

# فتح الباري

بشرح  
صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمْلَهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ الْوُجُودِ  
عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَتِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

تَمَّ بِإِعْزَازِهِ وَصَحِّحَ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ

قَرَأَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَّا دِينُهُ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْبَاقِي

الجزء العاشر

دار المعرفة

بيروت - لبنان

**فهرس أسماء كتب صحيح البخاري**  
**على ترتيب حروف المعجم (\*)**

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإجارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- الغسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمزارة	(ج ٥)	٩٢- الفتن	(ج ١٣)
٩٥- أخبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الجيل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استتابة المرتدين	(ج ١٢)	٤٤- الخصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأشربة	(ج ١٠)	٨٧- الديات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأصاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كفارات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الرهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٢٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللقطة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سجود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهو	(ج ٣)	٧٥- المرضى	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والنذور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزارة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشركة	(ج ٥)	٤٦- المظالم	(ج ٥)
٣٤- البيوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المغازي	(ج ٧-٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشفعة	(ج ٤)	٥٠- المكاتب	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المناقب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تقصير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- مواقيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- النذور	(ج ١١)
١٩- التهجيد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- جزاء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- الجزية والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقبة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الجمعة	(ج ٢)	٣- العلم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الجنائز	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوضوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في الصلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكالة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العيدين	(ج ٢)		

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم الفهرس للألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٣ - كتاب الأضاحي

١ - باب سنة الأضحية . وقال ابن عمر : هي سنة ومعروف

٥٥٤٥ - **حدثنا** محمد بن يشار **حدثنا** محمد بن حذاف **حدثنا** شعبة عن زبيد الإيماني عن الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال : « قال النبي ﷺ : إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن نصلي ، ثم نرجع فننحر ، من فعله فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل فإثمها هو لحم قدمه لأهله ليس من الفلنك في شيء . فقام أبو بردة بن ريار - وقد ذبح - قال : إن عدي جذعة ، قال : اذبحها ، وإن تجزى عن أحد بعدك ،

قال مطرف عن عامر عن البراء : قال النبي ﷺ : من ذبح بعد الصلاة ثم نسكه ، وأصاب سنة المسلمين »  
٥٥٤٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** إسماعيل عن أبوب عن محمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « قال النبي ﷺ : من ذبح قبل الصلاة فإثمها ذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد نسكه وأصاب سنة المسلمين »

قوله ( كتاب الأضاحي - باب سنة الأضحية ) كذا في فروع النسب ، وأخيرهما سنة الأضاحي ، وهو جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة فتفتح الضاد والجمع ضحايا ، وهي أضحية ، والجمع أضحي وبه سمي يوم الأضحي ، وهو يذكر ويؤنس ، وكأن نسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي تشرع فيه ، وكأنه ترجم بالسنة إشارة إلى مخالفة من قال بوجوبها ، قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ، وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ، وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية ، وفي وجه للشافعية من فروض الكفاية ، وعن أبي حنيفة تجب على المقيم الموسر ، وعن مالك مثله في رواية لكن لم يقيد بالمقيم ، ونقل عن الأوزاعي وربيعة والليث مثله ، وخالف أبو يوسف من الحنفية وأشهب من المالكية فوافقا الجمهور ، وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة ، وعنه واجبة ، وعن محمد بن الحسن هي سنة غير مرخص في تركها ، قال الطحاوي وبه نأخذ ، وليس في الآثار ما يدل على وجوبها أم . وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث أبي هريرة رفعه : من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا ، أخرجه ابن ماجه وأحمد ورجاله ثقات ، لكن اختلف في رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصراب قاله الطحاوي وغيره ، ومع ذلك فليس صريحا في الإيجاب .  
قوله ( قال ابن عمر : هي سنة ومعروف ) وصله حماد بن سلمة في مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر ، وللترمذي محسنا من طريق جبلة بن سميم : إن رجلا سأل ابن عمر عن الأضحية : أمي واجبة ؟ فقال : ضحي رسول الله ﷺ والمسلمون بعده ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ، وكأنه فهم

من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم أنه لا يقول بالوجوب ، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك ، وكأنه أشار بقوله « والمسلمون ، إلى أنها ليست من الخصائص ، وكان ابن عمر حريصا على اتباع أفعال النبي ﷺ فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب ، وقد احتج من قال بالوجوب بما ورد في حديث عتف بن سليم رفعه ، وعلى أهل كل بيت أضحية ، أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى ، ولا حجة فيه لأن الضيعة ليست صريحة في الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العترة ، وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية . واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس « كتب على النحر ولم يكتب عليكم ، وهو حديث ضعيف أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني وصححه الحاكم فذهل ، وقد استوعبت طارقه ورجاله في « الخصائص » من تخريج أحاديث الرافعي ، وسيأتي شيء من المباحث في وجوب الأضحية في الكلام على حديث البراء في حديث أبي بردة بن نيار بعد أبواب . ثم ذكر المصنف حديث البراء وأنس في أمر من ذبح قبل الصلاة بالاعادة ، وسيأتي شرحهما مستوفى بعد أبواب ، وقوله في حديث البراء « أن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر ، وقع في بعض الروايات « في يومنا هذا نصلي ، بحذف « أن ، وعليها شرح الكرماني فقال : هو مثل « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، وهو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ، والمراد بالسنة هنا في الحديثين معا الطريقة لا السنة بالاصطلاح التي تقابل الوجوب ، والطريقة أعم من أن تكون للوجوب أو للندب ، فإذا لم بقم دليل على الوجوب بقي الندب وهو وجه إيرادها في هذه الترجمة . وقد استدل من قال بالوجوب بوقوع الأمر فيهما بالاعادة ، وأجيب بأن المقصود بيان شرط الأضحية المشروعة ، فهو كما لو قال لمن صلى راتبة الضحى مثلا قبل طلوع الشمس : إذا طلعت الشمس فأعد صلاتك ، وقوله في حديث البراء « وليس من النسك في شيء » النسك يطلق ويراد به الذبيحة ويستعمل في نوع خاص من الشعائر المرافقة ، ويستعمل بمعنى العبادة وهو أعم يقال فلان ناسك أي عابد ، وقد استعمل في حديث البراء بالمعنى الثالث وبالمعنى الأول أيضا في قوله في الطريق الأخرى ومن نسك قبل الصلاة فلا نسك له ، أي من ذبح قبل الصلاة فلا ذبح له أي لا يقع عن الأضحية ، وقوله فيه « وقال مطرف » يعنى ابن طريف بإطاعة المهمة وزن عظيم ، وعامر هو الشعبي ، وقد تقدمت رواية مطرف موصولة في العيدين ونأتي أيضا بعد ثمانية أبواب . **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن علي ، وأيوب هو السخيتاني ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون

## ٢ - باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس

٥٥٤٧ - **حدثنا** معاذ بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى عن **بمعجة** الجهمي عن **عقبة** بن عامر الجهمي قال : **قسم** النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا ، فصارت لعقبة جذعة ، فقلت : يا رسول الله صارت لي جذعة ، قال : **ضج** بها ،

**قوله** ( باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس ) أي بنفسه أو بأمره . **قوله** ( هشام ) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن بمعجة ) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى أخبرني بمعجة بن عبد الله ، وهو بفتح الواحدة وسكون المهملة بعدها جيم ، واسم جده بدر ، وهو تابعي معروف ماله في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد أزلت رواية مسلم ما يخشى من تدليس يحيى بن أبي كثير . **قوله** ( عن عقبة ) في رواية مسلم المذكورة

أن عقبة بن عامر أخبره . قوله ( فسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا ) سيأتي بعد أربعة أبواب أن عقبة هو الذي باشر القسمة ، وتقدم في الشركة ، باب وكالة الشريك للشريك في القسمة ، وأورده فيه أيضا ، وأشار إلى أن عقبة كان في تلك الغنم نصيب باعتبار أنها كانت من الغنائم ، وكذا كان للنبي ﷺ فيها نصيب ، ومع هذا فوكله في قسمتها وقدمت له هناك توجيها آخر ، وهذا الترجيح أقوى منه ، قال ابن المنير يحتمل أن يكون المراد أنه أطلق عليها ضحايا باعتبار ما يؤول إليه الأمر ، ويحتمل أن يكون عينها الاضحية ثم قسمها بينهم ليحوز كل واحد نصيبه ، فيؤخذ منه جواز قسمة لحم الاضحية بين الورثة ولا يكون ذلك بيعا ، وهي مسألة خلاف المالكية ، قال : وما أوى البخاري مع دقة نظره قصد بالترجمة لإلا هذا ، كذا قال . قوله ( فصارت لعقبة ) أي ابن عامر ( جذعة ) بفتح الجيم والذال المعجمة هو وصف لسن معين من بهيمة الأنعام ، فن الضأن ما أكل السنة وهو قول الجمهور ، وقيل دونها . ثم اختلف في تقديره فقيل ابن ستة أشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة ، وحكى الترمذي عن وكيع أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر . وعن ابن الأهرابي أن ابن الشاهين يجذع استة أشهر إلى سبعة وابن الهرمين يجذع لثمانية إلى عشرة ، قال والضأن أسرع جذعا من المعز ، وأما الجذع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما أكل الثالثة ومن الإبل ما دخل في الخامسة ، وسيأتي بيان المراد بها هنا قريبا ، وأنها كانت من المعز بعد أربعة أبواب

### ٣ - باب الأضحية للمسافر والنساء

٥٥٤٨ - حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

أن النبي ﷺ دخل عليها وحاضت بسرف قبل أن تدخل مكة وهي تبكي ، فقال : مالك ، أفئست ؟ قالت : نعم قال : إن هذا أمرٌ كتبته الله على بنات آدم ، فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت . فلما كنا بمنى أثبت بلحم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر .

قوله ( باب الأضحية للمسافر والنساء ) فيه إشارة إلى خلاف من قال إن المسافر لا أضحية عليه ، وقد تقدم نقله في أول الباب ، وإشارة إلى خلاف من قال إن النساء لا أضحية عليهن ، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع من مباشرتهن التضحية ، فقد جاء عن مالك كراهة مباشرة المرأة الحائض للتضحية . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة ، ولم يسمع مسدد من سفيان الثوري . قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) في رواية عن عبد الله بن سفيان سمعت عبد الرحمن بن القاسم ، وتقدمت في كتاب الحيض . قوله ( بسرف ) بفتح المهملة وكسر الراء مكان معروف خارج مكة . قوله ( أفئست ) ؟ قیده الاصيل وغيره بضم النون أي حضت ، ويجوز الفتح . وقيل هو في الحيض بالفتح فقط وفي النفاس بالفتح والضم . قوله ( قالت فلما كنا بمنى أثبت بلحم بقر ) تقدم في الحج من وجه آخر عن عائشة أخصر من هذا ، وتقدم شرحه مبينا هناك . وقوله « ضحى النبي ﷺ عن أزواجه بالبقر » ظاهر في أن الذبح المذكور كان على سبيل الأضحية ، وحاول ابن التين تأويله ليوافق مذهبه فقال : المراد أنه ذبحها وقت ذبح الأضحية وهو ضحى يوم النحر ، قال : وإن حمل على ظاهره فيكون تطوعا لا على أنها سنة الأضحية ، كذا

قال ولا يخفى بعده ، واستدل به الجمهور على أن ضحية الرجل تجزى عنه وعن أهل بيته ، وخالف في ذلك الحنفية ، وادعى الطحاوي أنه مخصوص أو منسوخ ولم يأت لذلك بدليل ، قال القرطبي : لم ينقل أن النبي ﷺ أمر كل واحدة من نسائه بأضحية مع تكرار سني الضحايا ومع تعددهن ، والعادة تقتضي بنقل ذلك لو وقع كما نقل غير ذلك من الجزئيات ، ويؤيده ما أخرجه مالك وابن ماجه والترمذي وصححه من طريق عطاء بن يسار وسألت أبا أيوب : كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : كان الرجل يضحي بأشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تنهى الناس كما ترى .

#### ٤ - باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر

٥٥٤٩ - **حديث** صدقة أخبرنا ابن علية عن أبوب عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال قال النبي ﷺ يوم النحر : من كان ذبح قبل الصلاة فليح . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم - وذكر جبراته - وعندي جذعة خير من شاة لحم . فرخص له في ذلك ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا . ثم انسكتنا النبي ﷺ إلى كبشين فذبحهما ، وقام للناس إلى غنمة فنوزعوها ، أو قال : ففجزعوها .

**قوله** ( باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر ) أى اتباعا للعادة بالالتذاذ بأكل اللحم يوم العيد ، وقال الله تعالى ( ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) . **قوله** ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل ، وابن علية هو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم . **قوله** ( فقام رجل ) هو أبو بردة بن نيار كما في حديث البراء . **قوله** ( أن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ) في رواية دواد بن أبي هند عن الشعبي عند مسلم وقال يا رسول الله ، أن هذا يوم اللحم فيه مكروه ، وفي لفظ له د مقروم ، وهو بسكون القاف ، قال عياض رويناه في مسلم من طريق الفارسي والسجزي ، مكروه ، ومن طريق العذري د مقروم ، وقد صوب بعضهم هذه الرواية الثانية وقال معناه يشتهى فيه اللحم يقال قرمت إلى اللحم وقرمته إذا شتهيته فهو موافق للرواية الأخرى ، وأن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، قال عياض : وقال بعض شيوخنا صواب الرواية د اللحم فيه مكروه ، بفتح الحاء وهو اشتهاه اللحم والمعنى ترك الذبح والتضحية وإبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه ، قال وقال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان معناه ذبح ما لا يجوز في الأضحية مما هو لحم اه ، وبالح ابن العربي فقال : الرواية بسكون الحاء هنا غلط وإنما هو اللحم بالتحريك ، يقال لحم الرجل بكسر الحاء يلحم بفتحها إذا كان يشتهى اللحم ، وأما القرطبي في د المفهم فقال تكلف بعضهم ما لا يصح رواية أى اللحم بالتحريك ولا معنى وهو قول الآخر معنى المكروه أنه يخاف السنة قال وهو كلام من لم يتأمل سياق الحديث فإن هذا التأويل لا يلائمه ، إذ لا يستقيم أن يقول أن هذا اليوم اللحم فيه يخاف السنة وأنى مجلت لأطعم أهلى ، قال : وأقرب ما يتكلف لهذه الرواية أن معناه اللحم فيه مكروه التأخير لخذف لفظ التأخير لدلالة قوله مجلت . وقال النووي ذكر الحافظ أبو موسى أن معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق قال وهو معنى حسن قلت : يعنى طلبه من الناس كالصديق والجار ، فاختار هو أن لا يحتاج أهله إلى ذلك فاعطاهم بما ذبحه عن الطلب . ووقع

في رواية منصور عن الشعبي كما مضى في العيدين وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فحبيت أن تكون شاتي أول ما يذبح في بيتي ، ويظهر لي أن هذه الرواية يحصل الجمع بين الروایتين المتقدمتين ، وأن وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكروها لا تناقض فيه وإنما هو باعتبارين : فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذبايح فالنفس تشوق له يكون مشتهى ، ومن حيث توارد الجميع عليه حتى يكثر بصير مملولا فاطلقت عليه الكراهة لذلك ، فحيث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله ، وحيث وصفه بكونه مكروها أراد انتهاءه ، ومن ثم استعمل بالذبح ليفوز بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه . ووقع في رواية فراس عن الشعبي عند مسلم وقال خالي : يا رسول الله قد نسكت عن ابن لي ، وقد استشكل هذا ، وظهر لي أن مراده أنه ضحى لأجله للدمى الذي ذكره في أهله وجيرانه ، يخص ولده بالذكر لأنه أخص بذلك عنده حتى يستغنى ولده بما عنده عن التشوف إلى ما عنده غيره . قوله ( وذكر جيرانه ) في رواية طعيم عند مسلم وإن عجلت فيه نسيكتي لأطعم أهل وجيراني وأهل داري . قوله ( فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا ) قد وقع في حديث البراء اختصاصه بذلك كإسياني بعد أبواب ، ويأتي البحث فيه ، كأن أنسا لم يسمع ذلك ، وقد روى ابن عون عن الشعبي حديث البراء وعن ابن سيرين حديث أنس فكان إذا حدث حديث البراء يقف عند قوله « ولئن تجزى عن أحد بعدك » ويحدث بقول أنس « لا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا ، ولعله استشكل الخصوصية بذلك لما جاء من ثبوت ذلك لغير أبي بردة كما سيأتي بيانه قريبا . قوله ( ثم انكأ ) ميموز أى مال يقال كفأت الاناء إذا أملت ، والمراد أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح . قوله ( وقام الناس ) كذا هنا ، وفي الرواية الآتية في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد » ، فتمسك به ابن التين في أن من ذبح قبل الإمام لا يجزئه ، وسيأتي البحث فيه . قوله ( إلى غنيمة ) بفتح معجمة ونون مصغر ( فتوزعوها أو قال فتجزعوها ) شك من الراوى ، والاول بالزاي من التوزيع وهو التفرقة أى نفرقوها ، والثاني بالجيم والزاي أيضا من الجزع وهو القطع أى اقتسموها حصصا ، وليس المراد أنهم اقتسموها بعد الذبح فآخذ كل واحد قطعة من اللحم وإنما المراد أخذ حصص من الغنم ، والقطعة تطلق على الحصص من كل شيء ، فبهذا التقرير يكون المعنى واحدا وإن كان ظاهره في الاصل الاختلاف

### ٥ - باب من قال : الأضحى يوم النحر

٥٥٥٠ - حدثنا محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد بن عبد الله بن أبي بكر عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض . لست أثنى عشر شهرا ، منها أربعة حرم : ثلاث متواليات ذو القعدة وذو الحجة والحرم ، ورجب مضر القدي بين جدادى وشعبان . أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس ذا الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس بالبلدة ؟ قلنا : بلى . قال : فأى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : فان ذماءكم وأموالكم - قال محمد : وأحبابه »

قال : وأعراضكم عليكم حرام ، كحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا . وستأقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم . ألا فلا ترجعوا بعدي ضلّالاً يضرب بعضكم رقاب بعض . ألا ليبلغ الشاهد الغائب ، فلعن بعض من يهلكه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه - فكان محمد إذا ذكره قال : صدق النبي ﷺ - ثم قال : ألا هل بلغت ، ألا هل بلغت ؟

قوله ( باب من قال الاضحى يوم النحر ) قال ابن المنير أخذه من إضافة اليوم الى النحر حيث قال د البس يوم النحر ، واللام للجنس فلا يبقى نحر الا في ذلك اليوم ، قال والجواب على مذهب الجماعة أن المراد النحر الكامل واللام تستعمل كثيرا للكمال كقوله د الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب . قلت : واختصاص النحر باليوم العاشر قول حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وداود الظاهري ، وعن سعيد بن جبير وأبي الثمالة مثله إلا في من فيجوز ثلاثة أيام ، ويمكن أن يتمسك لذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه د أمرت بيوم الاضحى عيداً جملة الله لهذه الأمة ، الحديث صححه ابن حبان ، وقال القرطبي : التمسك بإضافة النحر الى اليوم الاول ضعيف مع قوله تعالى ( لينذروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام ) ويحتمل أن يكون أراد أن أيام النحر الأربعة أو الثلاثة اكل واحد منها اسم يخصه ، فالاضحى هو اليوم العاشر والذي يليه يوم القر والذي يليه يوم النفر الاول والرابع يوم النفر الثاني ، وقال ابن التين : مراده أنه يوم تنحرف فيه الاضاحي في جميع الاقطار ، وقيل مراده لاذبح الا فيه خاصة ، يعني كما تقدم نقله عن قال به . وزاد مالك : ويذبح أيضا في يومين بعده . وزاد الشافعي اليوم الرابع ، قال وقيل يذبح عشرة أيام ولم يره ائنا ، وقيل الى آخر الشهر وهو عن عمر بن عبد العزيز وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وغيرهم ، وقال به ابن حزم متمسكا بعدم ورود نص بالتقييد . وأخرج مارواه ابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار قالوا عن النبي ﷺ مثله ، قال : وهذا سند صحيح لهما ، لكنه مرسل فيلزم من محتج بالمرسل أن يقول به . قلت : وسيأتي عن أبي امامة بن سهل في الباب الذي يليه شيء من ذلك ، وبمثل قول مالك قال الثوري وأبو حنيفة وأحد ، وبمثل قول الشافعي قال الأوزاعي . قال ابن بطال تبعا للطحاوي : ولم ينقل عن الصحابة غير هذين القولين ، وعن قتادة ستة أيام بعد العاشر . وحجة الجمهور حديث جبير بن مطعم رفعه د فجاج من منحر ، وفي كل أيام التثريق ذبح ، أخرجه أحمد لكن في سننه انقطاع ، ووصله الدارقطني ورجاله ثقات ، وافقوا على أنها تشرع ليلا كما تشرع نهارا إلا رواية عن مالك وعن أحمد أيضا . ثم ذكر المصنف حديث محمد - وهو ابن سيرين - عن ابن أبي بكرة وهو عبد الرحمن وقد تقدم شرحه في العلم ، وفي باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج شيء منه ، وكذا في تفسير برامة . قوله ( ثلاث متواليات الى قوله ورجب مضر ) هذا هو الصواب وهو هدها من سنتين ، ومنهم من عدّها سنة واحدة فبدأ بالحرّم لكن الاول ابقى ببيان المتوالية ، وشذ من أسقط رجباً وأبدله بشوال زاعماً أن بذلك تنوّال الأشهر الحرم وأن ذلك المراد بقوله تعالى ( فسيحوا في الارض أربعة أشهر ) حكاه ابن التين . قوله ( قال وأحسبه ) هو ابن سيرين كأنه كان يشك في هذه اللفظة وقد ثبتت في رواية غيره . وكذا قوله د فكان محمد إذا ذكره ، في رواية السكسيمي ذكر . قوله ( أن يكون أوعى له من بعض من سمعه ) كذا الأكثر بالوادى أي أكثر وعياله وقصمها فيه ، ووقع في رواية الاصيل

والمستعمل د أرى ، الرا. من الرعاية ورجعها بعض الشراح ، وقال صاحب المطالع ، : هي وهم ، وقوله د قال  
ألا هل بلغت ، الفائل هو النبي ﷺ وهو بقية الحديث ، واسكر الراوى فصل بين قوله د بعض من سمعه ، وبين  
قوله د ألا هل بلغت ، بكلام ابن سيرين المذكور

## ٦ - باب الأضحية والنحر بالمصلى

٥٥٥١ - حدثنا محمد بن أبي بكر المذمى حدثنا خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله عن نافع قال  
« كان عهد الله ينحر في المنحر » . قال عبيد الله : يعني منحر النبي ﷺ

٥٥٥٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن كنيذ بن فرقة عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما  
أخبره قال « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى »

قوله ( باب الأضحية والنحر بالمصلى ) قال ابن بطال هو سنة الإمام خاصة عند مالك ، قال مالك فيما رواه ابن  
وهب : إنما يفعل ذلك الثلاث يذبح أحد قبله ، زاد المصنف : وليذبحوا بعده على يقين ، وليتعلموا منه صفة الذبح . وذكر  
فيه المؤلف حديث ابن عمر من وجهين : أحدهما موقوف ، والثاني مرفوع د كان النبي ﷺ يذبح وينحر بالمصلى ،  
وهو اختلاف على نافع ، وقيل بل المرفوع يدل على الموقوف لأن قوله في الموقوف كان ينحر في منحر النبي ﷺ  
يريد به المصلى بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك ، وقال ابن التين : هو مذهب مالك أن الإمام يبرز أضحيته  
للصلى فيذبح هناك ، وبالح بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال : من لم يفعل ذلك لم يؤتم به . وقال ابن العربي :  
قال أبو حنيفة ومالك لا يذبح حتى يذبح الإمام أن كان عن يذبح ، قال ولم أر له دليلا

## ٧ - باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين . ويذكر تسمين

وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل قال « كنّا نسمّن الأضحية بالمدينة . وكان المسلمون يستنّون ،  
٥٥٥٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك  
رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يضحي بكبشين ، وأنا أضحي بكبشين ،

[ الحديث ٥٥٥٣ - أطرافه في : ٥٥٥٤ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٦٤ ، ٥٥٦٥ ، ٧٢٩٩ ]

٥٥٥٤ - حدثنا شعبه بن سعيد حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس « أن رسول الله

ﷺ انكفأ إلى كبشين أقرنين أملحين ، فذبحهما بيده »

تابعة وذئب عن أيوب . وقال إسماعيل وحاتم بن وردان : عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس

٥٥٥٥ - حدثنا عمر بن خالد حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخليل « عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه

أن النبي ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا ، فبقى عتود ، فذكره النبي ﷺ فقال : صحح به أنت »

٢ - ج ١٠ - تصح الهدي

**قوله** ( باب اضحية النبي ﷺ بكشين أفرنين ) أى لكل منهما قرنان معتدلان ، والكش خل الضأن في أى سن كان ، واختلاف في ابتدائه فليل إذا أنفى وقيل إذا أربح . **قوله** ( ويذكر سمينين ) أى في صفة الكشين ، وهي في بعض طرق حديث أنس من رواية شعبة عن قتادة عنه ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق المجاهد بن محمد عن شعبة ، وقد سافه المصنف في الباب من طريق شعبة عنه وليس فيه سمينين ، وهو المحفوظ عن شعبة . وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن أبي هريرة . ان النبي ﷺ كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين سمينين أفرنين أملحين موجودين فذبح أحدهما عن محمد وآل محمد والآخر عن أمته من شهد الله بالتوحيد وله بالبلاغ ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق لكن رفع في النسبة ، وسمينين ، بثلاثة أوله بدل السمين والاول أولى ، وابن عقيل المذكور في سنده مختلف فيه ، وقد اختلف عليه في اسناده : فقال زهير بن محمد وشريك وعبيد الله بن عمرو كلهم عنه عن علي بن الحسين عن أبي رافع ، وخالفهم الثوري كما ترى . ويحتمل أن يكون له في هذا الحديث طريقان ، وليس في روايته في حديث أبي رافع لفظ « سمينين » . وأخرج أبو داود من وجه آخر عن جابر « ذبح النبي ﷺ كبشين أفرنين أملحين موجودين » ، قال الخطابي الموجود - يعنى بضم الجيم وبالهمز - مزروع الانثيين ، والوجه الخفاء ، وفيه جواز الخصي في الضحية ، وقد كرهه بعض أهل العلم لنقص العضو ، لكن ليس هذا عيبا لأن الخشاء يفيد اللحم طيبا وينفي عنه الزهومة وسوء الرائحة . وقال ابن العربي : حديث أبي سعيد يعنى الذى أخرجه الترمذى بلفظ « يضحي بكش خل » ، أى كامل الخلقة لم تقطع اثنياه برد رواية موجودين ، وتعقب باحتمال أن يكون ذلك وقع في وقتين . **قوله** ( وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا امامة بن سهل قال : كنا نسمي الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون ) وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن حنبل عن عباد بن العوام أخبرني يحيى بن سعيد وهو الانصارى ولفظه « كان المسلمون يشترى أحدهم الاضحية فيقسمها ويذبحها في آخر ذى الحجة » قال أحمد : هذا الحديث عجيب ، قال ابن التين كان بعض المالكية يكره تسمين الاضحية لئلا يتشبه باليهود ، وقول أبي امامة أحق ، قاله الداودى . **قوله** ( كان النبي ﷺ يضحي بكشين وأنا اضحي بكشين ) هكذا في هذه الطريق « وقائل ذلك هو أنس بينه للنسائي في روايته ، وهذه الرواية مختصرة ورواية أبي قلابة المذكورة عقبها مبينة ، لكن في هذه زيادة قول أنس انه كان يضحي بكشين للاتباع ، وفيها أيضا إشعار بالمداومة على ذلك ، فتمسك به من قال الضأن في الاضحية أفضل . **قوله** في رواية أبي قلابة ( الى كبشين أفرنين أملحين فذبحهما بيده ) الأملح بالمهمل هو الذى فيه سواد وبياض والبياض أكثر ، ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي ، وزاد الخطابي : هو الابيض الذى في خلل صوفه طبقات سود ، ويقال الابيض الخالص قاله ابن الأعرابي ، وبه تمسك الشافعية في تفضيل الابيض في الاضحية ، وقيل الذى يعلوه حمرة ، وقيل الذى ينظر في سواد ويمشى في سواد ويأكل في سواد ويرك في سواد ، أى ان مواضع هذه منه سود وما عدا ذلك أبيض ، وحكى ذلك الماوردى عن عائشة وهو غريب ، ولعله أراد الحديث الذى جاء هنا كذا لكن ليس فيه وصفه بالأمح ، وسيأتى قريبا أن مسلما أخرجه فان ثبت فلعله كان في مرة أخرى ، واختلف في اختيار هذه الصفة : فقيل لحسن منظره ، وقيل لشحمه وكثرة لحمه ، واستدل به على اختيار العدد في الاضحية ، ومن قال الشافعية ان الاضحية بسبع شياء أفضل من البعير لان الدم المراق فيها أكثر والنواب يزيد بحسبه ، وأن من أراد أن يضحي بأكثر من واحد يستحب



وحكى الروايان من الشافعية استحباب التعريق على أيام النحر ، قال النووي : هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة ، كذا قال والحدِيث دال على اختيار الثانية ، ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحي بعدد فضحي أول يوم باثنين ثم فرق البقية على أيام النحر أن يكون مخالفا للسنة . وفيه أن الذكر في الاضحية أفضل من الاثني وهو قول أحد ، وعنه رواية أن الاثني أولى ، وحكى الرافعي فيه قولين عن الشافعي أحدهما عن أنه في البويطي الذكر لأن لحمه أطيب وهذا هو الأصح ، والثاني أن الاثني أولى ، قال الرافعي وإنما يذكر ذلك في جزاء الصيد عند التقويم ، والاثني أكثر قيمة فلا تغدى بالذكر ، أو أراد الاثني التي لم تلد . وقال ابن العربي : الأصح أفضلية الذكر على الاثنتين في الضحايا وقبلهما سواء ، وفيه استحباب التضحية بالأقرن وأنه أفضل من الأجم مع الاتفاق على جواز التضحية بالأجم وهو الذي لا قرن له ، واختلفوا في مكسور القرن . وفيه استحباب مباشرة المضحي الذبح بنفسه واستدل به على مشروعية استحسان الاضحية صفة ولونا ، قال الماوردي : إن اجتمع حسن المنظر مع طيب الخبز في اللحم فهو أفضل ، وإن انعدا فطيب الخبز أولى من حسن المنظر . وقال أكثر الشافعية : أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ثم البلقاء ثم السوداء . وسيأتي بقية فوائد حديث أنس بعد أبواب . **قوله** ( فذبحهما بيده ) سيأتي البحث فيه قريبا . **قوله** ( وقال اسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس ) يعني أنهما مخالفا عبد الوهاب الثقفي في شيخ أيوب فقال هو أبو قلابة . وقال محمد بن سيرين ، فلما حديث اسماعيل وهو ابن علي قد وصله المصنف بعد أربعة أبواب في أثناء حديث ، وهو مصير منه إلى أن الطريقين صحيحان ، وهو كذلك لاختلاف سياقهما . وأما حديث حاتم بن وردان فوصله مسلم من طريقه . **قوله** ( تابعه وهيب عن أيوب ) كذا وقع في رواية أبي ذر ، وقدم الباقون متابعا وهيب على روايتي اسماعيل وحاتم وهو الصواب ، لأن وهيبا إنما رواه عن أيوب عن أبي قلابة متابعا لعبد الوهاب الثقفي ، وقد وصله الاسماعيلي من طريقه كذلك ، قال ابن التين : إنما قال أولا قال اسماعيل ، وثانيا تابعه وهيب ، لأن القول يستعمل على سبيل المذاكرة ، والمتابعة تستعمل عند النقل والتحمل . قلت : لو كان هذا على إطلاقه لم يخرج البخاري طريق اسماعيل في الاصول ، ولم ينحصر التعليل الجازم في المذاكرة ، بل الذي قال إن البخاري لا يستعمل ذلك إلا في المذاكرة لا مستند له . **قوله** ( الليث عن يزيد ) هو ابن أبي حبيب ، بينه المصنف في كتاب الشركة . **قوله** ( أعطاه غنما ) هو أعم من الضأن والماعز . **قوله** ( على صحابته ) يحتمل أن يكون الضمير للنبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون أعقبه ، فكل واحد يحتمل أن تكون الغنم ماسكا للنبي ﷺ وأمر بقسمتها بينهم تبرعا ، ويحتمل أن تكون من النية واليه جنح القرطبي حيث قال في الحديث : إن الإمام ينبغي له أن يفرق الضحايا على من لم يقدر عليها من بيت مال المسلمين . وقال ابن بطال : إن كان قسمها بين الأغنياء فهي من النية وإن كان خص بها المقراء فهي من الزكاة . وقد ترجم له البخاري في الشركة باب قصة الغنم والعدل فيها ، وكأنه فهم أن النبي ﷺ بين أعقبه ما يعطيه لكل واحد منهم وهو لا يوكل إلا بالعدل ، وإلا لو كان وكل ذلك لرأيه لصر عليه ، لأن الغنم لا يتأتى فيها قصة الأجواء ، وأما قصة التعديل فتحتاج إلى رد ، لأن استواء قسمتها على التبرير بعيد . قلت : ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ضحى بها عنهم ، ووقعت القسمة في اللحم فتكون القسمة قسمة الاجزاء كما تقدم توحيمه عن ابن المنذر قبل أبواب . **قوله** ( فبق عتود ) بفتح المهملة وضم المثناة الخفيفة ، وهو من أولاد الماعز ما قوى ورعى وأتى عليه حول ، والجمع اعتدة وعتدان ، وتدغم التاء

في الدال فيقال عدان ، وقال ابن بطال : العتود الجذع من الممز ابن خمسة أشهر ، وهذا يبين المراد بقوله في الرواية الأخرى عن عقبة كما مضى قريبا جذعة ، وأنها كانت من الممز ، وزعم ابن حزم أن العتود لا يقال إلا للجذع من الممز ، وتعبه بعض الشراح بما وقع في كلام صاحب المحكم ، أن العتود الجدى الذى استسكرش ، وقيل الذى بلغ السفاد ، وقيل هو الذى أجذع . قوله ( فقال صح به أنت ) زاد البيهقي في روايته من طريق يحيى بن بكير عن الليث ، ولا رخصة فيها لأحد بعدك ، وسأذكر البحث في هذه الزيادة في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى ، واستدل به على إجزاء الأضحية بالشاة الواحدة ، وكأن المصنف أراد بإيراد حديث عقبة في هذه الترجمة - وهى ضحية النبي ﷺ بكشين - الاستدلال على أن ذلك ليس على الوجوب بل على الاختيار ، فن ذبح واحدة أجوات عنه ومن زاد فهو خير ، والأفضل الاتباع في الأضحية بكشين ، ومن نظر الى كثرة اللحم قال كالشافعي : الأفضل الأبل ثم الضأن ثم البقر ، قال ابن العربي : وافق الشافعي أشهب من المالكية ، ولا يعدل بفعل النبي ﷺ شيء ، لكن يمكن أن يسكن التمسك بقول ابن عمر - يعنى الماضى قريبا - كان يذبح وينحر بالمصل ، أى فانه يشمل الأبل وغيرها ، قال : لكنه عموم ، والتمسك بالصريح أولى وهو الكباش . قلت : قد أخرج البيهقي من حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ يضحي بالمدينة بالجزور أحيانا وبالكبش إذا لم يجد جزورا ، فلو كان ثابتا لسكان نسا في موضع الزواج ، لكن في سنة عبد الله بن نافع وفيه مقال ، وسيأتى حديث عائشة أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر في باب من ذبح ضحية غيره ، وقد ثبت في حديث عروة عن عائشة « أن النبي ﷺ أمر بكباش أقرن يظا في سواد وينظر في سواد وبرك في سواد ، فأضجعه ثم ذبحه ثم قال : بسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ، ثم ضحى » أخرجه مسلم . قال الخطابي : قولها يظا في سواد الخ تريد أن اغلافه ومواضع البروك منه وما أحاط بملاحظ عينيه من وجهه أسود ، وسائر بدنه أبيض

٨ - باب قول النبي ﷺ لأبي بردة : ضح بالجدع من الممز ، ولن تجزى عن أحد بعدك

٥٥٥٦ - حدثنا مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا مطرف عن عامر « عن البراء بن عازب رضي

الله عنهما قال : ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له رسول الله ﷺ : شاتك شاة لحم .

فقال : يا رسول الله ، إن عندي داجنا جذعة من الممز ، قال : اذبحها ولا تصلح لغيرك . ثم قال : من ذبح

قبل الصلاة فأنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين »

تابعه عبيدة عن الشعبي وإبراهيم . وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي . وقال عامر وداد عن الشعبي .

« عندي عناق ابن » وقال زبيد وفراس عن الشعبي « عندي جذعة » . وقال أبو الأخوص حدثنا منصور

« عناق جذعة » . وقال ابن عرين « عناق جذع ، عناق ابن »

٥٥٥٧ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سلمة عن أبي جحيفة عن البراء قال

« ذبح أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له النبي ﷺ أيدها ، قال : ليس عندي إلا جذعة » - قال شعبة : وأحسبه

قال : هي خير من مسنة . قال : اجتمعا مكانها ، ولن تجزى عن أحد بعدك .

وقال حاتم بن وردان عن أبوب عن محمد عن أنس عن النبي ﷺ وقال : عناق جذعة ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لابي بردة ضح بالجذع من المعز ، ولن تجزى عن أحد بعدك ) أشار بذلك الى أن الضمير في قول النبي ﷺ في الرواية التي ساقها « اذبحها » للجذعة التي تقدمت في قول الصحابي « ان عندي داجنا جذعة من المعز » . **قوله** ( حدثنا معمر ) هو ابن طريف بمحلة وزن عقيل ، وعامر هو الشعبي . **قوله** ( ضحي غال لي يقال له أبو بردة ) في رواية زبيد عن الشعبي في أول الاصحاحي « أبو بردة بن نيار ، وهو بكسر النون وتخفيف الياء المشناة من تحت وآخره راء واميّه هاء واسم جده عمرو بن عبيد وهو بلوى من حلفاء الأنصار ، وقد قيل ان اسمه الحارث بن عمرو وقيل مالك بن هبيرة والاول هو الاصح ، وأخرج ابن منده من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن البراء قال « كان اسم خالي قليلا فسماه النبي ﷺ كثيرا » ، وقال : يا كثير إنما نسكنا بعد صلاتنا ، ثم ذكر حديث الباب بطوله ، وجابر ضعيف وأبو بردة عن شهد العقبة وبدرا واشاهد وعاش الى سنة اثنتين وقيل خمس وأربعين ، وله في البخاري حديث سيأتي في الحدود . **قوله** ( شاة شاة لحم ) أي ليست أضحية بل هو لحم يتمتع به كما وقع في رواية زبيد « فأنما هو لحم يقدمه لافله » ، وسيأتي في « باب الذبح بعد الصلاة » وفي رواية فراس عند مسلم قال « ذاك شيء عجته لاهلك » ، وقد استشكلت الاضافة في قوله شاة لحم ، وذلك أن الاضافة قسمان : مضموية ولفظية ، فالمضموية إما مقدرة بمن تكلم حديد أو باللام كقلام زيد أو بني كضرب اليوم معناه ضرب في اليوم . وأما اللفظية فهي صفة مضافة إلى معمولها كضارب زيد وحسن الوجه ، ولا يصح شيء من الاقسام الخمسة في شاة لحم ، قال ألفا كهي : والذي يظهر لي أن أبا بردة لما اعتقد أن شاة أضحية أوقع ﷺ في الجواب قوله شاة لحم موقع قوله شاة غير أضحية . **قوله** ( ان عندي داجنا ) الداجن التي تألف البيوت ونسألس وليس لها سن معين ، ولما صار هذا الاسم علما على ما يألف البيوت استعمل الوصف عنه فاستوى فيه الذكر والمؤنث . والجمعة تقدم بيانها ، وقد بين في هذه الرواية أنها من المعز ، ووقع في الرواية الاخرى كما سيأتي بيانه « فان عندنا عناق » وفي رواية أخرى « عناق ابن » ، والعناق بفتح العين وتخفيف النون الاثني من ولد المعز عند أهل اللغة ، ولم يصب الداودي في دعمه ان العناق هي التي استحدثت أن تحمل وأنها تطلق على الذكر والاثني وأنه بين بقوله « ابن » أنها اثني ، قال ابن التين : غلط في نقل اللغة وفي تأويل الحديث ، فان معنى « عناق ابن » أنها صغيرة سن توضع أمها . ووقع عند الطبراني من طريق سهل بن أبي حشمة « ان أبا بردة ذبح ذبيحته بسحر » ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : إنما الاضحية ما ذبح بعد الصلاة ، اذهب فضح ، فقال : ما عندي الا جذعة من المعز » الحديث . قلت : وسيأتي بيان ذلك عند ذكر التعاليق التي ذكرها المصنف عقب هذه الرواية ، وزاد في رواية أخرى « هي أحب الي من شاتين » ، وفي رواية لمسلم « من شاة لحم » ، والمعنى أنها أطيب لحا وأنفع للكلين لسمها ونفاسها . وقد استشكل هذا بما ذكر أن حقيق نفسين أفضل من عتق نفس واحدة ولو كانت أنفس منهما ، وأجيب بالافرق بين الاضحية والعتق أن الاضحية يطلب فيها كثرة اللحم فتكون الواحدة السميئة أولى من الهزيلتين ، والعتق يطلب فيه التقرب الى الله بفك الرقبة فيكون عتق الاثني أولى من عتق الواحدة ، نعم إن عرض الواحد وصف يقتضى رفعته على غيره

سكالهم وأنواع الفضل المتعدى - فقد جزم بعض المحققين بأنه أولى لعدم نفعه للمسلمين . ووقع في الرواية الاخرى التي في أواخر الباب وهي وخير من مسنة ، وحكى ابن التين عن الداودي أن المسنة التي سقطت أسنانها للبديل ، وقال أهل اللغة المسن التي الذي يلقى سنه ، ويكون في ذات الخف في السنة السادسة وفي ذات الظلف والحافر في السنة الثالثة ، وقال ابن فارس : اذا دخل ولد الشاة في الثالثة فهو ثلث ومن . قوله ( قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ) في رواية فراس الآتية في باب من ذبح قبل الامام ، : « اذبحها » قال : نعم ، ثم لا تجزى عن أحد بعدك ، وسلم من هذا الوجه ، ولان تجزى الخ ، وكذا في رواية أبي جحيفة عن البراء كما في أواخر هذا الباب ، ولان تجزى عن أحد بعدك ، وفي حديث سهل بن أبي حشمة ، وليست فيها رخصة لأحد بعدك ، وقوله « تجزى » بفتح أوله غير مهور أى تقضى ، يقال جزا عنى فلان كذا أى قضى ، ومنه ( لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) أى لا تقضى عنها ، قال ابن برى : ألقمها يقولون لا تجزى . بالضم والهمز في موضع لا تقضى والصواب بالفتح وترك الهمز . قال : لكن يجوز الضم والهمز بمعنى السكافية ، يقال أجزأ عنك . وقال صاحب «الاساس» : بنو تميم يقولون البدنة تجزى عن سبعة بضم أوله ، وأهل الحجاز تجزى بفتح أوله ، وبهما فرى ( لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) وفي هذا تعقب على من نقل الاتفاق على منع ضم أوله . وفي هذا الحديث تخصيص أبي بردة بأجزاء المذبح من المذبح في الاضحية ، لكن وقع في عدة أحاديث التصريح بنظر ذلك لغير أبي بردة ، ففي حديث عقبة بن عامر كما تقدم قريباً ، ولا رخصة فيها لأحد بعدك ، قال البيهقي : ان كانت هذه الزيادة محفوفة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لابي بردة . قلت : وفي هذا الجمع نظر ، لان في كل منهما صيغة عموم ، فأيهما تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني ، وأقرب ما يقال فيه : إن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد ، أو تكون خصوصية الاول فسخت بثبوت الخصوصية للثاني ، ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في السياق اشتمار المذبح لغيره صريحاً ، وقد انفصل ابن التين - وتبعه القرطبي - عن هذا الاشكال باحتمال أن يكون العتود كان كبير السن بحيث يجزى ، لكنه قال ذلك بناء على أن الزيادة التي في آخره لم تقع له ، ولا يتم مراده مع وجودها مع مصادفته لقول أهل اللغة في العتود ، وتمسك بعض المتأخرين بكلام ابن التين فضعف الزيادة ، وليس بجيد ، فانها خارجة من مخرج الصحيح ، فانها عند البيهقي من طريق عبد الله البوشنجي أحد الأئمة الكبار في الحفظ والفقه وسائر فنون العلم ، رواها عن يحيى بن بكير عن الليث بالسند الذي ساقه البخاري ، ولكن رأيت الحديث في «المتفق للجوزقي» من طريق عبيد بن عبد الواحد ومن طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن بكير وليست الزيادة فيه ، فهذا هو السر في قول البيهقي ان كانت محفوفة ، فكأنه لما رأى التفرد خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث ، وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة أربعة أو خمسة ، واستشكل الجمع وليس بمشكل ، فان الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي ، وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود وأحمد وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد «ان النبي ﷺ أعطاه عتوداً جذعاً فقال ضح به ، فقلت انه جذع أفأضحى به ؟ قال نعم ضح به ، فضحبت به ، لفظ أحمد ، وفي صحيح ابن حبان وابن ماجه من طريق عباد بن تميم «عن عويم بن أشقر أنه ذبح أضحيته قبل أن يذبح يوم الاضحية ، فأمره النبي ﷺ أن يعيد أضحية أخرى ، وفي الطبراني الأوسط من حديث ابن عباس «ان النبي ﷺ أعطى سعد بن أبي وقاص جذعاً من المعز فأمره أن يضحي به ، وأخرجه الحاكم

من حديث عائشة وفي سنده ضعف ، ولأبي يعلى والحاكم من حديث أبي هريرة : أن رجلا قال : يا رسول الله هذا جذع من الضأن مهزول وهذا جذع من المزمع سمين وهو خيرهما أفأضحي به ؟ قال : ضح به فإن لله الخيرة ، وفي سنده ضعف ، والحق أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث وبين حديثي أبي بردة وعقبة ، لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم تقرر الشرع بأن الجذع من المزمع لا يجزئ ، واختص أبو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك ، والمشاركة إنما وقعت في مطلق الاجزاء لا في خصوص منع الغير ، ومنهم من زاد فيهم عويم بن أشقر وليس في حديثه إلا مطلق الاعادة لكونه ذبح قبل الصلاة ، وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي زيد الانصاري : أن رسول الله ﷺ قال لرجل من الأنصار : اذبحها ولني تجزئ جذعة عن أحد بعدك ، فهذا يحمل على أنه أبو بردة بن نيار فإنه من الأنصار ، وكذا ما أخرجه أبو يعلى والطبراني من حديث أبي جهميفة : أن رجلا ذبح قبل الصلاة فقال رسول الله ﷺ : لا تجزئ منك ، قال ان عندي جذعة ، فقال : تجزئ عنك ولا تجزئ بعد ، فلم يثبت الاجزاء لأحد ونفيه عن الغير إلا لأبي بردة وعقبة ، وأن تعذر الجمع الذي قدمته لحديث أبي بردة أصبح مخرجا والله أعلم . قال الفاكهي : ينبغي النظر في اختصاص أبي بردة بهذا الحكم وكشف السر فيه ، وأجيب بأن الماوردي قال : ان فيه وجهين أحدهما أن ذلك كان قبل استقرار الشرع فاستثنى ، والثاني أنه علم من طاعته وخلوص نيته ما يميزه عن سواه . قلت : وفي الاول نظر ، لأنه لو كان سابقا لامتنع وقوع ذلك لغيره بعد التصريح بعدم الاجزاء لغيره ، والفرض ثبوت الاجزاء لعدد غيره كما تقدم . وفي الحديث أن الجذع من المزمع لا يجزئ وهو قول الجمهور ، وعن عطاء وصاحبه الأوزاعي يجوز مطلقا ، وهو وجه لبعض الشافعية حكاه الرافعي ، وقال النووي : وهو شاذ أو غلط ، وأغرب عياض خشكي الاجماع على عدم الاجزاء ، قبل والاجزاء مصادر للنص ولكن يحتمل أن يكون قائله قيد ذلك بمن لم يجد غيره ، ويكون معنى نفي الاجزاء عن غير من أذن له في ذلك محولا على من وجد ، وأما الجذع من الضأن فقال الترمذي : ان العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهرى أن الجذع لا يجزئ مطلقا سواء كان من الضأن أم من غيره ، وعن حكاه عن ابن عمر ابن المنذر في الأشراف ، وبه قال ابن سزيم وعزاه لجماعة من السلف وأطنب في الرد على من أجازاه ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضا مقيدا بمن لم يجد ، وقد صح فيه حديث جابر رفعه : لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يصير عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم لكن نقل النووي عن الجمهور أنهم حلوه على الأفضل ، والتقدير يستحب اسمك أن لا تذبحوا إلا مسنة ، فان عجزتم فاذبحوا جذعة من الضأن . قال : وليس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزئ ، قال : وقد أجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره ، لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه ، وابن عمر والزهرى يمنعان مع وجود غيره وعدمه ، فتعين تأويله . قلت : وبطلان الجمهور الأحاديث الماضية قريبا ، وكذا حديث أم هلال بنت هلال عن أبيها رفعه : يجوز الجذع من الضأن أضحية ، أخرجه ابن ماجه ، وحديث رجل من بني سليم يقال له مجاشع : أن النبي ﷺ قال : ان الجذع يوفى ما يوفى منه الثني ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأخرجه النسائي من وجه آخر ، لكن لم يسم الصحابي ، بل وقع عنه أنه رجل من مزينة ، وحديث معاذ بن عبد الله ابن حبيب عن عقبة بن عامر : ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن ، أخرجه النسائي بسند قوي ، وحديث

أبي هريرة رفته ، فتمت الاضحية الجذعة من الضأن ، أخرجه الترمذى وفى سنده ضعف . واختلف القائلون  
باجزاء الجذع من الضأن - وهم الجمهور - فى سنه على آراء : أحدها أنه ما أكمل سنة ودخل فى الثانية وهو الأصح عند  
الشافعية وهو الأشهر عند أهل اللغة ، ثانيها نصف سنة وهو قول الحنفية والحنابلة ، ثالثها سبعة أشهر وحكاة  
صاحب الهداية ، من الحنفية عن الزعفرانى ، رابعها ستة أو سبعة حكاة الترمذى عن وكيع ، خامسها التفرقة بين  
ما تولد بين شابين فيكون له نصف سنة أو بين هرمين فيكون ابن ثمانية ، سادسها ابن عشر ، سابعا لا يحزى  
حتى يكون عظميا حكاة ابن العربى وقال : انه مذهب باطل ، كذا قال ، وقد قال صاحب الهداية ، انه اذا كانت  
عظيمة بحيث لو اختلطت بالثنيات اشبهت على الناظر من بعيد أجزأت ، وقال العبادى من الشافعية : لو أجزع  
قبل السنة أى سقطت أسنانه أجزأ كما لو تمت السنة قبل أن يجذع ويكون ذلك كالبوغ إما بالسن وإما بالاحتلام ،  
وهكذا قال البغوى : الجذع ما استكمل السنة أو أجزع قبلها ، واه أعلم . **قوله** ( ثم قال من ذبح قبل الصلاة ) أى  
صلاة العيد ( فانما يذبح لنفسه ) أى وليس أضحية ( ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه ) أى عبادته ( وأصاب سنة  
المسلمين ) أى طريقتهم . وهكذا وقع فى هذه الرواية أن هذا السلام وقع بعد قصة أبي بردة بن نيار ، والذي فى  
معظم الروايات كما سيأتى قريبا من رواية زيد عن الشعبي أن هذا السلام من النبي ﷺ وقع فى الخطبة بعد الصلاة  
وأن خطاب أبي بردة بما وقع له كان قبل ذلك وهو المعتمد لفظه ، سمعت النبي ﷺ يخاطب فقال : ان أول ما نبدا  
به من يومنا هذا أن نصلى ثم ترجع فننحر فن فعل هذا فقد أصاب سنتنا ، فقال أبو بردة : يا رسول الله ذهبت قبل  
أن أصل ، وتقدم فى الميدين من طريق منصور عن الشعبي عن البراء قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم الاضحية بعد  
الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فانه لا نسك له ؟ فقال  
أبو بردة ، فذكر الحديث ، وسيأتى بيان الحكم فى هذا قريبا فى باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، ان شاء الله تعالى .  
واستدل به على وجوب الاضحية على من التزم الاضحية فأفسد ما يضحى به ، ورد الطحاوى بأنه لو كان كذلك  
لعرض الى قيمة الاولى ليلوم بمثلها ، فلما لم يعتبر ذلك دل على أن الأمر بالاعادة كان على جهة الذنب ، وفيه بيان ما  
يجوز فى الاضحية لا على وجوب الاعادة . وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المرجع فى الاحكام إنما هو  
الى النبي ﷺ ، وأنه قد يخص بعض أمته بحكم ويمنع غيره منه ولو كان بغير عذر ، وأن خطابه للواحد يعم جميع  
المكلفين حتى يظهر دليل الخصوصية ، لأن السياق يشعر بأن قوله لا بى بردة ضح به أى بالجذع ، ولو كان يفهم منه  
تخصيصه بذلك لما احتاج الى أن يقول له دولن تجزى عن أحد بعدك . ويحتمل أن تكون قاعدة ذلك قطع الخاق  
غيره به فى الحكم المذكور لا أن ذلك مأخوذ من مجرد اللفظ وهو قوى . واستدل بقوله : اذبح مكانها أخرى ،  
وفى لفظ : أعد نسكا ، وفى لفظ : ضح بها ، وغدير ذلك من الالفاظ المصرحة بالأمر بالاضحية على وجوب  
الاضحية ، قال القرطبى : المفهم : ولا حجة فى شئ من ذلك ، وإنما المقصود بيان كيفية مشروعية الاضحية لمن  
أراد أن يحلها أو من أوقفها على غير الوجه المشروع خطأ أو جهلا ، فبين له وجه تدارك ما فرط منه ، وهذا  
معنى قوله : لا تجزى ، عن أحد بعدك ، أى لا يحصل له مقصود القرية ولا الثواب ، كما يقال فى صلاة النفل : لا تجزى  
الا حركته ، عورة ، قال . وقد استدلل بعضهم لأحرب بأن الاضحية من شريعة ابراهيم الخليل وقد أمرنا  
باتباعه ، ولا حجة فيه لا تقرب بموجبه . **قوله** ( ثم قال من ذبح قبل الصلاة ) أى

علم ذلك ، ولا دلالة في قصة الذبيح للخصوصية التي فيها ، واقه أعلم . وفيه أن الامام يعلم الناس في خطبة العيد أحكام النحر . وفيه جواز الاكتفاء في الاضحية بالشاة الواحدة عن الرجل وعن أهل بيته ، وبه قال الجمهور ؛ وقد تقدمت الاشارة اليه قبل ، وعن أبي حنيفة والثوري : بكرة ، وقال الخطابي : لا يجوز أن يضحي بشاة واحدة عن اثنين ، وادعى نسخ ما دل عليه حديث عائشة الآتي في د باب من ذبح ضحية غيره ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يصح إلا إذا وقع على وفق الشرع . وفيه جواز أكل اللحم يوم العيد من غير لحم الاضحية لقوله « إنما هو لحم قدمه لأهله » . وفيه كرم الرب سبحانه وتعالى لسكونه شرح لعبيده الاضحية مع ما لحم فيها من الشهوة بالأكل والادخار ومع ذلك فأثبت لهم الأجر في الذبح ، ثم من تصدق أثيب وإلا لم يأثم . **قوله** ( تابعه عبدة عن الشعبي وإبراهيم ، وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي ) قلت : أما عبدة فهو بصيغة التصغير وهو ابن متهب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة وكسرهما بعدما موحد الضي ، وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة ، وأما قوله « وإبراهيم » فيمنع الضمعي ، وهو من طريق إبراهيم منقطع ، وليس لعبدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد ، وأما متابعة حريث وهو بصيغة التصغير وهو ابن أبي مطر واسمه عمرو الاسدي الكوفي وماله أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصله أبو الشيخ في كتاب الاضاحي من طريق سهل بن عثمان العسكري عن وكيع عن حريث عن الشعبي عن البراء « إن خاله سأل ، فذكر الحديث وفيه « عندي جذعة من المهرز أوفى منها » وفي هذا تعقب على المدارق في « د الأفراد » حيث زعم أن عبدة ابن موسى تفرد بهذا عن حريث وسأله من طريقه بلفظ « قال فعندي جذعة معز سمينة » . **قوله** ( وقال عاصم ودارد عن الشعبي عندي عناق ابن ) أما عاصم فهو ابن سليمان الاحول ، وقد وصله مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « خطبنا رسول الله ﷺ في يوم نحر فقال : لا يضحين أحد حتى يصل . فقال رجل : عندي عناق ابن - وقال في آخره - ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك » . وأما داود فهو ابن أبي هند فوصله مسلم أيضا من طريق هشيم عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « إن خاله أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي ﷺ - الحديث وفيه - لأطعم أهل وجيران وأهل داري » ، فقال : أعد نسكا . فقال : إن عندي عناق ابن هي خير من شاق لحم ، قال : هي خير نسيكتيك ، ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك » **قوله** ( وقال زييد وفراس عن الشعبي : عندي جذعة ) أما رواية زييد وهو بالزاي ثم الموحدة مصغر فوصلها المؤلف في أول الاضاحي كذلك ، وأما رواية فراس وهو بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره مهملة ابن يحيى فوصلها أيضا المؤلف في د باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، **قوله** ( وقال أبو الاحوص حدثنا منصور عناق جذعة ) هو بالثنتين فيهما ، ورواية منصور هذه وهو ابن المعتمر وصلها المؤلف من الوجه المذكور عنه عن الشعبي عن البراء في العيدين . **قوله** ( وقال ابن عون ) هو عبد الله ( عناق جذع ، عناق ابن ) يعني أن في روايته عن الشعبي عن البراء باللفظين جيما لفظ عاصم ومن تابعه ولفظ منصور ومن تابعه ، وقد وصل المؤلف رواية ابن عون في كتاب الايمان والذنوب من طريق معاذ بن معاذ عن ابن عون باللفظ المذكور . **قوله** ( عن سلة ) هو ابن كهيل وصرح أحمد به في روايته عن محمد بن جعفر بهذا الاسناد ، وأبو جحيفة هو الصحابي المشهور . **قوله** ( ذبح أبو بردة ) هو ابن نيار الماضي ذكره . **قوله** ( أبدلها ) بموحدة وفتح أوله ، وقد تقدم بيانه في قوله « اذبح مكانها أخرى » . **قوله** ( قال شعبة وأحسبه قال هي

خير من مسنة ) في رواية أبي عامر العقدي عن شعبة عند مسلم ، هي خير من مسنة ، ولم يشك . قوله ( اجماعها مكانها ) أي اذبحها . وقد تمسك بهذا الأمر من ادعى وجوب الأضحية ، ولا دلالة فيه ، لأنه ولو كان ظاهر الأمر الوجوب إلا أن قرينة إفساد الأولى تقتضي أن يكون الأمر بالإعادة لتحصيل المقصود ، وهو أهم من أن يكون في الأصل واجبا أو مندوبا ، وقال الشافعي : يحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للوجوب ، ويحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للإشارة إلى أن التضحية قبل الصلاة لا تقع أضحية ، فأمره بالإعادة ليكون في عداد من ضحى ، فلما احتمل ذلك وجدنا الدلالة على عدم الوجوب في حديث أم سلمة المرفوع ، إذا دخل العشر فأراد أحكم أن يضحي ، قال : فلو كانت الأضحية واجبة لم بكل ذلك إلى الإرادة ، وأجاب من قال بالوجوب بأن التعليق على الإرادة لا يمنع القول بالوجوب ، فهو كما قيل : من أراد الحج فليكثر من الزاد ، فإن ذلك لا يبدل على أن الحج لا يجب ، ونعقب بأنه لا يلزم من كون ذلك لا يدل على عدم الوجوب ثبوت الوجوب بمجرد الأمر بالإعادة لما تقدم من احتمال إرادة الكمال وهو الظاهر والله أعلم . قوله ( وقال حاتم بن وردان الخ ) تقدم ذكر من وصله في الباب الذي قبله ، ولم يسق مسلم لفظه ، لكنه قال « بمثل حديثهما » ، يعني رواية اسماعيل بن علية عن أيوب ورواية هشام عن محمد بن سيرين

#### ٩ - باب من ذبح الأضاحي بيده

٥٥٥٨ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس قال « ضحى النبي ﷺ بكبشين

أملحين ، فرأيتُه واضعا قدمه على صفاحيهما يُسمي ويكبر » ، فذبحهما بيده ،

قوله ( باب من ذبح الأضاحي بيده ) أي وهل يشترط ذلك أو هو الأولى ، وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للغير ، لكن عند المالكية رواية بعدم الاجراء مع القدرة ، وعند أكثرهم يكره لكن يستحب أن يشهدا ، ويكره أن يستناب حائضا أو صبيا أو كفتريا ، وأولهم أولى ثم ما يليه . قوله ( ضحى ) كذا في رواية شعبة بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية أبي عوانة الآتية قريبا عن قتادة ، وفي رواية همام الآتية قريبا أيضا عن قتادة « كان يضحي » ، وهو أظهر في المداومة على ذلك . قوله ( بكبشين أملحين ) زاد في رواية أبي عوانة وفي رواية همام كلاهما عن قتادة « أفرنين » ، وسأيتان قريبا ، وتقدم مثله في رواية أبي قلابة قبل باب . قوله ( فرأيتُه واضعا قدمه على صفاحيهما ) أي على صفاح كل منهما عند ذبحه ، و« صفاح بكر الصاد المهمة وتخفيف الفاء وآخره جاء مهمة الجوانب ، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية ، وإنما نفي إشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما ، فهو من إضافة الجمع إلى المثنى بإرادة التوزيع . قوله ( يسمي ويكبر ) في رواية أبي عوانة « وسمى وكبر » ، والاول أظهر في وقوع ذلك عند الذبح . وفي الحديث غير ما تقدم مشروعية التسمية عند الذبح ، وقد تقدم في الدبايح بيان من اشتراطها في صفة الذبح ، وفيه استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن ، واتفقوا على أن اضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأمسك رأسها بيده اليسار



١٠ - **باب** من ذبح ضحية غيره . وأعان رجل ابن عمر في بدته

وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن

٥٥٥٩ - **حدثنا** سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ بسرف وأنا أبكي ، فقال : مالك ؟ أنفست ؟ قلت : نعم . قال : هذا أمر كعبه الله على بنات آدم . أفضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت . وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالقر ،

**قوله** ( باب من ذبح ضحية غيره ) أراد بهذه الترجمة بيان أن التي قبلها ليست للاشتراط . **قوله** ( وأعان رجل ابن عمر في بدته ) أي عند ذبحها ، وهذا وصلة عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن عمر ينحر بدنة بنى وهى باركة مقفولة ، ورجل يمسك بجبل في رأسها وابن عمر يطمئن . قال ابن المنير : هذا الأثر لا يطابق الترجمة إلا من جهة أن الاستئانة إذا كانت مشروعة التحقت بها الاستئابة ، وجاء في نحو قصة ابن عمر حديث مرفوع أخرجه أحد من حديث رجل من الأنصار : أن النبي ﷺ أضجع أضحيتة فقال : أفضى على أضحيتي . فأعانه ، ورجاله نقات . **قوله** ( وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن ) وصلة الحاكم في المستدرک ، ووقع لنا بطرفي خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع ، أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يذبحن نسائكن بأيديهن ، وسنده صحيح ، قال ابن التين : فيه جواز ذبيحة المرأة ، ونقل محمد عن مالك كراهته . قلت : وقد سبق في الذبائح مبينا . وهذا الأثر مبين للترجمة ، فيجتمل أن يكون عمله في الترجمة التي قبلها أو أراد أن الأمر في ذلك حل اختيار المضحي ، وعن الشافعية الأولى للمرأة أن توكل في ذبح أضحيتها ولا تباشر الذبح بنفسها . ثم ذكر المصنف حديث عائشة لما حاضت بسرف وفيه هذا أمر كعبه الله على بنات آدم - وفي آخره - وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالقر ، ولمسلم من حديث جابر : نحر النبي ﷺ عن نسائه بقرة في حجة الوداع ،

١١ - **باب** الذبح بعد الصلاة

٥٥٦٠ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبه قال أخبرني زبيد قال سمعت الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يخطب فقال : إن أول ما تبدأ به من يومنا هذا أن نعصى ، ثم ترجع فننحر ، فنقول : هذا فقد أصاب سئتنا ، ومن نحر قائما هو لحم يقدمه لأهله ، ليس من أنفسك في شيء . فقال أبو بردة : يارسول الله ، ذبحت قبل أن أصلي ، وهندي جذعة خير من سبعة ، فقال : اجعلها مكانها ، ولن تجزى - أو توفي - عن أحد بعدك ،

**قوله** ( باب الذبح بعد الصلاة ) ذكر فيه حديث البراء في قصة أبي بردة ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وسأذكر ما يتعلق بهذه الترجمة في التي بعدها ، وقوله فيه دوان تجوى أو توفي ، شك من الراوى ، ومعنى توفي أى تسكل الثوب

وصند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه « ولن تقى ، بغير أو ولا شك ، يقال وفي إذا أجهو فهو بمعنى  
تجهو بفتح أوله

## ١٢ - باب من ذبح قبل الصلاة أعاد

٥٥٦١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن محمد عن أنس عن النبي ﷺ  
قال « من ذبح قبل الصلاة فليعد . فقال رجل : هذا يوم يشتكى فيه اللحم - وذكر هنة من جيرانه ، فكان  
النبي ﷺ عذره - وعندي جذعة خير من شاتين . فرخص له النبي ﷺ ، فلا أدري بلغت الرخصة أم لا ؟  
ثم انكفأ إلى كبشين - بعض فذبحهما - ثم انكفأ الناس إلى غنيمة فذبحوها »

٥٥٦٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** الأسود بن قيس سمعت جندب بن سفيان البجلي قال  
« شهدت النبي ﷺ يوم النحر قال : من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى ، ومن لم يذبح فليذبح »  
٥٥٦٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن فراس عن عامر عن البراء قال « صلى  
رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، فلا يذبح حتى يتعريف . فقام أبو  
بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، فعلت . فقال : هو ثمى عجلته . قال : فان عندي جذعة هي خير من  
مُسْنَتَيْن ، آذيتها ؟ قال : نعم ، ثم لا تجزي عن أحد بعدك . قال عامر : هي خير تسبكتيه »

قوله ( باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ) أي أعاد الذبح ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أنس ، قوله فيه  
( وذكر هنة ) بفتح الهاء والتون الخفيفة بعدها هاء تأنيث أي حاجة من جيرانه إلى اللحم . قوله ( فكان النبي  
ﷺ عذره ) بتخفيف الذال المعجمة من العذر أي قبل عذره ، ولكن لم يجعل ما فعله كافيًا ولذلك أمره بالاعادة .  
قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المأمورات إذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر لم يعذر فيها بالجهل ، والفرق  
بين المأمورات والمنهيات أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها ، وذلك لا يحصل إلا بالفعل . والمقصود من  
المنهيات الكف عنها بسبب مفاسدها ، ومع الجهل والنسيان لم يقصد المكلف فعلها فيعذر . قوله ( وعندي جذعة )  
هو معطوف على كلام الرجل الذي عنى عنه الراوي بقوله « وذكر هنة من جيرانه » ، تقديره هذا يوم يشتكى فيه اللحم  
ولجيران حاجة فذبحت قبل الصلاة ، وعندي جذعة . وقد تقدمت مباحثه قبل ثلاثة أبواب . الثاني حديث جندب  
ابن سفيان أورده مختصراً ، وتقدم في الذبائح من طريق أبي عوانة عن الأسود بن قيس أم منه وأوله « وضعنا  
مع رسول الله ﷺ أضحية ، فإذا ناس ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة ، الحديث . قوله ( ومن لم يذبح فليذبح ) في رواية  
أبي عوانة « ومن كان لم يذبح حتى صليتنا فليذبح على اسم الله » وفي رواية لمسلم « فليذبح بسم الله » أي فليذبح قائلاً  
بسم الله أو مسمياً ، والمجروح متعلق بمحذوف ، وهو حال من الضمير في قوله « فليذبح » ، وهذا أولى ما حل عليه  
الحديث وصحة النووي ، ويؤيده ما تقدم في حديث أنس « وسمى وكبر » ، وقال عياض : يحتمل أن يكون معناه

فليذبح لله ، والباء تجيء بمعنى اللام ، ويحتمل أن يكون معناه بتسمية الله ، ويحتمل أن يكون معناه متبركا باسمه كما يقال سر على بركة الله ، ويحتمل أن يكون معناه فليذبح بسنة الله . قال : وأما كراهة بعضهم أفعول كذا على اسم الله لانه اسمه على كل شيء فضعيف . قلت : ويحتمل وجها خامسا أن يكون معنى قوله « بسم الله » مطلق الاذن في الذبيحة حينئذ ، لان السياق يقتضى المنع قبل ذلك والاذن بعد ذلك ، كما يقال للمستأذن بسم الله أى ادخل ، وقد استدل بهذا الامر في قوله « فليذبح مكانها أخرى » من قال بوجوب الاضحية ، قال ابن دقيق العيد : صيغة « من » في قوله « من ذبح » صيغة عموم في حق كل من ذبح قبل أن يصل ، وقد جاءت لتأسيس قاعدة ، وتزيل صيغة العموم اذا وردت لذلك على الصورة النادرة يستذكر ، فلذا بعد تخصيصه بمن نذر اضحية معينة بقى التردد هل الأول حمله على من سبقت له اضحية معينة أو حمله على ابتداء اضحية من غير سبق تعيين ؟ فعلى الأول يكون حجة لمن قال بالوجوب على من اشترى الاضحية كالناحية ، فان الاضحية عندهم يجب بال التزام اللسان وبنية الشراء وبنية الذبح ، وعلى الثاني يكون لاحجة لمن أوجب الضحية مطلقا ، لكن حصل الانفصال من لم يقل بالوجوب بالأدلة الدالة على عدم الوجوب فيكون الامر للندب . واستدل به من اشترط تقدم الذبح من الامام بعد صلاته وخطبته ، لان قوله « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » ، انما صدر منه بعد صلاته وخطبته وذبجه فسكانه قال : من ذبح قبل فعل هذه الامور فليهد ، أى فلا يمتد بما ذبجه . قال ابن دقيق العيد : وهذا استدلال غير مستقيم ، لخالفته التقييد بلفظ الصلاة والتعقيب بالفاء . الحديث الثالث حديث البراء ، أورده من طريق فراس بن يحيى عن الشعبي ، وقد تقدمت مباحثه قريبا . قوله (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا) المراد من كان على دين الاسلام . قوله (فلا يذبح) أى الاضحية (حتى ينصرف) تمسك به الشافعية في أن أول وقت الاضحية قدر فراغ الصلاة والخطبة ، وانما شرطوا فراغ الخطيب لان الخطيبين مقصودتان مع الصلاة في هذه العبادة ، فيعتبر مقدار الصلاة والخطبتين على أخف ما يجوز بعد طلوع الشمس ، فلذا ذبح بعد ذلك أجزاء الذبح عن الاضحية ، سواء صلى العيد أم لا ، وسواء ذبح الامام اضحيته أم لا ، ويستوى في ذلك أهل المصر والحاضر والبادي ونقل الطحاوى عن مالك والأوزاعى والشافعى : لا يجوز اضحية قبل أن يذبح الامام ، وهو معروف عن مالك والأوزاعى لا الشافعى ، قال القرطوبى : ظواهر الأحاديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة ، لكن لما رأى الشافعى أن من لا صلاة عيد عليه غلط بالتمسك بحل الصلاة على وقتها . وقال أبو حنيفة والليث : لا ذبح قبل الصلاة ، ويجوز بعد ما ولو لم يذبح الامام ، وهو خاص بأهل المصر ، فأما أهل القرى والبادى فيدخل وقت الاضحية في حقهم إذا طلع الفجر الثانى . وقال مالك : يذبحون اذا نحر أقرب أئمة القرى اليهم . فان نحروا قبل أجزاءهم . وقال عطاء وربيعة : يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس . وقال أحمد والشافعى : اذا فرغ الامام من الصلاة جلزته الاضحية ، وهو وجه للشافعية قرى من حيث الدلائل والله ضيفه بعضهم ، ومثله قول الثورى : يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي أثنائها ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى ينصرف » أى من الصلاة ، كما في الروايات الأخرى . وأصرح من ذلك ما وقع عند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه رحمه الله ، انما الذبح بعد الصلاة ، ووقع في حديث جندب عند مسلم « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أظهر في اعتبار فعل الصلاة من حديث البراء ، أى حيث جاء فيه « من ذبح قبل الصلاة » . قال : لكن ان أجريناه على ظاهره اقتضى ان لا تجزئ الاضحية في حق من لم يصل العيد ، فان ذهب إليه أحد فهو أسعد

الناس بظاهر هذا الحديث ، والا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ماعداها في محل البحث . وتعب بأنه قد وقع في صحيح مسلم في رواية أخرى « قبل أن يصل أو نصل » ، بالذك . قال الووى : الأولى بالياء والثانية بالنون ، وهو شك من الراوى ، فعل هذا اذا كان بلفظ « يصل » سارى لفظ حديث البراء في تعليق الحكم بفعل الصلاة . قلت : وقد رفع عند البخارى في حديث جندب في الذبائح بمشعل لفظ البراء ، وهو خلاف ما يوجهه سياق صاحب العمدة ، فانه ساقه على لفظ مسلم ، وهو ظاهر في اعتبار فعل الصلاة ، فان إطلاق لفظ الصلاة وإرادة وقتها خلاف الظاهر ، وأظهر من ذلك قوله « قبل أن نصل » بالنون ، وكذا قوله « قبل أن نصرف » سواء قلنا من الصلاة أم من الخطبة . وادعى بعض الشافعية أن معنى قوله ﷺ « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » أى بعد أن يتوجه من مكان هذا القول ، لأنه خاطب بذلك من حضره فكأنه قال : من ذبح قبل فعل هذا من الصلاة والخطبة فليذبح أخرى ، أى لا يمتد بما ذبحه . ولا يخفى ما فيه . وأورد الطحاوى ما أخرجه مسلم من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « أن النبي ﷺ صلى يوم النحر بالمدينة ، فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر ، فأمرهم أن يعيدوا ، قال ورواه حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « أن رجلا ذبح قبل أن يصل رسول الله ﷺ ، فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » ، وصححه ابن حبان . ويشهد لذلك قوله في حديث البراء « أن أول ما نصنع أن نبدأ بالصلاة » ، ثم ترجع فننحر ، فانه دال على أن وقت الذبح بدخل بعد فعل الصلاة ، ولا يشترط التأخير الى نحر الامام . وبؤيده - من طريق النظر - أن الامام لو لم ينحرم يكن ذلك مسقطا عن الناس مشروعية النحر ، ولو أن الامام نحر قبل أن يصل لم يحرّمه نحره ، فدل على أنه هو والناس في وقت الأضحية سواء . وقال المذهب : إنما كره الذبح قبل الامام لئلا يشتغل الناس بالذبح عن الصلاة . قوله ( مقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله فعلت ) أى ذبحت قبل الصلاة . ووقع عند مسلم من هذا الوجه « نسكت عن ابن لى » وقد تقدم توجيهه . قوله ( هى خير من مستتين ) كذا وقع هنا بالتثنية ، وهى مبالغة . ووقع في رواية غيره « من مسنة » بالانفراد وتقدم توجيهه أيضا . قوله ( قال عاصم بن خير نسيكته ) كذا فيه بالتثنية ، وفيه ضم الحقيقة الى المجاز بلفظ واحد ، فان النسيك ، هى التى أجزأت عنه وهى الثانية ، والأولى لم تجز عنه ، لكن أطلق عليها نسيك لانه نحرها على أنها نسيك أو نحرها في وقت النسيك ، وإنما كانت غيرهما لأنها أجزأت عن الأضحية بخلاف الأولى ، وفى الأولى خير في الجملة باعتبار القصد الجميل ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « قال ضح بها فانها خير نسيك » ونقل ابن التين عن الشيخ أبى الحسن يعنى ابن القصار أنه استدلل بتسميتها نسيك على أنه لا يجوز بيعها ولو ذبحت قبل الصلاة ، ولا يخفى وجه الضعف عليه .

### ١٣ - باب وضع القدم على صفح الذبيحة

٥٥٦٤ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** عامر عن قتادة **حدثنا** أنس **رضى الله عنه** أن النبي ﷺ كان يضع يديه بكبشين أملحين أقرنين ، ويضع رجله على صفحتيهما ، ويذبحهما بيده ، **قوله** ( باب وضع القدم على صفح الذبيحة ) ذكر فيه حديث أنس « ويضع رجله على صفحتيهما » وقد تقدمت مباحثه قريبا .

## ١٤ - باب التكبير عند الذبح

٥٥٦٥ - **حدثنا** أبو هريرة عن قتادة عن أنس قال « **صلى النبي ﷺ** بكبشين أملحين

أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر، ووضع رجله على صفاحهما،

**قوله** ( باب التكبير عند الذبح ) ذكر فيه حديث أنس أيضا ، وقد تقدم أيضا

## ١٥ - باب إذا بعث بهديه لم يذبح لم يحرم عليه شيء

٥٥٦٦ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا إسماعيل عن الشعبي « عن مسروق أنه أتى عائشة فقال

لها : يا أم المؤمنين ، إن رجلا بعث بالهدي إلى الكعبة ويجلس في العصر فيؤمى أن تكلم بدنته ، فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحل للناس . قال : فسمعت تصفوها من وراء الحجاب ، فقالت : لقد كنت أفيل قلائد هدي رسول الله ﷺ ، فبعث هديته إلى الكعبة ، فاحرم عليه بما حل للرجال من أهله حتى يرجع للناس ،

**قوله** ( باب إذا بعث بهديه لم يذبح لم يحرم عليه شيء ) ذكر فيه حديث عائشة ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج . وأحمد بن محمد شيخه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد . وقوله فيه « إن رجلا بعث بالهدي » هو زياد بن أبي سفيان ، وقد تقدم نقله عن ابن عباس وغيره . وقوله « فسمعت تصفوها من وراء الحجاب » أي ضربت إحدى يديها على الأخرى تعجبا أو تأسفا على وقوع ذلك . واستدل الداودي بقولها « هدية » على أن الحديث الذي روته ميمونة سرفوعا « إذا دخل عشر ذى الحجة فن أراد أن يصحى فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره ، يكون منسوخا بحديث عائشة أو ناسخا . قال ابن التين : ولا يحتاج إلى ذلك ، لأن عائشة إنما أنكرت أن يصير من بعث هدية محرما بمجرد بعثه ، ولم تعرض على ما يستحب في العشر خاصة من اجتناب إزالة الشعر والأظفر . ثم قال : لكن عموم الحديث يدل على ما قال الداودي ، وقد استدلل به الشافعي على إباحة ذلك في عشر ذى الحجة . قال : والحديث المذكور أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . قلت : هو من حديث أم سلمة لا من حديث ميمونة ، فوهم الداودي في النقل وفي الاحتجاج أيضا ، فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يجنبه المحرم على المضحى أنه لا يستحب فعل ما ورد به الخبر المذكور لغير المحرم ، والله أعلم

## ١٦ - باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ، وما يتردد منها

٥٥٦٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو أخبرني عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله

عنها قال « كُنَّا نَزِدُّ لِحُومَ الْأَضَاحِيِّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الدِّبْنَةِ » . وقال غير مرة « لِحُومَ الْهَدْيِ »

٥٥٦٨ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني سليمان عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن ابن خباب أخبره أنه

« سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يَحْدُثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا قَدِيمًا ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ قَالُوا : هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا ، فَقَالَ : أُخْرُوهُ ، لَا أَذْرُقُهُ . قَالَ : ثُمَّ قَتُّوا فُخْرَجَتْ حَتَّى آتَى أَخِي أَبَا قَتَادَةَ - وَكَانَ أَخَاهُ لَأَمَهُ وَكَانَ بِدُزْيَا - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بِعَدَاكَ أَمْرٌ »

٥٥٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضْحِيهِمْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ لِلْقَبُولِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا الْعَامَ لِلضَّحْيِ ؟ قَالَ : كَلُوا ، وَأَطْعِمُوا ، وَادْخُرُوا . فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالْأَسَاسِ جَمَدٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَيْمِنُوا بِهَا »

٥٥٧٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « الضَّحِيَّةُ كُنَّا نَحْمَلُ مِنْهُ فَتَقَدَّمُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَابْسُتْ بَعْزِيَّةً ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ نَطْعَمَ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ »

٥٥٧١ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ لِلْعِيدِ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خُطِبَ النَّاسَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ : أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمُ تَأْكُلُونَ مِنْ نُسُكِكُمْ »

٥٥٧٢ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ « ثُمَّ شَهِدْتُ لِلْعِيدِ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خُطِبَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي فَلْيَنْتَظِرْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ ، »

٥٥٧٣ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ « ثُمَّ شَهِدْتُهُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خُطِبَ لِلنَّاسِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا الْحُلُومَ نُسُكَكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ ، وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ . . . نَحْوُهُ »

٥٥٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَلُوا مِنَ الْأَضْحَى ثَلَاثًا . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْكُلُ بِلَا زَيْتٍ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ مَنَى مِنْ أَجْلِ لَحْمِ الْمَدْنَى »

**قوله** ( باب ما يؤكل من لحوم الاضاحى ) أى من غير تقييد بذلك ولا نصف ( وما يتزود منها ) أى للسفر وفى الحضر . وبين التقييد بثلاثة أيام إما منسوخ وإما خاص بسبب . فيه أحاديث : الاول حديث جابر ، **قوله** ( لحوم الاضاحى ) تقدم البحث فى قوله « الى المدينة » فى باب ما كان السلف يدخرون ، من كتاب الاطعمة . **قوله** ( وقال غير مرة لحوم الهدى ) فاعل « قال » هو سفيان بن عيينة ، وقائل ذلك الراوى عنه على بن عبد الله وهو ابن المدينى بين أن سفيان كان تارة يقول لحوم الاضاحى ومرارا يقول لحوم الهدى ، ووقع فى رواية الكشميهنى هنا « وقال غيره » وهو تصحيف . وقد تقدم فى الباب المذكور من رواية أخرى عن سفيان « لحوم الهدى » . الثانى ، **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبى أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى ، والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وابن خباب بمجمة وموحدين الاولى ثقبلة اسمه عبد الله ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق : يحيى والقاسم وشيخه ، وفيه صحابيان : أبو سعيد وقتادة بن النعمان . **قوله** ( تقدم ) أى من السفر ( فقدم ) بضم الفاف وتشديد الدال المسكورة أى وضع بين يديه . **قوله** ( فقال أخروه ) فعل أمر من التأخير ( لا أدركه ) أى لا تأكل منه . **قوله** ( قال ثم خرجت ) قد تقدم فى غزوة بدر من كتاب المغازى من رواية الليث عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد بلفظ « ان أبا سعيد قدم من سفر فقدم اليه أهله لحما من لحوم الاضاحى ، فقال : ما أنا بأكله حتى أسأل » . **قوله** ( خرجت حتى أتى أخى أبا قتادة ، وكان أخاه لأمه ) كذا لابی ذر ووافقه الاصيلى والقاسم فى روايتهما عن أبى زيد المروزى وأبى أحمد الجرجاني ، وهو وهم ، وقال الباقر « حتى أتى أخى قتادة » وهو الصواب ، وقد تقدم فى رواية الليث « فاطلق الى أخيه لأمه قتادة بن النعمان » وزعم بعض من لم يعم النظر فى ذلك أنه وقع فى كل النسخ أبا قتادة وليس كما زعم ، وقد نبه على اختلاف الرواة فى ذلك أبو على الجبائى فى تقييده وتبعه عياض وآخرون ، وأم أبى سعيد وقتادة المذكورة أنيسة بنت أبى خارجة عمرو بن قيس بن مالك من بنى هدى بن النجار ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** ( حدث بعدك أمر ) زاد الليث « نقص لما كانوا ينون عنه من أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاثة أيام » ، وقد أخرجه أحمد من رواية محمد بن إسماعيل قال « حدثنى أبى محمد بن على بن حسين عن عبد الله بن خباب » مطولا ولفظه عن أبى سعيد « كان رسول الله ﷺ قد نهانا أن نأكل لحوم نسكنا فوق ثلاث ، قال فخرجت فى سفر ثم قدمت على أهلى - وذلك بعد الاضاحى بأيام - فأتنى صاحبى بسلق قد جعلت فيه فديدا فقالت : هذا من ضحايانا ، فقلت لها : أو لم ينهنا ؟ فقالت : إنه رخص للناس بعد ذلك ، فلم أصدقها حتى بعثت الى أخى قتادة بن النعمان - فذكره وفيه - قد أرخص رسول الله ﷺ المسلمين فى ذلك » . وأخرجه النسائى وصححه ابن حبان من طريق زينب بنت كعب عن أبى سعيد فقلب المتن جعل راوى الحديث أبا سعيد والمنع من الأكل فتادة بن النعمان ، وما فى الصحيحين أصح . وأخرجه أحمد من وجه آخر لجعل القصة لأبى قتادة وأنه سأل قتادة بن النعمان عن ذلك أيضا ، وفيه أن النبى ﷺ قام فى حجة الوداع فقال « انى كنتم أمرتكم ألا تأكلوا الاضاحى فوق ثلاثة أيام لتسكنكم ، وإنى أحله لكم ، فاكلوا منه ما شئتم » الحديث . فبين فى هذا الحديث وقت الإحلال ، وأنه كان فى حجة الوداع ، وكان أبا سعيد ما سمع ذلك . وبين فيه أيضا السبب فى التقييد ، وأنه لتحصيل التوسعة بلحوم الاضاحى لمن لم يضح . الثالث حديث سلمة بن الأكوع وهو من ثلاثياته . **قوله** ( فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعك كما فعلنا فى العام الماضى ) ؟ استفاد عنه أن النبى كان سنة تسع

لما دل عليه الذي قبله أن الاذن كان في سنة عشر ، قال ابن المنير : وجه قولهم هل نفعل كما كنا نفعل ؟ مع أن النهي يقتضي الاستمرار ، لأنهم فهموا أن ذلك النهي ورد على سبب خاص ، فلما احتدل عندم عموم النهي أو خصوصه من أجل السبب سألوا ، فارشدهم الى أنه خاص بذلك العام من أجل السبب المذكور ، وقوله دكلوا وأطعموا ، تمسك به من قال بوجوب الأكل من الاضحية ، ولا حجة فيه لأنه أمر بعد حظر فيه كون الإباحة ، واستدل به على أن العام إذا ورد على سبب خاص ضعفت دلالة العموم حتى لا يبقى على أصالته ، لكن لا يقتصر فيه على السبب . قوله ( وادخروا ) بالمهمل ، وأصله من دخر بالمعجمة دخلت عليها ثاء الافتعال ثم ادخمت ، ومنه قوله تعالى ( وادكر بعد أمة ) ويؤخذ من الإذن في الادخار الجواز خلافاً لما كرهه ، وقد ورد في الادخار دكان يدخر لاهله قوت سنة ، وفي رواية دكان لا يدخر لغيره ، والاول في الصحيحين والثاني في مسلم ، والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لعياله ، أو أن ذلك كان باختلاف الحال فيتركه عند حاجة الناس اليه ويفعله عند عدم الحاجة . قوله ( كان بالناس جهد ) بالفتح أي مشقة من جهد فحط السنة . قوله ( فأردت أن تعينوا فيها ) كذا هنا من الإعانة ، وفي رواية مسلم عن محمد بن المنثري عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه دفأردت أن تفشوا فيهم ، وللإسماعيل عن أبي يمل عن أبي خيثمة عن أبي عاصم دفأردت أن تقسموا فيهم ، دكلوا وأطعموا وادخروا ، قال عياض : الضمير في دتعينوا فيها ، للشفقة المفهومة من الجهد أو من الشدة أو من السنة لأنها سبب الجهد ، وفي دتفشوا فيهم ، أي في الناس المحتاجين إليها ، قال في المفارقة : ورواية البخاري أوجه ، وقال في شرح مسلم : ورواية مسلم أشبه . قلت : قد عرفت أن مخرج الحديث واحد ومداره على أبي عاصم وأنه نارة قال هذا ونارة قال هذا ، والمعنى في كل صحيح فلا وجه للتزجيح . الحديث الرابع حديث عائشة ، قوله ( إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس الذي روى عنه حديث أبي سعيد وقوله دحدثني أخي ، هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان بن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري . فإسماعيل في حديث أبي سعيد يروي عن سليمان بن بلال بغير واسطة ، وفي حديث عائشة هذا يروي عنه بواسطة ، وقد تكرر له هذا في عدة أحاديث ، وذلك يرشد الى أنه كان لا بدلس . قوله ( الاضحية ) بفتح المعجمة وكسر الحاء المهمل . قوله ( نلح منه ) أي من لحم الاضحية ، في رواية الكشميني دمنها ، أي من الاضحية . قوله ( فنقدم ) بسكون القاف وفتح الدال من التقدم ، وفي رواية بفتح الغاف وتشديد الدال أي نضعه بين يديه وهو أوجه . قوله ( فقال : لا تأكلوا ) أي منه ، هذا صريح في النهي عنه . ووقع في رواية الترمذي من طريق عابس بن ربيعة عن عائشة أنها سألت : أكان رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الاضاحي ؟ فقالت : لا . والجمع بينهما أنها نهت نهى التحريم لا مطلق النهي ، ويؤيده قوله في هذه الرواية دوليس بعزيمة . قوله ( وليست بعزيمة ، ولكن أراد أن نطعم منه ) بضم النون وسكون الطاء أي نطعم غيرنا . قال الإسماعيلي بعد أن أخرج هذا الحديث عن علي بن العباس عن البخاري بسنده الى قوله دبالمدينة : كأن الزيادة من قوله بالمدينة الخ من كلام يحيى بن سعيد . قلت : بل هو من جملة الحديث فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن البخاري بنامه ، وتقدم في الاطعمة من طريق عابس بن ربيعة وقلت لعائشة أنهي النبي ﷺ أن يؤكل من لحوم الاضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الغنى الفقير ، وللطحاوي من هذا الوجه دأكان يحرم لحوم الاضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : لا ، ولكنه لم يكن يضحى منهم إلا القليل ، ففعل ليطعم من ضحى منهم من لم يضح ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الله بن أبي بكر بن



حرم عن عمرة وإنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت ، وتصدقوا وادخروا ، وأول الحديث عند مسلم د ف ناس من أهل البادية حضرة الأضحي في زمان رسول الله ﷺ فقال : ادخروا ثلاث ، وصدقوا بما بقي ، فلما كان بعد ذلك قيل : يا رسول الله لقد كان الناس ينفذون من ضحاياهم فقال : إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت ، فكلوا وصدقوا وادخروا ، قال الخطابي : الدف يضي بالمهمله والفاء الثقيلة السير السريع ، والدافة من يطأ من المحتاجين ، واستدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقييد في القدر الذي يجزى من الإطعام ، ويستحب للمضحي أن يأكل من الأضحية شيئاً وبطعم الباقي صدقة وهديّة . وعن الشافعي : يستحب قسمتها اثلاثاً لقوله دكلوا وصدقوا وأطعموا ، قال ابن عبد البر : وكان غيره يقول : يستحب أن يأكل النصف وبطعم النصف . وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب الأضاحي ، من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة رفته د من ضحي فليأكل من أضحيته ، ورجله ثقات لكن قال أبو حاتم الرازي : الصواب عن عطاء مرسل . قال النووي : مذهب الجمهور أنه لا يجب الأكل من الأضحية ، وإنما الأمر فيه للإذن . وذهب بعض السلف إلى الأخذ بظاهر الأمر ، وحكاها الماوردي عن أبي الطيب ابن حنبل من الشافعية ، وأما الصدقة منها فالصحيح أنه يجب التصديق من الأضحية بما يقع عليه الاسم ، والأكل أن يتصدق بمظهرها . الحديث الخامس والسادس والسابع أحاديث أبي عبيد عن عمر ثم عن حيان ثم عن علي . قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وأبو عبيد مولى ابن أضر أي عبد الرحمن بن أضر بن عوف ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيد اسمه سعد بن عبيد . قوله ( قد نهاكم عن صيام هذين العيدين ) تقدمت مباحثه في أواخر كتاب الصيام . واستدل به على أن النهي عن الشيء إذا تعددت جهة لم يجوز فعله كصوم يوم العيد فإنه لا ينفك عن الصوم فلا يتحقق فيه جهتان فلا يصح ، بخلاف ما إذا تعددت الجهة كالصلاة في الدار المخصصة فإن الصلاة تتحقق في غير المخصص فيصح في المخصص مع التحريم ، وافة أعلم . قوله ( قال أبو عبيد ) هو موصول بالاسند المذكور . قوله ( ثم شهدت العيد ) لم يبين كونه أضحي أو فطرا ، والظاهر أنه الأضحي الذي قدمه في حديثه عن عمر فتكون اللام فيه للمعد . قوله ( وكان ذلك يوم الجمعة ) أي يوم العيد . قوله ( قد اجتمع لكم فيه عيدان ) أي يوم الأضحي ويوم الجمعة . قوله ( من أهل العوالي ) جمع العالية وهي قرى معروفة بالمدينة . قوله ( فلينتظر ) أي يتأخر إلى أن يصلي الجمعة . قوله ( ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له ) استدل به من قال بسقوط الجمعة عن صلي العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة ، وهو محكي عن أحمد . وأجيب بأن قوله دأذنت له ليس فيه تصريح بعدم العود ، وأيضا فظاهر الحديث في كونهم من أهل العوالي أنهم لم يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة لبعده منازلهم عن المسجد ، وقد ورد في أصل المسألة حديث مرفوع . قوله ( ثم شهدت ) أي العيد ، ودل السياق على أن المراد به الأضحي ، وهو يؤيد ما تقدم في حديث حيان ، وأصرح من ذلك ما رُفِعَ في رواية عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد أنه سمع عليا يقول د يوم الأضحي ، وللفسائي من طريق غندر عن معمر بسنده وشهدت عليا في يوم عيد بدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة . ثم قال سمعت ، فذكر المرفوع . قوله ( نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث ) زاد عبد الرزاق في روايته د فلا تأكلوها بعدها ، قال الفرطبي : اختلف في أول الثلاث التي كان الأذخار فيها جائزا ، فقيل أولها يوم النحر ، فمن ضحي فيه جاز له أن يمسك يومين بعده ، ومن ضحي بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة ، وقيل أولها يوم يضحى ، فلو ضحي في آخر أيام النحر جاز له أن يمسك ثلاثا بعدها ، ويحتمل أن يؤخذ من قوله

«نوق ثلاث ، أن لا يحسب اليوم الذى يقع فيه النحر من الثلاث ، ونعتبر المدة التى تليه وما بعدها . قلت : ويؤيده ما فى حديث جابر « كننا لا نأكل من لحوم يذتنا فوق ثلاث منى ، فان ثلاث منى فنناول يوما بعد يوم النحر لأهل السفر الثانى ، قال الشافعى : لعل علينا لم يبلغه النسخ ، وقال غيره : يستعمل أن يكون الوقت الذى قال على فيه ذلك كان بالناس حاجة كما وقع فى عهد النبي ﷺ ، وبذلك جزم ابن حزم فقال : انما خطب على بالمدينة فى الوقت الذى كان هثمان حوضر فيه ، وكان أهل البوادرى قد ألجأهم الفتنة الى المدينة فأصابهم الجهد ، فذلك قال على ما قال . قلت : أما كون على خطب به وعثمان محصوراً فأخرجه الطحاوى من طريق الليث عن هذيل عن الزهرى فى هذا الحديث ولفظه « صليت مع على العبد وعثمان محصور ، وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحمد والطحاوى أيضاً من طريق غفر بن سليم عن على رفعه « انى كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحى فوق ثلاث ، فادخروا ما بدا لكم ، ثم سمع الطحاوى ينحو ما تقدم . وكذلك يحاج عما أخرج أحمد من طريق أم سليمان قالت « دخلت على عائشة نسألتها عن لحوم الاضاحى ، قالت : كان النبي ﷺ نهى عنها ثم رخص فيها ، فقدم على من السفر فأنته فاطمة بلحم من ضحاياها فقال : أو لم منه عنه ؟ قالت : إنه قد رخص فيها ، فهذا على قد اطلع على الرخصة ، ومع ذلك خطب بالمنع ، فطريق الجمع ما ذكرته . وقد جزم به الشافعى فى الرسالة فى آخر باب الطل فى الحديث فقال ما نصه : فإذا دفت الدافة ثبت النهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وإن لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة ، قال الشافعى ويحتمل أن يكون النهى عن إمساك لحوم الاضاحى بعد ثلاث منسوخاً فى كل حال . قلت : وهذا الثانى أخذ المتأخرون من الشافعية ، فقال الرافعى : الظاهر أنه لا يحرم اليوم بحال ، وتبعه النوى فقال فى « شرح المذهب » : الصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم بحال ، وحكى فى شرح مسلم عن جمهور العلماء أنه من نسخ السنة بالسنة ، قال : والصحيح نسخ النهى مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة ، فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث والأكل الى متى شاء . وانما رجح ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم اذا دفت الدافة إيجاب الاطعام ، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب فى المال حق سوى الزكاة ، وتقل ابن عبد البر ما يوافق ما نقله النوى فقال : لا خلاف بين فقهاء المسلمين فى إجازة أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث ، وأن النهى عن ذلك منسوخ ، كذا أطلق ، وليس بجديد ، فقد قال القرطبي : حديث سلمة وطائفة نص على أن المنع كان لعلة ، فلما ارتفعت ارتفع لارتفاع موجهه فتمين الاخذ به ، ويعود الحكم تعود العلة ، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون فى زمان الاضحية ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فافتهم إلا الضحايا تعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث . قلت : والتقييد بالثلاث واقعة حال ، وإلا فلو لم تستد الحلة إلا بتفرقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الامساك ولو ليلة واحدة ، وقد حكى الرافعى عن بعض الشافعية أن التحريم كان لعلة فلما زالت زالت الحكم لكن لا يلزم عود الحكم عند عود المسئلة . قلت : واستبعدوه وليس بجديد ، لأن صاحبه قد نظر الى أن الحلة لم تستد يومئذ الا بما ذكر فاما الآن فان الحلة تستد بغير لحم الاضحية فلا يعود الحكم إلا لو فرض أن الحلة لا تستد إلا بلحم الاضحية ، وهذا فى غاية الندور . وحكى البيهقى عن الشافعى أن النهى عن أكل لحوم الاضاحى فوق ثلاث كان فى الأصل للتنزيه ، قال : وهو كالأمر فى قوله تعالى ( فكلوا منها وأطعموا الفقانيع ) وحكاه الرافعى عن أبى على الطبرى احتيالا . وقال المهلب : أنه الصحيح ، لقول عائشة « وليس بمزينة » والله أعلم . واستدل بهذه

الاحاديث على أن النهي عن الأكل فوق ثلاث خاص بصاحب الأضحية ، فأما من أهدى له أو تصدق عليه فلا ، لم يهزم قوله من أضحيته ، وقد جاء في حديث الزبير بن العوام عند أحمد وأبي يعلى ما يفيد ذلك ولفظه « قلت يا نبي الله أرأيت قد نهى المسلمون أن يأكلوا من لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدى لنا ؟ قال : أما ما أهدى إليكم ثياباً نكم به ، فهذا نص في الهدية ، وأما الصدقة فإن الفقير لا حجر عليه في التصرف فيما يهدى له لأن القصد أن تقع المواساة من الغنى للفقير وقد حصلت . قوله ( عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ) هذا ظاهره أنه معطوف على السند المذكور ، فيكون من رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك عن معمر ، وهذا يهزم أبو العباس الطرق في « الأطراف » وهو مقتضى صنيع المزي ، لكن أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان عن حبان بن موسى فساق رواية يونس بتمامها . ثم أخرجه من رواية يزيد بن زريع عن معمر وقال : أخرجه البخاري عقب رواية ابن المبارك عن يونس قلت : فاحتمل على هذا أن تكون رواية معمر مغلطة ، وقد بينت ما فيها من فائدة زائدة قبل ، ويؤيده أن الاسماعيلي أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حبان بسنده . ومن طريق ابن وهب عن يونس ومالك كلاهما عن ابن شهاب به ، ثم قال : قال البخاري وعن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ولم يذكر الخبر ، أي لم يوصل السند إلى معمر . الحديث الثامن ، قوله ( محمد بن عبد الرحيم ) هو المعروف بصاعقة ، وابن أخي ابن شهاب اسمه محمد بن عبيد الله بن مسلم ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( كلوا من الأضاحي ثلاثاً ) أي فقط ، ولمسلم من طريق معمر « نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث » وله من طريق نافع عن ابن عمر « لا يأكل أحد من أضحيته فوق ثلاثة أيام » . قوله ( وكان عبد الله ) أي ابن عمر ( يأكل بالزيت ) سيأتي بيانه . قوله ( حين ينفر من منى ) هذا هو الصواب ، ووقع في رواية الكشميني وحده « حتى » بدل « حين » وهو تصحيف يفسد المعنى ، فإن المراد أن ابن عمر كان لا يأكل من لحم الأضحية بعد ثلاث ، فكان إذا انقضت ثلاث منى اتقدم بالزيت ولا يأكل اللحم تمسكاً بالأمر المذكور ويدل عليه قوله في آخر الحديث « من أجل لحوم الهدى » ، وكأنه أيضاً لم يبلغه الإذن بعد المنع ، وعلى رواية الكشميني ينمكس الأمر ويصير المعنى : كان يأكل بالزيت إلى أن ينفر ، فإذا نفر أكل بغير الزيت . فسدخل فيه لحم الأضحية . وأما تعبيره في الحديث بالهدى فيحتمل أن يكون ابن عمر كان يسوي بين لحم الهدى ولحم الأضحية في الحكم ، وبمحتمل أن يكون أطلق على لحم الأضحية لحم الهدى لمناسبة أنه كان بمنى . وفي هذه الاحاديث من الفوائد غير ما تقدم نسخ الأثقل بالأخف ، لأن النهي عن ادخار لحم الأضحية بعد ثلاث مما يتصل على المضحين ، والإذن في الادخار أخف منه . وفيه رد على من يقول إن النسخ لا يكون إلا بالأثقل الأخف ، وعكسه ابن العربي داعماً أن الإذن في الادخار نسخ بالنهي ، وتعقب بأن الادخار كان مباحاً بالبراءة الأصلية ، فالنهي عنه ليس نسخاً ، وعلى تقدير أن يكون نسخاً ففيه نسخ الكتاب بالسنة لأن في الكتاب الإذن في أكلها من غير تقييد لقوله تعالى ( فاكلوا منها وأطعموا ) ، ويمكن أن يقال إنه تخصيص لا نسخ وهو الأظهر

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأضاحي من الاحاديث المرفوعة على أربعة وأربعين حديثاً ، المعلق منها خمسة عشر والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى تسعة وثلاثون حديثاً والخالص خمسة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث قتادة بن النعمان في الباب الأخير ، وسوى زيادة مغلطة في حديث أنس وهي قوله « بكباشين سميين » فإن

أصل الحديث عند مسلم سوى قوله « سمينين » ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٤ - كتاب الأشربة

١ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّذِيْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

٥٥٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من شرب الخمر في الدنيا ثم لم ينج منها حرمها في الآخرة »

٥٥٧٦ - **حدثنا** أبو القيان أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى - ليلة أسرى به ببلياء - بقدرتين من خمر وابن ، فظفر إليهما أخذ العين ، فقال جبريل : الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن أخذت الخمر غوت أمتك ه  
تابعه معمر وابن الهادي وعثمان بن حمزة عن الزهري

٥٥٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً لا يحدثكم به غيره ، قال : من أشرط الساعة أن يظمر الجهل ، ويقل العلم ، ويظمر الزنا ، وتشرب الخمر ، ويقل الرجال ، وتكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة قيمته رجل واحد »

٥٥٧٨ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سفيان بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة رضي الله عنه « إن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » . قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر كان يحدث عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلقى من ، ولا يفتهم نبهة ذات شرف يرتفع الناس إليه أبصارهم فيها حين يفتهمها وهو مؤمن ،

قوله (كتاب الأشربة) وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّذِيْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ ﴾ الآية ، كذا لا في قد ، وساق الباقون إلى (المنفلحون) كذا ذكر الآية وأربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر ، وذلك أن الأشربة منها

ما يحل وما يحرم فينظر في حكم كل منهما ثم في الآداب المتعلقة بالشرب ، فبدأ بتبيين المحرم منها لقلته بالنسبة إلى الحلال ، فإذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالا ، وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة وأنه كان في عام الفتح قبل الفتح ، ثم رأيت الهدايات في سيرته جزم بأن تحريم الخمر كان سنة الحديبية ، والحديبية كانت سنة ست . وذكر ابن اسحاق أنه كان في واقعة بنى النضير ، وهي بعد واقعة أحد وذلك سنة أربع هـ على الراجح ، وفيه نظر لأن أسفا كما سيأتي في الباب الذي بعده كان الساقى يوم حرمت ، وأنه لما سمع المنادى بتحريمها بادر فأراقها ، فلو كان ذلك سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك ، وكان المصنف لم يح ذكر الآية إلى بيان السبب في نزولها ، وقد مضى بيانه في تفسير المائدة أيضا من حديث عمر وأبي هريرة وغيرهما ، وأخرج النسائي والبيهقي بسند صحيح عن ابن عباس أنه لما نزل تحريم الخمر في قبيلتين من الانصار شربوا ، فلما نزل القوم عبت بعضهم ببعض ، فلما أن سموا جمل الرجل يرى في وجهه ورأسه الأثر فيقول : صنع هذا أخي فلان ، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن ، فيقول : والله لو كان بي رجيا ما صنع بي هذا ، حتى وقعت في قلوبهم الضغائن ، فانزل الله عز وجل هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر - إلى - منتهون ﴾ قال فقال ناس من المتكلمين : هي رجس ، وهي في بطن فلان وقد قتل يوم أحد ، فانزل الله تعالى ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا - إلى - المؤمنين ﴾ ووقعت هذه الزيادة في حديث أنس في البخاري كما مضى في المائدة ، ووقعت أيضا في حديث البراء عند الترمذي وصححه ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد لما حرمت الخمر قال ناس : يا رسول الله ، أصحابنا الذين ماتوا وهم يشربونها ، وسنده صحيح . وعند البراء من حديث جابر أن الذي سأله عن ذلك اليهود ، وفي حديث أبي هريرة الذي ذكرته في تفسير المائدة نحو الاول ، وزاد في آخره قال النبي ﷺ : لو حرم عليهم تركوه كما تركتم ، قال أبو بكر الرازي في « أحكام القرآن » : يستفاد تحريم الخمر من هذه الآية من تسميتها رجسا ، وقد سمي به ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير ومن قوله ﴿ من عمل الشيطان ﴾ لأن مهما كان من عمل الشيطان حرم تناوله ، ومن الامر بالاجتناب وهو للوجوب وما وجب اجتنابه حرم تناوله ، ومن الفلاح المرتب على الاجتناب ، ومن كون الشرب سببا للعداوة والبغضاء بين المؤمنين وتعاظم ما يوقع ذلك حرام ، ومن كونها قصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ومن ختام الآية بقوله تعالى ﴿ فهل أنتم متنون ﴾ ؟ فانه استفهام معناه الردع والجر ، ولهذا قال عمر لما سمعها : انتهينا . وسبقه إلى نحو ذلك الطبري . وأخرجه الطبراني وابن مردويه وصححه الحاكم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لما نزل تحريم الخمر مشى أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم إلى بعض فقالوا : حرمت الخمر وجعلت عدلا للشرك ، قيل يشير إلى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر ﴾ الآية ، فان الانصاب والأزلام من عمل المشركين بتزيين الشيطان ، فنسب العمل إليه . قال أبو الليث السمرقندي : المعنى أنه لما نزل فيها أنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها عادت قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ . وذكر أبو جعفر النحاس أن بعضهم استدلل لتحريم الخمر بقوله تعالى ﴿ قل إنما حرم ردى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والأثم والبغى بغير الحق ﴾ وقد قال تعالى في الخمر والميسر ﴿ فيها لثم كبير ومنافع للناس ﴾ فلما أخبر أن في الخمر إنما كبير لثم صرح بتحريم الأثم ثبت تحريم الخمر بذلك ، قال : وقول من قال إن الخمر تسمى الأثم لم يجد له أصلا في الحديث ولا في اللغة ، ولا دالة أيضا في قول الشاعر :

شربت الاثم حتى ضل عقل كذاك الاثم يذهب بالعقول

فإنه أطلق الاثم على الخمر مجازا بمعنى أنه ينشأ عنها الاثم . واللغة الفصحى تأنيث الخمر ، وأثبت أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة وغيرهما جواز التذكير ، ويقال لها الخرة أثبتة فيما جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري ، وقال ابن مالك في المثلث : الخرة هي الخمر في اللغة ، وقيل سميت الخمر لأنها تغطي العقل وتخمره أي تخاطله ، أو لأنها تخمر أي تغطي الحق تغل ، أو لأنها تخمر أي تدرك كما يقال للعجين اختمر ، أقوال سيأتي بسطها عند شرح قوله عمر رضي الله عنه « والخمر ما غامر العقل » ، إن شاء الله تعالى . الحديث الأول حديث ابن عمر من طريق مالك عن نافع عنه وهو من أصح الاسانيد . **قوله** ( من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يقب منها حرما في الآخرة ) حرما بضم المهملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان ، زاد مسلم عن القعني عن مالك في آخره « لم يقبها » ، وله من طريق أبوب عن نافع بلفظ وفات وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة ، وزاد مسلم في أول الحديث مرفوعا « كل مسكر خمر » ، وكل مسكر حرام ، وأورد هذه الزيادة مستقلة أيضا من رواية موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وسيأتي السلام عليها في « باب الخمر من العسل » ويأتي كلام ابن بطال فيها في آخر هذا الباب . وقوله « ثم لم يقب منها » أي من شربها ، لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . قال الخطابي والبخاري في « شرح السنة » : معنى الحديث لا يدخل الجنة ، لأن الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة . وقال ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة ، لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهار الخمر لذة للشاربين ، وأنهم لا يصدعون عنها ولا يزفون . فلو دخلها - وقد علم أن فيها خمرًا - أو أنه حرما عقوبة له - لوم وقوع الهم والحزن في الجنة . ولا هم فيها ولا حزن ، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة . ولا أنه حرما عقوبة له لم يكن عليه في فقدائها ألم ، فلهذا قال بعض من تقدم : أنه لا يدخل الجنة أصلا ، قال : وهو مذهب غير مرضي ، قال : يعمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبائر وهو في المشيئة ، فعلى هذا فمعنى الحديث : جزاؤه في الآخرة أن يحرمها لحرمانه دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه . قال : وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرًا ولا تشربها نفسها وإن علم بوجودها فيها ، ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعا « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو ، قلت : أخرجه الطيالسي وصححه ابن حبان . وقريب منه حديث عبد الله بن عمرو رفته « من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة » أخرجه أحمد بسند حسن ، وقد لحص عياض كلام ابن عبد البر وزاد احتمالا آخر وهو أن المراد بحرمانه شربها أنه يحبس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته ، ومثله الحديث الآخر « لم يرح رائحة الجنة » ، قال : ومن قال لا يشربها في الجنة بأن ينساها أو لا يشتمها يقول ليس عليه في ذلك حرة ولا يكون ترك شهوته إياها عقوبة في حقه ، بل هو نقص نعيم بالنسبة إلى من هو أتم نعيمًا منه كما تختلف درجاتهم ، ولا باحق من هو أنقص درجة حيث لا ينزول أدنى درجة منه استغناء بما أدهى واغتنباطا له . وقال ابن العربي : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعمل ما أمر بتأخيرها ووعد به حرمة عند ميقاته ، كالوارث فانه إذا قتل مورثة فإنه يحرم ميراثه لاستعماله . وهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء ، وهو موضع احتمال وموقف إشكال ، والله أعلم كيف يكون الحال . وفصل بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلا

فهو الذي لا يشربها أصلاً لأنه لا يدخل الجنة أصلاً ، وعدم الدخول يستلزم حرمانها ، وبين من يشربها علماً بتحريمها فهو محل الخلل ، وهو الذي يحرم شربها مدة ولو في حال تعذيبه إن عذب ، أو الممنوع أن ذلك جزاؤه إن جوزى واثقه أعلم . وفي الحديث أن التوبة تسكف المعاصي الكبائر ، وهو في التوبة من الكفر قطعي وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني . قال الثوري : الأقوى أنه ظني ، وقال القرطبي : من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعاً . وللتوبة الصادقة شروط سيأتي البحث فيها في كتاب الرقاق ، ويمكن أن يستدل بحديث الباب على صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض ، وسيأتي تحقيق ذلك . وفيه أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له السكر ، لأنه رقب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير قيد ، وهو يجمع عليه في الخبر المتخذ من هصير العنب وكذا فيما يسكر من غيرها ، وأما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور كما سيأتي بيانه ، ويؤخذ من قوله « ثم لم يذب منها » أن التوبة مشروعة في جميع العمر ما لم يصل إلى الغرغرة ، لما دل عليه « ثم » من التراخي ، وليست المبادرة إلى التوبة شرطاً في قبولها ، واثقه أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( يا أيها الناس ) بكسر الهمزة وسكون التحتانية وكسر اللام وفتح التحتانية الخفيفة مع المد : هي مدينة بيت المقدس ، وهو ظاهر في أن عرض ذلك عليه عليه السلام وقع وهو في بيت المقدس ، لكن وقع في رواية الليث التي تأتي الإشارة إليها إلى إيلياء ، وليست صريحة في ذلك ، لجواز أن يريد تعيين ليلة الإتياء لا محله ، وقد تقدم بيان ذلك مع بقية شرحه في أواخر الكلام على حديث الاسراء قبل الهجرة إلى المدينة . وقوله فيه « ولو أخذت الخمر غوث أمتك » هو محل الترجمة قال ابن عبد البر <sup>(١)</sup> يحتمل أن يكون عليه السلام نفر من الخمر لأنه نفرس أنها ستحرم لأنها كانت حينئذ مباحة ، ولا مانع من افتراق مباهين مشتركين في أصل الإباحة في أن أحدهما سيحرم والآخر تستمر لإباحته . قلت : ويحتمل أن يكون نفر منها لكونه لم يعتد شربها فوافق بطبعه ما سيقع من تحريمها بعد ، حفظاً من الله تعالى له ورعاية ، واختار اللعين لكونه مألوفاً له ، سهلاً طيباً طاهراً ، سابقاً للشاربين ، سائماً للعاقبة ، بخلاف الخمر في جميع ذلك . والمراد بانفطرة هنا الاستقامة على الدين الحق . وفي الحديث مشروعية الحمد عند حصول ما يحمد ودفع ما يحد . وقوله « غوث أمتك » يحتمل أن يكون أخذه من طريق المثال ، أو تقدم عنده فلم يترتب كل من الأمرين وهو أظهر . قوله ( تابعه معمر وابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري ) يعني بسنده . ووقع في غير رواية أبي ذر زيادة الزبيدي مع المذكورين بعد عثمان بن عمر ، فلما متابعة معمر فوصاها المؤلف في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ، وأول الحديث ذكر موسى وعيسى وصفتهما ، وليس فيه ذكر إيلياء ، وفيه « اشرب أيهما شئت » فأخذت اللعين فشربته . وأما رواية ابن الهاد - وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ينسب لجد أبيه - فوصاها النساء وأبو عوانة والطبراني في « الأوسط » عن طريق الليث عنه عن عبد الوهاب بن بخت عن ابن شهاب وهو الزهري ، قال الطبراني : تفرد به يزيد بن الهاد عن عبد الوهاب ، فعلى هذا فقد سقط ذكر عبد الوهاب من الأصل بين ابن الهاد وابن شهاب ، على أن ابن الهاد قد روى عن الزهري أحاديث غير هذا بغير واسطة ، منها ما تقدم في تفسير المسألة قال البخاري فيه « وقال يزيد بن الهاد عن الزهري » فذكره ، ووصله أحمد وغيره عن طريق ابن الهاد عن

(١) في نسخة أخرى « قال ابن المنبر »

الزهري بغير واسطة . وأما رواية الزبيدي فوصلها النسائي وابن حبان والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق محمد بن حرب عنه لكن ليس فيه ذكر إبلياء أيضا . وأما رواية عثمان بن عمر فوصلها « تمام الرازي في فوائده » من طريق إبراهيم بن المنذر عن عمر بن عثمان عن أبيه عن الزهري به . وأما ما ذكره المزني في « الاطراف » عن الحاكم أنه قال : أراد البخاري بقوله « تابعه ابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري » حديث ابن الهاد عن عبد الوهاب وحديث عثمان بن عمر بن فارس عن يونس كلاهما عن الزهري . قلت : وليس كما زعم الحاكم وأقره المزني في عثمان بن عمر ، فإنه ظن أنه عثمان بن عمر بن فارس الراوي عن يونس بن يزيد ، وليس به ، وإنما هو عثمان بن عمر بن موسى بن عبد الله بن عمر التيمي ، وليس لعثمان بن عمر بن فارس ولد اسمه عمر يروي عنه ، وإنما هو ولد التيمي كما ذكرته من « فوائده تمام » وهو مدني ، وقد ذكر عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن عمر بن عثمان بن عمر المدني عن أبيه عن الزهري فقال : لا أعرفه ولا أعرف أباه . قلت : وقد عرفهما غيره ، وذكره الزبير بن بكار في النسب عن عثمان المذكور فقال : أنه ولي قضاء المدينة في زمن مروان بن محمد ، ثم ولي القضاء للمنصور ومات معه بالمعراق وذكره ابن حبان في الثقات ، وأكثر الدارقطني من ذكره في « العلل » ، عند ذكره للأحاديث التي تختلف رواياتها عن الزهري ، وكثيرا ما ترجع روايته عن الزهري ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( هشام ) هو الدستوائي . قوله ( لا يحدثكم به غيره ) كأن أنسا حدث به في أواخر عمره فأطلق ذلك ، أو كان يعلم أنه لم يسمعه من النبي ﷺ إلا من كان قد مات . قوله ( وتشرب الخمر ) في رواية الكشميهني « وشرب الخمر » بالاضافة ، ورواية الجماعة أولى للمشكلة ، قوله ( حتى يسكون الخمسين ) في رواية الكشميهني « حتى يكون خمسون امرأة قيمهن رجل واحد » وسبق شرح الحديث مستوفى في كتاب العلم ، والمراد أن عن أشراط الساعة كثرة شرب الخمر كسائر ما ذكر في الحديث . الحديث الرابع حديث أبي هريرة « لا يزنن الزاني حين يزنن وهو مؤمن » وقع في أكثر الروايات هنا « لا يزنن حين يزنن » ب حذف الفاعل ، فقدر بعض الشراح الرجل أو المؤمن أو الزاني ، وقد بينت هذه الرواية تعيين الاحتمال الثالث . قوله ( ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ) قال ابن بطلان : هذا أشد ما ورد في شرب الخمر ، وبه تعاق الخوارج فذكفوا مرتكب الكبيرة عامدا عالما بالتحريم ، وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل ، لأن العاصي يصير أنفص حالا في الإيمان عن لا يمضي ، ويحتمل أن يكون المراد أن فاعل ذلك يتول أمره إلى ذهاب الإيمان ، كما وقع في حديث عثمان الذي أوله « اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث » وفيه - وإنها لا تجتمع هي والإيمان إلا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه ، أخرجه البيهقي مرفوعا وموقوفا ، وصححه ابن حبان مرفوعا . قال ابن بطلان : وإنما أدخل البخاري هذه الأحاديث المشتملة على الوعيد الشديد في هذا الباب ليسكون عوضا عن حديث ابن عمر « كل مسكر حرام » ، وإنما لم يذكره في هذا الباب لسكونه روى موقوفا ، كذا قال ، وفيه نظر ، لأن في الوعيد قدرا زائدا على مطلق التحريم ، وقد ذكر البخاري ما يؤدي معنى حديث ابن عمر كما سيأتي قريبا . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( أن أبا بكر أخبره ) هو والد عبد الملك شيخ ابن شهاب فيه . قوله ( ثم يقول كان أبو بكر ) هو ابن عبد الرحمن المذكور ، والمعنى أنه كان يزيد ذلك في حديث أبي هريرة ، وقد مضى بيان ذلك عند ذكر شرح الحديث في كتاب المظالم ، ويأتي مزيد لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى



٥٥٧٩ - **حدثني الحسن بن صباح** حدثنا محمد بن سابق حدثنا مالك هو ابن يقول من نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء »

٥٥٨٠ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع عن يونس عن ثابت البناني عن أنس قال : « حرمت علينا الخمر حين حرمت ، وما نجد - يعني بالمدينة - خمر الأتخاب إلا قليلا ، وعامة خمرنا للبسر والبسر »

٥٥٨١ - **حدثنا مسدد** حدثنا يحيى عن أبي حبان حدثنا عامر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة : : العنب ، والتمر ، والمسل ، والحنطة ، والشعير . والخمر ما خامر العقل »

**قوله** ( باب الخمر من العنب وغيره ) كذا في شرح ابن بطال ، ولم أر لفظ « وغيره » في شيء من نسخ الصحيح ولا المستخرجات ولا الشروح سواء . قال ابن المنير : غرض البخاري الرد على الكوفيين إذ فرقوا بين ماء العنب وغيره فلم يحرموا من غيره إلا القدر المسكر خاصة ، وزعموا أن الخمر ماء العنب خاصة ، قال : لكن في استدلاله بقول ابن عمر - يعني الذي أورده في الباب « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء » - على أن الأنبة التي كانت يومئذ تسمى خمرًا نظر ، بل هو بأن يدل على أن الخمر من العنب خاصة أجدر ، لأنه قال : وما منها بالمدينة شيء - يعني الخمر - وقد كانت الأنبة من غير العنب موجودة حينئذ بالمدينة ، فدل على أن الأنبة ليست خمرًا ، إلا أن يقال إن كلام ابن عمر يتناول على جواب قول من قال لا خمر إلا من العنب ، فيقال : قد حرمت الخمر وما بالمدينة من خمر العنب شيء ، بل كان الموجود بها من الأشربة ما يصنع من البسر والتمر ونحو ذلك ، وفهم الصحابة من تحريم الخمر تحريم ذلك كله ، ولولا ذلك ما بادروا إلى إزالتها . قلت : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بهذه الترجمة وما بعدها أن الخمر يطلق على ما يتخذ من عصير العنب ، ويطلق على نبيذ البسر والتمر ، ويطلق على ما يتخذ من العسل ، ففقد لكل واحد منها بابا ، ولم يرد حصر التسمية في العنب ، بدليل ما أورده بعده . ويحتمل أن يريد بالترجمة الأولى الحقيقة وبما عداها المجاز ، والأول أظهر من نصرفه . وحاصله أنه أراد بيان الأشياء التي وردت فيها الأخبار على شرطه لما يتخذ منه الخمر ، فبدأ بالعنب لكونه المتفق عليه ، ثم أردفه بالبسر والتمر ، والحديث الذي أورده فيه عن أنس ظاهر في المراد جدا ، ثم تلك بالحصل لإشارة إلى أن ذلك لا يختص بالتمر والبسر ، ثم أتى بترجمة عامة لذلك وغيره وهي « الخمر ما خامر العقل » ، واهه أعلم . وفيه إشارة إلى ضعف الحديث الذي جاء عن أبي هريرة مرفوعا « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » ، أو أنه ليس المراد به الحصر فيهما ، والمجموع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد فانه يحرم تناول قليله وكثيره بالاتفاق . وحكى ابن قتيبة عن قوم من مجان أهل الكلام أن النبي عتبا للكرامة ، وهو قول مهجور لا يلتفت إلى قائله . وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام ، قال : وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلف في تحريمه ، ولو كان

مستند الخلاف وأما . ونقل الطحاوي في « اختلاف العلماء » عن أبي حنيفة : الخمر حرام قليلا وكثيرها ، والسكر من غيرها حرام وليس كتحريم الخمر ، والذبيذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان ، وإنما يحرم منه القدر الذي يسكر . وعن أبي يوسف : لا بأس بالنقيع من كل شيء وإن غلا إلا الزبيب والتمر ، قال : وكذا حكا محمد عن أبي حنيفة . وعن محمد : ما أسكر كثيره فأحب إلى أن لا أشربه ولا أحرمه . وقال الثوري : أكره نقيع التمر ونقيع الزبيب إذا غلى ، ونقيع العسل لا بأس به . **قوله** (حدثني الحسن بن صباح) هو البزار آخره راء ، ومحمد بن سابق من شيوخ البخاري ، وقد يحدث عنه بواسطة كهذا . **قوله** (حدثنا مالك هو ابن مغول) كان شيخ البخاري حدث به فقال « حدثنا مالك » ولم ينسبه نفسه هو لثلاثين بلتبس بمالك بن أنس ، وقد أخرج الاسماعيل الحديث المذكور من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عن محمد بن سابق فقال « عن مالك بن مغول » . **قوله** (وما بالمدينة منها شيء) يحتمل أن يكون ابن عمر في ذلك بمقتضى ما علم ، أو أراد المبالغة من أجل قلتها حينئذ بالمدينة فأطلق النفي ، كما يقال فلان ليس بشيء مبالغة ، ويؤيده قول أنس المذكور في الباب « وما نجد خمر الاعناب إلا قليلا » ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر وما بالمدينة منها شيء أي يعصر ، وقد تقدم في تفسير المائدة من وجه آخر عن ابن عمر قال « نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشهر ما فيها شراب العنب » وحل على ما كان يصنع بها لا على ما يجب إليها . وأما قول عمر في ثالث أحاديث الباب « نزل تحريم الخمر وهي من خمسة » فمعناه أنها كانت حينئذ تصنع من الخمرة المذكورة في البلاد ، لا في خصوص المدينة كما سيأتي تقريره بعد بابين مع شرحه . **قوله** (عن يونس) هو ابن عبيد البصري . **قوله** (وعامة خمرنا البسر والتمر) أي النبيذ الذي يصير خمرًا كان أكثر ما يتخذ من البسر والتمر ، قال السكرماني : قوله « البسر والتمر » مجاز عن الشراب الذي يصنع منهما ، وهو عكس (إني أراي أعصر خمرًا) أو فيه حذف تقديره عامة أصل خمرنا أو مادته ، وسيأتي في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أنس قال « إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر » وتقرير الحذف فيه ظاهر . وأخرج النسائي وصححه الحاكم من رواية محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ قال « الزبيب والتمر هو الخمر » وسنده صحيح ، وظاهره الحصر لكن المراد المبالغة ، وهو بالنسبة إلى ما كان حينئذ بالمدينة موجودا كما تقرر في حديث أنس ، وقيل مراد أنس الرد على من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب ، وقيل مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل يشركها في التحريم كل شراب مسكر ، وهذا أظهر وأقرب أعلم . **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، وعامر هو الشعبي . **قوله** (قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزل تحريم الخمر) ساقه من هذا الوجه مختصرا ، وسيأتي بعد قليل مطولا . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاء في جواب « أما بعد » . قلت : لا حاجة فيه ، لأن هذه رواية مسند هنا ، وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجا عن يحيى القطان بلفظ « خطب عمر على المنبر فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر » ليس فيه « أما بعد » ، وأخرجه الاسماعيل هنا من طريق محمد بن أبي بكر المقدسي عن يحيى بن سعيد القطان شيخ مسدد وفيه بلفظ « أما بعد فإن الخمر » فظهر أن حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة

### ٣ - باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر

٥٥٨٢ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله قال حدثني مائث بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنتُ أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب من قضيق زهر ونمر ، فجاءهم آت فقال : إنَّ الحمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : قم يا أنس فهرقها ، فهرقتها .

٥٥٨٣ - حدثنا مسددٌ حدثنا مَعمرٌ عن أبيهِ قال « سمعتُ أنسًا قال : كنتُ قائمًا على الحى أسقيهم عومتي - وأنا أصترم - الفضيخ ، فقبِل : حرمت الحمر ، فقالوا : اكفأها ، فكفأناها . قلتُ لأنس : ما شربهم ؟ قال : رطبٌ وبُسْر . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم . فلم يُنكر أنس ، وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنس بن مالك يقول : كانت خمرهم يومئذ .

٥٥٨٤ - حدثني محمد بن أبي بكر اللدثي حدثنا يوسف أبو مفسر البراء قال سمعتُ سعيد بن عبيد الله قال : حدثني بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حدثهم أن الحمر حرمت والحمر يومئذ البُسْر والنمر .

**قوله** ( باب نزل تحريم الحمر وهي من البسر والنمر ) أى تصنع أو تتخذ ، وذكر فيه حديث أنس من رواية اصحاب بن أبي طلحة عنه أتم سياقاً من رواية ثابت عنه المتقدمة في الباب قبله . **قوله** ( كنتُ أسقى أبا عبيدة ) هو ابن الجراح ، ( وأبا طلحة ) هو زيد بن سهل زوج أم سليم أم أنس ، ( وأبى بن كعب ) ، كذا اقتصر في هذه الرواية على هؤلاء الثلاثة ، فأما أبو طلحة فلكون القصة كانت في منزله كما مضى في التفسير من طريق ثابت عن أنس : كنتُ ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، وأما أبو عبيدة فلأن النبي ﷺ آخى بينه وبين أبي طلحة كما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس ، وأما أبى بن كعب فكان كبير الانصار وعالمهم . ووقع في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس في تفسير المائدة « انى لقائم أسقى أبا طلحة وفلانا وفلانا ، كذا وقع بالابهام ، وسعى في رواية مسلم منهم أبا أيوب ، وسعى بعد أبواب من رواية هشام بن قتادة عن أنس : « انى كنتُ لأسقى أبا طلحة وأبا دجاجة وسهيل بن بيضاء ، وأبو دجاجة بضم الدال المهملة وتخفيف الجيم وبعد الالف تون اسمه سماك بن خرشة بصحبتين بينهما راه مفتوحات ، وسلم من طريق سعيد عن قتادة نحوه وصحى فيهم معاذ بن جبل ، ولاحمد عن يحيى القطان عن حميد عن أنس : كنتُ أسقى أبا عبيدة وأبى بن كعب وسهيل بن بيضاء ونفرا من الصحابة هند أبى طلحة » ووقع عند عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وقاتدة وغيرهما عن أنس أن القوم كانوا أحد عشر رجلاً ، وقد حصل من الطرق التى أوردتها تسمية سبعة منهم ، وأبهمهم في رواية سليمان التيمي عن أنس وهي في هذا الباب ولفظه : كنتُ قائمًا على الحى أسقيهم عومتي ، وقوله عومتي في موضع خفض على البدل من قوله « الحى » وأطلق عليهم عومته لأنهم كانوا أسن منه ولأن أكثرهم من الانصار . ومن المستغربات ما أورده ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان عن أنس أن أبا بكر وهر كانا فيهم ، وهو منكسر مع نظافة سنده ، وما أظنه إلا غلطاً . وقد أخرج أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة شعبة من حديث عائشة قالت : حرم أبو بكر الحمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام ، ويحتمل إن كان محفوظاً أن يكون أبو بكر وهر زادا أبا طلحة في ذلك اليوم ولم يشربا معهم . ثم رجعت هند البزار من وجه آخر عن أنس قال : كنتُ ساقى القوم ، وكان في القوم رجل يقال له

أبو بكر ، فلما شرب قال : تحي بالسلامة أم بكر ، الأبيات ، فدخل علينا رجل من المسلمين فقال : قد نزل تحريم  
 الخمر الحديث . وأبو بكر هذا يقال له ابن شغوب ، فظن بعضهم أنه أبو بكر الصديق ، وليس كذلك ، لكن قرينة  
 ذكر عمر تدل على عدم الغلط في وصف الصديق ، فحسبنا تسمية عشرة ، وقد قدمت في نخوة بدر من المغازي ترجمة  
 أبي بكر بن شغوب المذكور . وفي كتاب مكة للذاكهي ، من طريق مرسل ما يشهد ذلك . قوله ( من فضيخ زهو  
 وتمر ) أما الفضيخ فهو بقاء وضاد معجمتين وزن عظيم : اسم للبسر إذا شدخ ونبد ، وأما الزهو فبفتح الزاي  
 وسكون الهاء بعدها وار : وهو البسر الذي يحمر أو يصفر قبل أن يترطب . وقد يطلق الفضيخ على خليط البسر  
 والرطب ، كما يطلق على خليط البسر والتمر ، وكما يطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده كما في الرواية  
 التي آخر الباب . وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس : وما خرمهم يومئذ إلا البسر والتمر مخلوطين ، ووقع عند  
 مسلم من طريق قتادة عن أنس : أسقيهم من زيادة فيها خليط بسر وتمر . قوله ( لجأهم آت ) لم أقف على اسمه ،  
 ووقع في رواية حميد عن أنس عند أحمد بمذ قوله : أسقيهم : حتى د كاد الشراب يأخذ فيهم ، ولابن مردويه  
 : حتى أسرعت فيهم ، ولابن أبي عاصم : حتى مالت رؤوسهم ، فدخل داخل ، ومضى في المظالم من طريق ثابت عن  
 أنس : فأمر رسول الله ﷺ مناديا فنادي ، ولمسلم من هذا الوجه : فاذا مناد ينادي أن الخمر قد حرمت ، وله من  
 رواية سعيد عن قتادة عن أنس نحوه وزاد : فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت ، ومضى في التفسير  
 من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ : إذ جاء رجل فقال : هل بلغكم الخبر ؟ قالوا : وما ذاك ؟ قال :  
 قد حرمت الخمر ، وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المنادي ، ويحتمل أن يكون غيره سمع المنادي فدخل إليهم  
 فأخبرهم . وقد أخرج ابن مردويه من طريق بكر بن عبد الله عن أنس قال : لما حرمت الخمر وحلف على أناس  
 من أصحابي وهي بين أيديهم ، فضربتها برجلي وقلت : نزل تحريم الخمر ، فيحتمل أن يكون أنس خرج فاستنبر  
 الرجل ، لكن أخرجه من وجه آخر أن الرجل قام على الباب فذكر لهم تحريمها ، ومن وجه آخر : أنا فلان من  
 عند نبينا فقال : قد حرمت الخمر ، قلنا : ما نقول ؟ فقال : سمعته من النبي ﷺ الساعة ، ومن عنده أتيتكم . قوله  
 ( فقال أبو طلحة : قم يا أنس ، فهرقها ، بفتح الهاء وكسر الراء وسكون القاف ، والأصل أرقها ، فأبدلت الهمزة  
 هاء ، وكذا قوله فهرقتها ، وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معا وهو نادر ، وقد تقدم بسطه في الظهارة .  
 ووقع في رواية ثابت عن أنس في التفسير بلفظ : فأرقها ، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب : فقالوا أرق هذه  
 القلال يا أنس ، وهو محمول على أن المخاطب له بذلك أبو طلحة ، ورضى الباقر بذلك فنسب الأمر بالإراقة إليهم  
 جميعا . ووقع في الرواية الثانية في الباب : أكفئها ، بكسر الفاء مهموز بمعنى أرقها ، وأصل الأكفاء الإمالة .  
 ووقع في باب إجازة خبر الواحد : من رواية أخرى عن مالك في هذا الحديث : قم إلى هذه الجرار فأكسرها ،  
 قال أنس : فقمتم إلى مبراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت ، وهذا لا يتنافى الروايات الأخرى ، بل يجمع بأنه  
 أراقها وكسر أوانها ، أو أراق بعضها وكسر بعضها . وقد ذكر ابن عبد البر أن أصحاب ابن أبي طلحة تفرد عن أنس  
 بذكر الكسر ، وأن ثابتا وعبد العزيز بن صهيب وحيدا وعد جماعة من الثقات رووا الحديث بتمامه عن أنس منهم  
 من طوله ومنهم من اختصره ، فلم يذكروا إلا إراقتها . والمبراس بكسر الميم وسكون الهاء وآخره مهملة إمالة  
 يتخذ من صخر وينقر وقد يكون كبيراً كالخوض وقد يكون صغيراً بحيث يتأني الكسر به ، وكأنه لم يضره ما

بكسرة غيره ، أو كسر بآلة المهراس التي يدق بها فيه كالمهاون فأطلق اسمه عليها مجازاً . ووقع في رواية حميد بن أنس عند أحمد : فواقه ما قالوا حتى نظر ونسأل . وفي رواية عبد العزيز بن صهيب في التفسير : فواقه ما سألوها عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل ، ووقع في المظالم : لجرت في سكك المدينة ، أي طرقها ، وفيه إشارة إلى توارده من كانت عنده من المسلمين على إراققتها حتى جرت في الأزقة من كثرتها . قال القرطبي تمسك بهذه الزيادة بعد من قال إن الخمر المتخذة من غير العنب ليست نجسة لأنه **قوله** نهي عن التخل في الطرق ، فهو كانت نجسة ما أقرهم على إراققتها في الطرقات حتى تجرى . والجواب أن القصد بالإراققة كان لاشاعة تحريمها ، فإذا اشتهر ذلك كان أبلغ فتحتمل أخف المفسدين لحصول المصلحة العظيمة الحاصلة من الاشتهار ، ويحتمل أنها إنما أريق في الطرق المنحدرة بحيث تنصب إلى الأسربة والحشوش أو الأودية فتستهلك فيها ، ويؤيده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بسند جيد في قصة صب الخمر قال : فانسبت حتى استنفقت في بطن الوادي ، وانسك بمعوم الأمر باجتماعها كاف في القول بنجاستها . **قوله** ( قلت لأنس ) القائل هو سليمان التيمي والد معتز ، وقوله : فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم ، زاد مسلم من هذا الوجه : يومئذ ، وقوله : فلم ينكر أنس ، زاد مسلم : ذلك ، والمعنى أن أبا بكر ابن أنس كان حاضراً عند أنس لما حدثهم فكان أنسا حينئذ لم يحدثهم بهذه الزيادة إما نسياناً وإما اختصاراً ، فذكره بها ابنه أبو بكر فأقره عليها ، وقد ثبت تحديث أنس بها كما سأذكره . **قوله** ( رحدثني بعض أصحابي ) القائل هو سليمان التيمي أيضاً ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد مسلم هذه الطريق عن محمد بن عبد الأعلى عن معتز ابن سليمان عن أبيه قال : رحدثني بعض من كان معي أنه سمع أنسا يقول : كان خمرهم يومئذ ، فيحتمل أن يكون أنس حدث بها حينئذ فلم يسمعه سليمان ، أو حدث بها في مجلس آخر لحفظها عنه الرجل الذي حدث بها سليمان ، وهذا المهم يحتمل أن يكون هو بكر بن عبد الله المزني ، فإن روايته في آخر الباب توشى إلى ذلك . ويحتمل أن يكون قتادة ، فسأني بعد أبواب من طريقه عن أنس بلفظ : وإنا نمنعها يومئذ الخمر ، وهو من أقوى الحجج على أن الخمر اسم جنس لكل ما يسكر ، سواء كان من العنب أو من فقيح الزبيب أو النخلة أو الفسل أو غيرها . وأما دعوى بعضهم أن الخمر حقيقة في ماء العنب ، مجاز في غيره ، فإن سلم في اللغة لوم من قال به جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازه ، والكوفيون لا يقولون بذلك انتهى . وأما من حيث الشرع فالخمر حقيقة في الجميع ، لثبوت حديث : كل مسكر خمر ، فن زعم أنه جمع بين الحقيقة والمجاز في هذا اللفظ لزمه أن يجيزه ، وهذا ما لا انفكاك لهم عنه . **قوله** ( رحدثني يوسف ) هو ابن يزيد ، وهو أبو معشر البراء بالشديد ، وهو مشهور بكنتيته أكثر من اسمه ، ويقال له أيضاً القطان وشهرته بالبراء أكثر ، وكان يرى السهام ، وهو بصري ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر شيئاً في الطب وكلاهما في المتابعات ، وقد لينه ابن معين وأبو داود ، ووثقه المقدسي ، وسعيد بن عبيد الله بالتصغير اسم جده جبير بالجيم والموحدة مصفراً ابن حبة بالمهملة وتشديد التعتانية ووثقه أحمد وابن معين ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ليس بالقوي ، وما له أيضاً في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في الجزية . **قوله** ( إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر ) هكذا رواه أبو معشر مختصراً ، وأخرجه الألباني من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن عبيد الله بهذا السند مطولاً ولفظه عن أنس : نزل تحريم الخمر ، فدخلت على أناس من أصحابي وهم بين أيديهم فضربتهم برجلي فقالت : انطلقوا فقد نزل تحريم الخمر ، وشرابهم

يومئذ البسر والنمر ، وهذا الفعل من أنس كأنه بعد أن خرج فسمع النداء بتحريم الخمر ، فرجع فآخبرهم . ووقع عند ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أنس ، فأما قوا الشراب وتوضأ بعض واغتسل بعض ، وأصابوا من طيب أم سليم وأنوا النبي ﷺ ، فإذا هو بقرا ( إنما الخمر والميسر ) الآية . واستدل بهذا الحديث على أن شرب الخمر كان مباحا لا إلى نهاية ، ثم حرمت . وقيل كان المباح الشرب لا السكر المزيل للعقل ، وحكاه أبو نصر بن القشيري في تفسيره عن القفال ، ونازعه فيه . وبالغ النووي في شرح مسلم ، فقال : ما يقوله بعض من لا تحصل عنده أن السكر لم يزل محرما باطلا لا أصل له ، وقد قال الله تعالى ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فإن مقتضاه وجود السكر حتى يصل إلى الحد المذكور ، ونهوا عن الصلاة في تلك الحالة لا في غيرها ، فدل على أن ذلك كان واقعا . ويؤيده قصة حمزة والشارفين كما تقدم تقريره في مكانه . وعلى هذا فهل كانت مباحة بالأصل أو بالشرع ثم نسخت ؟ فيه قولان للعلماء ، والراجح الأول ، واستدل به على أن المتخذ من غير العنب يسمى خمرا ، وسيأتي البحث في ذلك قريبا في باب ما جاء أن الخمر ما غامر العقل ، وعلى أن السكر المتخذ من غير العنب يحرم شرب قليله كما يحرم شرب القليل من المتخذ من العنب إذا أسكر كثيره ، لأن الصحابة فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم ما يتخذ للسكر من جميع الأنواع ، ولم يستفصلوا . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين . وعالف في ذلك الحنفية ومن قال بقولهم من الكوفيين فقالوا : يحرم المتخذ من العنب قليلا كان أو كثيرا إلا إذا طبخ على تفصيل سيأتي بيانه في باب مفرد ، فإنه يحل . وقد انعقد الإجماع على أن القليل من الخمر المتخذ من العنب يحرم قليله وكثيره ، ودلى أن العلة في تحريم قليله كونه يدعو إلى تناول كثيره ، فيلزم ذلك من فرق في الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيرها فقال في المتخذ من العنب : يحرم القليل منه والسكرية إلا إذا طبخ كما سيأتي بيانه ، وفي المتخذ من غيرها لا يحرم منه إلا القدر الذي يسكر وما دونه لا يحرم ، ففرقوا بينهما بدهوى المغايرة في الاسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإن كل ما قدر في المتخذ من العنب يقدر في المتخذ من غيرها ، قال القرطبي : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الفرع فيه للأصل في جميع أوصافه ، مع موافقته فيه لظواهر النصوص الصحيحة ، والله أعلم . قال الشافعي : قال لي بعض الناس الخمر حرام ، والسكر من كل شراب حرام ، ولا يحرم المسكر منه حتى يصكر ، ولا يحد شاربها . فقلت : كيف خالفت ما جاء به عن النبي ﷺ ثم عن عمر ثم عن دلي ولم يقل أحد من الصحابة خلافه ؟ قال : وروينا عن عمر ، قلت : في سنده مجهول عنده فلا حجة فيه . قال البيهقي : أشار إلى رواية سعيد بن ذى لقوة أنه شرب من سطيحة لعمر فسكر لجلده عمر ، قال : إنما شربت من سطيحتك . قال : أضربك على السكر . وسعيد قال البخاري وغيره : لا يعرف . قال : وقال بعضهم سعيد بن ذى حذان . وهو غلط . ثم ذكر البيهقي الأحاديث التي جاءت في كسر النبيذ بالماء ، منها حديث همام بن الحارث عن عمر أنه كان في سفر ، فأتى بنبيذ فشرب منه فقطب ، ثم قال : إن نبيذ الطائف له هرام - بضم المهملة وتخفيف الراء - ثم دعا بماء فصبه عليه ثم شرب ، وسنده قوى ، وهو أصح شيء ورد في ذلك ، وليس نصا في أنه بلغ أحد الإسكار ، فلو كان بلغ حد الإسكار لم يكن صب الماء عليه دليلا لتحريمه ، وقد اعترف الطحاوي بذلك فقال : لو كان بلغ التحريم لكان لا يحل ، ولو ذهبت شدته بصب الماء ، ثبت أنه قبل أن يصب عليه الماء كان غير حرام . قلت : وإذا لم يبلغ حد الإسكار فلا خلاف في إباحتها شرب قليله وكثيره ،

فدل على أن تقطيعه لأمر غير الإسكار . قال البيهقي : حل هذه الأثرية على أنهم خشوا أن تتغير فتشتد ، فجوزوا صب الماء فيها ليمتنع الاشتداد ، أولى من حلها على أنها كانت بلغت حد الإسكار ، فكان صب الماء عليها لذلك ، لأن مزجها بالماء لا يمنع إسكارها إذا كانت قد بلغت حد الإسكار . ويحتمل أن يكون سبب صب الماء كون ذلك الشراب كان حوضاً ، ولهذا قطب عمر لما شربه ، فقد قال نافع : والله ما قطب عمر وجهه لأجل الإسكار حين ذاقه ، ولكنه كان مخملاً . وعن هبة بن فرقد قال : كان النبيذ الذي شربه عمر قد تفضل ، قلت : وهذا الثاني أخرجه النسائي بسند صحيح ، وروى الأثر عن الأوزاعي وعن العمري أن عمر إنما كسره بالماء لشدة حلاوته . قلت : ويمكن الحمل على حالتين : هذه لما لم يقطب حين ذاقه وأما عندما قطب فكان لحوضته . واحتج الطحاوي لمذهبهم أيضاً بما أخرجه من طريق النخعي عن علقمة عن ابن مسعود في قوله : كل مسكر حرام ، قال : هي الشربة التي تسكر . وتذهب بأنه ضعيف لأنه تفرد به حجاج بن أرطاة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي وحجاج هو ضعيف ومدايس أيضاً . قال البيهقي : ذكر هذا لعبد الله بن المبارك فقال : هذا باطل . وروى بسند له صحيح عن النخعي قال : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبداً . قلت : وهذا أيضاً عند النسائي بسند صحيح ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله ، وأخرج النسائي والأثر من طريق خالد بن سعد عن أبي مسعود قال : عطش النبي ﷺ وهو بطوف فأتى بنبيذ من السقاية فقطب ، فقيل : أحرام هو ؟ قال لا : على بدّ نوب من ماء زوم ، فصب عليه وشرب ، قال الأثر : احتج به الكوفيون لمذهبهم ، ولا حجة فيه ، لأنهم متفقون على أن النبيذ إذا اشتد بغير طبع لا يحل شربه ، فإن زعوا أن الذي شربه النبي ﷺ كان من هذا القبيل فقد فسبوا إليه أنه شرب المسكر ، وهذا الله من ذلك . وإن زعوا أنه قطب من حوضته لم يكن لهم فيه حجة ، لأن النخعي ما لم يشتد فكثيره وقليله حلال بالاتفاق . قلت : وقد ضعف حديث أبي مسعود المذكور النسائي وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، لتفرد يحيى بن يمان برفعه وهو ضعيف . ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله

٤ - **باب** الخمر من العسل ، وهو البتع . وقال معن سألت مالك بن أنس عن الفقاع فقال : إذا لم يسكر فلا بأس به . وقال ابن الداروردي سألفا عنه فقالوا : لا يسكر ، لا بأس به

٥٥٨٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : « سئل رسول الله ﷺ عن البتع فقال : كل شراب أسكر فهو حرام »

٥٥٨٦ - **حديث** أبو ليلى أخبرنا شعيب عن الزهري قال : « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البتع - وهو نبيذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه - فقال رسول الله ﷺ : كل شراب أسكر فهو حرام »

٥٥٨٧ - وعن الزهري قال : حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لا تفتنوا في الذهب ولا في الزفت . وكان أبو هريرة يلحقُ معها الحتم والنقير ،

قوله (باب الخمر من العسل وهو البتع) يسكر الموحدة وسكون المشاة وقد تفتح وهي لغة يمانية. قوله (وقال معن) ابن عيسى (سألت مالك بن أنس عن الفقاع) بضم الفاء وتشديد القاف معروف، قد يصنع من العسل وأكثر ما يصنع من الزبيب، وحكمه حكم سائر الأنبذة ما دام طريا يجوز شربه ما لم يشتد. قوله (فقال إذا لم يسكر فلا بأس به) أي وإذا أسكر حرم كثيره وقليله. قوله (وقال ابن الدراودي) هو عبد العزيز بن محمد، وهذا من رواية معن بن عيسى عنه أيضا. قوله (فقالوا لا يسكر لا بأس به) لم أعرف الذين سألهم الدراودي عن ذلك، لكن الظاهر أنهم فقهاء أهل المدينة في زمانه، وهو قد شارك مالك في لقاء أكثر مشايخه المدنيين، والحكم في الفقاع ما أجابوه به، لأنه لا يسمى فقاعا إلا إذا لم يشتد. وهذا الأثر ذكره معن بن عيسى القرظي في الموطأ، رواية عن مالك، وقد وقع لنا بالأجازة. وغفل بعض الشراح فقال: إن معن بن عيسى من شيوخ تبخاري فيكون له حكم الاتصال، كذا قال والبخاري لم يلق معن بن عيسى لأنه مات بالمدينة والبخاري حينئذ ببخاري وعمره حينئذ أربع سنين، وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر في الترجمة أن المراد بتحريم قليل ما أسكر كثيره أن يكون الكثير في تلك الحالة مسكرا، فلو كان الكثير في تلك الحالة لا يسكر لم يحرم قليله ولا كثيره، كآلو عصر العنب وشربه في الحال. وسيأتي مزيد في بيان ذلك في باب البازق، إن شاء الله تعالى. قوله (سئل عن البتع) زاد شعيب عن الزهري وهو ثاني أحاديث الباب وهو نبذ العسل، وكان أهل اليمن يشربونه، ومثله لابن داود من طريق الزبيدي عن الزهري، وظاهره أن التفسير من كلام عائشة، وبجمله أن يكون من كلام من دونها. ووقع في رواية معمر عن الزهري هند أحد مثل رواية مالك، لكن قال في آخره «والبتع نبذ العسل» وهو أظهر في احتمال الإدراج. لأنه أكثر ما يقسح في آخر الحديث. وقد أخرجه مسلم من طريق معمر. لكن لم يسق لفظه، ولم أفق على اسم السائل في حديث عائشة صريحا، لكنني أضنه أبا موسى الأشعري، فقد قدم في المغازي من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه «عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها فقال: ما هي؟ قال: البتع والمز، فقال: كل مسكر حرام. قلت لأبي بردة: ما البتع؟ قال: نبذ العسل، وهو عند مسلم من وجه آخر عن سعيد بن أبي بردة بلفظ «قلت يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نستخدمهما باليمن: البتع من العسل ينبذ حتى يشتد، والمز من الشعير والذرة ينبذ حتى يشتد، قال: وكان النبي ﷺ أعطى جوامع الحكم وخواتمه، فقال: أنهي عن كل مسكر، وفي رواية أبي داود التصريح بأن تفسير البتع مرفوع ولفظه «سألت رسول الله ﷺ عن شراب من العسل، فقال: ذاك البتع، قلت: ومن الشعير والذرة، قال: ذاك المز. ثم قال: أخبر قومك أن كل مسكر حرام، وقد سأل أبو وهب الجبشاني عن شيء ما سأله أبو موسى، فعند الشافعي وأبي داود من حديثه أنه سأل النبي ﷺ عن المز فأجاب بقوله «كل مسكر حرام، وهذه الرواية تفسير المراد بقوله في حديث الباب «كل شراب أسكر»، وأنه لم يرد تخصيص التحريم بحالة الاسكار، بل المراد أنه إذا كانت فيه صلاحية للإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذي تناوله منه. ويؤخذ من لفظ السؤال أنه وقع عن حكم جنس البتع لا عن القدر المسكر منه، لأنه لو أراد السائل ذلك لقال: أخبرني عما يحل منه وما يحرم، وهذا هو المهورد من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس قالوا: هل هذا نافع أو ضار؟ مثلا. وإذا سألوا عن القدر قالوا: كم يؤخذ منه؟ وفي الحديث أن المفتي يجيب السائل بزيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما



يحتاج اليه السائل . وفيه تحريم كل مسكر سواء كان متخذاً من عصير العنب أو من غيره ، قال المازري : أجمعوا على أن عصير العنب قبل أن يشتد حلال ، وعلى أنه إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ، ثم لو حصل له تحال بنفسه حل بالاجماع أيضا ، فوقع النظر في تبدل هذه الاحكام عند هذه المتخذات فأشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض ، ودل على أن علة التحريم الإسكار فافترض ذلك أن كل شراب وجد فيه الإسكار حرم تناول قليله وكثيره انتهى . وما ذكره استنباطا ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر ، فعند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وللنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، وسنده إلى عمرو صحيح . ولابن داود من حديث عائشة مرفوعا : كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام ، ولابن حبان والطحاوي من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي ﷺ قال : «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره» ، وقد اعترف الطحاوي بصحة هذه الأحاديث ، لكن قال : اختلفوا في تأويل الحديث ، فقال بعضهم : أراد به جنس ما يسكر ، وقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده ، ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلا حتى يقتل ، قال : ويدل له حديث ابن عباس رفعه وحرمت الخمر قليلا وكثيرا ، والسكر من كل شراب . قلت : وهو حديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه ، وعلى تقدير صحته فقد رجح الإمام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ «والمسكر» بضم الميم وسكون السين لا «السكر» بضم ثم سكون أو بفتحين ، وعلى تقدير نبوتها فهو حديث فرد ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكثرتها ؟ وجاء أيضا عن علي عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن إسحق والطبراني وعن خوات بن جبير عند الدارقطني والحاكم والطبراني وعن زيد بن ثابت عند الطبراني وفي أسانيدهما مقال ، لكنها تزيد الأحاديث التي قبلها قوة وشهرة . قال أبو المظفر بن السمعاني - وكان حنفيا فتحول شافعيا - : ثبتت الأخبار عن النبي ﷺ في تحريم المسكر ، ثم ساق كثيرا منها ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مساغ لأحد في العدول عنها والقول بخلافها ، فانها حجج قواطع . قال : وقد ذل السكوفيون في هذا الباب ورووا أخبارا معلولة لا تعارض هذه الأخبار بحال ، ومن ظن أن رسول الله ﷺ شرب مسكرا فقد دخل في أمر عظيم وباء بآثم كبير ، وإنما الذي شربه كان حلوا ولم يكن مسكرا . وقد روى ثمانية بن حزن القشيري أنه : «سأل عائشة عن النبيذ فدعت جارية حبشية فقالت : سل هذه ، فانها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ» ، فقالت الحبشية : كنت أنبذ له في سقاء من الليل وأوكؤه وأعلقه فاذا أصبح شرب منه ، أخرجه مسلم . وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ثم قال : فقياس النبيذ على الخمر بعله الإسكار والاضطراب من أجل الأقيسة وأوضاعها ، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لا يكون قليله يدعو إلى كثيره موجودة في النبيذ ، لأن للسكر مطلوب على العموم ، والنبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبيذ غلظ وكثرة وفي الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك في النبيذ لحصول السكر كما تحتمل الماراة في الخمر لطالب السكر ، قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مغنية عن القياس والله أعلم . وقد قال عبد الله بن المبارك : لا يصح في حل النبيذ الذي يسكر كثيره عن الصعوبة شيء ، ولا عن التابعين ، إلا عن إبراهيم النخعي ، قال : وقد ثبت حديث عائشة : «كل شراب أسكر فهو حرام» ، وأما ما أخرج

ابن أبي شيبه من طريق أبي وائل : كنا ندخل على ابن مسعود فيسئنا نبيذا شديدا ، ومن طريق حلقمة : أكلت مع ابن مسعود فأنبذ شديدا فبذت سيرين فشربوا منه ، فاجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها لو حل على ظاهره لم يكن معارضا للأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر . ثانيا أنها ثبتت عن ابن مسعود تحريم المسكر قليلا وكثيره ، فإذا اختلف النقل عنه كان قوله الموافق لقول إخوانه من الصحابة مع موافقة الحديث المرفوع أولى . ثالثا يحتمل أن يكون المراد بالشددة شدة الخلوة أو شدة الخوض فلا يكره فيه حجة أصلا . وأسند أبو جعفر النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة و كل شراب أسكر فهو حرام ، أصح شيء في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له . وقد ذكر الزبلي في تخريج أحاديث الهداية ، وهو من أكثرهم اطلاعا أنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين اه . وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخالفته الصحيحة ثم مع كثرة طرقه ، حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابيا ، فأورد كثيرا منها في كتاب الأشربة المفرد ، فمنها ما تقدم ومنها حديث ابن عمر المتقدم ذكره أول الباب ، وحديث عمر بلفظ و كل مسكر حرام ، عند أبي يعلى وفيه الألف ، وحديث علي بلفظ و اجتنبوا ما أسكر ، عند أحمد وهو حسن ، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق ابن بلفظ عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر ابن أيضا بلفظ علي ، وحديث أنس أخرجه أحمد بسند صحيح بلفظ و ما أسكر فهو حرام ، وحديث أبي سعيد أخرجه البزار بسند صحيح بلفظ عمر ، وحديث الأشج العمري أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه ابن حبان ، وحديث ديلم الخيري أخرجه أبو داود بسند حسن في حديث فيه ، قال هل يسكر ؟ قال : نعم ، قال : فاجتنبوه ، وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ و كل شراب أسكر فهو حرام ، وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جيد بلفظ عمر ، والبزار من طريق ابن بلفظ و اجتنبوا كل مسكر ، وحديث قيس بن سعد أخرجه الطبراني بلفظ حديث ابن عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ حديث عمر ، وحديث الزعمان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ و إني أنهاكم عن كل مسكر ، وحديث معارية أخرجه ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر ، وحديث وائل بن حجر أخرجه ابن أبي عاصم ، وحديث قرة بن إياس المزني أخرجه البزار بلفظ عمر بسند لين ، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ و اجتنبوا المسكر ، وحديث أم سلمة أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ ونهى عن كل مسكر ومفتى ، وحديث بريدة أخرجه مسلم في أثناء حديث ولفظه مثل لفظ عمر ، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند حسن كذلك ، ذكر أحاديث هؤلاء الزمذمى في الباب ، وفيه أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ عمر ، وعن زيد بن الخطاب أخرجه الطبراني بلفظ علي و اجتنبوا كل مسكر ، وعن الراسم أخرجه أحمد بلفظ و اشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسكرا ، وعن أبي بردة بن نيار أخرجه ابن أبي شيبه بنحو هذا اللفظ ، وعن طلق بن علي رواه ابن أبي شيبه بلفظ و يا أيها السائل عن المسكر لا تشربه ولا تسقه أحدا من المسلمين ، وعن معمر الجدي أخرجه الطبراني بنحو هذا ، وعن أم حبيبة عند أحمد في كتاب الأشربة ، وعن الضحاك بن الزعمان عند ابن أبي عاصم في الأشربة وكذا عنده عن خوات بن جبير ، فإذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عمر وأبي موسى وعائشة زادت عن ثلاثين صحابيا ، وأكثر الأحاديث عنهم جياذ ومضمونها أن المسكر لا يهل تناوله بل يجب اجتنابه والله أعلم . وقد رد أئسي الاحتمال الذي جنح إليه الطحاوي فقال أحمد و حدثنا عبد الله بن إدريس سمعت

الختار بن خلف بن يقول : سألت أبا فقال : نهى رسول الله ﷺ عن المرفق وقال : كل مسكر حرام . قال : نقلت له : صدقت المسكر حرام ، فالشربة والشربتان على الطعام ؟ فقال : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم . والمعجاني أعرف بالمراد من تأخر بعده ، ولهذا قال عبد الله بن المبارك ما قال ، واستدل بمطلق قوله « كل مسكر حرام » ، على تحريم ما يسكر ولو لم يكن شرابا ، فيدخل في ذلك الخشيشة وغيرها ، وقد جزم النووي وغيره بأنها مسكرة ، وجزم آخرون بأنها مخدرة ، وهو مكابرة لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة والمداومة عليها والانهماك فيها ، وعلى تقدير تسليم أنها ليست بمسكرة فقد ثبت في أبي داود النهي عن كل مسكر ومفتر وهو بالفاء ، والله أعلم . قوله ( وعن الزهري ) هو من رواية شعيب أيضاً عن الزهري ، وهو موصول بالسناد المذكور . وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » ، وأفرده عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي النعمان شيخ البخاري به ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، عن الطبراني . قوله ( وكان أبو هريرة يلحق معهما الحنتم والنقيير ) القائل هذا هو الزهري ، وقع ذلك عند شعيب عنه مرسل ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن عينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « لا تأخذوا في الدباء ولا في المرفق » ، ثم يقول أبو هريرة « واجتنبوا الحناتم » ورفع كله من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « نهى عن المرفق والحنتم والنقيير » ، ومثله لابن سعد من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وزاد فيه « والدباء » ، وقد تقدم ضبط هذه الأشياء في شرح حديث وفد عبد القيس في أوائل الصحيح من كتاب الإيمان ، وأخرج مسلم من طريق زاذان قال « سألت ابن عمر عن الأوعية فقلت : أخبرنا بملئكم وفسره لنا بلغتنا ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن الحنتمة وهي الجرة ، وعن الدباء وهي الفرعة ، وعن النقيير وهي أصل النخلة تنقر نقرا ، وعن المرفق وهو المقيير » ، وأخرج أبو دارود الطيالسي وابن أبي عاصم والطبراني من حديث أبي بكرة قال « نهينا عن الدباء والنقيير والحنتم والمرفق ، فانا الدباء فانا مضطر ثقيف بالطائف كذا نأخذ الدباء فنخراط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت » ، وأما النقيير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت ، وأما الحنتم فجرات تحمل الينا فيها الخمر ، وأما المرفق فهي هذه الأوعية التي فيها هذا المرفق . وسيأتي بيان نسخ النهي عن الأوعية بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) قال المصنف : وجه ادخال حديث أنس في النهي في الانتباه في الأوعية المذكورة في ترجمة الخمر من العسل أنه العسل لا يكون مسكرا إلا بعد الانتباه ، والعسل قبل الانتباه مباح ، فأشار إلى اجتناب بعض ما يتبذد فيه لكونه يسرع إليه الاسكار

##### ٥ - باب ما جاء في أن الخمر ما خسر العقل من الشراب

٥٥٨٨ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى عن أبي حيان التميمي عن الشَّعْبِيِّ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « خطب عمر على منبر رسول الله ﷺ فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب والتمر ، والحنطة ، والشمير ، والعسل . والخمر ما خسر العقل . وثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعمد لإيئنا عهداً : الجدة ، ولا كلاله ، وأبواب من أبواب الربا . قال قلت : يا أبا عمرو ، فشيء يصنع حتى

بالسند من الأرز ؟ قال : ذلك لم يكن على عهد النبي ﷺ . أو قال : على عهد عمر ،

وقال حجاج بن حماد عن أبي حيان مكان « العنب » : « الزبيب » ،

٥٥٨٩ - حرش حفص بن عمر حدثنا شعبه عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن ابن عمر « من

عمر قال : الخمر تصنع من خمسة : من الزبيب ، والتمر والخنطة ، والشعير ، والعسل »

**قوله** ( باب ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب ) كذا قيده بالشراب ، وهو متفق عليه ، ولا يرد عليه أن غير الشراب ما يسكر لأن الكلام إنما هو في أنه هل يسمى خمر أم لا . **قوله** ( حدثني أحمد بن أبي رجا ) هو أبو الوليد المروى واسم أبيه عبد الله بن أيوب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، **قوله** ( عن الشعبي ) في رواية ابن علية عن أبي حيان « حدثنا الشعبي » أخرجه النسائي . **قوله** ( خطب غير ) في رواية ابن أديس عن أبي حيان بسنده « سمعت عمر يخطب » وقد تقدمت في التفسير وزاد فيه « يا أيها الناس » . **قوله** ( فقال أنه قد نزل ) زاد مسدد فيه عن القطان فيه « أما بعد » وقد تقدمت في أول الأشربة ، وعند البيهقي من وجه آخر عن مسدد « الحمد لله وأثنى عليه » . **قوله** ( نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة ) الجملة حالية أي نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة ، ويجوز أن تكون استئنافية أو معطوفة على ما قبلها ، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء لا أن ذلك يختص بوقت نزولها ، والاول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ « ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء » فعم وقع في آخر الباب من وجه آخر « وإن الخمر تصنع من خمسة » . **قوله** ( من العنب الخ ) هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والابواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر على المنبر بمحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم يقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد عمر بن زول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأشربة وهي آية المائدة ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ) إلى آخرها . فأراد عمر للتنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها ، ويوافقه حديث أنس الماضي فاقه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها ، وقد جاء هذا الذي قاله عمر عن النبي ﷺ صريحا : فأخرج أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي « أن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الخمر من المصير والزبيب والتمر والخنطة والشعير والذرة ، وإني أنهاكم عن كل مسكر » لفظ أبي داود ، وهكذا ابن حبان ، وزاد فيه أن النعمان خطب الناس بالكوفة . ولأبي داود من وجه آخر عن الشعبي عن النعمان بلفظ « أن من العنب خمرأ ، وأن من التمر خمرأ ، وأن من العسل خمرأ ، وأن من الشعير خمرأ » ، ومن هذا الوجه أخرجه أصحاب السنن ، والتي قبلها فيها الزبيب دون العسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والتمر والعسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والتمر والعسل والخنطة والشعير والذرة » ، أخرجه أبو يعلى من هذا الوجه بلفظ « حرمت الخمر يوم حرمت وهي » فذكرها وزاد الذرة ، وأخرج الخليلي في فوائده من طريق خلاد بن

الصائب عن أبيه رفعه مثل الرواية الثانية ، لكن ذكر الزبيب بدل الشعير ، وسنده لا بأس به ، ويوافق ذلك ما تقدم في التفسير من حديث ابن عمر : نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب . قوله (الذرة) بضم المعجمة وتخفيف الراء من الحبوب معروفة ، وقد تقدم ذكرها في حديث أبي موسى في الباب قبله . قوله (والخمر ما غامر العقل) أي غطاه أو غالطه فلم يتركه على حاله وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره ، لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه ، قال الكرماني : هذا تعريف بحسب اللغة ، وأما بحسب العرف فهو ما يغمّر العقل من عصير العنب خاصة ، كذا قال ، وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي ، فكأنه قال : الخمر الذي وقع تحريمه في إسان الشرع هو ما غامر العقل . على أن عند أهل اللغة اختلافاً في ذلك كما قدمته ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فلا اعتبار بالحقيقة الشرعية وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرًا ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول : الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنبية ، قال البيهقي : ليس المراد الخمر فهما لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرهما في حديث عمر وغيره ، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعاً لا تختص بالمتخذ من العنب ، قلت : ويجعل الطحاوي هذه الأحاديث متعارضة ، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شئتين مع حديث عمر ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرهما ، وكذا حديث ابن عمر ، لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء ، وحديث أنس يعني المتقدم ذكره وبيان اختلاف ألفاظه منها : أن الخمر حرمت وشرابهم الفضيخ ، وفي لفظ له : وأنا نهدما يومئذ خمرًا ، وفي لفظ له : إن الخمر يوم حرمت البسر والتمر ، قال قلنا اختلف الصحابة في ذلك وجدنا اتفاق الأمة على أن عصير العنب إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد فهو خمر وأن مستحله كافر دل على أنهم لم يعملوا بحديث أبي هريرة ، إذ لو عملوا به لكفروا مستحل نبذ التمر ، ثبت أنه لم يدخل في الخمر غير المتخذ من عصير العنب اهـ . ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحل نبذ التمر أن يمنعوا تسميته خمرًا فقد يشترك الشيطان في التسمية ويفترقان في بعض الأوصاف ، مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبذ التمر حكم قليل العنب في التحريم ، فلم يبق المشاحة إلا في التسمية . واجمع بين حديث أبي هريرة وغيره بحمل حديث أبي هريرة على الغالب ، أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر ، وأما قول ابن عمر فعلى إرادة تثبيت أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب ، لأن زول تحريم الخمر لم يصادف عند من خوطب بالتحريم حينئذ إلا ما يتخذ من غير العنب أو على إرادة المبالغة ، فأطلق نفي وجودها بالمدينة وإن كانت موجودة فيها بقلة ، فإن تلك القلة بالنسبة لكثرة المتخذ مما عداها كالأندم . وقد قال الراغب في مفردات القرآن : سمى الخمر لكونه غامراً للعقل أي سائر له ، وهو عند بعض النامس اسم لكل مسكر وغند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة ، وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتمر ، وعند بعضهم لغير المطبوخ ، فرجع أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرًا حقيقة ، وكذا قال أبو نصر بن القشيري في نفسه : سميت الخمر خمرًا لسترها العقل أو لاختيارها . وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري ، ونقل عن ابن الأعرابي قال : سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت ، واختارها فنهر رائحتها . وقيل سميت بذلك لمخامرتها العقل . نعم جزم ابن سيده في

د المحكم ، بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب ، وغيرها من المسكرات يسمى خمرأ مجازاً . وقال صاحب د الفائق ، في حديث د اياكم والغبيراء فانها خمر العالم ، هي نبيذ الحبشة متخذة من الذرة سميت الغبيراء لما فيها من الغبرة . وقوله د خمر العالم ، أى هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها . قلت : وليس تأويله هذا بأول من تأويل من قال : أراد أنها معظم خمر العالم ، وقال صاحب د الهداية ، من الخفية الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب اذا اشتد ، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، قال : وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله **يُطْلَقُ** د كل مسكر خمر ، وقوله د الخمر من هاتين الشجرتين ، ولأنه من غامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر ، قال : ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ، ولهذا اشتهر استعمالها فيه ، ولأن تحريم الخمر قطعى وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظنى ، قال : وإنما سمي الخمر خمرأ لئلا يخلطوا بالخمر العقل ، قال : ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه ، كما في النجم فانه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا اه . والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرأ . وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : ان الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء ، فلم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه . وقال ابن عبد البر : قال الكوفيون ان الخمر من العنب لقوله تعالى **(عَصْرٌ خمرأ)** قال : فدل على أن الخمر هو ما يمتص لا ما ينتد ، قال : ولادليل فيه على الحصر . وقال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرأ يدخل في النهى فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب . وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرأ من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية . وعن الثانية ما تقدم من أن اختلاف مشركين في الحكم في الخلط لا يلزم منه افتراقهما في التسمية ، كالزنا مثلاً فانه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة ، وأيضاً فالأحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب ، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره ، أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه اذا ثبت بطريق ظنى بتحريمه ، وكذا تسميته خمرأ والله أعلم . وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجير أن يقول لا تخامرة العقل مع قول عمر بن الخطاب صحابة د الخمر ما غامر العقل ، كأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر على المجاز ، لكن اختلاف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرأ ، فقال أبو بكر بن الانباري : سميت الخمر خمرأ لأنها تخامر العقل أى تخالطه ، قال : ومنه قولهم خامره الداء أى خالطه ، وقيل لأنها تخمر العقل أى تستره ، ومنه الحديث الآتى قريباً د خمروا أنفسكم ، ومنه خيار المرأة لأنه يستر وجهها ، وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية . وقيل سميت خمرأ لأنها تخمر حتى تدرك كما يقال خمرت الهجين فتخمر أى تركته حتى أدرك ، ومنه خمرت الراى أى تركته حتى ظهر وتحمرو ، وقيل سميت خمرأ لأنها تغطى حتى تنفل ، ومنه حديث المختار بن فلفل د قلت لانس : الخمر من العنب أو من غيرها ؟ قال ما خرجت من ذلك فهو الخمر ، أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان ، قال ابن عبد البر : الأوجه كلها موجودة في الحمرة لأنها تركت

حتى أدركت وسكنت ، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتذهبيه . وقال الفرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره - على صحتها وكثرتها - تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرأ ولا يتناول اسم الخمر ، وهو قول يخالف لغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابا ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما وحرما كل ما يسكر نوعه ولم يثوقوا ولا استقصوا ، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا إلى إلتلاف ما كان من غير عصير العنب ، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإرتاف حتى يستكشفوا ويستقصوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإلتلاف علمنا أنهم فهموا التحريم نصا ، فصار القائل بالتفريق سالكا غير سبيلهم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ، وهو من جعل الله الحق على لسانه وقلبه ، وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك . وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خمرأ لزم تحريم قليله وكثيره . وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك . ثم ذكرها قال : وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح منها شيء على ما قاله عبد الله بن المبارك وأحمد وغيرهم ، وعلى تقدير ثبوت شيء منها فهو محمول على نقيع الوييب أو التمر من قبل أن يدخل حد الإسكار جمعا بين الأحاديث . قالت : ويؤيده ثبوت مثل ذلك عن النبي ﷺ كما سيأتي في باب نقيع التمر ، ولا فرق في الحل بينه وبين عصير العنب أول ما يعصر ، وإنما الخلاف فيما اشدت منهما هل يفترق الحكم فيه أو لا ؟ وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب مع مخالفتهم له في تفرقهم في الحكم وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثيره من كل شراب . فقال الرافعي : ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب مجاز في غيره ، وخالفه ابن الرفعة فنقل عن المزني وابن أبي هريرة وأكثر الأصحاب أن الجميع يسمى خمرأ حقيقة . قال : وعن نقله عن أكثر الأصحاب القاضي أبو الطيب والرويان ، وأشار ابن الرفعة إلى أن النقل الذي عزاه الرافعي للأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي ، ولم يتعبه الثوري في الروضة ، لكن كلامه في « شرح مسلم » يوافقه وفي « تهذيب الاسماء » يخالفه ، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني فقال : قال ابن الخضر من العنب ومن غير العنب عمر وعلى وسعيد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبيرة وآخرون ، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وعامة أهل الحديث ، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يسكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفي أراد الحقيقة اللغوية . وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي والله أعلم . وقد قدمت في « باب نزول تحريم الخمر » وهو من البسر ، لإزام من قال بقول أهل الكوفة إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أنه يلزمهم أن يجوزوا إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما كان يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً ، وإذا لم يجوزوا ذلك صح أن الكل خمر حقيقة ولا انفكاك عن ذلك ، وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم أن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة فانما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فاما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث « كل مسكر خمر » فكل ما اشدت

كان خمرًا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق . قوله ( وثلاث ) هي صفة موصوف  
 أى أمور أو أحكام . قوله ( وددت ) أى تمنيت ، وإنما تمنى ذلك لأنه أبعد من محذور الاجتهاد وهو الخطأ فيه ،  
 فثبت على تقدير وقوعه ، ولو كان مأجورا عليه فإنه بفوته بذلك الأجر الثانى ، والعمل بالنص إصابة محضة . قوله  
 ( لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً ) فى رواية مسلم بهذا ينتهى إليه ، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده عن النبى ﷺ نص  
 فيها ، ويشعر بأنه كان عنده عن النبى ﷺ فيما أخبر به عن الخمر ما لم يحتج معه الى شىء غيره حتى خطب بذلك جازما  
 به . قوله ( الجدد والكلالة وأبواب من أبواب الربا ) أما الجدد فالمراد قدر ما يرث لان الصحابة اختلفوا فى ذلك  
 اختلافا كثيرا ، فسيأتى فى كتاب الفرائض عن عمر أنه قضى فيه بقضاي مختلفة . وأما الكلالة بفتح الكاف وتخفيف  
 اللام فسيأتى بيانها أيضا فى كتاب الفرائض . وأما أبواب الربا فلعله يشير الى ربا الفضل لأن ربا النسيئة متفق  
 عليه بين الصحابة ، وسيأتى عمر يدل على أنه كان عنده نص فى بعض من أبواب الربا دون بعض ، فلماذا تمنى معرفة  
 البقية . قوله ( قلت يا أبا عمرو ) القائل هو أبو حيان التميمي ، وأبو عمرو هو كنية الشعبي . قوله ( فشى ) يصنع  
 بالسنن من الأرز ) زاد الإسماعيل فى روايته « يقال له السادية ، يدعى الجاهل فيشرب منها شربة فتصرعه » . قلت :  
 وهذا الاسم لم يذكره صاحب النهاية ، لا فى السنين المهمة ولا فى السنين المعجمة ، ولا رأيت فى صحاح الجوهري ،  
 وما عرفت ضبطه الى الآن ، ولعله فارسى . فان كان عربياً فلعله الشاذبة بشين وذال معجمتين ثم موحدة ، قال فى  
 « الصحاح » : الشاذب المتحنى عن وطنه ، فلعل الشاذبة تأنيده ، وسميت الخمر بذلك لكونها اذا غالطت العقل تنحت  
 به عن وطنه . قوله ( ذاك لم يكن على عهد النبى ﷺ ) أى اتخذ الخمر من الأرز لم يكن على العهد النبوى ، وفى  
 رواية الإسماعيلى « لم يكن هذا على عهد النبى ﷺ ، ولو كان انتهى عنه ، ألا ترى أنه قد عم الأشربة كلها فقال :  
 الخمر ما غامر العقل ، قال الإسماعيلى : هذا الكلام الأخير فيه دلالة على أن قوله « الخمر ما غامر العقل » من كلام  
 النبى ﷺ . وقال الخطابى : إنما عد عمر الخمسة المذكورة لاشتهار أسمائها فى زمانه ، ولم تكن كلها توجد بالمدينة  
 الوجود العام ، فان الخطأ كانت بها عزيمة ، وكذا العسل بل كان أعز ، فعد عمر ما عرف فيها ، وجعل ما فى  
 معناها مما يتخذ من الأرز وغيره خمرًا إن كان مما يغامر العقل ، وفى ذلك دلائل على جواز إحداث الاسم بالقياس  
 وأخذ من طريق الاشتقاق ، كذا قال ، ورد ذلك ابن العربى فى جواب من زعم أن قوله ﷺ « كل مسكر خمر ،  
 معناه مثل الخمر ، لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع ، قال : بل الأصل عدم التقدير ، ولا يصار الى التقدير إلا إلى  
 الحاجة ، قال : قيل احتجاجنا إليه لأن النبى ﷺ لم يبحث لبيان الأسماء قلنا : بل ببيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعملها .  
 ولا سيما ليقطع تعلق القصد بها . قال : وأيضاً لو لم يكن الفضيخ خمرًا ونادى المنادى حرمت الخمر لم يبادروا إلى  
 إزاحتها ولم يفهموا أنها داخلة فى مسمى الخمر ، وهم الفصح اللسان فان قيل هذا إثبات اسم بقياس ، قلنا : إنما هو  
 إثبات اللغة عن أهلها ، فان الصحابة عرب ففهموا من الشرع ما فهموه من اللغة ومن اللغة ما فهموه من الشرع .  
 وذكر ابن حزم أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر بسند جيد قال « أما الخمر لحرام لا  
 سبيل إليها ، وأما ما عداها من الأشربة فكل مسكر حرام » قال وجوابه أنه ثبت عن ابن عمر أنه قال « كل مسكر  
 خمر » فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمرًا انحصار اسم الخمر فيه ، وكذا احتجوا بحديث ابن عمر أيضاً  
 « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شىء » مراده المتخذ من العنب ، ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمرًا ، بدليل حديثه



الآخر : نزل تحريم الخمر وان بالمدينة خمسة أشربة كلها تدعى الخمر ما فيها خمر العنب . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم ذكر الأحكام على المنبر لتشتهر بين السامعين ، وذكر أما بعد فيها ، والتنبيه بالنداء ، والتنبيه على شرف العقل وفصله ، وتمنى الخير ، وتمنى البيان الاحكام ، وعدم الاستثناء . قوله ( وقال حجاج ) هو ابن منهل وحامد هو ابن سلة ، قوله ( عن أبي حيان مكان العنب الزبيب ) يعنى أن حماد بن سلة روى هذا الحديث عن أبي حيان بهذا السند والمتن فذكر الزبيب بدل العنب ، وهذا التعليل وصله على بن عبد العزيز البغوي في مسنده عن حجاج ابن منهل كذلك وليس فيه سؤال أبي حيان الأخير وجواب الشعبي ، وكذلك أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلة ، ووقع عند مسلم أيضاً من رواية على بن مسهر ومن رواية عيسى بن يونس كلاهما عن أبي حيان الزبيب بدل العنب كما قال حماد بن سلة ، قال البيهقي : وكذلك قال الثوري عن أبي حيان . قلت : وكذلك أخرجه النسائي من طريق محمد بن قيس عن الشعبي ، والله أعلم

## ٦ - باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه

٥٥٩٠ - وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلبي حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عاصم - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبتني « سمع النبي ﷺ يقول : ليسكونن من أمي أقوام يستحلون الخمر والحريم والمعاذير ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم ، بأنهم - يعني الفقير - لحاجة فبقوا : ارجعوا إلينا غداً فيبيئتهم الله ، ويضع العلم ، ويمسح آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة »

قوله ( باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه ) قال الكرماني : ذكره باعتبار الشراب ، والا فالخمر مؤنث سماعي . قلت : بل فيه لغة بالتذكير ، قال الكرماني : وفي بعض الروايات تسميتها بغير اسمها . وذكر ابن التين عن الداودي قال : كأنه يريد بالامة من يتسمى بهم ويستحل ما لا يحل لهم ، فهو كافر إن أظهر ذلك ، وموافق إن أسره ، أو من يرتكب المحارم مجاهرة واستخفافاً فهو يقارب الكفر وإن تسمى بالاسلام ، لأن الله لا يخسف من أعود عليه ورحمته في المعاد . كذا قال ؛ وفيه نظر يأتي توجيهاً . وقال ابن المنير : الترجمة مطابقة للحديث إلا في قوله « ويسميه بغير اسمه » فكانه قنع بالاستدلال له بقوله في الحديث « من أمي » ، لأن من كان من الامة المحمدية يبعد أن يستحل الخمر بغير تأويل ، إذ لو كان عناداً ومكابرة لكان خارجاً عن الامة ، لأن تحريم الخمر قد علم بالضرورة قال : وقد ورد في غير هذا الطريق التصريح بمقتضى الترجمة ، لكن لم يوافق شرطه فافتتح بما في الرواية التي ساقها من الإشارة . قلت : الرواية التي أشار إليها أخرجه أبو داود من طريق مالك بن أبي مريم عن أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ « ليسرين ناس الخمر يسمونها بغير اسمها » وصححه ابن حبان ، وله شواهد كثيرة : منها لابن ماجه من حديث ابن عجير عن ثابت بن الضمط عن عبادة بن الصامت رفعه « يشرب ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها » ورواه أحمد بلفظ « يستحلن طائفة من أمي الخمر » وسنده جيد ، واسكن أخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عجير فقال « عن رجل من الصحابة ، وابن ماجه أيضاً من حديث خالد بن معدان عن أبي أمامة رفعه « لا تذهب الايام والليالي

حتى تشرب طائفة من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ، والداری بسند ابن من طريق القاسم عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان أول ما يكفأ الاسلام كما يكفأ الاناء كفه الخمر ، قيل : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : يسمونها بغير اسمها فيستحلونها ، وأخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن عائشة ، ولابن وهب من طريق سعيد ابن أبي هلال عن محمد بن عبد الله ، ان أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة فحلمت تسأله عن الشام وعن بردها فقال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يقال له الطلاء ، فقالت : صدق رسول الله وبلغ حتى سمعته يقول : ان ناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها ، وأخرجه الديلمي . قال أبو عبيد : جاءت في الخمر آثار كثيرة بأسماء مختلفة فذكر منها السكر بفتح السين قال : وهو اتقيع التمر إذا غلى بغير طبيع ، والجمعة بكسر الجيم وتخفيف العين نبيذ الشعير ، والسكر كخمر الحبشة من الذرة - الى أن قال - وهذه الاشربة المسماة كلها عندي كناية عن الخمر ، وهي داخلة في قوله ﷺ : يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها ، ، ويؤيد ذلك قول عمر : الخمر ما خامر العقل ، . قوله ( وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد ) هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع تنوعها عن الفربري ، وكذا من رواية النسفي وحماد بن شاكر ، وذهل الزركشي في توضيحه فقال : معظم الرواة يذكرون هذا الحديث في البخاري مهلقاً ، وقد أسنده أبو ذر عن شيوخه فقال : قال البخاري : حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار ، قال : فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً على شرط البخاري . وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع اه . وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل ، وذلك أن القائل : حدثنا الحسين بن إدريس ، هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر لا البخاري ، ثم هو الحسين بنهم أوله وزيادة التحتانية الساكنة وهو المروى لقبه خرم بضم المعجمة وتشديد الراء ، وهو من المسكرين ، وإنما الذي وقع في رواية أبي ذر من الفائدة أنه استخرج هذا الحديث من رواية نفسه من غير طريق البخاري إلى هشام ، على عادة الحفاظ إذا وقع لهم الحديث عائياً عن الطريق التي في الكتاب المروى لهم يوردونها عالية عقب الرواية النازلة ، وكذلك إذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروى خلل ما من الانقطاع أو غيره وكان عندهم من وجه آخر سائماً أوردوه ، فخرى أبو ذر على هذه الطريقة ، فروى الحديث عن شيوخه الثلاثة عن الفربري عن البخاري قال : وقال هشام بن عمار : ولما فرغ من سياقه قال أبو ذر : حدثنا أبو منصور الفضل بن العباس النضروي حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار به ، وأما دهري ابن حزم التي أشار إليها فقد سبقه إليها ابن الصلاح في علوم الحديث ، فقال : التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها ، وصورته صورة الانقطاع وليس حكمه ولا خارجاً - ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح - إلى قبيل الضعيف ، ولا التفت إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي طامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ : ان يكون في أمتي أقوام يستحلون الخمر والمعاذ ، الحديث من جهة أن البخاري أوردته قائلاً : قال هشام بن عمار ، وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجهله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخاري قد فعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مستنداً متصلاً ، وقد فعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع اه . ولفظ ابن حزم في المحل : ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد - وحتى ابن الصلاح في موضع آخر أن الذي يقول البخاري فيه قال فلان وبني

شيخاً من شيوخه يكون من قبيل الاسناد المعنعن ، وحكى عن بعض الحفاظ أنه يفعل ذلك فيما يتحمله عن شيخه مذاكرة ، وعن بعضهم أنه فيما يرويه منارلة . وقد تعقب شيخنا الحفاظ أبو الفضل كلام ابن الصلاح بأنه وجد في الصحيح عدة أحاديث يرويها البخاري عن بعض شيوخه قائلاً قال فلان ويوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ . قلت : الذي يورده البخاري من ذلك على أنحاء : منها ما يصرح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بغيره إما في نفس الصحيح وإما خارجه ، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاق عليه مخرجه فتصرف فيه حتى لا يعبده على صورة واحدة في مكانين ، وفي الثاني أن لا يكون على شرطه إما لقصور في بعض روايته وإما لكونه موقوفاً ، ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ والسبب فيه كالأول ، لكنه في غالب هذا لا يكون مكثرأ عن ذلك الشيخ ، ومنها ما يورده في مكان آخر من الصحيح مثل حديث الباب ، فهذا ما كان أشكل أمره على ، والذي يظهر لي الآن أنه لقصور في سياقه ، وهو هنا تردد هشام في اسم الصحابي ، وسبأني من كلامه ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك ، وساقه في «التاريخ» من رواية مالك ابن أبي سريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار الملب إلى شيء من ذلك . وأما كونه سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له ، لأنه لا يجوز إلا بما يصلح للقبول ، ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج . وأما قول ابن الصلاح أن الذي يورده بصيغة « قال » ، حكمه حكم الاسناد المعنعن ، والعنينة من غير المدلس محمولة على الاتصال ، وليس البخاري مدلساً ، فيسكون متصلاً ، فهو بحكم واقفه عليه ابن منده والتزمه فقال : أخرج البخاري « قال » ، وهو قد ليس ، وتعقبه شيخنا بأن أحداً لم يصف البخاري بالتدليس ، والذي يظهر لي أن مراد ابن منده أن صورته صورة التدليس لأنه يورده بالصيغة المحتملة بوجود بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه ، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العنينة فقد قال الخطيب : وهو المرجوح إليه في الفن أن يقال ، لا تحمل على السماع إلا بمن هرف من عاداته أنه يأتي بها في موضع السماع ، مثل حجاج بن محمد الأعور ، فعلى هذا ففارقنا العنينة فلا تمطى حكمها ولا يترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما من عرف من عاداته أن يوردها لغرض غير التدليس ؛ وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه ، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الاشكال ، ولهذا عنيت في ابتداء الأمر بهذا النوع وصنفت كتاب « تعليق التعليق » . وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذي وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في « مستخرج الاسماعيل » ، قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار ، وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » ، فقال حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار ، قال وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب ابن نملة حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بسنده انتهى . وثله فيه على موضعين : أحدهما أن الطبراني أخرج الحديث في «معجمه الكبير» عن موسى بن سهل الجوفني وعن جعفر بن محمد الفريابي كلاهما عن هشام ، والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين فهو زو إليه أولى ، وأيضاً فقد أخرجه أبو نعيم في « مستخرج » عن البخاري من رواية عبدان بن محمد المروزي ومن رواية أبي بكر الباغندي كلاهما عن هشام ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الحسين بن عبد الله القطان عن هشام . ثانيهما قوله إن أبا داود أخرجه يوم أنه عند أبي داود

باللفظ الذي وقع فيه الزاع وهو المعازف ، وليس كذلك بل لم يذكر فيه الخمر الذي وقعت ترجمة البخاري لأجله فان لفظه هند أبي داود بالسند المذكور الى عبد الرحمن بن يزيد وحدثنا عطية بن قيس سمعت عبد الرحمن بن غنم الاشعري يقول حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري والله ما كذبتى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكون من أمي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر - وذكر كلاما قال - يمسح منهم قرعة وغناوير الى يوم القيامة ، نعم ساق الاسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الاسناد فقال و يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ، الحديث . قوله ( حدثنا صدقة بن خالد ) هو الدمشقي من موالى آل أبي سفيان ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في مناقب أبي بكر ، وهو من رواية هشام بن عمار عنه أيضاً عن زيد بن واقد وصدقة هذا ثقة عند الجميع ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ، ثقة ابن ثقة ليس به بأس ، أثبت من الوليد بن مسلم . وذهل شيخنا ابن الملقن تبعاً لغيره فقال : لينة - يعني ابن حزم - أعل الحديث بصدقة فان ابن الجنيدي روى عن يحيى بن معين : ليس بشيء ، وروى المروزي عن أحمد : ذلك ليس بمستقيم ولم يرعه . وهذا الذي قاله الشيخ خطأ ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وقد شاركه في كونه دمشقياً ، وفي الرواية عن بعض شيوخه كزيد بن واقد ، وأما صدقة بن خالد فقد قدمت قول أحمد فيه ، وأما ابن معين فالمنقول عنه أنه قال : كان صدقة بن خالد أحب الى أبي مسهر من الوليد بن مسلم ، قال وهو أحب الى من يحيى بن حمزة . ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أن صدقة بن خالد ثقة ، ثم ان صدقة لم ينفرد به عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر بل تابعه على أصله بشر بن بكر كما تقدم . قوله ( حدثنا عطية بن قيس ) هو شامي تابعي قواه أبو حاتم وغيره ومات سنة عشر ومائة وقيل بعد ذلك ، ليس له في البخاري ولا لشيوخه إلا هذا الحديث ، والاسناد كله شاميون . قوله ( عبد الرحمن بن غنم ) يفتح المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هاني مختلف في صحبته ، قال ابن سعد : كان أبوه عن قدم على رسول الله ﷺ صحبة أبي موسى ، وذكر ابن يونس أن عبد الرحمن كان مع أبيه حين وفد ، وأما أبو زرعة الدمشقي وغيره من حفاظ الشام فقالوا : أدرك النبي ﷺ ولم يلقه ، وقدمه دحيم على الصنابحي ، وقال ابن سعد أيضاً : بعثه عمر بفقاه أهل الشام . ووثقه العجلي وآخرون . ومات سنة ثمان وسبعين . ووقع عند الاسماعيلي من الزيادة عن عطية بن قيس قال و قام ببيعة الجرشي في الناس - فذكر حديثاً فيه طول - فإذا عبد الرحمن بن غنم فقال : يميناً حلفت عليها حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري ، والله يميناً أخرى حدثني أنه سمع ، وفي رواية مالك بن أبي مسهر وكنيا عند عبد الرحمن بن غنم معناربيعة الجرشي فذكروا الشراب ، فذكر الحديث . قوله ( حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري ) هكذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالشك ، وكذا وقع عند الاسماعيلي من رواية بشر بن بكر ، لكن وقع عند أبي داود من رواية بشر بن بكر وحدثني أبو مالك ، بغير شك ، ووقع عند ابن حبان عن الحسين بن عبد الله عن هشام بهذا السند الى عبد الرحمن بن غنم وأنه سمع أبا عامر وأبا مالك الاشعريين يقولان ، فذكر الحديث ، وكذا قال ، وعلى تقدير أن يكون المحفوظ هو الشك فالشك في اسم الصحابي لا يضر ، وقد أعله بذلك ابن حزم وهو مردود ، وأعجب منه أن ابن بطال حكى عن المهلب أن سبب كون البخاري لم يقل فيه وحدثنا هشام بن عمار ، وجود الشك في اسم الصحابي ، وهو شيء لم يوافق عليه . والمحفوظ رواية الجماعة . وقد أخرجه البخاري في التاريخ ، من طريق إبراهيم بن عبد الحميد عن

أخبره د عن أبي مالك أو أبي عامر ، على الشك أيضاً وقال : إنما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري انتهى . وقد أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري في د التاريخ ، من طريق مالك بن أبي مريم د عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ : ليشر بن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف ، الحديث . فظهر بهذا أن الشك فيه من عطية بن قيس لأن مالك بن أبي مريم - وهو رفيقه فيه عن شيخهما - لم يشك في أبي مالك ، على أن التردد في اسم الصحابي لا يضر كما تقرر في علوم الحديث فلا التفت إلى من أهل الحديث بسبب التردد ، وقد ترجع أنه عن أبي مالك الأشعري وهو صحابي مشهور . قوله ( والله ما كذبني ) هذا يؤيد رواية الجماعة أنه عن غير واحد لا عن اثنين . قوله ( يستحلون الخمر ) ضبطه ابن ناصر بالحاء المهملة المكسورة والراء الخفيفة وهو الفرج ، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري ، ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره . وأغرب ابن التين فقال : أنه عند البخاري بالمعجمتين . وقال ابن العربي : هو بالمعجمتين تصحيف ، وإنما روينا بالمهملتين وهو الفرج والمعنى يستحلون الزنا . قال ابن التين : يريد ارتكاب الفرج بغير حله ، وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى ، ولكن العامة تستعمله بكسر المهملة كما في هذه الرواية . وحكى عياض فيه تشديد الزاء ، والتخفيف هو الصواب . وقيل : أصله بالياء بعد الزاء لحذفت . وذكره أبو موسى في د ذيل الغريب ، في ح د وقال هو بتخفيف الزاء وأصله حرج بكسر أوله وتخفيف الزاء بعدها مهملة أيضاً وجمعه أحرار قال : ومنهم من يشدد الزاء وليس بجيد . وترجم أبو داود للحديث في كتاب اللباس د باب ما جاء في الخمر ، ووقع في روايته بمعجمتين والتشديد والراجع بالمهملتين ، ويؤيده ما وقع في د الزهد لابن المبارك ، من حديث علي بلفظ د يوشك أن تستحل أمي فروج النساء والحرير ، ووقع عند الداودي بالمعجمتين ثم تعقبه بأنه ليس بمحفوظ ، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه ، وقال ابن الأثير : المشهور في رواية هذا الحديث بالإعجام وهو ضرب من الأبريسم ، كذا قال ، وقد عرف أن المشهور في رواية البخاري بالمهملتين ، وقال ابن العربي : الخمر بالمعجمتين والتشديد مختلف فيه ، والأقوى حله ، وليس فيه وهيد ولا عقوبة بإجماع . ( تنبيه ) : لم تقع هذه اللفظة عند الاسماعيل ولا أبي نعيم من طريق هشام ، بل في روايتهما د يستحلون الحرير والخمر والمعازف ، وقوله د يستحلون ، قال ابن العربي : يحتمل أن يكون المعنى يعتقدون ذلك حلالاً ، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً على الاسترسال أي يسترسلون في شربها كالاسترسال في الحلال ، وقد سمعنا ورأيًا من يفعل ذلك . قوله ( والمعازف ) بالعين المهملة والراء بعدها فاء جمع معزفة بفتح الزاي وهي آلات الملاهي ، ونقل القرطبي عن الجوهري أن المعازف الغناء ، والذي في صحاح أنها آلات اللحن ، وقيل أصوات الملاهي . وفي حواشي الديباجي : المعازف الدفوف وغيرها مما يضرب به ، ويطلق على الغناء عزف ، وعلى كل لعب عزف ، ووقع في رواية مالك بن أبي مريم د تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف . . قوله ( وليزان أفوام إلى جنب علم ) بفتحيتين وجمع أعلام وهو الجبل العالي وقيل رأس الجبل . قوله ( روح عليهم ) كذا فيه بحذف الفاعل ، وهو الراعي بقرينة المقام ، إذ السارحة لا بد لها من حافظ . قوله ( بسارحة ) بمهملتين المشابهة التي تسرح بالقدادة إلى رعيها وتروح أي ترجع بالعش إلى مألها . ووقع في رواية الاسماعيل د سارحة ، بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها . قوله ( يأتيهم حاجة ) كذا فيه بحذف الفاعل أيضاً ، قال السكراني : التقدير الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل . قلت : وقع عند الاسماعيل د يأتيهم طالب حاجة ،

قَتَمِينَ بِمَعْزِ الْمَقْدَرَاتِ . قَوْلُهُ ( فَبَدِيتَهُمُ اللَّهُ ) أَيْ يَهْلِكُهُمْ لَيْلًا ، وَالْبَيَاتُ هَجُومُ الْعَدُوِّ لَيْلًا . قَوْلُهُ ( وَيَضَعُ الْعِلْمُ ) أَيْ يَوْمُهُ عَلَيْهِمْ ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنْ كَانَ الْعِلْمُ جَبَلًا فَيَدْكُكُهُ وَإِنْ كَانَ بِنَاءً فَيُهْدِمُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَأَغْرَبَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَشَرَحَهُ عَلَى أَنَّهُ يَكْسِرُ الْعَيْنَ وَيُسْكُونُ اللَّامَ فَقَالَ : وَضَعَ الْعِلْمُ إِمَّا بِذَهَابِ أَهْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَإِمَّا بِإِهَانَةِ أَهْلِهِ بِتَسْلِيْطِ الْفَجْرَةِ عَلَيْهِمْ . قَوْلُهُ ( وَيَمْسُخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) يَرِيدُ عَنِ لَمْ يَهْلِكْ فِي الْبَيَاتِ الْمَذْكُورِ ، أَوْ مِنْ قَوْمِ آخَرِينَ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ دَبِيتُوا ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ فِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « وَيَمْسُخُ مِنْهُمْ آخَرِينَ » ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةُ كَمَا وَقَعَ لِلْأَمَمِ السَّالِفَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُنْيَاةً عَنْ تَبْدِيلِ أَخْلَاقِهِمْ . قُلْتُ : وَالْأَوَّلُ أَلِيقٌ بِالسِّيَاقِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ عَلَى مَنْ يَتَحِيلُ فِي تَحْلِيلِ مَا يَحْرُمُ بِتَغْيِيرِ اسْمِهِ ، وَأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ الْعِلَّةِ ، وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ ، فَهِيَ مَا وَجَدَ الْإِسْكَارَ وَجَدَ التَّحْرِيمَ وَلَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ الْأَسْمُ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : هُوَ أَصْلُ فِي أَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْأَسْمَاءِ لَا بِأَقْبَابِهَا ، رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْفُظْ

### ٧ - بَابُ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالْقُورِ

٥٥٩١ - حَرْشُ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ سَمَلاً يَقُولُ « إِنِّي أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ ، فَكَانَتْ أَسْرَأَتُهُ خَازِمَةً - وَهِيَ الْقُورُوسُ - قَالَتْ : أَنْدَرُونَ مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنْ لَيْلٍ فِي تَوْرِ »

قَوْلُهُ ( بَابُ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالتَّوْرِ ) هُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ، لِأَنَّ التَّوْرَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَوْعِيَةِ ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ إِنْاءَ مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ مِنْ نَحَاسٍ أَوْ مِنْ خَشَبٍ ، وَيُقَالُ : لَا يُقَالُ لَهُ تَوْرٌ إِلَّا إِذَا كَانَ صَغِيرًا ، وَقِيلَ هُوَ قُدْحٌ كَبِيرٌ كَالْقُدْرِ ، وَقِيلَ مِثْلُ الْعَاسِطِ ، وَقِيلَ كَالْأَجَانَةِ ، وَهِيَ يَكْسِرُ الْهَمْزَ وَتَشْدِيدُ الْجِيمَ وَبَعْدَ الْآلِفِ تَوْنٌ : وَهَاءٌ . قَوْلُهُ ( إِنِّي أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ ) تَقْدِمُ فِي الْوَلِيَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظِ دَعَا الَّذِي ﷺ أَمْرُهُ ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ . قَوْلُهُ ( قَالَ أَنْدَرُونَ ) الْقَائِلُ هُوَ سَهْلٌ وَ ( مَا سَقَيْتُ ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَيُسْكُونُ الْمَثْنَاءَ ، وَفِي رَوَايَةِ السُّكُومِيِّ : قَالَتْ وَسَقَيْتُ ، بِسُكُونِ النَّحْثَانِيَّةِ بَعْدَ الْقَافِ وَفِي آخِرِهِ مَثْنَاءٌ ، وَكَذَا الْخِلَافُ فِي أَنْقَعْتُ وَنَقَعْتُ وَأَنْقَعَ بِالْهَمْزِ لَفَةً ، وَفِيهِ لَفَةٌ أُخْرَى نَقَعْتُ بِغَيْرِ آلِفٍ ، وَتَقْدِمُ فِي الْوَلِيَّةِ بِلَفْظِ « بَلَّتْ تَمْرَاتٌ » . قَوْلُهُ ( فِي تَوْرِ ) زَادَ فِي الْوَلِيَّةِ مِنْ حِجَارَةٍ ، وَإِنَّمَا قِيْدُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهَا كَمَا تَقْدِمُ ، وَفِي رَوَايَةِ أَشْعَثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْبِذُ لَهُ فِي سَقَاءٍ ، فَذَا لَمْ يَكُنْ سَقَاءً يَنْبِذُ لَهُ فِي تَوْرِ » قَالَ أَشْعَثُ : وَالتَّوْرُ مِنَ الْحَاءِ الْهَجْرُ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . وَهَبُ الْمَصْنُفِ فِي التَّرْجُمَةِ بِالْإِنْتِبَازِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّقِيعَ يُسَمَّى نَبِيذًا ، فَيَحْمَلُ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ بِلَفْظِ النَّبِيذِ عَلَى النَّقِيعِ ، وَقَدْ تَرَجَّمُ لَهُ بَعْدَ قَلِيلٍ « بَابُ تَقْيِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يَسْكُرْ » قَالَ الْمُهَلَّبُ : النَّقِيعُ حَلَالٌ مَا لَمْ يَشْتَدَّ فَذَا اشْتَدَّ وَغُلِيَ حَرْمٌ . وَشَرَطَ الْحَفْظِيَّةُ أَنْ يَقْدَفَ بِالزُّبْدِ ، قَالَ : وَإِذَا قَعَّ مِنَ الْقَلِيلِ وَشَرِبَ النَّهَارَ أَوْ بِالْعَكْسِ لَمْ يَشْتَدَّ ، وَفِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ ، يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ « كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَقَاءٍ نَوَكِي أَعْلَاهُ فَيَشْرِبُهُ عِشَاءً ، وَتَنْبِذُهُ عِشَاءً فَيَشْرِبُهُ غَدْوَةً » وَهَذَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا « كَانَتْ تَنْبِذُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَدْوَةً ، فَذَا كَانَ مِنَ الْعَشِيِّ تَعَشَّى فَشَرِبَ عَلَى عِشَائِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ صَبَتْهُ ثُمَّ تَنْبِذَ لَهُ بِالْقَلِيلِ ، فَذَا أَصْبَحَ وَتَفَدَّى شَرِبَ عَلَى غَدَائِهِ » ، قَالَتْ تَنْبِذَ السَّقَاءَ غَدْوَةً وَعِشَاءً ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

ابن الدبلي عن أبيه « قلنا للنبي ﷺ : ما نصنع بالزبيب ؟ قال : انبذوه على عشايتكم ، واشربوه على غدايتكم ، أخرجه أبو داود والنسائي . فهذه الأحاديث فيها التقييد باليوم والليلة . وأما ما أخرج مسلم من حديث ابن عباس « كان رسول الله ﷺ ينذله الزبيب من الليل في السقاء ، فإذا أصبح شربه يومه وليلته ومن الغد ، فإذا كان مساء شربه أو سقاء الخدم ، فإن فضل شيء أراه ، وقال ابن المنذر : الشراب في المدة التي ذكرتها عائشة يشرب حلوا ، وأما الصفة التي ذكرها ابن عباس فقد ينتهى إلى الشدة والغليان ، لكن يحمل ما ورد من أمر الخدم بشربه على أنه لم يبلغ ذلك واسكن قرب منه ، لأنه لو بلغ ذلك لاسكر ولو اسكر لعزم تناوله مطلقاً انتهى . وقد تمسك بهذا الحديث من قال بجواز شرب قليل ما أسكر كثيره ، ولا حجة فيه لأنه ثبت أنه بدأ فيه بمحض تغير في طعمه من حمض أو نحوه فسقاه الخدم ، وإلى هذا أشار أبو داود فقال بعد أن أخرجه : قوله « سقاه الخدم ، يريد أنه تبادر به الفساد انتهى . ويحتمل أن يكون « أو » في الخبر للتنويع لأنه قال « سقاه الخدم أو أمر به فأهريق ، أي إن كان بدا في طعمه بعض التغير ولم يشتد سقاه الخدم ، وإن كان اشتد أمر بأهراقه ، وبهذا جزم النووي فقال : هو اختلاف على حالين إن ظهر فيه شدة صبه وإن لم تظهر شدة سقاه الخدم لثلاث تكون فيه إضاعة مال ، وإنما يتركه هو تنزهاً . وجمع بين حديث ابن عباس وعائشة بأن شرب النقيع في يومه لا يمنع شرب النقيع في أكثر من يوم ، ويحتمل أن يكون باختلاف حال أو زمان يحمل الذي يشرب في يومه على ما إذا كان قليلاً وذلك على ما إذا كان كثيراً فيفضل منه ما يشربه فيما بعد ، ولما بأن يكون في شدة الحر مثلاً فيسارع إليه الفساد ، وذلك في شدة برد فلا يسارع إليه

#### ٨ - باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد انتهى

٥٥٩٢ - **حديث** يوسف بن موسى حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد المزني حدثنا سفيان عن منصور عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن الظروف ، فقالت الأنصار : إنه لا بد لنا منها . قال فلا إذن . » وقال لي خليفة حدثني يحيى بن سعيد حدثنا سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بهذا حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال فيه « لما نهى النبي ﷺ عن الأوعية ،

٥٥٩٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي مسلم الأحملي عن مجاهد عن أبي عياض عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال « لما نهى النبي ﷺ عن الأستية قيل فنبى ﷺ : ليس كل الناس يحمي سقاء ، فرخص لهم في الجر غير المزفت »

٥٥٩٤ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثني سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث ابن سويد عن علي رضي الله عنه قال « نهى النبي ﷺ عن الدباء والمزفت »  
حدثنا عثمان حدثنا جرير عن الأعمش بهذا

٥٥٩٥ - **حدثني عثمان** حدثنا جابر عن منصور عن إبراهيم « قلت للأسود: هل سألت عائشة أم المؤمنين عما يكره أن يُنبتد فيه؟ فقال: نعم، قلت: يا أم المؤمنين عمّ نهي النبي ﷺ أن يُنبتد فيه؟ قالت: نهانا في ذلك أهل البيت أن ننبتد في الدباء والمزفت. قلت: أما ذكرت الجر والحشم؟ قال: إنما أحدثك ما سمعت، أفأحدثك ما لم أسمع؟ »

٥٥٩٦ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني قال « سمعتُ عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ عن الجر الأخضر. قلت: أنشرب في الأبيض؟ قال: لا »

**قوله** (باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي) ذكر فيه خمسة أحاديث. أولها حديث جابر وهو عام في الرخصة، ثانيها حديث عبد الله بن عمرو وفيه استثناء المزفت، ثالثها حديث علي في النهي عن الدباء والمزفت، رابعها حديث عائشة رضي الله عنها، خامسها حديث عبد الله بن أبي أوفى في النهي عن الجر الأخضر. وظاهر صنيعه أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى، وهي مسألة خلاف: فذهب مالك إلى ما دل عليه صنيع البخاري، وقال الشافعي والثوري وابن حبيب من المالكية: يكره ذلك ولا يجرم وقال سائر الكوفيين: يباح، وعن أحمد روايتان. وقد أسند الطبري عن عمر ما يؤيد قول مالك وهو قوله: « لأن أشرب من قمع محمي فيحرق ما أحرق ويبقي ما أبقى أحب إلى من أن أشرب نبيذ الجر، وعن ابن عباس: لا يشرب نبيذ الجر ولو كان أحلى من العسل، وأسند النهي عن جماعة من الصحابة. وقال ابن بطال: النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للذريعة. فلما قالوا لا نجد بداً من الانتباه في الأوعية قال: انتبهوا. وكل مسكر حرام. وهكذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة، كأنه في الجلوس في الطرقات، فلما قالوا لا بد لنا منها قال: فأعطوا الطريق حقها. وقال الخطابي: ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً نسخ، وذهب جماعة إلى أن النهي عن الانتباه في هذه الأوعية باق، منهم ابن عمر وابن عباس، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق كذلك أطلق، قال: والاول اصح، والمعنى في النهي أن العهد بأباحة الخمر كان قريباً، فلما اشتهر التحريم أصبح لهم الانتباه في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر، وكان من ذهب إلى استمرار النهي لم يمانه الناسخ. وقال الحازمي: لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الأدم والجرار غير المزوتة، واستمر ما عداها على المنع، ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم وانظر: نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً، قال وطريق الجمع أن يقال: لما وقع النهي عما شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها. الحديث الاول، **قوله** (سفيان) هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتز. **قوله** (عن سالم) وقع مفسراً في الطريق التي بعدما أنه ابن أبي الجعد. والظروف بظاء مثالة معجمة جمع ظرف بفتح أوله وهو الوعاء. **قوله** (نهى رسول الله ﷺ عن الظروف) في رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر نهى عن الدباء والمزفت، وكان هذه الطريق لما لم تكن على شرط البخاري أورد عقب حديث جابر أحاديث



عبد الله بن عمرو وعلى وعائفة الدالة على ذلك . قوله ( لا بد لنا منها ) في رواية الحنفى عن الثورى عند الاسماعيل  
 وليس لنا وعاء . وفي رواية لاحد في قصة وفد عبد القيس فقال رجل من القوم : يا رسول الله إن الناس لا ظروف  
 لهم ، فقال : اشربوه إذا طاب ، فإذا خبث فذروه ، وأخرج أبو يعلى وصحبه ابن حبان من حديث الأشج المعمرى أن  
 النبي ﷺ قال لهم دمالى أرى وجوهكم قد تغيرت ؟ قالوا : نحن بأرض وخمة ، وكذا نتخذ من هذه الأنبذة ما يقطع  
 الصحمان في بطوننا ، فلما نهيتنا عن الظروف فذلك الذى ترى في وجوهنا . فقال النبي ﷺ : إن الظروف لا تحمل  
 ولا تحرم ، ولكن كل مسكر حرام . قوله ( فلا إذا ) جواب وجواب ، أى إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا  
 تدعوهما . وحاصله أن النهى كان ورد على تقدير عدم الاحتياج ، أو وقع وحى في الحال بسرعة ، أو كان الحكم في  
 تلك المسألة مفوضا لرايه ﷺ ، وهذه الاحتمالات ترد على من جزم بأن الحديث حجة في أنه ﷺ كان يحكم بالاجتهاد .  
 قوله ( وقال لى خليفة ) هو ابن خياط بمعجمة ثم تحتانية ثنية وهو من شيوخ البخارى ، ويحيى بن سعيد هو  
 القطان . الحديث الثانى ، قوله ( على ) هو ابن المدينى ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله ( عن سليمان ) في رواية  
 الحميدى عن سفيان حدثنا سليمان الاحول ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من رواية الحميدى كذلك . قوله  
 ( عن أبي عياض العنسى ) بالنون ، وعياض بكسر الميملة وتخفيف التحتانية وبعد الألف صاد معجمة واسمه عمرو  
 ابن الاسود ، وقيل قيس بن ثعلبة وبذلك جزم أبو نصر السكلا باذى في رجال البخارى ، وكأأنه تبسع ما نقله  
 البخارى عن على بن المدينى ، وقال النسائى في الكنى ، أبو عياض عمرو بن الاسود العنسى . ثم ساق من طريق  
 شرحبيل بن عمرو بن مسلم عن عمرو بن الاسود الحمصى أبى عياض . ثم روى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين  
 قال عمرو بن الاسود العنسى يكنى أبا عياض . ومن طريق البخارى قال لى على - يعنى ابن المدينى - ان لم يكن اسم أبى  
 عياض قيس بن ثعلبة فلا أدري قال البخارى وقال غيره عمرو بن الاسود ، قال النسائى : ويقال كنية عمرو بن الاسود  
 أبو عبد الرحمن . قلت : أورد الحاكم أبو أحمد في الكنى ، بحصل ما أورده النسائى إلا قول يحيى بن معين ، وذكر  
 أنه سمع عمر ومعاوية ، وأنه روى عنه مجاهد وخالد بن معدان وأرطاة بن المنذر وغيرهم ، وذكر في رواية شرحبيل  
 ابن مسلم عن عمرو بن الاسود أنه مر على مجلس فسلم فقالوا : لو جلست أينا يا أبا عياض . ومن طريق موسى بن  
 كثير عن مجاهد حدثنا أبو عياض في خلافة معاوية . وروى أحمد في الزهد أن عمر أثنى على أبى عياض . وذكره  
 أبو موسى في ذيل الصحابة ، وعزاه لابن أبى عاصم ، وأظنه ذكره لادراكه واسكن لم تثبت له صحبة . وقال ابن  
 سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات . وإذا تقرر ذلك فالراجح  
 في أبى عياض الذى يروى عنه مجاهد أنه عمرو بن الاسود وأنه شامى ، وأما قيس بن ثعلبة فهو أبو عياض آخر  
 وهو كوفى ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : إنه يروى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم ، روى عنه  
 أهل الكوفة . وإنما بسطت ترجمته لأن المزى لم يستوعبها ، وخلط ترجمة بترجمة ، وأنه صغر اسمه فقال : عمير بن  
 الاسود الشامى العنسى صاحب عبادة بن الصامت ، والذي يظهر لى أنه غيره ، فان كان كذلك فإله في البخارى سوى  
 هذا الحديث ، وإن كان كما قال المزى فان له عند البخارى حديثا تقدم ذكره في الجهاد من رواية خالد بن معدان عن  
 عمير بن الاسود عن أم حرام بنت ملحان ، وكأن عمده في ذلك أن خالد بن معدان روى عن عمرو بن الاسود  
 أيضا ، وقد فرق ابن حبان في الثقات بين عمير بن الاسود الذى يكنى أبا عياض وبين عمير بن الاسود الذى يروى

عن عبادة بن الصامت وقال كل منهما غير بالتصغير ، فان كان ضبطاً فاعمل أبا عياض كان يقال له عمرو وعمير ، ولكنه آخر غير صاحب عبادة . وانه أعلم . قوله ( عن عبد الله بن عمرو ) أى ابن العاص ، كذا في جميع نسخ البخارى ، ووقع في بعض نسخ مسلم عبد الله بن عمر بضم العين ، وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجبائى . قوله ( لما نهى النبي ﷺ عن الاسقية ) كذا وقع في هذه الرواية ، وقد تفتن البخارى لما فيها فقال بعد سياق الحديث وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال عن الأوعية ، وهذا هو الراجح ، وهو الذى رواه أكثر أصحاب ابن عبيد بن عمير كـأحمد والحميدى فى مسندهما وأبى بكر بن أبى شيبة وابن أبى عمر عند مسلم وأحمد بن عبدة عند الاسماعيلى وغيرهم ، وقال عياض : ذكره الاسقية ، وهم من الراوى ؛ وانما هو عن الأوعية ، لانه ﷺ لم ينه قط عن الاسقية وانما نهى عن الظروف وأباح الانتباذ فى الاسقية ، فقليل له ليس كل الناس يجد سقاء فاستنى ما يسكر ؛ وكذا قال لوفد عبد القيس لما نهاهم عن الانتباذ فى الدباء وغيرها ، قالوا : فقيم نشرب ؟ قال : فى اسقية الادم : قال ويحتمل أن تكون الرواية فى الأصل كانت لما نهى عن التنبذ إلا فى الاسقية ، فسقط من الرواية شئ انتهى . وسبقه الى هذا الحميدى فقال فى د الجمع : : لعله نقص من لفظ المان ، وكان فى الأصل لما نهى عن التنبذ إلا فى الاسقية . وقال ابن التين : معناه لما نهى عن الظروف إلا الاسقية وهو عجيب ، والذى قاله الحميدى أقرب ، وإلا لحذف اذاعة الاستثناء مع المستثنى منه وإثبات المستثنى غير جائز إلا إن ادعى ما قال الحميدى أنه سقط على الراوى . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون معناه لما نهى فى مسألة الانبذة عن الجرار بسبب الاسقية قال : وجهه د عن سبيبة شائع ، مثل يسمنون عن الاكل أى بسبب الاكل ، ومنه ( فأزلهما الشيطان عنها ) أى بسببها . قلت : ولا يخفى ما فيه . ويظهر لى أن لا غلط ولا سقط ، وإطلاق السقاء على كل ما يسقى منه جائز ، فقوله د نهى عن الاسقية ، بمعنى الأوعية ، لأن المراد بالأوعية الأوعية التى يستقى منها ، واختصاص اسم الاسقية بما يتخذ من الادم إنما هو بالعرف . وقال ابن السكيت : السقاء يكون للبن والماء والوطب بالواو للبن خاصة ؛ والنهى بكسر النون وسكون المهملة للسمن : والقربة للباء ، والا فبن يحجز القيناس فى اللغة لا يمنع ما صنع سفيان ، فسكانه كان يرى استواء اللفظين ، حدث به مرة هكذا ومرارا هكذا ، ومن ثم لم يبدلها البخارى وهما . قوله ( فرخص لهم فى الجر غير المذقت ) فى رواية ابن أبى عمر د فأرخص ، وهى لغة ، يقال أرخص ورخص . وفى رواية ابن أبى شيبة د فاذن لهم فى شئ منه ، وفى هذا دلالة على أن الرخصة لم تقع دفعة واحدة ، بل وقع النهى عن الانتباذ إلا فى سقاء . فلما شكوا رخص لهم فى بعض الأوعية دون بعض ، ثم وقعت الرخصة بعد ذلك هامة ، ليكن يفترق من قال إن الرخصة وقعت بعد ذلك إلى أن يثبت أن حديث بريدة الدال على ذلك كان متأخراً عن حديث عبد الله بن عمرو هذا . قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمعى ، وليس هو أبى بكر بن أبى شيبة وإن كان هو أيضا عبد الله بن محمد ، لأن قول البخارى بهذا يشعر بأن سياقه مثل سياق على بن المدبني إلا فى اللفظة التى اختلفا فيها ، وسياق ابن أبى شيبة لا يشبه سياقه على . قوله ( بهذا ) أى بهذا الإسناد الى على والمان ، وقد أخرجه الاسماعيلى عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير عن الأعمش فقال : باسناده مثله . الحديث الرابع ، قوله ( عن الأوعية ) فيه حذف تقديره : نهى عن الانتباذ فى الأوعية ، وقد بين ذلك فى رواية زياد بن عياض عن أبى عياض أخرجه أبو داود بالفظ لا تنبذوا فى الدباء والحنم والنقير ، والفرق بين الاسقية من الادم

وبين غيرها أن الاسقية بتخللها الهواء من مسامها فلا يسرع اليها الفساد مثل ما يسرع الى غيرها من الجرار ونحوها بما نهى عن الانتباز فيه . وايضا فالسقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكار بما يشرب منه لأنه منى تغير وصار مسكرا شق الجلد ، فلما لم يشقه فهو غير مسكر ، بخلاف الأوعية لأنها قد تضيق النبيذ فيها مسكرا ولا يعلم به ، وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فمن جهة المحافظة على صيانة المال لشبوت النهي عن إضاعته ، لأن الله نهى عنها يسرع التغير الى ما ينبذ فيها ، بخلاف ما أذن فيه فإنه لا يسرع اليه التغير ، ولكن حديث بريدة ظاهر في تعميم الإذن في الجميع ، يفيد أن لا تشربوا المسكر ، فكان الأمن حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يعتبر حاله هل تغير أو لا ، فإنه لا يتعمين الاختيار بالشرب بل يقع بتغير الشرب ، مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالروث ونحو ذلك . **قوله** ( فقالوا لا بد لنا ) في رواية زياد بن قيس أن قائل ذلك أعرابي . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثني سليمان ) هو الأعشى ، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك . **قوله** ( عن الدباء والمزقت ) زاد في رواية مالك بن عمير عن علي عند أبي داود والحكمم والتغير ، **قوله** ( حدثني عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . **قوله** ( عن إبراهيم ) هو النخعي ( قلت للأسود ) هو ابن يزيد النخعي وهو خال إبراهيم الراوي عنه . **قوله** ( عن النبي ﷺ أن ينتبذ فيه ) أي أخبرني عما نهى ، ودعما أصليا عن ما ، فادخلت ولا تشيع الميم غالبا ، ووقع في رواية الاسماعيل « ما نهى » بحذف « عن » . **قوله** ( أهل البيت ) بالفتح على الاختصاص ، أو على البدل من الضمير . **قوله** ( أما ذكرت ) القائل هو إبراهيم ، وقوله « قال » أي الأسود ، وقوله « أفنحدث » كذا الأكثر بالنون ، ولكشمي « أفأحدث » بالافراد وهو استفهام انكار ، وفي رواية الاسماعيل « أفأحدثك » ما لم اسمع ، وإنما استفهم إبراهيم عن الجر والحتم لاشتهار الحديث بالنهي عن الانتباز في الأربعة ، ولعل هذا هو السر في التقييد بأهل البيت ، فإن الدباء والمزقت كان عندهم متيسرا ، فلذلك خص نهيهم بهما . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز ، ووقع في رواية الاسماعيل « حدثني سليمان الشيباني » . **قوله** ( عن الجر الأخضر ) في رواية الاسماعيل « عن نبيذ الجر الأخضر » . **قوله** ( قلت ) للقائل هو الشيباني . **قوله** ( قال لا ) يعني أن حكمه حكم الأخضر ، فدل على أن الوصف بالخضرة لا مفهوم له ، وكأن الجرار الأخضر حينئذ كانت شائعة بينهم فكان ذكر الأخضر لبيان الواقع لا الاحتراز . وقال ابن عبد البر : هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال ، كأنه قيل الجر الأخضر ، فقال : لا ينبذوا فيه ، فسمعه الراوي فقال : نهى عن الجر الأخضر . وقد روى ابن عباس « عن النبي ﷺ أنه نهى عن نبيذ الجر » قال : والجر كل ما يصنع من مدر . قلت : وقد أخرج الشافعي عن صفيان عن أبي إسحاق عن ابن أبي أوفى « نهى رسول ﷺ عن نبيذ الجر الأخضر والأبيض والأحمر » فإن كان محفوظا في الأول اختصار ، والحديث الذي ذكره ابن عبد البر أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، قال الخطابي : لم يعلق الحكم في ذلك بالخضرة والبياض ، وإنما علق بالإسكار ، وذلك أن الجرار تسرع التغير لما ينبذ فيها ، فقد يتغير من قبل أن يشربة ، فتروا عنها . ثم لما وقعت الرخصة أذن لهم في الانتباز في الأوعية بشرط أن لا يشربوا مسكرا . وقد أخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي أوفى أنه كان يشرب نبيذ الجر الأخضر وأخرج أيضا بسند صحيح عن ابن مسعود « أنه كان ينبذله في الجر الأخضر » ومن طريق معقل بن يسار وجماعة من الصحابة نحوه ، وقد خص جماعة النهي عن الجر بالجرار الأخضر كما رواه مسلم عن أبي

هريرة ، قال النووي : وبه قال الأكثر - أو الكثير - من أهل اللغة والغريب والمحدثين والفقهاء ، وهو أصح الأقوال وأقواها ، وقيل إنها جرار مقيمة الاجواف يؤتى بها من مصر أخرجه ابن أبي شيبة عن أنس ، وقيل مثله عن عائشة بزيادة : أضافها في جنوبها ، وعن ابن أبي ليل : جرار أقواها في جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف وكانوا يبنذون فيها يضاؤون بها الخمر . وعن حطاء : جرار تعمل من طين ودم وشعر . ووقع عند مسلم عن ابن عباس أنه فسر الجر بكل شيء يصنع من مدر ، وكنا فسر ابن عمر الجر بالجرة وأطلق ، ومثله عن سعيد بن جبير وأبي سلة بن عبد الرحمن

### ٩ - باب نقيع التمر ما لم يسكر

٥٥٩٧ - **حديث** يحيى بن يسكر حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم قال « سمعت سهل بن سعد الساعدي أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ لمرسه ، فسكانت امرأته خادمهم يومئذ وهي للعروس ، فقالت : هل تدرُونَ ما أنقعتُ رسول الله ﷺ ؟ أنقعتُ له نمراتٍ من الليل في تَوْر »  
قوله ( باب نقيع التمر ما لم يسكر ) أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة امرأة أبي أسيد وفيه « أنقعت له نمرات » وقد تقدم التنبه عليه قريبا ، وتقدم بسنده ومثله في أبواب الولية ، وأشار بالترجمة إلى أن الذي أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن معقل وغيره من كراهة نقيع الزبيب محمول على ما تقرر وكاد يبلغ حد الإسكار ، أو أراد قائله حسم المادة كما سيأتي عن عبدة السلياني أنه قال « أحدث الناس أشربة لا أدرى ما فيها ، فإلى شراب الماء والابن ، الحديث ، وتقييده في الترجمة بما لم يسكر مع أن الحديث لا تعرض فيه للسكر لا إثباتا ولا نفيا ، إمامنا من جهة أن المدة التي ذكرها سهل وهو من أول الليل إلى أثناء نهاره لا يحصل فيها التغير جملة ، وإما خصه بما لا يسكر من جهة المقام ، والله أعلم

### ١٠ - باب الباذق ، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة

ورأى عمرُ وأبو عبدة ومعاذُ شربَ الطلاء على اللثاث . وشربَ البراء وأبو جُحيفة على النصف وقال ابن عباس : اشرب العَصِيرَ مادامَ طَرِيًّا

وقال عمرُ وَجَدْتُ من عبْدِ الله رِيحَ شراب ، وأنا سائلُ عنه ، فأَن كان يسْكُرُ جَلَدَتْهُ ،

٥٥٩٨ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي الجوزية قال « سألتُ ابنَ عباس عن الباذق فقال : سبقَ محمد ﷺ الباذق ، فما أسْكِرَ فهو حرام ، قال : للشراب الحلال الطيب . قال : ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخليلث »

٥٥٩٩ - **حديث** عبدُ الله بن محمد بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا هشامُ بن مروة عن أبيهِ عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يحبُّ الحُلواءَ والمسل »

**قوله** ( باب الباذق ) ضبطه ابن التين بفتح المعجمة ، ونقل عن الشيخ أبي الحسن يعني القاسبي أنه حدث به بكسر الدال ، وسئل عن فتحها فقال : ما وقفنا عليه . قال : وذكر أبو عبد الملك أنه الخمر إذا طبخ . وقال ابن التين : هو فارسي معرب . وقال الجوابي : أصله باذ وهو الطلاء . وهو أن يطبخ العصير حتى يصير مثل طلاء الإبل . وقال ابن قرقول : الباذق المطبوخ من عصير العنب إذا أسكر ، أو إذا طبخ بعد أن اشتد . وذكر ابن سيده في المحكم ، أنه من أسماء الخمر ، وأغرب الداودي فقال : إنه يشبه الفقاع إلا أنه ربما اشتد وأسكر ، وكلام من هو أعرف منه بذلك يخالفه ، ويقال للباذق أيضا المثلث إشارة إلى أنه ذهب منه بالطبخ ثلثاه ، وكذلك المصنف وهو ما ذهب نفعه ، وتسميه العجم مينختج بفتح الميم وسكون النحائية وضم الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وآخره جيم ، ومنهم من يضم المثناة ، وروايته في مصنف ابن أبي شيبة ، بدال بدل المثناة وبحدف الميم والياء من أوله . **قوله** ( ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة ) كأنه أخذه من قول عمر « فان كان يسكر جلدته » مع فله عنه تجويز شرب الطلاء على الثلث ، فكأنه يؤخذ من الخمرين أن الذي أباحه ما لم يسكر أصلا ، وأما قوله « من الأشربة » فلأن الآثار التي أوردناها مرفوعة وموقوفها تتعلق بما يشرب . وقد سبق جمع طرق حديث « كل مسكر حرام » في « باب الخمر من العسل » . **قوله** ( ورأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث ) أي رأوا جواز شرب الطلاء إذا طبخ فصار على الثلث ونقص منه الثلثان ، وذلك بين من سياق ألفاظ هذه الآثار ، فأما أثر عمر فأخرجه مالك في « الموطأ » ، من طريق محمود بن أبيب الانصاري « أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاه إليه أهل الشام وباء الأرض وقملها . وقالوا لا يصالحنا إلا هذا الشراب » ، قال عمر : اشربوا العسل ، قالوا ما يصالحنا العسل ، فقال رجال من أهل الأرض : هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر ؟ فقال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب منه ثلثان وبقي الثلث ، فأتوا به عمر فأدخل فيه إصبعه ثم رفع يده فتبعها يتمطط . فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه . وقال عمر : اللهم اني لا أحل لهم شيئا حرمتهم عليهم ، وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي جاز عن عامر بن عبد الله قال « كتب عمر إلى عمار . أما بعد فإنه جاءني غير تحمل شرابا أسود كأنه طلاء الإبل ، فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخبثان : ثلث بريجه وثلث بغيه . فر من قبلك أن يشربوه » ومن طريق سعيد بن المسيب « أن عمر أحل من الشراب ما يطبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه » وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال « كتب عمر : اطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه ، فان للشيطان اثنين ولحكم واحد » وهذه أسانيد صحيحة ، وقد أفصح بعضها بأن المحذور منه السكر فتى أسكر لم يحل ، وكأنه أشاء بنصيب الشيطان إلى ما أخرجه النسائي من طريق ابن سيرين في قصة نوح عليه السلام قال « لما ركب السفينة فقد الحيلة »<sup>(١)</sup> فقال له الملك : ان الشيطان أخذا ثم أحضرت له ومعهما الشيطان : فقال له الملك : انه شريكك فيما فاحسن الشركة . قال : له النصيب . قال : أحسن . قال : له الثلثان ولي الثلث . قال : أحسنت وانت عسان ان تأكله عنينا وتشربه عصيرا ، وما طبخ على الثلث فهو لك ولذريتك ، وما جاز عن الثلث فهو من نصيب الشيطان » وأخرج أيضا من وجه آخر عن ابن سيرين عن أنس بن مالك فذكره . ومثله لا يقال بالرأي فيكون له حكم المرفوع ،

(١) قوله « الحيلة » بفتح الحاء وسكون الباء وهي السكرمة

وأغرب ابن حزم فقال : أنس بن مالك لم يدرك نوحا فيكون منقطعا ، وأما أثر أبي عبيدة وهو ابن الجراح ومعاذ وهو ابن جبل فأخرجه أبو مسلم السكبي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أنس ، وأن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما طبخ على التلث وذهب ثلثاه ، والطلاء بكسر الميملة والمد هو الدبس شبه بطلاء الإبل وهو القطران الذي يذمن به ، فإذا طبخ عصير العنب حتى يمدد أشبه بطلاء الإبل وهو في تلك الحالة غالبا لا يسكر . وقد وافق عمر ومن ذكر معه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنهما ، وعلى وأبو أمامة وخالد بن الوليد وغيرهم أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ، ومن الفقهاء الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور ، وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر ، وكرهه طائفة تورعا . قوله ( وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف ) أما أثر البراء فأخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف ، أي إذا طبخ فصار على النصف . وأما أثر أبي جحيفة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق حصين بن عبد الرحمن قال : رأيت أبا جحيفة ، فذكر مثله . ووافق البراء وأبو جحيفة جرير وأنس ، ومن التابعين ابن الحنفية وشریح ، وأطبق الجميع على أنه إن كان يسكر حرم . وقال أبو عبيدة في الأشربة : بلغني أن النصف يسكر فإن كان كذلك فهو حرام ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعصاب البلاد ، فقد قال ابن حزم إنه شاهد من العصير ما إذا طبخ إلى التلث ينمقد ولا يصير مسكرا أصلا ، ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك . ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك ، بل قال : إنه شاهد منه ما يصير ربا غائرا لا يسكر ، ومنه ما لو طبخ لا يبقى غير ربه لا يخبث ولا ينفك السكر عنه ، قال : فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ . وقد ثبت عن ابن عباس بسند صحيح : أن النار لا تحمل شيئا ولا تحمره ، أخرجه النسائي من طريق عطاء عنه وقال : إنه يريد بذلك ما نقل عنه في الطلاء . وأخرج أيضا من طريق طاوس قال : هو الذي يصير مثل العسل ويؤكل ويصب عليه الماء فيشرب . قوله ( وقال ابن عباس : اشرب العصير ما دام طريا ) وصله النسائي من طريق أبي ثابت الشامي قال : كنت عند ابن عباس ، فجاء رجل يسأله عن العصير ، فقال : اشربه ما كان طريا . قال : إني طبخت شرابا وفي نفسي منه شيء ، قال : أكنت شاربته قبل أن تطبخه ؟ قال : لا . قال : فإن النار لا تحمل شيئا قد حرم ، وهذا يقيد ما أطلق في الآثار الماضية . وهو أن الذي يطبخ إنما هو العصير الطري قبل أن يتخمر ، أما لو صار خرا فطبخ فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله إلا على رأي من يميز تخليل الخمر ، والجمهور على خلافه ، وحجتهم الحديث الصحيح عن أنس وأبي طلحة أخرجه مسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي : اشرب العصير ما لم يغل ، وعن الحسن البصري : ما لم يتغير ، وهذا قول كثير من الساف أنه إذا بدأ فيه التغير يمتنع ، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان ، وهذا قال أبو يوسف ، وقيل إذا انتهى غليانه وأبتدأ في الهدو بعد الغليان ، وقيل إذا سكن غليانه ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم عصير العنب الذي حتى يغل ويقذف بالزبد . فإذا غلى وقذف بالزبد حرم . وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمتنع مطاوعا ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ . وقال مالك والشافعي والجمهور : يمتنع إذا صار مسكرا شرب قليلا وكثيره سواء غلى أم لم يغل ؛ لأنه يجوز أن يبالغ حد الاسكار بأن يغلى ثم يسكن غليانه بعد ذلك ، وهو مراد من قال : حد منع شربه أن يتغير والله أعلم . قوله ( وقال عمر ) هو ابن الخطاب ( وجدت من عبيد الله )

بالتصغير وهو ابن عمر . **قوله** ( ربح شراب ، وأنا سائل عنه فان كان يسكر جلده ) وصله مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال : اني وجدت من فلان ربح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، واني سائل عما شرب ، فان كان يسكر جلده . لجلده عمر الحد تأما ، وسنده صحيح . وفي السياق حذف تقديره : فسأل عنه فوجدته يسكر جلده . وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري سمع السائب بن يزيد يقول : قام عمر على المنبر فقال : ذكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شرابا ، وأنا سائل عنه ، فان كان يسكر جلدهم ، قال ابن عيينة : فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب قال : فرأيت عمر يجلد ، وهذا الأثر يؤيد ما قدمته أن المراد بما أحله عمر من المطبوع الذي يسمى الطلاء ما لم يكن بلغ حد الإسكار ، فان بلغه لم يحمل عنده ، ولذلك جلدوه ولم يستفصل هل شربوا منه قليلا أو كثيرا ، وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز شرب المطبوع إذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر ، فان عمر اذن في شربه ولم يفصل ، وتمقب بأن الجمع بين الآخرين عنه يقتضي التفصيل ، وقد ثبت عنده أن كل مسكر حرام فاستغنى عن التفصيل ، ويحتمل أن يكون سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه فأخبره أنه يسكر ، أو سأل ابنه فاعترف أن الذي شرب يسكر ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في روايته عن معمر فقال عن الزهري : عن السائب شهدت عمر صلى على جنازة ثم أقبل علينا فقال : اني وجدت من عبيد الله بن عمر ربح شراب ، واني سألت عنه فزعم أنه الطلاء ، واني سائل عن الشراب الذي شرب فان كان مسكرا جلده . قال : فشهدته بعد ذلك يجلد . قلت : وهذا السياق يوضح أن رواية ابن جريح التي أخرجهما عبد الرزاق أيضا عنه عن الزهري مختصرة من هذه القصة ، ولغظه ، عن السائب أنه حضر عمر يجلد رجلا وجد منه ربح شراب ، لجلده الحد تأما ، فان ظاهره أنه جلده بمجرد وجود الريح منه . وليس كذلك لما تبين من رواية معمر . وكذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب : ان عمر كان يضرب في الريح ، فانها أشد اختصارا وأعظم لبسا ، وقد تبين برواية معمر أن لا حجة فيه لمن يجوز إقامة الحد بوجود الريح ، واستدل به النسائي على أن الذي نقل عنه من أنه كسر النبيذ بالمال ، لما شرب منه فقطب أن ذلك كان لمخوضته لا لاشتداده ، ووجه الدلالة أنه عزم وجوب الحد بشرب المسكر ولم يستفصل منه هل شرب منه قليلا أو كثيرا ، فدل على أن ذلك النبيذ الذي قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلا ، واستدل به علي جواز إقامة الحد بالرائحة ، وقد مضى في فضائل القرآن النقل عن ابن مسعود أنه عمل به ، ونقل ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز ومالك مثله ، قال مالك : اذا شهد عدلان عن كان يشرب ثم تابا أنه ربح خمر وجب الحد ، وخالف ذلك الجمهور فقالوا : لا يجب الحد إلا بالاقرار أو البينة على مشاهدة الشرب ، لأن الروايع قد تنفق ، والحد لا يقام مع الشبهة ، وليس في قصة عمر التصريح أنه جلد بالرائحة ، بل ظاهر سياقه يقتضي أنه اعتمد في ذلك على الاقرار أو البينة ، لأنه لم يجلد حتى سأل . وفي قول عمر : اللهم لا أحل لهم شيئا حرمته عليهم ، رد على من استدل باجازه شرب المطبوع أنه يجوز عنده الشرب منه ولو أسكر شارب ، لكونه لم يفصل بين ما إذا أسكر أو لم يسكر ، فان بقية أمر عمر الذي ذكرته يدل على أنه فصل ، بخلاف ما قال الطحاوي وغيره . **قوله** ( سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( عن أبي الجويرية ) بالجيم مصغرا اسمه حطان ، وقد تقدم شرح حاله في سورة المائدة ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن الثوري : حدثني أبو الجويرية ، **قوله** ( سبق محمد بن يحيى الباقى ، ما أسكر فهو حرام ) قال الملب : أى سبق محمد

بتحريم الخمر تسميتهم لها الباذق ، قال ابن بطال يعني بقوله « كل مسكر حرام » ، والباذق شراب العسل ، ويحتمل أن يكون المعنى سبق حكم محمد بتحريم الخمر تسميتهم لها بغير اسمها ، وليس تغييرهم الاسم بمحلل له إذا كان يسكر ، قال : وكان ابن عباس فهم من السائل أنه يرى أن الباذق حلال ، لحشم مادته وقطع رجاءه وباعد منه أصله وأخبره أن المسكر حرام ولا عبرة بالتسمية . وقال ابن التين : يعني أن الباذق لم يكن في زمن رسول الله ﷺ ، قلت : وسياق قصة عمر الأولى يؤيد ذلك . وقال أبو الليث السمرقندي : شارب المطبوخ إذا كان يسكر أعظم ذنبا من شارب الخمر لأن شارب الخمر يشربها وهو يعلم أنه عاص بشرها ، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالا ، وقد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام ، ونبت قوله ﷺ « كل مسكر حرام » ، ومن استعمل ما هو حرام بالإجماع كفر . قلت : وقد سبق إلى نحو هذا بعض قدماء الشعراء في أول المائة الثالثة فقال يمرض ببعض من كان يفتي بأباحة المطبوخ :  
وأشربها وأزعمها حراما وأرجو عفو رب ذي امتنان

ويشربها ويزعمها حلالا وتلك على السوء خطيئتان  
قوله ( قال الشراب الحلال الطيب ، قال ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الحديث ) هكذا في جميع نسخ الصحيح ، ولم يعين القائل هل هو ابن عباس أو من بعده ، والظاهر أنه من قول ابن عباس ، وبذلك جزم القاضي اسماعيل في أحكامه في رواية عبد الرزاق ، وأخرج البيهقي الحديث من طريق محمد بن أيوب عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه بلفظ : قال الشراب الحلال الطيب لا الحرام الحديث ، وأخرجه أيضا من طريق ابن أبي خيثمة وهو زهير بن معاوية عن أبي الجويرية قال : قلت لابن عباس أفتى عن الباذق ، فذكر الحديث وفي آخره « فقال رجل من القوم : إنا نعلم إلى العنب فنعصره ثم نطبخه حتى يكون حلالا طيبا ، فقال : سبحان الله سبحان الله ، اشرب الحلال الطيب فإنه ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الحديث » ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق أبي عوانة عن أبي الجويرية قال « سألت ابن عباس قلت : نأخذ العنب فنعصره فنشرب منه حلوا حلالا ؟ قال : شرب الحلوا ، والباقي مثله . ومعنى هذا أن المشبهات تقع في حيز الحرام وهو الخبيث ، وما لا شبهة فيه حلال طيب . قال اسماعيل القاضي « أحكام القرآن » : هذا الأثر عن ابن عباس يضعف الأثر المروي عنه حرمت الخمر بعينها ، الحديث ، وقد سبق بيانه في « باب الخمر من العسل » . ثم أسند عن ابن عباس قال « ما أسكر كثيره فطيله حرام » ، وأخرج البيهقي من طريق إسحاق بن راهويه بسند صحيح إلى يحيى بن عبيد « عن ابن عباس أنه قال لهم : أسكر ؟ قالوا : إذا أكثرو شيئا ولا تحرمه ، وزاد في رواية أخرى عن يحيى بن عبيد « عن ابن عباس أنه قال لهم : أسكر ؟ قالوا : إذا أكثرو منه أسكر ، قال : فكل مسكر حرام » . ثم ذكر المصنف حديث عائشة « كان النبي ﷺ يحب الحلواء والعسل ، وقد تقدم في الأطعمة ، والحلواء تقدم من السكر ، وعطف العسل عليها من عطف الطعام على الخاص ، وقد تقدم الحلواء من السكر فيتقاربان . ووجه إيراده في هذا الباب أن الذي يحل من المطبوخ هو ما كان في معنى الحلواء ، والذي يجوز شربه من عصير العنب بغير طبخ هو ما كان في معنى العسل ، فأنهم كانوا يمجونه بالماء ويشربونه من ساعته ، والله أعلم

١١ - باب من رأى أن لا يخلط البُسْرَ والنَرَّ إذا كان مسكرا ، وأن لا يعمل إدامين في إدام  
٥٦٠٠ - حدثنا هشام حدثنا قعدة عن أنس رضي الله عنه قال « إني لأستني أبا طلحة



وأبا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ بْنَ الْبَيْضَاءِ خَلِيطَ بُسْرٍ وَتَمْرٍ إِذْ حَرَّمْتَ الْخَمْرَ ، فَقَذَفَتْهَا وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَصْنَعُهُمْ ، وَإِنَّا نَمُدُّهَا يَوْمَئِذٍ اغْرَ ، . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ سَمِعَ أَنَسًا

٥٦٠١ - **عُرْش** أَبُو عَامِرٍ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الزُّبَيْبِ وَالتَّمْرِ وَالبُسْرِ وَالرُّطَبِ »

٥٦٠٢ - **عُرْش** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مِنْ عَهْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُجْتَمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالتَّمْرِ وَالتَّمْرِ ، وَالتَّمْرِ وَالتَّمْرِ ، وَلِيُفْهِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدَّةٍ »

**قوله** ( باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً ) قال ابن بطال : قوله « إذا كان مسكراً ، خطأ ، لأن النهى عن الخليطين عام وإن لم يسكر كثيرهما ، اسرعة سرعان الاسكار اليهما من حيث لا يشعر صاحبه به ، فليس النهى عن الخليطين لأنهما يسكران حالا ، بل لأنهما يسكران ما لا فائدهما إذا كانا مسكرين في الحال لا خلاف في النهى عنهما . قال السكرماني : فعلى هذا فليس هو خطأ بل يكون أطلاق ذلك على سبيل المجاز ، وهو استعمال مشهور . وأجاب ابن المنير بأن ذلك لا يرد على البخاري ، إما لأنه يرى جواز الخليطين قبل الإسكار ؛ وإما لأنه ترجم على ما يطابق الحديث الاول وهو حديث أنس ، فإنه لا شك أن الذي كان يسقيه القوم حينئذ كان مسكراً ، ولهذا دخل عندهم في عموم النهى عن الخمر ، حتى قال أنس « وإنا لنعددها يومئذ الخمر » فدل على أنه كان مسكراً . قال : وأما قوله « وأن لا يجعل إدامين في إدام » فيطابق حديث جابر وأبي قتادة ، ويكون النهى معللاً بعلة مستقلة ، إما لتحقيق إسكار المكثير وإما توقع الاسكار بالخلط سريعاً وإما الاسراف والشراهة ، والتعليل بالاسراف مبين في حديث النهى عن قران التمر . قلت : والذي يظهر لي أن مراد البخاري بهذه الترجمة الرد على من أول النهى عن الخليطين بأحد تأويلين : أحدهما حل الخليط على المخلوط ، وهو أن يكون نبيذ تمر وحده مثلاً قد اشتد ، ونبيذ زبيب وحده مثلاً قد اشتد ، فيخلطان ليصيرا خللاً ، فيسكون النهى من أجل تعدد التخليل ، وهذا مطابق لترجمة من غير تكلف . ثانيهما أن يكون علة النهى عن الخلط الإسراف ، فيكون كالنهي عن الجمع بين إدامين . ويؤيد الثاني قوله في الترجمة « وأن لا يجعل إدامين في إدام » ، وقد حكى أبو بكر الأثرم عن قوم أنهم حلوا النهى عن الخليطين على الثاني ، وجعلوه نظير النهى عن القران بين التمر كما تقدم في الأطعمة ، قالوا : فإذا ورد النهى عن القران بين التمرتين وهما من نوع واحد فكيف إذا وقع القران بين نوعين ؟ ولهذا جبر المصنف بقوله « من رأى » ولم يحزم بالحكم . وقد أصر الطحاوي من حمل النهى عن الخليطين على منع السرف فقال : كان ذلك لما كانوا فيه من ضيق العيش . وساق حديث ابن عمر في النهى عن القران بين التمرتين ، وتعمق بأن ابن عمر أحد من روى النهى عن الخليطين وكان ينفذ البسر ، فإذا نظر إلى بسرة في بعضها ترطيب قطعه كراهة أن يقع في النهى ، وهذا على قاعدتهم يعتمد عليه ، لأنه لو فهم أن النهى عن الخليطين كانهي عن القران لما خالفه فدل على أنه عنده على غيره . ثم أورد المصنف حديث أنس الذي تقدم شرحه في أول الباب ، وفيه أنه سقاه خليطاً بسراً وتمراً ، فدل على أن المراد بالنهي عن الخليطين ما كانوا يصنعونه قبل ذلك من خلط البسر بالتمر ونحو ذلك ، لأن ذلك عادة يقتضي إسراع الإسكار

بخلاف المنفردين ، ولا يمكن حمل حديث أفس هذا في الخليطين على ما ادعاه صاحب التأويل الأول ، وحمل علة النهي لخوف الإسراع أظهر من حملها على الإسراف ، لانه لا فرق بين نصف رطل من تمر ونصف رطل من بسر اذا خلطوا مثلا ، وبين رطل من زبيب صرف ، بل هو أولى لقلة الريب عندهم اذ ذاك بالنسبة الى التمر والرطب ، وقد وقع الاذن بأن ينبذ كل واحد على حدة ، ولم يفرق بين قليل وكثير ، ولو كانت العلة الاسراف لما أطلق ذلك . وحكى الطحاوى في اختلاف العلماء ، عن الليث قال : لا أرى بأسا أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعا ، وإنما جاء النهي أن ينبذا جميعا ثم يشربا لأن أحدهما يشتد به صاحبه . قوله ( وقال عمرو بن الحارث حدثنا قتادة سمع أنسا ) أراد بهذا التعليق بيان سماح قتادة ، لانه وقع في الرواية التي ساقها قبل معناها ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « نهى أن يخلط التمر والزهر ثم يشرب ، وإن ذلك كان عامة خمرهم يومئذ » ، وهذا السياق أظهر في المراد الذي حملت عليه لفظ الترجمة وانه أعلم . وقوله في الاسناد الاول « حدثنا مسلم » ، وقع في رواية النسفي « حدثنا مسلم بن ابراهيم » وهشام هو الدستوائي . الحديث الثاني حديث جابر ، وأورده بلفظ « نهى عن الزبيب والتمر والبسر والرطب ، وليس صريحا في النهي عن الخليط » ، وقد بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرزاق ويحيى القطان جميعا عن ابن جريج بلفظ « لا يجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذا » ، وأخرج أيضا من طريق الليث عن عطاء « نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا والرطب والبسر جميعا » الحديث الثالث حديث أبي قتادة ، قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم أيضا ، وهشام هو الدستوائي أيضا . قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) هو الانصاري المشهور . قوله ( نهى ) في رواية مسلم من طريق اسماعيل ابن علي عن هشام بهذا الاسناد « لا تفيضوا الزهر والرطب جميعا » الحديث . قوله ( وينبذ كل واحد منهما ) أى من كل اثنين منهما ، فيكون الجمع بين أكثر بطريق الاول . قوله ( على حدة ) بكسر المهملة وفتح الدال بعدما هاء تأنيث أى وحده ، ووقع في رواية السكسيمي « على حدة » وهذا مما يؤيد رد التأويل المذكور أولا كما بينته ، ولمسلم من حديث أبي سعيد « من شرب منك النبيذ فليشر به زبيبا فردا أو تمرا فردا أو بسرا فردا » وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والنسائي سبب النهي من طريق الحراني عن ابن عمر قال « أتى النبي ﷺ بسكران فضر به ثم سأله عن شرا به فقال : شربت نبيذ تمر وزبيب ، فقال النبي ﷺ : لا تخطوهما ، فإن كل واحد منهما يكفي وحده » قال النووي : وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء الى أن سبب النهي عن الخليط أن الإسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار . ويكون قد بلغه . قال : ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه . وإنما يمتنع اذا صار مسكرا . ولا تخفى علامته . وقال بعض المالكية : هو للتحريم . واختلاف في خلط نبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ التمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص النهي عن الخلط عند الانقباض ؟ فقال الجمهور : لا فرق . وقال الليث : لا بأس بذلك عند الشرب . ونقل ابن التين عن الداودي أن سبب النهي أن النبيذ يكون حلوا . فاذا أضيف اليه الآخر أسرع اليه الشدة . وهذه صورة أخرى ، كأنه يخص النهي بما اذا نبذ أحدهما ثم أضيف اليه الآخر ، لا ما اذا نبذا معا . واختلف في الخليطين من الاشربة غير النبيذ ، لحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط البسر بغير شرابين ، ورده بانهما لا يسرع اليهما الإسكار اجتماعا وانفرادا . وذهب باحتمال أن يكون قائل ذلك يرى أن العلة الاسراف كما تقدم ، لكن يقيد كلام هذا في مسألة المريض بما إذا كان المفرد كافيا في دواء ذلك

المرض، والا فلا مانع حينئذ من التركيب. وقال ابن العربي: ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر، وجواز التبييض الحلو الذي لا يحدث عنه سكر، وثبت النهي عن الانتباذ في الأوعية ثم نسخ، وعن الخليلين فاختلف العلماء: فقال أحمد وإسحاق وأصحاب الشافعية بالنحرى ولو لم يسكر، وقال الكوفيون بالحل. قال: واتفق علماؤنا على السكرامة، لكن اختلفوا هل هو للنحرى أو للتزني؟ واختلف في هلة المنع: فتميل لأن أحدهما يشد الآخر، وقيل لأن الإسكار يسرع اليهما. قال: ولا خلاف أن العسل باللبن ليس بخليلين، لأن اللبن لا يندب، لكن قال ابن عبد الحكم: لا يجوز خلط شرابي سكر كالورد والجلاب وهو ضعيف. قال: واختلفوا في الخليلين لأجل التخليل، ثم قال: ويحصل لنا أربع صور: أن يكون الخليلان منصوبين فهو حرام، أو منصوب ومسكوت عنه فإن كان كل منهما لو انفرد أسكر فهو حرام قياسا على المنصوص، أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز. قال: وهذا مرتبة رابعة وهي ما لو خلط شيتين وأضاف إليهما دواء يمنع الإسكار فيجوز في المسكوت عنه ويكره في المنصوص. وما نقله عن أكثر الشافعية وجد نص الشافعي بما يوافقه فقال: ثبت نهى النبي ﷺ عن الخليلين، فلا يجوز بحال. وعن مالك قال: أدركت على ذلك أهل العلم ببلدنا. وقال الخطابي: ذهب إلى تحريم الخليلين وإن لم يكن الشراب منهما مسكرا جماعة عملا بظاهر الحديث، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق، وظاهر مذهب الشافعي. وقالوا: من شرب الخليلين أثم من جهة واحدة، فإن كان بعد الشدة أثم من جهتين، وخص الحديث النهي بما إذا نبتا معا. وجرى ابن حزم على عادته في الجرد لخص النهي عن الخليلين بخلط واحد من خمسة أشياء وهي: القز والرطب والزهر والبسر والزبيب في أحدها أو في غيرها، فاما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها لم يمتنع كالبز والعل مثلًا، ويرد عليه ما أخرجه أحد في الأشربة من طريق المختار بن فلفل عن أنس قال: نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين شيتين نبتتا معا يبغى أحدهما على صاحبه، وقال القرطبي: النهي عن الخليلين ظاهر في النحرى، وهو قول جمهور فقهاء الأمصار، وعن مالك يكره فقط، وشذ من قال لا بأس به لأن كلا منهما يحمل منفردا فلا يكره مجتمعا، قال: وهذه مخالفة للنص، وقياس مع وجود الفارق، فهو قاسد من وجهين. ثم هو منتقض بمواز كل واحدة من الاثنين منفردة وتحريمها مجتمعتين، قال: وأعجب من ذلك تأويل من قال منهم إن النهي إنما هو من باب السرف، قال: وهذا تبديل لا تأويل، ويشهد ببطلانه الأحاديث الصحيحة. قال: وتسمية الشراب إذا ما قول من ذهل عن الشرع واللغة والمعرف، قال: والذي يفهم من الأحاديث التعليل بخوف إصراع الشدة بالخلط، وعلى هذا يقتصر في النهي عن الخلط على ما يؤثر فيه الإصراع، قال: وأفرط بعض أصحابنا فنعى الخلط وإن لم توجد الهلة المذكورة، ويلزمه أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل، قلت: حكاه ابن العربي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وقال: إنه حل النهي عن الخليلين من الأشربة على عمومها، واستقره.

١٢ - **باب شرب اللبن**، وقول الله عز وجل ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَمَ لَبَنًا خَالصًا سَائِغًا لَشَارِبِينَ﴾

٥٦٠٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال: «أتى رسول الله ﷺ ليلة أُسريَ به بقدح لبن وقدح خمر،

٥٦٠٤ - **حدثنا** الجديديُّ سمع سفيان أخبرنا سالم أبو القنضر أنه سمع عمر أُمولى أم الفضل يحدثُ

عن أم الفضل قالت : شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلتُ إليه باناء فيه لبن فشرب ، فسكان سفيانُ ربما قال : شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلتُ إليه أم الفضل ، فاذا وقف عليه قال : هو عن أم الفضل

٥٦٠٥ - **حديثنا** قتيبة حدثنا جرير عن الاعشى عن أبي صالح وأبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال : جاء أبو حميد بقدح من لبن من النقيع ، فقال له رسول الله ﷺ : ألا تخمرته ، ولو أن تعرضَ عليه عوداً ، [المحدث ٥٦٠٥ - طريقه في ٥٦٠٦]

٥٦٠٦ - **حديثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الاعشى قال سمعتُ أبا صالح يذكر - أراه عن جابر رضي الله عنه - قال : جاء أبو حميد - رجل من الانصار - من النقيع باناء من لبن إلى النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : ألا خمرته ، ولو أن تعرضَ عليه عوداً . وحدثني أبو سفيان عن جابر عن النبي ﷺ بهذا

٥٦٠٧ - **حديثنا** محمود أخبرنا المنصور أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعتُ البراء رضي الله عنه قال : قدمَ النبي ﷺ من مكة وأبو بكرٍ معه ، قال أبو بكر : سرَرنا براع - وقد عطشَ رسولُ الله ﷺ - قال أبو بكر رضي الله عنه : فخلَّبتُ كُثبةً من لبنٍ في قدح ، فشربَ حتى رَضيتُ . وأنا مُسِرِّقُ بن جُعشم على فرس ، فدعا عليه ، فطلَبَ إليه مسرقةً أن لا يدموَ عليه وأن يرجع ، ففعلَ النبي ﷺ

٥٦٠٨ - **حديثنا** أبو البان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال : « نعم الصدقةُ اللقحةُ للصفيِّ منحة ، للشاة الصفيِّ منحة ، تغدو بإناء وتروحُ بآخر »

٥٦٠٩ - **حديثنا** أبو عامر عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسولَ الله ﷺ شربَ لبنًا فضضَ وقال : إن له دسماً (٢١١)

٥٦١٠ - وقال إبراهيم بن طهمان عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : قال رسولُ الله ﷺ : رُفِئتُ إلى السُدرة ، فاذا أربعةُ أنهار : نهرانِ ظهران ، ونهرانِ باطنان ، فأما الظاهران فالنَّيل والفرات ، وأما الباطنَانِ فهريان في الجنة . فأتيتُ بثلاثة أقداح : قدحٌ فيه لبن ، وقدحٌ فيه عسل ، وقدحٌ فيه خمر . فأخذتُ الذي فيه اللبن فشربت ، فقيل لي : أصبتَ الفطرة أنت وأُمَّتُك . وقال هشامٌ وسعيدٌ وهامٌ عن قتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة عن النبي ﷺ في الأنهار نحوه ، ولم يذكروا ثلاثة أقداح

**قوله** (باب شرب اللبن) قال ابن المنير: أطال التفتن في هذه الترجمة ليرد قول من زعم أن اللبن يسكر كثيرا فرد ذلك بالنصوص، وهو قول غير مستقيم لأن اللبن لا يسكر بمجرد و إنما يتفتن فيه ذلك نادرا بصفة تحدث . وقال غيره: قد زعم بعضهم أن اللبن إذا طال العهد به وتغير صار يسكر، وهذا ربما يقع نادرا إن ثبت وقوعه، ولا يلزم منه تأييد شاربه إلا إن علم أن عقله يذهب به فثربة لذلك . نعم قد يقع السكر باللبن إذا جعل فيه ما يصير باختلاطه معه مسكرا فيحرم . قلت: أخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن سيرين أنه سمع ابن عمر يسأل عن الأشرطة فقال: إن أهل كذا يتخذون من كذا وكذا خمرًا حتى عد خمسة أشرطة لم أحفظ منها إلا العسل والشعير واللبن، قال فكنت أهاب أن أحدث باللبن حتى أنبت أنه باريمنية يصنع شراب من اللبن لا يلبث صاحبه أن يصرح واستدل بالآية المذكورة أول الباب على أن الماء إذا تغير ثم طال مكثه حتى زال التغير بنفسه ورجع إلى ما كان عليه أنه يطهر بذلك، وهذا في الكثير، وبغير النجاسة من القليل متفق عليه، وأما القليل المتغير بالنجاسة فبنا إذا زال تغيره بنفسه خلاف: هل يطهر؟ والمشهور عند المالكية يطهر، وظاهر الاستدلال بقوى القول بالتطهير، لكن في الاستدلال بذلك نظر، وقريب منه في البعد استدلال من استدلل به على طهارة المني، وتقريره أن اللبن خالط الفروث والدم ثم استحال فخرج خالصا طاهرا، وكذلك المني ينقص من الدم فيكون على غير صفة الدم فلا يكون نجسا . **قوله** (وقول الله عز وجل: يخرج من بين فروث ودم)، زاد غير أبي ذر (لبننا خالصا) وزاد غيره وغير النسفي بقية الآية، ووقع بلفظ «يخرج» في أوله في معظم النسخ؛ والذي في القرآن (لنصفيكم مما في بطونه من بين فروث ودم) وأما لفظ «يخرج» فهو في الآية الأخرى من السورة (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه) ووقع في بعض النسخ وعليه جرى الاستماع على ابن بطال وغيرهما بحذف «يخرج» من أوله وأول الباب عندهم: وقول الله (من بين فروث ودم) فكان زيادة لفظ «يخرج» عن دون البخاري وهذه الآية صريحة في إحلل شرب لبن الأنعام بجميع أنواعه، لوقوع الامتنان به، فيم جميع ألوان الأنعام في حال حياتها . والفروث بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثناة هو ما يجتمع في الكرش، وقال القزاز، هو ما ألقى من الكرش، تقول فروث الشيء إذا أخرجه من وعائه فشربه، فأما بعد خروجه فأنما يقال له مرجين وزبل . وأخرج القزاز عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت العلف واستقر في كرشها طبعته فكان أسفله فروثا وأوسطه لبنا وأعلاه دما، والكبد مسطرة عليه فتقسم الدم وتجري في العروق وتجري اللبن في الضرع ويبقى الفروث في الكرش وحده، وقوله تعالى (لبننا خالصا) أي من حمرة الدم وقذارة الفروث، وقوله «سائغا» أي لذيذا هنيئا لا يفسد به شاربه . وذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث: الأول حديث أبي هريرة، **قوله** (بقدح لبن وقدر خمر) تقدم البحث فيه قريبا، والحكمة في التحجير بين الخمر مع كونه حراما واللبن مع كونه حلالا إما لأن الخمر حينئذ لم تكن حرامت . أو لأنها من الجنة وغير الجنة ليست حراما . وقوله في الحديث «ليلة أسرى به» حكى فيه تنوين ليلة . والذي أهرقه في الرواية الإضافة . الحديث الثامن حديث أم الفضل في شرب اللبن بعرفة . وقد تقدم شرحه في الصيام . وقوله في آخره «وكان سفيان» ربما قال: شك الناس في صيام رسول الله ﷺ، فأرسلت إليه أم الفضل، فاذا وقف عليه قال: هو عن أم الفضل . يعني أن سفيان كان ربما أرسل الحديث فلم يقل في الاستناد عن أم الفضل . فاذا سئل عنه هل هو موصول أو مرسل قال: هو عن أم الفضل . وهو في قوة قوله هو موصول . وهذا معنى قوله وقف عليه . وهو

بضم أوله وكسر القاف . ووقع في رواية أبي ذر د ووقف ، بزيادة وار ساكنة بعد الواو المضمومة ، والقائل د وكان سفيان ، هو الراوى عنه وهو الحيدى ، وقد تقدم في الحج عن علي بن عبد الله عن سفيان بدون هذه الزيادة . وأغرب الداودى فقال : لا مخالفة بين الروایتين ، لأنه يجوز أن تقول أم الفضل عن نفسها ، فأرسلت أم الفضل ، أى على سبيل التجريد ، كذا قال . الحديث الثالث ، قوله ( عن أبي صالح وأبي سفيان ) كذا رواه أكثر أصحاب الأعمش عنه عن جابر ، ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده أخرجه مسلم ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وعن أبي صالح عن أبي هريرة ، وهو شاذ والمحموظ عن جابر . قوله ( من النقيع ) بالنون ، قيل هو الموضع الذى حى لرحى النعم وقيل غيره ، وقد تقدم في كتاب الجمعة ذكر نعيم الحضانة يدل على التمدد ، وكان واديا يجتمع فيه الماء ، والماء النافع هو المجتمع ، وقيل كانت تعمل فيه الآنية ، وقيل هو الباع حكاه الخطابي ، وعن الخليل : الوادى الذى يكون فيه الشجر ، وقال ابن التين : رواه أبو الحسن يعنى القابى بالموحدة ، وكذا نقله عياض عن أبي بحر بن العاص ، وهو تصحيف ، فإن النقيع مقبرة بالمدينة ، وقال القرطبي : الأكثر على النون وهو من ناحية العقيق على عشرين فرسخا من المدينة . قوله ( ألا ) بفتح الهاء والتشديد بمعنى هلا . وقوله د أخرته بفتح المعجمة وتشديد الميم أى غطيته ، ومنه خمار المرأة لأنه يسترها . قوله ( تعرض ) بفتح أوله وحذف الراء قاله الاصمعي ، وهو رواية الجهمور ، وأجاز أبو عبيد كسر الراء وهو مأخوذ من العرض أى تجعل العود عليه بالعرض ، والمعنى أنه إن لم يقطعه فلا أقل من أن يعرض عليه شيئا . وأظن السر في الاكتفاء بعرض العود أن تعاطى التغطية أو العرض يقترون بالتسمية فيكون العرض علامة على التسمية فيمتنع الشياطين من الدنو منه ، وسيأتى شيء من الكلام على هذا الحكم في د باب في نفعلية الاناء ، بعد أبواب . ( تنبيه ) : وقع لمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده عن جابر د كنا مع رسول الله ﷺ فاستسقى ، فقال رجل : يا رسول الله ألا لتعيقك نبيذا ؟ قال : بلى ، فخرج الرجل يسمى لجاء بقدح فيه نبيذ ، فقال رسول الله ﷺ : ألا أخرته ، الحديث . ولمسلم أيضا من طريق ابن جريج أخبرني أبو الوبير أنه سمع جابرا يقول د أخبرني أبو حميد الساعدي قال : أتيت النبي ﷺ بقدح لبن من النقيع ليس مخمرا ، الحديث . والذي يظهر أن قصة اللبن كانت لأبي حميد وأن جابرا أحضرها ، وأن قصة النبيذ حملها جابر عن أبي حميد وأبهم أبو حميد صاحبها ، ويحتمل أن يكون هو أبا حميد راويها أبهم نفسه ، ويحتمل أن يكون غيره ، وهو الذى يظهر لى والله أعلم . الحديث الرابع حديث البراء د قدم النبي ﷺ من مكة وأبو بكر معه ، كذا أورده مختصرا فقال البراء (١) إن هذا أقدر هو الذى رواه شعبه عن أبي إسحاق قال : ورواه إسرائيل وغيره عن أبي إسحاق مطولا . قلت : وقد تقدم في الهجرة وأوله د إن عازبا باع رحلا لابى بكر وسأله عن قصته مع النبي ﷺ في الهجرة ، وقوله د خلبت ، وتقدم هناك د قامت الراعى لخلب ، فتسكون نسبة الحلب لنفسه هنا مجازية . وقوله د كشيبة ، بضم أوله وتسكون المثناة بعدها موحدة قال الخليل : كل قليل جمعه فهو كشيبة . وقال ابن فارس : هى القطعة من اللبن أو القير . وقال أبو زيد : هى من اللبن ملء القدح ، وقيل قدر حابة نافقة . ومحمود شيخ البخارى فيه هو ابن غيلان والنضر هو ابن شميل . وأحسن الاجوبة في شرب النبي ﷺ من اللبن مع كون الراعى أخبرهم أن النعم لغيره أنه كان في عرفهم التسامح بذلك ، أو كان صاحبها أذن للراعى أن يبقى من يمر به إذا انفس ذلك منه . وقيل فيه احتمالات

أخرى تقدمت الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، دعم الصدقة للفتحة ، بكسر اللام ويجوز فتحها وسكون القاف بعدها مهمل ، وهي التي قرب عهدا بالولادة . والصنف - بمجمة وفاء وزن فعيل - هي الكثيرة اللبن ، وهي بمعنى مفعول أى مصطفاة مختارة . وفي قوله « تغدو وتروح » ، إشار إلى أن المستعير لا يستأصل لبنها . وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب العارية . الحديث السادس حديث ابن عباس في المضمضة من اللبن أى بسبب شرب اللبن ، تقدم شرحه في الطهارة . وقد أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق عقيل عن ابن شهاب بصيغة الأسر « تمضمضوا من اللبن » . الحديث السابع حديث أنس في الأقداح . قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان الخ ) وصله أبو هوانة والاسماعيل والطبراني في الصغير من طريقه ، ووقع لنا بملو في « غرائب شعبة لابن منده » ، قال الطبراني : لم يروه عن شعبة إلا إبراهيم بن طهمان ، تفرد به حفص بن عبد الله النيسابوري عنه . قوله ( دفعت إلى سدة المنتهى ) كذا الأكثر بضم الراء وكسر الفاء وفتح المهمل وسكون المثناة على البناء للجول ، والسدة مرفوعة . وللمستعمل « دفعت » بدل بدل الراء وسكون العين وضم المثناة بنسبة الفعل إلى المتكلم ، وإلى بالسكون حرف جر . قوله ( وقال هشام ) أى الدستواقي ، وهما بمعنى ابن يحيى ، وسعيد يعنى ابن أبي عروبة ، يعنى أنهم اجتمعوا على رواية الحديث عن قتادة فوادراهم في الإسناد بعد أنس بن مالك « مالك بن صعصعة » ولم يذكره شعبة . وقوله « في الانهار نحوه » ، يريد أنهم توافقوا من المتن على ذكر الانهار وزادوا هم قصة الاسراء بطولها وليست في رواية شعبة هذه ، ووقع في روايتهم هنا بعد قوله سدة المنتهى « فاذا نبقها كأنه قلال حجر » ، وورقها كأنها آذان الفيلة ، في أصلها أربعة أنهار ، واقصر شعبة على « فاذا أربعة أنهار » . قوله ( ولم يذكروا ثلاثة أقداح ) في رواية الكشميني « ولم يذكر » بالافراد ، وظاهر هذا الذي أنه لم يقع ذكر الأقداح في رواية الثلاثة ، وهو معترض بما تقدم في بدء الخلق عن حدة عن همام بلفظ « ثم أتيت باناء من خمر وإناء من لبن وإناء من هسل » ، فيحتمل أن يكون المراد بالثني ثني ذكر الأقداح بخصوصها ، ويحتمل أن تكون رواية الكشميني التي بالافراد هي المحفوظة ، والفاعل هشام الدستواقي فإنه تقدم في بدء الخلق طريق يزيد بن زريع عن سعيد وهشام جميعا عن قتادة بطوله وليس فيه ذكر الآية أصلا ، لكن أخرجه مسلم من رواية عبد الأعلى عن هشام وفيه « ثم أتيت باناء من أحدهما خمر والآخر لبن » ، فعرضا على ، ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه نحوه ولم يسق لفظه ، وقد ساقه النسائي من رواية يحيى القطان عن هشام وليس فيه ذكر الآية أصلا ، فوضح من هذا أن رواية همام فيها ذكر ثلاثة ، وإن كان لم يصرح بذكر العدد ولا وصف الظرف ، ورواية سعيد فيها ذكر إناءين فقط ، ورواية هشام ليس فيها ذكر شيء من ذلك أصلا ، وقد رجح الاسماعيل رواية إناءين فقال عقب حديث شعبة هنا : هذا حديث شعبة ، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة المذكور أول الباب أصبح إسنادا من هذا ، وأولى من هذا . كذا قال ، مع أنه أخرج حديث همام عن جماعة عن حدة عنه كما أخرجه البخاري سواء . والزيادة من الحفاظ مقبولة ، وقد توهم ، وذكر إناءين لا يثنى الثالث ، مع أنني قدمت في الكلام على حديث الاسراء أن عرض الآية على النبي ﷺ وقع مرتين : قبل المعراج وهو في بيت المقدس ، وبعده وهو عند سدة المنتهى ، وبهذا يرتفع الاشكال جملة . قال ابن المنير : لم يذكر السر في عدوله عن العسل إلى اللبن كما ذكر السر في عدوله عن الخمر ، ولعل السر في ذلك كون اللبن أنفع ، وبه يشتد العظم وينبت اللحم ، وهو يجرده قوت ، ولا يدخل في الصرف بوجه ، وهو أقرب إلى الزهد ، ولا

مناقاة بينه وبين الورع بوجه : والعسل وإن كان حلالا لكنه من المستلذات التي قد يخشى على صاحبها أن يندرج في قوله تعالى ( اذهبتم طيباتكم ) . قلت : ويحتمل أن يكون السرف فيه ما وقع في بعض طرق الإسراء أنه ﷺ عطش - كما تقدم في بعض طرقه مبينا هناك - فأتى بالأفداح ، فأثر اللبن دون غيره لما فيه من حصول حاجته دون الخمر والعسل ، فهذا هو السبب الاصل في إثبات اللبن ، وصادف مع ذلك رجحانه عليهما من عدة جهات . وقد تقدم شيء من هذا في شرح حديث الإسراء . قال ابن المنير : ولا يعمرك هل ما ذكرته ما سيأتي قريبا أنه كان يحب الحلوى والعسل ، لأنه إنما كان يحبه مقتصدًا في تناوله لا في جملته ديدنا ولا قنطارا . ويؤخذ من قول جرير في الخمر غوت أمتك ، أن الخمر ينشأ عنها الغي ، ولا يختص ذلك بقدر معين . ويؤخذ من عرض الآية عليه ﷺ إرادة إظهار التيسير عليه ، وإشارة إلى تفويض الأمور إليه

### ١٣ - باب استعذاب الماء

٥٦١١ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك يقول « كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب ماء إليه بئر حاء ، وكانت مستقبل المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب » قال أنس : فلما تزأت ( لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، إن الله يقول ( لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وإن أحب مالى إلى بئر حاء . وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضنها يا رسول الله حيث أراك الله . فقال رسول الله ﷺ : بئح ، ذلك مال راجح - أو راجح - شك عبد الله . وقد سمعت ما قلت ، وإنى أرى أن تجعلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفضل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقارب وفي بني عمه ، وقال إسماعيل ويحيى بن يحيى « راجح »

قوله ( باب استعذاب الماء ) بالذال المعجمة أى طلب الماء العذب ، والمراد به الحلو . ذكر فيه حديث أنس في صدقة أبي طلحة لقوله فيه « ويشرب من ماء فيها طيب » وقد ورد في خصوص هذا اللفظ - وهو استعذاب الماء - حديث عائشة رضى الله عنها « كان رسول الله ﷺ يستعذب له الماء من بيوت السقيا ، والسقيا بضم المهملة وبالالف بعدها تحتمانية قال قتبية : هي عين بيننا وبين المدينة يومان ، هكذا أخرجه أبو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد وصححه الحاكم ، وفي قصة أبي الهيثم بن التيهان أن أسراته قالت لئن لم يأتني رسول الله ﷺ لما جاءهم يسأل عن أبي الهيثم » ذهب يستعذب لنا من الماء ، وهو عند مسلم كما سأبينه بعد ، وذكر الواقدي من حديث سلمى امرأة أبي رافع « كان أبو أيوب حين نزل عنده النبي ﷺ يستعذب له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنس » ثم كان أنس وهنسد وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء إلى بيوت نسائه من بيوت السقيا ، وكان رباح الأسود عبده يستقي له من بئر عرس مرة ومن بيوت السقيا مرة . قال ابن بطال : استعذاب الماء لا يتنافى الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم ، بخلاف تعليب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من الدرف ، وأما شرب الماء الحلو وطلبه فباح ، فقد سدد فعله



الصالحون . وليس في شرب الماء المالح فضيلة ، قال : وفيه دلالة على أن استطابة الأطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير ، وقد ثبت أن قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) نزل في الذين أرادوا الامتناع من لذائذ المطاعم ، قال : ولو كانت مما لا يريد الله تناوله ما أمتن بها على عباده ، بل نهيه عن تحريمها يدل على أنه أراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها ، وإن كانت نعمه لا يكافئها شكرهم . وقال ابن المنير : أما أن استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فواضح ، وأما الاستدلال بذلك على لذيذ الأطعمة فمبني . وقال ابن التين : هذا الحديث أصل في جواز شرب الماء من البستان بغير ثمن . قلت : المأذون له في الدخول فيه لاشك فيه ، وأما غيره فلذا اقتضاه العرف من المسامحة بذلك ، وثبت ذلك بالفعل المذكور فيه نظر . وقوله ذلك مال رائج أو رائج ، الأول بتحتانية والثاني بموحدة والهاء مهمة فيهما ، فالأول معناه أن أجره يروح الى صاحبه أى يصل اليه ولا ينقطع عنه ، والثاني معناه كثير الربح ، وأطلق عليه صفة صاحبه المتصدق به . وقوله شك عبد الله بن مسلمة ، هو القسبي ، وقوله قال اسماعيل ، هو ابن أبي أويس ويحيى هو ابن يحيى ، ورايح في روايتهما بالتحناية وقد تقدمت رواية اسماعيل مصرحا فيها بالتحديث في تفسير آل عمران ، ورواية يحيى بن يحيى كذلك في الوكالة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الوكالة

#### ١٤ - باب شرب اللبن بالماء

٥٦١٢ - **حدثنا** عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى قال أخبرنا يونس بن الزهرى قال أخبرني أنس بن مالك رضى الله عنه أنه رأى رسول الله ﷺ شرب أمنا وأنى دارة ، فلبت شاة ، فثبت رسول الله ﷺ من اللبن ، فتناول الله - ذح فشرب - وعن يسار أبو بكر وعن يمينه أعرابي - فأعطى الأعرابي فضله ثم قال : الأيمن فالأيمن ،

٥٦١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى قال أخبرنا سليمان بن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فقال له النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات هذه الآية في شفة وإلا كرهنا ، قال الرجل يحول الماء في حائطه ، قال فقال الرجل : يا رسول الله عندي ماء بائت ، فانطلق إلى العريش . قال فانطلق بهما فسكب في قدح ، ثم حلب عليه من داجن له ، قال فشرب رسول الله ﷺ ثم شرب الرجل الذي معه ،

( الحديث ٥٦١٣ - أخرجه في : ٥٦١١ )

قوله ( باب شرب اللبن بالماء ) أى بمزوجا ، وإنما قيده بالاشرب للاحتراز عن الخلط عند الجمع فانه فحش . ووقع في رواية الكشميهنى بالواو بدل الراء ، والصبوب الخلط ، قال ابن المنير : مقصوده أن ذلك لا يدخل في النهى عن الخليطين ، وهو يؤيد ما تقدم من فائدة تقييده الخليطين بالمسكر ، أى إنما ينهى عن الخليطين إذا كان كل واحد

منهما من جنس ما يسكر ، وإنما كانوا يزجون اللبن بالماء لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً وتلك البلاد في الغالب حارة ، فكانوا يسكرون حر اللبن بالماء البارد . ذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( أنه رأى رسول الله ﷺ شرب لبناً وأتى داره ) أي دار أنس ، وهي جملة حالية أي رآه حين أتى داره ، وقد تقدم في الهبة من طريق أبي طوالة عن أنس بلفظ أنا رأينا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستسقى ، لحابنا شاة لنا ، **قوله** ( خلعت ) عين في هذه الرواية أنه هو الذي باشر الحلب ، و**قوله** « فشبت » كذا للأكثر من الشوب بلفظ المنسكلم ، ووقع في رواية الأصيل بكسر المعجمة بعدها تحتانية على البناء للجهول . **قوله** ( وأبو بكر عن يساره ) زاد في رواية أبي طوالة وعمر تجهاه ، وقد تقدم ضبطها في الهبة ، وتقدم في الشرب من طريق شعيب عن الزهري في هذا الحديث « فقال عمر وخاف أن يعطيه الأعرابي : أعط أبا بكر ، وفي رواية أبي طوالة « فقال عمر : هذا أبو بكر » قال الخطابي وغيره : كانت العادة جارية لمالك الجاهلية ورؤسائهم بتقديم الأيمن في الشرب ، حتى قال عمرو بن كنوم في قصيدة له : وكان الكأس يجراها اليمين ، يخشى عمر لذلك أن يقدم الأعرابي على أبي بكر في الشرب فنبه عليه لأنه احتمل عنده أن النبي ﷺ يؤثر تقديم أبي بكر على تلك العادة فتعبر السنة بتقديم الأفضل في الشرب على الأيمن ، فبين النبي ﷺ بفعله و**قوله** أن تلك العادة لم تغيرها السنة ، وأنها مستمرة ، وأن الأيمن يقدم على الأفضل في ذلك ، ولا يلزم من ذلك حط رتبة الأفضل ، وكان ذلك لفصل اليمين على اليسار . **قوله** ( فأعطى الأعرابي فضله ) أي اللبن الذي فضل منه بعد شربه ، وقد تقدم في الهبة ذكر من زعم أن اسم هذا الأعرابي خالد بن الوليد وأنه وهم ، ووقع عند الطبراني من حديث عبد الله بن أبي حبيبة قال « أنا رأينا رسول الله ﷺ في مسجد قباء ، فجلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره ، ثم دعا بشراب فشرب وناولني عن يمينه ، وأخرجه أحد أسكن لم يسم الصحابي ، ولا يمكن تفسير المهمل في حديث أنس به أيضاً لأن هذه القصة كانت بقباء وتلك في دار أنس أيضاً فهو أنصاري ولا يقال له أعرابي كما استبعد ذلك في حق خالد بن الوليد . **قوله** ( ثم قال : الأيمن فالأيمن ) في رواية السكيت « وقال ، بالواو بدل د ثم » وفي رواية أبي طوالة « الأيمنون فالأيمنون » وفيه حذف تقديره الأيمنون مقدمون أو أحق أو يقدم الأيمنون . وأما رواية الباب فيجوز الرفع على ما سبق ، والنصب على تقدير قدموا أو أعطوا ووقع في الهبة بلفظ « ألا فيمنوا » والكلام عيباً . واستنبط بعضهم من تكرار الأيمن أن السنة إعطاء من على اليمين ثم الذي يليه وهم جراً ، ويلزم منه أن يكون عمر في الصورة التي وردت في هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أبو بكر بعده ، لكن الظاهر من عمر إثارة أبا بكر بتقديمه عليه ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا ينحى منه لمجيء من هو أولى منه بالجلوس في الموضع المذكور ، بل يجلس الآتي حيث انتهى به المجلس ، لكن إن آثره السابق جاز ، وأن من استحق شيئاً لم يدفع عنه إلا بأذنه كبيراً كان أو صغيراً إذا كان ممن يجوز إذهنه . وفيه أن الجلوس شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا لزوم ، للاجتماع على أن المطالبة بذلك لا تجب قاله ابن عبد البر ، ومحل ما إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه ، فإن كان فالتصرف في ذلك له . وفيه دخول الكبير بيت خادمه وصاحبه ولو كان صغير السن وتناوله بما عندهم من طعام وشراب من غير بحث . وسيأتي بقية فوائده بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمحي ، وأبو

حاضر هو العقدي ، وسعيد بن الحارث هو الانصارى . **قوله** ( دخل على رجل من الانصار ) حكنت ذكرت في المقدمة أنه أبو الهيثم بن التيهان الانصارى ، ثم وقفت عن ذلك لما أخرجه أحمد عن اسحاق بن عيسى عن فليح في أول حديث الباب أن النبي ﷺ أتى قوما من الانصار يعود مريضاً لهم ، وقصة أبي الهيثم في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ، واستوعب ابن مردويه في تفسير الزكائر طرقه فواد عن ابن عباس وأبي عسيب وأبي سعيد ولم يذكر في شيء من طرقه عبادة ، فالذي يظهر أنها قصة أخرى ، ثم وقفت على المستند في ذلك وهو ما ذكره الواقدي من حديث الهيثم بن نصر الاسلمى قال : خدمت النبي ﷺ ولزمت بابه ، فكنت آتيه بالماء من بئر جاشم - وهي بئر أبي الهيثم بن التيهان - وكان ماؤماً طيباً - وافد دخل يوماً صائفاً ومعه أبو بكر على أبي الهيثم فقال : هل من ماء بارد ؟ فأناؤه يشجب فيه ماء كأنه الشاج فصبه على ابن عتر له وسقاء ، ثم قال له : إن لنا عريشاً بارداً فقل فيه يا رسول الله عندنا ، فدخله وأبو بكر ، وأتى أبو الهيثم بألوان من الرطب ، الحديث . والشجب بفتح المعجمة وسكون الجيم ثم موحدة يتخذ من شدة تقطع ويخز رأسها . **قوله** ( ومعه صاحبه ) هو أبو بكر الصديق كما ترى . **قوله** ( فقال له ) زاد في رواية الإسماعيلي من قبل هذا : والى جانبه ماء في ركي ، وهو بفتح الراء وكسر الكاف وبعد ما شدة البئر المطوية ، وزاد في رواية ستاتي بعد خمسة أبواب : فسلم النبي ﷺ وصاحبه فرد الرجل - أي عليهما - السلام ، **قوله** ( إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شدة ) بفتح المعجمة وتشديد النون وهي القرية الحاففة ، وقال الداودي : هي التي زال شعرها من البلاء . قال الملب : الحكمة في طلب الماء البائت أنه يكون أبرد وأصفى ، وأما منزع اللبن بالماء فلعل ذلك كان في يوم حار كما وقع في قصة أبي بكر مع الراعي . قلت : لكن القصةان مختلفتان ، فصنيع أبي بكر ذلك باللبن لشدة الحر ، وصنيع الانصارى لأنه أراد أن لا يسقى النبي ﷺ ماء حارفاً فأراد أن يضيف إليه اللبن فاحضر له ما طلب منه وزاد عليه من جنس جرت عادته بالرغبة فيه . ويؤيد هذا ما في رواية الهيثم بن نصر قبل أن الماء كان مثل الشاج . **قوله** ( ولا كرعنا ) فيه حذف تقديره : فأسقنا ، وإن لم يكن عندك كرعنا . ووقع في رواية ابن ماجه النصريح بطلب السقي . والكرع بالراء تناول الماء بالفم من غير إناء ولا كف ، وقال ابن التين : حكى أبو عبد الملك أنه الضرب باليدين معا ، قال : وأهل اللغة على خلافه . قلت : ويرده ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال : مررنا على بركة لجمعنا نكرع فيها ، فقال رسول الله ﷺ : لا تكرعوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها ، الحديث ولكن في سنده ضعف ، فإن كان محفوظاً فالنهي فيه للتنزيه ، والفعل لبيان الجواز ، أو قصة جابر قبل النهي ، أو النهي في غير حال الضرورة ، وهذا الفعل كان لضرورة شرب الماء الذي ليس ببارد فيشرب بالكرع لضرورة العطش لئلا تذكره نفسه إذا تكررت الجرع ، فقد لا يبلغ الفرض من الرى ، أشار الى هذا الأخير ابن بطال ، وإنما قيل للشرب بالفم كرع لأنه فعل البهائم لشربها بأفواهها والغالب أنها تدخل أكارعها حينئذ في الماء ، ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر فقال : نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب على بطوننا ، وهو الكرع ، وسنده أيضاً ضعيف ، فهذا إن ثبت احتمل أن يكون النهي خاصاً بهذه الصورة ، وهي أن يكون الشارب منبطعاً على بطنه ، ويجعل حديث جابر على الشرب بالفم من مكان عال لا يحتاج الى الانبطاح . ووقع في رواية أحمد : ولا تجرعنا ، بمناء وجيم وتشديد الراء أي شربنا جرعة جرعة ، وهذا قد يمكن على الاحتمال المذكور ، والله أعلم . **قوله** ( والرجل يحول الماء في حائطه ) أي ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليم

أشجاره بالسقي ، وسيأتي بعد خمسة أبواب من وجه آخر بلفظ « وهو يحول في حائطه » ، يعنى الماء ، وفي لفظ له « يحول الماء في الحائط » ، فيحتمل أن يكون وقع منه تحويل الماء من البئر مثلا إلى أهلا ثم حوله من مكان إلى مكان . **قوله** ( إلى العريش ) هو خيمة من خشب وثمام بضم المثلثة مخففا ، وهو نبات ضعيف له خواص ، وقد يجعل من الجريد كالقبة أو من العيدان ويظلل عليها . **قوله** ( فسكب في قدح ) في رواية أحمد : فسكب ماء في قدح . **قوله** ( ثم حلب عليه من داجن له ) في رواية أحمد وابن ماجه غلب له شاة ثم صب عليه ماء باث في شن ، والداجن يحجم ونون : الشاة التي تألف البيوت . **قوله** ( ثم شرب الرجل ) في رواية أحمد « وشرب النبي ﷺ » وسقى صاحبه ، وظاهره أن الرجل شرب فضة النبي ﷺ ، لكن في رواية لأحمد أيضا وابن ماجه « ثم سقاه ثم صنع لصاحبه مثل ذلك » ، أى حلب له أيضا وسكب عليه الماء الباث ، هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن تكون المثلية في مطلق الشرب . قال المهلب : في الحديث أنه لا بأس بشرب الماء البارد في اليوم الحار ، وهو من جملة النعم التي آتاه الله بها على عباده ، وقد أخرج الترمذى من حديث أبي هريرة رفعه ، أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة : ألم أصح جسمك ، وأدريك من الماء البارد ؟

١٥ - **باب شراب الحلواء والمسل** . وقال الزهرى : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزله ، لأنه رجس ، قال الله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ . وقال ابن مسعود في السكر : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم

٥٦١٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا أبو أسامة قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يسجبه الحلواء والمسل »

**قوله** ( باب شراب الحلواء والمسل ) في رواية المستعمل « الحلواء » بالمد ولغيره بالقصر ، وهما لغتان ، قال الخطابي : هو ما يعقد من العسل ونحوه ، وقال ابن النين عن الداودي : هو التقيح الحلو ، وعليه يدل نبوي البخارى « شراب الحلواء » ، كذا قال ، وإنما هو نوع منها ، والذي قاله الخطابي هو مقتضى العرف ، وقال ابن بطال : الحلوى كل شيء حلو ، وهو كما قال ، لكن استقر العرف على تسمية ما لا يشرب من أنواع الحلوى حلوى ولا أنواع ما يشرب مشروب ونقيع أو نحو ذلك ، ولا يلزم بما قال اختصاص الحلوى بالمشروب . **قوله** ( وقال الزهرى : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزله ) لأنه رجس ، قال الله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ وصلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى ووجه ابن النين أن النبي ﷺ سقى البول رجسا ، وقال الله تعالى ﴿ ويحرم عليكم الخبائث ﴾ والرجس من جملة الخبائث ، ويرد على استدلال الزهرى بجواز أكل الميتة عند الشدة وهو رجس أيضا ، ولهذا قال ابن بطال : الفقهاء على خلاف قول الزهرى ، وأشد حال البول أن يكون في النجاسة والتحريم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولم يختلفوا في جواز تناولها عند الضرورة . وأجاب بعض العلماء عن الزهرى باحتمال أنه كان يرى أن القياس لا يدخل الرخص ، والرخصة في الميتة لا في البول . قلت : وليس هذا بعيدا من مذهب الزهرى ، فقد أخرج البيهقي في « الشعب » من رواية ابن أخى الزهرى قال : كان الزهرى يصوم يوم عاشوراء في السفر ، ففيل له أنت تفطر في

رمضان اذا كنت مسافرا ، فقال : ان الله تعالى قال في رمضان ( فعدة من ايام آخر ) وليس ذلك لعاشوراء . قال ابن التين : وقد يقال ان الميتة لسد الرمق ، والبول لا يدفع العطش ، فان صح هذا صح ما قال الزهري اذ لا فائدة فيه . قلت : وسيأتي نظيره في الاثر الذي بعده . قوله ( وقال ابن مسعود في السكر : ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ) . قال ابن التين : اختلاف في السكر بفتحين : فليل هو الخمر ، وقيل ما يجوز شربه كمنقيع التمر قبل ان يشتد وكالخل ، وقيل هو نبيذ النمر اذا اشتد . قلت : وتقدم في تفسير النحل عن اكثر اهل العلم ان السكر في قوله تعالى ( تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ) وهو ما حرم منها ، والرزق الحسن ما أحل . وأخرج الطبري من طريق أبي رزين أحد كبار التابعين قال : نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر . ومن طريق النخعي نحوه . ومن طريق الحسن البصري بمعناه . ثم أخرج من طريق الشعبي قال : السكر نقيع الزبيب يعني قبل أن يشتد والخل ، واختار الطبري هذا القول وانتصر له لأنه لا يستلزم منه دعوى نسخ ، ويستمر الامتنان بما تضمنته الآية على ظاهره ، بخلاف القول الأول فانه يستلزم النسخ والأصل عدمه . قلت : وهذا في الآية محتمل ، لكنه في هذا الاثر محمول على السكر ، وقد أخرج النسائي بأسانيد صحيحة عن النخعي والشعبي وسعيد بن جبلة عن أبيهم قالوا : السكر خمر ، ويمكن الجمع بأن السكر بلفظ المعجم الخمر وبلغة العرب النقيع قبل أن يشتد ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من طريق قتادة قال : السكر خمور الأعاجم ، وعلى هذا ينطبق قول ابن مسعود ، ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار : ان كان أراد مسكر الاشارة فلهلله سقط من السلام ذكر السؤال ، وان كان أراد السكر بالضم وسكون الكاف قال : فأحسبه هذا أراد ، لأنني أظن أن عند بعض المفسرين سئل ابن مسعود عن التداعي بشيء من المحرمات فاجاب بذلك والله أعلم بما راد البخاري . قلت : قد رويت الاثر المذكور في « فوائد علي بن حرب الطائي » عن صفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل قال : اشكى رجلا منا يقال له خثيم بن العلاء داء بطلانه يقال له الصفير فنفعت له السكر ، فارسل الى ابن مسعود يسأله ، فذكره . وأخرجه ابن أبي شيبه عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه أحمد في كتاب الأشربة والطبراني في الكبير من طريق أبي وائل نحوه ، وروينا في « نسخة داود بن نصير الطائي » بسند صحيح عن مسروق قال : قال عبد الله هو ابن مسعود : لا تشقوا أولادكم الخمر فانهم ولدوا على الفطرة ، وان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر عن ابن مسعود كذلك ، وهذا يؤيد ما قلناه أولا في تفسير السكر . وأخرج ابراهيم الحارثي في « غريب الحديث » من هذا الوجه قال : أتينا عبد الله في مجدرين أو محصبين فعت لهم السكر فذكر مثله . ولجواب ابن مسعود شاهد آخر أخرجه أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة قالت : اشتكت بنت لي فنبذت لها في كوز ، فدخل النبي ﷺ وهو يغلي فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فقال : ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، ثم حكى ابن التين عن الداودي قال : قول ابن مسعود حق لأن الله حرم الخمر لم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأحواتها في الضرورة . قال : نفهم الداودي أن ابن مسعود تكلم على استعمال الخمر عند الضرورة وليس كذلك ، وانما تكلم على التداعي بها فنفه ، لأن الإنسان يجد مندوحة عن التداعي بها ولا يقطع بنفسه ، بخلاف الميتة في سد الرمق . وكذا قال النووي في الفرق بين جواز إساعة اللقمة لمن شرب بها بالجرعة من الخمر فيجوز وبين التداعي بها فلا يجوز ، لأن الإساعة تتحقق بها بخلاف الشفاء فانه لا يتحقق . ونقل الطحاوي عن الشافعي أنه

قال : لا يجوز سد الرق من الجوع ولا من العطش بالخر لأنها لا تزيد إلا جوعا وعطشا ، ولأنها تذهب بالعقل .  
وتعقبه بأنه إن كانت لا تحد من الجوع ولا تروى من العطش لم يرد السؤال أصلا ، وأما اذهابها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يسد به الرق وقد لا يبلغ الى حد اذهاب العقل . قلت : والذي يظهر أن الشافعي أراد أن يرد الأمر بأن تناول منها إن كان سيرا فهو لا يغنى من الجوع ولا يروى من العطش ، وإن كان كثيرا فهو يذهب العقل ، ولا يمكن القول بجواز التداوى بما يذهب العقل لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد منه . وقد اختلف في جواز شرب الخمر للتداوى وللعطش ، قال مالك لا يشربها لأنها لا تزيد إلا عطشا ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، لكن التعليل يقتضى قصر المنع على المتخذ من شيء يكون بطبعه حارا كالغلب والزبيب ، أما المتخذ من شيء بارد كالصبر فلا . وأما التداوى فإن بعضهم قال إن المنافع التي كانت فيها قبل التحريم سلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره ، وأيضا فتحريرا بجووم به ، وكونها دواء مشكوك بل يرجح أنها ليست بدواء باطلاق الحديث . ثم الخلاف إنما هو فيما لا يسكر منها ، أما ما يسكر منها فإنه لا يجوز تعاطيه في التداوى إلا في صورة واحدة وهو من اضطر الى إزالة عقله لفعل عضو من الأكلة والعياذ بالله ، فقد أطلق الرافعي تحريمه على الخلاف في التداوى ، وصح النووي هنا الجواز ، وينبغي أن يكون محله فيما إذا تمين ذاك طريقا إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقدا غيرها ، وقد صرح من أجاز التداوى بالثاني ، وأجازه الحنفية مطلقا لأن الضرورة تبيح الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب الى حالة تحمل فيها ، فالخر التي من شأنها أن تنقلب خلا فتصير حلالا أولى ، وعن بعض المالكية إن دعت إليها ضرورة يغلب على ظنه أنه يتخلص بشرها جاز كما لو غص بلقمة ، والأصح عند الشافعية في النص الجواز . وهذا ليس من التداوى المحض ، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على انتهى عن التداوى بالخر وهو يؤيد المذهب الصحيح .  
ثم ساق البخاري حديث عائشة رضي الله عنها كان النبي ﷺ يعجبه الحلواء والعسل ، قال ابن المنير : ترجم على شيء وأعقبه بقوله وبصدها نقبين الأشياء ، ثم عاد الى ما يطابق الترجمة نصا ، ويحتمل أن يكون مراده بقول الزهري الإشارة بقوله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ الى أن الحلواء والعسل من الطيبات فهو حلال ، ويقول ابن مسعود الإشارة الى قوله تعالى ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ فدل الامتنان به على حله ، فلم يحصل الله الشفاء فيها حرم ، قال ابن المنير : ونبه بقوله شراب الحلواء على أنها ليست الحلوى المعهودة التي يتعاطاها المترفون اليوم ، وإنما هي حلوى بشرى إما عسل بماء أو غير ذلك مما يشاكله انتهى . ويحتمل أن تكون الحلوى كانت تطلق لما هو أعم مما يعقد أو يؤكل أو يشرب ، كما أن العسل قد يؤكل إذا كان جامدا وقد يشرب إذا كان مائعا وقد يخلط فيه الماء ويذاب ثم يشرب ، وقد تقدم في كتاب الطلاق من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة في حديث الباب زيادة « وإن امرأة من قوم حفصة أضحت لها صكة عسل فشرب النبي ﷺ منه شربة » الحديث في ذكر المغافير . فقوله « سقته شربة من عسل » محتمل لأن يكون صرقا حيث يكون مائعا ، ويحتمل أن يكون مزوجا . وقال النووي : المراد بالحلوى في هذا الحديث كل شيء حلوى ، وذكر الصل بعدما للتنبيه على شرفه ومزينه ، وهو من الخاص بعد العام ، وفيه جواز أكل لذيق الأظفحة والطيبات من الرزق ، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة ، لا سيما إن حصل اتفاقا . وروى البيهقي في الشعب ، عن أبي سليمان الداراني قال : قول عائشة « كان يعجبه الحلوى » ليس على معنى كثرة التثني لها وشدة راح النفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها كفضل أهل الترفه والشره ، وإنما كان إذا قدمت اليه ينال منها نيلا جيدا فيطم ببلوك أنه

يعجبه طعمها ، وفيه دليل على اتخاذه الحلاوات والأطعمة من أخلط شق

## ١٦ - باب الشرب قائماً

٥٦١٥ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال قال : « أتى على رضى الله عنه على باب الرحبة بماء فشرب قائماً فقال : إن ناساً يكره أحدكم أن يشرب وهو قائم ، وإنى رأيت للنبي ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت »

[ المحدث ٥٦١٥ - طريقه في : ٥٦١٦ ]

٥٦١٦ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** عبد الملك بن ميسرة وسمعت النزال بن مسبرة يحدث عن علي رضي الله عنه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر ، ثم أتى بماء فشرب وغسل وجهه ويديه - وذكر رأسه ورجليه - ثم قام فشرب فذهله وهو قائم ، ثم قال : إن ناساً يكرهون الشرب قائماً ، وإن النبي ﷺ صنع مثل ما صنعت »

٥٦١٧ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن عامر الأحول عن الشعبي عن ابن عباس قال : « شرب النبي ﷺ قائماً من زمزم »

**قوله** ( باب الشرب قائماً ) قال ابن بطال : أشار بهذه الترجمة إلى أنه لم يصح عنده الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائماً . كذا قال ، وليس بجيد ، بل الذي يشبهه صنيعه أنه إذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم . وذكر في الباب حديثين : الأول ، **قوله** ( عن النزال ) بفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام ، في الرواية الثانية « سمعت النزال بن مسبرة ، وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة ، تقدمت له رواية عن ابن مسعود في فضائل القرآن وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وقد روى مسعر هذا الحديث عن عبد الملك بن ميسرة مختصراً ، ورواه عنه شعبه مطولاً ، وساقه المصنف في هذا الباب ، ووافق الأعمش شعبه على سياقه مطولاً . ومسعر وشيخه وشيخ شيخه هلال بن كوفيون ، وأبو نعيم أيضاً كوفي ، وعلى نزل الكوفة ومات بها ، فالأول ناد الأول كله كوفيون . **قوله** ( أتى على ) وقوله في الرواية التي قبلها « عن علي » وقع عند النسائي « رأيت علياً » أخرجه من طريق بهز بن أسد عن شعبه . **قوله** ( على باب الرحبة ) زاد في رواية شعبه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة ، والرحبة بفتح الراء والمهملة والموحدة المكان المتسع ، والرحب بسكون المهملة المتسع أيضاً ، قال الجوهري : ومنه أرض رحبة بالسكون أي مقسعة ، ورحبة المسجد بالتحريك وهي ساحته ، قال ابن التين : فعلى هذا يقرأ الحديث بالسكون ، ويحتمل أنها صارت رحبة للكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك ، وهذا هو الصحيح . قال : وقوله « حوائج » هو جمع حاجة على غير القياس ، وذكر الأصمعي أنه مولد ، والجمع حاجات وحاج وقال ابن ولاد : الحوаж الحاجة وجمعها حواجج بالتحديد ، ويجوز التخفيف ، قال : فلهل حوائج مفعولة من حواجج مثل سوانع من سواحي . وقال أبو عبيد اللطيف : قيل الأصل سائمة فيصح الجمع على حوائج . **قوله** ( ثم أتى بماء ) في مثل سوانع من سواحي . وقال أبو عبيد اللطيف : قيل الأصل سائمة فيصح الجمع على حوائج . **قوله** ( ثم أتى بماء ) في

رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيل « فدعا بوضوء » ولترمذى من طريق الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة « ثم أتى على بكور من ماء » ومثله من رواية بهز بن أسد عن شعبة عند النسائي ، وكذا لابن داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . قوله ( فشرب وغسل وجهه ويديه ، وذكر رأسه ورجليه ) كذا هنا ، وفي رواية بهز « فأخذ منه كففا فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه » ، وكذلك عند الطيالسي « فغسل وجهه ويديه ومسح على رأسه ورجليه » ، ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل ، وبوخذ منه أنه في الأصل « ومسح على رأسه ورجليه » وأن آدم توقف في سياقه فغير قوله « وذكر رأسه ورجليه » ووقع في رواية الأعمش « فغسل يديه ومضمض واستغشق ومسح بوجهه وذراعيه ورأسه » وفي رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيل « فمسح بوجهه ورأسه ورجليه » ومن رواية أبي الوليد عن شعبة ذكر الغسل والتثليث في الجميع ، وهي شاذة غالبة لرواية أكثر أصحاب شعبة ، وانظروا أن الروم فيها من الراوى عنه أحمد بن إبراهيم الراسطي شيخ الاسماعيل فيها فقد ضعفه الدارقطني ، والصفة التي ذكرها هي صفة إسباغ الوضوء الكامل ، وقد ثبت في آخر الحديث قول علي : هذا وضوء من لم يحدث كما سيأتى بيانه . قوله ( ثم قام فشرب فضله ) هذا هو المحفوظ في الروايات كلها ، والذي وقع هنا من ذكر الشرب مرة قبل الوضوء ومرة بعد الفراغ منه لم أره في غير رواية آدم ، والمراد بقوله « فضله » بقية الماء الذي توشأ منه . قوله ( ثم قال : إن ناسا يكرهون الشرب قائما ) كذا الأكثر ، وكان المعنى ان ناسا يكرهون أن يشرب كل منهم قائما ، ووقع في رواية الكشميني « قياما » وهي واضحة ، والطيالسي « أن يشربوا قياما » . قوله ( صنع كما صنعت ) أي من الشرب قائما ، وصرح به الاسماعيل في روايته فقال « شرب فضله وضوئه قائما كما شربت » ولاحد روايته من طريقين آخرين « هن على أنه شرب قائما ، فرأى الناس كأنهم أنكروه فقال : ما ننظرون أن أشرب قائما ؟ فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائما ، وإن شربت قاعدا فقد رأيتني يشرب قاعدا » ، ووقع في رواية النسائي والاسماعيل زيادة في آخر الحديث من طرق عن شعبة « وهذا وضوء من لم يحدث » وهو على شرط الصحيح ، وكذا ثبت في رواية الأعمش عند الترمذى . واستدل بهذا الحديث على جواز الشرب للقائم ، وقد عارض ذلك أحاديث صريحة في النهي عنه ، منها عند مسلم عن أنس « ان النبي ﷺ زجر عن الشرب قائما ، ومثله عنده عن أبي سعيد بلفظ « نهى » ومثله لترمذى وحسنه من حديث الجارود ، ولمسلم من طريق أبي غطفان عن أبي هريرة بلفظ « لا يشرب أحدكم قائما » ، فنسى فليستقم . ، وأخرجه أحمد من وجه آخر وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عنه بلفظ « لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاستقام » ، ولاحد من وجه آخر عن أبي هريرة « انه ﷺ رأى رجلا يشرب قائما فقال : قه ، قال : له ؟ قال : أيسرك أن يشرب معك الهر ؟ قال : لا . قال قد شرب معك من هو شر منه ، الشيطان » ، وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه ، وأبو زياد لا يعرف اسمه ، وقد وثقه يحيى بن معين . وأخرج مسلم من طريق قتادة عن أنس « ان النبي ﷺ نهى أن يشرب الرجل قائما » ، قال قتادة قلنا لانس : أفلا كل ؟ قال ذاك أشرف وأحب ، قيل وانما جعل الأكل أشرف لاول زمنه بالنسبة لومنين الشرب . فهذا ما ورد في المنع من ذلك . قال المازري : اختلف الناس في هذا ، فذهب الجمهور الى الجواز ، وكرهه قوم ، فقال بعض شيوخنا : لعل النهي ينصرف لمن أتى أصحابه بماء فبادر لشربه قائما قبلهم استبدادا به وخروجا عن كون ساقى القوم آخرهم شربا . قال : وأيضا فان الأمر في حديث أبي هريرة بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم



في أنه ليس على أحد أن يستقى . قال وقال بعض الشيوخ : الأظهر أنه موقوف على أبي هريرة . قال : وتضمن حديث أنس الأكل أيضا ، ولا خلاف في جواز الأكل قائما . قال : والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائما تدل على الجواز ، وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل ، أو لأن في الشرب قائما ضررا فأنكره من أجله وفعله هو لأمنه ، قال : وعلى هذا الثاني يحمل قوله « فن نسي فليستقى » ، على أن ذلك يحرك خطأ يكون النسي دواء . ويؤيده قول النخعي : إنما نهي عن ذلك لداء البطن . انتهى مانخصا . وقال عياض : لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي ، وأخرجها مسلم من رواية قتادة عن أنس ومن روايته عن أبي عيسى عن أبي سعيد وهو معنعن ، وكان شعبية بتق من حديث قتادة ما لا يصح فيه بالتحديث ، وأبو عيسى غير مشهور ، واضطراب قتادة فيه مما يعلمه مع مخالفة الأحاديث الأخرى والائتمار له . وأما حديث أبي هريرة في سنده عمر بن حمزة ولا يحتمل منه مثل هذا مخالفة غيره له ، والصحيح أنه موقوف . انتهى مانخصا . ووقع للنووي ما يخصه : هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالا باطلة ، وزاد حتى تجاسر ورام أن يضعف بعضها ، ولا وجه لإشاعة الغلط ، بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط ، وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعيف ، بل الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه ، وشربه قائما لبيان الجواز ، وأما من زعم تسخا أو غيره فقد غلط ، فإن التسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ ، وفعله ~~يخرج~~ لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروها أصلا ، فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات ، ويواظب على الأفضل ، والأمر بالاستقادة محمول على الاستحباب ، فيستحب لمن شرب قائما أن يستقى . لهذا الحديث الصحيح الصريح ، فإن الأمر إذا تعذر حله على الوجوب حمل على الاستحباب . وأما قول عياض : لا خلاف بين أهل العلم في أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيا ، وأشار به إلى تضعيف الحديث ، فلا يلتفت إلى إشارته ، وكون أهل العلم لم يرجعوا الاستقادة لا يمنع من استحبابه ، فن ادعى منع الاستحباب بالاجماع فهو مجازف ، وكيف ترك السنة الصحيحة بالتوهمات ، والدعاوى والقرهات ؟ اهـ وليس في كلام عياض التعرض للاستحباب أصلا ، بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو كلام المازري كما مضى ، وأما تضعيف عياض الأحاديث فلم يشاغل النووي بالجواب عنه . وطريق الانصاف أن لا تدفع حجة العالم بالصدر ، فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسا وقد ضعفه فيجواب عنه بأنه صرح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس ، فإن فيه « قلنا لأنس : فالأكل » ، وأما تضعيفه حديث أبي سعيد بأن أبا عيسى غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة ، لكن ونقه الطبري وابن حبان ، ومثل هذا يخرج في الصواهد ، ودعواه اضطرابه مردودة لأن اقتادة فيه أسنادين وهو حافظ ، وأما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حمزة فهو مختلف في وثيقته ومثله يخرج له مسلم في المتابعات ، وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما أشرت إليه عند أحمد وابن حبان ، فالحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم . قال النووي وتبعه شيخنا في « شرح الترمذي » إن قوله « فن نسي » لا مفهوم له ، بل يستحب ذلك للعامة أيضا بطريق الأولى . وإنما خص الناس بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالبا إلا نسيانا . قلت : وقد يطلق النسيان ويراد به الترك فيشمل النوم والعمد ، فكأنه قيل من ترك امتثال الأمر وشرب قائما فليستقى . وقال القرطبي في « المفهم » : لم يصح أحد إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان جاريا على أصول الظاهرية والقول به ، وتعقب بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم ، وتمسك من

لم يقل بالتحريم بحديث على المذكور في الباب ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر « كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نثني ، ونشرب ونحن قيام » وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص أخرجه الترمذي أيضا وعن عبد الله بن أنس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه الزار والاثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وهن عائشة أخرجه الزار وأبو علي الطوسي في « الأحكام » وعن أم سليم نحوه أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب عن خباب عن أبيه عن جده أخرجه ابن أبي حاتم ، وعن كريمة قالت « دخلت على النبي ﷺ فشرب من قربة معلقة » أخرجه الترمذي وصححه ، وعن كاتم نحوه أخرجه أبو موسى بسند حسن . وثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبري ، وفي « الموطأ » أن عمر وهشام وعليا كانوا يشربون قياما وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأسا ، وثبتت الرخصة عن جماعة من التابعين . وسلك العلماء في ذلك مسالك : أحدها الترجيح وإن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي ، وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال : حديث أنس - يعني في النهي - جيد الأسناد ولكن قد جاء عنه خلافه ، يعني في الجواز ، قال : ولا يلزم من كون الطريق اليه في النهي أثبت من الطريق اليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لأن الثبوت قد يروى من هو دونه الشيء فيرجح عليه ، فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبوت ، وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث . ثم أسند عن أبي هريرة قال « لا بأس بالشرب قائما » قال الأثرم : فدل على أن الرواية عنه في النهي ليست ثابتة ، وإلا لما قال لا بأس به ، قال : ويدل على وهاء أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستحق . المسلك الثاني دعوى النسخ ، وإلها جرح الاثرم وابن شاهين فقررا على أن أحاديث النهي - على تقدير ثبوتها - منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة حمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز ، وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع ، فن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان ، فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع كما سيأتي ذكره في هذا الباب من حديث ابن عباس ، وإذا كان ذلك الأخير من فعله ﷺ دل على الجواز ، ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده . المسلك الثالث الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل ، فقال أبو الفرج الثقفي في نصره الصحاح : والمراد بالقيام هنا المشي ، يقال قام في الأمر إذا مشى فيه ، وقت في حاجتي إذا سمعت فيها وقضيتها ، ومنه قوله تعالى ﴿ إلا ما دمت عليه قائما ﴾ أي مواظبا بالمشي عليه . وجرح الطحاوي إلى تأويل آخر وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه ، وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الأحاديث لم يسم له في بقيتها . وسلك آخرون في الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه ، وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين ، وهذا أحسن المسالك وأسدها وأبعدها من الاعتراض ، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيرا فقال : ان ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم ، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا ثم حرمه أو كان حراما ثم جوزه لبين النبي ﷺ ذلك بيانا واضحا ، فلما تعارضت الأخبار بذلك جمعنا بينهما بهذا . وقيل إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرره ، فإن الشرب قاعدا أمكن وأبعد من الشرع وحصول الوجد في الكبد أو الحلق ، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما . وفي حديث على من الفوائد أن على العالم إذا رأى الناس اجتمعوا شيئا وهو

يعلم جوازه أن يوضح لهم وجه الصواب فيه خشية أن يطول الأمر فيظن تحريمه ، وأنه متى خشي ذلك فعليه أن يبادر للإعلام بالحكم ولو لم يسأل ، فإن سئل تأكد الأمر به ، وأنه إذا كره من أحد شيئا لا يشهره باسمه لغير غرض بل يكفى عنه كما كان عليه يفعل في مثل ذلك . الحديث الثاني قوله (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن عاصم الأحول) قال الكرمانى ذكر الكلاباذى أن أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة وأن كلا منهما روى عن عاصم الأحول فيحتمل أن يكون أحدهما . قلت : ليس الاحتمالان فهما هنا على السواء ، فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته ، وروايته عن ابن عيينة قليلة ، وإذا أطلق اسم شيخه حل على من هو أشهر بصحته وروايته عنه أكثر ، ولهذا جزم المزي في د الاطراف ، أن سفيان هذا هو الثوري ، وهذه قاعدة مطردة عند المحدثين في مثل هذا ، وللخطيب فيه تصنيف سماه «المكمل لبيان المجهل» ، وقد روى هذا الحديث بعينه سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول أخرجه أحمد عنه ، وكذا هو عند مسلم رواية ابن عيينة ، وأخرجه أحمد أيضا من وجه آخر عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول ، لكن خصوص رواية أبي نعيم فيه إنما هي عن الثوري كما تقدم . قوله ( شرب النبي ﷺ قائما من زمزم ) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن عاصم في هذا الحديث « قال - أي عاصم - فذكرت ذلك لعكرمة خلف أنه ما كان حينئذ إلا راكبا ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وعند أبي داود من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ طاف على بعيره ثم أتاه بعد طوافه فصلى ركعتين ، فجلس حينئذ شرب من زمزم قبل أن يعود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا ، بل هذا هو الذي يتعين المصير إليه ، لأن حمدة عكرمة في إنكار كونه شرب قائما إنما هو ما ثبت عنده أنه ﷺ طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسعى كذلك ، لكن لابد من تخلل ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض لما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائما كما حفظه الشعبي عن ابن عباس ؟

### ١٧ - باب من شرب وهو واقف على بعيره

٥٦١٨ - **حدثنا مالك بن إسماعيل** حدثنا **عبد العزيز بن أبي سلمة** أخبرنا **أبو النضر** عن **صهبر** مولى **ابن عباس** « عن أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت إلى النبي ﷺ بقدح لبن وهو واقف شبيبة عرفة ، فأخذته بيده فشربه » . زاد مالك عن أبي النضر « على بعيره »

قوله ( باب من شرب وهو واقف على بعيره ) قال ابن العربي : لا حجة في هذا على الشرب قائما ، لأن الراكب على البعير قاعد خير قائم ، كذا قال ، والذي يظهر لي أن البخاري أراد حكم هذه الحالة وهل تدخل تحت النهي أولا وإيراده الحديث من فعله عليه يدل على الجواز فلا يدخل في الصورة المنهى عنها ، وكأنه لمح بما قال عكرمة أن مراد ابن عباس بقوله في الرواية التي جاءت عن الشعبي في الذي قبله أنه شرب قائما إنما أراد وهو راكب والراكب يشبه القائم من حيث كونه سائرا ، ويشبه القاعد من حيث كونه مستقرا على الدابة . قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو أبو غسان النهدي الكوفي من كبار شيوخ البخاري ، وقوله بعد ذلك « زاد مالك الخ » هو ابن أنس والمواد أن مالكاً تابع عبد العزيز بن أبي سلمة على روايته هذا الحديث عن أبي النضر وقال في روايته « شرب وهو واقف على

بعبارة « وقد تقدمت هذه الرواية تامة في كتاب الصيام مع بقية شرح الحديث

## ١٨ - باب . الأيمن فالأيمن في الشرب

٥٦١٩ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَلْبَنَ قَدْ شِيبَ بَعَاهُ ، وَهُوَ يَمِينُهُ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ : الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ »

**قوله** ( باب الأيمن فالأيمن في الشرب ) ذكر فيه حديث أنس المأخوذ قريبا في « باب شرب اللبن » وتقدمت مباحثه هناك . وإسماعيل هو ابن أبي أويس . وكذا في حديث الباب الذي بعده . وقوله « الأيمن فالأيمن » أي يقدم من على يمين الشارب في الشرب ثم الذي عن يمين الثاني وهم جرا ، وهذا مستحب عند الجمهور . وقال ابن حزم : يجب . وقوله في الترجمة « في الشرب » يعم الماء وغيره من المشروبات ، ونقل عن مالك وحده أنه خصه بالماء . قال ابن عبد البر : لا يصح عن مالك . وقال عياض : يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصا في الماء خاصة ، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس . وقال ابن العربي : كأن اختصاص الماء بذلك لسكونه قد قيل إنه لا يملك ، بخلاف سائر المشروبات . ومن ثم اختلف هل يجرى الربا فيه ، وهل يقطع في سرقة ؟ وظاهر قوله « في الشرب » أن ذلك لا يجرى في الأكل ، لكن وقع في حديث أنس خلافه كما سيأتي

## ١٩ - باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن ؟

٥٦٢٠ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ - وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ - فَقَالَ لِلْغُلَامِ : أَتَأْذِنُ لِي أَنْ أَعْطِيَ هَؤُلَاءِ ؟ فَقَالَ الْغُلَامُ : وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا أُؤَيِّرُ بِدَعَايِي مِنْكَ أَحَدًا . قَالَ فَتَلَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ »

**قوله** ( باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن ) ؟ كأنه لم يحزم بالحكم لسكونها واقعة عين فيطرق إليها احتمال الاختصاص ، فلا يطرد الحكم فيها لكل جاهلين . وذكر فيه حديث سهل بن سعد في ذلك وقد تقدم في أوائل الشرب ، وفيه تسمية الغلام وبعض الأشياخ . وقوله « أتأذن لي » لم يقع في حديث أنس أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه ، فأجلب التنوي وغيره بأن السبب فيه أن الغلام كان ابن عمه فكان له عليه إزدلال وكان من على اليسار أقرب الغلام أيضا ، وطيب نفسه مع ذلك بالاستئذان لبيان الحكم وأن السنة تقديم الأيمن ولو كان مفضولا بالنسبة إلى من على اليسار ، وقد وقع في حديث ابن عباس في هذه القصة أن النبي ﷺ تلطف به حيث قال له « الشربة لك » ، وإن شئت آثرت بها خالدا ، كذا في السنن ، وفي لفظ لأحمد « وإن شئت آثرت به عمك » وإنما أطلق عليه عمه لسكونه أسن منه ، ولعل منه كان قريبا من سن العباس ، وإن كان من جهة أخرى من أقرانه لسكونه ابن خالته ، وكان خاله مع رياسته في الجاهلية وشرفه في قومه قد تأخر إسلامه فذلك استأذنه له ، بخلاف

أبي بكر كان رسوخ قدمه في الاسلام وسبقه يقتضى طمأنينته بجميع ما يقع من النبي ﷺ ولا يتأثر لشيء من ذلك ، ولهذا لم يستأذن الاعرابي له ، ولعله خشى من استئذانه أن يتوهم إرادة صرفه إلى بقية الحاضرين بعد أبي بكر دونه ، فربما سبق إلى قلبه من أجل قرب عهده بالاسلام شيء جرى ﷺ على عادته في تأليف من هذا سبيله ، وليس بعيد أنه كان من كبراء قومه ولهذا جلس عن يمين النبي ﷺ وأقره على ذلك . وفي الحديث أن سنة الشرب العامة تقديم الأيمن في كل موطن ، وأن تقديم الذي على اليمين ليس لمعنى فيه بل لمعنى في جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار ، فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهته ، وقد تقدم كلام الخطابي في ذلك قبل ثلاثة أبواب . وقد يمرض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي في الباب قبله وحديث سهل بن أبي خشيمة الآتي في القسامة وكبر كبر ، وتقدم في الطهارة حديث ابن عمر في الأمر بمناولة السواك الأكبر ، وأخص من ذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال : كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال ابدوا بالسكبر ، ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي السكبر أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم ، فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن ، أو يخص من عموم هذا الأمر بالبداءة بالسكبر ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على السكبر والمفضل على الفاضل . ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل بخصوص كونها يمين الرئيس فالفصل إنما قاض عليه من الأفضل . وقال ابن المنير : تفضيل اليمين شرعي وتفضيل اليسار طبعي وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التبعيد ، ويؤخذ من الحديث أنه إذا تمارضت فضيلة الفاعل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة كما لو قدمت جنازتان لرجل وامرأة وولي المرأة أفضل من ولي الرجل ولو كان مفضولاً لأن الجنازة هي الوظيفة فتعتبر أفضليتها لا أفضلية المصل عليهما ، قال : ولعل السرفيه أن الرجولية والميمنة أمر يقطع به كل أحد ، بخلاف أفضلية الفاعل فإن الأصل فيه الظن ولو كان مقطوعاً به في نفس الأمر لكنه مما يخفى مثله عن بعض كأبي بكر بالنسبة إلى علم الأهراب والله أعلم . قوله ( أماذن لي أن أعطي هؤلاء ) ظاهر في أنه لو أذن له لأعطاهم . ويؤخذ منه جواز الإتيان بمثل ذلك ، وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا إتيان بالقرب ، وعبارة إمام الحرمين في هذا : لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها . وقد يقال إن القرب أعم من العبادة ، وقد أورد على هذه القاطعة تجويز جذب واحد من الصف الأول ليصل معه ليخرج المجاذب عن أن يكون مصلياً خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك ، ففي مساعدة المجذوب للمجاذب إتيان بقربة كانت له وهي تحصيل فضيلة الصف الأول ليحصل فضيلة تحصيل للمجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته . ويمكن الجواب بأنه لا إتيان ، إذ حقيقة الإتيان إعطاء ما استحقه لغيره ، وهذا لم يعط المجاذب شيئاً وإنما رجح مصلحته على مصلحته ، لأن مساعدة المجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيه إعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية وقتله ، بفتح المثناة وتشديد اللام أي وضعه ، وقال الخطابي : وضعه بمنف . وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء يرمى به في كل إلقاء ، وقيل هو من التثتل بلام ساكنة بين المثنتين المفتوحتين وآخره لام وهو العنق ، ومنه وتله للجرين أي صرعه فألقى عنقه وجعل جنبه إلى الأرض ، والتفسير الأول أليق بمعنى حديث الباب ، وقد أنكر بعضهم تقييد الخطابي الوضع بالعتق

## ٢٠ - باب الكرّخ في الحوض

٥٦٢١ - **حدثنا** يحيى بن صالح **حدثنا** فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما « أن النبي ﷺ دخل على رجل من الانصار ومعه صاحب له ، فسلم النبي ﷺ وصاحبه ، فرد الرجل فقال : يا رسول الله ، أبى أنت وأُمى ، وهى ساعة حارة ، وهو يُحوّل فى حائط له - يعنى الماء - فقال النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات فى شفة وإلا كرتنا ، والرجل يُحوّل الماء فى حائط ، فقال الرجل : يا رسول الله ، عندي ماء بات فى شفة . فاطلقت الى المريش فسكب فى قدح ماء ، ثم حلب عليه من داجن له ، فشرب النبي ﷺ ، ثم أعاد فشرب الرجل الذي جاء معه ،

**قوله** ( باب الكرّخ في الحوض ) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم شرحه قبل خمسة أبواب مستوفى ، وإنما قيد فى الترجمة بالحوض لما بينته هناك أن جابرا أعاد قوله « وهو يحول الماء » فى أثناء مخاطبة النبي ﷺ الرجل مرتين ، وأن الظاهر أنه كان يذوقه من أسفل البئر الى أعلاه ، فسكّاه به كان هناك حوض يحميه فيه ثم يحوله من جانب الى جانب

## ٢١ - باب خدمة الصغار الكبار

٥٦٢٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** معتز بن أبيه قال سمعت أنسا رضي الله عنه قال « كنت قائما على الحى أسقيهم عموقي - وأنا أصغرهم - الفضينخ ، فقيل : حرمت الطمر ، فقالوا : كيفنها ، فكفأنا . قلت لأنس : ما شربهم ؟ قال : رطب وبُسْر . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خرم . فلم يُسكّر أنس ، وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنسا يقول « كانت خرم يومئذ »

**قوله** ( باب خدمة الصغار الكبار ) ذكر فيه حديث أنس « كنت قائما على الحى أسقيهم وأنا أصغرهم » وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى أوائل الأشربة

## ٢٢ - باب تمطية الإناء

٥٦٢٣ - **حدثنا** اسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول « قال رسول الله ﷺ : إذا كان جُحُ القيل - أو أمسيتم - فكفّوا صبيانكم ، فان للشياطين فتشرو حينئذ ، فاذا ذهب ساعة من الليل فخلّوهم ، فأغلقوا الابواب واذكروا اسم الله ، فان الشيطان لا يفتح بابا مفتقا ، وأذكروا اسم الله ، وخمّروا آنيّتكم واذكروا اسم الله ، ولو أن تمرضوا عليها شيئا ، وأطفئوا مصابيحكم ،

٥٦٢٤ - **قوله** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن عطاء عن جابر « أن رسول الله ﷺ قال : أطفئوا المصابيح إذا رقدتم ، وغلّقوا الأبواب ، وأذكوا الأسقية ونحروا الطعام والشراب - وأحسبهُ قال - ولو يعود تمرُضهُ عليه »

**قوله** ( باب تغطية الإناء ) ذكر فيه حديث جابر في الأمر بغلّق الأبواب وغير ذلك من الآداب ، وفيه « ونحروا آتيتكم ، وفي الرواية الثانية « ونحروا الطعام والشراب » ومعنى التخمير التغطية ، وقد تقدم شيء من شرح الحديث في بدء الخلق ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وتقدم في « باب شرب اللبن » شرح قوله « ولو أن تمرض عليه عودا »

### ٢٣ - باب اختناث الأسقية

٥٦٢٥ - **قوله** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن ميثبة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن اختناث الأسقية ، يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها »

[ الحديث ٥٦٢٥ - طريقه في : ٥٦٢٦ ]

٥٦٢٦ - **قوله** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن اختناث الأسقية ، قال عبد الله قال معه أو غيره : هو الشرب من أفواهها »

**قوله** ( باب اختناث الأسقية ) الخناث من الخنث بالخاء المعجمة والنون والمثلثة ، وهو الانطواء والتكسر والانثناء . والأسقية جمع السقاء والمراد به المتخذ من الأدم صغيرا كان أو كبيرا ، وقيل القرية قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة ، والسقاء لا يكون إلا صغيرا . **قوله** ( عن عبيد الله ) بالتصغير ( ابن عبد الله ) بالتكبير ( ابن عتبة ) بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة أي ابن مسعود ، وصرح في الرواية التي نلناها بتحديث عبيد الله للزهري . **قوله** ( عن أبي سعيد ) صرح بالاسماع في التي نلناها أيضا . **قوله** ( نهى رسول الله ﷺ ) في التي بعدها « سمعت رسول الله ﷺ ينهى » . **قوله** ( يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها ) المراد بكسرها ثلثها لا كسرها حقيقة ولا إبانها ، والقائل « يعني » لم يصرح به في هذه الطريق ، ووقع عند أحمد عن أبي النضر عن ابن أبي ذئب بحذف لفظ « يعني » ، فصار التفسير مدرجا في الخبر ، ووقع في الرواية الثانية « قال عبد الله » هو ابن المبارك « قال معمر » هو ابن راشد « أو غيره » هو الشرب من أفواهها ، وعبد الله بن المبارك روى المرفوع عن يونس عن الزهري ، وروى للتفسير عن معمر مع التردد ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق ابن وهب عن يونس وابن أبي ذئب معا مدرجا ولفظه « ينهى عن اختناث الأسقية أو الشرب أن يشرب من أفواهها » كذا فيه بحرف التردد ، وهو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس وحده بلفظ « عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهها » وهذا

أشبهه ، وهو أنه تفسير الاختناث لا أنه شك من الراوى فى أى اللفظين وقع فى الحديث ، لكن ظاهره أن التفسير فى نفس الخبر ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ولم يسق لفظه لكن قال « مثله » قال « غير أنه قال واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب » وهو مدرج أيضا ، وقد جزم الخطا في أن تفسير الاختناث من كلام الزهري ، ويحمل التفسير المطلق وهو الشرب من أفواها على المقيد بكسر فها أو قلب رأسها ، ووقع فى مسند أبى بكر بن أبى شعبة عن يزيد بن هارون عن ابن أبى ذئب فى أول هذا الحديث « شرب رجل من سقاء فأنساب فى بطنه جئان » ، فنهى رسول الله ﷺ ، فذكره ، وكذا أخرجه الاسماعيلى من طريق أبى بكر وعثمان بن أبى شعبة فرقبهما عن يزيد به . قوله ( أفواها ) جمع فم ، وهو على سبيل الرد الى الأصل فى الفم أنه فوه نقصت منه الماء لاستئصال ماء بن عند الضمير لو قال فوّهه ، فلما لم يحتمل حذف الواو بعد حذف الماء الا هراب لسكونها عوضت ميم فقبل ثم ، وهذا إذا أفرد ، ويجوز أن يقتصر على الفاء إذا أضيف لكن تزداد حركة مشبعة يختلف إعرابها بالحروف ، فان أضيف الى مضمر كفت الحركات ، ولا يضاف مع الميم إلا فى ضرورة شعر كقول الشاعر « يصبح عطشان وفى البحر ف » ، فاذا أرادوا الجمع أو التصغير ردوه الى الأصل فقالوا فويه وأفواه ، ولم يقولوا فيم ولا أفام

#### ٢٤ - باب الشرب من سقاء السقاء

٥٦٢٧ - **حدثنا** على بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أيوب قال : قال لنا عكرمة « ألا أخبركم بأشياء قصار **حدثنا** بها أبو هريرة ؟ نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القربة ، أو السقاء . وأن يمنع جاره أن يغرز خشبته فى داره »

٥٦٢٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** اسماعيل أخبرنا أيوب عن عكرمة عن أبى هريرة رضى الله عنه « نهى النبى ﷺ أن يشرب من فى السقاء »

٥٦٢٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « نهى النبى ﷺ عن الشرب من فى السقاء »

**قوله** ( باب الشرب من فم السقاء ) الفم بتخفيف الميم ويجوز تشديدها ، ووقع فى رواية « من فى السقاء » وقد تقدم توجيهها . قال ابن المنير : لم يمنع بالترجمة التى قبلها لتلا بظن أن النهى خاص بصورة الاختناث ، فبين أن النهى يعم ما يمكن اختناثه وما لا يمكن كالنفخار مثلا . **قوله** ( **حدثنا** أيوب قال : قال لنا عكرمة ) فى رواية الجيلى عن سفيان « **حدثنا** أيوب السخيتاني أخبرنا عكرمة » وأخرجه أبو نعيم من طريقه . **قوله** ( ألا أخبركم بأشياء قصار **حدثنا** بها أبو هريرة ) فى الكلام حذف تقديره مثلا : فقلنا نعم ، أو قلنا **حدثنا** أو نحو ذلك فقال : **حدثنا** أبو هريرة . ووقع فى رواية ابن أبى عمر عن سفيان بهذا الاسناد « سمعت أبا هريرة » أخرجه الاسماعيلى من طريقه . **قوله** ( من فم القربة أو السقاء ) هو شك من الراوى ، وكأنه من سفيان ، فقد وقع فى رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيلى « من فى السقاء » وفى رواية ابن أبى عمر عنده من فم القربة . **قوله** ( وأن



يمنع جاره الخ) تقدم شرحه في أوائل كتاب المظالم ، قال السكرماني : « قال ألا أخبركم بأشياء ، ولم يذكر إلا شيئين فلهذا أخبر بأكثر فاختصره بعض الرواة أو أقل الجمع عنده اثنان . قلت : واختصاره يجوز أن يكون عمدا ويجوز أن يكون نسيانا ، وقد أخرج أحمد الحديث المذكور من رواية حماد بن زيد عن أيوب فذكر بهذا الاسناد الشيئين المذكورين وزاد انتهى عن الشرب قائما ، وفي مسند الحميدي أيضا ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء ، فانه ذكر النهي عن الشرب من في السقاء أو القرية وقال : هذا آخرها ، والله أعلم . قوله ( حدثنا مسدد حدثنا اسماعيل ) هو المعروف بابن علي . قوله ( أن يشرب من في السقاء ) زاد أحمد عن اسماعيل بهذا الاسناد والمثل ، قال أيوب فأنبئت أن رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عباد بن موسى عن اسماعيل وروى الحاكم فأخرج الحديث في « المستدرک » بزيادته والزيادة المذكورة ليدل على شرط الصحيح لأن راويها لم يسم وليست موصولة ، لكن أخرجهما ابن ماجه من رواية سلية بن وهرام عن عكرمة بنحو المرفوع ، وفي آخره « وان رجلا قام من الليل بعد النهي الى سقاء فاختشته فخرجت عليه منه حية ، وهذا صريح في أن ذلك وقع بعد النهي ، بخلاف ما تقدم من رواية ابن أبي ذئب في أن ذلك كان سبب النهي ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك وقع قبل النهي فكان من أسباب النهي ، ثم وقع أيضا بعد النهي نأ كيدا . وقال النووي : اتفقوا على أن النهي هنا للتنبيه لا للتحريم ، كذا قال ، وفي نقل الاتفاق نظر لما سأذكره ، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال : لم يبلغني فيه نهى ، وبالحق إن بطل في رد هذا القول ، واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنه كان لا يحمل النهي فيه على التحريم ، كذا قال مع النقل عن مالك أنه لم يبلغه فيه نهى ، فالاعتذار عنه بهذا القول أولى ، والحجة قائمة على من بلغه النهي ، قال النووي : ويؤيد كون هذا النهي للتنبيه الأحاديث الرخصة في ذلك . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله عليه السلام ، وأحاديث النهي كلها من قوله ، فهي أرجح إذا نظرنا الى علة النهي عن ذلك ، فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمور منه عليه السلام ، أما أولا فلعمدته وأطيب نكحته ، وأما ثانيا فلرفقه في صب الماء وبيان ذلك بسياق ما ورد في علة النهي ، فها ما تقدم من أنه لا يؤمن دخول شيء من الهوام مع الماء في جوف السقاء فيدخل فم الشارب وهو لا يشعر ، وهذا يقتضي أنه لو ملا السقاء وهو يشاهد الماء يدخل فيه ثم ربطه وربط محكاهم لما أراد أن يشرب حله فشربه منه لا يتناوله النهي ، ومنها ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة بسند قوى بلفظ « نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك يبتذله » وهذا يقتضي أن يكون النهي خاصا بمن يشرب فيتنفس داخل الاناء أو باشر بضمه باطن السقاء ، أما من صب من القرية داخل فده من غير عمامة فلا ، ومنها أن الذي يشرب من فم السقاء قد يغابه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرب به أو يتبل ثيابه ، قال ابن العربي : وواحدة من الثلاثة تكفي في ثبوت الكراهة ، وبمجموعها تقوى الكراهة جدا . وقال الشيخ محمد بن أبي حمزة ما يخصه : اختلف في علة النهي فقيل : يخشى أن يكون في الوعاء حيوان أو ينصب بقوة فيشرق به أو يقطع العروق الضعيفة التي بازاء القلب فربما كان سبب الهلاك أو بما يتعلق بفم السقاء من بخار النفس أو بما يتخالط الماء من ريق الشارب فيتقذره غيره أو لأن الوعاء يفسد بذلك في العادة فيكون من إضاعة المال ، قال : والذي يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهي لمجموع هذه الأمور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم ، والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم ، وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي

وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحد أن أحاديث النهي ناسخة للإباحة لانهم كانوا أولا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من قم السقاء فنسخ الجواز . قلت : ومن الأحاديث الواردة في الجواز ما أخرجه الترمذى وصححه من حديث عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كبشة قالت : دخلت على رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة ، وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عند أبي دأود والترمذى وعن أم سلمة في « الشائل » وفي مسند أحمد والطبراني والمعاني للطحاوى ، قال شيخنا في شرح الترمذى : لو فرق بين ما يكون لهذا كأن تكون القربة معلقة ولم يجد المحتاج الى الشرب لئلا متيسرا ولم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهة حينئذ وعلى ذلك تحصل الأحاديث المذكورة ، وبين ما يكون لغيره عند فتحمل عليه أحاديث النهي . قلت : وبؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القربة كانت معلقة والشرب من القربة المعلقة أخص من الشرب من مطلق القربة ، ولا دلالة في أخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها ، وحلها على حال الضرورة جها بين الخبطين أولى من حملها على النسخ والله أعلم . وقد سبق ابن العربي الى نحو ما أشار اليه شيخنا فقال : يشمل أن يكون شربه ﷺ في حال ضرورة ، إما عند الحرب وإما عند عدم الإماء أو مع وجوده لكن لم يتمكن لفخه من التفرغ من السقاء في الإماء ، ثم قال : ويحتمل أن يكون شرب من إداوة ، والنهي محمول على ما إذا كانت القربة كبيرة لأنها مظنة وجود الهوام ، كذا قال ، والقربة الصغيرة لا يمتنع وجود شيء من الهوام فيها ، والضرر يحصل به ولو كان حقيرا ، والله أعلم

#### ٢٥ - باب النهي عن التنفس في الإماء

٥٦٣٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول

الله ﷺ : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإماء ، وإذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره بيمينه ، وإذا تمسح أحدكم فلا يمسح بيمينه .

قوله ( باب النهي عن التنفس في الإماء ) ذكر فيه حديث أبي قتادة . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . قوله ( فلا يتنفس في الإماء ) زاد ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه النهي عن التنفس في الإماء ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذى « أن النبي ﷺ نهى أن يتنفس في الإماء ، وأن يتنفس فيه ، وجاء في النهي عن التنفس في الإماء عدة أحاديث ، وكذا النهي عن التنفس في الإماء لأنه ربما حصل له تغير من النفس إما لتكون النفس كان متغير النفس بما كوله مثلا ، أو بعد عهده بالسواك والمضمضة ، أو لأن النفس يصعد به بخار المعدة ، والتنفس في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس

#### ٢٦ - باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ،

٥٦٣١ - حدثنا أبو عامر وأبو نعيم قالا حدثنا عزرة بن ثابت قال أخبرني ثمامة بن عبد الله قال

« كان أنس يتنفس في الإماء مرتين أو ثلاثا ، وزعم أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثا »

**قوله** ( باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ) كذا ترجم ، مع أن لفظ الحديث الذي أورده في الباب « كان يتنفس » فكأنه أراد أن يجمع بين حديث الباب والذي قبله لأن ظاهرهما التعارض ، إذ الأول صريح في النهي عن التنفس في الإناء والثاني ثبت التنفس ، فحملهما على حالتين : لحالة النهي عن التنفس داخل الإناء ، وحالة الفعل على من تنفس خارجه ، فالأول على ظاهره من النهي ، والثاني تقديره كان يتنفس في حالة الشرب من الإناء . قال ابن المنير :  
أورد ابن بطل سؤال التعارض بين الحديثين ، وأجاب بالجمع بينهما فأطنب ، وأخذ أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة : لجعل الإناء في الأول ظرفاً للتنفس والنهي عنه لاستناده ، وقال في الثاني « الشرب بنفسين » لجعل النفس الشرب ، أي لا يقتصر على نفس واحد بل يفصل بين الشربين بنفسين أو ثلاثة خارج الإناء . فعرف بذلك انتفاء التعارض . وقال الاسماعيلي : المعنى أنه كان يتنفس أي على الشراب لا فيه داخل الإناء ، قال : وإن لم يحمل على هذا صار الحديثان مختلفين وكان أحدهما منسوخاً لا محالة ، والأصل عدم النسخ ، والجمع مهما أمكن أولى . ثم أشار إلى حديث أبي سعيد ، وهو ما أخرجه الترمذي وصححه ، والحاكم من طريقه « أن النبي ﷺ نهى عن النفخ في الشراب » فقال رجل : القذاة أراها في الإناء ، قال : أهرقها . قال فاني لا أروى من نفس واحد ، قل فأين القدح إذا عن فيك ، ولا بن ماجه من حديث أبي هريرة رفعه « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء » ، فإذا أراد أن يعود فلينفخ الإناء ثم ليعود إن كان يريد . قال الأثرم : اختلاف الرواية في هذا دال على الجواز وعلى اختيار الثلاث ، والمراد بالنهي عن التنفس في الإناء أن لا يجمع نفساً داخل الإناء ، وإس المراد أن يتنفس خارجه طلب الراحة . واستدل به مالك على جواز الشرب بنفس واحد . وأخرج ابن أبي شيبة الجواز عن سعيد بن المسيب وطائفة . وقال عمر بن عبد العزيز : إنما نهى عن التنفس داخل الإناء ، فأما من لم يتنفس فإن شاء فليشرب بنفس واحد . قلت : وهو تفصيل حسن . وقد ورد الأمر بالشرب بنفس واحد من حديث أبي قتادة مرفوعاً أخرجه الحاكم ، وهو محمول على التفصيل المذكور **قوله** ( حدثنا عذرة ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدما دام ابن ثابت ، هو تابعي صغير أنصاري أصله من المدينة نزل البصرة ، وقد سمع من جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهما ، فهذا الأسناد له حكم الثلاثيات وإن كان شيخ تابعي فيه تابعياً آخر . **قوله** ( كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً ) يحتمل أن تكون « أو » للتدوين ، وأنه كان ﷺ لا يقتصر على المرة بل إن روى من نفسين اكتفى بهما والافتلات ، ويحتمل أن تكون « أو » للشك ، فقد أخرج إسحق بن راهويه الحديث المذكور عن عبد الرحمن بن ممدى عن عذرة بلفظ « كان يتنفس ثلاثاً » ولم يقل أو . وأخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه « لا تشربوا واحدة كما يشرب البعير ، واسكنوا مشق وثلاث » ، فإن كان محفوظاً فهو يقوى ما تقدم من التدوين . وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أيضاً « أن النبي ﷺ كان إذا شرب بنفس مرتين ، وهذا ليس فصلاً في الاقتصار على المراتين بل يحتمل أن يراد به التنفس في أثناء الشرب فيكون قد شرب ثلاث مرات ، وسكت عن النفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع . وأخرج مسلم وأصحاب السنن من طريق أبي عاصم عن أنس « أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً ويقول : هو أروى وأسرأ وأبرأ » لفظ مسلم ، وفي رواية أبي داود « هنا » بدل قوله أروى وقوله : هو من الروى بكسر الراء غير مهذوز أي أكثر رياء ، ويهز أن يقرأ مهذوزاً للمساكلة ، « وأسرأ » بالهمز من المرأة ، يقال مرأ الطعام بفتح الراء يمرأ بفتحها ويهزوز

كسرها صار مربيا ، ود أبرأ ، بالحمق من البراءة أو من البرء أى يبرى من الأذى والعطش . ود أمنا ، بالهمز من الحق ، والمعنى أنه يصير هنيئا مربيا أى سالما أو مبريا من مرض أو عطش أو أذى . ويؤخذ من ذلك أنه أقبح للعطش وأقوى على الهضم وأقل أثرا في ضعف الأعضاء وبرد المعدة . واستعمال أفضل التفضيل في هذا يدل على أن اللزقين في ذلك مدخلا في الفضل المذكور ، ويؤخذ منه أن النهى عن الشرب في نفس واحد للتنزيه ، قال المصنف : النهى عن التنفس في الشرب كالنهى عن النفخ في الطعام والشراب ، من أجل أنه قد يقع فيه شيء من الريق فيعاقبه الشارب ويتقذره ، إذا كان التقذر في مثل ذلك عادة غالبية على طباع أكثر الناس ، ومحل هذا إذا أكل وشرب مع غيره ، وأما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يمتنع شربا عما يتناولوه فلا بأس . قلت : والأولى تعميم المنع ، لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تفضل فضلة أو يحصل التقذر من الإثناء أو نحو ذلك . وقال ابن العربي : قال علماؤنا هو من مكارم الأخلاق ، ولكن يحرم على الرجل أن يتناول أخاه ما يتقذره ، فإن فعله في خاصة نفسه ثم جاء غيره فنأوله إياه فليعلمه ، فإن لم يعلمه فهو غش ، والغش حرام . وقال القرطبي : معنى النهى عن التنفس في الإثناء لئلا يتقذر به من براق أو رائحة كريهة تتعلق بالماء ، وعلى هذا إذا لم يتنفس يجوز الشرب بنفس واحد ، وقيل يمنع مطلقا لأنه شرب الشيطان ، قال : وقول أنس « كان يتنفس في الشرب ثلاثا » قد جعله بعضهم معارضا للنهى ، وحل على بيان الجواز ، ومنهم من أوصا إلى أنه من خصائصه لأنه كان لا يتقذر منه شيء . ( تكملة ) : أخرج الطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس ، إذا أدنى الإثناء إلى فيه يسمى الله ، فإذا أخرجه حمد الله ، يفعل ذلك ثلاثا ، وأصله في ابن ماجه ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند الزاوي والطبراني ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس المشار إليه قبل « وسموا إذا أتم شربهم ، واحمدوا إذا أتم رقتهم » وهذا يحتمل أن يكون شاهدا لحديث أبي هريرة المذكور ، ويحتمل أن يكون المراد به في الابتداء والاتهاء فقط ، والله أعلم

### ٢٧ - باب الشرب في آنية الذهب

٥٦٣٢ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم بن ابن أبي ليلى قال « كان حذيفة بالمدين ،

فأسقى ، فأتاه دِهقانٌ بقدح فضة ، فرماه به فقال : إني لم أرمه إلا أني نهوته فلم ينته . وإن النبي ﷺ نهانا

عن الخمر والذهب والشرب في آنية الذهب والفضة ، وقال : هن لم في الدنيا ، وهن لكم في الآخرة »

قوله ( باب الشرب في آنية الذهب ) كذا أطلق الترجمة ، وكأنه استغنى عن ذكر الحكم بما صرح به بعد في كتاب الأحكام أن نهى النبي ﷺ على التحريم حتى يقوم دلائل الإباحة . وقد وقع التصريح في حديث الباب بالنهى والإشارة إلى الوعيد على ذلك ، ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة إلا عن معاوية ابن قره أحد التابعين فكأنه لم يبلغه النهى ، وعن الشافعي في القديم ونقل عن نفسه في حرمة أن النهى فيه للتنزيه لأن علته ما فيه من التشبه بالاعاجم ، ونهى في الجديد على التحريم ، ومن أصحابه من قطع به عنه ، وهذا الثلاثي به ثبوت الوعيد عليه بالنار كما سيأتى في الذي يليه ، وإذا ثبت ما نقل عنه فلمله كان قبل أن يبلغه الحديث المذكور ،

ويؤيدوم النقل أيضا عن نصه في حرمة أن صاحب التقريب، نقل في كتاب الزكاة عن نصه في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب أو الفضة، وإذا حرم اتخاذ فتحريم الاستعمال أولى، والعلّة المهار إليها ليست متفقا عليها، بل ذكروا للنهي عنه علل: منها ما فيه من كسر قلوب الفقراء، أو من الخيلاء والسرف، ومن تضيق النفدين، **قوله** (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن، وفي رواية غندر عن شعبة عن الحكم، سمعت ابن أبي ليلى، أخرجه مسلم والترمذي. **قوله** (كان حذيفة بالمداين)، عند أحمد من طريق يزيد عن ابن أبي ليلى، كنت مع حذيفة بالمداين، والمداين اسم بلفظ جمع مدينة، وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ كانت مسكن ملوك الفرس، وبها إيوان كسرى المشهور، وكان تمسحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر سنة ست عشرة وقيل قبل ذلك، وكان حذيفة عاملا عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان. **قوله** (فاستسقى فأقام دهقان) بكسر الدال المهملة وبجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف، هو كبير القرية بالفارسية، ووقع في رواية أحمد عن وكيع عن شعبة، استسقى حذيفة من دهقان أو عالج، وتقدم في الاطعمة من طريق سيف عن مجاهد عن ابن أبي ليلى، أنهم كانوا عند حذيفة، فاستسقى، فسقاه مجوسى، ولم أقف على اسمه بعد البحث. **قوله** (بتدح فضة) في رواية أبي داود عن حفص شيخ البخارى فيه، «إناء من فضة»، ومسلم من طريق عبد الله بن عكيم، كنا عند حذيفة لجاه دهقان بشراب في إناء من فضة، ويأتى في اللباس عن سليمان بن حرب عن شعبة بلفظ «بماء في إناء». **قوله** (فرما به) في رواية وكيع، لحذفه به، ويأتى في الذى يليه بلفظ «فرمى به» وجهه، ولأحمد من رواية يزيد عن ابن أبي ليلى «ما يألو أن يصيب به وجهه»، زاد في رواية الاسماعيلي وأصله عند مسلم: فرما به فكسره. **قوله** (فقال: إني لم أرمه إلا أنى نهيته فلم يثبته) في رواية الاسماعيلي المذكورة ولم أكسره إلا أنى نهيته فلم يقبل، وفي رواية وكيع، ثم أقبل على القوم فاعتذر، وفي رواية يزيد، لولا أنى تقدمت إليه مرة أو مرتين لم أقبل به هذا، وفي رواية عبد الله بن عكيم، «إني أسرته أن لا يسقيني فيه»، ويأتى في الذى بعده مزيد فيه. **قوله** (وان النبي ﷺ نهانا عن الحرير والديباغ) سبأ في اللباس التصريح ببيان النهى عن لبسهما، وفيه بيان الديباغ ما هو. **قوله** (والشرب في آنية الذهب والفضة) وقع في الذى يليه بلفظ «لا تشربوا ولا تلبسوا»، وكذا عند أحمد من وجه آخر عن الحكم، وكذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصار على الشرب ووقع عند أحمد من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة، وأن يؤكل فيها، ويأتى نحوه في حديث أم سلمة في الباب الذى يليه. **قوله** (وقال: من لحم في الدنيا، ومن لسك في الآخرة) كذا فيه بلفظ «من»، بضم الهاء وتشديد النون في الموضعين، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر شيخ البخارى فيه بلفظ «هى»، بكسر الهاء ثم التثنية، وكذا في رواية غندر عن شعبة، ووقع عند الاسماعيلي وأصله في مسلم «هو»، أى جميع ما ذكر. قال الاسماعيلي: ليس المراد بقوله «في الدنيا» إباحة استعمالهم إياه وإنما المعنى بقوله «لحم»، أى هم الذين يستعملونه مخالفة لوى المسلمين. وكذا قوله «ولسك في الآخرة أى تستعملونه مكافأة لسك على تركه في الدنيا، ويمنعه أولئك جزاء لهم على معصيتهم باستعماله. قلت: ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذى يتعاطى ذلك في الدنيا لا يتعاطاه في الآخرة كما تقدم في شرب الخمر، ويأتى مثله في لباس الحرير، بل وقع في هذا بخصوصه ما سأبينه في الذى قبله

## ٢٨ - باب آنية الفضة

٥٦٣٣ - **حدثنا** محمد بن النعمان بن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد عن ابن أبي ليلى قال : « خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تلبسوا الحرير والديباج ، فإنها لم في الدنيا ، ولكم في الآخرة . »

٥٦٣٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم »

٥٦٣٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأعمش بن سليم عن معاوية بن سويد بن مقرن عن إبراهيم بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بسم ، ونهانا عن سمع : أمرنا بعبادق المريض ، واتباع الجنائز ، وتسميت العاطس ، وإجابة الداعي ، وإنشاء السلام ، ونهر المظلوم ، وإبرار المقيم . ونهانا عن خواتيم الذهب ، وعن الشرب في الفضة - أو قال : في آنية الفضة - وعن الميار ، والقسي ، وعن كبس الحرير ، والديباج ، والاستبرق »

**قوله** ( باب آنية الفضة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث حذيفة ، **قوله** ( خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ ) كذا ذكره مختصرا ، وقد أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي الذي أخرجه البخاري من طريقه ، وأخرجه إسماعيل وأصله في مسلم من طريق معاذ بن معاذ وكلاهما عن عبد الله بن عون بلفظ « خرجت مع حذيفة إلى بعض هذا السواد ، فاستسقى ، فأتاه الدمعان باناء من فضة ، فرمى به في وجهه ، قال فقلنا : اسكتوا ، فانا إن سألناه لم يحدثنا ، قال فسكتنا . فلما كان بعد ذلك قال : أندرون لم رميت بهذا في وجهه ؟ قلنا : لا . قال : ذلك أني كنت نهيت . قال فذكر النبي ﷺ أنه قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، قال أحمد : وفي رواية معاذ ، ولا في الفضة . الحديث الثاني : **قوله** ( إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن زيد بن عبد الله بن عمر ) هو تابعي ثقة ، تقدمت روايته عن أبيه في إسلام عمر . وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وهذا الإسناد كله مدنيون . وقد تابع مالك عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب وغيرهما وذلك عند مسلم ، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع فلم يذكر زيدا في إسناده ، جعله عن نافع عن عبد الله بن عبد الرحمن ، أخرجه النسائي ، والحكم لم يزد من الثقات . ولا سيما هم حفاظ وقد اجتمعوا وافرد إسماعيل . وقال محمد بن اسحاق عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، ووافقه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفية لكن خالفه فقال عن عائشة بدل أم سلمة ، وقول محمد بن اسحاق أقرب ، فان كان محفوظا فلهذا نافع فيه إسنادين . وشذ عبد العزيز بن أبي رواد فقال : عن نافع عن أبي هريرة ، وسلك برد بن سنان وهشام بن الغاز الجادة فقالا عن نافع عن ابن عمر أخرجه الجميع للنسائي وقال :

الصواب من ذلك كله رواية أيوب ومن تابعه . قوله ( عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ) هو ابن أخت أم سلمة التي روى عنها هذا الحديث ، أمه قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، وهو ثقة ماله في البخاري غير هذا الحديث . قوله ( الذي يشرب في آنية الفضة ) في رواية مسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن « من شرب من اناء ذهب أو فضة ، وله من رواية علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع « انه الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة » وأشار مسلم الى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة ، أعني الاكل . قوله ( انما يجر جر ) بضم التحتية وفتح الجيم وسكون الراء ثم جيم مكسورة ثم واء من الجرجرة وهو صوت يردده البعير في حنجرته اذا هاج نحو صوت اللجام في فك الأفرس ، قال النووي : اتفقوا على كسر الجيم الثانية من يجر جر ، وتعقب بأن الموفق بن حوة في كلامه على المذهب حكى فتحها ، وحكى ابن الفراكح عن والده أنه قال : روى يجر جر على البناء للماعل والمفعول ، وكذا جوزة ابن مالك في « شواهد التوضيح » نعم رد ذلك ابن أبي الفتح تلميذه فقال في جزء جمعه في الكلام على هذا المتن : لقد كثرت بحثي على أن أرى أحدا رواه مبنيا للمفعول فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث ، وانما سمعناه من الفقهاء الذين ليست لهم عناية بالرواية ، وسألت أبا الحسين اليونيني فقال : ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المنذرى إلا مبنيا للفاعل ، قال ويهد اتفاق الحفاظ فديما وحديثا على ترك رواية ثابتة . قال : وأيضا فسناده الى الفاعل هو الاصل واسناده الى المفعول فرع فلا يصار اليه بغير حاجة ، وأيضا فان علماء العربية قالوا : يحذف الفاعل إما للعلم به أو للاجهول به . أو اذا تخوف منه أو عابه . أو لثرفه أو لحقارته ، أو لاقامة وزن ، وليس هنا شيء من ذلك . قوله ( في بطنه نار جهنم ) وقع الاكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى الصب أو التجرع فيكون « نار » نصب على المفعولية والفاعل الشارب أي يصب أو يتجرع ، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصوت في البطن ، قال النووي : النصب أشهر ، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم باللفظ « وانما يجر جر في بطنه نارا من جهنم » وأجاز الازهرى النصب على أن الفعل عدى اليه ، وابن السيد الرفع على أنه خبر إن وما موصولة ، قال : ومن نصب جعل « ما » زائدة كافة لأن عن العمل ، وهو نحو ( انما صنعوا كيد ساحر ) فقرأ بنصب كيد ورفعه ، ويدفعه أنه لم يقع في شيء من النسخ بفصل ما من أن وقوله إن النار تصوت في بطنه كما يصوت البعير بالجرجرة مجاز تشبيه ، لأن النار لا صوت لها ، كذا قيل ، وفي النفي نظر لا يخفى . الحديث الثالث حديث البراء « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع » . قوله ( وعن الشرب في الفضة أو قال في آنية الفضة ) شك من الراوى . زاد مسلم من طريق أخرى عن البراء « فانه من شرب فيما في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة » ومثله في حديث أبي هريرة رفعه « من شرب في آنية الفضة والذهب في الدنيا لم يشرب في الآخرة » ، وآنية أهل الجنة الذهب والفضة » أخرجه النسائي بسند قوى ، وسيأتي شرح حديث البراء مستوفى في كتاب الأدب ، وبأنى ما يتعلق باللباس منه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . وفي هذه الاحاديث تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلا كان أو امرأة ، ولا يلتحق ذلك بالحلى للنساء . لانه ليس من التزين الذي أبيح لها في شيء ، قال القرطبي وغيره : في الحديث تحريم استعمال أو أواني الذهب والفضة في الاكل والشرب . ويلحق بهما ما في معناهما مثل النطيط والتكحل وسائر وجوه الاستعمالات ، وهذا قال الجمهور . وأعربت طائفة شذت فأباح ذلك مطلقا ، ومنهم من قصر التحريم على الاكل والشرب ، ومنهم من قصره على الشرب لانه لم ينف على الريادة في

الأكل ، قال : واختلف في علة المنع فقيس : ان ذلك يرجع الى عيتهما ، وبؤيده قوله هي لهم وانما لهم ، وقيل لكونهما الأمان وقيم المتلفات ، فلو أبيع استعمالهما لجاز اتخاذ الآلات منهما فيفضي الى قتلتهما بأيدي الناس فيجحف بهم ، ومثله الغزالي بالحكام الذين وظيفتهم التصرف لاظهار العدل بين الناس ، فلو منعوا التصرف لأخل ذلك بالعدل ، فكذا في اتخاذ الآواني من النقيدين حبس لهما عن التصرف الذي يلتفت به الناس . ويرد على هذا جواز الحل للنساء من النقيين ، ويمكن الانفصال عنه . وهذه العلة هي الراجحة عند الشافعية ، وبه صرح أبو علي السنجي وأبو محمد الجويني . وقيل علة التحريم السرف والخيلاء ، أو كسر فلوب الفقراء . ويرد عليه جواز استعمال الآواني من الجواهر النفيسة وغالبها أفسس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ، ولم يمنعها إلا من شذ . وقد نقل ابن الصباغ في « الشامل » الاجماع على الجواز ، وتبعه الرافعي ومن بعده ، لكن في « زوائد العمراني » عن صاحب « الفروع » نقل وجهين . وقيل : العلة في المنع التشبه بالاعاجم ، وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ، وبمجرد التشبه لا يصل الى ذلك . واختلف في اتخاذ الآواني دون استعمالها كما تقدم ، والأشهر المنع وهو قول الجمهور ، ورخصت فيه طائفة ، وهو مبنى على العلة في منع الاستعمال ، وبتفريع على ذلك غرامة أرش ما أفسد منها وجواز الاستئجار عليها

### ٢٩ - باب الشرب في الأفراح

٥٦٣٦ - حدثني عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن سالم أبي النضر عن محمد بن مولى

أم الفضل عن أم الفضل « أنهم شكوا في صوم النبي ﷺ يوم عرفة ، فبُعث إليه بقدر من لبن فشربه »  
قوله ( باب الشرب في الأفراح ) أي هل يباح أو يمنع لكونه من شعار الفسقة ؟ ولعله أشار الى أن الشرب فيها وان كان من شعار الفسقة لكن ذلك بالنظر الى المشروب والى الهيئة الخاصة بهم فيكره التشبه بهم ، ولا يلزم من ذلك كراهة للشرب في القدر اذا سلم من ذلك . قوله ( حدثنا عمرو بن عباس ) بمملتين وموحدة ، وشيخه عبد الرحمن هو ابن مهدي ، وقد تقدم التنبيه على حديث أم الفضل المذكور قريبا ، وتقدم أنه مرشوحا في كتاب الصيام

### ٣٠ - باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآبائه

وقال أبو بردة قال لي عبد الله بن سلام « ألا أسقيك في قدح شرب النبي ﷺ فيه ؟ »

٥٦٣٧ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعيد رضي

الله عنه قال « ذكر النبي ﷺ امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها ، فأرسل إليها ، فقدمت فنزلت في أجمل بن ساعدة ، فخرج النبي ﷺ حتى جاءها فدخل عليها ، فاذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها النبي ﷺ قالت : أعوذ بالله منك . فقال : قد أعذتك مني ، فقالوا لها : أندرين من هذا ؟ قالت : لا . قالوا : هذا رسول الله ﷺ جاء لمخطبك . قالت : كنت أنا أشقى من ذلك . فأقبل النبي ﷺ يومئذ حتى



جلس في سقيفة بني ساعدة هو وأصحابه ، ثم قال : اسقنا يا سهل ، فأخرجت لهم هذا القدح فأسقيتهم فيه . فأخرج لنا سهل ذلك القدح فشربنا منه ، قال : ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك ، فوهبه له .

٥٦٣٨ - **حدثنا** الحسن بن مذكّر قال حدثني يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن عاصم الأحول قال : رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك - وكان قد انصدع فسلسله بفضة . قال : وهو قدح جلد عريض من نضار . قال قال أنس : لقد سقيت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ،

قال وقال ابن سيرين : إنه كان فيه سلقة من حديد ، فأراد أنس أن يحمل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة : لا تغيرن شيئا صنعه رسول الله ﷺ . فتركه .

**قوله** ( باب الشرب من قدح النبي ﷺ ) أي تبركاً به ، قال ابن المنير : كأنه أراد بهذه الترجمة دفع توهّم من يقع في خياله أن الشرب في قدح النبي ﷺ بعد وفاته تصرف في ملك الغير بغير إذن ، فبين أن السلف كانوا يفعلون ذلك لأن النبي ﷺ لا يورث ، وما تركه فهو صدقة . ولا يقال إن الأغنياء كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا تحمل للفقير ، لأن الجواب أن الممتنع على الأغنياء من الصدقة هو المفروض منها ، وهذا ليس من الصدقة المفروضة . قلت : وهذا الجواب غير مقنع ، والذي يظهر أن الصدقة المذكورة من جنس الأوقاف المطلقة ، ينفع بها من يحتاج إليها ، وتقر تحت يد من يؤمن عليها ، ولهذا كان عند سهل قدح ، وعند عبد الله بن سلام آخر ، والجمية عند أسماء بنت أبي بكر وغير ذلك . **قوله** ( وقال أبو بردة ) هو ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** ( قال لي عبد الله بن سلام ) هو الصحابي المشهور ، ولأم سلام مخففة . **قوله** ( ألا ) بتخفيف اللام للعرض ، وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الاعتصام من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن حمده عن عبد الله بن سلام ، وتقدم في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الجونية بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون في قصة استعاذتها لما جاء النبي ﷺ بخطبها ، وقد تقدم شرح قصتها في أول كتاب الطلاق ، وقوله في هذه الطريق د فزلت في أجم ، يضم الهمزة والجيم هو بناء يشبه القصر ، وهو من حصون المدينة ، والجمع آجام مثل أطم وأطام . قال الخطابي : الأطم والأجم بمعنى ، وأغرب الداودي فقال : الآجام الأشجار والحوائط ، ومثله قول للكرماني : الأجم بفتحتي جمع أجمة وهي الفيضة . **قوله** ( قالت : أنا كنت أشقى من ذلك ) ليس أفل التفضيل فيه على ظاهره ، بل مرادها اثبات الشقاء لها لما فاتها من الزوج برسول الله ﷺ . **قوله** ( فأقبل النبي ﷺ حتى جلس في سقيفة بني ساعدة ) هو المكان الذي وقعت فيه البيعة لأبي بكر الصديق بالخلافة . **قوله** ( ثم قال : اسقنا يا سهل ) في رواية مسلم من هذا الوجه ، « اسقنا لسهل » أي قال لسهل اسقنا ، ووقع عند أبي زعيم « فقال اسقنا يا أبا سعد » ، والذي أحرفه في كنية سهل بن سعد أبو العباس ، فلمل له كنييتين ، أو كان الأصل يا ابن سعد فتعرفت . **قوله** ( فأخرجت لهم هذا القدح ) في رواية المستمل « فخرجت لهم بهذا القدح » . **قوله** ( فأخرج لنا سهل ) قائل ذلك هو أبو حازم الراوي عنه ، وصرح بذلك مسلم في روايته . **قوله** ( ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك فوهبه له ) كان عمر بن عبد العزيز حينئذ قد ولي إمرة المدينة ، وليست الهبة هنا حقيقية ، بل من جهة

الاختصاص . وفي الحديث التبسط على الصحاب واستدعاء ما عنده من مأكل ومشروب ، وتمظيمه بدعائه بكنيته ، والتبرك بأثار الصالحين ، واستيهاب الصديق ما لا يشق عليه هبته ، ولعل سهلا سمح بذلك لبدل كان عنده من ذلك الجنس أو لأنه كان محتاجا فموضه المستوهب ما يسد به حاجته ، والله أعلم . ومناسبتة لترجمة ظاهرة من جهة رغبة الذين سألوا سهلا أن يخرج لهم القدر المذكور ليشرخوا فيه تركا به . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا الحسن بن مدرك حدثنا يحيى بن حماد ) كذا أخرجه هنا ، وفي غير موضع عن يحيى بن حماد « بواسطة » ، وأخرج عنه في جملة الحبشة بغير واسطة . والحسن بن مدرك كان صهر يحيى بن حماد فكان عنده عنه ما ليس عند غيره ، ولهذا لم يخرج به إلا سماعه من طريق أبي عروانة ، ولا وجود له أبو نعيم إسنادا غير إسناده البخاري فأخرجه في « المستخرج » من طريق الفريري عن البخاري ثم قال : رواه البخاري عن الحسن بن مدرك ، ويقال إنه حديثه ، يعني أنه تفرد به . **قوله** ( رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك ) تقدم في فرض الحسن بن علي بن الحسين عن أبي حمزة السكري « عن عاصم قال : رأيت القدح وشربت منه » ، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة ثم قال : قال علي بن الحسن : وأنا رأيت القدح وشربت منه ، وذكر القرطبي في « مختصر البخاري » أنه رأى في بعض النسخ القديمة من صحيح البخاري « قال أبو عبد الله البخاري : رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه ، وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس ثمانمائة ألف . **قوله** ( وكان قد انصدع ) أي انشق . **قوله** ( فسلطه بفضة ) أي وصل بعضه ببعض ، وظاهره أن الذي وصله هو أنس ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ، وهو ظاهر رواية أبي حمزة المذكورة بلفظ « ان قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة » ، لكن رواية البيهقي من هذا الوجه بلفظ « انصدع فجعلت مكان الشعب سلسلة من فضة . قال - يعني أنسا - هو الذي فعل ذلك » . قال البيهقي كذا في سياق الحديث ، فما أدري من قاله من رواة هل هو موسى بن هارون أو غيره . قلت : لم يتعين من هذه الرواية من قال هذا وهو « جعلت » بضم التاء على أنه ضمير القائل وهو أنس ، بل يجوز أن يكون جملة بضم أوله على البناء للجهول فقساوى الرواية التي في الصحيح . ووقع لاحد من طريق شريك عن عاصم « رأيت عند أنس قدح النبي ﷺ فيه ضبة من فضة » ، وهذا أيضا يحتمل . والشعب بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع ، وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة . **قوله** ( وهو قدح جيد عريض من فضار ) القائل هو عاصم راويه ، والعريض الذي ليس بتطاول بل يكون طوله أقصر من عمقه ، والنضار بضم النون وتخفيف الضاد المعجمة الخالص من العود ومن كل شيء ، ويقال أصله من شجر النبع ، وقيل من الأثل ، ولونه يميل إلى الصفرة ، وقال أبو حنيفة الدينوري : هو أجود الخشب للآنية . وقال في « المحكم » النضار التبر والخشب . **قوله** ( قال ) أي عاصم ( قال أنس : لقد سمعت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ) وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس « لقد سمعت رسول الله ﷺ يقدح في هذا الشراب كله المسيل والنيذ والماء واللبن » ، وقد تقدمت صفة النبيذ الذي كان يشربه ، وأنه تصيع التمر أو الزبيب . **قوله** ( قال ) أي عاصم ( وقال ابن سيرين ) هو محمد ، وقد فصل أبو عروانة في روايته هذه ما حله عاصم عن أنس مما حله ابن سيرين ، ولم يقع ذلك في رواية أبي حمزة الماضية . **قوله** ( أنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة ) هو شك من الراوى ، ويحتمل أن يكون التردد من أنس عند إرادة ذلك أو استشارته أبا طلحة فيه . **قوله** ( فقال له أبو طلحة ) هو الانصاري زوج أم سليم والدة

أنس . قوله ( لا تغرن ) كذا الأكثر بالتوكيد ، وللكشميهني « لا تغير » بصيغة النهي بغير تأكيد ، وكلام أبي طلحة هذا إن كان ابن سيرين سمعه من أنس وإلا فيكون أرسله عن أبي طلحة لأنه لم يلقه ، وفي الحديث جواز اتخاذ ضبة الفضة وكذلك السلحة والحلقة ، وهو أيضا بما اختلف فيه . قال الخطابي : منعه مطلقا جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك والليث . وعن مالك : يجوز من الفضة إن كان يسيرا . وكرهه الشافعي قال : لشلا يكون شارباً على فضة ، فأخذ بعضهم منه أن السكراة تختص بما إذا كانت الفضة في موضع الشرب ، وبذلك صرح الحنفية . وقال به أحمد وإسحاق وأبو ثور . وقال ابن المنذر تبعاً لأبي عبيد : المفضض ليس هو إناء فضة ، والذي نقرر عند الشافعية أن الضبة إن كانت من الفضة وهي كبيرة لازمة تحرم ، أو للحاجة فتجوز مطلقاً ، وتحرم ضبة الذهب مطلقاً . ومنهم من سوى بين ضبتي الفضة والذهب . وأما الحديث الذي أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بنحو حديث أم سلمة وزاد فيه « أو في إناء فيه شيء » من ذلك ، فإنه معلول بجملة حال إبراهيم بن عبد الله بن مطيع وولده ، قال البيهقي : الصواب ما رواه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أنه « كان لا يشرب في قدح فيه ضبة فضة » ، وقد أخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث أم عطية « أن النبي ﷺ نهى عن لبس الذهب وتفضيض الاقداح » ، ثم رخص في تفضيض الاقداح « وهذا لو ثبت لكان حجة في الجواز » ، لكن في سنده من لا يعرف . واستدل بقوله « أو إناء فيه شيء » من ذلك ، على تحريم الإناء من النحاس أو الحديد المطلق بالذهب أو الفضة ، والصحيح عند الشافعية إن كان يحصل منه بالعرض على النار حرم ، وإلا فوجهان أحدهما لا ، وفي العكس وجهان كذلك ، ولو غلب إناء الذهب أو الفضة بالنحاس مثلاً ظاهراً وباطناً فكذلك . وحرم إمام الحرمين أنه لا يحرم كثر الحبة التي من القطن مثلاً بالحرير ، واستدل بجواز اتخاذ السلحة والحلقة أنه يجوز أن يتخذ الإناء رأس منفصل عنه ، وهذا ما نقله المتولي والبخاري والحوارزمي ، وقال الزاوي : فيه نظر . وقال النووي في « شرح المذهب » : ينبغي أن يحمل كالتضبيب ويجرى فيه الخلاف والتفصيل . واختلفوا في ضابط الصغر في ذلك فحمل : العرف وهو الأصح ، وقيل ما يلع على بعد كبير وما لا يصغير ، وقيل ما استوعب جزءاً من الإناء كما سئل أو عروته أو شفته كبير ، وما لا فلا . ومتى شك فلاصل الإباحة . والله أعلم

### ٣١ - باب شرب البركة . ولله المبارك

٥٦٣٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش قال حدثني سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما هذا الحديث قال « قد رأيتني مع النبي ﷺ وقد حضرت العصر وليس معاً ما لا غير قضية . فجعل في إناء . فأتى النبي ﷺ به فأدخل يده فيه وفرج أصابعه » ثم قال : « حتى على أهل الوضوء للبركة من الله . فلقد رأيت الماء ينفجر من بين أصابعه . فتوضأ للناس وشربوا . فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه فقلت أنه بركة . قلت لجابر : كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة » . تابعه عمرو بن دينار عن جابر وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم عن جابر « خمس عشرة مائة » . وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر

**قوله** ( باب شرب البركة ، والماء المبارك ) قال المذهب : سمي الماء بركة لان الشيء إذا كان مباركا فيه يسمى بركة **قوله** ( عن جابر بن عبد الله ) في رواية حصين ، عن سالم بن أبي الجعد سمعت جابرا ، وقد تقدمت في المغازي ، **قوله** ( قد رأيتني ) بضم التاء ، وفيه نوع تجميد . **قوله** ( وحضرت العصر ) أى وقت صلاتها ، والجملة حالية . **قوله** ( ثم قال : حتى على أهل الوضوء ) كذا وقع الاكثر ، وفي رواية النسفي : حتى على الوضوء ، باسقاط لفظ د أهل ، وهى أصوب ، وقد وجهت على تقدير ثبوتها بأن يكون أهل بالنصب على النداء بحذف حرف النداء كأنه قال : حتى على الوضوء المبارك يا أهل الوضوء ، **كذا** قال عياض ، وتعقب بأن الجبرود يعلى غير مذكور ، وقال غيره : الصواب حتى هلا على الوضوء المبارك ، فتحرف لفظ هلا ، فصارت د أهل ، وحولت عن مكانها ، ودعى ، اسم فعل للامر بالاسراع ، وتفتح لسكون ما قبلها مثل ليت وهلا بتخفيف اللام والتنوين كلة استعمال . **قوله** ( لجملة لا آلو ) بآمد وتخفيف اللام المضمومة أى لا أقصر ، والمراد أنه جعل يستكثر من شربه من ذلك الماء لأجل البركة . قال ابن بطال : يؤخذ منه أنه لا سرف ولا شره فى الطعام أو الشراب الذى تظهر فيه البركة بالمعجزة ، بل يستحب الاستكثار منه . وقال ابن المنير : فى ترجمة البخارى اشارة إلى أنه يغتفر فى الشرب منه الاكثار دون المعتاد الذى ورد باستحباب جعل الثلث له ، وثلا يظن أن الشرب من غير عطش ممنوع ، فان فعل جابر ما ذكر دال على أن الحاجة إلى البركة أكثر من الحاجة إلى الرى ، والظاهر اطلاق النبى ﷺ على ذلك ولو كان ممنوعا لنهاه . **قوله** ( فقلت لجابر ) القائل هو سالم بن أبي الجعد راويه عنه . **قوله** ( كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة ) كذا لهم بالرفع ، والتقدير نحن يومئذ ألف وأربعمائة ، ويجوز النصب على خبر كان ، وقد تقدم بيان الاختلاف على جابر فى عددهم يوم الحديبية فى باب غزوة الحديبية ، من المغازي ، ويلى هناك أن هذه القصة كانت هناك ، وتقدم شيء من شرح المان فى علامات النبوة . **قوله** ( تابعه عمرو بن دينار عن جابر ) وصله المؤلف فى تفسير سورة الفتح مختصرا ، كذا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة ، وهذا القدر هو مقصوده بالمناجاة المذكورة لا جميع سياق الحديث . **قوله** ( وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم ) هو ابن أبي الجعد ( خمس عشرة مائة ) أما رواية حصين فوصلها المؤلف فى المغازي ، وأما رواية عمرو بن مرة فوصلها مسلم وأحمد بلفظ ألف وخمسمائة ، والجمع بين هذا الاختلاف عن جابر أنهم كانوا زيادة على ألف وأربعمائة ، فن أقصر عليها ألغى السكر ، ومن قال ألف وخمسمائة جبره . وقد تقدم بسط ذلك فى كتاب المغازي ، وبيان توجيه من قال ألف وثلثمائة ، وقله الحمد

( عاتمة ) اشتمل كتاب الاثرية من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسعين حديثا ، المعلق منها تسعة عشر طريقا والباقي موصل ، المكرر منها فيه وفيما مضى سبعون طريقا والباقي خالص ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبى مالك وأبى طاهر فى المعارف ، وحديث ابن أبى أوفى فى الجمل الاخضر ، وحديث أنس فى الافداح ليلة الإصراء وهو معلق ، وحديث جابر فى السكر ، وحديث على فى الشرب قائما ، وحديث أبى هريرة فى النهى عن الشرب من قم السقاء ، وحديث أبى طلحة فى قدح النبى ﷺ . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بدم أربعة عشر أمرا ، وافته أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٥- كتاب المرضى

١- باب ما جاء في كفارة المرض . وقول الله تعالى ( من يسلُ سوءاً يُجزَ به )

٥٦٤٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ طَائِفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا مِنْ مَصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ ، حَقَّ الشُّكُوكُ بِشَاكِهَا ،

٥٦٤١ ، ٥٦٤٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا نَعَمٍ - حَقَّ الشُّكُوكُ بِشَاكِهَا - إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ »

٥٦٤٣ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : تُنْقِئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً ، وَتُعْدِلُهَا مَرَّةً . وَمَثَلُ الْفَاسِقِ كَالْأَرْزَقِ لَا تَزَالُ حَقٌّ يَكُونُ انْجِمَانُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً »

وَقَالَ زَكَرِيَّا **حَدَّثَنَا** سَعْدٌ **حَدَّثَنَا** ابْنُ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٦٤٤ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ النَّذِيرِ قَالَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ **حَدَّثَنَا** أَبِي عَنْ حِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَنِي مَاسِرٍ عَنْ كُوفَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : مِنْ حَيْثُ انْتَهَى الرِّيحُ كَفَّاتُهَا ، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ نَكَّتْنَا بِالْبَلَاءِ . وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَقِ سَمَاءٌ مُتَدَلِّةٌ ، حَقٌّ يَقْصِمُهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ »

[ الحديث ٥٦٤٤ - طرأه في : ٧٤٦٦ ]

٥٦٤٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْخُبَابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ »

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المرضى . باب ما جاء في كفارة المرض ) كذا لهم ، إلا أن البسمة سقطت لأبي ذر ، وعالفهم النسفي فلم يفرّد كتاب المرضى من كتاب الطب ، بل صدر بكتاب الطب ثم بعمل ، ثم ذكر « باب ما جاء » واستمر على ذلك إلى آخر كتاب الطب ، ولكل وجه ، وفي بعض النسخ « كتاب » . والمرضى جمع مريض ، والمراد بالمرض هنا مرض البدن ، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما لشبهة كقوله تعالى ﴿ في قلوبهم مرض ﴾ وإما لشبهة كقوله تعالى ﴿ فيقطع الذي في قلبه مرض ﴾ ووقع ذكر مرض البدن في القرآن في الرضوخ والصوم والحج ، وسيأتي ذكر مناسبة ذلك في أول الطب . والكفارة صيغة مبالغة من التكفير ، وأصله التغطية والستر ، والمعنى هنا أن ذنوب المؤمن تغطى بما يقع له من ألم المرض ، قال الكرماني : والإضافة بيانية لأن المرض ليس له كفارة بل هو الكفارة نفسها ، فهو كقولهم شجر الأراك . أو الإضافة بمعنى « في » ، أو هو من إضافة المصنوع إلى الموصوف ، وقال غيره : هو من الإضافة إلى الفاعل ، وأسند التكفير للمرض لسكونه سببه . **قوله** ( وقول الله عز وجل : من يعمل سوءا يجز به ) قال الكرماني : مناسبة الآية للباب أن الآية أعم ، إذ المعنى أن كل من يعمل سيئة فإنه يجازى بها . وقال ابن المنير : الحاصل أن المرض كما جاز أن يكون مكفرا لخطايا فكذلك يكون جزاء لها . وقال ابن بطال : ذهب أكثر أهل التأويل إلى أن معنى الآية أن المسلم يجازى على خطايا في الدنيا بالمصائب التي تقع له فيها فتكون كفارة لها . وعن الحسن وعبد الرحمن بن زيد : أن الآية المذكورة نزلت في الكفارة خاصة ، والأحاديث في هذا الباب تشهد للأول انتهى . وما نقله عنهما أورده الطبري ونقبه . ونقل ابن التين عن ابن عباس نحوه ، والأول المعتمد . والأحاديث الواردة في سبب نزول الآية لمسلم تكن على شرط البخاري ذكرها ثم أورد من الأحاديث على شرطه ما يوافق ما ذهب إليه الأكثر من تأويلها ، ومنه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق هبید بن عمير عن عائشة « أن رجلا تلا هذه الآية ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ فقال : إنا لنجزي بكل ما عملناه ؟ هاكنا اذا . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : نعم يجزي به في الدنيا من مصيبة في جسده مما يؤذيه ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان أيضا من حديث أبي بكر الصديق أنه قال « يا رسول الله كيف يصلح بعد هذه الآية ﴿ ليس بأمانيسكم ولا أمانى أهل الكتاب ، من يعمل سوءا يجز به ﴾ ؟ فقال : غفر الله لك يا أبا بكر ، ألسن تمرض ، ألسن تحزن ؟ قال قلت : بلى . قال : هو ما تجزون به ، وإسلم من طريق محمد بن قيس بن عرفة عن أبي هريرة « لما نزلت ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ بلغت من المسلمين مبلغا شديدا ، فقال النبي ﷺ : قاربوا وسددوا ، فني كل ما يصاب به المسلم كفارة . حتى النكبة ينكها والشوك يشاكها » . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الحديث الأول حديث عائشة ، **قوله** ( ما من مصيبة أصاب المسلم الرمية بالسهم ثم استعملت في كل نازلة . وقال الراغب : أصاب يستعمل في الخير والشر . قال الله تعالى ﴿ ان تصيبك حسنة فاعلم ان تصيبك مصيبة ﴾ الآية قال : وقيل الإصابة في الخير مأخوذة من الصوب وهو المطر الذي يغزل بقدر الحاجة من غير ضرر ، وفي الشر مأخوذة من إصابة السهم . وقال الكرماني : المصيبة في اللغة ما ينزل بالافسان مطلقا ، وفي العرف ما ينزل به من مكروه خاصة ، وهو المراد هنا . **قوله** ( تصيب المسلم ) في رواية مسلم من طريق مالك ويونس جميعا عن الزهري « ما من مصيبة يصاب بها المسلم ، ولا أحد من طريق عبد الرزاق عن معمر بهذا السند « ما من وجع أو مرض يصيب المؤمن ، ولا ابن حبان من طريق ابن أبي السرى عن عبد الرزاق « ما من مسلم يشاك شوكا فافوقها ، ونحوه لمسلم عن

طريق هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( حتى الشوكة ) جاوزوا فيه الحركات الثلاث ، فالجر بمعنى الغاية أى حتى ينتهى الى الشوكة أو عطفا على لفظ مصيبة ، والنصب بتقدير عامل أى حتى وجدانه الشوكة ، والرفع عطفا على الضمير في تصيب . وقال القرطبي : قيده المحققون بالرفع والنصب . فالرفع على الابتداء ولا يجوز على المحل . كذا قال ، ووجه غيره بأنه يسوخ على تقدير أن د من ، زائدة . قوله ( يشاكها ) بضم أوله أى بشوكة غيره بها ، وفيه وصل الفعل لأن الأصل يشاك بها . وقال ابن النين : حقيقة هذا اللفظ - يعنى قوله يشاكها - أن يدخلها غيره . قلت : ولا يلزم من كونه الحقيقة أن لا يراد ما هو أهم من ذلك حتى يدخل ما إذا دخلت هي بفهم إدخال أحد . وقد وقع في رواية هشام بن عروة عند مسلم ولا يصيب المؤمن شوكة ، فإضافة الفعل إليها هو الحقيقة ، ويحمل إرادة المعنى الأعم ، وهي أن تدخل بغير فضل أحد أو بفعل أحد ، فمن لا يمنع الجمع بين إرادة الحقيقة والنجاز باللفظ الواحد يجوز مثل هذا ، ويشاكها ضبط بضم أوله ووقع في نسخة الصغاني بفتحها ، ونسبها بعض شراح المصابيح لصاحح الجمهوري ، لكن الجمهوري إنما ضبطها لمعنى آخر فقدم اللفظ د يشاك ، بضم أوله ثم قال : والشوكة حدة الناس وحدة السلاح ، وقد شاك الرجل يشاك شوكا إذا ظهرت فيه شوكته وقويت . قوله ( إلا كفر الله بها عنه ) في رواية أحمد ، إلا كان كفارة لذنبه ، أى يكون ذلك عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المصيبة ، ويكون ذلك سببا لمغفرة ذنبه . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة د إلا رفعه الله بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة . ومثله لمسلم من طريق الأسود عن عائشة ، وهذا يقتضى حصول الأسرين معا : حصول الثواب ، ورفع العقاب . وشاهده ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، من وجه آخر عن عائشة بلفظ د ما ضرب على مؤمن عرق قط إلا حط الله به عنه خطيئته ، وكتب له حسنة ، ورفع له درجة ، وسنده جيد . وأما ما أخرجه مسلم أيضا من طريق صرة عنها د إلا كتب الله له بها حسنة ، أو حط عنه بها خطيئته ، كذا وقع فيه بلفظ د أو ، فيحتمل أن يكون شكا من الراوى ، ويحمل التنوين ، وهذا أوجه ، ويكون المعنى . إلا كتب الله له بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا ، أو حط عنه خطايا إن كان له خطايا . وعلى هذا فقتضى الأول أن من ليست عليه خطيئة يزداد في رفع درجته بقدر ذلك ، والفضل واسع . ( تنبيه ) : وقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحمد وصححه أبو عوانة والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شعبة المبدري د أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ طرقة رجوع ، فجعل يتقلب على فراشه ويستكى ، فقالت له عائشة : لو صنع هذا بعضنا لوجدت عليه ، فقال : إن الصالحين يشدد عليهم ، وأنه لا يصيب المؤمن نكبة شوكة ، الحديث ، وفي هذا الحديث تعقب على الشيخ عو الدين بن عبد السلام حيث قال : ظن بعض الجهلة أن المصائب مأجور ، وهو خطأ صريح ، فإن الثواب والعقاب إنما هو على التكسب ، والمصائب ليست منها ، بل الأجر على الصبر والرضا . ووجه التعقب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الأجر ، بمجرد حصول المصيبة ، وأما الصبر والرضا فنقد زائد يمكن أن يشاب عليهما زيادة على ثواب المصيبة ، قال القرافي : المصائب كفارات جوما سواء اقترن بها الرضا أم لا ، لكن إن اقترن بها الرضا عظم التكفير وإلا قل ، كذا قال ، والتحقيق أن المصيبة كفارة لذنب يوازيها ، وبالرضا يؤجر على ذلك ، فإن لم يكن للمصاب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بما يوازيه . وزعم القرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب : جعل الله هذه المصيبة كفارة لذنبك ، لأن الشارع قد جعلها كفارة ، فسؤال التكفير طلب لتحصيل الحاصل ، وهو إساءة أدب على الشارع . كذا قال . وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما

هو واقع كإصالة على النبي ﷺ وسؤال الوسيلة له . وأجيب عنه بأن الكلام فيما لم يرد فيه شيء ، وأما ما ورد فهو مشروح ، ليثاب من امتثل الأمر فيه على ذلك . الحديث الثاني والثالث حديث أبي سعيد وأبي هريرة معا ، قوله ( عبد الملك بن عمرو ) هو أبو عامر المقدى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وذهير بن محمد هو أبو المنذر القيسى ، وقد تكلموا في حفظه ، لكن قال البخارى في التاريخ الصغير : ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح . قلت : وقال أحمد بن حنبل كان ذهير بن محمد الذى يروى عنه الشاميون آخر لكثرة المناكير انتهى . ومع ذلك فما أخرج له البخارى إلا هذا الحديث وحديثا آخر فى كتاب الاستئذان من رواية أبي عامر المقدى أيضا عنه ، وأبو عامر بصرى ، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير فى حديث الباب عن شيخه فيه محمد بن عمرو بن حلحلة عند مسلم ، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة وبعد الثانية لام مفتوحة ثم هاء . قوله ( عن النبي ﷺ ) فى رواية الوليد بن كثير ، أنهما سمعا رسول الله ﷺ ، قوله ( من نصب ) بفتح النون والمهمل ثم موحدة : هو اتعب وزنه ومعناه . قوله ( ولا وصب ) بفتح الواو والمهمل ثم الموحدة أى مرض وزنه ومعناه ، وقيل هو المرض اللازم . قوله ( ولا هم ولا حزن ) هما من أمراض الباطن ، ولذلك ساخ عطفهما على الوصب . قوله ( ولا أذى ) هو أعم مما تقدم . وقيل هو خاص بما يلحق الشخص من تكدى غيره عليه . قوله ( ولا غم ) بالغين المعجمة هو أيضا من أمراض الباطن وهو ما يضيّق على القلب . وقيل فى هذه الأشياء الثلاثة وهى الهم والغم والحزن أن الهم ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به ، والغم كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل ، والحزن يحدث لفقد ما يشق على المرء فقده . وقيل الهم والغم بمعنى واحد . وقال الكرماني : الغم يشمل جميع أنواع المكروهات لأنه إما بسبب ما يمرض للبدن أو النفس ، والاول إما بحيث يخرج عن المجرى الطبيعى أو لا ، والثانى إما أن يلاحظ فيه الغير أو لا ، وإما أن يظهر فيه الانقباض أو لا ، وإما بالنظر الى الماضى أو لا . الحديث الرابع حديث كعب ، قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسعد هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، وعبد الله بن كعب أى ابن مالك الانصارى . قوله ( كالخامة ) بالخاء المعجمة وتخفيف الميم هى الطاقة الطرية اللينة أو الغضة أو الغضبة ، قال الخليل : الخامة الزرع أول ما ينبت على ساق واحد والالف منها منقلبة عن واو ، ونقل ابن التين عن القزاز أنه ذكرها بالمهملة والخفاء ، وفسرها بالطاقة من الزرع . ووقع عند أحمد فى حديث جابر مثل المؤمن مثل السنبلة تستقيم مرة وتخرب أخرى ، وله فى حديث لأبي بن كعب مثل المؤمن مثل الخامة تحمر مرة وتصفى أخرى . قوله ( نفيها ) بغاء وتحتانية مهموز أى تميّلها وزنه ومعناه ، قال الزركشى : هنا لم يذكر الفاعل وهو الريح ، وبه يتم الكلام ، وقد ذكره فى باب كفارة المرض ، وهذا من أعجب ما وقع له فان هذا الباب الذى ذكر فيه ذلك هو باب كفارة المرض ، ولفظ الريح ثابت فيه عند معظم الرواة ، ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك أن معنى نفيها ترقدها ، وتعقبه بأنه ليس فى اللغة قائ إذا رقد . قلت : لعله تفسير معنى ، لأن الرقود رجوع عن القيام وفاء بحى بمعنى رجوع . قوله ( وتعدلها ) بفتح أوله وسكون المهمل وكسر الدال ، وبضم أوله أيضا وفتح ثانيه والنشديد . ووقع عند مسلم « نفيها الريح تصرعها مرة وتعدلها أخرى » وكان ذلك باختلاف حال الريح : فان كانت شديدة حركتها فالت يمينا وشمالا حتى تقارب السقوط ، وان كانت ساكنة أو إلى السكون أقرب أقامت . ووقع فى رواية ذكرها عند مسلم « حتى تهب » أى تستوى ويكمل نفضها ، ولاحمد من حديث جابر مثله . قوله



(ومثل المنافق) في حديث أبي هريرة المذكور بعده «الفاجر»، وفي رواية ذكرها عند مسلم «الكافر»، **قوله** (كالأردة) بفتح الهمزة وباء بكسرهما وسكون الراء بعدها زاي، كذا الأكثر، وقال أبو صبيدة هو بوزن قاعة وهي الثابتة في الأرض، وردده أبو عبيدة بأن الزيادة اتفقوا على عدم المد، وإنما اختلفوا في سكون الراء وتحريكها والأكثر على السكون. وقال أبو حنيفة الدينوري: الراء ساكنة، وليس هو من نبات أرض العرب، ولا ينبت في السباح بل يقول طسولا شديداً ويظلم، قال: وأخبرني الخبير أنه ذكر الصنوبر، وأنه لا يحمل شيئاً وإنما يستخرج من أعجازه وعروقها الزيت. وقال ابن سيده: الأرض المرص، وقيل شجر بالشام يقال لثمره الصنوبر. وقال الخطابي: الأرز مفتوحة الراء واحدة الأرض وهو شجر الصنوبر فيما يقال. وقال القزاز: قاله قوم بالتحريك، وقالوا: هو شجر معتدل صلب لا يهزله هبوب الريح، ويقال له الأرزن. **قوله** (انجمافها) بجم ومهملة ثم قاء، أي انقلعها؛ تقول جعفته فأنجف مثل قلعتي فأنقلع. ونقل ابن التين عن الداودي أن معناه انكسارها من وسطها أو أسفلها. قال المهلب: معنى الحديث أن المؤمن حيث جاءه أمر الله انطاع له، فإن وقع له خير فرح به وشكر، وإن وقع له مكروه صبر ورجا فيه الخير والأجر، فإذا اندفع عنه اعتدل شاكراً. والكافر لا يتفقه الله باختياره، بل يحصل له التيسير في الدنيا لينصر عليه الحال في المعاد، حتى إذا أراد الله إهلاكه قصمه فيكون موته أشد عذاباً عليه وأكثر ألماً في خروج نفسه. وقال غيره: المعنى أن المؤمن يتلقى الأعراض الواقعة عليه لضعف حظه من الدنيا، فهو كأوائل الزرع شديد الميلان لضعف ساقه، والكافر بخلاف ذلك، وهذا في الغالب من حال الاثنين. **قوله** (وقال ذكرها) هو ابن أبي زائدة، وهذا التعليق عنه وصله مسلم من طريق عبد الله بن نعيم ومحمد بن بشر كلاهما عنه. **قوله** (حدثني سعد) هو ابن إبراهيم المذكور من قبل. **قوله** (حدثني ابن كعب) يريد أنه مفاير لرواية سفيان عن سعد في شيئين: أحدهما إبهامه اسم ابن كعب، والثاني نصريحه بالتحديث فيستفاد من رواية سفيان تسميته ومن رواية ذكرها التصريح باتصاله. وقد وقع في رواية لمسلم عند سفيان عبد الرحمن بن كعب، ولعل هذا هو السري إبهامه في رواية ذكرها. ويستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروايتين عن سفيان أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر. الحديث الخامس حديث أبي هريرة، **قوله** (حدثني أبي) هو ثعلبة بن سفيان. **قوله** (عن هلال بن علي من بني عامر بن لؤي) كذا فيه، وليس هو من أنفسهم وإنما هو من مواليهم واسم جده أسامة وقد ينسب إلى جده، ويقال له أيضاً هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال وهو مدني تابعي صغير موثق، وفي الرواة هلال بن أبي هلال سلة القهري تابعي مدني أيضاً يروي عن ابن عمر، روى عنه أسامة ابن زيد الليثي وحده، وهو من خلطه بهلال بن علي. وفيهم أيضاً هلال بن أبي هلال مدحجي تابعي أيضاً يروي عن أبي هريرة، وهلال بن أبي هلال أبو ظلال بصري تابعي أيضاً، يأتي ذكره قريباً في باب فضل من ذهب بصره، وهلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أسامة أفردته الخطيب في المتفق عن أبي ظلال وقال أنه مجهول، ولست استبعد أن يكون واحداً. **قوله** (من حيث أنها الريح كفأتها) بفتح الكاف والفاء والهمز أي أماتها، ونقل ابن التين أن منهم من رواه بغير من ثم قال: كأنه سهل الهدو، وهو كما ظن والمعنى أماتها، **قوله** (فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء) قال عياض: كذا فيه، وصوابه فإذا انقلبت، ثم يكون قوله تكفأ رجوعاً إلى وصف المسلم، وكذا ذكره في التوحيد. وقال الكرماني: كان المناسب: أن يقول فإذا اعتدلت تكفأ بالريح كما يتكفأ المؤمن بالبلاء،

لكن الریح أيضا بلاء بالنسبة الى الخامة ، أو لانه لما شبه المؤمن بالخامة أثبت تشبیه به ما هو من خواص الخامة . قلت : ويحتمل أن يكون جوابه اذا محذوف ، والتقدير : استقامت ، أى فاذا اعتدلت الریح استقامت الخامة ، ويكون قوله بعد ذلك : تنكفأ بالبلاء ، رجوعا الى وصف المسلم كما قال عياض ، وسياق المصنفه فى باب المنيئة والارادة ، من كتاب التوحيد يؤيد ما قلت ، فانه أخرجه فيه عن محمد بن سنان عن فليح عاليا باسناده الذى هنا وقال فيه : فاذا سكنت اعتدلت ، وكذلك المؤمن يكفأ بالبلاء . ( تنبيه ) : ذكر المزي فى الاطراف ، فى ترجمة هلال بن على عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة حديث : مثل المؤمن مثل خامة الودع فى الطب عن محمد بن سنان عن فليح وعن ابراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عنه به ، قال أبو القاسم - يعنى ابن عساكر - لم أجد حديث محمد بن سنان ولا ذكره أبو مسعود فأشار إلى ان خلفا تفرد بذكره . قلت : ورواية ابراهيم بن المنذر فى كتاب المرضى كما ترى لا فى الطب ، لكن الأمر فيه سهل ، وأما رواية محمد بن سنان فقد بينت أين ذكرها البخارى أيضا ، فيستجيب من خفاء ذلك على هذين الحافظين الكبيرين ابن عساكر والمزي ، والله الحمد على ما أتمم قوله ( والفاجر ) فى رواية محمد بن سنان والكافر ، وهذا يظهر أن المراد بالمسافر فى حديث كعب بن مالك نفاق الكفر . قوله ( صماء ) أى صلبة شديدة بلا تجويف . قوله ( يقصمها ) بفتح أوله وبالقاف أى يكسرهما ، وكأنه مستند الداودى فيما فسره بالانجفاف ، أسكن لا يلوم من التعبير بما يدل على الكسر أن يكون هو الانقلاص ، لأن الفرض القدر المشترك بينهما وهو الازالة ، والمراد خروج الروح من الجسد . الحديث السادس حديث أبى هريرة أيضا ، قوله ( عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى صعصعة ) هكذا جرد مالك نسبه ، ومنهم من ينسبه الى جده ، ومنهم من ينسب عبد الله الى جده . ووقع فى رواية الاسماعيلى من طريق ابن القاسم عن مالك ، حديث محمد بن عبد الله ، فذكره . قوله ( أبا الحباب ) بضم المهملة وموحدين مخففا . قوله ( من يرد الله به خيرا يصب منه ) كذا الأكثر بكسر الصاد والفاعل الله ، قال أبو عبيد الهروى : معناه يتبليه بالمصائب ليثيبه خيرا . وقال غيره : معناه يوجه اليه البلاء فيصيبه . وقال ابن الجوزى : أكثر الحديثين رواية بكسر الصاد ، وسميت ابن الحناب بفتح الصاد ، وهو أحسن وأليق . كذا قال ، ولو عكس لكان أولى ، والله أعلم . ووجه الطيى الفتح بأه أليق بالأدب لقوله تعالى ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ . قلت : ويشهد للكسر ما أخرجه أحمد من حديث محمود بن لبيد رفعه : إذا أحب الله قوما ابتلاهم ، فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع ، ورواه نفثات ، إلا أن محمود بن لبيد اختلف فى سماعه من النبى ﷺ ، وقد رآه وهو صغير . وله شاهد من حديث أنس عند الترمذى وحسنه . وفى هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن ، لأن الآدى لا ينفعك غالبا من ألم بسبب مرض أو هم أو نحو ذلك مما ذكر ، وإن الأمراض والأوجاع والآلام - بدنية كانت أو قلبية - تنكفر ذنوب من تقع له . وسيأتى فى الباب الذى بعده من حديث ابن مسعود ما من مسلم بصيبه أذى إلا حات الله عنه خطايا ، وظاهره تميم جميع الذنوب ، لكن الجمهور خصوا ذلك بالصغائر ، للحديث الذى تقدم التنبيه عليه فى أوائل الصلاة ، الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما ، ما اجتنبت الكبائر ، لحملوا المطلقات الواردة فى التكفير على هذا المقيد ، ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث التى ظاهرها التعميم أن المذكورات صالحة لتكفير الذنوب ، فيكفر الله بها ما شاء من الذنوب ، ويكون كثرة التكفير وقلة

باعتبار شدة المرض وخفته . ثم المراد بتكفير الذنب ستره أو محو أمره المرتب عليه من استحقاق العقوبة . وقد استدلت به على أن مجرد حصول المرض أو غيره بما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور سواء انضم إلى ذلك صبر المصاب أم لا ، وأبى ذلك قوم كالأعرجي في « المفهم » ، فقال : محل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمر الله به في قوله تعالى ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة ﴾ الآية ، حينئذ يصل إلى ما وعد الله ورسوله به من ذلك . وتعقب بأنه لم يأت على دعواه بدليل ، وإن في تعبيره بقوله « بما أمر الله » ، نظرا إذ لم يقع هنا صيغة أمر . وأجيب عن هذا بأنه وإن لم يقع التصريح بالامر فسياقه يقتضي الحث عليه والطلب له ، ففيه معنى الأمر . وعن الأول بأنه محل الأحاديث الواردة بالتحقيد بالصبر على المظلة ، وهو محل صحيح ، لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شيء منها ، بل هي إما ضعيفة لا يحتاج بها وإما قوية لكنها مقيدة بثواب مخصوص ، فاعتبار الصبر فيما إنما هو لحصول ذلك الثواب الخاص ، مثل ما سياتي فيمن وقع الطاعون ببلده هو فيها فصبر واحتسب فله أجر شهيد ، ومثل حديث محمد بن عمار عن أبيه عن جده وكانت له محبة سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يباغها بضمل ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم صبر على ذلك حتى يباغ تلك المنزلة ، رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن غالدا لم يرو عنه غير ابنه محمد ، وأبوه اختلف في اسمه لكن إيهام الصحابي لا يضرك . وحديث صحبة - بمهملة ثم معجمة ثم موحدة وزن مسلمة - رفعه من أعطى فشكر ، وأبى فصبر ، وظلم فاستغفر ، وظلم فغفر ، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ، أخرجه الطبراني بسند حسن ، والحديث الآتي قريبا « من ذهب بصره » ، يدخل في هذا أيضا ، هكذا زعم بعض من لقيناه أنه استقرأ الأحاديث الواردة في الصبر فوجدوها لا تعدو أحد الأمرين ، وليس كما قال ، بل صح التحقيد بالصبر مع إطلاق ما يترتب عليه من الثواب ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث صهيب قال قال رسول الله ﷺ [ عجبا لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير <sup>(١)</sup> ] وأبى ذلك [ لأحد ] للأؤمن إن أصابته مصيبة فله أجر ، وإن أصابته ضراء فصبر فله أجر ، فكل قضاء الله للسلم خير ، وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ « عجب من قضاء الله للمؤمن ، إن أصابته خير حمد وشكر ، وإن أصابته مصيبة حمد وصبر ، فالمؤمن يؤجر في كل أمره » ، الحديث أخرجه أحمد والنسائي . ومن جاء عنه التصريح - بأن الأجر لا يحصل بمجرد حصول المصيبة ، بل إنما يحصل بها التكفير فقط - من السلف الأول أبو عبيدة بن الجراح ، فروى أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » ، وأصله في النسائي بسند جيد وصححه الحاكم من طريق عياض بن غيليف قال دخلنا على أبي عبيدة لعوده من شكوى أصابته فقلنا : كيف بات أبو عبيدة ؟ فقالت امرأته بحقيقة : لقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بات بأجر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ابتلاه الله ببلاء في جسده فهو له حطة ، وكان أبا عبيدة لم يسمع الحديث الذي صرح فيه بالأجر لمن أصابته المصيبة ، أو سمعه وحمله على التحقيد بالصبر ، والذي نقاه مطلق حصول الأجر العادي عن الصبر . وذكر ابن بطلان أن بعضهم استدلت على حصول الأجر بالمرض بحديث أبي موسى الماضي في الجهاد باللفظ « إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقيما » ، قال : فقد زاد على التكفير ، وأجاب بما حاصله أن الزيادة لهذا إنما هي باعتبار نيته أنه لو كان صحيحا لدام على ذلك العمل الصالح ، فتمنصل

(١) كان يباغ في الطبقات السابقة ، وأكثناه من صحيح مسلم ٥٣ كقاب الزهد ، ١٣ - باب المؤمن أمره كله خير ، الحديث ٦٤

الله عليه هذه النية بأن يكتب له ثواب ذلك العمل ، ولا يلزم من ذلك أن يساويه من لم يكن يعمل في صحته شيئاً .  
 ومن جاء عنه أن المريض يكتب له الأجر بمرضه أبو هريرة ، فعند البخاري في « الادب المفرد » ، بسند صحيح عنه  
 أنه قال : ما من مرض يصيبني أحب اليّ من الحى ، لأنها تدخل في كل عضو منى ، وإن الله يعطى كل عضو قسطه من  
 الأجر ، ومثل هذا لا يقوله أبو هريرة براه . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن معاذ عن أبيه « عن جده أبي بن  
 كعب أنه قال : يا رسول الله ما جزاء الحى ؟ قال : تجري الحسنات على صاحبها ما احتلج عليه قدم أو ضرب عليه  
 عرق ، الحديث ، والاولى حل الإنبات والنقى على حالين : فمن كانت له ذنوب مثلاً أقاد المرض تمحيصها ،  
 ومن لم تكن له ذنوب كتب له بمقدار ذلك . ولما كان الأغاب من بنى آدم وجود الخطايا فيهم أطلق من أطلق  
 أن المرض كفارة فقط ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث المطابقة ، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب  
 يعادل الخطيئة ، فإذا لم تكن خطيئة توفر لصاحب المرض الثواب ، والله أعلم بالصواب . وقد استبعد ابن هبة  
 السلام في « القواعد » ، حصول الأجر على نفس المصيبة ، وحصر حصول الأجر بسببها في الصبر ، وتعقب بما  
 رواه أحمد بسند جيد عن جابر قال « استأذنت الحى على رسول الله ﷺ فأمر بها الى أهل قباء ، فبكوا اليه ذلك  
 فقال : ما شئتم ، إن شئتم دعوت الله لكم فكشفها عنكم ، وإن شئتم أن تكون لكم طهوراً . قالوا : فدها ، ووجه  
 الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم ، ووعدهم بأنها طهور لهم . قلت : والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر  
 حصل التكفير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله ، وإن لم يحصل الصبر نظر إن لم يحصل من الجوع ما يذم من  
 قول أو فعل فالفضل واسع ، ولكن المنزلة منحة عن منزلة الصابر السابقة ، وإن حصل فيكون ذلك سبباً  
 لنقص الأجر الموعود به أو التكفير ، فقد يستويان ، وقد يزيد أحدهما على الآخر ، فيقدر ذلك بقضى لأحدهما  
 على الآخر . ويشير الى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذى ذكرته قريباً ، والله أعلم

### ٢ - باب شدة المرض

٥٦٤٦ - حدثنا قبيصةٌ حدثنا سفيانٌ عن الأعمشِ ح

وحدثني بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة  
 رضی الله عنها قالت : ما رأيتُ أحداً أشدَّ عليه الوجعُ من رسول الله ﷺ ،

٥٦٤٧ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد

« عن عبد الله رضی الله عنه قال : أنبتُ للنبي ﷺ في مرضه - وهو يوعك ووعكاً شديداً - وقلت : إنك  
 لتؤعك ووعكاً شديداً ، قالت : إنَّ ذاك بأنَّك أجريين . قال : أجل ، ما من مسلم يُصيبه أذى إلا حاتَّ  
 اللهُ عنه خطاياهُ كما تحاتُّ ورقُ الشجر »

[ الحديث ٥٦٤٧ - أطرافه في : ٥٦٤٨ ، ٥٦٦٠ ، ٥٦٦١ ، ٥٦٦٧ ]

قوله ( باب شدة المرض ) أى وبيان ما فيها من الفضل . قوله ( وحدثني بشر بن محمد أخبرنا عبد الله ) مراد

المبارك . قوله (عن الاعمش) كذا أعاد الاعمش بعد التحويل ، ولو وقف في السند الأول عند سفيان وحول ثم قال كلاما من الاعمش - كان سائما ، لكن أظنه فعل ذلك لكونه سافه على لفظ الرواية الثانية وهي رواية شعبة ، وقد أخرجها الاسماعيل من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ « ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله ﷺ » وسافه من رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن قبيصة شيخ البخاري فيه بلفظ « ما رأيت أحدا كان أشد عليه الوجع ، والباقي سواء ، والمراد بالوجع المرض ، والعرب تسمى كل وجع مرضا . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود الآتي في الباب الذي يليه ، وقوله في آخره « لإحاط الله ، بحامه مهمة ومد وتشديد المشاة أصله حانت بمشائين فأدخمت إحداهما في الأخرى ، والمعنى قتلت ، وهي كناية عن إذهاب الخطايا . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الضرباني ، وسفيان هو الثوري

### ٣ - باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل

٥٦٤٨ - **حديث** عبدان عن أبي حمزة عن الاعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وتغصك شديدا . قال : أجل ، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم . قلت : ذلك بأنك أجري . قال : أجل ، ذلك كذلك ، ما من مسلم يصيبه أذى - شوكة فما فوقها - إلا كفر الله بها سيئاته ، كما تحط الشجرة وركها ،

**قوله** ( باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ) كذا الأكثر ، وللنفسي « الأول فالأول ، وجمعهما المستل ، والمراد بالأول الأولية في الفضل ، والأمثل أفضل من المثالة والجمع أمائل وهم الفضلاء . وصدر هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الدارمي والنسائي في « الكبرى » وابن ماجه وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم كلهم من طريق حاصم بن جعدة عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : قلت يا رسول الله أي الناس أشد بلاء ؟ قال : الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، يتلى الرجل على حسب دينه ، الحديث وفيه « حتى يمسي على الأرض وما عليه خطيئة » ، أخرجه الحاكم من رواية العلاء بن المسيب عن مصعب أيضا . وأخرج له شاهدا من حديث أبي سعيد ولفظه « قال : الانبياء ، قال : ثم من ؟ قال العلماء قال : ثم من ؟ قال : الصالحون ، الحديث ، وليس فيه ما في آخر حديث سعد ، ولعل الإشارة بلفظ « الأول فالأول » إلى ما أخرجه النسائي وصححه الحاكم من حديث فاطمة بنت العيمان أخت حذيفة قالت « أتيت النبي ﷺ في لساء نعوده ، فإذا بسقاء يقطر عليه من شدة الحمى ، فقال : إن من أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » . **قوله** ( عن أبي حمزة ) هو السكري بضم المهملة وتشديد الكاف . **قوله** ( عن إبراهيم التيمي ) هو ابن يزيد بن شريك ، والحارث بن سويد هو تيمي أيضا ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون ، وليس للحارث بن سويد في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في الدعوات ، لكنهما عنده من طرق عديدة ، وله عنده ثالث مضى في الإشارة من روايته عن علي بن أبي طالب . **قوله** ( دخلت على النبي ﷺ وهو يوعك ) في رواية سفيان التي قبلها أتيت النبي ﷺ في مرضه ، والوعك بفتح الواو وسكون العين المهملة الحمى وقد تفتح وقيل ألم الحمى ، وقيل تعبها ، وقيل إزعاجها المزعج وتحريرها إياه ، ومن الأصحى الوعك

المر ، فان كان محضاً فلعلم الحى سميت وعكا لحرارتها . **قوله** ( ذلك ) إشارة الى مضاعفة الاجر بشمة الحى ، وعرف بهذا أن الرواية السابقة في الباب قبله خطأ يعرف من هذه الرواية وهو قوله « انى أرسلك كما يوحك رجلا منكم » . **قوله** ( أجل ) أى نعم وزنا ومعنى . **قوله** ( اذى شركه ) التنوين فيه لالتعليل لا للجنس ليصح ترتيب فوقها ودونها في العظم والحقارة عليه باثفاء ، وهو يحتمل فوقها في العظم ودونها في الحقارة وعكسه ، والله أعلم . **قوله** ( كاتمط ) بفتح أوله وضمة المهملة وتشديد الطاء المهملة أى تلقيه منتثراً . والحاصل أنه أثبت أن المرضى إذا اشتد ضاعف الاجر ، ثم زاد عليه بعد ذلك أن المضاعفة تنتهى الى أن تحط السيئات كلها ، أو المعنى : قال نعم شدة المرضى ترفع الدرجات وتحط الخطيئات أيضا حتى لا يبقى منها شيء ، ويشير الى ذلك حديث سعد الذى ذكرته قبل « حتى يمشى على الأرض وما عليه خطيئة » ، ومثله حديث أبى هريرة عند أحمد وابن أبى شيبة بلفظ « لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقى الله وليس عليه خطيئة » قال أبو هريرة : ما من وجع يصيبنى أحب الى من الحى ، أنها تدخل فى كل مفصل من ابن آدم ، وإن الله يعطى كل مفصل قسطه من الاجر » ووجه دلالة حديث الباب على الترجمة من جهة قياس الانبياء على نبينا محمد ﷺ وللحاق الاولياء بهم لقربهم منهم وإن كانت درجاتهم منوعة عنهم ، والسرف فيه أن البلاء فى مقابلة النعمة . فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاؤه أشد ، ومن ثم ضعف حد الحر على العبد ، ونيل لامهات المؤمنين ( من بات منكم بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين ) قال ابن الجوزى : فى الحديث دلالة على أن القوم يحمل ما حل ، والضعيف يرفق به إلا أنه كلما قويت المعرفة بالمبتلى هان عليه البلاء ، ومنهم من ينظر الى أجر البلاء فيكون عليه البلاء . وأعلى من ذلك درجة من يرى أن هذا تصرف المالك فى مملوكه فيسلم ولا يمرض ، وأرفع منه من شغلته المحبة عن طلب رفع البلاء ، وأنهى المراتب من يتلذذ به لانه عن اختياره نفساً ، والله أعلم

### ٤ - باب وجوب عيادة المريض

٥٦٤٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** أبو عوانة بن منصور عن أبى وائل عن أبى موسى الأشعرى قال « قال رسول الله ﷺ : أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكروا العاني » .

٥٦٥٠ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبه قال أخبرنى أشعث بن سلم قال سمعت معاوية بن سويد ابن مقرن عن الربيع بن عازب رضى الله عنهم قال « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، ولبس الحرير والديباغ والامقبرق ، وعن لافسي ، والميثرة . وأمرنا أن نتعم الجنازة ، ونعود المريض ، ونفسي السلام » .

**قوله** ( باب وجوب عيادة المريض ) كذا جزم بالوجوب على ظاهر الامر بالعبادة « وتقدم حديث أبى هريرة فى الجنائز » حتى المسلم على المسلم خمس ، فذكر منها عيادة المريض ، ووقع فى رواية مسلم « خمس تعجب للعلم على المسلم » فذكرها منها ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية كاطعام الجائع وفك الاسير ، ويحتمل أن يكون للتدبىح على التواصل والآلفة ، وجزم الداودى بالاول فقال : هى فرض يجمعه

بعض الناس عن بعض ، وقال الجمهور : هي في الأصل نذب ، وقد تصل الى الوجوب في حق بعض دون بعض . وعن الطبري : تتأكد في حق من ترجى بركته ، وتسبب فيمن يراعى حاله ، وتباح فيما عدا ذلك ، وفي الكافر خلاف كما سيأتي ذكره في باب مفرد . ونقل النووي الاجماع على عدم الوجوب ، يعني على الاعيان . وقد تقدم حديث أبي موسى المذكور هنا في الجهاد في الولية ، وذكر بعده حديث البراء مختصرا مقتصرا على بعض الخصال الصعبة ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . واستدل بعموم قوله : «ودوا المريض» على مشروعية العيادة في كل مريض ، لكن استثنى بعضهم الأرمد لكون عائدته قد يرى ما لا يراه هو ، وهذا الأمر غاربي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كالمغشى عليه ، وقد عقبه المصنف به . وقد جاء في عيادة الأرمد بخصوصها حديث زيد بن أرقم قال : «عاني رسول الله ﷺ من وجع كان يعني» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وهو عند البخاري في «الادب المفرد» ، وسياقه أتم ، وأما ما أخرجه البيهقي والطبراني مرفوعا : «ثلاثة ليس لهم عيادة : العين والدمل والضرس» فصحيح البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير ، ويؤخذ من إطلاقه أيضا عدم التقيد بزمان يمضي من ابتداء مرضه وهو قول الجمهور ، وحزم الغزالي في «الاحياء» بأنه لا يعاد إلا بعد ثلاث ، واستدل على حديث أخرجه ابن ماجه عن أنس «كان النبي ﷺ لا يعيد مريضا إلا بعد ثلاث» ، وهذا حديث ضعيف جدا تفرد به مسلمة بن علي وهو متروك ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : هو حديث باطل ، ووجدت له شاهدا من حديث أبي هريرة عند الطبراني في «الالاوسط» وفيه راو متروك أيضا . وبلحق بعيادة المريض تعهده وتفقد أحواله والتلطف به ، وربما كان ذلك في العادة سببا لوجسود نشاطه وانتعاش قوته . وفي إطلاق الحديث أن العيادة لا تقيد بوقت دون وقت ، لكن جرت العادة بها في طرفي النهار ، وترجمة البخاري في «الادب المفرد» العيادة في الليل ، وساق عن خالد بن الربيع قال : «لما قتل حذيفة أموه في جوف الليل أو عند الصبح فقال : أي ساعة هذه ؟ فآخبروه» ، فقال : أعوذ بالله من صباح الى النار ، الحديث ، ونقل الاثر من أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الصيف : تعود فلانا ؟ قال : ليس هذا وقت عيادة . ونقل ابن الصلاح عن الفراوي أن العيادة تستحب في الشتاء ليلا وفي الصيف نهارا ، وهو غريب . ومن آدابها أن لا يطيل الجلوس حتى يضجر المريض أو يشق على أهله ، فإن اقتضت ذلك ضرورة فلا بأس كما في حديث جابر الذي بعده . وقد ورد في فضل العيادة أحاديث كثيرة جيا . منها عند مسلم والترمذي من حديث ثوبان : «ان المسلم اذا عاد أعياه المسلم لم يزل في خرفة الجنة» ، وخرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء ثم هاء هي الثمرة اذا فضجت ، شبه ما يحوزه عائد المريض من الثواب بما يحوزه الذي يجتنى الثمر . وقيل المراد بها هنا الطريق ، والمعنى أن العائد يمشي في طريق تؤديه الى الجنة ، والتفسير الاول أولى ، فقد أخرجه البخاري في «الادب المفرد» من هذا الوجه وفيه : قلت لأبي قلابة : ما خرفة الجنة ؟ قال : جناها ، وهو عند مسلم من جملة المرفوع ، وأخرج البخاري أيضا من طريق عمر بن الحكم عن جابر رفعه : «من عاد مريضا غاض في الرحمة حتى إذا فقد استقر فيها» ، وأخرجه أحمد والبراز وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه وألفاظهم فيه مختلفة ، ولأحمد نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن

### ٥ - باب عيادة المنفى عليه

٥٦٥١ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابن المنكدر سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول «مرضت مرضاً، فأتاني النبي ﷺ يهودني وأبو بكر وهما ماشيان، فوجداني أغشى على، فوضأ النبي ﷺ ثم صب وضوءه علي، فأفقت فإذا النبي ﷺ، قلت: يا رسول الله، كيف أصنع في مالي؟ كيف أقضي في مالي؟ فلم يجبني بشيء، حتى نزلت آية الميراث،

**قوله** (باب عيادة المضي عليه) أي الذي يصيبه غشى فتعطل معه قوته الحساسة. قال ابن المنذر: قائمة الترجمة أن لا يعتقد أن عيادة المضي عليه ساقطة الفائدة لكونه لا يعلم بعائده، ولكن ليس في حديث جابر التصريح بأنهما علما أنه مضى عليه قبل عيادته، فلمله وافق حضورهما. قلت: بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال مجيئهما وقبل دخولهما عليه، ومجرد علم المريض بعائده لا تتوقف مشروعية العيادة عليه، لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله، وما يرجي من بركة دعاء العائد ووضع يده على المريض والمسح على جسده والنفث عليه هند التحويل إلى غير ذلك، وقد تقدم شرح حديث جابر المذكور في كتاب الطهارة وفي تفسير سورة النساء.

### ٦ - باب فضل من بصرع من الريح

٥٦٥٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن عمران أبي بكر قال حدثني عطاء بن أبي رباح قال قال لي ابن عباس: ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟ قلت: بلى. قال: هذه المرأة السوداء أنت للنبي ﷺ فقالت: إني أصرع وإني أنكشف، فادع الله لي. قال: إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دهرت الله أن يعافيك. فقالت: أصبر. فإني أنكشف، فادع الله لي أن لا أنكشف، فدعاهما. حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن جريح أخبرني عطاء أنه رأى أم زفر، تلك المرأة الطويلة السوداء، على ستر الكعبة **قوله** (باب فضل من بصرع من الريح) انحباس الريح قد يكون سبباً للصرع، وهي علة تمنع الأعضاء الرئيسة عن انفعالها منعا غير تام، وسببه ريح غليظة تمنع في منافذ الدماغ، أو بخار ردي يرتفع إليه من بعض الأعضاء، وقد يتبعه تشنج في الأعضاء فلا يبقى الشخص معه منتصباً بل يسقط ويقذف بالوبد اغلظ الرطوبة، وقد يكون الصرع من الجن، ولا يقع إلا من النفوس الخبيثة منهم، إما لاستحسان بعض الصور الإنسية وإما لا يقيح الأذية به، والاول هو الذي يثبت به جميع الأطباء ويذكرون علاجه، والثاني يحسده كثير منهم، وبعضهم يثبت ولا يعرف له علاجاً إلا بمقاومة الأرواح الخبيثة العلوية لتندفع آثار الأرواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها. ومن نص منهم على ذلك إبقراط فقال لما ذكر علاج المصروع: هذا إنما ينفع في الذي سببه أخلاط، وأما الذي يكون من الأرواح فلا. **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطان. **قوله** (هن عمران أبي بكر) هو المعروف بالقصير، واسم أبيه سلم، وهو بصري تابعي صنف. **قوله** (الأريك) ألا بتخفيف اللام قبلها همزة مفتوحة. **قوله** (هذه المرأة السوداء) في رواية جعفر المستغفرى في «كتاب الصحابة»، وأخرجه أبو موسى في «الذيل» من



طريقه ثم من رواية عطاء الخراساني عن عطاء بن أبي رباح في هذا الحديث « فأراني حشبة صفراء عظيمة فقال : هذه سميرة الاسدية » . قوله (فقال إن بي هذه المؤنة (١)) وهو بضم الميم بمدّها همزة ساكنة : الجنون ، وأخرجه ابن مردويه في التفسير من هذا الوجه فقال في روايته « أن بي هذه المؤنة بمعنى الجنون » ، وزاد في روايته وكذا ابن منده أنها كانت تجمع الصوف والتمر والليف ، فإذا اجتمعت لها كبة عظيمة نقصتها فنزل فيها « ولا تكونوا كالتي نقصت غولها ، الآية » ، وقد تقدم في تفسير النحل أنها امرأة أخرى . قوله (وإني أنكشف) بمثابة وتشديد المعجمة من التكشف ، وبالنون الساكنة مخففا من الانكشاف ، والمراد أنها خشيت أن تظهر هورتها وهي لا تشر . قوله في الطريق الأخرى (حدثنا محمد) هو ابن سلام وصرح به في « الادب المفرد » ، ومحمد هو ابن يزيد . قوله (انه رأى أم زفر) بضم الزاي وفتح الفاء . قوله (تلك المرأة) في رواية الكشميني « تلك امرأة » . قوله (على ستر الكعبة) بكسر المهملة أي جالسة عليها معتمدة ، ويجوز أن يتعلق بقوله « رأى » . ثم وجدت الحديث في « الادب المفرد » للبخاري وقد أخرجه بهذا السند المذكور هنا بعينه وقال « على سلم الكعبة » ، فانه أعلم . وعند البزار من وجه آخر عن ابن عباس في نحو هذه القصة أنها قالت « إني أخاف الحديث أن يجرديني ، فعدا لها فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستر الكعبة فتتعلق بها » ، وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج هذا الحديث مطولا ، وأخرجه ابن عبد البر في « الاستيعاب » من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم أنه سمع طاوسا يقول « كان النبي ﷺ يوثق بالمجانين فيضرب صدر أحدهم فيبرأ ، فأتى بمجنونة يقال لها أم زفر ، فضرب صدرها فلم يبرأ ، قال ابن جريج وأخبرني عطاء » ، فذكر كالذي هنا ، وأخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس عن فزاد « وكان يثني عليها خيرا » ، وزاد في آخره « فقال : ان يذهبها في الدنيا فلها في الآخرة خير » ، وعرف بما أورده أن اسمها سميرة وهي بمهملتين مصغر ، ووقع في رواية ابن منده بقاء بدل العين ، وفي أخرى للمستغفرى بالكاف ، وذكر ابن سعد وعبد الغني في « المهمات » من طريق الزبير أن هذه المرأة هي ماضطة خديجة التي كانت تتعاهد النبي ﷺ بالزيارة كما سيأتي ذكرها في كتاب الادب إن شاء الله تعالى ، وقد يؤخذ من الطرق التي أوردها أن الذي كان يأمر زفر كان من صرع الجن لا من صرع الخلط . وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أبي هريرة شيئا بقصتها ولفظه « جاءت امرأة بها لم إلى رسول الله ﷺ فقالت : ادع الله . فقال : إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك » . قالت : بل أصبر ولا حساب علي . وفي الحديث فضل من يصبر ، وأن الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة ، وأن الأخذ بالشدة أفضل من الأخذ بالرخصة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن الزام الشدة ، وفيه دليل على جواز ترك التداوي ، وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والاتجاه إلى الله أنجح وأنفع من العلاج بالعقاقير ، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه أعظم من تأثير الأدوية البدنية ، ولكن إنما ينجح بأمرين : أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد ، والآخر من جهة المداوي وهو قوة توجهه وقوة قلبه بالتقوى والتوكل ، والله أعلم

## ٧ — باب فضل من ذهب بمره

(١) لعل هذه رواية لفارخ ، وهي غير رواية الجامع الصحيح القوي في الأبدى

٥٦٥٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا القيث قال حدثني ابن الهادي عن عمرو مولى المطلب عن

أنس بن مالك رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله قال : إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة . يريد عينيه ، تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب فضل من ذهب بصره ) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، وقد جاء بلفظ الترجمة حديث أخرجه البزار عن زيد بن أرقم بلفظ « ما ابتلى عبد بعد ذهاب دينه بأشد من ذهاب بصره ، ومن ابتلى ببصره فصبر حتى يلقى الله لقي الله تعالى ولا حساب عليه ، وأصله عند أحمد بغير لفظه بسند جيد ، والطبراني من حديث ابن عمر بلفظ « من أذهب الله بصره ، فذكر نحوه . **قوله** ( حدثني ابن الهادي ) في رواية المصنف في الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح عن الليث « حدثني يزيد بن الهادي ، وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة . **قوله** ( عن عمرو ) أي ابن أبي عمرو ميسرة ( مولى المطلب ) أي ابن عبد الله بن حنظل . **قوله** ( إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه ) بالثنية ، وقد فسرهما آخر الحديث بقوله « يريد عينيه » ولم يصرح بالذي فسرهما ، والمراد بالحبيبيتين المحبوبتان لأنهما أحب أعضاء الإنسان إليه ، لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسري به ، أو شرف فيجتنبه . **قوله** ( فسر ) زاد الترمذي في روايته عن أنس « واحتسب ، وكذا لابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة ، ولابن حبان من حديث ابن عباس أيضا ، والمراد أنه يصبر مستحضرا ما وعد الله به الصابر من الثواب ، لا أن يصبر مجردا عن ذلك ، لأن الأعمال بالنيات ، وابتلاء الله عبده في الدنيا ليس من محضه عليه بل إما لدفع مكروه أو لكفارة ذنوب أو لرفع منزلة ، فإذا تعلق ذلك بالرضا ثم له المراد وإلا يصبر كما جاء في حديث سلمان « ان مريض المؤمن يحصل له كفاارة ومستمتبا ، وان مريض الفاجر كالبعير عقله أهله ثم أوسلوه فلا يدري لم عقل ولم أرسل ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد ، موقوفا . **قوله** ( عوضته منهما الجنة ) وهذا أعظم العوض ، لأن الالتذاذ بالبصر يعني بقاء الدنيا والالتذاذ بالجنة باق ببقائها ، وهو شامل لكل من وقع له ذلك بالشرط المذكور . ووقع في حديث أبي أمامة فيه قيد آخر أخرجه البخاري في « الأدب المفرد ، بلفظ « إذا أخذت كريمتيك فصبرت عند الصدمة واحتسبت ، فأشار إلى أن الصبر النافع هو ما يكون حصل المقصود ، وقد مضى حديث أنس في الجنائز « انما الصبر عند الصدمة الأولى ، وقد وقع في حديث العرباض فيما صححه ابن حبان فيه بشرط آخر ولفظه « إذا سلبت من عبدي كريمتيه وهو بهما ضنين لم أرض له ثوابا دون الجنة إذا هو حدثني عليهما ، ولم أر هذه الزيادة في غير هذه الطريق ، وإذا كان ثواب من وقع له ذلك الجنة ظلالا له أعمال صالحة أخرى يزداد في رفع الدرجات . **قوله** ( تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس ) أما متابعة أشعث بن جابر وهو ابن عبد الله بن جابر نسب إلى جده وهو أبو عبد الله الاعشى البصري الحدادي بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين ، وحداد بن بطن من الأزد ، ولهذا يقال له الأزدي ، وهو الحلي بضم المهملة وسكون الميم وهو مختلف فيه ، وقال الدارقطني يعتد به وليس له في البخاري إلا هذا الموضع فأخرجها أحمد بلفظ « قال ربكم من أذهب كريمتيه ثم صبر واحتسب كان ثوابه الجنة . وأما متابعة أبي ظلال فأخرجها عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عنه قال ودخلت على أنس فقال

لى : أدته ، متى ذهب بصرك ؟ قلت : وأنا صغير . قال : ألا أبشرك ؟ قلت : بلى ، فذكر الحديث بلفظ « ما لمن أخذت كريمته عندى جواء إلا الجنة » ، وأخرج الترمذى من وجه آخر عن أبى ظلال بلفظ « إذا أخذت كريمتى عندى فى الدنيا لم يكن له جواء عندى إلا الجنة » . ( تنبيه ) : أبو ظلال بكسر الظاء المشقة المعجمة والتخفيف اسمه هلال ، والذي وقع فى الاصل أبو ظلال بن هلال صوابه إما أبو ظلال هلال بمحذف « ابن » ، وإما أبو ظلال بن أبى هلال بزيادة « أبى » ، واختلف فى اسم أبيه فقيل ميمون وقيل سويد وقيل يزيد وقيل زيد ، وهو ضعيف عند الجميع ، إلا أن البخارى قال إنه مقارب الحديث ، وليس له فى صحيحه غير هذه المتابعة . وذكر المولى فى ترجمته أن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وليس بجيد ، لأن ابن حبان ذكره فى الضعفاء فقال : لا يجوز الاحتجاج به ، وإنما ذكر فى الثقات هلال بن أبى هلال آخر روى عنه يحيى بن المتوكل ، وقد فرق البخارى بينهما ، ولهم شيخ ثالث يقال له هلال بن أبى هلال تابعى أيضا روى عنه ابنه محمد ، وهو أصحح حالا فى الحديث منهما ، والله أعلم

#### ٨ - باب عيادة النساء الرجال ، وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الانصار

٥٦٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ « لَمَّا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَدِينَةِ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَتْ : فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا قُلْتُ : يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ ، وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ ؟ قَالَتْ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْخُلَى يَقُولُ :

كُلُّ اسْرِي مُصْبِحٌ فِي أَهْلِهِ      والموت أدنى من شركك تعلم  
وكان بلال إذا أفلت عنه يقول .

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُبَيِّنُ لَيْلَةً      بَوَادٍ وَحَوْلَى إِذْخِرَ وَجَلِيلُ  
وَهَلْ أُرِدُّنُ يَوْمًا مِمَّا يَجْنَةُ      وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطِفْلُ

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَخِفْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ وَصَحِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّتْهَا وَصَاعِهَا ، وَاقْلُ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجَنَّةِ ،

قَوْلُهُ ( باب عيادة النساء الرجال ) أى ولو كانوا أجانبا بالشرط المعتبر . قَوْلُهُ ( وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الانصار ) قال السكرماني : لأبى الدرداء زوجتان كل منهما أم الدرداء ، قال السكبرى اسمها خيرة بالخاء المعجمة المفتوحة بعدها تحتانية ساكنة صحابية ، والصغرى اسمها هجيمة بالجيم والتصغير وهى تابعية ، والظاهر أن المراد هنا السكبرى ، والمسجد مسجد الرسول ﷺ بالمدينة . قلت : وما ادعى أنه الظاهر ليس كذلك ، بل هى الصغرى ، لأن الاثر المذكور أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » من طريق الحارث بن عبيد ، وهو شامى تابعى صغير لم يلحق أم الدرداء السكبرى ، فانها ماتت فى خلافة عثمان قبل موت أبى الدرداء ، قال : رأيت أم الدرداء على رجالة أعراف ليس لها غشاء تمود رجلا من الانصار فى المسجد ، وقد تقدم فى الصلاة أن أم الدرداء كانت تجلس فى

الصلاة جلسة الرجل ، وكانت قيمة ، وبينت هناك أنها الصغرى والصغرى عاشت الى أواخر خلافة عبد الملك بن مروان وماتت في سنة احدى وثمانين بعد الكبرى بنحو خمسين سنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، قالت : قد خلعت عليهما ، الحديث ؛ وقد اعترض عليه بأن ذلك قبل الحجاب قطعا . وقد تقدم أن في بعض طرقه ، وذلك قبل الحجاب ، وأجيب بأن ذلك لا يضره فيما ترجم له من عبادة المرأة الرجل فانه يجوز بشرط التستر ، والذي يجمع بين الأمرين ما قبل الحجاب وما بعده الآمن من الفتنة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب الهجرة من أوائل المغازي ، وقوله في البيت الذي أوله : ألا ليس شعري هل أبيت ليلة بواد ، كذا هو بالتنكير والابهام ، والمراد به وادي مكة . وذكر الجوهري في الصحاح ما يقتضى أن الشعر المذكور ليس لبلال ، فانه قال : كان بلال يمشي به ، وأورده بلفظ : هل أبيت ليلة بمكة حولي ، وقوله : شامة وطفيل ، هما جبلان عند الجمهور ، وصوب الخطابي أنهما عيمان ، وقوله : كيف تجحدك ، أى نحمد نفسك ، والمراد به الاحساس ، أى كيف تعلم حال نفسك

### ٩ - باب عبادة الصبيان

٥٦٥٥ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا شعبه **قال** أخبرني **عاصم** قال سمعت **أبا عثمان** عن **أسامة بن زيد** رضي الله عنهما : ان ابنة **النبي** ﷺ أرسلت إليه - وهو مع **النبي** ﷺ وسعد وأبي - : نحسب أن ابنتي قد حضرت فأشهدنا . فأرسل إليها السلام ويقول : إن الله ما أخذ وما أعطى ، وكل شئ عنده مسمى ، فلتمحسب ولتصبر . فأرسلت تقسم عليه ، فقام **النبي** ﷺ وقنا ، فرفع الصبي في حجر **النبي** ﷺ ونفسه تقمقم ففاضت عينا **النبي** ﷺ ، فقال له سعد : ما هذا يا رسول الله ؟ قال : هذه رحمة وضعها الله في قلوب من شاء من عباده ، ولا يرحم الله من عباده إلا الرحماء .

**قوله** ( باب عبادة الصبيان ) ذكر فيه حديث **أسامة بن زيد** في قصة ولد بنت **النبي** ﷺ ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الجنائز . وقوله في هذه الطريق : أن ابنة ، في رواية الكشميني : أن بنتا ، وقوله : فأشهدنا ، كذا لاكثر وعند الكشميني : فأشهدها ، والمراد به الحضور ، وقوله : هذه الرحمة ، في رواية الكشميني أيضا : هذه رحمة ، بالتنكير

### ١٠ - باب عبادة الأعراب

٥٦٥٦ - **حدثنا** **معل** بن **أسد** حدثنا **عبد العزيز بن مختار** حدثنا **خالد بن حكيم** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما : أن **النبي** ﷺ دخل على **أعرابي** يعوده ، قال وكان **النبي** ﷺ إذا دخل على مريض يعوده قال له : لا بأس ، طهور إن شاء الله . قال قلت : طهور ؟ كلا ، بل هي حمي تقور - أو تنور - على شئنج كبير ، تنزيره القهور . فقال **النبي** ﷺ : فنعم إذا

**قوله** (باب عبادة الأعراب) بفتح الهزة هم سكان البرادى . **قوله** (خالد) هو الخذاه . **قوله** (عن عكرمة عن ابن عباس) قال الاسماعيلي: رواه وهيب بن خالد عن خالد الخذاه عن عكرمة فأرسله . قلت: قد وصله أيضا عبد العزيز بن عتار كما تقدم قريبا هنا ، وتقدم أيضا في علامات النبوة ، ووصله أيضا الشافعي كما سيأتي في التوحيد ، فإذا وصله الثلاثة من الثقات لم يضره إرسال واحد . **قوله** (دخل على أعرابي) تقدم في علامات النبوة بيان اسمه . **قوله** (لا بأس) أى أن المرض يكفر الخطايا ، قاله حصلت العافية فقد حصلت الفائدتان ، والا حصل ربح التكفير . وقوله « طهور » هو خير مبتدأ محذوف أى هو طهور لك من ذنوبك أى مطهرة ، ويستفاد منه أن لفظ الطهور ليس بمعنى الطاهر فقط ، وقوله « ان شاء الله » يدل على أن قوله طهور دعاء لا خبر ، **قوله** (قلت) بفتح التاء على المخاطبة وهو استفهام إنكار . **قوله** (بل هي) أى الحمى ، وفي رواية الكشميني « بل هو » أى المرض . **قوله** (تفوز أو تنور) شك من الراوى هل قالها بالفاء أو بالثالثة وهما بمعنى . **قوله** (تزيده) بضم أوله من أذاه إذا حمله على الزيارة بغير اختياره . **قوله** (فنعم إذا) الفاء فيه معقبة لمحذوف تقديره إذا أبيت فنعم ، أى كان كما ظننت ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون ذلك دعاء عليه ويحتمل أن يكون خبرا عما يشول إليه أمره . وقال غيره يحتمل أن يكون النبي ﷺ علم أنه سيموت من ذلك المرض فدعا له بأن تكون الحمى له طهرة لذنوبه ، ويحتمل أن يكون أعلم بذلك لما أجابه الأعرابي بما أجابه ، وقد تقدم في علامات النبوة أن عند الطبراني من حديث شريحيل والد عبد الرحمن أن الأعرابي المذكور أصبح ميتا . وأخرجه الدولابي في « السكنى » وابن السكن في « الصحابة » ولفظه « فقال النبي ﷺ : ما قضى الله فهو كائن » فاصبح الأعرابي ميتا . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن زيد ابن أسلم مرسل نحوه . قال المهب : فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الإمام في عيادة مريض من رعيته ولو كان أهرايا جافيا ، ولا على العالم في عيادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما ينفعه ، ويأمره بالصبر لئلا يتسخط قدر الله فيسخط عليه ، ويسليه عن الله بل يغبطه بسقمه ، إلى غير ذلك من جبر خاطره وخاطر أهله . وفيه أنه ينبغي للمريض أن يتلقى الموعظة بالقبول ، ويحسن جواب من يذكره بذلك

## ١١ - باب عبادة المشرك

٥٦٥٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضى الله عنه « ان مُفْلَمًا يهوديًّا كان يَحْتَدُّمُ الَّذِي ﷺ ، فَرَضَ ، فَأَنَاهُ الَّذِي ﷺ يَعُوْدُهُ ، فَقَالَ : أَسْلَمَ ، فَأَسْلَمَ »  
وقال سعيد بن المسيب عن أبيه « لما حضر أبو طالب جاءه الذي ﷺ »

**قوله** (باب عبادة المشرك) قال ابن بطال : إنما تشرع عبادته إذا رعى أن يجيب إلى الدخول في الإسلام ، فأما إذا لم يطمع في ذلك فلا . انتهى . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد ، فقد يقع بهيادته مصلحة أخرى . قال الماوردي : عبادة الذي جاءته ، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة . ثم ذكر المصنف حديث أس في قصة الغلام اليهودي ، وتقدم شرحها مستوفى في كتاب الجنائز ، وذكر قول من زعم أن اسمه هبة القدوس . **قوله** (وقال سعيد بن المسيب عن أبيه) تقدم موصولا في تفسير سورة القصص وفي الجنائز أيضا ، وتقدم شرحه مستوفى في الجنائز

## ١٢ - باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة

٥٦٥٨ - **حدثني محمد بن المثنى** حدثنا يحيى حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليه ناسٌ يعودونه في مرضه ، فصلى بهم جالساً ، فجعلوا يصلون قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا فلما فرغ قال : إن الإمام ليؤتمُّ به ، فاذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإن صلى جالساً فصلوا جُلوساً ، قال أبو عبد الله : قال الحميدي : هذا الحديث منسوخ ، لأن النبي ﷺ آخر ما صلى صلى قاعداً والناس خلفه قياماً ،

**قوله** ( باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى ) أي المريض ( بهم ) أي بمن عاده . **قوله** ( يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة . **قوله** ( أن النبي ﷺ دخل عليه ناسٌ يعودونه ) تقدم شرحه في أبواب الإمامة من كتاب الصلاة ، وكذا قول الحميدي المذكور في آخره

## ١٣ - باب وضع اليد على المريض

٥٦٥٩ - **حدثنا** المكي بن إبراهيم أخبرنا الجعيد عن عائشة بنت سعد أن أباهما قال : تشكيتُ بمكة شكوى شديدة ، فجاءني النبي ﷺ يعودني ، فقلتُ : يا نبي الله ، إني أتركُ مالا ، وإني لم أتركُ إلا بنتاً واحدة ، فأوصي بثلثي مالي وأتركُ الثلث ؟ فقال : لا . قلتُ : فأوصي بالنصف وأتركُ النصف ؟ قال : لا . قلتُ : فأوصي بالثلث وأتركُ لهما الثلثين ؟ قال للثلث ، والثلث كثير . ثم وضع يدهُ على جبهته ، ثم مسح يدهُ على وجهي وبطني ، ثم قال : اللهم اشفِ سعداً ، وأتمِّ له هجرته . فإزلتُ أجدُ بردَهُ على كفيّ فيها يُقالُ إلى حقِّ الساعة ،

٥٦٦٠ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله بن مسعود : دخلتُ على رسول الله ﷺ وهو يوعكُ وعكاً شديداً ، فمسحَ يدهُ فقلتُ : يا رسول الله ، إنك توعكُ وعكاً شديداً ، فقال رسول الله ﷺ : أجل ، إني أوعكُ كما يوعكُ رجلانِ منكم . فقلتُ : ذلك أنك أجري . فقال رسول الله ﷺ : أجل . ثم قال رسول الله ﷺ : ما من مُسلمٍ يُصِيبه أذى : مَرَضٌ فإِسْوَاهُ ، إِلا حَطَّ اللهُ سَيِّئَاتِهِ كما تَحُطُّ للشجرةُ ورقُها ،

**قوله** ( باب وضع اليد على المريض ) قال ابن بطال : في وضع اليد على المريض تأنيس له وتعرف لعدة مرضه ليدعوه له بالعافية على حسب ما يبدو له منه ، وربما رقاها بيده ومسح على ألمه بما يفتتح به الليل إذا كان العائد صالحاً . قلت : وقد يكون العائد عارفاً بالعلاج فيعرف العلة فيصنف له ما يناسبه . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين

تقدما : أحدهما حديث سعد بن أبي وقاص ، وقد تقدم شرحه في الروايات ، وأورده هنا غالبا من طريق الجمهور وهو ابن عبد الرحمن ، وقوله فيه « تشكى بك شكوى شديدة » في رواية المستعمل « شديدا » بالتذكير على إرادة المرض والشكوى بالقصر المرض . وقوله « وأترك لها الثلثين » قال الداودي : إن كانت هذه الزيادة محفوظة فلعل ذلك كان قبل نزول الفرائض . وقال غيره : قد يكون من جهة الرد ، وفيه نظر لأن سعدا كان له حينئذ حصبات وزوجات فيتعين تأويله ، ويكون فيه حذف تقديره : وأترك لها الثلثين ، أي وأغبرها من الورثة ، وخصها بالذكر لتقدمها عنده . وأما قوله « ولا يرثي إلا ابنة لي فتقدم أن معناه من الأولاد ، ولم يرد ظاهر الحصر . وقوله « ثم وضع يده على جبهته » في رواية الكشميني « على جبهتي » وبها يتبين أن في الأول تجريدا ، وقوله « فما زلت أجد برده » أي برديده ، وذكر باعتبار العضو أو الكف أو المسح . وقوله « فيما يخال إلي » قال ابن التين : صوابه فيما يخيل إلي بالتشديد لأنه من التخيل ، قال الله تعالى ( يخيل إليه من ممرهم أنها تسمى ) . قلت : وأقره الزركشي ، وهو عجيب . فإن الكلمة صواب ، وهو بمعنى يخيل قال في « المحكم » : خال الشيء يخاله يظنه وتخيله ظنه ، وساق الكلام على المادة . الحديث الثاني حديث ابن مسعود ، وقد تقدم شرحه في أوائل كفارة المرضى . وقوله « فسسته » يئدي بكسر السين الأولى وهي موضع الترجمة ، وجاء عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ إذا عاد مريضا يضع يده على المكان الذي يألم ثم يقول : بسم الله » أخرجه أبو يعلى بسند حسن ، وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة بسند ابن ربيعة « تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته فيسأله كيف هو » ، وأخرجه ابن السني ولفظه « فيقول : كيف أصبحت أو كيف أمست » ؟

#### ١٤ - باب ما يقال للمريض ، وما يجيب

٥٦٦١ - **حديث** قبيصة قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن أبي ربيعة قال « أنبت النبي ﷺ في مرضه فسسته - وهو يؤتك وعكسا شديدا - فقلت : أنك لتؤتك وعكسا شديدا ، وذلك أن لك أجرين . قال : أجل ، وما من مسلم يصيبه أذى إلا حانت عنه خطايا ، كما حانت ورق الشجر »

٥٦٦٢ - **حديث** إسحاق حدثنا خالد بن عبد الله بن خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ دخل على رجل يعودُه فقال : لا بأس ، طهور إن شاء الله ، فقال : كلا ، بل هي حمى تفور ، على شيخ كبير ، حتى تزيروا القهور ، قال النبي ﷺ : فتعم إذا »

**قوله** ( باب ما يقال للمريض وما يجيب ) ذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله وحديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي قال حمى تفور وقد تقدم أيضا قريبا ، وفيه بيان ما ينبغي أن يقال عند المريض وقائدة ذلك . وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث أبي سعيد رفعه « إذا دخلتم على المريض فتنفسوا له في الأجل فإن ذلك لا يرد شيئا وهو بطيب نفس المريض » وفي سننه لين . وقوله نفسوا أي أطعموه في الحياة في ذلك تنفيس لما هو فيه من

١٠ - ج ١٦ - مع الهادي

الكرب وطماً فينة لقلبه ، قال النوروى هو معنى قوله في حديث ابن عباس الاعرابى لا بأس . وأخرج ابن ماجه أيضا بسند حسن لكن فيه انقطاع عن عمر دفعه اذا دخلت على سريض فره يدعوك فان دعاه كدعاء الملائكة . وقد ترجم المصنف في الادب المفرد مايجيب به المريض وأورد قول ابن عمر للعجاج لما قال له من أصابك قال أصابني دمن أمر بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله ، وقد تقدم هذا في العيدين

### ١٥ - باب عيادة المريض راكباً ، وماشياً ، وردفاً على الحمار

٥٦٦٣ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث من هبة عن ابن شهاب عن عروة أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ ركب على حمار على إكاف على قطيفة فدكية ، وأردف أسامة وراءه ، يعود سعد بن عباد قبل وقعة بدر ، فارتقى حتى سار بمجلس فيه عبد الله بن أبي لبيد سلول ، وذلك قبل أن يسلم عهد الله ، وفي المجلس أخلاط من المسلمين والمشركون عبدة الأوثان واليهود ، وفي المجلس عهد الله بن رواحة . فلما خشيته المجلس بحاجة الدابة خمر عهد الله بن أبي أنه بردائه قال : لا تعبروا علينا . فلم النبي ﷺ ووقف ونزل فدعاهم إلى الله ، فقرأ عليهم القرآن . فقال له عبد الله بن أبي : يا أيها المرء ، إنه لا أحسن مما تقول إن كان حقاً ، فلا تؤذنا به في مجالسنا ، وارجع إلى رحلك فئن جاءك منا فاقصص عليه . قال ابن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعتننا به في مجالسنا فإننا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يقتلوه ، فلم ينزل النبي ﷺ بخفضهم حتى سكتوا ، فركب النبي ﷺ دابته حتى دخل على سعد بن عباد فقال له : أي سعد ، ألم نسمع ما قال أبو حباب - يريد عهد الله بن أبي - قال سعد : يا رسول الله اعف عنه واصفح ، فلقد أعطاك الله ما أعطاك ، ولقد اجتمع أهل هذه البعيرة على أن يتوجوه فيمصّبوه ، فلما رد ذلك بالحق الذي أعطاك الله تفرق بذلك ، فذلك الذي فعل به ما رأيت »

٥٦٦٤ - حدثنا عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الله عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال : جاءني النبي ﷺ يعودني ليس براكب بغل ولا برذون »

قوله ( باب عيادة المريض راكباً وماشياً وردفاً على الحمار ) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ ركب على حمار ، وفيه أنه أردفه يعود سعد بن عباد ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أواخر تفسير آل عمران ، وقوله د على حمار على إكاف على قطيفة ، د على ، الثالثة بدل من الثانية وهي بدل من الأولى . والحاصل أن الإكاف بل الحمار والقطيفة فوق الإكاف والراكب فوق القطيفة ، والإكاف بكسر الحمة وتخفيف الكاف ما يوضع على الدابة كالبرذعة ، والقطيفة كساء ، وقوله فدكية ، بفتح الفاء واللام وكسر الكاف نسبة إلى فدك القرية المشهورة ، كأنها صنعت فيها ، وحكى بعضهم أن في رواية د فركبه ، بفتح الراء والموحدة الخفيفة من



الركوب والصنحير للعمار وهو تصحيف بين ، وقوله في حديث جابر ، وجاءني النبي ﷺ يعودني ليس براكب بغل ولا برذون ، هذا القدر أفرد المزي في الأطراف ، وجعله الحميدي من جملة الحديث الذي أوله ، مرضت فأناقي رسول الله ﷺ يعودني وأبو بكر وهما ماشيان ، وأظن الذي صنعه هو الصواب

١٦ - باب ما رخص للمريض أن يقول : إني وجع ، أو وارساء ، أو اشتد بي الوجع  
وقول أيوب عليه السلام ﴿ إني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين ﴾

٥٦٦٥ - **حديث** أبي بصير حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح وأيوب عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال : سألت النبي ﷺ وأنا أوقد تحت القدر فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم . فدعا الحلاق فحلقه ، ثم أصرني بالفداء .

٥٦٦٦ - **حديث** يحيى بن يحيى أبو زكرياء أخبرنا ساجان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال سمعت القاسم ابن محمد قال : قالت عائشة : وارساء ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك لك . فقالت عائشة : وأكليها ، والله إني لأظنك تحب موتي ، ولو كان ذلك لأظنك آخر يومك معرسة ببعض أزواجك . فقال النبي ﷺ : بل أنا وارساء ، لقد هممت - أو أردت - أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأهده ، أن يقول للقاتلون ، أو بتمني للمتؤمنون ، ثم قلت : يا بني الله ويدفع المؤمنين ، أو يدفع الله ويأبى المؤمنين . [ الحديث ٥٦٦٦ - طرقة في : ٧١٧ ]

٥٦٦٧ - **حديث** موسى حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : دخلت على النبي ﷺ وهو يركب ، فاستنيت فقلت : إنك لتوعدك وغسكا شديدا ، قال : أجل ، كما يوعدك رجلان منكم . قال : لك أجران ؟ قال : نعم ، ما من مسلم يصيبه أذى - مريض فإسواء - إلا حط الله سيئاته كما تحط الشجرة ورقها .

٥٦٦٨ - **حديث** موسى ابن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن عبد الله أبي سلمة أخبرنا الزهري عن عاصم ابن سعيد عن أبيه قال : جاءنا رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي زمن حجة الوداع . فقلت : بلغ بي من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرئني إلا ابنة لي ، أفأصدق بئني مالي ؟ قال : لا . قلت فالشطر ؟ قال : لا . قلت : الثالث ؟ قال : الثالث كثير ، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، ولن ننفق نفقة تبغى بها وجه الله إلا أجرت عليها ، حتى ما تحمل في امرأتك .

قوله (باب ما رخص للمريض أن يقول إني وجع أو وارساء أو اشتد بي الوجع ، وقول أيوب عليه السلام : مسني الضر وأنت أرحم الراحمين) أما قوله (إني وجع) ، فترجم ، في كتاب الأدب المفرد وأورد فيه من طريق

هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت أنا وعبد الله بن الزبير على أسماء - يعني بنت أبي بكر وهي أمهما - وأسماء وجعة ، فقال لها عبد الله : كيف تهدينيك ؟ قالت : وجعت ، الحديث . وأصرح منه ما روى صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال دخلت على أبي بكر رضي الله عنه في مرضه الذي توفي فيه ، فسلمت عليه وسألته : كيف أصبحت ؟ فاستوى جالسا ، فقلت : أصبحت بحمد الله بارئا ؟ قال : أما إني على ما ترى وجعت ، فذكر القصة ، أخرجه الطبراني . وأما قوله د وارأساه ، فصرح في حديث عائشة المذكور في الباب ، وأما قوله د اشتد بي الوجع ، فهو في حديث سعد الذي في آخر الباب ، وأما قول أيوب عليه السلام فاعترض ابن النين ذكره في الترجمة فقال : هذا لا يناسب التوبيخ ، لأن أيوب إنما قاله داعيا ولم يذكره للمخلوقين . قلت : لعل البخاري أشار إلى أن مطلق الشكوى لا يمنع ردا على من زعم من الصوفية أن الدعاء بكشف البلاء يقدح في الرضا والتسليم ، فنبه على أن الطالب من الله ليس بمنوع ، بل فيه زيادة عبادة ، لما ثبت مثل ذلك عن المعصوم وإثني الله عليه بذلك وأثبت له اسم الصبر مع ذلك ، وقد روينا في قصة أيوب في فوائد ميمونة وصحبه ابن حبان والحاكم من طريق الزهري عن أنس رفعه د أن أيوب لما طال بلاؤه ورفضه القريب والبعيد ، غير رجلين من إخوانه . فقال أحدهما لصاحبه : لقد أذنب أيوب دنيا ما أذنبه أحد من العالمين ، فبلغ ذلك أيوب = يعني لجوع من قوله - ودعا ربه فكشف ما به . وعند ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن نعيم موقوفا عليه نحوه وقال فيه د لجوع من قولها جوعا شديدا ثم قال : بعزتك لا أرفع رأسي حتى تكشفه حتى ، ويحمد ، فأرفع رأسه حتى كشف عنه . فمكان مراد البخاري أن الذي يجوز من شكوى المريض ما كان على طريق الطلب من الله ، أو على غير طريق التسخيط للقدور والتضرع ، والله أعلم . قال القرطبي : اختلف الناس في هذا الباب ، ولتحقيق أن الألم لا يقدر أحد على رفعه ، والنفوس مجبولة على وجدان ذلك فلا يستطيع تغييرها عما جبلت عليه ، وإنما كلف العبد أن لا يقع منه في حال المصيبة ما له سبيل إلى تركه كالبهاغة في التأوه والجوع الزائد كأن من فعل ذلك خرج عن معاني أهل الصبر ، وأما مجرد التشكي فليس مذموما حتى يحصل التسخيط للقدور ، وقد انفقوا على كراهة شكوى العبد ربه ، وشكواه إنما هو ذكره للناس على سبيل التضرع ، والله أعلم . وروى أحمد في د الوعد ، عن طاوس أنه قال : أنين المريض شكوى ، وجزم أبو العليل وابن الصباغ وجماعة من الشافعية أن أنين المريض وتأوّه مكره ، وتعمقه التوى فقال : هذا ضعيف أو باطل ، فإن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود ، وهذا لم يثبت فيه ذلك . ثم احتج بحديث عائشة في الباب ، ثم قال : فاعلمهم أرادوا بالكراهة خلاف الأولى ، فإنه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى له . ولعلمهم أخذوه بالمعنى من كون كثرة الشكوى تدل على ضعف اليقين ، وتضرع بالتسخيط للقضاء ، وتورث شماتة الأعداء . وأما إخبار المريض صديقه أو طبيب به حاله فلا بأس به إجماعا . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث كعب بن عجرة في حلق المحرم رأسه إذا آذاه القمل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وقوله د أيؤذيكم هوام رأسك ، هو موضع الترجمة لنسبة الأذى للهوام ، وهي بتشديد الميم اسم للحشرات لأنها تنهم أن تدب ، وإذا أضيفت إلى الرأس اختصت بالقمل . الثاني حديث عائشة ، قوله ( حدثنا يحيى بن يحيى أبو زكريا ) هو النيسابوري الإمام المشهور وليس له في البخاري سوى مواضع يسيرة في الوكاة والوكالة والتفسيه والأحلام ، وأكثر منه مسلم ، ويقال له تفرد بهذا الإسناد وإن أحد كان يثنى لو أمكنه الخروج إلى نيسابور لسمع منه هذا الحديث ، ولكن

أخرج أبو نعيم في المستخرج ، من وجهين آخرين عن سليمان بن بلال . **قوله** ( وا رأساء ) هو تفجع على الرأس أشدة ما وقع به من ألم الصداع ، وعند أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رجوع رسول الله ﷺ من جنازة من البقيع فوجدني وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول : وا رأساء . **قوله** ( ذاك لو كان وأنا حي ) ذاك بكسر الكاف إشارة الى ما يستلزم المرض من الموت ، أي لو مت وأنا حي ، ويرشد اليه جواب عائشة ، وقد وقع مصرحاً به في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ولفظه : ثم قال : ما ضرك لو مت قبل فكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك ، وقولها : وا تسكباء ، بضم المثناة وسكون الكاف وفتح اللام وبكسرهما مع التحتانية الخفيفة وبعد الالف هاء اللدبة ، وأصل الشكل فقد الولد أو من يمر على الفائد ، وليست حقيقته هنا مرادة ، بل هو كلام كان يجري على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها . وقولها : والله اني لأظنك تحب موتي ، كأنها أخذت ذلك من قوله لها : لو مت قبلي ، وقولها : ولو كان ذلك ، في رواية الكشمي . ذاك ، بغير لام أي موتها . اظنك آخر يومك معرساً ، بفتح العين والمهمله وتشديد الزاء المكسورة وسكون العين والتخفيف ، يقال أعرس وعرس إذا بني على زوجته ، ثم استعمل في كل جماع ، والاول أشهر ، فان التمرس الزول بليل . ووقع في رواية عبيد الله : لكان بك والله لو قد فعلت ذلك لقد رجعت الى بيتي فأعرست ببعض نسائك . قالت : فتبسم رسول الله ﷺ ، وقولها : بل أنا وارأساء ، هي كلمة إضراب ، والمعنى : دعي ذكر ما تجدينه من وجع رأسك واشتغلي بي ، وزاد في رواية عبيد الله : ثم يدي في وجهه الذي مات فيه ﷺ ، **قوله** ( لقد هممت أن أردت ) شك من الراوي ، ووقع في رواية أبي نعيم : أو وددت ، بدل : أردت . **قوله** ( أن أرسل الى أبي بكر وابنه ) كذا الأكثر بالواو والالف الوصل والموحدة والنون ، ووقع في رواية مسلم : أو الله ، بلفظ أو التي للشك وأو للتخيير ، وفي أخرى : أو آتيه ، بهزة مدودة بعدها مشاة مكسورة ثم ثمانية ساكنة من الايتان بمعنى الحبي ، والصواب الأول ، ونقل عياض عن بعض المحدثين تصويبها وخطأه وقال : يوضح الصواب قولها في الحديث الآخر عند مسلم : ادعى لي أباك وأخاك ، وأيضاً فان مجيئه الى أبي بكر كان متعسراً لانه عجز عن حضور الصلاة مع قرب مكانها من بيته . قلت : في هذا التميل نظر ، لان سياق الحديث يشعر بأن ذلك كان في ابتداء مرضه ﷺ ، وقد استمر يصل بهم وهو مريض ويدور على نسائه حتى عجز عن ذلك وانقطع في بيت عائشة . ويحتمل أن يكون قوله ﷺ : لقد هممت الخ ، وقع بعد المفارضة التي وقعت بينه وبين عائشة بمدة ، وان كان ظاهر الحديث بخلافه . ويؤيد أيضاً ما في الاصل أن المقام كان مقام استمالة قلب عائشة ، فكأنه يقول : كما أن الامر يفوض لانيك فان ذلك يقع بحضور أخيك ، هذا ان كان المراد بالعهد العهد بالخلافة ، وهو ظاهر السياق كما سيأتي تقريره في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وإن كان لغیر ذلك فلهذا أراد إحضار بعض عمارها حتى لو احتاج الى قضاء حاجة أو الارسال الى أحد لوجد من يبادر لذلك . **قوله** ( فأعهد ) أي أوصي . **قوله** ( أن يقول القائلون ) أي لثلاث بقول ، أو كراهة أن يقول . **قوله** ( أو يعنى المتمنون ) بضم النون جمع متنى بكسرهما ، وأصل الجمع المتمنون فاستثقلت الضمة على الباء لحذف فاجتمعت كسرة النون بعدها الواو فصنعت النون ، وفي الحديث ما طبعت عليه المرأة من الغيرة ، وفيه مداعبة الرجل أهله والإفشاء اليهم بما يستره عن غيرهم ، وفيه أن ذكر الوجود ليس بشكاية ، فكم من

سالك وهو ساخط ، وكَم من شاك وهو راض ، فالعمل في ذلك على عمل القلب لا على لفظ اللسان ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، وقد تقدم شرحه قريبا . وقوله في هذه الرواية « فسمته » ، وقع في رواية المستمل « فسميته » ، وهو تحريف ، ووجهه بأن هناك حفظا والتقدير فسمعت أئنيته . الحديث الرابع حديث عامر بن سعد عن أبيه وهو سعد بن أبي وقاص . قوله ( من وجع اشتد بي ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الوصايا ، وقوله « زمن حجة الوداع » ، موافق لرواية مالك عن الزهري ، وتقدم أن ابن عيينة قال في روايته « أن ذلك في زمن الفتح » ، والأول أرجح . والله أعلم

### ١٧ - باب قول المريض : قوموا عني

٥٦٦٩ - **عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ بنِ موسى** حدثنا هشامٌ عن مَعمرٍ . ح . حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ حدثنا عبدُ الرزاقٍ أخبرنا مَعمرٌ عن الزهري عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ عن ابنِ عباسٍ رضى اللهُ عنهما قال « لما حَضَرَ رسولُ اللهِ ﷺ - وفي البيت رجال فيهم عمرُ بنُ الخطاب - قال للنبي ﷺ : هَلَمْ أَكْتُبْ لَكُمْ كتابا لاتصلوا بعده . فقال عمر : إنَّ النبي ﷺ قد قَلَبَ عليه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتابُ اللهِ . فاختلف أهل البيت ، فاقتصموا . منهم من يقول : قرأوا يكتبُ لكم النبي ﷺ كتابا أن تصلوا بعده . ومنهم من يقول ما قال عمر . فلما أكثروا الفتور والاختلاف عند النبي ﷺ قال رسولُ اللهِ ﷺ : قوموا . قال عبيدُ اللهِ فكان ابنُ عباسٍ يقول : إنَّ الرزيةَ كلَّ الرزية ما حال بين رسولِ اللهِ ﷺ وبين أن يكتبَ لهم ذلك الكتاب ، من اختلافهم ولأنهم »

**قوله** ( باب قول المريض قوموا عني ) أي إذا وقع من الحاضرين عنده ما يقتضي ذلك . قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني ، وقوله « حدثنا عبد الله بن محمد » هو المسندي ، وساقه المصنف هنا على لفظ هشام ، وسبق لفظ عبد الرزاق في أواخر المغازي ، وتقدم شرحه هناك ، ووقع هنا « قال رسول الله ﷺ : قوموا » وقد تقدم الحديث في كتاب العلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري بلفظ « فقال رسول الله ﷺ : قوموا عني » ، وهو المطابق للترجمة ، ولم أستحضره عند الكلام عليه في المغازي فندبت هذه الزيادة لابن سعد ، وعزوها للبخاري أولى . ويؤخذ من هذا الحديث أن الأدب في العيادة أن لا يطيل العائد عند المريض حتى يضجره ، وأن لا يتكلم عنده بما يزعجه . وجملة آداب العيادة عشرة أشياء ، ومنها ما لا يختص بالعيادة أن لا يقابل الباب عند الاستئذان ، وأن يدق الباب برفق ، وأن لا يبههم نفسه كأن يقول أنا ، وأن لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء ، وأن يخفف الجلوس ، وأن يفض البصر ، ويقل السؤال ، وأن يظهر الرقة ، وأن يخلص الدواء ، وأن يوسع للمريض في الأمل ، ويشير عليه بالصبر لما فيه من جزيل الأجر ، ويجذره من الجوع لما فيه من الورد . قوله ( وكان ابن عباس يقول إن الرزية ) سبق الكلام عليه في الوفاة النبوية

### ١٨ - باب من ذهب بالصبي المريض ليُدعى له

٥٦٧٠ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثنا** حاتم - هو ابن إسماعيل - عن الجعفي قال سمعت السائب يقول « ذهبتُ بي خالتي إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي وجم . فسح رأسي ، ودعا لي بالبركة . ثم توضعاً فشربتُ من وضوئه ، وقتُ خلف ظهره فظنرتُ إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زُرِّ الحَبَلَةِ ،

**قوله** ( باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له ) في رواية الكشمي « ليدعوله » ذكر فيه حديث الجعفي وهو ابن عبد الرحمن ، والسائب هو ابن يزيد ، وقد تقدم الحديث مشروحاً في الترجمة النبوية عند ذكر خاتم النبوة وأن خالة السائب لا يعرف اسمها ، وستأتي الإشارة إلى خصوص المسح على رأس المريض والدعاء بالبركة في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب نعى المريض الموت

٥٦٧١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** ثابت البناني « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضَرَرٍ أَصَابَهُ ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ فَأَعْلًا فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي »  
[ الحديث ٥٦٧١ - طرقه في : ٦٣٥١ ، ٧٣٣٣ ]

٥٦٧٢ - **حدثنا** آدم **قال** **حدثنا** شعبه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « دخلنا على خباب مؤدّه - وقد اكنثوى سبعَ كيات - فقال : إن أصحابنا الذين سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُصْهُمْ الدُّنْيَا ، وَإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ ، وَلَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ . ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَّةً أُخْرَى وَهُوَ بَيْنَ حَائِطَيْنِ فَقَالَ : إِنْ السَّلَامُ يُؤْجِرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفِقُهُ ، إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْمَعُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ »  
[ الحديث ٥٦٧٢ - أطرافه في : ٦٣٤٩ ، ٦٣٥٠ ، ٦٤٣٠ ، ٦٤٣١ ، ٧٣٣٤ ]

٥٦٧٣ - **حدثنا** أبو الليثان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف « أن أبا هريرة قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : لَنْ يُدْخَلَ أَحَدٌ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ . قَالُوا : وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ ، فَلَدَعُوا وَقَارَبُوا . وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ لِلْمَوْتِ ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَهُ أَنْ يَزِدَّادَ خَيْرًا ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتَبَ »

٥٦٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شبيب قال **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال « سمعتُ عائشة رضي الله عنها قالت : سمعتُ النبي ﷺ وهو مستند إلى يقول : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى »

**قوله** ( باب تمنى المريض الموت ) أى هل يمنع مطلقا أو يجوز في حالة ؟ ووقع في رواية الكشميهني نهي تمنى المريض الموت ، وكأن المراد منع تمنى المريض . وذكر في الباب خمسة أحاديث : الحديث الاول عن أنس ، **قوله** ( لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه ) الخطاب للصحابة ، والمراد هم ومن بعدهم من المسلمين عوما ، وقوله « من ضر أصابه » حله جماعة من السلف على الضر الدنيوي ، فإن وجد الضر الآخروي بأن خشى فتنة في دينه لم يدخل في النهي ، ويمكن أن يؤخذ ذلك من رواية ابن حبان « لا يتمنين أحدكم الموت اضربزل به في الدنيا » ، على أن « في » في هذا الحديث سببية ، أى بسبب أمر من الدنيا ، وقد فعل ذلك جماعة من الصحابة : ففي « الموطأ » عن عمر أنه قال « اللهم كبرت سني ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعيتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط » ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عمر ، وأخرج أحمد وغيره من طريق عيسى ويقال عابس الغفاري أنه قال « يا طاهون خذني . فقال له عليم الكندي : لم تقول هذا ؟ ألم يقل رسول الله ﷺ : لا يتمنين أحدكم الموت ؟ فقال : اني سمعته يقول : بادروا بالموت سنا ، إمرة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم ، الحديث . وأخرج أحمد ايضا من حديث عوف بن مالك نحوه وأنه « قيل له : ألم يقل رسول الله ﷺ : ما عمر المسلم كان خيرا له » ، الحديث ، وفيه الجواب نحوه ، وأصرح منه في ذلك حديث معاذ الذي أخرجه أبو داود وصححه الحاكم في القول في دبر كل صلاة وفيه « وإذا أردت بقوم فتنة فتوفني إليك غير مفتون » . **قوله** ( فإن كان لابد فاعلا ) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى في الدعوات « فإن كان ولا بد متمنيا للموت » . **قوله** ( فليقل الخ ) وهذا يدل على أن النهي عن تمنى الموت مقيد بما إذا لم يكن على هذه الصيغة ، لأن في التنى المطلق نوع اعتراض ومراغمة للقدر المحترم وفي هذه الصورة الأمور بها نوع تفويض وتسليم للقضاء ، وقوله « فإن كان الخ » فيه ما يصرف الأمر عن حقيقته من الوجوب أو الاستحباب ، ويدل على أنه لمطلق الإذن لأن الأمر بعد الحظر لا يبقى على حقيقته . وقريب من هذا السياق ما أخرجه أصحاب السنن من حديث المقدم بن معد يكرب « حسب ابن آدم لقبات بقمن صلبه » ، فإن كان ولا بد فثلث لقطع الطعام ، الحديث ، أى إذا كان لابد من الزيادة على اللقبات فليقتصر على الثلث ، فهو إذن بالاعتصار على الثلث ، لا أمر يقتضى الوجوب ولا الاستحباب . **قوله** ( ما كانت الحياة خيرا لى ، وتوفى إذا كانت ) عبر في الحياة بقوله « ما كانت » لأنها حاصله ، فحسن أن يأتى بالصيغة المقترضة للاتصاف بالحياة ، ولما كانت الوفاة لم تقع بعد حسن أن يأتى بصيغة الشرط . والظاهر أن هذا التفصيل يشمل ما إذا كان الضر دينيا أو دنيويا ، وسيأتى في التنى من رواية النضر بن أنس عن أبيه « لولا أن رسول الله ﷺ قال لا تمنوا الموت لتبنيته » ، فلهذا رأى أن التفصيل المذكور ليس من التنى المنهى عنه . الحديث الثانى حديث خباب ، **قوله** ( عن اسماعيل بن أبى خالد ) لشبهة فيه لإسناد آخر أخرجه الترمذى من رواية غندر عنه عن أبى اسحاق عن حارثة بن مضرب قال « دخلت على خباب » فذكر الحديث نحوه . **قوله** ( وقد اكتوى سبع كيات ) في رواية حارثة « وقد اكتوى في بطنه فقال : ما أعلم أحدا من أصحاب النبي ﷺ لقي من البلاء ما لقيت » ، أى من الوجع الذى أصابه ، وحكى شيخنا في « شرح الترمذى » ، احتمال أن يكون أراد بالبلاء ما فتح عليه من المال بعد أن كان لا يجد درهما ، كما وقع صريحا في رواية حارثة المذكورة عنه قال « لقد كنت وما أجد درهما على عهد رسول الله ﷺ » ، وفي ناحية يلقى أربعون ألفا » ، يعنى الآن ، ونعقبه بأن غيره من الصحابة كان أكثر مالا منه كمعبد الرحمن بن عوف . واحتمال أن يكون أراد ما لقي من التعذيب في أول الإسلام من

المشركين ، وكأنه رأى أن اتساع الدنيا عليه يكون ثواب ذلك التعذيب ، وكان يحب أن لو بقى له أجره موفرا في الآخرة ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما فعل من السكى مع ورود النهى عنه ، كما قال عمران بن حصين : نهينا عن السكى فاكثرونا فافلحنا ، أخرجه (١) قال : وهذا بعيد . قلت : وكذلك الذى قبله ، وسيأتى الكلام على حكم السكى قريبا في كتاب الطب ان شاء الله تعالى . قوله ( إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا ) زاد فى الرقاق من طريق يحيى القطان عن اسماعيل بن أبى خالد : شيئا ، أى لم تنقص أجورهم ، بمعنى أنهم لم يتعجلوها فى الدنيا بل بقيت ، ووفرة لهم فى الآخرة ، وكأنه عنى بأصحابه بعض الصحابة ممن مات فى حياة النبي ﷺ ، فأما من عاش بعده فأنهم اتسعت لهم الفتوح . وبؤيده حديثه الآخر : هاجرنا مع رسول الله ﷺ فوقع أجرنا على الله ، ففنا من مضى لم يأكل من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير ، وقد مضى فى الجنائز وفى المغازى أيضا ، ويحتمل أن يكون عنى جميع من مات قبله ، وأن من اتسعت له الدنيا لم تؤثر فيه إما لكثرة إخراجهم المال فى وجوه البر ، وكان من يحتاج إليه إذ ذاك كثيرا فكانت تقع لهم الموقعة ، ثم لما اتسع الحال جدا وشمل العدل فى زمن الخلفاء الراشدين استغنى الناس بحيث صار الفنى لا يجد محتاجا يضع بره فيه ، ولهذا قال خباب : وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعا إلا التراب ، أى الاتفاق فى البنيان . وأغرب الداودى فقال : أراد خباب بهذا القول الموت أى لا يجد للمال الذى أصابه إلا وضعه فى القبر ، حكاه ابن التين ورده فأصاب ، وقال : بل هو عبارة عما أصابوا من المال . قلت : وقد وقع لأحمد بن يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبى خالد فى هذا الحديث بعد قوله إلا التراب : وكان يبنى حائطه ، ويأتى فى الرقاق نحوه باختصار ، وأخرجه أحمد أيضا عن وكيع عن اسماعيل وأوله دخلنا على خباب نعوده وهو يبنى حائطه وقد اكتمى سبعا ، الحديث قوله ( ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به ) الدعاء بالموت أخص من تمنى الموت ، وكل دعاء تمنى من غير عكس ، فلذلك أدخله فى هذه الترجمة . قوله ( ثم أتينا مرة أخرى وهو يبنى حائطه ) هكذا وقع فى رواية شعبة تكرار الجى . ، وهو أحفظ الجميع فزيادته مقبولة ، والذى يظهر أن قصة بناء الحائط كانت سبب قوله أيضا ، وإنا أصبنا من الدنيا ما لا نجد له موضعا إلا التراب . قوله ( إن المسلم ليؤجر فى كل شيء ينفعه إلا فى شيء يجعله فى هذا التراب ) أى الذى يوضع فى البنيان وهو محمول على ما زاد على الحاجة ، وسيأتى تقرير ذلك فى آخر كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) هكذا وقع من هذا الوجه موقوفا ، وقد أخرجه الطبرانى من طريق عمر بن اسماعيل بن مجالد : حدثنا أبى عن بيان بن بشر واسماعيل بن أبى خالد جميعا عن قيس عن أبى حازم قال : دخلنا على خباب نعوده ، فذكر الحديث ، وفيه : وهو يعالج حائطه له فقال : إن رسول الله ﷺ قال : إن المسلم يؤجر فى نفقته كلها إلا ما يجعله فى التراب ، وعمر كذبه يحيى بن معين . الحديث الثالث والرابع حديث أبى هريرة ، قوله ( أخبرني أبو عبيد مول عبد الرحمن بن عوف ) هو أبو عبيد مول ابن أزهر واسمه سعيد بن عبيد ، وابن أزهر الذى نسب إليه هو عبد الرحمن بن أزهر بن عوف ، وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، هكذا اتفق هؤلاء عن الزهرى فى روايته عن أبى عبيد ، وغالطهم إبراهيم بن سعد عن الزهرى فقال : عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى هريرة ، أخرجه النسائى وقال : رواية الزبيدى أولى

بالصواب ، وإبراهيم بن سعد ثقة ، يعنى ولكنه خطأ في هذا . قوله ( لن يدخل أحدا عمله الجنة ) الحديث يأتى الكلام عليه في كتاب الرقاق ، فانه أوردته مفردا من وجه آخر عن أبي هريرة وغيره ، وإنما أخرجه هنا استطرادا لا قصدا ، والمقصود منه الحديث الذى بعده وهو قوله « ولا يتمنى الخ » ، وقد أفرده في كتاب التنى من طريق معمر عن الزهري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري . قوله ( ولا يتمنى ) كذا للاكثر باثبات التثنية ، وهو لفظ نفي بمعنى النهى . ووقع في رواية الكشميني « لا يتمنى » على لفظ النهى ، ووقع في رواية معمر الآتية في التنى بالفظ « لا يتمنى » الأكثر ولفظ « لا يتمنى » للكشميني ، وكذا هو في رواية همام عن أبي هريرة بزيادة نون التأكيد ، وزاد بعد قوله أحكم الموت « ولا يدع به من قبل أن يأتيه » ، وهو قيد في الصورتين ، ومفهومه أنه اذا حل به لا يمنع من تمنيه رضا بقاء الله ولا من طلبه من الله لذلك وهو كذلك ، ولهذا التكتة عقب البخاري حديث أبي هريرة بحديث عائشة « اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق الأعلى » ، إشارة الى أن النهى يختص بالحالة التي قبل نزول الموت ، فإله دره ما كان أكثر استحضاره وإيثاره للأخفى على الأجل ثمنا للادمان . وقد خفي صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة في الباب معارضا لأحاديث الباب أو ناسخا لها ؛ وقوى ذلك بقول يوسف عليه السلام ( توفني مسلما وألحقني بالصالحين ) قال ابن الزين : قيل ان النهى منسوخ بقول يوسف فذكره ، وبقول سليمان ( وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ) وبحديث عائشة في الباب ، وبدعاء عمر بالموت وغيره . قال : وليس الأمر كذلك لأن هؤلاء إنما سألوا ما قارب الموت . قلت : وقد اختلف في مراد يوسف عليه السلام ، فقال قتادة : لم يتمنى الموت أحد إلا يوسف حين تكاملت عليه النعم وجمع له الشمل اشتاق الى لقاء الله ، أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه . وقال غيره : بل مراده توفني مسلما عند حضور أجلي ، كذا أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك بن مزاحم ، وكذلك مراد سليمان عليه السلام . وعلى تقدير الحل على ما قال قتادة فهو ليس من شرعنا ، وإنما يؤخذ بشرع من قبلنا ما لم يرد في شرعنا النهى عنه بالاتفاق ، وقد استشكل الإذن في ذلك عند نزول الموت لأن نزول الموت لا يتحقق ، فكمن انتهى الى غاية جرت العادة بموت من يصل إليها ثم عاش . والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد أن العبد يكون حاله في ذلك الوقت حال من يتمنى نزوله به ويرضاه أن لو وقع به ، والمعنى أن يطمئن قلبه الى ما يرد عليه من ربه ويرضى به ولا يقلق ، ولو لم يتفق أنه يموت في ذلك المرض . قوله ( إنما محسنا فلمله أن يزداد خيرا ، وإما مسيئا فلمله أن يستعقب ) أى يرجع عن موجب العتب عليه . ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » ، وفيه إشارة الى أن الممضى في النهى عن تمنى الموت والدعاء به هو انقطاع العمل بالموت ، فان الحياة يتسبب منها العمل ، والعمل يحصل زيادة الثواب ، ولو لم يكن الا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال . ولا يرد على هذا أنه يجوز أن يقع الارتداد والعياذ بالله تعالى عن الإيمان لأن ذلك نادر ، والإيمان بعد أن تخاطب بشاشته القلوب لا يسهل أحد ، وعلى تقدير وقوع ذلك - وقد وقع لسكن نادرا - فن سبق له في علم الله خاتمة السوء فلا بد من وقوعها طال عمره أو قصر ، فتعجيله بطلب الموت لا خير له فيه . ويؤيده حديث أبي أمامة « ان النبي ﷺ قال لسعد : يا سعد ان كنت خلقت للجنة فا طال من عمرك أو حسن من عملك فهو خير لك ، أخرجه بسند لين ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ومسلم « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » ، واستشكل بانه قد يعمل السيئات فيزيده عمره شرا ، وأجيب بأجوبة : أحدها حل المؤمن



على الكامل وفيه بعد . والثاني أن المؤمن يصد أن يعمل ما يكفر ذنوبه إما من اجتناب الكبائر وإما من فعل حسنات آخر قد تقاوم بتضمينها سيئاته ، وما دام الإيمان باقٍ بالحسنات يصد التضعيف ، والسيئات يصد التكفير . والثالث بقيد ما أطلق في هذه الرواية بما وقع في رواية الباب من الترجي حيث جاء بقوله « لعله » والترجي مشعر بالوقوع غالبا لا جزما ، فخرج الخبر مخرج تحسين الظن بالله ، وأن المحسن يرجو من الله الزيادة بأن يوفقه للزيادة من عمله الصالح ، وأن المصنف لا ينبغي له القنوط من رحمة الله ولا قطع رجائه ، أشار إلى ذلك شيخنا في « شرح الترمذي » . ويدل على أن قصر العمر قد يكون خيرا للؤمن حديث أنس الذي في أول الباب « وتوفي إذا كان الوفاة خيرا لي » وهو لا ينافي حديث أبي هريرة « أن المؤمن لا يزيد عمره إلا خيرا » إذا حمل حديث أبي هريرة على الأغلب ومقابلة على النادر ، وسيأتي الإلزام بشيء من هذا في كتاب التمني إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث عائشة « وألحقني بالرفيق الأعلى » تقدم شرحه في أواخر المغازي في الوفاة النبوية ، وتقدم في الذي قبله أن ذلك لا يمرض التهي عن تمني الموت والدماء به ، وأن هذه الحالة من خصائص الأنبياء أنه لا يقبض نبي حتى يخير بين البقاء في الدنيا وبين الموت . وقد تقدم بسطه واضحا هناك وفي الحد

### ٣٠ - باب دعاء العائد للمريض

وقالت عائشة بنت سعيد عن أبيها « اللهم اشفِ سعدا » قاله النبي ﷺ

٥٦٧٥ - **حَرْش** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو كعوانة عن منصور عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها « إن رسول الله ﷺ كان إذا أتى مريضا أو أتى به إليه قال عليه الصلاة والسلام : أذهب الهم ، رب الناس ، اشف وأنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما »

وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى « إذا أتى المريض » وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده « إذا أتى مريضا »

[ الحديث ٥٦٧٥ - أطرافه في : ٥٧٤٣ ، ٥٧٤٤ ، ٥٧٥١ ]

**قوله** ( باب دعاء العائد للمريض ) أي بالشفاء ونحوه . **قوله** ( وقالت عائشة بنت سعد ) أي ابن أبي وقاص ، وهذا طرف من حديثه الطويل في الوصية بالثلث ، وقد تقدم موصولا في « باب وضع اليد على المريض » قريبا . **قوله** ( عن منصور ) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي . **قوله** ( إذا أتى مريضا أو أتى به ) شك من الراوي ، وقد حكى المصنف الاختلاف فيه في الروايات المعلقة بعد . **قوله** ( لا يغادر ) بالفتح المعجمة أي لا يترك ، وقائدة التقييد بذلك أنه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه ، فكان يدعو له بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء . **قوله** ( وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى إذا أتى المريض ) وقع في رواية الكشميني « إذا أتى بالمريض » وهو أصوب ، فأما عمرو بن أبي قيس فهو الرازي وأصله من الكوفة ولا يعرف اسم أبيه وهو صدوق ، ولم يخرج له البخاري إلا تعليقا ، وقد وقع لنا حديثه هذا موصولا في « فوائد أبي العباس محمد بن نجيب » من رواية محمد بن سعيد بن سابق القزويني عنه بلفظ « إذا أتى

بالمريض ، وأما إبراهيم بن طهمان فوصل طريقه إلى إسماعيل من رواية محمد بن سابق التميمي الكوفي مزيل بفداده بلفظ « إذا أتى بمريض » . **قوله** (وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده وقال : إذا أتى مريضاً) وهذا وصله ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جرير بلفظ « إذا أتى إلى المريض فدعاه » ، وهي عند مسلم أيضاً ، وقد دلت رواية كل من جرير وأبي عروبة على أن عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان حفظا عن منصور أن الحديث عنده عن شيخين ، وأنه كان يحدث به قارة عن هذا وقارة عن هذا ، وقد أخرجه مسلم من طريق إسرائيل عن منصور عنهما كذلك ، ورجح عند البخاري رواية منصور عن إبراهيم وحده لأن الثوري رواها عن منصور كذلك كما سيأتي في أثناء كتاب الطب ، ووافقه ورقاء عن منصور عند النسائي ، وسفيان أحفظ الجميع ، لكن رواية جرير غير مرفوعة والله أعلم . وقد استشكل الدماء للمريض بالعفاء مع ما في المرض من كفارة الذنوب والثواب كما تضافرت الأحاديث بذلك ، والجواب أن الدماء عبادة ، ولا ينافي الثواب والكفارة لأنهما يحصلان بأول مرض وبالصبر عليه ، والداعي بين حستين : إما أن يحصل له مقصوده ، أو يعرض عنه مجلب نفع أو دفع ضرر ، وكل من فضل الله تعالى

#### ٢١ - باب وضوء المائتة للمريض

٥٦٧٦ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فتوضأ فصب عليّ » . أو قال : صبوا عليه . فقلت : قلت : يا رسول الله ، لا يرئى إلا كلاله ، فكيف الميراث ؟ فنزلت آية الفرائض » **قوله** ( باب وضوء المائتة للمريض ) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم التنبيه عليه قريباً في باب المغشي عليه ، ولا يخفى أن عمله إذا كان المائتة بحيث يتبرك المريض به

#### ٢٢ - باب من دعا برفع الوباء والحصى

٥٦٧٧ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « لما قدم رسول الله ﷺ وعك أبو بكر وبلال ، قالت : فدخلتُ عليهما فقلت : يا أبتِ كيف تجدك ؟ ويا بلال وكيف تجدك ؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كلُّ امرئٍ مصَّبَحٌ في أهله وللوت أدنى من شراك نعليه  
وكان بلال إذا أقلم عته يرفع عقيرته فيقول :

ألا ليت شعري هل أبينُ ليلةً بوادٍ وحولٍ إذْ خِرَّ وجَلَّهْلُ  
و هل أُرْدنُ يوماً ياماً مجنونةً وهل تهبْدُون لي شامةً وطَّيْلُ

قال قالت عائشة: فبعث رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: اللهم حَبِّبْ إلينا المدينةَ كحبنا مكةَ أو أشدَّ ، وصحَّتها ، وباركْ لنا في صاعها ومُدَّها ، واقلِّ حُمَها فاجعلْها بألحفة .

قوله ( باب الداء برفع الوباء والحى ) الوباء يمد ولا يمد ، وجمع المقصور بلا همز أوبية ، وجمع الميموز أوباء ، يقال أوبأت الأرض قهى مؤبنة ووبئت قهى ووبئة ، ووبئت بعزم الواو فهو موبوءة ، قال عياض : الوباء عموم الأمراض ، وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء لأنه من أفرادها ، لكن ليس كل وباء طاعونا ، وعلى ذلك يحمل قوله الداودي لما ذكر الطاعون : الصحيح أنه الوباء ، وكذا جاء عن الحابل بن أحمد أن الطاعون هو الوباء ، وقال ابن الأثير في النهاية : الطاعون المرض العام ، والوباء الذى يفسد له الهواء فتفسد به الأخرجة والأبدان . وقال ابن سينا : الوباء ينشأ عن فساد جوهر الهواء الذى هو مادة الروح ومدهد . قلت : ويفارق الطاعون الوباء بخصوص سببه الذى ليس هو فى شيء من الأوباء ، وهو كونه من طعن الجن كما سأذكره مبينا فى د باب ما يذكر من الطاعون ، من كتاب الطب إن شاء الله تعالى . وساق المصنف فى الباب حديث عائشة لما قدم النبي ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، ووقع فيه ذكر الحى ولم يقع فى سياقه لفظ الوباء ، لكنه ترجم بذلك إشارة إلى ما وقع فى بعض طرقة ، وهو ما سبق فى أواخر الحج من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة فى حديث الباب . قالت عائشة : فقدما المدينة وهى أرباً أرض الله ، وهذا ما يؤيد أن الوباء أهم من الطاعون ، فإن وباء المدينة ما كان إلا بالحى كما هو مبين فى حديث الباب ، فدعا النبي ﷺ أن ينقل حماما إلى الجحفة ، وقد سبق شرح الحديث فى د باب مقدم النبي ﷺ المدينة ، فى أوائل كتاب المغازى ، ويأتى فى شيء مما يتعلق به فى كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وقد استشكل بعض الناس الداء برفع الوباء لأنه يتضمن الداء برفع الموت والموت حتم مقضى فيكون ذلك عبثا ، وأجيب بأن ذلك لا ينافى التعبد بالداء لأنه قد يكون من جهة الأسباب فى طول العمر أو دفع المرض ، وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذام وسيء الأسقام ومنكرات الأخلاق والأهواء والأدواء ، فمن ينكر التداوى بالداء يلزمه أن ينكر التداوى بالعقاقير ولم يقل بذلك الأشوذ ، والأحاديث الصحيحة ترد عليهم ، وفى الالتجاء إلى الداء مؤيد فائدة ليست فى التداوى بغيره ، لما فيه من الخضوع والتذلل لله رب سبغانه ، بل منع الداء من جنس ترك الأعمال الصالحة انكالا على ما قدر ، فيلزم ترك العمل جملة ، وود البلاء بالداء كرد السهم بالترس ، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يتوس من رى السهم ، والله أعلم

( خاتمة ) اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا ، المعلق منها سبعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى أربعة وثلاثون طريقا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة . من يرد الله به خيرا يصيب منه . وحديث عطاء أنه رأى أم زفر ، وحديث أنس فى الحبشيتين ، وحديث عائشة أنها قالت وارساء - إلى قوله - بل أنا وارساء . فقط . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثلاثة آثار ، والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٧٦ - كتاب الطب

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الطب ) كذا هم ، الا النسفي فترجم « كتاب الطب » ، أول كفارة المرض ولم يفرد كتاب الطب ، وزاد في نسخة الصفاني « والادوية » . والطب بكسر المهملة وحكى ابن السيد ثلثتها . والطبيب هو الحاذق بالطب ، ويقال له أيضا طب بالفتح والكسر ومستطب وامرأة طب بالفتح ، يقال استطب تعافى الطب واستطاب استوصفه ، ونقل أهل اللغة أن الطب بالكسر يقال بالاشتراك للدواوي وللتداوي وللدواء أيضا فهو من الاضداد ، ويقال أيضا للرفق والسحر ، ويقال للشهوة والطرانق ترى في شعاع الشمس وللعنق بالنسي . والطبيب الحاذق في كل شيء ، وخص به المعالج عرفا ، واجمع في القلة أطبة وفي الكثرة أطباء . والطب نوعان : طب جسد وهو المراد هنا ، وطب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى . وأما طب الجسد فنه ما جاء في المنقول عنه عليه السلام ومنه ما جاء عن غيره ، وغالبه راجع الى التجربة . ثم هو نوعان : نوع لا يحتاج الى فكر ونظر بل فطر الله على معرفته الحيوانات ، مثل ما يدفع الجوع والعطش . ونوع يحتاج الى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج من الاحتدال ، وهو اما الى حرارة أو برودة ، وكل منهما إما الى رطوبة ، أو يبوسة ، أو الى ما يتركب منهما . وغالب ما يقاوم الواحد منهما بضده ، والدفع قد يقع من خارج البدن وقد يقع من داخله وهو أعسرهما . والطريق الى معرفته بتحقيق السبب والعلامة ، فالطبيب الحاذق هو الذي يسعى في تفريق ما يضر بالبدن جمعه أو عكسه ، وفي تنقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه ، ومدار ذلك على ثلاثة أشياء : حفظ الصحة ، والاحتناء عن المؤذي ، واستفراغ المادة الفاسدة . وقد أشير الى الثلاثة في القرآن : فالاول من قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ وذلك أن السفر مظنة النصب وهو من مغيرات الصحة ، فاذا وقع فيه الصيام ازداد قابيح الفطر لإبقاء على الجسد . وكذا القول في المرض الثاني وهو الحمية من قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ فانه استنبط منه جواز التيمم عند خوف استعمال الماء البارد . والثالث من قوله تعالى ﴿ أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ فانه أشير بذلك الى جواز حلق الرأس الذي منع منه المحرم لاستفراغ الاذى الحاصل من البخار المحتقن في الرأس . وأخرج مالك في « الموطأ » عن زيد بن أسلم مرسلاد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجلين : أيكما أطب ؟ قال : يا رسول الله وفي الطب خير ؟ قال : أنزل الداء الذي أنزل الدواء .

#### ١ - باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء

٥٦٧٨ - **حدثنا** محمد بن المنثري **حدثنا** أبو أحمد الزبيري **حدثنا** عمرو بن سعيد بن أبي حسين قال حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » **قوله** ( باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ) كذا للاسماعيلي وابن بطال ومن تبعه ، ولم أر لفظ « باب » من نسخ الصحيح الا للنسفي . **قوله** ( أبو أحمد الزبيري ) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الاسدي ، نسب لجده وهو

أسد من بني أسد بن خزيمة ، فقد يلتبس بمن ينسب الى الزبير بن العوام لسوئتهم من بني أسد بن عبد العزى ، وهذا من فنون علم الحديث وصنفوا فيه الأنساب المتفقة في اللفظ المتفوقة في الدخول . وقد وقع عند أبي نعيم في الطب من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة ، قال حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي أبو أحمد الزبيرى ، وعند الاسماعيلى من طريق هارون بن عبد الله الحمال ، حدثنا محمد بن عبد الله الزبيرى ، قوله ( عن أبي هريرة ) كذا قال عمرو بن سعيد عن عطاء ، وخالفه شبيب بن بشر فقال : عن عطاء عن أبي سعيد الخدرى ، أخرجه الحاكم وأبو نعيم في الطب ورواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ، هذه رواية عبد بن حميد عن محمد بن عبيد عنه ، وقال معتمر بن سليمان : عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة ، أخرجه ابن عاصم في الطب وأبو نعيم ، وهذا مما يرجح به رواية عمرو بن سعيد . قوله ( ما أنزل الله داء ) وقع في رواية الاسماعيلى : من داء ، و من ، زائدة ، ويحتمل أن يكون مفعول ، أنزل ، محدثاً فلا تكون من زائدة بل لبيان المحذوف ، ولا يخفى تكلفه . قوله ( إلا أنزل له شفاء ) في رواية طلحة بن عمرو من الزيادة في أول الحديث : يا أيها الناس تداووا ، ووقع في رواية طارق بن شهاب عن ابن مسعود رفعه : أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا ، وأخرجه النسائى وصححه ابن حبان والحاكم ، ونحوه للطحاوى وأبو نعيم من حديث ابن عباس ، ولاحد عن أنس : أن الله حيث خلق الداء خلق الدواء ، فتداووا ، وفي حديث أسامة بن شريك : تداووا يا عباد الله ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، إلا داء واحداً المحرم ، أخرجه أحمد والبخارى في : الأدب المفرد ، والأربعة وصححه الترمذى وابن خزيمة والحاكم ، وفي لفظ : إلا السام ، بمهملة مخففة بمعنى الموت . ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلى عن ابن مسعود نحوه حديث الباب وزاد في آخره : عليه من علمه وجهله من جهله ، أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . وسلم عن جابر رفعه : لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ باذن الله تعالى ، ولأبي داود من حديث أبي الدرداء رفعه : أن الله جعل لكل داء دواء فتداووا ، ولا تداووا بحرام ، وفي مجموع هذه الالفاظ ما يعرف منه المراد بالانزال في حديث الباب وهو إزاله علم ذلك على لسان الملك لئلا يتلوه مثلاً ، أو عبر بالانزال عن التقدير . وفيها التقييد بالحلل فلا يجوز التداوى بالحرام . وفي حديث جابر منها الإشارة الى أن الشفاء متوقف على الإصابة باذن الله ، وذلك أن الدواء قد يحصل معه مجاوزة الحد في الكيفية أو الكمية فلا ينفع ، بل ربما أحدث داء آخر . وفي حديث ابن مسعود الإشارة الى أن بعض الادوية لا يعلمها كل أحد ، وفيها كلها لإثبات الأسباب . وأن ذلك لا ينافى التوكل على الله لمن اعتقد أنها باذن الله ويتقديره ، وإنما لا تنجح بذواتها بل بما قدره الله تعالى فيها ، وأن الدواء قد يتقلب داء إذا قدر الله ذلك ، واليه الإشارة بقوله في حديث جابر : باذن الله ، فدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته . والتداوى لا ينافى التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالاكل والشرب ، وكذلك يجنب المهلكات والدعاء بطلب العافية ودفع المضار وغير ذلك ، وسيأتى مزيد لهذا البحث في : باب الرقية ، أن شاء الله تعالى . ويدخل في عمومها أيضاً الداء القاتل الذى اهترف حذاق الاطباء بأن لا دواء له ، وأقروا بالعجز عن مداواته ، ولعل الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله : وجهله من جهله ، الى ذلك فتكون باقية على عمومها ، ويحتمل أن يكون في الخبر حذف تقديره : لم ينزل داء يقبل الدواء إلا أنزل له شفاء ، والاول أولى . وما يدخل في قوله : جهله من جهله ، ما يقع لبعض المرضى أنه يتنادى من داء بدواء فيبرأ ثم يعثره ذلك الداء بعينه فيتداوى بذلك الدواء بعينه فلا ينفع ،

والسبب في ذلك الجهل بصفة من صفات الدراء قرب مرضين تشابها ويكون أحدهما مركبا لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركبا فيقع الخطأ من هنا ، وقد يكون متبعا لكن يريد الله أن لا ينجع فلا ينجع ، ومن هنا تخضع وقاب الأطباء . وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي خزيمة وهو بمجمعة وزاى خفيفة عن أبيه قال : قلت يارسول الله أرأيت رقي نسترقها ودراء ننداوى به هل يرد من قدر الله شيئا ؟ قال : هي من قدر الله تعالى . والحاصل أن حصول الشفاء بالدواء إنما هو كدفع الجوع بالأكل والعطش بالشرب ، وهو ينجع في ذلك في الغالب ، وقد يتخلف لمافع والله أعلم . ثم الداء والدراء كلاهما يفتح الدال والميم ، وحكى كسر دال الدراء . واستثناء الموت في حديث أسامة بن شريك واضح ، ولعل التقدير لإلاداء الموت ، أى المرض الذى قدر على صاحبه الموت . واستثناء الهرم في الرواية الأخرى إما لأنه جملة شبيها بالموت والجماع بينهما نقص الصحة ، أو اقربيه من الموت وإفضائه اليه . ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا والتقدير : لكن الهرم لا دواء له ، والله أعلم

## ٢ - باب هل يداوى الرجل المرأة ، والمرأة الرجل

٥٦٧٩ - **حدثني** قتيبة بن سعيد حدثنا بشر بن المفضل عن خالد بن ذكوان عن ربيع بنت معوذ بن عفراء قالت « كنا نفزو مع رسول الله ﷺ نسقى القوم ونغذمهم ، ونرد القتل والجرحى إلى المدينة ، **قوله** ( باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل ) ذكر فيه حديث الربيع بالتشديد « كنا نفزو ونسقى القوم ونغذمهم ونرد القتل والجرحى إلى المدينة ، وليس في هذا السياق تعرض للدواوة ، إلا إن كان يدخل في عموم قولها « نغذمهم » ، فمرد الحديث المذكور بلفظ « ننداوى الجرحى » ، ونرد القتل ، وقد تقدم كذلك في « باب مداواة النساء الجرحى في الفزو » من كتاب الجهاد ، جري البخارى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض ألفاظ الحديث ، ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس ، وإنما لم يجوز بالحكم لاحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب ، أو كانت المرأة تصنع ذلك من يكون زوجها أو محرما . وأما حكم المسألة فتجاوز مداواة الاجانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجس باليد وغير ذلك ، وقد تقدم البحث في شيء من ذلك في كتاب الجهاد

## ٣ - باب الشفاء في ثلاث

٥٦٨٠ - **حدثني** الحسين حدثنا أحمد بن مَنِيع حدثنا مروان بن شجاع حدثنا سالم الأنطس عن سمير ابن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « الشفاء في ثلاث : شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكية نار . وأهى أمى عن الكية » رفع الحديث

ورواه القمى عن آيث عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ في العسل والمحجم [ الحديث ٥٦٨٠ - طرقة في : ٥٦٨١ ]

٥٦٨١ - **حدثني** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سريج بن يونس أبو الحارث حدثنا مروان بن شجاع عن

سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « الشفاء في ثلاثة : في قربة عجم ، أو قربة عسل ، أو كربة نثار . وأنهى أمي عن السكى »

**قوله** ( باب الشفاء في ثلاث ) سقطت الترجمة للأصفي ، ولفظ « باب » للمرخس . **قوله** ( حدثني الحسين ) كذا لهم غير منسوب ، وجزم جماعة بأنه ابن محمد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني ، قال السكلاباذي : كان يلازم البخاري لما كان بنيسابور وكان عنده مسند أحمد بن منيع سمعه منه يعني شيخه في هذا الحديث ، وقد ذكر الحاكم في تاريخه من طريق الحسين المذكور أنه روى حديثا فقال : كتب عن محمد بن اسماعيل هذا الحديث . ورأيت في كتاب بعض الطلبة قد سمعه منه عن أ . وقد عاش الحسين القباني بعد البخاري ثلاثا وثلاثين سنة وكان من أقران مسلم ، فرواية البخاري عنه من رواية الأكاثر عن الأصغر . وأحمد بن منيع شيخ الحسين فيه من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، فلو رواه عنه بلا واسطة لم يكن عاليا له . وكانت وفاة أحمد بن منيع - وكنيته أبو جعفر - سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثلاثون سنة ، واسم جده عبد الرحمن وهو جد أبي القاسم البغوي لأمه ، ولذلك يقال له المنيعي وابن بنت منيع ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وجزم الحاكم بأن الحسين المذكور هو ابن يحيى بن جعفر البيسكندي وقد أكثر البخاري الرواية عن أبيه يحيى بن جعفر وهو من صغار شيوخه ، والحسين أصغر من البخاري بكثير ، وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القباني أو البيسكندي سوى هذا الحديث . وقول البخاري بعد ذلك « حدثنا محمد بن عبد الرحيم ، هو المعروف بصاعقة يكنى أبا يحيى وكان من كبار الحفاظ وهو من أصغر شيوخ البخاري ومات قبل البخاري بسنة واحدة . وسريج بن يونس شيخه بمحلة م جيم من طبقة أحمد بن منيع ومات قبله بعشر سنين ، وشيخهما مروان بن شجاع هو الحرائي أبو عمرو ، وأبو عبد الله مولى محمد بن مروان بن الحكم نزل بغداد وقراه أحمد بن حنبل وغيره ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه وأيسر بالقوى » ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الشهادات ، ولم يتفق وقوع هذا الحديث لبخاري عاليا ، فإنه قد سمع من أصحاب مروان بن شجاع هذا ، ولم يقع له هذا الحديث عنه إلا بواسطتين ، وشيخه سالم الأفطس هو ابن مجلان وما له في البخاري سوى الحديثين المذكورين من رواية مروان بن شجاع عنه . **قوله** ( حدثني سالم الأفطس ) وفي الرواية الثانية عن سالم وقع عند الاسماعيلي « عن المنيعي حدثنا جدي هو أحمد ابن منيع حدثنا مروان بن شجاع قال ما أحفظه إلا عن سالم الأفطس حدثني ، فذكره ، قال الاسماعيلي : صار الحديث عن مروان بن شجاع بالشك منه فيمن حدثه به . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن مروان بن شجاع سواء ، وأخرجه ابن ماجه عن أحمد بن منيع مثل رواية البخاري الأولى بغير شك ، وكذا أخرجه الاسماعيلي أيضا عن القاسم بن زكريا عن أحمد بن منيع ، وكذا رويناه في « فوائد أبي طاهر المخلص ، حدثنا محمد بن يحيى بن صاعد حدثنا أحمد بن منيع . **قوله** ( عن سعيد بن جبيرة ) وقع في « مسند دعاج » من طريق محمد بن الصباح « حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس أظنه عن سعيد بن جبيرة ، كذا بالشك أيضا ، وكان ينبغي للاسماعيلي أن يعترض بهذا أيضا ، والحق أنه لا أثر للشك المذكور ، والحديث متصل بلا ريب . **قوله** ( عن ابن عباس قال : الشفاء في ثلاث ) كذا أورده موقوفا ، لكن آخره يشعر بأنه مرفوع لقوله « وأنهى أمي عن السكى » ، ولقوله

« رفع الحديث ، وقد صرح برفعه في رواية سريج بن يونس حيث قال فيه : عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ولعل هذا هو السر في إيراد هذه الطريق أيضا مع نزولها ، وإنما لم يكتب بها عن الأولى لتصریح في الأولى بقول مروان دحدثني سالم ، ووقعت في الثانية بالعننة . قوله ( رواه القمي ) بضم القاف وتشديد الميم هو يعقوب بن عبيد الله بن سعد بن مالك بن هاني بن عامر بن أبي عامر الأشعري ، لعمري ، لعمري ، وكنية يعقوب أ. الحسن وهو من أهل قم ونزل الري ، قواه النسائي وقال الدارقطني ليس بالقوي ، وما له في البخاري سوى هذا الموضع . وليث شيخه هو ابن أبي سليم الكوفي سيء الحفظ . وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية القمي موصولا في « مسند البزار » وفي « الفيلانيات » في « جزء ابن بجيت » كلهم من رواية عبد العزيز بن الخطاب عنه بهذا السند ، وقصر بعض الشراح فنسبه إلى تخرج سريج إلى نعيم في الطب ، والذي هذ أن نعيم بهذا السند حديث آخر في الحجامة لفظه « احتجموا ، لا بتبيخ بكم الدم فيقتلکم » . قوله ( في العسل والحجم ) في رواية الكشميني « والحجامة » ووقع في رواية عبد العزيز بن الخطاب المذكورة « أن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي مصة من الحجام ، أو مصة من العسل » ، وإلى هذا أشار البخاري بقوله « في العسل والحجم » ، وأشار بذلك إلى أن السكي لم يقع في هذه الرواية . وأغرب الحيدى في « الجمع » فقال في أفراد البخاري : الحديث الخامس عشر عن طاوس عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه ، قال : وبعض الرواة يقول فيه عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ « في العسل والحجم الشفاء » وهذا الذي عزاه البخاري لم أراه فيه أصلا ، بل ولا في غيره ، والحديث الذي اختلف الرواة فيه هل هو عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس أو عن مجاهد عن ابن عباس بلا واسطة إنما هو في القبرين اللذين كانا يعذبان ، وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب الطهارة ، وأما حديث الباب فلم أراه من رواية طاوس أصلا ، وأما مجاهد فلم يذكره البخاري عنه إلا تعليقا كما بينته ، وقد ذكرت من وصله ، وسياق لفظه « قال الخطابي انتظم هذا الحديث على جملة ما يتداوى به الناس ، وذلك أن الحجم يستفرغ الدم وهو أعظم الأخطا ، والحجم أنجحها شفاء عند ميجان الدم ، وأما العسل فهو مهمل للاختلاط البلغمية ، ويدخل في المسحونات ليحفظ على تلك الأدوية قواها ويخرجها من البدن ، وأما السكي فإما يستعمل في الخلط الباغى الذي لا تنحسم مادته إلا به ، ولهذا وصفه النبي ﷺ ثم نهى عنه ، وإنما كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم ، ولهذا كانت العرب تقول في أمثالها « آخر الدواء السكي » ، وقد كوى النبي ﷺ سعد بن معاذ وغيره ، واكتوى غير واحد من الصحابة . قلت : ولم يرد النبي ﷺ الحصر في الثلاثة ، فإن الشفاء قد يكون في غيرها ، وإنما نهى بها على أصول العلاج ، وذلك أن الأمراض الامتلائية تكون دموية وصفراوية وبلغمية وسوداوية ، وشفاء الدموية بإخراج الدم ، وإنما خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب وإلفهم له ، بخلاف الفصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهودا لها غالبا . على أن في التعبير بقوله « شرطة محجم » ما قد يتناول الفصد ، وأيضا فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد ، والفصد في البلاد التي ليست بحارة أنجح من الحجم . وأما الامتلاء الصفراوى وما ذكر معه فدواؤه بالمسهل ، وقد نهى عليه بذكر العسل ، وسياق توجيه ذلك في الباب الذي بعده . وأما السكي فإنه يقع آخر الإخراج ما يتعسر إخراجها من الفضلات ، وإنما نهى عنه مع اثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فسكره لذلك ، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء لظنهم أنه



بحجم الداء فيتعجل الذي يكتوى التمدب بالنار لأمر مظنون ، وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه السكى . ويؤخذ من الجمع بين كراهته ﷺ للسكى وبين استعماله أنه لا يترك مطلقا ولا يستعمل مطلقا ، بل يستعمل عند تعينه طريقا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء باذن الله تعالى ، وعلى هذا التفسير يحمل حديث المخيرة رفعه من اكتوى أو استرق فقد برىء من التوكل ، أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : علم من يجرع كلامه في السكى أن فيه نفعا وإن فيه مضرة ، فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب ، وقرب منه إخبار الله تعالى أن في الخمر منافع ثم حرما لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع . انتهى ملخصا . وسيأتى الكلام على كل من هذه الأمور الثلاثة في أبواب مفردة لها . وقد قيل إن المراد بالشفاء في هذا الحديث الشفاء من أحد قسمي المرض ، لأن الأمراض كلها إما مادية أو غيرها ، والمادية كما تقسم حارة وباردة ، وكل منهما وإن انقسم إلى رطبة وباردة ومركبة فالأصل الحرارة والبرودة وما عداها يفعل من إحداها ، فبه بالخبر على أصل المعالجة يضرب من المثال ، فالحارة تعالج بإخراج الدم لما فيه من استفراغ المادة وتبريد المزاج ، والباردة بتناول المسهل لما فيه من التسخين والانضاج والتقطيع والتلطيف والجلساء والتلين ، فيحصل بذلك استفراغ المادة برفق ، وأما السكى لخاص بالمرض المزمن لأنه يكون عن مادة باردة فقد تفسد مزاج العضو فاذا كوى خرجت منه ، وأما الأمراض التي ليست بمادية فقد أشير إلى علاجها بحديث دأبى من فيج جهنم فأبردها بالداء ، وسيأتى الكلام عليه عند شرحه إن شاء الله تعالى . وأما قوله د وما أحب أن أكتوى ، فهو من جنس تركه أكل العنب مع تقريره أكله على مائدته واعتذاره بأنه يمافه

٤ - باب الدواء بالأسل ، وقوله الله تعالى ( فيه شفاء للناس )

٥٦٨٢ - **حَرْش** على بن عبد الله حدثنا أبو أسامة قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

قالت « كان النبي ﷺ يُعجمه الخلواء والمسل »

٥٦٨٣ - **حَرْش** أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن الفضيل عن عاصم بن عمر بن قتادة قال سمعت جابر بن

عبد الله رضي الله عنها قال « سمعت النبي ﷺ يقول : إن كان في شيء من أدويتكم - أو يكون في شيء من أدويتكم - خيرٌ ففي شربةٍ بحجم ، أو شربة عسل ، أو قعدة بنارٍ توافق الداء ، وما أحبُّ أن أكتوى »

[ الحديث ٥٦٨٣ - أطروقه في : ٥٦٩٧ ، ٥٧٠٢ ، ٥٧٠٤ ]

٥٦٨٤ - **حَرْش** عباس بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد بن قتادة عن أبي التوكل عن أبي

سعيد « أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : أخى يشكى بطنه ، فقال : اسقه عسلاً . ثم أتاه لثانته فقال : اسقه عسلاً . ثم أتاه لثانته فقال : اسقه عسلاً ، فقال : فقلت ، فقال : صدق الله وكذب بطن أخيك ، اسقه عسلاً ، فسقاه ، فبرأ »

[ الحديث ٥٦٨٤ - أطروقه في : ٥٧١٦ ]

**قوله** ( باب الدواء بالعلس ، وقول الله تعالى : فيه شفاء للناس ) كأنه أشار بذكر الآية الى أن الضمير فيها العسل وهو قول الجمهور ، وزعم بعض أهل التفسير أنه للقرآن . وذكر ابن بطال أن بعضهم قال : ان قوله تعالى ( فيه شفاء للناس ) أى لبعضهم ، وحله على ذلك أن تناول العسل قد يضر ببعض الناس كن يكون حار المزاج ، لكن لا يحتاج الى ذلك لانه ليس في حله على العموم ما يمنع أنه قد يضر ببعض الأبدان بطريق المرض . والعسل يذكر ويؤثّر ، وأسماؤه تزيد على المائة ، وفيه من المنافع ما يخصه الموفق البغدادي وغيره فقالوا : يجلو الأورساخ التي في العروق والامعاء ، ويدفع الفضلات ، ويفسل خمل المعدة ، ويسخنها نسخينا معتدلا ، ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلى والمثانة والمناذ ، وفيه تحليل للرطوبات أكلا وطلاء وتغذية ، وفيه حفظ المعجونات وإذهاب لكيفية الادوية المستكرهة ، وتنقية الكبد والصدر ، وإدراج البول والطعم ، ونفع للسعال السكاكين من البلغم ، ونفع لأصحاب البلغم والاموجة الباردة . وإذا أضيف اليه الخل نفع لأصحاب الصفراء . ثم هو غذاء من الاغذية ، ودواء من الادوية ، وشراب من الاشربة ، وحلوى من الحلواه ، وطلاء من الاطلية ، ومفرج من المفرحات . ومن منافعه أنه اذا شرب حارا يذهب الورد نفع من نهش الحيوان ، واذا شرب وحده يما نفع من عضة السكك الكلب ، واذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة أشهر ، وكذلك الخيار والقرع والباذنجان والليمون ونحو ذلك من الفواكه ، واذا اطح به البدن للفعل قتل القمل والصئبان ، وطول الشعر وحسنه ونضه ، وان اكتحل به جلاظلة البصر ، وان استن به صقل الأسنان وحفظ صحتها . وهو عجيب في حفظ جثث الموتى فلا يسرع اليها البلى ، وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة ، ولم يكن يعمل قديما الاطباء في الادوية المركبة إلا عليه ، ولا ذكر للسكر في أكثر كتبهم أصلا . وقد أخرج أبو نعيم في « الطب النبوي » بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه « من لعق العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم بلاء » والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أسانيد : الاول حديث عائشة « كان النبي ﷺ يسجه الحلواء والعسل » قال الكرمانى : الإعجاب أعم من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء . فتؤخذ المناسبة بهذه الطريق ، وقد تقدم باقى الكلام عليه في كتاب الاطعمة . الحديث الثانى ، **قوله** ( عبد الرحمن بن النسيل ) اسم النسيل حنظلة بن أبى عامر الأوسى الانصارى ، استشهد بأحد وهو جنب فسلته الملائكة فقيل له النسيل ، وهو فصيل بمعنى مفعول ، وهو جد جد عبد الرحمن ، فهو ابن سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حنظلة ، وعبد الرحمن معدود في صفار التابعين لانه رأى أنسا وسهل بن سعد ، وجل روايته عن التابعين ، وهونقة عند الأكثر واختلف فيه قول النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا . وكان قد عمر لجار المائة فلمله تنوير حفظه في الآخر وقد احتج به الشيخان ، وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة أى ابن النعمان الانصارى الأوسى يكنى أبا عمر ما له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في « باب من بنى مسجدا » في أوائل الصلاة ، وهو تابعى ثقة عندهم ، وأغرب عبد الحق فقال في « الاحكام » : وثقه ابن معين وأبو زرعة وضعفه غيرهما . ورد ذلك أبو الحسن بن القطان على عبد الحق فقال : لا أعرف أحدا وضعفه ولا ذكره في الضعفاء . اهـ . وهو كما قال . **قوله** ( ان كان في شيء من أدويتكم أو يكون في شيء من أدويتكم ) كذا وقع بالشك ، وكذا لاحد عن أبى أحمد الزبيرى عن ابن الضيل ، وسيأتى بعد أبواب باللفظ الأول بغير شك ، وكذا مسلم ، وذكرت فيه في « باب الحجامة من الداء » قصة ، وقوله

« أو يكون ، قال ابن التين صوابه « أو يكن ، لأنه معطوف على مجزوم فيكون مجزوما . قلت : وقد وقع في رواية أحد « إن كان أو إن يكن ، فلعل الراوى أشبع الضمة فظن السامع أن فيها واوا فأثبتها ، ويحتمل أن يكون التقدير : إن كان في شيء . أو إن كان يكون في شيء . ، فيكون التردد لاثبات لفظ يكون وعدمها ، وقرأها بعضهم بقصد الواء وسكون النون ، وليس ذلك بمحفوظ . قوله ( فني شرطة محرم ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الميم قوله ( أو لادة بنار ) بذال معجمة ساكنة وعين مهملة ، اللذع هو الخفيف من حرق النار . وأما اللذع بالذال المهملة والعين المعجمة فهو ضرب أو عضو ذات السم . قوله ( توافق الداء ) فيه إشارة إلى أن الكي إنما يشرح منه ما يتعين طريقا إلى إزالة ذلك الداء ، وأنه لا ينبغي التجربة لذلك ولا استعماله إلا بعد التحقق ، ويحتمل أن يكون المراد بالموافقة موافقة القدر . قوله ( وما أحب أن أكتوى ) سيأتي بيانه بعد أبواب . الحديث الثالث حديث أبي سعيد في الذي اشتكى بطنه فأمر بشرب العسل ، وسيأتي شرحه في « باب دواء المبطون » . وشيخه عباس فيه هو بالموحدة ثم مهمة النسي بنون ومهملة ، وعبد الأعلى شيخه هو ابن عبد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والاسناد كله بصريون

### ٥ - باب الدواء بألبان الإبل

٥٦٨٥ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** حدثنا **سلام بن مسكين** أبو نوح البصري حدثنا ثابت عن أنس « أن ناسا كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آوئا وأطعمنا . فلما صحوا قالوا : إن المدينة واحة . فأنزلهم الحرّة في ذود له فقال : اشرّبوا من ألبانها . فلما صحوا قتلوا راعي النبی ﷺ ، واستاقوا ذودّه . فبث في آثارهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وتترّ أعينهم ، فرأيت الرجل منهم يكسّم الأرض بلسانه حتى يموت »  
قال سلام : فبلغني أن للحجّاج قال لأنس : حدثني بأشد عقوبة عاقبة النبي ﷺ ، فحدثني بهذا ، فبلغ الحسن فقال : وددت أنه لم يحدثه ،

**قوله** ( باب الدواء بألبان الإبل ) أي في المرض الملازم له . **قوله** ( سلام بن مسكين ) هو الأزدي ، وهو بالتشديد ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الادب . ووقع في اللباس عن موسى بن إسماعيل « حدثنا سلام عن عثمان بن عبد الله » فوعم السكلا باذی أنه سلام بن مسكين ، وليس كذلك بل هو سلام ابن أبي مطيع ، وسأذكر الحجة لذلك هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا ثابت ) هو البنانى ، ووقع الاسماعيلي من رواية يهو بن أسد « عن سلام بن مسكين قال حدث ثابت الحسن وأصحابه وأنا شاهد معهم ، فيؤخذ من ذلك أنه لا يشترط في قول الراوى حدثنا فلان أن يكون فلان قد قصد إليه بالتحديث ، بل إن سمع منه اتفاقا جاز أن يقول حدثنا فلان ، ورجال هذا الاسناد أيضا كلهم بصريون . **قوله** ( أن ناسا ) زاد يهز في روايته « من أهل الحجاز » وقد تقدم في الطهارة أنهم من عكل أو حريئة بالشك ، وثبت أنهم كانوا ثمانية وأن أربعة منهم كانوا من عكل وثلاثة من حريئة والرابع كان تبعا لهم . **قوله** ( كان بهم سقم فقالوا : يا رسول الله آوئا وأطعمنا ، فلما صحوا ) في

السياق حذف تقديره فأوام وأطعمهم ، فلما سمعوا قالوا إن المدينة رخصة ، وكان السقم الذي بهم أولا من الجوع أو من التعب فلما زال ذلك عنهم خشوا من وخم المدينة إما لكونهم أهل ريف فلم يعتادوا بالحضر ، وإما بسبب ما كان بالمدينة من الخبيث ، وهذا هو المراد بقوله في الرواية التي بعدها واجتروا المدينة ، وتقدم تفسير الجوى في كتاب الطهارة . ووقع في رواية بهز بن أسد بهم ضر وجهد ، وهو يشير إلى ما قلناه . قوله ( في ذود له ) ذكر ابن سعد أن عدد الذود كان خمس عشرة ، وفي رواية بهز بن أسد : أن الذود كان مع الراعي بجانب الحرة . قوله ( فقال اشربوا ألبانها ) كذا هنا ، وتقدم من رواية أبي قلابة وغيره عن أنس ومن ألبانها وأبوالها ، . قوله ( فلما سمعوا ) في السياق حذف تقديره : فخرجوا فاشربوا فلما سمعوا . قوله ( وسمع أعيانهم ) كذا الأكثر ، وللكشميني باللام بدل الراء ، وقد تقدم شرحها . قوله ( فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ) زاد بهز في روايته : مما يجد من الغم والوجع ، وفي صحيح أبي حنيفة هنا يمض الأرض ليجد بردا مما يجد من الحر والشدّة ، قوله ( قال سلام ) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله : فبلغني أن الحجاج ، هو ابن يوسف الأمير المشهور ، وفي رواية أنس : فذكر ذلك قوم للحجاج فبعث إلى أنس فقال : هذا غاشي فليكن بيدك - أي بصير غارنا له - فقال أنس : أتى أجمع من ذلك . قال حدثني بأشد عقوبة ، الحديث . قوله ( بأشد عقوبة عاقبه النبي ﷺ ) كذا بالتذكير على إرادة العقاب ، وفي رواية بهز : عاقبها ، على ظاهر اللفظ . قوله ( فبلغ الحسن ) هو ابن أبي الحسن البصري ( فقال : وددت أنه لم يحدثه ) زاد الكشميني : بهذا وفي رواية بهز : فوالله ما انتهى الحجاج حتى قام بها على المنبر فقال : حدثنا أنس ، فذكره وقال وقطع النبي ﷺ الأيدي والأرجل وسمل الأعين في مصيبة الله ، أفلا نفعل نحن ذلك في مصيبة الله ؟ وساق الاسماعيل من وجه آخر عن ثابت : ما ندمت على شيء ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج ، فذكره ، وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مسرفا في العقوبة ، وكان يتعلق بأذى شعبة . ولا حجة له في قصة العربيين لأنه وقع التصریح في بعض طرقه أنهم ارتدوا ، وكان ذلك أيضا قبل أن تنزل الحدود كما في الذي بعده ، وقبل النهي عن المثلة كما تقدم في المنازى ، وقد حضر أبو هريرة الأمر بالتعذيب بالنار ثم حضر نسخه والنهي عن التعذيب بالنار كما مر في كتاب الجهاد ، وكان إسلام أبي هريرة متأخرا عن قصة العرييين ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في باب أحوال الإبل والدواب ، في كتاب الطهارة ، وإنما أشرت إلى السير منه لبعده المهدية

## ٦ - باب الدواء بأحوال الإبل

٥٨٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن ناسا اجتروا في المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ أن يلحقوا براعيه - يعني الإبل - فيشربوا من ألبانها وأبوالها . فلحقوا براعيه ، فشربوا من ألبانها وأبوالها حتى أصلحت أبدانهم ، فتلتوا الراعي وساقوا الإبل ، فبلغ النبي ﷺ فبعث في طلبهم ، فجيء بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ، قال قتادة « فحدثني محمد بن سهرين أن ذلك كان قبل أن تنزل الحدود »

**قوله** ( باب الدراء بأبوال الإبل ) ذكر فيه حديث العرينين ، ووقع في خصوص التداوى بأبوال الإبل حديث أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس رفته ، عليكم بأبوال الإبل قائماً نافعة الذبة بطونهم ، والذبة بفتح المعجمة وكسر الراء جمع ذوب ، والذوب بفتحين فساد المعدة . **قوله** ( ان ناسا اجتروا في المدينة ) كذا هنا بآثبات ، في ، وهي ظرفية أى حصل لهم الجوى وهم في المدينة ، ووقع في رواية أبي قلابة عن أنس « اجتروا المدينة » . **قوله** ( أن يلحقوا براعي الإبل ) كذا في الأصل ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « أن يلحقوا براعي الإبل » ، **قوله** ( حتى صلت ) في رواية الكشميهني « صحت » ، **قوله** ( قال قتادة ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقوله « لحدثني محمد بن سيرين الخ ، يصكر عليه ما أخرجه مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس قال « إنما سمعهم النبي ﷺ لانهم سمعوا أعين الرعاة ، وسيأتي بيان ذلك واضحاً في كتاب الديارات ان شاء الله تعالى

## ٧ - باب الحبة السوداء

٥٦٨٧ - **حدثني** عبد الله بن أبي شيبَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ « خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ ، فَرِضَ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ ، فَنَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ فَقَالَ لَنَا : عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحَبَّةِ السَّوَادَةِ فَخَذُوا مِنْهَا خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْتَحَقَوْهَا ، ثُمَّ افْطَرُوهَا فِي أَفْئِدِهِمْ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ ، فَإِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْنِي أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ لِلْسَّوَادِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، إِلَّا مِنَ السَّامِ . قُلْتُ وَمَا السَّامُ ؟ قَالَ : الْمَوْتُ »

٥٦٨٨ - **حدثنا** يحيى بن بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَمِعْتُ بَنَ السَّيِّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : فِي الْحَبَةِ السَّوَادَةِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، إِلَّا السَّامَ . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَالسَّامُ الْمَوْتُ ، وَالْحَبَةُ السَّوَادَةُ لِلشَّوْبِيزِ .

**قوله** ( باب الحبة السوداء ) سيأتي بيان المراد بها في آخر الباب . **قوله** ( حدثني عبد الله بن أبي شيبَةَ ) كذا سماه ونسبه لجده وهو أبو بكر ، مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وأبو شيبَةَ جده ، وهو ابن محمد بن إبراهيم ، وكان إبراهيم أبو شيبَةَ قاضي واسط . **قوله** ( حدثنا عبيد الله ) بالتصغير كذا للجميع غير مندوب ، وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبَةَ عن عبيد الله غير منسوب ، وجزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه عبيد الله بن موسى ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي بكر الأعمش والخطيب في كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » من طريق أبي مسعود الرازي ، وهو عندنا بعلو من طريقه ، وأخرجه أيضاً أحمد بن حازم عن أبي غرزة - بفتح المعجمة والراء والزاي - في مسنده ، ومن طريقه الخطيب أيضاً كلام عن عبيد الله بن موسى ، وهو الكوفي المشهور ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون ، وعبيد الله بن موسى من كبار شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كالذي هنا . **قوله** ( عن منصور ) هو ابن المعتز . **قوله** ( عن خالد بن سعد ) هو مولى أبي مسعود البصري الأنصاري ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه المنهجي في كتاب رواية الاكابر عن الاصاغر

عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد فأدخل بين منصور وخالد بن سعد مجاهدا ، وتعبه الخطيب بعد أن أخرجه من طريق المنجنيق بأن ذكر مجاهد فيه وهم . ووقع في رواية المنجنيق أيضا خالد بن سعيد ، بزيادة ياء في اسم أبيه ، وهو وهم نبه عليه الخطيب أيضا . **قوله** ( ومعنا غالب بن أبحر ) بموحدة وجم وزن أحمد ، يقال إنه الصحابي الذي سأل النبي ﷺ عن الحر الأهلية . وحديثه عند أبي داود . **قوله** ( فعاده ابن أبي عتيق ) في رواية أبي بكر الأعمش ، فعاده أبو بكر بن أبي عتيق ، وكذا قال سائر أصحاب عبد الله بن أبي موسى إلا المنجنيق فقال في روايته : عن خالد بن سمع عن غالب بن أبحر عن أبي بكر الصديق عن عائشة ، واختصر القصة ، وبسياقها يتبين الصواب ، قال الخطيب : وقوله في السند : عن غالب بن أبحر ، وهم فليس لغالب فيه رواية ، وإنما سمعه خالد مع غالب من أبي بكر بن أبي عتيق ، قال وأبو بكر بن أبي عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية أبيه محمد بن عبد الرحمن ، وهو معدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ، وأبوه وجده وجد أبيه صحابة مشهورون . **قوله** ( عليكم بهذه الحبيبة السويداء ) كذا هنا بالتصغير فيهما إلا السكشميني فقال : السوداء ، وهي رواية الأكثر عن قدمت ذكره أنه أخرج الحديث . **قوله** ( فان عائشة حدثتني أن هذه الحبة السوداء شفاء ) وللسكشميني : أن في هذه الحبة شفاء ، كذا للأكثر ، وفي رواية الأعمش : هذه الحبة السوداء التي تكون في الملح ، وكان هذا قد أشكل علي ، ثم ظهر لي أنه يريد الكون وكانت عادتهم جرت أن يخلط بالملح . **قوله** ( إلا من السام ) بالمهمله بغير همز ، ولا بن ماجه ، إلا أن يكون الموت ، وفي هذا أن الموت داء من جملة الادواء ، قال الشاعر :  
« داء الموت ليس له دواء ، وقد تقدم توجيه إطلاق الداء على الموت في الباب الأول . **قوله** ( قلت وما السام ؟ قال : الموت ) لم أعرف اسم السائل ولا القائل ، وأضني السائل خالد بن سعد والجيب ابن أبي عتيق . وهذا الذي أشار اليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزكام العارض معه عطاس كثير وقالوا : تقلى الحبة السوداء ثم تدق ناعما ثم تنقع في زيت ثم يقطر منه في الأنف ثلاث قطرات ، فلعل غالب بن أبحر كان مذكوما فلذلك وصف له ابن أبي عتيق الصفة المذكورة ، وظاهر سياقه أنها موقوفة عليه ، ويحتمل أن تكون عنده مرفوعة أيضا ، فقد وقع في رواية الأعمش عند الاسماهيلي بعد قوله من كل داء واقطروا عليها شيئا من الزيت ، وفي رواية له أخرى : وربما قال واقطروا الخ ، وادعى الاسماهيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وقد أوضح ذلك رواية ابن أبي شيبة ، ثم وجدتها مرة من حديث بريدة ، فأخرج المستغفرى في كتاب الطب ، من طريق حسام بن مصك عن عبيد الله ابن بريدة عن النبي ﷺ : « أن هذه الحبة السوداء فيما شفاء ، الحديث ، قال وفي لفظ : قيل : وما الحبة السوداء ؟ قال : الشونيز . قال : وكيف أصنع بها ؟ قال : تأخذ احدي وعشرين حبة فتعصرها في خرقة ثم تضعها في ماء ليلة ، فإذا أصبحت قطرت في المنخر الايمن واحدة وفي الايسر اثنتين ، فإذا كان من الغد قطرت في المنخر الايمن اثنتين وفي الايسر واحدة ، فإذا كان اليوم الثالث قطرت في الايمن واحدة وفي الايسر اثنتين ، ويؤخذ من ذلك أن معنى كون الحبة شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صرنا بل ربما استعملت مفردة ، وربما استعملت مركبة ، وربما استعملت مسحوق وغير مسحوق ، وربما استعملت أكلا وشربا وسهوطا وضمادا وغير ذلك . وقيل ان قوله « كل داء » تقديره يقبل العلاج بها ، فانما تنفع من الامراض الباردة ، وأما الحارة فلا . نعم قد تدخل في بعض الاصراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الادوية الرطبة الباردة اليها بسرعة تنفيذها ، ويستعمل

الحار في بعض الامراض الحادة لخاصية فيه لا يستنكر كالعزودت فانه حار ويستعمل في أدوية الرمد المركبة ، مع أن الرمد ورم حار بانفاق الاطباء ، وقد قال أهل العلم بالطب : إن طبع الحبة السوداء حار يابس ، وهي مذهبة للنفخ ، نافعة من حمى الربع والبلمص ، مفتحة للسدد والريح ، مجففة لبلة المعدة ، وإذا دقت وعجنحت بالاعسل وشربت بالماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث ، وفيها جلاء وتقطيع ، وإذا دقت وربطت بخمرة من كتان وأديم شها نفع من الزكام البارد ، وإذا نفع منها سبع حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفاده ، وإذا شرب منها وزن مثقال بماء أفاد من ضيق النفس ، والاضياء بها ينفع من الصداع البارد ، وإذا طبخت بمخل وتمضمض بها نفعت من وجع الاسنان الكائن عن برد ، وقد ذكر ابن البيطار وغيره عن صنف في المفردات في مناقها هذا الذي ذكرته وأكثر منه . وقال الخطابي : قوله « من كل داء » هو من العام الذي يراد به الخاص ، لانه ليس في طبع شيء من الثبات ما يجمع جميع الامور التي تقابل الطبائع في معالجة الادواء بمقابلها ، وانما المراد أنها شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة . وقال أبو بكر بن العربي : العسل عند الاطباء أقرب الى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء ، ومع ذلك فإن من الامراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأذى به ، فان كان المراد بقوله في العسل وفيه شفاء للناس ، الاكثر الاغلب فحمل الحبة السوداء على ذلك أولى . وقال غيره : كان النبي ﷺ يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض ، فلعل قوله في الحبة السوداء وافن مرض من مزاجه بارد ، فيكون معنى قوله « شفاء من كل داء » أى من هذا الجنس الذي وقع القول فيه ، والتخصيص بالحديثة كثير شائع والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة : تكلم الناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردوه الى قول أهل الطب والتجربة ، ولاخفاء بغاظ قائل ذلك ، لأننا إذا صدقنا أهل الطب - ومدار علمهم غالبا انما هو على التجربة التي بناؤها على ظن غالب - فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم . انتهى . وقد تقدم توجيه حمله على عمومهم بأن يكون المراد بذلك ما هو أعم من الافراد والتركيب ، ولا محذور في ذلك ولا خروج عن ظاهر الحديث ، والله أعلم . قوله ( أخبرني أبو سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف . قوله ( وسعيد هو ابن المسيب ) كذا في رواية عقيل ، وأخرجه مسلم من وجهين اقتصر في كل منهما على واحد منهما ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ما من داء الا وفي الحبة السوداء منه شفاء الا السام » . قوله ( والحبة السوداء الشونيز ) كذا عطفه على تفسير ابن شهاب للسام ، فاقضى ذلك أن تفسير الحبة السوداء أيضا له . والشونيز بضم المعجمة وسكون الواو وكسر النون وسكون التحتانية بعدها زاي . وقال القرطبي : قيد بعض مشايخنا الشين بالفتح وحكى عياض عن ابن الاعرابي أنه كسرها فأبدل الواو ياء فقال الشينيز ، وتفسير الحبة السوداء بالشونيز أشهر عندنا عندهم اذ ذاك . وأما الآن فالامر بالعكس ، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير ، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر الاشهر وهي السكون الاسود ويقال له أيضا الكون الهندي . ونقل ابراهيم الحربي في « غريب الحديث » عن الحسن البصري أنها الخردل ، وحكى أبو عبيد الهروي في « الفريدين » ، أنها ثمرة البطم بضم البطم الموحدة وسكون المهملة ، واسم شجرتها الضرر بكسر المعجمة وسكون الواو . وقال الجوهري : هو صمغ شجرة تسمى السكككام تجلب من اليمن ، ورائحتها طيبة ، وتستعمل في البخور . قلت : وليست المراد هنا جوزا ، وقال القرطبي : تفسيرها بالشونيز أولى من وجهين : أحدهما أنه قول الأكثر ، والثاني كثرة مناقها بخلاف الخردل والبطم

## ٨ - باب التلبينة للمريض

٥٦٨٩ - **حدثنا** جَبَانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ ، وَالْمَحْزُونِ عَلَى الْهَالِكِ ، وَكَانَتْ تَقُولُ : إِنْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ التَّلْبِينَ نَجْمٌ فَوَادَ الْمَرِيضِ ، وَتَذَهَبُ بِبَعْضِ الْحَزَنِ ،

٥٦٩٠ - **حدثنا** فَرَوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ وَتَقُولُ : هُوَ الْبَهِيضُ النَّافِعُ »

**قوله** ( باب التلبينة للمريض ) هي بفتح المثناة وسكون الهمزة وكسر الموحدة بعدها تحماتية ثم نون ثم هاء ، وقد يقال بلا هاء ، قال الأصمعي : هي حساء يوصل من دقيق أو نخالة ويحبل فيه عسل ، قال غيره : أو لبن . سميت تلبينة تشبها لها باللبن في بياضها وورقتها . وقال ابن قتيبة : وعلى قول من قال يخاط فيها لبن سميت بذلك لخاطة اللبن لها . وقال أبو نعيم في الطب : هي دقيق يمت . وقال قوم : فيه شحم . وقال الداودي : يؤخذ المعجين غير خمير فيخرج ماؤه فيجعل حسوا فيسكون لا يخاطله شيء ، ولذلك كثر نفعه . وقال أبو الفوارس البغدادي : التلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن ، وهو الدقيق النضيج لا الغليظ الزم . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( حدثنا يونس بن يزيد عن عقيل ) هو من رواية الأقران . وذكر النسائي فيما رواه أبو علي الاسيوطي عنه أن عقيلًا تفرد به عن الزهري . ووقع في الترمذي عقب حديث محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة في التلبينة ، وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة . **حدثنا** بذلك الحسين بن محمد **حدثنا** أبو اسحق الطالقاني **حدثنا** ابن المبارك عن يونس عن الزهري . قال المزني : كذا في النسخ ليس فيه عقيل . قلت : وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية أنس بن حاد ومن رواية عبد الله بن سنان كلاهما عن ابن المبارك ليس فيه عقيل . وأخرجه أيضا من رواية علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك بإنياته ، وهذا هو المحفوظ ، وكان من لم يذكر فيه عقيلًا جرى على الجمادة لأن يونس مكثر عن الزهري ، وقد رواه عن عقيل أيضا الليث بن سعد وتقدم حديثه في كتاب الاطعمة . **قوله** ( أنها كانت تأمر بالتلبين ) في رواية الاسماعيلي . **بالتلبينة** ، بزيادة الهاء . **قوله** ( المريض والمحمزون ) أي بصنمهم نكل منهما ، وتقدم في رواية الليث عن عقيل . ان عائشة كانت اذا مات الميت من أهلها ثم اجتمع لذلك النساء ثم تفرغن أمرت ببرمة تلبينة فطبخت ثم قالت : كلوا منها . **قوله** ( عليكم بالتلبينة ) أي كلوها . **قوله** ( فانها تجم ) بفتح المثناة وضم الجيم وبضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، ووقع في رواية الليث . فانها جمعة بفتح الميم والجيم وتشديد الميم الثانية هذا هو المشهور ، وروى بضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، يقال جم وأجم ، والمعنى أنها تريح فؤاده وتزيل عنه الهم وتنشطه ، والجم بالتحديد المستريح ، والمصدر الجم والاجام ، ويقال جم الفرس وأجم اذا أريح فلم يركب فيكون أدهى لنشاطه . وحكى ابن بطال أنه روى تخم بجاء معجمة قال : والنخمة المكسنة . **قوله** في الطريق الثانية ( حدثنا فروة ) بفتح الفاء . ( ابن أبي المغراء ) بفتح الميم وسكون المعجمة وبالد هو السكندى السكوفى ، واسم أبي المغراء معد يكره وكنية فروة أبو القاسم ، من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ولم يكثر عنه . **قوله** ( أنها



كانت تأمرنا بالتلبينة وتقول : ( هو البغيض النافع ) كذا فيه موقوفاً ، وقد حذف الاسماعيلي هذه الطريق وضاعت على أبي نعيم فأخرجها من طريق البخاري هذه عن فروة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من طريق كلثم عن عائشة مرفوعاً ، هليكم بالبغيض النافع التلبينة يعني الحساء ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عائشة وزاد ، والذي نفس محمد بيده إنما انفصل بطن أحدكم كما يفصل أحدكم الوسخ عن وجهه بالماء ، وله وهو عند أحمد والترمذي من طريق محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أخذ أهله الوعك أمر بالحساء فصنع ، ثم أمرهم لحسوا منه ثم قال : إنه يرقو فؤاد الحزين ويسرو عن فؤاد السقيم ، كما تسرو إحداكن الوسخ عن وجهها بالماء ، ويرتو بفتح أوله وسكون الراء وضم المشناة ويسرو وزنه بسين مهملة ثم راء ، ومعنى يرتو يقوى ومعنى يسرو يكشف ، والبغيض بوزن عظيم من البغيض أى يبغضه المريض مع كونه ينفعه كسائر الأدوية . وحكى عياض أنه وقع في رواية أبي زيد المرزوي بالنسبون بدل الموحدة ، قال : ولا معنى له هنا . قال الموفق البغدادي : إذا شئت معرفة منافع التلبينة فأعرف منافع ماء الشعير ولا سيما إذا كان نخالة ، فإنه يجلو وينفذ بسرعة ويفني غذاء لطيفاً ، وإذا شرب حاراً كان أجلى وأقوى نفوذاً وأنى للحرارة الغريزية . قال : والمراد بالفؤاد في الحديث رأس المعدة فإن فؤاد الحزين يضمف باستيلاء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء ، والحساء يربطها ويفنيها ويقيها ، ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض ، لكن المريض كثيراً ما يجتمع في معدته خلط مراري أو بلغمي أو صديدي ، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة . قال : وسماه البغيض النافع لأن المريض يعافه وهو نافع له ، قال : ولا شيء أنفع من الحساء لمن يغلب عليه في غذائه الشعير ، وأما من يغلب على غذائه الحنطة فالأولى به في مرضه حساء الشعير . وقال صاحب « الهدى » : التلبينة أنفع من الحساء ، لأنها تطبخ مطحونة فتخرج خاصة الشعير بالطحن ، وهي أكثر تغذية وأقوى فعلاً وأكثر جلاء ، وإنما اختار الأطباء النضيج لأنه أرق وأطاف فلا ينقل على طبيعة المريض . وينبغي أن يختلف الانتفاع بذلك بحسب اختلاف العادة في البلاد ، وأمل اللاتق بالمريض ماء الشعير إذا طبخ صحيحاً ، وبالجزين إذا طبخ مطحوناً ، لما تقدمت الإشارة من الفرق بينهما في الخاصية والله أعلم

### ٩ - باب السُّوط

٥٦٩١ - **حدثنا** مَعْلَى بن أُسَيْدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **عَنِ النَّبِيِّ ﷺ** : **اِحْتَجِمَ ، وَأَعْطَى الْحَبَّامَ أَجْرَهُ ، وَاسْتَعَطَ ،**

**قَوْلُهُ** ( باب السُّوط ) بمهملتين : ما يجعل في الأنف مما يتداوى به . **قَوْلُهُ** ( واستعط ) أى استعمل السُّوط وهو أن يستلق على ظهره ويجعل بين كتفيه ما يرفعهما لينحدر رأسه ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد أو مركب ، ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس ، وسيأتي ذكر ما يستعمل به في الباب الذي يليه . وأخرج الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس رفعه : أن خير ما تداوىتم به السُّوط ،

### ١٠ - باب السُّوط بالنُّسْتِ المهندي والبحري

وهو السَّكْسْتُ، مثل الكافور والقافور ومثل كَشِطَتْ وكُسِطَتْ : نُزِعَتْ . وقرأ عبدُ الله : قُسِطَتْ

٥٦٩٢ - **حديث** صدقةُ بن الفضل أخبرنا ابنُ عيينةَ قال سمعتُ الزُّهريَّ عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ أمِّ قيس بنتِ محصنٍ قالت « سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول : عليكم بهذا المودِ الهندي فإنَّ فيه سبعةَ أشفيةٍ : يُسَمِّطُ به من العُدرة ، ويُلبِّدُ به من ذاتِ الجنب »

[ الحديث ٥٦٩٢ - أطرافه في : ٥٧١٣ ، ٥٧١٥ ، ٥٧١٨ ]

٥٦٩٣ - « ودخلتُ على النَّبيِّ ﷺ بآبن لي لم يأكلِ الطعامَ ، فبال عليه ، فطام بماءِ فَرَشٍ عليه »

**قوله** ( باب السعوط بالقسط الهندي والبحري ) قال أبو بكر بن العربي القسط نوعان : هندي وهو أسود ، وبحري وهو أبيض ، والهندي أشدهما حرارة . **قوله** ( وهو السكست ) يعني أنه يقال بالقاف وبالكاف ، ويقال بالطاء وبالمثناة ، وذلك لقرب كل من المخرجين بالآخر ، وعلى هذا يجوز أيضا مع التاف بالمشة ومع السكاف بالطاء ، وقد تقدم في حديث أم عطية عند الطاهر من الحيض د نبذة من السكست ، وفي رواية عنها د من قسط ، ومضى للنصف في ذلك كلام في د باب القسط للعادة . **قوله** ( مثل الكافور والقافور ) تقدم هذا في د باب القسط للعادة . **قوله** ( ومثل كسطت وكسطت ، وقرأ عبد الله قسطت ) زاد النسبي د أي نزعت ، يريد أن عبد الله بن مسعود قرأ ( وإذا السماء قشقت ) بالقاف ولم تشتهر هذه القراءة ، وقد وجدت سلف البخاري في هذا : فقرأت في كتاب د معاني القرآن للفراء ، في قوله تعالى ( وإذا السماء كسطت ) قال يعني نزعت ، وفي قراءة عبد الله قسطت بالقاف والمعنى واحد ، والعرب تقول : الكافور والقافور والقسط والكسط ، وإذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في المخرج هكذا رأيت في نسخة جيدة منه د السكسط ، بالكاف والطاء والله أعلم . **قوله** ( عن عبيد الله ) سيأتي بلفظ « أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة » . **قوله** ( عن أم قيس بنت محصن ) وقع عند مسلم التصريح بسجاعة له منها ، وسيأتي أيضا قريبا . **قوله** ( عليكم بهذا المود الهندي ) كذا وقع هنا مختصرا ، ويأتي بعد أبواب في أوله قصة د أنبت النبي ﷺ بآبن لي وقد أعلقت عليه من العذرة فقال : عليكم بهذا المود الهندي . وأخرج أحمد وأصحاب السنن من حديث جابر مرفوعا د أيما امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطا هنديا فتحكه بماء ثم تسعطه إياه ، وفي حديث أنس الآتي بعد بآبن د أن أمثل ما تداو يتم به الحجامة والقسط البحري ، وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه ، فحيث وصف الهندي كان لاحتياج في المعالجة إلى دواء شديد الحرارة ، وحيث وصف البحري كان دون ذلك في الحرارة ، لأن الهندي كما تقدم أشد حرارة من البحري . وقال ابن سينا : القسط حار في الثالثة يابس في الثانية . **قوله** ( فإن فيه سبعة أشفية ) جمع شفاء كدواء وأدوية . **قوله** ( يسعط به من العذرة ، ويلبده من ذات الجنب ) كذا وقع الاختصار في الحديث من السبعة على اثنين ، فاما أن يكون ذكر السبعة فاختصره الراوي أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حينئذ دون غيرهما ، وسيأتي ما يقوى الاحتمال الثاني . وقد ذكر الأطباء من منافع القسط أنه يدر الطمث والبول ويقتل ديدان الأمعاء ويدفع السم وحى الربع والورد ويسخن المعدة ويمحرك شهوة الجماع ويذهب الكلف طلاء ، فذكروا أكثر من سبعة ، وأجاب بعض الشراح بأن السبعة علمت بالوحى وما زاد عليها

بالتجربة ، فاقصر على ما هو بالوحى المتحققة . وقيل ذكر ما يحتاج اليه دون غيره لانه لم يبعث بتفاصيل ذلك . قلت : ويحتمل أن تكون السبعة أصول صفة التداوى بها ؛ لأنها إما طلاء أو شرب أو تكيد أو تنطيل أو تبخير أو سعوط أو لدود ، فاطلاء يدخل في المرام ويحلى بالزيت وبلطخ ، وكذا التكيد ، والشرب يسحق ويحصل في عسل أو ماء أو غيرهما ، وكذا التنطيل ، والسعوط يسحق في زيت ويقطر في الأنف ، وكذا الدهن ، والتبخير واضح ، وتحت كل واحدة من السبعة منافع لأدواء مختلفة ولا يستغرب ذلك من أوتى جوامع الكلم . وأما العذرة فهي بضم المهملة وسكون المعجمة وجمع في الحلق يمتري الصبيان غالبا ، وقيل هي قرحة تخرج بين الأذن والحلق أو في الحرم الذي بين الأنف والحلق ، قيل سميت بذلك لأنها تخرج غالبا عند طلوع العذرة ؛ وهي خمسة كواكب تحت الشمري المبور ، ويقال لها أيضا العذارى ، وطلوعها يقع وسط الحر . وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حارا والعذرة إنما تعرض في زمن الحر بالصبيان وأموجتهم حارة ولا سيما وقطر الحجاز حار ، وأجيب بأن مادة العذرة دم يذوب عليه البلغم ، وفي القسط تخفيف للطوبى . وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخاصية ، وأيضا فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالعرض كثيرا ، بل وبالأدوات أيضا . وقد ذكر ابن سينا في معالجة سعوط القهاة القسط مع الشب اليابس وغيره . على أننا لو لم نجد شيئا من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجا عن القواعد الطبية . وسيأتى بيان ذات الجنب في باب اللدود ، وفيه شرح بقية حديث أم قيس هذا . وقولها : ودخلت على النبي ﷺ ، فإن لي ، تقدم مطولا في الطهارة ، وهو حديث آخر لأم قيس وقع ذكره هنا استطرادا ، والله أعلم

## ١١ - باب أى ساعة يحتجم ؟ واحتجم أبو موسى ليلاً

٥٦٩٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْوَارِثِ** حَدَّثَنَا **أَيُّوبُ** عَنْ **عِكْرِمَةَ** عَنْ **ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ **دَاحَتَجَمَ**

**النَّبِيُّ ﷺ** وَهُوَ صَائِمٌ

**قوله** ( باب أية ساعة يحتجم ) في رواية الكشميهني ( أى ساعة ، بلا هاء ، والمراد بالساعة في الترجمة مطلق الزمان لا خصوص الساعة المتعارفة . **قوله** ( واحتجم أبو موسى ليلاً ) تقدم موصولاً في كتاب الصيام ، وفيه أن امتناعه من الحجامة نهاراً كان بسبب الصيام لئلا يدخله خلل ، وإلى ذلك ذهب مالك فكره الحجامة للصائم لئلا يفرد بصومه ، لا لكون الحجامة تفطر الصائم . وقد تقدم البحث في حديث : أفطر العاجم والمجهم ، هناك ، وورد في الأوقات الثلاثة بالحجامة أحاديث ليس فيها شيء على شرطه ، فكأنه أشار إلى أنها تصنع عند الاحتياج ولا تنقيد بوقت دون وقت ، لأنه ذكر الاحتجام ليلاً ، وذكر حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ، وهو يقتضى كون ذلك وقع منه نهاراً ، وعند الأطباء أن أنفع الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة ، وأن لا يقع عقب استفراغ من جماع أو حمام أو غيرهما ولا عقب شبع ولا جوع . وقد ورد في تعيين الأيام للحجامة حديث لابن عمر عند ابن ماجه رفعه في أثناء حديث وفيه : فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس ، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ؛ واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت والاحد ، أخرجه من طريقين ضعيفين ، وله طريق ثالثة ضعيفة أيضاً عند الدارقطني في الأفراد ، وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفاً ، ونقل الخلال عن أحمد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت ، وحكى أن رجلاً احتجم يوم الأربعاء فأصابه برص

لكونه نهاون بالحديث ، وأخرج أبو داود من حديث أبي بكر أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقال : إن رسول الله ﷺ قال : يوم الثلاثاء يوم الدم ، وفيه ساعة لا يرقأ فيها ، . وورد في عدد من الشهر أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه عن احتجم أسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء ، وهو من رواية سميد بن عبد الرحمن الجعفي عن سهيل بن أبي صالح ، وسميد وثقه الأكثر وليته بعضهم من قبل حفظه . وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي ورجاله ثقات ، لكنه معلول . وشاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجه ، وسنده ضعيف : وهو عند الترمذي من وجه آخر عن أنس لكن من فعله ﷺ ، ولما كان هذه الأحاديث لم يصح منها شيء قال حنبل بن إسحق : كان أحد يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت . وقد اتفق الأطباء على أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أفصح من الحجامة في أوله وآخره ، قال الموفق البغدادي : وذلك أن الاخلط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن ، فأولى ما يكون الاستفراغ في اثنياته . والله أعلم

## ١٢ - باب الحجّم في السفر والإحرام ، قاله ابنُ بجينة عن النبي ﷺ

٥٦٩٥ - **حَرْش** مسدّدٌ حدثنا سفيانٌ عن عمرو بن طامسٍ وعطاء عن ابنِ عباسٍ قال : « احتجمَ النبي ﷺ

ﷺ وهو محرمٌ »

**قوله** (باب الحجّم في السفر والإحرام ، قاله ابنُ بجينة عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى ما أوده في الباب الذي يليه موصولا عن عبد الله بن بجينة : أن النبي ﷺ احتجم في طريق مكة ، وقد تبين في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ محرما ، فانزعجت الترجمة من الحديثين معا ، على أن حديث ابن عباس وحده كاف في ذلك ، لأن من لازم كونه ﷺ كان محرما أن يكون مسافرا ، لانه لم يحرم قط وهو مقيم . وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بحجامة المحرم في كتاب الحج ، وأما الحجامة للمسافر فعلى ما تقدم أنها تفعل عند الاحتياج إليها من هيجان الدم ونحو ذلك فلا يختص ذلك بحالة دون حالة ، والله أعلم

## ١٣ - باب الحجامة من الداء

٥٦٩٦ - **حَرْش** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا محمد الطويل عن أنس رضي الله عنه أنه

سُئِلَ عن أجرِ الحجامة فقال : احتجمَ رسول الله ﷺ ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبٍ ، وأعطاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ خَفَّفُوا عَنْهُ ، وَقَالَ : إِنْ أَمِثَلْ مَا نَدَاؤَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ وَالْقُسْطُ لِلْبَحْرِ . وقال : لَا تُمَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمْرِ مِنَ الْمَذَرَةِ ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ ،

٥٦٩٧ - **حَرْش** سعيد بن تليد قال حدثني ابنُ وهب قال أخبرني عمرو بن وهب أنه

عاصم بن عمر بن قتادة حدثه أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عاد الملقع ثم قال : لا أبرحُ حتى ينجيهم ، فاني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : إِنْ فُهِرَ شِفَاءٌ ،

**قوله** (باب الحجامة من الداء) أى بسبب الداء ، قال الموفق البغدادي : الحجامة تنقي سطح البدن أكثر من الفصد ، والفصد لأعمق البدن ، والحجامة للصبيان وفي البلاد الحارة أولى من الفصد وآمن غائلة ، وقد تفتى عن كثير من الأدوية ، ولهذا وردت الأحاديث بذكرها دون الفصد ، ولأن العرب غالباً ما كانت تعرف إلا الحجامة . وقال صاحب الهندي : التحقيق في أمر الفصد والحجامة أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والمزاج ، فالحجامة في الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج أنفع ، والفصد بالعكس ، ولهذا كانت الحجامة أنفع للصبيان ولن لا يقرى على الفصد . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (عن أنس) في رواية شعبة عن حميد وسمعت أنسا ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الاجارة . **قوله** (عن أجرة الحجامة) في رواية أحمد عن يحيى القطان عن حميد «كسب الحجامة» . **قوله** (حججه أبو طيبة) بفتح المهملة وسكون النحتانية بعدها موحدة ، تقدم في الاجارة ذكر تسميته وتعيين مواليه ، وكذا جنس ما أعطى من الاجارة وأنه نحر ، وحكم كسبه ، فأخفى عن إعادته . **قوله** ( وقال : إن أمثل ما تداويتم به الحجامة ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه النسائي مفرداً من طريق زياد بن سعد وغيره عن حميد عن أنس بلفظ «خير ما تداويتم به الحجامة» ومن طريق معتمر عن حميد بلفظ «أفضل» ، قال أهل المعرفة : الخطاب بذلك لأهل الحجاز ومن كان في معانهم من أهل البلاد الحارة ، لأن دماهم رقيقة وتميل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن ، ويؤخذ من هذا أن الخطاب أيضاً لغير الشيوخ لقلة الحرارة في أبدانهم . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم . قال الطبري : وذلك أنه يصير من حيثئذ في انتقاص من عمره والتحلل من قوى جسده ، فلا ينبغي أن يزيد فيها باخراج الدم اه . وهو محمول على من لم تعين حاجته إليه ، وعلى من لم يعتد به ، وقد قال ابن سينا في أرجوزته :

ومن يكن نمود الفصاده فلا يمكن يقطع تلك العاده

ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدرج إلى أن ينقطع جملة في عشر اثنين . **قوله** ( وقال لاتعذبوا صبيانكم بالفصد من العذرة ؛ وعليكم بالقسط ) هو موصول أيضاً بالإسناد المذكور إلى حميد عن أنس مرفوعاً ، وقد أورده النسائي من طريق يزيد بن زريع عن حميد به مضموماً إلى حديث «خير ما تداويتم به الحجامة» وقد اشتمل هذا الحديث على مشروعية الحجامة والرغيب في مداواة بها ولا سيما لمن احتاج إليها ، وعلى حكم كسب الحجامة وقد تقدم في الاجارة ، وعلى التداوي بالقسط وقد تقدم قريباً ، وسيأتي الكلام على الاعلاق في العذرة والقموة في «باب اللدود» **قوله** (حدثنا سعيد بن تليد) بمشاة ولام وزن سعيد ، وهو سعيد بن عيسى بن تليد نسب لجدّه ، وهو مصري ، وثقه أبو يونس وقال : كان قصباً ثباتاً في الحديث ، وكان يكتب قلعة ضاة . **قوله** (أخبرني عمرو وغيره) أما عمرو فهو ابن الحارث ، وأما غيره فاعرفته ، ويغلب على ظني أنه ابن ليعة ، وقد أخرج الحديث أحمد ومسلم والنسائي وأبو حوامة والطحاوي والاسماعيل وابن حبان من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث وحده لم يقل أحد في الإسناد «وغيره» والله أعلم . **قوله** (أن بكراً حدثه) هكذا أفرد الضمير لواحد بعد أن قدم ذكر اثنين ، وبكبر هو ابن عبد الله بن الأشج وربما نسب لجدّه ، مدني سكن مصر ، والإسناد إليه مصريون . **قوله** (عاد المفتح) بقاف

ونون ثقيلة مفتوحة هو ابن سنان تابعي ، لا أعرفه إلا في هذا الحديث . **قوله** ( ان فيه شفاء ) كذا ذكره بكير بن الاشج مختصرا ، ومضى في باب الدواء بالعلل ، من طريق عبد الرحمن بن الغسيل عن عاصم بن عمر مطولا ، وسيأتي أيضا عن قرب

## ١٤ - باب الحجامة على الرأس

٥٦٩٨ **حدثنا** إسماعيل بن حدثي سليمان عن عاقبة أنه سمع عبد الرحمن الأخرج أنه سمع عبد الله بن بجمعة يحدث ، أن رسول الله ﷺ احتجم - بلخي جمل من طريق مكة - وهو محرم في وسط رأسه ،  
٥٦٩٩ - وقال الأنصاري أخبرنا هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ احتجم في رأسه ،

**قوله** ( باب الحجامة على الرأس ) ورد في فضل الحجامة في الرأس حديث ضعيف أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن رباح عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس رفعه : الحجامة في الرأس تنفع من سبع : من الجنون والجذام والبرص والنماس والصداع ووجع الضرس والعين ، . وعمر متروك رماء الفلاس وغيره بالكذب ، ولكن قال الأطباء : ان الحجامة في وسط الرأس نافعة جدا ، وقد ثبت أنه ﷺ فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وان كان مطلقا فهو مقيد بأولهما ، وورد أنه ﷺ احتجم أيضا في الأذنين والسماعين أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم . قال أهل العلم بالطب : فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك ، وفصد الأكل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن اذا كان دمويا ولا سيما ان كان فسد ، وفصد القيقال ينفع من عذال الرأس والرقبة اذا كثرت الدم أو فسد ، وفصد الودجين لوجع الطحال والربو ووجع الجنين ، والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحقا وتنوب عن فصد الباسليق ، والحجامة على الأذنين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالآذنين والعينين والأسنان والأنف والحنق وتنوب عن فصد القيقال ، والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والحلقوم وتنق الرأس ، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند المنكب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأنثيين ، والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دبابيل الفخذ وجربه وبشوره ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ، ومحل ذلك كله اذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج اليه ، والحجامة على المقعدة تنفع الامعاء وفساد الحيض . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أريس ، وسليمان هو ابن بلال ، وعلقمة هو ابن أبي علقمة ، والسند كله مدينون ، وقد تقدم بيان حاله في أبواب المحصر في الحج . **قوله** ( احتجم بلخي جمل ) كذا وقع بالثنائية وتقدم بالفظ الافراد واللام مفتوحة ويجوز كسرهما ، وجمل بفتح الجيم والميم ، قال ابن وضاح : هي بقعة معروفة وهي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا ، وزعم بعضهم أنه الآلة التي احتجم بها أي احتجم بعظم جمل ، والاول المعتمد ، وسأذكر في حديث ابن عباس التصريح بقصة ذلك . **قوله** ( في وسط رأسه ) بفتح السين المهملة ويجوز نسيكها ، وتقدم بيانه

في كتاب الحج وقول من فرق بينهما . قوله ( وقال الانصاري ) وصله الاسماعيل قال د حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن فضالة حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري ، فذكره بلفظ د احتجم احتجامة في رأسه ، ووصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي حدثنا الانصاري بلفظ د احتجم وهو محرم من صداع كان به أو داه ، واحتجم فيما يقال له لحي جل ، وهكذا أخرجه أحمد عن الانصاري ، وسألت في الباب الذي بعده ، في حديث ابن عباس بلفظ د بما يقال له لحي جل ،

### ١٥ - باب الحجامة من الشقيقة والصداع

٥٧٠٠ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عاصم عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس قال د احتجم النبي ﷺ في رأسه وهو محرم من وجع كان به بما يقال له لحي جل ،

٥٧٠١ - وقال محمد بن سواء أخبرنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس د ان رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به ،

٥٧٠٢ - **حدثنا** إسماعيل بن أبان حدثنا ابن القيسيل قال حدثني عاصم بن عمر عن جابر بن عبد الله قال د سمعت النبي ﷺ يقول : إن كان في شيء من أدويةكم خير في شربة عسل ، أو شرطة يحجم ، أو لكمة من نار ، وما أحب أن أكتوي ،

**قوله** ( باب الحجامة من الشقيقة والصداع ) أي بسببهما ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية النسفي ، وأورد ما فيها في الذي قبله ، وهو متجه . والشقيقة بشين معجمة وقافين وزن عظيمة : وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه ، وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة ، وسببه أبخرة مرتفعة أو أخلاط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ ، فإن لم تجدد منفذا أحدث الصداع ، فإن مال إلى أحدث شفي الرأس أحدث الشقيقة ، وإن ملكة الرأس أحدث داء البهضة . وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص . وأسباب الصداع كثيرة جدا : منها ما تقدم ، ومنها ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها ، أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها ، ومنها ما يكون من الحركة الضعيفة كالجماع والقيء والاستغفار أو السهر أو كثرة الكلام ، ومنها ما يحدث عن الأمراض النفسانية كالهم والغم والحنن والجوع والحمى ، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه ، أو ورم في صفاق الدماغ ، أو حمل شيء ثقيل يضغط الرأس ، أو تسخينه بلبس شيء خارج عن الاعتدال ، أو تبريده بلافاة الهواء أو الماء في البرد : وأما الشقيقة فمخصوصها في شرايين الرأس وحدها ، وتختص بالموضع الأضعف من الرأس ، وعلاجها بعد العصابة وقد أخرج أحمد من حديث بريدة د أنه ﷺ كان ربما أخذته الشقيقة ، فيمكث اليوم واليومين لا يخرج ، الحديث . ونقدم في الوفاة النبوية حديث ابن عباس د خطبنا رسول الله ﷺ وقد عصب رأسه ، **قوله** في الطريق الأولى ( عن هشام ) هو ابن حسان ، وقوله د من وجع ، كان قد بينه في الرواية التي بعده . **قوله** ( وقال محمد بن سواء ) بمهمة ومد هو السدومي ، واسم جده عنبر بمهمة ونون وموحدة ؛ بصري يكنى أبا الخطاب ، ما له في البخاري

سويحه حديث موصول مضي في المناقب ؛ وآخر يأتي في الأدب وهذا المعلق ، وقد وصله الاسماعيل قال : حدثنا أبو يعلى حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي حدثنا محمد بن سواء ، فذكره سواء . وقد اتفقت هذه الطرق عن ابن عباس أنه احتجم **عليه** وهو محرم في رأسه ، ووافقها حديث ابن ببيعة ، وخالف ذلك حديث أنس : فأخرج أبو داود والترمذي في الدعاء ، والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة عنه قال ، احتجم النبي **عليه** وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به ، ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا أن أبا داود حكى عن أحمد أن سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة فأرسله ، وسعيد أحفظ من معمر ، وليست هذه بملة قاذحة ، والجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحل على التعمد ؛ أشار إلى ذلك الطبري . وفي الحديث أيضا جواز الحجامة للمحرم وأن إخراج الدم لا يقدح في إحرامه ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وحاصله أن المحرم أن احتجم وسط رأسه لمذره جاز مطلقا ، فإن قطع الشعر وجبت عليه الفدية ، فإن احتجم لفـير عذره وقطع حرم ؛ والله أعلم . قوله ( حدثنا اسماعيل بن أبان ) هو الوراق الأزدي الكوفي أبو إسحق . أو أبو إبراهيم . من كبار شيوخ البخاري . وهو صدوق ، تسلم فيه الجوزجاني لأجل التشيع ، قال ابن عدي : وهو مع ذلك صدوق . وفي عصره إسماعيل بن أبان آخر يقال له الغنوي ، قال ابن معين : للغنوي كذاب والوراق ثقة . وقال ابن المديني : الوراق لا بأس به والغنوي كُتبت عنه وتركته ، وضعفه جدا . وكذا فرق بينهما أحمد وعثمان بن أبي شيبة وجماعة ، وغفل من خلطهما . وكانت وفاة الغنوي قبل الوراق بست سنين ، والله أعلم . قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو عبد الرحمن بن سليمان ، تقدم شرح حاله قريبا

### ١٦ - باب الحلق من الأذى

٥٧٠٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد عن أيوب قال سمعت مجاهداً عن ابن أبي ليلى عن كعب - هو ابن عُبْرَةَ - قال : دأى على النبي **عليه** زمن الحديبية وأنا أوقدت تحت برمة والقمل يتقارن عن رأسه ، فقال : أؤذيك هوائك ؟ قالت : نعم . قال : فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم سقة ، أو انسك نسيك . قال أيوب لا أدري بأيهن بدأ ،

**قوله** ( باب الحلق من الأذى ) أي حلق شعر الرأس وغيره ، ذكر فيه حديث كعب بن جحزة في حلق رأسه وهو محرم بسبب كثرة القمل ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وكأنه أوردته عقب حديث الحجامة وسط الرأس للإشارة إلى أن جواز حلق الشعر للمحرم لأجل الحجامة عند الحاجة إليها يستتبع من جواز حلق جميع الرأس للمحرم عند الحاجة

### ١٧ - باب من اكتوى أو كوى غيره ، وفضل من لم يكتو

٥٧٠٤ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك **حدثنا** عبد الرحمن بن سليمان بن الفضل **حدثنا** عاصم ابن حمر بن قتادة قال : سمعت جابراً عن النبي **عليه** قال : إن كان في شيء من أديتكم شفاء ففي شربة عجم ،



أو لذة نار، وما أحبُّ أي اكتبني»

٥٧٠٥ - حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا ابن فضيل حدثنا حصين بن عامر عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال «لارغبة إلا من عين أو حية» فذكرته لسعيد بن جبهر فقال: حدثنا ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «مرضت على الأمم، فجعل النبي والنبيان يرون منهم الرهط، والذي ليس معه أحد، حتى رُفِعَ في سواد عظيم، قلت: ما هذا؟ أمي هذه؟ قيل: بل هذا موسى وقومه. قيل: انظر إلى الأفق، فإذا سواد بلاء الأفق. ثم قيل لي: انظر هاهنا وهاهنا - في آفاق السماء - فإذا سواد قد ملأ الأفق، قيل: هذو أمك، وبدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفا بغير حساب. ثم دخل ولم يبين لهم، فأفاض القوم وقالوا: نحن الذين آمننا بالله واتبعنا رسوله فنعنم، أو أولادنا الذين ولدوا في الإسلام، فانا ولدنا في الجاهلية. فبلغ النبي ﷺ فخرج فقال: «م الذين لا يسترقون، ولا يتطهرون، ولا يكتفون، وعلى ربهم يتوكلون. فقال عكاشة بن محصن: أيهم أنا يا رسول الله؟ قال: نعم. فقام آخر فقال: أيهم أنا؟ قال: سبقت بها عكاشة»

قوله (باب من اكتبني أو كرى غيره، وفضل من لم يكتبني) كأنه أراد أن الكي جائز للحاجة، وأن الأولى تركه إذا لم يتعين، وأنه إذا جاز كان أهم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره، وهو المجرز مأخوذ من نسبة الشفاء إليه في أوله حديث الباب، وفضل تركه من قوله «وما أحب أن اكتبني». وقد أخرج مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال: «روى سعد بن معاذ على أكله لحمة رسول الله ﷺ، ومن طريق ابن سفيان عن جابر «أن النبي ﷺ بعث إلى ابن بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه»، وروى الطحاوي وصححه الحاكم عن أنس قال «كواني أبو طلحة في زمن النبي ﷺ، وأسله في البخاري، وأنه كرى من ذات الجنب، وسأني قريباً. وعند الترمذي عن أنس «أن النبي ﷺ كرى أسعد بن زرارة من الشوك»، ولمسلم عن عمران بن حصين «كان يسلم على حتى اكتبني فترك، ثم تركت الكي فماد، وله عنه من وجه آخر «أن الذي كان انقطع عن رجوع إلى» بمعنى تسليم الملائكة، كذا في الأصل، وفي لفظ أنه «كان يسلم على فلما اكتبني أمسك عنى، فلما تركته عاد إلى» وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن عمران «نهي رسول الله ﷺ عن الكي فاكتبونا فما أفعلنا ولا ألجمنا، وفي لفظ «لم يفلحن ولم ينجن»، وسنده قوى، وأنهى فيه محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجروح الأحاديث، وقيل لأنه خاص بعمران لأنه كان به البأسور وكان موضعه خطراً فتناه عن كيه. فلما اشتد عليه كواه فلم ينجع. وقال ابن قتيبة: الكي نوحان: كي الصحيح لئلا يمتل فهذا الذي قيل فيه «لم يتوكل من اكتبني» لأنه يريد أن يدفع القدر والقدر لا يدافع، والثاني كي المجرز إذا نقل أي فسد، والمعنى إذا قطع، فهو الذي يشرح التداوى به فان كان الكي لآمر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لآمر غير محقق. وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز، وعدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أرجح من فعله، وكذا الثناء على تاركه. وأما النهي عنه فاما على سبيل الاختيار والتزيرة وإما عما لا يتعين طريقاً إلى

الشفاء واقفه أعلم . وقد تقدم شيء من هذا في « باب الشفاء في ثلاث » ، ولم أر في أثر صحيح أن النبي ﷺ اكتوى ، إلا أن القرطبي نسب إلى « كتاب أدب النفوس » للطبري أن النبي ﷺ اكتوى ، وذكره الحلبي بلفظ « روى أنه اكتوى للجرح الذي أصابه بأحد » . قلت : والثابت في الصحيح كما تقدم في غزوة أحد « أن فاطمة أحرقت حصينا لخصه به جرحه » ، وليس هذا الكي المعهود ، وجزم ابن الزين بأنه اكتوى ، وعكسه ابن القيم في الهدى .

**قوله** ( حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ) هو الطيالسي . **قوله** ( سمعت جابرا ) في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن خلاد عن أبي الوليد بسنده « أنا جابر في بيتنا لحدثنا » . **قوله** ( في شرطة محم ) ، أو لدعة بنار ) كذا اقتصر في هذه الطريق على شيئين ، وحذف الثالث وهو العسل ؛ وثبت ذكره في رواية أبي نعيم من طريق أبي مسعود عن أبي الوليد ، وكذا عند الاسماعيل لكن لم يبق لفظه بل أحال به على رواية أبي نعيم عن ابن الغسيل ، وقد تقدم عن أبي نعيم تاما في « باب الغواء بالعسل » ، واختصر من هذه الطريق أيضا قوله « توافقي الداء » وقد تقدم بيانها هناك . **قوله** ( عمران بن مبصرة ) بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهملة . **قوله** ( حصين بالتصغير ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ، وعاصم هو الشعبي . **قوله** ( عن عمران بن حصين قال : لا رقية إلا من عين أوحه ) كذا رواه محمد بن فضيل عن حصين موقوفا ، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه ، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم ، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقا ، ووصلها ابن أبي شبة ولكن قال « د عن بريدة » بدل عمران بن حصين ، وخالف الجميع مالك بن مغول عن حصين فرواه مرفوعا وقال « د عن عمران بن حصين » أخرجه أحمد وأبو داود ، وكذا قال ابن عيينة « د عن حصين » أخرجه الترمذي ، وكذا قال اسحق بن ساجان « د عن حصين » أخرجه ابن ماجه . واختلف فيه على الشعبي اختلافا آخر فأخرجه أبو داود من طريق العباس ابن دريح بمعجمة وراه وآخره مهملة بوزن عظيم فقال « د عن الشعبي عن أنس » ، ورفع ، وشذ العباس بذلك ، والمفوط رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه ، وهل هو عن عمران أو بريدة ، والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعا . ووقع لبعض الرواة عن البخاري قال : حديث الشعبي مرسل ، والمسند حديث ابن عباس ، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشعبي استطرادا ولم يقصد إلى تصحيحه ، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدي له من « الجمع بين الصحيحين » ، فإنه لم يذكره أصلا . ثم وجدت في نسخة الصفاني « قال أبو عبد الله هو المصنف : إنما أردنا من هذا حديث ابن عباس ، والشعبي عن عمران مرسل ، وهذا يؤيد ما ذكرناه » . **قوله** ( لا رقية إلا من عين أوحه ) بضم المهملة وتخفيف الميم ، قال ثعلب وغيره : هي مم العقرب ، وقال القزاز : قيل هي شوك العقرب ، وكذا قال ابن سيده إنها الابهرة التي تضرب بها العقرب والزبور . وقال الخطابي : الحية كل هامة ذات سم من حية أو عقرب . وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن حنيف مرفوعا « لا رقية إلا من نفس » ، أو حمة ، أو لدغة ، فغاير بينهما ، فيحتمل أن يخرج على أن الحمة خاصة بالعقرب ، فيكون ذكر اللدغة بهما من العام بعد الخاص . وسيأتي بيان حكم الرقية في « باب رقية الحية والعقرب » ، بعد أبواب ، وكذلك ذكر حكم العين في باب مفرد . **قوله** ( فذكرته لسعيد بن جبير ) القائل ذلك حصين بن عبد الرحمن ، وقد بين ذلك هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال « كنت عند سعيد بن جبير فقال : حدثني ابن عباس ، وسيأتي ذلك في كتاب الرقاق » . وأخرجه أحمد عن هشيم ومسلم من وجه آخر عنه زيادة قصة قال « كنت عند سعيد بن جبير فقال : أيكم رأى الكوكب الذي أنقض الباردة » قلت : أنا . ثم قلت : أما إن لم أكن في صلاة ، ولكن لدغت ، قال : وكيف

فعلت؟ قلت: استرقبت. قال: وما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي عن بريدة أنه قال لا رقية إلا من عين أو حمة. فقال سعيد قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ثم قال: حدثنا ابن عباس، فذكر الحديث. قوله (وعرضت على الامم) سيأتي شرحه في كتاب الرقاق، وقوله في هذه الرواية «حتى وقع في سواد كذا» للاكثر بواو وقاف، وبلغف ذى، والكشميني «حتى رفع، برا. وفاء، وبلغف ذى» وهو المحفوظ في جميع طرق هذا الحديث. قوله (فقال هم الذين لا يسترعون ولا يتطيرون) سيأتي الكلام على الرقية بعد قليل، وكذلك يأتي القول في الطيرة بعد ذلك ان شاء الله تعالى

## ١٨ - باب الإئتمد والكحل من الرمد . فيه عن أم عطية

٥٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً تُؤَوِّفِي زَوْجَهَا ، فَاشْتَكَتْ مِنْهَا ، فَذَكَرُوا لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرُوا لَهُ الْكَحْلَ وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى مِنْهَا ، فَقَالَ : لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَا كُنَّ تَمَكُّتُ فِي بَيْنِهَا فِي شَرٍّ أَحْلَسَهَا - أَوْ فِي أَحْلَاسِهَا فِي شَرٍّ يَبْتَهَا - فَذَا مَرَّ كَلَبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ ، فَلَا ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۝

قوله ( باب الإئتمد والكحل من الرمد ) أى بسبب الرمد ، والرمد بفتح الراء والميم : ورم حار يعرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو بياضها الظاهر ، وسببه انصباب أحد الاخلاط أو أبخرة تصعد من المعدة إلى الدماغ فان اندفع إلى الحياشيم أحدث الزكام ، أو إلى العين أحدث الرمد ، أو إلى اللهاة والمنخرين أحدث الختان بالحناء المعجمة والنون ، أو إلى الصدر أحدث النزلة ، أو إلى القلب أحدث النوصة ، وإن لم ينحدر وطلب نفاذا فلم يجد أحدث الصداع كما تقدم . قوله ( فيه عن أم عطية ) يشير إلى حديث أم عطية سرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر محمد فوق ثلاث إلا على زوج ، فانها لا تكتحل به ، وقد تقدم في أبواب العدة ، لكن لم أر في شيء من طرق ذكر الإئتمد ، فكأنه ذكره لكون العرب غالبا إنما تكتحل به ، وقد ورد التنصيص عليه في حديث ابن عباس رفعه «داكتحلوا بالإئتمد ، فانه يحل البصر وينبت الشعر» أخرجه الترمذى وحسنه واللفظ له ، وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس في الشئائل ، وفي الباب عن جابر عند الترمذى في «الشئائل» وابن ماجه وابن عدى من ثلاث طرق عن ابن المنكدر عنه بلفظ «عليكم بالإئتمد ، فانه يحل البصر وينبت الشعر» وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبرانى والفظه «عليكم بالإئتمد فانه مذبذبة للشعر ، مذهبة للقذى ، مصفاة للبصر» وسنده حسن ، وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذى في «الشئائل» وعن أنس في «غريب مالك» ، للدارقطنى بلفظ «كان يأمرنا بالإئتمد» وعن سعيد بن هوزة عند أحمد بلفظ «داكتحلوا بالإئتمد فانه» الحديث ، وهو عند أبي داود من حديثه بلفظ «انه أمر بالإئتمد المروح عند النوم» وعن أبي هريرة بلفظ «خير أكل لكم الإئتمد فانه» الحديث أخرجه البزار وفي سنده مقال ، وعن أبي رافع «ان النبي ﷺ كان يكتحل بالإئتمد» أخرجه البيهقي وفي سنده مقال ، وعن عائشة «كان لرسول الله ﷺ إئتمد يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثا» أخرجه أبو الشيخ في كتاب «أخلاق النبي ﷺ» بسند ضعيف ، والإئتمد بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثناة ساكنة وحكى فيه

ضم الهمة : حجر معروف أسود يضرب الى الحمرة يكون في بلاد الحجاز وأجوده يؤتى به من أصبهان ، واختلف هل هو اسم الحجر الذي يتخذ منه الكحل أو هو نفس الكحل ؟ ذكره ابن سيده وأشار اليه الجوهري ، وفي هذه الاحاديث استحباب الاكتحال بالإثمد ووقع الأمر بالاكتحال وترا من حديث أبي هريرة في «سنن أبي داود» ووقع في بعض الأحاديث التي أشرت اليها كيفية الاكتحال ، وحاصله ثلاثا في كل عين ، فيكون الوتر في كل واحدة على حدة ، أو اثنتين في كل عين وواحدة بينهما ، أو في اليمين ثلاثا وفي اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة لهما جميعا وأوجعها الأول والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث أم سلمة من رواية زينب وهي بنتها عنها : «ان امرأة توفي زوجها فاشتكت عينيها ، فذكروها للنبي ﷺ وذكروا له الكحل وأنه يخاف على عينيها ، الحديث ، وقد مرّت مباحثه في أبواب الإحداث . وأما قوله في آخره «فلا» أربعة أشهر وعشرا ، كذا الأكثر وعند الكشميني «فلا أربعة أشهر وعشرا» ، وهي واضحة ، وأما الاختصار على حرف النسي فالتنقي مقرر كأنه قال : فلا تستكمل ، ثم قال : تمكث أربعة أشهر وعشرا

### ١٩ - باب الجذام

٥٧٠٧ - وقال عفان حدثنا سليم بن حيان حدثني سميد بن مينا قال سمعت أبا هريرة يقول «قال رسول الله ﷺ : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر . وفر من الجذوم كما تفر من الأسد» [الحديث ٥٧٠٧ - أخرجه في : ٥٧١٧ ، ٥٧٥٧ ، ٥٧٧٠ ، ٥٧٧٣ ، ٥٧٧٥ ]

**قوله** ( باب الجذام ) يضم الجيم ومخفف المعجمة ، هو علة ردئية تحدث من انتشار المنة السوداء في البدن كله فتفسد مواج الاعضاء ، وربما أفسد في آخره أيضا حتى يتأكل . قال ابن سيده : سمى بذلك لتجزم الاصابع وقطاعها . **قوله** ( وقال عفان ) هو ابن مسلم الصغار . وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة ، وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر ، وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية ، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولا . وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان فيه ، وأخرجه أيضا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفا ولم يستخرجه الاسماعيلي . وقد وصله ابن خزيمة أيضا . وسليم بفتح أوله وكسر ثانيه ، وحيان بمهملة ثم تحتانية ثقيلة . **قوله** ( لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ) كذا جمع الأربعة في هذه الرواية ، وبأق مثله سواء بعد عدة أبواب في باب لا طيرة ، ومن طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، وبأق بعد خمسة أبواب من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن بدون قوله «ولا طيرة» ، وعاذه بعد أبواب كثيرة بزيادة قصة ، وبعد عدة أبواب في «باب لا طيرة» ، من طريق عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة «لا طيرة» ، حسب ، وفي «باب لا عدوى» ، من طريق عثمان بن أبي ستان عن أبي هريرة بلفظ «لا عدوى» ، حسب . ولمسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «لا عدوى ولا هامة ولا طيرة» ، وأخرج مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي سلمة وزاد «ولا نوء» ، ويأتي في «باب لا عدوى» من حديث ابن عمر ، ومن حديث أنس «لا عدوى ولا طيرة» ، ولمسلم وابن حبان من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزيد أنه سمع جابرا بلفظ «لا عدوى ولا صفر ولا غول» ، وأخرج

ابن حبان من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية سعيد بن ميناء وأبي صالح عن أبي هريرة وزاد فيه القصة التي في رواية أبي سلة عن أبي هريرة، وهو في ابن ماجه باختصار. فالخلاص من ذلك ستة أشياء: العدوى، والطيرة والحامة والصفر والغول والنوء، والأربعة الأول قد أفرد البخاري لكل واحد منها ترجمة فنذكر شرحها فيه وأما الغول فقال الجمهور: كانت العرب تزعم أن الفيلان في الغلوات، وهي جنس من الشياطين تترامى للناس وتتغول لهم تغولا أي تتلون تلونا فتضاهيهم عن الطريق فنهلكهم، وقد كثر في كلامهم «عائلة الغول» أي أهلكته أو أضلته، فأبطل عليه السلام ذلك. وقيل: ليس المراد إبطال وجود الفيلان، وإنما معناه إبطال ما كانت العرب تزعمه من تلون الغول بالصور المختلفة، قالوا: والمعنى لا يستطيع الغول أن يضل أحدا. ويؤيده حديث: «إذا تغولت الفيلان فنادوا بالأذان» أي ادفعوا شرها بذكر الله. وفي حديث أبي أيوب عند قوله «كانت لي سهوة فيما تمر، فكانت الغول تجيء فتأكل منه» الحديث، وأما النوء فقد تقدم القول فيه في كتاب الاستسقاء، وكانوا يقولون «هطارنا بنوء كذا» فأبطل عليه السلام ذلك بأن المطر إنما يقع باذن الله لا بفعل الكواكب، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت، لكن بإرادة الله تعالى وتقديره، لا صنع للكواكب في ذلك، والله أعلم. قوله (وفر من المجذوم كما تفر من الأسد) لم أقف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ومن وجه آخر عند أبي نعيم في الطب، لكنه مطول. وأخرج ابن خزيمة في كتاب التوكل، له شاعدا من حديث عائشة ولفظه «لا عدوى، وإذا رأيت المجذوم ففر منه كما تفر من الأسد»، وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال «كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه رسول الله عليه السلام: إنا قد بايعناك، فارجع، قال عياض: اختلفت الآثار في المجذوم، فجاء ما تقدم عن جابر «أن النبي عليه السلام أكل مع مجذوم وقال: ثقة بالله وتوكل عليه» قال فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ، ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية، قال: والصحيح الذي عليه الأكثر ويتمين المصير إليه أن لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط، والأكل معه على بيان الجواز. وهكذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية هذين القولين، وحكى غيره قولنا ثالثا وهو الترجيع، وقد سلمه فريقان: أحدهما سلك ترجيع الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك مثل حديث الباب فأعلوه بالشدوذ، وبأن عائشة أنكرت ذلك، فأخرج الطبري عنها «أن امرأة سألتها عنه فقالت: ما قال ذلك، ولكنه قال: لا عدوى، وقال: فن أعدى الأول؟ قالت: وكان لي مولى به هذا الداء فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي، وبأن أبا هريرة تردد في هذا الحكم كما سيأتى بيانه فبوخذ الحكم من رواية غيره، وبأن الأخبار الواردة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المخصصة في ذلك، ومثل حديث «لا تديموا النظر إلى المجذومين» وقد أخرجه ابن ماجه وسنده ضعيف، ومثل حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه «كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رحمين» أخرجه أبو نعيم في الطب بسند واه، ومثل ما أخرجه الطبري من طريق معمر بن الزهري «أن عمر قال لمعقيب: اجلس مني قيد ربح» ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه، وهما أثران منقطعان، وأما حديث الشريد الذي أخرجه مسلم فليس صريحا في أن ذلك بسبب المجذوم، والجواب عن ذلك أن طريق الترجيع لا يصار إليها إلا مع أعذار الجمع، وهو ممكن، فهو أولى. والفريق الثاني سلكوا في الترجيع عكس

هذا المسلك ، فردوا حديث لا عدوى بأن أبا هريرة رجع عنه إما لشكه فيه وإما لثبوت عكسه عنده كما سيأتي  
إيضاحه في باب لا عدوى ، قالوا : والاختلاف الدالة على الاجتناب أكثر غارج وأكثر طرقاً فالصير إليها أولى ،  
قالوا : وأما حديث جابر د أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فوضعهما في القصعة وقال : كل ثقة بالله وتوكل عليه ، ففيه  
نظر ، وقد أخرجه الترمذى وبين الاختلاف فيه على رأويه ورجح وقفه على عمر ، وعلى تقدير ثبوته فليس فيه أنه  
ﷺ أكل معه ، وإنما فيه أنه وضع يده في القصعة ، قاله المصنف ، قاله الألبانى ، ومعنى الاخبار ، . والجواب أن طريق  
الجمع أولى كما تقدم ، وأيضاً لحديث لا عدوى ثبت من غير طريق أبي هريرة فصح عن عائشة وابن عمر وسعد بن  
أبي وقاص وجابر وغيرهم ، فلا معنى لعدوى كونه معلولاً ، والله أعلم . وفي طريق الجمع مسائل أخرى : أحدها نفي  
العدوى جملة وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم ، لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من  
الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته ، ونحوه حديث ولا تدبوا النظر إلى المجذومين ، فإنه محمول على هذا المعنى .  
ثانيها حمل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين ، فحيث جاء « لا عدوى » كان المخاطب بذلك من قوى يقينه  
وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل  
أحد ، لكن القوى اليقين لا يتأثر به ، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها ، وعلى هذا يحمل حديث جابر  
في أكل المجذوم من القصعة وسائر ما ورد من جنسه . وحيث جاء « فر من المجذوم » كان المخاطب بذلك من ضعف  
يقينه ، ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى ، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى  
عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً لاثباتها . وقريب من هذا كراهيته ﷺ الشكى مع إذنه فيه كما تقدم تقريره ، وقد  
فعل هو ﷺ كلاماً من الأمرين ليسأى به كل من الطائفتين . ثالث المسائل : قال القاضي أبو بكر الباقلاني : اثبات  
العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى . قال : فيكون معنى قوله « لا عدوى » أى إلا من الجذام  
والبرص والجرب مثلاً ، قال : فسكاه قال لا يعدى شيء شيئاً إلا ما تقدم تبينه أنه أن فيه العدوى . وقد حكى ذلك  
ابن بطلال أيضاً . رابعها أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء ، بل هو لأمر طبيعى وهو  
انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة اللامسة . لمخالطة وشم الرخصة ، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة  
انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة ، وهذه طريقة ابن قتيبة فقال : المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من  
أحوال مجالسته ومخالطته ، وكذا يقع كثيراً بالمرأة من الرجاء . وعكسه ، وينزع الولد إليه ، ولهذا يأمر  
الاطباء بترك مخالطة المجذوم لا على طريق العدوى بل على طريق التأثر بالرائحة لأنها تسقم من واطب اشتغالها ،  
قال : ومن ذلك قوله ﷺ « لا يورد عمرض على مصح » لأن الجرب الرطب قد يكون بانبعير ، فإذا خالط الإبل أو  
حككها وأوى إلى مباركتها وسمل إليها بالماء الذي يسيل منه ، وكذا بالنظر نحو ما به . قال : وأما قوله « لا عدوى »  
فله معنى آخر ، وهو أن يقع المرض بمكان كالأطاعون فيفر منه مخافة أن يصيبه ، لأن فيه نوعاً من الفرار من قدر الله .  
المسلك الخامس : أن المراد بنفي العدوى أن شيئاً لا مدى بطبعه نقياً لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدى  
بطبعها من غير إضافة إلى الله . فباطل الذي ﷺ اعتقادهم ذلك وأكل مع المجذوم ليعين لهم أن الله هو الذى يمرض  
ويشفى ، وجاهل عن الدنو منه ليعين لهم أن هذا من الأسباب التى أجرى الله العادة بأنها تقضى إلى مسبباتها ، ففيه  
إثبات الأسباب ، وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستقل . بل الله هو الذى إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئاً ، وإن

شاء أبقاها فأثرت ، ويحتمل أيضا أن يكون أكله ﷺ مع المجذوم أنه كان به أمر يسير لا يمدى مثله في العادة ، إذ ليس الجذمي كلهم سواء ، ولا تحصل العدوى من جميعهم بل (١) لا يحصل منه في العادة عدوى أصلا كالذي أصابه شيء من ذلك ووقف فلم يعد بقية جسمه فلا يعدى ، وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية ، قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعي ما نصه : الجذام والبرص يزعم أهل العلم بالطب والتجارب أنه يعدى الزوج كثيرا ، وهو داء مائع للجماع لا تكاد نفس أحد تطيب بجماعة من هو به ولا نفس امرأة أن يجماعها من هو به ، وأما الولد فيبين أنه إذا كان من ولده أجدم أو أبرص أنه قلما يسلم ، وإن سلم أدرك نسله . قال البيهقي : وأما ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال « لا عدوى » فهو على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى ، وقد يجعل الله بمحيته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سببا لحديث ذلك ، ولهذا قال ﷺ « فر من المجذوم فرارك من الأسد » ، وقال « لا يورد مرض على مصحح » ، وقال في الطاعون « من سمع به بأرض فلا يقدم عليه ، وكل ذلك بتقدير الله تعالى . وتوجه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده وطائفة ممن قبله . المسلك السادس العمل بنفي العدوى أصلا ورأسا ، وحل الأمر بالمجانبة على حسم المادة وسد الذريعة لئلا يحدث المخالط شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نقاها الشارع ، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد وتبعه جماعة فقال أبو عبيد : ليس في قوله « لا يورد مرض على مصحح » إثبات العدوى ، بل لأن المصحح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن ويتشكك في ذلك ، فأمر باجتنابه . قال : وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاجتناب إنما هو للخافة على الصحيح من ذوات العادة ، قال : وهذا شر ماحل عليه الحديث ، لأن فيه إثبات العدوى التي نقاها الشارع ، ولكن وجه الحديث عندي ما ذكرته . وأظن ابن خزيمة في هذا في كتاب التوكل ، فإنه أورد حديث « لا عدوى » عن عدة من الصحابة وحديث « لا يورد مرض على مصحح » من حديث أبي هريرة وترجم الأول « التوكل على الله في نفي العدوى » وللتاني « ذكر خبر غلط في معناه بعض العلماء » ، وأثبت العدوى التي نقاها النبي ﷺ ، ثم ترجم « الدليل على أن النبي ﷺ لم يرد إثبات العدوى بهذا القول » فساق حديث أبي هريرة « لا عدوى » فقال أعرابي : فما بال الأبل يخاطبها الأجرب فتجرب ؟ قال : فن أعدى الأول ، ثم ذكر طريقه عن أبي هريرة ، ثم أخرجه من حديث ابن مسعود ، ثم ترجم « ذكر خبر روى في الأمر بالفرار من المجذوم قد يخطر لبعض الناس أن فيه إثبات العدوى وليس كذلك » ، وساق حديث « فر من المجذوم فرارك من الأسد » من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة ، وحديث عمرو بن الشريد عن أبيه في أمر المجذوم بالرجوع ، وحديث ابن عباس « لا تدعوا النظر إلى المجذومين » ، ثم قال : إنما أمرهم ﷺ بالفرار من المجذوم كما نهى أن يورد الممرض على المصحح شفقة عليهم ، وخشية أن يصاب بعض من يخاطبه المجذوم الجذام ، والصحيح من الماشية الجرب فيسبق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى فيثبت العدوى التي نقاها ﷺ ، فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ليسلوا من التصديق بإثبات العدوى ، وبين لهم أنه لا يمدى شيء شيئا . قال : ويؤيد هذا أكله ﷺ مع المجذوم ثقة بالله ونوكلا عليه ، وساق حديث جابر في ذلك ثم قال : وأما نهيه عن إدانة النظ إلى المجذوم فيحتمل أن يكون

(١) قال مصحح طيبة بولاق : له سقط من النسخ بعد بل لفظ « البعض »

لان المجذوم يقيم وبكره إدمانه الصحيح نظره اليه ، لانه قل من يكون به داء إلا وهو يكره أن يطلع عليه اه . وهذا الذي ذكره احتمالا سبقه اليه مالك ، فانه سئل عن هذا الحديث فقال : ما سمعت فيه بكراهية ، وما أدرى ما جاء من ذلك إلا مخافة أن يقع في نفس المؤمن شيء . وقال الطبري : الصواب عندنا القول بما صح به الخبر ، وأن لا عدوى ، وأنه لا يصيب نفسا إلا ما كتب عليها . وأما دنو حليل من صحيح فغير موجب انتقال العلة للصحيح ، إلا أنه لا ينبغي لدى صحة الدنو من صاحب العامة التي يكرهها الناس ، لا لتحريم ذلك ، بل لخشية أن يظن الصحيح أنه لو نزل به ذلك الداء أنه من جهة دنوه من الحليل فيقع فيما أبطله الله ﷻ من العدوى . قال : وليس في أمره بالفرار من المجذوم معارضة لأكله معه . لأنه كان يأمر بالأمر على سبيل الارشاد أحيانا وعلى سبيل الاباحة أخرى . وإن كان أكثر الاوامر على الإلزام ، وإنما كان يفعل ما نهى عنه أحيانا لبيان أن ذلك ليس حراما . وقد سلك الطحاوي في معاني الآثار ، مسلك ابن خزيمة فيما ذكره فأورد حديث « لا يورد مرض على مصحح » ثم قال : معناه أن المصحح قد يصبه ذلك المرض فيقول الذي أوردته لو أتى ما أوردته عليه لم يصبه من هذا المرض شيء ، والواقع أنه لو لم يورده لأصابه لكون الله تعالى قدره . فنهى عن إيراد هذه العلة التي لا يؤمن غالبا من وقوعها في قلب المرء ثم ساق الاحاديث في ذلك فأطرب . وجمع بينها بنحو ما جمع به ابن خزيمة . ولذلك قال القرطبي في « المفهم » : إنما نهى رسول الله ﷺ عن إيراد الممرض على المصحح مخافة الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية من اعتقاد العدوى ، أو مخافة تشويش النفوس وتأثير الأوهام ، وهو نحو قوله « فر من المجذوم فرارك من الأسد » ، وإن كنا نعتقد أن الجذام لا يعدي ، لكننا نجد في أنفسنا نفرة وكرهية لمخالطته ، حتى لو أكره انسان نفسه على القرب منه وعلى مجالسته لتأذت نفسه بذلك . حينئذ فالأولى للؤمن أن لا يتعرض الى ما يحتاج فيه الى مجاهدة ، فيجتنب طرق الأوهام ، ويماعد أسباب الآلام ، مع أنه يعتقد أن لا ينجي حذر من قدر ، والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الأمر بالفرار من الأسد ليس للوجوب . بل للشفقة ، لأنه ﷺ كان ينهى أمته عن كل ما فيه ضرر بأى وجه كان ، ويبدلهم على كل ما فيه خير . وقد ذكر بعض أهل الطب أن الروائح تحدث في الأبدان خلافا فكان هذا وجه الأمر بالمجانبة ، وقد أكل هو مع المجذوم ، فلو كان الأمر بمجانبته على الوجوب لما فعله . قال : ويمكن الجمع بين فعله وقوله بأن القول هو المشروع من أجل ضعف المخاطبين ، وفعله حقيقة الإيمان ، فمن فعل الأول أصاب السنة وهي امر الحكمة ، ومن فعل الثاني كان أقوى يقينا لأن الأشياء كلها لا تأثر لها إلا بقتضى إرادة الله تعالى وتقديره ، كما قال تعالى ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله ﴾ فمن كان قوى اليقين فله أن يتابعه ﷺ في فعله ولا يضره شيء ، ومن وجد في نفسه ضعفا فليبتع أمره في الفرار لئلا يدخل بفعله في إلقاء نفسه الى الهلكة . فالخلاص أن الأمور التي يتوقع منها الضرر وقد أباحت الحكمة الربانية الحذر منها فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك الخيار . قال : وفي الحديث أن الحكم الأكثر لأن الغالب من الناس هو الضعيف . فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك ، واستدل بالأمر بالفرار من المجذوم لاثبات الخيار للزوجين في فسح النكاح إذا وجده أحدهما بالآخر . وهو قول جمهور العلماء . وأجاب فيه من لم يقل بالفسخ بأنه لو أخذ بعمومه لثبت الفسخ إذا حدث الجذام ولا قائل به ، ورد بأن الخلاف ثابت ، بل هو الراجح عند الشافعية ، وقد تقدم في النكاح لإمام شو . من هذا . واختلف في أمة الأجذم : هل يجوز لها أن تمنع نفسها عن استمتاعه إذا أرادها ؟



واختلف العلماء في المجدومين إذا كثروا هل يجمعون من المساجد والمجامع ؟ وهل يتخذ لهم مكان منفرد عن الأصحاء ؟ ولم يختلفوا في النادر أنه لا يمنع ولا في شهود الجمعة

## ٢٠ - باب المن شفاء للعين

٥٧٠٨ - حدثني محمد بن الثني حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك قال سمعت عمرو بن حريث

قال سمعت سعيد بن زيد قال « سمعت النبي ﷺ يقول : الكأمة من المن ، وماؤها شفاء للعين »

قال شعبة : وأخبرني الحكم عن الحسن العرني عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال شعبة : لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك

قوله ( باب المن شفاء للعين ) كذا للاكثر ، وفي رواية الأصيلي « شفاء من العين » وعليها شرح ابن بطال ، ويأتي توجيهها . وفي هذه الترجمة إشارة الى ترجيح القول الصائري أن المراد بالمن في حديث الباب الصنف المخصوص ومن الماء كحل ، لا المصدر الذي بمعنى الامتنان ، وإنما أطلق على المن شفاء لان الخبر ورد أن الكأمة منه وفيها شفاء فإذا ثبت الوصف للفرج كان ثبوته الاصل أولى . قوله ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير ، صرح به أحمد في روايته عن محمد بن جعفر غندر ، وعمرو بن حريث هو المخزومي له محبة . قوله ( سمعت سعيد بن زيد ) أي ابن عمرو بن نفيل العدوي أحد العشرة ، وعمر بن الخطاب بن نفيل ابن عم أبيه . كذا قال عبد الملك بن عمير ومن تابعه ، وخالفهم طائفة من السائب من رواية عبد الوارث عنه فقال : عن عمرو بن حريث عن أبيه ، أخرجه مسند في مسنده وابن السكن في الصحابة والداوقطني في الافراد ، وقال في العلل : « الصواب رواية عبد الملك . وقال ابن السكن أظن عبد الوارث أخطأ فيه . وقبل كان سعيد بن زيد تزوج أم عمرو بن حريث فكانت قال « حدثني أبي ، وأراد زوج أمه مجازا فظنه الراوي أباه حقيقة . قوله ( الكأمة ) بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة ، قال الخطابي : وفي العامة من لا يهزمه ، واحدة الكمة بفتح ثم سكون ثم همزة مثل تمرة وتمر ، وعكس ابن الاعرابي فقال : الكأمة الجمع والكمة الواحد على غير قياس ، قال : ولم يقع في كلامهم نظير هذا سوى خباء وخباء . وقبل الكأمة قد تطلق على الواحد وعلى الجمع ، وقد جمعوا على أكو ، قال الشاعر :

« ولقد جنيته أكوًا وعساقلا ، والعساقل بمهملتين وقاف ولام الشراب ، وكأنه أشار الى أن الأكو عمل وجدانها الفلوات . والكأمة نبات لا ورق لها ولا ساق ، توجد في الأرض من غير أن تزرع . قيل سميت بذلك لاستنارها ، يقال كأ الشبادة اذا كتمها . ومادة الكأمة من جواهر أرضي يجاري يحتمل نحو سطح الأرض يبرد الصفاء وينمي مطر الربيع فيقول ويندفع متجسدا ، ولذلك كان بعض العرب يسميها جدري الأرض تشبيها لها بالجندري مادة وصورة ، لان مادته رطوبية دموية تندفع غالبا عند الترعير وفي ابتداء استيلاء الحرارة ونماء القوة ومشابها لها في الصورة ظاهر . وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة « ان ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الكأمة جدري الأرض ، فقال النبي ﷺ : الكأمة من المن ، الحديث . ولطبري من طريق ابن المنذر عن جابر قال « كثرت الكأمة دلى عهد رسول الله ﷺ ، فامتنع قوم من أكلها وقالوا : هي جدري الأرض ، فبلغه ذلك

فقال : ان السمكة ليست من جدرى الارض ، ألا ان السمكة من المن ، والعرب تسمى السمكة ايضا بنات الرعد لأنها تكثر بكثرة ثم تنفطر عنها الارض . وهي كثيرة بارض العرب ، وتوجد بالشام ومصر ، فأجودها ما كانت أرضه رملة قليلة الماء ، ومنها صنف قتال يضرب لونه الى الحمرة . وهي باردة رطبة في الثانية رديئة المعدة بطيئة الهضم ، وإدمان أكلها يورث القولنج والسكينة والفالج وعسر البول ، والرطب منها أقل ضرراً من اليابس ، وإذا دقت في الطين الرطب ثم سلقت بالماء والملح والسعتر وأكلت بالزيت والثوابل الحارة قل ضررها ، ومع ذلك ففيها جواهر مائى لطيف بدليل خفتها ، ولذلك كان ماؤها شفاء للعين . **قوله** ( من المن ) قيل في المراد بالمن ثلاثة أقوال : أحدها أن المراد أنها من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ، وهو الطل الذى يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلواً ، ومنه الترنجبين فكأنه شبه به السمكة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفواً بغير علاج . قلت : وقد تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة البقرة ، وذكرت من زاد في متن هذا الحديث « السمكة من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل » . والثاني أن المعنى أنها من المن الذى امتن الله به على عباده عفواً بغير علاج ، قاله أبو عبيد وجماحة ، وقال الخطابي : ليس المراد أنها نوع من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ، فإن الذى أنزل على بنى إسرائيل كان كالترنجبين الذى يسقط على الشجر ، وإنما المعنى أن السمكة شئ ينبت من غير تكلف ببذر ولا سقى ، فهو من قبيل المن الذى كان ينزل على بنى إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه . ثم أشار الى أنه يحتمل أن يكون الذى أنزل على بنى إسرائيل كان انواعاً ، منها ما يسقط على الشجر ، ومنها ما يخرج من الارض فتكون السمكة منه ، وهذا هو القول الثالث وبه جزم الموفق عبد اللطيف البغدادى ومن تبعه فقالوا : ان المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ليس هو ما يسقط على الشجر فقط بل كان انواعاً من الله عليهم بها من النبات الذى يوجد عفواً ، ومن الطير التى تسقط عليهم بغير اضطياذ ، ومن الطل الذى يسقط على الشجر . والمن مصدر بمعنى المفعول أى عنون به ، فلما لم يكن للعبد فيه شائبة كسب كان مناً محضاً ، وإن كانت جميع نعم الله تعالى على عبده مناً منه عليهم ، لكن خص هذا باسم المن لكونه لا صنع فيه لأحد ، لجعل سبحانه وتعالى ثوابهم فى الله السمكة وهى تقوم مقام الخبز ، وأدمهم السلى وهى تقوم مقام اللحم ، وحلواهم الطل الذى ينزل على الشجر . فسكمل بذلك عبثهم . ويشير الى ذلك قوله **﴿﴾** من المن ، فإشار الى أنها فرد من أفرادها ، فالترنجبين كذلك فرد من أفراد المن ، وإن غلب استعمال المن عليه عرفاً . ولا يعكر على هذا قولهم ( ان نصبر على طعام واحد ) لأن المراد بالوحدة دوام الأشياء المذكورة من غير تبدل وذلك يصدق على ما إذا كان الطعام أصنافاً لكنها لا تبدل أعيانها . **قوله** ( وماؤها شفاء للعين ) كذا لاكثر وكذا عند مسلم ، وفي رواية المستمل « من العين ، أى شفاء من داء العين ، قال الخطابي : إنما اختصت السمكة بهذه الفضيلة لأنها من الحلال المحض الذى ليس فى اكتسابه شبهة ، وبسبب ذلك منه أن استعمال الحلال المحض يحلو البصر ، والعكس بالعكس . قال ابن الجوزى : فى المراد بكونها شفاء للعين قولان : أحدهما أنه ماؤها حقيقة ، إلا أن أصحاب هذا القول اتفقوا على أنه لا يستعمل صرفاً فى العين ، لكن اختلفوا كيف يصنع به على رأيين : أحدهما أنه يحاط فى الأدوية التى يكتحل بها حكاه أبو عبيد : قال : ويصدق هذا الذى حكاه أبو عبيد أن بعض الأطباء قالوا : أكل السمكة يحلو البصر ، فإيهما أن تؤخذ فتشق وتوضع على الجرح حتى يغل ماؤها ، ثم يؤخذ الميل فيجمل فى ذلك الشق وهو فاتر فيسكتن بمائها لأن النار تطفئ وتذهب فضلاته الرديئة ويبقى النافع منه . ولا يجعل الميل فى مائها

وهي باردة يابسة فلا ينجع ، وقد حكى إبراهيم الحارثي عن صالح وعبد الله ابني أحمد بن حنبل أنهما اشتكت أعينهما فأخذتا كمأة وعصراهما واكتسحلا بهما فهاجت أعينهما ورمدا . قال ابن الجوزي : وحكى شيخنا أبو بكر بن عبد الباقي أن بعض الناس عصر ماء كمأة فاكثحل به فذهبت عينه . والقول الثاني أن المراد ماؤها الذي ثبت به ، فإنه أول مطر يقع في الأرض فترى به الأكل حلا . قال ابن الجوزي عن أبي بكر بن عبد الباقي أيضا ، فتكون الإضافة إضافة الكل لا إضافة جزء . قال ابن القيم : وهذا أضعف الوجوه . قلت : رفقاً ادعاء ابن الجوزي من الاتفاق على أنها لا تستعمل صرفاً نظراً ، فقد حكى عياض عن بعض أهل الطب في التداوي بماء السكأة تفصيلاً وهو إن كان لا يريد ما يكون بالعين من الحرارة فاستعمل مفردة ، وإن كان لغير ذلك فاستعمل مركبة ، وهذا جزم ابن العربي فقال : الصحيح أنه ينفع بصورته في حال ، وبإضافته في أخرى ، وقد جرب ذلك فوجد صحيحاً . نعم جزم الخطابي بما قال ابن الجوزي فقال : ربي بها التوثيق وغيرها من الأكل ، قال : ولا تستعمل صرفاً فإن ذلك يؤدي العين . وقال الغافقي في المفردات : ماء السكأة أصلح الأدوية للعين إذا سخن به الأكل واكتحل به ، فإنه يقوى الجفن . ويزيد الروح الباصر حدة وقوة ، ويدفع عنها النوازل . وقال النووي : الصواب أن ماءها شفاء للعين مطلقاً فيعصر ماءها ويحمل في العين منه ، قال : وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان عوى وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء السكأة مجرداً ففنى وعاد إليه بصره ، وهو الشيخ العدل الأمين السكالي بن عبد الدمشق صاحب صلاح ورواية في الحديث ، وكان استعماله ماء السكأة اعتقاداً في الحديث وقبراً به فأنفع الله به . قلت : السكالي المذكور هو كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم بن الحضر يعرف بابن عبد بغير إضافة الحارثي الدمشقي من أصحاب أبي طاهر الخشوعي ، سمع منه جماعة من شيوخ شيوخنا ، عاش ثلاثاً وثمانين سنة ومات سنة اثنتين وسبعين وستمائة قبل النورى بأربع سنين . وينبئ بقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوة اعتقاد في صحة الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه . وهو يناق قوله أولاً مطلقاً ، وقد أخرج الترمذي في جامعه بسند صحيح إلى فتادة قال : حدثت أن أبا هريرة قال : أخذت ثلاثة أكؤ أو سبعة أو سبعة فمصرتهن لجمع ماءهن في قارورة فكحلت به جارية لي فبرئت . وقال ابن القيم : اعترف فضلاء الأطباء أن ماء السكأة يجلو العين ، منهم المسيحي وإن سينا وغيرهما . والذي يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن السكأة وغيرها من المخلوقات خلقت في الأصل سليمة من المضار ، ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو امتزاج أو غير ذلك من الأسباب التي أرادها الله تعالى . قال السكأة في الأصل نافعة لما اختصت به من وصفها بأنها من الله . وإنما عرضت لها المضار بالمجاورة ، واستعمال كل ما وردت به السنة بصدق ينتفع به من يستعمله ، ويدفع الله عنه الضرر بنيتة ، والعكس بالعكس . والله أعلم . قوله ( وقال شعبة ) كذلك في ذروا في أوله وصورته صورة التعليق ، وسقطت الواو لغيره ، وهو أولى فإنه موصول بالاسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فأعاد اسناداً من أوله لطريق الثانية ، وكذا أورده أحمد عن محمد بن جعفر بالاسنادين معاً . قوله ( وأخبرني الحكم ) هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصغرة والحسن العرنى بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون هو ابن عبد الله البجلي ، كوفي وثقه أبو زرعة والمجلى وابن سعد ، وقال ابن معين صدوق . قلت : وما له في البخاري إلا هذا الموضع . قوله ( قال شعبة لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك ) كأنه أراد أن عبد الملك كبر وتغير حفظه ، فلما حدث به شعبة توقف فيه ،

فلما تابعه الحكم بروايته ثبت عند شعبة فلم ينكره ، وانتفى عنه التوقف فيه . وقد تكلف الكرماني لتوجيه كلام شعبة أشياء فيها نظر : أحدها أن الحكم مدلس وقد ضمن ، وعبد الملك صرح بقوله « سمعته » فلما تقوى برواية عبد الملك لم يبق به محل للإنكار . قلت : شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما يتحقق سماعهم فيه ، وقد جزم بذلك الاسماعيلي وغيره بعد هذا الاحتمال ، وعلى تقدير تسليمه كان يلوم الأمر بالعكس بأن يقول لما حدثني عبد الملك لم أنكره من حديث الحكم . ثانيها لم يكن الحديث منكورا لي لأنني كنت أحفظه . ثالثها يحتمل العكس بأن يراد لم ينكر شيئا من حديث عبد الملك ، وقد ساق مسلم هذه الطريق من أوجه أخرى عن الحكم . ووقع عنده في المتن « من أمان الذي أنزل على بني إسرائيل » وفي لفظ « على موسى » وقد أشرت إلى ما في هذه الزيادة من الفائدة في الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة البقرة

### ٣١ - باب الأدود

٥٧٠٩ ، ٥٧١٠ ، ٥٧١١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** سفيان قال **حدثني** موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وعائشة « أن أبا بكر رضي الله عنه قبل النبي وهو ميت ،

٥٧١٢ - قال « وقالت عائشة : لدنائه في مرضه فجعل يُشير إلينا أن لا تلذوني ، قلنا : كراهية المريض لدواءه . فلما أفاق قال : ألم أنكم أن تلذوني ؟ قلنا : كراهية المريض لدواءه . فقال : لا يبق في البيت أحد إلا لدا وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم »

٥٧١٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن أم قيس قالت « دخلتُ بآبني لي على رسول الله ﷺ وقد أعلقت عنه من العذرة ، فقال : على ما تدغرن أولادك بهذا العلاق ؟ عليكن بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة أشنفة ، منها ذات الجنب ، يُسقط من العذرة ويلد من ذات الجنب . فسمعتُ الزهري يقول : بيننا اثنين ولم يبين لنا خمسة . قلتُ لسفيان فإن معمراً يقول : أعلقت عليه . قال : لم يحفظ ، إنما قال أعلقت عنه ، حفظته من في الزهري . ووصف سفيان الغلام بحفك بالإصبع ، وأدخل سفيان في حفكه - إنما يعني رفع حفكه بإصبعه ، ولم يقل أعلقوا عنه شيئا »

قوله ( باب الأدود ) بفتح اللام وبمهملتين : هو الدواء الذي يصب في أحد جانبي فم المريض . والأدود بالضم الفعل . ولدت المريض فملت ذلك به . وتقدم شرح الحديث الأول مستوفى في « باب وفاة النبي ﷺ » ، وبيان ما لدوه ﷺ به ، وبيان من عرف اسمه من كان في البيت ولد لأمه ﷺ بذلك فأغنى عن إعادة . وأما الحديث الثاني فسيأتي شرحه في « باب العذرة » قريبا

٢٢ - باب \* ٥٧١٤ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا مَعمرٌ ويونسُ قال الزُّهري أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن عتبة أن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « لما نزل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، فأذن له ، فخرج بين رجلين - تحطِر جلاهُ في الأرض - بين عباس وآخر . فأخبرت ابن عباس ، قال : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم أسمِّ عائشة ؟ قلت : لا . قال هو علي . قالت عائشة : فقال النبي ﷺ بعد ما دخل بيتها واشتد به وجعه : هريقوا علي من سبع قرب لم تحمل أوكيتهن ، لعلي أهدأ إلى الناس . قالت : فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي ﷺ ، ثم طفقنا نصب عليه من تلك القرب ، حتى جعل يشير إلينا أن قد فعلت . » قالت : وخرج إلى الناس ، فصل بهم وخاطبهم »

**قوله** ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة ، وذكر فيه حديث عائشة ، لما نزل النبي ﷺ واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، ومن قبل ذلك في كتاب الطهارة ، والغرض منه هنا قوله « هريقوا علي من سبع قرب لم تحمل أوكيتهن » وقد تقدم بيان الحكمة فيه في الطهارة ، وقد استشكل ابن بطال مناسبة حديث هذا الباب لترجمة قبله بعد أن تقرر أن الباب إذا كان بلا ترجمة يكون كالفصل من الذي قبله ، وأجاب بإحتمال أن يكون أشار إلى أن الذي يفعل بالمرضى بأسره لا يلزم فاعل ذلك لوم ولا قصاص ، لأنه ﷺ لم يأمر بصب الماء على كل من حضره بخلاف ما نهى عنه أن لا يفصل به لأن فعله جناية عليه فيكون فيه القصاص . قلت : ولا يخفى بعده . ويمكن أن يقرب بأن يقال أولا إنه أشار إلى أن الحديث عن عائشة في مرض النبي ﷺ وما اتفق له فيه واحد ذكره بعض الرواة تاما واقتصر بعضهم على بعضه . وقصة اللود كانت عندما أغشى عليه ، وكذلك قصة السبع قرب ، لكن اللود كان نهى عنه ولذلك غاب عليه ، بخلاف الصب فإنه كان أمر فلم ينكر عليهم ، فيؤخذ منه أن المريض إذا كان عارفا لا يكره على تناول شيء ينهى عنه ولا يمنع من شيء يأمر به

### ٢٣ - باب العذرة

٥٧١٥ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله أن أم قيس بنت محصن الأسديّة - أسد خزيمّة - وكانت من المهاجرات الأوّل اللاتي بايعن النبي ﷺ وهي أخت عكاشة أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بامرئ لها قد أعلقت عليه من العذرة ، فقال النبي ﷺ عليّ لم تذعن أولادك بهذا اللعلاق ؟ عليكن بهذا اللود الهندي ، فإن فيه سجمة أشفية ، منها ذات الجنب . يريد الكُسْت وهو اللود الهندي . وقال يونس وإسحاق بن راشد عن الزُّهري « عاقت عليه ،

**قوله** ( باب العذرة ) بضم المهملة وسكون الذال المعجمة : هو وجع الحلق ، وهو الذي يسمى سقوط اللهاة ،

وقبل هو اسم اللهاة والمراد رجعها سمي باسمها ، وقيل هو موضع قريب من اللهاة . واللهاء بفتح اللام اللاحمة التي في أقصى الحلق . قوله ( وكانت من المهاجرات الخ ) يشبه أن يكون الوصف من كلام الزهري فيكون مدرجا ، ويحتمل أن يكون من كلام شيخه فيكون موصولا وهو الظاهر . قوله ( باب لها ) تقدم في باب السعوط ، أنه الابن الذي بال في حجر النبي ﷺ . قوله ( قد أعلقت عليه ) تقدم قبل باب من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري بالفظ ، وأعلقت عنه ، وفيه : قلت لسفيان قال معمرا يقول أعلقت عليه ، قال : لم يحفظ ، إنما قال : أعلقت عنه ، حفظته من في الزهري ، ووقع هنا معلقا من رواية يونس وهو ابن يزيد ، وإسحق بن راشد عن الزهري ، وأعلقت عليه ، بتشديد اللام والصواب ، وأعلقت ، والاسم العلق بفتح المهملة . وكذا وقع في رواية سفيان الماضية بهذا العلق ، كذا للكشميري ، وأغيره ، والاعلاق ، ورواية يونس المعلقة هنا وصلها أحد ومسلم ، ورواية إسحق بن راشد وصلها المؤلف في باب ذات الجنب ، وسيأتي قريبا . ورواية معمرا التي سألت عنها علي ابن عبد الله سفيان أخرجهما أحد عن عبد الرزاق عنه لكن بالفظ ، وجئت بابن لي قد أعلقت عنه ، قال عياض : وقع في البخاري أعلقت وأعلقت والعلق والاعلاق ، ولم يقع في مسلم إلا ، وأعلقت ، وذكر العلق في رواية والاعلاق في رواية والكل بمعنى جاءت به الروايات ، لكن أهل اللغة إنما يذكرون أعلقت ، والاعلاق رباعى ، وتفسيره غمز العذرة وهي اللهاة بالأصبع ، ووقع في رواية يونس عند مسلم ، قال أعلقت غمزت ، وقوله في الحديث « علام ، أى لاى شيء . قوله ( ندغون ) خطاب للنسوة وهو بالعين المعجمة والدال المهملة ، والدغز غمز الحلق . قوله ( عليكم ) في رواية الكشميري « عليكم » . قوله ( بهذا المود الهندي ، يريد البكت ) في رواية إسحق بن راشد « يعنى القسط قال وهو لغة ، قلت : وقد تقدم ما فيها في باب السعوط بالقسط الهندي ، ووقع في رواية سفيان الماضية قريبا ، قال فسمعت الزهري يقول : بين لنا اثنتين ، ولم يبين لنا خمسة ، يعنى من السبعة في قوله « فان فيه سبعة أشقية ، فذكر منها ذات الجنب ويسمى من العذرة . قلت : وقد قدمت في باب السعوط ، من كلام الأطباء ما لعله يؤخذ منه الخمسة المشار إليها

### ٢٤ - باب دواء المبطون

٥٧١٦ - حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد

قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخى استطلق بطنه ، فقال : اسقه عسلا ، فسقاه ، فقال : إنى سقيته

فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : صدق الله وكذب بطن أخيك . تابعه للنضر عن شعبة

قوله ( باب دواء المبطون ) المراد بالمبطون من اشتكى بطنه لافراط الاسهال ، وأسباب ذلك متعددة قوله ( قتادة عن أبي المتوكل ) كذا لشعبة وسعيد بن أبي عروبة : وخالفهما شيخان فقال : عن قتادة عن أبي بكر الصديق عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي ولم يرجح ، والذي يظهر ترجيح طريق أبي المتوكل لاتفاق الشيخين عليهما شعبة وسعيد إلا أنهم البخاري ومسلم ثانيا ، ووقع في رواية أحمد عن حجاج عن شعبة ، عن قتادة سمعت أبا المتوكل ، . قوله ( جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخى ) لم أقف على اسم واحد منهما . قوله ( استطلق بطنه )

بعض المثناة وسكون الطاء المهملة وكسر اللام بعدها قاف ، أى كثر خروج ما فيه ، يريد الاسهال . ووقع فى رواية سعيد بن أبى عروبة فى رابع باب من كتاب الطب : هذا ابن أخى يشكى بطنه ، وسلم من طريقه ، قد عرب بطنه ، وهى بالعين المهملة والراء المكسورة ثم الموحدة أى فسده هضمه لاعتلال المعدة ، ومثله ذرب بالذال المعجمة بدل العين وزنا ومعنى . قوله ( فقال اسقه عسلا ) وعند الاسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، اسقه العسل واللام عهدية ، والمراد عسل النحل ، وهو مشهور عندهم ، وظاهره الاسر يسقيه صرفا ، ويحتمل أن يكون عزوجا . قوله ( فسقاه فقال : لئى سقيته فلم يزد ) إلا استطلاقا ( كذا فيه ) وفى السياق حذف تقديره . فسقاه فلم يبرأ ، فأتى النبي ﷺ فقال لئى سقيته ، ووقع فى رواية مسلم فسقاه ثم جاء فقال : لئى سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، أخرجه عن محمد بن بشار الذى أخرجه البخارى عنه ، لكن قرأه بمحمد بن المثنى وقال : ان اللفظ لمحمد بن المثنى . نعم أخرجه الترمذى عن محمد بن بشار وحده بلفظ : ثم جاء فقال : يا رسول الله : لئى قد سقيته عسلا فلم يزد إلا استطلاقا . قوله ( فقال صدق الله ) كذا اختصره ، وفى رواية الترمذى ( فقال اسقه عسلا ، فسقاه ، ثم جاء ، فذكر مثله فقال : صدق الله ، وفى رواية مسلم فقال له ثلاث سرات ، ثم جاء الرابعة فقال : اسقه عسلا فقال سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : اسقه عسلا فسقاه ، كذلك ثلاثا وفيه ( فقال فى الرابعة اسقه عسلا ، وعند الاسماعيلي من رواية خالد بن الحارث ثلاث سرات يقول فبين ما قال فى الاولى : وتقدم فى رواية سعيد بن أبى عروبة بلفظ : ثم أتاه الثانية فقال اسقه عسلا ثم أتاه الثالثة . قوله ( فقال صدق الله وكذب بطن أخيك ) زاد مسلم فى روايته : فسقاه فبرأ ، وكذا الترمذى ، وفى رواية أحمد عن يزيد بن هارون ( فقال فى الرابعة اسقه عسلا . قال : فاطنه قال فسقاه فبرأ ، فقال رسول الله ﷺ فى الرابعة : صدق الله وكذب بطن أخيك ، كذا رفع ليزيد بالشك وفى رواية خالد بن الحارث ( فقال فى الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك ، والذى اتفق عليه محمد بن جعفر ومن تابعه أرجح ، وهو أن هذا القول وقع منه ﷺ بعد الثالثة ، وأمره أن يسقيه عسلا فسقاه فى الرابعة فبرأ . وقد وقع فى رواية سعيد بن أبى عروبة : ثم أتاه الثالثة فقال اسقه عسلا ، ثم أتاه فقال : قد فعلت ، فسقاه فبرأ . قوله ( تابعه النظر ) يعنى ابن شميل بالمعجمة مصغر ( عن شعبة ) وصله الصحيح بن راهويه فى مسنده عن النظر ، قال الاسماعيلي : وتابعه أيضا يحيى بن سعيد وخالد بن الحارث ويزيد بن هارون . قلت : رواية يحيى عنده النسائى فى ( الكبرى ، ورواية خالد عند الاسماعيلي عن أبى يعلى ، ورواية يزيد عند أحمد وتابعهم أيضا حجاج بن محمد وروح بن عباد وروايتهما عند أحمد أيضا ، قال الخطابى وغيره : أهل الحجاز يطلقون الكذب فى موضع الخطأ ، يقال كذب سمعك أى ذل فلم يدرك حقيقة ما قيل له ، فعنى كذب بطنه أى لم يصلح لقبول الشهام بل ذل عنه ، وقد اعترض بعض الملاحة فقال : العسل مسهل فكيف يوصف لمن وقع به الاسهال ؟ والجواب أن ذلك جهل من قائله ، بل هو كقوله تعالى ( بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ) فقد اتفق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والعادة والزمان والغذاء المألوف والتدبير وقوة الطبيعة ، وعلى أن الاسهال يحدث من أنواع منها الهيمضة التى تنفصا عن تخمة وانفقوا على أن علاجها بترك الطبيعة وفعلها ، فإن احتاجت الى مسهل معين أعيدت ما دام بالعليل قوة ، فكان هذا الرجل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته فوصف له النبي ﷺ العسل لدفع للفضول المجتمعة فى نواحي المعدة

٤ - ٢٢ ج ١٠ \* فتح البهري

والامعاء لما في العسل من الجلاء ودفع الفضول التي تصيب المعدة من اخلاط لوجة تمنع استقرار الغذاء فيها ،  
 وللمعدة عمل تكمل المشقة ، فاذا عقلت بها الاخلاط الوجة أفسدتها وأفسدت الغذاء الواصل اليها ، فكان دواؤها  
 باستعمال ما يجلو تلك الاخلاط ، ولا شيء في ذلك مثل العسل ، لا سيما ان منج بالماء الحار ، وانما لم يفده في أول  
 مرة لان الدواء يجب أن يكون له مقدار وكية بحسب الداء ، إن قصر عنه لم يدفعه بالكفاية وإن جازده أوهى القوة  
 وأحدث ضررا آخر فكأنه شرب منه أولا مقدارا لا يفي بمقاومة الداء ، فأمره بمعادة سقيه ، فلما تكررت  
 الشرابات بحسب مادة الداء برأ بإذن الله تعالى . وفي قوله عليه السلام : « وكذب بطن أخيك » إشارة الى أن هذا الدواء  
 نافع ، وأن بقاء الداء ليس انفسور الدواء في نفسه ولكن لكثرة المادة الفاسدة ، فمن ثم أمره بمعاودة شرب العسل  
 لاستقرارها ، فكان كذلك ، وبرأ بإذن الله . قال الخطابي : والطب وعان ، طب اليونان وهو قياسي ، وطب  
 العرب والهند وهو تجاربي ، وكان أكثر ما يصفه النبي ﷺ لمن يكون غليظا على طريقة طب العرب ، ومنه ما  
 يكون بما اطلع عليه بالوحي . وقد قال صاحب كتاب المائة في الطب ، إن العسل نارة يجرى سربها الى المروق وينفذ  
 معه جل الغذاء ويدبر البول فيكون قابضا ، وقارة يبقى في المعدة فيميجها بلذعها حتى يدفع الطعام ويسهل البطن  
 فيكون سهلا . فانكار وصفه للسهل مطلقا قصور من المنكر . وقال غيره : طب النبي ﷺ متيقن البرء لصدوره  
 عن الوحي ، وطب غيره أكثره حدس أو تجربة ، وقد يتخلف الشفاء عن بعض من يستعمل طب النبوة ، وذلك  
 لما منع قام بالمستعمل من ضعف اعتقاد الشفاء به وتلقيه بالقبول ، وأظهر الامثلة في ذلك القرآن الذي هو شفاء لما  
 في الصدور ، ومع ذلك فقد لا يحصل لبعض الناس شفاء صدره لقصوره في الاعتقاد والتلقي بالقبول ، بل لا يزيد  
 المناق إلا رجسا الى رجسه ومرضا الى مرضه ، فطب النبوة لا يناسب إلا الايدان الطيبة ، كما أن شفاء القرآن لا  
 يناسب إلا القلوب الطيبة ؛ والله أعلم . وقال ابن الجوزي : في وصفه ﷺ العسل لهذا المنسبل أربعة أقوال :  
 أحدها أنه حل الآية على عمومها في الشفاء ، والى ذلك أشار بقوله « صدق الله » أي في قوله ( فيه شفاء للناس )  
 فلما نبه على هذه الحكمة تلقاها بالقبول ، فشفي بإذن الله . الثاني أن الوصف المذكور على المؤلف من طائفة من  
 التداوى بالعسل في الأمراض كلها . الثالث أن الموصوف له ذلك كانت به هيضة كما تقدم تفريره . الرابع يحتمل  
 أن يكون أمره بطبخ العسل قبل شربه فانه يعقد البلغم ، فلهذا شربه أولا بغير طبخ انتهى . والثاني والرابع ضعيفان  
 وفي كلام الخطابي احتمال آخر ، وهو أن يكون الشفاء يحصل المذكور ببركة النبي ﷺ وبركة وصفه ودعائه ؛ فيكون  
 خاصا بذلك الرجل دون غيره ، وهو ضعيف أيضا . ويؤيد الأول حديث ابن مسعود وعليكم بالشفاءين : العسل  
 والقرآن ، أخرجه ابن ماجه والحاكم مرفوعا ، وأخرجه ابن أبي شيبة والحاكم موقوفا ، ورجاله رجال الصحيح .  
 وأثر على : « إذا اشتكى أحدكم فليستوحب من امرأته من صداقها فليشتر به عسلا ، ثم يأخذ ماء السماء فيجمع غنيثا  
 مربيا شفاء مباركا » أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير بسند حسن ، قال ابن بطال : يؤخذ من قوله « صدق الله »  
 وكذب بطن أخيك ، أن الالفاظ لا تحتمل على ظاهرها ، اذ لو كان كذلك لبرئ العليل من أول شربة ، فلما لم  
 يبرأ إلا بعد التكرار دل على أن الالفاظ تقتصر على معانيها . قلت : ولا يخفى تكلف هذا الاتراح . وقال أيضا :  
 فيه أن الذي يحمل الله فيه الشفاء قد يتخلف لتمام المدة التي قدر الله تعالى فيها الشفاء . وقال غيره : في قوله في رواية  
 سعيد بن أبي عروبة « فسقاه نبأ » بفتح الزاء والهموز وزن قرأ وهو لغة أهل الحجاز ، وغيرهم يقولها بكسر الزاء



بوذن علم ، وقد وقع في رواية أبي الصديق الناجي في آخره : فسقاه فعافاه الله ، والله أعلم

### ٢٥ - باب لا صفر . وهو دال على يأخذ البطن

٥٧١٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا صفر ولا هامة ، فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال إبطي تكون في الرمل كأنها الظباء فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها ؟ فقال : فن أعدى الأول ؟ رواه الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان

**قوله** ( باب لا صفر وهو دال على يأخذ البطن ) كذا جزم بتفسير الصفر ، وهو بفتح حتين ، وقد نقل أبو عبيدة معمر بن المثنى في « غريب الحديث » له عن يونس بن عبيد الجرمي أنه سأل ربيعة بن العجاج فقال : هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس ، وهي أعدى من الجرب عند العرب . فعلى هذا فالمراد بنى الصفر ما كانوا يعتقدونه فيه من العدوى . ورجح عند البخاري هذا القول لسكونه قرن في الحديث بالعدوى . وكذا رجح الطبري هذا القول واستشهد له بقول الأعشى : ولا يعض على شرسوفه الصفر ، والشرسوف بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهملة ثم فاء : الضلع ، والصفر دود يكون في الجوف فربما عض الضلع أو الكبد فقتل صاحبه ، وقيل : المراد بالصفر الحية لكن المراد بالنفى ما كانوا يعتقدون أن من أصابه قتله . فرد ذلك الشارع بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الاجل . وقد جاء هذا التفسير عن جابر وهو أحد رواة حديث « لا صفر » قاله الطبري . وقيل في الصفر قول آخر ، وهو أن المراد به شهر صفر ، وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل المحرم كما تقدم في كتاب الحج ، فجاء الاسلام برد ما كانوا يفعلونه من ذلك فلذلك قال ﷺ « لا صفر » ، قال ابن بطال : وهذا القول مروى عن مالك ، والصفر أيضا وجع في البطن يأخذ من الجوع ومن اجتماع الماء الذي يكون منه الاستسقاء ، ومن الاول حديث « صفرة في سبيل الله خير من حر النعم » أي جوعة ، ويقولون صفر الاناء اذا خلا عن الطعام ، ومن الثاني ما سبق في الأشربة في حديث ابن مسعود : ان رجلا أصابه الصفر فذمت له السكر ، أي حصل له الاستسقاء فوصف له النبيذ ، وحمل الحديث على هذا لا يتجه . بخلاف ما سبق . وسيأتي شرح الهامة والعدوى كل منهما في باب مفرد . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان ، وقوله « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره » وقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عند مسلم في هذا الحديث أنه سمع أبا هريرة ، وقوله في آخر الباب « رواه الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان » يعني كلاهما عن أبي هريرة ، وسيأتي ذلك في « باب لا عدوى » من رواية شعيب عن الزهري عنهما ، وفيه تفصيل لفظ أبي سلمة من لفظ سنان ، وبأبي البحث فيه هناك ان شاء الله تعالى

### ٢٦ - باب ذات الجنب

٥٧١٨ - **حدثنا** محمد بن عمار بن عتاب بن بشير عن إسحاق بن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد

الله أن أم قيس بنت محصن - وكانت من المهاجرات الأوليات - بآي من رسول الله ﷺ ، وهي أخت عكاشة ابن محصن - أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بآي لها وقد عاقت عليه من العذرة ، فقال : اتقوا الله ، على ما تدرن أولادكن بهذا الألف ، ؟ عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه صيغة أشفية ، منها ذات الجنب . يريد الكسنة ؛ يعني القسط ، قال وهي لغة ،

٥٧١٩ ، ٥٧٢٠ ، ٥٧٢١ - حديث عارم - حدثنا حماد قال : قرئ على أيوب من كتاب أبي قلابة - منه ما حدث به ، ومنه ما قرئ عليه . وكان هذا في الكسابة : عن أنس أن أبا طلحة وأنس بن النضر كواها ، وكواها أبو طلحة بيده . وقال عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : أذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحية والأذن . قال أنس : كويت من ذات الجنب ورسول الله ﷺ حتى ؛ وشهدني أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت ، وأبو طلحة كواها ، [ الحديث ٥٧١٩ - طرفه في : ٥٧٢١ ]

قوله ( باب ذات الجنب ) هو ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للاضلاع ، وقد يطلق على ما يعرض في نواحي الجنب من رياح غليظة تحتقن بين الصفاقات والعضل التي في الصدر والاضلاع فتحدث وجعا ، فالأول هو ذات الجنب الحقيقي الذي تكلم عليه الأطباء ، قالوا ويحدث بسببه خمسة أعراض : الحى والسعال والنخس وضيق النفس والنبض المنشارى . ويقال لذات الجنب أيضا وجع الحاصرة وهي من الأمراض المخوفة لأنها تحدث بين القلب والكبد وهي من سوء الاسقام ، ولهذا قال ﷺ : ما كان الله ليسلطها على ، والمراد بذات الجنب في حديثي الباب الثاني ، لأن القسط وهو العود الهندي كما تقدم بيانه قريبا هو الذى تدارى به الريح الغليظة ، قال المسبحي : العود حار يابس قابض يحبس البطن ويقوى الأعضاء الباطنة ويطرد الريح ويفتح السدد ويذهب فضل الرطوبة ؛ قال : ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقي أيضا إذا كانت ناشئة عن مادة بلغمية ، ولا سيما في وقت انحطاط العلة . ثم ذكر المؤلف في الباب حديثين : أحدهما حديث أم قيس بنت محصن في قصة ولدها والاعلاق عليه من العذرة ، وقد تقدم شرح ذلك وبيانه قبل بباين . وقوله في أوله : حدثنا محمد ، هو الذهلي ، وقوله : عتاب بن بشير ، بمهمة ومثناة ثقيلة وآخره موحدة وأبوه بموحدة ومعجمة وزن عظيم وشيخه إسماعيل هو ابن راشد الجوزي وقوله في آخره : يريد الكسنة ، يعني القسط ، قال وهي لغة ، هو تفسير العود الهندي بأنه القسط ، والقاتل : قال هي لغة ، هو الزهرى . فانهما حديث أنس ، قوله ( حدثنا عارم ) هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي ، وحماد هو ابن زيد . قوله ( قرئ على أيوب ) هو البخاري . قوله ( من كتب أبي قلابة منه ما حدث به ومنه ما قرئ عليه ، فكان هذا في الكتاب ) أى كتاب أبي قلابة ، كذا الأكثر . ووقع في رواية الكشميهني بدل قوله : في الكتاب ، : : : قرأ الكتاب ، وهو تصحيف ووقع عند الاسماعيل بعد قوله : في الكتاب ، : : غير مسروح ، ولم أر هذه اللفظة في شيء من نسخ البخارى . قوله ( عن أنس ) هو ابن مالك . قوله ( أن أبا طلحة )

هو زيد بن سبيل زوج والدة انس أم سليم ، و انس بن النضر هو عم انس بن مالك . قوله ( كوياء ، وكواه أبو طلحة بيده ) نسب السكي اليهما معا لرضاها به ، ثم نسب السكي لابي طلحة وحده لمباشرته له . وعند الاسماعيل من وجه آخر عن ايوب « وشهدني أبو طلحة و انس بن النضر وزيد بن ثابت » . قوله ( وقال عباد بن منصور ) هو التاجي بالنوف والجيم ، وأراد بهذا التعليق قائدة من جهة الاسناد ، وأخرى من جهة المتن ، أما الاسناد فبين أن حماد بن زيد بين في روايته صورة أخذ ايوب هذا الحديث عن أبي قلابة ، وأنه كان قراه عليه من كتابة ، وأطلق عباد بن منصور روايته بالنعنة . وأما المتن فلما فيه من الزيادة ، وهي أن السكي المذكور كان بسبب ذات الجنب ، وأن ذلك كان في حياة رسول الله ﷺ وأن زيد بن ثابت كان فيمن حضر ذلك ، وفي رواية عباد بن منصور زيادة أخرى في أوله أفردا بمضمون ، وهي حديث إذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن . وليس لعباد بن منصور - وكنيته أبو سلة - في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وهو من كبار أتباع التابعين ، نكلموا فيه من عدة جهات : إحداهما أنه روى بالقدر ، لكنه لم يكن داعية . ثانيها أنه كان يدلس . ثالثها أنه قد تغير حفظه . وقال يحيى القطان : لما رأيناه كان لا يحفظ . ومنهم من أطلق ضعفه . وقد قال ابن عدي : هو من جملة من يكتب حديثه . ووصل الحديث المذكور أبو يعلى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن ربحان بن سعيد عن عباد بطوله ، وأخرجه عند الاسماعيل كذلك ، وفرقه البراء حديثين : قال في كل منهما : تفرد به عباد بن منصور . والحمة بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم وقد تشدد ، وأنكره الأزهرى ، هي السم . وقد تقدم شرحها في « باب من اكتوى » وسيأتى الكلام على حكمها في « باب رقية الحية والعقرب » بعد أبواب . وأما رقية الأذن فقال ابن بطلال : المراد وجع الأذن ، أى رخص في رقية الأذن إذا كان بها وجع ، وهذا يرد على الحصر الماضي في الحديث المذكور في « باب من اكتوى » حيث قال : لارقية إلا من عين أو حمة ، فيجوز أن يكون رخص فيه بعد أن منع منه ، ويحتمل أن يكون المعنى لا رقية أنفع من رقية العين والحمة ، ولم يردنى الرقى عن غيرها . وحكى الكرماني عن ابن بطلال أنه ضبطه « الأدر » بضم الهمزة وسكون المهملة بعدها راء . وأنه جمع أدره وهي نفخة الحصى ، قال : وهو غريب شاذ انتهى . ولم أر ذلك في كتاب ابن بطلال ، فليحذر . ووقع عند الاسماعيل في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ « أن يرقوا من الحمة » ، وأذن رقية العين والنفس ، فعل هذا فتولده « والأذن » في الرواية المعلقة تصحيف من قوله « أذن » ، فعل ماض من الإذن ، لكن زاد الاسماعيل في رواية من هذا الوجه « وكان زيد بن ثابت يرقى من الأذن والنفس » فافهم . وسيأتى بعد أبواب « باب رقية العين » وغير ذلك . وقوله « رخص لأهل بيت من الأنصار » هم آل عمرو بن حزم ، وقع ذلك عند مسلم من حديث جابر ، والمخاطب بذلك منهم حمادة بن حزم كما بينته في ترجمته في كتاب الصحابة

#### ٢٧ - باب حرق الحصير ليسد به الدم

٥٧٢٢ - حدثنا سعيد بن هفهر حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم عن سهل بن سعيد الساعدي قال : لما كسرت على رأس النبي ﷺ البيضة وأدمى وجهه وكسرت رباعيته ، وكان على يحنيف بالماء في الجن ، وجاءت فاطمة تنسل من وجهه الدم ، فلما رأته فاطمة عليها السلام الدم يزيد على الماء كثرة

عَدَّتْ إِلَى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَهَا وَأَصْفَقَهَا عَلَى جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَقَا الدَّمَ »

قوله ( باب حرق الحصير ) كذا لهم ، وأنكره ابن التين فقال : والصواب إحراق الحصير لأنه من أحرق ، أو تحريق من حرق ، قال فاما الحرق فهو حرق الشيء يؤذيه . قلت : لكن له توجيه ، وقوله « ليس به الدم » هو بالسین المهملة أى مجارى الدم ، أو ضمن دسه ، معنى قطع وهو الوجه ، وكأنه أشار إلى أن هذا ليس من إضاعة المال لأنه إنما يفعل للضرورة المبيحة ، وقد كان أبو الحسن القابسي يقول : وددنا لو علمنا ذلك الحصير مما كان لنتخذة دواء لقطع الدم ، قال ابن بطلان : قد زعم أهل الطب أن الحصير كلما إذا أحرقت تبطل زيادة الدم ، بل الرمد كله كذلك ، لأن الرمد من شأنه القبض ، ولهذا ترجم الترمذى لهذا الحديث « التداوى بالرمد » وقال المهلب : فيه أن قطع الدم بالرمد كان معلوما عندهم . لا سيما إن كان الحصير من ديس السعد فهى معلومة بالقبض وطيب الرائحة ، فالقبض يسد أفواه الجرح ، وطيب الرائحة يذهب بزم الدم ، وأما غسل الدم أولا فينبغى أن يكون إذا كان الجرح غير غائر ، أما لو كان غائرا فلا يؤمن معه ضرر الماء إذا صب فيه . وقال الموفق عبد الطيف : الرمد فيه تخفيف وقلة لذع ، والمجفف إذا كان فيه قوة لذع ربما هيج الدم وجلب الورم . ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن سهل بن سعد أحرقت له - حين لم يرقأ - قطعة حصير خاق فوضعت رمداه عليه ، وقد تقدم شرح حديث الباب ، وهو حديث سهل بن سعد فى غسل فاطمة وجهه النبي ﷺ من الدم لما جرح يوم أحد ، فى كتاب الجهاد . وقوله فى آخر الحديث « فرقا » بقاء وهمة أى بطل خروجه ، وفى رواية « فاستمسك الدم »

## ٢٨ - باب الحمى من فيج جهنم

٥٧٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْحُمَّى مِنْ فَيْجِ جَهَنَّمَ ، فَاطْفَنُوهَا بِالْمَاءِ »

قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ : اكْشِفْ عَنَّا الرَّجْزَ

٥٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ « أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ إِذَا أَتَيْتْ بِالْمَرَأَةِ قَدْ حُمَتْ تَدْعُو لَهَا ، أَخَذَتْ الْمَاءَ فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جِوْهِرِهَا وَقَالَتْ :

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرُنَا أَنْ نَبْرُدَّهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثْفَى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

الْحُمَّى مِنْ فَيْجِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِظَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ

رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

قوله ( باب الحمى من فيج جهنم ) بفتح الفاء وسكون التحتانية بعدها مهملة ، وسيأتى فى حديث رافع آخر

الباب د من فوح ، بالوار ، وتقدم من حديثه في صفة النار بلفظ « فور » بالراء بدل الحاء وكلها بمعنى ، والمراد مطوع حرها ووجه . والحق أنواع كما سذكره . واختاف في نسبتها الى جهنم فقليل حقيقة ، والذهب الحاصل في جسم المحموم قطعة من جهنم ، وقد الله ظهورها بأسباب تقتضيها ليعتبر العباد بذلك ، كما أن أنواع الفرح واللذة من نعم الجنة ، أظهرها في هذه الدار عبرة ودلالة . وقد جاء في حديث أخرجه البزار من حديث عائشة بسند حسن ، وفي الباب عن ابن أمانة عند أحمد ، وعن أبي ربحانة عند الطبراني ، وعن ابن مسعود في مسند الشهاب « الحقى حظ المؤمن من النار » وهذا كما تقدم في حديث الأمر بالابراد أن شدة الحر من فيح جهنم وأن الله أذن لها بنفسين ، وقيل بل الخبر ورد مورد التشبيه ، والمعنى أن حر أخفى شبيه بحر جهنم تنبها للنفوس على شدة حر النار ، وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة ببحرها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها كما قيل بذلك في حديث الابراد ، والاول أولى ، والله أعلم . ويؤيده قول ابن عمر في آخر الباب . وذكر المصنف فيه أربعة أحاديث : الحديث الاول حديث ابن عمر أخرجه من طريق عبد الله بن وهب عن مالك . وكذا مسلم . وأخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، قال الدارقطني في « الموطآت » : لم يروه من أصحاب مالك في « الموطأ » ، الا ابن وهب وابن القاسم وبإسناد الشافعي وسعيد بن عفير وسعيد بن داود ، قال : ولم يأت به من ولا القعنبي ولا أبو مصعب ولا ابن بكير انتهى . وكذا قال ابن عبد البر في « التقيي » وقد أخرجه شيخنا في تقريبه من رواية أبي مصعب عن مالك ، وهو ذمول منه ، لأنه اعتمد فيه على المخلص للقاسي ، والقاسي إنما أخرج المخلص من طريق ابن القاسم عن مالك ، وهذا ثاني حديث عثر عليه في تقريب الاسانيد لشيخنا عفا الله تعالى عنه من هذا الجنس ، وقد نهيت عليه لصيغة الله تعالى والله أعلم ، وقد أخرجه الدارقطني والاسماعيلي من رواية حرمة عن الشافعي ، وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن عفير ، ومن طريق سعيد بن داود ، ولم يخرج ابن عبد البر في « التقييد » ، لأنه ليس في رواية يحيى بن يحيى القبي ، والله أعلم . قوله ( فأطفئوها ) بهمة قطع ثم طاء مهلة وفاء مكسورة ثم همزة أمر بالاطفاء ، وتقدم في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في صفة النار من بدء الخلق بلفظ « فأبردوها » والمشهور في ضبطها بهمة وصل والراء مضمومة ، وحكى كسرهما ، يقال بردت الحقى أبردتها بردا بوزن قتلتها أقتلتها قتلا أى أسكنت حرارتها ، قال شاعر الحماسة :

إذا وجدت لبيب الحب في كبدي أقبلت نحو مقام القوم أبرد

هني بردت يبرد الماء ظاهره فن لنار على الاحشاء تنقد

وحكى عياض رواية بهمة قطع مفتوحة وكسر الراء ، من أبرد الشيء إذا عاجله فصره باردا ، مثل أسخنه إذا صيره سخنا ، وقد أشار اليها الخطابي ، وقال الجوهري : إنها لغة رديئة . قوله ( بالماء ) في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « بالماء البارد » ومثله في حديث سمرة عند أحمد ، ووقع في حديث ابن عباس « بماء زمزم » كما مضى في صفة النار من رواية أبي حمزة بالجيم قال « كنت أجالس ابن عباس بمكة فأخذتني الحقى ، وفي رواية أحمد « كنت أدفع الناس عن ابن عباس فأحببت أياها فقال : ما حبسك ؟ قلت الحقى ، قال : أبردتها بماء زمزم . قال رسول الله ﷺ قال : الحقى من فيسح جهنم فأبردوها بالماء أو بماء زمزم ، شك هام . كذا في رواية البخاري من طريق أبي

عاصم العقدي عن همام . وقد تعلق به من قال بأن ذكر ماء زمزم ليس قيما لشك راويه فيه . ومن ذهب الى ذلك ابن القيم . وتعقب بأنه وقع في رواية أحمد عن عفان عن همام ، فأوردوها بماء زمزم ، ولم يشك ، وكذا أخرجه للنسائي وابن حبان والحاكم من رواية عفان ، وإن كان الحاكم وهم في استدراكه . وترجم له ابن حبان بعد إيراد حديث ابن عمر فقال : ذكر الخبر المفسر للماء المجمل في الحديث الذي قبله ، وهو أن شدة الحمى تبرئ بماء زمزم دون غيره من المياه : وساق حديث أبو عباس ، وقد تعقب - على تقدير أن لا شك في ذكر ماء زمزم فيه - بأن الخطاب لأهل مكة خاصة لتيسر ما زمزم عندهم ، كما خص الخطاب بأهل البلاد الحارة . وخفي ذلك على بعض الناس . قال الخطابي ومن تبعه : اعترض بعض سخفا الأطباء على هذا الحديث بأن قال : اغتسال المغموم بالماء خطر يقربه من الهلاك . لأنه يجمع المسام ويحقق البخار ويعكس الحرارة الى داخل الجسم فيسكون ذلك سببا للنفاس . قال الخطابي : غلط بعض من ينسب الى العلم قانعهم في الماء لما أصابته الحمى فاحتقت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة فادت تهلكه ، فلما خرج من علمته قال قولا سيئا لا يحسن ذكره ، وإنما أوقفه في ذلك جهله بمعنى الحديث ، والجواب أن هذا الإشكال صدر عن صدر مراتب في صدق الخبر ، فيقال له أولا من أين حملت الأمر على الغتسال وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلا عن اختصاصها بالغسل ، وإنما في الحديث الإرشاد الى تبريد الحمى بالماء فإن أظهر الوجود أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل مغموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد ، وإنما قصد عليه السلام استعمال الماء على وجه ينفع ، فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به ، وهو كما وقع في أمره العائن بالاغتسال وأطلق ، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطلق الاغتسال . وإنما أراد الاغتسال على كيفية مخصوصة ، وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صنعتته أسماء بنت الصديق ، فإنها كانت ترش على بدن المغموم شيئا من الماء بين يديه وتو به فيكون ذلك من باب النشرة المأذون فيها ، والصحابي ولأسيما مثل أسماء التي هي من كان يلزم بيت النبي عليه السلام أعلم بالمراد من غيرها ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديثها عقب حديث ابن عمر المذكور ، وهذا من بديع ترتيبه . وقال المازري : ولا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجا الى التفصيل ، حتى أن المريض يكون الشيء دواءه في ساعة ثم يصير داء له في الساعة التي تليها ، لعارض يعرض له من غضب يحمي مزاجه مثلا فيتغير علاجه ، ومثل ذلك كثير ، فإذا فرض وجود الشفاء لشخص بشيء في حالة ما لم يلزم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال ، والأطباء يحتمون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والغذاء المتقدم والتأثير المألوف وقوة الطباع . ثم ذكر نحو ما تقدم . قالوا : وعلى تقدير أن يرد التصريح بالاغتسال في جميع الجسد ، فيجيب بأنه يحتمل أن يكون أراد أنه يقع بعد إقلاع الحمى ، وهو بعيد . ويحتمل أن يكون في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التي اطلع عليه السلام عليها بالوحى ، ويضعه عند ذلك جميع كلام أهل الطب . وقد أخرج الترمذي من حديث ثوبان مرفوعا ، إذا أصاب أحدكم الحمى - وهي قطعة من النار - فليطفئها عند الماء ، يستقيع في نهر جار ويستقبل جريته وليقل : بسم الله ، اللهم اشف عبدك وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، وليغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام ، فإن لم يبرأ غمس . وإلا فصبغ ، وإلا فتسبح ، فإنها لا تنكاد تجاوز تسما بإذن الله ، قال الترمذي غريب . قلت : وفي سنده سعيد بن زرعة مختلف فيه . قال : ويحتمل أن يكون لبعض

الحيات دون بعض ، في بعض الأماكن دون بعض ، لبعض الأشخاص دون بعض . وهذا أوجه . فإن خطابه عليه السلام قد يكون عاما وهو الأكثر ، وقد يكون خاصا كما قال : لاستقبلوا القبلة بأتان ولابول ولكن شرقوا أو غربوا ، فقوله « شرقوا أو غربوا » ليس عاما لجميع أهل الأرض بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سمتها كما تقدم تقريره في كتاب الطهارة ، فكذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصا بأهل الحجاز وما والاها اذ كان أكثر الحيات التي تعرض لهم من العرضية الحادثة عن شدة الحرارة ، وهذه ينفعها الماء البارد شربا واغتسالا ، لأن الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدم في العروق إلى جميع البدن ، وهي قسمان : عرضية وهي الحادثة عن ورم أو حركة أو إصابة حرارة الشمس أو القيقظ الشديد ونحو ذلك ، ومرضية وهي ثلاثة أنواع ، وتكون عن مادة ، ثم منها ما يسخن جميع البدن ، فإن كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حمى يوم لأنها تقع غالبا في يوم ونهايتها إلى ثلاثة ، وإن كان تعلقها بالأعضاء الأصلية فهي حمى دق وهي أخطرهما ، وإن كان تعلقها بالاخلاط سميت عفنية وهي بعدد الاخلاط الأربعة ، وتحت هذه الأنواع المذكورة أصناف كثيرة بسبب الأفراد والتركيب . وإذا تقرر هذا فيجوز أنه يكون المراد النوع الأول فإنها تسكن بالانقياس في الماء البارد وشرب الماء المبرد بالثلاج وبغيره ولا يحتاج صاحبها إلى علاج آخر ، وقد قال جالينوس في « كتاب حيلة البرء » : لو أن شابا حسن اللحم خصب البدن ليس في أحشائه ورم استعمل ماء بارد أو سبغ فيه وقت القيقظ عند منتهى الحمى لا ينفع بذلك <sup>(١)</sup> . وقال أبو بكر الرازي : إذا كانت القوى قوية والحمى حادة والنضج بين ولا ورم في الجوف ولا فتق فإن الماء البارد ينفع شربه ، فإن كان الطليل خصب البدن والزمان حارا وكان معتادا باستعمال الماء البارد اغتسالا فليؤذن له فيه . وقد نزل ابن القيم حديث ثوبان على هذه القيود فقال : هذه الصفة تنفع في فصل الصيف في البلاد الحارة في الحمى العرضية أو الغيب الخالصة التي لا ورم معها ولا شيء من الأعراض الرديئة ، والمراد الفاسدة ، فيقطعها بإذن الله . فإن الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبعده عن ملاقة الشمس ، ووفور القوى في ذلك الوقت لسكونه عقب النوم والسكون وبرد الهواء ، قال : والأيام التي أشار إليها التي يقع فيها بمرارة الأمراض الحادة غالبا ولا سيما في البلاد الحارة ، والله أعلم . قالوا : وقد تكررت في الحديث استعماله عليه السلام الماء البارد في علته كما قال « صبوا على من سبغ قوب لم تحمل أو كبتين » ، وقد تقدم شرحه : وقال سمرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقرية من ماء فأفرغها على قرنه فاغتسل » أخرجه البزار وصححه الحاكم ، ولكن في سنده راو ضعيف . وقال أنس « إذا حم أحدكم فليشرب عليه من الماء البارد من السحر ثلاث ليال » أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في الطب والطبراني في « الأوسط » ، وصححه الحاكم وسنده قوى ، وله شاهد من حديث أم خالد بنت سعيد أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو نعيم في الطب من طريقه ، وقال عبد الرحمن بن المرقع رفعه « الحمى رائد الموت ، وهي سجن الله في الأرض فبردوا لها الماء في الشتاء ، وصبوه عليكم فيما بين الأذانين المغرب والعشاء » قال ففعلوا فذهب عنهم ، أخرجه الطبراني . وهذه الأحاديث كلها ترد التأويل الذي نقله الخطابي عن ابن الأنباري أنه قال : المراد بقوله فأبردوها الصدقة به . قال ابن القيم : أظن الذي حمل قائل هذا أنه أشكل عليه استعمال الماء في الحمى فعدل إلى هذا ، وله وجه حسن لأن الهواء من جنس العمل ، فكأنه لما أخذ طيب العطشان بالماء أخذ الله طيب الحمى عنه ، ولكن هذا يؤخذ من فقه الحديث وإشارته ، وأما المراد به بالأصل فهو استعماله في البدن حقيقة كما تقدم ، والله أعلم . قوله ( قال نافع وكان عبد الله ) أي ابن عمر ( يقول

(١) لله « لا نفع بذلك »

اكشف عنا الرجوع ) أى العذاب ، وهذا موصول بالسند الذى قبله ، وكأن ابن عمر فهم من كون أصل الحمى من جهنم أن من أصابته عذب بها ، وهذا التعذيب يختلف باختلاف محله : فيكون للؤمن تكفيراً لذنوبه وزيادة في أجوره كما سبق ، وللكافر عقوبة وانتقاماً . وإنما طلب ابن عمر كشفه مع ما فيه من الثواب لمشروعية طلب العافية من الله سبحانه ، اذ هو قادر على أن يكفر سيئات عبده ويعظم ثوابه ، من غير أن يصيبه شيء يشق عليه ، والله أعلم . الحديث الثانى ، قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، وقاطمة بنت المنذر أى ابن الزبير هى بنت عمه وزوجته ، وأسماء بنت أبى بكر جدتهما لأبويهما معاً . قوله ( بينهما وبين جديهما ) بفتح الجيم وسكون التحتانية بمدحها موحدة : هو ما يكون مفرجاً من الثوب كالسك والطوق وفى رواية لآبى ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد جيمها ، . قوله ( أن نبردها ) بفتح أوله وضم الراء الخفيفة ، وفى رواية لآبى ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الراء من التبريد ، وهو بمعنى رواية أبردهمزة مقطوعة ، زاد عبدة فى روايته وقال أنها من فيح جهنم ، . الحديث الثالث حديث عائشة ، قوله ( يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة أيضاً . وأشار بإيراد روايته هذه عقب الأولى الى أنه ليس اختلافه على هشام ، بل له فى هذا المتن إسنادان ، بقريئة معايرة السياتين . الحديث الرابع حديث رافع بن خديج ، قوله ( من فيح جهنم ) فى رواية السرخسى د من فوح ، بالواو ، وتقدم فى صفة النار من بدء الخلق من هذا الوجه بلفظ د من فور ، وكلها بمعنى ، وتقدم هناك بلفظ د فأبردها عنكم ، بزيادة د عنكم ، وكذا زادها مسلم فى روايته عن هشام بن السرى عن أبى الاحوص بالسند المذكور هنا

### ٢٩ - باب من خرج من أرض لا تلايمه

٥٧٢٧ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد حدثنا قنادة أن أنس بن مالك حدثهم د أن ناساً - أو رجالاً - من مِثْلٍ وعريئة قدموا على رسول الله ﷺ ، ونكدوا بالاسلام ، وقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف . واستوخموا المدينة . فأمر لهم رسول الله ﷺ بدود وبراع ، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألهاها وأبوالها . فانطلقوا ، حتى كانوا ناحية الحرّة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعى رسول الله ﷺ ، واستاقوا الدود . فبلغ النبي ﷺ ، فبعث للطلب فى آثارهم ، وأمر بهم فسمروا أعينهم ، وقطعوا أيديهم ، وتركوها فى ناحية الحرّة حتى ماتوا على حالهم .

قوله ( باب من خرج من أرض لا تلايمه ) بتحتانية مكسورة ، وأصله بالهمز ثم كثر استعماله فسهل ، وهو من الملازمة بالماء أى الموافقة وزنا ومعنى . وذكر فيه قصة العريتين ، وقد تقدمت الإشارة إليها قريباً ، وكأنه أشار الى أن الحديث الذى أورده بعده فى النهى عن الخروج من الأرض التى وقع فيها الطاعون ليس على عمومه . وإنما هو مخصوص بمن خرج فراراً منه كما سيأتى تقريره إن شاء تعالى

### ٣٠ - باب ما يذكر فى الطاعون

٥٧٢٨ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني حبيب بن أبى ثابت قال سمعت إبراهيم بن سعيد



قال سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً عن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ، فقلت أنت سمعت يحدث سعداً ولا يُنكره ؟ قال : نعم »

٥٧٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بصرخ فقيه أمراء الاجناد - أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه - فاخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام - قال ابن عباس فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم ، فاستشارهم ، وأخبرهم أن الوباء قد وقع في الشام ، فاختلقوا : فقال بعضهم قد خرجنا لأمس ، ولا نرى أن نرجع عنه . وقال بعضهم : مملكت بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن نُقدمهم على هذا الوباء . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادعوا إلى الانصار ، فدعوتهم ، فاستشارهم ، فسلكوا سبيل المهاجرين ، واختلقوا كاختلافهم . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة فريش من ممة - اجرة الفتح ، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا : نرى أن نرجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء . فنادى عمر في الناس : إن مصبح على ظهر ، فأصبحوا عليه . فقال أبو عبيدة بن الجراح : أفراراً من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله . أرايت إن كانت لك إبل هبطت وادياً له شذوان : إحداها خصيبة ، والاخرى جذبة ، ألبس إن رعيت الخصيبة رعيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله ؟ قال فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متغيباً في بعض حاجته - فقال : إن عندي في هذا علماً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه . قال فحمد الله عمر ، ثم انصرف »

[الحديث ٥٧٢٩ - طريقه في : ٥٣٠ ، ٦٩٧٣]

٥٧٣٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر « أن عمر خرج إلى الشام ، فلما كان بصرخ بكنهه أن الوباء قد وقع بالشام ، فاخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه »

٥٧٣١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نعيم الجهم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : لا يدخل المدينة المسبح ولا الطامون »

٥٧٣٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** عاصم **حدثنا** حنفية بنت سيرين **قالت** : « قال لي أنس بن مالك رضي الله عنه : يحيى بم مات ؟ قلت : من الطاعون . قال : قال رسول الله ﷺ : الطاعون شبيهة لكل مسلم »

٥٧٣٣ - **حدثني** أبو عاصم عن مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الطاعون شبيهة ، والطاعون شبيهة »

**قوله** ( باب ما يذكر في الطاعون ) أي ما يصح على شرطه . والطاعون بوزن فاعول من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضعوه دالاً على الموت أمام كالوباء ، ويقال طعن فهو مطعون وطعن إذا أصابه الطاعون ، وإذا أصابه الطعن بالرح فهو مطعون ، هذا كلام الجوهري ، وقال الخليل : الطاعون الوباء . وقال صاحب النهاية : الطاعون المرض العام الذي يفسده الهواء ، وتفسد به الأمزجة والأبدان . وقال أبو بكر بن العربي : الطاعون الوباء الغالب الذي يطفئ الروح كالذبحة ، سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله . وقال أبو الوليد الباجي : هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات ، بخلاف المعتاد من أمراض الناس ، ويكون مرضهم واحداً بخلاف بقية الاوقات فتكون الأمراض مختلفة . وقال الداودي : الطاعون حبة تخرج من الارقاق وفي كل طي من الجسد والصحيح أنه الوباء . وقال عياض : أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد ، والوباء عموم الأمراض ، فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك ، والإفكال طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا . قال : ويدل على ذلك أن وباء الشام الذي وقع في عمواس إنما كان طاعونا ، وما ورد في الحديث أن الطاعون وخو الجن . وقال ابن عبد البر : الطاعون غدة تخرج في المرق والاباط ، وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله . وقال النووي في الروضة : قيل الطاعون انصباب الدم الى عضو . وقال آخرون : هو هيجان الدم وانتفاخه . قال المتولي : وهو قريب من الجذام ، من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقت لحمه . وقال الغزالي : هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى أو انصباب الدم الى بعض الأطراف ، فينتفخ ويحمر ، وقد يذهب ذلك العضو . وقال النووي أيضا في تهذيبه : هو بر وورم مؤلم جدا ، يخرج مع لخب ، ويسرد ما حو اليه أو يخضر أو يحمر حمرة شديدة بنفسجية كحدرة ، ويحصل معه خفقان رقيق ، ويخرج غالبا في المرق والاباط ، وقد يخرج في الأيدي والأصابع وسائر الجسد . وقال جماعة من الأطباء منهم أبو علي بن سينا : الطاعون مادة سمية تحدث وربما تتالا يحدث في المواضع الرخوة والمخاين من البدن ، وأغلب ما تكون تحت الابط أو خلف الاذن أو عند الأرنبة . قال : وسببه دم ردي مائل الى العفونة والفساد يستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدي الى القلب كيفية رديئة فيحدث التي والثفن والفشي والخفقان ، وهو لرداءته لا يقبل من الأعضاء الا ما كان أضعف بالطبع ، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية ، والاسود منه قل من يسلم منه ، وأسلمه الاحمر ثم الاصفر . والطواعين تسكثر عند الوباء في البلاد الوئمة ، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس ، وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده . قلت : فهذا ما باخنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه . والحاصل أن حقيقة ورم ينشأ

عن هيجان الدم أو النصباب الدم الى عضو فيفسده ، وان غير ذلك من الامراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعونا بطريق المجاز لا اشتراكهما في محرم المرض به أو كثرة الموت ، والدليل على أن الطاعون بغير الوباء ما سياتى في رابع أحاديث الباب ، أن الطاعون لا يدخل المدينة ، وقد سبق في حديث عائشة ، وقدما المدينة وهى أوبأ أرض الله - وفيه قول بلال - أخرجونا إلى أرض الوباء ، وما سبق في الجنائز من حديث أبى الاسود ، قدصت المدينة في خلافة عمر وهم يموتون موتا ذريعا ، وما سبق في حديث الرنيين في الطهارة أنهم استوخموا المدينة ، وفي لفظ أنهم قالوا إنها أرض وبئة ، فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجودا بالمدينة . وقد صرح الحديث الاول بأن الطاعون لا يدخلها فدل على أن الوباء غير الطاعون ، وأن من أطلق على كل وباء طاعونا بطريق المجاز . قال أهل اللغة : الوباء هو المرض العام ، يقال أوبأت الأرض فهى موبئة ، وربئت بالفتح فهى وبئة ، وبالضم فهى موبوءة . والذي يترق به الطاعون من الوباء أصل الطاعون الذى لم يتعرض له الاطباء ولا أكثر من تسكيم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ، ولا يخالف ذلك ما قال الاطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصبابه لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة فتحدث منها المادة السمية ويهيج الدم بسببها أو ينصب وإنما لم يتعرض الاطباء لكونه من طعن الجن لأنه أمر لا يدرك بالعقل ، وإنما يعرف من الفارح فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم . وقال الكلبي في « معاني الاخبار » : يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين : قسم يحصل من غلبة بعض الاخلات من دم أو صفراء محترقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن ، وقسم يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التى تخرج في البدن من غلبة بعض الاخلات وان لم يكن هناك طعن ، وتقع الجراحات أيضا من طعن الإنس . انتهى . وما يؤيد أن الطاعون إنما يكون من طعن الجن وقصره غالبا في أعداء الفصول وفي أصح البلاد هو اموطيها ماء ، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض لأن الهواء يفسد قارة ويصح أخرى ، وهذا ينهب أحيانا ويحيى أحيانا على غير قياس ولا تجربة ، فربما جاء سنة على سنة ، وربما أبطل سنين ، وبأنه لو كان كذلك لعم الناس والحيوان ، والموجود بالمعاينة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بجانبهم مما هو في مثل مزاجهم ، ولو كان كذلك لعم جميع البدن ، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوزده ، ولأن فساد الهواء يقتضى تغير الاخلات وكثرة الاسقام ، وهذا في الغالب يقتل بلا مرض ، فدل على أنه من طعن الجن كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك : منها حديث أبى موسى رفعه « فناء أمتى بالطعن والطاعون . قيل : يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه ، فما الطاعون ؟ قال : وخز أعدائكم من الجن ، وفي كل شهادة ، أخرجه أحمد من رواية زياد بن علاقة عن رجل عن أبى موسى ، وفي رواية له عن زياد ، حدثني رجل من قومي قال : كنا على باب هبلان فننظر الإذن ، فسمعت أبا موسى ، قال زياد : فلم أرض بقوله فسألت سيدا إلى فقال : صدق ، وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المهيم يزيد بن الحارث ، وسماه أحمد في رواية أخرى أسامة بن شريك ، فأخرجه من طريق أبى بكر النهشلى عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال « خرجنا في بضعة هشة قضا من بنى ثعلبة ، فإذا نحن بأبى موسى ، ولا معارضة بينه وبين من سماه يزيد بن الحارث لأنه يحمل على أن أسامة هو سيدا إلى الذى أشار إليه في الرواية الأخرى واستثبته فيها حديثه به الاول وهو يزيد بن الحارث ، ورجاله رجال الصحيحين إلا المهيم ، وأسامة بن شريك صحابي مشهور ، والذي سماه وهو أبى بكر النهشلى من رجال مسلم ، فالحديث صحيح بهذا

الاعتبار ، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم ، وأخرجاه وأحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال : سألت عنه رسول الله ﷺ فقال هو وخو أعدائكم من الجن ، وهو لكم شهادة ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أبا بلع بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم واسمه يحيى وثقه ابن معين والنسائي وجماعة ، وضعفه جماعة بسبب التشيع وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور . وللهديث طريق ثالثة أخرجه الطبراني من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبي موسى عن أبيه عن جده ، ورجاله رجال الصحيح إلا كريبا وأباه وكريب وثقه ابن حبان ، وله حديث آخر في الطاعون أخرجه أحمد وصححه الحاكم من رواية عاصم الأحول عن كريب بن الحارث عن أبي بردة بن قيس أخى أبي موسى الأشعري رفعه : اللهم اجعل فتنا أمي قتلا في سبيلك بالطن والطاعون ، قال العلماء : أراد ﷺ أن يحصل لأُمَّته أرفع أنواع الشهادة وهو القتل في سبيل الله بأيدي أعدائهم إما من الإنس وإما من الجن . ولحديث أبي موسى شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سليم عن رجل عن عطاء عنها ، وهذا سند ضعيف ، وآخر من حديث ابن عمر سنده أضعف منه ، والعمدة في هذا الباب على حديث أبي موسى فإنه يحكم له بالصحة لتعدد طرقه إليه . وقوله وخو ، بفتح أوله وسكون المعجمة بعدما زاي قال أهل اللغة : هو الطعن إذا كان غير نافذ ، ووصف طعن الجن بأنه وخو لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر بالباطن أولا ثم يؤثر في الظاهر وقد لا يتفد ، وهذا بخلاف طعن الإنس فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن فيؤثر في الظاهر أولا ثم يؤثر في الباطن ، وقد لا يتفد . ( تنبيه ) : يقع في الألسنة وهو في النهاية ، لابن الأثير تبعاً لغريب الهروي بلفظ : وخو إخوانكم ، ولم أره بلفظ : إخوانكم ، بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لا في المكتتب المشهورة ولا الأجزاء المنتشرة ، وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد أو الطبراني أو كتاب الطوائف لابن أبي الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة بن زيد ، قوله ( حبيب بن أبي ثابت سمعت إبراهيم بن سعد ) أي ابن أبي وقاص ، وقع في سياق أحد فيه قصة عن حبيب قال : كنت بالمدينة ، فبلغني أن الطاعون بالكوفة ، فلقيت إبراهيم بن سعد فسألته ، وأخرجه مسلم أيضا من هذا الوجه وزاد : فقال لي عطاء بن يسار وغيره ، فذكر الحديث المرفوع : فقلت : عن ؟ قالوا عن عامر بن سعد فأثبته فقالوا غائب ، فلقيت أخاه إبراهيم بن سعد فسألته . قوله ( سمعت أسامة بن زيد يحدث سعدا ) أي والد إبراهيم المذكور . ووقع في رواية الأعمش عن حبيب عن إبراهيم بن سعد عن أسامة بن زيد وسعد أخرجه مسلم ، ومثله في رواية الثوري عن حبيب وزاد : وخزيمة بن ثابت ، أخرجه أحمد ومسلم أيضا ، وهذا الاختلاف لا يضر لاحتمال أن يكون سعد تذكر لما حدثه به أسامة أو نسبت الرواية إلى سعد لتصديقه أسامة . وأما خزيمة فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد سمعه منه بعد ذلك فضمه إليها تارة وسكت عنه أخرى . قوله ( إذا سمعتم بالطاعون ) وقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة في هذا الحديث زيادة على رواية أخيه إبراهيم أخرجه المصنف في « ترك الحيل » من طريق شعيب عن الزهري : أخبرني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله ﷺ ذكر الوجد فقال : رجوا أو عذاب عذب به بعض الأمم ، ثم بقي منه بقية ، فيذهب المرة ويأتي الأخرى الحديث . وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري وقال فيه : أن هذا الوجد أو السقم ، وأخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل ومسلم أيضا والنسائي من طريق مالك ومسلم أيضا من طريق الثوري ومغيرة بن

عبد الرحمن كلهم عن محمد بن المنكدر ، زاد مالك : وسالم أبي النضر كلاهما عن عامر بن سعد ، أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد : ماذا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون ؟ فقال أسامة : قال رسول الله ﷺ : الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل ، أو على من كان قبلكم ، الحديث كذا وقع بالشك ، ووقع بالجزم عند ابن خزيمة من طريق عمرو بن دينار عن عامر بن سعد بلفظ : طائفة رجس ساط على طائفة من بني إسرائيل ، وأصله عند مسلم ، ووقع عند ابن خزيمة بالجزم أيضا من رواية عكرمة بن خالد عن ابن سعد عن سعد لكن قال : رجس أصيب به من كان قبلكم . ( فنييه ) : وقع الرجس بالسين المهملة موضع الراجح الزاوي ، والذي بالواو هو المعروف وهو العذاب ، والمشهور في الذي بالسين أنه الخبيث أو النجس أو القذر ، وجزم القارأني والجمهوري بأنه يطلق على العذاب أيضا ، ومنه قوله تعالى ﴿ ويحصل الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾ وحكاها الراجح أيضا . والتنصيص على بني إسرائيل أخص ، فإن كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك إلى ما جاء في قصة بلعام ، فأخرج الطبري من طريق سليمان التيمي أحد صفار الثابطين عن سيار : أن رجلا كان يقال له بلعام كان يجاب الدعوة ، وإن موسى أقبل في بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام ، فأتاه قومه فقالوا : ادع الله عليهم ، فقال : حتى أوامر رب ، فنع ، فأتوه بهدية فقبلها وسأوه ثانيا فقال حتى أوامر رب ، فلم يرجع إليه بشيء ، فقالوا : لوكره لنهاك ، فدعا عليهم فصار يجرى على لسانه ما يدعو به على بني إسرائيل فينقلب على قومه ، فلاموه على ذلك فقال : سأدلكم على ما فيه هلاكهم أرسلوا النساء في عسكرهم ومروهن أن لا يمتنعن من أحد ، فمسي أن يزمنوا فيهلكوا ، فكان فيمن خرج بنت الملك فأرادها رأس بعض الأسباط وأخبرها بمكانه فكنته من نفسها ، فوقع في بني إسرائيل الطاعون ، فأت منهم سبعون ألفا في يوم ، وجاء رجل من بني هارون وعنه الرمح لطمه بها وأيده الله فانتظمهما جميعا . وهذا مرسل جيد وسيار شامي موثق . وقد ذكر الطبري هذه القصة من طريق محمد بن إسحق عن سالم أبي النضر فذكر نحوه ، وسمى المرأة كشتا بفتح الكاف وسكون المعجمة بعدها مثناة ، والرجل زمري بكسر الزى وسكون الميم وكسر الزاء رأس سبط شمعون ، وسمى الذي طعنهما فتحاص بكسر الفاء وسكون التثنية بعدها مهملة ثم مهملة ابن هارون ، وقال في آخره : لحسب من هلك من الطاعون سبعون ألفا ، والمقل يقول عشرون ألفا . وهذه الطريق تعضد الأولى . وقد أشار إليها عياض فقال : قوله أرسل على بني إسرائيل قبل مات منهم في ساحة واحدة عشرون ألفا وقيل سبعون ألفا . وذكر ابن إسحق في « المبتدأ » أن الله أوحى إلى داود أن بني إسرائيل كثرت عصيانهم ، فخيرم بين ثلاث : إما أن ابتليهم بالقحط ، أو العدو شهرين ، أو الطاعون ثلاثة أيام . فأخبرهم ، فقالوا : اختر لنا . فاختار الطاعون . فأت منهم إلى أن زالت الشمس سبعون ألفا وقيل مائة ألف . فتضرع داود إلى الله تعالى ، فرفعه . وورد وقوع الطاعون في غير بني إسرائيل ، فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله « من كان قبلكم » ، فمن ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير قال « أمر موسى بني إسرائيل أن يذبح كل رجل منهم كبشا ، ثم ليخضب كفه في دمه ، ثم ليضرب به على بابه . ففعلوا . فسألم القبط عن ذلك فقالوا : إن الله سيبيك عليكم حذابا وإنما تنجو منه بهذه العلامة . فأصبحوا وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفا ، فقال فرعون عند ذلك لموسى ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك أن تكشف عنا الرجس ﴾ الآية ، فدعا فكشفه عنهم . وهذا مرسل جيد الإسناد . وأخرج عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريق الحسن في قوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت ﴾

قال : فرروا من الطاعون ( فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم ) ليكملوا بقية آجالهم . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق السدي عن أبي مالك قصتهم مطولة . فأقدم من وقفنا عليه في المنقول عن وقع الطاعون به من بني إسرائيل في قصة بلعام ، ومن غيرهم في قصة فرعون ، وتكرر بعد ذلك لغيرهم والله أعلم . وسيأتى شرح قوله إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها إلخ ، في شرح الحديث الذي بعده . الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه قصة عمر وأبي عبيدة ، ذكره من وجهين مطولا ومختصرا . قوله ( عن عبد الحميد ) هو بتقديم الحاء المهمة على الميم ، وروايته عن شيخه فيه من رواية الأفران ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ، وصحايان في نسق ، وكأهم مدنيون . قوله ( عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ) أي ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، لجد أبيه نوفل ابن عم النبي ﷺ صحبة ، وكذا لولده الحارث . وولد عبد الله بن الحارث في عهد النبي ﷺ فعد لذلك في الصحابة فهم ثلاثة من الصحابة في نسق ، وكان عبد الله بن الحارث يلقب بـ « بية بموحدين مفتوحتين الثانية مثقلة ومضاه الممتلئة البدن من النعمة » ، ويكنى أبا محمد ، ومات سنة أربع وثمانين . وأما ولده رأى هذا الحديث فهو من وافق اسمه اسم أبيه ، وكان يكنى أبا يحيى ومات سنة تسع وتسعين ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد وافق مالكا على روايته عن ابن شهاب هكذا معمر وغيره وخالفهم يونس فقال علي ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث أخرجه مسلم ولم يسق لفظه ، وساقه ابن خزيمة وقال : قول مالك ومن تابعه أصح . وقال الدارقطني : تابع يونس صالح بن نصر عن مالك ، وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعا عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ، والصواب الأول ، وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس ، قال : وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير عن مالك كالجماحة ، لكن قال « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس » ، زاد في السند « عن أبيه » ، وهو خطأ . قلت : وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال « عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر » ، أخرجه ابن خزيمة ، وهشام صدوق سبي الحفظ وقد اضطرب فيه فرواه تارة هكذا ومرة أخرى « عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر » ، أخرجه ابن خزيمة أيضا ، ولابن شهاب فيه شيخ آخر قد ذكره البخاري أثر هذا السند . قوله ( أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ) ذكر سيف بن عمر في « الفتوح » ، أن ذلك كان في ربيع الآخر سنة ثمان عشرة ، وأن الطاعون كان وقع أولا في الحرم وفي صفر ثم ارتفع ، فسكثبوا إلى عمر فخرج حتى إذا كان قريبا من الشام بلغه أنه أشد ما كان ، فذكر القصة . وذكر خليفة بن خياط أن خروج عمر إلى سرخ كان في سنة سبع عشرة ، فآله أعلم . وهذا الطاعون الذي وقع بالشام حينئذ هو الذي يسمى طاعون عمواس بفتح المهملة والميم وحكى تسكينها وآخره مهمة ، قيل سمي بذلك لأنه عم وواسي . قوله ( حتى إذا كان بسرخ ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة وحكى عن ابن وضاح تحريك الراء وخطأ بعضهم : مدينة افتتحها أبو عبيدة . وهي واليرموك والجابية متصلات وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . وقال ابن عسدد البر : قيل إنه واد بقبوك ، وقيل بقرب تبوك ، وقال الحازمي : هي أول الحجاز ، وهي من منازل حاج الشام ، وقيل بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . قوله ( لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه ) هم خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص ، وكان أبو بكر قد قسم البلاد بينهم وجعل أمر القتال إلى خالد ، ثم رده عمر إلى أبي عبيدة ، وكان عمرو بن

الله تعالى منه قسم الشام اجناديل: الأردن جند ، وحصن جند ، ودمشق جند ، وفلسطين جند ، وقسرين جند ، وجعل على كل جند أميراً ، ومنهم من قال : إن قسرين كانت مع حصن فكانت أربعة ، ثم أوردت قسرين في أيام يزيد بن معاوية . قوله ( فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام ) في رواية يونس « الجمع ، بدل « الوباء » وفي رواية هشام بن سعد « إن عمر لما خرج إلى الشام سمع بالطاعون ، ولا مخالفة بينهما ، فإن كل طاعون وباء ووجه من غير عكس . قوله ( فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ) في رواية يونس « اجمع لي » . قوله ( ارتفعوا عنى ) في رواية يونس « فأمرهم فخرجوا عنه » . قوله ( من مشيخة فريش ) ضبط « مشيخة » بفتح الميم والتحتانية بينهما معجمة ساكنة . وفتح الميم وكسر المعجمة وسكون التحتانية جمع شيخ . ويجمع أيضاً على شيوخ بالضم ، وبالكسر ، وأشياخ ، وشيخه بكسر ثم فتح ، وشيخان بكسر ثم سكون ، ومشايخ ، ومشيتاء بفتح ثم سكون ثم ضم ومد ، وقد تفتح الضمة حتى تصير واوا فتم هجراً . قوله ( من مهاجرة الفتح ) أى الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح ، أو المراد مسلمة الفتح ، أو أطلق على من تحول إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجراً صورة وإن كانت الهجرة بعد الفتح حكماً قد ارتفع ، وأطلق عليهم ذلك احترازاً عن غيرهم من مشيخة فريش من أطم بمكة ولم يهاجر أصلاً ، وهذا يشعر بأن من هاجر فضلاً في الهجرة على من لم يهاجر وإن كانت الهجرة الفاضلة في الأصل إنما هي لمن هاجر قبل الفتح لقوله ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » ، وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار إسلام ، فالذى يهاجر منها للمدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا للفرار بدبته ، بخلاف ما قبل الفتح ، وقد تقدم بيان ذلك . قوله ( بقية الناس ) أى الصحابة ، أطلق عليهم ذلك تعظيماً لهم أى ليس الناس إلا هم ، ولهذا عطفهم على الصحابة عطف تفسير ، ويحتمل أن يكون المراد ببقية الناس أى الذين أدركوا النبي ﷺ عموماً ، والمراد بالصحابة الذين لازموا وقاتلوا معه . قوله ( فتأذى عمر في الناس : إلى مصبح على ظهر ، فأصبوا عليه ) زاد يونس في روايته « فأتى ماض لما أرى ، فانظروا ما آسركم به فامضوا له ، قال فأصبح على ظهر » . قوله ( فقال أبو عبيدة ) وهو إذ ذاك أمير الشام ( أفراراً من قدر الله ) ؟ أى أترجع فراراً من قدر الله ؟ وفي رواية هشام بن سعد « وقالت طائفة منهم أبو عبيدة : أمن الموت نفر ؟ إنما نحن بقدر ، لن نبصنا إلا ما كتب الله لنا » . قوله ( فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ) أى لما قبلته ، أو لكان أولئك بذلك ، أو لم أنهمج منه ، ولكني أنعجب منك مع عليك وفضلك كيف تقول هذا ؟ ويحتمل أن يكون المخدوف : لأدبته ، أو هي للتمني فلا يحتاج إلى جواب ، والمعنى أن غيرك من لا فهم له إذا قال ذلك بعذر . وقد بين سبب ذلك بقوله وكان عمر يكره خلافه ، أى مخالفته . قوله ( نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله ) في رواية هشام بن سعد « إن تقدمنا فيقدر الله ، وإن تأخرنا فيقدر الله » وأطلق عليه فراراً لشبهه به في الصورة وإن كان ليس فراراً شرعياً . والمراد أن هجوم المرء على ما يهلكه منهي عنه ، ولو فعل لكان من قدر الله ، وتجنبه ما يؤذيه مشروع وقد يقدر الله وقوعه فيما فر منه فلو فعله أو تركه لكان من قدر الله ، فهما مقامان : مقام التوكل ، ومقام التمسك بالأسباب كما سيأتى تقريره . وحصل قول عمر « نفر من قدر الله إلى قدر الله » أنه أراد أنه لم يفر من قدر الله حقيقة ، وذلك أن الذى فر منه أمر خاف على نفسه منه فلم يهجم عليه ، والذى فر إليه أمر لا يخاف على نفسه منه إلا الأمر الذى لا بد من وقوعه سواء كان ظاعناً أو مقبياً . قوله ( له عدوتان ) بضم الميم المهملة وبكسرهما أيضاً وسكون الدال المهملة : ثنية عدوة ، وهو المكان المرتفع من الوادى ، وهو

شاطك . قوله ( إحداهما خصيبة ) بوذن عظيمة ، وحكى ابن التين سكون الصاد بغير ياء ، زاد مسلم في رواية معمر . وقال له أيضا : أريت لو أنه رعى الجعدة وترك الخصبة أكننت معجوه ؟ وهو بتشديد الجيم قال : نعم . قال : لمر إذا ، فسار حتى أتى المدينة . . قوله ( لجاء عبد الرحمن بن عوف ) هو موصول عن ابن عباس بالسند المذكور . قوله ( وكان متضيبا في بعض حاجته ) أي لم يحضر معهم المشاورة المذكورة لغيبته . قوله ( أن عندي في هذا علما ) في رواية مسلم ، علما ، بزيادة لام التأكيد . قوله ( إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه الخ ) هو موافق للذين الذين قبله عن أسامة بن زيد وسعد وغيرهما ، فلمعلم لم يكوموا مع عمر في تلك السفرة . قوله ( فلا تخرجوا فرارا منه ) في رواية عبد الله بن عامر التي بعد هذه وفي حديث أسامة عند النسائي : فلا فراروا منه ، وفي رواية لأحمد من طريق ابن سعد عن أبيه مثله ، ووقع في ذكر بني إسرائيل : إلا فرارا منه ، وتقدم الكلام على إعرابه هناك . قوله ( عن عبد الله بن عامر ) هو ابن ربيعة ، وثبت كذلك في رواية القعني كما سيأتى في ترك الحيل وعبد الله بن عامر هذا معدود في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي ﷺ ، وسمع منه ابن شهاب هذا الحديث عاليا عن عبد الرحمن بن عوف وعمر ، لكنّه اختصر القصة واقتصر على حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفي رواية القعني عقب هذه الطريق : وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف ، من حديث عبد الرحمن ، وهو لمسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وقال : إنما رجعت بالناس من سرخ ، عن حديث عبد الرحمن بن عوف وكذا هو في الموطأ ، وقد رواه جويرية بن أسماء عن مالك خارج الموطأ ، مطولا أخرجه الدارقطني في الغرائب ، فواد بعد قوله عن حديث عبد الرحمن بن عوف : عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يقدم عليه إذا سمع به ، وأن يخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها ، وأخرجه أيضا من رواية بشر بن عمر عن مالك بمعناه ، ورواية سالم هذه منقطعة لأنه لم يدرك القصة ولا جده عمرو ولا عبد الرحمن بن عوف ، وقد رواه ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سالم فقال : عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة أن عبد الرحمن أخبر عمر وهو في طريق الشام لما بلغه أن بها الطاعون ، فذكر الحديث أخرجه الطبراني فان كان محفوظا فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عبد الله بن عامر وبعضه من سالم عنه ، واختصر مالك الواسطة بين سالم وعبد الرحمن والله أعلم ، وليس مراد سالم بهذا الخبر نفي سبب رجوع عمر أنه كان عن راية الذي وافق عليه مشيخة قريش من وجوهه بالناس ، وإنما مراده أنه لما سمع الخبر رجعت عنده ما كان عزم عليه من الرجوع ، وذلك أنه قال : أتى مصباح على ظهره ، فبات على ذلك ولم يشرع في الرجوع حتى جاء عبد الرحمن بن عوف لحدث بالحديث المرفوع فوافق رأى عمر الذي رآه . فحضر سالم سبب رجوعه في الحديث لأنه السبب الأقوى ، ولم يرد في السبب الأول وهو اجتهاد عمر ، فكأنه يقول : لولا وجود النص لأمكن إذا أصبح أن يتردد في ذلك أو يرجع عن راية ، فلما سمع الخبر استمر على عزمه الأول ، ولولا الخبر لما استمر . فالخامس أن عمر أراد بالرجوع ترك الإلقاء إلى التهلكة ، فهو كمن أراد الدخول إلى دار فرأى بها مثلا حريقا تعذر طفقوه فعدل عن دخولها لتلا يصيبه . فعدل عمر لذلك ، فلما بلغه الخبر جاء موافقا لرايه فاجبه ، فلما جمل ذلك قال من قال : إنما رجعت لأجل الحديث ، لا لما اقتضاه لظنه فقط . وقد أخرج الطحاوي بسند صحيح : عن أنس أن عمر أتى الشام فاستقبله أبو طلحة وأبو عبيدة فقالا : يا أمير المؤمنين إن معك وجوه الصحابة وخيارهم ، وإننا تركنا من بعدنا مثل حريق النار ، فارجع العام . فرجع ، وهذا في الظاهر يعارض حديث الباب ، فان فيه المزمع بأن أبا عبيدة أنكر الرجوع



ويمكن الجمع بأن أبا عبيدة أشار أولا بالرجوع ثم غلب عليه مقام التوكل لما رأى أكثر المهاجرين والانصار جنحوا اليه فرجع عن رأى الرجوع ، وناظر عمر في ذلك ، فاستظهر عليه عمر بالحجة فتبعه ، ثم جاء عبد الرحمن بن عوف بالنص فارتفع الاشكال . وفي هذا الحديث جواز رجوع من أراد دخول بلدة فعلم أن بها الطاعون ، وأن ذلك ليس من الطيرة ، وإنما هي من منفع الالتقاء الى التهلكة ، أو سيد الذريعة لئلا يعتقد من يدخل الى الارض التي وقع بها أن لو دخلها وطمعن العدوى المنى عنها كما سأذكره ، وقد زعم قوم أن النهى عن ذلك إنما هو للتنزيه ، وأنه يجوز الإقدام عليه لمن قوى توكله وصح يقينه ، وتسكوا بما جاء عن عمر أنه ندم على رجوعه من سرخ كما أخرجه ابن أبي شيبة بسند جيد من رواية هروء بن رويم عن القاسم بن محمد عن ابن عمر قال «جئت عمر حين قدم فوجدته قائلا في خيائه ، فانتظرت في ظل الخباء ، فسمعته يقول حين تضور : اللهم اغفر لي رجوعي من سرخ ، وأخرجه اسحاق ابن راهويه في مسنده أيضا . وأجاب القرطبي في المفهم ، بأنه لا يصح عن عمر ، قال : وكيف يقدم على فعل ما أمر به النبي ﷺ ويرجع عنه ويستغفر منه ؟ وأجيب بأن مسنده قوى والاخبار القوية لا ترد بمثل هذا مع إمكان الجمع فيحتمل أن يكون كما حكاه البغوي في شرح السنة عن قوم أنهم حملوا النهى على التنزيه ، وأن القدوم عليه جائز لمن غلب عليه التوكل ، والانصراف عنه رخصة . ويحتمل - وهو أقوى - أن يكون سبب ندمه أنه خرج لأمر مهم من أمور المسلمين ، فلما وصل الى قرب البلد المقصود رجوع ، مع أنه كان يمكنه أن يقيم بالقرب من البلد المقصود الى أن يرتفع الطاعون فيدخل اليها ويقضى حاجة المسلمين ، ويؤيد ذلك أن الطاعون ارتفع عنها عن قرب ، فلهذا كان بلغه ذلك فندم على رجوعه الى المدينة ، لا على مطلئ رجوعه ، فرأى أنه لو انتظر لكان أولى لما في رجوعه على المسكر الذي كان صحبته من المشقة ، والحرج لم يرد بالأمر بالرجوع وإنما ورد بالنهي عن القدوم والله أعلم . وأخرج الطحاوي بسند صحيح «عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر : اللهم إن الناس قد نحلوني ثلاثا أنا أبرأ اليك منهم : زعموا أني فررت من الطاعون وأنا أبرأ اليك من ذلك ، وذكر الطلاء والمكس ، وقد ورد عن غير عمر التصريح بالعمل في ذلك بمحض التوكل ، فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح «عن هشام بن عروة عن أبيه أن الزبير بن العوام خرج غازيا نحو مصر ، فكتب اليه أمراء مصر أن الطاعون قد وقع ، فقال : انمنا خرجنا للطنن والطاعون ، فدخلها فلقي طمنا في جبهته ثم سلم ، وفي الحديث أيضا منع من وقع الطاعون ببلد هو فيها من الخروج منها ، وقد اختلف الصحابة في ذلك كما تقدم ، وهكذا أخرج أحمد بسند صحيح الى أبي منيب «ان عمرو بن العاص قال في الطاعون : ان هذا رجول مثل السيل ، من تشكبه أخطأه . ومثل النار ، من أقام أحرقت . فقال شرحبيل بن حسنة : ان هذا رحمة ربكم ، ودعوة نبيكم ، وقبض الصالحين قبلكم ، وأبو منيب يضم الميم وكسر الذون بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة وهو دمشق نزل البصرة يعرف بالاحدب ، وثقه المعجلي وابن حبان ، وهو غير أبي منيب الجرشي فيها ترجع عندي ، لان الاحدب أقدم من الجرشي ، وقد أثبت البخاري سماع الاحدب من معاذ بن جبل ، والجرشي يروي عن سعيد بن المسيب ونحوه . وللحديث طريق أخرى أخرجا أحمد أيضا من رواية شرحبيل بن شفعة يضم المعجمة وسكون الفاء عن عمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة بمعناه . وأخرجه ابن خزيمة والطحاوي وسنده صحيح . وأخرجه أحمد وابن خزيمة أيضا من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن شرحبيل بمعناه . وأخرج أحمد من طريق أخرى أن المراجعة في ذلك أيضا وقعت من عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل .

وفي طريق أخرى بينه وبين وائلة الهذلي . وفي معظم الطرق أن عمرو بن العاص صدق شرحبيل وغيره على ذلك .  
وقتل عياض وغيره جواز الخروج من الأرض التي يقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة ، منهم أبو موسى  
الاشعري والمغيرة بن شعبه ، ومن التابعين منهم الاسود بن علال ومسروق ، ومنهم من قال : النهى فيه للتنزيه  
فيكره ولا يحرّم ، وخالفهم جماعة فقالوا : يحرم الخروج منها لظاهر النهى الثابت في الاحاديث الماضية ، وهذا هو  
الراجح عند الشافعية وغيرهم ، ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك : فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة مرفوعا  
في أثناء حديث بسند حسن « قلت يا رسول الله فإ الطاعون ؟ قال غدة كغدة الإبل ، المقيم فيها كالشبيد والنفار منها  
كالنفار من الزحف » . وله شاهد من حديث جابر رفعه « النفار من الطاعون كالنفار من الزحف » ، والصابر فيه كالصابر  
في الزحف » أخرجه أحمد أيضا وابن خزيمة وسنده صالح للتابعات . وقال الطحاوي استدلل من أجاز الخروج  
بالنهي الوارد عن الدخول إلى الأرض التي يقع بها ، قالوا : وإنما نهى عن ذلك خشية أن يعتدى من دخل عليه ،  
قال : وهو مردود لأنه لو كان النهى لهذا لجاز لأهل الموضع الذي وقع فيه الخروج ، وقد ثبت النهى أيضا عن ذلك  
فعرف أن المعنى الذي لأجله منعوا من القدوم عليه غير معنى العدوى ، والذي يظهر - والله أعلم - أن حكمة النهى عن  
القدوم عليه لئلا يصيب من قدم عليه بتقدير الله فيقول : لولا أني قدمت هذه الأرض لما أصابني ، ولعله لو أقام في  
الموضع الذي كان فيه لأصابه . فأمر أن لا يقدم عليه حسبا للمادة . ونهى من وقع وهو بها أن يخرج من الأرض  
التي نزل بها لئلا يسلم فيقول مثلا : لو أقمت في تلك الأرض لأصابني ما أصاب أهلي ، ولعله لو كان أقام بها ما أصابه  
من ذلك شيء . اهـ . ويؤيده ما أخرجه الهيثم بن كليب والطحاوي والبيهقي بسند حسن عن أبي موسى أنه قال : إن  
هذا الطاعون قد وقع ، فمن أراد أن يتزده عنه فليفعل ، واحذروا اثنتين : أن يقول قائل خرج خارج فسلم ،  
وجلس جالس فأصيب فلو كنت خرجت لسلمت كما سلم فلان ، أو لو كنت جلست لأصبت كما أصيب فلان ، لكن  
أبو موسى حل النهى على من قصد الفرار محضا . ولا شك أن الصور ثلاث : من خرج لقصد الفرار محضا فهذا  
يقنأله النهى لا محالة ، ومن خرج لحاجة متمحضة لا لقصد الفرار أصلا ، ويتصور ذلك فيمن تهبأ فرحيل من بلد  
كلن بها إلى بلد إقامة مثلا ولم يكن الطاعون وقع فاتفق وقوعه في أثناء تجهيزه فهذا لم يقصد الفرار أصلا فلا يدخل  
في النهى ، والثالث من عرضت له حاجة فأراد الخروج إليها وانضم إلى ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التي  
وقع بها الطاعون فهذا محل النزاع ، ومن جملة هذه الصورة الأخيرة أن تكون الأرض التي وقع بها وحة والأرض  
التي يريد التوجه إليها صحيحة فيتوجه بهذا القصد ، فهذا جاء النقل فيه عن السلف مختلفا : فمن منع نظر إلى صورة  
الفرار في الجملة ، ومن أجاز نظر إلى أنه مستثنى من عموم الخروج فرارا لأنه لم يتمحض للفرار وإنما هو لقصد  
التداوي ، وعلى ذلك يحمل ما وقع في أثر أبي موسى المذكور . إن عمر كتب إلى أبي عبيدة إن لي إليك حاجة فلا  
تضع كتابي من يدك حتى تقبل إلى . فكتب إليه : إني قد عرفت حاجتك . وإني في جند من المسلمين لا أجد بنفسى  
رغبة عنهم . فكتب إليه : أما بعد فإني نزلت بالمسلمين أرضا غريبة ، فإفهمهم إلى أرض نزهة . فدعا أبو عبيدة أبا  
موسى فقال : أخرج فارتد للمسلمين - نزلا حتى انتقل بهم ، فذكر القصة في اشتغال أبي موسى بأهله ، ووقوع  
الطاعون بأبي عبيدة لما وضع رجله في الركاب متوجها ، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فارتفع الطاعون ، وقوله  
« غريبة » يعني معجزة وقاب وزن عظيمة أي قريبة من المياه والزرز ، وذلك بما يفسد غالبا به الهواء لفساد المياه ،

والزومة الغسبة البعيدة عن الرحم . فهذا يدل على أن عمر رأى أن النهى عن الخروج إنما هو لمن قصد الفرار متعمداً ، ولعله كانت له حاجة بأبي عبيدة في نفس الامر فلذلك استدعاها ، وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون به فاعتذر عن إجابته لذلك ، وقد كان أمر عمر لأبي عبيدة بذلك بعد سماعهما للحديث المذكور من عبد الرحمن بن عوف ، فتأول عمر فيه ما تأول ، واستمر أبو عبيدة على الأخذ بظاهره . وأيد الطحاوي صنيح عمر بقصة المرنيين ، فإن خروجهم من المدينة كان للعلاج لا للفرار ، وهو واضح من قصتهم لأنهم شكوا وخيم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم ، وكان خروجهم من ضرورة الواقع لأن الابل التي أسروا أن يتداووا بالبانها وأبراطها واستنشاق روائحها ما كانت تنبأ إقامتها بالبلد ، وإنما كانت في مراعيها فذلك خرجوا ، وقد لحظ البخاري ذلك فترجم قبل ترجمة الطاعون : من خرج من الأرض التي لا تلاءمه ، وساق قصة المرنيين ، ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن مسيك : هملة وكاف مصغر ، قال : قلت يا رسول الله إن عندنا أرضاً يقال لها أبين هي أرض ديفنا وميرتنا وهي ربة ، فقال : دعها عنك ، فإن من القرف التلف ، قال ابن قتيبة القرف القرب من الوباء ، وقال الخطابي : ليس في هذا إثبات العدوى . وإنما هو من باب التداوي ، فإن استصلاح الأهوية من أنفع الأشياء في تصحيح البدن وبالعكس ، واحتجوا أيضاً بالقياس على الفرار من المجدوم وقد ورد الأمر به كما تقدم ، والجواب أن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون قد ثبت النهى عنه ، والمجدوم قد ورد الأمر بالفرار منه فكيف يصح القياس ؟ وقد تقدم في باب الجذام ، من بيان الحكمة في ذلك ما يغني عن إعادته . وقد ذكر العلماء في النهى عن الخروج حكماً : منها أن الطاعون في الغالب يكون عاماً في البلد الذي يقع به ، فإذا وقع فالظاهر مداخلة سببه لمن بها فلا يفيد الفرار ، لأن المفسدة إذا تعينت - حتى لا يقع الاتصاف عنها - كان الفرار عبثاً فلا يليق بالعقل ، ومنها أن الناس لو تواردوا على الخروج اصار من عجز عنه - بالمرض المذكور أو بغيره - ضائع المصلحة لفقد من يتمده حياً وميتاً ، وأيضاً فلو شرع الخروج فخرج الأقوياء لكان في ذلك كسر قلوب الضعفاء ، وقد قالوا إن حكمة الوعيد في الفرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يفر وادخال الرعب عليه بخلافه ، وقد جمع الفزالي بين الأمرين فقال : الهواء لا يضرب من حيث ملاقاته ظاهر البدن ، بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والرئة فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن ، فالخارج من البلد الذي يقع به لا يخلص غالباً عما استحكم به . وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للاصحاء في الخروج لبق المرضى لا يجدون من يتعاضد فتضيع مصالحهم . ومنها ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الوباء تنكف أموجه أهله بهواء تلك البقعة وتأنفها وتصير لهم كالأهوية الصحيحة لغيرهم ، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافقهم ، بل ربما إذا استنشقوا هواءها استصحب معه إلى القلب من الأبخرة الرديئة التي حصل تنكف بذنه بها فافسده ، فنع من الخروج لهذه النكته . ومنها ما تقدم أن الخارج يقول لو أقت لأصبت ، والمقيم يقول لو خرجت لسلبت ، فيقع في اللوم المنهى عنه والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في قوله « فلا تقدموا عليه » : فيه منع معارضة متضمن الحكمة بالقدر ، وهو من مادة قوله تعالى ﴿ ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ وفي قوله « فلا تخرجوا فراراً منه » ، إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به ، قال : وأيضاً فالبلاد إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها ، فمن أراد الله إزال البلاد به فهو واقع به ولا محالة ، فأبنا توجه يدركه ، فأرشد الشارع إلى عدم النصب

من غير أن يدفع ذلك المحذور . وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : الذي يرجح عندي في الجمع بينهما أن في الإقدام عليه تعريض النفس للبلاء ، ولعلها لا تصبر عليه ، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر أو التوكل فتع ذلك حذرا من اغترار النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند الاختبار ، وأما الفرار فقد يكون داخلا في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه ، فأمرنا الخارج بترك التكلف في الحالتين ، ومن هذه المادة قوله **عليه السلام** : « لا تتمنوا لقاء العدو ، وإذا لقيتموهما صبروا » ، فأمر بترك التني لما فيه من التعرض للبلاء ، وخوف اغترار النفس ، إذ لا يؤمن غدرها عند الوقوع ، ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليحا لأمر الله تعالى . وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة ، والاستشارة في النوازل ، وفي الأحكام ، وأن الاختلاف لا يوجب حكما ، وأن الاتفاق هو الذي يوجهه ، وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص ، وأن النص يسمى هدا ، وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعليه ، وأن العالم قد يكون عنده ما لا يكون عند غيره عن هو أعلم منه . وفيه وجوب العمل بمحبر الواحد ، وهو من أقوى الأدلة على ذلك ، لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة فقبوله من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مقويا . وفيه الترجيح بالأكثر عددا والأكثر تجربة لرجوع عمر لقول مشيخة قريش مع ما انضم إليهم عن وافق رأيهم من المهاجرين والانصار ، فإن مجموع ذلك أكثر من عدد من مخالفه من كل من المهاجرين والانصار ، ووازن ما عند الذين خالفوا ذلك من مزيد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من السن والتجارب ، فلما تعادلا من هذه الحيثية رجح بالكثرة ووافق اجتاده النص ، فلذلك حمد الله تعالى على توفيقه لذلك . وفيه تفقد الإمام أحوال رعيته لما فيه من إزالة ظلم المظلوم وكشف كربة المكروب وردع أهل الفساد وإظهار الشرائع والشمائم وتزليل الناس منازلهم . الحديث الثالث حديث أبي هريرة : لا يدخل المدينة المسيح ولا الطاعون ، كذا أورده مختصرا وقد أورده في الحج عن اسماعيل بن أبي أريس عن مالك أتم من هذا بلفظ « على أبواب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ، وقدمت هناك ما يتعلق بالدجال ، وأخرجه في الثفن عن الثعني عن مالك كذلك ، ومن حديث أنس رفعه : المدينة بآبها الدجال فيبسط الملائكة فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى » وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومدحت المدينة بعدم دخولهما ، والجواب أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه لكونه سببه فإذا استعرض ما تقدم من أنه طعن الجن حسن مدح المدينة بعدم دخوله إياها ، فإن فيه إشارة إلى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن أحد منهم ، فإن قيل : طعن الجن لا يختص بكفارهم بل قد يقع من مؤمنهم ، قلنا : دخول كفار الانس المدينة ممنوع فإذا لم يكن المدينة لإلزام يظهر الاسلام جرت عليه أحكام المسلمين ولو لم يكن خالص الاسلام ، لحصل الامن من وصول الجن إلى طعنهم بذلك ، فلذلك لم يدخلها الطاعون أصلا . وقد أجاب القرطبي في « المفهم » عن ذلك فقال : المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون عمواس والجارف ، وهذا الذي قاله يقتضي تسليم أنه دخلها في الجملة ، وليس كذلك فقد جرم ابن قتبية في « المصارف » ، ونعمه جمع جم من آخرم الشيخ عبي الدين النوري في « الاذكار » بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلا ولا مكة أيضا ، لكن نقل جماعة أنه دخل مكة في الطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، بخلاف المدينة فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها الطاعون أصلا ،

ولعل القرطبي بنى على أن الطاعون أهم من الوباء ، أو أنه هو وأنه الذي ينشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير ، وقد معنى في الجنائز من صحيح البخاري قول أبي الأسود : قدمت المدينة وهم يموتون بها موتا ذريعا ، فهذا وقع بالمدينة وهو وباء بلا شك ، ولكن الشأن في تسميته طاعونا ، والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث المتني دخوله المدينة الذي ينشأ عن طعن الجن فبهيج بذلك الطعن الدم في البطن فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلم يتضح جواب القرطبي ، وأجاب غيره بأن سبب الترجمة لم ينحصر في الطاعون ، وقد قال عليه السلام : ولكن عافيتك أوسع لي ، فكان منع دخول الطاعون المدينة من خصائص المدينة ولوازم دعاء النبي عليه السلام لها بالصحة . وقال آخر : هذا من المعجزات المحمدية ، لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم عجزوا أن يدفعوا الطاعون عن بلد بل عن قرية ، وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه القوية الطويلة . قلت : وهو كلام صحيح ، ولكن ليس هو جوابا عن الاشكال : ومن الأجوبة أنه عليه السلام عرضهم عن الطاعون بالحي لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحي تكرر في كل حين فيعمد إلى الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ، ويظهر لي جواب آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه أحمد من رواية أبي عيسى بمهملتين آخره موحدة وزن عظيم نفسه : أنا في جبريل بالحي والطاعون ، فأمسكت الحي بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام ، وهو أن الحسكة في ذلك أنه عليه السلام لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه عددا ومددا وفانت المدينة وبنة كما سبق من حديث عائشة ثم خير النبي عليه السلام في أمرين يحصل بكل منهما الأجر الجبريل فاختار الحي حينئذ لقلّة الموت بها غالبا ، بخلاف الطاعون ، ثم لما احتاج إلى جهاد الكفار وأذن له في القتال كانت قضية استمرار الحي بالمدينة أن تضعف أجساد الذين يحتاجون إلى التقوية لأجل الجهاد ، فدعا بنقل الحي من المدينة إلى الحففة فعادت المدينة أصح بلاد الله بعد أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا من حينئذ منه فاتته القهادة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله ، ومن فاته ذلك حصلت له الحي التي هي حظ المؤمن من النار ، ثم استمر ذلك بالمدينة تمييزا لها عن غيرها لتحقيق إجابة دعوته وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المدة المتطاولة والله أعلم . ( تنبيه ) : سيأتي في ذكر الدجال في أواخر كتاب الفتن حديث أنس وفيه : فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى ، وأنه اختلف في هذا الاستثناء فقيل : هو للتبرك فيشملهما ، وقيل : هو للتعليق وأنه يختص بالطاعون وإن مقتضاه جواز دخول الطاعون المدينة ، ووقع في بعض طرق حديث أبي هريرة : المدينة ومكة مخفوفتان بالملائكة على كل نقب منهما ملك لا يدخلهما الدجال ولا الطاعون ، أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن شريح عن فليح عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام بهذا ورجاله رجال الصحيح ، وعلى هذا فالذي نقل أنه وجد في سنة تسع وأربعين وسبعمائة منه ليس كما ظن من نقل ذلك ، أو يجاب إن تحقق ذلك بجواب القرطبي المتقدم . الحديث الرابع ، قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، والاسناد كله بصريون . قوله ( قالت قال لي أنس ) ليس لحفصة بنت سيرين عن أنس في البخاري إلا هذا الحديث . قوله ( يحيى بمات ) ؟ أي بأي شيء مات ؟ ووقع في رواية « بما مات » ، « بأشباح الميم » وهو الاسبيل وهي ما الاستهنامية ، لكن اشتهر حذف الألف منها إذا دخل عليها حرف جر ، ويحيى المذكور هو ابن سيرين أخو حفصة ، ووقع في رواية مسلم يحيى بن أبي عمرة وهو ابن سيرين لأنها كنية سيرين ، وكانت وفاة يحيى في حدود التسعين من الهجرة على ما يورد

من هذا الحديث ، لكن أخرج البخاري في « التاريخ الأوسط » من طريق حماد عن يحيى بن عتيق سمعت يحيى بن سيرين ومحمد بن سيرين يتذاكران الساعة التي في الجمعة ، فله بعد موت أنس بن مالك ، أراد أن يحيى بن سيرين مات بعد أنس بن مالك فيكون حديث حفصة خطأ ، انتهى . وتخريجه لحديث حفصة في الصحيح يقتضى أنه ظهر له أن حديث يحيى ابن عتيق خطأ ، وقد قال في « التاريخ الصغير » حديث يحيى بن عتيق عن حفصة خطأ ، فإذا جرد عليه الخطأ في حديثه عن حفصة جاز تجويزه عليه في قوله « يحيى بن سيرين » فله كان أنس بن سيرين ، والله أعلم . قوله ( الطاعون شهادة لكل مسلم ) أى يقع به ، هكذا جاء مطلقا في حديث أنس ، وسيأتى مقيدا بثلاثة قيود في حديث عائشة الذى في الباب بعده ، وكان غذا هو المراد في إيراد عقيب . الحديث الخامس حديث أبى هريرة رحمه الله المبطون شهيد ، والمطعون شهيد ، هكذا أورده مختصرا مقتضرا على مائتين المختصتين ، وقد أورده في الجهاد من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك مطولا بلفظ : الشهداء خمسة : المطعون والمبطون والفرق وصاحب الهدم والمقتول في سبيل الله ، وأشرت هناك إلى الأخبار الواردة في الريادة على الحسة ، والمراد بالمطعون من طعنه الجن كما تقدم تفريره في أول الباب

### ٣١ - باب أجر الصابر على الطاعون

٥٧٣٤ - **عنه** إسحاق أخبرنا حبان حدثنا داود بن أبى الفرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعقوب عن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ، فأخبرها نبي الله ﷺ أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء ، فجعل الله رحمة للمؤمنين ، فليس من عبد يقع بالطاعون فيمكث في بلد صابرا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد .  
تابعه التضرع عن داود

**قوله** ( باب أجر الصابر على الطاعون ) أى سواء وقع به أو وقع في بلد هو مقيم بها . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه ، وحبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال ويحيى بن يعمر بفتح التثنية والميم بينهما عين مهملة ساكنة وآخره راه . **قوله** ( أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ) في رواية أحمد من هذا الوجه عن عائشة وقالت سألت . **قوله** ( أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء ) في رواية الكشميني « على من شاء » أى من كافر أو عاص كما تقدم في قصة آل فرعون وفي قصة أصحاب موسى مع بلعام . **قوله** ( فجعل الله رحمة للمؤمنين ) أى من هذه الأمة ، وفي حديث أبى عيسى عند أحمد « فالطاعون شهادة للمؤمنين ورحمة لهم ، ورجس على الكافر » وهو صريح في أن كون الطاعون رحمة إنما هو خاص بالمسلمين ، وإذا وقع بالكفار فأنما هو عذاب طعنهم بسجلهم في الدنيا قبل الآخرة ، وأما العاصي من هذه الأمة فهل يكون الطاعون له شهادة أو يختص بالمؤمن الكامل ؟ فيه نظر . والمراد بالعاصي من يكون مرتكب الكبيرة ويهجم عليه ذلك وهو مصر ، فانه يحتمل أن يقال لا يكرم بدرجة الشهادة لشؤم ما كان متلبسا به لقوله تعالى ( أم حسب الذين اجتروا السيئات أن نعظمهم كأئدين آمنوا وحلوا بالصالحات ) ؟ وأيضا فقد وقع في حديث ابن عمر ما يدل على أن الطاعون ينشأ من ظهور الفاحشة ، أخرجه ابن

ماجه واليهي بلفظ د لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم ، الحديث ، وفي أسناده خالد بن يزيد بن أبي مالك وكان من فقهاء الشام ، لكنه ضعيف عند أحمد وابن معين وغيرهما ، ووثقه أحمد بن صالح المصري وأبو زرعة الدمشقي وقال ابن حبان : كان بخطئه كثيرا ، وله شاهد عن ابن عباس في د الموطأ ، بلفظ د ولا فشا الزنا في قوم قط إلا كثرت فيهم الموت ، الحديث ، وفيه انقطاع . وأخرجه الحاكم من وجه آخر موصولا بلفظ د إذا ظهر الزنا والزنا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله ، والطبراني موصولا من وجه آخر عن ابن عباس نحو سياق مالك وفي سننه مقال ، وله من حديث عمرو بن العاص بلفظ د ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالفناء . الحديث وسنده ضعيف ، وفي حديث يزيد بن عبد الله بن أبي ربيعة عند الحاكم بسند جيد بلفظ د ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا ساءل الله عليهم الموت ، وأحمد من حديث عائشة مرفوعا د لا تزال أمتي بخير ما لم ينش فيهم ولد الزنا ، فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعمهم الله بعقاب ، وسنده حسن . وفي هذه الأحاديث أن الطاعون قد يقع عقوبة بسبب المعصية ، فكيف يكون شهادة ؟ ويحتمل أن يقال : بل تحصل له درجة الشهادة لصوم الاخبار الواردة ، ولا سيما في الحديث الذي قبله عن أنس د الطاعون شهادة لكل مسلم ، ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات مساواة المؤمن السكامل في المازلة ، لأن درجات الشهداء متفاوتة كخطيئته من العصاة إذا قتل مجاهدا في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا مقبلا غير مدبر ، ونحن راحة الله بهذه الأمة المحمدية أن يجعل لهم العقوبة في الدنيا ، ولا ينافي ذلك أن يحصل لمن وقع به الطاعون أجر الشهادة ، ولا سيما وأكثرهم لم يباشر تلك الفاحشة ، وإنما عثم - والله أعلم - لتقاعدهم عن إنكار المنكر . وقد أخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث عتبة بن عبيد رفعه د القتل ثلاثة : رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل ، فذاك الشهيد المقتدر في خيمة الله تحت عرشه لا يفضل النبيون إلا بدرجة النبوة . ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا ، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فأنعمت خطاياهم ، أن السيف محرم للخطايا . ورجل منافق جاهد بنفسه وماله حتى يقتل فهو في النار ، أن السيف لا يحرم النفاق ، وأما الحديث الآخر الصحيح د أن الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين ، فإنه يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر التبعات ، وحصول التبعات لا يمنع حصول درجة الشهادة ، وليس للشهادة معنى إلا أن الله ينسب من حصلت له ثوابا مخصوصا ويكرمه كرامة زائدة ، وقد بين الحديث أن الله يتجاوز عنه ما عدا التبعات ، فلو فرض أن الشهيد أعمالا سالحة وقد كفرت الشهادة أعماله السيئة غير التبعات فإن أعماله الصالحة تنفعه في موازنة ما عليه من التبعات وتبقى له درجة الشهادة خالصة ، فإن لم يكن له أعمال سالحة فهو في المشيئة ، والله أعلم . قوله ( فليس من عبد ) أي مسلم ( يقع الطاعون ) أي في مكان هو فيه ( فيمك في بلده ) في رواية أحمد في بيته ، ويأتي في القدر بلفظ د يكون فيه ويمك فيه ولا يخرج من البلد ، أي التي وقع فيها الطاعون . قوله ( صابرا ) أي غير منزعج ولا قلق ، بل مسلما لأسر الله راضيا بقضائه ، وهذا قيد في حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون ، وهو أن يمك بالمكان الذي يقع به فلا يخرج فرارا منه كما تقدم النهي عنه في الباب قبله صريحا . وقوله د يعلم أنه إن يصيبه إلا ما كتب الله له ، قيد آخر ، وهي جملة حالمة تتعلق بالإقامة ، فلو مكك وهو قلق أو متندم على عدم الخروج ظانا أنه لو خرج لما وقع به أصلا ورأسا وأنه بإقامته يقع به فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون ، هذا الذي يقتضيه

مفهوم هذا الحديث كما اقتضى منطوقه أن من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد وإن لم يميت بالطاعون ويدخل تحته ثلاث صور: أن من اتصف بذلك فوقع به الطاعون فات به ، أو وقع به ولم يميت به ، أو لم يقع به أصلاً ومات بغيره عاجلاً أو آجلاً . قوله ( مثل أجر الشهيد ) لعل السر في التعبير بالمثلية مع ثبوت التصريح بأن من مات بالطاعون كان شهيداً أن من لم يميت من هؤلاء بالطاعون كان له مثل أجر الشهيد وإن لم تحصل له درجة الشهادة بصحتها وذلك أن من اتصف بكونه شهيداً أعلى درجة من وعد بأنه يميت مثل أجر الشهيد ، ويكون كمن خرج على فئة الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي الطاعات بسبب غير القتل ، وأما ما اقتضاه مفهوم حديث الباب أن من اتصف بالصفات المذكورة ووقع به الطاعون ثم لم يميت منه أنه يحصل له ثواب الشهيد فيشهد له حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه أن أبا محمد أخبره وكان من أصحاب ابن مسعود أنه حدثه عن رسول الله ﷺ قال : « أن أكثر شهداء أمي لأصحاب الفرس ، ورب قتيل بين الصفيين الله أعلم بنيته » ، والضمير في قوله أنه لابن مسعود فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود ورجال مسنده موثقون ، واستنبط من الحديث أن من اتصف بالصفات المذكورة ثم وقع به الطاعون فات به أن يكون له أجر شهيد ، ولا مانع من تعدد الثواب بتعدد الأسباب كمن يموت هرباً بالطاعون ، أو نفساء مع الصبر والاحتساب ، والتحقيق فيما اقتضاه حديث الباب أنه يكون شهيداً بوقوع الطاعون به ويضاف له مثل أجر الشهيد لصبره وثباته ، فإن درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة شيء ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة وقال : هذا هو السر في قوله « والطاعون شهيد » ، وفي قوله في هذا « فله مثل أجر شهيد » ، ويمكن أن يقال : بل درجات الشهداء متفاوتة ، فأرفعها من اتصف بالصفات المذكورة ومات بالطاعون ، ودونه في المرتبة من اتصف بها وطعن ولم يميت به ، ودونه من اتصف ولم يطعن ولم يميت به . ويستفاد من الحديث أيضاً أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيداً ولو وقع الطاعون ومات به فضلاً عن أن يموت بغيره ، وذلك ينشأ عن شؤم الاعتراض الذي ينشأ عنه الضرر والتسخط لقدر الله وكرامة لقاء الله ، وما أشبه ذلك من الأمور التي تفوت معها الخصال المشروطة ، والله أعلم . وقد جاء في بعض الأحاديث استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة ، فأخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رفعه « يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون ، فيقول أصحاب الطاعون : نحن شهداء ، فيقال : انظروا فإن كان جراحهم بجراح الشهداء تسيل دماً ويريحها كريخ المسك فهم شهداء ، فيجدونهم كذلك » . وله شاهد من حديث الرباض بن سارية أخرجه أحمد أيضاً والنسائي بسند حسن أيضاً بلفظ « يختصم الشهداء والمتوفون على فرشهم إلى ربنا عز وجل في الذين ماتوا بالطاعون ، فيقول الشهداء : إخواننا قتلوا كما قتلنا » ، ويقول الذين ماتوا على فرشهم إخواننا ماتوا على فرشهم كما متنا ، فيقول الله عز وجل : انظروا إلى جراحهم ، فإن أشبهت جراح المقتولين فإنهم منهم ، فإذا جراحهم أشبهت جراحهم ، زاد الكلاباذي في « معاني الأخبار » من هذا الوجه في آخره « فيلحقون بهم » . قوله ( تابعه الضر عن داود ) للضر هو ابن شميل ، وداود هو ابن أبي الفرات ، وقد أخرج طريق الضر في « كتاب القدر » عن إسحق بن إبراهيم عنه ، وتقدم موصولاً أيضاً في ذكر بني إسرائيل عن موسى بن اسماعيل ، وأخرجه أحمد عن صفان وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي عبد الرحمن المقرئ والنسائي من طريق يونس بن محمد المؤدب كلهم عن داود بن أبي الفرات ، وإنما ذكرت ذلك لئلا يتوهم أن البخاري أراد بقوله « تابعه الضر » إزالة توهم



من يتوهم تفرد حبان بن هلال به فيظن أنه لم يروه غيرهما ، ولم يرد البخاري ذلك وإنما أراد إزالة توهم التفرد به فقط ، ولم يرد المحصر فيهما ، والله أعلم

### ٣٢ - باب الرقي بالقرآن والمعوذات

٥٧٣٥ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مَعمر عن الزُّهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها د أن النبي ﷺ كان يَنْفِثُ على نفسه - في المرض الذي مات فيه - بالمعوذات ، فلما ثقلَ كُنتُ أنفثُ عليه بهنَّ ، وأمسحُ بيده نفسه ببرَكاتها ،

فسألتُ الزُّهري : كيف ينفثُ ؟ قال : كان ينفثُ على يديه ثم يمسحُ بها وجهه

قوله ( باب الرقي ) يضم الراء وبالفاف مقصور : جمع رقية بسكون الفاف ، يقال رقي بالفتح في الماضي يرقى بالكسر في المستقبل ، وركبت فلانا بكسر الفاف أركبه ، واسترقى طلب الرقية ، والجمع بغير همز ، وهو بمعنى التعميد بالذال المعجمة . قوله ( بالقرآن والمعوذات ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بالمعوذات سورة الفلق والناض والاخلاص كما تقدم في أواخر التفسير ، فيكون من باب التغليب . أو المراد الفلق والناس وكل ما ورد من التعميد في القرآن كقوله تعالى ( قل رب أعوذ بك من هزات الشياطين ) ، ( فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ) وغير ذلك ، والأول أولى ، فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من رواية عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود د أن النبي ﷺ كان يكره عشر خصال ، وذكر فيها الرقي إلا بالمعوذات . وعبد الرحمن بن حرملة قال البخاري لا يصح حديثه ، وقال الطبري لا يحتج بهذا الخبر لجهالة رايه . وعلى تقدير صحته فهو منسوخ بالأذن في الرقية بفتح الكسب ، وأشار المطلب الى الجواب عن ذلك بأن في الفاتحة معنى الاستعاذة وهو الاستعانة فلي هذا يختص الجواز بما يشتمل على هذا المعنى ، وقد أخرج الترمذي وحسنه والنسائي من حديث ابن سعيد د كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان وعين الانسان حتى تزلت المعوذات فأخذ بها وترك ما سواها . وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين السورتين ، بل يدل على الأولوية ، ولا سيما مع ثبوت التعوذ بغيرهما ، وإنما اجتزأ بهما لما اشتملتا عليه من جوامع الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلا ، وقد أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط : أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته ، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره ، وأن يمتد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى . واختلفوا في كونها شرطا ، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة ، ففي صحيح مسلم من حديث عوف بن مالك قال د كننا نرقى في الجاهلية ، فقلنا : يا رسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا على رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ، وله من حديث جابر د نبي رسول الله ﷺ عن الرقي ، لجاء آل عمرو بن حزم فقالوا : يا رسول الله إنه كانت هندنا رقية نرقى بها من المغرب ، قال : فمعرضوا عليه فقال : ما أرى بأسا ، من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه . وقد تمسك قوم بهذا الموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولو لم يعقل معناها ، لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقي يؤدي الى الشرك يمنع ، وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي الى الشرك فيمتنع احتياطا ، والشرط الآخر

لا بد منه . وقال قوم لا تجوز الرقية الا من العين والنفث كما تقدم في د باب من اكتوى ، من حديث عمران بن حصين : لا رقية الا من عين أو حمة ، وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنها أصل كل ما يحتاج الى الرقية ، فيلتحق بالعين جواز رقية من به خبل أو مس ونحو ذلك لا اشتراكها في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من إلهي أو جنّي ، ويلتحق باسم كل ما عرض للبدن من قرح ونحوه من المواد السمية . وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد : أو دم ، وفي مسلم من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أنس قال : رخص رسول الله ﷺ في الرقي من العين والحمة والنفث ، وفي حديث آخر : والأذن ، ولأبي داود من حديث الشفاء بنت عبد الله : أن النبي ﷺ قال لها : ألا تعلمين هذه - يعني حفصة - رقية النفث ، والنفث قروح تخرج في الجنب وغيره من الجسد ، وقيل المراد بالحصر معنى الأفضل ، أي لا رقية أنفع كما قيل : لا سيف الا ذو الفقار ، وقال قوم : المنهي عنه من الرقي ما يكون قبل وقوع البلاء ، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما ، وفيه نظر ، وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرنت فيه التائم بالرقي ، فأخرج أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود رفته : أن الرقي والتائم والتولة شرك ، وفي الحديث قصة ، والتائم جمع تيمية وهي خرز أو قلادة تعلق في الرأس ، كانوا في الجاهلية يعتقدون أن ذلك يدفع الآفات ، والتولة بكسر الميم المثناة وفتح الواو واللام مخففاً شيء كانت المرأة تجلب به حبة درجها ، وهو ضرب من السحر ، وإنما كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله ، ولا يدخل في ذلك ما كان باسماء الله وكلامه ، فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كما سيأتي قريباً في د باب المرأة ترقى الرجل ، من حديث عائشة أنه ﷺ : كان إذا أوى الى فراشه ينفث بالمعوذات ويمسح بهما وجهه ، الحديث ، ومضى في أحاديث الأنبياء حديث ابن عباس أنه ﷺ : كان يعوذ الحسن والحسين بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة ، والحديث ، وصحح الترمذي من حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً : من نزل منزلاً فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء حتى يتحول ، وعند أبي داود والنسائي بسند صحيح عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن رجل من أسلم : جاء رجل فقال : لدغت البيلة فلم أتم ، فقال له النبي ﷺ : لو قلت حين أسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك ، والأحاديث في هذا المعنى موجودة ، لكن يحتمل أن يقال : إن الرقي أخص من التمعوذ ، وإلا فالخلاف في الرقي مشهور ، ولأخلاف في مشروعية الفرع الى الله تعالى والاتجاه اليه في كل ما وقع وما يتوقع . وقال ابن التين : الرقي بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الجسماني وتلك على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى ، فلما عو هذا النوع فروع الناس الى الطب الجسماني وتلك الرقي المنهي عنها التي يستعملها المعزم وغيره ممن يدهي تسخير الجن له فيأتي بأمر مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع الى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتمعوذ بمردتهم ، ويقال : إن الحية لعداوتها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم ، فإذا عزم على الحية باسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها ، وكذا اللدبع إذا رقي بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان ، فلذلك كره من الرقي ما لم يكن يذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان العربي الذي يعرف معناه ليكون بريئاً من الشرك ، وعلى كراهة الرقي بنفي كتاب الله طلاء الأمة . وقال القرطبي : الرقي ثلاثة أقسام ، أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية مما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه

ثلاثا يكون فيه شرك أو يؤدي إلى الشرك . الثاني ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز ، فإن كان مأثورا فيستحب . الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش ، قال : فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشروع الذي يتضمن الالتجاء إلى الله والتبرك بأسمائه فيكون تركه أولى ، إلا أن يتضمن تعظيم المرق به فينبغي أن يحتجب بالحلف بغير الله تعالى . قلت : ويأتي بسط ذلك في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . وقال الربيع : سألت الشافعي عن الرقية فقال : لا بأس أن يرقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله ، قلت : أيرق أهل الكتاب المسلمين ؟ قال : نعم إذا رفقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله اهـ . وفي الموطأ ، أن أبا بكر قال لليهودية التي كانت ترقى عائشة : أرقها بكتاب الله . وروى ابن وهب عن مالك كراهة الرقية بالحديدة والملح وعقد الخيط والذي يكتبه خاتم سليمان وقال : لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . وقال المازري : اختلف في استرقاء أهل الكتاب فأجلها قوم وكرها مالك ثلاثا يكون مما بدلوه . وأجلب من أجل أن مثل هذا يجب أن يقولوه ، وهو كالمطلب سواء كان غير الحاذق لا يحسن أن يقول والحاذق يألف أن يبذل حرصا على استمرار وصفه بالحذق لترويج صناعته . والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة فنع منها ما لا يعرف ثلاثا يكون فيها كفر . وسيأتي الكلام على من منح الرقى أصلا في باب من لم يرق ، بعد خمسة أبواب إن شاء الله تعالى . قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( كان ينفث على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات ) دلالة على المعطوف في الترجمة ظاهرة ، وفي دلالة على المعطوف عليه فطر ، لأنه لا يلزم من مشروعية الرقى بالمعوذات أن يشرع بغيرها من القرآن لاحتمال أن يكون في المعوذات سر ليس في غيرها . وقد ذكرنا من حديث أبي سعيد أنه ﷺ ترك ما عدا المعوذات ، لكن ثبتت الرقية بفاتحة الكتاب قبل أن لا اختصاص للمعوذات ، ولعل هذا هو السر في تعقيب المصنف هذه الترجمة بباب الرقى بفاتحة الكتاب ، وفي الفاتحة من معنى الاستعاذة بالله الاستعانة به ، فهما كان فيه استعاذة أو استعانة بالله وحده أو ما يعطى معنى ذلك فالاسترقاء به مشروع . ويحاج عن حديث أبي سعيد بأنه المراد أنه ترك ما كان يتموذه من الكلام غير القرآن ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله في الترجمة د الرقى بالقرآن ، بعضه فانه اسم جنس يصدق على بعضه ، والمراد ما كان فيه التجاء إلى الله سبحانه ، ومن ذلك المعوذات ، وقد ثبتت الاستعاذة بكلمات الله في عدة أحاديث كما مضى . قال ابن بطال : في المعوذات جوامع من الدعاء . نعم أكثر المكروهات من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك ، فلمذا كان النبي ﷺ يكتبها . قلت : وسيأتي في باب السحر ، شيء من هذا ، وقوله د في المرض الذي مات فيه ، ليس قيداً في ذلك وإنما أشارت عائشة إلى أن ذلك وقع في آخر حياته وأن ذلك لم ينسخ . قوله ( أنفث عنه ) في رواية الكشميهني د عليه ، وسيأتي باب مفرد في النفث في الرقية . قوله ( وأمسح بيده نفسه ) بالنصب على المفعولية أي أمسح جسده بيده ، وبالكسر على البدل ، وفي رواية الكشميهني د بيد نفسه ، وهو يؤيد الاحتمال الثاني . قال عياض : قائمة النفث التبرك بتلك الرطوبة أو الهواء الذي ماسه الذكر كما يتبرك بنسائه ما يكتب من الذكر ، وقد يكون على سبيل النفاول بزوال ذلك الألم عن المريض كنفصال ذلك عن الرافق انتهى . وليس بين قوله في هذه الرواية د كان ينفث على نفسه ، وبين الرواية الأخرى د كان يأمرني أن أفعل ذلك ، معارضة لأنه محمول على أنه في ابتداء المرض كان يفعله بنفسه وفي اشتداده كان يأمرها به وتفعله هي من قبل نفسها . قوله ( فسألت الزهري ) القائل

معمر ، وهو موصول بالسناد المذكور ، وفي الحديث التبرك بالرجل الصالح وسائر أعضائه وخصوصاً اليد اليمنى

### ٣٣ - باب الرقي بفاتحة الكتاب . ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٥٧٣٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن أبي التوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حيٍّ من أحياء القرب ، فلم يقرؤم ، فبينما هم كذلك إذ لم يبع سيدة أولئك ، فقالوا : هل معكم من دواء أو راق ؟ فقالوا : إنكم لم تقرؤنا ، ولا فضل حتى نجعلوا لنا جلا . فجعلوا لم قطيعاً من الشاء . فجعل يقرأ بأمر القرآن ، ويجمع بزاقه ويغفل ، فبرأ ، فأتوا بالشاء ، فقالوا لا نأخذه حتى نسأل النبي ﷺ ، فسألوه ، فضحك وقال : وما أدراك أنها رقية ؟ خذوها ، واضربوا لي بسهم . قوله ( باب الرقي بفاتحة الكتاب ، ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ ) هكذا ذكره بصيغة التريض ، وهو يكره على ما تقرر بين أهل الحديث أن الذي يورده البخاري بصيغة التريض لا يكون على شرطه ، مع أنه أخرج حديث ابن عباس في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب . وأجاب شيخنا في كلامه على علوم الحديث بأنه قد يصنع ذلك إذا ذكر الخبر بالمعنى ، ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي ﷺ بالرقية بفاتحة الكتاب وإنما فيه تقريره على ذلك فنسبته ذلك إليه صريحا تكون نسبة معنوية ، وقد علق البخاري بعض هذا الحديث بلفظه فأني به مجروما كما تقدم في الأجرة في د باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب ، وقال ابن عباس : أن أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله ، ثم قال شيخنا : لعل لابن عباس حديثاً آخر صريحا في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة التريض . قلت : ولم يقع لي ذلك بعد التبع . ثم ذكر فيه حديث أبي سعيد في قصة الذين أتوا على الحي فلم يقرؤم ، فبلغ سيد الحي فرقاه أبو سعيد بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الأجرة مستوفى . وقال ابن القيم : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فالأذن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلاً لتضمنها جميع معاني الكتاب ، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله وبجاعتها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإغاثة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعله ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلاق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به ، ومغضوب عليه لمدولته عن الحق بعد معرفته ، وضال لعدم معرفته له ، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرح والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع ، وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من كل داء ، والله أعلم

### ٣٤ - باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب

٥٧٣٧ - حدثنا سيدان بن مضارب أبو محمد التاهلي حدثنا أبو بشار البصري - هو صدوق - يوسف ابن يزيد البراء قال حدثني عبيد الله بن الأخنسي أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن قرأ من أصحاب

اللهي ﷺ مروا بماء فيهم ليدبغ - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راق ؟ إن في الماء رجلاً ليدبغ ، أو سليماً . فانطلق رجل منهم قرأ بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ . فجاء بالشاء إلى أصحابه ، فذكر هو ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجراً ، حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله ، أخذ على كتاب الله أجراً ، فقال رسول الله ﷺ : إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله »

قوله ( باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب ) تقدم التنبيه على هذه الترجمة في كتاب الاجارة . قوله ( حدثنا سيدان ) بكسر الميم وسكون النون الثانية ( ابن مضارب ) بضاد معجمة وموحدة آخره ( أبو محمد الباهلي ) هو بصري قواه أبو حاتم وغيره ، وشيخه البراء بفتح الواو وتشديد الراء نسب إلى برى المود كان عطاراً ، وقد ضعفه ابن معين ، ووثقه المقدسي ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، واتفق الشيخان على التخريج له . ووقع في نسخة الصغاني د أبو معشر البصري وهو صدوق ، وشيخه عبيد الله بالتصغير ابن الأختس بماء معجمة ساكنة ونون مفتوحة هو نغمي كوفي يكنى أبا مالك . ويقال أنه من موال الأزد ، وثقه الأئمة ، وشذ ابن حبان فقال في الثقات يخطئ كثيراً ، وما للثلاثة في البخاري سوى هذا الحديث ؛ ولكن لعبيد الله بن الأختس عنده حديث آخر في كتاب الحج ، ولابن معشر آخر في الأشربة . قوله ( مروا بماء ) أي يقوم نزول على ماء . قوله ( فيهم ليدبغ ) بالغين المعجمة ( أو سليم ) شك من الراوي ، والسليم هو اللدبغ سمى بذلك تفاؤلاً من السلامة لكون غالب من يلدغ يعطب ، وقيل سليم فعيل بمعنى مفعول لأنه أسلم للعطب ، واستعمال اللدغ في ضرب العقرب مجاز ، والأصل أنه الذي يضرب بفيه ، والذي يضرب بمؤخره يقال لسع ، وبأسنانه نيس بالمهمل والمعجمة ، وبأنفه نكرو بنون وكاف وذاي ، وبنابه نسط ، وهذا هو الأصل وقد يستعمل بعضها مكان بعض تجوزاً . قوله ( فعرض لهم رجل من أهل الماء ) لم أقف على اسمه . قوله ( فانطلق رجل منهم ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الاجارة ، ويثبت فيه أن حديث ابن عباس وحديث أبي سعيد في قصة واحدة وأنها وقعت لهم مع الذي لدغ ، وأنه وقعت للصحابه قصة أخرى مع رجل مصاب بقوله فأغنى ذلك عن اعادته هنا

### ٣٥ - باب رقية العين

٥٧٣٨ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان قال حدثني معبد بن خالد قال سمعتُ عبد الله بن شداد عن عائشة رضي عنها قالت : أمرني النبي ﷺ - أو أمر - أن يسترق من العين »

٥٧٣٩ - **حدثنا** محمد بن خالد حدثنا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي حدثنا محمد بن حرب حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي أخبرنا الزهري عن عروة بن الزبير عن زينب ابنة أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ رأى في يديها جارية في وجهها سقعة فقال : استرقوا لها فإن بها للسنطة . وقال غفرل عن الزهري أخبرني عروة عن النبي ﷺ . تابعه عبد الله بن سالم عن الزبيدي

**قوله ( باب رقية العين )** أى رقية الذى يصاب بالعين ، تقول عنت الرجل أصبته بعينك فهو معين ومعيون ورجل عائن ومعيان وعيون . والعين نظر باستحسان مشوب بحسد . من خبيث الطبع يحصل المنظور منه ضرر ، وقد وقع عند أحمد - من وجه آخر - عن أبي هريرة رفعه « العين حق » ، ويحضرها الشيطان ، وحسد ابن آدم . وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال : كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للمعيون ؟ والجواب أن طبائع الناس تختلف ، فقد يكون ذلك من سم يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعيون ، وقد نقل عن بعض من كان معيانا أنه قال : إذا رأيت شيئاً يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني . ويقرب ذلك بالمرأة الحائض تضع يدها في إناء اللبن فيفسد ، ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد ، وكذا تدخل البستان فتضر بكثير من الفروس من غير أن تمسها يدها ، ومن ذلك أن الصبي قد ينظر إلى العين الرمضاء فيبرد ، ويتألم واحد يحضرته فيثأب هو ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقال الخطابي : في الحديث أن العين تأثير في النفوس ، وإبطال قول الطبيائين أنه لا شيء إلا ما تدرك الحواس الخمس وما عدا ذلك لا حقيقة له . وقال المازري : ذم بعض الطبيائين أن العائن يبعث من عينه قوة سمية تتصل بالمعين فيهلك أو يفسد ، وهو كإصابة السم من نظر الأفاعي . وأشار إلى منع الحصر في ذلك مع تجويزه ، وأن الذى يتمشى على طريقة أهل السنة أن العين إنما تضر عند نظر العائن بعادة أجراها الله تعالى أن يحدث الضرر عند مقابلة شخص لآخر ، وهل ثم جواهر خفية أو لا ؟ هو أمر محتمل لا يقطع بإثباته ولا نفيه ، ومن قال من ينتمى إلى الإسلام من أصحاب الطبائع بالقطع بأن جواهر لطيفة غير مرئية تنبعث من العائن فتتصل بالمعيون وتتخلل مسام جسمه فيخلق الباري الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم فقد أخطأ بدعوى القطع ، وإن كان جاز أن يكون عادة ليست ضرورية ولا طبيعة اه . وهو كلام شديد وقد بالغ ابن العربي في إنكاره قال : ذهب الفلاسفة إلى أن الإصابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بقوتها فيه ، فأول ما تؤثر في نفسها ثم تؤثر في غيرها . وقيل إن ما هو سم في عين العائن يصيب بلفحه عند التحديق إليه كما يصيب لفتح سم الأفعى من يتصل به ، ثم رد الأول بأنه لو كان كذلك لما تخطفت الإصابة في كل حال ، والواقع خلافه . والثاني بأن سم الأفعى جزء منها وكلها قاتل ، والعائن ليس يقتل منه شيء في قولهم إلا نظره وهو معنى خارج عن ذلك ، قال : والحق أن الله يخلق عند نظر العائن إليه وإعجابه به إذا شاء ما شاء من ألم أو هلكة ، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة أو بغيرها ، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية أو بالاعتسال أو بغير ذلك . اه كلامه ، وفيه بعض ما يتعقب ، فإن الذى مثل بالأفعى لم يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمها ، وإنما أراد أن جنسا من الأفاعي اشتهر أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك فكذلك العائن وقد أشار **عليه السلام** إلى ذلك في حديث أبي لبابة المأضي في بدء الخلق عند ذكر الأبر وذى الطفيتين قال : قاتما يطعمان البصر ويسقطان الحبل ، وليس مراد الخطابي بالتأثير المعنى الذى يذهب إليه الفلاسفة ، بل ما أجرى الله به العادة من حصول الضرر للمعيون ، وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر رفعه « أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس » ، قال الراوى : يعنى بالعين ، وقد أجرى الله العادة بوجود كثير من القوى والخواص في الأجسام والأرواح كما يحدث لمن ينظر إليه من يحترقه من الحجل فيرى في وجهه حمرة شديدة لم تكن قبل ذلك ، وكذا الاصفرار عند رؤية من يخافه ، وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر إليه وتضيق قواه ، وكل ذلك بواسطة ما خلق

الله تعالى في الأرواح من التأثيرات ولشدة ارتباطها بالعين نسب الفضل إلى العين ، وليست هي المؤثرة وإنما التأثير للروح ، والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها : فمنها ما يؤثر في البدن بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك الروح وكيفيةها الخبيثة . والحاصل أن التأثير بإرادة الله تعالى وخلقه ليس مقصوراً على الاتصال الجسماني ، بل يكون تارة به وتارة بالمقابلة ، وأخرى بمجرد الرؤية وأخرى بتوجه الروح كالذي يحدث من الأدعية والرقى والالتجاء إلى الله ، وتارة يقع ذلك بالتوهم والتخيل ، فالذي يخرج من عين العائن سهم معنوي إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه ، وإلا لم ينفذ السهم ، بل ربما رد على صاحبه كالسهم الحمى سواء . قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( حدثني معبد بن خالد ) هو الجليلي الكوفي تابعي ، وشيخه عبد الله بن شداد هو المعروف بابن الهادي رؤية وأبوه محبان . قوله ( عن عائشة ) كذا للاكثر ، وكذا لمسلم من طريق مسمر عن معبد بن خالد ، ووقع عند الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله ، لكن شك فيه فقال : أو قال عن عبد الله بن شداد أن النبي ﷺ أمر عائشة . قوله ( قالت أمرني النبي ﷺ ، أو أمر أن يسترق من العين ) أي يطلب الرقية من يعرف الرق بسبب العين ، كذا وقع بالشك هل قالت : أمر ، بغير إضافة أو : أمرني ، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني عن معاذ بن المنصور عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال : « أمرني » جزماً وكذا أخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق أبي نعيم عن سفيان الثوري ، ولمسلم من طريق عبد الله بن نمير عن سفيان « كان يأمرني أن استرق » وعنده من طريق مسمر عن معبد بن خالد « كان يأمرها ، ولابن ماجه من طريق وكيع عن سفيان « أمرها أن تسترق » وهو للاسماعيلي في رواية عبد الرحمن بن مهدي . وفي هذا الحديث مشروعية الرقية لمن أصابه العين ، وقد أخرج الترمذي وصححه والنسائي من طريق عبيد بن رفاعه « عن أسماء بنت عيسى أنها قالت : يا رسول الله إن ولد جعفر تسرع اليهم العين أفاسترق لهم ؟ قال : نعم » الحديث ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم قال : رخص رسول الله ﷺ لآل حزم في الرقية ، وقال لاسماء : مالي أرى أجسام بني أخي ضارعة ؟ أتصيبهم الحاجة ؟ قالت : لا ، ولكن العين تسرع اليهم ، قال : ارقهم ، فعرضت عليه فقال : ارقهم ، وقوله « ضارعة » بمجمة أوله أي تحيفة ، وورد في مداراة المعيون أيضاً ما أخرجه أبو داود من رواية الأسود عن عائشة أيضاً قالت « كان النبي ﷺ يأمر العائن أن يتوضأ ثم يغتسل منه المعين » وسأذكر كيفية اغتساله في شرح حديث الباب الذي بعد هذا . قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) قال الحاكم والجوزقي والكلا باذي وأبو مسعود ومن تبعهم ، هو الذهلي نسب إلى جد أبيه فانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وقد كان أبو داود يروي عن محمد بن يحيى فينسب أباه إلى جد أبيه أيضاً فيقول : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ، قالوا وقد حدث أبو محمد بن الجارود بحديث الباب عن محمد بن يحيى الذهلي ، وهي قريبة في أنه المراد ، وقد وقع في رواية الأصيلي هنا « حدثنا محمد بن خالد الذهلي » فانتفى أن يظن أنه محمد بن خالد بن جبلة الرافعي الذي ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري ، وقد أخرج الاسماعيلي وأبو نعيم أيضاً حديث الباب من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب بن عطية المذكور ، وكذا هو في « كتاب الزهريات » ، جمع الذهلي ، وهذا الاستناد مما نزل فيه البخاري في حديث عروة بن الزبير ثلاث درجات ، فانه أخرج في صحيحه حديثاً عن عبد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه وهو في المتن فكان بينه وبين عروة رجلان ، وهما بينه وبينه فيه خمسة أنفس ، ومحمد بن وهب بن عطية سأل قد أدركه البخاري وما أدركه غيره أم لا ، وهو من

أقران الطبقة الوسطى من شيوخته ، وما له عنده إلا هذا الحديث ، وقد أخرجه مسلم حاليًا بالنسبة لرواية البخاري  
 هذه قال : حدثنا أبو الربيع حدثنا محمد بن حرب فذكره ، ومحمد بن حرب شيخه خولاني حمصي كان كاتبًا للزبيدي  
 شيخه في هذا الحديث ، وهو ثقة عند الجميع . ( تلييه ) : اجتمع في هذا السند من البخاري إلى الزهري ستة أنفس  
 في نسق كل منهم اسمه محمد ، وإذا رويناه الصحيح من طريق الفراوي عن الحفصي عن الكشميني عن الثوري كانوا  
 عشرة . **قوله** ( رأى في بيتها جارية ) لم أقف على اسمها ، ووقع في مسلم : قال لجارية في بيت أم سلمة . **قوله** ( في  
 وجهها سفعة ) بفتح المهملة ويجوز ضمها وسكون الفاء بعدها عين مهملة وحكى عياض ضم أوله ، قال إبراهيم  
 الحربي : هو سواد في الوجه ومنه سفعة الفرس سواد ناصيته ، وعن الأصمعي : حمرة يعلوها سواد ، وقيل سفرة ،  
 وقيل سواد مع لون آخر ، وقال ابن قتيبة : لون يخالف لون الوجه ، وكلها متقاربة ، وحاصلها أن بوجهها موضعًا  
 على غير لونه الأصل ، وكان الاختلاف بحسب اللون الأصلي ، فإن كان أحمرًا لسفعة سواد حمر ، وإن كان أبيض  
 فالسفعة سفرة ، وإن كان أسمرًا لسفعة حمرة يعلوها سواد . وذكر صاحب البارع ، في اللغة أن السفع سواد الخدين  
 من المرأة الشاحبة ، والشحوب بمجمة ثم مهمة : تغير اللون بهوال أو غيره ، ومنه سفماء الخدين ، وتطلق السفعة  
 على العلامة ، ومنه بوجهها سفعة غضب . وهو راجع إلى تغير اللون ، وأصل السفع الأخذ بقهر ، ومنه قوله تعالى  
 ( لنسفعا بالناصية ) ويقال إن أصل السفع الأخذ بالناصية ثم استعمل في غيرها ، وقيل في تفسيرها : لنعلنه بعلامة  
 أهل النار من سواد الوجه ونحوه ، وقيل معناه لنعلنه ، ويمكن رد الجميع إلى معنى واحد فإنه إذا أخذ بناصيته بطريق  
 القهر أذله وأحدث له تغير لونه فظهرت فيه تلك العلامة ومنه قوله في حديث الشفاعة قوم أصابهم سفع من النار .  
**قوله** ( استرقوا لها ) بسكون الراء . **قوله** ( فإن بها النظرة ) بسكون الظاء المعجمة ، وفي رواية مسلم « فقال إن بها نظرة  
 فاسترقوا لها » ، يعني بوجهها سفرة ، وهذا التفسير ما عرفت فأنه إلا أنه يغلب على ظني أنه الزهري ، وقد أنكره  
 عياض من حيث اللغة ، وتوجيهه ما قدمته . واختلف في المراد بالنظرة فقيل : عين من نظر الجن ، وقيل من الالام  
 وبه جزم أبو عبيد الهروي ، والأولى أنه أعم من ذلك وأنها أصيبت بالعين فلذلك أذن **قوله** في الاسترقاء لها ، وهو  
 دال على مشروعية الرقية من العين على وفق الترجمة . **قوله** ( تابعه عبد الله بن سالم ) يعني الحمصي ، وكنتيته أبو يوسف  
 ( عن الزبيدي ) أي على وصل الحديث . وقال عقيل عن الزهري « أخبرني عروة عن النبي **ﷺ** » ، يعني لم يذكر في  
 إسناده زينب ولا أم سلمة ، فأما رواية عبد الله بن سالم فوصلها الذهلي في « الزهريات » ، والطبراني في « مسند  
 الشاميين » ، من طريق اسحق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي عن عمرو بن الحارث الحمصي عن عبد الله بن سالم به سند  
 ومثنا ، وأما رواية عقيل فرواها ابن وهب عن ابن أبي عمير عن عقيل ولفظه « إن جارية دخلت على رسول الله **ﷺ**  
 وهو في بيت أم سلمة فقال « كان بها سفعة أو خطرت بنار » هكذا وقع لنا مسموعا في جزم من « فوائد أبي الفضل  
 ابن طاهر » ، بسنده إلى ابن وهب ، ورواه الليث عن عقيل أيضا ، ووجدته في « مستدرك الحاكم » ، من حديثه  
 لكن زاد فيه حاشية بعد عروة ، وهو وهم فيما أحسب ، ووجدته في « جامع ابن وهب » ، عن يونس عن الزهري  
 قال « قال رسول الله **ﷺ** لجارية » ، فذكر الحديث ، واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها  
 من الاضطراب ولم يلتفتا إلى قصير يونس فيه ، وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي  
 يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري ، يعني في الضبط ، وذلك أنه كان يلزمه كثيرا حصرًا وسفرًا ، وقد



تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل ، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة ، فهما ترجح بها اعتداده ، وإلا فكيف حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله ، وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري أخرجه البرار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة ، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة ، وقال الدارقطني : رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزوا به عروة ، وتفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح ، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لا أفراد الواحد عن العدد الجمل ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جدا ، وافته أحلم

### ٣٦ - باب العين حق

٥٧٤٠ - حدثني إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن كهم عن أبي هريرة رضي الله عنه « من

الذي <sup>يُقال</sup> قال : العين حق . ونهى عن الوشم »

[ الحديث ٥٧٤٠ - طريقه في : ٩٤٤ ]

**قوله ( باب العين حق )** أي الإصابة بالعين شيء ثابت موجود ، أو هو من جملة ما تحقق كونه . قال المازري : أخذ الجمهور بظاهر الحديث ، وانكره طوائف المبتدعة لغير معنى ، لأن كل شيء ليس محالا في نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل ، فهو من متجاوزات العقول ، فإذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لانكاره معنى ، وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخبر به من أمور الآخرة . **قوله ( العين حق ، ونهى عن الوشم )** لم تظهر المناسبة بين هاتين الجملتين ، فكأنهما حديثان مستقلان ، ولهذا حذف مسلم وأبو داود الجملة الثانية من روايتهما مع أنهما أخرجهما من رواية عبد الرزاق الذي أخرجه البخاري من جهته ، ويحتمل أن يقال : المناسبة بينهما اشتراكهما في أن كلا منهما يحدث في العضو لونا غير لونه الأصل ، والوشم يفتح الواو ويكون المصجمة أن يفرز إبرة أو نحوها في موضع من البدن حتى يسيل الدم ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو نحوه فيخضر ، وسيأتي بيان حكمه في باب المستوشمة ، من أواخر كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقد ظهرت لي مناسبة بين هاتين الجملتين لم أر من سبق إليها ، وهي أن من جملة الباعث على عمل الوشم تغير صفة الموشوم لثلاث تصيبه العين ، فمنهى عن الوشم مع إثبات العين ، وأن التحيل بالوشم وغيره مما لا يستند إلى تعليم الشارع لا يفيد شيئا ، وأن الذي قدره الله سيقع وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه « العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين ، وإذا استخسلتم فاعملوا » فأما الزيادة الأولى ففيها تأكيد وتنبيه على سرعة نفوذها وتأثيره في الذات ، وفيها إشارة إلى الرد على من زعم من المتصوفة أن قوله « العين حق » يريد به للقدر أي العين التي تجري منها الأحكام ، فإن عين الشيء حقيقته ، والمعنى أن الذي يصيب من الضرر بالمادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا بشيء يحدثه الناظر في المنظور ، ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المفارقة بين القدر وبين العين ، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدور ، لكن ظاهره إثبات العين التي تصيب إما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه فيها ، وإما بأجراء العادة يحدث الضرر عند تعبد الناظر ، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إثبات العين لا أنه يمكن أن يرد القدر شيء .

إذ القدر عبارة عن سابق علم الله ، وهو لا راد لأمره ، أشار الى ذلك القرطبي . وحاصله لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين ، لكنها لا تسبق ، فكيف غيرها ؟ وقد أخرج البزار من حديث جابر بسند حسن عن النبي ﷺ قال : أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالأنف ، قال الراوى : يعنى بالعين . وقال النووى : في الحديث إثبات القدر وحجة أمر العين وأنها قوية الضرر ، وأما الزيادة الثانية وهى أمر العين بالاعتسال عند طلب المعيون منه ذلك ففيها إشارة الى أن الاعتسال لذلك كان معلوماً بينهم ، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم ، وأدنى ما في ذلك رفع الوم الحاصل في ذلك ، وظاهر الأمر الوجوب . وحكى المازرى فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال : متى غشى الهلاك وكان اغتسال العائن مما جرت العادة بالشفا به فإنه يتعين ، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للضطر وهذا أول ، ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاعتسال ، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهرى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، أن أباه حدثه أن النبي ﷺ خرج وساروا معه نحو ماء ، حتى إذا كانوا بشعب الحرار من المجعفة اغتسل سهل بن حنيف - وكان أبيض حسن الجسم والجلد - فنظر إليه عامر بن ربيعة فقال : ما رأيت كاليوم ولا جلد عجا ، فلبس - أى صرح وزنا ومعنى - سهل . فأنى رسول الله ﷺ فقال : هل تنهون به من أحد ؟ قالوا : عامر بن ربيعة . فدعا عامراً فتغيط عليه فقال : علام يقتل أحدكم أخاه ؟ هلا إذا رأيت ما يصيبك بركت . ثم قال : اغتسل له ، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله ودأخلة أذنه في قدح ، ثم يصب ذلك الماء عليه وجل من خلفه على رأسه وظهره ثم يكفأ القدح ، ففعل به ذلك ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس . لفظ أحمد من رواية أبي أريس عن الزهرى ، ولفظ النسائي من رواية ابن أبي ذئب عن الزهرى بهذا السند أنه يصب صبة على وجهه بيده اليمنى ، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في القدح ، وقال في آخره : ثم يكفأ القدح وراه على الأرض ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهرى عن أبي أمامة أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل ، فذكر الحديث وفيه : فليدع بالبركة . ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين وركبتيه ودأخلة أذنه ، وأمره أن يصب عليه ، قال سفيان قال معمر عن الزهرى : وأمر أن يكفأ الاناء من خلفه ، قال المازرى : المراد بدأخلة الأزار الطرف المتدلى الذى بلى جفوه الأيمن ، قال فظن بعضهم أنه كتابة عن الفرج انتهى . وزاد عياض أن المراد ما بلى جسده من الإزار ، وقيل أراد موضع الإزار من الجسد ، وقيل أراد وركه لأنه معقد الإزار . والحديث في الموطأ ، وفيه عن مالك : حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أباه يقول ، اغتسل سهل - فذكر نحوه وفيه - فنزع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر فقال : ما رأيت كاليوم ولا جلد عذراء ، فوعك سهل مكانه واشتد وعكه - وفيه - ألا بركت ؟ إن العين حق ، توضأ له ، فتوضأ له عامر فراح سهل ليس به بأس .

(تنبيهات) الأول اقتصر النووى في الإذكار ، على قوله : الاستسفال أن يقال للعائن : اغسل داخلة إزارك بما بلى الجلد ، فإذا فعل صبه على المنظور اليه . وهذا يوم الاقتصار على ذلك ، وهو عجيب ، ولا سيما وقد قل في شرح مسلم ، كلام عياض بطوله . الثانى : قال المازرى هذا المعنى بما لا يمكن تعطيله ومعرفة وجهه من جهة العقل ، فلا يرد لكونه لا يعقل مثناه . وقال ابن العربى : إن توقف فيه متشرع قلنا له : قل الله ورسوله أعلم ، وقد عضدته التجربة وصدفته المأينة . أو متفلسف فارد عليه أظهر لأن عنده ان الادوية تعمل بقواها ، وقد تفعل بمعنى لا يدرك ،

ويسمون ما هذا سبيله الخواص ، وقال ابن القيم : هذه الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها ولا من سخر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجربا غير معتقد ، وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء علما بل هي عندهم خارجة عن القياس وإنما تفعل بالخاصية فالذي تنكر جهلهم من الخواص الشرعية ؟ هذا مع أن في المعالجة بالاعتسال مناسبة لا تأبأها العقول الصحيحة ، فهذا ترياق سم الحية يؤخذ من لحما ، وهذا علاج النفس الغضبية بوضع اليد على بدن الغضبان فيسكن ، فكان أثر تلك العين كشمعة نار وقعت على جسد ؛ ففي الاعتسال إطفاء لتلك الشعلة . ثم لما كانت هذه الكيفية الحبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها ، ولا شيء أرق من المغاين ، فكان في غسلها بإبطال عملها ، ولا سيما أن الأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصا . وفيه أيضا وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفاذا ، فتنتفي تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء . الثالث : هذا الغسل ينفع بعد استحكام النظرة ، فأما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارح إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة كما مضى : الأبركت عليه ، وفي رواية ابن ماجه : فليدع بالبركة ، ومثله عند ابن السني من حديث طاهر بن ربيعة ، وأخرج البزار وابن السني من حديث أنس رفعه : من رأى شيئا فأعجبه فقال : ماشاء الله لاقوة إلا بالله ، لم يضره . وفي الحديث من الفوائد أيضا أن العائن إذا عرف يقضى عليه بالاعتسال ، وأن الاعتسال من النشرة النافعة ، وأن العين تكون مع الإحجاب ولو بغير حسد ، ولو من الرجل المحب ، ومن الرجل الصالح ، وأن الذي يعجبه الشيء ينبغي أن يبادر إلى الدعاء للذي يعجبه بالبركة ، ويكون ذلك رقية منه ، وأن الماء المستعمل طاهر . وفيه جواز الاعتسال بالفضاء ، وأن الإصابة بالعين قد تقتل . وقد اختلف في جريان القصاص بذلك فقال القرطبي : لو أتلقت العائن شيئا ضمنه ، ولو قتل فعليه القصاص أو الدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصير عادة ، وهو في ذلك كالساحر عند من لا يقتله كفرا ، انتهى . ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك ، بل منعوه وقالوا : أنه لا يقتل غالبا ولا يعد مهلكا . وقال النووي في الروضة ، ولا دية فيه ولا كفارة . لأن الحكم إنما يرتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الأحوال مما لا انضباط له ، كيف ولم يقع منه فعل أصلا ، وإنما غايته حسد وتمن لحوال نعمة . وأيضاً فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لذلك الشخص ، ولا يتعين ذلك المكروه في زوال الحياة ، فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين اهـ . ولا يعكر على ذلك إلا الحكم بقتل الساحر فانه في معناه ، والفرق بينهما فيه عسر . ونقل ابن بطلال عن بعض أهل العلم فانه ينبغي للإمام منع العائن إذا عرف بذلك من مداخلة الناس وأن يلزم بيته ، فان كان فقيرا رزقه ما يقوم به ، فان ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي أمر عمر رضي الله عنه بمنعه من مخالطة الناس كما تقدم وأضا في بابه ، وأشد من ضرر الثوم الذي منع الشارح آكله من حضور الجماعة . قال النووي : وهذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه

### باب رقية الحية والمقرب

٥٧٤١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشَّيباني حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : سألت عائشة عن الرقية من الحية فقالت : رخص النبي ﷺ للرقية من كل ذي حية ،

قوله (باب رقية الحية والمقرب) أى مشروعية ذلك، وأشار بالترجمة الى ماورد في بعض طرق حديث الباب على ما سأذكره. قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد، وبذلك جزم أبو نعيم حيث أخرج الحديث من طريق محمد بن عبيد ابن حسان عنه. قوله (سليمان الشيباني) هو أبو إسحق مشهور بكهنيته أكثر من اسمه. قوله (رخص) فيه إشارة الى أن النهى عن الرقى كان متقدما، وقد بيئت ذلك في الباب الاول. قوله (من كل ذى حمة) بضم المهملة وتخفيف الميم، تقدم بيانها في باب ذات الجنب، وأن المراد بها ذوات السموم، ووقع في رواية أبي الأحوص عن الشيباني بسنده «رخص في الرقية من الحية والمقرب»

### ٣٨ - باب رقية النبي ﷺ

٥٧٤٢ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال «دخلتُ أنا وثابتٌ على أنس بن مالك، فقال ثابتٌ: يا أبا حمزة اشكيتُ. فقال أنسُ ألا أرقيك رقية رسول الله ﷺ؟ قال: بلى. قال: اللهم رب الناس، مُذهب البأس، اشفِ أنت للشافى، لا شافى إلا أنت، شفاء لا يُغادرُ سقما»

٥٧٤٣ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سُفيانُ حدثني سليمان عن مُسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يعوذُ بعض أهلِهِ بِمَسْحِ يَدِهِ الْيُمْنَى ويقول: اللهم رب الناس، أذهب البأس، واشفِ وأنت الشافى. لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يُغادرُ سقما،

قال سُفيانُ حدثتُ به متصورا، فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة . . نحوه

٥٧٤٤ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا النضر عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي «عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يرقى يقول: امسح البأس، رب الناس، بيدك الشفاء، لا كاشف له إلا أنت»

٥٧٤٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سُفيانُ قال حدثني عبدُ ربه بن سعيد عن حمرة «عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقولُ للمريض: بسم الله، تربة أرضنا، بريقة بعضنا، يشفي مقبنا، باذن ربنا»

[الحديث ٥٧٤٥ - طرقة في: ٥٧٤٦]

٥٧٤٦ - حدثني صدقة بن الفضل أخبرنا ابن مهيبة عن عبد ربه بن سعيد عن حمرة «عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقول في الرقية: بسم الله تربة أرضنا، وريقة بعضنا، يشفي مقبنا، باذن ربنا»

قوله (باب رقية النبي ﷺ) أى التي كان يرقى بها. ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الاول حديث أنس. قوله (عبد الوارث) هو ابن سعيد، وعبد العزيز هو ابن صهيب، والاسناد بصريون. قوله (قال ثابت) هو الشيباني (يا أبا حمزة) هي كنية أنس. قوله (اشتكيت بضم) التاء أى مرضت، ووقع في رواية الاسماعيل «أني اشتكيت»

**قوله ( ألا )** بتخفيف اللام للمرض و « أرقبك » بفتح الهمزة . **قوله ( مذهب الباس )** بغير هو للوإخاء فإن أصله الهمزة . **قوله ( أنت الشافي )** يؤخذ منه جواز تسمية الله تعالى بما ليس في القرآن بشرطين : أحدهما أن لا يكون في ذلك ما يؤرم نقصا ، والثاني أن يكون له أصل في القرآن وهذا من ذلك ، فإن في القرآن « وإذا مرضت فهو يشفين » **قوله ( لا شافي إلا أنت )** إشارة إلى أن كل ما يقع من الدواء والتداوي إن لم يصادف تقدير الله تعالى وإلا فلا ينفع . **قوله ( شفاء )** مصدر منصوب بقوله « اشف » ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ ، أي هو . **قوله ( لا يغادر )** بالغين المعجمة أي لا يترك ، وقد تقدم بيانه والحكمة فيه في أواخر كتاب المرضى ، وقوله « سقما » بضم ثم سكون ، وبفتحتين أيضا . ويؤخذ من هذا الحديث أن الإضافة في الترجمة للفاعل ، وقد ورد ما يدل على أنها للمفعول ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد « أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال : يا محمد اشفك » قال : نعم . قال : بسم الله أرقبك ، من كل شيء يؤذيك ، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك ، وله شاهد عنده بمعناه من حديث عائشة . الحديث الثاني ، **قوله ( يحيى )** هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسليمان هو الأعمش ، ومسلم هو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وجوز الكرمانى أن يكون مسلم بن عمران لكونه يروى عن مسروق ويروى الأعمش عنه ، وهو مجهول على محض سمع المحدث ، على أننى لم أر مسلم بن عمران البطين رواية عن مسروق وإن كانت ممكنة ، وهذا الحديث إنما هو من رواية الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق ، وقد أخرجه مسلم من رواية جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به ، ثم أخرجه من رواية هشيم ومن رواية شعبة ومن رواية يحيى القطان عن الثوري كلهم عن الأعمش قال باسناد جرير ، فوضح أن مسلما المذكور في رواية البخاري هو أبو الضحى ، فإنه أخرجه من رواية يحيى القطان ، وغايته أن بعض الرواة عن يحيى سماه وبعضهم كناه والله أعلم . **قوله ( كان يعوذ بعض أهل )** لم أقف على تعيينه . **قوله ( يمسح بيده اليمنى أى على الوجع )** قال الطبري : هو على طريق التفاضل لوال ذلك الوجع . **قوله ( واشفه وأنت الشافي )** في رواية الكشميهني بمحذف الواو ، والضمير في اشفه للعليل ، أو هي هاء السكت . **قوله ( لا شفاء )** بالمدة مفتى على الفتح والخبر محذوف والتقدير لنا أوله . **قوله ( إلا شفاؤك )** بالرفع على أنه بدل من موضع لا شفاء . **قوله ( قال سفيان )** هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله ( حدثت به منصورا )** هو ابن المعتز ، وصار بذلك في هذا الحديث إلى مسروق طريقان ، وإذا ضم الطريق الذي بعده إليه صار إلى عائشة طريقان ، وإذا ضم إلى حديث أنس صار إلى النبي ﷺ فيه طريقان . **قوله ( نحوه )** تقدم سياقه في أواخر كتاب المرضى مع بيان الاختلاف على الأعمش ومنصور في الوساطة بينهما وبين مسروق ، ومن أفرد ومن جمع وتحرير ذلك وانما . **قوله ( في الطريق الأخرى )** (المنصر) هو ابن شبل **قوله ( كان يرقى )** بكسر القاف ، وهو بمعنى قوله في الرواية التي قبلها « كان يعوذ » ولعل هذا هو السر أيضا في إيراد طريق عروة وإن كان سياق مسروق أتم ، لكن عروة صرح بكون ذلك رقية فيوافق حديث أنس في أنها رقية النبي ﷺ **قوله ( امسح )** هو بمعنى قوله في الرواية الأخرى « أذهب » والمراد الإزالة . **قوله ( بيدك الشفاء لا كاشف له )** أي للمرض ( إلا أنت ) وهو بمعنى قوله « اشف أنت الشافي لا شافي إلا أنت » . الحديث الثالث ، **قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة كما صرح به في الطريق الثانية ، وقدم الأولى لتصريح سفيان بالتحديث ، وصدقه شيخه في الثانية هو ابن الفضل المروزي . **قوله ( عبد ربه بن سعيد )** هو الانصاري أخو يحيى بن سعيد ، هو ثقة ، ويحيى أشهر منه وأكثر

حديثاً . قوله ( كان يقول للمريض اسم الله ) في رواية صدقة ، كان يقول في الرقية ، وفي رواية مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان زيادة في أوله ونفذه ، كان إذا اشتكى الإنسان أو كانت به قرحة أو جرح قال النبي ﷺ بأصبعه هكذا . ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها - بسم الله ، قوله ( تربة أرضنا ) خبر مبتدأ محذوف أى هذه تربة ، وقوله « بريقة بعضنا » يدل على أنه كان يتقل عند الرقية ، قال النووي : معنى الحديث أنه أخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم وضعها على التراب فعلق به شيء منه ثم مسح به الموضع العليل أو الجرح قابلاً الكلام المذكور في حالة المسح ، قال القرطبي : فيه دلالة على جواز الرقي من كل الآلام ، وأن ذلك كان أمراً قاصياً معلوماً بينهم ، قال : ووضح النبي ﷺ سبابته بالأرض ووضعها عليه يدل على استحباب ذلك عند الرقية . ثم قال : وزعم بعض علمائنا أن السرفية أن تراب الأرض لبرودته وبسبه يرى الموضع الذي به الألم ويمنع الأسباب المواد إليه ليدسه مع منفعته في تخفيف الجراح وانعماها . قال وقال في الرقي : أنه يختص بالتحليل والانضاج وإبراء الجرح والورم لاسيما من الصائم الجمائع ، وتعقبه القرطبي أن ذلك إنما يتم إذا وقعت المعالجة على قوانينها من مراعاة مقدار التراب والريق وملازمة ذلك في أوقاته ، وإلا فالنفع ووضع السبابة على الأرض إنما يتعلق بها ما ليس له بال ولا أثر ، وإنما هذا من باب التبرك بأسماء الله تعالى وآثار رسوله ، وأما وضع الإصبع بالأرض فلمله الخاصية في ذلك ، أو لحكمة إخفاء آثار القدرة بمباشرة الأسباب المعتادة . وقال البيضاوي : قد شهدت المباحث الطبية على أن الريق مدخلا في النضج وتعديل المزاج ، وتراب الوطن له تأثير في حفظ المزاج ودفع الضرر ، فقد ذكروا أنه ينبغي للسافر أن يستصحب تراب أرضه إن عجز عن استصحاب ماها ، حتى إذا ورد المياه المختلفة جعل شيئا منه في سقائه ليأمن مضرة ذلك . ثم إن الرقي والعرائم لها آثار عجيبة تتقاعد العقول عن الوصول إلى كنهها . وقال التوريشي : كأن المراد بالتربة الإشارة إلى فطرة آدم ، والريقة الإشارة إلى النطفة ، كأنه تضرع بلسان الحال انك اخترعت الأصل الأول من التراب ثم أبدعته منه من ماء مهين فبين عليك أن تشفى من كانت هذه نشأته . وقال النووي : قيل المراد بأرضنا أرض المدينة خاصة لبركتها ، وبعضنا رسول الله ﷺ لشرف ريقه ، فيسكون ذلك مخصوصا . وفيه نظر . قوله ( يشقى سقيمتنا ) ضبط بالوجهين بضم أوله على البناء للجھول ، وسقيمتنا بالرفع ويفتح أوله على أن الفاعل مقدر ، وسقيمتنا بالنصب على المفعولية . ( تنبيهه ) : أخرج أبو داود والنسائي ما يفسر به الشخص المرق ، وذلك في حديث عائشة « أن النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس بن شماس وهو مريض فقال : اكشف الباس ، رب الناس . ثم أخذ ترابا من بطحان فجعله في قدح ، ثم نفث عليه ، ثم صبه عليه ،

### ٣٩ - باب النفث في الرقية

٥٧٤٧ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن يحيى بن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال سمعت أبا قتادة يقول « سمعت النبي ﷺ يقول : الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ . فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفَثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلَاثَ صَرَاتٍ ، وَيَقْعُوْهُ مِنْ شَرِّهَا ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ » . وقال أبو سلمة : فإن كنت لأرى الرؤيا أثقل على من الجبل ، فما هو إلا أن سمعت هذا الحديث فما أباليما

٥٧٤٨ - **قوله** عبد العزيز بن عبد الله الأوسى حدثنا سليمان عن يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذتين جميعاً ، ثم مسح بهما وجهه وما بكأت يده من جسده . قالت عائشة : فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به . قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أتى إلى فراشه

٥٧٤٩ - **قوله** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا في سفر سافروها حتى نزلوا في حى من أحياء العرب ، فاستضافوهم فأبوا أن يضيّفوهم . فلدغ سيد ذلك الحى ، فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء . فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين قد نزلوا بكم ، نلّهُ أن يكون عند بعضهم شيء . فاتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ، إن سيدنا كلدغ ، فسعينا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء ، فهل عند أحد منكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم ، والله إنى لراق ، ولكن والله لقد استضافناكم فلم تضيّفونا ، فأنا براقي لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً . فصالحوهم على قطع من أنتم . فانطلق فجعل يتفل ويتقرأ ( الحمد لله رب العالمين ) حتى لكأنا نشط من عقال ؛ فانطلق يمشى مابه قلبه . قال فأوفوهم جعلاًهم الذى صالحوهم عليه . فقال بعضهم : اقسوا . فقال الذى رقى : لا تقبلوا حتى تأتي رسول الله ﷺ فذكر له الذى كان ، فنظروا ما يأمرنا . فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له ، فقال : وما يدريك أنها رقية ؟ أصبتم ، اقسوا واضربوا إلى معكم بسهم »

**قوله** ( باب النفث ) بفتح النون وسكون الفاء بعدها مثناة ( فى الرقية ) . فى هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من كره النفث مطلقاً - كالأسود بن يزيد أحد التابعين - تمسكاً بقوله تعالى ( ومن شر الغفائات فى العقد ) ، وعلى من كره النفث عند قراءة القرآن خاصة كإبراهيم النخعي ، أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره ، فأما الأسود فلا حجة له فى ذلك لأن المذموم ما كان من نفث السحرة وأهل الباطل ، ولا يلزم منه ذم النفث مطلقاً ، ولا سيما بعد ثبوت فى الأحاديث الصحيحة ، وأما النخعي فالحجة عليه ما ثبت فى حديث أبي سعيد الخدرى نالك أحاديث الباب ، فقد قصوا على النبي ﷺ القصة وفيها أنه قرأ بفاتحة الكتاب ونفل ولم ينكر ذلك ﷺ فكان ذلك حجة ، وكذا الحديث الثانى فهو واضح من قوله ﷺ ، وقد تقدم بيان النفث مراراً ، أو من قال إنه لا يرقى فيه وتصويب أن فيه ريقاً خفيفاً ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث . **قوله** ( سليمان ) هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، والاسناد كله مدنيون . **قوله** ( الرقيا من الله ) يأتى شرحه مستوفى فى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . وقوله « فلينفث » هو المراد من الحديث المذكور فى هذه الترجمة لأنه دل على جدواها . **قوله** ( وقال أبو سلمة ) هو موصول بالاسناد المذكور وقوله « فان كنس » فى رواية الكشميهنى بدون الفاء ، وقوله « أنفل على من الجبل » أى لما كان يتوقع من

شرها . الحديث الثاني ، قوله (سليمان) هو ابن بلال أيضا ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (إذا أوى الى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذتين) أى يقرؤها وينث حالة القراءة ، وقد تقدم بيان ذلك فى الوفاة النبوية . قوله (ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده ) فى رواية المفضل بن فضالة عن عقيل د ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده يفعل ذلك ثلاث مرات . قوله (فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به ، وهذا عما تفرد به سليمان بن بلال عن يونس ، وقد تقدم فى الوفاة النبوية من رواية عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ « فلما اشتكى وجهه الذى توفى فيه طففت أنفث عليه » وأخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس فلم يذكرها . قوله ( قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أوى الى فراشه ) وقع نحو ذلك فى رواية عقيل عن ابن شهاب عند عبد بن حميد ، وفيه إشارة الى الرد على من زعم أن هذه الرواية شاذة ، وأن المحفوظ أنه ﷺ كان يفعل ذلك إذا اشتكى كما فى رواية مالك وغيره ، فدلّت هذه الزيادة على أنه كان يفعل ذلك إذا أوى الى فراشه ، وكان يفعله إذا اشتكى شيئا من جسده ، فلا منافاة بين الروایتين . وقد تقدم فى فضائل القرآن قول من قال إنهما حديثان عن الزهري بسند واحد . الحديث الثالث حديث أبي سعيد فى قصة اللديغ الذى رماه بفاتحة الكتاب ، وتقدم شرحه مستوفى فى كتاب الاجارة ، وتقدمت الاشارة اليه قريبا . ووقع فى هذه الرواية « فجعل يتفل ويقرأ » وقد قدمت أن النفث دون التفل ، وإذا جاز التفل جاز النفث بطريق الاولى . وفيها ما به ثلبة ، بفتح اللام بعدها موحدة ، أى ما به ألم يقلب لأجله على الفراش ، وقيل أصله من القلاب بضم القاف وهو داء يأخذ البعير فيمسك على قلبه فيموت من يومه

#### ٤٠ - باب مسح الرافى الوجع بيده اليمنى

٥٧٥٠ - حدثني عبد الله بن أبي شيبه حدثنا يحيى عن سفيان عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان للنبي ﷺ يعوذ بعضهم بمسحهم بيده : أذهب اليباس ، رب الناس ، واشف أنت الشافى ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما . فذكرته لمنصور فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها . . بنحوه

قوله ( باب مسح الرافى الوجع بيده اليمنى ) ذكر فيه حديث عائشة فى ذلك وقد تقدم شرحه قريبا ، والقائل « فذكرته لمنصور » هو سفيان الثوري كما تقدم التصريح به فى « باب رقية النبي ﷺ » ،

#### ٤١ - باب المرأة ترقى للرجل

٥٧٥١ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه فى مرضه الذى قبض فيه بالمعوذات ، فلما ثقل كانت أنا أنفث عليه بهن ، فامسح بيده نفسه لبركتها . فسألت ابن شهاب : كيف كان ينفث ؟ قال ينفث على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه



**قوله** (باب المرأة ترقى الرجل) ذكر فيه حديث عائشة ، وفيه قولها وكان ينفض على نفسه في مرضه الذي قبض فيه بالأموات ، فلما ثقل كنت أنا أنفض عليه ، وقد تقدم قبل بباب من رواية يونس عن ابن شهاب أنه رضي الله عنه أمرها بذلك ، وزاد في رواية معمر هنا كيفية ذلك فقال : ينفض على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه ،

#### ٤٢ - باب من لم يرق

٥٧٥٢ - **حديث** مسدد حدثنا حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبهر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج علينا النبي ﷺ يوماً فقال : «عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ ، فَبَعِلَ يَمْرُؤُا لَدَيْهِ مَعَ الرَّجُلِ وَاللَّيْثُ مَعَ الرَّجُلَانِ ، وَاللَّيْثُ مَعَ الرَّهْطِ ، وَاللَّيْثُ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ، وَرَأَيْتُ سُودَا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي ، فَقِيلَ : هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ ، ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ ، فَرَأَيْتُ سُودَا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ لِي : انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا ، فَرَأَيْتُ سُودَا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ أُمَمُكَ ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ . فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِي . فَتَذَكَّرْتُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : أَمَا نَحْنُ فَوَلَدُنَا فِي الشَّرْكِ ، وَاسْكُنَّا آمَنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ مِثْلُنَا . فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَهَّرُونَ ، وَلَا يَكْتُمُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ ، وَعَلَى رِجْلِهِمْ يَتَرَكُونَ . فَقَامَ عَكَاشَةُ بْنُ مِخَصَّنٍ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا ؟ فَقَالَ : سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةُ »

**قوله** (باب من لم يرق) هو بفتح أوله وكسر القاف مجنبا للفاعل ، وبضم أوله وفتح القاف مبنيًا للدفعول . **قوله** (حصين بن نمير) بنون مصغر هو الواسطي ، ماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد تقدم بهذا الاسناد في أحاديث الأنبياء لكن باختصار ، وتقدم الحديث بعينه من وجه آخر عن حصين بن عبد الرحمن في «باب من اكتوى» ، وذكرت من زاد في أوله قصة وأن شرحه سيأتي في كتاب الرقاق ، والغرض منه هنا قوله هم الذين لا يطهرون ولا يكتون ولا يسترقون ، فأما الطيرة فسيأتي ذكرها بعد هذا ؛ وأما السكى فتقدم ذكر ما فيه هناك ، وأما الرقية فتمسك بهذا الحديث من كره الرقي والسكى من بين سائر الأدوية وزعم أنها قاذحات في التوكل دون غيرها ، وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة : أحدها قاله الطبري والمازري وطائفة أنه محمول على من جانب اعتقاد الطبائعيين في أن الأدوية تنفع بطبعها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون ، وقال غيره : الرقي التي يحمد تركها ما كان من كلام الجاهلية ومن الذي لا يعقل معناه لاحتمال أن يكون كفرا ، بخلاف الرقي بالذكر ونحوه . وثقبة عياض وغيره بأن الحديث يدل على أن السبعين ألفا مزينة على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عن شاركهم في أصل الفضل والديانة ؛ ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبعها أو يستعمل رقي الجاهلية ونحوها فليس مسلما فلم يسلم هذا الجواب . ثانيها قال الداودي وطائفة إن المراد بالحديث الذين يمتنعون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء ، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا ، وقد قدمت هذا عن ابن قتيبة وغيره في «باب من اكتوى» ، وهذا اختيار ابن عبد البر ، غير أنه معترض بما قدمته من ثبوت الاستعاذة قبل وقوع الداء . ثالثها قال الحلبي : يحتمل أن يكون

المراد هؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المعدة لدفع العوارض ، فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء . وليس لهم ملجأ فيما يعترضهم إلا الدعاء والاعتصام بالله ، والرضا بقضائه ، فهم غافلون عن طب الأطباء وورق الرقاة ولا يحسنون من ذلك شيئا ، والله أعلم . رابعها أن المراد بترك الرقي والسكي الاعتماد على الله في دفع الداء وإرضاء بقدره ، لا القدح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب ، وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه . قال ابن الأثير : هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلائقها ، وهؤلاء هم خواص الأولياء . ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي ﷺ فعلا وأمرأ ، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز ، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله ، لأنه كان كامل التوكل يقينا فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئا ، بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل ، لكن من ترك الأسباب وفوض وأخلص في ذلك كان أرفع مقاما . قال الطبري : قيل لا يستحق التوكل إلا من لم يخاطب قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي ، ولا من لم يسع في طلب رزق ولا في مداواة ألم ، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتباعا لسنة رسوله ، فقد ظاهر ﷺ في الحرب بين درعين ، ولبس على رأسه المغفر ، وأقعد الرماة على قم الشعب ، وخندق حول المدينة ، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة ، وهاجر هو ، وتعاطى أسباب الأكل والشرب ، وادخر لاهله قوتهم ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء ، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك ، وقال الذي سأله : أعقل فافق أو أعدم ؟ قال : أعقلها وتوكل ، فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل ، والله أعلم

### ٢٣ - باب الطيرة

٥٧٥٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا يونس عن الزهري عن سالم « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ، والدابة »  
 ٥٧٥٤ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا طيرة ، وغيرها فقالوا : وما فقال ؟ قال : الكلمة للصالحه يسممها أحدكم »

[ الحديث ٥٧٥٤ - طرفه في : ٥٧٥٥ ]

قوله ( باب الطيرة ) بكسر المهملة وفتح التحتانية وقد تسكن ، هي التشاؤم بالشيء ، وهو مصدر تطير مثل تحير حيرة . قال بعض أهل اللغة لم يجيء من المصادر هكذا غير هاتين ، وتمقب بأنه سمح طيبة ، وأورد بعضهم التولة وفيه نظر ، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة فبقيمن به واستمر ، وإن رآه طار يسرة تشاؤم به ورجع ، وربما كان أحدهم يبيع الطير ليطير فيعتمدها ، فجاء الشرح بالنهي عن ذلك ، وكانوا يسمونه السائح بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة ، والبارح بموحدة وآخره مهملة ، فالسائح

ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك الى يمينك ، والبارح بالعكس . وكانو يقيمون بالسائح ويتشاهمون بالبارح ، لانه لا يمكن رميه إلا بان ينحرف اليه ، وليس في شيء من سحوح الطير وبروحها ما يقتضى ما اعتقدوه ، وانما هو تكلف بتعامل ما لا أصل له ، اذ لا نطق للطير ولا تمييز فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه ، وطلب العلم من غير مظانه جعل من فاعله ، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتمدح بتركه ، قال شاعر منهم :

واقعد غدوت وكنت لا      أغدو على واق وحاتم  
فاذا الأشائم كالآيا      من والأيامن كالآشائم

وقال آخر : الزجر والطير والسكان كلهم مضللون ودون الغيب أقفال  
وقال آخر : وما عاجلات الطير تدنى من ألفى نجاحا ، ولا عن ريشن قصور  
وقال آخر : لعمرك ما ندرى الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع  
وقال آخر : تخير طيرة فيها زياد لتعبره ، وما فيها خير  
تعلم أنه لا طير إلا على متطير ، وهو الثبور  
بل شيء يوافق بعض شيء أحايينا ، وباطله ككثير

وكان أكثرهم يتطيرون ويعتمدون على ذلك ويصح معهم غالبا لثريين الشيطان ذلك ، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين . وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أنس رفعه « لا طيرة ، والطيرة على من تطير » . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن النبي ﷺ « ثلاثة لا يسلم منهم أحد : الطيرة ، والظن ، والحسد . فاذا تطيرت فلا ترجع ، واذا حسدت فلا تنب ، واذا ظننت فلا تحقق ، وهذا مرسل أو معضل ، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في « الشعب » ، وأخرج ابن عدى بسند لين عن أبي هريرة رفعه « إذا تطيرتم فامضوا ، وعلى الله فتوكلوا ، وأخرج الطبراني عن أبي الدرداء رفعه « لن ينال الدرجات العلى من تكهن ، أو استقسم ، أو رجوع من سفر تطيرا ، ورجاله ثقات ، إلا أننى أظن أن فيه انقطا ، وله شاهد عن عمران بن حصين وأخرجه البزار في أثناء حديث بسند جيد ، وأخرج أبو داود والترمذى وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفعه « الطيرة شرك ، وما منا الا تطير ، ولكن الله يذهب بالتوكل ، وقوله « وما منا إلا » من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر ، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخارى فيما حكاه الترمذى عن البخارى عنه ، وانما جعل ذلك شركا لاعتقادهم أن ذلك يجلب نقما أو يدفع ضرا ، فكأنهم أشركوه مع الله تعالى ، وقوله « واسكن الله يذبه بالتوكل » إشارة الى أن من وقع له ذلك فسلم لله ولم يسأ بالطيرة أنه لا يؤاخذ بما عرض له من ذلك . وأخرج البيهقي في « الشعب » من حديث عبد الله بن عمرو موقوفا « من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل : اللهم لا طير إلا طيرك ، ولا خير إلا خيرك ، ولا إله غيرك » . قوله ( لا عدوى ، ولا طيرة ، والشوم في ثلاث ) قد تقدم شرح هذا الحديث وبيان اختلاف الرواة في سياقه في كتاب الجهاد ، والتطير والتشائم بمعنى واحد ، فتنى أولا بطريق العموم كما نفي العدوى ، ثم أثبت الشوم في الثلاثة المذكورة . وقد ذكرت ما قيل في ذلك هناك . وقد وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود بلفظ « وان كانت الطيرة في شيء » ، الحديث . قوله في الحديث الثاني ( لا طيرة ،

وخيرها الفأل ) يأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وكأنه أشار بذلك الى أن النبي في الطيرة على ظاهره لاسكن في الشر ، ويستثنى من ذلك ما يقع فيه من الخير كما سأذكره

### ٢٤ - باب الفأل

٥٧٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **أخبرنا** هشام **أخبرنا** معمر **عن** الزهري **عن** عبيد الله بن عبد الله **عن** أبي هريرة **رضي** الله عنه قال : قال النبي ﷺ : لا طيرة ، وخيرها الفأل . قالوا : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : الكلمة الصالحة يسميها أحدكم ،

٥٧٥٦ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **عن** قتادة **عن** أنس **رضي** الله عنه **عن** النبي ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ، ويعني الفأل الصالح ، الكلمة الحسنة «  
[ الحديث ٥٧٥٦ - طرقة : في ٥٧٧٦ ]

**قوله** ( باب الفأل ) بقاء ثم حمزة وقد تسهل ، والجمع فتول بالحمزة جوما . **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أي ابن عتبة بن مسعود ، وقد صرح في رواية شعيب التي قبل هذه فيه بالإخبار . **قوله** ( قال وما الفأل ) ؟ كذا للاكثر بالافراد ، وللكشميني **قالوا** ، كرواية شعيب . **قوله** ( الكلمة الصالحة يسميها أحدكم ) وقال في حديث أنس ثاني حديثي الباب **ويعني** الفأل الصالح ، الكلمة الحسنة . وفي حديث عروة بن عامر الذي أخرجه أبو داود **قال** ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ **فقال** : خيرها الفأل ، ولا ترد مسلما ، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل : اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ، ولا يدفع السيئات إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقوله **وخيرها** الفأل ، قال السكرماني تبعاً لغيره : هذه الاضافة تشمر بأن الفأل من جملة الطيرة ، وليس كذلك بل هي اضافة توضيح ، ثم قال : وأيضا فإن من جملة الطيرة كما تقدم تقريره التيامن ، فبين بهذا الحديث أنه ليس كل التيامن مردودا كالقشاقم ، بل بعض التيامن مقبول . قلت : وفي الجواب الاول دفع في صدر السؤال ، وفي الثاني تسليم السؤال ودعوى التخصيص وهو أقرب وقد أخرج ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رفعه **كان** يعجبه الفأل ويكره الطيرة ، وأخرج الترمذي من حديث حابس التميمي أنه سمع النبي ﷺ يقول **والعين حق** ، وأصدق الطيرة الفأل ، وفي هذا التصريح أن الفأل من جملة الطيرة لكنه مستثنى . وقال الطبري : الضمير المؤنث في قوله **وخيرها** راجع الى الطيرة ، وقد علم أن الطيرة كلها لا خير فيها ، فهو كقوله تعالى ( أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا ) وهو جنى على زعمهم ؛ وهو من إرخاء العنان في المخادعة بأن يجري الكلام على زعم الخصم حتى لا يشمتز عن التفكير فيه ، فإذا تفكر فأنصف من نفسه قبل الحق ، فقوله **وخيرها** الفأل ، إطماع للسامع في الاستماع والقبول ، لا أن في الطيرة خيرا حقيقة ، أو هو من نحو قولهم **والصيف أحر من الشتاء** ، أي الفأل في بابيه أبلغ من الطيرة في بابها . والحاصل أن أفضل التفضيل في ذلك إنما هو بين القدر المشترك بين الشيئين ، والقدر المشترك بين الطيرة والفأل تأثير كل منهما فيما هو فيه ، والفأل في ذلك أبلغ . قال الخطابي : وإنما كان ذلك لان مصدر الفأل عن لطف وبيان ، فكأنه خير جله عن غيب ، بخلاف غيره فانه مستند الى حركة الطائر أو نطقه وليس فيه بيان أصلا ، وإنما هو تكلف بمن

يتحاطاه . وقد أخرج الطبري عن عكرمة قال : كنت عند ابن عباس ، فر طائر فصاح ، فقال رجل : خير خير ، فقال ابن عباس : ما عند هذا لا خير ولا شر . وقال أيضا : الفرق بين الغال والطيرة أن الغال من طريق حسن الظن بالله ، والطيرة لا تكون إلا في سوء فذلك كرهت . وقال النووي : الغال يستعمل فيما يسوء وفيما يسر ، وأكثره في السرور . والطيرة لا تكون إلا في الشؤم ، وقد تستعمل مجازا في السرور اهـ . وكان ذلك بحسب الواقع ، وأما الشرح فنقص الطيرة بما يسوء والغال بما يسر ، ومن شرطه أن لا يقصد اليه فيصير من الطيرة . قال ابن بطال : جعل الله في فطر الناس محبة الكلمة الطيبة والانس بها كما جعل فيهم الارتياح بالمنظر الانيق والماء الصافي وان كان لا يملك ولا يشر به . وأخرج الترمذي وصححه من حديث أنس ؓ أن النبي ﷺ كان إذا خرج لحاجته يهجه أن يسمع : يا نعيم يا راشد ، وأخرج أبو داود بسند حسن عن بريدة ؓ أن النبي ﷺ كان لا يطير من شيء ، وكان إذا بعث عاملا يسأل من اسمه ، فاذا أعجبه فرح به ، وإن كره اسمه روى كراهة ذلك في وجهه ، وذكر البيهقي في الشعب ، عن الخليجي ما ملخصه : كان التطير في الجاهلية في العرب ازعاج الطير عند ارادة الخروج للحاجة ، فذكر نحو ما تقدم ثم قال : وهكذا كانوا يتطيرون بصوت الغراب وبمرور الظباء فسموا السكل تطيرا ، لأن أصله الاول . قال : وكان التشاؤم في الصبح إذا رأى الصبي ذاهبا الى الملم تشام أو راجعا تيمن ، وكذا إذا رأى الجمل موقرا حملا تشام فإن رآه واضعا حملا تيمن ، ونحو ذلك . لجاء الشرح برفع ذلك كله . وقال : من تكهن أو رده عن سفر تطير فليس منا ، ونحو ذلك من الأحاديث . وذلك إذا اعتقد أن الذي يشاهده من حال الطير موجبا ما ظنه ولم يصف التدبير الى الله تعالى ، فأما إن علم أن الله هو المدبر ولسكنه أشفق من الشر لأن التجارب قضت بأن صوتا من أصواتها معلوما أو حالا من أحوالها معلومة يردفها مسكروه فإن وطن نفسه على ذلك أسماء ، وإن سأل الله الخير واستعاذ به من الشر ومضى متوكلا لم يضره ما وجد في نفسه من ذلك ، وإلا فبواخذ به ، وربما وقع به ذلك المسكروه بعينه الذي اعتقده عقوبة له كما كان يقع كثيرا لأهل الجاهلية ، والله أعلم . قال الخليجي : وإنما كان ﷺ يهجه الغال لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق ، والتفاؤل حسن ظن به ، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال . وقال الطيبي : معنى الترخص في الغال والمنع من الطيرة هو أن الشخص لو رأى شيئا فظنه حسنا محرزا على طلب حاجته فليعمل ذلك . وإن رآه بسوء ذلك فلا يقبله بل يمضي لسبيله . فلو قبل وانتهى عن المضي فهو الطيرة التي نخصت بأن تستعمل في الشؤم . والله أعلم

#### ٥٤ - باب لا هامة

٥٧٥٧ - حدثنا محمد بن الحسن حدثنا القنصري أخبرنا إسرائيل أخبرنا أبو حصين عن أبي صالح ؓ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، قوله ( باب لا هامة ) كذا للجميع ، وذكر فيه حديث أبي هريرة ؓ لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، ثم ترجم بعد سبعة أبواب « باب لا هامة » وذكر فيه الحديث المذكور مطولا وليس فيه « ولا طيرة » وهذا من توارد ما انفق له أن يترجم للحديث في موضعين بلفظ واحد ، وسأذكر شرح الهامة في الموضع الثاني إن شاء الله تعالى . ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة الى الخلاف في تفسير الهامة كما سيأتى بيانه

## ٤٦ - باب الكهانة

٥٧٥٨ - **حَرْشُ** سَعِيدُ بْنُ عَفْرِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي إِسْرَائِيلَ مِنْ هَذِيلٍ اقْتَتَلَا ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ ، فَاصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ ، فَفَتَكَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا ، فَاتَّخَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَضَى أَنْ دِيَّةَ مَا فِي بَطْنِهَا مُغْرَةٌ عِدَّةً أَوْ أَمَةً . فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَغَرَّمَتْ : كَيْفَ أُغْرِمُ بِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ ، وَلَا نَطْقَ وَلَا أَشْهَلَ ، فَتَلَّى ذَلِكَ يُطَلِّ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ »  
[ الحديث ٥٧٥٨ - أطرافه في : ٥٧٥٩ ، ٥٧٦٠ ، ٦٧٤٠ ، ٦٩٠٤ ، ٦٩٠٩ ، ٦٩١٠ ]

٥٧٥٩ - **حَرْشُ** نَتِيبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ ، فَطَرَحَتْ بَحِيحَهَا ، فَقَضَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةٍ : عِدَّةً أَوْ وَلِيدَةً »  
٥٧٦٠ - وعن ابنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنَيْنِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةٍ : عِدَّةً أَوْ وَلِيدَةً . فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ : كَيْفَ أُغْرِمَ مَا لَا أَكْلَ وَلَا شَرْبَ وَلَا نَطْقَ وَلَا أَشْهَلَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلِّ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ »

٥٧٦١ - **حَرْشُ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ لُزْهَرِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ « عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ التَّبَعِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ »  
٥٧٦٢ - **حَرْشُ** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسَفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ لُزْهَرِيٍّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ « عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَأَلَ نَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكُهَّانِ فَقَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْهُمْ يَحْدُثُونَ أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَلَاَحُ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطِفُهَا الْجَنِيُّ فَيَقْرَأُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ ، فَيَخْطُطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ »  
قال عليُّ قال عبدُ الرزاق : مرسلُ « الكلمة من الحق » ، ثم بلغني أنه أسنده بعد ،

**قوله** ( باب الكهانة ) وقع في ابنِ بَطَّالٍ هُنَا « والسحر » وليس هو في نسخ الصحيح فيما وقفت عليه ، بل ترجمة السحر في باب مفرد عقب هذه ، والكهانة - يفتح الكاف - ويجوز كسرهما - ادعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب ، والأصل فيه استراق الجنى السمع من كلام الملائكة ، فيلقيه في أذن الكاهن . والكاهن لفظ يطلق على العراف ، والذي يضرب بالحصى ، والمنجم . ويطلق على من يقوم بأمر آخر ويسعى في قضاء حوائجه . وقال في « المحكم » : الكاهن القاضى بالغيب . وقال في « الجامع » : العرب تسمي كل من أذن بشيء

قبل وقوعه كاهنا . وقال الخطابي : الكهنة قوم لهم أذان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية ، فألفتهم الشياطين لما بينهم من التناسب في هذه الامور ، ومساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم اليه . وكانت الكهانة في الجاهلية قاشية خصوصا في العرب لانقطاع النبوة فيهم . وهي على اصناف : منها ما يتلقونه من الجن ، فان الجن كانوا يصعدون إلى جهة السماء فيركب بعضهم بعضا إلى أن يدنو الأعلى بحيث يسمع الكلام فيلقيه إلى الذي يليه ، إلى أن يتلقاه من يليه في أذن الكاهن فيزيد فيه ، فلما جاء الاسلام ونزل القرآن حرست السماء من الشياطين ، وأرسلت عليهم الشهب ، فبقى من استراقهم ما يتخطفه الأهل فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ إلا من خطف الخطفة فأقبه شهاب ثاقب ﴾ . وكانت إصابة الكهان قبل الاسلام كثيرة جدا كما جاء في أخبار شتى وسطيح ونحوها ، وأما في الاسلام فقد ندر ذلك جدا حتى كاد يضمحل وبقه الحد . نازيها ما يخبر الجني به من يواليه بما غاب عن غيره عما لا يطلع عليه الانسان غالبا ، أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد . نالها ما يستند إلى ظن وتخمين وحس ، وهذا قد يعمل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه . رابعها ما يستند إلى التجربة والعادة ، فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك ، ومن هذا القسم الأخير ما يصنأه السحر ، وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم ، وكل ذلك مذموم شرعا . وورد في ذم الكهانة ما أخرجه أصحاب السنن ومصححه الحاكم من حديث أبي هريرة رفعه د من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ، وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين أخرجهما الزار بسندين جيدين ولفظهما د من أتى كاهنا ، وأخرجه مسلم من حديث امرأة من أزواج النبي ﷺ . ومن الرواة من سماها حفصة - بلفظ د من أتى عرافا ، وأخرجه أبو يعلى من حديث ابن مسعود بسند جيد ، لكن لم يصرح برفعه ، ومثله لا يقال بالرأى ، ولفظه د من أتى عرافا أو ساحرا أو كاهنا ، وانفقت ألفاظهم على الوعيد بلفظ حديث أبي هريرة ، إلا حديث مسلم فقال فيه د لم يقبل لهما صلاة أربعين يوما . ووقع عند الطبراني من حديث أنس بسندين مرفوعا بلفظ د من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد برئ مما أنزل على محمد ، ومن أناء غير مصدق له لم تقبل صلاة أربعين يوما ، والاحاديث الأولى مع صحتها وكثرتها أولى من هذا ، والوعيد جاء نارة بعدم قبول الصلاة ونارة بالكفر ، فيحمل على حالين من الآتي أشار إلى ذلك القرطبي . والعراف بفتح المهملة وتشديد الراء من يستخرج الوقوف على المغيبات بضرب من فعل أو قول . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة ، قوله ( عن ابن شهاب عن أبي سلة عن أبي هريرة ) وساقه بطوله ، كذا قال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر من رواية الليث عنه عن ابن شهاب ، وفصل مالك عن ابن شهاب قصة ولي المرأة لجعله من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلًا كما بينه المصنف في الطريق التي نقل طريق ابن مسافر عنه ، وقد روى الليث عن ابن شهاب أصل الحديث بدون الزيادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موصولا كما سيأتي في الديات . وكذا أخرج هناك طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلة وسعيد معا عن أبي هريرة بأصل الحديث دون الزيادة ، ويأتي شرح ما يتعلق بالجنين والغرة هناك إن شاء الله تعالى ، قوله ( فقال ولي المرأة ) هو حمل بفتح المهملة والميم الخفيفة ابن مالك بن النابغة الهذلي ، بينه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلة معا عن أبي هريرة ، وكنية حمل المذكور أبو نضلة ، وهو صحابي نزل البصرة . وفي رواية مالك د فقال الذي قضى عليه ، أي قضى على من هو منه بسبيل ، وفي رواية

الليث عن ابن شهاب المذكورة أن المرأة من بنى لحيان ، وبنو لحيان حتى من هذيل ، وجاء تسمية الضرتين فيها  
أخرج أحمد من طريق عمرو بن تميم بن عويم عن أبيه عن جده قال : كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم  
عفيف ، بنت مسروح تحت حمل بن مالك بن النابغة ، فضربت أم عفيف مليكة بمسطح ، الحديث ، لكن قال فيه  
و فقال العلاء بن مسروح : يا رسول الله ، أنفزم من لا شرب ولا أكل ، الحديث ، وفي آخره : أجمع كسجج  
الجاهلية ، ويجمع بينهما بأن كلا من زوج المرأة وهو حمل وأخوها وهو العلاء قال ذلك تواردا مما عليه ، لما تقرر  
عندهما أن الذي يودى هو الذي يخرج حيا ، وأما السقط فلا يردى ، فابطل الشرع ذلك وجعل فيه غرة ، وسيأتي  
بيانه في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية للطبراني أيضا أن الذي قال ذلك عمران بن عويم ، فلعلها  
قصة أخرى . وأم عفيف بهملة وفارين وزن عظيم ، ووقع في المهمات للخطيب ، وأصله عند أبي داود والنسائي  
من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أنها أم غطيف بنين ثم طاء مهملة مصغر ، فأنه أعلم . قوله ( كيف أغرم  
يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ) في رواية مالك : من لا أكل ولا شرب ، والاول أولى لمناسبة السجع .  
ووقع في رواية الكشميهني في رواية مالك : دمالا ، بدل من لا ، وهذا هو الذي في الموطأ . وقال أبو عثمان بن  
جنى : معنى قوله لا أكل أى لم يأكل ، أقام الفعل الماضى مقام المضارع . قوله ( فقل ذلك يطل ) للاكثر بضم  
التحتانية وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام أى يهدر ، يقال دم فلان هدر إذا ترك الطلب بشأره ، وطل الدم بضم  
الطاء وبفتحها أيضا ، وحكى دأطل ، ولم يعرفه الاصمعي : ووقع للكشميهني في رواية ابن مسافر : بطل ، بفتح  
الموحدة والتخفيف من البطلان ، كذا وأيته في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر ، وزعم عياض أنه وقع هنا للجميع  
بالموحدة ، قال : وبالأوجهين في الموطأ ، وقد رجح الخطابي أنه من البطلان ، وأنكره ابن بطل فقال : كذا يقوله  
أهل الحديث . وإنما هو طل الدم إذا هدر . قلت : وليس لأنكاره معنى بعد ثبوت الرواية ، وهو موجه ، راجع  
الى معنى الرواية الاخرى . قوله ( إنما هذا من إخوان السكمان ) أى لمشابهة كلامه كلامهم ، زاد مسلم والاسماعيلي من  
رواية يونس : من أجل يحبه الذى يجمع ، قال القرطبي : هو من تفسير الرازي ، وقد ورد مستند ذلك فيما أخرجه  
مسلم في حديث المغيرة بن شعبه : فقال رجل من عصابة القاتلة يفرم ، فذكر نحوه وفيه : فقال رسول الله ﷺ أجمع  
كسجج الأعراب ، ؟ والسجع هو تناسب آخر الكلمات لفظا ، وأصله الاعتواء ، وفي الاصطلاح الكلام المتقن  
والجمل أجمع وأساجيع ، قال ابن بطال : فيه ذم الكفار واذم من تشبه بهم في أفعالهم . وإنما لم يعاقبه لأنه ﷺ  
كله مأمورا بالصفح عن الجاهلين ، وقد تمسك به من كره السجع في السلام ، وليس على إطلاقه ، بل المسكروه منه  
ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق ، وأما ما يقع عفوا بلا تكلف في الأمور المباحة لجائز ، وعلى ذلك يحمل  
ما ورد عنه ﷺ ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الدعوات . والحاصل أنه إن جمع الأمرين من التكلف وإبطال  
الحق كان مذموما ، وإن اقتصر على أحدهما كان أخف في الذم ، ويخرج من ذلك تسميته الى أربعة أنواع : فالحمود ما  
جاء عفوا في حق ، ودونه ما يقع متكلفا في حق أيضا ، والمذموم عكسهما . وفي الحديث من الفوائد أيضا رفع  
الجنابة للحاكم ، وجوب الدية في الجنين ولو خرج ميتا كما سيأتي تقريره في كتاب الديات مع استيفاء فوائده .  
الحديث الثاني حديث أبي مسعود ، وهو عقبه بن عمرو ، في النهي عن ثمن السكب ومهر البنى وحلوان السكمان ،  
وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب البيع . الحديث الثالث ، قوله ( عن يحيى بن عروة بن الزبير عن هروة ) كان هذا



ما قالت الزهري سماعه من عروة لحملة عن والده عنه ، مع كثرة ما عند الزهري من عروة ، وقد وصفه الزهري بسعة العلم ، ووقع في رواية معقل بن عبيد الله عنده مسلم عن الزهري « أخبرني يحيى بن عروة أنه سمع عروة ، وكذا المصنف في التوحيد من طريق يونس ، وفي الأدب من طريق ابن جريج كلاهما عن ابن شهاب ، ولم أقف ليحيى بن عروة في البخاري إلا على هذا الحديث ، وقد روى بعض هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن عروة وتقدم موصولا في بدء الخلق ، وكذا هشام بن عروة عن أبيه به . قوله ( سأل رسول الله ﷺ ) في رواية الكشميني « سأل ناس رسول الله ﷺ » ، وكذا هو في رواية يونس ، وعند مسلم من رواية معقل مثله ومن رواية معقل مثل الذي قبله ، وقد سمي عن سأل عن ذلك معاوية بن الحكم السلمي كما أخرجه مسلم من حديثه وقال قلت يا رسول الله ، أمورا كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي السكبان ، فقال : لا تأتوا السكبان ، الحديث . وقال الخطابي هؤلاء السكبان فيما علم بشهادة الامتحان قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطبائع نارية ، فهم يفرعون الى الجن في أمورهم ويستفتونهم في الحوادث فيلقون اليهم السكلمات ، ثم تعرض الى مناسبة ذكر الشعراء بعد ذكرهم في قوله تعالى ( هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ) . قوله ( فقال ليس بشيء ) في رواية مسلم « ليسوا بشيء » ، وكذا في رواية يونس في التوحيد ، وفي نسخة « فقال لهم ليسوا بشيء » ، أي ليس قولهم بشيء يعتمد عليه ، والعرب تقول لمن عمل شيئا ولم يحكمه : ما عمل شيئا . قال القرطبي : كانوا في الجاهلية يترافعون الى السكبان في الوقائع والاحكام ويرجعون الى أقرانهم ، وقد انقطعت الكهانة بالبعثة المحمدية ، لكن بقي في الوجود من يتشبه بهم ، وثبت انتهى عن انبيائهم فلا يحل إتيانهم ولا تصديقهم . قوله ( انهم يحدثونا أحيانا بشيء فيكون حقا ) في رواية يونس « فانهم يتحدثون ، هذا أورده السائل إشكالا على عموم قوله « ليسوا بشيء » ، لأنه فهم منه أنهم لا يصدقون أصلا فأجابه ﷺ عن سبب ذلك الصدق ، وأنه اذا اتفق أن يصدق لم يتركه غالبا بل يشوبه بالكذب . قوله ( تلك السكمة من الحق ) كذا في البخاري بمهمة وقاف أي السكمة المسموعة التي تقع حقا ، ووقع في مسلم « تلك السكمة من الجن » ، قال النووي : كذا في نسخ بلادنا بالجيم والتون ، أي السكمة المسموعة من الجن أو التي تصح بما نقلته الجن . قلت : التقدير الثاني يوافق رواية البخاري ، قال النووي : وقد حكى عياض أنه وقع يعني في مسلم بالحاء والقاف . قوله ( يخطفها الجن ) كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي ويخطفها من الجن ، أي الكاهن يخطفها من الجنى أو الجنى الذي يلقي الكاهن يخطفها من جنى آخر فوقه . ويخطفها بخاء معجمة وطاء مفتوحة وقد تكسر بعدها فاء ومعناه الأخذ بسرعة . وفي رواية الكشميني « يخطفها » بتقديم الفاء بعدها طاء معجمة والاول هو المعروف وافته أعلم . قوله ( فيقرأ ) بفتح أوله وثانيه وتشديد الراء أي يصيها ، تقول قررت على رأسه دلو اذا صبيته ، فكأنه صب في أذنه ذلك الكلام . قال القرطبي : ويصح أن يقال المعنى ألفاها في أذنه بصوت ، يقال قرأ الفاء اذا صوت انتهى . ووقع في رواية يونس المذكورة دقيرة قرها ، أي يرددها ، يقال فرقت الدجاجة تفرقر فرقرة إذا رددت صوتها ، قال الخطابي : ويقال أيضا قررت الدجاجة تفرقر قررا وقريرا ، واذا رجعت في صوتها قيل فرقرت فرقرة وقرقريرة ، قال : والمعنى أن الجنى اذا ألقى السكمة لوليه تسامح بها الشياطين فتتأفكها كما اذا صوتت الدجاجة فسمعا الدجاج لجأوتها . وتعبه القرطبي بأن الأشبه بمساق الحديث أن الجنى يلقي السكمة الى ولية بصوت خفي مراجع له زمومة ويرجمه له ، فلذلك يقع كلام السكبان غالبا على هذا الخط ، وقد تقدم شيء من ذلك في أواخر الجائز

في قصة ابن صياد وبيان اختلاف الرواة في قوله « في قطيفة له فيها زمزمة » وأطلق على السكان ول الجنى لكونه يواليه أو يدل عن قوله الكاهن إلى قوله وليه للتعميم في الكاهن وغيره من يوالى الجن . قال الخطابي بين بين أن إصابة الكاهن أحيانا إنما هي لأن الجنى يلقي إليه الكلمة التي بسمها استراقا من الملائكة فيزيد عليها أكاذيب يقيسها على ما سمع ، فربما أصاب نادرا وخطؤه الغالب ، وقوله في رواية يونس « كقرقرة الدجاجة » بمعنى الطائر المعروف ، ودالها مثلثة والاشهر فيها الفتح ، ووقع في رواية المستمل « الزجاجة » بالزاي المضمومة وأنكرها الدارقطني وعدها في التصحيف ، لكن وقع في حديث الباب من وجه آخر تقدم في « باب ذكر الملائكة » في كتاب بدء الخلق « فيقرها في أذنه كما تقر القارورة » وشرحه على أن معناه كما يسمع صوت الزجاجة إذا حلت على شيء أو أتى فيها شيء . وقال القابسي : المعنى أنه يكون لما يلقيه الجنى إلى الكاهن حس كحس القارورة إذا حركت باليد أو على الصفا ، وقال الخطابي : المعنى أنه يطبق به كما يطبق رأس القارورة برأس الوعاء الذي يفرغ فيه منها ما فيها . وأغرب شارح « المصابيح » الثوربشتي فقال : الرواية بالزاي أحوط لما ثبت في الرواية الأخرى « كما تقر القارورة » واستعمال قر في ذلك شائع بخلاف ما فسروا عليه الحديث فانه غير مشهور ولم نجد له شاهدا في كلامهم ، فدل على أن الرواية بالدال تصحيف أو غلط من السامع . وتعقبه الطبري فقال : لا ريب أن قوله « قر الدجاجة » مفعول مطلق ، وفيه معنى التشبيه ، فكما يصح أن يشبه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصب الماء في القارورة يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدجاجة صوتها في أذن صواحبها ، وهذا مشاهد ، ترى الديك إذا رأى شيئا يشكره بقرقر فتسمعه الدجاجة فتجتمع وتقرقر معه ، وباب التشبيه واسع لا يقتصر إلى العلاقة ، غير أن الاختطاف مستعار للكلام من فعل الطير كما قال الله تعالى ﴿ فتخطفه الطير ﴾ فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الزجاجة لحصول الترشيع في الاستعارة . قات : ويؤيده دعوى الدارقطني وهو إمام الفن أن الذي بالزاي تصحيف ، وإن كنا ما قبلنا ذلك فلا أقل أن يكون أرجح . قوله ( فيخلطون معها مائة كذبة ) في رواية ابن جريج « أكثر من مائة كذبة » وهو دال على أن ذكر المائة للبالغة لا لتعيين العدد ، وقوله كذبة هنا بالفتح وحكى الكسر ، وأنكره بعضهم لأنه بمعنى الهيئة والحالة وليس هذا موضعه ، وقد أخرج مسلم في حديث آخر أصل توصل الجنى إلى الاختطاف فأخرج من حديث ابن عباس « حدثني رجال من الأنصار أنهم بينما هم جلوس ليلا مع رسول الله ﷺ إذ رمى بنجم فاستنار ، فقال : ما كنتم تقولون إذا رمى مثل هذا في الجاهلية ؟ قالوا : كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم أو مات رجل عظيم ، فقال : إنها لا يرمى بها موت أحد ولا حياة . ولكن ربنا إذا قضى أمرا أصبح حملة العرش ثم سبح الذين يلوهم حتى يبلغ التسبيح إلى أهل هذه السماء الدنيا فيقولون : ماذا قال ربكم ؟ فيخبرونهم حتى يصل إلى السماء الدنيا ، فيسرق منه الجنى : فما جاءوا به على وجهه فهو حق ، ولكنهم يزيدون فيه وينقصون ، وقد تقدم في تفسير سبأ وغيرها بيان كيفيتهم عند استراقهم ، وأما ما تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن عروة عن عائشة « أن الملائكة تنزل في العنان - وهو السحاب - فتذكر الأمر قضى في السماء فتسرق الشياطين السمع ، فيحتمل أن يريد بالسحاب السماء كما أطلق السماء على السحاب ، ويحتمل أن يكون على حقيقته وأن بعض الملائكة إذا نزل بالوحى إلى الأرض تسمع منهم الشياطين ، أو المراد الملائكة الموكلة بانزال المطر . قوله ( قال على قال عبد الرزاق مرسل الكلمة من الحق ، ثم بلغني أنه أسنده بعد ) هل هذا هو ابن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده أن عبد الرزاق كان يرسل هذا القدر من الحديث ، ثم أنه بعد ذلك وصله

بذكر عائشة فيه ، وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد والاسماعيلي من طريق فياض بن زهير ، وأبو نعيم من طريق عباس الصنبري ثلاثهم عن عبد الرزاق موصولا كرواية هشام بن يوسف عن معمر ، وفي الحديث بقاء استراق الشياطين السمع ، لكنه قل ونذر حتى كاد يضمحل بالنسبة لما كانوا فيه من الجاهلية . وفيه النهي عن إتيان الكهان قال القرطبي : يجب على من قدر على ذلك من محاسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئا من ذلك من الاسواق وينكر عليهم أشد التنكير وعلى من يحى إليهم ولا يفتقر بصدقهم في بعض الامور ولا بكثرة من يحى إليهم عن ينسب الى العلم ، فانهم غير راسخين في العلم بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور . ( تنبيه ) : ايراد باب الكهانة في كتاب الطب لمناسبته لآباب السحر لما يجمع بينهما من مرجع كل منهما للشياطين ، وايراد باب السحر في كتاب الطب لمناسبته ذكر الرقى وغيرها من الادوية المعنوية ، فناسب ذكر الادوية التي تحتاج الى ذلك ، واشتمل كتاب الطب على الإشارة للادوية الحسية كالحبة السوداء والمسل ثم على الادوية المعنوية كالرقى بالدعاء والقرآن . ثم ذكرت الادوية التي تنفع الادوية المعنوية في دفعها كالسحر ، كما ذكرت الادوية التي تنفع الادوية الحسية في دفعها كالجذام والله اعلم

٤٧ - **باب السحر** ، وقول الله تعالى ﴿ وإسكن الشياطين كفرؤا ، يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسكين بابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنا نحن فتنه فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ما يُفترقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد إلا باذن الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ اتَى ﴾ ، وقوله ﴿ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ ﴾ ، وقوله ﴿ يُحْيِلُ إِلَيْهِ مَنْ سَحَرَهُمْ أَنْهَا نَسِيَ ﴾ ، وقوله ﴿ وَمَنْ شَرَّ اللَّفْظَاتِ فِي الْعَقْدِ ﴾ . واللفظات : السواحر . تسحرون : تمعون

٥٧٦٣ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زريق يقال له آبيد بن الأعصم ، حتى كان رسول الله ﷺ يُحْيِلُ إِلَيْهِ أَنْهَ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَ . حتى إذا كان ذات يوم - أو ذات ليلة - وهو عندي ، اسكنه دعا ودعا ثم قال : يا عائشة ، أشعرت أن الله أفانني فيما استفتيته فيه ؟ أتاني رجلان ، فقام أحدهما عند رأسي ، والآخر عند رجلي ، فقال أحدهما لصاحبه : ما وجع الرجل ؟ فقال : مَطْبُوب . قال : من طَبَّهُ ؟ قال : كَيْبِدُ بْنُ الْأَعْصَمِ . قال : في أي شيء ؟ قال : في مُشْطٍ ومُشَاطة ، وجُفٍّ طَلْعُ نَخْلَةٍ ذكر . قال : وأين هو ؟ قال : في بئر ذُرْوَانَ . فأتانا رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه . فجاء فقال : يا عائشة ، كأن ماءها نفاقة الحناء ، وكأن رهوس نخلها رهوس للشياطين . قلت : يا رسول الله أفلا استخرجته ؟ قال : قد عاقني الله : فسكرت أن أثير

على الناس فيه قسراً . فأمر بها فدُفِنَتْ ، تابعه أبو أسامة وأبو شمرة وابن أبي الزناد عن هشام . وقال أقيث وابن عُيينة عن هشام « في مُشَط ومشاطة » . ويقال : المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مُشَط ، وللشاطاة من مُشاطاة السكتان

**قوله ( باب السحر )** قال الراغب وغيره : السحر يطلق على معان : أحدها ما لطف ودق ، ومنه سحرت الصبي خادعته واستملته ، وكل من استمال شيئاً فقد سحره ومنه إطلاق الشعراء سحر العيون لاستمالتها النفوس ، ومنه قول الأطباء : الطبيعة ساحرة ، ومنه قوله تعالى ( بل نحن قوم مسحورون ) أى مصرفون عن المعرفة ، ومنه حديثه أن من البيان لسحراً ، وسيأتى قريباً في باب مفرد . الثاني ما يقع بخداع وتخيلات لا حقيقة لها ، نحو ما يفعله المشعوذ عن صرف الأبصار عما يتعاطاه بخفة يده ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( بخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ) وقوله تعالى ( سحرُوا أعين الناس ) ومن هناك سمو موسى ساحراً ، وقد يستعمل في ذلك بما يكون فيه خاصية كالسحر الذى يجذب الحديد المسمى المغنطيس . الثالث ما يحصل بمعاونة الشياطين بضرب من التقرب إليهم ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( واسكن الشياطين كفرُوا واعدلوا الناس السحر ) . الرابع ما يحصل بمخاطبة الكواكب واستئصال روحانياتها بزعمهم ، قال ابن حزم : ومنه ما يوجد من الطامحات كاطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في المقرب فيضغ إمساكه من لدغة المقرب ، وكما شاهد ببعض بلاد المغرب - وهي سرقسطة - فإنها لا يدخلها ثعبان قط إلا إن كان بغير إرادته ، وقد يجمع بعضهم بين الأمرين الآخرين كالأستعانة بالشياطين ومخاطبة الكواكب فيكون ذلك أقوى بزعمهم ، قال أبو بكر الرازى في الأحكام له : كان أهل بابل قوماً صابئين يعبدون الكواكب السبعة ويسمونها آلهة ويعتقدون أنها الفاعلة لكل ما في العالم ، وعملوا أوثاناً على أسمائها ، ولكل واحد هيكَل فيه صنمه يتقرب إليه بما يوافقه بزعمهم من أدعية وبخور ، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم عليه السلام وكانت علومهم أحكام النجوم ، ومع ذلك فكان السحرة منهم يستعملون سائر وجوه السحر وينسبونها إلى فعل الكواكب لئلا يبحث عنها وينكشف قوامهم انتهى . ثم السحر يطلق ويراد به الآلة التى يسحر بها ، ويطلق ويراد به فعل الساحر والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط كالرق والنفث في القعد ، وتارة تكون بالمحسوسات كتصوير الصورة على صورة المسحور . وتارة بجمع الأمرين الحسى والمعنوى وهو أبلغ . واختلف في السحر فقيل : هو تخييل فقط ولا - فيته له وهذا اختيار أبى جعفر الاستر باذى من الشافعية وأبى بكر الرازى من الحنفية وابن حزم الظاهرى وطائفة ؛ قال النووي : والصحيح أن له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء ، وبدل عليه السكتاب والسنة الصحيحة المشهورة انتهى . لكن محل النزاع هل يقع بالسحر انقلاب عين أو لا ؟ فن قال أنه تخييل فقط منع ذلك ، ومن قال إن له حقيقة اختلفوا هل له تأثير فقط بحيث ينير المزاج فيكون نوعاً من الأمراض أو ينتهى إلى الاحالة بحيث يصير الجراح حياً أو ميتاً وعكسه ؟ فالذى عليه الجمهور هو الاول ، وذهبت طائفة قليلة إلى الثاني . فان كان بالنظر إلى القدرة الإلهية فسلم . وأن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل الخلاف ، فإن كثيراً من يدعى ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه ، ونقل الخطابي أن قوماً أنكروا السحر مطلقاً وكأنه على القائلين بأنه تخييل فقط والانتهى مكابرة ، وقال المازرى جمهور العلماء على إثبات السحر وأن له حقيقة ، وفي بعضهم حقيقة وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة وهو محدود لورود النقل بإثباته السحر ، ولأن العقل لا ينكر أن الله قد يخرق العادة عند إطلاق الساحر بكلام

سحراً  
مصرفاً

ونفى

ملفق أو تركيب أجسام أو مزج بين قوى على ترتيب مخصوص، ونظير ذلك ما يقع من حذاق الأطباء من مزج بعض العقاقير ببعض حتى ينقلب الضر منها بفردته فيصير بالتركيب نافعا، وقيل لا يزيد تأثير السحر على ما ذكر الله تعالى في قوله ( يفرقون به بين المرء وزوجه ) لكون المقام مقام تهويل، فلو جاز أن يقع به أكثر من ذلك لذكره. قال المازري: والصحيح من جهة العقل أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك، قال: والآية ليست نصا في منع الزيادة، ولو قلنا إنها ظاهرة في ذلك. ثم قال: والفرق بين السحر والمعجزة والكرامة أن السحر يكون بمعاونة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك بل إنما تقع غالبا اتفاقا، وأما المعجزة فتستأز عن الكرامة بالتحديد. ونقل إمام الحرمين الإجماع على أن السحر لا يظهر إلا من فاسق، وأن الكرامة لا تظهر على فاسق. ونقل النووي في زيادات الروضة عن المنذلي نحو ذلك. وينبغي أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه، فإن كان متمسكا بالشريعة متجنبيا للموبقات فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة، وإلا فهو سحر، لأنه ينشأ عن أحد أنواعه كإعانة الشياطين. وقال القرطبي: السحر حيل صناعية يتوصل إليها بالاكتساب، غير أنها لدقتها لا يتوصل إليها إلا آحاد الناس، ومادته الوقوف على خواص الأشياء والعلم بوجود تركيبها وأوقاتها، وأكثرها تخيلات بغير حقيقة وإيهامات بغير ثبوت فيعظم عند من لا يعرف ذلك كما قال الله تعالى عن سحرة فرعون ( وجاءوا بسحر عظيم ) مع أن حبالهم وعصيمهم لم تخرج عن كونها حبالا وعصيا. ثم قال: والحق أن لبعض أصناف السحر تأثيرا في القلوب كالحب والبغض وإلقاء الخير والشر، وفي الإبدان بالألم والسقم، وإنما المنكور أن الجاد ينقلب حيوانا أو عكسه بسحر الساحر ونحو ذلك. قوله ( وقول الله تعالى: واسكن الشياطين كفروا يعلون الناس السحر الآية ) كذا الأكثر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( من خلاق ) وفي هذه الآية بيان أصل السحر الذي يعمل به اليهود، ثم هو عما وضعته الشياطين على سليمان بن داود عليه السلام وما أمزل على هاروت وماروت بأرض بابل، والثاني متقدم العهد على الأول لأن قصة هاروت وماروت كانت من قبل زمن نوح عليه السلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره، وكان السحر موجودا في زمن نوح إذ أخبر الله عن قوم نوح أنهم زعموا أنه ساحر، وكان السحر أيضا ناشيا في قوم فرعون وكل ذلك قبل سليمان. واختلف في المراد بالآية فقيل: أن سليمان كان جمع كتب السحر والكهانة فدفنها تحت كرسيه فلم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسي، فلما مات سليمان وذهبت العلماء الذين يعرفون الأمر جاءهم شيطان في صورة إنسان فقال لليهود: هل أدلكم على كنز لا نظير له؟ قالوا: نعم قال: قاحفروا تحت الكرسي، فحفروا - وهو منفتح عنهم - فوجدوا تلك الكتب، فقال لهم: أن سليمان كان يضبط الانس والجن بهذا، ففشا فيهم أن سليمان كان ساحرا، فلما نزل القرآن بذكر سليمان في الانبياء أنكرت اليهود ذلك وقالوا إنما كان ساحرا، فنزلت هذه الآية. أخرجه الطبري وغيره عن السدي، وعن طريق سعيد بن جبير بسند صحيح نحوه، ومن طريق عمران بن الحارث عن ابن عباس موصولا بمعناه، وأخرج من طريق الربيع بن أنس نحوه ولكن قال: أن الشياطين هي التي كتبت كتب السحر ودفنتها تحت كرسيه، ثم لما مات سليمان استخرجته وقالوا: هذا العلم الذي كان سليمان يكتبه للناس. وأخرجه من طريق محمد بن إسحق وزاد أنهم نقشوا خاتما على نقش خاتم سليمان وختموا به الكتاب وكتبوا عنوانه. وهذا ما كتبه آصف بن برخيا الصديق الملك سليمان بن داود من دعاثر كنوز العلم، ثم دفنوه فذكر نحوه ما تقدم. وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس نحوه ما تقدم عن السدي

ولكن قال : انهم لما وجدوا الكتب قالوا هذا مما أنزل الله على سليمان فأخفاه منا . وأخرج بسند صحيح عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتل فيها سليمان ، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر ، ثم دفنتها تحت كرسية ثم أخرجوها بعده فقرءها على الناس ، وما نخص ما ذكر في تفسير هذه الآية أن المحكي عنهم أنهم اتبعوا ما تنلو الشياطين هم أهل الكتاب ، إذ تقدم قبل ذلك في الآيات ايضاح ذلك ، والجملة معطوفة على مجموع الجمل السابقة من قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم رسول ﴾ الى آخر الآية ، واما ، في قوله ﴿ ما تنلو الشياطين ﴾ موصولة على الصواب ، وغلط من قال إنها نافية لأن نظم الكلام بأباه ، ووتلوه لفظه مضارع لكن هو واقع موقع الماضي وهو استعمال شائع ، ومعنى تنلو تتقول . ولذلك عداه بعل ، وقيل معناه تتبع أو تقرأ ، ويحتاج الى تقدير قيل هو تقرأ على زمان ملك سليمان ، وقوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ ما نافية جوماً ، وقوله ﴿ ولكن الشياطين كفروا ﴾ هذه الواو عاطفة للجملة الاستدراك على ما قبلها ، وقوله ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ الناس مفعول أول والسحر مفعول ثان والجملة حال من فاعل كفروا ، أى كفروا معلين ، وقيل هي بدل من كفروا ، وقيل استثنائية ، وهذا على إعادة ضمير يعلمون على الشياطين ، ويحتمل عوده على الذين اتبعوا فيكون حالا من فاعل اتبعوا أو استثناء ، وقوله ﴿ وما أنزل ﴾ ما موصولة وعلمها نصب عطفاً على السحر ، والتقدير يعلمون الناس السحر ، والمأنزل على الملوك ، وقيل الجر عطفاً على ملك سليمان أى تقولاً على ملك سليمان وعلى ما أنزل ، وقيل بل هي نافية عطفاً على ﴿ وما كفر سليمان ﴾ والمعنى ولم يزل على الملوك إبادة السحر . وهذان الاعرابان يتبينان على ما جاء في تفسير الآية عن البعض ، والجمهور على خلافه وأنها موصولة ، ورد الزجاج على الاخفش دعواه أنها نافية وقال : الذي جاء في الحديث والتفسير أولى . وقوله ﴿ يبايل ﴾ متعلق بما أنزل أى في بابل ، والجمهور على فتح لام الملوكين ، وقرئ بكسرهما ، وهاروت وماروت بدل من الملوكين وجرا بالفتحة ، أو عطف بيان ، وقيل بل هما بدل من الناس وهو بعيد ، وقيل من الشياطين على أن هاروت وماروت اسمان اقيمتين من الجن وهو ضعيف ، وقوله ﴿ وما يعلمان من أحد ﴾ بالتشديد من التعليم ، وقرئ في الشاذ بسكون العين من الاعلام بناء على أن التضعيف يتعاقب مع الهمزة ، وذلك أن الملوكين لا يعلمان الناس السحر بل يعلمانهم به وينهيانهم عنه ، والاول أشهر ، وقد قال على الملوك يعلمان تعليم انذار لا تعليم طلب ، وقد استدل بهذه الآية على أن السحر كفر ومثله كافر ، وهو واضح في بعض أنواعه التي قدمتها وهو التعبد للشياطين أو للكواكب ، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة فلا يكفر به من تعلمه أصلاً ، قال النووي : عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالاجماع ، وقد عدّه النبي ﷺ من السبع الموبقات ، ومنه ما يكون كفراً ، ومنه ما لا يكون كفراً بل معصية كبيرة ، فإن كان فيه ما يقتضى الكفر كفر واستتيب منه ولا يقتضى الكفر فهو كفر وإلا فلا ، وأما تعلمه وتعليمه لحرام ، فإن كان فيه ما يقتضى الكفر كفر واستتيب منه ولا يقتضى الكفر فهو كفر وإلا فلا ، قال عياض : ريقول مالك قال أحمد وجماعة من الصحابة والتابعين اهـ . وفي المسألة اختلاف كثير وتفاصيل ليس هذا موضع بسطها . وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأحد أسرين إما لتبين ما فيه كفر من غيره وإما لآلئته عن وقع فيه ، فأما الاول فلا محذور فيه إلا من جهة الاعتقاد فإذا سلم الاعتقاد ففرقة الشيء بمجرده لا تستلزم منعا ، كمن يعرف كيفية عبادة أهل الاوثان الاوثان لأن كيفية ما يعمل الساحر انما هي

حكاية قول أو فعل ، بخلاف تعامله والعمل به . وأما الثاني فإن كان لا يتم كادعهم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر أو النفاق فلا يعمل أصلا ولا جاز للمعنى المذكور ، وسيأتي مزيد لذلك في « باب هل يستخرج السحر » ، قريبا وانه أعلم . وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة . وفي إيراد المصنف هذه الآية إشارة إلى اختيار الحكم بكفر الساحر لقوله فيها ( وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ) يعلمون الناس السحر ( فان ظاهرها أنهم كفروا بذلك ، ولا يكفر بتعليم الشيء الا وذلك الشيء كفر ، وكذا قوله في الآية على لسان الملوكين ( انما نحن فتنه فلا تكفر ) فان فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر فيكون العمل به كفرا ، وهذا كله واضح على ما قررته من العمل ببعض أنواعه . وقد زعم بعضهم أن السحر لا يصح إلا بذلك ، وعلى هذا قسميه ما عدا ذلك سحرا مجازا كاطلاق السحر على القول البليغ ، وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد ، وأطلب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقضى بجمعها على أن لقصة أصلا ، خلافا لما زعم بطلانها كيباض ومن تبعه ، ومحصلها أن الله ركب الشهوة في ملكين من الملائكة اختبارا لهما وأمرهما أن يحكما في الأرض ، فزلا على صورة البشر وحكما بالعدل مدة ، ثم اقتتلا امرأة جميلة فعوقبا بسبب ذلك بأن حبسا في بنى يابل منكسين وابتليا بالنطق بعلم السحر ، فصار يقصدهما من يطلب ذلك فلا ينطقان بحضرة أحد حتى يحذراه وينهياه ، فإذا أصر تكلم بذلك ليعلم منهما ذلك وما قد عرفا ذلك فيتعلم منهما ما قص الله عنهما ، والله أعلم . قوله ( وقوله تعالى : ولا يفلح الساحر حيث أتى ) في الآية نفى الفلاح عن الساحر ، وليس فيه دلالة على كفر الساحر مطلقا ، وإن كثرت في القرآن إثبات الفلاح للؤمن ونفيه عن الكافر ، لكن ليس فيه ما يبنى نفى الفلاح عن الفاسق وكذا العاصي . قوله ( وقوله أفأتأتون الساحر وأنتم تبصرون ) ؟ هذا يخاطب به كفار قريش يستبعدون كون محمد ﷺ رسولا من الله لكونه بشرا من البشر ، فقال قائلهم منكرا على من اتبعه : أفأتأتون الساحر ، أى أفقتبعونه حتى تصيروا كمن اتبع الساحر وهو يعلم أنه سحر . قوله ( وقوله : يخيل لي من سحرهم أنها تسعى ) هذه الآية عمدة من زعم أن السحر إنما هو تخييل ، ولا حجة له بها لأن هذه وردت في قصة سحرة فرعون ، وكان سحرهم كذلك ، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخييل ، قال أبو بكر الرازي في « الاحكام » : أخبر الله تعالى أن الجنى ظنه موسى من أنها تسعى لم يكن سعيها وإنما كان تخميلا ، وذلك أن عصيهم كانت مجهزة قد ملئت زبقا ، وكذلك الحبال كانت من آدم محشوة زبقا ، وقد حفروا قبل ذلك أسرابا وجعلوا لها آزاجا وملأوها نارا فلما طرحت على ذلك الموضع وحشي الزبق حركها لأن من شأن الزبق إذا أصابته النار أن يطير ، فلما أثقلت كسافة الحبال والعصى صارت تتحرك بحركته فظن من رآها أنها تسعى . ولم تكن تسعى حقيقة . قوله ( ومن شر النفاثات في العقد ، والنفاثات السواحر ) هو تفسير الحسن البصري أخرجه الطبري بسند صحيح ، وذكره أبو حبيدة أيضا في « المجاز » ، قال : النفاثات السواحر ينفثن . وأخرج الطبري أيضا عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنه النفش في الرقية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب الرقية » . وقد وقع في حديث ابن عباس فيما أخرجه البيهقي في « الدلائل » بسند ضعيف في آخر قصة السحر الذي سحر به النبي ﷺ أنهم وجدوا وترا فيه إحدى عشرة عقدة وأزلت سورة الفلق والناس وجعل كلما قرأ آية انحلت عقدة ، وأخرجه ابن سعد بسند آخر منقطع عن ابن عباس « أن عليا وعمارا لما بهما النبي ﷺ لاستخراج السحر وجدا طلعة فيها إحدى عشرة عقدة ، فذكر نحوه . قوله ( تسحرون نعمون ) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة ، وضبط أيضا بسكون العين

قال أبو عبيدة في كتابه المجاز في قوله تعالى (سيقولون الله قل فأنى نسحرون) : أى كيف تعملون عن هذا وتصدون عنه ؟ قال : ونراه من قوله سحرت أعيننا عنه فلم نبصره ، وأخرج (١) في قوله (فأنى نسحرون) أى يتحدعون أو نصرفون عن التوحيد والطاعة . قلت : وفي هذه الآية إشارة الى الصنف الاول من السحر الذى قدمته ، وقال ابن عطية : السحر هنا مستعار لما وقع منهم من التخليط ووضع الشيء في غير موضعه كما يقع من المسحور ، والله أعلم . قوله (حدثنا ابراهيم بن موسى) هو الرازى ، وفي رواية أبى ذر د حدثنى ، بالافراد ، وهشام هو ابن عروة بن الزبير . قوله (عن أبيه) وقع في رواية يحيى القطان عن هشام د حدثنى أبى ، وقد تقدمت في الجزية ، وسأأتى في رواية ابن عبيدة عن ابن جريج د حدثنى آل عروة ، ووقع في رواية الحميدى عن سفيان عن ابن جريج د حدثنى بعض آل عروة عن عروة ، وظاهره أن غير هشام أيضا حدث به عن عروة ، وقد رواه غير عروة عن عائشة كما سأبينه . وجاء أيضا من حديث ابن عباس وزيد بن أرقم وغيرهما . قوله (سحر النبي ﷺ رجل من بنى زريق) بزى قبل الراء مصغر . قوله (يقال له ليبد) بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهيالة (ابن الاعصم) بوزن آخر بمهملتين ، ووقع في رواية عبد الله بن تميم عن هشام بن عروة عند مسلم د سحر النبي ﷺ يهودى من يهود بنى زريق ، ووقع في رواية ابن عبيدة الآتية قريبا د رجل من بنى زريق حليف اليهود وكان منافقا ، ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودى نظر الى ما في نفس الأمر ، ومن أطلق عليه منافقا نظر الى ظاهر أمره . وقال ابن الجوزى هذا يدل على أنه كان أسلم نفاقا وهو واضح ، وقد حكى عياض في الشفاء ، أنه كان أسلم ، ويحتمل أن يكون قيل له يهودى لكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم . وبنو زريق بطن من الأنصار مشهور من الخزرج ، وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من اليهود قبل الاسلام حلف وإحاء وود ، فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرموا منهم ، وقد بين الواقدي السنة التي وقع فيها السحر : أخرجه عنه ابن سعد بسند له الى عمر بن الحارث مرسل قال د لما رجع رسول الله ﷺ من المدينة في ذى الحجة ودخل المحرم من سنة سبع جاءت رؤساء اليهود الى ليبد بن الاعصم - وكان حليفا في بنى زريق وكان ساحرا - فقالوا له : يا أبا الاعصم ، أنت أسحرنا ، وقد سحرنا محمدا فلم نصنع شيئا ، ونحن نجعل لك جملا على أن تسحره لنا سحرا ينكوه . فجعلوا له ثلاثة دنانير ، ووقع في رواية أبى ضمرة عند الاسماعيلي د فأقام أربعين ليلة ، وفي رواية وهيب عن هشام عند أحمد ستة أشهر ، ويمكن الجمع بأن تكون السنة أشهر من ابتداء تغير مزاجه والأربعين يوما من استحكامه ، وقال السهيلي : لم أفق في شيء من الأحاديث المشهورة على قدر المدة التي مكث النبي ﷺ فيها في السحر حتى ظفرت به في جامع معمر عن الزهري أنه لبث ستة أشهر ، كذا قال ، وقد وجدناه موصولا باسناد الصحيح فهو المعتمد . قوله (حتى كان رسول الله ﷺ يخيل اليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله) قال المازري : أنكر بعض المتبعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة وبشكلك فيها ، قالوا : وكل ما أدى الى ذلك فهو باطل ، وزعموا أن تجويز هذا يهدم الثقة بما شرعوه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يخيل اليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم ، وأنه يوحى اليه بشيء ولم يوح اليه بشيء ، قال المازري : وهذا كله مردود ، لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه



عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ ، والممعرات شامدات بتصديقه ، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل .  
وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو في ذلك عرضة لما يعترض  
البشر كالأعراض ؛ فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في  
أمور الدين ، قال : وقد قال بعض الناس إن المراد بالحديث أنه كان عليه السلام يخيل إليه أنه وطئ زوجته ولم يكن  
وطأهن ، وهذا كثيرا ما يقع تخيله الإنسان في المنام فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة . قلت : وهذا قد ورد  
صريحا في رواية ابن عينة في الباب الذي يلي هذا ولفظه « حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتين ، وفي رواية  
الحديث « أنه يأتي أهله ولا يأتينهم » قال الداردي « يرى » بضم أوله أي يظن ، وقال ابن الزين ضبطت « يرى »  
بفتح أوله . قلت : وهو من الرأي لا من الرؤية ، فيرجع إلى معنى الظن . وفي مرسل يحيى بن يعمر عند عبد  
الرزاق « عمر النبي عليه السلام عن عائشة حتى أنكر بصره » وعنده في مرسل سعيد بن المسيب « حتى كاد ينكر بصره »  
قال عياض : فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقده . قلت : ووقع  
في مرسل عبد الرحمن بن كعب عند ابن سعد « فقالت أخت لبيد بن الأعصم : أن يكن نبيا فسيخبر » ، والا فسيذهله  
هذا السحر حتى يذهب عقله . قلت : فوقع الشق الأول كما في هذا الحديث الصحيح . وقد قال بعض العلماء : لا يلزم  
من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله أن يحزم بفعله ذلك . وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا  
يثبت ، فلا يبقى على هذا للمحدث حجة . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد بالتخييل المذكور أنه يظهر له من  
نشاطه ما ألفه من سابق عاداته من الاقتدار على الوطء ، فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود ،  
ويكون قوله في الرواية الأخرى « حتى كاد ينكر بصره » أي صار كالذي أنكر بصره بحيث أنه إذا رأى الشيء  
يخيل أنه على غير صفته ، فإذا تأمله عرف حقيقته . ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم ينقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال  
قولا فكان بخلاف ما أخبر به . وقال المهلب : صون النبي عليه السلام من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيده ، فقد مضى في  
الصحيح أن شيطانا أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه ، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل  
نفسا على ما يتعلق بالتبليغ ، بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام ، أو  
عجز عن بعض الفعل ، أو حدوث تخيل لا يستمر ، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين . واستدل ابن القصار على  
أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث « أما أنا فقد شفاني الله » وفي الاستدلال بذلك نظر ،  
لكن يؤيد المدعى أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل « فكان يدور ولا يدري ما وجهه » ، وفي  
حديث ابن عباس عند ابن سعد « مرض النبي عليه السلام وأخذ عن النساء والطعام والشراب . فهبط عليه ماسكان »  
الحديث . قوله ( حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة ) شك من الراوي ، وأظنه من البخاري لأنه أخرجه في صفة  
إبليس من بدء الخلق فقال « حتى كان ذات يوم » ولم يشك ، ثم ظهر لي أن الشك فيه من عيسى بن يونس ، وأن  
إسحق بن راهويه أخرجه في مسنده عنه على الشك ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم ، فيجمل الجزم الماضي على أن  
إبراهيم بن موسى شيخ البخاري حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك ، ويؤيده ما سأذكره من الاختلاف عنه ،  
وهذا من نوادر ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاما باسناد واحد بلفظين . ووقع في رواية أبي أسامة الآتية  
قريبا « ذات يوم » بغير شك « وذات » بالنصب ويجوز الرفع ، ثم قيل إنها مقحمة ، وقيل بل هي من إضافة الشيء

لنفسه على رأى من يجهله . **قوله** (وهو عندي لكنه دعا ودعا) كذا وقع ، وفي الرواية الماضية في بدء الخلق وحتى كان ذات يوم دعا ودعا ، وكذا علقه المصنف لعيسى بن يونس في الدعوات ، ومثله في رواية الليث ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون هذا الاستدراك من قولها «عندي» أي لم يكن مشتغلا بي بل اشتغل بالدعاء ، ويحتمل أن يكون من التخييل ، أي كان السحر أضمره في يده لا في عقله وفهمه بحيث أنه توجه الى الله ودعا على الوضع الصحيح والقانون المستقيم . ووقع في رواية ابن نمير عند مسلم «فدعا» ثم دعا ، ثم دعا ، وهذا هو المعهود منه أنه كان يكرر الدعاء ثلاثا . وفي رواية وهيب عند أحمد وابن سعد «فرايته يدعو» . قال النووي : فيه استحباب الدعاء عند حلول الأمور المكروهات وتكريره والاتجاه الى الله تعالى في دفع ذلك . قلت : سلك النبي ﷺ في هذه القصة مسلكي التفويض وتعامل الأسباب ، ففي أول الأمر فوض وسلم لأمر ربه فاحتسب الأجر في صبره على بلائه ، ثم لما تمادى ذلك وخشى من تماديه أن يضممه عن فنون عبادته جنح الى التداوى ثم الى الدعاء ، وكل من القامين غاية في السكال . **قوله** (أشهرت) أي علمت ؟ وهي رواية ابن عيينة كما في الباب الذي بعده . **قوله** (أنا في فيما استفتيته) في رواية الحميدي «أفتاني في أمر استفتيته فيه» أي أجابني فيما دعوته ، فأطلق على الدعاء استفتاء لأن الداعي طالب والمجيب مفت ، أو المعنى أجابني بما سألته عنه ، لأن دعاءه كان أن يطلعه الله على حقيقة ما هو فيه لما اشتبه عليه من الأمر . ووقع في رواية عمرة عن عائشة «ان الله أنبأني بمرضى» أي أخبرني . **قوله** (أنا في رجلا) وقع في رواية أبي أسامة «قلت : وما ذاك ؟ قال : أنا في رجلا» ، ووقع في رواية معمر عند أحمد ومرجأ بن رجاء عند الطبراني كلاهما عن هشام «أنا في مسكان» وسأهما ابن سعد في رواية منقطة جبريل وميكائيل ، وكنت ذكرت في المقدمة ذلك احتمالا . **قوله** (فقد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي) لم يقع ليهما قد عند رأسه ، لكنني أظنه جبريل لخصوصيته به عليهما السلام . ثم وجدت في «السيرة الدمياطي» الجزم بأنه جبريل قال : لأنه أفضل . ثم وجدت في حديث زيد بن أرقم عند النسائي وابن سعد وصححه الحاكم وعبد بن حميد «سحر النبي ﷺ رجل من اليهود ، فاشتكى لذلك أياما ، فأناه جبريل فقال : ان رجلا من اليهود سحرك ، عقد لك عقدا في بئر كذا ، فدل مجموع الطرق على أن المسئول هو جبريل والسائل ميكائيل . **قوله** (فقال أحدهما لصاحبه) في رواية ابن عيينة الآتية بعد باب «فقال الذي عند رأسي الآخر» وفي رواية الحميدي «فقال الذي عند رجلي الذي عند رأسي» وكأنها أصوب ؛ وكذا هو في حديث ابن عباس عند البيهقي . ووقع بالشك في رواية ابن نمير عند مسلم . **قوله** (ما رجع الرجل) ؟ كذا الأكثر ، وفي رواية ابن عيينة «ما بال الرجل» ؟ وفي حديث ابن عباس عند البيهقي «ما ترى» وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام ، اذ لو جاء اليه في اليقظة لحاطباه وسألاه . ويحتمل أن يكون كان بصفة الثائم وهو يقظان ، فتحاطبا وهو يسمع . وأطلق في رواية عمرة عن عائشة أنه كان نائما ، وكذا في رواية ابن عيينة عند الاسماعيلي «فانتبه من نومه ذات يوم» وهو محمول على ما ذكرت ، وعلى تقدير حملها على الحقيقة فروقا الانبياء وحى . ووقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد بسند ضعيف جدا «فهبط عليه ملكان وهو بين الثائم واليقظان» **قوله** (فقال : مطبوع) أي مسحور ، يقال طب الرجل بالضم اذا سحر ، يقال كنوا عن السحر بالاعب نقاؤا كما قالوا للديغ سليم . وقال ابن الانباري : الطب من الاضداد ، يقال لعلاج الداء طب : السحر من الداء ويقال له طب . واخرج أبو عبيد من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى قال «احتجهم النبي ﷺ على رأسه بقرن حين طب» ،

قال أبو حنيفة يعني سحر . قال ابن القيم : بنى النبي ﷺ الأمر أولاً على أنه مرض ، وأنه من مادة مالت إلى الدماغ وغلبت على البطن المتقدم منه فغيرت مزاجه ، فرأى استعمال الحجامة لذلك مناسباً ، فلما أوحى إليه أنه سحر عدل إلى العلاج المناسب له وهو استخراج السحر ، قال : ويحتمل أن مادة السحر انتهت إلى إحدى قوى الرأس حتى صار يخيل إليه ما ذكر ، فإن السحر قد يكون من تأثير الأرواح الخبيثة ، وقد يكون من انفعال الطبيعة وهو أشد السحر ، واستعمال الحججم لهذا الثاني نافع لأنه إذا هيج الأخلط وظهر أثره في عضو كان استفراغ المادة الخبيثة نافعا في ذلك . وقال القرطبي : إنما قيل للسحر طب لأن أصل الطب الحذق بالشئ والتفطن له ، فلما كان كل من علاج المرض والسحر إنما يتأتى عن فطنة وحذق أطلق على كل منهما هذا الاسم . قوله ( في مشط ومشاطة ) أما المشط فهو بضم الميم ، ويجوز كسرهما أنبته أبو حنيفة وأبوه هيبند وأبوه زيد ، وبالسكون فهما ، وقد يضم ثانيه مع ضم أوله فقط وهو الآلة المعروفة التي يبرسح بها شعر الرأس واللحية ، وهذا هو المشبور . ويطلق المشط بالاشتراك على أشياء أخرى : منها العظم العريض في الكتف ، وسلاميات ظهر القدم ، ونبت صغير يقال له مشط الذنب . قال القرطبي : يحتمل أن يكون الذي سحر فيه النبي ﷺ أحد هذه الأربع . قلت : وفاته آت له أسنان وفيها هراوة يقبض عليها ويغطي بها الإناء ، قال ابن سيده في « المحكم » : إنها تسمى المشط . والمشط أيضاً سمة من سمات البعير تكبر في العين والفخذ ، ومع ذلك فالمراد بالمشط هنا هو الأول ، فقد وقع في رواية عمرة عن عائشة « فإذا فيها مشط رسول الله ﷺ ومن مراطة رأسه » وفي حديث ابن عباس « من شعر رأسه ومن أسنان مشطه » وفي مرسل عمر بن الحكم « فعد إلى مشط وما شط من الرأس من شعر فعد بذلك عدداً » . قوله ( ومشاطة ) سيأت بيان الاختلاف هل هي بالطاء أو القاف في آخر الكلام على هذا الحديث حيث بينه المصنف . قوله ( وجف طلع نخلة ذكر ) قال عياض : وقع للجرجاني - يعني في البخاري - والندري - يعني في مسلم - بالفاء . ولغيرهما بالموحدة . قلت : أما رواية عيسى بن يونس هنا فوقع للكشيميني بالفاء ولغيره بالموحدة ، وأما روايته في بدء الخلق فالجميع بالفاء ؛ وكذا في رواية ابن عيينة للجميع ، والمستعمل في رواية أبي أسامة بالموحدة ، والكشيميني بالفاء ، وللجميع في رواية أبي حمزة في الدعوات بالفاء ، قال القرطبي : روايتنا - يعني في مسلم - بالفاء ، وقال النووي : في أكثر نسخ بلادنا بالباء يعني في مسلم ، وفي بعضها بالفاء ، وهما بمعنى واحد وهو الغشاء الذي يكون على الطلع ويطلق على الذكر والأنثى ، فلها فمده بالذكر في قوله « طلعة ذكر » وهو بالاضافة انتهى . ووقع في روايتنا هنا بالتثنية فيهما على أن لفظ « ذكر » صفة لجف ، وذكر القرطبي أن الذي بالفاء هو وعاء الطلع وهو للغشاء الذي يكون عليه ، وبالموحدة داخل الطلعة إذا خرج منها الكفرى قاله شعر ، قال : ويقال أيضاً لداخل الركبة من أسفلها إلى أعلاها جف ، وقيل هو من القطع يعني ما قطع من قشورها . وقال أبو عمرو الشيباني : الجف بالفاء شيء يتقر من جذوع النخل . قوله ( قال وأين هو ؟ قال : هو في بئر ذروان ) زاد ابن عيينة وغيره تحت راءه وة و شيئاً شرحها بعد باب ، وذروان بفتح المعجمة وسكون الراء ، وحكى ابن التين فتحها وأنه قرأه كذلك قال : ولكنه بالسكون أشبه ، وفي رواية ابن نمير عند مسلم « في بئر ذي أروان » ، ويأتى في رواية أبي حمزة في الدعوات مثله ، وفي نسخة الصغاني لكن بغير لفظ بئر ، ولغيره « في ذروان » وذروان بئر في بني زريق ، فعلى هذا فقوله « بئر ذروان » من إضافة الشئ لنفسه ، ويجمع بينهما وبين رواية ابن نمير بأن الأصل « بئر ذي أروان » ،

ثم لكثرة الاستعمال سهلت الحمزة فصارت ذروان، وبؤيده أن أبا عبيد البكري صوب أن اسم البئر ذروان بالهمز وأن من قال ذروان، خطأ. وقد ظهر أنه ليس بخطأ على ما وجهته. ووقع في رواية أحمد عن وهيب وكذا في روايته عن ابن نمير ذر أدوان، كما قال البكري، فكان رواية الأصيلي كانت مثلها فسقطت منها الراء، ووقع عند الأصيلي فيما حكاه عياض ذ في بئر ذى أدوان، بغير راء قال عياض: وهو وهم، فإن هذا موضع آخر على ساعة من المدينة، وهو الذى بنى فيه مسجد الضرار. قوله (فأناها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه) وقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد، فبعث إلى علي وعمار فأمرها أن يأبيا البئر، وعنده في مرسل عمر بن الحسكم وقد جاء جبير بن إياس الزرقى وهو ممن شهد بدرًا فدل على موضعه في بئر ذروان فاستخرجه، قال ويقال الذى استخرجه قيس بن حصن الزرقى، ويجمع بأنه أعان جبيراً على ذلك وبأثره بنفسه فنسب إليه، وعند ابن سعد أيضاً أن الحارث بن قيس قال: يا رسول الله ألا يهوى البئر، فيمكن تفسير من أهم جؤلاه أو بعضهم، وأن النبى ﷺ وجهم أولائهم توجه فشاهاها بنفسه. قوله (لجاء فقال يا عائشة) في رواية وهيب، فلما رجع قال يا عائشة، ونحوه في رواية ابن أسامة ولفظه، فذهب النبى ﷺ إلى البئر فنظر إليها ثم رجع إلى عائشة فقال، وفي رواية عمرة عن عائشة، فزل رجل فاستخرجه، وفيه من الزيادة أنه وجد في الطلعة تمثالاً من شمع، تمشال رسول الله ﷺ، وإذا فيه أبر مغروزة، وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة، فزل جبريل بالمعوذتين، فكلمنا قرأ آية التخلت عقدة، وكلمنا نزع إبرة وجد لها ألما ثم يجد بمدها راحة، وفي حديث ابن عباس نحوه كما تقدم التنبية عليه، وفي حديث زيد بن أرقم الذى أشرت إليه عند عبد بن حميد وغيره، فأناها جبريل فزل عليه بالمعوذتين، وفيه، فأمره أن يحمل العقد ويقرأ آية، لجعل يقرأ ويحمل حتى قام كأنما نشط من عقال، وعند ابن سعد من طريق عمر مولى غفرة مفضلاً، فاستخرج السحر من الجف من تحت البئر ثم نزع خله فكشف عن رسول الله ﷺ. قوله (كان ماءها) في رواية ابن نمير، والله أسكن ماءها، أى البئر (نقاعة الحناء) بضم النون وتخفيف القاف، والحناء معروف وهو بالماء أى أن لون ماء البئر لون الماء الذى ينقع فيه الحناء. قال ابن التين: يعنى أحمر. وقال الداودى: المراد الماء الذى يكون من غسالة الاناء الذى تعجن فيه الحناء. قلت: ووقع في حديث زيد بن أرقم عند ابن سعد وصححه الحاكم، فوجد الماء وقد اخضر، وهذا يقوى قول الداودى. قال القرطبي: كان ماء البئر قد تغير إما لردائه بطول إقامته، وإما لما خالطه من الأشياء التى ألقى في البئر. قلت: ويرد الاول أن هند ابن سعد في مرسل عبد الرحمن ابن كعب أن الحارث بن قيس هو البئر المذكورة وكان يستعذب منها وحفر بئراً أخرى فأعانه رسول الله ﷺ في حفرها. قوله (وكان ردوس نخلها ردوس الشياطين) كذا هنا، وفي الرواية التى في بدء الخلق، نخلها كأنه ردوس الشياطين، وفي رواية ابن عيينة، وأكثر الرواة عن هشام، كأن نخلها، بغير ذكر ردوس، أولاً، والتشبيه إنما وقع على ردوس النخل، فلذلك أفصح به في رواية الباب وهو مقدر في غيرها. ووقع في رواية عمرة عن عائشة، فإذا نخلها الذى يشرب من ماءها قد التوى سفعه كأنه ردوس الشياطين، وقد وقع تشبيهه طلع شجرة الوقوم في القرآن بردوس الشياطين، قال الفراء وغيره: يحتمل أن يكون شبه طلعها في قبعة بردوس الشياطين لأنها موصوفة بالقبح، وقد تفرد في اللسان أن من قال فلان شيطان أراد أنه خبيث أو قبيح، وإذا قبحوا مذكراً قالوا شيطان، أو مؤنثاً قالوا غول، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات، والعرب تسمى بعض الحيات شيطانا وهو ثعبان قبيح الوجه؛

ويحتمل أن يكون المراد نبات تبيع قيل إنه يوجد باليمن . **قوله** ( قلت يا رسول الله أفلا استخرجته ) في رواية أبي أسامة ، فقال لا ، ووقع في رواية ابن عيينة أنه استخرجه . ، وأن سؤل عائشة إنما وقع عن الفشرة فأجابها بلا ، وسيأتي بسط القول فيه بعد باب . **قوله** ( فكروها أن أنير على الناس فيه شرا ) في رواية الكشميهني « سوما » ووقع في رواية أبي أسامة « أن أنور » بفتح المثلثة وتشديد الواو وهما بمعنى ، والمراد بالناس التعميم في الموجودين قال النووي : خشي من إخراجهم وإشاعتهم ضررا على المسلمين من تذكر السحر وتعلوه ونحو ذلك ؛ وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة . ووقع في رواية ابن نمير « على أمي » وهو قابل أيضا للتعميم ، لأن الامة تطلق على أمة الإجابة وأمة الدعوة وعلى ما هو أعم ، وهو يرد على من زعم أن المراد بالناس هنا لبيد بن الأعصم لأنه كان منافقا فأراد **عليه** أن لا يشير عليه شرا لأنه كان يؤثر الاغضاء عن ظهر الاسلام ولو صدر منه ما صدر ، وقد وقع أيضا في رواية ابن عيينة ، وكروها أن أنير على أحد من الناس شرا ، فعم وقع في حديث حمزة عن عائشة « فقيل يا رسول الله لو قتلتها ، قال : ما وراءه من عذاب الله أشد » وفي رواية حمزة « فأخذته النبي **عليه** فاعترف فعفا عنه » وفي حديث زيد بن أرقم « فما ذكر رسول الله **عليه** لذلك اليهودي شيئا عما صنع به ولا رآه في وجهه ، وفي مرسل عمر بن الحكم « فقال له : ما حالك على هذا ؟ قال : حب الدنانير . وقد تقدم في كتاب الجزية قول ابن شهاب أن النبي **عليه** لم يقتله ، وأخرج ابن سعد من مرسل عكرمة أيضا أنه لم يقتله ، ونقل عن الواقدي أن ذلك أصح من رواية من قال إنه قتله ، ومن ثم حكى عياض في « الشفاء » قولين : هل قتل ، أم لم يقتل ؟ وقال القرطبي لا حجة على مالك من هذه الفصة ، لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لحشية أن يشير بسبب قتله فقتله ، أو لئلا ينفر الناس عن الدخول في الاسلام ، وهو من جنس ما راعاه النبي **عليه** من منع قتل المناقذين حيث قال « لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه » . **قوله** ( فأمر بها ) أي بالبئر ( فدفنت ) وهكذا وقع في رواية ابن نمير وغيره عن هشام ، وأورده مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عقب رواية ابن نمير وقال « لم يقل أبو أسامة في روايته فأمر بها فدفنت » . قلت : وكان شيخه لم يذكرها حين حدثه ، وإلا لقد أوردها البخاري عن عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة ، كما في الباب بعده ، وقال في آخره « فأمر بها فدفنت » وقد تقدم أن في مرسل عبد الرحمن بن كعب « أن الحارث بن قيس هورها » . **قوله** ( نأيه أبو أسامة ) هو حماد بن أسامة ، وتأتي روايته موصولة بعد بابين . **قوله** ( وأبو ضمرة ) هو أنس بن عياض ، وتأتي روايته موصولة في كتاب الدعوات . **قوله** ( وابن أبي الزناد ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، ولم أعرف من وصلها بعد . **قوله** ( وقال الليث ) ورواية الليث تقدم ذكرها ومشاطة ( كذا لأبي ذر ، ولغيره ) ومشاقة ، وهو الصواب والا لانحدث الروايات ، ورواية الليث تقدم ذكرها في بدء الخلق ، ورواية ابن عيينة تأتي موصولة بعد باب . وذكر المزي في « الاطراف » تبعا لخلف أن البخاري أخرجه في الطب عن الحميدي وعن عبد الله بن محمد كلاهما عن ابن عيينة ، وطريق الحميدي ما هو في الطب في شيء من النسخ التي وقفت عليها ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحميدي وقال بعده « أخرجه البخاري عن عبيد الله بن محمد » لم يزد على ذلك ، وكذا لم يذكر أبو مسعود في أطرافه الحميدي ، والله أعلم . **قوله** ( ويقال المشاطة ما يخرج من الشعر اذا مشط ) هذا لا اختلاف فيه بين أهل اللغة ، قال ابن قتيبة : المشاطة ما يخرج من الشعر الذي سقط من الرأس اذا سرح بالمشط ، وكذا من اللحية . **قوله** ( والمشاطة من مشاطة الكتكتان ) كذا لأبي

ذكر كان المراد أن اللفظ مشترك بين السحر إذا مشط وبين السكتان إذا سرح ، ووقع في رواية خير أبي ذر  
« والمشاقة ، وهو أشبه ، وقيل المشاقة هي المشاطة بعينها ، والقائه تبدل من الطاء لقرب المخرج ، والله أعلم

#### ٤٨ - باب : الشرك والسحر من الموبقات

٥٧٦٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُلَيْمَانٌ عَنْ نُورِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْفَيْثِ « عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : اجْتَنِبُوا الْمَوْبِقَاتِ : الشَّرْكَ بِاللَّهِ وَالسَّحَرَ »

قوله ( باب الشرك والسحر من الموبقات ) أي المهلكات . قوله ( اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر )  
هكذا أورد الحديث مختصرا وحذف لفظ العدد ، وقد تقدم في كتاب الوصايا بألفظ « اجتنبوا السبع الموبقات »  
وساق الحديث بتمامه ، ويجوز نصب الشرك بدلا من السبع ، ويجوز الرفع على الاستئناف فيكون خبر مبتدأ  
محذوف ، والنسكتة في اقتصاره على اثنتين من السبع هنا الرمز إلى تأكيد أمر السحر ، فظن بعض الناس أن هذا  
القدر هو جملة الحديث ، فقال : ذكر الموبقات وهي صيغة جمع وفسرها باثنتين فقط ، وهو من قبيل قوله تعالى  
( فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا ) فاقصر على اثنتين فقط ، وهذا على أحد الأقوال في الآية ،  
ولكن إيس الحديث كذلك فإنه في الأصل سبعة حذف البخاري منها خمسة وليس شأن الآية كذلك ، وقال ابن  
مالك : تضمن هذا الحديث حذف المعطوف للعلم به ، فإن التفسير اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما  
وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ، وقد ثبتت في حديث آخر ، واقتصر في هذا الحديث على اثنتين منها تنبيها على  
أنهما أحق بالاجتناب ، ويجوز رفع الشرك والسحر على تقدير « منهن » . قلت : وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث  
ورد هكذا نارة وقارة ورد بتمامه ، وإيس كذلك ، وإنما الذي اختصره البخاري نفسه كمادة في جواز الاختصار  
على بعض الحديث ، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوصايا في د باب قول الله عز وجل : ان الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلما عن عبد العزيز بن عبد الله شيبه في هذا الحديث بهذا الإسناد ، وساقها سبعا فذكر بعد السحر  
وقتل النفس الخ ، وأعاد في أواخر كتاب المحاربين بهذا الإسناد بعينه بتمامه ؛ وأغفل المزي في الاطراف ، ذكر  
هذا الموضع في ترجمة سالم أبي الفيث عن أبي هريرة

#### ٤٩ - باب : هل يستخرجُ للسحر ؟

وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب : رجل به طبعٌ - أو يؤخذُ عن امرأته - يحملُ عنه أو ينشرُ ؟

قال : لا بأس به ؛ إنما يريدون به الإصلاح ، فأما ما يتفع فلم يُنبه عنه

٥٧٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ يَقُولُ :

حدثني آل عروة عن عروة ، فسألت هشاما عنه فحدثنا عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قال : كان رسول الله  
ﷺ سحرا ، حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتينهن . قال شفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر إذا كان كذا .  
فقال : يا عائشة ، أعطت أن الله قد أفناني فيما استفتيته فيه ؟ أناني رجلان ، فقدم أحدهما عند رأسي والآخر عند

رجل<sup>١</sup>، فقال الذي عند رأسى الآخر: ما بال ارجل؟ قال: معطوب. قال: ومن طبعه؟ قال: لبيد بن أعمس رجل من بنى زريق حلف<sup>٢</sup> ليهود كان مفاقا. قال: وفيه؟ قال: فى مشط ومشاطة. قال: وابن؟ قال: فى نجف طلعة ذكر تحت رعوفة فى بئر ذروان، قالت: فأتى<sup>٣</sup> لبيد<sup>٤</sup> البئر حتى استخرجه، فقال هدم البئر التى أربتها، وكان ماءها نفاعا الحناء، وكان نخلها رهوس الشياطين. قال فاستخرج. قالت فقلت: أفلا - أى فكشرت -؟ فقال: أما والله فقد شفانى، وأكره أن أثير على أحد من الناس ثمرا<sup>٥</sup>.

**قوله** (باب هل يستخرج السحر)؟ كذا أورد الترجمة بالاستفهام لإشارة الى الاختلاف، وصدر بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه. **قوله** (وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب الخ) وصله أبو بكر الاثرم فى «كتاب السنن»، من طريق أبان العطار عن قتادة؛ ومثله من طريق هشام الدستوائى عن قتادة بلفظ «يلتصم من يداويه» فقال: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع، وأخرجه الطبرى فى «التعذيب»، من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأسا إذا كان بالرجل سحر أن يشفى إلى من يطلق عنه، فقال: هو صلاح. قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال فقال سعيد بن المسيب: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع. وقد أخرج أبو داود فى «المراسيل»، عن الحسن رفعه «النشرة من عمل الشيطان»، ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر، قال ابن الجوزى: «النشرة حل السحر عن المسحور، ولا يسكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر<sup>٦</sup>». وقد سئل أحمد عن يطلق السحر عن المسحور فقال: لا بأس به. وهذا هو المعتبر. ويحجب عن الحديث والأثر بأن قوله «النشرة من عمل الشيطان» إشارة إلى أصلها، ويختلف الحكم بالقصد، فن قصد بها خيرا كان خيرا وإلا فهو شر. ثم المحصر المقتول عن الحسن لبس على ظاهره لأنه قد ينحل بالرق والادعية والتعويد، ولكن يحتمل أن تكون النشرة نوعين. **قوله** (به طب) بكسر الطاء أى سحر، وقد تقدم ترجمته. **قوله** (أو يؤخذ) بفتح الواو مهموز وأشدديد الحاء، المدججة وبمدها معجمة أى يحبس عن أمراته ولا يصل إلى جماعها، والأخذة بضم الهمزة هى الكلام الذى يقوله الساحر، وقبل خزيمة يرقى عليها، أو هى الرقية نفسها. **قوله** (أو يحمل عنه) بضم أمله وفتح المهملة. **قوله** (أو ينشر) بشديد المدججة من النشرة بالضم وهى ضرب من العلاج يعالج به من يظن أن به سحرا أو مسا من الجن، قيل لها ذلك لأنه يكشف بها عنه ما خالطه من الداء، ويوافق قول سعيد بن المسيب ما تقدم فى «باب الرقية» فى حديث جابر عند مسلم مرفوعا ومن استطاع أن ينفع أخاه فليفعل، ويؤيد مشروعية النشرة ما تقدم فى حديث «العين حق» فى قصة اغتسال العائن، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق الدمشقى قال: لا بأس بالنشرة العربية التى إذا وطئت لا تضره، وهى أن يخرج الإنسان فى موضع عضاء يأخذ عن يمينه وعن شماله من كل ثم يده ويقرأ فيه ثم يغتسل به. وذكر ابن بطلان أن فى كتب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضر به بالماء ويقرأ فيه آية الكرسى والقوافل ثم يحسو منه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه كل ما به، وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله، وعن صرح بجواز النشرة المازنى صاحب الشافعى وأبو جعفر الطبرى وغيرهما، ثم وقفت على صفة النشرة فى «كتاب

الطب النبوي ، لجعفر المستغفرى قال : وجدت في خط نصوح بن واصل على ظهر جوده من : تفسير قتبية بن أحمد البخارى ، قال قال قتادة لسميد بن المسيب : رجل به طب أخذ من أسرارته أحمل له أن ينشر ؟ قال لا بأس ، إنما يريد به الإصلاح ، فاما ما ينفع فلم ينه عنه . قال نصوح : فسألنى حماد بن شاكر : ما الحل وما اللشرة ؟ فلم أعرفهما ، فقال : هو الرجل اذا لم يقدر على مجاعة أهله وأطاع ما سواها فان المبتلى بذلك يأخذ حزمة قضبان وفأسا ذا قطارين ويضعه في وسط تلك الحزمة ثم يوجه نارا في تلك الحزمة حتى اذا ما حى الفأس استخراجا من النار وبال على حرمه فانه يرا بأذن الله تعالى ، وأما اللشرة فانه يجمع أيام الربيع ما قدر عليه من ورد المغارة وورد البساتين ثم يلقها في اناء لطيف ويجعل فيها ماء عذبا ثم يقلب ذلك الورد في الماء غليا يسيرا ثم يمل حق اذا فتر الماء أفاضه عليه فانه يبرأ بأذن الله تعالى . قال حاشد : تعلمت هاتين الفائدتين بالشام . قلت : وحاشد هذا من رواية الصحيح عن البخارى ، وقد أغفل المستغفرى أن أثر قتادة هذا علمه البخارى في صحيحه وأنه وصله الطبرى في تفسيره ، ولو اطلع على ذلك ما اكتفى بموهو الى تفسير قتبية بن أحمد بغير إسناد ، وأغفل أيضا أثر الشعبي في صفته وهو أعلى ما اتصل بنا من ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في قصة سحر النبي ﷺ وقد سبق شرحه مستوفى قريبا . وقوله فيه : قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر ، سفيان هو ابن عيينة وهو موصول بالسند المذكور . ولم أقف على كلام سفيان هذا في مسند الحميدى ولا ابن أبي عمر ولا غيرهما والله أعلم . قوله ( في جف طلبة ذكر تحت رعوقة ) في رواية الكشميضى « راعوفة » بزيادة ألف بعد الزاء وهو كذلك لأن أكثر الرواة ، وعكس ابن التين وزعم أن راعوفة الاصيل فقط وهو المشهور في اللغة ، وفي لغة أخرى « أرعوقة » ووقع كذلك في مرسل عمر بن الحسك ، ووقع في رواية معمر عن هشام بن عروة ضد أحمد « تحت رعوثة » بمثلثة بدل الفاء وهى لغة أخرى معروفة ، ووقع في النهاية لابن الأثير أن في رواية أخرى « ذعوبة » بزاي وموحدة وقال هى بمعنى راعوفة اهـ . والراعوفة حجر يوضع على رأس البئر لا يستطيع قلمه يقوم عليه المستقى . وقد يكون في أسفل البئر ، قال أبو عبيد : هى صخرة تنزل في أسفل البئر اذا حفرت يجلس عليها الذى ينظف البئر . وهو حجر يوجد صلبا لا يستطيع نزعها فيترك ، واختلاف في اشتقاقها ف قيل : لتقدمها وبروزها يقال جاء فلان يعرف الخيل أى يتقدمها ، وذكر الازهرى في تهذيبه عن شمر قال : راعوفة البئر النظافة ، وهى مثل عين على قدر حجر العقرب فى أعلى الوكية فيجاوز فى الحفر خمس قيم وأكثر فرما وجدوا ماء كثيرا ، قال شمر : فن ذهب بالراعوفة الى النظافة فكانت أعنه من رعايف الألف ، ومن ذهب بالراعوفة الى الحجر الذى يتقدم على البئر فهو من رعايف الرجل اذا سبق . قلت : وتنزيل الراعوفة على الأخير واضح بخلاف الاول ، والله أعلم . قوله ( فأتى النبي ﷺ البئر حتى استخراجا الى ان قال فاستخرج ) كذا وقع في رواية ابن عيينة ، وفي رواية عيسى بن يونس « قلت يا رسول الله أفلا استخراجته » وفي رواية وهيب « قلت يا رسول الله فأخرجه للناس » وفي رواية ابن نمير « أفلا أخرجه » قال لا ، وكذا في رواية ابن أسامة التى بهذا الباب ، قال ابن بطال : ذكر المهلب أن الرواة اختلفوا على هشام في إخراج السحر المذكور ، فأنبته سفيان وجعل سؤال عائشة عن اللشرة ، ونفاه عيسى بن يونس وجعل سؤالها عن الاستخراج ، ولم يذكر المخرج ، وصرح به أبو أسامة ، قال والنظر يقتضى ترجيح رواية سفيان لتقدمه فى الضبط ، ويؤيده أن اللشرة لم تقع في رواية ابن أسامة وازيادة من سفيان مقبولة لانه أنبهم ، ولا سيما أنه كرر استخراج السحر في



روايته مرتين فيجهد من الهم ، وزاد ذكر النشرة وجعل جوابه عليه السلام عنها بلا بدلا عن الاستخراج ، قال : ويحتمل وجهها آخر فذكر ما محصله : ان الاستخراج المنفي في رواية أبي أسامة غير الاستخراج المثبت في رواية سفيان ، فاثبت هو استخراج الجف والمنفي استخراج ما حواه ، قال : وكان المر في ذلك أن لا يراه الناس فيتململه من أراد استعمال السحر . قلت : وقع في رواية عمرة ، فاستخرج جف طلعة من تحت راقوفة ، وفي حديث زيد ابن أرقم ، فأخرجوه فرموا به ، وفي مرسل عمر بن الحكم أن الذي استخرج السحر قيس بن حصن ، وكل هذا لا يخالف الحمل المذكور ، لكن في آخر رواية عمرة وفي حديث ابن عباس أنهم وجدوا وترا فيه عقد ، وأنها انحلت عند قراءة المعوذتين ، ففيه إشعار باستكشاف ما كان داخل الجف ، فلو كان ثابتا لقدم في الجمع المذكور ، لكن لا يخلو إسناد كل منهما من ضعف . ( نفيه ) : وقع في رواية أبي أسامة مخالفة في لفظة أخرى : فرواية البخاري عن عبيد بن عبيد بن اسماعيل عنه ، أفلا أخرجه ، وهكذا أخرجه أحمد عن أبي أسامة ، ووقع عند مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة ، أفلا أخرجه ، بحاء مهملة وقاف ، وقال النووي : كلا الروایتين صحيح ، كأنها طلبت أنه يخرجهم ثم يحرقه . قلت : لكن لم يقع ما في رواية واحدة ، وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة ، وانفرد أبو كريب بالرواية التي بالمهملة والقاف ، فالجاري على القواعد أن روايته شاذة . وأغرب للقرطبي لجمع الضمير في أخرجه للبيد بن أعصم ، قال : واستهيمته عائشة عن ذلك عقوبة له على ما صنع من السحر ، فاجابها بالامتناع ، ونبه على سببه وهو خوف وفوق شر بينهم وبين اليهود لأجل العهد ، فلو قتله لثارت فتنة . كذا قال . ولا أدري ما وجه تمين قتله بالاحراق ، وإن لو سلم أن الرواية ثابتة وأن الضمير له . قوله ( قالت فقلت أفلا ؟ أي تنشرت ) وقع في رواية الحميدي ، فقلت : يا رسول الله أفلا ؟ قال سفيان بمعنى فنشرت ، فبين الذي فسر المراد بقولها ، أفلا ، كأنه لم يستحضر اللفظة فذكره بالمعنى ، وظاهر هذا اللفظة أنه من النشرة . وكذا وقع في رواية معمر بن هشام عند أحمد ، فقالت عائشة : لو أنك ، تعنى تنشر ، وهو مقتضى صنيع المصنف حيث ذكر النشرة في الترجمة ، ويحتمل أن يكون من النشر بمعنى الإخراج فيوافق رواية من رواه بلفظ ، أفلا أخرجه ، ويكون لفظ هذه الرواية ، أفلا استخرجت ، وحذف المفعول للعلم به ، ويكون المراد بالخروج ما حواه الجف لا الجف نفسه ؛ فيتأيد الجمع المقدم ذكره . ( تكميل ) : قال ابن القيم من أنفع الأدوية وأقوى ما يوجد من النشرة مقاومة السحر الذي هو من تأثيرات الأرواح الخبيثة بالأدوية الإلهية من الذكر والدعاء والقراءة ، فالقلب اذا كان محتلا من الله معمورا بذكره وله ورد من الذكر والدعاء والنوحة ، لا يخل به كان ذلك من أعظم الأسباب المائلة من إصابة السحر له . قال : وساطان تأثير السحر هو في القلوب الضعيفة ، ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال ، لأن الأرواح الخبيثة إنما تنشط على أرواح تلقاها مستعدة لما يناسبها . انتهى ملخصا . ويحكر عليه حديث الباب ، وجواز السحر على النبي عليه السلام مع عظيم مقامه وصدق توجهه وملازمة ورده ، ولكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن الذي ذكره محمول على الغالب ، وأن ما وقع به عليه السلام لبيان تجريز ذلك ، والله أعلم

## ٥٠ - باب السحر

٥٧٦٦ - حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه ، عن عائشة قالت : سحر النبي

ﷺ حتى أنه ليَحْيِلُ إليه أنه يفعلُ الشيءَ وما فعله ، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي دَمَا الله ودَعاهُ ثم قال : أَشَعَرْتُ يا عائشةُ أن الله قد أَفْأَنَى فيما اسْتَفْتَيْتَهُ فيه ؟ قُلْتُ : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : جاءني رجلان ، فجلسَ أحدهما عند رأسي ، والآخرُ عند رجلي ، ثم قال أحدهما لصاحبه : ما وَجَّعُ الرجل ؟ قال : مَطْبُوب . قال : ومن طَبَّهُ ؟ قال : لَيْبِدُ بن الأَعصم اليهوديُّ من بني زُرَيْقٍ . قال : فيما ذا ، قال : في مُشِطٍ ومشاطةٍ وَجُفٍ طَلْعَةٍ ذكر . قال : فأين هو ؟ قال : في بئر ذى أروان . قال فذهبَ النبيُّ ﷺ في أناسٍ من أصحابه إلى البئر فبَطَرَ إليها وعليها نخلٌ ثم رَجَعَ إلى عائشةَ فقال : والله لَكُنَّ ماءها نُقاعة الحُمَّاء ، وَلَسَكُنَّ نعلها رموسُ الشَّيَاطِينِ . قُلْتُ : يا رسولَ الله ، أَأَخْرَجْتَهُ ؟ قال : لا ، أما أنا فقد عافاني الله وشفاني ، وَخَشِيتُ أن أُتَوَّرَ على الناسِ منه شرًا . وأمر بها فدُفِنَتْ »

قوله ( باب السحر ) كذا وقع هنا الكثير ، وسقط لبعضهم ، وعليه جرى ابن بطل والاسماعيل وغيرهما ، وهو الصواب لأن الترجمة قد تقدمت بعينها قبل بيابن ، ولا يبعد ذلك للبخاري إلا نادرا عند بعض دون بعض . وذكر حديث عائشة من رواية أبي أسامة قاتنصر الكثير منه على بعضه من أوله إلى قوله « يفعل الشيء وما فعله » وفي رواية للكشميني « أنه فعل الشيء وما فعله » ووقع سياق الحديث بأكمله في رواية الكشميني والمستعمل ، وكذا صنع النسفي وزاد في آخره طريق يحيى القطان عن هشام إلى قوله « صنع شيئا ولم يصنعه » وقد تقدم سندنا ومتنا لغيره في كتاب الجزية . وأغفل المؤرخ في « الاطراف » ذكرها هنا ، وذكر هنا رواية الحميدي عن سفيان ولم أرها ولا ذكرها أبو مسعود في أطرافه ، واستدل بهذا الحديث على أن الساحر لا يقتل حدا إذا كان له عهد ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث جندب رفعه قال « حد الساحر ضربه بالسيف » ففي سنده ضعف ، فلو ثبت لحس منه من له عهد ، وتقدم في الجزية من رواية بجالة « ان عمر كتب إليهم أن يقتلوا كل ساحر وساحرة » وزاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في روايته عن بجالة « فقتلنا ثلاث سواحر » أخرج البخاري أصل الحديث دون قصة قتل السواحر ، قال ابن بطل : لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك والزهري إلا أن يقتل بسمه فيقتل ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك إن أدخل بسحره ضررا على مسلم لم يهاد عليه نقض العهد بذلك فيحل قتله ، وإنما لم يقتل النبي ﷺ لبيد بن الأعصم لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ولأنه خشي إذا قتله أن تشور بذلك فتنة بين المسلمين وبين حلفائه من الأنصار ، وهو من نطم ما راعاه من ترك قتل المنافقين ، سواء كان لبيد يهوديا أو منافقا على ما مضى من الاختلاف فيه . قال : وعند مالك أن حكم الساحر حكم الونديق فلا تقبل توبته ، ويقتل حدا إذا ثبت عليه ذلك ، وبه قال أحمد . وقال الشافعي : لا يقتل إلا إن اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به ، فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجب عليه القصاص ووجبت الدية في ماله لا على عافيته ، ولا يتصور القتل بالسحر بالبيئة ، وادعى أبو بكر الرازي في « الاحكام » أن الشافعي تفرد بقوله إن الساحر يقتل قصاصا إذا اعترف أنه قتله بسحره ، والله أعلم . قال النووي : ان كان في السحر قول أو فعل يقتضي الكفر كفر الساحر وتقبل توبته إذا تاب عندنا ، وإذا لم يكن في سحره ما يقتضي الكفر عذر واستتيب

## ٥٦ - باب إن من البيان سحرا

٥٧٦٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

« أنه قدم رجلان من المشرق فخطبا ، فمجب الناس لبيانهما ، فقال رسول الله ﷺ : إن من البيان لسحرا ، أو إن بعض البيان سحر »

قوله ( باب إن من البيان سحرا ) في رواية الكشميني والاصبلي « السحر » . قوله ( قدم رجلان ) لم أقف على تسميتهما صريحا ، وقد زعم جماعة أنهما الزبرقان بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالقف واسمه الحصين ولقب الزبرقان لحسنه ، والزبرقان من أسماء القمر ، وهو ابن بدر بن امرئ القيس بن خلف ، وعمر بن الأهم واسم الأهم مئان بن سمي يجتمع مع الزبرقان في كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، فهما تميميان ، قدما في وفد بني تميم على النبي ﷺ سنة تسع من الهجرة ، واستندوا في تعيينهما إلى ما أخرجه البيهقي في الدلائل ، وغيره من طريق مقسم عن ابن عباس قال : جاس إلى رسول الله ﷺ الزبرقان بن بدر وعمر بن الأهم وقيس بن عاصم ، ففخر الزبرقان فقال : يا رسول الله ، أنا سيد بني تميم والمطاع فيهم والمجيب ، أمنهم من الظلم وأخذ منهم بحقوقهم ، وهذا يعلم ذلك يعني عمرو بن الأهم ، فقال عمرو : أنه لشديد العارضة مانع لجانبه مطاع في أذنيه . فقال الزبرقان والله يا رسول الله لقد علم مني غير ما قال ، وما منعه أن يتكلم إلا الحسد ، فقال عمرو : أنا أحسدك ؟ والله يا رسول الله أنه لقيم الحال ، حديث المال ، أحق الوالد ، مضيع في العشيرة . والله يا رسول الله لقد صدقت في الأولى وما كذبت في الآخرة ، ولكني رجل إذا رضيت قلت أحسن ما عدت ، وإذا غضبت قلت أفج ما وجدت . فقال النبي ﷺ : إن من البيان سحرا » . وأخرجه الطبراني من حديث أبي بكرة قال : كنا عند النبي ﷺ فقدم عليه وفد بني تميم عليهم قيس بن عاصم والزبرقان وعمر بن الأهم ، فقال النبي ﷺ لعمر : ما تقول في الزبرقان ؟ فذكر نحوه ، وهذا لا يلزم منه أن يكون الزبرقان وعمر هما المراد بحديث ابن عمر ، فإن المتكلم إنما هو عمرو بن الأهم وحده ، وكان كلامه في مراجعته الزبرقان ، فلا يصح لسبب الخطبة اليهما إلا على طريق التجوز . قوله ( من المشرق ) أي من جهة المشرق ، وكانت سكنى بني تميم من جهة العراق وهي في شرق المدينة . قوله ( خطبا ، فمجب الناس لبيانهما ) قال الخطابي : البيان اثنان : أحدهما ما تقع به الإبانة عن المراد بأي وجه كلفه ، والآخر ما دخلته الفطنة بحيث يردق للسامعين ويستميل قلوبهم ، وهو الذي يشبه بالسحر إذا خلب القلب وغلب على النفس حتى يحول الأمر حقيقة ويصرفه عن جهته ، فيلوح للناظر في معرض غيره . وهذا إذا صرف إلى الحق يمدح ، وإذا صرف إلى الباطل يذم . قال : فعلى هذا قلبي يشبه بالسحر منه هو المذموم . وتمقب بأنه لا مانع من تسمية الآخر سحرا لأن السحر يطلق على الاستمالة كما تقدم تقريره في أول باب السحر ، وقد حل بعضهم الحديث على المدح والذم على تحسين الكلام وتبوير الالفاظ ، وهذا واضح إن سألنا المحدثين . في قصة عمرو بن الأهم ، وفي حديثه على التمام لمن تصنع في الكلام . كتب سحيفته وصرف الشيء عن ظاهره ، فصح .

حققت : إن هذا أخبار مالك حيث أدخل هذا الحديث في « الموطأ » في « باب ما يكره من الكلام بفخر ذكر الله » وتقدم في « باب الخطبة » من كتاب النكاح في الكلام على حديث الباب من قول صحبة بن صوحان في تفسيره هذا

الحديث ما يؤيد ذلك ، وهو أن المراد به الرجل يكون عليه الحق ، وهو الحن بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق ، وحل الحديث حل هذا صحيح ، لكن لا يمنع حله على المعنى الآخر اذا كان في تزوين الحق ، وهذا جزم ابن العربي وغيره من فضلاء المالكية . وقال ابن بطال : أحسن ما يقال في هذا أن هذا الحديث ليس ذما للبيان كله ولا مدحا لقوله من البيان ، فأني بلفظه « من » التي للتبعض . قال : وكيف يذم البيان وقد امتن الله به على عباده حيث قال ( خلق الانسان عليه البيان ) انتهى . والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية المعنى الاول الذي نبه عليه الخطابي ، لا خصوص ما نحن فيه . وقد اتفق العلماء على مدح الایجاز ، والإتيان بالمعاني الكثيرة بالانفاظ اليسيرة ، وعلى مدح الاطناب في مقام الخطابة بحسب المقام ، وهذا كله من البيان بالمعنى الثاني . نعم الإفراط في كل شيء مذموم ، وخير الامور أوسطها . والله أعلم

## ٥٢ - باب الدواء بالمجوة لسحر

٥٧٦٨ - حدثنا علي بن حشاش عن مروان بن معاوية عن هاشم بن عاصم بن سعد بن أبيه عن أبيه رضي الله عنه ، قال « قال النبي ﷺ : من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل » . وقال غيره « سبع تمرات »

٥٧٦٩ - حدثنا اسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة حدثنا هاشم بن هاشم قال سمعت عاصم بن سعد سمعت سعدا رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تصبّع سبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر »

قوله ( باب الدواء بالمجوة لسحر ) المجوة ضرب من أجود تمر المدينة وألينه . وقال الداودي : هو من وسط التمر . وقال ابن الاثير : المجوة ضرب من التمر أكبر من الصيحاني يضرب الى السواد ، وهو مما غرسه النبي ﷺ بيده بالمدينة . وذكر هذا الاخضر الفواز . قوله ( حدثنا علي ) لم أره منسوبا في شيء من الروايات ، ولا ذكره أبو علي الفسائي ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه علي بن عبد الله يعني ابن المديني ، وبذلك جزم المزني في « إعراف » وجزم الكرماني بأنه علي بن سلة اللقي وما عرفته سلفه فيه . قوله ( حدثنا مروان ) هو ابن معاوية الفزاري ، جزم به أبو نعيم ، وأخرجه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن مروان الفزاري . قوله ( هاشم ) هو ابن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص وعاصم بن سعد هو ابن عم أبيه ، ووقع في رواية أبي أسامة في الطريق الثانية في الباب « سمعت عاصم بن سعد سمعت سعدا » ويأتي بعد قليل من وجه آخر « سمعت عاصم بن سعد سمعت أبي » وهو سعد بن أبي وقاص . قوله ( من اصطبح ) في رواية أبي أسامة « من تصبّع » وكذا في رواية جمعة عن مروان الماشية في الأصحمة ، وكذا لمسلم عن ابن عمرو كلاهما بمعنى تناول صباحا ، وأصل الصبح والاصطباح تناول الشراب صباحا ، ثم استعمل في الأكل ، ومقابلته الغبوق والاعتبات بالغبين المعجمة ؛ وقد يستعمل في مطلق الغذاء أعم من الثرب والأكل ، وقد يستعمل في أهم من ذلك كما قال الشاعر « صبينا الخورجية مرهفات » وتصبح مطاوع صبحة بكذا اذا أتيته به صباحا ، فكان الذي يتناول العجوة صباحا قد أتى بها ، وهو مثل تغدي وتغشى إذا وقع

ذلك في وقت الغداء أو العشاء . **قوله** ( كل يوم تمرات عجوة ) كذا أطلق في هذه الرواية ، ووقع مقيدا في غيرها ،  
 ففي رواية جمعة وابن أبي عمر سبع تمرات ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية دحيم عن مروان ، وكذا هو في رواية  
 أبي أسامة في الباب ، ووقع مقيدا بالعجوة في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض عن هاشم بن هاشم عند الاسماعيلي ،  
 وكذا في رواية أبي أسامة ، وزاد أبو ضمرة في روايته التقييد بالسكان أيضا ولفظه « من تصبح بسبع تمرات  
 عجوة من تمر العالية ، والعالية القرى التي في الجهة العالية من المدينة وهي جهة نجد ، وقد تقدم لها ذكر في المواقيت  
 من كتاب الصلاة ، وفيه بيان مقدار ما بينها وبين المدينة . وللزيادة شاهد عند مسلم من طريق ابن أبي مليكة عن  
 عائشة بلفظه « في عجوة العالية شفاء في أول البكرة » ووقع لمسلم أيضا من طريق أبي طوالة عند الله بن عبد الرحمن  
 الانصاري عن عامر بن سعد بلفظه « من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح » وأراد لابق المدينة وإن لم  
 يجر لها ذكر للعلم بها . **قوله** ( لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل ) السم معروف وهو مثلث السين ، والسحر  
 تقدم تحرير القول فيه قريبا ، وقوله « ذلك اليوم ، ظرف وهو معمول ليهضره ، أو صفة لسحر . وقوله « إلى الليل »  
 فيه تقييد الشفاء المطلق في رواية ابن أبي مليكة حيث قال « شفاء أول البكرة في أو ترباق ، وتردده في ترباق شك من  
 الراوي ، والبكرة بضم الموحدة وسكون الكاف يوافق ذكر الصباح في حديث سعد ، والشفاء أشمل من الترياق يناسب  
 ذكر السم ، والذي وقع في حديث سعد شيخان السحر والسم ، فمعه زيادة علم . وقد أخرج النسائي من حديث جابر  
 رفعه « العجوة من الجنة ، وهي شفاء من السم ، وهذا يوافق رواية ابن أبي مليكة . والترياق بكسر المشنة وقد تضمن  
 وقد تبدل المشنة دالا أو طاء بالاهمال فيهما ، وهو دواء مركب معروف يعالج به المسموم . فأطلق على العجوة اسم  
 الترياق تشبيها لها به ، وأما الغاية في قوله « إلى الليل » ، ففهموه أن السر الذي في العجوة من دفع ضرر السم والسم  
 يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله من أول النهار ويستفاد منه لإطلاق اليوم على ما بين طلوع الفجر أو الشمس  
 إلى غروب الشمس ، ولا يستلزم دخول الليل ، ولم أقف في شيء من الطرق على حكم من تناول ذلك في أول الليل  
 هل يكون كمن تناوله أول النهار حتى يندفع عنه ضرر السم والسحر إلى الصباح ، والذي يظهر خصوصية ذلك بالتناول  
 أول النهار لأنه حينئذ يكون الغالب أن تناوله يقع على الريق ، فيحتمل أن يلحق به من تناول الليل على الريق كالأصنام ،  
 وظاهر الإطلاق أيضا المواظبة على ذلك . وقد وقع مقيدا فيما أخرجه الطبري من رواية عبد الله بن نمير عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها « كانت تأمر بسبع تمرات عجوة في سبع غدوات » وأخرجه ابن عدي من طريق  
 محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام مرفوعا ، وذكر ابن عدي أنه تفرد به ، ولم له أراد تفرد به برفعه ، وهو من  
 رجال البخاري سكن في المتابعات . **قوله** ( وقال غيره سبع تمرات ) وقع في نسخة الصغاني « يعني غير حديث علي »  
 انتهى ، والغير كأنه أراد به جمعة ، وقد تقدم في الاطعمة عنه أو غيره ممن نهت عليه عن رواه كذلك . **قوله** في  
 رواية أبي أسامة ( سبع تمرات عجوة ) في رواية السكشميني « بسبع تمرات » بزيادة الموحدة في أوله . ويجوز في  
 تمرات عجوة الاضافة فتخفص كالقول ثياب خز ، ويجوز التثنية على أنه عطف بيان أو صفة لسبع أو تمرات ويجوز  
 النصب ضمونا على تقدير فعل أو على التمييز . فل الخطابي : كون العجوة تنفع من السم والسحر لأنها هي دعوة النبي  
 ﷺ لتمر المدينة لا خاصة في النمر . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد تخلصا خاصا بالمدينة لا يعرف الآن .  
 وقال بعض شراح « المصاييح ، نحوه وأن ذلك لخاصية فيه ، قال : وبمحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمانه **عليه** ،

وهذا يعده وصف عائشة لذلك بعده  $\text{عليه السلام}$  . وقال بعض شراح المشارق ، أما تخصيص تيم المدينة بذلك فواضح من الفاظ المتن ، وأما تخصيص زمانه بذلك فبميد ، وأما خصوصية السبع فالظاهر أنه لسر فيها ، وإلا فيستحب أن يكون ذلك وترا . وقال المازري : هذا بما لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ، ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الاقتصاد على هذا العدد الذي هو السبع ، ولا على الاقتصاد على هذا الجنس الذي هو العجوة ، ولعل ذلك كان لأهل زمانه  $\text{عليه السلام}$  خاصة أو لأكثرهم ، إذا لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا غالبا ، وإن وجد ذلك في الأكثر حمل على أنه أراد وصف غالب الحال . وقال عياض : تخصيصه ذلك بعجوة عالية وبما بين لابتى المدينة يرفع هذا الاشكال ويكون خصوصا لها ، كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره ، لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء . قال : وأما تخصيص هذا العدد فليجمله بين الأفراد والاشفاح ، لأنه زاد على نصف العشرة ، وفيه أشفاح ثلاثة وأوقار أربعة ، وهي من نمط غسل الأمان من ولوغ السكب سبعا وقوله تعالى ﴿ سبع سنابل ﴾ وكما أن السبعين مبالغة في كثرة العشرات والسبعمائة مبالغة في كثرة المئين . وقال النووي : في الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر ، وأما خصوص كون ذلك سبعا فلا يعقل معناه كما في أعداد الصلوات ونصب الزكوات . قال : وقد تسكلم في ذلك المازري وعياض بكلام باطل فلا يفتقر به انتهى . ولم يظهر لي من كلاهما ما يقتضيه الحكم عليه بالبطلان ، بل كلام المازري يشير إلى محصل ما اقتصر عليه النووي ، وفي كلام عياض إشارة إلى المناسبة فقط ، والمناسبات لا يقصد فيها التحقيق البالغ بل يكتفى منها بطرق الإشارة . وقال القرطبي : ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السم وإبطال السحر ، والمطلق منها محمول على المفيد ، وهو من باب الخواص التي لا تدرك بقياس ظني . ومن أتمنا من تسكف لذلك فقال : إن السموم إنما تقتل لإفراط برودتها ، فإذا دوام على التصحيح بالعجوة تحسكت فيه الحرارة وأعانتها الحرارة الفريزية فقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم . قال : وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة بل خصوصية العجوة مطلقا بل خصوصية التمر ، فإن من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر ، والأولى أن ذلك خاص بعجوة المدينة . ثم هل هو خاص بزمان نطقه أو في كل زمان ؟ هذا محتمل ، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتسكورة ، فمن جرب ذلك فصحه معه عرف أنه مستمر ، وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان . قال وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من الطب كحديث « صبوا على من سبى قرب ، وقوله للفقود الذي وجهه للعارث بن كلدة أن يلدّه بسبع تمرات ، وجاء تعويذه سبع مرات ، إلى غير ذلك . وأما في غير الطب فكثير ، فاجاء من هذا العدد في معرض التداوى فذلك لخاصية لا يعلمها إلا الله أو من أطلعه على ذلك ، وما جاء منه في غير معرض التداوى فإن العرب تصنع هذا العدد موضع السكرية وإن لم ترد عددا بعينه . وقال ابن القيم : عجوة المدينة من أنفع تمر الحجاز . وهو صنف كريم ملوّن متين الجسم والقوة ، وهو من أئين التمر وألذه . قال : والتمر في الأصل من أكثر الثمار تفضية لما فيه من الجوهر الحار الرطب ، وأكله على الريق يقتل الديدان لما فيه من القوة الترياقية ، فإذا أديم أكله على الريق جفف مادة الدرد وأضعفه أو قتله انتهى . وفي كلامه إشارة إلى أن المراد نوع خاص من السم وهو ما ينشأ عن الديدان التي في البطن لا كل السموم ، لكن سياق الخبر يقتضي التعميم لأنه نكرة في سياق النفي ، وعلى تقديم التسليم في السم فإذا يصنع في السحر

## ٥٣ - باب . لا هامة

٥٧٧٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : لا عدوى ولا صقر ولا هامة . فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال الإبل تسكون في الرمل كأنها الظباء فيخالطهم البعير الأجرب فيجربها ؟ فقال رسول الله ﷺ : فنن أعدى الأول ؟

٥٧٧١ - وعن أبي سلمة سمع أبا هريرة بعد يقول : قال النبي ﷺ : لا بوردن تمرض على مصح ، وأنكر أبو هريرة حديث الأول . قلنا : ألم تحدث أنه لا عدوى ؟ فرطن بالحبشية . قال أبو سلمة : ف رأيته نسي حديثا غيره .

[ الحديث ٥٧٧١ - طرقة في : ٥٧٧٤ ]

قوله ( باب لا هامة ) قال أبو زيد : هي بالشديد ، وخالفه الجميع تخفوها ، وهو المحفوظ في الرواية ، وكان من شدة ما ذهب إلى واحدة الموام وهي ذوات السموم ، وقيل دواب الأرض التي تهم بأذى الناس ، وهذا لا يصح نفيه إلا إن أريد أنها لا تضر لذواتها وإنما تضر إذا أراد الله إيقاع الضر بمن أصابته . وقد ذكر الزبير بن سكار في الموفقيات ، أن العرب كانت في الجاهلية تقول : إذا قتل الرجل ولم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة - وهي دودة - فتدور حول قبره فتقول : اسقوني اسقوني ، فإن أدرك بثأره ذهبت وإلا بقيت ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

يا عمرو ! لا تدع شتمى ومنقصى أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

قال : وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تذهب . وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين نحو الأول ، إلا أنهم لم يعمسوا كونها دودة ، بل قال القواز : الهامة طائر من طير الليل ، كأنه يعني اليوم . وقال ابن الأعرابي : كانوا يتشاءمون بها ، إذا وقعت على بيت أحدهم يقول : نعت إلى نفسي أو أحدا من أهل دارى . وقال أبو عبيد : كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير ، ويسمون ذلك الطائر الصدى ، فعلى هذا فالمعنى في الحديث لا حياة لهامة الميت ، وعلى الأول لا شوم باليوم ونحوها ، وأهل المؤلف ترجم « لا هامة » مرتين بالنظر لمذنب التفسيرين وافقه أعلم . قوله ( عن أبي سلمة ) في رواية شعيب عن الزهرى : حدثني أبو سلمة ، وهي في الباب الذي بعده . قوله ( لا عدوى ) تقدم شرحه مستوفى في « باب الجذام » ، وكيفية الجمع بين قوله « لا عدوى » وبين قوله « لا يورد تمرض على مصح » ، وكذا تقدم شرح قوله « ولا صقر ولا هامة » . قوله ( فقال أعرابي ) لم أقف حل اسمه . قوله ( تسكون في الرمل كأنها الظباء ) في رواية شعيب عن الزهرى في الباب الذي يليه « أمثال الظباء » بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد جمع ظبي ، شبهها بها في النشاط والقوة والسلامة من الداء . قوله ( فيجربها ) في رواية مسلم « فيدخل فيها ويجربها » بضم أوله ، وهو بناء على ما كانوا يعقدون من العدوى ، أى يكون سببا لوقوع الجرب بها ، وهذا من أوهام الجهال ، كانوا يعتقدون أن المريض إذا دخل في الأصحاء أمرضهم

فنفى الشارع ذلك وأبطله ، فلما أورد الأهرابي الشبهة رد عليه النبي ﷺ بقوله : « فمن أهدى الأول ، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة . وحاصله من أين جاء الجرب الذي أهدى بزعمهم ؟ فإن أجيب من بعد آخر لزم التسلسل أو سبب آخر فليفصح به ، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعى ، وهو أن الذي فعله بالجميع ذلك هو الخائف القادر على كل شيء . وهو الله سبحانه وتعالى . قوله ( وعن أبي سلة سمع أبا هريرة بعد يقول : قال رسول الله ﷺ : لا يوردن ممرض على مصح ) كذا فيه بتأكيد النهي عن الإيراد . ولمسلم من رواية يونس عن الزهري « لا يورد ، بل يلفظ النبي ، وكذا تقدم من رواية صالح وغيره ، وهو خبر بمعنى النهي بدليل رواية الباب . والممرض بعضهم أوله وسكون ثانيه وكسر الراء بعدها ضاد معجمة هو الذي له إبل مريض ، والمصح بعضهم الميم وكسر الصاد المهملة بعدها مهملة من له إبل صحاح ، نهى صاحب الإبل المريضة أن يوردها على الإبل الصحيحة . قال أهل اللغة : الممرض اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض ، والمصح اسم فاعل من أصح إذا أصاب ماشيته عاهة ثم ذهب عنها وصحت . قوله ( وأنكر أبو هريرة الحديث الأول ) وقع في رواية المستملى والسرخسي حديث الأول ، وهو كقولهم مسجد الجامع ، وفي رواية يونس عن الزهري عن أبي سلة « كان أبو هريرة يحدثهما كليهما عن رسول الله ، ﷺ ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى » . قوله ( وقلنا ألم تحدث أنه لا عدوى ) في رواية يونس « فقال الحارث بن أبي ذباب ، بعضهم المعجمة وموحدتين وهو ابن عم أبي هريرة . قد كنت اسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديث لا عدوى ، فأبى أن يعرف ذلك ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية شعيب « فقال الحارث : انك حدثتنا ، فذكره » قال فانكر أبو هريرة وغضب وقال : لم أحدثك ما تقول ، . قوله ( فرطن بالحبشية ) في رواية يونس « فأراه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة حتى رطن بالحبشية فقال للحارث : أتدري ماذا نالت ؟ قال : لا . قال : اني قلت أبييت . قوله ( فأرايته ) في رواية الكشميني « فأرايناه » ( أنسى حديثا غيره ) في رواية يونس « قال أبو سلة : ولعمري لقد كان يحدثنا به فأدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين للآخر ، وهذا الذي قاله أبو سلة ظاهر في أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض ، وقد تقدم وجه الجمع بينهما في « باب الجذام » وحاصله أن قوله « لا عدوى » نهى عن اعتقادها وقوله « لا يورد » سبب النهي عن الإيراد خشية الوقوع في اعتقاد العدوى ، أو خشية تأخير الإوهام ، كما تقدم نظيره في حديث « فرمن المجذوم ، لأن الذي لا يعتقد أن الجذام يعدى يجد في نفسه نفرة ، حتى لو أكرهها على القرب منه لتأملت بذلك ، فالأولى بالعاقل أن لا يتعرض لمثل ذلك بل يباحث أسباب الآلام ويجانب طرق الإوهام والله أعلم . قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي ﷺ حديث « من بسط رداءه ثم ضمه إليه لم ينس شيئا سمعه من مقالي » ، وقد قيل في الحديث المذكور إن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التي قالها ذلك اليوم لا أنه يلتقي عنه النسيان أصلا . وقيل : كان الحديث الثاني ناسخا الأول فسكت عن المنسوخ ، وقيل : معنى قوله « لا عدوى » النهي عن الاعتداء ، ولعل بعض من أجلب عليه لإبلا جرباء أراد تضمينه فاحتج عليه في اسقاط الضمان بأنه إنما أصابها ما قدر عليها وما لم تكن تنجو منه ، لأن العجماء جبار ، ويحتمل أن يكون قال هذا على ظنه ثم تبين له خلاف ذلك انتهى . فلما دعوى نسيان أبي هريرة للحديث فهو بحسب ما ظن أبو سلة ، وقد بينت ذلك رواية يونس التي أشرت إليها ، وأما دعوى النسخ فردودة لأن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، ولا سيما مع



إمكان الجمع ، وأما الاحتمال الثالث فبعيد من مساق الحديث ، والذي بعده أبعد منه ، ويحتمل أيضا أنهما لما كانا خبرين متغايرين من حكيمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبا تدعو اليه الحاجة ، قاله القرطبي في « المفهم » . قال : ويحتمل أن يكون خاف اعتقاد جامل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما ، وكان إذا أمن ذلك حدث بهما جميعا . قال القرطبي : وفي جواب النبي ﷺ للأعرابي جواز مشافهة من وقعت له شبهة في اعتقاده بذكر البرهان العقل إذا كان السائل أهلا لفهمه ، وأما من كان قاصرا فيخاطب بما يحتمله عقله من الاقتضاعات . قال : وهذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي التي وقعت للطبايعيين أولا والمعتزلة ثانيا ، فقال الطبايعيون بتأثير الأشياء بعضها في بعض وإيجادهما إياها ، وسموا المؤثر طبيعة ، وقال المعتزلة بنحو ذلك في الحيوانات والملتولات وأن قدرهم مؤثرة فيها بالإيجاد ، وأنهم خالقون لأفعالهم مستقلون باختراعها ، واستند الطائفتان إلى المشاهدة الحسية ، ونسبوا من أنكر ذلك إلى إنكار البديهة ، وغلط من قال ذلك منهم غلطا قاحشا لا تنبأس إدراك الحس بأدراك العقل ، فإن المشاهد إنما هو تأثير شيء عند شيء آخر ، وهذا حظ الحس ، فاما تأثيره فهو فيه حظ العقل ، فالحس أدرك وجود شيء عند وجود شيء وارتفاعه عند ارتفاعه ، أما لإيجاده به فليس للحس فيه مدخل ، فالعقل هو الذي يفرق فيحكم بتلازمها عقلا أو عادة مع جواز التبدل عقلا والله أعلم . وفيه وقوع تشبيه الشيء بالشيء إذا جمعها وصف خاص ولو تباينا في الصورة . وفيه شدة وروح أبي هريرة لأنه مع كون الحادث أغضبته حتى تكلم بغير العربية خشى أن يظن الحادث أنه قال فيه شيئا يكرهه ففسر له في الحال ما قال ، والله أعلم

#### ٥٤ - باب . لاعدوى

٥٧٧٢ - **حديث** سعيد بن مسروق قال حدثنا ابن وهب عن بونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله وحمزة أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ ، لاعدوى ولا طيرة ، إنما للشوم في ثلاث : في الفرس والمرأة والدار

٥٧٧٣ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « إن رسول الله ﷺ يقول : لاعدوى »

٥٧٧٤ - قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا توردوا الممرض على المصح »

٥٧٧٥ - وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان لدؤلي أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « إن رسول الله ﷺ قال : لاعدوى . فقام أعرابي فقال : رأيت الإبل تسكون في الرمال أمثال الأطباء ، فها أنها البهم الأجرى فتجرب ؟ قال النبي ﷺ : فن أعدى الأول » ؟

٥٧٧٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : لَا عَدُوِّي وَلَا طَيْرَةٌ ، وَيَعْبِجُنِي الْفَأَلُ ، قَالُوا : وَمَا الْفَأَلُ ؟ قَالَ : كَلَّةٌ طَيِّبَةٌ »

**قوله** ( باب لا عدوى ) تقدم تفسيرها . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** ( أخبرني سالم بن عبد الله ) أي ابن عمر . **قوله** ( وحمة ) هو أخو سالم . **قوله** ( أن عبد الله بن عمر ) قال في رواية مسلم عن أبي الطاهر وحمة كلاهما عن ابن وهب بهذا الإسناد عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، وتقدم في أوائل النكاح من طريق مالك عن الزهري عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، وفي تهرج الزهري بالاختبار فيه في هذه الرواية دفع ثوم انقطاعه بسبب ما رواه ابن أبي ذئب عن الزهري فأدخل بين الزهري وسالم رجلا وهو محمد بن زيد بن قنفذ ، ويحمل أن كان محفوظا على أن الزهري حمله عن محمد بن زيد عن سالم ثم سمعه من سالم . **قوله** ( لا عدوى ولا طيرة ، إنما الثوم في ثلاث . الحديث ) تقدم الكلام على حديث « الثوم في ثلاث » في النكاح ، وجمع ابن عمر بين الحديثين يدل على أنه قوي عنده أحد الاحتمالات في المراد بالثوم ، وذكر مسلم أنه لم يقل أحد من أصحاب الزهري عنه في أول هذا الحديث « لا عدوى ولا طيرة » إلا يونس بن يزيد . قلت : وقد أخرجه النسائي من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بدونها ، فكان المنفرد بالزيادة عبد الله بن وهب . الحديث الثاني ، **قوله** ( أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول لا عدوى ) قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا توردوا الممرض على المصح » وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان « أن أبا هريرة قال : أن رسول الله ﷺ قال لا عدوى ، فقام أعرابي » فذكر القصة الماضية في الباب قبله ، هكذا أورده من رواية شعيب عن الزهري ، وقد أخرجه مسلم من روايته عن الزهري عن أبي سلمة بالحديثين ، لكن لم يسق لفظه ، أحال به على رواية صالح بن كيسان ولفظه « لا عدوى » ويحدث مع ذلك « لا يورد الممرض على المصح » ، قاله بمثل حديث يونس ، وقد بينت ما في رواية يونس من فائدة زائدة في الباب الذي قبله ، وأورد أيضا رواية شعيب عن الزهري عن سنان بن أبي سنان بالقصة وأحال بسياقه على رواية يونس ، فظهر بذلك أنها كلها موصولة . وسنان ابن أبي سنان مدني ثقة واسم أبيه يزيد بن أمية وليس له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا الحديث الواحد ، وله آخر عن جابر قرنه في كل منهما بأبي سلمة بن عبد الرحمن والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس بلفظ « لا عدوى ولا طيرة ، ويعجبني الفأل » وفيه تفسيره ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مفرد

٥٥ - باب ما يذكر في سم النبي ﷺ ، رواه عروة عن عائشة عن النبي ﷺ

٥٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْهَيْثُ عَنْ سَمِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : لَمَّا فُتِحَتْ

خَيْبَرُ أَهْدَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شاةً فِيهَا سَمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اجْعَلُوا لِي مِنْ كَانَ هَاهُنَا مِنَ الْيَهُودِ ، فُجِّعُوا لَهُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْهُ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ يَا أَبَا

القاسم : فقال لهم رسول الله ﷺ : من أبوك ؟ قالوا : أبونا فلان : فقال رسول الله ﷺ : كذبتم بل أبوك فلان قالوا : صدقت وبرت . فقال : هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، وإن كذبناك عرفت كذبنا كما عرفت في أبينا . قال لهم رسول الله ﷺ : من أهل النار ؟ فقالوا : نكون فيها يسيرا ثم نخلفوننا فيها . فقال لهم رسول الله ﷺ : اخشئوا فيها ، والله لا تخلفكم فيها أبدا . ثم قال لهم : هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ قالوا : نعم . فقال : هل جعلكم في هذه الشاة سبأ ؟ فقالوا : نعم . فقال : ما حملكم على ذلك ؟ فقالوا : أردنا إن كنت كاذبا نستريح منك ، وإن كنت نبيا لم يضرنا .

**قوله** ( باب ما يذكر في سم النبي ﷺ ) ( الإضافة فيه الى المفعول . قوله ) ( رواه عروة عن عائشة ) كأنه يشير الى ما علقه في الوفاة النبوية آخر المغازي فقال : قال يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه : يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخيبر ، فهذا أوان انقطاع أهري من ذلك السم ، وقد ذكرت هناك من وصله وهو البزار وغيره ، وتقديم شرحه مستوفى ، وقوله : أجد ألم الطعام ، أي الألم الناشئ عن ذلك الأكل ، لا أن الطعام نفسه بقى الى تلك الغاية . وأخرج الحاكم من حديث أم مبشر نحو حديث عائشة ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الشاة المسمومة التي أهديت للنبي ﷺ بخيبر ، وقد تقدم ذكره في غزوة خيبر وأنه أخرجه مختصرا وفي أواخر الجزية مطولا . قوله ( أهديت ) بضم أوله على البناء للجهول ، تقدم في الهبة من رواية هشام بن زيد عن أنس : أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها فجاء بها ، الحديث ، فعرف أن التي أهدت الشاة المذكورة امرأة ، وقدمت في المغازي أنها زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم أخرجه ابن اسحق بغير إسناد . وأورده ابن سعد من طرق عن ابن عباس بسند ضعيف ، ووقع في مرسل الزهري أنها أكثر السم في الكتف والذراع لأنه بلغها أن ذلك كان أحب أعضاء الشاة اليه ، وفيه دقتنازل رسول الله ﷺ الكتف فتش منها ، وفيه د فلما ازدرد لقمته قال : إن الشاة تخبرني ، يعني أنها مسمومة وبينت هناك الاختلاف هل قتلها النبي ﷺ أو تركها . ووقع في حديث أنس المشار اليه : قليل : ألا تقتلها ؟ قال : لا . قال : فاذلت أهرها في لهوات رسول الله ﷺ ، وتقدم كيفية الجمع بين الاختلاف المذكور . ومن المستغرب قول محمد بن يحيى : أجمع أهل الحديث أن رسول الله ﷺ قتلها ، قوله ( اجمعوا الى ) لم أقف على تعيين المأمور بذلك . قوله ( اني سألتكم عن شيء ، فهل أنتم صادقوني عنه ) ؟ كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع ، قال ابن التين : ووقع في بعض النسخ : صادقي ، بتشديد الياء بغير نون ، وهو الصواب في العربية لأن أصله صادقوني لخدفت النون للاضافة فاجتمع حرفا على سبق الأول بالسكون فقلبوا الواو ياء وأدغمت ، ومثله ( وما أنتم بمصريين ) وفي حديث بدء الوحي : أخرجني ثم ، انتهى . وانكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد ، فقد وجهها غيره ، قال ابن مالك : مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية اسم الفاعل وأفعال التفضيل والاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتبقيها خفاء الاعراب ، فلما منعت ذلك كانت كأصل متروك ، فتبهاوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل كقول الشاعر : وليس المواقيني ليهتد خائبا فان له أضعاف ما كان أملا

ومنه في الحديث ، غير النجاشي أخوفني عليكم ، والأصل فيه : أخوف غوفاتي عليكم ، لحذف المضاف إلى الباء وأقيمت هي مقامه ، فاقصّل أخوف بها مقرونة بالنون ، وذلك أن أفعل التفضيل شبيه بفعل التعجب . وحاصل كلامه أن النون الباقية هي نون الوقاية ونون الجمع حذفتم كما تدل عليه الرواية الأخرى بلفظ « صادق » ويمكن تخريجها أيضا على أن النون الباقية هي نون الجمع فإن بعض النحاة أجاب في الجمع المذكر السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو ، ويحتمل أنه تكون الباء في محل نصب بناء على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميرا بارزا متصلا به كان في محل نصب وزكون النون على هذا أيضا نون الجمع . قوله ( من أبوكم ؟ قالوا : أبونا فلان . فقال رسول الله ﷺ : كذبتُم ، بل أبوكم فلان . فقالوا صدقت وبررت ) بكسر الراء الأولى وحكى فتحها وهو من البر . قوله ( نكون فيها يسيرا ثم تخلفونا فيها ) بضم اللام مخففا أي تدخلون فتقيمون في المكان الذي كنا فيه . وضبطه السكرماني بتشديد اللام ، وقد أخرج الطبري من طريق عكرمة قال : عاشت اليهود رسول الله ﷺ وأصحابه فقالوا : لن ندخل النار إلا أربعين ليلة ، وسيخلفنا إليها قوم آخرون . يعنون محمدا وأصحابه . فقال رسول الله ﷺ بيده على رؤوسهم ، بل أنتم خالدون مخلدون لا تخلفكم فيها أحد ، فأزل الله تعالى ( وقالوا لن نمسنا النار إلا أياما معدودة ) الآية ومن طريق ابن أبي عمير عن سيف بن سالم عن مجاهد عن ابن عباس : أن اليهود كانوا يقولون : هذه الدنيا سبعة آلاف سنة ، وإنما نلذّب بكل ألف سنة يوما في النار ، وإنما هي سبعة أيام فزلت ، وهذا سند حسن . وأخرج الطبري أيضا من وجه آخر عن عكرمة قال : اجتمعت يهود تخاصم النبي ﷺ فقالوا : لن تصيبنا النار فذكر نحوه وزاد فقال النبي ﷺ : كذبتُم ، بل أنتم خالدون مخلدون ، لا تخلفكم فيها أبدا إن شاء الله تعالى . فنزل القرآن تصديقا للنبي ﷺ ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حدثني أبي زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال لليهود : أنشدكم الله من أهل النار الذين ذكرهم الله في التوراة ؟ قالوا : أن الله غضب علينا غضبة فنمكت في النار أربعين يوما ثم نخرج فتخلفونا فيها . فقال : كذبتُم ، والله لا تخلفكم فيها أبدا ، فنزل القرآن تصديقا له ، وهذا خبران مرسلان يقوى أحدهما الآخر ، ويستفاد منهما تعيين مقدار الأيام المدة المذكورة في الآية ، وكذا في حديث أبي هريرة حيث قال فيه : أياما يسيرة ، وأخرج الطبري أيضا من رواية قتادة وغيره أن حكمة العدد المذكور - وهو الأربعون - أنها المدة التي عبدوا فيها العجل . قوله ( اخشوا فيها ) هو زجر لهم بالطرد والابعاد ، أرداء عليهم بذلك . قوله ( والله لا تخلفكم فيها أبدا ) أي لا تخرجون منها ولا تقيم بعدكم فيها ، لأن من يدخل النار من عصاة المسلمين يخرج منها فلا يتصور أنه يخلف غيره أصلا . قوله ( أردنا إن كنتم كاذبا ) في رواية المستملي والسرخسي : إن كنتم كاذبا . قوله ( وإن كنتم نبييا لم يضرك ) يعني على الوجه المهورد من المم المذكور . وفي حديث أنس المشار إليه : فقالت أردت لأقتلك . فقال : ما كان الله ليهلكك على ذلك ، وفي رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة في نحوه هذه القصة : فقالت أردت أن أعلم إن كنت نبييا فسيطعك الله عليه ، وإن كنت كاذبا فأرجم الناس منك ، أخرجه البيهقي وأخرج نحوه موصولا عن جابر ، وأخرجه ابن سعد بسند صحيح عن ابن عباس ، ووقع عند ابن سعد عن الواقدي بأسانيد المتعددة أنها قالت : قتلت أبي وزوجي وعمي وأخى ونلت من قومي ما نلت ، فقلت : إن كان نبييا فسيخبره الذراع ، وإن كان ملصقا استرحنا منه ، وفي الحديث إخباره ﷺ عن النبي ، وتكليم الجهاد له ، ومعاهدة اليهود لأعرافهم بصدقة فيما أخبر به عن اسم أبيهم وبما وقع منهم من دسيسة

السم ، ومع ذلك فماتوا واستمروا على تكذيبه . وفيه قتل من قتل بالسم قصاصا ، وعن الحنفية انما يجب فيه الدية ، وعمل ذلك اذا استمكرمه عليه اتفاقا ، وأما إذا دسه عليه فأكله ففيه اختلاف للعلماء ، فان ثبت أنه ﷺ قتل اليهودية ببشر بن البراء ففيه حجة لمن يقول بالقصاص في ذلك ، والله أعلم . وفيه أن الاشياء - كالسموم وغيرها - لا تؤثر بذواتها بل بأذن الله ، لأن السم أثر في بشر فقيل إنه مات في الحال ، وقيل إنه بعد حول ، ووقع في مرسل الزهري في مغازي موسى بن عقبة « ان لونه صار في الحال كالطليسان ، يعنى أصفر شديد الصفرة ، وأما قول أنس « فما زلت أعرفها في لحوات رسول الله ﷺ ، فاللوات جمع لحاة ويجمع أيضا على لحي بضم أوله والقصير منون ، ولحيان وزن اللسان ، وقد تقدم بيانها فيما مضى في الطب في الكلام على العذرة وهي اللحمة المعلقة في أصل الخنك ، وقيل هي ما بين منقطع اللسان الى منقطع أصل الفم ، وهذا هو الذي يوافق الجمع المذكور . ومراد أنس أنه ﷺ كثر بعترية المرض من تلك الأكلة أحيانا ، وهو موافق لقوله في حديث عائشة « ما أزال أجد ألم الطعام ، ووقع في مغازي موسى بن عقبة عن الزهري مرسل « ما زلت أجد من الأكلة التي أكلت بخير عدادا حتى كان هذا أوان انقطاع أبري ، ومثله في الرواية المذكورة عند ابن سعد والعداد بكسر المهملة والتخفيف ما يعتاد ، والأبر عرق في الظهر تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، ويحتمل أن يكون أنس أراد أنه يعرف ذلك في اللوات بتخفيف لونها أو بتقوؤها فيها أو تخفيف ، قاله القرطبي

### ٦٥ - باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث

٥٧٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** شعبة عن سليمان قال سمعتُ

ذَكَرَ أَن يَحْدُثُ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ تَحَسَّى سَاءً فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسَمُهُ فِي يَدِهِ يَحْسَاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَحْمَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا »

٥٧٧٩ - **حدثنا** محمد بن سلام **حدثنا** أحمد بن بشير أبو بكر أخبرنا هاشم بن هاشم قال أخبرني عامر

ابن سعد قال « سمعتُ أبي يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : مَنْ اضْطَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجُورَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ فَلَكَ اللَّهُمَّ سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ »

**قوله** ( باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه ) هو بضم أوله ، وقال الكرماني يجوز فتحه ، وهو عطف على السم : **قوله** ( والخبيث ) أى الدواء الخبيث ، وكأنه يشير بالدواء بالسم الى ما ورد من النهي عن التشاوي بالحرام ، وقد تقدم بيانه في كتاب الاشربة في « باب الباذق » في شرح حديث « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وزعم بعضهم أن المراد بقوله « به » منه ، والمراد ما يدفع ضرر السم ، وأشار بذلك الى ما تقدم قبل من حديث « من أصبح بسبع تمرات » الحديث ، وفيه « لم يضره سم » فيستفاد منه استعمال ما يدفع ضرر السم قبل وصوله ، ولا يعني بعد ما قال ، لكن يستفاد منه مناسبة ذكر حديث العجوة في هذا الباب . وأما قوله « وما يخاف »

منه ، فهو معطوف على الضمير المجزور العائد على السم ، وقوله « منه » أى من الموت به أو استمرار المرض ، فيكون فاعل ذلك قد أعان على نفسه ، وأما مجرد شرب السم فليس بمحرم على الإطلاق لأنه يجوز استعمال اليسير منه إذا ركب معه ما يدفع ضرره إذا كان فيه نفع ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره أن خالد بن الوليد لما نزل الحيرة قيل له احذر السم لا تسقيك إلا حاتم ، فقال : اتقوا به فأقوه به ، فأخذ به فم قال : بسم الله ، واقتحمه ، فلم يضره . فكأن المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقمت كرامة لخالد بن الوليد ، فلا يتأذى به في ذلك لتلا يقضى إلى قتل المرء نفسه . ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة في الباب ، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به . وأما قوله « والحديث » فيجوز جره ، والتقدير والتدوى بالحديث ، ويجوز الرفع على أن الخبر محذوف والتقدير ما حكمه ؟ أو هل يجوز التدوى به ؟ وقد ورد النهي عن تناوله صريحاً ، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان من طريق مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً ، قال الخطابي : خبت الدراء يقع بوجهين : أحدهما من جهة نجاسته كالخمر ولحم الحيوان الذي لا يؤكل ، وقد يكون من جهة استعداده فتكون كرامته لأدخال المشقة على النفس ، وإن كان كثير من الأدوية تتركه النفس تناوله ، لكن بعضها في ذلك أيسر من بعض . قلت : وحل الحديث على ما ورد في بعض طرقه أولى ، وقد ورد في آخر الحديث متصلاً بمعنى السم ، ولعل البخاري أشار في الترجمة إلى ذلك . قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، قوله ( سمعت ذكوان ) هو أبو صالح السمان وقد أخرجه مسلم من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح ، ثم أرفده برواية شعبة عن سليمان قال « سمعت ذكوان » مثله . وأخرجه الترمذي من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة فقال عن الأعمش « سمعت أبا صالح » به ، وقدم في رواية وكيع « من قتل نفسه بمديدة » وثلاث بقصة « من تردى » عكس رواية شعبة هنا . ووقع في رواية أبي داود الطيالسي المذكورة كرواية وكيع ، وكذلك عند الترمذي من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش ولم يذكر قصة . قوله ( من تردى من جبل ) أى أسقط نفسه منه ، لما يدل عليه قوله « فقتل نفسه » على أنه تعمد ذلك ، وإلا فجرد قوله تردى لا يدل على التعمد . قوله ( ومن قسى ) بهملتين بوزن فعدى أى تجرع . قوله ( بجأ ) بفتح أوله وتخفيف الجيم وبالهمز ، أى يطعن بها ، وقد تسهل الهمزة ، والأصل في بجأ بوجأ قال ابن التين : في رواية الشيخ أبي الحسن بجأ بضم أوله ، ولا وجه له ، وإنما يفتى للجهول بالثبات الواو ويوجأ بوزن يوجد انتهى . ووقع في رواية مسلم « يتوجأ » بمثناة وواو مفتوحتين وتشديد الجيم بوزن يتكبر وهو بمعنى الطعن ، ووقع في رواية أبي الزناد عن الأعمش عن أبي هريرة في أواخر الجنائز بلفظ « الذي يطعن نفسه يطعن في النار » وقد تقدم شرحه هناك وبيان تأويل الخلود والتأيد المذكورين . وحكى ابن التين عن غيره أن هذا الحديث ورد في حق رجل بعينه ، وأولى ما حل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الوعيد أن المعنى المذكور جزاء فاعل ذلك إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه . قوله ( أحمد بن بشير أبو بكر ) هو الكوفي الخووي مولاهم ، ليس له عند البخاري سوى هذا الموضع ، قال ابن معين : لا بأس به ، هكذا روى عباس الدوري عنه ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : متروك ، وتعقب ذلك الخطيب بأنه النيس على عثمان بأخر يقال له أحمد بن بشير لكن كنيته أبو جعفر ، وهو بغدادى من طبقة صاحب الترجمة ، وكان هذا هو السر في تسمية المصنف له ليمتاز عن قرينه الضعيف ، وقد تقدم شرح حديث سعد قريبا ، وقوله في أول السند « حدثنا محمد » كذا الأكثر ، ووقع لأبي ذر

عن المستملى د محمد بن سلام ،

## ٥٧ - باب ألبان الأثن

٥٧٨٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني د عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي نابٍ من السبع .  
قال الزهري : ولم أسمعه حتى أتيت الشام

٥٧٨١ - وزاد الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال د وسألته : هل تتوضأ أو تشرب ألبان الأثن أو مرارة السبع أو أبوال الإبل ؟ فقال : قد كان المسلمون يتداون بها فلا يرون بذلك بأساً . فاما ألبان الأثن فقد بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عن لحومها ، ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى . وأما مرارة السبع قال ابن شهاب : أخبرني أبو إدريس الخولاني أن أبا ثعلبة الخشني أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع .

**قوله** ( باب ألبان الأثن ) بضم الهمزة والمثناة الفوقانية بعدها تون جمع آنان . **قوله** ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمع ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** ( من السباع ) كذا للاكثر ، والمستملى والسرخسي د من السبع ، بلفظ الافراد والمراد الجنس . **قوله** ( قال الزهري ولم أسمعه حتى أتيت الشام ) تقدم الكلام على ذلك في الطب . **قوله** ( وزاد الليث حدثني يونس عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وهذه الزيادة وصلها الذهلي في د الزهريات ، وأوردها أبو نعيم في د المستخرج ، مطولة من طريق أبي خزيمة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد . **قوله** ( عن ابن شهاب قال وسألته هل تتوضأ ) ؟ هذه الجملة حالية ، ووقع في رواية أبي خزيمة د سئل الزهري وأعرض الزهري في جوابه عن الوضوء فلم يجب عنه لشذوذ القول به ، وقد تقدمت في الطهارة الإشارة الى من أجاز الوضوء بالبن والحل . **قوله** ( قد كان المسلمون ) في رواية أبي خزيمة د أما أبوال الإبل فقد كان المسلمون ، **قوله** ( ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى ) في رواية أبي خزيمة د ولا أرى ألبانها إلا تخرج من لحومها . **قوله** ( وأما مرارة السبع قال ابن شهاب حدثني أبو إدريس ) في رواية أبي خزيمة د وأما مرارة السبع فانه أخبرني أبو إدريس ، والباقي مثله ، وزاد أبو خزيمة في آخره ولم أسمعه من علمائنا ، فان كان رسول الله ﷺ نهى عنها فلا خير في مرارتها ويؤخذ من هذه الزيادة أن الزهري كان يتوقف في صحة هذا الحديث لكونه لم يعرف له أصلاً بالحجاز كما هي طريقة كثير من علماء الحجاز . وقال ابن بطال : استدلل الزهري على منع مرارة السبع بالنهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع ، ويلزمه مثل ذلك في ألبان الأثن ، وغفل رحمه الله عن الزيادة التي أضافها رواية أبي خزيمة . وقد اختلف في ألبان الأثن ، فالجمهور على التحريم ، وعند المالكية قول في حلها من القول بحل أكل لحما . وقد تقدم بسطه في الاطعمة

## ٥٨ - باب إذا وقع الثأب في الإناء

٥٧٨٢ - **قوله** أنبأنا حماد بن جعفر عن عتبة بن مسلم مولى بني تميم عن عبيد بن حنن مولى بني زريق « من أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء »

**قوله** ( باب إذا وقع الذباب في الإناء ) الذباب بضم الميم وموحدين وتخفيف ، قال أبو هلال العسكري : الذباب واحد والجمع ذباب كغربان ، والعامية تقول ذباب للجمع والواحد ذبابة بوزن قراة ، وهو خطأ ، وكذا قال أبو حاتم السجستاني إنه خطأ ، وقال الجوهرى : الذباب واحدة ذبابة ولا تقل ذبابة ، ونقل في المحكم ، عن أبي عبيدة عن خاف الأحمر تجوز ما زعم العسكري أنه خطأ ، وحكى سيويه في الجمع ذب . وقرأته بخط البحرى مضبوطا بضم أوله والشدديد . **قوله** ( عن عتبة بن مسلم مولى بني تميم ) هو عدنى ، وأبوه يكنى أبا عتبة ، وما لعتبة في البخارى سوى هذا الموضع . **قوله** ( عن عبيد بن حنن ) مضى في بدء الخلق من طريق سليمان بن بلال عن عتبة ابن مسلم « أخبرني عبيد بن حنن ، وهو بالمهجة والنونين مصغر وكنية أبو عبد الله . **قوله** ( مولى بني زريق ) براهى ثم راه ثم قاف مصغر ، وحكى السكلا بآذى أنه مولى زيد بن الخطاب ؛ وعن ابن عينة أنه مولى الهباس ، وهو خطأ كأنه ظن أنه آخر عبد الله بن حنن وليس كذلك ، وما لعبيد أيضا في البخارى سوى هذا الحديث أورده في موضعين . **قوله** ( إذا وقع الذباب ) قيل مسمى ذبابا لكثرة حركته واضطرابه ، وقد أخرج أبو يعلى عن ابن عمر مرفوعا « عمر الذباب أربعون ليلة ، والذباب كله في النار إلا النحل » وسنده لا بأس به ، وأخرجه ابن عدى دون أوله من وجه آخر ضعيف ، قال الجاحظ : كونه في النار ليس تعذيبا له ، بل ليعذب أهل النار به . قال الجوهرى : يقال أنه ليس شيء من الطيور يبلغ إلا الذباب . وقال أفلاطون : الذباب أحرق الأشياء ، حتى أنه يلقى نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكة . ويتولد من العفونة . ولا جفن الذبابة لصغر حدقتها ، والجفن يصقل الحدقة ، فالذبابة تصقل ببدنها فلا تزال تمسح عينها . ومن عجيب أمره أن رجيمه يقع على الثوب الأسود أبيض وبالعكس . وأكثر ما يظلم في أماكن العفونة ، ومبدأ خلقه منها ثم من التوالد . وهو من أكثر الطيور سفادا ، ربما بقى عامة اليوم على الأتقى . ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعى : لى علة خلق الذباب ؟ فقال : مذلة الملوك . وكانت ألحت عليه ذبابة ، فقال الشافعى : سألنى ولم يكن عندى جواب فاستنبطته من الهيئة الحاصلة . وقال أبو محمد الماتى : ذباب الناس يتولد من الزبل . وإن أخذ الذباب الكبير فقطعت رأسها وحك بجسدها الشجرة التى فى الجفن حكاً شديدا أبرأته وكذا داء الثعلب . وإن مسح لسة الزنبور بالذباب سكن الوجع . **قوله** ( فى إناء أحدكم ) تقدم فى بدء الخلق بلفظ « شراب » ووقع فى حديث أبى سعيد عند النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان . إذا وقع فى الطعام ، والتعبير بالإناء أشمل ، وكذا وقع فى حديث أنس عند السبزار . **قوله** ( فليغمسه كله ) أمر بإرشاد لمقابلة الداء بالدرء . وفى قوله « كله » رفع توهم المجاز فى الاكتفاء بغمس بعضه . **قوله** ( ثم ليطرحه ) فى رواية سليمان بن بلال « ثم لينزعه » وقد وقع فى رواية عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة أنه حدثه قال « كنا عند أنس ، فوقع ذباب فى إناء فقال أنس باصبعه فغمسه فى ذلك الإناء ثلاثا ثم قال : بسم الله . وقال : إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك ، أخرجه الزاد ورجاله ثقات ، ورواه حماد بن سلمة عن ثمامة فقال « عن أبى هريرة » ورجحها أبو حاتم ، وأما



الدارقطني فقال : الطريقان محتملان . قوله ( فان في إحدى جناحيه ) في رواية أبي داود ، فان في أحد ، والجناح يذكر ويؤنث وقيل انث باعتبار اليد ، وحزم الصغاني بأنه لا يؤنث وصوب رواية د أحمد ، وحقيقته للطائر ، ويقال لغيره على سبيل المجاز كما في قوله ( واخفص لهما جناح الذل ) ووقع في رواية أبي داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأنه يتق بجناحه الذي فيه الداء ، ولم يقع لي في شيء من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء من غيره . لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجد يتق بجناحه الايسر فعرف أن الايمن هو الذي فيه الشفاء ، والمناسبة في ذلك ظاهرة . وفي حديث أبي سعيد المذكور أنه يقدم الدم ويؤخر الشفاء . ويستفاد من هذه الرواية تفسير الداء الواقع في حديث الباب وأن المراد به الدم فيستغنى عن التخرج الذي تكلفه بعض الشراح فقال : أن في اللفظ مجازا وهو كون الداء في أحد الجناحين ، فهو إما من مجاز الحذف والتقدير فان في أحد جناحيه سبب داء ، وإما مبالغة بأن يجعل كل الداء في أحد جناحيه لما كان سببا له . وقال آخر يحتمل أن يكون الداء ما يمرض نفس المرء من التكبر عن أكله حتى ربما كان سببا لترك ذلك الطعام وإتلافه ، والدواء ما يحصل من قمع النفس وحملها على التواضع . قوله ( وفي الآخر شفاء ) في رواية أبي ذر « وفي الأخرى » وفي نسخة « والأخرى » بحذف حرف الجر ، وكذا وقع في رواية سليمان بن بلال « في إحدى جناحيه داء والآخر شفاء » واستدل به لمن يميز العطف على معمولي عاملين كالإخفص ، وعلى هذا فيقرأ بخفض الآخر وينصب شفاء فعطف الآخر على الأول وعطف شفاء على داء ، والعامل في إحدى حرف في ، والعامل في داء إن ، وهما عاملان في الآخر وشفاء ، وسببويه لا يجهز ذلك ويقول : أن حرف الجر حذف وبقى العمل وقد وقع صريحا في الرواية الأخرى « وفي الأخرى شفاء » ويجوز رفع شفاء على الاستئناف . واستدل بهذا الحديث على أن الماء القليل لا ينجس بوقوع ما لا نفس له سائلة فيه ، ووجه الاستدلال كما رواه البيهقي عن الشافعي - أنه **يقل** لا يأمر بغسل ما ينجس الماء إذا مات فيه لأن ذلك إفساد . وقال بعض من خالف في ذلك : لا يلزم من غمس الذباب موته فقد يغمره برفق فلا يموت ، والحي لا ينجس ما يقع فيه كما صرح البغوي باستنباطه من هذا الحديث . وقال أبو الطيب الطبري : لم يقصد النبي **عليه السلام** بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة ، وإنما قصد بيان التدنوي من ضرر الذباب ، وكذا لم يقصد بالحي عن الصلاة في معاطن الأبل والأذن في مراح الغنم طهارة ولا نجاسة وإنما أشار إلى أن الخشوع لا يوجد مع الأبل دون الغنم . قلت : وهو كلام صحيح ، إلا أنه لا يمنع أن يستنبط منه حكم آخر ، فان الأسر بغمره يتناول صوراً منها أن يغمره محترقا عن موته كما هو المدعى هنا ، وأن لا يحترق بل يغمره سواء مات أو لم يموت . ويتناول ما لو كفن الطعام حارا فان الغالب أنه في هذه الصورة يموت بخلاف الطعام البارد ، فلما لم يقع التقييد حمل على العموم ، لكن فيه نظر لانه مطلق بصدق بصورة فإذا قام الدليل على صورة معينة حمل عليها . واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب به في الحكم المذكور بطريق أخرى فقال : ورد النص في الذباب فعده إلى كل ما لا نفس له سائلة ، وفيه نظر ، لجواز أن تكون الالة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به ، وهذه مستنبطة . أو التعليل بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ، وهذه منصوبة ، وهذان المعنيان لا يوجدان في غيره فيبعد كون الالة مجرد كونه لادم له سائل ، بل الذي يظهر أنه جزء علة لالة كاملة انتهى . وقد رجح جماعة من المتأخرين أن ما يمرض وقوحه في الماء كالذباب والبعوض لا ينجس الماء ، وما لا يمرض كالمقارب ينجس ، وهو قوي . وقال الخطابي : تكلم على هذا

الحديث من لاخلق له فقال : كيف يجتمع الشفاء والهداء في جناحي الذباب ، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء ، وما ألجأ الى ذلك ؟ قال : وهذا سؤال جاهل أو متجاهل ؛ فإن كثيرا من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة ، وقد أمر الله ببنها وقهرها على الاجماع وجعل منها قوى الحيوان ، وإن الذي ألهم النحلة اتخاذ البيت المعجيب الصنعة للتعميل فيه ، وألهم النملة أن تدخر قوتها أو أن حافتها ، وأن تكسر الحبة نصفين لتلاصقها ، وإلهم النحل على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر آخر . وقال ابن الجوزي : ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب ، فإن النحلة تمسك من أعلاها وتلقي السم من أسفلها ، والحية القاتل سمها تدخل لحومها في الزباق الذي يماج به السم ، والذبابة تسحق مع الأتمة لجلاء البصر . وذكر بعض حذاق الأطباء أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسمه ، وهي بمنزلة السلاح له ، فإذا سقط الذباب فيما يؤذي نلقاه بسلحه ، فأمر الشارع أن يقابل تلك السمية بأدوية الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء فتتقابل المادتان فيزول الضرر بإذن الله تعالى . واستدل بقوله : ثم لينزعه ، على أنها تنجس بالموت كما هو أصح القولين للشافعي ، والقول الآخر كقول أبي حنيفة ، أنها لا تنجس ، والله أعلم

( غائمة ) اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثا ، المطلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طريقا والخالص ثلاثة وثلاثون ، وواقعه مسلم على تحريرها سوى حديث أبي هريرة في نزول الداء والشفاء ، وحديث ابن عباس الشفاء في ثلاث ، وحديث عائشة في الحبة السوداء ، وحديث أبي هريرة : فر من المجذوم ، وحديث أنس : رخص لاهل بيت في الرقية ، وحديثه أن أبا طلحة كواه ، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون ، وحديث أنس : اشف وأنت الشافي ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة عشر أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٧- كتاب اللباس

١ - باب قول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ ؟

وقال النبي ﷺ : « كلوا واشربوا ولا تبسوا ونصدا فوا ، في غير إسراف ولا مخيلة

وقال ابن عباس : كل ماشئت ولللبس ماشئت ، ما أخطأناك اثنتان : مرفأ أو مخيلة

٥٧٨٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم يخبرونه عن

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء ،

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب اللباس ) وقول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ كذا الأكثر ، وزاد ابن نعيم ( والطيبات من الرزق ) والنسفي قال الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ ﴾ الآية .

وكانه أشار الى سبب نزول الآية ، وقد أخرجه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كانت قريش تطوف بالبيت عراة يصفرون ويصفقون ، فأنزل الله تعالى ( قل من حرم زينة الله ) الآية ، وسنده صحيح ، وأخرج الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد جياد عن أصحاب ابن عباس كجهاد وعطاء وغيرهما نحوه ، وهكذا عن إبراهيم النخعي والسدي والزهري وقتادة وغيرهم أنها نزلت في طواف المشركين بالبيت وهم عراة ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كثير عن طاوس في هذه الآية قال : لم يأمرهم بالحرير والديباغ ولكن كانوا إذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ضرب وانزععت منه ، يعني فزات . وأخرج مسلم وأبو داود من حديث المسور بن مخرمة : سقط عنى ثوبى ، فقال النبي ﷺ : خذ عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة ، . قوله ( وقال النبي ﷺ : كلوا واشربوا ولبسوا وتصدقوا ، في غير إسراف ولا مخيلة ) ثبت هذا التعليق المستعمل والسرخصي فقط وسقط الباقيين . وهذا الحديث من الأحاديث التي لا توجد في البخاري إلا معلقة ، ولم يصله في مكان آخر ، وقد وصله أبو داود الطيالسي والحاثر بن أبي أسامة في مسنديهما من طريق ممام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به ، ولم يقع الاستثناء في رواية الطيالسي ، وذكره الحارث ولم يقع في روايته وتصدقوا . وزاد في آخره : فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده ، ووقع لنا موصولا أيضا في : كتاب الشكر ، لابن أبي الدنيا بتمامه ، وأخرج الترمذي في الفصل الأخير منه - وهي الزيادة المشار إليها - من طريق قتادة بهذا الاسناد ، وهذا مصير من البخاري الى تقوية شيخه عمرو بن شعيب ، ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضع . وقد قلب هذا الاسناد بعض الرواة فصحف والد عمرو بن شعيب ، وقوله وعن أبيه ، ذكر ابن أبي حاتم في : العلل ، أنه سأل أباه عن حديث رواه أبو عبيدة الحداد عن ممام عن قتادة عن عمرو بن سعيد عن أنس فذكر هذا الحديث فقال : هذا خطأ ، والصواب عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ومناسبة ذكر هذا الحديث والأثر الذي بعده للآية ظاهرة ، لأن في التي قبلها ( كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) والإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول ، وهو في الاتفاق أشهر ، وقد قال الله تعالى ( قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ) وقال تعالى ( فلا يسرف في القتل ) والمخيلة بوزن عظيمة وهي بمعنى الخيلاء وهو التكبر ، وقال ابن التين هي بوزن مفعلة من اختال إذا تكبر قال والخيلاء بضم أوله وقد يكسر مدودا التكبر . وقال الراغب : الخيلاء التكبر ينشأ عن فضيلة يراها الإنسان من نفسه ، والتخيل تصوير خيال الشيء في النفس . ووجه المحصر في الإسراف والمخيلة أن الممنوع من تناوله أكلا ولبسا وغيرهما إما لمعنى فيه وهو مجاوزة الحد وهو الإسراف . وإما لتعبد بالحرير إن لم تثبت علة النهي عنه وهو الراجح ، ومجاوزة الحد تتناول مخالفة ما ورد به الشرع فيدخل الحرام ، وقد يستلزم الإسراف التكبر وهو المخيلة قاله المؤلف عبد اللطيف البغدادي : هذا الحديث جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالمعيشة فيؤدي الى الإكلاف ويضر بالنفس إذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال ، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب وتضر بالآخرة حيث تكسب الاثم ، وبالدنيا حيث تكسب المقت من الناس . قوله ( وقال ابن عباس : كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك انتان : سرف أو مخيلة ) وصله ابن أبي شيبة في مصنفه والدينوري في : المجالسة من رواية ابن عبيدة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس . أما ابن أبي شيبة فذكره بلفظه . وأما الدينوري فلم يذكر السرف . وأخرجه عبد الرزاق

عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه بلفظ « أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرف أو غيلة ، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن ثور عن معمر به . وقوله « ما أخطأئك » كذا للجميع بابات الحموة بعد الطاء ، وأورده ابن التين بحذفها قال : والصواب إثباتها . قال صاحب « الصحاح » أخطأت ولا نقل أخطيت ، وبمعظم بقوله . ومعنى قوله ما أخطأئك أي تناول ما شئت من المباحات ما دامت كل خصلة من هاتين تجاوزك . قال الكرماني ويحتمل أن تكون « ما » نافية أي لم يوقعك في الخطأ الثتان قلت : وفيه بعد ، ورواية معمر مرده حيث قال « ما لم تكن سرف أو غيلة » وقوله « أو » قال الكرماني أني بأو موضع الواو كقوله تعالى « ولا تطع منهم أثما أو كفورا » على تقدير النفي ، أي أن انتفاء الأمرين لازم فيه . وحاصله أن اشتراط منع كل واحد منهما يستلزم اشتراط منهما مجتمعين بطريق الأولى ، قال ابن مالك : هو جائز عند أمن اللبس كما قال الشاعر :

فقالوا لنا ثنتان لابد منهما      صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قوله ( اسماعيل ) هو ابن أبي أريس . قوله ( عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم في الموطأ ) عن نافع وعن عبد الله بن دينار وعن زيد بن أسلم بتكرير « عن » وعند الترمذي من رواية معمر عن مالك « سمع كلهم يحدث ، هكذا جمع مالك رواية الثلاثة ، وقد روى داود بن قيس رواية زيد بن أسلم عنه بزيادة قصة قال « أرسلني أبي إلى ابن عمر قلت : أدخل ؟ فعرف صوتي فقال : أي بني إذا جئت إلى قوم فقل : السلام عليكم ، فإن ردوا عليك فقل أدخل » قال « ثم رأى ابنه وقد انجر إزاره فقال : أرفع إزارك فقد سمعت » فذكر الحديث . وأخرجه أحمد والبخاري جميعا عن سفيان بن عيينة عن زيد نحوه ، ساقه الحميدي ، واختصره أحمد ، وسميا الابن عبد الله بن وافر بن عبد الله بن عمر . وأخرجه أحمد أيضا من طريق معمر عن زيد بن أسلم « سمعت ابن عمر » فذكره بدون هذه القصة ، وزاد قصة أبي بكر المذكورة في الباب الذي بعده ، وقصة أخرى لابن عمر تأتي بالإشارة إليها بعد هاتين ، وحديث نافع أخرجه مسلم من رواية أيوب والليث وأسماء بن زيد كلهم عن نافع قال مثل حديث مالك وزادوا فيه « يوم القيامة » . قلت : وهذه الزيادة ثابتة عند رواة « الموطأ » عن مالك أيضا ، وأخرجها أبو نعيم في « المستخرج » من طريق القعني ، وأخرج الترمذي والنسائي الحديث من طريق أيوب عن نافع وفيه زيادة « أتيت بذيول النساء » وحديث عبد الله بن دينار أخرجه أحمد من طريق عبد العزيز بن مسلم عنه وفيه « يوم القيامة » وكذا في رواية سالم وغير واحد عن ابن عمر كما سيأتي في الباب الذي بعده

٢ - باب من جر إزاره من غير خيلاء

٥٧٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » قال أبو بكر : يا رسول الله ، إن أحدنا يخشى إزاره يستترخي إلا أن أمهات ذلك منه . فقال للنبي ﷺ : لست ممن يصنعه خيلاء »

٥٧٨٥ - حدثني محمد بن أحمد أخبرنا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن « عن أبي بكر رضي الله عنه قال :

خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَامَ يَجْرُ ثَوْبُهُ مُسْتَعْبِلًا حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ ، وَثَابَ النَّاسُ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، فَعَبَّلَ عَنْهَا . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا وَقَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ حَتَّى يَكْشِفَهَا .

**قوله** ( باب من جر ازاره من غير خيلاء ) أى فهو مستثنى من الوعيد المذكور ، لكن ان كان لهذر فلا حرج عليه ، وان كان لغير فبأن البحث فيه . وقد سقطت هذه الترجمة لابن بطال . **قوله** ( زهير بن معاوية ) هو أبو خيثمة الجمعي . **قوله** ( من جر ثوبه ) سيأت شرحه بعد ثلاثة أبواب . **قوله** ( فقال أبو بكر ) هو الصديق ( ان أحد شق إزارى ) كذا بالتثنية للنسفي والكشميني ، ولغيرهما د شق بالافراد ، والشق بكسر المعجمة الجانب ويطلق أيضا على النصف . **قوله** ( يسترخى ) بالحاء المعجمة ، وكان سبب استرخائه نحافة جسم أبي بكر . **قوله** ( الا أن أتاه ذلك منه ) أى يسترخى اذا غفلت عنه ، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم عند أحد د ان إزارى يسترخى أحيانا ، فسكان شده كان ينهل اذا تحرك بشئ أو غيره بغير اختياره ، فاذا كان عافضا عليه لا يسترخى لانه كلما كاد يسترخى شده . وأخرج ابن سعد من طريق طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة قالت د كان أبو بكر أحق لا يستمسك إزاره يسترخى عن حقويه ، ومن طريق قيس بن أبي حازم قال د دخلت على أبي بكر وكان رجلا نحيفا . **قوله** ( لست بمن خيلاء ) في رواية زيد بن أسلم د لست منهم ، وفيه أنه لا حرج على من انجر إزاره بغير قصده مطلقا ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يكره جر الأزار على كل حال فقال ابن بطال هو من تشديداته ، والا فقد روى هو حديث الباب فلم يخف عليه المسك . قلت : بل كراهة ابن عمر محمولة على من قصد ذلك سواء كان عن محبة أم لا ، وهو المطابق لروايته المذكورة ، ولا يظن بان عمر أنه يؤاخذ من لم يقصد شيئا وإنما يريد بالكراهة من انجر إزاره بغير اختياره ثم تهاوى على ذلك ولم يتداركه وهذا متفق عليه ، وان اختلفوا هل الكراهة فيه للتحريم أو للتنزيه . وفي الحديث اعتبار أحوال الأشخاص في الأحكام باختلافها ، وهو أصل مطرد غالبا . **قوله** ( حدثني محمد ) لم أره مندوبا لأحد من الرواة ، وأغفلت التنبيه على هذا الموضع بخصوصه في المقدمة ، وقد صرح ابن السكن في موضعين غير هذا بأن عمدا الراوى عن عبد الأعلى هو ابن سلام ، فيحمل هذا أيضا على ذلك . وقد أخرجه الاسماعيلى من رواية محمد بن المثنى عن عبد الأعلى فيحتمل أن يكون هو المراد هنا والله أعلم . وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمة البصرى بالموحدة ، ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصرى ، وقد تقدم الحديث في صلاة الكسوف مع شرحه ، والفرض منه هنا قوله د فقام يجر ثوبه مستعجلا ، فان فيه أن الجر اذا كان بسبب الاسراع لا يدخل في النهى ، فيشعر بأن النهى يختص بما كان للخيلاء ، لكن لا حجة فيه بأن قصر النهى على ما كان للخيلاء حتى أجاز لبس القميص الذى يجر على الأرض لطوله كما سيأتى ببيانه ان شاء الله تعالى . وقوله د وثاب الناس أى رجعوا الى المسجد بعد أن كانوا خرجوا منه

٥٧٨٦ - **حدثني** إسحاقُ أخبرنا ابنُ مُعَيْلٍ أخبرنا عمرُ بنُ أبي زائدة أخبرنا عونُ بنُ أبي جُحيفة عن أبيه أبي جُحيفة قال . . . فرأيتُ بلالاً جاء بعبئة فركزها ، ثم أقام للصلاة ، فرأيتُ رسولَ الله ﷺ يخرج في حلة مشمرا ، فصلى ركعتين إلى القبلة ، ورأيتُ الناسَ والدوابَ يرونَ بينَ يديه من وراء القبلة » **قوله** ( باب التشمير في الثياب ) هو بالشين المعجمة وتشديد الميم : رفع أسفل الثوب . **قوله** ( حدثني إسحاق ) هو ابن راهويه جزم بذلك أبو نعيم في « المستخرج » ، وابن شميل هو النضر ، وعمر بن أبي زائدة هو الهمداني بسكون الميم السكوني أخو زكريا ، واسم أبي زائدة خالد ويقال هيرة . ولعمري في البخاري أحاديث يسيرة . **قوله** ( قال فرأيت ) كذا الأكثر هو معطوف على جمل من الحديث ، قال أوله « رأيتُ النبي ﷺ في قبة حراء من آدم ، الحديث ، وفيه » ثم رأيتُ بلالاً الخ » هكذا أخرجه المصنف في أوائل الصلاة عن محمد بن عروسة عن عمر بن أبي زائدة ، فلما اختصره أشار إلى أن المذكور ليس أول الحديث . ووقع للكشيميني في أوله « رأيت » وكذا في رواية النسفي ، وكذا أخرجه أبو نعيم من مسند إسحاق بن راهويه عن النضر ، وأخرجه من وجه آخر عن إسحاق قال أخبرنا أبو عامر العقدي حدثنا عمر بن أبي زائدة ، وذكر أن رواية إسحاق عن النضر لم يقع فيها قوله « مشمرا » ووقع في روايته عن أبي عامر ، وقد وقعت في الباب عن إسحاق عن النضر فيحتمل أن يكون إسحاق هو ابن منصور ، ولم يقع لفظ « مشمرا » للإسماعيلي فإنه أخرجه من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عمه عمر بلفظ « يخرج النبي ﷺ كأنى كأنى أنظر إلى وبيص ساقيه » ثم قال : رواه الثوري عن عون بن أبي جحيفة فقال في حديثه « كأنى أنظر إلى بريق ساقيه » قال الإسماعيلي : وهذا هو التشمير ويؤخذ منه أن النبي ﷺ عن كف الثياب في الصلاة محله في غير ذيل الأزار ، ويحتمل أن تكون هذه الصورة وقعت اتفاقا ، فإنها كانت في حالة السفر وهو على التشمير

#### ٤ - باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار

٥٨٨٧ - **حدثنا** آدمُ حدثنا شعبةُ حدثنا سعيدُ بنُ أبي سعيدٍ المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار »

**قوله** ( باب ) بالتنوين ( ما أسفل من الكعبين فهو في النار ) كذا أطلق في الترجمة لم يقيد بالآزار كما في الحجب إشارة إلى التحميم في الأزار والقميص وغيرهما ، وكأنه أشار إلى لفظ حديث أبي سعيد ، وقد أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه أبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي سعيد ورجاله رجال مسلم ، وكأنه أعرض عنه لاختلاف فيه وقع على العلاء وعلى أبيه فرواه أكثر أصحاب العلاء عنه هكذا ، وخالفهم زيد بن أبي أنيسة فقال « عن العلاء عن نعيم الجمر عن أبي عمر » أخرجه الطبراني . ورواه محمد بن عمرو ومحمد بن إبراهيم التيمي جميعا عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة أخرجه النسائي وصحح الطريقتين النسائي ورجح الدارقطني الأول ، وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث أبي جري بالجيم والراء مضر واسمه جابر بن سليم رفعه قال في أثناء حديث مرفوع « وارفع إزارك إلى نصف الساق » فإن آيات قلى الكعبين ، وإياك وإسبال الإزار فإنه من الخيلة ، وإن الله لا يحب المخيلة ، وأخرج النسائي وصححه الحاكم

أيضا من حديث حذيفة بلفظ «الآزار الى أنصاف الساقين ، فان أبيت فأسفل ، فان أبيت فن وراء الساقين ، ولا حق للكعبين في الآزار » . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة « سمعت سعيدا المقبري سمعت أبا هريرة ، **قوله** ( ما أسفل من الكعبين من الآزار في النار ) » ما ، موصولة وبعض الصلة محذوف وهو كان ، وأسفل خبره ، وهو منصوب ويجوز الرفع ، أي ما هو أسفل وهو أفعال تفضيل ، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة بأسفل ، قال الخطابي : يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار ، فكفى بالثوب عن بدن لابس ، ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة ، وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جلوره أو حل فيه ، وتكون « من » بيانية ، ويحتمل أن تكون سببية ، ويكون المراد الشخص نفسه ، أو المعنى ما أسفل من الكعبين من الذي يسامت الآزار في النار ، أو التقدير لابس ما أسفل من الكعبين الخ ، أو التقدير أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار ، أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الآزار من الكعبين في النار ، وكل هذا استبعاد من قاله لوقوع الآزار حقيقة في النار ، وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد « ان نافعا سئل عن ذلك فقال : وما ذنب الشباب ؟ بل هو من القدمين » اهـ . لكن أخرج الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقبل عن ابن عمر قال « رأيت النبي ﷺ أسبلت إزارى فقال : يا ابن عمر ، كل شيء يمس الأرض من الثياب في النار » وأخرج الطبراني بسند حسن عن ابن مسعود أنه « رأى أعرابيا يصل قد أسبل فقال : المسبل في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام » ومثل هذا لا يقال بالرائي ، فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره ، ويكون من وادى ( انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ) ، أو يكون في الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة الى أن الذي يتعاطى المعصية أحق بذلك : **قوله** ( في النار ) في رواية النسائي من طريق أبي يعقوب وهو عبد الرحمن بن يعقوب وسمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : ماتحت الكعبين من الآزار في النار » بزيادة فاء ، وكأنها دخلت لتضمين ما معنى الشرط أي ما دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله ، وللطبراني من حديث ابن عباس رفعه « كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار » وله من حديث عبد الله بن مغفل رفعه « أزرة المؤمن الى أنصاف الساقين ، وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين » ، وما أسفل من ذلك في النار ، وهذا الاطلاق محمول على ما ورد من قيد الخلاء ، فهو الذي ورد فيه الوعيد بالاتفاق ، وأما مجرد الاسبال فسيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ، ويستثنى من إسبال الإزار مطلقا ما أسبله الضرورة كمن يكون بكعبيه جرح مثلا يؤذيه الذباب مثلا ان لم يستره بازاره حيث لا يجد غيره ، نبه على ذلك شيخنا في « شرح الترمذي » ، واستدل على ذلك بأذنه ﷺ لعبد الرحمن بن عوف في لبس القميص الحرير من أجل الحسكة ، والجامع بينهما جواز تعاطى ما نهى عنه من أجل الضرورة ، كما يجوز كشف العورة للتداعي ، ويستثنى أيضا من الوعيد في ذلك النساء كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى

### ٥ - باب من جر ثوبه من الخلاء

٥٧٨٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول

الله ﷻ قال : لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرّ إزاره بطرا ،

٥٧٨٩ - **حَرْشُ** آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة يقول « قال النبي ﷺ - أو

قال أبو القاسم ﷺ - : بينما رجل يمشي في حلة تمجبه نفسه ، مرجل جفته ، إذ خسف الله به ، فهو يتجبلجل إلى يوم القيامة ،

٥٧٩٠ - **حَرْشُ** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن

سالم بن عبد الله أن أبا عبد الله عليه السلام قال : « إن رسول الله ﷺ قال : بينما رجل يجرّ إزاره إذ خسف به ، فهو يتجبلجل في الأرض إلى يوم القيامة » . تابعه يونس عن الزهري . ولم يرقه شعيب عن أبي هريرة . حدثني عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير أخبرنا أبي عن عمه جرير بن زيد قال « كنت مع سالم بن عبد الله بن عمر على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة سمع النبي ﷺ . . نحوه ،

٥٧٩١ - **حَرْشُ** مطر بن الفضل حدثنا شعبة حدثنا شعبة قال أقيمت محارب بن دينار على فرس وهو

يأتي مكانه الذي يقضي فيه ، فسأته عن هذا الحديث ، فحدثني فقال « سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : من جرّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة . فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ما خص إزارا ولا قميصا » . تابعه جبهة بن مسكين وزيد بن أسلم وزيد بن عبد الله عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله . وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة ابن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ « من جرّ ثوبه خيلاء ،

**قوله** ( باب من جرّ ثوبه من الخيلاء ) أي بسبب الخيلاء ، أورد فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة بلفظ « لا ينظر الله إلى من جرّ إزاره بطرا » ومثله لأبي داود والنسائي في حديث أبي سعيد المذكور قريبا . والبطر بموحدة ومهملة مفتوحين قال عياض : جاء في الرواية « بطرا » بفتح الطاء على المصدر وبكسرهما على الحال من فاعل جر أي جرّه تكبرا وطغيانا ، وأصل البطر الطغيان عند النعمة ، واستعمل بمعنى التكبر . وقال الراغب : أصل البطر دحش يعترى المرء عند هجوم النعمة عن القيام بحقوقها . **قوله** ( لا ينظر الله ) أي لا يرحمه ، فالنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازا ، وإذا أضيف إلى المخلوق كان كناية ، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة . وقال شيخنا في « شرح الترمذي » هب عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقتله ، فالرحمة والمقتت متسببان عن النظر . وقال الكرماني : نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية ، لأن من اعتد بالخصائص اتفت إليه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاحسان وإن لم يكن هناك نظر ، ولمن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تغليب الحدة والله منزّه عن ذلك ، فهو بمعنى الاحسان مجاز عما وقع في حق غيره كناية ، وقوله



« يوم القيامة » إشارة الى أنه محل الرحمة المستمرة ، بخلاف رحمة الدنيا فانها قد تنقطع بما يتجدد من الحوادث .  
ويؤيد ما ذكر من حمل النظر على الرحمة أو المقت ما أخرجه الطبراني وأصله في أبي داود من حديث أبي جري « ان رجلا من كان قبلكم لبس بردة فتبختر فيها ، فنظر الله اليه فقتله ، فأمر الأرض فأخذته » الحديث . قوله ( من )  
يقناول الرجال والنساء في الوعيد المذكور على هذا إلى المخصوص ، وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فأخرج النسائي والترمذي وصححه من طريق أبي يونس عن نافع بن أبي يونس عن ابن عمر متصلا بمحدثه المذكور في الباب الأول ، فقالت أم سلمة : فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ فقال : يرخين شبرا ، فقالت : اذا تنكشف أقدامهن ؟ قال : فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه » لفظ الترمذي . وقد عزا بعضهم هذه الزيادة لمسلم فوهم ، فانها ليست عنده ، وكأن عسليا أخرج عن هذه الزيادة للاختلاف فيما على نافع ، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ، وأخرجه أبو داود من طريق أبي بكر بن نافع والنسائي عن طريق أبي يونس بن موسى ومحمد بن إسحق ثلاثهم عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، وأخرجه النسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن نافع عن أم سلمة نفسها وفيه اختلافات أخرى ، ومع ذلك فله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود من رواية أبي الصديق عن ابن عمر قال « رخص رسول الله ﷺ لامهات المؤمنين شبرا ، ثم استردته فوادهن شبرا ، فكان يرسلن إلينا فنذرح لهن ذراعا » وأفادت هذه الرواية قدر الذراع المأذون فيه وأنه شبران بشبر اليد المعتدلة ، ويستفاد من هذا الفهم التعقب على من قال : ان الأحاديث المطلقة في الزجر عن الإسبال مقيدة بالأحاديث الأخرى المصرحة بمن فعله خيلاء ، قال النووي : طواهر الأحاديث في تقييدها بالجزم خيلاء يقتضي أن التحريم مختص بالخيلاء ، ووجه التعقب أنه لو كان كذلك لما كان في استفسار أم سلمة عن حكم النساء في جر ذيولهن معنى ، بل فهمت الزجر عن الإسبال مطلقا سواء كان عن خيلاء أم لا ، فسألت عن حكم النساء في ذلك لاحتياجهن الى الإسبال من أجل ستر العورة ، لأن جميع قدمها عورة ، فبين لها أن حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط وقد نقل هياض الاجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء ، ومراده منع الإسبال لتقريره ﷺ أم سلمة على فهمها . الا أنه بين لها أنه عام مخصوص لتفرقه في الجواب بين الرجال والنساء في الإسبال ، وتبيينه القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن كما بين ذلك في حق الرجال . والحاصل أن للرجال حالين : حال استحباب ، وهو أن يقتصر بالازار على نصف الساق وحال جواز وهو الى الكعبين . وكذلك للنساء حالان حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر وحال جواز بقدر ذراع . ويؤيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، من طريق معتمر عن حميد عن أنس « ان النبي ﷺ شبر لفاطمة من عقبها شبرا وقال : هذا ذيل المرأة » وأخرجه أبو يعلى بلفظ « شبر من ذيلها شبرا أو شبرين وقال لا تزدن على هذا » ولم يسم فاطمة . قال الطبراني : تفرد به معتمر عن حميد . قلت : و « أو » شك من الراوي ، والذي جزم بالشبر هو المعتمد ، ويؤيد ما أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة « ان النبي ﷺ شبر لفاطمة شبرا » ويستنبط من سياق الأحاديث أن التقييد بالجزم خرج للغالب ، وأن البطر والتبختر مذموم ولولم ينشر ثوبه ، والذي يجتمع من الأدلة أن من قصد بالملبوس الحسن إظهار نعمة الله عليه مستحضرا لما شاكرها عليها غير محقر لمن ليس له مثله لا يضره ما لبس من المباحات ، ولو كان في غاية النفاسة . ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود « ان رسول الله ﷺ قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة

من كبر ، فقال رجل : ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة ، فقال : ان الله جميل يحب الجمال ، الأكبر بطر الحق وغطى الناس . وقوله « وغطى » بفتح المعجمة وسكون الميم ثم مهملة : الاحتقار . وأما ما أخرجه الطبري من حديث علي « ان الرجل يحب أن يكون ثوبه نعله أجود من شراك صاحبه » فيدخل في قوله تعالى ( تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ) الآية فقد جمع الطبري بينه وبين حديث ابن مسعود بأن حديث علي محمول على من أحب ذلك ليعظم به على صاحبه ، لامن أحب ذلك ابتهاجا بنعمة الله عليه ، فقد أخرج الترمذي وحسنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته « ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » وله شاهد عند أبي يعلى من حديث أبي سعيد ، وأخرج النسائي وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي الاحوص عوف بن مالك الجشعي عن أبيه « ان النبي ﷺ قال له ورأه رث الثياب : إذا أتاك الله مالا فلا يره عليك ، أي بأن يلبس ثيابا تليق بحاله من النفاضة والنظافة ليعرفه المحتاجون للطلب منه ، مع مراعاة القصد وترك الاسراف جمعا بين الادلة . ( تسكئة ) : الرجل الذي أبهم في حديث ابن مسعود هو سواد بن عمرو الانصاري ، وأخرجه الطبري من طريقه ، ووقع ذلك جماعة غيره . الحديث الثاني ، قوله ( قال النبي ﷺ ، أو قال أبو القاسم ﷺ ) شك من آدم شيخ البخاري ، وقد أخرجه مسلم من رواية غندر وغيره عن شعبة فقالوا « عن النبي ﷺ » وكذا أخرجه من رواية الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد . قوله ( بينا رجل ) زاد مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « من كان قبلكم ، ومن ثم أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل كما مضى ، وخفي هذا على بعض الشراح ، وقد أخرجه أحمد من حديث أبي سعيد وأبو يعلى من حديث أنس وفي روايتهما أيضا « من كان قبلكم ، وبذلك جزم النووي ، وأما ما أخرجه أبو يعلى من طريق كريب قال « كنت أقود ابن عباس فقال : حدثني العباس قال : بينا أنا مع رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل يتبختر بين ثوبين ، الحديث فهو ظاهر في أنه وقع في زمن النبي ﷺ فسند ضعيف ، والأول صحيح ، ويحتمل التعدد ، أو الجمع بأن المراد من كان قبل المخططين بذلك كأبي هريرة ، فقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وأصله عند أحمد ومسلم « أن رجلا من قريش أتى أبا هريرة في حلة يتبختر فيها فقال : يا أبا هريرة إنك نسكت الحديث ، فهل سمعته يقول في حالي هذه شيئا ؟ فقال : والله إنكم لتؤذوننا ، ولولا ما أخذ الله على أهل الكتاب لبينته للناس ولا يكتمونه ما حدثكم بشيء ، سمعت ، فذكر الحديث وقال في آخره « فوالله ما أدري لعله كان من قومك ، وذكر السهيلي في « مهمات القرآن » في سورة والصافات عن الطبري أن اسم الرجل المذكور الهيزن وأنه من أعراب فارس . قلت : وهذا أخرجه الطبري في التاريخ من طريق ابن جريج عن شعيب الجبالي وجزم الكلإبازي في « معاني الاخبار » بأنه قارون ، وكذا ذكر الجوهرى في « الصحاح » وكان المستند في ذلك ما أخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس بسند ضعيف جدا قالوا « خطبنا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث الطويل وفيه « ومن لبس ثوبا فاختال فيه خسف به من شفير جهنم فيتجامل فيها ، لأن قارون لبس حلة فاختال فيها فغسف به الأرض فهو يتجامل فيها إلى يوم القيامة . وروى الطبري في التاريخ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال « ذكر لنا أنه يصف بقارون كل يوم قامة ، وأنه يتجامل فيها لا يبلغ قعرها إلى يوم القيامة » . قوله ( يمشى في حلة ) الحلة ثوبان أحدهما فوق الآخر ، وقيل أزار ورداء وهو الأشهر ، ووقع في رواية الأعرج وهما جميعا عن أبي هريرة عند مسلم « بينا رجل يتبختر في برديه » . قوله

( تعجبه نفسه ) في رواية الربيع بن مسلم « فأعجبه جنته وبرده » ومثله لأحمد في رواية أبي رافع ، وفي حديث ابن عمر « بينما رجل يمر إزاره ، هكذا هنا ، وتقدم في أواخر ذكر بني إسرائيل بزيادة من الخيلاء ، والاقتصار على الإزار لا يدفع وجود الرداء ، وإنما خص الإزار بالذكر لانه هو الذي يظلم به الخيلاء غالبا . ووقع في حديث أبي سعيد عند أحمد وأنس عند أبي يعلد « خرج في بردين يختال فيهما ، قال القرطبي : أعجاب المرء بنفسه هو ملاحظته لما بعين السكال مع نسيان نعمة الله ، فإن احتقر غيره مع ذلك فهو الكبر المذموم . قوله ( مرسل ) بتشديد الجيم ( جنته ) بضم الجيم وتشديد الميم هي مجتمع الشعر إذا تدلى من الرأس إلى المنسكبين وإلى أكثر من ذلك ، وأما الذي لا يتجاوز الأذنين فهو الوفرة ، وترجيل الشعر تسريحه ودهنه . قوله ( إذ خسف الله به ) في رواية الأعرج « خسف الله به الأرض ، والاول أظهر في سرعة وقوع ذلك به . قوله ( فهو يتجلجل إلى يوم القيامة ) في حديث ابن عمر فهو « يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » وفي رواية الربيع بن مسلم عند مسلم « فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة » ومثله في رواية أبي رافع ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد « حتى يوم القيامة » والتجلجل بحيمين المتحرك ، وقيل المجاملة للحركة مع صوت ، وقال ابن دريد : كل شيء خلطت بعضه ببعض فقد جلجلته . وقال ابن فارس : التجلل أن يسوخ في الأرض مع اضطراب شديد ويندفع من شق إلى شق ، فالغنى يتجلجل في الأرض أى ينزل فيها مضطربا متدافعا . وحكى عياض أنه روى « يتجلجل » بجم واحدة ولام ثقيلة وهو بمعنى يتغلف ، أى تغطيه الأرض . وحكى عن بعض الروايات أيضا « يتخايل » بخاءين معجمةتين واستبعدا إلا أن يكون من قولهم خلخلت العظام إذا أخذت ماعليه من اللحم ، وجاء في غير الصحيحين « يتجلجل » بخاءين مهملتين . قلت : والكل تصحيف إلا الأول ، ومقتضى هذا الحديث أن الأرض لا تأكل جسد هذا الرجل فيمكن أن بلغوه فيقال : كافر لا يبلى جسده بعد الموت . قوله ( تابعه يونس ) يعنى ابن يزيد ( عن الزهري ) وروايته مقدمة موصولة في أواخر ذكر بني إسرائيل . قوله ( ولم يرفعه شعيب عن الزهري ) وصله الاسماعيل من طريق أبي اليان عنه بتمامه ولفظه « جر إزاره مسبلا من الخيلاء » . الحديث الثالث ، قوله ( وهب بن جرير حدثنا أبي ) هو جرير بن أبي حازم بن زيد الأزدى . قوله ( عن عمه جرير بن زيد ) هو أبو سلة البصرى قاله أبو حاتم الرازى ، وليس لجرير بن زيد في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد خالف فيه الزهري فقال عن سالم عن أبي هريرة « والزهري يقول « عن سالم عن أبيه » لكن قوى عند البخارى أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معا لشدة اتفاق الزهري ومعرفة بحديث سالم ولقول جرير بن زيد في روايته « كنت مع سالم على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة » فانها قرينة في أنه حفظ ذلك عنه . ووقع عند أبي نعيم في « المستخرج » من طريق علي بن سعيد عن وهب بن جرير « فر به شاب من قرش يمر إزاره فقال : حدثنا أبو هريرة ، وهذا أيضا ما يقوى أن جرير بن زيد ضبطه ، لأن مثل هذه القصة لأبي هريرة قد رواها أبو رافع عنه كما قدمت أن مسلما أخرجا كذلك ، وقد أخرجه النسائي في الزينة من « السنن » من رواية هلى بن المدينى عن وهب بن جرير بهذا السند فقال في روايته « عن سالم بن عبيد الله بن عمر عن أبي هريرة » وأورده ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن عمر عن أبي هريرة ، وهو وم نه عليه الموى ، وكأنه وقع في نسخته تصحيف « ابن عبد الله » فصارت عن عبد الله بن عمر . قوله ( سمع النبي ﷺ نحوه ) في رواية أبي نعيم المذكورة « سمعت رسول الله ﷺ يقول بينما رجل يتبختر في حلة تعجبه نفسه خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم

القيامة . ذكر طرق أخرى للحديث الثاني : قوله ( محارب ) بالمهملة والموحدة وزن مقاتل ، ودار بكسر المهملة وتخفيف المثلثة . قوله ( مسكاه الذي يقضى فيه ) كان محارب قد ولي قضاء الكوفة ، قال عبد الله بن إدريس الأودي عن أبيه : رأيت المحكم وحامدا في مجلس قضائه ، وقال سماك بن حرب : كان أهل الجاهلية إذا كان في الرجل ست خصال سودره : الحلم والعقل والسخاء والشجاعة والبيان والنواضع ، ولا يمكن في الإسلام إلا بالعفاف ، وقد اجتمع في هذا الرجل ، يعني محارب بن دثار ، وقال الداودي : لعل ركوبه الفرس كان لينظف به الكفار ويرهب به العدو . وتعبه ابن الزين بأن ركوب الخيل جائز فلا معنى للاعتذار عنه . قلت : لكن المشي أقرب إلى التواضع ، ويحتمل أن منزله كان بعيدا عن منزل حكمه . قوله ( فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ما خص إزارا ولا قميصا ) كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار ، وجواب محارب حاصله أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره ، وقد جاء التصريح بما اقتضاه ذلك ، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي واستغفروا ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال : الإزار في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئا خيلاء . الحديث كحديث الباب . وعبد العزيز فيه مقال . وقد أخرج أبو داود من رواية يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر قال : ما قال رسول الله ﷺ في الإزار فهو في القميص . وقال الطبري : إنما ورد الخبر بلفظ الإزار لأن أكثر الناس في عهده كانوا يلبسون الإزار والردية . قلنا لابس الناس القميص والرداء كان حكمها حكم الإزار في النهي . قال ابن بطال : هذا قياس صحيح لو لم يأت النص بالثوب ، فإنه يشمل جميع ذلك ، وفي تصوير جر العمامة نظر ، إلا أن يكون المراد ما جرت به عادة العرب من إرخاء العذبات ، فهما زاد على العادة في ذلك كان من الأسبال . وقد أخرج النسائي من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه عن أبيه قال : كأنني أنظر الساعة إلى رسول الله ﷺ على المنبر وعليه عمامة قد أرغى طرفها بين كتفيه ، وهل يدخل في الزجر عن جر الثوب تطويل أكام القميص ونحوه ؟ محل نظر ، والذي يظهر أن ما أطالنا حتى خرج عن العادة كما يفعله بعض المجازين دخل في ذلك . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : ما من الأرض منها خيلاء لا شك في تحريمه . قال : ولو قيل بتحريم ما زاد على المعتاد لم يكن بعيدا ، ولكن حدث للناس اصطلاح بتطويلها ، وصار لكل نوع من الناس شعار يرفون به ، ومهما كان من ذلك على سبيل الخيلاء فلا شك في تحريمه ، وما كان على طريق العادة فلا تحريم فيه ما لم يصل إلى جر الذيل الممنوع . ونقل عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وهو المعتاد في اللباس من الطول والسعة . قلت : وسأذكر البحث فيه قريبا . قوله ( تابعه جبلة ) بفتح الجيم والموحدة ( ابن محم ) بمهملةين مصغر ، وقد وصل روايته النسائي من طريق شعبة عنه عن ابن عمر بلفظ : من جر ثوبا من ثيابه من خيلة فإن الله لا ينظر إليه ، وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن محارب بن دثار وجبلة بن محم جميعا عن ابن عمر ولم يستل لفظه . قوله ( وزيد بن أسلم ) تقدم الكلام عليه في أول اللباس . قوله ( وزيد بن عبد الله ) أي ابن عمر يعني تابعا لمحارب بن دثار في روايته عن ابن عمر بلفظ : الثوب ، لا بلفظ الإزار ، جزم بذلك الاسماعيل ، ولم تقع لي رواية زيد موصولة بعد . وقد أخرج أبو حوالة هذا الحديث من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد ابن عبد الله عن أبيه بلفظ : ابن الذي يجر ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة ، وسيأتي لمسلم مقروفا بسالم ونافع ، وأخرج البخاري من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد عن جده حديثا آخر ، فطلب مراده

بقوله هنا عن أبيه جده والله أعلم . قوله ( وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله ) وصله مسلم عن قتبية عنه ، ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث مالك ، وأخرجه النسائي عن قتبية فذكره بلفظ الثوب ، وكذا أخرجه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع . قوله ( وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة بن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : من جر ثوبه خيلاء ) أما رواية موسى بن عقبة فتقدمت في أول الباب الثاني من كتاب اللباس ، وأما رواية عمر بن محمد وهو ابن زيد بن عبد الله بن عمرو فوصلها مسلم من طريق ابن وهب . أخرني عمر بن محمد عن أبيه وسالم ونافع عن ابن عمر ، بلفظ الذي يجر ثيابه من الخيلاء الحديث . وأما رواية قدامة بن موسى وهو ابن عمر بن قدامة بن مظعون الجهمي وهو مدني تابعي صغير وكان إمام المسجد النبوي وليس له في البخاري سوى هذا الموضع فوصلها أبو هوانة في صحيحه ، ووقع لنا بعلو في « الثغفيات » بلفظ حديث مالك المذكور أول كتاب اللباس . قلت : وكذا أخرجه مسلم من رواية حنظلة بن أبي سفيان عن سالم ، وقد رواه جماعة عن ابن عمر بلفظ « من جر إزاره » منهم مسلم بن يثاق بفتح التحتية وتشديد التثوين وآخره كاف ومحمد بن عباد بن جعفر كلاهما عند مسلم وعطية العوفي عند ابن ماجه ، ورواه آخرون بلفظ « الإزار » والرواية بلفظ « الثوب » أشمل والله أعلم . وفي هذه الأحاديث أن إقبال الإزار للخيلاء كبيرة ، وأما الأسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضا ، لكن استدلل بالتقييد في هذه الأحاديث بالخيلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الأسبال محمول على المقيد هنا ، فلا يحرم الجر والأسبال إذا سلم من الخيلاء . قال ابن عبد البر : مفهومه أن الجر لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد ، إلا أن جر القميص وغيره من الثياب مذموم على كل حال . وقال النووي : الأسبال تحت الكعبين للخيلاء ، فإن كان لغيرها فهو مكروه ، وهكذا نص الشافعي على الفرق بين الجر للخيلاء ولغير الخيلاء ، قال : والمستحب أن يكون الإزار إلى نصف الساق ، والجائز بلا كراهة ما تحته إلى الكعبين ، وما نزل عن الكعبين ممنوع منع تحريم أن كان للخيلاء . والافنع تنزيه ، لأن الأحاديث الواردة في الزجر عن الإسهال مطلقة فيجب تقييدها بالأسبال للخيلاء انتهى . والنص الذي أشار إليه ذكره البيهقي في مختصره عن الشافعي قال : لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ، ولغيرها خفيف لقول النبي ﷺ لا يكره ، وقوله « خفيف » ليس صريحا في نفي التحريم بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة لجر خيلاء ، فأما لغير الخيلاء فيختلف الحال ، فإن كان الثوب على قدر لابس له لم يكن يسدله فهذا لا يظهر فيه تحريم ، ولا سيما إن كان عن غير قصد كالذي وقع لأبي بكر ، وإن كان الثوب زائدا على قدر لابس فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإسراف فينتهي إلى التحريم ، وقد يتجه المنع فيه من جهة التشبه بالنساء وهو ممكن فيه من الأول ، وقد صحح الحاكم من حديث أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ لعن الرجل يلبس لبسة المرأة » وقد يتجه المنع فيه من جهة أن لا يضمن من تعلق النجاسة به ، وإلى ذلك يشير الحديث الذي أخرجه الترمذي في « الشمائل » والنسائي من طريق أشعث بن أبي الشعثاء - واسم أبيه سليم - المحارب عن عمته واسمها رم بضم الراء وسكون الهاء وهي بنت الأسود بن حنظلة عن عمها واسمها عبيد بن خالد قال « كنت أمشي وعليّ برد أجره » فقال لي رجل : ارفع ثوبك فإنه أتني وأبقي ، فنظرت فإذا هو النبي ﷺ ، فقلت : إنما هي بردة ملحاء ، فقال : أما لك في أسوة ؟ قال « فنظرت فإذا إزاره إلى أنصاف ساقيه ، وسنده قبلها جيد ، وقوله « ملحاء » بفتح الميم وبمهمة قبلها سكنون بمبودة أي فيها خطوط سود وبيض ، وفي قصة قتل عمر أنه قال للشاب الذي دخل عليه « ارفع ثوبك فإنه

أننى لشوبك وأنتى لربك ، وقد تقدم فى المناقب ، وبوجه المنع أيضا فى الإسبال من جهة أخرى وهى كونه مظنة الخيلاء ، قال ابن العرى : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ، ويقول لا أجره خيلاء ، لأن النهى قد تناوله لفظا ، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكما أن يقول لا أمثله لأن تلك العلة ليست فى ، فأنها دعوى غير مسلمة ، بل إطلائه ذللة على تكبره اه ملخصا . وحاصله أن الاسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصد اللباس الخيلاء ، وبقيده ما أخرجه أحمد بن منيع من وجه آخر عن ابن عمر فى أثناء حديث رفعه « وإياك وجر الأزار فان جر الأزار من الخيلاء » وأخرج الطبرانى من حديث أبى أمامة « بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصارى فى حلة إزار ورداء قد أسبل ، فحمل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول : عبدك وابن عبدك وأمتك ، حتى سمعها عمرو فقال : يا رسول الله إني حش الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه ، يا عمرو إن الله لا يحب المسبل ، الحديث . وأخرجه أحمد من حديث عمرو نفسه لكن قال فى روايته « عن عمرو بن فلان » وأخرجه الطبرانى أيضا فقال « عن عمرو بن زرارة » وفيه « وضرب رسول الله ﷺ بأربع أصابع تحت ركة عمرو فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، الحديث ورجاله ثقات وظاهره أن عمرا المذكور لم يقصد بأسبالة الخيلاء ، وقد منعه من ذلك لكونه مظنة . وأخرج الطبرانى من حديث الشريد الثقفى قال « أبصر النبي ﷺ رجلا قد أسبل إزاره فقال : ارفع إزارك ، فقال : إني أحذف تصطك وكتبتى ، قال : ارفع إزارك ، فسلخ خلق الله حسن ، وأخرجه مسدد وأبو بكر بن أبى شيبة من طرق عن رجل من ثقف لم يسم ، وفى آخره « ذاك أفتح مما يسافك » ، وأما ما أخرجه ابن أبى شيبة عن ابن مسعود بسند جيد « أنه كان يسبل إزاره ، فقيل له فى ذلك فقال : إني حش الساقين ، فهو محمول على أنه أسبله زيادة على المستحب ، وهو أن يكون إلى نصف الساق ، ولا يظن به أنه جاوز به الكعبين والتعليل يرشد إليه ، ومع ذلك فلمعه لم تبلغه قصة عمرو بن زرارة والله أعلم . وأخرج النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث المغيرة بن شعبه « رأيت رسول الله ﷺ أخذ برداء سفيان بن سهيل وهو يقول : يا سفيان لا تسبل ، فإن الله لا يحب المسبلين »

## ٦ - باب الإزار للهدب

ويذكر عن الزهرى وأبى بكر بن محمد وحمة بن أبى أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مهدبة

٥٧٩٢ - حدثنا أبو الجمان أخبرنا شعيب عن الزهرى أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله

عنها - زوج النبي ﷺ - قالت « جاءت امرأة رفاعة القرظى رسول الله ﷺ وأنا جالسة وعنده أبو بكر فقالت : يا رسول الله ، إني كنت تحت رفاعة فطلقني فبنت طلاقى ، فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنه والله مامعة يا رسول الله إلا مثل الهدبة - وأخذت هدبة من جلبابها - فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب لم يؤذن له - قالت فقال خالد : يا أبا بكر ، ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ ؟ فلا والله ما يزيد رسول الله ﷺ على التبس . فقال لها رسول الله ﷺ : لعلك تريدن أن ترجعى إلى رفاعة ، لا ، حتى

يذوق عُسَلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَلَتَهُ . فصار سنة بعده ،

**قوله** ( باب الأزار المذهب ) بدال جملة ثقيلة مفتوحة ، أى الذى له هذب ؛ وهى أطراف من سدى بغير لحم ربما قصد بها التجمل ، وقد تقتل صيانة لها من الفساد ، وقال الداودى : هى ما يبقى من الخيوط من أطراف الأردية . **قوله** ( ويذكر عن الزهرى وأبى بكر بن محمد وحمة بن أبى أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مهذبة ) قال ابن التين : قيل يريد أنها غير مكشوفة الأسفل ، وهذه الآثار لم يقع لى أكثرهما موصولا . أما الزهرى فهو ابن شهاب الإمام المعروف ، وأما أبو بكر بن محمد فهو ابن عمرو بن حزم الانصارى قاضى المدينة ، وأما حمة بن أبى أسيد وهو بالتصغير الانصارى الساعدى فوصله ابن سعد قال « أخبرنا معمر بن عيسى حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن ميمون مولى أبى أسيد قال : رأيت حمة بن أبى أسيد الساعدى عليه ثوب مفتول المذهب . وسنة هذا لم يرد البخارى فى ترجمته على ما فى هذا السند . وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأما معاوية بن عبد الله بن جعفر أى ابن أبى طالب فهو مدنى تابعى ما له فى البخارى سوى هذا الموضوع ، ثم ذكر حديث عائشة فى قصة امرأة رطلحة ، والفرغى منه قولها « ما معى الامثل المهذبة » وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطلاق ، والمراد بالمهذبة الخصلة من المذهب . ووقع فى هذا الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود من حديث أبى جري جابر بن سليم قال « أتيت النبى ﷺ وهو معتب بشملة ، وقد وقع هذبا على قدميه ، وقوله فى آخر هذه الطريق « فصار سنة بعده » فى رواية الكشميرى « بعد » بغير ضمير ، وهو من قول الزهرى فيما أحسب

## ٧ - باب الأردية . وقال أنسٌ جَبَذَ أَعْرَابِيٌّ رِداءَ النَّبِيِّ ﷺ

٥٧٩٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهرى أخبرنى على بن حسين أن حسين بن على أخبره « أن علياً رضى الله عنهم قال . . فدعا النبى ﷺ بردائه فارتدى به ثم انطلق يمشى ، واتبعته أما وزيد ابن حارثة حتى جاء البيت الذى فيه حمة فاستأذن ، فأذنوا لهم . . »

**قوله** ( باب الأردية ) جمع رداء بالمد وهو ما يوضع على العائق أو بين السكتفين من الثياب على أى صفة كان . **قوله** ( وقال أنس جَبَذَ أَعْرَابِيٌّ رِداءَ النَّبِيِّ ﷺ ) بجم وموحدة ومعجمة . وهذا طرف من حديث وصله المؤلف بعد أبواب فى « باب البرود والخبرة » ثم ذكر طرقاً من حديث على قال « فدعا النبى ﷺ بردائه فارتدى ، وهو طرف من حديثه فى قصة حمة والشافعين ، وقد تقدم بتامه فى فرض الخمس ، وقوله « فدعا » عطف على ما ذكر فى أول الحديث وهو قول على « كان لى شارب من أصبى من المغنم يوم بدر » الحديث بطوله وقوله هنا « فاستأذن فاذنوا لهم » كذا الأكثر بصيغة الجمع والمراد حمة ومن معه ، وفى رواية المستمل « فاذن » بالافراد والمراد حمة لكونه كان كبير القوم

## ٨ - باب لبس القميص ، وقول الله تعالى حكاية عن يوسف :

( اذْكُرُوا بَقِيصِي هَذَا ، فَأَقْرَهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيحاً )

٥٧٩٤ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ **حَدَّثَنَا** حَادُّ عَنْ أَبِيوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « إِنْ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرْنَاسَ ، وَلَا الْخُفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ لِلْعَمَلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ مَا هُوَ أَسْفَلُ مِنَ السَّكَمَيْنِ »

٥٧٩٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَانَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عِيْنَةَ عَنْ عَمْرِو سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَدَا مَا أَدْخَلَ قَبْرَهُ ، فَأَسْرَبَ بِهِ فَأَخْرَجَ وَوَضَعَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيْقِهِ ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَةً . قَالَهُ أَعْلَمُ »

٥٧٩٦ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالَ « لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَدَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعْطَانِي فِيصِكَ أَكْفَنُهُ فِيهِ » وَصَلَّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفَرُ لَهُ . فَأَعْطَاهُ قَمِيصَةً وَقَالَ لَهُ : إِذَا فَرَغْتَ مِنْهُ فَأَذِنَا . فَلَمَّا فَرَغَ أَذْنَهُ بِهِ ، فَجَاءَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَجَذَبَهُ عَمْرُو فَقَالَ : أَلَيْسَ قَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ فَقَالَ ( اسْتَغْفَرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفَرُ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفَرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ) فَتَزَاتُ ( وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ) فَفَرَّكَ تَقْلِيدًا عَلَيْهِمْ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ لِبَسِ الْقَمِيصِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً مِنْ يُوسُفَ ) اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ لِبَسَ الْقَمِيصِ لَيْسَ حَادِثًا ، وَإِنْ كَانَ الشَّائِعُ فِي الْعَرَبِ لِبَسَ الْأَزَارِ وَالرِّدَاءِ . ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ : أَحَدُهَا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو فِيمَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِي الْحُجِّ مُسْتَوْفًى ، وَفِيهِ « لَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ الْقَمِيصَ ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُودِ الْقَمِيصَانِ حِينَئِذٍ . وَالثَّانِي حَدِيثُ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ مَوْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي . **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَانَ ) هُوَ الْمُرُوزِيُّ الْمَلَقَبُ عَبْدَانُ ، زَادَ الْقَائِمِيُّ « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَلَيْسَ فِي شَيْخِ الْبُخَارِيِّ مِنْ اسْمِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَانَ الْأَعْدَانِ ، وَجَدَهُ هُوَ جَبَلَةُ بْنُ أَبِي رَوَادٍ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيُّ « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ » فَإِنْ كَانَ ضَبْطًا فَلَعَلَّهُ اخْتِلَافٌ عَلَى الْبُخَارِيِّ ، وَفِي شَيْخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَعْفِيُّ وَهُوَ أَشْبَهُهُمْ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ أَبُوهُ عَنْهُ غَيْرُ مُسَمًى ، وَابْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ كَذَلِكَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَسْمَاءَ . وَلَيْسَتْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ كَذَلِكَ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةِ أَوْ رَدِّهِ هُنَا مُخْتَصَرًا إِلَى قَوْلِهِ « وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَةً ، قَالَهُ أَعْلَمُ . وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ الْآخِرَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ قَالَهَا جَابِرٌ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ عَمْرِو أَيْضًا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ بَرَاءَةِ . الثَّلَاثُ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَيْضًا وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ أَيْضًا . ( نَسْكَلَةٌ ) : قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : لَمْ أَرِ الْقَمِيصَ ذَكَرًا مُجْمَعًا إِلَّا فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقِصَّةِ ابْنِ أَبِي وَلَمْ أَرِ لَهَا نَالَثًا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ هَذَا فِي كِتَابِهِ « مَرَاجِ الْمُرِيدِينَ ، وَكَأَنَّهُ صَنَفَهُ قَبْلَ « شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ » فَلَمْ يَسْتَحْضِرْ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ وَلَا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِيَامَتِهِ ، وَلَا حَدِيثَ أَسْمَاءَ .



بنت يزيد وكانت يدكم النبي ﷺ إلى الرسخ ، ولا حديث معاوية بن قرة بن إياس المزني حديثي أبي قال : أتيت النبي ﷺ في رهط من مزينة فبايعناه وإن قيصة لمطاني ، فبايعته ، ثم أدخلت يدي في جيب قيصة فسست الخاتم ، ولا حديث أبي سعيد وكان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه قيصة أو حمامة أو رداء ثم يقول : اللهم لك الحمد ، الحديث ، وكلها في السنن ، وأكثرها في الترمذي ، وفي الصحيحين حديث عائشة دكفن رسول الله ﷺ في خمسة أثواب ليس فيها قيصة ولا عمامة ، وحديث أنس د أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف في قيصة الحرير لحسكة كانت به ، وحديث ابن عمر رفعه د لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ، الحديث وغير ذلك

### ٩ - باب جيب القميص من عند الصدر وغيره

٥٧٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ طَاوُسٍ د من أبي هريرة قال : ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جُحَاجَانِ من حديث قد اضطرت أيديهما إلى ندييهما وراقبهما ، فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى تنفسي أُنامله وتنفو أثره . وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلعت وأخذت كل خلقه بمكناها ، قال أبو هريرة : فأننا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا في جيبه ، فلما رأيتهُ يُوسِعُها ولا تتوسع

تأبهُ ابن طائوس عن أبيه ، وأبو الزناد عن الأعرج في الجبتين

وقال حنظلة سمعت طائوساً سمعت أبا هريرة يقول د جُحَاجَانِ . وقال جعفر بن ربيعة عن الأعرج د جُحَاجَانِ

قوله ( باب جيب القميص من عند الصدر وغيره ) الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة هو ما يقطع من الثوب ليخرج منه الرأس أو اليد أو غير ذلك ، واعترضه الاسماعيل فقال : الجيب الذي يحيط بالعنق ، جيب الثوب أي جعل فيه ثقب ، وأورده البخاري على أنه ما يجعل في الصدر ليوضع فيه الشيء ، وبذلك فسره أبو سعيد ، لكن ليس هو المراد هنا ، وإنما الجيب الذي أشار إليه في الحديث هو الاول ، كذا قال ، وكأه يعني ما وقع في الحديث من قوله د ويقول بأصبعه هكذا في جيبه ، فإن الظاهر أنه كان لابس قيصة ، وكان في طوقه فتحة إلى صدره ، ولا مانع من حمله على المعنى الآخر ، بل استدل به ابن بطلال على أن الجيب في ثياب السلف كان عند الصدر ، قال : وهو الذي تصنعه النساء بالاندلس . وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق عليها وهو الثدي والتراقي ، وذلك في الصدر ، قال : فبان أن جيبه كان في صدره ، لأنه لو كان في يده لم تضطر يده إلى ندييه وتراقيه . قلت : وفي حديث قرة بن إياس الذي أخرجه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان لما بايع النبي ﷺ د قال فأدخلت يدي في جيب قيصة فسست الخاتم ، ما يقتضي أن جيب قيصة كان في صدره لأن في أول الحديث أنه وآه مطلق القميص أي غير مزور ، وذكر المصنف في الباب حديث مثل البخيل والمتصدق ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، وقوله في هذه الرواية د مادت ، بتخفيف الدال أي مالت ، وبعض الرواة د مارت ، بالراء بدل الدال أي سالت وقوله د ندييهما ، بضم النون على الجمع وبفتحها على التثنية ،

وقوله « يغشى » بضم أوله والتشديد ويجوز فتح أوله وسكون ثانيه بمعنى ، وعبد الله بن محمد هو الجعفي وأبو عامر هو المعدي والحسن هو ابن مسلم بن يثاق وقد تقدم ضبط اسم جده قريبا . قوله ( وتراقبهما ) جمع ترقوة بفتح المثناة وضم القاف هي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاني ، وقال ثابت بن قاسم في « الدلائل » ، الرقوتان العظمان المشرقتان في أعلى الصدر إلى طرف ثغرة النحر . قوله ( فلو رأيته ) جوابه محذوف وتقديره لتعجبته منه ، أو هو لتعجبتي ، والأول أوضح . قوله ( يقول بأصبعه هكذا في جيبه ) كذا لاكثر بفتح الجيم وهو الموافق لترجمة ، وكذا في رواية مسلم وعليه اقتصر الحميدي ، ولا يكتم معنى وحده بضم الجيم وتشديد الموحدة بعدها مثناة ثم ضمير ، والأول أولى لدلالته على الموضع بخصوصه بخلاف الثاني . والله أعلم . قوله ( تابعه ابن طاوس ) يعني عبد الله ( عن أبيه ) يعني عن أبي هريرة ؛ وقد تقدم موصولا في الزكاة ، ولم يسقه بتامه فيه بل ساقه في الجهاد . قوله ( وأبو الزناد عن الأعرج ) يعني عن أبي هريرة . قوله ( في المجبتين ) يعني بالموحدة وقد بينت اختلاف الرواة في ذلك هل هو بالموحدة أو اللزوم في كتاب الزكاة ، ورواية أبي الزناد وصلها المؤلف في الزكاة . قوله ( وقال حنظلة ) هو ابن أبي سفيان ، وقد سبق القول فيه أيضا في الزكاة . قوله ( وقال جعفر بن ربيعة ) كذا لاكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية أبي ذر : وقال جعفر بن حيان وكذا وقع عند ابن بطال وهو خطأ ، وقد ذكرها في الزكاة أيضا تعليقا بزيادة فقال ، وقال الليث حدثني جعفر ، وبينت هناك أن ليث فيه إسناد آخر من رواية عيسى بن حماد عنه عن محمد بن مجاهد عن أبي الزناد

#### ١٠ - باب من لبس جبّة ضيقة الكمين في السفر

٥٧٩٨ - حدثنا قيس بن خنص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال حدثني أبو الضحى قال حدثني مسروق قال حدثني المغيرة بن شعبة قال انطلق النبي ﷺ لحاجته ، ثم أقبل ، فتلقته بلاء ، فتوضأ ، وعليه جبّة شامية ، فضمض واستنشق وغسل وجهه ، فذهب يخرج يديه من كفيه ، فكانا ضيقين ، فأخرج يديه من تحت بطنه فمسلمهما ، ومسح برأسه وعلّى خفيه »

قوله ( باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر ) ترجم له في الصلاة في الجبة الشامية ، وفي الجهاد في الجبة في السفر والحرب ، وكأنه يشير إلى أن لبس النبي ﷺ الجبة الضيقة إنما كان لحال السفر لاحتياج المسافر إلى ذلك وأن السفر يغتفر فيه لبس غير المعتاد في الحضر ، وقد تواردت الأحاديث عن وصف وضوء النبي ﷺ وليس في شيء منها أن كفيه ضاقتا عن إخراج يديه منهما ، أشار إلى ذلك ابن بطال ، وأورد فيه حديث المغيرة في مسح الخفين ، وقد تقدم شرحه في الطهارة وفيه قصة المذكورة ، وفيه وعليه جبة شامية ، وهي بلبس اليد بلاء ويجوز تخفيفها ، وعبد الواحد المذكور في سننه هو ابن زياد ، وقوله فيسه فأخرج يديه من تحت بطنه ، بفتح الموحدة والمهملة بعدها نون أي جيبته ، ووقع كذلك في رواية أبي حنبل بن السكن ، والبطن مدح ضيقة الكمين

#### ١١ - باب لبس جبّة الصوف في القرو

٥٧٩٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عاصم عن عروة بن الزبير عن أبيه رضي الله عنه قال

« كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في سفر ، فقال : أملك ما ؟ قلت : نعم . فنزل عن راحلته فشى حتى توارى عني في سواد الليل ، ثم جاء فأفرغت عليه الإداوة ففسل وجهه ويديه ، وعليه جبة من صوف ، فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة ، ففسل ذراعيه ، ثم مسح برأسه ، ثم أهويت لأزعه خفيه . فقال : دغها فاني أدخلتها طاهرتين ، فمسح عليهما »

**قوله** (باب لبس جبة الصوف) ذكر فيه حديث المغيرة المشار اليه من وجه آخر عنه وساقه عنه أئم ، وذكرنا المذكور فيه هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشعبي ، قال ابن بطال : كره مالك لبس الصوف لمن يجد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد لأن إخفاء العمل أولى ، قال ولم ينحصر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ما هو بدون ثمنه

## ١٢ - باب القباء وفروج حرير وهو القباء ، ويقال هو الذي له شق من خلفه

٥٨٠٠ - **حديث** أنس بن سعيد حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة أنه قال : « قسم رسول الله ﷺ أقبية ولم يعط مخرمة شيئاً ، فقال مخرمة : يا بني انطلق بنا إلى رسول الله ﷺ ، فانطلقت معه ؛ فقال : ادخل قاعدته لي ، قال فدعوت له ، فخرج إليهم وعليه قباء منها فقال : خبات هذا لك . قال فنظر إليه فقال : رضى مخرمة ؟ »

٥٨٠١ - **حديث** أنس بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم رضى الله عنه أنه قال : « أهدى رسول الله ﷺ فروج حرير ؛ فلبسه ، ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزاعاً شديداً - كالسكار - له - ثم قال : لا ينبغي هذا للمتقين »

تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث . وقال غيره « فروج حرير »

**قوله** (باب القباء) بفتح القاف وبالموحدة عمود فارسي معرب ، وقيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الغم . **قوله** (وفروج حرير) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم . **قوله** (وهو القباء) قلت وقع كذلك مضراً في بعض طرق الحديث كما سأبينه . **قوله** (ويقال هو الذي له شق من خلفه) أي فهو قباء مخصوص ، وبهذا جزم أبو عبيد ومن تبعه من أصحاب الفريز نظراً لاشتقاقه . وقال ابن فارس : هو قميص الصبي الصغير . وقال القرطبي : القباء والفروج كلاهما ثوب ضيق الكفين والوسط مشقوق من خلف يلبس في السفر والحرب لأنه أعون على الحركة . وذكر فيه حديثين : أحدهما ، **قوله** (عن ابن أبي مليكة) في رواية أحمد عن أبي أنس هاشم عن الليث حدثني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة وسيأتي كذلك في باب المورد بالذهب ، معلقاً . **قوله** (عن المسور بن مخرمة) هكذا أسنده الليث ، وتابعه حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة على وصلة كما تقدم في الشهادات ، وأرسله حماد بن زيد كما تقدم في الخمس ، وإسماعيل بن علية كما سيأتي في الآداب ، كلاهما عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب قصة الإمام ما يقدم عليه ، من كتاب الخمس . **قوله** (قسم النبي ﷺ أقبية) في

رواية حاتم قدمت على النبي ﷺ آقية وفي رواية حماد ، اهديت للنبي ﷺ آقية من ديباج موزونة بالذهب فقسما في ناس من اصحابه . **قوله** ( ولم يعط مخزومة شيئا ) أى في حال تلك القسمة . وإلا فقد وقع في رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من اصحابه . وعزل منها واحدا لمخرمة ، ومخرمة هو والد المسور ، وهو ابن نوفل الزهري ، كان من رؤساء قريش ومن العارفين بالنسب وأنساب الحرم ، وتأخر إسلامه الى الفتح ، وشهد حنيننا وأعطى من تلك الغنيمة مع المؤلف ، ومات سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وخمس عشرة سنة ذكره ابن سعد . **قوله** ( انطلق بنا ) في رواية حاتم . **قوله** ( ادخل قاعدته ) في رواية حاتم . وقام أبو علي الباب فتكلم فعرف النبي ﷺ صوته ، قال ابن التين : اهل خروج النبي ﷺ عند سماع صوت مخزومة صادف دخول المسور اليه . **قوله** ( فخرج اليه وعليه قباء منها ) ظاهره استعمال الحرير ، قيل ويجوز أن يكون قبل النهي ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نشره على اكتافه ليراه مخزومة كله ولم يقصد لبسه . قلت : ولا يتمين كونه على اكتافه بل يكفي أن يكون منشورا على يديه فيكون قوله عليه من اطلاق الكل على البعض ، وقد وقع في رواية حاتم « فخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه » وفي رواية حماد « فلتقاء به واستقبله بازراة » . **قوله** ( خبات هذا لك ) في رواية حاتم تكرار ذلك ، زادي في رواية حماد « يا أبا المسور » هكذا دعاه أبا المسور وكأناه على سبيل التأنيس له . ذكر ولده الذي جاء محبته ، وإلا فكنته في الاصل أبو صفوان وهو أكبر اولاده ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** ( فنظر اليه فقال رضى مخزومة ) زاد في رواية هاشم « فأعطاه إياه » ، وجزم الداودي أن قوله « رضى مخزومة » من كلام النبي ﷺ ، وقد رجحت في الهبة أنه من كلام مخزومة ، زاد حماد في آخر الحديث « وكان في خلقه شدة » قال ابن بطال : يستفاد منه استئلاف أهل اللسان ومن في معانهم بالعطية والكلام الطيب ، وفيه الاكتفاء في الهبة بالقبض ، وقد تقدم البحث فيه هناك ، وتقدم في كتاب الشهادات الاستدلال به على جواز شهادة الأعمى لأن النبي ﷺ عرف صوت مخزومة فاعتمد على معرفته به ، وخرج اليه ومعه القباء الذي خباها له ، واستنبط بعض المالكية منه جواز الشهادة على الخط ، وتعقب بان الخطوط تشبه أكثر مما تشبه الاصوات ، وقد تقدم بقية ما يتعلق بذلك في الشهادات ، وفيه رد على من زعم أن المسور لا صحبة له . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن يزيد بن أبي حبيب ) في رواية أحمد عن حجاج هو ابن محمد ، وهاشم هو ابن القاسم عن الليث « حدثني يزيد بن أبي حبيب » . **قوله** ( عن أبي الخير ) هو مرثد بن عبد الله اليزني وثبت كذلك في رواية أحمد المذكورة . **قوله** ( عن عقبة بن عامر ) هو الجهني وصرح به في رواية عبد الحميد بن جعفر وعبد بن إسحاق كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عند أحمد . **قوله** ( فروج حرير ) في رواية ابن اسحق عند أحمد فروج من حرير . **قوله** ( ثم صلى فيه ) زاد في رواية ابن اسحق وعبد الحميد عند أحمد « ثم صلى فيه المغرب » . **قوله** ( ثم انصرف ) في رواية ابن اسحق « فلما قضى صلاته » وفي رواية عبد الحميد « فلما سلم من صلاته » وهو المراد بالانصراف في رواية الليث : **قوله** ( فتزعمه حوطا شديدا ) زاد أحمد في روايته عن حجاج وهاشم « عنيقا » أى بقوة ومبادرة لذلك على خلاف عادته في الرفق والثاني ، وهو بما يؤكد أن التحريم وقع حينئذ . **قوله** ( كالكسار له ) زاد أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر « ثم ألقاه » فقلنا يا رسول الله قد لبسته وصليت فيه . **قوله** ( ثم قال لا ينبغي هذا ) يحتمل أن تكون الإشارة للباس ، ويحتمل أن تكون للحرير فيتناول غير اللباس من الاستعمال كالانصراف . **قوله** ( المتنقي ) قال ابن بطال : يمكن أن يكون نزعه لكونه كان حريرا صرعا ، ويمكن أن يكون نزعه لانه من جنس لباس الاطامم ، وقد ورد حديث ابن

عمر رفعه د من تشبه بقوم فهو منهم ، . قلت : أخرجه أبو داود بسند حسن . وهذا التردد مبنى على تفسير المراد بالمتقين ، فإن كان المراد به مطلق المؤمن حمل على الاول وأن كان المراد به قدرا زائدا على ذلك حمل على الثاني وانه أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : اسم التقوى يعم جميع المؤمنين ، سكن الناس فيه على درجات ، قال الله تعالى ﴿ لِيَعْلَمَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَاحًا فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ الآية ، فكل من دخل في الاسلام فقد اتقى ، أى وفى نفسه من الخلود في النار ، وهذا مقام العموم ، وأما مقام الخصوص فهو مقام الاحسان كما قال ﷺ « أن تعبد الله كأنك تراه » انتهى . وقد رجح عياض أن المنع فيه اسكونه حريرا ، واستدل لذلك بحديث جابر الذي أخرجه مسلم في الباب من حديث عقبة ، وقد قدمت ذكره في كتاب الصلاة ، وبينت هناك أن هذه القصة كانت مبتدأ محريم ليس الحرير . وقال القرطبي في « المفهم » : المراد بالمتقين المؤمنون ، لأنهم الذين خافوا الله تعالى واتقوه بإيمانهم وطاعتهم له . وقال غيره : لعل هذا من باب التمييز للكلف على الاخذ بذلك ، لأن من سمح أن من فعل ذلك كان غير متق فهم منه أنه لا يفعله الا المستخف فيأنف من فعل ذلك لئلا يوصف بأنه غير متق ، واستدل به على تحريم الحرير على الرجال دون النساء لأن اللفظ لا يتناولهن على الراجح ، ودخلن بطريق التغليب مجاز يمنع منه ورود الادلة الصريحة على إباحته لهن ، وسيأتى في باب مفرد بعد قريب من عشرين بابا ، وعلى أن الصبيان لا يحرم عليهم لبسه لأنهم لا يوصفون بالتقوى . وقد قال الجمهور بجواز لباسهم ذلك في نحو العيد ، وأما في غيره فكذلك في الأصح عند الشافعية ، وعكسه عند الحنابلة ، وفي وجه ثالث يمنع بعد التمييز . وفي الحديث أن لا كراهة في لبس الثياب الضيقة والمفرجة لمن اعتادها أو احتاج إليها ، وقد أشرت الى ذلك قريبا في « باب لبس الجبة الضيقة » . قوله ( تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث ، وقال غيره ) يعني بسنده ( فروج حرير ) . أما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف رحمه الله في أوائل الصلاة ، وأما رواية غيره فوصلها أحد هن حجاج بن محمد وهاشم وهو أبو النضر ومسلم والنسائي عن قتيبة والحارث عن يونس بن محمد المؤدب كلهم عن الليث . وقد اختلف في المغيرة بين الروایتين على خمسة أوجه : أحدها التنوين والاضافة كما يقال ثوب خز بالاضافة وثوب خز بتنوين ثوب قاله ابن التين احتمالا . ثانيا ضمه أوله وفتح حكاه ابن التين رواية ، قال : والفتح أوجه لأن فعولا لم يرد إلا في سبوح وقدوس وفروخ يعنى الفوخ من الدجاج انتهى ، وقد قدمت في كتاب الصلاة حكاية جواز الضم عن أبي العلاء المعري ، وقال القرطبي في « المفهم » حكى الضم والفتح والضم هو المعروف ، ثالثا تفديد الراء وتخفيفها حكاه عياض ومن تبعه . رابعا هل هو بجم آخره أو غاء معجمة حكاه عياض أيضا . خامسا حكاه السكرتاني قال : الاول فروج من حرير بزيادة من والثاني بمحذوها . قلت : وزيادة « من » ليست في الصحيحين ، وقد ذكرناها من رواية لاحد

### ١٣ - باب البرانس

٥٨٠٢ - وقال لي مسدد حدثنا معتمر قال سمعت أبي قال « رأيت علي أنس برنسا أصفر من خز »

٥٨٠٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس الحرم من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا ثيابوا القدس ، ولا التمام ، ولا السراويلات ، ولا

البرانس ، ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد النملين فليلبس خفين وليطامهما أسفل من السكبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الوزس »

**قوله** ( باب البرانس ) جمع برنس بضم الموحدة والنون بينهما راء ساكنة وآخره مهملة ، تقدم نفسه في كتاب الحج وكذا شرح حديث ابن عمر المذكور فيه . **قوله** ( وقال لي مسدد حدثنا معتمر ) يعني ابن سليمان التيمي وقوله « من خر » بفتح المعجمة وتشديد الزاي هو ما غاظ من الديباج وأصله من وبر الارنب ، ويقال لأكر الارنب خوز يوزن عمر ، وسيأتي شرحه وحكمه في « باب لبس القسي » بعد أربعة عشر باباً . وهذا الاثر موصول لتصريح المصنف بقوله « قال لي » ، لكن لم يقع في رواية النسفي لفظ لي فهو تعليق ، وقد روينا موصولاً في مسند مسدد رواية معاذ بن المثني عن مسدد ، وكذا وصله ابن أبي شيبة عن ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق قال « رأيت علي أنس » فذكر مثله . وقد ذكره بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان ، وقد سئل مالك عنه فقال : لا بأس به . قيل : فإنه من لبوس النصارى . قال : كان يلبس ههنا . وقال عبد الله بن أبي بكر : ما كان أحد من القراء الا له برنس . وأخرج الطبراني من حديث أبي قرصافة قال « كساني رسول الله ﷺ برنسا فقال : اليسه » وفي سنده من لا يعرف . ولعل من كرهه أخذ بعموم حديث علي رفعه « إياكم وابوس الرهبان » ، فإنه من تزيا بهم أو تشبه فليس مني ، أخرجه الطبراني في « الاوسط » بسند لا بأس به

#### ٩٤ - باب للمراويل

٨٠٤هـ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان بن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين »

٨٠٥هـ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله قال « قام رجل فقال : يا رسول الله ما تأمرنا أن نلبس إذا أحرمانا ؟ قال : لا تلبسوا القميص والسراويل والعمائم والبرانس والخفاف ، إلا أن يكون رجل ليس له نعلان فليلبس الخفين أسفل من السكبين . ولا تلبسوا شيئاً من الثياب منه زعفران ولا وزس »

**قوله** ( باب السراويل ) ذكر فيه حديث ابن عباس رفعه « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » وحديث ابن عمر فيما لا يلبس المحرم من الثياب وقد تقدموا وشرحهما في كتاب الحج ، ولم يرد فيه حديث علي شرطه . وقد أخرج حديث الدعاء للتسرولات البزار من حديث علي بسند ضعيف ، وصح أنه ﷺ اشترى رجل سراويل من سويد بن قيس أخرجه الأربعة وأحمد وصححه ابن حبان من حديثه ، وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عيمرة الأسدي قال « قدمت قبل مهاجرة رسول الله ﷺ فاشترى مني سراويل فأرجع لي » وما كان ليشتريه عبثاً وإن كان غالب لبسه الإزار ، وأخرج أبو يعلى والطبراني في « الاوسط » من حديث أبي هريرة « دخلت يوماً السوق مع رسول الله ﷺ فجلس إلى البزاز فاشترى سراويل بأربعة دراهم ، الحديث وفيه « قلت يا رسول الله

وانك لتلبس السراويل؟ قال: أجل، في السفر والحضر والليل والنهار، فاني أمرت بالقسوة، وفيه يونس بن زياد البصري وهو ضعيف. قال ابن القيم في الهدى: اشتري السراويل، والظاهر أنه إنما اشتراها ليلبسه ثم قال: وروى في حديث أنه لبس السراويل، وكانوا يلبسونه في زمانه وبأذنه. قلت: وتؤخذ أدلة ذلك كله بما ذكرته. ووقع في الأحياء للقرظي أن الثمن ثلاثة دراهم والذي تقدم أنه أربعة دراهم أولى.

## ١٥ - باب العمام

٥٨٠٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال سمعت الزهري قال أخبرني سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا يلبس الحرم القصيص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه زعفران ولا ورس ولا الخفين، إلا لمن لم يجد الثعلبين، فإن لم يجدهما فليقطعهما أسفل من الكعبين»

**قوله** (باب العمام) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله من وجه آخر، وقد سبق في الحج، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه في العمامة شيء، وقد ورد فيها الحديث الماضي في آخر «باب من جر ثوبه من الخيلاء» من حديث عمرو بن حريث أنه قال: كآني انظر إلى رسول الله ﷺ وعليه حمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه، أخرجه مسلم، وعن أبي المصنف بن أسامة عن أبيه رفعه «اعتموا تزدادوا حلماً» أخرجه الطبراني والترمذي في «العلل المفرد» وضمه البخاري، وقد صححه الحاكم فلم يصعب، وله شاهد عند البزار عن ابن عباس ضعيف أيضاً، وعن وكانة رفعه «فرق ما بيننا وبين المشركين العمام» أخرجه أبو داود والترمذي، وعن ابن عمر «كان رسول الله ﷺ إذا أتم سدل عمامته بين كتفيه» أخرجه الترمذي، وفيه أن ابن عمر كان يفعله والقماس وسالم، وأما مالك فقال: أنه لم ير أحداً يفعله إلا عامر بن عبد الله بن الزبير. والله أعلم.

١٦ - **باب** التقطع. وقال ابن عباس: «خرج النبي ﷺ وعليه عصابة دسما»

قال أنس «وعصب النبي ﷺ على رأسه حاشية برد»

٥٨٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن عروة عن الزهري عن عائشة رضي الله عنها قالت: «هاجر إلى الحبشة رجال من المسلمين، وتجهز أبو بكر مهاجراً، فقال النبي ﷺ علي رسلك، فاني أرجو أن يؤذن لي. فقال أبو بكر: أو ترجوه بأبي أنت؟ قال: نعم: فحبس أبو بكر نفسه على النبي ﷺ لصحبته، وعكف راحلتين كانتا عنده ورق للسم أربعة أشهر. قال عروة قالت عائشة: فبينما نحن يوماً جلوس في بيتنا في نحر الظهيرة، فقال قائل لأبي بكر: هذا رسول الله ﷺ مقبلاً متقدماً في ساعة لم يكن يأتينا فيها. فقال أبو بكر: فذاك بأبي وأمي، والله إن جاء به في هذه الساعة إلا لأمر. فجاء النبي ﷺ فاستأذن، فأذن له، فدخل فقال حين دخل لأبي بكر: أخرج من عندك. قال: إنما أمك بأبي أنت يا رسول الله. قال: فاني قد أذن لي في الخروج. قال: فالمحبة بأبي أنت يا رسول الله. قال: نعم. قال: فخذ بأبي

أنت يا رسول الله إحدى راحتي هاتين . قال النبي ﷺ : بالئن . قالت : فجزناهما أحت الجهاز ، ووضعناهما  
سفرة في جراب ، فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها فأوكت به الجراب - ولذلك كانت تسمى  
ذات النطاقين - ثم لحق النبي ﷺ وأبو بكر بفار في جبل يقال له تور ، فسكت فيه ثلاث ليل ، يبيت  
عندما عبد الله بن أبي بكر - وهو غلام شاب ثقف - فبرحل من عندهما سحراً فيصبح مع قرش  
بمكة كبائت ، فلا يسمع أسراً يسكان به إلا وعاء ، حتى يأتيهما بخبر ذلك حين يختلط الظلام ، ويرى  
عليهما عاصم بن فهيرة مولى أبي بكر منحة من غنم ، فيريهما عليهما حين تذهب ساعة من العشاء ، فيبيتان في  
رسلهما حتى ينفق بهما عاصم بن فهيرة بغلس . يفعل ذلك كل ليلة من تلك الليالي الثلاث .

**قوله** ( باب التمتع ) بقاء ونون ثقيلة ، وهو تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره . **قوله** ( وقال ابن عباس خرج النبي ﷺ وعليه عصابة دسما ) هذا طرف من حديث مسند عنده في مواضع منها في مناقب الانصار في د باب اقبلوا من محسنهم ، ومن طريق عكرمة سمعت ابن عباس يقول : خرج النبي ﷺ وعليه ملحفة متحطفا بها على منكبيه وعليه عصابة دسما ، الحديث ، والدسما بهملةين والمد ضد النظيفة وقد يكون ذلك لونها في الاصل ، ويؤيده أنه وقع في رواية أخرى د عصابة سوداء . **قوله** ( وقال أنس : عصب النبي ﷺ على رأسه حاشية برد ) هو أيضا طرف من حديث أخرجه في الباب المذكور من طريق هشام بن زيد بن أنس د سمعت أنس بن مالك يقول : فذكر الحديث وفيه د فخرج النبي ﷺ وقد عصب على رأسه حاشية برد ، ثم ذكر حديث عائشة في شأن الهجرة بطوله ، وقد تقدم في السيرة النبوية أتم منه وتقدم شرحه مستوفى ، والغرض منه قوله د قال قائل لأبي بكر : هذا رسول الله ﷺ مقبلا متنعما في ساعة لم يكن يأتينا فيها ، وقوله فيه د فدا لك ، في رواية الكشميني د فدا له ، وقوله د ان جاء به في هذه الساعة لأمر ، بفتح اللام وبالتنوين مرفوعا واللام لتأكيد لان إن السا كسنة مخففة من الثقلية ، وللكشميني د إلا لأمر ، و د ان ، على هذا نافية . وقوله د أحت ، بهملة ثم مثناة ثقيلة ، في رواية الكشميني د أحب بموحدة وأظنه تصحيفا . وقوله د ويرى عليهما عاصم بن فهيرة منحة من غنم فيريهما ، أي يريح الذي يرياه ، وللكشميني د فيريهما ، وقوله د في رسلهما ، بالثنية في رواية الكشميني د في رسلها ، وكذا القول في قوله د حتى ينفق بهما ، عنده د بها ، قال الاسماعيلي : ما ذكره من العصابة لا يدخل في التمتع فالتمتع تغطية الرأس والعصابة شد الحرقة على ما أحاط بالعمامة . قلت : الجامع بينهما وضع شيء زائد على الرأس فوق العمامة والله أعلم . ونادى ابن القيم في د كتاب الهدى ، من استدلل بحديث التمتع على مشروعية لبس الطيلسان بأن التمتع غير التطيلس ، وجزم بأنه ﷺ لم يلبس الطيلسان ولا أحد من أصحابه . ثم على تقدير أن يؤخذ من التمتع بأنه ﷺ لم يمتنع الا لحاجة ويرد عليه حديث أنس د كان ﷺ يكثر القناع ، وقد ثبت أنه قال د من تشبه بقوم فهو منهم ، كما تقدم معلقا في كتاب الجهاد من حديث ابن عمرو وصلة أبو داود ، وعند الترمذي من حديث أنس د ليس منا من تشبه بغيرنا ، وقد ثبت عند مسلم من حديث الزواص بن سمان في قصة الدجال د يتبعه اليهود وعليهم الطيالة وفي حديث أنس أنه رأى قوما عليهم الطيالة فقال : كأنهم يهود خير ، وعورض بما أخرجه ابن سعد بسند مرسل د وصف لرسول



الله ﷺ الطليسان فقال : هذا ثوب لا يؤدي شكره ، أخرجه (١) وإنما يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطياسة من شعارهم ، وقد ارتفع ذلك في هذه الازمنة فصار داخلا في عموم المباح ، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة ، وقد يصير من شعائر قوم فيصير تركه من الاخلال بالرموز كانه عليه الفقيه أن الشيء قد يكون (١) لقوم وتركه بالعكس ، ومثل ابن الرقعة ذلك بالسوق والفقيه في الطليسان

## ١٧ - باب المغفر

٥٨٠٨ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر

**قوله** ( باب المغفر ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء بعدها راء ، تقدم شرحه والسكلام على حديث أنس الذي في الباب في كتاب المغازي مستوفى ، وذكر ابن بطلان هنا أن بعض المتعسفين أنكروا على مالك قوله في هذا الحديث وعلى رأسه المغفر ، وأنه تفرد به قال : والمحفوظ أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، ثم أجاب عن دعوى التفرد أنه وجد في كتاب حديث الزهري ، تصنيف النسائي هذا الحديث من رواية الاوزاعي عن الزهري مثل ما رواه مالك ، وعن الحديث الآخر بأنه « دخل وعلى رأسه المغفر وكانت العمامة السوداء فوق المغفر » . قلت : وقد ذكرت في شرح الحديث أن بضعة عشر نفسا رووه عن الزهري غير مالك ، وبينت مخارجها وعلمها بما أغنى عن اعادته والحديث

## ١٨ - باب البرود والخبر والشملة

وقال خباب شكونا إلى النبي ﷺ وهو متوسد برودة له

٥٨٠٩ - **حدثنا إسماعيل بن عبد الله** قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برود نجواني غليظ الحاشية ، فأدركه أهراقي فجبذه بردائه جبذة شديدة ، حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله ﷺ قد أثرت بها حاشية البرد من شدقة جبذته ، ثم قال : يا محمد ، سرتني من مال الله الذي عندك ، قالت فت إليه رسول الله ﷺ ثم ضحك ، ثم أمر له بمطاه

٥٨١٠ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة بريدة - قال سهل - هل تدرين ما البردة ؟ قال : نعم ، هي للشملة بمنسوج في حاشيتها - قالت : يا رسول الله ، إني نسجت هذه بيدي أكوها ، فأخذها رسول الله ﷺ محتاجا إليها ، فخرج رسول الله ﷺ إلينا وإنها لإزاره ، فجلس رجل من القوم فقال : يا رسول الله ، أكنيها ، قال : نعم : فجلس شاء الله في

(١) حكنا يابس بالأصل في الموضعين

الجلس ، ثم رَجَعَ فطواها ، ثم أرسلَ بها إليه ، فقال له القومُ : ما أحسنتَ ، سألتها إياه وقد عَرَفْتَ أَنَّهُ لا يَرُدُّ سائلاً ، فقال الرجلُ : والله ما سألتها إلا لئلا تكونَ كفى يومَ أموتُ . قال سهل : فكانت كَفَتْهُ

٥٨١١ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيبٌ عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب و أن أبا هريرة

رضي الله عنه قال . سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : يَدْخُلُ الجَنَّةُ من أُمِّي زُمَرَةُ هِيَ سَمُوتُ أَلْفَا ، نَفْسِي وَ جَوْهَرُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ ، فقام عكاشة بن محصن الأسدي يرفعُ نَمْرَةَ عَلَيْهِ قال : ادعُ الله لي يا رسول الله أن يجعلني منهم ، فقال : اللهم اجعله منهم . ثم قام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، ادعُ الله لي أن يجعلني منهم ، فقال رسولُ الله ﷺ : سبقك عكاشة «

[ الحديث ٥٨١١ - طرفه ن : ٦٥٤٢ ]

٥٨١٢ - **حديث** عمرو بن حزم حدثنا همام « عن قتادة عن أنس قال قلتُ له : أيُّ الثياب كان أحبَّ إلى

النبي ﷺ ؟ قال : الخَبَرَةُ »

[ الحديث ٥٨١٢ - طرفه ن : ٥٨١٣ ]

٥٨١٣ - **حديث** عبدُ الله بن أبي الأسود حدثنا معاذ قال حدثني أبي عن قتادة « عن أنس بن مالك رضي

الله عنه قال : كان أحبَّ الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الخَبَرَةُ ،

٥٨١٤ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيبٌ عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف

« أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته أن رسولَ الله ﷺ حين تَوَفَّى سَجَى بهرْدَ حَبْرَةٍ »

**قوله** (باب البرود) جمع برودة بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مهملة ، قال الجوهري : كساء أسود مربع فيه صور تأبسه الأعراب . **قوله** (والخبر) بكسر المهملة وفتح الموحدة بعدها راء جمع حبرة ، يأتي شرحها في خامس أحاديث الباب . **قوله** (والشملة) بفتح المعجمة وسكون الميم ما يشتمل به من الأكسية أي يلتحف ، وذكر فيه ستة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** (وقال خباب) بخاء معجمة وموحدين الأولى ثقبالة ، **قوله** (وهو متوسد برده) في رواية الكشميني « بردة له ، وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المبعث النبوي في « باب ما أتى النبي ﷺ وأصحابه بمكة » وقدم شرحه هناك . الثاني حديث أنس في قصة الأعرابي ، والفرض منه قوله « حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله ﷺ قد أثرت بها حاشية البرد ، وسيأتي شرحه في كتاب الأدب . الثالث حديث سهل بن سعد « جاءت امرأة ببردة ، قال سهل : تدرون ما البردة ؟ قال : نعم ، هي الشملة ، الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز في « باب من استعمل الكفن » . الرابع حديث أبي هريرة في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق ، والفرض منه هنا قوله فيه « يرفع نمره عليه ، والثمة بفتح النون وكسر الميم هي الشملة التي فيها خطوط ملونة كأنها أخذت من جلد الثور لاشتراكهما في اللون . الخامس حديث أنس « كان

أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة ، وفي رواية أخرى أن أنسا قاله جواب سؤال قتادة له عن ذلك ، فتضمن السلامة من تدليس قتادة . قال الجرهمي : الحبرة بوزن عتبة برديمان . وقال الهروري : موشية غططة . وقال الداودي : لوننا أخضر لأننا لباس أهل الجنة . كذا قال . وقال ابن بطال : عى من برود النبي تصنع من قطن وكانت أشرف الثياب عندهم . وقال القرطبي : سميت حبرة لأنها تهرأى تزين ، والتعبير التزيين والتحصين . الحديث السادس حديث عائشة ر أن النبي ﷺ حين توفي يحيى برد حبرة . قوله ( يحيى ) بضم أوله وكسر الجيم الثقيلة أى غطى وزنا ومعنى ، يقال سميت الميت إذا مدت عليه الثوب ، وكان المصنف رمز إلى ما جاء عن عمر بن الخطاب في ذلك ، فأخرج أحمد من طريق الحسن البصري ر أن عمر بن الخطاب أراد أن ينهى عن حمل الحبرة لأنها تصبغ بالبول ، فقال له أبي : ليس ذلك لك ، فقد لبس النبي ﷺ ولبسناهن في عهد . والحسن لم يسمح من عمر

### ١٩ - باب الأكسية والخائص

٥٨١٥ ، ٥٨١٦ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة ر أن عائشة وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما قالوا : لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خيصة له على وجهه ، فاذا اغتم كشفها عن وجهه ، فقال وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد . يحذروا مصنعوا ،

٥٨١٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عروة ر عن عائشة قالت صلى رسول الله ﷺ في خيصة له لها أعلام ، فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما سلم قال : اذهبوا بهم مصق هذه إلى أبي جهم ، فإنها أمتني آنفاً عن صلاتي ، واثبوني بالنبجانية أبي جهم بن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب . ٥٨١٨ - حدثني مسدد حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن محمد بن هلال عن أبي بردة قال « أخرجت لنا عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالت : قبض روح النبي ﷺ في هذين »

قوله (باب الأكسية والخائص) جمع خيصة بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، وهي كساء من صوف أسود أو خمر صربعة لها أعلام ، ولا يسمى الكساء خيصة إلا أن كان لها علم . ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول والثاني عن عائشة وابن عباس قال « لما نزل » بضم أوله على البناء الجعول والمراد نزول الموت ، وقوله « طفق يطرح خيصة له على وجهه » أى يجمعها على وجهه من الخى « فاذا اغتم كشفها » وذكر الحديث في التحذير من اتخاذ القبور مساجد ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز . ( تنبيه ) : ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي محمد الاصيل عن أبي أحمد الجرجاني في هذا الاسناد عن الهرمزي ر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عائشة وابن عباس قال ، وقوله « عن أبيه » وهم وهى زيادة لا حاجة إليها . الثالث حديث أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري قال « أخرجت لنا عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالت : قبض روح رسول الله ﷺ في هذين » تقدم هذا الحديث في أوائل الحسن ،

وذكر له طريقا أخرى تعلقا زاد فيها وصف الأزار والكساء إذا را غليظا مما يصنع بالين وكساء من هذه التي تدعونها الملبدة، والملبدة اسم مفعول من التلبيد. وقال ثعلب: يقال للرقعة التي يرفع بها القميص لبدته. وقال غيره هي التي ضرب بعضها في بعض حتى تتراكم وتجتمع. وقال الداودي: هو الثوب الضيق ولم يوافق. الرابع حديث عائشة في خيصة لها أعلام، وفي آخره: واثنوني بانجانية أبي جهم ابن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب، انتهى آخر الحديث عند قوله بانجانية أبي جهم وبقية نسبه مدرج في الحب من كلام ابن شهاب، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الصلاة

### ٢٠ - باب اشتغال الصماء

٥٨١٩ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عاصم «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى النبي ﷺ عن الملامسة والمناذرة، وعن صلاتين: بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغيب الشمس، وأن يمتحي بالثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء بينه وبين السماء، وأن يستعمل الصماء»

٥٨٢٠ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد «أن أبا سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن ابستين وعن بيعتين، نهى عن الملامسة والمناذرة في البيع، والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك، والمناذرة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك يومهما عن غير نظر ولا تواضع. والبستان اشتغال الصماء - والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبذو أحد شقيه ليس عليه ثوب - والبسة الأخرى احتياؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء»

**قوله** (باب اشتغال الصماء) تقدم ضبطه وتفسيره وشرح حديث أبي سعيد في هذا الباب فيما يتعلق بالاشتغال والاحتيا. في «باب ما يستمر من العورة» من كتاب الصلاة، وقيل في اشتغال الصماء أن يرمى بطرف الثوب على شقه الأيسر فيصير جانبه الأيسر مكشوفاً ليس عليه من العطاء شيء فيتكشف عورته إذا لم يكن عليه ثوب آخر، فإذا خالف بين طرفي الثوب الذي اشتمل به لم يكن صماء، وتقدم الكلام أيضاً على اختلاف الرواة عن الزهري في شيخه فيه وعلى الليث أيضاً، وأما شرح البيهقي فتقدم أيضاً في البيوع، وأما النهي عن الصلاة بعد العصر والصبح فتقدم في أوامر أبواب المواقيت من كتاب الصلاة. **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي جزم به المازني في «الاطراف»، وقال في «التهديب»، وقع في بعض النسخ «عبد الوهاب بن عطاء»، وفيه نظر لأن ابن عطاء لا تعرف له رواية عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى، ولم يذكر أحد في رجال البخاري عبد الوهاب بن عطاء، وقد أخرج أبو نعيم في «المستخرج»، هذا الحديث من رواية ابن خزيمة حدثنا بندار وهو محمد بن بشار شيخ البخاري فيه «حدثنا عبد الوهاب به، ولم ينسبه أيضاً». وأخرجه عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب به ولم ينسبه أيضاً وهو الثقفي بلا ريب، وسيأتي بعد قليل نظير هذا، وجزم الاسماعيلي بأنه الثقفي، وقوله فيه «أن يجعل ثوبه على أحد

ما يقبه فيبدو أحد شقيه ، أى يظهر

## ٢١ - باب الاحتباء في ثوب واحد

٥٨٧١ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن إثنين : أن يمتدحى الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يشتمل بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه . وعن اللامسة والمنازمة ،

٥٨٧٢ - **حديث** محمد قال أخبرني محمد بن أحمد بن جريح قال أخبرني ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن إثنين : أن يمتدحى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ،

**قوله** ( باب الاحتباء في ثوب واحد ) ذكر فيه حديثين تقدم شرحهما إحداهما في الباب المسار إليه من كتاب الصلاة ، وقوله في أول الاسناد الثاني : حدثنا محمد ، غير منسوب هو ابن سلام ، وشيخه محمد بسكون المعجمة هو ابن يزيد

## ٢٢ - باب الخيصة السوداء

٥٨٧٣ - **حديث** أبو نعيم حدثنا اسحاق بن سعيد بن أبيه سعيد بن فلان - هو - بن سعيد بن الحارث - عن أم خالد بنت خالد قالت أتى النبي ﷺ بثياب فيها خيصة سوداء صغيرة فقال : من ترون أن نكسوا هذه ؟ فسكت القوم . قال : اتقوني بأمر خالد ، فاتى بها محمد ، فأخذ الخيصة بيده فلبسها وقال : أبلى وأخلق . وكان فيها علم أخضر أو أصفر ، فقال : يا أم خالد هذا سناه ، وسناه بالحبشية

٥٨٧٤ - **حديث** محمد بن المثنى قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد عن أنس رضي الله عنه قال : لما ولدت أم سليم قالت لي : يا أنس انظر هذا اللئام فلا يصيبن شيئاً حتى تندوب به إلى النبي ﷺ يحنكك . فندوت به ، فاذا هو في حائط وعليه خيصة خربشية ، وهو يسم الظهرك الذي قدم عليه في التمتع ، **قوله** ( باب الخيصة السوداء ) تقدم تفسير الخيصة في أوائل كتاب الصلاة ، قال الأصمعي : الخافض ثياب خرو أو صوف مملعة وهي سود كانت من لباس الناس . وقال أبو عبيد هو كساء مربع له علان ، وقيل هو كساء رقيق من أى لون كان ، وقيل لا تسمى خيصة حتى تكون سوداء مملعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ، **قوله** ( عن أبيه سعيد بن فلان بن سعيد بن العاص ) كذا قال البخاري عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد عن أبيه فأجهم والله سعيد ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم . حدثنا إسحق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه ، وسيأتي بعد أبواب في باب ما يدعى لمن لبس ثوباً

جديداً ، عن أبي الوليد عن إسحق وفيه سياق نسب إسحق إلى العاص مثل هذا ، وفيه التصريح بالتحديث من أبيه  
وبتحديث أم خالد أيضاً ، وكذا أخرجه ابن سعد عن أبي نعيم وأبي الوليد جميعاً عن إسحق . قوله ( عن أم خالد  
بنت خالد ) هي أمة بفتح الهمزة والميم مخففاً كحديث بولدها خالد بن الزبير بن العوام ، وكان الزبير تزوجها فكان  
لها منه خالد وعمر بن الزبير ، وذكر ابن سعد أنها ولدت بأرض الحبشة وقدمت مع أبيها بعد خبير وهي تاهل ،  
وأخرج من طريق أبي الاسود المدني عنها قالت « كنت عن أقرأ النبي ﷺ من النجاشي السلام ، وأبوها خالد بن سعيد  
ابن العاص بن أمية أسلم قديماً ثالث ثلاثة أو رابع أربعة واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر أو عمر . قوله ( أن النبي  
ﷺ بثياب ) لم أقف على تعيين اسم الجبة التي حضرت منها الثياب المذكورة . قوله ( فقال : من ترون أن نكسو هذه  
فسكت القوم ) لم أقف على تعيين أسمائهم . قوله ( فأتى بها محمد ) كذا فيه ، وفيه التفات أو تحميد ، ووقع في رواية  
أبي الوليد « فأتى بي النبي ﷺ » ، وفيه إشارة إلى صغر سنّها إذ ذاك ، ولكن لا يمنع ذلك أن تكون حيثئذ ميرة .  
ووقع في أول رواية سفيان بن عيينة الماضية في حجرة الحبشة « قدمت من أرض الحبشة وأنا جورية » ووقع في  
رواية خالد بن سعيد « أتيت رسول الله ﷺ مع أبي وعلى قبص أصفر ، ولا مearضة بينهما لأنه يجوز أن يكون  
حين طلبها أمّه مع أبيها . قوله ( فألبسها ) في رواية أبي الوليد « فألبسنيها » على منوال ما تقدم . قوله ( قال أبي  
وأخوتي ) ذرواية أبي الوليد وقال « بزيادة وأد قبل قال ، وقوله « أبي » بفتح الهمزة وسكون الموحدة وكسر اللام  
أمر بالابلاء ، وكذا قوله « أخلق » بالمعجمة والقاف أمر بالإخلاق وهما بمعنى ، والعرب تطلق ذلك وتريد اللطام  
بطول البقاء للمخاطب بذلك ، أي أنها تطول حياتها حتى يبلى الثوب ويخلق ، قال الخليل : « أبي » وأخلق معناه هش  
وخرق ثيابك وارقعها ، وأخلقت الثوب أخرجت باليه ولفقته . ووقع في رواية أبي زيد المروزي عن القبري  
« وأخلق » بالفاء وهي أوجه من التي بالقاف لأن الأولى تستلزم التأكيد إذ الابلاء والإخلاق بمعنى ، لكن جاز  
اللطيف لتغاير اللفظين ، والثانية تفيد معنى زائداً وهو أنها إذا أبلته أخلقت غيره ، وعلى ما قال الخليل لا تكون  
التي بالقاف للتأكيد ، لكن التي بالفاء أيضاً أولى ، ويؤيدها ما أخرجه أبو داود بسند صحيح عن أبي أنسرة قال  
« كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا لبس أحدهم ثوباً جديداً قيل له : تبلى ويخلف الله » ووقع في رواية أبي الوليد  
« أبي وأخوتي » مرتين . قوله ( وكان فيما علم أخضر أو أصفر ) وقع في رواية أبي أنسرة عن إسحق بن سعيد عند  
أبي داود « أحمر ، بدل أخضر ، وكذا عند ابن سعد . قوله ( فقال : يا أم خالد هذا سناء ، وسناء بالحبشية ) كذا  
هنا أي وسناء لفظة بالحبشية ولم يذكر معناها بالعربية ؛ وفي رواية أبي الوليد « لجعل ينظر إلى علم الخيصة ويشير  
بيده إلى » ويقول : يا أم خالد هذا سناء ، والسناء بلسان الحبشة الحسن . ووقع في رواية خالد  
ابن سعيد الماضية في الجهاد « فقال سنه سنه ، وهي بالحبشية حسن ، وقد تقدم ضبطها وشرحها هناك . ووقع في رواية  
ابن عيينة المذكورة « يقول سنه سنه ، قال الحميدي : يعني حسن حسن ، وتقدم - في الجهاد - أن ابن المبارك فسره  
بذلك . ووقع في رواية ابن سعد التصريح بأنه من تفسير أم خالد ، ووقع في رواية خالد بن سعيد في الجهاد من  
الزيادة « وذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فبرئني أبي » وسيأتي بيان ذلك وبقية شرح ما اشتمل عليه في كتاب الأدب ان  
شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أنس ، قوله ( عن ابن عون ) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله  
بصريون وقد سبقت الإشارة إلى هذا الاسناد في آخر « باب تسمية المولود » من كتاب العقيدة ، وتقدم حديث

أنس في تسمية الصبي المذكور وتحتويك في كتاب الزكاة من طريق إسحق بن أبي طلحة ، وتقدمت له طريق أخرى من إسحق أتم منها في كتاب الجوائز . قوله ( وعليه خمسة حديثين ) بمائة وراه ومثلاثة مصغر وآخره هـ . تأنيث قال عياض : كذا رواية البخاري ، وهي منسوبة إلى حرب رجل من فضلاء ، ووقع في رواية أبي السكون « خيرية » بالحاء المعجمة والموحدة نسبة إلى خبير البلد المعروف . قال : واختلاف رواية مسلم فقيلا كالاول ؛ ول بعضهم مثله لكن بواو بدل الراء ولا معنى لها ، ول بعضهم « جونية » بفتح الجيم وسكون الواو بعدها نون نسبة إلى بني الحنون أو إلى لونها من السواد أو الحرة أو البيضاء فإن العرب تسمى كل لون من هذه جونا ، ول بعضهم بالتصغير ، ول بعضهم بضم الحاء المهملة والباقي مثله ولا معنى له ، ول بعضهم كذلك لكن بمشاة نسبة إلى الحوت فيقال هي قبيلة ، وقيل شجيت بحسب الخطوط الممتدة التي في الحوت . قالت : والذي يطابق الترجمة من جميع هذه الروايات « الجونية » بالجيم والنون فإن الأشهر فيه أنه الاسود ، ولا يمنع ذلك وروده في حديث الباب بلغظ « الحريثة » لأن طرق الحديث بفسر بعضها بعضا ، فيكون لونها أسود وهي منسوبة إلى صانعها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث عائشة أنها صنعت لرسول الله ﷺ جبة من صوف سوداء فلبسها ، قال في النهاية : المحفوظ المشهور جونية بالجيم والنون أي سوداء ، وأما « حريثة » فلا أعرفها وطالما بحثت عنها فلم أفت لها على معنى ، وفي رواية « حوتكية » ولعلها منسوبة إلى القصر فإن الحوتكي الرجل القصير الخطو ، أو هي منسوبة إلى رجل يسمى حوتكا . وقال الذوي : وقع لجميع رواية البخاري « حوتكية » بفتح المهملة وسكون الواو وفتح النون بعدها موحدة ثم تحتانية ثقيلة ؛ وفي بعضها بضم المعجمة وفتح الواو وسكون التحتانية بعدها مثناة ، وساق بعض ما تقدم ، ونقل عن صاحب التحرير ، شارح مسلم « حوتية » نسبة إلى الحوت وهي قبيلة أو موضع ، ثم قال القاضي عياض في « المشارق » : هذه الروايات كلها تصحيف إلا الجونية بالجيم والنون فهي منسوبة إلى بني الحنون قبيلة من الأزد ، أو إلى لونها من السواد ، والأحريثة بالراء والمثناة . ووقع في نسخة الصغاني في الحاشية مقابل حريثة : هذا تصحيف ، والصواب حوتكية ، وكذا وقع في رواية الإسماعيل أي قصيرة وهي في معنى الشمة ، ومنه حديث العرياض بن سارية « كان يخرج علينا في الصفة وعليه حوتكية »

### ٣٣ - باب الثَّيِّبِ الْخَضِرِ

٥٨٢٥ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** هبة الوهاب أخبرنا أيوب عن عكرمة « أن رقاة طلق امرأته ، فزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي ، قالت عائشة : وعليها خمار أخضر ، فشكت إليها ، وأرتها خضرة بجلدها . فلما جاء رسول الله ﷺ - وقلنا ينصرف بعضهم بعضا - قالت عائشة : ما رأيت مثل مايلقي المؤمنين جلدها أشد خضرة من ثوبها . قال وسمع أنها قد أتت رسول الله ﷺ ، فجاء معه ابنان له من غيرها ، قالت : والله مالي إليه من ذنب ، إلا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه - وأخذت هدبة من ثوبها - فقال : كذبت والله يا رسول الله ، إني لأنفذها نقض الأديم ، ولكنها ناشت ترديد رقاة ، فقال رسول الله ﷺ : فان ١٠ - ج ١٠ - مع الحديث

كان ذلك لم تحل له أو لم تصاحبه له حتى يذوق من غضبك . قال وأبصر معه ابنيه له فقال : بنوك هؤلاء ؟ قال : نعم . قال : هذا الذي تزعمين ، ما تزعمين ؟ فوالله لم أشبه به من الثراب بالثراب ،

**قوله** ( باب الثياب الخضر ) كذا للكشيميني والدمستلي والمرغومي . ثياب الخضر كقروهم مسجد الجامع . قال ابن بطال : الثياب الخضر من لباس الجنة ، وكنت بذلك شرفا لها . قلت : وأخرج أبو داود من حديث أبي رمة بكسر الراء وسكون الميم بعدها مائة أنه رأى على النبي ﷺ بردين أخضرين . **قوله** ( حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى وصرح به الاسماعيلي . **قوله** ( عن عكرمة ) في رواية أبي يعلى وحدثنا سويد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب الثقفى ، بسنده وزاد فيه **عن** ابن عباس ، **قوله** ( أن رفاعه طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الوليد القرظي ، قالت عائشة : وعليها خمار أخضر فشكت إليها ) أي إلى عائشة وفيه اللغات وتحميد ، وفي قوله **قالت** عائشة ما يبين وهم رواية سويد وإن الحديث من رواية عكرمة عن عائشة . **قوله** ( والنساء ينصر بعضهم بعضا ) جملة معترضة ، وهي من كلام عكرمة ، وقد صرح وهيب بن خالد في روايته عن أيوب بذلك فقال بعد قوله لجلدها أشد خضرة من خمارها وقال عكرمة والنساء ينصر بعضهم بعضا ، رويناه في فوائد أبي عمرو بن السجك ، من طريق عفان عن وهيب ، قال الكرماني : خضرة جلدها يحتمل أن تكون لحوالها أو من ضرب زوجها لها . قلت : وسياق القصة رجح الثاني . **قوله** ( قال وسمع أنها قد أتت ) في رواية وهيب وقال فسمع بذلك زوجها ، **قوله** ( ومعه ابنان ) لم أقف على تسميتهما ، ووقع في رواية وهيب بنون له . **قوله** ( لم تحل أو لم تصاحبه له ) كذا بالشك ، وهو من الراوى ، وفي رواية الكشيميني لا تحلين له ولا تصالحين له ، وذكر الكرماني أنه وقع في بعض الروايات لم تحلين ، ثم أخذ في توجيهه ، وعرف بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها دامه إلا مثل الهدية ، وبين قوله **حتى تذوق عسلته** وحاصله أنه رد عليها دعواها ، أما أولا فعلى طريق صدق زوجها فيما زعم أنه ينقضها نفقض الأديم ، وأما ثانيا فللاستدلال على صدقه بولية الذين كانوا معه . **قوله** ( وأبصر معه ابنيه له فقال : بنوك هؤلاء ) فيه جواز إطلاق اللفظ الدال على الجمع على الاثنين ، لكن وقع في رواية وهيب بصيغة الجمع فقال **د بنون له** . **قوله** ( تزعمين ما تزعمين ) في رواية وهيب هذا الذي تزعمين أنه كذا وكذا ، وهو كناية عما ادعت عليه من العنة ، وقد تقدمت مباحث قصة رفاعه وامرأته في كتاب الطلاق ، وقوله لا تنقضها نفقض الأديم كناية بليغة في الغاية من ذلك لأنها أوقع في النفس من التصريح ، لأن الذي ينقض الأديم يحتاج إلى قوة ساعد وملازمة طويلة ، قال الداودي : يحتمل تشبيهها بالهدية انكساره وأنه لا يتحرك وإن شدته لا تشتد ، ويحتمل أنها كنت بذلك عن تحافته ، أو وصفته بذلك بالنسبة الأولى ، قال : ولهذا يستحب نكاح البكر لأنها تظن الرجال سواء ، بخلاف الثيب

## ٢٤ - باب الثياب البيض

٥٨٢٦ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا محمد بن بشر حدثنا مسمر عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعد قال **« رأيت** بشمال النبي ﷺ ويمينه رجلين عليهما ثياب بيض يوم أحد ، ما رأيتهما



٥٨٢٧ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن معمر  
حدثه أن أبا الأسود الدؤلي حدثه أن أبا ذر رضي الله عنه حدثه قال «أُتيتُ النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض  
وهو قائم، ثم أتيته وقد استيقظ فقال : ما من عهد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة . قلت :  
وإن زني وإن سرق ؟ قال : وإن زني وإن سرق . قلت : وإن زني وإن سرق ؟ قال : وإن زني وإن سرق ؟  
قلت : وإن زني وإن سرق ؟ قال : وإن زني وإن سرق كلّي رغم أنف أبي ذر . وكان أبو ذر إذا حدث بهذا  
قال : وإن رغم أنف أبي ذر . قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تابَ وتَدِمَ وقال : لا إله إلا  
الله ، مُخَفَّرُهُ »

قوله ( باب الثياب البيض ) كأنه لم يثبت عنده على شرطه فيها شيء ، فاكتمى بما وقع في الحديثين اللذين ذكرهما ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث سمرة رفعه « عليكم بالثياب البيض فالبسوها فانها أطيب وأطهر » ، وكففتوا فيها موتاكم ، وأخرج أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس بمعناه وفيه « فانها من خير ثيابكم » . والحديث الأول من حديثي الباب حديث سعد وهو ابن أبي وقاص ، تقدم في غزوة أحد وفيه تسمية الرجلين وأنها جبريل وميكائيل ، ولم يصب من زعم أن أحدهما إسرافيل . والحديث الثاني عنه . قوله ( عن الحسين ) هو ابن ذكران المعلم البصري . قوله ( عن عبد الله بن بريدة ) أي ابن الحصبب الأسدي ، وهو تابعي ، وشيخه تابعي أيضا إلا أنه أكبر منه ، وأبو الأسود أيضا تابعي كبير كان في حياة النبي ﷺ رجلا . قوله ( آيت النبي ﷺ ) عليه ثوب أبيض ( في هذا القدر الغرض المطلوب من هذا الحديث وبقيته تتعلق بكتاب الرقاق ، وقد أورده فيه من وجه آخر مطولا ، وبأني شرحه هناك إن شاء الله تعالى وقائدة وصفه الثوب وقوله « آيته » وهو نائم ثم آيته وقد استيقظ ، الإشارة إلى استحضاره القصة بما فيها ليدل ذلك على اتقانه لها . وقوله « إن رغم أنف أبي ذر » يجوز في الغين المعجمة الفتح والكسر أي ذل ، كأنه لصق بالرفاع وهو التراب ، وقوله « قال أبو عبد الله » هو البخاري . قوله ( هذا عند الموت أو قبله إذا تاب ) أي من الكفر ( ونعم ) يريد شرح قوله « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة » . وحاصل ما أشار إليه أن الحديث محمول على من وحده به ومات على ذلك تابيا من الذنوب التي أشير إليها في الحديث ، فانه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء ؛ وهذا في حقوق الله باتفاق أهل السنة ، وأما حقوق العباد فيعترط ردعا عند الأكثر ؛ وقيل بل هو كالأول ويثبت الله صاحب الحق بما شاء ، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة فظاهر الحديث أنه أيضا داخل في ذلك ، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى ، ويدل عليه حديث عبادة بن الصامت الماضي في كتاب الإيمان فان فيه « ومن أتى شيئا من ذلك فلم يعاقب به فأمره إلى الله تعالى أن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، وهذا المفسر مقدم على المجهم ، وكل منهما يرد على المبتدعة من الخوارج ومن المعتزلة

الذين يدعون وجوب خلود من مات من مرتكبي الكبائر من غير توبة في النار ، أعاذنا الله من ذلك ، منه وكرمه .  
وقتل ابن الزين عن الداردي أن كلام البخاري خلاف ظاهر الحديث فإنه لو كانت التوبة مشروطة لم يقتل ، وإن رقى  
وإن سرق ، قال : وإنما المراد أنه يدخل الجنة إما ابتداء وإما بعد ذلك . والله أعلم

### ٢٥ - باب لبس الحرير لرجال ، وقدر ما يجوز منه

٥٨٢٨ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعت أبا عثمان النهدي قال « أتانا كتاب عمر ونحن  
مع عتبة بن فرقد بأذربيجان أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا ، وأشار بأصبعيه المتين نيلان  
الإبهام . قال فيما علمنا أنه يعني الأعلام »

[ الحديث ٥٨٢٨ - الخرافة في ٥٨٢٩ ، ٥٨٣٠ ، ٥٨٣٤ ، ٥٨٣٥ ]

٥٨٢٩ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا عاصم عن أبي عثمان قال « كتب إلينا عمر ونحن  
بأذربيجان أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا هكذا - وصفا لنا النبي ﷺ بأصبعيه ، ورفع زهير  
الوسطى والسبابة »

٥٨٣٠ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن التميمي عن أبي عثمان قال « كنا مع عتبة ، فكذب إليه عمر  
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة . حدثنا الحسن بن عمر  
حدثنا معتمر حدثنا أبي حدثنا أبو عثمان - وأشار أبو عثمان بأصبعيه المسبحة والوسطى »

٥٨٣٠ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال « كان حذيفة بالمداين  
فاستقى ، فأتاه دهقان بماء في إناء من فضة ، فرماه به وقال : إني لم أرمه إلا أني نهيتك فلم ينته ، قال رسول الله  
ﷺ : الذهب والفضة والحرير واللديهاج هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة »

٥٨٣٢ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك - قال شعبة :  
قلت : أعن النبي ﷺ ؟ فقال شديد عن النبي ﷺ - فقال : من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال سمعت ابن الزبير يخطب يقول :  
قال محمد ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا ان يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٤ - **حديث** علي بن الجهم أخبرنا شعبة عن أبي ذبيان خليفة بن كعب قال سمعت ابن الزبير يقول  
سمعت عمر يقول « قال النبي ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » . وقال لنا أبو معمر حدثنا  
عبد الوارث عن يزيد قالت أمهاتة أخبرني أم عمرو بنت عبد الله « سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر سمع

الذي ... نحوه .

٥٨٣٥ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال « سألت عائشة عن الحرير فقالت : أنت ابن عباس فنه ، قال فسألته فقال : سأل ابن عمر قال فسألت ابن عمر فقال : أخبرني أبو حفص - يعني عمر بن الخطاب - أن رسول الله ﷺ قال : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لأخلاق له في الآخرة . فقلت صدق وما كذب أبو حفص علي رسول الله ﷺ ، وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثني عمران . . . وقص الحديث

قوله ( باب لبس الحرير للرجال ، وقد مر ما يجوز منه ) أي في بعض الثياب . ووقع في « شرح ابن بطلال » و « مستخرج أبي نعيم » زيادة افتراشه في الترجمة ، والاولى ما عند الجمهور ، وقد ترجم للإفتراش مستقلاً كما سيأتي بعد أبواب . والحرير معروف ، وهو عربي سمي بذلك لخلوصه يقال لملك خالص محرم ، وحررت الشيء خلصته من الاختلاط بغيره . وقيل هو فارسي معرب ، والتقييد بالرجال يخرج النساء ، وسيأتي في ترجمة مستقلة . قال ابن بطلال : اختلف في الحرير فقال قوم : يحرم لبسه في كل الأحوال حتى على النساء ، نقل ذلك عن علي وابن عمر وحذيفة وأبي موسى وابن الزبير ، ومن التابعين عن الحسن وابن سيرين ، وقال قوم يجوز لبسه مطلقاً وحملوا الأحاديث الواردة في النهي عن لبسه على من لبسه خيلاء أو على التنزيه . قالت : وهذا الثاني ساقط لثبوت الوعيد على لبسه . وأما قول عياض : حمل بعضهم النهي العام في ذلك على الكراهة لا على التحريم ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد فقال : قد قال القاضي عياض أن الإجماع انعقد بعد ابن الزبير ومن وافقه على تحريم الحرير على الرجل واباحته للنساء ، ذكر ذلك في السكلام على قول ابن الزبير في الطريق التي أخرجها مسلم « ألا لا تلبسوا نسائك الحرير ، فاني سمعت عمر » فذكر الحديث الآتي في الباب ، قال : فثبت قول بالكراهة دون التحريم إما أن ينقض ما نقله من الإجماع وإما أن يثبت أن الحكم العام قبل التحريم على الرجال كان هو الكراهة ثم انعقد الإجماع على التحريم على الرجال والاباحة للنساء ، ومقتضاه نسخ الكراهة السابقة ، وهو بعيد جداً . وأما ما أخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت عن أنس قال : لقي عمر عبد الرحمن بن عوف فنهاه عن لبس الحرير فقال : لو أطمعنا لبسته معنا ، وهو بضحك ، فهو محمول على أن عبد الرحمن فهم من أذن رسول الله ﷺ له في لبس الحرير نسخ التحريم ولم ير تقييد الإباحة بالحاجة كما سيأتي . واختلف في علة تحريم الحرير على رأيين مشهورين : أحدهما الفخر والخيلاء ، والثاني لكونه ثوب رقابية وزينة فليق بزي النساء دون شهامة الرجال . ويحتمل علة ثالثة وهي التشبه بالمشركين . قال ابن دقيق العيد : وهذا قد يرجع إلى الأول لأنه من سمة المشركين ، وقد يكون المعنيان معتبرين إلا أن المعنى الثاني لا يقتضي التحريم لأن الشافعي قال في « الأم » : « ولا أكره لباس القز إلا للأدب فإنه زى النساء . واستشكل بثبوت اللعن المتشبهين من الرجال بالنساء فإنه يقتضي منع ما كان مخصوصاً بالنساء في جنسه وهيئته . وذكر بعضهم علة أخرى وهي السرف والله أعلم . والمذكور في هذا الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر ذكره من طرق : الاول ، قوله ( سمعت أبا عثمان النهدي قال : أنا أنا كتاب عمر ) كذا قال أكثر أصحاب قتادة وشذ عن ابن

حاضر فقال عن قتادة عن أبي عثمان عن عثمان فذكر المرفوع ، وأخرجه البزار وأشار الى تفرد به ، فلو كان ضابطا  
لقلنا سمعه أبو عثمان من كتاب عمر ثم سمعه من عثمان بن عفان ، لكن طرق الحديث تدل على أنه عن عمر لا عن  
عثمان ، وقد ذكره أصحاب الأطراف في ترجمة أبي عثمان عن عمر ، وفيه نظر لأن المقصود بالكتابة اليه هو عتبة  
ابن فرقد ، وأبو عثمان سمع الكتاب يقرأ ، فاما أن تسكون روايته له عن عمر بطريق الوجلة وإما أن  
يكون رواية المكتوب اليه وهو عتبة بن فرقد ، ولم يذكروه في رواية أبي عثمان عن عتبة ، وقد نبه الدارقطني  
على أن هذا الحديث أصل في جوار الرواية بالكتابة عند الشيعين ، قال ذلك بعد أن استدركه عليهم ، وفي ذلك  
رجوح منه عن الاستدراك عليه ، والله أعلم . **قوله** ( ونحن مع عتبة بن فرقد ) صحابي مشهور سمي أبوه باسم  
النجم ، واسم جده يربوع بن حبيب بن مالك السلمي ، ويقال إن يربوع هو فرقد وأنه لقب له ، وكان عتبة أميراً  
لعمرو في فتوح بلاد الهند . **قوله** ( بأذربيجان ) تقدم ضبطها في أوائل كتاب فضائل القرآن ، وذكر المعاني في  
« تاريخ الموصل » أنه عتبة هو الذي افتتحها سنة ثمان عشرة . وروى شعبة عن حصين بن عبد الرحمن السلمي  
عن أم عاصم امرأة عتبة ، أن عتبة غزا مع رسول الله ﷺ غزوتين ، وأما قول المعاني إنه شهد خيبر وقسم له  
رسول الله ﷺ منها فلم يوافق على ذلك ، وإنما أول مشاهدته حنين وروينا في « المعجم الصغير للطبراني » من طريق  
أم عاصم امرأة عتبة عن عتبة قال : « أخذني الشرى على عهد رسول الله ، فأمرني فتجردت فوضع يده على بطني  
وظهرى فمبقى بي الطبيب من يومئذ » قالت أم عاصم : كنا عنده أربع نسوة فكنا نتجهد في الطيب وما كان هو يمسسه  
وأنه كان لأطينا وبها . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ ) زاد الاسماعيل فيه من طريق علي بن الجعد عن شعبة بعد قوله  
صح عتبة بن فرقد ، أما بعد فأتوا وارتدوا وانتحلوا وألقوا الخفاف والبراريات ، وعليكم بلباس أبيكم  
اسماعيل ، وإياكم والتنعيم وزي المعجم ، وعليكم بالشجر فانها حمام العرب ، وتمددوا واحتششوا واخلقوا  
الجمهر الركب وانزوا تزوا وارموا الأغراض ، فإن رسول الله ﷺ الحديث . **قوله** ( نهى عن الحرير ) أي  
من لبس الحرير كما في الرواية التي تلي هذه . **قوله** ( إلا هكذا ) زاد الاسماعيل في روايته من هذا الوجه : وهكذا .  
**قوله** ( وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام ) المشير بذلك يأتي في رواية عاصم ما يقتضي أنه النبي ﷺ كما سأينته .  
نوه . اللتين تليان الإبهام ، يعني السبابة والوسطى ، وجرى بذلك في رواية عاصم . **قوله** ( فيما علمنا أنه يعني الأعلام )  
بفتح الهمزة جمع علم بالتحريك أي الذي حصل في علمنا أن المراد بالمستثنى الأعلام وهو ما يكون في الثياب من  
تطريز وتطريز ونحوهما . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل : « فإنا ، بفتح الفاء بعدها حرف نون » وعلمنا  
بمشاة بدل اللام أي ما أبطأنا في معرفة ذلك لما سمعناه ، قال أبو عبيد العاتم البجلي ، يقال عثم الرجل القوي إذا  
أخوه . الطريق الثانية ، **قوله** ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسبه الجند وهو بذلك أشهر ،  
وشيعته وهو بن معاوية أو شيعة الجدي ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس  
هذا فيين . **قوله** ( كتب اليها عمر ) كذا للاكثر وكذا لمسلم ، وللكهيميني « كتب اليه » أي الى  
عتبة بن فرقد . **قوله** ( روايتين صواب ) فانه كتب الى الأمير لأنه هو الذي يخاطبه وكتب اليهم كلهم بالحكم . **قوله**  
( أن النبي ﷺ ) زاد فيه مسلم قبل هذا : يا عتبة بن فرقد ، انه ليس من كدك ولا كد أبيك ، فأشيع المسلمين في  
رحلهم مما تشعب منه في رحلك ، وإياكم والتنعيم وزي أهل الشرك ولبس الحرير فإن رسول الله ﷺ نهى ، فذكر

الحديث ، وبين أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر سبب قول عمر ذلك فعنده في أوله « ان عتبة بن فرقد بعث الى عمر مع غلام له بسلال فيها خبيص عليها اللبود فلما رآه عمر قال : ايشيع المسلمون في رحاطهم من هذا ؟ قال : لا . فقال عمر : لا أريده . وكتب الى عتبة « انه ليس من كندك » الحديث . قوله ( ورفع زهير الوسطى والسبابة ) زاد مسلم في روايته « وضخمها » . الطريق الثالثة ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان . قوله ( عن التيمي ) هو سليمان بن طرخان . قوله ( عن أبي عثمان قال : كنا مع عتبة فكتب اليه عمر ) في رواية مسلم من طريق جرير عن سليمان التيمي « لجأنا كتاب عمر ، وكذا عند الاسماعيلي من طريق معتمر بن سليمان . قوله ( لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة ) كذا المستمل والمرغنى « يلبس » بضم أوله في الموضعين ، وكذا للنفق وقال « في الآخرة منه ، ولا كصفه » لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيئاً في الآخرة ، بفتح أوله على البناء للفاعل ، والمراد به الرجل المكلف ، وأورده الكرماني بلفظ « إلا من لم يلبسه » ، قال وفي أخرى « إلا من ليس يلبس منه » اهـ . وفي رواية مسلم المذكورة « لا يلبس الحرير إلا من ليس له منه شيء في الآخرة » . قوله ( وأشار أبو عثمان باصبعيه المسبحة والوسطى ) وقع هذا في رواية المستمل وحده ، وهو لا يخالف ما في رواية عاصم ، فيجمع بأن النبي ﷺ أشار أولاً ثم نقله عنه عمر فبين بعد ذلك بعض رواياته صفة الإشارة . قوله ( حدثنا الحسن بن عمر ) أى ابن شقيق الجرهمي بفتح الجيم وسكون الراء أبو علي البلخي ، كذا جزم به السكلا بندي وآخرون ، وشذ ابن عدي فقال : هو ابن عمر بن إبراهيم العبدي . قلت : ولم أنف لهذا العبدي على ترجمة ، إلا أن ابن حبان قال في الطبقة الرابعة من الثقات الحسن بن عمر بن إبراهيم دوى عن شعبة ، فلعله هذا . وقد جزم صاحب « المزمهر » أنه يكنى أبا بصير وأنه من شيوخ البخاري وأنه أخرجه له حديثين وأنه أخرجه للحسن بن عمر بن شعبة وأكثر من ذلك . قلت : ولم أر في جميع البخاري هذه الصورة إلا أربعة أحاديث أحدها في « باب الطواف بعد العصر » من كتاب الحج قال فيه « حدثنا الحسن بن عمر البصري حدثنا يزيد بن زريع بهذا وأخر مثل هذا في الاستئذان ، والرابع في كتاب الاحكام فساهه كافي سياق الحج سواء فتعين أنه هو ، وأما هذا والذي في الاستئذان فعل الاحتمال والأقرب أنه كما قال الأكثر . قوله ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي . قوله ( وأشار أبو عثمان باصبعيه المسبحة والوسطى ) يريد أن معتمر بن سليمان رواه عن أبيه عن أبي عثمان « ان كتاب عمر وزاد هذه الزيادة » وهذا بما يؤيد أن رواية الأكثر في الطريق التي قبلها التي خلت عن هذه الزيادة أولى من رواية المستمل التي أوردها فيه ، فان هذا القسدر زاده معتمر بن سليمان في روايته عن أبيه ، ثم ظهر لي أن الذي زاده معتمر نفسه الاصبعين ، فان الاسماعيلي أخرجه من روايته ومن رواية يحيى القطان جميعا عن سليمان التيمي وقال في سياقه « كنا مع عتبة بن فرقد فكتب اليه عمر يحدثه بأشياء عن رسول الله ﷺ » ، قال وفيما كتبه اليه أن النبي ﷺ قال : « ألا لا يلبس الحرير في الدنيا عن له في الآخرة منه شيء » ، إلا ، وأشار باصبعيه « فعرف أن زيادة معتمر تسمية الاصبعين : وقد أخرجه مسلم والاسماعيلي أيضا من طريق جرير عن سليمان وقال فيه « باصبعيه القتين تليان الإمام فرائيناها أضرار الطياسة حين رأينا الطياسة » قال القرطبي : الأضرار جمع زر بتقديم الزاى : ما يزرر به الثوب بعضه على بعض ، والمراد به هنا أطراف الطياسة . والطياصة جمع طياسان وهو الثوب الذي له علم وقد يكون كساء ، وكان الطياسة التي رآها أعلام حرير في أمارتها . قلت : وقد أغفل صاحب « المشارق » و « النهاية » في مادة ط ل س ذكر الطياسة

وكانهما تركا ذلك لشهرة ، لكن المهود الآن ليس على الصفة المذكورة هنا ، وقد قال عياض في « شرح مسلم » المراد بازرار الطيالة أطرافها . ووقع في حديث أسماء بنت أبي بكر عند مسلم أنها « أخرجت جبة طيالة كروانية فقالت : هذه جبة رسول الله ﷺ » ، وهذا يدل على أن المراد بالطيالة في هذا الحديث ما يلبس فيشمل الجسد ، لا المهود الآن . ولم يقع في رواية أبي عثمان في الصحيحين في استثناء ما يجوز من لبس الحرير إلا ذكر الأصبعين ، لكن وقع عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الاحول في هذا الحديث أن النبي ﷺ « نهى عن الحرير إلا ما كان هكذا وهكذا لإصبعين وثلاثة وأربعة » ، ولمسلم من طريق سويد بن غفلة بفتح المعجمة والفاء واللام الخفيفتين « أن عمر خطب فقال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع » ، و « أو » هنا للتبويح والتخيير ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ « أن الحرير لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا » ، يعني أصبعين وثلاثا وأربعاً ، وجنح الحلبي إلى أن المراد بما وقع في رواية مسلم أن يكون في كل كم قدر إصبعين ، وهو تأويل بعيد من سياق الحديث ، وقد وقع عند النسائي في رواية سويد « لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربعة أصابع » . الحديث الثاني ، قوله ( الحكم ) هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصفر ؛ وابن أبي ليلى هو عبد الرحمن ، ووقع في رواية القاسبي عن أبي ليلى وهو غلط لكن كتب في الهامش : الصواب ابن أبي ليلى . قوله ( كان حذيفة ) هو ابن إليان وقد مضى شرح حديثه هذا في كتاب الأشربة . قوله ( الذهب والفضة والحرير والديباج هي لهم في الدنيا ولهم في الآخرة ) تمسك به من منع استعمال النساء للحرير والديباج ، لأن حذيفة استدل به على تحريم الشرب في إناء الفضة وهو حرام على النساء والرجال جميعاً فيكون الحرير كذلك . والجواب أن الخطاب بلفظ الحكم المذكور ، ودخول المؤنث فيه قد اختلف فيه ، والراجح عند الأصوليين عدم دخوله . وأيضاً فقد ثبت إباحة الحرير والذهب للنساء كما سيأتى التنبيه عليه في « باب الحرير للنساء » قريباً ، وأيضاً فإن هذا اللفظ مختصر وقد تقدم بلفظ « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة » والخطاب في ذلك للذكور ، وحكم النساء في الافتراش سيأتى في « باب افتراش الحرير قريباً » ، وقوله « هي لهم في الدنيا » تمسك به من قال إن الكافر ليس مخاطباً بالفروع . وأجيب بأن المراد هي شعارهم وزيهم في الدنيا ، ولا يدل ذلك على الإذن لهم في ذلك شرعاً . الحديث الثالث ، قوله ( قال شعبة : فقلت لعن النبي ﷺ ؟ فقال : شديد ) عن النبي ﷺ ( وقع في رواية علي بن الجعد عن شعبة « سألت عبد العزيز بن صهيب عن الحرير فقال : سمعت أبا . فقلت : عن النبي ﷺ ؟ فقال : شديد » ، وهذا الجواب يحتمل أن يكون تقريراً لسكونه مرفوعاً إنما حفظه حفظاً شديداً ، ويحتمل أن يكون إنكاراً أي جزمي برفعه عن النبي ﷺ يقع شديداً على ، وأبعد من قال : المراد أنه رفع صوته رفعا شديداً . وقال السكرماني : لفظه « شديد » صفة لفعل محذوف وهو الغضب أي غضب عبد العزيز من سؤال شعبة غضبا شديداً ، كذا قال ووجهه غير وجهه ، والاحتمال الأول هندي أوجه . ولكنه يؤيد الثاني أن أحمد أخرجه عن محمد بن جعفر عن شعبة فقال فيه « سمعت أنسا يحدث عن النبي ﷺ » وأخرجه أيضا عن إسماعيل ابن علية عن عبد العزيز عن أنس قال « قال رسول الله ﷺ » وأخرجه مسلم أيضا من طريق إسماعيل هذا . الحديث الرابع ، قوله ( عن ثابت ) هو البنانى . قوله ( سمعت ابن الزبير بخطب ) زاد النسائي « وهو على المنبر » أخرجه عن عتيبة عن حماد بن زيد به . وأخرجه أحمد عن عفان عن حماد بلفظ « بخطبنا » . قوله ( قال محمد ﷺ )

هذا من مرسل ابن الزبير ، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتج بالمراسيل ، لأنهم إما أن يكون عند الواحد منهم عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر ، واحتمال كونها عن نابی لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر ، لكن نبين من الروایتين القتين بعد هذه أن ابن الزبير إنما حمله عن النبي ﷺ بواسطة عمر ، ومع ذلك فلم أقف في شيء من الطرق المتفقة عن عمر أنه رواه بلفظ « لن » بل الحديث عنه في جميع الطرق بلفظ « لم » والله أعلم . وابن الزبير قد حفظ من النبي ﷺ عدة أحاديث ، منها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه ، أخرجه أحمد . ومنها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ يدعو هكذا وعقد ابن الزبير ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . ومنها حديثه أنه « سمع النبي ﷺ يقول عن نبيذ الجمر ، أخرجه أحمد أيضا . قوله ( لن يلبسه في الآخرة ) كذا في جميع الطرق عن ثابت ، وهو أوضح في الثاني . الحديث الخامس ، قوله ( عن أبي ذبيان ) - بكسر الميم - ويحوز فيها بعد ما موحدة ساكنة ثم تحتانية - هو التميمي البصري ، ماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وثقه النسائي . ووقع في رواية أبي علي بن السكن عن الفربري « عن أبي ظبيان ، بظاء مشاة بدل الدال وهو خطأ ، وأشد خطأ منه ما وقع في رواية أبي زيد المروزي عن الفربري « عن أبي دينار ، بمهمله مكسورة بعدها تحتانية ساكنة وتون ثم راء ، نبه على ذلك أبو محمد الاصيلي . قوله ( سمعت ابن الزبير يقول سمعت عمر يقول ) وقع في رواية النضر بن شميل عن شعبة « حدثنا خليفة بن كعب سمعت عبد الله بن الزبير يقول : لا تلبسوا لباسكم الحرير ، فاني سمعت عمر ، أخرجه النسائي . وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق جعفر بن ميمون عن خليفة بن كعب فلم يذكر عمر في إسناده ، وشعبة أحفظ من جعفر بن ميمون . قوله ( من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ) في رواية الكشميهني « ان يلبسه » والمحفوظ من هذا الوجه « لم » ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي ، وزاد النسائي في رواية جعفر بن ميمون في آخره « ومن لم يلبسه في الآخرة لم يدخل الجنة قال الله تعالى ( ولباسهم فيها حرير ) » ، وهذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وهي موقوفة على ابن الزبير ، بين ذلك النسائي أيضا من طريق شعبة فذكر مثل سند حديث الباب وفي آخره « قال ابن الزبير » فذكر الزيادة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق علي بن الجعد عن شعبة وأفظه « فقال ابن الزبير من رأي : ومن لم يلبس الحرير في الآخرة لم يدخل الجنة » وذلك لقوله تعالى ( ولباسهم فيها حرير ) ، وقد جاء مثل ذلك عن ابن عمر أيضا أخرجه النسائي من طريق حفصة بنت سيرين عن خليفة بن كعب قال « خطبنا ابن الزبير ، فذكر الحديث المرفوع وزاد « فقال قال ابن عمر اذا والله لا يدخل الجنة ، قال الله ( ولباسهم فيها حرير ) » ، وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد فذكر الحديث المرفوع مثل حديث عمر هذا في الباب وزاد « وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو ، وهذا يحتمل أن يكون أيضا مدرجا ، وهنئ تقدير أن يكون الرفع محفوظا فهو من العام المخصوص بالمكلفين من الرجال للدلالة الاخرى بموازاة للنساء ، وستأتي الإشارة الى معنى الوعيد فيه قريبا من طريق أخرى لرواية ابن الزبير عن عمر . قوله ( وقال أبو معمر ) هو عبد الله بن معمر بن عمرو بن الحجاج ، وقد أكثر عنه البخاري ، ولم يصرح في هذا الموضع عنه بالتحديث ، وقد أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق يعقوب بن سفيان ، زاد الاسماعيل ويحيى بن معين الرازي « قال حدثنا أبو معمر » . قوله ( حدثنا هبب الوارث ) هو ابن سعيد ، وي زيد هو الضبعي المعروف بالشك بكسر الراء وسكون المعجمة ، ومعاذة هي العدوية ، والاسناد من مبدئه الى معاذاة بصريون . قوله ( أخبرني أم عمرو بنت

عبد الله ( جزم أبو نصر السكلا باقى ومن تبعه بأنها بنت عبد الله بن الزبير ، ولم أرها منسوبة فيها وقت عليه من طرق هذا الحديث . **قوله** ( سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر ) فى رواية الاسماعيلى « سمعت من عبد الله بن الزبير يقول فى خطبته أنه سمع من عمر بن الخطاب » . **قوله** ( نحوه ) سافه الاسماعيلى بلفظ « فانه لا يكساف فى الآخرة » وله من طريق شيبان بن فروخ عن عبد الوارث « فلا كساف الله فى الآخرة » طريق أخرى لحديث عمر . **قوله** ( حدثنا محمد بن بشار ) هو بندار ، وعثمان هو ابن عمر بن فارس ، والسند كله الى عمران بن حطان بصريون ، وعمران هو السدوسي كان أحد الخوارج من العقدي بل هو رئيسهم وشاعرم ، وهو الذى مدح ابن ملجم قاتل على بالآبيات المشهورة ، وأبو حطان بكسر المهملة بعدها طاء مهمة ثقيلة ، وإنما أخرج له البخارى على قاعدته فى تخرىج أحاديث المجتهد اذا كان صادق اللهمة متدينا ، وقد قيل إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد ، وقيل إن يحيى بن أبى كثير حمله عنه قبل أن يبتدع ، فانه كان تزوج امرأة من أقاربه تمتد رأى الخوارج لينقلها عن معتقدها فنقلته هى إلى معتقدها ، وليس له فى البخارى سوى هذا الموضع وهو متابعة ، وآخر فى « باب نقض الصور » . **قوله** ( سألت عائشة عن الحرير فقالت : أنت ابن عباس فسله ، قال فسأله فقال : سل ابن عمر ) كذا فى هذه الطريق ، وفى رواية حرب بن شداد التى تذكر عقب هذه بالعكس أنه سأل ابن عباس فقال : سل عائشة ، فسأله فقالت : سل ابن عمر . **قوله** ( أخبرنى أبو حفص يعنى عمر بن الخطاب ) كذا فى الأصل . **قوله** ( فقلت صدق وما كذب أبو حفص ) هو قول عمران بن حطان . **قوله** ( وقال عبد الله بن رجاء ) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة ، وهو من شيوخ البخارى أيضا ، لكن لم يصرح فى هذا بتحديثه . **قوله** ( حدثنا حرب ) هو ابن شداد ، وزعم الكرماني أنه ابن ميمون ، ونسبه لصاحب الكاشف وهو عجيب فان صاحب الكاشف لم يرقم لحرب بن ميمون علامة البخارى ، وإنما قال فى ترجمة عبد الله بن رجاء روى عن حرب بن ميمون ، ولا يلزم من كون عبد الله بن رجاء روى عنه أن لا يروى عن حرب بن شداد ، بل روايته عن حرب بن شداد موجودة فى غير هذا ويحيى هو ابن أبى كثير ، وأراد البخارى بهذه الرواية تصريح يحيى بتحديث عمران له بهذا الحديث . **قوله** ( وقص الحديث ) سافه النسائي موصولا عن عمرو بن منصور عن عبد الله بن رجاء عن حرب بن شداد بلفظ « ومن لبس الحرير فى الدنيا فلا خلاق له فى الآخرة » وقد ذكر الدارقطنى أن هذا اللفظ فى حديث عمر خطأ ، ولعل البخارى لم يسق اللفظ لهذا المعنى . وفى هذه الاحاديث بيان واضح لمن قال يحرم على الرجال لبس الحرير لوهيد المذكور ، وقد تقدم شرح معناه فى كتاب الاثرية فى شرح أول حديث منه ، فان الحكم فيها واحد وهو نفي اللبس ونفي الشرب فى الآخرة وفى الجنة . وحاصل أهدل الاقوال أنه لفعل المذكور مقتضى العقوبة المذكورة ، وقد يتخلف ذلك لما فى كالتوبة والحسنات التى توازن والمصائب التى تكفر ، وكدهاء الولد بشرائط ، وكذا شفاعته من يؤذن له فى الشفاعه ، وأعم من ذلك كله فهو أرحم الراحمين ، وفيه حجة لمن أجاز لبس العلم من الحرير اذا كان فى الثوب . وخصه بالقدر المذكور وهو أربع أصابع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وفيه حجة على من أجاز العلم فى الثوب مطلقا ولو زاد على أربعة أصابع ، وهو منقول عن بعض المالكية . وفيه حجة على من منع العلم فى الثوب مطلقا ، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما ، لكن يحتمل أن يكونوا منعه زورا والا فالحديث حجة عليهم فاعلمهم لم يبالغهم ، قال النورى وقد نقل مثل ذلك عن مالك وهو مذهب مردود ، وكذا مذهب من أجاز بفهم تقدير والله أعلم . واستدل به على جواز لبس الثوب المطرز بالحرير ، وهو ما جعل عليه طرازا حريرا مركب ،



وكذلك المطرف وهو ما يهتف أطرافه بسجف من حرير بالتقدير المذكور ، وقد يكون التطريز في نفس الثوب بعد النسيج ، وفيه احتمال ستأتى الإشارة إليه . واستدل به أيضا على جواز لبس الثوب الذى يخاطله من الحرير مقدار المسموح كان ذلك القدر مجعوما أو مفردا وهو قوى ، وسيأتى البحث في ذلك في « باب القس » بعد بابين

### ٣٦ - باب مَسِّ الحرير من غير لبس

وَيُرَوَّى فِيهِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٨٣٦ - **عُرِّشَ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْإِبْرَاهِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُهُدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ حَرِيرٌ ، فَجَعَلْنَا نَلْسُهُ وَنَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَتَمَجَّبُونَ مِنْ هَذَا ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : مَنَادِيلٌ سَمِدٌ بَعْضُهَا فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا »

**قوله** ( باب من مس الحرير من غير لبس ، ويروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ ) ذكر المزي في « الاطراف » أنه أراد بهذا التعليق ما أخرجه أبو داود والنسائي من رواية بقية عن الزبيدي بهذا الاسناد الى أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي ﷺ بردا سيرا ، كذا قال ، وليس هذا مراد البخاري ، والرواية لا يقال لها مس ، وأيضا فلو كان هذا الحديث مراده لجزم به لانه صحيح عنده على شرطه ، وقد أخرجه في « باب الحرير للنساء » من رواية شعيب عن الزهري كما سيأتى قريبا ، وانما أراد البخاري ما رويناه في « المجمع الكبير » للطبراني وفي « فوائده تمام » من طريق عبد الله بن سالم المحمدي عن الزبيدي عن الزهري عن أنس قال : أهدى للنبي ﷺ حلة من استبرق ، فجعل ناس يلبسونها بأيديهم ويتمتعون منها ، فقال النبي ﷺ : تعجبكم هذه ؟ فوافقه المناديل سعد في الجنة أحسن منها ، قال الدارقطني في « الأفراد » لم يروه عن الزبيدي إلا عبد الله بن سالم : وعما يؤكد ما قلناه أن البخاري لما أخرج في المناقب حديث البراء بن عازب في قصة سعد بن معاذ في هذا المعنى موصولا قال بعده « رواه الزهري عن أنس » ولما صدر بحديث الزهري عن أنس = الملق هنا - عقبه بحديث البراء الموصول بعينه والله أعلم وقوله في حديث البراء « جعلنا نلسه » جزم في « المحكم » بأنه بضم الميم في المضارع ، وقوله « مناديل سعد » قيل خص المناديل بالذكر لكونها تمتحن فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأولى ، قال ابن بطال : انتهى عن لبس الحرير ليس من أجل نجاسة عينه بل من أجل أنه ليس من لباس المتقين ، وعينه مع ذلك طاهرة فيجوز مسه وبيمه والانتفاع بشمته ، وقد تقدم شيء مما يتعلق بالحديث المذكور في كتاب الحبة

### ٣٧ - باب اقتراش الحرير . وقال عبيدة : هو كلبسه

٥٨٣٧ - **عُرِّشَ** عَلِيُّ بْنُ حَدَّثَنَا وَهْبٌ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مجاهد عن ابن أبي ليلي عن حذيفة رضي الله عنه قال « نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وإن نأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه »

**قوله** ( باب اقتراش الحرير ) أى حكمه في الحل والحرم . **قوله** ( وقال عبيدة ) هو ابن عمرو السلمي بسكون

اللام وهو بفتح العين المهملة . قوله ( هو كلبه ) وصله الخارث بن أبي أسامة من طريق محمد بن سيرين قال : قلت لمبيدة افتراش الحرير كلبه ؟ قال : نعم . . . قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني . قوله ( حدثنا وهب بن جرير ) أي ابن أبي حازم . قوله ( أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها ) تقدم البحث فيه في الاطعمة . قوله ( وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه ) وقد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من عدة أوجه ليس فيها هذه الزيادة ، وهي قوله : « وأن نجلس عليه » وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور : خلافا لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية . وأجاب بعض الحنفية بأن لفظ « نهي » ليس صريحا في التحريم ، وبعضهم باحتمال أنه يكون انتهى ورد عن مجموع القبس والجلوس لا عن الجلوس بمفرده . وهذا يرد على ابن بطال دعواه أن الحديث نص في تحريم الجلوس على الحرير ، فإنه ليس بنص بل هو ظاهر ، وقد أخرج ابن وهب في جامعه من حديث سعد بن أبي وقاص قال : لأن أقعد على جر الفضا أحب إلى من أن أقعد على مجلس من حرير . وأدار بعض الحنفية الجواز والمنع على اللبس لصحة الاخبار فيه ، قالوا : والجلوس ليس باللبس ، واحتج الجمهور بحديث أنس فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس . ولأن لبس كل شيء محسبه . واستدل به على منع النساء من افتراش الحرير وهو ضعيف لأن خطاب الذكور لا يتناول المؤنث على الراجح ، ولعل الذي قال بالمنع تمسك فيه بالقياس على منع استعمال آنية الذهب مع جواز لبسهن الحل منه ، فكذلك يجوز لبسهن الحرير . ونحن من استعماله ، وهذا الوجه صحيحه الرافعي وصحح النووي الجواز واستدل به على منع افتراش الرجل الحرير مع امرأته في فراشها ، ووجه المجيز لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز له أن يفترشها وعليها الحل من الذهب والحرير فكذلك يجوز له أن يجلس وينام معها على فراشها المباح لها . ( تنبيه ) الذي يمنع من الجلوس عليه هو ما منع من لبسه وهو ما صنع من حرير صرف أو كان الحرير فيه أزيد من غيره كما سبق تقريره

٢٨ - باب لبس القسي . وقد عاصم عن أبي بردة قال قلت لعل : ما القسي ؟ قال : ثياب أنثنا من الشام - أو من مصر - مضاعة فيها حرير وفيها أمثال الأترنج والميثة ، كانت النساء تصنعن لبواتهن مثل القطنان يصفونها . وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسي ثياب مضاعة يجاه بها من مصر فيها الحرير ، والميثة جلود السباع . قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميثة

٥٨٣٨ **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفیان عن أشعث بن أبي الشعثاء حدثنا معاوية بن سويد بن مقرن عن ابن عازب قال « نهانا النبي ﷺ عن الأيار الطور وعن القسي »

قوله ( باب لبس القسي ) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء نسبة ، وذكر أبو حنيفة في « غريب الحديث » أن أهل الحديث يقولونه بكسر القاف وأهل مصر يفتحونها ، وهي نسبة إلى بلد يقال لها القس رأيتها ولم يعرفها الاصحى ، وكذا قال الأكثر هي نسبة لقس قرية بمصر منهم الطبري وابن سيده ، وقال الحازمي هي من بلاد الساحل وقال المهبلي هي على ساحل مصر وهي حصن بالقرب من الفرما من جهة الشام ، وكذا وقع في حديث ابن وهب أنها تلى الفرما والفرما بالفاء وراء مفتوحة ، وقال النووي : هي بقرب تنيس وهو متقارب ، وحكى أبو حنيفة

المروى عن شعر القنوي أنها بالزوى لا بالعين نسبة إلى القن وهو الحرير فأبدلت الزوى سينا ، وحكى ابن الأثير في « النهاية » أن القس الذي نسب إليه هو الصنيع سمي بذلك لبياضه ، وهو الذي قبله كلام من لم يعرف القس القرية . **قوله** ( وقال عاصم عن أبي بردة قال : قلنا لعل ما القسية ؟ الخ ) هذا طرف من حديث وصله مسلم من طريق عبد الله بن إدريس سمعت عاصم بن كليب عن أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري عن علي قال : نهاني رسول الله ﷺ عن لبس القسي وعن المياثر ، قال فأما القسي فثياب مضلعة ، الحديث . وأخرج مسلم من وجهين آخرين عن علي النهي عن لبس القسي ، لكن ليس فيه تفسيره . **قوله** ( ثياب ألتنا من الشام أو من مصر ) في رواية مسلم : من مصر والشام . **قوله** ( مضلعة ثيابا حرير ) أي فيها خطوط عربية كالاضلاع ، وحكى المنذري أن المراد بالمضلعة ما نسج بعضه وترك بعضه ، وقوله « فيها حرير » يشعر بأنها ليست حريرا صرعا ، وحكى النووي عن العلماء أنها ثياب غلوطة بالحرير ، وقيل من الخز وهو رديء الحرير . **قوله** ( وفيها أمثال الأتراج ) أي أن الاضلاع التي فيها غليظة معوجة ؛ ووقع في رواية مسلم فيها « شبه كذا » على الإبهام ، وقد فسرتها رواية البخاري المملقة . ووقع لنا موصولا في « أمالي الحامل » باللفظ الذي علقه البخاري . **قوله** ( والميثرة ) هي بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المثناة بعدها راء ثم هاء ولا هو فيها ، وأصلها من الوثرة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة ، والوثير هو الفراش الوطى ، وامرأة وثيرة كثيرة اللحم . **قوله** ( كانت النساء تصنعه لبعوثهن مثل القطائف يصفونها ) أي يجعلونها كالصفة ، وحكى عياض في رواية « يصفنها » بكسر الفاء ثم راء وأظنه تصحيفا وإنما قال « يصفونها » بلفظ المذكر للإشارة إلى أن النساء يصنعن ذلك والرجال هم الذين يستعملونها في ذلك ، وقال الزبيدي القنوي : والميثرة مرفقة كصفة السرج . وقال الطبري : هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير كانت النساء تصنعه لزوجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباج ، وكانت مراكب المعجم ، وقيل هي أغشية للسروج من الحرير ، وقيل هي سروج من الديباج ، فحصلنا على أربعة أقوال في تفسير الميثرة هل هي وطاء للذابة ، أو لراكبها ، أو هي السرج نفسه ، أو غشاة . وقال أبو عبيد : المياثر الحر كانت من مراكب المعجم من حرير أو ديباج . **قوله** ( وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسية الخ ) هو طرف أيضا من حديث وصله إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » له عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل قال « القسية ثياب مضلعة ، الحديث . وهم الديباطى فضبط يزيد في حاشيته بالموحدة والراء مصفر ، فكأنه لما رأى التعليق الأول من رواية أبي بردة بن أبي موسى ظن أن التعليق الثاني من رواية حفيده يزيد بن عبد الله بن أبي بردة ، وزعم السكرماني - وتبعه بعض من اقتنأه - أن يزيد هذا هو ابن رومان ، قاله وجرير هو ابن حازم ، وليس كما قال ، والفصل في ذلك رواية إبراهيم الحربي ، وقد أخرج ابن ماجه أصل هذا الحديث من طريق علي بن مسهر عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل عن ابن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ عن الخدم . قال يزيد قلت للحسن بن سهيل : ما المقدم ؟ قال المسخ بالمصفر ، هذا القدر الذي ذكر ابن ماجه منه وبقية هو هذا الموقوف على الحسن بن سهيل ، وهو المراد بقول البخاري « قال جرير عن يزيد في حديثه » يريد أنه ليس من قول يزيد بل من روايته عن غيره والله أعلم . **قوله** ( والميثرة جلود السباح ) قال النووي : هو تفسير باطل مخالف لما أطبق عليه أهل الحديث . قلت : ليس هو بباطل ، بل يمكن توجيهه ، وهو ما إذا كانت الميثرة وطاء

صنعت من جلد ثم حشيت ، والنهي حينئذ عنها إما لأنها من زى الكفار ، وإما لأنها لا تعمل فيها الذكاة ، أو لأنها لا تذكى غالباً فيكون فيه حجة لمن مننع لبس ذلك ولو دبح ، لكن الجمهور على خلافه ، وأن الجلد يظهر بالدباغ . وقد اختلف أيضاً في الشعر هل يطهر بالدباغ ؟ لكن الغالب على الميائير أن لا يكون فيها شعر ، وقد نبه النهي عن الركوب على جلود النمر أخرجته النسائي من حديث المقدم بن معد يكرب ، وهو مما يؤيد التفسير المذكور . ولأبي داود « لا تصعب الملازمة رفة فيها جلد نمر » . قوله ( قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميثرة ) يعني رواية عاصم في تفسير الميثرة أكثر طرقاً وأصح من رواية يزيد ، وهذا الكلام لم يقع في رواية أبي ذر ولا النسائي ، وأطلق في حديث علي الميائير وقيدتها في حديث البراء بالحر ، وسيأتي الكلام على ذلك في « باب الثوب الأحمر » ، إن شاء الله تعالى . وقوله في الحديث الثاني « أخبرنا عبد الله ، هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ، وقوله « نهانا » في رواية السكسيمي « نهى » ، وقوله « عن الميائير الحر وعن القسي » هو طرف من حديث أوله « أمرنا بسبع ونهانا عن سبع » ، وسيأتي بيانه في « باب الميائير الحر » بعد أبواب . واستدل بالنهي عن لبس القسي على منع لبس ما خالطه الحرير من الثياب لتفسير القسي بأنه ما خالط غير الحرير فيه الحرير ، ويؤيده عطف الحرير على القسي في حديث البراء ، ووقع كذلك في حديث علي عند أبي داود والنسائي وأحمد بسند صحيح على شرط الشيخين من طريق عبدة بن عمرو عن علي قال « نهى النبي ﷺ عن القسي والحرير » ، ويحتمل أن تكون المغايرة باعتبار النوع فيكون السك من الحرير كما وقع عطف الديباغ على الحرير في حديث حذيفة الماضي قريباً ، ولكن الذي يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القسي أنه الذي خالط الحرير لا أنه الحرير الصريف ، فعلى هذا يحرم لبس الثوب الذي خالطه الحرير . وهو قول بعض الصحابة كابن عمر والتابعين كابن سيرين ، وذهب الجمهور إلى جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير الأغلب ، وعندهم في ذلك ما تقدم في تفسير الحلة السوداء وما أضاف إلى ذلك من الرخصة في العلم في الثوب إذا كان من حرير كما تقدم تقريره في حديث عمر ، قال ابن دقيق العيد : وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جواز ذلك جواز كل مختلط ، وإنما يجوز منه ما كان بمجوح الحرير فيه قدر أربع أصابع لو كانت منفردة بالنسبة لجميع الثوب فيكون المنع من لبس الحرير شاملاً للخالص والمختلط ، وبعد الاستثناء يقتصر على القدر المستثنى وهو أربع أصابع إذا كانت منفردة ، ويلتحق بها في المعنى ما إذا كانت مختلطة ، قال وقد توسع الشافعية في ذلك ، ولهم طريقتان : أحدهما وهو الرجح اعتبار الوزن ، فإن كان الحرير أقل وزناً لم يحرم أو أكثر حرم ، وإن استويا فوجهان اختلف الترجيح فيهما عندهم . والطريق الثاني أن الاعتبار بالقلة والكثرة بالظهور ، وهذا اختيار القفال ومن تبعه ، وعند المالكية في المختلط ، أقوال ثالثها الكراهة ، ومنهم من فرق بين الحر وبين المختلط بقطن ونحوه فأجاز الحر ومنع الآخر ، وهذا مبنى على تفسير الحر ، وقد تقدم في بعض تفاسير القسي أنه الحر ؛ فن قال إنه ردىء الحرير فهو الذي ينزل عليه القول المذكور ؛ ومن قال أنه ما كان من ور غلط بحرير لم يتجه التفصيل المذكور ، واحتج أيضاً من أجاز لبس المختلط بحديث ابن عباس « إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير فأما العلم من الحرير وصدى الثوب فلا بأس به » أخرجه الطبراني بسند حسن هكذا ، وأصله عند أبي داود ، وأخرجه الحاكم بسند صحيح بلفظ « إنما نهى عن المصمت إذا كان حريراً » ، والطبراني من طريق ثالث « نهى عن مصمت الحرير فأما ما كان سداً من قطن أو كتان فلا بأس به » ،

واستدل ابن العربي للجواز أيضا بأنه النهى عن الحرير حقيقة في الخالص ، والاذن في القطن ونحوه صريح ، فإذا خلطاً بحيث لا يسمى حريرا بحيث لا يتناول الاسم ولا تشمله علة التحريم خرج عن الممنوع لحاز ، وقد ثبت لبس الخبز من جماعة من الصحابة وغيرهم ، قال أبو داود : لبسه عشرون نفسا من الصحابة وأكثر ، وأورده ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جياد ، وأهل ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه قال « رأيت رجلا على بقعة وعليه عمامة خز سوداء وهو يقول : كسانها رسول الله ﷺ » ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمار بن أبي عمار قال « أتت مروان بن الحكم مطارف خز ، فكساها أصحاب رسول الله ﷺ » ، والاصح في تفسير الخبز أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره ، وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه ، وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخبز سمي الثوب الملتصق من وبره خوا لنعمته ثم أطلق على ما يخلط بالحرير لنعمته الحرير ، وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بلبسه على جواز لبس ما يخالط الحرير ما لم يتحقق أن الخبز الذي لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير والله أعلم . وأجاز الحنفية والحنابلة لبس الخبز ما لم يكن فيه شهرة ، وعن مالك الكراة ، وهذا كله في الخبز ، وأما القز باللفاف بدل الخاء المعجمة فقال الرافضي : هذه الألف القز من الحرير وحرموه على الرجال ولو كان كده القون ، وتقبل الامام الانفاق عليه لكن حكى المتولي في « التنمة » وجها أنه لا يحرم لأنه ليس من ثياب الزينة ، قال ابن دقيق العيد : ان كان مراده بالقز ما لفظه نحن الآن عليه فليس يخرج من اسم الحرير فيحرم ، ولا اعتبار بكودة القون ولا بكونه ليس من ثياب الزينة فان كلا منهما تعليل ضعيف لا أثر له بعد اطلاق الاسم عليه اه كلامه . ولم يتعرض لمقابل التقسيم ؛ وهو وان كان المراد به شيئا آخر فينتجه كلامه ، والذي يظهر أن مراده به ردى الحرير ، وهو نحو ما تقدم في الخبز ، ولأجل ذلك وصفه بكودة القون . والله أعلم

### ٢٩ - باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة

٥٨٣٩ - حدثني محمد أخبرنا وكيع أخبرنا فضبة عن قتادة عن أنس قال « رخص النبي ﷺ القز وعبد الرحمن في لبس الحرير للحكة بهما »

قوله ( باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة ) بكسر المهملة وتشديد الكاف : نوع من الحرب أجازنا الله تعالى منه ، وذكر الحكة مثالا لا قيادا ، وقد ترجم له في الجهاد « الحرير للحرب » ، وتقدم أن الراجح انه بالمهمة وسكونه الرأى . قوله ( حدثني محمد ) كذا الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن السكن « حدثنا محمد بن سلام ، وبه جزم المولى في الأطراف . قوله ( عن أنس ) وقع في رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة « سمعت أنسا » ، وقد تقدمت في الجهاد . قوله ( للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير للحكة بهما ) أى لأجل الحكة ، وفي رواية سعيد عن قتادة « من حكة كانت بهما » وفي رواية ممام عن قتادة أنها شكا الى النبي ﷺ القمل ، وقد تقدمتا في الجهاد ، وكان الحكة نشأت من أمر القمل ، وتقدمت مباحته في كتاب الجهاد ، قال الطبري : فيه دلالة على أن النهى عن لبس الحرير لا يدخل فيه من كانت به علة يخففها لبس الحرير انتهى . ويلتحق بذلك ما بقى من الحر أو البرد حيث لا يوجد غيره ، وقد تقدم في الجهاد أن بعض الشافعية خص الجواز بالسفر دون الحضر ، واختاره ابن

الصلاح ، وخصه النوى في الروضة ، مع ذلك بالحكمة ونقله الراهى في القمل أيضا . ( تبيينه ) : وقع في « الوسيط للزوال » أن الذي رخص له لبس الحرير حمزة بن عبد المطلب ، وغلطوه . وفي وجهه للشافعية أن الرخصة خاصة بالزبير وعبد الرحمن ، وقد تقدم في الجهاد عن عمر ما يوافقه

### ٣٠ - باب الحرير للنساء

٥٨٤٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** ثعلبة ج . وحدثني محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة

عن عبد الملك بن ميسرة عن زيد بن وهب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال « كسائي للنبى ﷺ حلة سيرة » فخرجت فيها ، فرأيت الغضب في وجهه ، فشققتها بين نسائي »

٥٨٤١ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل قال حدثني جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر رضي

الله عنه رأى حلة سيرة تباع فقال : يا رسول الله ؛ لو ابتعتها لبسها لأوفد إذا أتوك والجمعة . قال : إنما يلبس هذه من لا خلق له . وإن النبي ﷺ بعث ببدل ذلك إلى عمر حلة سيرة حريرا كساها إياه ، فقال عمر : كسوتنيها ، وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ، فقال : إنما بعثت بها إليك لتبعتها أو تكسوها »

٥٨٤٢ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك « أنه رأى على أم

كلثوم عليها السلام بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرة »

**قوله** ( باب الحرير للنساء ) كأنه لم يثبت عنده الحديثان المشهوران في تخصيص النهى بالرجال صريحا فاكثف بما يدل على ذلك . وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والمحاكم من حديث علي « أن النبي ﷺ أخذ حريرا وذهبا فقال : هذان حرامان على ذكور أمتي حل لائناهم » وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الترمذي والمحاكم من حديث موسى وأهله ابن حبان وغيره بالانقطاع وأن رواية سعيد بن أبي هند لم تسمع من أبي موسى ، أخرج أحمد والطحاوي وصححه من حديث مسلم بن عجل أن قال لعقبة بن عامر : قم لحدث بما سمعت من رسول الله ﷺ ، فقال : سمعته يقول : الذهب والحرير حرام على ذكور أمتي حل لائناهم ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : إن فلانا إن تخصيص النهى للرجال لحكمة فالذي يظهر أنه سبحانه وتعالى علم قلة صبرهن عن التزين فلطف بهن في إباحته ، ولأن تزويجهن غالبا إنما هو للزواج ، وقد ورد أن حسن التبعيل من الإيمان ، قال ، ويستنبط من هذا أن الفعل لا يصلح له أن يبالغ في استعمال المذوذات لكون ذلك من صفات الإناث . وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( عن عبد الملك بن ميسرة ) بفتح الميم وتحتانية ساكنة ثم مهلة هو الهلالي أبو زيد الزرادي ثم راه ثقيلة ، وقد تقدم في النفقات من وجه آخر عن شعبة أخبرني عبد الملك ، ولشعبة فيه إسناد آخر أخرجه مسلم من رواية معاذ عنه عن أبي عون النخعي عن أبي صالح الحنفي عن علي . **قوله** ( عن زيد بن وهب ) كذا الأكثر ، وتقدم كذلك في الهبة والنفقات . وكذا عند مسلم ، ووقع في رواية علي بن السكن هنا وحده عن الزوال ابن سبرة بدل زيد بن وهب وهو وهم ، كأنه انتقل من حديث أبي حمزة لأن رواية عبد الملك عن الزوال عن علي

إنما هي في الشرب قائما كما تقدم في الاشربة ، وقد وافق الجماعة في الموضوعين الآخرين ، وزيد بن وهب هو الجهني الثقة المشهور من كبار التابعين ، وماله في البخاري عن علي سوى هذا الحديث ، وتقدم في الهبة بلفظ « سمعت زيد بن وهب » . **قوله** ( أهدى ) بفتح أوله . **قوله** ( إلى ) بتدويد الياء (١) ورفع في رواية أبي صالح المذكورة وأهديت رسول الله ﷺ حلة فبث بها إلى ، ولمسلم أيضا من وجه آخر عن أبي صالح عن علي « أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ ثوب حرير فاعطاه عليا ، وفي رواية للطحاوي « أهدى أمير أذربيجان إلى النبي ﷺ حلة مسيرة بحرير ، وسنده ضعيف . **قوله** ( حلة سيرا ) قال أبو عبيد الحلال برود البين ، والحلة إزار ورداء ، ونقله ابن الأثير وزاد إذا كان من جنس واحد ، وقال ابن سيده في « المحكم » الحلة برد أو غيره ، وحكى عياض أن أصل تسمية الثوبين حلة أنهما يكونان جديدين كما حل طيهما ، وقيل لا يكون الثوبان حلة حتى يلبس أحدهما فوق الآخر ، فإذا كان فوقه فقد حل عليه والاول أشهر ، والسيراء بكسر الميملة وفتح التحتانية والراء مع اللام ، قال الخليل : ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع المد سوى سيراء ، وحولاء وهو الماء الذي يخرج من رأس الولد ، وعنباء لغة في العنب ، قال مالك : هو الوشي من الحرير ، كذا قال ، والشوي بفتح الواو وسكون المعجمة بعدهما تحتانية . وقال الأصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قر ، وإنما قيل لها سيراء لتسير الخطوط فيها . وقال الخليل : ثوب مضلع بالحرير وقيل مختلف الألوان فيه خطوط بمدة كأنها السيور . ورفع عند أبي داود في حديث أنس « رأى علي أم كلثوم حلة سيرا » ، والسيراء المضلع بالقز ، وقد جزم ابن بطال كما سيأتي في ثالث أحاديث الباب أنه من تفسير الزهري ، وقال ابن سيده : هو ضرب من البرود ، وقيل ثوب مسير فيه خطوط يعمل من القز ، وقيل ثياب من البين ، وقال الجوهري : برد فيه خطوط صفر ، ونقل عياض عن سيوية قال لم يأت فعلاء صفة لكن اسما ، وهو الحرير الصافي واختلف في قوله « حلة سيرا » هل هو بالاضافة أولا ، فوقع عند الأكثر بتدوين حلة على أن سيراء عطف بيان أو لست ، وجزم القرطبي بأنه الرواية ، وقال الخطابي : قالوا حلة سيرا كما قالوا ناقة عسراء ، ونقل عياض عن أبي مروان بن السراج أنه بالاضافة ، قال عياض : وكذا ضبطناه عن متقن شيوخنا ، وقال الثنوي أنه قول المحققين ومتقن العربية وأنه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خز . **قوله** ( نخرجت فيها ) في رواية أبي صالح عن علي « فلبستها » . **قوله** ( فرأيت الغضب في وجهه ) زاد مسلم في رواية أبي صالح « فقال : اني لم أبعث بها إليك لتلبسها ، إنما بعثت بها إليك لتشفقها خيرا بين النساء » ، وله في أخرى « شققها خيرا بين الفواطم » . **قوله** ( فشققها بين نسائي ) أي قطعها ففرقتها عليهن خيرا ، والخز يضم المعجمة والميم جمع خمار بكسر أوله والتخفيف : ما تغلى به المرأة رأسها ، والمراد بقوله « نسائي » ما فسرته في رواية أبي صالح حيث قال « بين الفواطم » ووقع في رواية النسائي حيث قال « فرجعت إلى فاطمة فشققها » ، فمالت : ما ذا جئت به ؟ قلت نهاني رسول الله ﷺ عن لبسها قال لبسها وأكسى لساءك ، وفي هذه الرواية أن عليا إنما شققها بأذن النبي ﷺ . قال أبو محمد بن قتيبة : المراد بالفواطم فاطمة بنت النبي ﷺ وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة علي ولا أحرف الثالثة . وذكر أبو منصور الأذخر أنها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب . وقد أخرج للطحاوي وابن أبي الدنيا في « كتاب الهدايا » وعبد القني بن سميد في « المهجرات » وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبي فاختة عن هبيرة بن

(١) هبة لله هنا « كتابي لله »

يريم - بتحذانية أوله ثم راء وزن عظيم - عن علي في نحو هذه الفصة قال د فشقت منها أربعة أخرى ، فذكر الثلاث المذكورات ، قال : ونسب يزيد الرابعة . وفي رواية الطحاوي د بخارا لفاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي ، وخبارا لفاطمة بنت النبي ﷺ ، وخبارا لفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب ، وخبارا لفاطمة أخرى قد نسبها ، فقال عياض لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وهي بنت شيبه بن ربيعة ، وقيل بنت عتبة بن ربيعة ، وقيل بنت الوليد بن عتبة . وامرأة عقيل هذه هي التي لما تخاضعت مع عقيل بنت عثمان معاوية وابن عباس حكيم بينهما ذكره مالك في المدونة ، وغيره ، واستدل بهذا الحديث علي جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن النبي ﷺ أرسل الحلة إلى علي فبني علي على ظاهر الإرسال فانتفع بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس ، فبين له النبي ﷺ أنه لم يبح له لبسها وإنما بعث بها إليه ليكسوها غيره ممن تباح له ، وهذا كله إن كانت القصة وقعت بعد النهي عن لبس الرجال الحرير ، وسيأتي مزيد لهذا في الحديث الذي بعده . الحديث الثاني ، قوله ( جوربة ) بالجيم والراء مصدر وبعد الراء تحذانية مفتوحة . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن عمر . قوله ( أن عمر رأى حلة سيرة ) هكذا رواه أكثر أصحاب نافع ، وأخرجه النسائي من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه د رأى حلة ، فجعله في مسند عمر . قال الدارقطني : المحفوظ أنه من مسند ابن عمر . وسيرة تقدم ضبطها وتفسيرها في الحديث الذي قبله . ووقع في رواية مالك عن نافع كما تقدم في كتاب الجملة أن ذلك كان على باب المسجد ، وفي رواية ابن إسحق عن نافع عند النسائي د أن عمر كان مع النبي ﷺ في السوق فرأى الحلة ، ولا تخالف بين الروایتين ، لأن طرف السوق كان يصل إلى قرب باب المسجد . قوله ( تباح ) في رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم د رأى عمر عطارد التيمي يقيم حلة بالسوق ، وكان رجلا يغشى الملوك ويصيب منهم ، وأخرج الطبراني من طريق أبي مجلز عن حفصة بنت عمر د أن عطارد بن حاجب جاء بثوب من ديباج كساه إياه كسرى ، فقال عمر : ألا أشتري لك يا رسول الله ؟ ومن طريق عبد الرحمن بن عمرو بن معاذ عن عطارد نفسه أنه أهدى إلى النبي ﷺ ثوب ديباج كساه إياه كسرى ، واجمع بينهما أن عطارد لما أقامه في السوق ليبيع لم يتفق له بيعه فأهداه للنبي ﷺ . وعطارد هذا هو ابن حاجب بن زرارة بن عدس بمهمات الدارمي يكنى أبا هكرشة بشين معجمة ، كان من جلة وفد بني تميم أصحاب المجرات ، وقد أسلم وحسن إسلامه واستعمله النبي ﷺ على صدقات قومه ، وكان أبوه من رؤساء بني تميم في الجاهلية ، وقصته مع كسرى في رهنه قومه هروضا عن جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة حتى ضرب المثل بقوم حاجب . قوله ( لو ابتعتها فلبيتها ) في رواية سالم عن ابن عمر كما تقدم في العيدن د ابتع هذه فتجمل بها ، وكان عمر أشار بشراتها وتمناه . قوله ( لو قد إذا أتوك ) في رواية جرير بن حازم د لو فود العرب ، وكأنه خصه بالعرب لأنهم كانوا إذا ذاك الوفود في الغالب ، لأن مكة لما فتحت بادر العرب بإسلامهم ، فكان كل قبيلة ترسل كبارها ليلسوا ويتعلموا ويرجعوا إلى قومهم فيدهوم إلى الإسلام ويعلموهم . قوله ( والجمعة ) في رواية سالم د العيد ، بدل الجمعة وجمع ابن إسحق عن نافع ما تضمنته الروايتان ، أخرجه النسائي بلفظ د فتجمل بها لو فود العرب إذا أتوك ، وإذا خطبت الناس في يوم عيد وغيره . قوله ( إنما يلبس هذه ) في رواية جرير بن حازم د إنما يلبس الحرير . قوله ( من لأخلاق له ) زاد مالك في روايته د في الآخرة . والأخلاق النصب وقيل الخط وهو المراد هنا ، ويطلق أيضا على الحرمة وعلى الدين ، ويحتمل أن يراد من لأصيب له في الآخرة أي من لبس الحرير قاله الطبري ، وقد تقدم في حديث أبي عثمان عن عمر في أول حديث من



« باب لبس الحرير ، ما يؤيده ونفذه ، لا يلبس الحرير إلا من ليس له في الآخرة منه شيء » . قوله ( وأن النبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سيرة ) زاد الإسماعيلي من هذا الوجه بحلة سيرة من حرير ، ومن بيانية ، وهو يقتضي أن السيرة قد تكون من غير حرير . قوله ( كساها إياه ) كذا أطلق ، وهي باعتبار ما فهم عمر من ذلك ، والا فقد ظهر من بقية الحديث أنه لم يبعث إليه بها ليلبسها ، أو المراد بقوله كساه إعطاء ما يصلح أن يكون كسوة ، وفي رواية مالك الماضية في الجمعة « ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلل فأعطى عمر حلة » ، وفي رواية جرير بن حازم « فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ بحلل سيرة فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة ، وعرف بهذا حلة المذكورة في حديث علي المذكور أولا . قوله ( فقال عمر كسوتها وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ) في رواية جرير بن حازم « فجاء عمر بحلته يحملها فقال : بعثت إلى هذه وقد قلت بالأمس في حلة عطاردة ما قلت ، والمراد بالأمس هنا يحتمل الليلة الماضية أو ما قبلها بحسب ما اتفق من وصول الحلل إلى النبي ﷺ بعد قصة حلة عطاردة ، وفي رواية محمد بن إسحق « فخرجت فرعا فقلت : يا رسول الله ترسل بها إلى ؟ وقد قلت فيها ما قلت » . قوله ( إنما بعثت بها إليك لتبسيها أو تكسوها ) في رواية جرير « لتصيب بها » ، وفي رواية الزهري عن سالم كما مضى في الصيدين « لتبسيها وتصيب بها حاجتك » ، وفي رواية يحيى بن إسحق عن سالم كما سيأتي في الأدب « لتصيب بها مالا » ، وزاد مالك في آخر الحديث « فكساها عمر أخاه بمكة مشركا » ، زاد في رواية عبيد الله بن عمر العمري عند النسائي « أخاه من أمه » ، وتقدم في البيوع من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » ، قال النووي هذا يشعر بأنه أسلم بعد ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية هذا الأخ إلا فيما ذكره ابن بشكوال في « المهمات » ، نقل عن ابن الحناء في رجال الموطأ فقال : اسمه عثمان بن حكيم ، قال الدمياطي : هو السلي أخو خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص ، قال : وهو أخو زيد بن الخطاب لأمه . فن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمه لم يصب . قلت : بل له وجه بطريق الجواز . ويحتمل أن يكون عمر ارتضع من أم أخيه زيد فيكون هذان أخا عمر لأمه من الرضاع وأخا زيد لأمه من النسب . وأقاد ابن سعد أن والدة سعيد بن المسيب هي أم سعيد ابن عثمان بن الحكم ، ولم أقف على ذكره في الصحابة ، فإن كان أسلم فقد قاتلهم ، فليستذكرك ، وإن كان مات كافرا وكان قوله « قبل أن يسلم » لا مفهوم له ، بل المراد أن التبعث إليه كان في حال كفره مع قطع النظر عما وراء ذلك ، فلتعد بنته في الصحابة . وفي حديث جابر الذي أوله « أن النبي ﷺ صلى في قباه حرير ثم نزع فقال نهاني عنه جبريل » كما تقدم للتبسيه عليه في أوائل كتاب الصلاة زيادة عند النسائي وهي « فأعطاء لعمر » ، فقال : لم أعطكم لتلبسه بل لتبسيه ، قباهه عمر ، وسنده قوى وأصله في مسلم ، فإن كان محضوا أمكن أن يكون عمر باعه بأذن أخيه بعد أن أهده له ، والله أعلم . ( تبسيه ) وجه ادخال هذا الحديث في « باب الحرير للنساء » ، يؤخذ من قوله لعمر « لتبسيها أو تكسوها » ، لأن الحرير إذا كان لبسه محرما على الرجال فلا فرق بين عمر وغيره من الرجال في ذلك فينحصر الإذن في النساء ، وأما كون عمر كساها أخاه فلا يشكل على ذلك عند من يرى أن الكافر مخاطب بالفروع ويكون أهدي عمر الحلة لأخيه ليبيها أو يكسوها امرأة ، ويمكن من يرى أن الكافر غير مخاطب أن ينفصل عن هذا الإشكال بالتسك بدخول النساء في عموم قوله أو يكسوها أي إما للمرأة أو للكافر بقرينة قوله « إنما يلبس هذا من لا خلاقي له » ، أي من الرجال . ثم ظهر لي وجه آخر وهو أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكورة

فقد أخرج الحديث المذكور الطحاوي من رواية أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال : أبصر رسول الله ﷺ على عطاردة حلة فكرهها له ثم أنة كساها عمر مثله ، الحديث ، وفيه : اني لم أكسكها لتلبسها إنما أعطيتكها لتلبسها النساء ، واستدل به على جواز لبس المرأة الحرير الصنف بناء على أن الحلة السيرة هي التي تكون من حرير صرف ، قال ابن عبد البر : هذا قول أهل العلم ، وأما أهل اللغة فيقولون : هي التي يحاطها الحرير ، قال : والاول هو المعتمد . ثم ساق من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر نحو حديث الباب وفيه : حلة من حرير ، وقال ابن بطال : ذات طرق الحديث على أن الحلة المذكورة كانت من حرير محض ، ثم ذكر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان عمر قال : يا رسول الله ، اني مررت بعطاردة يمرض حلة حرير للبيح ، الحديث أخرجه أبو حنيفة والطبري بهذا اللفظ . قلت : وتقدم في البيوع من طريق أبي بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : حلة حرير أو سيرة ، وفي العميد من طريق الزهري عن سالم : حلة من استبرق ، وقد فسر الاستبرق في طريق أخرى بأنه ما غلظ من الديباج ، أخرجه المصنف في الادب من طريق يحيى بن إسحق قال : سألت سالم عن الاستبرق فقلت : ما غلظ من الديباج ، فقال : سمعت عبد الله بن عمر ، فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أنس في نحو هذه الفصة : حلة من سندس ، قال النووي : هذه الالفاظ تبين أن الحلة كانت حريرا محضا . قلت : الذي يتبين أن السيرة قد تكون حريرا صرفا وقد تكون غير محض ، فالتى في قصة عمر جاء التصريح بانها كانت من حرير محض ولهذا وقع في حديثه : إنما يلبس هذه من لا خلاق له ، والتي في قصة علي لم تكن حريرا صرفا لما روى ابن أبي شيبة من طريق أبي قاختة عن هبيرة بن يريم عن علي قال : أهدى رسول الله ﷺ حلة مسيرة بحرير إما سداها أو لحنها ، فأرسل بها الى فقلت : ما أصنع بها ، ألبسها ؟ قال : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولكن اجعلها خيرا بين الفواطم ، وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق ابن إسحق عن هبيرة فقال فيه : حلة من حرير ، وهو محمول على رواية أبي قاختة وهو بقاء ومحملة ثم مشاة اسمه سعيد بن حلاقة بكسر المهملة وتخفيف اللام ثم كاف ، نقة ، ولم يقع في قصة علي وهيد على لبسها كما وقع في قصة عمر ، بل فيه : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولا ريب أن ترك لبس ما خالطه الحرير أولى من لبسه عند من يقول بجوازه والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرة ، هكذا وقع في رواية شعيب عن الزهري ووافقه الزبيدي كما تقدمت الإشارة اليه في : باب من الحرير من غير لبس ، وأخرجه النسائي من رواية ابن جريج عن الزهري كالأول ، ومن طريق معمر عن الزهري نحوه لكن قال زينب بدل أم كلثوم ، والم محفوظ ما قال الأكثر ، وقد غفل الطحاوي فقال : ان كان أنس رأى ذلك في زمن النبي ﷺ فيعارض حديث عقبة ، يعنى الذى أخرجه النسائي وصححه ابن حبان : ان النبي ﷺ كان يمنع أهله الحرير والحلة ، وان كان بعد النبي ﷺ كان دليلا على نسخ حديث عقبة ، كذا قال ، وخفى عليه أن أم كلثوم ماتت في حياة النبي ﷺ وكذلك زينب فبطل التردد ، وأما دعوى المعارضة فردودة ، وكذا النسخ . واجمع بينهما واضح بحمل النهى في حديث عقبة على التنزيه وإقرار أم كلثوم على ذلك اما لبيان الجواز وإما لكونها كانت اذ ذاك صغيرة ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال في رواية أنس لها ، وعلى تقدير أن تكون كانت كبيرة فيحمل على أن ذلك كان قبل الحجاب أو بعده ، لكن لا يلزم من رؤية الثوب على اللباس رؤية اللباس فذلك رأى ذيل الفميص مثلا ، ويحتمل أيضا أن

الصبراء التي كانت على أم كلثوم كانت من غير الحرير الصرف كما تقدم في حلة علي ، والله أعلم . واستدل بأحاديث الباب على جواز لبس الحرير للنساء سواء كان الثوب حريرا كله أو بمقطعه ، وفي الأول عرض المفضل على الفضل والتابع على المتبوع ما يحتاج إليه من مصالحه من يظن أنه لم يطالع عليه ، وفيه إباحة العادن لمن يستحقه ، وفيه جواز البيع والشراء على باب المسجد ، وفيه مباشرة الصالحين والفضلاء البيع والشراء . وقال ابن بطال فيه ترك النبي ﷺ لباس الحرير وهذا في الدنيا ، وإرادة تأخير الطيبات إلى الآخرة التي لا انقضاء لها ، إذ تعجل الطيبات في الدنيا ليس من العوم ، فزهد في الدنيا للآخرة ، وأمر بذلك ، ونهى عن كل سرف وحرمة . وتعبه ابن المنير بأن تركه ﷺ لبس الحرير إنما هو لاجتناب المعصية ، وأما الزهد قائما هو في غائص الحلال وما لا عقوبة فيه ، فالتقليل منه وتركه مع الامكان هو الذي تنفخل فيه درجات الزهاد . قلت : ولعل مراد ابن بطال بيان سبب التحريم فيستقيم ما قاله . وفيه جواز بيع الرجال الثياب الحرير وأصرفهم فيها بالهبة والهبة لا اللبس . وفيه جواز صلة القريب الكافر والاحسان إليه بالهبة . وقال ابن عبد البر : فيه جواز الهدية للكافر ولو كان حربيا . وتعبه بأن عطاردا إنما وفد سنة تسع ولم يبق بمكة بعد الفتح مشرك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون وفادة عطاردا سنة تسع أن تكون قصة الحلة كانت حينئذ بل جاز أن تكون قبل ذلك ، وما زال المشركون يقدمون المدينة ويماملون المسلمين بالبيع وغيره ، وعلى تقدير أن يكون ذلك سنة الوفود فيحتمل أن يكون في المدة التي كانت بين الفتح وحج أبي بكر ، فإن منع المشركين من مكة إنما كان من حجة أبي بكر سنة تسع ففينا وقع النهي أن لا يبيع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، واستدل به على أن الكافر ليس مخاطبا بالفروع لأن عمر لما منع من لبس الحلة أهداها لأخيه المشرك ولم ينكر عليه ، وتعبه بأنه لم يأمر أخاه بلبسها فيحتمل أن يكون وقع الحكم في حقه كما وقع في حق عمر فيمنع بها بالبيع أو كدوة النساء ولا يلبس هو . وأجيب بأن المسلم عنده من الوازع الشرعي ما يحمله بعد العلم بالنهي عن الكف ، بخلاف الكافر فإن كفره يحمله على عدم الكف عن تماطى المحرم ، فلو لا أنه سبحانه له لبسه لما أهدى له لما في تمكينه منه من الإغاة على المعصية ، ومن ثم يحرم بيع العمير من جرت عادة أن يتخذها خيرا وإن احتمل أنه قد يشربه عصيرا ، وكذا بيع الغلام الجليل من يشتره بالمعصية اسكن يحتمل أن يكون ذلك كان على أصل الإباحة ، وتكون مشروعية خطاب الكافر بالفروع تراخت عن هذه الواقعة ، والله أعلم

### ٣١ - باب ما كان للنبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط

٥٨٤٣ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حمزة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لبثت سنة وأنا أريد أن أسأل هريرة عن المراتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ ، فبطلت أهابه ، فنزل يوما منزلا فدخل الأرك ، لما خرج سأنه فقال : عائشة وحفصة . ثم قال : كنتا في الجاهلية لائدتا النساء شيئا . فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لهن - بذلك - علينا حقاً ، من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا . وكان بيني وبين أصراتي كلام ، فأغلظت لي ، فقلت لها : وإليك لحدي ؟ قالت : تقول هذا لي وإبتك مؤذي للنبي ﷺ ؟ فأبيت حفصة فقلت لها : إني أذكرك أن تدعي الله ورسوله . وتقدمت إليها في أذاه . فأبيت

أم سلمة قتلت لها ، فقالت : أعجب منك يا عمر ، قد دخلت في أمورنا ، فلم يبق إلا أن تدخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه . فردت . وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله ﷺ وشهدته أنبأه بما يكون ، وإذا غبت عن رسول الله ﷺ وشهد أناني بما يكون من رسول الله ﷺ . وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كذا نفاق أن يأتينا . فاشمرت إلا بالانصاري وهو يقول : إنه قد حدث أمر ، قلت له : وما هو ؟ أجا للفساني ؟ قال : أعظم من ذلك ، طلق رسول الله ﷺ نساءه . فبنت ، فإذا البكاء في حجرهن كلهن ، وإذا النبي ﷺ قد صمد في مشربة له ، وعلى باب المشربة وصيف ، فأنبتة فقلت : استاذن لي ، فأذن لي فدخلت ، فإذا النبي ﷺ على حصير قد أتر في جنبه ، ونحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف ، وإذا أهب معلقة وقرظ ، فذكرت الذي فات لحفصة وأم سلمة ، والذي ردت على أم سلمة ، فضحك رسول الله ﷺ . فبنت نساً وعشرين ليلة ثم نزل ،

٥٨٤٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر بن الزهري قال أخبرني هند بنت الحارث

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ النبي ﷺ من الليل وهو يقول : لا إله إلا الله ، ماذا أنزل الليلة من القرآن ؟ ماذا أنزل من الخزائن ؟ من يوقظ صواب الحجرات ؟ كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ، قال الزهري : وكانت هند لها أضرار في كميها بين أصابعها ،

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ يتجاوز من القياس والبسط ) معنى قوله : يتجاوز ، يتوسع فلا يضيق بالانحصار على صنف بعينه ، أو لا يضيق بطالب النقيض والغال ، بل يستعمل ما يفسر ، ووقع في رواية الكشميني « يتجزى » بهيم وذئب أيضا سكنها نقيلة مفتوحة بعدما ألف وهي أوضع ، والبسط بفتح الموحدة ما يبسط ويجلس عليه . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في قصة المراتين اللتين تظاهرتا ، وقد تقدم شرحه في الطلاق مستوفى . الغرض منه نومه ﷺ على حصير وتحت رأسه مرفقة حشوها ليف ، وقوله في هذه الرواية « مرفقة » بكسر أوله . يكون الزاء وفتح الفاء بعدها قاف ما يرفق به ، وقد تقدم في الرواية الأخرى بلفظ « وسادة » وقوله « فاشمرت الانصاري » وهو يقول قد حدث أمر ، في رواية الكشميني « فاشمرت إلا بالانصاري وهو يقول ، وفي نسخة عنه . فاشمرت بالانصاري إلا وهو يقول » قال الكرماني : سقط حرف الاستثناء من جل النسخ بل من كلها ، وهو قدر القرينة تدل عليه ، أو دماء زائدة والتقدير شمرت بالانصاري وهو يقول ، أو ما مصدرية وتكون هي المبتدأ بالانصاري الخبر أي شعوري متلبس بالانصاري قائلا . قلت : ويحتمل أن تكون مانافية على حالها بغير احتياج لحرره الاستثناء ، والمراد المبالغة في نفي شعوره بكلام الانصاري من شدة مادهم من الخبر الذي أخبر به ، ويكون قد استثبته فيه مرة أخرى ، ولذلك نقله عنه ، سكن رواية الكشميني ترجيح الاحتمال الاول وتوضح أن قول

الكرمانى بل كلها ايس كذلك ، وقوله « وعلى باب المشربة وصيف ، بهملة وفاء ، وزن عظيم هو الغلام دون البلوغ وقد يطلق على من بلغ الخدمة ، يقال وصف الغلام بالضم وصافة . وقول عمر « فتقدمت اليها في اذاه ، أى أنذتها من اذى رسول الله ﷺ وما يقع من العقوبة بسبب اذاه . الحديث الثانى ، قوله ( كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ) قال ابن بطال قرن النبي ﷺ نزول الخزان بالفتنة إشارة الى أنها تسبب عنها ، والى أن القصد في الامر خير من الاكثار واسلم من الفتنة ، ومطابقة حديث أم سلمة هذا للترجمة من جهة أنه ﷺ حذر من لباس الرقيق من الثياب الواصفة لاجسامهن لثلاثين في الآخرة ، وفيما حكاه الزهرى عن هند ما يؤيد ذلك قال : وفيه إشارة إلى أن النبي ﷺ لم يكن يلبس الثياب للشفافة لأنه إذا حذر من لبسها من ظهور العورة كان أولى بصفة السكال من غيره اهـ ، وهو مبنى على أحد الأقوال في تفسير المراد بقوله « كاسية عارية » كما سيأتى بيانه في كتابه الفتن ، ويحتمل أن يكون الحديثان دالين على الترجمة بالتوزيع . الحديث عمر مطابق للوسط وحديث أم سلمة مطابق للباس ، والمراد بقوله يتجوزى أى فيما يتعلق بنفسه وبأهله . قوله ( قال الزهرى : وكانت هند لها أزار في كتيها بين أصابعها ) هو موصول بالاسناد المذكور الى الزهرى ، وقوله « أزار » وقع للاكثر وفي رواية أبى أحمد الجرجاني « أزار » براء واحدة وهو غطاء ، والمعنى أنها كانت تخشى أن يبدو من جسدها شيء بسبب سعة كتيها فكانت تزرر ذلك اثلا يبدو منه شيء فتدخل في قوله « كاسية عارية »

### ٣٣ - باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا

٥٨٤٥ - **حدثنا** أبو الوائلى حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال حدثنى أبى قال حدثنى أم خالد بنت خالد قالت « أتى رسول الله ﷺ بنباب فيها خميسة سوداء ، قال من تزون نكسوها هذه الخميسة ، فأسيكتن مفوم . قال : اثبتوني بأمر خالد . فأتى بى للنبي ﷺ ، فألبسنيها بيده وقال : أبلى وأخلى - مرتين - فجعل ينظر إلى علم الخميسة ويشير بيده إلى ويقول : يا أم خالد ، هذا سنا . والسنا بلسان الحبشة : الحسن . قال إسحاق : حدثنى امرأة من أهلى أنها رأت على أم خالد ،

**قوله** ( باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا ) كأنه لم يثبت عنده حديث ابن عمر قال « رأى النبي ﷺ على عمر ثوبا فقال : اللبس جديدا ، وعش حميدا ، ومث شهيدا » أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأعله النسائى . وجاء أيضا فيما يدهو به من لبس الثوب الجديد أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وصححه من حديث أبى سعيد « كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه عمامة أو قيصا أو دواء ثم يقول : اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه ، أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » وأخرج الترمذى وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عمر رفعه « من لبس ثوبا جديدا فقال : الحمد لله الذى كسانى ما أراى به عورتى ، وأنجعل به فى حياتى - ثم عمد الى ثوب الذى أخلق فتصدق به - كان فى حفظ الله وفى كنف الله حيا وميتا ، وأخرج أحمد والترمذى وحسنه من حديث معاذ بن أنس رفعه « من لبس ثوبا فقال : الحمد لله الذى كسانى هذا ووزقنيه من غير حول منى ولا قوة . غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، وحديث أم خالد بنت سعيد المذكور فى هذا

الباب تقدم شرحه في « باب الخيصة السوداء » قريبا ، وتقدم بيان الاختلاف في قوله ﷺ « ألبى وأخلق » هل بالقاف أو الفاء ، وقوله فيه « خيصة سوداء » لا ينافي ما وقع في كتاب الجهاد أنه كان عليها قميص أصفر ، لأن القميص كان عليها لما جرى بها ، والخيصة هي التي كسيتها . وقوله في آخره « قال إسحق » هو ابن سعيد راوى الحديث عن أبيه ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقوله « حدثني امرأة من أهلي » لم أقف على اسمها ، وقوله أنها رأتها هل أم خالد أي الثوب ، ويستفاد من ذلك أنه بقي زمانا طويلا ، وقد تقدم ما يدل على ذلك صريحا في « باب الخيصة »

### ٣٣ - باب النهي عن التزعفر للرجال

٥٨٤٦ - حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال « نهى النبي ﷺ أن

يتزعفر الرجل »

قوله ( باب النهي عن التزعفر للرجال ) أي في الجسد ، لأنه ترجم بعده « باب الثوب المزعفر » وقيد بالرجل ليخرج المرأة . قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صهيب . قوله ( أن يتزعفر الرجل ) كذا رواه عبد الوارث وهو ابن سعيد مقيدا ، ووافقه إسماعيل بن علية وحامد بن زيد عند مسلم وأصحاب السنن ، ووقع في رواية حماد بن زيد « نهى عن التزعفر للرجال » ورواه شعبة عن ابن علية عند النسائي مطلقا فقال « نهى عن التزعفر » وكأنه اختصره وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العشرة من الحفاظ مقيدا بالرجل ، ويحتمل أن يكون إسماعيل اختصره لما حدث به شعبة والمطلق محمول على المقيّد ، ورواية شعبة عن إسماعيل من رواية الأكبر عن الأصغر . واختلف في النهي عن التزعفر هل هو لأثمنه ليكون من طيب النساء ولهذا جاء الزجر عن الخلق ؟ أو لونه فيلحق به كل صفرة ؟ وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : « نهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر » وآمره إذا تزعفر أن يفسله . قال : وأرخص في المصفر لأنني لم أجد أحدا يحكي عنه إلا ما قال هل « نهائي ولا أقول أنها كم » قال البيهقي : قد ورد ذلك عن غيره على ، وساق حديث عبد الله بن عمر وقال « رأى هل النبي ﷺ » ثوبين مصفرين فقال : « إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما » أخرجه مسلم ، وفي لفظ له « فقلت أغسلهما » قال لا بل أحرقهما ، قال البيهقي فلو بلغ ذلك الشافعي أقال به اتباعا لسنة كعادته . وقد كره المصفر جماعة من السلف ورخص فيه جماعة ، ومن قال بكراهته من أصحابنا الحلبي ، واتباع السنة هو الأولى له . وقال المنزوي في « شرح مسلم » : « اتفق البيهقي المسألة واقعة أعلم ، ورخص مالك في المصفر والمزعفر في البيوت وكرهه في المحافل ، وسيأتي قريبا حديث ابن عمر في الصفرة ، وتقدم في التنكاح حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وجاء إلى النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، وتقدم الجواب عن ذلك بأن الخلق كان في ثوبه هلتي به من المرأة ولم يكن في جسده ، والكراهة لمن تزعفر في بدنه أشد من الكراهة لمن تزعفر في ثوبه . وقد أخرج أبو داود والترمذي في « الشاهل » ، والنسائي في « السكبي » ، من طريق سلم العلوي عن أنس « دخل رجل على النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، فكره ذلك ، وقلنا كان يواجه أحدا بشيء يكرهه ، فلما قام قال : لو أسرتم هذا أن يترك هذه الصفرة ، ولم يفتح المهمة وسكون اللام فيه لين ، ولأبي داود من حديث عمار رفته لا تحضر الملائكة جنازة كافر ولا يهضم بالزعفران » ، وأخرج أيضا من حديث عمار قال « قدمت على أمي لا وقد تشفقت يداي . فذهبت إلى زعفران ، فسلبت على النبي ﷺ فلم يرحب بي وقال انصب »

فأفعل عنك هذا

## ٣٤ - باب الثوب المزعفر

٥٨٤٧ - **حدثنا** أبو أسيم **حدثنا** سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو بزعفران

**قوله** ( باب الثوب المزعفر ) ذكر فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران ، كذا أوردته **عنه** ، وقد تقدم بطولاً ومشروحاً في كتاب الحج ، وقد أخذ من التقييد بالمحرم جواز لبس الثوب المزعفر للحلال ، قال ابن بظال : أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المزعفر للحلال وقالوا : إنما وقع النهي عنه للمحرم خاصة ، وحله الشافعي والسكوثيون على المحرم وغير المحرم ، وحديث ابن عمر الآتي في باب الزمالة السبئية ، يدل على الجواز ، فإن فيه أن النبي ﷺ كان يصبغ بالصفرة . وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال : رأيت رسول الله ﷺ وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران ، وفي سنده عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف ، وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ صبغ أزاره ورداءه بزعفران ، وفيه راو مجهول ، ومن المستغرب قول ابن العربي : لم يرد في الثوب الأصفر حديث ، وقد ورد فيه عدة أحاديث كما ترى ، قال الملب : الصفرة أبيض اللون إلى النفس ، وقد أشار إلى ذلك ابن عباس في قوله تعالى ( صفراء فاقع لونها تسر الناظرين )

## ٣٥ - باب الثوب الأحمر

٥٨٤٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن أبي إسحاق سمع للبراء رضي الله عنه يقول : كان للنبي ﷺ ثوبان مربوطين ، وقد رأيت في حقه حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه ،

**قوله** ( باب الثوب الأحمر ) ذكر فيه حديث البراء ، كان النبي ﷺ مربوطين ، ورأيت في حقه حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه ، وقد تقدم في صفة النبي ﷺ أنهم سياقا من هذا . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي ( سمع البراء ) هو ابن عازب ، كذا قال أكثر أصحاب أبي إسحق ، وخالفهم أشعث فقال : عن أبي إسحق عن جابر بن سمرة ، أخرجه النسائي وأعله الترمذي وحسنه ، ونقل عن البخاري أنه قال : حديث أبي إسحق عن البراء وعن جابر بن سمرة صحيحان وصححه الحاكم ، وقد تقدم حديث أبي جحيفة قريبا ويأتي ، وفيه حلة حمراء ، أيضا . ولأبي داود من حديث هلال بن عامر عن أبيه : رأيت النبي ﷺ يخطب بمنى على بعير وعليه برد أحمر ، وإسناده حسن ، والطبراني بسند حسن عن طارق الحاربي نحوه لكن قال : يسوق ذي المجاز ، وتقدم في باب الزعفران ما يتعلق بالمصفر ، فإن غالب ما يصبغ بالمصفر يكون أحمر ، وقد تلخص لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال : الاول الجواز مطلقا جاء عن علي وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة ، وعن سعيد بن المسيب والثوري والشمس وأبي قلابة وأبي وائل وطائفة من التابعين . القول الثاني المنع مطلقا ، لما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وما نقله البيهقي وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما نهى رسول الله ﷺ عن المصفر وهو بالغاء وتشديد الدال وهو الصبيح بالمصفر فصره في الحديث ، وعن عمر أنه كان إذا رأى على الرجل ثوبا مصفرا جذبه وقال : دعوا هذا

للنساء ، أخرجه الطبري . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسى الحسن ، الحرمة من ذينة الشيطان والشيطان يحب الحرمة ، وصلة أبو علي بن السكن وأبو محمد بن عدي ، ومن طريق البيهقي في الشعب ، من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف عن الحسن عن رافع بن يزيد الثقفى رفعه ، أن الشيطان يحب الحرمة ، وإياكم والحرمة ، وكل ثوب ذى شهرة ، وأخرجه ابن منده وأدخل في رواية له بين الحسن ورافع رجلا ، فالحديث ضعيف وبالغ الجوزقاني فقال إنه باطل ، وقد وقفت على كتاب الجوزقاني المذكور وترجمه د بالاباطيل ، وهو بخط ابن الجوزي ، وقد تبعه على ما ذكر في أكثر كتابه في الموضوعات ، لكنه لم يوافقه على هذا الحديث فإنه ما ذكره في الموضوعات فاصاب ، وعن عبد الله ابن عمرو قال : مر على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ ، أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والبزار وقال : لا نعلمه إلا بهذا الإسناد ، وفيه أبو يحيى القنات مختلف فيه ، وعن رافع بن خديج قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى على رواحلتنا أكسية فيها خطوط عهد حر فقال : ألا أرى هذه الحرمة قد غلبتكم ، قال فقمنا سراعا فزعناها حتى نفر بعض إبلتنا » أخرجه أبو داود ، وفي سنده راو لم يسم ، وعن امرأة من بني أسد قالت : كنت عند زينب أم المؤمنين ونحن نصيبغ ثيابا لها بمغرة ، إذ طلع النبي ﷺ ، فلما رأى المغرة رجع ، فلما رأته ذلك زينب غسلت ثيابها ووارت كل حرمة ، فجاء فدخل ، أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف . القول الثالث : يكره لبس الثوب المنشعب بالحرمة دون ما كان صبغه خفيفا ، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد ، وكان الحجلة فيه حديث ابن عمر المذكور قريبا في المقدم . القول الرابع : يكره لبس الأحمر مطلقا لقصد الزينة والشهرة ، ويجوز في البيوت والممنة ، جاء ذلك عن ابن عباس ، وقد تقدم قول مالك في باب التزهفر . القول الخامس : يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج ، ويمنع ما صبغ بعد النسج ، جنح الى ذلك الخطابي واحتج بأن الحلة الواردة في الاخبار الواردة في لبسه ﷺ الحلة الحمراء إحدى حلل النبي ، وكذلك البرد الأحمر ، وبرود النبي يصبغ غزلها ثم ينسج . القول السادس : اختصاص النهي بما يصبغ بالمعصفر لورود النهي عنه ، ولا يمنع ما صبغ بغيره من الاصباغ ، ويعسكر عليه حديث المغيرة المتقدم . القول السابع : تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله ، وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا ، وعلى ذلك يحمل الأحاديث الواردة في الحلة الحمراء فإن الحلل اليمانية غالبا تكون ذات خطوط حر وغيرها ، قال ابن القيم : كان بعض العلماء يلبس ثوبا مشجما بالحرمة يزعم أنه يتبع السنة : وهو غلط ، فإن الحلة الحمراء من برود النبي والبرد لا يصبغ أحمر صرفا . كذا قال . وقال الطبري بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال : الذي أراه جوازا لبس الثياب المصبغة بكل لون ، إلا أني لا أحب لبس ما كان مشجما بالحرمة ولا لبس الأحمر مطلقا ظاهرا فوق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروءة في زماننا فإن مراعاة ذى الزمان من المروءة ما لم يكن لثما ، وفي مخالفة الزى ضرب من الشهرة ، وهذا يمكن أن يلخص منه قول ثامن . والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه ليس بالكفارة قال قول فيه كقول في الميعة الحمراء كما سيأتي ، وإن كان من أجل أنه ذى النساء فهو راجع الى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النهي عنه لا لذاته . وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك ، وإلا فيقوى ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين المحافل والبيوت



٥٨٤٩ - **عنه** قال : « أمرنا النبي ﷺ بسبع : عيادة المريض ، وإتياء الجنائز ، وتشيت العاطس . ونهايا عن لبس الحرير ، والديباج ، والقسي ، والاستبرق ، والميثر الحر » ،

**قوله** ( باب الميثر الحر ) ذكر فيه حديث سفيان وهو الثوري عن أشعث وهو ابن أبي الشعثاء عن معاوية ابن سويد عن البراء قال : « أمرنا النبي ﷺ بسبع ، الحديث وفي آخره » وعن لبس الحرير والديباج والاستبرق والميثر الحر ، فالحرير قد سبق القول فيه ، والديباج والاستبرق صنفان نفيسان منه ، وأما الميثر فهي جمع ميثرة تقدم ضبطها في « باب لبس القسي » وقد أخرج أحمد والذبياني وأصله عند أبي داود بسند صحيح عن علي قال : « نهى عن الميثر الأرجوان » هكذا عندهم بلفظ « نهى » على البناء للجھول ، وهو محمول على الرفع ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من طريق هيرة بن يريم بثبوت أوله وزن عظيم عن علي قال : « نهى رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب » وعن لبس القسي ، والميثر الحر ، قال أبو عبيد : الميثر الحر التي جاء النهي عنها كانت من مراكب العجم من ديباج وحرير . وقال الطبري هي وعاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الأرجوان وحكي في « المشارق » قولاً أنها سروج من ديباج ، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير ، وقولاً أنها تشبه الخدعة تحشى بقطن أو ريش يجمعها الزاكب تحته ، وهذا يوافق تفسير الطبري ، والأقوال الثلاثة محتمل أن لا تكون متخالفة بل الميثرة تطلق على كل منها ، وتفسير أبي عبيد محتمل الثاني والثالث ، وعلى كل تقدير فالميثر وإن كانت من حرير فالنهي فيها كأنه من الجلوس على الحرير ، وقد تقدم القول فيه ، ولا يمكن تقييدها بالآخر أخص من مطلق الحرير فيمتنع إن كانت حريراً ، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حريراً ، وإن كانت من غير حرير فالنهي فيها للوجع عن التشبه بالأعاجم ، قال ابن بطال : كلام الطبري يقتضي التسوية في المنع من الركوب عليه سواء كانت من حرير أم من غيره ، فكان النهي عنها إذا لم يكن من حرير للتشبه أو للسرف أو التزين ، وبحسب ذلك تفصيل الكراهة بين التحريم والتنزيه ، وأما تقييدها بالخرقة فن يحمل المطلق على المقيد - وهم الأكثر - يخص المنع بما كان أحر ، والأرجوان المذكور في الرواية التي أشرت إليها بهضم الحمزة والجيم بينهما راء ساكنة ثم واو خفيفة ، وحكي عياض ثم القرطبي فتح الحمزة وأنكره النووي وصوب أن الضم هو المعروف في كتب الحديث واللغة والغريب ، واختلفوا في المراد به فقيل هو صبغ أحمر شديد الحمرة وهو نور شجر من أحسن الألوان ، وقيل الصوف الأحمر ، وقيل كل شيء أحمر فهو أرجوان . ويقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان ، وحكي السيرافي أحمر أرجوان فكأنه وصف للببالفة في الحمرة كما يقال أبيض بقق وأصفر قافع . واختلفوا هل الكلمة عربية أو معربة ؟ فإن قلنا باختصاص النهي بالآخر من الميثر فالمنع في النهي عنها ما في غيرها كما تقدم في الباب قبله ، وإن قلنا لا يختص بالآخر فالمنع بالنهي عنها ما فيه من الترفه ، وقد يعتادها الشخص فتعوزه فيشق عليه تركها فيكون النهي نهي لإرشاد لمصلحة دنيوية ، وإن قلنا فالنهي عنها من أجل التشبه بالأعاجم فهو لمصلحة دينية ، لكن كان ذلك شعاعاً حينئذ وم كفار ثم لما لم يصر الآن يختص بشعارهم زال ذلك المعنى فتزول الكراهة ، وانه أعلم

٥٨٥٠ - **حَدَّثَنَا** سَلِيحُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ «سَأَلْتُ أَنَسًا: أَكَانَ النَّبِيُّ

ﷺ يَصِلُ فِي تَعْلِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»

٥٨٥١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ «عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدُ اللَّهِ

ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا. قَالَ: مَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟

قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمْسُ مِنْ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْبَيَاضَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ الذَّمَالِ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ،

وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلُ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ يُسْهَلْ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَانِي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُ إِلَّا الْبَيَاضَيْنِ، وَأَمَّا الذَّمَالُ السَّبْتِيَّةُ فَانِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ يَلْبَسُ الذَّمَالِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَانِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَانِي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْهَلُ حَتَّى تَنْتَهَتْ بِهِ رَاِحَتُهُ»

٥٨٥٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْهَرَمُ نَوْمًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَجِدْ

تَعْلِينَ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَثِيْقَتَهُمَا أَدْفَلَ مِنَ السَّكْبِينِ»

٥٨٥٣ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ إِزَارٌ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعْلَانِ

فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ»

**قَوْلُهُ (بَابُ الذَّمَالِ)** جَمْعُ نَعْلٍ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هِيَ الَّتِي تَسْمَى الْآنَ تَادُومَةُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الذَّمَالُ

لِبَاسُ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَمَّا اتَّخَذَ النَّاسُ غَيْرَهَا لِمَا فِي أَرْضِهِمْ مِنَ الْعَالِيَةِ، وَقَدْ يُطْلَقُ الذَّمَالُ عَلَى كُلِّ مَا بَقِيَ الْقَدَمُ. قَالَ صَاحِبُ

الْمَحْكَمِ: الذَّمَالُ وَالذَّمْلَةُ مَا وَقِيتَ بِهِ الْقَدَمُ. **قَوْلُهُ (السَّبْتِيَّةُ)** بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مِثْلُهَا مَذْمُومَةٌ إِلَى

السَّبْتِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ هِيَ الْمَذْبُوعَةُ، وَنَقَلَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَعَنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ: زَادَ الشَّيْبَانِيُّ بِالْفَرْظِ، قَالَ:

وَزَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهَا الَّتِي حَلَقَ عَنْهَا الشَّعْرُ. قُلْتُ: أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَالِكٍ تَقَلُّهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْهُ وَوَأَقْفَهُ، وَكَأَنَّهُ

مَا خُوِذَ مِنَ لَفْظِ السَّبْتِ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ الْقَطْعُ فَالْحَلْقُ بِمَعْنَاهُ، وَأَيْدِ ذَلِكَ جَوَابُ ابْنِ عَمْرِو الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَقَدْ وَافَقَ

الْأَصْمَعِيُّ الْحَلِيلَ وَقَالُوا: قِيلَ لَهَا سَبْتِيَّةٌ لِأَنَّهَا تَسْبِتُ بِالذَّبَاخِ أَيْ لَا تَنْتِ، قَالَ أَبُو حَبِيدٍ: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَلْبَسُ

الذَّمَالُ الْمَذْبُوعَةُ إِلَّا أَهْلُ السَّعَةِ، وَاسْتَشْهِدَ لِذَلِكَ بِشَعْرٍ، وَذَكَرَ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ: الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي

الصَّلَاةِ فِي التَّعْلِينِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الصَّلَاةِ، الثَّانِي حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ

وَعَمَّا تَابِعِيَانِ مَدَنِيَانِ. **قَوْلُهُ (رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا)** فَذَكَرَهَا، فَأَمَّا الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَسِ الرُّكْنَيْنِ الْبَيَاضَيْنِ فَتَقَدَّمَ

شرح في كتاب الحج ، وكذلك الإهلال يوم التروية ، وأما الصبيغ بالصفرة فتقدم في باب التزعفر ، وروى في رواية ابن اسحق عن عبيد بن جريح : تصفر بالورس ، وأما لبس النعال السبتية فهو المقصود بالذكر هنا ، وقوله ابن عمر : يلبس النعال التي لبس فيها شعر ، يؤيد تفسير مالك المذكور ، وقال الخطابي : السبتية التي دبغ بالقرط وهي التي سبت ما عليها من شعر أي حلق ، قال وقد يتعسف بهذا من يدعى أن الشعر ينحس بالموت ، وأنه لا يؤثر به الدباغ ، ولا دلالة فيه لذلك ، واستدل بحديث ابن عمر في لباس النبي ﷺ النعال السبتية وعنه لذلك على جواز لبسها على كل حال ، وقال أحمد : يكره لبسها في المقابر لحديث بشير بن الحصاصية قال : «بينا أنا أمشي في المقابر على نعلان إذا رجل ينادي من خلفي : يا صاحب السبتيتين إذا كنت في هذا الموضع فاخلع نعليك ، أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم واحتج به على ما ذكر ، وتعبه الطحاوي بأنه يجوز أن يكون الأسر يخلعهما لأذى فيهما ، وقد ثبت في الحديث أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا ولوا منه مدبرين ، وهو دال على جواز لبس النعال في المقابر ، قال وثبت حديث أنس أن النبي ﷺ صلى في نعليه ، قال : فإذا جاز دخول المسجد بالنعل فاقبرة أولى . قلت : وبمحمّل أن يكون النهي لأكرام الميت كما ورد النهي عن الجلوس على القبر ، وليس ذكر السبتيتين التخصيص بل انفى ذلك والنهي إنما هو للنهي على القبور بالنعال . الحديث الثالث والرابع حديث ابن عمر وابن عباس فديلا لا يلبس المحرم ، وفيه ذكر التملين ، وقد تقدم شرحهما في كتاب الحج . وفي هذه الأحاديث استحباب لبس النعل ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر رفعه ، واستكثروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكبا ما اتعل ، أي أنه شبه بالراكب في خفة المشقة وقلة التعب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، قاله النووي وقال القرطبي : هذا كلام بليغ ولفظ فصيح بحيث لا ينسج على منواله ولا يؤتى بمثاله ، وهو إرشاد إلى المصلحة وتنبية على ما يخفف المشقة ، فإن الحافى المديم للشئ يلقى من الآلام والمشقة بالعار وغيره ما يقطعه عن المشي ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب فذلك شبه به

#### ٢٨ - باب يبدأ بالنعل اليمنى

٥٨٥٤ - **حدثنا** حجاج بن منهل **حدثنا** شعبه قال أخبرني أشعث بن سليم سمعت أبي يحدث عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان للنبي ﷺ يحب لليمين في طهوره وترجله وتنعله ، **قوله** ( باب يبدأ بالنعل اليمنى ) ذكر فيه حديث عائشة وكان يحب اليمين في طهوره وتنعله ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والله أعلم

#### ٤٠ - باب لا يمشي في نعل واحدة

٥٨٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ، ليخيهما أو ليُنعلهما جميعا ، **قوله** ( باب لا يمشي في نعل واحدة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة من رواية الأعرج عنه ، قال الخطابي : الحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو نحوه ، فإذا انفردت إحدى الرجلين

احتاج الماشي أن يتوق لأحدى رجليه ما لا يتوق للآخرى فيخرج بذلك عن محبة مشيه ، ولا يأمن مع ذلك من العثار . وقيل لأنه لم يعدل بين جوارحه ، وربما نسب فاعل ذلك الى اختلال الرأي أو ضعفه . وقال ابن العربي : قيل العلة فيها أنها مشية الشيطان ، وقيل لأنها خارجة عن <sup>الحد</sup> <sup>الحد</sup> . وقال البيهقي : الكراهة فيه للشبهة فتتمد الابصار لمن ترى ذلك منه . وقد ورد النهي عن الشهرة في <sup>الشر</sup> <sup>الشر</sup> كل شيء صير صاحبه شهرة لحقه أن يجتنب . وأما ما أخرج مسلم من طريق أبي رزين عن أبي هريرة بلفظ : إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلحها ، وله من حديث جابر « حتى يصلح نعله » وله ولأحد من طريق همام عن أبي هريرة « إذا انقطع شمع أحدكم أو شراكه فلا يمش في إحداهما بنعل والآخرى حافية ، ليحفظهما جميعا أو لينعلهما جميعا » فهذا لا مفهوم له حتى يدل على الاذن في غير هذه الصورة ، وإنما هو تصوير خرج مخرج الغالب ، ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة وهو التنبيه بالاذن على الأعلى ، لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى . وفي هذا التقرير استدراك على من أجاز ذلك حين الضرورة ، وليس كذلك ، وإنما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها أخف لكونها للضرورة المذكورة لكن لعل موجودة فيها أيضا ، وهو دال على ضعف ما أخرجه الترمذي عن عائشة قالت « ربما انقطع شمع نعل رسول الله ﷺ فشي في النعل الواحدة حتى يصلحها ، وقد رجح البخاري وغير واحد وقفه على عائشة . وأخرج الترمذي بسند صحيح « عن عائشة أنها كانت تقول لاخيفن أبا هريرة فيمشي في نمل واحدة ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ، وكأنها لم يلفها النهي وقولها « لاخيفن ، معناه لأقمان فعلا يخافه . وقد اختلف في ضبطه في « لاخالفن ، وهو أوضح في المراد ، وروى « لاخفن ، من الخفت بالمهمة والنون والمثناة واستبعد أن يكون بلفها أن أبا هريرة حلف على كراهية ذلك فأرادت المبالغة في مخالفته ، وروى « لاخيفن ، بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم قام وهو تصحيف ، وقد وجهت بأن مرادها أنه إذا بلغها أنها خالفته أمسك عن ذلك خوفا منها وهذا في غاية البعد ، وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناس من يذكر عليه هذا الحكم ، ففي رواية مسلم المذكورة من طريق أبي رزين « خرج اليينا أبو هريرة فضرب بيده على جبهته فقال : أما إنكم تحدثون أني أكذب انتهدوا واضل ، أشهد سمعت « فذكر الحديث ، وقد وافق أبا هريرة جابر على رفع الحديث ، فأخرج مسلم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا يقول « إن النبي ﷺ قال : لا يمش في نمل واحدة ، الحديث ، ومن طريق مالك عن أبي الزبير عن جابر « نهى النبي ﷺ أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نمل واحدة ، ومن طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر رفعه « إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلح شعله ، ولا يمش في خف واحد « قال ابن عبد البر : لم يأخذ أهل العلم برأي عائشة في ذلك ، وقد ورد عن علي وابن عمر أيضا أنهما فعلا ذلك ، وهو إما أن يكون بلفهما النهي لعملاء على التنزيه أو كان زمن فعلهما يسيرا بحيث يؤمن معه المحدثون أو لم يلفهما النهي ، أشار الى ذلك ابن عبد البر . والتسرع بكسر المعجمة وسكون المهملة بعين مهمة : السير الذي يجعل فيه لأصبع الرجل من النعل ، والشراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف أحد سيور النعل التي تكون في وجهها ، وكلاهما يحتل المشي بفقد ، وقال عياض : روى عن بعض السلف في المشي في نمل واحدة أو خف واحد أمر لم يصح ، أو له تأويل في المشي اليسير بقدر ما يصلح الأخرى ، والتقييد بقوله « لا يمش ، قد يتمسك به من أجاز الوقوف بنعل واحدة إذا عرض لقليل ما يحتاج الى اصلاحها ، وقد اختلف في ذلك فتقل عياض

عن مالك أنه قال : يخلع الأخرى ويقف إذا كان في أرض حارة أو نحوها بما يضرب فيه المني فيه حتى يصلحها أو يمسي حافيا إن لم يكن ذلك . قال ابن عبد البر : هذا هو الصحيح في الفتوى ، وفي الأثر وحليه العلماء ، ولم يتعرض لصورة الجلوس . والذي يظهر جوازها بناء على أن العلة في النهي ما تقدم ذكره ، إلا ما ذكر من إرادة العدل بين الجوارح فإنه يتناول هذه الصورة أيضا . قوله ( لينخلهما جميعا ) قال ابن عبد البر أولاد القديسين وإن لم يمر لها ذكر وهذا مشهور في لغة العرب ، وورد في القرآن أن يؤتى بضميم لم يتقدم له ذكر لدلالة السياق عليه . وينخلهما ضبطه النووي بضم أوله من أنخل ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي ، بأن أهل اللغة قالوا فعل بفتح العين وحكى كسرهما واتصل أي لبس النعل ، لكن قد قال أهل اللغة أيضا أنخل وجهه ألبسا فعلا وفعل دابته جعل لها فعلا ، وقال صاحب المحكم ، أنخل الدابة والبهيرو فعملهما بالتشديد وكذا ضبطه عياض في حديث عمر المتقدم « إن هذان نعل الخيل ، بالضم أي يجعل لها فعلا . والحاصل أن الضمير إن كان للقدمين جاز الضم والفتح . وإن كان للنملين تعين الفتح . قوله ( أو لينخلهما جميعا ) كذا للاكثر ، ووقع في رواية أبي مصعب في « الموطأ » ، أو لينخلهما ، وكذا في رواية لمسلم ، والذي في جميع روايات « الموطأ » ، كالذي في البخاري ، وقال النووي ، وكلا الراويين صحيح ، وعلى ما وقع في رواية أبي مصعب قال الضمير في قوله « أو لينخلهما » يعود على النملين لأن ذكر النعل قد تقدم وانه أعلم . ( تسكلة ) : قد يدخل في هذا كل لباس شفع كالحفنين وإخراج اليد الواحدة من السك دون الأخرى والقردي على أحد المنكبين دون الآخر قاله الخطابي . قلت : وقد أخرج ابن ماجه حديث الباب من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ « لا يمش أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحد » وهو عند مسلم أيضا من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث أبي سعيد ، وعند الطبراني من حديث ابن عباس ، وإلحاق إخراج اليد الواحدة من السك وترك الأخرى بلبس النعل الواحدة والخف الواحد بعيد ، إلا إن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الشهرة ، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المنكبين ، والله أعلم

### ٣٩ - باب يَنْزِعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى

٥٨٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا اتعل أحدكم نعليه باليمين ، وإذا انزع فليهدأ بالشمال ، لا تسكن اليمنى أولما نعل ، وآخرهما منزع »

قوله ( باب ينزع نعله اليسرى ) وقع ذكر هذه الترجمة قبل التي قبلها عند الجميع إلا أبا ذر ، ولكل منهما وجه قوله ( إذا اتعل ) أي لبس النعل . قوله ( باليمين ) في رواية الكشميني باليمنى . قوله ( وإذا انزع ) في رواية مسلم « وإذا خلع » . قوله ( تسكن اليمنى أولهما نعل وآخرهما تنزع ) زعم ابن وهاب فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله « بالشمال » وضبط قوله أولهما وآخرهما بالنصب على أنه خبر كان أو على الحال والخبر نعل وتنزع ، وضبطا بمثنائين فوقا نيتين ومثنائيتين مذكرين باعتبار النعل والخلع ، قال ابن العربي : البداءة باليمين مشروطة في جميع الأعمال المأهولة أفضل اليمين حسا في القوة وشرطا في التذلل إلى تقديمها . وقال النووي :

يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الزينة ، والبداءة باليسار في ضد ذلك كالدخول الى الخلاء ونزع النعل والخروج من المسجد والاستنجاء وغيره من جميع المستفادات ، وقد مر كثير من هذا في كتاب الظهارة في شرح حديث عائشة : كان يعجبه النيمن . وقال الحلبي وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة لانه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدى بها في اللبس وأخرت في الخلع لتكون الكرامة لها أدوم وحظها منها أكثر ، قال ابن عبد البر : من بدأ بالانتمال في اليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكن لا يحرم عليه لبس يفضله . وقال غيره : ينبغي له أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمين ، ويمكن أن يكون مراد ابن عبد البر ما اذا لبسهما معاً فبدأ باليسرى فإنه لا يشرع له أن ينزعهما ثم يلبسهما على الترتيب المأمور به إذ قد فات عمله . ونقل عياض وغيره الاجماع على أن الأمر فيه للاستحباب ، الله وأهل

٤١ - باب قبالات في نعل ، ومن رأى قبالاتاً واحداً واسماً

٥٨٥٧ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا همام عن قتادة « حدثنا أنس رضي الله عنه أن نعل النبي

ﷺ كان لها قبالات »

٥٨٥٨ - حدثني محمد بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا عيسى بن طهمان قال « أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين

لها قبالات ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ »

**قوله** (باب قبالات في نعل) أي في كل فردة (ومن رأى قبالاتاً واحداً واسماً) أي جاز. القبالات بكسر القاف وتخفيف الواو واحدة وآخره لام هو الزمام وهو السير الذي يمشى فيه الشسع الذي يكون بين إصبعي الرجل . **قوله** (همام) وقع في رواية ابن السكن على الفريرى هشام بدل همام ؛ والذي عند الجماعة أولى . **قوله** (أن نعل النبي ﷺ) وقع في رواية عند الكشحي بنى بالافراد وكذا في قوله «لها» . **قوله** (قبالات) زاد ابن سعد عن عفان عن همام «من سبت ليس عليهما شعر» ، وقد أخرجه أحمد عن عفان بدون هذه الزيادة ، وقوله «سبت بكسر المهملة وسكون الواو واحدة بعدها مشاة وقد فسره في الحديث . **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين لها قبالات ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ) هذا مرسل قاله الاسماعيلي . قلت صورة الإرسال لأن ثابتاً لم يصرح بأن أنساً أخبره بذلك ، فإن كان ثابت قاله بحضرة أنس وأقره أنس على ذلك فيكون أخذ عيسى بن طهمان له عن أنس عرضاً ، لكن قد تقدم هذا الحديث في الخس من طريق ابن أحمد الزبيرى عن عيسى بن طهمان بما ينفي هذا الاحتمال ، ولفظه «أخرج إلينا أنس نعلين مجرداوتين لها قبالات ، فحدثني ثابت البناني بعد عن أنس أنهما نعلان النبي ﷺ» ، فظهر بهذا أن رواية عيسى عن أنس إخراج النعلين فقط وأن إضافتهما للنبي ﷺ من رواية عيسى عن ثابت عن أنس ، وقد أشار الاسماعيلي الى أن إخراج طريق أبي أحمد أولى ، وكأنه لم يستحضر أنها تقدمت هناك ، والبخارى على عادته إذا صححت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظهره الإرسال اعتماداً على الموصول ، وقد أخرج الترمذى في «الشمائل» وابن ماجه بسند قوى من حديث ابن عباس وكانت لنعل رسول الله ﷺ قبالاتان مثني شرا كهما ، قال الكرماني : دلالة الحديث

على الترجمة من جهة أن النمل صادقة على مجموع ما يلبس في الرجلين ، وأما الركن الثاني من الترجمة فن جهة أن مقابلة الشيء بالشيء يفيد التوزيع ، فلكل واحد من نمل كل رجل قبال واحد . قلت : بل أشار البخاري الى ماورد من بعض السلف ، فقد أخرج البزار والطبراني في «الضعيف» من حديث أبي هريرة مثل حديث أنس هذا وزاده وكذا لابن بكر ولعمر ، وأول من عقد عقدة واحدة عثمان بن عفان لفظ الطبراني وسياق البزار مختصر ، ورجال سنده نقات ، وله شاهد أخرجه النسائي من رواية محمد بن سيرين عن عمرو بن أوس مثله دون ذكر عثمان

#### ٤٢ - باب القبة الحراء من آدم

٥٨٥٩ - حدثنا محمد بن عرعرة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال «أبيت الذي ﷺ وهو في قبة حراء من آدم ، ورأيت بلالاً أخذ وضوء الذي ﷺ والناس يتدرون الوضوء فن أصاب منه شيئاً مسح به ، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه ،

٥٨٦٠ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني أنس بن مالك

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه قال «أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم»

**قوله** ( باب القبة الحراء من آدم ) بفتح الحموزة والمهملة هو الجلد المدبوغ ، وكأنه صبغ بحمرة قبل أن يجعل قبة . ذكر فيه طرفاً من حديث أبي جحيفة ، وقد تقدم في أوائل الصلاة بتجاءمه مشروحا ، وساقه فيه هذا الاسناد بعينه ، والغرض منه هنا قوله «وهو في قبة حراء من آدم» فهو مطابق لما ترجم له ، وتقدم شرح الحلة الحراء قريبا في «باب الثوب الأحمر» ولعله أراد الإشارة الى تضعيف حديث رافع المقدم ذكره هناك ، ثم ذكر حديث أنس قال ، أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، وهو أيضا طرف من حديث أورده بتجاءمه في كتاب الخس عن أبي البيان هذا الاسناد بعينه ، قال السكراني : هذا لا يدل على أن القبة حراء ، لكن يكفي أنه يدل على بعض الترجمة ، وكثيرا ما يفعل البخاري ذلك . قلت : ويمكن أن يقال : لعله حمل المطلق على المقيد وذلك لقرب العهد ، فان القصة التي ذكرها أنس كانت في غزوة حنين ، والتي ذكرها أبو جحيفة كانت في حجة الوداع ، وبينهما نحو سنتين ، فالظاهر أنها هي تلك القبة لأنه ﷺ ما كان يتأق في مثل ذلك حتى يستبدل ، وإذا وصفها أبو جحيفة بأنها حراء في الوقت الثاني فلأن تكون حرمتها موجودة في الوقت الاول أولى . **قوله** ( وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب ) هو الزهري المذكور في السند الذي قبله ، وقد اقتطع هذه الجملة من الحديث فساها على لفظ الليث ، وأول حديث شعيب عنده في فرض الخس «ان ناسا من الأنصار قالوا حين أفا الله على رسوله من أموال هوازن ما أفا» فذكر القصة قال - حدث رسول الله ﷺ بمقاتلتهم ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، الحديث بطوله . وقد تقدم شرحه في غزوة حنين . وقد وصل الاسماعيل رواية الليث من طريق الرمادي «حدثنا أبو صالح حدثنا الليث حدثني يونس» ومن طريق حرملة عن ابن وهب «أخبرني يونس ، وساقه بلفظ «حدث رسول الله ﷺ ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم» هكذا اقتطعه . وقد أخرجه مسلم عن حرملة ، وأوله م - ٤٠ - ج ١٠ - فتح الباري

خنده و ان ناسا من الانصار قالوا يوم حنين حين اقام الله ، فذكر الحديث بطوله

### ٤٣ - باب الجلوس على الحصر ونحوه

٥٨٦١ - حدثني محمد بن أبي بكر حدثنا معمر بن عبيد الله بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

« عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يَحْتَجِرُ حَصْرًا بِالْقَيْلِ فَيُصَلِّي ، وَيَسْطُرُهُ بِالنَّهَارِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ . فَجَلَسَ النَّاسُ يَثْبُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَصُلُّونَ بِصَلَاتِهِ حَتَّى كَسُوتُوا ، فَأَقْبَلَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تَطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ حَتَّى تَمُوتُوا ، وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ »

قوله ( باب الجلوس على الحصر ونحوه ) أما الحصر فمرفوف يتخذ من السعف وما أشبهه ، وأما قوله « ونحوه » فيريد من الأشياء التي تيسر وليس لها قدر رفيع . ذكر فيه حديث عائشة « أن النبي ﷺ كان يَحْتَجِرُ حَصْرًا بِالْقَيْلِ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ » ومعتبر في إسناده هو ابن سليمان التيمي ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وسعيد هو المقبري وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو سلمة وهم مدنيون ، وفيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شريح بن مانه أنه « سأل عائشة : أكان النبي ﷺ يصلي على الحصر والله يقول ﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ ؟ فقالت : لم يكن يصلي على الحصر ، ويمكن الجمع بحمل النبي على المداومة ، لكن يחדش فيه ما ذكره شريح من الآية ، وقد تقدم شرح حديث عائشة في كتاب الصلاة ، وترجم المصنف في أوائل الصلاة « باب الصلاة على الحصر » ، وأورد فيه حديث أنس « فتمت إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس ، الحديث ، وسبق ما يتعلق به ، وقوله في حديث عائشة يَحْتَجِرُ حَصْرًا مَهْمَلَةٌ ثُمَّ جِيم ثُمَّ رَاءُ مَهْمَلَةٌ لِلْكَثَرِ أَيْ يَتَّخِذُ حَجَرَةً لِنَفْسِهِ ، يُقَالُ حَجَرْتُ الْأَرْضَ وَاحْتَجَرْتُهَا إِذَا جَعَلْتَ عَلَيْهَا عَلَامَةً تَمْنِيهَا عَنْ غَيْرِكَ . ووقع في رواية الكشميني بزي في آخره . قوله ( يَثْبُونَ ) بمثابة أي يرجعون ، وقوله فيه « فإن الله لا يملك حتى تموتوا » ، تقدم شرحه أيضا في كتاب الإيمان ، وأن الملل كناية عن القبول أو الترك ، أو أطلق على سبيل المشاكلة . وقوله « وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام ، أي ما استمر في حياة العامل ، وليس المراد حقيقة الدوام التي هي شمول جميع الأزمنة . ووقع في رواية الكشميني « ما دام ، أي ما دام عليه العامل »

### ٤٤ - باب للزَّوْر بِالْقَبْ

٥٨٦٢ - وقال الألبان حدثني ابن أبي مليكة « عن الشَّوَرِ بْنِ خَرْمَةَ أَنَّ أَبَاهُ خَرْمَةَ قَالَ لَهُ : يَا بَنِي ،

إِنَّهُ بَلَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَتْ عَلَيْهِ أَقْبِيَّةٌ فَهُوَ يَقْسِمُهَا ، فَذَهَبَ بِنَا إِلَيْهِ . فَذَهَبْنَا فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنْزِلِهِ ، فَقَالَ لِي : يَا بَنِي أَدْعُ لِي النَّبِيَّ ﷺ . فَأَعْظَمْتُ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : أَدْعُو لَكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : يَا بَنِي إِنَّهُ لَيْسَ بِجَاهٍ ، فَذَعَوْتُهُ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ دِيْبَاجٍ مَزْرُورٌ بِالْقَدْحِ ، فَقَالَ : يَا خَرْمَةَ ، هَذَا خَبَأَنَاهُ لَكَ ، فَاصْطَاهُ لِأَبَاهُ »



**قوله** ( باب المزور بالذهب ) أى من الثياب . **قوله** ( وقال الليث ) وصله أحمد عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث بلفظه ، وللإسماعيل من رواية كامل بن طلحة حديثنا الليث ، وقد تقدم موصولا قريبا ، وفي الغيبة عن قتيبة عن الليث لكن بغير هذا اللفظ . **قوله** ( ان أباه غرمة قال : يا بني ) في رواية الكشميني قال له ، وقد تقدم شرح الحديث قريبا في باب القباء وفروج من حرير ، وقوله د شرج وعليه قباء من ديباج مزور بالذهب ، هذا يحتمل أن يكون وقع قبل التحريم ، فلما وقع تحريم الحرير والذهب على الرجال لم يبق في هذا حجة لمن يبيح شيئا من ذلك ، ويحتمل أن يكون بعد التحريم فيكون إعطاء لينتفع به بأن يكسوه النساء أو لبيدهن كما وقع لغيره ، ويكون معنى قوله د شرج وعليه قباء أى على يده فيكون من إطلاق الكل على البعض ، وقد تقدم أنه أراد تطيب قلب غرمة وأنه كان في خلقه شيء ، وفي قوله لولده في هذه الرواية لما قال له د أدعوك النبي ﷺ ، في معرض الإنكار لقوله د ادعه لي ، فأجابه بقوله : يا بني أنه ليس بجبار ، ما يدل على صحة إيمان غرمة ، وإن كان قد وصف بأنه سيء الخلق ، وفيه تواضع للنبي ﷺ وحسن تعلقه بأصحابه

#### ٤٥ - باب خواتيم الذهب

٥٨٦٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** أشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن صويد بن مقرن قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما يقول : نهانا النبي ﷺ عن سبع : نهى عن خاتم الذهب - أو قال : حلقة الذهب - وعن الحرير والإستبرق والديباج والليثرة الحمراء والقسى وآنية الفضة . وأمرنا بسبع : بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت الماطس ، ورد السلام ، وإجابة الداعي ، وإبرار المقسم ، ونصر المظلوم

٥٨٦٤ - **حدثني** محمد بن بشر **حدثنا** عندنا **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه د عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب . وقال عمرو أخبرنا شعبة عن قتادة سمع أنس رضي الله عنه . . . مثله

٥٨٦٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع د عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من ذهب وجعل فيه مما يلي كفه ، فاتخذة الناس ، فرمى به واتخذ خاتما من ورق - أو فضة ،

[ الحديث ٥٨٦٥ - أخرجه في : ٥٨٦٦ ، ٥٨٦٧ ، ٥٨٦٨ ، ٥٨٦٩ ، ٦٦٥٩ ، ٧٢٩٨ ]

**قوله** ( باب خواتيم الذهب ) جمع خاتم ، ويجمع أيضا على خواتم بلا ياء ، وعلى خيائيم بيا . بدل الواو ، وبلا ياء أيضا ، وفي الخاتم ثمان لغات : فتح التاء وكسرهما وهما واختمان ، وبثقيدهما على الالف مع كسر الحاء ختام ، وبفتحهما وسكون التحتانية وضم المثناة بعدها وار خيتوم ، وبجذف الياء والواو مع سكون المثناة ختم ، وبألف بعد الحاء وأخرى بعد التاء خاتام ، وبزيادة تحتانية بعد المثناة المكسورة خاتيام ، وبجذف الالف الأولى وتقديم التحتانية خيتام ، وقد جمعتها في بيت وهو :

عائنا عاتم ختم عاتم وخنا م غانيام وخيتوم وخيتام  
 وقبه : خذ نظم عد لغات الخاتم انتظم ثمانيا ما حواما قبل نظام  
 ثم ردت ثالثا : وهو مفتوح فاه ناسع واذا ساغ القياس اتم العشر عاتام  
 اما الاول فذكر أبو البقاء في إعراب الشواذ في الكلام على من قرأ العالمين بالهمز قال : ومثله الخاتم بالهمز ،  
 واما الثاني فهو على الاحتمال ، واقتصر كثيرون منهم النووي على أربعة ، والحق أن الحتم والخاتم مختص بما يجتم به  
 فتشكل الثمان فيه ، وأما ما يترن به فليس فيه إلا ستة ، وأنشدوا في الخانيام وهو آخرها :  
 أخذت من سعداك غانياما لمعهد تكتسب الآثاما

ذكر في ثلاثة أحاديث : الاول حديث البراء قال : نهانا رسول الله ﷺ عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، أو قال  
 و حلقة الذهب ، كذا في هذه الطريق من رواية آدم عن شعبة عن أشعث بن سليم وهو ابن أبي الصمَاء ، سمعت معاوية  
 ابن سويد بن مقرن قال سمعت البراء ، فذكره بتقديم النواهي على الأوامر ، وتقدم في أوائل الجنائز عن ابن الوليد  
 عن شعبة بتقديم الأوامر على النواهي ، لكن سقط من النواهي ذكر الميائز وقال فيه : خاتم الذهب ، ولم يشك .  
 وأورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة سكن لم يسق فيه المنهيات جملة ، وأورده في الطب عن حفص بن  
 عمر عن شعبة لكن سقط من النواهي آنية الفضة ، وذكر من الأوامر ثلاثة فقط : اتباع الجنائز وعبادة المريض  
 وإفشاء السلام ، واختصر الباقي . وقال فيه أيضا : خاتم الذهب ، وأورده في أواخر الأدب عن سليمان بن حرب  
 عن شعبة كذلك ، لكن لم يذكر القسي ولا آنية الفضة ، وقال بدل الاستبرق السندس . وأخرجه في الإيمان  
 والنذور من طريق غندر عن شعبة مقتصر على إبرار القسم حسب ، فهذا ما عنده من تغاير السياق في رواية شعبة  
 فقط ، وأما من رواية غيره عن أشعث عنده أيضا فانه أخرجه في الأشربة فقط من رواية أبي عوانة عن الأشعث  
 فقدم الأوامر على النواهي وساقه تاما وقال فيه : ونهانا عن خواتيم الذهب ، وهكذا أخرجه في الرولية من طريق  
 أبي الاحوص عن أشعث مثله سواء وهو المطابق لترجمة هنا ، وأخرجه في أوائل الاستئذان من طريق جرير عن  
 أشعث كذلك لكن قال : ونهى عن تختم الذهب ، وقد تقدم قريبا في اللباس من رواية سفيان الثوري في آخر  
 د باب القسي ، مختصرا جدا : نهانا عن الميائز الحر وعن القسي ، وفي د باب المييزة الحمراء ، من روايته : أمرنا  
 بسبح ، فذكر منها العبادة واتباع الجنائز وتشجيت العاطس ، ونهانا عن سبع فلم يذكر منها خاتم الذهب ولا آنية  
 الفضة ، فهذه جميع طرق هذا الحديث عنده ، فاما المنهيات فقد شرحت في أما كتبها ومعظمها هذا الكتاب كتاب  
 اللباس ، وتقدم الكلام على آنية الفضة في كتاب الأشربة ، وأما الأوامر فنذكر كل واحدة منها في بابها ، ويأتي  
 بسطها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( عن بشير بن نهيك ) بفتح  
 الموحدة وكسر المصحمة ، ونهيك بالنون وزنه سواء . قوله عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب ( في الكلام  
 حذف تقديره : نهى عن لبس خاتم الذهب . قوله ( وقال عمرو ) هو ابن مرزوق د أنبأنا شعبة ، ساق هذا الاسناد  
 لما فيه من بيان سماح قتادة من النضر وهو ابن أنس بن مالك المذكور في السند الذي قبله ، وسماح التضر من  
 بشير بن نهيك وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن أبي قلابة الرقاشي وقاسم بن أصبغ في مصنفه عن محمد بن غالب

ابن حرب كلاهما عن عمرو بن مردوق به ، ووقع التصريح بسجاع قتادة من النظر بهذا الحديث أيضا في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة وأخرجه الاسماعيل كذلك . قال ابن دقيق العيد : اخبار الصحابي عن الامر والنهي على ثلاث مراتب : الاولى أن يأتي بالصيغة كقوله افعلوا أو لا تفعلوا ، الثانية قوله أمرنا رسول الله ﷺ بكذا ونهانا عن كذا وهو كالمرتبة الاولى في العمل به أمرا ونهيا ، وإنما نزل عنها لاحتمال أن يكون ظن ما ليس بأمر أمرا ، إلا أن هذا الاحتمال مرجوح للعلم بعدالته ومعرفة بمدلولات الالفاظ لغة . المرتبة الثالثة أمرنا ونهينا على البناء للمجهول وهي كالثانية ، وإنما نزلت عنها لاحتمال أن يكون الأمر غير النهي ﷺ ، وإذا تقرر هذا فالنهي عن خاتم الذهب أو التخنم به مختص بالرجال دون النساء ، فقد نقل الاجماع على إباحته للنساء . قلت : وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عائشة د أن النجاشي أهدى للنبي ﷺ حلية فيها خاتم من ذهب ، فأخذه وأنه لمعرض عنه ، ثم دعا أمانة بنت أبيه فقال : تحلى به ، قال ابن دقيق العيد : وظاهر النهي التحريم ، وهو قول الأئمة واستقر الامر عليه ، قال عياض : وما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من تختمه بالذهب فشدود ، والأشبه أنه لم تبلغه السنة فيه فالتامس بعده بمعمون على خلافه ، وكذا ما روى فيه عن خباب وقد قال له ابن مسعود د أما آن لهذا الخاتم أن يأتي ؟ فقال : انك لن تراه على بعد اليوم ، فكأنه ما كان بلغه النهي ، فلما بلغه رجع . قال : وقد ذهب بعضهم الى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم كما قال مثل ذلك في الحرير ، قال ابن دقيق العيد : هذا يقتضي اثبات الخلاف في التحريم ، وهو يناقض القول بالاجماع على التحريم ، ولا بد من اعتبار وصف كونه خاتما . قلت : التوفيق بين الحكمين ممكن بأن يكون للقائل بكرامة التنزيه انقراض واستقر الاجماع بعده على التحريم ، وقد جاء عن جماعة من الصحابة ليس خاتم الذهب ، من ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق محمد بن أبي اسماعيل أنه رأى ذلك على سعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله وصهيب وذكر ستة أو سبعة ، وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن حذيفة وعن جابر بن سمرة وعن عبد الله بن يزيد الخطمي نحوه ، ومن طريق حمزة بن أبي أسيد د تزعمنا من يدي أبي أسيد خاتما من ذهب ، وأغرب ما ورد من ذلك ما جاء عن البراء الذي روى النهي ، فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي السفر قال د رأيت على البراء خاتما من ذهب ، وعن شعبة عن أبي إسحق نحوه أخرجه البغوي في د الجمعيات ، وأخرج أحمد من طريق محمد بن مالك قال د رأيت على البراء خاتما من ذهب فقال : قسم رسول الله ﷺ قسما فألبسني فقال : البس ما كساك الله ورسوله ، قال الحازمي : اسناده ليس بذلك ، ولو صح لم ينسخ . قلت : لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي ﷺ ، وقد روى حديث النهي المتفق على صحته عند الجمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حله على التنزيه ، أو فهم الغصورية له من قوله البس ما كساك الله ورسوله ، وهذا أولى من قول الحازمي : لعل البراء لم يبلغه النهي . وبؤيد الاحتمال الثاني أنه وقع في رواية أحمد وكان الناس يقولون للبراء لم تتخنم بالذهب وقد نهى عنه رسول الله ﷺ ؟ فيذكر لهم هذا الحديث ثم يقول : كيف قامروني أن أضح ما قال رسول الله ﷺ البس ما كساك الله ورسوله ، ومن أدلة النهي أيضا ما رواه يونس عن الزهري عن أبي أدريس عن رجل له صحبة قال د جلس رجل الى رسول الله ﷺ وفي يده خاتم من ذهب فقرع رسول الله ﷺ يده بفضيب فقال : ألني هذا ، وعموم الاحاديث المتقدم ذكرها في د باب لبس الحرير ، حيث قال في الذهب والحرير د هذان حرامان على رجال أمتي حل لائناها ، وحديث عبد الله بن عمرو رفعه د من مات من أمتي وهو

يلبس الذهب حرم الله عليه ذهب الجنة ، الحديث أخرجه أحمد والطبراني ، وفي حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب ما يستدل به على نسخ جواز لبس الخاتم إذا كان من ذهب ، واستدل به على تحريم الذهب على الرجال قايلاً وكثيره انتهى عن التخنم وهو قليل ، وتعبه ابن دقيق العيد بأن التحريم يتناول ما هو في قدر الخاتم وما فوقه كالدملج والمعضد وغيرها ، فأما ما هو درونه فلا دلالة من الحديث عليه ، وتناول انتهى جميع الأحوال فلا يجوز لبس خاتم الذهب لمن فاجأه الحرب لأنه لا تعلق له بالحرب ، بخلاف ما تقدم في الحرير من الرخصة في لبسه بسبب الحرب ، وبخلاف ما على السيف أو الترس أو المنطقة من حلية الذهب فإنه لو فاجأه الحرب جاز له الضرب بذلك السيف فإذا انقضت الحرب فليتقصد لأنه كاه من متعلقات الحرب بخلاف الخاتم . الحديث الثالث حديث ابن عمر سيأتي شرحه في الباب الذي يليه ، وقوله فيه « فاتخذوا الناس ، أي اتخذوا مثله كما بينه بعد ، وقوله « من ورق أو فضة » شك من الراوى ، وحزم في الذي يليه بقوله « من فضة وفي الذي يليه بأنه « من ورق » والورق بفتح الواو وكسر الراء ويجوز اسكانها ، وحكى الصغاني (١) وحكى كسر أوله مع السكون فتلك أربع لغات ، وفيها لغة خامسة الرقة والراء بدل الواو كالوعد والمعدة ، وقيل الورق يختص بالمصكوك والرقعة أهم

#### ٤٦ - باب خاتم الفضة

٥٨٦٦ - **حديث** يوسف بن موسى 'حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله عن نافع ' عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب - أو فضة - وجعل فيه مما يلي كفه ، ونقش فيه : محمد رسول الله ، فاتخذ الناس مثله ، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به وقال : لا ألبسه أبداً . ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ الناس خواتيم للفضة . قال ابن عمر : فلبس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان في بئر أريس »

٣٧ - **باب** \* ٥٨٦٧ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يلبس خاتماً من ذهب ، فنبذته فقال : لا ألبسه أبداً فنبذ الناس خواتيمهم »

٥٨٦٨ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً ، ثم إن الناس اصطغوا الخواتيم من ورق ولبسوها ، فطرح رسول الله ﷺ خاتمته ، فطرح الناس خواتيمهم »

تابعه إبراهيم بن سعيد وزيادة وشبيب عن الزهري ، وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتماً من ورق

(١) يهاض بأصلا ، قال صحيح ما يهاض بولاق : ولعل موضعه انقطعت فيها ، أي الرقعة ، بدليل قوله بعد « فطرحوا الرقعة »

**قوله** (باب غاتم الفضة) أى جواز لبسه ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** (عبيد الله) هو ابن عمر العمري . **قوله** (اتخذ غاتما من ذهب) معنى اتخذه أمر بصياغته فصنع فلبسه ، أو وجده مصوغا فاتخذه . وقوله د عما يلى باطن كفه ، فى رواية الكشميهنى ، بطن كفه ، زاد فى رواية جويرية عن نافع كما سيأتى قريبا إذا لبسه ، وقوله ونقش فيه عهد رسول الله ، كذا فيه بالرفع على الحساية ، ونقش أى أمر بنقشه . **قوله** (فاتخذ الناس مثله) يحتمل أن يكون المراد بالمثلية كونه من فضة وكونه على صورة النقش المذكورة ، ويحتمل أن يكون لمطلق الاتخاذ . وقوله د فرمى به وقال لا ألبسه أبدا ، وقع فى رواية جويرية عن نافع د فرمى المنزى لعهد الله وأنى عليه فقال : ائى كنت اصطنعت ، وأنى لا ألبسه ، وفى رواية المغيرة بن زياد د فرمى به ، فلا تدري ما فعل ، وهذا يحتمل أن يكون كرهه من أجل المشاركة ، أو لما رأى من زهرهم بلبسه ، ويحتمل أن يكون لكونه من ذهب وصادف وقت تحريم لبس الذهب على الرجال ، وبؤيد هذا رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر المختصرة فى هذا الباب بلفظ د كان رسول الله ﷺ يلبس غاتما من ذهب ، فنبذه فقال : لا ألبسه أبدا ، وقوله د واتخذ غاتما من فضة ، فى رواية المغيرة بن زياد ثم أمر بخاتم من فضة فأمر أن ينقش فيه د عهد رسول الله . **قوله** (فاتخذ الناس خواتيم الفضة) لم يذكر فى حديث ابن عمر فى اتخاذ الناس خواتيم الفضة منعا ولا كراهية ، وسيأتى ذلك فى حديث أنس . **قوله** (قال ابن عمر فلبس الخاتم - بعد النبى ﷺ - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان فى بئر أريس) بفتح الهجزة وكسر الراء وبالسین المبهمة وزن عظيم ، وهى فى حديثه بالقرب من مسجد قباء ، وسيأتى فى د باب نقش الخاتم ، قريبا من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله العمري بلفظ د ثم كان بعد فى يد أبى بكر ، وذكر عمر وعثمان بمثل هذا الترتيب ، ويأتى بعد فى د باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ، من حديث أنس نحوه وقال فيه د فلما كان عثمان جالس على بئر أريس ، زاد ابن سعد عن الانصارى بسند المصنف د ثم كان فى يد عثمان ست سنين ، ثم انقما . ووقع فى حديث ابن عمر عند أبى داود والنسائى من طريق المغيرة بن زياد عن نافع من الزيادة فى آخره عن ابن عمر د فاتخذ عثمان غاتما ونقش فيه عهد رسول الله فكان يحتم به أو يتختم به ، وله شاهد من مرسل على بن الحسين عند ابن سعد فى الطبقات ، وفى رواية أبوب بن موسى عن نافع عند مسلم نحو حديث عبيد الله بن عمر عن نافع الى قوله د لجعل فسه عما يلى كفه ، قال د وهو الذى سقط من معيقيب فى بئر أريس ، وهذا يدل على أن نسبة سقوطه الى عثمان نسبة جارية أو بالمكس ، وأن عثمان طلبه من معيقيب فحتم به شيئا واستمر فى يده وهو مفكر فى شئ يعبت به فسقط فى البئر أو رده اليه فسقط منه ، والأول هو الموافق لحديث أنس ، وقد أخرج النسائى من طريق المغيرة بن زياد عن نافع هذا الحديث وقال فى آخره د وفى يد عثمان ست سنين من عمله ، فلما كثرت عليه دفعه الى رجل من الانصار فكان يحتم به . فخرج الانصارى الى قليب لعثمان فسقط ، فالتقى فلم يبرجد ، . الطريق الثانية لحديث ابن عمر . **قوله** (كان رسول الله ﷺ يلبس غاتما من ذهب فنبذه) كذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار أمم منه وساقه نحو رواية نافع السقى قبلها ، وسيأتى فى الاهتمام ، وكذا أخرجه أحمد والنسائى من رواية اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار . الحديث الثانى ، **قوله** (يونس) هو ابن يزيد الابل . **قوله** (انه رأى فى يد رسول الله ﷺ غاتما من ورق يوما واحدا ، وان الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق فلبسوها فطرح رسول الله ﷺ غاته ، فطرح الناس خواتيمهم) هكذا روى الحديث الزهرى عن أنس ، واتفق الفيحان

على تخريجهم من طريقه ونسب فيه إلى الغلط ، لأن المعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ بسبب اتخاذ الناس مثله إنما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر ، قال النورى تبعاً لمعياض : قال جميع أهل الحديث هذا وهم من ابن شهاب لأن المطروح ما كان الا خاتم الذهب ، ومنهم من تأوله كما سيأتى . قلت : وحاصل الأجوبة ثلاثة : أحدها قاله الاسماعيلى فإنه قال بعد أن سافه : ان كان هذا الخبر محفوظاً فينبغى أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتماً من ورق على لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله ، فلما اتخذوه رى به حتى رموا به ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذوه ونقش عليه ما نقش ليختم به ، ثانياً أشار اليه الاسماعيلى أيضاً أنه اتخذ زينة فلما تبعه الناس فيه رى به ، فلما احتاج الى الختم اتخذ ليختم به ، وبهذا جزم المحب الطبرى بعد أن حكى قول الملب ، وذكر أنه متكلف ، قال : والظاهر من خاتمهم أنهم اتخذوها لزينة فطرح خاتمهم ليطرحوا ، ثم لبس بعد ذلك للمعاجة الى الختم به واستمر ذلك ، وسيأتى جواب التبعي عن ذلك في « باب اتخاذ الخاتم » . ثانياً قال ابن بطال : خالف ابن شهاب رواية قتادة وثابت وعبد العزيز ابن صهيب في كون الخاتم الفضة استقروا في يد النبي ﷺ يختم به الخلفاء بعده ، فوجب الحكم للجماعة ، وإن وهم الزهرى فيه ، لكن قال الملب قد يمكن أن يتأول لابن شهاب ما ينفي عنه الوهم وإن كان الوهم أظهر ، وذلك أنه يحتمل أن يكون لما عزم على اطراح خاتم الذهب اصطنع خاتم الفضة بدليل أنه كان لا يستغنى عن الختم على الكتف الى الملوك وغيرهم من أمراء السرايا والعمال ، فلما لبس خاتم الفضة أراد الناس أن يصطنعوا مثله فطرح عند ذلك خاتم الذهب فطرح الناس خواتم الذهب ، قلت : ولا يخفى وهى هذا الجواب ، والذي قاله الاسماعيلى أقرب مع أنه يخدش فيه أنه يستلزم اتخاذ خاتم الورق مرتين . وقد نقل معياض نقحوا من قول ابن بطال قائلاً : قال بعضهم يمكن الجمع بأنه لما عزم على تخريم خاتم الذهب اتخذ خاتم فضة فلما لبس أراد الناس في ذلك اليوم ليبدلوا إباحته ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تخريمه فطرح الناس خواتيمهم من الذهب ، فيكون قوله ، فطرح خاتمهم وطرحوا خواتيمهم ، أى الختم من الذهب . وحاصله أنه جعل الموصوف في قوله « فطرح خاتمهم فطرحوا خواتيمهم » خاتم الذهب وإن لم يجر له ذكر ، قال معياض : وهذا يسوغ أن لو جاءت الرواية بحملة . ثم أشار الى أن رواية ابن شهاب لا تحتل هذا التأويل ، فلما النورى قارضى هذا التأويل وقال : هذا هو التأويل الصحيح ، وليس في الحديث ما يمنعه . قال : وأما قوله « فصنع الناس الخواتم من الورق فلبسوها » ، ثم قال « فطرح خاتمهم فطرحوا خواتيمهم » ، فيحتمل أنهم لما علموا أنه ﷺ يريد أن يصطنع لنفسه خاتم فضة اصطنعوا لانفسهم خواتم الفضة وبعثت معهم خواتم الذهب كما بقي معه خاتمهم الى أن استبدل خاتم الفضة وطرح خاتم الذهب فاستبدلوا وطرحوا اهـ . وأيده الكرمانى بأنه ليس في الحديث أن الخاتم المطروح كان من ورق بل هو مطلق ، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه نقش خاتمهم ، قال : ومهما أمكن الجمع لا يجوز توهم الراوى . قلت : ويحتمل وجهاً رابعاً ليس فيه تفيد ولا زيادة اتخاذ وهو أنه اتخذ خاتم الذهب لزينة فلما تتابع الناس فيه وافق وقوع تخريمه فطرحه ولذلك قال « لا ألبس أبداً » وطرح الناس خواتيمهم تبعاً له ، وصرح بانتهى عن لبس خاتم الذهب كما تقدم في الباب قبله ، ثم احتاج الى الخاتم لأجل الختم به فاتخذ من فضة ونقش فيه اسمه الكريم فتبعه الناس أيضاً في ذلك فرى به حتى رى الناس تلك الخواتم المنقوشة على اسمها ثم تفتت مصلحة نقش اسمه بوقوع الاشتراك ، فلما عدت خواتيمهم برميها رجع الى خاتمهم الخاص به فصار يختم به ، ويشير الى ذلك قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى قريباً في

باب الخاتم في الخنصر : إنا اتخذنا خاتما ونقشنا فيه نقشا فلا ينقش عليه أحد ، فلعل بعض من لم يبلغه النبي أو بعض من بلغه من لم يرسخ في قلبه الإيمان من مناقق ونحوه اتخذوا ونقشوا فوق ما وقع ويكون طرده له غضبا من تشبه به في ذلك النقش ، وقد أشار إلى ذلك الكرماني مختصرا . والله أعلم . وقول الزهري في روايته إنه رآه في يده يوما لا ينافي ذلك ، ولا يعارضه قوله في الباب الذي بعده في رواية حميد : « سئل أنس هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء . » إلى أن قال - فكأنني أنظر إلى ويبس خاتمه ، فإنه يحمل على أنه رآه كذلك في تلك الليلة واستمر في يده بقية يومها ثم طرده في آخر ذلك اليوم والله أعلم . وأما ما أخرجه النسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع عن ابن عمر : « اتخذ النبي ﷺ خاتما من ذهب فلبسه ثلاثة أيام ، فيجمع بينه وبين حديث أنس بأحد أمرين : إن قلنا إن قول الزهري في حديث أنس « خاتم من ورق ، سهو وإن الصواب خاتم من ذهب ، فقوله يوما واحدا ظرف لرؤية أنس لأمدة اللبس ، وقول ابن عمر ثلاثة أيام ، ظرف لمدة اللبس . وإن قلنا أن لا يوم فيها وجمعنا بما تقدم فمدة لبس خاتم الذهب ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر هذا ، ومدة لبس خاتم الورق الأول كانت يوما واحدا كما في حديث أنس ثم لما رمى الناس الخوانيم التي نقشوها على نقشه ، ثم عاد فلبس خاتم الفضة واستمر إلى أن مات . » قوله ( تابعه إبراهيم بن سعد وزباد وشعيب عن الزهري ) أما متابعة إبراهيم بن سعد وهو الزهري المدني فوصلها مسلم وأحمد وأبو داود من طريقه بمثل رواية يونس بن يزيد لا مخالفة إلا في بعض لفظ ، وأما متابعة زياد - وهو ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل مكة ثم اليمن - فوصلها مسلم أيضا وأشار إليها أبو داود أيضا ولفظه عنه كذلك لكن قال « اضطربوا واضطربوا » . وأما متابعة شعيب فوصلها الاسماعيلي كذلك وأشار إليها أبو داود أيضا . قوله ( وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتما من ورق ) هذا التعليق لم أره في أصل من رواية أبي ذر وهو ثابت للباقيين إلا النسفي ، وقد أشار إليه أبو داود أيضا ، وصله الاسماعيلي من طريق سعيد بن عفير عن الليث عن ابن مسافر - وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر - عن ابن شهاب عن أنس كذلك وليس فيه لفظ « أرى » ، فكأنها من البخاري ، قال الاسماعيلي : رواه أيضا عن ابن شهاب كذلك موسى بن عقبة وابن أبي عتيق ، ثم ساقه من طريق سليمان بن بلال عنهما قال مثل حديث إبراهيم بن سعد . وفي حديثي الباب مبادرة الصحابة إلى الاقتداء بأفعاله ﷺ فهما أفر عليه استمروا عليه ومهما أنكره امتنعوا منه . وفي حديث ابن عمر أنه ﷺ لا يورث والا لدفع خاتمه للورثة ، كذا قال النووي ، وفيه نظر لجراد أن يكون الخاتم اتخذ من مال المصالح فانتقل للامام لينتفع به فيما صنع له . وفيه حفظ الخاتم الذي يحتم به تحت يد أمين إذا نزع الكبير من إصبعه . وفيه أن يسير المال إذا ضاع لا يهمل طلبه ولا سجا إذا كان من أمر أهل الغدير ، وفيه بحث سيأتي ، وفيه أن العيب اليسير بالشيء حال التفكر لا عيب فيه

#### ٤٨ -- باب نص الخاتم

٥٨٦٩ - حدثنا عبدان أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا حميد قال « سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء إلى شطر الليل ، ثم أقبل علينا بوجهه ، فكأنني أنظر إلى ويبس خاتمه ، قال : إن للناس قد صلوا وقاموا ، وإنسكم لن لم تزالوا في صلاة ما انتظرونها ،

٥٨٧ - **حدثنا** اسحاق بن عمار قال سمعت حميداً يحدث عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان خاتمه من نسة ، وكان فسه منه ، وقال يحيى بن أيوب : حدثني حميد سمع أنساً عن النبي ﷺ ، قوله ( باب فصاحات ) قال الجوهرى : الفص بفتح الفاء والعامرة تكسرهما وأبنتها غيره لغة وزاد بعضهم الضم وعليه جرى إسنادك في المثلث ، ثم ذكر حديث حميد « سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ خاتماً ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء » الحديث . فقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة . وقوله « ويص » بموحدة وآخره مهملة هو البريق وزنا ومعنى ، وسيأتي من رواية عبد العزيز بن صهيب بلفظ « بريقه » ومن رواية قتادة عن أنس بلفظ « بياضه » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس في آخره « ورفع أنس يده اليسرى » أخرجه مسلم والنسائي ، وله في أخرى « وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى » . قوله في الطريق الثانية ( كان خاتمه من فضة ) في رواية أبي داود من طريق زهير بن معاوية عن حميد ( من فضة كله ) فهذا نص في أنه كله من فضة ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق إياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال « كان خاتم النبي ﷺ من حديد ملوياً عليه فضة » فربما كان في يده ، قال : وكان معيقب على خاتم النبي ﷺ « يعنى كان أميناً عليه فيحمل على التعدد ، وقد أخرج له ابن سعد شاهداً مرسلين عن مكحول « ان خاتم رسول الله ﷺ كان من حديد ملوياً عليه فضة » غير أن فسه باد ، وآخر مرسلين عن إبراهيم النخعي مثله دون ما في آخره . وثالثاً من رواية سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص « ان خالد بن سعيد - يعنى ابن العاص - أتى وفي يده خاتم ، فقال له رسول الله ﷺ ما هذا ؟ أطرحه ، فطرحه فإذا خاتم من حديد ملوياً عليه فضة . قال : فما نقشه ؟ قال : محمد رسول الله ، قال فأخذه فلبسه ، ومن وجه آخر عن سعيد بن عمرو المذكور أن ذلك جرى عمرو بن سعيد أخى خالد بن سعيد ، وسأذكر لفظه في « باب هل يحمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر » ؟ قوله ( وكان فسه منه ) لا يمارضه ما أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس « كان خاتم النبي ﷺ من ورق وكان فسه حبشياً ، لأنه إما أن يحمل على التعدد وحينئذ فعنى قوله حبشى أى كان حجراً من بلاد الحبشة ، أو على لون الحبشة ، أو كان جزعاً أو حقيقاً لأن ذلك قد يؤتى به من بلاد الحبشة ، ويحتمل أن يكون هو الذى فسه منه ونسب إلى الحبشة لصفته فيه إما الصباغة وإما النقش . قوله ( وقال يحيى بن أيوب الخ ) أراد بهذا التعليق بيان سماح حميد له من أنس ، وقد تقدم في المواقيت ممثلاً أيضاً ، وذكرت من وصله وفقه الحمد . وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من الباب الذى ترجمه في شيء ، وأجيب بأنه أشار إلى أنه لا يسمى خاتماً إلا إذا كان له فص ، فان كان بلا فص فهو حلقة . قلت : لكن في الطريق الثانية في الباب أن نص الخاتم كان منه ، فاعلمه أراد الرد على من زعم أنه لا يقال له خاتم إلا إذا كان له فص من غيره ، ويؤيده أن في رواية خالد بن قيس عن قتادة عن أنس عند مسلم « فصاغ رسول الله ﷺ خاتماً حلقة من فضة » والذي يظهر لى أنه أشار إلى أن الاجمال في الرواية الأولى محمول على التبيين في الرواية الثانية

#### ٤٩ - باب خاتم الحديد

٥٨٧١ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه سمع سهلاً يقول



« جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : جئتُ أهب نفسي . فقامت طويلا ، فنظر وصوب ؛ فلما طال مقامها فقال رجل : زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة . قال : عندك شيء تُصديقها ؟ قال : لا . قال : انظر . فذهب ثم رجع فقال : والله إن وجدتُ شيئا . قال : اذهب فالتبس ولو خاتما من حديد . فذهب ثم رجع قال : لا والله ولا خاتما من حديد . وعليه إزار ما عليه رداء ، فقال : أصدقها إزارى . فقال النبي ﷺ : إزارك إن لبسته لم يكن عليك منه شيء وإن لبسته لم يكن عليها منه شيء ، فتحنى الرجل فجلس ، فرآه النبي ﷺ موليا ، فآثر به فدعى ، فقال : ما معك من القرآن ؟ قال : سورة كذا وكذا - لسورة عددها - قال : قد ملككها بما معك من القرآن »

**قوله ( باب خاتم الحديد )** قد ذكرت ما ورد فيه في الباب الذي قبله ، وكأنه لم يثبت عنده شيء من ذلك على شرطه ، وفيه دلالة على جواز لبس ما كان على صفته . وأما ما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه « أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه فقال : مالي أجد منك ربح الأصنام ؟ فطرحه . ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال : مالي أرى عليك حلية أهل النار ؟ فطرحه . فقال : يا رسول الله من أى شيء أتخذه ؟ قال : أتخذه من ورق ، ولا تنم مشقلا ، وفي عنقه أبو طيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة اسمه عبد الله بن مسلم المروزي ، قال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ويخالف ، فإن كان محفوظا حل المنع على ما كان حديدا صرفا . وقد قال التيفاشي في «كتاب الأحجار» خاتم الفولاذ مطردة للشيطان إذا لوى عليه فضة ، فهذا يؤيد المغايرة في الحكم . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الواصة وقوله فيه « اذهب فالتبس ولو خاتما من حديد » استدل به على - ر - لبس خاتم الحديد ، ولا حجة فيه لأنه لا يلزم من جواز الاتخاذ جواز اللبس ، فيحتمل أنه أراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته . وقوله « ولو خاتما » محذوف الجواب لدلالة السياق عليه ، فإنه لما أسره بالتماس مهما وجد كأنه خشي أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحفارته فأكد دخوله بالجملة المشمرة بدخول ما بعدها فيما قبلها ، وقوله في الجواب « فقال لا والله ، ولا خاتما من حديد » انتصب على تقدير لم أجد ، وقد صرح به في الطريق الأخرى

### ٥٠ - باب نقش الخاتم

٥٨٧٢ - **حديث** عبد الأهل حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة « عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن نبي الله ﷺ أراد أن يكتب إلى رَهْط - أو أناس - من الأعاجم فقبل له : إنهم لا يقبلون كتابا إلا عليه خاتم ، فآخذ النبي ﷺ خاتما من فضة نقشه : محمد رسول الله . فسكاني بويص - أو بويصيص - الخاتم في إصبع النبي ﷺ ، أو في كفه ،

٥٨٧٣ - **حديث** محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن محمد عن عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر رضى الله

هنها قال : اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق ، وكان في يده ، ثم كان بعد في يد أبي بكر ، ثم كان بعد في يد عمر ، ثم كان بعد في يد عثمان ، حتى وقع بعد في بحر أريس ، نقشه : محمد رسول الله .

**قوله** ( باب نقش الخاتم ) ذكر فيه حديثين : أحدهما عن أنس ، **قوله** ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن حماد وسعيد هو ابن أبي عروبة . **قوله** ( أراد أن يكتب إلى رهمط أو أناس ) هو شك من الراوى . **قوله** ( من الأعاجم ) في رواية شعبة بن قتادة كما يأتي بعد باب د إلى الروم ، . **قوله** ( فقبل له ) في مرسل طاوس عند ابن سعد أن قريها هم الذين قالوا ذلك للنبي ﷺ . **قوله** ( نقشه محمد رسول الله ) زاد ابن سعد من مرسل ابن سيرين = بسم الله محمد رسول الله ، ولم يتابع على هذه الزيادة ، وقد أوردته من مرسل طاوس والحسن البصري وإبراهيم النخعي وسالم بن أبي الجهم وغيرهم ليس فيه الزيادة ، وكذا وقع في الباب من حديث ابن عمر ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه أخرجه لهم خاتماً فزعم أن رسول الله ﷺ كان يلبسه فيه تمثال أسد قال معمر : ففسله بعض أصحابنا فشر به ، ففيه مع إرساله ضعف ، لأن ابن عقيل عتاف في الاحتجاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، وعلى تقدير ثبوته فامله لبعده مرة قبل النبى . **قوله** ( في أصبح النبي ﷺ أو في كفه ) شك من الراوى ، ووقع في رواية شعبة د في يده ، وسيأتى من وجه آخر عن أنس في الباب الذى بعده د في خنصره . الحديث الثانى حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في د باب خاتم الفضة .

### ٥٦ - باب الخاتم في الخنصر

٥٨٧٤ - **حديث** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن صهيب **د** عن أنس رضى الله عنه قال : صنع النبى ﷺ خاتماً قال : إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشا ، فلا ينقش عليه أحد ، قال : فأنى لأرى بريقه في خنصره ؟

**قوله** ( باب الخاتم في الخنصر ) أى دون غيرها من الأصابع ، وكأنه أشار إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى من طريق أبي بردة بن أبي موسى عن علي قال **د** نهانى رسول الله ﷺ أن ألبس خاتمى في هذه وفي هذه ، معنى السبابة والوسطى ، وسيأتى بيان أى الخنصرين اليمنى أو اليسرى كان يلبس الخاتم فيه بعد باب . **قوله** ( فلا ينقش عليه أحد ) في رواية الكشميهنى وحده **د** ينقش ، بالنون المؤكدة ، وإنما نهى أن ينقش أحد على نقشه لأن فيه اسمه وصفته ، وإنما صنع فيه ذلك ليختص به فيكون علامة تختص به وتميز عن غيره ، فلو جاز أن ينقش أحد نظمه نقشه لفاتح المقصود

### ٥٦ - باب اتخاذ الخاتم ليختص به الشيء ، أو يكتب به إلى أهل الكتاب وغيرهم

٥٨٧٥ - **حديث** آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال **د** لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له : إنهم لن يقرؤوا كتابك إلا ذالم يكن مختوما ، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه : محمد رسول الله . فكانما أنظر إلى يياضه في يده

قوله ( باب اتخاذ الخاتم ) سقط لفظ : باب ، من رواية أبي ذر ، قال الخطابي : لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب ، فلما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم واتخذ من ذهب ، ثم رجع عنه لما فيه من الزينة ولما يخشى من الفتنة ، ووجهل قصه بما يلبس باطن كفه ليسكون أبعد من الزين . قال شيخنا في شرح الترمذي ، دعواه أن العرب لا تعرف الخاتم بحجبه فإنه عربي وكانت العرب تستعمله انتهى ، ويحتاج إلى ثبوت لبسه عن العرب وإلا فكونه عربيا واستعمالهم له في غم المكتسب لا يرد على عبارة الخطابي ، وقد قال الطحاوي بعد أنه أخرج الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي ريمانة قال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الخاتم إلا لذي سلطان ، ذهب قوم إلى كراهة لبس الخاتم إلا لذي سلطان ، وخالفهم آخرون فأباحوه ، ومن حجتهم حديث أنس المتقدم : أن النبي ﷺ لما أتى خاتمه أتى الناس خواتيمهم ، فإنه يدل على أنه كان يلبس الخاتم في العهد النبوي من لبس ذا سلطان ، فإن قيل هو منسوخ قلنا الذي نسخ منه لبس خاتم الذهب ، قلت أو لبس خاتم المنقوش عليه نقش خاتم النبي ﷺ كما تقدم تقريره . ثم أورد عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يلبسون الخواتم من لبس له سلطان انتهى . ولم يجب عن حديث أبي ريمانة . والذي يظهر أن لبسه لغیر ذی سلطان خلاف الأولى ، لأنه ضرب من الزين ، والاتق بالرجال خلافه ، وتكون الأدلة الهالة على الجواز هي الصارفة للنهي عن التحريم ، ويؤيده أن في بعض طرقه نهى عن الزينة والخاتم الحديث ، ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطنة على شيء ما يحتاج إلى الغم عليه لا السلطان الأكبر ، خاصة والمراد بالخاتم ما يختم به فيكون لبسه عبثا ، وأما من لبس الخاتم الذي لا يختم به وكان من الفضة لوزينة فلا يدخل في النهي ، وعلى ذلك يحمل حال من لبسه ، ويؤيده ما ورد من صفة نقش خواتم بعض من كان يلبس الخواتم بما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يختم به ، وقد سئل مالك عن حديث أبي ريمانة فضمه وقال : سألت صدقة بن يسار سعيد بن المسيب فقال : لبس الخاتم ، وأخبر الناس أني قد أفتيتك والله أعلم . ( تكملة ) : جزم أبو الفتح اليممرى أن اتخاذ الخاتم كان في السنة السابعة ، وجزم غيره بأنه كان في السادسة ويجمع بأنه كان في أواخر السادسة وأوائل السابعة لأنه إنما اتخذ عند إرادته مكاتبة الملوك كما تقدم ، وكان إرساله إلى الملوك في مدة الهدنة ، وكان في ذي القعدة سنة ست ، ورجع إلى المدينة في ذي الحجة ، ووجه الرسل في المحرم من السابعة وكان اتخاذ الخاتم قبل إرساله الرسل إلى الملوك . والله أعلم

### ٥٣ - باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه

٥٨٧٦ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع أن عبد الله **حدثه** أن النبي ﷺ اصطنع خاتما من ذهب ، وجعل فصه في بطن كفه لئلا يلبسه ، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب ، فرقى المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه فقال : إني كنت اصطنعته ، وإنى لا ألبسه . فنهذه ، فنهذه للناس ، قال جويرية : ولا أحسبه إلا قال : في يده اليمنى

قوله ( باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه ) سقط لفظ : باب ، من رواية أبي ذر ، قال ابن بطال : قيل لما لك يحمل الفص في باطن الكف ؟ قال : لا . قال ابن بطال : ليس في كون فص الخاتم في بطن الكف ولا ظهر ما

أمر ولا نهي . وقال غيره : السر في ذلك أن جعله في بطن الكف أبعد من أن يظن أنه فعله لثزين به ، وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس جعله في ظاهر الكف كما سأذكره قريبا . قوله ( حدثنا جويرية ) هو ابن أسماء ، وعبد الله هو ابن عمر . قوله ( اصطنع خاتما من ذهب وجعل ) كذا للاكثر ، وللمستعمل والسرخسي ، ويجعل ، وقد تقدم شرح الحديث في « باب خاتم الفضة » . قوله ( قال جويرية ولا أحسبه الا قال في يده اليمنى ) هو موصول بالاسناد المذكور ، قال أبو ذر في روايته : لم يقع في البخاري موضع الخاتم من أي اليدين الا في هذا . وقال الداودي : لم يحزم به جويرية ، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه ، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ . قلت : وكلامه متعقب فان الظن فيه من موسى شيخ البخاري ، وقد أخرجه ابن سعد عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن محمد بن أسماء كلاهما عن جويرية وجزما بأنه لبسه في يده اليمنى ، وهكذا أخرج مسلم من طريق عقبة بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قصة اتخاذ الخاتم من ذهب وفيه « وجعله في يده اليمنى » ، وأخرجه الترمذي وابن سعد من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « صنع النبي ﷺ خاتما من ذهب فتختم به في يمينه » ، ثم جلس على المنبر فقال : اني كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني . ثم نبذه ، الحديث وهذا صريح من لفظه ﷺ واقع لبس . وموسى بن عقبة « سند الثقات الاثبات » ، وأما ما أخرجه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبو داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد كلاهما عن نافع عن ابن عمر « كان النبي ﷺ يتختم في يساره » فقد قال أبو داود بعده : ورواه ابن إسحق وأسماء بن زيد عن نافع « في يمينه » انتهى . ورواية ابن إسحاق قد أخرجها أبو الشيخ في كتاب أخلاق النبي ﷺ ، من طريقه ، وكذا رواية أسماء . وأخرجها محمد بن سعد أيضا . فظهر أن رواية اليسار في حديث نافع شاذة ، ومن رواها أيضا أقل عددا والين حفظا ممن روى اليمين ، وقد أخرج الطبراني في « الاوسط » بسند حسن عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ، وأخرج أبو الشيخ في « كتاب أخلاق النبي ﷺ » من رواية خالد بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر نحوه ، فرجحت رواية اليمين في حديث ابن عمر أيضا . وقد ورد التختم في اليمين أيضا في أحاديث أخرى : منها عند مسلم من حديث أنس « ان النبي ﷺ لبس خاتما من فضة في يمينه فنهض حبشي » ، وأخرج أبو داود أيضا من طريق ابن إسحق قال « رأيت على الصلت بن عبد الله خاتما في خنصره اليمين ، فسألته فقال : رأيت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فمه على ظهرها ، ولا إخال ابن عباس الا ذكره عن النبي ﷺ » ، وأورده الترمذي من هذا الوجه مختصرا « رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله الا قال : رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه » ، ولطبراني من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » وفي سننه لين ، وأخرج الترمذي أيضا من طريق حماد بن سلمة « رأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه وقال : كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ثم نقل عن البخاري أنه أصح شيء روى في هذا الباب . وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي في « الثمائل » وصححه ابن حبان من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن هل « ان النبي ﷺ كان يتختم في يمينه » وفي الباب عن جابر في « الثمائل » ، بسند لين ، وعائشة هند البزار بسند لين ، وعند أبي الشيخ بسند حسن ، وعن أبي أمامة هند الطبراني بسند ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الدارقطني في « غرائب مالك » بسند ساقط . وورد التختم في اليسار من حديث ابن عمر كما تقدم ، ومن حديث أنس أيضا أخرجه

مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال « كان خاتم النبي ﷺ في هذه ، وأشار الى الخنصر اليسرى » . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي في « الشعب » ، من طريق قتادة عن أنس ، ولأبي الشيخ من حديث أبي سعيد بلفظ « كان يلبس خاتمه في يساره » ، وفي سنده ابن ، وأخرجه ابن سعد أيضا ، وأخرج البيهقي في الادب من طريق أبي جعفر الباقر قال « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار » وأخرجه الترمذي موقوفا على الحسن والحسين حسب ، وأما دعوى الداودي أن العمل على التختم في اليسار فكأنه توهمه من استحباب مالك للتختم وهو يرجع عمل أهل المدينة فلن أن عمل أهل المدينة ، وفيه نظر ، فانه جاء عن أبي بكر وعمر وجمع جم من الصحابة والتابعين يهدم عن أهل المدينة وغيرهم التختم في اليمن ، وقال البيهقي في الادب : يجمع بين هذه الاحاديث بأن الذي لبسه في يمينه هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر . والذي لبسه في يساره هو خاتم الفضة ، وأما رواية الزهري عن أنس التي فيها التصريح بأنه كان فضة ولبسه في يمينه فكأنها خطأ ، فقد تقدم أن الزهري وقع له وهم في الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ ، وأنه وقع في روايته أنه الذي كان من فضة ، وأن الذي في رواية غيره أنه الذي كان من ذهب ، فعمل هذا فالذي كان لبسه في يمينه هو الذهب اه ملخصا . وجمع غيره بأنه لبس الخاتم أولا في يمينه ثم حوله الى يساره ، واستدل له بما أخرجه أبو الشيخ وابن عدي من رواية عبد الله بن عطاء عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ تختم في يمينه ، ثم انه حوله في يساره » ، فلو صح هذا لكان قاطعا للنزاع ، ولكن سنده ضعيف . وأخرج ابن سعد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال « طرح رسول الله ﷺ خاتمه الذهب ثم تختم خاتما من ورق لجمه في يساره ، وهذا منسول أو معضل ، وقد جمع البغوي في « شرح السنة » ، بذلك وأنه تختم أولا في يمينه ثم تختم في يساره وكان ذلك آخر الامرين ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن اختلاف الاحاديث في ذلك فقال : لا يثبت هذا ولا هذا ، ولكن في يمينه أكثر ، وقد تقدم قول البخاري ان حديث عبد الله بن جعفر أصح شيء ورد فيه وصرح فيه بالتختم في اليمن ، وفي المسألة عند الشافعية اختلاف والاصح اليمن . قلت : ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف القصد ، فان كان القصد للتزين به فاليمين أفضل ، وان كان للتختم به فاليسار أولى لأنه كالمدح فيها ، ويحصل تناوله منها باليمين وكذا وضعه فيها ، ويترجح التختم في اليمن مطلقا لان اليسار آلة الاستنجاء فيصان الخاتم اذا كان في اليمن عن أن تصيبه النجاسة ، ويترجح التختم في اليسار بما أشرت اليه من التناول . وجنحت طائفة الى استواء الامرين وجمعوا بذلك بين مختلف الاحاديث ، والى ذلك أشار أبو داود حيث ترجم « باب التختم في اليمن واليسار » ثم أورد الاحاديث مع اختلافها في ذلك بغير ترجيح ، ونقل النووي وغيره الاجماع على الجواز ثم قال : ولا كراهة فيه - يعني عند الشافعية - وانما الاختلاف في الأفضل ، وقال البغوي : كان آخر الامرين التختم في اليسار . وتعليقه الطبري بأن ظاهره النسخ ، وليس ذلك مراده بل الاخبار بالواقع اتفاقا ، والذي يظهر أن الحكمة فيه ما تقدم ، والله أعلم

#### ٥٨ - باب قول النبي ﷺ : لا ينقش على قشر خاتمه

٥٨٧٧ - **حَرْشٌ** سَدَّدَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَدَّ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ ، وَنَقَشَ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَقَالَ : إِنِّي اخْتَدْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ

وَنَقَشَتْ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَلَا يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا يَنْفَشَنَّ ) بضم أوله (على نقش خاتمه) ذكر فيه حديث أنس من رواية عبد العزيز ابن صهيب عنه في اتخاذ الخاتم من فضة وفيه « فلا يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ » وقوله فيه «أنا اتخذناه بصيغة الجمع وهي للتعظيم هنا ، والمراد أني اتخذت . وأخرج الترمذي من طريق معمر عن ثابت عن أنس نحوه وقال فيه « ثم قال لا تنفشوا عليه » وأخرج الدارقطني في « الأفراد » من طريق سلية بن وهرام عن عكرمة عن يعلى بن أمية قال « أنا صنعت للنبي ﷺ خاتما لم يشركني فيه أحد ، نقش فيه محمد رسول الله » فيستفاد منه اسم الذي صاغ خاتم النبي ﷺ ونقشه . وأما ثبته ﷺ عن أن يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ أى مثل نقشه فقد تقدمت الإشارة إلى الحكمة فيه في « باب خاتم الفضة » وقد أخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » عن ابن عمر أنه نقش على خاتمه عبد الله بن عمر ، وكذا أخرج عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه نقش اسمه على خاتمه ، وكذا القاسم بن محمد ، قال ابن بطلان : وكان مالك يقول : من شأن الخلفاء والعصاة نقش أسمائهم في خواتمهم . وأخرج ابن أبي شيبة عن حذيفة وأبي عبيدة أنه كان نقش خاتم كل واحد منهما « الحمد لله » وعن علي « الله الملك » وعن إبراهيم النخعي « باقه » وعن مسروق « بسم الله » وعن أبي جعفر الباقر « العزة لله » وعن الحسن والحسين لا بأس بنفش ذكر الله على الخاتم ، قال النووي : وهو قول الجمهور ، ونقل عن ابن سيرين وبعض أهل العلم كراهته انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأسا أن يكتب الرجل في خاتمه « حسبي الله » ونحوها ، فهذا يدل على أن الكراهة عنه لم تثبت ، ويمكن الجمع بأن الكراهة حيث يخاف عليه حمله للجنب والحائض والاستنجاء بالكف التي هو فيها ، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك ، فلا تكون الكراهة لذلك بل من جهة ما يعرض لذلك ، والله أعلم

### ٥٥ - باب هل يُجْعَلُ نَفْسُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ ؟

٥٨٧٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ « عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِفَ كَتَبَ لَهُ ، وَكَانَ نَفْسُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ : مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، وَرَسُولُ سَطْرٍ ، وَاللَّهُ سَطْرٌ »

٥٨٧٩ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَزَادَنِي أَحَدٌ : حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جَلَسَ عَلَى بَنِي أُرَيْسٍ قَالَ فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ فَجَعَلَ يَبْعَثُ بِهِ ، فَسَقَطَ . قَالَ فَاخْتَلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ فَتَنَزَّحُ اللَّيْلُ ، فَلَمْ نَجِدْهُ ، **قوله** ( باب هل يجمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ) قال ابن بطلان : ليس يكون نقش الخاتم ثلاثة أسطر أو سطرين أفضل من كونه سطرًا واحدًا ، كذا قال . قلت : قد يظهر أثر الخلاف من أنه إذا كان سطرًا واحدًا يكون الفص مستطيلًا لضرورة كثرة الأحرف ، فإذا تعددت الأسطر أمكن كونه مربعًا أو مستديرًا ، وكل منهما أولى من المستطيل . **قوله** ( حدثني أبي ) هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس . **قوله** ( عن ثُمَامَةَ ) هو ابن عبد الله بن أنس هم عبد الله بن المثنى الرازي ، والسند كله بصريون من آل أنس . **قوله** ( عن أنس ) في رواية الإسماعيلي من

طریق علی بن المدینی عن محمد بن عبد الله الانصاری حدثنی ابی حدثنا ثمامة حدثنی أنس ، . قوله ( ان ابا بکرونی  
الله عنه لما استخلف کتب له ) لم يذكر المكتوب وقد تقدمت الإشارة اليه في کتاب الزكاة وأنه کتب له مقادير الزكاة .  
قوله ( وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر ) هذا ظاهره أنه لم يكن فيه زيادة على ذلك ،  
لكن أخرج أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ، من رواية عروة بن البرند بكسر الموحدة والراء بعدها نون ساكنة  
ثم دال عن عروة بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء ابن ثابت عن ثمامة عن أنس قال : كان فص خاتم النبي  
ﷺ حشياً مكتوباً عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وعروة ضعفه ابن المدینی ، وزيادته هذه شاذة ، وظاهره  
أيضاً أنه كان على هذا الترتيب ، لكن لم تكن كتابته على السياق العادي فإن ضرورة الاحتياج إلى أن يختم به  
يقضى أن تكون الأحرف المنقوشة مقبولة ليخرج الختم مستوياً ، وأما قول بعض الشيوخ أن كتابته كانت من  
أسفل إلى فوق يعنى أن الجلالة في أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد في أسفلها فلم أر التصريح بذلك في شيء من الأحاديث ،  
بل رواية الإسماعيل يخالف ظاهرها ذلك ، فإنه قال فيها : محمد سطر والسطر الثاني رسول والسطر الثالث الله ، ولك  
أن تقرأ محمد بالتون ورسول بالتون وعدمه والله بالرفع وبالجر . قوله ( وزادني أحمد حدثنا الانصاري الى  
آخره ) هذه الزيادة موصولة ، وأحمد المذكور جزم المزي في الأطراف ، أنه أحمد بن حنبل ، لكن لم أر هذا  
الحديث في « مسند أحمد » من هذا الوجه أصلاً . قوله ( وفي يد عمر بعد أبي بكر ، فلما كان عثمان جالس على بئر  
أريس ) وقع في رواية ابن سعد عن الانصاري : ثم كان في يد عثمان ست سنين ، فلما كان في الست الباقية كتبها  
على بئر أريس ، . قوله ( لجعل يعث به ) في رواية ابن سعد : لجعل يحمله في يده ، . قوله ( فسقط ) في رواية  
ابن سعد : فوقع في البئر ، قوله ( فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنزع البئر فلم يجد ) أي في الذهاب والرجوع  
والزول إلى البئر والطلوع منها ، ووقع في رواية ابن سعد : فطلبناه مع عثمان ثلاثة أيام فلم ندر عليه ، قال بعض  
العلماء : كان في خاتمه ﷺ من السر شيء مما كان في خاتم سليمان عليه السلام ، لأن سليمان لما فقد خاتمه ذهب ماله ،  
وعثمان لما فقد خاتم النبي ﷺ انتفض عليه الأمر وخرج عليه العاجون وكان ذلك مبدأ الفتنة التي أفضت إلى قتله  
واتصلت إلى آخر الزمان . قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن يسير المال إذا ضاع يجب البحث في طلبه والاجتهاد  
في تفتيشه ، وقد فعل ﷺ ذلك لما ضاع عقد عائشة وحبس الجيش على طلبه حتى وجد ، كذا قال ، وفيه نظر ، فلما  
عقد عائشة فقد ظهر أثر ذلك بالاعادة المظيمة التي نشأت عنه وهي رخصة التيمم فكيف يقاس عليه غيره ؟ وأما  
فعل عثمان فلا ينهض الاحتجاج به أصلاً لما ذكر ، لأن الذي يظهر أنه إنما بالغ في التفتيش عليه لكونه أثر النبي  
ﷺ قد لبسه واستعمله وختم به ، ومثل ذلك يساوي في العادة قدراً عظيماً من المال ، والا لو كان غير خاتم للنبي  
ﷺ لا كنتي بطلبه بدون ذلك ، وبالأضرورة يعلم أن قدر المونة التي حصلت في الأيام الثلاثة تزيد على قيمة الخاتم  
لكن اقتضت صفته عظيم قدره فلا يقاس عليه كل ما ضاع من يسير المال ، قال : وفيه أن من فعل الصالحين العيب  
بخواتمهم وما يكون بأيديهم وليس ذلك بعائب لهم ، قلت : وإنما كان كذلك لأن ذلك من مثلهم إنما ينشأ عن  
فكر ، وفكرتهم إنما هي في الخير . قال الكرماني : معنى قوله : يعث به ، يهركه أو يخرججه من إصبعه ثم يدخله  
فيها وذلك صورة العيب ، وإنما يفعل الشخص ذلك عند قصركه في الأمور . قال ابن بطلال : وفيه أن من طلب  
شيئاً ولم ينجح فيه بعد ثلاثة أيام أن له أن يتركه ، ولا يكون بعد الثلاث مضياً ، وأن الثلاث حد يقع بها العذر في

ته المطلوبات . وفيه استعمال آثار الصالحين ولباس ملابسهم على جهة التبرك والتميم بها

### ٥٦ - باب الخاتم للنساء ، وكان على عائشة خواتم الذهب

٥٨٨٠ - **حدثنا** أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرنا الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما : شهدت العيد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة ، قال أبو عبد الله وزاد ابن وهب عن ابن جريج : فأتى النساء فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين الفتح والخواتم في ثوب بلال ،

**قوله** ( باب الخاتم للنساء ) قال ابن بطال : الخاتم للنساء من جملة الحل الذي أبيح لمن . **قوله** ( وكان على عائشة خواتم الذهب ) وصله ابن سعد من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطالب قال : سألت القاسم بن محمد فقال : لقد رأيت عائشة تلبس المعصفر وتلبس خواتم الذهب . **قوله** ( طاوس عن ابن عباس شهدت العيد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة ) . تخط لفظ فصل ، من رواية المستمل والسرخسي ، وهي مرادة ثابتة في أصل الحديث ؛ فإنه طرف من حديث تقدم في صلاة العيد من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بسنده هنا . **قوله** ( وزاد ابن وهب عن ابن جريج ) يعني بهذا السند ابن عباس . وقد تقدم بالزيادة موصولا في تفسير سورة الممتحنة من رواية هارون بن محمد عن ابن عباس . **قوله** ( فأتى النساء فجعلن يلقين الفتح والخواتم ) الفتح بفتح الفاء ومثناة فوق بعدها حاء معجمة جمع فتحة وهي الخواتم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين قاله ابن السكيت وغيره ، وقيل الخواتم التي لا فصوص لها ، وقيل الخواتم الكبار كما تقدم ذلك من تفسير عبد الرزاق في كتاب العيدين مع بسط ذلك

### ٥٧ - باب القلائد والسخاب للنساء ، يعني قلادة من طيب وسك

٥٨٨١ - **حدثنا** محمد بن عازرة حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج النبي ﷺ يوم عيد فصل ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم أتى النساء فأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تصدق بخمرها ومخاها .

**قوله** ( باب القلائد والسخاب للنساء ) السخاب بكسر المهملة وتخفيف الخاء المعجمة وبعد الألف موحدة . **قوله** ( يعني قلادة من طيب وسك ) بضم المهملة وتشديد الكاف ، وفي رواية الكشميني : وسك ، بكسر الميم وسكون المهملة وكاف خفيفة ، والسخاب جمع سخاب بضم السين ، وقد تقدم بيان ما فسر به غيره في «باب ما ذكر في الأسواق» من كتاب البيوع . ثم أورد فيه حديث ابن عباس من رواية سعيد بن جبير عنه قال : خرج النبي ﷺ - وفيه - فجعلت المرأة تلقى سخابها وخمرها ، بضم الخاء المعجمة وسكون الراء ثم صاد صيحة ، هي الحلقة الصفدة من ذهب أو فضة ، وقد تقدم تفسيره في «باب الخطبة بعد العيد» من كتاب العيدين

### ٥٨ - باب استمارة القلائد

٥٨٨٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم حدثنا عتبة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله



عنها قالت : هلكت فلانة لأسماء ، فبعث النبي ﷺ في طلبها رجلا ، فحضرت الصلاة وليسوا قطي وضوء ولم يجدوا ماء ، فصلوا وهم على غير وضوء ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم ، زاد ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة « استعمرت من أسماء »

**قوله** ( باب استعارة القلائد ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة فلانة أسماء ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة ، وفيه بيان القلادة المذكورة مم كانت . وقوله « زاد ابن نمير عن هشام » ، يعني بسنده المذكور « أنها استعمرت من أسماء » أي بنت أبي بكر - القلادة المذكورة « وقد وصله المؤلف رحمه الله في كتاب الطهارة من طريقه »

### ٥٩ - باب القُرط للنساء

وقال ابن عباس : أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتن بهن - وبين إلى آذانهن وحلوقهن  
٥٨٨٣ - حديث حجاج بن منهال حدثنا شعبه قال أخبرني عدي قال سمعت سعيداً « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين لم يُصل قبلهما ولا بعدها . ثم أتى للنساء ومعه بلال ، فأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تُلقى قُرطها ،

**قوله** ( باب القُرط للنساء ) يضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مبهمة : ما يحل به الاذن ذهباً كان أو فضة صرفاً أو مع ثلوث وغيره ويلحق غالباً على ثمنها . **قوله** ( وقال ابن عباس . أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتن بهن ) إلى آذانهن وحلوقهن ( هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في العيدين وفي الاعتصام وغيرها من طريق عبد الرحمن بن عباس عن ابن عباس ، فاما في الاعتصام فقال في رواية « لجعل النساء يشن إلى آذانهن وحلوقهن ، وقال في العيدين « فرأيتن بهن » فرأيتن بهن يقذفنه في ثوب بلال ، أخرجه قبيل كتاب الجمعة من هذا الوجه بلفظ « فجعلت المرأة تموى بيدها إلى حلقتها تلقى في ثوب بلال ، ومعنى الاهواء الايماء باليد إلى الشيء ليؤخذ ، وقد ظهر أنه في الآذان إشارة إلى الحلقي ، وأما في الحلوق فالذي يظهر أن المراد القلائد فاتها توضع في العنق وإن كان عليها إذا تدلت الصدر ، واستدل به على جواز ثقب آذن المرأة لتجعل فيها القُرط وغيره مما يجوز لهن التزين به ، وفيه نظر لأنه لم يمتنع وضع القُرط في ثقب الآذن ، بل يجوز أن يشبك في الرأس بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الآذن وتنزل عنها ، سلبنا لكن إنما يؤخذ من ترك إنكاره عليهن ، ويجوز أن تكون آذانهن ثقبت قبل مجيء الشرع فيشتغل في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ، ونحوه قول أم زرع « أناس من حل آذني ، ولا حجة فيه لما ذكرنا . وقال ابن القيم : كره الجمهور ثقب آذن الصبي ورخص بعضهم في الإثني . قلت : وجاء الجواز في الإثني عن أحمد القرينة ، والكره للصبي . قال الغزالي في « الاحياء » يحرم ثقب آذن المرأة ويحرم الاستئجار عليه إلا أن ثبت فيه شيء من جهة الشرع . قلت : جاء عن ابن عباس فيما أخرجه الطبراني في « الأوسط » : سبعة في الصبي من السنة فذكر السابع منها وثقب آذنه ، وهو يستدرك على قول بعض الشارحين : لا مستند لأصحابنا في قولهم إنه سنة . **قوله** ( أخبرني

حديثي) هو ابن ثابت ، وقد تقدم قبل بابين من طريق شعبة أيضا بهذا الاسناد بلفظ دخرصها ، بدل قرطها

### ٦٠ - باب السخاب للصبيان

٥٨٨٤ - **حديثي** اسحاق بن إبراهيم الخيطي أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا ورقان بن عمر عن عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنت مع رسول الله ﷺ في سوق من أسواق المدينة ، فانصرف فانصرفت ، فقال : أين الكع ؟ ثلاثا . ادع الحسن بن علي ، فقام الحسن بن علي يمشي وفي عنقه السخاب ، قال النبي ﷺ بيده هكذا ، فقال الحسن يبدو هكذا ، فالتزمه فقال : اللهم إني أحبه ، فأجبه ، وأحب من يحبّه . » وقال أبو هريرة « فإنا كان أحد أحب إلى من الحسن بن علي بعدما قال رسول الله ﷺ ما قال »

**قوله** ( باب السخاب للصبيان ) تقدم بيان السخاب ، وحديث ابن هريرة المذكور في الباب تقدم شرحه في باب ما ذكر في الأسواق ، من كتاب البيوع مستوفى ، وقوله فيه « أين الكع ، ؟ في رواية المستمل والسرخصي « أي الكع ، بصيغة النداء »

### ٦١ - باب المتشبهون بالنساء ، والمتشبهات بالرجال

٥٨٨٥ - **حديثنا** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن حكيم « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن رسول الله ﷺ للمتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال »

تابعه عمرو وأخبرنا شعبة

[ الحديث ٥٨٨٥ - طرفاه في : ٥٨٨٦ ، ٦٨٣٤ ]

**قوله** ( باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال ) أي ذم الفريقين ، ويدل على ذلك القعن المذكور في الخبر **قوله** ( حدثنا محمد بن جعفر ) كذا لا في زر ، ولغيره « حدثنا غندر ، وهو هو . **قوله** ( لعن رسول الله ﷺ المتشبهين ) قال الطبري المعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اليباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس . قلت : وكذا في الكلام والمشي ، فأما هيئة اليباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد ، فرب قوم لا يفترق زى نساءهم من رجالهم في القبس ، لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار ، وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فمختص بمن تعدد ذلك ، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فأما يؤمر بتكليف تركه والادمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفضل وتمادي دخله الدم ، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ هذا واضح من لفظ التشبهين . ولما اطلاق من أطلق كالزوي وان الخنث الخلق لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك الثني والتكسر في المشي والكلام بدت عليه المماثلة لترك ذلك ، والا متى كان ترك ذلك ممكنا ولو بالتدريج فتركه بغفء حذر لحنه اللوم ، واستدل لذلك الطبري بكونه ﷺ لم يمنع الخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التذيق في وصف المرأة كافي

ثالث أحاديث الباب الذي يليه ، فمنه حينئذ فدل على أن لا دم على ما كان من أصل الخلقة . وقال ابن التين : المراد بالدم في هذا الحديث من تشبه من الرجال بالنساء في الزى ومن تشبه من النساء بالرجال كذلك ، فأما من انتهى في التشبه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى في دبره وبالرجال من النساء إلى أن تتعاطى السحق بظهرها من النساء فإن هذين المصنفين من الدم والعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك ، قال : وإنما أمر بإخراج من تعاطى ذلك من البيوت كما في الباب الذي يليه لئلا يفضى الأمر بالتشبه إلى تعاطى ذلك الأمر المنكر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به ما ملخصه : ظاهر اللفظ الزجر عن التشبه في كل شيء ، لكن عرف من الأدلة الأخرى أن المراد التشبه في الزى وبعض الصفات والحركات ونحوها ، لا التشبه في أمور الخير . وقال أيضا : الذين الصادر من النبي ﷺ على ضربين : أحدهما يراد به الزجر عن الشيء الذي وقع اللعن بسببه وهو خوف ، فإن الذين من علامات الكبار ، والآخر يقع في حال الخرج ، وذلك غير خوف ، بل هو رحمة في حق من لعنه ، بشرط أن لا يكون الذي لعنه مستحقا لذلك كما ثبت من حديث ابن عباس عند مسلم ، قال : والحسكة في لعن من تشبه بإخراج الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحكماء ، وقد أشار إلى ذلك في لعن الواصلات بقوله « المغيرات خلق الله » . قوله ( نأبوه عمرو قال أخبرنا شعبة ) يعني بالسند المذكور ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يوسف القاضي قال حدثنا عمرو ابن مرزوق به ، واستدل به على أنه يجرم على الرجل لبس الثوب المكلل بالؤلؤ ، وهو واضح لورود علامات التحريم وهو لعن من فعل ذلك ، وأما قول الشافعي ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا لأنه من زى النساء فليس مخالفا لذلك ، لأن مراده أنه لم يرد في النهي عنه بخصوصه شيء .

## ٦٢ - باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت

٥٨٨٦ - **حديث** ما ذكره ابن فضال حدثنا هشام عن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعن النبي ﷺ الخنثيين من الرجال ، والمترجلات من النساء ، وقال : أخرجوهن من بيوتكم . قال فأخرج النبي ﷺ فلانا ، وأخرج عمر فلانة .

٥٨٨٧ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا زهير حدثنا هشام بن عروة أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته « أن أم سلمة أخبرتها أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت غنث ، قال لعبد الله أخي أم سلمة : يا عبد الله ، إن فصح الله لكم فدا الطائف فاني أدلك على بنت غنثان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال النبي ﷺ لا يدخن هؤلاء عليكن » . قال أبو عبد الله : تقبل بأربع وتدبر بثمان يعني أربع عكن بطنها ، فهي تقبل بثمان ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه الممكن الأربع لأنها محيطة بالجنبين حتى لحقت ، وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف وهو ذكر لأنه لم يقل بثمانية أطراف

**قوله** ( باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ) كذا الأكثر ، ولقيني د باب إخراجهم ، وكذا عند الاسماعيلي وأبو نعيم . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، وأخرجه أبو داود

الطياحي في مسنده عن شعبة وهشام جميعا عن قتادة عن عكرمة ، وكان أبا داود حمل رواية هشام على رواية شعبة فان رواية شعبة عن قتادة هي باللفظ المذكور في الباب الذي قبله ، ورواية هشام عن يحيى هي بهذا اللفظ الذي في هذا الباب ، وقد أخرجه المصنف وأبو داود في السنن ، كلاهما عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه أحمد عن اسماعيل ابن طلبة ويحيى القطان وي زيد بن هارون كلهم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير . قوله ( الخثين من الرجال ) تأتي الإشارة الى ضبطه عقب هذا . قوله ( والمترجلات من النساء ) زاد أبو داود من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة وقلت له ما المترجلات من النساء ؟ قال : المتشبهات بالرجال . قوله ( فأخرج النبي ﷺ فلانا وأخرج عمر فلانة ) كذا في رواية أبي ذر و فلانة ، بالتأنيث وكذا وقع في شرح ابن بطلان ، وقبائين و فلانا ، بالتذكير ، وكذا عند أحمد . وقد أخرج الطبراني وتمام الرازي في فرائده من حديث وأثلة مثل حديث ابن عباس هذا بتامه وقال فيه « وأخرج النبي ﷺ أنجشة » ، وأخرج عمر فلانا ، وأنجشة هو العبد الأسود الذي كان يحدو بالنساء ، وسيأتي خبره في ذلك في كتاب الأدب ، وقد تقدم ذكر أسامى من كان في العهد النبوي من الخثين ، ولم أقف في شيء من الروايات على تسمية الذي أخرجه عمر ، الى أن ظفرت بكتاب لأبي الحسن المدايني سماه « كتاب المغر بين » ، بهجمة وراه مفتوحة ثقيلة ، فوجدت فيه عدة قصص لمن غرهم عمر عن المدينة ، وسأذكر ذلك في كتاب أواخر الحدود ان شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجهني . قوله ( وفي البيت عنك ) تقدم ضبطه وتسميته في أواخر كتاب النكاح ، وشرح الحديث مستوفي ، وبيان ما وقع هنا من كلام البخاري من شرح قوله « تقبل بأربع وتدبر بثمان » ، وقوله في آخر الحديث « لا يدخلن » ، بضم أوله وتشديد النون « هؤلاء عليكن » ، كذا للاكثر وهو الوجه ، وفي رواية المستعمل والمرحوم « عليكن » بصيغة جمع المذكر ، ويوجه بأنه جمع مع النساء المخاطبات بذلك من يلوذين من صبي ووصيف ، لجاء التخليص . وقد تفتح التحقانية أوله مخففا ومثقلا . وفي هذه الاحاديث مشروعية اخراج كل من يحصل به التأذى للناس من حكاية الى أن يرجع عن ذلك أو يتوب

### ٦٣ - باب قصص الشارب

وكان ابن عمر يميني شاربته حتى ينظر إلى بياض الجعد ويأخذ هذين ، يعني بين الشارب والحية  
 ٥٨٨٨ - حدثنا للسكنى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع ، قال أصحأنا عن السككي عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما عن النبي ﷺ قال « من لفطرة قص الشارب »  
 [ الحديث ٥٨٥٨ - طريقه : ٥٨٩٠ ]

٥٨٨٩ - حدثنا علي حدثنا سفيان قال الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية  
 « لفطرة خمس - أو خمس من الفطرة - الختان والاستحذاء وتف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب ،  
 [ الحديث ٥٨٨٩ - طريقه في : ٥٨٩١ ، ٦٢٩٧ ]

قوله ( بابه قص الشارب ) هذه الترجمة وما بعدها الى آخر كتاب اللباس لها تعلق باللباس من جهة الاشتراك في الزينة ، فذكر أولا التراجم المتعلقة بالشعور وما شاكلها ، وثانيا المتعلقة بالتقليم ، وثالثا المتعلقة بتحسين الصورة

ورابما المتعلقة بالتصاوير لانها قد تكون في الثياب . وختم بما يتعلق بالارتداد وتعلقه به خفي وتعلقه بكتابات  
الادب الذي يليه ظاهر والله أعلم . وأصل القص تتبع الاثر ، وقيدته ابن سيدة في « المحكم » بالليل ، وانقص ايضا ايراد  
الخبر تاما هل من لم يحضره ، ويطلق ايضا على قطع شيء من شيء بألة غصوصة ، والمراد به هنا قطع الشعر الثابت  
على الشفة العليا من غير استئصال ، وكذا قص الظفر أخذ أعلاه من غير استئصال . قوله ( وكان ابن عمر ) كذا  
لا في ذر والنسفي وهو المعتمد ، ووقع للباقيين ، وكان عمر ، قلت : وهو خطأ فان المعروف عن عمر أنه كان يوفّر  
شاربه . قوله ( يعني شاربه ) بالحاء المهملة والفاء ثلاثيا ورباعيا من الاحفاء أو الحفو والمراد الازالة . قوله ( حتى  
يرى بياض الجلد ) وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال رأيت ابن عمر يعني شاربه حتى لا  
يترك منه شيئا . وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان رأيت ابن عمر يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله ،  
وهذا ابن أبي شيبة في أثر ابن عمر أن المراد به إزالة ما على طرف الشفة فقط . قوله ( ويأخذ هذين يعني  
عين الشارب والشفة ) كذا وقع في التفسير في الأصل ، وقد ذكره رزين في جامعه من طريق نافع عن ابن عمر  
جازما بالتفسير المذكور ، وأخرج البيهقي نحوه ، وقوله « بين » كذا للجميع إلا أن عياضا ذكر أن محمد بن أبي عمر  
رواه بلفظ « من » ، ألقى للجميع ، والاول هو المعتمد . قوله ( حدثنا المسكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع . قال  
أصحابنا عن المسكي : عن ابن عمر ) كذا للجميع ، والمعنى أن شيخه مسكي بن إبراهيم حدثه به عن حنظلة وهو ابن أبي  
سفيان الجهني عن نافع عن النبي ﷺ مرسل لم يذكر ابن عمر في السند ، وحدث به غير البخاري عن مسكي موصولا  
بذكر ابن عمر فيه وهو المراد بقول البخاري « قال أصحابنا » هذا هو المعتمد وبهذا جزم شيخنا ابن الملقن رحمه الله  
لكن قال : ظهر لي أنه موقوف على نافع في هذه الطريق ، وتلقى ذلك من الحميدي فانه جزم بذلك في « الجمع » وهو  
محتمل وأما الكرماني فوجه أن الرواية الثانية منقطعة لم يذكر فيها بين مسكي وابن عمر أحدا فقال : المعنى أن البخاري  
قال : روى أصحابنا الحديث منقطعا فقالوا حدثنا مسكي عن ابن عمر فطرحوا ذكر الراوي الذي بينهما ، كذا قال ،  
وهو أن كان ظاهر ما أورد البخاري لكن تبين من كلام الأئمة أنه موصول بين مسكي وابن عمر . وقال الزركشي : هذا  
الموضع بما يجب أن يعنى به الناظر ، وهو ماذا الذي أراد بقوله « قال أصحابنا عن المسكي عن ابن عمر » فيحتمل أنه  
رواه مرة عن شيخه مسكي عن نافع مرسل مرة عن أصحابه عن مسكي مرفوعا عن ابن عمر ، ويحتمل أن بعضهم  
نسب الراوي عن ابن عمر إلى أنه المسكي اه . وهذا الثاني هو الذي جزم به الكرماني ، وهو مردود ، ثم قال  
الزركشي : ويشهد للاول أن البخاري ربما روى عن المسكي بالواسطة كما تقدم في البيوع ، ووقع له في كتابه نظائر  
لذلك ، منها ما سيأتي قريبا في « باب الجمع » حيث قال « حدثنا مالك بن اسماعيل » فذكر حديثا ثم قال في آخره  
« قال بعض أصحابي عن مالك بن اسماعيل » فذكر زيادة في المتن ، وأظيره في الاستئذان في « باب قوله قوموا إلى  
صيدكم » . قلت : وهو قوله « حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة » فذكر حديثا وقال في آخره « أنهم عن بعض أصحابي  
عن أبي الوليد » فذكر كلمة في المتن . وقريب منه ما سبق في المناقب في ذكر أسامة بن زيد حيث قال « حدثنا سليمان  
ابن عبد الرحمن » فذكر حديثا وقال في آخره « حدثني بعض أصحابنا عن سليمان » فذكر زيادة في المتن أيضا . قلت :  
والفرق بين هذه المواضع وبين حديث الباب أن الاختلاف في الباب وقع في الوصل والارسال ، والاختلاف في  
غيره وقع بالزيادة في المتن ، لكن اشترك الجميع في مطلق الاختلاف ، والله أعلم . وقد أورد البخاري الحديث

المذكور في الباب الذي يليه من طريق إسحق بن سليمان عن حنظلة موصولا مرفوعا ، لكنه نزل فيه درجة ، وطريق مكى وقعت لنا في مسند ابن عمر ، لأبي أمية الطرسوسي قال : حدثنا مكى بن إبراهيم ، فذكره موصولا مرفوعا وزاد فيه بعد قوله قص الشارب والظفر وحلق العانة ، وكذا أخرجه البيهقي في الشعب ، من وجه آخر عن مكى . قلت : وهذا الحديث أغفله المزي في الأطراف ، فلم يذكره في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر لا من طريق مكى ولا من طريق إسحق بن سليمان ، ثم بعد أن كتب هذا ذكر لي محدث حلب الشيخ برهان الدين الحلبي أن شيخنا البلقيني قال له : للقاتل قال أصحابنا ، هو البخاري ، والمراد بالمكى حنظلة بن أبي سفيان الجمحي فانه مكى ، قال : والسندان متصلان ، وموضع الاختلاف بيان أن مكى بن إبراهيم لما حدث به البخاري سمي حنظلة ، وأما أصحاب البخاري فلما روه له عن حنظلة لم يسموه بل قالوا : عن المكى ، قال فالسند الاول مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، والثاني أصحابنا عن المكى عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال : وفي فهم ذلك صعوبة ، وكأنه كان يتجهج بذلك ، واقد صدق فيما ذكر من الصعوبة ومقتضاه أن يكون عند البخاري جماعة لقوا حنظلة وليس كذلك ، فان الذي سمع من حنظلة هذا الحديث لا يحدث البخاري عنه إلا بواسطة وهو إسحق بن سليمان الرازي ، وكانت وقته قبل طلب البخاري الحديث ، قال ابن سعد مات سنة تسع وتسعين ومائة ، وقال ابن نافع وابن حبان مات سنة مائتين ، وقد أفصح أبو مسعود في الأطراف ، المراد فقال في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر حديث : من الفطرة حلق العانة وتقليم الاظافر وقص الشارب ، خ في اللباس : عن أحمد بن أبي رجاء عن إسحق بن سليمان عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، وعن مكى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع ، قال : وقال أصحابنا هذا ، مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، فصرح بأن مراد البخاري بقوله عن المكى المكى بن إبراهيم وان مراده بقوله عن ابن عمر بالسند المذكور وهو عن حنظلة عن نافع عنه . والحاصل أنه كما قدمته أن مكى بن إبراهيم لما حدث به البخاري أرسله ، ولما حدث به غير البخاري وصله ، لحكى البخاري ذلك ثم ساقه موصولا من طريق إسحق بن سليمان . قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني وبذلك جزم المزي . قوله ( الزهري حدثنا ) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو سائق ، وقد رواه الحميدي عن سفيان قال سمعت الزهري أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريقه ، ورواه أحمد عن سفيان عن سفيان بالعمنة ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغير واحد ، وأبو داود عن مسدد كلهم عن سفيان . قوله ( عن أبي هريرة رواية ) هي كناية عن قول الراوي : قال رسول الله ﷺ أو نحوه . وقد وقع في رواية مسدد يبلغ به النبي ﷺ وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة قال رسول الله ﷺ ، وبين أحمد في روايته أن سفيان كان نارة يكنى ونارة يصرح ، وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو يرويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع ، وسيأتي في الباب الذي يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ ، ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد ابن المسيب في السند أخرجه أبو الشيخ . قوله ( الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة ) كذا وقع هنا ، ولمسلم وأبو داود بالشك وهو من سفيان ، ووقع في رواية أحمد : خمس من الفطرة ، ولم يشك ، وكذا في رواية معمر عن الزهري عند الترمذي والنسائي ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد بالعكس كما في الباب الذي يليه بلفظ : الفطرة خمس ، وكذا في رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند النسائي ، وهي محمولة على الاولى ، قال ابن دقيق العيد :

دلالة من ، على التبعيض فيه أظهر من دلالة هذه الرواية على الحصر ، وقد ثبت في أحاديث أخرى زيادة على ذلك فدل على أن الحصر فيها غير مراد . واختلف في النسكئة في الاثنيان بهذه الصيغة ، فقليل برفع الدلالة وأن مفهوم العدد ليس بصحة ، وقيل بل كان أعلم أولاً بالخمسة ثم أهل بالزيادة ، وقيل بل الاختلاف في ذلك بحسب المقام فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين ، وقيل أريد بالحصر المبالغة لتأكيد أمر الخمس المذكورة كما حمل عليه قوله « الدين النصيحة » و « الحج هرفة » ونحو ذلك . ويدل على التأكيد ما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث زيد بن أرقم مرفوعاً من لم يؤخذ شربة فليس منا » وسنده قوى ، وأخرج أحمد من طريق يزيد بن عمرو المعافري نحوه وزاد فيه : خلق أئمة وتقايم الأظافر ، وسياق في الكلام على الحتان دليل من قال بوجوبه . وذكر ابن العربي أن خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة ، فإذا أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك ، وإن أراد أهم من ذلك فلا تنحصر في الثلاثين بل تزيد كثيراً ، وأقل ما ورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر المذكور قبل فانه لم يذكر فيه إلا ثلاثاً ، وسياق في الباب الذي يليه أنه ورد بلفظ الفطرة و بلفظ « من الفطرة » وأخرج الاسماعيلي في رواية له بلفظ « ثلاث من الفطرة » وأخرجه في رواية أخرى بلفظ « من الفطرة » فذكر الثلاث وزاد الحتان ؛ ولمسلم من حديث عائشة « عشر من الفطرة » فذكر الخمسة التي في حديث أبي هريرة إلا الحتان وزاد : إعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وغسل الأبراجم والاستنجاء ، أخرجه من رواية مصعب بن شببة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عنها ، لكن قال في آخره إن الزاوي نسي الماشرة إلا أن تكون المضمضة ، وقد أخرجه أبو حنيفة في مستخرجه بلفظ « عشرة من السنة » وذكر الاستنثار بدل الاستنشاق ، وأخرج النسائي من طريق سليمان التيمي قال « سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة » فذكر مثله إلا أنه قال « وشككت في المضمضة » وأخرجه أيضاً عن طريق أبي بشر عن طلق قال « من السنة عشر » فذكر مثله إلا أنه ذكر الحتان بدل غسل الأبراجم ، ورجع النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة . والذي يظهر لي أنها ليست بملحة قاذرة ، فإن راويها مصعب بن شببة وثقه ابن معين والمجلى وغيرهما ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما لحديثه حسن ، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره ، فالحكم بصحته من هذه الحثية سائغ ، وقول سليمان التيمي « سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة » يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها لحذف سليمان السند . وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث همار بن باسر مرفوعاً نحو حديث عائشة قال « من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وغسل الأبراجم والانتضاح » وذكر الخمس التي في حديث أبي هريرة ساقه ابن ماجه . وأما أبو داود فأحاله على حديث عائشة ثم قال « وروى نحوه عن ابن عباس » وقال خمس في الرأس وذكر منها الفرق ولم يذكر إعفاء اللحية . قلت : كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن ﴾ قال : ابتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس ، وخمس في الجسد . قلت : فذكر مثل حديث عائشة كما في الرواية التي قدمتها عن أبي حنيفة سواء ولم يشك في المضمضة ، وذكر أيضاً الفرق بدل إعفاء اللحية وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء ؛ فصار مجموع الخصال التي وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة خصلة افتصر أبو شامة في « كتاب السواك وما أشبه ذلك » منها على اثني عشر ، وزاد النووي واحدة في « شرح مسلم » وقد رأيت قبل

الحوض في شرح الخس الواردة في الحديث المتفق عليه أن أشير إلى شرح العشر الواردة عليها : فأما الوضوء والاستنشاق والاستنثار والاستنجاء والسواك وغسل الجمعة فتقدم شرحها في كتاب الطهارة ، وأما إعفاء العيبة فيأتي في الباب الذي يليه ، وأما الفرق فيأتي بعد أبواب ، وأما غسل البراجم فهو بالموحدة والجم جمع برجة بضمين وهي عقد الاصابع التي في ظهر الكف ، قال الخطابي : هي المواضع التي تنسج ويجتمع فيها الوسخ ولا سيما من لا يكون طرى البدن ، وقال الغزالي : كانت العرب لا تفسل اليد عقب الطعام فيجتمع في تلك الغضون وسخ ، فأمر بغسلها . قال النووي : وهي سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء ، يعني أنها يحتاج إلى غسلها في الوضوء والغسل والتنظيف ، وقد ألحق بها إزالة ما يجمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصباخ فإن في بقائه إضراراً بالسمع ، وقد أخرج ابن عدي من حديث أنس « أن النبي ﷺ أمر بتعاهد البراجم عند الوضوء لأن الوسخ إليها سريع ، ولأترمذى الحكيم من حديث عبد الله بن بشر رفته « قصوا أطفاركم ، وادفئوا قلامتكم ، وقفوا برأجكم ، وفي سنده زور مجهول . ولأحمد من حديث ابن عباس « أباطا جبريل على النبي ﷺ فقال : ولم لا يبطىء عنى وأتم لا تسقون - أى لا تستأكون - ولا تقصون شواربكم ولا تنقون رواجبكم ، والرواجب جمع راجبة بجم وموحدة قال أبو حميد : البراجم والرواجب مفاصل الاصابع كلها . وقال ابن سيده : البرجة المفصل الباطن عند بعضهم ، والرواجب بواطن مفاصل أصول الاصابع ، وقيل قصب الاصابع ، وقيل هي ظهور السلاميات ، وقيل ما بين البراجم من السلاميات . وقال ابن الأعرابي : الراجبة البقعة المساء التي بين البراجم ، والبراجم المسبحات من مفاصل الاصابع ، وفي كل إصبع ثلاث برجات إلا الإبهام فلها برجتان . وقال الجوهرى : الرواجب مفاصل الاصابع الثلاث على الأنامل ، ثم البراجم ، ثم الأشاجع الثلاث على الكف . وقال أيضاً : الرواجب رموس السلاميات من ظهر الكف ، إذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت ، والأشاجع أصول الاصابع التي تتصل بمصب ظاهر الكف ، واحدها أشجع . وقيل هي عروق ظاهر الكف . وأما الانتضاح فقال أبو حميد الهروي : هو أن يأخذ قليلاً من الماء فينضح به مذاكيره بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس . وقال الخطابي : انتضاح الماء الاستنجاء به . وأصله من النضح وهو الماء القليل ، فعلى هذا هو والاستنجاء خصلة واحدة ، وعلى الأول فهو غيره ، ويشهد له ما أخرجه أصحاب السنن من رواية الحكم بن سفيان الثقي أو سفيان بن الحكم عن أبيه أنه « رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ حفنة من ماء فانتضح بها ، وأخرج البيهقي من طريق سعيد بن جبير : أن رجلاً أتى ابن عباس فقال إني أجد بللاً إذا قمت أصلي ، فقال له ابن عباس : انضح بماء ، فإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل هو منه . وأما الخصال الواردة في المعنى لكن لم يرد التصريح فيها بلفظ الفطرة فكثيرة ، منها ما أخرجه الترمذى من حديث أبي أيوب رفته « أربع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح ، واختلف في ضبط الحياء فقيل بفتح المهملة والتحتانية الخفيفة ، وقد ثبت في الصحيحين أن « الحياء من الإيمان » وقيل هي بكسر المهملة وتشديد النون ، فعلى الأول خصلة معنوية تتعلق بتحسين الخلق ، وعلى الثاني هي خصلة حسية تتعلق بتحسين البدن . وأخرج الزار والبغوى في « معجم الصحابة » والحكيم الترمذى في « نوادر الأصول » من طريق فليح بن عبد الله الخطمي عن أبيه عن جده رفته « خمس من سنن المرسلين ، فذكر الأربعة المذكورة إلا النكاح وزاد الحلم والحيامة والحلم بكسر المهملة وسكون اللام ، وهو مما يقوى الضبط الأول في حديث أبي أيوب ، وإذا تتبع ذلك من الأحاديث



كثير العدد كما أشرت إليه واقه أعلم. ويتعلق بهذه الخصال مصالح دينية ودنيوية تدرك بالتبعية، منها تحسين الهيئة، وتنظيف البدن جملة وتفصيلاً، والاحتياط للطهارتين، والاحسان إلى المخالط والمقارن بكف ما يتأذى به من رائحة كريهة، ومخالفة شعار الكفار من المجوس واليهود والنصارى وعباد الأوثان، وامتناع أمر الشارع، والمحافظة على ما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وصوركم فأحسن صوركم ﴾ لما في المحافظة على هذه الخصال من مناسبة ذلك، وكأنه قيل قد حسنت صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها، أو حافظوا على ما يستمر به حسنهما، وفي المحافظة عليها محافظة على المروءة وعلى التألف المطلوب، لأن الإنسان إذا بدا في الهيئة الجميلة كان أدهى لانبساط النفس إليه، فيقبل قوله، ويحمد رأيه، والعكس بالعكس. وأما شرح الفطرة فقال الخطابي: ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالفطرة هنا السنة، وكذا قاله غيره، قالوا والمعنى أنها من سنن الأنبياء. وقالت طائفة: المعنى بالفطرة الدين وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، وقال النووي في « شرح المذهب » جزم الماوردي والشيخ أبو إسحق بأن المراد بالفطرة في هذا الحديث الدين، واستشكل ابن الصلاح ما ذكره الخطابي وقال: معنى الفطرة بعيد من معنى السنة، يمكن لعل المراد أنه على حذف مضاف أي سنة الفطرة. وتعبه النووي بأن الذي نقله الخطابي هو الصواب. فإن في صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « من السنة فص الشارب ونف الأبط وتقليم الأظفار، قال وأصح ما مرر بالحديث بما جاء في رواية أخرى لاسيما في البخاري اهـ. وقد تبينه شيخنا ابن الملقن على هذا، ولم أر الذي قاله في شيء من نسخ البخاري، بل الذي فيه من حديث ابن عمر بلفظ « الفطرة »، وكذا من حديث أبي هريرة. نعم وقع التعبير بالسنة موضع الفطرة في حديث عائشة عند أبي هريرة في رواية، وفي أخرى بلفظ الفطرة كما في رواية مسلم والنسائي وغيرهما، وقال الراغب: أصل الفطر بفتح الفاء الثقل طولا، ويطلق على الوهي وعلى الاختراع وعلى الإيجاد، والفطرة الإيجاد على غير مثال. وقال أبو شامة، أصل الفطرة الخلق المبتدأ، ومنه فطر السحابات والأرض أي المبتدئ خلقهن، وقوله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة، أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه، وفيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ والمعنى أن كل أحد لو ترك من وقت ولادته وما يؤديه إليه نظره لأداه إلى الدين الحق وهو التوحيد، ويؤيده قوله تعالى قبلها ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله ﴾ واليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله « فأبواه يهودانه وينصرانه »، والمراد بالفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت انصف فأعلمها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحتم عليها واستحبها لهم ليعكونوا على أكل الصفات وأشرفها صورة اهـ. وقد رد القاضي البيضاوي الفطرة في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناها وهو الاختراع والجملة والدين والسنة فقال: هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء وانفقت عليها الشرائع وكأها أمر جعلي فطروا عليها انتهى. وسوغ الابتداء بالنسبة في قوله « خمس من الفطرة »، أن قوله « خمس » صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرهما، أو على الإضافة أي خمس خصال: ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرح لكم خمس من الفطرة، والتعبير في بعض روايات الحديث بأسنة بدل الفطرة يراد بها الطريقة لا التي تقابل الواجب، وقد جزم بذلك الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما وقالوا: هو كالحديث الآخر « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين »، وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فقال: عندي أن الخصال الخمس المذكورة في هذا الحديث كلها واجبة، فإن المرء لو تركها لم تبق صورته على صورة آدميين فكيف

من جملة المسلمين ، كذا قال في شرح الموطأ ، وتعقبه أبو شامة بأن الأشياء التي مقصودها مطلوب التحسين الخلق وهي النظافة لا تحتاج الى ورود أمر بإيجاب الفارع فيها اكتفاء بدواعي الانفس ، فيجوز النذب اليها كاف . ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه قال : دل الخبر على أن الفطرة بمعنى الدين ، والأصل فيها أضيف الى الشيء أنه منه أن يكون من أركانه لا من زوائده حتى يقوم دليل على خلافه ، وقد ورد الأمر باتباع إبراهيم عليه السلام ، وثبت أن هذه الخصال أمر بها إبراهيم عليه السلام ، وكل شيء أمر الله باتباعه فهو على الوجوب لمن أمر به . وتعقب بأن وجوب الاتباع لا يقتضي وجوب كل متبوع فيه بل يتم الاتباع بالامتنال ، فان كان واجبا على المتبوع كان واجبا على التابع أو ندبا فندب ، فيستوفى ثبوت وجوب هذه الخصال على الأمة على ثبوت كونها كانت واجبة على التخليل عليه السلام . قوله ( الختان ) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أي قطع ، والختن بفتح ثم سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص . ووقع في رواية يونس عند مسلم والاختنان ، والختان اسم لفعل الختان ولوضع الختان أيضا كما في حديث عائشة إذا التقى الختانان والاول المراد هنا قال الماوردي : ختان الذكر قطع الجلدة التي تغطي الحشفة ، والمستحب أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، وأقل ما يحوى أن لا يبقى منها ما يتغشى به شيء من الحشفة ، وقال إمام الحرمين : المستحق في الرجال قطع القلفة ، وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شيء متدل . وقال ابن الصباغ : حتى تنكشف جميع الحشفة . وقال ابن كعب فسمي قله الرافعي : يتأذى الواجب بقطع شيء مما فوق الحشفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها . قال النووي : وهو شاذ ، والاول هو المعتمد . قال الامام : والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم . قال الماوردي ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالثؤناء أو كحرف الديك ، والواجب قطع الجلدة المستطيلة منه دون استئصاله . وقد أخرج أبو داود من حديث أم عطية أن امرأة كانت تخزن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ : لا تهسكي فإن ذلك أحظى الدراة ، وقال : انه ليس بالقوى . قلت : وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أم أيمن عند أبي الشيخ في كتاب العقبة وآخر عن الضحاك ابن قيس عند البيهقي ، قال النووي : ويسمى ختان الرجل اهدارا بذال معجمة ، وختان المرأة خفضا بجاء وضاد معجمتين . وقال أبو شامة : كلام أهل اللغة يقتضي تسمية الكل اهدارا والخفص يختص بالأنثى . قال أبو عبيدة : عذرت الجارية والفلام وأعذرتهما خمتنهما وأختنتها وزنا ومعنى . قال الجوهري : والاكثر خفصت الجارية ، قال : وتزعم العرب أن الفلام إذا ولد في القمرف صنعت قلفته أي اتسمت فصار كالختن . وقد استحب العلماء من الشافعية فيمن ولد ختونا أن يمر بالموسى على موضع الختان من غير قطع قال أبو شامة : وغالب من يولد كذلك لا يكون ختانه تاما بل يظهر طرف الحشفة فان كان كذلك وجب تكيله . وأما الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ، أنه اختلف في النساء هل يخفصن محوما أو يفرق بين نساء المشرق فيخفصن ونساء المغرب فلا يخفصن لعدم الفضلة المشروع قطعها منهن ، بخلاف نساء المشرق ، قال : فمن قال ان من ولد ختونا استحب إمرار الموسى على الموضع امتثالا للأمر قال في حق المرأة كذلك ومن لا فلا . وقد ذهب الى وجوب الختان دون باقي الخصال الخمس المذكورة في الباب الشافعي وجمهور أصحابه ، وقال به من القدماء عطاء حتى قال : لو أسلم الكبير لم يتم إسلامه حتى يخنن . وعن أحمد وبعض المالكية : يجب . وعن أبي حنيفة واجب وليس بفرض . وعنه سنة يأثم بتركه . وفي وجه للشافعية لا يجب في حق النساء وهو الذي أورده صاحب المغني .

من أحد . وذهب أكثر العلماء وبعض الشافعية إلى أنه ليس بواجب ، ومن حججهم حديث شداد بن أوس رحمه الله تعالى .  
 والتخالف بين الرجال في مكرمة النساء ، وهذا لا حجة فيه لما قرر أن لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يراد به التي تقابل الواجب ، لكن لما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل على أن المراد افتراق الحكم . وتعقب بأنه لم ينص في الوجوب فقد يكون في حق الذكور آكد منه في حق النساء ، أو يكون في حق الرجال للندب وفي حق النساء للإباحة ، على أن الحديث لا يثبت لأنه من رواية حجاج بن أرطاة ولا يحتاج به أخرجه أحمد والبيهقي .  
 لكن له شاهد أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ، من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وسعيد مختلف فيه . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي من وجه آخر عن ابن عباس ، وأخرجه للبيهقي أيضا من حديث أبي أيوب ، واحتجوا أيضا بأن النضال المنتظمة مع النخات ليست واجبة إلا عند بعض من شد فلا يكون النخات واجبا ، وأجيب بأنه لا مانع أن يراد بالفطرة وبالسنة في الحديث القدر المشترك الذي يجمع الوجوب والندب وهو الطلب المؤكد ، فلا يدل ذلك على عدم الوجوب ولا يثبت فيطلب الدليل من غيره . وأيضا فلا مانع من جمع المختلفين الحكم بلفظ أمر واحد كما في قوله تعالى ﴿ كلوا ﴾ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده . فثبت الحق واجب ، والأكل مباح . هكذا تمسك به جماعة ، وتعقبه ألفا كفا في شرح المدة . فقال أفرق بين الآية والحديث أن الحديث تضمن لفظة واحدة استعملت في الجميع ، فمعين أن يجعل على أحد الأمرين الوجوب أو الندب ، بخلاف الآية فإن صيغة الأمر تكررت فيها ، والظاهر الوجوب ، فصرف في أحد الأمرين بدليل وبقي الآخر على الأصل . وهذا التعقب إنما يتم على طريقة من يمنع استعمال اللفظ الواحد في معنيين ، وأما من يميزه كالشافعية فلا يرد عليهم . واستدل من أوجب الاختلاف بأدلة : الأولى أن القلفة تحبس النجاسة فتمنع صحة الصلاة كن أمسك نجاسة فمه ، وتعقب بأن الفم في حكم الظاهر ، بدليل أن وضع المأكول فيه لا يفسد به الصائم ، بخلاف داخل القلفة فإنه في حكم الباطن ، وقد صرح أبو الطيب الطبري بأن هذا القدر عندنا مقفّر . الثاني ما أخرجه أبو داود من حديث كليب جد هثم بن كثير رآه النبي ﷺ قال له : ألن عنك شعر الكفر واختزن مع ما قرر أن خطابه لمرء واحد يشمل غيره حتى يقوم دليل الخصوصية . وتعقب بأن سند الحديث ضعيف وقد قال ابن المنذر : لا يثبت فيه شيء ، الثالث جواز كشف العورة من الختن ، وسيأتي أنه إنما يشرع لمن بلغ أو شارف البلوغ وجواز نظر النساء إليها وكلاهما حرام ، فلو لم يجب لما أبيح ذلك ، وأقدم من نقل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس بن سريج نقله عنه الخطابي وغيره ، وذكر النووي أنه رآه في كتاب الودائع ، المنسوب لابن سريج قال : ولا أعلمه يثبت عنه ، قال أبو شامة : وقد خبر عنه جماعة من المصنفين بعده بمبارات مختلفة كالشيخ أبي حامد والقاضي الحسين وأبي الفرج السرخسي والشيخ في المذهب . وتعقبه هياضي بأن كشف العورة مباح لحاجة الجسم والنظر إليها بباح المداواة ، وليس ذلك واجبا إجماعا ، وإذا جاز في المصلحة الدنيوية كان في المصلحة الدينية أولى . وقد استعصر القاضي حسين هذا فقال : فإن قيل قد يترك الواجب لغير الواجب كترك الانصات للخطبة بالتشاغل بركعتي التوبة ، وكره القيام في الصلاة لسجود التلاوة ، وكيف العورة للمداواة مثلا . وأجلب من الأولين ولم يجب عن الثالث . وأجاب النووي بأن كشف العورة لا يجوز لكل مداواة فلا يتم المداد . وقوى أبو شامة إيراد أنهم يجوزوا الغاسل الميت أن يخلط عانة الميت ، ولا يتأتى ذلك للغاسل إلا بالنظر واللمس وما حرمان ، وقد أجيز الأمر

مستحب . الرابع احتج أبو حامد وأتباعه كما وردى بأنه قطع عضو لا يستخلف من الجسد تميدا فيسكون واجبا كقطع اليد في السرقة ، وتعقب بأن قطع اليد إنما أبيح في مقابلة جرم عظيم ، فلم يتم القياس . الخامس قال الماوردى : في الحتان ادخال ألم عظيم على النفس وهو لا يشرع إلا في إحدى ثلاث خصال : لمصلحة ، أو عقوبة ، أو وجوب . وقد انتفى الأولان فثبت الثالث . وتعقبه أبو شامة بأن في الحتان عدة مصالح كويده الطهارة والنظافة فإن القلفة من المستقدرات عند الحرب ، وقد كثرت ذم الأكلف في أشعارهم ، وكان للحتان عندهم قدر ، وله رلية خاصة به ، وأقر الإسلام ذلك . السادس قال الخطابي محتجا بأن الحتان واجب بانه من شعار الدين ، وبه يعرف المسلم من الكافر ، حتى لو وجد مختون بين جماعة قتلى غير عترة بن صلى عليه ودفن في مقابر المسلمين . وتعقبه أبو شامة بأن شعار الدين ليست كلها راجعة ، وما ادعاه في المقتول مردود لأن اليهود وكثيرا من أتصادى يختنون فليقيد ما ذكر بالفرينة . قلت : قد بطل دليله . السابع قال البيهقي : أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين مرفوعا : اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدم ، وقد قال الله تعالى ( ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم ) وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم فأنهم هي خصال الفطرة ومنهن الحتان ، والابتلاء غالبا إنما يقع بما يكون واجبا ، وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم عليه السلام فعله على سبيل الوجوب ، فانه من الجائز أن يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل ، وقد قال الله تعالى في حق نبيه محمد ( واتبعوه لمسلمتكم تهتدون ) وقد تقرر في الأصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب ، وأيضا فباق الكلمات العشر ليست واجبة . وقال الماوردى : إن إبراهيم عليه السلام لا يفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من الله ، وما قاله بحثا قد جاء منقولا ، فأخرج أبو الشيخ في الحقيقة من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه : إن إبراهيم عليه السلام أمر أن يختن وهو حينئذ ابن ثمانين سنة فجعل واختن بالقدم فاشتد عليه الوجع فطأ ربه فأوحى الله إليه أنك مجتهد قبل أن نأمرك بآلته ، قال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك . قال الماوردى : القدوم جاء غففا ومشددا وهو الفأس الذي اختن به ، وذهب غيره إلى أن المراد به مكان يسمى القدم ، وقال أبو عبيد المروري في الترميزين : يقال هو كان مقيله ، وقبل اسم قرية بالشام . وقال أبو شامة : هو موضع بالقرب من القرية التي فيها قبره ، وقيل بالقرب حلب ، وجوز غير واحد أن الآلة بالتخفيف ، وصرح ابن السكيت بأنه لا يندد وأثبت بعضهم الوجهين في كل منهما ، وقد تقدم بعض هذا في شرح الحديث المذكور في ذكر إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ووقع عند أبي الشيخ من طريق أخرى أن إبراهيم لما اختن كان ابن مائة وعشرين سنة وأنه عاش بعد ذلك إلى أن أكل مائتي سنة ، والأول أشهر ، وهو أنه اختن وهو ابن ثمانين وطاش بعدها أربعين ، والفرض أن الاستدلال بذلك متوقف كما تقدم على أنه كان في حق إبراهيم عليه السلام واجبا ، فان ثبت ذلك استقام الاستدلال به والا فالنظر باقي واختاف في الوقت الذي يشرع فيه الحتان ، قال الماوردى : له وقتان وقت وجوب وقت استحباب ، فهت الوجوب البلوغ ووقت الاستحباب قبله ، والاختيار في اليوم السابع من بعد الولادة ، وقبل من يوم الولادة ، فان أخر في الأربعين يوما ، فان أخر في السنة السابعة ، فان بلغ وكان نضوا فحيثما يعلم من حاله أنه إذا اختن تلف سقط الوجوب . ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا لعذر ، وذكر القاضي حسين أنه لا يجوز أن يختن الصبي حتى يصير ابن عشر سنين لانه حينئذ يوم ضربه على ترك الصلاة ، والم الحتان فوق ألم

الضرب فيكون أولى بالتأخير ، وزيفه النووي في شرح المذهب ، وقال إمام الحرمين : لا يجب قبل البلوغ لأن الصبي ليس من أهل العبادة المتعلقة بالبدن فكيف مع الألم ، قال : ولا يرد وجوب العدة على الصبية لأنه لا يتعلق به تعب بل هو معنى زمان محض . وقال أبو الفرج السرخسي : في ختان الصبي وهو صغير مصلحة من جهة أن الجلد بعد التئيم يظلم ويخشن فمن ثم جوز الأئمة الختان قبل ذلك ، ونقل ابن المنذر عن الحسن ومالك كراهة الختان يوم السابع لأنه فعل اليهود ، وقال مالك : يحسن إذا أنقر أى ألقى ثغره وهو مقدم أسنانه ، وذلك يكون في السبع سنين وما حوله ، وعن الأئمة يستحب ما بين سبع سنين إلى عشر سنين ، وعن أحمد لم أسمع فيه شيئا . وأخرج الطبراني في الأوسط ، عن ابن عباس قال : سبع من السنة في الصبي يسمى في السابع ويختن ، الحديث وقد قدمت ذكره في كتاب العميقة وأنه ضعيف ، وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن ابن المنكدر أو غيره عن جابر ، أن النبي ﷺ ختن حسنا وحسينا سبعة أيام ، قال الوليد فسألت مالكا عنه فقال : لا أدري ، ولكن الختان طهرة فكلما قدمها كُن أحب إلى . وأخرج البيهقي حديث جابر ، وأخرج أيضا من طريق موسى بن علي عن أبيه : أن إبراهيم عليه السلام ختن أمحق وهو ابن سبعة أيام . وقد ذكرت في أبواب الوليمة من كتاب النكاح مشروعية الدعوة في الختان ، وما أخرجه أحمد من طريق الحسن عن عثمان بن أبي العاص أنه دعى إلى ختان فقال : ما كننا نأتى الختان على عهد رسول الله ﷺ ولا ندهي له ، وأخرجه أبو الشيخ من رواية فبين أنه كان ختان جارية . وقد نقل الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ، أن السنة لإظهار ختان الذكر وإخفاء ختان الأنثى . والله أعلم . قوله ( والاستعداد ) بالحاء المهمة استعمال من الحديد والمراد به استعمال المومى في حلق الشعر من مكان مخصوص من الجسد ، قيل وفي التعبير بهذه اللفظة مشروعية للسكناء عما يستحى منه إذا حصل الإلهام بها وأغنى عن التصريح ، والذي يظهر أن ذلك من تصرف الرواة . وقد وقع في رواية النسائي في حديث أبي هريرة هذا التعبير بحلق العانة ، وكذا في حديث عائشة وأنس المشار إليهما من قبل عند مسلم ، قال النووي : المراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذا الشعر الذي حوالى فرج المرأة . ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر النابت حول حلقة الدبر فتحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما ؛ قال وذكر الحلق لكونه هو الأغلب وإلا فيجوز الإزالة بالنودة والتنظيف وغيرهما . وقال أبو شامة : العانة الشعر النابت على الركب بفتح الراء والكاف وهو ما انحدر من البطن فكان تحت الثنية وفوق الفرج ، وقيل لكل نخذ ركب ، وقيل ظاهر الفرج وقيل الفرج بنفسه سواء كان من رجل أو امرأة ، قال : ويستحب إمطة الشعر عن القبل والدبر بل هو من الدبر أولى خوفاً من أن يعلق شيء من النائط فلا يزيله المستنحي إلا بالماء ولا يتمكن من إزالته بالاستجمار ، قال ويقوم التنوير مكان الحلق وكذلك التنف والتقص ، وقد سئل أحد عن أخذ العانة بالمقراض فقال أرجو أن يجزئ ، قيل فالتنظيف ؟ قال وهل يقوى على هذا أحد ؟ وقال ابن دقيق العيد قال أهل اللغة : العانة الشعر النابت على الفرج ، وقيل هو منبت الشعر ، قال وهو المراد في الخبر . وقال أبو بكر بن العربي : شعر للعانة أولى الشعور بالإزالة لأنه يكشف ويتلبد فيه الوسخ ، بخلاف شعر الأباط . قال : وأما حلق ما حول الدبر فلا يشرح ، وكذا قال الفاكهي في شرح العمدة ، أنه لا يجوز ، كذا قال ولم يذكر للنع مستند ، والذي استند إليه أبو شامة قوى ، بل ربما تصور الوجوب في حق من تعين ذلك في حق ، كمن لم يجد من الماء إلا القليل وأمكنه أن لو حلق الشعر أن لا يعلق به شيء من النائط

يحتاج معه الى غسله وليس معه ماء زائد على قدر الاستنجاء ، وقال ابن دقيق العيد : كأن الذي ذهب الى استحباب حلق ما حول الفرج ذكره بطريق القياس ، قال : والاولى في إزالة الشعر هنا الحلق اتباعا ، ويجوز التفت ، بخلاف الإبط فإنه بالأمس لأنه تحتبس تحته الأبخرة بخلاف العانة ، والشعر من الإبط بالتفت يعضف وبالحلق يقوى لجاء الحكم في كل من الموضوعين بالمناسب . وقال النووي وغيره : السنة في إزالة شعر العانة الحلق بالموى في حق الرجل والمرأة معا ، وقد ثبت الحديث الصحيح عن جابر في النهي عن طروق النساء ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة ، وقد تقدم شرحه في النكاح ، لكن بتأدي أصل السنة بالإزالة بكل منديل . وقال النووي أيضا : والاولى في حق الرجل الحلق وفي حق المرأة التفت . واستشكل بأن فيه ضررا على المرأة بالآثم وعلى الزوج باسترخاء المحل فان التفت يرغى المحل باتفاق الأطباء ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : ان بعضهم مال الى ترجيح الحلق في حق المرأة لان التفت يرغى المحل ، لكن قال ابن العربي : ان كانت شاة فالتفت في حقها أولى لأنه يربو مكان التفت ، وان كانت كلمة فالاولى في حقها الحلق لان التفت يرغى المحل ، ولو قيل الاولى في حقها التنوير مطلقا لما كان بعيدا . وحكى النووي في وجوب الإزالة عليها اذا طلب ذلك منها وجهين أحدهما الوجوب ، ويفترق الحكم في تفت الإبط وحلق العانة أيضا بأن تفت الإبط وحلقه يجوز أن يتعاطاه الأجنبية ، بخلاف حلق العانة فيحرم إلا في حق من يباح له المس والنظر كالزوج والزوجة . وأما التنوير فسل عنه أحد فاجزه ، وذكر أنه يفعله ، وفيه حديث عن أم سلة أخرجه ابن ماجه والبيهقي ورجاله ثقات ، ولكنه أعله بالارسال ، وأنكر أحمد صحته ونفذه ، ان النبي ﷺ اذا حللى ولي عاتقه بيده ، ومقابل حديث أنس ، ان النبي ﷺ كان لا يتنور ، وكان اذا كثر شعره حلقه ، ولكن سنده ضعيف جدا . قوله (وتفت الإبط) في رواية الكشميني ، الآباط ، بصيغة المفعول ، والإبط بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجواليقي ، وهو يذكر ويؤنث ، وتأبط الشيء وضعه تحت إبطه . والمستحب البداءة فيه باليمن ، وتأدي أصل السنة بالحلق ولا سيما من يؤله التفت . وقد أخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس ابن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعي ورجل يحلق إبطه فقال : إني علمت أن السنة التفت ، ولكن لا أقوى على الوجع . قال الغزالي : هو في الابتداء موجه ولكن يسهل على من اعتاده ، قال : والحلق كاف لان المقصود النظافة . وتعقب بأن الحكمة في تنفئه أنه محل للرائحة السكرية ، وانما ينشأ ذلك من الوسخ الذي يجتمع بالمرق فيه فيتبدد ويهيج ، فشرح فيه التفت الذي يضعفه فتخف الرائحة به ، بخلاف الحلق فإنه يقوى الشعر ويهيج فتكثر الرائحة لذلك . وقال ابن دقيق العيد : من نظر الى اللفظ وقف مع التفت ، ومن نظر الى المعنى أجاز به بكل منديل ، لكن بين أن التفت مقصود من جهة المعنى فذكر نحو ما تقدم ، قال : وهو معنى ظاهر لا يحمل فان مورد النص اذا احتمل معنى مناسبا يحتمل أن يكون مقصودا في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام التفت في ذلك التنوير لكنه يرق الجلد فقد يتأذى صاحبه به ولا سيما ان كان جلده رقيقا . وتسحب البداءة في إزالته باليد اليمنى ، ويزيل ما في اليمنى بأصابع اليسرى وكذا اليسرى إن أمكن والأفاليقي . قوله ( وتقليم الأظفار ) وهو تفعيل من القلم وهو القطع . ووقع في حديث ابن عمر د قص الأظفار ، كما في حديث الباب ، ووقع في حديثه في الباب الذي يليه بلفظ د تقليم ، وفي حديث عائشة وأنس د قص الأظفار ، والتقليم أعم ، والأظفار جمع ظفر بضم الظاء والفاء وبسكونها ، وحكى أبو زيد كسر أوله ، وأنكره ابن سيده ، وقد قيل إنها قراءة الحسن ، وعن أبي السكك أنه

قريء بكسر أوله وثانيه ، والمراد إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس الإصبع من الطفر ، لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقذر ، وقد ينهى الى حد يمنع من وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة ، وقد حكى أصحاب الشافعي فيه وجهين : فقاطع المتولي بأن الوضوء حينئذ لا يصح ، وقطع الغزالي في الاحياء ، بأنه يعني عن مثل ذلك ، واحتج بأن غالب الأعراب لا يتعاهدون ذلك ، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أمرهم بإعادة الصلاة وهو ظاهر ، لكن قد يعلق بالطفر اذا طال النجس لمن احتججى بالماء ولم يعم غسله فيكون اذا صلى حاملا لنجاسة ، وقد أخرج البيهقي في الشعب ، عن طريق قيس بن أبي حازم قال : صلى النبي ﷺ صلاة فأرغم فيها ، فسئل فقال : مالي لأوهم ورفغ أحدكم بين ظفري وأظفري ، رجلاه ثقأت مع إرسائه ، وقد وصله الطبراني من وجه آخر . والرفع بضم الزاء وبفتحةها وسكون الفاء بعدها غين معجمة يجمع على أرفاغ وهي مغابن الجسد كالابط وما بين الاثنين والفخذين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ ، فهو من تسمية الشيء باسم ما جاوره ، والتقدير وسخ ورفغ أحدكم ، والمعنى أنكم لا تفلون أظفاركم ثم تحكون بها أرفاغكم فيشلق بها ما في الأرفاغ من الأوساخ المجتمعة ، قال أبو عبيد : أنكر عليهم طول الأظفار وترك قصها . قلت : وفيه إشارة الى الندب الى تنظيف المغابن كلها ، ويستحب الاستقصاء في إزالتها الى حد لا يدخل منه ضرر على الأصبع ، واستحب أحمد للمسافر أن يبق شيئا لحاجته الى الاستعانة لذلك غالبا . ولم يثبت في تزيين الأصابع عند القص شيء من الأحاديث ، لكن جزم النووي في شرح مسلم ، بأنه يستحب البداءة بمسبحة اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام ، وفي اليسرى بالبداءة بخنصرها ثم بالبنصر الى الإبهام ، ويبدأ في الرجلين بخنصر اليمنى الى الإبهام ، وفي اليسرى بإبهامها الى الخنصر ، ولم يذكر للاستحباب مستندا . وقال في شرح المذهب ، بعد أن نقل عن الغزالي وأن المازري اشتد إنكاره عليه فيه : لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليد اليمنى فالأولى أن تقدم اليمنى بأكملها على اليسرى ، قال : وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد في القص على الرجل إلى دليل ، فإن الإطلاق يأبى ذلك . قلت : يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء والجامع للتنظيف ، وتوجيه البداءة باليمنى لحديث عائشة الذي مر في الطهارة وكان يحجبه الثيمن في طهوره وترجله وفي شأنه كله ، والبداءة بالمسبحة منها لكونها أشرف الأصابع لأنها آية التشهد ، وأما اتباعها بالوسطى فلأن غالب من يقلم أظفاره يقلبها من قبل ظهر الكف فتكون الوسطى جهة يمينه فيستمر الى أن يختم بالخنصر ثم بكل اليد بقص الإبهام ، وأما في اليسرى فإذا بدأ بالخنصر لوم أن يستمر على جهة اليمنى الى الإبهام ، قال شيخنا في شرح الترمذي : وكان ينبغي أن لو أخر إبهام اليمنى لينضم بها ويكون قد استمر على الانتقال الى جهة اليمنى ، ولعل الأول لحظ فصل كل يد عن الأخرى ، وهذا التوجيه في اليدين يعكس على ما نقله في الرجلين إلا أن يقال غالب من يقلم أظفار رجله يقلبها من جهة باطن القدمين فيستمر التوجيه . وقد قال صاحب الألفيد ، قضية الأخذ في ذلك بالتيمان أن يبدأ بخنصر اليمنى الى أن ينتهي الى خنصر اليسرى في اليدين والرجلين معا ، وكأنه لحظ أن القص يقع من باطن الكففين أيضا ، وذكر الله تعالى أنه تلقى عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره مخالفا لم يصبر مد وأنه جرب ذلك مدة طويلة . وقد نص أحد على استحباب قصها مخالفا ، وبين ذلك أبو عبد الله بن بطة من أصحابهم فقال : يبدأ بخنصره اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة ، ويبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمنى ، وقد أنكر ابن دقيق العيد الهيئة التي ذكرها الغزالي ومن تبعه وقال : كل ذلك لا أصل له وإحداث استحباب

لا دليل عليه ، وهو قبيح عندي بالعالم ، ولو تخيل متخيل أن البداءة بمسبحة النبي من أجل شرفها فبقية المسبحة لا يتخيل فيه ذلك . نعم البداءة بمعنى اليدين وبمعنى الرجلين له أصل وهو كان يعجبه الثيامن اه . ولم يثبت أيضا في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث ، وقد أخرجه جعفر المستغفرى بسند مجهول ، ورويناه في د مسلمات التيسى من طريقه ، وأقرب ما وقفت عليه في ذلك ما أخرجه البيهقي من مرسل أبي جعفر الباقر قال : كان رسول الله ﷺ يستحب أن يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة ، وله شاهد موصول عن أبي هريرة ، لكن سنده ضعيف أخرجه البيهقي أيضا في د الشعب ، وسئل أحمد عنه فقال : يسن في يوم الجمعة قبل الزوال ، وعنه يوم الخميس ، وعنه بخير ، وهذا هو المعتمد أنه يستحب كيف ما احتاج إليه ؛ وأما ما أخرج مسلم من حديث أنس د وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين يوما . كذا وقت فيه على البناء المجهول ، وأخرجه أصحاب السنن بلفظ د وقت لنا رسول الله ﷺ ، وأشار العقيلي إلى أن جعفر بن سليمان الضبي فردبه ، وفي حفظه شيء ، وصرح ابن عبد البر بذلك فقال : لم يروه غيره ، وليس بحجة وتعقب بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت ، وصدقة بن موسى وإن كان فيه مقال لكن قبين أن جعفرا لم ينفرد به وقد أخرج ابن ماجه نحوه من طريق علي بن زيد بن جعدان عن أنس ، وفي علي أيضا ضعف . وأخرجه ابن عدي من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمر أن شيخ مصري عن ثابت عن أنس ، لكن أتى فيه بالفاظ مستغربة قال : أن يحلق الرجل عانته كل أربعين يوما ، وأن يتنف أبطه كلما طلع ، ولا يدع شاربه يطولان ؛ وأن يقل أظفاره من الجمعة إلى الجمعة . وعبد الله والراوى عنه مجهولان . قال القرطبي في المفهم ، ذكر الأربعين تحديدا لأكثر المدة ، ولا يمنع تفقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة ، والضابط في ذلك الاحتياج . وكذا قال النووي : المختار أن ذلك كله يضبط بالحاجة . وقال في شرح المذهب ، ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة في هذا وفي جميع النصال المذكورة . قلت : لكن لا يمنع من التفقد يوم الجمعة ، فإنه المبالغة في التنظيف فيه مشروع . والله أعلم وفي د سوالات منها ، عن أحمد قلت له : يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أم يلقيه ؟ قال : يدفنه . قلت : بملكك فيه شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدفنه ، وروى أن النبي ﷺ أمر بدفن الشعر والأظفار وقال : لا يتلعب به سحرة بني آدم . قلت وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وائل بن حجر نحوه . وقد استحب أصحابنا دفنها لكونها أجزاء من الآدمي والله أعلم . ( فرج ) : لو استحق قص أظفاره فقص بعضا وترك بعضا أبدى فيه ابن دقيق العيد احتمالا من منع ليس إحدى التعملين وترك الأخرى كما تقدم في بابة قريبا . قوله ( وقص الشارب ) تقدم القول في القص أول الباب ، وأما الشارب فهو الشعر النابت على الشفة العليا . واختلف في جانبيه وهما السبيلان فقليل ؛ هما من الشارب ويشرح قصهما معه . وقيل هما من جملة شعر اللحية وأما القص فهو الذي في أكثر الأحاديث كما هنا ، وفي حديث عائشة وحديث أنس كذلك كلاهما عند مسلم ، وكذا حديث حنظلة عن ابن عمر في أول الباب ، وورد الخبر بلفظ د الحلق ، وهي رواية النسائي عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عيينة بسند هذا الباب ، ورواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ د القص ، وكذا سائر الروايات عن شيخه الزهري . ووقع عند النسائي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ د تفصير الشارب ، ثم وقع الأمر بما يشعر أنه رواية الحلق بحفظ ، كحديث الدلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ د حروا



الشوارب ، وحديث ابن عمر المذكور في الباب الذي يليه بلفظ « أحفوا الشوارب » وفي الباب الذي يليه بلفظ « انهمكوا الشوارب » ، فكل هذه اللفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الإزالة ، لأن الجز وهو بالجزم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجلد ، والاحفاء بالمهمة والفاء الاستقصاء ومنه « حتى أحفوه بالمسألة » قال أبو عبيد الهروي معناه القوا الجوف بالبشرة . وقال الخطابي : هو بمعنى الاستقصاء ، والنهك بالنون والكاف المبالغة في الإزالة ، ومنه ما تقدم في الكلام على الحتان قوله عليه السلام « لا تقالفي في ختان المرأة وجري على ذلك أهل اللغة . وقال ابن بطال : النهك التأثير في الشيء وهو غير الاستقصاء ، قال النووي : اختار في قص الشارب أنه يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله ، وأما رواية « أحفوا » فمناها أزيلوا ما طال على الشفتين ، قال ابن دقيق العيد : ما أدرى هل نقله عن المذهب أو قاله اختياراً منه لمذهب مالك . قلت : صرح في شرح المذهب « بأن هذا مذهبنا . وقال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئاً منصوصاً ، وأصحابه الذين رأيناهم كالزبيعي والربيع كانوا يحفون ، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون : الاحفاء أفضل من التقصير . وقال ابن القاسم عن مالك : إحصاء الشارب عندي مثله ، والمراد بالحديث المبالغة في أخذ الشارب حتى يبدو حرف الشفتين وقال أشهب : سألت مالكا عن معنى شارب فقال : أرى أن يرجع ضرباً . وقال لمن يحلق شارب : هذه بدعة ظهرت في الناس اه . وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعي أنه يستحب حلق الشارب ، وليس ذلك معروفاً عند أصحابه ، قال الطحاوي : الخلق هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد اه . وقال الأثرم : كان أحمد يعني شارب إحصاء شديداً ، ونص على أنه أولى من القص . وقال القرطبي : وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤذي الآكل ولا يجتمع فيه الوسخ . قال : والجز والاحفاء هو القص المذكور ، وليس بالاستئصال عند مالك . قال : وذهب الكوفيون إلى أنه الاستئصال ، وبعض العلماء إلى التخفيف في ذلك . قلت : هو الطبري ، فانه حكى قول مالك وقول الكوفيين ونقل عن أهل اللغة أن الاحفاء الاستئصال ثم قال : دلت السنة على الأمرين ، ولا تعارض ، فان القص يدل على أخذ القليل والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتنهين فيما شاء . وقال ابن عبد البر : الاحفاء محتمل لأخذ الكل ، والقص مفسر البراد ، والمفسر مقدم على الجمول اه . ويرجح قول الطبري ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة ، فاما الاختصار على القص ففي حديث المغيرة بن شعبه « صفت النبي عليه السلام وكان شارب وفي قصه على سواك ، أخرجه أبو داود . واختلف في المراد بقوله « على سواك » فالراجح أنه وضع سواك عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالمقص . وقيل المعنى قصه على أثر سواك ، أي بعد ما تسوك . ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه « فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه » وأخرج البزار عن حديث عائشة « أن النبي عليه السلام أبصر رجلاً وشاربه طويل فقال : اتقوني بمقص وسواك ، لحمل السواك على طرفه ثم أخذ ما جاوره ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وحسنه « كان النبي عليه السلام يقص شارب » وأخرج البيهقي والطبراني من طريق شريح بن جليل بن سلم الخولاني قال « رأيت خمسة من أصحاب رسول الله عليه السلام يقصون شواربهم : أبو امامة الباهلي ، والمقدام بن معدى كرب الكندي ، وعتبة بن عوف السلمي ، والحجاج بن طاهر النخعي ، وعبد الله بن بسر ، وأما الاحفاء ففي رواية ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال « ذكر رسول الله عليه السلام المجوس فقال : انهم يوفون سبالهم ، ويحلقون لحاهم نظافتهم . قال : فكان ابن عمر يستقرض سبلة فيجرحها كما يجرح

الشاة أو البعير ، أخرجه الطبري والبيهقي ، وأخرجنا من طريق جده الله بن أبي رافع قال : رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع يتكلمون شواربهم كالخلق ، لفظ الطبري ، وفي رواية البيهقي : بقصون شواربهم مع طرف الشفة ، وأخرج الطبري من طريق عن عروة وسالم والقاسم وأبي سلمة أنهم كانوا يحلقون شواربهم . وقد تقدم في أول الباب أثر ابن عمر أنه كان يحني شاربته حتى ينظر إلى بياض الجملد ، لكن كل ذلك محتمل لأن يراد استئصال جميع الشعر النابت على الشفة العليا ، ومحتمل لأن يراد استئصال ما يلاقى حرة الشفة من أعلامها ولا يستوجب بقيتها ، فنظر إلى المعنى في مشروعية ذلك وهو مخالفة المجوس والآمن من التشويش على الأكل وبقاء زهره المأكول فيه ، وكل ذلك يحصل بما ذكرنا ، وهو الذي يجمع مفرق الأخبار الواردة في ذلك ، وبذلك جزم الداودي في شرح أثر ابن عمر المذكور ، وهو مقتضى تصرف البخاري لأنه أورد أثر ابن عمر وأورد بعده حديثه وحديث أبي هريرة في قص الشارب ، فكأنه أشار إلى أن ذلك هو المراد من الحديث . وعن الشعبي أنه كان يقص شاربته حتى يظهر حرف الشفة العليا وما قاربها من أعلاه ويأخذ ما يزيد عما فوق ذلك وينزع ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك ، وهذا أعدل ما وقف عليه من الآثار . وقد أبدى ابن العربي لتخفيف شعر الشارب معنى لطيفا فقال : إن الماء النازل من الأنف يتلبد به الشعر لما فيه من اللزوجة ويمصر تنقيته عند غسله ، وهو بازاء حاسة شريفة وهي الشم ، فشرح تخفيفه ليمتثال والمنفعة به . قلت : وذلك يحصل بتخفيفه ولا يستلزم إحفائه وإن كان أبلغ ، وقد رجح الطحاوي الحلق على القص بتفضيله رحم الحلق على التقصير في النسك ، وهو ابن التين الحلق بقوله رحم : ليس منا من حلق ، وكلاهما احتجاج بالخبر في غير ما ورد فيه ولا سيما الثاني ، ويؤخذ عما أشار إليه ابن العربي مشروعية تنظيف داخل الأنف وأخذ شعره إذا طال ، والله أعلم . وقد روى مالك عن زيد بن أسلم : أن عمر كان إذا غضب قتل شاربته ، فدل على أنه كان يوفره . وحكى ابن دقيق العيد عن بعض الحنفية أنه قال : لا بأس بإبقاء الشوارب في الحرب إرهابا للعدو ، وزيفه

(فصل) في فوائد تتعلق بهذا الحديث : الأولى - قال النووي : يستحب أن يبدأ في قص الشارب باليمين . الثانية - يتخير بين أن يقص ذلك بنفسه أو يولى ذلك غيره لحصول المقصود من غير هتك مروءة بخلاف الإبط ، ولا ارتكاب حرمة بخلاف العانة . قلت : محل ذلك حيث لا ضرورة ، وأما من لا يحسن الحلق فقد يباح له إن لم تكن له زوجة فحسن الحلق أن يستعين بغيره بقدر الحاجة ، لكن محل هذا إذا لم يجد ما يقنوره فاته فغنى عن الحلق ويحصل به المقصود وكذا من لا يقوى على التنف ولا يتمكن من الحلق إذا استعان بغيره في الحلق لم تهتك المروءة من أجل الضرورة كما تقدم عن الشافعي ، وهذا لمن لم يقو على التنور من أجل أن النورة تؤذي الجك الرقيق بكلك الإبط ، وقد يقال مثل ذلك في حلق العانة من جهة الممان التي بين الفخذ والانبيين ، وأما الأخذ من الشارب فيمنع فيه التفصيل بين من يحسن أخذه بنفسه بحيث لا يتشوه وبين من لا يحسن فيستعين بغيره ، ويلتحق به من لا يجد امرأة ينظر وجهه فيها عند أخذه . الثالثة قال النووي : يتأدى أصل السنة بأخذ الشارب بالمقص وبغيره . وتوقف ابن دقيق العيد في فرضه بالسن ثم قال : من نظر إلى اللفظ منع ومن نظر إلى المعنى أجاز . الرابعة قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحدا قال بوجوب قص الشارب من حيث هو هو ، واحترز بذلك من وجوبه بما مضى حيث يتعين

كما تقدمت الإشارة إليه من كلام ابن العربي ، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك فإنه قد صرح بالوجوب في ذلك وفي إعفاء الحية

### ٦٤ - باب تقليم الأظفار

٥٨٩٠ - **حدثنا أحمد بن أبي رجا** حدثنا إسحاق بن سليمان قال سمعت حنظلة عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : من الفطرة خلقُ العانة وتقليم الأظفار وقص الشارب ،

٥٨٩١ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا إبراهيم بن محمد حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول : الفطرة خمس : الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار وتقليم الأباط ،

٥٨٩٢ - **حدثنا محمد بن يونس** حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : خالفوا المشركين ، ووفروا الحي وأحفوا الشوارب .

وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته ، فما فضل أخذَه

[ الحديث ٥٨٩٢ - طرحة في : ٥٨٩٣ ]

**قوله** ( باب تقليم الأظفار ) تقدم بيان ذلك في الذي قبله ، وقد ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الثالث منها لا يتعلق له بالأظفار وإنما هو مختص بالشارب والحية فيمكن أن يكون مراده في هذه الترجمة والتي قبلها تقليم الأظفار وما ذكر معها وقص الشارب وما ذكر معه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن حديث ابن عمر في الأول وحديثه في الثالث واحد ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . الحديث الأول ، **قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي رجا ) هو أحمد بن عبد الله بن أبي الرومي ، واسم بن سليمان هو الرازي ، وحنظلة هو بن سفيان الجمحي . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ قال ) كذا الجميع ، وزعم أبو مسعود في « الأطراف » أن البخاري ذكره من هذا الوجه موقوفاً تعقبه بأن أبا سعيد الأشج رواه عن إسحق بن سليمان مرفوعاً ، وتعقب الحميدي كلام أبي مسعود فأجاد . **قوله** ( من الفطرة ) كذا الجميع ، وقد تقدم نقل النووي أنه وقع فيه بلفظ « من السنة » . **قوله** ( وقص الشارب ) في رواية الإسماعيلي « وأخذ الشارب » وفي أخرى له « وقص الشوارب » قال « وقال مرة الشارب » قال الجياني : وقع في كلامهم أنه لعظم الشوارب وهو من الواحد الذي فرق وسمى كل جزء منه باسمه فقالوا لاسكل جانب منه شارباً ثم جمع شوارب وحكى ابن سيده عن بعضهم : من قال الشاربان أخطأ ؛ وإنما الشاربان ما طال من ناحية السبلة ، قال : وبعضهم يسمي السبلة شارباً ؛ ويؤيده أثر عمر الذي أخرجه مالك أنه « كان إذا غضب قتل شارباً » والذي يمكن قتله من شعر الشارب السبال وقد سماه شارباً . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه مستوفى ، الحديث الثالث ، **قوله** ( عمر بن محمد بن زيد ) أي ابن عبد الله بن عمر . **قوله** ( خالفوا المشركين ) في حديث أبي هريرة عند مسلم « خالفوا الجوس » وهو المراد في حديث ابن عمر قاتلهم كانوا يقصون لحامهم ومنهم من كان يحلقها . **قوله** ( أحفوا

الضواري ( جهرة قطع من الاحشاء للاكثر ، وحكى ابن دريد حنى شاربة حنفوا إذا استأصل أخذ شعره ، فلي هذا فهي همزة وصل . قوله ( ووفروا للحي ) أما قوله « وفروا » فهو بتشديد الفاء من التوفير وهو الابقاء أى تركوها وافرة ) وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في الباب الذى يليه « اهفوا » وسياق تحريره ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أرجشوا وضبطت بالجيم والهمزة أى أخروها ، وبالحاء المعجمة بلا همز أى أطيلوها ، وله في رواية أخرى « أفروا » أى اتركوها وافية ، قال النووي وكل هذه الروايات بمعنى واحد ، والحي بكسر اللام وحكى ضمها وبالفصير والمد جمع لحية بالكسر فقط وهي اسم لما نبت على العدين والذقن . قوله ( وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه ) هو موصول بالسند المذكور الى نافع ، وقد أخرجه مالك في « الموطأ » عن نافع بلفظ « كان ابن عمر إذا حلق رأسه في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشارب » وفي حديث الباب مقدار المأخوذ ، وقوله « فضل » بفتح الفاء والعضاد المعجمة ويجوز كسر العضاد كعلم والأشهر الفتح قاله ابن التين ، وقال الكرماني : لعل ابن عمر أراد الجمع بين الحلق والتقصير في النسك لحلق رأسه كله وقصر من لحيته ليدخل في عموم قوله تعالى ﴿ محلقين رؤوسكم ومقصرين ﴾ وخص ذلك من عموم قوله « وفروا للحي » لحمله على حالة غير حالة النسك . قلت : الذى يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالاعفاء على غير الحالة التى تنفوه فيها الصورة بأفراط طول شعر اللحية أو هرطه ، فقد قال الطبري : ذهب قوم الى ظاهر الحديث فسكره تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها ، وقال قوم اذا زاد على القبضة يؤخذ الزائد ، ثم ساق بسنده الى ابن عمر أنه فعل ذلك ، والى عمر أنه فعل ذلك برجل ، ومن طريق أبي هريرة أنه فعله ، وأخرج أبو داود من حديث جابر بسند حسن قال « كنا نغنى السبال إلا في حج أو عمرة » ، وقوله « نغنى » بضم أوله وتشديد الفاء أى تركه وافرا وهذا يؤيد ما نقل عن ابن عمر ، فإن السبال بكسر المهملة وتخفيف الموحدة جمع سبلة بفتحسين وهي ما طال من شعر اللحية ، فأشار جابر الى أنهم يقصرون منها في النسك . ثم حكى الطبري اختلافا نيبا يؤخذ من اللحية هل له حد أم لا ؟ فاستند عن جماعة الاقتصار على أخذ الذى يزيد منها على قدر الكف ، وعن الحسن البصري أنه يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش ، وعن عطاء نحوه قال : وحمل هؤلاء النهى على منع ما كانت الأهاجم تفعله من قصها وتخفيفها ، قال : وكره آخرون التعرض لها إلا في حج أو عمرة وأسند عن جماعة ، واختار قول عطاء ، وقال : إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى الخش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن يستتر به ، واستدل بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ « كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها » وهذا أخرجه الأترمذى ونقل عن البخارى أنه قال في رواية عمر بن هارون : لا أعلم له حديثا منكرا الا هذا ام وقد ضعفه عمر بن هارون مطلقا جماعة ، وقال عياض : يكره حلق اللحية وقصها وتخفيفها ، وأما الأخذ من طولها وعرضها اذا هططت لحين ، بل تكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في تقصيرها ، كذا قال ، وتعقبه النووي بأنه خلاف ظاهر الخبر في الأمر بتوفيرها ؛ قال : واختار تركها على حالها وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غيره ، وكان مراده بذلك في غير النسك لأن الشافعى نص على استحبابه فيه ، وذكر النووي عن النزال - وهو في ذلك تابع لابن طالب المكي في « الفتر » - قال : يكره في اللحية عشر خصال : خضها بالسواد اغبر الجهاد ، وبغير السواد أيها ما لصلاح لا لقصد الإتيان ، وتبييضها استهجالا للدينوخة اقصد التعاطف على الأقران ، وتنفعها إبقاء الدودة وكذا تعذيبها وتنفع

الشيب . ورجع النووي تحريمه لثبوت الزجر عنه كما سيأتي قريباً ، وتصنيفها طاقة طاعة تصنعها وغيلة ، وكذا ترجيحها والتعرض لها طولا وحرصا على ما فيه من اختلاف ، وتركها شعبة إيهاما للزهد ، والنظر إليها إيهابا ، وزاد النووي : وعقدها ، الحديث روي عن ربه . من عقد لحيته فإن محمداً منه يرى . الحديث أخرجه أبو داود ، قال الخطابي : قيل المراد عقدها في الحرب وهو من زى الاعاجم ، وقيل المراد معالجة الشعو لينعقد ، وذلك من فعل أهل التائب . ( تنبيه ) : أنكر ابن التين ظاهر ما نقل عن ابن عمر فقال : ليس المراد أنه كان يقتصر على قدر القبضة من لحيته ، بل كان يمسك عليها فيزيل ما شذ منها ، فيمسك من أسفل ذقنه بأصابعه الأربعة ملتحقة فيأخذ ما سفل عن ذلك ليتساوى طول لحيته . قال أبو شامة : وقد حدث قوم يحلقون لحاهم ، وهو أشد مما نقل عن المجوس أنهم كانوا يقصونها . وقال النووي : يستثنى من الأمر باعفاء اللحي ما لو نبقت للراءة لحية فإنه يستحب لها حلقها ، وكذا لو نبت لها شارب أو عنفة ، وسيأتي البحث فيه في باب المتنصتات ،

#### ٦٥ - باب إعفاء اللحي . وعفوا : كثروا وكثرت أموالهم

٥٨٩٣ - حدثني محمد أخبرنا عتبة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ : أهلكوا للشوارب ، وأعفوا اللحي »

**قوله** (باب إعفاء اللحي) كذا استعمله من الرابعي ، وهو بمعنى الترك . ثم قال : عفوا كثروا وكثرت أموالهم وأراد تفسير قوله تعالى في الاعراف ( حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء ) فقد تقدم هناك بيان من فسر قوله عفوا بكثروا ، فاما أن يكون أشار بذلك إلى أصل المادة ، أو إلى أن لفظ الحديث وهو د اعفوا اللحي ، جاء بالمعنيين ، فعل الأول بكونه بهزة قطع وعلى الثاني بهزة وصل ، وقد حكى ذلك جماعة من الشراح منهم ابن التين قال : وبهزة قطع أكثر . وقال ابن دقيق العيد : تفسير الاعفاء بالكثرة من إقامة السبب مقام المسبب ، لانه حقيقة الاعفاء الترك ، وترك الله مرض الحية يستلزم تكثيرها . وأغرب ابن السيد فقال : حل بعضهم قوله د أعفوا اللحي ، على الأخذ منها بإصلاح ما شذ منها طولا وحرصا ، واستشهد بقول زهير د على آثار من ذهب العفاء . وذهب الأكثر إلى أنه بمعنى وفروا أو كثروا ، وهو الصواب . قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحدا فهم من الأمر في قوله د أعفوا اللحي ، تجويز معالجتها بما يفورها كما يفعله بعض الناس ، قال : وكأن الصاروف عن ذلك قرينة السياق في قوله في بقية الخبر د وأحفوا الشوارب انتهى . ويمكن أن يؤخذ من بقية طرق ألفاظ الحديث الدالة على مجرد الترك ، والله أعلم . ( تنبيه ) : في قوله أعفوا وأحفوا ثلاثة أنواع من البديع : الجناس والمطابقة والموازنة

#### ٦٦ - باب ما يذكر في الشيب

٥٨٩٤ - حدثنا علي بن أسيد حدثنا وهيب عن أبيوب د عن محمد بن سيرين قال سألت أنسا : أخضب

النبي ﷺ ؟ قال : لم يبلغ الشيب إلا قليلا

٥٨٩٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال د سئل أنس عن خضاب النبي

ﷺ قال : انه لم يبلغ ما يخضب ، لو شئت أن أعد شمطاته في لحيته »

٥٨٩٦ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال « أرسلني أهل إلى أم سلمة بقَدَح من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها شعر من شعر النبي ﷺ ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبة ، فاطلمت في الجبل فرأيت شعرات مَحْرَا »

[ الحديث ٥٨٩٦ - خرجه في : ٥٨٩٧ ، ٥٨٩٨ ]

٥٨٩٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا سلام « عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال دخلت على أم سلمة فأخرجت إلينا كسر من شعر النبي ﷺ مخضوباً »

٥٨٩٨ - وقال لنا أبو نعيم حدثنا أنس بن مالك « عن ابن موهب أن أم سلمة أرته شعر النبي ﷺ أحمر »

**قوله** ( باب ما يذكر في الشيب ) أي هل يخضب أو يترك ؟ . **قوله** ( عن ابن سيرين ) هو محمد بنه مسلم في روايته عن حجاج بن الشاعر عن معلى شيخ البخاري فيه . **قوله** ( سألت أنسا : أخضب النبي ﷺ ) ؟ يعرف منه أنه المجهول في الرواية التي بعدها حيث قال ثابت « سئل أنس ، وكذا قوله في هذه الرواية لم يبلغ من الشيب إلا قليلا ، يفسره قوله في الثانية « لم يبلغ ما يخضب ، وذلك أن القادة أن القليل من الشعر الأبيض إذا بدا في القحية لم يبادر إلى خضبه حتى يكثر ، ومرجع القلة والكثرة في ذلك إلى العرف ، وزاد أحمد من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين في هذا الحديث « ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالخناء والسكنم ، قال : وجاء أبو بكر بأبيه أبي فصافة يوم فتح مكة يحمل على وضمة بين يدي رسول الله ﷺ فأسلم ، ولحيته ورأسه كاللثامه بيضا » وستأتي الإشارة إليه في « باب الخضاب » ولمسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس نحو حديث ابن سيرين وزاد « ولم يخضب ولكن خضب أبو بكر وعمر » . **قوله** في الثانية ( لو شئت أن أعد شمطاته في لحيته ) المراد بالشمطات الشعرات اللاتي ظهر فيهن البياض ، فكأن الشعر الأبيض مع ما يجاورها من شعرة سوداء ثوب أشعث ، والأشعث الذي يخالطه بياض وسواد ، وجواب « لو » في قوله « لو شئت » محذوف ، والتقدير لعدتها ، وذلك مما يدل على قلتها ، وقد تقدم في « باب صفة النبي ﷺ » من المناقب بيان الجمع بين مختلف الأحاديث في ذلك . **قوله** ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو ابن عسكان النخعي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق ، وعثمان بن عبد الله بن وهب هو النخعي مولى آل طلحة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سبق في الحج وغيره . **قوله** ( أرسلني أهل إلى أم سلمة ) يعني زوج النبي ﷺ ، ولم ألق على تسمية أهله ، ولكنهم من آل طلحة لأنهم مواله ، ويحتمل أن يريد بأهله امرأته . **قوله** ( بقَدَح من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها ) وفي رواية الكشي « فيه شعر من شعر النبي ﷺ » ، اختلف في ضبطه « قصة » هو بقاف مضمومة ثم صاد مبهمة أو بفاء مكسورة ثم صاد مبهمة ؟ فأما قوله « وقبض إسرائيل ثلاث أصابع » فإن فيه إشارة إلى صغر القدح ، وزعم الكرماني أنه

عبارة عن عدد إرسال عثمان إلى أم سلمة وهو بعيد ، وأما قوله « فيها » فضمير للمعنى القدح ، لأن القدح إذا كان فيه مانع يسمى كأسا والكأس مؤنثة ، أو الضمير للقصة كما سيأتي توجيهه . وأما رواية الكشميني بالتذكير فواضحة . وقوله « من فضة » أن كان بالغاء والمعجمة فهو بيان لجنس القدح ، قال السكرماني : ويحتمل على أنه كان موهبا بفضة لا أنه كان كله فضة . قلت : وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تجوز استعمال آنية الفضة في غير الأكل والشرب ، ومن أين له ذلك وقد أجاز جماعة من العلماء استعمال الإناء الصغير من الفضة في غير الأكل والشرب ؟ وإن كان بالغاف والمعجمة فهو من صفة الشعر على ما في التركيب من قلق العبادة ، ولهذا قال السكرماني : عليك بتوجيهه . ويظهر أن ومن « سبية » أي أرسلني بقدر من ماء بسبب قصة فيها شعر ، وهذا كله بناء على أن هذه اللفظة محفوفة بالغاف والصاد المهملة ، وقد ذكره الحيدري في « الجمع بين الصحيحين » بلفظ دال على أنه بالغاء والمعجمة ولفظه « أرسلني » على أن أم سلمة بقدر من ماء ، فجاءت بجلجل من فضة فيه شعر الخ ، ولم يذكر قول إسرائيل ، فكأنه سقط على رواية البخاري قوله « فجاءت بجلجل » وبه ينتظم الكلام ، ويعرف منه أن قوله « من فضة » بالغاء والمعجمة وأنه صفة الجلل لا صفة القدح الذي أحضره عثمان بن موهب ، قال ابن دحية : وقع لأكثر الرواة بالغاف والمهملة ، والصحيح عند المحققين بالغاء والمعجمة ، وقد بينه وكيع في مصنفه بعد ما رواه عن إسرائيل فقال « كان جلجلا من فضة صبيخا صوانا لشعرات كانت عند أم سلمة من شعر النبي ﷺ » . قوله ( وكان ) الناس ( إذا أصاب الإنسان ) أي منهم ( عين ) أي أصيب بعين ( أو شيء ) أي من أي مرض كان ، وهو موصول من قول عثمان المذكور . قوله ( بعث إليهم ) أي بعثهم ، والمراد أنه كان من اشتكى أرسل إناء إلى أم سلمة فتجمل فيه تلك الشعرات وتفسلها فيه وقعيده فيشر به صاحب الإناء أو يغتسل به استشفاء بها فتحصل له بركتها . قوله ( فاطلمت في الجلل ) كذا الأكثر بحميمين مضمومتين بينهما لام وآخره أخرى ، هو شبه الجرس ، وقد تنزع منه الحصاة التي تحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته ، والقائل « فاطلمت » هو عثمان ، وقيل إن في بعض الروايات « الجلل » بفتح الجيم وسكون المهملة وفسر بالسقاء الضخم ، وما أظنه إلا تصحيفا لأنه إذا كان صوانا لشعرات كما جزم به وكيع أحد رواة الخبر كان المناسب لمن الظرف الصغير لا الإناء الضخم ، ولم يفهم صاحب « المشارق » ، ولا « النهاية » الجلل كأنهما تركاه لشهرته ، لكن حكى عياض أن في رواية ابن السكن « المخضب » بدل الجلل فإله أعلم . قوله ( فرأيت شعرات حرا ) في الرواية التي قبلها « غضوبا » ويأتي البحث فيه . قوله ( سلام ) هو بالتشديد اتفاقا ، وجزم أبو نصر السكلاباذي بأنه ابن مسكين ، وعائفه الجمهور فقالوا . هو ابن أبي مطيع ؛ وبذلك جزم أبو علي بن السكن وأبو علي الهيثمي ، ووقع التصريح به في هذا الحديث عند ابن ماجه من رواية يونس بن محمد « عن سلام بن أبي مطيع » ، وقد أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى شيخ البخاري فيه فقال « حدثنا سلام بن أبي مطيع » . قوله ( غضوبا ) زاد يونس بالحفاء والكتم ، وكذا لابن أبي خيثمة ، وكذا لأحمد عن حفان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سلام ، وله من طريق أبي معاوية وهو شيبان بن عبد الرحمن « شعرا أمر غضوبا بالحفاء والكتم » وللإسماعيلي من طريق أبي إسحق عن عثمان المذكور « كان مع أم سلمة من شعر لحية النبي ﷺ فيه أثر الحفاء والكتم » والحفاء معروف والكتم بفتح الكاف والمثناة سيأتي تفسيره بعد هذا ، قال الإسماعيلي :

ليس فيه بيان أن النبي ﷺ هو الذي خضب ، بل يحتمل أن يكون احمره بعده لما غاطه من طيب فيه صفرة فنلبت به الصفرة ، قال فان كان كذلك وإلا لحديث أنس أن النبي ﷺ لم يخضب ، أصح ، كذا قال ، والذي أبداه احتيالا قد تقدم معناه موصولا الى أنس في « باب صفة النبي ﷺ » ، وأنه جزم بأنه إنما احمره من الطيب . قلت : وكثير من القصور التي تفصل عن المسجد إذا طال العهد يتول سوادها الى الحرة ، وما ينجح اليه من الترجيح خلاف ما جمع به الطبري ، وحاصله أن من جزم أنه خضب - كما في ظاهر حديث أم سلمة ، وكما في حديث ابن عمر الماضي قريبا أنه ﷺ خضب بالصفرة - حكى ما شاهده ، وكان ذلك في بعض الاحيان . ومن نفي ذلك كما أنس فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله ، وقد أخرج مسلم وأحمد والترمذي والنسائي من حديث جابر بن سمرة قال « ما كان في رأس النبي ﷺ ولحيته من الشيب إلا شمعات كان اذا دهن واداهن الدهن ، فيحتمل أن يكون الذين أثبتوا الخضاب شاهدوا الشعر الأبيض ، ثم لما وراه الدهن ظنوا أنه خضبه . والله أعلم . قوله ( وقال أبو نعيم ) كذا لا بد ذر ، وصرح غيره بوجه فقال « قال لنا أبو نعيم » . قوله ( نصير ) بنون مضارع ابن أبي الاشمع [ ويقال الاشمع ] (١) اسمه ، وليس لنصير في البخاري سوى هذا الموضع

### ٦٧ - باب الخضاب

٥٨٩٩ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالقون ، قوله ( باب الخضاب ) أي تغيير لون شيب الرأس واللحية . قوله ( عن أبي سلمة وسليمان بن يسار ) كذا جمع بينهما ، وتابعه الاوزاعي عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه صالح بن كيسان وجرير وميمون عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، وقد مضت رواية صالح في أحاديث الانبياء ، ورواية الآخرين عند النسائي عن أبي هريرة في رواية إسحاق بن راهويه عن سفيان بسنده أنها سمعا أبا هريرة أخرجه النسائي . قوله ( إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالقون ) هكذا أطلق ، ولاحد بسند حسن عن أبي أمامة قال « خرج رسول الله ﷺ على مشيخة من الانصار بيض لحسام فقال : يا معشر الانصار حمروا وصفروا وخالفوا أهل الكتاب ، وأخرج الطبراني في « الاوسط » نحوه من حديث أنس ، وفي « الكبير » من حديث عتبة بن عبد « كان رسول الله ﷺ يأمر بتغيير الشعر مخالفة للعاجم » وقد تمسك به من أجاز الخضاب بالسواد وقد تقدمت في باب ذكر بني إسرائيل من أحاديث الانبياء مسألة استثناء الخضب بالسواد لحديث جابر وابن عباس ، وأن من العلماء من رخص فيه في الجهاد ومنهم من رخص فيه مطلقا وأن الأولى كراهته ، وجنح التتوي الى أنه كراهة تحرير ، وقد رخص فيه طائفة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجرير وغير واحد واختاره ابن أبي عاصم في « كتاب الخضاب » له وأجاب عن حديث ابن عباس رفقه « يكون قوم يصبغون بالسواد لا يمدون ريح الجنة » بأنه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم ، وعن حديث جابر « جنبوه السواد » بأنه



في حق من صار شيب رأسه مستبشما ولا يطرد ذلك في حق كل أحد انتهى . وما قاله خلاف ما يقبدر من سياق الحديثين . نعم يشهد له ما أخرجه هو عن ابن شهاب قال : « كنا نخضب بالسواد إذا كان الوجه جديدا ، فلما انقض الوجه والاسنان تركناه » وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي هريرة رفعه : « من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة » وسنده لين ، ومنهم من فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فأجازه لها دون الرجل ، واختاره الحلبي ، وأما خضب اليدين والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في النداء . وقوله « نخالفهم » في رواية مسلم « نخالفوا عليهم » و« صبغوا » وللنساء في حديث ابن عمر رفعه « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » ورجاله ثقات ، لكن اختلف على هشام بن عروة فيه كما بينه النسائي وقال إنه غير محفوظ ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، من حديث عائشة وزاد « والنصاري » ولأصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث أبي ذر رفعه « إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والسكتم » وهذا يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال « اختضب أبو بكر بالحناء والسكتم » واختضب عمر بالحناء بختا ، وقوله بختا بموحدة مفتوحة ومهملة ساكنة بعدها مشددة أي صرفا ، وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائما . والسكتم نبات بالين يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحرة ، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحرة . واستنبط ابن أبي عاصم من قوله عليه السلام « جنبوه السواد أن الخضاب بالسواد كان من عادتهم » وذكر ابن السكيت أن أول من اختضب بالسواد من العرب عبد المطلب ، وأما مطلقا ففرعون ، وقد اختلف في الخضب وتركه خضب أبو بكر وعمر وغيرهما كما تقدم ، وترك الخضاب على وإبي بن كعب وسلمة بن الأكوع وأنس وجاعة ، وجمع الطبري بأن من صبغ منهم كان اللاتق به كمن يستنقع شيبه ، ومن ترك كان اللاتق به كمن لا يستنقع شيبه ، وعلى ذلك حمل قوله عليه السلام في حديث جابر الذي أخرجه مسلم في قصة أبي قحافة حيث قال عليه السلام لما رأى رأسه كأنها الثغامة بياضا « غيروا هذا وجنبوه السواد » ومثله حديث أنس الذي تقدمت الإشارة إليه أول « باب ما يذكر في الشيب » وزاد الطبري وابن أبي عاصم من وجه آخر عن جابر « فذهبوا به لخمروه » والثغامة بضم المثناة وتخفيف المعجمة نبات شديد البياض زهره وثمره . قال : فمن كان في مثل حال أبي قحافة استحب له الخضاب لأنه لا يحصل به القروور لاحد ، ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه ، ولكن الخضاب مطلقا أولى لأنه فيه امتثال الأمر في مخالفة أهل الكتاب ، وفيه صيانة للشر عن تعاقب البوار وغيره به ، إلا إن كان من عادة أهل البلد ترك الصبغ وأن الذي ينفرد بدونهم بذلك يصير في مقام الشهرة فالترك في حقه أولى . ونقل الطبري بعد أن أورد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بإفظ « من شاب شيبة فهي له نور إلى أن ينتفها أو يخضها » وحديث ابن مسعود « إن النبي عليه السلام كان يكره خضالا » فذكر منها تغيير الشيب : إذ بعضهم ذهب إلى أن هذه الكراهة تستحب بحديث الباب . ثم ذكر الجمع وقال : دعوى النسخ لا دليل عليها . قلت : وجمع إلى النسخ الطحاوي وتمسك بالحديث الآتي قريبا أنه « كان عليه السلام يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه » ثم صار يخالفهم ويحث على مخالفتهم ، كما سيأتي تقريره في « باب للفرق » إن شاء الله تعالى . وحديث عمرو بن شعيب المشار إليه أخرجه الترمذي وحسنه ولم أر في شيء من طرق الاستثناء المذكور قاله أهل . قال ابن العربي : وإنما نهى عن التنف دون الخضب لأن فيه تغيير الخلقة من أصلها ، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الخلقة على الناظر إليه وانه أعلم . وقد نقل عن أحمد أنه يجب ، وعنه يجب ولو مرة ، وعنه لا أحب

لأحد ترك الخضب ويتشبه بأهل الكتاب ، وفي السواد عنه كالخافضة روايتان المشهورة بكرة وقيل يحرم ، ويتأكد النفع له دلس .

### ٦٨ - باب الجند

٥٩٠٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول : كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، وليس بالأبيض الأمهق وليس بالآدم ، وليس بالجعد القبط ولا بالسبط . بَشَّه الله على رأس أربعين سنة : فأقام بمكة عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، وتوفي الله على رأس ستين سنة ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء .

٥٩٠١ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال : سمعتُ البراء يقول : ما رأيت أحداً أحسنَ في حُلةٍ حمراءَ من النبي ﷺ . قال بعضُ أصحابي عن مالك إنَّ جُمُعته تضربُ قريباً من منكبيه . قال أبو إسحاق سمعته يُحدِّثُ به غيرَ مرَّةٍ ، ما حدَّثتُ به قطُّ إلا ضحك . « نابه كُعبه وشعره يبلغ شحمة أذنيه »

٥٩٠٢ - **حدثنا** عبدُ الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراني الملهة عند الكعبة ، فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنتَ راه من آدم الرجال ، له لُمة كأحسن ما أنتَ راه من الهمم قد رَجَلَهَا ، فهي تَقَطُرُ ماءً ، مَثَكِثاً على رجلين - أو على عواتق رجلين ، يطوف بالبيت ، فسألت مَنْ هذا ؟ فقول : المسيح بن سريم ، وإذا أنا برجلٍ جَعْدٍ قِطَط ، أغور العين اليمنى كأنها عتبة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقول : المسيح النجاشي .

٥٩٠٣ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا حبان حدثنا همام حدثنا قتادة وحدثنا أنس أن النبي ﷺ كان يضربُ كعبرُ منكبيه ،

[ الحديث ٥٩٠٣ - طريقه في : ٥٩٠٤ ]

٥٩٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن قتادة عن أنس : كان يضربُ شعرُ رأس النبي ﷺ منكبيه .

٥٩٠٥ - **حدثني** عمرو بن علي حدثنا وهب بن جرير قال حدثني أبي عن قتادة قال سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن شعر رسول الله ﷺ فقال : كان شعرُ رسول الله ﷺ رجلاً ، ليس بالسبط ولا الجعد بين أذنيه وعاتقه ،

( الحديث ٥٩٠٥ - طريقه في : ٥٩٠٦ )

٥٩٠٦ - **حديثنا** مسلم حدثنا جرير عن قتادة « عن أنس قال : كان النبي ﷺ ضخم اليدين لم أر بعده مثله ؛ وكان شعره الذي ﷺ رجلاً ، لا جمداً ولا سبطاً »

٥٩٠٧ - **حديثنا** أبو الثيمان حدثنا جرير بن حازم عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقدمين ، حسن الوجه ، لم أر بعده ولا قبله مثله ، وكان بسط الكفين »  
[ الحديث ٥٩٠٧ - أطرافه في : ٥٩٠٨ ، ٥٩١٠ ، ٥٩١١ ]

٥٩٠٨ ، ٥٩٠٩ - حدثني عمرو بن علي حدثنا معاذ بن هاني حدثنا حاتم حدثنا قتادة « عن أنس بن مالك - أو عن رجل عن أبي هريرة - قال : كان النبي ﷺ ضخم القدمين ، حسن الوجه ، لم أر بعده مثله »

٥٩١٠ - وقال هشام بن معمر عن قتادة « عن أنس : كان النبي ﷺ شين القدمين والكفين »

٥٩١١ ، ٥٩١٢ - وقال أبو هلال حدثنا قتادة عن أنس - أو جابر بن عبد الله - « كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين ، لم أر بعده شبيهاً له »

٥٩١٣ - **حديثنا** محمد بن الحسن قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون « عن مجاهد قال : كنا عند ابن عباس رضي الله عنهما فذكروا الدجال فقال : إنه مكتوب بين عينيه كافر . وقال ابن عباس : لم أسمعه قال ذلك ولكنه قال : أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم ، وأما موسى فرجل آدم جمد على جبل أحر مخطوم بخنفة ، كأن أنظر إليه إذ انحدر في الوادي يلي »

**قوله** ( باب الجمعد ) هو صفة الشعر ، يقال شعر جمعد بفتح الجيم وسكون المهملة وبكسرهما . ذكر فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول حديث أنس في صفة النبي ﷺ وقد تقدم شرحه في المناقب ، والمقصود منه هنا قوله « وليس بالجمعد القلط ولا بالسبط ، أي أنه شعره كان بين الجمعدة والسبطة ، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب ، وأن الشعر الجمعد هو الذي يتجمد كشعر السودان ، وأن السبط هو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء كشعر الهنود ، والقطط - بفتح الطاء - البالغ في الجمعدة بحيث يتفلفل ، وقوله « وليس في لحيته عشرون شعرة بيضاء » تقدم في المناقب بيان الاختلاف في تعيين العدد المذكور وما لم يتقدم هناك أن في حديث الهيثم بن دهر عند الطبراني ثلاثون شعرة عدداً وسنده ضعيف ، والمعتمد ما تقدم أنه دون العشرين . الحديث الثاني حديث البراء ، **قوله** ( حدثنا مالك بن اسماعيل ) هو أبو غسان الهندي . **قوله** ( قال بعض أصحابي عن مالك ) هو ابن اسماعيل المذكور . **قوله** ( أن جمته ) بضم الجيم وتشديد الميم أي شعر رأسه إذا نزل إلى قرب المنكبين قال الجوهري في حرف الواو : والوفرة الشعر إلى شحمة الأذن ، ثم الجمة ثم اللة إذا أملت بالمنكبين . وقد خالف هذا في حرف الجيم فقال : إذا بلغت المنكبين فهي جمّة ، واللّة إذا جاوزت شعرة الأذن . وتقدم نظيره في ترجمة عيسى من أحاديث الأنبياء في شرح

حديث ابن عمر . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : كلام الجوهري الثاني هو الموافق لكلام أهل اللغة . وجمع ابن بطال بين اللفظين المختلفين في الحديث بأن ذلك إخبار عن وقتين ، فكان إذا غفل عن قصصه بلغ قريب المنكبين وإذا قصه لم يجاوز الاذنين . وجمع غيره بأن الثاني كان إذا اعتمر بقصر والاول في غيب تلك الحالة وفيه بعد . ثم هذا الجمع إنما يصلح لو اختلفت الاحاديث ، وأما هنا فاللفظان وردا في حديث واحد متحدا المخرج ، وهما من رواية أبي اسحق عن البراء ، فالاول في الجمع بينهما الحل على المقاربة ؛ وقد وقع في حديث أنس الآتي قريبا كما وقع في حديث البراء . قوله ( لنضرب قريبا من منكبيه ) في رواية شعبة المعلقة عقب هذا : شعره يبلغ شعبة أذنيه ، وقد تقدم في المناقب ان في رواية يوسف بن اسحق بن أبي اسحق ما يجمع بين الروایتين ولفظه : له شعر يبلغ شعبة أذنيه الى منكبيه ، وحاصله أن الطويل منه يصل الى المنكبين وغيره الى شعبة الاذن ، والمراد ببعض أصحابه الذي أبهمه يعقوب بن سفيان ، فانه كذلك أخرجه عن مالك بن اسماعيل بهذا السند وفيه الزيادة . قوله ( قال شعبة : شعره يبلغ شعبة أذنيه ) كذا لا في ذر والنسفي ولفيرهما ، تابعه شعبة « شعره الخ » ، وقد وصله المؤلف رحمه الله في « باب صفة النبي ﷺ » ، من طريق شعبة عن أبي اسحق عن البراء ، وشرحه السكرماني على رواية الاكثر وأشار الى أن البخاري لم يذكر شيخ شعبة قال : فيحتمل أنه أبو اسحق لانه شيخه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في صفة عيسى بن مريم وفيه : له لمة كأحسن ما أنت راء من اللحم ، وفي صفة الدجال « وأنه جعد قطط » ، وقد تقدم شرحه في احاديث الانبياء ، وغلط من استدلل بهذا الحديث على أن الدجال يدخل المدينة أو مكة ، إذ لا يلزم من كون النبي ﷺ راء في المنام بمكة أنه دخلها حقيقة ، ولو سلم أنه رأى في زمانه ﷺ بمكة فلا يلزم أن يدخلها بعد ذلك اذا خرج في آخر الزمان ، وقد استدلل على ابن صياد أنه ما هو الدجال بكونه سكن المدينة ، ومع ذلك فكان عمر وجابر يحلفان على أنه هو الدجال كما سيأتي في آخر اللفتن . الحديث الرابع حديث أنس أوردته من عدة طرق عن قتادة عنه ووقع في الرواية الاولى « يضرب شعره منكبيه » ، وفي الثانية « كان شعره بين أذنيه وعاتقه » ، والجواب عنه كالجواب في حديث البراء سواء . وقد أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه وصححه الترمذي من طريق أبي الوناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « كان شعر النبي ﷺ فوق الوفرة ودون الجمة » ، لفظ أبي داود ، ولفظ ابن ماجه بنحوه ، ولفظ الترمذي عكسه « فوق الجمة ودون الوفرة » ، وجمع بينهما شيخنا في « شرح الترمذي » ، بأن المراد بقوله فوق ودون بالنسبة الى المحل . وتارة بالنسبة الى الكثرة والقلة ، فقوله « فوق الجمة » أي أرفع في المحل ، وقوله « دون الجمة » أي في القدر وكذا بالعكس ، وهو جمع جيد لولا أن عرج الحديث متحد ، وإسحق في السند الاول هو ابن راهويه وحبان بفتح المهملة وتشديد المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال . قوله في رواية جرير بن حازم ( كان شعر النبي ﷺ رجلا ) بفتح الراء وكسر الجيم ، وقد تضم وتفتح ، أي فيه فكسر يسير ، يقال رجل شعره اذا مشطه فكان بين السبوطه والمجودة ، وقد فسره الراوي كذلك في بقية الحديث . ثم أوردته من طريق أخرى عن جرير وهو ابن حازم أيضا زاد فيها « كان ضخم اليدين » وفي ثالثة « كان ضخم الرأس » ، ولم يذكر ما في الروایتين الاوليتين من صفة الشعر ، وزاد « لم أر قبله ولا بعده مثله » ، قال : وكان سبط الكفين ، ثم أوردته من طريق معاذ بن هاني عن حماد بن سنان بنحوه لكن قال « عن قتادة عن أنس » ، أرهن رجل عن أبي هريرة ، وهذه الزيادة لا

تأثير لها في صحة الحديث ، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس أضبط وأتقن من معاذ بن هاني ،  
 وم حبان بن هلال وموسى بن اسماعيل كما هنا ، وكذا جرير بن حازم كما مضى ومعر كما سيأتي حيث جزموا به عن  
 قتادة عن أنس ، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين ؛ والرجل المبهم يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب ،  
 فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه ، وفتادة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب ، وجوز  
 الكرماني أن يكون الحديث من مسند أبي هريرة ، وإنما وقع التردد في الراوى هل هو أنس أو رجل مبهم ثم رجح  
 كون التردد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنسا خادم النبي ﷺ وهو أعرف بوصفه من غيره  
 فبعد أن يروى عن رجل عن صحابي آخر هو أقل ملازمة له منه اه ، وكلامه الأخير لا يحتمله السياق أصلا ، وإنما  
 الاحتمال البعيد ما ذكره أولا ، والحق ان التردد فيه من معاذ بن هاني . هل حدثه به همام عن قتادة عن أنس أو  
 عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة ، وبهذا جزم أبو مسعود والحيدى والمزى وغيرهم من الحفاظ ، قوله ( وقال  
 هشام ) هو ابن يوسف ( عن معمر عن قتادة عن أنس كان النبي ﷺ شثن الكفين والقدمين ) هذا التعليق وصله  
 الاسماعيل من طريق علي بن بحر عن هشام بن يوسف به سواء ، وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان عن مهدي بن أبي  
 مهدي عن هشام بن يوسف ، وقوله « شثن » بفتح المعجمة وسكون المثناة وبكسرهما بعدها تون أى غليظ الاصابع  
 والراحة ، قال ابن بطلال : كانت كفه ﷺ مثناة لحا ، غير انها مع ضخامتها كانت ليثة كما تقدم في حديث أنس يعنى  
 الغنى مضى في المناسبات ما مسست حريرا ألين من كفه ﷺ ، قال : وأما قول الاصمعي الشثن غلظ الكف مع  
 خشونتهما فلم يوافق على تفسيره بالخشونة ، والذي فسره به الخليل وأبو عبيد أولى ، ويؤيده قوله في الرواية الاخرى  
 « ضخم الكفين والقدمين » قال ابن بطلال : وعلى تقدير تسليم ما فسر الاصمعي به الشثن يحتمل أن يكون أنس وصف  
 حاله كف النبي ﷺ ، فكان اذا عمل بكفه في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفه خشنا للمعارض المذكور ، واذا ترك  
 ذلك رجع كفه الى أصل جلته من النعومة والله أعلم . وقال عياض : فسر أبو عبيد الشثن بالغلظ مع القصر ، وتعقب  
 بأنه ثبت في وصفه ﷺ انه كان سابل الاطراف . قلت : ويؤيده قوله في رواية أبي الزمان في الباب « كان بسط  
 الكفين » ، ووقع هنا في رواية الكشميهني « بسط الكفين » بتقديم المهملة على الموحدة ، وهو موافق لوصفها  
 بالين . قال عياض : وفي رواية المروزي « بسط أو بسط » بالشك والتحقيق في الشثن أنه الغلظ من غير قيد قصر  
 ولا خشونة ، وقد نقل ابن خالويه أن الاصمعي لما فسر الشثن بما مضى قيل له إنه ورد في صفة النبي ﷺ قال على  
 نفسه أنه لا يفسر شيئا في الحديث اه . ومجىء شثن الكفين بدل بسط الكفين أو بسط الكفين قال دال على أن  
 المراد وصف الخلقة وأما من فسر به بسط المعطاء فانه وإن كان الواقع كذلك لكن ليس مرادا هنا . قوله ( وقال أبو  
 هلال أنبأنا قتادة عن أنس أو جابر كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين لم أو بعده شيئا له ) هذا التعليق وصله  
 البيهقي في « الدلائل » ، ووقع لنا بعلو في « فوائد العيسوي » كلاهما من طريق أبي سلمة موسى بن اسماعيل التبريزي  
 حدثنا أبو هلال به ، وأبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسي بكسر المهملة والموحدة بصري صدوق وقد ضعفه من قبل  
 حفظه فلا تأثير لك ايضا ، وقد بينت احدى روايات جرير بن حازم صحة الحديث بتصريح قتادة بسماحه له من أنس ،  
 وكان المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة وأنه لا تأثير له ولا يقدح في صحة الحديث ،  
 وخفي مراده على بعض الناس فقال : هذه الروايات الواردة في سند الكمين والذين لا نعلم لها بالترجمة ، وجوابه

أنها كلها حديث واحد اختلفت رواة بالزيادة فيه والنقص ، والمراد منه بالإصالة صفة الشعر وما هذا ذلك فهو تبع والله أعلم . وما دل عليه الحديث من كون شعره ﷺ كان الى قرب منكبيه كان غالب أحواله ، وكان ربما طال حتى يصير ذؤابة ويتخذ منه عقائص وضافات كما أخرج أبو داود والترمذي بسند حسن من حديث أم هانئ قالت : قدم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر ، وفي لفظ : أربع ضفائر ، وفي رواية ابن ماجه : أربع غدائر يعني ضفائر ، والغدائر بالغين المعجمة جمع غديرة بوزن عظيمة ، والضافات بوزنة . فالغدائر هي الذوائب والضافات هي العقائص ، لحاصل الخبر أن شعره طال حتى صار ذوائب فضفره أربع عقائص ، وهذا يحول على الحال التي يمد هذه هذه بتمهده شعره فيها وهي حالة الشغل بالسفر ونحوه والله أعلم . وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : أتيت النبي ﷺ ولي شعر طويل فقال ذئاب ذباب ، فرجعت لجوزة ، ثم أتيت من اللد فقال أني لم أعثك ، وهذا أحسن . الحديث السابع حديث ابن عباس في ذكر ابراهيم وموسى عليهما السلام وقد تقدم شرحه في أحاديث الانبياء ، والغرض منه قوله فيه : وأما موسى فرجل آدم - بالمد - جمعد ، الحديث ، والمراد بقوله ﷺ : صاحبكم ، نفسه ﷺ

### ٦٩ - باب التلبيد

٥٩١٤ - حدثنا أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر قال : سمعت عمر رضي الله عنه يقول : من حفر فليخلق ، ولا تشبهوا بالتلبيد ، وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبداً »

٥٩١٥ - حدثني جبان بن موسى وأحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن سالم « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً يقول : ليبيك اللهم ليبيك ، لا شريك لك ليبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك . لا يزيد على هؤلاء الكلمات ،

٥٩١٦ - حدثني اسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « عن حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلقوا بصرة ولم يحل أنت من حمرتك ؟ قال : إني لبذت رأسي ، ولقدت هدي ، فلا أحل حتى أنحر »

قوله ( باب التلبيد ) هو جمع الشعر في الرأس بما يلزق بعضه ببعض كالخطمي والصمغ لئلا يتشمت ويقبل في الاحرام ، وقد تقدم بسطه في الحج . قوله ( سمعت عمر يقول من حفر ) بفتح المعجمة والفاء خففا ومتقلا . قوله ( فليخلق ولا تشبهوا بالتلبيد ) يعني في الحج ( وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبداً ) كذا في هذه الرواية ، وتقدم في أوائل الحج بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً ، كما في الرواية التي على هذه في الباب ، وأما قول عمر لحمله ابن بطال على أن المراد أن أراد الإحرام فضفر شعره لينمه من الشمت لم يجر له أن يضر ،

لأنه فعل ما يشبه التلبيد الذي أوجب الشارع فيه الحلق ، وكان عمر يرى أن من لبّد رأسه في الإحرام تعين عليه الحلق والنسك ولا يجوزنه التقصير ، فشبّه من ضمّر رأسه بمن لبّد ، فذلك أمر من ضمّر أن يحلق . ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالحلق عند الإحرام حتى لا يحتاج إلى التلبيد ولا إلى الضفر ، أي من أراد أن يضفر أو يلبّد فليحلق فهو أولى من أن يضفر أو يلبّد ، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل إلى الأخذ من سائر النواحي كما هي السنة ، وأما قوله « تشبهوا » فحكى ابن بطال أنه بفتح أوله والأصل لا تشبهوا لحذفت إحدى التائين ، قال : ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة ، والاول أظهر . وأما قول ابن عمر فظاهره أنه فهم عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التلبيد أولى ، فأخبر هو أنه رأى النبي ﷺ يفعله ، وتقدم شرح التلبيد وحكمه في كتاب الحج ، وكذا حديث ابن عمر في التلبيد ، وحديث حفصة « أني لبّدت رأسي وقلدت هدي ، الحديث

### ٧٠ - باب الفرق

٥٩١٧ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا **إبراهيم بن سعد** حدثنا **ابن شهاب** عن **عبيد الله بن عبد الله** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، فسدل النبي ﷺ ناصيته ، ثم فرق بعد .

٥٩١٨ - **حدثنا أبو الوليد** وعبد الله بن رجاء قالا حدثنا **شعبة** عن **الحكم** عن **إبراهيم** عن **الأسود** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت : كأنني أنظر إلى **وبيع** اللطيف في مفارقة النبي ﷺ وهو محرم . قال عبد الله : « في مفرق للنبي ﷺ »

**قوله** ( باب الفرق ) بفتح الفاء وسكون الراء بعدها قاف ، أي فرق شعر الرأس ، وهو قسمته في المفرق وهو وسط الرأس ، يقال فرق شعره فرقا بالسكون ، وأصله من الفرق بين الشيئين ، والمفرق مكان انقسام الشعر من الجبين إلى دائرة وسط الرأس ، وهو بفتح الميم وبكسرها ، وكذلك الراء تكسر وتفتح . ذكر فيه حديثين : الأول **قوله** ( عن ابن عباس ) كذا وصله **إبراهيم بن سعد** و**يونس** ، وقد تقدم في الهجرة وغيرها ، واختلف على معمر في وصله وإرساله ، قال **عبد الرزاق** في مصنفه : أنبأنا **معمر** عن **الزهري** عن **عبيد الله** لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فذكره مرسلًا ، وكذا أرسله **مالك** حيث أخرجه في « الموطأ » ، عن **زباد بن سعد** عن **الزهري** ولم يذكر من فوقه . **قوله** ( كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ) في رواية **معمر** ، وكان إذا شك في أمر لم يؤمر فيه بشيء صنع ما يصنع أهل الكتاب ، . **قوله** ( وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ) بسكون السين وكسر الدال المهملتين أي رسولها . **قوله** ( وكان المشركون يفرقون ) هو بسكون الفاء وضم الراء وقد شددها بعضهم **عياض** قال : والتخفيف أشهر ، وكذا في قوله « ثم فرق » الأشهر فيه التخفيف ، وكان السر في ذلك أن أهل الاوثان أبعد عن الإيمان من أهل الكتاب ، ولأن أهل الكتاب يتمسكون بشريعة في الجملة فكان يجب موافقتهم ليتألفهم ولو أدت موافقتهم إلى مخالفة أهل الاوثان ، فلما أسلم أهل الاوثان الذين معه والذين حوله واستمر أهل الكتاب على

كفرهم بمحض مخالفة لأهل الكتاب . قوله ( ثم فرق بعد ) في رواية معمر ثم أمر بالفرق ففرق ، وكان الفرق آخر الأمرين ، وما يشبه الفرق السدل مبيع الشعر وتركه كما تقدم ، ومنها صوم عاشوراء ، ثم أمر بنوع مخالفة لهم فيه بصوم يوم قبله أو بعده ، ومنها استقبال القبلة ، ومخالفتهم في مخالطة الحائض حتى قال د اصنعوا كل شيء الا الجماع ، فقالوا : ما يدع من أمرنا شيئا الا خالفنا فيه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض ، وهذا الذي استقر عليه الأمر . ومنها ما يظهر لي النقص عن صوم يوم السبت ، وقد جاء ذلك من طرق متعددة في النسائي وغيره ، وصرح أبو داود بأنه منسوخ وناسخ ، حديث أم سلمة د انه ﷺ كان يصوم يوم السبت والاحد يتحرى ذلك ويقول انهما يوما عيد الكفار وأنا أحب أن أخالفهم ، وفي لفظ د مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صيامه السبت والاحد ، أخرجه أحمد والنسائي ، وأشار بقوله د يوما عيد ، الى أن يوم السبت عيد عند اليهود والاحد عيد عند النصارى وأيام العيد لا تصام بخالفهم بصيامها ، ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة إفراد السبت وكذا الاحد ليس جيدا بل الاولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه ، وأما السبت والاحد فالاول أن يصاما معا وفرادي امثالا لعموم الامر بمخالفة أهل الكتاب ، قال عياض : سدل الشعر لإرساله ، يقال سدل شعره وأسدله إذا أرسله ولم يضم جوانبه ، وكذا الثوب ، والفرق تفريق الشعر بمضه من بعض وكشفه عن الجبين ، قال والفرق سنة لأنه الذي استقر عليه الحال . والذي يظهر أن ذلك وقع بوحى ، لقول الراوى في أول الحديث إنه كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، فالظاهر أنه فرق بأمر من الله حتى ادعى بعضهم فيه النسخ ومنع السدل واتخاذ الناصية . وحكى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وتعبه القرطبي بأن الظاهر أن الذي كان ﷺ يفعله إنما هو لاجل استئلافهم ، فلما لم يندفع فيهم أحب مخالفتهم فكانت مستحبة لواجبة عليه . وقول الراوى د فيما لم يؤمر فيه بشيء ، أى لم يطلب منه والطلب يشمل الوجوب والندب وأما توم النسخ في هذا فليس بشيء لامكان الجمع ، بل يحتمل أن لا يكون الموافقة مخالفة حكما شرعيا إلا من جهة المصلحة ، قال : ولو كان السدل منسوخا لصار اليه الصحابة أو أكثرهم ، والمنقول عنهم أن منهم من كان يفرق ومنهم من كان يسدل ولم يجب بعضهم على بعض ، وقد صح أنه كانت له ﷺ لمة ، فان افرقت فرقها والاتركها ، فالصحيح أن الفرق مستحب لا واجب ، وهو قول مالك والجمهور . قلت : وقد جزم الحازمي بأن السدل نسخ بالفرق ، واستدل برواية معمر التي أشرت اليها قبل وهو ظاهر . وقال النووي : الصحيح جواز السدل والفرق . قال : واختلفوا في معنى قوله د يجب موافقة أهل الكتاب ، فقيل للاستئلاف كما تقدم ، وقيل المراد أنه كان مأمورا باتباع شرائعهم فيما لم يوح اليه بشيء . وما علم أنهم لم يبدلوه ، واستدل به بعضهم على أن شرع من قبلنا شرع لنا حتى يرد في شرعنا ما يخالفه ، وعكس بعضهم فاستدل به على أنه ليس بشرع لنا لأنه لو كان كذلك لم يقل د يجب ، بل كان يتحتم الإقجام . والحق أن لا دليل في هذا على المسألة ، لأن القائل به بقصره على ما ورد في شرعنا أنه شرع لهم لا ما يؤخذ عنهم إذ لا وثوق بنقلهم ، والذي جزم به القرطبي أنه كان يوافقهم لمصلحة التأليف محتمل ، ويحتمل أيضا - وهو أقرب - أن الحالة التي تدور بين الأمرين لا ثالث لهما اذا لم ينزل على النبي ﷺ شيء . كان يعمل فيه بموافقة أهل الكتاب لأنهم أصحاب شرع بخلاف عبدة الاوثان فانهم ليسوا على شريعة ، فلما أسلم المشركون انحصرت المخالفة في أهل الكتاب فأمر بمخالفتهم . وقد جمعت المسائل التي وردت الاحاديث فيها بمخالفة



أهل الكتاب فزادت على الثلاثين حكا ، وقد أودعنا كتابي الذي سميت به « القول الثابت في الصوم يوم السبت » ، ويؤخذ من قول ابن عباس في الحديث « كان يحب موافقة أهل الكتاب » ، وقوله « ثم فرق » ، بعد نسخ حكم تلك الموافقة كما قررت به الله الحمد ، ويؤخذ منه ان شرع من قبلنا شرع لما لم يرد ناسخ . الحديث الثالث حديث عائشة قالت « كُنَّا نُنْظِرُ إِلَى وَيصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْحَجِّ ، وَقَوْلُهُ « عَبْدُ اللَّهِ » هُوَ ابْنُ رَجَاءَ الَّذِي أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْهُ مَقْرُونًا بِأَبِي الْوَلِيدِ وَهُوَ الطَّيَالِسِيُّ ، وَأَرَادَ أَنْ أَبَا الْوَلِيدِ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فَقَالَ « مَفَارِقُ » وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءَ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْفَرَادِ فَقَالَ « مُفَرَّقٌ » ، وَقَدْ وَافَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءَ آدَمَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الطَّهَارَةِ وَعُمَدُ بْنُ كَثِيرٍ عِنْدَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ وَكَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَحَمَادٍ وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ كُلُّهُمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ ، وَوَافَقَ أَبَا الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَزْدَرُ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالْأَعْمَشُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، وَكَأَنَّ الْجَمْعَ وَقَعَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ انْقِسَامِ الشَّعْرِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ

## ٧١ - باب الذَّوَابِّ

٥٩١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَنَبَةَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتُّ لَيْلَةٍ عِنْدَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ خَالَتِي ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا ، قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَقُمْتُ عَنْ بَيْسَارِهِ ، قَالَ فَأَخَذَ بِذَوَابِّي فَجَمَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ بِهَذَا وَقَالَ : بِذَوَابِّي أَوْ بِرَأْسِي »

قوله ( باب الذَّوَابِّ ) جمع ذَّوَابَةٍ ، وَالْأَصْلُ ذَاتَبٌ فَأَبْدَلَتْ الهمزة واوا ، وَالذَّوَابَةُ مَا يَتَدَلَّى مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ . ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صَلَاتِهِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْفَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ « فَأَخَذَ بِذَوَابِّي » ، فَإِنَّ فِيهِ تَقْرِيرَهُ ﷺ عَلَى اتِّخَاذِ الذَّوَابَةِ ، وَفِيهِ دَفْعُ لِرِوَايَةِ مَنْ فَرَعَ الْقَرْعَ بِالذَّوَابَةِ كَمَا سَأَذَكِرُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ . وَأُورِدَ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ عَنَبَةَ عَنْ هُشَيْمٍ ، ثُمَّ أُرْدَفَهَا بِرِوَايَةِ عَلِيٍّ عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ هُشَيْمٍ ، وَأَمَّا أُرْدُودُهُ نَازِلًا مِنْ أَجْلِ تَصَرُّحِ هُشَيْمٍ فِيهَا بِالْإِخْبَارِ ، ثُمَّ أُرْدَفَهُ بِرِوَايَتِهِ هَالِيًا أَيْضًا عَنْ عَمْرُو بْنِ مُحَمَّدٍ النَّاقِذِ عَنْ هُشَيْمٍ مَصْرُوحًا أَيْضًا ، وَكَأَنَّهُ اسْتَعْظَمَ بِذَلِكَ لِأَنَّ فِي الْفَضْلِ بْنِ عَنَبَةَ مَقَالًا لَكِنَّهُ غَيْرُ قَادِحٍ ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ

## ٧٢ - باب الْقَرْعِ

٥٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْصَلٍ أَنَّ عَمْرُ بْنَ نَافِعٍ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْقَرْعِ ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، قُوتٌ وَمَا الْقَرْعُ ؟ فَأَشَارَ لِعَبِيدِ اللَّهِ أَلْ : إِذَا حَلَّى الْعَبْدُ وَرَكَ هَاهُنَا كَعَمْرَةَ



الجبب بقوله « قال اذا حلق ، هو نافع وهو ظاهر سياق مسلم من طريق يحيى القطان المذكورة لفظه » قال يخلق بعض رأس الصبي ويترك بعضا . قوله ( قيل لعبيد الله ) لم أفق على تسمية القائل ، ويحتمل أن يكون هو ابن جريج أنهم نفسه . قوله ( فالجارية والغلام ) كأن السائل فهم التخصيص بالصبي الصغير فسأل عن الجارية الاثني وعن الغلام والمراد به خالبا المراهق . قوله ( قال عبيد الله وطودنه ) هو موصول بالسند المذكور ، كأن عبيد الله لما أجاب السائل بقوله لا أدري أعاد سؤال شيخه عنه ، وهذا يشعر بأنه حدث عنه به في حال حياته ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر قال وجعل التفسير من قول عبيد الله بن عمر ثم أخرجه من طريق عثمان النطفاني وروح بن القاسم كلاهما عن عمر بن نافع قال « وألحقا التفسير في الحديث » يعني أدرجه ولم يسق مسلم لفظه ، وقد أخرجه أحمد عن عثمان النطفاني ولفظه « نهى عن القزح ، والقزح أن يخلق ، فذكر التفسير مدرجا ، وأخرجه أبو داود عن أحمد . وأما رواية روح بن القاسم فأخرجها مسلم وأبو نعيم في « المستخرج » ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن السراج عن نافع ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه لحذف التفسير ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق معمر عن أيوب عن نافع ولم يسق لفظه ، وهو عند عبد الرزاق في مصنفه عن معمر ، وأخرجه أبو داود والنسائي وفي سياقه ما يدل على مسند من رفع تفسير القزح ولفظه « ان النبي ﷺ رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهام عن ذلك فقال : احلقوا كله أو ذروا كله ، قال النووي : الأصح أن القزح ما فصره به نافع وهو حلق بعض رأس الصبي مطلقا ، ومنهم من قال : هو حلق مواضع متفرقة منه ، والصحيح الاول لأنه تفسير الراوي وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به . قلت : الا أن تخصيصه بالصبي ليس قيذا ، قال النووي أجمعوا على كراهيته إذا كان في مواضع متفرقة الا للدواة أو نحوها وهي كراهة تنزيه ولا فرق بين الرجل والمرأة ، وكرهه مالك في الجارية والغلام ؛ وقيل في رواية لحم لا بأس به في القصة والقفا للغلام والجارية ، قال : ومنهينا كراهته مطلقا . قلت : حجته ظاهرة لأنه تفسير الراوي ، واختلف في علة النهي فقيل : لسكونه يشوه الحلقة ، وقيل لأنه ذى الشيطان ، وقيل لأنه زعم اليهود ، وقد جاء هذا في رواية لأبي داود . قوله ( أما القصة والقفا للغلام فلا بأس بهما ) القصة : ضم القاف ثم المهملة والمراد بها هنا شعر الصدغين والمراد بالقفا شعر القفا ، والحاصل منه أن القزح مخصوص بشعر الرأس وليس شعر الصدغين والقفا من الرأس . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال « لا بأس بالقصة ، وسنده صحيح ، وقد أطلق القصة على الشعر المجتمع الذي يوضع على الأذن من غير أن يوصل شعر الرأس ، وليس هو المراد هنا ، وسيأتي الكلام عليه في باب الموصولة » ، وأما ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ عن القزح ، وهو أن يخلق رأس الصبي ويتخذ له ذؤابة ، فإأهرق الخبي فسر القزح بذلك ، فقد أخرج أبو داود عقب هذا من حديث أنس « كانت لي ذؤابة فقالت أمي : لا أجسرها ، فإن رسول الله ﷺ كان يمدحها ويأخذ بها » وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه أنه « أتى النبي ﷺ فوضع يده على ذؤابته وسمت عليه ودعا له ، ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال « قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لمع الغلمان له ذؤابتان » ويمكن الجمع بأن الذؤابة الجائز اتخاذها ما يفرد من الشعر فيرسل ويجمع ما هداها بالضرع وغيره والتي تمنع أن يخلق الرأس كله ويترك ما في وسطه فيتخذ ذؤابة ، وقد صرح الخطابي

بأن هذا مما يدخل في معنى القزع . والله أعلم

### ٧٣ - باب تطيب المرأة زوجها يديها

٥٩٢٢ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن

أبيه عن عائشة قالت : طيبتُ للنبي ﷺ يدي لحرمه ، وطيبتته يميني قبل أن يفيض .

**قوله** ( باب تطيب المرأة زوجها يديها ) كأن فقه هذه الترجمة من جهة الإشارة الى الحديث الوارد في الفرق بين طيب الرجل والمرأة ، وأن طيب الرجل ما ظهر ريحه وخن لونه والمرأة بالعكس ، فلو كان ذلك ثابتاً لامتنع المرأة من تطيب زوجها بطيبه لما يعلق بيديها وبذنها منه حالة تطيبها له ، وكان يكفيه أن يطيب نفسه ، فاستدل المصنف بحديث عائشة المطابق للترجمة ، وقده تقدم مشروحاً في الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والحديث الذي أشار اليه أخرجه الترمذي وصححه الحاكم من حديث عمران بن حصين وله شاهد عن أبي موسى الأشعري عند الطبراني في الأوسط ، ووجه التفرقة أن المرأة مأمورة بالاستئثار حالة بروزها من منزلها ، والطيب الذي له رائحة لو شرح لها لكانت فيه زيادة في الفتنة بها ، وإذا كان الخبر ثابتاً فالجمع بينه وبين حديث الباب أن لها مندوحة أن تفصل أثره إذا أرادت الخروج ، لأن منعها خاص بحالة الخروج والله أعلم . وأما بعض العلماء بذلك لبسها النعل الصرارة وغير ذلك مما بلغت النظر إليها . وأحمد بن محمد شيخ البخاري فيه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري . **قوله** ( طيبته يدي لحرمه ، وطيبتته يميني قبل أن يفيض ) سيأتي بعد أبواب من وجه آخر عنها أنها طيبته بذريعة

### ٧٤ - باب التطيب في الرأس والحية

٥٩٢٣ - **حدثني** إسحاق بن نصر **حدثنا** يحيى بن آدم **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد

الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : كنتُ أطيبُ للنبي ﷺ بأطيب ما يجد ، حتى أجده ويص الطيب في رأسه وحيته .

**قوله** ( باب التطيب في الرأس والحية ) إن كان باب بالتنوين فيكون ظاهر الترجمة المحصر في ذلك ، وإن كان بالاضافة فالتقدير باب حكم الطيب أو مشروعية الطيب . **قوله** ( حدثني إسحاق بن نصر ) هو ابن إبراهيم بن نصر نسبه الى جده ، وامرأته هو ابن يونس ، وأبو إسحاق هو السبيعي . **قوله** ( بأطيب ما يجد ) يؤيد ما ذكرته في الباب الذي قبله ، ولعله أشار بالترجمة الى الحديث المذكور في التفرقة بين طيب الرجال والنساء ، وقال ابن بطال : يؤخذ منه أن طيب الرجال لا يحمل في الوجه بخلاف طيب النساء ، لأنهن يطيبن وجوههن ويترين بذلك بخلاف الرجال ، فإن تطيب الرجل في وجهه لا يشرع لئلا يمشه من التشبه بالنساء .

### ٧٥ - باب التطيب في العنق

٥٩٢٤ - **حدثنا** أحمد بن أبي إيسة **حدثنا** ابن أبي زئب عن الزهري عن سهل بن سعيد أن رجلاً

اطلع من جحر في دار النبي ﷺ - والنبي ﷺ يحك رأسه بالمدري - فقال : لو علمت أنك تنظر لطلعت بها في عينك ، إنما جمل الإذن من قبل الأبصار »

[ الحديث ٥٩٢٤ - طريقه في : ٦٢٤١ ، ٦٩٠١ ]

**قوله** ( باب الامتشاط ) هو افعال من المشط بفتح الميم وهو تسريح الشعر بالمشط ، وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلا صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال « نهانا رسول الله ﷺ أن يمشط أحدا ناكل يوم ، ولا صحاب السن وصحبه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل « ان النبي ﷺ كان ينهي عن التزجل إلا غبا ، وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار « ان رسول الله ﷺ رأى رجلا ثائر الرأس واللحية فأشار اليه باصلاح رأسه ولحيته ، وهو مرسل صحيح السند ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي بسند حسن ، وسأذكر طرق الجمع بين مختلفي هذه الأخبار في « باب الرجل » . **قوله** ( عن سهل بن سعد ) في رواية الليث عن ابن شهاب أن سهل بن سعد أخبره ، وسيأتي في الديات . **قوله** ( أن رجلا ) قيل هو الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ، وقيل سعد بن سعد بن مسعود ، وسأوضح ذلك في كتاب الديات ان شاء الله تعالى . وقوله « اطلع » بتشديد الطاء ، والجهر بضم الجيم وسكون المهملة ، والمدري بكسر الميم وسكون المهملة هو تدخله المرأة في رأسها لتضم بعض شعرها الى بعض وهو يشبه المسلة يقال مدت المرأة صرحت شعرها ، وقيل مشطه أسنان يسيرة ، وقال الاصمعي وأبو عبيد هو المشط ، وقال الجوهري أصل المدري القرن وكذلك المدواة ، وقيل هو عود أو حديدة كالخلال لها رأس معد ، وقيل خشبة على شكل شيء من أسنان المشط ولها ساعد جرت عادة الكبير أن يحك بها ما لا تصل اليه يده من جسده ، ويسرح بها الشعر الملبد من لا يحضره المشط ، وقد ورد في حديث أم أئمة ما يدل على أن المدري غير المشط أخرجه الخطيب في الكفاية عنها قالت « خمس لم يكن النبي ﷺ يدعهن في سفر ولا حضر : المرأة والمسكلة والمشط والمدري والسواك » وفي إسناده أبو أمية بن يعلى وهو ضعيف . وأخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف أيضا . وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من وجه آخر عن عائشة أقوى من هذا لكن فيه قارورة دهن بدل المدري ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » من وجه آخر عن عائشة « كان لا يفارق رسول الله ﷺ سواكه ومشطه ، وكان ينظر في المرأة اذا سرح لحيته » وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف وله شاهد من مرسل خالد بن معدان أخرجه ابن سعد ، وقرأت بخط الحافظ اليعمرى عن علماء الحجاز : المدري تطلق على نوعين أحدهما صغير يتخذ من آبنوس أو عاج أو حديد يكون طول المسلة يتخذ لفرق الشعر فقط وهو مستدير الرأس على هيئة نصل السيف بقبضة وهذه صفته :  ثانيهما كبير وهو عود مخروط من آبنوس أو غيره وفي رأسه قطعة منحوتة في قدر الكف ولها مثل الاصابع أولاها من معوجة مثل حلقة الإبهام المستعمل لتسريح ويحك الرأس والجسد وهذه صفته :  **قوله** ( تنتظر ) كذا لهم ولاشكهم في نظروهم أولى ، والآخرى بمعناها ، وللإسماعيلي لو علمت أنك اطلع على « وقوله دمن قبل ، بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة ، والابصار بفتح أوله جمع بصر وبكسره مصدر أبصر ، وفي رواية الاسماعيلي دمن أجل

البصر ، بفتحين أى الرؤية

### ٧٦ - باب ترجيل الحائض زوجها

٥٩٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض »

« حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة . . منه

**قوله** ( باب ترجيل الحائض زوجها ) أى تسريحها شعره ، ذكر فيه حديث مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة فرقهما كلاهما عن عروة عن عائشة ، وقد تقدم في الطهارة عن عبد الله بن يوسف الذى أخرجه عنه هنا عن مالك عن الزهري فقط ، والحديث في الموطأ هكذا مفردا عند أكثر الرواة ، ورواه خالد بن مخلد وابن وهب ومعن ابن عيسى وعبد الله بن نافع وأبو حذافة عن مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعا عن عروة أخرجهما الدارقطني في « الموطآت » . **قوله** ( كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض ) كذا عند جميع الرواة عن مالك ، ورواه أبو حذافة عنه عن هشام بلفظ « أنها كانت تغسل رأس رسول الله ﷺ وهو مجاور في المسجد وهي حائض يخرجها إليها ، أخرجه الدارقطني أيضا

### ٧٧ - باب الترجيل ، والتيمم فيه

٥٩٢٦ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن أسعث بن سليم عن أبيه عن مسروق « عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يمسح به التيمم ما استطاع في رجليه ووضوئه »

**قوله** ( باب الترجيل والتيمم فيه ) ذكر فيه حديث عائشة « كان يمسح به التيمم في تنعله وترجله » وقد تقدم شرحه في الطهارة ، والتيمم في الترجيل أن يبدأ بالجانب الأيمن وأن يفعل به باليمنى ، قال ابن بطال : الترجيل تسريح شعر الرأس واللحية ودهنه ، وهو من النظافة وقد ندب الشرع إليها ، وقال الله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ وأما حديث النهي عن الترجيل إلا غبا يعنى الحديث الذى أشرف إليه قريبا فالمراد به ترك المبالغة في الترفه وقد روى أبو امامة بن ثعلبة رفعه والبزاذة من الأيمان ، اهـ . وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود ، والبزاذة بموحدة ومصححين وثأمة الهيئة ، والمراد بها هنا ترك الترفه والتنطع في اللباس والتواضع فيه مع القعدة لا بسبب جهد نعمة الله تعالى . وأخرج الفسائي من طريق عبد الله بن بريدة « ان رجلا من الصحابة يقال له عبيد قال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كثير من الارقاء ، قال ابن بريدة الارقاء الرجل . قلت : الارقاء بكسر الهمزة وبفاء وآخره هام التشم والراحة ، ومنه الرفق بفتحين وقيد في الحديث بالكثير إشارة الى أن الوسط المعتدل منه لا يقيم ، وبذلك يجمع بين الاخبار . وقد أخرج أبو داود بسند حسن عن أبي هريرة رفعه « من كان له شعر فليكرمه ، وله شاهد من حديث عائشة في « الفيلانيات » وسنده حسن أيضا

### ٧٨ - باب ما يذكر في المسك

٥٩٢٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ، إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ. وَتَلَوْتُ فَمِ لِلصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ.

قوله (باب ما يذكر في المسك) قد تقدم التبريف به في كتاب الذبائح حيث ترجم له باب المسك ، وأورد هنا حديث أبي هريرة رفعه ذلك عمل ابن آدم له إلا الصوم ، الحديث من أجل قوله ، أطيب عند الله من ريح المسك ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله هنا ، فإنه لي وأنا أجزي به ، ظاهر سياقه أنه من كلام النبي ﷺ ، وليس كذلك وإنما هو من كلام الله عز وجل ، وهو من رواية النبي ﷺ عن ربه عز وجل ، كذلك أخرجه المصنف في التوحيد من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال يرويه عن ربكم عز وجل ، قال : لكل عمل كفارة فالصوم لي وأنا أجزي به ، الحديث . وأخرجه الشيخان من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه بمشر أمثالها الى سبعمائة ضعف ، قال الله عز وجل : إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به » ، ولمسلم من طريق ضراب بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعد قالا « قال رسول الله ﷺ : أن الله عز وجل يقول : أن الصوم لي وأنا أجزي به » ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الصيام مع الإشارة الى ما بينت هنا ، وذكرت أقوال العلماء في معنى اضافته سبحانه وتعالى الصيام اليه بقوله « فإنه لي » ، ونقلت عن أبي الخير الطالقاني أنه أجاب عنه باجوبة كثيرة نحو الحسنين ، وانني لم أفق عليه ، وقد يسر الله تعالى الوقوف على كلامه ، وتنبهت ما ذكره متأملًا فلم أجده فيه زيادة على الاجوبة العشرة التي حررتها هناك إلا إشارات صوفية وأشياء تكررت معنى وان تغايرت لفظا وغالبها يمكن ردها الى ما ذكرته ، فمن ذلك قوله لانه عبادة خالية عن السعي ، وإنما هي ترك محض . وقوله : يقول هو لي فلا يشغلك ما هو لك عما هو لي . وقوله : من شغله ما لي عني أضررت منه وإلا كنت له عوضا عن الكل . وقوله لا يقطعك ما لي عني . وقوله لا يشغلك الملك عن المالك . وقوله فلا تطلب شهري . وقوله فلا يفسد ما لي عليك بك . وقوله فاشكرني على أن جعلتك محلا للقيام بما هو لي . وقوله فلا تجعل لنفسك فيه حكا . وقوله فمن ضيع حرمة ما لي ضيعت حرمة ما له لان فيه جبر الفرائض والحدود . وقوله فمن أذاه بما لي وهو نفسه صح البيع . وقوله فمكن بحيث تصالح أن تؤدي ما لي . وقوله أضافه الى نفسه لأن به يتذكر العبد نعمة الله عليه في الشبع . وقوله لأن فيه تقديم رضا الله على هوى النفس . وقوله لان فيه التمييز بين الصائم المطيع وبين الآكل العاصي . وقوله لانه كان محل نزول القرآن . وقوله لان ابتداءه على المشاهدة وإنتهاءه على المشاهدة لحديث « صوموا لرؤبتهم وأفطروا لرؤبتهم » ، وقوله لانه فيه رياضة النفس بترك المألوفات . وقوله لأن فيه حفظ الجوارح عن المخالفات . وقوله لان فيه قطع الشهوات . وقوله لأن فيه مخافة النفس بترك محبوباتها وفي مخافة النفس موافقة الحق . وقوله لأن فيه فرحة اللقاء . وقوله لأن فيه شهادة الآسر به . وقوله لأن فيه جمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه . وقوله معناه الصائم لي لان الصوم صفة للصائم وقوله معنى الاضافة الإشارة الى الحماية لئلا يطعم الشيطان في إفساده . وقوله لانه عبادة استوى فيها الحر والعبد والذكر والانثى ، وهذا عنوان ما ذكره مع إسهاب في العبارة ، فلم أستوعب ذلك لانه ليس على شرطى في هذا

الكتاب ، وإنما كنت أجد النفس متعوقة الى الوقوف على تلك الاجوبة ، وغالب من نقل عنه من شيوخنا لا يسوقها وإنما يقتصر على أن الطالقاني أجاب عنه بنحو من خمسين أو ستين جواباً ولا يذكر منه شيئاً ، فلا أدري أتركوه إعراضاً أو مللاً ، أو اكتفى الذي وقف عليه أولاً بالإشارة ولم يقف عليه من جاء من بعده ، والله أعلم

### ٧٩ - باب ما يستحب من الطيب

٥٩٢٨ - **حدثنا موسى** 'حدثنا وهب' **حدثنا هشام** عن **عثمان بن عروة** عن أبيه **عن عائشة** رضي الله عنها قالت : كنت أطيب النبي ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد .

**قوله** ( باب ما يستحب من الطيب ) كأنه يشير الى أنه يندب استعمال أطيب ما يوجد من الطيب ، ولا يعدل الى الأدنى مع وجود الأعلى ، ويحتمل أن يشير الى التفرقة بين الرجال والنساء في التطيب كما تقدمت الإشارة اليه قريباً . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وهيب هو ابن خالد وهشام هو ابن عروة ، **قوله** ( عن عثمان بن عروة ) هكذا أدخل هشام بينه وبين أبيه عروة في هذا الحديث أخاه عثمان ، وذكر الحميدي عن سفيان بن عيينة أن عثمان قال له : ما يروى هشام هذا الحديث إلا عنى اه . وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه أن الليث وداود المطار وأبا أسامة واقفوا وهيب بن خالد عن هشام في ذكر عثمان ، وأن أيوب وابن المبارك وابن نمير وغيرهم رووه عن هشام عن أبيه بدون ذكر عثمان . قلت : ورواية الليث عند النسائي والدارمي ، ورواية داود المطار عند أبي عوانة . ورواية أبي أسامة وصلها مسلم . ورواية أيوب عند النسائي . وذكر الدارقطني أنه إبراهيم بن طهمان وابن إسحق وحماد بن سلمة في آخرين رووه أيضاً عن هشام بدون ذكر عثمان ، قال : ورواه ابن عيينة عن هشام عن عثمان قال : ثم لقيت عثمان لحدثني به وقال لي : لم يروه هشام إلا عنى . قال الدارقطني : لم يسمعه هشام عن أبيه وإنما سمعه من أخيه عن أبيه ، وأخرج الاسماهيلي عن سفيان قال : لا أعلم عند عثمان إلا هذا الحديث اه . وقد أورد له أحمد في مسنده حديثاً آخر في فضل الصف الأول وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** ( عند إحرامه بأطيب ما أجد ) في رواية أبي أسامة بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم ، وفي رواية أحمد عن ابن عيينة وحدثنا عثمان أنه سمع أباه يقول : سألت عائشة بأى شيء طيب النبي ﷺ ؟ قالت : بأطيب الطيب ، وكذا أخرجه مسلم ، وله من طريق عمرة عن عائشة ، لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت ، ومن طريق الأسود عن عائشة وكان إذا أراد أن يحرم بتطيب بأطيب ما يجد ، وله من وجه آخر عن الأسود عنها : كأنى أنظر الى وبيص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم ، ومن طريق القاسم عن عائشة : كنت أطيب رسول الله ﷺ قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بطيب فيه مسك ، وقد تقدم بسط هذا الموضع والبحث في أحكامه في كتاب الحج ، والغرض منه هنا أن المراد بأطيب الطيب المسك ، وقد ورد ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفته قال : المسك أطيب الطيب ، وهو عند مسلم أيضاً

### ٨٠ - باب ما لم يرد للطيب

٥٩٢٩ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا عزرة بن ثابت** الأنصاري قال **حدثني** 'ثمامة بن عبيد الله' عن أنس



رضي الله عنه أنه كان لا يرُدُّ الطيبَ ، وزعم أن النبي ﷺ كان لا يرُدُّ الطيبَ ،

**قوله** ( باب من لم يرِد الطيب ) كأنه أشار إلى أن النهي عن رده ليس على التحريم ، وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث الباب وغيره . **قوله** ( عذرة ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدما رآه ابن ثابت أي ابن أبي زيد عمرو بن أخطب ، لجده محبة . **قوله** ( وزعم ) هو من إطلاق الزعم على القول . **قوله** ( كان لا يرِد الطيب ) أخرجه البزار من وجه آخر عن الحسن بلفظ : ما عرض على النبي ﷺ طيب قط فرده ، وسنده حسن . وللإسماعيلي من طريق وكيع عن عذرة بسند حديث الباب نحوه وزاد : وقال : إذا عرض على أحدكم الطيب فلا يردّه ، وهذه الزيادة لم يصرح برفعها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من رواية الأخرج عن أبي هريرة رفعه : من عرض عليه طيب فلا يردّه ، فانه طيب الريح خفيف المحمل ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن وقع عنده : ريحان ، بدل طيب ، والريحان كل بقلة لها رائحة طيبة ، قال المنذرى : ويحتمل أن يراد بالريحان جميع أنواع الطيب يعنى مشتقا من الرائحة . قلت : مخرج الحديث واحد ، والذين رووه بلفظ الطيب أكثر هدداً واحفظ فروايتهم أولى ، وكان من رواه بلفظ ريحان أراد التعميم حتى لا يخص بالطيب المصنوع ، لكن اللفظ غير واف بالمقصود ، والحديث شاهد عن ابن عباس أخرجه الطبراني بلفظ : من عرض عليه الطيب فليصب منه ، ثم أخرج الترمذى من مرسل أبي عثمان النهدي : إذا أهلى أحدكم الريحان فلا يردّه فانه خرج من الجنة ، قال ابن العربي إنما كان لا يرِد الطيب لخبثه فيه ولحاجته إليه أكثر من غيره لأنه يناجى من لا يناجى ، وأما نهيه عن رد الطيب فهو محمول على ما يجوز أخذه لا على ما لا يجوز أخذه ، لأنه مردود بأصل الشرع

## ٨١ - باب الذريرة

٥٩٣٠ - حدثنا عثمان بن الهيثم - أو محمد عنه - عن ابن جريج أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت : طيب رسول الله ﷺ بيدي بذريرة في حبّ الوَدَاع للحل والإحرام .

**قوله** ( باب الذريرة ) بمجمة ورامين بوزن عظيمة ، وهى نوع من الطيب مركب ، قال الداودى يجمع مفرداته ثم تسحق وتنخل ثم تذر في الشمس والطلوق لذلك سميت ذريرة ، كذا قال ، وعلى هذا فكل طيب مركب ذريرة ، لكن الذريرة نوع من الطيب مخصوص بمعرفة أهل الحجاز وغيرهم ، وجزم غير واحد منهم النوى بأهـ فتات قصب طيب يجاء به من الهند . **قوله** ( حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه ) أما محمد فهو ابن يحيى الدخلى ، وأما عثمان فهو من شيوخ البخارى ، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة منها في أواخر الحج ، وفي النكاح ، وأخرج عنه في الإيمان والنذور كما سيأتى حديثاً آخر بمثل هذا التردد . **قوله** ( أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة ) أي ابن الزبير وهو مدني ثقة قليل الحديث ما له في البخارى إلا هذا الحديث الواحد ، وقد ذكره ابن حبان في اتباع التابعين من الثقات . **قوله** ( سمع عروة هو جده ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . **قوله** ( بذريرة ) كأن الذريرة كان فيها مسك بدليل الرواية الماضية . **قوله** ( الحل والإحرام ) كذا وقع مختصراً هنا وكذا لمسلم ، وأخرجه

الاسماعيل من رواية روح بن عباد عن ابن جريج بلفظ « حين أحرم وحين رمى الجرة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت »

## ٨٢ - باب المتفججات للحسن

٥٩٣١ - **حديث** عثمان بن عفان حدثنا جريج عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عروة الله : لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتفججات لحسن المغيرات خلق الله تعالى ، ما لي لا ألعن من لعن النبي ﷺ وهو في كتاب الله ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) إلى ( فأنهوا ) »

**قوله** ( باب المتفججات للحسن ) أي لأجل الحسن ، والمتفججات جمع متفججة وهي التي تطلب الفلج أو تصنعه ، والفلج بالفاء واللام والجيم انفراج ما بين الثنيتين ، والتفاج أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد ونحوه ، وهو مختص عادة بالثنايا والرابعيات ، ويستحسن من المرأة فرجاً صفة المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة لتصير متفججة ، وقد نفعله الكبيرة يوم أنها صغيرة ، لأن الصغيرة غالباً تكون مفججة جديدة السن ، ويذهب ذلك في الكبر ، وتحديث الأسنان يسمى الشر بالراء ، وقد ثبت النهي عنه أيضاً في بعض طرق حديث ابن مسعود ومن حديث غيره في السن وغيرها ، وستأتي الإشارة إليه في آخر « باب الموصولة » فورد النهي عن ذلك لما فيه من تغيير الخلقة الأصلية . **قوله** ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي ، وعلقمة هو ابن قيس ، والاسناد كله كوفيون . وقال الدارقطني : تابع منصور الاعشى . ومن أصحاب الاعشى من لم يذكر عنه علقمة في السند . وقال إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن أم يعقوب عن ابن مسعود ، والمحفوظ قول منصور . **قوله** ( لعن الله الواشمات ) جمع واشمة بالهمزة المعجمة وهي التي تشم ( والمستوشمات ) جمع مستوشمة وهي التي تطلب الوشم ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال : الواشمة التي يفعل بها الوشم والمستوشمة التي نفعله ، ورد عليه ذلك . وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عن منصور بلفظ « المستوشمات » وهو بكسر الشين التي تفعل ذلك ويفتحها التي تطلب ذلك ، والمسلم من طريق مفضل بن مهمل عن منصور « والموشومات » وهي من يفعل بها الوشم . قال أهل اللغة : الوشم يفتح ثم سكون أن يفرض في العضو إبرة أو نحوها حتى يسيل الدم ثم يحشى بنورة أو غيرها فيخضر . وقال أبو داود في السنن : الواشمة التي تجعل الخيلان في وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة المعمول بها انتهى . وذكر الوجه للغالب وأكثر ما يكون في الشفة وسيأتي عن نافع في آخر الباب الذي يليه أنه يكون في اللثة ، فذكر الوجه ليس قيذاً ، وقد يكون في اليد وغيرها من الجسد ، وقد يفعل ذلك نقشاً ، وقد يحمل دوائر ، وقد يكتب اسم المحبوب ، وقاطبة حرام بدلالة لقن كما في حديث الباب ، ويصير الموضع الموشوم نجساً لأنه الدم التحبس فيه فتجب إزالته إن أمكنت ولو بالجرح إلا إن خاف منه تلفاً أو شيئاً أو فوات منفعة عضو فيجوز إبقاؤه ، وتسكن التوبة في سقوط الاسم ، ويستوى في ذلك الرجل والمرأة . **قوله** ( والمتنمصات ) يأتي شرحه في باب مفرد إلى الباب الذي يليه ، ووقع عند أبي داود عن محمد بن عيسى عن جريرو « الواحلات » بدل المتنمصات هنا . **قوله** ( والمتفججات لحسن ) يفهم منه أن المذمومة هي فطحت ذلك لأجل الحسن

فلو احتاجت الى ذلك للمداواة مثلاً جاز . **قوله** ( المفسرات خلق الله ) هي صفة لازمة لمن يصنع الوشم والنقص والفالج وكذا الوصل على إحدى الروايات . **قوله** ( ما لي لا آمن ) كذا هنا باختصار ، ويأتي بعد باب من إسحق ابن ابراهيم عن جرير بزيادة ولفظه : فقالت أم يعقوب ما هذا ، وأخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن ابراهيم شيخي البخاري فيه أتم سياقاً منه فقال : بلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب ، وكانت تقرأ القرآن ، فأتته فقالت : ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات الخ ؟ فقال عبد الله : وما لي لا آمن ، وذكر مسلم أن السياق لإسحق ، وقد أخرجه أبو داود عن عثمان وسياقه موافق لسياق إسحق إلا في أحرف يسيرة لا تغير المعنى وسبق في تفسير سورة الحشر للمصنف من طريق الثوري عن منصور بن سفيان ، لكن لم يقل فيه ، وكانت تقرأ القرآن ، وما في قول ابن مسعود : ما لي لا آمن ، استغفامية ، وجوز الكرماني أن تكون نافية وهو بعيد . **قوله** ( وهو في كتاب الله ) وما آتاكم الرسول ) كذا أورده مختصراً ، زاد في رواية إسحق ، فقالت والله لقد قرأت ما بين الفجرين فما وجدته ، وفي رواية مسلم عن عثمان : ما بين لوحى المصحف ، والمراد به ما يجعل المصحف فيه ، وكانوا يكتبون المصحف في الرق ويعملون له دفتين من خشب ، وقد يطلق على الكرسي الذي يوضع عليه المصحف اسم لوحين ، قوله ( فقالت والله لقد قرأت ) في رواية مسلم : ابن كثر قرأته ، لقد وجدته ، وكذا فيه بابات الباء في الموضحين وهي لغة ، والانصح حذفها في خطاب المؤنث في الماضي . **قوله** ( وما آتاكم الرسول - الى - فأنتموا ) في رواية مسلم : قال الله عز وجل وما آتاكم الخ ، وزاد : فقالت المرأة اني أرى شيئاً من هذا على امرأتك ، وقد تقدم ذلك في تفسير الحشر ، وقد أخرجه الطبراني من طريق مسروق عن عبد الله وزاد في آخره : فقال عبد الله ما حفظت وصية شعيب اذا ، يعني قوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام ( وما أريد أن أخالفكم الى ما أنتموا عنه ) وفي إطلاق ابن مسعود نسبة آمن من فعل ذلك الى كتاب الله وفهم أم يعقوب منه أنه أراد بكتاب الله القرآن وتقريره لها على هذا الفهم ومعارضتها له بأنه ليس في القرآن وجوابه بما أجاب دلالة على جواز نسبة ما يدل عليه الاستنباط الى كتاب الله تعالى والى سنة رسوله ﷺ نسبة قولية ، فسكا جاز نسبة لعن الواشمة الى كونه في القرآن لمعوم قوله تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) مع ثبوت لعنه ﷺ من فعل ذلك يجوز نسبة من فعل أمرنا يندرج في عموم خبر نبوي ما يدل على منعه الى القرآن ، فيقول القائل مثلاً : لعن الله من غير منار الأرض في القرآن ، ويستند في ذلك الى أنه ﷺ لعن من فعل ذلك . ( تنبيه ) : أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهي من بني أسد بن خزيمية ، ولم أقف لها على ترجمة ، ومراجعتها ابن مسعود تدل على أن لها إدراكاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### ٨٣ - باب وصل الشعر

٥٩٣٢ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف أنه « سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وهو يقول - وتناول قصة من شعر كانت بيد حرمي - : ابن عطاءكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا حليهم نسأوم . »

٥٩٣٣ - وقال ابن أبي شعبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا فليح عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لمن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة »

٥٩٣٤ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت الحسن بن مسلم بن يثاق يحدث عن صفية بنت شعبة عن عائشة رضي الله عنها أن جارية من الأنصار تزوجت ، وأنها مررت فتمشط شعرها ، فأرادوا أن يصلوها ، فأتوا النبي ﷺ فقال : لمن الله الواصلة والمستوصلة »

تابعة ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن الحسن عن صفية عن عائشة

٥٩٣٥ - حدثني أحمد بن لؤي حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال حدثني أبي « عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني أنكحت ابنتي ، ثم أصابها شكوى فمزق رأسي ، وزوجها يستحق بها ، أفأصل رأسي ؟ فسب رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة »

[ الحديث ٥٩٣٥ - طرقه في : ٥٩٣٦ ، ٥٩٤١ ]

٥٩٣٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن هشام بن هروء عن امرأة فاطمة « عن أسماء بنت أبي بكر قالت : لمن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة »

٥٩٣٧ - حدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لمن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة » . وقال نافع : الوشم في الأثمة [ الحديث ٥٩٣٧ - طرقه في : ٥٩٤٠ ، ٥٩٤٢ ، ٥٩٤٧ ]

٥٩٣٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب قال « قدم معاوية المدينة آخر قدمه قدمها ، فخطبنا ، فأخرج كبة من شعر قال : ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود ، إن النبي ﷺ ساء الزور . يعني الواصلة في الشعر »

قوله ( باب وصل الشعر ) أي الزيادة فيه من غيره ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث معاوية ، قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن ) في رواية ميمر عن الزهري « حدثني حميد بن عبد الرحمن ، أخرجه أحمد ، وفي رواية يونس عن الزهري أنبأنا حميد أخرجه الترمذي . وقد أخرج مسلم روايتي ميمر ويونس ، لكن أحال جمعا على رواية مالك . وأخرجه الطبراني من طريق النعمان بن راشد عن الزهري فقال « عن السائب بن يزيد ، بدل حميد بن عبد الرحمن ، وحميد هو المحفوظ . قوله ( عام حج ) تقدم في ذكر بني إسرائيل من طريق سعيد بن المسيب عن معاوية تبيين العام المذكور . قوله ( وتناول قصة من شعر

كان بيد حرمي ) الفضة بضم الفاف وتعدد المبة المصلة من العبر ، وفي رواية سعيد بن المسيب د كبة ،  
ولسلم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب د ان معارية قال : انكم اخذتم ذى سوء ؛ وجاء رجل بعصا على  
رأسها خرقه ، والحرمي بفتح الحاء والراء وبالسین المهملة ثلاث نسبة الى الحرم وم خدم الامير الذين يحرسونه ،  
ويقال للواحد حرمي لانه اسم جنس ، وعند الطبراني من طريق هرويه عن معاوية عن الزيادة د قال : وجدت هذه  
عند أهل وزعموا أن النساء يردن في شعورهن ، وهذا يدل على انه لم يكن يعرف ذلك في النساء قبل ذلك . وفي  
رواية سعيد بن المسيب د ما كنت أرى يفعل ذلك الا اليهود . قوله ( أين علماؤكم ) ؟ تقدم في ذكر بني اسرائيل  
أن فيه إشارة الى قلة العلماء يومئذ بالمدينة ، ويحتمل أنه أراد بذلك احضارهم ليستعين بهم على ما أراد من انكار ذلك  
أو لينكر عليهم سكوتهم عن إنكارهم هذا الفعل قبل ذلك . قوله ( إنما هلكت بنو اسرائيل ) في رواية معمر عند  
مسلم إنما عذب بنو اسرائيل ، ووقع في رواية سعيد بن المسيب المذكورة د ان رسول الله ﷺ بلغه فيها الزور ،  
وفي رواية قتادة عن سعيد عند مسلم د نهى عن الزور ، وفي آخره د ألا وهذا الزور ، قال قتادة : يعني ما تكثر  
به النساء أشعارهن من الخرق . وهذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشئ آخر سواء كان شعرا أم لا ،  
ويؤيده حديث جابر د زجر رسول الله ﷺ أن تصل المرأة بشعرها شيئا ، أخرجه مسلم . وذهب اليك ونقله  
أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن الامتناع من ذلك وصل الشعر بالشعر ، وأما اذا وصلت شعرها بغير الشعر من  
خرقة وغيرها فلا يدخل في النهي ، وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال : لا بأس بالقرامل ؛ وبه  
قال أحمد والقرامل جمع قرمل بفتح القاف وسكون الراء نبات طويل الفروع لين ، والمراد به هنا خيوط من حرير  
أو صوف يعمل صنفائر تصل به المرأة شعرها ، وفصل بعضهم بين ما اذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعر  
مستورا بعد عقده مع الشعر بحيث يظن أنه من الشعر ، وبين ما اذا كان ظاهرا ، فنحن الاول قوم فقط لما فيه من  
التدليس وهو قوي ، ومنهم من أجاز الوصل مطلقا سواء كان بشعر آخر أو بغير شعر اذا كان يعلم الزوج وبأذنه ،  
وأحاديث الباب حجة عليه . ويستفاد من الزيادة في رواية قتادة منع تكثير شعر الرأس بالخرق كما لو كانت المرأة  
مثلا قد تمزق شعرها فتضع عوضه خرقا توهم أنها شعر : وقد أخرج مسلم عقب حديث معاوية هذا حديث أبي  
هريرة وفيه د ونساء كاسيات عاريات مدوسن كأسنمة البخت ، قال النووي يعني يكبرنها ويظننها بلف عمامة أو  
حصاة أو نحوها ، قال : وفي الحديث ذم ذلك . وقال القرطبي : البخت بضم الموحدة وسكون المعجمة ثم مشاة جمع  
بختية وهي ضرب من الابل عظام الأسنمة والاسنمة بالنون جمع سنم وهو أعلى ما في ظهر المجل شبه مدوسن بها لما  
رفعن من صنفائر شعورهن على أوساط مدوسن تزيينا وتصنعا ، وقد يفعلن ذلك بما يكثرن به شعورهن . ( فنيه ) :  
كما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها يحرم عليها خلق شعر رأسها بغير ضرورة ، وقد أخرج الطبراني من طريق  
أم عثمان بنت سفيان عن ابن عباس قال د نهى النبي ﷺ أن تخلق المرأة رأسها ، وهو عند أبي داود من هذا الوجه  
بلفظ د لبس على النساء خلق ، إنما على النساء التقصير ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( وقال  
ابن أبي شيبة ) هو أبو بكر كذا أخرجه في مسنده ومسنفه بهذا الاسناد ، ووصله أبو نعيم في المستخرج ، من  
طريقه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد كذلك ، فيحتمل أن يكون هو المراد  
لأن أبا بكر وعثمان كلاهما من شيوخ البخاري ، ويونس هو المؤدب ، وفليح هو ابن سليمان . قوله ( لعن الله

(الواصلة) أي التي تصل للشعر سواء كان لنفسها أم لغيرها (والمستوصلة) أي التي تطلب فعل ذلك ويفعل بها ، وكذا القول في الواشمة والمستوشمة ، وتقدم تفسيره . وهذا صريح في حكاية ذلك عن الله تعالى ان كان خبرا فيستغنى عن استنباط ابن مسعود ، ويحتمل أن يكون دعاء من النبي ﷺ على من فعلت ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة قوله ( الحسن بن مسلم بن يثاق ) بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف كأنه اسم مجسم ، ويحتمل أن يكون اسم فعال من الأنيق وهو الشيء الحسن المعجب فسميت هزوته ياء ، والحسن المذكور تابعي صغير من أهل مكة ثقة عندهم وكان كثير الرواية عن طائوس ومات قبله . قوله ( أن جارية من الانصار تزوجت ) تقدم ما يتعلق بتسميتها وتسمية الزوج في كتاب النكاح . قوله ( فتمعط ) بالعين والطاء المهملتين أي خرج من أصله ، وأصل المعط المد كأنه مد إلى أن تقطع ، ويطلق أيضا على من سقط شعره . قوله ( فأرادوا أن يصلوها ) أي يصلوا شعرها ، وقوله « فسألوا » تقدم هناك أن السائل أمها ، وهو في حديث أسماء بنت أبي بكر الذي يلي هذا . قوله ( تابعه ابن إسحق عن أبان بن صالح عن الحسن ) هو ابن مسلم ، وهذه المتابعة روينها موصولة في دأمالى المحاملى ، من رواية الاصبهانيين عنه ، ثم من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن إسحق « حدثني أبان بن صالح » فذكره وصرح بالحديث في جميع السند وأول الحديث عنده « ان امرأة سألت عائشة - وهي عندها - عن وصل المرأة رأسها بالشعر » فذكر الحديث وقال فيه « فتمرق بالراء والقاف » ، وقال فيه « فأفضع على رأسها شيئا » والباقي مثله . وفائدة هذه المتابعة أن يعلم أن الحديث عند صفية بنت شيبة عن عائشة وعن أسماء بنت أبي بكر جميعا ، ولأبان بن صالح في هذا المعنى حديث آخر أخرجه أبو داود من رواية أسامة بن زيد عنه عن مجاهد عن ابن عباس فذكر الحديث المرفوع دون القصة وزاد فيه النامصة والمتنمصة وقال في آخره « والمستوشمة من غير داء » وسنده حسن ، ويستفاد منه أن من صنعت الوشم عن غير قصد له بل تداوت مثلا فنشأ عنه الوشم أن لا تدخل في الزجر . الحديث الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر ذكره من طريقين : الأولى : قوله ( منصور بن عبد الرحمن ) هو الحجبي وأمه هي صفية بنت شيبة ، وفضيل بن سليمان راويه عن منصور وإن كان في حفظه شيء ، لكن قد تابعه وهيب بن خالد عن منصور عند مسلم ، وأبو معشر البراء عند الطبراني . قوله ( فتمرق ) بالزاي أي تقطع ، كذا للكشيميني والحوي وهي رواية مسلم ، وبالراء للباقيين أي مرق من أصله وهو أبلغ ، ويحتمل أن يكون من المرق وهو تنف الصوف ، وللطبراني من طريق محمد بن إسحق عن فاطمة بنت المنذر « فأصابتها الحصبة أو الجدرى فسقط شعرها ، وقد صحت وزوجها يستحشا وليس على رأسها شعر » ، أفنجل على رأسها شيئا نجملها به ، ؟ الحديث . وقوله « فأفصل رأسها » ؟ في رواية الكشيميني « شعرها » ، وهو المراد بالرواية الأخرى . قوله ( فصب ) بالمهمل والموحدة أي لمن كما صرح به في الرواية الأخرى . الطريق الثانية : قوله ( عن امرأته فاطمة ) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهي بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها ، وأسماء بنت أبي بكر هي جدتهما مما لأنها أم المنذر وأم عروة ، وهذه الطريق تؤكد رواية منصور بن عبد الرحمن عن أمه ، وأن للحديث عن أسماء بنت أبي بكر أصلا ولو كان مختصرا . قوله ( الواصلة والمستوصلة ) هذا القدر الذي وجدته من حديث أسماء فكتبتها باسمعت الزيادة التي في حديث أبي هريرة وفي حديث ابن عمر في الواشمة والمستوشمة فأخرج الطبري بسند صحيح عن قيس بن أبي حازم قال « دخلت مع أبي علي أبي بكر الصديق فرأيت يد أسماء موشومة » قال الطبري كأنها كانت صنعت قبل الهى فاستمر في يدها ، قال :

ولا يظن بها أنها فعلته بعد النهي لثبوت النهي عن ذلك . قالت : فيحتمل أنها لم تسمعه ، أو كانت بيدها جراحة فدارتها فبقى الأثر مثل الوشم في يدها . الحديث الخامس ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري . قوله ( قال نافع : الوشم في اللثة ) بكسر اللام وتخفيف اللثة وهي ما على الأسنان من اللحم وقال الداودي : هو أن يعمل على الأسنان صفرة أو غيرها ، كذا قال ، ولم يرد نافع الحصر في كون الوشم في اللثة بل مراده أنه قد يقع فيما . وفي هذه الأحاديث حجة لمن قال يحرم الوصل في الشعر والوشم والنهي على التفاعل والمفعول به ، وهي حجة على من حمل النهي فيه على التنزيه ، لأن دلالة اللعن على التحريم من أقوى الدلالات ، بل عند بعضهم أنه من علامات الكبيرة . وفي حديث عائشة دلالة على بطلان ما روي عنها أنها رخصت في وصل الشعر بالشعر وقالت : إن المراد بالواصل المرأة تصجر في شبابه ثم تصل ذلك بالقيادة ، وقد رد ذلك الطبري وأبطله بما جاء عن عائشة في قصة المرأة المذكورة في الباب ، وفي حديث معاوية طهارة شعر الآدمي لعدم الاستفصال ، وإيقاع المنع على فعل الوصل لا على كون الشعر نجسا ، وفيه نظر ، وفيه جواز إبقاء الشعر وعدم وجوب دفعه ، وفيه قيام الامام بالنهي على المنبر ولا سيما إذا رآه فاشيا فيفتشى لإنكاره تأكيداً ليحذر منه ، وفيه إنذار من حمل المعصية بوقوع الهلاك بمن فعلها قبله كما قال تعالى ( وما هي من الظالمين ببعيد ) وفيه جواز تناول الشيء في الخطبة ليراه من لم يكن رآه البصاحة الدينية ، وفيه إباحة الحديث عن بني إسرائيل وكذا غيرهم من الأمم التحذير مما عصوا فيه

## ٨٤ - باب المتنصّات

٥٩٣٩ - **حديث** اسحاق بن إبراهيم أخبرنا جبر بن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال : لعن عبد الله الواشمات والمتفلجات المحسنات الخلق الله . فقالت أم يعقوب ما هذا ؟ قال عبد الله وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وفي كتاب الله . قالت : والله لقد قرأت ما بين الوحين فوجدته . فقال والله لئن قرأته لقد وجدته ( وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا )

**قوله** ( باب المتنصّات ) جمع متنصّة وحكي ابن الجوزي متنصّة بتقديم الميم على النون وهو مقلوب ، والمتنصّة التي تطلب الناصي ، والنامصة التي تفعله ، والناصي إزالة شعر الوجه بالمنقاش ، ويسمى المنقاش مناجا لذلك ، ويقال إن الناصي يختص بإزالة شعر الحاجبين لتزنيهما أو تسويتهما ، قال أبو داود في السنن : النامصة التي تنقش الحاجب حتى ترفقه . ذكره فيه حديث ابن مسعود الماضي في « باب المتفلجات » ، قال الطبري : لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقص الناص الحسن لا للزوج ولا لغيره كن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلع أو عكسه ، ومن تكون لها سن زائدة فتقطعها أو طويلة فتقطع منها أو لحية أو شارب أو عنقفة فتزيلها بالتف ، ومن يكون شعرها قصيرا أو حقيقا فتطوله أو تعززه بشعر غيرها ، فكل ذلك داخل في النهي ، وهو من تغيير خلق الله تعالى . قال : ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذى كن يكون لها سن زائدة أو طويلة تميقها في الأكل أو أصبح زائدة تزديها أو تزلها فيجوز ذلك ، والرجل في هذا الأخير

كل امرأة ، وقال النووي : يستثنى من النكاح ما إذا نبت المرأة لحية أو شارب أو هنفقة فلا يحرم عليها إذا نبتا بل يستحب . قلت : وإطلاقه مقيد بأذن الزوج وعمله ، وإلا فني خلا عن ذلك منع للندائس . وقال بعض الحنابلة : إن كان النفس أشهر شعارا الفواجر امتنع وإلا فيكون نزيها ، وفي رواية يجوز بأذن الزوج إلا إن وقع به تدليس فيحرم ، قالوا ويجوز الحلف والتحميد والنقش والتطريف إذا كان بأذن الزوج لأنه من الوينة . وقد أخرج الطبري من طريق أبي إسحق عن امرأة أنها دخلت على عائشة وكانت شابا يعجبها الجمال فقالت : المرأة تحف جبينها لزوجها فقالت : أديطي عنك الأذى ما استطعت . وقال النووي : يجوز الزين بما ذكر ، إلا الحلف فانه من جملة النكاح

### ٨٥ - باب الموصولة

٥٩٤٠ - حدثني محمدٌ حدثنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة . والواشمة والمستوشمة .

٥٩٤١ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام أنه سمع طائفة بنت المنذر تقول « سمعت أسماء قالت : سألت امرأة النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي أصابتها الحصبة فأمركم كسرها ، وإن زوجتها فأصيل فيه ؟ فقال : لعن الله الواصلة والموصولة »

٥٩٤٢ - حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين حدثنا صغر بن جويرية عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما سمعت النبي ﷺ - أو : قال النبي ﷺ - لعن الله الواشمة والمستوشمة ، والواصلة والمستوصلة . يعني لعن النبي ﷺ »

٥٩٤٣ - حدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : لعن الله الواشيات والمستوشيات والمتنصصات والمذنبات المحسن ، المنيرات خلق الله ، ما لي لا ألعن من لعنه رسول الله ﷺ وهو ملعون في كتاب الله ؟

قوله ( باب الموصولة ) تقدمت مباحثه قبل بباب ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر ، قوله ( عبدة ) هو ابن ساجان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري . قوله ( المستوصلة ) هي التي تطلب وصل شعرا . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر ، قوله ( أصابتها ) في رواية الكشميني « أصابها » بالتفكير على إرادة الحب ، والحصبة بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة ويجوز فتحها وكسرها بعدها موحدة : ثرات حر تخرج في الجمل متفرقة ، وهي نوع من الجدري . قوله ( اسرق ) بتشديد الهمزة بعدها راه وأصله انمرق بنون فنهبت في الادغام ، ووقع في رواية الحموي والكشميني بالواو بدل الراء كما تقدم . قوله ( حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين ) كذا للاكثر وهو كذلك في رواية النسفي ، وفي رواية المستمل والفضل بن زهير ، وبعض رواة الترمذي أيضا والفضل بن زهير أو الفضل بن دكين ، وحزم مرة أخرى بالفضل بن زهير ، قال أبو علي الفسائي : هو الفضل بن دكين بن



حماد بن زهير فنسب مرة الى جد أبيه وهو أبو نعيم شيخ البخاري ، وقد حدث عنه بالكثير بغير واسطة ، وحدث هنا وفي موضع أخرى قليلة بواسطة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ أو قال قال النبي ﷺ ) شك من الراوي وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من وجه آخر عن صخر بن جريرة بلفظ « قال النبي ﷺ » . **قوله** ( لعن الله - ثم قال في آخره - يعني لعن النبي ﷺ ) لم يتجه لي هذا التفسير إلا إن كان المراد لعن الله على لسان نبيه أو لعن النبي ﷺ لعن الله ، وقد سقط الكلام الأخير من بعض الروايات وسقط من بعضها لفظ « لعن الله » ، من أوله . وقد أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن صخر بن جريرة بلفظ « لعن رسول الله ﷺ » ، وكذا في أول الباب ، ويأتي كذلك بعد باب ، وقد تقدم في آخر « باب وصل الثمر » بلفظ « لعن الله » ، وكلها من رواية عبيد الله بن عمر عن قافع . **قوله** ( والمتوصلة ) في رواية النسائي من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر « المتصلة » وهي بمنائها وكذا في حديث أسماء « المتوصلة » . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، **قوله** ( لعن الله ) هو ابن المبارك ، وسفيان هو الثوري « ولم يقع في هذه الرواية للواصلة ولا للمتصلة ذكر » ، وإنما أشار به الى ما ورد في بعض طرقه وقد تقدم بيانه في « باب المتعلقات » ، وأنه صرح بذكر الوصلة فيه في التفسير ، وعند أحمد والنسائي من طريق الحسن العوفي عن يحيى بن الخراز عن مسروق « ان المرأة جاءت الى ابن مسعود فقالت : أنبتك أنك تنهى عن الوصلة . قال : نعم » ، القصة بطولها ، وفي آخره « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النامصة والواشرة والواشعة إلا من أدى » .

### ٨٦ - باب الواشعة

٥٩٤٤ - **حدثني يحيى** حدثنا عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن هُثَامٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لعين حق . ونهى عن الوشم » .

حدثنا ابن بشار حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان قال ذكرت لعبد الرحمن بن عابس حديث منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ، فقال : سمعته من أمّ يعقوب عن عبد الله . . . مثل حديث منصور

٥٩٤٥ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال : رأيت أبي فقال « إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدّم ، وعن الكلب ، وأكل الربا وموكله والواشعة والمستوشمة » .

**قوله** ( باب الواشعة ) تقدم شرحه قريبا ، وذكر فيه أيضا ثلاثة أحاديث : الاول حديث أبي هريرة « لعين حق » ، ونهى عن الوشم ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، ويأتي في الباب الذي يليه عن أبي هريرة بلفظ آخر في الوشم . الثاني حديث ابن مسعود أوردته مختصرا من وجهين وقد تقدم بيانه في « باب المتعلقات » ، والثالث حديث أبي جحيفة **قوله** ( رأيت أبي فقال إن النبي ﷺ نهى ) كذا أوردته مختصرا وساقه في البيوع تاما ولفظه « رأيت أبي اشتري حيا ما فكر بحاجه . فسأله عن ذلك » ، فذكر الحديث كالذي هنا وزاد « وعن كسب الامة » وسأقي بأنهم من سباقه في « باب من لعن المصور » .

## ٨٧ - باب المستوشمة

٥٩٤٦ - **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَعَاذٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى هَمْرُ بَامْرَأَةٍ تَسِيمُ ، فَقَامَ فَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَشْمِ ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقُمْتُ فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا سَمِعْتُ . قَالَ : مَا سَمِعْتَ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا تَسْمَنْ وَلَا تَسْتَوْشِمَنْ »

٥٩٤٧ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ « عَنْ ابْنِ هَمْرٍ قَالَ : لَمِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ »

٥٩٤٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلْقَمَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمِنَ اللَّهِ الْوَاشِمَاتُ وَالْمُسْتَوْشِمَاتُ وَالْمُتَمَصِّمَاتُ وَالْمُتَغَلِّجَاتُ لِلْحُسْنِ الْمَغْفِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ مَا لِي لَا أَلَمُنُ مِنْ لَمَنِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَرَفَ فِي كِتَابِ اللَّهِ »

**قوله** ( باب المستوشمة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عن معاذ ) هو ابن القعقاع بن شبرمة ، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير . **قوله** ( أني عمر بامرأة تسم ) قلت لم تسم هذه المرأة . **قوله** ( أنشدكم بالله ) يحتمل أن يكون عمر سمع الزهر عن ذلك فأراد أن يستثبت فيه ، أو كان نسيه فأراد أن يتذكره ، أو بلغه عن لم يصرح بسامعه فأراد أن يسمعه عن سمعه من النبي ﷺ . **قوله** ( فقال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( لا تسمن ) بفتح أوله وكسر المعجمة وسكون الميم ثم نون خطاب جمع المؤنث بالثني ، وكذا د ولا تستوشمن أي لا تطلبن ذلك ، وهذا يفسر قوله في الباب الذي قبله نهى عن الوشم ، وقائمة ذكر أبي هريرة قصة عمر إظهار ضبطه وأن عمر كان يستثبته في الأحاديث مع تشدد عمر ، ولو أنكروا عليه عمر ذلك لنقل . الحديث الثاني والحديث الثالث عن ابن عمر وعن ابن مسعود وقد تقدما . قال الخطابي : إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأسماء لما فيها من الفساد والفساد ، ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجادة غيرها من أنواع الفساد ، ولما فيها من تغيير الخلقة ، وإلى ذلك الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله « المغفرات خلق الله » والله أعلم

## ٨٨ - باب النصار

٥٩٤٩ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا نَصَابِرٌ . » وقال الهيثم حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله « سمع ابن عباس سمع أبا طلحة سمع النبي ﷺ »

**قوله** ( باب النصار ) جمع نصير بمعنى الصورة والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعها ، ثم من جهة

استحالتها واتخاذها . قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) أي ابن مسعود . قوله ( عن أبي طلحة ) هو زيد ابن سهل الأنصاري زوج أم سليم والهة أنس . قوله ( وقال الليث حدثني يونس الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي صالح كاتب الليث حدثنا الليث ، وقائدة هذا التعليق تصريح الزهري بن شهاب ونصريح شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وكذا من فوقهما بالحديث في جميع الاسناد ، وقد أخرجه الاساعيلي من طريق عبد الله بن وهب عن يونس وفيه التصريح أيضا ، ووقع في رواية الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن أبي طلحة لم يذكر ابن عباس بينهما ، ورجح الدارقطني رواية من أثبتته ، وقد أخرجه مالك في الموطأ عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة يعموده فذكر قصة وفيها المن المذكور وزاد فيه استثناء الرقم في الثوب كما سيأتي البحث فيه ، فعمل عبيد الله سمعه من ابن عباس عن أبي طلحة ثم لقي أبا طلحة لما دخل يعموده فسمعه منه ، ويؤيد ذلك زيادة القصة في رواية أبي النضر لكن قال ابن عبد البر : الحديث أصيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة ، فإن عبيد الله لم يدرك أبا طلحة ولا سهل بن حنيف ، كذا قال وكان مستنده في ذلك أن سهل بن حنيف مات في خلافة علي وعبيد الله لم يدرك عليا بل قال علي بن المديني إنه لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه ، وزيد مات بعد سهل بن حنيف بمدة ، ولكن روى الحديث المذكور محمد بن إسحق عن أبي النضر فذكر القصة لعثمان ابن حنيف لا لسهل أخرجه الطبراني ، وعثمان تأخر بعد سهل بمدة وكذلك أبو طلحة ، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدركهما . قوله ( لا تدخل الملائكة ) ظاهره العموم ، وقيل يستثنى من ذلك الحفظة فانهم لا يفارقون الشخص في كل حالة ، وبذلك جزم ابن وضاح والخطابي وآخرون ، لكن قال القرطبي : كذا قال بعض علماؤنا ، والظاهر العموم ، والمخصص يعني الدال على كون الحفظة لا يمتنعون من الدخول ليس نصا . قلت : ويؤيده أنه ليس من الجائز أن يطلعهم الله تعالى على عمل العبد ويسمهم قوله وهم بباب الدار التي هو فيها مثلا ، ويقابل القول بالتعميم القول بتخصيص الملائكة بالملائكة الوحي ، وهو قول من ادعى أن ذلك كان من خصائص النبي ﷺ كما سأذكره وهو شاذ . قوله ( بيتا فيه كلب ) المراد بالبيت المسكان الذي يستقر فيه الشخص سواء كان بناء أو خيمة أم غير ذلك ، والظاهر العموم في كل كلب لأنه نكرة في سياق النفي ، وذهب الخطابي وطائفة إلى استثناء السكك التي أذن في اتخاذها وهي كلاب الصيد والماشية والزرع ، وجنح القرطبي إلى ترجيح العموم ، وكذا قال النووي ، واستدل لذلك بقصة الجرو التي تأتي الإشارة إليها في حديث ابن عمر بعد ستة أبواب ، قال فامتنع جبريل من دخول البيت الذي كان فيه مع ظهور العذر فيه ، والحمد لله لا يمنعهم من الدخول لم يمتنع جبريل من الدخول له . ويحتمل أن يقال : لا يلزم من التسوية بين ما ذكره أو لم يعلم فبما لم يؤمر باتخاذها أن يكون الحكم كذلك فيها أذن في اتخاذها ، قال القرطبي : واختلف في المعنى الذي في السكك حتى منع الملائكة من دخول البيت الذي هو فيه ، فقيل : لكونها نجسة العين ، ويتأيد ذلك بما ورد في بعض طرق الحديث عن عائشة عند مسلم « فأمر بنضح موضع الكلب » وقيل : لكونها من الشياطين ، وقيل لأجل النجاسة التي تتعلق بها فانها تذكر أكل النجاسة وتلطخ بها فينجس ما تعلق به ، وعلى هذا يحمل من لا يقول أن السكك نجس العين فنضح موضعه احتياطا لأن النضح « شروع لتطهير المشكوك فيه » واختلف في المراد بالملائكة فقيل : هو على العموم وأيده النووي بقصة جبريل التي ذكرها فقيل يستثنى الحفظة ، وأجاب الأول بجواب أن لا يدخلوا مع استمرار المسكنة بأن يكونوا على باب البيت ، وقيل المراد من

نزل منهم بالرحمة ، وقيل من نزل بالوحى خاصة كجبريل ، وهذا نقل عن ابن وضاح والداودي وغيرهما ، ويلوم منه اختصاص النهى بعهد النبي ﷺ ، لأن الوحى انقطع بعده وبانقطاعه انقطع نزولهم ، وقيل التخصيص في الصفة أى لا يدخله الملائكة دخولهم بيت من لا كلب فيه . قوله ( ولا تصاوير ) في رواية معمر الماضية في بدء الخلق عن الزهري « ولا صورة » بالافراد ، وكذا في معظم الروايات . وقائدة اعادة حرف النفي الاحتراز من تورم القصر في عدم الدخول على اجتماع الصنفين ، فلا يمنع الدخول مع وجود أحدهما ، فلما أعيد حرف النفي صار التقدير « ولا تدخل بيتا فيه صورة » ، قال الخطابي : والصورة التي لا تدخل الملائكة البيت الذي هي فيه ما يحرم اقتناؤه ، وهو ما يكون من الصور التي فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتحن على ما سيأتي تقريره في « باب ما وطئ من التماثيل » ، بعد بابين ، وتأني الإشارة الى تقوية ما ذهب اليه الخطابي في « باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » ، وأغرب ابن حبان قاده أن هذا الحكم خاص بالنبي ﷺ ، قال : وهو نظير الحديث الآخر « لا تصعب الملائكة رقة فيها جرس » ، قال قاته محمول على رقة فيها رسول ﷺ ، اذ حال أن يخرج الحاج والمعتبر لفصد بيت الله عز وجل على راحل لا تصعبها الملائكة وهم وفد الله انتهى . وهو تأويل بعيد جدا لم أره لغيره ، ويزيل شبهة أن كونهم وفد الله لا يمنع أن يؤخذوا بما يرتكبونه من خطيئة فيجوز أن يجرموا بركة الملائكة بعد عظامتهم لهم اذا ارتكبوا النهى واستصحبوا الجرس ، وكذا القول فيمن يقتنى الصورة والكلب ، والله أعلم . وقد استشكل كون الملائكة لا تدخل المكان الذي فيه التماثيل مع قوله سبحانه وتعالى عند ذكر سليمان عليه السلام ( يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ) وقد قال جهاد : كانت صورة من نحاس أخرجه الطبري . وقال قتادة : كانت من خشب ومن ذجاج أخرجه عبد الرزاق . والجواب أن ذلك كان جائزا في تلك الشريعة وكانوا يعملون أشكال الانبياء والصالحين منهم على هيئتهم في العبادة ليعبدوا كهبادتهم ، وقد قال أبو العالية : لم يكن ذلك في شريعتهم حراما ثم جاء شرعنا بالنهى عنه ، ويحتمل أن يقال ان التماثيل كانت على صورة النقوش لغير ذوات الارواح ، واذا كان اللفظ محتملا لم يتعين الحل على المعنى المشكل ، وقد ثبت في الصحيحين حديث عائشة في قصة الكنيسة التي كانت بأرض الحبشة وما فيها من التماثيل ، وأنه ﷺ قال « كانوا اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرار الخلق عند الله » . فان ذلك يشهر بأنه لو كان ذلك جائزا في ذلك الشرع ما أطلق عليه ﷺ أن الذي فعله شر الخلق ، فدل على أن فعل صور الحيوان فعل محدث أحدثه عبادة الصور ، والله أعلم

### ٨٩ - باب عذاب المصورين يوم القيامة

٥٩٥٠ - حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان حدثنا الأعمش عن مسلم قال « كنا مع مسروق في دار يسار

ابن نمير ، فرأى في صُفْته تماثيل فقال : سمعتُ عبد الله قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : « إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون »

٤٩٥١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع « أن عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : إن الذين يصنعون هذه الصور يُعذبون يوم القيامة ،  
يقال لهم : أحيوا ما خلقتم ،

[ الحديث ٥٩٥١ - طريقه في : ٧٥٥٨ ]

**قوله** ( باب عذاب المصورين يوم القيامة ) أي الذين يصنعون الصور ، ذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( عن مسلم ) هو ابن صبيح أبو الضحى وهو بكنيته أشهر ، وجوز الكرماني أن يكون مسلم بن عمران البطين ثم قال انه الظاهر ، وهو مردود فقد وقع في رواية مسلم في هذا الحديث من طريق وكيع عن الاعشى عن أبي الضحى . **قوله** ( كنا مع مسروق ) هو ابن الأجدع . **قوله** ( في دار يسار بن نعيم ) هو بتحتانية ومهمة خفيفة ، وأبوه بنون مصغر ، وسيار مدني سكن الكوفة وكان مولى عمر وعازنه ، وله رواية عن عمر وعن غيره . وروى عنه أبو وائل وهو من أقرانه ، وأبو بردة بن أبي موسى وأبو إسحق السبيعي ، وهو موثق ولم أر له في البخاري الا هذا الموضع **قوله** ( فرأى في صفته ) بضم المهملة وتشديد الفاء في رواية منصور عن أبي الضحى عند مسلم . كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل فقال لي مسروق هذه تماثيل كسرى ، فقلت : لا هذه تماثيل مريم ، كأن مسروقا ظن أن التصوير كان من مجوسى ، وكانوا يصورون صورة ملوكهم حتى في الآواني ، فظهر أن التصوير كان من نصرائي لانهم يصورون صورة مريم والمسيح وغيرهما ويعبدونها . **قوله** ( سمعت عبد الله ) هو ابن مسعود وفي رواية منصور فقال « أما اني سمعت عبد الله بن مسعود » . **قوله** ( ان أشد الناس عذابا عند الله المصورون ) وقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « يوم القيامة » بدل قوله « عند الله » ، وكذا هو في مسند ابن أبي عمر عن سفيان ، وأخرجه الاسماعيلي من طريقه ، فعمل الحميدي حدث به على الوجهين بدليل ما وقع في الترجمة ، أو لما حدث به البخاري حدث به بافظ « عند الله » ، والترجمة مطابقة للفظ الذي في حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب ، والمراد بقوله « عند الله » حكم الله . ووقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن الاعشى ان « من أشد الناس » واختلقت نسخة في بعضها « المصورين » وهي للاكثر وفي بعضها « المصورون » ، وهي لاحد عن أبي معاوية أيضا . ووجهت بأن « من » زائدة واسم ان أشد ، ووجهها ابن مالك على حذف ضمير الشأن والتقدير أنه من أشد الناس إلخ . وقد استشكل كون المصور أشد الناس عذابا مع قوله تعالى ( ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ) فانه يقتضى أن يكون المصور أشد عذابا من آل فرعون ، وأجاب الطبري بأن المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك قاصدا له فانه يكفر بذلك ، فلا يبعد أن يدخل مدخل آل فرعون وأما من لا يقصد ذلك فانه يكون عاصيا بتصويره فقط . وأجاب غيره بأن الرواية باثبات « من » ثابتة وبحذفها محمولة عليها ، وإذا كان من يفعل التصوير من أشد الناس عذابا كان مشتركا مع غيره ، وليس في الآية ما يقتضى اختصاص آل فرعون بأشد العذاب بل هم في العذاب الأشد ، فكذلك غيرهم يجوز أن يكون في العذاب الأشد ، وقوى الطحاوي ذلك بما أخرجه من وجه آخر عن ابن مسعود رفعه « ان أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبييا أو قتله نبي ، وامام ضلالة ، ويمثل من الممثلين ، وكذا أخرجه أحمد . وقد وقع بعض هذه الزيادة في رواية ابن أبي عمير التي اشرت اليها فاقصر على المصور وعلى من قتله نبي ، وأخرج الطحاوي أيضا من حديث عائشة مرفوعا « أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل هجا رجلا فهاجها القبيلة بأسرها » قال الطحاوي : فيشكل

واحد من هؤلاء يشترك مع الآخر في شدة العذاب . وقال أبو الوليد بن رشد في « مختصر مشكل الطحاوي » ما  
 حاصله : ان الوعيد بهذه الصيغة إن ورد في حق كافر فلا إشكال فيه لأنه يكون مشتركا في ذلك مع آل فرعون ويكون  
 فيه دلالة على عظم كفر المذكور ، وإن ورد في حق عاص فيكون أشد عذابا من غيره من العصاة ويكون ذلك دالا  
 على عظم المعصية المذكورة . وأجاب القرطبي في « المفهم » بأن الناس الذين أضيف إليهم « أشد » لا يراد بهم كل  
 الناس بل بعضهم وهم من يشارك في المعنى المتوعد عليه بالعذاب ، ففرعون أشد الناس الذين ادعوا الإلهية عذابا ،  
 ومن يقتدى به في ضلالة كفره أشد عذابا من يقتدى به في ضلالة فسقه ، ومن صور صورة ذات روح للعبادة أشد  
 عذابا من يصورها لا للعبادة . واستشكل ظاهر الحديث أيضا بـ « إبليس » وبـ « ابن آدم » الذي سن القتل ، وأجيب بأنه في  
 إبليس واضح ، وبجواب بأن المراد بالناس من ينسب إلى آدم ، وأما في ابن آدم فأجيب بأن الثابت في حقه أن عليه  
 مثل أوزار من يقتل ظاهرا ، ولا يمتنع أن يشارك في مثل تعذيبه من ابتدأ الزنا مثلا فان عليه مثل أوزار من يزني  
 بعده لأنه أول من سن ذلك ، ولعل عدد الزناة أكثر من القاتلين . قال النووي قال العلماء : تصوير صورة الحيوان  
 حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد ، وسواء صنعه لما يمتن أم غيره  
 فصنعه حرام بكل حال ، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها ،  
 قلنا تصوير ما ليس فيه صورة حيوان فليس بغير حرام . قلت : ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد  
 من حديث علي « ان النبي ﷺ قال : أيكم ينطق إلى المدينة فلا يدع بها وثنا الا كسره ولا صورة الا لظنها أي  
 طمسها » الحديث ، وفيه « من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال الخطابي : انما عظمت  
 حقوة المصور لأن الصور كانت تعبد من دون الله ، ولأن النظر إليها يفتن ، وبعض النفوس إليها تميل . قال :  
 والمراد بالصور هنا التماثيل التي لها روح وقيل يفرق بين العذاب والعقاب ، فالعذاب يطلق على ما يؤلم من قول  
 أو فعل كالعقوب والانسكار ، والعقاب يختص بالفعل فلا يلزم من كون المصور أشد الناس عذابا أن يكون أشد  
 الناس عقوبة . هكذا ذكره الشريف المرتضى في « الفر » ، وتعقب بالآية المشار إليها وعليها انبنى الاشكال ، ولم  
 يكن هو عرج عليها ، فهذا ارتضى التفرقة ، والله أعلم . واستدل به أبو علي الفارسي في « التذكرة » على تكفير  
 المشبهة لعمل الحديث عليهم وأتهم المراد بقوله المصورون أي الذين يعتقدون أن لله صورة ، وتعقب بالحديث الذي  
 بعده في الباب بلفظ « ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون » ، ومحدث عائشة الآتي بعد ما بين بلفظ « ان أصحاب  
 هذه الصور يعذبون » وغير ذلك ، ولو سلم له استدلاله لم يرد عليه الاشكال المقدم ذكره . وخص بعضهم الوعيد  
 « أشد الناس عذابا الذين يضاهون بخلق الله تعالى » وأما من عداه فيحرم عليه وبأنهم . لكن إنهم دون إثم المضاهي .  
 قلت : وأشد منه من يصور ما يعبد من دون الله كما تقدم . وذكر القرطبي أن أهل الجاهلية كانوا يعملون الأصنام  
 من كل شيء حتى ان بعضهم عمل صنمه من بحيرة ثم جاع فأكله . الحديث الثاني ، قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر  
 الصديقي . قوله ( ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلفتم ) هو أمر تعجيز ،  
 ويستفاد منه صفة تعذيب المصور ، وهو أن يكلف نفخ الروح في الصورة التي صورها ، وهو لا يقدر على ذلك ،  
 فيستمر تعذيبه كما سيأتى تقريره في « باب من صور صورة » بعد أبواب

## ٩٠ - باب نقض الصور

٥٩٥٢ - **حدثنا** معاذ بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى عن عمران بن حطان «أن عائشة رضي الله عنها **حدثته** أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه»

٥٩٥٣ - **حدثنا** موسى **حدثنا** هذا الواحد **حدثنا** معماره **حدثنا** أبو زرعة قال «دخلت مع أبي هريرة داراً بالمدينة، فرأى في أعلاها مصوراً بصور» قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى ، فيخلقوا حبة ، وليخلقوا ذرة . ثم دعا بتور من ماء ففسل يديه حتى بلغ إبطه . فقلت : يا أبا هريرة أئسي سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : منتهى الحلوة »

[ الحديث ٥٩٥٣ - طه في : ٧٥٩ ]

**قوله** ( باب نقض الصور ) بفتح النون وسكون القاف بعدها معجمة ، والصور بضم المهملة وفتح الواو جمع صورة ، وحكى سكون الواو في الجمع أيضاً . ذكر فيه حديثين : **قوله** ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، وعمران بن حطان تقدم ذكره في أوائل كتاب اللباس . وفي قوله «أن عائشة **حدثته**» رد على ابن عبد البر في قوله إن عمران لم يسمع من عائشة ، وقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من رواية صالح بن سرح عن عمران «سمعت عائشة» فذكر حديثاً آخر . وفي الطبري الصغير بسند قوى من وجه آخر عن عمران «أن عائشة» وتقدم في أوائل اللباس له حديث آخر فيه التصریح بسؤاله عائشة . **قوله** ( لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب ) جمع صليب كأنهم سماوا ما كانت فيه صورة الصليب تصليباً تسمية بالمصدر ، ووقع في رواية الاسماعيلي شيئاً فيه تصليب ، وفي رواية الكشميني «تصاوير» بدل تصاليب ، ورواية الجماعة أثبت ، فقد أخرج النسائي من وجه آخر عن هشام فقال «تصاليب» وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير ، وعلى هذا فيحتاج إلى مطابقة الحديث لترجمة ، والذي يظهر أنه استنبط من نقض الصليب نقض الصورة التي تشترك مع الصليب في المعنى وهو عبادتهما من دون الله ، فيكون المراد بالصور في الترجمة خصوص ما يكون من ذوات الأرواح ، بل أخص من ذلك . **قوله** ( إلا نقضه ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية أبان إلا نقضه ، بتقديم القاف ثم المعجمة ثم الموحدة ، وكذا وقع في رواية عند ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام ورجحها بعض شراح «المصاييح» وعكسه الطبري فقال : رواية البغاري أضبط والاعتقاد عليهم أولى . قلت : ويترجح من حيث المعنى أن النقض يزيل الصورة مع بقاء الثوب على حاله ، والنقض وهو التقطع يزيل صورة الثوب ، قال ابن بطال : في هذا الحديث دلالة على أنه ﷺ كان ينقض الصورة سواء كانت له ظل أم لا ، وسواء كانت مما توطأ أم لا ، سواء في الثياب وفي الحيطان وفي الفروش والأوراق وغيرها . قلت : وهذا مبنى على ثبوت الرواية بألفاظ «تصاوير» وأما بلفظ «تصاليب» فلا لأن في اتصالات معنى زائداً على مطلق الصور، لأن الصليب مما عبد من دون الله بخلاف الصور فليس جميعها مما عبد ، فلا يكون فيه حجة على من فرق في الصور بين ما له روح فنه وما لا روح فيه فلم ينفعه كما سيأتي تفصيله : فإذا كان المراد بالنقض الإزالة دخل طمسها فيما لو كانت قشاً في

الحافظ أو حكما أو لظنهما بما يفتي بهما . الحديث الثاني ، **قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وحمارة هو ابن القعقاع . **قوله** ( حدثنا أبو زرعة ) هو ابن عمرو بن جرير . **قوله** ( دخلت مع أبي هريرة ) جاء عن أبي زرعة المذكور حديث آخر بسند آخر أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من طريق علي بن مدرك عن عبد الله بن نجى بنون وجيم مصر عن أبيه عن علي بن ربيعة ، لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ، . **قوله** ( دارا بالمدينة ) هي لمروان بن الحكم ، وقع ذلك في رواية محمد بن فضيل عن حمارة بن القعقاع عند مسلم من هذا الوجه ، وعند مسلم أيضا والاسماعيل من طريق جرير عن حمارة ، دارا بنى لسعيد أو لمروان ، بالشك ، وسعيد هو ابن العاص بن سعيد الأموي ، وكان هو ومروان بن الحكم يتعاقبان امرأة المدينة لمعاوية ، والرواية الجازمة أولى . **قوله** ( مصورا يصور ) لم أقف على اسمه ، وقوله د يصور ، بصيغة المضارعة للجميع ، وضبطه الكرماني بوجهين أحدهما هذا والآخر بكسر الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح الواو ثم راء منونة ، وهو بصيغته . **قوله** ( سمعت رسول الله ﷺ يقول : ومن أظلم من ذهب يخلق تخلفا ) هكذا في البخاري ، وقد وقع نحو ذلك في حديث آخر لأبي هريرة تقدم قريبا في باب ما يذكر في المسك ، وفيه حذف بيته ما وقع في رواية جرير المذكورة ، قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى : ومن أظلم ، الخ ، ونحوه في رواية ابن فضيل ، وقوله د ذهب ، أي قصد وقوله د تخلفا ، التشبيه في فعل الصورة وحدهما لا من كل الوجوه ، قال ابن بطال : فهم أبو هريرة أن التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل ، فلماذا أنكسر ما ينقش في الحيطان . قلت : هو ظاهر من عموم اللفظ ، ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله د تخلفا ، فإن خلقه الذي اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام ، لكن بقية الحديث تقتضي تعميم الوجع عن تصوير كل شيء . وهي قوله د فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة ، وهي بفتح المعجمة وتشديد الراء ، ويحجب عن ذلك بأن المراد إيجاد حبة على الحقيقة لا تصويرها . ووقع لابن فضيل من الزيادة د وليخلقوا شجرة ، والمراد بالحبة حبة القمح بقريئة ذكر الثمير ، أو الحبة أعم ، والمراد بالذرة الذرة ، والغرض تعجيزهم نارة بتكليفهم خلق حيوان وهو أشد وأخرى بتكليفهم خلق جماد وهو أهون ، ومع ذلك لا قدرة لهم على ذلك . **قوله** ( ثم دعا بتور ) أي طلب تورا ، وهو بمثابة إزاء كالمسك تقدم بيانه في كتاب الطهارة . **قوله** ( من ماء ) أي فيه ماء . **قوله** ( فغسل يديه حتى بلغ لإبطه ) في هذه الرواية اختصار وبيان في رواية جرير بلفظ د فتوضأ أبو هريرة فغسل يديه حتى بلغ لإبطه وغسل رجليه حتى بلغ ركبتيه ، أخرجهما الاسماعيل ، وقدم قصة الوضوء على قصة المصور ، ولم يذكر مسلم قصة الوضوء هنا . **قوله** ( منتهى الحلية ) في رواية جرير أنه منتهى الحلية كأنه يشير إلى الحديث المتقدم في الطهارة في فضل الغرة والتحجيل في الوضوء ، ويؤيده حديثه الآخر د تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء ، وقد تقدم شرحه ، والبحث في ذلك مستوفى هناك . وليس بين ما ذكره عليه الخير من الوجع عن التصوير وبين ما ذكر من وضوء أبي هريرة مناسبة ، وإنما أخبر أبو زرعة بما شاهد وسمع من ذلك

### ٩١ - باب ما وُطئ من التصاوير

٥٩٥٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** - **فان** قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم - وما بالمدينة يومئذ أفضل منه - قال : سمعتُ أبو قال د سمعتُ عائشة رضى الله عنها : قَدِمَ رسولُ الله ﷺ من سفرٍ وقد سَقَرَتْ



بقرام لي على سهوة لي فيها تماثيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هتسك وقال: أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخلق الله. قالت: فجعلناه وصادة أو وصادتين»

٥٩٥٥ - **حريش** مسددٌ حدثنا عبد الله بن داود عن هشام عن أبيه «عن عائشة قالت: قدم للنبي ﷺ من سفر وعلفت دُرُنوكاً فيه تماثيل، فأمرني أن أنزعه، فزعمته،  
٥٩٥٦ - «وكنْتُ أغتسلُ أنا والنبي ﷺ من إناء واحد،

**قوله** (باب ما وطئ من النساوير) أي هل يرخص فيه؟ ووطئ بضم الواو مبنى المجهول، أي صار يداس عليه ويمتن. **قوله** (القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق. **قوله** (من سفر) في رواية البيهقي أنها غزوة تبوك، وفي أخرى لابن داود والنسائي غزوة تبوك أو خيبر على الثلث. **قوله** (بقرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: هو ستر فيه رقم وقش، وقيل ثوب من صوف ملون يفرش في المودج أو يغطى به. **قوله** (على سهوة) بفتح المهملة وسكون الهاء هي صفة من جانب البيت، وقيل السكوة، وقيل الرف، وقيل أربعة أعواد أو ثلاثة يعارض بعضها ببعض يوضع عليها شيء من الأمتعة، وقيل أن يبنى من حائط البيت حائط صغير ويجعل السقف على الجميع فما كان وسط البيت فهو السهوة وما كان داخله فهو المخدع، وقيل دخلة في ناحية البيت، وقيل بيت صغير يشبه المخدع، وقيل بيت صغير منحدر في الأرض وسهك مرتفع من الأرض كالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع، ورجح هذا الأخير أبو عبيد، ولا غائفة بينه وبين الذي قبله. قلت: وقد وقع في حديث عائشة أيضاً في ثاني حديثي الباب أنها علقته على بابها، وكذا في رواية زيد بن خالد الجهني عن عائشة عند مسلم، فتعين أن السهوة بيت صغير علفت الستر على بابها. **قوله** (فيه تماثيل) بمثابة جمع تمثال وهو الشيء المصور، أعم من أن يكون شاخصاً أو يكون نقشاً أو دهاناً أو نسجاً في ثوب، وفي رواية بكير بن الأشج عن عبد الرحمن بن القاسم عند مسلم أنها نهبت ستراً فيه نساوير. **قوله** (هتسك) أي نزعه، وقد وقع في الرواية التي بعدها فأمرني أن أنزعه فزعمته. **قوله** (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخلق الله) أي يشبهون ما يصنعونه بما يصنعه الله، ووقع في رواية الزهري عن القاسم عند مسلم «الذين يشبهون بخلق الله، وقد تقدم الكلام على قوله «أشد، قبل بياب. **قوله** (جعلناه وصادة أو وصادتين) تقدم هذا الحديث في المظالم من طريق عبيد الله العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند قالت «فأخذت منه ثمرتين فكانتا في البيت يجلس عليهما» وهو عند مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ «فأخذته فجعلته مرفقتين، فكان يرتفق بهما في البيت، والثرقة يأتي ضبطها في الباب الذي يليه. ولمسلم من طريق بكير بن الأشج «فقطعت وصادتين فقال رجل في المجلس يقال له ربيعة بن عطاء: أفا سمعت أبا محمد، يريد القاسم بن محمد، يذكر أن عائشة قالت: فكان رسول الله ﷺ يرتفق عليهما؟ قال ابن القاسم يعني عبد الرحمن: لا. قال: لسكني قد سمعته. **قوله** (عبد الله بن داود) هو الحرابي بمجمة وراء وموحدة مصغر، وهشام هو ابن عروة. **قوله** (دُرُنوكا) زاد مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام «على بابي» والدُرُنوك بضم الدال المهملة وسكون الراء بعدها نون مضمومة ثم كلف ويقال فيه درهوك بالميم بدل النون. قال الخطابي: هو ثوب غليظ له حمل إذا فرش فهو بساط، وإذا علق

فهو ستر . قوله ( فيه تماثيل ) زاد في رواية أبي أسامة عند مسلم « فيه الخيل ذات الاجنحة » . واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور اذا كانت لا ظل لها ، وهي مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمتن بالاستعمال كالخضاد والوسائد ، قال النووي : وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة والشافعي ، ولا فرق في ذلك بين ما له ظل وما لا ظل له ، فإن كان معلقا على حائط أو ملبوسا أو حامية أو نحو ذلك مما لا يصد متنا فهو حرام . قلت : وفيما نقله مؤاخذات : منها أن ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة اذا كان لها ظل حرم بالاجماع سواء كانت مما يمتن أم لا ، وهذا الاجماع محله في غير لعب البنات كما سأذكره في « باب من صور صورة » وحكى القرطبي في « المفهم » في الصور التي لا تتخذ للبقاء كالخضاد قولين أظهرهما المنع . قلت : وهل يلتحق ما يصنع من الخلود بالفخار ، أو بلعب البنات ؟ محل تأمل . وصحح ابن العربي أن الصورة التي لا ظل لها اذا بقيت على هيئتها حرمت سواء كانت مما يمتن أم لا ، وإن قطع رأسها أو فرقت هيئتها جاز ، وهذا المذهب منقول عن الزهري وقواه النووي ، وقد يشهد له حديث الثرقة - يعني المذكور في الباب الذي بعده - وسيأتي ما فيه . ومنها أن إمام الحرمين نقل وجهها أن الذي يرخص فيه ما لا ظل له ما كان على ستر أو وسادة ، وأما ما على الجدار والسقف فيمنع ، والمعنى فيه أنه بذلك يصير مرتفعا فيخرج عن هيئة الإمتان بخلاف الثوب فإنه يهدد أن يمتن ، وتساعد عبارة « مختصر الموفى » صورة ذات روح ان كانت منصوبة . ونقل الرافعي عن الجمهور أن الصورة اذا قطع رأسها ارتفع المانع . وقال المنذولي في « القسمة » لا فرق . ومنها أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقا على ما في خبر أبي طلحة ، سكن إن ستر به الجدار منع عندهم ، قال النووي : وذهب بعض السلف الى أن الممنوع ما كان له ظل وأما ما لا ظل له فلا بأس باتخاذها مطلقا ، وهو مذهب باطل ، فإن الستر الذي أنكره النبي ﷺ كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك ، ومع ذلك فامر بزعه . قلت : المذهب المذكور نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح واقطعه عن ابن عون « قال دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته ، فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير القديس والعنقاء ، ففي إطلاق كونه مذهبها باطلا نظرا ، اذ يحتمل أنه تمسك في ذلك بعموم قوله « لا رقيا في ثوب » ، فإنه أهم من أن يكون معلقا أو مفروشا ، وكأنه جعل انكار النبي ﷺ على طائفة عمليق الستر المذكور مركبا من كونه مصورا ومن كونه ساترا للجدار ، وبؤيده ما ورد في بعض طرقه عند مسلم ، فأخرج من طريق سعيد بن يسار عن زيد بن خالد الجهني قال « دخلت على عائشة » فذكر نحو حديث الباب لكن قال « فحذبت حتى هتكته وقال : ان الله لم يأمرنا أن نكسر الحجارة والطين . قال فقطعتنا منه وسادتين » الحديث ؛ فهذا يدل على أنه كره ستر الجدار بالثوب المصور ، فلا يساويه الثوب الممتن ولو كانت فيه صورة ، وكذلك الثوب الذي لا يستر به الجدار . والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة ، ولكن من أفضل أهل زمانه ، وهو الذي روى حديث الفرة ، فلولا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استجاز استعمالها ، لكن الجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك يدل على أنه مذهب مرجوح ، وأن الذي رخص فيه من ذلك ما يمتن ، لا ما كان منصوبا . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق أيوب عن عكرمة قال : كانوا يقولون في التصاوير في البسط والوسائد التي توطأ ذل لها . ومن طريق عاصم عن عكرمة قال : كانوا يكرهون ما نصب من التماثيل نصبا ، ولا يرون بأسا بما وطئته الأقدام . ومن طريق ابن سيرين وسالم بن عبد الله وعكرمة بن خالد وسعيد بن جبلة فرقم أنهم قالوا : لا بأس

بالصورة اذا كانت توطأ . ومن طريق عروة أنه كان يتمسك على المرافق فيها الغنائيل الطير والرجال . **قوله** في آخر الحديث ( وكنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد ) كذا أورده عقب حديث التصوير ، وهو حديث آخر مستقل قد أفرده في كتاب الطهارة من وجه آخر عن الزهري عن عروة ، وأخرجه عقب حديث عائشة في صفة الغسل من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام بن عروة به ، وتقديم شرحه هناك ، وكان البخاري يسمع الحديث على هذه الصورة فأورده كما هو واغتنر ذلك ليكون المتن قصيرا مع أن كثرة عاداته انصرف في المتن بالاختصار والاقتصار . وقال الكرماني : يحتمل أن الدرهم كان في باب المغتسل ، أو اقتضى الحال ذكر الاغتسال إما بحسب سؤال وإما بخبره .

## ٩٢ - باب من كره التعمود على الصور

٥٩٥٧ - **عز** حجاج بن منهل حدثنا جويرية عن نافع عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير ، فقام النبي ﷺ بالباب فلم يدخل فقلت : أتوب إلى الله ماذا أذنبت ؟ قال : ما هذا النمرقة ؟ قلت : لتجلس عليها وتوسدّها . قال : إن أصحاب هذا الصور ربيذون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلقتم ، وإن الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصورة .

٥٩٥٨ - **عز** حشبة قتيبة حدثنا القيث عن بكير عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة . قال بسر : ثم اشتكى زيد فمُتّناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لمُبيد الله الخولاني ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال عبيد الله : ألم تسمه حين قال : إلا رقفا في ثوب . وقال ابن وهب : أخبرنا عمرو بن الحارث حدثنا بكير حدثنا بسر مدني أنه حدثنا أبو طلحة عن النبي ﷺ .

**قوله** ( باب من كره التعمود على الصور ) أي ولو كانت مما توطأ . ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، **قوله** ( جويرية ) بالجيم والراء مصغر . **قوله** ( عن عائشة ) في رواية مالك عن نافع عن القاسم عن عائشة أنها أخبرته ، وسيأتي بعد بابين . **قوله** ( نمرقة ) بفتح النون وسكون الميم وضم الراء بعدها قاف كذا ضبطها الفواز وغيره ، وضبطها ابن السكيت بضم النون أيضا وبكسر الراء ، وقيل في النون الحركات الثلاث والراء مضمومة جزما والجمع بخارق ، وهي الوائد التي يصف بعضها إلى بعض ، وقيل النمرقة الرسادة التي يجلس عليها . **قوله** ( فلم يدخل ) زاد مالك في روايته فعرفت السكراهية في وجهه . **قوله** ( أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت ) يستفاد منه جواز التوبة من الذنوب كلها إجمالا وإن لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته . **قوله** ( ما هذه النمرقة ) في رواية مالك وما بال هذه . **قوله** ( قلت لتجلس عليها ) في رواية مالك واشتريتها لتقع عليها . **قوله** ( وتوسدّها ) بفتح أوله وبتشديد السين المحملة أصله توسدّها . **قوله** ( إن أصحاب هذه الصور الخ ) وفيه أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصور ، والجملة الثانية هي المطابقة لامتناعه من الدخول ، وإنما قدم الجملة الأولى عليها

اهتماماً بالزجر عن اتخاذ الصور ، لأن الوعيد إذا حصل لصانعها فهو حاصل لمستعملها ، لأنها لا تصنع إلا لتستعمل  
 فالصانع متسبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد ، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن  
 تكون الصورة لها ظل أو لا ، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة ، خلافاً لما استثنى  
 الفسج وادعى أنه ليس بتصوير ، وظاهر حديث عائشة هذا والذي قبله التماضي لأن الذي قبله يدل على أنه **قوله**  
 استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة ، وهذا يدل على أنه لم يستعمله أصلاً ، وقد أشار  
 المصنف إلى الجمع بينهما بأنه لا يلزم من جواز اتخاذ ما يوطأ من الصور جواز القعود على الصورة فيجوز أن يكون  
 استعمال من الوسادة مالا صورة فيه ، ويجوز أن يكون رأى التفرقة بين القعود والاتسكاه وهو بعيد ، ومجتمعل  
 أيضاً أن يجمع بين الحديثين بأنها لما قطعت الستر وقّع القطع في وسط الصورة مثلاً فخرجت عن هيئتها فلها صار  
 يرتفق بها ، ويؤيد هذا الجمع الحديث الذي في الباب قبله في نقض الصور وما سيأتي في حديث أبي هريرة المخرج في  
 السنن ، وسأذكره في الباب بعده . وسلك الداودي في الجمع مسلكاً آخر فادعى أن حديث الباب ناسخ لجميع الأحاديث  
 الدالة على الرخصة ، واحتج بأنه خبر والخبر لا يدخله النسخ فيكون هو الناسخ . قلت : والنسخ لا يثبت بالاحتمال ،  
 وقد أمكن الجمع فلا يلتفت لدعوى النسخ ، وأما ما احتج به فردّه ابن التين بأن الخبر إذا قارنه الأمر جاز دخول  
 النسخ فيه . **قوله** (عن بكير) بالموحدة مصغر ، في رواية النسائي عن عيسى بن حماد عن الليث « حدثني بكير بن عبد الله  
 ابن الأشج ، وكذا عند أحمد عن حجاج بن محمد وهاشم بن القاسم عن الليث . **قوله** (عن بسر) بضم الموحدة وسكون  
 المهملة ، في رواية عمرو بن الحارث عن بكير « أن بسر بن سعيد حدثه ، وقد مضت في بدء الخلق . **قوله** (عن زيد  
 ابن خالد) هو الجهمي الصحابي ، في رواية عمرو أيضاً « أن زيد بن خالد الجهني حدثه ومع بسر بن سعيد عبيد الله الخولاني  
 الجب كان في حجر ميمونة » . **قوله** (أبي طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري الصحابي المشهور ، وفي الإسناد تابعيان  
 في نسق وصحابيان في نسق ، وعلى رواية بسر عن عبيد الله الخولاني للزيادة الآتي ذكرها يكون فيه ثلاثة من  
 التابعين في نسق وكاهم مدنيون . ووقع في رواية عمرو بن الحارث أن أبا طلحة حدثه . **قوله** (فيه صورة) كذا  
 لكريمة وغيرها ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه إلا المستمل « صور » بصيغة الجمع ، وكذا في قوله « فإذا على باب  
 ستر فيه صورة » ووقع في رواية عمرو بن الحارث « فإذا نحن في بيته بستر فيه تصاوير ، وهي تقوى رواية أبي ذر .  
**قوله** ( فقلت لعبيد الله الخولاني ) أي الذي كان معه كما بينته رواية عمرو بن الحارث ، وعبيد الله هو ابن  
 الأسود ويقال ابن أسد ، ويقال له ربيب ميمونة لأنها كانت ربه وكان من موالها ولم يكن ابن زوجها ، وليس له  
 في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة من روايته عن عثمان . **قوله** (يوم الأول) في رواية الكشمي  
 « يوم أول » . **قوله** ( فقال عبيد الله ألم تسمعه حين قال : إلا رقا في ثوب ) في رواية عمرو بن الحارث « فقال أنه  
 قال إلا رقا في ثوب ، ألا سمعته ؟ قلت : لا . قال : بلى قد ذكره » . **قوله** ( وقال ابن وهب أخبرني عمرو هو ابن  
 الحارث ) تقدم أنه وصله في بدء الخلق ، وقد بينت ما في روايته من فائدة زائدة ، ووقع عند النسائي من وجه  
 آخر عن بسر بن سعيد عن عبيدة بن سفيان قال « دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد له - وده  
 فوجدنا عنده تمرقتين فيهما تصاوير ، وقال أبو سلمة : أليس حدثنا ، فذكر الحديث ، فقال زيد « سمعت رسول  
 الله ﷺ يقول : إلا رقا في ثوب » قال النووي : يجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت

الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ومحوها اه . ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن وسأذكره في الباب الذي يليه ، وقال ابن العربي : حاصل ما في اتخاذ الصور أنها ان كانت ذات أجسام حرم بالاجماع ، وان كانت رقفا فأربعة أقوال : الاول يجوز مطلقا على ظاهر قوله في حديث الباب الرقفا في نوب ، الثاني المنع مطلقا حتى الرقم ، الثالث ان كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم وإن قطعت الرأس أو تفرقت الاجزاء جاز ، قال وهذا هو الاصح ، الرابع إن كان مما يمتن جاز وإن كان معلقا لم يجوز

### ٩٣ - باب كراهية الصلاة في التصاویر

٥٩٥٩ - **حَدَّثَنَا** عمران بن ميسرة **حَدَّثَنَا** عبد الوارث **حَدَّثَنَا** عبد العزيز بن صهيب **عَنْ** أنس رضي الله عنه قال : كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها ، فقال لها النبي ﷺ : أميطي عني ، فإنه لا تزال تصاويرة تعرض لي في صلاتي ،

**قوله** ( باب كراهية الصلاة في التصاویر ) أي في الثياب المصورة . **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، والاستاد كله بصريون . **قوله** ( كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها ) تقدم ضبط القرام قريبا . **قوله** ( أميطي ) أي أزيل وزنه ومعناه . **قوله** ( تعرض ) بفتح أوله وكسر الراء أي أنظر إليها فتشغلي ، ووقع في حديث عائشة عند مسلم أنها كان لها ثوب فيه تصاویر مدود الى سهوة وكان النبي ﷺ يصلي اليه ، فقال : أخريه عني . ووجه انتزاع الترجمة من الحديث أن الصور اذا كانت تلهي المصلي وهي مقابلة فكذا تلهيه وهو لا يسها بل حالة اللبس أشد ، ويحتمل أن تذكره في ، بمعنى د الى ، فتحصل المطابقة وهو اللاتق بمراده ، فإن في المسألة خلافا ، فنقل عن الحنفية أنه لا تكره الصلاة الى جهة فيها صورة اذا كانت صغيرة أو مقطوعة الرأس ، وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة أيضا في النقرة لأنه يدل على أنه ﷺ لم يدخل البيت الذي كان فيه الستر المصور أصلا حتى يزعه وهذا يدل على أنه أقره وصلى وهو منصوب الى أن أمر بزعه من أجل ما ذكر من رؤيته الصورة حالة الصلاة ، ولم يتعرض لخصوص كونها صورة . ويمكن الجمع بأن الأول كانت تصاویره من ذوات الأرواح وهذا كانت تصاویره من غير الحيوان كما تقدم تقريره في حديث زيد بن خالد

### ٩٤ - باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة

٥٩٦٠ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن سليمان قال **حَدَّثَنَا** ابن وهب قال **حَدَّثَنَا** عمر بن محمد عن سالم عن أبيه قال : وعد جبريل للنبي ﷺ ، فرأى عليه ، حتى اشد على النبي ﷺ ، فخرج النبي ﷺ فانيه ، فشكا إليه ما وجد ، فقال له : إنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب ،

**قوله** ( باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ) تقدم البحث في المراد بالصورة في د باب التصاویر ، وقال القرطبي في د المفهم ، انما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة لان متخذها قد تشبه بالكفار لانهم يتخذون

الصور في بيوتهم ويعلمون أنها فكرمت الملائكة ذلك فلم تدخل بيته هجراله لذلك . قوله ( عمر بن محمد ) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عم أبيه وهو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( وهد جبريل النبي ﷺ ) زادت عائشة د في ساعة يأتيه فيها ، أخرجه مسلم . قوله ( فرأت عليه ) بالمائة أي أبداً ، وفي حديث عائشة و لحقات تلك الساعة ولم يأتيه . قوله ( حتى اشتد على النبي ﷺ ) في حديث عائشة د وفي يده عصا فألقاها من يده وقال : ما يخلف الله وعده ولا رسله ، وفي حديث ميمونة عند مسلم نحو حديث عائشة وفيه د أنه أصبح واجها ، بالجيم أي منقبضا . قوله ( فخرج النبي ﷺ فلقبه فشكا إليه ما وجد ) أي من إبطائه ( فقال له : إنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب ) في هذا الحديث اختصار ، وحديث عائشة أمم ففيه د ثم التفت فإذا جبرو كلب تحت سريره فقالت : يا عائشة متى دخل هذا الكلب ؟ فقالت : وأيم الله ما دريت . ثم أسر به فأخرج ، فجاء جبريل ، فقال : واعدتني جلست لك فلم تأت . فقال : منعتي الكلب الذي كان في بيتك ، وفي حديث ميمونة د فظل يومه على ذلك ، ثم وقع في نفسه جبرو كلب فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضج مكانه ، فلما أمسى لقى جبريل ، وزاد فيه الأسر بقتل الكلاب . وحديث أبي هريرة في السنن وصححه الترمذي وابن حبان أمم سيافا منه ولفظه د أنا في جبريل فقال : أتبتك البارحة فلم ينعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تمائيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تمائيل ، وكان في البيت كلب ، فرأس الثمال الذي على باب البيت يقطع فيصير كبشة الفجرة ، ومر بالستر فليطلع فليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن ، ومر بالكلب فليخرج ، ففعل رسول الله ﷺ ، وفي رواية النسائي د إما أن تقطع رءوسها أو تجعل بسطا توطأ ، وفي هذا الحديث ترجيع قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المسكان التي تكون به باقية على هيئة مرتفعة غير ممتنة ، فأما لو كانت ممتنة أو غير ممتنة لكانت غيرت من هيئة إما بقطعها من أعضائها أو بقطع رأسها فلا امتناع ، وقال القوطي : ظاهر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الماضي قبل أن الملائكة لا تمتنع من دخول البيت الذي فيه صورة أن كانت رقبا في الثوب ، وظاهر حديث عائشة المنع ويجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز وهو لا يناقض الكراهة . قلت : وهو جمع حسن . لكن الجمع الذي دل عليه حديث أبي هريرة أولى منه ، والله تعالى أعلم

#### ٩٥ - باب من لم يدخل بيتا فيه صورة

٥٩٦١ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن القاسم بن محمد د عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل ، فعرفت في وجهه الكراهية ، قالت : يا رسول الله ، أتوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذبت ؟ قال : ما بال هذا التمرقة ؟ قالت : اشتريتها اتقعد عليها وتوسدّها . فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يذبون يوم القيامة ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم . وقال : إن البيت الذي فيه للصورة لا تدخله الملائكة .

قوله ( باب من لم يدخل بيتا فيه صورة ) ذكر فيه حديث عائشة في التمرقة وقد تقدم بيانه في د باب من كره

القصود على التصاوير ، قال الراصي : وفي دخول البيت الذي فيه الصورة وجهان ، قال الأكثر : يكره ، وقال أبو محمد : يحرم ، فلو كانت الصورة في عم الدار لا داخل الدار كما في ظاهر الحمام أروها لغيرها لا يمتنع الدخول ، قال وكان السبب فيه أن الصورة في الممر تهتة وفي المجلس مكرمة . قلت : وقصة اطلاق أصح المختصر وكلام الماوردي وابن الصباغ وغيرهما لا فرق

## ٩٦ - باب من لعن المصورَ

٥٩٦٢ - **حدثنا محمد بن المنثري** حدثني **محمد بن جعفر** **غندر** **حدثنا شعبة** عن **عون بن أبي جحيفة** عن **أبيه** أنه اشترى غلاماً حباً فقال : **إن الذي يبيعني** عن **نعم الله** ، **ومن السكب** ، **وكسب البغي** ، **ولعن أكل الربا وموكله** ، **والواشمة والمستوشمة** ، **والمصور** .

قوله ( باب من لعن المصور ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة وقد تقدم بيانه في « باب الواشمة »

## ٩٧ - باب من صور صورة كُلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بنافع

٥٩٦٣ - **حدثنا مياش بن الوليد** **حدثنا عبد الأعلى** **حدثنا سعيد** قال سمعت **النضر بن أنس** بن مالك يحدث قتادة قال : كنت عند ابن عباس وهم يسألونه ولا يذكر النبي ﷺ ، حتى سئل فقال : سمعتُ محمداً ﷺ يقول : **من صور صورة في الدنيا كُلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح** ، **وليس بنافع** .

قوله ( باب من صور صورة الخ ) كذا ترجم بلفظ الحديث ، ووقع عند النسفي « باب » بغير ترجمة ، وثبت الترجمة عند الأكثر ، وسقط الباب والترجمة من رواية الاسماعيل ، وعلى ذلك جرى ابن بطال ، ونقل عن المهلب توجيه ادخال حديث الباب في الباب الذي قبله فقال : **اللعن في اللغة الابعاد من رحمة الله تعالى** ، **ومن كلف أن ينفخ الروح** وليس بنافع فقد أبعد من الرحمة . قوله ( حدثنا مياش ) هو بالتحانية وبالشين المعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والسند كله بصريون . قوله ( سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة ) كان سعيد بن أبي عروبة كثير الملازمة لقتادة فاتفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتمعا ، فحدث النضر قتادة فسمعه سعيد وهو معه ، ووقع في رواية المستمل وغيره : **يحدثه قتادة** ، **والضمير للحديث** ، **وقتادة بالنصب على المفعولية والفاعل النضر** ، **وضبطه بعضهم بالرفع على أن الضمير للنضر وفاعل يحدث قتادة** ، وهو خطأ لأنه لا يلام قوله « سمعت النضر » ولأن قتادة لم يسمع من ابن عباس ولا حضر عنده ، وقد تقدم نصريح البخاري بأن سعيداً سمع من النضر هذا الحديث الواحد ، ووقع في رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس أخرجهما الاسماعيل ، وقوله « عن قتادة » من المزيد في متصل الاسانيد فإن خالد حفظه احتمال أن يكون سعيداً كان سمعه من قتادة عن النضر ثم لقي النضر فسمعه منه فكان يحدثه به على الوجهين ، وقد حدث به قتادة عن النضر من غير طريق سعيد أخرجهما الاسماعيل من رواية هشام الدستوائي عن قتادة . قوله ( **ومن يسألونه ولا يذكر النبي ﷺ** ) أي يحييهم عما يسألونه بالفتوى من غير أن يذكر الدليل من السنة ، وقد وقع بيان ذلك عند الاسماعيل من رواية

ابن أبي عدي عن سعيد ولفظه « جعلوا يستفتونه وبغتهم ولم يذكر فيها بفتحهم النبي ﷺ » . قوله ( حتى سئل فقال : سمعت ) كذا أهم المسألة ، وبينها ابن أبي عدي عن سعد في روايته « حتى أتاه رجل من أهل العراق أراه نجارا فقال : إني أصور هذه التصاوير فما تأمرني ؟ فقال : إذا سمعت ، وتقدم في البيوع من رواية سعيد بن أبي الحسن قال « كنت عند ابن عباس إذا أتاه رجل فقال : يا أبا عباس ، إني إنسان انما مشيت من صفة يدي » . قوله ( من صور صورة في الدنيا ) كذا أطلق وظاهره التعميم فيتناول صورة ما لا روح فيه ، لكن الذي فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الأرواح من قوله « كلف أن ينفخ فيها الروح » فاستثنى ما لا روح فيه كالشجر . قوله ( كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ ) في رواية سعيد بن أبي الحسن « كان الله يعذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها أبدا ، واستمال » حتى ، هنا نظير استعمالها في قوله تعالى ( حتى يبلغ الجبل في سم الحياط ) وكذا قولهم : لا أفعل كذا حتى يشيب الغراب ، قال الكرماني : ظاهره أنه من تكليف ما لا يطاق ، وليس كذلك وإنما القصد طول تعذيبه وإظهار عجزه عما كان تعاطاه ومبالغة في توبيخه وبيان فحش فعله . وقوله « ليس بنافخ » أي لا يمكنه ذلك فيكون معذبا دائما ، وقد تقدم في « باب عذاب المصورين » من حديث ابن عمر أنه يقال للمصورين أحبوا ما خلفتم وأنه أمر تعذيب ، وقد استشكل هذا الوعيد في حق المسلم ، فإن وعيد القاتل عمدا ينقطع عند أهل السنة مع ورود تخليده بحمل التخليد على مدة مديدة ، وهذا الوعيد أشد منه لأنه مغيا بما لا يمكن وهو نفخ الروح ، فلا يصح أن يحمّل على أن المراد أنه يعذب زمانا طويلا ثم يتخلص . والجواب أنه يتمين تأويل الحديث على أن المراد به الزجر الشديد بالوعيد بعقاب الكافر ليكون أبلغ في الارتداد وظاهره غير مراد ، وهذا في حق المعاصي بذلك ، وأما من فعله مستحلا فلا إشكال فيه . واستدل به على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى للحرق الوعيد بمن تعبه بالخلق ، فدل على أن غير الله ليس بخالق حقيقة . وقد أجاب بعضهم بأن الوعيد وقع على خلق الجواهر ، ورد بأن الوعيد لاحق باعتبار الشكل والهيئة ، وليس ذلك بجهوهر ، وأما استثناء غير ذي الروح فورد مورد الرخصة كما قررته . وفي قوله « كلف يوم القيامة » رد على من زعم أن الآخرة ليست بدار تكليف ، واجيب بأن المراد بالنفي أنها ليست بدار تكليف بعمل يقترب عليه ثواب أو عقاب ، وأما مثل هذا التكليف فليس بمنتهى لانه نفسه عذاب ، وهو نظير الحديث الآخر « من قتل نفسه بمديدة تخديده في يده يحيا بها نفسه يوم القيامة » وسيأتي في موضعه . وأيضا فالتكليف بالعمل في الدنيا حسن على مصطلح أهل علم الكلام ، بخلاف هذا التكليف الذي هو عذاب . واستدل به على جواز التكليف بما لا يطاق ، والجواب ما تقدم . وأيضا فننفخ الروح في الجسد قد ورد معجزة للنبي ﷺ ، فهو يمكن وإن كان في وقوعه خرق عادة ، والحق أنه خطاب تعجز لا تكليف كما تقدم ، والله أعلم . وقد تقدم في « باب بيع التصاوير » في أواخر البيوع زيادة سعيد بن أبي الحسن في روايته أن ابن عباس قال للرجل « ويحك إن أبيت إلا أن تصنع فملكك بهذا الشجر » الحديث ، مع ضبط لفظه وإعراجه . واستدل به على جواز تصوير ما لا روح له من شجر أو شمس أو قر . ونقل الشيخ أبو محمد الجويني وجها بالمنع لأن من الكفرار من عبدها . قلت : ولا يلزم من تعذيب من يصور ما فيه روح بما ذكر تجويز تصوير ما لا روح فيه فإن عموم قوله « الذين يضاؤون بخلق الله » وقوله « ومن أظلم ممن ذهب بخلق علقته » يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه ، فإن خلق ما فيه روح بالمعنى من جهة أنه مما لم يجر عادة الأدميين بصنعيته



وحجرت عادتهم بغرس الاشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر ، ويتأكد المنع بما عيّد من دون الله فانه يضاهى حورة الاصنام التي هي الاصل في منع التصوير ، وقد قيد مجاهد صاحب ابن عباس جواز تصوير الشجر بما لا يشمر وأما ما يشمر فالحق به له روح ، قال عياض : لم يقله أحد غير مجاهد ، ورده الطحاوي بأن الصورة لما أبيضت بعد قطع رأسها التي لو قطعت من ذى الروح لما عاش دل ذلك على إباحة ما لا روح له أصلاً . قلت : وقصته أن تجويز تصوير ما له روح بجميع أعضائه إلا الرأس فيه نظر لا يخفى ، وأظن مجاهداً سمع حديث أبي هريرة الماضي ففيه « فليخلقوا ذرة ، وليخلقوا شعيرة » ، فإن في ذكر الذرة إشارة الى ماله روح وفي ذكر الشعيرة إشارة الى ما ينبت مما يؤكل ، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلا تقع الإشارة اليه . ويقابل هذا التشديد ما حكاه أبو محمد الجويني أن نسج الصورة في الثوب لا يمتنع ، لانه قد يلبس ، وطرده المنزولي في التصوير على الارض ونحوها ، وصحح النووي تحريم جميع ذلك . قال النووي : ويستثنى من جواز تصوير ما له ظل ومن اتخاذه لعب البنات لما ورد من الرخصة في ذلك . قلت : وسأذكر ذلك في كتاب الادب وانها إن شاء الله تعالى

#### ٩٨ - باب الارتداف على الدابة

٥٩٦٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ركب على حمار على إكاف عليه قطيفة فدكته ، وأردف أسامة وراءه .

**قوله** ( باب الارتداف على الدابة ) أى إركاب راكب الدابة خلفه غيره ، وقد كنت استشكلت إدخال هذه التراجم في كتاب اللباس ، ثم ظهر لي أن وجهه أن الذي يرتداف لا يأمن من السقوط فينكشف فإشار الى أن احتفال السقوط لا يمنع من الارتداف اذ الأصل عدمه فيتحفظ المرتداف اذا ارتداف من السقوط ، واذا سقط فليبادر الى الستر ، وتلقبت فهم ذلك من حديث ألس في قصة صفية الآتي في باب ارداف المرأة خلف الرجل ، وقال الكرمانى الغرض الجلوس على لباس الدابة وان تعدد أشخاص الركاب عليها ، والتصريح بلفظ القطيفة في الحديث الثامن مشعر بذلك . **قوله** ( أبو صفوان ) هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الأموى . **قوله** ( ركب على حمار ) هو طرف من حديث طويل تقدم أصله في العلم ، ويأتى هذا السند في الاستئذان ثم في الرقاق ، وهو ظاهر في مشروعية الارتداف

#### ٩٩ - باب الثلاثة على الدابة

٥٩٦٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما قدم النبي ﷺ مكة استقبله أنجيلة بنى عبد المطلب ، فحمل واحد بين يديه وآخر خلفه . **قوله** ( باب الثلاثة على الدابة ) كأنه يشير الى الزيادة التي في حديث الباب الذي بعده ، والأصل في ذلك ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن جابر « نهى رسول الله ﷺ أن يركب ثلاثة على دابة » ، وسند ضعيف ، وأخرج

الطبري عن أبي سعيد رفته ولا يركب الدابة فوق اثنين ، وفي سنده لين . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل زاذان أنه رأى ثلاثة على بقل فقال : ليتزل أحدكم ، فإن رسول الله ﷺ لعن الثالث . ومن طريق أبي بردة عن أبيه نحوه ولم يصرح برفته ، ومن طريق الشعبي قوله مثله ، ومن حديث المهاجر بن قنفذ أنه لعن قاعل ذلك وقال : إنما قد نهينا أن يركب الثلاثة على الدابة وسنده ضعيف ، وأخرج الطبري عن علي قال : إذا رأيتم ثلاثة على دابة فزجروهم حتى يزل أحدكم ، وعكسه ما أخرجه الطبري أيضا بسند جيد عن ابن مسعود قال وكان يوم بدر ثلاثة على بعير . وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة أيضا من طريق الشعبي عن ابن عمر قال : ما أبالي أن أكون طائر عشرة على دابة إذا طاعت حل ذلك ، وهذا يجمع بين مختلف الحديث في ذلك ، فيحمل ما ورد في الزجر عن ذلك على ما إذا كانت الدابة غير مطيعة كالخمار مثلا ، وعكسه على عكسه كالناقة والبغلة ، قال النووي : مذهبا ومذاهب العلماء كافة يجوز ركوب ثلاثة على الدابة إذا كانت مطيعة . وحكى القاضي عياض منعه عن بعضهم مطلقا ، وهو قاسد . ذلك : لم يصرح أحد بالجواز مع المحرم ، ولا بالمنع مع الطاعة ، بل المقول من المطلق في المنع والجواز محمول على المنع . قوله ( خالده ) هو ابن مهران الخنساء . قوله ( لما قدم النبي ﷺ مكة ) يعني في الفتح . قوله ( استقبله ) في رواية الكشيته . استقبلته ، وأغلبية تصفير غلة وهو جمع غلام على غير قياس ولقياس غليظة ، وقال ابن التين : كانوا صغورا أهل على القياس وإن كانوا لم ينطقوا بأغلة قال : ونظيره أصيبية ، وإضافتهم إلى عبد المطيب لكونهم من ذريته . قوله ( حمل واحدا بين يديه وآخر خلفه ) قد فسرهما في الرواية التي بعد هذه ، ورفع عند الطبراني في رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه ﷺ كان حينئذ راكبا على ناقته ، ووقع له ذلك في قصة أخرى أخرجهما مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مؤرق العجل . حدثني عبد الله بن جعفر قال : كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر تلقى بنا ، فيلقى بي وبالحسن أو بالحسين ، لحمل أحدهما بين يديه والآخر خلفه ، حتى دخلنا المدينة ، وتقدم حديث آخر لأمير المؤمنين جعفر في المعنى في أواخر الجهاد ، ووقع في قصة أخرى ، أن النبي ﷺ كان راكبا على بغلة الضياء عند قدومه المدينة ، أخرجه مسلم أيضا من حديث صلة بن الأكوهم قال : لقد قدت بنبي الله ﷺ والحسن والحسين بغلته الضياء حتى أدخلتهم حجرة النبي ﷺ هذا قدومه وهذا خلفه ، ووقع في حديث بريدة الذي سأذكره في الباب بعده أنه ركب على حمار وأردف واحدا خلفه ، وهو يقوى الجمع الذي أشرت إليه في الباب

### ١٠٠ - باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه

وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة ، إلا أن يأذن له

٥٩٦٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب « ذكر ثلثة عند عكرمة فقال :

قال ابن عباس : أتى رسول الله ﷺ وقد حمل قثم بين يديه والفضل خلفه - أو قثم خلفه والفضل بين يديه -

فأبهم ثمة أو أبهم خمة ؟

قوله ( باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه ، وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة إلا أن يأذن له

له ) ثبت هذا التعليق عند النسائي ، وهو لا يذعن عن المستعمل وحده ، والبعض المجهول هو الشعبي أخرجه ابن أبي

شبهة عنه ، وقد جاء ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : بينما رسول الله ﷺ يمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار فقال : يا رسول الله اركب ، وتأخر الرجل ، فقال : لأنني أحق بصدرك دابتك إلا أن تجعله لي ، قال : قد جعلته لك . فركب ، وهذا الرجل هو معاذ بن جبل بينه وبينه حبيب بن الشهيد في روايته عن عبد الله بن بريدة لكنه أوصله ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه . قال ابن بطال : كأن البخاري لم يراض أسناده يعني حديث بريدة فأدخل حديث ابن عباس ليدل على معناه . قلت : ليس هو على شرطه ، فلذلك اقتصر على الإشارة إليه . وقد وجدت له شاهداً من حديث النعمان بن بشير أخرجه الطبراني وفيه زيادة الاستثناء ، وأخرج أحمد من حديث قيس بن سعد بدون هذه الزيادة . وفي الباب عدة أحاديث مرفوعة ومرفوعة بمعنى ذلك ، قال ابن العربي : إنما كان الرجل أحق بصدور دابته لأنه شرف والشرف حق المالك ، ولأنه يصرفها في المشي حيث شاء وعلى أي وجه أراد من إسماع أو بطء ومن طول أو قصر ، بخلاف غير المالك . وقوله في حديث بريدة : إلا أن تجعله لي ، يريد الركوب على مقدم الدابة ، وفيه نظر لأن الرجل قد تأخر وقال له : يا رسول الله اركب ، أي في المقدم ، فدل على أنه جعله له ، ويمكن أن يجاب بأن المراد أنه طلب منه أن يجعله له صريحاً ، أو الضمير للتصرف في الدابة بعد الركوب كيف أراد كما أشار إليه ابن العربي في حق صاحب الدابة ، فكأنه قال اجعل حقل لي كله من الركوب على مقدم الدابة وما يترتب على ذلك . قوله ( ذكره في الثلاثة عند حكمة ) كذا للمصنف وفي رواية الكشميني : أشرف ، بزيادة ألف أوله ، وفي رواية الحموي : الأشرف فأما أشرف بزيادة ألف فهي لغة تقدم تقريرها في شرح حديث عبد الله بن سلام ، ففيه : قالوا أخيراً وابن أخيراً ، وجاء في المثل : صغرها أثمها ، وقالوا أيضاً : نعوذ بالله من نفس حرة ، وعين شري ، أي ملائ من الشر ، وهو مثل أصغر وصغرى . وأما الرواية بزيادة اللام فهو مثل قولهم : الحسن الوجه والواهب المائة ، والمراد باللفظ الأشرف الشر لأن أفضل التفضيل لا يستعمل على هذه الصور إلا نادراً . قوله ( أي رسول الله ﷺ ) بفتح الهمزة من أي ورسول الله بالرفع أي جاء ، وقد حل قثم بين يديه والفضل خلفه وهذا لهذا المصنف بن عبد المطلب وأخوه عبد الله بن عباس راوي الحديث . قوله ( أو قثم خلفه ) شك من الراوي ، وقثم بكاف ومثله وزن عمر ، ليس له في البخاري رواية . وهو صحابي ، وذكره الحافظ عبد الغني مع غير الصحابة فوهم . قوله ( فأبهم شر أو أبهم خير ) ؟ هذا كلام عكرمة يرد به على من ذكره له في الثلاثة . وقال الداودي : إن أبهم الخبر في ذلك قدم على هذا ويكون ناسخاً له ، لأن الفعل يدخله النسخ والخبر لا يدخله النسخ ، كذا ، قال ودعوى النسخ هنا في غاية البعد ، واجمع الذي أشار إليه الطبري أولاً

### ٩٠٩ - باب إرداف الرجل خلف الرجل

٥٩٩٧ - حدثنا هذبة بن خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : بينما أنا رديف النبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا أخيرة الرجل فقال : يا معاذ ، قلت : لبئس رسول الله وسعديك . ثم صار ساعة ثم قال : يا معاذ ، قلت : لبئس رسول الله وسعديك . ثم صار ساعة ثم قال : يا معاذ ، قلت : لبئس رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق

الله على عباده أن يعبُدوه ولا يُشركوا به شيئاً . ثم سار ساعة ثم قال : يا معاذ بن جبل . قلت : لبيك رسول الله وسعديك . فقال : هل تدري ما حقُّ المهاد على الله إذا فعلوه ؟ قلتُ : الله ورسوله أعلم . قال : حقُّ المهاد على الله أن لا يُضدَّ بهم »

**قوله** ( باب إرداف الرجل خلف الرجل ) ذكر فيه حديث معاذ بن جبل وقد تقدم في الجهاد ، وأحيل بشرحه على هذا المكان وللتلخيص كتاب الرقاق فقد ذكره فيه هذا السند والمتن تاماً فليشرح هناك ، والمقصود منه هنا من الإرداف واضح . ووقع في شرح ابن بطال «باب» بلا ترجمة وقال : كل ينبغي له أن يورده مع حديث أسامة في «باب الإرداف» وقد عرف جوابه ، وقوله «كنت ردفت النبي ﷺ» الردف والرديف الراكب خلف الراكب يأذنه ، وودف كل شيء مؤخره ، وأصله من الركوب على الردف وهو المعبر ، ولهذا قيل للراكب الأصلي ركب صدر الدابة ، وردفت الرجل إذا ركبته وراءه وأردفته إذا أركبته وراءك . وقد أفرد ابن منده أسماء من أردفته النبي ﷺ خلفه فبلغوا ثلاثين نفصاً

### ١٠٢ - باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم

٥٩٦٨ - **حدثنا الحسن بن محمد بن صباح** حدثنا يحيى بن عباد حدثنا شعبة أخبرني يحيى بن أبي اسحاق قال «سمعتُ أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أتبعنا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإني لرديفُ أبي طلحة ، وهو يسيرُ وبعضُ نساء رسول الله ﷺ رديف رسول الله ﷺ ، إذ عثرت الناقة ، فقلتُ : للمرأة ، فنزلتُ ، فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشددتُ الرحلَ وركب رسول الله ﷺ . فلما دنا - أو رأى المدينة - قال : آيوني ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون »

**قوله** ( باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم ) كذا للاكثر ، والنصب على الحال ، وبعضهم ذى محرم على الصفة . واقتصرت النسق على «خلف الرجل» فلم يذكر ما بعده . **قوله** ( أتبعنا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإني لرديف أبي طلحة وهو يسير وبعض نساء رسول الله ﷺ رديف رسول الله ﷺ ، إذ عثرت الناقة فقلت المرأة فنزلت فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشددت الرحل ) كذا في هذه الرواية وظاهره أن الذي قال ذلك وفعله هو أنس ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحق وفيه أن الذي فعل ذلك أبو طلحة وأن الذي قال «المرأة» رسول الله ﷺ ولفظه أنه «أقبل هو وأبو طلحة ومع النبي ﷺ صفيية يردفها على راحلته ، فلما كن ببعض الطريق عثرت الدابة فصرع النبي ﷺ والمرأة» ، وإن أبا طلحة أحسبه قال اقتحم عن بعيره فقال : يا نبي الله هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليك المرأة . فالتى أبو طلحة ثوبه على وجهه فقصد قصدها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة فشددت لهما على راحلتهما فركبا ، الحديث . وفي أخرى عن يحيى بن أبي إسحق أيضاً «ورسول الله ﷺ على راحلته وقد أردف صفيية بنت حيي ، فمئرت ناقته ، فساقه فحره . فيستفاد من هاتين الطريقتين تسمية المرأة ، وأن الذي تولى شد الرحل وذير ذلك بما ذكر هو أبو طلحة لا أنس ، والاختلاف فيه على يحيى بن

أبي إسحق رواية عن أنس ، فقال شعبة عنه ما في هذا الباب ، وقال عبد الوارث وبشر بن المفضل كلامهما عنه ما أشرت إليه في الجهاد ، وهو المعتمد فإن القصة واحدة ومخرج الحديث واحد واتفاق اثنين أولي من انفراد واحد ، ولا سيما أن أنسا كان اذ ذلك يصغر من تعاطى ذلك الأمر ، وإن كان لا يمتنع أن يساعد حبه أبا طلحة على شيء من ذلك ، راقه أعلم . فقد يرتفع الاشكال بهذا . وفي الحديث أنه لا بأس للرجل أن يتدارك المرأة الأجنبية إذا سقطت أو كادت تسقط فيعينها على التخلص مما يحشى عليها

### ١٠٣ - باب الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى

٥٩٦٩ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه أبصر النبي ﷺ يضطجع في المسجد رافعا إحدى رجليه على الأخرى

قوله ( باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى ) وجه دخول هذه الترجمة في كتاب اللباس من جهة أن الذي يفعل ذلك لا يأمن من الانكشاف ، ولا سيما الاستلقاء يستدعي النوم ، والتأني لا يتحفظ ، فكأنه أشار إلى أن من فعل ذلك ينبغي له أن يتحفظ لئلا ينكشف . وذكر فيه حديث عباد بن تميم عن عمه وهو عبد الله بن زيد ، وفيه ثبوت ذلك من فعل النبي ﷺ ، وزاد عند الإسماعيل في روايته في آخر الحديث « وإن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وعثمان ، وكأنه لم يثبت عنده ألمى من ذلك ، وهو فيما أخرجه مسلم من حديث جابر رحمه ، لا يستلقي أحدهم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى ، أو ثبت لكنه رآه منسوخا ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب اللباس من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث واثنين وعشرين حديثا ، المتعلق منها وما أشبهه ستة وأربعون حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى مائة واثنان وثمانون حديثا والخاص أربعون ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة « ما أسفل من الكعبين من الأزار في النار » وحديث الوبير في لبس الحرير ، وحديث أم سلمة في شعر النبي ﷺ ، وحديث أنس « كان لا يرد الطيب » ، وحديث أبي هريرة في لعن الواصلة ، وحديثه « لا تشمن » ، وحديث عائشة في نقض الصور ، وحديث ابن عمر في عهد جبريل ومنه « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » ، وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة ، وحديث « صاحب الدابة أحق بصدرها ، على أنه لم يصرح برفعه وهو مرفوع على ما بينته . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدم تسعة عشر أمرا وراقه أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٨ - كتاب الأدب

١ - باب البر والصلة ، وقول الله تعالى ( وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا )

٥٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : الْوَلِيدُ بْنُ عِيزَارٍ أَخْبَرَنِي قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَرِيرٍ الشَّيْبَانِيَّ

يَقُولُ « أَخْبَرَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَوْمَأَ يَدَهُ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ : أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالَ : لِلصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا . قَالَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ . قَالَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قَالَ حَدَّثَنِي بِهِ ، وَلَوْ اسْتَرْذَنَهُ تَرَدَّدَنِي ،

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الادب) . قوله (باب البر والصلة ، وقول الله سبحانه وتعالى : ووصينا الانسان بوالديه حسنا) كذا الأكثر ، وحذف بعضهم لفظ البر والصلة وبضمهم البسطة ، واقتصر النسخ على قوله كتاب البر والصلة الخ . ووقع في أوله الادب المفرد للبخاري ، باب ما جاء في قول الله تعالى ( ووصينا الانسان بوالديه حسنا ) وكتاب الادب المفرد يشتمل على أحاديث زائدة على ما في الصحيح وفيه قليل من الآثار الموقوفة ، وهو كثير الفائدة (١) . والادب استعمال ما يحمده قولاً وفعلًا ، وعبر بعضهم عنه بأنه الأخذ بمكارم الاخلاق ، وقيل الوقوف مع المستحسنات ، وقيل هو تعظيم من فوقك ، والرفق بمن دونك . وقيل انه مأخوذ من المأدبة وهي الدعوة الى الطعام ، سمي بذلك لأنه يدعى اليه ، وهذه الآية وقعت بهذا اللفظ في العنكبوت وفي الاحقاف لكن المراد هنا التي في العنكبوت ، وقال ابن بطال : ذكر أهل التفسير أن هذه الآية التي في لقمان نزلت في سعد بن أبي وقاص ، كذا قال إنها التي في لقمان وليس كذلك ، وقد أخرج مسلم من طريق مصعب بن سعد عن أبيه قال حلفت أم سعد : لا تكلمه أبداً حتى يكفر بدينه . قالت : زعمت ان الله أوصاك بوالدك ، فأنا أمك ، وأنا أمرك بهذا ، فنزلت ( ووصينا الانسان بوالديه حسنا . وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعمهما ، وصاحبهما في الدنيا مبروراً ) كذا وقع عنده ، وفيه انتقال من آية الى آية ، فإن في آية العنكبوت ( وإن جاهدك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعمهما - الى - مرجعكم ) والمذكور عنده بعد قوله ( وإن جاهدك على جاهدك على الخ ) إنما هو في لقمان . وقد وقع عند الترمذي الى قوله ( حسنا الآية ) فقط ، ومثله عند أحمد لكن لم يقل الآية ، ووقع في أخرى لاحد ( ووصينا الانسان بوالديه حسنا ) وأمه وهما علي وهن - وقراً حتى بلغ - بما كنتم تعملون ) وهذا القدر الاخير إنما هو في آية العنكبوت وأوله من آية لقمان ، وبظهر لي أن الآيتين معا كانتا في الأصل ثابتتين فقط بعضهما على بعض الرواة ، والله أعلم . واسم أم سعد بن أبي وقاص حنة - بفتح الميم وسكون الهم بعد ما نون - بنت سفيان بن أمية ، وهي ابنة هم ابن سفيان بن حرب بن أمية ، ولم أر في شيء من

(١) وقد تهرته المطبعة السلفية بمائة وخمسة وخمسة عشر نسخة من هذا المجلد في مجلدي

الأخبار أنها أسلمت . واقتضت الآية الوصية بالوالدين والأمر بطاهتهما ولو كانا كافرين ، إلا إذا أسرا بالشرك فتجب مصيبتهما في ذلك ، ففيها بيان ما أجمل في غيرها ، وكذا في حديث الباب ، من الأمر بهرهما . **قوله** ( قال الوليد بن عيزار أخبرني ) هو من تقديم اسم الراوى هل الصيغة وهو جائز ، وكان شعبة يستعمله كثيرا ، ووقع لبعضهم زيادة ألف ولا م في أوله ، وكذا تقدم في أوائل الصلاة مع كثير من فوائد الحديث وقه الخدم . وقال ابن التين : تقديم البر على الجهاد يحتمل وجهين : أحدهما التعدية الى نفع الغير ، والثاني أن الذي يفعله يرى أنه مكافأة على فعلهما ، فسكاته يرى أن غيره أفضل منه ، فذهب على إثبات الفضيلة فيه . قلت : والاول ليس بواضح ، ويحتمل أنه قدم لتوقف الجهاد عليه ، إذ من بر الوالدين استندتاهما في الجهاد ثبتت أنهى عن الجهاد بغير اذنه كما يأتي قريبا

## ٢ - باب من أحق الناس بحسن الصحبة ؟

٥٩٧١ - **ع** شعبة قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن عمارة بن الققاع بن شبرمة عن أبي زرعة « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، من أحق بحسن صحابتي ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم من ؟ قال : ثم أموك » وقال ابن شبرمة وبهي بن أيوب : حدثنا أبو زرعة . . . منه

**قوله** ( باب من أحق الناس بحسن الصحبة ) الصحبة والصحابة مصدران بمعنى ، وهو المصاحبة أيضا . **قوله** ( حدثنا جرير ) هو ابن عبد الحميد . **قوله** ( عمارة بن الققاع بن شبرمة ) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة كذا للاكثر ووقع عند النسفي وكذا لأبي زر عن الحموي والمستمل « عن عمارة بن الققاع وابن شبرمة ، بزيادة واو والصواب حذفها فإن رواية ابن شبرمة قد علقها المصنف عقب رواية عمارة وقد أخرجه الاسماعيل من طريق زهير بن حرب عن جرير عن عمارة حسب . **قوله** ( جاء رجل ) يحتمل أنه معاوية بن حيدة بفتح المهملة وسكون التحتانية ، وهو جد بهز بن حكيم ، فقد أخرج المصنف في « الادب المفرد » من حديثه « قال قلت : يا رسول الله من أبر ؟ قال : أمك » الحديث . وأخرجه أبو داود والترمذي . **قوله** ( فقال : يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي ) ؟ في رواية محمد بن فضيل عن عمارة عند مسلم « بحسن الصحبة » وهذه في رواية شريك عن عمارة وابن شبرمة جميعا عن أبي زرعة قال مثل رواية جرير ، وزاد فقال نعم وأبيك لبنان ، وقد أخرجه ابن ماجه من هذا الوجه موطولا وزاد فيه حديث « أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح شحيح » وأخرجه أحمد من طريق شريك فقال في أوله « يا رسول الله نبئني بأحق الناس منى صحبة » ووجدته في النسخة بلفظ « فقال نعم والله » بدل « وأبيك » فلعلها تصحفت ، وقوله « وأبيك » لم يقصد به القسم وإنما هي كلمة تجري لارادة تثبيت الكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل النهى عن الحلف بالآباء . **قوله** ( قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أموك ) كذا للجميع بالرفع ووقع عند مسلم من هذا الوجه وعند المصنف في « الادب المفرد » من وجه آخر بالنصب ، وفي آخره « ثم أباك » والاول ظاهر ويخرج الثاني على

إجماع فعل . ووقع صريحا عند المصنف في « الأدب المفرد » كما سأنبه عليه ، وهكذا وقع تكرار الام ثلاثا وذكر الاب في الرابعة ، وصرح بذلك في الرواية بمحي بن أيوب ولفظه « ثم عاد الرابعة فقال : برأباك ، وكذا وقع في رواية بهو بن حكيم وزاد في آخره ثم « الأقرب فالأقرب » ، وله شاهد من حديث خدش ابن سلامة رفعه « أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأبيه ، أوصى امرأ بمولاه الذي يليه ، وإن كان عليه فيه أذى يؤذيه » أخرجه ابن ماجه والحاكم ، قال ابن بطال : مقتضاه أن يكون الام ثلاثة أمثال مالاب من البر ، قال : وكان ذلك لصعوبة الحل ثم الوضع ثم الرضاع ، فهذه تنفرد بها الام وتشق بها ، ثم تشارك الاب في الترية . وقد وقعت الإشارة الى ذلك في قوله تعالى ﴿ ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين ﴾ فسوى بينهما في الوصاية ، وخص الام بالامور الثلاثة . قال القرطبي : المراد أن الام تستحق على الولد الحظ الأوفر من البر ، وتقدم في ذلك على حق الاب عند المزاومة . وقال عياض : وذهب الجمهور الى أن الام تفضل في البر على الاب ، وقيل يكون برهما سواء ، ونقله بعضهم عن مالك والصواب الاول . قلت : الى الثاني ذهب بعض الشافعية ، لكن نقل الحارث المحامبي الاجماع على تفضيل الام في البر وفيه نظر ، والمنقول عن مالك ليس صريحا في ذلك فقد ذكره ابن بطال قال : سئل مالك طلبى أبي فتمتنى أمي ، قال : أطع أباك ولا تهمل أمك قال ابن بطال هذا يدل على أنه يرى برهما سواء ، كذا قال وليست الدلالة على ذلك بواضحة ، قال وسئل أليست بمعنى عن المسألة بعينها فقال : أطع أمك فإن لها ثلثي البر ، وهذا يشهد الى الطريق التي لم يتكرر ذكر الام فيه الا مرتين . وقد وقع كذلك في رواية محمد بن فضيل عن حمارة بن القعقاع عن مسلم في الباب ، ووقع كذلك في حديث المقدم بن معدى كرب فيما أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » ، وأحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ولفظه « إن الله يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بأمهاتكم ثم يوصيكم بهياتكم ، ثم يوصيكم بأبائكم ، ثم يوصيكم بالانثرب فالأقرب » ، وكذا وقع في حديث بهو بن حكيم كما تقدم ، وكذا في آخر رواية محمد بن فضيل المذكورة عند مسلم بلفظ « ثم أدناك فادناك » وفي حديث أبي رزمة بكسر الراء وسكون الميم بهما مثله « انتهيت الى رسول الله ﷺ فسمعتة يقول : أمك وأباك ، ثم اختك وأخاك ، ثم أدناك فادناك » أخرجه الحاكم هكذا ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن حبان ، والمراد بالدنو التقرب الى البار . قال عياض : تردد بعض العلماء في الجد والأخ ، والأكثر على تقديم الجد . قلت : وبه جزم الشافعية ، قالوا : يقدم الجد ثم الأخ ، ثم يقدم من أدلى بابوين على من أدلى بواحد ، ثم تقدم القرابة من ذوى الرحم ، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ، ثم حائر المعصبات ، ثم المصاهرة ثم الولاء ، ثم الجار . وسيأتى الكلام على حكمه بعد . وأشار ابن بطال الى أن الترتيب حيث لا يمكن إيصال البر دفعة واحدة وهو واضح ، وجاء ما يبدل على تقديم الام في البر مطلقا ، وهو ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة سألت النبي ﷺ أي الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها . قلت فملى الرجل ؟ قال : أمه . ويؤيد تقديم الام حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « إن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، ونبدني له سقاء ، وحجرى له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعني مني ، فقال : أنت أحق به ما لم تنسكي » ، كذا أخرجه الحاكم وأبو داود . فتوصلت لاختصاصها به باختصاصه بها في الامور الثلاثة . قوله ( وقال ابن شبرمة ويحيى بن أبوب حدثنا أبو زرعة مثله ) أما ابن شبرمة فهو عبد الله الفقيه المجهور



الكوفي ، وهو ابن عم حمزة بن القعقاع المذكور قبل ، وطريقه هذه وصلها المؤلف في « الادب المفرد » قال « حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن ابن شجرة سمعت أبا زرعة ، فذكر بلفظ « قيل يا رسول الله من أبر » والباقي مثل رواية جرير سواء لكن على سياق مسلم ، وأما يحيى بن أيوب فهو حفيد أبو زرعة بن عمرو ابن جرير شيخه في هذا الحديث ولهذا يقال له الجريري ، وطريقه هذه وصلها المؤلف أيضا في « الادب المفرد » وأحد كلاهما من طريق عبد الله هو ابن المبارك « أنبأنا يحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة ، فذكره بلفظ « أتى رجل الى النبي ﷺ فقال : ما تأمرني ؟ فقال : بر أمك ثم عاد ، الحديث وكذا هو في « كتاب البر والصلة لابن المبارك » وتقل المحاسبي الاجماع على أن الأم مقدمة في البر على الأب

### ٣ - باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين

٥٩٧٢ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حدثنا يحيى عن سفيانٍ وثُمَيْمَةَ قَالَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ ع . قَالَ وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِنَبِيِّ ﷺ : أَجَاهِد . قَالَ : لَيْتَ أَبَوَانِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَفِيهِمَا فَجَاهِد »

**قوله** ( باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وحبيب المذكور في السند هو حبيب بن أبي ثابت ، وسفيان في الطريقين هو الثوري ، وترجم له هناك في الجهاد باذن الابوين ، ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد « هاجر رجل فقال له النبي ﷺ هل بالين أبواك ؟ قال : نعم قال : أذن لك ؟ قال : لا . قال : ارجع فاستأذنهما ، فان أذن لك وإلا فبرهما » وقوله « ففيمهما لجاهد » أي إن كان لك أبوان فابلق جهدك في برهما والاحسان إليهما ، فان ذلك يقوم لك مقام قتال العدو

### ٤ - باب لا يسب الرجل والديه

٥٩٧٣ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن حنبل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن « عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه . قيل يا رسول الله ، وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه »

**قوله** ( باب لا يسب الرجل والديه ) أي ولا أحدهما ، أي لا يتسبب الى ذلك . **قوله** ( ان من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه ) سيأتى بعد باب عد العقوق في أكبر الكبائر ، والمذكور هنا فرد من أفراد العقوق ، وان كان التسبب الى لعن الوالد من أكبر الكبائر فالتصریح بلعنه أشد ، وترجم بلفظ السب وساقه بلفظ اللعن إشارة الى ما وقع في تيمية الحديث ، وقد وقع أيضا في بعض طرقه وهو في « الادب المفرد » من طريق عروة بن عياض سمع عبد الله بن عمرو يقول « من الكبائر عند الله أن يسب الرجل والده » وقد أخرجه المصنف في « الادب المفرد » من طريق سفيان الثوري ومسلم من طريق يزيد بن الهاد كلاهما عن سعد بن إبراهيم بلفظ « من الكبائر شتم الرجل » وفي رواية المصنف « أن يشتم الرجل والديه » . **قوله** ( قيل يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه )؟ هو استبعاد من السائل ، لأن الطبع المستقيم يأبى ذلك ، فبين في الجواب أنه وان لم يتحاط السب بنفسه في الاغلب

الأكثر لكن قد يقع منه التسبب فيه وهو ما يمكن وقوعه كثيرا . قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الدواعي ويؤخذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل وأن لم يقصد إلى ما يحرم ، والأصل في هذا الحديث قوله تعالى ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ﴾ الآية . واستنبط منه الماوردي منع بيع الثوب الحرير من يتحقق أنه يلبسه ، والغلام الأمر من يتحقق أنه يفضل به الفاحشة ، والعصير من يتحقق أنه يتخذ خمرا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : فيه دليل على عظم حق الأبوين . وفيه العمل بالغالب لأن الذي يسب أبا الرجل يجوز أن يسب الآخر أباه ويجوز أن لا يفعل ، لكن الغالب أن يجيبه بنحو قوله . وفيه مراجعة الطالب لشيخه فيما يقوله مما يشكل عليه . وفيه إثبات الكبار وسيأتي البحث فيه قريبا ، وفيه أن الأصل يفضل الفرع بأصل الوضع ولو فضل الفرع ببعض الصفات

### ٥ - باب إجابة دُعاء من برّ والدّيه

٥٩٧٤ - حدثنا سعيد بن أبي مسرّم قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة قال أخبرني نافع بن ابن هرّ رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال : بينما ثلاثة نفر يمشون أخذتم للطير ، فالوا إلى غار في الجبل ، فانطعلت على فم غارهم صخرة من الجبل فأطبقت عليهم ، فقال بعضهم لبعض : انظروا أحلاما علمتموها لله سالحة فادعوا الله بها لعلهم يفرجوها . فقال أحدهم : اللهم إنه كان لي والذان شبخان كبيران ، ولي صبيّة صفراء كنت أرمي عليهم ، فإذا رحت عليهم غلبت بدأت بوالدي أسقيهما قبل ولدي ، وإنه نأى بي الشجر فأتيت حتى أمسيت ، فوجدتهما قد ناما ، فغلبت كما كنت أحب ، فبحثت بالحلاب ففقت عند رؤوسهما ، أكره أن أوقظهما من نومهما ، وأكره أن أبدأ بالعنينة قبلهما والصبيّة يتضاغون عند قدي ، فلم يزل ذلك دأبي ودأبهم حتى طلع الفجر . فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج لنا فرجة ترضى منها السماء ، وفرج الله لهم فرجة حتى يروا منها السماء . وقال الثاني : اللهم إنه كانت لي ابنة عم أحبها كأشد ما يحب الرجال للنساء ، فطلبت إليها نفسها فأبّت حتى آتيتها بمائة دينار ، فسمعت حتى جمعت مائة دينار فلقيتها بها ، فلما قدمت بين رجلها قالت : يا عبد الله ، اتق الله ولا تفتح الخاتم إلا بحقه ، ففقت عنها . اللهم فان كنت تعلم أني قد فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج لنا منها ، وفرج لهم فرجة . وقال الآخر : اللهم إني كنت أسفجرت أجيرا بفرق أوز ، فلما قضى عمله قل : أعطني حتى ، فرأيت عليه حقه ، ففركه ورغب عنه ، فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقرأ وراعيها ، فجاءني وقال : اتق الله ولا تظلمني وأعطني حتى . فقلت : اذهب إلى تلك البقر وراعيها . فقال : اتق الله ولا تهزأ بي . فقلت : إني لا أهزأ بك ، فخذ تلك البقر وراعيها ، فأخذها فأنطلق . فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج ما بقي ، وفرج الله عنهم .

**قوله** ( باب اجابة دعاء من بر والديه ) ذكر فيه قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم فم الغار حتى ذكروا أعمالهم الصالحة ففرج عنهم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة . وقوله في هذه الرواية « على فم غارهم » ، في رواية الكشميني « باب » بدل « فم » . وقوله « فأطاعت » تقدم توجيهه في أواخر أحاديث الانبياء . ووقع هنا في رواية الكشميني « فطاعت » . وقوله « نأى » أى بعد ، والشجر بمجمة وجيم للكثرة وفي رواية الكشميني بالمهملتين ، والاول اول فان في الخبر انه رجع بعد أن ناما فأقام ينظر استيقاظهما الى الصباح حتى انتبها من قبل أنفسهما ، وانما قال « بعد » الشجر ، أى لطلب المرحى . وقوله « فرجة يرون منها السماء » ، في روايته « حتى رأوا » ، ووقع هنا حموي : وقص الحديث بطوله ، وسأقه الباقر . وقوله يجب الرجال النساء ، في رواية الكشميني « الرجل » بالافراد . وقوله « تلك البقر » ، في رواية الكشميني « ذلك البقر » ، في الموضعين ، والاشارة فيه الى الجنس

### ٦ - باب عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَارِ . قاله ابن عمرو عن النبي ﷺ

٥٩٧٥ - **عمر بن سعد بن حفص** حدثنا شيبان عن منصور عن المسيب عن وراد عن النخعي بن شمعة عن النبي ﷺ قال : **إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمِّهَاتِ ، وَمَنْعًا وَهَاتِ ، وَوَأْدَ اللَّبَنَاتِ . وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ ،**

٥٩٧٦ - **عبد بن إسحاق** حدثنا خالد الواسطي عن البربري عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : **أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ ؟ قُلْنَا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ ثَلَاثًا : الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . وَكَانَ مَقْكَئًا فَبَجَسَ فَقَالَ : أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ . وَشَهَادَةُ الزُّورِ . أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ . فَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتُ لَا يَسْكُتُ ،**

٥٩٧٧ - **عبد بن محمد بن الوليد** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة حدثني عبيد الله بن أبي بكر قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : **ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَارَ - أَوْ سَدَلَ عَنْ الْكِبَارِ - فَقَالَ : الشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . فَقَالَ : أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ ؟ قَالَ : قَوْلُ الزُّورِ . أَوْ شَهَادَةُ الزُّورِ . قَالَ شُعْبَةُ : فَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ . شَهَادَةُ الزُّورِ ،**

**قوله** ( باب ) بالنخوين . **قوله** ( عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَارِ ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ ) كذا في رواية أبي ذر عن عمر ، بضم العين ، والاصبلي عمرو بفتحها ، وكذا هو في بعض النسخ عن أبي ذر وهو المخطوط ، وسيأتي في كتاب الأيمان والنذور موصولا من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال « الكبار الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين للنفوس ، ولابن عمر حديث في العاق أخرجه النسائي والبيهقي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : العاق لوالديه ، وممن أضره ، والمنان ، وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أيضا نحو حديث ابن عمر هذا لكن

قال ، الحديث ، بدل ، المنان ، والدبوث بمهملة ثم تحتانية وآخره مثلثة بوزن فروج وقع تفسيره في نفس الخبر أنه الذي يقر الخبث في أهله ، والمعقوق بضم العين المهملة مشتق من العق وهو القطع ، والمراد به صدور ما يتأذى به الوالد من ولده من قول أو فعل إلا في شرك أو معصية ما لم يتعنت الوالد ، وضبطه ابن عطية بوجوب طاعتها في المباحات فعلا وتركها واستحبابها في المندوبات ، وفروض الكفاية كذلك ، ومنه تقديمهما عند تعارض الأمرين وهو كمن دفعته أمه ليرضها مثلاً بحيث يفوت عليه فعل واجب أن استمر عندها ويفوت ما قصدته من تأنيسه لها وغير ذلك لو تركها وفعله وكان مما يمكن نذاركه مع فوات الفضيلة كالصلاة أول الوقت أو في الجماعة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أيضا : أولها حديث المغيرة بن شعبة ، قوله ( عن منصور ) هو ابن المنصور ، والمسيب هو ابن رافع ، ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، والسند كله كوفيون . ووقع التصريح بسامع منصور له من المسيب في الدعوات ، وقد تقدم في الاستقراض من رواية عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور كالذي هنا ، وذكر المولى في الأطراف ، أن في رواية منصور عن المسيب عند البخاري ذكر عقوق الأمهات فقط ، وليس كما قال بل هو بتمامه في الموضوعين ، لكنه في الأصل طرف من حديث مطول سيأتي في القدر من طريق عبد الملك بن عمير ، وفي الرافق من طريق الشعبي كلاهما عن وراد أن معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إلى بحديث سمعته ، فذكر الحديث في التلخيص عقب الصلوات ، قال : وكان ينهى ، فذكر ما هنا ، وسيأتي في الدعوات أوله فقط من رواية قتيبة عن جرير دون ما في آخره . والحاصل أنه فرقه من حديث جرير عن منصور في موضوعين ، ويحتمل أنه كان عند شيخه هكذا ، وتقدم في الزكاة من طريق أخرى عن الشعبي مقتصر على الذي هنا أيضا . قوله ( إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ) تقدم في الاستقراض الإشارة إلى حكمة اختصاص الأم بالذكر ، وهو من تخصيص الشيء بالذكر اظهارا لعظم موقعه . والأمهات جمع أمة وهي لمن يعقل ، بخلاف أفظ الأم فانه أعم . قوله ( ومنما وهات ) وقع في رواية غير أبي ذر وفي الاستقراض « ومنع » بغير تنوين ، وهي في الموضوعين بسكون القوف مصدر منع يمنع ، وسيأتي ما يتعلق به في الكلام على « قيل وقال » وأما هات فبكر المثناة فعل أمر من الأيتاء قال الخليل : أصل هات أت فقلت الألف هاء . والحاصل من النهي منع ما أمر بإعطائه وطلب ما لا يستحق أخذه ، ويحتمل أن يكون النهي عن السؤال مطلقا كما سيأتي بسط القول فيه قريبا ، ويكون ذكره هنا مع ضده ثم أعيد تأكيده للنهي عنه ، ثم هو محتمل أن يدخل في النهي ما يكون خطايا لائنين كما ينهى الطالب عن طلب ما لا يستحقه وينهى المطلوب منه عن إعطاء ما لا يستحقه الطالب لئلا يمينه على الائم ، قوله ( وواد البنات ) بسكون الهمزة هو دفن البنات بالحياة ، وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهة فيهن ، ويقال إن أول من فعل ذلك قيس ابن عاصم الغيمي ، وكان بعض أعدائه أظار عليه فأمر بنته فأخذها لنفسه ثم حصل بينهم صلح فغير ابنته فأختارت زوجها . فآلى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حية ، فبجعه العرب في ذلك ، وكان من العرب فريق ثان يقتلون أولادهم مطلقا ، إما نفاسة منه على ما ينقصه من ماله ، وإما من عدم ما ينفقه عليه ، وقد ذكر الله أمرهم في القرآن في عدة آيات ، وكان صعصة بن ناجية التيمي أيضا وهو جد الفرزدق ممام بن غالب بن صعصة أول من فدى المودة ، وذلك أنه يعمد إلى من يريد أن يفصل ذلك فيفدى الولد منه بمال يتفقان عليه ، وإلى ذلك أشار الفرزدق بقوله :

وجدى الذى منسج الوائدا ه وأحيا الويد فلم يراد

وهذا محمول على الفريق الثانى ، وقد بقى كل من قيس وصمصعة الى أن أدركا الاسلام ولهما محبة ، وإنما خص البنات بالذكر لانه كان الغالب من فعلهم ، لأن الذكور مظنة الفدرة على الاكتساب : وكانوا فى صفة الواد على طريقين : أحدهما أن يأمر امرأته إذا قرب وضعا أن تطلق بجانب حفرة ، فإذا وضعت ذكرا أبقتة وإذا وضعت أنثى طرحتها فى الحفرة ، وهذا أليق بالفريق الاول . ومنهم من كان إذا صارت البنت سداسية قال لامها . طيبها وزينها لازور بها أقاربها ، ثم يبعدها فى الصحراء حتى يأتي البئر فيقول لها انطرى فيها وبدفعا من خلفها ويطمها ، وهذا الثلاثى بالفريق الثانى ، والله أعلم . قوله ( وكره لكم قيل وقال ) فى رواية الشعبي ، وكان ينهى عن قيل وقال ، كذا الأكثر فى جميع المواضع بغير تنوين ، ووقع فى رواية الكشميين هنا قبيلا وقالا ، والاول أشهر ، وفيه تعقب على من ذهب أنه جائز ولم تقع به الرواية ، قال الجوهرى : قيل وقال اسمان ، يقال كثير القيل والقال ، كذا جزم بانهما اسمان ، وأشار الى الدليل على ذلك بدخول الالف واللام عليهما . وقال ابن دقيق العيد : لو كانا اسمين بمعنى واحد كالقول لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة ، فإشار الى ترجيح الاول . وقال المحب الطبري فى قيل وقال ثلاثة أوجه : أحدهما أنهما مصدران لقول ، تقول قلت قولا وقبلا وقالا والمراد فى الأحاديث الإشارة الى كراهة كثرة الكلام لأنها تنول الى الخطأ ، قال وإنما كرهه المبالغة فى الزجر عنه ، ثانيها إرادة حكاية أقويل الناس والبعض عنها ليخبر عنها فيقول : قال فلان كذا وقيل كذا ، والنهى عنه إما للزجر عن الاستكثار منه ، وإما لشيء مخصوص منه وهو ما يكرهه المحكى عنه . ثالثها أن ذلك فى حكاية الاختلاف فى أمور الدين كقوله : قال فلان كذا وقال فلان كذا ، وعمل كراهة ذلك أن يكثر من ذلك بحيث لا يؤمن مع الاكتثار من الزلل ، وهو مخصوص بمن ينقل ذلك من غير تثبت ، ولكن يقلد من سمعه ولا يحتاط له . قلت : ويؤيد ذلك الحديث الصحيح ، كفى بالمردء أن يتحدث بكل ما سمع ، أخرجه مسلم ، وفى شرح المشكاة ، قوله قيل وقال من قولهم قيل كذا وقال كذا ، وبنواهما على كونهما فعلين محكيين متضمنين للضمير والاعراب على إجرائهما بجرى الاسماء خلوين من الضمير ، ومنه قوله « إنما الدنيا قيل وقال » وإدخال حرف التعريف عليهما فى قوله ما يعرف القيل لذلك . قوله ( وكثرة السؤال ) تقدم فى كتاب الزكاة بيان الاختلاف فى المراد منه وهل هو سؤال المال ، أو السؤال عن المشكلات والمعضلات ، أو أعم من ذلك ؟ وإن الاولى حمله على العموم . وقد ذهب بعض العلماء الى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ، أو كثرة سؤال انسان بعبئته عن تفاصيل حاله ، فإن ذلك مما يكره المستول غالبا . وقد ثبت النهى عن الأغلوطن أخرجه أبو داود من حديث معاوية . وثبت عن جمع من السلف كراهة تسكف المسائل التى يستحيل وقوعها عادة أو يندر جدا ، وإنما كرهوا ذلك لما فيه من التنطع والقول بانظن ، اذ لا يخلو صاحبه من الخطأ . وأما ما تقدم فى اللعان فذكره النبي ﷺ المسائل وعابها ، وكذا فى التفسير فى قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ فذلك خاص بزمان نزول الوحي ، ويشير اليه حديث « أعظم الناس جرما عند الله من سأل عن شيء لم يحرم تحريم من أجل مسأله » وثبت أيضا مذم السؤال للدال ومدح من لا يلحف فيه كقوله تعالى ﴿ لا يسألون الناس إلحافا ﴾ وتقدم فى الزكاة حديث « لا تزال المسألة بالعبد حتى يأتي يوم القيامة وليس فى وجهه منعة لهم » وفى صحيح مسلم « إن المسألة لا تحل إلا ثلاثة : للنبي

فقر مدقع ، أو غرم مفظع ، أو جائحة ، وفي المتن قوله عليه السلام لابن عباس « إذا سألت فاسأل الله » وفي متن أبي داود « ان كنت لا بد سائلا فاسأل الصالحين ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، والمعروف عند الشافعية أنه جائز لأنه طلب مباح فأشبهه المأرية ، وحلوا الاحاديث الواردة على من سأل من الزكاة الواجبة من ليس من أهلها ، لكن قال النووي في شرح مسلم : « اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة . قال واختلف أصحابنا في سؤال القادر على الكسب على وجهين أحدهما التحريم لظاهر الاحاديث . والثاني يجوز مع الكراهة بشروط ثلاثة : أن لا يلج ولا يذل نفسه زيادة على ذل نفس السؤال ، ولا يؤذى المستول . فان فقد شرط من ذلك حرم . وقال الفاكهاني : يتعجب من قال بكراهة السؤال مطلقا مع وجود السؤال في عصر النبي عليه السلام ثم السلف الصالح من غير تكبر ، فالشارع لا يقر على مكروه . قلت : لعل من كره مطلقا أراد أنه خلاف الأولى . ولا يلزم من وقوعه أن يتغير صفته ولا من تقريره أيضا ، وينبغي حمل حال أولئك على السداد ، وأن السائل منهم غالبا ما كان يسأل إلا عند الحاجة الشديدة . وفي قوله « من غير تكبر » نظر في الاحاديث الكثيرة الواردة في ذم السؤال كفاية في إنكار ذلك . ( تنبيه ) : جميع ما تقدم فيما سأل لنفسه ، وأما إذا سأل لغيره فإذ يظهر أيضا أنه يختلف باختلاف الاحوال . قوله ( وإضاعة المال ) تقدم في الاستقراض أن الأكثر حلوه على الإسراف في الانفاق ، وقيد به بعضهم بالانفاق في الحرام ، والأقوى أنه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا سواء كانت دينية أو دنيوية فنزع منه ، لأن الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد ، وفي تبذيرها تفويت تلك المصالح ، إما في حق مضيعها وإما في حق غيره ، ويستثنى من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقا أخرويا أهم منه . والحاصل في كثرة الانفاق ثلاثة أوجه : الأول لإنفاقه في الوجوه المذمومة شرعا فلا شك في منعه ، والثاني لإنفاقه في الوجوه المحمودة شرعا فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور ، والثالث لإنفاقه في المباحات بالأصالة كالأكل والشرب ، فهذا ينقسم الى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله ، فهذا ليس بإسراف . والثاني ما لا يليق به عرفا ، وهو ينقسم أيضا الى قسمين : أحدهما ما يكون لدفع مفسدة إما ناجزة أو متوقعة ، فهذا ليس بإسراف ، والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك فالجمهور على أنه إسراف ، وذهب بعض الشافعية الى أنه ليس بإسراف قال : لأنه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح ، وإذا كان في غير مصيبة فهو مباح له . قال ابن دقيق العيد : وظاهر القرآن يمنع ما قاله . وقد صرح بالمنع القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات : هو حرام ، وقبحه الغزالي ، وحرمه الرافعي في الكلام على المفارم ، وصحح في باب الحجر من الشرح وفي المحرر أنه ليس بتبذير ، وقبحه النووي ، والذي يرجح أنه ليس مذموما لذاته ، لكنه يفضي غالبا الى ارتكاب المحذور كسؤال الناس ، وما أدى الى المحذور فهو محذور . وقد تقدم في كتاب الزكاة البحث في جواز التصدق بجميع المال وأن ذلك يجوز لمن صرف من نفسه الصبر على المضايقة ، وحرم الباجي من المالكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة قال : ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ، ولا بأس به إذا وقع فادرا لحادث يحدث كضيق أو هيد أو وليمة . وما لا خلاف في كراهته بماودة الحد في الاتفاق على البناء زيادة على قدر الحاجة ، ولا سيما أن أضاف الى ذلك المبالغة في الزخرفة ومنه احتمال التبن الفاحش في البياعات بغير سبب . وأما إضاعة المال في المعصية فلا يختص بارتكاب الفواحش ، بل يدخل فيها سوء القيام على الرقيق والجهائم حتى يهلكوا ، ودفع مال من لم يؤنس منه الرشد إليه ، وقسمه مالا

يتفجع بجهنمه كالجمهرة النفيسة . وقال السبكي الكبير في « الحلبيات » : الضابط في إضاعة المال أن لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي ، فإن اتفيا حرم قطعا ، وإن وجد أحدهما وجودا له بال وكان الاتفاق لا اتفاقا بالجمال ولا مصيب فيه جلا قطعا ، وبين الرتبين وسائط كثيرة لا تدخل تحت ضابط . فلي المتقى أن يرى فيما تيسر منها رايه ، وأما ما لا يتيسر فقد أمرض له : فالانفاق في المعصية حرام كله ، ولا نظر الى ما يحصل في مطلوبه من قضاء شهوة ولذة حسنة . وأما انفاقه في الملاذ المباحة فهو موضع الاختلاف ، فظاهر قوله تعالى ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف . ثم قال : ومن بذل مالا كثيرا في غرض يسير قافه هذه العقلاء مضيعا ، بخلاف عكسه ، وافقه أعلم . قال الطيبي : هذا الحديث أصل في معرفة حسن الخلق ، وهو تتبع جميع الاخلاق الحميدة والحلال الجميلة . الحديث الثاني ، قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن سفيان الواسطي ، وعاله هو ابن عبد الله الطحان ، والجريري بضم الجيم هو سعيد بن إبّاس ، وهو عن اختلط ولم أر من صرح بأن سماع خالد منه قبل الاختلاط ولا بعده ، لكن تقدم في الشهادات من طريق بشر بن المفضل ويأتي في استنباط المرتدين عن رواية إسماعيل بن علي كلاهما عن الجريري ، وإسماعيل بن سمع من الجريري قبل اختلاطه ، وبين في الشهادات تصريح الجريري في رواية إسماعيل عنه بتحديث عبد الرحمن بن أبي بكرة له به . قوله ( ألا أنبئكم ) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الاستئذان « ألا أخبركم » ، قوله ( بأكبر الكبائر ثلاثا ) أي قالها ثلاث مرات على عادته في تكرير الشيء ثلاث مرات تأكيداً لينبه السامع على إحضار قلبه وفهمه للخطر الذي يذكره وفهم بعضهم منه أن المراد بقوله « ثلاثا » عدد الكبائر وهو بعيد ، ويؤيد الاول أن أول رواية إسماعيل بن علي في استنباط المرتدين « أكبر الكبائر الاشرار » ، وعقوب الوالدين ، وشهادة الزور ثلاثا ، وقد اختلف السلف فذهب الجمهور الى أن من الذنوب كبائر ، ومنها صفائر ، وشدت طائفة منهم الاستاذ أبو إسحق الاسفراييني فقال : ليس في الذنوب صغيرة بل كل ما نهى الله عنه كبيرة ، ونقل ذلك عن ابن عباس ، وحكمه القاضي عياض عن المحققين ، واحتجوا بأن سر دالفة لله فهي بالنسبة الى جلالة كبريته اه . ونسبه ابن بطال الى الاشعرية فقال : انقسام الذنوب الى صفائر وكبائر هو قول عامة الفقهاء ، وخالفهم من الاشعرية أبو بكر بن الطيب وأصحابه فقالوا : المعاصي كلها كبائر ، وإنما يقال لها صغيرة بالاضافة الى ما هو أكبر منها ، كما يقال القبلة المحرمة صغيرة باضافتها الى الزنا وكلها كبائر ، قالوا : ولا ذنب عندنا يغفر واجبا باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ، ومرتبكه في المشيئة غير الكفر ، لقوله تعالى ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . وأجابوا عن الآية التي احتج أهل القول الاول بها وهي قوله تعالى ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ﴾ أن المراد الشرك . وقد قال الفراء : من قرأ « كبائر » فالمراد بها كبير ، وكبير الائم هو الشرك ، وقد يأتي لفظ الجمع والمراد به الواحد كقوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ ولم يرسل اليهم غير نوح ، قالوا : وجواز العقاب على الصغيرة بجوازها على الكبيرة اه . قال النووي : قد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة الى القول الاول ، وقال الغزالي في « البسيط » انكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقيه . قلت : قد حقق امام الحرمين المنقول عن الاشاعرة واختاره وبين أنه لا يخالف ما قاله الجمهور ، فقال في « الارشاد » : المرضي عندنا أن كل ذنب يعصى الله به كبيرة ، فرب شيء بعد صغيرة بالاضافة الى الأقران ولو كان في حق الملك لكان كبيرة ، والرب أعظم من عصى ، فكل شيء

بالإضافة الى مخالفته عظيم ، ولكن الذنوب وإن عظمت فهي متفاوتة في رتبها . وظن بعض الناس أن الخلاف لفظي فقال : التحقيق أن للكبيرة اعتبارين : فالنسبة الى مقايضة بعضها لبعض فهي تختلف قطعا ، وبالنسبة الى الأمر الناهي فكلها كبائر . والتحقيق أن الخلاف معنوي ، وإنما جرى اليه الأخذ بظاهر الآية ، والحديث الدال على أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر كما تقدم ، والله أعلم . وقال القرطبي : ما أظنه يصح عن ابن عباس أن كل ما نهى الله عز وجل عنه حكمة لأنه مخالف لظاهر القرآن في الفرق بين الصغائر والكبائر في قوله ( الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللوم ) وقوله ( ان تجتنبوا كبائر ما نهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) فجعل في المنهيات صغائر وكبائر ، وفرق بينهما في الحكم اذ جعل تكفير السيئات في الآية مشروطا باجتناب الكبائر ، واستثنى اللوم من الكبائر والفواحش ، فكيف يخفى ذلك على حبر القرآن ؟ قلت : ويؤيده ما سيأتى عن ابن عباس في تفسير اللوم ، لكن النقل المذكور عنه ، أخرجه اسماعيل القاضي والطبري بسند صحيح على شرط الشيخين إل ابن عباس فالأولى أن يكون المراد بقوله نهى الله عنه محمولا على نهى خاص وهو الذى قرنه به وعيد كما قيد في الرواية الاخرى عن ابن عباس فيحمل مطلقه على مقيدته جمعا بين كلاميه . وقال الطبري : الصغرة والكبيرة أمران نسبان ، فلا بد من أمر يضاقان اليه وهو أحد ثلاثة أشياء : الطاعة أو المعصية أو الثواب . فأما الطاعة فكل ما تكفره الصلاة مثلا فهو من الصغائر ، وكل ما يكفره الاسلام أو المحرة فهو من الكبائر . وأما المعصية فكل معصية يستحق فاعلها بسببها وعيدا أو عقابا أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى فهي كبيرة وأما الثواب ففاعل المعصية اذا كان من المقربين فالصغيرة بالنسبة اليه كبيرة ، فقد وقعت المعاتبة في حق بعض الانبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية . وكلامه فيما يتعلق بالوعيد والعقاب يخص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد أو العقاب في حق فاعلها ، لكن يلوم منه أن مطلق قتل النفس مثلا ليس كبيرة ، كأنه وإن ورد الوعيد فيه أو العقاب لكن ورد الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشد ، فالصواب ما قاله الجمهور وأن المثال المذكور وما أشبهه ينقسم الى كبيرة وأكبر ، والله أعلم . قال النووي : واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافا كثيرا منتثرا ، فروى عن ابن عباس أنها كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب ، قال : وجاء نحو هذا عن الحسن البصري ، وقال آخرون : هي ما أوعده الله عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه حدا في الدنيا . قلت : وعن نص على هذا الاخير الامام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى ، ومن الشافعية الماوردي ولفظه : الكبيرة ما وجبت فيه الحدود ، أو توجه اليها الوعيد . والمنقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به ، إلا أن فيه انقطاعا . وأخرج من وجه آخر متصل لا بأس برجاله أيضا عن ابن عباس قال : كل ما توعده الله عليه بالنار كبيرة . وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بضوابط أخرى ، منها قول إمام الحرمين : كل جريمة تؤخذ بقلة أكثر من تسكبها بالدين ورقة الديانة . وقول الحلبي : كل عزم لعينه نهى عنه لمعنى في نفسه . وقال الرافعي : هي ما أوجب الحد . وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة . هذا أكثر ما يوجد للاصحاب وهم الى ترجيح الاول أميل ، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر اه كلامه . وقد استشكل بأن كثيرا مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالعقوى ، وأجاب بعض الأئمة بأن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة . وقال ابن عبد السلام في القواعد : لم أفسد لأحد من العلماء على ضابط الكبيرة لا يعلم من



الاعتراض ، والاولى ضبطها بما يشمر بها من تركها بدنية إسماء دارن الكبائر المنصوص عليها . قلت : وهو ضابط جيد . وقال القرطبي في «المفهم» : «الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توعده عليه بالعقاب أو علق عليه حد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة» وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولا عن ابن عباس ، وزاد إيجاب الحد ، وعلى هذا يكبر عدد الكبائر . فأما ما ورد النص الصريح بكونه كبيرة فسيأتي القول فيه في الكلام على حديث أبي هريرة «اجتمعوا السبع الموبقات» في كتاب الاستئابة المرتدين ، ونذكر هناك ما ورد في الأحاديث زيادة على السبع المذكورات مما نص على كونها كبيرة أو موبقة . وقد ذهب آخرون إلى أن الذنوب التي لم ينص على كونها كبيرة مع كونها كبيرة لا ضابط لها ، فقال الواحدى : ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالضحكة في إغفائه أن يجتمع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة ، كإغفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والأسم الأعظم ، والله أعلم

(فصل) قوله «أكبر الكبائر» ليس على ظاهره من الحصر بل «من» فيه مقدرة ، فقد ثبت في أشياء أخر أنها من أكبر الكبائر ، منها حديث أنس في قتل النفس وسيأتي بيانه في الذي بعده ، وحديث ابن مسعود «أبى الذنب أعظم» فذكر فيه الزنا بحليلة الجار وسيأتي بعد أبواب ، وحديث عبد الله بن أنيس الجهني مرفوعا قال «من أكبر الكبائر» فذكر منها - «اليمين الغموس» أخرجه الترمذى بسند حسن ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد ، وحديث أبي هريرة رفعه «أن من أكبر الكبائر استعطالة المرء في عرض رجل مسلم» أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وحديث بريدة رفعه «من أكبر الكبائر» فذكر منها - «منع فضل الماء ومنع الفحل» أخرجه البزار بسند ضعيف ، وحديث ابن عمر رفعه «أكبر الكبائر سوء الظن بالله» أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف ، ويقرب منه حديث أبي هريرة مرفوعا «ومن أظلم ممن ذهب يخلق تكلفي» الحديث وقد تقدم قريبا في كتاب اللباس ، وحديث عائشة «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» أخرجه الشيخان ، وتقدم قريبا حديث عبد الله بن عمرو «من أكبر الكبائر أن يسب الرجل أباه» ولكنه من جملة العقوق ، قال ابن دقيق العيد : يستفاد من قوله «أكبر الكبائر» انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويستنبط منه أن في الذنوب صفات ، لكن فيه نظر ، لأن من قال كل ذنب كبيرة فالكبائر والذنوب عنده متواردان على شيء واحد ، فكأنه قيل : ألا أنبشكم بأكبر الذنوب ؟ قال ولا يلزم من كون الذي ذكر أنه أكبر الكبائر استوائها فان الشرك بالله أعظم من جميع ما ذكر معه . قوله (الإشراك بالله) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد به مطلق الكفر ، ويكون تخصيصه بالذكر لغيبته في الوجود ، لاسيما في بلاد العرب ، فذكر تنبيها على غيره من أصناف الكفر . ويحتمل أن يراد به خصوصه إلا أنه يرد على هذا الاحتمال أنه قد يظهر أن بعض الكفر أعظم من الشرك وهو التعطيل فيترجع الاحتمال الاول على هذا . قوله (وعقوق الوالدين) تقدم الكلام عليه قريبا ، وذكر قبله في حديث أنس «الآنى بعده قتل النفس والمراد قتلها بغير حق» . قوله (وكان متكئا جالس) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الشهادات «وجلس وكان متكئا» ، وأما في الاستئذان فكالاول . قوله (فقال ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور وشهادة الزور ، فما زال يكررها حتى قلت لا يسكت) هكذا في هذه الطريق ، ووقع في رواية بشر بن المفضل «فقال ألا وقول الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت» أى تمنينا به يسكت اشفاقا عليه لما رأوا من انزعاجه في ذلك . وقال ابن دقيق العيد : اهتمامه بالتكرار بشهادة الزور يحتمل أن يكون لأنها أسهل وقوعا على الناس ، والنهاون

بها أكثر ، ومفسرتها أيسر وقوما ، لأن الشرك ينبو عنه المسلم ، والعقوق ينبو عنه الطبع ، وأما قول الزور فإن الحوامل عليه كثيرة لحسن الإهتمام بها ، وليس ذلك لمعظمها بالنسبة إلى ما ذكر منها . قال : وأما حطف الشهادة على القول فينبغي أن يكون تأكيداً للشهادة لأننا لو حملناه على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك ، وإذا كان بعض الكذب منصوباً على عظمه كقوله تعالى ﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ . وفي الجملة فإن رتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفسده ، قال : وقد نص الحديث الصحيح على أن الغيبة والغيبة كبيرة ، والغيبة تختلف بحسب القول المغتاب به ، فالغيبة بالقذف كبيرة ولا تساويها الغيبة بفتح الحلقه أو الغيبة مثلاً ، والله أعلم . وقال غيره : يجوز أن يكون من حطف الخاص على العام ، لأن كل شهادة زور قول زور بغير هكس ، ويحتمل قول الزور على نوع خاص منه . قلت : والأولى ما قاله الشيخ ، ويؤيده وقوع الشك في ذلك في حديث أنس الذي بعده ، فدل على أن المراد شيء واحد . وقال القرطبي : شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها إلى الباطل من إتلاف نفس أو أخذ مال أو تحليل حرام أو تحريم حلال ، فلا شيء من الكبائر أعظم ضرراً منها ولا أكثر فساداً بعد الشرك بالله . وزعم بعضهم أن المراد بشهادة الزور في هذا الحديث الكفر ، فإن الكافر شاهد بالزور وهو ضعيف ، وقيل المراد من يستحل شهادة الزور وهو بعيد ، والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله ( عبيد الله بن أبي بكر ) أي ابن أنس بن مالك ، ووقع كذلك في الشهادات من رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم عن شعبة . قوله ( ذكر رسول الله ﷺ الكبائر أو سئل عن الكبائر ) كذا في هذه الرواية بالمشك ، وجزم في الرواية التي في الشهادات بالثاني قال : سئل الخ . ووقع في الديات عن عمر وهو ابن مرزوق عن شعبة عن ابن أبي بكر ، ومع أساعن النبي ﷺ قال : أكبر الكبائر الإشراف بالله ، الحديث وكذا رويناه في كتاب الإيمان لابن منده ، وفي كتاب القضاة للنقاش ، من طريق أبي عامر العقدي عن شعبة وقد علق البخاري في الشهادات طريق أبي عامر ولم يسق لفظه ، وهذا موافق لحديث أبي بكر في أن المذكورات من أكبر الكبائر لأن الكبائر المطلقة . قوله ( فقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قال : قول الزور الخ ) هذا ظاهره أنه خص أكبر الكبائر بقول الزور ، ولكن الرواية التي أشرت إليها قبل تؤذن بأن الأربعة المذكورات مشتركت في ذلك . قوله ( أو قال شهادة الزور ، قال شعبة وأكثر ظني أنه قال شهادة الزور ) قلت : ووقع الجزم بذلك في رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم في الشهادات ، قال قتبية « وشهادة الزور ، ولم يشك . ولمسلم من رواية خالد بن الحارث عن شعبة « وقول الزور ، ولم يشك أيضاً . وفي هذا الحديث والذي قبله استحباب إعادة الملاحظة ثلاثاً لفهم ، وانزعاج الواعظ في وعظه ليسكون أبلغ في الوعي عنه والوجع عن فعل ما ينهى عنه ، وفيه غلظ أمر شهادة الزور لما يترتب عليها من المفساد وإن كانت مراتبها متفاوتة ، وقد تقدم بيان شيء من أحكامها في كتاب الشهادات ، وضابط الزور وصف الشيء على خلاف ما هو به ، وقد يضاف إلى القول فيشمل الكذب والباطل ؛ وقد يضاف إلى الشهادة فيخص بها ، وقد يضاف إلى الفعل ومنه « لا بأس ثوبى زور ، ومنه تسمية الشعر الموصول زوراً كما تقدم في القياس ، وتقدم بيان الاختلاف في المراد بقوله تعالى ﴿ والذين لا يشهدون الزور ﴾ وأن الراجح أن المراد به في الآية الباطل والمراد لا يحضرونه ، وفيه التحريض على مجانبة كبائر الذنوب ليحصل تكفير الصغائر بذلك كما وعد الله عز وجل ، وفيه إشفاق النبي ﷺ على شيعته إذا رأوا مزجاً وتنعى عدم غضبه لما

يترتب على الغضب من تغيير مزاجه ، والله أعلم

## ٧ - باب صلة الوالد للمشارك

٥٩٧٨ - **حَرْش** الحيدى حدثنا سفيانُ حدثنا هشامُ بنُ عروة أخبرني أبي « أخبرني أسماءُ ابنةُ أبي بكرٍ رضي الله عنها قالت : أنقنى أمى راغبة في عهدِ النبي ﷺ ، فسألت النبي ﷺ آصلها ؟ قال : نعم : قال ابنُ عُيينةَ : فأنزلَ اللهُ تعالى فيها ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ﴾ »

قوله ( باب صلة الوالد المشارك ) ذكر فيه حديث أسماء بنت أبي بكر « أنقنى أمى وهي راغبة » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحب ، وتقدم بيان الاختلاف في قوله « راغبة » هل هو بالميم أو الموحدة ، قال الطيبي : الذي تحرر أن قولها « راغبة » ان كان بلا قيد فالمراد راغبة في الاسلام لاغير ، وإذا قرئت بقوله مشركة أو في عهد قريش فالمراد راغبة في صلتي ، وان كانت الرواية « راغمة » بالميم فمعناه كارهة للاسلام . قلت أما التي بالموحدة فيتعين حل المطلق فيه على المفيد فانه حديث واحد في قصة واحدة ، ويتعين المفيد من جهة أخرى ، وهي أنها لو جاءت راغبة في الاسلام لم تحتج أسماء أن تستأذن في صلتها لشبوح التألف على الاسلام من فعل النبي ﷺ وأمره فلا يحتاج الى استئذانه في ذلك

## ٨ - باب صلة المرأة أمها ولها زوج

٥٩٧٩ - وقال الليثُ حدثني هشامُ عن عروة « عن أسماء قالت قَدِمَتْ أمى وهي مشركة - في عهد قريش ومَدَّتْهم إذ عاهدوا النبي ﷺ - معَ أبيها ، فاستفتيتُ النبي ﷺ فقلت : إن أمي قَدِمَتْ وهي راغبة ، قال : نعم ، صلى أمك »

٥٩٨٠ - **حَرْش** يحيى حدثنا الليثُ عن عُقيل عن ابنِ شهاب عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ « أنْ هبَدَ اللهُ ابنَ عباسٍ أخبرَهُ أنَّ أبا سفيانٍ أخبرَهُ أنَّ هِرَقلَ أرسلَ إليه فقال : فَا يَأْمُرُ ؟ يعني النبي ﷺ : فقال : يَأْمُرُنَا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة ،

قوله ( باب صلة المرأة أمها ولها زوج ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سفيان في قصة هِرقل ، وأورد منها طرفاً وهو قول أبي سفيان « يَأْمُرُنَا يعني النبي ﷺ بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة » وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الصحيح ، وذكرت كثيراً من فوائده أيضاً في تفسير آل عمران ، والمراد منه هنا ذكر الصلة فيؤخذ حكم الترجمة من عمومها . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر المشار اليه في الباب قبله أورده معلقاً فقال « وقال الليثُ حدثني هشام ، وهو ابن عروة ، وقد وقع لنا موصولاً في « مستخرج أبي نعيم » الى الليث ، ووقع لنا بعلو في « جزء أبي الجهم الملازم بن موسى » عن الليث . قال ابن بطال : فقه الترجمة من حديث أسماء أن النبي ﷺ أباح لاسماء أن تصل أمها ولم يشترط في ذلك مشاورة زوجها ، قال : وفيه حجة لمن أجاز للبرأة أن تتصرف في مالها بدون إذن

زوجها . كذا قال ، ولا يخفى أن القول بالاشتراط إن ثبت فيه دليل خاص يقدم على ما دل عليه عدم التقييد في حديث أسماء

### ٩ - باب صلة الأخ للمشارك

٥٩٨١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال « سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : رأى عمر حلة سيرة نباح ، فقال : يا رسول الله ، ابتغ هذه والبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفود . قال : إنما يلبس هذه من لا خلاق له . فأتى النبي ﷺ منها بمثل ، فأرسل إلى عمر بحلة فقال : كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال : إلى لم أعطكم لتأبسها ، ولكن تبسوها أو تكسوها . فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم »

**قوله** ( باب صلة الأخ المشارك ) ذكر فيه حديث ابن عمر رأى عمر حلة سيرة نباح ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب القياس ، وقوله فيه « ولكن تبسوها » وقع في رواية الكشميني « لتبسها »

### ١٠ - باب فضل صلة الرحم

٥٩٨٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة قال أخبرني ابن عثمان سمعت موسى بن طلحة « عن أبي أيوب قال : قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة . . . »

٥٩٨٣ - **حدثني** عبد الرحمن بن بشر **حدثنا** بهز **حدثنا** شعبة **حدثنا** ابن عثمان بن عبد الله بن موهب وأبوه عثمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طاحه « عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، فقال للقوم : ماله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أرب ماله ، فقال النبي ﷺ : تصد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتعمل الرحم . ذرّها . قال كأنه كان على راحته »

**قوله** ( باب فضل صلة الرحم ) بفتح الراء وكسر الحاء المهملة ، يطلق على الأقارب وهم من بينه وبين الآخر نسب ، سواء كان يرثه أم لا ، سواء كان ذا محرم أم لا . وقيل هم المحارم فقط ، والاول هو المرجح لأن الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال من ذوى الأرحام وليس كذلك . وذكر فيه حديث أبي أيوب الأنصاري « قال قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، أوردته من وجهين ، وفيه قوله ﷺ « أرب ماله » وفيه « تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

### ١١ - باب إثم التقاطع

٥٩٨٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب أن محمد بن جبير بن مطعم قال « إن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يدخل الجنة قاطع »

**قوله** ( باب اثم القاطع ) أى قاطع الرحم . **قوله** ( لا يدخل الجنة قاطع ) كذا أورده من طريق عقيل ، وكذا عند مسلم من رواية مالك ومعه كلهم عن الزهري ، وقد أخرجه المصنف في « الادب المفرد » عن عبد الله بن صالح عن الليث وقال فيه « قاطع رحم » ، وأخرجه مسلم والترمذي من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري كرواية مالك ، قال سفيان : يعنى قاطع رحم . وذكر ابن بطال أن بعض أصحابه سفيان رواه عنه كرواية عبد الله بن صالح فأدرج التفسير ، وقد ورد بهذا اللفظ من طريق الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أخرجه إسماعيل القاضي في « الاحكام » ، ومن طريق أبي حريز بمهمة وراه ثم زاي بوزن عظيم واسمه عبد الله بن الحسين قاضي بهستان عن أبي بردة عن أبي موسى رفعه « لا يدخل الجنة مومن خمر ، ولا مصدق بسحر ، ولا قاطع رحم » ، أخرجه ابن حبان والحاكم . ولابن داود من حديث أبي بكرة رفعه « ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم » ، والمصنف في « الادب المفرد » من حديث أبي هريرة رفعه « ان أعمال بني آدم تعرض كل عشية خمس ليلة جمعة ، فلا يقبل عمل قاطع رحم » ، وقطبراني من حديث ابن مسعود « ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم » ، والمصنف في « الادب المفرد » من حديث ابن أبي أوفى رفعه « ان الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع الرحم » ، وذكر الطيبي أنه يحتمل أن يراد بالقوم الذين يساعدونه على قطيعة الرحم ولا ينكرون عليه ، ويحتمل أن يراد بالرحمة المطر وأنه يحبس عن الناس عموما بشؤم القاطع

## ١٢ - باب من أسط في له الرزق بصلية الرحم

٥٩٨٥ - **حدثني إبراهيم بن النضر** حدثنا محمد بن مَعْن قال حدثني أبي عن سعيد بن أبي سعيد « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من سره أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه »

٥٩٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : من أحب أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه »

**قوله** ( باب من بسط له في الرزق صلة الرحم ) أى لأجل صلة رحمه . **قوله** ( محمد بن مَعْن ) أى ابن محمد بن مَعْن بن فضالة بنون مفتوحة ومعجمة ساكنة ابن عمرو ، وانصلة جده الأعلى محبة ، وهو قليل الحديث موثق ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وكذا أبوه لكن له موضع آخر أو موضعان . **قوله** ( سعيد بن أبي سعيد ) المقبرى . **قوله** ( من سره أن يبسط له في رزقه ) في حديث أنس « من أحب » ، والترمذي وحسنه من وجه آخر عن أبي هريرة « ان صلة الرحم محبة في الأهل ، مثرة في المال ، منسأة في الأثر » ، وعند أحمد بسند رجاله ثقات عن عائشة مرفوعاً « صلة الرحم وحسن الجوار وحسن الخلق بعمران الديار ويزيدان في الأعمار » ، وأخرج

عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » والبرار وصححه الحاكم من حديثه على نحو حديث الباب قال « ويدفع عنه ميتة السوء » ولا يبي من حديث أسد رفته « ان الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر » ويدفع بهما ميتة السوء ، لجمع الأمرين ، لكن سنده ضعيف . وأخرج المؤلف في « الادب المفرد » من حديث ابن عمر بلفظ « من اتقى ربه ووصل رحمه أنسى له في عمره » ، وروى ماله ، وأحبه أهله . قوله ( وينسا ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم حمزة أى يؤخر . قوله ( في أمته ) أى في أجله ، وسى الاجل أمرا لأنه يتبع العمر ، قال زهير :  
والمرء ما عاش بمدود له أمل لا ينقضى العمر حتى ينتهى الأمر

وأصله من أثر مشبه في الأرض ، فإن من مات لا يبقى له حركة فلا يبقى لقدمه في الأرض أثر ، قال ابن التين :  
ظاهر الحديث بمرض قوله تعالى ( فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ) والجمع بينهما من وجهين : أحدهما أن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة ، وحرارة وقته بما ينفعه في الآخرة ، وصيافته عن تعذيبه في غير ذلك . ومثل هذا ما جاء أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته بالنسبة لأعمار من مضى من الأمم فاعطاه الله ليلة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجميل ، فكأنه لم يموت . ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع به من بيده ، والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح . وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ثانيهما أن الزيادة على حقيقتها ، وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر ، وأما الأول الذي دلت عليه الآية فبالنسبة إلى علم الله تعالى ، كأن يقال الملك مثلا : ان عمر فلان مائة مثلا ان وصل رحمه ، وستون إن قطعها . وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع ، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر ، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص واليه الإشارة بقوله تعالى ( يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) فالهو والاثبات بالنسبة لما في علم الملك ، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محسوف فيه البتة . ويقال له القضاء المبرم ، ويقال للأول القضاء المعلق . والوجه الأول أليق بلفظ حديث الباب ، فإن الأمر ما يتبع الشيء ، فإذا أخر حسن أن يحصل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور . وقال الطبري : الوجه الأول أظهر ، واليه يشير كلام صاحب « الفائق » قال : ويجوز أنه يكون المعنى ان الله يبي أثر وأصل الرحم في الدنيا طويلا فلا يضمحل سريعا كما يضمحل أثر قاطع الرحم . ولما أشهد أبو تمام قوله في بعض المراثي :

توفيت الآمال بعد محمد وأصبح في شغل عن السفر السفر

قال له أبو ذؤيب : لم يموت من قيل فيه هذا الشعر . ومن هذه المادة قول الخليل عليه السلام ( واجعل لي لسان صافيا ) وقد ورد في تفسيره وجه ثالث . فأخرج الطبراني في « الصغير » بسند ضعيف عن أبي العرداء قال « ذكره » من وصل رحمه أنسى له في أجله ، فقال : إنه ليس بزيادة في عمره ، قال الله تعالى ( فإذا جاء أجلهم ) الآية . ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده . وفي « الكبير » من حديث أبي مشجمه الجهني رفته « ان الله لا يؤخر نفسا إذا جاء أجلها ، وإنما زيادة العمر ذرية صالحة » الحديث . وجوز ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله . وقال غيره في أهم من ذلك وفي وجود البركة في رزقه وعمله ونحو ذلك

## ١٣ - باب من وصل وصله الله

٥٩٨٧ - **حدثني** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معاوية بن أبي مزرّد قال سمعتُ عبيد بن يسار يحدثُ « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إن الله خلق الخلق ، حتى إذا فرغ من خلقه قالت الرّحمُ هذا مقامُ العائذ بك من القطيعة ، قال : نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت بلى يا رب . قال : فهو لك . قال رسول الله ﷺ : فافروا إن شئتم ( فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم )

٥٩٨٨ - **حدثنا** خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : إن الرّحمَ شجرة من الرحمن ، قال الله : من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته .

٥٩٨٩ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرّم حدثنا سليمان بن بلال قال أخبرني معاوية بن أبي مزرّد عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ من النبي ﷺ قال : الرّحمُ شجرة ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته .

**قوله** ( باب من وصل وصله الله ) أي من وصل رحمه . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، ومعاوية هو ابن أبي مزرّد بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الراء بعدها دال مهملة ، تقدم ضبطه وتسميته في أول الزكاة ، ومعاوية بن أبي مزرّد في هذا الباب حديث آخر وهو ثالث أحاديث الباب من طريق عائشة ، **قوله** ( إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ ) تقدم تأويل فرغ في تفسير القتال ، قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المراد بالخلق جميع المخلوقات ، ويحتمل أن يكون المراد به المكافين . وهذا القول يحتمل أن يكون بعد خلق السماوات والأرض وإبرازها في الوجود ، ويحتمل أن يكون بعد خلقها كتباً في اللوح المحفوظ ولم يبرز بعد إلا اللوح والقلم ، ويحتمل أن يكون بعد انتهاء خلق أرواح بني آدم عند قوله ﴿ ألسنت بربكم ﴾ لما أخرجهم من صلب آدم عليه السلام مثل الذر . **قوله** ( قامت الرحم فقالت ) قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون بلسان الحال ويحتمل أن يكون بلسان القال قولان مشهوران ، والثاني أرجح . وعلى الثاني فهل تتكلم كما هي أو يخاطب الله لها عند كلامها حياة وعقلا ؟ قولان أيضاً مشهوران ، والاول أرجح لصلاحية القدرة العامة لذلك ، ولما في الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل ، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التي لا يحصرها شيء . قلت : وقد تقدم في تفسير القتال حمل عياض له على المجاز ، وأنه من باب ضرب المثل ، وقوله أيضاً يجوز أن يكون الذي نسب إليه القول ملوكاً يتكلم على لسان الرحم ، وتقدم أيضاً ما يتعلق بزيادة في هذا الحديث من وجه آخر عن معاوية بن أبي مزرّد وهي قوله « فأخذت بحق الرحمن ، ووقع في حديث ابن عباس عند الطبراني « إن الرحم أخذت بحجرة الرحمن ، وحكي

شيخنا في شرح الزمزمي ، أن المراد بالحجرة هنا قائمة العرش ، وأيد ذلك بما أخرجه مسلم من حديث عائشة ، أن الرحم أخذت بقائمة من قوائم العرش ، وتقدم أيضا ما يتعلق بقوله « هذا مقام العائذ بك من القطيعة » في تفسير القتال ، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ « هذا مكان » بدل « مقام » وهو تفسير المراد أخرجه النسائي . **قوله** ( أصل من وصلك وأقطع من قطعك ) في ثاني أحاديث الباب من وجه آخر عن أبي هريرة « من وصلك وصلته ومن قطعك قطعت » قال ابن أبي جرة : الوصل من الله كناية عن عظيم إحسانه ، وإنما غاطب الناس بما يفهمون ، ولما كان أعظم ما يعطيه المحبوب لمحبه الوصال وهو التقرب منه وإسعافه بما يريد ومساعدته على ما يرضيه ، وكانت حقيقة ذلك مستحيلة في حق الله تعالى ، عرف أن ذلك كناية عن عظيم إحسانه لعبده . قال : وكذا القول في القطع ، هو كناية عن حرمان الإحسان . وقال القرطبي : وسواء قلنا إنه يعني القول المنسوب إلى الرحم على سبيل المجاز أو الحقيقة أو أنه على جهة التقدير والتمثيل كأن يكون المعنى : لو كانت الرحم من يعقل ويتكلم لقاتل كذا ، ومثله ( لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا ) الآية ، وفي آخرها ( وتلك الأمثال نضربها للناس ) فقصود هذا الكلام الإخبار بتأكيد أمر صلة الرحم ، وأنه تعالى أنزلها منزلة من استجار به فأجاره فأدخله في حمايته ، وإذا كان كذلك لجار الله غير غنول ، وقد قال **عليه السلام** : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، وإن من يطلبه الله بشيء من ذمته يدركه ثم يكبه على وجهه في النار » أخرجه مسلم . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثنا عبد الله بن دينار ) لسليمان في هذا المعنى ثلاثة أحاديث : أحدها هذا ، والآخر الحديث الذي قبله - وقد سبق من طريقه في تفسير القتال ويأتي في التوحيد - والثالث حديثه عن معاوية بن أبي موريا عن يزيد بن رومان وهو ثالث أحاديث الباب . **قوله** ( الرحم شجنة ) بكسر المعجمة وسكون الجيم بعدها نون ، وجاء بضم أوله وفتح ووايه واؤه . وأصل الشجنة عروق الشجر ، والشجن بالتشديد واحد الشجون وهي طرق الأودية ، ومنه قولهم : الحديث ذو شجون ، أي يدخل بعضه في بعض . وقوله « من الرحمن » أي أخذ اسمها من هذا الاسم كما في حديث عبد الرحمن بن عوف في السنن مرفوعا « أنا الرحمن ، خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي ، والمعنى أنها أثر من آثار الرحمة مشتبك بها ، فالقاطع لها منقطع من رحمة الله . وقال الاسماعيل : معنى الحديث أن الرحم اشتق اسمها من اسم الرحمن فلها به علة ، وليس معناه أنها من ذات الله . تعالى الله عن ذلك . قال القرطبي : الرحم التي توصل عامة وخاصة ، فالعامة رحم الدين وتوجب مواصلتها بالتوادد والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة . وأما الرحم الخاصة فتزبد النفقة على القريب وتفقد أحوالهم والتغافل عن رلائهم . وتتفاوت مراتب استحقاتهم في ذلك كما في الحديث الأول من كتاب الأدب « الأقرب فالأقرب » ، وقال ابن أبي جرة : تكون صلة الرحم بالمخال ، وبالعون على الحاجة ، وبدفع الضرر ، وبطلاقة الوجه ، وبالهدوء . والمعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا إنما يستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة ، فإن كانوا كفارا أو جارا فقاطعتهم في الله هي صلتهم ، بشرط بذل الجهد في وعظهم ، ثم إعلامهم إذا أصروا أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق ، ولا يسقط مع ذلك صلتهم . ثم يظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثلى . **قوله** ( فقال الله ) زاد الاسماعيل في روايته « لها » وهذه عطفة على شيء محذوف ، وأحسن ما يقدر له ما في الحديث الذي قبله « قالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة » فقال الله الخ ، الحديث الثالث حديث عائشة ، وهو



بلفظ حديث أبي هريرة الذي قبله إلا أنه بلفظ الضيبة . وفي الأحاديث الثلاثة تعظيم أمر الرحم ، وإن صلتها مندوب مرغّب فيه وإن قطعها من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيه . واستدل به على أن الأسماء توقيفية ، وعلى رجوع القول الصائر إلى أن المراد بقوله ( وعلم آدم الأسماء كلها ) أسماء جميع الأشياء سواء كانت من الذوات أو من الصفات ، والله أعلم

#### ١٤ - باب نَبَلُ الرَّحْمِ بِبَلَّالِهَا

٥٩٩٠ - **حدثني** عمرو بن عمرو بن عباس حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « أن عمرو بن العاص قال : سمعت النبي ﷺ - جهاراً غير سر - يقول : إن آل أبي - قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر : بياض - ليسوا بأوليائي ، إنما ولي الله وصالح المؤمنين » زاد عتبة بن عبد الواحد عن بيان عن قيس بن عمرو بن العاص قال « سمعت النبي ﷺ : ولكن لهم رحم أبداً ببلاها ، يعني أصلها بصلتها »

**قوله** ( باب ) هو بالتثنية ( نبل الرحم ببلاها ) يضم أوله بالمشاة ، ويجوز بفتح أوله بالتحتانية ، والمراد المكلف . **قوله** ( حدثني ) لغير أبي ذر « حدثنا » وعمرو بن عباس بالموحدة والمهملة هو أبو عثمان الباهلي البصري ويقال له الأهوازي ، أصله من أحدهما وسكن الأخرى ، وهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وانفرد به عن الستة . وحديث الباب قد حدث به أحمد ويحيى بن معين وغيرهما من شيوخ البخاري عن ابن مهدي ، لكن ناسب تحريجه عنه كون صحابه سميّه وهو عمرو بن العاص ، ومحمد بن جعفر شيخه هو غندر وهو بصري ، ولم أر الحديث المذكور عند أحد من أصحاب شعبة إلا عنده ، إلا ما أخرجه إسماعيل من رواية وهب بن حفص عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي عن شعبة ، ووهب بن حفص كذبوه . **قوله** ( أن عمرو بن العاص قال ) عند مسلم عن أحمد وعند إسماعيل عن يحيى بن معين كلاهما عن غندر بلفظ « عن عمرو بن العاص » ووقع في رواية بيان بن بشر عن قيس « سمعت عمرو بن العاص ، وستأتي الإشارة إليهما في الكلام على الطريق المعلقة ، وليس لقيس بن أبي حازم في الصحيحين عن عمرو بن العاص غير هذا الحديث ، ولعمرو في الصحيحين حديثان آخران حديث « أي الرجال أحب إليك » وقد مضى في المناقب ، وحديث « إذا اجتهد الحاكم ، وسيأتي في الاعتصام ، وله آخر معلق عند البخاري مضى في المبحث النبوي ، وآخر مضى في التيمم ، وعند مسلم حديث آخر في السجود ، وهذا جميع ما له عندهما من الأحاديث المرفوعة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ جهاراً ) يحتمل أن يتعلق بالمفعول أي كان المدحوع في حالة الجهر ، ويحتمل أن يتعلق بالفعل أي أقول ذلك جهاراً ؛ وقوله « غير سر » تأكيد لذلك لدفع توهم أنه جهر به مرة وأخفاه أخرى ، والمراد أنه لم يقل ذلك خفية بل جهر به وأشاعه . **قوله** ( إن آل أبي ) كذا الأكثر بحذف ما يضاف إلى أداة الكنية ، وأثبتته المستطلى في روايته لكن كنى عنه فقال « آل أبي فلان » وكذا هو في روايتي مسلم وإسماعيل ، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع « فلان ، بياض ثم كتب بعض الناس فيه « فلان » على سبيل الإصلاح ، وفلان كناية عن اسم علم ، ولهذا وقع لبعض رواة « إن آل أبي يعني فلان » ولبعثهم

« ان آل أبي فلان ، بالجزم . قوله ( قال عمرو ) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه . قوله ( في كتاب محمد بن جعفر ) أي عند شيخ عمرو فيه . قوله ( بياض ) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين» : ان الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرفع ، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة ، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكتفي عنه في الرواية فقراء بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر ان آل أبي بياض ، وهو فهم مغلط عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي بياض ، فضلا عن قریش ، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي ﷺ وهي قریش ، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله «ان لهم رحما» وأبعد من حمله على بني بياضة وهم بطن من الانصار لما فيه من التفسير أو الترخيم على رأى ، ولا يناسب السياق أيضا . وقال ابن التين : حذف التسمية لئلا يتأذى بذلك المسلمون من أبنائهم . وقال النووي : هذه الكناية من بعض الرواة ، خشى أن يصرح بالاسم فيترقب عليه مفسدة إما في حق نفسه ، وإما في حق غيره ، وإما مما . وقال عياض : ان المكتفي عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص . وقال ابن دقيق العيد : كذا وقع مبهما في السياق ، وحمله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي ، فلو كان آل بني لأمكن ، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لانهم أخص من بني أمية والعام لا يفسر بالخاص . قلت : لعل مراد القائل أنه أطلق العام وأراد الخاص ، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت إليها «ان آل بني» لكن وهب لا يعتمد عليه ، وجزم الديلماطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية ، ثم قال ابن دقيق العيد : انه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئا يراجع منه . قلت : قال أبو بكر بن العربي في «درج المريدين» : كان في أصل حديث عمرو بن العاص «ان آل أبي طالب» فغير «آل أبي فلان» كذا جزم به ، وتعقبه بعض الناس وبالغ في التضيق عليه ونسبه الى التجامل على آل أبي طالب ، ولم يصب هذا المنكر فان هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رفعه «ان لبني أبي طالب رحما أبلها ببلها» وقد أخرجه الاسماعيل من هذا الوجه أيضا سكن بهم لفظ طالب ، وكأن الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصا في آل أبي طالب ؛ وليس كما توهموه كما سأوضحه إن شاء الله تعالى . قوله ( ليسوا بأولياء ) كذا الأكثر وفي نسخة من رواية أبي ذر «بأولياء» فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا النفي من لم يسلم منهم ، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض ، والمنفي على هذا المجموع لا الجميع . وقال الخطابي : الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين ، ودرج ابن التين الأول وهو الراجع ، فان من جملة آل أبي طالب عليا وجعفر أو هما من أخص الناس بالنبي ﷺ لما لحما من السابقة والقدم في الاسلام ونهر الدين ، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب الى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته ، قلت : أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة تكلم أصحابنا في قيس فهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصبح الأسانيد حتى قال ابن معين : هو أوثق من الزهري ومنهم من حمل عليه وقال : له أحاديث منكبر ، وأجاب من أطراه بأنها غرائب وإفراذه لا يقدر فيه . ومنهم من حمل عليه في مذهبه وقال : كان يحمّل على علي ولذلك تجنب الرواية عنه كثير من قدماء الكوفيين ، وأجاب من أطراه بأنه كان يقدم عثمان على علي فقط . قلت : والمعتمد عليه أنه ثقة ثبت مقبول الرواية ، وهو من كبار

التابعين ، سمع من أبي بكر الصديق فن دونه ، وقد روى عنه حديث الباب اسماعيل بن أبي خالد ويسان بن بشر وهما كوفيان ولم ينسبا إلى النصب ، سكن الراوى عن ييسان وهو عنبة بن عبد الواحد أموى قد نسب إلى شيء من النصب ، وأما عمرو بن العاص وإن كان بينه وبين علي ما كان غاشاه أن يهتم ، ولحديث محل صحيح لا يستلزم نقضا في مؤمنى آل أبي طالب ، وهو أن المراد بالنبي المجمع كما تقدم ، ويحتمل أن يكون المراد بآل أبي طالب أبو طالب نفسه وهو إطلاع سائق كقوله في أبي موسى : أنه أوق مواردا من مواميد آل داود : وقوله عليه السلام وآل أبي أوفى ، وخصه بالذكر مبالغة في الانتفاء ممن لم يسلم لكونه عمه وشقيق أبيه وكان القيم بأمره وفصره وحمايته ، ومع ذلك فلما لم يتابعه على دينه اتقى من موالاته . قوله ( إنما ولي الله وصالح المؤمنين ) كذا للأكثر بالإفراد وإرادة الجملة ، وهو اسم جنس ، ووقع في رواية السبرقاني وصالحو المؤمنين ، بصيغة الجمع ، وقد أجاز بعض المفسرين أن الآية التي في التحريم كانت في الأصل دقان الله هو مولاة وجبريل وصالحو المؤمنين ، لكن حذف الواو من الخط على وفق النطق ، وهو مثل قوله ( سندع الزبانية ) وقوله ( يوم يدع الداع ) وقوله ( ويمح الله الباطل ) وقال النووي : معنى الحديث أن ولي من كان صالحا وإن بعد من نسبه ، وليس ولي من كان غير صالح وإن قرب من نسبه . وقال القرطبي : فائدة الحديث انتطاع الولاية في الدين بين المسلم والكافر ولو كان قريبا حميما . وقال ابن بطال : أوجب في هذا الحديث الولاية بالدين ونفاها عن أهل رحمه إن لم يكونوا من أهل دينه ، فدل ذلك على أن النسب يحتاج إلى الولاية التي يقع بها الموارثة بين المتناسبين ، وإن الأقارب إذا لم يكونوا على دين واحد لم يكن بينهم توارث ولا ولاية ، قال : ويستفاد من هذا أن الرحم المأمور بصلتها والمتوعد على قطعها هي التي شرع لها ذلك ، فأما من أمر بقطعه من أجل الدين فيستثنى من ذلك ، ولا يلحق بالوعيد من قطعه لأنه قطع من أمر الله بقطعه ، لكن لو وصلوا بما يباح من أمر الدنيا لكان فضلا ، كما دعا عليه السلام لقريش بعد أن كانوا كذبه فدعا عليهم بالاعتصام به ففرق لهم لما سألوهم برحمهم فرحمهم ودعا لهم . قلت : ويتعقب كلامه في موضعين : أحدهما يشاركه فيه كلام غيره وهو قصره النبي على من ليس على الدين ، وظاهر الحديث أن من كان غير صالح في أعمال الدين دخل في النبي أيضا تنقيده الولاية بقوله وصالح المؤمنين ، والثاني أن صلة الرحم الكافر ينبغي تقييدها بما إذا أمس منه رجوعا عن الكفر ، أو رجى أن يخرج من صلبه مسلم ، كما في الصورة التي استدلل بها وهي دعاء النبي عليه السلام لقريش بالحصب وعلل بنحو ذلك ، فيحتاج من يترخص في صلة رحمه الكافر أن يقصد إلى شيء من ذلك ، وأما من كان على الدين ولسكنه مقصر في الأعمال مثلا فلا يشارك الكافر في ذلك . وقد وقع في شرح المشكاة : المعنى أني لا أوالى أحدا بالقرابة ، وإنما أحب الله تعالى لما له من الحق الواجب على العباد ، وأحب صالح المؤمنين لوجه الله تعالى ، وأوالى من أوالى بالإيمان والصلاح سواء كان من ذوى رحم أو لا ، ولكن أرحى لذوى الرحم حقهم لصلة الرحم ، انتهى . وهو كلام متفح . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله تعالى ( وصالح المؤمنين ) على أقوال : أحدها الانبياء أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن قتادة وأخرجه الطبري ، وذكره ابن أبي حاتم عن سفيان الثوري ، وأخرجه النقاش عن العلاء بن زياد . الثاني الصحابة أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي ، ونحوه في تفسير الكلبي قال : هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأشباههم ممن ليس بمنافق . الثالث خيار المؤمنين أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك . الرابع أبو بكر وعمر وعثمان أخرجه ابن أبي حاتم عن الحسن البصري . الخامس أبو بكر وعمر

أخرجه الطبري وابن مردويه عن ابن مسعود مرفوعاً وسنده ضعيف ، وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن الضحاك أيضاً ، وكذا هو في تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفى أحد الضعفاء بسنده عن ابن عباس موقوفاً ، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عنه كذلك ، قال ابن أبي حاتم : وروى عن عكرمة وسعيد بن جبير وعبد الله بن بريدة ومقاتل بن حيان كذلك . السادس أبو بكر خاصة ذكره القرطبي عن المسيب بن شريك . السابع عمر خاصة أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن جبير ، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد ، وأخرجه ابن مردويه بسند واه جداً عن ابن عباس . الثامن علي أخرجه ابن أبي حاتم بسند منقطع عن علي نفسه مرفوعاً ، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد قال : هو علي ، وأخرجه ابن مردويه بسندين ضعيفين من حديث أسماء بنت عميس مرفوعاً قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول صالح المؤمنين علي بن أبي طالب ، ومن طريق أبي مالك عن ابن عباس مثله موقوفاً في سنده راو ضعيف ، وذكره الفقاش عن ابن عباس ومحمد بن علي الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق . قلت : فإن ثبت هذا ففيه دفع توه من توه أن في الحديث المرفوع نقصاً من قدر علي رضي الله عنه ويكون المنقح أبا طالب ومن مات من آل كافرا ، والمثبت من كان منهم مؤمناً ، وخص علي بالذكر لكونه رأسهم ، وأشير بلفظ الحديث إلى لفظ الآية المذكورة ونص فيها علي على تنويعها بقدره ودفعاً لظن من يتوهم عليه في الحديث المذكور غشاضة ، ولو قفطن من كفى عن أبي طالب لذلك لاستغنى عما صنع ، والله اعلم . قوله ( وزاد عنبة بن عبد الواحد ) أي ابن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن أبي أحيحة بمهملتين مصغراً وهو سعيد بن العاص بن أمية ؛ وهو موثق عندهم ، وماله في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله البخاري في كتاب البر والصلة فقال : حدثنا محمد بن عبد الواحد بن عنبة حدثنا جدي ، فذكره وأخرجه الاسماعيل من رواية نهد بن سليمان عن محمد بن عبد الواحد المذكور وسأقه بلفظ : سمعت عمرو بن العاص يقول سمعت رسول الله ﷺ ينادي جبراً غير سر : إن بني أبي فلان ليسوا بأوليائي ، إنما ولي الله والذين آمنوا ، ولكن لهم رحم ، الحديث وقد قدمت لفظ رواية الفضل بن الموفق عن عنبة من عند أبي نعيم وأنها أخص من هذا . قوله ( ولكن لها رحم أبلها بيلها ، يعني أصلها بصلتها ) كذا لهم ، لكن سقط التفسير من رواية النسفي ، ووقع عند أبي ذر بعده : أبلها بيلتها ، وبعده في الأصل : كذا وقع ، وبيلها أجود وأصح ، وبيلها لا أعرف له وجهاً ، انتهى . وأظنه من قوله : كذا وقع الخ ، من كلام أبي ذر ، وقد وجه الداودي فيما نقله ابن التين هذه الرواية على تقدير ثبوتها بأن المراد ما أوصله إليها من الأذى على تركهم الإسلام ، وتعبه ابن التين بأنه لا يقال في الأذى أبلها ، ووجهها بعضهم بأن البلاء بالمديحى بمعنى المعروف والانعام ، ولما كانت الرحم مما يستحق المعروف أضيف إليها ذلك . فكأنه قال : أصلها بالمعروف اللاتق بها . والتحقيق أن الرواية إنما هي : بيلها ، مشتق من أبلها ، قال النووي : ضبطنا قوله : بيلها ، بفتح الموحدة وبكرها وهما وجهان مشهوران . وقال عياض : روينا بالكسر ، ورأيت الخطابي بالفتح . وقال ابن التين : هو بالفتح للفتح لكثرة ولبعضهم بالكسر . قلت : بالكسر أوجه ، فإنه من البلال جمع بلل مثل جبل وجمال ، ومن قاله بالفتح بناء على الكسر مثل قطام وحذام . والبلال بمعنى البلل وهو النداءة ، وأطلق ذلك على الصلة كما أطلق اليبس على القطيعة ، لأن النداءة من شأنها تجميع ما يحصل فيها وتأليفه ، بخلاف اليبس فن شأنه التفريق . وقال الخطابي وغيره : بللت الرحم بلا وبلا وبلا لا أي نديتها بالصلة . وقد أطلقوا على الاعطاء الندي وقالوا في البخيل ما تندي كفه

بحجر، فسبغت قطيعة الرحم بالحرارة ووصلها بالماء الذي يطفى ببرد الحرارة، ومنه الحديث: «بلوا أرحامكم ولو بالسلام»، وقال الطبيب وغيره: شرب الرحم بالأرض التي إذا وقع عليها الماء وسقاها حتى سقيها أزهرت ورويت فيها النضارة فأنثرت المحبة والصفاء، وإذا تركت بذير سقي يابس وبطأت منفعتها فلا تثمر إلا البضفاء والجفاء، ومنه قولهم سنة جراد أي لا مطر فيها، وزناقة جراد أي لا ابن فيها، وجوز الخطابي أن يكون معنى قوله «أبلسا بيلالها»، في الآخرة أي أشفع لها يوم القيامة. ونعقبه الهادي بأن سياق الحديث يؤذن بأن المراد ما يصلحهم به في الدنيا، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعا رسول الله ﷺ قريشا فاجتمعوا، فعم وخص - أي أن قال - يا قاطمة أئذي نفسك من أئذي قاتى لا أملك لكم من الله شيئا غير أن لكم رحما سأبلها بيلالها، وأصله عند البخاري بدون هذه الزيادة. وقال الطبيب: في قوله «بيلالها» مبالغة بديمة وهي مثل قوله ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ أي زلزالها الشديد الذي لا شيء فوقه، فالمنى أبلسا بما اشتهر وشاع بحيث لا أترك منه شيئا

### ١٥ - باب ليس الواصل بالمكافئ

٥٩٩١ - حديث محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو - قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ ورفعه الحسن وفطر - عن النبي ﷺ قال: ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها»

**قوله** (باب ليس الواصل بالمكافئ) التعريف فيه للجنس. **قوله** (سفيان) هو الثوري؛ والحسن بن عمرو النقيمي بقاء وقاف مصر، وفطر بكسر الفاء وسكون المهملة ثم راء هو ابن خليفة. **قوله** (عن مجاهد) أي الثلاثة عن مجاهد، وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص، وقوله «قال سفيان» هو الراوي، وهو موصول بهذا الاسناد. وقوله «لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر» هذا هو المحفوظ عن الثوري، وأخرجه الاسماعيل من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو وحده مرفوعا من رواية مؤمل بن اسماعيل عن الثوري عن الحسن بن عمرو موقوفا وعن الأعمش مرفوعا، وتابعه أبو قرة موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش، وعالقه عبد الرزاق عن الثوري فرفع رواية الحسن بن عمرو وهو المعتمد، ولم يختلفوا في أن رواية فطر بن خليفة مرفوعة. وقد أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن فطر وبشير بن اسماعيل كلاهما عن مجاهد مرفوعا، وأخرجه أحمد عن جماعة من شيوخه عن فطر مرفوعا وزاد في أول الحديث: «إن الرحم معلقة بالعرش، وليس الواصل بالمكافئ» الحديث. **قوله** (ليس الواصل بالمكافئ) أي الذي يعطى لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير، وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر موقوفا «ليس الوصل أن تصل من وصلك، ذلك المقصود، ولكن الوصل أن تصل من قطعك». **قوله** (ولكن) قال الطبيب الرواية فيه بالتشديد ويجوز التخفيف. **قوله** (الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها) أي الذي إذا منع أعطى، و«قطعت» ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء المجهول، وفي أكثرها بفتحين، قال الطبيب: المعنى ليست حقيقة الوصل ومن يمتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله، ولكنه من يفضل على صاحبه. وقال شيخنا في شرح الترمذي: المراد

بالواصل في هذا الحديث الكامل ، فان في المكافاة نوع صلة ، بخلاف من إذا وصله قريبه لم يكافئه فان فيه قطعا باعراضه عن ذلك ، وهو من قبيل د ليس الشديد بالصرعة ، وليس الغنى عن كثرة العرض ، انتهى . وأقول : لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات : موصل ومكافى وقاطع ، فالواصل من يتفضل ولا يتفضل عليه ، والمكافى الذى لا يزيد فى الإعطاء على ما يأخذ ، والقاطع الذى يتفضل عليه ولا يتفضل . وكما تقع المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين ، فن بدأ حينئذ فهو الواصل ، فان جوزى سعى من جازاه مكافئا ، والله أعلم

### ١٦ - باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم

٥٩٩٢ - حدثنا أبو اليان أخيراً شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قال أخبرني عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ « أن حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، مِنْ صَلَوةٍ وَهَنَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ ، هَلْ كَانَ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ ؟ قَالَ حَكِيمٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَسَلْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ » . ويقال أيضا عن أَبِي الْيَمَانِ « أَتَحَنَّنْتُ » . وقال مَعْمَرٌ وَصَالِحٌ وَابْنُ الْمَسَارِفِ « أَتَحَنَّنْتُ » ، وقال ابن إسحاق : لَتَحَنَّنْتُ لِلتَّخَبُّرِ . ونابيه هشامٌ عن أبيه

قوله ( باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم ) أى هل يكون له في ذلك ثواب ؟ وانما لم يجرم بالحكم لوجود الاختلاف في ذلك . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل كتاب الزكاة ، وتقدم البحث في ذلك في كتاب الايمان في الكلام على حديث أبي سعيد الخدرى « اذا أسلم العبد لحسن إسلامه » . قوله ( هل كان لي فيها من أجر ) ؟ وهو تفسير رواية يونس بن يزيد عند مسلم « هل لي فيها من شيء » ، ووقع في رواية صالح بن كيسان « فيها أجر » ، وفي رواية ابن مسافر « هل لي فيها من أجر » . قوله ( ويقال أيضا عن أبي اليمان أتحننت ) كذا لا بد ، ووقع في رواية غيره « وقال أيضا ، وعلى هذا فهو من كلام البخارى وقائل « قال » هو البخارى . قوله ( عن أبي اليمان أتحننت ) يعنى بالمشئة بدل المشئة ، يشير الى ما أورده هو في « باب شراء المملوك من الحربى » في كتاب البيوع عن أبي اليمان بلفظ كنت أتحننت أو أتحننت بالملك ، وكأنه سمعه منه بالوجهين ؛ وتقدم في كتاب الزكاة ما صوبه عياض من ذلك : وقال ابن الدّين : « أتحننت » بالمشئة لا أعلم له وجها انتهى . ووقع عند الاسماعيلى « أتحنن » بجمع وآخره موحدة فقال : قال البخارى « يقال اتحنن » قال الاسماعيلى : والتحنن تصحيف وانما هو التحنن مأخوذ من الحنن وهو الاثم ، فكأنه قال أتوقى ما يؤثم . قلت : وبهذا التأويل تقوى رواية « أتحنن » بالجمع والموحدة ويكون التردد في اللفظتين وهما « أتحننت » بمهملة ومثناة « وأتحنن » بجمع وموحدة والمعنى واحد ، وهو توقى ما يوقع في الاثم ، لكن ليس المراد توقى الاثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر . قوله ( وقال معمر وصالح وابن المسافر أتحننت ) يعنى بالمشئة ، أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الزكاة ، وهى في « باب فن تصدق في الشرك ثم أسلم » وهما المولى في « الاطراف » للصلاة ، ولم أرها فيها ، وأما رواية صالح وهو ابن كيسان فأخرجها مسلم ، وأما رواية ابن المسافر فكذا وقع هنا بالالف واللام والمشهور فيه بخلافهما ، وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر

الفهمي المصري أمير مصر ، فوصلها الطبراني في « الأوسط » من طريق العيث بن سعيد عنه . **قوله** ( وقال ابن إسحق التحيث التبرر ) هكذا ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية فقال : حدثني وهب بن كيسان قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول لعبيد بن عمير : حدثنا كيف كان بدء النبوة ؟ قال فقال عبيد وأنا حاضر : كان رسول الله ﷺ يحاور في حراء من كل سنة شهرا ، وكان ذلك مما فتحت به قريش في الجاهلية ، والتحيث التبرر ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في بدء الوحى في حديث عائشة في هذا المعنى : فكان يتحيث ، وهو التبعيد . ومضى التنبيه على ذلك في أول الكتاب **قوله** ( وتابعه هشام بن عروة عن أبيه ) في رواية الكشمموني « وتابعهم » بصيغة الجمع ، والأول أرجح فان المراد بهذه المتابعة خصوص تفسير التحيث بالتبرر ، ورواية هشام وصلها المؤلف في العتق من طريق أبي أسامة عنه ولفظه أن حكيم بن حزام قال ، فذكر الحديث وفيه « كنت أتحيث بها يعني أتبرر »

### ١٧ - باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به ، أو قبلها أو مازحها

٥٩٩٣ - **حَرْش** حَبَّانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ « أُمِّ خَالِدِ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَتْ : أُنِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي وَعَلَى قَيْصٍ أَصْفَرُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : سَنَهُ سَنَهُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَهِيَ بِالْحَبَشَةِ : حَسَنَةٌ . قَالَتْ : فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النَّبُوَّةِ ، فَزَبَرَنِي أَبِي . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : دَعْنَهَا . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيْلَى وَأَخْلَقِي ، ثُمَّ أَيْلَى وَأَخْلَقِي ، ثُمَّ أَيْلَى وَأَخْلَقِي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَهَقِيتُ حَتَّى ذَكَرَ . . . يَعْنِي مِنْ بَقَائِهَا »

**قوله** ( باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به ) أى ببعض جسده . **قوله** ( أو قبلها أو مازحها ) قال ابن التين : ليس في الخبر المذكور في الباب للتقبيل ذكر ، فيحتمل أن يكون لما لم ينهها عن مس جسده صار كالتقبيل ، وإلى ذلك أشار ابن بطل ، والذي يظهر لي أن ذكر المزح بعد التقبيل من العام بعد الخاص ، وإن الممازحة بالقول والفعل مع الصغيرة إنما يقصد به التأنيس ، والتقبيل من جملة ذلك ، وحديث الباب عن أم خالد بنت خالد بن سعيد تقدم شرحه في « باب الحبيصة السوداء » من كتاب اللباس ، وعبد الله في هذا السند هو ابن المبارك ، وخالد بن سعيد المذكور في السند تقدم بيان نسبه في كتاب الجهاد . **قوله** ( فذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي ) أى نهزني ، والوبر بزاي وموحدة ساكنة هو الاجر والمنع وزنه ومعناه . **قوله** ( أيلَى وأخْلَقِي ) تقدم ضبطه والاختلاف فيه . **قوله** ( ثم أيلَى وأخْلَقِي ) قال الداودي يستفاد منه معنى « ثم » ، المقارنة ، وأبى ذلك بعض النحاة فقالوا لا تأتي إلا للتراخي ، كذا قال ، وتمسكه ابن التين بأن قال ما علمت أن أحدا قال إن ثم للمقارنة ، وإنما هي لترتيب بالمهلة وقال وليس في الحديث ما ادعاه من المقارنة لأن الإبلاء يقع بعد الخلق أو الخلف . قلت : لعل الداودي أراد بالمقارنة المتابعة فيتحه كلامه بعض انحاء . **قوله** ( قال عبد الله ) هو ابن المبارك وهو متصل بالاسناد المذكور . **قوله** ( فبقى ) أى الثوب المذكور ، كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر « فبقيت » والمراد أم خالد . **قوله** ( حتى ذكر ) كذا للاكثر بزال معجمة ثم كاف خفيفة مفتوحتين ثم راء وفيه اكتفاء ، والتقدير ذكر الراوى ومنا طويلا . وقال السكراني : المعنى صار شيئا مذكورا عند الناس بخروج بقائه عن العادة . قلت : وكأنه قرأه ذكر ، بضم أوله

٢ - ١٥ - ج ١٠ - ص ١٠٠

لكن لم يقع عندنا في الرواية إلا بالفتح ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن ، حتى ذكر دهرًا ، وهو يؤيد ما قدمته ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميني « حتى دكن ، بدال مهملة وكلف مكسورة ثم نون أي صار أدكن أي أسود ، قال أهل اللغة : الدكن لون يضرب إلى السواد ، وقد دكن الثوب بالكسر يدكن بفتح الكاف ويضمها مع الفتح ، وقد جزم جماعة بأن رواية الكشميني قصيف . قوله ( يعني من بقائها ) كذا للأصيلي والضمير للخميص أو لأم خاله بحسب التوجيهين المتقدمين

١٨ - باب رحمة الولد وتقبله ومعاذته . وقال ثابطة عن أنس : أخذ النبي ﷺ إبراهيم فقبله وشبهه

٥٩٩٤ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا مهدي حدثنا ابن أبي يعقوب عن ابن أبي نعم قال « كنت

شاهدًا لابن عمر وماله رجل عن دم للبعوض فقال : بمن أنت ؟ قال : من أهل العراق . قال : انظروا إلى هذا يسألني عن دم للبعوض ، وقد قتلوا ابن النبي ﷺ . وسمعت النبي ﷺ يقول : هماري هماري من الدنيا ،

٥٩٩٥ - حديث أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عبد الله بن أبي بكر أن عروة

ابن الزبير أخبره « أن عائشة زوج النبي ﷺ حدثته قالت : جاءتني امرأة معها ابنتان تسألني ، فلم نجد عندي غير تمر واحدة ، فأعطيتها ، فقصمتها بين ابنتيها ، ثم قامت فخرجت ، فدخل النبي ﷺ فحدثته ، فقال : من بلى من هذه البنات شيئًا فأحسن للبنين كن له سقرًا من النار ،

٥٩٩٦ - حديث أبو الوليد حدثنا الليث حدثنا سعيد المقبري حدثنا عمرو بن سليم « حدثنا أبو قتادة

قال : خرج علينا النبي ﷺ وأمامة بنت أبي العاص على عاتقه فصلى ، فاذا ركع وضعا ، ولما رفع رقعها ،

٥٩٩٧ - حديث أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن « أن أبا هريرة

رضي الله عنه قال : قبل رسول الله ﷺ الحسن بن علي وعنده الأفرع بن حابس التيمي جالسًا ، فقال الأفرع : إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدًا . فنظر إليه رسول الله ﷺ ثم قال : من لا يرحم لا يرحم .

٥٩٩٨ - حديث محمد بن يوسف حدثنا سفیان عن هشام عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت :

جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : تقبلون الصبيان فأقبلهم ، فقال النبي ﷺ : أو أمك لك أن تزع الله من قلبك الرحمة ،

٥٩٩٩ - حديث ابن أبي مرزوم حدثنا أبو عثمان قال حدثني زيد بن أسلم عن أبيه « عن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه قال : قدِم على النبي ﷺ سبي ، فاذا امرأة من السبي تحلب كدبها تسبي ، إذا وجدت صبيًا في السبي أخذته فالتصقته ببطنها يرضعته . فقال لها النبي ﷺ : أترين هذا طارحة ولها في النار ؟ قلنا : لا ،



وهي تقدير على أن لا سطرحة . فقال : الله أرحم بعباده من هذم بوقرها ،

**قوله** ( باب رحمة الولد وقبلته ومعاذته ) قال ابن بطلال : يجوز تقبيل الولد الصغير في كل عضو منه وكذا الكبير عند أكثر العلماء ما لم يكن عورة ، وتقدم في مناقب فاطمة عليها السلام أنه عليه السلام كان يقبلها ، وكذا كان أبو بكر يقبل ابنته عائشة . **قوله** ( وقال ثابت عن أنس : أخذ النبي عليه السلام إبراهيم فقبله وشبهه ) سقط هذا التعليق لآبي ذر عن غير الكشميني ، وقد وصله المؤلف في الجناز من طريق قريش بن حبان عن ثابت في حديث طويل . وإبراهيم هو ابن النبي عليه السلام من مارية القبطية . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر ، **قوله** ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . **قوله** ( ابن أبي يعقوب ) هو محمد بن عبد الله الضبي البصري ، وابن أبي نعم بضم النون وسكون المهملة هو عبد الرحمن ، واسم أبيه لا يعرف ، والسند كله إلى عبد الرحمن هذا بصريون ، وهو كوفي طاب الله ثوابه على توثيقه ، وشذ ابن أبي خيثمة لحكي عن ابن معين أنه ضعفه . **قوله** ( كنت شاهدا لابن عمر ) أي حاضرا عنده . **قوله** ( وسأله رجل ) الجملة حالية ، واسم الرجل السائل ما عرفت . **قوله** ( عن دم البعوض ) تقدم في المناقب بلفظ الذباب ، بضم المعجمة وموحدين ، قال السكراني لعله سأل عنهما معا . قلت : أو أطلق الراوي الذباب على البعوض لقرب شبهة منه وإن كان في البعوض معنى زائد ، قال الجاحظ : العرب تطلق على النحل والدبر وما أشبه ذلك ذبابا . **قوله** ( وقد قتلوا ابن النبي عليه السلام ) يعني الحسين ابن علي . **قوله** ( وسمعت النبي عليه السلام يقول ) هي جملة حالية . **قوله** ( ريمحاتاي ) كذا للاكثر ، ولآبي ذر عن المستمل والحموي ريمحاتي ، بكسر النون والتخفيف على الافراد وكذا عند النسفي ، ولآبي ذر عن الكشميني ريمحاتي ، بزيادة تاء التأنيث ، قال ابن التين : وهو وهم والصواب ريمحاتاي . قلت : كآية قرأه بفتح المثناة وتشديد الياء الأخيرة على التثنية لجملة وهما ، ويجوز أن يكون بكسر المثناة والتخفيف فلا يكون وهما ، والمراد بالريمان هنا الرزق قاله ابن التين ، وقال صاحب الفائق : أي هما من رزق الله الذي رزقيته ، يقال سبحانه الله وريمانه أي أسبح الله وأستزقه ، ويجوز أن يريد بالريمان المسموم يقال حبان بطاقة ريحان ، والمعنى أنهم بما أكرمهم الله وحبان به ، لأن الاولاد يشمون ويقبلون فسكانهم من جملة الرياحين . وقوله ( من الدنيا ، أي نصبي من الريمان الدنيوي ، وقال ابن بطلال يؤخذ من الحديث أنه يجب تقديم ما هو أوكد على المرء من أمر دينه لإنكار ابن عمر على من سأله عن دم البعوض مع ترك الاستغفار من الكبيرة التي ارتكبها بالاعانة على قتل الحسين فوبخه بذلك ، وإنما خصه بالذكر لعظم قدر الحسين ومكانته من النبي عليه السلام انتهى . والذي يظهر أن ابن عمر لم يقصد ذلك الوجه بعينه بل أراد التنبيه على جفاء أهل العراق وغلبة الجهل عليهم بالنسبة لأهل الحجاز ، ولا مانع أن يكون بعد ذلك أقوى السائل عن خصوص ما سأل عنه لأنه لا يحمل له كتمان العلم إلا إن حمل على أن السائل كان متمتتا . ويؤكد ماقلته أنه ليس في القصة ما يدل على أن السائل المذكور كان ممن أعان على قتل الحسين ، فإن ثبت ذلك فالقول ما قال ابن بطلال والله أعلم . الحديث الثاني ، **قوله** ( عبد الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، ومعنى في الزكاة من رواية ابن المبارك عن معمر وعبد الله بن أبي بكر بن حزم ، فنسب أباه لجد أبيه وادخال الزهري بينه وبين عروة رجلا يؤخذ بأنه قليل التدليس ، وقد أخرجه الأرمذي مختصرا من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن معمر بإسقاط عبد الله بن أبي بكر من السند ، فإن كان محفوفا احتمل أن يكون الزهري سمعه من عروة مختصرا

وسمعه عنه مطولا والافاقول ما قال ابن المبارك . **قوله** ( جاءني امرأة ومعهما بنتان ) لم أقف على اسمائهن ، وسقطت الوارد لغير أبي ذر من قوله « ومعهما » وكذا هو في رواية ابن المبارك . **قوله** ( فلم تجد عندي غير تمر واحدة فأعطيتها فقسمتها بين ابنتيها ) زاد معمر « ولم تأكل منها شيئا » . **قوله** ( ثم قامت فخرجت فدخل النبي ﷺ فحدثته ) هكذا في رواية هرو . ووقع في رواية هراك بن مالك عن عائشة « جاءني مسكينة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات فأعطت كل واحدة منهن تمر » ورفعت تمر « الى فيها لتأكلها فاستطعمتها ابتهاها فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها ، فاعجبني شأنها » الحديث أخرجه مسلم . ولطبراني من حديث الحسن بن علي نحوه ، ويمكن الجمع بأن مرادها بقولها في حديث عروة فلم تجد عندي غير تمر واحدة أي أخصها بها ، ويحتمل أنها لم يكن عندها في أول الحال سوى واحدة فأعطتها ثم وجدت ثنتين ، ويحتمل تعدد القصة . **قوله** ( من يلى من هذه البنات شيئا ) كذا للاكثر بفتح تاء مفتوحة أوله من الولاية ، والكشيميني بموحدة مضمومة من البلاء ، وفي رواية الكشيميني أيضا « دثني » وقواه عياض وأيده برواية شعيب بلفظ « من ابتلى » وكذا وقع في رواية معمر عند الترمذي ، واختلف في المراد بالابتلاء هل هو نفس وجودهن أو ابتلى بما يصدر منهن ، وكذلك هل هو على العموم في البنات ، أو المراد من اتصف منهن بالحاجة الى ما يفعل به . **قوله** ( فأحسن الين ) هذا يشعر بأن المراد بقوله في أول الحديث « من هذه » أكثر من واحدة ، وقد وقع في حديث أنس عند مسلم « من عال جاريتين ، ولاحد من حديث أم سلمة « من أنفق على ابنتين أو أختين أو ذاتي قرابة يحقنس عليهما » والذي يقع في أكثر الروايات بلفظ الاحسان وفي رواية عبد المجيد فصر عليهن ، ومثله في حديث عقبة بن عامر في « الادب المفرد » ، وكذا وقع في ابن ماجه وزاد « وأطعمهن وسأهن وكساهن » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني فأنق عليهن وزوجهن وأحسن أدهن وفي حديث جابر عند أحمد وفي الادب المفرد « يؤويهن ويرحمهن ويكفلهن » زاد الطبري فيه « ويزوجهن » وله نحوه من حديث أبي هريرة في « الاوسط » « ولترمذي وفي « الادب المفرد » من حديث أبي سعيد « فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهن » وهذه الاوصاف يجمعها لفظ « الاحسان » الذي اقتصر عليه في حديث الباب ، وقد اختلف في المراد بالاحسان هل يقتصر به على قدر الواجب أو بما زاد عليه ؟ والظاهر الثاني ، فان عائشة أعطت المرأة التمرة فأثرت بها ابتغيا فوصفها النبي ﷺ بالاحسان بما أشار اليه من الحكم المذكور ، فدل على أن من فعل معروفا لم يكن واجبا عليه أو زاد على قدر الواجب عليه عد محسنا ، والذي يقتصر على الواجب وان كان يوصف بكونه محسنا لكن المراد من الوصف المذكور قدر زائد ، وشرط الاحسان أن يوافي الشرح لا ما خالفه ، والظاهر أن الثواب المذكور إنما يحسن لفاعله إذا استمر الى أن يحصل استغناؤه عنه بزواج أو غيره كما أشير اليه في بعض ألفاظ الحديث ، والاحسان الى كل أحد بحسب حاله ، وقد جاء أن الثواب المذكور يحصل لمن أحسن لواحدة فقط ففي حديث ابن عباس المتقدم « فقال رجل من الاشراف : أو اثنتين ؟ فقال : أو اثنتين ، وفي حديث عوف بن مالك عند الطبراني « فقالت امرأة ، وفي حديث جابر « وقيل ، وفي حديث أبي هريرة « قلنا ، وهذا يدل على تعدد السائلين ، وزاد في حديث جابر « فرأى بعض القوم ان لو قال واحدة لقال واحدة » وفي حديث أبي هريرة « قلنا واثنتين ؟ قال : واثنتين . قلنا : واحدة ؟ قال : واحدة » وشاهده حديث ابن مسعود رفعه « من كانت له ابنة فأدبها وأحسن أدبها وعلمها فأحسن تعليمها وأوسع عليها من لمة الله التي أوسع عليها » أخرجه الطبراني بسند واه . **قوله**

(كن له ستر من النار) كذا في أكثر الأحاديث التي أشرت إليها ، ووقع في رواية عبد المجيد «حجابا» وهو بمضاد . وفي الحديث تأكيد حق البنات لما فهمن من الضعف غالبا عن القيام بمصالح أنفسهن ، بخلاف الذكور لما فهمن من قوة البدن وجزالة الرأي وإمكان التصرف في الأمور المحتاج إليها في أكثر الأحوال . قال ابن بطال : وفيه جواز سؤال المحتاج ، وسخط عاقبة لكونها لم تجد إلا ثمرة فأثرت بها ، وأن القليل لا يمنع التصديق بحقارته ، بل ينبغي للتصدق أن يتصدق بما تيسر له قل أو كثير . وفيه جواز ذكر المعروف إن لم يكن على وجه الفخر ولا المنة . وقال النووي تبعا لابن بطال : إنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهون البنات ، لجاء للشرع بزجرهم عن ذلك ، ورغب في إبقائهن وترك قتلن بما ذكر من الثواب الموعود به من أحسن الهم واجهد نفسه في الصبر عليهن . وقال شيخنا في «شرح الترمذي» : يحتمل أن يكون معنى الابتلاء هنا الاختبار ، أي من اختبر بشيء من البنات لينظر ما يفعل أحسن الهم أو يسوء ، ولهذا قيده في حديث أبي سعيد بالتقوى ، فإن من لا يتق الله لا يأمن أن يتضرر بمن وكله الله إليه ، أو يقصر عما أمر بفعله ، أو لا يقصد بفعله امتثال أمر الله وتحصيل ثوابه والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله (وأمامة بنت أبي العاص) أي ابن الربيع ، وهي ابنة زينب بنت النبي ﷺ . قوله (فاذا ركع وضع) كذا الأكثر بحذف المفعول ، ولا كشمس يعني «وضعها» ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الصلاة في أبواب سيرة المصل ، ووقع هنا باللفظ «ركع» ، وهناك باللفظ «سجد» . ولا منافاة بينهما بل يحمل على أنه كان يفعل ذلك في حال الركوع والسجود ، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة ، وهو رحمة الولد ، وولد الولد ولد . ومن شففته ﷺ ورحمته لأمامة أنه كان إذا ركع أو سجد يخشى عليها أن تسقط فيضعها بالأرض وكأنها كانت تتعلق بها لا تصبر في الأرض فتجزع من مفارقتها ، فيحتاج أن يحملها إذا قام . واستنبط منه بعضهم عظم قدر رحمة الولد لأنه تمارض حينئذ المحافظة على المبالغة في الخشوع والمحافظة على مراعاة خاطر الولد فقدم الثاني ، ويحتمل أن يكون ﷺ إنما فعل ذلك لبيان الجواز . الحديث الرابع ، قوله (أن أبا هريرة قال) كذا في رواية شعيب ، ووقع عند مسلم من رواية سفيان بن عيينة ومعهما فرقهما كلاهما عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة . قوله (وعنده الأقرع بن حابس) الجملة حالية ، وقد تقدم نسب الأقرع في تفسير سورة الحجرات ، وهو من الموافقة ، ومن حسن إسلامه . قوله (أن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا) زاد الاسماعيلي في روايته «ما قبلت المساناة قط» . قوله (من لا يرحم لا يرحم) هو بالرفع فيهما على الخبر ، وقال عياض : هو الأكثر ، وقال أبو البقاء «من» موصولة ويجوز أن تكون شرطية فيقرأ بالجزم فيهما ، قال السبيلي : جعله على الخبر أشبه بسياق الكلام ، لأنه سبق للرد على من قال «أن لي عشرة من الولد الخ» ، أي الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم ، ولو كانت شرطية لكان في الكلام بعض انقطاع لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف . قلت : وهو أولى من جهة أخرى ، لأنه يصير من نوع ضرب المثل ، ووجه بعضهم كونها موصولة لتكون الشرط إذا أعقبه نفي ينفي غالبا بل ، وهذا لا يقتضي ترجيحها إذا كان المقام لا نقا بكونها شرطية . وأجاز بعض شراح «المشارك» الرفع في الجزم والجزم فيهما والرفع في الأولى والجزم في الثاني وبالعكس فيحصل أربعة أوجه ، واستبعد الثالث ، ووجه بأنه يكون في الثاني بمعنى انتهى أي لا ترحموا من لا يرحم الناس ، وأما الرابع فظاهر وتقديره من لا يكن من أهل الرحمة فانه لا يرحم ، ومثله قول الشاعر :  
فقلت له احمل فوق طوقك أنها مطوقة من يأتيها لا يضيرها

وفي جواب النبي ﷺ للأفرع إشارة الى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل المحارم وغيرهم من الاجانب إنما يكون للشفقة والرحمة لا للذة والشهوة ، وكذا الضم والشم والمعاينة . الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفرياني ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، ووقع في رواية الاسماعيلى عن هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( جاء أعرابي ) يحتمل أن يكون هو الأفرع المذكور في النسخ قبله ، ويحتمل أن يكون قيس بن عاصم النخعي ثم السعدي ، فقد أخرج أبو الفرج الاصبهاني في « الاغانى » ما يشعر بذلك ولفظه « عن أبي هريرة أن قيس بن عاصم دخل على النبي ﷺ فذكر قصة فيها » فهل الا أن تزعم الرحمة منك ، فهذا أشبه بلفظ حديث عائشة . ووقع نحو ذلك لعينة بن حصن بن حذيفة الفزاري أخرجه أبو يعلى في مسنده بسند رجاله ثقات الى أبي هريرة قال « دخل عينة بن حصن على رسول الله ﷺ فرآه يقبل الحسن والحسين فقال : أتقبلهما يا رسول الله ؟ » ان الى عشرة فما قبلت أحدا منهم ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك لجميعهم فقد وقع في رواية مسلم « قدم ناس من الأعراب فقالوا . قوله ( تقبلون الصبيان ) كذا للكثر بحذف أداة الاستفهام ، وثبتت في رواية الكشمي . قوله ( فاقبلهم ) وفي رواية الاسماعيلى « فوالله ما قبلهم » وعند مسلم « فقال : نعم . قالوا : لكننا والله ما قبل » قوله ( أو أملك ) هو بفتح الواو والهمزة الاولى للاستفهام الانكارى ومعناه النفي ، أى لا أملك ، أى لا أقدر أن أجعل الرحمة في قلبك بعد أن زعمنا الله منه . ووقع عند مسلم بحذف الاستفهام وهى مرادة ، وعند الاسماعيلى « وما أملك ، وله في أخرى » ما ذنب ان كان الخ . قوله ( أن تزعم ) بفتح الهمزة في الروايات كلها مفعول أملك وحكى بعض شراح « المصابيح » كسر الهمزة على أنها شرط والجزاء محذوف ، وهو من جنس ما تقدم ، أى ان تزعم الله الرحمة من قلبك لا أملك لك ردها اليه . ووقع في قصة عينة « فقال النبي ﷺ : لا يرحم لا يرحم » . الحديث السادس . قوله ( حدثنا ابن أبي مريم ) هو سعيد ، ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه . وأبو غسان هو محمد بن مطرف ، والاستاد منه فصادا مديون . قوله ( قدم على النبي ﷺ سبى ) في رواية الكشمي « سبى » ، ويعلم قاف « قدم » وهذا السبى هو سبى هوازن . قوله ( فاذا امرأة من السبى تحلب ثديها تسقى ) كذا البستى والسرخسى بسكون المهملة من تحلب وضم اللام وثديها بالنصب وتسقى بفتح المشاة وبقاف مكسورة ، وللباقين « قد تحلب » بفتح الحاء وتشديد اللام أى تها لأن يحلب ، وثديها بالرفع في رواية الكشمي بالافراد والباقيين « ثديها » بالثنية ، والكشمي « سقى » بكسر الموحدة وفتح المهملة وسكون القاف وتكوين التثنية والباقيين « تسقى » بفتح العين المهملة من السقى وهو المشى بسرعة ، وفي رواية مسلم عن الحلواني وابن عسكر كلاهما عن ابن أبي مريم « ثبتنى » بموحدة ساكنة ثم مشاة مفتوحة ثم غين معجمة من الابتغاء وهو الطلب ، قال عياض : وهو وهم ، والصواب ما في رواية البخارى . وتعبه النووي بأن كلا من الروايتين صواب ، فهى ساعية وطالبة لولدها . وقال القرطبي : لا يخفى بحسن رواية « تسقى » ووضوحها ، ولكن لرواية ثبتنى وجها وهو طلب ولدها ، وحذف المفعول للعلم به ، فلا يخلط الراوى مع هذا التوجيه . قوله ( اذا وجدت صبيا في السبى أخذته فأصغته بطنها ) كذا للجميع ومسلم ، وحذف منه شيء . بينته رواية الاسماعيلى ولفظه « اذا وجدت صبيا أخذته فأرضعته فوجدت صبيا فأخذته فألومته بطنها » وعرف من سياقها أنها كانت فقدت صبيها وتضررت باجتماع اللبن في ثديها ، فكانت اذا وجدت صبيا أرضعته ليخف عنها ، فلما وجدت صبيا بيمينه أخذته فالتمته . ولم أقف على اسم هذا الصبي ولا على اسم أمه . قوله ( أمرونا ) ؟

بضم المثناة أى أنظنون؟ قوله ( قلنا لا ، وهى تقدر على أن لا تطرحه ) أى لا تطرحه طائفة أبدا . وفى رواية الاسماعيل : قلنا لا والله الخ . . قوله ( لله ) بفتح أوله لام تأكيد ، وصرح بالقسم فى رواية الاسماعيل فقال : والله لله ارحم الخ . . قوله ( بعباده ) كأن المراد بالعباد هنا من مات على الاسلام ، ويؤيده ما أخرجه أحمد والحاكم من حديث أنس قال : مر النبى ﷺ فى نفر من أصحابه وصبى على الطريق ، فلما رأت أمه القوم خفيت على ولدها أن يوطأ فأقبلت تسعى وتقول : ابنى ابنى ، وسعت فأخذته ، فقال القوم : يا رسول الله ما كانت هذه لتلقى ابنها فى النار ، فقال : ولا الله بطارح حبيبه فى النار ، فالتعبير بحبيبه يخرج الكافر . وكذا من شاء ادخله من لم يقب من مرتكبي الكبائر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة : لفظ العباد عام ومعناه خاص بالمؤمنين ، وهو كقوله تعالى ﴿ ورحمتى وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ﴾ فهى عامة من جهة الصلاحية وخاصة بمن كتبته له قال : ويحتمل أن يكون المراد أن رحمة الله لا يشبهها شيء لمن سبق له منها نصيب من أى العباد كان حتى الحيوانات . وفيه إشارة الى أنه ينبنى للمرء أن يجعل تعلقه فى جميع أموره بالله وحده ، وأن كل من فرض أن فيه رحمة ما حتى يقصد لاجلها فأنه سبحانه وتعالى أرحم منه ، فليقصد العاقل لحاجته من هو أشده رحمة ، قال : وفى الحديث جواز نظر النساء المسييات ، لأنه ﷺ لم ينه عن النظر الى المرأة المذكورة ، بل فى سياق الحديث ما يقتضى اذنه فى النظر اليها . وفيه ضرب المثل بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها لتحصيل معرفة الشيء على وجهه ، وأن كل الذى ضرب به المثل لا يحاط بحقيقته لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل ، ومع ذلك فقر بها النبى ﷺ للأسامعين بحال المرأة المذكورة . وفيه جواز ارتكاب أخف الضررين ، لأنه ﷺ لم ينه المرأة عن ارضاع الاطفال الذين أرضعتهم مع احتمال أنه يكبر بعضهم فيتزوج بعض من أرضعته المرأة معه ، لكن لما كانت حالة الارضاع ناجزة ، وما يخشى من المحرمية متروك اغتفر . قلت : ولفظ الصبي بالتذكير فى الخبر ينازع فى ذلك ، قال : وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وقد يستدل به على عكس ذلك ، فاما الاول فمن جهة أن الاطفال لولا أنهم كان بهم ضرورة الى الارضاع فى تلك الحالة ما تركها النبى ﷺ ترضع أحدا منهم ، وأما الثانى وهو أقوى فلأنه أقرها على إرضاعهم من قبل أن تقبين الضرورة اه ملخصا ، ولا يخفى ما فيه

## ١٩ - باب . جعل الله الرحمة فى مائة جزء

٦٠٠٠ - حدثنا الحكم بن نافع البهراني أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرنا سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : جعل الله الرحمة فى مائة جزء ، فأملك عندئذ تسعة وتسعين جزءا ، وأنزل فى الأرض جزءا واحدا ، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق ، حتى ترفع للفرس حافرهما عن ولدها خشية أن تصيبه .

[ الحديث ٦٠٠٠ - طرفه فى : ٦٤٦٩ ]

قوله ( باب ) بالتثنية ( جعل الله الرحمة فى مائة جزء ) هكذا ترجم بعض الحديث ، وفى رواية النسفى « باب من الرحمة ، والاسماعيل « باب » بغير ترجمة . قوله ( البهراني ) بفتح الموحدة وسكون الهاء نسبة الى قبيلة من قضاة

ينتهي نسبهم إلى بهر بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، نزل أكثرهم حصص في الاسلام . **قوله** ( جعل الله الرحمة في مائة جزء ) قال الكرماني كان المعنى يتم بدون الظرف فاعمل « في » زائدة أو متعلقة بمحذوف ، وفيه نوع مبالغة إذ جعلها منظروفا لها معنى بحيث لا يفوت منها شيء . وقال ابن أبي جرة : يحتدل أن يكون سبحانه وتعالى لما من على خلقه بالرحمة جعلها في مائة وعاء قاهبط منها واحدا للأرض . قلت : خلت أكثر الطرق عن الظرف كرواية سميد المقبرى عن أبي هريرة « أن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة » ، ولمسلم من رواية عطاء عن أبي هريرة « أن الله مائة رحمة » وله من حديث سلمان « أن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السجرات والأرض ، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض » ، وقال القرطبي : يجوز أن يكون معنى « خلق » اخترع وأوجد ، ويجوز أن يكون بمعنى قدر ، وقد ورده خلق بمعنى قدر في لغة العرب فيكون المعنى أن الله أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السماوات والأرض . وقوله « كل رحمة تسع طباق الأرض » المراد بها التعظيم والتكثير ، وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيرا . **قوله** ( فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءا ) في رواية عطاء . وآخر عنده تسعة وتسعين رحمة ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم « وخبا عنده مائة إلا واحدة » . **قوله** ( وأنزل في الأرض جزءا واحدا ) في رواية المقبرى « وأرسل في خلقه كلهم رحمة » وفي رواية عطاء « أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم » ، وفي حديث سلمان « فجعل منها في الأرض واحدة » ، قال القرطبي هذا نص في أن الرحمة يراد بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة ، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم . **قوله** ( فن ذلك الجزء تراحم الخلق ) حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه ( في رواية عطاء « فيها يتعاطفون ، وبها يتراحمون ، وبها تعطف الوحش على ولدها » ، وفي حديث سلمان « فيها تعطف الوالد على ولدها ، والوحش والطير بعضها على بعض » ، قال ابن أبي جرة : خص الفرس بالذكر لأنها أشد الحيوان المألوف الذي يماين المخاطبون حركته مع ولده ، ولما في الفرس من الخفة والسرعة في التنقل . ومع ذلك تتجنب أن يصل الضرر منها إلى ولدها . ووقع في حديث سلمان عند مسلم في آخره من الزيادة « فإذا كان يوم القيامة أكلها بهذه الرحمة مائة » وفيه إشارة إلى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراحمون بها أيضا ، وصرح بذلك المهلب فقال : الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في نفوسهم في الدنيا هي التي يتعاطفون بها يوم القيامة التبعات بينهم . قال : ويجوز أنه يستعمل الله تلك الرحمة فيهم فيرحمهم بها سوى رحمته التي وسعت كل شيء وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفا بها ، فهي التي يرحمهم بها زائدا على الرحمة التي خلقها لهم ، قال : ويجوز أن تكون الرحمة التي أمسكها عند نفسه هي التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض ، لأن استغفارهم لهم دال على أنه في نفوسهم الرحمة لأهل الأرض . قلت : وحاصل كلامه أن الرحمة رحمتان ، رحمة من صفة الذات وهي لا تعدد ، ورحمة من صفة الفعل وهي المعار إليها . ولكن ليس في شيء من طرق الحديث أن التي عند الله رحمة واحدة بل انفقت جميع الطرق على أن عنده تسعة وتسعين رحمة ، وزاد في حديث سلمان أنه يكملها يوم القيامة مائة بالرحمة التي في الدنيا ، فتعده الرحمة بالنسبة للخلق . وقال القرطبي : مقتضى هذا الحديث أن الله علم أنه أنوع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع ، فألهم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مرافقتهم ، فإذا كان يوم القيامة كل لعباده المؤمنين ما في قبلة مائة وكلها المؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ وكان بالمؤمنين رحيما ﴾ فان رحيما

من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها ، وبفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمة الدنيا ولا من غيرها إذا كل كل ما كان في علم الله من الرحمة للذين ، واليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ فسأكتبها للذين يتقون ﴾ الآية . وقال الكرماني : الرحمة هنا عبارة عن القدرة المتعانة بإيصال الخير ، والقدرة في نفسها غير متناهية ، والتعلق غير متناه ، لكن حصره في مائة على سبيل التمثيل تسميلاً للفهم وتقليلاً لما عند الخلق وتكثيراً لما عند الله سبحانه وتعالى ، وأما مناسبة هذا العدد الخاص لحسكي القرطبي عن بعض الشراح أن هذا العدد الخاص أطلق لإرادة التكثير والمبالغة فيه ، وبعقبه بأنه لم يجر عادة العرب بذلك في المائة وإنما جرى في السبعين ، كذا قال . وقال ابن أبي جرة : ثبت أن نار الآخرة تفصل نار الدنيا وتسع وستين جزءاً فإذا قوبل كل جزء برحمة زادت الرحمت ثلاثين جزءاً ، فيؤخذ منه أن الرحمة في الآخرة أكثر من النعمة فيها . ويؤيده قوله « غلبت رحمتي غضبي » . قلت : لكن تبقى مناسبة خصوص هذا العدد ، فيحتمل أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لتكونه مثل عدد درج الجنة ، والجنة هي محل الرحمة ، فيمكن كل رحمة بازاء درجة ، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى ، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة ، وأعلام منزلة من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة . وقال ابن أبي جرة : في الحديث إدخال السرور على المؤمنين ، لأن العادة أن النفس بكل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً بما يكون موعوداً . وفيه الحث على الإيمان ، واتساع الرجاء في رحمة الله تعالى المدخرة . قلت : وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في الرقاق « فلو يعلم الكافر بكل ما عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة » ، وأفرده مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى

## ٢٠ - باب قتل الولد خشية أن يأكل معه

٦٠٠١ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شريك عن عبد الله قال قلت : يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك . قال : ثم أي ؟ قال : أن تزاني حيلة جارك . وأنزل الله تصديق قول النبي ﷺ ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴾

**قوله** ( باب قتل الولد خشية أن يأكل معه ) تقدير الكلام : قتل المرء ولده الخ فالضمير يعود للقدر في قوله قتل الولد . ووقع لأبي ذر عن المستمل والكشميني « باب أي الذنب أعظم » وعند النسائي « باب من الرحمة » وذكر فيه حديث ابن مسعود « أي الذنب أعظم » الحديث ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

## ٢١ - باب وضع الصبي في الحبر

٦٠٠٢ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي

ﷺ وضع صبيًا في حجره يُحنكهُ فبال عليه ، فذُها بماء فأتبعه ،

قوله ( باب وضع الصبي في الحجر ) ذكر فيه حديث عائشة ؓ ان النبي ﷺ وضع صبيًا في حجره ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وتقدم أيضا قريبا في العقيدة ، ويستفاد منه الفرق بالاطفال والصبر على ما يحدث منهم وعدم مؤاخذتهم لعدم تكليفهم

## ٢٢ - باب وضع الصبي على الفخذ

٦٠٠٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عارمٌ حدثنا المعتمر بن سليمان يحدث عن أبيه قال سمعتُ أبا تيممة يحدث عن أبي عثمان للنهدي يحدثه أبو عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان رسول الله ﷺ يأخذني فيقعدني على فخذه ويقعد الحسن بن علي على فخذه الآخر ثم يضمهما ثم يقول : اللهم أرحهما فاني أرحهما . وعن علي قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان عن أبي عثمان قال التيمي : فوقع في قلبي منه شيء قلت : حدثتُ به كذا وكذا فلم أستمه من أبي عثمان ، فنظرتُ فوجدتهُ عندي مكتوبًا فيما سمعتُ .

قوله ( باب وضع الصبي على الفخذ ) هذه الترجمة أحسن من التي قبلها ، وذكر فيه حديث أسامة بن زيد . قوله ( عن أبيه ) هو سليمان بن طرخان التيمي ، وأبو تيممة هو طريف بمهملة بوزن عظيم ابن مهالد بالجيم المجعوم بالجيم مصغر . قوله ( فيقعدني على فخذه ويقعد الحسن بن علي على فخذه الآخر ) استشكله الداودي فيما نقله ابن التين فقال : لا أدري ذلك وقع في وقت واحد لأن أسامة أكبر من الحسن ، ثم أخذه يستدل على ذلك ، والأمر فيه أوضح من أن يحتاج إلى دليل فإن أكثر ما قبل في عمر الحسن عند وفاة النبي ﷺ ثمان سنين وأما أسامة فكان في حياة النبي ﷺ رجلا ، وقد أمره على الجيش الذي اشتمل على عدد كثير من كبار المسلمين كعمر كما تقدم بيانه في ترجمته في المناقب ، وصرح جماعة بأنه كان عند موت النبي ﷺ ابن عشرين سنة ، وذكر الواقدي في المغازي عن محمد بن الحسن بن أسامة عن أمه قالوا : توفي رسول الله ﷺ وأسامة ابن تسع عشرة سنة ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع من النبي ﷺ وأسامة مرافق والحسن ابن سنتين مثلا ويكون إقاعده أسامة في حجره لسبب اقتضى ذلك كمرض مثلا أصاب أسامة ، فكان النبي ﷺ لمحبه فيه ومهومة عنده يمرضه بنفسه ، فيحتمل أن يكون أقعده في تلك الحالة ، وجاء الحسن ابن ابنته فأقعده على الفخذ الأخرى وقال معتذرا عن ذلك : إني أحبهما ، والله أعلم . قوله ( وعن علي قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان ) أما علي فهو علي بن عبد الله المدني ، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان ، وأما سليمان فهو التيمي المذكور قبل ، ثم هو معطوف على السند الذي قبله وهو قوله : حدثنا عبد الله بن محمد ، فيكون من رواية البخاري عن علي ، واسكنه عبر عنه بصيغة عن فقال : حدثنا عبد الله بن محمد الخ وعن علي الخ ، ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله : حدثنا عارم ، فيكون من رواية البخاري عن شيخه بواسطة قرينه عبد الله بن محمد ، ولا يستغرب ذلك من رواية الاقران ولا من البخاري فقد حدث بالكثير عن كثير من شيوخه ويدخل أحيانا بينهم بواسطة ، وقد حدث عن عارم بالكثير بغير واسطة منها ما سيأتي قريبا في باب قول النبي



يسروا ولا تعسروا ، وأدخل هنا بينه وبين عبد الله بن محمد الجمعي ، ووقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث « قيل لأبي عبد الله : من يقول عن علي ؟ فقال : حدثنا عبد الله بن محمد ، انتهى فإن كان محفوظا صح الاحتمال الأخير وبالله التوفيق . قوله ( قال النعمي ) هو موصول بالسند المذكور . قوله ( فوقع في قلب من شيء ) يعني شك هل سمعه من أبي تميم عن أبي عثمان أو سمعه من أبي عثمان بغير واسطة ، وفي السند على الأول ثلاثة بصريون من التابعين في نسق من سليمان التيمي فصاعدا ، وليس لأبي تميم في البخاري إلا هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الاحكام من روايته عن جندب البجلي . قوله ( فوجدته عندي مكتوبا فيما سمعت ) أي من أبي عثمان ، فكانه سمعه من أبي تميم عن أبي عثمان ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه أو كان سمعه من أبي عثمان فثبت فيه أبو تميم ، وانتزع منه بعضهم جواز الاعتماد في تحديثهم على خطه ولو لم يتذكر السماع ، ولا حجة فيه لاحتمال التذكر في هذه الحالة ، وقد ذكر ابن الصلاح المسألة ونقل الخلاف فيها ، والراجح في الرواية الاعتماد

### ٢٣ - باب حسن العهد من الإيمان

٩٠٠٤ - **عبد بن إسماعيل** حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة - وأقد هلكت قبل أن يتزوجني بثلاث سنين - لما كنت أسمه يذكرها . ولقد أمره ربُّه أن يبشرها ببنت في الجنة من قصب . وإن كان ليذبح الشاة ثم يهدي في خلقتها منها »

**قوله** ( باب حسن العهد من الإيمان ) قال أبو عبيد : العهد هنا رعاية الحرمة . وقال عياض : هو الاحتفاظ بالشيء والملازمة له . وقال الراغب : حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال . وعهد الله تارة يكون بما ركزه في العقل وتارة بما جهده به الرسل ، وتارة بما يلزمه المكلف ابتداء كالنذر ، ومنه قوله تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) وأما لفظ « العهد » فيطلق بالاشتراك بأزاء معان أخرى ، منها الزمان والمكان واليمين والذمة والصحة والميثاق والإيمان والنصيحة والوصية والمطر ويقال له العهد أيضا . **قوله** ( عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة ) قد تقدم شرحه في ترجمة خديجة من كتاب المناقب . وقوله « على خديجة » يريد من خديجة فأقام « على » مقام « من » وحروف الجر تتناوب في رأى . أو « على » سببية أى بسبب خديجة . وقوله فيه « ولقد أمره ربُّه الخ » تقدم شرحه هناك أيضا ، ولكن أوردته هناك من حديث عبد الله بن أبي أوفى ، وقوله فيه « وإن كان ليذبح الشاة ثم يهدي في خلقتها منها » زاد في رواية الليث عن هشام في فضل خديجة ما يسمعون ، وقد تقدم هناك بيان الاختلاف في ضبط هذه اللفظة ، وإن عطفة من الثبيلة ، وخلقتها بضم الميمجة أى خلقتها . وقال الخطابي : الخلة مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجماعة ، تقول : رجل خلة وامرأة خلة وقوم خلة ، ويحتمل أن يكون فيه محذوف تقديره : إلى أهل خلتها ، أى أهل صداقتها ، والخلة الصداقة والخليل الصديق . قلت : وقع في رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم نهدى إلى خلانها » وسبق في المناقب من وجه آخر عن هشام بن عروة « وإلى أصدقائها » والبخاري في « الأدب المفرد » من حديث أنس « كان النبي ﷺ إذا أتى

بالشيء يقول : اذهبوا به الى فلانة فانها كانت صديقة لخديجة . ( تنبيه ) : جرى البخاري على عادة في الاكتفاء بالاشارة دون التصريح ، فان لفظ الترجمة قد ورد في حديث يتعلق بخديجة رضى الله عنها أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب ، من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : جاءت عجوز الى النبي ﷺ فقال : كيف أنتم ، كيف حالكم ، كيف كنتم بعدنا ؟ قالت : بخير بأبي أنت وأمي يا رسول الله . فلما خرجت قلت : يا رسول الله تقبل على هذه العجوز هذا الاقبال ؟ فقال : يا عائشة إنما كانت تأتينا زمان خديجة ، وإن حسن العهد من الايمان ، وأخرجه البيهقي أيضا من طريق مسلم بن جنادة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله بمعنى القصة وقال : غريب . ومن طريق أبي سالة عن عائشة نحوه وإسناده ضعيف

## ٢٤ - باب فضل من يقول يتيمًا

٦٠٠٥ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثني عبد العزيز بن أبي حازم قال حدثني أبي قال سمعت سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا » . وقال بإصبعيه السبابة والوسطى ، قوله ( باب فضل من يقول يتيمًا ) أي يربيه وينفق عليه . قوله ( عبد العزيز بن أبي حازم ) أي سلمة بن دينار قوله ( أنا وكافل اليتيم ) أي القيم بأمره ومصلحه ، زاد مالك من مرسل صفوان بن سليم « كافل اليتيم له أو لغيره ، ووصله البخاري في « الادب المفرد » والطبراني من رواية أم سعيد بنت مرة الفهرية عن أبيها ، ومعنى قوله له بأن يكون جدا أو عما أو أبا أو نحو ذلك من الاقارب ، أو يكون أبو المولود قد مات فتقوم أمه مقامه أو ماتت أمه فقام أبوه في تربيته مقامها . وأخرج البزار من حديث أبي هريرة موصولا « من كفل يتيمًا ذا قرابة أو لا قرابة له ، وهذه الرواية تفسر المراد بالرواية التي قبلها . قوله ( وأشار بإصبعيه السبابة ) في رواية الكشميهني « السبابة ، بمهمل بدل الموحدة الثانية ، والسبابة هي الاصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لانها يسبح بها في الصلاة فيشار بها في التشهد لذلك ، وهي السبابة أيضا لأنها يسب بها الشيطان حينئذ . قال ابن بطال : حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبي ﷺ في الجنة ، ولا منزلة في الآخرة أفضل من ذلك . قلت : قد تقدم الحديث في كتاب القمان وفيه « وفرج بينهما » أي بين السبابة والوسطى ، وفيه إشارة الى أن بين درجة النبي ﷺ وكافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى ، وهو نظير الحديث الآخر « بعثت أنا والساعة كهاتين » الحديث ، وزعم بعضهم أنه ﷺ لما قال ذلك استوت أصبعاه في تلك الساعة ثم عادتا الى حالهما الطبيعية الأصلية تأكيداً لاسر كفاة اليتيم . قلت ومثل هذا لا يثبت بالاحتمال ، ويكفي في اثبات قرب المنزلة من المنزلة أنه ليس بين الوسطى والسبابة إصبع أخرى ، وقد وقع في رواية لأم سعيد المذكورة عند الطبراني « معي في الجنة كهاتين » يعني المسبحة والوسطى « اذ اتقي ، ويحتمل أن يكون المراد قرب المنزلة حالة دخول الجنة ، لما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن هريرة رفعه « أنا أول من يفتح باب الجنة ، فإذا امرأة تبادرتني فأقول : من أنت ؟ فتقول : أنا امرأة تأبى على أيتام لي » ورواته لا بأس بهم ، وقوله « تبادرتني » أي لتدخل معي أو تدخل في أثرى ، ويحتمل أن يكون المراد بمجروح الامرين : سرعة الدخول ، وهو المنزل . وقد أخرج أبو داود من حديث عوف بن مالك رفعه « أنا وامرأة سمعاهما الحديثين كهاتين يوم القيامة : امرأة ذات منصب وجمال حبست نفسها على يتاماها حتى ماتوا أو بانوا ، فهذا

فيه قيد زائد وتقييده في الرواية التي أشرت إليها بقوله « انني الله » أي فيما يتعلق باليقيم المذكور . وقد أخرج الطبراني في « المعجم الصغير » من حديث جابر « قلص يا رسول الله مم أضرب منه يقيمي ؟ قال : مم كنت ضاربا منه ولدك غير وافي مالك بماله » وقد زاد في رواية مالك المذكور « حتى يستغنى عنه » فيستفاد منه أن الكفالة المذكورة أحدا . قال شيخنا في « شرح الزمعي » أهل المحكمة في كون كافل اليقيم يشبه في دخول الجنة أو شبهة متزانه في الجنة بالقرب من النبي أو منزلة النبي لكون النبي شاه أن يبعث إلى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلا لهم ومعلما ومرشدا ، وكذلك كافل اليقيم يقوم بكفالة من لا يعقل أمر دينه بل ولا دنياه ، ويرشده ويعلمه ويحسن أدبه ، فظهرت مناسبة ذلك اه ملخصا

### ٢٥ - باب الساعي على الأرملة

٦٠٠٦ - **حدثنا** اسماعيل بن عبيد الله قال حدثني مالك « عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبي ﷺ قال : الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله ، أو كالمذي بصوم النهار ويقوم الليل » **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ثور بن زيد الليلي عن أبي ثبيت مولى ابن مطيع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . منه

**قوله** ( باب الساعي على الأرملة ) أي في مصالحها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة موصولا وحديث صفوان بن سليم مرسلا كلاهما من رواية مالك ، وقد تقدم شرحه في كتاب النفقات

### ٢٦ - باب الساعي على المسكين

٦٠٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن أبي ثبيت « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله . وأحسبه قال بَشْكُ التَّعَنِّي : كالتَّامُّ لَا يَفْقَرُ وَكَالتَّامُّ لَا يَفْطُرُ »

**قوله** ( باب الساعي على المسكين ) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله مقتضرا عليه دون المرسل ، ووقع في هذه الرواية كالجاهد في سبيل الله ، وأحسبه قال بَشْكُ التَّعَنِّي وهو رواية عن مالك كالتَّامُّ لَا يَفْقَرُ ، ولفظ الرواية التي قبلها لاسماعيل بن أبي أريس عن مالك كالجاهد أو كالمذي بصوم ، الحديث ، وقد تقدم بيان ذلك واضحا في كتاب النفقات

### ٢٧ - باب رحمة الناس والبهائم

٦٠٠٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي سليمان مالك بن الحويرث قال « أئينا النبي ﷺ ونحن شُبُهَةٌ متقاربون ، فأقمنا عدَّةَ عشرين ليلة ، فظننا أننا اشتدنا أهانا ، وسألنا عن

تَرَكَنَا فِي أَهْلِنَا فَأَخْبَرَنَا ، وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا ، فَقَالَ : ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَمَلُّوهُمْ ، وَصُومُوا ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلُّ ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، ثُمَّ لِيُؤْمِسْكُمْ أَكْبَرُكُمْ » .

٦٠٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّيَّانِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ ، فَوَجَدَ بَثْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَذَا كَلْبٌ يَلْبَثُ يَا كُلُّ الْغُرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي ، فَنَزَلَ لِلْبَثْرِ فَلَا حُفَّةَ مِمَّ أَمْسَكُهُ بَفِيهِ فَسَقَى الْكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَرَّ لَهُ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنْ لَنَا فِي لَبَّائِهِمْ أَجْرًا ؟ فَقَالَ : فِي كُلِّ ذَاتٍ كَيْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ » .

٦٠١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةٍ وَقَفْنَا مَعَهُ ، فَقَالَ أَعْرَابِي وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَحْدَا ، وَلَا تَرَمْ مَعَنَا أَحَدًا . فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ : لَقَدْ حَبَّرْتَ وَاسْمًا . يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ » .

٦٠١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ « سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحِمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى » .

٦٠١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ حَقٌّ » .

٦٠١٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ « قَالَ سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ » .

[ الحديث ٦٠١٣ - طرفه في : ٧٣٧٦ ]

**قوله** ( باب رحمة الناس والبهائم ) أي صدور الرحمة من الشخص لغيره ، وكأناه أشار إلى حديث ابن مسعود رفعه قال « لَنْ تَوُفَّقُوا حَتَّى تَرْحَمُوا ، قَالُوا كَلْنَا رَحِيمَ رَسُولِ اللَّهِ ، قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِرَحْمَةٍ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ ، وَلَكِنَّهَا رَحْمَةُ النَّاسِ رَحْمَةُ الْعَامَةِ » أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ . وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَحَادِيثُ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحَوَارِثِ وَفِيهِ « وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلُّ » ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ « وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا » وَهُوَ لِلْكَثْرِ بِقَافَيْنِ مِنَ الرَّقَّةِ ، وَلِقَابَيْهِ وَالْأَصْبَلِيَّ وَالْكَشْمِيرِيَّ بِنَاءً ثُمَّ قَافٍ مِنَ الرَّفْقِ ، وَقَوْلُهُ « شَبِيبَةٌ » بَفَتْحٍ الْمَجْمُوعَةُ وَالْمَوْحَدَةُ جَمْعُ شَابٍ مِثْلُ بَارٍ وَبَرَّةٍ ، وَقَوْلُهُ « فَقَالَ ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَمَلُّوهُمْ » وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَةِ « لَوْ

رجعتم الى اهلكم فمستموم ، استدلل به ابن التين على أن الحجرة قبل الفتح لم تكن واجبة على الايمان بل على البعض ، وفيه نظر ، ومن أين له ان وفود مالك ومن معه كان قبل الفتح ؟ وقوله « وصلوا كما رأيتموني أصلي » حكى ابن التين عن الداودي أنه فيه دلالة على إمامة الصبيان ، وزيفه فأجاد . الحديث الثاني حديث أبي هريرة « في كل ذات كبد رطبة أجر » ، وفيه قصة الرجل الذي سقى السكاب ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الشرب فيل كتاب الاستقراض ، والرطوبة هنا كناية عن الحياة ، وقيل إن السكبد إذا ظممت ترطبت بدليل أنها إذا ألفت في النادر ظهر منها الرشح ، والسبب في ذلك ان النار تخرج منها رطوبتها الى خارج ، وقد تقدم في بدء الخلق أن القصة المذكورة وقع نحوها لاسراء ، وحمل على التعدد . الحديث الثالث حديث أبي هريرة أيضا في قصة الأعرابي الذي قال « اللهم ارحمني ومحمدا ، وقد تقدمت الإشارة اليه في كتاب الوضوء ، وأنه الذي بال في المسجد ، وأنه ذو الخويصرة النجاني ، وقيل الأقرع بن حابس . وأخرج ابن ماجه وصححه ابن حبان من وجه آخر عن أبي سلفة عن أبي هريرة قال دخل الأعرابي المسجد فقال : اللهم اغفر لي ولمحمد ولا تقفر لأحد منا ، فقال النبي ﷺ : لقد احتظرت واسعا ثم تنحى الأعرابي فقال في ناحية المسجد الحديث . قوله ( لقد حجرت واسعا ، يريد رحمة الله ) حجرت بمهمة ثم جيم فنية ثم راء أي ضيق وزنا ومعنى ، ورحمة الله واسعة كما قال تعالى ، وانفقت الروايات على أن « حجرت ، بالراء لكن نقل ابن التين أنها في رواية أبي ذر بالزاي ، قال وهما بمعنى ، والقائل « يريد رحمة الله ، بعض روايته وكأنه أبو هريرة ، قال ابن بطلال : أنكر ﷺ على الأعرابي لكونه يحل برحمة الله على خلقه ، وقد أنقذ الله تعالى على من فعل خلاف ذلك حيث قال ( والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ) وقوله في الرواية الأخرى « احتظرت ، بحاء مهمة وظاء مشاة بمعنى امتنعت . مأخوذ من الحظار بكسر أوله وهو الذي يمنع ماوراءه . الحديث الرابع . قوله ( زكريا ) هو ابن أبي زائدة ، وطاهر هو الشعبي . قوله ( ترى المؤمنين في تراحمهم ) قال ابن أبي جرة المراد من يسكون إيمانه كاملا . قوله ( وتوادهم ) بتشديد الدال ، والاصل التواد فادغم ، والتواد تفاعل من المودة ، والود والوداد بمعنى وهو تقرب شخص من آخر بما يحب . قوله ( ونعاطفهم ) قال ابن أبي جرة : الذي يظهر أن التراحم والتواد والتعاطف وان كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف ، فالأتراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضا بأخوة الايمان لا بسبب شيء آخر ، وأما التواد فالمراد به التواصل الجالب المحبة كالأزاور والنهادي ، وأما التعاطف فالمراد به اعانة بعضهم بعضا كما يعطف الثوب عليه ليقيه اه ملخصا . ووقع في رواية الاعمش عن الشعبي وخيشمة فرقهما عن النعمان عند مسلم « المؤمنون كرجل واحد اذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحصى والسهر ، وفي رواية خيشمة اشتكى وان اشتكى رأسه كله . قوله ( كمثل الجسد ) أي بالنسبة الى جميع أعضائه ، ووجه التشبيه فيه التوافق في التنب والراحة . قوله ( تداعى ) أي دعا بعضه بعضا الى المشاركة في الألم ، ومنه قولهم تداعى الحيطان أي تساقطت أو كادت . ( قوله ( بالسهر والحصى ) أما السهر فلأن الألم يمنع النوم ، وأما الحصى فلأن فقد النوم يشير ما . وقد عرف أهل الخلق الحصى بأنها حرارة هربزية تشتمل في القلب فتشبه منه في جميع البدن فتشتمل اشتعالا يضر بالأفعال الطبيعية . قال القاضي هياض : فتشبيه المؤمنين بالجسد الواحد تمثيل صحيح ، وفيه تقريب لفهم وإظهار للعاني في الصور المرئية ، وفيه تعظيم حقوق المسلمين والحرص على تعاونهم وملاطفة بعضهم بعضا . وقال ابن أبي جرة : شبه النبي ﷺ بالإيمان

بالجسد وأهله بالأعضاء ، لأن الإيمان أصل وفروعه التكليف ، فإذا أدخل المرء بشيء من التكليف شأن ذلك  
 الإخلال الأصل ، وكذلك الجسد أصل كالشجرة وأعضاؤه كالأغصان ، فإذا اشتكى عضو من الأعضاء اشتكت  
 الأعضاء كلها كالشجرة إذا ضرب غصن من أغصانها اهتزت الأغصان كلها بالانحراك والاضطراب . الحديث الخامس  
 حديث أنس : ما من مسلم غرس غرساً ، تقدم شرحه في المزارعة ، وقوله : أو دابة ، إن كان مأخوذاً من ديب على  
 الأرض فهو من عطاف العام على الخاص ، وإن كان المراد الهداية في العرف فهو من عطاف جنس على جنس وهو  
 الظاهر هنا . قال ابن أبي جرة : يدخل الفارس في عموم قوله إنسان ، فإن فضل الله واسع ، وفيه التنويه بقدر  
 المؤمن وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عيناً . وفيه الترغيب في التصرف على لسان المعلم ، والحض على التزام  
 طريق المصلحين ، والإرشاد إلى ترك المقاصد الفاسدة والترغيب في المقاصد الصالحة الداهية إلى تكثير الثواب ،  
 وأن تعاطى الأسباب التي اقتضتها الحكمة الربانية من عمارة هذه الدار لا يتنافى العبادة ولا طريق الزهد ولا التوكل .  
 وفيه التحريض على تعلم السنة ليعلم المرء ماله من الخير فيمرغب فيه ، لأن مثل هذا الفضل المذكور في الفرس لا يدرك  
 إلا من طريق السنة . وفيه إشارة إلى أن المرء قد يصل إليه من الشر ما لم يعمل به ولا يقصد إليه فيحذر من ذلك ،  
 لأنه لما جلا حصول هذا الخير بهذا الطريق جاز حصول مقابله له ملخصاً . الحديث السادس حديث جرير : **قوله**  
 ( عمر بن حفص ) أي ابن غياث ، والسند كله كوفيون . **قوله** ( من لا يرحم لا يرحم ) تقدم هذا المتن في أثناء  
 حديث أبي هريرة في باب رحمة الولد ، ووقع في حديث جرير في رواية لمسلم : من لا يرحم الناس لا يرحمه الله ،  
 وهو عند الطبراني بلفظ : من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء ، وله من حديث ابن مسعود رفعه  
 : ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء ، ورواه ثقات ، وهو في حديث عبد الله بن عمر ، وعند أبي داود  
 والترمذي والحاكم بلفظ : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ، وهذا الحديث قد اشتهر بالسلسل بالاولية ،  
 وفي حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني في الاوسط : من لم يرحم المسلمين لم يرحمه الله ، قال ابن بطال : فيه الخوض  
 على استعمال الرحمة لمجسيع الخلق فيدخل المؤمن والكافر واليهائم المملوك منها وغهم المملوك ، ويدخل في الرحمة  
 التعاهد بالأطعام والسقي والتخفيف في الحمل وترك التعدي بالضرب . وقال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المعنى  
 من لا يرحم غيره بأي نوع من الاحسان لا يحصل له الثواب كما قال تعالى ( هل جزاء الاحسان إلا الإحسان ) ،  
 ويحتمل أن يكون المراد من لا يكون فيه رحمة الايمان في الدنيا لا يرحم في الآخرة ، أو من لا يرحم نفسه بامثال  
 أوامر الله واجتناب نواهيه لا يرحمه الله لأنه ليس له عنده عهد ، فتكون الرحمة الاولى بمعنى الأعمال والثانية بمعنى  
 الجوار ، أي لا يثاب إلا من عمل صالحاً ، ويحتمل أن تكون الاولى المصدقة والثانية البلاء ، أي لا يسلم من البلاء  
 إلا من تصدق ، أو من لا يرحم الرحمة التي ليس فيها ثابثة أذى لا يرحم مطلقاً ، أولاً ينظر الله بعين الرحمة إلا  
 لمن جعل في قلبه الرحمة ولو كان عمله صالحاً له ملخصاً . قال : وينبغي للمرء أن يتفقد نفسه في هذه الأوجه كلها ، فما  
 قصر فيه لجأ إلى الله تعالى في الاعانة عليه

## ٢٨ - باب الوصاية بالجار

وقوله الله تعالى ( واهْدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ، وبالوالدين إحساناً - إلى قوله - مُخْتَلَاً فَخُوراً )

٦٠١٤ - **حدثنا** اسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : مازال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه .

٦٠١٥ - **حدثنا** محمد بن مينال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : مازال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه .

**قوله** ( باب الوصاية بالجوار ) بفتح الواو وتخفيف الصاد المهملة مع المد لفة في الوصية ، وكذا الوصاية بابدال الحمزة ياء وهما بمعنى ، لكن الاول من اوصيت والثاني من وصيت . ( تبليغ ) وقع في شرح شيخنا ابن الملقن هنا بسملة وبعدها كتاب البر والصلة ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي انصت لها ، ويؤيد ما عندنا أن أحاديث صلة الرحم تقدمت وأحاديث بر الوالدين قبلها والوصية بالجوار وما يتعلق بها ذكرت هنا وتلاها باقي أبواب الأدب وقوله هنا بعد الباب ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ) يؤيد ذلك لأنه بوب على ترتيب ما في هذه الآية ، فبدأ ببر الوالدين ونفى بذى القربى وثلاث بالجوار وربع بالصاحب . ولم يبق ذلك أيضا في مستخرج الاسماعيل ولا أبي نعيم . **قوله** ( وقول الله تعالى ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ) الآية ) كذا لا في ذر ولباقين بعد قوله ( إحسانا ) الى قوله ( عتلا غفورا ) وللنسخ وقوله تعالى ( وبالوالدين إحسانا ) الآية ، والمراد من هذه الآية هنا قوله تعالى ( والجوار ذى القربى والجوار الجنب ) وثبت للنسخ البسملة قبل الباب وكأنه للاتصال الى نوع غير الذي قبله ، ورأيت في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن كتاب البر والصلة ولم أره لغيره ، والجوار القريب من بينهما قرابة والجوار الجنب بمخلافه وهذا قول الأكثر ، وأخرجه الطبري بسند حسن عن ابن عباس ، وقيل الجوار القريب المسلم والجوار الجنب غيره وأخرجه أيضا الطبري عن نوف البكالي أحد التابعين ، وقيل الجوار القريب المرأة والجنب الرفيق في السفر . ثم ذكر فيه حديثين : الاول حديث عائشة ، **قوله** ( أبو بكر بن محمد ) أي ابن عمرو بن حزم ، وعمرة هي أمه ، والسند كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وقد سمع يحيى بن سعيد وهو الانصارى من عمرة كثيرا وربما دخل بينهما واسطة مثل هذا ، وروايته عن أبي بكر المذكور من الاقران . **قوله** ( ما زال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه ) أي يأمر عن الله بتوريث الجوار من جاره . واختلف في المراد بهذا التورث فقيل : يجعل له مشاركة في المال بفرض سهم يعطاه مع الاقارب ، وقيل المراد أن ينزل منزلة من يرث بالبر والصلة ، والاول أظهر فإن الثاني استمر ، والخبر مشعر بان التورث لم يقع . ويؤيده ما أخرجه البخارى من حديث جابر نحو حديث الباب بلفظ د حتى ظننت أنه يجعل له ميراثا ، وقال ابن أبي حمزة : الميراث على قسمين حسي ومعنوي ، فالحسي هو المراد هنا ، والمعنوي ميراث العلم ، ويمكن أن يلاحظ هنا أيضا فإن حق الجوار على الجوار أن يعطيه ما يحتاج اليه والله أعلم . واسم الجوار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصادق والدود والغريب والبلدي والمنافع والضار والقريب والاجنبي والاقرب دارا والابعد ، وله مراتب بعضها أعلى من بعض ، فأعلاها من اجتمعت فيه الصفات الاول كلها ثم أكثرها وهلم جرا الى الواحد ، وعكسه

من اجتمعت فيه الصفات الاخرى كذلك ، فيعطى كل حقه بحسب حاله ، وقد تعارض صفتان فاكثر فيرجع الى يسارى ، وقد حمله عبد الله بن عمرو أحد من روى الحديث على العموم ، فأمر لما ذبحت له شاة أن يهدى منها لجاره اليهودى ، أخرجه البخارى في الادب المفرد ، والترمذى وحسنه ، وقد وردت الاشارة الى ما ذكرته فى حديث مرفوع أخرجه الطبرانى من حديث جابر رفعه ، الجيران ثلاثة : جار له حق وهو المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام ، وجار له ثلاثة حقوق مسلم له رحمه له حق الجوار والاسلام والرحم ، قال الفرطى : الجار يطلق ويراد به الداخل فى الجوار ، ويطلق ويراد به المجاور فى الدار وهو الاغلب ، والذي يظهر أنه المراد به فى الحديث الثانى لأن الاول كان يرث ويورث ، فإن كان هذا الخبر صدر قبل نسخ التوريت بين المتعاقدين فقد كان ثابتاً فكيف يترجى وقوعه ؟ وان كان بعد الفسخ فكيف يظن رجوعه بعد رفعه ؟ فتبين أن المراد به المجاور فى الدار . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة : حفظ الجار من كمال الايمان ، وكان أهل الجاهلية يحافظون عليه ، ويحصل امتثال الوصية به بإيصال ضروب الاحسان اليه بحسب الطاقة كالهدية ، والسلام ، وطلاقة الوجه عند لقائه ، وتفقد حاله ، ومعارفته فيما يحتاج اليه الى غير ذلك . وكف أسباب الاذى عنه على اختلاف أنواعه حسية كانت أو معنوية . وقد نفى عليه السلام الإيثار عن من لم يأمن جاره بوائقه كما فى الحديث الذى يليه ، وهى مبالغة تنبئ عن تعظيم حق الجار وأن إضراره من الكبائر . قال : ويفترق الحال فى ذلك بالنسبة للجار الصالح وغير الصالح : والذي يشمل الجميع ارادة الخير له ، وموعظته بالحسن ، والدعاء له بالهداية ، وترك الإضرار له إلا فى الموضع الذى يجب فيه الإضرار له بالقول والفعل ، والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم ، وغير الصالح كفه عن الذى يرتكبه بالحسن على حسب مراتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويعطى الكافر بمرض الاسلام عليه ويبين محاسنه والترغيب فيه برفق ، ويعطى الفاسق بما يناسبه بالرفق أيضاً وبستر عليه زلله عن غيره ، وينهاه برفق ، فان أقاد فيه والا فيه جره قاصداً تأديبه على ذلك مع إعلامه بالسبب ليكيف ، وسيأتى القول فى حد الجار فى باب حق الجوار ، قريباً انتهى ملخصاً . الحديث الثانى ، قوله ( عمر بن محمد ) أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، وذكر لفظه مثل لفظ حديث عائشة ، وقد روى هذا المتن أيضاً أبو هريرة وهو فى صحيح ابن حبان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص وهو عند أبى داود والترمذى ، وأبو أمامة وهو عند الطبرانى . ووقع عنده فى حديث عبد الله بن عمرو أن ذلك كان فى حجة الوداع ، وله فى لفظ « سمعت رسول الله ﷺ يوصى بالجار حق ظننت أنه سيورثه ، فأقاد أنه وقع لعبد الله بن عمرو مع رسول الله ﷺ نظير ما وقع لرسول الله ﷺ مع جبريل ولاحد من حديث رجل من الانصار وخرجت أريد النبي ﷺ فإذا به قائم ورجل مقبل عليه ، فجلست حتى جعلت أرى له من طول القيام ، فذكرت له ذلك فقال : أتدرى من هذا ؟ قلت لا . قال : هذا جبريل . فذكر مثل حديث ابن عمر سواء . وأخرج عبد بن حميد نحوه من حديث جابر فأقاد سبب الحديث ، ولم أر فى شيء من طرقه بيان لفظ وصية جبريل ، إلا أن الحديث يشعر بأنه بالغ فى تأكيد حق الجار . وقال ابن أبى جرة : يستفاد من الحديث أن من أكثر من شيء من أعمال البر يرجى له الانتقال إلى ما هو أعلى منه ، وأن الظن اذا كان فى طريق الخير جاز ولو لم يقع المظنون ، بخلاف ما اذا كان فى طريق الشر . وفيه جواز الطمع فى الفضل اذا نالت النعم . وفيه جواز التحديث بما يقع فى النفس من أمور الخير . والله أعلم



٢٩ - باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه . يوبقهن : يهلكهن . موبقا : مهلكا

٦٠١٦ - حدثنا علي بن أحمد بن أبي ذئب عن سعيد بن أبي شريح أن النبي ﷺ قال :

« والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن . قيل : ومن بارسول الله ؟ قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه » .  
 تابعة لشبابة وأسد بن موسى . وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق  
 عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة

قوله ( باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه ) البوائق بالمرحدة والقاف جمع بائقة وهي الداهية والشئ المهلك  
 والامر الشديد الذي يوافي بغته . قوله ( يوبقهن يهلكهن ، موبقا مهلكا ) هما اثران قال أبو حنيفة في قوله تعالى  
 ( أو يوبقهن بما كسبوا ) قال : يهلكهن . وقال في قوله تعالى ( وجعلنا بينهم موبقا ) أي متوعدا . وأخرج  
 ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وجعلنا بينهم موبقا ) أي مهلكا . قوله  
 ( عن سعيد ) هو المقبري ، ووقع منسوبا غير مسمى عند الاسماعيل عن محمد بن يحيى بن سليمان عن عاصم بن علي شيخ  
 البخاري فيه ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حمزة بن حفص ومن طريق ابراهيم الحارثي كلاهما عن عاصم بن علي مسمى  
 منسوبا قال « عن سعيد المقبري » . قوله ( عن أبي شريح ) هو الحارثي ، ووقع كذلك عند أبي نعيم واسمه علي  
 المشهور خويله وقيل عمرو وقيل هاني . وقيل كعب . قوله ( والله لا يؤمن ) وقع تكريرا ثلاثا صريحا ، ووقع  
 عند أحمد « والله لا يؤمن ثلاثا » وكأنه اختصار من الراوي ، ولأبي يعلى من حديث أنس « ما هو بمؤمن »  
 والطبراني من حديث كعب بن مالك « لا يدخل الجنة ، ولا أحد نحوه » عن أنس بسند صحيح . قوله ( قيل يا رسول  
 الله ومن ) ؟ هذه الوارد يحتمل أن تكون زائدة أو استثنائية أو عاطفة على شيء . فقد رأى عرقنا ما المراد مثلا  
 ومن الحديث عنه ، ووقع لاحد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك ، وذكره المنذري في ترغيبه بلفظ  
 « قالوا يا رسول الله لقد غاب وخسر من هو » ، وعواء لبخاري وحده ، وما رأيت فيه هذه الزيادة ولا ذكرها  
 الحميدي في الجمع . قوله ( قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه ) في حديث أنس « من لم يأمن » وفي حديث كعب « من  
 غاف » زاد أحمد والاسماعيل « قالوا : وما بوائقه ؟ قال : شره » وعند المنذري هذه الزيادة لبخاري ولم أرها فيه .  
 ( تنبيه ) : في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف ، وهو قوله « لا يؤمن ولا يأمن » ، فالاول من الايمان  
 والثاني من الامان . قوله ( تابعة لشبابة وأسد بن موسى ) يعني عن ابن أبي ذئب في ذكر أبي شريح ، فلما رواة  
 شبابة وهو ابن سوار المدائني فأخرجها الاسماعيل ، وأما رواية أسد بن موسى وهو الاموي المعروف بأسد السنة  
 فأخرجها الطبراني في « مكارم الاخلاق » . قوله ( وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش  
 وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة ) يعني اختلاف أصحاب ابن أبي ذئب عليه في صحابي  
 هذا الحديث فالثلاثة الاول قالوا فيه عن أبي شريح ، والاربعة قالوا عن أبي هريرة . وقد نقل أبو معين الرازي عن  
 أحمد أن من سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه يقول عن أبي هريرة ، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول عن أبي شريح  
 قلنا : ومصدق ذلك أن ابن وهب وعبد العزيز الدراوردي وأبا عمرو العقدي واسماعيل بن أبي أويس وابن

أبي فديك ومعن بن عيسى إنما سمعوا من ابن أبي ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه « عن أبي هريرة » وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية اسماعيل ومن رواية الدراودي ، وأخرجه الاسماعيل من رواية معن والعقدي وابن أبي فديك . وأما حميد بن الأسود وأبو بكر بن هياش اللذان علقه البخاري من طريقهما فهما كوفيان وسماعهما من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة لما حججا ، وأما عثمان بن عمر فهو بصرى وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك ، وأما رواية شعيب بن إسحق فهو شامي وسماعه من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة ، وقد أخرجه أحمد أيضا عن اسماعيل بن عمر فقال « عن أبي هريرة » واسماعيل واسطى . ومن سمعه ببغداد من ابن أبي ذئب يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وحجاج بن محمد وروح بن عبادة وآدم بن أبي إياس وقد قالوا كلهم « عن أبي شريح . زهري مسند الطيالسي كذلك ، وعند الاسماعيل من رواية يزيد ، وعند الطبراني من رواية آدم ، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عبادة ، وي زيد واسطى سكن بغداد ، وأبو داود وروح بهريان وحجاج بن محمد مصيصي ، وآدم عسقلاني ، وكانوا كلهم يقدمون بغداد ويطلبون بها الحديث ، وإذا تقرر ذلك فالأكثر قالوا فيه « عن أبي هريرة » فكان ينبغي ترجيحهم . ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلد كان أقن لما يحدث به في حال سفره ، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فن قال عنه « عن أبي هريرة » ، ملك الجادة ، فكانت مع من قال عنه « عن أبي شريح » ، زيادة علم ليست عند الآخرين ، وأيضا فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث بن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب ، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقال فيه « عن أبي شريح » ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الراجحين ، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح . وقد أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة ذاهلا عن الذي أورده البخاري بل وعن تخريج مسلم له من وجه آخر عن أبي هريرة فقال بعد تخريجه : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ وإنما أخرجاه من حديث أبي الوناد عن الأخرج عن أبي هريرة بلفظ « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » وتمتبه شيخنا في أماليه بأنهما لم يخرجا طريق أبي الوناد ولا واحد منهما . وإنما أخرج مسلم طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره الحاكم . قلت : وعلى الحاكم تعقب آخر وهو أن مثل هذا لا يستدرك لقرب اللفظين في المعنى ، قال ابن بطال : في هذا الحديث تأكيد حق الجار لقسمه بالحق على ذلك ، وتكريره التين ثلاث مرات ، وفيه نفي الإيمان من يؤذي جاره بأقول أو الفعل ومراده الإيمان الكامل ، ولا شك أن المعنى غير كامل الإيمان . وقال النووي عن نفي الإيمان في مثل هذا جوابان : أحدهما أنه في حق المستحل ، والثاني أن معناه ليس مؤمنا كاملا . ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يجازى مجازاة المؤمن بدخول الجنة من أول وهلة مثلا ، أو أن هذا خرج مخرج الزجر والتغليظ ، وظاهره غير مراد ، والله أعلم . وقال ابن أبي جرة : إذا أكد حق الجار مع الحائل بين الشخص وبينه وأمر بحفظه وإيصال الخير إليه وكف أسباب الضرر عنه فينبغي له أن يراعى حق الحفاظين القدين ليس بينه وبينهما جدار ولا حائل فلا يؤذيها بأبقاع الخافات في مرور الساعات ، فقد جاء أنها يسران بوقوع الحسنات ويحزنان بوقوع السيئات ، فينبغي مراعاة جانبها وحفظ خواطرها بالتكثير من عمل الطاعات والمواظبة على اجتناب المعصية ، فهما أولى برعاية الحق من كثير من الجيران اه ملخصا

٦٠١٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ الْقَبْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: يَا نِسَاءَ الْمَسْلَمَاتِ، لَا تَحْمَرْنَ جَارَةَ لِبَاسِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً»

**قوله** (باب لا تحمرن جارة لِبَاسِهَا) كذا حذف المفعول اكتفاءً بشبهة الحديث ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، واتفق ان هذا الحديث ورد من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة والحديث قبله من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ليس بينهما واسطة ، وكل من الطريقين صحيح لأن سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء كان يحدث بها تارة عن أبي هريرة بلا واسطة ، وقد ذكر البخاري بعضها وبين الاختلاف على سعيد فيها ، وهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة واستثبت آباها فيها ، فكان يحدث بها تارة عن أبيه عن أبي هريرة وتارة عنه بلا واسطة ، ولم يكن مدلساً ، والألحاح بالجميع عن أبي هريرة والله أعلم . وبقيّة المتن «ولو فرسن شاة» بكسر الفاء وسكون الراء وكسر المهملة ثم نون : حافر الشاة . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة والكلام على إعراب يا نساء المسلمات ، وحاصله ان فيه اختصاراً . لأن المخاطبين يعرفون المراد منه ، أي لا تحمرن أن تهدي الى جارتها شيئاً ولو أنها تهدي لها ما لا يفتضح به في الغالب ، ويحتمل أن يكون من باب النهي عن الشيء أمر بضده ، وهو كناية عن التحايب والتواضع ، فكأنه قال : لتواضع الجارة جارتها بهدية ولو حققت ، فيتساوى في ذلك الغنى والفقر ، وخص النهي بالنساء لأنهن موارد المودة والبغضاء ، ولأنهن أسرع انفعالاً في كل منهما . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون النهي للمعطية ، ويحتمل أن يكون للبهدي إليها . قلت : ولا يتم حمله على المهدي إليها إلا بجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يتمتع حمله على المعنيين

٣١ - **باب** من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره

٦٠١٨ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»

٦٠١٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْقَبْرِيُّ «عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ اللَّدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَدْنَاهُ وَأَبْصَرَتْ عَيْنَاهُ حِينَ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَارَتَهُ، قِيلَ وَمَا جَارَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وراءَ ذَلِكَ فَهُوَ ضِدْقَةٌ عَلَيْهِ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»

[الحديث ٦٠١٩ - طرقاته في: ٦١٣٥ ، ٦٤٧٦]

**قوله** (باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره) ذكر فيه حديثاً لأبي هريرة في ذلك وآخر لأبي شريح . **قوله** (أبو الأحوص) هو سلام بالتشديد ابن سليم ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وأبو

صالح هو ذكوان . قوله ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ) المراد بقوله يؤمن الايمان الكامل ، ونحوه بالله واليوم الآخر اشارة الى المبدأ والمعاد ، أى من آمن بالله الذى خلقه وآمن بانه سيجازيه بعمله فليفعل الخصال المذكورات . قوله ( فلا يؤذ جاره ) فى حديث أبى شريح : فليسكرم جاره ، وقد أخرج مسلم حديث أبى هريرة من طريق الأعمش عن أبى صالح بلفظ : فليحسن الى جاره ، وقد ورد تفسيره الاكرام والاحسان للجار وترك أذاه فى عدة أحاديث أخرجهما الطبرانى من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده والخزاز فى مكارم الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو الشيخ فى كتاب التوبخ ، من حديث معاذ بن جبل : قالوا يا رسول الله ما حق الجار على الجار ؟ قال : إن استقرضك أقرضته ، وإن استعانك أعنته ، وإن مرض عدته ، وإن احتاج أعطيته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإن أصابه خير هنيئته ، وإن أصابه مصيبة عزيت ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا تستطيل عليه بالبناء فتشجب عنه الريح إلا باذنه ، ولا تؤذيه بريح قدرك إلا أن تعرف له ، وإن اشتريت فأكفه فأهدله ، وإن لم تفعل فأدخلها سرا ولا تخرج بها ولداك ليغيظ بها ولده ، وألفاظهم متقاربة ، والسياق أكثره لعمر بن شعيب . وفى حديث بهز بن حكيم : وإن أعوز سترته ، وأسانيدهم واهية لكن اختلاف غايرها يضر بان للحديث أصلا . ثم الامر بالاكرام يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال ، فقد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مستحبا ، ويجمع الجميع أنه من مكارم الأخلاق . قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليسكرم ضيفه ) زاد فى حديث أبى شريح : جائزته . قال : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : يوم وليلة ، والضياقة ثلاثة أيام ، الحديث وسيأتى شرحه بعد نيف وخمسين بابا فى باب إكرام الضيف ، إن شاء الله تعالى . قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ) بضم الميم ويجوز كسرهما ، وهذا من جوامع الحكم لأن القول كله إما خير وإما شر وإما آيل الى أحدهما ، فدخل فى الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وتنبها ، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ، ودخل فيه ما يؤرل اليه ، وما هذا ذلك مما هو شر أو يشول الى الشر فأمر عند ارادة الخوض فيه بالصمت . وقد أخرج الطبرانى والبيهقى فى الوحد ، من حديث أبى أمامة نحو حديث الباب بلفظ : فليقل خيرا ليغتم ، أو ليصمت عن شر ليلس ، واشتمل حديث الباب من الطريقين على أمور ثلاثة تجمع مكارم الأخلاق العملية والقولية ، أما الأولان فن العملية ، وأولهما يرجع الى الامر بالتخلي عن الرذيلة والثانى يرجع الى الامر بالتخلي بالفضيلة ، وحاصله : كان حامل الايمان فهو متصف بالصفقة على خلق الله قولا بالخير وحكوتا عن الشر وفعلما لما ينفع أو تركا لما يضر ، وفى معنى الا . بالصمت عدة أحاديث : منها حديث أبى موسى وهب الله بن عمرو بن العاص : المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه ، وقد تقدم فى كتاب الايمان ، والطبرانى عن ابن مسعود : قلت يا رسول الله أى الأعمال أفضل ، فذكر فيها : أن يسلم المسلمون من لسانك ، وأحمد وصحبه ابن حبان من حديث البراء رفعه فى ذكر أنواع من البر : قال فأن لم تطق ذلك فكف لسانك إلا من خير ، ولترمذى من حديث ابن عمر : من صمت نجا ، وله من حديثه : كثرة الكلام بغير ذكر الله تقى القلب ، وله من حديث سفیان الثقفى : قلت يا رسول الله ما أكثر ما تخاف على ؟ قال : هذا . وأشار الى لسانه ، والطبرانى مثله من حديث الحارث بن هشام وفى حديث معاذ عند أحمد والترمذى والنسائى : أخبرني بعمل بدخلنى الجنة ، فذكر الوصية بطولها وفى آخرها : ألا أخبرك بملاك ذلك كله ؟ كف عليك هذا . وأشار الى لسانه ، الحديث . ولترمذى من حديث هبة بن عامر : قلت يا رسول

الله ما النجاة ؟ قال : أمسك عليك لسانك ،

### ٣٢ - باب حق الجوار في قرب الأبواب

٦٠٢٠ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبة **قال** أخبرني أبو عمران **قال** سمعت طلحة **د** عن عائشة

**قالت** : قلت يا رسول الله إن لي جارين ، قال أيهما أهدى ؟ قال : إلى أقربهما منك باباً ،

**قوله** ( باب حق الجوار في قرب الأبواب ) ذكر فيه حديث عائشة **وقلت** يا رسول الله إن لي جارين **قال** أيهما أهدى ؟ **قال** : إلى أقربهما منك باباً ، وقد تقدم الكلام على سنده مستوفى في كتاب الصفحة ، وقوله **د** أقربهما أي أشدهما قرباً . قيل الحكمة فيه أن الأقرب يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف لها بخلاف الأبعد وإن الأقرب أسرع إجابة لما يقع لجاره من المهمات ولا سيما في أوقات الغفلة . **وقال** ابن أبي جرة : الإهداء إلى الأقرب مندوب ، لأن الهدية في الأصل ليست واجبة فلا يكون الترتيب فيها واجباً . ويؤخذ من الحديث أن الأخذ في العمل بما هو أعلى أولى ، وفيه تقديم العلم على العمل . واختلف في حد الجوار : لجاء عن علي رضي الله عنه **د** من سمع النداء فهو جار **د** وقيل **د** من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار **د** وعن عائشة **د** حد الجوار أربعون داراً من كل جانب **د** وعن الأوزاعي مثله ، وأخرج البخاري في **د** الأدب المفرد ، مثله عن الحسن ، وللطبراني بسند ضعيف عن كعب بن مالك مرفوعاً **د** إلا إن أربعين داراً جار **د** وأخرج ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب **د** أربعون داراً عن يمينه وعن يساره ومن خلفه ومن بين يديه ، وهذا يحتمل كالأولى ، ويحتمل أن يريد التوزيع فيكون من كل جانب عشرة

### ٣٣ - باب كل معروف صدقة

٦٠٢١ - **حدثنا** علي بن عياش **حدثنا** أبو غسان **قال** حدثني محمد بن المنكدر **د** عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما عن النبي ﷺ **قال** : كل معروف صدقة .

٦٠٢٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن

جدّه **قال** **د** قال النبي ﷺ : على كل مسلم صدقة . **قالوا** : فإن لم يجد ؟ **قال** : فيعمل بيديه ، فيفنع نفسه ويتصدق . **قالوا** : فإن لم يستطع ، أو لم يفعل ؟ **قال** : فيعين ذا الحاجة للمهوف . **قالوا** : فإن لم يفعل ؟ **قال** : فلأمر بالخير . أو **قال** بالمعروف . **قال** : فإن لم يفعل ؟ **قال** : فليؤسك عن الشر ، فإنه له صدقة ،

**قوله** ( باب كل معروف صدقة ) أورد فيه حديث جابر بهذا اللفظ ، وقد أخرج مسلم من حديث حذيفة وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلال عن ابن المنكدر مثله وزاد في آخره **د** وما أفق الرجل على أهله كتب له به صدقة ، وما وفق به المرء عرضه فهو صدقة ، وأخرجه البخاري في **د** الأدب المفرد **د** من طريق محمد بن المنكدر عن أبيه كالأول وزاد ، ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تلقى من دلوك

في إناؤه أخيك ، قال ابن بطلال دل هذا الحديث على أن كل شيء يفعله المرء أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة ، وقد فسر ذلك في حديث أبي موسى المذكور في الباب بعد حديث جابر وزاد عليه : أن الإمساك عن الشر صدقة ، وقال الراهب : المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرح والعقل معا ، ويطلق على الاقتصاد اثبت انتهى عن السرف وقال ابن أبي حمزة : يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا ، قال : والمراد بالصدقة الثواب ، فإن قارنته النية أجر صاحبه جزما ، وإلا ففيه احتمال . قال : وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر في الأمر المحسوس منه فلا تختص بأهل اليسار مثلا ، بل كل واحد قادر على أن يفعلها في أكثر الأحوال بغير مشقة . وقوله « على كل مسلم صدقة » ، أي في مكارم الاخلاق ، وليس ذلك بفرض إجماعا . قال ابن بطلال : وأصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به ، وقد يطلق على الواجب لتحري صاحبه الصدق بفعله ، ويقال لكل ما يجازي به المرء من حقه صدقة لأنه تصدق بذلك على نفسه . قوله ( فإن لم يجد ) أي ما يتصدق به ( قال : فيعمل ببديهة ) قال ابن بطلال : فيه التنبيه على العمل والتكسب ، ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويفنيه على ذلك السؤال . وفيه الحث على فعل الخير مهما أمكن ، وأن من قصد شيئا منها فتعسر فلينتقل الى غيره . قوله ( فإنه لم يستطيع ، أو لم يفعل ) هو شك من الراوي . قوله ( فيعين ذا الحاجة الملهوف ) أي بالعمل أو بالقول أو بهما . قوله ( فإن لم يفعل ) أي عجزا أو كسلا . قوله ( فليأمر بالخير ، أو قال بالمعروف ) هو شك من الراوي أيضا . قوله ( فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر الخ ) . قال ابن بطلال : فيه حجة لمن جعل الترك عملا وكسبا لعبد خلافا لمن قال من المتكلمين أن الترك ليس بعمل ، ونقل عن المهابد أنه مثل الحديث الآخر « من هم بسببته فلم يعملها كتبت له حسنة » . قلت : وسيأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الرقاق . أن الحسنة إنما تكسب لمن هم بالسببته فلم يعملها إذا قصد بتركها الله تعالى ، وحينئذ فيرجع الى العمل وهو فعل القلب ، وقد مضى هذا مع شرح الحديث مستوفى في كتاب الزكاة ، واستدل بظاهر الحديث الكعبى لقوله : ليس في الشر شيء يباح ، بل لما أجر وإما وزر ، فمن اشتغل بشيء عن المعصية فهو مأجور عليه . قال ابن التين : والجماعة على خلافه ، وقد أزموه أن يجعل الزاني مأجورا لأنه يشتغل به عن غيره من المعصية . قلت : ولا يرد هذا عليه لأنه إنما أراد الاشتغال بغير المعصية . نعم يمكن أن يرد عليه ما لو اشتغل بعمل صغيرة عن كبيرة كالقبلة والمعاينة عن الزنا ، وقد لا يرد عليه أيضا لأن الذي يظهر أنه يريد الاشتغال بشيء مما لم يرد النص بتحريمه

٣٤ - باب طيب الكلام . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : الحكمة الطيبة صدقة

٦٠٦٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو عن خزيمة « عن عدي بن حاتم قال : ذكر

النبي ﷺ النار فنهوَّذ منها وأشاح بوجهه ، ثم ذكر النار فنهوَّذ منها وأشاح بوجهه . قال شعبة : أما صرتين

فلا أشك ، ثم قال : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يكن فبكلمة طيبة »

قوله ( باب طيب الكلام ) أصل الطيب ما تستلذه الحواس ، ويختلف باختلاف متعلقه ، قال ابن بطلال : طيب الكلام من جليل عمل البر لقوله تعالى ( ادفع بالتي هي أحسن ) الآية ، والدفع قد يكون بالقول كما يكون

بالفعل . قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : الكلمة الطيبة صدقة ) هو طرف من حديث أورده المصنف موصولاً في كتاب الصلح وفي كتاب الجهاد ، وقد تقدم الكلام عليه هناك في « باب من أخذ بالركاب » قال ابن بطال : وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرح به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه ، وكذلك الكلام الطيب قائمها من هذه الحيثية . ثم ذكر حديث عدي بن حاتم ، وفيه « اتقوا النار ولو بشق تمرة » ، فإن لم تجدوا فكلمة طيبة ، وقوله « أخبرني عمرو ، كذا لهم وهو ابن مرة » ، وقد تقدم الحديث من طريق شعبة عنه في كتاب الزكاة مع شرحه ، وخيشمة شيخ عمرو هو ابن عبد الرحمن ، وتقدم الحديث مبسوطاً في علامات النبوة

### ٣٥ - باب الرفق في الأمر كله

٦٠٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : لَسَامُ عَلَيْكُمْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَفَهَّمْتُهَا فَقُلْتُ : وَعَلَيْكُمْ لَسَامٌ وَالْعَنَةُ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَهْلًا يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَقُلْتُ وَعَلَيْكُمْ »

٦٠٢٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : لَسَامُ عَلَيْكُمْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَفَهَّمْتُهَا فَقُلْتُ : وَعَلَيْكُمْ لَسَامٌ وَالْعَنَةُ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَهْلًا يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَقُلْتُ وَعَلَيْكُمْ »

قوله ( باب الرفق في الأمر كله ) الرفق بكسر الراء وسكون الفاء بعدها قاف هو لين الجانب بالقول والفعل ، والأخذ بالأسهل ، وهو ضد العنف . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عائشة في قصة اليهود لما قالوا السام عليكم ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وقوله « إن الله يحب الرفق في الأمر كله » ، في حديث عمرة عن عائشة عند مسلم « إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف » ، والمعنى أنه يتأني معه من الأمور ما لا يتأني مع ضده ، وقيل المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره ، والاول أوجه . وله في حديث شريح ابن هاشم « إن الله لا يكون في شيء إلا زانه ، ولا ينزع من شيء إلا شانه » ، وفي حديث أبي الدرداء « من أعطى حظه من الرفق فقد أعطى حظه من الخير » ، الحديث ، وأخرجه الترمذي وصححه وابن خزيمة . وفي حديث جرير عند مسلم « من يحرّم الرفق يحرّم الخير كله » ، وقوله فيه « عن صالح » هو ابن كيسان . ثانيهما حديث أنس في قصة الذي بال في المسجد ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ، وقوله « لا تزرموه » ، بضم أوله وسكون الزاي وكسر الراء من الإزرام ، أي لا تقطعوا عليه بوله ، يقال : زرم البول إذا انقطع وأزرمته قطعته ، وكذلك يقال في الدمع

### ٣٦ - باب تمازج المؤمنين بعضهم بعضاً

٦٠٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي جَدِّي

أبو بردة عن أبيه أبي موسى ع عن النبي ﷺ قال : المؤمنُ للمؤمن كالبنيان يشُدُّ بعضُه بعضاً . ثم شَبَّكَ بين أصابعه .

٦٠٢٧ - وكان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة ، أقبل علينا بوجهه فقال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقبض الله على لسان نبيه ما شاء .

قوله ( باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً ) بجر بعضهم على البدل ويجوز الضم . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، ويريد بن أبي بردة بموحدة وراء مصر هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى نسب لعمه ، وكنية يريد أبو بردة أيضاً . وقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان وحدثنا سفيان حدثني أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة ، فذكره . قوله ( المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ) اللام فيه للجنس والمراد بعض المؤمنين لبعض ، وقوله « يشد بعضه بعضاً » بيان لوجه التشبيه ، وقال الكرماني نصب بعضاً بزع الخافض ، وقال غيره بل هو مفعول يشد . قلت : ولكل وجه . قال ابن بطال : والمعاونة في أمور الآخرة وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها وقد ثبت حديث أبي هريرة « والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » . قوله ( ثم شَبَّكَ بين أصابعه ) هو بيان لوجه التشبيه أيضاً أي يشد بعضهم بعضاً مثل هذا الشد ، ويستفاد منه أن الذي يريد المبالغة في بيان أقواله يمثلها بحركاته ليكون أوقع في نفس السامع . قوله ( وكان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل بوجهه فقال اشفعوا ) هكذا وقع في النسخ من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري ، وفي تركيبه قلبي ، ولعله كان في الأصل : كان إذا كان جالساً إذا جاء رجل الخ لحذف اختصاراً أو سقط على الراوي لفظ « إذا كان » ، على أنني تتبعت ألفاظ الحديث من الطرق فلم أراه في شيء منها بلفظ جالساً ، وقد أخرجه أبو نعيم من رواية اسحق بن زريق عن الفريابي بلفظ « كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طالب الحاجة أقبل علينا بوجهه » الحديث ، وهذا السياق لا إشكال فيه ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن سفيان مختصراً اقتصر على قوله « اشفعوا تؤجروا الخ » ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية عمر بن علي المديني عن سفيان الثوري ، لكنه جعله كله من قول النبي ﷺ فقال « قال رسول الله ﷺ اني أوق فأسأل أو تطلب الى الحاجة وأتم عندي ، فاشفعوا » الحديث . وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من رواية أبي أسامة عن يزيد ولفظه عن النبي ﷺ « انه كان إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة ، ومن هذا الوجه أخرجه مسلم ، وتقدم في الزكاة من رواية عبد الواحد بن زياد عن يزيد بلفظ « كان إذا أتاه جالساً أو طلبت اليه الحاجة » ، وكذا أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر وحفص بن غياث كلاهما عن يزيد بلفظ « كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه فقال » فذكره . قوله ( فلتؤجروا ) كذا الأكثر ، وفي رواية كريمة « تؤجروا » ، وقال القرطبي : وقع في أصل مسلم « اشفعوا تؤجروا » بالجزم على جواب الأمر المضمن معنى الشرط وهو واضح وجاء بلفظ « فلتؤجروا » ، ويذهب أن تكون هذه اللام مكسورة لأنها لام كي وتكون الفاء زائدة كما في حديث « قوموا فلاصلي لكم » ويكون معنى الحديث اشفعوا كي تؤجروا ، ويحتمل أن تكون لام الأمر والمأمور به التعرض للاجر بالشفاعة ، فكأنه قال : اشفعوا فتمرضوا بذلك للاجر ، وتكسر هذه اللام على أصل لام الأمر ، ويجوز تسكينها تخفيفاً لاجل الحركة



التي قبلها . قلت : ووقع في رواية أبي داود ، اشفعوا لتؤجروا ، وهو يقوى أن اللام للتعليل ، وجوز الكرماني أن تكون الفاء سببية واللام بالكسر وهي لام كي ، وقال جاز اجتماعهما لأنهما لامر واحد ، ويحتمل أن تكون جزائية جوابا للامر ، ويحتمل أن تكون زائدة على رأى أو عاطفة على اشفعوا واللام لام الامر ، أو على مقدر أى اشفعوا لتؤجروا فلتؤجروا أو لفظ اشفعوا تؤجروا في تقدير ان تشفعوا تؤجروا والشرط يتضمن السببية فإذا أتى باللام وقع التصريح بذلك . وقال الطبري : الفاء واللام زائدتان للتأكيد لأنه لو قيل اشفعوا تؤجروا صح أى اذا عرض المحتاج حاجته على فاشفعوا له الى فانسكم إن شفعتكم حصل لكم الاجر سواء قبلت شفاعتكم أم لا ، ويجرى الله على لسان نبيه ما شاء أى من موجبات قضاء الحاجه أو عدمها ، أى ان قضيتها أو لم أقضها فهو بتقدير الله تعالى وقضائه . ( تنبيه ) : ولعل في حديث عن ابن عباس سنده ضعيف رفعه من سمي لأخيه المسلم في حاجة قضيت له أو لم تقض غفر له . قوله ( وليقض الله على لسان نبيه ما شاء ) كذا ثبت في هذه الرواية ، وليقض باللام ، وكذا في رواية أبي أسامة التي بعدها للكشمرى فقط وللباقين « وليقض » بغير لام ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن مسهر وحفص بن غياث « فليقض » أيضا . قال القرطبي : لا يصح أن تكون هذه اللام لام الامر لأن الله لا يؤمر ، ولا لام كي لأنه ثبت في الرواية « وليقض » بغير ياء مد ثم قال : يحتمل أن تكون تكون بمعنى الدعاء أى اللهم اقض ، أو الأمر هنا بمعنى الخبر . وفي الحديث الحضر على الخبر بالفعل والتسبب اليه بكل وجه ، والشفاعة الى الكبير في كشف كربة ومعونة ضعيف ، اذا كل أحد يقدر على الوصول الى الرئيس ولا التمكن منه ليلج عليه أو يوضح له مراده ليعرف حاله على وجهه ، والا فقد كان ~~يحتاج~~ لا يحتاج . قال عياض <sup>١٧</sup> : تنبى من الوجوه التي تستحب الشفاعة فيها الا الحدود ، والا فلا أحد فيه تجوز الشفاعة فيه ولا سيما من استسهل الحقوة أو كان من أهل السر والعفاف ، قال : وأما المصريون على فسادهم المشتهرون في باطاهم فلا يشفع لهم لينجروا عن ذلك

٣٧ قوله قول الله تعالى ( مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ،

وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً رَجِيمَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ، وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتِنًا )

كفل : نصيب . قال أبو موسى : « كفلين أجرين بالحسنة »

٩٠٢٨ - **حدثنا** محمد بن عمار بن حماد عن أبي أسامة عن بُريد بن أبي بردة عن أبي موسى « عن النبي

**ﷺ** أنه كان إذا أتاه السائل - أو صاحب الحاجة - قال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقض الله على لسان رسوله ما شاء »

قوله ( باب قول الله تعالى : من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها ) كذا لا يذر ، وساق غيره الى قوله ( مقتين ) وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترجمة إشارة الى أن الاجر على الشفاعة ليس على العموم بل مخصوص بما تجوز فيه الشفاعة وهي الشفاعة الحسنة ، وضابطها ما أذن فيه الشرع دون ما لم يأذن فيه كما دلت عليه الآية ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن مجاهد قال : هي في شفاعة الناس بعضهم لبعض ، وسأله أن من

شفع لاحد في الخير كان له نصيب من الاجر ومن شفح له بالباطل كان له نصيب من الوزر ، وقيل الشفاعة الحسنه الدعاء للمؤمن والسبب الدعاء عليه . **قوله** ( كفل نصيب ) هو تفسير أبي عبيدة ، وقال الحسن وقتادة : الكفل الوزر والاثم . وأراد المصنف أن الكفل يطلق ويراد به النصيب ، ويطلق ويراد به الاجر ، وأنه في آية النساء بمعنى الجزاء ، وفي آية الحديد بمعنى الاجر . ثم ذكر حديث أبي موسى ، وقد أشرت الى ما فيه في الحديث قبله . ووقع فيه « اذا أمان صاحب الحاجة » ، وعند الكشميهني « صاحب حاجة » . **قوله** ( قال أبو موسى : كفلين أجريين بالحشيشة ) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي إسحق عن أبي الاحوص عن أبي موسى الاشعري في قوله تعالى ( يؤتكم كفلين من رحمته ) قال : ضعفين بالحشيشة أجريين

### ٣٨ - باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً

٦٠٢٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة عن سليمان سمعت أبا وائل سمعت مسروقاً قال قال عبد الله ابن عمرو ع . **حدثنا** ثقيبة **حدثنا** جرير عن الأعمش عن شقيق بن سلمة « عن مسروق قال : دخلنا على عبد الله ابن عمرو حين قدم مع معاوية إلى السكونة ، فذكر رسول الله ﷺ فقال : لم يكن فاحشاً ولا متفاحشاً . وقال : قال رسول الله ﷺ : إن من خيركم أحسنكم خلقاً »

٦٠٣٠ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « عن عائشة رضي الله عنها أن يهود أتوا النبي ﷺ فقالوا : اللئيم عليكم ، فقالت عائشة : عليكم ، ولعنكم الله و غضب الله عليكم . قال : مهلاً يا عائشة ، عليك بالرفق ، وإياك واللعن والفحش . قالت : أولم تسمع ما قالوا ؟ قال : أولم تسمي ما قلت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لي فيهم ، ولا يستجاب لهم في »

٦٠٣١ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب أخبرنا أبو يحيى - هو فليح بن سليمان - من هلال بن أسامة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « لم يكن النبي ﷺ سباً ولا فاحشاً ولا أماناً ، كان يقول لأحدنا هذ المتبة : ما له ترب جبينه ؟ »

[ الحديث ٦٠٣١ - طرفه في ٦٠٤٦ ]

٣١٣٧ - **حدثنا** عمرو بن عيسى **حدثنا** محمد بن سواد **حدثنا** رَوْحُ بن القاسم عن محمد بن المسكدر عن عروة « عن عائشة أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ ، فلما رآه قال : بئس أخو الشهداء وبئس ابن المشهدة . فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبط إليه . فلما انطاق الرجل قالت له عائشة : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطلقت في وجهه وانبطت إليه . فقال رسول الله ﷺ : يا عائشة متى عهدني فاحشاً ؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره »

[ الحديث ٦٠٣٧ - طرفاه في : ٦٠٥٤ ، ٦١٣٩ ]

**قوله** (باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفاحشا) كذا الأكثر، وللكشميني دولا متفاحشا، والتشديد كما في لفظ حديث عبد الله بن عمر وفي الباب، ووقع في بعضها بلفظ متفاحشا، والفحش كل ما خرج عن مقداره حتى يستقبح، ويدخل في القول والفعل والصفة، يقال طربل فاحش الطول إذا أفرط في طوله، استعمله في القول أكثر. والمتفحش بالتشديد الذي يتعمد ذلك ويكثر منه ويتكلفه. وأغرب الداودي فقال: الفاحش الذي يقول الفحش، والمتفحش الذي يستعمل الفحش ليضحك الناس: ذكر فيه أربعة أحاديث: الحديث الأول حديث عبد الله بن عمر، وأورده من طريق شعبة عن سليمان وهو الأعشى سمعت أبا وائل، ومن طريق جرير عن الأعشى عن شقيق بن سلمة وهو أبو وائل المذكور، وقد تقدم المثنى بتأجيله في حصة النبي ﷺ وما جاء في معناه، وفيه أيضا قوله: إن من خيركم أحسنكم أخلاقا، ووقع هنا للكشميني د أن خيركم، وتبين بالرواية الأخرى أن د من، مرادة فيه. ووقع الأكثر د أخيركم، بوزن أفضلكم ومعناه وهي على الأصل، والرواية الأخرى بمعناها، يقال فلان خير من فلان أي أفضل منه، وقد أخرج أحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أسامة رفعه، وإن الله لا يحب كل غاش متفحش. الحديث الثاني حديث عائشة في قصة اليهود، وقد تقدم قويا في د باب الرقيق، وأن شرحه يأتي في الاستئذان، ووقع هنا د يا عائشة عليك بالرق، وإياك والعنف والفحش، وقد حكى عياض عن بعض شيوخه أن عين العنف مثناة والمشهور ضمها، الحديث الثالث حديث أنس، **قوله** (سبابا) بالمهملة وموحدين الأولى ثقيلة. **قوله** (كان يقول لأحدنا عند المعتبة) بفتح الميم وسكون المهملة وكسر المثناة الفوقية ويجوز فتحها - بعدها موحدة وهي مصدر عتب عليه، يعتب عتبا وعتابا ومعنابة، قال الخليل: العتاب مخاطبة الإدلال، ومذاكرة الموجدية. **قوله** (ما له ترب جيبته) قال الخطابي: يحتمل أن يكون المعنى خر لوجهه فاصاب الزاب جيبته ويحتمل أن يكون دعاء له بالعبادة كأن يصل في ترب جيبته، والأول أشبه لأن الجبين لا يصل عليه، قال ثعلب: الجبينان يكتنفان الجبهة ومنه قوله تعالى ﴿وَالْجَبِينَ﴾ أي ألقاه على جيبته. قلت: وأيضا ثالثا بعيد جدا، لأن هذه الكلمة استعملها العرب قبل أن يعرفوا وضع الجبهة بالأرض في الصلاة، وقال الداودي: قوله ترب جيبته كلمة نقلها العرب جرت على ألسنتهم، وهي من الزاب، أي سقط جيبته للأرض، وهو كفوطهم رغم أنفه، ولكن لا يراد معنى قوله ترب جيبته، بل هو نظير ما تقدم في قوله ترب جيبته، أي أنها كلمة تجري على اللسان ولا يراد حقيقة بها. الحديث الرابع حديث عائشة، **قوله** (حدثنا عمرو بن عيسى) هو أبو عثمان الضبي البصري، ثقة مستقيم الحديث قاله ابن حبان وماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في كتاب الصلاة. وشيخه محمد بن سواء هو أبو الخطاب السدوسي البصري، ثقة أيضا، له عند البخاري هذا الحديث وآخر في المناقب. وشيخه روح بن القاسم مشهور كثير الحديث. وقد تابعه عن محمد بن المنكدر سفيان بن عيينة كما سيأتي في د باب اغتياب أهل الفساد، وفي د باب المداراة، ومعه عند مسلم وسياق روح أنهم. **قوله** (عن عروة عن عائشة) في رواية ابن عيينة سمعت عروة أن عائشة أخبرته، **قوله** (أن رجلا) قال ابن بطال هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، وكان يقال له الأحق المطاع، ورجا النبي ﷺ بأقباله عليه لأنه ليسم قومه لأنه كان رئيسهم، وكذا فسره به عياض ثم القرطبي والنووي جازمين بذلك، ونقله ابن التين عن الداودي لكن احتمالا لاجزما، وقد أخرجه عبد الله بن سديد في د المهمات، من طريق عبد

الله بن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة « استأذن عيضة بن حصن على النبي ﷺ فقال : بئس ابن العشيبة » الحديث ، وأخرجه ابن بشكوال في « المبهات » من طريق الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن عيضة استأذن فذكره مرسل ، وأخرج عبد الغني أيضا من طريق أبي عامر الخزاز عن أبي يزيد المدني عن عائشة قالت « جاء عزيمة بن نوفل يستأذن ، فلما سمع النبي ﷺ صوته قال : بئس آخر العشيبة » الحديث وهكذا وقع لنا في أواخر الجزء الاول من « فوائد أبي اسحق الهاشمي » وأخرجه الخطيب ، فيحمل على التعدد . وقد حكى المنذر في مختصره القولين فقال : هو عيضة ، وقيل عزيمة . وأما شيخنا ابن الملتن فأنصهر على أنه عزيمة وذكر أنه نقله من حاشية بخط الدمياطي فخصر ، أسكنه حكى بعد ذلك عن ابن التين أنه جوز أنه عيضة قال : وصرح به ابن بطلان . قوله ( بئس آخر العشيبة وبئس ابن العشيبة ) في رواية معمر « بئس أخو القوم وابن القوم » وحى بالمعنى ، قال عياض المراد بالعشيبة الجماعة أو القبيلة ، وقال غيره العشيبة الأدنى الى الرجل من أهله وهم ولد أبيه وجده . قوله ( فلما جلس تطلق ) بفتح الطاء المهمل وتثنية اللام أى أبدى له طلاقه وجهه ، يقال وجهه طلق وطلق أى مسترسل متبسط غير عيوس ، ووقع في رواية ابن عامر « بش في وجهه » ، ولأحد من وجه آخر عن عائشة « واستأذن آخر فقال نعم أخو العشيبة » فلما دخل لم يرش له ولم ينسبط كما فعل بالآخر ، فسألته فذكر الحديث . قال الخطابي جمع هذا الحديث علما وأدبا ، وليس في قول النبي ﷺ في أمته بالأمر التي يسميهم بها وبضيفها اليهم من المكروه غيبة ، وإنما يكون ذلك من بعضهم في بعض ، بل الواجب عليه أن يبين ذلك ويفصح به ويعرف الناس أمره ، فإن ذلك من باب النصيحة والشفقة على الأمة ، ولكنه لما جبل عليه من الكرم وأعطيه من حسن الخلق أظهر له البشاشة ولم يجهجه بالمكروه لتقتدى به أمته في اتقاء شر من هذا سبيله ، وفي مداراته ليسلوا من شره وغائلته . قلت : وناهر كلامه أن يكون هذا من جملة الخصائص ، وليس كذلك ، بل كل من اطلع من حال شخص على . وحشى أن غيره يغتر بمجمل ظاهره فيقع في محذور ما فعله ان بطلانه على ما يحذر من ذلك قاصدا نصيحته ، وإنما يجب أن يجتنب به النبي ﷺ أن يكشف له عن حال من يغتر بشخص من غير أن يطلعه المغتر على حاله فيذم الشخص بمحضته ليتجنبه المغتر ليكون نصيحة ، بخلاف غير النبي ﷺ فإن جواز ذمه للشخص يتوقف على تحقق الأمر بالقول أو الفعل عن يريد نصحه . وقال القسطنطيني : في الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق أو الفحش ونحو ذلك من الجور في الحكم والدعاء الى البدعة مع جواز مداراتهم إقفاء شرهم ما لم يؤد ذلك الى المداينة في دين الله تعالى . ثم قال تبعاً لعياض : والفرق بين المداينة والمداينة أن المداينة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو هماما ، وهي مباحة ، وربما استجبت ، والمداينة ترك الدين لصالح الدنيا ، والنبي ﷺ إنما بذل له من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالمته ومع ذلك فلم يمدحه بقول فلم يناقض قوله فيه فعله ، فإن قوله فيه قول حق ، وفعله معه حسن عشرة ، فيزول مع هذا التقرير الاشكال بحمد الله تعالى . وقال عياض : لم يكن عيضة والله أعلم حينئذ أسلم ، فلم يكن القول فيه غيبة ، أو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحا فأراد النبي ﷺ أن يبين ذلك لئلا يغتر به من لم يعرف باطنه ، وقد كانت منه في حياة النبي ﷺ وبجده أمور تدل على ضعف إيمانه فيكون ما رصفه به النبي ﷺ من جملة علامات النبوة ، وأما إلانة القول له بعد أن دخل فعلى سبيل التألف له . ثم ذكر نحو ما تقدم . وهذا الحديث أصل في المداينة ، وفي جواز غيبة أهل الكفر والفسق ونحوهم والله أعلم . قوله ( متى عهدني فاحشا ) في رواية الكشميني « فحاشا ، بصيغة المبالغة . قوله ( من تركه

الناس) في رواية عيينة من تركه أو ودعه الناس ، قال المازري : ذكر بعض النحاة أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه ، والنبي ﷺ أفصح العرب ، وقد نطق بالمصدر في قوله ، ليعتقن أفوام عن ودعهم الجمعات ، وبماضيه في هذا الحديث . واجاب عياض بأن المراد بقولهم أماتوه أى تركوا استعماله إلا نادرا ، قال : ولفظ أماتوه يدل عليه ويؤيد ذلك أنه لم ينفذ في الحديث إلا في هذين الحديثين مع شك الراوى في حديث الباب مع كثرة استعمال ترك ولم يقل أحد من النحاة إنه لا يجوز . قوله ( انقاء شره ) أى قبح كلامه ، لأن المذكور كان من جفافة العرب . وقال القرطبي : في هذا الحديث إشارة الى أن عيينة المذكور ختم له بسوء ، لأن النبي ﷺ اتقى لخشه وشره ، أخبر أن من يكون كذلك يكون شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة . قلت : ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ، فانه الحديث ورد بلفظ العموم فن انصف بالصفة المذكورة فهو الذي يتوجه عليه الوعيد ، وشرط ذلك أن يموت على ذلك ، ومن أين له أنه عيينة مات على ذلك ؟ واللفظ المذكور يحتمل لأن يقيد بملك الحالة التي قيل فيها ذلك ، وما المانع أن يكون تاب وأتاب ؟ وقد كان عيينة ارتد في زمن أبى بكر وحارب ثم رجع وأسلم وحضر بعض الفتح في عهد عمر ، وله مع عمر قصة ذكرت في تفسير الأعراف ، وبأنى شرحها في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى ، وفيها ما يدل على جفافه . والحديث الذي فيه انه دأق مطاع ، أخرجه سعيد بن منصور عن أبى معاوية عن الأعمش عن إبراهيم الذخعي قال : جاء عيينة بن حصن الى النبي ﷺ وعنده عائشة فقال : من هذه ؟ قال : أم المؤمنين . قال ألا أنزل لك عن أجل منها . فضربت عائشة وقالت : من هذا ؟ قال : هذا أحق . ووصله الطبراني من حديث جرير وزاد فيه : اخرج فاستأذن ، قال : انها يمين على أن لا أستأذن على مضرى . وعلى تقدير أن يسلم له ذلك ولقاضي قبله في عيينة لا يسلم له ذلك في غزوة بن نوفل وسيأتى في باب المداداة ما يدل على أن تفسير المهيم هنا بخمرة هو الراجح

### ٣٩ - باب حسن الخلق والسخاء وما يُكره من البخل

وقال ابن عباس : كان النبي ﷺ أجود الناس ، وأجوداً ما يكون في رمضان وقال أبو ذر لما بلغه مبعث النبي ﷺ ، قال لأخيه : اركب إلى هذا الوادى فاسمع من قوله فرجع فقال : رأيته يأمر بمكارم الأخلاق

٦٠٣٣ - حدثنا عمرو بن عون حدثنا حماد هو ابن زيد عن ثابت عن أنس قال : كان النبي ﷺ أحسن الناس وأجود الناس وأشجع الناس . ولقد فزع أهل المدينة ذات ليلة ، فانطلق الناس قبل الصوت ، فاستقبلهم النبي ﷺ قد سبق الناس إلى الصوت وهو يقول : لم تراهوا ؛ لم تراهوا ، وهو على فرسي لأبى طلحة عري ماطيه مرسج ، في عنقه سيف ، فقال : لقد وجدته بهرا . أو إنه كبر ،

٦٠٣٤ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن ابن السكندر قال سمعت جابر ارضى الله عنه يقول : ما سئل النبي ﷺ من شيء قط فقال : لا ،

٦٠٣٥ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **قال** **حدثني** شقيق **عن** مسروق **قال** : كنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو **يحدثنا** إذ **قال** : لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا متهففاً ، وإنه كان يقول : إن خياركم أحسنكم أخلاقاً ،

٦٠٣٦ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** أبو غسان **قال** **حدثني** أبو حازم **عن** سهل بن سعيد **قال** : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ببردٍ - **قال** سهل لقوم : أندرون ما البردة ؟ **قال** لقوم : هي شملة . **قال** سهل هي شملة منسوجة فيها حاشيتها - **فقال** : يا رسول الله ، أكرهك هذا ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها فلبسها ، فراها عليه رجلٌ من الصحابة **قال** : يا رسول الله ، ما أحسن هذا ، فأكسبها . **قال** : نعم . فلما قام النبي ﷺ لامه أصحابه فقالوا : ما أحسنَ حينَ رأيتَ النبي ﷺ أخذها محتاجاً إليها ثم سألتَهُ إياها ، وقد عرفتَ أنه لا يُسألُ شيئاً فيمنعه . **قال** : رجوتُ بركتكم حينَ لبسها النبي ﷺ لعلَّ أكرهُ فيها ،

٦٠٣٧ - **حدثنا** أبو اليمان **أخبرنا** مُعَيْبٌ **عن** الزهري **قال** : أخبرني محمد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة **قال** « **قال** رسول الله ﷺ : يتقاربُ الزمان ، وينقصُ العمل ، ويُلبقُ الشَّخْصُ ، ويكثرُ المَرَجُ . **قالوا** : وما المَرَجُ ؟ **قال** : القتلُ ، القتلُ ،

٦٠٣٨ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **سمع** سَلَامَ بنِ سَكِينٍ **قال** سمعتُ عائداً يقول « **حدثنا** أنسٌ **رضي** الله عنه **قال** : خدمتُ النبي ﷺ عشرَ سنينَ ، فإِذا **قال** لي أفَ ، ولا : لمَ صَمتَ ؟ ولا أَلَا صَمتَ ؟ »

**قوله** ( باب حسن الخلق ، والسخاء ، وما يكره من البخل ) جمع في هذه الترجمة بين هذه الأمور الثلاثة لأن السخاء من جملة عاين الأخلاق ، بل هو من معظمها والبخل ضده ، فأما الحسن فقال الراهب : هو عبارة عن كل مرغوب فيه إما من جهة العقل وإما من جهة العرض وإما من جهة الحسن ، وأكثر ما يقال في عرف العامة فيما يدرك بالبصر ، وأكثر ما جاء في الشرع فيما يدرك بالبصيرة ، انتهى ملخصاً . وأما الخلق فهو بضم الخاء واللام ويموز سكونها ، قال الراجب : الخلق والخلق يعني بالفتح وبإضمار في الأصل بمعنى واحد كالشرب والشرب ، لكن خص الخلق الذي بالفتح بالهيئات والصور المدركة بالبصر ، وخص الخلق الذي بإضمار بالقوى والسماء والمدركة بالبصيرة انتهى . وقد كان النبي ﷺ يقول « اللهم كما حسنت خلقي لحسن خلقي ، أخرجني أحمد وصحبه ابن حبان . وفي حديث على الطويل في دعاء الافتتاح عند مسلم « وأهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، وقال القرطبي في « المفهم » : الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره ، وهي محمودة ومذمومة ، فالمحمودة على الاجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تنصف لها ، وعلى التفصيل الغفو والحلم والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتواضع وإين الجانب ونحو ذلك ، والمذمومة منها ضد ذلك ،

وأما السخاء فهو بمعنى الجود ، وهو بذل ما يقتنى بغير عوض ، وعطفه على حسن الخلق من عطف الخاص على العام ، وإنما أفرد للتوبيه به . وأما البخل فهو منع ما يطالب بما يقتنى ، وشراء ما كان طالبه مستحقا ولا سيما إن كان من غير مال المستول . وأشار بقوله « وما يكره من البخل » إلى أن بعض ما يحوز انطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذموما . ثم ذكر المصنف في الباب ثمانية أحاديث : الأولان معافان ، الحديث الأول : قوله ( وقال ابن عباس كان النبي ﷺ أجود الناس ) تقدم موصولا في كتاب الإيمان ، وتقدم شرحه في كتاب الصيام ، وفيه بيان السبب في أكثرية جوده في رمضان ، الحديث الثاني ، قوله ( وقال أبو ذر لما بلغه مبعث النبي ﷺ قال لأخيه الخ ) كذا الأكثر بتكرير قال ، وفي رواية الكشيحي « وكان أبو ذر الخ » وهي أولى ، وهذا طرف من قصة إسلام أبي ذر ، وقد تقدمت موصولة مطولة في المبعث النبوي مشروحة والغرض منه هنا قوله « ويأمر بمكارم الأخلاق » والمكارم جمع مكرمة بضم الزاء وهي من السكرم ، قال الراغب : وهو اتم الأخلاق ، وكذلك الأفعال الحمودة ، قال ولا يقال للرجل كريم حتى يظهر ذلك منه ، ولما كان أكرم الأفعال ما يقصده أشرف الوجوه ، وأشرفها ما يقصده وجه الله تعالى ، وإنما يحصل ذلك من المتقى قال الله تعالى ( أن أكرمكم عند الله اتقاكم ) وكل قائق في بابه يقال له كريم . الحديث الثالث حديث أنس قال « كان النبي ﷺ أحسن الناس أي أحسنهم خلقا وخلقا » وأجود الناس ، أي أكثرهم بذلا لما يقدر عليه ، وأشجع الناس ، أي أكثرهم إقداما مع عدم الفرار ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في كتاب الهبة ، واقتصار أنس على هذه الأوصاف الثلاث من جوامع الكلم لأنها أمهات الأخلاق ، فإن في كل إنسان ثلاث قوى : أحدها الغضبية ويكافها الشجاعة ، ثانيها الشهوانية ويكافها الجود ، ثالثها العقلية ويكافها النطق بالحكمة . وقد أشار أنس إلى ذلك بقوله « أحسن الناس » لأن الحسن يشمل القول والفعل ، ويحتمل أن يكون المراد بأحسن الناس حسن الخلقة وهو تابع لا اعتدال المزاج الذي يتبع صفاء النفس الذي منه جودة القريحة التي تنشأ عنها الحكمة قاله الكرمانى ، وقوله « نوع أهل المدينة » أي سمعوا صوتا في الليل يخافوا أن يهجم عليهم عدو ، وقوله « فاستقبلهم النبي ﷺ » قد سبق الناس إلى الصوت ، أي أنه سبق فاستكشف الخبر فلم يجد ما يخاف منه فرجع يسكنهم . وقوله « لم تراعوا » هي كلمة يقال عند تسكين الروح نائبا ، وإظهارا للرفق بالخطاب . الحديث الرابع حديث جابر ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن ابن المنكدر ) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن الوليد الطيالسي ومن طريق عبد الله وهو ابن المبارك كلاهما عن سفيان « سمعت محمد بن المنكدر » . قوله ( ما سئل النبي ﷺ عن شيء قط فقال لا ) كذا للجميع ، وكذا في الأدب المفرد « من طريق ابن عيينة سمعت ابن المنكدر ، ووقع في رواية الاسماعيلي من الطريقين المذكورين ، وكذا عند مسلم من طريق سفيان ابن عيينة عن ابن المنكدر بلفظ « ما سئل شيئا قط فقال لا » قال الكرمانى : معناه ما طلب منه شيء من أمر الدنيا فنهى ، قال الفرزدق « ما قال لا قط إلا في تشبهه » قلت : وليس المراد أنه يعطى ما يطلب منه جزما ، بل المراد أنه لا ينطق بالرد : بل إن كان عنده إعطاء إن كان الإيعطاء سائغا وإلا سكت . وقد ورد بيان ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه « إذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم ، وإذا لم يرد أن يفعل سكت » وهو قريب من حديث أبي هريرة الماضي في الإطعمة « ما عاب طعاما قط ، إن اشتهاه أكله وإلا تركه » وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : معناه لم يقل « لا » ، منعاً للإعطاء ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها اعتذارا كما في قوله تعالى ( قلت لا أجد

ما أحلّكم عليه ) ولا يخفى الفرق بين قول لا أجد ما أحلّكم وبين لا أحلّكم . قلت : وهو نظير ما تقدم في حديث أبي موسى الأشعري لما سأل الأشعر بن الحلان فقال النبي ﷺ : ما عندي ما أحلّكم ، لكن يشكل على ما تقدم أن في حديث الأشعري المذكور أنه ﷺ حلف لا يحلمهم فقال : والله لا أحلّكم ، فيمكن أن يخص من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك ، أو حيث كان المقام لا يقتضي الاختصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل ، كأن يكون لم يعرف العادة ، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتماذى على السؤال مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل ، والسرف في الجمع بين قوله « لا أجد ما أحلّكم » وقوله « والله لا أحلّكم » أن الأول لبيان أن الذي سأله لم يكن موجوداً عنده ، والثاني أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بالفرض مثلاً أو بالاستيجاب إذ لا اضطراب حينئذ إلى ذلك ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الإيمان والنذور . وفهم بعضهم من لازم عدم قول « لا ، أثبات » نعم ، ورتب عليه أنه يلزم منه تحريم البخل ، لأن من الفوائد أنه ﷺ إذا راطب على شيء كان ذلك علامة وجوبه ، والترجمة تقتضي أن البخل مكروه . وأجيب بأنه إذا تم هذا البحث حملت الكرامة على التحريم ، لكنه لا يتم لأن الذي يحرم من البخل ما يمنع الواجب سلماً أنه يدل على الوجوب لكن على من هو في مقام النبوة ، إذ مقابله نقص منزه عنه الأنبياء فيختص الوجوب بالنبي ﷺ ، والترجمة تقتضي أن من البخل ما يكره ، ومقابله أن منه ما يحرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويجب ، فلذلك اقتصر المصنف على قوله يكره . الحديث الخامس حديث مسروق « كنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو ابن العاص » ورجاله إلى الصحابة كوفيون ، وقد دخلوا كما تقدم صريحاً في هذا الحديث في « باب صفة النبي ﷺ » . قوله ( لم يكن فاحشاً ) تقدم شرحه في الباب المذكور وهو الحديث السادس عشر منه ، وقوله فيه « أن خياركم أحسنكم أخلاقاً » في رواية الكشميهني « أحسنكم » ووقع في الرواية الماضية « أن من خياركم » وهي مرادة هنا . وقد أخرج أبو يعلى من حديث أنس رفعه « أكل المؤمن إيماناً أحسنهم خلقاً » ولترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة رفعه « أن من أكل المؤمن أحسنهم خلقاً » ولأحمد بسند رجاله ثقات من حديث جابر بن سمرة نحوه بلفظ « أحسن الناس إسلاماً » ولترمذي من حديث جابر رفعه « إن من أحبكم إلى وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً » وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولأحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي ثعلبة نحوه وقال « أحسنكم أخلاقاً » وسياقه أنهم ، وللبخاري في « الأدب المفرد » وابن حبان والطبراني من حديث أسامة بن شريك « قالوا يا رسول الله من أحب هبأ الله إلى الله ؟ قال : أحسنهم خلقاً » وفي رواية عنه « ما خير ما أعطى الإنسان ؟ قال : خلق حسن » ومن الأحاديث الصحيحة في حسن الخلق حديث النّوّاس بن سميان رفعه « البر حسن الخلق » أخرجه مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » ، وحديث أبي الدرداء رفعه ، ما شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود وترمذي وصححه هو وابن حبان وزاد الترمذي فيه وهو عند البزار « وإن صاحب حسن الخلق يبلغ درجة صاحب الصوم والصلاة » وأخرجه أبو داود وابن حبان أيضاً والحاكم من حديث عاتقة نحوه ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » والحاكم من حديث أبي هريرة ، وأخرجه الطبراني من حديث أنس نحوه ، وأحمد والطبراني من حديث عبد الله بن عمرو ، وأخرج الترمذي وابن حبان وصححه هو عند البخاري في « الأدب المفرد » من



حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن أكثر ما يدخل الناس الجنة ، فقال : تقوى الله وحسن الخلق ، والبرار بسند حسن من حديث أبي هريرة رفعه رضي الله عنه : إنكم لن تسموا الناس بأموالكم ، وإنكم يسمهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق ، والأحاديث في ذلك كثيرة . وحكي ابن بطال تبعاً للطبري خلافاً : هل حسن الخلق غريزة ، أو مكتسب ؟ وتمسك من قال بأنه غريزة بحديث ابن مسعود رضي الله عنه : إن الله قسم أخلاقكم كما قسم أرزاقكم ، الحديث وهو عند البخاري في « الأدب المفرد » وسياق الكلام على ذلك مبسوطاً في كتاب القدر ، وقال القرطبي في « المفهم » الخلق جبلة في نوع الإنسان ، وهم في ذلك متفاوتون ، فمن غلب عليه شيء منها إن كان محموداً وإلا فهو مأمور بالمجاهدة فيه حتى يصير محموداً ، وكذا أنه كان ضعيفاً فيبرأ حتى يصير صاحباً حتى يقوى . قلت : وقد وقع في حديث الأشج المصري عند أحمد والنسائي والبخاري في « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن فيكم لخصيتين يجهما الله : الحلم ، والإفانة . قال : يا رسول الله ، قديماً كانا في » أو حديثاً ؟ قال : قديماً . قال : الحمد لله الذي جعلني على خلقين يجهما ، فترديده السؤال وتقريره عليه بشعر بأن في الخلق ما هو جميل ، وما هو مكتسب .

الحديث السادس حديث سهل بن سعد في قصة البعثة التي سأل الصحابي لتكون كفته ، والغرض منه قولهم للذي طلبها : سألته إياها وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيجعله ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الجنائز ، وفي قولهم : سألته إياها ، استعمال ثانی الضميرين منفصلاً وهو المتعين هنا قراراً من الاستئصال ، إذ لو قاله متصلاً فإنه يصير هكذا سألتموها ، قال ابن مالك : والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل ، لأن الاتصال أخصر وأبين ، لكن إذا اختلف الضميران وتقاربا فالأحسن الانفصال نحو هذا ، فإن اختلافهما في الرتبة جاز الاتصال والانفصال مثل أعطيتك وأعطيتك أباه . الحديث السابع حديث أبي هريرة رضي الله عنه : يتقارب الزمان ، وسياق شرحه في كتاب الفتن وقوله فيه : وينقص العمل ، وقع في رواية الكشميهني : وينقص العلم ، وهو المعروف في هذا الحديث وللآخر وجه . وقوله فيه : ولبقى الشح ، وهو مقصود الباب وهو أخص من البخل فإنه يخل مع حرص . واختلف في ضبط « يلقى » فالأكثر على أنه يسكون اللام أي يوضع في القلوب فيكثر ، وهو على هذا بالرفع ، وقيل بفتح اللام وتشديد القاف أي يعطى القلوب الشح ، وهو على هذا بالنصب حكاه صاحب « المطالع » . وقال الحميدي : لم تضبط الرواة هذا الحرف ، ويحتمل أن يسكون « تلقى » بالتشديد أي يلقى ويتواصى به ويدعوه إليه من قوله « وما يلقاها إلا الصابرون ، أي ما يملأها وينبئ عليها ، قال ولو قيل يلقى مخففة لكان بعيداً لأنه لو ألقى لترك وكان مدحاً والحديث مساق للذم ، ولو كان بالفاء بمعنى يوجد لم يستقم لأنه لم يزل موجوداً . وقد ذكرت توجيه القاف .

الحديث الثامن حديث أنس رضي الله عنه ، قوله ( خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ) تقدم نظيره في الولية من وجه آخر عن أنس ، ومثله عند أحمد وغيره عن ثابت عن أنس ، وكذا هو في معظم الروايات ، ووقع عند مسلم من طريق إسماعيل بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه : والله لقد خدمته تسع سنين ، ولا مغايرة بينهما لأن ابتداء خدمته له كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم المدينة وبعد تزويج أمه أم سلمة رضي الله عنها ، فقد مضى في الوصايا من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي ، الحديث وفيه : « أن أسأ غلام كيس فليخدمك ، قال لخدمته في السفر والحضر ، وأشار بالسفر إلى ما وقع في المغازي وغيرها من طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من أبي طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر من يخدمه فأحضر له أنسا ، فأشكل هذا على الحديث الأول لأن

بين قدومه المدينة وبين خروجه الى خيبر ست سنين وأشهر . واجيب بأنه طلب من أبي طلحة من يكون أسن من  
 أسن وأقوى على الخدمة في السفر فعرف أبو طلحة من أسن القسوة على ذلك فأحضره ، فلماذا قال أسن في هذه  
 الرواية د خدمته في الحضر والسفر ، وإنما تزوجت أم سليم بأبي طلحة بعد قدوم النبي ﷺ بعدة أشهر ؛ لأنها  
 بادرت الى الاسلام ووالده أسن حتى فعرف بذلك فلم يسلم وخرج في حاجة له فقتله غدوله ، وكان أبو طلحة قد تأخر  
 إسلامه فاتفق أنه خطبها فاشتراط عليه أن يسلم فأسلم أخرجه ابن سعد بسند حسن ، فعلى هذا تكون مدة خدمة  
 أسن تسع سنين وأشهر ، فالنبي الكسر مرة وجبره أخرى . وقوله في هذا الحديث ، والله ما قال لي أف قط ، قال  
 الراغب : اصل الآف كل مستقدر من وسخ كقلامة الظفر وما يجري مجراها ، ويقال ذلك لاسكل مستخف به . ويقال  
 أيضا عند تذكره الشيء وعند التعجب من الشيء ، واستعملوا منها الفعل كاتفقت بفلان ، وفي أف عدة لغات :  
 الحركات الثلاث بغير تنوين وبالتنوين ، ووقع في رواية مسلم هنا د أفا ، بالنصب والتنوين وهي موافقة لبعض  
 القراءات الشاذة كاسياني ، وهذا كله مع ضم الهمزة والتشديد ، وعلى ذلك اقتصر بعض الشراح ، وذكر أبو الحسن  
 الرماني فيها لغات كثيرة فبلغها تسعا وثلاثين ونقلها ابن عطية وزاد واحدة اكلم اربعين ، وقد سردها أبو حيان في  
 البحر ، واعتمد على ضبط القلم . ولخص ضبطها صاحب الشهاب السمين ولخصه منه ، وهي الستة المقدمة ،  
 وبالتخفيف كذلك ستة أخرى ، وبالسكون مشددا ومخففا ، وبزيادة هاء ساكنة في آخره مشددا ومخففا ، وفي  
 بالامالة وبين وبين وبلا إمالة الثلاث بلا تنوين ، وأقر بضم ثم سكون وأنى بكسر ثم سكون . فذلك ثنتان وعشرون ،  
 وهذا كله مع ضم الهمزة ويجوز كسرهما وفتحهما ، فأما بكسرهما ففي إحدى عشرة : كسر الفاء وضمها ومشددا مع  
 التنوين وعدمه أربعة ومخففا بالحركات الثلاث مع التنوين وعدمه ستة ، وأنى بالامالة والتشديد ، وأفا بفتح الهمزة  
 ففي ست بفتح الفاء وكسرهما مع التنوين وعدمه أربعة وبالسكون وبالف مع التشديد ، والتي زادها ابن عطية أفاه  
 بضم أوله وزيادة ألف وهاء ساكنة ، وقرئ من هذه اللغات ست كلها بضم الهمزة ، فأكثر السبعة بكسر الفاء  
 مشددا بغير تنوين ، ونافع وحفص كذلك لكن بالتنوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح والتشديد بلا تنوين ،  
 وقرأ أبو الهيثم كذلك لكن بضم الفاء ، وزيد بن علي بالنصب والتنوين ، وعن ابن عباس بسكون الفاء . قلت :  
 وبقي من الممكن في ذلك أنى كما مضى لكن بفتح الفاء وسكون الياء ، وأفيه بزيادة هاء ، وإذا ضمت هاتين الى التي  
 زادها ابن عطية وأضفتها الى ما بدى به صارت العدة خمسا وعشرين كلها بضم الهمزة ، فإذا استعملت القياس في اللغة  
 كان الذي يفتح الهمزة كذلك وبكسرهما كذلك فتكمل خمسا وسبعين . قوله ( ولا لم صنعت ، ولا ألا صنعت ) بفتح  
 الهمزة والتشديد بمعنى هلا ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه دأشئ مما يصنعه الخادم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة  
 د ما علمته قال لشيء صنعت لم فعلت كذا وكذا ، ولشيء تركته هل لا فعلت كذا وكذا ، وفي رواية عبد العزيز بن  
 صهيب د ما قال لشيء صنعت لم صنعت هذا كذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا كذا ، ويستفاد من هذا ترك  
 العتاب على ما فات ، لأن هناك مندوحة عنه باستئناف الأمر به اذا احتيج اليه ، وقاعدة تنزيه اللسان عن الوجع  
 والذم واستئلاف خاطر الخادم بترك مما تبذره ، وكل ذلك في الامور التي تتعلق بحظ الانسان ، وأما الامور اللازمة  
 شرعا فلا يتسامح فيها لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٤٠ - باسم كيف يكون الرجل في الله ؟

٦٠٣٩ - **عز** حنبل بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود قال « سألت عائشة :

ما كان للنبي ﷺ يصنع في أهله ؟ قالت : كان في مهنة أهله ، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة »

**تفسيره** ( باب ) بالتنوين ( كيف يكون الرجل في أهله ) ؟ ذكر فيه حديث عائشة « كان في مهنة أهله » وقد تقدم شرحه في أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة ، وقوله « في مهنة أهله » المهنة بكسر الميم وبفتحةها ، وأنكر الأصمعي الكسر وفسرها هناك بخدمة أهله ، وبينت أن التفسير من قول الراوي عن شعبة ، وأن جماعة رووه عن شعبة بدونها ، وكذا أخرجه ابن سعد في الترجمة النبوية عن وهب بن جرير وعفان وأبي قطن كلهم عن شعبة بدونها ؛ لكن وقع عنده عن أبي النضر عن شعبة في آخره « يعني بالمهنة في خدمة أهله » وقد وقع في حديث آخر لعائشة أخرجه أحمد وابن سعد وصححه ابن حبان من رواية هشام بن عروة عن أبيه « قلت لعائشة : ما كان رسول الله ﷺ يصنع في بيته ؟ قالت : يخط ثوبه ، ويخفف نعله ، ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم » وفي رواية لابن حبان « ما يعمل أحدكم في بيته » وله ولأحمد من رواية الزهري عن عروة عن عائشة « يخفف نعله ، ويخط ثوبه » ويرفع دلوه ، وله من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن حمرة عن عائشة « ما كان إلا بشرا من البشر » كان يغسل ثوبه ، ويحلب شاة ، ويخدم نفسه ، وأخرجه الترمذي « الثمائل ، والبخار » وقال : وروى عن يحيى عن القاسم عن عائشة ، وروى عن يحيى عن حميد الهك عن مجاهد عن عائشة ، وفي رواية حارثة بن أبي الرجال عن حمرة عن عائشة عند أبي سعد « كان آيين الناس ، وأكرم الناس ، وكان رجلا من رجالكم إلا أنه كان بساما ، قال ابن بطال : من أخلاق الأنبياء التواضع ، والبعد عن التمتع ، وامتنان النفس ليستن بهم ولئلا يغلوا إلى الرقاية المذمومة ، وقد أشير إلى ذمها بقوله تعالى ﴿ وذُرْهُمُ الْمَكْذِبِينَ أُولَى النِّعْمَةِ وَمَهْلُكُمُ قَلِيلًا ﴾

#### ٤١ - باب المقة من الله تعالى

٦٠٤٠ - **عز** حنبل بن علي حدثنا أبو طاهر عن ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن

نافع عن أبي هريرة « عن النبي ﷺ قال : إذا أحب الله عبدا نادى جبريل إن الله يحب فلانا فأحببه ، فيحبه جبريل ، فينادي جبريل في أهل السماء : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، ثم يوضع له المقة بول في أهل الأرض »

**قوله** ( باب المقة من الله ) أي ابتدأوها من الله . المقة بكسر الميم وتخفيف القاف هي المحبة ، وقد وقع في ، والاضل الومق والهاء فيه عوض عن الواو ، كعدة و وعد و ذنة و وزن . وهذه الترجمة لفظ زيادة وقعت في نحو حديث الباب في بعض طرقه ، استكتها على غير شرط البخاري فأشار إليها في الترجمة كعادته ، أخرجه أحمد والطبراني وابن أبي شيبة من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن أبي ظبية بمعجمة عن أبي أمامة مرفوعا قال « المقة من الله والصلية من السماء ، فإذا أحب الله عبدا ، الحديث . والبخار من طريق أبي وكيع الجراح بن ملبغ عن الأصمعي عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه « ما من عبد إلا وله صيت في السماء ، فإن كان حسنا وضع في الأرض وإن كان سيئا

وضع في الأرض . والصيت بكسر الصاد الموحدة وسكون التحتانية بعدها مثناة أصله الصوت كالريح من الروح ، والمراد به الذكر الجليل ، وربما قيل لعنده لكن بقيد . قوله ( أبو عاصم ) هو النزيل ، وهو من كبار شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة مثل هذا ، فقد علقه في يده الخلق لأبي عاصم وقد نهى عليه ثم . قوله ( عن نافع ) هو مولى ابن عمر ، قال الزوار بعد أن أخرجه عن عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري فيه : لم يروه عن نافع إلا موسى ابن عقبة ، ولا عن موسى إلا ابن جريج . قلت : وقد رواه عن قنبر بن أبي طالب ثوبان عند أحمد والطبراني في الأوسط ، وأبو أمامة عند أحمد ، ورواه عن أبي هريرة أبو صالح عند المصنف في التوحيد وأخرجه مسلم والبرار . قوله ( إذا أحب الله العبد ) وقع في بعض طرقه بيان سبب هذه المحبة والمراد بها ، في حديث ثوبان أنه العبد يلتزم مرضاة الله تعالى فلا يزال كذلك حتى يقول : يا جبريل ان عبدى فلانا يلتزم أن يرضى ، ألا وإن رحمتي غلجت عليه . الحديث أخرجه أحمد والطبراني في الأوسط ، ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي في الرقاق ففيه « ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه » الحديث . قوله ( ان الله يحب فلانا فأحبه ) بفتح الموحدة المشددة ويجوز الضم ، ووقع في حديث ثوبان فيقول جبريل : رحمة الله على فلان ، وتقول حلة العرش . قوله ( فينادى جبريل في أهل السماء الخ ) في حديث ثوبان أهل السماوات السبع . قوله ( ثم يوضع له القبول في أهل الأرض ) زاد الطبراني في حديث ثوبان « ثم يهبط الى الأرض ، ثم قرأ رسول الله ﷺ ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا ) وثبتت هذه الزيادة في آخر هذا الحديث عند الترمذي وابن أبي حاتم من طريق سهيل عن أبيه ، وقد أخرج مسلم اسنادها ولم يستقلفه ، وزاد مسلم فيه « وإذا أبغض عبدا دعا جبريل ، فأسأله على من آل الحب وقال في آخره « ثم يوضع له البغضاء في الأرض ، ونحوه في حديث أبي أمامة عند أحمد ، وفي حديث ثوبان عند الطبراني « وان العبد يعمل بسخط الله فيقول الله يا جبريل إن فلانا يستسخطني ، فذكر الحديث على من آل الحب أيضا وفيه « فيقول جبريل . سخط الله على فلان » وفي آخره مثل ما في الحب « حتى يقوله أهل السماوات السبع ، ثم يهبط الى الأرض » وقوله « يوضع له القبول » هو من قوله تعالى ( فتقبلها ربهما بقبول حسن ) أي رضيها ، قال المطرزي : القبول مصدر لم أسمع غيره بالفتح ، وقد جاء مفسرا في رواية القعني « فيوضع له المحبة ، والقبول والرضا بالشيء وميل النفس اليه ، وقال ابن القطاع : قبل الله منك قبولاً والشيء والهدية أخذت ، والخبر صدق . وفي التهذيب : عليه قبول إذا كانت العين تقبله ، والقبول من الريح الصبا لأنها تستقبل الدبور ، والقبول أن يقبل العفو والعافية وغير ذلك ، وهو اسم للبصير أميت الفعل منه . وقال أبو عمرو بن العلاء : القبول بفتح القاف لم أسمع غيره ، يقال فلان عليه قبول إذا قبلته النفس ، وقبلت الشيء قبولا . ونحوه لابن الأعرابي وزاد : قبلته قبولا بالفتح والضم ، وكذا قبلت هديته عن الحياء . قال ابن بطال : في هذه الزيادة رد على ما يقوله القدرية ان الشر من فعل العبد وليس من خلق الله انتهى . والمراد بالقبول في حديث الباب قبول القلوب له بالمحبة والميل اليه والرضا عنه ، ويؤخذ منه أن محبة قلوب الناس علامة محبة الله ، ويؤيده ما تقدم في الجنائز « أنتم شهداء الله في الأرض » والمراد بمحبة الله إرادة الخير للعبد وحصول الثواب له ، وبمحبة الملائكة استغفارهم له وإرادتهم الخير الدارين له وميل قلوبهم اليه لكونه مطيعا لله عبدا له ، ومحبة العباد له اعتقادهم فيه الخير وإرادتهم دفع الشر عنه ما أمكن ، وقد تطلق محبة الله تعالى للشيء على إرادة إيجاده وعلى إرادة تكيله ، والمحبة التي في هذا الباب من القبول الثاني ، وحقيقة المحبة

عند أهل المعرفة من المعلومات التي لا تعد وإنما يعرفها من قام بها وجداناً لا يمكن التعبير عنه ، والحب على ثلاثة أقسام : إلهي وروحاني وطبيعي ، وحديث الباب يشتمل على هذه الأقسام الثلاثة ، الحب إلهي المبدى حب الله ، وحب جبريل والملائكة له حب روحاني ، وحب المباد له حب طبيعي

### ٤٢ - باب الحب في الله

٦٠٤١ - **حَرْشُ** آدمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ الْمَرْءُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَتَّى أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا »

**قوله** ( باب الحب في الله ) ذكر فيه حديث أنس د لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان ، وبيان أن هذه الترجمة أول حديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي أمامة ولفظه د الحب في الله والبغض في الله من الإيمان ، وإن له طرقاً أخرى . وقوله د أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ؛ مضاد أن من استكمل الإيمان علم أن حق الله ورسوله أكده عليه من حقه عليه وأمه وولده وزوجه وجميع الناس ، لأن الهدى من الضلال والخلاص من النار إنما كان باقعه على لسان رسوله ، ومن علامات محبته نصر دينه بالقول والفعل والنب عن شريعته والتخلق بأخلاقه ، والله أعلم

٤٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾

٦٠٤٢ - **حَرْشُ** علي بن عبد الله حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمَّةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَضْحَكُ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْفُسِ ، وَقَالَ : بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الْفَعْلِ ثُمَّ لَعَلَّهَا يُسَاقُهَا » . وقال الثوري ووهيب وأبو معاوية عن هشام « جَلَدَ الْعَبْدُ »

٦٠٤٣ - **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بَنَى : أَنْتَدِرُونَ أَيْ : يَوْمَ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : فَانْ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ . أَنْتَدِرُونَ أَيْ : بَلَدٌ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : بَلَدٌ حَرَامٌ . أَنْتَدِرُونَ أَيْ : شَهْرٌ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : شَهْرٌ حَرَامٌ . قَالَ : فَانْ اللَّهُ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَائَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ ﴾ الآية ) كذا لابي ذر والنسفي ، وسقطت الآية لغيرها وزاد ( عسى أن يكونوا خيراً منهم - إلى قوله - فأولئك هم الظالمون ) وذكر فيه حديثين : أحدهما

حديث عبد الله بن زعنة رضي النبي ﷺ أن يضحك الرجل مما يخرج من الأنف ، وقد تقدم في تفسير (والشمس وضحاها) من وجه آخر عن هشام بن عروة رآه هنا بلفظ « ثم وعظهم في الضرطة فقال : لم يضحك أحدهم مما يخرج منه ، وقوله « لا يسخر » نهى عن السخرية وهي فعل الساخر ، وهو الذي يهزأ منه ، والسخرية تسخير خاص والسخرية سياق الشيء إلى الغرض المختص به قهراً ، فورد النهي عن استهزاء المرء بالآخر تنقيصاً له مع احتمال أن يكون في نفس الأمر خيراً منه ، وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه في أثناء حديث « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » قوله (وقال الثوري وهيب بن خالد وأبو معاوية عن هشام جلد العبد) يريد أن هؤلاء الثلاثة رويهم عن هشام بن عروة بهذا الإسناد في قصة النهي عن ضرب المرأة ، وأن هؤلاء جزموا بقولهم « جلد العبد ، موضع شك ابن عينة هل قال جلد الفحل أو جلد العبد ، والتعاليق الثلاثة تقدم بيان كونها موصولة ، أما رواية الثوري فوصلها المؤلف في النكاح وساقها كذلك ، وأما رواية وهيب فوصلها المؤلف في التفسير كذلك ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحمد وإسحق كذلك وتقدم التنبيه عليها في التفسير أيضا . الحديث الثاني حديث ابن عمر في خطبة النبي ﷺ بمضى ، والغرض منه بيان تحريم العرض - وهو موضع المدح والذم من الشخص - أعم من أن يكون في نفسه أو نسبه أو حسبه . وقال ابن قتيبة : عرض الرجل بدنه ونفسه لا غير ، ومنه استبرأ لدينه وعرضه . قلت : ولا حجة فيه لما ادعاه من الحصر ، وبطل اللول قول حسان :

فان أبي ووالده وعرضي لعرض محمد منكم وقاه

يخاطب بذلك من كان يهجو النبي ﷺ ، وأكثر ما يقع تهاجمهم في مدح الآباء وذمهم ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله »

#### ٤٤ - باب ما ينهى عن السباب واللعن

٦٠٤٤ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال « قال رسول الله ﷺ : سباب المسلم فسوق ، وقفاله كفر » . تابعه محمد بن جعفر عن شعبة

٦٠٤٥ - حدثنا أبو معمر حدثنا هبة الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة حدثني يحيى بن يعمر أن أبا الأسود الدؤلي حدثه « عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ، ولا يرميه بالكفر ، إلا ارتدت عاهه ، إن لم يكن صاحبه كذلك »

٦٠٤٦ - حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح بن سليمان حدثنا هلال بن علي عن أنس قال « لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا لئاماً ولا سباً ، كان يقول عند المعقة : ماله ترب جبينه »

٦٠٤٧ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا عثمان بن مرة حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي فلاحة أن ثابت بن الضحاك - وكان من أصحاب الشجرة - حدثه أن رسول الله ﷺ قال « من حلف على ملء

غير الإسلام كاذباً فهو كاذب ، وليس على ابن آدم نذرٌ فيما لا يملك ، ومن قتل نفسه بشئٍ في الدنيا عذبَ به يومَ القيامة ، ومن آمنَ مؤمناً فهو كفله ، ومن قذَف مؤمناً بكفر فهو كفله ،

٦٠٤٨ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ صُرَدٍ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَغَضِبَ أَحَدُهُمَا فَاقْتَدَّ غَضِبَهُ حَتَّى انْتَفَخَ وَجْهُهُ وَتَغَيَّرَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ الَّذِي يَجِدُ . فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ : تَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ . فَقَالَ أُتِرَى بِي بَأْسٌ ، أَعْجَنُونَ أَنَا ؟ أَذْهَبَ ؟

٦٠٤٩ - **حَدَّثَنَا** مَسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُجَيْدٍ قَالَ قَالَ أَنَسٌ : حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُخْبِعَ النَّاسَ بِلَهْلَةِ الْقَدَرِ ، فَتَلَا حُجْرَةَ رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ فِتْلَاحِي فَلَانٌ وَفَلَانٌ ، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ ، وَعَصَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ ، فَاتَّبَعُوهَا فِي الثَّلَاثَةِ وَالسَّابَةِ وَالْخَامَةِ »

٦٠٥٠ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْمُرُورِ هُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : رَأَيْتُ عَلَيْهِ بُرْدًا وَهَلَى غُلَامُهُ بُرْدًا ، فَقُلْتُ : لَوْ اخَذْتَ هَذَا فَلَيْسَتْكَ كَانَتْ حُلَّةً ، وَأَعْطَيْتَهُ ثَوْبًا آخَرَ ، فَقَالَ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلَامٌ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَبِيَّةً ، فَنِلْتُ مِنْهَا ، فَذَكَرَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِي : أَسَابَبَتْ فَلَانًا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : افْتِنْتَ مِنْ أُمِّهِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ . قُلْتُ : عَلَى حِينٍ سَاعَتِي هَذِهِ مِنْ كِبَرِ النَّسْلِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَمَنْ جَلَّ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا يَكْلُفْهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَفْأِيهِ ، قَانَ كَلْفُهُ مَا يَفْأِيهِ فَلْيُسِّمِهِ عَلَيْهِ »

**قوله** ( باب ما ينهى من السباب واللعن ) في رواية غير أبي ذر والنسفي « عن » بدل « من » ، وهي أولى ، وفي الأول حذف تقديره ما ينهى عنه . والسباب بكسر الميملة وتخفيف الموحدة تقدم بيانه مع شرح الحديث الأول في كتاب الإيمان ، وهو محتمل لأن يكون على ظاهر لفظه من التفاعل ، ويحتمل أن يكون بمعنى السب وهو الشتم وهو نسبة الإنسان إلى عيب ما ، وعلى الأول لحكم من بدأ منهما أن الوزر عليه حتى يعتدى الثاني كما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة وصحح ابن حبان من حديث الصرياض بن سارية قال « المسببان شيطانان يتهاوران ويتكاذبان » وقوله في آخر الحديث الأول « نأبىه محمد بن جعفر عن شعبة » وصلة أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وهو غندر بهذا الإسناد لكن قال فيه « عن شعبة عن زيد ومنصور » وزاد فيه زييدا وهو بالراى والموحدة مصغر ، ومعنى اللعن القاء بالابعاد من رحمة الله تعالى . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم ، والاسناد إلى أبي

ذو بصرون وقد دخلها هو أيضا ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثنا أبي حدثنا الحسين  
 المعلم . **قوله** ( عن أبي ذر ) في رواية الاسماعيلي من وجهين : عن أبي معمر ، شيخ البخاري فيه بالسند الى أبي  
 الاسود أن أبا ذر حدثه . **قوله** ( لا يرى رجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر الا ارتدت عليه ان لم يكن  
 صاحبه كما قال ) وفي رواية للإسماعيلي : **إلا حار عليه** ، وفي أخرى : **الا ارتدت عليه** ، يعني رجعت عليه و **حار** ،  
 بمهملتين أي رجعت ، وهذا يقتضي أن من قال لآخر أنت فاسق أو قال له أنت كافر فإن كان ليس كما قال كان هو  
 المستحق للوصف المذكور ، وأنه اذا كان كما قال لم يرجع عليه شيء لكونه صدق فيما قال ، ولكن لا يلزم من كونه  
 لا يصير بذلك قاسما ولا كافرا أن لا يكون آثما في صورة قوله له أنت فاسق بل في هذه الصورة تفصيل : إن قصد  
 نصحه أو نصح غيره ببيان حاله جاز ، وإن قصد تعبيره وشهرته بذلك ومحض أذاه لم يجوز ، لانه مأمور بالستر عليه  
 وتعليمه وعظمه بالحسنى ، فهما أمكنه ذلك بالرفق لا بحسوز له أن يفعله بالعنف لأنه قد يكون سببا لإغرائه  
 وإصراره على ذلك الفعل كما في طبع كثير من الناس من الافة ، لا سيما إن كان الأمر دون المأمور في المنزلة .  
 ووقع في رواية مسلم بلفظ : **ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عدوا لله وليس كذلك إلا حار عليه** ، ذكره في أثناء  
 حديث في ذم من ادعى الى غير أبيه ، وقد تقدم صدره في مناقب قريش بالاسناد المذكور هنا ، فهو حديث واحد  
 فوجه البخاري حديثين ، وسيأتي هذا المتن في باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من حديث أبي هريرة ، ومن  
 حديث ابن عمر بلفظ فقد باء بها أحدهما وهو بمعنى رجعت أيضا ، قال النووي : اختلاف في تأويل هذا الرجوع فقيل  
 رجعت عليه الكفر إن كان مستعلا ، وهذا بعيد من سياق الخبر ، وقيل محمول على الخوارج لانهم يكفرون المؤمنين  
 هكذا نقله عياض عن مالك وهو ضعيف ، لأن الصحيح عند أكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم . قلت :  
 ولما قاله مالك وجه ، وهو أن منهم من يكفر كثيرا من الصحابة ممن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة وبالإيمان  
 فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل كما سيأتي إيضاحه في  
 باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، والتحقيق أن الحديث سيق لوجع المعلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم ، وذلك  
 قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم . وقيل معناه رجعت عليه تقبضته لأخيه ومعهية تكفيره ، وهذا لا بأس به .  
 وقيل يخشى عليه أن يؤل به ذلك الى الكفر كما قيل المعاصي يريد الكفر فيخاف على من أدامها وأصر عليها سوء  
 الحاتمة ، وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الاسلام ولم يقسم له شبهة في زعمه أنه كافر فإنه يكفر  
 بذلك كما سيأتي تقريره ، فعنى الحديث فقد رجعت عليه تكفيره ، فالراجع للتكفير لا الكفر ، فكأنه كفر نفسه  
 لكونه كفر من هو مثله ، ومن لا يكفره الا كافر يعتقد بطلان دين الاسلام ، وبؤيده أن في بعض طرقه : **وجب**  
**الكفر على أحدهما** ، وقال القرطبي : حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو جحد المعلوم من دين الاسلام  
 بالضرورة الشرعية ، وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر المنعم والقيام بحقه كما تقدم تقريره  
 في كتاب الإيمان في باب كفر دون كفر وفي حديث أبي سعيد : يكفرون الاحسان ويكفرون العشير ، قال وقوله  
 باء بها أحدهما أي رجعت بائنها ولازم ذلك ، وأصل البوء اللزوم ، ومنه : أبوء بنعمتك ، أي ألزمتها نفسي وأقر بها  
 قال : والهاء في قوله : **جاء** ، راجع الى التكفير الواحدة التي هي أقل ما يدل عليها لفظ كافر ، ويحتمل أن يعود الى  
 الكلمة . والحاصل أن المقول له ان كان كافرا كفرا شرعيا فقد صدق القائل وذمب بها المقول له ، وإن لم يكن رجعت



للقائل معرفة ذلك القول واثمه ، كذا اقتصر على هذا التأويل في رجوع ، وهو من أهل الاجوبة ؛ وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رفعه « أن العبد اذا لعن شيئا صعدت اللعنة الى السماء ، فتفتلق أبواب السماء دونها ، ثم تهبط الى الارض فتأخذ بمنة ويسرة ، فان لم تجد مساعدا رجعت الى الذي لعن ، فان كان أهلا والا رجعت الى قائلها » ، وله شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وآخر عند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات ، ولكنه أهل بالارسال . الحديث الثالث حديث أنس تقدم شرحه في « باب حسن الخلق » ، الحديث الرابع حديث ثابت بن الضحاك وقد اشتمل على خمسة أحكام وسيأتي في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، بتأمله إلا خصلة واحدة منها » ، ويأتي كذلك في الإيمان والفنور ، ويأتي شرحه هناك ان شاء الله تعالى ، ويؤخذ حكم ما يتعلق بتكفير من كفر المسلم من الذي قبله . وقوله « لعن المسلم كفتله ، أي لانه إذا لعنه فكأنه دعا عليه بالهلاك » . الحديث الخامس حديث سليمان بن صرد بضم الصاد وفتح الراء بعدها دال مهملات ، وهو ابن الجوف بن أبي الجون الخواص ، صحابي شهيد يقال كان اسمه يسار بتحتانية ومهمله فغيره النبي ﷺ ، ويكنى أبا المطرف ، وقتل في سنة خمس وستين وله ثلاث وتسعون سنة . قوله ( استب رجلان ) لم أعرف أسماءهما ووقع في صفة إبليس من وجه آخر عن الاعمش بهذا السند « كنت جالسا مع النبي ﷺ ورجلان يستبان » . قوله ( حتى انتفخ وجهه ) في الرواية المذكورة فأمر وجهه وانتفخت أوداجه ، وفي رواية مسلم « تحمر عيناه وقتفخ أوداجه » ، وقد تقدم تفسير الودج في صفة إبليس ، وفي حديث معاذ بن جبل عند أحمد وأصحاب السنن « حتى انه ليخيل الى أن أنفه ليتدحرج من الغضب » . قوله ( اني لأعلم كلمة - قالوا - ) هذه التي يجد في الرواية المذكورة ولو قال أعوذ بالله من الشيطان ، وفي رواية مسلم « الرجيم » ، وفي حديث معاذ ولفظه « اني لأعلم كلمة لو يقولها هذا الغضب لذهب عنه الغضب : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم » . قوله ( فانطلق اليه الرجل ) في رواية مسلم « فقام الى الرجل رجل من سمع النبي ﷺ » ، وفي الرواية المتقدمة « فقالوا له » فدللت هذه الرواية على أن الذي خاطبه منهم واحد وهو معاذ بن جبل كما بينته رواية أبي داود ولفظه « قال لجعل معاذ يأمره ، فاني وضحك وجعل يرداد غضبا » . قوله ( وقال تمود بالله ) في الرواية المذكورة أن النبي ﷺ قال تمود بالله ، وهو بالمعنى فانه ﷺ أرشده الى ذلك ، وليس في الخبر أنه أمرهم أن يأمره بذلك ، لكن استفادوا ذلك من طريق عموم الأمر بالنصيحة للمسلمين . قوله ( أترى بي بأس ) بضم التاء أي أظن ، ووقع « بأس » هنا بالرفع للاكثر وفي بعضها « بأسا » بالنصب وهو أوجه . قوله ( أجنون أنا ) في الرواية المذكورة « وهل بي من جنون » ؟ قوله ( اذهب ) هو خطاب من الرجل للرجل الذي أمره بالتعوذ أي امض في شذلك . وأخلق بهذا المأمور أن يكون كافرا أو منافقا ، أو كان غلب عليه الغضب حتى أخرجه عن الاعتدال بحيث زجى الناصع الذي دله على ما يزيل عنه ما كان به من وهج الغضب بهذا الجواب السوء ، وقيل انه كان من جفأة الاعراب وظن أنه لا يستعين من الشيطان إلا من به جنون ، ولم يعلم أن الغضب نوع من شر الشيطان ولهذا يخرج به عن صورته ويرين إفساد ما له كقطيع ثوبه وكمر آنيته أو الاندام على من أغضبه ونحو ذلك مما يتعاطاه من يخرج عن الاعتدال ، وقد أخرج أبو داود من حديث عطية السعدي رفعه « إن الغضب من الشيطان » الحديث . الحديث السادس عن عبادة بن الصامت في ذكر ليلة القدر وقد تقدم في أواخر الصيام مشروحا وأورده هنا أقوله فيه ، فتلاحى ، أي تنازع ، والتلاحى بالمهملة أي التجادل والتنازع ، وهو يفضى في الغالب الى المسابقة

وقدم أن الرجلين هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حذرد . الحديث السابع حديث أبي ذر . ما بيت رجلا . وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وأن الرجل المذكور هو بلال المؤذن ، وكان اسم أمه حمامة بفتح الميم . وقوله « إنك امرؤ فيك جاهلية » التنوين للتقليل ، والجاهلية ما كان قبل الإسلام ، ويحتمل أن يراد بها هنا الجهل أي إن فيك جهلا . وقوله « قلت هل سألني هذه من كبر السن » أي هل في جاهلية أو جهل وأنا شيخ كبير؟ وقوله « هم إخوانكم » أي العبيد أو الخدم حتى يدخل من ليس في الرق منهم ، وقرينة قوله « تحت أيديكم » ترشد إليه ، ويؤخذ منه المبالغة في ذم السب واللعن لما فيه من احتقار المسلم ، وقد جاء الشرع بالتسوية بين المسلمين في معظم الأحكام ، وأن التفاضل لتحقيق بينهم إنما هو بالتقوى ، فلا يفيد الشريف النسب لسه إذا لم يكن من أهل التقوى ، وينفع الوضع النسب بالتقوى كما قال تعالى ( أن أكرمكم عند الله أتقاكم )

٤٥ - باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير

وقال النبي ﷺ « ما يقول ذو اليمين » ؟ وما لا يراد به شين الرجل

٦٠٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن عيسى عن أبي هريرة قال صلى بنا النبي ﷺ

الظهر ركعتين ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد ووضع يده عليها - وفي القوم يومئذ أبو بكر وعمر ، فها بأن يسكماه - وخرج سرحان الناس فقالوا قصرت الصلاة ، وفي القوم رجل كان النبي ﷺ يدعو ذا اليمين فقال : يا نبي الله أنصبت أم قصرت ؟ فقال : لم أنص ولم تقصر ، قالوا بل نسيت يا رسول الله . قال : صدق ذو اليمين ، فقام فصلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فجاء مثل سجود أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم وضع مثل سجود أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر .

قوله (باب ما يجوز من ذكر الناس) أي بأوصافهم (نحو قولهم الطويل والقصير . وقال النبي ﷺ ما يقول ذو اليمين ، وما لا يراد به شين الرجل) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الألقاب وما لا يجب الرجل أن يوصف به مما هو فيه . وحاصله أن القلب إن كان مما يجب الملقب ولا إطرأ فيه مما يدخل في نهى الشرع فهو جائز أو مستحب ، وإن كان مما لا يحب فهو حرام أو مكروه ، إلا إن تعين طوبى إلى التعريف به حيث يشتهر به ولا يتميز عن غيره إلا بذكره ، ومن ثم أكثر الرواة من ذكر الاعشى والأعرج ونحوهما وعارم وغندر وغيرهم ، والأصل فيه قوله ﷺ لما سلم في ركعتين من صلاة الظهر فقال « أيا يقول ذو اليمين » وقد أورد المصنف في الباب ولم يذكر هذه الزيادة ، وقال في سياق الرواية التي أوردتها في أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عوف عن ابن سيرين التي حلقها في الباب فوصلها في « باب تهذيب الأصابع » ، في أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عوف عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولكن لفظه « أيا يقول ذو اليمين » ؟ وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن ابن سيرين بلفظه ما يقول ذو اليمين ؟ وهو المطابق للتعليق المذكور ، وإلى ما ذهب إليه البخاري من التفصيل في ذلك ذهب الجمهور ، وشذ قوم شذوا حتى نقل عن الحسن البصري أنه كان يقول : أخاف أن يكون قولنا حميدا الطويل غيبة ، وكان

البخاري لمح بذلك حيث ذكر قصة ذى اليمين وفيها د وفي القوم رجل في يديه طول ، قال ابن المنير أشار البخاري الى أن ذكر مثل هذا ان كان البيان والتمييز فهو جائز وان كان للتفصيل لم يجر ، قال : وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة ، فقال النبي ﷺ : « اغتبتها » ، وذلك أنها لم تفعل هذا بيانا وإنما قصدت الاخبار عن صفها فكان كالاغتياب انتهى . والحديث المذكور أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الغيبة ، وابن مردويه في التفسير ، و (١) في (٢) من طريق حبان بن غفاري عن عائشة وهو (١)

### ٤٦ - باب الغيبة . وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾

أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْنَاهُ وَأَقْبُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴿

٦٠٥٢ - **حديث** يعرجي حدثنا وكيع عن الأعمش قال سمعت مجاهدًا يحدث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « مر رسول الله ﷺ على قبرين فقال : إنهما ليمدنان وما يمدنان في كبر : أما هذا فكان لا يستتر من بوله ، وأما هذا فكان يمشي بالغيمة . ثم دعا بعسيب رطب فشقه باثنين ، ففرس على هذا واحدا وعلى هذا واحدا ، ثم قال : له ليمخف عنهما ما لم يلبسا ،

**قوله** ( باب الغيبة وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ الآية ) هكذا اكتفى بذكر الآية المشرحة بالإنهى عن الغيبة ولم يذكر حكما كما ذكر حكم الغيبة بعد بابين حيث جزم بأن الغيبة من الكبائر ، وقد اختلف في حد الغيبة وفي حكمها ، فأما حدها فقال الراغب : « هي أن يذكر الإنسان عيب غيره من غير مجوج الى ذكر ذلك . وقال الثعالبي : حد الغيبة أن تذكر أخاك بما يكرهه لو بلغه . وقال ابن الأثير في النهاية : الغيبة أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه . وقال النووي في الإذكار : تبعا للثعالبي : ذكر المرء بما يكرهه ، سواء كان ذلك في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو ثوبه أو حركته أو وطلاقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ، سواء ذكرته باللفظ أو بالإشارة والرمز . قال النووي : ومن يستعمل القوم بعض في ذلك كثير من الفقهاء في التصانيف وغيرها كتبوا قولهم قال بعض من يدعى العلم أو بعض من ينسب الى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ، ومنه قولهم عند ذكره : الله يمافيننا ، الله يتوب علينا ، نسأل الله للسلامة ونحو ذلك ، فكل ذلك من الغيبة . ونسبك من قال : إنها لا يدرط فيها غيبة الشخص بالحديث المشهور الذي أخرجه مسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة رفعه « أئندرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكرك أخاك بما يكرهه . قال : أفرأيت ان كان في أخى ما أقول ؟ قال : ان كان في أخيك ما أقول فقد اغتبتك ، وان لم يكن فيه ما أقول فقد بحتك » وله شاهد مرسل عن المطلب بن عبد الله عند مالك ، فلم يقيد ذلك بغيبة الشخص فدل على أن لا فرق بين أن يقول ذلك في غيبته أو في حضوره ، والأدراج اختصاصها بالغيبة مراعاة لاشتقاقها ؛ وبذلك جزم أهل اللغة . قال ابن التين : الغيبة ذكر المرء بما يكرهه بظهر الغيب . وكذا قيد الوغش وأبو نصر القفجى في

التفسير وابن خيس في جزئه له مفرد في الغيبة والمنذرى وغير واحد من العلماء من آخرهم الكرماني قال : الغيبة أن تتكلم خلاف الانسان بما يكرهه لو سمعه وكان صدقا . قال : وحكم الكناية والاشارة مع الغيبة كذلك . وكلام من اطلق منهم محمول على المقيد في ذلك . وقد وقع في حديث سليم بن جابر (١) والحديث سبق لبيان صفتها واكتفى باسمها على ذكر محلها . نعم المواجهة بما ذكر حرام لانه داخل في السب والشتم ، وأما حكمها فقال النووي في « الاذكار » : الغيبة والغيبة محرمتان باجماع المسلمين ، وقد تظاهرت الأدلة على ذلك . وذكر في « الروضة » تبعا للرافعي أنها من الصفات ، وذهب جماعة . ونقل أبو عبد الله الفرطبي في تفسيره الاجماع على أنها من الكبائر لأن حد الكبيرة صادق عليها لأنها مما ثبت الوعيد الشديد فيه . وقال الأذوي لم أر من صرح بأنها من الصفات إلا صاحب العدة (٢) والفزالي . وصرح بعضهم بأنها من الكبائر . واذ لم يثبت الاجماع فلا أقل من التفصيل ، فمن اغتاب وليا لله أو عالما ليس كمن اغتاب مجهول الحالة مثلا . وقد قالوا : ضابطها ذكر الشخص بما يكره ، وهذا يختلف باختلاف ما يقال فيه . وقد يشتد تاذيبه بذلك وأذى المسلم محرم . وذكر النووي من الأحاديث الدالة على تحريم الغيبة حديث أنس رفعه « لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم وصدورهم ، قلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم » أخرجه أبو داود . وله شاهد عن ابن عباس عند أحمد ، وحديث سعيد بن زيد رفعه « أن من أربى الربا الاستقالة في عرض المسلم بغير حق » أخرجه أبو داود ، وله شاهد عند البزار وابن أبي الدنيا من حديث أبي هريرة ، وعند أبي يعلى من حديث عائشة ، ومن حديث أبي هريرة رفعه « من أكل لحم أخيه في الدنيا قرب له يوم القيامة فيقال له كاه ميتا كما أكلته حيا ، فيا كاه ويكلح ويصيح ، سنده حسن . وفي « الادب المفرد » عن ابن مسعود قال « ما انتقم أحد لقمة شرا من اغتياب مؤمن » الحديث ، وفيه أيضا وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة ماعز ورجله في الزناد « وإن رجلا قال لصاحبه انظر الى هذا الذي سقى الله عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم السكب ، فقال لهما النبي ﷺ كلا من جيفة هذا الحمار - لحمار ميت - فأنتما من عرض هذا الرجل أشد من أكل هذه الجيفة » وأخرج أحمد والبخاري في « الادب المفرد » بسند حسن عن جابر قال « كنا مع النبي ﷺ ، فهاجت ريح منتنة فقال النبي ﷺ هذه ريح الذين يقتابون المؤمنين » وهذا الوعيد في هذه الأحاديث يدل على أن الغيبة من الكبائر ، لكن تقييده في بعضها بغير حق قد يخرج الغيبة بحق لما تقرر أنها ذكر المرء بما فيه . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس قال « النبي ﷺ على قبرين يعذبان » الحديث . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وليس فيه ذكر الغيبة بل فيه معنى بالغيبة ، قال ابن التين : انما ترجم بالغيبة وذكر النجاسة لأن الجامع بينهما ذكر ما يكرهه المقول فيه بظهر الغيب . وقال الكرماني : الغيبة نوع من النجاسة لأنه لو سمع المنقول عنه ما نقل عنه لغمه . قلت : الغيبة قد توجد في بعض صور النجاسة ، وهو أن يذكره في غيبته بما فيه مما يسوؤه قاصدا بذلك الافساد ، فيحتمل أن تكون قصة الذي كان يعذب في قبره كانت كذلك ، ويحتمل أن يكون أشار الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الغيبة صريحا ، وهو ما أخرجه هو في « الادب المفرد » من حديث جابر قال « كنا مع النبي ﷺ فأتى على قبرين - فذكر فيه نحو حديث الباب وقال فيه - أما أحدهما فكان يغتاب الناس » الحديث . وأخرج أحمد والطبراني بإسناد صحيح عن أبي بكرة قال « مر النبي ﷺ بقبرين فقال : انهما

يعذبان ، وما يعذبان في كبير وبكى - وفيه - وما يعذبان إلا في الغيبة والبول ، ولاحمد والطبراني أيضا من حديث يعلى بن شاذان ، ان النبي ﷺ مر على قبر يعذب صاحبه فقال : ان هذا كان يأكل لحوم الناس ، ثم دعا بجريدة رطبة ، والحديث ، ورواة موثقون . ولابن داود الطيالسي عن ابن عباس بسند جيد مثله . وأخرجه الطبراني وله شاهد عن أبي أمامة عند أبي جعفر الطبري في التفسير . وأكل لحوم الناس يصدق على النيمة والغيبة ، والظاهر اتحاد القصة ، ويحتمل التعدد ، وقدم بيان ذلك واضحا في كتاب الطهارة

٤٧ - باب قول النبي ﷺ « خيرُ دورِ الأنصار ... »

٦٠٥٣ - حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن أبي سلمة عن أبي أسيد الساعدي قال قال النبي ﷺ : خيرُ دورِ الأنصارِ بنو النجار ،

قوله (باب قول النبي ﷺ خير دور الانصار) ذكر فيه أول حديث أبي أسيد الساعدي ، وقد تقدم في المناقب بتامه وفي إيراد هذه الترجمة هنا إشكال ، لان هذا ليس من الغيبة أصلا إلا ان أخذ من أن المفضل عليهم يكرهون ذلك فيستثنى ذلك من عموم قوله « ذكرك أهلك بما يكره » ويكون محل الزجر اذا لم يترتب عليه حكم شرعي ، فأما ما يترتب عليه حكم شرعي فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه ، ويدخل في ذلك ما يذكر لقصد النصيحة من بيان غلط من يخشى أن يقلد أو يقترب به في أمر ما ، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة كما سيأتي ، واليه يشير ما ترجم به المصنف عقب هذا . وقال ابن التين : في حديث أبي أسيد دليل على جواز المفاضلة بين الناس لمن يكون عالما بأحوالهم لينبه على فضل الفاضل ومن لا يلحق بدرجة في الفضل ، فيمثل أمره ﷺ بتنزيل الناس منازلهم ، وليس ذلك بغيبة

٤٨ - باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب

٦٠٥٤ - حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة سمعت ابن المنكدر سمعت هروبة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها أخبرته قالت « استأذن رجل على رسول الله ﷺ ، فقال : ائذنوا له ، بنس أخو العشرة أو ابن العشرة . فلما دخل ألان له الكلام . قلت يا رسول الله قلت ثم ألت له الكلام . قال : أي طائفة ، إن شر الناس من تركه الناس - أو ودعه الناس - اتقاء فحشه »

قوله (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد) ذكر فيه حديث عائشة في قوله « بنس أخو العشرة » وقد تقدم شرحه قريبا في « باب لم يكن النبي ﷺ قاحشا » وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة ، وإنما هو نصيحة ليحذر السامع ، وإنما لم يواجه المقول فيه بذلك لحسن خلقه ﷺ ، ولو واجهه المقول فيه بذلك لكان حسنا ، ولكن حصل القصد بدون مواجهة . والجواب أن المراد أن صورة الغيبة موجودة فيه وإن لم يتناول الغيبة المذمومة شرعا ، وغايته أن تعريف الغيبة المذكور أولا هو الغفوى ، وإذا استثنى منه ما ذكر كان ذلك تعريفها الشرعي . وقوله في الحديث « ان شر الناس » استثناف كلام كالتاميل تركه واجهته بما ذكره في غيبته ، ويستنبط منه

أن الجاهر بالفسق والشر لا يكون ما يذكر عنه من ذلك من ورائه من النية المذمومة ، قال العلماء : تباح النية في كل غرض صحيح شرعا حيث يتعين طريقها الى الوصول اليه بها : كالنظم ، والاستماعة على تغيير المنكر ، والاستفتاء ، والمحاكمة ، والتحذير من الشر ، ويدخل فيه تجميع الرواة والشهود ، وإعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده ، وجواب الاستشارة في نكاح أو عقد من العقود ، وكذا من رأى متفقا يتردد الى مبتدع أو فاسق ويخاف عليه الافتداء به . ومن يجوز غيبتهم من يتجاهر بالفسق أو الظلم أو البدعة ؛ وما يدخل في ضابط النية وليس بغيبة ما تقدم تفصيله في « باب ما يجوز من ذكر الناس ، فيستثنى أيضا ، والله أعلم

#### ٤٩ - باب النية من الكبار

٦٠٥٥ - حدثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال « خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة ، فسمع صوتَ انسانين يمدَّان في قبورها ، فقال : يمدَّان ، وما يمدَّان في كبرة ، وإنه لكبير : كان أحدهما لا يستترُّ من البول ، وكان الآخرُ يمتنى بالنيمة . ثم دَعا بجريدة فكمثرها بكمثرتين - أو ثنتين - فجعل كسرة في قبر هذا وكسرة في قبر هذا ، فقال : لله يُخَفِّفُ عنها ما لم يهبس »

قوله ( باب النية من الكبار ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وحده . ذكر فيه حديث ابن عباس قصة القبرين ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، لقوله في سياقه « وإنه لكبير » وقد تقدم القول فيه في كتاب الطهارة ، وقد صحح ابن حبان من حديث أبي هريرة بلفظ « وكان الآخر يؤذي الناس بلسانه ويمشي بينهم بالنيمة » . ( لطيفة ) : أبدى بعضهم للجمع بين هاتين الحصلتين مناسبة ، وهي أن البرزخ مقدمة الآخرة ، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة ومن حقوق المباد الدماء ، ومفتاح الصلاة التطهر من الحدث والخبث ومفتاح الدماء النية والسعي بين الناس بالنيمة بنشر الفتن التي يسفك بسببها الدماء

#### ٥٠ - باب ما يُكره من النيمة . وقوله تعالى :

( هَٰذَا مَثَلٌ بَنِيكُمْ . وَلِكُلِّ مَهْزَقٍ كُزَّةٌ ) يَهْمَزُ وَيَلِزُ وَيَعِيبُ وَاحِدٌ

٦٠٥٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام قال : كنا مع حذيفة فقيل له : إن رجلا يرفع الحديث إلى عثمان . فقال حذيفة : سمعتُ النبي ﷺ يقول : لا يدخلُ الجنةُ فئاتٌ »

قوله ( باب ما يكره من النيمة ) كأنه أشار بهذه الترجمة الى بعض القول المنقول على جهة الانسداد يجوز اذا كان المقول فيه كافرا مثلاً ، كما يجوز التجسس في بلاد الكفار ونقل ما يضرهم . قوله ( وقوله تعالى : هَٰذَا مَثَلٌ بَنِيكُمْ ) قال الراغب هز الانسان اغتيابه ، والنم إظهار الحديث بالوشاية ، وأصل النيمة المحسن والحركة . قوله ( ولِكُلِّ مَهْزَقٍ كُزَّةٌ ) يهز ويبرز ويعيب واحد ( كذا ) لاكثر بكرر المعن المهمة وسكون التثنية بعدها موحدة ، ووقع في رواية الكشمغيني ويغتاب بنين معجبة ساكنة ثم مثناة وأظنه تصحيفا ؛ والمهزة الذي يكثر منه المحو

۵۱- باب قول الله تعالى ﴿واجتنبوا قول الزور﴾

**قوله** ( باب قول الله تعالى واجتنبوا قول الزور ) قال الراغب : الزور الكذب ، قيل له ذلك لسكونه ما تلاعن الحق ، والزور بفتح الزاي الميل . وكان موقع هذه الترجمة الاشارة الى أن القول المنقول بالنيمة لما كان أعم من أنه يكون صدقا أو كذبا قال الكلب فيه أقبح . **قوله** ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس نسب الى جده ، وقد تقدم حديث الباب في أوائل الصيام أخرجه عن آدم بن ابن إياس عن ابن أبي ذئب بالسند والمتن

وتقدم شرحه هناك ، وقوله هنا في آخره وقال أحمد أفهمى رجل اسناده ، أحمد هو ابن يونس المذكور . والمعنى أنه لما سمع الحديث من ابن أبي ذئب لم يثق اسناده من لفظ شيخه فأفهمه إياه رجل كان معه في المجلس ، وقد خالف أبو داود رواية البخاري فأخرج الحديث المذكور عن أحمد بن يونس هذا لسكن قال في آخره وقال أحمد فهمت اسناده من ابن أبي ذئب ، وأفهمنى الحديث رجل الى جنبه أراه ابن أخيه ، وهكذا أخرجه الاسماعيل عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس ، وهذا عكس ما ذكره البخاري ، فان مقتضى روايته أن المتن فهمه أحمد من شيخه ولم يفهم الاسناد منه بخلاف ما قال أبو داود وإبراهيم بن شريك ، فيحمل على أن أحمد بن يونس حدث به علي الوجهين . وخطب الكرومان هنا فقال : قال أفهمى أى كنت نسبت هذا الاسناد فذكرنى رجل إسناد ، ووجه الخطب نسبتة الى أحمد بن يونس نسيان الاسناد وان التذكير وقع له من الرجل بعد ذلك ، وليس كذلك ، بل أراد أنه لما سمعه من ابن أبي ذئب خفى عنه بعض لفظه أما على رواية البخاري فمن الاسناد ، وأما على رواية أبي داود فمن المتن ، وكان الرجل يجهله فكأنه استفهمه مما خفى عليه منه فأفهمه ، فلما كان بعد ذلك وتصدى للتحديث به أخبر بالواقع ولم يستح أن يسنده عن ابن أبي ذئب بغير بيان . وقد وقع مثل ذلك لكثير من المحدثين ، وقد الخطيب لذلك بابا في كتاب الكفاية ، وانظر الى قوله وأفهمنى رجل الى جنبه ، أى الى جنب ابن أبي ذئب . ثم قال الكرومانى : وأراد رجل عظيم والتونين يدل عليه والفرض مدح شيخه ابن أبي ذئب أو رجل آخر غيره أفهمى له . ولم يتعين أنه تعظيم للرجل الذى أفهمه من مجرد قوله رجل ، بل الذى فيه أنه إما نسي اسمه فذكر عنه رجل أو كنى عن اسمه عمدا ، وأما مدح شيخه فليس في السياق ما يقتضيه . قلت : وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المخنف الخزرجي ، وكان له أخوان المخنف وطالوت ، ولم أقف على اسم ابن أخيه المذكور ولا على تعيين أبيه أيما هو ، قال ابن التين : ظاهر الحديث أن من اغتاب في صومه فهو مفطر ، وإليه ذهب بعض السلف ، وذهب الجمهور الى خلافه ، لكن معنى الحديث أن الغيبة من الكبائر وأن إثمها لا يني له بأجر صومه فكأنه في حكم المفطر . قلت : وفي كلامه مناقشة لأن حديث الباب لا ذكر للغيبة فيه ، وإنما فيه قول الزور والعمل به والجهل ، ولكن الحكم والتأويل في كل ذلك ما أشار اليه والله أعلم . وقوله فيه فليس لله حاجة ، هو مجاز عن عدم قبول الصوم

## ٥٢ - باب ما قيل في ذى الوجهين

٦٥٨ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثنا** أبو صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : تجدد من شرار الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين ، الذى يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه ، طريقه ٧١٧٩

**قوله** ( باب ما قيل في ذى الوجهين ) أورد فيه حديث أبي هريرة وفيه تفسيره وهو من جملة صور التمام . **قوله** ( تجدد من شرار الناس ) كذا وقع في رواية الكشميني د شرار ، بصيغة الجمع ، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ « أن من شر الناس ، وقد تقدم في أوائل المناقب من طريق حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عنه عن أبي هريرة بلفظ « تجددون شر الناس » وأخرجه مسلم من هذا الوجه ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه بلفظ « تجددون من شر الناس ذا الوجهين » وأخرجه أبو داود من رواية صفيان بن عيينة



عن أبي الزناد عن الأعرج عنه بلفظ « من شر الناس ذو الوجهين ، ولمسلم من رواية مالك عن أبي الزناد « ان من شر الناس ذا الوجهين ، وسيأتي في الأحكام من طريق عراك بن مالك عنه بلفظ « ان شر الناس ذو الوجهين » وهو عند مسلم أيضا . وهذه الالفاظ متقاربة ، والروايات التي فيها « شر الناس » ، محمولة على الرواية التي فيها « من شر الناس » ، ووصفه بكونه شر الناس أو من شر الناس مبالغة في ذلك ، ورواية « أشر الناس » ، بزيادة الألف لفة في شر يقال خير وأخير وشر وأشر بمعنى ولكن الذي بالالف أقل استعمالا ، ويحتمل أن يكون المراد بالناس من ذكر من الطائفتين المتضادتين خاصة ، فإن كل طائفة منهما مجانبة الأخرى ظاهرا فلا يتمكن من الاطلاع على أسرارها إلا بما ذكر من خداعه الفريين ليطلع على أسرارهم فهو شرهم كلهم ، والأول حل الناس على عمومهم فهو أبلغ في الذم ، وقد وقع في رواية الاسماعيلي من طريق أبي شهاب عن الأعمش بلفظ « من شر خلق الله ذو الوجهين » قال القرطبي : إنما كان ذو الوجهين شر الناس لأن حاله حال المنافق ، اذ هو متملق بالباطل وبالالكذب ، مدخل للفساد بين الناس . وقال النووي : هو الذي يأتي كل طائفة بما يرضيها . فيظهر لها أنه منها ومخالف لخصتها ، وصنيعة نفاق ومحض كذب وخداع وتحيل على الاطلاع على أسرار الطائفتين ، وهي مداة محرمة . قال : فأما من يقصد بذلك الإصلاح بين الطائفتين فهو محمود . وقال غيره : الفرق بينهما أن المذموم من يزين لكل طائفة عملها ويقبضه عند الأخرى ويذم كل طائفة عند الأخرى ، والمحمود أن يأتي لكل طائفة بكلام فيه صلاح الأخرى ويعتذر لكل واحدة عن الأخرى ، وينقل إليه ما أمكنه من الجليل ويستتر القبيح . ويؤيد هذه التفرقة رواية الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش الذي يأتي هؤلاء بحديث هؤلاء وهؤلاء بحديث هؤلاء ، وقال ابن عبد البر : حله على ظاهره جماعة وهو أولى ، وتأوله قوم على أن المراد به من يرأى يعمل فيرى الناس خشوعا واستكانة ويوهمهم أنه يخشى الله حتى يكبر . وهو في الباطن بخلاف ذلك ، قال : وهذا محتمل لو اقتصر في الحديث على صدره فإنه داخل في مطلق ذي الوجهين ، لكن بقية الحديث ترد هذا التأويل وهي قوله « يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » قلت : وقد اقتصر في رواية الترمذي على صدر الحديث ، لكن دلت بقية الروايات على أن الراوي اختصره ، فإنه عند الترمذي من رواية الأعمش ، وقد ثبت هنا من رواية الأعمش بتمامه ، ورواية ابن نمير التي أشرت إليها هي التي ترد التأويل المذكور صريحا ، وقد رواه البخاري في « الأدب المفرد » من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا ينبغي لذي الوجهين أن يكون أمينا » . وأخرج أبو داود من حديث عمار بن ياسر قال قال رسول الله ﷺ : « من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من ناره » وفي الباب عن أنس أخرجه ابن عبد البر بهذا اللفظ ، وهذا يتناول الذي حكاه ابن عبد البر عن ذكره بخلاف حديث الباب فإنه فسر من يتردد بين طائفتين من الناس ، والله أعلم

### ٥٣ - باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه

٦٠٥٩ - حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي واثل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال « سم رسول الله ﷺ نسمة » ، فقال رجل من الأنصار : والله ما أراد محمد بهذا وجه الله ، فأبى رسول الله ﷺ فأخبرته ، فتمر وجهه وقال : رحم الله موسى ، لقد أودى بأكثر من هذا فصر « .  
قوله ( باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه ) قد تقدمت الإشارة إلى أن المذموم من نقلة الاخبار من قصد

الافساد ، وأما من يقصد النصيحة ويتحرى الصدق ويجتنب الاذى فلا ، وقيل من يفرق بين الثباين ، فطريق السلامة في ذلك لمن يخشى عدم الوقوف على ما يباح من ذلك ما لا يباح الإمساك عن ذلك ، وذكر فيه حديث ابن مسعود في إخباره النبي ﷺ بقول القائل : هذه قسمة ما أريد بها وجه الله وسيأتي شرحه مستوفى في باب الصبر على الاذى ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية فتممر وجهه بالعين المهمة أى تغير من الغضب ، وللكشمي فتممر بالعين المعجمة أى صار لونه لون المغرة ، واران البخارى بالترجمة بيان جواز النقل على وجه النصيحة ، لكون النبي ﷺ لم ينكر على ابن مسعود نقله ما نقل ، بل غضب من قول المنقول عنه ، ثم حلم عنه وصبر على آذائه انتساء بموسى عليه السلام وامثالاً لقوله تعالى ﴿ فبهдам اقتنه ﴾

### ٥٤ - باب ما بُكره من التماذج

٦٠٦٠ - حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن ابن أبي بردة عن عن أبي موسى قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يثنى على رجل ويطربه في المدحة ، فقال : أهلكتم - أو قطعتم - ظهر الرجل ،

٦٠٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه « ان رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأثنى عليه رجل خيراً ، فقال النبي ﷺ : وبحك ، قطعت عنق صاحبك - بقوله مراراً - إن كان أحدكم مادحاً لا محالة فليقل : أحسب كذا وكذا ، إن كان يرى أنه كذلك ، والله حسيبه ، ولا يركى على الله أحداً » . قال وهيب عن خالد « وبك »

قوله ( باب ما يكره من التماذج ) هو تفاعل من المدح أى المبالغ ، والتماذج التكلف والمادحة أى مدح كل من الشخصين الآخر ، وكأنه ترجم بعض ما يدل عليه الخبر لانه أعم من أن يكون من الجانبين أو من جانب واحد ، ويحتمل ان لا يريد حمل التفاعل فيه على ظاهره ، وقد ترجم له في الشهادات « ما يكره من الاطناب في المدح ، أو رد فيه حديثين : الاول حديث أبي موسى قال فيه حدثنا محمد بن الصباح بفتح المهمة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهمة هو البزار ، ووقع هنا في رواية أبي ذر « محمد بن صباح ، بشير ألف ولام ، وتقدم الكل في الشهادات بهذا الحديث بصيغته ، وأخرجه مسلم عنه فقال « حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وهذا الحديث مما انفق الشيخان على تخريجه عن شيخ واحد ، وما ذكره البخارى بسنده وصحته في موضعين ولم يتصرف في متنه ولا اسناده وهو قليل في كتابه ، وقد أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن الصباح ، وقال عبد الله بن أحمد بعد أن أخرجه عن أبيه عنه : قال عبد الله وسمعت أنا من محمد بن الصباح فذكره ، وإسماعيل بن زكريا شيخه هو الخلفاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف ، وبريدة بموحدة وراء يكى أبا بردة مثل كنية جده وهو شيخه فيه ، وقوله عن يزيد في رواية الاسماعيل حدثنا يزيد . قوله ( سمع النبي ﷺ رجلاً يثنى على رجل ) لم أفت على اسمها صريحاً ، ولكن أخرج أحمد والبخارى في « الأدب المفرد » من حديث محمد بن الأدرج الأسدي قال « أخذ رسول الله ﷺ يدي ، فذكر

حديثاً قال فيه « فدخل المسجد فإذا رجل يصلي ، فقال لي من هذا ؟ فأنتيت عليه خيراً ، فقال : اسكت لا تسمعه فتلهك » وفي رواية له « فقلت يا رسول الله هذا فلان وهذا وهذا ، وفي أخرى له « هذا فلان وهو من أحسن أهل المدينة صلاة ، أو من أكثر أهل المدينة حديث » . والذي أنى عليه محسن يشبه أن يكون هو عبد الله ذو النجدين المزني ، فقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ما يقرب ذلك . **قوله** ( وبطرية ) بضم أوله وبإطاء المهمل من الاطراء وهو المبالغة في المدح ، وسأذكر ما ورد في بيان ما وقع من ذلك في الحديث الذي بعده . **قوله** ( في المدحة ) بكسر الميم ، وفي نسخة مضت في الشهادات « في المدح » بفتح الميم بلا هاء ، وفي أخرى « في مدحه » بفتح الميم وزيادة الضمة والأول هو المعتمد . **قوله** ( لقد أهلكتم - أرقطعتم - ظهر الرجل ) كذا فيه بالشدك ، وكذا مسلم ، وسيأتي في حديث أبي بكر الذي بعده بلفظ « قطعتم عنق صاحبك » وهما بمعنى ، والمراد بكل منهما الملاك لأن من يقطع عنقه يقتل ومن يقطع ظهره يهلك . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن خالد ) هو الخلاء وصرح به مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة . **قوله** ( أن رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأنى عليه رجل خيراً ) وفي رواية غندر ، فقال : يا رسول الله ما من رجل بعد رسول الله ﷺ أفضل منه في كذا وكذا ، لعله يعني الصلاة لما سيأتي . **قوله** ( ويحك ) هي كلمة رحمة وتوجع ، ويول كلمة عذاب ، وقد تأتي موضع ويح كما سأذكره . **قوله** ( قطعت عنق صاحبك ) يقول مراراً ( في رواية يزيد بن زريع عن خالد الخلاء التي مضت في الشهادات ) ويحك قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك ، مراراً ، وبين في رواية وهيب التي سأنبه عليها بعد أنه قال ذلك ثلاثاً . **قوله** ( أن كان أحكم ) في رواية يزيد بن زريع « وقال أن كان » . **قوله** ( لا محالة ) أي لاحيلة له في ترك ذلك وهي بمعنى لا بد والميم زائدة ، ويحتمل أن يكون من الحول أي القوة والحركة . **قوله** ( فليقل أحسب كذا وكذا أن كان يرى ) بضم أوله أي يظن ووقع في رواية يزيد بن زريع « أن كان يعلم ذلك » ، وكذا في رواية وهيب . **قوله** ( والله حسيبه ) بفتح أوله وكسر ثانيه وبعد التحنانية الساكنة موحدة أي كافيه ، ويحتمل أن يكون هنا فاعيل من الحساب أي محاسبه على عمله الذي يعلم حقيقة ، وهي جملة اعتراضية ، وقال الطبري : هي من تنمة المقول ، والجملة الشرطية حال من فاعل فليقل ، والمعنى فليقل أحسب أن فلانا كذا أن كان يحسب ذلك منه والله يعلم مره لأنه هو الذي يجازيه ، ولا يقل أنيقن ولا أتصدق جازماً بذلك . **قوله** ( ولا يزكي على الله أحد ) كذا لأبي ذر عن المسنن والسرخسي بفتح الكاف على البناء للجهول وفي رواية الكشميني « ولا يزكي » بكسر الكاف على البناء للفاعل وهو المخاطب أولاً المقول له فليقل ، وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية غندر « ولا أزي » بهوّة بدل التحنانية أي لا أقطع على عاقبة أحد ولا على ما في ضميره ليكون ذلك مغيباً عنه ، وجمي بذلك بلفظ الخبر ومضاهي النهي أي لا تزكوا أحداً على الله لأنه أعلم بكم منكم **قوله** ( قال وهيب عن خالد ) يعني بسنده المتقدم ( وبلك ) أي وقع في روايته وبلك بدل ويحك ، وسيأتي رواية وهيب موصولة في « باب ما جاء في قول الرجل وبلك » ويأتي شرح هذه اللفظة هناك . قال ابن بطال : حاصل النهي أن من أفرط في مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على الممدوح العجب اغلظه أنه بذلك المنزلة ، فربما ضيع العمل والازدياد من الخير اشكالاً على ما وصف به ، ولذلك تأول العلماء في الحديث الآخر « احتوا في وجوه المداحين التراب » أن المراد من مدح الناس في وجوههم بالباطل ، وقال عمر : المدح هو الذبح ، قال : وأما من مدح بما فيه فلا يدخل في النهي ، فقد مدح ﷺ في الشجر والمخاطب والمخاطبة ولم يحث في وجهه مادحه تراباً . انتهى ملخصاً .

فأما الحديث المشار إليه فأخرجه مسلم من حديث المقداد ، وللعلماء فيه نسخة أقوال : أحدهما هذا وهو حملة على ظاهره واستعمله المقداد راوى الحديث ، والثاني الحنية والحرمان كقولهم لمن رجع غائبا رجع وكفه بملوده ترابا . والثالث قولوا له بفيك التراب ، والعرب تستعمل ذلك لمن تكبره قوله . والرابع أن ذلك يتعلق بالممدوح كأن يأخذ ترابا فيبذره بين يديه يتذكر بذلك مصيره إليه فلا يطغى بالمدح الذي سمعه . والخامس المراد بمحق التراب في وجه المادح إهطائه ما طلب لأن كل الذي فوق التراب تراب ، وبهذا جزم البيضاوى وقال : شبه الاعطاء بالحنى على سبيل الترشيع والمبالغة في التقليل والاستهانة ، قال الطيبي : ويحتمل أن يراد دفعه عنه وقطع أساه عن عرضه بما يرضيه من الرضخ ، والله أعلم قد يدفع خصمه بمحق التراب على وجهه استهانة به . وأما الأثر عن عمر فورد مرفوعا أخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث معاوية « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره بلفظ « إياكم والتادح فإنه الذبح » ، والى لفظ هذه الرواية رمز البخارى فى الترجمة ، وأخرجه البيهقى فى « الشعب » ، مطولا وفيه ، وإياكم والمدح فإنه من الذبح » ، وأما ما مدح به النبي ﷺ فقد أرشد مادحيه الى ما يجوز من ذلك بقوله ﷺ لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، الحديث ، وقد تقدم بيانه فى أحاديث الانبياء ، وقد ضبط العلماء المبالغة الجائزة من المبالغة المنعوبة بأن الجائزة يصحبها شرط أو تقريب ، والمنعوبة بخلافها ، ويستثنى من ذلك ما جاء عن المعصوم فإنه لا يحتاج الى قيد كالانفاذ التى وصف النبي ﷺ بها بعض الصحابة مثل قوله لابن عمرو « نعم العبد عبد الله » وغير ذلك وقال الغزالي فى « الاحياء » آفة المدح فى المادح أنه قد يكذب وقد يرأى الممدوح بمدحه ولا سيما ان كان قاسقا أو ظالما ، فقد جاء فى حديث أنس رفته « اذا مدح الفاسق غضب الرب » أخرجه أبو يعلى وابن أبى الدنيا فى « الصمت » ، وفى سنده ضعف ، وقد يقول ما لا يتحققه مما لا سبيل له الى الاطلاع عليه ، ولهذا قال ﷺ « فليقل أحسب » ، وذلك كقوله إنه ورع ومتقى وزاهد بخلاف ما لو قال : رأيتك يصلى أو يحج أو يركب فإنه يمكنه الاطلاع على ذلك ، ولكن تبقى الآفة على الممدوح ، فإنه لا يأمّن أن يحدث فيه المدح كبيرا أو اجماعا أو يسكته على ما شهروه به المادح فيفترون العمل ، لأن الذى يستمر فى العمل غالبا هو الذى يعد نفسه مقصرا . فان سلم المدح من هذه الامور لم يكن به بأس ، وربما كان مستحبا ، قال ابن عيينة : من عرف نفسه لم يضرب المدح ، وقال بعض السلف : اذا مدح الرجل فى وجهه فليقل : اللهم اغفر لى ما لا يعلمون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واجعلنى خيرا مما يظنون ، أخرجه البيهقى فى « الشعب »

### ٥٥ - باب من أثنى على أخيه بما يعلم

وقال سعد : « سمعتُ النبي ﷺ يقول لأحد يمشى على الأرض إنه من أهل الجنة ، إلا لعبد الله بن سلام »  
٦٠٦٢ - **حَرْشَانِ عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ ذَكَرَ فِي الْإِزَارِ مَا ذَكَرَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ إِزَارِي يَسْفُطُ مِنْ أَحَدٍ شَقِيهٍ ، قَالَ : إِنَّكَ لَسْتَ مِنْهُمْ »**

**قوله ( باب من أثنى على أخيه بما يعلم )** أى فهو جائز ومستثنى من الذى فيه ، والضابط أن لا يكون فى المدح

بجاذفة ، ويؤمن هل المدوح الاعجاب والفتنة كما تقدم . قوله ( وقال سعد ) هو ابن أبي وقاص ، وقد تقدم الحديث المذكور موصولا في مناقب عبد الله بن سلام من كتاب المناقب . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر موصولا في قصة حجر الازار ، قال أبو بكر : ان إزارى يسقط من أحد شقيه ، قال : انك لست منهم ، وقد تقدم أبسط من هذا في كتابه اللباس . وفي لفظ : انك لست بمن يفعل ذلك خيلاء ، وهذا من جملة المدح ، لكنه لما كان صدقا محضا وكان المدوح يؤمن معه الاعجاب والكبر مدح به ، ولا يدخل ذلك في المنع ، ومن جملة ذلك الأحاديث المقدمة في مناقب الصحابة ووصف كل واحد منهم بما وصف به من الأوصاف الجميلة كقوله عليه السلام : ما ليكم الشيطان سالكا لبا الا لك لبا غير ذلك ، وقوله عليه السلام : عجب الله من صمتكم ، وغير ذلك من الأخبار

٥٦ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾

وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون )

وقوله ( إنما نبيكم على أنفسكم ) وقوله ( ثم بنى عليه لينصرته الله ) وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر ٦٠٦٢ - حديث الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : مكث النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا يحيل إليه أنه يأتي أهله ولا يأتي . قالت عائشة : فقال لي ذات يوم : يا عائشة ، إن الله تعالى أثنى في أمره استغفبه فيه ، أثنى رجلان فجلس أحدهما عند رجلي والآخر عند رأسي ، فقال النبي عند رجلي الذي عند رأسي : ما بال الرجل ؟ قال : مطوب - يعني مسحورا - قال : ومن طبه ؟ قال : ليبيد بن أعصم قال : وفيهم ؟ قال : في جف طلمة ذكر في مشيط ومشاطة تحت رعوقة في بئر ذرران . فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذمه البئر لقي أربها ، كأن رؤوس نخيلها رؤوس الشياطين ، وكان ماءها نقاعة الحذاء . فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فأخرج . قالت عائشة : فقلت يا رسول الله ، فهلا . . . تعني كنشرت ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما الله فقد شفاني ، وأما أنا فأكراه أن أهد على الناس شيئا . قالت : وليبيد بن أعصم رجل من بني زريق ، كيف يهود ؟ قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ الآية ) كذا لابي ذر والنسفي ، وساق الباقرن الى ( تذكرون ) وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، من طريق أبي الضحى قال : قال شخير بن شكل لمسروق : حدث يا أبا عائمة وأصدقك . قال : هل سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما في القرآن آية أجمع لحلال وحرام وأمر ونهى من هذه الآية ( ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ) ؟ قال نعم ، وسنده صحيح . قوله ( وقوله : إنما نبيكم على أنفسكم ) أى إن اثم البغى وعقوبة البغى على الباغى إما عاجلا وإما آجلا . قوله ( وقوله : ثم بنى عليه لينصرته الله ) كذا في رواية كريمة والأصلي على وفق التلاوة ، وكذا في رواية النسفي وأبي ذر . ولقباقين ، ومن بنى عليه ، وهو حقيق قلم إما من المصنف وإما من بعده ، كما أنه المطابق للتلاوة إما من المصنف وإما من اصلاح من بعده ، وإذا لم تتفق الروايات على شيء فمن جزم بأن الوم من المصنف فقد تعامل عليه . قال

الراغب : البنى مجاوزة القصد في الشيء ، فنه ما يحمده ومنه ما يذمه ، فالمحمود مجاوزة العدل الذي هو الاتيان بالمأمور  
بغير زيادة فيه ولا نقصان منه الى الاحسان وهو الزيادة عليه ، ومنه الزيادة على الفرض بالتطوع المأذون فيه ،  
والمذموم مجاوزة العدل الى الجور والحق الى الباطل والمباح الى الشبهة ، ومع ذلك فأكثر ما يطلق البنى على المذموم  
قال الله تعالى ﴿ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبخون في الأرض بغير الحق ﴾ وقال تعالى ﴿ إنما بئسكم على  
أنفسكم ﴾ وقال تعالى ﴿ فن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ وإذا أطلق البنى وأريد به المحمود يزداد فيه غالباً التاء كما  
قال تعالى ﴿ فابتغوا عند الله الرزق ﴾ وقال تعالى ﴿ ولما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ﴾ وقال  
غيره : البنى الاستعلاء بغير حق ، ومنه بنى المجرح إذا قسد . قوله ﴿ وترك أثارة الشر على مسلم أو كافر ﴾ ثم ذكر  
فيه حديث عائشة في قصة الذي سحر النبي ﷺ قال ابن بطال : وجه الجمع بين الآيات المذكورة وترجمة الباب مع  
الحديث أن الله لما نهى عن البنى ، وأعلم أن ضرر البنى إنما هو راجع الى الباغي ، وضمن الضرر لمن بنى عليه كان  
حق من بنى عليه أن يشكر الله على احسانه اليه بان يعفو عن بنى عليه ، وقد امتثل النبي ﷺ فلم يعاقب الذي كاده  
بالسحر مع قدرته على ذلك . انتهى ملخصاً . ويحتمل أن يكون مطابقة الترجمة للآيات والحديث أنه ﷺ ترك  
استخراج السحر خشية أن يشور على الناس منه شر فملك العدل في أن لا يحصل لمن لم يتعاط السحر من أثر  
الضرر الناشئ عن السحر شر ، وسلك مسلك الاحسان في ترك عقوبة الجاني كما سبق . وقال ابن التين : يستفاد من  
الآية الاولى أن دلالة الاقتران ضمنية ، لجمعه تعالى بين العدل والاحسان في أمر واحد ، والعدل واجب والاحسان  
مندوب . قلت : وهو مبنى على تفسير العدل والاحسان ، وقد اختلف السلف في المراد بهما في الآية فقيل : العدل  
لا إله إلا الله ، والاحسان الفرائض . وقيل : العدل لا إله إلا الله ، والاحسان الاخلاص . وقيل : العدل خلع  
الانداد ، والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه . وهو بمعنى الذي قبله . وقيل : العدل الفرائض ، والاحسان النافلة  
وقيل : العدل العبادة ، والاحسان الخشوع فيها . وقيل العدل الانصاف ، والاحسان التفضل . وقيل : العدل  
امتنال المأمورات ، والاحسان اجتناب المنهيات . وقيل ، العدل بذل الحق ، والاحسان ترك الظلم . وقيل : العدل  
استواء السر والعلانية ، والاحسان فضل العلانية . وقيل : العدل البذل ، والاحسان العفو . وقيل : العدل  
في الافعال ، والاحسان في الاقوال . وقيل غير ذلك . وأقربها اسكلامه الخامس والسادس . وقال القاضي أبو بكر  
ابن العربي : العدل بين العبد وربه بامتنال أو امره واجتناب مناهيه ، وبين العبد وبين نفسه بويود الطاعات وتوقي  
التهيبات والهيوات ، وبين العبد وبين غيره بالانصاف . انتهى ملخصاً . وقال الراغب : العدل ضربان يطلق يقتضى  
العقل حسنه ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخاً ولا يوصف بالاعتداء بوجه ، فهو أن تحسن لمن أحسن اليك  
وتسكف الأدنى عن كف أذاه عنك . وعدل يعرف بالشرح ويمكن أن يدخله النسخ ويوصف بالاعتداء مقابلة  
كالكفاص وأرض الجنائيات وأخذ مال المرتد ، ولذا قال تعالى ﴿ فن اعتدى عليكم ﴾ الآية ، وهذا النوع هو  
المعنى بقوله تعالى ﴿ أن الله يأمر بالعدل والاحسان ﴾ فإن العدل هو المساواة في المكافأة في خير أو شر ، والاحسان  
مقابلة الخير بأكثر منه والشر بالترك أو بأقل منه . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( مطبوع ) يعنى  
مسحوراً ) هذا التفسير مدوج في الخبر ، وقد بينت ذلك عند شرح الحديث في كتاب الطب ، وكذا قوله « فهلا ،  
تعنى نشرت . ومن قال هو مأخوذ من النشرة أو من نشر الشيء بمعنى اظهاره . وكيف يجمع بين قولها فأخرج وبين

قولها في الرواية الأخرى : « فلا استخرجته » ، وإن حاصله أن الإخراج الواقع كان لأصل السحر والاستخراج المنفي كان لأجزاء السحر ، وقوله في آخره : « حليف اليهود » ، وقع في رواية الكشميني هنا « لليهود » بزيادة لام

٥٧ - باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير . وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾

٦٠٦٤ - **حديث** بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث . ولا تحسسوا ولا تجسسوا ، ولا تحاسدوا ولا تباعدوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

٦٠٦٥ - **حديث** أبو اليانف أخبرنا شعيب عن الزهري قال : « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تباعدوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام »

[ الحديث ٦٠٦٥ - طرفه في : ٦٠٧٩ ]

**قوله** (باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير) كذا للأكثر ، وعند الكشميني وحده « من » بدل « عن » . وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾ أشار بذكر هذه الآية إلى أن النهي عن التحاسد ليس مقصورا على وقوعه بين اثنين فصاعدا ، بل الحسد مذموم ومنهى عنه ولو وقع من جانب واحد ، لأنه إذا ذم مع وقوعه مع المكافأة فهو مذموم مع الأفراد بطريق الأولى . وذكر في الباب حديثين : أحدهما ، **قوله** (بشر بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (إياكم والظن) قال الخطابي وغيره ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالبا ، بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالمظنون به ، وكذا ما يقع في القلب بغير دليل ، وذلك أن أرائيل الظنون إنما هي خواطر لا يمكن دفعها ، وما لا يقدر عليه لا يكلف به ، وبؤيده حديث « تعارض الله الأمة عما حدثت به أنفسها » ، وقد تقدم شرحه . وقال القرطبي : المراد بالظن هنا التهمة التي لا سبب لها كمن يهتم رجلا بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها ، ولذلك عطف عليه قوله ﴿ ولا تجسسوا ﴾ وذلك أن الشخص يقع له خاطر التهمة فيريد أن يتحقق فيتجسس ويبحث ويستمع ، فنهى عن ذلك ، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى ﴿ اجتنبوا كثيرا من الظن ، إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ فدل سياق الآية على الأمر بصون عرض المسلم غاية الصيانة لتقدم النهي عن الخوض فيه بالظن ، فإن قال الظان أبحث لأتحقق ، قيل له ﴿ ولا تجسسوا ﴾ فإن قال تحقق من غير تجسس قيل له ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ وقال عياض : استدل بالحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالاجتهاد والرأي ، وحله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبنيا على أصل ولا تحقيق لظن . وقال النووي : ليس المراد في الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذي يتعاق بالاحكام أصلا ، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل . وأعقب بأن ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا ، فإن اللفظ صالح لذلك ، ولا سيما أن حل على ما ذكره القاضي عياض وقد قرره القرطبي في « المفهم » ، وقال : الظن الشرعي الذي هو تغليب أحد الجانبين أو هو بمعنى اليقين ليس مرادا من الحديث ولا من الآية . فلا يلتفت لمن استدل بذلك على إنكار الظن الشرعي . وقال ابن عبد البر : احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الذريعة في البيع فأبطل بيع العينة ، ووجه

الاستدلال النهي عن الظن بالمسلم شراً ، فإذا باع شيئاً حل على ظاهره الذي وقع العقد به ولم يبطل بمجرد توهم أنه سلك به مسلك الحيلة ، ولا يخفى ما فيه . وأما وصف الظن بكونه أكذب الحديث ، مع أن اعتماد الكذب الذي لا يستند إلى ظن أصلاً أشد من الأمر الذي يستند إلى الظن ، فلاشارة إلى أن الظن المنهى عنه هو الذي لا يستند إلى شيء يجوز الاعتماد عليه فيعتمد عليه ويعمل أصلاً ويجزم به ، فيكون المجازم به كاذباً ، وإنما صار أشد من الكاذب لأن الكذب في أصله مستقيم مستغنى عن ذمه ، بخلاف هذا فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء فوصف بكونه أشد الكذب مبالغة في ذمه والتضفير منه ، وإشارة إلى أن الاغترار به أكثر من الكذب المحض لحفائه غالباً ووضوح الكذب المحض . قوله ( فإن الظن أكذب الحديث ) قد استشكلت تسمية الظن حديثاً ، وأجيب بأن المراد عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً ، ويحتمل أن يكون المراد ما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً . قوله ( ولا تحسسوا ولا تحسسوا ) إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء المملة ، وفي كل منهما حذف إحدى التاءين تخفيفاً ، وكذا في بقية المناهي التي في حديث الباب ، والأصل تحسسوا ، قال الخطابي معناه لا تبحثوا عن عيوب الناس ولا تبغروا ، قال الله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام ( اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ) وأصل هذه الكلمة التي بالمهجمة من الحاسة إحدى الحواس الخمس ، والجيم من المجلس بمعنى الاختيار الشيء باليد وهي إحدى الحواس ، فتكون التي بالحاء أعم . وقال إبراهيم الحزبي : هما بمعنى واحد ، وقال ابن الأنباري : ذكر الثاني للتأكيد كقولهم بعداً ومقطاً ، وقيل بالجيم البحث عن عوراتهم وبالحاء استماع حديث القوم ، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أحد صحابة التابعين . وقيل بالجيم البحث عن بواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر ، وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة العين والأذن ورجح هذا القرطبي ، وقيل بالجيم تتبع الشخص لأجل غيره وبالحاء تتبعه لنفسه وهذا اختيار ثعلب ، ويستغنى من النهي عن التحسس ما لو تمين طريقاً إلى انقاذ نفس من الهلاك مثلاً كأن يجبر ثقة بأن فلاناً خلا بشخص ليقطعه ظلماً ، أو بامرأة ليزني بها ، فيشرع في هذه الصورة التحسس والبحث عن ذلك حذراً من فوات استدراكه ، نقله النووي عن « الأحكام السلطانية » للبارودي واستجاده ، وأن كلامه : ليس المحقق أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات ولو غلب على الظن استقرار أهلها بها إلا هذه الصورة . قوله ( ولا تحاسدوا ) الحسد تمنى الفضيحة زوال النعمة عن مستحق لها أعم من أن يسعى في ذلك أو لا ، فإن سعى كان باغياً ، وإن لم يسع في ذلك ولا أظهره ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التي تنهى المسلم عنها في حق المسلم أظن : فإن كان المانع له من ذلك العجز بحيث لو تمكن لفعل فهذا مأزور ، وإن كان المانع له من ذلك التقوى فقد يمتد لأنه لا يستطيع دفع الحواطر النفسانية فيسكت فيه في مجاهدتها أنه لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها ، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن اسماعيل بن أمية رفته : ثلاث لا يسلم منها أحد : الطيرة والظن والحسد . قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : إذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبغ ، وعن الحسن البصري قال : ما من آدمي إلا وفيه الحسد . فمن لم يجاوز ذلك إلى البغي والظلم لم يتبعه منه شيء . قوله ( ولا تدابروا ) قال الخطابي : لا تتأججروا فيهم أحدكم أخاه ، مأخوذة من تولية الرجل الآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه . وقال ابن عسك البر : قيل للأعرابي مدبرة لأن من أبغض أعرض ومن أبغض أعرض دبره ، والمحبة بالعكس . وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر ، وقيل للمستأثر مستدبر لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر . وقال المازري : معنى



التدابير المعادة بقول دابرة أى عادته . وحكى عياض أن معناه لا تجادلوا ولكن تعاونوا ، والاول أولى . وقد فسر مالك في « الموطأ » بأخص منه فقال اذا ساق حديث الباب عن الزهري بهذا السند : ولا أحسب التدابير الا الاعراض عن السلام ، يدبر عنه بوجهه . وكأنه أخذ من بقية الحديث « يلتقيان فيمرض هذا ويمرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » فانه يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الاعراض ، وسيأتي مزيد لهذا في « باب الهجرة » ، وبؤيده ما أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في « زيادات كتاب البر والصلة » لابن المبارك بسند صحيح عن أنس قال : التدابير النصارى . قوله ( ولا نباغضوا ) أى لا تتعاملوا أسباب البغض ، لأن البغض لا يكتسب ابتداء . وقيل المراد النهي عن الاغواء المضلة المختضية للتباعد . قلت : بل هو لأعم من الاغواء ، لأن تعاطي الاغواء ضرب من ذلك ، وحقيقة التباعد أن يقع بين اثنين وقد بطلت إذا كان من أحدهما ، والمذموم منه ما كان في غير الله تعالى ، فانه واجب فيه ويثاب فاعله لتمظيم حق الله ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة ، كمن يؤديه اجتهاده الى اعتقاد يناقض الآخر فيبغضه على ذلك وهو معذور عند الله . قوله ( وكونوا عباد الله اخوانا ) بلفظ المنادى المضاف ، زاد مسلم في آخره من رواية أبي صالح عن أبي هريرة « كما أمركم الله » ، ومثله عنده من طريق قتادة عن أنس ، وهذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم ، كأنه قال اذا تركتم هذه المنهيات كنتم إخوانا ومفهومه اذا لم تتركوها تصيروا أعداء ، ومعنى كونوا اخوانا اكتسبوا ما تصيدون به إخوانا بما سبق ذكره وغير ذلك من الامور المختصة لذلك ائبانا ونفيا ، وقوله « عباد الله » أى يا عباد الله يحذف حرف النداء ، وفيه إشارة الى أنكم هيئتم الله لخدمكم أن تتواخوا بذلك ، قال القرطبي : المعنى كونوا كاخوان النسب في الشفقة والرحمة والمحبة والمراعاة والمعاونة والنصيحة ، ولعل قوله في الرواية الزائدة « كما أمركم الله » أى بهذه الاوصاف المقدم ذكرها فانها جامعة لمعاني الاخوة ، ونسبتها الى الله لأن الرسول مبلغ عن الله ، وقد أخرج أحمد بسند حسن عن أبي أمامة مرفوعا « لا أقول إلا ما أقول » ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « كما أمركم الله » الإشارة الى قوله تعالى ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ فانه خبر عن الحالة التي شرعها للمؤمنين ، فهو بمعنى الأمر ، قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والاعراض عنه وقطيعة بعد محبته بغير ذنب شرعى ، والاحسان له على ما أنعم به عليه ، وأن يعامله معاملة الاخ النسيب ، وأن لا ينقب عن معايبه ، ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب ، وقد يشترك الميت مع الحي في كثير من ذلك . ( تنبيه ) : وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام في هذا الحديث من الزيادة « ولا تنافسوا » وكذا وقعت في حديث أبي هريرة من رواية الأعرج وبين الاختلاف فيها في الباب الذي بعده ، ووقع عند مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخره « كما أمركم الله » ، وقد نهت عليها . ولمسلم أيضا من طريق العلماء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فيه « ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » ، وأفرد هذه الزيادة في البيوع من وجه آخر ، ومثله من رواية أبي سعيد مولى عامر بن كزيب عن أبي هريرة وزاد بعد قوله اخوانا « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يخذله ولا يحقره » ، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه ، الثقوى هنا ويهيد الى صدره ، وزاد في رواية أخرى من هذه الطريق « ان الله لا ينظر الى أجسادكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر الى قلوبكم » ، وقد أفردا أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة ، وزاد البخاري من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج فيه زيادة سأذكرها في الباب الذي بعده . وهذه الطريق من رواية مولى عامر

أجمع ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ، وكأنه كان يحدث به أحيانا مختصرا وطورا بتمامه ، وقد فرقه بعض الرواة أحاديث ، وعن وقع عنده بعضه مفرقا ابن ماجه في كتاب الزهد من كتابه وهو حديث عظيم اشتمل على جمل من الفوائد والآداب المحتاج إليها . الحديث الثاني حديث أنس . قوله ( لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ) هكذا اقتصر الحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة ، وزاد عبد الرحمن بن اسحق عنه فيه « ولا تنافسوا » ذكر ذلك ابن عبد البر في التمهيد ، والخطيب في المدرج ، قال : وهكذا قال سعيد بن أبي مسريم عن مالك عن ابن شهاب ، وقد قال الخطيب وابن عبد البر : خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في الموطأ ، وغيره فانهم لم يذكروا هذه الكلمة في حديث أنس ، وإنما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد ، أي الحديث الذي يلى هذا ، فأدرجها ابن أبي مسريم في اسناد حديث أنس ، وكذا قال حمزة الكنعاني : لا أعلم أحدا قالها عن مالك في حديث أنس غير سعيد ، وسيأتي الكلام على حكم التأخير ، والتحذير على زيادة وقعت في آخر حديث أنس هذا بعد ثلاثة أبواب ان شاء الله تعالى

٥٨ - باب « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن » إن بعض الظن إثم . ولا تجسسوا »  
٦٠٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والظن فإن الظن كذب الحديث . ولا تحسسوا ولا تجسسوا ، ولا تناجسوا ولا تحاسدوا ، ولا تبأغضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ،

قوله ( يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ، ولا تحسسوا ) كذا للجميع ، إلا أن لفظ « باب » سقط من رواية أبي ذر ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه فقط ، وزعم ابن بطلال وبقية ابن التين أن البخاري أورد فيه حديث أنس - أي المذكور في الباب الذي قبله - ثم حكى ابن بطلال عن المهلب أن مطا بقية للترجمة من جهة أن البغض والحسد يشآن من سوء الظن ، قال ابن التين : وذلك أنهما يتأولان أفعال من يبغضانه ويحسدانه على أسوأ التأويل له . والذي وقفت عليه في النسخ التي وقعت لنا كلها أن حديث أنس في الباب الذي قبله ولا اشكال فيه . قوله فيه ( ولا تناجسوا ) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها من البخاري بالجيم والشين المعجمة ، من النجس وهو أن يزيد في السلعة وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، وقد تقدم بيانه وحكمه في كتاب البيوع ، والذي في جميع الروايات عن مالك بلفظ « ولا تنافسوا » بالفاء والسين المهملة ، وكذا أخرجه الدارقطني في « الموطآت » ، من طريق ابن وهب وممن وابن القاسم وإسحق ابن عيسى بن الطباع وروح بن عباد ويحيى بن يحيى التميمي والقنبري ويحيى بن بكير ومحمد بن الحسن ومحمد بن جعفر الوركاني وأبي مصعب وأبي حنيفة كلهم عن مالك ، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية يحيى بن يحيى القتيبي وغيره عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى التميمي ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، واسكنه أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ « ولا تناجسوا » كما وقع عند البخاري ومن طريق أبي سعيد مولى طامر بن كزيم كذلك فاختلف فيما على أبي هريرة ثم على أبي صالح عنه ، فلا يمتنع أن يختلف فيما على مالك ، إلا أني ما وجدت ما يعارض رواية عبد الله بن يوسف هذه ، ويبعد أن يجتمع الجميع على

شيء. وبفرد واحد بخلافه ويكون محفوظا ، ولم أر الحديث في نسخة من المستخرج الاسماعيلى ، أصلا ، فلا أدري سقط عليه أو سقط من النسخة ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من رواية الوركانى عن مالك ووقع فيه عنده ولا تناقصوا كالمجاعة ، ولكنه قال في آخره : أخرجه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك ولم ينه على هذه اللفظة ، فأدري هل وقع في نسخه على وفاق المجاعة أو على ما عندنا ولم يعنى ببيان ذلك ، ولم أر من ينه على هذا الموضع حتى أن الحميدى صافه من البخارى وحده من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة ، وهذه الطريق قد مضت في أوائل النكاح ، وليس فيها هذه اللفظة المختلف فيها ولكن بعد قوله اخوانا ولا يضطرب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ، قال : وأخرجه البخارى أيضا من حديث مالك فساقه بهذا السند والمضى تجاهه دون اللفظة التى أنكمم عليها وقال : هكذا أخرجه البخارى في الادب ، وأغفل أبو مسعود ، ولكنه ذكر أنه أخرجه من رواية شعيب عن أبي الزناد ، ولم أجده ذلك فيه إلا من رواية شعيب عن الزهرى عن أنس ، قال الحميدى : وأخرجه البخارى من رواية همام عن أبي هريرة نحوه ، ومن رواية طارس عن أبي هريرة مثل رواية الأعرج سواء . قلت : ورواية طارس أنى في الفرائض . قال الحميدى : وقد أخرجه مسلم أيضا من رواية مالك عن أبي الزناد فساقه وفيه « ولا تناقصوا » قال : فهو متفق عليه من رواية مالك لا من أفراد البخارى وكأنت استدرك ذلك على نفسه ، والغرض من ذلك أن الحميدى مع تنبيهه واعتناؤه لم ينه على ما وقع في هذه اللفظة من الاختلاف ، وكذا أغفل ابن عبد البر التنبيه عليها ، وهى على شرطه في « الفهيد » ، وكفى لك الدارقطنى ، ولو تفتن لها لساقها في « غرائب مالك » ، كمادة في أفتارها ، ولكنه لم يتعرض لها فلعلها من تنبير بعض الرواة بعد البخارى . والله أعلم

### ٥٩ - باب ما يجوز من الظن

٦٠٦٧ - حدثنا سعيد بن عيسى حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة قالت : قال النبى ﷺ ما أظن فلانا وفلانا يعرفان من ديننا شيئا . قال الليث : كانا رجلين من المنافقين [ الحديث ٦٠٦٧ - غرضه : ٦٠٦٨ ]

٦٠٦٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بهذا « وقالت : دخل على النبى ﷺ يوما وقال : يا عائشة ، ما أظن فلانا وفلانا يعرفان ديننا القدى نحن عليه »

قوله ( باب ما يجوز من الظن ) كذا فى نسختي ، ولا بد من الكشيمى ، وكذا فى ابن بطلال ، وفى رواية القابسى والجرجاني « ما بكروه » وقابضين ، ما يكون ، والاول أليق بسياق الحديث . قوله ( ما أظن فلانا وفلانا ) لم أقف على تسميتهما ، وقد ذكر الليث في الرواية الاولى أنهما كانا منافقين . قوله ( يعرفان من ديننا شيئا ) وفى الرواية الاخرى يعرفان ديننا الذى نحن عليه ، قال الداودى : تأويل الليث بعيد ، ولم يكن النبى ﷺ يعرف جميع المنافقين ، كذا قال ، وقال غيره : الحديث لا يطابق الترجمة لان في الترجمة إثبات الظن وفى الحديث نفي الظن ، والجواب أن النبى ﷺ لا يظن الظن فلا نأتى بينه وبين الزممة ، وحاصل الزممة أن مثل هذا الذى

وقع في الحديث ليس من الظن المنهى عنه ، لأنه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين ، واللهى إنما هو من الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه ، وقد قال ابن عمر : إنا كنا إذا فقدنا الرجل في عشاء الآخرة أسأنا به الظن ، ومضاه أنه لا يغيب إلا لأمر سيئ إما في بدنه وإما في دينه

### ٦٠ - باب ستر المؤمن على نفسه

٦٠٦٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال « سمعتُ أبا هريرة يقول سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : كلُّ أمتي مُعافٍ إلا المجاهرين . ولنَّ من المجاهرة أن يعملَ الرجلُ بالليلِ عملاً ثم يُصبحُ وقد سترَهُ اللهُ فيقول : يا فلان عملتُ البارحةَ كذا وكذا ، وقد باتَ يسترُ ربهُ ويصبحُ يَكشفُ سِرَّهُ اللهُ عنه »

٦٠٧٠ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** أبو عروبة عن قتادة عن صفوان بن محرز « أن رجلاً سألَ ابنَ عمرَ كيف سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقول في النجوى ؟ قال : يدنو أحدُكم من ربه حتى يضعَ كنفه عليه فيقول : عملتُ كذا وكذا ؟ فيقول : نعم ، ويقول : عملتُ كذا وكذا ؟ فيقول : نعم . فيقرُّره ثم يقول : إني سترتُ عليك في الدنيا ، فأنا أقرُّها لك اليوم »

**قوله** ( باب ستر المؤمن على نفسه ) أى اذا وقع منه ما يعاب فيُشرح له ويندب له . **قوله** ( عبد العزيز بن عبد الله ) هو الاويسى . **قوله** ( عن ابن أخي ابن شهاب ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهرى ، ووقع في رواية لأبي نعيم في المستخرج ، من وجه آخر عن عبد العزيز شيخ البخارى فيه . **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن محمد بن عبد الله ابن أخي ابن شهاب ، وقد روى إبراهيم بن سعيد عن الزهرى نفسه الكبير ، وربما أدخل بينهما واسطة مثل هذا . **قوله** ( عن ابن شهاب ) في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخرجه مسلم والاسماعيل . **قوله** ( كل أمتي معافى ) بفتح الفاء مقصور اسم مفعول من العافية وهو إما بمعنى عفا الله عنه وإما سلمه الله وسلم منه . **قوله** ( إلا المجاهرين ) كذا للاكثر وكذا في رواية مسلم ومستخرجى الاسماعيل وأبى نعيم بالنصب ، وفي رواية النسفى « إلا المجاهرين » بالرفع وعليها شرح ابن بطال وابن التين وقال : كذا وقع ، وصوابه عند البصريين بالنصب ، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع . كذا قال ، وقال ابن مالك والاهل على هذا بمعنى لكن ، وعليها خرجوا قراءة ابن كثير وأبى عمرو ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ) أى لكن امرأتك ( انه مصيها ما أصابهم ) وكذلك هنا المعنى : لكن المجاهرين بالمعاصى لا بمعافى ، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف . وقال الكرماني : حق الكلام النصب إلا أن يقال المفعول بمعنى اترك وهو نوح من التني ، وحصل الكلام كل واحد من الامة يعنى عن ذنبه ولا يؤاخذ به إلا الفاسق المعلن به . واختصره من كلام الطيبي **قوله** قال : كتب في نسخة « المصابيح » المجاهرين بالرفع وحقه النصب ، وأجاب بعض شراح المصابيح بأنه مستثنى من قوله معافى وهو في معنى التني ، أى كل أمتي لا ذنب عليهم إلا المجاهرين . وقال الطيبي : والظاهر أن يقال للمعنى

ن أنى يتكون في الضيبة إلا المجامرون ، والعفو بمعنى الترك وفيه معنى النفي كقوله ﴿ وبأبي الله إلا أن يتم نوره ﴾ والمجاهر الذي أظهر معصيته وكشف ما سحر الله عليه فيحدث بها ، وقد ذكر القنوي أن من جاهر بنفسه أو بدعته جاز ذكره بما جاهر به دون ما لم يجاهر به اهـ . والمجاهر في هذا الحديث يحتمل أن يكون من جاهر بكذا بمعنى جهر به . والنكتة في التعبير بفاعل إرادة المبالغة ، ويحتمل أن يكون على ظاهر المفاعلة والمراد الذين يجاهر بعضهم بعضا بالتحدث بالمعاصي ، وبقيّة الحديث تؤكد الاحتمال الأول . قوله ( وإن من المجاهرة ) كذا لابن السكّن والكشميني وعليه شرح ابن بطلال ، ولباقين ، المجانة ، بدل المجاهرة . ووقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد : وإن من الاجهار ، كذا عند مسلم ، وفي رواية له : الجهار ، وفي رواية الاسماعيلي : الاجهار ، وفي رواية لابن نعيم في المستخرج : وإن من الهجار ، فتحصلنا على أربعة أشهرها الجهار ثم تقديم الهاء وبزيادة ألف قبل كل منهما ، قال الاسماعيلي : لا أعلم أني سمعت هذه اللفظة في شيء من الحديث ، يعني إلا في هذا الحديث . وقال عياض : وقصع للعدري والسجزي في مسلم الاجهار وللقاسمي الاجهار وقال في آخره : وقال زهير الجهار ، هذه الروايات من طريق ابن سفيان وابن أبي مائة عن مسلم ؛ وفي أخرى عن ابن سفيان في رواية زهير الجهار ، قال عياض : الجهار والاجهار والمجاهرة كله صواب بمعنى الظهور والإظهار ، يقال جهر وأجهر بقوله وقرأته إذا أظهر وأعلن لأنه راجع لتفسير قوله أولا : إلا المجامرون ، قال وأما المجانة فتصحف وإن كان معناها لا يبعد هنا ، لأن الماخن هو الذي يستهتر في أموره وهو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له . قلت : بل الذي يظهر رجحان هذه الرواية لأن الكلام المذكور بعده لا يرتاب أحد أنه من المجاهرة فليس في إعادة ذكره كبير فائدة ، وأما الرواية بلفظ المجانة فتفيد معنى دائدا وهو أن الذي يجاهر بالمعصية يكون من جملة المجان ، والمجان مذمومة شرعا وعرفا ، فيكون الذي يظهر المعصية قد ارتكب مجذرين : إظهار المعصية وتلبسه بفعل المجان ، قال عياض : وأما الاجهار فهو الفحش والحناء وكثرة الكلام ، وهو قريب من معنى المجانة ، يقال أجهر في كلامه ، وكأنه أيضا تصحيف من الجهار أو الاجهار وإن كان المعنى لا يبعد أيضا هنا ، وأما لفظ الهجار فبمعنى لفظا ومعنى لأن الهجار الحبل أو الوتر تشد به يد البعير أو الحلقة التي يتعلم فيها الطعن ولا يصح له هنا معنى ، والله أعلم . قلت : بل له معنى صحيح أيضا فإنه يقال جهر وأجهر إذا أفضح في كلامه فهو مثل جهر وأجهر ، فما صح في هذا صح في هذا ، ولا يلزم من استعمال الهجار بمعنى الحبل أو غيره أن لا يستعمل مصدرا من الهجر بضم الهاء . قوله ( البارحة ) هي أقرب لينة مضت من وقت القول ، نقول لقيته البارحة . وأصلها من برح إذا زال . وورد في الأمر بالستر حديث ليس على شرط البخاري وهو حديث ابن عمر رفعه ، اجتنبوا هذه التماذرات التي نهى الله عنها ، فمن ألم بشيء منها فليستتر بستر الله ، الحديث أخرجه الحاكم ، وهو في الموطأ ، من مرسل زيد بن أسلم ، قال ابن بطلال : في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله وبصالحى المؤمنين ، وفيه ضرب من العناد لهم ، وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف ، لأن المعاصي تذل أهلها ، ومن إقامة الحد عليه إن كان فيه حد ومن التعتير إن لم يوجب حدا ، وإذا تمحض حق الله فهو أكرم الأكرمين ورحمته سبحانه غضبه ، فلذلك إذا ستره في الدنيا لم يفضحه في الآخرة ، والذي يجاهر بفوته جميع ذلك ، وبهذا يعرف موقع إيراد حديث النجوى عقب حديث القباب ، وقد استشكلت مطابقتها لترجمة من جهة أنها معقودة لستر المؤمن على نفسه والذي في الحديث ستر الله على المؤمن ، والجواب أنه الحديث مصرح بدم من جاهر بالمعصية فيستلزم

مدح من يستتر ، وأيضا فإن ستر الله مستلوم لستر المؤمن على نفسه ، فن قصد اظهار المصيبة والمجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره ، ومن قصد التستر بها حياء من ربه ومن الناس من الله عليه بستره اياه ، وقيل إن البخاري [يشير] بذلك هذا الحديث في هذه الترجمة الى تقوية مذهبه أن أفعال العباد مخلوقة لله . **قوله** ( من صفوان بن عمرو ) في رواية شيبان عن قتادة حديثنا صفوان ، وتقديم التانيه عليا في تفسير سورة هود ، وصفوان مازني بصري وأبوه بضم أوله وسكون المهملة وكسر الراء ثم زاي ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الخلق عنه عن عمران بن حصين وقد ذكرهما في عدة مواضع . **قوله** ( أن رجلا سأل ابن عمر ) في رواية همام عن قتادة الماضية في النظام عن صفوان قال : بينما أنا أمشي مع ابن عمر أخذ بيده ، وفي رواية سعيد وهشام عن قتادة في تفسير هود : بينما ابن عمر يطوف اذ عرض له رجل ، ولم أقف على اسم السائل لكن يمكن أن يكون هو سعيد بن جبير فقد أخرج الطبراني من طريقه قال : قلت لابن عمر حدثني ، فذكر الحديث . **قوله** ( كيف سمعت ) في رواية سعيد وهشام : فقال يا أبا عبد الرحمن ، وهي كنية عبد الله بن عمر . **قوله** ( كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى ) هي ما تكلم به المؤمن بسمع نفسه ولا يسمع غيره ، أو يسمع غيره سرا دون من يليه ، قال الراغب : ناجيته اذا سارته ، وأصله أن تخلو في نجوة من الارض ، وقيل أصله من النجاة وهي أن تنجو بترك من أن يطلع عليه ، والنجوى أصله المصدر ، وقد يوصف بها فيقال هو نجوى وهم نجوى ، والمراد بها هنا المناجاة التي تقع من الرب سبحانه وتعالى يوم القيامة مع المؤمنين ، وقال الكرماني : أطلق على ذلك النجوى لمقابلة مخاطبة الكفار على رؤس الاشهاد هناك . **قوله** ( يدنو أحدكم من ربه ) في رواية سعيد بن أبي عروبة : يدنو المؤمن من ربه ، أي يقرب منه قرب كرامة وعلو منزلة . **قوله** ( حتى يضع كنفه ) بفتح الكاف والنون بعدها قاء أي جانبه ، والكنف أيضا الستر وهو المراد هنا ، والاول مجاز في حق الله تعالى كما يقال فلان في كنف فلان أي في حمايته وكلاءته . وذكر عياض أن بعضهم صحفه تصحيحا شيعيا فقال بالمشاة بدل النون ويؤيد الرواية الصحيحة أنه وقع في رواية سعيد بن جبير بلفظ : يجلسه في حجاب ، زاد في رواية همام : وستره . **قوله** ( فيقول حملت كذا وكذا ) في رواية همام فيقول : أنعرف ذنب كذا وكذا ، زاد في رواية سعيد وهشام : فيقرره بذنوبه ، وفي رواية سعيد بن جبير : فيقول له اقرأ صحيفةك فيقرأ ، ويقرره بذنب ذنب ، ويقول أنعرف أنعرف . **قوله** ( فيقول لهم ) زاد في رواية همام : أي رب ، وفي رواية سعيد وهشام : فيقول أعرف . **قوله** ( ثم يقول اني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم ) في رواية سعيد بن جبير : فليتنف بمنة ويسرة فيقول : لا بأس عليك إنك في سترتي لا يطلع على ذنوبك غيري ، زاد همام وسعيد وهشام في روايتهم : فيعطى كتاب حسناته ، ووقع في بعض روايات سعيد وهشام : فيطوى ، وهو خطأ ، وفي رواية سعيد بن جبير : اذهب فقد غفرت لك ، ووقع عند الثلاثة : وأما الكافر والمنافق ، ول بعضهم : الكفار والمنافقون ، وفي رواية سعيد وهشام : وأما الكافر فينادي على رؤس الاشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين ، وقد تقدم في تفسير هود أن الاشهاد جمع شاهد مثل أصحاب وصاحب ، وهو أيضا جمع شهيد كشریف وأشراف ، قال المهبلي : في الحديث تفضل الله على عباده بستره لذنوبهم يوم القيامة ، وأنه يغفر ذنوب من شاء منهم ، بخلاف قول من أنفذ الوعيد على أهل الايمان لأنه لم يستثن في هذا الحديث من يضع عليه كنفه وستره أحدا الا الكفار والمنافقين فانهم الذين

ينادي عليهم على رموس الاشهاد باللعنة . قلت : قد استدرم البخاري هذا فأورد في كتاب المظالم هذا الحديث ومعه حديث أبي سعيد : اذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار يتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى اذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، الحديث ، فدل هذا الحديث على أن المراد بالذنوب في حديث ابن عمر ما يكون بين الموء ورب سبحة وتعالى دون مظالم العباد ، فقتضى الحديث أنها تحتاج الى المقاصصة ، ودل حديث الشفاعة أن بعض المؤمنين من العصاة يعذب بالنار ثم يخرج منها بالشفاعة كما تقدم تقريره في كتاب الايمان ، فدل مجموع هذه الاحاديث على أن العصاة من المؤمنين في القيامة على قسمين : أحدهما من مصيته بينه وبين ربه ، فدل حديث ابن عمر على أن هذا القسم على قسمين : قسم تكون مصيته مستورة في الدنيا فهذا الذي يستترها الله عليه في القيامة وهو بالمخافق ، وقسم تكون مصيته مجاهرة فدل مفهومه على أنه بخلاف ذلك . والقسم الثاني من تكون مصيته بينه وبين العباد فهم على قسمين أيضا : قسم ترجع سيئاتهم على حسناتهم فهو لاء يعمون في النار ثم يخرجون بالشفاعة ، وقسم تتساوى سيئاتهم وحسناتهم فهو لاء لا يدخلون الجنة حتى يقع بينهم التقاص كما دل عليه حديث أبي سعيد ، وهذا كله بناء على ما دل عليه الاحاديث الصحيحة أن (١)

٦١ - باب الكبير . وقال مجاهد (ثاني عظيمه) : مستكبراً في نفسه . عطفه . رقبته

٦٠٧١ - حدثنا محمد بن كثير . أخبرنا سفيان حدثنا معبد بن خالد القيسي عن خاتمة بن وهب الخزاعي عن النبي ﷺ قال : ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف متضاعف لو أقسم على الله لأبره . ألا أخبركم بأهل النار ؟ كل عتيل جواظ مستكبر .

٦٠٧٢ - وقال محمد بن عيسى حدثنا هشيم أخبرنا حميد الطويل حدثنا أنس بن مالك قال : كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتطلق به حيث شاءت .

قوله (باب الكبير) يكبر الكاف وسكون الموحدة ثم راء ، قال الراغب : الكبر والتكبر والاستكبار متقارب ، فالكبر الحالة التي يختص بها الانسان من إعجابه بنفسه . وذلك أن يرى نفسه أكبر من غيره ، وأعظم ذلك أن يتكبر على ربه بأن يمتنع من قبول الحق والاذعان له بالتوحيد والطاعة . والتكبر يأتي على وجهين : أحدهما أن تكون الافعال الحسنة زائدة على محاسن الغير ومن ثم وصف سبحانه وتعالى بالمتكبر ، والثاني أن يكون متكبراً لذلك متعصباً بما ليس فيه ، وهو وصف عامة الناس نحو قوله (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) والمتكبر مثله ، وقال الفزالي : الكبر على قسمين : فإن ظهر على الجوارح يقال متكبر ، والاقبل : في نفسه كبر . والاصل هو الذي في النفس وهو الاستعواح الى رؤية النفس ، والكبر يستدعي متكبراً عليه يرى نفسه فوقه ومتكبراً به ، وبه ينفصل الكبر عن العجب ، فمن لم يخلق الا واحده يتصور أن يكون معجبا لامتكبراً . قوله (وقال

(١) هكذا يباي بالاصل

مجاهد (ثاني عطفه) مستكبرا في نفسه ، عطفه رقبته (وصله الفرياب ، عن ورقاه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله تعالى (ثاني عطفه) قال رقبته وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هلي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ثاني عطفه) قال مستكبرا في نفسه ، ومن طريق قتادة قال : لاوى عنقه . ومن طريق السدي (ثاني عطفه) أي معرض من العظمة . ومن طريق أبي صخر المدني قال : كان محمد بن كعب يقول : هو الرجل يقول هذا شيء ثبت عليه رجل ، فالمعطف هو الرجل ، قال أبو صخر : والعرب تقول المعطف العنق . وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد أنها نزلت في النضر بن الحارث . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث حارثة بن وهب وقد تقدم شرحه في تفسير سورة ن ، والقرض منه وصف المستكبر بأنه من أهل النار . وقوله « إلا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف ، هو يرفع كل لأن التقدير كل ضعيف الخ ولا يجوز أن يكون بدلا من أهل . ثانيهما حديث أنس . قوله (وقال محمد بن عيسى) أي ابن أبي نجيح المعروف بابن الطباع بمجمة مفتوحة وموحدة ثقيلة ، وهو أبو جعفر البغدادي زبل أذنة بفتح الهمزة والمعجمة والنون ، وهو ثقة عالم بحديث هشيم حتى قال علي بن المديني سمعت به . نطان وابن مهدي يسألانه عن حديث هشيم ، وقال أبو حاتم : حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع الثقة المأمون ، ورجعه على أخيه اسحق بن عيسى واسحق أكبر من محمد . وقال أبو داود : كان يتفقه ، وكان يحفظ نحو أربعين ألف حديث ، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين ، وحدث عنه أبو داود وبلا واسطة . وأخرج الترمذي في الشمال والنسائي وابن ماجه من حديثه بواسطة ، ولم أر له في البخاري سوى هذا الموضع وموضع آخر في الحج « قال محمد بن عيسى حدثنا » قال حماد ولم أر في شيء من نسخ البخاري تصريحه عنه بالتحديث ، وقد قال أبو نعيم بعد تصريحه ذكره البخاري بلا رواية ، وأما الاسماعيلي فإنه قال : قال البخاري قال محمد بن عيسى فذكره ولم يخرج له سنداً ، وقد ضاق عمره على ابن نعيم أيضا ، فسأفه في مستخرجه من طريق البخاري ، وغفل عن كونه في مسند أحمد . وأخرجه أحمد عن أحمد بن حشيم شيخ محمد بن عيسى فيه ، وإنما عدل البخاري عن تصريحه عن أحمد بن حنبل لتصريح حميد في رواية محمد بن عيسى بالتحديث ، فإنه عنده عن هشيم « أنبأنا حميد عن أنس ، وحيد مدلس ، والبخاري يخرج له ما صرح فيه بالتحديث . قوله (فتنطلق به حيث شئت) في رواية أحمد « فتنطلق به في حاجتها ، وله من طريق علي بن زيد عن أنس « أن كانت الوليدة من ولائد أهل المدينة لتجىء فتأخذ بيد رسول الله ﷺ فأي يزع يده من يدها حتى تذهب به حيث شئت » وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه ، والمقصود من الأخذ باليد لازمه وهو الرفق والانقياد . وقد اشتمل على أنواع من المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون الرجل ، والامة دون الحرة ، وحيث هم بلفظ الاماء أي أمة كانت ، وبقوله « حيث شئت » أي من الأمكنة . والتعبير بالأخذ باليد إشارة الى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة والنسب منه مساعدتها في تلك الحاجة لساعد على ذلك ، وهذا دال على مزبد تواضعه وبرائه من جميع أنواع الكبر ﷺ . وقد ورد في ذم الكبر ومدح التواضع أحاديث ، من أهمها ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقيل : ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا ، قال : الكبير بطر الحق وغط الناس ، والغبط بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة هو الازدراء والاحتقار ، وقد أخرجه الحاكم بلفظ « الكبير من بطر الحق وازدري الناس » ، والسائل المذكور يحتمل أن يكون ثابت بن قيس فقد روى الطبراني بسند حسن عنه أنه سأل عن



ذلك ، وكذا أخرج من حديث سواد بن عمرو أنه سأل عن ذلك ، وأخرج عبد بن حميد من حديث ابن عباس رفعه : « الكبر السفة عن الحق ، وغمض الناس . فقال : يا بني الله وما هو ؟ قال : السفة أن يكون لك على رجل مال فينكره فيأمره رجل بتقوى الله فيأبى ، والغمض أن يهين شأخا بالله ، وإذا رأى ضعفاء الناس وفتراهم لم يسلم عليهم ولم يجلس إليهم محفزة لهم ، وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ثوبان عن النبي ﷺ : « من مات وهو يرى من الكبر والفلول والذين دخل الجنة ، وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفعه : « من تواضع لله درجة رفعه الله درجة حتى يجعله الله في أعلى عليين ، ومن تكبر على الله درجة وضعه الله درجة حتى يجعله في أسفل سافلين » ، وأخرج الطبرانى في « الأوسط » عن ابن عمر رفعه : « يا كبر والكبر ، فإن الكبر يكون في الرجل وإن عليه العباد ، ورواته ثقات . وحكى ابن بطال عن الطبرانى أن المراد بالكبر في هذه الأحاديث الكفر ، بدليل قوله في الأحاديث : « على الله » ، ثم قال : « ولا ينكر أن يكون من الكبر ما هو استكبار على غير الله تعالى ولكنه غير خارج عن معنى ما قلناه ، لأن معتقد الكبر على ربه يكون لحق الله أشد استحقاقا انتهى . وقد أخرج مسلم من حديث عياض بن حمار بكسر المهملة وتخفيف الميم أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله أرحم إلى أن تواضعوا حتى لا يبغى أحد على أحد ، الحديث ، والأمر بالتواضع نهى عن الكبر فإنه ضده ، وهو أهم من الكفر وغيره . واختلف في تأويل ذلك في حق المسلم فقيل : لا يدخل الجنة مع أول الداخلين ، وقيل لا يدخلها بدون مجازاة ، وقيل جزاؤه أن لا يدخلها ولكن قد يعنى عنه ، وقيل ورد مورد الزهر والغليظ ، وظاهره غير مراد . وقيل معناه لا يدخل الجنة حال دخولها وفى قلبه كبر ، حكاه الخطابى ، واستضعفه النوى فأجاد لأن الحديث يبيّن لزم الكبر وصاحبه لا للاخبار عن صفة دخول أهل الجنة الجنة . قال الطيبى : المقام يقتضى حمل الكبر على من يرتكب الباطل ، لأن تحرير الجواب أنه كان استعمال الونة لظهور نعمة الله فهو جائز أو مستحب ، وإن كان لبطر المؤدى إلى تسميته الحق وتحقير الناس والصد عن سبيل الله فهو المنسوم »

## ٦٢ - باب الهجرة . وقول رسول الله ﷺ « لا يعمل رجل إن يهجر أخاه فوق ثلاث »

٦٠٧٣ ، ٦٠٧٤ ، ٦٠٧٥ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني عوف بن مالك بن الطفيل هو ابن الحارث وهو ابن أخى عائشة زوج النبي ﷺ لأنها - « إن عائشة حدثت أن عهد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته عائشة : والله لئن ذهبن عائشة أو لأحجرن عليها ، قالت : أهو قال هذا ؟ قالوا : نعم . قالت هو لله على نذر أن لا أكل أبى الزبير أبدا . فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة ، قالت : لا والله لا أشفع فيه أبدا ولا أتمنئ إلى نذرى . فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن سخرمة وعهد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث - وهما من بنى زهرة - وقال لها : أشدسكا بالله لما أدخلتما على عائشة فأنها لا يعمل لها أن تنذر قطيعي . فأقبل به المسور وعهد الرحمن مشتملين بأرديتهما حتى استأذنا على عائشة فقالا : للسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اندخل ؟ قالت عائشة : ادخلوا . قالوا : كلا ؟ قالت : نعم ادخلوا كاسكم - ولا تعلم أن

معيها ابن الزبير - فلما دخلوا دخل ابن الزبير الحجاب فاعتنق عائشة وطفق يُبَاشِدُهَا ويبكي ، وطفق المسورة وعهد الرحمن يُبَاشِدَانِهَا إِلَّا مَا كُتِبَ مِنْهُ وَقِيلَتْ مِنْهُ ، ويقولان : إِنْ لَبِثُ الْوَيْلُ نَهَىٰ عَمَّا قَدْ عَلِمْتَ مِنَ الْهَجْرَةِ ، قَالَهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَىٰ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْذِيرِ وَالْمُتَعَرِّجِ طَفِقَتْ تَذَرُّهَا وَنَهَىٰ وَقَوْلُ : إِنِّي نَذَرْتُ ، وَلِلنَّذْرِ شَدِيدٌ . فَلَمْ يَزَلْهَا حَتَّىٰ كَلَّمَ ابْنَ الزَّبِيرِ . وَاعْتَنَتْ فِي تَذَرِّهَا ذَلِكَ أَرْبَعِينَ رُبْعَةً . وَكَانَتْ تَذَكَّرُ تَذَرَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَتَبْكِي حَتَّىٰ تُبَلِّ دُمُوعُهَا خِمَارَهَا ۝

٦٠٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَصَةَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ۝ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَهَاجُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَذَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا . وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ۝

٦٠٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ۝ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الْقَوِيِّ ۝ عَنْ أَبِي أُيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، بَلَّتَيْنِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا ، وَغَيْرُهُمَا الْفَنَىٰ يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ ۝

[ الحديث ٦٠٧٧ - طرفه ١ : ٦٣٣٧ ]

**قوله** ( باب الهجرة ) بكسر الهاء وسكون الجيم ، أى ترك الشخص مكانه الآخر إذا تلافيا ، وهى فى الأصل الترك فملاك أن أرفولا ، وليس المراد بها مفارقة الوطن فان تلك تقدم حكما . **قوله** ( وقول النبي ﷺ لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ) قد وصله فى الباب عن أبى أيوب ، وأراد هنا أن يبين أن عمومه مخصوص بمن هجر أخاه بغير موجب لذلك ، قال النووي قال العلماء تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال بالنص وتباح فى الثلاث بالمفهوم ، وإنما عني منه فى ذلك لأن الأدنى مجبول على الغضب ، فسوغ بذلك القدر ليرجع ويذول ذلك العارض . وقال أبو العباس القرطبي : المعتبر ثلاث ليال ، حتى لو بدأ بالهجرة فى أثناء النهار ألقى البعض وتعتبر ليلة ذلك اليوم ، وبهذه معنى العفو بانقضاء الليلة الثالثة . قلت : وفى الجرم باعتبار الليالي دون الأيام جود ، وقد معنى فى « باب ما نهى عن التحاسد » فى رواية شعيب فى حديث أبى أيوب بلفظ « ثلاثة أيام » ، فالمتمم أن المرخص فيه ثلاثة أيام بلياليها ، حيث أطلقت الليالي أريد بأيامها وحيث أطلقت الأيام أريد بلياليها ، ويكون الاعتبار معنى ثلاثة أيام بلياليها ملفقة ، إذا ابتدئت مثلا من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء ، ويحتمل أن يلقى السكسر ، ويكون أول العدد من ابتداء اليوم أو الليلة ، والأول أحوط . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، وفيه عن ثلاثة من الصحابة شئ مرفوع وباقية عنهم وعن رابع موقوف . **قوله** ( حدثني عوف بن الطفيل وهو ابن أخى عائشة ) كذا عند النسفى وأبى ذر ، وعند غيرهما وكذا أخرجه أحمد عن أبى النيان شيخ البخارى فيه فقال « عوف بن مالك بن الطفيل ، وهو ابن أخى عائشة لأمها ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق على ابن المدينى من رواية الاوزاعى وصالح بن كيسان ومعمّر ثلاثهم عن الزهرى ، فى رواية الاوزاعى عنه » حدثني

الطفيل بن الحارث وكان من أرد شتوة وكان أبا لها من أمها أم رومان ، وفي رواية صالح عنه ، حدثني عوف بن الطفيل بن الحارث وهو ابن أخي عائشة لأمها ، وفي رواية معمر بن عوف بن الحارث بن الطفيل ، قال علي بن المديني : هكذا اختلفوا والصواب عندي وهو المعروف عوف بن الحارث بن الطفيل بن سخبرة يعني بفتح المهملة والموحدة بينهما معجمة ساكنة ، قال : والطفيل أبوه هو الذي روى عبد الملك بن عمير عن دحي بن حراش عنه ، يعني حديثه لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ، أخرجه النسائي وابن ماجه ، وكذا أخرج أحمد طريق معمر والاوزاعي ، وقال إبراهيم الحري في كتاب التمهيد عن المجران ، بمسند أن أورد من طريق معمر وشعيب وصالح والاوزاعي كما تقدم ، وعن طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، وعن طريق الثعلبي بن راشد عن الزهري عن حروة عن المسور : هذا وهم ، قال : وكذا وهم الاوزاعي في قوله الطفيل بن الحارث وصالح في قوله عوف بن الطفيل بن الحارث ، وأصاب معمر وعبد الرحمن بن خالد في قولهما عوف بن الحارث بن الطفيل ، كذا قال ، ثم قال : الذي عندي أن الحارث بن سخبرة الأزدي قدم مكة ومعه امرأته أم رومان بنت عامر السكناية لحالف أبا بكر الصديق ، ثم مات غلظ أبو بكر على أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة وكان لها من الحارث بن الطفيل بن الحارث فهو أخو عائشة لأمها ، وولد الطفيل بن الحارث حوفا ، وله عن عائشة رواية غير هذه ، وهو الذي حدث عنه الزهري انتهى . فعمل هذا يكون الذي أصاب في تسميته ونسبه صالح بن كيسان ، وأما معمر وعبد الرحمن بن خالد فقلبا ، والأول هو الذي صوبه علي بن المديني . وقد اختلف على الاوزاعي ، فالرواية التي ذكرها الحري عنه هي رواية الوليد بن مسلم ، وأخرجه الاسماعيل من رواية ابن كثير عن الاوزاعي على وفق رواية معمر وابن خالد ، وأما شعيب في رواية أحمد فقلب الحارث أيضا فسماه ماسكا ، وحذفه البخاري في رواية أبي ذر فأصاب وسكت عن تسمية جده ، وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد ، رواية عبد الرحمن بن خالد كذلك . وإذا تحرر ذلك ظهر أن الذي جزم به ابن الأثير في جامع الأصول ، من أنه عوف بن مالك بن الطفيل ليس بجيد ، والاختلاف المذكور كله في تحرير اسم الراوي هنا عن عائشة ونسبه إلا رواية الثعلبي بن راشد فاتها شاذة ، لأنه قلب شيخ الزهري لجملة عروة بن الزبير والمحموظ رواية الجماعه ، على أن الخبر من رواية عروة أصلا كما تقدم في أوائل مناقب قريش لسكنه من غير رواية الزهري عنه . قوله (ان عائشة حدثت) كذا الأكثر بضم أوله وبحذف المفعول ، ووقع في رواية الاصيل حديثه ، والأول أصح ، ويؤيده أن في رواية الاوزاعي « ان عائشة بلغيا » ، ووقع في رواية معمر على الوجهين ، ووقع في رواية صالح أيضا حديثه . قوله ( في بيع أو عطاء أعطته عائشة ) في رواية الاوزاعي « في دار لها باعها » ، فسخط عبد الله ابن الزبير بيع تلك الدار . قوله ( لتنتهين عائشة ) زاد في رواية الاوزاعي « فقال : أما والله انتنتين عائشة عن بيع رباها » ، وهذا مفسر لما أبهم في رواية غيره ، وكذا لما تقدم في مناقب قريش من طريق عروة قال « كانت عائشة لا تمسك شيئا » ، فاجاءها عن رزق الله تصدقت به ، وهذا لا يخالف الذي هنا لأنه يعمل أن تكون باعته الرباع لتصدق بشئها ، وقوله لتنتهين أو لأحجرن هلهاء هذا أيضا يفسر قوله في رواية عروة « ينبغي أن يؤخذ على يدها » . قوله ( أنه هل نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبدا ) في رواية عبد الرحمن بن خالد « كلمة أبدا » ، وفي رواية معمر « بكلمة » ، وفي رواية الاسماعيل من طريق الاوزاعي بدل قوله أبدا « حتى يفرق الموت بيني وبينه » ، قال

ابن التين : قولها ، أن لا أكلم ، تقديره على نذر إن كلمته اه ووقع في بعض الروايات بحذف لا ، وشرح عليها الكرماني وضبطها بالكسر بصيغة الشرط ، قال : وهو الموافق للرواية المتقدمة في مناقب قريش بلفظ الله على نذر إن كلمته ، فمل هذا يكون النذر معلقا على كلامه لا أنها نذرت ترك كلامه ناجوا . قوله ( فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الدررختي والمستملى وحتى بدل حين ، والاول الصواب ، ووقع في رواية معمر على الصواب ، زاد في رواية الاوزاعي و طالت هجرتها إياه فنقصه الله بذلك في أمره كله ، فاستشفع بكل جدير أنها قبل عليه ، وفي الرواية الأخرى عنه ، فاستشفع عليها بالناس فلم تقبل ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد فاستشفع ابن الزبير بالمهاجرين ، وقد أخرج ابراهيم الحارثي من طريق حميد بن قيس بن عبد الله بن الزبير قال فذكر نحو هذه القصة قال فاستشفع إليها بعبيد بن عمير فقال لها : أين حديث أخبرني عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصوم فوق ثلاث ، . قوله ( فقالت لا والله لا أشفع ) بكسر الفاء الثقيلة . قوله ( فيه أحدا ) في رواية الكشميني دأبدا ، بدل قوله د أحدا ، وجمع بين اللفظين في رواية عبد الرحمن بن خالد وكذا في رواية معمر . قوله ( ولا أتحنث الى نذري ) في رواية معمر د ولا أحنث في نذري ، وفي رواية الاوزاعي د فقالت والله لا آثم فيه ، أى في نذرهما أو في ابن الزبير وتكون في سببهم . قوله ( فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن عخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بني زهرة ) أما المسور فهو ابن عخرمة بن نوفل بن أمية بن زهرة بن كلاب ، وأما عبد الرحمن بن عبد يغوث بفتح التحتانية وضم المعجمة وسكون الواو بعدها مثناة وهو ابن وهيب بن عبد مناف ابن زهرة ، يجتمع مع المسور في عبد مناف بن زهرة ، وهيب وأمية أخوان ، ومات الأسود قبل الهجرة ولم يسلم ، ومات النبي ﷺ وعبد الرحمن صغير فذكر في الصحابة ، وله في البخاري غير هذا الموضع حديث عن أبي بن كعب سياتي قريبا ، ووقع في رواية عروة المتقدمة د فاستشفع إليها برجل من قريش وبأخوال رسول الله ﷺ خاصة ، وقد بينت هناك معنى هذه الحثولة وصفة قرابة بني زهرة برسول الله ﷺ من قبل أبيه وأمه . قوله ( أنشدكم بالله لما ) بالتخفيف و د ما د زائدة ، ويجوز التشديد حكاية عياض ، يعنى الا ، أى لا أطلب الا الادخال عليها ، ونظرة بقوله تعالى ( لما جميع لدينا محضرون ) وقوله ( لما عليها حافظ ) فقد قرنا بالوجهين ، وفي رواية الكشميني د الا أدخلتاني ، زاد الاوزاعي فسألها أن يشتلا عليه بأرديتهما . قوله ( قاتما ) في رواية الكشميني د قاته ، والهاء ضمير الشأن . قوله ( لا يحمل لها أن تنذر قطيعتي ) لأنه كان ابن أختها وهي التي كانت تتولى تربيته غالبا . قوله ( فقالا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ) في رواية معمر د فقالا السلام على النبي ورحمة الله ، فيحتمل أن تكون السكاف في الاول مفتوحة . قوله ( أندخل ؟ قالت : نعم . قالوا : كلنا ؟ قالت : نعم ) في رواية الاوزاعي د قالوا : ومن معنا ؟ قالت : ومن معكم . قوله ( فاهتق عاتقة وطلق يناديها وبكى ) في رواية الاوزاعي د فبكى إليها وبكت اليه وقبلها ، وفي روايته الأخرى عند الاسماعيل د وناشدها ابن الزبير الله والرحم ، . قوله ( ويقولان إن النبي ﷺ قد نهى عما قد علمت من الهجرة وأنه لا يحمل لمسلم ان يهجر أعاه فوق ثلاث ليال ) في رواية معمر د انه لا يحمل ، بحذف الواو وهو كالتفسير لما قبله ويؤيد ذلك ورود الحديث مرفوعا من طريق أخرى كحديث أنس وأبي أيوب اللذين بعده ، وهذا التقدير هو المرفوع من الحديث ، وهو هنا من مسند المسور وعبد الرحمن بن الأسود وعاتقة جميعا فانها أقرتهما على ذلك ،

وقد غفل أصحاب الاطراف عن ذكره في مسند عبد الرحمن بن الاسود لكونه مرسلا ، ولكن ذكروا أنظاره فيلزمهم من هذه الحثيثة ، وله من عائشة طريق أخرى تقدم بيانها وأنها من رواية حميد بن قيس عن عبيد بن عمير عنها ، وأخرجه أيضا أبو داود من طريق أخرى عن عائشة ، وجاء المنن عن جماعة كثيرة من الصحابة يزيد بعضهم على بعض كما سيأتي بعد . ( تنبيه ) : ادعى المحب الطبري أن المجران المنهى عنه ترك السلام إذا التقيا ، ولم يقع ذلك من عائشة في حق ابن الزبير ، ولا يخفى ما فيه ، فانها حلفت أن لا تكلمه والخالف يحرص على أن لا يحدث ، وترك السلام داخل في ترك الكلام ، وقد تدمت على سلامها عليه فدل على أنها اعتقدت أنها حدثت ، ويؤيده ما كانت تعتقه في نذرهما ذلك . **قوله** ( قلنا أذكروا على عائشة من التذكرة ) أى التذكير بما جاء في فضل صلة الرحم والعفو وكظم الغيظ . **قوله** ( والتعريض ) بهاء مهمة ثم الجيم أى الوقوع في المخرج وهو الضيق لما ورد في القطيعة من انتهى ، وفي رواية معمر د التثوير ، . **قوله** ( فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير ) في رواية الاوزاعي ، فسلمته بعد ما عشى أن لا تكلمه ، وقبلت منه بعد أن كادت أن لا تقبل منه . **قوله** ( واعتقت في نذرهما ذلك أربعين رقة ) في رواية الاوزاعي ، ثم بعثت الى ابن مال فابتيع لها ربة أربعون رقة فأعتقتها كفارة لنذرهما ، ووقع في رواية عروة المتقدمة ، فأرسل اليها بمش رقاب فأعتقتهم ، وظاهره أن عبد الله بن الزبير أرسل اليها بالعشرة أولا ، ولا ينافي رواية الباب أن تكون هي اشترت بعد ذلك تمام الأربعين فأعتقتهم ، وقد وقع في الرواية الماضية ، ثم لم تزل حتى بلغت أربعين . **قوله** ( وكانت تذكر نذرهما ) في رواية الاوزاعي ، قال عوف بن الحارث ثم سمعتها بعد ذلك تذكر نذرهما ذلك ، ووقع في رواية عروة أنها قالت : وددت أني جعلت حين حلفت عملا فأعمله فأفرغ منه . ، وبنت هناك ما يحتمله كلامها هذا . الحديث الثاني والثالث حديث الزهري عن أنس وعن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب ، وقد تقدم حديث أنس في باب التحاسد ، وأراد بإبرادها مما أنه عند الزهري على الوجهين ، لأنه أخرج من طريق مالك عن شيبه ، وأول حديث أبي أيوب عنه : لا يحمل لرجل ، كما علقه أولا وزاد فيه : بلتقيان ، وفي رواية السكسكي في فيلتقيان ، زيادة فاء . **قوله** ( عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب ) هكذا اتفق أصحاب الزهري ، وعالفهم عقيل فقال : عن عطاء بن يزيد عن أبي . وعالفهم كلهم شبيب بن حميد عن يونس عنه فقال : عن عبيد الله أو عبد الرحمن عن أبي بن كعب ، قال إبراهيم الحربي : أما شبيب فلم يضبط سنده ، وقد ضبطه ابن وهب عن يونس فساقه على الصواب أخرجه مسلم ، وأما عقيل فلم يقط عليه لفظ أيوب فصار عن أبي فتنبه من قبل نفسه فقال ابن كعب فوهم في ذلك . **قوله** ( فوق ثلاث ) ظاهره إباحة ذلك في الثلاث ، وهو من الرفق ، لأن آدمي في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك ، والغالب أنه يزول أو يقل في الثلاث . **قوله** ( فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام ) زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري : يسبق الى الجنة ، ولأبي داود بسند صحيح من حديث أبي هريرة ، فإن مرت به ثلاث فلقية فليسلم عليه ، فإن رد عليه فقد اشتركا في الأجر ، وإن لم يرد عليه فقد با . بالأمم ، وخرج المسلم من الهجرة ، ولاحد والمصنف في الأدب المفرد ، وصححه ابن حبان من حديث هشام بن حمر ، فانهما نا كثران عن الحق ماداما على صرامهما ، وأولها فينا يكون سبقه كفارة ، فذكر نحو حديث أبي هريرة وزاد في آخره ، فإن مانا على صرامهما لم يدخل الجنة جميعا . **قوله** ( وخيرهما الذي يبدأ

بالسلام) قال أكثر العلماء: زوال الهجرة بمجرد السلام ورده، وقال حمد: لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولا. وقال أيضا: ترك الكلام إن كان يؤديه لم تنقطع الهجرة بالسلام. وكذا قال ابن القاسم وقال عياض: إذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه عندنا ولو سلم عليه، يعني وهذا يؤيد قول ابن القاسم. قلت: ويمكن الفرق بأن الشهادة يتوق فيها، وترك المسئلة يشعر بأن في باطنه عليه شيئا فلا تقبل شهادته عليه، وأما زوال الهجرة بالسلام عليه بعد تركه ذلك في الثلاث فليس بممتنع، واستدل للجمهور بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف وفيه: ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه، واستدل بقوله «أخاه» على أن الحكم يختص بالمؤمنين. وقال النووي: لا حجة في قوله «لا يحل لمسلم» لمن يقول الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، لأن التقييد بالمسلم لكونه الذي يقبل خطاب الشرع وينتفع به. وأما التقييد بالأخوة فдал على أن المسلم أن يهجر الكافر من غير تقييد. واستدل بهذه الأحاديث على أن من أعرض عن أخيه المسلم وامتنع من مكالمته والسلام عليه أثم بذلك، لأن نفي الحل يستلزم التحريم، ومرتكب الحرام آثم. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يجوز الهجران فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه أو دنياه مضرة، فإن كان كذلك جلا، ورب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية. وقد استشكل على هذا ما صدر من عائشة في حق ابن الزبير قال ابن التيج: إنما ينعقد النذر إذا كان في طاعة كلفه على أن اعتق أو أن أصلي، وأما إذا كان في حرام أو مكروه أو مباح فلا نذر، وترك الكلام يفضي إلى التهاجر وهو حرام أو مكروه. وأجاب الطبري بأن المحرم إنما هو ترك السلام فقط، وأن الذي صدر من عائشة ليس فيه أنها امتنعت من السلام على ابن الزبير ولا من رد السلام عليه لما بدا بالسلام، وأطال في تقرير ذلك وجعله نظير من كانوا في البلدين لا يجتمعان ولا يكلم أحدهما الآخر وليس مع ذلك متهاجرين. قال: وكانت عائشة لا تأذن لأحد من الرجال أن يدخل عليها إلا بإذن، ومن دخل كان بينه وبينها حجاب إلا إن كان ذا حرم منها، ومع ذلك لا يدخل عليها حجابها إلا بإذنها، فكانت في تلك المدة منعت ابن الزبير من الدخول عليها، وكذا قال، ولا يخفى ضعف المأخذ الذي سلكه من أوجه لا فائدة للاطالة بها، والصواب ما أجاب به غيره أن عائشة رأت أن ابن الزبير ارتكب بما قال أمرا عظيما وهو قوله لأحجرن عليها، فإن فيه تنقيصا لقدرها ونسبة لها إلى ارتكاب ما لا يجوز من التبذير الموجب لمنهها من التصرف فيما رزقها الله تعالى، مع ما انضاف إلى ذلك من كونها أم المؤمنين وخاتمة أمت أمه ولم يكن أحد عندها في منزله كما تقدم التصريح به في أوائل مناقب قريش، فكأنها رأت أن في ذلك الذي وقع منه نوع عقوق، والشخص يستعظم عن يلوذ به مالا يستعظمه من الغريب. فرائت أن مجازاته على ذلك بترك مكالمته، كما نهى النبي ﷺ عن كلام كعب ابن مالك وصاحبيه عقوبة لهم لتخلفهم عن هزوة نبوك بغير عذر، ولم يمنع من كلام من تخلف عنها من المنافقين مؤاخذه لثلاثة لعظيم منزلتهم وازدراء بالمنافقين لحقارتهم، فعلى هذا يحمل ما صدر من عائشة. وقد ذكر الخطابي أن هجر الوالد ولده والزوج زوجته ونحو ذلك لا يضييق بالثلاث، واستدل بأنه ﷺ هجر نساء شهرا، وكذلك ما صدر من كثير من السلف في استجازتهم ترك مكالمته بعضهم بعضا مع هلمهم بالنهي عن المهاجرة. ولا يخفى أن هنا مقامين أعلى وأدنى، فالأعلى اجتناب الإعراض جملة فيبذل السلام والكلام والمواودة بكل طريق، والأدنى الاقتصار على السلام دون غيره، ولوعبد الشديدا إنما هو أن يترك المقام الأدنى، وأما الأعلى فن تركه

من الاجانب فلا يلحقه اللوم ، بخلاف الاقارب فانه يدخل فيه قطيعة الرحم ، وإلى هذا أشار ابن الزبير في قوله « فانه لا يحمل لها قطيعة » أى ان كانت هجرى عقوبة على ذنبى فليسكن لذلك أمدا ، والا فتأيد ذلك يفضى إلى قطيعة الرحم ، وقد كانت عائشة عاتبت بذلك لمكبتها تعارض عندها هذا والنذر الذى أزمته ، فلما وقع من اعتذار ابن الزبير واستشفاعه ما وقع رجح عندها ترك الإعراض عنه ، واحتاجت إلى التكفير عن نذرها بالعتق الذى تقدم ذكره ، ثم كانت بعد ذلك يعرض عندها شك فى أن التكفير المذكور لا يكفيها فتظهر الاسف على ذلك إما ندما على ما صدر منها من أصل النذر المذكور وإما خوفا من عاقبة ترك الوفاء به ، والله أعلم

### ٦٣ - باب ما يجوز من الهجران لمن عصى

وقال كعب حين تخلف عن النبي ﷺ « ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا » وذكر خمسين ليلة  
٦٠٧٨ - حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ إني لأعرف غضبك ورضاك . قالت : قلت وكيف تعرف ذلك يا رسول الله ؟ قال : إنك إذا كنت راضية قلت بلى ورب محمد ، وإذا كنت ساخطة قلت لا ورب إبراهيم . قالت قلت : أجل ، لا أجهر إلا اسمك ،

**قوله** (باب ما يجوز من الهجران لمن عصى) أراد بهذه الترجمة بيان الهجران الجائز ، لان عموم النهى مخصوص بمن لم يكن لهجره سبب مشروع ، فتبين هنا السبب المسموح للهجر وهو لمن صدرت منه معصية ، فيسوغ لمن اطاع عليما منه هجره عليها ليكف عنها ، **قوله** (وقال كعب) أى ابن مالك الانصارى (حين تخلف عن النبي ﷺ) ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا . وذكر خمسين ليلة) وهذا طرف من الحديث الطويل ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر المغازى ، وذكر حديث عائشة « إني لأعرف غضبك ورضاك » وقد تقدم شرحه فى باب غيرة النساء ورجدمن فى كتاب النكاح ، قال الملب : غرض البخارى فى هذا الباب أن يبين صفة الهجران الجائز ، وأنه يتنوع بقدر الجرم ، فمن كان من أهل العصيان يستحق الهجران بترك المكالمة كما فى قصة كعب وصاحبيه ، وما كان من المفاضية بين الأهل والايخوان فيجوز الهجر فيه بترك التسمية مثلا أو بترك بسط الوجه مع عدم هجر السلام والكلام . وقال الكرماني : لعله أراد قياس هجران من يخالف الأمر الشرعى على هجران اسم من يخالف الأمر الطيبى . وقال الطبرى : قصة كعب بن مالك أصل فى هجران أهل المعاصى ، وقد استشكل كون هجران الفاسق أو المبتدع مشروعا ولا بشرع هجران الكافر وهو أشد جرما منهما لمكونهما من أهل التوحيد فى الجملة ، وأجاب ابن بطال بأن الله أحكما فيها مصالح العباد وهو أعلم بشأنها وعليم بالتسليم لأمره فيها ، فخرج إلى أنه لا يجب لا يعقل معناه . وأجاب غيره بأن الهجران على مرتبتين : الهجران بالقلب : والهجران باللسان . فهجران الكافر بالقلب وبترك التودد والتعاون والتناصر ، لاسيما إذا كان حربيا ، وإتمام بشرع هجرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره ، بخلاف المعاصى المسلم فانه يتجزر بذلك غالبا ، وبترك كل من الكافر والمعاصى فى مشروعية مكانته بالاداء إلى الطاعة ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإنما المشروع ترك المكالمة بالموادة ونحوها . قال

عياض : إنما اغتفرت مغاضبة عائشة للنبي ﷺ مع ما في ذلك من المخرج - لأن الغضب على النبي ﷺ معصية كبيرة - لأن الحامل لها على ذلك الغيرة التي جبلت عليها النساء ، وهي لا تنشأ إلا عن فرط المحبة ، فلما كان الغضب لا يستلزم البغض اغتفرت ، لأن البغض هو الذي يفضي إلى الكفر أو المعصية ، وقد دل قولها « لا أهرأ إلا اسمك » على أن قلبها مملوء بمحبته ﷺ . قوله ( أجل ) بوزن نعم ومعناه . وقال الاخفش : إلا أن نعم أحسن من أجل في جواب الاستفهام ، وأجل أحسن من نعم في التصديق . قلت : وهي في هذا الحديث على وفق ما قال

#### ٦٤ - باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشياً ؟

٦٠٧٩ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر . وقال الليث حدثني عقيل قال ابن شهاب

فأخبرني عروة بن الزبير « أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : لم أعقل أبوي إلا وعما يدينان الدين ، ولم يمر عليهما يوم إلا يأتيان فيه رسول الله ﷺ طرقي النهار بكرة وعشياً . فبينما نحن جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهرة قال قائل : هذا رسول الله ﷺ ، في ساعة لم يكن يأتيان فيها ، قال أبو بكر : ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر . قال : إني قد أذن لي بالخروج ،

قوله ( باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشياً ) قيل : العشي من الزوال إلى العتمة وقبل إلى الفجر فقال ابن فارس : العشاء بالفتح والمد الطعام وبالكسر من الزوال إلى العتمة ، والعشي من الزوال إلى الفجر ، قوله ( هشام ) هو ابن يوسف . قوله ( عن معمر وقال الليث حدثني عقيل ) وفي بعض النسخ ح . وقال الليث ، وهذا التعليل سبق مطولاً في « باب الهجرة إلى المدينة » ، موصولاً عن يحيى بن بكير عن الليث . قوله ( قال ابن شهاب فأخبرني عروة ) كأن هذا سياق معمر ، وكأنه كان عنده قبل قوله « لم أعقل أبوي » ، كلام آخر فخطف هذا عليه . وقد وقع عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب « قال وأخبرني عروة ، كذا رأيته فيه بالواو ، وأما رواية عقيل فلفظه في « باب الهجرة إلى المدينة » ، عن ابن شهاب « أخبرني عروة عن عائشة قالت لم أعقل الخ وقد استشكل كون أبي بكر كان يحوج النبي ﷺ إلى أن يتكلف المجيء إليه وكان يمكنه هو أن يفعل ذلك ، وأجاب ابن التين بأنه لم يكن يحجى إلى أبي بكر لمجرد الزيادة بل لما يتزايد عنده من علم الله ، ولم يتضح لي هذا الجواب ، ويحتمل أن يقال : إنه ليس في الخبر ما يمنع أن أبا بكر كان يحجى إليه ﷺ في الليل والنهار أكثر من مرتين ، ويحتمل أن يقال : كان سبب ذلك أنه ﷺ كان إذا جاء إلى بيت أبي بكر يأمن من أذى المشركين بخلاف ما لو جاء أبو بكر إليه . ويحتمل أن يكون منزل أبي بكر كان بين بيت النبي ﷺ وبين المسجد فكان يمر به والمقصود المسجد وكان يشهده كلما مر به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في « باب الهجرة إلى المدينة » ، وكان البخاري روى بالترجمة إلى توهين الحديث المشهور « زرغباً تردد حباً » ، وقد ورد من طرق أكثرها غرائب لا يخلو واحد منها من مقال . وقد جمع طرقه أبو نعيم وغيره ، وجاء من حديث علي وأبي ذر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وأنس وجابر وحبيب بن مسلمة ومعاوية بن حيدة ، وقد جمعها في جزء مفرد ، وأقوى طرقه ما أخرجه الحاكم في « تاريخ نيسابور » ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ، والحافظ أبو محمد بن



السقاء في فوائده من طريق أبي عقيل يحيى بن حبيب بن اسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن جعفر بن عون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وأبو عقيل كوفي مشهور بكثيثة ، قال ابن أبي حاتم : سمع منه أبي وهو صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ وأغرب . قلت : واختلف عليه في رفعه ووقفه ، وقد رفعه أيضا يعقوب بن شيبة عن جعفر بن عون وروناه في فوائده أبي محمد بن السقاء ، أيضا عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جده يعقوب ، واختلف فيه على جعفر بن عون فرواه عبد بن حميد في تفسيره عنه عن أبي حبان السكابي عن عطاء عن عبيد بن عمير موقوفا في قصة له مع عائشة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة فقالت : يا عبيد بن عمير ما يمنعك أن تزورنا ؟ قال : قول الأول ودرغبا تردد حبا . فقال عبد الله بن عمر : دعونا من بطلانكم هذه وأخبرنا بأعجب شيء . رأيته من رسول الله ﷺ ، فذكرت الحديث في صلاته ﷺ ، وذكر أبو عبيد في الأمثال بأنه من أمثال العرب ، وكان هذا الكلام شائعا في المتقدمين ، فروبناه في فوائده أبي محمد السقاء قال أفتدونا لجلال بن العلاء :

الله يعلم أني لك أخلص الثقلين قلبا  
لكن لقول نبينا زوروا على الأيام غبا  
واقوله من زار غبا منكم يرداد حبا  
قلت : وكان يمكنه أن يوجز فيقول : لكن لقول نبينا من زار غبا زاد حبا  
وقد أنشدونا لأبي محمد بن هارون القرطبي راوي الموطأ :

أقل زيارة الأخوان ن تزد عندهم قربا  
فإن المصطفى قد قال ل زار غبا تزد حبا

قلت : ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث الباب لأن عمومه يقبل التخصيص فيحمل على من ليست له خصصرية ومودة ثابتة فلا ينقص كثرة زيارته من منزلته . قال ابن بطال : الصديق الملائف لا يريده كثرة الزيارة إلا محبة ، بخلاف غيره

## ٦٥ - باب الزيارة ، ومن زار قوما فطعمهم عندهم

وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ فأكل عنده

٦٥٨٠ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن أنس بن سيرين عن أنس

ابن مالك رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ زار أهل بيت من الأنصار فطعمهم عندهم طعاما ، فلما أراد أن يخرج أمرهم بمكان من البيت فنضح له على بساط ، فصلى عليه ودعاهم ،

قوله ( باب الزيارة ) أي مشروعيها ( ومن زار قوما فطعمهم عندهم ) أي من تمام الزيارة أن يقدم للزائر ما حضر ، قاله ابن بطال ، وهو ما يثبت المودة ويزيد في المحبة . قلت : وقد ورد في ذلك حديث أخرجه الحاكم

وأبو يعلى من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال « دخل على جابر نفر من أصحاب النبي ﷺ فقدم اليهم خبزا وخلا فقال : كلوا ، فأتى سمعت رسول الله ﷺ يقول : نعم الأدام الخل . انه هلاك بالرجل أن يدخل اليه نفر من إخوانه فيحتقر ما في بيته أن يقدمه اليهم ، وهلاك بالقوم أن يحتقر ما قدم اليهم ، . وورد في فضل الزيارة أحاديث : منها عند الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة رفعه ، ومن عاد مرابطا أو زار أحياه في الله ناداه مناد طابت وطاب ممشاك وتبوأك من الجنة منزلا ، وله شاهد عند البزار من حديث أنس بسند جيد ، وعند مالك وصححه ابن حبان من حديث معاذ بن جبل مرفوعا « حقت عبقى للتراورين في » الحديث وأخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عتيبان بن مالك ، وعند الطبراني عن حديث صفوان بن عسال رفعه ، ومن زار أحياه المؤمن عاض في الرحمة حتى يرجع » . قوله ( وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ فأكل عنده ) هو طرف من حديث لأبي جحيفة تقدم مستوفى مشروحا في كتاب الصيام . قوله ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد الحميد اللخمي . قوله ( زار أهل بيت من الانصار ) هم أهل عتيبان بن مالك كما مضى في الصلاة من وجه آخر عن أنس بن سيرين بأنهم من هذا السياق وأوله « قال رجل من الانصار للنبي ﷺ اني لا أستطيع الصلاة معك ، وصنع طعاما » الحديث ، وأورده في صلاة الضحى ، وقصة عتيبان وطلبه من النبي ﷺ أن يصلي في بيته قد تقدمت في الصلاة أيضا مطولة ، وفيها أنه ﷺ بعد أن صلى في بيته تأخر حتى أكل عندهم ، وفيه قصة مالك بن الدخشم ، ووقع له ﷺ نحو القصة التي في هذا الباب في بيت أبي طلحة كما سيأتي في « باب كنية العبي » من طريق أبي التياح عن أنس ، فان فيه ذكر البساط ونفضه ، لكن ليس فيه ذكر الطعام ، نعم في رواية لإسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، وفيه ذكر أنضح الحصى والصلاة بهم لكن ليس في أوله القصة التي في رواية أنس ابن سيرين عن أنس أن الرجل قال « لا أستطيع الصلاة معك ، فان هذا القدر مختص بقصة عتيبان ، فتعين الحل عليه ، وهم من رجح أنه بيت أبي طلحة . وفي الحديث استحباب الزيارة ودعاء الزائر لمن زاره وطعم عنده

### ٦٦ - باب من تجمل للوفود

٦٠٨١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الصمد قال حدثني أبي قال حدثني يحيى بن أبي إسحاق قال « قال لي سالم بن عبد الله : ما الإستبرق ؟ قلت : ما غلظ من الذهباج وخشن منه . قال : سمعتُ عبد الله يقول : رأى عمرُ على رجلٍ حقةً من إستبرق ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اشتر هذه فلبسها لو فند الناس إذا قدموا عليك . فقال : إنما يلبسُ الحريرُ من لاخلق له . فضى في ذلك ما مضى . ثم إنَّ النبي ﷺ بعثَ إليه بحقة ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : بعثتُ إلى بهذه ، وقد قلتُ في مثلها ما قلت . قال : إنما بعثتُ إليك لتصيبَ بها دالا . فكان ابنُ عمرَ يكرهُ العلمَ في الثوب لهذا الحديث »

قوله ( باب من تجمل للوفود ) أي حسن هيئته بالملبوس ونحوه لمن يقدم عليه ، والوفود جمع وفد وهو من يقدم على من له أمر أو سلطان زائرا أو مسترفدا ، والمراد هنا من قول عمر ﷺ للوفود ، من كفن يرد على النبي ﷺ من برسامهم قبل انلهم يبايعون لهم على الاسلام ويتعدون أمور الدين حتى يعلمهم ، وانما أورد الترجمة بصورة

الاستفهام لأن النبي ﷺ أنكر على عمر ، فإظهار أنه إنما أنكر لبس الحرير بقربة قوله ، إنما يلبس هذه ، ولم يتكر أصل التجميل ، لكنه محتمل مع ذلك ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة حلة عطار ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب اللباس . وعبد الصمد في سنده هو ابن عبد الوارث . وقوله « وعثمان » بفتح الحاء وضم الشين المجتمعين للاكثر ، وابعضهم بالمهملتين ، وشاهد الترجمة منه قول عمر « تجمل بها للوفود » ، وأقره النبي ﷺ على ذلك . وقد ائترضها الداودي فقال : كان ينبغي أن يقول التجميل للوفود لأنه لا يقال فعل كذا إلا لمن صدر منه الفعل ، وليس في الحديث أنه ﷺ فعل ذلك ، وجوابه أن معنى الترجمة من فعل ذلك متمسكا بما دل عليه الحديث المذكور ، وقوله في آخر الحديث « وكان ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث » قال الخطابي : مذهب ابن عمر في هذا مذهب الورع ، وكان ابن عباس يقول في روايته « إلا على ثوب » ، وذلك لأن مقدار العلم لا يقع عليه اسم القبس ، قال : ولو أن رجلا حلف لا يلبس غزل فلانة فأخذ ثوبا فلسج فيه من غزله ومن غزل غيرها وكان الذي من غزله لو انفرد لم يبلغ إذا لسج أنه يحصل منه شيء مما يقع على مثله اسم القبس لم يحدث ، كذا قال ، وقد تقدم في كتاب اللباس من رواية أبي عثمان عن عمر في النهي عن لبس الحرير « إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع » ، وتقدم شرح ذلك مستوفى هناك

٦٧ - باب الإخاء والحلف . وقال أبو جحيفة « آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء »

وقال عبد الرحمن بن عوف « لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع »

٦٠٨٢ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن محمد بن أنس قال « لما قدم علينا عبد الرحمن ، فآخى النبي ﷺ

بينه وبين سعد بن الربيع ، فقال النبي ﷺ : أولم ولو بشاة »

٦٠٨٣ - حديث محمد بن صباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا عاصم قال « قلت لأنس بن مالك :

أبأنك أن النبي ﷺ قال : لا حلف في الإسلام ؟ فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري »

قوله (باب الإخاء والحلف) بكسر المهملة وسكون اللام وبفتح المهملة وكسر اللام هو المعاهدة ، وقد تقدم بيانها

في أوائل الهجرة . قوله ( آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ) هو طرف من الحديث الذي أشرت إليه في

الباب الذي قبله ، وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة » أنه ﷺ آخى بين الصحابة ، وأخرج أحمد والبخاري في

« الأدب المفرد » بسند صحيح عن أنس قال « آخى النبي ﷺ بين ابن مسعود والزبير ، والاحاديث في ذلك كثيرة

شبهة ، وذكر غير واحد أنه آخى ﷺ بين أصحابه مرتين مرة بين المهاجرين فقط ومرة بين المهاجرين والأنصار .

قوله (وقال عبد الرحمن بن عوف : لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع ، فقال النبي ﷺ أولم

ولو بشاة) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في فضائل الأنصار ، وقدمت شيئا يتعلق به في أبواب الوصية . قوله

(حدثنا إسماعيل بن زكريا) لمحمد بن الصباح فيه شيخ آخر ، فإن مسلما أخرجه عنه عن حفص بن غياث عن عاصم .

قوله (عاصم) هو ابن سلمان الأحول . قوله (قلت لأنس بن مالك أبأنك أن رسول الله ﷺ قال : لا حلف في الإسلام

فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري) ووقع في رواية أبي داود من رواية سفيان بن عيينة

عن عاصم قال : سمعت أنس بن مالك يقول حلف ، فذكره بلفظ المهاجرين بدل قريش ، فقيل له أليس قال لاحلف في الاسلام ؟ قال : قد حلف فذكر مثله وزاد مرتين أو ثلاثا ، وأخرجه مسلم بنحوه مختصرا ، وعرف من رواية الباب تسمية السائل عن ذلك ، وذكره المصنف في الاعتصام مختصرا غالبا عن السؤال وزاد في آخره : وقت شبرا يدعو إلى أحياء من بني سلم ، وحديث القنوت من طريق عاصم مضى في الوتر وغيره . وأما الحديث المستول عنه فهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال : لا حلف في الاسلام ، وإنما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة ، وأخرجه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وافظه (١) وأخرج البخاري في « الادب المفرد » عن عبد الله بن أبي أوفى نحوه باختصار ، وأخرج أيضا أحمد وأبو يعلى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعا : شهدت مع عمو منى حلف المطيعين ، فما أحب أن أنكثه ، وحلف المطيعين كان قبل المبعث بمدة ، ذكره ابن أبي عمير وغيره ، وكان جمع من قريش اجتمعوا فتعاهدوا على أن ينصروا المظلوم وينصفوا بين الناس ونحو ذلك من خلال الخير ، واستمر ذلك بعد المبعث ، ويستفاد من حديث عبد الرحمن بن عوف أنهم استمروا على ذلك في الاسلام ، وإلى ذلك الاشارة في حديث جبير بن مطعم . وتضمن جواب أنس انكار صدر الحديث لأن فيه نفى الحلف وفيما قاله هو اثباته ، ويمكن الجمع بان المنفى ما كانوا يعتبرونه في الجاهلية من نصر الحليف ولو كان ظلما ومن أخذ الثأر من القبيلة بسبب قتل واحد منها ومن التوارث ونحو ذلك ، والمثبت ما عدا ذلك من نصر المظلوم والقيام في أمر الدين ونحو ذلك من المستحبات الشرعية كالمصادقة والمواودة وحفظ العهد ، وقد تقدم حديث ابن عباس في نسخ التوارث بين المتعاقدين ، وذكر الداودي أنهم كانوا يورثون الحليف السدس دائما فنسخ ذلك . وقال ابن عيينة : حمل العلماء قول أنس وحاله على المؤاخاة . قلت : لكن سياق عاصم عنه يقتضي أنه أراد المحالفة حقيقة ، وإلا لما كان الجواب مطابقا ، وترجمة البخاري ظاهرة في المغايرة بينهما وتقدم في الهجرة إلى المدينة : باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ، وذكر الحديثين المذكورين هنا أولا ولم يذكر حديث الحلف ، وتقدم ما يتعلق بالمؤاخاة المذكورة هناك . قال النووي : المنفى حلف التوارث وما يمنع منه الشرع ، وأما التحالف على طاعة الله ونصر المظلوم والمؤاخاة في الله تعالى فهو أمر مرغوب فيه

### ٦٨ - باب التسم والضحك

وقالت فاطمة عليها السلام : أسرني إلى الله ﷻ فضحك ، . وقال ابن عباس : إن الله هو أضحك وأبكي ٦٠٨٤ - حدثنا جابر بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رقاعة القرظي طلق امرأته فبث طلاقها ، فتزوجها بعده عبد الرحمن بن الزبير ، فجاءت للنبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إنها كانت عند رقاعة فطلقها ثلاث تطليقات ، فتزوجها بعده عبد الرحمن ابن الزبير ، وإنه والله مامع يا رسول الله إلا مثل هذه المدة - لمدة أخذتها من جبابها - قال وأبو بكر

جالسٌ عندَ النبي ﷺ وابنُ سَعِيدٍ بنِ العاصي جالسٌ ببابِ الحجرة ليُؤذَنَ له ، فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنادي أبا بكر ، يا أبا بكر ألا تَجرُّهُ هَذهِ عَما تَجرُّهُ بهِ عِندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وما يَزيدُ رسولُ اللَّهِ ﷺ على التَّبَسُّمِ ، ثم قال : لَذلكَ تَريدَينَ أن تَرجِئَني إلى رِفاةٍ ؟ لا ، حتى تَندِرَني مِن بَيتِنا وَبِذوقِ عَسلِناكَ »

٦٠٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَامِيلُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ فَرِيشَ بَسَّالَتِهِنَّ وَبَسَّكَثَرُنَّ عَالِيَةً أَصَوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ ، فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فدخلَ ، وَلَقِنِي ﷺ يَضْحَكُ ، فَقَالَ : أَضْحَكَكَ اللَّهُ سَيِّدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بِأَبَى أَنْتَ وَأُمِّي . فَقَالَ : عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ حَكَنَ عِنْدِي ، لَمَّا سَمِعَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ . قَالَ : أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهْبَنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِنَّ فَقَالَ : يَا عَدُوَاتِ أَنْفُسِهِنَّ ، أَتَهَيَّنَنِي وَلَمْ تَهْبَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قُلْنَ : إِنَّكَ أَفْظُ وَأَعْلَفُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا قَبِلْتُكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا بَعْدَ إِلا سَلَكَ بَعْدَ خَيْرٍ لَكَ »

٦٠٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالطَّائِفِ قَالَ : إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا نَبْرَحُ أَوْ نَفْتَحُهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَاعْدُوا عَلَى الْقِتَالِ . قَالَ فَعَدُّوا فَاقْتُلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا ، وَكَثُرَ فِيهِمُ الْجِرَاحَاتُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ فَسَكَنُوا فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » قَالَ الطَّهْمَدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ بِالْخَبَرِ كُلِّهِ

٦٠٨٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَنِّي رَجُلٌ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : هَلَكْتُ ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ . قَالَ : أَعَتَقَ رَقَبَةً ، قَالَ : لَيْسَ لِي . قَالَ فَعَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَ : لَا أَسْتَطِيعُ . قَالَ : فَاطْعِمِ سِتِينَ مِسْكِينًا ، قَالَ : لَا أَجِدُ . فَأَتَى بَرَقِي فِيهِ تَمْرٌ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ : الْعَرَقِيُّ الْمُسَكَّلُ - فَقَالَ : أَيُّنَ السَّائِلِ ؟ تَصَدَّقْ بِهَا . قَالَ : عَلَى أَقْرَبَ مِنِّي ؟ وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابِقِيهِمَا أَهْلُ بَيْتٍ أَقْرَبُ مِنَّا . فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، قَالَ : قَاتِمٌ إِذَا »

٦٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « كُنْتُ أُمشي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ تَجْرَانِي غَلِظَ الْحَاشِيَةُ ، فَأَذْرَكَ أَهْرَابِي »

فَجَبَدَ رَدَائِهِ جَبْدَةً شَدِيدَةً ، قَالَ أَنَسٌ فَنَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَانِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَأُرْتُ فِيهَا حَاشِيَةَ الرَّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَبْدَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا عَمَدُ ، مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ . فَانْفَتَحَ إِلَيْهِ فَضْحُكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِمِطَافٍ .

٦٠٨٩ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَوْرِجٍ : قَالَ مَا حَبَّبَنِي النَّبِيُّ ﷺ مِنْذُ أَسَلْتُ ، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا نَبَسَمَ فِي وَجْهِهِ .

٦٠٩٠ - « وَاقْدُ شَكُوتُ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَلِيلِ ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ : اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا » .

٦٠٩١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ « عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَقِيتُ لَيْسَ لِي مِنْ لِقَائِكَ ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مَغْسَلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ . فَضَحِكَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ : أُنَحْتَمُ لِلْمَرْأَةِ ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : نَعَمْ ، شَبَّهَ الْوَلَدَ ؟ »

٦٠٩٢ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا مَرْوُ أَنْ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَجَمًّا قَطُّ ضَاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَانَهُ ، إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ » .

٦٠٩٣ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو هَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ . وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ : قَحَطَ الْمَطَرُ ، فَاسْتَنْقِ رَبِّكَ . فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَمَا نَرَى مِنْ سَحَابٍ ، فَاسْتَنْقَى ، فَتَنَشَأُ السَّحَابُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، ثُمَّ مَطَرُوا حَتَّى سَالَتْ مَتَابِعُ الْمَدِينَةِ ، فَزَالَتْ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ مَا يُقْلَعُ . ثُمَّ قَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ - أَوْ غَيْرُهُ - وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ : غَرَفْنَا ، فَادْعِ رَبِّكَ بِمَحْبِسِهَا عِنَّا ، فَضَحِكَ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - فَجَمَلَ السَّحَابُ يُتَصَدَّعُ عَنِ الْمَدِينَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا ، يُمِطُّ مَا حَوْلَ لَيْلِنَا ، وَلَا يُمِطُّ فِيهَا شَيْءٌ ، يَرِيهِمُ اللَّهُ كِرَامَةَ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِجَابَةَ دَعْوَتِهِ » .

**قَوْلُهُ** ( بَابُ التَّبَسُّمِ وَالضَّحْكِ ) قَالَ أَهْلُ الْلُغَةِ : التَّبَسُّمُ مَبَادِي الضَّحْكِ ، وَالضَّحْكُ انْبِسَاطُ الْوَجْهِ حَتَّى تَظْهَرَ الْأَسْنَانُ مِنَ السَّرُورِ ، فَإِنْ كَانَ بِصَوْتٍ وَكَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ مِنْ بَعْدِ فُجُوِّ الْقَهْقَرَةِ وَالْأَفْوِ الضَّحْكِ ، وَإِنْ كَانَ بِلا صَوْتٍ فَهُوَ التَّبَسُّمُ ، وَتَسْمَى الْأَسْنَانُ فِي مَقْدَمِ الْفَمِ الضَّوْاحِكُ وَهِيَ الثَّنَائِبُ وَالْإِنْيَابُ وَمَا يَلِيهَا وَتَسْمَى النَّوَاجِدُ . **قَوْلُهُ**

(وقالت فاطمة أمير<sup>١</sup> إلى النبي ﷺ فضحك) هو طرف من حديث أمانيّة عن فاطمة عليها السلام مرّ بتامه وشرحه في الوفاة النبوية . قوله (وقال ابن عباس : ان الله هو الضحك وأبكى) أي خلق في الإنسان الضحك والبكاء ، وهذا طرف من حديث لابن عباس تقدم في الجناز ، وأشار فيه ابن عباس - بجواز البكاء بغير نياحة - إلى قوله تعالى في سورة النجم (وأنه هو الضحك وأبكى) ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث تقدم أكثرها وفي جميعها ذكر التيسيم أو الضحك ، وأسبابها مختلفة لكن أكثرها للتعجب ، وبعضها للاعجاب ، وبعضها للطلاقة : الأول حديث عائمة في قصة امرأة رافعة ، والغرض منه قولها فيه « وما يزيد رسول الله ﷺ على التيسيم » وقد مرّ شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وقوله فيه « وابن سعيد بن العاصي جالس » وقع في رواية الاصيل عن الجرجاني « وسعيد بن العاصي ، والصواب الأول وهو خالد وقد وقع مسمى فيما مضى . الثاني حديث سعد « استأذن عمر ، تقدم شرحه مستوفى في مناقب عمر ، والغرض منه قوله « والنبي ﷺ يضحك » فقال : أضحك الله سنك ، ويستفاد منه ما يقال فكبير إذا ضحك ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس كما جزم به المزني ، وقال أبو علي الجبائي : لعنه ابن أبي أويس . قلت : وقد تقدم في فضائل الأنصار حديث قال فيه البخاري « حدثنا اسماعيل بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد ، واسماعيل هذا هو ابن أبي أويس جزما ، وهو يؤيد ما جزم به المزني . الحديث الثالث حديث عمرو هو ابن دينار عن أبي العباس وهو الشاعر عن عبد الله بن عمر ، كذا الأكثر بضم العين ، ولعمري وحده هنا « عمرو » بفتحها والصواب الأول ، وقد تقدم بيانه في غزوة الطائف مع شرح الحديث ، والغرض منه هنا قوله « فضحك رسول الله ﷺ » . وقوله فيه « لا نبرح أو نقتحها » قال ابن التين : ضبطناه بالرفع والصواب النصب ، لأن « أو » إذا كانت بمعنى « حتى » أو « إلى أن » أصبت وهي هنا كذلك . قوله ( قال الحميدي « حدثنا سفيان بالخبر كله » ) تقدم بيان من وصله في غزوة الطائف ، ووقع في رواية الكشميهني « حدثنا سفيان كله بالخبر » والمعنى أنه ذكر بصريح الاختبار في جميع السند لا بالعنينة . الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وإبراهيم هو ابن سعد . قوله ( حدثنا ابن شهاب ) هذا إنما سمعه إبراهيم بن سعد من الزهري ، وقد سبق في الحديث الثاني أنه روى عنه بواسطة صالح بن كيسان بينهما . وقصة المجامع في رمضان تقدم شرحها في كتاب الصيام ، وقوله فيه « قال إبراهيم ، هو ابن سعد وهو مرصول بالسند المذكور ، وقوله « والعرق المسكتل » فيه بيان لما أدرجه غيره لجعل نفسه العرق من نفس الحديث ، والغرض منه قوله « فضحك حتى بدت نواجذه » والنواجذ جمع ناجذة بالنون والجيم والمججمة هي الاضراس ، ولا تكاد تظهر الا عند المبالغة في الضحك ، ولا مناقاة بيته وبين حديث عائمة ثامن أحاديث الباب « ما رأيت النبي ﷺ مستجمعا قط ضاحكا حتى أرى منه لوانه » لأن المثبت مقدم على النافي قاله ابن بطلال ، وأقوى منه أن الذي نفته غير الذي أثبت أبو هريرة ، ويحتمل أن يريد بالنواجذ الاثني عشر مجازا أو تساعها وبالأنياب مرة (١) فقد تقدم في الصيام في هذا الحديث بلفظ « حتى بدت أنيابه » والذي يظهر من مجموع الأحاديث أنه ﷺ كان في معظم أحواله لا يريد على التيسيم ، وربما زاد على ذلك فضحك ، والمكروه من ذلك إنما هو الإكثار منه أو الزنطاط فيه لأنه بذهب الوار ، قال ابن بطلال : والذي ينبغي أن يقتدى به من فعله ما واطب عليه من ذلك ،

(١) لم هنا سقط تامه « فبهر بالنواجذ مرة وبالأنياب مرة الخ »

فقد روى البخاري في «الادب المفرد» وابن ماجه من وجهين عن أبي هريرة رفعه «لا نكث الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب». الحديث الخامس حديث أنس، قوله (مالك) قال الدارقطني لم أر هذا الحديث عند أحد من رواة الموطأ إلا عند يحيى بن بكير ومن بن عيسى، ورواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك لكن خارج الموطأ، وزاد ابن عبد البر أنه رواه في الموطأ أيضا مصعب بن عبد الله الزبيري وسليمان بن صرد. قلت: ولم يخرج البخاري إلا من رواية مالك، وأخرجه مسلم أيضا من رواية الأوزاعي ومن رواية همام ومن رواية عكرمة بن عمار كلهم عن إسحق بن أبي طلحة، وسأفه على لفظ مالك وبين بعض لفظ غيره. قوله (كنت أمشي) في رواية الأوزاعي «أدخل المسجد». قوله (وعليه برد) في رواية الأوزاعي «رداء». قوله (نجراني) بفتح النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز واليمن، وتقدم في أواخر المغازي. قوله (غليظ الحاشية) في رواية الأوزاعي «المنفة» بفتح المهملة وكسر اللون بعدها فاء وهي طرف الثوب بما يلي طرته. قوله (فأدركه أعرابي) زاد همام «من أهل البادية» وفي رواية الأوزاعي «لجاء أعرابي من خلفه». قوله (لجند) بفتح الجيم والمرحدة بعدها ذال معجمة، وفي رواية الأوزاعي «لجذب»، وهي بمعنى جذب. قوله (جندة شديدة) في رواية عكرمة «حتى رجع النبي ﷺ في نحر الأعرابي». قوله (قال أنس فنظرت إلى صفحة عاتق) في رواية مسلم «عني»، وكذا عند جميع الرواة عن مالك، وكذا في رواية الأوزاعي. قوله (أثرت فيها) في رواية الكشميهني «بها»، وكذا لمسلم من رواية مالك، وفي رواية همام «حتى انشق البرد وذهبت حاشيته في عنقه»، وزاد أن ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي ﷺ إلى حجرته، ويجمع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كان يدخل فكلمه أو مسك بثوبه لما دخل، فلما كان يدخل الحجره خشى أن يفوته لجندة. قوله (مر لي) في رواية الأوزاعي «أعطنا». قوله (فضحك) في رواية الأوزاعي «قتبسم» ثم قال مرواه، وفي رواية همام «وأمر له بشيء» وفي هذا الحديث بيان حله ﷺ وصبره على الآذى في النفس والمال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام، وليتأسي به الولاة بعده في خلفه الجليل من الصنف والاعضاء والدفع بالنبي ﷺ إلى أحسن. الحديث السادس حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي، وابن نمير هو محمد بن عبد الله بن نمير، وابن إدريس هو عبد الله، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، والجميع كوفيون، والغرض منه قوله «ولا رأي إلا تبسم» وتقدم في المناقب بلفظ «إلا ضحك»، ومما متقاربان، والتبسم أوائل الضحك كما تقدم، وبقية شرحه هناك. الحديث السابع حديث أم سلمة في سؤال أم سلمة «هل على المرأة من غسل» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة، والغرض منه قوله «فضحكت أم سلمة» لوقوع ذلك بمحضرة النبي ﷺ ولم ينكرها ضحكها وإنما أنكر عليها إنكارها احتلام المرأة. الحديث الثامن، قوله (عمرو) هو ابن الحارث المصري، وأبو النضر هو سالم. قوله (مستجما قط ضاحكا) في رواية الكشميهني «مستجما ضحكا»، أي مبالغا في الضحك لم يترك منه شيئا، يقال استجمع السيل: اجتمع من كل موضع، واستجمعت المرأة أمورها: اجتمع لها ما يحبه، فعل هذا قوله «ضاحكا منصوب على التمييز وإن كان مشتقا مثل الله دره فارسا أي ما رأيته مستجما من جهة الضحك بحيث يضحك ضحكا تاما مقبلا بكلية على الضحك، والهوات بفتح اللام والهاء جمع لحاة وهي اللحمة التي بأعلى الخنجره من أقصى الفم، وهذا القدر المذكور طرف من حديث تقدم بتامه وشرحه في تفسير سورة الأحقاف. الحديث التاسع حديث أنس في قصة الذي طلب الاستقاء ثم



الاستصحاب ، والغرض منه ضعفه عنه عند قول القائل « غرقنا » ، وأورده من وجهين عن قتادة ، وسأفه هنا على لفظ سعيد بن أبي عروبة ، وسأفه في الدعوات على لفظ أبي عروبة ، ومحمد بن محبوب شيخه هو أبو عبد الله البنانى البصرى ، وهو غير محمد بن الحسن الذى لقيه محبوب ، ووم من راحدهما كشيخنا ابن الملقن فانه جزم بذلك وزعم أن البخارى روى عنه هنا وروى عن رجل عنه ، وليس كذلك بل هما اثنان أحدهما في عداد شيخ الآخر ، وشيخ البخارى اسمه محمد واسم أبيه محبوب والآخر اسمه محمد واسم أبيه الحسن ومحبوب لقب محمد لا لقب الحسن ، وقد أخرج له البخارى في كتاب الاحكام حديثا واحدا قال فيه « حدثنا محبوب بن الحسن ، وسبب الوم أنه وقع في بعض الاسانيد ، حدثنا محمد بن الحسن محبوب ، فظنوا أنه لقب الحسن وليس كذلك »

## ٦٩ - باب قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾

وما ينهى عن الكذب

٦٠٩٤ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن منصور عن أبي واثل « عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقا . وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يُكذبَ عند الله كذابا »

٦٠٩٥ - **حدثنا** ابن سلام **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان »

٦٠٩٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جرير **حدثنا** أبو رجاء عن « سئمة بن جندب رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : رأيت رجلين أتاني قال الذى رأى أنه يشق شدة كذاب ، يكذب بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق ، فيصنع به إلى يوم القيامة »

**قوله** ( باب قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾ وما ينهى عن الكذب ) قال الراهب أصل الصدق والكذب في القول ماضيا كان أو مستقبلا وعدا كان أو غيره ، ولا يكونان بالنقص الأول إلا في الخبر ، وقد يكونان في غيره كالاستفهام والطلب ، والصدق مطابقة القول الضمير والخبر عنه ، فان انخرم شرط لم يكن صدقا ، بل إما أن يكون كذبا أو مترددا بينهما على اعتبارين ، كقول المنافق : محمد رسول الله فانه يصح أن يقال صدق لكون الخبر عنه كذلك ، ويصح أن يقال كذب لمخالفة قوله لضميره . والصدق من كثر منه الصدق ، وقد يستعمل الصدق والكذب في كل ما يحق في الاعتقاد ويحصل نحو صدق ظنى ، وفي الفعل نحو صدق في القتال ، ومنه ( قد صدقت الرؤيا ) اه ملخصا . وقال ابن التين : اختاف في قوله ( مع الصادقين ) ف قيل معناه مثلهم

بقيل منهم . قلت : وأظن المصنف لما ذكر الآية الى قصة كعب بن مالك وما آذاه صدقه في الحديث الى الخير الذي ذكره في الآية . . . . . أن وقع له ما وقع من ترك المسلمين كلامه تلك المدة حتى ضاقت عليه الأرض بما رحبت ثم من الله عليه بقبول توبته . وقال في قصته : ما أنعم الله علي من نعمة بعد اذ هداني للإسلام أعظم في نفسي من صدق أن لا أكون كذبت فأهلك كما هلك الذين كذبوا ، وقال الفزالي : الكذب من قبائح الذنوب ، وليس حراما لعينه بل لما فيه من الضرر ، ولذلك يؤذن فيه حيث يتعين طريقا الى المصلحة . وتعقب بأنه يلزم أن يكون الكذب - اذا لم يهأ عنه ضرر - مباحا ، وليس كذلك ، ويمكن الجواب بأنه يمنع من ذلك حسا للدادة فلا يباح منه الا ما يترتب عليه مصلحة ، فقد أخرج البيهقي في « الشعب » ، بسند صحيح عن أبي بكر الصديق قال : « الكذب يمانب الإيمان » ، وأخرجه عنه سرفوعا وقال : « الصحيح موقوف » ، وأخرج البراء من حديث سعد بن أبي وقاص رفعه قال : « يطبع المؤمن على كل شيء » ، الا الخيانة والكذب ، وسنده قوي . وذكر الدارقطني في « العلل » ، أن الأشبه أنه موقوف ، وشاهد المرفوع من مرسل صفوان بن سليم في الموطأ قال ابن التين : ظاهره يعارض حديث ابن مسعود ، وأجمع بينهما حل حديث صفوان على المؤمن الكامل . **قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأما جرير المذكور في ثالث أحاديث الباب فهو ابن حازم . **قوله** ( إن الصدق يهدي ) بفتح أوله من الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب ، هكذا وقع أول الحديث من رواية منصور عن أبي وائل ، ووقع في أوله من رواية الأعمش عن أبي وائل عند مسلم وأبي داود والترمذي ، « عليكم بالصدق فإن الصدق » وفيه « وإياكم والكذب فإن الكذب الخ » . **قوله** ( الى البر ) بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخير ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ، ويطلق على العمل الخالص الدائم . **قوله** ( وان البر يهدي الى الجنة ) قال ابن بطال : مصداقه في كتاب الله تعالى ( ان البرار لفي نعيم ) . **قوله** ( وان الرجل ليصدق ) زاد في رواية الأعمش « ويتحرى الصدق » ، وكذا زادها في الشق الثاني . **قوله** ( حتى يكون صديقا ) في رواية الأعمش « حتى يكتب عند الله صديقا » ، قال ابن بطال : المراد أنه يتكرر منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة في الصدق . **قوله** ( ان الكذب يهدي الى الفجور ) قال الراغب : أصل الفجر الشق ، فالفجور شق ستر الديانة ، ويطلق على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي ، وهو اسم جامع للشر . **قوله** ( ان الرجل ليكذب حتى يكتب ) في رواية السكسيمي « يكون » ، وهو وزن الاول ، والمراد بالكتابة الحكم عليه بذلك وإظهاره للمخلوقين من الملائكة والنفوس . ذلك في قلوب أهل الأرض ، وقد ذكره مالك بلاغا عن ابن مسعود وزاد فيه زيادة مفيدة ولفظه « لا يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب فيمنعته في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين » ، قال النووي قال العلماء : في هذا الحديث حث على تحري الصدق وهو قصده والاعتناء به . وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه ، فانه اذا تساهل فيه كثر منه فيعرف به . قلت : والتهيب بالتحري وقع في رواية أبي الاحوص عن منصور بن المعتمر عند مسلم ولفظه « وان العبد ليتحرى الصدق » ، وكذا قال في الكذب ، وعنده أيضا في رواية الأعمش عن شقيق وهو أبو وائل وأوله عنده « عليكم بالصدق » ، وفيه « وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق » ، وقال فيه « وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب » ، فذكره ، وفي هذه الزيادة إشارة الى أن من توفى الكذب بالقصد الصحيح الى الصدق صار له الصدق بجمية حتى يستحق الوصف به ، وكذلك عكسه ، وليس المراد أن الحد والندم فيهما يختص بمن يقصد اليهما

فقط ، وان كان الصادق في الأصل مدحوا والكاذب مذموما . ثم قال النووي : واعلم أن الموجود في نسخ البخاري ومسلم في بلادنا وغيرها أنه ليس في متن الحديث الا ما ذكرناه قاله القاضي عياض ، وكذا نقله الحميدي ، ونقل أبو مسعود عن كتاب مسلم في حديث ابن مشي وابن بشار زيادة وهي « ان شر الروايا روايا الكذب » ، لأن الكذب لا يسلح منه جد ولا هزل ، ولا يعد الرجل صبيه ثم يخلفه ، فذكر أبو مسعود أن مسلما روى هذه الزيادة في كتابه ، وذكرها أيضا أبو بكر البرقاني في هذا الحديث ، قال الحميدي : وليست ههنا في كتاب مسلم ، والروايا جمع رواية بالتشديد وهو ما يترى فيه الانسان قبل قوله أو فعله . وقيل هو جمع رواية أي للكذب والهاء للمبالغة . قلت : لم أر شيئا من هذا في « الاطراف لابن مسعود » ولا في « الجمع بين الصحيحين للحميدي » فلعلهما ذكراه في غير هذين الكتابين . ثم ذكر حديث أبي هريرة « آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب ، والحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان ، وطرفا من حديث سمرة في المنام الطويل المقدم ذكره وشرحه في باب الجنائز ، وفيه « الذي رأيت يشق شدة الكذاب » قال ابن بطال : اذا كرر الرجل الكذب حتى استحق اسم المبالغة يوصف بالكذب لم يكن من صفات كفة المؤمنين بل من صفات المنافقين ، يعني فلم يذاعقب البخاري حديث ابن مسعود بحديث أبي هريرة . قلت : وحديث أبي هريرة المذكور هنا في صفة المنافق يشمل الكذب في القول والفعل ، والقصد الاول في حديثه والثاني في امارته والثالث في وعده ، قال : وأخير في حديث سمرة يعقوبة الكذاب بأنه يشق شدة وذلك في موضع المعصية وهو فقه الذي كذب به . قلت : ومناسبتة للحديث الاول أن عقوبة الكاذب أطلقت في الحديث الاول بالنار فكان في حديث سمرة بيانا . قوله في حديث سمرة ( قال الذي رأيت يشق شدة فكذاب ) هكذا وقع بالفاء واستشكل بان الموصول الذي يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مبهما عاما ، وأجاب ابن مالك بأنه نول المعين المهم منزلة العام إشارة الى اشتراك من يتصف بذلك في العقاب المذكور ، والله أعلم

#### ٧٠ - باب الهذى الصالح

٦٠٩٧ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة أحدكم الأعمش سمعت حذيفة قال « سمعت حذيفة يقول : إن أشبه الناس ذلا وسمتا وهذيا برسول الله ﷺ لابن أم عبد ، من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه ، لا تدري ما يصنع في أهله إذا خلا »

٦٠٩٨ - حدثنا أبو الوليد حذيفة ثنا شعبه عن مخارق قال سمعت طارقا قال « قال عبد الله بن الحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهذى هذى محمد ﷺ »

[ الحديث ٦٠٩٨ - طرفه في : ٧٧٧٧ ]

قوله ( باب الهذى الصالح ) بفتح الهاء وسكون الدال هو الطريقة الصالحة ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من وجهين من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس رفعه « الهذى الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة » وفي الطريق الأخرى « جزء من سبعين جزءا من النبوة » ، وأخرجه أبو داود وأحمد باللفظ الاول وسنده حسن ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر

عن ابن عباس بلفظ «خسة وأربعين» ، وسنأتي الإشارة إلى طريق الجمع بين هذه الروايات في التعبير في شرح حديث الرواية الصالحة ، قال التوربشتي : الاقتصاد على ضربين : أحدهما ما كان متوسطا بين محمود ومذموم كالتوسط بين الجور والعدل ، وهذا المراد بقوله تعالى ﴿ ومنهم مقتصد ﴾ ، وهذا محمود ومذموم بالنسبة ، والثاني متوسط بين طرفي الإفراط والتفريط كالجود فانه متوسط بين الإسراف والبخل ، وكالشجاعة فانه متوسط بين التهور والجهن ، وهذا هو المراد في الحديث . قوله (حدثني إسحق بن إبراهيم) هو ابن راهوية ونص البخاري لفظه ، ولكنه حذف من آخره قول أبي أسامة وهو ثابت في مسند إسحق فقال في آخر الحديث « فأقر به أبو أسامة وقال نعم ، وشقيق هو أبو وائل . » قوله (دلا) بفتح الميملة وتشديد اللام هو حسن الحركة في المشي والحديث وغيرهما ، ويطلق أيضا على الطريق . قوله (وسمنا) بفتح الميملة وسكون الميم هو حسن المنظر في أمر الدين ، ويطلق أيضا على التصديق في الأمر وعلى الطريق والجهة . قوله (وهديا) قال أبو عبيد : الهدى والهدل متقاربان ، يقال في السكينة والوقار وفي الأهبة والمنظر والشمال قال : والسمت يكون في حسن الهيئة والمنظر من جهة الخير والدين لامن جهة الجبال والزينة ، ويطلق على الطريق ، وكلاهما جيد بأن يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الاسلام . قوله (لأن أم عبد) بفتح اللام وهي تأكيد بعد التأكيد بأن المكسورة التي في أول الحديث وابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود ، ووقع في رواية محمد بن عبيد عن الأعشى عند الاسماعيل بلفظ « عبد الله ابن مسعود ، وفي الحديث فضيلة لابن مسعود جليلة لشهادة حذيفة له بأنه أشد الناس شبها برسول الله ﷺ في هذه الخصال ، وفيه توفيق حذيفة حيث قال « من حين يخرج إلى أنه يرجع ، فانه اقتصر في الشهادة له بذلك على ما يمكنه معاهدته ، وإنما قال « لا أدري ما يصنع في أهله ، لأنه جوز أن يكون إذا خلا يكون في انبساطه لأهله يزيد أو ينقص عن هيئة رسول الله ﷺ في أهله ، ولم يرد بذلك اثبات نقص في حق عبد الله رضي الله عنه . وقد أخرج أبو عبيد في « غريب الحديث » أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا ينظرون إلى سمته وهدية ودله فيتشبهون به ، فكان الحامل لهم على ذلك حديث حذيفة . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق زيد بن وهب سمعت ابن مسعود قال : اعلوا أن حسن الهدى في آخر الزمان خير من بعض العمل ، وسنده صحيح ، ومثله لا يقال من قبل الراعي ، فكان ابن مسعود لأجل هذا كان يحرص على حسن الهدى ، وقد استشكل الداودي الخارج بقول حذيفة في ابن مسعود قول مالك « كان عمر أشبه الناس بهدي رسول الله ﷺ » وأشبه الناس بعمر ابنه عبد الله ، وبعبد الله ابنه سالم ، قال الداودي : وقول حذيفة يقدم على قول مالك ، ويمكن الجمع باختلاف متعلق الشبه بحمل شبه ابن مسعود بالسمت وما ذكر معه ، وقول مالك بالقوة في الدين ونحوها ، ويحتمل أن تكون مقالة حذيفة وقعت بعد موت عمر ، ويؤيد قول مالك ما أخرج البخاري في « كتاب رفع اليدين » عن جابر قال « لم يكن أحد منهم أزم لطريق النبي ﷺ من عمر » وفي السنن ومستدرک الحاكم عن عائشة قالت « ما رأيت أحدا كان أشبه سمنا وهديا ودلا برسول الله ﷺ من فاطمة عليها السلام . قلت : ويجمع بالحل في هذا على النساء ، وأخرج أحمد عن عمر « من سره أن ينظر إلى هدى رسول الله ﷺ فلينظر إلى هدى عمرو بن الأسود . » قلت : ويجمع بالحل على من بعد الصحابة ، وعن عبد الرحمن بن جبير بن نفير « حج عمرو بن الأسود فرآه ابن عمر يصلي فقال : ما رأيت أشبه صلاة

ولا هديا ولا خشوعا ولا لبسة برسول الله ﷺ من هذا الرجل ، انتهى . وعمره المذكور (١) .  
 (عن غارق) هو ابن عبد الله ويقال ابن خليفة الأحمسي وطارق هو ابن شهاب الأحمسي . قوله ( قال قال عبد الله ) في رواية الاسماعيلي كان عبد الله يقول ، وعبد الله هو ابن مسعود ؛ وجوز ابن بطلان بان عبد الله هذا هو ابن عمر فوم في ذلك ، قوله ( ان احسن الحديث كتاب الله ، واحسن الهدى هدى محمد ) هو بفتح الهاء كما في الترجمة وروى بعضها ضد الضلال ، زاد أبو خليفة عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه في آخره : وشر الامور محدثاتها ( وان ما نوعدون لآت وما انتم بمعجزين ) أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » وسيأتي في كتاب الاعتصام من وجه آخر عن ابن مسعود وفيه هذه الزيادة بلفظها وسأذكر شرحها هناك ان شاء الله تعالى . هكذا رأيت هذا الحديث في جميع الطرق موقوفا ، وقد ورد بعضه مرفوعا من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود أخرجه أصحاب السنن ، وجاء أكثره مرفوعا من حديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه وغيرهم من طريق جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بالفاظ مختلفة ، منها لأحمد عن يحيى القطان عن جعفر به « ان رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته بعد التشهد : ان احسن الحديث كتاب الله ، واحسن الهدى هدى محمد ، قال يحيى ولا امله الا قال ، وشر الامور محدثاتها » الحديث ، وفي لفظ لمسلم من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد في أثناء حديث قال فيه « وبقول : أما بعد ان خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الامور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، الحديث

٧١ - باب الصبر في الأذى . وقول الله تعالى ( إنما يؤتى الصابرون أجرهم بغير حساب )

٦٠٩٩ - حديث مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني الأعمش عن سعيد بن جبيرة عن أبي عبد الرحمن القسبي « عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ليس أحد - أو ليس شيء - أصبر على أذى سمعه من الله ، إنهم كيدعون له ولدا ، وإنه ليعا فيهم ويرزقهم »  
 [ الحديث ٦٠٩٩ - طرفه في : ٧٣٧٨ ]

٦١٠٠ - حديث عمر بن حفصه حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعتُ تقيفاً يقول : قال عبد الله :

قسم النبي ﷺ قسمه - كعص ما كان يقدم - فقال رجل من الانصار : والله إنها لقسمه ما أريد بها وجه الله . قلت : أما لأقولن قننى ﷺ . فأبته - وهو في أصحابه - فسار رثته ، فشق ذلك على لثمي ﷺ وتغير وجهه وغضب ، حتى وددت أني لم أكن أخبرته . ثم قال : قد أوفى موسى بأكثر من ذلك فصبر ، راجع ٤٨٥

قوله ( باب الصبر في الأذى ) أى حبس النفس عن المجازاة على الأذى قولاً أو فعلاً ، وقد يطلق على الحلم (وقول الله تعالى : إنما يؤتى الصابرون أجرهم بغير حساب) . قال بعض أهل العلم : الصبر على الأذى جهاد النفس ، وقد جبل الله الأنفس على التألم بما يفعل بها ويقال فيها . ولهذا شق على النبي ﷺ فسبتهم له الى الجور في التسمية ،

لكنه حلم عن القائل فصبر لما علم من جزيل ثواب الصابرين وأن الله تعالى يأجره بغير حساب ، والصابر أعظم أجرا من المنفق لأن حسنة مضاعفة الى سبعمائة ، والحسنة في الاصل بمشرا أمثالها الا من شاء الله أن يزيده ، وقد تقدم في أوائل الإيمان حديث ابن مسعود ، الصبر نصف الإيمان ، وقد ورد في فضل الصبر على الأذى حديث ليس على شرط البخاري ، وهو ما أخرجه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر رفعه ، المؤمن الذي يحاطل الناس ويصبر على أذى خير من الذي لا يحاطل الناس ولا يصبر على أذى ، وأخرجه الترمذي من حديث صحابي لم يسم . **قوله** حديث أبي موسى (ليس أحد أو ليس شيء) هو شك من الراوي ، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى ابن سعيد بسند البخاري وقال فيه واحد ، بغير شك . **قوله** (صبر على أذى) هو بمعنى الحلم ، أو أطلق الصبر لأنه بمعنى الحبس والمراد به حبس العقوبة على مستحقها عاجلا وهذا هو الحلم . **قوله** (على أذى سمعه من الله) قد بينه في بقية الحديث ، وهو أنهم يشركون به ويرزقهم ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . **قوله** (قال عبد الله) هو ابن مسعود ووقع في رواية سفيان عن الأعمش الماضية في باب من أخبر صاحبه بما يعلم ، بلفظ «عن ابن مسعود» . **قوله** (قسم النبي ﷺ قسما) في رواية شعبة عن الأعمش أنها قسمة غنائم حنين ، وفي رواية منصور عن أبي وائل لما كان يوم حنين آثر النبي ﷺ ناسا في القسمة أعطى الأقرع بن حابس مائة من الأبل وأعطى عيينة بن حصن مائة من الأبل وأعطى ناسا من أشراف العرب ، وقد تقدم إيضاح ذلك في غزوة حنين **قوله** (فقال رجل من الأنصار) تقدمت تسميته في غزوة حنين والرد هل من زعم أنه حر قوص بن زهير . **قوله** (والله إنها لقسمة ما أريد بها وجه الله) قد تقدم في غزوة حنين من وجه آخر بلفظ «ما أراد» على البنا . **قوله** (فقال رجل من الأنصار) وفي رواية منصور «ما عدل فيها» وهو بضم أوله على البناء للجهول . **قوله** (قلت أما لأقولن) قال ابن التين : هي بتخفيف الميم ووقع في رواية «أما» بتشديد ها وليس بين . قلت : وقع للكشميني «أم» بغير ألف وهو يؤيد التخفيف ، ويوجه التشديد على أن في السلام حذفا تقديره أما اذ قلت ذلك لأقولن . **قوله** (فشق ذلك عليه وتغير وجهه) قد تقدم قبل أكثر من عشرة أبواب بلفظ «تغير وجهه» وهو بالعين المهملة ويجوز بالمعجمة . **قوله** (حتى وددت أني لم أكن) في رواية أن يفتح وتخفيف . **قوله** (ثم قال قد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر) في رواية شعبة عن الأعمش «يرحم الله موسى قد أودى» فذكره وزاد في رواية منصور «فقال فن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله» ، رحمه الله موسى ، الحديث . وفي هذا الحديث جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم بما لا يليق بهم ليحذروا القائل ، وفيه بيان ما يباح من الغيبة والنهي لأن صورتها موجودة في صنيع ابن مسعود هذا ولم ينكره النبي ﷺ ، وذلك أن قصد ابن مسعود كان نصيح النبي ﷺ وإعلامه بمن يظن فيه من يظن في الإسلام ويبطل النفاق ليحذر منه ، وهذا جائز كما يجوز التحمس على الكفار أيؤمن من كيدهم ، وقد ارتسكب الرجل المذكور بما قال إنما عظيم فلم يكن له حرمة . وفيه أن أهل الفضل قد يغضبهم ما يقال فيهم بما ليس فيهم ، ومع ذلك فيتلقون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي ﷺ اقتداء بموسى عليه السلام ، وأشار بقوله «قد أودى موسى» إلى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى﴾ قد حكى في صفة أذاهم له ثلاث قصص : إحداها قولهم هو آذر ، وقد تقدم ضبط ذلك وشرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء . ثانيا في قصة موت هارون ، وقد أوضحته أيضا في قصة موسى . ثالثا في قصته مع قارون حيث أمر النبي أن تزعم أن موسى

راودها حتى كان ذلك سبب هلاك قلوب ، وقد تقدم ذلك في قصة قارون في آخر أخبار موسى في الحديث الانبياء

## ٧٢ - باب من لم يواجه الناس بالعتاب

٦١٠١ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش **حدثنا** مسلم **عن** مسروق **وقالت** عائشة : **صنع** النبي ﷺ شيئا فرخص فيه ، فتنزه عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فخطب فحمد الله ثم قال : ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه ، فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية .  
[الحديث ٦١٠١ - طريقه في : ٧٣٠١]

٦١٠٢ - **حدثنا** عبدان **أخبرنا** عبد الله **أخبرنا** شعبة **عن** قتادة **سمعت** عبد الله - هو ابن أبي عتبة - **مولى** أنس - **عن** أبي سعيد الخدري **قال** كان النبي ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها ، فإذا رأى شيئا يكرهه عرفناه في وجهه .

**قوله** باب من لم يواجه الناس بالعتاب ( أى حياء منهم . **قوله** ( مسلم ) هو ابن صبيح أبو الضحى ، وروى من زعم أنه ابن عمران البطين ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش فقال **عن** أبي الضحى ، ومن طريق حفص بن غياث التي أخرجهما البخاري من طريقه فقال نحو جرير ، ومن طريق عيسى بن يونس عن الأعمش كذلك ، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم ، **قوله** ( صنع النبي ﷺ شيئا فرخص فيه ) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش **رخص** النبي ﷺ في أمر . **قوله** ( فتنزه عنه قوم ) في رواية مسلم من طريق جرير عن الأعمش **فبلغ** ذلك ناسا من أصحابه فكأنهم كرهوه وتنزهوا . **قوله** ( خطب ) في رواية أبي معاوية **فبلغ** ذلك النبي ﷺ فغضب حتى بان الغضب في وجهه . **قوله** ( ما بال أقوام ) في رواية جرير **ما بال** رجال ، قال ابن بطلان : هذا لا ينافي الترجمة ، لأن المراد بها المواجهة مع التبيين كأن يقول ما بالك يا فلان تفعل كذا ، وما بال فلان يفعل كذا . فأما مع الإيهام فلم تحصل المواجهة وإن كانت صورتها موجودة وهي مخاطبة من فعل ذلك ، لكنه لما كان من جملة المخاطبين ولم يميز عنهم صار كأنه لم يخاطب . **قوله** ( يتنزهون عن الشيء أصنعه ) في رواية جرير **بأنهم** حتى أمر ترخصت فيه فكروه وتنزهوا عنه ، وفي رواية أبي معاوية **يرغبون** عما رخص لي فيه . **قوله** ( فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية ) جمع بين القوة العلية والقوة العملية ، أى أنهم توهموا أن رغبتهم عما أفعل أقرب لهم عند الله ، وليس كذلك إذ هو أعلمهم بالقرية وأولاهم بالعمل بها . وقد تقدم معنى هذا الحديث في كتاب الإيمان في رواية هشام بن عروة عن عائشة قالت **كان** رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون ، الحديث ، وفيه **يفضب** ثم يقول إن أنفكم وأعلمكم بالله أنا ، وقد أوضحت شرحه هناك وذكرت فيه أن الحديث من أفرا : هشام عن أبيه عروة عن عائشة ، وطريق مسروق هذه متابعة جيدة لأصل هذا الحديث ، قال ابن بطلان : كان النبي ﷺ رفيقا بأمتة لذلك خفف عنهم العتاب ، لأنهم فعلوا ما يجوز لهم من الأخذ بالعدة ، ولو كان ذلك حراما لأمرهم بالرجوع إلى فعله . قلت : أما المعانبة فقد حصلت

منه لهم بلا ريب ، وإنما لم يميز الذي صدر منه ذلك سترًا عليه ، لحصل منه الرفق من هذه الحيثية لا بترك العتاب أصلاً . وأما استدلاله بكون ما فعلوه غير حرام فواضح من جهة أنه لم يلزمهم بفعل ما فعله هو . وفي الحديث الحق على الاقتداء بالنبي ﷺ ، وذم التعمق والتزهد عن المباح ، وحسن العشرة عند الموعظة ، والانكار والتلطف في ذلك ، ولم أعرف أعيان القوم المشار إليهم في هذا الحديث ، ولا الشيء الذي ترخص فيه النبي ﷺ ، ثم وجدت ما يمكن أن يعرف به ذلك وهو ما أخرجه مسلم في كتاب الصيام من وجه آخر عن عائشة ؓ أن رجلاً قال : يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل وأصوم ، فقال رسول الله ﷺ : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : يا رسول الله إني لست مثلاً ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فنضب رسول الله ﷺ وقال : إني أرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقوا ، ونحو هذا في حديث أنس المذکور في كتاب النكاح ، أن ثلاثة رهط سألوا عن عمل رسول الله ﷺ في السر ، الحديث وفيه قولهم : « وأين نحن من النبي ﷺ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وفيه قوله لهم : « والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنني أصوم وأفطر وأصل وأرقد وأتزوج النساء . » وثالث أحاديث الباب حديث أبي سعيد يأتي في « باب الحياء » بعد أربعة أبواب ، وقد تقدم شرحه أيضاً في « باب صفة النبي ﷺ » . قال ابن بطال : يستفاد منه الحكم بالدليل ، لأنهم جزموا بأنهم كانوا يعرفون ما يكرهه بتغير وجهه ، ونظيره أنهم كانوا يعرفون أنه يقرأ في الصلاة باضطراب لحيته كما تقدم في موضعه

### ٧٣ - باب . من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال

٦١٠٣ - **حدثنا** محمد وأحمد بن سعيد قالوا حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما » . وقال عكرمة بن عمار عن يحيى بن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ

٦١٠٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أبما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما »

٦١٠٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن أبي فلابة « عن ثابت بن الضمك عن النبي ﷺ قال : من حلف بغير غير الإسلام كاذباً فهو كما قال . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ولعن المؤمن كقتله . ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله »

**قوله** ( باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ) كذا قيد مطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بغير تأويل من قائله . واستدل لذلك في الباب الذي يليه . **قوله** ( حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قالوا حدثنا عثمان بن عمر ) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما أحمد بن سعيد فهو ابن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي ، جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي . **قوله** ( عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ) كذا في رواية الجميع بالسنن . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في



رواية عكرمة بن عمار الملقبة انه «سمع أبا هريرة ، **قوله** ( إذا قال الرجل لأخيه يا كافر ) تقدم شرحه في « باب ما ينهى عنه من السباب واللعن » . **قوله** ( وقال عكرمة بن عمار عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ( عن عبد الله بن يزيد ) هو المدني مولى الأسود بن سفيان ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث المعلق وحديث آخر موصول مضى في التفسير . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) يعنى بهذا الحديث ، وقد وصله الحارث بن أبي أسامة في مسنده وأبو نعيم في « المستخرج » ، من طريقه عن النضر بن محمد البائى عن عكرمة بن عمار به ، وقد أخرج مسلم في « كتاب الإيمان » من طريق النضر بن محمد عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة حديثنا غير هذا ليس فيه بين يحيى وأبي سلة واسطة ، وأخرج الإسماعيلي حديث الباب من رواية أبي حذيفة عن عكرمة بن عمار بهذا السند وقال : إنه موقوف لم يذكر النبي ﷺ فيه . انتهى . وقد رفعه النضر بن محمد عن عكرمة كما ترى ، ودل صنيع البخارى على أن زيادة عبد الله بن يزيد بين يحيى وأبي سلة في هذه الرواية المعلقة لم تقدم في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبد الله بن يزيد عنده ، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلة بواسطة ثم سمعه من أبي سلة ، وإما أن يكون لم يعتد بزيادة عكرمة بن عمار لضعف حفظه عنده . وقد استدرك الدارقطني عليه إخرجه لرواية علي بن المبارك ، وقال : يحيى بن أبي كثير مدلس ، وقد زاد فيه عكرمة رجلا ، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخارى لأنه لم تحف عليه العلة بل عرفها وأشار إلى أنها لا تقدم ، وكأن ذلك لان أصل الحديث معروف ومثله مشهور مروى من عدة طرق ، فيستغاد منه أن مراتب العلل متفاوتة ، وإن ما ظاهره التقدم منها إذا انجبر زال عنه التقدم ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في المدنى ، وحديث ثابت بن الضحاك كذلك ، وتقديم شرحهما في الباب المشار اليه . قال ابن بطال : كنت أسأل المهلب كثيرا عن هذا الحديث لصعوبته فيجيبني بأجوبة مختلفة والمعنى واحد قال : قوله « فهو كافر » يعنى فهو كاذب لا كافر ، إلا أنه لما تعدد الكذب الذى حلف عليه والتزم الملة التى حلف بها قال عليه السلام « فهو كافر » من التزام تلك الملة ان صبح قصده بكذبه إلى التزامها في تلك الحالة ، لا في وقت ثان إذا كان ذلك على سبيل الخديعة المدخول له . قلت : وحاصله أنه لا يصير بذلك كافرا وإنما يكون كالكافر في حال حلفه بذلك خاصة ، وسيأتى أن غيره حمل الحديث على الوجد والتغليظ ، وأن ظاهره غير مراد ، وفيه غير ذلك من التأويلات

٧٤ - **باب** من لم ير كفارا من قال ذلك متأولا أو جاهلا . وقال عمر الحاطب بن أبي بلتعة

إنه نافي ، فقال للنبي ﷺ « وما يدريك لعل الله قد أطلع إلى أهل بدر فقال : قد غفرت لكم »

٦١٠٦ - **حديث** محمد بن عباد أخبرنا يزيد أخبرنا سليم حدثنا عمرو بن دينار حدثنا جابر بن عبد

الله « أن معاذ بن جبل رضى الله عنه كان يصلّى مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصلى بهم الصلاة ، فقرأ بهم البقرة ، قال فتجوز رجل فصل صلاة خفيفة ، فبلغ ذلك معاذ فقال : إنه منافق ، فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا قوم نعمل بأيدينا وننقى بنواضحناء وإن معاذ صلى بنا البقرة فقرأ البقرة فتجوزت ، فزعم أنى منافق . فقال النبي ﷺ : يا معاذ أمتان أنت ؟ ثلاثا . اقرأ والشمس وضحاها ،

وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ،

٦١٠٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق ،

٦١٠٨ - **حدثنا** ثيبه حدثنا ليث عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركبه وهو يحلف بأبيه ، فناداه رسول الله ﷺ : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفا فليحلف بالله ، وإلا فليصمت ،

**قوله** ( باب من لم ير كفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا ) أي بالحكم أو بحال القول فيه . **قوله** ( وقال عمر لحاطب بن أبي بلتعة إنه نافر ، كذا لاكثر بلفظ الفعل الماضي ، وفي رواية الكشميني « منافق » ، باسم الفاعل . وهذا طرف من حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة ، وقد تقدم موصولا مع شرحه في تفسير سورة الممتحنة . ثم ذكر حديث جابر في قصة معاذ بن جبل حيث طول في صلاة الصبح ففارقه الرجل فصلى وحده ، فقال معاذ إنه منافق ، وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الجماعة ، وعبد بن عباد شيخ البخاري فيه أبوه بفتح العين المهملة وتخفيف الموحدة . وقوله « فتجوز رجل » بالجمع والزاي للجميع ، وحكى ابن التين أنه روى بالحاء المهملة أي انحاز فصلى وحده . **قوله** ( حدثني إسحاق ) هو ابن راهويه ، وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحمصي ، وهو من شيوخ البخاري قد حدث عنه كثيرا بلا واسطة . وتقدم الحديث في نفسه سورة النجم مع شرحه ، ووجه دخوله في هذا الباب واضح ، قال ابن بطال عن المهلب : أمره ﷺ للحالف باللات والعزى بقوله لا إله إلا الله خفية أن يستديم حاله على ما قال فيخشي عليه من حبوط عمله فجا نطق به من كلمة الكفر بعد الإيمان ، قال : ومثله قوله « لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن » ، فنفى عنه الإيمان في حالة الزنا خاصة انتهى . وقال في موضع آخر ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير الله ، وإنما فيه تعليم من نسي أو جهل لحلف بذلك أن يبادر إلى ما يكفر عنه ما وقع فيه . وحاصله أنه أوشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل أن لو قال ذلك قاصدا إلى معنى ما قال ، وقد قدمت توجيه هذا في شرح الحديث المذكور ، ومناسبة الأمر بالصدقة لمن قال أقامرك من حيث أنه أراد إخراج المال في الباطل ، فأمر بإخراجه في الحق . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في حلف عمر بأبيه ، وفيه النهي عن ذلك ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الإيمان والنذور ، وقصد بذكره هنا الإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه « من حلف بغير الله فقد أشرك » ، لكن لما كان حلف عمر بذلك قبل أن يسمع النهي كان معذورا فيما صنع ، فلذلك اقتصر على نفيه ولم يؤاخذ به بذلك لأنه تناول أن حق أبيه عليه يقتضي أنه يستحق أن يحلف به ، فبين النبي ﷺ أن الله لا يحب لعبده أن يحلف بغيره ، والله أعلم

٧٥ - **باب** ما يجوز من التنصير والشدة لأمر الله تعالى

وقال الله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم)

٦١٠٩ - **حديث** يسرة بن صفوان حدثنا إبراهيم عن الزهري عن القاسم «عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل على رسول الله ﷺ وفي البيت قرآن فيه صور، فقلون وجهه، ثم تناولوا للشر فنهكته. وقالت قال النبي ﷺ: من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور»

٦١١٠ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن إسماعيل بن أبي خالد حدثنا قيس بن أبي حازم «عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال: إني لأخسر عن صلاة الغداة من أجل قُلان عما يُطيلُ بنا، قال فما رأيتُ رسولَ الله ﷺ قط أشدَّ غضباً في موقفٍ منه يومئذ. قال فقال: يا أيها الناس إنَّ منكم مَنفَرين، فأيكُم ماصِلٌ بالناس فليجوز، فإنَّ فيهمُ المريضَ والكبيرَ وذا الحاجة»

٦١١١ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: بينا النبي ﷺ يصلِّي رأى في قبلة المسجد نخامةً فحكها بيده، فتنظف ثم قال: إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإنَّ الله حيال وجهه، فلا يتنصَّن حيال وجهه في الصلاة»

٦١١٢ - **حديث** محمد بن عبد الله بن جعفر أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى للبشر «عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة، فقال: حرِّمها سنة ثم اعرف وكامها وعفاصها ثم استنق بها، فإن جاء ربها فادِّها إليه. قال: يا رسول الله، فضالة اللحم؟ قال: خذها فامساها لك أو لأخيك أو للذئب. قال: يا رسول الله، فضالة الإبل؟ قال فنصيب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه - أو احمر وجهه - ثم قال: مالك ولها؟ معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلغها ربها»

٦١١٣ - وقال المسكين حدثنا عبد الله بن سعيد ح. وحدثني محمد بن زياد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا عبد الله بن سعيد قال حدثني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد «عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: احتج رسول الله ﷺ بحجرة مصفة - أو حصدا - فخرج رسول الله ﷺ يصلِّي إليها، فتبع إليه رجال وجعلوا يصلُّون بصلاته. ثم جاءوا إليه فحضروا، وأبطأ رسول الله ﷺ عنهم فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب، فخرج إليهم متغضباً فقال لهم رسول الله ﷺ: ما زال بكم صيغكم حتى ظننتُ أنه سيكتب عليكم، فليكن بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة»

**قوله** (باب ما يجرز من الغضب والشدة لآمر الله تعالى، وقال الله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين واغلق

عليهم) كأنه يشير الى أن الحديث الوارد في أنه ﷺ كان يصبر على الأذى إنما هو فيما كان من حق نفسه ، وأما إذا كان لله تعالى فإنه يمثل فيه أمر الله من الشدة . وذكر فيه خمسة أحاديث تقدمت كلها وفي كل منها ذكر غضب النبي ﷺ في أسباب مختلفة مرجعها الى أن ذلك كله كان في أمر الله ، وأظهر الغضب فيها ليكون أوكد في الزجر عنها . الحديث الأول حديث عائشة في القرام ، وقد تقدم شرحه في القباس ، وبسيرة شيخه بفتح الياء المشناة من تحت والمهمله . الثاني حديث ابن مسعود في قصة تطويل الإمام في صلاة الغداة ، وتقدم شرحه في صلاة الجماعة . الثالث حديث ابن عمر في النخامة في القبلة ، وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب الصلاة ، وقوله « حبال وجهه ، بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة أى تلفاهة » . الرابع حديث زيد بن خالد في اللقطة ، وتقدم شرحه هناك . الخامس حديث زيد بن ثابت « احتجر رسول الله ﷺ حجيرة ، وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، وحجيرة تصغير حجرة بالراء ، وقد تقدم فيه رواية بالزاي ، ويقال بفتح أوله وكسر ثانيه ، والخصفة بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة ثم طاء : ما يتخذ من خوص القمل أو النخل ، وقوله فيه « وقال المكي » هو ابن إبراهيم البليخي أحد مشايخه ، وقد وصله أحمد والدارمي في مسندهما عن المكي بن إبراهيم بنهماه ، ومحمد بن زياد شيخه في الطريق الثانية هو الزبائدي ماله في البخاري سوى هذا الحديث ، قال السكلا بآذني : أخرج له شبه المقرون ، وكذا قال ابن عدي : روى له استقصادا ، وكانت وفاته قبل البخاري بقليل ، مات في حدود الخمسين ويقال سنة اثنتين وخمسين ذكر ذلك الدمياطي في حواشيه ، ومحمد بن جعفر هو غندر وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند ، وسباق الحديث في هذا الباب على لفظ محمد بن جعفر . والغرض منه قوله « أخرج عليهم مغضبا ، والظاهر أن غضبه لكونهم اجتمعوا بغير أمره فلم يكتبوا بالإشارة منه لكونه لم يخرج عليهم بل بالغوا لخصبوا بابه وتبعوه ، أو غضب لكونه تأخر اشفاقا عليهم لئلا تفرض عليهم وهم يظنون غير ذلك ، وأبعد من قال « صلى في مسجده بغير أمره » وقوله في آخره « أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » دال على أن المراد بالصلاة أى في قوله في الحديث الآخر « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » صلاة النافلة ، وحكى ابن التين عن قوم أنه يستحب أن يجلس في بيته من فريضة ، وزيهه بحديث الباب ، والله أعلم

٧٦ - باب الحذر من الغضب ، لقول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ، وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ وقوله عز وجل ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ، وَالسَّكَاطِينَ النَّيِّظَ وَالْمَعَانِينَ مِنَ النَّاسِ ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾

٦١١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ليس للشديد بالصرعة ، إنما للشديد الذي يملك نفسه عند الغضب »

٦١١٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن عدي بن ثابت « حدثنا سليمان بن مرد قال : استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه ثمضاً قد احمر وجهه ، فقال النبي ﷺ إني لأعلم كلمة لو قالها تقدمت عنه ما يجد ، لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فقالوا

لرجل : ألا نسمع ما يقولُ النبي ﷺ ؟ قال : إني لستُ بمجنون ،

٦١١٦ - حدثني يحيى بن يوسف أخبرنا أبو بكر - هو ابن عياش - عن أبي حصين عن أبي صالح  
« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال للنبي ﷺ أوصني . قال : لا تنضب . فردّد مرارا ،  
قال : لا تنضب »

**قوله** ( باب الحذر من الغضب لقوله تعالى ( والذين يمتنّبون كباثر الاثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم  
يغفرون ) وقوله عز وجل ( الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ ) الآية ) كذا لآبي ذر ، وساق  
في رواية كريمة الى قوله ( المحسنين ) وكأنه أشار بالآية الثانية الى ما ورد في بعض طرق الحديث الاول في الباب  
فمنذ انس « أن النبي ﷺ مر يقوم يصطرون فقال : ما هذا ؟ قالوا : فلان ما يصارع أحدا الا صرعه ، قال :  
أفلا أدلكم على من هو أشد منه ؟ رجل كلمه رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه ، رواه الزوار  
بسنن حسن ، وليس في الآيتين دلالة على التحذير من الغضب الا أنه لما ضم من يكظم غيظه الى من يمتنّب الفواحش  
كان في ذلك إشارة الى المقصود . **قوله** ( لبي الشديد بالصرعة ) بضم الصاد المهملة وفتح الراء : الذي يصرع الناس  
كثيرا بقوته ، والهاء البالغة في الصفة ، والصرعة يسكون الراء بالعكس وهو من يصرعه غيره كثيرا ، وكل ما جاء  
بهذا الوزن بالضم وبالسكون فهو كذلك كمزة ولمزة وحفظا وخدعة وضحكة ، ووقع بيان ذلك في حديث ابن  
مسعود عند مسلم وأوله « ماتعدون الصرعة فيكم ؟ قالوا : الذي لا يصرعه الرجال ، قال ابن التين : ضبطناه بفتح  
الراء . وقرأ بعضهم بسكونها ، وليس بشيء لانه عكس المطلوب ، قال : وضبط أيضا في بعض الكتب بفتح  
الصاد وليس شمه . **قوله** ( انما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب ) في رواية أحمد من حديث رجل لم يسمه  
شهد رسول الله ﷺ يقول : الصرعة كل الصرعة - كررها ثلاثا - الذي يغضب فيشتد غضبه ويحمر وجهه فيصرع  
غضبه . الحديث الثاني حديث سليمان بن صرد ، تقدم شرحه في باب السباب واللعن . الحديث الثالث ، **قوله**  
( حدثني يحيى بن يوسف ) هو الذي بكر الواي وتشديد الميم ، لم أر له في البخاري رواية الا عن أبي بكر بن  
هياش ، وأبو حصين بفتح أوله . **قوله** ( عن أبي صالح عن أبي هريرة ) خالفه الأعمش فقال « عن أبي صالح عن  
أبي سعيد » أخرجه مسدد في مسنده عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، وهو على شرط البخاري أيضا لولا  
هعنة الأعمش . **قوله** ( ان رجلا ) هو جارية بالجيم بن قدامة أخرجه أحمد وابن حبان والطبراني من حديثه معها  
ومفسرا ، ويحتمل أن يفسر بغيره ، ففي الطبراني من حديث سفيان بن عبد الله الثقي « قلت يا رسول الله قل لي  
قولا أتفعل به وأقل ، قال : لا تنضب ، ولك الجنة » وفيه عن أبي الدرداء « قلت : يا رسول الله قل لي على عمل  
يدخلني الجنة ، قال : لا تنضب » وفي حديث ابن عمر عند أبي يعلى « قلت يا رسول الله قل لي قولا وأقل لعل  
أعقله . **قوله** ( أوصني ) في حديث أبي الدرداء « قل لي على عمل يدخلني الجنة » وفي حديث ابن عمر عند أحمد  
« ما يبعدني من غضب الله » زاد أبو كريب عن أبي بكر بن هياش عند الترمذي « ولا تنكسر على لعل أعيه ،  
وعنه الاسماعيل من طريق هبان بن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه . **قوله** ( فردّد مرارا ) أي ردد السؤال  
يلتمس انفع من ذلك أو ابلغ أو أهم فلم يزد على ذلك . **قوله** ( قال لا تنضب ) في رواية أبي كريب « كل ذلك

يقول لانغضب ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة قال « لانغضب ثلاث مرات ، وفيها بيان هذه المرات ، وقد تقدم حديث انس أنه ﷺ كان يعيد السكامة ثلاثا لغضبه منه ، وأنه كان لا يرجع بعد ثلاث ، وزاد أحمد وابن حبان في رواية عن رجل لم يسم قال « تفكرت فيما قال فاذا الغضب يجمع الشر كله ، قال الخطابي معنى قوله « لانغضب ، اجتناب أسباب الغضب ولا تعرض لما يجلبه ، وأما نفس الغضب فلا يمتأني الحى عنه لأنه أمر طبيعي لا يزول من الجلبة ، وقال غيره : ما كان من قبيل الطبع الحيواني لا يمكن دفعه ، فلا يدخل في النهي لأنه من تكليف المحال ، وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد . وقيل : معناه لانغضب لأن أعظم ما ينشأ عنه الغضب الكبير لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فيه الكبر على الغضب ، فالذي يتواضع حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب . وقيل : معناه لانغضب ما يأمر بك به الغضب . وقال ابن بطال : في الحديث الاول أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو ، لأنه ﷺ جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة . وقال غيره : لعل السائل كان غصوبا ، وكان النبي ﷺ يأمر كل أحد بما هو أولى به ، فلذا اقتصر في وصيته له على ترك الغضب . وقال ابن التين : جمع ﷺ في قوله « لانغضب ، خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤول الى التقاطع ومنع الرفق ، وربما آل الى أن يؤذي المغضوب عليه فينتقص ذلك من الدين . وقال البيضاوي : لعله لما رأى أن جميع المفسد التي تعرض للانسان إنما هي من شهوته ومن غضبه ، وكانت شهوة السائل مكسورة فلما سأل عما يحترق به عن القبايح نهى عن الغضب الذي هو أعظم ضررا من غيره ، وأنه اذا ملك نفسه عند حصوله كان قد قهر أقوى أعدائه انتهى . ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، لأن أعدى عدو للشخص شيطانه ونفسه ، والغضب إنما ينشأ عنهما ؛ فمن جاهدتهما حتى يغلظهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان قهر نفسه عن الشهوة أيضا أقوى . وقال ابن حبان بعد أن أخرجه : أراد لانعمل بعد الغضب شيئا مما نهيت عنه ؛ لا أنه نهى عن شيء جبيل عليه ولا حيلة له في دفعه . وقال بعض العلماء : خلق الله الغضب من النار وجعله غريزة في الانسان ، فهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب واثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم ، لأن البشرة تحكي لون ما ورادها ، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه ، وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون حزنا ، وإن كان على النظير تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر ويترتب على الغضب تغير الظاهر والباطن كتغير اللون والعدة في الأطراف وخروج الأفعال عن غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حال غضبه لكان غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلخته ، هذا كله في الظاهر ، وأما الباطن فقبحة أشد من الظاهر ، لأنه يولد الحقد في القلب والحسد وإضرار السوء على اختلاف أنواعه ، بل أولى شيء يقبح منه باطنه ، وتغير ظاهره ثمرة تغير باطنه ، وهذا كله أثره في الجسد ، وأما أثره في اللسان فانطلاقه بالشتيم والفحش الذي يستحي منه العاقل ويندم قائله عند سكون الغضب ويظهر أثر الغضب أيضا في الفعل بالضرب أو القتل ، وإن فات ذلك بهرب المغضوب عليه رجع الى نفسه فيمزق ثوب نفسه ويلطم خده ، وربما سقط صريحا ، وربما أغشى عليه ، وربما كسر الآنية وضرب من ليس له في ذلك جريمة . ومن تأمل هذه المفسد عرف مقدار ما اشتملت عليه هذه الكلمة الطيبة من قوله ﷺ « لانغضب ، من الحكمة واستجلاب المصلحة في دمه

المفسدة بما يتعذر احصاؤه والوقوف على نهايته ، وهذا كله في الغضب الدنيوي لا الغضب الديني كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله ، ويعين على ترك الغضب استحضار ما جاء في كلام الفيض من الغضب ، وما جاء في عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد ، وأن يستعين من الشيطان كما تقدم في حديث سليمان بن صرد ، وأن يتوضأ كما تقدمت الإشارة إليه في حديث عطية ، والله أعلم . وقال الطوفي : أقوى الأشياء في دفع الغضب استحضار التوحيد الحقيقي ، وهو أن لا فاعل إلا الله ، لكل فاعل غيره فهو آله له ، فمن توجه إليه بمكره من جهة غيره فاستحضر أن الله لو شاء لم يمكن ذلك الغير منه اندفع غضبه ، لأنه لو غضب والحالة هذه كان غضبه على ربه جل وعلا وهو خلاف العبودية . قلت : وبهذا يظهر السر في أمره عليه السلام الذي غضب بأن يستعين من الشيطان لأنه إذا توجه إلى الله في تلك الحالة بالاستعاذة به من الشيطان أمكنه استحضار ما ذكر ، وإذا استمر الشيطان متلبساً متمكناً من الوسوسة لم يمكنه من استحضار شيء من ذلك ، والله أعلم

## ٧٧ - باب الحياء

٦١١٧ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **عن** قتادة **عن** أبي السوار العدوي قال « سمعتُ عمران بن حصين قال قال النبي ﷺ : الحياء لا يأتي إلا بخير . قال بشير بن كعب : مكتوب في الحكمة : إن من الحياء وقاراً وإن من الحياء سكينه . فقال له عمران : أحذرك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن صحيفتك ؟ »

٦١١٨ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** عبد العزيز بن أبي سلمة **حدثنا** ابن شهاب عن سالم « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : مرَّ النبي ﷺ على رجل وهو يعاتب أخاه في الحياء يقول : إنك لتسحبي - حتى كأنه يقول : قد أضرب بك - فقال رسول الله ﷺ : دعه فإن الحياء من الإيمان »

٦١١٩ - **حدثنا** علي بن الجعد **أخبرنا** شعبة **عن** قتادة **عن** مولى أنيس - قال أبو عبد الله : اسمه عبد الله بن أبي عتبة - سمعتُ أبا سعيد يقول « كان النبي ﷺ أشد حياءً من التذراء في خدرها »

**قوله** ( باب الحياء ) بالمد تقدم تعريفه في أول كتاب الإيمان ، ووقع لابن دقيق العيد في « شرح العمدة » أن أصل الحياء الامتناع ثم استعمل في الاقتباس ، والحق أن الامتناع من لوازم الحياء ولازم الشيء لا يكون أصله ، ولما كان الامتناع لازم الحياء كان في التحريض على ملازمة الحياء حرض على الامتناع عن فعل ما يعاب ، والحياء بالقصر المطر ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** ( عن قتادة ) كذا قال أكثر أصحاب شعبة ، وخالفهم شعبة بن سواد فقال « عن شعبة عن خالد بن رباح ، بدل قتادة ، أخرجه ابن منده . ووقع نظير هذه القصة عن عمران بن حصين أيضاً للملاء بن زياد أخرجه ابن المبارك في « كتاب البر والصلة » . **قوله** ( عن أبي السوار ) بفتح المهملة وتشديد ألواو وبعد الألف راء اسمه حريث على الصحيح ، وقيل حمير بن الربيع ، وقيل غير ذلك . ووقع في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم « سمعت أبا السوار » . **قوله** ( الحياء لا يأتي إلا بخير ) في رواية خالد بن رباح عن أبي السوار عند أحمد وكذلك في رواية أبي قتادة العدوي عن عمران عند مسلم « الحياء خير كله »

والطبراني من حديث ثروة بن إياس « قيل لرسول الله : الحياء من الدين ؟ فقال : بل هو الدين كله ، ولطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين « الحياء من الإيمان ، والإيمان في الجنة » . قوله ( بصير بن كعب ) بالموحدة والمجعة مصغر تابهي جليل ، يأتي ذكره في الدعوات . قوله ( مكتوب في الحكمة ) في رواية محمد بن جعفر « أنه مكتوب في الحكمة » ، وفي رواية أبي قتادة العدوي عند مسلم « فقال بصير بن كعب إذا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة ، بالهاء ، والحكمة في الأصل إصابة الحق بالعلم ، وصيأتي بسط القول في ذلك في « باب ما يجوز من الشعر ، ان شاء الله تعالى » . قوله ( ان من الحياء وقاراً ، وان من الحياء سكينه ) في رواية الكشميني « السكينه ، بزيادة ألف ولام ، وفي رواية أبي قتادة العدوي « ان منه سكينه ووقار » ، وفيه ضعف ، وهذه الزيادة متعينة ومن أجهلها غضب عمران ، والأفليس في ذكر السكينه والوقار ما ينافي كونه خيراً ، أشار إلى ذلك ابن بطال ، لكن يحتمل أن يكون غضب من قوله منه « لأن التبعيض يفهم أن منه ما يضاد ذلك ، وهو قد روي أنه كله خير ، وقال القرطبي : معنى كلام بصير أن من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بأن يوقر غيره ويتوقر هو في نفسه . ومنه ما يحمل على أن يسكن عن كثير مما يتحرك الناس فيه من الأمور التي لا تليق بذى المروءة ، ولم ينكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه ، وإنما أنكره عليه من حيث أنه ساقه في معرض من يعارض كلام الرسول بكلام غيره ، وقيل إنما أنكر عليه لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها . قلت : ولا ينبغي حسن التوجيه السابق . قوله ( وتحدثني عن صحيحتك ) في رواية أبي قتادة « فنضب عمران حتى احمرت عيناه وقال : لا أراي أحدك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ، وفي رواية أحمد « وتعرض فيه بحديث الكتب ، وهذا يؤيد الاحتمال الماضي ، وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه لبصير بن كعب هذا قصة مع ابن عباس تشرح بأنه كلف يتساهل في الأخذ عن كل من لقيه . الحديث الثاني ، قوله ( عبد العزيز بن أبي سلمة ) هو الماشون . قوله ( مر النبي ﷺ على رجل يعط أعاء في الحياء ) تقدم في أول كتاب الإيمان مع شرحه ، ولم أعرف اسم الرجل ولا اسم أخيه إلى الآن ، والمراد بوعظه أنه يذكر له ما يترتب على ملازمته من المفسدة . قوله ( الحياء من الإيمان ) حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أن المراد به كمال الإيمان ، وقال أبو عبيد الهروي : معناه أن المستحي ينقطع بمحياته عن المعاصي وإن لم يكن له تقية ، فصار كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . قال عياض وغيره : إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كلف غريزة لأن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قصد واكتساب وعلم ، وأما كونه خيراً كله ولا يأتي الا بخير فأشكل حمله على الموم ، لأنه قد يصدر صاحبه عن مواجهة من يرتكب المنكرات ويحمله على الاخلال ببعض الحقوق . والجواب أن المراد بالحياء في هذه الاحاديث ما يكون شرعياً ، والحياء الذي ينشأ عنه الاخلال بالحقائق ليس حياءً فرعياً بل هو عجز ومماناة ، وإنما يطلق عليه حياءً لمشايعته للحياء الشرعي ، وهو خلق يحث على ترك القبيح . قلت : ويحتمل أن يكون أشير إلى أن من كان الحياء من خلقه أن الخير يكون فيه أغلب فيضمحل ما اعلم يقع منه مما ذكر في جنب ما يحصل له بالحياء من الخير ، أو لكونه إذا صار عادة وتخلق به صاحبه يكون صيباً لجلب الخير إليه فيكون منه الخير بالذات والسبب . وقال أبو العباس القرطبي : الحياء المكتسب هو الذي جعله الخارج من الإيمان ، وهو المكلف به دون الغريزي ، غير أن من كان فيه غريزة منه فأنها تهيئته على المكتسب ، وقد ينطبع بالمكتسب حتى يصير غريزاً ، قال : وكان النبي ﷺ قد جمع له النواحي فكان في الغريزي أشد حياءً من العذراني في عذرهما ،



وكان في الحياء المكتسب في الذروة العليا ﷺ انتهى . وهذا تعرف مناسبة ذكر الحديث الثالث هنا ، وقد تقدم شرحه في « باب صفة النبي ﷺ » وقوله « عن مولى أنس » قال أبو عبد الله اسمه عبد الله بن أبي عتبة ، كذا الأكثر ؛ وحكى الجبائي أنه وقع لبعض رواة الفريرى عبد الله بدل عبد الرحمن ، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري ، هكذا جزم بتسميته هنا ، وتقدم كذلك مسمى هناك ، وفي اسمه خلاف فقيل عبد الرحمن وقيل عبيد الله بالتصغير والمعتمد أنه عبد الله مكبرا ، وقوله « العنراء » بفتح المهملة وسكون الذال المعجمة ثم راء ومد هي البكر ، والحدرد بكسر المعجمة وسكون المهملة الموضع الذي تحبس فيه وتستتر ، والله أعلم

## ٧٨ - باب . إذا لم تستحي فاصنع ما شئت

٦١٢٠ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا منصور عن ربهى بن حراش « حدثنا أبو

مسعود قال : قال النبي ﷺ : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ،

**قوله** ( باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت ) كذا ترجم بلفظ الحديث وضمه في « الادب المفرد » إلى ترجمة الحياء **قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية أبو خيشمة ، ومنصور هو ابن للمعتمر ، والاستاذ كله كوفيون ، وقد تقدم الاختلاف فيه على ربهى في آخر ذكر بنى اسرائيل . **قوله** ( إن مما أدرك الناس ) وقع في حديث حذيفة عند أحمد والبرادر « أن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى ، والناس يجوز فيه الرفع ، والعائد على « ما » محذوف ، ويجوز النصب وللعائد ضمير الفاعل ، و« أدرك » بمعنى بلغ و« إذا لم تستح » اسم للكلمة المشبهة بتأويل هذا القول . **قوله** ( فاصنع ما شئت ) قال الخطابي : الحكمة في التعبير بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث أن الذي يكف الإنسان عن مواقعة الشر هو الحياء فإذا تركه صار كالأمور طبعاً بارتكاب كل شر ، وقد سبق هذا الحديث والاشارة إلى شرحه في ذكر بنى اسرائيل في أواخر أحاديث الأنبياء ، وأشير هنا إلى زيادة على ذلك ، قال النووي في « الأربعين » : الأمر فيه للإباحة ، أى إذا أردت فعل شيء فإن كان مما لا يستحي إذا فعلته من الله ولا من الناس فافعله والا فلا ، وعلى هذا مدار الاسلام ، وتوجيه ذلك أن المأمور به الواجب والمندوب يستحي من تركه ، والمنهى عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله ، وأما المباح فالحياء من فعله جائز وكذا من تركه ، فتضمن الحديث الأحكام الخمسة . وقيل هو أمر تهديد كما تقدم توجيهه ، ومعناه إذا نزع منك الحياء فافعل ما شئت فإن الله مجازيك عليه ، وفيه إشارة إلى تعظيم أمر الحياء ، وقيل هو أمر بمعنى الخبر ، أى من لا يستحي يصنع ما أراد

## ٧٩ - باب ما لا يستحي من الحق ، لا تفقه في الدين

٦١٢١ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب ابنة أبي سلمة

« عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت أم سلمة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ فقال : نعم ، إذا رأت الماء ،

٦١٢٢ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب بن دثار سمعت ابن عمر يقول « قال النبي ﷺ : مثل

للمؤمن كمثل : « غفر الله له ذنوبه ولا يقطع ورقها ولا يتحات ». فقال القوم : هي شجرة كذا ، هي شجرة كذا ، فأردت : « فوالله هي النخلة - وأنا غلام شاب - فاستحييت ، فقال : هي النخلة »

وعنه شعبة حدثنا خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن غامم عن ابن عمر . . . مثله ، وزاد « فحدثت به » فقال : لو كنت قلتها لكان أحب إلى من كذا وكذا »

٦١٢٣ - حدثنا مسدد حدثنا مرحوم سمعت أبا ثعلبة أنه سمع أنس رضي الله عنه يقول « جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تعرض عليه نفسها فنالت : هل لي حاجة في ؟ قالت ابنته : ما أقول حياءها . قاله : هي خير منك ، عرضت على رسول الله ﷺ نفسها »

قوله ( باب مالا يستحي من الحق للنفقة في الدين ) هذا تخصيص للعموم الماضي في الذي قبله أن الحياء خير كله ، أو يحمل الحياء في الخبر الماضي على الحياء الشرعي فيكون ما عداها مما يوجد فيه حقيقة الحياء لغة ليس مرادا بالوصف المذكور . وذكر فيه ثلاثة أحاديث تقدمت وهي ظاهرة فيما ترجم له : أحدها حديث أم سلمة في سؤال أم سلمة عن احتلام المرأة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . ثانيها حديث ابن عمر « مثل المؤمن مثل شجرة خضراء ، أوردته من وجهين ، ومما سببه الترجمة من إنكار عمر على ابنته تركه قوله الذي ظهر له لكونه استحيى ، وتمني أن لو كان قال ذلك ، وقوله « أحب إلى من كذا » أي من حر النعم كما تقدم صريحا ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . ثالثها حديث أنس ، قوله ( مرحوم ) هو ابن عبد المطلب المطار . قوله ( جاءت امرأة ) لم أقف على تعيين اسم . قوله « فقالت ابنته » الضمير لأنس ، واسم ابنته فيما أظن أمينة بنون مصفر ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب النكاح

٨٠ - باب قول النبي ﷺ « يسروا ولا تعسروا » . وكان يحب التخفيف والتيسر على الناس

٦١٢٤ - حدثني إسحاق حدثنا النضر أخبرنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده قال « لما بعث رسول الله ﷺ ومعاذ بن جبل قال لهما : يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تفكرا ، وتطاوعا . قال أبو موسى : يا رسول الله ، إنا بأرض يصنع فيها شراب من العسل يقال له البعج ، وشراب من الأشعر يقال له المزدر ، فقال رسول الله ﷺ : كل مسكر حرام »

٦١٢٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي التياح قال « سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، وسكنوا ولا تفكروا »

٦١٢٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ، ما لم يكن إثمًا ، فإن كان إثمًا كان أبعد

الناس منه . وما أنعم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء قط ، إلا أن تنتهك حرمة الله ، فينتقم بها الله ،

٦١٢٧ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن الأزرقي بن قيس قال « كنا على شاطئ نهر بالأهواز قد نصب عنه الماء ، فجاء أبو برزة الأسلمي على فرس فصل وخلى فرسه ، فانطلقت للفرس ، فترك صلاته وتبعتها حتى أدركها فأخذها ، ثم جاء فقصى صلاته ، وفيها رجل له رأى ، فأقبل يقول : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس ؛ فأقبل فقال : ما عتفى أحد منذ فارقت رسول الله ﷺ . وقال : إن مغزى مفرخ . فلو صليت وتركتم أهل إلى الليل . وذكر أنه يحب النبي ﷺ فرأى من تبسيره »

٦١٢٨ - **حدثنا** أبو البتان أخبرنا شبيب عن الزهري ح . وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن أبا هريرة أخبره أن أهرابيا بال في المسجد ، فثار إليه الناس ليقتلوه ، فقال لهم رسول الله ﷺ : دعوهُ وأهريقوا على بوله ذنوبا من ماء - أو سبجلا من ماء - فامسحوا بهم ميسرين ولم تبعثوا معسرين »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، وكان يحب التخفيف والتسري على الناس ) أما حديث يسروا فوصله في الباب ، وأما الحديث الآخر فأخرجه مالك في الموطأ عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا في صلاة الضحى وفيه « وكان يحب ما خف على الناس ، وفي حديث أبي بن الخواري عن عائشة في قصة الصلاة بعد العصر وفيه « وما كان يصليها في المسجد عاقفة أن تنقل على أمته ، وكان يحب ما خفف عليهم ، وقد تقدم في « باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت » من كتاب الصلاة ، وقد وصل في الباب حديث أبي برزة وفيه « أنه يحب النبي ﷺ ورأى من تبسيره » وذكر في الباب أيضا خمسة أحاديث : الأول حديث أنس « يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا » . الحديث الثاني حديث أبي موسى « أن النبي ﷺ قال له ولما دنا بهما إلى الين : يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا » . **قوله** ( يسروا ) هو أمر بالتيسير والمراد به الأخذ بالتسكين تارة وبالتيسير أخرى من جهة أن التيسير يصاحب المشقة غالبا وهو ضد التسكين ، والتبشير يصاحب التسكين غالبا وهو ضد التنفير ، وقد تقدم بيان الوقت الذي بعث فيه أبو موسى ومعاذ رضي الله عنهما إلى الين في أواخر كتاب المغازي ، وتقدم الكلام على البتة وهو بكسر الموحدة وسكون المشناة بعدها مهمة في كتاب الأشربة . قال العاصمي : المراد بالأمر بالتيسير فيما كان من التوافل عما كان شاقا لئلا يفضى بصاحبه إلى الملل فيتركه أصلا ، أو يجب بملكه فيحبط فيما وخص فيه من الفرائض كصلاة الفرض قاعدا للماجر والفطر في الفرض لمن سافر فيشق عليه ، وزاد غيره في ارتكاب أخف الضررين إذا لم يكن من أحدهما بد كما في قصة الإعرابي حيث بال في المسجد . واسحق في حديث أبي موسى هو ابن راهويه كما وقع في رواية ابن السكن ، وجزم به أبو نعيم ، وتروى السكلا بأذى وتبعه أبو علي الجبائي هل هو ابن راهويه أو هو ابن منصور . الحديث الثالث حديث عائشة « ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ ، قال البيضاوي : يتصور التخيير بين ما فيه إثم ومالا إثم فيه إذا صدر من الكفار

مثلاً ، وفيه ترجيه آخر تقدم هناك . الحديث الرابع حديث أبي برزة . قوله ( وفيما رجل له رأى ) لم أقف على اسمه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله له رأى ، يظن أنه محسن وليس كذلك . وقوله « نضب عنه الماء » بنون وضاد معجمة ثم موحدة أى زال ، وقد تقدم فى أواخر الصلاة بلفظ « لجعل رجل من الخوارج يقول » فهذا هو المعتمد ، وأن المواد بالرأى رأى الخوارج ، والنون فيه لتحقيق ، أى رأى فاسد وقد تقدم شرح الحديث هناك . الحديث الخامس حديث أبي هريرة فى قصة الأعرابي الذى بال فى المسجد ، وقد سبق الإشارة إليه فى « باب الرفق » ، وأن شرحه تقدم فى كتاب الطهارة . وفى هذه الأحاديث أن الغلو وبجاءة القصد فى العبادة وغيرها مذموم ، وأن المحمود من جميع ذلك ما أمكنت المواظبة معه وأمن صاحبه المصحب وغيره من المهلكات

### ٨١ - باب الإنسباط إلى الناس

وقال ابن مسعود : خالط الناس ، ودينك لا تسكمنه . والدعاة مع الأهل

٦١٢٩ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو التياح قال سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه يقول « إن

كان النبى ﷺ ليخالطنا حتى يقول لأخ لى صغير : يا أبا عبد الله ، ما فعل النهر ؟

[ الحديث ٦١٢٩ - طريقه فى : ٦٢٠٣ ]

٦١٣٠ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت

« كنت ألقب بالبنات عند النبى ﷺ ، وكان لى صواحب يلعبن معى ، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل يعقمن منه ، فيسرن إلى فيلبن معى »

قوله ( باب الإنسباط إلى الناس ) فى رواية الكشميني « مع الناس » . قوله ( وقال ابن مسعود : خالط الناس ودينك لا تسكمنه ) بفتح أوله وسكون الكاف وكسر اللام وفتح الميم من الكلم بفتح الكاف وسكون اللام وهو المرح وزنا ومعنى ، وروى بالمتأثرة بدل الكاف والنون مشددة لتأكيد . وقوله « ودينك » يجوز فيه النسب والرفع . وهذا الأثر وصله الطبرانى فى الكبير من طريق عبد الله بن باباه بمحدثين عن ابن مسعود قال « خالطوا الناس وصافوهم بما يشتهون ، ودينكم لا تسكمنه » وهذه بضم الميم للجميع . وأخرجه ابن المبارك فى « كتاب البر والصلة » من وجه آخر عن ابن مسعود بلفظ « خالطوا الناس وزابلوهم فى الأعمال » وعن عمر مثله لكن قال « وانظروا ألا تسكمنوا دينكم » . قوله ( والدعاة مع الأهل ) هو بقية الترجمة مطوفا على الإنسباط فهو بالجر ، ويجوز أن يطف على « باب » فىقرأ بالرفع ، والدعاة بضم الدال وتخفيف العين المهملتين وبعد الألف موحدة هى الملاطفة فى القول بالمزاح وغيره ، وقد أخرج الترمذى وحسنه من حديث أبي هريرة قال « نظروا يا رسول الله إنك تداعبنا ، قال : إني لا أقول إلا حقا ، وأخرج من حديث ابن عباس رفعه « لا تمار أحاك ولا تمارحه » الحديث ، والجمع بينهما أن المنهى عنه مافيه إفراط أو مداومة عليه لما فيه من الغفل عن ذكر الله



٦١٣١ - **عز بن قتيبة** بن سعيد حدثنا سفيان عن ابن المنكدر حدثه عن عروة بن الزبير « أن عائشة أخبرته أنه استأذن على النبي ﷺ رجل فقال : ائذنا له ، فبئس ابن العشرة - أو بئس أخو العشرة - فلما دخل الآن له الكلام . فقلت له : يا رسول الله ، قلت ما قلت ، ثم ألت له في القول . فقال : أي عائشة ، إن شر الناس منزلة عند الله من تركه - أو ودعه - الناس اتقاء مخشيه »

٦١٣٢ - **عز بن عبد الوهاب** أخبرنا ابن علية أخبرنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « أن النبي ﷺ أهدبته أقبية من ديباج مزررة بالذهب ، فسمتها في أناس من أصحابه ، وعزل منها واحدا لمشرمة ، فلما جاء قال : خبات هذا لك . قال أيوب بشوبه أنه يُرَبِّيه إياه . وكان في خلقه شيء . » ورواه حماد بن زيد عن أيوب . وقال حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور « قدمت على النبي ﷺ أقبية » **قول** (باب المداراة مع الناس) هو بغير همز ، وأصله الهمز لأنه من المدافعة ، والمراد به الدفع برفق . وأشار المصنف بالترجمة إلى ماورد فيه على غير شرطه واقتصر على إيراد ما يؤدى معناه ، فما ورد فيه صريحا حديث لجابر عن النبي ﷺ قال « مداراة الناس صدقة » أخرجه ابن عدي والطبراني في الاوسط ، وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفوه وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وأخرجه ابن أبي حاتم في « آداب الحكماء » بسند أحسن منه ، وحديث أبي هريرة « رَأَى الْعَقْلَ بَعْدَ الْإِيمَانِ بَاقِيَ مَدَارَاةِ النَّاسِ » أخرجه البزار بسند ضعيف . **قوله** (ويذكر عن أبي الدرداء : إنا لنكشر) بالكاف الساكنة وكسر المعجمة . **قوله** (في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتأمنهم) كذا للأكثر بالعين المهملة واللام الساكنة والنون ، وللكشمينى بالقاف الساكنة قبل اللام المكسورة ثم تحتانية ساكنة من القلا بكسر القاف مقصور وهو البفض ، وهذه الرواية جزم ابن التين ، ومثله في تفسير المومل من « الكشف » . وهذا الأثر وصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحارثي في « غريب الحديث » والدينوري في « المجالسة » من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكر مثله وواد « ونضحك إليهم » وذكره بلفظ الهمز ولم يذكر الدينوري في إسناده جبير بن نفير ، ورويناه في « فوائد أبي بكر بن المقرئ » من طريق كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال « إنا لنكشر أقواما » فذكر مثله وهو منقطع ، وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » من طريق خلف بن حوشب قال قال أبو الدرداء فذكر القفظ المعلق سواء ، وهو منقطع أيضا والكشر بالعين المعجمة وفتح أوله ظهور الاسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكشرة كالمشرة قال ابن بطال : المداراة من اخلاق المؤمنين ، وهي خفض الجناح لئلا ينسأ ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول وذلك من أقوى أسباب الالفة . وظن بعضهم أن المداراة هي المداهنة فغلط ، لأن المداراة مندوب إليها والمداهنة محرمة ، والفرق أن المداهنة من الدهان وهو الذى يظهر على الشيء ويستر باطنه ، ونسرها العلماء بأنها معاشرة الناسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه ، والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم وبالناسق في التوبيخ من فعله ، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه ، والإنكار عليه بلطف القول والفعل ، ولا سيما إذا

احتجج الى تألفه ونحو ذلك . ثم ذكر حديثين قدما : أحدهما حديث عائشة « استأذن علي النبي ﷺ رجل فقال : أئذنوا له فبئس ابن المشيرة » وقد تقدم بيان موضع شرحه في « باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد » ، والنكتة في إبراده هنا التلييح الى ما وقع في بعض الطرق بلفظ المداراة ، وهو عند الحادث بن أبي أسامة من حديث صفوان بن عسال نحو حديث عائشة وفيه « فقال : انه منافق أداريه عن نفاقه ، وأخشى أن يفسد علي غيره » . والثاني حديث المسور بن عخرمة « قدمت علي النبي ﷺ أفبية » وفيه قصة أبيه عخرمة وقد تقدم شرحه في كتاب اللباس ؛ ووقع في هذه الطريق « وكان في خلقه شيء » ، وقد رمز البخاري بإبراده عقب الحديث الذي قبله بأنه المبهم فيه كما أشرت الى ذلك قبل ، ووقع في رواية مسروق عن عائشة « مر رجل برسول الله ﷺ فقال : بئس عبد الله وأخو المشيرة » ثم دخل عليه فرايته أقبل عليه بوجهه كأن له عنده منزلة أخرجه النسائي ، وشرح ابن بطال الحديث على أن المذكور كان منافقا ، وأن النبي ﷺ كان مأمورا بالحكم بما ظهر ، لا بما يعلمه في نفس الامر ، وأطال في تقرير ذلك ، ولم يقل أحد في المبهم في حديث عائشة انه كان منافقا لا عخرمة بن نوفل ولا عيينة بن حصن ، وإنما قيل في عخرمة ما قيل لما كان في خلقه من الشدة فكان لذلك في لسانه بداهة ، وأما عيينة فكان إسلامه ضعيفا وكان مع ذلك أهوج فكان مطاعا في قومه كما تقدم ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية « فلما جاء قال خبأت هذا لك » وفي رواية الكشميني « قد خبأت » ، وقوله « قال أيوب » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « بثوبه وأنه يريه اياه » والمعنى أشار أيوب بثوبه ليري الحاضرين كيفية ما فعل النبي ﷺ عند كلامه مع عخرمة ، ولفظ القول يطلق ويراد به الفعل ، وقوله « رواه حماد بن زيد عن أيوب » تقدم موصولا في « باب فرض الخمس » ، وصورته مرسل أيضا . قوله ( وقال حاتم بن وردان الخ ) أراد بهذا التعليق بيان وصل الخبر . وأن رواية ابن عطية وحاد وان كانت صورتها الارسال لكن الحديث في الأصل موصول ، وقد مضى بيان وصل رواية حاتم هذه في الشهادات

٨٣ - باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين . وقال معاوية : لا حكيم إلا ذو تجربة

٦١٣٣ - حديث قتيبة حدثنا القيث عن عقييل عن الزهري عن ابن المسيب « عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين »

قوله ( باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ) اللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة ما يكون من ذوات السموم ، واللدغ بالذال المعجمة والغين المهملة ما يكون من النار ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الطب ، والجحر بضم الجيم وسكون المهملة . قوله ( وقال معاوية لا حكيم إلا بتجربة ) كذا الأكثر بوزن عظيم ، وفي رواية الاصيل « الا ذو تجربة » ، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميني « لا حلم ، بكسر المهملة وسكون اللام » الا بتجربة ، وفي رواية الكشميني « الا لذى تجربة » وهذا الآخر وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن عيسى بن يونس عن هشام ابن عروة عن أبيه قال « قال معاوية : لا حلم الا بالتجارب » ، وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » ، من طريق علي ابن مسير عن هشام عن أبيه قال « كنت جالسا عند معاوية لحدث نفسه ثم انقذه فقال : لا حلم الا ذو تجربة . قالوا للانا » وأخرج من حديث أبي سعيد مرفوعا « لا حلم الا ذو عثرة » ، ولا حكيم الا ذو تجربة ، وأخرجه أحمد

وصحبه ابن حبان ، قال ابن الأثير : معناه : لا يحصل الحلم حتى يرتكب الأمور ويكثر فيها فيعتبر بها ويستبين مواضع الخطأ ويمتنعها . وقال غيره : المعنى لا يكون حلياً كاملاً إلا من وقع في ذلة وحصل منه خطأ حينئذ ينجل ، فينبغي لمن كان كذلك أن يستمر من رآه على عيب فيعفو عنه ، وكذلك من جرب الأمور علم نفعها وضررها فلا يفعل شيئاً إلا عن حكمة . قال الطبري : ويمكن أن يكون تخصيص الحلم بذى التجربة للإشارة إلى أن غير الحكمين بخلافه ، وأن الحلم الذي ليس له تجربة قد يكثر في مواضع لا ينبغي له فيها الحلم بخلاف الحلم المجرب ، وبهذا تظهر مناسبة أثر معاوية لحديث الباب ، والله تعالى أعلم . قوله ( عن ابن المسيب ) في رواية يونس عن الزهري وأخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة حدثه ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ، وكذا قال أصحاب الزهري فيه ، وغالطهم صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح وهما ضعيفان فقالا : عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، أخرجه ابن عدي من طريق المعافى بن عمران عن زمعة وابن أبي الأخضر ، واستغربه من حديث المعافى قال : وأما زمعة فقد رواه عنه أيضاً أبو نعيم . قلت : أخرجه أحمد عنه ، ورواه عن زمعة أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو أحمد الزبيري أخرجه ابن ماجه . قوله ( لا يلدغ ) هو بالرفع على صيغة الخبر ، قال الخطابي هذا لفظه خبر ومعناه أمر ، أى ليكن المؤمن حازماً حذراً لا يؤتى من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا وهو أولاهما بالخدر ، وقد روى بكسر التين في الوصل فيتحقق معنى التهمى عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قبل معنى لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين أن من أذنب ذنباً فهو قب به في الدنيا لا يعاقب به في الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن وإلا فسبب الحديث يأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التفتيل ، وإشارة إلى استعمال الفطنة . وقال أبو عبيد : معناه ولا ينبغي للمؤمن إذا تكب من وجهه أن يعود إليه . قلت وهذا هو الذى فيه الإكثار ومنهم الزهري راوى الخبر ، فأخرج ابن حبان من طريق سعيد بن عبد العزيز قال : قيل للزهري لما قدم من عند هشام بن عبد الملك : ماذا صنع بك ؟ قال : أوفى عني ديني ، ثم قال : يا بن شهاب تعود تدان ؟ قلت : لا ، وذكر الحديث . وقال أبو داود الطيالسي بعد تخريجه : لا يعاقب في الدنيا بذنب فيعاقب به في الآخرة ، وحمله غيره على غير ذلك . قبل المراد بالمؤمن في هذا الحديث الكامل الذى قد أرفقته معرفته على غوامض الأمور حتى صار يحذر عما سبق . وأما المؤمن المغفل فقد يلدغ مراراً . قوله ( من جحر ) زاد في رواية الكشميهنى والسرخسى واحد ، ووقع في بعض النسخ من جحر حية ، وهى زيادة شاذة . قال ابن بطال : وفيه أدب شريف أدب به النبي ﷺ أمته ونههم كيف يحذرون عما يخافون سوء عاقبته ، وفي معناه حديث المؤمن كيس حذر ، أخرجه صاحب « مسند الفردوس » من حديث أنس بسند صحيح . الكلام ما لم يأت إليه النبي ﷺ ، وأول ما قاله لآبى عزة الجمحي وكان شاعراً فأسر ببدر فشكى عائلة وفقرها فن عليه النبي ﷺ « لعله بخير فداء » فظفر به بأحد فقال من « على » وذكر فقره وعياله فقال : لا تسبح طارضيكم بمكة تقول سمعت بمسند مرتين ، وأمر به فقتل . وأخرج قصته ابن إسحق في المغازي بغير اسناد . وقال ابن هشام في « تهذيب الدورية » : بلغني عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال حينئذ لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، وصنيع أبي عبيد في كتاب الامثال مشكل على قول ابن بطال أن النبي ﷺ أول من قال ذلك ، ولذلك قال ابن التين : أنه مثل قديم . وقال التوربشقي : هذا السبب يضمف الوجه الثانى يعنى الرواية بكسر التين



على النبي . وأجاب الطيبي بأنه بوجه بأن يكون **عليه السلام** لما رأى من نفسه الزكية الميل إلى الحلم مجرد منها مؤمناً حازماً فنهأ عن ذلك ، يعنى ليس من شيمة المؤمن الحازم الذى يفضى بالله أن يندفع من الغادر المنعرد فلا يستعمل الحلم فى حقه ، بل ينتقم منه . ومن هذا قول عائشة : ما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها ، قال فيستفاد من هذا أن الحلم ليس محموداً مطلقاً ، كما أن الجود ليس محموداً مطلقاً ، وقد قال تعالى فى وصف الصحابة ( أشداء على الكفار رحماء بينهم ) قال وعلى الوجه الأول وهو الرواية بالرفع فيكون إخباراً محضاً لا يفهم هذا الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتسكون الرواية بصيغة النهى أرجح والله أعلم . قلت : ويؤيده حديث : احتسروا من الناس بسوء الظن ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق أنس ، وهو من رواية بريدة بالنعنة عن معاوية بن يحيى وهو ضعيف ، فله حلتان . وصح من قول مطرف التميمي الكبير أخرجه مسند

#### ٨٤ - باب حق الضيف

٦١٣٤ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** روح بن عبادة **حدثنا** حسين بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : عن عبد الله بن عمرو قال : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال : أَلَمْ أُخْبَرَ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ ؟ قَالَتْ : بَلَى . قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، قُمْ وَنَمْ ، وَصُمْ وَأَفِطِرْ ، فَإِنَّ لِحَدِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ أَمِينُكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنْ لَزُورُكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنْ لَزُورُكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ مُهْرٌ ، وَإِنْ مِنْ حَسَبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ بَكَتْ حَسَنَةً عَشْرًا مِثْلًا ، فَذَلِكَ الْمُهْرُ كُلُّهُ : قَالَ : فَشَدَّدْتُ فُشْدَدَ عَلَيَّ . قُلْتُ : فَإِنِّي أَطْبِقُ غَيْرَ ذَلِكَ ، قَالَ : فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ : قَالَ : فَشَدَّدْتُ فُشْدَدَ عَلَيَّ ، قُلْتُ : فَإِنِّي أَطْبِقُ غَيْرَ ذَلِكَ ، قَالَ : فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ ، قُلْتُ : وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ ؟ قَالَ : نَصْفُ الدَّهْرِ .

**قوله** ( باب حق الضيف ) . **قوله** ( حسين ) هو المعلم ، وقد تقدم الحديث مشروحاً فى كتاب الصيام ، والغرض منه قوله « وإن لزورك عليك حقاً » والزور بفتح الزاى وسكون الواو بعدها راء الزائر ، وقد بسط القول فيه فى الباب الذى يليه

#### ٨٥ - باب إكرام الضيف وخدمته وإنباء نفسه ، وقوله تعالى ( صَوبِ أَرَاهِمَ الْمَكْرَمِينَ )

قال أبو عبد الله : يقال هو زورٌ وهؤلاء زور ، وضيف ومعناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل . ويقال مالا غور وماءان غور ومياه غور . ويقال : للتور للغار لا تناله الدلاء كل شيء غرت فيه فهو مقارة . تراورٌ مميل من الزور ، والأزور الأُميل

٦١٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سعيد بن أبي سعيد المقبري : عن أبي شريح السلمي أن رسول الله ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَارَتَهُ ، يَوْمَ وَلِيَّةٍ ، وَالضَّيْفَانِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مَدْفَعٌ ، وَلَا يَمِيلُ لَهُ أَنْ يَنْتَوِيَ مَدَّةً حَتَّى يُمَجِّرَ بِهِ .

**حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك . . . . . ، وزاد مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَمْلِكْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَتْ ،

٦١٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن مويدي **حدثنا** سفيان عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِرُ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْرَمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ »

٦١٣٧ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** البث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل « عن عتبة بن عاصم رضى الله عنه أنه قال : قلنا يا رسول الله إنك تبعنا فتزول بقوم فلا تقرؤنا ، فاترى فيه ؟ فقال لنا رسول الله ﷺ ، إن نزلتم بقوم فأمروا السك بما ينهى للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حتى الضيف الذى ينهى لم »

٦١٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سعدة « عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْرَمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ ،

**قوله** ( باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه وقوله تعالى : ضيف إبراهيم المكرمين ) يشير الى أن لفظ ضيف يكون واحدا وجما وجمع القلة أضياف والكثرة ضيوف وضيفان . **قوله** ( قال أبو عبد الله يقال هو زور وضيف ومعناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل ، ويقال ماء غور وبشر غور وما أن غور ومياه غور ) . قلت : ثبت هذا في رواية أبي ذر عن المستعمل والسكشميني فقط ، وهو مأخوذ من كلام الفراء قال في معاني القرآن ، قوله تعالى ( قل أرايتم أن أصبح ماؤكم غورا ) العرب تقول ماء غور وما أن غور ومياه غور ولا يجمعون غورا ولا يثرونه فلم يقولوا ما أن غوران ولا مياه أغوار ، وهو بمنزلة الزور يقال هؤلاء زور فلان وضيف فلان معناه أضيافه وزواره . وذلك لأنه مصدر فاجرى على مثل قولهم قوم عدل وقوم رضا ومقنع وقال غيره : الزور جمع زائر كراكب وركب . قلت : وهذا قول أبي عبيدة وجرم به في الصحاح . **قوله** ( ويقال الغور الغائر لا قتاله للدلاء ، كل شيء غرت فيه فهو مغارة ) هو كلام أبي عبيدة أيضا ، وقال أبو عبيدة : غور أى غائر والغور مصدر . **قوله** ( تزاور تميل من الزور والأزور الاميل ) . قلت : هو كلام أبي عبيدة قاله في تفسير سورة السكف في قوله تعالى ( وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين ) أى تميل ، وهو من الزور يعنى بفتح الواو وهو العرج والميل . ثم ذكر ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي شريح « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » وقوله في الطريق الثانية « **حدثنا** اسماعيل أنبأنا مالك مثله » يعنى بإسناده ، وقوله « أو ليصمت » ضبطه الزوى بضم الميم وقال الطوفى بمعناه بكسرهما وهو القياس كضرب بضرب ، وقد استشكل التخيير الذى في قوله « فليقل خيرا أو ليصمت » لأن المباح إذا كان في أحد الشقين لزم أن يكون مأورا به فيكون واجبا أو متهما فيكون حراما ، والجواب عن ذلك أن صيغة أفعل في قوله « فليقل » وفي قوله « ليسكت » لمطلق الإذن الذى هو أهم من المباح وغيره ، نعم يلزم من ذلك أن يكون المباح حسنا لدخوله في الخير ، ومعنى الحديث أن المرء إذا أراد أن يتكلم فليفكر قبل كلامه ، فإن علم أنه لا يترتب عليه مفسدة ولا يجرئ إلى محرم ولا مكروه فليتكلم ، وإن كان مباحا فالسلامة في السكوت مثلا يجر المباح إلى المحرم والمكروه . وفي حديث أبي ذر الطويل الذى صحه ابن

حبان « ومن حسب كلامه من عمله قل كلامه الا فيما بعينه » . ثانيا حديث أبي هريرة فيه أورده من وجهين عنه وفي أحدهما ما ليس في الآخر ، وقد تقدم كل ذلك في « باب اكرام الحار » ، باختلاف ألفاظه وبيان المراد به . قال الطوفي : ظاهر الحديث انتفاء الايمان عن قال ذلك ، وليس مرادا بل أريد به المبالغة كما يقول القائل : ان كنت ابني فأطعني ، تهيبا له على الطاعة ، لا أنه بانتفاء طاعته ينتفي أنه ابنه . ثالثا حديث حبة بن عاصم « قلنا يا رسول الله إنك نبينا فتنزل بقوم فلا يقرؤنا » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب المذاالم . قوله في حديث أبي شريح ( جائزته يوم وليلة ) قال السهيلي : روي جائزته بالرفع على الابتداء وهو واضح ، وبالنصب على بدل الاشتغال أي بكرم جائزته يوما وليلة . قوله ( والضيافة ثلاثة أيام فما بعد ذلك فهو صدقة ) قال ابن بطال سئل عنه مالك فقال : يكرمه ويتخفه يوما وليلة وثلاثة أيام ضيافة . قلت : واختلفوا هل الثلاث غير الاول أو بعد منها ؟ فقال أبو حنيفة يتكف له في اليوم الاول بأبر والاعطاف ، وفي الثاني والثالث يقدم له ما حضره ولا يزيد على عادته ، ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة ، وهي قدر ما يجوز به المسافر من منزل الى منزل ، ومنه الحديث الآخر « أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزم » ، وقال الخطابي : معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتخفه ويزينه في البر على ما يحضره يوما وليلة ، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره ، فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فما زاد عليها مما يقدمه له يكون صدقة . وقد وقع في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح عند أحمد ومسلم بلفظ « الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة » وهذا يدل على المخايمة ، ويؤيده ما قال أبو حنيفة . وأجاب الطبري بأنها جملة مستأنفة بيان للجملة الاولى ، كأنه قيل كيف يكرمه ؟ قال : جائزته . ولا بد من تقدير مضاف أي زمان جائزته أي بزه والضيافة يوم وليلة ، فهذه الرواية محمولة على اليوم الاول ، ورواية عبد الحميد على اليوم الاخير أي قدر ما يجوز به المسافر ما يحسنه يوم وليلة ، فينبغي أن يحمل على هذا حملا بالروايتين انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وجائزته » ، بيان لحالة أخرى وهي أن المسافر تارة يتم عند من ينزل عليه فهذا لا يزيد على الثلاث بتفصيلها ، وتارة لا يتم فهذا يعطى ما يجوز به قدر كفايته يوما وليلة ، ولعل هذا أعدل الأوجه والله أعلم . واستدل بمحمل ما زاد على الثلاث صدقة على أن الذي قبلها واجب ، فإن المراد بتسميته صدقة التخيير عنه لأن كثيرا من الناس خصوصا الأغنياء يأفنون غالبا من أكل الصدقة ، وقد تقدمت أجوبة من لم يوجب الضيافة في شرح حديث عقبة ، واستدل ابن بطال لعدم الوجوب بقوله « جائزته » ، قال : والجائزة تفضل واحسانه ليست واجبة . وتعب بأنه ليس المراد بالجائزة في حديث أبي شريح العطية بالمعنى المصطلح وهي ما يعطاه الشاعر والوافد ، فقه ذكر في الاوائل أن أول من سماها جائزة بعض الأمراء من التابعين وأنه المراد بالجائزة في الحديث أنه يعطيه ما يرضيه عن غيره كما تقدم تقريره قبل . قلت : وهو صحيح في المراد من الحديث ، وأما تسمية العطية للشاعر ونحوه جائزة فليس بحادث : الحديث الصحيح « أجزوا الوفد » كما تقدمت الإشارة اليه ، ولقوله بفتح اللام لباس « ألا أعطيك ، ألا أضحك ، ألا أجزئك » ؟ فذكر حديث صلاة التسبيح فدل على أن استعمالها كذلك ليس بحادث . قوله ( ولا يحمل له أن يشوى عنده ) قال ابن التين : هو بكسر الواو وبفتحتها في الماضي وبكسرهما في المضارع . قوله ( حتى يخرج ) بجاء مهملة ثم جيم من الحرج وهو الضيق . والثواء بانخفيف والمد الإقامة بمكان معين ، قال النووي في رواية مسلم « حتى يؤتمه » ، أي يؤتمه في الأثم ، لأنه قد يقتابه

لطول مقامه أو يعرض له بما يؤذيه أو يظن به ظنا سيئا ، وهذا كله محمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المنزل بأن يطلب منه الزيادة في الإقامة أو يغاب على ظنه أنه لا يكره ذلك ، وهو مستفاد من قوله « حتى يخرج » لأن مفهومه إذا ارتفع الحرج أن ذلك يجوز . ورفعه عند أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح « قيل يا رسول الله وما يؤثم ؟ قال : يقيم عنده لا يجد شيئا يقدمه ، أخرجه أحمد والحاكم وفيه قصة سليمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرفض مطهرته بسبب ذلك ثم قال : الحمد لله ، قال ابن بطال إنما كره له المقام بعد الثلاث لثلاث يؤذيه فتصير الصدقة منه على وجه المن والأذى . قلت : وفيه نظر ، فإن في الحديث « زاد فهو صدقة » ففهموه أن الذي في الثلاث لا يسمى صدقة ، فالأولى أن يقول لثلاث يؤذيه فيرويه في الأثم بعد أن كان مأجورا

### ٨٦ - باب صنع الطعام ، والتكليف للضيف

٦١٣٩ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا جعفر بن عون حدثنا أبو الميسر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبهذة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء ، فوضع له طعاما فقال : كل ، فإني صائم . فقال : ما أنا بآكل حتى تأكل ، فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال : نم ، فنام . ثم ذهب يقوم ، فقال : نم . فلما كانت آخر الليل قال سلمان : قم الآن . قال فصليا . فقال له سلمان : إن لرؤبك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذي حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : صدق سلمان . أبو جحيفة وهب السوائي ، يقال : وهب الخ

قوله ( باب صنع الطعام والتكليف للضيف ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم إيضاح ذلك مع بقية شرحه في كتاب الصيام . قوله ( أبو جحيفة وهب السوائي ) يعني بضم المهملة والمد ( وهب الخير ) أي كان يقال له وهب الخير ، وهذا لم يقع في رواية أبي ذر . ووقع في التكليف للضيف حديث سلمان « نانا رسول الله ﷺ أن تتكلم للضيف ، أخرجه أحمد والحاكم ، وفيه قصة سليمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرفض مطهرته بسبب ذلك ، ثم قال الرجل لما فرغ « الحمد لله الذي قنعنا بما رزقنا . فقال له سلمان : لو قنعنا ما كانت مطهرتي مرهونة »

### ٨٧ - باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف

٦١٤٠ - حدثنا ميثاق بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجري عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن أبا بكر تضيف رجلاً فقال لعبد الرحمن : « دُونَكَ أَضْيَافَكَ فإني منطلق إلى النبي ﷺ ، فافرغ من إرام قبل أن أجيء . فانطلق عبد الرحمن فاتام بما عنده فقال : اطعموا . فقالوا : أين

رب منزلنا؟ قال : اطعموا . قالوا ما نحن بأكليين حتى يحمي رب منزلنا . قال : اقبلوا عنا قراكم ، فانه إن جاء ولم تطعموا النلتقين منه . فأبوا ، فرأت أنه يحود على . فلما جاء تمنحت عنه ، فقال : ما صنعتُم ؟ فأخبروه ، فقال : يا عبد الرحمن . فمكت . ثم قال : يا عبد الرحمن فسكت . فقال : يا غنفر ، أقسمتُ عليك إن كنت تسمع صوتي لما جئت . فخرجتُ فقلتُ : سَلْ أَضْيَاكَ . فقالوا صدق ، أنا ما به . قال : فانما انتظرتموني ، والله لا أطعمه الله . فقال الآخرون : والله لا أطعمه حتى تطعمه . قال : لم أر في الشر كالبيلة . ويلكم ، ما أنتم ؟ لم لا تقبلون عنا قراكم ؟ هاتِ طعامك . فجاءه ، فوضع يده قل : باسم الله ، الأولي للشيطان . فأكل وأكلوا .

**قوله** ( باب ما يكره من الغضب والمخرج عند الضيف ) ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر ، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة من الترجمة النبوية ، وأخذ الغضب منه من قول عبد الرحمن فمرقها أنه يجد على وهو من المودة وهي الغضب ، وقد وقع التصريح بذلك في الطريق التي بعد هذه حيث قال فيه : فغضب أبو بكر .

٨٨ - **باب** قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل . فيه حديث أبي جحيفة عن النبي ﷺ

٦١٤١ - **حديث** محمد بن عمار بن التثني حدثنا ابن أبي عمري عن سليمان عن أبي عثمان قال : قال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما : جاء أبو بكر بصكر بضيف له - أو بأضياف له - فأمسى عند النبي ﷺ . فلما جاء قالت أمي : احتبست من ضورك - أو أضيافك - الليلة . قال : أو ما عشتهم ؟ فقالت : عرَضنا عليه - أو عليهم - فأبوا ، أو فأبى . فغضب أبو بكر فصبَّ وجدع وحلف لا يطعمه . فاختبأت أنا ، قال : يا غنفر ، فحلفت المرأة لا تطعمه حتى يطعمه ، فحلف الضيف أو الأضياف أن لا يطعمه - أو يطعموه - حتى يطعمه . فقال أبو بكر : كأن هذه من الشيطان ، فرعا بالطعام فأكل وأكلوا . فجاءوا لا يرفمون لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها . فقال يا أخت بني فراس ما هذا ؟ فذات : وقررة عبي إنها الآن لا كثرة قول أن فأكل ، فأكلوا ، وبثت بها إلى النبي ﷺ فذكر أنه أكل منها .

**قوله** ( باب قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة ، يشير إلى قصة أبي الدرداء وسلمان وقد تقدم شرحها في كتاب الصيام ، ولم تقع هذه الترجمة ولا هذا التطبيق في رواية أبي ذر ، وإنما ساق قصة أضياف أبي بكر تلو الطريق التي قبلها ، وهي من هذا الوجه مختصرة ، وسليمان في سندها هو التميمي . وقوله : الأولي للشيطان ، أي الحالة التي غضب فيها وحلف ، وتقدم له توجيه متعقب

٨٩ - **باب** إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال

٦١٤٢ ، ٦١٤٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن

يسار مولى الأنصار « عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة أنهما حدثاه أن عبد الله بن سهل ومحيصة ابن مسعود أتيا خيبر ففترقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل ، فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، فبدأ عبد الرحمن - وكان أصغر القوم - فقال النبي ﷺ : كبر الكبر . قال يحيى : إني للسلام الأكبر . فتكلموا في أمر صاحبهم ، فقال النبي ﷺ : أنسحقون فيكم أم أوقال صاحبكم - بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا يا رسول الله ، أسألم زره . قال : فتبرؤكم يهود في أيمان خمسين منهم : قالوا : يا رسول الله ، قوم كفار : فوداهم رسول الله ﷺ من قبله . قال سهل « فادركت ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدأ لهم فركضتني برجلها ، قال الليث حدثني يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى : حسبت أنه قال مع رافع بن خديج . وقال ابن عيينة حدثنا يحيى عن بشير عن سهل وحده

٦١٤٤ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله ﷺ : أخبروني بشجرة مثلها مثل المسلم توتي أكلها كل حين باذن ربها ، ولا تحترق ورقها ، فوقع في نفسي اللخعة ، ففكرت أن أنكلم ونم أبو بكر وعمر . فلما لم يشكلا قال النبي ﷺ : هي اللخعة . فلما خرجت مع أبي قلت : يا ابتاه ، وقع في نفسي اللخعة . قال : ما منعك أن تقولها ؟ لو كنت قلتها كان أحب إلي من كذا وكذا . قال : ما معنى إلا أني لم أرك ولا أبا بكر تكلمان ، ففكرت ،

قوله ( باب إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالسلام والسؤال ) المراد الأكبر في السن إذا وقع التساوي في الفضل ، والا فيقدم الفاضل في الفقه والعلم إذا عارضه السن . وذكر فيه حديث سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج في قصة محيصة وحويصة ، وسبأ في شرحه في كتاب القسامة ، وقوله « فوداهم » هو للاكثر ويروى بالفاء بدل الواو ، وقوله « من قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة على الصحيح . قوله ( قال الليث حدثني يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، وبشير بالمرحدة والمعجمة مصغر هو ابن يسار بنحناية ثم مهمل خفيفة . وهذا التعليق وصله مسلم والترمذي والنسائي من حديث ابن عيينة . ثم ذكر حديث ابن عمر « أخبروني بشجرة مثلها مثل المسلم » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى ، وكأنه أشار بإيراده إلى أن تقديم الكبير حيث يقع التساوي ، أما لو كان عند الصغير ما ليس عند الكبير فلا يمنع من السلام بحضرة الكبير ، لأن عمر تأسف حيث لم يتكلم ولده مع أنه اعتذر له بكونه بحضرة وحضور أبي بكر ومع ذلك تأسف على كونه لم يتكلم

٩٠ - باب ما يجوز من الشعر والرجز والهداء وما يصكره منه

وقوله تعالى ( والشعراء ينثيهم للفاوون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون

إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وذكروا الله كثيرا ، وانصبروا من بعد ما ظلموا . وسيمم القوم ظلموا أي مُنقلب يَنْقلبون . قال ابن عباس : في كلِّ لغو يَخوضون

٦١٤٥ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أن مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره أن أبي بن كعب أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إن من الشمر حكمة »

٦١٤٦ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفیان عن الأسود بن قيس قال : سمعتُ جندباً يقول « بيننا النبي ﷺ بمشي إذ أصابه جبر فمَرَّ ، فدميت إصبته فقال :

هل أنت إلا إصبع دمت وفي سبيل الله ما كفت

٦١٤٧ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا ابن مهدي حدثنا سفیان عن عبد الملك حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه « قال النبي ﷺ : أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم »

٦١٤٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد « عن سلمة بن الأكوع قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فسرنا ليلاً ، فقال رجل من القوم لعاصم بن الأكوع : ألا نسمعنا من هُنيانك ؟ قال وكان عاصم رجلاً شامراً ، فنزل يحدو بالقوم بقول :

الهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

فاغزير فداءك ما افترقنا وثبت الأقدام إن لاقينا واليقين سَكينة علينا

إنا إذا صبح بنا أتينا وبالصباح عولوا علينا

فقال رسول الله ﷺ : من هذا السائق ؟ قالوا : عاصم بن الأكوع . فقال : رحمه الله . فقال رجل من القوم : وجبت يانبي الله ، لولا أمتمتنا به . قال فأتينا خيبر فحاصرناهم حتى أصابتنا نخسة شديدة ، ثم إن الله فتحها عليهم ، فلما أمسى الناس لليوم الذي فُتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : ما هذا فالتيران ، على أي شيء توقدون ؟ قالوا : على لحم ، قال : على أي لحم ؟ قالوا : على لحم حُرٍّ إنسية ، فقال رسول الله ﷺ : أهرقوها واكسروها . فقال رجل : يا رسول الله ، أو نهريقها ونفسلها . قال : أو ذاك . فلما تصاف القوم ، كان سيف عاصم فيه قمر ، فتناول به يهودياً ليضربه ، ويرجع ذباب سيفه ، فأصاب

رُكْبَةً مَاصِرَاتٍ مِنْهُ . فَلَمَّا قَالُوا قَالَ سَلَمَةُ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاخِهَا فَقَالَ لِي : مَا لَكَ ؟ قُلْتُ : نَدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي ، زَعَمُوا أَنَّ عَامراً حَبِطَ عَمَهُ . قَالَ : مَنْ قَالَ ؟ قُلْتُ : قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ الْخَضِيرِ الْأَنْصَارِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَبَ مَنْ قَالَه ، إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ - وَجَعَ بَيْنَ إِمَامَيْهِ - إِنَّهُ يَجَاهِدُ مُجَاهِدًا ، قُلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلُهُ ،

٦١٤٩ - حَرْشًا مَسْدُودًا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ - وَمَعْنَى أُمِّ سَلِيمٍ - فَقَالَ : وَيَبْكُ يَا أُتْبَحْشَةَ ، رُوِيَ ذَلِكَ مَوْقُوفًا بِالْقَوَارِيرِ « قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَمُوتُوا بِهَا عَلَيْهِ » [ الحديث ٦١٤٩ - أطرافه في : ٦١٦٩ ، ٦٢٠٢ ، ٦٢٠٩ ، ٦٢١٠ ، ٦٢٩١ ]

**قوله** ( باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء ) . أما الشعر فهو في الأصل اتم لما دق ومنه دليت شعري ، ثم استعمل في السلام المتقن الموزون قصدا ، ويقال أصله الشعر بضمتين يقال شمرت أشعر أشعر وشعرت بكذا عدلت علما دقيقا كصياغة الشعر ، وقال الراغب : قال بعض الكهفاريين عن النبي ﷺ أنه شاعر ، فقيل لما وقع في القرآن من الكلمات الموزونة والقوافي ، وقيل أرادوا أنه كاذب لأنه أكثر ما يأتي به الشعاع كذب ، ومن ثم سموا الأدلة الكاذبة شعرا ، وقيل في الشعر : أحسنه أكذبه ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ( وأنهم يقولون ما لا يفعلون ) ويؤيد الأول ما ذكر في حد الشعر أن شرطه القصد إليه ، وأما ما وقع موزونا اتفاقا فلا يسمى شعرا ، وأما الرجز فهو بفتح الراء والجيم بعدها زاي ، وهو نوع من الشعر عند الأكثر ، وقيل ليس بشعر لأنه يقال راجو لاشاعر وسمى رجزا لتقارب اجوائه واضطراب اللسان به . ويقال رجز البعير إذا تقارب خطوه واضطرب لضعفه فيه ، وأما الحداء فهو بضم الحاء وتخفيف الدال المهملتين يمد ويقصر : سوق الأبل بضرب مخصوص من الضناء ، والحداء في الغالب إما يكون بالرجز وقد يكون بغيره من الشعر ولذلك عطفه على الشعر والرجز ، وقد جرت عادة الأبل أنها تسرع السير إذا حدى بها . وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن طاروس مرسلا ، وأورده البزار موصولا عن ابن عباس دخل حديث بعضهم في بعض : أن أول من حدا الأبل عبد لمضر بن نزار بن معد بن عدنان كان في إبل لمضر فقصه ، فقصه مضر على يده فأرجعه فقال : يا يداه يا يداه ، وكان حسن الصوت فامرعت الأبل لما سمعته في السير ، فكان ذلك مبدأ الحداء . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على إباحة الحداء ، وفي كلام بعض الحنابلة لشاعر ينقل خلاف فيه ، ومأثمه عجوج بالأحاديث الصحيحة ، وبلتحق بالحداء هنا الجميع المشتغل على التشويق إلى الحج بذكر الكعبة وغيرها من المشاهد ، ونظيره ما يحرض أهل الجهاد على القتال ، ومنه غناء المرأة لفسكين الولد في المهد . **قوله** ( وقوله تعالى : والشعراء يتبعهم الغافلون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ) ساق في رواية كريمة والأصلي إلى آخر السورة ، ووقع في رواية أبي ذر بين الآيتين المذكورتين لفظة « وقوله » وهي زيادة لا يحتاج إليها ، قال المفسرون في هذه الآية : المراد بالشعراء شعراء المشركين ، يتبعهم غواة الناس ومردة الشياطين وعصاة الجن ويروون شعرهم لأن الغافري لا يتبع إلا غاريا مثله . وسمى الشعراء منهم عبد الله بن الزبير وهبيرة بن أبي وهب



ومسافع وعمرو بن أبي أمية بن أبي الصلت ، وقيل زلت في شاعرين تم اجبا فكان مع كل واحد منهما جماعة وهم  
 الفواة السفهاء ، وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود من طريق يزيد النحوي عن هكرمة بن ابن عباس  
 في قوله تعالى ( والشعراء يتبعهم الغاؤون - الى قوله - ما لا يفعلون ) قال فأنسخ من ذلك واستثنى فقال ( الا  
 الذين آمنوا ) الى آخر السورة ، وأخرج ابن أبي شيبة - من طريق رسالة - قال : لما نزلت ( والشعراء يتبعهم  
 الغاؤون ) جاء عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم يهجون فمكروا فقالوا : يا رسول الله أنزل الله  
 هذه الآية وهو يعلم أنا شعراء . فقال اقرأها ( الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) أنتم ( وانصروا  
 من بعد ما ظلموا ) أنتم . وقال السبيل : نزلت الآية في الثلاثة ، وإنما وردت بالابهام ليدخل معهم من اقتدى بهم ،  
 وذكر الثعلبي مع الثلاثة كعب بن زهير بغير اسناد ، والله أعلم . قوله ( قال ابن عباس : في كل لغو مخوضون )  
 وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( في كل واد )  
 قال : في كل لغو ، وفي قوله ( يهيمون ) قال : يخوضون . وقال غيره يهيمون أى يقولون في الممدوح والمذموم  
 ما ليس فيه ، فهم كالهاثم على وجهه والهاثم المخالف للقصد . قوله ( وما يكره منه ) هو قسم قوله ، ما يجوز ، ،  
 والذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجائر أنه اذا لم يكثر منه في المسجد ، وخلا عن مجور ، وعن الإغراق  
 في المدح والمكذب المحض . والنقول بعين لا يحل . وقد نقل ابن عبد البر الاجماع على جوازه اذا كان كذلك ،  
 واستدل بأحاديث الباب وغيرها وقال : ما أئند بحضرة النبي ﷺ أو استنشده ولم ينكره . قلت : وقد جمع ابن  
 سيد الناس شيخ شيوخنا مجلدا في أسماء من نقل عنه من الصحابة شيء من شعر متعلق بالنبي ﷺ خاصة ، وقد ذكر  
 في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز . وبعضها مفصل لما يكره مما لا يكره ، وترجم في الأدب المفرد ، ما يكره  
 من الشعر وأورد فيه حديث عائشة مرفوعا ، ان أعظم الناس فرية الشاعر يهجو القبيلة بأسرها ، وسنده حسن ،  
 وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ : أعظم الناس فرية رجل هاجى رجلا فهجا القبيلة بأسرها ، وصححه ابن  
 حبان . وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، عن عائشة أنها كانت تقول : الشعر منه حسن ومنه قبيح ، أخذ  
 الحسن ودع القبيح . ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعارا منها القصيدة فيها أربعون بيتا ، وسنده حسن .  
 وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها من وجه آخر مرفوعا ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ، أيضا من حديث  
 عبد الله بن عمرو مرفوعا بلفظ : الشعر بمنزلة الكلام ، لحسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام . وسنده  
 ضعيف . وأخرجه الطبراني في الأوسط وقال : لا يروى عن النبي ﷺ الا بهذا الاسناد . وقد اشتهر هذا الكلام  
 عن الشافعي . واقتصر ابن بطال على نسبته إليه فقصر ، وعاب القرطبي المفسر على جماعة من الشافعية الاقتصار على  
 نسبة ذلك للشافعي وقد شاركهم في ذلك ابن بطال وهو مالم يكن غشا . الحديث الاول ، قوله ( عن الزهري أخبرني  
 أبو بكر بن عبد الرحمن ) يعني ابن الحارث بن هشام الخزومي ، وفي هذا الاسناد أربعة من التابعين قرشيون  
 مدنيون في نسق ، قالوه في صفات التابعين وأبو بكر ومن فوقه من كبارهم ، ولمروان وعبد الرحمن موية إدراك  
 النبي ﷺ واسكنهما من حيث الرواية معدودان في التابعين ، وقد تقدم قريبا أن لعبد الرحمن رؤية وأنه قد نزل  
 في الصحابة ، وكذا ذكر بعضهم مروان في الصحابة لأدراكه ، وقد تقدم ذلك في الشروط . وقد اختلف على

الزهري في سننه : قال كثير على ما قال شعيب . وقال معمر في المشهور عنه : عن الزهري عن عروة ، بدل أبي بكر موصولا ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري عن عروة ، مرسل ، ووافق رباح بن زيد عن معمر الجماعة ، وكذا قال هشام بن يوسف عن معمر ، سكن قال عبد الله بن الأسود وكذا قال إبراهيم بن سعيد : عن الزهري ، وحذف يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد مروان من السند والصواب إثباته . قوله ( أن من الشعر حكمة ) أي قولاً صادقاً مطابقاً للحق . وقيل أصل الحكمة المنع ، فلامني أن من الشعر كلاماً نافعا يمنع من السفه . وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده ، سمع رسول الله ﷺ يقول : أن من البيان شعراً ، وأن من العلم جهلاً ، وأن من الشعر حكماً ، وأن من القول عياً ، فقال صحبة بن صوحان . صدق رسول الله ﷺ . أما قوله وأن من البيان شعراً ، فالرجل يكون عليه الحق وهو الخن بالهيج عن صاحب الحق فيفسح القوم ببيانه فيذهب بالحق . وأن قوله وأن من العلم جهلاً ، فيكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك . وأما قوله وأن من الشعر حكماً ، فهي هذه المواضع والأمثال التي يتعظ بها الناس . وأما قوله وأن من القول عياً ، فمرتكب كلامك على من لا يريد . وقال ابن النين : مفهومه أن بعض الشعر ليس كذلك ، لأن من ، تبعية . ووقع في حديث ابن عباس عند البخاري في « الأدب المفرد » ، وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه بلفظه أن من الشعر حكماً ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود ، وأخرجه أيضاً من حديث بريدة مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبو بكر : ربما قال الشاعر الكلمة الحكيمة . وقال ابن بطال : ما كان في الشعر والرجو ذكر الله تعالى وتعظيم له ووجدانيته وإثبات طاعته والاستسلام له فهو حسن مرغّب فيه ، وهو الخزانة في الحديث بأنه حكمة ، وما كان كذباً وغلطاً فهو مذموم . قال الطبري : في هذا الحديث رد على من كره الشعر مطلقاً واحتج بقول ابن مسعود : الشعر مزامير الشيطان ، وعن مسروق أنه تمثل بأول بيت شعر ثم سكت ، فقيل له فقال : أخاف أن أجد في صفيق شعراً ، وعن أبي أمامة رفعه : أن إبليس لما أهبط إلى الأرض قال : رب اجعل لي قرآناً ، قال قرآنك الشعر ، ثم أجاب عن ذلك بأنها أخبار وأمية ، وهو كذلك ، لحديث أبي أمامة فيه على بن يزيد الهاتفي وهو ضعيف ، وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والاكتثار منه كما سيأتي تقريره بعد باب ، وبدل على الجواز سائر أحاديث الباب . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن عمر بن الشريد عن أبيه قال : استنشدني النبي ﷺ من شعر أمية بن أبي الصلت فأنشدته حتى أنشدته مائة قافية . وعن مطرف قال : سمعت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فقل منزل نوله إلا وهو ينشدني شعراً . وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين أنهم قالوا الشعر وأنشدوه واستنشدوه . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن خالد بن كيسان قال : كنت عند ابن عمر فوقف عليه إياس بن خيثمة فقال : ألا أنشدك من شعري ؟ قال : بلى ولكن لا تنشدني إلا حسناً . وأخرج ابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سلة بن عبد الرحمن قال : لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ متحرفين ولا متجاوزين ، وكانوا يقتنشدون الأشعار في مجالسهم ويذكرون أمر جاهليتهم ، فإذا أريد أحدهم على شيء من دينه دارت حاليق عينيه ، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كنت أجالس أصحاب رسول الله ﷺ مع أبي في المسجد فيقتنشدون الأشعار ويذكرون حديث الجاهلية ، وأخرج أحمد وابن أبي شيبة والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتذكرون الشعر وحديث الجاهلية عند رسول

الله ﷺ فلا ينهام ، وربما يتبسم ، . الحديث الثاني ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( سمعت جندبا ) في رواية أبي عوانة عن الاسود الماضية في أوائل الجهاد . جندب بن سفيان البجلي ، . قوله ( بينما النبي ﷺ يمشي ) في رواية أبي عوانة . كان في بعض المشاهد ، وفي رواية شعبة عن الاسود ، خرج الى الصلاة ، وأخرجه الطيالسي وأحمد في رواية ابن عيينة عن الاسود عن جندب . كذبت مع النبي ﷺ في غار ، . قوله ( فمعه ) بالعين المهملة والثاء المشددة . قوله ( فقال : هل أنت إلا اصبع دميت ) وفي سبيل الله ما لقيت ( هذان قسيان من رجز والتاء في آخرهما مكسورة على وفق الشعر ، وجزم الكرمانى بأنهما في الحديث بالسكون وفيه نظر ، وزعم غيره أن النبي ﷺ تعمد إسكانهما ليخرج القسمين عن الشعر ، وهو مردود فإنه يصير من ضرب آخر من الشعر وهو من ضروب البحر الملقب الكامل ، وفي الثاني زحاف جائز . قال عياض : وقد غفل بعض الناس فروى دميت و لقيت بغير مد ظالف الرواية ليسلم من الاشكال فلم يصب ، وقد اختلف هل قاله النبي ﷺ ممثلا أو قاله من قبل نفسه غير قاصد لانشائه لخرج موزونا ، وبالأول جزم الطبري وغيره ، ويؤيده أن ابن أبي الدنيا في «حاشية النفس» ، أوردهما لعبد الله بن رواحة فذكر أن جعفر بن أبي طالب لما قتل في غزوة مؤتة بعد أن قتل زيد بن حارثة أخذ اللواء عبد الله بن رواحة فقالنل فأصيب إصبعه ، فارتجز وجعل يقول هذين القسمين وزاد :

يا نفس إن لا تقتلى تموتى هذى حياض الموت قد صليت  
وما تمنيت فقد لقيت إن تفعل فعلمها هديت

وهكذا جزم ابن التين بأنهما من شعر ابن رواحة . وذكر الواقدي أن الوليد بن الوليد بن المغيرة كان رافق أبا بصير في صلح الحديبية على ساحل البحر ، ثم إن الوليد رجع الى المدينة فمثر بالحرة فانقطعت إصبعه فقال هذين القسمين . وأخرجه الطبراني من وجه آخر موصول بسند ضعيف . وقال ابن هشام في زيادات السيرة «حدثني من أتى به أن النبي ﷺ قال : من لي بعباس بن أبي ربيعة ، فقال الوليد بن الوليد أنا ، فذكر قصة فيها «مثر قدميت إصبعه فقالها» وهذا إن كان محفوظا احتمل أن يكون ابن رواحة ضمنهما شعره وزاد عليهما ، فإن قصة الحديبية قبل قصة مؤتة ، وقد تقدم نحو هذا الاحتمال في أوائل غزوة خيبر في الرجز المنسوب لعامر بن الأكوع ، اللهم لولا أنت ما امتدنا ، وأنه نسب في رواية أخرى لابن رواحة . وقد اختلف في جواز تمثيل النبي ﷺ بشيء من الشعر وانشاده حاكيا عن غيره . فالصحيح جوازه . وقد أخرج البخاري في «الادب المفرد» ، والترمذي وصححه والنسائي من رواية المقدم بن شريح عن أبيه «قلت لعائشة : أكان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر ؟ قالت : كان يتمثل من شعر ابن رواحة : وبأقربك بالأخبار من لم تزود» ، وأخرج ابن أبي شيبة نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أيضا من مرسل أبي جعفر الخطمي قال «كان رسول الله ﷺ يثني المسجد وعبد الله بن رواحة يقول : أفلح من يعالج المساجدا . فيقولها رسول الله ﷺ . فيقول ابن رواحة : ينلو القرآن قائما وقاعدا ، فيقولها رسول الله ﷺ ، وأما ما أخرجه الخطيب في التاريخ عن عائشة :

تفادل بما تهوى تكن ، فلقنا . يقال لشيء . كان الا تحققا

قال : وإنما لم يعربه لثلا يكون شعرا ، فهو شيء لا يصح . ومما يدل على وهامه التعليل المذكور ، والحديث

الثالث في الباب يؤيد ذلك ، وأنه عليه السلام كان يجوز له أن يحكي الشعر عن ناظمه . وقد تقدم في غزوة حنين قوله عليه السلام :  
 و أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ، وأنه دل على جواز وقوع الكلام منه منظوما من غير قصد إلى ذلك  
 ولا يسمى ذلك شعرا . وقد وقع الكثير من ذلك في القرآن العظيم ، لكن غالبا أشطار أبيات والقليل منها وقع  
 وزن بيت تام ، فن التام قوله تعالى ﴿ الحمدون السائحون الراكعون الساجدون - أوتيت من كل شيء ولها عرش  
 عظيم - مسلمات مؤمنات قانتات تاتيات عابدات سائحات - فراخ إلى أهلها فجاء بهجل سمين - نبي عبادي أني أنا الغفور  
 الرحيم - ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون - قل للذين كفروا إن يذنبوا يغفر لهم - وجفان كالجوابي وقذور  
 راسيات - واتقون يا أولي الألباب - ان هذا لرزقنا ما له من نفاد - تظاهرون عليهم بالأثم والعدوان - فأقم  
 وجهك للدين حنيفا فطرة الله - ومن الليل فسبحه وأدبار النجوم . وكذلك السجود - والله يهدي من يشاء إلى  
 صراط مستقيم - اني وجدت امرأة تملككم وأوتيت من كل شيء ولها - يا أيها التائبون فيه سكينه من ربكم وبقية  
 مما ترك - وأزواج مطهرة ورضوان من الله - ويخزم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين - ولقد ضل قبلهم  
 أكثر الأوابين - ودانية عليهم ظلالها وذلقت أطوافها تنذيلها - وبأكلون الثروات أكلا لما يحبون المال حبا جما ﴿  
 والوار في كل منهما وان كانت زائدة على الوزن لكتفه يجوز في النظم ويسمى الخزم بالزاي بعد الحاء المعجمة . وأما  
 الأشطار فكثيرة جدا فمنها ﴿ فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر - أيقضي الله أمرا كان مفعولا - فأصبحوا  
 لا ترى إلا مساكنهم - في أمة قد خلت من قبلها أئمة - فذا لسن الذي لمتني فيه - فابذ إليهم على سواء - ادخلوها  
 بسلام آمنين - انه كان وعده مفعولا - حسدا من عند أنفسهم - ألا بعدا لعاد قوم هود - ويعلم ما جرحت بالنار -  
 وترام يعرضون عليها - وكفى الله المؤمنين القتال - والله أركسهم بما كسبوا - حتى يخوضوا في حديث غيره - قل هو  
 الرحمن أمانه - ألا إلى الله تصير الأمور - نصر من الله وفتح قريب - ذلك تقدير العزيز العليم - نقذف بالحق  
 على الباطل - اليوم أكملت لكم دينكم - يا أيها الناس اتقوا ربكم - لنن شكرتم لأزيدنكم - قتل الإنسان ما أكفره -  
 ثاني اثنين إذ هما في الغار - قد علمنا ما تنقص الأرض منهم - إن قارون كان من قوم موسى - ان ربى يكيدهن  
 عليهم - وينصرك الله نصرا عزيزا - خلق الإنسان من علق - وآخر دعوانه أن الحمد لله - وأحلوا قومهم دار البوار -  
 ولا تقتلوا النفس التي حرم الله - التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون - قل للذين  
 كفروا ان يذنبوا يغفر لهم - كلما أضاء لهم - ونحشر المجرمين يومئذ - يا أيها الإنسان انك كادح - يا أيها الإنسان ما  
 خورك - وهب لنا من لدنك رحمة - وينصرك الله نصرا عزيزا - والطير محشورة كل له أبواب - وعندهم قاصرات  
 الطرف أتراب - فان عدنا فانا ظالمون - زلزلة الساعة شيء عظيم - أنطعم من لو يشاء الله أطعمه - سمرات التخييل  
 والاعجاب - ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴿ ومن التام أيضا ﴿ وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس . ونزلناه تنزيلا ﴿  
 وإذا انتهى إلى « الناس » تم أيضا . وأيضاً ﴿ انتفرا على الناس ونزلناه تنزيلا ﴿ وقيل في الجواب عن الحديث :  
 ان وقوع البيت الواحد من القصص لا يسمى شعرا ، ولا يسمى قائله شاعرا . الحديث الثالث حديث أبي هريرة :  
 « أصبى كلمة قالها الشاعر ، تقدم شرحه في أيام الجاهلية ، وقوله « عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وقع في رواية  
 زائدة بن قدامة « عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة ، به وزاد بعد قوله كلمة لبيد : هم تمثل  
 أوله وترك آخره . وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن زائدة مثل رواية « فيان ومن تابعه وهو المحفوظ . الحديث

الرابع حديث سبله بن الاكوع في قصة عامر بن الاكوع ، تقدم شرحه مستوفى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وقوله فيه : وكان عامر رجلا شاعرا فنزل يحدو بالقوم ، يؤخذ منه جميع الترجمة لاشتغاله على الشعر والرجز والحداء ويؤخذ منه الرجز من جملة الشعر ، وقوله : اللهم لولا أنت ما اهتدينا ، قال ابن التين : هذا ليس بشعر ولا رجز لأنه ليس بموزون ، وليس كما قال بل هو رجز موزون ، وإنما زيد في أوله سبب خفيف ويسمى الحزوم بالمعجمة تين وقوله : فأغفر فداء لك ما اقتضينا ، أما فداء فهو بكسر الفاء والممد منون ، ومنهم من يقوله بالفهم ، وشرط اتصاله بحرف الجر كالذي هنا . قاله ابن التين : وقال المازري لا يقال لله فداء لك لأنما كلته نستعمل عند توقع مكروه لشخص فيختار شخص آخر أن يحمل به دون ذلك الآخر ويفديه ، فهو إما مجاز عن الرضا كأنه قال : نفسي مبذولة لرضاك أو هذه الكلمة وقعت خطايا لسامع الكلام ، وقد تقدم له توجيه آخر في غزوة خيبر . وقال ابن بطال : معناه اغفر لنا ما ارتكبناه من الذنوب ، وفداء لك دعاء أي افدنا من عقابك على ما اقترفنا من ذنوبنا ، كأنه قال : اغفر لنا وافدنا منك فداء لك ، أي من عندك فلا تعاقبنا به . وحاصله أنه جعل اللام للتعيين مثل هيت لك ، واستبدل بجواز الحداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب ، وهو ضرب من التشديد بصوت فيه تمطيط ، وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقا بالألحان التي تشتمل عليها الموسيقى ، وفيه نظر . وقال الماوردي : اختلاف فيه ، فأباحه قوم مطلقا ، ومنعه قوم مطلقا ، وكرهه مالك والشافعي في أصح القولين ، ونقل عن أبي حنيفة المنع ، وكذا أكثر الحنابلة . ونقل ابن طاهر في كتاب السماع ، الجواز عن كثير من الصحابة ، لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا في النصب المشار إليه أولا . قال ابن عبد البر : الغناء الممنوع ما فيه تمطيط وفساد لوزن الشعر طلبا لضرب وخروجا من مذهب العرب . وإنما وردت الرخصة في الضرب الأول دون الألحان المعجم . وقال الماوردي : هو الذي لم يزل أهل الحجاز يرضون فيه من غير فكثير إلا في حالتين : أن يكثروا منه جدا وأن يصحبه ما يمنعه منه . واحتج من أباحه بأن فيه ترويحاً للنفس ، فإن فعله ليقوى على الطاعة فهو مطيع أو على المعصية فهو عاص ، وإلا فهو مثل المنزه في البستان . والتفرج على المارة . وأطلب الغزالي في الاستدلال ، وعصاه أن الحداء بالرجز والشعر لم يزل يفعل في الحضرة النبوية ، وربما التمس ذلك ، وليس هو إلا أشتار توزن بأصوات طيبة والألحان موزونة ، وكذلك الغناء أشعار موزونة تؤدي بأصوات مستلذة والألحان موزنة . وقد تقدم له بوجه آخر في غزوة خيبر (١)

قوله ( إسماعيل ) هو ابن علي . قوله ( أتى النبي ﷺ على بعض فساته ) يأتي في « باب » هـ ، في رواية حماد بن زيد عن أبوب أن رسول الله ﷺ كان في سفر ، وفي رواية شعبة عن ثابت عن أنس ، نرى منزله لحديث الحادي ، وسيأتي ذلك في « باب المعارض » وأخرجه القسائي وإسماعيل عن طريقين . وكان معهم سائق واحد . ولأبي داود الطيالسي عن حماد بن سبله عن ثابت عن أنس : كان أنجشة يحدو بالنساء ، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال ، وأخرجه أبو عوانة من رواية عبد الله بن عمر ، وفي رواية قتادة عن أنس : كان للنبي ﷺ حداد يقال له أنجشة وكان حسن الصوت ، وسيأتي في « باب » ربيع ، وفي رواية وهيب : وأنجشة غلام النبي ﷺ يسوق بينه ، وفي رواية حميد عن أنس ، فاشتد بين في الدياق ، أخرجه أحمد عن ابن عدي عنه ، وفي رواية حماد

ابن سلة عن ثابت ، فإذا أضفت الإبل ، وهي بعين مبهمة ونون وقاف أى أسرعت وزنه ومعناه ، والعنق بفتححتين قد تقدم بيانه في كتاب الحج . **قوله** ( ومعين أم سليم ) في رواية حميد عن أنس عند الحارث ، وكان يحدو بأמהات المؤمنين ونسائهم ، وفي رواية وهيب عن أيوب كاسياني بعد عشرين بابا ، كانت أم سليم في الثقل ، وفي رواية سليمان التيمي عن أنس عند مسلم ، كانت أم سليم مع نساء النبي ﷺ ، أخرجه من طريق يزيد بن زريع عنه ، وأخرجه النسائي من طريق زهير والراهمري في الامثال ، من طريق حماد بن مسعدة كلاهما عن سليمان فقال : « من أنس عن أم سليم ، جملة من مسند أم سليم ، والاول هو المحفوظ ، وحكى عياض أن في رواية السمرقندي في مسلم ، أم سلة ، بدل أم سليم قال وقوله في الرواية الاخرى « مع نساء النبي ﷺ » ، يقوى أنها ليست من نسائه . قلت : وتضاف الروايات على أنها أم سليم يقضى بأن قوله أم سلة تصحيف . **قوله** ( فقال ويحك يا أنجشة ) في رواية حماد كان في سفر له وكان غلام يحدو بين يقال له أنجشة ، وسيأتي في باب المعارض ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه كان في بعض أسفاره وغلام أسود ، وفي رواية للنسائي عن قتبية عن حماد ، وغلام له يقال له أنجشة ، وهو بفتح الحمد وسكون النون وفتح الجيم بعدها شين معجمة ثم هاء تأنيث ، ووقع في رواية وهيب « يا أنجش » على الترخيم ، قال البلاذري : كان أنجشة حبشيا يكنى أبا مارية . وأخرج الطبراني من حديث واللة أنه كان ممن نفاهم النبي ﷺ من المخنثين . **قوله** ( رويك ) كذا للاكثر وفي رواية سليمان التيمي « رويدا » ، وفي رواية شعبة « ارفق » ، ووقع في رواية حميد « رويك ارفق » جمع بينهما رويدا في « جزء الانصاري » عن حميد . وأخرجه الحارث عن عبد الله بن بكر عن حميد فقال « كذلك سوقك » وهي بمعنى كفالك . قال عياض : قوله رويدا منصوب على أنه صفة لمخدوف دل عليه اللفظ أى سق سوقا رويدا ، أو احد حدوا رويدا . أو على المصدر أى أورد رويدا مثل ارفق رافقا ، أو على الحال أى سر رويدا ، أو رويك منصوب على الاغراء ، أو مفعول بفعل مضمّر أى الزم وفكك ، أو على المصدر أى أورد رويك . وقال الراغب : رويدا من أورد يرود كأمهل يمهل وزنه ومعناه ، وهو من الرود بفتح الراء وسكون فافيه وهو التردد في طلب الشيء برفق راد وارتاب ، والرائد طالب السكك ، ورادت المرأة تزود اذا مضت على هينها . وقال الراهمري : رويدا تصغير رود وهو مصدر فعل الرائد ، وهو المجهول في طلب الشيء ، ولم يستعمل في معنى المهمة الا مصفرا ، قال وذكر صاحب « العين » أنه إذا أريد به معنى التزويد في الوعيد لم ينون . وقال السهيلي : قوله رويدا أى ارفق ، جاء بلفظ التصغير لأن المراد التقليل أى ارفق قليللا ، وقد يكون من تصغير المرخم وهو أن يصغر الاسم بعد حرف الواو كما قالوا في أسود سويد فكذا في أورد رويد . **قوله** ( سوقك ) كذا للاكثر وفي رواية حميد « سيرك » وهو بالنصب على نزح الخافض أى ارفق في سوقك ، أو سقمن كسوقك . وقال القرطبي في « المفهم » : رويدا أى ارفق ، وسوقك مفعول به . ووقع في رواية مسلم « سوقا » وكذا الاسماعيل في رواية شعبة ، وهو منصوب على الاغراء بقوله ارفق سوقا ، أو على المصدر أى سق سوقا . وقرأت بخط ابن الصائغ المتأخر : رويك إما مصدر والسكاف في محل خفض ، ولما اسم فعل والسكاف حرف خطاب ، وسوقك بالنصب على الوجهين والمراد به حدودك إطلاقا لاسم المسبب على السبب . وقال ابن مالك : رويك اسم فعل بمعنى أورد أى أمهل ، والسكاف المتصلة به حرف خطاب ، وفتحة داله بنائية . ولك أن تجعل رويك مصدرا مضافا الى السكاف فاصبها سوقك وفتحة داله على هذا إعرابية . وقال أبو البقاء : الوجه

النصب برويدا والتقدير أمهل سوفك ، والكاف حرف خطاب وليست اسما ، ورويدا يتعدى الى مفعول واحد قوله ( بالقوارير ) في رواية هشام عن قتادة ، ورويدك سوفك ولا تكسر القوارير ، وزاد حماد في روايته عن أيوب قال أبو فلانة : يعنى النساء ، ففي رواية هشام عن قتادة ، ولا تكسر القوارير ، قال قتادة : يعنى ضعفة النساء والقوارير جمع قارورة وهى الزجاجية سميت بذلك لاستقرار الشراب فيها . وقال الرامهرمزي : كنى عن النساء بالقوارير لراقتن وضعفن عن الحركة ، والنساء يشبهن بالقوارير فى الرقة واللطافة وضعف البنية ، وقيل : المعنى سقمن كسوفك القوارير لو كانت محمولة على الابل ، وقال غيره : شبهن بالقوارير لسرعة انقلابهن عن الرضا ، وقلة دوامهن على الوفاء ، كالقوارير يسرع اليها الكسر ولا تقبل الجبر ، وقد استعملت الشعراء ذلك ، قال بشار :

أرفق بعمرى اذا حركت لسبته فانه عربى من قوارير

قال أبو فلانة : فتكلم النبي ﷺ بكلمة لو تكلم بها بعضكم لاجتمعوا عليه : قوله « سوفك بالقوارير » قال الداودى : هذا قاله أبو فلانة لأهل العراق لما كان عندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل . وقال الكرماني : لعله نظر الى أن شرط الاستعارة أن يكون وجه الشبه جليا ، وليس بين القارورة والمرأة وجه التشبيه من حيث ذاتهما ظاهر ، لكن الحق أنه كلام فى غاية الحسن والسلامة من العيب ؛ ولا يلزم فى الاستعارة أن يكون جلاء وجه الشبه من حيث ذاتهما ، بل يكفى الجلاء الحاصل من القران الحاصلة ، وهو هنا كذلك . قال : ويحتمل أن يكون قصد أبى فلانة أن هذه الاستعارة من مثل رسول الله ﷺ فى البلاغة ، ولو صدرت من غيره عن بلاغة له لاجتمعوا . قال وهذا هو اللائق بمنصب أبى فلانة . قلت : وليس ما قاله الداودى بعيدا ولكن المراد من كان ينقطع فى العبارة ويتجنب الالفاظ التى تشتمل على شيء من الهزل وقريب من ذلك قول شداد بن أوس الصحابي لطلحة : اقتنا بسفرة نصبت بها ، فأنكرت عليه ، أخرجه أحمد والطبرانى . قال الخطابى : كان أنجشة أسود وكان فى سوقه عنف ، فأمره أن يرفق بالمطايا . وقيل كان حسن الصوت بالحداء فكروه أن تسمع النساء الحداء فإنه حسن الصوت يحرك من النفوس ، فذهب ضعف عزائمه وسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير فى سرعة الكسر اليها . وجزم ابن بطال بالاول فقال : القوارير كناية عن النساء اللاتي كن على الابل التى تساق حينئذ ، فأمر الحدادى بالرفق فى الحداء لانه يحث الابل حتى تسرع فإذا أسرع لم يؤمن على النساء السقوط ، وإذا مشى رويدا أمن على النساء السقوط . قال : وهذا من الاستعارة البدعية ، لأن القوارير أسرع شيء تكسيرا ، فأفادت الكناية من العوض على الرفق بالنساء فى السير ما لم تفده الحقيقة لو قال أرفق بالنساء . وقال الطبري : هى استعارة لأن المشبه به غير المذكور ، والقريضة حالية لا مقالية ، ولفظ الكسر ترشيح لها . وجزم أبو عبيد الهروى بالثاني وقال : شبه النساء بالقوارير لضعف عزائمه ، والقوارير يسرع اليها الكسر ، تخشى من سماعين النسيب الذى يحدوه أن يقع بقلوبهن منه ، فأمره بالكف ، فشبه عزائمه بسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير فى إصراع الكسر اليها . ورجح هياض هذا الثانى فقال هذا أشبه بمساق الكلام ، وهو الذى يدل عليه كلام أبى فلانة ، والا فلا جبر عن السقوط بالكسر لم يعبه أحد . وجوز القرطبي فى المفهم ، الأمرين فقال : شبهن بالقوارير لسرعة تأثيرهن وعدم تجلدهن ، تخاف عليهن من حث السير بسرعة السقوط أو التألم من كثرة الحركة والاضطراب الناشئ.

عن السرعة ، أو عاف عليهم الفتنة من سماع النسييد . قلت : والراجح عند البخاري الثاني ، ولذلك أدخل هذا الحديث في « باب المعارض » ، ولو أريد المعنى الأول لم يكن في لفظ القوارير تعريض

### ٩١ - باب هجاء المشركين

٦١٥٠ - **حديثنا** حدثنا عبدة أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : امتأذن حسان بن ثابت رسول الله ﷺ في هجاء المشركين . فقال رسول الله ﷺ : فكيف ينسبني ؟ فقال حسان : لأسئلك منهم كما تسأل الشجرة من قلعين » . وعن هشام بن عروة عن أبيه قال « ذهبت أسب حسان عند عائشة فقالت : لا نسبه » ، فانه كان ينافع عن رسول الله ﷺ »

٦١٥١ - **حديثنا** أصبغ قال أخبرني عهد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن شهاب أن المهيم بن أبي سنان أخبره أنه « سمع أبا هريرة في قصصه يذكر النبي ﷺ يقول : إن أخاكم لا يقول إلا رث - يعني بذلك ابن رواحة - قال :

فينا رسول الله يقول كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع  
أرانا الهدى بعد العمى ، فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع  
بيت يحافي جنبه عن فرائده إذا استنقلت بالمشركين للضاجع ،

تأبؤه عقيل عن الزهري . وقال الزبيدي عن الزهري عن سعيد والأعرج عن أبي هريرة

٦١٥٢ - **حديثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحدثنا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان بن محمد بن أبي خنيفة عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه « سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة فيقول : يا أبا هريرة ، نشدتك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول : يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أيدّه بروح القدس ؟ قال أبو هريرة : نعم ،

٦١٥٣ - **حديثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعيب عن عدي بن ثابت « عن البراء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لحسان : اجهم - أو قال : هاجهم - وجبريل معك »

**قوله** ( باب هجاء المشركين ) الهجاء والمجور بمعنى ، ويقال مجورته ولا تقل مجيته . وأشار بهذه الترجمة الى أن بعض الشعر قد يكون مستحبا ، وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أنس وقعه « جامدوا المشركين بالاسم » وتقدم في مناقب قريش الإشارة الى حديث كعب بن مالك وغيره في ذلك ، والطبراني من حديث حماد بن عامر « لما هجانا المشركون قال لنا رسول الله ﷺ : قولوا لهم كما يقولون لكم » فان



كنا لنعده إمام أهل المدينة . وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول والثاني ، **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن سلام نسبه أبو علي بن السكن وصرح به البخاري في «الادب المفرد» ، وعبد الله هو ابن سليمان ، وتقديم شرح حديث طائفة هذا في مناقب قريش . وقوله استأذن حسان ، ووقع في طريق رسالة بيان ذلك وسببه : فروى ابن وهب في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه من طريق محمد بن سيرين قال «مما روي عن المشرकिन النبي ﷺ وأصحابه ، فقال المهاجرون : يا رسول الله ألا تأمر عليا فيمحو هؤلاء القوم؟ فقال : إن القوم الذين نصرنا بأيديهم أحق أن ينصروا بألسنتهم . فقالت الانصار : أراونا والله . فإقبل فقال : فإقبل فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق ما أحب أن لي بمحمول ما بين صنعاء وبصرى ، فقال : أنت لها ، فقال لا علم لي بقريش ، فقال لأبي بكر أخبره عنهم ونقب له في مثابهم . وقد تقدم بعض هذا موصولا عن حديث عائشة وهو عند مسلم ، وقوله «لا سلك» أي لا خلصن نسبك من هجوم بحيث لا يبقى شيء عن نسبك فينال الهجو ، كالشجرة إذا أفلت لا يبقى عليها شيء من العجين . وفي الحديث جواز سب المشرک جوابا عن سبه للسليمن ، ولا يعارض ذلك مطلق النهي عن سب المشرकिन لتلاييسوا المسلمين لانه محمول على البداية به ، لا على من أجاب متصرا . وقوله في الحديث الثاني «ينافع» بقاء ومهمة أي يخاصم بالمدافعة ، والمنافع المدافع ، تقول ناغت عن فلان أي دافعت عنه . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في شعر عبد الله بن رواحة ، وقد تقدم شرحه في قيام الليل في أواخر كتاب الصلاة ، وكذا بيان متابعة عقيل ومن وصلها ورواية الزبيدي ومن وصلها . قال ابن بطال : فيه أن الشعر إذا اشتمل على ذكر الله والاعمال الصالحة كان حسنا ولم يدخل فيما ورد فيه الذم من الشعر ، قال الكرماني : في البيت الأول إشارة إلى هله ، وفي الثالث إلى عمله . وفي الثاني إلى تكميله غيره **قوله** فهو كامل مكمل . (تنبيه) : وقع للجمع في البيت الثالث «إذا استملت بالكافرين المضامع» إلا الكهفمى فقال «بالمشرकिन» واستملت بالثلثة والقاف من الثقل . وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر «استملت» بمثناة فقط وتشديد اللام قال : وهو فاسد الرواية والنظم والمعنى . قلت : وروايتنا من طريق أبي ذر متقنة وهي كالجمادة . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وأخوه أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ومحمد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية جده محمد . وقد تقدمت رواية شعيب مفردة في «باب الشعر في المسجد» في أوائل الصلاة وقرنها هنا برواية ابن أبي عتيق ولفظهما واحد ، إلا أنه قال هناك «أنشدك الله هل سمعت» ، وقال هنا «أنشدك الله» وفي رواية الكهفمى «نشدتك باقة يا أبا هريرة» ، والباقي سواء . وقد تقدم بيان الاختلاف على الزهري في شيخه في هذا الحديث هناك ، وتوجيه الجمع ، والإشارة إلى شرح الحديث ، وقوله «هل سمعت» وقال في آخره «نعم» يستفاد منه مشروعية تحملي الحديث بهذه الصيغة ، وعد المؤيد هذا الحديث في «الاطراف» من مسند حسان وهو صريح في كونه من مسند أبي هريرة ، ويحتمل أن يكون من مسند حسان . الحديث الخامس ، **قوله** (عن البراء أن النبي ﷺ قال لحسان) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة فقال فيه «عن البراء عن حسان» جملة من مسند حسان أخرجه النسائي ، وقد أوردت هذا في الملائكة من بدء الخلق معروا إلى الترمذي ، وهو سهو كأن سببه التباس الرقم ، فانه الترمذي ولفظنا ن وهما يلتسان ، وقد تقدم بيان الوقت الذي وقع ذلك فيه لحسان في المغازي في غزوة بني قريظة

## ٩٢ - باب ما يُكره أن يكون للغالب على الإنسان الشعرُ

حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن

٦١٥٤ - **حديث** عبيد الله بن موسى أخبرنا حفصة عن سالم « عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي

**ﷺ** قال : لأن يمتلئ جوف أحدكم قبيحا خيرا له من أن يمتلئ شعرا »

٦١٥٥ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح « هو أبي هريرة رضي

الله عنه قال قال رسول الله **ﷺ** : لأن يمتلئ جوف رجل قبيحا حتى يريه ، خير من أن يمتلئ شعرا »

**قوله** ( باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن ) هو في هذا الجمل متابع لأبي عبيد كما سأذكره ، ووجهه أن الذم إذا كان الامتلاء وهو الذي لا بقية لغيره معه دل على أن مادون ذلك لا بدخله الذم . ثم ذكر فيه حديث « لأن يمتلئ جوف أحدكم قبيحا خيرا له من أن يمتلئ شعرا » من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة ، وزاد أبو ذر في روايته عن الكشمي في حديث أبي هريرة « حتى يريه » وهذه الرواية ثابتة في « الأدب المفرد » عن الشيخ الذي أخرجه عنه هنا ، وكذلك رواية النسفي ، ونسبها بعضهم للاسيلي ، ولسائر رواة الصحيح « قبيحا يريه » ، باسقاط حتى ، وأخرجه مسلم وأبو دارود والترمذي وابن ماجه وأبو عوانة وابن حبان من طرق عن الأعمش في أكثرها « حتى يريه » ، ووقع عند الطبراني من وجه آخر عن سالم عن ابن عمر بلفظ « حتى يريه » أيضا . قال ابن الجوزي : وقع في حديث سعد عند مسلم « حتى يريه » وفي حديث أبي هريرة عند البخاري باسقاط « حتى » ، فعلى ثبوتها يقرأ « يريه » بالنصب وعلى حذفها بالرفع ، قال : ورأيت جماعة من المتقدمين يقرءونها بالنصب مع اسقاط حتى جريا على المألوف ، وهو غلط إذ ليس هنا ما ينصب . وذكر أن ابن الحشاش نبه على ذلك . ووجه بعضهم النصب على بدل الفعل من الفعل وإجراء إعراب يمتلئ على يريه ، ووقع في حديث عوف بن مالك عند الطحاوي والطبراني « لأن يمتلئ جوف أحدكم من عاتبه إلى لحياته قبيحا يتخضع خيرا له من أن يمتلئ شعرا » ، وسنده حسن . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم لهذا الحديث سبب ولفظه « بينما نحن نسير مع رسول الله **ﷺ** بالمرج إذ عرض لنا شاعر ينشد فقال : أمسكوا الشيطان ، لأن يمتلئ » ، فذكره . ويريه بفتح الياء آخر الحروف بعدها راء ثم ياء أخرى ، قال الأصمعي : هو من الوري بوزن لرى يقال منه رجل موري غير مهموز وهو أن يوري جوفه وأنشد « قالت له وريا إذا تنحنحنا » تدعو عليه بذلك . وقال أبو عبيد : الوري هو أن يأكل القبيح جوفه . وحكى ابن التين فيه الفتح بوزن الفري وهو قول الفراء ، وقال ثعلب : هو بالسكون المصدر ، وبالفتح الاسم . وقيل : معنى قوله « حتى يريه » أي يصيب رنته ، ولعله بأن الرنة مهموزة فإذا بنيت منه فعلا قلت راء يراه فهو مرئي انتهى ، ولا يلزم من كون أصلها مهموزا أن لا تستعمل مسهلة ، ويقرب ذلك أن الرنة إذا امتلأت قبيحا يحصل الهلاك ، وأما قوله « جوف أحدكم » فقال ابن أبي جرة يحتمل ظاهره أن يكون المراد جوفه كله وما فيه من القلب وغيره ، ويحتمل أن يريد به القلب خاصة وهو الاظهر لأن أهل الطب يزعمون أن القبيح إذا وصل إلى القلب شيء منه وإن كان بسيرا فإن صاحبه يموت لاحالة ، بخلاف غير القلب بما في

الجوف من السكب والرة . قلت : ويقوى الاحتمال الاول رواية جوف بن مالك ، لأن يمتلى جوف أحدكم من حاتته إلى لسانه ، وتظهر مناسبتة الثاني لأن مقابله - وهو الشعر - محله القلب لأنه ينشأ عن الفكر ، وأشار ابن أبي جرة إلى عدم الفرق في امتلاء الجوف من الشعر بين من ينشئه أو يتعاني حفظه من شعر غيره وهو ظاهر ، وقوله « قبحا » بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها ميملة المددة لا يخالطها دم ، وقوله « شعرا » ظاهره المصوم في كل شعر ، فكأنه مخصوص بما لم يكن مدحا حقا كدح الله ورسوله وما اشتمل على الذكر والزهد وسائر المواظ بما لا افراط فيه ، ويؤيده حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عند مسلم كما أشرت إليه فريبا ، قال ابن بطال : ذكر بعضهم أن معنى قوله « غير له » من أن يمتلى شعرا ، يعنى الشعر الذى هجى به النبى ﷺ . وقال أبو عبيد : والذى عندي في هذا الحديث غير هذا القول ، لأن الذى هجى به النبى ﷺ لو كان شطر بيت لكان كفرا ، فكأنه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه ، ولكن وجهه عندي أن يمتلى قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه ، فاما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوفه ممتلئا من الشعر . قلت : وأخرج أبو عبيد التاويل المذكور من رواية محمد بن عمار عن الشعبي مرسلًا فذكر الحديث وقال في آخره : يعنى من الشعر الذى هجى به النبى ﷺ . وقد وقع لنا ذلك موصولا من وجهين آخرين ، فعند أبي يعلى من حديث جابر في الحديث المذكور « قبحا أو دما » غير له من أن يمتلى شعرا هجيت به « وفي سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوى وابن هدى من رواية ابن السكيت عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب قال « فقالت عائشة لم يحفظ إنما قال : من أن يمتلى شعرا هجيت به » ، وابن الكلبي وأبو الحديث ، وأبو صالح شيخه ما هو الذى يقال له السمان المتفق على تخريج حديثه في الصحيح عن أبي هريرة ، بل هذا آخر ضعيف يقال له بأذان ، فلم تثبت هذه الزيادة . ويؤيد تأويل أبي عبيد ما أخرجه البخوي في « معجم الصحابة » والحسن بن سفيان في مسنده والطبراني في « الاوسط » من حديث مالك بن حمير السلي أنه شهد مع رسول الله ﷺ الفتح وغيرها وكان شاعرا فقال « يا رسول الله أفنتى في الشعر » فذكر الحديث وزاد قلت يا رسول الله امسح على رأسي ، قال فوضع يده على رأسي فقلت بيت شعر بعد ، وفي رواية الحسن بن سفيان بعد قوله « على رأسي » ثم أمرها على كبدي وبطني ، وزاد البخوي في روايته « فإن رابك منه شيء فاشرب بامرائك وامدح راحلتك » فلو كان المراد الامتلاء من الشعر لما أذن له في شيء منه . بل ذلك الزيادة الأخيرة على الإذن في المباح منه . وذكر السهيلي في غزوة ودان عن جامع ابن وهب أنه روى فيه أن عائشة رضي الله عنها تأولت هذا الحديث على ما هجى به النبى ﷺ ، وأنكرت على من حمله على المصوم في جميع الشعر ، قال السهيلي : فإن قلنا بذلك فليس في الحديث الا عيب امتلاء الجوف منه ، فلا يدخل في النهي رواية البشير على سبيل الحكاية ، ولا الاستشهاد به في اللغة . ثم ذكر استشكل أبي عبيد وقال : عائشة أعلم منه ، فإن الذى يروى ذلك على سبيل الحكاية لا يكفر ، ولا فرق بينه وبين الكلام الذى ذموا به النبى ﷺ ، وهذا هو الجواب عن صنيع ابن اسحق في إيراد بعض أشعار الكفرة في هجو المسلمين ، والله أعلم : واستدل بتاويل أبي عبيد على أن مفهوم الصفة ثابت بالغة ، لأنه فهم منه أن غير الكثير من الشعر ليس كالكثير يخص الذم بالكثير الذى دل عليه الامتلاء دون القليل منه فلا يدخل في الذم . وأما من قال إن أبا عبيد بن هذا التأويل على اجتهاده فلا يكون ناقلا للغة ، لجوابه أنه إنما فسر حديث النبى ﷺ في كتابة على ما نقله من لسان

المرء لا على ما يمرض في خاطره لما عرف من تحرزه في تفسير الحديث النبوي . وقال النووي : استدلل به على كراهة الشعر مطلقا وإن قل وإن سلم من الفحش . وتعلق بقوله في حديث أبي سعيد « خذوا الشيطان » (١) . وأجيب باحتمال أن يكون كافرا ، أو كان الشعر هو الغالب عليه ، أو كان شعره الذي ينشده اذ ذاك من المذموم . وبالجملة فهي واقعة عينية يتطرق اليها الاحتمال ولا يحوم لها فلا حجة فيها ، والحق ابن أبي جرة بامتلاء الجوف بالشعر المذموم حتى يشغله عما عداه من الواجبات والمستحبات الامتلاء من السجع مثلا ومن كل علم مذموم كالشعر وغير ذلك من العلوم التي تقسى القلب وتشغله عن الله تعالى وتحدث الشكوك في الاعتقاد وتفضي به الى التباغض والتنافس . ( تنبيه ) : مناسبة هذه المبالغة في ذم الشعر أن الذين خوطبوا بذلك كانوا في غاية الاقبال عليه والاشتغال به ، فوجرم عنه ليقبلوا على القرآن وعلى ذكر الله تعالى وعبادته ، فنأخذ من ذلك ما أمر به لم يضره ما بقي عنده مما سوى ذلك ، والله أعلم

### ٩٣ - باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » و« عَقَرَى ، حَلَقَى »

٦١٥٦ - **عروة بن بكار** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة قالت : إن أفلح أبا أبي القعيس استأذن عليا بعدما نزل الحجاب ، فقلت والله لا أذن له حتى استأذن رسول الله ﷺ ، فان أبا أبي القعيس ليس هو أرضعتي ، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس . فدخل علي رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إن للرجل ليس هو أرضعتي ؛ ولكن أرضعتني امرأته . قال انذني له فإنه منك ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ . قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول : حَرَّمُوا مِنَ الرضاعة ما يهرم من النسب »

٦١٥٧ - **عروة بن بكار** حدثنا شعبة حدثنا الحكم عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة رضي الله عنها قالت : أراد النبي ﷺ أن ينفر فأرى صفية على باب نياها كنيبة حزينة لأنها حاضت ، فقال : عَقَرَى ، حَلَقَى . لمة قريش . إنك لحابستنا . ثم قال : أكنت أفعت يوم النحر ! يعني للطواف . قالت : نعم . قال : فانقري إذا »

**قول** ( باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ يَمِينُكَ ، وعَقَرَى ، حَلَقَى » ) ذكر فيه حديثين أحاطتهما مقدما فيما ما ترجم به : أحدهما حديثها في قصة أبي القعيس في الرضاعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح في باب الإكفاء في الدين ، في شرح حديث أبي هريرة « تنكح المرأة لأربع ، الحديث . قال ابن السكيت : أصل تربت اقتبرت ، ولكنها كلمة

(١) هو في صحيح مسلم ( كتاب الفجر ) رقم ٢٢٥٩ من أبي سعيد « بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالرج ، إذ مرض شاعر بلشد ، فقال رسول الله ﷺ « خذوا الشيطان - أو أمسكوا الشيطان - لأنه يمثل جوف رجل قبيح ، خسر له من أن يمثل شعرا »

قال ولا يراد بها الدماء وإنما أراد التحريض على الفعل المذكور ، وأنه إن عاين أساء . وقال النحاس معناه ان لم تفعل لم يحصل في يديك الا التراب . وقال ابن كيسان : هو مثل جرى على أنه ان فأنك ما أسرك به افتقرت اليه ، فكأنه قال افتقرت ان فأنك ، فاختصر . وقال الداودي : معناه افتقرت من العلم . وقيل هي كلمة تستعمل في المدح عند المباينة كما قالوا قصاصر فأنك الله لقد أجاد ، وقيل غير ذلك مما تقدم بيانه في حديث أبي هريرة . ثانيهما حديثها في قصة صفية لما حاضت في الحج ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج في باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، وضبطه أبو عبيد في « غريب الحديث » ، بالقصر وبالتنوين ، وذكر في « الامثال » ، أنه في كلام العرب بالمد وفي كلام المحدثين بالقصر ، وقال أبو علي القالي : هو بالمد والقصر معا ، قالوا : والمعنى عقرها الله وحلقها . وفيه من القول نحو ما تقدم في تربت

#### ٩٤ - باب ما جاء في « زعموا »

٦١٥٨ - **حدثنا** هبة الله بن مسلة عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى أم هاني بنت أبي طالب أخبره أنه « سمع أم هاني بنت أبي طالب تقول ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تسره ، فسلمت عليه فقال : من هذه فقلت أنا أم هاني بنت أبي طالب . قال مرحبا بأم هاني . فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات مطلقاً في ثوب واحد . فلما انصرف قلت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي أنه قاتل رجلاً قد أجرته ، فلان بن هبيرة ، قال رسول الله ﷺ : قد أجرنا من أجرته يا أم هاني . قالت أم هاني : وذلك ضحى »

**قوله** ( باب ما جاء في زعموا ) كأنه يشير الى حديث أبي قلابة قال وقيل لابن مسعود : ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا ؟ قال : بئس مطية الرجل ، أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعا . وكان البخاري أشار الى ضعف هذا الحديث باخراجه حديث أم هاني وفيه قولها زعم ابن أمي ، فان أم هاني أطلقت ذلك في حق علي ولم ينكر عليها النبي ﷺ ، والاصل في زعم أنها نقال في الامر الذي لا يوقف على حقيقته . وقال ابن بطال : معنى حديث أبي مسعود أن من أكثر من الحديث بما لا يتحقق صحته لم يؤمن عليه الكذب . وقال غيره : كثرة استعمال الزعم بمعنى القول ، وقد وقع في حديث ضمام بن ثعلبة الماضي في كتاب العلم « زعم رسولك » وقد أكثر سيبويه في كتابه من قوله في أشياء يرتضيها « زعم الخليل »

#### ٩٥ - باب ما جاء في قول الرجل « ويحك »

٦١٥٩ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل حدثنا همام عن قعادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال ! اركبها . قال إنها بدنة . قال : اركبها . قال إنها بدنة . قال اركبها ويحك .

٦١٦٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول

الله ﷺ رأى رجلاً يسوقُ بَدَنَةً فقال له: اركبها. قال: يا رسول الله إنها بدنة. قال: اركبها: وبك، في الثانية  
أو في الثالثة »

٦١٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ  
أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَقَرٍّ، وَكَانَ مَعَهُ غُلَامٌ لَهُ أَسْوَدُ يُقَالُ لَهُ الْبَجَشَةُ يَجِدُوهُ، فَقَالَ  
لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ يَا ابْنَجَشَةَ، رُؤْيَاكَ بِالْقَوَارِيرِ »

٦١٦٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ  
قَالَ: « أَنِّي رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ أَخِيكَ - ثَلَاثًا. مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا  
لِأَخِيهِ فَلْيَقِلْ: أَحْسِبْ فَلَانًا وَاللَّهُ حَسِيبُهُ، وَلَا أَزْكَى عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ »

٦١٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ  
وَالضَّحَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الْخَوَيْصِرَةِ - رَجُلٌ مِنْ  
بَنِي تَمِيمٍ -: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْدِلْ. قَالَ: وَبِكَ مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟ فَقَالَ هَر: إِئِذْنِي لِي فَلَا ضَرْبَ هَذَقَةٍ.

قَالَ: لَا، إِنْ لَهُ أَصْحَابًا يَحْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ  
الرَّمِيَةِ، يُنْظَرُ إِلَى تَصَلُّهِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيهِ  
فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مُقَدِّدِهِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْفَرَسُ وَالْهَمَّ. يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنْ  
النَّاسِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ تَدْيِ الْمَرَأَةِ - أَوْ مِثْلُ الْبَهْمَةِ - تَذَرْدَرُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ لَسَمْعَتِهِ مِنْ  
النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلَى حِينِ قَاتِلِهِمْ، فَالْقَيْمَسَ فِي الْقَتْلِ فَأَتَى بِهِ عَلَى الْقَيْمَةِ الَّتِي نَمَتَ النَّبِيُّ ﷺ،

٦١٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ  
عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ  
هَاسَكَتُ. قَالَ: وَيْحَكَ! قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: أَعَيْتُ رَقَبَةً. قَالَ: مَا أَجَدُّهَا. قَالَ:  
فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: فَأَطْعِمْ مِائَتَيْنِ مِسْكِينًا. قَالَ: مَا أَجَدُّ. فَأَتَى بِمَرَقٍ، فَقَالَ:  
خُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْلَى غَيْرِ أَهْلِي؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَيْنَ طُنْجِي الْمَدِينَةَ أُخَوِّجُ مِنِّي.  
فَضَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ. قَالَ: خُذْهُ،

ثَابِتُهُ يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ « وَبِكَ »

٦١٦٥ - **حديث** سليمان بن عبد الرحمن حدثنا الوليد حدثنا أبو عمرو الأوزاعي قال حدثني ابن شهاب الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أروابيا قال : يا رسول الله ، أخبرني عن الهجرة . فقال : ويحك إن شأن الهجرة شديد ، فهل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال : فهل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم . قال : فاعمل من وراء البحار ، فإن الله لن يترك من عملك شيئا .

٦١٦٦ - **حديث** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن واقد بن محمد بن زيد قال سمعت أبي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : ويلكم - أو ويحكم ، قال شعبة : شك هو - لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض ، وقال النضر عن شعبة ويحكم ، وقال عمر بن محمد عن أبيه ويحكم ، أو ويحكم ،

٦١٦٧ - **حديث** عمرو بن حاتم حدثنا همام عن قتادة عن أنس أن رجلا من أهل البادية أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، متى الساعة قائمة ؟ قال : ويلك وما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها إلا أني أحب الله ورسوله . قال : إنك مع من أحببت . فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم . ففرحنا بومئذ فرحا شديدا . فرغلام المنيرة - وكان من أقراني - فقال : إن آخر هذا فلن يدركه الحرم حتى تقوم الساعة ، واخضره شعبة عن قتادة سمعت أنسا عن النبي ﷺ . . . .

قوله (باب ما جاء في قول الرجل ويلك) تقدم شرح هذه الكلمة في كتاب الحج عند شرح أول أحاديث الباب ، وقد قيل إن أصل ويل وي وهي كلمة تأوه فلما كثرت قولهم وي لفلان وصلوها باللام وقدروها أنها منها فأعربوها . وعن الأصمعي : ويل للتعجب على المخاطب فعله . وقال الراغب : ويل قبوح ، وقد تستعمل بمعنى التحسر . ويح ترحم . وليس استصغار . وأما ما ورد ويل واد في جهنم فلم يرد أنه معناه في اللغة ، وإنما أراد من قال الله ذلك فيه فقد استحق مقرا من النار . وفي كتاب من حدث ونسى عن مصنف بن سليمان قال قال لي أبي : أنت حدثني عن الحسن قال ويح كلمة رحمة . وأكثر أهل اللغة على أن ويل كلمة عذاب ويح كلمة رحمة . وعن الزبيدي : هما بمعنى واحد ، تقول ويح لزيد وييل لزيد . ولك أن تنصيها باختيار فعل كما أنك قلت ألزمه الله ويلا أو ويحا . قلت : وتصرف البخاري يقتضي أنه على مذهب الزبيدي في ذلك ، فانه ذكر في بعض الأحاديث في الباب ما ورد بلفظ ويل فقط وما ما ورد بلفظ ويح فقط وما وقع التردد فيهما ، ولعله رمز الى تضعيف الحديث الوارد عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في قصة د لا تجزعي من الويح فانه كلمة رحمة ، ولكن اجزعي من الويل ، أخرجه الخرائطي في مساويء الاخلاق ، بسندواه وهو آخر حديث فيه . وقال الداودي ويل ويح وليس كلمات تقولها العرب عند الذم ، قال : ويح مأخوذ من الحزن وليس من الاسى وهو الحزن . وتعقبه ابن التين بأن أهل

اللفظة إنما قالوا ويل كلمة فقال عند الحزن ، وأما قول ابن عرفة : الويل الحزن فكأنه أخذه من أن الدعاء بالويل إنما يكون عند الحزن . والاحاديث التي ساقها المؤلف رحمه الله هذا فيها ما اختلف الرواة في لفظه هل هي ويل أو ويح ، وفيها ما تردد الراوي فقال ويل أو ويح ، وفيها ما جزم فيه بأحدهما ، وبمجموعهما يدل على أن كلا منهما كلمة توجع يعرف هل المراد الدم أو غيره من السياق ، فأن في بعضها الجزم بويل وليس حمله على العذاب بظاهر . والحاصل أن الأصل في كل منهما ما ذكر ، وقد تستعمل أحدهما موضع الأخرى . وقوله وليس مأخوذ من الاسم متعقب لاختلاف تصرف الكلمتين . وذكر المصنف في الباب تسعة أحاديث تقدمت كلها : الحديث الأول والثاني لابي هريرة وأنس في قوله يَلِيلُ لسائق البدنة داركها ويلك ، هذا لفظ أنس . زاد في رواية أبي هريرة في الثانية أو في الثالثة ، وقد تقدم شرحه في باب ركوب البدن ، من كتاب الحج ، وما وقع في حديث أنس من اختلاف ألفاظه في قوله ثلاثا أو في الثالثة أو الرابعة وهل قال له ويلك أو ويحك . الحديث الثالث حديث أنس في قصة أنجشة ، وقد تقدم شرحه قريبا قبل أربعة أبواب . الحديث الرابع حديث أبي بكره « أننى رجل » وفيه « ويلك قطعت عنق أخيك » وقد تقدم شرحه في « باب ما يكره من التجاح » . الحديث الخامس حديث أبي سعيد في قصة ذي الخويصرة وقوله « يا رسول الله اعدل » قال : ويلك من يعدل إذا لم أعدل ، وقد تقدم بعض شرحه في علامات النبوة وفي أواخر المغازي ، ويأتى تمامه في استقامة المرتدين . وقوله هنا « على حين فرقة » بالحاء المهملة المكسورة والنون ، ووقع في رواية الكشمي « خير فرقة » بخاء معجمة وراء . والضحاك المذكور في السند هو ابن شرحبيل المشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء منسوب الى بطن من همدان . الحديث السادس حديث أبي هريرة في الذي وقع على امرأته في رمضان . وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام ، وأورده هنا لقوله في بعض طرقه « فقال ويلك » كما سيأتي . وقوله عبد الله هو ابن المبارك ، وقوله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني الزهري فيه رد على من أهل هذه الطريق بأن الأوزاعي لم يسمعه من الزهري لرواية عقبة بن علقمة له عن الأوزاعي قال « بلغني عن الزهري » هكذا روينا في الجزء الثاني من حديث أبي العباس الاصم ، وعقبة لا بأس به فيحتمل أن يكون الأوزاعي لقي الزهري لحدثه به بعد أن كان بلغه منه لحدث به على الوجهين ، وقوله « ما بين طني المدينة » بضم الطاء والمهملة وسكون النون بعدها موحدة تشية طنب أى ناحيتي المدينة ، قال ابن التين : ضبط في رواية الشيخ أبي الحسن بفتحيتين وفي رواية أبي ذر بضميتين ، والأصل ضم النون وتسكن تحفيها ، وأصل الطنب الحبل للخيمة فاستعير للطرف من الناحية . وقوله « أحوج منى » وقع في رواية الكشمي « أفقر » وقوله في آخره « وقال خذ » في رواية الكشمي « ثم قال أطعمه أهلك » . قوله ( تابعه يونس ) يعنى ابن يزيد ( عن الزهري ) يعنى بسنده في قوله « فقال ويحك » قال وقعت على أهلى ، وهذه المتابعة وصلها البهقي من طريق عتبة بن خالد عن يونس بن يزيد عن الزهري بتمامه ، وقال في روايته « فقال ويحك وما ذاك » ؟ قوله ( وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري ويلك ) يعنى بدل قوله ويحك . وهذا التعليق وصله الطحاوي من طريق الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب الزهري بسنده المذكور فيه « فقال مالك ويلك » قال : وقعت على أهلى . . الحديث السابع حديث أبي سعيد في رواية الوليد هو ابن مسلم . قوله ( أخبرني عن الهجرة ) قال : ويحك إن الهجرة شأنها شديد الحديث وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة » وإن الهجرة كانت واجبة على أهل مكة على الاعيان قبل فتح مكة



فكان النبي ﷺ يحذرهم شدة الهجرة ومفارقة الاهل والوطن ، وقد تقدم شرح حديثه ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » وقوله « من وراء البحار ، بموحدة ثم مهملة الاكثر أى من وراء القرى ، والقرية يقال لها البحرة لاتساعها ، ووقع في رواية الكشي معنى بمثناة ثم جيم وهو تصحيف ، وقوله « ان يترك » بفتح أوله وسكون ثانيه من الترك واليكاف أصلية ، وبفتح أوله وكسر ثانيه ونصب الراء وفتح الكاف أى لن ينقصك . الحديث الثامن حديث ابن عمر ، قوله ( قال وبلغكم أو ويحكم قال شعبة شك هو ) يعنى شيخه واقد بن محمد . قوله ( وقال الزهرى ) هو ابن شميل ( عن شعبة ) يعنى بهذا السند ( ويحكم ) يعنى لم يشك . وقوله ( وقال عمر بن محمد ) هو أخو واقد المذكور . قوله ( عن أبيه ) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر ( وبلغكم أو ويحكم ) يعنى مثل ما قال أخوه واقد ، فدل على أن الشك فيه من محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر أو من فوقه ، وقد تقدمت طريق عمر هذه موصولة إلى أواخر المغازي من طريق ابن وهب عنه ، وتقدم حديث عمر هذا من وجه آخر عن ابن عمر مطولا في « باب قوله : يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم » ويأتى شرحه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث التاسع ، قوله ( همام عن قتادة عن أنس ) صرح شعبة في روايته عن قتادة بسماعه له من أنس ، ويأتى بيانه عقب هذا . قوله ( ان رجلا من أهل البادية ) في رواية الزهرى عن أنس عند مسلم « ان رجلا من الأهراب » وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس عنده نحوه ؛ وفي رواية سالم بن أبي الجعد الآتية في كتاب الاحكام عن أنس « بينما أنا والنبي ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلا عند صدة المسجد » وقد بينت في مناقب عمر انه ذو الخويصرة التامى الذى بال في المسجد ، وأن حديثه بذلك مخرج عند الدارقطنى ، وأن من زعم انه أبو موسى أو أبو ذر فقد وهم قائمها وانه اشتراك في معنى الجواب وهو أن المرء مع من أحب ، فقد اختلف سؤالها فان كلام ابن موسى وابن ذر انما سأل عن الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم ، وهذا سأل متى الساعة ؟ قوله ( متى الساعة قائمة ) يجوز فيه الرفع والنصب . وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « متى تقوم الساعة » ؛ وكذا في أكثر الروايات . قوله ( وبلك وما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها ) زاد معمر عن الزهرى عن أنس عند مسلم « من كثير عمل أحد عليه نفسى » وفي رواية سفيان عن الزهرى عند مسلم « فلم يذكر كثيرا » وفي رواية سالم بن أبي الجعد المذكورة « فكان الرجل استسكان ثم قال : ما أعددت من كبير صلاة ولا صوم ولا صدقة . قوله ( إلا انى أحب الله ورسوله ) قال السكرمانى : هذا الاستثناء يحتمل أن يكون متصلا وان يكون منقطعا . قوله ( انك مع من أحببت ) أى ملحق بهم حتى تكون من ذمتهم ، وبهذا يندفع إيراد أن منازلهم متفاوتة فكيف نصع المعية ؛ فيقال ان المعية تحصل بمجرد الاجتماع في شئ ما ولا تلزم في جميع الأشياء ، فاذا اتفق أن الجميع دخلوا الجنة صدقت المعية ، وان تفاوتت الدرجات . ويأتى بقية شرحه في الباب الذى بعده . قوله ( فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم ) هذا يؤيد ما بينت به المعية لأن درجات الصحابة متفاوتة . قوله ( ففرحنا بومئذ فرحا شديدا ) في رواية أخرى عن أنس « فلم أر المسلمين فرحوا فرحا أشد منه » . قوله ( فر غلام للغبيرة ) في رواية مسلم « للغبيرة بن شعبة » أخرجه من رواية عفان عن همام قال « مر غلام ، ولم يذكر ما قبله من هذه الطريق . قوله ( وكان من أقرانى ) أى مثلى فى السن ، قال ابن التين : القرن المثل فى السن « وهو بفتح القاف وبكسرهما المثل فى الشجاعة قال : وفعل بفتح أوله وسكون ثانيه إذا كان صحيحا لا يجمع على أفدال إلا ألفاظ لم يعدوا هذا فيها .

ووقع في رواية معبد بن هلال عند مسلم عن أنس وذلك الغلام من اترابي يومئذ ، والأترا بجمع ترب بكسر  
المثناة وسكون الراء ، بعدها موحدة وهم المناولون ، شبهوا بالأترا ب التي هي ضلوع الصدر . ووقع في رواية الحسن  
عن أنس في آخره : وأنا يومئذ بعد غلام ، قال ابن بركوال اسم هذا الغلام محمد ، واحتج بما أخرجه مسلم من  
رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس : أن رجلا سأل النبي ﷺ : متى تقوم الساعة ؟ وغلام من الانصار يقال  
له محمد ، الحديث . قال : وقيل اسمه سعد . ثم أخرج من طريق الحسن عن أنس : أن رجلا سأل عن الساعة - فذكر  
حديثا - قال فنظر الى غلام من دوس يقال له سعد ، وهذا أخرجه البارودي في الصحابة ، وسنده حسن ، وأخرجه  
أيضا من طريق أبي قلابة عن أنس نحوه ، وأخرجه ابن منده من طريق قيس بن وهب عن أنس وقال فيه : مر  
سعد النوسي ، قال ورواه قره بن خالد عن الحسن فقال فيه : فقال لثاب من دوس يقال له ابن سعد . قلت :  
وقد وقع عند مسلم في رواية معبد بن هلال عن أنس : ثم نظر الى غلام من أزد شنوءة ، فيحتمل التعمد ، أو كان  
اسم الغلام سعدا ويدعى محمدا أو بالعكس ، ودوس من أزد شنوءة فيحتمل أن يكون سالف الانصار . قوله ( فقال )  
أن آخر هذا فلم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة ) في رواية الكشميني : فلن ، وكذا مسلم وهي أولى . وفي  
رواية حماد بن سلمة : أن بعث هذا الغلام فعسى أن لا يدركه الهرم ، وفي رواية معبد بن هلال : لئن عمر هذا لم  
يدركه الهرم ، كذا في الطرق كلها باسناد الادراك للهرم ، ولو أسند للغلام لكان سافها ، ولكن أشير بالاول الى  
أن الاجل كالمقاصد المخصوص . قوله ( حتى تقوم الساعة ) وقع في رواية البارودي التي أشرت اليها بدل قوله حتى  
تقوم الساعة : لا يبقى منكم عين تطرف ، وهذا يتضح المراد . وله في أخرى : ما من نفس منقوسة يأتي عليها مائة  
سنة ، وهذا نظير قوله ﷺ في الحديث الذي تقدم بيانه في العلم انه قال لاصحابه في آخر عمره : أرايتكم ليلتكم  
هذه ، فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد ، وكان جماعة من أهل ذلك  
العصر يظنون ان المراد أن الدنيا تنقضي بعد مائة سنة ، فلذلك قال الصحابي : فوهل الناس فيما يتعدون من مائة  
سنة ، وانما أراد ﷺ بذلك انحراف قرنه ، أشار إلى ذلك عياض مختصرا . قلت : ووقع في الخارج كذلك فلم  
يبقى من كان موجودا عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة موته أحد ، وكان آخر من رأى النبي ﷺ  
موتا أبو الطفيل عامر بن وائلة كما ثبت في صحيح مسلم ، وقال الاسماعيلي بعد أن قرر أن المراد بالساعة ساعة الذين  
كانوا حاضرين عند النبي ﷺ وأن المراد موتهم وأنه أطلق على يوم موتهم اسم الساعة لافضائه بهم الى أمور  
الآخرة ، ويؤيد ذلك أن الله استأثر بعلم وقت قيام الساعة العظمى كما دلت عليه الآيات والاحاديث الكثيرة ،  
قال : ويحتمل أن يكون المراد بقوله : حتى تقوم الساعة : المبالغة في تقرب قيام الساعة لا التحديد ، كما قال في  
الحديث الآخر : بعثت أنا والساعة كهاتين ، ولم يرد أنها تقوم عند بلوغ المذكور الهرم . قال : وهذا عمل شائع  
للعرب يستعمل للمبالغة عند تفخيم الامر وعند تحقيره وعند تقرب الشيء وعند تبعيده ، فيكون حاصل المعنى  
أن الساعة تقوم قريبا جدا . وبهذا الاحتمال الثاني جزم بعض شراح المصاييح ، واستبعده بعض شراح المفارق ،  
وقال الداودي : المحفوظ أنه ﷺ قال ذلك للذين خاطبهم بقوله تأميك ساعتكم ، يعني بذلك موتهم ، لأنهم كانوا  
أعرابا غشى أن يقول لهم لا أدري متى الساعة فيرتابوا فكلمهم بالمعارض ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة الذي  
أخرجه مسلم : كان الأعراب إذا قسموا على النبي ﷺ سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ فينظر إلى أحدث الناس

منهم سنا فيقول ان بعش هذا حتى يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم . قال عياض ، وتبعه القرطبي : هذه رواية واضحة تفسر كل ما ورد من الالفاظ المشككة في غيرها ، وأما قول النووي : يحتمل أنه عليه السلام أراد أن التلام المذكور لا يؤخر ولا يعمر ولا يهرم ، أى فيكون الشرط لم يقع فكذلك لم يقع الجواهر ، فهو تأويل بعيد ، وبلوم منه استمرار الإشكال لأنه إن حل الساعة على انقراض الدنيا وحلول أمر الآخرة كان مقتضى الخبر أن التقدر الذى كان بين زمانه عليه السلام وبين ذلك بمقدار ما لو عمر ذلك الغلام إلى أن يبلغ الهرم ، والمشاهد خلاف ذلك ، وإن حل الساعة على زمن مخصوص رجع الى التأويل المتقدم ، وله أن ينفصل عن ذلك بأن سن الهرم لا حد اقدره . وقال السكراني : يحتمل أن يكون الجواهر محدوقا ، كذا قال . قوله ( واختصره شعبة عن قتادة سمعت أنسا ) وصلة مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ، ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية سالم بن أبي الجعد عن أنس ، وساقها أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر ولفظه وجاء أعرابي إلى النبي عليه السلام فقال : متى الساعة ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : حب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت ، وهو موافق لرواية همام ، فكان مراد البخاري بالاختصار ما زاده همام في آخر الحديث من قوله « فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم . ففرحنا يومئذ فرحا شديدا فر غلام الخ »

٩٦ - باب علامة الحب في الله . لقوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾

٦١٦٨ - **حديث** بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل « من عهد الله عن النبي عليه السلام أنه قال : المرء مع من أحب » ،  
[ الحديث ٦١٦٨ - طرفه في : ٦١٦٩ ]

٦١٦٩ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال : « قال عهد الله بن مسعود رضي الله عنه : جاء رجل إلى رسول الله عليه السلام فقال : يا رسول الله ، كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يُلحق بهم ؟ فقال رسول الله عليه السلام : المرء مع من أحب »

تابعه جرير بن حازم وسليمان بن قرم وأبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عهد الله عن النبي عليه السلام «  
٦١٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل « من أبي موسى قال :  
قيل للنبي عليه السلام : للرجل يحب القوم ولما يلحق بهم . قال : المرء مع من أحب »  
تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد »

٦١٧١ - **حديث** عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد « عن أنس ابن مالك أن رجلا سأل النبي عليه السلام : متى الساعة يا رسول الله ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صوم ولا صدقة ، ولاكني أحب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت »

**قوله** ( باب علامة الحب في الله لقوله تعالى : ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) ذكر فيه حديث ، المروى مع من أحب ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالترجمة محبة الله للعبد ، أو محبة العبد لله ، أو المحبة بين العباد في ذات الله بحيث لا يشوبها شيء من الرياء ، والآية مساعدة الاولين ، واتباع الرسول علامة للاول لأنها مسببة للاتباع ، والثانية لأنها سببية انتهى . ولم يتعرض لمطابقة الحديث للترجمة . وقد توقف فيه غير واحد . والمشكل منه جعل ذلك علامة للحب في الله ، وكأنه محمول على الاحتمال الثاني الذي أبداه الكرماني ، وأن المراد علامة حب العبد لله ، فذلك الآية أنها لا تحصل إلا باتباع الرسول ، ودل الخبر على أن اتباع الرسول وإن كان الاصل أنه لا يحصل الا بامتنال جميع ما أمر به أنه قد يحصل من طريق التفضل باعتقاد ذلك وإن لم يحصل استيفاء العمل بمقتضاه ، بل محبة من يعمل ذلك كافية في حصول أصل النجاة ، والكون مع العاملين بذلك لان محبتهم إنما هي لأجل طاعتهم ، والمحبة من أعمال القلوب فأثاب الله محبتهم على معتقده ، اذ النية هي الاصل والعمل تابع لها ، وليس من لازم المحبة الاستواء في الدرجات . وقد اختلف في سبب نزول الآية : فأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن البصري قال : كان قوم يزعمون أنهم يحبون الله ، فأراد الله أن يجعل لقولهم تصديقا من عمل فأنزل الله هذه الآية . وذكر السكيتي في تفسيره عن ابن عباس أنها نزلت حين قال اليهود ( نحن أبناء الله وأحباؤه ) وفي تفسير محمد ابن اسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير : نزلت في نصارى نجران ، قالوا إنما نعبد المسيح حبا لله وتعظيما له . وفي تفسير الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في قريش ، قالوا إنما نعبد الاصنام حبا لله انقربنا اليه زلي فنزلت . **قوله** ( شعبة عن سليمان ) هو الاعمش . وفي رواية أبي داود الطيالسي : عن شعبة عن الاعمش . **قوله** ( عن أبي وائل ) في رواية الطيالسي عن شعبة عن الاعمش سمع أبا وائل ، وكذا في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عن الاعمش سمعت أبا وائل ، **قوله** ( عن عبد الله ) هكذا رواه أصحاب شعبة فقالوا : عن عبد الله ، ولم ينسبوه منهم ابن أبي عدي عند مسلم وأبو داود الطيالسي عند أبي عوانة وعمرو بن مرزوق عند أبي نعيم وأبو حاتم العقدي وهب بن جرير عند الاسماعيل ، وحكى الاسماعيل عن بنادار أنه عبد الله بن قيس أبو موسى الاشعري ، واستدل برواية سفيان الثوري عن الاعمش الآتية عقب هذا ، وسيأتي ما يؤيده ، ولكن صنيع البخاري يقتضي أنه كان هند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعا وأن الطريقتين صحيحان لانه بين الاختلاف في ذلك ولم يرجح ، ولذا ذكر أبو عوانة في صحيحه عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقتين صحيحان . قلت : ويؤيد ذلك أن له عند ابن مسعود أصلا ، فقد أخرج أبو نعيم في كتاب المحبين ، من طريق عطية عن أبي سعيد قال : أتيت انا وأخي عبد الله بن مسعود فقال : سمعت النبي ﷺ ، فذكر الحديث . وأخرجه أيضا من طريق مسروق عن عبد الله به . **قوله** ( جرير ) عن الاعمش عن أبي وائل قال قال عبد الله بن مسعود - ثم قال في آخره - تابعه جرير بن حازم ) فيه إشارة الى أنه جريرا الاول هو ابن عبد الحميد ، وأما متابعة جرير بن حازم فوصلها أبو نعيم في كتاب المحبين ، من طريق أبي الأزهر أحد بن الأزهر عن وهب بن جرير بن حازم حدثنا أبي سمعت الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، فذكره ولم ينسب عبد الله . **قوله** ( وسليمان بن قيس ) وهو بفتح القاف وسكون الراء ، ومتابعتة هذه وصالحا مسلم من طريق أبي الجواب عمار بن رزيق بتقديم الزاء عنه عن عبد الله وعظما على رواية شعبة فقال مثله ، وساق أبو عوانة في صحيحه لفظها ولم ينسب عبد الله أيضا ، وساقها الخطيب في كتاب المكمل ، معطولة ، **قوله** ( وأبو عوانة

(١) خطه  
العمل للدار  
(٢) ولا بد  
١٠٥٤  
(٣) صحاح

عن الاعمش) يعنى أن الثلاثة رويوه عن الاعمش عن أبى وائل عن عبد الله ، وأبو عوانة هذا هو الواضح ، وأما أبو عوانة صاحب الصحيح فاسمه يعقوب ومتابعة أبى عوانة الواضح وصلها أبو عوانة يعقوب والخطيب فى كتابه المسكول ، من طريق يحيى بن حماد عنه وقال فيه أيضا د عن عبد الله ، ولم ينسبه . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( عن أبى موسى ) هكذا صرح به أبو نعيم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال د عن عبد الله ، ولم ينسبه ، وهذا يؤيد قول بندار أن عبد الله حيث لم ينسب فالمراد به فى هذا الحديث أبو موسى ، وأن من نسبه ظن أنه ابن مسعود لكثرة مجيء ذلك على هذه الصورة فى رواية أبى وائل ، ولكنه هنا خرج عن القاعدة ، وتبين برواية من صرح أنه أبو موسى الأشعري أن المراد بعبد الله ابن قيس وهو أبو موسى الأشعري ، ولم أذكر من صرح فى روايته عن الاعمش أنه عبد الله ابن مسعود إلا ما وقع فى رواية جرير بن عبد الحميد هذه عند البخارى عن قتيبة عنه ، وقد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهوية وعثمان بن أبى شبة كلاهما عن جرير فقال د عن عبد الله ، حسب ، وكذا قال أبو يعلى عن أبى خيثمة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية جعفر بن العباس وأبو عوانة من رواية إسحق بن إسماعيل كلهم عن جرير به ، وكل من ذكر البخارى أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضا عن عبد الله غير منسوب ، وكذا أخرجه أبو عوانة من رواية شيبان عن الاعمش فقال عبد الله ولم ينسبه . **قوله** ( تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد ) يعنى عن الاعمش ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنهما وقال فى روايته د عن أبى موسى ، وهكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن كناسة عن الاعمش ، ووجدت الاعمش فيه اسنادا آخر أخرجه الحسن بن رشيق فى د شيوخ مكة ، له عن جعفر بن محمد السوسى عن سهل بن عثمان عن حفص بن غياث عن الاعمش عن الأشعري عن هروبة بن مضر عن به وقال : غريب تفرد به سهل ، قلت : رجاله ثقات ، إلا أنى لا أهرق جعفر بن محمد ، ولعله دخل عليه متن حديث فى إسناده حديث . **قوله** ( جاء رجل ) فى حديث أبى موسى د قيل للنبي ﷺ ، ووقع فى رواية أبى معاوية ومحمد بن عبيد د أنى النبي ﷺ رجل ، وأولى ما فسر به هذا المجهول أنه أبو موسى داوى الحديث ، فعند أبى عوانة من رواية محمد بن كناسة عن الاعمش فى هذا الحديث عن شقيق د عن أبى موسى قلت يا رسول الله ، فذكر الحديث ، ولكن يمكن عليه ما وقع فى رواية وهب بن جرير التى تقدم ذكرها من عند أبى نعيم فإن لفظه د عن عبد الله قال جاء أعرابي فقال : يا رسول الله انى أحب قوما ولا ألحق بهم ، الحديث ، وأبو موسى إن جاز أن يهم نفسه فيقول أنى رجل فغير جائز أن يصف نفسه بأنه أعرابي ، وقد وقع فى حديث صفوان بن عسال الذى أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن خزيمة من طريق عاصم بن بهدلة عن زور بن حبيش قال د قلص صفوان بن عسال : هل سمعت من رسول الله ﷺ فى الحوا شيئا ؟ قال : نعم ، كنا مع رسول الله فى مسهر ، فناداه أعرابي بصوت له جهورى فقال : أيا محمد ، فأجابه النبي ﷺ على قدر ذلك فقال : هاؤم . قال : أرايت المرء يحب القوم ، الحديث وأخرج أبو نعيم فى د كتاب المحبين ، من طريق مسروق عن عبد الله وهو ابن مسعود قال د أنى أعرابي فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق انى لأحبك ، فذكر الحديث ، فهذا الأعرابي يحتمل أن يكون هو صفوان بن قدامة ، فقد أخرج الطبرانى وصححه أبو عوانة من حديثه قال د قلت يا رسول الله انى أحبك ، قل : المرء مع من أحب ، وقد وقع هذا السؤال لغير من ذكر ، فعند أبى عوانة أيضا وأحمد وأبى داود وابن حبان من

طريق عبد الله بن الصامت د عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله الرجل يحب القوم ، الحديث ورجاله ثقات ، فإن كان مضبوطاً أمكن أن ينصر به المبهم في حديث أبي موسى ، لكن المحفوظ بهذا الاسناد عن أبي ذر د لرجل يعمل العمل من الخير ويحمد الناس عليه ، كذا أخرجه مسلم وغيره ، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث .  
**قوله** ( كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلحق بهم ) في رواية سفيان الآثمة د ولما يلحق بهم ، وهي أبلغ فإن النفي لما أبلغ من النفي لم ، فيؤخذ منه أن الحكم ثابت ولو بعد اللحاق . ووقع في حديث أنس عند مسلم د ولم يلحق بعملهم ، وفي حديث أبي ذر المشار إليه قبل د ولا يستطيع أن يعمل بعملهم ، وفي بعض طرق حديث صفوان ابن عسال عند أبي نعيم د ولم يعمل بمثل عملهم ، وهو بفسر المراد . **قوله** ( المرء مع من أحب ) قد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه د كتاب المحبين مع المحبوبين ، وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين ، وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ ، وفي بعضها بلفظ أنس الآتي عقب هذا . **قوله** ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد ، ويقال إن أباه تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة ، وضاق بخرجه على الاسماعيلي وأبي نعيم فأخرجاه من طريق البخاري عنه وأخرجه مسلم عن واحد عن عبدان ، ووقع لي من رواية أخرى عن شعبة أخرجه أبو نعيم في المحبين من طريق السميذع بن واهب عنه وقد رواه منصور عن سالم بن أبي الجعد كما سيأتي في كتاب الأحكام ، وأخرجه أبو عوانة من رواية الأعمش عن سالم واستغفبه . **قوله** ( إن رجلاً ) تقدم القول في تسميته في الباب الذي قبله . **قوله** ( متى الساعة ) هكذا في أكثر الروايات عن أنس ، ووقع في رواية جرير عن منصور في أوله د بينما أنا ورسول الله ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلاً من سادة المسجد فقال : يا رسول الله متى الساعة ؟ وفي رواية أبي المليح الرقي عن الزهري عن أنس د خرج رسول الله ﷺ فتعرض له أعرابي ، أخرجه أبو نعيم ، وله من طريق شريك عن أبي نعيم عن أنس د دخل رجل والنبي ﷺ يخطب ، ومن رواية أبي خزيمة عن حميد عن أنس د جاء رجل فقال : متى الساعة ؟ فقام النبي ﷺ إلى الصلاة ثم صلى ، ثم قال : أين السائل عن الساعة ؟ ويجمع بينها بأن سألته والنبي ﷺ يخطب فلم يجبه حينئذ ، فلما انصرف من الصلاة وخرج من المسجد رآه فتذكر سؤاله ، أو طرده الأعرابي في السؤال فأجابه حينئذ . **قوله** ( ما أعددت لها ) قال السكراني : سلك مع السائل أسلوب الحكيم ، وهو تلقى السائل بغير ما يطلب مما يجمه أو هو أم . **قوله** ( أنت مع من أحببت ) زاد سلام بن أبي الصبيان عن ثابت عن أنس د أنك مع من أحببت ، ولك ما احتسبت ، أخرجه أبو نعيم ، وله مثله من طريق قرة ابن خالد عن الحسن عن أنس ، وأخرج أيضاً من طريق أشعث عن الحسن عن أنس د المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب ، ومن طريق مسروق عن عبد الله د أنت مع من أحببت ، وعليك ما اكتسبت ، وعلى الله ما احتسبت ،

#### ٩٧ - باب قول الرجل لله : احسن

٦١٧٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** سلم بن زرير سمعت أبا رجاء د سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

قال رسول الله ﷺ لابن صائد : قد خفأت لك خبيثاً ، فاهو ؟ قال : اللئيم . قال : احسن

٦١٧٣ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله د أن عبد الله

ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، حتى وجدته يلعب مع الغلمان في أطعم بني ثعلبة - وقد قارب ابن صياد يومئذ الحليم - فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده ثم قال: أنشهد أني رسول الله؟ فنظر إليه فقال: أشهد أنك رسول الأميين. ثم قال ابن صياد: أنشهد أني رسول الله؟ فرضه النبي ﷺ ثم قال: آمنت بالله ورسله. ثم قال لابن صياد: ماذا ترى؟ قال: يا نبي صادق وكاذب. قال رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر. قال رسول الله ﷺ: إني خبأت لك خبيثاً. قال: هو الفخ. قال: أخساً، فلن تعدو قدرك. قال عمر: يا رسول الله، أتأذن لي فيه أضرب عنقه؟ قال رسول الله ﷺ: إن يكن هو لا تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا تخمدك في قتله.

٦١٧٤ - قال سالم «فصحت عهد الله بن عمر يقول: انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب الأصمري يؤمان للنخل التي فيها ابن صياد، حتى إذا دخل رسول الله ﷺ طفق رسول الله ﷺ يتنقى بجذوع النخل - وهو يفتل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطعة له فيها رزمة - أو ززمة - فرأت أم ابن صياد النبي ﷺ وهو يتنقى بجذوع النخل، فقالت لابن صياد أي صاف - وهو اسمه - هذا عهد فتأمل ابن صياد. قال رسول الله ﷺ: لو تركته بين»

٦١٧٥ - قال سالم «قال عهد الله: قام رسول الله ﷺ في الناس فأنشأ على الله بما هو أهل، ثم ذكر الدجال فقال: إني أنذركم، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه، ولقد أنذره نوح قومه، ولست أقول لكم فيه قولاً لم يلقه نبي لقومه تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور»

قال أبو عهد الله: خسات الكلب بعدته، خاستين مبعدين

قوله (باب قوله الرجل للرجل أخساً) سيأتي بيانه في آخر الباب، قال ابن بطال: أخساً زجر الكلب وإبعاد له، هذا أصل هذه الكلمة، واستعملتها العرب في كل من قال أو فعل ما لا ينبغي له مما يستخط الله. ذكر فيه حديث ابن عباس قال «قال رسول الله ﷺ لابن صياد: قد خبأت لك خبيثاً، قال: فما هو؟ قال: الفخ. قال: أخساً» وأخرجه من رواية عهد الله بن عمر قال «انطلق عمر مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، فذكر الحديث مطولاً وفيه «أخساً فلن تعدو قدرك» وقد سبق مطولاً في أواخر كتاب الجنائز. وقوله في هذه الرواية «فرضه النبي ﷺ» قال الخطابي: وقع هنا بالضاد المعجمة وهو غلط والصواب بالصاد المهملة أي قبض عليه بثوبه يضم بضمة الی بعض، وقال ابن بطال: من رآه بالمعجمة فمناه دمه حتى وقع فتسكس، يقال رض الشيء فهو رضيع ومرضوض إذا انكسر. قوله (قال أبو عهد الله: خسات الكلب بعدته، خاستين مبعدين) ثبت هذا في رواية المستمل وحده، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى (كونوا فرقة خاستين) أي قاصين مبعدين، يقال:

خساسة هني ، وخسأ هو ، يعني يتعمدى ولا يتعمدى . وقال في قوله تعالى ( ينقلب اليك البصر خاسئا ) أى مبعدا  
وقال الراغب : خسأ البصر انقبض عن مهابة ، وخسأت السكبة غسأ أى زجرتة مستهينا به فانزجر . وقال ابن  
التين في قوله في حديث الباب : اخسأ : معناه اسكت صاغرا مطرودا . وثبتت الهدوء في آخر اخسأ في رواية  
وحذفت في أخرى بلفظ : اخسأ وهو تخفيف

٩٨ - باب قول الرجل « مَرَحَبًا » وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مَرَحَبًا يا بنتي

وقالت أم هانئ : جئتُ النبي ﷺ فقال : مَرَحَبًا بأم هانئ

٦١٧٦ - **عمران بن ميسرة** حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو القتيح عن أبي جرة « عن ابن

عباس رضى الله عنهما قال : لما قدم وفد عهد القيس على النبي ﷺ قال : مَرَحَبًا بالوفد الذين جاءوا غير  
خزاييا ولا ندامي . فقالوا : يا رسول الله ، إنا حَيٌّ من ربيعة ؛ وبيننا وبينك مُضَر ، وإنا لا نصلُ إليك إلا  
في الشهر الحرام ، فرأنا بأسر فصل ندخلُ به الجنة ، وندعو به مَنْ وراءنا . فقال : أربعٌ وأربعٌ : أقيموا  
للصلاة ، وآتوا للزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا خمسَ ما غنمتم . ولا تشربوا في الميثاء ، والخنم ،  
والنقهر ، والمزفت »

**قوله** ( باب قول الرجل مرحبا ) كذا الأكثر ، وفي رواية المستمل « باب قول النبي ﷺ مرحبا ، قال الأصمعي :  
معنى قوله « مرحبا » أقيمت رحبا وسعة . وقال الفراء : نصب على المصدر ، وفيه معنى الداء بالرحب والسعة ،  
وقيل هو مفعول به أى أقيمت سعة لا ضيقا . **قوله** ( وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مرحبا يا بنتي ) هذا  
طرف من حديث تقدم موصولا في علامات النبوة من رواية مسروق عن عائشة قالت : أقبلت فاطمة تمشي ، الحديث ،  
وفيه القدر المطلق ، وقد تقدم شرحه هناك . **قوله** ( وقالت أم هانئ : جئتُ النبي ﷺ فقال مرحبا بأم هانئ )  
هذا طرف من حديث تقدم موصولا في مواضع : منها في أوائل الصلاة من رواية أبي مرة مولى عقيل عن أم هانئ  
وفيه اغتسال النبي ﷺ وغير ذلك . ثم ذكر حديث ابن عباس في وفد عبد قيس وفيه قوله ﷺ « مرحبا بالوفد ،  
وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان وفي كتاب الاشربة مستوفى ، وأخرجه هنا من طريق أبي التياح بالمشاة القوقانية  
المفتوحة وتشديد التحتانية وآخره مهملة واسمه يزيد بن حميد عن أبي جرة بالجيم والراء ، ووقع في سياق متنه الفاظ  
ليست في رواية غيره ، منها قوله « مرحبا بالوفد الذين جاءوا » ومنها قوله « أربع وأربع » ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة  
وأعطوا خمس ما غنمتم ولا تشربوا ، الحديث . والمعنى أسركم بأربع وأنهم كانوا أربع كافي رواية غيره . ومنها جعله  
اعطاء الخمس من جملة الأربع ، وفي سائر الروايات هي زائدة على الأربع . وقد أخرج ابن أبي حاتم في هذا الباب  
حديث بريدة « ان عليا لما خطب فاطمة قال له النبي ﷺ : مرحبا وأهلا » وهو عند النسائي وصححه الحاكم ، وأخرج  
فيه أيضا من حديث علي « استأذن عمار بن ياسر على النبي ﷺ فقال : مرحبا بالطيب المطيب ، وهو عند الترمذي  
وابن ماجه والمصنف في « الادب المفرد » وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرج ابن أبي حاتم وابن السني فيه أحاديث  
أخرى غير هذه



## ٩٩ - باب ما يدعى الناس بأبائهم

٦١٧٧ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ اللَّهَ **ﷻ** قَالَ : إِنَّ الْغَادِرَ يُرْفَعُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقَالُ : هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ ،

٦١٧٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** قَالَ : إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يَقَالُ : هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ ،

**قوله** ( باب ما يدعى الناس بأبائهم ) كذا للاكثر ، وذكره ابن بطال بلفظ « هل يدعى الناس » زاد في أوله هل ، وقد ورد في ذلك حديث لأم الدرداء سأله عليه في « باب تحويل الاسم » واستغنى المصنف عنه لما لم يكن على شرطه بحديث الباب وهو حديث ابن عمر في الغادر يرفع له لواء لقوله فيه « غدره فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ » فتضمن الحديث أنه ينسب إلى أبيه في الموقف الأعظم . ووقع في رواية الكشميني في الرواية الأولى « ينصب » بدل « يرفع » قال الكرماني . الرفع وال نصب هنا بمعنى واحد ، يعني لأن الغرض إظهار ذلك . وقال ابن بطال : في هذا الحديث رد لقول من زعم أنهم لا يبدعون يوم القيامة إلا بأبائهم سترًا على آبائهم . قلت : هو حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جدا ، وأخرج ابن عدي من حديث أنس مثله وقال : منكر . أورده في ترجمة إسحق بن إبراهيم الطبري . قال ابن بطال . والدعاء بالآباء أشد في التعريف وأبلغ في التمييز . وفي الحديث جواز الحكم بطواهر الأسماء . وهذا يقتضى حمل الآباء على من كان ينسب إليه في الدنيا لا على ما هو في نفس الأمر وهو المعتمد ، وينظر كلامه من شرحه . وقال ابن أبي جرة : والغدر على عمومته في الجليل والحقيق . وفيه أن لصاحب كل ذنب من الذنوب التي يريد الله إظهارها علامة يعرف بها صاحبها ، ويؤيده قوله تعالى ( يعرف المجرمون بسيماهم ) قال : وظاهر الحديث أن لكل غدرة لواء ، فلي هذا يكون للشخص الواحد عدة ألوية بعدد غدراته . قال : والمحكمة في نصب القواء أن العقوبة تقع غالبا بضد الذنب ، فلما كان الغدر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالشهرة ، ونصب القواء أشهر الأشياء عند العرب

## ١٠٠ - باب لا يقل « خبت نفسي »

٦١٧٩ - **حَدَّثَنَا** محمد بن يوسف حَدَّثَنَا مَعْنَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ اللَّهَ **ﷻ** قَالَ : لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبْتُ نَفْسِي وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسْتُ نَفْسِي ،

٦١٨٠ - **حَدَّثَنَا** محمد بن أحمد حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ **ﷺ** قَالَ : لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبْتُ نَفْسِي ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسْتُ نَفْسِي . تابعه مُعْقِل

**قوله** ( باب لا يقل خبت نفسي ) بفتح الخاء المعجمة وضم الموحدة بعدها مثلثة ثم مثناة ، ويقال بفتح الموحدة والضم أصوب . قال الراغب : الخبت يطلق على الباطل في الاعتقاد ، والكذب في المقال ، والقبیح في

**الفعال . قلت :** وعلى الحرام والصفات المذمومة القولية والفعلية . أورد حديث عائشة بلفظ لا يقول أحدكم خبثت نفسي ، ولكن ليقل انفست نفسي ، وحديث سهل بن حنيف مثله سواء . قال الخطابي تبعاً لأبي عبيد : انفست وخبثت بمعنى واحد . وإنما كره عليه السلام من ذلك اسم الخبث فاختر اللفظة السالبة من ذلك ، وكان من سقته تبديل الاسم القبيح بالحسن . وقال غيره . معنى انفست غشيت بغين معجمة ثم مثلتها ، وهو يرجع أيضاً الى معنى خبثت ، وقيل : معناه ساء خلقها ، وقيل مالت به الى الدعة : وقال ابن بطال : هو على معنى الأدب وليس على سبيل الإيجاب . وقد تقدم في الصلاة في الذي يعقد الشيطان على قافية رأسه فيصبح خبيث النفس . ونطق القرآن بهذه اللفظة فقال تعالى ﴿ ومثل كلمة خبيثة ﴾ . قلت : لكن لم يرد ذلك إلا في معرض النقم ، فلا ينافي ذلك ما دل عليه حديث الباب من كراهة وصف الإنسان نفسه بذلك . وقد سبق لهذا عياض فقال : الفرق أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن صفة شخص مذموم الحال فلم يمتنع إطلاق ذلك اللفظ عليه . وقال ابن أبي جرة : التمسى من ذلك للندب ، والامر بقوله ، انفست ، للندب أيضاً ، فان عبر بما يؤدي معناه كنى ، ولكن ترك الأولى . قال : ويؤخذ من الحديث استحباب مجازة الالفاظ القبيحة والاسماء ، والدول الى مالا قبيح فيه ، والخبث والفسق وان كان المعنى المراد يتأدى بكل منهما لكن لفظ الخبث قبيح ويجمع أموراً رائدة على المراد ، بخلاف الفسق فانه يختص بامتلاء المعدة . قال وفيه أن المرء يطلب الخير حتى بالافعال الحسن ، ويضيف الخير الى نفسه ولو بنسبة ما ، ويدفع الشر عن نفسه مهما أمكن ، ويقطع الوصلة بينه وبين أهل الشر حتى في الالفاظ المشتركة . قال : ويلتحق بهذا أن الضعيف اذا سئل عن حاله لا يقول است بطيب بل يقول ضعيف ، ولا يخرج نفسه من الطيبين فيلحقها بالخبثين . تنبيه : أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، حديث سهل من طريق شبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن الزهري ثم قال : أخرجه البخاري عن عبدان عن ابن المبارك عن موسى ، وقال : هو موسى بن عقبة ، والصحيح يونس . قلت : لم أفد عليه في الأصول المعتمدة من رواية أبي ذر إلا عن يونس وكذا في رواية النسفي . قوله ( تابعه عقيل ) يعني عن الزهري بسنده المذكور والمتن ، وهذه المتابعة وصلها الطبراني من طريق نافع بن يزيد عن عقيل وسقطت من رواية أبي ذر ، وثبتت للنسفي والباقيين

### ١٠١ - باب لا تسبوا الدهر

٦١٨١ - حدثنا يحيى بن بسكيد حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة قال قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله : يسبُّ بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الليل والنهار ،

٦١٨٢ - حدثنا عياض بن الوليد حدثنا عبد الأهل حدثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تمسوا للعنب الكرم ، ولا تقولوا خيبة الدهر ، فان الله هو الدهر ، [ الحديث ٦١٨٢ - طريقه في ٦١٨٣ ]

قوله ( باب لا تسبوا الدهر ) هذا اللفظ أخرجه مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي

هريرة فذكره ، وبعده « قال الله هو الدهر » . قوله ( الليث عن يونس عن ابن شهاب ) قال أبو علي الجياني هكذا الجميع إلا لأبي علي بن السكن فقال فيه « الليث عن عقيل عن ابن شهاب ، وهكذا وقع في « الوهريات للنهلي » ، من روايته عن أبي صالح عن الليث ، وسكن لفظه « لا يسب ابن آدم الدهر » ، قال أبو علي الجياني الحديث محفوظ ليونس عن ابن شهاب أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عنه . قلت الحديث عند الليث عن شيخين ، وقد أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو نعيم من طريقه قال « حدثنا أبو صالح وابن بكير قالوا حدثنا الليث حدثني يونس به » . قوله ( قال الله : يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الليل والنهار ) هذه رواية يونس بن يزيد عن الزهري ، ورواية معمر بعدها بلفظ « ولا تقولوا يا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر » ، وأوله « لا تسموا العنب السكر » ، وبأبي شرحه في الباب الذي بعده ، وقد اختلف على معمر في شيخ الزهري فقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عنه عن أبي سلمة ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه « قال الله يؤذني ابن آدم يقول يا خيبة الدهر » ، للحديث أخرجه مسلم ، وهكذا قال سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد أخرجه أحمد عنه ولفظه « يؤذني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر ، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار » ، وقد مضى في التفسير من هذا الوجه ، وسيأتي في التوحيد ، وهكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية سفيان بن عيينة . قال ابن عبد البر الحديثان للزهري عن أبي سلمة وعن سعيد بن المسيب جميعا صحيحان قلت قد قال النسائي كلاهما محفوظ ، لكن حديث أبي سلمة أشهرهما ، قلت ولعبد الرزاق فيه عن معمر اسناد آخر أخرجه مسلم أيضا من طريقه فقال « عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، بلفظ « لا يسب أحدكم الدهر » ، فإن الله هو الدهر » ، ولا يقولون أحدكم لعنب السكر ، الحديث ، وأخرجه أحمد من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ « لا يقل ابن آدم يا خيبة الدهر » ، إلى أنا الدهر ، أرسل الليل والنهار ، فإذا شئت قبضتهما ، وأخرجه مالك في « الموطأ » ، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « لا يقول أحدكم » ، والباقي مثل رواية عبد الأعلى عن معمر ، لسكن وقع في رواية يحيى بن يحيى الليثي عن مالك في آخره « قال الدهر هو الله » ، قال ابن عبد البر خالف جميع الرواة عن مالك ، وجميع رواة الحديث مطلقا ، فإن الجميع قالوا « فإن الله هو الدهر » ، وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا تسبوا الدهر فإن الله قال : أنا الدهر » ، الأيام والليالي لي أجددها وأبليها ، وآتي بملوك بعد ملوك » ، وسنده صحيح . قوله ( ولا تقولوا خيبة الدهر ) كذا الأكثر ، وللسني « يا خيبة الدهر » ، وفي غير البخاري « يا خيبة الدهر » ، الحبية بفتح الحاء المعجمة وإسكان التحتانية بعدها موحدة الحرمان ، وهي بالنصب على الندبة ، كأنه فقد الدهر لما يصدر عنه بما يكرهه فندبه متفجعا عليه أو متوجعا منه . وقال الداودي : هو دعاء على الدهر بالخيبة وهو كقولهم قحط الله نورهما يدهون على الأرض بالقحط ، وهي كلمة هذا أصلها ثم صارت تقال لكل مذموم . ووقع في رواية الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ « وادهره وادهره » ، ومعنى انتهى عن سب الدهر أن من اعتقد أنه الفاعل للسكره فسيب خطأ فإن الله هو الفاعل ، فإذا سببتهم من أنزل ذلك بهم رجع السب إلى الله . وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة الجاثية . ومحصل ما قيل في تأويله ثلاثة أوجه : أحدها أن المراد بقوله « أن الله هو الدهر » ، أي المدير للأمور . ثانيها أنه على حذف مضاف أي صاحب الدهر . ثالثها التقدير مقلب الدهر ، ولذلك عقبه بقوله « بيدي الليل والنهار » ووقع في رواية زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « بيدي

الليل والنهار أجده وأبليه وأذهب بالملوك ، أخرجه أحد . وقال المحققون : من نسب شيئا من الأفعال إلى الدهر حقيقة كفر ، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير معتمد لذلك فليس بكافر ، لكنه يكره له ذلك لشبهه بأهل الكفر في الإطلاق ، وهو نحو التفصيل الماضي في قولهم : مطرنا بكذا ، وقال عياض : زعم بعض من لا تحقيق له أن الدهر من أسماء الله ، وهو غلط فإن الدهر مدة زمان الدنيا ، وعرفه بعضهم بأنه أمد مفعولات الله في الدنيا أو فعله لما قبل الموت ، وقد تمسك الجهة من الدهرية والمعلقة بظاهر هذا الحديث واحتجوا به على من لا رسوخ له في العلم ، لأن الدهر عندهم حركات الفلك وأمد العالم ولا شيء عندهم ولا صانع سواء ، وكفى في الرد عليهم قوله في بقية الحديث : أنا الدهر أقلب إليه دنياه ، فكيف يقلب الشيء نفسه ؟ تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها ، فمن سب نفس اقليل والنهار أقدم على أمر عظيم بغير معنى ، ومن سب ما يجري فيها من الحوادث ، وذلك هو أغلب ما يقع من الناس ، وهو الذي يعطيه سياق الحديث حيث نفي عنهما التأثير ، فكأنه قال : لا ذنب لهما في ذلك ، وأما الحوادث فيها ما يجري بواسطة العاقل المكلف فهذا يضاف شرعا ولنة إلى الذي جرى على يديه ، ويضاف إلى الله تعالى لكونه بتقديره ، فافعال العباد من أكسابهم ، ولهذا ترتب عليها الأحكام ، وهي في الابتداء خلق الله . ومنها ما يجري بغير وساطة فهو منسوب إلى قدرة القادر ، وليس لقل والنهار فعل ولا تأثير لا لنة ولا عقلا ولا شرعا ، وهو المعنى في هذا الحديث . ويلتحق بذلك ما يجري من الحيوان غير العاقل . ثم أشار بأن النهي عن سب الدهر تنبيه بالاعلى على الأدنى ، وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شيء مطلقا إلا ما أذن الشرع فيه ، لأن اللمة واحدة ، والله أعلم انتهى ملخصا . واستنبط منه أيضا منع الحيلة في البيوع كالعينة لأنه نهى عن سب الدهر لما يتول إليه من حيث المعنى وجهه سبحانه

### ١٠٢ - باب قول النبي ﷺ « إنما الكرم قلب المؤمن »

وقد قال « إنما للفلس الذي يفلس يوم القيامة » كقوله « إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب » كقوله « لا ملك إلا الله ، فوصفه بانتها الملك ، ثم ذكر الملوك أيضا فقال ( إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ) » ٦١٨٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ويقولون للكرم إنما الكرم قلب المؤمن »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : إنما الكرم قلب المؤمن ، وقد قال : إنما للفلس الذي يفلس يوم القيامة كقوله : إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب ، كقوله : لا ملك إلا الله فوصفه بانتها الملك . ثم ذكر الملوك أيضا فقال : إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ) غرض البخاري أن المصير ليس على ظاهره ، وإنما المعنى أن الكرم قلب المؤمن ، ولم يرد أن غيره لا يسمى كرما ، كما أن المراد بقوله « إنما للفلس من ذكر ، ولم يرد أن من يفلس في الدنيا لا يسمى مفلسا ، وبقوله « إنما الصرعة ، كذلك ، وكذا قوله « لا ملك إلا الله ، لم يرد أنه لا يحرز أن يسمى غيره ملكا ، وإنما أراد الملك الحقيقي وإن سمي غيره ملكا ، واستشهد لذلك بقوله تعالى ( أن

المالك ( وفي القرآن من ذلك عدة أمثلة كقوله تعالى ﴿ وقال الملك ﴾ في صاحب يوسف وغيره ، وأشار ابن بطال الى أنه يؤخذ من ذلك ترك المبالغة والأغراق في الوصف اذا كان الموصوف لا يستحق ذلك ، وحديث « انما المفلس ، يأتي الكلام عليه في الرقاق ، وحديث « انما الصرعة ، تقدم قريبا ، وحديث « لا ملك الا الله ، يأتي الكلام عليه في « باب أفضى الاسماء الى الله ، ووقع لبعض الرواة هنا بلفظ « لا ملك الا الله ، بضم الميم وسكون اللام وحذف الالف بعد قوله الا ، والاول هو اللائق للسياق . قوله ( ويقولون الكرم انما الكرم قلب المؤمن ) هكذا وقع في هذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سفيان ، ووقع في الباب الذي قبله من رواية معمر عن الزهري عن أبي سلمة بلفظ « لا تسما العنب كرما ، وهي رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم ، وعنده من طريق همام عن أبي هريرة « لا يقل أحدكم العنب الكرم ، انما الكرم الرجل المسلم ، وله من حديث «ائل بن حجر « لا تقولوا الكرم ، ولكن قولوا العنب والحبة قالوا وفي قوله في الباب « ويقولون عاطفة على شيء حذف هنا وكأنه الحديث الذي قبله ، وقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيلي فقال في أوله « يقولون ، بغير واو أخرجه الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم وذكره بالواو كما ذكره البخاري عن علي بن عبد الله ، وكذا أخرجه أحمد في مسنده عن سفيان ولكن قال فيه « عن أبي هريرة رفعه ، وقال مرة « يبلغ به ، وقال مرة « قال رسول الله ﷺ ، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر وعمر بن الخطاب قال حدثنا سفيان بهذا السند قال « قال رسول الله ﷺ : لا تقولوا كرم فان الكرم قلب المؤمن » وقوله « ويقولون الكرم ، هو مبتدأ وخبره محذوف أي يقولون الكرم شجر العنب . وقد أخرج الطبراني والبخاري من حديث سمرة رفعه ان اسم الرجل المؤمن في الكتب الكرم من أجل ما أكرمه الله على الخليفة ، وانكم تدعون الحافظ من العنب الكرم ، الحديث قال الخطابي ما ملخصه ، ان المراد بالنبى تأكيد تحريم الخمر بمحو اسمها ، ولان في بقية هذا الاسم لها تحريرا لما كانوا يتوهمونه من تسكرم شاربها فنبى عن تسميتها كرما وقال « انما الكرم قلب المؤمن ، لما فيه من نور الايمان وهدى الاسلام ، وحكى ابن بطال عن ابن الانباري أنهم سموا العنب كرما لان الخمر المنخفضة منه تحت على السقاء وتأمر بمكارم الاخلاق حتى قال شاهرم « والخمر مشتقة المعنى من الكرم » وقال آخر :

شقت من النبي واشتق منى      كما اشتقت من الكرم الكرم

فلذلك نبى عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسموا أصل الخمر باسم مأخوذ من الكرم ، وجعل المؤمن الذى يتقى شربها ويرى الكرم في تركها أحق بهذا الاسم انتهى . وأما قول الأزهري: سمي العنب كرما لانه ذلل لقاطفه وليس فيه سلاه يعقر جانيه ويجعل الأصل منه مثل ما تحمل النخلة فأكثر ، وكل شيء أكثر فقد كرم ، فهو صحيح أيضا من حيث الاشتقاق لكن المعنى الاول أنسب انتهى . وقال النجاشي في هذا الحديث عن تسمية العنب كرما وعن تسمية شجرها أيضا الكراهية . وحكى القرطبي عن المازري أنه السبب في النبى أنه لما حرمت عليهم الخمر وكانت طباعهم تحبهم على الكرم كره ﷺ أن يسمى هذا المحرم باسم تبيح طباعهم اليه عند ذكره فيكون ذلك كالخمر لهم ، وتعبه بأن محل النبى انما هو تسمية العنب كرما ، وليست التسمية محرمه ، والخمر لا تسمى عنب بل العنب قد يسمى خمرًا باسم ما يشول اليه . قلت : والذي قاله المازري موجه ، لانه يجعل على إرادة حسم المادة بترك تسمية أصل الخمر بهذا الاسم الحسن ، ولذلك ورد النبى قارة عن العنب وقارة عن شجرة العنب فيكون التنفير

بطريق الفحوى ، لأنه إذا نهى عن تسمية ما هو حلال في الحال بالاسم الحسن لما يحصل منه بالقوة بما ينهى عنه فلا ينهى عن تسمية ما ينهى عنه بالاسم الحسن أخرى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ما ملخصه : لما كان اشتقاق الكرم من الكرم ، والأرض السكرية هي أحسن الأرض فلا يليق أن يعبر بهذه الصفة إلا عن قلب المؤمن الذي هو خير الأشياء لأن المؤمن خير الحيوان ، وخير ما فيه قلبه ، لأنه إذا صلح صلح الجسد كله ، وهو أرض نبات شجرة الإيمان . قال : ويؤخذ منه أن كل خير - باللفظ أو المعنى أو بهما أو مشتقا منه أو مسمى به - إنما يضاف بالحقيقة الشرعية . لأن الإيمان وأمله وإن أضيف إلى ما عدا ذلك فهو بطريق المجاز ، وفي تعبيه الكرم بقلب المؤمن معنى لطيف ، لأن أوصاف الشيطان تجري مع الكرم كما يجري الشيطان في بنى آدم يجري الدم ، فإذا غفل المؤمن عن شيطانه أو قعه في المخالفة ، كما أن من غفل عن عصير كرمه تضرر فتنجس . ويقوى التشبه أيضا أن آخر يعود خلا من ساعته بنفسه أو بالتخليل فيعود طاهرا ، وكذا المؤمن يعود من ساعته بالتوبة النصوح طاهرا من خبث الذنوب المتقدمة التي كان متنجسا بانصافه بها إماميا عاك من غيره من موهبة ونحوها وهو كالتخليل ، أو بياض من نفسه وهو كالتخليل . فينبغي للعاقل أن يتعرض لمعالجة قلبه لكلا يهلك وهو على الصفة المذمومة . ( تنبيه ) : الحبة المذكورة في حديث وائل عند مسلم بفتح المهملة وحكى عنها وسكون الموحدة وبفتحها أيضا وهو أشهر : هي شجرة العنب ، وقيل أصل الشجرة ، وقيل القضيبة منها . وقال في المحكم ، الحبل بفتحيتين شجر العنب ، الواحدة حبة ، وباضم ثم السكون الكرم ، وقيل الأصل من أصوله ، وهو أيضا اسم ثمر السم والعضاء

### ١٠٣ - باب قول الرجل : فذاك أبي وأمي . فيه التزيير عن النبي ﷺ

٦١٨٤ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن سُفيانَ حَدَّثَنِي سعدُ بن إبراهيم عن عبد الله بن شذاد عن

علي رضي الله عنه قال : ساءمت رسول الله ﷺ يُفَدِّي أحداً غير سعيد ، سمعته يقول أرم فذاك أبي وأمي ، أظنه يوم أحد .

**قوله** (باب قول الرجل فذاك أبي وأمي) تقدم ضبط فذاك ومعناه في «باب ما يجوز من الرجوع والفرار» قريبا **قوله** (فيه الزبير عن النبي ﷺ) يشير إلى ما وصله في مناقب الزبير بن العوام من طريق عبد الله بن الزبير قال : جمعت أنا وعمر بن أبي سلمة يوم الأحزاب في النساء ، الحديث . وفيه قول الزبير : فلما رجعت جمع لي النبي ﷺ أبويه فقال : فذاك أبي وأمي . **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطار وسفيان هو الثوري . **قوله** (يفدى) بفتح أوله وسكون الفاء للكشميين ، ولغيره بضم أوله والفاء المفتوحة والتشديد ، وقد تقدم في مناقب سعد بن أبي وقاص بيان الجمع بين حديث الزبير المذكور في الباب في إثبات التفدية له وبين حديث علي هذا في نفى ذلك عن غير سعد ، وكان البخاري رمز بذلك إلى هذا الجمع ، وغفل من خص حديث الزبير بتخريج مسلم مع إخراج البخاري له ورمزه إليه في هذا الباب ، وقوله في آخر هذا الحديث : أظنه يوم أحد ، تقدم الجزم بذلك في رواية إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه في غزوة أحد من كتاب المغازي ولفظه : فاني سمعته يقول : أرم سعد ، فذاك

أبي وأمي ، وتقدم هناك سبب هذا القول لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

١٠٤ - باب قول الرجل : جعلني الله فداك . وقال أبو بكر رضي الله عنه : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا

٦١٨٥ - حديثنا على بن عبد الله حدثنا بشر بن الفضل حدثنا يحيى بن أبي إسحاق « عن أنس بن

مالك أنه أقبل هو وأبو طلحة مع النبي ﷺ ، ومع النبي ﷺ صفة مُردّها على راحلته . فلما كانوا ببعض الطريق عثرت اللزقة ، فصرع النبي ﷺ والمرأة ، وأبى أبا طلحة - قال أحسبُ افتحمت عن بيمر ، فأقْبِر رسول الله ﷺ فقال : يا نبي الله جعلني الله فداك ، هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليكِ بالمرأة ، فألقى أبو طلحة ثوبه على وجهه فصعدَ فصعداها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة ، فشدد لها على راحلتها فركبها فساروا ، حتى إذا كانوا بظاهر المدينة - أو قال أشرَفوا على المدينة - قال النبي ﷺ : آيّهون ، تائبون ، عابدون ربنا حامدون ، فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة ،

قوله ( باب قول الرجل جعلني الله فداك ) أي هل يباح أو يكره ؟ وقد استوعب الاخبار الدالة على الجواز أبو بكر بن أبي عاصم في أول كتابه « آداب الحسكاه ، وجزم بجواز ذلك فقال : للبره أن يقول ذلك اسلطانه وللكبيره ولذوى العلم ولأن أحب من إخوانه غير محظور عليه ذلك ، بل يثاب عليه إذا قصد توقيره واستعطافه ، ولو كان ذلك محظورا انتهى النبي ﷺ فأقبل ذلك ولا عليه أن ذلك غير جائز أن يقال لأحد غيره . قوله ( وقال أبو بكر رضي الله عنه : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا ) هو طرف من حديث أبي سعيد رفعه « ان عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ما عنده . فقال أبو بكر : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا » الحديث ، وقد تقدم موصولا في مناقب أبي بكر مع شرحه . ثم ذكر حديث أنس في إرداف صفة ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب القياس ، والمراد منه قول أبي طلحة « يا نبي الله جعلني الله فداك ، هل أصابك شيء . » وقد ترجم أبو داود نحو هذه الترجمة وساق حديث أبي ذر « قلت للنبي ﷺ : لبيك وسعديك ، جعلني الله فداك » الحديث ، وكذا أخرجه البخاري في « الادب المفرد » في الترجمة . قال الطبراني : في هذه الاحاديث دليل على جواز قول ذلك . وأما ما رواه مبارك بن فضالة عن الحسن قال « دخل الربيع على النبي ﷺ وهو شاك فقال : كيف تجدك جعلني الله فداك ؟ قال : ما تركت أعرا بيتك بعد » ثم ساقه من هذا الوجه ومن وجه آخر ثم قال : لا حاجة في ذلك على المنع ، لأنه لا يقاوم تلك الاحاديث في الصحة . وعلى تقدير ثبوت ذلك فليس فيه صريح المنع ، بل فيه إشارة الى أنه ترك الاولى في القول للريض إما بالثأ نيس والملاطفة إما بالدعاء والتوجع . فانه قيل : إنما ساخ ذلك لان الذي دعا بذلك كان أبواه مشركين ، فالجواب أن قول أبي طلحة كان بعد أن أسلم ، وكذا أبو ذر . وقول أبي بكر كان بعد أن أسلم أبواه . انتهى ملخصا . ويمكن أن يعترض بأنه لا يلزم من تصحيح قول ذلك للنبي ﷺ أن يسوغ لغيره ، لان نفسه أعز من أنفس القائلين وآبائهم ولو كانوا أسلموا ، فالجواب ما تقدم من كلام ابن أبي عاصم ، فإن فيه إشارة الى أن الأصل عدم الخصوصية . وأخرج ابن أبي عاصم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال لفاطمة « فداك أبوك ، ومن حديث

ابن مسعود أن النبي ﷺ قال لا صحابة د فداكم أبي وأمي ، ومن حديث أنس أنه ﷺ قال مثل ذلك للافتصار

### ١٠٥ - باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل

٦١٨٦ - **حديث** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه

قال : ولد لرجل منا غلام منسما للقاسم ، فقلنا : لانسكنك أبا للقاسم ولا كرامة . فأخبر النبي ﷺ فقال : سم ابنك عبد الرحمن .

**قوله** ( باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل ) ورد بهذا اللفظ حديث أخرجه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر رفعه د أن أحب أسماءكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وله شاهد من حديث أبي وهب الجشمي وسبأ التميمي عليه بعد باب ، وآخر عن مجاهد عند ابن أبي شيبة مثله ، قال القرطبي : يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلها كعبد الرحمن وعبد الملك وعبد الصمد ، وإنما كانت أحب إلى الله لأنها تضمنت ما هو وصف واجب لله وما هو وصف للإنسان وواجب له وهو العبودية : ثم أضيف العبد إلى الرب إضافة حقيقية فصدت أفراد هذه الأسماء وشرفت بهذا التركيب لحصلت لها هذه الفضيلة . وقال غيره : الحكمة في الافتصار على الاسمين أنه لم يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسماء الله تعالى غيرهما ، قال الله تعالى ( وأنه لما قام عبد الله يدعوه ) وقال في آية أخرى ( وعباد الرحمن ) ويؤيده قوله تعالى ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ) وقد أخرج الطبراني من حديث أبي زهير الثقفى رفعه د إذا سميت فعبدا ، ومن حديث ابن مسعود رفعه د أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به ، وفي إسناد كل منهما ضعف . **قوله** ( عن جابر ولد لرجل منا غلام ) اسم الرجل المذكور لم أتف عليه . **قوله** ( فسماه القاسم ) مقتضى رواية مسلم عن رفاع بن الهيثم عن خالد الراسطي بالسند المذكور هنا د فسماه محمدا ، إلا أنه أورده عقب رواية عبث وهو بوزن جعفر بعين مهملة ثم موحدة ساكنة ثم مثناة عن حصين بالسند المذكور فسماه محمدا فذكر الحديث ، وفي آخره د سموا باسمي ولا تمكثوا بكذبتي ، فانما بعثت قاسما أقسم بينكم ، ثم ساق رواية خالد وقال بهذا الإسناد ولم يذكر د فانما بعثت قاسما أقسم بينكم ، وكان الاختلاف فيه على خالد ، فإن الاسماعيل أخرجه من رواية وهيب بن بنية عن خالد فقال د فسماه القاسم ، وأخرجه أحمد عن هب عن حصين فقال د سماه القاسم ، وأخرجه أيضا من رواية معمر عن منصور كذلك ، وأخرجه أبو نعيم من رواية يوسف القاضي عن مسدد عن خالد فقال د سماه باسم النبي ﷺ ، وهكذا قاله أبو عوانة عن حصين أخرجه أبو نعيم في المستخرج على مسلم ، وهذا يقتضى ترجيح رواية رفاع بن الهيثم ، وأخرجه أحمد عن زياد البكائي عن منصور كما قال رفاع ، وقد وقع الاختلاف فيه على شعبة أيضا في د باب قوله تعالى : فإن لله خمسة وللرسول بمعنى قسم ذلك من كتاب فرضي الحسن فأخرجه البخاري هناك عن أبي الوليد عن شعبة عن سليمان وهو الأعمش ومنصور وقتادة قالوا سمعنا سالما أي ابن أبي الجهم عن جابر قال د ولد لرجل منا غلام فأراد أن يسميه محمدا قال وقال عمرو يعني ابن مرزوق عن شعبة عن قتادة بسنده د أراد أن يسميه القاسم ، وأورده من رواية سفيان الثوري عن الأعمش فقال د أراد أن يسميه القاسم ، وأخرجه مسلم من رواية جرير عن منصور فقال فيه د ولد لرجل منا غلام فسماه محمدا ، فقال له قومه :



لا ندعك تسميه باسم رسول الله ﷺ ، فانطلق اليه بابنه حامله على ظهره فقال : يا رسول الله ولد لي غلام فسميته محمدا ، فذكر الحديث ، وقد بين شعبة أن في رواية منصور عن سالم عن جابر أن الانصاري قال : حملته على عنق ، وأورده البخاري في فرض الخس ، وقد تقدم أنه يقتضي أن يكون من مسند الانصاري من رواية جابر عنه ، وسائر الروايات عن سالم بن أبي الجعد يقتضي أنه من مسند جابر ، وفيه أورده أصحاب المسانيد والأطراف ، وقدمت في فرض الخس أن رواية من قال أراد أن يسميه القاسم أرجح ، وذكرت وجه رجحانه . ويؤيده أنه لم يختلف على محمد بن المنكدر عن جابر في ذلك كما أخرجها المؤلف في آخر الباب الذي يليه . **قوله** ( لا نسكنيك أبا القاسم ولا كرامة ) في الرواية التي في الباب بعده من هذا الوجه : ولا نعلمك عينا ، هو من الألفاظ أي لا نعلم عليك بذلك فتقر به عينك ، ويؤخذ منه مشروعية تسمية المرء بمن يولد له ولا يختص بأول أولاده . **قوله** ( فأخبر النبي ﷺ ) كذا للأكثر بضم الهمزة على البناء للمجهول ، ول بعضهم بالبناء للفاعل : ويؤيده ما في الباب الذي بعده بلفظ « فأتى النبي ﷺ » . **قوله** ( فقال سم ابنك عبد الرحمن ) في مطابقته الترجمة لحديث جابر عسر ، وأقرب ما قيل أنهم لما أنكروا عليه التكني بكنية النبي ﷺ اقتضى مشروعية التكنية ، وأنه لما أمره أن يسميه عبد الرحمن اختار له اسما يطيب خاطره به إذ غير الاسم فاقضى الحال أنه لا يشير عليه إلا باسم حسن ، وتوجيه كونه أحسن تقدم في أول الباب ، قال بعض شراح والمشارق ، لله الأسماء الحسنى ، وفيها أصول وفروع أي من حيث الاشتقاق قال : والاصول أصول أي من حيث المعنى ، فاصول الاصول اسمان الله والرحمن ، لأن كلا منهما مشتمل على الاسماء كلها ، قال الله تعالى ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ) ولذلك لم يقسم بهما أحد . وما ورد من رحمنا اليامة غير وارد لانه مضاف ، وقول شاعرهم : وأنت غيث الوذي لا زلت رحمانا ، تعالى في الكفر ، وليس وارد ، لأن الكلام في أنه لم يقسم به أحد ، ولا يرد إطلاق من أطلقه وصفا لأنه لا يستلزم التسمية بذلك ، وقد لقب غير واحد الملك الرحيم ولم يقع مثل ذلك في الرحمن ، وإذا تقرر ذلك كانت إضافة العبودية إلى كل منهما حقيقة محضة ، فظهر وجه الاحجية ، والله أعلم

### ١٠٦ - باب قول النبي ﷺ « سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي » قَالَ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦١٨٧ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ **حَدَّثَنَا** خالدٌ **حَدَّثَنَا** حصينٌ عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال : وُلِدَ لرجلٍ منَا غُلامٌ فسمَاهُ القاسمَ ، فقالوا : لَا تَكْنِيهِ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ، فقال : سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي »

٦١٨٨ - **حَدَّثَنَا** علي بن عبد الله **حَدَّثَنَا** سفيان عن أبيه عن ابن سيرين سمعت أبا هريرة قال أبو القاسم **ﷺ** : سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي ،

٦١٨٩ - **حَدَّثَنَا** عبد الله بن محمد **حَدَّثَنَا** سفيان قال سمعت ابن المنكدر قال « سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : وُلِدَ لرجلٍ منَا غُلامٌ فسمَاهُ القاسمَ ، فقالوا : لَا تَكْنِيكَ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَلَا نَعْمُكَ عَيْنًا . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فقال : سَمِ ابْنُكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكنوا ) بفتح الكاف وتشديد النون وهو على حذف احدي التاوين أو بسكون الكاف وضم النون ، وفي رواية الكشميني « ولا تكنوا » بسكون الكاف وفتح المثناة بعد ما تون . **قوله** ( بكنيتي ) في رواية الاصيل « بكنوت » ، بالواو بدل التحتانية وهي بمعناها كنوته وكنيته بمعنى ، قال عياض روده كلهم في عدة مواضع بالياء ، وقد تقدم معنى السكنية والتعريف بها في أوائل المناقب في « باب كنية النبي ﷺ » ، **قوله** ( فيه أنس ) يشير الى ما تقدم موصولا في البعوض ثم في صفته النبي ﷺ من طريق حميد بن أنس بهذا ، وفيه قصة سياق التنبية عليها ولفظه « سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » ، ثم ذكر فيه حديث جابر في ذلك ثم حديث أبي هريرة ثم حديث جابر من وجه آخر ، فأما حديث أبي هريرة فاقصر فيه على المتن ولفظه كما يك أنس المذكور ، وأما حديث جابر ففي الرواية الاولى من طريق سالم وهو ابن أبي الجعد عنه « ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم فقالوا لا تكنيك حتى نسال النبي ﷺ » ، وفي الرواية الثانية من طريق محمد بن المنكدر عنه « فقلنا لا فنكنيك بأبي القاسم ولا ننعلمك عينا . فيجمع بين هذا الاختلاف إما بأن بعضهم قال هذا وبعضهم قال هذا ، وإما أنهم منعوا أولا مطلقا ثم استدركوا فقالوا حتى نسال . وفي الرواية الاولى أيضا « فقال سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » ، وفي الرواية الثانية « فقال سم ابنك عبد الرحمن » ويجمع بينهما بأن أحد الراويين ذكر ما لم يذكر الآخر . وقوله « لا فنكنيك » بفتح أوله مع التخفيف وبضمة مع التشديد ، و « ننعلمك » بضم أوله . قال النووي : اختلف في التكني بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب : الاول المنع مطلقا سواء كان اسمه محمدا أم لا ، ثبت ذلك عن الشافعي . والثاني الجواز مطلقا ، ويختص النهي بحياته ﷺ . والثالث لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره . قال الرافعي : يشبه أن يكون هذا هو الاصح ، لأن الناس لم يزالوا يفعلونه في جميع الأعصار من غير إنكار . قال النووي : هذا مخالف لظاهر الحديث ، وأما إطلاق الناس عليه ففيه قنوة للذهب الثاني ، وكأن مستفهم ما وقع في حديث أنس المشار اليه قبل « أنه ﷺ كان في السوق » فسمع رجلا يقول : يا أبا القاسم ، فالتفت اليه فقال : لم أعنك ، فقال : سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي ، قال ففهموا من النهي الاختصاص بحياته للسبب المذكور ، وقد زال بعده ﷺ . انتهى ملخصا . وهذا السبب ثابت في الصحيح ، فما خرج صاحب القول المذكور عن الظاهر إلا بدليل . وما ننبه عليه أن النووي أورد المذهب الثالث مقولبا فقال : يجوز لمن اسمه محمد دون غيره ، وهذا لا يعرف به قائل ، وإنما هو سبق قلم ، وقد حكى المذاهب الثلاثة في « الأذكار » على الصواب ، وكذا هي في الرافعي . وما تعقبه السبكي عليه أنه رجح منع التكنية بأبي القاسم مطلقا ؛ ولما ذكر الرافعي في خطبة المنهاج كناه فقال المحرو للامام أبي القاسم الرافعي ، وكان يمكنه أن يقول للامام الرافعي فقط أو يسميه باسمه ولا يكنيه بالسكنية التي يعتقد المصنف منعها . وأجيب باحتمال أن يكون أشار بذلك الى اختيار الرافعي الجواز ، أو الى أنه مشتهر بذلك . ومن شبر بشيء لم يمتنع تصريحه به ، ولو كان بغير هذا القصد فإنه لا يسوغ واقفه أعلم . وبالمذهب الاول قال الظاهرية ، وبالغ بعضهم فقال : لا يجوز لاحد أن يسمي ابنه القاسم لئلا يكنى أبا القاسم . وحكي الطبري مذهبها رابعا وهو المنع من التسمية بمحمد مطلقا ، وكذا التكني بأبي القاسم مطلقا ، ثم ساق من طريق سالم بن أبي الجعد « كتب عمر : لا تسموا أحدا باسم نبي » واحتج لصاحب هذا القول بما أخرجه من طريق الحسن بن عطية عن ثابت عن أنس رفته « يسمونهم محمدا ثم يلعنونهم » وهو حديث البزار وأبو يعلى أيضا وسنده لين ، قال عياض : والاشبه أن عمر إنما فعل ذلك

إعظاما لاسم النبي ﷺ لثلاثا بئتمك . وقد كان سمع رجلا يقول لمحمد بن زيد بن الخطاب : يا محمد فعل الله بك وفعل ، فدعاه وقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فغير اسمه . قلت : أخرجه أحد الطبراني من طريق عبد الرحمن ابن ابن أبي ليلى ، نظر عمر الى ابن عبد الحميد وكان اسمه محمدا ورجل يقول له : فعل الله بك يا محمد ، فأرسل الى ابن زيد بن الخطاب فقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فجاهد عبد الرحمن . وأرسل الى بني طلحة وهم سبعة ليغير أسماءهم فقال له محمد وهو كبيرهم : والله لقد سماني النبي ﷺ محمدا ، فقال : قوموا فلا سبيل اليكم ، فهذا يدل على رجوعه عن ذلك . وحكى غيره مفهوما خامسا وهو المنع مطلقا في حياته والتفصيل بعده بين من اسمه محمد واحد فيمنع وإلا فيجوز . وقد ورد ما يؤيد المذهب الثالث الذي ارتضاه الأمامي ورواه النووي ، وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه ومن تسمى باسمي فلا يكتفى بكنتي ، ومن اكتفى بكنتي فلا يتسمى باسمي ، لفظ أبي داود وأحمد من طريق هشام الدستوائي عن أبي الزبير ، ولفظ الترمذي وابن حبان من طريق حسين بن واقد عن أبي الزبير ، وإذا سمعتم بي فلا تسموا بي ، وإذا كنتم بي فلا تسموا بي ، قال أبو داود ورواه الثوري عن ابن جريج مثل رواية هشام ، ورواه معقل عن أبي الزبير مثل رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال ورواه محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي الزبير . قلت : ووصله البخاري في الأدب المفرد ، وأبو يعلى ولفظه : لا تجمعوا بين اسمي وكنتي ، والترمذي من طريق الليث عنه ولفظه : ان النبي ﷺ نهي أن يجمع بين اسمه وكنتيه وقال : أنا أبو القاسم ، الله يعطى وأنا أقسم ، قال أبو داود : واختلف على عبد الرحمن بن أبي عمرة وعلى أبي زرعة بن عمرو وموسى بن يسار عن أبي هريرة على الوجهين قلت : وحديث ابن أبي عمرة أخرجه أحمد وابن أبي شبة من طريقه عن عمه رفعه لا تجمعوا بين اسمي وكنتي ، وأخرج الطبراني من حديث محمد بن فضالة قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن أسبوعين ، فأني بي اليه فسح على رأسي وقال : سموه باسمي ولا تكنوه بكنتي ، ورواية أبي زرعة عند أبي يعلى بلفظ : من تسمى باسمي فلا يكتفى بكنتي ، واحتج المذهب الثاني بما أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث علي قال : قلت يا رسول الله إن ولدي من بعدك ولد اسميه باسمك وأكنيه بكنتيك ؟ قال : نعم ، وفي بعض طرقه : فسماني محمدا وكناني أبا القاسم ، وكان رخصة من النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب ، وروينا هذه الرخصة في «أمالى الجمهوري» وأخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه وسندهما قوي ، قال الطبري : في إباحة ذلك لعلي ثم تسمية على ولده أبا القاسم إشارة الى أن النهي عن ذلك كان على الكراهة لا على التحريم ، قال ويؤيد ذلك أنه لو كان على التحريم لأنكره الصحابة ولما مكنتوه أن يكتنى ولده أبا القاسم أصلا ، فدل على أنهم إنما فهموا من النهي التنزيه . وتعقب بأنه لم ينحصر الأمر فيما قال ، فلمعلمهم عليهم الرخصة له دون غيره كما في بعض طرقه ، أو فهموا تخصيص النهي بزمانه ﷺ ، وهذا أقوى لأن بعض الصحابة سمى ابنه محمدا وكناه أبا القاسم وهو طلحة بن عبيد الله ، وقد جزم الطبراني أن النبي ﷺ هو الذي كناه . وأخرج ذلك من طريق عيسى بن طلحة عن ظر محمد ابن طلحة وكذا يقال لكنتية كل من الحمد بن أبي بكر وابن سمدة وابن جعفر بن أبي طالب وابن عبد الرحمن ابن عوف وابن حاطب بن أبي بلتعة وابن الأشعث بن قيس أبو القاسم وأن آباءهم كنوهم بذلك ، قال عياض : وجه قال جمهور السلف والخلف وفقهاء الأمصار ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث عائشة : ان امرأة قالت :

يا رسول الله إني سميت ابني محمداً وكنيته أبا القاسم فذكر لي أنك تكره ذلك ، قال : ما الذي أحل اسمي وحرّم كنيتي ، فقد ذكر الطبراني في الأوسط ، أن محمد بن عمران الحنظلي تفرد به عن صفية بنت شيبة عنها ، ومحمد المذكور مجهول ، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فلا دلالة فيه على الجواز مطلقاً ، لاحتمال أن يكون قبل النهي . وفي الجملة أصل المذهب المذهب المفصل المحكي أخيراً مع غرابته . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة بعد أن أشار إلى ترجيح المذهب الثالث من حيث الجواز : لكن الأولى الأخذ بالمذهب الأول فإنه أبرأ الذمة وأعظم للحرمة ، والله أعلم

### ١٠٧ - باب اسم الحزن

٦١٩٠ - **عنه** إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه أن أباه جاء إلى النبي ﷺ فقال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ، قال : لا أعيرُ اسماً سمانياً . قال ابن المسيب : فزال الحزونة فينا بعد . حدثنا علي بن عبد الله ومحمد - هو ابن غيلان - قالوا حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه عن جدّه . . بهذا

[ الحديث ٦١٩٠ - طريقه في : ٦١٩٣ ]

**قوله** ( باب اسم الحزن ) بفتح المهملة وسكون الزاي : ما غلب من الأرض ، وهو ضد السهل ، واستعمل في الحلق يقال : في فلان حوونة أي في خلقه غلظة وقساوة . **قوله** ( عن ابن المسيب ) هو سعيد ، وسماه أحمد في روايته عن عبد الرزاق ، وكذا محمود بن غيلان وأحمد بن صالح وغيرهما . **قوله** ( عن أبيه أن أباه جاء ) كذا رواه إسحق بن نصر عن عبد الرزاق ، وتابعه أحمد عن عبد الرزاق قال في روايته عن أبيه أن النبي ﷺ قال لجدّه ، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق ، وأورده المصنف عن عقبة عن محمود بن غيلان وعلى بن عبد الله كلاهما عن عبد الرزاق فقالا في روايتهما عن أبيه عن جدّه ، وكذا أورده أبو داود عن أحمد بن صالح والاسماعيلي من طريق إسحق بن الضيف كلاهما عن عبد الرزاق وفيه عن جدّه أن النبي ﷺ قال له « وهذا الاختلاف على عبد الرزاق وبمجهبه يكون الحديث إما من مسند المسيب بن حزن على الرواية الأولى ، وإما من مسند حزن بن أبي وهب والده على الرواية الثانية ، وقد أعرض الحميدي تبعاً لابن مسعود عن الرواية الثانية وأورد الحديث في مسند المسيب ، وأما السكلاباذي لجزم بأن الحديث من مسند حزن ، وهذا الذي ينبغي أن يعتمد ، لأن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما وفيهم ابن المديني . **قوله** ( قال أنت سهل ) في رواية الاسماعيلي من طريق محمود بن غيلان ، ومن طريق إسحق بن الضيف جميعاً قال « بل اسمك سهل » ، **قوله** ( لا أعيرُ اسماً ) في رواية أحمد بن صالح « فقال : لا ، السهل يوطأ ويمتن » ويجمع بأنه قال كلاماً من الكلامين فنقل بعض الرواة ما لم ينقله الآخر . **قوله** ( فزال الحزونة فينا بعد ) في رواية أحمد بن صالح « فظننت أنه سيصيبنا بعده حوونة » ، **قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله ومحمد هو ابن غيلان ) كذا ثبت للاكثر ، وسقط محمود من رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن الجهم بن خلف عن محمود بن غيلان كما قال البخاري وانظره كما

قدمته ، وأخرجه أبو نعيم عن أبي أحمد وهو الفطريق عن الهيثم فقال في السند « عن أبيه أن أبا بهاء ، والمعتمد مآقال الاسماعيلي . قال ابن بطلان : فيه أن الأمر بتحسين الأسماء ، وتغيير الاسم إلى أحسن منه ليس على الوجوب ، وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه . وقال ابن التين : معنى قول ابن المسيب « فزالنا فيها الحزونة » يريد اتساع التسهيل (١) فيما يريدونه . وقال الداودي : يريد الصعوبة في أخلاقهم ، إلا أن سعيداً أفضى به ذلك إلى الغضب في الله . وقال غيره : يشير إلى الشدة التي بقيت في أخلاقهم : فقد ذكر أهل الذنب أن في ولده سوء خلق معروف فيهم لا يكاد يعدم منهم . ( تنبيه ) قال السكرماني هنا : قالوا لم يرو عن المسيب بن حزن - وهو وأبوه محبايان - إلا ابنه سعيد بن المسيب ، وهذا خلاف المشهور من شرط البخاري أنه لم يرو عن واحد ليس له إلا راء واحد . قلت : وهذا المشهور راجع إلى غرابته ، وذلك أنه لم يذعه إلا الحاكم ومن تلقى كلامه ، وأما المحققون فلم يلتزموا ذلك ، وحجتهم أن ذلك لم ينقل عن البخاري صريحاً ، وقد وجد عمله على خلافه في عدة مواضع : منها « هذا فلان يعتمد به » ، وقد قررت ذلك في « النكت على علوم الحديث » ، وعلى تقدير تسليم الشرط المذكور ، فالجواب عن هذا الموضع أن الشرط المذكور إنما هو في غير الصحابة ، وأما الصحابة فكلهم عدول فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبتت صحبته بجهول ، وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح ، ويحتاج من ادعى الشرط في بقية المواضع إلى الإجابة

### ١٠٨ - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه

٦١٩١ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو قَتَانٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ « عَنْ سَهْلِ قَالَ : أَتَى بِالْمَنْذَرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وُلِدَ ، فَوَضَعَهُ عَلَى فَخْذِهِ - وَأَبُو أُسَيْدٍ جَالِسٌ - فَلَمَّا لَمْ يَلِدْ ﷺ بِشَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ . فَأَمَرَ أَبُو أُسَيْدٍ بَابْنِهِ فَأَحْتَمِلَ مِنْ فَخْذِ النَّبِيِّ ﷺ . فَاسْتَفَاقَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أَيْنَ النَّبِيُّ ؟ فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ : قَدْ بَنَاهُ يَارَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : مَا اسْمُهُ ؟ قَالَ : فُلَانٌ . قَالَ : وَلَسَكُنْ أُسَيْدُ الْمَنْذَرِ ، فَمَهْلُ يَوْمئِذٍ الْمَنْذَرُ ،

٦١٩٢ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ زَيْنَبَ كَانَتْ اسْمَهَا بَرَّةً ، فَقِيلَ : مُزَكَّى نَفْسَهَا ، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ ،

٦١٩٣ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَبْرِ عَنْ شَيْبَةَ قَالَ « جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ حَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزَنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : مَا اسْمُكَ ؟ قَالَ : اسْمِي حَزْنٌ ، قَالَ : بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ ، قَالَ : مَا أَنَا بِمَغْيِيرٍ اسْمًا سَمَانِيَةً - أَبِي . قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : فَزَالَتْ فِيهَا الْحَزُونَةُ بَعْدُ »

**قوله** ( باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه ) هذه الترجمة متروكة مما أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل هروة

« كان النبي ﷺ إذا سمع الاسم القبيح حوله الى ما هو أحسن منه ، وقد وصله الترمذي من وجه آخر عن هشام بن زكريا حاشية فيه ، وفيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث سهل بن سعد . **قوله** ( أتى بالمنذر بن أبي أسيد الى النبي ﷺ حين ولد ) أبو أسيد بالتصغير صحابي مشهور ، وله أحاديث في الصحيح ، وتقدم ذكر ولده هذا في صلاة الجماعة في المخازي ، وتقدمت روايته عن أبيه في كتاب الطلاق ، وكان الصحابة إذا ولد لاحد منهم الولد أتى به النبي ﷺ ليحمله ويبارك عليه ، وقد تكرر ذلك في الأحاديث . **قوله** ( فوضعه على غنمه ) يعني إكراماً له . **قوله** ( فلهي النبي ﷺ بشيء بين يديه ) أي اشتغل ، وكل ما شغلك عن شيء فقد أهلك عن غيره . قال ابن التين : روى لمي بوزن علم وهي اللغة المشهورة ، وبالفتح لغة طي . **قوله** ( فاستغاف النبي ﷺ ) أي انقضى ما كان مشتغلاً به فأفاق من ذلك فلم ير الصبي فسأل عنه ، يقال أفاق من نومه ومن مرضه واستفاق بمعنى . **قوله** ( قلبناه ) بفتح القاف وتنفيد اللام بعدها موحدة ساكنة أي صرفناه الى منزله ، وذكر ابن التين أنه وقع في روايته ألقيناه بزيادة حمزة أوله ، قال والصواب حذفها وأثبتها غيره لغة . **قوله** ( ما اسمه ؟ قال فلان ) لم أقف على تعيينه ، فكأنه كان سماه اسماً ليس مستحسنًا فسكت عن تعيينه ، أو سماه نفسه بعض الرواة . **قوله** ( ولكن اسمه المنذر ) أي ليس هذا الاسم الذي سمّيته به اسمه الذي يليق به بل هو المنذر ، قال الداودي : سماه المنذر تفاؤلاً أن يكون له علم ينذر به . قلت : وتقدم في المخازي أنه سمي المنذر بالمنذر بن عمرو الساعدي الخورجي وهو صحابي مشهور من ردهط أبي أسيد . الحديث الثاني ، **قوله** ( عطاء بن أبي ميمونة ) هو ابن هلال مولى أنس ، وأبو رافع هو نقيب الصانع . **قوله** ( أن زينب كان اسمها برة ) بفتح الموحدة وتشديد الراء ، كذا في رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة ، ووافقه جماعة . وقال عمرو بن مرزوق عن شعبة بهذا السند عن أبي هريرة « كان اسم ميمونة برة » أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » عنه ، والأول أكبر ، وزينب هي بنت جحش أو بنت أبي سلة ، والأولى زوج النبي ﷺ والثانية ربيبته ، وكل منهما كان اسمها أولاً برة فغيره النبي ﷺ ، كذا قال ابن عبد البر ، وقصة زينب بنت جحش أخرجه مسلم وأبو داود في أنساب حديث عن زينب بنت أم سلة قالت « سميت برة فقال النبي ﷺ : لا تزكوا أنفسكم فإن الله أعلم بأهل البر منكم . قالوا : ما نسبها ؟ قال : سموها زينب » وفي بعض روايات مسلم « وكان اسم زينب بنت جحش برة » وقد أخرج الدارقطني في « المؤلف » بسند فيه ضعف « أن زينب بنت جحش قالت : يا رسول الله اسمي برة فأمره بغيرته ، فأن البرة صغيرة ، فقال لو كان مسلماً (١) لسميته باسم من أسماءنا ، ولكن هو جحش فاجعلني أكبر من البرة . وقد وقع مثل ذلك لجويرية بنت الحارث أم المؤمنين ، فأخرج مسلم وأبو داود والمصنف في « الأدب المفرد » عن ابن عباس قال « كان اسم جويرية بنت الحارث برة ، فحول النبي ﷺ اسمها فصالحها جويرية » كره أن يقول خرج من عند برة » . **قوله** ( فقيل تزك نفسك ) أي لأن لفظة برة « مشتقة من البر » ، وكذلك وقع في قصة جويرية « كره أن يقال خرج من عند برة » ، وقال في قصة زينب « الله أعلم بأهل البر منكم » . الحديث الثالث ، **قوله** ( هشام ) هو ابن يوسف ، وعبد الحميد بن جبير بن شعبة أي ابن عثمان الحبشي . **قوله** ( لحدثني أن جده حوينا ) هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد ، ولما حدث به الزهري وصله عن

(١) قال صحيح طيبة بولاني : هكذا في مجلة الشيخ ، وحرروا

أبيه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله ، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولا من وجه آخر تبين صحة عرج المرسل ، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والارسال لا يقدح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل ، كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد ، قال الطبري لا تنبغي التسمية باسم قبيل الحنفي ، ولا باسم يقتضي التزكية له ، ولا باسم مضاه السب . قلت : الثالث أخص من الأول ، قال : ولو كانت الاسماء إنما هي أعلام للأشخاص لا يقصد بها حقيقة الصفة ، لكن وجه السكراة أن يسمع سامع بالاسم فيظن أنه صفة للمسمى ، فلذلك كان ﷺ يحول الاسم الى ما إذا دعي به صاحبه كان صدقا ، قال : وقد غير رسول الله ﷺ عدة أسماء ، وليس ما غير من ذلك على وجه المنع من التسمية بها بل على وجه الاختيار ؛ قال : ومن ثم أجاز المسلمون أن يسمى الرجل القبيح بحسن والفاقد بصالح ، وبذل عليه أنه ﷺ لم يلزم حونا لما امتنع من تحويل اسمه الى سهل بذلك ، ولو كان ذلك لازما لما أقره على قوله « لا أغير اسما سمانيه أبي » انتهى ملخصا . وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه « انكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم » ، وإلا أن في سنده انقطاعا بين عبد الله بن أبي ذكريا راوية عن أبي الدرداء [ وأبي الدرداء ] فإنه لم يدركه ، قال أبو داود : وقد غير النبي ﷺ العاصي وعتلة بفتح المهملة والمثناة بعدها لام وشيطان وغراب وحباب بضم المهملة وتخفيف الموحدة وشهاب وحرب وغير ذلك قلت : والعاصي الذي ذكره هو مطيع بن الأسود العدوي والد عبد الله بن مطيع ، ووقع مثله لعبد الله بن الحارث ابن جزء وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه البزار والطبراني من حديث عبد الله بن الحارث بسند حسن والاختبار في مثل ذلك كثيرة ، وعتلة هو حنبة بن عبد السلى ، وشيطان هو عبد الله ، وغراب هو مسلم أبو ربيعة ، وحباب هو عبد الله بن عبد الله بن أبي ، وشهاب هو هشام بن طامر الأنصاري ، وحرب هو الحسن بن علي سباه على أولا حربا ، وأسانيدها مبينة في كتابي في الصحابة

١٠٩ - باب من سمي بأسماء الأنبياء . وقال أنس : قبل النبي ﷺ إبراهيم ، يعني ابنه

٦١٩٤ - **حدثنا** ابن أبي عمير **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا** إسماعيل **قلت** لابن أبي أوفى : رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ ؟ قال : مات صغيرا ؛ ولو قضي أن يكون بعد محمد ﷺ نبي عاش ابنه ، ولكن لا نبي بعده ،

٦١٩٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب **أخبرنا** شعبة عن هدي بن ثابت قال « سمعت قبيصة قال : لما مات إبراهيم عليه السلام قال رسول الله ﷺ : إن له مرضعا في الجنة »

٦١٩٦ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد « عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : سموا باسمي ولا تسكنوا بكيتي ، فانما أنا قاسم أقسم بينكم » . ورواه أنس عن النبي ﷺ

٦١٩٧ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** أبو كوانة **حدثنا** أبو حصين عن أبي صالح « عن أبي

هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : سُبُوا باسمي ولا تسكنُوا بكنتي ، وَمَنْ رَأَى فِي النَّامِ فَقَدْ رَأَى ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَمَثُلُ صَوْرَتِي ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعِدًّا فَلْيَقْبِرُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ،

٦١٩٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : وَلَدَلَنِي غُلَامٌ ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَمَعَاهُ إِبْرَاهِيمُ ، فَخَنَسْتُ بِقَمَرَةٍ وَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى ،

٦١٩٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَلَاقَةَ « سَمِعْتُ الْمُفِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَالَ :

انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ » رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

**قوله** ( باب من سمي باسماء الانبياء ) في هذه الترجمة حديثان صريحان : أحدهما أخرجه مسلم من حديث المفيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال « انهم كانوا يسمون باسماء انبيائهم والصلحين قبلهم ، ثانيهما أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في « الادب المفرد » من حديث أبي وهب الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة رفعه « تسموا باسماء الانبياء ، وأحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث ومهام ، وأقبحها حرب ومرة » قال بعضهم : أما الأولان فلما تقدم في « باب أحب الاسماء الى الله » وأما الآخران فلأن العبد في حرث الدنيا أو حرث الآخرة ولأنه لا يزال يهم بالشيء بعد الشيء ، وأما الأخيران فلما في الحرب من المسكاره ولما في مرة من المראה . وكأن المؤلف رحمه الله لما لم يكونا على شرطه اكتفى بما استنبطه من أحاديث الباب وأشار بذلك الى الرد على من كره ذلك ، كما تقدم من عمر أنه أراد أن يغير أسماء أولاد طلحة وكان ساهم باسماء الانبياء . وأخرج البخاري أيضا في « الادب المفرد » في مثل ترجمة هذا الباب حديث يوسف بن عبد الله بن سلام قال « سألني النبي ﷺ يوسف ، الحديث وسنده صحيح وأخرجه الترمذي في « الشمائل » وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال « أحب الاسماء اليه اسماء الانبياء » . ثم ذكر فيه أحد عشر حديثا موصولة ومعلقة : الاول حديث أنس ، **قوله** ( وقال أنس : قبل النبي ﷺ إبراهيم ، يعني ابنه ) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الكشيحي وحده ، وهو في رواية النسفي أيضا ، وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولا في الجنازة . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا ابن نمير ) هو محمد بن عبد الله بن نمير نسب لجده ، ومحمد بن بشر هو العبدى ، وإسماعيل هو ابن خالد ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** ( قلت لابن أوفى ) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي . **قوله** ( رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ ، قال مات صغيرا ) تضمن كلامه جواب السؤال بالإشارة اليه وصرح بالزيادة عليه كأنه قال : نعم رأيت له لكن مات صغيرا . ثم ذكر السبب في ذلك . وقد رواه إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن أبي خالد بلفظ « قال نعم كان أشبه الناس به ، مات وهو صغير » أخرجه ابن منده وإسماعيل من طريق جرير عن إسماعيل « سألت ابن أبي أوفى عن إبراهيم ابن النبي ﷺ مثل أى شيء كان حين مات ؟ قال : كان صبيا » . **قوله** ( ولو قضى أن يكون بعد محمد بنى عاش ابنه ) إبراهيم (ولكن لا نبى بعده) هكذا جزم به عبد الله بن أبي أوفى . ومثل هذا لا يقال بالرأى ، وقد توارده عليه جماعة : فأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ



صلى عليه وقال : ان له مرضعا في الجنة ، لو عاش لكان صديقا نبيا ، ولا عتقت أخواله القبط ، وروى أحمد وابن منده من طريق السدي « سألت أنساكم بلغ إبراهيم ؟ قال كان قد ملا المهد ، ولو بقي لكان نبيا ، ولكن لم يكن ليبي ، لأن نبيكم آخر الانبياء » ، ولفظ أحمد « لو عاش إبراهيم ابن النبي ﷺ لكان صديقا نبيا » ، ولم يذكر القصة فهذه عدة أحاديث صحيحة عن هؤلاء الصحابة أنهم أطلقوا ذلك ، فلا أدري ما الذي حمل النووي في ترجمة إبراهيم المذكور من كتاب تهذيب الاسماء واللغات على استنكار ذلك ومباغتته حيث قال : هو باطل ، وجسارة في الكلام على المغيبات ، ومجازفة وهجوم على عظيم من الزوال . ويحتمل أن يكون استحضرت ذلك عن الصحابة المذكورين ، فرواه عن غيرهم عن تأخر عنهم فقال ذلك ، وقد استنكر قبله ابن عبد البر في الاستيعاب ، الحديث المذكور فقال هذا لا أدري ما هو ، وقد ولد نوح من ليس بنى ، وكما ولد غير النبي نبيا فكذا يجوز عكسه ، حتى نسب قائله الى المجازفة والخوض في الأمور المغيبة بغير علم الى غير ذلك ، مع أن الذي نقل عن الصحابة المذكورين إنما أنوا فيه بقضية شرطية . الحديث الثالث حديث البراء « لما مات إبراهيم قال النبي ﷺ : إن له مرضعا في الجنة » قال الخطابي : هو بضم الميم على أنه اسم فاعل من أرضع أى من يتم إرضاعه ، وبفتحها أى ان له رضاعا في الجنة . وقال ابن التين قال في الصحاح : امرأة مرضع أى لها ولد ترضعه ، فهى مرضعة بضم أوله ، فإن وصفتها بإرضاعه قلت مرضعة يعنى بفتح الميم ، قال : والمعنى هنا يصح ، ولكن لم يروه أحد بفتح الميم . قلت : وقع في رواية الاسماعيل « ان له مرضعا ترضعه في الجنة » والمعنى تسكل إرضاعه ، لأنه لما مات كان ابن ستة عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا على اختلاف الروايين ، وقيل إنما عاش سبعين يوما . الحديث الرابع حديث جابر « سموا باسمي » ذكره مختصرا عن آدم عن شعبة عن حصين ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن شعبة عن حصين بتمامه . الحديث الخامس ، قوله ( ورواه أنس ) تقدم التنبيه عليه عليه قريبا في « باب قول النبي ﷺ سموا باسمي » . الحديث السادس والسابع والثامن حديث أبي هريرة « سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » ووقع في رواية المستمل والمرخسى هنا « بكنوتى » وقد تقدم توجيهه قريبا . قوله ( ومن رأى في المنام . . الحديث ) هو حديث آخر جمعهما الراوى بهذا الاسناد ، وسيأتى شرحه في كتاب التعبير . قوله ( ومن كذب على متعمدا . . الحديث ) هو حديث آخر تقدم شرحه في كتاب العلم . الحديث التاسع عن أبي موسى هو الاشعري قال « ولد لي غلام . . قوله ( وكان أكبر ولد أبي موسى ) هذا يشعر بأن أبا موسى كفى قبل أن يولده ، والا فلو كان الامر على غير ذلك لسكنى بابنه إبراهيم المذكور ، ولم ينقل أنه كان يكفى أبا إبراهيم . الحديث العاشر حديث المغيرة « انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم » كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في الكسوف هذا الاسناد مطولا من وجه آخر عن زياد بن علاقة مطولا أيضا وتقدم شرحه هناك . الحديث الحادى عشر ، قوله ( رواه أبو بكره عن النبي ﷺ ) يشير الى ما أخرجه موصولا في الكسوف ومعاقا ، لكن لم أر في شيء من طرق حديث أبي بكره التصريح بان ذلك كان يوم مات إبراهيم ، إلا في رواية أسندها في « باب كسوف القمر » مع أن مجموع الأحاديث تدل على ذلك كما قاله البيهقي ، قال ابن بطال : في هذه الأحاديث جواز التسمية بأسماء الانبياء ، وقد ثبت عن سعيد ابن المسيب أنه قال « أحب الاسماء الى الله أسماء الانبياء » وإنما كره عمر ذلك ، لئلا يسب أحد المسمى بذلك فأراد تعظيم الاسم لئلا يبتذل في ذلك وهو قصد حسن ، وذكر العايزي أن الحجة في ذلك حديث أنس « يسمونهم

محمدًا وبلغونهم ، قال : وهو ضعيف ، لأنه من رواية الحكم بن عطية عن ثابت عنه ، وعلى تقدير ثبوته فلا حجة فيه للنسج ، بل فيه النهي عن لعن من يسمى محمدًا ، وقد تقدمت الإشارة الى هذا الحديث في د باب سموا باسمي ، قال ويقال ان طلحة قال للزبير : اسماء بني اسماء الأنبياء واسماء بنيك أمماء الشهداء ، فقال : أنا أرجو ان يكون بني شهداء ، وأنت لا ترجو أن يكون بنوك أنبياء ، فأشار الى أن الذي فعله أولى من الذي فعله طلحة

### ١١٠ - باب تسمية الوليد

٦٢٠٠ - أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا أبو عيينة عن الزهري عن سعيد بن سفيان عن أبي هريرة قال : لما رفع النبي ﷺ رأسه من الركة قال : اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة من المؤمنين . اللهم أشدّد وطأتك على مفسر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسفي يوسف

قوله ( باب تسمية الوليد ) ورد في كراهة هذا الاسم حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود « نهى رسول الله ﷺ أن يسمى الرجل عبده أو ولده حربا أو مرة أو وليدا » الحديث وسنده ضعيف جدا ، وورد فيه أيضا حديث آخر مرسل أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في الدلائل ، من طريقه قال « حدثنا محمد بن خالد بن العباس السكسكي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو الوزاعي » وأخرجه البيهقي في الدلائل ، أيضا من رواية بشر بن بكر عن الوزاعي ، وأخرجه عبد الرزاق في المجوء الثاني من أماليه عن مدمر كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « ولد لأخي أم سلمة ولد فسماه الوليد ، فقال رسول الله ﷺ : سميتوه باسماء فراعنتكم ، ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد هو أشعر على هذه الأمة من فرعون لقومه » قال الوليد بن مسلم في روايته قال الوزاعي : فكانوا يروونه الوليد بن عبد الملك . ثم وأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه وانفتحت الفتن على الأمة بسبب ذلك وكثر فيهم القتل ، وفي رواية بشر بن بكر من الزيادة « غيروا اسمه فسموه عبد الله » وبين في روايته أنه أخو أم سلمة لامها ، وهكذا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن اسماعيل بن أبي اسماعيل عن اسماعيل بن عياش عن الوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب أخرجه أبو نعيم في الدلائل ، من رواية الحارث ، وأخرجه أحمد بن أبي المغيرة عن اسماعيل بن عياش فزاد فيه « قال حدثني الوزاعي وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن عبد الله ، فزاد فيه عمر ، فادعى ابن حبان أنه لا أصل له ، فقال في كتاب الضعفاء ، في ترجمة اسماعيل بن عياش : هذا خبر باطل ، ما قاله رسول الله ﷺ ولا رواه عمر ، ولا حدث به سعيد ولا الزهري ولا هو من حديث الوزاعي . ثم أعلاه باسماعيل بن عياش . واهتمد ابن الجوزي على كلام ابن حبان فأورد الحديث في الموضوعات ، فلم يصب ، فإن اسماعيل لم ينفرده به ، وعلى تقدير انفراده قائما انفرده بزيادة عمر في الاسناد ، وإلا فأصله كما ذكرت عند الوليد وغيره من أصحاب الوزاعي عنه ، وعند مدمر وغيره من أصحاب الزهري ، فإن كان سعيد بن المسيب تلقاه عن أم سلمة فهو على شرط الصحيح ويؤيد ذلك أن له شاهدا عن أم سلمة أخرجه إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » من رواية محمد بن إسحق عن محمد بن عمرو عن عطاء بن ريثب بنت أم سلمة عن أمها قالت « دخل علي النبي ﷺ وحدثني غلام من آل المغيرة اسمه

الوليد ، فقال : من هذا ؟ قلت : الوليد ، قال : قد اتخذه الوليد حنانا ، غيروا اسمه فانه سيكون في هذه الامة فرعون يقال له الوليد ، وقد أخرجه الحاكم من وجه آخر عن الوليد موصولا بذكر أبي هريرة فيه أخرجه من طريق نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم وقال في آخره : قال الزهري ان استخلف الوليد بن يزيد والافهر الوليد ابن عبد الملك ، . قلت : وعندي أن ذكر أبي هريرة فيه من أوهم نعيم بن حماد والله أعلم . ولما لم يكن هذا الحديث المذكور على شرط البخاري أو ما إليه كعادته وأورد فيه الحديث الدال على الجواز ، ثانه لو كان مكروها لغيره النبي ﷺ كعادته ، فان في بعض طرق الحديث المذكور الدلالة على أن الوليد بن الوليد المذكور قد قدم بعد ذلك المدينة مهاجرا كما مضى في المغازي ولم ينقل أنه ﷺ غير اسمه ، وأما ما تقدم أنه أمر بتغيير اسم الوليد فذلك اسم ولد المذكور فغيره فسماه عبد الله ، وأخرج الطبراني في ترجمة الوليد بن الوليد بن المغيرة من طريق إسماعيل بن أرب الخزومي في قصة موت الوليد بن الوليد بعد أن جاء إلى المدينة مهاجرا ، وأن النبي ﷺ دخل على أم سلمة بعد موته وحى تقول : أهلك الوليد بن الوليد أبا الوليد بن المغيرة فقال : ان كدتم لتتخذون الوليد حنانا فسماه عبد الله ، ووصله ابن منده من وجه واحد إلى أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة عن أبيه عن جده أنه أتى النبي ﷺ فذكره . ومن شواهد الحديث ما أخرجه الطبراني أيضا من حديث معاذ بن جبل قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ ، فذكر حديثا فيه قال : الوليد اسم فرعون هادم شرايع الاسلام ، يبوؤ بدمة وجل من أهل بيته ، ولكن سنده ضعيف جدا »

### ١١١ - باب من دنا صاحبه فنقص من اسمه حرفا

وقال أبو حازم : « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لي النبي ﷺ : يا أبا هريرة »

٦٢٠١ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام . قلت : وعليه السلام ورحمة الله . قالت : وهو يرى ما لا ترى ، »

٦٢٠٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن أبي قلابة « عن أنس رضي الله عنه قال : كانت أم سليم في الدقل والنجشة غلام النبي ﷺ يسوق بهن . فقال النبي ﷺ : يا أنس ، رويدك سؤدك بالقولير »

**قوله** ( باب من دنا صاحبه فنقص من اسمه حرفا ) كذا اقتصر على حرف ، وهو مطابق لحديث عائشة في « عائش » ولحديث أنس في « أنجش » . وأما حديث أبي هريرة فنارح ابن بطال في مطابقته فقال : ليس من الترخيم ، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث إلى التذكير والتذكير ، وذلك أنه كان كناه أبا هريرة وهريرة تصغير مرة فخطبه باسمها مذكرا ، فهو نقصان في اللفظ وزيادة في المعنى . قلت : فهو نقص في اللفظ ، لكن كون النقص منه حرفا فيه نظر ، وكأنه لحظ الاسم قبل التصغير وحى مرة فأنما حذف الياء الأخيرة صدق أنه نقص من

الاسم حرفاً ، وقد ترجم في « الأدب المفرد » ، مثله ، اسكن قال « شيئاً » بدل « حرفاً » وأورد فيه حديث عائشة « رأيت عثمان والنبي ﷺ يضرب كتفه يقول : أكننت هثم ، وجبريل يوحى اليه . قوله ( وقال أبو حازم عن أبي هريرة : قال لي النبي ﷺ يا أبا هر ) بتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف رحمه الله في الأطعمة أوله « أصابني جهد شديد - وفيه - فاذا رسول الله ﷺ قائم على رأسي فقال : يا أبا هر ، ويأتي في الرقاق حديث أوله « والذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدى من الجوع ، وفيه مثله . قوله ( يا أنجش رويدك ) تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر ، وأكثر ما وقع في الروايات بفيد ترخيم ، ويجوز في الشين الضم والفتح كما في الذي قبله

### ١١٢ - باب الكنية لصبي وقيل أن يولد للرجل

٦٢٠٣ - **حرف** مسدد حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : كان للصبي ﷺ أحد من الناس خلقاً ، وكان لي أخ يقال له أبو عمير - قال أحسبه قطياً - وكان إذا جاء قال : يا أبا عمير ، مفضل النضر ؟ أنقر كان يلعب به ، فرُبما حضر الصلاة وهو في بيتنا ، فيأمر بالبساط الذي تحته فيسكنس وينضح ، ثم يقوم ويقوم خلفه فيصلي بنا .

**قوله** ( باب الكنية لصبي ، وقيل أن يولد للرجل ) في رواية الكشميني « ولد الرجل » ذكر فيه قصة أبي عمير وهو مطابق لأحد ركني الترجمة ، والركن الثاني مأخوذ من الإلحاق بل بطريق الأولى ، وأشار بذلك إلى الرد على من منع تكنية من لم يولد له مستنداً إلى أنه خلاف الواقع ، فقد أخرج ابن ماجه وأحمد والطحاوي وصححه الحاكم من حديث صهيب « أن عمر قال له : مالك تسكني أبا يحيى وليس لك ولد ؟ قال : ان النبي ﷺ كنانى ، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق فضيل بن عمرو « قلت لأبراهيم إنى أكنى أبا النضر وليس لي ولد ، وأسمع الناس يقولون : من أكنى وليس له ولد فهو أبو جهم ، فقال إبراهيم : كان علقمة يكنى أبا شبل وكان حقياً لا يولد له وقوله جهم بفتح الجيم وسكون المهملة ، وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة . وأخرج المصنف في « الأدب المفرد » عن علقمة قال : كنانى عبد الله بن مسعود قبل أن يولد لي . وقد كان ذلك مستعملاً عند العرب ، قال الشاعر : لها كنية عمرو وليس لها عمرو . وأخرج ابن أبي شيبة عن الزهري قال : كان رجال من الصحابة يكتبون قبل أن يولد لهم . وأخرج المصنف في « باب ما جاء في قبر النبي ﷺ » ، من كتاب الجنائز عن هلال الوزان قال : كنانى هروة قبل أن يولد لي . قلت : وكنية هلال المذكور أبو عمرو ويقال أبو أمية ويقال غير ذلك . وأخرج الطبراني عن علقمة عن ابن مسعود « أن النبي ﷺ كناه أبا عبد الرحمن قبل أن يولد له » وسنده صحيح . قال العلماء : كانوا يكتبون الصبي تفاؤلاً بأنه سيعيش حتى يولد له ، والأمن من التلقب ، لأن الغالب أن من يذكر شخصاً فيعظمه أن لا يذكره باسمه الخاص به فاذا كانت له كنية أمن من تلقيب ، ولهذا قال قائلهم : بادروا أبناءكم بالكنى قبل أن تغلب عليها الألقاب . وقالوا : الكنية للعرب كاللقب للمجم ، ومن ثم كره للشخص أن يكنى نفسه إلا أن قصد التعريف . **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، وأبو التياح بمثابة فوقانية ثم تحتانية ثقيلة

مفتوحتين ثم مهمة هو يزيد بن حميد ، والإسناد كله بصريون ، وقد تقدم من رواية شعبة عن أبي النجاشي في «باب الانبساط الى الناس» وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة هكذا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة عن أنس ، ومن وجه ثالث عن شعبة عن محمد بن قيس عن حميد عن أنس والمشهور الاول ، ويحتمل أن يكون لشعبة فيه طرق . قوله (كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقا) هذا قاله أنس توطئة لما يريد يذكره من قصة الصبي ، وأول حديث شعبة المذكور عن أنس قال «ان كان النبي ﷺ لينحاطنا ، ولأحمد من طريق المثني بن سعيد عن أبي النجاشي عن أنس «كان النبي ﷺ يزور أم سليم ، وفي رواية محمد بن قيس المذكور «كان النبي ﷺ قد اختلط بنا أهل البيت ، يعني لبيت أبي طلحة وأم سليم ، ولأبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس «كان النبي ﷺ ينشأنا ويخالطنا ، والنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس «كان النبي ﷺ يأتي أبا طلحة كثيرا ، ولأبي يعلى من طريق خالد بن عبد الله عن حميد «كان يأتي أم سليم وينام على فراشها ، وكان اذا مضى يتوكأ ، ولابن سعد وسعيد بن منصور عن ربيع بن عبد الله بن الجارود عن أنس «كان يزور أم سليم فتتحفه بالشيء تضمه له . قوله (وكان لي أخ يقال له أبو عمير) هو بالتصغير ، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند أحمد «كان لي أخ صغير ، وهو أخو أنس بن مالك من أمه ، وفي رواية المثني بن سعيد المذكورة «وكان لها أي أم سليم ابن صغير ، وفي رواية حميد ، عند أحمد «وكان لها من أبي طلحة ابن يكنى أبا عمير» وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند ابن عمر «كان يني لأبي طلحة ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عند ابن سعد «ان أبا طلحة كان له ابن قال أحسبه فطما ، في بعض النسخ «فطيم» بغير ألف وهو محمول على طريقة من يكتب المنسوب المنون بلا ألف والاصل فطيم لأنه صفة أخ وهو مرفوع ، لكن تخلل بين الصفة والموصوف «أحسبه» ، وقد وقع عند أحد من طريق المثني بن سعيد مثل ما في الاصل فطيم بمعنى منطوم أي انتهى أرضاعه . قوله (وكان) أي النبي ﷺ (إذا جاء) زاد مروان بن معاوية في روايته «إذا جاء لأم سليم يمازحه ، ولأحمد في روايته عن حميد مثله ، وفي أخرى «يضاحكه» وفي رواية محمد بن قيس يمازله ، وفي رواية المثني بن سعيد عند أبي حنيفة «يضاحكه» . قوله (يا أبا عمير) في رواية ربيع بن عبد الله «فزارنا ذات يوم فقال : يا أم سليم ما شأنك أرى أبا عمير ابنك خائر النفس» بمعجمة ومثلثة أي ثقيل النفس غير نشيط ، وفي رواية مروان بن معاوية وإسماعيل بن جعفر كلاهما عن حميد «لجاء يوما وقد مات أخيره ، زاد مروان «الذي كان يلعب به» ، زاد إسماعيل «فوجده حزينا» ، فسأل عنه فأخبرته فقال : يا أبا عمير ، وسأله أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد بتأمه ، وفي رواية حماد بن سلمة المشار إليها «فقال ما شأنك أبا عمير حزينا ، وفي رواية ربيع بن عبد الله «لجعل يمسح رأسه ويقول» ، وفي رواية عمارة بن زاذان «فكان يستقبله ويقول» . قوله (ما فعل النخير) بنون ومعجمة وراء مصغر ، وكرر ذلك في رواية حماد بن سلمة . قوله (نخير كان يلعب به) وهو طير صغير واحدته نخرة وجمعه نخران ، قال الخطابي طوير له صوت ، وفيه نظير فانه ورد في بعض طرقه أنه الصعو بمهملتين بوزن المفوك كما في رواية ربيع «فقال أم سليم مانت صعوة إلى كان يلعب بها» ، فقال : أي أبا عمير مات النخير ، فدل على أنها شيء واحد ، والصعو لا يوصف بحسن الصوت ، قال الشاعر :  
كالصعو يرتع في الرياض وانما حبس الخوار لانه يترنم  
قال حيض : النخير طائر معروف يشبه الصغور ، وقيل هو قراخ له صناديد ، وقيل هو نوع من الخمر بضم

المهمة وتشديد الميم ثم راء ، قال : والراجح أن الصغير طائر أحمر المنقار . قلت : هذا الذي جزم به الجمهور ، وقال صاحب العين والمحكم : للصغير صغير المنقار أحمر الرأس . قوله ( فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا الخ ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وتقدمت الإشارة إليه قريبا أيضا . وفي هذا الحديث عدة فوائد جمعها أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص الفقيه الشافعي صاحب التصانيف في جوده مفرد ، بعد أن أخرجه من وجهين عن شعبة عن أبي التياح ، ومن وجهين عن حميد عن أنس ، ومن طريق محمد بن سيرين ، وقد جمعت في هذا الموضع طرقه وثبتت ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة . وذكر ابن القاص في أول كتابه أن بعض الناس عاب على أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها ، ومثل ذلك بحديث أبي عمير هذا قال : وما درى أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجها . ثم ساقها مبسوطة ، فلخصتها مستوفيا مقاصده ، ثم أتبعته بما تيسر من الروايات عليه فقال : فيه استحباب التأني في المشي ، وزيارة الإخوان ، وجواز زيارة الرجل للمرأة الأجنبية إذا لم تكن شابة وأمنت الفتنة ، وتخصيص الإمام بعض الرعية بالزيارة ، وعناطة بعض الرعية دون بعض ، ومشي الحاكم وحده ، وأن كثرة الزيارة لا تنقص المودة ، وأن قوله « زرغبنا مزدرد حبا » مخصوص بمن يزور الطمع ، وأن النهي عن كثرة عناطة الناس مخصوص بمن يخشى الفتنة أو الضرر . وفيه مشروعية المصافحة لقول أنس فيه « ما مسست كفا ألين من كف رسول الله ﷺ » ، وتخصيص ذلك بالرجل دون المرأة ، وأن الذي مضى في صفته ﷺ أنه « كان شئ الكافرين » خاص بمبالغة الجسم لا بمخشونة اللبس . وفيه استحباب صلاة الزائر في بيت المور ولا سيما إن كان الزائر عن يتوبك به ، وجواز الصلاة على الحميم ، وترك التنفوذ لأنه علم أن في البيت صغيرا وصلى مع ذلك في البيت وجلس فيه . وفيه أن الأشياء على يقين الطهارة لأن نضحهم البساط إنما كان للتنظيف . وفيه أن الاختيار للصل أن يقوم على أرواح الاحوال وأمكنها ، خلافا لمن استحب من المشددين في العبادة أن يقوم على أجهداها . وفيه جواز حمل العالم عليه إلى من يستفيد منه ، وفضيلة لآل أبي طلحة ولبيته إذ صار في بيدهم قبلة يقطع بصحتها . وفيه جواز الممازحة وتكرير المزح وأنها إباحة سنة لا رخصة ، وأن ممازحة الصبي الذي لم يميز جائزة ، وتكرير زيارة المذروح معه . وفيه ترك التكبر والترفع ، والفرق بين كون الكبير في الطريق فيتواقر أو في البيت فيمزح ، وأن الذي ورد في صفة المنافق أن سره يخاف علانيته ليس على صومه . وفيه الحكم على ما يظهر من الأمارات في الوجه من حزنه أو غيره . وفيه جواز الاستدلال بالعين على حال صاحبها ، إذ استدلل ﷺ بالحزن الظاهر على الحزن السكامن حتى حكم بأنه حزين فسأل أمه عن حزنه . وفيه التلطف بالصديق صغيرا كان أو كبيرا ، والسؤال عن حاله ، وأن الخبر الوارد في الزجر عن بكاء الصبي محمول على ما إذا بكى عن سبب عامدا ومن أذى بغير حق . وفيه قبول خبر الواحد لأن الذي أجاب عن سبب حزن أبي حمير كان كذلك . وفيه جواز تسمية من لم يولد له ، وجواز لعب الصغير بالطير ، وجواز ترك الأبوين ولدهما الصغير يلعب بما أبيح اللعب به ، وجواز إنفاق المال فيما يتلهى به الصغير من المباحات ، وجواز إمساك الطير في القنص ونحوه ، وقص جناح الطير إذا لا يخلو حال طير أبي عمير من واحد منهما وأيهما كان الواقع للتحق به الآخر في الحكم . وفيه جواز ادخال الصيد من الحل إلى الحرم وإمساكه بعد إدخاله ، خلافا لمن منع من إمساكه وقاسه على من صادم أحرم فانه يجب عليه الأرسال . وفيه جواز تصغير الاسم ولو كان لحيوان ، وجواز مواجهة الصغير بالحطاب خلافا

لمن قال : الحكيم لا يواجه بالخطاب إلا من يعقل ويفهم ، قال : والصواب الجواز حيث لا يكون هناك طلب جواب ، ومن ثم لم يخاطبه في السؤال عن حاله بل سأل غيره . وفيه معاشرة الناس على قدر عقولهم . وفيه جواز قبولة الشخص في بيت غير بيت زوجته ولو لم تكن فيه زوجته ، ومشروعية القبولة ، وجواز قبولة الحاكم في بيت بعض رعيته ولو كانت امرأة ، وجواز دخول الرجل بيت المرأة وزوجها غائب ولو لم يكن محرما إذا انتفت الفتنة . وفيه إكرام الزائر وأن التمتع الخفيف لا ينافي السنة ، وأن تشييع المورر الوائر ليس على الوجوب . وفيه أن الكبير إذا زار قوما وأسى بينهم ، فإنه صافح أنسا ، ومازح أبا عمير ، ونام على فراش أم سليم ، وصلى بهم في بيتهم حتى نالوا أكابهم من بركتهم ، انتهى ما لخصته من كلامه فيما استنبط من فوائد حديث أنس في قصة أبي عمير . ثم ذكر فصلا في قاعدة تتبع طرق الحديث ، فمن ذلك الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تعتمد طريقه ، فقبل لاثنتين وقيل لثلاثة وقيل لأربعة وقيل حتى يستحق اسم الشهرة ، فكان في جميع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالبا ، وفي جميع الطرق أيضا ، ومعرفة من رواها ، وكميتها العلم بمراقب الرواة في الكثرة والقلة . وفيها الإطلاع على حلة الخبر بانكشاف غلط الغلط وبيان تدليس المدلس وتوصيل المعنعن . ثم قال وفيما يسره الله تعالى من جمع طرق هذا الحديث واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم من لا يهتدى لتحصيل ذلك ، مع أن العين المستنبط منها واحدة ، ولكن من عجائب اللطيف الخبير أنها تسقى بماء واحد ، ونفضل بعضها على بعض في الأكل . هذا آخر كلامه ملخصا . وقد سبق إلى التنبيه على فوائد قصة أبي عمير بخصوصها من القدماء أبو حاتم الرازي أحد أئمة الحديث وشيوخ أصحاب السنن ، ثم تلاه الترمذي في « الشامل » ، ثم تلاه الخطابي ، وجميع ما ذكره يقرب من عشرة فوائد فقط ، وقد ساق شيخنا في شرح الترمذي ، ما ذكره ابن القاص بتامه ثم قال : ومن هذه الأوجه ما هو واضح ، ومنها الخفي ، ومنها المتعسف . قال : والفوائد التي ذكرها آخرها وأكملها الستين هي من قاعدة جمع طرق الحديث لا من خصوص هذا الحديث . وقد بقي من فوائد هذا الحديث أن بعض المالكية والخطابي من الشافعية استدلوا به على أن صيد المدينة لا يحرم ، وتعقب باحتمال ما قاله ابن القاص أنه صيد في الحل ثم أدخل الحرم فلذلك أبيع لمساكه ، وبهذا أجاب مالك في « المدونة » ، ونقله ابن المنذر عن أحمد والكوفيين ، ولا يلزم منه أن حرم المدينة لا يحرم صيده . وأجاب ابن التين بأن ذلك كان قبل تحريم صيد حرم المدينة ، وعكسه بعض الحنفية فقال قصة أبي عمير تدل على نسخ الخبر الدال على تحريم صيد المدينة ، وكلا القولين متعقب . وما أجاب به ابن القاص من مخاطبة من لا يميز التحقيق فيه جواز مواجهته بالخطاب إذا فهم الخطاب وكان في ذلك فائدة ولو بالتأنيس له ، وكذا في تعليمه الحكم الشرعي عند قصد تمرينه عليه من الصغر كما في قصة الحسن بن علي لما وضع النمرة في فيه قال له دكن كخ ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ، كما تقدم بسطه في موضعه ، ويجوز أيضا مطلقا إذا كان القصد بذلك خطاب من حضر أو استفهامه عن يعقل ، وكثيرا ما يقال للصغير الذي لا يفهم أصلا إذا كان ظاهر الوجودك : كيف أنت ؟ والمراد سؤال كافله أو حاضره . وذكر ابن بطال من فوائد هذا الحديث أيضا استحباب التضع فيما لم يتيقن طهارته . وفيه أن أسماء الأعلام لا يقصد معانيها ، وأن إطلاقها على المسمى لا يستلزم الكذب ، لأن الصبي لم يكن أبا وقد دعى أبا عمير . وفيه جواز السجع في الكلام إذا لم يكن متكلفا ، وأن ذلك لا يمتنع من النبي كما امتنع منه إنشاء الشعر . وفيه تحاف الوائر بصنيع ما يعرف

أنه بمجبه من ما كول أو غيره . وفيه جواز الرواية بالمعنى ، لأن القصة واحدة وقد جاءت بألفاظ مختلفة . وفيه جواز الاختصار على بعض الحديث ، وجواز الاتيان به تارة مطولا وتارة مائضا ، وجميع ذلك محتمل أن يكون من أنس ويحتمل أن يكون من بعده ، والذي يظهر أن بعض ذلك منه والسكثير منه من بعده ، وذلك يظهر من اتحاد المخارج واختلافها . وفيه مسح رأس الصغير البلاطة ، وفيه دعاء الشخص بتصغير اسمه عند عدم الإيذاء ، وفيه جواز السؤال عما السائل به عالم لقوله « ما فعل النغير » ؟ بعد علمه بأنه مات . وفيه إكرام أقارب الخادم وإظهار المحبة لهم ، لأن جميع ما ذكر من صنيع النبي ﷺ مع أم سليم وذوها كان غالبه بواسطة خدمة أنس له . وقد توزع ابن القاص في الاستدلال به على إطلاق جواز اسم الصغير بالطير ، فقال أبو عبد الملك : يجوز أن يكون ذلك منسوخا بالنهي عن تعذيب الحيوان ، وقال القرطبي : الحق أن لا ينسخ ، بل الذي رخص فيه للصبي إمساك الطير ليملته به ، وأما تمكينه من تعذيبه ولاسيما حتى يموت فلم يبيح قط . ومن الفوائد التي لم يذكرها ابن القاص ولا غيره في قصة أبي عمير أن عند أحد في آخر رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس « فرض الصبي فهلك » فذكر الحديث في قصة موته وما وقع لام سليم من كتمان ذلك عن أبي طلحة حتى نام معها ، ثم أخبرته لما أصبح فأخبر النبي ﷺ بذلك فدعا لهما لحملت ثم وضعت غلاما ، فأحضره أنس إلى النبي ﷺ فحمله ولحنه وسماه عبد الله ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في كتاب الجنائز ، وقأت الإشارة إلى بعضه في « باب المعارض » قريبا . وقد جزم الديلماني في « أنساب الخوارج » بأن أبا عمير مات صغيرا ، وقال ابن الأثير في ترجمته في الصحابة : لعله الغلام الذي جرى لام سليم وأبي طلحة في أمره ما جرى ، وكأنه لم يستحضر رواية عمارة بن زاذان المصروفة بذلك فذكره احتمالا ، ولم أر عند من ذكر أبا عمير في الصحابة له غير قصة النغير ، ولا ذكروا له اسما ، بل جزم بعض الشراح بأن اسمه كنيته ، فقل هذا يكون ذلك من فوائد هذا الحديث ، وهو جعل الاسم المصدر باب أو أم اسما علما من غير أنه يكون له اسم غيره ، لكن قد يؤخذ من قول أنس في رواية ربيع بن عبد الله « يكنى أبا عمير » أن له اسما غير كنيته . وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية هشيم عن أبي عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له حديثا ، وأبو عمير هذا ذكروا أنه كان أكبر ولد أنس وذكروا أن اسمه عبد الله كما جزم به الحاكم أبو أحمد وغيره ، فلعل أنسابا سماه باسم أخيه لأمه وكناه بكنيته ، ويكون أبو طلحة سمى ابنه الذي رزقه خلفا من أبي عمير باسم أبي عمير ، لكنه لم يكنه بكنيته ، والله أعلم . ثم وجدت في « كتاب النساء » لابن الفرج بن الجوزي قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصري وفيه مقال عن حفص بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له حفص غلام قد ترعرع فأصبح أبو طلحة وهو صائم في بعض شمله فذكر قصة نحو القصة التي في الصحيح بطولها في موت الغلام ونومها مع أبي طلحة وقولها له « أرايت لو أن رجلا أعارك عارية الخ ، وإعلامها النبي ﷺ بذلك ودعائه لهما وولادتهما وإرسالها الولد إلى النبي ﷺ ليحنكه . وفي القصة مخالفة لما في الصحيح : منها أن الغلام كان صحيحا فأت بفتة ، ومنها أنه ترعرع ، والباقي بمعناه . فعرف بهذا أن اسم أبي عمير حفص ، وهو وارد على من صنف في الصحابة وفي المهمات ، والله أعلم . ومن النوارد التي تتعلق بقصة أبي عمير ما أخرجه الحاكم في « علوم الحديث » عن أبي حاتم الرازي أنه قال : حفظ الله أمانا صالح بن محمد - يعني الحافظ الملقب بجورة - فإنه لا يزال يبسطنا غائبا وحاضرا ، كتب إلى أنه



لما مات الذهلي - يعني بنيسابور - أجلسوا شيخا لهم يقال له عشم فأملى عليهم حديث أنس هذا فقال : يا أبا حمير ما فعل البشير ؟ قاله بفتح عين حمير بوزن عظيم وقال بموحدة مفتوحة بدل النون وأملى العين بوزن الاول فصنف الاسمين معا . قلت : وعشم هذا لقب وهو بفتح الميم الاول وكسر الثانية بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره معجمة ، واسمه محمد بن يزيد بن عبد الله النيسابوري السلي ذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عن يزيد بن هارون وغيره وكانت فيه دعاية

### ١١٣ - باب التكني بأبي تراب ، وإن كانت له كنية أخرى

٦٢٠٤ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني أبو حازم « عن سهل بن سعد قال : إن كانت أحب اسماء على رضى الله عنه إليه لأبو تراب ، وإن كان ليفرج أن يدعى بها ، وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ : غاضب يوما فاطمة ، فخرج فاضطجع إلى الجدار في المسجد ، فجاءه النبي ﷺ يتبعه فقال : هوذا مضطجع في الجدار ، فجاءه النبي ﷺ - وامتلا ظهره ترابا - فجعل النبي ﷺ يمسح للتراب عن ظهره ويقول اجلس يا أبا تراب ،

قوله ( باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى ) وذكر فيه قصة على بن أبي طالب في ذلك ، وقد تقدمت بأتم من هذا السياق في مناقبه ، وفيه بيان الاختلاف في سبب ذلك وإن الجمع بينهما ممسح ، ثم ظهر لي إمكان الجمع وقد ذكرت في باب من كتاب الاستئذان ، وقد ثبت في حديث عبد المطلب بن ربيعة عند مسلم في قصة طويلة أن عليا رضى الله عنه قال : أنا أبو حسن . وقوله في السند سليمان ، هو ابن بلال ، وقوله « عن سهل ابن سعد » في رواية الاسماعيلي وأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه هذا السند « سمعت سهل بن سعد » وقوله وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ قال ابن التين : صوابه أبا تراب . قلت : وليس الذي وقع في الاصل خطأ بل هو موجه على الحسكية ، أو على جمل التكنية اسما . وقد وقع في بعض النسخ « أبا تراب » ونبه على اختلاف الروايات في ذلك الاسماعيلي . ووقع في رواية أبي بكر المشار إليها آنفا بالنصب أيضا . وقوله « إنه كانت لأحب اسمائه إليه » فيه إطلاق الاسم على التكنية ، وأنت « كانت » باعتبار التكنية . قال السكرماني : إن عطفة من الثقيلة وكانت زائدة ، وأحب منصوب على أنه اسم ان ، وهي وإن خففت لكن لا يوجب تخفيفها لفاءها . قلت : ولم يتعين ما قال ، بل كانت على حالها . وأشار سهل بذلك إلى انقضاء محبة بموته ، وسهل إنما حدث بذلك بعد موت علي بدهر . وقال ابن التين : وأنت كانت على تأنيك الاسماء مثل ( وجاءت كل نفس ) ومثل « كما شرقت صدر القناة » كذا قال ، وما تقدم أولى . وقوله « وإن كان ليفرج أن ندعوها » بنون مفتوحة ودال ساكنة والواو بحركة بمعنى تذكرها كذا للنسفي ، ولأن ذر عن المستعمل والسرخصي ووقع في روايتنا من طريق أبي الوقت « أن يدعاه » وهو بتحتانية أوله مضمومة ، ولما في الرواية يدعى بها ، يضم أوله أي ينادى بها وهي رواية المصنف في « الادب المفرد » عن شيخه المذكور هنا بهذا الاسناد ، وكذا لا يني من طريق أبي بكر بن أبي شيبة المذكورة ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة عن حماد بن مخلد « أن يدعوه بها »

وقوله « فاضطلع الى الجدار في المسجد » في رواية الكشميني « الى جدار المسجد » وعنه « في » بدل « الى » وفي رواية النسفي « الى الجدار الى المسجد » وقد تقدم في أبواب المساجد بلفظ « فاذا هو راقد في المسجد » وهو يقوى رواية الأكثر هنا . وقوله « يتبعه » بتشديد المثناة والعين مهملة ، والكشميني « يتبعه » بتقديم الموحدة ثم مشاة والذين معجمة إحداهما تحتانية . ويستفاد من الحديث جواز تكنية الشخص بأكثر من كنية ، والتقليب بلفظ التكنية وبما يشتق من حال الشخص ، وأن الألقاب اذا صدرت من الكبير في حق الصغير تلقاه بالقبول ولو لم يكن لفظه لفظ مدح ، وأن من حمل ذلك على التنقيص لا يلتفت اليه ، وهو كما كان أهل الشام ينتقصون ابن الزبير بزعمهم حيث يقولون له : ابن ذات النطاقين ، فيقول « تلك شكاة ظاهر منك عارها » قال ابن بطال : وفيه أن أهل الفضل قد يقع بين الكبير منهم وبين زوجته ما طبع عليه البشر من الغضب ، وقد يدعو ذلك الى الخروج من بيته ولا يصاب عليه . قلت : ويحتمل أن يكون سبب خروج علي خشية أن يبدو منه في حالة الغضب ما لا يليق بمناب قاطمة رضي الله عنهما لحسم مادة الكلام بذلك الى أن تسكن فورة الغضب من كل منهما . وفيه كرم خلق النبي ﷺ لأنه توجه نحو علي ليرضاه ، ومسح التراب عن ظهره ليدسه ، وداعبه بالكنية المذكورة المأخوذة من حالته ، ولم يعاتبه على مفاضيته لابتغاه مع رفيع منزلتها عنده ، فيؤخذ منه استحباب الرفق بالاصهار وترك معاتبتهم ابقاء لمودتهم ، لأن العتاب إنما يخشى من يخشى منه الحق لا ممن هو منزوع عن ذلك . ( تنبيه ) أخرج ابن إسحق والحاكم من طريقه من حديث عمار أنه « كان هو وعلي في غزوة العشيرة لجاء النبي ﷺ فوجد عليا نائما وقد علاه تراب فأيقظه وقال له مالك أبا تراب ، ثم قال : ألا أخذت بك بأشقي الناس » الحديث . وغزوة العشيرة كانت في أثناء السنة الثانية قبل وقعة بدر ، وذلك قبل أن يتزوج علي قاطمة ، فان كان محفوظا أمكن الجمع بأن يكون ذلك تسكرو منه ﷺ في حق علي ، والله أعلم . وقد ذكر ابن إسحق عقب القصة المذكورة قال « حدثني بعض أهل العلم أن عليا كان اذا غضب علي قاطمة في شيء لم يكلمها ، بل كان يأخذ ترابا فيضعه على رأسه ، وكان النبي ﷺ اذا رأى ذلك عرف فيقول : مالك يا أبا تراب ؟ فهذا سبب آخر يقوى التعداد . والمعتمد في ذلك كله حديث سهل في الباب والله أعلم

#### ١١٤ - باب أبغضُ الأسماء إلى الله

٦٢٠٥ - **حدثنا أبو اليمان** أخبرنا **شُعيب** حدثنا **أبو الزناد** عن **الأعرج** « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك » [ الحديث ٦٢٠٥ - طرقة في : ١٢٠٩ ]

٦٢٠٦ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا **سفيان** عن **أبي الزناد** عن **الأعرج** « عن أبي هريرة رواية قال : أحنم اسم عند الله - وقال سفيان غير صراحة : أحنمُ الأسماء عند الله - رجل تسمى بملك الأملاك » قال سفيان : يقول غيره تفسيره شاهان شاه

**قوله** ( باب أبغضُ الأسماء الى الله عز وجل ) كذا ترجم باللفظ « أبغض » وهو بالمعنى ، وقد ورد بلفظ

« أخبت ، بمعجمة وموحدة ثم مثلثة ، وبلفظ « أغيظ » وهما عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ، ولا بن أبي شيبه عن مجاهد بلفظ « أكره الأسماء » ونقل ابن التين عن الداودي قال : ورد في بعض الأحاديث « أبغض الأسماء الى الله خالد ومالك » قال وما أراه محفوظا لأن في الصحابة من تسمى بهما ، قال : وفي القرآن تسمية خازن النار مالمسا قال : والعباد وإن كانوا يموتون فإن الأرواح لا تقضى ، انتهى كلامه . فاما الحديث الذي أشار إليه فاقضت عليه بعد البحث ، ثم رأيت في ترجمة إبراهيم بن الفضل المدني أحد الضعفاء من مناكبره عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رفعه « أحب الأسماء الى الله ما سمي به ، وأصدقها الحارث وهام ، وأكذب الأسماء خالد ومالك » ، وأبغضها الى الله ما سمي لغيره ، فلم يضبط الداودي لفظ المتن ، أو هو متن آخر اطلع عليه . وأما استدلاله على ضعفه بما ذكر من تسمية بعض الصحابة وبعض الملائكة فليس بواضح ، لاحتمال اختصاص المنع بن لا يملك شيئا . وأما احتجاجة لجواز التسمية بخالد بما ذكر من أن الأرواح لا تقضى فعل تقدير التسليم فليس واضح أيضا ، لأن الله سبحانه وتعالى قد قال لنبيه ﷺ ( وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ) والخلد البقاء الدائم بغير موت ، فلا يلزم من كون الأرواح لا تقضى أن يقال صاحب تلك الروح خالد . قوله ( عن أبي الزناد ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد ، وهي عند أبي عوانة في صحيحه أيضا من طريقه . قوله ( رواية ) كذا في رواية علي هنا ، وفي رواية أحمد عن سفيان « يبلغ به » أخرجه مسلم وأبو داود ، وعند الترمذي عن محمد بن ميمون عن سفيان مثله ، وكلاهما كتابة عن الرفع بمعنى قال رسول الله ﷺ . ووقع التصريح بذلك في رواية الحميدي . قوله ( أخفى ) كذا في رواية شعيب بن أبي حرة الأكثر ، من الخنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور وهو الفحش في القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخفى عليه الدهر أى أهلكه ، ووقع عند المستعمل وأخنع ، بعين مهملة وهو المشهور في رواية سفيان بن عيينة وهو من الخنوع وهو الذل ، وقد فسره بذلك الحميدي شيخ البخاري عقب روايته له عن سفيان قال « أخنع أذل » ، وأخرج مسلم عن أحمد بن حنبل قال : سألت أبا عمرو الشيباني عن معنى أخنع القوي عن أخنع فقال : أوضع ، قال عياض : معناه أنه أشد الاسماء صفارا . وبنيو ذلك فسره أبو عبيد ، والخانع القليل وخنع الرجل ذل ، قال ابن بطال : وإذا كان الاسم أذل الاسماء كان من تسمى به أشد ذلا ، وقد فسر الحليل أخنع بالجر فقال : الخنع للفجور ، يقال أخنع الرجل الى المرأة إذا دعاها للفجور . قلت : وهو قريب من معنى الخنا وهو الفحش . ووقع عند الترمذي في آخر الحديث « أخنع أقبح » وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ « الخنع » بتقديم النون على المعجمة وهو بمعنى أهلك لان الخنع الذبح والقتل الشديد ، وتقدم أن في رواية همام « أغيظ » بفتحين وظاء مهجعتين ، وبؤيده « اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك » أخرجه الطبراني . ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن أن في بعض الروايات « ألغش الاسماء » ولم أوجها ، وإنما ذكر ذلك بعض الشراح في تفسير أخفى وقوله « أخنع اسم عند الله » وقال سفيان غير مرة أخنع الاسماء ، أى قال ذلك أكثر من مرة ، وهذا اللفظ يستعمل كثيرا في إرادة السكثرة وسأذكر توجيه الروایتين قوله ( عند الله ) زاد أبو داود والترمذي في روايتهما « يوم القيامة » وهذه الزيادة ثابتة هنا في رواية شعيب التي قبل هذه . قوله ( تسمى ) أى سمي نفسه أو سمي بذلك فرضى به واستمر عليه . قوله ( بملك الأملاك ) بكسر اللام من ملك ، والأملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع مملك . قوله ( قال سفيان يقول غيره ) أى غير أبي الزناد . قوله ( تفسيره شاهان شاه ) هكذا ثبت لفظ

تفسيره في رواية الكشيحي ؛ ووقع عند أحمد عن سفيان قال سفيان د مثل شاهان شاه ، فاعل سفيان قاله مرة نقلا ومرة من قبل نفسه ، وقد أخرجه الاصباعيل من رواية محمد بن الصباح عن سفيان مثله وزاد مثل ذلك الصين ، وشاهان شاه بسكون النون وبهاء في آخره وقد تنون وليست هاء تأنيث فلا يقال بالمشناة أصلا . وقد تعجب بعض الشراح من تفسير سفيان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة العجمية وأنكر ذلك آخرون ، وهو غفلة منهم عن مراده وذلك أن لفظ شاهان شاه كان قد كثر التسمية به في ذلك العصر فنبه سفيان على أن الاسم الذي ورد الخبر بزمه لا ينحصر في ملك الاملاك بل كل ما أدى معناه بأى لسان كان فهو مراد بالزم ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الثرمذى د مثل شاهان شاه ، وقوله شاهان شاه هو المشهور في روايات هذا الحديث ، وحكى عياض عن بعض الروايات د شاه شاه ، بالتثنية بغير اشباع في الاولى والاصل هو الاولى ، وهذه الرواية تخفيف منها ، وزعم بعضهم أنه الصواب شاه شاهان وليس كذلك لأن قاعدة العجم تقديم المضاف اليه على المضاف ، فإذا أرادوا قاضى القضاة بلسانهم قالوا موبذان موبذ ، فوبذ هو القاضى وموبذان جمعه فكذا شاه هو الملك وشاهان هو الملوكة ، قال عياض : استدلل به بعضهم على أن الاسم غير المسمى ، ولا حجة فيه بل المراد من الاسم صاحب الاسم ، وبدل عليه رواية د همام أغيط رجل ، فكأنه من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، ويؤيد قوله د تسمى ، فالتقدير أن أخرج اسم اسم رجل تسمى بدليل الرواية الاخرى د وان أخرج الاسماء ، واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمية بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد ، ويلتحق به ما في معناه مثل خالق الخلق وأحكم الحاكمين وسلاطين السلاطين وأمير الأمراء ؛ وقيل يلتحق به أيضا من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقُدوس والجبار . وهل يلتحق به من تسمى قاضى القضاة أو حاكم الحاكم ؟ اختلف العلماء في ذلك فقال الزعزعى في قوله تعالى ﴿ اَحْكُمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ : أى أعدل الحسكام وأعلمهم ، اذ لا فضل لحاكم على غيره الا بالعلم والعدل ، قال : ورب غريق في الجهل والجور من مقلدى زماننا قد لقب أفضى القضاة ومعناه أحكم الحاكمين فاعتبر واستعبر ، وتعميقه ابن المنير بحديث د أفضاكم على ، قال : فيستفاد منه أن لا حرج على من أطلق على قاضى يكون أعدل القضاة أو أعلمهم في زمانه أفضى القضاة ، أو يريد إقليبه أو بلده . ثم تكلم في الفرق بين قاضى القضاة وأفضى القضاة ، وفي اصطلاحهم على أن الاول فوق الثانى وليس من غرضنا هنا . وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقي فسوب ما ذكره الزعزعى من المتع ورد ما احتج به من قضية على بأن التفضيل في ذلك وقع في حق من خوطب به ومن يلتحق بهم فليس مساويا لاطلاق التفضيل بالآلف واللام ، قال ولا يخفى ما في اطلاق ذلك من الجرأة وسوء الأدب ، ولا عبرة بقول من ولي القضاء فنعت بذلك فلذا في سماعه فاحتمال في الجواز فان الحق أحق أن يتبع ، انتهى كلامه . ومن النوادر أن القاضى عز الدين بن جماعة قال انه رأى أباه في المنام فسأله عن حاله فقال : ما كان على أحسن من هذا الاسم ، فأمر الموقعين أن لا يكتبوا له في السجلات قاضى القضاة بل قاضى المسلمين ، وفهم من قول أبيه أنه أشار الى هذه التسمية مع احتمال أنه أشار الى الوظيفة ، بل هو الذى يترجع عندى ، فان التسمية بقاضى القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبى يوسف صاحب أبى حنيفة ، وقد نصح الماوردى من جواز تلقيب الملك الذى كان في عصره بملك الملوكة مع أن الماوردى كان يقال له أفضى القضاة ، وكأن وجه التفرقة بينهما الوقوف مع الخبر وظهور إرادة العهد الرومانى في القضاة . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة : يلتحق بملك الاملاك

قاضى القضاة وان كان اشهر في بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة ، وقد سلم أهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضى الجماعة ، قال : وفي الحديث مشروعية الادب في كل شيء ، لأن الزجر عن ملك الاملاك والوعيد عليه يقتضى المنع منه مطلقا ، سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الارض أم على بعضها ، سواء كان محققا في ذلك أم مبطلا ، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقا ومن قصده وكان فيه كاذبا

١١٥ - باب كذبة المشرك . وقال مسور : سمعتُ النبي ﷺ يقول : إلا أن يُريدَ ابنُ أبي طالب

٦٢٠٧ - حديث أبو الهيثم اخبرنا شعيب عن الزهري . حدثنا اسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان

عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « أن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ ركب على حمار عليه قطيفة فدكية وأسامة وراءه يعود سعد بن عباد في بني حارث بن الخزرج قبل وقعة بدر ، فسارا ، حتى مرّا بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي ، فاذا في المجلس أخلط من المسلمين والمشركون عبدة الأوثان واليهود ، وفي المسلمين عبد الله بن رواحة . فلما خشيتم المجلس تنجاسة للدابة خثر ابن أبي أنه بردائه وقال : لا تمربوا علينا ، فسلم رسول الله ﷺ عليهم ثم وقف فنزل فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن فقال له عبد الله بن أبي ابن سلول : أيها المرء ، لا أحسن مما تقول إن كان حقا ، فلا تؤذنا به في مجالسنا ، فن جاءك ، فاقصص عليه . قال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعشدا في مجالسنا ، فانا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتساورون . فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكنوا . ثم ركب رسول الله ﷺ دابته ، فسار حتى دخل على سعد بن عباد فقال رسول الله ﷺ : أى سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب ؟ يريد عبد الله بن أبي . قال كذا وكذا . فقال سعد بن عباد : أى رسول الله ، أبى أنت ، اعف عنه واصفح ، فوالذى أنزل عليك الكتاب ، لقد جاء الله بالحق الذى أنزل عليك ، ولقد اصطاح أهل هذه البهرة على أن يتوجوه ويصعبوه بالمصائب ، فلما رد الله ذلك بالحق الذى أعطاك طريق بذلك ، فذلك فعل به ما رأيت . فمعا عنه رسول الله ﷺ ، وكان رسول الله ﷺ وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى ، قال الله تعالى ﴿ ولتسمن من الذين أوتوا الكتاب ﴾ الآية . وقال ﴿ ود كثير من أهل الكتاب ﴾ فكان رسول الله ﷺ يتأول في العفو عنهم ما أمره الله به ، حتى أذن له فيهم ، فلما غزا رسول الله ﷺ بدرأ فقتل الله بها من قتل من صناديد الكفار وسادف قريش ، فقتل رسول الله ﷺ وأصحابه منصورين خائمين بهم أسارى من صناديد

الكفار وصادق قريش قال ابن أبي سلول ومن معه من المشركين عهدة الأوثان : هذا أمر قد توجّه ، فبايعوا رسول الله ﷺ على الإسلام ، فأسلموا .

٦٢٠٨ - **عبد الله بن عباس** بن عباس بن عبد المطلب قال : يا رسول الله ، هل نعت أبا طالب بشيء ؟ فإنه كان يحوطك

ونفضب لك . قال : نعم ، هو في ضحضاح من نار ، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار .

**قوله** ( باب كنية المشرك ) أي هل يجوز ابتداء وهل اذا كانت له كنية تجوز مخاطبته أو ذكره بها ؟ وأحاديث الثباب مطابقة لهذا الأخير ، ويلتحق به الثاني في الحكم . **قوله** ( وقال مسور ) هو ابن غزوة الزهري كذا للجميع إلا النسفي فسقط هذا التحليق من روايته ، ووقع في مستخرج أبي نعيم ، وقال المسور وهو الأشهر . **قوله** ( إلا أن يريد ابن أبي طالب ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب فرض الخمس . **قوله** ( وحدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وهو معطوف على السند الذي قبله وساق المتن على لفظه ، وسليمان هو ابن بلال وقوله د عن عروة ، في رواية شعيب د أخبرنا عروة بن الزبير ، وتقدم سياق لفظ شعيب في تفسير آل عمران مع شرح الحديث ، والغرض منه قوله د ألم تسمع ما قال أبو حباب ، ؟ بضم الماهلة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة وهي كنية عبد الله بن أبي ، وكان حينئذ لم يظهر الإسلام كما هو بين من سياق الحديث ، وظاهر في آخره . ثم ذكر حديث العباس بن عبد المطلب د قال يا رسول الله هل نعت أبا طالب بشيء ؟ وقد تقدم شرحه في الترجمة النبوية قبيل الاسراء ، وكأنه أراد باراده الأول لأنه من لفظ النبي ﷺ وهذا سمعه وأقره ، قال النووي في « الأذكار » بعد أن قرر أنه لا يجوز تسمية الكافر إلا بشرطين ذكرهما : وقد تكرر في الحديث ذكر أبي طالب واسمه عبد مناف وقال الله تعالى ﴿ تبت يدا أبي لهب ﴾ . ثم ذكر الحديث الثاني وقوله فيه د أبو حباب ، قال : وحمل ذلك اذا وجد فيه الشرط ، وهو أن لا يعرف إلا بكنيته أو خيف من ذكر اسمه فتنة ، ثم قال : وقد كتب رسول الله ﷺ إلى هرقل فسياء باسمه ولم يكن له ولا لقبه بلقبه وهو قيصر ، وقد أمرنا بالأغلاظ عليهم فلا نكنيهم ولا نلين لهم قولا ولا نظهر لهم ودا ، وقد نعقب كلامه بأنه لا حصر فيما ذكر بل قصة عبد الله بن أبي في ذكره بكنيته دون اسمه وهو باسمه أشهر ليس لحوف الفتنة ، فإن الذي ذكر بذلك عنده كان قويا في الإسلام فلا يخشى معه أن لو ذكر عبد الله باسمه أن يحمر بذلك فتنة ، وإنما هو محمول على التألف كما جزم به ابن بطال فقال : فيه جواز تسمية المشركين على وجه التألف إما رجاء إسلامهم أو لتعصيل منفعة منهم ، وأما تسمية أبي طالب فظاهر أنه من القبيل الأول وهو اشتاره بكنيته دون اسمه ، وأما تسمية أبي لهب فقد أشار النووي في شرحه إلى احتمال رابع وهو اجتناب نسبته إلى عبودية الهنم لأنه كان اسمه عبد العزى ، وهذا سبق إليه ثعلب ونقله عنه ابن بطال ، وقال غيره : إنما ذكر بكنيته دون اسمه للإشارة إلى أنه « سيصل نارا ذات لهب » ، قيل وإن تسميته بذلك من جهة التجنيس لأن ذلك من جملة البلاغة أو له مجازاة ، أشير إلى أن الذي نفخر به في الدنيا من الجلال والولد كان سببا في خوية وعقابة . وسكن ابن بطال عن أبي عبد الله بن أبي زمنين أنه قال : كان اسم أبي لهب عبد العزى وكنيته أبو

عنة ، وأما أبو لباب فلقب لقب به لأن وجهه كان يتلألأ ويلتهب جمالا ، قال فهو لقب وليس بكنية ، وتمتع بآن ذلك يقوى الاشكال الاول لأن اللقب اذا لم يكن على وجه الذم للكافر لم يصلح من المسلم ، وأما قول العشري : هذه التكنية ليست الاكرام بل للامانة اذ هي كناية عن الجهنمي اذ معناه نبت يدا الجهنمي ، فهو متمتع بآن الكنية لانظر فيها الى مدلول اللفظ ، بل الاسم اذا صدر بأب أو أب فهو كنية ، سألنا لكن اللقب لا يختص بجهنم وإنما المصنوع ما قاله غيره أن التكنية في ذكره بكنيته أنه لما علم الله تعالى أن ماله إلى النار ذات القهب ووافقت كنيته حاله حسن أن يذكر بها ، وأما ما استشهد به النووي من الكتاب الى هرقل فقد وقع في نفس الكتاب ذكره بعظيم الروم ، وهو مشعر بالعظيم ، واللقب لغير العرب كالكنية للعرب ، وقد قال النووي في موضع آخر : فرح اذا كتب الى مشرك كتابا وكتب فيه سلاما أو نحوه فينبغي أن يكتب كما كتب النبي ﷺ الى هرقل ، فذكر الكتاب وفيه عظيم الروم ، وهذا ظاهره التفاضل ، وقد جمع أبي رحمه الله في نكت له على « الاذكار » بأن قوله عظيم الروم صفة لازمة لهرقل فانه عظيمهم فاكثروا به ﷺ عن قوله ملك الروم ، فانه لو كتبها لأمكن هرقل أن يتسك بها في أنه أقره على المملكة . قال : ولا يرد مثل ذلك في قوله تعالى حكاية عن صاحب مصر ( وقال الملك ) لأنه حكاية عن أمر مضى وانقضى ، بخلاف هرقل انتهى . وينبغي أن يضم اليه أن ذكر عظيم الروم والمدول عن ملك الروم حيث كان لا بد له من صفة تميزه عند الاختصار على اسمه ، لأن من يسمى بهرقل كثير ، فقبل عظيم الروم ليزه من يسمى بهرقل ، فعل هذا فلا يحتاج به على جواز الكتابة لكل ملك مشرك باللفظ عظيم قومه إلا إن احتيج الى مثل ذلك للتمييز ، وعلى عموم ما تقدم من التألف أو من خشية الفتنة يجوز ذلك بلا تقييد والله أعلم . واذا ذكر قيصر وأنه لقب لكل من ملك الروم فقد شارك في ذلك جماعة من الملوك ككسرى ملك الفرس ، وعاقان ملك الترك ، والنجاشي ملك الحبشة ، ومبع للملك الين ، وبطليوس ملك اليونان ، واقطون ملك اليهود وهذا في القديم ثم صار يقال له رأس الجالوت ، ونمرود ملك العصابة ، ودهي ملك الهند ، وقور ملك السند ، ويعبور ملك الصين ، وذو بزن وغيره من الأذواء لملك حير ، وهياج ملك الرمح ، وذنبيل ملك الحرور ، وشاه أرمن ملك أخلاط ، وكابل ملك النوبة ، والأفشين ملك فرغانة وأسروسته ، وفرعون ملك مصر ، والعريز لمن ضم اليها الاسكندرية ، وجالوت ملك العمالة ثم البربر ، والنعمان ملك العرب من قبل الفرس ، نقل أكثر هذا الفصل من السيرة لمخلطاي وفي بعضه نظر

١١٦ - باب . الماويضُ مندوحةٌ عن الكذب . وقال إسحاق سمعت أنسا : مات ابن لآبي

طلحة ، فقال : كيف الغلام ؟ قالت أم سليم هتأت نفسه ، وأرجو أن يكون قد استراح . وظن أنها صادقة

٦٢٠٩ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ في

مسير له ، فخذ الحادى . فقال رسول الله ﷺ : ارفق بأئبشة - ويحك - بالقوارير ،

٦٢١٠ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن ثابت عن أنس . وأيوب عن أبي قلابة عن أنس

رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان في سفر وكان غلام يحدو بين يديه يقال له أئبشة ، فقال النبي ﷺ رويدك

٢ - ٦٠ ج ١٠ \* صح البخاري

يا أنجشة سَوْفَكَ بالقَوَارِيرِ . قال أبو قلابة : يعني النساء

٦٢١١ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا حَبَانٌ حَدَّثَنَا هَامٌّ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ حَادٍ يُقَالُ لَهُ أَنْجَشَةُ ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : رُؤُودَكَ يَا أَنْجَشَةُ ، لَا تَكْسِرُ الْقَوَارِيرَ ، قَالَ قَتَادَةُ : يَعْنِي ضَعْفَةَ النِّسَاءِ

٦٢١٢ - **حَدَّثَنَا** مَسْدُودٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَرْعٌ ، فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لَأَبِي طَلْحَةَ فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَنَهْرًا

**قوله** ( باب ) بالتعوين ( المعارض ) وقع عند ابن التين المعارض بغير ياء وصوابه بإثبات الياء قال : وثبت كذلك في رواية أبي ذر وهو من التعريض خلاف التصريح . **قوله** ( مندوحة ) بوزن مفعولة بنون ومهملة أى فسحة ومتسع ، نحدث الشيء وسعته وانتدح فلان بكذا اتسع وانتدحت الغنم في مرايضها إذا اتسعت من البطنة ، والمعنى أن في المعارض من الاتساع ما يغني عن الكذب . وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » من طريق قَتَادَةَ عن مطرف بن عبد الله قال : صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فما أتى عليه يوم إلا أنشدنا فيه شعرا وقال : إن في معارض الكلام مندوحة عن الكذب . وأخرجه الطبري في « التهذيب » والطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات ، وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن قَتَادَةَ مرفوعا ورواه ، وأخرجه أبو بكر بن كامل في فوائده والبيهقي في الشعب من طريقه كذلك ، وأخرجه ابن عدي أيضا من حديث علي مرفوعا بسند واه أيضا ، وللمصنف في « الأدب المفرد » من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر قال : أما في المعارض ما يكفي المسلم من الكذب ؟ والمعارض والمعارض بإثبات الياء أو بحذفها كما تقدم جمع معارض من التعريض بالقول ، قال الجوهري : هو خلاف التصريح ، وهو التورية بأشياء عن أشياء . وقال الراغب : التعريض كلام له وجهان في صدق وكذب ، أو باطن وظاهر . قلت : والأولى أن يقال : كلام له وجهان يطلق أحدهما والمراد لازمه . وبما يكثر السؤال عنه الفرق بين التعريض والكناية وللشيخ تقي الدين السبكي جزء جمع في ذلك . **قوله** ( وقال إسحاق ) هو ابن أبي طلحة التابعي المشهور ، وهذا التعليق سقط من رواية النسفي ، وهو طرف من حديث طويل أخرجه المصنف في الجنائز ، وشاهد الترجمة منه قول أم سليم « هذا نفسه » وأرجو أن قد استراح ، فإن أبا طلحة فهم من ذلك أن الصبي المريض تعافى ، لأن قولها « هذا » مبهوم بوزن سكن ومناه ، والنفس بفتح الفاء مشعر بالنوم ، والليل إذا نام أشعر بزوال مرضه أو خفته ، وأرادت هي أنه انقطع بالكيفية بالموت ، وذلك قولها « وأرجو أنه استراح » فهم منه أنه استراح من المرض بالعافية ، ومرادها أنه استراح من تسكد الدنيا وألم المارض ، فهي صادقة باعتبار مرادها ، وخبرها بذلك غير مطابق الأمر الذي فهمه أبو طاحنة ، فن ثم قال الراوي « وظن أنها صادقة » أى باعتبار ما فهم هو . ثم ذكر حديث أنس في قصة أنجشة وقد تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر » والمراد منه قوله « رفا بالقوارير » فإنه كفى بذلك عن النساء كما تقدم تقريره هناك ، وحديث أنس في فرس أبي طلحة والمراد منه « أنا وجدناه أبحرا » أى أسرع جريه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وكأنه استشهد بحديثي



أنس الجواز التعريض ، والجامع بين التعريض وبين ما دل عليه اللفظ في غير ما وضع له معنى جامع بينهما . قال ابن المنذر : حديث الفوارير والفرس ليسا من المعاديين بل من الجراد ، فكأنه لما رأى ذلك جازأ قال : فالمعاديين التي هي حقيقة أول الجواز . قال ابن بطلان : شبه جرى الفرس بالبحر إشارة إلى أنه لا ينقطع ، يعني ثم أطلق صفة الجري على نفس الفرس مجازا ، قال : وهذا أصل في جواز استعمال المعاديين ؛ ومحل الجواز فيما يخص من الظلم أو يحصل الحق ، وأما استعمالها في عكس ذلك من إبطال الحق أو تحصيل الباطل فلا يجوز . وأخرج الطبري من طريق محمد بن سيرين قال : كان رجل من باهلة ديونا - أي كثير الأصابة بالعين - فرأى بغلة اشريح فأعجب بها ، غشي شريح عليها فقال : إنها إذا ربضت لا تقوم حتى تقام ، فقال : أف أف ، فسلبت منه ، وإنما أراد شريح بقوله « حتى تقام » أي حتى يقيمها الله تعالى

### ١١٧ - باب قول الرجل لشيء « ليس بشيء » وهو ينوي أنه ليس بحق

وقال ابن عباس « قال النبي ﷺ للقبرين : يعذبان بلا كبير ، وأنه لكبير »

٦٢١٣ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا مخلد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال ابن شهاب أخبرنا يحيى ابن عروة أنه سمع عروة يقول « قالت عائشة : سألت أنس رسول الله ﷺ عن السكبان ، فقال لهم رسول الله ﷺ : ليسوا بشيء . قالوا يا رسول الله فانهم يحدثون أحيانا بالشيء يكون حقاً ، فقال رسول الله ﷺ : تلك السكامة من الحق يحفظها الجنى فيقرأها في أذن وليه قرأ الرجاجة ، فيخطون فيها أكثر من مائة كذبة »

قوله ( باب قول الرجل لشيء : ليس بشيء ، وهو ينوي أنه ليس بحق ) ذكر فيه حديثين : الأول ، قوله ( وقال ابن عباس قال النبي ﷺ للقبرين : يعذبان بلا كبير ، وأنه لكبير ) وهذا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة ، وتقدم شرحه أيضا ، وتقدم أيضا في « باب النيمة من السكبان » من كتاب الادب بلفظ « وما يعذبان في كبير ، وأنه لكبير » . الثاني حديث عائشة في السكبان ليسوا بشيء . وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، قال الخطابي : معنى قوله « ليسوا بشيء » فيها يتعاطونه من علم الغيب ، أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد كما يعتمد قول النبي ﷺ الذي يخبر عن الوحى ، وهو كما يقال لمن عمل عملا غير متقن أو قال قولا غير سديد : ما عملت أو ما قلت شيئا . وقال ابن بطلان نحوه وزاد : انهم يريدون بذلك المبالغة في التثني ، وليس ذلك كذبا . وقال كثير من المفسرين في قوله تعالى ( هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ) والمراد بالذكر هنا القدر والشرف أي كان موجودا ، ولكن لم يكن له قدر يذكر به ، إما وهو مصور من طين على قول من قال المراد به آدم أو في بطن أمه على قول من قال أنه المراد به الجنس

### ١١٨ - باب رفع البعير إلى السماء ، وقوله له « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت »

قال أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة « رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء »

٦٢١٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن

عبد الرحمن يقول : أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : **نَمُ** فَرَعَ عَلَى الْوَحْيِ ، فَيَبْنِي أُنَا أَمْشَى سَمْتُ صَوْتَا مِنْ السَّمَاءِ ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ فَذَا لَكَ الْغَيْ جَاءَنِي بِحِرَاءٍ قَاعِدٌ عَلَى كُرْسَى بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ،

٦٢١٥ - **حديث** ابن أبي مرزوق حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني شريك عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : **بِت** فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ أَوْ بَعْضُهُ قَعَدَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ ( **إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ** ) ، **قوله** ( **بَاب** رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( **أَنَّا لَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ** ) كَذَا لَا يَذُرُ ، وَزَادَ الْأَصْبَلُ وَغَيْرُهُ ( **وَالِى السَّمَاءِ كَيْفَ رَفَعَتْ** ) وَهَذَا الْقَدَرُ هُوَ الْمُرَادُ مِنَ التَّرْجَمَةِ ، وَكَأَنَّ الْمَصْنُفَ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ : غَرَضُ الْبُخَارِيِّ الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ وَعَنْ عَطَاءِ السَّلْمِيِّ أَنَّهُ مَكَثَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ تَحْتَمُّمَا . نَعَمْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ دِمَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَقٌّ قَالَ : لَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ أَوْ لَتَخَطْفَنَ أَبْصَارَهُمْ ، وَلِمُسْلَمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ نَحْوَهُ ، وَلَا بِنَ مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ **د** أَنْ تَلْتَمَعَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ . وَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ النَّهْيَ غَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ تَسَكَّلَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فِي تَخْصِصِ الْإِبْلِ بِالذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الدُّوَابِّ بِأَشْيَاءٍ امْتَاَزَتْ بِهِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ اسْمُ السَّحَابِ ، فَإِنَّ ثَبْتَ فَنَاسَبَتْهَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ظَاهِرَةٌ ، فَكُنَا نَذَكُرُ شَيْئَيْنِ مِنَ الْآفَاقِ الْعُلَوَى وَشَيْئَيْنِ مِنَ الْآفَاقِ السُّفْلَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْهُمَا مَا يَتَّبَعُ بِهِ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْحَقِّ . **قوله** ( **وَقَالَ أَيُّوبُ** ) هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ : رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ) ، وَقَعَ هَذَا التَّعْلِيقُ لَا يَذُرُ عَنْ الْمُسْتَمْلَى وَالْكَشْمِمْ فِي فَقْطِ وَسُقْطِ اللَّبَاقِينَ ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ **د** مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي وَيَوْمَ وَبَيْنَ سَحَرِي وَنَحْرِي ، الْحَدِيثُ وَفِيهِ **د** فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ : الرَّفِيقُ الْأَعْلَى ، أَخْرَجَهُ هَكَذَا أَحْمَدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِلْمَصْنُفِ فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بِتَيَامِهِ لَكِنْ فِيهِ دَفَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ هُنَاكَ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قُرَّةِ الْوَحْيِ وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ **د** فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ **د** **بِت** فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ **د** فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَيَامِهِ مَشْرُوحًا فِي **د** **بَابِ التَّهَجُّدِ** ، فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَفِي **الْبَابِ** حَدِيثُ أَبِي مُوسَى **د** كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ **د** كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَتَحَدَّثُ يَسْكُرُ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . فَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ أَنَّ النَّهْيَ غَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٦٢١٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحَيْثُ عَنْ عُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ وَفِي يَدِ النَّبِيِّ ﷺ عُودٌ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ، فَمَاءٌ رَجُلٌ يَسْتَفْتَحُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَذَهَبَتْ ، فَاذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ آخَرُ ، فَقَالَ : افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَاذَا عُمَرُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ آخَرُ - وَكَانَ مُتَسَكِّناً فَبَلَسَ - فَقَالَ : افْتَحْ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ - أَوْ تَكُونُ - فَذَهَبَتْ فَاذَا عُمَانُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ ، وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَأَخْبَرَتْهُ بِالنَّبِيِّ قَالَ ، قَالَ : اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

**قَوْلُهُ** ( بَابُ مِنْ نَكَتِ الْعُودِ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ) النَكَتُ بِالْتَوْنِ وَالْمُنَاةُ الضَرْبُ الْمُؤَثِّرُ ، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى فِي قِصَّةِ الْقَفِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْمَنَاقِبِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمُ لَهُ ، وَأُورِدَهُ هُنَا بِلَفْظِ عُودٍ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ، وَفِي رِوَايَةِ السَّكْسَمِيِّ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ وَأُورِدَهُ بِلَفْظِ «يَنْكَتُ» فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَعُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ بِكسر الغين الْمُعْجَمَةِ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ خَفِيفَةٌ وَآخَرُهُ مُثَلَّثَةٌ ، وَحِكْيُ الْكِرْمَانِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَيْضِ النَّسَخِ بِحَيْثُ بْنُ عُمَانَ وَهُوَ غُلَاطٌ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ إِسْكَاتُ الْعَصَا وَالْإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ حَاطَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بَعْضٌ مِنْ يَتَعَصَّبُ لِلْعَجَمِ ، وَفِي اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ الْحِجَّةُ الْبَالِغَةُ ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِالْعُودِ هُنَا الْخَصْرَةُ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ مُصْرَحًا بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . قُلْتُ : وَفَقَهُ التَّرْجِمَةُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْعَبَثِ الْمَذْمُومِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الْعَاقِلِ عِنْدَ التَّنَكُّرِ فِي الشَّيْءِ ثُمَّ لَا يَسْتَعْمَلُهُ فِيمَا لَا يَضُرُّ قَائِدِهِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَنْ يَتَفَكَّرُ فِي يَدِهِ سِكِّينَ فَيَسْتَحْمِلُهَا فِي خَشْبَةٍ تَكُونُ فِي الْبِنَاءِ الَّتِي فِيهَا (١) فُسَادًا ، فَذَاكَ هُوَ الْعَبَثُ الْمَذْمُومُ

## ١٢٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَنْكَتُ لِلشَّيْءِ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ

٦٢١٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُجَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ «عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ ، فَمَلَّ يَنْكَتُ الْأَرْضَ بِعُودٍ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ أَحْدَا إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ . فَقَالُوا : أَفَلَا تَنْكِلُ ؟ قَالَ : اْعْمَلُوا فِكْلًا مُبِيرًا (فَأَمَّا مَنْ أَعْلَى وَاتَّقَى) الْآيَةُ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ الرَّجُلِ يَنْكَتُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ « اْعْمَلُوا فِكْلًا مُبِيرًا لِمَا خُلِقَ لَهُ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ بِأَمٍّ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْيُسُفِ ، وَالْفَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ « يَنْكَتُ فِي الْأَرْضِ بِعُودٍ » وَقَوْلُهُ فِي السَّنَدِ « شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ » هُوَ الْأَعْمَشُ وَمَنْصُورٌ هُوَ

(١) قَالَ مَصْعُوطُ بْنُ بُلَاقٍ : انْظُرْ مَا مَرَّحَ الصِّدِّيقَ وَأَمَلٌ ، وَلَقَدْ وَجَدَ بَيَانِي فِي بَعْضِ النَّسَخِ بَيْنَ قَوْلِهِ فِيهَا وَقَوْلُهُ يَسُدُّ فُسَادًا

ابن المعتز ، وقد أخرجه الاسماعيل عن عمران بن موسى عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه فقال : « عن الاعمش ، وذهل الكرماني حيث زعم ان سليمان هو النبي »

### ١٢١ - باب للتكبير والتسبيح عند التمجيد

٦٢١٨ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شبيب عن الزهري حدثني هند بنت الحارث « أن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ النبي ﷺ فقال : سبحان الله ، ماذا أنزل من الخزان وماذا أنزل من الفتن ، من موقوف صواحب الحجر - يريد به أزواجه - حتى يصليهن . رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » وقال ابن أبي ثور عن ابن عباس « من عمر قال : قلت للنبي ﷺ : طلفت نساءك ؟ قال : لا . قلت : الله أكبر »

٦٢١٩ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شبيب عن الزهري ع . وحدثنا اسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن علي بن الحسين « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ تزوره - وهو معتكف في المسجد في العشر الغراب من رمضان - فحدثت هذه ساعة من العشاء ، ثم قامت فتقلب فقام معها للمني ﷺ فقلبيها ، حتى إذا بلغت باب المسجد الذي عند مسكن أم سلمة زوج النبي ﷺ مر بهما رجلان من الأنصار فسلا على رسول الله ﷺ ثم قذا ، فقال لها رسول الله ﷺ : على رسلكما ، إنما هي صفية بنت حيي . قال : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ما قال ، قال : إن الشيطان يجري من ابن آدم مبالغ الدم ، وإن خشيت أن يقذف في قلوبكما »

**قوله** ( باب التكبير والتسبيح عند التعجب ) قال ابن بطال : التسبيح والتكبير معناه تعظيم الله وتزجيجه من السوء ، واستعمال ذلك عند التعجب واستظام الامر حسن ، وفيه تمرين اللسان على ذكر الله تعالى ، وهذا توجيه جيد ، كدأن البخاري روى الى الرد على من منع من ذلك . وذكر المصنف فيه حديث صفية بنت حيي في قصة الرجلين الذين قال لهما رسول الله ﷺ « على رسلكما إنما صفية » فقالا : سبحان الله ، وأورده من طريق شبيب ابن أبي حمزة ومن طريق ابن أبي عتيق ، وسأفه على لفظ ابن أبي عتيق ، وقد تقدم شرحه في الاحتكاف ، وقوله « العشر الغراب » بالفين المعجمة ثم الموحدة المراد بها هنا البواق ، وقد تطلق أيضا على المواضي وهو من الاضداد ، وهو مطابق لما ترجم له لان الظاهر أن مرادهما بقولها « سبحان الله » التعجب من القول المذكور بقرينة قوله « وكبر عليهما » أي عظم وشق . وقوله « يقذف في قلوبكما » كذا هنا بهذف المفعول ، وقد سبق في الاحتكاف بلفظ « في قلوبكما شرا » وحديث أم سلمة « استيقظ النبي ﷺ فقال : ماذا أنزل من الفتن ، وقد تقدم بعض شرحه في العلم . وتأتي بقيته في الفتن ، وقوله من الخزان قيل عبر بها عن الرحمة كقوله وخزان رحمة ربك ، كما عبر بالفتن عن العذاب لانها أسباب مؤذية اليه ، والمراد بالخزان إعلانه بما سيفتح على أمة من الاموال بالفتن من البلاد التي يفتحونها

وان الفتن تنشأ عن ذلك ، فهو من جملة ما أخبر به بما وقع قبل وقوعه . وقد أمر من له البيهقي في دلائل النبوة ، : قوله ( وقال ابن أبي ثور ) هو عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث عمر حيث قال : أطلقت لسانك ؟ قال : لا . قلت الله أكبر ، وهو طرف من حديث طريل تقدم موصولا في كتاب العلم ، وتقدم شرحه في كتاب النكاح ، وقد وردت عدة أحاديث صحيحة في قول : سبحان الله ، عند التعجب كحديث أبي هريرة : لقيني النبي ﷺ وأنا جنب ، وفيه فقال : سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس ، متفق عليه . وحديث عائشة : أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض ، وفيه : قال تطهرى بها ، قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله ، الحديث متفق عليه . وعند مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي نذرت أن تنحر ناقة النبي ﷺ : فقال سبحان الله بعدما جزيتها ، وكلاهما من قول النبي ﷺ . وفي الصحيحين أيضا من قول جماعة من الصحابة كحديث عبد الله بن سلام لما قيل له انك من أهل الجنة قال : سبحان الله . ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم . ( تلييه ) : وقع في حديث صفية في رواية غير أبي فر مؤخر آخر هذا الباب والخطب فيه سهل ، ووقع في شرح ابن بطلال إيراد حديث صفية المذكور عقب حديث علي في الباب الذي قبله متصلا به ، ثم استكمل مطابقتها للترجمة وقال : سألت المهلب عنه فقال إنما أورده لحديث علي حيث قال فيه : ليس منكم أحد الا وقد فرغ من مقعده من الجنة وقناره ، فتواء بحديث أم سلمة ، أشار إلى أن أقوى أسباب الثار الفتن والعصية فيها والتنازل على المال وما يفتح من الخواص له . ولم أف في شيء من نسخ البخاري على وفق ما نقل ابن بطلال ، وإنما وقع حديث أم سلمة في باب التوسيع والتكبير للتعجب وهو ظاهر فيها ترجم له مستغن عن التكاف ، والمجرب المذكور لا يفيد مطابقة الحديث للترجمة ، وإنما هو مطابق لحديث الترجمة فيما لا يتعلق بالترجمة

## ١٢٢ - باب انتهى عن الخذف

٦٢٢٠ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن قتادة قال سمعت عتبة بن صهبان الأزدي يحدث عن عبد الله بن مغفل المزني قال : نهى النبي ﷺ عن الخذف وقال : إنه لا يقتل الصيد ولا ينحس المدو ، وإنه ينفق العين ويكسر السن ،

**قوله** ( باب انتهى عن الخذف ) بفتح المعجمة وسكون الدال المهملة بعدها فاء ، تقدم بيانه وشرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح

## ١٢٣ - باب الحمد للعاطس

٦٢٢١ - **حدثنا** محمد بن كثير **حدثنا** سفيان **حدثنا** سليمان عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فقيل له ، فقال : هذا حمد الله ، وهذا لم يحمد الله ،

[ الحديث ٦٢٢١ - طره في : ٦٢٢٠ ]

قوله (باب الحمد للعاطس) أي مشروعيته . وظاهر الحديث يقتضي وجوبه اثبات الأمر الصريح به ، ولكن نقل الثوري الاتفاق على استحبابه ، وأما لفظه فنقل ابن بطل وغيره عن طائفة أنه لا يزيد على الحمد لله كما في حديث أبي هريرة الآتي بعد بابين ، وعن طائفة يقول الحمد لله على كل حال . قال وقد جاء النهي عن ابن عمر وقال فيه : هكذا علينا رسول الله ﷺ ، أخرجه البزار والطبراني ، وأصله عند الترمذي وعند الطبراني من حديث أبي مالك الأشعري رفعه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، ومثله عند أبي داود من حديث أبي هريرة كما سيأتي التعمية عليه ، وللنسائي من حديث علي رفعه ، يقول العاطس الحمد لله على كل حال ، ولابن السني من حديث أبي أيوب مثله ، وللنسائي من حديث سالم بن عبيد رفعه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، أو الحمد لله رب العالمين ، وعن طائفة ، يقول الحمد لله رب العالمين . قلت : ورد ذلك في حديث لابن مسعود أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» والطبراني ، وورد الجمع بين القنطين فعنده في «الأدب المفرد» عن علي قال : «من قال عند عطسة سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان لم يحد وجع الطرس ولا الاذن أبدا ، وهذا موقف رجاله ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الرأي فله حكم الرفع ، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن علي مرفوعا بلفظ : «من بادر العاطس بالحمد عوفي من وجع الخصاصرة ولم يشتك ضرسه أبدا» وسنده ضعيف ، وللمصنف أيضا في «الأدب المفرد» والطبراني بسند لا بأس به عن ابن عباس قال : «إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله قال الملك : رب العالمين ، فإن قال رب العالمين قال الملك : يرحمك الله ، وعن طائفة ما زاد من الثناء فيما يتعلق بالحمد كان حسنا ، فقد أخرج أبو جعفر الطبري في «التنذيب» بسند لا بأس به عن أم سلة قالت : «عطس رجل عند النبي ﷺ فقال : الحمد لله ، فقال له النبي ﷺ يرحمك الله . وعطس آخر فقال : الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه ، فقال : ارتفع هذا على هذا تسع عشرة درجة» ويؤيده ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث رفاع بن رافع قال : «صليت مع النبي ﷺ فعطست فقلت : الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف قال : من المتحكم ؟ ثلاثا . فقلت : أنا فقال : والذي نفسي بيده لقد ابتدوها بضعة وثلاثون ملكا أيهم يصعبها ، وأخرجه الطبراني وبين أن الصلاة المذكورة المغرب ، وسنده لا بأس به . وأصله في صحيح البخاري لكن ليس فيه ذكر العاطس وإنما فيه : «كنا نصلّي مع النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد الخ بنحوه ، وقد تقدم في صفة الصلاة بشرحه . ولمسلم وغيره من حديث أنس : «جاء رجل فدخل في الصف وقد حفزه النفس فقال : الله أكبر ، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، الحديث وفيه : «لقد رأيت اثني عشر ملكا يبتدونها أيهم يرفعها» ، وأخرج الطبراني وابن السني من حديث عامر بن ربيعة نحوه بسند لا بأس به ، وأخرجه ابن السني بسند ضعيف عن أبي رافع قال : «كنت مع رسول الله ﷺ فعطس ، غلّ يدي ثم قام فقال شيئا لم أفهمه ، فسألت فقال : أثنائي جبريل فقال إذا أنت عطست فقل : الحمد لله لكرمته الحمد لله لجلاله ، فإن الله عز وجل يقول : صدق عبدي ثلاثا مغفورا له ، وأما الثناء الخارج عن الحمد فورد فيه ما أخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق الضحاك بن قيس البشكري قال : «عطس رجل عند ابن عمر فقال : الحمد لله رب العالمين ، فقال ابن عمر لو تمتها : والسلام على رسول الله ﷺ ، وأخرجه من وجه آخر عن ابن عمر نحوه ، وبما رصده ما أخرجه الترمذي قال : «عطس رجل فقال : الحمد لله والصلاة على

رسول الله ﷺ . فقال ابن عمر : الحمد لله والصلاة على رسول الله ، ولكن ليس هكذا علينا رسول الله ﷺ ، قال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من رواية زياد بن الربيع . قلت : وهو صدوق . قال البخارى : وفيه نظر . وقال ابن هدى : لا أرى به بأسا ورجح البيهقى ما تقدم على رواية زياد والله أعلم . ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استحكال قراءة الفاتحة بعد قوله الحمد لله رب العالمين ، وكذا العدول من الحمد إلى أشهد أن لا إله إلا الله أو تقديمها على الحمد فمكروه ، وقد أخرج المصنف في الأدب المفرد ، بسند صحيح عن مجاهد أن ابن عمر سمع ابنه عطاء فقال أب ، فقال : وما أب ؟ أن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد . وأخرجه ابن أبى شيبة بلفظ أش بدل أب . ونقل ابن بطال عن الطبرانى أن العاطس يتخير بين أن يقول الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو على كل حال ، والذي يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزئ ، لكن ما كان أكثر ثناء أفضل بشرط أن يكون مأثورا . وقال النووى في الأذكار ، اتفق العلماء على أنه يستحب للعاطس أن يقول عقب عطاسه الحمد لله ، ولو قال الحمد لله رب العالمين لكان أحسن ، ولو قال الحمد لله على كل حال كان أفضل ، كذا قال ، والأخبار التى ذكرتها تقتضى التخيير ثم الأولوية كما تقدم والله أعلم . قوله (حدثنا سفيان) هو الثورى وسليمان هو التميمي . قوله (عن أنس) فى رواية شعبة عن سليمان التميمي سمعت أنسا . قوله (عطس) بفتح الطاء فى الماضى وبكسرها وضما فى المضارع . قوله (رجلان) فى حديث أبى هريرة عند المصنف فى الأدب المفرد ، وصححه ابن حبان أخيه . قوله (فسمت) بالمعجمة وللرخسى بالمهملة ، ووقع فى رواية أحمد عن يحيى القطان عن سليمان التميمي و فسمت أو سميت ، بالثاء فى المعجمة أو المهملة وهو من التسميت ، قال الخليل وأبو عبيد وغيرهما : يقال بالمعجمة وبالمهملة ، وقال ابن الأنبارى كل داع بالخير مشمت بالمعجمة وبالمهملة ، والعرب تجعل الشين والسين فى اللفظ الواحد معنى اه . وهذا ليس مطردا بل هو فى مواضع معدودة وقد جمعها شيخنا شمس الدين الشيرازى صاحب القاموس فى جزء لطيف . قال أبو عبيد : التسميت بالمعجمة أعلى وأكثر ، وقال هياض : هو كذلك الأكثر من أهل العربية وفى الرواية . وقال ثعلب : الاختيار أنه بالمهملة لانه مأخوذ من السميت وهو القصد والطريق القويم . وأشار ابن دقيق العيد فى شرح الالمام ، إلى ترجيحه ، وقال القزاز : التسميت بالتبريك والعرب تقول شمت إذا دعا له بالبركة ، وشمت عليه إذا برك عليه . وفى الحديث فى قصة تزويج علي بفاطمة و شمت عليهما ، إذا دعاهما بالبركة . ونقل ابن التين عن أبى عبد الملك قال : التسميت بالمهملة أفصح وهو من سمت الأبل فى المرعى إذا جمعت ، فعناه على هذا جمع الله شملك . ووقعه بأن سمت الأبل إنما هو بالمعجمة وكذا نقله غير واحد أنه بالمعجمة فيكون معنى سمته دعا له بأن يجمع شمله ، وقيل هو بالمعجمة من الشبابة وهو فرح الشخص بما يسوء هدوه فكأنه دعا له أن لا يكون فى حال من يشمت به ، أو أنه إذا حمد الله أدخل على الشيطان ما يسوءه فسمت هو بالفيضان ، وقيل هو من الشوامت جمع شامتة وهى القائمة ، يقال لا تحرك الله له شامتة أى قائمة . وقال ابن العربى فى شرح الترمذى ، تسكلم أهل اللغة على اشتقاق اللفظين ولم يبينوا المعنى فيه وهو بديع ، وذلك أن العاطس ينحل كل عضو فى رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ، فكأنه إذا قيل له رحلك الله كان مضاه أعطاه الله رحمة يرجع بها بذلك المضى إلى حاله قبل العطاس ويقم على حاله من غير تغيير ، فإن كان التسميت بالمهملة فعناه رجوع كل

عضو إلى سمته الذي كان عليه ، وإن كان بالمعجزة فعناه صان الله شوامته أى قوائمه التى بها قوام بدنه عن خروجها عن الاعتدال ، قال : وشوامت كل شيء قوائمه التى بها قوامه ؛ فقوام الدابة بسلامة قوائمها التى ينتفع بها إذا سلبت ، وقوام الآدمى بسلامة قوائمه التى بها قوامه وهى رأسه وما يتصل به من عنق وصدره ملخصاً . **قوله** ( فقيل له ) السائل عن ذلك هو العاطس الذى لم يحمد ، وقع كذلك فى حديث أبى هريرة المضاف إليه بلفظ « فسأله الشريف » وكذا فى رواية شعبة الآمية بمسند بابين بلفظ « فقال الرجل : يا رسول الله شمت هذا ولم تشمتنى ، وهذا قد يكره على ما فى حديث سهل بن سعد أن الشريف المذكور هو عامر بن الطفيل فإنه كان كافراً ومات على كفره ، فيجوز أن يخاطب النبي ﷺ بقوله يا رسول الله ، ويحتمل أن يكون قاله غير معتقد بل باعتباره ما يخاطبه المسلمون ، ويحتمل أن تكون القصة لعامر بن الطفيل المذكور ، فى الصحابة عامر بن الطفيل الأسلمى له ذكر فى الصحابة وحديث رواه عنه عبد الله بن بريدة الأسلمى « حدثنى عمى عامر بن الطفيل » ، وفى الصحابة أيضاً عامر بن الطفيل الأزدي ذكره وثيمه فى « كتاب الردة » وورد له مرثية فى النبي ﷺ ، فإن لم يكن فى سياق حديث سهل بن سعد ما يدل على أنه عامر المشهور احتمل أن يكون أحد هذين . ثم راجعت « معجم الطبراني » فوجدت فى سياق حديث سهل بن سعد الدلالة الظاهرة على أنه عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب الفارسى المشهور ، وكان قدم المدينة وجرى بينه وبين ثابت بن قيس بحضرة النبي ﷺ كلام « ثم عطس ابن أخيه محمد فشتمه النبي ﷺ » ثم عطس عامر فلم يحمد فلم يشتمه ، فسأله ، الحديث ، وفيه قصة غزوة بئر معونة وكان هو السبب فيها ، ومات عامر بن الطفيل بعد ذلك كافراً فى قصة له مشهورة فى موته ذكرها ابن اسحق وغيره . **قوله** ( هذا حمد الله وهذا لم يحمد ) فى حديث أبى هريرة « أن هذا ذكر الله فذكرته ، وأنت نسيت الله ففسيئت » ، وقد تقدم أن النسيان يطلق ويراد به الترك . قال الحليعى : الحكمة فى مشروعية الحمد للعاطس أن العطاس يدفع الأذى من الدماغ الذى فيه قوة الفكر ، ومنه منشأ الأعصاب التى هى معدن الحس وبسلامته تسلم الأعضاء ، فيظهر بهذا أنها نعمة جليلة فتناسب أن تقابل بالحمد لله لما فيه من الإقرار لله بالخلق والقدرة وإضافة الخلق إليه لا إلى الطوائع اهـ . وهذا بعض ما ادعى ابن العربى أنه انفرد به فيحتمل أنه لم يطلع عليه ، وفى الحديث أن التشميت إنما يشرع لمن حمد الله ، قال ابن العربى : وهو يجمع عليه ، وسيأتى تقريره فى الباب الذى بعده ، وفيه جواز السؤال عن علة الحكم وبيانها للسائل ولا سيما إذا كان له فى ذلك مقفعة ، وفيه أن العاطس إذا لم يحمد الله لا يلحق الحمد ليحمد فيشمت ، كذا استدل به بعضهم وفيه نظر ، وسيأتى البحث فيه بعد ثالث باب . ومن آداب العاطس أن يخفض بالعطس صوته ويرفعه بالحمد ، وأن يخطى وجهه لئلا يبدو من فيه أو أنفه ما يؤذى جليسه ، ولا يلوى عنقه يميناً ولا شمالاً لئلا يتضرر بذلك . قال ابن العربى : الحكمة فى خفض الصوت بالعطاس أن فى رفعه إزعاجاً للأعضاء ، وفى تغطية الوجه أنه لو بدر منه شيء أذى جليسه ، ولو لوى عنقه صيانة لجليسه لم يأمن من الالتواء ، وقد شاهدنا من وقع له ذلك . وقد أخرج أبو داود والترمذى بسند جيد عن أبى هريرة قال « قال النبي ﷺ إذا عطس وضع يده على فيه وخفض صوته » وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني ، قال ابن دقيق العيد : ومن فوائد التشميت تحصيل المودة والتأليف بين المسلمين ، وتأديب العاطس بكسر النفس عن الكبر ، والحمل على التواضع ، لما فى ذكر الرحمة من الإشعار بالذنب الذى لا يمرى عنه أكثر المكافين



## ١٢٤ - باب تشميت العاطس إذا حيد الله . فيه أبو هريرة

٦٢٢٧ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الأشعث بن سميم قال سمعت معاوية بن سويد

ابن مقرن عن البراء رضي الله عنه قال : أمرنا للنبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع . أمرنا بعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وشميت العاطس ، وإجابة الداعي ، ورد السلام ، ونصر المظلوم ، وإبرار المقسم . ونهانا عن سبع . عن خاتم الذهب - أو قال خلفة الذهب - وعن لس الحرير ، والدباج ، والسندس ، والميار .

قوله ( باب تشميت العاطس إذا حيد الله ) أى مشروعية التشميت بالشرط المذكور ولم يعين الحكم ، وقد ثبت الأمر بذلك كما في حديث الباب ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الوجوب ، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة الذي في الباب الذي يليه ، وحق على كل مسلم سماعه أن يشمته ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم : حق المسلم على المسلم ست ، فذكر فيها : وإذا عطس لحمد الله فشمته ، والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة : خمس يجب للمسلم على المسلم ، فذكر منها التشميت ، وهو عند مسلم أيضا . وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى : إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل من عنده : يرحمك الله ، ونحوه عند الطبراني من حديث أبي مالك ، وقد أخذ بظاهرها ابن مزين من المالكية ، وقال به جمهور أهل الظاهر ، وقال ابن أبي جرة : قال جماعة من علاننا إنه فرض عين ، وقواه ابن القيم في حواشي السنن فقال : جاء بلفظ الوجوب الصريح ، وبلفظ الحق ، الدال عليه ، وبلفظ د على : الظاهرة فيه ، وبصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه ، ويقول الصحابي : أمرنا رسول الله ﷺ ، قال : ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء . وذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، ورجحه أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربي وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية إلى أنه مستحب ، ويجوز الواحد عن الجماعة وهو قول الشافعية ، والراجح من حيث الدلائل القول الثاني ، والاحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية ، فإن الأمر بتشميت العاطس وإن ورد في عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح وبسقط بفعل البعض ، وأما من قال إنه فرض على مبهمة فإنه يناقض كونه فرض عين . قوله ( فيه أبو هريرة ) يحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي بعده ، ويحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة الذي أوله : حق المسلم على المسلم ست ، وقد أشرت إليه قبل وإن مسدا أخرجه . ثم ذكر المصنف حديث البراء : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وشميت العاطس ، الحديث ، وقد تقدم شرح معظمه في كتاب العباس . قال ابن بطال : ليس في حديث البراء التفصيل الذي في الترجمة ، وإنما ظاهره أن كل عاطس يشمته على التعميم ، قال : وإنما التفصيل في حديث أبي هريرة الآتي قال : وكان ينبغي له أن يذكره بلفظه في هذا الباب ويذكر بعده حديث البراء ليدل على أن حديث البراء وإن كان ظاهره العموم لكن المراد به الخصوص ببعض العاطسين وهم الحامدون ، قال : وهذا من الأبواب التي أعجلته المنية عن تهذيبها . كذا قال . والواقع أن هذا الصنيع لا يختص بهذه الترجمة بل قد استعمل منه البخاري في الصحيح ، فطالما زعم بالانقياد

والتخصيص كما في حديث الباب من اطلاق أو تعميم ، وبكتفى من دليل التقييد والتخصيص بالإشارة إما لما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده أو في حديث آخر كما صنع في هذا الباب ، فإنه أشار بقوله : فيه أبو هريرة ، إلى ما ورد في حديثه من تقييد الأمر بتشميت العاطس ، بما إذا حمد ، وهذا أدق التصرفين ، ودل اكثاره من ذلك على أنه عن عمد منه لا أنه مات قبل تهذيبه ، بل عد العلماء ذلك من دقيق فهمه وحسن تصرفه ، في إثبات الأخفى على الأجل ثمنا للذهن وبمثا للطالب على تتبع طرق الحديث ، إلى غير ذلك من الفوائد . وقد خص من عموم الأمر بتشميت العاطس جماعة : الأول من لم يحمد كما تقدم ، وسياق في باب مفرد . الثاني الكافر فقد أخرج أبو داود وصححه الحاكم من حديث أبي موسى الأشعري قال : كانت اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول يرحمكم الله فكان يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ، قال ابن دقيق العيد : إذا نظرنا إلى قول من قال من أهل اللغة إن التشميت الدعاء بالخير دخل الكفار في عموم الأمر بالتشميت ، وإذا نظرنا إلى من خص التشميت بالرحمة لم يدخلوا قال : وأهل من خص التشميت بالدعاء بالرحمة بناء على الغالب لأنه تقييد لوضع اللفظ في اللغة . قلت : وهذا البحث أنشاء من حيث اللغة ، وأما من حيث الشرع لحديث أبي موسى دال على أنهم يدخلون في مطلق الأمر بالتشميت ، لكن لهم تشميت مخصوص وهو الدعاء لهم بالهداية وإصلاح البال وهو الشأن ولا مانع من ذلك ، بخلاف تشميت المسلمين فانهم أهل الدعاء بالرحمة بخلاف الكفار . الثالث الموكوم إذا تكرر منه العطاس فواد على الثلاث فإن ظاهر الأمر بالتشميت يشمل من عطس واحدة أو أكثر لكن أخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : يشمته واحدة وثنتين وثلاثا ، وما كان بعد ذلك فهو زكام ، هكذا أخرجه موقفا من رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق يحيى القطان عن ابن عجلان كذلك وألفظه : شمت أخاك ، وأخرجه من رواية الليث عن ابن عجلان وقال فيه : لا أعلمه إلا رفعه إلى النبي ﷺ ، قال أبو داود : ورفع موسى بن قيس عن ابن عجلان أيضا . وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رفعه : إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فقل أنك مضنوك ، قال ابن أبي بكر : لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ، وهذا مرسل جيد . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال : فشمته ثلاثا ، فإنا كان بعد ذلك فهو زكام ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن العاص : شمتوه ثلاثا ، فإن زاد فهو داء يخرج من رأسه ، موقوف أيضا ، ومن طريق عبد الله بن الزبير : إن رجلا عطس عنده فشمته ثم عطس فقال له في الرابعة أنت مضنوك ، موقوف أيضا . ومن طريق عبد الله بن عمر مثله لكن قال : في الثالثة ، ومن طريق علي بن أبي طالب : شمته ما بينك وبينه ثلاث ، فإن زاد فهو ريح ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة يشمت العاطس إذا قنابح عليه العطاس ثلاثا ، قال النجاشي في الأذكار ، إذا تكرر العطاس متتابعاً فالسنة أن يشمته لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات ، وروينا في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي عن سلمة بن الأكوع أنه دسمع النبي ﷺ وعطس عنده رجل فقال له يرحمك الله ، ثم عطس أخرى فقال له رسول الله ﷺ : الرجل موكوم ، هذا لفظ رواية مسلم ، وأما أبو داود والترمذي فقالا قال سلمة : عطس رجل عند النبي ﷺ وأنا شاهد فقال له رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، ثم عطس الثانية أو الثالثة فقال رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، هذا رجل موكوم ، أه كلامه ونقلته من نسخة عليهما بخطه بالجماع عليه ، والذي نسبته إلى أبي داود والترمذي من عادة قوله ﷺ للعاطس يرحمك الله

ليس في شيء من نسخهما كما سأبينه ، فقد أخرجه أيضا أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد وابن أبي شيبة وابن السنن وأبو نعيم أيضا في « عمل اليوم واليلة » وابن حبان في صحيحه والبيهقي في « الشعب » ، كلهم من رواية عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه وهو الوجه الذي أخرجه منه مسلم وأماطهم متفاوتة ، وليس عند أحد منهم إعادة يرحمك الله في الحديث ، وكذلك ما نسبته الى أبي داود والترمذي أن عندهما « ثم عطس الثانية أو الثالثة » فيه نظر ، فإن لفظ أبي داود « إن رجلا عطس » والباقي مثل سياق مسلم سواء إلا أنه لم يقل أخرى ، ولفظ الترمذي مثل ما ذكره النووي الى قوله « ثم عطس » فإنه ذكره بعده مثل أبي داود سواء ، وهذه رواية ابن المبارك عنده وأخرجه من رواية يحيى القطان فأحال به على رواية ابن المبارك فقال نحوه إلا أنه قال له في الثانية أنت مزكوم . وفي رواية شعبة قال يحيى القطان . وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي قال له في الثالثة أنت مزكوم ، وهؤلاء الأربعة روه عن عكرمة بن عمار وأكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض لثالثة ، ورجع الترمذي رواية من قال « في الثالثة » على رواية من قال « في الثانية » ، وقد وجدت الحديث من رواية يحيى القطان يوافق ما ذكره النووي ، وهو ما أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن عبد البر من طريقه قال حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا عكرمة فذكره بلفظ « عطس رجل عنده النبي ﷺ فشمته ، ثم عطس فشمته ، ثم عطس فقال له في الثالثة : أنت مزكوم » هكذا رأيت فيه « ثم عطس فشمته » وقد أخرجه الامام أحمد عن يحيى القطان ولفظه « ثم عطس الثانية والثالثة فقال النبي ﷺ : الرجل مزكوم » وهذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث . سكن الأكثر على ترك ذكر التشميت بعد الاولى ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن عكرمة بلفظ آخر قال « يشمت العاطس ثلاثا » ، فإذا زاد فهو مزكوم ، وجعل الحديث كله من لفظ النبي ﷺ وأفاد تكرير التشميت ، وهي رواية شاذة لخافة جميع أصحاب عكرمة بن عمار في سياقه ؛ وأهل ذلك من عكرمة المذكور لما حدث به وكيعا فإن في حفظه مقالا ، فإن كانت محفوظة فهو شاهد قوي لحديث أبي هريرة ، ويستفاد منه مشروعية تشميت العاطس ما لم يزد على ثلاث إذا حمد الله سواء تنسابع عطاسه أم لا ، ولو تنابع ولم يحمد لغلبة العاطس عليه ثم كرر الحمد بعد العاطس فهل يشمت بعد الحمد ؟ فيه نظر . وظاهر الخبر نعم . وقد أخرج أبو يعلى وابن السنن من وجه آخر عن أبي هريرة النبي عن التشميت بعد ثلاث : ولفظه « إذا عطس أحدكم فليشمته جليسه ، فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ، ولا يشمته بعد ثلاث » ، قال النووي : فيه رجل لم أتبع حاله ، وبقى لإسناده صحيح . قلت : الرجل المذكور هو سليمان بن أبي داود الحراني ، والحديث عندهما من رواية محمد بن سليمان عن أبيه ، ومحمد موثق وأبوه يقال له الحراني ضعيف ، قال فيه النسائي : ليس بثقة ولا مأمون . قال النووي : وأما الذي رويناه في سنن أبي داود والترمذي عن عبيد بن رفاعه الصحابي قال « قال رسول الله ﷺ : يشمت العاطس ثلاثا ، فإن زاد فإن شمت فشمته وإن شمت فلا ، فهو حديث ضعيف قال فيه الترمذي : هذا حديث غريب ، وإسناده مجهول . قلت : إطلاقه عليه الضعف ليس بجديد ، إذ لا يلزم من الغرابة الضعف ، وأما وصف الترمذي إسناده بكونه مجهولا فلم يرد جميع رجال الاسناد فإن معظمهم موثقون ، وإنما وقع في روايته تغيير اسم بعض روايته وأباهم اثنين منهم ، وذلك أن أبا داود والترمذي أخرجاه معا من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن ، ثم اختلفا : فلما رواية أبي داود ففيها عن يحيى بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه حميدة . أو

عبيدة - بنت عبيد بن رفاعه عن أبيها ، وهذا إسناده حسن ، والحديث مع ذلك مرسل كما سأبينه ، وعبد السلام بن حرب من رجال الصحيح ، وي زيد هو أبو خالد الدالاني وهو صدوق في حفظه شيء ، ويحيى بن إسحاق وثقه يحيى بن معين وأمه حميدة روى عنها أيضا زوجها إسحاق بن أبي طلحة ، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين ، وأبوها عبيد بن رفاعه ذكره في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ وله رؤية ، قاله ابن السكن ، قال : ولم يصح سماعه . وقال البغوي : روايته مرسله وحديثه عن أبيه عند الترمذي والنسائي وغيرهما ، وأما رواية الترمذي ففهي عن عمر بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها كذا سماه عمر ولم يسم أمه ولا أباه ، وكأنه لم يمعن النظر فن ثم قال أنه إسناده مجهول وقد تبين أنه ليس بمجهول ، وإن الصواب يحيى بن إسحاق لا عمر ، فقد أخرجه الحسن بن سفيان وابن السني وأبو نعيم وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب فقالوا يحيى بن إسحاق ، وقالوا : حميدة بغير شك وهو المصنف ، وقال ابن العربي هذا الحديث وإن كان فيه مجهول لكن يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة وتودد للجليل ، قالوا في العمل به والله أعلم . وقال ابن عبد البر : دل حديث عبيد بن رفاعه على أنه يشمت ثلاثا ويقال أنت مذكوم بعد ذلك ، وهي زيادة يجب قبولها فالعمل بها أولى . ثم حكى النوردي عن ابن العربي أن العلماء اختلفوا هل يقول لمن تتابع عطاسه أنت مذكوم في الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ على أقوال ، والصحيح في الثالثة قال : ومعناه أنك لست ممن يشمت بعدد لأن الذي يملك مرضى وليس من العطاس المحمود الناشئ عن خفة البدن كما سيأتي تقريره في الباب الذي يليه ، قال : فإن قيل فإذا كان مرضا فينبغي أن يشمت بطريق الأولى لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره ، قلنا نعم لكن يدعى له بدعاء يلائمه لا بالدعاء المشروع للعاطس بل من جنس دعاء المسلم للمسلم بالعافية ، وذكر ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أنه قال : يكرر التشميت إذا تكرر العطاس إلا أن يعرف أنه مذكوم فيدعو له بالشفاء ، قال : وتقريره أن المحموم يفتنى التكرار إلا في موضع العلة وهو الزكام ، قال وعند هذا يستقط الأمر بالتشميت عند العلم بالزكام لأن التعليل به يقتضي أن لا يشمت من علم أن به زكاما أصلا ، وتعبه بأنه المذكور هو العلة دون التعليل وليس المعلل هو مطلق الترك ليعم الحكم عليه بعموم علته ، بل المأمور بالترك بعد التذكير ، فكأنه قيل لا يلزم تكرار التشميت لأنه مذكوم ، قال ويتأيد بمخاطبة المشقة الناشئة عن التكرار . الرابع من يخص من عموم العطاسين من يكره التشميت ، قال ابن دقيق العيد : ذهب بعض أهل العلم إلى أن من عرف من حاله أنه يكره التشميت أنه لا يشمت إجلالا للتشميت أن يؤهل له من يكرهه . فإن قيل : كيف يترك السنة لذلك ؟ قلنا : هي سنة لمن أحبها ، فأما من كرهها ورغب عنها فلا . قال : ويتردد ذلك في السلام والعيادة . قال ابن دقيق العيد : والذي عندي أنه لا يمنع من ذلك إلا من خاف منه ضررا ، فأما غيره فيشمت أمثالا للأمر ومناقضة للمتكبر في مراده وكسرا لسورته في ذلك ، وهو أولى من إجلال التشميت . قلت : ويؤيده أن لفظ التشميت دعاء بالرحمة فهو يناسب المسلم كائنا من كان والله أعلم . الخامس قال ابن دقيق العيد يستثنى أيضا من عطاس والامام مخاطب ، فإنه يتعاضد الأمر بالتشميت من سماع العطاس والأمر بالإفادات إن سمع الخطاب ، والراجع الإفادات لأنه كان تدارك التشميت بعد فراغ الخطاب ولا سيما إن قيل بتجريم الكلام والامام مخاطب . ودلى هذا قول يتهين تأخير التشميت حتى يفرغ الخطاب أو يشرع له التشميت بالإشارة ؟ ولو كان العطاس الخطاب لحمد واستمر في مخاطبته فالحكم كذلك والله حمد فونف قايلا أيده فلا يمنع أن يشرع تشديده . السادس من يمكن أن يستثنى من كان عند عطاسه في حالة

يُمتنع عليه فيها ذكر الله ، كما اذا كان على الخلاه أو في الجماعة فيؤخر ثم يحمد الله فيشمت ، فلو خاف الحمد في تلك الحالة هل يستحق التشميت ؟ فيه نظر

### ١٢٥ - باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من التثاؤب

٦٢٢٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا عطس لحمد الله فحق على كل مسلم سمعه أن يشمته . وأما التثاؤب فأنما هو من الشيطان ، فليزده ما استطاع ، فإذا قال : هاه ضحكك منه الشيطان »

**قوله** ( باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من التثاؤب ) قال الخطابي : معنى المحبة والكرهية فهما منصرف الى سبهما ، وذلك أن العطاس يكون من خفة البدن وانفتاح المسام وعدم الغاية في الشبع وهو بخلاف التثاؤب فإنه يكون من علة امتلاء البدن وثقله بما يكون ناشئاً عن كثرة الأكل والتخليط فيه ، والاول يستدعي النشاط للعبادة والثاني على عكسه . **قوله** ( سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ) هكذا قال آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب ، وتابعه عاصم بن علي كما سيأتي بعد باب ، والحجاج بن محمد عند النسائي وأبو داود الطيالسي ويزيد بن حارون عند الترمذي وابن أبي قديك عند الاسماعيل وأبو عامر العقدي عند الحاكم كلهم عن ابن أبي ذئب ، وخالفهم القاسم بن يزيد عند النسائي فلم يقل فيه « عن أبيه » ، وكذا ذكره أبو نعيم من طريق الطيالسي . وكذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل « عن أبيه » ، ورجح الترمذي رواية من قال « عن أبيه » وهو المعتمد . **قوله** ( إن الله يحب العطاس ) يعني الذي لا ينشأ عن زكام . لأنه المأمور فيه بالتحميم والتشميت ، ويحتمل التعميم في نوعي العطاس والتفصيل في التشميت خاصة ، وقد ورد ما يخص بعض أحوال العاطسين . فأخرج الترمذي من طريق أبي اليعقوب عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده رفعه قال : العطاس والنعاس والتثاؤب في الصلاة من الشيطان ، وسنده ضعيف ، وله شاهد عن ابن مسعود في الطبراني لكن لم يذكر النعاس ، وهو موقوف وسنده ضعيف أيضاً . قال شيخنا في « شرح الترمذي » لا يعارض هذا حديث أبي هريرة يعني حديث الباب في محبة العطاس وكرهية التثاؤب لكونه مقيداً بحال الصلاة فقد يتسبب الشيطان في حصول العطاس البصلي ليشغله عن صلاته ، وقد يقال إن العطاس إنما لم يوصف بكونه مكروهاً في الصلاة لأنه لا يمكن رده بخلاف التثاؤب ، ولذلك جاء في التثاؤب كما سيأتي بعد « فليزده ما استطاع » ، ولم يأت ذلك في العطاس . وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة أن الله يكره التثاؤب ويحب العطاس في الصلاة وهذا يعارض حديث جده عدي وفي سنده ضعف أيضاً وهو موقوف والله أعلم . وما يستحب للعاطس أن لا يبالغ في إخراج العطسة فقد ذكر عبد الرزاق عن معمر بن قنادة قال « سمع من الشيطان » فذكر منها شدة العطاس . **قوله** ( فحق على كل مسلم سمعه أن يشمته ) استدله على استحباب مبادرة العاطس بالتحميم ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه ينبغي أن يتأني في حقته حتى يسكن ولا يعاجله بالتشميت ، قال وهذا فيه غفلة عن شرط

التشبيث وهو توقفه على حمد العاطس . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن مكحول الأزدي « كنت إلى جنب ابن عمر فعطس رجل من ناحية المسجد فقال ابن عمر يرحمك الله إن كنت حمدت الله ، واستدل به على أن التشبيث إنما يشرع لمن سمع العاطس وسمع حمده ، فلو سمع من يشمت غيره ولم يسمع هو عطاسه ولا حمده هل يشرع له تشبيته ؟ سيأتي قريباً . **قوله** ( وأما التثاقب ) سيأتي شرحه بعد باريين

## ١٢٦ - باب إذا عطس كيف يشمت ؟

٦٣٣٤ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه - يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله ، فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم ، **قوله** ( باب إذا عطس كيف يشمت ) ؟ بضم أوله وتشديد الميم المفتوحة . **قوله** ( عن أبي صالح ) هو السمان ، والاسناد كله مدنيون إلا شيخ البخاري ، وهو من رواية تابعي عن تابعي . **قوله** ( إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ) كذا في جميع نسخ البخاري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق يحيى بن حسان ، والاسماعيلي من طريق بشر بن الفضل وأبي النضر ، وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق عاصم بن هلي ، وفي « عمل يوم وإيلة » من طريق عبد الله بن صالح كلهم عن عبد العزيز بن أبي سلمة ، وأخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز المذكور به بلفظ « فليقل الحمد لله على كل حال » . قلت : ولم أر هذه الزيادة من هذا الوجه في غير هذه الرواية ، وقد تقدم ما يتعلق بمسكها . واستدل بامر العاطس بحمد الله أنه يشرع حتى للصلي ، وقد تقدمت الإشارة إلى حديث رافعه بن رافع في « باب الحمد للعاطس » وبذلك قال الجمهور من الصحابة والأئمة بعدهم ، وبه قال مالك والثاقبي وأحمد ، ونقل الترمذي عن بعض التابعين أن ذلك يشرع في النافلة لا في الفريضة ، ويحمد مع ذلك في نفسه ، وجوز شيخنا في « شرح الترمذي » أن يكون مراده أنه يسر به ولا يجر به ، وهو متعقب مع ذلك بحديث رافعه بن رافع فإنه جهر بذلك ولم ينكر النبي ﷺ عليه . نعم يفرق بين أن يكون في قراءة الفاتحة أو غيرها من أجل اشتراط الموااة في قراءتها ، وجزم ابن العربي من المالكية بأن العاطس في الصلاة يحمد في نفسه ، ونقل عن حمزة أنه لا يحمد حتى يفرغ وتعقبه بأنه فلو . **قوله** ( وليقل له أخوه أو صاحبه ) هو شك من الراوي وكذا وقع الأكثر من رواية عاصم بن علي « فليقل له أخوه » ولم يشك والمراد بالآخوة أخوة الإسلام . **قوله** ( يرحمك الله ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة ، ويحتمل أن يكون إخباراً على طريق البشارة كما قال في الحديث الآخر « ظهور أن شاء الله » أي هي طهر لك ؛ فمكان التشمت بشر العاطس بحصول الرحمة له في المستقبل بسبب حصولها له في الحال لسكونها دفعت ما يضره ، قال : وهذا ينبغي على قاصدة ، وهي أن اللفظ إذا أريد به مناه لم ينصرف لغيره ، وإن أريد به معنى يحتمله انصرف إليه ، وإن أطلق النصرف إلى الغالب ، وإن لم يستحضر القائل المعنى الغالب . وقال ابن بطال : ذهب إلى هذا قوم فقالوا : يقول له يرحمك الله يخصه بالدعاء وحده وقد أخرج البيهقي في « الشعب » وصححه ابن حبان من طريق عاصم بن أبي هريرة وأنه « لما خلق الله آدم عطس ،

فألمه ربه أن قال : الحمد لله ، فقال له ربه : يرحمك الله ، وأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : يقول يرحمنا الله وإياكم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر نحوه ، وأخرج البخاري في « الادب المفرد » بسند صحيح عن أبي جرة بالجيم « سمعت ابن عباس إذا شمت يقول : عاقنا الله وإياكم من النار ، يرحمكم الله ، وفي الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه « كان إذا عطس فقبل له : يرحمك الله ، قال : يرحمنا الله وإياكم ويفخر الله لنا ولكم » ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث أن السنة لا تتأدى إلا بالمخاطبة ، وأما ما اعتاده كثير من الناس من قولهم للرئيس يرحم الله سيدنا بخلاف السنة ، وبلغني عن بعض الفضلاء أنه شمت رئيساً فقال له يرحمك الله ياسيدنا لجمع الامرين وهو حسن . قوله ( فإذا قال له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم ) مقتضاه أنه لا يشرع ذلك إلا لمن شمت وهو واضح ، وأن هذا اللفظ هو جواب التشميت ، وهذا يختلف فيه ، قال ابن بطلال : ذهب الجمهور الى هذا وذهب الكوفيون الى أنه يقول يفخر الله لنا ولكم ، وأخرجه الطبري عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما . قلت : وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » والطبراني من حديث ابن مسعود وهو في حديث سالم بن عبيد المشار اليه قبل ففيه « وليقل بفخر الله لنا ولكم » ، قلت : وقد وافق حديث أبي هريرة في ذلك حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى وحديث أبي مالك الأشعري عند الطبراني وحديث علي عند الطبراني أيضاً وحديث ابن عمر عند البزار وحديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عند البيهقي في « الشعب » . وقال ابن بطلال : ذهب مالك والشافعي الى أنه يتخير بين اللفظين ، وقال أبو الوليد بن رشد : الثاني أولى ، لأن المكلف يحتاج الى طلب المغفرة ، والجمع بينهما أحسن الا للذي ، وذكر الطبري أن الذين منعوا من جواب التشميت بقول يهديكم الله ويصلح بالكم ، احتجوا بأنه تشميت اليهود كما تقدمت الإشارة اليه من تخريج أبي داود من حديث أبي موسى ، قال : ولا حجة فيه اذ لا تضاد بين خبر أبي موسى وخبر أبي هريرة - يعني حديث الباب - لأن حديث أبي هريرة في جواب التشميت وحديث أبي موسى في التشميت نفسه ، وأما ما أخرجه البيهقي في « الشعب » ، عن ابن عمر قال : اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبي ﷺ فشمته الفريقان جميعاً فقال للمسلمين : يفخر الله بكم ويرحمنا وإياكم ، وقال لليهود : يهديكم الله ويصلح بالكم . فقال : تفرد به عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع ، وعبد الله ضعيف . واحتج بعضهم بأن الجواب المذكور مذهب الخوارج لأنهم لا يرون الاستغفار للمسلمين ، وهذا منقول عن إبراهيم النخعي ، وكل هذا لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالامر به ، قال البخاري بعد تخريجه في « الادب المفرد » : وهذا أثبت ما يروى في هذا الباب . وقال الطبري : هو من أثبت الاخبار . وقال البيهقي : هو أصح شيء ورد في هذا الباب . وقد أخذ به الطحاوي من الحنفية واحتج له بقول الله تعالى ( وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها ) قال : والذي يجب بقوله « غفر الله لنا ولكم » لا يزيد التشميت على معنى قوله يرحمك الله ، لأن المغفرة ستر الذنب والرحمة ترك المعاقبة عليه ، بخلاف دعائه له بالهداية والاصلاح فإن معناه أن يكون سالماً من مواجهة الذنب صالح الحال ، فهو فوق الاول فيكون أولى . واختار ابن أبي جرة أن يجمع المحجب بين اللفظين فيكون أجمع للخير ويخرج من الخلاف ، ورجحه ابن دقيق العيد . وقد أخرج مالك في « الموطأ » عن نافع عن ابن عمر أنه « كان إذا عطس فقبل له يرحمك الله وإياكم ، يفخر الله لنا ولكم » ، قال ابن أبي جرة : وفي الحديث دليل على عظيم نعمه الله على العاطس ؛ يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير ، وفيه إشارة الى عظيم فضل الله على عبده ، فانه أذهب عنه الضرر

بنعمة العطاء ثم شرع له الخلد الذي يثاب عليه ، ثم العطاء بالخير بعد العطاء بالخير ، وشرح هذه المتواليات في ومن يسير فضلا منه واحسانا ، وفي هذا لمن رآه بقلب له بصيرة زيادة قوة في ايمانه حتى يحصل له من ذلك مالا يحصل بمباداة أيام عديدة ، ويدخله من حب الله الذي أنعم عليه بذلك ما لم يكن في بابه ، ومن حب الرسول الذي جاءت معرفة هذا الخير على يده والعلم الذي جاءت به سقته مالا يقدر قدره . قال : وفي زيادة ذرة من هذا ما يفوق الكثير مما عدها من الاعمال والله الحمد كثيرا . وقال الحلي : أنواع البلاء والآفات كلها مؤاخذات ، وانما المؤاخذة من ذنب ، فاذا حصل الذنب مفعورا وأدركت العبد الرحمة لم تقع المؤاخذة ، فاذا قبل العاطس : يرحمك الله ، فمعناه جعل الله لك ذلك لتدوم لك السلامة . وفيه اشارة الى تنبيه العاطس على طلب الرحمة والتوبة من الذنب ، ومن ثم شرع له الجواب بقوله : غفر الله لنا ولكم . قوله ( بالكم شأنكم ) قال أبو عبيدة في معنى قوله تعالى ( سيديهم ويصلح بالهم ) أى شأنهم

### ١٢٧ - باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمده الله

٦٢٢٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا سليمان التيمي قال : سمعت أنسا رضي الله عنه يقول : عطس رجلان عند النبي ﷺ ، فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فقال الرجل : يا رسول الله ، شمت هذا ولم تشمتني ، قال : إن هذا حمد الله ولم يحمده الله ،

قوله ( باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمده الله ) أورد فيه حديث أنس الماضي في باب الحمد للعاطس ، وكأنه أشار الى أن الحكم عام وليس مخصوصا بالرجل الذي وقع له ذلك وان كانت واقعة حال لا عموم فيها ، لكن ورد الامر بذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي موسى بلفظ : إذا عطس أحدكم حمد الله فشمتوه ، وان لم يحمده الله فلا تشمتوه ، قال النووي : مقتضى هذا الحديث أن من لم يحمده الله لم يشمت . قلت : هو منطوقه ، لكن هل النهي فيه للتحريم أو للتنزيه ؟ الجهور على الثاني ، قال : وأقل الحمد والتشميت أن يسمع صاحبه ، ويؤخذ منه أنه إذا أتى بلفظ آخر غير الحمد لا يشمت . وقد أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث سالم بن عبيد الابعسي قال : عطس رجل فقال السلام عليكم ، فقال النبي ﷺ عليكم وعلى أمك ، وقال : إذا عطس أحدكم فليحمد الله ، واستدل به على أنه يشرع التشميت لمن حمد إذا عرف السامع أنه حمد الله وان لم يسمعه : كما لو سمع العطسة ولم يسمع الحمد بل سمع من شمت ذلك العاطس فانه يشرع له التشميت لمعوم الامر به لمن عطس لحمد . وقال النووي : المختار أنه يشتمه من سمعه دون غيره ، وحكى ابن العربي اختلافا فيه ورجح أنه يشتمه . قلت : وكذا نقله ابن بطال وغيره عن مالك ، واستثنى ابن دقيق العيد من علم أن الذين عند العاطس جهلة لا يفرقون بين تشميت من حمد وبين من لم يحمده ، والتشميت متوقف على من علم أنه حمد فيمتنع تشميت هذا ولو شتمته من عنده لانه لا يعلم هل حمد أو لا ، فان عطس واحد ولم يشتمه أحد فسممه من بعد عنه استحبه له أن يشتمه حين يسمعه . وقد أخرج ابن عبد البر بسند جيد عن أبي داود صاحب السنن أنه كان في سفينة فسمع عاطسا على الشط حمد فاكثرى قاربا بدم حتى جاء الى العاطس فشتمه ثم رجع ، فسئل عن ذلك فقال : لعله يكون محاب الدعوة ، فلما رقدوا سمعوا قائلا يقول : يا أهل



السفيينة ان أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم . قال النووي : ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكره بالحمد ليحمد فيشتمه ، وقد ثبت ذلك عن إبراهيم النخعي ، وهو من باب النصيحة والامر بالمعروف . وزعم ابن العربي أنه جهل من قاهله ، قال : وأخطأ فيما زعم بل العوالب استحبابه . قلت : احتج ابن العربي لقوله بأنه اذا فيه ألزم نفسه ما لم يلزمها ، قال : فلو جمع بينهما فقال الحمد لله يرحمك الله جمع جهالتين : ما ذكرناه أولاً وإيقاعه التشميت قبل وجود الحمد من المعاطس . وحكى ابن بطلان عن بعض أهل العلم - وحكى غيره أنه الاوزاعي - أن رجلاً عطس عنده فلم يحمد فقال له : كيف يقول من عطس ؟ قال : الحمد لله ، قال : يرحمك الله . قلت : وكأن ابن العربي أخذ بظاهر حديث الباب لأن النبي ﷺ لم يذكر الذي عطس فلم يحمد لكن تقدم في باب الحمد للمعاطس ، احتمال أنه لم يكن مسلماً ، فعمل ترك ذلك لذلك ، لكن يحتمل أن يكون كما أشار إليه ابن بطلان أراد تأديبه على ترك الحمد بترك تشميته ، ثم عرفه الحكم وأن الذي يترك الحمد لا يستحق التشميت . وهذا الذي فهمه أبو موسى الأشعري ففعل بعد النبي ﷺ مثل ما فعل النبي ﷺ ، شتم من حمد ولم يشتم من لم يحمد ، كما ساق حديثه مسلم

### ١٢٨ - باب إذا ثأب فلينضم يده على فيه

٦٢٢٦ - **رواه** عاصم بن عليّ حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : **إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب** ، فإذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول **له يرحمك الله** . وأما التثاؤب فإما هو من الشيطان ، فإذا ثأب أحدكم فليرمده ما استطاع ، فإن أحدكم إذا ثأب ضحك منه الشيطان »

**قوله** (باب إذا ثأب) كذا للأكبر ، وللمستعمل د ثأب ، جملة بدل الواو ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، وقع في رواية المحبوبي عند الترمذي بالواو ، وفي رواية السنن بالهمز ، ووقع عند البخاري وأبي داود بالهمز ، وكذا في حديث أبي سعيد عند أبي داود ، وأما عند مسلم فبالواو ، قال : وكذا هو في أكثر نسخ مسلم ، وفي بعضها بالهمز . وقد أنكر الجوهري كونه بالواو وقال : تقول ثأبت على وزن تفاعات ولا تقل ثأوت ، قال : والتثاؤب أيضاً مهموز ، وقد يقلبون الهمزة المضمومة واواً واللام التثنية فقال ثأبت : لا يقال الخيلاء ، وجوز ابن دريد وثابت بن قاسم في الدلائل ، بأن الذي يغير واو بوزن تيممت فقال ثأبت : لا يقال ثأب بالمد مخففاً بل يقال ثأب بالتشديد . وقال ابن دريد : أصله من ثأب فهو مثأوب اذا استرخى وكسل . وقال غير واحد : إنهما افتان . وبالحمز والمد أشهر . **قوله** (فليضع يده على فيه) أورد فيه حديث أبي هريرة بلفظ فليرمده ما استطاع . قال الكرماني : عموم الأمر بالرد يتناول وضع اليد على الفم فيطابق الترجمة من هذه الحثية . قلت : وقد ورد في بعض طرقه صريحاً أخرجه مسلم وأبو داود عن طريق سمير بن أبي صالح عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه بلفظ د اذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فمه ، ولفظ الترمذي مثل لفظ الترجمة . **قوله** (ان الله يحب المعاطس) تقدم شرحه قريباً . **قوله** (وأما التثاؤب فإما هو من الشيطان) قال

ابن بطال إضافة التثاؤب الى الشيطان بمعنى إضافة الرضا والارادة ، أى أنه الشيطان يجب أن يرى الإنسان مثاباً لأنها حالة تتغير فيها صورته فبضحك منه . لا ان المراد أن الشيطان فعل التثاؤب . وقال ابن العربي : قد بينا أن كل فعل مكروه نسبته الشرح الى الشيطان لأنه واسطته ، وأن كل فعل حسن نسبته الشرح الى الملك لأنه واسطته ، قال : والتثاؤب من الامل . وينشأ عنه التسكسل وذلك بواسطة الشيطان ، والطمع من تقليل الغذاء وينشأ عنه النشاط وذلك بواسطة الملك . وقال النووي : أضيف التثاؤب الى الشيطان لأنه يدعو الى الشهوات اذ يكون عن ثقل البدن واسترخائه وامتناعه ، والمراد التحذير من السبب الذى يتولد منه ذلك وهو التوسع فى المأكول . قوله ( فاذا ثاب أحدكم فليرد ما استطاع ) أى يأخذ فى أسباب رده ، وليس المراد به أنه يملك دفعه لأن الذى وقع لا يرد حقيقة ، وقيل معنى اذا ثاب اذا أراد أن يتثاب ، وجوز الكرماني أن يكون الماضى فيه بمعنى المضارع . قوله ( فان أحدكم اذا ثاب ضحك منه الشيطان ) فى رواية ابن عجلان : فاذا قال آه ضحك منه الشيطان ، وفى حديث أبي سعيد : فان الشيطان يدخل ، وفى لفظ له : فاذا ثاب أحدكم فى الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل ، هكذا قيده بحالة الصلاة ، وكذا أخرجه الترمذى من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ : والتثاؤب فى الصلاة من الشيطان ، فاذا ثاب أحدكم فليكظم ما استطاع ، وللترمذى وللشافعى من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة نحوه ، ورواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه بلفظ : اذا ثاب أحدكم فليضع يده على فيه ولا يعوى . فان الشيطان يضحك منه ، قال شيخنا فى شرح الترمذى : أكثر روايات الصحيحين فيها اطلاق التثاؤب ، ووقع فى الرواية الأخرى تقييده بحالة الصلاة فيحتمل أن يحمل المطلق على المقيد ، وللشيطان غرض قوى فى التشويش على المصل فى صلاته ، ويحتمل أن تكون كراهته فى الصلاة أشد ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكره فى غير حالة الصلاة . وقد قال بعضهم : ان المطلق إنما يحمل على المقيد فى الامر لافى النهى ، ويؤيد كراهته مطابقا كونه من الشيطان ، وبذلك صرح النووي ، قال ابن العربي : ينبغي كظم التثاؤب فى كل حالة ، وإنما خص الصلاة لأنها أولى الأحوال بدفعه لما فيه من الخروج عن اعتدال الهيئة واعوجاج الخلق . وأما قوله فى رواية أبي سعيد فى ابن ماجه : ولا يعوى ، فانه بالعين المهملة ، شبه التثاؤب الذى يسترسل معه بعواء الكلب تنفيرا عنه واستقباحا له فان الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه ويعوى ، والمتثائب إذا أفرط فى التثاؤب شابهه . ومن هنا تظهر النسبة فى كونه يضحك منه . لأنه صيره ملهبة له بقصويه خلقه فى تلك الحالة . وأما قوله فى رواية مسلم : فان الشيطان يدخل ، فيحتمل أن يراد به الدخول حقيقة ، وهو وإن كان يجرى من الإنسان يجرى الدم لسكنه لا يتمكن منه ما دام ذا كرامة تعالى ، والمتثائب فى تلك الحالة غير ذا كرامة فيتمكن الشيطان من الدخول فيه حقيقة . ويحتمل أن يكون اطلاق الدخول وأراد يتمكن منه ، لأن من شأن من دخل فى شيء أن يكون متمكنا منه . وأما الأمر بوضع اليد على الفم فيتناول ما اذا افتتح بالتثاؤب فيغطى بالكف ونحوه وما اذا كان منطبقا حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك . وفى معنى وضع اليد على الفم وضع الثوب ونحوه مما يحصل ذلك المقصود ، وإنما تعين اليد إذا لم يرتد التثاؤب بدونها ، ولا فرق فى هذا الامر بين المصل وغيره ، بل يتأكد فى حالة الصلاة كما تقدم ويستثنى ذلك من النهى عن وضع المصل يده على فم . وما يؤمر به المتثائب إذا كان فى الصلاة أن يمسك عن القراءة حتى يذهب عنه لئلا يتغير نظم قراءته . وأسند ابن أبي شبة نحو ذلك عن مجاهد وعكرمة والتابعين

المشهورين ، ومن الخصائص النبوية ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في « التاريخ » ، من مرسل يزيد بن الأصم قال : ما تنأب النبي ﷺ قط ، وأخرج الخطابي من طريق مسند بن عبد الملك بن مروان قال : ما تنأب نبي قط ، ومسند أدرك بعض الصحابة وهو صدوق . ويؤيد ذلك ما ثبت أن التشاوب من الشيطان . ووقع في « الشفاء لابن سبع » أنه ﷺ كان لا يتمطى ، لأنه من الشيطان ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأدب من الأحاديث المرفوعة على مائتين وستة وخمسين حديثا ، المعلق منها خمسة وسبعون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى مائتا حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الله بن عمرو في عقوق الوالدين ، وحديث أبي هريرة « من سره أن يبسط له في رزقه » ، وحديث « الرحم شجنة » ، وحديث ابن عمرو « ليس الواصل بالمكاف » ، وحديث أبي هريرة « قام أعرابي فقال اللهم ارحمنا » ، وحديث أبي شريح « من لا يأمن جاره » ، وحديث جابر « كل معروف صدقة » ، وحديث أنس « لم يكن قاحشا » ، وحديث عائشة « ما أظن فلانا وفلانا يعرفان ديننا » ، وحديث أنس « ان كانت الأمة ، وحديث حذيفة « ان أشبه الناس دلا وسمتا » ، وحديث ابن مسعود « ان احسن الحديث كتاب الله » ، وحديث أبي هريرة « اذا قال الرجل يا كافر » ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث أبي هريرة « لا تفضب » ، وحديث ابن عمر « لان يتمطى » ، وحديث ابن عباس في ابن صياد ، وحديث سميد بن المسيب عن أبيه في اسم الحزن ، وحديث ابن أبي أوفى في ابراهيم ابن النبي ﷺ . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بهم أحد عشر أثرا بعضها موصول وبعضها مطلق . والله أعلم بالصواب

تم الجزء العاشر ، ويليه الحادي عشر ؛ أوله كتاب الاستئذان

## تصويب

صفحة	سطر	خطا	صواب
٦٧	٥	٥٢٠٢	٥٦٠٢
١٢٤	٢٥	عمرو بن سعيد	عمر بن سعيد
١٣٥	٤	د	د
١٣٥	٨	د	د
٢٠٥	٢٦	باب	٧ - باب
٢١٢	١٦	٢٣	٤٢
٢١٤	٣	٢٤	٤٤
٢٤٧	١٤	٦٥	٥٦
٢٥٦	١٧	٥٩٨٧	٥٧٨٧
٢٧٣	١٩	عن عروة عن الزهري	عن الزهري عن عروة
٢٧٨	٨	بشار حدثنا عبيد	بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد
٣١٨	١٨	٣٧	٤٧
٣٥٢	٢	وهب	موجب
٣٥٢	٤	مخضبة	مخضبة
٣٧٢	٤	جرير	جرير
٤١٥	١٦	لسط	بسط
٤٧٦	٩	بردة عن ابن	بردة عن
٤٨٠	آخر سطر	فأخرج	فأخرج
٥٠٣	١٢	عبد الله بن عمرو	عبد الله بن عمر
٥١٨	٥	ابن مسعود	أبي مسعود

فہرست

## فهرس

## الجزء العاشر من فتح الباری

صفحة	باب	صفحة	باب
٣٤	٢	٣٤	الخمر من الغضب
٣٦	٣	٣٦	نزل تحريم الخمر وهي من البسر والنمر
٤١	٤	٤١	الخمر من العسل وهو البتع
٤٥	٥	٤٥	ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب
٥١	٦	٥١	ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بنفرا سمه
٥٦	٧	٥٦	الانتباذ في الأوعية والتور
٥٧	٨	٥٧	ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي
٦٢	٩	٦٢	نقيع التمر ما لم يسكر
٦٢	١٠	٦٢	الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة
٦٦	١١	٦٦	من رأى أن لا يخلط البسر والخمر إذا كان مسكراً وأن لا يجعل إدامين في إدام
٦٩	١٢	٦٩	شرب اللبن (من بين قرث ودم لبناً عالصاً سائناً للشاربين)
٧٤	١٣	٧٤	استعذاب الماء
٧٥	١٤	٧٥	شوب اللبن بالماء
٧٨	١٥	٧٨	شراب الخلواء والعسل
٨١	١٦	٨١	الشرب قائماً
٨٥	١٧	٨٥	من شرب وهو واقف على بعيره
٨٦	١٨	٨٦	الأمين فالأمين في الشرب
٨٦	١٩	٨٦	هل يستأذن الرجل من من يمينه في الشرب ليعطى الاكبر
٨٨	٢٠	٨٨	الكرح في الخوض
٨٨	٢١	٨٨	خدمة الصغار السكران
٧٣ - كتاب الاضاحي		٧٣ - كتاب الاضاحي	
رقم ٥٥٤٥ - ٥٥٧٤		رقم ٥٥٧٥ - ٥٣٣٩	
٣	١	٣	سنة الاضحية
٤	٢	٤	قصة الامام الاضاحي بين الناس
٥	٣	٥	الاضحية للسافر والنساء
٦	٤	٦	ما يشتهى من اللحم يوم النحر
٧	٥	٧	من قال الاضحي يوم النحر
٩	٦	٩	الاضحي والمنحر بالمصل
٩	٧	٩	في اضحية النبي ﷺ بكتبيين اقرنين
١٢	٨	١٢	قوله ﷺ لأبي بردة ضح بالجدع من المعز ولن تجوزي عن أحد بعدك
١٨	٩	١٨	من ذبح الاضاحي بيده
١٩	١٠	١٩	من ذبح ضحية غيره
١٩	١١	١٩	الذبح بعد الصلاة
٢٠	١٢	٢٠	من ذبح قبل الصلاة أعاد
٢٢	١٣	٢٢	وضع القدم على صفح الذبيحة
٢٣	١٤	٢٣	التكبير عند الذبح
٢٣	١٥	٢٣	إذا بعث بهديه ليذبح لم يحرم عليه شيء
٢٣	١٦	٢٣	ما يؤكل من لحوم الاضاحي وما يتزود منها
٧٤ - كتاب الاشربة		٧٤ - كتاب الاشربة	
رقم ٥٥٧٥ - ٥٣٣٩		رقم ٥٣٣٩ - ٥٥٧٥	
٣٠	١	٣٠	(انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه)



صفحة	باب	صفحة	باب
١٦٧	٢٢ حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله	٢٣٥	٥٠ السحر . حدثنا عبيد بن إسحاق
١٦٧	٢٣ المذرة	٢٣٨	٥١ إن من البيان سحراً
١٦٨	٢٤ دواء المجلون	٢٣٨	٥٢ الدواء بالمجرة للسحر
١٧١	٢٥ لا صفر . وهو داء يأخذ بالبطن	٢٤١	٥٣ لا هامة
١٧١	٢٦ ذات الجنب	٢٤٢	٥٤ لا حبوى
١٧٣	٢٧ حرق الحمير ليمس به الدم	٢٤٤	٥٥ ما يذكر في سم النبي ﷺ
١٧٤	٢٨ الحصى من فيج جهنم	٢٤٧	٥٦ شرب السم والدواء به وبما يخفف منه
١٧٨	٢٩ من خرج من أرض لا تلاميذ	٢٤٩	٥٧ ألبان الآن
١٧٨	٣٠ ما يذكر في الطاعون	٢٤٩	٥٨ إذا وقع الذباب في الإناء
١٩٢	٣١ أجر الصابر في الطاعون	( ٧٧ - كتاب اللباس )	
١٩٥	٣٢ الرقى بالقرآن والمعوذات	رسم ٥٧٨٣ - ٥٦٩	
١٩٨	٣٣ الرقى بماء الكتاب	٢٥٢	١ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده
١٩٨	٣٤ الشرط في الرقية بقطع من الغنم	٢٥٤	٢ من جر إزاره من غير خيلاء
١٩٩	٣٥ رقية العين	٢٥٥	٣ التضميد في الثياب
٢٠٣	٣٦ العين حق	٢٥٦	٤ ما أسفل من الكعبين فهو في النار
٢٠٥	٣٧ رقية الحية والعقرب	٢٥٧	٥ من جر ثوبه من الخيلاء
٢٠٦	٣٨ رقية النبي ﷺ	٢٦٤	٦ الإزار المهدب
٢٠٨	٣٩ النفث في الرقية	٢٦٥	٧ الأودية
٢١٠	٤٠ مسح الرأقي الوجيه بيده النبي	٢٦٥	٨ لبس القميص ( اذهبوا بقميصي هذا فالقوه
٢١٠	٤١ في المرأة ترقى الرجل	٢٦٧	٩ على وجه أبي يأت بهيراً )
٢١١	٤٢ من لم يرق	٢٦٨	١٠ جبب القميص من عند الصدر وخصه
٢١٢	٤٣ الطيرة	٢٦٨	١١ من لبس حبة ضيقة السكين في السر
٢١٤	٤٤ الفأل	٢٦٨	١٢ حبة الصوف في الفؤو
٢١٥	٤٥ لا هامة	٢٦٩	١٣ الثقباء وفروج حرير وهو الثقباء
٢١٦	٤٦ السكانة	٢٧١	١٤ البرانس
٢٢١	٤٧ السحر وقول الله تعالى ( ولكن الفياطين	٢٧٢	١٥ الراويل
	كفروا يعلمون الناس السحر )	٢٧٢	١٦ العائم
٢٣٢	٤٨ الشرك والسحر من الموبقات	٢٧٣	١٧ التفتيح
٢٣٢	٤٩ هل يستخرج السحر	٢٧٥	١٨ المغفر



باب	صفحة	باب	صفحة
حدثنا عبد الله بن مسلمة	٢١٨	البرود والخبرة والشملة	١٨
فص الخاتم	٢٢١	الأكسية والخامس	١٩
خاتم الحديد	٢٢٢	اشتغال الصماء	٢٠
نقش الخاتم	٢٢٢	الاحتباء في ثوب واحد	٢١
الخاتم في المختصر	٢٢٤	الخبيصة السوداء	٢٢
اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء أو ليكتب	٢٢٤	الثياب الخضراء	٢٣
إلى أهل الكتاب وغيرهم		الثياب البيضاء	٢٤
من جعل فص الخاتم في بطن كفه	٢٢٥	لبس الحرير واقتراشه للرجال وقد رما يجوزمه	٢٥
لا ينقش على نقش خاتمه	٢٢٧	مس الحرير من غير لبس	٢٦
هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر	٢٢٨	اقتراش الحرير	٢٧
الخاتم للنساء	٢٣٠	لبس القمي	٢٨
القلائد والسحاب للنساء	٢٣٠	ما يرخص للرجال من الحرير للحركة	٢٩
استعارة القلائد	٢٣٠	الحرير للنساء	٣٠
القرط للنساء	٢٣١	ما كان الذي يتجاوز من اللباس والبسط	٣١
السحاب للصبيان	٢٣٢	ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا	٣٣
المنشبهون بالنساء والمقدمات بالرجال	٢٣٢	الزعفران للرجال	٣٣
إخراج المنشبهين بالنساء من البيوت	٢٣٣	الثوب المذفر	٣٤
فص الشارب	٢٣٤	الثوب الأحمر	٣٥
تقليم الأظفار	٢٤٩	المبشرة الحمراء	٣٦
إعفاء الحي	٢٥١	النعال السبتية وغيرها	٣٧
ما يذكر في الشيب	٢٥١	يبدأ بالنمل الأبيض	٣٨
الخضاب	٢٥٤	ينزع نعل اليسرى	٣٩
المجدد	٢٥٦	لا يمشي في نعل واحدة	٤٠
التقليد	٢٦٠	قبالان في نعل	٤١
الفرق	٢٦١	القبة الحمراء من آدم	٤٢
النواب	٢٦٣	الجلوس على الحصى ونحوه	٤٣
لقروح	٢٦٣	المزور بالنمب	٤٤
تطبيب المرأة زوجها ينمها	٢٦٦	خواتيم النمب	٤٥
الطبيب في الرأس والوجه	٢٦٦	خاتم الفضة	٤٦

صفحة	باب	صفحة	باب
٣٦٦	٧٥ الامتشاط	٤٠٠	١ البر والصلة ( ووصينا الانسان بالديه )
٣٦٨	٧٦ ترجيل الحانض زوجها	٤٠١	٢ من أحق الناس بحسن الصحبة
٣٦٨	٧٧ الترجيل واليمين	٤٠٣	٣ لا يجاهد إلا باذن الأبوين
٣٦٨	٧٨ ما يذكر في المسك	٤٠٣	٤ لا يسب الرجل والديه
٣٧٠	٧٩ ما يستحب من الطيب	٤٠٤	٥ إجابة دعاء من بر والديه
٣٧٠	٨٠ من لم يرد الطيب	٤٠٥	٦ عقوق الوالدين من الكبائر
٣٧١	٨١ الذريرة	٤١٣	٧ صلة الوالد المشرك
٣٧٢	٨٢ المتفانيات للحسن	٤١٣	٨ صلة المرأة أمها ولها زوج
٣٧٣	٨٣ الوصل في الشعر	٤١٤	٩ صلة الأخ المشرك
٣٧٧	٨٤ المتنمصات	٤١٤	١٠ فضل صلة الرحم
٣٧٨	٨٥ الموصولة	٤١٤	١١ إثم القاطع
٣٧٩	٨٦ الواشمة	٤١٥	١٢ من بسط له في الرزق بصلة الرحم
٣٨٠	٨٧ المستوشمة	٤١٧	١٣ من وصل وصله الله
٣٨٠	٨٨ التصاوير	٤١٩	١٤ يبل الرحم ببلالها
٣٨٢	٨٩ عذاب المصورين يوم القيامة	٤٢٣	١٥ ليس الواصل بالمكافئ
٣٨٥	٩٠ نقض الصور	٤٢٤	١٦ من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم
٣٨٦	٩١ ما وطئ من التصاوير	٤٢٥	١٧ من ترك صبية غيره حتى تلعب به أو قبلها
٣٨٩	٩٢ من كره القعود على الصورة		أو مازحها
٣٩١	٩٣ كراهية الصلاة في التصاوير	٤٣٦	١٨ رحمه الولد وتقبيله ومما نفعته
٣٩١	٩٤ لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة	٤٣١	١٩ جعل الله الرحمة مائة جزء
٣٩٢	٩٥ من لم يدخل بيتا فيه صورة	٤٣٣	٢٠ قتل الولد خشية أن يأكل معه
٣٩٣	٩٦ من لعن المصور	٤٣٤	٢١ وضع الصبي في الحجر
٣٩٤	٩٧ من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس منافخ	٤٣٥	٢٢ وضع الصبي على النخض
٣٩٥	٩٨ الارتداف على الدابة	٤٣٥	٢٣ حسن العهد من الايمان
٣٩٥	٩٩ الثلاثة على الدابة	٤٣٦	٢٤ فضل من يعمل بآيها
٣٩٦	١٠٠ حل صاحب الدابة غيره بين يديه	٤٣٧	٢٥ الساعى على الأرملة
٣٩٧	١٠١ إرداف الرجل خلف الرجل	٤٣٧	٢٦ الساعى على المسكين
٣٩٨	١٠٢ إرداف المرأة خلف الرجل		
٣٩٩	١٠٣ الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى		

## ( ٧٨ - كتاب الأدب )

رقم ٨٧٠ - ٢٦٢٦

٤٣٧	٢٧	رحمة الناس والبهائم	٤٧٣	٥١	واجتنبوا قول الزور
٤٤٠	٢٨	الوصاة بالجوار	٤٧٤	٥٢	ما قيل في نبي الوجيين
٤٤٣	٢٩	إثم من لا يأمن جاره بوائقه	٤٧٥	٥٣	من أخبر صاحبه بما يقال فيه
٤٤٤	٣٠	لا تحقرن جارة لجارتها	٤٧٦	٥٤	ما يكره من القاذح
٤٤٥	٣١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره	٤٧٨	٥٥	من أثنى على أخيه بما يعلم
٤٤٧	٣٢	حق الجوار في قرب الأبواب	٤٨٩	٥٦	إن الله بأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى
٤٤٧	٣٣	كل معروف صدقة	٤٨١	٥٧	ما ينهى عن التعاسد والتدابير
٤٤٨	٣٤	طيب الكلام	٤٨٤	٥٨	يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن
٤٤٩	٣٥	الرفق في الأسرة كله	٤٨٥	٥٩	ما يكون من الظن
٤٤٩	٣٦	تعاون المؤمنين بعضهم بعضا	٤٨٦	٦٠	ستر المؤمن على نفسه
٤٥١	٣٧	من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها	٤٨٩	٦١	السكر
٤٥٢	٣٨	لم يكن النبي ﷺ قاحشا ولا متفحشا	٤٩١	٦٢	الهجرة وقول رسول الله ﷺ لا يحمل
٤٥٥	٣٩	حسن الخلق والسخاء ، وما يكره من البخل	٤٩٨	٦٣	لرجل أن يهرأ أخاه فوق ثلاث
٤٦٠	٤٠	كيف يكون الرجل في أهله	٤٩٨	٦٤	ما يجوز من الهجران لمن عصى
٤٦١	٤١	المفة من الله تعالى	٤٩٨	٦٤	هل يزور صاحبه كل يوم أو بكرة وعشيا
٤٦٣	٤٢	الحب في الله	٤٩٩	٦٥	الزيارة ومن زار قوما فطعم عندهم
٤٦٣	٤٣	يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم	٥٠٠	٦٦	من تحمل للوفود
٤٦٤	٤٤	ما ينهى من السباب واللعن	٥٠١	٦٧	الأخاء والخلف
٤٦٨	٤٥	ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير	٥٠٢	٦٨	التبسم والضحك
٤٦٩	٤٦	الغيبة وقول الله تعالى ولا يمتب بعضكم بعضا	٥٠٧	٦٩	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا الصادقين ، وما ينهى عن الزنا
٤٧١	٤٧	قول النبي ﷺ خير دور الانصار	٥٠٩	٧٠	في الهدى الصالح
٤٧١	٤٨	ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب	٥١١	٧١	الصبر على الآذى
٤٧٢	٤٩	القيمة من الكبائر	٥١٣	٧٢	من لم يوجه الناس بالعتاب
٤٧٢	٥٠	ما يكره من النيمة	٥١٤	٧٣	من كفر أخاه بغير تأويل فهو كافر
			٥١٥	٧٤	من لم يكفر من قال ذلك متناه

باب	صفحة	باب	صفحة
باب		باب	
١٠١ لا تسبوا الفهر	٥٦٤	٧٥ ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله	
١٠٢ قول النبي ﷺ إنما السكرم قلب المؤمن	٥٦٦	٧٦ الحذر من الغضب	
١٠٣ قول الرجل فداك أبي وأمي	٥٦٨	٧٧ الحياء	
١٠٤ قول الرجل جعلني الله فداك	٥٦٩	٧٨ إذا لم تستحي فاصنع ما شئت	
١٠٥ أحب الأسماء إلى الله عز وجل	٥٢٠	٧٩ ما لا يستحي من الحق للفتنة في الدين	
١٠٦ قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكثروا بكثيتي	٥٧١	٨٠ قول النبي ﷺ يسروا ولا تعسروا	
١٠٧ اسم الحزن	٥٧٤	٨١ الانبساط إلى الناس	
١٠٨ تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه	٥٧٥	٨٢ المدلاة مع الناس	
١٠٩ من سمى بأسماء الأنبياء	٥٧٧	٨٣ لا يبلغ المؤمن من جهر مرتين	
١١٠ تسمية الوليد	٥٨٠	٨٤ حق الضيف	
١١١ من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً	٥٨١	٨٥ إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه	
١١٢ الكنية للضيء قبل أن يولد للرجل	٥٨٢	٨٦ صنع الطعام والتكلف للضيف	
١١٣ التمكن بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى	٥٨٧	٨٧ ما يكره من الغضب والجور عند الضيف	
١١٤ أبفض الأسماء إلى الله	٥٨٨	٨٨ قول الضيف لصاحبه لا آكل حتى تأكل	
١١٥ كنية المشرك	٥٩١	٨٩ إكرام الكبير ، وبيدا الأكبر بالكلام	
١١٦ المعارض مندوحة عن الكذب	٥٩٣	والسؤال	
١١٧ قول الرجل لشيء أئيش بشيء وهو ينوي أنه ليس بحق	٥٩٥	٩٠ ما يجوز من الفهر والرجز والحداء وما يكره منه	
١١٨ رفع البصر إلى السماء	٥٩٥	٩١ هجاء المشركين	
١١٩ نكت العود في الماء والطين	٥٩٦	٩٢ ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الفهر	
١٢٠ الرجل ينسكت الشيء بيده في الأرض	٥٩٧	حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن	
١٢١ التكبير والتسبيح عند التعجب	٥٩٨	٩٣ قول النبي ﷺ تربت يمينك وعقري حلق	
١٢٢ النهي عن الخذف	٥٩٩	٩٤ ما جاء في زعموا	
١٢٣ الحد للعاطس	٥٩٩	٩٥ ما جاء في قول الرجل ويحك	
١٢٤ تسمية العاطس إذا حمد الله	٦٠٣	٩٦ علامة حب الله عز وجل	
١٢٥ ما يستحب وما يكره من النشأوب	٦٠٧	٩٧ قول الرجل للرجل اخساً	
١٢٦ إذا عطس كيف يشمت	٦٠٨	٩٨ قول الرجل مرحباً	
١٢٧ لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله	٦١٠	٩٩ ما يدعى الناس بأبائهم	
١٢٨ إذا تهاب قلبض يده على فيه	٦١١	١٠٠ لا يقل غيبثت نفسي	

# فتح الباري

بشرح  
صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفرنس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمَلَهُ رَحِيمًا وَحَقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسْرِ الطَّبِيعَةِ وَالْغُلُوطَةِ  
عَدْلُ الْعَزِيزِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَارِ  
الْأَسْتَاذِ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَمَّ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارِيَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء الحادي عشر

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
١٢٠	١٢٠ - الحدود (ج ٤)	١٢٠	١٢٠ - الحدود (ج ٤)	١٢٠	١٢٠ - الحدود (ج ٤)
١٢١	١٢١ - المحرث والمزارعة (ج ٥)	١٢١	١٢١ - المحرث والمزارعة (ج ٥)	١٢١	١٢١ - المحرث والمزارعة (ج ٥)
١٢٢	١٢٢ - الحوالة (ج ٤)	١٢٢	١٢٢ - الحوالة (ج ٤)	١٢٢	١٢٢ - الحوالة (ج ٤)
١٢٣	١٢٣ - الحيض (ج ١)	١٢٣	١٢٣ - الحيض (ج ١)	١٢٣	١٢٣ - الحيض (ج ١)
١٢٤	١٢٤ - الجبل (ج ١٢)	١٢٤	١٢٤ - الجبل (ج ١٢)	١٢٤	١٢٤ - الجبل (ج ١٢)
١٢٥	١٢٥ - الخصومات (ج ٥)	١٢٥	١٢٥ - الخصومات (ج ٥)	١٢٥	١٢٥ - الخصومات (ج ٥)
١٢٦	١٢٦ - الخمس (ج ٦)	١٢٦	١٢٦ - الخمس (ج ٦)	١٢٦	١٢٦ - الخمس (ج ٦)
١٢٧	١٢٧ - الخوف (ج ٢)	١٢٧	١٢٧ - الخوف (ج ٢)	١٢٧	١٢٧ - الخوف (ج ٢)
١٢٨	١٢٨ - الدعوات (ج ١١)	١٢٨	١٢٨ - الدعوات (ج ١١)	١٢٨	١٢٨ - الدعوات (ج ١١)
١٢٩	١٢٩ - الدييات (ج ١٢)	١٢٩	١٢٩ - الدييات (ج ١٢)	١٢٩	١٢٩ - الدييات (ج ١٢)
١٣٠	١٣٠ - الذبائح والصيد (ج ٩)	١٣٠	١٣٠ - الذبائح والصيد (ج ٩)	١٣٠	١٣٠ - الذبائح والصيد (ج ٩)
١٣١	١٣١ - الرقاق (ج ١١)	١٣١	١٣١ - الرقاق (ج ١١)	١٣١	١٣١ - الرقاق (ج ١١)
١٣٢	١٣٢ - الرهن (ج ٥)	١٣٢	١٣٢ - الرهن (ج ٥)	١٣٢	١٣٢ - الرهن (ج ٥)
١٣٣	١٣٣ - الزكاة (ج ٣)	١٣٣	١٣٣ - الزكاة (ج ٣)	١٣٣	١٣٣ - الزكاة (ج ٣)
١٣٤	١٣٤ - سجود القرآن (ج ٢)	١٣٤	١٣٤ - سجود القرآن (ج ٢)	١٣٤	١٣٤ - سجود القرآن (ج ٢)
١٣٥	١٣٥ - السلم (ج ٤)	١٣٥	١٣٥ - السلم (ج ٤)	١٣٥	١٣٥ - السلم (ج ٤)
١٣٦	١٣٦ - السهو (ج ٣)	١٣٦	١٣٦ - السهو (ج ٣)	١٣٦	١٣٦ - السهو (ج ٣)
١٣٧	١٣٧ - السير (ج ٦)	١٣٧	١٣٧ - السير (ج ٦)	١٣٧	١٣٧ - السير (ج ٦)
١٣٨	١٣٨ - الشرب والمساقاة (ج ٥)	١٣٨	١٣٨ - الشرب والمساقاة (ج ٥)	١٣٨	١٣٨ - الشرب والمساقاة (ج ٥)
١٣٩	١٣٩ - الشركة (ج ٥)	١٣٩	١٣٩ - الشركة (ج ٥)	١٣٩	١٣٩ - الشركة (ج ٥)
١٤٠	١٤٠ - الشروط (ج ٥)	١٤٠	١٤٠ - الشروط (ج ٥)	١٤٠	١٤٠ - الشروط (ج ٥)
١٤١	١٤١ - الشفعة (ج ٤)	١٤١	١٤١ - الشفعة (ج ٤)	١٤١	١٤١ - الشفعة (ج ٤)
١٤٢	١٤٢ - الشهادات (ج ٥)	١٤٢	١٤٢ - الشهادات (ج ٥)	١٤٢	١٤٢ - الشهادات (ج ٥)
١٤٣	١٤٣ - الصلاة (ج ١)	١٤٣	١٤٣ - الصلاة (ج ١)	١٤٣	١٤٣ - الصلاة (ج ١)
١٤٤	١٤٤ - الصلح (ج ٥)	١٤٤	١٤٤ - الصلح (ج ٥)	١٤٤	١٤٤ - الصلح (ج ٥)
١٤٥	١٤٥ - الصوم (ج ٤)	١٤٥	١٤٥ - الصوم (ج ٤)	١٤٥	١٤٥ - الصوم (ج ٤)
١٤٦	١٤٦ - الصيد (ج ٩)	١٤٦	١٤٦ - الصيد (ج ٩)	١٤٦	١٤٦ - الصيد (ج ٩)
١٤٧	١٤٧ - الطب (ج ١٠)	١٤٧	١٤٧ - الطب (ج ١٠)	١٤٧	١٤٧ - الطب (ج ١٠)
١٤٨	١٤٨ - الطلاق (ج ٩)	١٤٨	١٤٨ - الطلاق (ج ٩)	١٤٨	١٤٨ - الطلاق (ج ٩)
١٤٩	١٤٩ - العتق (ج ٥)	١٤٩	١٤٩ - العتق (ج ٥)	١٤٩	١٤٩ - العتق (ج ٥)
١٥٠	١٥٠ - العقيقة (ج ٩)	١٥٠	١٥٠ - العقيقة (ج ٩)	١٥٠	١٥٠ - العقيقة (ج ٩)
١٥١	١٥١ - العلم (ج ١)	١٥١	١٥١ - العلم (ج ١)	١٥١	١٥١ - العلم (ج ١)
١٥٢	١٥٢ - العمرة (ج ٣)	١٥٢	١٥٢ - العمرة (ج ٣)	١٥٢	١٥٢ - العمرة (ج ٣)
١٥٣	١٥٣ - العمل في الصلاة (ج ٣)	١٥٣	١٥٣ - العمل في الصلاة (ج ٣)	١٥٣	١٥٣ - العمل في الصلاة (ج ٣)
١٥٤	١٥٤ - العيدين (ج ٢)	١٥٤	١٥٤ - العيدين (ج ٢)	١٥٤	١٥٤ - العيدين (ج ٢)
١٥٥	١٥٥ - الإجازة (ج ٤)	١٥٥	١٥٥ - الإجازة (ج ٤)	١٥٥	١٥٥ - الإجازة (ج ٤)
١٥٦	١٥٦ - الأحكام (ج ١٣)	١٥٦	١٥٦ - الأحكام (ج ١٣)	١٥٦	١٥٦ - الأحكام (ج ١٣)
١٥٧	١٥٧ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	١٥٧	١٥٧ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	١٥٧	١٥٧ - أخبار الأحاد (ج ١٣)
١٥٨	١٥٨ - الأدب (ج ١٠)	١٥٨	١٥٨ - الأدب (ج ١٠)	١٥٨	١٥٨ - الأدب (ج ١٠)
١٥٩	١٥٩ - الأذان (ج ٢)	١٥٩	١٥٩ - الأذان (ج ٢)	١٥٩	١٥٩ - الأذان (ج ٢)
١٦٠	١٦٠ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	١٦٠	١٦٠ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	١٦٠	١٦٠ - استنابة المرتدين (ج ١٢)
١٦١	١٦١ - الاستسقاء (ج ٢)	١٦١	١٦١ - الاستسقاء (ج ٢)	١٦١	١٦١ - الاستسقاء (ج ٢)
١٦٢	١٦٢ - الاستقراض (ج ٥)	١٦٢	١٦٢ - الاستقراض (ج ٥)	١٦٢	١٦٢ - الاستقراض (ج ٥)
١٦٣	١٦٣ - الاستئذان (ج ١١)	١٦٣	١٦٣ - الاستئذان (ج ١١)	١٦٣	١٦٣ - الاستئذان (ج ١١)
١٦٤	١٦٤ - الأشربة (ج ١٠)	١٦٤	١٦٤ - الأشربة (ج ١٠)	١٦٤	١٦٤ - الأشربة (ج ١٠)
١٦٥	١٦٥ - الأصاحي (ج ١٠)	١٦٥	١٦٥ - الأصاحي (ج ١٠)	١٦٥	١٦٥ - الأصاحي (ج ١٠)
١٦٦	١٦٦ - الأطعمة (ج ٩)	١٦٦	١٦٦ - الأطعمة (ج ٩)	١٦٦	١٦٦ - الأطعمة (ج ٩)
١٦٧	١٦٧ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	١٦٧	١٦٧ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	١٦٧	١٦٧ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)
١٦٨	١٦٨ - الاعتكاف (ج ٤)	١٦٨	١٦٨ - الاعتكاف (ج ٤)	١٦٨	١٦٨ - الاعتكاف (ج ٤)
١٦٩	١٦٩ - الإكراه (ج ١٦)	١٦٩	١٦٩ - الإكراه (ج ١٦)	١٦٩	١٦٩ - الإكراه (ج ١٦)
١٧٠	١٧٠ - الأنبياء (ج ٦)	١٧٠	١٧٠ - الأنبياء (ج ٦)	١٧٠	١٧٠ - الأنبياء (ج ٦)
١٧١	١٧١ - الإيمان (ج ١)	١٧١	١٧١ - الإيمان (ج ١)	١٧١	١٧١ - الإيمان (ج ١)
١٧٢	١٧٢ - الإيمان والنذور (ج ١١)	١٧٢	١٧٢ - الإيمان والنذور (ج ١١)	١٧٢	١٧٢ - الإيمان والنذور (ج ١١)
١٧٣	١٧٣ - بدء الخلق (ج ٦)	١٧٣	١٧٣ - بدء الخلق (ج ٦)	١٧٣	١٧٣ - بدء الخلق (ج ٦)
١٧٤	١٧٤ - بدء الوحي (ج ١)	١٧٤	١٧٤ - بدء الوحي (ج ١)	١٧٤	١٧٤ - بدء الوحي (ج ١)
١٧٥	١٧٥ - البيوع (ج ٤)	١٧٥	١٧٥ - البيوع (ج ٤)	١٧٥	١٧٥ - البيوع (ج ٤)
١٧٦	١٧٦ - التراويح (ج ٤)	١٧٦	١٧٦ - التراويح (ج ٤)	١٧٦	١٧٦ - التراويح (ج ٤)
١٧٧	١٧٧ - التعبير (ج ١٢)	١٧٧	١٧٧ - التعبير (ج ١٢)	١٧٧	١٧٧ - التعبير (ج ١٢)
١٧٨	١٧٨ - تفسير القرآن (ج ٨)	١٧٨	١٧٨ - تفسير القرآن (ج ٨)	١٧٨	١٧٨ - تفسير القرآن (ج ٨)
١٧٩	١٧٩ - تقصير الصلاة (ج ٢)	١٧٩	١٧٩ - تقصير الصلاة (ج ٢)	١٧٩	١٧٩ - تقصير الصلاة (ج ٢)
١٨٠	١٨٠ - التمني (ج ١٣)	١٨٠	١٨٠ - التمني (ج ١٣)	١٨٠	١٨٠ - التمني (ج ١٣)
١٨١	١٨١ - التهجيد (ج ٣)	١٨١	١٨١ - التهجيد (ج ٣)	١٨١	١٨١ - التهجيد (ج ٣)
١٨٢	١٨٢ - التوحيد (ج ١٣)	١٨٢	١٨٢ - التوحيد (ج ١٣)	١٨٢	١٨٢ - التوحيد (ج ١٣)
١٨٣	١٨٣ - التيمم (ج ١)	١٨٣	١٨٣ - التيمم (ج ١)	١٨٣	١٨٣ - التيمم (ج ١)
١٨٤	١٨٤ - جزاء الصيد (ج ٤)	١٨٤	١٨٤ - جزاء الصيد (ج ٤)	١٨٤	١٨٤ - جزاء الصيد (ج ٤)
١٨٥	١٨٥ - الجزية والموادعة (ج ٦)	١٨٥	١٨٥ - الجزية والموادعة (ج ٦)	١٨٥	١٨٥ - الجزية والموادعة (ج ٦)
١٨٦	١٨٦ - الجمعة (ج ٢)	١٨٦	١٨٦ - الجمعة (ج ٢)	١٨٦	١٨٦ - الجمعة (ج ٢)
١٨٧	١٨٧ - الجنائز (ج ٣)	١٨٧	١٨٧ - الجنائز (ج ٣)	١٨٧	١٨٧ - الجنائز (ج ٣)
١٨٨	١٨٨ - الجهاد والسير (ج ٦)	١٨٨	١٨٨ - الجهاد والسير (ج ٦)	١٨٨	١٨٨ - الجهاد والسير (ج ٦)
١٨٩	١٨٩ - الحج (ج ٣)	١٨٩	١٨٩ - الحج (ج ٣)	١٨٩	١٨٩ - الحج (ج ٣)
١٩٠	١٩٠ - الغسل (ج ١)	١٩٠	١٩٠ - الغسل (ج ١)	١٩٠	١٩٠ - الغسل (ج ١)
١٩١	١٩١ - الفتن (ج ١٣)	١٩١	١٩١ - الفتن (ج ١٣)	١٩١	١٩١ - الفتن (ج ١٣)
١٩٢	١٩٢ - الفرائض (ج ١٢)	١٩٢	١٩٢ - الفرائض (ج ١٢)	١٩٢	١٩٢ - الفرائض (ج ١٢)
١٩٣	١٩٣ - فرض الخمس (ج ٦)	١٩٣	١٩٣ - فرض الخمس (ج ٦)	١٩٣	١٩٣ - فرض الخمس (ج ٦)
١٩٤	١٩٤ - فضائل الصحابة (ج ٧)	١٩٤	١٩٤ - فضائل الصحابة (ج ٧)	١٩٤	١٩٤ - فضائل الصحابة (ج ٧)
١٩٥	١٩٥ - فضائل القرآن (ج ٩)	١٩٥	١٩٥ - فضائل القرآن (ج ٩)	١٩٥	١٩٥ - فضائل القرآن (ج ٩)
١٩٦	١٩٦ - فضائل المدينة (ج ٤)	١٩٦	١٩٦ - فضائل المدينة (ج ٤)	١٩٦	١٩٦ - فضائل المدينة (ج ٤)
١٩٧	١٩٧ - فضل الصلاة (ج ٣)	١٩٧	١٩٧ - فضل الصلاة (ج ٣)	١٩٧	١٩٧ - فضل الصلاة (ج ٣)
١٩٨	١٩٨ - القدر (ج ١١)	١٩٨	١٩٨ - القدر (ج ١١)	١٩٨	١٩٨ - القدر (ج ١١)
١٩٩	١٩٩ - الكسوف (ج ٢)	١٩٩	١٩٩ - الكسوف (ج ٢)	١٩٩	١٩٩ - الكسوف (ج ٢)
٢٠٠	٢٠٠ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٢٠٠	٢٠٠ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٢٠٠	٢٠٠ - كفارات الأيمان (ج ١١)
٢٠١	٢٠١ - الكفالة (ج ٤)	٢٠١	٢٠١ - الكفالة (ج ٤)	٢٠١	٢٠١ - الكفالة (ج ٤)
٢٠٢	٢٠٢ - اللباس (ج ١٠)	٢٠٢	٢٠٢ - اللباس (ج ١٠)	٢٠٢	٢٠٢ - اللباس (ج ١٠)
٢٠٣	٢٠٣ - اللقطة (ج ٥)	٢٠٣	٢٠٣ - اللقطة (ج ٥)	٢٠٣	٢٠٣ - اللقطة (ج ٥)
٢٠٤	٢٠٤ - ليلة القدر (ج ٤)	٢٠٤	٢٠٤ - ليلة القدر (ج ٤)	٢٠٤	٢٠٤ - ليلة القدر (ج ٤)
٢٠٥	٢٠٥ - المحصر (ج ٤)	٢٠٥	٢٠٥ - المحصر (ج ٤)	٢٠٥	٢٠٥ - المحصر (ج ٤)
٢٠٦	٢٠٦ - المرضى (ج ١٠)	٢٠٦	٢٠٦ - المرضى (ج ١٠)	٢٠٦	٢٠٦ - المرضى (ج ١٠)
٢٠٧	٢٠٧ - المزارعة (ج ٥)	٢٠٧	٢٠٧ - المزارعة (ج ٥)	٢٠٧	٢٠٧ - المزارعة (ج ٥)
٢٠٨	٢٠٨ - المساقاة (ج ٥)	٢٠٨	٢٠٨ - المساقاة (ج ٥)	٢٠٨	٢٠٨ - المساقاة (ج ٥)
٢٠٩	٢٠٩ - المظالم (ج ٥)	٢٠٩	٢٠٩ - المظالم (ج ٥)	٢٠٩	٢٠٩ - المظالم (ج ٥)
٢١٠	٢١٠ - المغاري (ج ٨ - ٧)	٢١٠	٢١٠ - المغاري (ج ٨ - ٧)	٢١٠	٢١٠ - المغاري (ج ٨ - ٧)
٢١١	٢١١ - المكاتب (ج ٥)	٢١١	٢١١ - المكاتب (ج ٥)	٢١١	٢١١ - المكاتب (ج ٥)
٢١٢	٢١٢ - المناقب (ج ٦)	٢١٢	٢١٢ - المناقب (ج ٦)	٢١٢	٢١٢ - المناقب (ج ٦)
٢١٣	٢١٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٢١٣	٢١٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٢١٣	٢١٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)
٢١٤	٢١٤ - مواقيت الصلاة (ج ٢)	٢١٤	٢١٤ - مواقيت الصلاة (ج ٢)	٢١٤	٢١٤ - مواقيت الصلاة (ج ٢)
٢١٥	٢١٥ - النذور (ج ١١)	٢١٥	٢١٥ - النذور (ج ١١)	٢١٥	٢١٥ - النذور (ج ١١)
٢١٦	٢١٦ - النفقات (ج ٩)	٢١٦	٢١٦ - النفقات (ج ٩)	٢١٦	٢١٦ - النفقات (ج ٩)
٢١٧	٢١٧ - النكاح (ج ٩)	٢١٧	٢١٧ - النكاح (ج ٩)	٢١٧	٢١٧ - النكاح (ج ٩)
٢١٨	٢١٨ - الهبة (ج ٥)	٢١٨	٢١٨ - الهبة (ج ٥)	٢١٨	٢١٨ - الهبة (ج ٥)
٢١٩	٢١٩ - الوتر (ج ٢)	٢١٩	٢١٩ - الوتر (ج ٢)	٢١٩	٢١٩ - الوتر (ج ٢)
٢٢٠	٢٢٠ - الوحي (ج ١)	٢٢٠	٢٢٠ - الوحي (ج ١)	٢٢٠	٢٢٠ - الوحي (ج ١)
٢٢١	٢٢١ - الوصايا (ج ٥)	٢٢١	٢٢١ - الوصايا (ج ٥)	٢٢١	٢٢١ - الوصايا (ج ٥)
٢٢٢	٢٢٢ - الوصوء (ج ١)	٢٢٢	٢٢٢ - الوصوء (ج ١)	٢٢٢	٢٢٢ - الوصوء (ج ١)
٢٢٣	٢٢٣ - الوكالة (ج ٤)	٢٢٣	٢٢٣ - الوكالة (ج ٤)	٢٢٣	٢٢٣ - الوكالة (ج ٤)

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس للألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه وقد وصفت على خلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق (يوسف المرشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٩ - كتاب الاستئذان

### ١ - باب بدء السلام

٦٢٢٧ - **حدثنا يحيى بن جعفر** حدثنا **عبدُ الرزاق** عن **مُثَرِّفٍ** عن **هَامٍ** عن **أبي هريرة** عن **النبي ﷺ** قال : **خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، طَوِّهُ سِتُونَ ذِرَاعاً ، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ : اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ نَعْرِمَنَّكَ لِلْمَلَائِكَةِ جُلُوساً ، فَاسْمَعْ مَا يُهَيِّئُونَكَ ؛ فَانْهَائِيكَ وَتَحِيَّةَ ذَرِيَّتِكَ .** فقال : **السلامُ عليكم ، فقالوا السلامُ عليك ورحمةُ الله ، فزادوه ورحمةُ الله . فكلُّ من يدخلُ الجنةَ على صورةِ آدمَ ، فلم يزلِ الخلقُ يَنْقُصُ بِدُحَى الْآنَ .** **قوله** (كتاب الاستئذان - باب بدء السلام) الاستئذان طلب الاذن في الدخول لمحل لا يملكه المستأذن ، وبه بفتح أوله والهمز بمعنى الابتداء أى أول ما وقع السلام ، وانما ترجم للسلام مع الاستئذان للإشارة إلى أنه لا يؤمن لمن لم يسلم . وقد أخرج أبو داود وابن أبي شيبة بسند جيد عن ربيع بن خراش ، **حدثني رجل أنه استأذن على النبي ﷺ وهو في بيته فقال : أَلْجَ ؟** فقال لحامه : **أخرج لهذا فعله** وقال : **قل السلام عليكم أدخل** الحديث وصحة الدارقطني . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق زيد بن أسلم **حدثني أبي أن عمر** فقلت : **أَلْجَ ؟** فقال : **لا تقل كذا ، ولكن قل : السلام عليكم ، فإذا رد عليك فادخل .** ومن طريق ابن أبي ريدة **حدثني رجل على رجل من الصحابة ثلاث مرات يقول أدخل ؟ وهو ينظر إليه لا يأذن له فقال : السلام عليكم أدخل ؟** قال : نعم ، ثم قال : **لو أتيت إلى الليل . . . وسياً أتى مرئياً لذلك في الباب الذي يليه .** **قوله** (حدثنا يحيى بن جعفر هو البيهقي . **قوله** (خلق الله آدم على صورته) تقدم بيانه في بدء الخلق ، واختلف إلى ماذا يعود الضمير ؟ فقيل : إلى آدم أى خلقه على صورته التى استمر عليها إلى أن أهبط وإلى أن مات ، دفعا لتوهم من يظن أنه لما كان في الجنة كان على صفة أخرى ، أو ابتداء خلقه كما وجد لم ينتقل في النشأة كما ينتقل : لده من حالة إلى حالة . وقيل للرد على الدهرية أنه لم يكن انسان الا من نطفة ولا تكون نطفة انسان إلا من انسان ولا أول لذلك . فبين أنه خلق من أول الامر على هذه الصورة . وقيل للرد على الطوائف الزاعمين أن الانسان قد يكون من فعل الطبع وتأثيره ، وقيل للرد على القدورية الزاعمين أن الانسان يخلق فعل نفسه ، وقيل إن لهذا الحديث سببا حذف من هذه الرواية وان أوله قصة الذى ضرب عبده ففهمه النبي ﷺ . هن ذلك وقال له إن الله خلق آدم على صورته ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العتق ، وقيل الضمير لله وتمسك قائل ذلك بما ورد في بعض ما رفته « على صورة الرحمن » والمراد بالصورة الصفة ، والمعنى ان الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك ، وان كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء . **قوله** ( اذهب فسلم على أولئك ) فيه إشارتان بأنهم كانوا على بدء ، واستدل به على إيجاب ابتداء السلام

لورود الأمر به ، وهو بعيد بل ضعيف لأنها واقعة حال لا عموم لها ، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أن الابتداء بالسلام سنة ، ولكن في كلام المازري ما يقتضي اثبات خلاف في ذلك ، كذا زعم بعض من أدركناه وقد راجست كلام المازري وليس فيه ذلك فانه قال : ابتداء السلام سنة ورده واجب . هذا هو المشهور عند أصحابنا ، وهو من عبادات الكفاية ، فأشار بقوله المشهور الى الخلاف في وجوب الرد هل هو فرض عين أو كفاية ؟ وقد صرح بعد ذلك بخلافه أبي يوسف كما سأذكره بعد ، نعم وقع في كلام القاضي عبد الوهاب فيما نقله عنه عياض قال : لا خلاف أن ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية فإن سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم ، قال عياض : معنى قوله فرض على الكفاية مع نقل الإجماع على أنه سنة أن إقامة السنن وإحياءها فرض على الكفاية . **قوله** ( نقر من الملائكة ) بالخفض في الرواية ، ويجوز الرفع والنصب ، ولم أقف على تعيينهم . **قوله** ( فاستمع ) في رواية الكشي عن « قاسم » . **قوله** ( ما يحميوك ) كذا للأكثر بالمهمة من التحية ، وكذا تقدم في خلق آدم عن عبد الله بن محمد عن عبد الرزاق ، وكذا عند أحمد ومسلم عن محمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق ، وفي رواية أبي ذر هنا بكسر الجيم وسكون التثنية بعدها موحدة من الجواب ، وكذا هو في « الأدب المفرد » ، للشافعي عن عبد الله بن محمد بالسند المذكور . **قوله** ( قاتها ) أي الكلمات التي يحميون بها أو يحميون . **قوله** ( تحميتك وتحية ذريتك ) أي من جهة الشرح ، أو المراد بالذرية بعضهم وهم المسلمون . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدوكم على السلام والتأمين » وهو يدل على أنه شرح لهذه الأمة دونهم . وفي حديث أبي ذر الطويل في قصة إسلامه قال « وجاء رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه « فذكرت أول من حياه بتحية الإسلام فقال : وعليك ورحمة الله » أخرجه مسلم ، وأخرج الطبراني والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي أمامة رفعه « جعل الله السلام تحية لأمتنا وأما أنا لاهل ذمتنا ، وعند أبي داود من حديث عمران بن حصين « كننا نقول في الجاهلية : أنعم بك علينا ، وأنعم صباحاً ، فلما جاء الإسلام تهيأنا عن ذلك ، ورجاله ثقات ، لكنه منقطع . وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال « كانوا في الجاهلية يقولون : حبيت مساء ، حبيت صباحاً ، فخير الله ذلك بالسلام » . **قوله** ( فقال السلام عليكم ) قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الله عليه كيفية ذلك تنصيهاً ، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله له « فسلم » . قلت : ويحتمل أن يكون الهمه ذلك ، ويؤيده ما تقدم في « باب حمد العاطس » في الحديث الذي أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « إن آدم لما خلقه الله عطس فألممه الله أن قال الحمد لله ، الحديث فلمه الهمه أيضاً صفة السلام . واستدل به على أن هذه الصيغة هي المشروعة لابتداء السلام أقوله « فهي تحميتك وتحية ذريتك » . وهذا فيما لو سلم على جماعة ، ولو سلم على واحد فسيأتي حكمه بعد أبواب ، ولو حذف اللام فقال « سلام عليكم ، أجزأ ، قال الله تعالى ( والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ) وقال تعالى ( قل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وقال تعالى ( سلام على نوح في العالمين ) الى غير ذلك ، لكن باللام أولى لأنها لتفخيم والتكثير ، ونبت في حديث التشهد « السلام عليك أيها النبي » قال عياض : ويكره أن يقول في الابتداء : عليك السلام ، وقال النووي في « الأذكار » : إذا قال المبتدئ . وعليكم السلام لا يكون سلاماً ولا يستحق جواباً ، لأن هذه الصيغة لا تصلح لابتداء قالة المتولى ، فلو قاله بنير أو فهو سلام ،



قطع بذلك الواحدى ، وهو ظاهر . قال النووى : ويحتمل أن لا يجوز . كما قيل به فى التحلل من الصلاة ، ويحتمل أن لا يبعد سلاما ولا يستحق جوابا لما رويناه فى سنن أبى داود والترمذى وصححه وغيرهما بالاسانيد الصحيحة عن أبى جري بالجيم والراء مصغر المجيمى بالجيم مصغرا قال : أثبت رسول الله ﷺ قلت : عليك السلام يا رسول الله . قال : لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى ، قال ويحتمل أن يكون ورد لبيان الاكل ، وقد قال الغزالى فى الاحياء : يكره المبتدى أن يقول عليكم السلام ، قال النووى : والمختار لا يكره ، ويجب الجواب لانه سلام . قلت : وقوله بالاسانيد الصحيحة يوم أن له طرقا الى الصحابي المذكور ، وليس كذلك فانه لم يروه عن النبي ﷺ غير أبى جري ، ومع ذلك فداره عند جميع من أخرجه على أبى تيممة المجيمى روايه عن أبى جري ، وقد أخرجه أحد أيضا والنسائى وصححه الحاكم ، وقد اعترض هو ما دل عليه الحديث بما أخرجه مسلم من حديث عائشة فى خروج النبي ﷺ إلى البقيع الحديث وفيه : قلت : كيف أقول ؟ قال : قولى السلام على أهل الديار من المؤمنين . قلت : وكذا أخرجه مسلم من حديث أبى هريرة أن النبي ﷺ قال لما أتى البقيع : السلام على أهل الديار من المؤمنين . الحديث . قال الخطابى : فيه أن السلام على الاموات والاحياء سواء ، بخلاف ما كانت عليه الجاهلية من قولهم : عليك سلام الله قيس بن عاصم . قلت : ليس هذا من شعر أهل الجاهلية ، فان قيس بن عاصم صحابى مشهور عاش بعد النبي ﷺ ، والمرثية المذكورة لمسلم معروف قالها لما مات قيس ، ومثله ما أخرج ابن سعد وشيخه أن الجن رثوا عمر بن الخطاب بأبيات منها :

عليك السلام من أمير وباركك      يد الله فى ذاك الاديم الموتى

وقال ابن العربى فى السلام على أهل البقيع : لا يعارض النهى فى حديث أبى جري لاحتمال أن يكون الله أحياهم لنبيه ﷺ فلم عليهم سلام الاحياء ، كذا قال ، ويرده حديث عائشة المذكور قال : ويحتمل أن يكون النهى مخصوصا بمن يرى أنها تحية الموتى ومن ينطير بها من الاحياء فانها كانت عادة أهل الجاهلية وجاء الاسلام بخلاف ذلك ، قال عياض وتبعه ابن القيم فى الهدى ، فذبح كلامه فقال : كان من مدى النبي ﷺ أن يقول فى الابتداء السلام عليكم ، ويكره أن يقول عليكم السلام ، فذكر حديث أبى جري وصححه ثم قال : أشكل هذا على طائفة وظنوه معارضا لحديث عائشة وأبى هريرة وليس كذلك ، وإنما معنى قوله : عليك السلام تحية الموتى ، لإخبار عن الواقع لا عن الشرع ، أى أن الشمره ونحوهم يحبون الموتى به واستشهد بالبيت المتقدم وفيه ما فيه ، قال : فكره النبي ﷺ أن يحيى بتحية الاموات . وقال عياض أيضا : كانت عادة العرب فى تحية الموتى تأخير الاسم ، كقولهم عليه ائمة الله وغضبه عند الذم ، وكقوله تعالى ( وان عليك اللعنة إلى يوم الدين ) ، وتعقب بأن النص فى الملاحظة ورد بتقديم اللعنة والغضب على الاسم ، وقال القرطبى : يحتمل أن يكون حديث عائشة لمن زار المقبرة فلمسلم على جميع من بها ، وحديث أبى جري اثباتا ونقيا فى السلام على الشخص الواحد ، ونقل ابن دقيق القعيد عن بعض الشافعية أن المبتدى لو قال عليكم السلام لم يجر ، لانا صيغة جواب ، قال : والاولى الإجراء لحصول معنى السلام ، ولانهم قالوا : ان المعنى ينوئ بأحدى التسلیمتين الرد على من حضر ، وهى بصيغة الابتداء . ثم حكى عن أبى الوليد بن رشد أنه يجوز الابتداء بلفظ اردد وعكسه ، وسيأتى مزيد لذلك فى باب من رد فقال عليك السلام ،

إن شاء الله تعالى . قوله ( فقالوا السلام عليك ورحمة الله ) كذا للأكثر في البخاري هنا ، وكذا للجميع في بدء الخلق ، ولاحد ومسلم من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق ، ووقع هنا للكشعري فقالوا وعليك السلام ورحمة الله ، وعليها شرح الخطابي ، واستدل برواية الأكثر لمن يقول يحوي في الرد أن يقع باللفظ الذي يبدأ به كما تقدم ، قيل وبكفي أيضا الرد بلفظ الأفراد ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب من رد فقال عليك السلام » .

**قوله** ( فزادوه ورحمة الله ) فيه مشروعية الزيادة في الرد على الابتداء ، وهو مستحب بالاتفاق لوقوع التحية في ذلك في قوله تعالى ( غيروا بأحسن منها أو ردوها ) فلو زاد المبتدئ « ورحمة الله استحب أن يزاد وبركاته ، فزاد وبركاته ، فهل تشرح الزيادة في الرد ؟ وكذا لو زاد المبتدئ على « وبركاته » هل يشرح له ذلك ؟ أخرج مالك في الموطأ عن ابن عباس قال « انتهى السلام إلى البركة » وأخرج البيهقي في « الشعب » من طريق عبد الله بن بابيه (١) قال « جاء رجل إلى ابن عمر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته ، فقال : حبك إلى وبركاته انتهى إلى وبركاته ، ومن طريق زهرة بن معبد قال « قال عمر : انتهى السلام إلى وبركاته ، ورجلك تقات . وجاء عن ابن عمر الجواز ، فأخرج مالك أيضا في « الموطأ » عنه أنه زاد في الجواب « والمغاديات والرمائم » ، وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق عمرو بن شعيب عن سالم مولى ابن عمر قال « كان ابن عمر يرد إذا رد السلام ، فأبته مرة فقلت : السلام عليكم ، فقال : السلام عليكم ورحمة الله . ثم أبته فودت « وبركاته » ، فرد وزاد وطيب صلواته ، ومن طريق زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية « السلام عليكم يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ومغفرته وطيب صلواته » ، وقل ابن دقيق العيد عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من قوله تعالى ( غيروا بأحسن منها ) الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدئ . وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي بسند قوي عن عمران بن حصين قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليكم ، فرد عليه وقال : عشر . ثم جاء آخر ، فقال السلام عليكم ورحمة الله ، فرد عليه وقال : عشرون . ثم جاء آخر فزاد وبركاته ، فرد وقال : ثلاثون » ، وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من حديث أبي هريرة وصححه ابن حبان وقال « ثلاثون حسنة » ، وكذا فيها قبلها ، صرح بالمعذور . وعند أبي نعيم في « عمل يوم وليلة » من حديث علي أنه هو الذي وقع له مع النبي ﷺ ذلك ، وأخرج الطبراني من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف رفعه « من قال السلام عليكم كتب له عشر حسنات » ، ومن زاد ورحمة الله كتب له عشرون حسنة ، ومن زاد وبركاته كتب له ثلاثون حسنة . . وأخرج أبو داود من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه بسند ضعيف نحو حديث عمران وزاد في آخره « ثم جاء آخر فزاد ومغفرته ، فقال أربعون » ، وقال : هكذا تكون الفضائل » ، وأخرج ابن السن في كتابه بسند واه من حديث أنس قال « كان رجل يمر فيقول السلام عليك يا رسول الله فيقول له وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه » ، وأخرج البيهقي في « الشعب » بسند ضعيف أيضا من حديث زيد بن أرقم « حكنا إذا سلم علينا النبي ﷺ قلنا : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته » وهذه الأحاديث الضعيفة إذا اتفقت قوى ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على وبركاته . واتفق العلماء على أن الرد واجب على الكفاية ، وجاهد عن أبي يوسف أنه قال : يجب الرد على كل فرد فرد ، واحتج له بحديث الباب لأنه فيه « فقالوا السلام عليك » ، وتعقب

(١) قال مسجع طبعه يولاني : لله حرف من « بجاه » كما تقدم فخر حية

بجواز أن يكون نسب اليهم والمتكلم به بعضهم ، واحتج له أيضا بالاتفاق على أن من سلم على جماعة فرد طلبة واحد من غيرهم لا يجرى عنهم ، وتعقب بظهور الفرق . واحتج للجمهور بحديث علي رضي الله عنه يجرى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم ، أخرجه أبو داود والبخاري ، وفي سنده ضعف لكن له شاهد من حديث الحسن بن علي عند الطبراني وفي سنده مقال ، وآخر مرسل في المطاوعة ، عن زيد بن أسلم . واحتج ابن بطال بالاتفاق على أن المبتدئ لا يشترط في حقه تكرير السلام بمدد من يسلم عليهم كما في حديث الباب من سلام آدم وفي غيره من الأحاديث ، قال : فكذلك لا يجب الرد على كل فرد فرد إذا سلم الواحد عليهم . واحتج الماوردي بصحة الصلاة الواحدة على العدد من الجنائز ، وقال الحلبي : إنما كان الرد واجبا لان السلام معناه الأمان ، فإذا ابتدأ به المسلم أخاه فلم يجبه فإنه يتوهم منه الشر ، فيجب عليه دفع ذلك التوهم عنه . انتهى كلامه . وسيأتي بيان معاني لفظ السلام في باب السلام اسم من أسماء الله تعالى ، ويؤخذ من كلامه موافقة القاضي حسين حيث قال : لا يجب رد السلام على من سلم عند قيامه من المجلس إذا كان سام حين دخل ، ووافقه المتولي ، وخالفه المستظهر قال : السلام سنة عند الانصراف فيكون الجواب واجبا ، قال النووي : هذا هو الصواب ، وكذا قال . قوله ( فكل من يدخل الجنة ) كذا للأكثر هنا وللجميع في بدء الخلق ، ورفع هنا لأبي ذر . فكل من يدخل يعني الجنة ، وكان لفظ الجنة سقط من روايته فزاد فيه يعني . قوله ( على صورة آدم ) تقدم شرح ذلك في بدء الخلق ، قال المصنف : في هذا الحديث أن الملائكة يتكلمون بالعربية ويتحيون بتحية الإسلام . قلت : وفي الأول نظر لاحتمال أن يكون في الأزل بغير اللسان العربي ، ثم لما حكى للعرب ترجم بلسانهم ، ومن المعلوم أن من ذكرت فصصهم في القرآن من غير العرب نقل كلامهم بالعربي فلم يتعين أنهم تكلموا بما نقل عنهم بالعربي ، بل الظاهر أن كلامهم ترجم بالعربي . وفيه الأمر بتعلم العلم من أهله والأخذ بنزوله مع إمكانه العلوي ، والاكتفاء في الخبر مع إمكان القطع بما هو منه . وفيه أن المدة التي بين آدم والبعثة الحمديّة فوق ما نقل عن الأخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير ، وقد تقدم بيان ذلك ووجه الاحتجاج به في بدء الخلق .

٢ - **باب قول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسألوا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا ، هو أذكى لكم ، والله بما تعملون عليم . ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها مقام لكم ، والله يعلم ما تبدون وما تكتمون )** . وقال سعيد بن أبي الحسن للحسن : إن نساء الصبح يكسفن صدورهن ورؤوسهن . قال : اصرف بصرك عنهن ، بقول الله عز وجل ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) قال قتادة : عما لا يهل لهم . ( وقُلْ للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) خاتمة الأعين من النظر إلى ما نهى عنه . وقال الزهري : في النظر إلى التي لم تحض من النساء : لا يصلح النظر إلى شيء منهن ممن يشتبه بالنظر إليه وإن كانت صنفرة . وكرة عطاء للنظر إلى الجوارى

لَقِيَ يُبَيِّنَ بِمَكَّةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَشْرَى

٦٢٢٨ - **ع** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سليمان بن يسار « أخبرني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس يوم القدر خلفه على حماره ، وكان الفضل رجلاً ضئيلاً فوقت النبي ﷺ للناس فيقيمهم ، وأقبلت امرأة من خثعم وضبئة تستقي رسول الله ﷺ ، فظنق الفضل بنظرها وأعجبته حسنها ، فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها ، فأخلف بيده فأخذ بذن الفضل فمدل وجهه عن النظر إليها فقالت : يا رسول الله ، إن قريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الراحة ، فهل يقضي عنه أن أحج عنه ؟ قال : نعم »

٦٢٢٩ - **ع** عبد الله بن محمد أخبرنا أبو عامر حماد زهير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار « عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : إياكم والجلوس في الطرقات . فقالوا : يا رسول الله ، مالنا من مجالسنا بها ، فحدث فيها . فقال : فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه . قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،

**قوله** (باب قول الله تعالى) في رواية أبي ذر « قوله تعالى . ( لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم ) إلى قوله تعالى ( وما تكتمون ) ، وساق في رواية كريمة والأصلي الآيات الثلاث ، والمراد بالاستئناس في قوله تعالى ( حتى تستأمنوا ) الاستئذان بتنح ونحوه عند الجمهور ، وأخرج الطبري من طريق مجاهد « حتى تستأمنوا تنحنحوا أو تنحنحوا ، ومن طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود « كان عبد الله إذا دخل الدار استأمن يتكلم ويرفع صوته ، وأخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف من حديث أبي أيوب قال « قلت يا رسول الله هذا السلام ، فما الاستئناس ؟ قال : يتكلم الرجل بتبليحة أو تكبيرة وينحنح فيؤذن أهل البيت ، وأخرج الطبري من طريق قتادة قال : الاستئناس هو الاستئذان ثلاثاً ، فالأولى لسمع ، والثانية ليتأهبوا له ، والثالثة إن شاءوا أذنوا له وإن شاءوا ردوا . والاستئناس في اللغة طلب الأمان وهو من الأمان بالضم ضد الوحشة ، وقد تقدم في أواخر النكاح في حديث عمر الطويل في قصة احتلال النبي ﷺ نساء وفيه « فقلت استأمن يا رسول الله ؟ قال : نعم . قال جالس ، وقال البيهقي : معنى تستأمنوا تستبصروا ليكون الدخول على بصيرة ، فلا يصادف حالة يكره صاحب المنزل أن يطلعوا عليها . وأخرج من طريق الفراء قال : الاستئناس في كلام العرب معناه انظروا من في الدار . وعن الحلبي : معناه حتى تستأمنوا بأن تسلموا . وحكي الطحاوي أن الاستئناس في لغة اليمن الاستئذان وجاء عن ابن عباس أنكار ذلك ، فأخرج سعيد بن منصور والطبري والبيهقي في الشعب بسند صحيح أنه ابن عباس « كان يقرأ حتى تستأمنوا ، ويقول : أخطأ السكائب . وكان يقرأ على قراة أبي بن كعب ، ومن طريق مغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : في مصحف ابن مسعود « حتى تستأمنوا ، وأخرج سعيد بن منصور من

طريق مضرة عن ابراهيم في مصحف عبد الله ، حتى تسلموا على أهلها وتستأذنوا ، وأخرجهم اسماعيل بن اسحق في أحكام القرآن ، عن ابن عباس واستفكه ، وكذا طعن في صحته جماعة عن بعده ، وأجيب بان ابن عباس بناها على قراءته التي تلقاها من أبي بن كعب ، وأما اتفاق الناس على قراءتها بالسبب فلو وافقة خط المصحف الذي وقع الاتفاق على عدم الخروج مما يوافقه ، وكان قراءة أبي من الأحرف التي تركت القراءة بها كما تقدم تقريره في فضائل القرآن . وقال البهقي : يحتمل أن يكون ذلك كلف في القراءة الأولى ثم نسخت تلاوته ، يعني ولم يطلع ابن عباس على ذلك . قوله ( وقال سعيد بن أبي الحسن ) هو البصري أخو الحسن ، قوله ( الحسن ) أي لأخيه . قوله ( ان نساء العجم يكشفن صدورهن ودوسهن ، قال : اصرف بصرك عنهن ، يقول الله عز وجل ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) قال قتادة : عما لا يحل لهم ) كذا وقع في رواية الكشميني . ووقع في رواية غيره بعد قوله ( اصرف بصرك ) وقول الله عز وجل ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ) الخ ، فقل رواية الكشميني يكون الحسن استدلال بالآية . وأورد المصنف أثر قتادة تفسيرها . وعلى رواية الأكثر تكون ترجمة مستأنفة ، والنسكته في ذكرها في هذا الباب على الحالين الإشارة الى أن أصل مشروعية الاستئذان للاحتراز من وقوع النظر الى ما لا يريد صاحب المنزل النظر اليه لو دخل بغير إذن ، وأعظم ذلك النظر الى النساء الاجنيات ، وأثر قتادة عند ابن أبي حاتم وصلة من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عنه في قوله تعالى ( ويحفظوا فروجهم ) قال : عما لا يحل لهم . قوله ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) كذا الأكثر تحذف أثر قتادة بين الآيتين ، وسقط جميع ذلك من رواية النسفي فقال بعد قوله ( حتى تستألسوا ) الآيتين وقول الله عز وجل ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ) الآية ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ) . قوله ( خائنة الاعين من النظر الى ما نهى عنه ) كذا الأكثر بضم نون نهى ، على البناء للجھول ، وفي رواية كريمة ، الى ما نهى الله عنه ، وسقط لفظ دمن ، من رواية أبي ذر ، وعند ابن أبي حاتم من طريق ابن عباس في قوله تعالى ( يعلم خائنة الاعين ) قال هو الرجل ينظر الى المرأة الحسنة تمر به أو يدخل بيتا هي فيه فإذا فطن له غضض بصره ، وقد علم الله تعالى أنه يود لو اطلع على فرجها وان قدر عليها لو زنى بها ، ومن طريق عمار وقادة نحوه ، وكأنهم أرادوا ان هذا من جملة خائنة الاعين . وقال الكرماني . معنى ( يعلم خائنة الاعين ) ان الله يعلم النظرة المستترقة الى ما لا يحل ، وأما خائنة الاعين التي ذكرت في الخصائص النبوية فهي الإشارة بالعين الى أمر مباح لكن على خلاف ما يظهر منه بالقول . قلت : وكذا السكوت المشعر بالتقرير فانه يقوم مقام القول . وبيان ذلك في حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الناس الا أربعة نفر وامرأتين ، فذكر منهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، الى أن قال : فلما عبد الله فاختبأ عند عثمان ، فجاء به حتى أوقفه فقال : يا رسول الله بابه ، فأعرض عنه ، ثم بابيه بعد الثلاث مرات : ثم أقبل على أصحابه فقال : أما كان فيكم رجل يقوم الى هذا حيث رأي كفت يدي عنه فيقتله : فقالوا : هلا أو مات قال . انه لا ينبغي لشي أن تكون له خائنة الاعين ، أخرجه الحاكم من هذا الوجه ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ، عن مرسل سعيد بن المسيب أخرجه من زاد فيه ، وكان رجل من الأنصار نذر ان رأى ابن أبي سرح أن يقتله ، فذكر بقية الحديث نحو حديث ابن عباس . وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن يربوع . وله طرق أخرى يشهد بعضها

٢٠٠ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ -

بمعنا . **قوله** ( وقال الزهري في النظر الى التي لم تحض من النساء : لا يصلح النظر الى شيء منهن من يشهيه النظر اليه وان كانت صغيرة ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميني : في النظر الى ما لا يحل من النساء لا يصلح الخ ، وقال : النظر اليهن ، وسقط هذا الاثر والذي بعده من رواية النسفي . **قوله** ( وكره عطاء النظر الى الجوارى التي يمين بمكة الا ان يريد ان يشتري ) وصلة ابن أبي شيبة من طريق الاوزاعي قال : سئل عطاء بن أبي رباح عن الجوارى التي يمين بمكة ، فكره النظر اليهن ، الا لمن يريد ان يشتري ، ووصله القفاكهي في : كتاب مكة ، من وجهين عن الاوزاعي وزاد الاثني بطاف بهن حول البيت ، قال القفاكهي : ذعروا أنهم كانوا يلبسون الجارية ويطوفون بها مسفرة حول البيت ليظهرن أمرها ويرغبوا الناس في شرائها . ثم ذكر فيه حديثين مرفوعين الاول حديث ابن عباس ، **قوله** ( أردف النبي ﷺ الفضل ) هو ابن عباس ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، قال ابن بطال : في الحديث الامر بغض البصر خشية الفتنة ، ومقتضاه أنه اذا أمنت الفتنة لم يمنع ، قال : ويؤيده أنه ﷺ لم يحول وجه الفضل حتى أدمن النظر اليها لاجتماعها بها غشى الفتنة عليه ، قال : وفيه مغالبة لطباع البشر لابن آدم وضعفه عما ركب فيه من الميل الى النساء والاعجاب بهن . وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي ﷺ ، اذ لو لم ذلك جميع النساء لأمر النبي ﷺ الخثعمية بالاستئذان ولما صرف وجه الفضل ، قال : وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضا لاجتماعهم على أن المرأة أن تبدي وجهها في الصلاة ولو رآه الغرباء ، وأن قوله ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ) على الوجوب في غير الوجه . قلت : وفي استدلاله بقصة الخثعمية لما ادعاه نظر لانها كانت عورة ، وقوله : عجز راحلته ، بفتح العين المهمة وخم الجهم بعدها زاي أى مؤخرها ، وقوله : وضيتا ، أى لحسن وجهه ونظافة صورته ، وقوله : فأخلف يده ، أى أدارها من خلفه ، وقوله : بذقن الفضل ، بفتح الذال المدجمة والقاف بعدها نون ، قال ابن التين : أخذ منه بعضهم أن الفضل كان حينئذ أرمداً ، وليس بصحيح ، لأن في الرواية الأخرى : وكان الفضل رجلاً وضيتا ، فان قيل سماه رجلاً باعتبار ما آل اليه أمره قلنا : بل الظاهر أنه وصف حاله حينئذ ، وبقرينة أن ذلك كان في حجة الوداع والفضل كان أكبر من أخيه عبد الله وقد كان عبد الله حينئذ راقق الاحتلام . قلت : وثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ أمر عمر أن يزوج الفضل لما سأله أن يستعمله على الصدقة ليصيب ما يتزوج به ، فهذا يدل على بلوغه قبل ذلك الوقت ولكن لا يلزم منه أن تكون نيت لحيته كما لا يلزم من كونه لا لحية له أن يكون صلياً . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمعي ، وأبو عامر هو القعدي ، وزهير هو ابن محمد التميمي ، وزيد بن أسلم هو مولى ابن عمر ، وهكذا أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي عامر ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق أخرى عن أبي عامر كذلك ، وأخرجه أحمد وعبد بن حميد جميعاً عن أبي عامر القعدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، فكان لأبي عامر فيه شيخين ، وهو عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن زهير ، وأخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن زهير ، وقد مضى في المظالم من طريق حفص بن بصرة عن زيد بن أسلم . **قوله** ( إياكم ) هو التحذير . **قوله** ( والجلوس ) بالنصب وقوله بالطرق في رواية الكشميني : في الطرقات ، وفي رواية حفص بن بصرة : على الطرقات ، وهي جمع الطرق بضمين وطرق جمع طريق . وفي حديث أبي طلحة عند مسلم : كنا قعوداً بالأنفة ، جمع فناء بكسر الفاء ونون ومد وهو المكان المذبح أمام الدار : فجاء رسول الله

عنه فقال : ما ليكم وللمجالس الصعدات ، يضم الصاد والعين المهملتين جمع صعيد وهو المكان الواسع ونقدم بياته في كتاب المظالم ، ومثله لابن حبان من حديث أبي هريرة ، زاد سعيد بن منصور من مرسل يحيى بن يعمر ، قالها سبيل من سبيل الشيطان أو النار . **قوله** ( فقالوا يا رسول الله ما لنا من مجالسنا بد ، نتحدث فيها ) قال عياض : فيه دليل على أن أمره لهم لم يكن للوجوب ، وإنما كان على طريق الترغيب والاولى ، اذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوه هذه المراجعة . وقد يحتج به من لا يرى الاوامر على الوجوب . قلت : ويحتمل أن يكونوا رجوا وقوع النسخ تخفيفا لما شكروا من الحاجة إلى ذلك ، ويؤيده أن في مرسل يحيى بن يعمر ، فظن القوم أنها عزمة ، ووقع في حديث أبي طلحة ، فقالوا إنما فعدنا لغير ما بأس ، فعدنا نتحدث وتذاكر ، **قوله** ( فاذا أبيتم ) في رواية الكشميني ، اذا أبيتم ، بحذف الفاء . **قوله** ( الا المجلس ) كذا للجميع هنا بلفظ « الا » بالتشديد ، وتقدم في أواخر المظالم بلفظ فاذا أبيتم الى المجالس بالمشاة بدل الموحدة في أقيم وبتخفيف اللام من الى ، وذكر عياض أنه للجميع هناك هكذا ، وقد بينت هناك أنه للكشميني هناك كالذي هنا ، ووقع في حديث أبي طلحة ، إما لا ، بكسر الهمزة ، ولا ، نافية وهي مائة في الرواية ، ويجوز ترك الإمالة . ومعناه إلا تركوا ذلك فافعلوا كذا ، وقال ابن الأنباري افعل كذا إن كنت لا تفعل كذا ، ودخلت « ما » صلة . وفي حديث عائشة عند الطبراني في الاوسط ، فان أبيتم إلا أن تفعلوا ، وفي مرسل يحيى بن يعمر ، فان كنتم لابد فاعلمين . **قوله** ( فأعطوا الطريق حقه ) في رواية حفص بن غصن بن ميسرة « حقه » والطريق يذكر ويؤث ، وفي حديث أبي شريح عند أحمد « فن جلس منكم على الصعيد فليعطه حقه » . **قوله** ( قالوا وما حق الطريق ) ؟ في حديث أبي شريح « قلنا : يا رسول الله وما حقه » . **قوله** ( غضى البصر ، وكف الاذى ، ورد السلام ، والامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ) في حديث أبي طلحة الاولى والثانية وزاد « وحسن الكلام » ، وفي حديث أبي هريرة الاولى والثالثة وزاد « وإرشاد ابن السبيل ونشيمت العاطس إذا حمد » ، وفي حديث عمر عند أبي داود وكذا في مرسل يحيى بن يعمر من الزيادة ونفيوا المظالم وتهدوا الفضال ، وهو عند الزوار بلفظ وإرشاد الفضال ، وفي حديث البراء عند أحمد والترمذي « اهدوا السبيل وأعينوا المظلوم وأفشوا السلام » ، وفي حديث ابن عباس عند الزوار من الزيادة « وأعينوا على الخوفة » . وفي حديث سهل بن حنيف عند الطبراني من الزيادة « ذكر الله كثيرا » ، وفي حديث وحشي بن حرب عند الطبراني من الزيادة « واهدوا الأغنياء وأعينوا المظلوم » ، ويخرج ما في هذه الاحاديث أربعة عشر أدبا وقد نظمها في ثلاثة أبيات هي :

جمعت آداب من رام الجلوس على الطر      بق من قول خير الخلق إنسانا  
أفش السلام وأحسن في الكلام وشمت      عاطسا وسلاما ود إحسانا  
في الخل عاون ومظلوما أعن وأغش      لطفاً أهد سبيلا واهد حيرانا  
بالعرف مروانه عن نكر وكف أذى      وغضى طرفاً وأكثر ذكر مولانا

وقد اشتملت على معنى عدة النهي عن الجلوس في الطر في الطريق من التمرض لفتن بخطر النساء بالشواب وخوف ما يلحق من النظر اليهن من ذلك ، فلم يمنع النساء من المرور في الفراغ لحوائجهم ، ومن التعرض لحقوق الله

والسليين عما لا يلوم الانسان اذا كان في بيته وحيث لا يتفرد أو يشتغل بما يلومه ، ومن رؤية المناكير وتمطيل المعارف ، فيجب على المسلم الأمر والنهي عند ذلك فان ترك ذلك فقد تعرض للمصيبة ، وكذا يتعرض لمن يمر عليه ويسلم عليه فانه ربما كثر ذلك فيجوز عن الرد على كل ما ، وردة فرض نيأثم ، والمرء أمور بأنه لا يتعرض للفتن والزام نفسه ما لمه لا يقوى عليه . فتدبرهم الشارع الى ترك الجلوس حتما للعادة ، فلما ذكروا له ضرورتهم الى ذلك لما فيه من المصالح من تعامد بعضهم ببعض وهذا كرتهم في أمور الدين ومصالح الدنيا وترويح النفوس بالمحادثة في المباح لهم على ما يدل الماعدة من الأمور المذكورة ، ولكل من الآداب المذكورة شواهد في أحاديث أخرى : فأما انشاء السلام فسيأتي في باب مفرد : وأما إحسان السلام فقال عياض فيه نذير الى حسن معاملة المسلمين بعضهم لبعض ، فان الجالس على الطريق يمر به العدد الكثير من الناس فرما سألوه عن بعض شأنهم ووجه طريقتهم فيجب أن يتلقاهم بالجميل من السلام ، ولا يتلقاهم بالضجر وخشونة اللفظ ، وهو من جملة كلف الأذى قلت : وله شواهد من حديث أبي شريح مائة رفته « من موجبات الجنة إطعام الطعام وإنشاء السلام وحسن الكلام ، ومن حديث أبي مالك الأنصري رفته « في الجنة غرف لمن أطاب الكلام ، والحديث ، وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم رفته « اتقوا النار ولو بقيت حبة تمر ، فمن لم يجد فسكامة طيبة ، وأما تسميت العاطس فمبسوطا في أواخر كتاب الأدب ، وأما رد السلام فسيأتي أيضا قريبا ، وأما المماونة على الخيل فله شاهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رفته « كل سلامي من الناس عليه صدقة ، الحديث ، وفيه « ويعين الرجل على دابته فيجعله عليها ويرفع له عليها متاعه صدقة ، وأما إعانة المظلوم فتقدم في حديث البراء قريبا ، وله شاهد آخر تقدم في كتاب المظالم ، وأما إعانة المملوك فله شاهد في الصحيحين من حديث أبي موسى فيه « ويعين ذا الحاجة الملهوف ، وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « وتسمى بشدة سابقك مع اللفان المستنيت ، وأخرج المروفي في العلم من حديث أنس رفته في حديث « والله يحب إعانة اللفان ، وسنده ضعيف جدا ، لكن له شاهد من حديث ابن عباس أصح منه « والله يحب إعانة اللفان » وأما إرشاد السبل فروى الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي ذر مرفوعا « وإرشادك الرجل في أرض الضلال صدقة ، والبخاري في « الأدب المفرد ، والترمذي وصححه من حديث البراء رفته « من منح منيحة أو هدنى زقاقا كان له عند الله صدقة نسمة ، وهدى بفتح الهاء وتشديد المهملة ، والوقاف بضم الزاى وتخفيف القاف وآخره قاف معروف ، والمراد من دل الذى لا يعرفه عليه اذا احتاج الى دخوله ، وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « ويسمع الأصم ويهدى الأعمى ويدل المستدل على حاجته ، وأما هداية الخيران فله شاهد في الذي قبله ، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ففيهما أحاديث كثيرة منها في حديث أبي ذر المذكور قريبا وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر صدقة ، وأما كلف الأذى فالمراد به كلف الأذى عن المارة بان لا يجلس حيث يضيق عليهم الطريق أي على باب منزل من يتأذى بجلوسه عليه أو حيث يكشف عياله أو ما يريد القسرة به من حاله فله عياض ، قال : ويحتمل أن يكون المراد كلف أذى الناس بعضهم عن بعض انتهى . وقد وقع في الصحيح من حديث أبي ذر رفته « فكشف عن الشرا فانها لك الصدقة ، وهو يؤيد الأول ، وأما غش البصر فهو المقصود من حديث الباب ، وأما كثرة ذكر الله ففيه عدة أحاديث يأتي بعضها في الدعوات

٣ - بِاسْمِ السَّلَامِ آمِينَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى . ( وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةِ الْخَيْرِ بَادِعِينَ مِنْهَا ، أَوْ دَعَا )



٦٢٣٠ - **عمر بن حفص** حدثنا **أبي حنيفة** الأحمشي قال حدثني **ثقف** عن **عبد الله** قال :  
 كنا إذا صلينا مع النبي ﷺ قلنا السلام على الله قبل عباده ، السلام على جبريل ، السلام على ميكائيل ،  
 السلام على فلان وفلان . فلما انصرف النبي ﷺ أهل علينا بوجهه فقال إن الله هو السلام ، فإذا جلس أحدكم  
 في الصلاة فليقل « التحيات » والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين . فانه إذا قال ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض . أشهد أن لا إله إلا الله ،  
 وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم يتخير بعد من الكلام ماشاء .

**قوله** ( باب السلام اسم من أسماء الله تعالى ) هذه الترجمة لفظ بمعنى حديث مرفوع له طرق ليس منها  
 شيء على شرط المصنف في الصحيح ، فاستعمله في الترجمة وأورد ما يؤدى معناه على شرطه وهو حديث التشهد لقوله  
 فيه « أن الله هو السلام » وكذا ثبت في القرآن في أسماء الله ( السلام المؤمن المهيمن ) ومعنى السلام السالم من  
 النقص ، وقبل المسلم لعباده ، وقبل المسلم على أوليائه . وأما لفظ الترجمة فأخرجه في « الادب المفرد » من  
 حديث أنس بسند حسن وزاد « وضعه الله في الأرض ، فأفغوه بينكم » وأخرجه البيهقي في « الشعب » من حديث  
 ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً ، وطريق الموقوف أقوى . وأخرجه البيهقي في « الشعب » من حديث أبي هريرة  
 مرفوعاً بسند ضعيف والفاظهم سواء . وأخرج البيهقي في « الشعب » عن ابن عباس موقوفاً « السلام اسم الله  
 وهو تحية أهل الجنة » وشاهده حديث المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه حتى توشأ وقال  
 « اني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره ، ويحتمل  
 أن يكون أراد ما في رد السلام من ذكر اسم الله صريحاً في قوله « ورحمة الله » . وقد اختلف في معنى السلام : فنقل  
 عباس أن معناه اسم الله أي كلمة الله عليك وحفظه ، كما يقال الله معك ومصاحبك . وقيل : معناه إن الله مطلع  
 عليك فيما تفعل . وقيل : معناه ان اسم الله يذكر على الأعمال توقعا لاجتماع معاني الخيرات فيها وانتفاء هوارض  
 الفساد عنها . وقيل : معناه السلامة كما قال تعالى : ( فسلام لك من أصحاب الدين ) وكما قال الشاعر :

نحي بالسلامة أم عمرو وعلى بعد قومي من سلام

فكان المسلم أعلم من سلم عليه أنه سالم منه وأن لا خوف عليه منه . وقال ابن دقيق العيد في « شرح الامام » : السلام  
 يطلق بأزاء معان ، منها السلامة ، ومنها التحية ، ومنها أنه اسم من أسماء الله . قال وقد يأتي بمعنى التحية محضاً ، وقد  
 يأتي بمعنى السلامة محضاً ، وقد يأتي متردداً بين المعنيين كقوله تعالى ( ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست  
 مؤمناً ) فإنه يحتمل التحية والسلامة ، وقوله تعالى ( ولهم ما يذهبون سلام قولاً من رب رحيم ) . **قوله** ( وإذا  
 حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ) لم يقع في رواية أبي ذر ( أو ردوها ) ومناسبة ذكر هذه الآية في  
 هذه الترجمة للإشارة إلى أن عموم الأمر بالتحية مخصوص بلفظ السلام كما دلت عليه الأحاديث المشار إليها في الباب  
 الأول . واتفق العلماء على ذلك إلا ما حكاه ابن التين عن ابن خزيمة من أن مالكاً أن المراد بالتحية في الآية الهدية  
 لكن حكي القرطبي عن ابن خزيمة من أن ذكره احتمالاً ، وادعى أنه قول الحنفية فاتهم احتجوا بذلك بأن

السلام لا يمكن رده بعينه بخلاف الهدية فإن الذي يهدي له إن أمكنه أن يجدي أحسن منها فعل والاردها بعينها .  
وتعقب بأن المراد بالرد رد المثل لا رد العين ، وذلك سائغ كثير . ونقل القرطبي أيضا عن ابن القاسم وابن وهب  
عن مالك أن المراد بالتحية في الآية تسميت الماطس والرد على المشمت ، قال : وليس في السياق دلالة على ذلك ،  
ولكن حكم التسميت والرد مأخوذ من حكم السلام والرد عند الجمهور ، وأهل هذا هو الذي نحا إليه مالك ، ثم  
ذكر حديث ابن مسعود في التشهد ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، والغرض منه قوله فيه : إن الله  
هو السلام ، وهو مطابق لما ترجم له . وانفقوا على أن من سلم لم يجزئ في جوابه إلا السلام ، ولا يجزئ في  
جوابه صيغة بالخير أو بالسعادة ونحو ذلك . واختلف فيما أن في التحية بغير لفظ السلام هل يجب جوابه ،  
أم لا ؟ وأقل ما يحصل به وجوب الرد أن يسمع المبتدئ ، وحينئذ يستحق الجواب ، ولا يكفي الرد بالإشارة ،  
بل وود الزجر عنه ، وذلك فيما أخرجه الترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ولا تشبهوا  
باليهود والنصارى ، فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصبع ، وتسليم النصارى بالأكف ، قال الترمذي : غريب .  
قلت : وفي سنده ضعف ، لكن أخرج النسائي بسند جيد عن جابر رفته لا تسلموا لليهود ، فإن تسليمهم  
بالروس والآكف والإشارة ، قال النووي : لا يرد على هذا حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها في المسجد  
وعصبة من النساء تعود فألقى بيده بالتسليم ، فإنه محمول على أنه جمع بين اللفظ والإشارة ، وقد أخرجه أبو  
داود من حديثها بلفظ : فسلم علينا ، انتهى . والنهي عن السلام بالإشارة مخصوص بمن قدر على اللفظ حسا  
وشرعا ، وإلا فهي مشروعة لمن يكون في شغل يمنعه من التلفظ بجواب السلام كاملا صلى والبعيد والأخرس ، وكذا  
السلام على الأصم ، ولو أتى بالسلام بغير اللفظ العربي هل يستحق الجواب ؟ فيه ثلاثة أقوال للعلماء ، ثالثها يجب  
لمن يحسن بالعربية . وقال ابن دقيق العيد . الذي يظهر أن التحية بغير لفظ السلام من باب ترك المستعجب وليس  
بمكروه إلا إنه قصد به العدول عن السلام إلى ما هو أظهر في التعظيم من أجل أكابر أهل الدنيا ، ويجب الرد على  
الفور ، فلو أخرتم استدرك فرد لم يعد جوابا قاله القاضى حسين وجماعة ، وكأن عمله إذا لم يكن عذر . ويجب رد  
جواب السلام في الكتاب ومع الرسول ، ولو سلم الصبي على بالغ وجب عليه الرد ، ولو سلم على جماعة فهم صبي  
فأجاب أجرا عنهم في وجه

#### ٤ - باب تسليم القليل على الكثير

٦٢٣١ - **عنه** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي  
هريرة عن النبي ﷺ قال : **يسلم الصغير على الكبير ، والمارة على القاعد ، والقليل على الكثير** .  
[المحدث ٦٢٣١ - أخرجه في : ٦٢٣٢ ، ٦٢٣٣ ، ٦٢٣٤ ]

**قوله** ( باب تسليم القليل على الكثير ) هو أمر نسبي يشمل الواحد بالنسبة للآخرين فصاعدا والآخرين بالنسبة  
لثلاثة فصاعدا وما فوق ذلك . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( يسلم ) كذا في جميع بصيغة الخبر وهو  
بمعنى الأمر ، وقد ورد صريحا في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أحمد بلفظ : **يسلم** ، ويأتي شرحه فيما بعده ،  
قال الماوردي : لو دخل شخص مجلسا كان الجمع قليلا يسميهم سلام واحد فسلم كفاه ، فإن زاد فخصص بعضهم

فلا بأس ، ويمكن أن يرد منهم واحد ، فإن زاد فلا بأس ، وإن كانوا كثيرا بحيث لا ينتشر فيهم فيبتدىء أول دخوله إذا شاهدهم ، وتنادى سنة السلام في حق جميع من يسمعه ، ويجب هل من سمعه الرد على الكفاية . وإذا جلس سقط عنه سنة السلام فيمن لم يسمعه من الباقين ، وهل يستحب أن يسلم على من جلس عندهم من لم يسمعه ؟ وجهان : أحدهما إن عاد فلا بأس ، والا فقد سقطت عنه سنة السلام لأنهم جمع واحد ، وعلى هذا يسقط فرض الرد بفعل بعضهم ، والثاني أنه سنة السلام باقية في حق من لم يبلغهم سلامه المتقدم فلا يسقط فرض الرد من الأوائل من الأواخر

### ٥ - باب يسلم الراكب على الماشي

٢٢٣٢ - **حديث** محمد بن سلام أخبرنا محمد بن أحمد بن جريح قال أخبرني زياد أنه سمع ثابتاً مولى ابن يزيد أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير ،

**قوله** ( باب يسلم الراكب على الماشي ) في رواية الكشي « تسليم » هل وفق الترجمة التي قبلها . **قوله** ( عله ) هو ابن يزيد . **قوله** ( زياد ) هو ابن سعد الخراساني نزيل مكة ، وقد وقع في رواية الاسماعيل هنا زياد بن سعد . **قوله** ( أنه سمع ثابتاً مولى ابن يزيد ) في رواية غير أبي ذر « عبد الرحمن بن زيد » ، ووقع في رواية روح التي بعدها أن ثابتاً أخبره وهو مولى عبد الرحمن بن زيد ، وزيد المذكور هو ابن الخطاب أخو عمر بن الخطاب ولذلك نسبوا ثابتاً هدويا . روى أبو علي الحلي أن في رواية الأصبلي عن الجرجاني « عبد الرحمن بن يزيد » زيادة ياء في أوله وهو وهم ، وثابت هو ابن الأحنف وقيل ابن عياض بن الأحنف وقيل أن الأحنف لقب عياض ، وليس لثابت في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في المصنوع من كتاب البيوع . **قوله** ( يسلم الراكب على الماشي ) كذا ثبت في هذه الرواية ، ولم يذكر ذلك في رواية همام كما ذكر في رواية همام الصغير على الكبير ولم يذكر في هذه ، فسكان كلا منهما حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وقد وافق هماماً عطاء بن يسار كما سيأتي بعده ، واجتمع من ذلك أربعة أشياء وقد اجتمعت في رواية الحسن بن أبي هريرة عند الترمذي وقال : روى من غير وجه عن أبي هريرة ، ثم حكى قول أيوب وغيره أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة

### ٦ - باب يسلم الماشي على القاعد

٢٢٣٣ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريح قال أخبرني زياد أن ثابتاً أخبره - وهو مولى عبد الرحمن بن زيد - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير ،

**قوله** ( باب يسلم الماشي على القاعد ) ذكر فيه الحديث الذي قبله من وجه آخر عن ابن جريح ، وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة بعدها لام زيادة أخرجه عبد الرزاق وأحمد بسند

صحيح بلفظ : يسلم الراكب على الراجل ، والراجل على الجالس والأقل على الأكثر . فمن أوجب كله له ومن لم يجب فلا شيء له ،

### ٧ - باب يسلم الصغير على الكبير

٩٢٣٤ - وقال إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عتبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن

أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : يسلم الصغير على الكبير ، والمار على القاعد ، والقليل على الكثير .

قوله ( باب يسلم الصغير على الكبير ) وقال إبراهيم بن طهمان : وثبت كذلك في رواية ابن ذر . وقد وصله البخاري في « الأدب المفرد » ، قال : حدثنا أحمد بن أبي عمرو حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان به سواء ، وأبو عمرو هو حفص بن عبد الله بن راشد السلمي تلميذ نيسابور ، وصله أيضا أبو نعيم من طريق عبد الله بن الصياص ، والبيهقي من طريق أبي حامد بن الشرف كلاهما عن أحمد بن حفص به ، وأما قول الكرماني : عبر البخاري بقوله « وقال إبراهيم » ، لأنه سمع منه في مقام المذاكرة فلفظ عجيب ، فإن البخاري لم يدرك إبراهيم بن طهمان فضلا عن أن يسمع منه ، فإنه مات قبل مولد البخاري بست وعشرين سنة ، وقد ظهر بروايته في الأدب أن بينهما في هذا الحديث وجعلين . قوله ( والمار على القاعد ) هو كذا في رواية ممام ، وهو أشمل من رواية ثابت التي قبلها بلفظ « الماشي » ، لأنه أعم من أن يكون المار ماشيا أو راكبا ، وقد اجتمعا في حديث فضالة بن عبيد عند البخاري في « الأدب المفرد » ، وأبو حنبل ، وصححه والنسائي وصححه ابن حبان بلفظ « يسلم الفارس على الماشي والماشي على القاعد » ، وإذا حمل القائم على المستقر كان أعم من أن يكون جالسا أو واقفا أو متكئا أو مضطجعا ، وإذا أضيفت هذه الصورة إلى الراكب تعددت الصور ، وثبتت صورة لم تقع منصوبة وهي ما إذا تلاقى ماران راكبان أو ماشيان وقد تكلم حاجا المازي فقال : ببراً الأدنى منهما الأعلى قدرا في الدين اجلالا لفضله ، لأن فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع ، وعلى هذا لو التقي راكبان ومركوب أحدهما أهل في الحس من مركوب الآخر كاجل والفارس فيبدأ راكب الفرس ، أو يكسفي بالنظر إلى أحدهما قدرا في الدين فيبتدؤه الذي دونه ، هذا الثاني أظهر كما لا نظر إلى من يكون أحدهما قدرا من جهة الدنيا ، إلا أن يكون سلطانا يخشى منه ، وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما تقدم في حديث المهاجرين في أبواب الأدب . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسنده صحيح من حديث جابر قال : الماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو الأفضل ، ذكره عقب رواية ابن جرير عن زياد بن سعد عن ثابت عن أبي هريرة بسنده المذكور عن ابن جرير عن أبي الوليد عن جابر وصرح فيه بالسباح ، وأخرج أبو حنبل في صحيحهما والبراء بن وجه آخر عن ابن جرير الحديث بتامه مرفوعا بالزيادة ، وأخرج الطبراني بسنده صحيح عن الأغر المازني قال لي أبو بكر لا يسبقك أحد إل السلام ، وأبو حنبل في حديث أبي أمامة رفته « أن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام » ، وقال : حسن . وأخرج الطبراني من حديث أبي الدرداء « قلنا : يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام ؟ قال : أطوعكم لله . قوله ( والقليل على الكثير ) تقدم تقريره ، لكن لو عكس الأمر فرجع كثير على جمع قليل ، وكذا لو سأل الصغير على الكبير ، لم أر فيهما نصا . واعتبر النووي المروي فقال الوارد يبدأ سواء كان صغيرا أم كبيرا قليلا أم كثيرا ،

ووافقته قول الملب : إن المار في حكم الداخل ، وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض ، لأنه لو سلم على كل من لقي لشاغل به عن المهم الذي خرج لاجله ولخرج به عن العرف . قلت : ولا يعكر على هذا ما أخرجه البخاري في « الادب المفرد » ، عن الطفيل بن أبي كعب قال « كنت أهدو مع ابن عمر إلى السوق فلا يمر على بيع ولا أحد الا سلم عليه . فقلت : ما تصنع بالسوق وأنت لا تقف على البيع ولا تسأل عن السلع ؟ قال : إنما نفدو من أجل السلام على من لقينا ، لأن مراد الماوردي من خرج في حاجة له فتشاغل منها بما ذكر ، والاثر المذكور ظاهر في أنه خرج لقصد تحصيل ثواب السلام . وقد تكلم العلماء على الحكمة فيمن شرع لهم الابتداء ، فقال ابن بطال عن الملب : تسليم الصغير لأجل حق الكبير لأنه أمر بتوقيره والتواضع له ، وتسليم القليل لأجل حق الكثير لأن حقهم أعظم . وتسليم المار أشبهه بالداخل على أهل المنزل ، وتسليم الراكب لثلاث يتكبر بركوبه فيرجع إلى التواضع . وقال ابن العربي : حاصل ما في هذا الحديث أن المفضل بنوع ما يبدأ الفاضل . وقال المازري : أما أمر الراكب فلأن له مزية على الماشي فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطا على الراكب من الزهر أن لو حاز الفضيلتين ، وأما الماشي فلما يتوقع القاعد منه من الشر ولا سيما إذا كان راكبا ، فإذا ابتداء بالسلام أمن منه ذلك وأنس إليه ، أو لأن في التصرف في الحاجات امتنانا فصار للقاعد مزية فأمر بالابتداء ، أو لأن القاعد بشرى عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عند المشقة ، بخلاف المار فلا مشقة عليه ، وأما القليل فلفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدءوا الخيف على الواحد الزهر فاحتبط له ، ولم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم وكأنه لمراعاة السن فانه معتبر في أمور كثيرة في الشرع ، فلو تعارض الصغير المعنوي والحسي كأن يكون الأصغر أعلم مثلا فبه نظر ، ولم أر فيه نقلا . والذي يظهر اعتبار السن لانه الظاهر ، كما تقدم الحقيقة على الجار . ونقل ابن دقيق العيد عن ابن رشد أن محل الأمر في تسليم الصغير على الكبير إذا التقيا فان كان أحدهما راكبا والآخر ماشيا بدأ الراكب ، وإن كانا راكبين أو ماشيين بدأ الصغير . وقال المازري وغيره : هذه المناسبات لا يعترض عليها بجهنيات تخالفها لأنها لم تنصب نصب العلل الواجبة الاعتبار حتى لا يجوز أن يعدل عنها ، حتى لو ابتداء الماشي فسلم على الراكب لم يمتنع لانه يمثل الأمر باظهار السلام وافشائه ، غدير أن مراعاة ما ثبت في الحديث أول وهو خبر بمعنى الأمر على سبيل الاستحباب ، ولا يلزم من ترك المستحب الكراهة ، بل يكون خلاف الأولى ، فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركا للمستحب والآخر قاعلا لسنة ، إلا إن بادر فيكون تاركا للمستحب أيضا . وقال المتولي : لو عالف الراكب أو الماشي ما دل عليه الخبر كره ، قال : والوارد يبدأ بكل حال . وقال السكرماني : لو جاء أن الكبير يبدأ الصغير والكثير يبدأ القليل لكان مناسبا ، لأن الغالب أنه الصغير يخاف من الكبير والقليل من الكثير ، فإذا بدأ الكبير والكثير أمن منه الصغير والقليل ، لكن لما كان من شأن المسلمين أن يأمن بعضهم بعضا اعتبر جانب التواضع كما تقدم ، وحيث لا يظهر رجحان أحد الطرفين باستحقاقه التواضع له اعتبر الأعلام بالسلامة والدعاء له رجوعا إلى ما هو الأصل ، فلو كان المشاة كثيرا والقعود قليلا تعارضا ويكون الحكم حكم اثنين فلاقيا معا فأيهما بدأ فهو أفضل ، ويحتمل ترجيح جانب الماشي كما تقدم ، والله أعلم

## ٨ - باب إنشاء السلام

٦٢٣٥ - **حديث** فضيلة حديثنا جرير عن الشيباني عن أشعث بن أبي الشعثاء عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع: بعبادة المريض، واتباع الجنائز، وتشميت العطاس، ونصر الضعيف، وعون المظلوم، وإبرار المقسم. ونهى عن الشرب في الفضة، ونهى عن تخنم الذهب، وعن ركوب الميائز، وعن لبس الحرير والحرير، والفسن، والإستبرق.

**قوله** (باب افشاء السلام) كذا في النسق وأبي الوقت، وسقط لفظ «باب» في الباقيين. والافشاء الاظهار، والمراد نصر السلام بين الناس ليحيوا سنته. وأخرج البخاري في «الادب المفرد» بسند صحيح عن ابن عمر «إذا سلمت فاسمع قائما تحية من عند الله» قال النووي: أفله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه، فإن لم يسمعه لم يكن آتيا بالسنة. ويستحب أن يرفع صوته بقدر ما يتحقق أنه سمعه، فإن شك استظهر. ويستثنى من رفع الصوت بالسلام ما إذا دخل على مكان فيه أيقاظ ونيام فالسنة فيه ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال: كان النبي ﷺ يجيء من الليل فيسلم تسليما لا يوقظ نائما ويسمع اليقظان، ونقل النووي عن المتولي أنه قال: يكره إذا أتى جماعة أن يخص بعضهم بالسلام. لأن القصد بشروعية السلام تحصيل الألفة، وفي التخصيص إحشاش لغير من خص بالسلام **قوله** (جرير) هو ابن عبد الحميد، والشيباني هو أبو إسحق، وأشعث هو ابن أبي الشعثاء. بمجمة ثم مهمة ثم مثناة فيه وفي أبيه، واسم أبيه سليم بن أسود. **قوله** (عن معاوية بن قرة) كذا الأكثر وخالفهم جعفر بن عوف فقال عن الشيباني عن أشعث عن سويد بن غفلة عن البراء وهو رواية شاذة أخرجهما الإسماعيلي **قوله** (أمرنا النبي ﷺ بسبع: بعبادة المريض الحديث) تقدم في القباصي أنه ذكر في عدة مواضع لم يسقه بتامه في أكثرها، وهذا الموضع مما ذكر فيه سبعا وأمورات وسبعا منيات، والمراد منه هنا افشاء السلام، وتقدم شرح عبادة المريض في الطب واتباع الجنائز فيه وعون المظلوم في كتاب المظالم وتشميت العطاس في أواخر الأدب وصيأتي إبرار المقسم في كتاب الإيمان والذود، وسبق شرح المنامي في الأثرية وفي القباصي، وأما نصر الضعيف المذكور هنا فسبق حكمه في كتاب المظالم، ولم يقع في أكثر الروايات في حديث البراء هذا، وأما وقع بدله اجابة الداعي، وقد تقدم شرحه في كتاب الولية من كتاب النكاح. قال السكراني: نصر الضعيف من جملة اجابة الداعي لأنه قد يكون ضعيفا واجابته نصره، أو أن لا مفهوم للمعد المذكور وهو السبع فتسكون المأمورات ثمانية، كذا قال؛ والذي يظهر لي أن اجابة الداعي سقطت من هذه الرواية، وإن نصر الضعيف المراد به عون المظلوم الذي ذكر في غير هذه الطريق، ويؤيد هذا الاحتمال أن البخاري حذف بعض المأمورات من غالب المواضع التي أورد الحديث فيها اختصارا. **قوله** (وافشاء السلام) تقدم في الجنائز بلفظ ورد السلام، ولا مغايرة في المعنى لأن ابتداء السلام ورده متلازمان، وافتاء السلام ابتداء يستلزم اتمامه جوابا، وقد جاء افشاء السلام من حديث البراء بلفظ آخر وهو عند المصنف في «الادب المفرد» وصححه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن هوشب عنه وفيه «أفشوا السلام تسليما» وله شاهد من حديث أبي الدرداء مثله عند الطبراني، وسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا «ألا أدلكم على ما تحابون به؟ أفشوا السلام بينكم» قال ابن العربي: فيه أن من فوائد افشاء السلام حصول المحبة بين المسلمين، وكان ذلك لما فيه من اتلاف السكامة لتعم المصلحة بوقوع المعاونة على إقامة شرائع الدين وإخوان

الكافرين ، وهي كلمة إذا سمعت أخلصت القلب الواهي لها عن النفور الى الأقبال على قائلها . وعن عبد الله بن سلام رفعه ، أطعموا الطعام وأفشوا السلام ، الحديث وفيه ، تدخلوا الجنة بسلام ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وصححه الترمذي والحاكم ، والاولين وصححه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو رفعه ، « اعبدوا الرحمن ، وأفشوا السلام » الحديث وفيه ، تدخلوا الجنان ، والاحاديث في إفساء السلام كثيرة منها هند البزار من حديث الزبير وعند أحمد من حديث عبد الله بن الزبير وعند الطبراني من حديث ابن مسعود وأبي موسى وغيرهم ، ومن الاحاديث في إفساء السلام ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رفعه ، إذا فقد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم فليست الاولى أحق من الآخرة ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال ، « إن كنت لأخرج إلى السوق ومالي حاجة إلا أن أسلم ويسلم علي » وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق الطفيل بن أبي بن كعب عن ابن عمر نحوه لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري فاكثني بما ذكره من حديث البراء ، واستدل بالامر بإفساء السلام على أنه لا يكفي السلام سرا بل يشترط الجهر وأقله أن يسمع في الابتداء وفي الجواب ، ولا تكن الإشارة باليد ونحوه . وقد أخرج النسائي بسند جيد عن جابر رفعه ، « لا تسلموا تسليم اليهود فان تسليمهم بالرموس والاكف ، ويستثنى من ذلك حالة الصلاة فقد وردت احاديث جيدة أنه ﷺ رد السلام وهو يصل إشارة ، منها حديث أبي سعيد ، ان رجلا سلم على النبي ﷺ وهو يصل فرد عليه إشارة ، ومن حديث ابن مسعود نحوه ، وكذا من كان بعيدا بحيث لا يسمع التسليم يجوز السلام عليه إشارة وبلفظ مع ذلك بالسلام . وأخرج ابن أبي شيبة عن هطاء قال ، « يكره السلام باليد ولا يكره بالرأس » وقال ابن دقيق العيد : استدل بالامر بإفساء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ، وفيه نظر اذ لا سبيل الى القول بأنه فرض عين على التعميم من الجانبين وهو أن يجب على كل أحد أن يسلم على كل من اقبله لما في ذلك من الحرج والمشقة ، فإذا سقط من جانبي العمومين سقط من جانبي الخصوصين اذ لا قائل يجب على واحد دون الباقي ، ولا يجب السلام على واحد دون الباقي ، قال : وإذا سقط على هذه الصورة لم يسقط الاستحباب لان العموم بالنسبة الى كلا الفريقين ممكن انتهى . وهذا البحث ظاهر في حق من قال ان ابتداء السلام فرض عين ، وأما من قال فرض كفاية فلا يرد عليه اذا قلنا ان فرض الكفاية ليس واجبا على واحد بعينه ، قال ويستثنى من الاستحباب من ورد الامر بترك ابتدائه بالسلام كالكافر . قلت : ويدل عليه قوله في الحديث المذكور قبل « اذا فعلتموه تحاببتم » والمسلم مأمور بمهاداة الكافر فلا يشرع له فعل ما يستدعي محبة وموادته « وسيأتي البحث في ذلك في « باب التسليم على مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركون » ، وقد اختلف أيضا في مشروعية السلام على الفاسق وعلى الصبي ، وفي سلام الرجل على المرأة وعكسه ، واذا جمع المجلس كافرا ومسلما هل يشرع السلام مراعاة لحق المسلم ؟ أو يسقط من أجل الكافر ؟ وقد ترجم المصنف لذلك كله . وقال النووي يستثنى من العموم بابتداء السلام من كان مشغولا بأكل أو شرب أو جماع ، أو كان في الحلاء أو الحمام أو نائما أو ناعسا أو مصليا أو مؤذنا مادام متلبسا بشيء مما ذكر ، فلو لم تكن القصة في فم الآكل مثلا يشرع السلام عليه ، ويشرع في حق المتبايعين وسائر المعاملات ، واحتج له ابن دقيق العيد بأن الناس غالبا يكونون في أشغالهم فلو روعي ذلك لم يحصل امتثال الإفساء . وقال ابن دقيق العيد : احتج من منع السلام على من في الحمام بأنه بيت الشيطان وليس موضع التحية لاشتغال من فيه بالتنظيف ، قال وليس هذا المعنى بالقوى في

الكراهة ، بل يدل على عدم الاستحباب . قلت : وقد تقدم في كتاب الطهارة من البخاري ، ان كل من عليهم ازار فيسلم والا فلا ، وتقدم البحث فيه هناك . وقد ثبت في صحيح مسلم عن أم هانئ ، أنها أتت النبي ﷺ وهو يغتسل فواظمة نستره فسلمت عليه ، الحديث . قال النووي : وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالانصات ، فلو سلم لم يجب الرد عند من قال الانصات واجب ، ويجب عند من قال انه سنة ، وعلى الوجهين لا ينبغي أن يرد أكثر من واحد ، وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي الأولى ترك السلام عليه فإن سلم عليه كفاء الرد بالإشارة ، وإن رد لفظا استأنف الاستعاذة وقرأ . قال النووي : وفيه نظر ، والظاهر أنه يشرح السلام عليه ويجب عليه الرد ، ثم قال : وأما من كان مشتغلا بالدعاء مستغرقا فيه مستجمع القلب فيحتمل أن يقال هو كالتقاربي ، والظاهر عندي ، أنه يكره السلام عليه لأنه يتكبد به ويشق عليه أكثر من مشقة الأكل . وأما الملبى في الإحرام فيكره أن يسلم عليه لأن قطع التلبية مكروه ، ويجب عليه الرد مع ذلك لفظا أن لو سلم عليه ، قال : ولو تبرع واحد من هؤلاء برد السلام إن كان مشتغلا بالبول ونحوه فيكره ، وإن كان آكلا ونحوه فيستحب في الموضع الذي لا يجب ، وإن كان مصليا لم يجز أن يقول بلفظ الخطبة كميلك السلام أو عليك فقط ، فلو فعل بطلت إن علم التحريم لأن جهل في الأصح ، فلو أتى بضمير الغيبة لم تبطل ، ويستحب أن يرد بالإشارة ، وإن رد بعد فراغ الصلاة لفظا فهو أحب ، وإن كان مؤذنا أو ملجأ لم يكره له الرد لفظا لأنه قدر يسير لا يبطل الموالاة . وقد تعقب والذي رحمه الله في لسانه على الأذكار ما قاله الشيخ في القاري ، لكونه يأتي في حقه نظير ما أوداه هو في الداعي ، لأن القاري قد يستغرق فكره في تدبر معاني ما يقرؤه ، ثم اعتذر عنه بأن الداعي يكون مهما يطلب حاجته فيغلب عليه التوجه طبعاً ، والقاري . أما يطالب منه التوجه شرعاً قالوا سوس وسلطة عليه ولو فرض أنه يوفق للحالة الدلية فهو على ندور انتهى . ولا يخفى أن التعليل الذي ذكره الشيخ من تنكس الداعي يأتي نظيره في القاري ، وما ذكره الشيخ في بطلان الصلاة إذا رد السلام بالخطاب ليس متفقا عليه ، فمن العاصي نص في أنه لا تبطل لأنه لا يريد حقيقة الخطاب بل الدعاء ، وإذا عذرنا الداعي والقاري بعدم الرد فرد بعد الفراغ كان مستحباً . وذكر بعض الحنفية أن من جلس في المسجد للقراءة أو التسبيح أو الانتظار الصلاة لا يشرح السلام عليهم ، وإن سلم عليهم لم يجب الجواب ، قال وكذا الخضم إذا سلم على العاصي لا يجب عليه الرد . وكذلك الأستاذ إذا سلم عليه تليذه لا يجب الرد عليه ، كذا قال . وهذا الأخير لا يوافق عليه . ويدخل في عموم إنشاء السلام السلام على النفس إن دخل ، مكاناً ليس فيه أحد ، لقوله تعالى ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ الآية ، وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، وابن أبي شيبة بسند حسن عن ابن عمر ، فيستحب إذا لم يكن أحد في البيت أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وأخرج الطبري عن ابن عباس ومن طريق كل من علقمة وعطاء ومجاهد نحوه ، ويدخل فيه من مر على من ظن أنه إذا سلم عليه لا يرد عليه فانه يشرح له السلام ولا يتركه لهذا الظن لأنه قد يخطئ ، قال النووي : وأما قول من لا يحقق عنده أن ذلك يكون سبباً لتأنيب الآخر فهو غباوة ، لأن المأمورات الشرعية لا تترك بمثل هذا ، ولو أحملنا هذا لبطال انكار كثير من المنكرات . قال : وينبغي لمن وقع له ذلك أن يقول له بمباراة لطيفة رد السلام واجب ، فينبغي أن مرد ليستطع منك الفرض ، وينبغي إذا تمادى على الترك أن يحمله من ذلك لأنه حق آدمي ، ورجح ابن دقيق العيد في شرح الالماس ، المقالة التي فيها



النورى بأن مفسدة توريط المسلم في المصيبة أشد من ترك مصالحة السلام عليه ، ولا سيما وامتنثال الافشاء قد حل مع غيره

### ٩ - باب السلام للمعرفة وغير المعرفة

٦٢٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الهيثم قال **حدثني** يزيد عن أبي الخير « عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل النبي ﷺ : أي الإسلام خير ؟ قال : تطعمُ الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف »

٦٢٣٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي « عن أبي أيوب رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا ، ويخيرهما الذي يبدأ بالسلام » . وذكر سفيان أنه سمعه منه ثلاث مرات

**قوله** ( باب السلام للمعرفة وغير المعرفة ) أي من يعرفه المسلم ومن لا يعرفه ، أي لا يخص بالسلام من يعرفه دون من لا يعرفه . وصدر الترجمة لفظ حديث أخرجه البخارى في « الادب المفرد » بسند صحيح عن ابن مسعود أنه « مر برجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن ، فرد عليه ثم قال : إنه سيأتى على الناس زمان يكون السلام فيه للمعرفة ، وأخرجه الطحاوى والطبرانى والبيهقى في « الشعب » من وجه آخر عن ابن مسعود مرفوعاً ولفظه « أن من أشرط الساعة أن يمر الرجل بالمسجد لا يصلى فيه ، وإن لا يسلم الا على من يعرفه ، وافظ الطحاوى « إن من أشرط الساعة السلام للمعرفة ، ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عبد الله بن عمر ، **قوله** ( حدثني يزيد ) هو ابن أبي حبيب كما ذكر في رواية قتبية عن الهيثم في كتاب الإيمان . **قوله** ( عن أبي الخير ) هو مرثد بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة وآخره دال مهملة والاسناد كله بصريون ، وقد تقدم شرح الحديث في أوائل كتاب الإيمان ، قال النورى معنى قوله « على من عرفت ومن لم تعرف » تسلم على من لقيته ولا تخص ذلك بمن تعرف ، وفي ذلك اخلاص المصلحة واستتمام التواضع وإفشاء السلام الذى هو شعار هذه الامة . قلت : وفيه من الفوائد أنه لو ترك السلام على من لم يعرف احتمل أن يظهر أنه من معارفه ، فقد يوقعه في الاستيحاء منه ، قال : وهذا العموم مخصوص بالمسلم ، فلا يتبدى السلام على كافر . قلت : قد تمسك به من أجاز ابتداء الكافر بالسلام ، ولا حجة فيه لأن الاصل مشروعية السلام للمسلم فيحمل قوله « من عرفت عليه » وأما « من لم تعرف » فلا دلالة فيه ، بل إن عرف أنه مسلم فذاك والا فلو سلم احتياطاً لم يمتنع حتى يعرف أنه كافر ، وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير المعرفة استفتاح للنخاطبة فتأنيس ليكون المؤمنون كلهم اخوة فلا يستوحش أحد من أحد ، وفي التخصيص ما قد يوقع في الاستيحاء ، وبشبهه صدود المتأجرين المنهى عنه . وأورد الطحاوى في « المشكل » حديث أبي ذر في قصة اسلامه وفيه « فأنهيت الى النبي ﷺ » وقد صلى هو وصاحبه - فكنت أول من حياه بتحية الاسلام » قال الطحاوى وهذا لا ينافى حديث ابن مسعود في ذم السلام للمعرفة ، لاحتمال أن يكون أبو ذر سلم على أبي بكر قبل

ذلك ، أو لأن حاجته كانت عند النبي ﷺ دون أبي بكر . قلت : والاحتمال الثاني لا يكفي في تخصيص السلام ، وأقرب منه أن يكون ذلك قبل تقرير الشرع بتعميم السلام ، وقد ساق مسلم قصة إسلام أبي ذر بطولها ولفظه ، وجاء رسول الله ﷺ حتى استلم الحجر وطاف بالبيت هو وصاحبه ثم صلى فلما قضى صلاته قال أبو ذر : فكنت أول من حياه بتحية الإسلام فقال : وعليك ورحمة الله ، الحديث وفي لفظ قال « وصل ركعتين خلف المقام فأنيته فاني لأول الناس حياه بتحية الإسلام فقال : وعليك السلام . من أنت ؟ » وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو بكر توجه بعد الطواف الى منزله ودخل النبي ﷺ منزله فدخل عليه أبو ذر وهو وحده ، وبقيده ما أخرجه مسلم ، وقد تقدم للبخاري أيضا في المبعث من وجه آخر عن أبي ذر في قصة إسلامه أنه قام يلتبس النبي ﷺ ولا يعرفه ويكره أن يسأل عنه فوآه على معرفه أنه غريب ، فاستقبه حتى دخل به على النبي ﷺ فاسلم . الحديث الثاني حديث أبي أيوب د لا يهل لمسلم أن يهرج أعاه ، الحديث تقدم شرحه في كتاب الأدب مستوفى ، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة

### ٩٠ - باب آية الحجاب

٦٢٣٨ - حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب « قال أخبرني أنس بن مالك أنه قال : كان ابن شرسنين مقدّم رسول الله ﷺ المدينة ، فخدمت رسول الله ﷺ عشرًا حياته ، وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل ، وقد كان أبي بن كعب يسألني عنه ، وكان أول ما نزل في مئنتي رسول الله ﷺ زينب ابنة جحش : أصبح النبي ﷺ بها عروسًا ، فدعا للقوم فأصابوا من الطعام ، ثم خرجوا وبقي منهم رهط عند رسول الله ﷺ فأطالوا المكث ، فقام رسول الله ﷺ فخرج وخرجت معه كي يخرجوا فشي رسول الله ﷺ ومشيت معه ، حتى جاء عتبة حجرة عائشة ، ثم ظن رسول الله ﷺ أنهم خرجوا فرجع رسول الله ﷺ ورجعت معه ، حتى دخل على زينب فإذا هم جلوس لم يتفرقوا ، فرجع النبي ﷺ ورجعت معه حتى بلغ عتبة حجرة عائشة ، فظن أن قد خرجوا ، فرجع ورجعت معه فإذا هم قد خرجوا ، فأنزل آية الحجاب ، فضرب بيثى وبينه ستر »

٦٢٣٩ - حدثنا أبو الثعالب حدثنا ميمون قال أبي حدثنا أبو مجلز « عن أنس رضي الله عنه قال : لما تزوج النبي ﷺ زينب دخل القوم فطمعوا ، ثم جلسوا يتحدثون ، فأخذ كأنه ينهيا للقيام فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام من القوم ، وقعد بقية القوم ، وإن النبي ﷺ جاء ليدخل . فإذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فانطلقوا ، فأخبرت النبي ﷺ ، فجاء حتى دخل ، فذهبت أدخل فأنق الحجاب بيثى وبينه ، وأنزل الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ الآية »

قال أبو عبد الله: فيه من الفقه أنه لم يستأذنهم حين قام وخرج، وفيه أنه نهى للقيام وهو يريد أن يقوموا  
 ٦٣٤٠ - حدثني إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني  
 عروة بن الزبير «أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت: كان عمر بن الخطاب يقول رسول الله ﷺ:  
 احبب نساءك. قالت: فلم يفضل. وكان أزواج النبي ﷺ يخرجن ليلاً إلى ليل. قيل الماصع، فخرجت  
 سودة بنت زمعة - وكانت امرأة طويلة - فرأها عمر بن الخطاب وهو في المجلس فقال: عرفاك يا سودة  
 - حرصاً على أن ينزل الحجاب - قالت: فأنزل الله عز وجل آية الحجاب،

قوله (باب آية الحجاب) أي الآية التي نزلت في أمر نساء النبي ﷺ بالاحتجاب من الرجال، وقد ذكر فيه  
 حديث أنس من وجهين منه. وتقدم شرحه مستوفى في سورة الأحزاب، وقوله في آخره «فأنزل الله تعالى (بأيتها  
 الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي) الآية كذا انفق عليه الرواة عن معتمر بن سليمان ومالك بن عمرو بن حل الفلاس  
 عن معتمر فقال: فأولئك لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستألفوا، أخرجه الإسماعيلي وأشار إلى شدوده فقال  
 «جاء بآية غير الآية التي ذكرها المحامدة. قوله في أول الطريق الأول (عن ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك أنه  
 قال كان) قال الكرمان في التفاهة أو تهديد، وقوله «خدمت رسول الله ﷺ عشرًا حياته، أي بقية حياته إلى أن  
 مات، وقوله «وكنيت أعلم الناس بشأن الحجاب»، أي بسبب نزوله، وإطلاق مثل ذلك جائز للإعظام لا  
 للإحجاب. وقوله «وقد كان أبي بن كعب يسألني عنه، فيه إشارة إلى اختصاصه بمقرته، لأن أبي بن كعب أكبر  
 منه هلاً وسناً وقدرًا، وقوله في الطريق الأخرى «معتمر، هو ابن سليمان التيمي، وقوله «قال أبي» بفتح  
 المهملة وكسر الموحدة مخففاً والمفائل هو معتمر، ووقع في الرواية المتقدمة في سورة الأحزاب «سمعت أبي». .  
 قوله (حدثنا أبو مجلز عن أنس) قد تقدم في «باب الحجب للمعاطس» لسليمان التيمي حديث عن أنس بلا واسطة،  
 وقد سمع من أنس عدة أحاديث، وروى عن أصحابه عنه عدة أحاديث، وفيه دلالة على أنه لم يدلس. قوله (قال  
 أبو عبد الله) هو البخاري. قوله (فيه) أي في حديث أنس هذا. قوله (من الفقه أنه لم يستأذنهم حين قام  
 وخرج، وفيه أنه نهى للقيام وهو يريد أن يقوموا) ثبت هذا كله للمستعمل وحده هنا وسقط للباقين، وهو أولى  
 فانه أفرد لذلك ترجمة كما سيأتي بعد اثنين وعشرين باباً. قوله (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو  
 نعيم في «المستخرج». قوله (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد الزهري. قوله (عن صالح) هو ابن كيسان  
 وقد سمع إبراهيم بن سعد الكندي من ابن شهاب ربما أدخل بينه وبينه واسطة كهذا. قوله (كان عمر بن الخطاب  
 يقول لرسول الله ﷺ احبب نساءك) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة، وقوله في آخره «قد عرفاك  
 يا سودة، حرصاً على أن ينزل الحجاب، فأنزل الله عز وجل الحجاب، ويجمع بينه وبين حديث أنس في نزول  
 الحجاب بسبب قصة زينب أن عمر حرص على ذلك حتى قال لسودة ما قال، فانفقت القصة لذين قدموا في البيت  
 في زواج زينب. فذلك، الآية، فكان كل من الأمرين سبباً لنزولها، وقد تقدم تقرير ذلك بزيادة فيه في تفسير  
 سورة الأحزاب، وقد سبق إلى الجمع بذلك القرطبي: فقال: يحمل على أن عمر تكرر منه هذا القول قبل الحجاب

وبعده ، ويحتمل أن بعض الرواة ضم قصة إلى أخرى . قال والاول أولى فان همر قامت عنده أفضة من أن يطلع أحد على حرم النبي ﷺ فسأله أن يخرجهم ، فلما زل الحجاب كان قصده أن لا يخرجهم أصلا فكان في ذلك مفة فأذن لمن أن يخرجهم لحاجتهم التي لا بد منها . قال عياض : خص أزواج النبي ﷺ بستر الوجه والكفين ، واختلف في نديه في حق غيرهن ، قالوا : فلا يجوز لمن كشف ذلك لشهادة ولا غيرها ، قال : ولا يجوز إبراز أشخاصهن وإن كن مستترات الا فيما دعت الضرورة اليه من الخروج الى البراز ، وقد كن اذا حدثن جلن للناس من وراء الحجاب واذا خرجن لحاجة حجب وسترن انتهى . وفي دعوى وجوب حجب أشخاص مطلقا إلا في حاجة البراز نظر ، فقد كن يسافرن للحج وغيره ومن ضرورة ذلك الطواف والسعي وفيه بروز أشخاصهن ، بل وفي حالة الركوب والنزول لابد من ذلك ، وكذا في خروجهن الى المسجد النبوي وغيره . فنيه : حكى ابن التين عن الداودي أن قصة سودة هذه لا تدخل في باب الحجاب وانما هي في لباس الجلابيب ، وتعقب بان إرخاء الجلابيب هو الستر من نظر الغير اليهن وهو من جملة الحجاب

### ١١ - باب الاستئذان من أجل البصر

٦٢٤١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزهري حفظته كما أنك ها هنا من سهل بن سعد قال : اطلع رجل من جمر في حجر النبي ﷺ ، ومع النبي ﷺ مِذْرَى يَمْحُكُ بِهِ رَأْسَهُ فَقَالَ : لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَمْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ ، إِنَّمَا جِئَلِ الْاِسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ »

٦٢٤٢ - حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس بن مالك أن رجلا اطلع من بعض حجر النبي ﷺ ، فقام إليه النبي ﷺ بمشقص - أو بمشاقص - فسكاني أنظر إليه فمخّل الرجل ليطمئنه »

[ الحديث ٦٢٤٢ - طريقه في : ٦٨٨٩ ، ٦٩٠٠ ]

قوله ( باب الاستئذان من أجل البصر ) أي شرع من أجله ، لأن المستأذن لو دخل بغير إذن لرأى بعض ما يكره من يدخل اليه أن يطلع عليه ، وقد ورد التصريح بذلك فيما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث ثوبان رفعه « لا يحل لأمرئ مسلم أن ينظر الى جوف بيت حتى يستأذن فان فعل فقد دخل » أي صار في حكم الداخل ، وللاولين من حديث أبي هريرة بسند حسن رفعه « اذا دخل البصر فلا إذن » وأخرج البخاري أيضا عن عمر من قوله « من ملأ عينه من قاع بيت قبل أن يؤذن له فقد فسق » . قوله (سفيان) قال الزهري كانت عادة سفيان كثيرا حذف الصيغة فيقول فلان عن فلان ، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا عن ، وقوله « حفظته كما أنك ها هنا » هو قول سفيان وليس في ذلك تصريح بأنه سمعه من الزهري ، لكن قد أخرج مسلم والترمذي الحديث المذكور من طرق عن سفيان فقالوا « عن الزهري » ورواه الحميدي وابن أبي همرق مسنديهما عن سفيان فقالا « حدثنا الزهري » أخرجه أبو نعيم من طريق الحميدي والاسماعيليين من طريق ابن أبي

حمر ، وقوله : كما أنك هنا ، أي حفظته حفظا كالمصوم لا شك فيه . **قوله** ( عن سهل ) في رواية الحميدي : سمعت سهل بن سعد ، وبأني في الدييات من رواية الليث عن الزهري أن سهلا أخبره . وقد تقدم بعض هذا في كتاب اللباس وروعده بشرحه في الدييات ، وقوله في هذه الرواية : من حمر في حجر ، الاول بضم الميم وسكون المهملة وهو كل ثقب مستدير في أرض أو حائط ، وأصلها مكان من الوحش ، والثاني بضم المهملة وفتح الميم جمع حجرة وهي ناحية البيت . ووقع في رواية الكشميني : حجرة ، بالافراد . وقوله : مدري يحك به ، في رواية الكشميني : بها ، والمدري تذكر وتؤنث . وقوله : لو أعلم أنك تنتظر ، كذا للاكثر بوزن فتعلم ، والكشميني : تنظر . وقوله : من أجل البصر ، وقع فيه عند أبي داود بسبب آخر من حديث سعد ، كذا عنده منهم ، وهو عند الطبراني عن سعد بن عباد ، جاء رجل فقام على باب النبي ﷺ يستأذن مستقبل الباب ، فقال له : هكنا عندك ، قائما الاستئذان من أجل النظر ، وأخرج أبو داود بسند قوي من حديث ابن عباس : كان الناس ليس لبيوتهم ستور فأمرهم الله بالاستئذان ، ثم جاء الله بالخير فلم أر أحدا يعمل بذلك ، قال ابن عبد البر : أظنهم اكتفوا بقرع الباب . وله من حديث عبد الله بن بسر : كان رسول الله ﷺ إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه الايمن أو الايسر ، وذلك ان الدور لم يكن لها ستور ، وقوله في حديث أنس : بمشقص أو مشاقص ، بشين مهملة وقاف وصاد مهملة وهو شك من الراوي هل قاله شيخه بالافراد أو بالجمع ، والمشقص بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه : فصل السهم اذا كان طويلا غير عربي . وقوله : يفتل ، بفتح أوله وسكونه المهملة وكسر المثناة أي يطمنه وهو غافل ، وسيأتي حكم من أصيبت عينه أو غيرها بسبب ذلك في كتاب الدييات وهو مخصوص بمن تعمد النظر ، وأما من وقع ذلك منه عن غير قصد فلا حرج عليه ، ففي صحيح مسلم : ان النبي ﷺ سئل عن نظرة الفجأة فقال : اصرف بصرك ، وقال لعلي : لا تدبغ النظرة النظرة ، فإن لك الاولى وليس لك الثانية ، واستدل بقوله : من أجل البصر ، على مشروعية القياس والاعمال ، فانه دل على أن التحريم والتعويل الذي لاجله شرع لم يعمل بمقتضى الحديث ، واستدل به على أن المرء لا يحتاج في دخول منزله الى الاستئذان لفقد العلة التي شرع لاجلها الاستئذان ، نعم لو احتمل أن يتجدد فيه ما يحتاج معه اليه شرع له ، ويؤخذ منه أنه يشرع الاستئذان على كل أحد حتى المحارم لئلا تكون منكشفة العورة ، وقد أخرج البخاري في « الادب المفرد » عن نافع : كان ابن عمر اذا بلغ بعض ولده الحلم لم يدخل عليه إلا باذن ، ومن طريق طهمة : جاء رجل الى ابن مسعود فقال : استأذن على أمي ؟ فقال : دعني كل أحيانها تريد أن تراها ، ومن طريق مسلم بن نذير بالنون مضمر : سألت رجلا حديثه : استأذن على أمي ؟ قال : ان لم تستأذن عاينها رأيت ما نسكوه ، ومن طريق موسى بن طلحة : دخلت مع أبي علي أمي فدخل واتبعته فدفع في صدري وقال : تدخل بغير إذن ، ومن طريق طهمة : سألت ابن عباس : استأذن على أختي ؟ قال : نعم . قلت : انها في حجرى ، قال : أنجب ان تراها عريانة ؟ وأسأيد هذه الآثار كلها صحيحة . وذكر الأصوليون هذا الحديث مثالا للتخصيص على العلة التي هي أحد أركان القياس

## ١٢ - باب زنا الجوارح دون للفرج

٦٣٤٣ - **حدثنا** الحيدى حدثنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :  
 لم أر شيئا أشبه بالعم من قول أبي هريرة . . . . . وحدثني محمود أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن  
 طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : ما رأيت شيئا أشبه بالعم ما قال أبو هريرة عن النبي ﷺ : إن الله  
 كتب على ابن آدم حظا من الزنا أدرك ذلك لآحالة : فزنا العين للنظر ، وزنا اللسان للمنطق ، والزنا النفس تمنى  
 وتشتهى ، وتفرج بصدق ذلك كله ويكذبه .

[ الحديث ٦٣٤٣ - طرحة ١ : ٦٦١٢ ]

**قوله** ( باب زنا الجوارح دون الفرج ) أى أن الزنا لا يختص إطلاقه بالفرج ، بل يطلق على ما دون الفرج  
 من نظر وغره . وفيه إشارة إلى حكمة النبي عن رؤية ما في البيت بغير استئذان لتظهر مناسبته للذي قبله . **قوله**  
 ( عن ابن طاوس ) هو عبد الله ، وفي مسند الحيدى عن سفيان . حدثنا عبد الله بن طاوس ، وأخرجه أبو نعيم  
 من طريقه . **قوله** ( لم أر شيئا أشبه بالعم من قول أبي هريرة ) هكذا اقتصر البخارى على هذا القدر من طريق  
 سفيان ثم عطف عليه رواية معمر عن ابن طاوس فسأله مرفوعا بتمامه ، وكذا صنع الإسماعيل فأخرجه من  
 طريق ابن أبي عمر عن سفيان ثم عطف عليه رواية معمر ، وهذا يوم أن سافعا سراء ، وليس كذلك فقد  
 أخرجه أبو نعيم من رواية بشر بن موسى عن الحيدى ولفظه : سئل ابن عباس عن العم فقال : لم أر شيئا  
 أشبه به من قول أبي هريرة : كتب على ابن آدم حظا من الزنا ، وساق الحديث مرفوعا ، فعرف من هذا أن  
 رواية سفيان مرفوعة ورواية معمر مرفوعة ، ومحمود شيخه فيه هو ابن غيلان ، وقد أفرده عنه في كتاب القدر  
 وعطفه فيه لورقاء عن ابن طاوس فلم يذكر فيه ابن عباس بين طاوس وأبى هريرة ، فكان طاوسا سمعه من أبي  
 هريرة بعد ذكر ابن عباس له ذلك ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب القدر أن شاء الله تعالى . قال ابن بطال :  
 سمى النظر والنظر زنا لأنه يدعو إلى الزنا الحقيقي ، ولذلك قال : والفرج بصدق ذلك ويكذبه ، قال ابن بطال :  
 استدلل أشبه بقوله : والفرج بصدق ذلك أو يكذبه ، على أن القاذف إذا قال زنت بك لا يحد ، وخالفه ابن  
 القاسم فقال يحد ، وهو قول الشافعى وخالفه بعض أصحابه ، واحتج الشافعى فيما ذكر الخطابي بأن الأفعال تضاف  
 للأبدى لقوله تعالى ( فبما كسبت أيديكم ) وقوله ( بما قدمت يداك ) وليس المراد في الآيتين جنابة الأبدى  
 فقط بل جميع الجنابات اتفاقا فكانه إذا قال زنت بك وصف ذاته بالزنا لأن الزنا لا يقبض له . وفي التعليل  
 الأخير نظر ، والمشهور عند الشافعية أنه ليس صريحا

### ١٣ - باب التسليم والاستئذان ثلاثا

٦٣٤٤ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا عبد الصمد حدثنا عبد الله بن الثقفى حدثنا عطاء بن عبد الله عن أنس  
 رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم سلم ثلاثا ، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا ،  
 ٦٣٤٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن أبي

سميد الخدرى قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار ، إذ جاء أبو موسى كأنه مذهور ، فقال : استأذنتُ على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، فقال : ما ذاك ؟ قالت استأذنتُ ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله ﷺ : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليترجم . فقال : والله لتفهمنَّ عليه بيئته . أمكنكم أحدُ سمة من النبي ﷺ ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقومُ معك إلا أصغرُ القوم ، فسكتُ أصغرُ القوم ، ففقتُ منه فأخبرتُ عمر أن النبي ﷺ قال ذلك .

وقال ابن المبارك : أخبرني ابنُ عيينة حدثني يزيدُ عن بُسر سمعتُ أبا سعيد بهذا

قوله ( باب التَّسليم والاستئذان ثلاثاً ) أي سواء اجتمعوا أو انفردوا ، وحديث أنس شاهد للآول وحديث أبي موسى شاهد للثاني ، وقد ورد في بعض طرقه الجمع بينهما ، واختلاف هل التَّسليم شرط في الاستئذان أو لا ؟ فقال المازري : صورة الاستئذان أن يقول : السلام عليكم أدخل ؟ ثم هو بالخيار أن يسمى نفسه أو يقتصر على التَّسليم ، كذا قال ، وسيأتي ما يعكر عليه في د باب إذا قال من ذا ؟ فقال : أنا ، . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وعبد الله بن المثنى أي ابن عبد الله بن أنس تقدم القول فيه في د باب من أعاد الحديث ثلاثاً ، في كتاب العلم ، وقدم هنا السلام على الكلام وهناك بالعكس ، وتقدم شرحه ، وقول الاسماعيلى : أن السلام إنما يشرع تكراره إذا أقرن بالاستئذان ، والتعقب عليه ، وأن السلام وحده قد يشرع تكراره إذا كان الجمع كثيراً ولم يسمع بعضهم وقصد الاستيعاب ، وهذا جزم القنوى في معنى حديث أنس ، وكذا لو سلم وظن أنه لم يسمع فحسن الإعادة فيعيد مرة ثانية وثالثة ولا يزيد على الثالثة . وقال ابن بطال : هذه الصيغة تقتضى العموم ولكن المراد الخصوص وهو غالب أحواله ، كذا قال ، وقد تقدم من كلام السكرماني مثله وفيه نظر ، ود كان مجرد ما لا تقتضى مداومة ولا تكراراً ، لكن ذكر الفعل المضارع بعدها يشرع بالتكرار . واختلف فيمن سلم ثلاثاً فظن أنه لم يسمع ، فمن مالئ له أن يزيد حتى يتحقق ، وذهب الجمهور وبعض المالكية إلى أنه لا يزيد إقباعاً لظاهر الخبر . وقال المازري : اختلفوا فيما إذا ظن أنه لم يسمع هل يزيد على الثلاث ؟ فقيل : لا ، وقيل : نعم . وقيل : إذا كان الاستئذان بلفظ السلام لم يزد وإن كان بغير لفظ السلام زاد . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا يزيد بن خصيفة ) بخاء مصحفة وصاد مهملة وفاء مضمر د ووقع لمسلم عن عمرو الناقد د حدثنا سفيان حدثني واقد يزيد بن خصيفة د وشيخه بسر بنهم الموحدة وسكون المهملة ، وقد صرح بسماحه من أبي سعيد في الرواية الثانية المعلقة . قوله ( كنت في مجلس من مجالس الأنصار ) في رواية مسلم عن عمرو الناقد عن سفيان بسند هذا إلى أبي سعيد قال د كنت جالسا بالمدينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان د أني في حلقة فجاأبي بن كعب ، أخرجه الاسماعيلى . قوله ( إذ جاء أبو موسى كأنه مذهور ) في رواية عمرو الناقد د وثاناً أبو موسى فرجاً أو مذهوراً د وزاد د قلنا ما شأنك ؟ فقال : ان عمر أرسل إلى أن آتية فأنتيت بابه . . قوله ( فقال استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ) في رواية مسلم د فسلبت على بابه ثلاثاً فلم يردوا على فرجعت ، وتقدم في الجوع من طريق حميد بن عمير د ان أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب فلم

يؤذن له وكأنه كان مشغولا ، فرجع أبو موسى ، فنزع عمر فقال : ألم اسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ انذروه . قيل  
 انه رجع ، وفي رواية بكير بن الأشج عن بسر عند مسلم : استأذنت على عمر أمس ثلاث مرات فلم يؤذن لي  
 فرجعت ، ثم جئت اليوم فدخلت عليه فأخبرته أني جئت أمس فلبت ثلاثا ثم انصرفت ، قال قد سمعناك  
 ونحن حينئذ على شغل ، فلوما استأذنت حتى يؤذن لك ؟ قال استأذنت كما سمعت ، وله من طريق أبي نضرة عن  
 أبي سعيد : ان أبا موسى أتى باب عمر فاستأذن ، فقال عمر واحدة ثم استأذن فقال عمر ثلثان ثم استأذن فقال عمر  
 ثلاث ثم انصرفت فاقبمه فردّه ، وله من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة : جاء أبو موسى الى عمر فقال : السلام  
 عليكم هذا عبد الله بن قيس . فلم يأذن له ، فقال : السلام عليكم عذا أبو موسى ، السلام عليكم هذا الأشعري ، ثم  
 انصرف . فقال : ردوه علي ، وظاهرهذين السياقين التباير ، فان الاول يقتضي انه لم يرجع الى عمر الا في اليوم الثاني ،  
 وفي الثاني أنه أرسل اليه في الحال . وقد وقع في رواية لمالك في الموطأ : فأرسل في أثره ، ويجمع بينهما بان عمر لما  
 فرغ من الشغل الذي كان فيه تذكره فساءل عنه فأخبر برجوعه فأرسل اليه فلم يجد الرسل في ذلك الوقت وجاء هو الى  
 عمر في اليوم الثاني . **قوله** ( فقال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي ) في رواية عبيد بن حنبل عن أبي  
 موسى عند البخاري في الادب المفرد : فقال : يا عبد الله اشتد عليك أن تحتبس على بابي ؟ اعلم ان الناس كذلك يشتد  
 عليهم أن يحتبسوا على بابك ، فقلت بل استأذنت الخ ، وفي هذه الزيادة دلالة على ان عمر أراد تأديبه لما بلغه أنه  
 قد يحتبس على الناس في حال إمرته ، وقد كان عمر استخلفه على الكوفة ، مع ما كان عمر فيه من الشغل . **قوله** ( اذا  
 استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع ) وقع في رواية عبيد بن حمير : كنا نؤمر بذلك ، وفي رواية عبيد بن  
 حنبل عن أبي موسى : فقال عمر بمن سمعت هذا ؟ قلت سمعته من رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي نضرة : ان  
 هذا شيء حفظته من رسول الله ﷺ . **قوله** ( فقال والله لتقيم عليه بيعة ) زاد مسلم : والا أوجعتك ، وفي  
 رواية بكير بن الأشج : وفاءه لا وجمن ظهرك وبطئك أو لتأتيني بمن يشهدك على هذا ، وفي رواية عبيد بن  
 حمير لتأتيني على ذلك بالبيعة ، وفي رواية أبي نضرة : والا جعلتك عظة . **قوله** ( أنتم أحد سمعته من النبي ﷺ )  
 في رواية عبيد بن حمير : فأنطلق الى مجلس الانصار فساءلهم ، وفي رواية أبي نضرة فقال : ألم تعلموا أن رسول الله  
 ﷺ قال : الاستئذان ثلاث ؟ قال لعلوا يضحكون ، فقلت أناكم أخوكم وقد أفزع فتضحكون . **قوله** ( فقال أبي )  
 هو ابن كعب وهو في رواية مسلم كذلك . **قوله** ( لا يقوم مني الا أصغر القوم ) في رواية بكير بن الأشج : فواءه  
 لا يقوم معك الا أحدنا سنا ، قم يا أبا سعيد . **قوله** ( فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك ) في رواية مسلم  
 : فقامت معه فذهبت الى عمر فشهدت ، وفي رواية أبي نضرة : فقال أبو سعيد : اطلق ، وأنا شريكك في هذه  
 العقوبة ، وفي رواية بكير بن الأشج : فقامت حتى أتيت عمر فقلت : قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا ، وانفق  
 الرواة على أن الذي شهد لأبي موسى عند عمر أبو سعيد ، الا ما عند البخاري في : الادب المفرد ، من طريق عبيد  
 ابن حنبل فان فيه : فقام معي أبو سعيد الحُدُوي أو أبو مسعود الى عمر ، هكذا بالشك ، وفي رواية لمسلم من  
 طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة في هذه الفصة : فقال عمر ان وجد بيعة تجدوه عند المنبر عشية ، وان لم يجد بيعة  
 فلن تجدوه . فلما أن جاء بالعشي وجدته قال : يا أبا موسى ما تقول ، أفد وجدت ؟ قال : نعم أبي بن كعب ، قال :  
 عدل . قال : يا أبا الطفيل . وفي لفظ له يا أبا المنذر . ما يقول هذا ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك



يا ابن الخطاب ، فلا تكون هذا يا علي أصحاب رسول الله ﷺ ، قال : سبحان الله ، أنا سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت ، هكذا وقع في هذه الطريق ، وطلحة بن يحيى فيه ضعف ، ورواية الأكثر أولى أن تكون محفوظاً ، ويمكن الجمع بأن أبي بن كعب جاء بعد أن شهد أبو سعيد . وفي رواية عبيد بن حنين التي أشرت إليها في « الأدب المفرد » زيادة مفيدة وهي أن أبا سعيد أو أبا مسعود قال لعمر : « خرجنا مع النبي ﷺ يوماً وهو يريد سعد بن عبادَةَ حتى أتاه فسلم فلم يؤذن له ثم سلم الثانية فلم يؤذن له ثم سلم الثالثة فلم يؤذن له فقال : قضينا ما علينا ثم رجع ، فأذن له سعد » الحديث ، فثبت ذلك من قوله ﷺ ومن فعله . وقصة سعد بن عبادَةَ هذه أخرجهما أبو داود من حديث قيس بن سعد ابن عبادَةَ مطولة بمعناه ، وأحد من طريق ثابت عن أنس أو غيره كذا فيه ، وأخرجه البزار عن أنس بغير تردد ، وأخرجه الطبراني من حديث أم طارق مولاة سعد ، واتفق الرواة على أن أبا سعيد حدث بهذا الحديث عن النبي ﷺ وحكى قصة أبي موسى عنه إلا ما أخرجه مالك في الموطأ عن الثقة عن بكير بن الأشج عن بسر عن أبي سعيد عن أبي موسى بالحديث مختصراً دون القصة ، وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن بكير بطوله وصرح في روايته بسامع أبي سعيد له من النبي ﷺ ، وكذا وقع في رواية أخرى عنده فقال أبو موسى إن كان سمع ذلك منكم أحد فليقم معي ، فقالوا لا يا سعيد قم معه ، وأغرب الداودي فقال : روى أبو سعيد حديث الاستئذان عن أبي موسى وهو يشهد له عند عمر فآدى إلى عمر ما قال أهل المجلس ، وكأنه نسي أسماءهم بعد ذلك لحدث به عن أبي موسى وحده لكونه صاحب القصة . ونعقب ابن التين بأنه يخالف لما في رواية الصحيح لأنه قال « فأخبرت عمر بأن النبي ﷺ قال » . قلت : وليس ذلك صريحاً في رد ما قال الداودي . وإنما المعتمد في التصريح بذلك رواية عمرو بن الحارث وهي من الوجه الذي أخرجه منه مالك ، والتحقيق أن أبا سعيد حكى قصة أبي موسى عنه بعد وقوعها بدهر طويل ، لأن الدين رويها عنه لم يدركوها ، ومن جملة قصة أبي موسى الحديث المذكور ، فكان الراوي لما اختصرها واقتصر على المرفوع خرج منها أن أبا سعيد ذكر الحديث المذكور عن أبي موسى وغفل عما في آخرها من رواية أبي سعيد المرفوع عن النبي ﷺ بغير واسطة ، وهذا من آفات الاختصار ، فينبغي لمن اقتصر على بعض الحديث أن يتفقد مثل هذا والواقع في الخطأ وهو كحذف ما المتن به تعلق ، وتختلف الدلالة بحذفه ؛ وقد اشتد انكار ابن عبد البر على من زعم أن هذا الحديث إنما رواه أبو سعيد عن أبي موسى وقال إن الذي وقع في الموطأ لهما هو من النقلة لاختلاط الحديث عليهم . وقال في موضع آخر : ليس المراد أن أبا سعيد روى هذا الحديث عن أبي موسى ، وإنما المراد عن أبي سعيد عن قصة أبي موسى والله أعلم . ومن وافق أبا موسى على رواية الحديث المرفوع جندب بن عبد الله أخرجه الطبراني عنه بلفظ « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » . **قوله** ( وقال ابن المبارك ) هو عبد الله ، وابن عيينة هو سفيان المذكور في الأسناد الأول ، وأراد بهذا التعليق بيان سماع بسر له من أبي سعيد ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان حدثنا حبان ابن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك ، وكذا وقع التصريح به عند مسلم عن عمرو الزائد ، وأخرجه الحميدي عن سفيان . حدثنا يزيد بن خصيفة سمعت بسر بن سعيد يقول حدثني أبو سعيد ، وقد استهكل ابن العربي إنكار عمر على أبي موسى حديث المذكور مع كونه وقع له مثل ذلك مع النبي ﷺ ، وذلك في حديث ابن عباس الطويل في عمر النبي ﷺ نساء في المشربة ، فإن فيه أن عمر استأذن مرة بعد مرة فلما لم يؤذن له في الثالثة وجع حتى جاءه الأذن

وذلك بين في سياق البخاري ، قال : والجواب عن ذلك أنه لم يقض فيه بعله ، أو لعله نسي ما كان وقع له . ويؤيد قوله « شغلني الصنف بالاسواق » . قلت : والصورة التي وقعت لعمر ليست مطابقة لما رواه أبو موسى ، بل استأذن في كل مرة فلم يؤذن له فرجع فلما رجع في الثالثة استدعى قاذن له ، ولفظ البخاري الذي أحال عليه ظاهر فيما قلته وقد استوفيت طرفه عند شرح الحديث في أواخر النكاح ، وليس فيه ما ادعاه . وتعلق بقصة عمر من زعم أنه كان لا يقبل خبر الواحد ، ولا حجة فيه لأنه قبل خبر أبي سعيد المطايعي لحديث أبي موسى ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد ، واستدل به من ادعى أن خبر العدل بمفرده لا يقبل حتى ينضم إليه غيره كما في الشهادة . قال ابن بطال : وهو خطأ من قائله وجهل بمذهب عمر ، فقد جاء في بعض طرقه أن عمر قال لأبي موسى « أما أتى لم أتمك ولكنني أردت أن لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ » . قلت : وهذه الزيادة في الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم أن أبا موسى . . فذكر القصة وفي آخره « فقال عمر لأبي موسى : أما إني لم أتمك ، ولكنني خشيت أن يقول الناس على رسول الله ﷺ » ، وفي رواية عبيد بن حنن التي أشرت إليها آنفا « فقال عمر لأبي موسى والله إن كنت لأمننا على حديث رسول الله ﷺ » ، ولكن أحببت أن استثبت ، ونحوه في رواية أبي بردة حين قال أبو بكر بن كعب لعمر « لا تكن عذابا على أصحاب رسول الله ﷺ » ، فقال : سبحان الله ، إنما سمعت شيئا فأحببت أن أثبت ، قال ابن بطال : فيؤخذ منه التثبت في خبر الواحد لما يجوز عليه من السهو وغيره ، وقد قبل عمر خبر العدل الواحد بمفرده في توريث المرأة من دية زوجها وأخذ الجزية من الجوس إلى غير ذلك ، لكنه كان يستثبت إذا وقع له ما يقتضي ذلك . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالاسلام غثى أن أحدهم يخناق الحديث عن رسول الله ﷺ عند الرغبة والرغبة طالبا المخرج مما يدخل فيه ، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئا من ذلك ينكروا عليه حتى يأتي بالمخرج . وادعى بعضهم أن عمر لم يعرف أبا موسى ، قال ابن عبد البر : وهو قول خرج بغير رواية من قائله ولا تدبر ، فإن منزلة أبي موسى عند عمر مشهورة . وقال ابن العربي : اختلف في طلب عمر من أبي موسى الثبينة على عشرة أقوال فذكرها ، وظاهرها متداخل ، ولا تزيد على ما قدمته . واستدل بالخبر المرفوع على أنه لا يجوز الزيادة في الاستئذان على الثلاث ، قال ابن عبد البر : فذهب أكثر أهل العلم إلى ذلك وقال بعضهم : إذا لم يسمع فلا بأس أن يزيد . وروى يحذون عن ابن وهب عن مالك : لا أحب أن يزيد على الثلاث إلا من علم أنه لم يسمع . قلت : وهذا هو الأصح عند المالكية . قال ابن عبد البر : وقيل يجوز الزيادة مطلقا بناء على أن الأمر بالرجوع بعد الثلاث الإباحة والتخفيف عن المستأذن ، فمن استأذن أكثر فلا حرج عليه قال : الاستئذان أن يقول السلام عليكم أدخل ؟ كذا قال ، ولا يثنى هذا اللفظ . وحكى ابن العربي إن كان بلفظ الاستئذان لا يجيد ، وإن كان بلفظ آخر أعاد . قال : والأصح لا يجيد ، وقد تقدم ما حكاه المازري في ذلك . وأخرج البخاري في الأدب المفرد عن أبي العالية قال : أتيت أبا سعيد فسلمت فلم يؤذن لي ثم سلمت فلم يؤذن لي فتسبعت ناحية فخرج على غلام فقال : ادخل ، فدخلت فقال لي أبو سعيد : أما إنك لو زدت . يعني على الثلاث - لم يؤذن لك : واختلف في حكمة الثلاث فروى ابن أبي شيبة من قول علي بن أبي طالب : الأولى لإعلام ، والثانية مؤامرة ، والثالثة عومة إما أن يؤذن له وإما أن يرد . قلت : ويؤخذ من صفيح أبي موسى حيث ذكر اسمه أولا وكتبتة ثانيا ونسبته ثالثا أن الأول هو الأصل والثانية إذا جوز أن يكون التيسر على من استأذن عليه والثالثة إذا

غلب على ظنه انه عرفه ، قال ابن عبد البر : وذهب بعضهم الى أن أصل الثلاث في الاستئذان قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ قال : وهذا غير معروف في تفسيرها . وإنما أطبق الجمهور على أن المراد بالمرات الثلاث الاوقات . قلت : وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق مقاتل بن حبان قال « بلغنا أن رجلا من الانصار وامرأته أسماء بنت مرثد صنعنا طعاما ، لجعل الناس يدخلون بغير إذن ، فقالت أسماء : يا رسول الله ما أفجع هذا ، انه ليدخل على المرأة وزوجها غلامهما وهما في ثوب واحد بغير إذن ، فزلت » وأخرج أبو داود وابن أبي حاتم بسند قوي عن حديث ابن عباس أنه سئل عن الاستئذان في العورات الثلاث فقال : ان الله يستير يحب السر ، وكان الناس ليس لهم ستور على أبوابهم فربما فاجأ الرجل خادمه أو ولده وهو على أهله فأمروا أن يستأذنوا في العورات الثلاث . ثم بسط الله الرزق فامتدوا الستور والحجج فرأى الناس أن ذلك قد كفاهم الله بما أمروا به . ومن رجه آخر صحيح عن ابن عباس : لم يعمل بها أكثر الناس ، وإنى لأمر جاري أن تستأذن على . وفي الحديث أيضا أن لصاحب المنزل اذا سمع الاستئذان أن لا يأذن سواء سلم مرة أم مرتين أم ثلاثة اذا كان في شغل له ديني أو دنيوي يتمرد بترك الاذن معه المستأذن . وفيه أن العالم المتبحر قد يعني عليه من العلم ما يعلمه من هو دينه ولا يقدح ذلك في وصفه بالعلم والتبحر فيه . قال ابن بطال : واذا جاز ذلك على امر فاطنك بمن هو دونه . وفيه أن لمن تحقق براءة الشخص بما يخشى منه وأنه لا يناله بسبب ذلك مكروه أن يجازحه ولو كان قبل اعلامه بما يطعن به خاطره بما هو فيه ، لكن بشرط أن لا يطول الفصل لئلا يكون سببا في اداة تأذي المسلمين بالهم الذي وقع له كما وقع للانصار مع أبي موسى ، وأما إنكار أبي سعيد عليهم فانه اختار الاول وهو المبادرة الى اداة ما وقع فيه قبل التفاضل بالممازحة

#### ١٤ - باب إذا دعى الرجل لجاهل هل يستأذن ؟

وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « هو إذنه »

٩٢٤٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عمر بن ذر . وحديثي محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر بن ذر أخبرنا مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : دخلت مع رسول الله ﷺ فوجدت ابنا في قدح فقال : أبا هريرة ، الحق أهل القصة فادعهم الى . قال فأبنتهم فدعوتهم ، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم ، فدخلوا .

قوله ( باب إذا دعى الرجل لجاهل هل يستأذن ) ؟ يعني أو يكتبني بقرينة الطالب . قوله ( وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : هو إذنه ) كذا الأكثر ووقع لكشميني وقال شعبة ، والاول هو المحفوظ . وقد أخرجه المصنف في « الادب المفرد » وأبو داود عن طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد ابن أبي هريرة وأخرجه البيهقي عن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عروبة ، ولفظ البخاري « اذا دعى أحكم لجاهل مع الرسول فهو إذنه » ولفظ أبي داود مثله وزاد الى طعام ، قال أبو داود لم يسمع قتادة عن أبي رافع ، كذا في القولين عن أبي داود وانظروا في رواية أبي الحسن بن العبد يقال لم يسمع قتادة عن أبي رافع شيئا . كذا قال ، وقد ثبت سماعه منه في الحديث الذي سيأتى في البخاري في كتاب التوحيد من رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أبا

رافع حدثه ، ولأحدث مع ذلك متابع أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « رسول الرجل إلى الرجل أذنه » وأخرج له شاهدا مرفوعا على ابن مسعود قال « إذا دعى الرجل فهو أذنه » وأخرجه ابن أبي شيبة مرفوعا . واعتمد المنذري على كلام أبي داود فقال : أخرجه البخاري تعليقا لأجل الانقطاع ، كذا قال ، ولو كان عنده منقطعاً لمعه بصيغة القريض كما هو الأغلب من صنيعة ، وهو غالباً يهزم إذا صح السند إلى من علق عنه كما قال في الزكاة ، وقال طائوس قال معاذ ، فذكر أمرا وطائوس لم يدرك معاذ . وكذا إذا كان فوق من علق عنه من ليس على شرطه كما قال في الطهارة ، وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وحيث وقع فيما طواه من ليس على شرطه مرضه كما قال في النكاح ، ويذكر عن معاذ بن حيدة ، فذكر حديثا ، ومعاوية هو جد بهز بن حكيم ، وقد أوضحت ذلك في المقدمة . ثم أورد المصنف طرقا من حديث مجاهد عن أبي هريرة قال « دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبناء في قُدح فقال : أبا هر ، الحق أهل الصفة قادعهم إلى » . قال : فأتيهم فدعوتهم فأقبلوا ، فاستأذنوا فأذن لهم ، فدخلوا ، اقتصر منه على هذا القدر لأنه الذي احتاج إليه هنا ، وساقه في الرقاق بتأمله كما سيأتي ، وظاهره يعارض الحديث الأول ومن ثم لم يهزم بالحكم . وجمع الباب وغيره بتزويل ذلك على اختلاف حائلي : إن طال العمود بين الطلب والنجى . احتاج إلى استئذان الاستئذان ، وكذا إن لم يطل لكن كان المستدعي في مكان يحتاج معه إلى الأذن في العادة ، وإلا لم يحتاج إلى استئذان . وقال ابن القيم : لعل الأول فيمن علم أنه ليس عنده من يستأذن لأجله ، والثاني بخلافه . قال : والاستئذان على كل حال أحوط . وقال غيره : إن حضر صفة الرسول أغناه استئذان الرسول ، وبكفيه سلام الملائكة ، وإن تأخر عن الرسول احتاج إلى الاستئذان . وبهذا جمع الطحاوي ، واحتج بقوله في الحديث الثاني « فأقبلوا فاستأذنوا » ، يدل على أن أبا هريرة لم يكن معهم والا لقال فأقبلنا ، كذا قال

### ١٥ - باب التسليم على الصبيان

٢٢٨٧ - حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعب عن سيار عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك رضي الله

عنه أنه مر على صبيان فسلم عليهم وقال : كان النبي ﷺ يفعل ،

قوله ( باب التسليم على الصبيان ) سقط لفظ « باب » ، لأن ذكره وكأنه ترجم بذلك للرد على من قال لا يشرع لأن الرد فرض وليس الصبي من أهل الفرض ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أشعث قال : كان الحسن لا يرى التسليم على الصبيان ، ومن ابن سيرين أنه كان يسلم على الصبيان ولا يسميهم . قوله ( عن سيار ) بفتح المهملة وتهديد النحائية هو أبو الحكم مشهور باسمه وكنيته معا فيجيء غالبا هكذا عن سيار أبي الحكم ، وهو هنزي بفتح المهملة والتون بعدها زاي واسطى من طبقة الأعمش ، وتقدمت وقاته على وفاة شيخه ثابت البناني بسنة وقيل أكثر ، وليس له في الصحيحين عن ثابت إلا هذا الحديث . وقال الزوار : لم يسند سيار عن ثابت غيره . قلت : ورواية شعبة عنه من رواية الأقران ، وقد حدث شعبة عن ثابت نفسه بعدة أحاديث ، وكأنه لم يسمع هذا منه فأدخل بينهما واسطة . وقد روى شعبة أيضا عن آخر اسمه سيار وهو ابن سلامة أبو المنهال وليس هو المراد هنا ، ولم نقف له على رواية عن ثابت . وأخرج النسائي حديث الباب من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت

بأنهم من سيافه ولفظه «كن رسول الله ﷺ يزور الانصار فيسلم على صبيانهم ويصيح على دوابهم ويدعو لهم» وهو مضمع بوقوع ذلك منه غير مرة، بخلاف سياق الباب حيث قال «مر على صبيان فسلم عليهم، فإثنا قتل على أنها واقعة حال، ولم أقف على أسماء الصبيان المذكورين. وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت بن بلفظ «فلان» بدل صبيان، ووقع لابن السني وأبي نسيم في «عمل يوم وليلة» من طريق عثمان بن مطر عن ثابت بلفظ «فقال السلام عليكم يا صبيان» و«عثمان واه». ولأبي داود من طريق حميد عن أنس «انتهى إلينا النبي ﷺ وأنا غلام في الدنان فسلم علينا» فأرسلني برسالة «الحديث، وسيأتي في «باب حفظ السر» و«البخاري في «الآداب المفرد» نحوه من هذا الوجه ولفظه «ومن صبيان فسلم علينا» وأرسلني في حاجة، وجلس في الطريق ينتظرني حتى رجعت، قال ابن جلال: في السلام على الصبيان تدويرهم على آداب الشريعة. وفيه طرح الاكابر رداه الكبر وسلوك التواضع ولين الجانب. قال أبو سعيد المتولي في «التممة» من سلم على صبي لم يجب عليه الرد لان الصبي ليس من أصل الفرض، وينبغي لولييه أن يأمره بالرد ليعتبرن على ذلك، ولو سلم على جمع فيهم صبي فرد الصبي دونهم لم يسقط عنهم الفرض، وكذا قال شيخه القاضي حسين، ورده المستظهرى. وقال النووي: الأصح لا يجزئ، ولو ابتداء الصبي بالسلام وجب على البالغ الرد على الصحيح. قلت: ويستثنى من السلام على الصبي ما لو كان وصيئا وغشى من السلام عليه الاقتتان فلا بشرع ولا سيما ان كان مراعاقا منفردا

#### ١٦ - باب تسليم الرجال على النساء، والنساء على الرجال

٦٢٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن سلمة **حدثنا** ابن أبي حازم من أبيه «عن سهل قال: «صكنا نفرحُ يوم الجمعة. قلت لسهل: ولم؟ قال: كانت لنا عجوزٌ رُسلُ إلى بُضاعة - نخل بالمدينة - فتأخذُ من أصولِ الشنانِ فطرحة في قديرٍ وتكرِّرُ حَبَّاتٍ من كحمر، فإذا صلَّينا الجمعة انصرفتُنا ونسلمُ عليها، فتقدِّمُها إلينا، فنفرحُ من أجله، وما كنَّا نقبلُ ولا تنذِي إلا بعدَ الجمعة»

٦٢٤٩ - **حدثنا** ابنُ مقاتلٍ أخبرنا عبد الله أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن «عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ يا عائشة، هذا جبريلُ يقرأُ عليك السلام. قالت: قلتُ وعليه السلامُ ورحمة الله، رَئى ما لا رَئى. تريد رسول الله ﷺ»  
نابهةٌ مُصَّحَبٌ. وقال يونسُ والقيمانُ عن الزُّهْرِيِّ «وبركاته»

قوله (باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال) أشار بهذه الترجمة الى رد ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير: بلغني أنه يكره أن يسلم الرجال على النساء والنساء على الرجال. وهو مقطوع أو معضل. والمراد بجوازه أن يكون عند أمن الفتنة. وذكر في الباب حديثين يؤخذ الجواز منهما. وورد فيه حديث ليس على شرطه، وهو حديث أسماء بنت يزيد «مر علينا النبي ﷺ في نسوة فسلم علينا» حسنه الترمذى وليس على شرط البخاري فاكتفى بما هو على شرطه. وله شاهد من حديث جابر عند أحمد. وقال الحلبي: كان

٢ = ١١ ج = صح الحديث

النبي ﷺ للعصمة مأمونا من الفتنة ، فمن وثق من نفسه بالسلامة فليسلم وإلا فالصمت أسلم . وأخرج أبو نعيم في دعمل يوم ولية ، من حديث واثقه مرفوعا : يسلم الرجال على النساء ولا يسلم النساء على الرجال ، وسنده واه ومن حديث عمرو بن حرب مثله موقوفا عليه وسنده جيد . وثبت في مسلم حديث أم هانئ : وأثبت النبي ﷺ وهو ينقل فسدت عليه . الحديث الأول ، قوله ( ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز ، واسم أبي حازم سلة بن دينار قوله ( كذا نفرح يوم الجمعة ) في رواية الكشميني بيوم زيادة واحدة في أوله ، ونقدم في الجمعة من وجه آخر من أبي حازم بلفظ : كذا اتمني يوم الجمعة ، وذكر سبب الحديث ثم قال في آخره : كذا نفرح بذلك . قوله ( قلت لسهل ولم ) ؟ بكسر اللام للاستفهام ، والقاتل هو أبو حازم راوى الحديث والمجيب هو سهل . قوله ( كانت لنا عجوز ) في الجمعة امرأة ، ولم أقف على اسمها . قوله ( ترسل إلى بضاعة ) بضم الموحدة على المشهور وحكى كسرهما وبتخفيف المعجمة وبالعين المبهمة وذكره بعضهم بإصااد المبهمة . قوله ( قال ابن مسلية نخل بالمدينة ) القائل هو عبد الله بن مسلية شيخ البخاري فيه وهو القعني ، وفسر بضاعة بأنها نخل بالمدينة ، والمواد بالنخل البستان ، ولذلك كان يؤتى منها بالساق ، وقد تقدم في كتاب الجمعة أنها كانت مزرعة للراءة المذكورة ، وفسرها غيره بأنها دور بنى ساعدة ، وبها بئر مشهورة وبها مال من أموال المدينة ، كذا قال عياض ومراده بالمال البستان وقال الاسماعيلي : في هذا الحديث بيان أن بئر بضاعة بئر بستان ، فيدل على أن قول أبي سعيد في حديثه يعني الذي أخرجه أصحاب السنن أنها كانت تطرح فيها خرق الحبيص وغيره أنها كانت تطرح في البستان فيجرىها المطر ونحوه إلى البئر . قلت : وذكر أبو داود في السنن ، أنه رأى بئر بضاعة وزرعها ورأى ماءها وبسط ذلك في كتاب الطهارة من سننه ، وادعى الطحاوي أنها كانت سبيحا وروى ذلك عن الواقدي ، وليس هذا موضع استنباط ذلك . قوله ( في قدر ) في رواية الكشميني في القدر ( وتكركر ) أي تطحن كما تقدم في الجمعة ، قال الخطابي : السكركة الطحن والجش . وأصله الكر وضوئف لتكرار حود الرحي في الطحن مرة أخرى ، وقد تكون السكركة بمعنى الصوت كالجرجرة ، والسكركة أيضا شدة الصوت للضحك حتى يفحش وهو فوق القرقرة . قوله ( حبات من شمير ) بين في الرواية التي في الجمعة أنها قبضة ، وقد تقدمت بقية شرحه هناك . الحديث الثاني ، قوله ( ابن مقاتل ) هو محمد وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام ) تقدم شرحه في المناقب ، وحكى ابن التين أن الداودي اعترض فقال : لا يقال للبلا مكة رجال ، ولكن الله ذكرهم بالتذكير . والجواب أن جبريل كان يأتي النبي ﷺ على صورة الرجل ، كما تقدم في بدء الوحي وقال ابن بطال عن المهلب : سلام الرجال على النساء والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة ، وفرق المالكية بين العابة والمعوز سدا للديعة ، ومنع منه ربيعة مطلقا . وقال الكوفيون : لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال لأنهن ممنعن من الأذان والإقامة والجمهر باقراة ، قالوا : ويستثنى المحرم فيعوز لها السلام دلى محرمها . قال المهلب : وحجة مالك حديث سهل في الباب ، فإن الرجال الذين كانوا يزورونها وتطعمهم لم يكونوا من محارمها انتهى . وقال المتولي : إن كان للرجل زوجة أو محرم أو أمة فكأرجل مع الرجل ، وإن كانت أجنبية نظر : إن كانت جميلة يخاف الاقتتان بها لم يشرع السلام لا ابتداء ولا جوابا ، فلو ابتداء أحدهما كره الآخر الرد ، وإن كانت عجوزا لا يفتتن بها جاز . وحاصل الفرق بين هذا وبين المالكية التفصيل في العابة بين الجمال وعدمه ، فإن الجمال مظنة الاقتتان ،

بخلاف مطلق القابة . فلو اجتمع في المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أمن الفتنة . **قوله** ( تابعه شبيب ، وقال يونس والنعمان عن الزهري وبركانه ) أما متابعة شبيب فوصلها المؤلف في الرقاق ، وأما زيادة يونس وهو ابن يزيد فتقدم في الحديث بتأمله موصولا في كتاب المناقب ، وأما متابعة النعمان وهو ابن راشد فوصلها الطبراني في الكبير ، ووقعت لنا بطو في جزء هلال الحفار ، قال الاسماعيل : قد أخرجنا فيه من حديث ابن المبارك وبركانه ، وكان ساقه من طريق أبي ابراهيم البناني ومن طريق حبان بن موسى كلاهما عن ابن المبارك وكذا قال عقيل وعبيد الله بن أبي زياد عن الزهري

### ١٧ - باب إذا قال : من ذا ؟ فقال : أنا

٦٢٥٠ - **حديث** أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا شعبة عن محمد بن المنكدر ، قال سمعت جابرا رضي الله عنه يقول : أنبت النبي ﷺ في دين كان على أبي . فدققت الباب ، فقال : من ذا ؟ فقلت : أنا . فقال : أنا أنا . كأنه كرهها ،

**قوله** ( باب إذا قال : من ذا ؟ فقال : أنا ) سقط لفظ د باب ، من رواية أبي ذر ، وكأنه لم يجهز بالحكم لأن الخبر ليس صريحا في الكراهة . **قوله** ( عن محمد بن المنكدر ) في رواية الاسماعيل ، عن أحمد بن محمد بن منصور وغيره عن علي بن الجعد شيخ البزار في عن شعبة أخبرني محمد بن المنكدر عن جابر . **قوله** ( أنبت النبي ﷺ في دين كان على أبي ) تقدم بياها في كتاب البيوع من وجه آخر مطولا . **قوله** ( فدققت ) بقافين الاكثر ، وللمستعمل والسرخسي فدفعت ، بفاء وعين مهملة ، وفي رواية الاسماعيل : فضربت الباب ، وهي تؤيد رواية فدققت بالقافين ، وله من وجه آخر وهي عند مسلم : استأذنت على النبي ﷺ ، وسلم في أخرى : دعوت النبي ﷺ . **قوله** ( فقلت : أنا . فقال : أنا أنا . كأنه كرهها ) وفي رواية لمسلم : ونخرج وهو يقول أنا أنا ، وفي أخرى : كأنه كره ذلك ، ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة : كره ذلك ، بالجرم . قال المهبلي : إنما كره قول أنا لأنه ليس فيه بيان إلا أن كان المستأذن عن يعرف المستأذن عليه صوته ولا يلبس بغيره ، والغالب الاتباس . وقيل إنما كره ذلك لأن جابرا لم يستأذن بلفظ السلام ، وفيه نظر لأنه ليس في سياق حديث جابر أنه طلب الدخول ، وإنما جاء في حاجته فدق الباب ليعلم النبي ﷺ بهجئته ، فلذلك خرج له . وقال الداودي : إنما كرهه لأنه أجابه بغير مسأله عنه ، لأنه لما ضرب الباب هرف أن ثم ضاربا . فلما قال أنا كأنه أعلمه أن ثم ضاربا فلم يرد على ما عرف من ضرب الباب ، قال : وكان هذا قبل نزول آية الاستئذان . قلت : وفيه نظر ، لأنه لا تنافي بين القصة وبين ما دللت عليه الآية ، ولعله رأى أن الاستئذان ينوب عن ضرب الباب ، وفيه نظر لأن الداخل قد يكون لا يسمع الصوت بمجرد فيحتاج إلى ضرب الباب ليبلغه صوت الدق فيقرب أو يخرج فيستأذن عليه حينئذ ، وكلامه الأول سبقه إليه الخطابي فقال : قوله : أنا ، لا يتضمن الجواب ولا يفيد العلم بما استعمله وكان حق الجواب أنه يقول أنا جابر ليقع تعريف الاسم الذي وقعت المسألة عنه . وقد أخرج المصنف في الأب المفرد ، وصححه الحاكم من حديث بريدة : أن النبي ﷺ أتى المسجد وأبو موسى يقرأ . قال لجنث فقال : من هذا ؟ قلت : أنا بريدة . وتقدم حديث أم هانئ : وجئت إلى النبي ﷺ فقلت أنا أم هانئ . الحديث في صلاة الضحى ، قال

الثورى : إذا لم يقع التحريف إلا بأن يكفى المرء نفسه لم يكره ذلك ، وكذا لا بأس أن يقول : أنا الشيخ فلان أو فلانى فلان أو القاضى فلان إذا لم يحصل التمييز إلا بذلك . وذكر ابن الجوزى أن السبب في كراهة قول دانا ، أن فيها نوحا من السكر ، كان قائلها يقول أنا الذى لا أحتاج أذكر اسمى ولا نسبى . وتعبه مغلطائى بأن هذا لا يتأتى في حق جابر في مثل هذا المقام . وأجيب بأنه ولو كان كذلك فلا يمنع من تعليله ذلك لثلا يستمر عليه ويعتاده والله أعلم . قال ابن العربى : في حديث جابر مشروعية دق الباب ، ولم يقع في الحديث بيان هل كان بآلة أو بغير آلة . قلت : وقد أخرج البخارى في د الادب المفرد ، من حديث السدى أن أرباب رسول الله ﷺ كانت تقرع بالاطافير ، وأخرجه الحاكم في د علوم الحديث ، من حديث المفضلة بن شعبة ، وهذا محمول منهم على المبالغة في الادب ، وهو حسن لمن قرب محله من بابه ، أما من بعد عن الباب بحيث لا يبلغه صوت القرع بالظفر فيستحب أن يقرع بما فوق ذلك بحسبه . وذكر السهلى أن السبب في قرعهم بابه بالاطافير أن بابه لم يكن فيه حلق فلاجل ذلك فعلوه ، والذى يظهر أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك توفيرا واجلالا وأدبا

١٨ - باب من ردّ فقال: عليك السلام . وقالت عائشة: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته

وقال الذي يتلى: رَدُّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى آدَمَ : السَّلامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ

[illegible]

٦٢٥٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ

قَالَ الَّذِي **يُقَرَّبُ** : ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا ،

قوله (باب من رد فقال : عليك السلام) يحتمل أن يكون أشار إلى من قال : لا يقدم على لفظ السلام شيء ، بل يقول في الابتداء والرد : السلام عليك ، أو من قال لا يتصر على الأفراد بل يأتي بصيغة الجمع ، أو من قال لا يحذف الواء بل يجيب بواو العطف فيقول : وعليك السلام ، أو من قال يكفي في الجواب أن يقتصر على : عليك ، بغير لفظ السلام ، أو من قال لا يتصر على : عليك السلام ، بل يزيد : ورحمة الله . وهذه خمسة



مواضع جاءت فيها آثار تدل عليها ، فاما الاول فيؤخذ من الحديث الماضي ان السلام اسم الله ، فيلبيحني ان لا يقدم على اسم الله شيء ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، ونقل عن بعض الشافعية ان المبتدئ لو قال : عليك السلام ، لم يجرى . وذكر النووي عن المتولي أن من قال في الابتداء : « عليك السلام » ، لا يكون سلاما ولا يستحق جوابا ، ونعقبه بالرد فانه يشرح بتقديم لفظ عليكم ، قال النووي فلو اسقط الوار فقال عليكم السلام قال الواحدى فهو سلام ، ويستحق الجواب ، وان كان قلب اللفظ المعتاد . هكذا جعل النووي الخلاف في اسقاط الوار واثباتها ؛ والمتبادر أن الخلاف في تقديم عليكم على السلام كما يشعر به كلام الواحدى . قال النووي : ويحتمل وجهين كالوجهين في التحلل بلفظ عليكم السلام ، والاصح الحصول . ثم ذكر حديث أبي جري وقد تقدم الكلام عليه في الباب الاول ، واما الثانى فأخرج البخارى في « الادب المفرد » من طريق معاوية بن قرة قال : قال لى أبي قرة بن اياس المزنى الصحابى : إذا مر بك الرجل فقال السلام عليكم ، فلا تقل وعليك السلام فتخصه وحده ، فانه ليس وحده . وسنده صحيح . ومن فروج هذه المسألة لو وقع الابتداء بصيغة الجمع فانه لا يكتفى الرد بصيغة الافراد ، لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم فلا يكون امثل الرد بالمثل فضلا عن الاحسن ، نبه عليه ابن دقيق العيد . واما الثالث فقال النووي : اتفق اصحابنا أن المجيب لو قال : عليك ، بغير وار لم يجرى ، وان قال بالوار فوجهان . واما الرابع فأخرج البخارى في « الادب المفرد » بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان إذا سلم عليه يقول : « وعليك ورحمة الله » ، وقد ورد مثل ذلك في احاديث مرفوعة سأذكرها في « باب كيف الرد على أهل الذمة » . واما الخامس فتقدم الكلام عليه في الباب الاول . **قوله** ( وقالت عائشة : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ) هذا طرف من حديث تقدم ذكره قريبا في « باب تسليم الرجال والنساء » وفيه بيان من زاد فيه وبركاته . **قوله** ( وقال النبي ﷺ : رد الملائكة على آدم السلام عليك ورحمة الله ) هذا طرف من الحديث الآخر الذى تقدم في اول كتاب الاستئذان ، وحزم المصنف بهذا اللفظ مما يقوى رواية الاكثر بخلاف رواية الكشمشيين . **قوله** ( عبيد الله ) هو ابن عمر بن حفص العمري . **قوله** ( عن أبي هريرة ) قد قال فيه بعض الرواة عن أبيه عن ابن هريرة ، وهى رواية يحيى القطان المذكورة في آخر الباب ، ويثبت في كتاب الصلاة أى الروايتين أرجح . **قوله** ( ان رجلا دخل المسجد ) الحديث فى قصة المسىء ، وصالاته ، والغرض منه قوله فيه : ثم جاء . فسلم على النبي ﷺ فقال له : وعليك السلام ، أرجع ، وتقدم فى الصلاة بلفظ : فرد عليه النبي ﷺ ، وفى رواية أخرى : فقال وعليك ، وسقط ذلك أصلا من الرواية الآتية فى الايمان والندور ، وقد تقدم ما فيه مع بقية شرحه مستوفى فى « باب أمر الذى لا يتم ركوعه بالاعادة » من كتاب الصلاة . **قوله** ( وقال أبو أسامة فى الأخير : حتى تستوى قائما ) وصل المصنف رواية أبو أسامة هذه فى كتاب الايمان والندور كما سيأتى ، وقد بينت فى صفة الصلاة السكينة فى اقتصار البخارى على هذه القطة من هذا الحديث . وحاصله أنه وقع هنا فى الأخير : ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، فأراد البخارى أن يبين أن راويه خواف فذكر رواية أبو أسامة مشيرة إلى ترجيحها . وأجاب الداودى عن أصل الإشكال بان الجالس قد يسمى قائما لقوله تعالى ﴿ مادمت عليه قائما ﴾ . ونعقبه ابن التين بان التعاليم إنما وقع لبيان ركعة واحدة والذى يليها هو القيام ، يعنى فيكون قوله حتى تستوى قائما هو المصتمد ، وفيه نظر لأن الداودى عرف ذلك وجعل القيام محولا على الجلوس واعتدل بالآية ، والإشكال إنما رفع فى قوله فى رواية الأخرى عن طائفة جالسا ،

وجلسة الاستراحة على تقدير أن تكون مرادة لا تشترع الطمأنينة فيها ، فلذلك احتاج الداودي إلى تأويله ، لكن الشاهد الذي أتى به عكس المراد ، واحتاج إليه هنا أن يأتي بشاهد يدل على أن القيام قد يسمى جلوساً ، وفي الجملة المعتمد الترجيح كما أشار إليه البخاري وصرح به البيهقي ، وجوز بعضهم أن يكون المراد به التفهيد والله أعلم . **قوله** في الطريق الأخيرة ( قال النبي ﷺ ثم أرفع حتى تطمئن جالساً ) هكذا اقتصر على هذا القدر من الحديث ، وسأله في كتاب الصلاة بتأمله .

### ١٩ - باب إذا قال : فلان يقرئك السلام

٦٢٥٣ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** زكريا قال سمعت عامراً يقول حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن عائشة رضي الله عنها حدثته أن النبي ﷺ قال لها : إن جبريل يقرأ عليك السلام . قالت : وعليه السلام ورحمة الله .

**قوله** ( باب إذا قال فلان يقرئك السلام ) في رواية الكشميهني : يقرأ عليك السلام ، وهو لفظ حديث الباب وقد تقدم شرحه في مناقب عائشة ؛ وتقدم شرح هذه اللفظة وهي : اقرأ السلام ، في كتاب الإيمان ، قال النووي : في هذا الحديث مشروعية إرسال السلام ، ويجب على الرسول تبليغه لانه أمانة ، ونعقب بأنه بالوديعة أشبه ، والتحقيق أن الرسول إن ألزمه أشبه الأمانة والأوديعة والودائع إذا لم تقبل لم يلومه شيء . قال : وفيه إذا أتاه شخص بسلام من شخص أو في ووة وجب الرد على الفور ، ويستحب أن يرد على المبلغ كما أخرج النسائي عن رجل من بني تميم أنه بلغ النبي ﷺ سلام أبيه ، فقال له : وعليك وعلى أهلك السلام . وقد تقدم في المناقب أن خديجة لما بلغها النبي ﷺ عن جبريل سلام الله عليها قالت : إن الله هو السلام ومنه السلام ، وعليك وعلى جبريل السلام . ولم أر في شيء من طرق حديث عائشة أنها ردت على النبي ﷺ ، فدل على أنه غير واجب ، وقد ورد بلفظ الترجمة حديث من قول النبي ﷺ : أخرجه مسلم من حديث أنس : أن فتي من أسلم قال : يا رسول الله إنني أريد الجهاد ، فقال أنت فلانا فقل إن رسول الله ﷺ يقرئك السلام ويقول : ادفع إلى ما تهتد به .

### ٢٠ - باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون

٦٢٥٤ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ميمونة عن زهري عن عروة بن الزبير قال أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ ركب حماراً عليه إكاف تحته قطعة فديكة ، وأردف وراءه أسامة بن زيد وهو يعوذ سعد بن عبادَةَ في بني الحارث بن الخزرج . وذلك قبل وقعة بدر - حتى صر في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون عبدة الأوثان واليهود ، وفيهم عبد الله بن أبي بن سلول ، وفي المجلس عبد الله بن رواحة . فلما غشيت المجلس تهاجوا الآية خَرَّ عبد الله بن أبي بن أُنْفَةَ رِدائنه ، ثم قال : لانتبروا عليهما . فسلم عليهم النبي ﷺ ثم وقف فنزل فدعاهم إلى الله ، وقرأ عليهم القرآن . فقال عبد الله بن أبي بن

سَلُولَ : أَيُّهَا الرَّءِ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إِنْ كَانَ مَا قَوْلُ حَقًّا ، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا ، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ فَنِنْ جَاءَكَ مَدًّا قَاصُصٌ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ : اغْتَنَانَا فِي مَجَالِسِنَا قَاتَانَا نَحْبُ ذَلِكَ . قَاتَنَبُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى هَمُوا أَنْ يَقَوَّاثِمُوا ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَيِّضُهُمْ ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَيِّدِ بْنِ هُبَادَةَ قَالَ : أَيُّ سَعْدُ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ - يَرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا . قَالَ : أَعَفُ عَنْهُ يَارَسُولَ اللَّهِ وَاصْفَحْ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَطَاعَكَ اللَّهُ الَّذِي أَطَاعَكَ ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ لِلْهَرَجَةِ عَلَى أَنْ يُتَوَجَّوهَ فَيَمُصُّوهُ بِالْعَصَابَةِ ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَطَاعَكَ تَمَرَّقَ بِذَلِكَ ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ . فَمَعَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ ،

قوله ( باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين ) أورد فيه حديث أسامة بن زيد في قصة عبد الله بن أبي . قال ابن التين : قوله « ابن سلول » هي قبيلة من هوازن وهو اسم أمه يعني عبد الله فعمل هذا لا ينصرف . قلنا : ومراعاة أن اسم أم عبد الله بن أبي وافق اسم القبيلة المذكورة لا أنها لمسمى واحد . وفيه « حتى مر في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين » وفيه « فسلم عليهم النبي ﷺ » ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريبا في « باب كنية المشرک » من كتاب الادب . قال النووي : لقصة إذا مر بمجلس فيه مسلم وكافر أن يسلم بلفظ التعميم ويقصد به المسلم . قال ابن العربي : ومثله إذا مر بمجلس يجمع أهل السنة والبدعة ، وبمجلس فيه هدول وظلقة ، وبمجلس فيه محب ومبغض . واستدل النووي على ذلك بحديث الباب ، وهو مفرع على منع ابتداء الكافر بالسلام ، وقد ورد النهي عنه صريحا فيما أخرجه مسلم والبخاري في « الادب المفرد » من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « لا تبدوا اليهود والنصارى بالسلام » . واضطروهم الى أضييق الطريق ، والبخاري في « الادب المفرد » ، والفساني من حديث أبي بصرة وهو بفتح المرحدة وسكون المهملة الغفاري أن النبي ﷺ قال « اني راكب غدا الى اليهود : فلا تبدوهم بالسلام » . وقالت طائفة يجوز ابتداءهم بالسلام ، فأخرج الطبري من طريق ابن عيينة قال : يجوز ابتداء الكافر بالسلام لقوله تعالى ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ) وقول ابراهيم لابنه ( سلام عليك ) . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق هرون بن عبد الله عن محمد بن كعب أنه سأل عمر بن عبد العزيز عن ابتداء أهل الذمة بالسلام فقال : نرد عليهم ولا نبذوهم . قال هرون فقل له : فكيف تقول أنت ؟ قال : ما أرى بأسا أن نبذوهم . قلت لم ؟ قال لقوله تعالى ( فاصفح عنهم وقل سلام ) وقال البيهقي بعد أن ساق حديث أبي أسامة أنه كان يسلم على كل من لقيه ، فذكر عن ذلك فقال : إن الله جعل السلام تحية لآمتنا وأمانا لأهل ذمتنا . هذا رأى أبي أسامة ، وحديث أبي هريرة في النهي عن ابتداءهم أولى . وأجلب عياض عن الآية وكذا عن قوله ابراهيم عليه السلام لآبيه بأن القصد بذلك المئاركة والمباعدة وليس القصد فيهما التحية . وقد صرح بعض السلف بأن قوله تعالى ( وقل سلام فسوف يعلمون ) نسخت بآية القتال . وقال الطبري : لا مخالفة بين حديث أسامة في سلام النبي ﷺ على الكفار حيث كانوا مع المسلمين وبين حديث أبي هريرة في النهي عن السلام على الكفار ، لأن حديث أبي هريرة عام وحديث أسامة خاص ، فيختص من حديث

أبي هريرة ما إذا كان ابتداء لغير سبب ولا حاجة من حق صحبة أو مجاورة أو مكافأة أو نحو ذلك ، والمراد منع ابتدائهم بالسلام المشروع ، فاما لو سلم عليهم بلا نظ يقتضى خروجهم عنه كأن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو جائز كما كتب النبي ﷺ إلى هرقل وغيره . سلام على من اتبع الهدى ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : السلام على أهل الكتاب إذا دخلت عليهم بيوتهم والسلام على من اتبع الهدى ، وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين مثله . ومن طريق أبي مالك ، إذا سلمت على المشركن قتل . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيحسبون أنك سلمت عليهم وقد صرفت السلام عنهم ، قال القرطبي في قوله : وإذا لقيتموهم في طريق فاضطربوا إلى أضيقة ، معناه لا تنزعوا لهم عن الطريق الضيق لإكرامهم واحترامهم ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة مناسبة لجملة الأولى في المعنى ، وليس المعنى إذا لقيتموهم في طريق واسع فالجهرهم إلى حرفه حتى يضيق عليهم لأن ذلك أذى لهم وقد نهينا عن أذاهم بغير سبب

٣١ - باب من لم يسلم على من افتزف ذنبا ومن لم يرد سلامه حتى تبين توبته

وإلى متى تبين توبة المعاصي ؟ وقال عهد الله بن عمرو : لا تسلموا على توبة الخمر

٦٢٥٥ - حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن

كعب أن عهد الله بن كعب قال : سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن توبك ونهى رسول الله ﷺ عن كلامنا وآتى رسول الله ﷺ فأسلم عليه ، فأقول في نفسي : هل حرك شفيعي رد السلام أم لا ؟ حتى كملت خمسون ليلة ، وأذن النبي ﷺ بتوبة الله علينا حين صلى الفجر

قوله ( باب من لم يسلم على من افتزف ذنبا ، ومن لم يرد سلامه حتى تبين توبته ، وإلى متى تبين توبة المعاصي ) ؟ أما الحكم الأول فأنار إلى الخلاف فيه ، وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يسلم على الفاسق ولا المبتدع . قال النووي : فإن اضطرب إلى السلام بأن عاف ترهب مفسدة في دين أو دنيا إن لم يسلم سلم ، وكذا قال ابن العربي ، وزاد : وينوى أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، فكأنه قال الله وقيب عليكم . وقال المهلب : ترك السلام على أهل المعاصي سنة ماضية ، وبه قال كثير من أهل العلم في أهل البدع ، وخالف في ذلك جماعة كما تقدم في الباب قبله . وقال ابن وهب يجوز ابتداء السلام على كل أحد ولو كان كافرا ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وقولوا للأناس حسنا ﴾ ونصب بأن الدليل أعم من الدعوى . وألحق بعض الحنفية بأهل المعاصي من يتعاطى محارم المروءة ، ككثرة المزاح والهمز وخش القول ، والجلوس في الأسواق لرفقة من يمر من النساء ونحو ذلك ، وحكى ابن رشد قال قال مالك : لا يسلم على أهل الأهواء . قال ابن دقيق العيد : ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم والتبصير منهم . وأما الحكم الثاني فاختلف فيه أيضا فقيل : يستبرأ حاله سنة وقيل سنة أشهر وقيل خمسين يوما كما في قصة كعب ، وقيل ليس لذلك حد محدد بل المدار على وجود القرائن الدالة على صدق مدعاه في توبته ، ولكن لا يكفي ذلك في ساعة ولا يوم ، ويختلف ذلك باختلاف الجناية والجاني . وقد اعترض الداودي على من حده بخمسين ليلة أخذا من قصة كعب فقال : لم يمهده النبي ﷺ بخمسين ، وإنما أخر كلامهم إلى أن أذن الله فيه ؛ يعني فتكون واقعة

حال لا عموم فيها . وقال النووي : وأما المبتدع ومن اقترف ذنبا عظيما ولم يقب منه فلا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كما قال جماعة من أهل العلم ، واحتج البخاري لذلك بقصة كعب بن مالك انتهى . والتقيد بمن لم يقب جيد لكن في الاستدلال لذلك بقصة كعب نظر ، فانه قدم على ما صدر منه وتاب ، ولكن آخر الكلام معه حتى قبل الله توبته ، وقضيته ان لا يسلم حتى تقبل توبته ، ويمكن الجواب بأن الاطلاع على القبول في قصة كعب كان ممكنا ، وأما بعده فيمكن ظهور علامة الندم والافلاع وأما صدق ذلك . قوله ( اقترف ) أى اكتسب وهو تفسير الأكثر ، وقال أبو عبيدة الاقرار بالثمة . قوله ( وقال عبد الله بن عمر : ولا تسلموا على شربة الخمر ) بفتح الشين المعجمة والراء بعدها موحدة جمع شارب . قال ابن اللين : لم يجمعه اللغويون كذلك وإنما قالوا شارب وشرب مثل صاحب ومحب انتهى . وقد قالوا فسقة وكذبة في جمع فاسق وكاذب ، وهذا الاثر وصله البخاري في الأدب المفرد ، من طريق حبان بن أبي جبلة بفتح الجيم والموحدة عن عبد الله بن عمرو ابن العاص بلفظ لا تسلموا على شراب الخمر ، وبه اليه قال لا تعودوا شراب الخمر اذا مرضوا ، وأخرج الطبري عن علي موقوفا نحوه ، وفي بعض النسخ من الصحيح : وقال عبد الله بن عمر ، بضم العين وكذا ذكره الاسماعيل ، وأخرج سعيد بن منصور بسند ضعيف عن ابن عمر لا تسلموا على من شرب الخمر ولا تعودوا اذا مرضوا ولا تسلموا عليهم اذا ماتوا ، وأخرجه ابن عدى بسند أضعف منه عن ابن عمر مرفوعا . قوله ( حدثنا ابن بكير ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وذكر قطعا يسيرة من حديث كعب بن مالك في قصة توبته في فزوة نبوك ، وقد سافه في المغازي بطوله عن يحيى بن بكير بهذا الاسناد . وقوله د وآتى ، هو بعد المهمة فعل مضارع من الاتيان ، وبين قوله د عن كلامنا ، وبين هذه الجملة كلام كثير آخره . فكنت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين وأطوف في الأسواق ولا يسلم في أحد ، وفي الحديث أيضا قصته مع أبي قتادة وتسوره عليه الحائض وامتناع أبي قتادة من رد السلام عليه ومن جوابه له مما سأله عنه . واتصم البخاري على القدر الذي ذكره لحاجته إليه هنا ، وفيه ما ترجم به من ترك السلام تأديبا وترك الرد أيضا ، وهو مما يخص به عموم الامر بأفشاء السلام عند الجمهور ، وعكس ذلك أبو امامة فأخرج الطبري بسند جيد عنه أنه كان لا يسلم ولا نصرائي ولا صغير ولا كبير إلا سلم عليه ، فقيل له ، فقال : إنا أمرنا بأفشاء السلام . وكأنه لم يطلع على دليل الخصوص . واستثنى ابن مسعود ما اذا احتاج لذلك المسلم لضرورة دينية أو دينوية كعضاء حق المرافقة ، فأخرج الطبري بسند صحيح عن عاتمة قال : كنت ردف لابن مسعود . فصحبنا دهقان . فلما انشعبت له الطريق أخذ فيها ، فأنيبه عبد الله بصره فقال : السلام عليكم . فقلت : ألسنتك تتركه أن يبدؤا بالسلام ؟ قال : نعم ولكن حق الصلابة . وبه قال الطبري وحمل عليه سلام النبي ﷺ على أهل مجلس فيه أخلاط من المسلمين والكفار ، وقد تقدم الجواب عنه في الباب الذي قبله

## ٢٢ - باب كيف الرد على أهل الفتن بالسلام ؟

٦٣٥٦ - حدثنا أبو الجان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة ، أن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رَهْط من اليهود على رسول الله ﷺ فقالوا : السام عليك ، ففهمتها فقلت : عليكم السام والاهنة . فقال رسول الله ﷺ : مهلاً يا عائشة . فإن الله يحب الرفق في الأمر كله ، فقلت : يا رسول الله أولم تسمع

م - ١١٤٦ - فتح الباري

ما قالوا؟ قال رسول الله ﷺ : لقد قلتُ عليكم ،

٦٢٥٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : إذا سلم عليكم لليهود فأنما يقول أحدكم : السام عليكم ، فقل : وعليك ،

[ الحديث ٦٢٥٧ - طرفه في : ٦٩٢٨ ]

٦٢٥٨ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس : حدثنا أنس

ابن مالك رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

[ الحديث ٦٢٥٨ - طرفه في : ٦٩٢٦ ]

**قوله** ( باب كيف أزد على أهل الذمة بالسلام ) ؟ في هذه الترجمة إشارة الى أنه لا ينع من رد السلام على أهل الذمة فلذلك ترجم بالكيفية ، وبؤيده قوله تعالى ( لحيوا بأحسن منها أو ردوها ) فانه يدل على أن الرد يكون وفق الابتداء ان لم يكن أحسن منه كما تقدم تقريره ، ودل الحديث على التفارقة في الرد على المسلم والكافر ، قال ابن بطال : قال قوم رد السلام على أهل الذمة فرض لمعوم الآية ، وثبت عن ابن عباس أنه قال : من سلم عليك فرد عليه ولو كان مجوسيا ، وبه قال الشعبي وقتادة ، ومنع من ذلك مالك والجمهور ، وقال عطاء : الآية مخصوصة بالمسلمين فلا يرد السلام على الكافر مطلقا ، فان أراد منع الرد بالسلام والا فأحدث الباب ترد عليه ، الحديث الاول ، **قوله** ( ان عائشة قالت ) كذا قال صالح بن كيسان مثله كما تقدم في الادب ، وقال سفيان عن الزهري عن عروة و عن عائشة قالت ، وسياق في استنابة المرتدين . **قوله** ( دخل رهط من اليهود ) لم أعرف أسماهم ، لكن أخرج الطبراني بسند ضعيف عن زيد بن أرقم قال : بينما أنا عند النبي ﷺ اذ أقبل رجل من اليهود يقال له ثعلبة بن الحارث فقال : السام عليك يا محمد . فقال : وعبيكم . فان كان محفوظا احتمل أن يكون أحد رهط المذكورين ، وكان هو الذي باشر الكلام عنهم كما جرت العادة من نسبة القول الى جماعة والمباشر له واحد منهم ، لان اجتماعهم ورضاهم به في قوة من شاركة في النطق . **قوله** ( فقالوا السام عليك ) كذا في الاصول بألف ساكنة ، وسياق في الكلام على الحديث الثاني أنه جاء بالهمز ، وقد تقدم تفسير السوم بالموت في كتاب الطب ، وقيل هو الموت العاجل . **قوله** ( ففهمتها فقلت : عليكم السام واللعنة ) في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة كما تقدم في أوائل الادب ، فقالت هليكم ولعنكم الله وغضب عليكم ، ولمسلم من طريق أخرى عنها : بل عليكم السام والدام ، بالذال المعجمة وهو اخف في الهم ضد المدح يقال ذم بالشدديد وذام بالتخفيف وذيم بفتحانية ساكنة ، وقال عياض : لم يختلف الرواة أن الدام في هذا الحديث بالمعجمة ، ولو روى بالمهملة من الدوام لكان له وجه ولكن كان يحتاج لحذف الواو ليصير صفة للسام ، وقد حكى ابن الاعرابي الدام لغة في الدائم ، قال ابن بطال : فسر أبو عبيد السام بالموت وذكر الخطابي أن قتادة تأوله على خلاف ذلك . في رواية عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن أبي عروبة قال : كان قتادة يقول تفسير السام عليكم تسامون دينكم وهو - يعني السام - مصدر سئمه سامة وسأما مثل رضعه رضاعة ورضاعا ، قال ابن بطال : ووجدت هذا الذي فسر قتادة مرويا عن النبي ﷺ أخرجه بن عثمة في تفسيره من

طريق سعيد عن قتادة عن أنس « أن النبي ﷺ بينما هو جالس مع أصحابه إذا أتى يهودى فسلم عليه فردوا عليه فقال : هل تدرون ما قال ؟ قالوا : سلم يا رسول الله . قال : قال سام عليكم أى تسامون دينكم . قلت : يحتمل أن يكون قوله أى تسامون دينكم تفسير قتادة كما بينته رواية عبد الوارث التى ذكرها الخطابى ، وقد أخرج البزار وابن حبان فى صحيحه من طريق سعيد بن أبى هريرة عن قتادة عن أنس « مر يهودى بالنبي ﷺ وأصحابه فلم عليهم فرد عليه أصحاب النبي ﷺ فقال : هل تدرون ما قال ؟ قالوا نعم سلم علينا . قال فانه قال السام عليكم أى تسامون دينكم ، ردوه على » ، فردوه فقال كيف قلت قال قلت السام عليكم . فقال اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا عليكم ما قلتم ، لفظ البزار وفى رواية ابن حبان « ان يهوديا سلم ، فقال للنبي ﷺ أتدرون » والباقي نحوه ولم يذكر قوله « ردوه على » ، وقال فى آخره « فاذا سلم عليكم رجل من أهل الكتاب فقولوا وعليك » ( قوله والأمانة ) يحتمل أن تكون عائشة فهمت كلامهم بفظنتها فأسكرت عليهم وظنت أن النبي ﷺ ظن أنهم لفظوا بلفظ السلام فبالض في الانكار عليهم ، ويحتمل أن يكون سبق لها سماع ذلك من النبي ﷺ كما فى حديث ابن عمر وأنس فى الباب ، وإنما أطلقت عليهم الأمانة إما لأنها كانت ترى جواز لمن الكفار المعين باختيار الحالة الزاهنة لا سيما اذا صدر منه ما يقتضى التأديب ، وإما لأنها تقدم لها علم بأن المذكورين يجتوبون على الكفر فأطلقت اللعن ولم تقيده بالموت ، والذي يظهر أن النبي ﷺ أراد أن لا يعمد لسانها بالفحش ، أو أنكر عليها الإفراط فى السب ، وقد تقدم فى أوائل الادب فى « باب الرفق » ما يتعلق بذلك ، وسيأتى الكلام على جواز لمن المشرك المعين الحى فى « باب الدعاء على المشركين » من كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى . قوله ( مهلا يا عائشة ) تقدم بشرحه فى « باب الرفق » من كتاب الادب . قوله ( فقد قلت عليكم ) وكذا فى رواية معمر وشعيب عن الزهري عند مسلم بحذف الواو ، وعنده فى رواية سفيان ، وهذا النسأ عن رواية أخرى عن الزهري باثبات الواو . قال المهلب : فى هذا الحديث جواز انخداع الكعبة السكايد ومعارضته من حيث لا يشعر اذا رجع رجوعه . قلت : فى تقييده بذلك نظر ، لأن اليهود حينئذ كانوا أهل همد ، فالذى يظهر أن ذلك كان لصلحة التألف . الحديث الثانى ، قوله عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ( يأتى فى استتابة المرتدين من وجه آخر بلفظ « حدثني عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر » . قوله ) اذا سلم عليكم اليهود فانما يقول أحدهم السام عليكم ، فقل : وعليك ) هكذا هو فى جميع نسخ البخارى ، وكذا أخرجه فى « الادب المفرد » عن اسماعيل بن أبى أويس عن مالك ، والذي عند جميع رواة الموطأ بلفظ « فقل عليك » ليس فيه الواو . وأخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق يحيى بن بكير ، ومن طريق عبد الله بن نافع كلاهما عن مالك باثبات الواو ، وفيه نظر فانه فى الموطأ عن يحيى بن بكير بغير واو ، ومقتضى كلام ابن عبد البر أن رواية عيسى بن نافع بغير واو لأنه قال : لم يدخل أحد من رواة الموطأ عن مالك الواو . قلت : لكن وقع عند الدارقطنى فى « الموطآت » من طريق روح ابن هبة عن مالك بلفظ « فقل عليكم » ، بالواو وبصيغة الجمع ، قال الدارقطنى : القول الاول أصح يعنى عن مالك . قلت : أخرجه الاسماعيلي من طريق روح ومعنى وقتيبة ثلاثهم عن مالك بغير واو وبالأفراد كرواية الجماعة ، وأخرجه البخارى فى استتابة المرتدين من طريق يحيى القطان عن مالك والثوري جميعا عن عبد الله بن دينار بلفظ « قل عليك » بغير واو ، لكن وقع فى رواية المرعى وحده ، فقل عليكم ، بصيغة الجمع بغير واو أيضا ، وأخرجه مسلم والنسائى من

طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن الثوري وحده بلفظ « فقولوا وعليكم » ، بأثبات الوار بصيغة الجمع ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بغير وار ، وفي نسخة صحيحة من مسلم بأثبات الوار ، وأخرجه النسائي من طريق ابن هبيرة عن ابن دينار بلفظ « إذا سلم عليكم اليهودي والنصراني فأنما يقول السام عليكم فقل : عليكم » بغير وار وبصيغة الجمع . وأخرجه أبو داود من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار مثل ابن مهيدي عن الثوري ، وقال بعده وكذا رواه مالك والثوري عن عبد الله بن دينار قال فيه « وعليكم » قال المنذري في الحاشية : حديث مالك أخرجه البخاري وحديث الثوري أخرجه البخاري ومسلم وهذا يدل على أن رواية مالك عندهما بالوار ، فاما أبو داود فله حمل رواية مالك على رواية الثوري أو اعتمد رواية روح بن عبادة عن مالك ، وأما المنذري فتجوز في عونه البخاري لأنه عنده بصيغة الافراد ، والحديث ابن عمر هذا سبب أذكره في الذي بعده . الحديث الثالث أورده من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس حدثنا أنس بن مالك يعني جده بلفظ « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » كذا رواه مختصرا ، ورواه قتادة عن أنس أنه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعبة عنه بلفظ « أن أصحاب النبي ﷺ قالوا إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم ؟ قال قولوا : وعليكم » وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » من طريق همام عن قتادة بلفظ « مر يهودي فقال السام عليكم » ، فرد أصحاب النبي ﷺ عليه السلام فقال قال السام عليكم ، فأخذ اليهودي قاهتر فقال : ردوا عليه ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق شيبان نحو رواية همام وقال في آخره « ردوه » فردوه . فقال : أقلت : السام عليكم ؟ قال : نعم ، فقال عند ذلك : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ، وتقدم في السلام على حديث عائشة من وجه آخر عن قتادة بزيادة فيه ، وسأيت في استقابة المرتدين من طريق هشام بن زيد بن أنس سمعت أنس بن مالك يقول : مر يهودي بالنبي ﷺ فقال : السام عليكم ، فقال رسول الله ﷺ . وعليك . ثم قال : أندرون ماذا يقول ؟ قال : السام عليك . قالوا : يا رسول الله ألا نقتله ، قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم . وفي رواية الطحاوي أن القائل ألا نقتله هم . والجمع بين هذه الروايات أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وأنهما سياقاً رواية هشام بن زيد هذه ، وكان بعض الصحابة لما أخبرهم النبي ﷺ أن اليهود تقول ذلك سألوا حينئذ عن كيفية الرد عليهم كما رواه شعبة عن قتادة ، ولم يقع هذا السؤال في رواية هشام بن زيد ، ولم تختلف الرواة عن أنس في لفظ الجواب وهو « وعليكم » بالوار وبصيغة الجمع . قال أبو داود في السنن وكذا رواية عائشة وأبي عبد الرحمن الجهمي وأبي بصرة . قال المنذري : أما حديث عائشة فتفق عليه . قلت : هو أول أحاديث الباب . قال : وأما حديث أبي عبد الرحمن فأخرجه ابن ماجه ، وأما حديث أبي بصرة فأخرجه النسائي قلت : هما حديث واحد اختلف فيه علي يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير ، فقال جده الحميد بن جعفر : عن أبي بصرة ، أخرجه النسائي والطحاوي ، وقال ابن اسحق : عن أبي عبد الرحمن ، أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي أيضا . وقد قال بعض أصحاب ابن اسحق عنه مثل ما قال عبد الحميد أخرجه الطحاوي ، والمحفوظ قول الجماعة ، ولفظ النسائي « فإن سلموا عليكم فقولوا وعليكم » وقد اختلف العلماء في اثبات الوار واسقاطها في الرد على أهل الكتاب لا اختلافهم في أي الروايتين أرجح . فذكر ابن عبد البر عن ابن حبيب لا يقرها بالوار لأن فيها تشريفا ، وبسط ذلك أن الوار في مثل هذا التركيب يقتضي تقرير الجملة الاولى



وزيادة الثانية عليها كن قال زيد كاتب فقلت وشاعر فانه يقتضى ثبوت الوصفين لزيد ، قال : وعالفه جهود المالكية ، وقال بعض شيوخهم : بقول عليكم السلام بكسر السين يعنى المجاهدة ، وهاء ابن عبد البر بانه لم يشرح لناسب أهل الذمة . ويؤيد إنكار النبي ﷺ على عائشة لما سبهم . وذكر ابن عبد البر عن ابن طاوس قال : يقول علام السلام ، بالالف أى ارتفع . ونعقبه . وذهب جماعة من السلف الى أنه يجوز أن يقال فى الرد عليهم عليكم السلام ، كما يرد على المسلم ، واحتج بعضهم بقوله تعالى ( فاصفح عنهم وقل سلام ) وحكاها الماوردى وجها عن بعض الصائفة لكن لا يقول ورحمة الله ، وقبل يجوز مطلقا ، وعن ابن عباس وعلمة يجوز ذلك عند الضرورة ، وعن الأوزاعى : إن سلمة فقد سلم الصالحون ، وإن تركت فقد تركوا . وعن طائفة من العلماء : لا يرد عليهم السلام أصلا . وعن بعضهم النزفة بين أهل الذمة وأهل الحرب . والراجح من هذه الأقوال كلها ما دل عليه الحديث ولكنه يختص بأهل الكتاب . وقد أخرج أحمد بسند جيد عن حميد بن زاذويه وهو غير حميد الطويل فى الأصح عن أنس : أمرنا أن لا نزيد على أهل الكتاب على : وعليكم . ونقل ابن بطال عن الخطابي نحو ما قال ابن حبيب فقال ، رواية من روى عليكم بفهم واو أحسن من الرواية بالواو لأن معناه رددت ما قلتموه عليكم ، وبالواو بصير المعنى على وعليكم لأن الواو حرف للتثنية انتهى . وكأنه نقله من معالم السنن الخطابي فانه قال فيه هكذا يرويه عامة المحدثين وعليكم بالواو ، وكان ابن عبيدة يرويه بحذف الواو وهو الصواب ، وذلك أنه بحذفها يصير قولهم بعينه مردودا عليهم ، وبالواو يقع الاشتراك والدخول فيما قاله انتهى . وقد رجح الخطابي عن ذلك فقال فى الأعلام من شرح البخارى لما تكلم على حديث عائشة المذكور فى كتاب الأدب من طريق ابن أبى مليكة عنها نحو حديث الباب وزاد فى آخره : أو لم تسمعى ما قالت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لى فيهم ولا يستجاب لهم فى ، قال الخطابي ما ملخصه : ان الداعى اذا دعا بشئ ظالما فإن الله لا يستجيب له ولا يجرد دعاؤه بخلاف المدعو عليه انتهى . وله شاهد من حديث جابر قال : سلم ناس من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : السلام عليكم . قال وعليكم قالت عائشة وغضبت : ألم تسمع ما قالوا ؟ قال : بلى قد رددت عليهم فنجاب عليهم ولا يجابون فينا ، أخرجه مسلم والبخارى فى و الأدب المفرد ، من طريق ابن جريج أخبرنى أنه سمع جابرا . وقد غفل عن هذه المراجعة من عائشة وجواب النبي ﷺ لما من أنكر الرواية بالواو ، وقد تجاسر بعض من أدركناه فقال فى الكلام على حديث أنس فى هذا الباب : الرواية الصحيحة عن مالك بغير واو ، وكذا رواه ابن عبيدة وهى أصوب من التى بالواو ، لانه بحذفها يرجع السلام عليهم وبإثباتها يقع الاشتراك انتهى . وما أفهمه من تضعيف الرواية بالواو وتخطئتها من حيث المعنى مردود عليه بما تقدم . وقال النووي : الصواب أن حذف الواو وإثباتها ثابتان جائزان وإثباتها أجود ولا مفسدة فيه وعليه أكثر الروايات ، وفى معناها وجهان : أحدهما أنهم قالوا عليكم الموت فقال وعليكم أيضا أى نحن وأنتم فيه سواء كلنا نموت . والثانى أن الواو الاستئناف للعطف والتثنية والتقدير : وعليكم ما تستحقونه من الذم . وقال البيضاوى : فى العطف شئ . مقدر ، والتقدير وأقول عليكم ما تريدون بنا أو ما تستحقونه ، وليس هو دطفا على وعليكم ، فى كلامهم . وقال القرطبي : قيل الواو الاستئناف وقيل زائدة ، وأولى الاجوبة أنا نجاب عليهم ولا يجابون علينا . وحكى ابن دقيق العيد عن ابن رشد تفصيلا يجمع الرويتين إثبات الواو وحذفها فقال : من تخفى أنه قال السلام بكسر السين فليرد عليه بحذف الواو

ومن لم يتحقق منه فليرد بانيات الواو . فيجتمع من مجموع كلام العلماء في ذلك ستة أقوال . وقال الثوري تبعا لعمياض : من فسر السام بالموت فلا يبعد ثبوت الواو ومن فسرهما بالأسامة فاسقاطها هو الوجه . قالت : بل الرواية بانيات الواو ثابتة وهي ترجع التفسير بالموت ، وهو أولى من تفليط الثقة . واستدل بقوله « اذا سلم عليكم أهل الكتاب » بأنه لا يشرع للمسلم ابتداء الكفار بالسلام حكاه الباجي عن عبد الوهاب ، قال الباجي : لأنه بين حكم الرد ولم يذكر حكم الابتداء ، كذا قال ، ونقل ابن العربي عن مالك : لو ابتداء شخصاً بالسلام وهو بظنه مسلماً فبان كافراً كان ابن عمر يسترد منه سلامه ، وقال مالك : لا . قال ابن العربي : لأن الاسترداد حينئذ لا قائمة له لأنه لم يحصل له منه شيء لكونه قصد السلام على المسلم . وقال غيره له قائدة وهو إعلام الكافر بأنه ليس أهلاً للابتداء بالسلام . قلت : ويتأكد اذا كان هناك من يخشى انكاره لذلك أو افتدائه به اذا كان الذي سلم عن يقتدى به . واستدل به على أن هذا الرد خاص بالكفار فلا يجوز في الرد على المسلم ، وقيل : ان أجاب بالواو أجزأ والا فلا . وقال ابن دقيق العيد التحقيق أنه كاف في حصول معنى السلام لا في امتثال الأمر في قوله ﴿ غلبوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ وكأنه أراد الذي ينذر واو ، وأما الذي بالواو فقد ورد في عدة أحاديث : منها في الطبراني عن ابن عباس « جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : سلام عليكم فقال وعليك ورحمة الله ، وله في الاوسط عن سلمان « ان رجلاً فقال : السلام عليك يا رسول الله ، فقال : وعليك » . قلت : لكن لما اشتهرت هذه الصيغة لرد على غير المسلم ينبغي ترك جواب المسلم بها وان كانت مجرئة في أصل الرد ، والله أعلم

### ٢٣ - باب من نظر في كذاب من يهذر على المسلمين ليستبين أمره

٦٢٥٩ - حدثنا يوسف بن بهلول حدثنا ابن إدريس قال حدثني حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن هبيرة عن أبي عبد الرحمن السلمي « عن علي رضي الله عنه قال : يمتن رسول الله ﷺ ولزير بن السمواء وأبا صرمد الفتوى - وكلنا فارس - فقال : انطدوا حتى تأتوا روضة خاخ ، فإن بها امرأة من المشركين معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين . قال فأدركناها تسهر على بجل لها حيث قال لنا رسول الله ﷺ . قال قلنا : أين الكتاب الذي معك ؟ قالت : مامى كعب : فأخذناها فابتغينا في رحلها ، فما وجدنا شيئاً . قال صاحباي : ما رى كتاباً . قال قلت : لقد علمت ما كذب رسول الله ﷺ ، والذي يُحلف به لنخرجن الكتاب أو لأجردنك . قال فلما رأيت الجد مني أهوت بيدها إلى حُجْرَتِها - وهي محتجزة بكساء - فأخرجت الكتاب . قال فانطدقنا به إلى رسول الله ﷺ . فقال : ما كنت يا حاطب على ما صنعت ؟ قال : ماى إلا أن أكون مؤمناً بالله ورسوله ، وما خفرت ولا بدلت . أردت أن تكون لى عند القوم لما يدفع الله بها عن أهل ومالى ، وليس من أصحابك هناك إلا وله من يدفع الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، فلا تقولوا له إلا خيراً . قال فقال عمر بن الخطاب : إنه قد خان الله ورسوله والؤمنين ، فدعنى فأضرب عنقه : قال فقال : يا عمر

وما يدريك لعل الله قد اطعم على أهل بدر فقال: املوا ما شئتم ، فقد وجبت لكم الجنة . قال فدممت عنها  
عمر وقال : الله ورسوله أعلم

**قوله** ( باب من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين ليستبين أمره ) كأنه يشير الى أن الآثار الواردة في النهي  
عن النظر في كتاب الغير يخص منه ما يتعين طريقا الى دفع مفسدة هي أكثر من مفسدة النظر ، والآثار المذكورة  
أخرجها أبو داود من حديث ابن عباس بلفظه من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار ، وسنده  
ضعيف . ثم ذكر في الباب حديث على في قصة حاطب بن أبي بلتعة وقد تقدم شرحه في تفسير سورة المدثر .  
ويوسف بن يعقوب شيخه فيه بضم الموحدة وسكون الهاء شيخ كوفي أصله من الأنبار ، ولم يرو عنه من السمة الا  
البخاري ، وما له في الصحيح الا هذا الحديث . وقد أورده من طرق أخرى في المغازي والتفسير ، منها في المغازي  
عن اسحق بن ابراهيم عن عبد الله بن إدريس بالسند المذكور هنا ، وبقية رجال الا- ناد كلهم كوفيون أيضا . قال  
ابن القتين : معنى يهلل الضحك وسمى به ولا يفتح أوله لأنه ليس في الكلام فهلل بالفتح . وقال المهلب : في  
حديث على هناك ستر الذنب ، وكشف المرأة العاصية ، وما روى أنه لا يجوز النظر في كتاب أحد الا بإذنه إنما  
هو في حق من لم يكن متهما على المسلمين ، وأما من كان متهما فلا حرمة له . وفيه أنه يجوز النظر الى عودة المرأة  
للضرورة التي لا يجد بدا من النظر اليها . وقال ابن النين : قول عمر دعني أضرب عنقه مع قول النبي ﷺ لا تقولوا  
له الا خيرا يعمل على أنه لم يسمع ذلك أو كان قوله قبل قول النبي ﷺ انتهى . ويحتمل أن يكون عمر لشدة في  
أمر الله حل النهي على ظاهره من منع القول الشيء له ولم ير ذلك مانعا من إقامة ماوجب عليه من العقوبة الذنب  
الذي ارتكبه ، فبين النبي ﷺ أنه صادق في اعتذاره ، وأن الله عفا عنه

## ٢٤ - باب كيف يكتب إلى أهل الكتاب ؟

٦٢٦٠ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني  
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة داذ ابن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل اليه في  
نفر من قريش - وكانوا تجارا بالشام - فأتوه . فذكر الحديث - قال : ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأ ،  
فاذا فيه : بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبد الله ورسوله ، إلى هرقل عظيم الروم . للسلام على من أتبع  
الهدى . أما بعد . . .

**قوله** ( باب كيف يكتب الى أهل الكتاب ) ذكر فيه طرقا من حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، وهو  
واضح فيما ترجم له . قال ابن بطال : فيه جواز كتابة بسم الله الرحمن الرحيم الى أهل الكتاب ، وتقديم اسم  
الكتاب على المكتوب اليه . قال : وفيه حجة لمن أجاز مكاتبة أهل الكتاب بالسلام عند الحاجة ، قلت : في جواز  
السلام على الاطلاق نظر ، والذي يدل عليه الحديث السلام المقيد مثل ما في الخبر : السلام على من اتبع الهدى ، أو  
السلام على من تمسك بالحق أو نحو ذلك . وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك في أوائل كتاب الاستئذان

## ٢٥ - باب . بمن يُبدأ في الكتاب

٦٢٦١ - وقال الشيخُ حدثني جعفرُ بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه ذكرَ رجلاً من بني إسرائيل أخذَ خشبةً فقَرَّها فأدخلَ فيها ألفَ دينار وصحيفةً منه إلى صاحبه . وقال عمرُ بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال للشيء ﷺ : نَجَرَ خشبةً فجعلَ المالَ في جوفها وكتبَ إليه صحيفةً : من فلانٍ إلى فلانٍ ،

قوله ( باب بمن يبدأ في الكتاب ) أي بنفسه أو بالمكتوب إليه ؟ ذكر فيه طرفاً من حديث الرجل من بني إسرائيل الذي اقترض ألف دينار ، وكأنه لما لم يجد فيه حديثاً على شرطه مرفوعاً اقتصر على هذا ، وهو على قاعدته في الاحتجاج بشرع من قبلنا إذا وردت حكايته في شرعنا ولم ينكر ، ولا سيما إذا سبق مساق المذبح انماضه ، والحجة فيه كرون الذي عليه الدين كتب في الصحيفة من فلان إلى فلان وكان يمكنه أن يحتج بكتاب النبي ﷺ إلى مرقل المشار إليه قريباً لكن قد يكون تركه لأن بداءة الكبير بنفسه إلى الصغير والعظيم إلى الحقير هو الأصل ، وإنما يقع التردد فيما هو بالعكس أو المساوي . وقد أورد في « الأدب المفرد » من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن كبراء آل زيد بن ثابت هذه الرسالة لعبد الله معاوية أمير المؤمنين لزيد بن ثابت سلام عليك ، وأورد عن ابن عمر نحو ذلك ، وعند أبي داود من طريق ابن سيرين عن أبي العلاء بن الحضرمي عن العلاء أنه كتب إلى النبي ﷺ فبدأ بنفسه ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن أيوب « قرأت كتاباً من العلاء بن الحضرمي إلى محمد رسول الله وعن نافع كان ابن عمر يأمره إذا كتبوا إليه أن يبدءوا بأنفسهم . وعن نافع كان عمال عمر إذا كتبوا إليه يبدءوا بأنفسهم . قال المهلب : السنة أن يبدأ الكاتب بنفسه . وعن معمر عن أيوب أنه كان ربما بدأ باسم الرجل قبله إذا كتب إليه . وسئل مالك عنه فقال ، لا بأس به وقال : هو كما لو أوسع له في المجلس . فقيل له إن أهل العراق يقولون لا تبدأ بأحد قبلك ولو كان أباك أو أمك أو أكبر منك ، فهاب ذلك عليهم . قلت : والمنقول عن ابن عمر كان في أغلب أحواله ، والا فقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن نافع كانت لابن عمر حاجة إلى معاوية فاراد أن يبدءاً بنفسه فلم يزالوا به حتى كتب ، بسم الله الرحمن الرحيم إلى معاوية . وفي رواية زيادة أما بعد بعد البسملة . وأخرج فيه أيضاً من رواية عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك يبايعه بسم الله الرحمن الرحيم لعبد الملك أمير المؤمنين من عبد الله بن عمر سلام عليك الخ . وقد ذكر في كتاب الاعتصام طرقاً منه ، وبأق التثنية عليه هناك أن شاء الله تعالى . قوله ( وقال الشيخ ) تقدم في الكفاية بيان من وصله . قوله ( أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل أخذ خشبة ) كذا أورده مختصراً ، وأورده في الكفاية وغيرها مطولاً . قوله ( وقال عمر بن أبي سلمة ) أي ابن عبد الرحمن بن عوف . وعمر هذا مدني قدم واسط ، وهو صدوق فيه ضعف ، وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله البخاري في « الأدب المفرد » قال « حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا عمر » فذكر مثل اللفظ المطلق هنا . وقد روينا في الجزء الثالث من « حديث أبي طاهر المخلص » مطولاً فقال « حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور

حدثنا موسى ، وقد ذكرت فوائده عند شرحه من كتاب الكفالة . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الكشميني : سمع أبا هريرة ، وكذا النسفي والاصيل وكريمة . **قوله** ( نجر ) كذا الأكثر بالجيم ولا كشميني بالثاق ، قال ابن التين : قيل في قصة صاحب الخشبة اثبات كرامات الاولياء ، وجمهور الاشعية على إثباتها ، وأنكرها الامام أبو اسحق الشيرازي من الثافعية والشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القابسي من المالكية . قلت : أما الشيرازي فلا يحفظ عنه ذلك ، وإنما نقل ذلك عن أبي اسحق الاسفرايني ، وأما الآخران فانما أنكراما وقبح معجزة مستقلة لنبي من الانبياء كما يجمد ولد عن غير والد والاسماء الى السموات السبع بالجسد في البقعة ، وقد صرح إمام الصوفية أبو القاسم القشيري في رسالته بذلك ، وبسط هذا بليق بموضع آخر ، وهي أن يتيسر ذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

### ٢٦ - باب قول النبي ﷺ : قوموا إلى سيديكم

٦٣٩٢ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعيد ، فأرسل النبي ﷺ إليه فجاء ، فقال : قوموا إلى سيديكم - أو قال : خيركم - فقدم عند النبي ﷺ ، فقال : هؤلاء نزلوا على حكمك ، قال : فاني أحكم أن تقتل مقاتلتهم ، ونسبي ذراريهم . فقال : لقد حكمت بما حكم به الملك ،

قال أبو عبد الله : أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد من قول أبي سعيد د الى حكمك »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : قوموا إلى سيديكم ) هذه الترجمة معقودة لحكم قيام القاعد للداخل ، ولم يحرم فيما بحكم للاختلاف ، بل اقتصار على لفظ الخبر كعادته . **قوله** ( عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل ) تقدم بيان الاختلاف في ذلك في غزوة بني قريظة من كتاب المغازي مع شرح الحديث . وعالم يذكر هناك أن الدار فاطمي حكى في الملل ، أن أبا معاوية رواه عن عياض بن جعد الرحمن عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن جده ، والمحموظ من سعد عن أبي أمامة عن أبي سعيد . **قوله** ( على حكم سعد ) هو ابن معاذ كما وقع التهرج به فيما تقدم . **قوله** في آخره ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري ( أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد ) يعني شيخه في هذا الحديث بسنده هذا ( من قول أبي سعيد الى حكمك ) يعني من أول الحديث الى قوله فيه د على حكمك ، وصاحب البخاري في هذا الحديث يحتمل أن يكون محمد بن سعد كاتب الواقدي فإنه أخرجه في الطبقات عن أبي الوليد بهذا السند ، أو ابن الضريس فقد أخرجه البيهقي في الشعب ، عن طريق محمد بن أيوب الرازي عن أبي الوليد ، وشرحه الكرماني على وجه آخر فقال ، قوله د الى حكمك ، أي قال البخاري سمعت أنا من أبي الوليد بلفظ د على حكمك ، وبعض أصحابي نقلوا الى عنه بلفظ د الى ، بصيغة الانتهاء بدل حرف الاستعلاء . كذا قال ، قال ابن بطال ، في هذا الحديث أمر الامام الاعظم باكرام الكبار من المسلمين ، ومشروعية اكرام أهل الفضل في مجلس الامام الاعظم والقيام فيه انفسه من أصحابه ، وإلزام الناس كافة بالقيام الى الكبار منهم . وقد منع من ذلك قوم واحتجوا بحديث أبي أمامة قال د خرج علينا النبي ﷺ متوكئا على عصاه فقمنا له فقال : لا تقوموا كما تقوم الاعاجم بعضهم لبعض ،

وأجاب عنه الطبري بأنه حديث ضعيف مضطرب السند فيه من لا يعرف ، واحتجوا أيضا بحديث عبد الله بن بريدة أن أباه دخل على معاوية فآخبره أن النبي ﷺ قال : من أحب أن يتمثل له الرجال قياما وجبت له النار ، وأجاب عنه الطبري بأن هذا الخبر إنما فيه نهى من يقام له عن المرور بذلك ، لانهى من يقوم له لإكرامه له . وأجاب عنه ابن قتيبة بأن معناه من أراد أن يقوم الرجال على رأسه كما يقام بين يدي ملوك الأعاجم ، وليس المراد به نهى الرجل عن القيام لآخيه إذا سلم عليه . واحتج ابن بطال للجواز بما أخرجه النسائي من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة كان رسول الله ﷺ إذا رأى قاطمة بنته قد أقبلت رحب بها ثم قام فقبلها ثم أخذ بيدها حتى يجلسها في مكانه . قلت : وحديث عائشة هذا أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيح كما مضى في المناقب وفي الوفاة النبوية لكن ليس فيه ذكر القيام . وترجم له أبو داود باب القيام ، وأورد معه فيه حديث أبي سعيد ، وكذا صنع البخاري في الأدب المفرد ، وزاد معهما حديث كعب بن مالك في قصة توبته وفيه : فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهرول ، وقد أشار إليه في الباب الذي يليه ، وحديث أبي أمامة المبدأ به أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وحديث ابن بريده أخرجه الحاكم من رواية حسين المعلم عن عبيد الله بن بريدة عن معاوية فذكره وفيه : ما من رجل يكون على الناس فيقوم على رأسه الرجال يحب أن يكثروا عنده الخصوم فيدخل الجنة ، وله طريق أخرى عن معاوية أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والمصنف في الأدب المفرد ، من طريق أبي مجلز قال : خرج معاوية على ابن الزبير وابن عاصم ، فقام ابن عاصم وجلس ابن الزبير ، فقال معاوية لابن عاصم : اجلس فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار ، هذا لفظ أبي داود ، وأخرجه أحمد من رواية حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز وأحمد عن اسماعيل بن علية عن حبيب مثله وقال : العباد ، بدل : الرجال ، ومن رواية شعبة عن حبيب مثله وزاد فيه : ولم يقم ابن الزبير وكان أرزئهما ، قال : فقال له ، فذكر الحديث وقال فيه : من أحب أن يتمثل له عباد الله قياما ، وأخرجه أيضا عن مروان بن معاوية عن حبيب بلفظ : خرج معاوية فقاموا له ، وباقيه كلفظ حماد . وأما الترمذي فإنه أخرجه من رواية سفيان الثوري عن حبيب ، ولفظه : خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين رأوه فقال اجلسا ، فذكر مثل لفظ حماد ، وسفيان وإن كان من جبال الحفظ إلا أن المدد الكثير وفهم مثل شعبة أولى بأن تكون روايتهم محفوظة من الواحد ، وقد اتفقوا على أن ابن الزبير لم يقم ، وأما إبدال ابن عاصم بابن صفوان فسهل لاحتمال الجمع بأن يكونا معا وقع لهما ذلك ، وبقيده الاتيان فيه بصيغة الجمع وفي رواية مروان بن معاوية المذكورة ، وقد أشار البخاري في الأدب المفرد ، إلى الجمع المنقول عن ابن قتيبة فترجم أولا : باب قيام الرجل لآخيه ، وأورد الأحاديث الثلاثة التي أشرك اليها ، ثم ترجم : باب قيام الرجل للرجل القاعد ، و : باب من كره أن يقيم ويقوم له الناس ، وأورد فيهما : حديث جابر : اشتكى النبي ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد ، فالتفت إلينا فرأانا قياما ، فإشار إلينا فقمنا ، فلما سلم قال ، ان كدتم لتفعلوا فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، وترجم البخاري أيضا قيام الرجل للرجل تعظيما ، وأورد فيه حديث معاوية من طريق أبي مجلز . وحصل المنقول عن مالك أنكار القيام مادام الذي يقام لأجله لم يجلس ولو كان في شغل نفسه ، فانه سئل عن المرأة نبالغ في إكرام زوجها فتنقلها

ونزع ثيابه وتقف حتى يجلس فقال : أما التلق فلا بأس به ، وأما القيام حتى يجلس فلا فان هذا فعل الجبابة ، وقد أنكره عمر بن عبد العزيز . وقال الخطابي في حديث الباب جواز إطلاق السيد ، على الخير الفاضل ، وفيه أن قيام المردوس للرئيس الفاضل والامام العادل والمنعم للعالم مستحب ، وإنما يكره لمن كان بغير هذه الصفات . ومعنى حديثه : من أحب أن يقام له ، أى بأن يلزمهم بالقيام له صفوفا على طريق الكبر والنخوة ، ورجح المنذرى ما تقدم من الجمع عن ابن قتيبة والبخارى وإن القيام المنهى عنه أن يقام عليه وهو جالس ، وقد رد ابن القيم في حاشية السنن ، على هذا القول بأن سياق حديث معاوية يدل على خلاف ذلك ، وإنما يدل على أنه كره القيام له لما خرج تمظيها ، ولأن هذا لا يقال له القيام للرجل وإنما هو القيام على رأس الرجل أو عند الرجل ، قال : والقيام ينقسم الى ثلاث مراتب : قيام على رأس الرجل وهو فعل الجبابة ، وقيام اليه عند قدميه ولا بأس به ، وقيام له عند رؤيته وهو المتنازع فيه . قلت : ورود في خصوص القيام على رأس الكبير الجالس ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن أنس قال : إنما هلك من كان قبلكم بأنهم عظموا ملوكهم بأن قاموا وهم قعود ، ثم حكى المنذرى قول الطبري ، وأنه قصر النهي على من سره القيام له لما في ذلك من محبة التعظيم ورؤية منزلة نفسه ، وسيأتي ترجيح النووي لهذا القول . ثم نقل المنذرى عن بعض من منع ذلك مطلقا أنه رد الجملة بقصة سعد بأنه عليه السلام إنما أمرهم بالقيام لسعد لينزلوه عن الحمار لكونه كان مريضا ، قال : وفي ذلك نظر . قلت : كأنه لم يفت على مستند هذا القائل ، وقد وقع في مسند عائشة عند أحمد من طريق علقمة بن وقاص عنها في قصة غزوة بني قريظة وقصة سعد بن معاذ وبجيتة مطولا وفيه : قال أبو سعيد فلما طلع قال النبي عليه السلام : قوموا الى سيدكم ، فانزلوه ، وسنده حسن ، وهذه الزيادة تخدش في الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه ، وقد احتج به النووي في كتاب القيام ونقل عن البخارى ومسلم وأبي داود أنهم احتجوا به ، واغفل مسلم : لا أعلم في قيام الرجل للرجل حديثا أصح من هذا ، وقد اعترض عليه الشيخ أبو عبد الله بن الحاج فقال ما ملخصه : لو كان القيام المأمور به لسعد هو المتنازع فيه لما خص به الانصار ، فان الأصل في أفعال القرب التعميم ، ولو كان القيام لسعد على سبيل البر والاكرام لكان هو عليه السلام أول من فعله وأمر به من حضر من أكابر الصحابة ، فلما لم يأمر به ولا فعله ولا فعلوه دل ذلك على أن الأمر بالقيام لغير ما وقع فيه النزاع ، وإنما هو لينزلوه عن دابته لما كان فيه من المرض كما جاء في بعض الروايات ، ولأن عادة العرب أن القبيلة تحدم كبيرها ولذلك خص الانصار بذلك دون المهاجرين مع أن المراد ببعض الانصار لا كلهم وهم الأوس منهم لأن سعد بن معاذ كان سيدهم دون الخزرج ، وعلى تقدير تسليم أن القيام المأمور به حينئذ لم يكن للاعانة فليس هو المتنازع فيه ، بل لأنه غائب قدم والقيام لغائب اذا قدم مشروع قال : ويحتمل أن يكون القيام المذكور إنما هو التهنئة بما حصل له من تلك المنزلة الرفيعة من تحكيمه والرضا بما حكم به ، والقيام لأجل التهنئة مشروع أيضا . ثم نقل عن أبي الوليد بن رشد أن القيام يقع على أربعة أوجه : الاول محذور وهو أن يقع لمن يريد أن يقام له تكبرا وتعاظما على الفائحين إليه ، والثاني مكروه وهو أن يقع لمن لا يتكبر ولا يتعظم على الفائحين ، ولكن يخشى أن يدخل نفسه بسبب ذلك ما يحذر ، ولما فيه من التشبه بالجبابة . والثالث جائز ، وهو أن يقع على سبيل البر والاكرام لمن لا يريد ذلك ويؤمن معه التشبه بالجبابة . والرابع مندوب وهو أن يقوم لمن قدم من سفر فرحا بقدومه ليسمى عليه ، أو الى من تجددت له

فهمة فيجئته بمصوفا أو مصيبة فيعزيه بسببها . وقال التوربشي في شرح المصاييح ، معنى قوله : قوموا الى سيدكم أي الى اعانتة وانزله من دابته ، ولو كان المراد التعظيم لقال : قوموا لسيدكم . وتمقبة الطيبي بأنه لا يلزم من كونه ليس للتعظيم أن لا يكون للاكرام ، وما اعتل به من الفرق بين الى واللام ضعيف لأن الى في هذا المقام أعظم من اللام كأنه قيل قوموا وامشوا اليه تلقيا واكراما ، وهذا مأخوذ من ترتب الحكم على الوصف المناسب المشعر بالعلية ، فان قوله سيدكم علة للقيام له ، وذلك لكونه شريفا على القدر . وقال البيهقي : القيام على وجه التبر والاكرام جائز كقيام الانصار لاسمى وطلحة لكعب ، ولا ينبغي لمن يقام به أن يعتقد استحقاقه لذلك حتى إن ترك القيام له حتى عليه أو عانته أو شكاه . قال أبو عبد الله : وضابط ذلك أن كل أمر ندب الشرع المكلف بالمشي اليه فتأخر حتى قدم المأمور لأجله فالقيام اليه يكون عوضا عن المشي الذي فات ، واحتج الثوري أيضا بقيام طلحة لكعب ابن مالك . وأجاب ابن الحاج بأن طلحة إنما قام لثمنته ومصالحته ولذلك لم يحتج به البخاري للقيام ، وإنما أورده في المصاحفة ، ولو كان قيامه محل النزاع لما انفرد به ، فلم ينقل أن النبي ﷺ قام له ولا أمر به ولا فعله أحد من حضر ، وإنما انفرد طلحة لقوة المردة بينهما على ما جرت به العادة أن الثمننة والبشارة ونحو ذلك تكون على قدر المودة والخلاطة ، بخلاف السلام قائم مشروع على من عرفت ومن لم تعرف . والتفاوت في المودة يقع بسبب التفاوت في الحقوق وهو أمر معهود . قلت : ويحتمل أن يكون من كان لكعب عنده من المودة مثل ما عند طلحة لم يطلع على وقوع الرضا عن كعب واطلع عليه طلحة ، لأن ذلك عقب منع الناس من كلامه مطلقا ، وفي قول كعب لم يقم الى من المهاجرين غيره ، إشارة الى أنه قام اليه غيره من الانصار ثم قال ابن الحاج : وإذا حل فعل طلحة على محل النزاع لزم أن يكون من حضر من المهاجرين قد ترك المندوب ، ولا يظن بهم ذلك . واحتج الثوري بحديث عائشة المتقدم في حق فاطمة . وأجاب عنه ابن الحاج باحتمال أن يكون القيام لها لاجل اجلاسها في مكانه اكراما لها لا على وجه القيام المنازع فيه ، ولا سيما ما عرف من ضيق بيوتهم وقلة الفرش فيها ، فكانت ارادة اجلاسه لها في موضعه مستلزمة لقيامه . وأمعن في بسط ذلك . واحتج الثوري أيضا بما أخرجه أبو داود أن النبي ﷺ كان جالسا يوما فأقبل أبوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه لجلس عليه ثم أقبلت أمه فوضع لها شق ثوبه من الجانب الآخر ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام فأجلسه بين يديه . واعترضه ابن الحاج بأن هذا القيام لو كان محل النزاع لكان الواهدان أولى به من الأخ ، وإنما قام للأخ إما لأن يوسع له في الرداء أو في المجلس . واحتج الثوري أيضا بما أخرجه مالك في قصة عكرمة بن أبي جهل أنه لما فر الى اليمن يوم الفتح ورحلت امرأته اليه حتى أعادته الى مكة مسلما فلما رآه النبي ﷺ وثب اليه فرحا وما عليه رداء ، وبقيام النبي ﷺ لما قدم جعفر من الحبشة فقال : ما أدري بأيهما أنا أمر بقدم جعفر أو بفتح خيبر ، وبحديث عائشة : قدم زيد بن حارثة المدينة والنبي ﷺ في يدي ففرع الباب فقام اليه فاعتنقه وقبله ، وأجاب ابن الحاج بأنها ليست من محل النزاع كما تقدم . واحتج أيضا بما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ يحدثنا فإذا قام قننا قياما حتى نراه قد دخل . وأجاب ابن الحاج بأن قيامهم كان لضرورة الفراغ ليتوجهوا الى أشغالهم ، ولأن بيته كان بابه في المسجد والمسجد لم يكن واسعا اذ ذاك فلا يتأتى أن يستروا قياما الا وهو قد دخل . كذا قال . والذي يظهر لي في الجواب أن يقال : لعل سبب تأخيرهم حتى يدخل لما يحتمل عندهم من أمر يحدث له حتى لا يحتاج اذا انصرفوا أن يتكلف استدعاءهم . ثم



راجعت سنن أبي داود فوجدت في آخر الحديث ما يؤيد ما قلناه ، وهو قصة الاعرابي الذي جند رداءه عليه السلام فهدما رجلا قاصده أن يحمل له على بغيره تمرا وشميرا ، وفي آخره د ثم التفت اليها فقال : انصرفوا رحمكم الله تعالى ، ثم احتج النووي بعمومات تنزيل الناس منازلهم واكرام ذي الشبهة وتوقير الكبير . واعترضه ابن الحاج بما حاصله أن القيام على سبيل الاكرام داخل في العمومات المذكورة ، لكن محل النزاع قد ثبت النهي عنه فيخص من العمومات . واستدل النووي أيضا بقيام المغيرة بن شعبه على رأس النبي عليه السلام بالسيف واعترضه ابن الحاج بأنه كان بسبب الغلب عنه في تلك الحالة من أذى من يقرب منه من المشركين ، فليس هو من محل النزاع . ثم ذكر النووي حديث معاوية وحديث أبي أمامة المتقدمين ، وقدم قبل ذلك ما أخرجه الترمذي عن أنس قال : لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله عليه السلام ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلون من كراهيته لذلك ، قال الترمذي حسن صحيح غريب ، وترجم له : باب كراهية قيام الرجل للرجل ، وترجم للحديث معاوية : باب كراهية القيام للناس ، قال النووي : وحديث أنس أقرب ما يحتاج به ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه خاف عليهم الفتنة إذا أفرطوا في تعظيمه ففكره قيامهم له لهذا المعنى كما قال لا تطروني ، ولم يكره قيام بعضهم لبعض ، فإنه قد قام بعضهم وقاموا لغيره بحضرته فلم ينكر عليهم بل أقره وأمر به . ثانيهما أنه كان بينه وبين أصحابه من الانس وكال الود والصفاء ما لا يحتمل زيادة بالاكرام بالقيام ، فلم يكن في القيام مقصود ، وإن فرض الانسان صاحب بهذه الحالة لم يحتاج إلى القيام . واعترض ابن الحاج بأنه لا يستتم الجواب الاول إلا لو سلم أن الصعابة لم يكونوا يقومون لاحد أصلا ، فإذا خصوه بالقيام له دخل في الاطراء ، لكنه قرر أنهم يفعلون ذلك لغرض فكيف يسوغ لهم أن يفعلوا مع غيره ما لا يؤمن معه الاطراء ويتركه في حقه ؟ فإن كان فعلهم ذلك للاكرام فهو أولى بالاكرام لأن المنصوص على الأمر بتوقيره فوق غيره ، فإظهار أن قيامهم لغيره إنما كان لضرورة قدوم أو تهنئة أو نحو ذلك من الاسباب المتقدمة لا على صورته محل النزاع ، وأن كراهيته لذلك إنما هي في صورة محل النزاع أو للمعنى المذكور في حديث معاوية . قال : والجواب عن الثاني أنه لو عكس فقال : إن كان الصاحب لم يتأكد محبته له ولا عرف قدره فهو معذور بترك القيام بخلاف من تأكدت محبته له وعظمت منزلته منه وهرف مقداره لكان متنجها فإنه يتأكد في حقه من يد البر والاكرام والتوقير أكثر من غيره ، قال : ويلزم على قوله أن من كان أحق به وأقرب منه منزلة كان أقل توقيرا له ممن بعد لاجل الانس وكال الود ، والواقع في صحيح الاخبار خلاف ذلك كما وقع في قصة السمو وفي القوم أبو بكر وعمر فهاجا أن يكلماه ، وقد كله ذو البدين مع بعد منزلته منه بالنسبة إلى أبي بكر وعمر ، قال : ويلزم على هذا أن خواص العالم والكبير والرئيس لا يعظمونه ولا يوقرونه لا بالقيام ولا بغيره ، بخلاف من بعد منه ، وهذا خلاف ما عليه محل السلف والخلف انتهى كلامه . وقال النووي في الجواب عن حديث معاوية : إن الأصح والاول ، بل الذي لا حاجة إلى ما سواه ، أن معناه زجر المكلف أن يحسب قيام الناس له . قال : وليس فيه تعرض للقيام بمنهى ولا غيره ، وهذا متفق عليه . قال : والمنهى عنه محبة القيام ، فلم يخطر بباله فقاموا له أو لم يقوموا فلا لوم عليه ، فإن أحب ارتكب التحريم سواء قاموا أو لم يقوموا . قال : فلا يصح الاحتجاج به بترك القيام . قلنا قيل : فالقيام سبب لوقوع في المنهى عنه ، قلنا : هذا قاصد ، لأننا قدمنا أن الوقوع في المنهى عنه يتعلق بالمحبة خاصة انتهى ملخصا . ولا يخفى ما فيه . واعترضه ابن الحاج بأن الصحابي الذي تلقى ذلك

من صاحب الشرح قد فهم منه النهى عن القيام الموقوف الذى يقام له في المحذور ، فصوب فعل من امتنع من القيام دون من قام ، وأفرده على ذلك ، وكذا قال ابن القيم في حواشى السنن : في سياق حديث معاوية رد على من زعم أن النهى إنما هو في حق من يقوم الرجال بحضرته ، لأن معاوية إنما روى الحديث حين خرج فقاموا له . ثم ذكر ابن الحاج من المفاسد التى تترتب على استعمال القيام أن الشخص صار لا يتمكن فيه من التفصيل بين من يستحب إكرامه وبره كأهل الدين والخير والعلم . أو يجوز كالمستورين ، وبين من لا يجوز كالظالم المعلن بالظلم أو يسكره كمن لا يتصرف بالعدالة وله جاه ، فلو لا اعتماد القيام ما احتاج أحد أن يقوم لمن يحرم إكرامه أو يسكره ، بل جرد ذلك إلى ارتكاب النهى لما صار يترتب على الترك من الشر . وفي الجملة متى صار ترك القيام يشعر بالاستهانة أو يقرب عليه مفسدة امتنع ، وإلى ذلك أشار ابن عبد السلام . ونقل ابن كثير في تفسيره عن بعض المحققين التفصيل فيه فقال : المحذور أن يتخذ ديننا كعادة الاعاجم كما دل عليه حديث أنس ، وأما إن كان لقادم من سفر أو لحاكم في محل ولايته فلا بأس به . قلت : وبلحق بذلك ما تقدم في أجوبة ابن الحاج كالتفتة لمن حدثت له نعمة أو لإعانة العاجز أو لتوسيع المجلس أو غير ذلك والله أعلم . وقد قال الغوالى : القيام على سبيل الإعظام مكروه وعلى سبيل الإكرام لا يكره . وهذا تفصيل حسن . قال ابن التين : قوله في هذه الرواية وحكمت فهم بحكم الملك ، ضبطناه في رواية القابسي بفتح اللام أى جبريل فيما أخبر به عن الله ، وفي رواية الأصيلي بكسر اللام أى محمد بن محمد الله أى صادفت حكم الله

## ٢٧ - باب المصالحة

وقال ابن مسعود : علمنى رسول الله ﷺ التشهد وكفى بين كفيه . وقال كعب بن مالك : دخلت المسجد فإذا برسول الله ﷺ ، فقام إلى طلحة بن عبيد الله بهرول حتى صاغى وهنأى ،

٦٢٦٣ - **حدثنا** عمرو بن عاصم حدثنا هشام عن قتادة قال : قلت لأنس أكانت المصالحة في أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : نعم .

٦٢٦٤ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني حيوة قال حدثني أبو عقيل زهرة ابن ميمون سمع جده عبد الله بن هشام قال : كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب

**قوله** ( باب المصالحة ) هى مفاعلة من الصفحة والمراد بها الافضاء بصفحة اليد إلى صفحة اليد ، وقد أخرج الترمذى بسند ضعيف من حديث أبي أمامة رفته ، تمام تحبكم بينكم المصالحة ، وأخرج المصنف في « الأدب المفرد » وأبو داود بسند صحيح من طريق حميد عن أنس رفته ، وقد أقبل أهل اليمن وهم أول من حيانا بالمصالحة ، وفي « جامع ابن وهب » من هذا الوجه ، وكانوا أول من أظهر المصالحة . **قوله** ( وقال ابن مسعود : علمنى النبي ﷺ التشهد وكفى بين كفيه ) سقط هذا التطبيق من رواية أبي ذر وحده وثبت لباقين ، وسبقنا موصولا في الباب الذى بعده . **قوله** ( وقال كعب بن مالك دخلت المسجد فإذا برسول الله ﷺ ، فقام إلى طلحة بن عبيد الله

يهول حتى صالحي وهنأني ) هو طرف من قصة كعب بن مالك الطويل في غزوة تبوك في قصة توبته ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله ، وجاء ذلك من فعل النبي ﷺ كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أبي ذر كما سيأتي في أثناءه ، باب المعانقة . قوله ( عن قتادة قلت لانس بن مالك : أكانت المصافحة في أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : نعم ) زاد الاسماعيل في روايته عن همام : قال قتادة وكان الحسن يعني البصري يوافق ، وجاء من وجه آخر عن انس : قيل يا رسول الله الرجل يلقي أخاه أينحن له ؟ قال : لا . قال : فيأخذ بيده ويصالحه ؟ قال : نعم ، أخرجه الترمذي وقال حسن . قال ابن بطال : المصافحة حسنة عند عامة العلماء ، وقد استحباها مالك بعد كراهته . وقال النووي : المصافحة سنة مجمع عليها عند التلاق . وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن البراء رفته د مامن مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لما قبل أن يتفرقا ، وزاد فيه ابن السني وتكاشرا يود ونصيحة ، وفي رواية لأبي داود ، وحدا الله واستغفراه ، وأخرجه أبو بكر الروياني في مسنده من وجه آخر عن البراء : لقيت رسول الله ﷺ فصالحني ، فقلت : يا رسول الله كنت أحسب أن هذا من زى المعجم ، فقال : نعم أحق بالمصافحة ، فذكر نحو سياق الخبر الأول . وفي مرسل عطاء الخراساني في الموطأ : تصالحوا يذهب الغل ، ولم تقف عليه موصولا ، واقهر ابن عبد البر على شواهد من حديث البراء وغيره ، قال النووي : وأما تخصيص المصافحة بما بعد صلاتي الصبح والعصر فقد مثل ابن عبد السلام في الفتاواه البدعة المباحة بها . قال النووي : وأصل المصافحة سنة ، وكونها محفوظة عليها في بعض الأحوال لا يخرج ذلك عن أصل السنة . قلت : ولنظر فيه مجال ، فإن أصل صلاة النافلة سنة مرغوب فيها ، ومع ذلك فقد كره المحققون تخصيص وقت بها دون وقت ، ومنهم من أطلق تحريم مثل ذلك كصلاة الرغائب التي لا أصل لها ، ويستثنى من عموم الأمر بالمصافحة المرأة الأجنبية والأمر الحسن . قوله ( أخبرني حيوة ) بفتح المهلة والواو بينهما تحتانية ساكنة وآخرها هاء تأنيث هو ابن شريح المصري . قوله ( سمع جده عبد الله بن هشام ) أي ابن زهرة بن هشام من بني تميم بن مرة . قوله ( كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب ) كذا اختصره ، وكذا أورده في مناقب عمر بن الخطاب ، وساقه بتامه في الإيمان والنذور ، وسيأتي البحث فيه هناك . وأعفل الذي ذكره هنا . ولم يقع في رواية النسائي أيضا . وذكره الاسماعيل هنا من رواية رشدين بن سعد وابن أبي عمير جميعا عن زهرة بن معبد بتامه ، وأسقطه من كتاب الإيمان والنذور . وابن أبي عمير ورشدين ليسا من شرط الصحيح ، ولم يقع لأبي ، نعم أيضا من طريق ابن وهب عن حيوة ، فأخرجه في الإيمان والنذور بتامه من طريق البخاري ، وأخرج القدر المختصر هنا من رواية أبي زرعة وهب الله بن راشد عن زهرة بن معبد ، وهب الله هذا مختلف فيه ، وليس من رجال الصحيح ، ووجه ادخال هذا الحديث في المصافحة أن الأخذ باليد يستلزم التقاء صفحة اليد بصفحة اليد غالبا ومن ثم أردما بترجمة تل هذه لجواز وقوع الأخذ باليد من غير حصول المصافحة ، قال ابن عبد البر : روى ابن وهب عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة ، وذهب إلى هذا سحنون وجماعة ، وقد جاء عن مالك جواز المصافحة ، وهو الذي يدل عليه صنيعه في الموطأ ، وعلى جوازه جماعة العلماء سلفا وخلفا ، والله أعلم

٦٢٦٥ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا سيف** قال سمعت مجاهداً يقول حدثني عبد الله بن مسعود أنه قال « سمعت ابن مسعود يقول : علمني رسول الله ﷺ - وكفى بين كفيه - للشهادة كما يعلمني السورة من القرآن : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - وهو بين ظهرائنا ، فلما قبض قلنا : **السلام** . يعني على النبي ﷺ »

**قوله** ( باب الاخذ باليد ) كذا في رواية أبي ذر عن الحوى والمستمل ، والباقي « باليد » وفي نسخة « باليمين » وهو غلط . وسقطت هذه الترجمة وأثرها وحديثها من رواية النفس . **قوله** ( وصافح حماد بن زيد بن المبارك بيده ) وصله غفرار في « تاريخ بخاري » من طريق اسحاق بن أحمد بن خلف قال : سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول سمع أبي من مالك ، ورأى حماد بن زيد يصافح ابن المبارك بكفا يديه . وذكر البخاري في « التاريخ » في ترجمة أبيه نحوه وقال في ترجمة عبد الله بن سلمة المرادي حدثني أصحابنا يحيى وغيره عن أبي اسماعيل بن إبراهيم قال : رأيت حماد بن زيد وجاءه ابن المبارك بمكة فصالحه بكفا يديه ، ويحيى المذكور هو ابن جعفر البككندی ، وقد أخرج الترمذي من حديث ابن مسعود رفعه « من تمام التحية الأخذ باليد » وفي سننه ضعف ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه رجح أنه موقوف على عبد الرحمن بن يزيد النخعي أحد الثابتين . وأخرج ابن المبارك في « كتاب البر والصلوة » من حديث أنس « كان النبي ﷺ إذا لقي الرجل لا ينزع يده حتى يكون هو الذي ينزع يده ، ولا يصرف وجهه عن وجهه حتى يكون هو الذي يصرفه » . **قوله** ( علمني رسول الله ﷺ وكفى بين كفيه التشهد ) كذا عنده بتأخير المفعول عن الجملة الحالية . وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة الآتي التنبيه عليها بتقديم المفعول وهو لفظ التشهد . **قوله** في آخره ( وهو بين ظهرائنا ) بفتح الزون وسكون التثنية ثم زون أصله ظهرنا والتثنية باعتبار المتقدم عنه والمتأخر أي كأن بيننا والآلاف والون زيادة للتأكيد ولا يجوز كسر النون الأولى قاله الجوهري وغيره **قوله** ( فلما قبض قلنا السلام يعني على النبي ﷺ ) هكذا جاء في هذه الرواية ، وقد تقدم الكلام على حديث التشهد هذا في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجملة من رواية شقيق بن سلمة عن ابن مسعود وليست فيه هذه الزيادة ، وتقدم شرحه مسطوراً وأما هذه الزيادة فظاهرها أنهم كانوا يقولون « السلام عليك أيها النبي » بكاف الخطاب في حياة النبي ﷺ فلما مات النبي ﷺ تركوا الخطاب وذكروه بلفظ الغيبة فصاروا يقولون « السلام على النبي » وأما قوله في آخره « يعني على النبي » فافانل ، يعني ، هو البخاري ، والا فقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده ومسننه عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال في آخره « فلما قبض ﷺ قلنا السلام على النبي » وهكذا أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم من طريق أبي بكر ، وقد أشبهت القول في هذا عند شرح الحديث المذكور ، قال ابن بطال : الأخذ باليد هو مبالغة المصافحة وذلك مستحب عند العلماء ، وإنما اختلفوا في تقبيل اليد فانكره مالك وأبو بكر ماري فيه ، وأجله آخرون واحتجوا بما روى عن عمر أنهم لما رجعوا من الفز فحيث فروا قالوا نحن الفرارون ، فقال : بل أنتم العكارون أنا فئة المؤمنين ، قال فتقبلنا يده ، قال « وقيل أبو لبابة وكتب بن مالك وصاحبه يد النبي ﷺ حين تاب الله



رسول الله ﷺ فَبَعَثْنَاهُ لِأُيُطِئَنَاهَا النَّاسُ أَبَدًا ، وَإِنِّي لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا ،

**قوله** ( باب المعانقة وقول الرجل كيف أصبحت ) كذا للاكثر ، وسقط لفظ « المعانقة » ، ورواها المطف من رواية النسفي ومن رواية أبي ذر عن المستمل والسرخسي وضرب عليها الديماطي في أصله . **قوله** ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه كما بينته في الوفاة النبوية ، وقال الكرماني لعله ابن منصور لانه دوى عن بشر بن شعيب في « باب مرض النبي ﷺ » . قلت : وهو استدلال على الشيء بنفسه لان الحديث المذكور هناك وهنا واحد والصيغة في الموضعين واحدة فكان حقه ان قام الدليل عنده على أن المراد بأسحق هناك ابن منصور أن يقول منا كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية . **قوله** ( وحدثنا أحمد بن صالح ) هو اسناد آخر الى الزهري يرد على من ظن انفراد شعيب به ، وقد بينت هناك أن الاسماعيل أخرجه أيضا من رواية صالح بن كيسان ، ولم أستحضر حينئذ رواية يونس هذه ، فهم على هذا ثلاثة من حفاظ أصحاب الزهري روره عنه ، وسياق المصنف على لفظ أحمد بن صالح هذا ، وسياقه هناك على لفظ شعيب ، والمعنى متقارب وقد ذكرت شرحه هناك . قال ابن بطال عن المهلب : ترجم للمعانقة ولم يذكرها في الباب ، وإنما أراد أن يدخل فيه معانقة النبي ﷺ الحسن الحديث الذي تقدم ذكره في « باب ما ذكر من الاسواق » في كتاب البيوع فلم يجد له سندًا غير السند الأول فأتى قيل أن يكتب فيه شيئًا فبقى الباب فارغًا من ذكر المعانقة ، وكان بعده « باب قول الرجل كيف أصبحت » وفيه حديث علي ، فلما وجد ناسخ الكتاب ترجمتهن متواليين ظنهما واحدة اذ لم يجد بينهما حديثًا . وفي الكتاب موضع من الابواب فارغة لم يدرك أن يتمها بالأحاديث ، منها في كتاب الجهاد انتهى ، وفي جزئه بذلك نظر ، والذي يظهر أنه أراد ما أخرجه في « الادب المفرد » ، فانه ترجم فيه « باب المعانقة » ، وأورد فيه حديث جابر أنه بلغه حديث عن رجل من الصحابة قال « قاتلته بعيرا فشددت اليه رحلي شرا حتى قدمت الشام » ، فإذا عبيد الله بن أنيس قبضت اليه فخرج . فاعتنقني واعتنقته ، الحديث فهذا أول جماعته . وقد ذكرنا طرقًا منه في كتاب العلم معلقًا فقال « ورحل جابر بن عبيد الله مسيرة شهر في حديث واحد » ، وتقدم الكلام على سنده هناك . وأما جزؤه بأنه لم يجد لحديث أبي هريرة سندًا آخر ففيه نظر ، لانه أورد في كتاب اللباس بسند آخر وعطاه في مناقب الحسن فقال : وقال نافع بن جبير عن أبي هريرة ، فذكر طرقًا منه ، فلو كان أراد ذكره لعاق منه موضع حاجته أيضا بحدف أكثر السند او بعضه كأن يقول : وقال أبو هريرة ، أو قال عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير عن أبي هريرة ، وأما قوله انهما ترجمتان خلت الأولى عن الحديث فضعفهما الناسخ فانه محتمل . ولكن في الجزم به نظر . وقد ذكرت في المقدمة عن أبي ذر راوى الكتاب ما يؤيد ما ذكره من أن بعض من سمع الكتاب كان يضم بعض التراجم إلى بعض ويسد البياض وهي قاعدة يفرض اليها عند المعجز عن تطبيق الحديث على الترجمة ، وبؤيده اسقاط لفظ المعانقة من رواية من ذكرنا ، وقد ترجم في الادب « باب كيف أصبحت » وأورد فيه حديث ابن عباس المذكور وأفرد باب المعانقة عن هذا الباب وأورد فيه حديث جابر كما ذكرت . وفوى ابن التين ما قال ابن بطال بانه وقع هذه في رواية « باب المعانقة » قول الرجل كيف أصبحت بغير واو فدل على أنهما ترجمتان . وقد أخذ ابن جماعة كلام ابن بطال جازما به واختصره وزاد عليه فقال : ترجم بالمعانقة ولم يذكرها وإنما ذكرها في كتاب البيوع ، وكأنه ترجم ولم

يتفق له حديث يوافقه في المعنى ولا طريق آخر لصحة معانقة الحسن ، ولم ير أن يرويه بذلك السند لأنه ليس من عاداته إعادة السند الواحد ، أو لعله أخذ المعانقة من عاداتهم عند قولهم كيف أصبحت فاكنتي بكيف أصبحت لا يقران المعانقة به عادة . قلت : وقد قدمت الجواب عن الاحتمالين الأولين ، وأما الاحتمال الأخير فدعوى العادة تحتاج إلى دليل وقد أورد البخاري في الأدب المفرد ، في باب كيف أصبحت ، حديث محمود بن لبيد ، أن سعد بن معاذ لما أصيب أكحله كان النبي ﷺ إذا صر به يقول : كيف أصبحت ، الحديث ، وليس فيه للمعانقة ذكر ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : دخل أبو بكر على النبي ﷺ فقال : كيف أصبحت ؟ فقال : صالح من رجل لم يصبح صائما ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن أبي هريرة نحوه ، وأخرج البخاري أيضا في الأدب المفرد ، من حديث جابر قال : قيل للنبي ﷺ كيف أصبحت ؟ قال بخير ، الحديث . ومن حديث مهاجر الصائغ : كنت أجلس إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فكان إذا قيل له كيف أصبحت ؟ قال : لا تشرك بالله ، ومن طريق أبي الطفيل قال : قال رجل لحذيفة : كيف أصبحت ، أو كيف أصبحت يا أبا عبد الله ؟ قال : أحمد الله ، ومن طريق أنس أنه : سمع عمر سلم عليه رجل فودع ثم قال له : كيف أنت ؟ قال أحمد الله . قال هذا الذي أردت منك ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، نحوه هذا من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا ، فهذه عدة أخبار لم تقترن فيها المعانقة بقول كيف أصبحت ونحوها ، ولم يقع في حديث الباب أن اثنين تلقيا فقال أحدهما الآخر كيف أصبحت حتى يستقيم الحل على العادة في المعانقة حينئذ ، وإنما فيه أن من حضر باب النبي ﷺ لما وأوا خروج على من عند النبي ﷺ سألوه عن حاله في مرضه فاخبرهم ، فالراجح أن ترجمة المعانقة كانت خالية من الحديث كما تقدم ، وقد ورد في المعانقة أيضا حديث أبي ذر أخرجه أحمد وأبو داود من طريق رجل من هذلة لم يسم قال : قلت لأبي ذر هل كان رسول الله ﷺ يصالحكم إذا تقيتوه . قال : ما ليته قط إلا صالحني ، وبهت إلى ذات يوم فلم أكن في أهل ، فلما جئت أخبرته أنه أرسل إلى فأتيته وهو على صريره قائم ، فكانت أجود وأجود ، ورجاله ثقات ، إلا هذا الرجل المبهم . وأخرج الطبراني في الأوسط ، من حديث أنس : كانوا إذا تلقوا تصالحوا ، وإذا قدموا من سفر تعانقوا ، وله في الكبير : كان النبي ﷺ إذا لقي أصحابه لم يصالحهم حتى يسلم عليهم ، قال ابن بطال : اختلف الناس في المعانقة ، فكثرها مالك ، وأجازها ابن عيينة . ثم ساق قصتهما في ذلك من طريق سعيد بن إسحق وهو مجهول عن علي بن يونس الليثي المدني وهو كذلك ، وأخرجها ابن عساکر في ترجمة جعفر من تاريخه من وجه آخر عن علي بن يونس قال : استأذن سفيان بن عيينة على مالك فأذن له فقال : السلام عليكم فردوا عليه ، ثم قال : السلام خاص وعام ، السلام عليك يا أبا عبد الله ورحمة الله وبركاته ، فقال : وعليك السلام يا أبا محمد ورحمة الله وبركاته . ثم قال : لولا أنها بدعة لما تقبلت . قال قد طاق من هو خجرك منك قال جعفر ؟ قال : نعم . قال : ذلك خاص قال : ما عمه يعنينا . ثم ساق سفيان الحديث عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : لما قدم جعفر من الحبشة اعتنقه النبي ﷺ ، الحديث . قال الذهبي في الميزان : هذه الحكاية باطلة ، واسنادها مظلم . قلت : والمحمول من ابن عيينة بخير هذا الإسناد ، فأخرج سفيان ابن عيينة في جامعه عن الأجلح عن الشعبي : أن جعفرا لما قدم تلقاه رسول الله ﷺ فقبل جعفرا بين عيينة ، وأخرج البصري في معجم الصحابة ، من حديث عائشة : لما قدم جعفر استقبله رسول الله ﷺ فقبل ما بين عيينة ، وسنده

موصول لكن في سنده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف ، وأخرج الترمذى عن عائشة قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في يده ، ففرغ الباب ، فقام إليه النبي ﷺ عربا بنا بحر نوبه فاعتقه وقبله وقال الترمذى : حديث حسن . وأخرج قاسم بن أصبغ عن أبي الخيثم بن التيهان أن النبي ﷺ لقيه فاعتقه وقبله ، وسنده ضعيف . قال المطلب : في أخذ العباس بيد علي جواز المصافحة والسؤال عن حال العليل كيف أصبح ، وفيه جواز العين على غلبة الظن ، وفيه أن الخلافة لم تذكر بعد النبي ﷺ لعل أصلا لأن العباس حلف أنه يصير مأمورا لا أمرا لما كان يعرف من توجيه النبي ﷺ بها إلى غيره ، وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال العباس ، قال : وأما قول علي لو صرح النبي ﷺ بصرفها عن بني عبد المطلب لم يمكنهم أحد بعده منها فليس كما ظن ، لأنه ﷺ قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، وقيل له لو أمرت عن فامتنع ثم لم يمنع ذلك عمر من ولايته ما بعد ذلك . قلنا : وهو كلام من لم يفهم مراد علي . وقد قدمت في شرح الحديث في الوفاة النبوية بيان مراده ، وحاصله أنه إنما خشي أن يكون منع النبي ﷺ لهم من الخلافة حجة قاطعة بمنعهم منها على الاستمرار تمسكا بالمنع الأول لو رده بمنع الخلافة نصا . وأما منع الصلاة فليس فيه نص على منع الخلافة وإن كان في التنصيص على امامة أبي بكر في مرضه إشارة إلى أنه أعتق بالخلافة فهو بطريق الاستنباط لا النص ، ولولا قرينة كونه في مرض الموت ما قوي ، والا فقد استتاب في الصلاة قبل ذلك غيره في أسفاره وافته أعلم . وأما ما استبطه أولا فنفية نظر ، لأن مستند العباس في ذلك الفراسة وقرائن الاحوال ، ولم ينحصر ذلك في أن معه من النبي ﷺ النص على منع علي من الخلافة ، وهذا بين من سياق الفصحة ، وقد قدمت هناك أن في بعض طرق هذا الحديث أن العباس قال لعل بعد أن مات النبي ﷺ : أبسط يدك أبايعك فيأبئك الناس فلم يفعل ، فهذا دل على أن العباس لم يكن عنده في ذلك نص وافته أعلم . وقول العباس في هذه الرواية لعل في الآتراء : أنت وافته بعد ثلاث الخ ، قال ابن التين : الضمير في تراه للنبي ﷺ ونعقب بأن الاظهر أنه ضمير الشأن ولبست الزوبة هنا الرؤية البصرية ، وقد وقع في سائر الروايات : ألا ترى ، بضم ضمير . وقوله ولو لم تكن الخلافة فينا أمرناه ، قال ابن التين : فهو بعد الهزيمة أي شاورناه ، قال وقرأناه بالقصر من الامر . قلت : وهو المشهور . والمراد سألناه ، لأن صيغة الطلب كصيغة الامر ، ولعله أراد أنه يؤكد عليه في السؤال حتى يصير كأنه أمر له بذلك . وقال الكرماني : فيه دلالة على أن الامر لا يشترط فيه العلو ولا الاستعلاء . وحكى ابن التين عن الداودي أن أول ما استعمل الناس : كيف أصبحت ، في زمن طاعون عمواس ، ونعقبه بأن العرب كانت تقول قبل الاسلام . وبأن المسلمين قالوه في هذا الحديث . قلت : والجواب حمل الاولية على ما وقع في الاسلام ، لأن الاسلام جاء بمشروعية السلام للتلاقيين ، ثم حدث السؤال عن الحال ، وقل من صار يجمع بينهما ، والسنة البداءة بالسلام ، وكان السبب فيه ما وقع من الطاعون فكانت الدعاية متوفرة على سؤال الشخص من صديقه عن حاله فيه ثم كثر ذلك حتى اكتفوا به عن السلام ، ويمكن الفرق بين سؤال الشخص عن حاله عن غيره أنه متوجع وبين سؤال من حاله يحتمل الحدوث

### ٣٠ - باب من أجاب بليلىك وسعديك

٢٢٦٧ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن معاذ قال : أنا رديف للنبي



ﷺ فقال : يا معاذ ، قلت لبيك وسعديك - ثم قال مثله ثلاثاً - هل تدري ما حق الله على العباد ؟ قلت : لا . قال : حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً . ثم سار ساعة فقال : يا معاذ ، قلت لبيك وسعديك . قال : هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟ أن لا يعذبهم «  
حدثنا هذبة حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس عن معاذ . بهذا »

٦٢٦٨ - **حديث** مر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب « حدثنا - والله - أبو ذرّ باربعة قال : كنت أمتشي مع النبي ﷺ في حرّة المدينة عشاء استقبلنا أحد فقال : يا أبا ذرّ ، ما أحبُّ أن أحدألى ذهباً تأتي على إبل أو ثلاث عندي منه دينار إلا أرسدهم لذيبن ، إلا أن أقول به في عهد الله هكذا وهكذا وهكذا - وأرأنا بيده - ثم قال : يا أبا ذرّ ، قلت : لبيك وسعديك يا رسول الله . قال : الأكثرون هم الأقلون ، إلا من قال هكذا وهكذا . ثم قال لي : - كانك لا تبرح يا أبا ذرّ حتى أرجع . فانطلق حتى غاب عني فسمعت صوتاً ، فخشيت أن يكون عرض لرسول الله ﷺ ، فأردت أن أذهب ثم ذكرت قول رسول الله ﷺ : لا تبرح . فكففت . قلت : يا رسول الله سمعت صوتاً خشيت أن يكون عرض لك ، ثم ذكرت قولك ففقت . فقال النبي ﷺ : ذاك جبريل أتاني فأخبرني أنه من مات من أمّي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت : يا رسول الله ، وإن زنى وإن مرق . قال : وإن زنى وإن مرق . قلت : لزيد إنه بلغني أنه أبو الدرداء فقال : أشهدُ لحديثه أبو ذرّ باربعة ، قال الأعمش وحدثني أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه . وقال أبو شهاب عن الأعمش « يمكنك عندي فوق ثلاث »

قوله ( باب من أجاب لبيك وسعديك ) ذكر فيه حديث أنس عن معاذ قال ( أنا رديف النبي ﷺ فقال يا معاذ ، قلت : لبيك وسعديك ) وقد تقدم شرح هاتين الكلمتين في كتاب الحج وتقدم شرح بعض حديث معاذ في كتاب العلم وفي الجهاد ويأتي مستوفى في كتاب الرقاق ، وكذلك حديث أبي ذرّ المذكور في الباب بعده وقوله فيه « قلت لزيد ، أي ابن وهب ، والقائل هو الأعمش وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد بين في الرواية التي تليها أن الأعمش رواه عن أبي صالح عن أبي الدرداء ، وقوله « وقال أبو شهاب عن الأعمش » يعني عن زيد بن وهب عن أبي ذرّ كما تقدم موصولاً في كتاب الاستقراض ، والمراد أنه أتى بقوله « يمكنك عندي فوق ثلاث » بدل قوله في رواية هذا الباب « تأتي على إبل أو ثلاث عندي منه دينار » وبقية سياق الحديث سواء إلا الكلام الأخير في سؤال الأعمش زيد بن وهب إلى آخره . وقوله « أرسدهم » بضم أوله ، وقوله « ففقت » أي أفتت في موضعي وهو كقوله تعالى ( وإذا أظلم عليهم قاموا ) وقد ورد ذلك من قول النبي ﷺ فأخرج النساء وصححه ابن حبان من حديث محمد بن حاطب قال « انطلقت في أمي إلى رجل جالس فقالت له : يا رسول الله قال : لبيك وسعديك » .

قلت : وأمه هي أم جميل بالجيم بنت المحلل بمهمة ولامين الأولى نفقة

### ٣١ - باب لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه

٦٢٦٩ - **عنه** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ،

**قوله** ( باب لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه ) هكذا ترجم بلفظ الخبر وهو خبر معناه النهي ، وقد رواه ابن وهب بلفظ النهي ، لا يُقيم ، وكذا رواه ابن الحسن ، ورواه القاسم بن يزيد وطاهر بن مدرار بلفظ لا يقيم ، وكذا وقع في رواية الليث عند مسلم بلفظ النهي المؤكد ، وكذا عنده من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ، وهذا الحديث ليس في الموطأ إلا عند ابن وهب ومحمد بن الحسن ، وقد أخرجه الدارقطني من رواية إسماعيل وابن وهب وابن الحسن والوليد بن مسلم والقاسم بن يزيد وطاهر بن مدرار كلهم عن مالك ، وأخرجه إسماعيل من رواية القاسم بن يزيد الجعفي وعبد الله بن وهب جميعا عن مالك ، وضاق علي أبي نعيم فأخرجه من طريق البخاري نفسه ، وقد تقدم في كتاب الجمعة من رواية ابن جريج عن نافع ، ويأتي في الباب الذي يليه من رواية عبد الله بن عمر الصمري عن نافع وسيافه أتم ويأتي شرحه فيه

### ٣٢ - باب إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فانسحوا ففسح الله لكم

وإذا قيل انشزوا فانشزوا ) الآية

٦٢٧٠ - **عنه** خلاد بن يحيى حدثنا سفیان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه نهى أن يُقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ، ولكن تفسحوا وتوسعوا . وكان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه ،

**قوله** ( باب إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فانسحوا ) كذا لا يفي ذكر ، وزاد غيره ( وإذا قيل انشزوا فانشزوا ) الآية . اختلف في معنى الآية فقيل : إن ذلك خاص بمجلس النبي ﷺ ، قال ابن بطال قال بعضهم : هو مجلس النبي ﷺ خاصة من مجاهد وقتادة . قلت : لفظ الطبري عن قتادة : كانوا يتنافسون في مجلس النبي ﷺ إذا رأوه مقبلا ضيقوا مجلسهم ، فأمرهم الله تعالى أن يوسع بعضهم لبعض . قلت : ولا يلزم من كون الآية نزلت في ذلك الاختصاص . وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان بفتح المهمة والتحتانية الثفيفة قال : نزلت يوم الجمعة أقبل جماعة من المهاجرين والانصار من أهل بدر فلم يجدوا مكانا ، فأقام النبي ﷺ ناسا من آخر أسلامه فأجلسهم في أماكنهم ، فشق ذلك عليهم ، وتكلم المنافقون في ذلك ، فانزل الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فانسحوا ) وعن الحسن البصري : المراد بذلك مجلس القتال ، قال : ومعنى قوله ( انشزوا ) انهضوا القتال . وذهب الجمهور إلى أنها عامة في كل مجلس من مجالس الخير ، وقوله ( افسحوا )

يفسح الله ) أى وسعوا يوسع الله عليكم فى الدنيا والآخرة . **قوله** ( سفيان ) هو الثورى . **قوله** ( أنه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ) كذا فى رواية سفيان ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ ولا يقم الرجل الرجل من مقدمه ثم يجلس فيه . **قوله** ( ولكن ففسحوا وتوسعوا ) هو عطف تفسهري ، ووقع فى رواية قبيصة عن سفيان عند ابن مردويه ، ولكن ليقول ففسحوا وتوسعوا ، وقد أخرجه الإمام علي بن رواية قبيصة وليس عنده . ليقول ، وهذه الزيادة أشار مسلم إلى أن عبيد الله بن عمر نفردها عن نافع ، وأن مالكا واليث وأيوب وابن جريج روهه عن نافع بدونها ، وأن ابن جريج زاد قلت لنافع : فى الجمعة ؟ قال : وفى غيرها ، وقد تقدمت زيادة ابن جريج هذه فى كتاب الجمعة ووقع فى حديث جابر عند مسلم . لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقدمه فبقعد فيه ، ولكن يقول ففسحوا ، لجمع بين الزبادين ورفعهما ، وكان ذلك سبب سؤال ابن جريج لنافع . قال ابن أبي حمزة : هذا اللفظ عام فى المجالس ، ولكنّه مخصوص بالمجالس المباحة أما على العموم كالمسجد ومجالس الحكام والعلم ، وأما على الخصوص كن يدعو قوما بأعيانهم إلى منزله لولية ونحوها ، وأما المجالس التى ليس للشخص فيها ملك ولا إذن له فيها فانه يقام ويخرج منها ، ثم هو فى المجالس العامة ، وليس عاما فى الناس بل هو خاص بغير المجانين ومن يحصل منه الأذى ككل الثوم التى إذا دخل المسجد ، والسفيه إذا دخل مجلس العلم أو الحكم . قال : والحكمة فى هذا النهى منع استنفاص حق المسلم المفتضى للضمان ، والعت على التواضع المقتضى للموادة ، وأيضا قائلنا فى المباح كلهم سواء ، فن سبق إلى شئ استحقه ، ومن استحق شيئا فأخذ منه بغير حق فهو غصب والغصب حرام ، فعلى هذا قد يكون بعض ذلك على سبيل الكراهة وبعضه على سبيل التحريم ، قال : فأما قوله « ففسحوا وتوسعوا » فعنى الاول أن يتوسعوا فيما بينهم ومعنى الثانى أن ينضم بعضهم إلى بعض حتى يفضل من الجميع مجلس للداخل . انتهى ملخصا . **قوله** ( وكان ابن عمر ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه ) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد عن قبيصة عن سفيان وهو الثورى بلفظ « وكان ابن عمر إذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه ، وكذا أخرجه مسلم من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقوله « يجلس » فى روايتنا بفتح أوله ، وضبطه أبو جعفر الغرناطى فى نسخته بضم أوله على وزن « يقام » ، وقد ورد ذلك عن ابن عمر مرفوعا أخرجه أبو داود من طريق ابن الخصيب بفتح الميم وكسر المهملة أخرجه موحدة بوزن عظيم واسم زياد بن عبد الرحمن عن ابن عمر « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقام له رجل من مجلسه ، فذهب إلى مجلس فنهاء رسول الله ﷺ ، وله أيضا من طريق سعيد بن أبي الحسن « جاءنا أبو بكره فقام له رجل من مجلسه فابى أن يجلس فيه وقال : ان أنى ﷺ نهى عن ذا ، وأخرجه الحاكم وصححه من هذا الوجه لكن لفظه مثل لفظ ابن عمر الذى فى الصحيح ، فكأن أبا بكره حل النهى على المعنى الاعم ، وقد قال البزار انه لا يعرف له طريق إلا هذه ، وفى سننه أبو عبد الله مولى أبى بردة بن أبى موسى وقيل مولى قريش وهو بصرى لا يعرف ، قال ابن بطلان : اختلف فى النهى فقبل للادب ، والا قلادى يجب للعالم أن يلبه أهل الفهم والنهى ، وقيل هو على ظاهره ، ولا يجوز أن سبق إلى مجلس صباح أن يقام منه ، واحتجوا بالحديث يعنى الذى أخرجه مسلم عن أبى هريرة رفعه « إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ، قالوا فلما كان أحق به بعد رجوعه ثبت أنه حقه قبل أن يقوم ، ويتأيد ذلك بفعل ابن عمر المذكور

قائه راوى الحديث وهو أعلم بالمراد منه. وأجاب من حله على الادب أن الموضع فى الأصل ليس ملكه قبل الجلوس ولا بعد المفارقة فدل على أن المراد بالحقية فى حالة الجلوس الأولوية ، فيكون من قام تاركاً له قد سقط حقه جملة ، ومن قام ليرجع يكون أولى . وقد سئل مالك عن حديث أبى هريرة فقال : ما سمعت به ، وأنه لحسن اذا كانت أوبته قريبة ، وإن بعد فلا أرى ذلك له ولا كنهه من محاسن الاخلاق . وقال القرطبي فى « المفهم » : هذا الحديث يدل على صحة القول بوجوب اختصاص الجالس بموضعه الى أن يقوم منه ، وما احتج به من حله على الادب لكونه ليس ملكاً له لا قبل ولا بعد ليس بحجة ، لأننا نسلم أنه غير ملك له لكن يختص به الى أن يفرغ غرضه ، فصار كأنه ملك منفعة فلا يراه غيره عليه ، قال النووي : قال أصحابنا هذا فى حق من جلس فى موضع من المسجد أو غيره لصلاة مثلاً ثم فارقه ليعود اليه كإعادة الضوء مثلاً أو لشغل يسير ثم يعود لا يبطل اختصاصه به ، وله أن يقيم من عائلته وقعد فيه ، وعلى القاعدة أن بطبيعته . واختلف هل يجب عليه ؟ على وجهين أحدهما الوجوب ، وقيل يستحب وهو مذهب مالك . قال أصحابنا : وإنما يكون أحق به فى تلك الصلاة دون غيرها ، قال : ولا فرق بين أن يقوم منه ويترك له فيه سجادة ومحوها أم لا والله أعلم . وقال عياض : اختلف العلماء فىمن اعتاد بموضع من المسجد للتدريس والفتوى ، لحكى عن مالك أنه أحق به إذا عرف به ، قال : والذى عليه الجمهور أن هذا استحسان وليس بحق واجب ، وأمله مراد مالك . وكذا قالوا فى مقاعد الباعة من الأفيّة والطرق التى هى غير مملوكة ، قالوا : من اعتاد بالجلوس فى شيء منها فهو أحق به حتى يتم غرضه . قال : وحكاية الماوردى عن مالك قطعاً للتنازع . وقال القرطبي : الذى عليه الجمهور أنه ليس بواجب . وقال النووي : استثنى أصحابنا من عموم قول « لا يقيم أحدكم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه » من ألف من المسجد موضعاً يفتى فيه أو يقرئ فيه قرآناً أو علماً فله أن يقيم من سبقه الى القعود فيه . وفى معناه من سبق الى موضع من الشوارع ومقاهد الأسواق لمعاملة . قال النووي : وأما ما نسب الى ابن عمر فهو ورع منه ، وليس فموده فيه حراماً إذا كان ذلك برضا الذى قام واسكنه تورع منه لاحتمال أن يكون الذى قام لأجله استحبابه منه فقام عن غير طيب قلبه ففسد الباب ليسلم من هذا أو رأى أن الإيثار بالقرب مكروه أو خلاف الأولى ، فكان يتمتع لأجل ذلك لئلا يرتكب ذلك أحد بسببه . قال علماء أصحابنا : وإنما يحمد الإيثار بحفظ النفس وأموال الدنيا

٣٣ - باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه ، أو تنهياً لقيام ليقوم الناس

٦٢٧١ - حدثنا الحسن بن عمر حدثنا ممتبر سمعت أبى يذكر عن أبى مجاز عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : لما تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش دعا للناس طيمونا ثم جلدوا يحدون ، قال فأخذ كأنه يتنهي للقيام ، فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام معه من الناس وبقي ثلاثة . وإن الذى جاء ليدخل فاذا للقوم جلوس ، ثم أنهم قاموا فانطلقوا ، قال فجئت فأخبرت النبى ﷺ أنهم قد انطلقوا ، فجاء حتى دخل ، فذهبت أدخل فأرخصى الحجاب بينى وبينه ، وأنزل الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم - إلى قوله - إن ذلكم كان عند الله عظيماً )

**قوله** (باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه ، أو تنهياً للقيام ليقوم الناس) ذكر فيه حديث أنس في قصة رواج زينب بنت جحش ونزول آية الحجاب ، وفيه « فأخذ كأنه يتنهي للقيام فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام معه من الناس وبقي ثلاثة ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الاحزاب . قال ابن بطال : فيه أنه لا ينبغي لأحد أن يدخل بيت غيره إلا بإذنه ، وأن المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه لتلاؤذي أصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم . وفيه أن من فعل ذلك حتى تضربه صاحب المنزل أن لصاحب المنزل أن يظهر التناقل به وإن يقوم بغير إذن حتى يتفطن له ، وأن صاحب المنزل إذا خرج من منزله لم يكن للمأذون له في الدخول أن يقيم إلا بإذن جديد ، والله أعلم

### ٣٤ - باب الاحتباء باليد ، وهو القرفصاء

٦٢٧٢ - **حدثني** محمد بن أبي غالب أخبرنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا محمد بن فليح عن أبيه

عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت رسول الله ﷺ يفناه السكينة محتبياً بيده هكذا . . . »

**قوله** (باب الاحتباء باليد وهو) وقع في رواية الكشميني « وهي » (القرفصاء) يضم القاف والفاء بينهما راء ساكنة ثم صاد مهملة ومد ، وقال الفراء : ان ضمنت القاف والفاء مددت وإن كسرت قصرت ، والحنلي فسر به البخاري الاحتباء أخذه من كلام أبي عبيدة فإنه قال : القرفصاء جلسة المحتب ، ويدبر ذراعيه ويديه على ساقيه . وقال هياض : قيل هي الاحتباء ، وقيل جلسة الرجل المستوفز ، وقيل جلسة الرجل على أليتيه . قال : وحديث قيلة يدل عليه لأن فيه « ويديه عسيب نخلة » فدل على أنه لم يحتب بيديه . قلت : ولا دلالة فيه على نفي الاحتباء فإنه تارة يكون باليدين وتارة بثوب ، فاعلم في الوقت الذي رأته قيلة كان محتبياً بثوبه ، وقد قال ابن فارس وغيره : الاحتباء أن يجمع ثوبه ظهره وركبتيه . قلت : وحديث قيلة وهي بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها لام أخرجه أبو داود والترمذي في « الثعالب » والطبراني وطوله بسند لا بأس به أنها قالت . . فذكر الحديث وفيه « قالت لأماء رجل فقال السلام عليك يا رسول الله ، فقال : وعليك السلام ورحمة الله ، وعليه أسما مليةين قد كانتا برعقران فنفضتا ، ويديه عسيب نخلة مقشرة فأعدا القرفصاء . قالت : فلما رأيت رسول الله ﷺ المتخضع في الجلاسة أوعدت من الفرق ، فقال له جليبه : يا رسول الله أوعدت المسكينة ، فقال ولم ينظر الى : يا مسكينة عليك المسكينة ، فذهب هني ما أبعد من الرعب ، الحديث . وقوله فيه « وعليه أسما ، بمهمل جمع سم بفتحتين وهو الثوب البالي و « مليةين » بالتصغير ثنيته مسلاة وهي الرداء . وقيل القرفصاء الاعتماد على عقبه ومس أليتيه بالأرض ، والذي يتحرر من هذا كله أن الاحتباء قد يكون بصورة القرفصاء ، لا أن كل احتباء قرفصاء والله أعلم

**قوله** (حدثني محمد بن أبي غالب) هو القومسي يضم القاف وسكون الواو وبالسین المهملة ، نزل بغداد ، وهو من صفار شيخ البخاري ومات قبله بست سنين ، وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديث آخر في كتاب التوحيد . ولهم شيخ آخر يقال له محمد بن أبي غالب الواسطي نزل بغداد ، قال أبو نصر السجستاني : سمع من هشيم ومات قبل القومسي بست وعشرين سنة . **قوله** (محمد بن فليح عن أبيه) هو فليح بن سليمان المدني ، وقد نزل البخاري في حديثه هذا درجته لأنه سمع الكثير من أصحاب فليح مثل يحيى بن صالح ونزل في حديث إبراهيم بن المنذر درجة

لأنه سمع منه الكثير وأخرج عنه بغیر واسطة . **قوله** ( بقاء الكعبة ) بكسر الفاء ثم نون ثم مد أى جانبها من قبل الباب . **قوله** ( محتبياً بيده هكذا ) كذا وقع عنده مختصراً ، ورويناه في الجزء السادس من د فوائد أبي محمد ابن صاعد ، عن محمود بن خالد عن أبي غزية وهو بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد التحتانية وهو محمد بن موسى الانصاري الفاضل عن فليح بن حمزة وزاد فأرانا فليح موضع يمينه على يساره موضع الرسغ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أبي موسى محمد بن المثني عن أبي غزية بسند آخر قال د حدثنا ابراهيم بن سعد عن هر بن محمد بن زيد عن نافع د فذكر نحو حديث الباب دون كلام فليح ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن أبي غزية عن فليح ولم يذكر كلام فليح أيضاً ، والذي يظهر أن لابي غزية فيه شيخين ، وأبو غزية ضعفه ابن معين وغيره ، ووقع عند أبي داود من حديث أبي سعيد د أن رسول الله ﷺ كان إذا جلس احتبى بيديه د زاد البراءة ونصب ركبتيه ، وأخرج البراءة أيضاً من حديث أبي هريرة بلفظ د جلس عند الكعبة فضم رجله فأتاهما واحتبى بيديه د ويستثنى من الاحتباء باليدين ما إذا كان في المسجد ينظر الصلاة فاحتبى بيديه فينبغي أن يمسك إحداها بالآخرى كما وقعت الإشارة إليه في هذا الحديث من وضع أحدهما على رسغ الآخرى ، ولا يشك بين أصابعه في هذه الحالة ، فقد ورد النهي عن ذلك عند أحمد من حديث أبي سعيد بسند لا بأس به والله أعلم . وتقدمت مباحث التشريك في المسجد في أبواب المساجد من كتاب الصلاة . وقال ابن بطال : لا يجوز للدخلى أن يصنع بيديه شيئاً ويتحرك لصلاة أو غيرها لأن عورته تبدو إلا إذا كان عليه ثوب يستر عورته فيجوز . وهذا بناء على أن الاحتباء قد يكون باليدين فقط وهو المعتمد ، وفرق الداودي فيما حكاه عنه ابن التين بين الاحتباء والقفصاء فقال : الاحتباء أن يقيم رجله ويفرج بين ركبتيه ويدبر عليه ثوبا ويعقده ، فإن كان عليه قميص أو غيره فلا ينهى عنه ، وإن لم يكن عليه شيء فهو القفصاء . كذا قال والمعتمد ما تقدم

### ٣٥ - باب من اتكأ بين يدي أصحابه

وقال خُبابٌ «أُتيتُ للنبي ﷺ وهو مُوسدٌ بردةً ، فقلتُ : ألا تدهو الله ؟ فمَدَّ

٦٢٧٣ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا بشر بن الفضل حدثنا الجري عن عبد الرحمن بن أبي

بكرة د عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ : ألا أخبركم بأكبر الكبائر ؟ قالوا : بلى يا رسول الله د قال :

الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين

٦٢٧٤ - حدثنا مسددٌ حدثنا بشرٌ منه د وكان مُتَمَكِّناً فجلس ، فقال : ألا وقول الزور ، فما زال

يُكْرِرُها حتى قلنا لَيْتَهُ سَكَتَ ،

**قوله** ( باب من اتكأ بين يدي أصحابه ) قيل : الاتكاء الضطجاع ، وقد مضى في حديث عمر في كتاب

الطلاق د وهو متكئ على سرير ، أى مضطجع ، بدليل قوله د قد أثر السرير في جنبه د كذا قال عياض ، وفيه

نظر لأنه يصح مع عدم تمام الضطجاع ، وقد قال الحمايني : كل معتمد على شيء متمكن منه فهو متكئ ، وأبراد

البخاري حديث خباب المعلق يشير به إلى أن الضطجاع اتكاء وزيادة ، وأخرج الدارمي والترمذي وصححه

وأبو عوانة وابن حبان عن جابر بن سمرة « رأيت النبي ﷺ متكئا على وسادة ، ونقل ابن العربي عن بعض الأطباء أنه كره الانكاء ، وتعقبه بأن فيه راحة كالاستناد والاحتباء . **قوله** ( وقال خباب ) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وآخره موحدة أيضا هو ابن الأرت الصحابي ، وهذا القدر المعلق طرف من حديث له تقدم موصولا في علامات النبوة . ثم ذكر حديث أبي بكرة في أكبر السكاثر وأورده من طريقين لقوله فيه « وكان متكئا مجلس » وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الادب ، وورد في مثل ذلك حديث أنس في قصة ضمهم بن ثعلبة لما قال « أيكم ابن عبد المطلب ؟ فقالوا : ذلك الأبيض المتسكى » قال الملب : يجوز للعالم والمفتي والإمام الانكاء في مجلسه بمحضرة الناس لالم يجدوه في بعض أعضائه أو لراحة يرتفق بذلك ولا يسكون ذلك في عامة جلوسه

### ٣٦ - باب من أسرع في مشي الحاجة أو قصد

٦٢٧٥ - **حدثنا** أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة « أن عتبة بن الحارث حدثه قال :

صلى النبي ﷺ العصر ، فأسرع ثم دخل البيت »

**قوله** ( باب من أسرع في مشي الحاجة ) أي لسبب من الاسباب ، وقوله « أو قصد » أي لاجل قصد شيء معروف ، والقصد هنا بمعنى المقصود ، أي أسرع لأمر المقصود . ذكر فيه طرعا من حديث عتبة بن الحارث ، قال ابن بطال : فيه جواز اسراع الامام في حاجته ، وقد جاء أن إسرعه عليه الصلاة والسلام في دخوله إنما كان لاجل صدقة أحب أن يفرقها في وقته . قلت : وهذا الذي أشار إليه متصل في حديث عتبة بن الحارث المذكور كما تقدم وضحنا في كتاب الزكاة ، فانه أخرجه هناك بالاسناد الذي ذكره هنا تاما ، وتقدم أيضا في صلاة الجماعة ، وقال في الترجمة والحاجة أو قصد ، لأن الظاهر من السياق أنه كان لتلك الحاجة الخاصة فيشعر بأن مشيه أغير الحاجة كان على هيئته ، ومن ثم تعجبوا من إسرعه ، فدل على أنه وقع على غير عادته . لحاصل الترجمة أن الإيمراع في المشي إن كان حاجة لم يكن به بأس ، وإن كان عمدا أغير حاجة فلا . وقد أخرج ابن المبارك في كتاب الاستئذان بسند مرسل أن مشية النبي ﷺ كانت مشية السوقي لا العاجر ولا السكسلان ، وأخرج أيضا « كان ابن عمر يسرع في المشي ويقول هو أبعد من الزهو ، وأسرع في الحاجة » . قال غيره : وفيه اشتغال عن النظر الى ما لا ينبغي التشاغل به . وقال ابن العربي : المشي على قدر الحاجة هو السمة اسراعا وبطئا ، لا التصنع فيه ولا التهور

### ٣٧ - باب السرير

٦٢٧٦ - **حدثنا** جرير عن الأعمش عن أبي الشَّحْب عن مسروق عن عائشة رضي الله

عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي وسطَ السرير وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة ، فيكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فأستقبه ، فأنسل أنسلًا »

**قوله** ( باب السرير ) بمهمات وزن عظيم معروف . ذكر الراغب أنه مأخوذ من السرور لانه في الغالب لأولى

النسبة . قال : وسرير الميت لشبهه به في الصورة وللتفاؤل بالسرور ، وقد يعبر بالسرير عن الملك ، وجمعه أسرة وسرر بضمين ، ومنهم من يفتح الراء استئذالا للضمتين ، ذكر فيه حديث عائشة وهو ظاهر فيما ترجم له . قال ابن بطال : فيه جواز اتخاذ السرير والنوم عليه ونوم المرأة بحضرة زوجها . وقال ابن التين : وقوله فيه وسط السرير قرأناه بسكون السين ، والذي في اللغة المشهورة بفتحها . وقال الراغب وسط الشيء . يقال بانفتح للسمية المتصلة كالجسم الواحد نحو وسطه صلب ، ويقال بالسكون للسمية المنفصلة بين جسمين نحو وسط القوم . قلت وهذا مما يرجح الرواية بالتحريك ، ولا يمنع السكون . ووجه إيراد هذه الترجمة وما قبلها وما بعدها في كتاب الاستئذان أن الاستئذان يستدعي دخول المنزل فذكر متعلقات المنزل استطراداً

### ٣٨ - باب من أتى له وسادة

٦٢٧٧ - **حدثنا** إسحاق **حدثنا** خالد **ع** . و**حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** عمرو بن عون **حدثنا** خالد عن خالد عن أبي قلابة قال أخبرني أبو الملوح قال دخلت مع أبيك زيد على عبد الله بن عمرو **حدثنا** أن النبي ﷺ ذكر له صومي ، فدخل على فالفيت له وسادة من آدم حشوها ليف ، فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه . فقال لي : أما بسكفك من كل شهر ثلاثة أيام قلت : يا رسول الله . قال : حسا . قلت : يا رسول الله . قال : سبعا . قلت : يا رسول الله . قال : تسعا . قلت : يا رسول الله . قال : إحدى عشرة . قلت : يا رسول الله . قال : لاصوم فوق صوم داود ، شطر الدهر ، صيام يوم وإفطار يوم ،

٦٢٧٨ - **حدثنا** يحيى بن جعفر **حدثنا** يزيد عن شعبة عن معبرة عن إبراهيم عن هلقمة أنه قدم الشام . و**حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن معبرة عن إبراهيم قال ، ذهب عاقمة إلى الشام ، فأتى للسجد فصلى ركعتين فقال : اللهم ارزقني جايسا ، فقدم إلى أبي الدرداء . فقال : بمن أنت ؟ قال : من أهل الكوفة ، قال : أليس فيكم صاحب السر الذي كان لا يملكه غيره . يعني حذيفة - أليس فيكم ، أو كان فيكم ، الذي أجاره الله على لسان رسوله ﷺ من الشيطان - يعني هاربا - أو ليس فيكم صاحب الدواك والوساد - يعني ابن مسعود . كيف كان عبد الله يقرأ ( وليل إذا ينشأ ) قال ( ولذكر والأنثى ) فقال : مازال هؤلاء حتى كادوا يشككوني ، وقد سمعتهما من رسول الله ﷺ ،

**قوله** ( باب من أتى له وسادة ) أتى بضم أوله على انبهاء المجهول ، وذكره لأن التأنيت ليس حقيقيا . ويقال وسادة ووساد وهي بكسر الواو وقولها هذيل بالهدو بدل الواو ما يوضع عليه الرأس وقد يتسكا عليه وهو المراد هنا . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن شامير الواسطي ، وغالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، وقوله « وحدثني عبد الله بن محمد ، هو الجعفي ، وعمرو بن عون من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه في الصلاة وغيرها



بغير واسطة ، وشيخه هو الطحان المذکور ، وشيخه خالد هو ابن مهران الحنابلة ، وقد نزل البخاري في هذا الاسناد الثاني درجة ، وقد تقدم هذا الحديث عن اسحق بن شاهين بهذا الاسناد في كتاب الصلاة ، وتقدمت مباحث المنن في الصيام ، وسأفه المصنف هنا على لفظ عمرو بن عرون ، وهذا هو السر في إرادته له من هذا الوجه النازل حتى لا تقدم بعض إعادته بسند واحد على صفة واحدة ، وقد اطرده هذا الصنيع إلا في مواضع يسيرة إما ذهولا وإما اضيق المخرج . قوله ( أخبرني أبو المليح ) بوزن عظيم اسمه عامر وقيل زيد بن أسامة الهذلي . قوله ( دخلت مع أبيك زيد ) هذا الخطاب لابن قلابة واسمه عبد الله بن زيد ، ولم أر لزيد ذكرا إلا في هذا الخبر ، وهو ابن عمرو وقيل ابن عامر بن نائل بنون ومثناة ابن مالك بن عبيد الجهمي . قوله ( فألقيت له وسادة ) قال المطلب فيه اكرام الكبير ، وحوار زيارة الكبير تليينه وتعليقه في منزله ما يحتاج اليه في دينه ، وإيثار التواضع وحمل النفس عليه ، وحوار رد الكرامة حيث لا يتأذى بذلك من تردد عليه . قوله ( حدثنا يحيى بن جعفر ) هو البسكندي ، وزيد هو ابن هارون ، ومغيرة هو ابن مقسم ، وإبراهيم هو النخعي ، وقد تقدم الحديث في مناقب عمار مشروحا ، وقوله فيه « أرزاني جليسا » في رواية سليمان بن حرب عن شعبة في مناقب عمار وجليسا صالحا ، وكذا في معظم الروايات وقوله « أو ليس فيكم صاحب السواك والوساد » في رواية الكشي « في الوسادة » يعني أن ابن مسعود كان يتولى أمر سواك رسول الله ﷺ ووساده ، ويتعهد خدمته في ذلك بالإصلاح وغيره ، وقد تقدم في المناقب بزيادة « والمطهرة » وتقدم الرد على الداودي في زعمه أن المراد أن ابن مسعود لم يكن في ملكه في عهد النبي ﷺ سوى هذه الأشياء الثلاثة ، وقد قال ابن التين هنا : المراد أنه لم يكن له سواها جهازا وأن النبي ﷺ أعطاه إياها ، وليس ذلك مراد أبي الدرداء ، بل السياق يرشد إلى أنه أراد وصف كل واحد من الصحابة بما كان اختص به من الفضل دون غيره من الصحابة ، وقضية ما قاله الداودي هناك وابن التين هنا أن يكون وصفه بالثقل ، وتلك صفة كانت لغالب من كان في عهد رسول الله ﷺ من فضلاء الصحابة والله أعلم . وقوله فيه « ليس فيكم أو كن فيكم » هو شك من شعبة ، وقد رواه إسرائيل عن مغيرة بلفظ « وفيكم » وهي في مناقب عمار ، ورواه أبو هريرة عن مغيرة بلفظ « أو لم يكن فيكم » وهي في مناقب ابن مسعود . قوله ( الذي أجاره الله على لسان رسوله ﷺ من الشيطان يعني عمارا ) في رواية إسرائيل « الذي أجاره الله من الشيطان » يعني على لسان رسوله ، وفي رواية أبي هريرة « لم يكن فيكم الذي أجير من الشيطان » . وقد تقدم بيان المراد بذلك في المناقب ، ويحتمل أن يكون أشير بذلك إلى ما جاء عن عمار أن كان ثابتا ، قال الطبراني أخرجه من طريق الحسن البصري قال : كان عمار يقول قائل مع رسول الله ﷺ الجن والانس ، أرسلني إل بربر فلقيت الشيطان في صورة أنسي فصارعني فصرعته الحديث . وفي سننه الحكم بن حنبل يختلف فيه ، والحسن لم يسمع من عمار

### ٣٩ - باب الفاتحة بعد الجمعة

٦٢٧٩ - حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفیان عن أبي حازم « عن سهل بن سعد قال : كنا نقيل ونفقد دوى

بعد الجمعة . . . »

قوله ( باب الفاتحة بعد الجمعة ) أي بعد صلاة الجمعة ، وهي النوم في وسط النهار عند الزوال وما قارب من قبل

أو بعد ، قبل لها قائلة لأنها يحصل فيها ذلك ، وهي فاعلة بمعنى مفعولة مثل ( عبثة راضية ) ويقال لها أيضا القيلولة . وأخرج ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن عباس رفعه استمعينوا على صياح النهار بالسجود ، وعلى قيام الليل بالقيلولة وفي سننه دومة بن صالح وفيه ضعف ، وقد تقدم شرح حديث سهل المذكور في الباب في أواخر كتاب الجمعة ، وفيه إشارة إلى أنهم كانت عادتهم ذلك في كل يوم ، وورد الأمر بها في الحديث الذي أخرجه الطبراني في الأوسط ، من حديث أنس رفعه قال : قيلوا فإن الشياطين لا تقبل ، وفي سننه كثير بن مروان وهو متروك ، وأخرج سفيان بن عيينة في جامعه من حديث خوات بن جبير رضي الله عنه موقوفا قال : نوم أول النهار حرق ، وأوسطه خلقي ، وآخره حق ، وسنده صحيح

#### ٤٠ - باب القائلة في المسجد

٦١٨٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد قال : ما كان لعلی اسم أحب إليه من أبي تراب ، وإن كان ليفرح به إذا دعى بها . جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة عليها السلام فلم يجد عائداً في البيت ، فقال : أين ابن عمك ؟ فقالت : كان بيني وبينه شيء ، ففاضتني ، فخرج ، فلم يقل عندی . فقال رسول الله ﷺ : إنظر أين هو ؟ فجاء فقال : يا رسول الله ، هو في المسجد راقد . فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد قطع رداؤه عن شقه فأصابه تراب ، فبجل رسول الله ﷺ يسبحه عنه وهو يقول : قم أبا تراب ، قم أبا تراب .

**قوله** ( باب القائلة في المسجد ) ذكر فيه حديث على في سبب تكتيته أبا تراب ، وقد تقدم في أواخر كتاب الأدب ، والغرض منه قول فاطمة عليها السلام : ففاضتني فخرج فلم يقل عندی ، وهو بفتح أوله وكسر القاف . **قوله** ( هو في المسجد راقد ) قال المذهب : فيه جواز النوم في المسجد من غير ضرورة إلى ذلك ، وعكسه فيه وهو الذي يظهر من سياق القصة

#### ٤١ - باب من زار قوماً فقال عندهم

٦٢٨١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عن ثمامة بن أنس أن أم سلمة كانت تبسط قنبي **عليه** نطعاً فيقبل عندها على ذلك للنطع ، قال : فإذا نام النبي ﷺ أخذت من عرقه وضربه فجمته في قارورة ، ثم جمته في سكر وهو نائم . قال : فلما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إلى أن يجل في حنوطه من ذلك السكر ، قال فجعل في حنوطه .

٦٢٨٢ ، ٦٢٨٣ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول : كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام بنت

ملحان فطعميه - وكانت تحت هُداة بن الصامت - فدخل يوماً فاطمته ، فقام رسولُ الله ﷺ ، ثم استيقظ بضحك ، قالت فقلت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ فقال : ناسٌ من أمتي عُرضوا على غزاة في سبيل الله ، يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأميرة - أو قال : مثل الملوك على الأميرة يشك إسحاق - قلت ادع الله أن يحملي منهم ، فدعاهم وضع رأسه فقام ، ثم استيقظ يضحك . فقلت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناسٌ من أمتي عُرضوا على غزاة في سبيل الله ، يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأميرة - أو مثل الملوك على الأميرة . فقلت : ادع الله أن يحملي منهم ، قال : أنت من الآرين . فركبت البحر زمن معاوية ، فصرعت من دابتها حين خرّجت من البحر ، فهلكت .

قوله ( باب من زار قوما فقال عديم ) أي رقد وقت الفيولة ، والفعل الماضي منه ومن القول مشترك بخلاف المضارع ، فقال بقبيل من القائة وقال يقول من القول ، وقد تلطّف البشير المذاوي حيث قال في لخر : قال قال النبي قولا صحيحا قلت قال النبي قولا صحيحا فسر المراجع الوراق في جوابه حيث قال :

فإن منه مضارفا يظهر الحما في ويبدو الذي كنيته صريحا

ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما قصة أم سليم في العرق . قوله ( حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الانصاري ) هو محمد بن عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك قاضي البصرة وقد أكثر البخاري الرواية عنه بلا واسطة كالذي هنا ، وثمالة هو عم عبد الله بن المثني الراوي عنه . قوله ( أن أم سليم ) هذا ظاهره أن الإسناد مرسل ، لأن ثمالة لم يلحق جده أبيه أم سليم والدة أنس ، لكن دل قوله في أواخره دفلا حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إلى ، هل أن ثمالة حمله عن أنس فليس هو مرسل ولا من مسند أم سليم بل هو من مسند أنس ، وقد أخرج الإسماعيلي من رواية محمد ابن المثني عن محمد بن عبد الله الانصاري فقال في روايته عن ثمالة عن أنس أن النبي ﷺ كان يدخل على أم سليم ، وذكر الحديث وقد أخرج مسلم معنى الحديث من رواية ثابت ومن رواية اسحق بن أبي طلحة ومن رواية أبي قلابة كلهم عن أنس ، ووقع عنده في رواية أبي قلابة عن أنس عن أم سليم ، وهذا يشمر بأن أنسا إنما حمله عن أمه . قوله ( فيقبيل ) بفتح أوله وكسر القاف ( عندها ) في رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه ، فجاء ذات يوم فقبيل لها فجاءت وقد عرق فاستنقع عرقه وفي رواية أبي قلابة المذكورة كان يأتيها فيقبيل عندها فتبسط له نطعا فيقبيل عليه وكان كثير العرق . قوله ( أخذت من عرقه وشمره لجملته في قارورة ) في رواية مسلم في قوارير ، ولم يذكر الشمر وفي ذكر الشمر غرابة في هذه القصة ، وقد حمله بعضهم على ما ينتشر من شعره عند الترحل ثم رأيت في رواية محمد بن سعد ما يزيل اللبس ، فإنه أخرج بسند صحيح عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ لما خلق شعره بمنى أخذ أبو طلحة شعره فأتى به أم سليم لجملته في سكاها ، قالت أم سليم وكان بمنى فيقبيل عندي على نطع فجاءت أسامة المرقى ، الحديث ، فبعض من هذه الرواية أنها لما

أخذت العرق وقت قيلولته أضافته الى الشعر الذي عندها ، لا أنها أخذت من شعره لما نام . ويستفاد منها أيضا أن القصة المذكورة كانت بعد حجة الوداع لأنه عليه السلام إنما حلق رأسه بمنى فيها . **قوله** ( في سلك ) بضم المهملة وتشديد الكاف هو طيب مركب ، وفي النهاية طيب معروف يضاف الى غيره من الطيب ويستعمل ، وفي رواية الحسن بن حفيان المذكورة ثم يجعله في سلكها ، وفي رواية ثابت المذكورة عند مسلم ، دخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال هنادنا فغرق ، وجاءت أمي بقارورة فجعلت تسلك العرق فيها ، فاستيقظ فقال : يا أم سليم ما هذا الذي تصنعين ؟ قالت : هذا عرقك نجعله في طيبنا وهو من أطيب الطيب . وفي رواية اسحق بن أبي طلحة المذكورة : عرق فاستنقع عرقه على قطعة أديم ، ففتحت عتيدتها فجعلت تنشف ذلك العرق فتعصره في قواريرها ، فافاق فقال : ما تصنعين ؟ قالت : نرجو بركته لصبياننا . فقال أصبت ، والعقيدة بمحلاة ثم مشاة وزن عظيمة : السلة أو الحق ، وهي مأخوذة من العتاد وهو الشيء المدد للامر المهم . وفي رواية أبي قلابة المذكورة : فكانت تجمع عرقه فتجعله في الطيب والقوارير ، فقال : ما هذا ؟ قالت : عرقك أدرف به طيب . وأدرف بمعجمة مضمومة ثم فاء أى أخلط . ويستفاد من هذه الروايات ، اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على فصل أم سليم وتصويبه . ولا معارضة بين قولها انها كانت تجمعها لاجل طيبه وبين قولها للبركة بل يحصل على أنها كانت تفعل ذلك للامرين معا . قال المهلب : في هذا الحديث مشروعية القائلة للكبير في بيوت معارفه لما في ذلك من ثبوت المودة وتأكد المحبة ، قال : وفيه طهارة شعر الأذى وعرقه وقال غيره : لا دلالة فيه لانه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ودليل ذلك متمكن في القوة ولا سيما ان ثبت الدليل على عدم طهارة كل منها . الحديث الثاني قصة أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( اذا ذهب الى قباه ) لم يذكر أحد من رواة الموطأ هذه الزيادة الا ابن وهب ، قال الدارقطني قال وتابع اسماعيل عليها عتيق بن يعقوب عن مالك . **قوله** ( أم حرام ) بفتح المهملة وهي خالة أنس ولكن يقال لها الرميضاء ولأم سليم الرميضاء بالعين المعجمة والباء مثله . قال عياض : وقيل بالعكس . وقال ابن عبد البر الرميضاء والرميضاء هي أم سليم ، ويرده ما أخرج أبو داود بسند صحيح عن عطاء بن يسار عن الرميضاء أخت أم سليم فذكر نحو حديث الباب . ولأبي عوانة من طريق الدراوردي عن أبي طوالة عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع رأسه في بيت بنت ملحان إحدى خالات أنس ، ومضى الرمح والقميص متقارب وهو اجتماع القذى في مؤخر الدين وفي هدها ، وقيل استرخاؤها وانكسار الجفن ، وقد سبق حديث الباب في أول الجهاد في هذه مواضع منه ، واختلف فيه عن أنس : ففهم من جمعه من مسنده ، ومنهم جمعه من مسند من أم حرام ، والتحقيق أن أوله من مسند أنس وقصة المنام من مسند أم حرام ، فان أنسا إنما حمل قصة المنام هنا ، وقد وقع في أثناء هذه الرواية : **قالت** فقلت يا رسول الله ما يضحكك ، ؟ وقدم بيان من قال فيه عن أنس عن أم حرام في باب الدعاء بالجهاد ، لكنه حذف ما في أول الحديث وابتدأ بقوله : **استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم** من نومه الى آخره ، ونقدم في باب ركوب البحر ، من طريق محمد بن يحيى بن حبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة عن أنس : **حدثني** أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوما في بيئها فاستيقظ ، الحديث . **قوله** ( وكانت تحت عبادة بن الصامت ) هذا ظاهره أنها كانت حينئذ زوج عبادة ، ونقدم في باب غزو المرأة في البحر ، من رواية أبي طوالة عن أنس قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ابنة ملحان ، فذكر الحديث الى أن قال : **فتزوجت عبادة بن الصامت** ، ونقدم

أيضا في باب ركوب البحر ، من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن أنس ، فتزوج بها عبادة فخرج بها الى الغزو ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه ، فتزوج بها عبادة بعد ، وقد تقدم بيان الجمع في باب غزو المرأة في البحر ، ولأن المراد بقوله هنا ، وكانت تحت عبادة ، الاخبار عما آل اليه الحال بعد ذلك ، وهو الذي اعتمدته النووي وغيره تبعاً لمباحث ، لكن وقع في ترجمة أم حرام من طبقات ابن سعد أنها كانت تحت عبادة فولدت له محمداً ثم خلف عليها عمرو بن قيس بن زيد الانصاري فولدت له قيساً وعبد الله ، وعمرو بن قيس هذا اتفق أهل المغازي أنه استشهد بأحد ، وكذا ذكر ابن ابي عمير أن ابنه قيس بن عمرو بن قيس استشهد بأحد فلو كان الأمر كما وقع عند ابن سعد لسكان محمد صحابياً لكونه ولد لعبادة قبل أن يفارق أم حرام ثم اتصلت بمن ولدت له قيساً فاستشهد بأحد فيكون محمد أكبر من قيس بن عمرو ، إلا أن يقال إن عبادة سمي ابنه محمداً في الجاهلية كما سمي بهذا الاسم غير واحد ومات محمد قبل اسلام الانصار فلماذا لم يذكره في الصحابة ، وبمسك عليه أنهم لم يعدوا محمد بن عبادة فيمن سمي بهذا الاسم قبل الاسلام ، ويمكن الجواب على هذا فيكون عبادة تزوجها أولاً ثم فارقتها فتزوجت عمرو بن قيس ثم استشهد فرجعت الى عبادة ، والذي يظهر لي أن الأمر بمسك ما وقع في الطبقات وان عمرو بن قيس تزوجها أولاً فولدت له ثم استشهد هو وولده قيس منها وتزوجت بعده بعبادة . وقد تقدم في باب ما قيل في قتال الروم ، بيان المسكان الذي نزلت به أم حرام مع عبادة في الغزو ولفظه من طريق عمر بن الاسود ، انه أتى عبادة ابن الصامت وهو نازل بساحل حمص ومعه أم حرام ، قال عمر لحدثنا أم حرام فذكر المنام ، **قوله** ( فدخل يوما ) زاد القعنبي عن مالك ، عليها ، أخرجه أبو داود . **قوله** ( فاطمته ) لم أقب على تعيين ما أطعمته يومئذ ، زاد في باب الدعاء الى الجهاد ، وجعلت تغلي رأسه ، وتغلي بفتح المشاة وسكون الفاء وكسر اللام أى تفتش ما فيه ، وتقدم بيانه في الادب . **قوله** ( فنام رسول الله ﷺ ) زاد في رواية الليث عن يحيى بن سعيد في الجهاد ، فنام قريباً مني ، وفي رواية أبي طارقة في الجهاد ، فنامك ، ولم يقع في روايته ولا في رواية مالك بيان وقت النوم المذكور وقد زاد غيره أنه كان وقت القائلة في رواية حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد في الجهاد ، أن النبي ﷺ قال يوماً في بيتها ، ولمسلم من هذا الوجه ، أنا النبي ﷺ فقال عندنا ، ولأحمد وابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن يحيى ، بينا رسول الله ﷺ قائلاً في بيتي ، ولأحمد من رواية عبد الوارث بن سعيد عن يحيى ، فنام عندها أو قال ، بالمشك وقد أشار البخاري في الترجمة الى رواية يحيى بن سعيد . **قوله** ( ثم استيقظ يضحك ) تقدم في الجهاد من هذا الوجه بلفظ ، وهو يضحك ، وكذا هو في معظم الروايات التي ذكرتها . **قوله** ( فقلت ما يضحكك ) في رواية حماد بن زيد عند مسلم ، بأبي أنت وأمي ، وفي رواية أبي طارقة لم تضحك ، ولأحمد من طريقه ، مم تضحك ، وفي رواية عطاء بن يسار عن الربيعاء ، ثم استيقظ وهو يضحك وكانت تغسل رأسها فقالت : يا رسول الله أتضحك من رأسي ؟ قال : لا ، أخرجه أبو داود ، ولم يسق المتن بل أحال به على رواية حماد بن زيد وقال : يزيد وينقص ، وقد أخرجه عبد الرزاق من الوجه الذي أخرجه منه أبو داود فقال عن عطاء بن يسار ، ان امرأة حدثته ، وداق المتن ولفظه يدل على أنه في قصة أخرى غير قصة أم حرام فاقه أعلم . **قوله** ( فقال : ناس من أمي عرضوا علي غزاة ) في رواية حماد بن زيد ، فقال : عجبت من قوم من أمي ، ولمسلم من هذا الوجه ، أريت قوما من أمي ، وهذا يصر بأن ضحكك كان إعجاباً بهم وفرحاً بما رأى لهم من المزية الرفيعة . **قوله** ( يركبون نبيج هذا

( البحر ) في رواية الليث ، يركبون هذا البحر الأخضر ، وفي رواية حماد بن زيد يركبون البحر ، ولمسلم من طريقه « يركبون ظهر البحر » وفي رواية أبي طوالة يركبون البحر الأخضر في سبيل الله ، والشج بفتح المثلثة والموحدة ثم جيم ظهر الشيء . هكذا فسره جماعة ، وقال الخطابي : متن البحر وظهره ، وقال الاصمعي : فيج كل شيء وسطه ، وقال أبو علي في أماليه : قيل ظهره وقيل معظمه وقيل هو له ، وقال أبو زيد في نوادره : ضرب نبح الرجل بالسيف أي وسطه ، وقيل ما بين كتفيه ، والراجح أن المراد هنا ظهره كما وقع التصريح به في الطريق التي أشرت إليها ، والمراد أنهم يركبون السفن التي تجري على ظهره . ولما كان جرى السفن غالبا إنما يكون في وسطه قيل المراد وسطه والا فلا أخذه صاعدا لوسطه بالركوب ، وأما قوله « الأخضر » فقال الكرماني هي صفة لازمة للبحر لا غصصة انتهى ، ويحتمل أن تكون غصصة لأن البحر جلق على الملح والعذب لجاء لفظ الأخضر لتخصيص الملح بالمراد ، قال والماء في الأصل لالونه وإنما تنعكس الخضرة من انعكاس الهواء وسائر مقابلاته إليه ، وقال غيره : أن الذي يقابله السماء ، وقد اطلقوا عليها الخضراء لحديث « ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء » والصوب تطلق الأخضر على كل لون ليس بأبيض ولا أحمر ، قال الشاعر :

وأنا الأخضر من يعرفني أخضر الجفنة من نمل العرب

يعني أنه ليس بأحمر كالمجم ، والأحمر يطلقونه على كل من ليس بعربي . ومنه « بثت إلى الأسود والأحمر » . قوله ( ملوكا على الأسرة ) كذا للاكثر ، ولأبي ذر « ملوك » بالرفع . قوله ( أو قال مثل الملوك على الأسرة يشك إسحق ) يعني رواية عن أنس ، ووقع في رواية الليث وحماد المشار إليهما قبل « كالمملوك على الأسرة » من غير شك ، وفي رواية أبي طوالة « مثل الملوك على الأسرة » بخير شك ، أيضا ولاحد من طريقه « مثلهم كمثل الملوك على الأسرة » وهذا الشك من إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة يشعر بأنه كان يحافظ على قادية الحديث بلفظه ولا يتوسع في تأديته بالمعنى كما توسع غيره كما وقع لهم في هذا الحديث في عدة مواضع يظهر مما سبقته وأسوقه ، قال ابن عبد البر ، أراد والله أعلم أنه رأى الغزاة في البحر من أمته ملوكا على الأسرة في الجنة ، وروياه وحى ، وقد قال الله تعالى في صفة أهل الجنة ( على الأرائك متكئون ) وقال ( على الأرائك متكئون ) والأرائك السرر في المجال . وقال هياض : هذا محتمل ، ويحتمل أيضا أن يكون خبرا عن حالهم في الغزو من سعة أحوالهم وقوام أمرهم وكثرة عددهم وجودة عددهم فكأنهم الملوك على الأسرة . قلت : وفي هذا الاحتمال بعد ، والاول أظهر لكن الاتيان بالنيل في معظم طرقه يدل على أنه رأى ما يؤول إليه أمرهم لا أنهم نالوا ذلك في تلك الحالة ، أو موقع التشبيه أنهم فيأمن من النعم الذي أنبوا به على جهادهم مثل ملوك الدنيا على أسرهم ، والتفقيه بالمحسوسات أبلغ في نفس السامع . قوله ( فقلت ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا ) تقدم في أوائل الجهاد بلفظ « فدعا لها » ومثله في رواية الليث ، وفي رواية أبي طوالة « فقال اللهم اجعلها منهم » ووقع في رواية حماد بن زيد « فقال أنت منهم » ولمسلم من هذا الوجه « فأنك منهم » وفي رواية حميد بن الأسود « فقلت : يا رسول الله أنا منهم ؟ قال أنت منهم » ويجمع بأنه دعا لها فاجيب فأخبرها جلما بذلك . قوله ( ثم وضع رأسه فنام ) في رواية الليث « ثم قام ثانية ففعل مثلها » فقالت مثل قولها فاجابها مثلها . وفي رواية حماد بن زيد « فقال ذلك مرتين أو ثلاثة » وكذا في رواية

أبي طرقة هند أبي عوانة من طريق الدراوردي عنه ، وله من طريق اسماعيل بن جعفر عنه « ففعل مثل ذلك مرتين آخرين ، وكل ذلك شاذ والمحموظ من طريق أنس ما اتفقت عليه روايات الجمهور أن ذلك كان مرتين مرة بعد مرة وأنه قال لها في الأولى : أنت منهم ، وفي الثانية « است منهم » ، ويؤيده ما في رواية عمير بن الأسود حيث قال في الأولى « يغزون هذا البحر » ، وفي الثانية « يغزون مدينة قيصر » . **قوله** ( أنت من الأولين ) زاد في رواية الدراوردي عن أبي طرقة « ولست من الآخرين » ، وفي رواية عمير بن الأسود في الثانية « فقلت يا رسول الله أنا منهم ؟ قال لا » . قلت : وظاهر قوله فقال مثلها أن الفرقة الثانية يركبون البحر أيضا ولكن رواية عمير ابن الأسود تدل على أن الثانية إنما غزت في البر لقوله « يغزون مدينة قيصر » ، وقد حكى ابن التين أن الثانية وردت في غزاة البر وأقره ، وعلى هذا يحتاج إلى حمل المثلية في الخبر على معظم ما اشتركت فيه الطائفتان لا خصوص ركوب البحر ويحتمل أن يكون بعض المسكر الذين غزوا مدينة قيصر ركبوا البحر أيضا ؟ وعلى تقدير أن يكون المراد ما حكى ابن التين فتكون الأولى مع كونها في البر مقيمة بقصد مدينة قيصر ، والافقة غزوا قبل ذلك في البر مرارا . وقال القرطبي ، الأولى في أول من غزا البحر من الصحابة ، والثانية في أول من غزا البحر من التابعين . قلت : بل كان في كل منهما من الفريقين لكن معظم الأولى من الصحابة والثانية بالعكس ، وقال هياضي والقرطبي في السياق دليل على أن رؤياه الثانية غير رؤياه الأولى ، وأن في كل فورة عرضت طائفة من الغزاة . وأما قول أم حرام « ادع الله أن يجعلني منهم » في الثانية فلظنها أن الثانية تساوى الأولى في المراقبة فسألت ثانيا ليتضاعف لها الاجر ، لأنها شكت في إجابة دعاء النبي ﷺ لها في المرة الأولى وفي جزمه بذلك . قلت : لا تنافي بين إجابة دعائه وجزمه بانها من الأولين وبين سؤالها أن تكون من الآخرين لأنه لم يقع التصريح لها أنها تموت قبل زمان الغزوة الثانية لغزوت أنها تدركما تغزوا معهم ويحصل لها أجر الفريقين ، فأعلمها أنها لا تفرك زمان الغزوة الثانية فكان كما قال **قوله** ( فركبت البحر في زمان معاوية ) في رواية الليث « فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازيا أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية » وفي رواية حماد « فزوج بها عبادة » ، فخرج بها إلى الغزو ، وفي رواية ابن طوالة « فزوجت عبادة » ، فركبت البحر مع بنت فرطه ، وقد تقدم اسمها في باب غزوة المرأة في البحر ، وتقدم في باب فضل من يسرع في سبيل الله بيان الوقت الذي ركب فيه المسلمون البحر للغزو أولا وأنه كان في سنة ثمان وعشرين ، وكان ذلك في خلافة عثمان ومعاوية يومئذ أمير الشام ، وظاهر سياق الخبر يوم أن ذلك كان في خلافته وليس كذلك . وقد اغتر بظاهره بعض الناس فهم ، فإن القصة إنما وردت في حق أول من يغزو في البحر ، وكان عمر ينهى عن ركوب البحر ، فلما ولي عثمان استأذنه معاوية في الغزو في البحر فأذن له . ونقله أبو جعفر الطبري عن عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم ، ويكفي في الرد عليه التصريح بأن ذلك كان أول ما غزوا المسلمون في البحر ، ونقل أيضا من طريق خالد بن معدان قال « أول من غزا البحر معاوية في زمن عثمان وكان استأذان عمر فلم يأذن له ، فلم يزل به عثمان حتى أذن له وقال : لا تنتخب أحدا ، بل من اختار الغزو فيه طائفا فأعنه ففعل » ، وقال خليفة بن خياط في تاريخه في حوادث سنة ثمان وعشرين : « فيها غزا معاوية البحر ومعه امرأته فاخنة بنت قرظة ومع عبادة بن الصامت امرأته أم حرام . وأرخها في سنة ثمان وعشرين غير واحد ، وبه جزم ابن أبي حاتم ، وأرخها يعقوب بن سفيان في المحرم سنة سبع وعشرين قال : كانت فيه غزاة فرسه الأولى .

وأخرج الطبري من طريق الواقدي أن معاوية غزا الروم في خلافة عثمان فصالح أهل قبرس ، وسمى أسرارته كبرة  
بفتح الكاف وسكون الموحدة وقيل فاختة بنت قرظة وهما اختان كان معاوية تزوجهما واحدة بعد أخرى ،  
ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة أن معاوية غزا بأسرانه إلى قبرس في خلافة عثمان فصالحهم . ومن طريق أبي  
مشر المدني أن ذلك كان في سنة ثلاث وثلاثين . فحصلنا على ثلاثة أقوال والاول أصح وكلها في خلافة عثمان أيضا  
لأنه قتل في آخر سنة خمس وثلاثين . قوله ( فصرعت عن دابنها حين خرجت من البحر فماتت ) في رواية أبي  
د ن فلما انصرفوا من غزورهم قافلين إلى الشام قربت إليها دابة لتركبها فصرعت فماتت ، وفي رواية حماد بن زيد هند  
أحمد ، فوقفتها بغلة لها شياء فوقفت فماتت ، وفي رواية عنه مضت في د باب ركوب البحر ، فوقفت فاندقت  
عنقها . وقد جمع بينهما في د باب فضل من يصرع في سبيل الله ، والحاصل أن البغلة الدنيا قربت إليها لتركبها  
فصرعت لتركب فسقطت فاندقت عنقها فماتت ، وظاهر رواية أبي الليث أن وقعها كانت بساحل الشام لما خرجت من  
البحر بعد رجوعهم من غزاة قبرس ، لكن أخرج ابن أبي عاصم في كتاب المجاهد عن هشام بن عمار عن يحيى بن  
حمزة بالسند الماضي لفصة أم حرام في د باب ما قيل في قتال الروم ، وفيه د عبادة نازل بساحل حمص ، قال  
هشام بن عمار رأيت قبرها بساحل حمص . وجرم جماعة بأن قبرها بجويرة قبرس ، فقال ابن حبان بعد أن أخرج  
الحديث من طريق أبي الليث بن سعد بسنده د قبر أم حرام بجويرة في بحر الروم يقال لها قبرس بين بلاد المسلمين  
وبينها ثلاثة أيام ، وجرم ابن عبد البر بأنها حين خرجت من البحر إلى جويرة قبرس قربت إليها دابنها فصرعتها .  
وأخرج الطبري من طريق الواقدي أن معاوية صالحهم بعد فتحها على سبعة آلاف دينار في كل سنة ، فلما أرادوا  
الخروج منها قربت لأم حرام دابة لتركبها فسقطت فماتت فقبرها هناك يستدفون به ويقولون قبر المرأة الصالحة ،  
فبلى هذا فلعل مراد هشام بن عمار بقوله د رأيت قبرها بالساحل ، أي ساحل جزيرة قبرس ، فكأنه توجه إلى  
قبرس لما غزاهما الرشيد في خلافته . ويجمع بأنهم لما وصلوا إلى الجزيرة بادرت المقاتلة وتأخرت الضعفاء كالنساء ،  
فلما غاب المسلمون وصالحهم طلعت أم حرام من السفينة فاصدة البلد أتراها وتعود راجعة فاشام فوقفت حينئذ ،  
ويحمل قول حماد بن زيد في روايته د فلما رجعت ، وقول أبي طائلة د فلما قفلت ، أي أرادت الرجوع ، وكذا  
قول أبي الليث في روايته د فلما انصرفوا من غزورهم قافلين ، أي أرادوا الانصراف . ثم وقفت على شيء يزول به  
الاشكال من أصله وهو ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن امرأة حدثت قالت  
د نام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك ، فقالت : تضحك مني يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن من قوم من  
أمتي يخرجون غزاة في البحر ، مثلهم كمثل الملوك على الأمرة . ثم نام ثم استيقظ فقال مثل ذلك سواء لكن قال  
فيرجعون قليلة غنائم مغفورا لهم . قالت فادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها ، قال عطاء فرأيتها في غزاة غزاهما  
المنذر بن الزبير إلى أرض الروم فماتت بأرض الروم ، وهذا اسناد على شرط الصحيح . وقد أخرج أبو داود من  
طريق هشام بن يوسف عن معمر فقال في روايته د عن عطاء بن يسار عن الرميضاء أخت أم سليم ، وأخرجه ابن  
وهب عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم فقال في روايته د عن أم حرام ، وكذا قال زهير بن عباد عن زيد بن  
أسلم . والذي يظهر لي أن قول من قال في حديث عطاء بن يسار هذا عن أم حرام وهم ، وإنما هي الرميضاء ،  
وليست أم سليم وإن كانت يقال لها أيضا الرميضاء كما تقدم في المناقب من حديث جابر ، لأن أم سليم لم تمت بأرض



الروم ولعلها أختها أم عبد الله بن ملحان فقد ذكرها ابن سعد في الصحاحيات وقال : أنها أسلمت وبايعت . ولم أفق  
على شيء من خبرها إلا ما ذكر ابن سعد . فيحتمل أن تكون هي صاحبة القصة التي ذكرها ابن عطاء بن يسار  
وتكون تأخرت حتى أدرکها عطاء ، وقصتها مغايرة لقصة أم حرام من أوجه : الاول أن في حديث أم حرام أنه  
ﷺ لما قام كانت نفل رأسه ، وفي حديث الأخرى أنها كانت تفصل رأسها كما قدمت ذكره من رواية أبي داود .  
الثاني ظاهر رواية أم حرام أن الفرقة الثانية تنفرو في البر وظاهر رواية الأخرى أنها تنفرو في البحر . الثالث أن في  
رواية أم حرام أنها من أهل الفرقة الأولى وفي رواية الأخرى أنها من أهل الفرقة الثانية . الرابع أن في حديث أم  
حرام أن أمير الغزوة كان معاوية وفي رواية الأخرى أن أميرها كان المنذر بن الزبير . الخامس أن عطاء بن يسار  
ذكر أنها حدثته وهو يصغر عن إدراك أم حرام وعن أن يغزو في سنة ثمان وعشرين بل وفي سنة ثلاث وثلاثين ،  
لأن مولده على ما جزم به عمرو بن علي وغيره كان في سنة تسع عشرة . وعلى هذا فقد تعددت القصة لأم حرام ولاختها  
أم عبد الله فلمل لإحداهما دفنت بساحل قبرس والأخرى بساحل حمص . ولم أر من حور ذلك وثقه الحمد هل  
جوزيل نعمه . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في الجهاد والحض عليه ، وبيان فضيلة المجاهد . وفيه  
جواز ركوب البحر المالح للغزو ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه وإن عمر كان يمنع منه ثم أذن فيه عثمان ، قال أبو  
بكر بن العربي : ثم منع منه عمر بن عبد العزيز ثم أذن فيه من بعده واستقر الأمر عليه ، ونقل عن عمر أنه إنما  
منع ركوبه لغير الحج والعمرة ونحو ذلك ، ونقل ابن عبد البر أنه يحرم ركوبه عند ارتجاعه انفاقا ، وكره مالك  
ركوب النساء مطلقا البحر لما يخشى من اطلاعهن على عورات الرجال فيه اذ يتعسر الاحتراز من ذلك ، وخص  
أصحابه بذلك بالسفن الصغار وأما الكبار التي يمكنهم فيها الاستتار بأما كن تحصن فلا حرج فيه . وفي الحديث  
جواز تمضي الشهادة وأن من يموت غازيا يلحق بمن يقتل في الغزو ، كذا قال ابن عبد البر وهو ظاهر القصة ،  
لكن لا يلزم من الاستواء في أصل الفضل الاستواء في الدرجات ، وقد ذكرت في د باب الشهداء ، من كتاب  
الجهاد كثيرا ممن يطلق عليه شهيد وإن لم يقتل . وفيه مشروعية القتال لما فيه من الاعانة على قيام الليل ، وجواز  
إخراج ما يؤذى البدن من قل ونحوه عنه ، ومشروعية الجهاد مع كل امام اتضمنه الثناء على من غزا مدينة قيصر  
وكان أمير تلك الغزوة يزيد بن معاوية ويزيد يزيد ، وثبت فضل الغازی اذا صلحت نيته . وقال بعض الشراح  
فيه فضل المجاهدين الى يوم القيامة لقوله فيه ، واست من الآخرين ، ولا نهاية للآخرين الى يوم القيامة . والذي  
يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث الفرقة الثانية ، نعم يؤخذ منه فضل المجاهدين في الجملة لا خصوص الفضل  
الوارد في حق المذكورين . وفيه ضرر من اخبار النبي ﷺ بما سيقع فوقه كما قال ، وذلك معدود من علامات  
نبوته : منها إعلامه ببقاء أمته بعده وإن فهم أصحاب قوة وشوكة ونكاية في العدو ، وأنهم يتمكنون من البلاد  
حتى يغزوا البحر ، وأن أم حرام تعيش الى ذلك الزمن ، وأنها تكون مع من يغزو البحر ، وأنها لا تدرك زمان  
الغزوة الثانية . وفيه جواز الفرح بما يحدث من النعم ، والضحك عند حصول المرور عندك ﷺ إيجابا بما  
رأى من أمثال أمته أمره لهم بجهاد العدو ، وما أثابهم الله تعالى على ذلك ، وما ورد في بعض طرقه بلفظ التحجب  
محمول على ذلك . وفيه جواز قاتلة الضيف في غير بيته بشرطه كالإذن وأمن الفتنة ، وجواز خدمة المرأة الأجنبية  
للضيف باطعامه والتمهيد له ونحو ذلك ، وإباحة ما قدمته المرأة للضيف من مال زوجها لأن الأغلب أن الذي في

بيت المرأة هو من مال الرجل ، كذا قال ابن بطال ؛ قال : وفيه أن الوكيل والمؤمن إذا علم أنه يسر صاحبه ما يفعله من ذلك جاز له فعله ، ولا شك أن عبادة كان يسره أكل رسول الله ﷺ مما قدمته له امرأته ولو كان بغير إذن خاص منه ، وتعقبه القرطبي بأن عبادة حينئذ لم يكن زوجها كما تقدم . قلت : لكن ليس في الحديث ما يبنى أنها كانت حينئذ ذات زوج ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها كانت حينئذ عزبا . وفيه خدمة المرأة الضيف بتفلية رأسه ، وقد أشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر : أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله ﷺ أو أختها أم سليم فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاة فلذلك كان ينام عندها وتناول منه ما يجوز للحر أن يتناوله من محارمه ، ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تغلب أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالته ، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بني النجار . ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال : قال لنا ابن وهب أم حرام إحدى عالات النبي ﷺ من الرضاة فلذلك كان يقبل عندها وينام في حجرها وتغلب رأسه . قال ابن عبد البر وأيهما كان فهي محرم له . وجوز أبو القاسم بن الجوهري والداودي والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إنما كانت حالة لآبيه أو جده عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم أخت أمينة بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاة . وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال : وقال غيره بل كان النبي ﷺ معصوما يملك أربه عن زوجته فكيف عن غيرها بما هو المنزه عنه ، وهو المبرأ من كل فعل قبيح وقول رث ، فيكون ذلك من خصائصه . ثم قال : ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جرما ، وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورد عياض الأول بأن الحصان لا تثبت بالاحتال ، وثبوت العصمة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل . وبالحق الديماطي في الرد على من ادعى المحرمية فقال : فهل كل من زعم أن أم حرام إحدى عالات النبي ﷺ من الرضاة أو من النسب وكل من أثبت لها خولة تقتضي محرمية ، لأن أصنافه من النسب واللاتي أرضعته معلومات ليس فيهن أحد من الانصاف البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن أبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار ، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور ، فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن غنم جدهما الأعلى ، وهذه خولة لا تثبت بها محرمية لأنها خولة مجازية ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : هذا عالي ، لكونه من بني ذهرة وهم أقارب أمه أمينة ، وليس سعد أخا لآمنة لا من النسب ولا من الرضاة . ثم قال وإذا تفور هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فقيل له فقال : أرحمها قتل أخوها ممي ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد قتل يوم بدر معونة . قلت : وقد قدمت قصته في الجهاد في باب فضل من جهز غازيا ، وأومضت هناك وجه الجمع بين ما أفهمه هذا الحصر وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حاصله أنهما أختان كانتا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أخوها معا فآلعة مشتركة فيهما . وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشرت إليها قريبا فاقول فيها كما قول في أم حرام ، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خدام النبي ﷺ وقد جرت العادة بمخاطبة المخدم واهل خادمه ورفع الحشمة التي تقع بين الأجنبي عنهم ، ثم قال الديماطي : على أنه ليس

في الحديث ما يدل على الخلوة بأمر حرام ، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع . قلت : وهو احتمال قوي ، لكنه لا يدفع الاشكال من أصله لبقاء الملامسة في تغطية الرأس ، وكذا النوم في الحجر ، وأحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ولا بردها كونها لا تثبت إلا بدليل ، لان الدليل على ذلك واضح ، والله أعلم

### ٤٢ - باب الجلوس كيفاً تيسر

٩٢٨٤ - **حَرْش** على بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن لبستين وعن بيعتتين : اشتغال الصائم ، والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرج الانسان منه شيء . واللامسة ، والمناودة .

قائمة معمر ومحمد بن أبي حفص وعبد الله بن بديل عن الزهري

قوله ( باب الجلوس كيف ما تيسر ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، فيه حديث أبي سعيد في النهي عن لبستين وبيعتين ، وقد تقدم شرحه في ستر العورة من كتاب الصلاة وفي كتاب البيوع ، قال المهاب : هذه الترجمة قائمة من دليل الحديث ، وذلك أنه نهي عن جائزين ففهم منه إباحة غيرهما بما تيسر من الهيئات والملابس اذا ستر العورة . قلت : والذي يظهر لي أن المناسبة تؤخذ من جهة العدول عن النهي عن هيئة الجلوس الى النهي عن لبستين يستلزم كل منهما انكشاف العورة ، فلو كانت الجلسة مكروهة لذانها لم يتعرض لذكر اللبس ، فدل على أن النهي عن جلسة تفضي الى كشف العورة وما لا يفضي الى كشف العورة يباح في كل صورة ، ثم ادعى المهاب أن النهي عن هاتين اللبستين خاص بحالة الصلاة لكونهما لا يستران العورة في الخفض والرفع ، وأما الجلوس في غير الصلاة فانه لا يصنع شيئاً ولا يتصرف بيديه فلا تنكشف عورته فلا حرج عليه ، قال : وقد سبق في باب الاحتباء أنه ﷺ احتبى . قلت : وغسل رحمه الله عما وقع من التقييد في نفس الخبر ، فان فيه د والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وتقدم في باب اشتغال الصائم ، من كتاب اللباس وفيه د وأصحاء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ، وستر العورة مطلوب في كل حالة وان تأكد في حالة الصلاة لكونها قد تبطل بتركه ، ونقل ابن بطال عن ابن طاوس أنه كان يكره التربع ويقول هي جلسة مملوكة ، وتعتب بما أخرجه مسلم والثلاثة من حديث جابر بن سمرة وكان رسول الله ﷺ اذا صلى الفجر تربع في مجلسه حتى تطلع الشمس ، ويمكن الجمع قوله ( تابعه معمر ومحمد بن أبي حفص وعبد الله بن بديل عن الزهري ) أما متابعة معمر فوصلها المؤلف في البيوع ، وأما متابعة محمد بن أبي حفص فهي عند أبي أحمد بن عدى في نسخة أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم ابن طهمان عن محمد بن أبي حفص ، وأما متابعة عبد الله بن بديل فأظنها في « الزهريات » جمع الذهلي ، والله أعلم

٤٣ - **باب** من ناجى بين يدي الناس ، ولم يخبر بغير صاحبه ، فاذا مات أخوه

٩٢٨٥ ، ٩١٨٦ - **حَرْش** موسى عن أبي عوانة حدثنا فراس عن عامر عن مسروق « حدثتني عائشة

أم المؤمنين قالت : إنا كنا أزواج النبي ﷺ عنده جميعاً لم تُفادر منا واحدة ، فأقبلت فاطمة عليها السلام

تمشى ، ولا واقف مانحني مشيتها من مشية رسول الله ﷺ . فلما رآها رحب قال : مرحباً بابنتي ، ثم أجلسها عن يمينه - أو عن شماله - ثم سارها ، فبككت بكاء شديداً ، فلما رأى حزنها سارها الثانية . فإذا هي تضحك . فقلت لها - أنا من بين نساء - خصك رسول الله ﷺ بالمرءين يفتانهم أنتِ كهكين . فلما قام رسول الله ﷺ سألها عما سارك ؟ قالت : ما كنت لأفشي على رسول الله ﷺ سره ، فلما توفى قلت لها : عزمتُ عليك - بمالي عليك من الحق - لما أخبرني . قالت : أما الآن فنعم ، فأخبرتني قالت : أما حين سارني في الأمر الأول فإنه أخبرني أن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سفة صرة ، وإنه قد عارضني به للعام مرتين ، ولا أرى الأجل إلا قد اقترب ، فاتق الله وأصبري ، فإني نعم للسلف أنا لك . قالت : فبككت بكائي الذي رأيت . فلما رأى جبري سارني الثانية قال : يا فاطمة إلا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين ؟ أو سيدة نساء هذه الأمة ؟

**قوله** ( باب من ناجى بين يدي الناس ولم يخبر بسر صاحبه ، فإذا مات أخبر به ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة فاطمة رضي الله عنهما إذ بككت لما سارها النبي ﷺ ثم خصكت لما سارها ثانياً فسألها عن ذلك فقالت : ما كنت لأفشي ، وفيه أنها أخبرت بذلك بعد موته ، وقد تقدم شرحه في المناقب وفي الوفاة النبوية . قال ابن بطال : مساورة الواحد مع الواحد بمحضرة الجماعة جائز لأن المعنى الذي يخاف من ترك الواحد لا يخاف من ترك الجماعة . قلت : وسيأتي إيضاح هذا بعد باب ، قال : وفيه أنه لا ينبغي إفشاء السر إذا كانت فيه مضرة على المسر ، لأن فاطمة لو أخبرتهم لحزن لذلك حزناً شديداً ، وكذا لو أخبرتهم أنها سيدة نساء المؤمنين لعظم ذلك عليهم واشتد حوتهم ، فلما أمنت من ذلك بعد موته أخبرت به . قلت : أما الشق الأول فحق العبادة أن يقول فيه جواز إفشاء السر إذا زال ما يترتب على إفشائه من المضرة ، لأن الأصل في السر السكتان إلا فاقائده ؟ وأما الشق الثاني فالعلة التي ذكرها مردودة لأن فاطمة رضي الله تعالى عنها ماتت قبلهن كاهن وما أدري كيف خفي عليه هذا ؟ ثم جوزت أن يكون في النسخة سقم وأن الصواب فلما أمنت من ذلك بعد موته ، وهو أيضاً مردود لأن الحزن الذي حلل به لم ينزل بموت النبي ﷺ بل لو كان كما زعم لاستمر حزنهن على ما فاتهن من ذلك . وقال ابن التين يستفاد من قول عائشة : عزمت عليك بمالي عليك من الحق ، جواز العزم بغير الله ، قال : وفي المدونة عن مالك إذا قال أعوم عليك بالله فلم يفعل لم يحنت . وهو كقوله أسألك بالله ، وإن قال أعوم بالله أن تفعل فلم يفعل حنت ، لأن هذا يحتمل انتهى . والذي عند الشافعية أن ذلك في صورتين يرجع إلى قصد الخالف ، فإن قصد يمين نفسه فيمين ، وإن قصد يمين مخاطب أو الشفاعة أو أطلق فلا

#### ٤ - باب الاستئذان

٦٢٨٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني عباد بن تميم عن عمه قال

« رأيت رسول الله ﷺ في المسجد مستلقياً واضعاً إحدى رجليه على الأخرى »

**قوله** (باب الاستلقاء) هو الاضطجاع على القفا سواء كان معه نوم أم لا . وقد تقدمت هذه الترجمة وحديثها في آخر كتاب القياس قبيل كتاب الأدب ، ونقدم بيان الحكم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، وذكرت هناك قول من زعم أن النهي عن ذلك منسوخ وأن الجمع أولى ، وأن محل النهي حيث تبدو المودة والجواز حيث لا تبدو ، وهو جواب الخطابي ومن تبعه . ونقل قول من ضعف الحديث الوارد في ذلك وزعم أنه لم يخرج في الصحيح ، وأورد عليه بأنه غفل عما في كتاب القياس من الصحيح والمراد بذلك صحيح مسلم ، وسبق القلم هناك فكتب صحيح البخاري وقد أصلحته في أصلي ، والحديث عبد الله بن زيد في الباب شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بن حبان

٤٥ - **باب لا يتناجى اثنان دون الثالث** . وقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتُم فلا تمفقاوا بالآثم والمعدوان ومعهما الرسول وتناجوا بالبر والتقوى - إلى قوله - وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴾ وقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ، ذلك خير لكم وأطهر ، فإن لم تجدوا فان الله خفور رحيم - إلى قوله - والله خير بما تصلحون ﴾

٦٢٨٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ح . حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا كانوا ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث ،

**قوله** (باب لا يتناجى اثنان دون الثالث) أي لا يتحدثان سرا ، وسقط لفظ باب من رواية أبي ذر . **قوله** ( وقال عز وجل : يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتُم فلا تمفقاوا - إلى قوله - المؤمنون ) كذا لا بد ، وساق في رواية الاصيل وكريمة الآيتين بتمامهما ، وأشار بإيراد هاتين الآيتين إلى أن التناجى المأخوذ من مفهوم الحديث مقيد بأن لا يكون في الآثم والمعدوان . **قوله** ( وقوله : يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة - إلى قوله - بما تملكون ) كذا لا بد ، وساق في رواية الاصيل وكريمة الآيتين أيضا . وزعم ابن التين أنه وقع عنده وإذا تناجيتُم ، قال : والنلارة ( يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتُم ) . قلت : ولم أقف في شيء من نسخ الصحيح على ما ذكره ابن التين . وقوله تعالى ﴿ فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ أخرجه الترمذي عن علي أنها منسوخة ، وأخرج سفيان بن عيينة في جامعه عن عاصم الاحول قال : لما نزلت كان لا يتناجى النبي ﷺ أحد إلا تصدق ، فكان أول من ناجاه علي بن أبي طالب فتصدق بدينار ، ونزلت الرخصة ( فإذا لم تجدوا وقاب الله عليكم ) الآية . وهذا مرسل وجاله ثقات . وجاء مرفوعا على غير هذا السياق عن علي أخرجه الترمذي وابن حبان وصححه وابن مردويه عن طريق علي بن علقمة عنه قال : لما نزلت هذه الآية قال لي رسول الله ﷺ : ما تقول ؟ دينار ، قلت : لا يطيقونه ، قال : في نصف دينار ، قلت : لا يطيقونه . قال فكم ؟ قلت : شعيرة قال : إنك لو عييت . قال : فزلت أشفقت الآية ، قال علي : فني خفف عن هذه الأمة ، وأخرج ابن مردويه من حديث سعد بن أبي وقاص له شاهد . **قوله** ( عن نافع ) كذا أورده هنا عن مالك عن نافع ، ولما لك فيه شيخ آخر عن ابن عمر ، وفيه قصة سأذكرها بعد باب إن شاء الله تعالى . **قوله** ( إذا كانوا ثلاثة ) كذا الأكثر بنصب ثلاثة على

أنه الخبر ، ووقع في رواية لمسلم ، اذا كان ثلاثة ، بالرفع على أن كان تامة . قوله ( فلا يتنأى اثنان دون الثالث ) كذا للأكثر بألف مقصورة ثابتة في الخط صورة ياء وتسقط في اللفظ لالتقاء الساكنين ، وهو بلفظ الخبر ومعناه ه انتهى . وفي بعض النسخ بهم فقط بلفظ النهى ومعناه ، زاد أيوب عن نافع كما سيأتي بعد باب ، فان ذلك يحوته ، وبهذه الزيادة تظهر مناسبة الحديث للآية الأولى من قوله ( ليحزن الذين آمنوا ) وسيأتي بسطه بعد أبواب

#### ٤٦ - باب حفظ السر

٦٢٨٩ - حدثنا عبد الله بن صهاح حدثنا معتمر بن سليمان قال سمعت أبي قال سمعت أنس بن مالك

أمر إلى النبي ﷺ مرأفا أخبرته به أحدا بعده ، ولقد سألتني أم سلمة فأخبرتها به ،

قوله ( باب حفظ السر ) أي ترك إفشائه . قوله ( معتمر بن سليمان ) هو التميمي . قوله ( أمر إلى النبي ﷺ ) في رواية ثابت عن أنس عند مسلم في أثناء حديث ، فبعثني في حاجة فابطأت على أمي فلما جئت قالت ما حبسك ، ولأحد وابن سعد من طريق حميد عن أنس فأرسلني في رسالة فقالت أم سلمة ما حبسك . قوله ( فأخبرت به أحدا بعده ولقد سألتني أم سلمة ) في رواية ثابت فقالت ، ما حاجته ؟ قلت : أنها سر ، قالت : لا تخبر بسر رسول الله ﷺ أحدا ، وفي رواية حميد عن أنس ، فقالت احفظ سر رسول الله ﷺ ، وفي رواية ثابت ، واه لو حدثت به أحدا لحدثتك يا ثابت ، . قال بعض العلماء : كأن هذا السر كان يخص بنساء النبي ﷺ ، وإلا فلو كان من العلم ماوسع أنسا كتماناه . وقال ابن بطال : الذي عليه أهل العلم أن السر لا يباح به إذا كان على صاحبه منه مضرة ، وأئثم يقول : انه إذا مات لا يلزم من كتماناه ما كان يلزم في حياته إلا أن يكون عليه فيه غشاضة قلت : الذي يظهر انقسام ذلك بعد الموت إلى ما يباح ، وقد يستحب ذكره ولو كرهه صاحب السر ، كأن يكون فيه تزكية له من كرامة أو منقبة أو نحو ذلك . وإلى ما يكره مطلقا وقد يحرم وهو الذي أشار إليه ابن بطال ، وقد يجب كأن يسكون فيه ما يجب ذكره حتى عليه كره يعذر بترك القيام به فيرجى بعده إذا ذكر لمن يقوم به عنه أن يفعل ذلك . ومن الأحاديث الواردة في حفظ السر حديث أنس ، احفظ سرى نكح مؤمنا ، أخرجه أبو يعلى والخراطي ، وفيه علي بن زيد وهو صدوق كثير الأوهام ، وقد أخرج أصله الترمذي وحسنه ؛ ولكن لم يسق هذا المتن بل ذكر بعض الحديث ثم قال : وفي الحديث طول . وحديث . إنما يتجالس المتجالسان بالامانة ، فلا يحل لأحد أن يشفي على صاحبه ما يكره ، أخرجه عبد الرزاق من مرسل أبي بكر بن حزم ، وأخرج القضاة في مسند الشهاب ، من حديث علي مرفوعا ، المتجالس بالامانة ، وسنده ضعيف . ولأبي داود من حديث جابر مثله وزاد ، إلا ثلاثة مجالس : ما سفك فيه دم حرام ، أو فرج حرم أو اقتطع فيه مال بنهي حق ، وحديث جابر نفسه إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فبى أمانة ، أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذي ، وله شاهد من حديث أنس عند أبي يعلى

#### ٤٧ - باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارقة والنجاسة

٦٢٩٠ - حدثني عثمان حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل ، عن عبد الله رضي الله عنه قال قال النبي

ﷺ: إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس، أجل أن ذلك يحزنه »

٦٢٩١ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال: قسم النبي ﷺ يوماً

فقسمة، قال رجل من الانصار: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله. قلت أما والله لا ينزل الله ﷻ فأنبتته وهو في ملاء فأسارزته، فنضب حتى احمر وجهه، ثم قال: رحمة الله على موسى، أودى بأكثر من هذا فصره »

قوله (باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة) أى مع بعض دون بعض، وحفظه باب لابن ذر، وصطف المناجاة على المسارة من عطف الشيء على نفسه إذا كان بغير لفظه لأنها بمعنى واحد، وقبل بينهما مغايرة وهى أن المسارة وإن اقتضى المفاعلة لكنها باعتبار من يلقى السر ومن يلقى إليه، والمناجاة تقتضى وقوع الكلام سرا من الجانبين، فالمناجاة أخص من المسارة فتكون من عطف الخاص على العام. قوله (عن عبد الله) هو ابن مسعود. قوله (فلا يتناجى) فى رواية الكشميني بهم ليس بعدها ياء وقد تقدم بياضه قبل باب قوله (حتى تختلطوا بالناس) أى يختلط الثلاثة بهم. والآخر أعم من أن يكون واحداً أو أكثر فطابقت الترجمة، ويؤخذ منه أنهم إذا كانوا أربعة لم يمتنع فتناجى اثنين لا يمكن أن يتناجى الاثنان الآخران، وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه المصنف فى «الادب المفرد»، وأبو دارود وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عن ابن عمر رفعه، وقلت فإن كانوا أربعة؟ قال: لا يضرك، وفى رواية مالك بن عبد الله بن دينار كان ابن عمر إذا أراد أن يساور رجلاً وكانوا ثلاثة دعا رابعاً ثم قال للاتين: استريعا شيئاً فأتى سمعت، وقد ذكر الحديث. وفى رواية سفينان فى جامعه عن عبد الله بن دينار نحوه ولفظه فسكان ابن عمر إذا أراد أن يتناجى رجلاً دعا آخر ثم ناجى الذى أراد، وله من طريق نافع إذا أراد أن يتناجى وم ثلاثة دعا رابعاً ويؤخذ من قوله «حتى تختلطوا بالناس» أن الواصل على الثلاثة يعنى سواء جاء اتفاقاً أم من طلب كما فعل ابن عمر. قوله (أجل أن ذلك يحزنه) أى من أجل، وكذا هو فى «الادب المفرد» بالاسناد الذى فى الصحيح بزيادة «من» قال الخطابى: قد نظقوا بهذا اللفظ بأسقاط «من»، وذكر لذلك شاهداً، ويجوز كسر همزة، إن ذلك، والمشهور فتحها. قال: وإنما قال يحزنه لأنه قد يقوم أن نجرهما إنما هى لسوء رأيها فيه أو لتسببه غائلة له. قلت: ويؤخذ من التعليل استثناء صورة مما تقدم عن ابن عمر من إطلاق الجواز إذا كانوا أربعة، وهى مما لو كان بين الواحد الباقي وبين الاثنين مقاطعة بسبب بعدان به أو أحدهما فانه يصير فى معنى المفرد، وأرشد هذا التعليل إلى أن المتناجى إذا كان من اداخص أحداً بمناجاته أحزن الباقيين امتناع ذلك، إلا أن يكون فى أمرهم لا يقدر فى الدين. وقد نقل ابن بطال عن أشهب بن مالك قال: لا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة لأنه قد نهى أن يترك واحداً قال: وهذا مستنبط من حديث الباب، لأن المعنى فى ترك الجماعة للواحد كترك الاثنين الواحد، قال: وهذا من حسن الادب لئلا يتباغضوا ويتقاطعوا. وقال المازري ومن تبعه: لا فرق فى المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى فى حق الواحد، زاد القرطبي: بل وجوده فى العدد الكثير أمكن وأشد، فليكن المنع أولى وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنه أول عدد

بتصور فيه ذلك المعنى ، فهما وجد المعنى فيه الحق به في الحكم . قال ابن بطال : وكلما كثرت الحاجة مع الذي لا يتناهى كان أبعد لحصول الحزن ووجود التهمة ، فيكون أولى . واختلف فيما إذا انفرد جماعة بالتناهى دون جماعة ، قال ابن التين : وحديث عائشة في قصة فاطمة دال على الجواز . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في قصة الذي قال : هذه قسمة ما أريد بها وجه الله ، والمراد منه قول ابن مسعود : فأنيته وهو في ملأ فسادته ، كان في ذلك دلالة على أن المنع يرتفع إذا بقي جماعة لا يتأذون بالسرار ، ويستثنى من أصل الحكم ما إذا أذن من يبقى سواء كان واحدا أم أكثر الاثنين في التناهى دونه أو دونهم فإن المنع يرتفع لكونه حق من يبقى ، وأما إذا انتهى اثنان ابتداء وثم ثالث كان بحيث لا يسمع كلامهما لو تكلمتا جبرا فأقرب لستمع عليهما فلا يجوز كالولم يكن حاضرا فمعها أصلا . وقد أخرج المصنف في « الأدب المفرد » من رواية سعيد المقبري قال : مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقامت إليهما ، فلطم صدرى وقال : إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما » زاد أحمد في روايته من وجه آخر عن سعيد : وقال : أما سمعت أن النبي ﷺ قال : إذا تناهى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستأذنهما ، قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجيين في حال تناجيهما . قلت : ولا ينبغي لدخول القعود عندهما ولو تباعدت عنهما إلا بأذنها ، لما اقتضا حديثهما سرا وليس عندهما أحد دل على أن مرادهما ألا يطلع أحد على كلامهما . وبنا كذا ذلك إذا كان صوت أحدهما جهوريا لا يتأقن له إخفاء كلامه من حضره ، وقد يكون لبعض الناس قوة فهم بحيث إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقيه ، فالحفاظة على ترك ما يؤذي المؤمن مطلوبة وإن تفاوتت المراتب . وقد أخرج سفيان بن عيينة في جامعهم عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : قال ابن عمر في زمن الفتنة : ألا ترون القتل شيئا ورسول الله ﷺ يقول ، فذكر حديث الباب وزاد في آخره : تعظيما لحرمة المسلم ، وأظن هذه الزيادة من كلام ابن عمر استنبطها من الحديث فأدرجت في الخبر واقه أعلم . قال النووي : النهي في الحديث للتحريم إذا كان بغير رضا . وقال في موضع آخر : إلا بأذنه أي صريحا كان أو غير صريح ، والإذن أخص من الرضا لأن الرضا قد يعلم بالقرينة فيكتفى بها عن التصريح ، والرضا أخص من الإذن من وجه آخر لأن الإذن قد يقع مع الإكراه ونحوه ، والرضا لا يطلع على حقيقته ، لكن الحكم لا ينافي إلا بالافتقار الدال على الرضا ، وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وهو قول الجمهور ، وحكى الخطابي عن أبي عبيد بن جريه أنه قال : هو مختص بالسفر في الموضع الذي لا يأمن فيه للرجل على نفسه ، كما في الحضر وفي العمارة فلا بأس . وحكى هياض نحوه ولفظه : قيل إن المراد بهذا الحديث السفر والمواضع التي لا يأمن فيها الرجل رفيقه أو لا يعرفه أولا يثق به ويخشى منه ، قال : وقد روى في ذلك أثر ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحمد من طريق أبي سالم الجيثاني عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : ولا يحمل ثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة أن يتناهى اثنان دون صاحبهما ، الحديث ، وفي سننه ابن لهيعة ، وعلى تقدير ثبوته فقيده بأرض الفلاة يتعلق بأحدى همتي النهي . قال الخطابي إنما قال يحويه لأنه إما أن يتوهم أن نحوهما إنما هي أسود وأيهما فيه ، أو أنهما يتفقان على غائلة تحصل له منهما . قلت : لحديث الباب يتعلق بالمعنى الأول ، وحديث عبد الله بن عمرو يتعلق بالثاني ، وعلى هذا المعنى قول ابن جريه وكأناه ما استجهر الحديث الأول . قال عياض : قيل كان هذا في أول الإسلام ، فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم ، وتعبه القرطبي



بأن هذا تحكّم وتخصيص لا دلائل عليه . وقال ابن المبرور : الخبر عام اللفظ والمعنى ، والملة العون وهي موجودة في السفر والحضر ، فوجب أن يعمهما النهي جميعا

#### ٤٨ - باب طول النجوى

وقوله ( وإذا لم نجوى ) مصدر من ناجيت ، فوصفهم بها ، واللفظ يتناجون

٦٢٩٢ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن عبد العزيز « عن أنس رضي الله عنه قال : أقيمت الصلاة ورجل يناجي رسول الله ﷺ ، فإزال يناجيه حتى نام أصحابه ، ثم قام فصل .

**قوله** ( باب طول النجوى ) وإذا لم نجوى ) مصدر من ناجيت فوصفهم بها والمعنى يتناجون هذا التفسير في رواية المستمل وحده ، وقد تقدم بيانه في تفسير الآية في سورة ( سبحان ) ، وتقدم منه أيضا في تفسير سورة يوسف في قوله تعالى ( خلصوا نجيا ) ثم ذكر حديث أنس « أقيمت الصلاة ورجل يناجي النبي ﷺ ، الحديث وعبدة العزيز راويه عن أنس هو ابن صهيب ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في باب الامام تعرض له الحاجة ، وهو قبل صلاة الجلاء . **قوله** ( حتى نام أصحابه ) تقدم هناك بلفظ « حتى نام بعض القوم ، فيجعل الاطلاق في حديث الباب على ذلك

#### ٤٩ - باب لا تترك النار في البيت عند النوم

٦٢٩٣ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** ابن حبان **حدثنا** عن الزهري عن سالم عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : لا تتركوا النار في بيوكم حين تنامون »

٦٢٩٤ - **حدثنا** محمد بن الوليد **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة « عن أبي موسى رضي الله عنه قال : احترق بيت بالمدينة على أهل من الليل ، فحدث بشأنهم النبي ﷺ قال : إن هذه النار إنما هي عدو لكم ، فإذا تم فاطفئوها منكم »

٦٢٩٥ - **حدثنا** فضيلة **حدثنا** حاد عن كثير - هو ابن شاذان - عن عطاء « عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : سحروا الآئنة ، وأجفوا الأبواب ، وأطفئوا المصابيح فإن الفوسفة ربما جرت الفتنة فأحرقت أهل البيت »

**قوله** ( باب لا تترك النار في البيت عند النوم ) بضم أول ترك ، ومثناة فوقانية على البناء للجهول وبفتحه ومثناة تحتانية بصيغة النهي المفرد . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر في النهي عن ذلك . الثاني حديث أبي موسى وفيه بيان حكمة النهي وهي خشية الاحتراق . الثالث حديث جابر وفيه بيان علة الخشية المذكورة . فلما حديث ابن عمر فقوله في السند ابن عيينة عن الزهري ، وقع في رواية الحميدي « عن سفيان حدثنا الزهري

وقوله « حين ينامون » قنده بالنوم لحصول الغفلة به غالباً ، ويستنبط منه أنه متى وجدت الغفلة حصل النهي .  
وأما حديث أبي موسى فقوله « احترق بيت بالمدينة على أمه » لم أقف على تسميتهم ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ  
من حديث أبي موسى سبب الاسر في حديث جابر بإطفاء المصابيح ، وهو فن حسن غريب ، ولو قنع لحصل منه  
فوائد . قلت : قد أفرد أبو حمزة العكبري من شيوخ أبي يعلى بن الفراء بالتصنيف وهو في المائة الخامسة ،  
ووقفت على مختصر منه ، وكان الشيخ ما وقف عليه فذلك تمنى أن لو قنع : وقوله « ان هذه النار إنما هي عدو  
لكم » هكذا أورده بصيغة المحصر مبالغة في تأكيد ذلك ، قال ابن العربي : معنى كون النار عدواً لنا أنها تنافى  
أبداننا وأموالنا منافاة العدو ، وإن كانت لنا بها منفعة ، لكن لا يحصل لنا منها إلا براصطة ، فأطلق أنها عدو  
لنا لوجود معنى العداوة فيها واقع أعلم . وأما حديث جابر فقوله في السند « كثير » كذا الأكثر غير منسوب ،  
زاد أبو ذر في روايته ، هو ابن شظير ، وهو كذلك ، وشظير بكسر الشين والطاء المعجمتين بينهما نون ساكنة  
تقدم ضبطه والكلام عليه في « باب ذكر الجن » من كتاب بدء الخلق وشرح حديثه هذا وأنه ليس له في الصحيح  
غير هذا الحديث ، ووقع في رجال الصحيح للكلابي أن البخاري أخرج له أيضاً في « باب استعانة اليد في  
الصلاة » فراجعت الباب المذكور من الصحيح وهو قبيل كتاب الجنائز لما وجدت له هناك ذكراً . ثم  
وجدت له بعد الباب المذكور بأحد عشر باباً حديثاً آخر بسنده هذا وقد نهت عليه في « باب ذكر الجن »  
والشظير في اللغة السوء الخلق ، وكثير المذكور بكسر الهمزة وهو بصرى ، وقال القرطبي : الاسر والنهي في هذا  
الحديث للارشاد ، قال : وقد يكون للندب ، وهزم النورى بأنه للارشاد لكونه لمصلحة دينية ، وتعقب بأنه  
قد يفهم إلى مصلحة دينية وهي حفظ النفس المحرم قتلها والمال المحرم تبذيره ، وقال القرطبي : في هذه الاحاديث  
أن الواحد إذا بات بيت ليس فيه غيره وفيه نار فعليه أن يطفئها قبل نومه أو يفل بها ما يؤمن معه  
الاحتراق ، وكذا إن كان في البيت جماعة فانه يتعين على بعضهم وأحدهم بذلك آخرم نوماً ، فن قرط في ذلك  
كان السنة مخالفاً ولأدائها ناراً . ثم أخرج الحديث الذي أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق  
عكرمة عن ابن عباس قال « جاءت فأرة لجرت الفتيلة فألفتها بين يدي النبي ﷺ على الخرة التي كان قاعدا عليها  
فأحرقت منها مثل موضع الدرهم ، فقال النبي ﷺ : إذا نمت فأطفئوا سراجكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا  
فيحرقكم » وفي هذا الحديث بيان سبب الاسر أيضاً ، وبيان الحامل للفريسة - وهي الفأرة - على جر الفتيلة وهو  
الشيطان ، فيستعين وهو عدو الإنسان عليه بعدو آخر وهي النار ، أطافنا الله بكرمه من كيد الاعداء انه رءوف  
رحيم . وقال ابن دقيق العيد : إذا كانت الفتيلة في اطفاء الدراج الحذر من جر الفريسة الفتيلة فقتله أن السراج  
إذا كان على هيئة لا تصل إليها الفأرة لا يمنع إيقاده ، كما لو كان على منارة من نحاس أمس لا يمكن الفأرة الصعود  
إليه ، أو يكون مسكانه بعيداً عن موضع يحسبها أنه تنب منه إلى السراج . قال : وأما ورود الاسر بإطفاء النار  
مطلقاً كما في حديث ابن عمر وأبي موسى - وهو أهم من نار السراج - فقد يتطرق منه مفسدة أخرى غير جر الفتيلة  
كسقوط شيء من السراج على بعض متاع البيت ، وكسقوط المنارة فينثر السراج إلى شيء من المتاع فيحرقه ، فيحتاج  
إلى الاستئذان من ذلك ، فإذا استوثق بحيث يؤمن معه الاحراق فيزول الحسك بزوال علته . قلت : وقد صرح  
النورى بذلك في القنديل مثلاً لأنه يؤمن معه الضرر الذي لا يؤمن مثله في السراج . وقال ابن دقيق العيد أيضاً :

عنه الاوامر لم يحملها الاكثر على الوجوب ، ويلزم أهل الظاهر حملها عليه ، قال : وهذا لا يختص بالظاهر بل الحمل على الظاهر ( لا معارض ظاهر بقول به أهل الفياس ، وان كان أهل الظاهر أولى بالاتزام به لكونهم لا يلتفتون الى المفهومات والمناسبات ، وهذه الاوامر تقتدر بحسب مقاصدها : فمنها ما يحمل على الذنب وهو التسمية على كل حال ، ومنها ما يحمل على الذنب والارشاد معا كإغلاق الابواب من أجل التعميل بأن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، لان الاحترار من مخالطة الشيطان مذنوب اليه وان كان تحته مصالح دينوية كالحراسة ، وكذا إيكاء السقاء وتضمير الاناء . والله اعلم

### ٥ - باب غلق الابواب بالليل

٦٢٩٦ - **حديثنا حسن بن أبي معاذ حدثنا حماد بن عطاء** عن جابر قال قال رسول الله ﷺ : **أطيقوا المصاييح بالليل إذا رقدتم ، وأغلقوا الابواب ، وأوكنوا الاسقية ، وخروا الطعام والشراب . قال حماد : وأحسبه قال : ولو يعود بمرضه**

**قوله** ( باب غلق الابواب بالليل ) في رواية الاصيل والجرجاني وكذا الكريمة عن الكشميني ، وهو الفصيح ، وقال عياض هو الصواب . قلت : لكن الاول ثبت في لغة فائدة . **قوله** ( حماد ) هو ابن يحيى ، وعطاء هو ابن أبي رباح . **قوله** ( أطيقوا المصاييح بالليل ) تقدم شرحه في الذي قبله . **قوله** ( وأغلقوا الابواب ) في رواية المستمل والمرحسى ، وأغلقوا بتشديد اللام ، وتقدم في الباب الذي قبله بلفظ : أجبغوا ، بالجيم والفاء وهي بمعنى أغلقوا وتقدم شرحها في باب ذكر الجن ، وكذا بقية الحديث . قال ابن دقيق العيد : في الامر باغلاق الابواب من امصال الدينونة والدينية حراسة الانفس والاموال من أهل البيت والفساد ولا سيما الفياطين ، وأما قوله : فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، فإشارة الى أن الامر بالاغلاق لمصلحة إبعاد الشيطان عن الاختلاط بالانسان ، وخصه بالتعميل تنبها على ما يخفى مما لا يطلع عليه الا من جانب النبوة ، قال : واللام في الشيطان للجنس اذ ليس المراد فردا بعينه ، وقوله في هذه الرواية : وخروا الطعام والشراب ، قال حماد : وأحسبه قال : ولو يعود بمرضه ، وهو بضم الراء بعدها ضاد معجمة ، وقد تقدم الجزم بذلك عن عطاء في رواية ابن جريج في الباب المذكور ، وأفظه : وخروا . إناك ولو يعود بمرضه عليه ، وزاد في كل من الاوامر المذكورة واذكر اسم الله تعالى ، وتقدم في باب شرب اللبن ، من كتاب الاشارة بيان الحكمة في ذلك ، وقد حمله ابن بطال على عمومته وأشار الى استشكله فقال : أخبر **عليه السلام** أن الشيطان لم يعط قوة على شيء من ذلك ، وان كان أصلي ما هو أعظم منه وهو ولوجه في الاماكن التي لا يقدر الاذى أن يلج فيها . قلت : والزيادة التي أشرت اليها قبل ترفع الاشكال ، وهو أن ذكر اسم الله يحول بينه وبين فعل هذه الاشياء ، ومقتضاه أنه يتمكن من كل ذلك اذا لم يذكر اسم الله ، وبؤنبه ما أخرجه مسلم والاربعة عن جابر رفعه : اذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء ، وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان : أدركتم ، وقد تردد ابن دقيق العيد في ذلك فقال في شرح الامام : يحتمل أن يؤخذ قوله : فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، على صومه ،

ويحتمل أن يخص بما ذكر اسم الله عليه ، ويحتمل أن يكون المنع لأمر يتعلق بحسمه ، ويحتمل أن يكون لما نفع من الله بأمر خارج عن حسمه ، قال : والحديث يدل على منع دخول الشيطان الخارج ، فاما الشيطان الذي كان داخلا فلا يدل الخبر على خروجه ، قال : فيكون ذلك لتخفيف المفسدة لا رفعا ، ويحتمل أن تكون التسمية عند الاغلاق تفتتحي طرد من في البيت من الشياطين ، وعلى هذا فينبغي أن تكون التسمية من ابتداء الاغلاق الى تمامه . واستنبط منه بعضهم مشروعية غلق القم عند الثأوب لدخوله في عموم الابواب مجازا

### ٥١ - باب الختان بعد الكبر ونصف الإبط

٦٢٩٧ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَزَّامَةَ** حَدَّثَنَا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَمْدَرٍ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** عَنْ **سَمْدَرِ بْنِ الْمُسَيْبِ** « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْفُطْرَةُ خَمْسٌ : الْخِتَانُ ، وَالْإِسْتِحْدَادُ ، وَنَقْفُ الْإِبْطِ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ الْأظْفَارِ »

٦٢٩٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ** أَخْبَرَنَا **شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْزَةَ** حَدَّثَنَا **أَبُو الزِّنَادِ** عَنْ **الْأَمْوَجِ** « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : اخْتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ ثَمَانِينَ سَنَةً ، وَاخْتَنَ بِالْقُدُومِ « مُحَقَّقَةٌ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا **الْمَعْمَرُ** عَنْ **أَبِي الزِّنَادِ** وَقَالَ « بِالْقُدُومِ » وَهُوَ مَوْضِعٌ مُشَدَّدٌ

٦٢٩٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ** أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى** حَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ** عَنْ **إِسْرَائِيلَ** عَنْ **أَبِي إِسْحَاقَ** عَنْ **سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ** قَالَ « سُئِلَ **أَبْنُ عَبَّاسٍ** مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ ؟ قَالَ : أَنَا بِمِثْلِ مَنْ تَحْتُونَ . قَالَ : وَكَانُوا لَا يَخْتَنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ » [ الحديث ٦٢٩٩ - طوله في : ٦٣٠٠ ]

٦٣٠٠ - وَقَالَ **ابْنُ إِدْرِيسَ** عَنْ **أَبِيهِ** عَنْ **أَبِي إِسْحَاقَ** عَنْ **سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ** « عَنْ **ابْنِ عَبَّاسٍ** : قُبِضَ

النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا خَتَنُ »

قوله ( باب الختان بعد الكبر ) بكسر الكاف وفتح الموحدة ، قال الكرماني : وجسه مناسبة هذه الترجمة بكتاب الاستئذان أن الختان يستدعي الاجتماع في المنازل غالبا . قوله ( الفطرة خمس ) تقدم شرحه في أوخر كتاب القياس ، وكذلك حكم الختان . واستدل ابن بطال على عدم وجوبه بأن سليمان لما أُلِّم لم يؤمر بالاختتان ، وتعقب باحتمال أن يكون ترك لعذر أو لأن قصته كانت قبل إيجاب الختان أو لانه كان محتثنا . ثم لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع ، وقد ثبت الأمر لغيره بذلك . قوله في الحديث الثاني ( اختن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة ) تقدم بيان ذلك والاختلاف في سنة حين اختن وبيان قدر عمره في شرح الحديث المذكور في ترجمة إبراهيم عليه السلام ، وذكرت هناك أنه وقع في الموطأ من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفا على أبي هريرة أن إبراهيم أول من اختن وهو ابن هشرين ومائة ، واختن بالقدم ، وطاش بعد ذلك ثمانين سنة . ورويناه

في « فوائد ابن المبارك » من طريق أبي أويس عن أبي الزناد بهذا المتن مرفوعا ، وأبو أويس فيه لين ، وأكثر الروايات على ما وقع في حديث الباب أنه عليه السلام اختن وهو ابن ثمانين سنة ، وقد حاول الكمال بن طلحة في جزء له في الختان الجمع بين الروایتين فقال : نقل في الحديث الصحيح أنه اختن الثمانين ، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختن لمائة وعشرين ، والجمع بينهما أن إبراهيم عاش مائتي سنة منها ثمانين سنة غير مختون ومنها مائة وعشرين وهو مختون ، فعنى الحديث الأول اختن ثمانين مضت من عمره ، والثاني لمائة وعشرين بقيت من عمره . وتعقبه الكمال بن العديم في جزء سماه : الملح في الرد على ابن طلحة ، بأن في كلامه وهما من أوجه : أحدهما تصحيحه لرواية مائة وعشرين وليست بصحيحة ، ثم أوردها من رواية الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعة وتعقبه بتدليس الوليد ، ثم أورده عن « فوائد ابن المقرئ » من رواية جعفر بن عون عن يحيى بن سعيد به مرفوعا ، ومن رواية علي بن مسهر عن زكريا بن إبراهيم كلاهما عن يحيى بن سعيد كذلك . ثانيا قوله في كل منهما ثمانين مائة وعشرين ، ولم يرد في طريق من الطرق باللام وانما ورد بلفظ اختن وهو ابن ثمانين وفي الأخرى وهو ابن مائة وعشرين ، ورد الأول أيضا بلفظ « على وأسن ثمانين » ونحو ذلك . ثالثا أنه صرح في أكثر الروايات أنه عاش بعد ذلك ثمانين سنة . فلا يوافق الجمع المذكور أن المائة وعشرين هي التي بقيت من عمره . ورابعها أن العرب لا تزال تقول خلون إلى النصف فإذا تجاوزت النصف قالوا بقين ، والذي جمع به ابن طلحة يقع بالعكس ، ويلزم أن يقول فيما إذا مضى من الشهر عشرة أيام لعشرين بقين وهذا لا يعرف في استعمالهم . ثم ذكر الاختلاف في سن إبراهيم وجرى بأنه لا يثبت منها شيء . منها قول هشام بن الكلبي عن أبيه قال : دعا إبراهيم الناس إلى الحج ثم رجع إلى الشام فمات به وهو ابن مائتي سنة . وذكر أبو حذيفة البخاري أحد الضعفاء في « المبتدأ » بسند له ضعيف أنه إبراهيم عاش مائة وخمسا وسبعين سنة ، وأخرج ابن أبي الدنيا من مرسل سعيد بن عبيد في وفاة إبراهيم وقصته مع ملك الموت ودخوله عليه في صورة شيخ فأضافه ، فجعل يضع القصة في فيه فتناثر ولا تثبت في فيه ، فقال له : كم أترط عليك ؟ قال : مائة وأحدى وستون سنة . فقال إبراهيم في نفسه وهو يومئذ ابن ستين ومائة : ما بقي أن أصبح هكذا إلا سنة واحدة فكره الحياة ، فقبض ملك الموت حينئذ روحه برضاه . فهذه ثلاثة أقوال مختلفة يتعمر الجمع بينها ، لكن أرجحها الرواية الثالثة . وخطرت لي بعد أن يجوز الجمع بأن يكون المراد بقوله « وهو ابن ثمانين » أنه من وقت فارق قومه وهاجر من العراق إلى الشام ، وأن الرواية الأخرى « وهو ابن مائة وعشرين » أي من مولده ، أو أن بعض الرواة رأى مائة وعشرين فظنها إلا عشرين أو بالعكس ، والله أعلم . قال المهلب : ليس اختنان إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين مما يوجب علينا مثل قوله ، إذ حاشا من يموت من الناس لا يبلغ الثمانين ، وإنما اختن وقت أوحى الله إليه بذلك وأمره به ، قال : والنظر يقتضي أنه لا ينبغي الاختتان إلا قرب وقت الحاجة إليه لاستعمال العضو في الجماع ، كما وقع لابن عباس حيث قال « كانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك » ، ثم قال : والاختتان في الصغر لتسهيل الأمر على الصغير لضعف عضوه وقلة فيه . قلت : يستدل بقصة إبراهيم عليه السلام لمشروعية الختان حتى لو أخر لما نفع حتى بلغ السن المذكور لم يسقط طلبه ، وإلى ذلك أشار البخاري بالترجمة ، وليس المراد أن الختان يشرح تأخيرها إلى الكبر حتى يحتاج إلى الاعتذار منه . وأما التحليل الذي ذكره من طريق النظر ففيه نظر ، فإنه حكمه الختان لم تنحصر في تكميل ما يتعلق بالجماع بل

ولما يخشى من الحباس بقية البرل في الغرلة ولا سيما المستعمر فلا يؤمن أن يسيل فينجس الثوب أو البدن ، فكانت  
المبادرة لقطعها عند بلوغ السن الذي يؤمر به الصبي بالصلاة أليق الاوقات ، وقد بينت الاختلاف في الوقت الذي  
يشرع فيه فيما مضى . قوله ( واختن بالقدم مخوفة ) ثم أشار اليه من طريق أخرى مشددة وزاد وهو موضع ،  
وقد قدمت بيانه في شرح الحديث المذكور في ترجمة ابراهيم عليه السلام من أحاديث الانبياء ، وأشارت اليه أيضا  
في أثناء اللباس ، وقال المذهب . القدم بالتخفيف الآلة كقول الشاعر : على خطوب مثل سمات القدم ، وبالتشديد  
الموضع ، قال : وقد يتفق لابراهيم عليه السلام الاسران بمعنى أنه اختن بالآلة وفي الموضع . قلت : وقد قدمت  
الراجع من ذلك هناك ، وفي المتنق للجزوق بسند صحيح عن عبد الرزاق قال : للقدم القرية . وأخرج أبو العباس  
السراج في تاريخه عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن ابن جحان عن أبيه عن ابن هريرة رفعه : اختن  
ابراهيم بالقدم ، فقلت ليحيى : ما القدم ؟ قال الفأس . قال السكال بن العديم في المصنف في الأثر على  
أن القدم الذي اختن به ابراهيم هو الآلة ، يقل : بالتشديد والتخفيف والافصح التخفيف ، ووقع في رواية  
البخاري بالوجهين ، رجم الضر بن شبل أنه اختن بالآلة المذكورة ، قيل له : يقولون قدم قرية بالشام ، فلم  
يعرفه وثبت على الاول . وفي صحيح الجوهري : القدم الآلة والموضع بالتخفيف معا . وأنكر ابن السكيت  
التشديد مطلقا . ووقع في متنق البلدان للهازمي : قدم قرية كانت عند حلب وكانت مجلس ابراهيم . قوله ( حدثنا  
محمد بن عبد الرحيم ) هو البغدادي المعروف بصاعقة ، وشيخه عباد بن موسى هو المحتل بضم المعجمة وتشديد  
المتناة الفوقانية وقتها بعدما لام من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وقد نزل البخاري في هذا الاسناد درجة  
بالنسبة لاسماعيل بن جعفر فانه أخرج الكثير عن اسماعيل بن جعفر بواسطة واحدة كفتية وحلي بن حجر ،  
ونزل فيه درجتين بالنسبة لاسماعيل فانه أخرج عنه بواسطة واحدة كعبد الله بن موسى ومحمد بن سابق . قوله  
( أنا يومئذ مختون ) أي وقع له الختان ، يقال صبي مختون ومختن ومختن بمعنى . قوله ( وكانوا لا يختنون الرجل  
حتى يدرك ) أي حتى يبلغ الحلم . قال الاسماعيلي : لا أدري من القائل : وكانوا لا يختنون ، أهو أبو اسحق أو  
اسرائيل أو من دونه ، وقد قال أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : قبض النبي ﷺ وأنا ابن عشر ،  
وقال الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : أنبت النبي ﷺ عني وأنا قد ناهزت الاحتلام ، قال :  
والاحاديث عن ابن عباس في هذا مضطربة . قلت : وفي كلامه نظر ، أما أولا فلأن الاصل أن الذي ثبت في  
الحديث مطلقا على ما قبله فهو مضاف الى من نقل عنه الكلام السابق حتى ثبت أنه من كلام غيره . ولا يثبت  
الادراج بالاحتلام . وأما ثانيا فدعوى الاضطراب سرودة مع إمكان الجمع أو الترجيح ، فان المحفوظ الصحيح أنه  
ولد بالشعب وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين فيكون له عند الواقعة النبوية ثلاث عشرة سنة ، وبذلك قطع أهل السير  
ورحمته ابن عبد البر وأورد بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال : ولدت وبنو هاشم في الشعب ، وهذا لا ينافي  
قوله : ناهزت الاحتلام ، أي قاربته ولا قوله : وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك ، لاحتمال أن يكون أدرك  
مختن قبل الواقعة النبوية وبعد حجة الوداع ، وأما قوله : وأنا ابن عشر ، فمحتمل على إلغاء السكر ، ودوي أحد من  
طريق أخرى عن ابن عباس أنه كان حينئذ ابن خمس عشرة ، ويمكن دعه الى رواية ثلاث عشرة بأن يكون ابن  
ثلاث عشرة وشي . وولد في أثناء السنة لحب السكرين بأن يكون وله مثلاً في شوال فله من السنة الاولى ثلاثة

أشهر فأطلق عليها سنة وقبض النبي ﷺ في ربيع قله من السنة الأخيرة ثلاثة أخرى وأكل بينهما ثلاث عشرة ، فن قال ثلاث عشرة التي الكسرين ومن قال خمسة عشرة جردعها والله أعلم . قوله ( وقال ابن ادریس ) هو عبد الله وأبوه هو ابن يزيد الازدي وشيخه أبراسحق هو السبيعي . قوله ( قبض النبي ﷺ ) وأنا ختین ) أي عتوتن كقبيل وعقتر ، وهذا الطريق وصله الاسماعيلي من طريق عبد الله بن ادریس

٥٢ - باب كل هو باطل إذا شغل من طاعة الله . ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك

وقوله تعالى ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله )

٦٣٠١ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزرى فليقل لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق .

قوله ( باب كل هو باطل إذا شغل ) أي شغل الالهي به ( عن طاعة الله ) أي كن انتهى بشئ من الأشياء مطلقا سواء كان مأذونا في فعله أو منهي عنه كن اشتغل بصلاة نافلة أو بتلاوة أو ذكر أو تفكير في معاني القرآن مثلا حتى خرج وقت الصلاة المفروضة عمدا فإنه يدخل تحت هذا الضابط ، وإذا كان هذا في الأشياء المرغوب فيها المألوف عليها فكيف حال مادونها ، وأول هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والأربعة ومعه ابن خزيمة والحاكم من حديث هبة بن حارس رفعه ، كل ما يظهر به المرء المسلم باطل الالهي بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته أهله ، الحديث . وكأنه لما لم يكن على شرط المصنف استعماله لفظ ترجمة ، واستنبط من المعنى ما قصد به الحكم المذكور . وإنما أطلق على الرمي أنه هو لأمانة الترجمة إلى تعليمه لما فيه من صورة الظهور لكن المقصود من تعليمه الاغارة على الجهاد ، وتأديب الفرس إشارة إلى المسابقة عليها ، وملاعبة الأهل فتأنيس ونحوه ، وإنما أطلق على ما عداها البطان من طريق المقابلة لا أن جميعا من الباطل المحرم . قوله ( ومن قال لصاحبه تعال أقامرك ) أي ما يكون حكمه . قوله ( وقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية ) كذا في رواية ابن ذر والأكثر ، وفي رواية الأصيل وكريمة ( ليضل عن سبيل الله ) الآية وذكر ابن بطال أن البخاري استنبط تقييد الظهور في الترجمة من مفهوم قوله تعالى ( ليضل عن سبيل الله ) فإنه نفهوه أنه إذا اشتراه لا ليضل لا يكون مذموما ، وكذا مفهوم الترجمة أنه إذا لم يشغل الظهور عن طاعة الله لا يكون باطلا لكن عموم هذا المفهوم يخص بالمنطوق ، فكل شيء نص على تحريمه عما يليق يكون باطلا سواء شغل أو لم يشغل ، وكأنه وعز إلى ضعف ما ورد في تفسير الظهور في هذه الآية بالفتاء ، وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه لا يحمل بيع الغنيمات ولا شراؤها ، الحديث ، وفيه وفيه أنزل الله ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ) الآية ، وسنده ضعيف ، وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا أنه فسر الظهور في هذه الآية بالفتاء ، وفي سنده ضعف أيضا . ثم أورد حديث أبي هريرة وفيه ومن قال لصاحبه تعال أقامرك الحديث . وأشار بذلك إلى أنه القاهر من جملة الظهور ، ومن دعا إليه دعا إلى المعصية ، فلذلك أمر بالنصدق ليكفر عنه تلك المعصية . لأن من دعا إلى المعصية - فح بدعائه إلى -

معصية . وقال الكرماني : وجه تعلق هذا الحديث بالترجمة والترجمة بالاستئذان أن الداعي إلى الفجر لا ينبغي أن يؤذن له في دخول المنزل ، ثم اكونه يتضمن اجتماع الناس ، ومناسبة بقية حديث الباب لترجمة أن الحلف باللات لم يدخل عن أنس بالخلق فهو باطل انتهى . ويحتمل أن يكون لما قدم ترجمة ترك السلام على من اقترف ذنباً أشار إلى ترك الاذن لمن يشتغل بالظهر عن الطاعة ، وقد تقدم شرح حديث الباب في تفسير سورة والنجم ، قال مسلم في صحيحه . بعد أن أخرج هذا الحديث : هذا الحرف « تعال أقامرك » لا يرويه أحد إلا الزهري ، ولزهري نحو تسمين حرقاً لا يشاركة فيها غيره عن النبي ﷺ باسانيد جيد . قلت : وإنما قيد التفرد بقوله « تعال أقامرك » لأن لبقية الحديث شاهداً من حديث سعد بن أبي وقاص يستفاد منه سبب حديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند قوي قال : كذا حديث عهد بجاهلية ، خلفت باللات والدمى ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : قل لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، وانفتحت عن شركائك وتعود بالله ثم لا تعد ، فيمكن أن يكون المراد بقوله في حديث أبي هريرة « فليقل لا اله الا الله » إلى آخر الذكر المذكور إلى قوله « وقدير » ويحتمل الاكتفاء بلا اله الا الله لأنها كلمة التوحيد ، والزيادة المذكورة في حديث سعد تأكيد

### ٣٠ - باب ما جاء في البناء

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ : من أشرط الساعة إذا تطاول رعاة البهائم في البنيان

٦٣٠٢ - حدثنا اسحاق هو ابن سعيد عن سعيد بن جابر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيتني مع النبي ﷺ بنيت بيوتاً يكفني من المطر ويظلني من الشمس ، ما أعاني عليه أحد من خلق الله .

٦٣٠٣ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفیان قال عمرو : قال ابن عمر : والله ما وضعت كبة على كبة ولا غرست نخلة منذ قبض النبي ﷺ . قال سفیان : فذكرته لبعض أهل قال : والله لقد بنيت بيوتاً . قال سفیان : قلت فله قال قبل أن يبنى ،

قوله ( باب ما جاء في البناء ) أي من منع وإباحة . والبناء أعم من أن يكون بطين أو مدر أو بحشب أو من قصب أو من شعر . قوله ( قال أبو هريرة عن النبي ﷺ من أشرط الساعة إذا تطاول رعاة البهائم في البنيان ) كذا الأكثر بضم الزاء وبهاء تأنيث في آخره ، وفي رواية الكشميني « رعاة » بكسر الزاء وبالحض مع المك ، وقد تقدم هذا الحديث موصلاً مطولاً مع شرحه في كتاب الإيمان ، وأشار بإيراد هذه القطعة إلى ذم التطاول في البنيان ، وفي الاستدلال بذلك فطر ، وقد ورد في ذم تطويل البناء صريحاً ما أخرج ابن أبي الدنيا من رواية عمارة بن حارث إذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودي يا فاسق إلى ابن ؟ ، وفي سنده ضعف مع كونه موقوفاً . وفي ذم البناء مطلقاً حديث خباب رفعه قال « يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا الثراب » ، أو قال « البناء » أخرجه الترمذي وصححه وأخرج له شاهداً عن أنس بلغة « إلا البناء فلا خير فيه » والطبراني من حديث جابر رفعه « إذا أراد الله



بعبد شر اخضر له في القبن والطين حتى يبنى، ومعنى «خضر» مجعتهين حسن، وذنا ومعنى. وله شاهد في «الوسط»، من حديث أبي بشر الانصاري بلفظ «إذا اراد الله بعبد سوءا أنفق ماله في البنيان»، وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال «مررت بالنبي ﷺ وأنا أطين حائطاً فقال: الأمر أجل من ذلك، وحصله القومذى وابن حبان، وهذا كله محمول على ما لا تمس الحاجة إليه، لا بد منه للنوطين وما بقي البعد والحرج، وقد أخرج أبو داود أيضاً من حديث أنس رفعه «أما إن كل بناء وبنا على صاحبه إلا ما لا، إلا ما لا، أى إلا ما لا بد منه، ورواته موثقون إلا الراوى عن أنس وهو أبو طلحة الاسدي فليس معروف، وله شاهد عن واثقه عند الطبراني. قوله (حدثنا اسحق هو ابن سعيد) كذا في الاصل وسعيد المذكور هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموى، وسب كذلك عند الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق واسحق بن سعيد يقال له السعيدى سكن مكة. وقد روى هذا الحديث عن والده وهو المراد بقوله «عن سعيد». قوله (وأبقى) بضم المنة كأنه استعصر الحاجة المذكورة فصار أشدة عليه بها كأنه يرى نفسه بفعل ما ذكر. قوله (مع النبي ﷺ) أى في زمن النبي ﷺ. قوله (يسكننى) بضم أوله وكسر الكاف وتشديد الزوف من أكن إذا وقى، وجاء بفتح أوله من كن، وقال أبو زيد الانصاري: كنىته واكنته بمعنى أى سترته وأسررته. وقال السكاني كنىته صنته واكنته أسرته. قوله (ما أعانى عليه أحد من خلق الله) هو تأكيد لقوله «بنيت بيدي»، وإشارة إلى خفة مؤنته. ووقع في رواية يحيى بن عبد الحميد الخاني بكسر المهملة وتشديد الميم عن اسحق بن سعيد السعيدى بهذا السند عند الاسماعيلي وأبى نعيم في المستخرجين «بيتنا من شعر»، واعترض الاسماعيلي على البخاري بهذه الزيادة فقال أدخل هذا الحديث في البناء بالطين والمدر والخبر إنما هو في بيت الشعر، وأجيب بأن راوى الزيادة ضيف عندهم، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الترجمة تقييد بالطين والمدر. قوله (قال عمرو) هو ابن دينار. قوله (لبنة) بفتح اللام وكسر الموحدة مثل كلمة، ويجوز كسر أوله وسكون الموحدة. قوله (ولا غرست نخلة) قال الداودى: ليس الغرس كالبناء، لأن من غرس ونبتته طلب الكفاف أو لفضل ما ينال منه في ذلك الفضل لا الاثم. قلت: لم يتقدم للاثم في الخبر ذكر حتى يعترض به، وكلامه يوم أن في البناء كله الاثم، وليس كذلك بل فيه التفصيل، وليس كل ما زاد منه على الحاجة يستلزم الاثم، ولا شك أن في الغرس من الاجر من أجل ما يؤكل منه ما ليس في البناء، وإن كان في بعض البناء ما يحصل به الاجر مثل الذى يحصل به النفع لغير الباني فإنه يحصل للباني به الثواب والله سبحانه وتعالى أعلم. قوله (فذكرته لبعض أهله) لم أنف على تسميته، والقائل هو سفيان. قوله (قال واثقه لقد بنى) زاد السكسميني في روايته «بيتنا». قوله (قال سفيان قلت فاعله قال قبل) أى قال ما وضعت لبنة الخ قبل أن يبنى الذى ذكرت، وهذا اعتذار حسن من سفيان راوى الحديث، ويحتمل أن يكون ابن عمر نفي أن يكون بنى بيده بعد النبي ﷺ وكان في زمنه ﷺ فعل ذلك، والذي أنتمى بعض أهله كان بنى بامر ففسه الى فعله مجازاً. ويحتمل أن يكون بناؤه بيتنا من قصب أو شعر، ويحتمل أن يكون الذى نفاه ابن عمر ما زاد على حاجته، والذي أنتمى بعض أهله بناء بيت لا بد له منه أو اصلاح ما روى من بيته، قال ابن بطال: يؤخذ من جواب سفيان أن العالم إذا جاء عنه قولان مختلفان أنه ينبغي لسامعهما أن يتأولهما على وجه ينفي عنهما التناقض تنزيهاً له عن المكذب انتهى. ولعل سفيان فهم من قول بعض أهل ابن

عمر الانكار على ما رواه له عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ، فبادر سفيان الى الانتصار لشيخه وانفسه وسلك  
الادب مع الذي خاطبه بالجمع الذي ذكره ، وافقه سبحانه وتعالى امل

( عاتمة ) : اشتمل كتاب الاستئذان من الاحاديث المرفوعة على خمسة وثمانين حديثا ، المطلق منها وما في  
مضاه اثنا عشر حديثا والبقية موصولة ، المذكور منه فيه وفيها مضى خمسة وستون حديثا والحالض عشرون ،  
وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث لابي هريرة « رسول الرجل اذنه » وحديث انس في المصافحة ، وحديث ابن  
عمر في الاحشاء ، وحديثه في البناء . وحديث ابن عباس في ختانه . وفيه من الآثار من الصحابة فمن بعدهم سبعة  
آثار . وافقه امل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٠ - كتاب الدعوات

وقول الله تعالى . ﴿ ادعوني استجب لكم - إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾  
قوله « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الدعوات » بفتح المهملةين جمع دعوة بفتح أوله وهي المسألة الواحدة ،  
والدعاء الطالب ، والدعاء الى الشيء الحق على فعله ودعوت فلانا سألته ودعوته استغفثته ويطلق أيضا على رفعة القدر  
كقوله تعالى ﴿ ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة ﴾ كذا قال الراغب . ويمكن رده الى الذي قبله ، ويطلق  
الدعاء أيضا على العبادة ، والدعوى بالقصر الدعاء كقوله تعالى ﴿ وآخر دعواهم ﴾ والادعاء كقوله تعالى ﴿ فا  
كن دعواهم اذ جاءهم بأسمنا ﴾ وقال الراغب : الدعاء على التسمية كقوله تعالى ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم  
كدعاء بعضكم بعضا ﴾ وقال الراغب : الدعاء والنداء واحد ، لكن قد يتجرد النداء عن الاسم والدعاء لا يسكاد  
بتجرد . وقال الشيخ أبو القاسم التستري في « شرح الاسماء الحسنی » ما ملخصه : جاء الدعاء في القرآن على وجوه :  
منها العبادة ﴿ ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك ﴾ ومنها الاستغاثة ﴿ وادعوا شهداءكم ﴾ ، ومنها  
السؤال ﴿ ادعوني استجب لكم ﴾ ومنها القول ﴿ دعواهم فيها سبحانه اللهم ﴾ والنداء ﴿ يوم يدعوك ﴾ ،  
والثناء ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ . قوله ﴿ وقول الله تعالى : ادعوني استجب لكم الآية ﴾ كذا لابي  
ذر ، وساق غيره الآية الى قوله ﴿ داخرين ﴾ وهذه الآية ظاهرة في ترجيح الدعاء على التوفيق . وقالت طائفة :  
الافضل ترك الدعاء والاستسلام للقضاء ، وأجابوا عن الآية بأن آخرها دل على ان المراد بالدعاء العبادة لقوله  
﴿ ان الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ واستدلوا بحديث النعمان بن بشير عن النبي ﷺ قال « الدعاء هو العبادة »  
ثم قرأ ﴿ وقال ربكم ادعوني استجب لكم . ان الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ الآية أخرجه الأربعة وصححه  
الترمذي والحاكم . وشذت طائفة فقالوا : المراد بالدعاء في الآية ترك الذنوب ، وأجاب الجمهور أن الدعاء من  
أعظم العبادة فهو كالحديث الآخر « الحج عرفه ، أى معظم الحج وركنه الأكبر ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي من  
حديث انس رفعه « الدعاء مخ العبادة » وقد تواردت الآثار عن النبي ﷺ بالترغيب في الدعاء والحث عليه  
كحديث ابي هريرة رفعه « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان

والحاكم وحديثه رفته . من لم يسأل الله يفضب عليه ، أخرجه أحمد والبخاري في « الادب المفرد » ، والترمذي وابن ماجه والبرار والحاكم كلهم من رواية أبي صالح الخواري بضم الخاء المعجمة وسكون الواو ثم زأى عنه ، وهذا الخواري مختلف فيه ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة ، وظن الحفاظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان الجرمي بأن أحمد نفرد بتخريجه ، وليس كما قال فقد جزم شيخه المازي في « الاطراف » بما قلته . ووقع في رواية البرار والحاكم عن أبي صالح الخواري سمعت أبا هريرة ، قال الطبري : معنى الحديث أن من لم يسأل الله يفضبه ، والمبغوض مغضوب عليه والله يجب أن يسأل انتهى . وبؤيده حديث ابن مسعود رفته . سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل ، أخرجه الترمذي ، وله من حديث ابن عمر رفته « ان الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل ، فعليك عباد الله بالدعاء » وفي سننه ابن ، وقد صححه مع ذلك الحاكم . وأخرج الطبراني في الدعاء . سند رجاله ثقات إلا أن فيه عنمة قبة من عائشة مرفوعة ، ان الله يحب الملحين في الدعاء ، وقال الشيخ تقي الدين السبكي : الأول حل الدعاء في الآية على ظاهره ، وأما قوله بعد ذلك ( عن عبادتي ) فوجه الربط أن الدعاء أخص من العبادة ، فن استكبر عن العبادة استكبر عن الدعاء ، وعلى هذا فالوعيد إنما هو في حق من ترك الدعاء استكبارا ومن فعل ذلك كفر ، وأما من تركه لقصد من المقاصد فلا يتوجه اليه الوعيد المذكور . وان كنا نرى أن ملازمة الدعاء والاستكثار منه أرجح من الترك لكثرة الأدلة الواردة في الحديث عليه . قلت : وقد دلت الآية الآتية قريبا في الدورة المذكورة أن الإجابة مشترطة بالاخلاص ، وهو قوله تعالى ( فادعوه مخلصين له الدين ) وقال الطبري : معنى حديث النعمان أن تحمل العبادة على المعنى القوي ، إذ الدعاء هو اظهار غاية التذلل والافتقار الى الله والاستكانة له . وما شرعت العبادات الا للخصوع للباري واطهار الافتقار اليه . ولهذا ختم الآية بقوله تعالى ( ان الذين يستكبرون عن عبادتي ) حيث عبر عن عدم التذلل والخصوع بالاستكبار ، ووضع عبادتي موضع دعائي وجعل جزاء ذلك الاستكبار الضمار والموان . وحكي القشيري في الرسالة ، الخلاف في المسألة فقال : يختلف أي الأمرين أولى : الدعاء أو السكوت والرضا ؟ فقبل : الدعاء ، وهو الذي ينبغي ترجيعه لكثرة الأدلة ، لما فيه من اظهار الخضوع والافتقار . وقبل السكوت والرضا أولى لما في التلاميذ من الفضل . قلت : وشيئهم أن الداعي لا يعرف ما قدر له فدعته ان كان على وفق المقدور فهو تحصيل الحاصل ، وان كان على خلافه فهو معاندة . والجواب عن الأول أن الدعاء من جهة العبادة لما فيه من الخضوع والافتقار ، وعن الثاني أنه اذا اعتقد أنه لا يقع الا ما قدر الله تعالى كان اذعاننا لا معاندة ، وقائدة الدعاء تحصيل الثواب بامثال الامر ، ولاحتيال أن يكون المدعو به موقوفا على الدعاء لان الله عاقل الأسباب ومسبباتها ، قال وقالت طائفة : ينبغي أن يكون داعيا بلسانه واضيا بقلبه ، قال : والأول أن يقال اذا وجد في قلبه إشارة الدعاء فالدعاء أفضل وبالعكس . قلت : القول الأول أعلى المقامات أن يدعو بلسانه ويرضى بقلبه ، والثاني لا يتأتى من كل أحد بل ينبغي أن يختص به الكل . قال القشيري : ويصح أن يقال ما كن لله أو للسلطان فيه نصيب فالدعاء أفضل ، وما كان لنفس فيه حظ فالسكوت أفضل ، وصبر ابن بطال عن هذا القول لما حكاه بقوله : يستحب أن يدعو لغيره ويترك لنفسه . وعمدة من أول الدعاء في الآية بالعبادة أو غيرها قوله تعالى ( فيكشف ما تدعون اليه ان شاء ) وان كثيرا من الناس يدعو فلا يستجاب له ، فلو كانت على ظاهرها لم يتخاف . والجواب عن ذلك أن كل داع يستجاب له ، لكن تنوع

الاجابة : فتارة تقع بين مادعا به وتارة بعوضه . وقد ورد في ذلك حديث صحيح أخرجه الترمذي والحاكم عن حديث عبادة بن الصامت رفعه ، ما على الارض مسلم يدعو بدعوة إلا آتاه الله إياها ، أو صرف عنه من السوء مثاها ، ولاحد من حديث أبي هريرة ، اما أن يجعلها له ، واما أن يدخرها له ، وله في حديث أبي سعيد رفعه ، و ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم الا أعطاه الله بها إحدى ثلاث : إما أن يجعل له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، واما أن يصرف عنه من السوء مثاها ، وصححه الحاكم . وهذا شرط ثان للاجابة ، ولها شروط أخرى منها أن يكون طيب المطعم والملبس لحديث « ثاني يستجاب لذلك » ، وسيأتي بعد عشرين بابا من حديث أبي هريرة ، ومنها ألا يكون يستعجل لحديث « يستجاب لاحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي » أخرجه مالك

### ١ - باب لكل نبي دعوة مستجابة

٦٣٠٤ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لكل نبي دعوة مستجابة يدعو بها ، وأريد أن اختبي دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة »  
[ الحديث ٦٣٠٤ - طرفه في : ٧٤٧٤ ]

٦٣٠٥ - وقال لي خليفة قال معتمر سمعت أبي عن أنس عن النبي ﷺ قال : لكل نبي سؤل أو قال : لكل نبي دعوة قد دعا بها - فاستجيب . فعملت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة »

**قوله** (باب لكل نبي دعوة مستجابة) كذا لابي ذر وسقط لفظ « باب » ، فغيره نصار من جملة الترجمة الاولى . ومناسبتها الآية الاشارة الى أن بعض الدعاء لا يستجاب عينا . **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( مستجابة ) كذا لابي ذر ولم أرهما عند الباقرين ولا في شيء من نسخ الموطأ . **قوله** ( يدعو بها ) زاد في رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة « فيعمل كل نبي دعوته ، وفي حديث أنس ثاني حديث الباب « فاستجيب له » . **قوله** ( وأريد أن اختبي دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة ) وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة الآتية في التوحيد « فأريد أن شاء الله أن اختبي » ، وزيادة « ان شاء الله » في هذا للتبرك . واسلم « من رواية أبي صالح عن أبي هريرة « واني اختبأت » وفي حديث أنس « فعملت دعوتي » وزاد « يوم القيامة » ، وزاد أبو صالح فهي نائلة ان شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا ، وقوله « من مات » في محل نصب على المفعولية ولا يشرك بالله ، في محل نصب على الحال ، والتقدير شفاهني نائلة من مات غير مشرك ، وكأنه ﷺ أراد أن يؤخرها ثم عزم ففعل ورجا وقوع ذلك فأعلمه الله به لحرم به ، وسيأتي تمة الكلام على الشفاعة وأنواعها في أول كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى . وقد استشكل ظاهر الحديث بما وقع لكثير من الانبياء من الدعوات المجابة ولا سيما نبينا ﷺ ، وظاهره أن لكل نبي دعوة مستجابة فقط ، والجواب أن المراد بالاجابة في الدعوة المذكورة القطع بها ، وما عدا ذلك من دعواتهم فبر على رجا الاجابة . وقيل معنى قوله « لكل نبي دعوة » أي أفضل دعواته ، ولهم دعوات أخرى ، وقيل لكل منهم دعوة هامة مستجابة في أمتة إما بأهلاكم وإما بنجاتهم ، وأما الدعوات الخاصة فمما

ما يستجاب ومنها ما لا يستجاب ، وقيل اكل منهم دعوة تخصه لدنياه أو لنفسه كقول نوح ( لا تذروني على الارض ) وقول زكريا ( فإني أخاف أن يأخذني الشيطان ) وقول سليمان ( وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي ) حكاه ابن التين . وقال بعض شراح المصاييح ، ما لفظه : اعلم أن جميع دعوات الانبياء مستجابة ، والمراد بهذا الحديث أن كل نبي دعا على أمته بالهلاك إلا أنا فلم أدر ، فاعطيت الشفاعة عرضا عن ذلك للمصير على أذاهم ، والمراد بالامة أمة الدعوة لا أمة الاجابة . وثمقه الطيبي (١) بأنه ﷺ دعا على احياء من العرب ودعا على أناس من قريش باجسامهم ودعا على رجل وذكران ودعا على مضر ، قال : والاولى أن يقال إن الله جعل لكل نبي دعوة تستجاب في حق أمته ، فالحال كل منهم في الدنيا ، وأما نبينا فانه لما دعا على بعض أمته نزل عليه ( ليس لك من الامر شيء ) أو يعقوب عليهم ( فبقى تلك الدعوة المستجابة مدخرة للأخرة ، وغالب من دعا عليهم لم يرد إهلاكهم وإنما أراد ردهم ليتوبوا . وأما جزؤه أولا بأن جميع ادعيتهم مستجابة ففيه غفلة عن الحديث الصحيح ، سألت الله ثلاثا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة ، الحديث ، قال ابن بطال : في هذا الحديث بيان فضل نبينا ﷺ على سائر الانبياء حيث أقر أمته على نفسه وأهل بيته بدعوته المجابة ، ولم يجعلها أيضا دعاء عليهم بالهلاك كما وقع لغيره من تقدم . وقال ابن الجوزي : هذا من حسن تصرفه ﷺ لانه جعل الدعوة فيما ينبغي ، ومن كثرة كرمه لانه أقر أمته على نفسه ، ومن حجة نظره لانه جعلها للمذنبين من أمته ليعلموا أنهم أحوج اليها من الطائفين . وقال النووي : فيه كمال شفقة ﷺ على أمته ورأفته بهم واعتناؤه بالنظر في مصالحهم ، لجعل دعوته في أهم أوقات حاجتهم . وأما قوله : فمضى فآذنه ، ففيه دليل لأهل السنة أن من مات غير مشرك لا يخلد في النار ، ولو مات مبرا عن الكبائر . قوله ( وقال معتمر ) هو ابن سليمان التيمي ، كذا لاكثر وبه جزم الاسماعيل والحيدى ، لكن عند الاصيل وكريمة في اوله وقال في خليفة حدثنا معتمر ، فعلى هذا هو متصل ، وقد وصله أيضا مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن معتمر . قوله ( لكل نبي سؤال أو قال لكل نبي دعوة ) هكذا وقع بالندك ، ولم يسبق مسلم لفظه بل أحال به على طريق قتادة عن أنس ، وقد أخرجه ابن منده في كتاب الايمان من طريق محمد بن عبد الأعلى به ، ومن طريق الحسن بن الربيع ومسدد وغيرهما عن معتمر بالندك . ولفظه وكل نبي قد سأل سؤالا أو قال لكل نبي دعوة قد ها بها ، الحديث ولفظ قتادة عند مسلم : لكل نبي دعوة دعاه لأمته ، فذكره . ولم يشك

٢ - باب أفضل الاستغفار . وقوله تعالى ( واستغفروا ربكم إنه كان غفارا ، يُرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم أنهارا . والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله . ولم يصيروا على ما عملوا وهم يعلمون )

٦٣٠٦ - حديث أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا الحسين حدثنا عبد الله بن يزيد حدثني بشير بن كعب التميمي قال حدثني شاذان بن أوس رضى الله عنه عن النبي ﷺ : سيد الاستغفار أن يقول : اللهم

( ١ ) في نسخة الصلبي

أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَقِطْتُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ، أَعُوذُ بِكَ بِعَمَلِكَ عَلَيَّ ، وَأَعُوذُ بِكَ بِذَنْبِي ، اغْفِرْ لِي ، قَالَهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ . قَالَ : وَمَنْ قَالَهَا مِنْ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَاتَتْ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

[ الحديث ٦٣٠٦ - طريقه في ٦٣٣ ]

**قوله** ( باب أفضل الاستغفار ) سقط لفظ : باب ، لأبي ذر ، ووقع في شرح ابن بطال بلفظه فضل الاستغفار ، وكأنه لما رأى الآيتين في أول الترجمة وهما دالتان على البحث على الاستغفار ظن أن الترجمة لبيان فضيلة الاستغفار ، ولكن حديث الباب يؤيد ما وقع عند الأكثر ، وكان المصنف أراد إثبات مشروعية البحث على الاستغفار بذكر الآيتين . ثم بين بالحديث أولى ما يستعمل من ألفاظه ، وترجم بالافضلية . ووقع الحديث بلفظ السيادة وكأنه أشار إلى أن المراد بالسيادة الافضلية ومعناها الأكثر نفعا مستعملة . ومن أوضح ما وقع في فضل الاستغفار ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث يسار وغيره مرفوعا : من قال استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان فر من الزحف ، قال أبو نعيم الاصبهاني : هذا يدل على أن بعض الكبار تغفر ببعض العمل الصالح ، وضابطه الذنوب التي لا توجب على مرتكبها حكا في نفس ولا مال ، ووجه الدلالة منه أنه مثل بالفرار من الزحف وهو من الكبار ، فدل على أن ما كان مثله أو دونه يغفر إذا كان مثل الفرار من الزحف ، فإنه لا يوجب على مرتكبه حكا في نفس ولا مال . **قوله** ( وقوله تعالى : واستغفروا ربكم انه كان غفارا الآية ) كذا رأيت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر ، وسقطت الواو من رواية غيره وهو الصواب . فإن التلاوة ( فقلت استغفروا ربكم ) وساق غير أبي ذر الآية إلى قوله تعالى ( أنهارا ) وكان المصنف لمح بذكر هذه الآية إلى أمر الحسن البصري : أن رجلا شكى إليه الجذب فقال استغفر الله . وشكى إليه آخر الفقر فقال استغفر الله ، وشكى إليه آخر جفاف بستانه فقال استغفر الله ، وشكى إليه آخر عدم الولد فقال استغفر الله . ثم تلا عليهم هذه الآية . وفي الآية حث على الاستغفار وإشارة إلى وقوع المغفرة لمن استغفر وإلى ذلك أشار الشاعر بقوله :

لوم ترد نيل ما أوجو وأطلبه من جود كفيك ما علمتني الطلب

**قوله** ( والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى قوله ( وهم يعلمون ) واختلف في معنى قوله ( ذكروا الله ) ف قيل إن قوله ( فاستغفروا ) تفسير للراد بالذكر ، وقيل هو على حذف تقديره ذكروا عقاب الله ، والمعنى تفكروا في أنفسهم أن الله سألهم فاستغفروا لذنوبهم أي لأجل ذنوبهم وقد ورد في حديث حسن صفة الاستغفار المشار إليه في الآية أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان من حديث علي بن أبي طالب قال : حدثني أبو بكر الصديق رضي الله عنهما وصدق أبو بكر : سمعت النبي ﷺ يقول : ما من رجل يذنب ذنبا ثم يقوم فيتعلم فيحسن الظهور ثم يستغفر الله عز وجل لا يغفر له ، ثم تلا ( والذين إذا

فيلوا قاحية ) الآية . وقوله تعالى ( ولم يصروا على ما فعلوا ) فيه إشارة إلى أن من شرط قبول الاستغفار أن يقطع المستغفر عن الذنب ، وإلا فلا استغفار باللسان مع التلبس بالذنب كالسلاعب . وورد في فضل الاستغفار والحث عليه آيات كثيرة ، وأحاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد رفته ، قال إبليس : يارب لا أزال أغويهم مادامت أرواحهم في أجسادهم . فقال الله تعالى : وعزني لا أزال أغفر لهم ما استغفروني ، أخرجه أحمد ، وحديث أبي بكر الصديق رفته ، ما أصر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة ، أخرجه أبو داود والترمذي وذكر السبعين للبالغة ، والاف في حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد مرفوعا ، أن عبدا أذنب ذنبا فقال رب إني أذنبت ذنبا فأغفر لي فغفر له ، الحديث وفي آخره ، علم عبدي أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ به ، عمل ما شئت فقد غفرت لك . . قوله ( حدثنا الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم ، ووقع عند النسائي من رواية غندر حدثنا الحسين المعلم ، وكذا عند الاسماعيلي من طريق يحيى القطان عن حسين المعلم . قوله ( حدثنا عبد الله ابن بريده ) أي ابن الحبيب الاسلمي . قوله ( حدثنا بشير ) بالوحدة ثم المعجمة مصغر ، وقد تابع حسينا على ذلك ثابت البناني وأبو العوام عن بريده واسكنهما لم يذكرنا بشير بن كعب بل قالنا عن ابن بريده عن شداد أخرجه النسائي ، وعالفهم الوليد بن نعلبة فقال : عن ابن بريده عن أبيه أخرجه الأربعة إلا للترمذي وصححه ابن حبان والحاكم لم يقع في رواية الوليد أول الحديث ، قال النسائي حسين المعلم أثبت من الوليد بن نعلبة وأعلم بعبد الله بن بريده وحديثه أولى بالصواب . قلت : كأن الوليد سلك المجادة ، لأن جل رواية عبد الله ابن بريده عن أبيه ، وكأنه من صحبه جوز أن يكون عن عبد الله بن بريده على الوجهين ، والله أعلم . قوله ( حدثني شداد بن أوس ) أي ابن ثابت بن المنذر بن حرام بمهملتين الانصاري ابن أخي حسان بن ثابت الشاعر ، وشداد صحابي جليل نزل الشام وكنيته أبو يسى . واختلف في صحة أبيه وليس لشداد في البخاري إلا هذا الحديث الواحد قوله ( سيد الاستغفار ) قال الطبري : لما كان هذا الدعاء جامعا لمعاني التوبة كلها استعير له اسم السيد ، وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد في الحوائج ، ويرجع إليه في الأمور . قوله ( أن يقول ) أي العبد ، وثبت في رواية أحمد والنسائي ، أن سيد الاستغفار أن يقول العبد ، والترمذي من رواية عثمان بن ربيعة عن شداد ، إلا أدلك على سيد الاستغفار ، وفي حديث جابر عنده النسائي ، تعلموا سيد الاستغفار ، . قوله ( لا إله إلا أنت أنت خلقتني ) كذا في نسخة معتمدة بتكرير أنت ، وسقطت الثانية من معظم الروايات ، ووقع عند الطبراني من حديث أبي أمامة « من قال حين يصبح : اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت ، والباقي نحو حديث شداد وزاد فيه ، آمنت لك مخلصا لك ديني » . قوله ( وأنا عبدك ) قال الطبري : يجوز أن تكون مؤكدة . ويجوز أن تكون مقدرية ، أي أنا عابد لك ، ويؤيده دلف قوله « وأنا على عهدك » . قوله ( وأنا على عهدك ) سقطت الواو في رواية النسائي ، قال الخطابي : يريد أنا على ما عهدتك عليه وواحدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت من ذلك . ويحتمل أن يريد أنا مقيم على ما عهدت إلى من أمرت وخصصت به ومنتهج وعدك في المثوبة والاجر . واشترط الاستطاعة في ذلك معناه الاعتراف بالعجز والقصور عن كنه الواجب من حقه تعالى . وقال ابن بطال : قوله « وأنا على عهدك وعدك » يريد العهد الذي أخذه الله على عباده حيث أخرجه أمثال النذر وأنهدم على أنفسهم ألسنت بربركم فانزوا له بالربوبية وأذعنوا له بالوحدانية . وبالوعد ما قال على لسان نبيه

«ان من مات لا يشرك بالله شيئا وأدى ما افترض عليه أن يدخله الجنة» . قلت : وقوله وأدى ما افترض عليه زيادة ليست بشرط في هذا المقام لانه جعل المراد بالعهد الميثاق المأخوذ في عالم الذر وهو التوحيد خاصة ، فالوعد هو ادخال من مات على ذلك الجنة . قال وفي قوله « ما استطعت » إعلام لامته أن أحدا لا يقدر على الاتيان بجميع ما يجب عليه . ولا الوفاء بسكال الطاعات والشكر على النعم ، فرفق الله بعباده فلم يسكفهم من ذلك الا وسعهم . وقال الطيبي : يحتمل أن يراد بالعهد والوعد ما في الآية المذكورة ، لذا قال : والتفريق بين العهد والوعد أوضح .

**قوله** ( أبوء لك بنعمتك على ) سقط لفظ لك من رواية النسائي ، وأبوء بالموحدة والهمز معدود معناه اعترف . ووقع في رواية عثمان بن ربيعة عن شداد ، واعترف بذنوبي ، وأصله البواء وهناه الأروم ، ومنه بواء الله منزلا إذا أسكنه فسكنه أزمه به . **قوله** ( وأبوء لك بذنبي ) أى اعترف أيضا ، وقيل معناه أحله برغى لا أستطيع صرفه عنى . وقال الطيبي : اعترف أولا بأنه أنعم عليه ، ولم يقيد به لانه يشمل أنواع الانعام ، ثم اعترف بالتقصير وأنه لم يقم بأداء شكرها ، ثم بالغ فعد ذنبا مبالغة في التقصير ومضم النفس . قلت : ويحتمل أن يكون قوله « أبوء لك بذنبي » اعترف بوقوع الذنب مطلقا ليصح الاستغفار منه . لا أنه عد ما قصر فيه من أداء شكر النعم ذنبا . **قوله** ( غافر لى انه لا يغفر الذنوب الا أنت ) يؤخذ منه أن من اعترف بذنبه غفر له ، وقد وقع صريحا في حديث الإفك الطويل وفيه العبد إذا اعترف بذنبه وتاب تاب الله عليه . **قوله** ( من قالها موقنا بها ) أى غلظا من قلبه مصدقا بثوابها ، وقال الداودى يحتمل أن يكون هذا من قوله إن الحسنات يذهبن السيئات ومثل قول النبي ﷺ في الوضوء وغيره ، لانه بشر بالثواب ثم بشر بأفضل منه فثبت الأول وما زيد عليه ، وليس يبشر بالثواب ثم يبشر بأقل منه مع ارتفاع الاول ، ويحتمل أن يكون ذلك ناسخا وأن يكون هذا فيمن قالها ومات قبل أن يغفر له به ذنوبه ، أو يكون ماقوله من الوضوء وغيره لم ينتقل منه بوجه ما ، والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء . كذا حكاه ابن التين عنه ، وبعضه يحتاج الى تأمل . **قوله** ( ومن قالها من النهار ) في رواية النسائي « كان قالها حين يصبح ، وفي رواية عثمان بن ربيعة » لا يقولها أحدكم حين يسمى فيأتى عليه قدر قبل ان يصبح ، أو حين يصبح فيأتى عليه قدر قبل ان يسمى . **قوله** ( فهو من أهل الجنة ) و رواية النسائي « دخل الجنة » وفي رواية عثمان بن ربيعة « لا رجبت له الجنة » قال ابن أبي حمزة : جمع **قوله** في هذا الحديث من بديع المعاني وحسن الالفاظ ما يحق له أنه يسمى سيد الاستغفار ، ففيه الاقرار لله وحده بالالهية والعبودية ، والاعتراف بأنه الخالق ، والاقرار بالعهد الذى أخذه عليه ، والرجاء بما وعده به ، والاستعاذة من شر ما جنى العبد على نفسه ، وإضافة النية الى موجدتها ، وإضافة الذنب الى نفسه ، ورغبته في المغفرة ، واعترافه بأنه لا يقدر أحد على ذلك الا هو ، وفي كل ذلك الإشارة الى الجمع بين للثريمة والحقيقة . فان تكاليف الشريعة لا تحصل إلا إذا كان في ذلك عون من الله تعالى . وهذا القدر الذى يكفى عنه بالحقيقة ، فلو اتفق أن العبد خالف حتى يجرى عليه ما قدر عليه وقامت الحجة عليه ببيان المخالفة لم يبق إلا أحد أمرين : إما العقوبة بمقتضى العدل أو العفو بمقتضى الفضل ، انتهى ملخصا . وقال أيضا : من شروط الاستغفار صحة النية ، والتوجه والادب ، فلو أن أحدا حصل الشروط واستغفر غير هذا اللفظ الوارد واستغفر آخر هذا اللفظ الوارد لم يكن أهلا بالشروط هل يمتويان ؟ فالجواب أن الذى يظهر أن اللفظ المذكور إنما يكون سيد الاستغفار إذا جمع الشروط المذكورة ، وأنه أعلم



### ٣ - باب استغفار النبي ﷺ في اليوم واليلة

٦٣٠٧ - **قوله** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال قال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: والله إني لأستغفر الله وأنوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة.

**قوله** (باب استغفار النبي ﷺ أي رقع الاستغفار منه. أو التقدير مقدار استغفاره في كل يوم، ولا يحمل على الكيفية لتقدم بيان الأفضل وهو لا يترك الأفضل. **قوله** (قال: قال أبو هريرة) في رواية يونس بن يزيد عن الزهري وأخبرني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة، أخرجه النسائي. **قوله** (والله إني لأستغفر الله) فيه القسم على الشيء تأكيداً وإن لم يكن عدد السماع فيه شك. **قوله** (لأستغفر الله وأنوب إليه) ظاهره أنه يطلب المغفرة ويعزم على التوبة ويحتمل أن يكون المراد يقول هذا اللفظ بعينه، ويرجح الثاني ما أخرجه النسائي بسند جيد من طريق مجاهد عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو المحي القيوم وأنوب إليه في المجلس قبل أن يقوم مائة مرة. وله من رواية محمد بن سرة عن نافع عن ابن عمر باللفظ: أنا كنا نعد لرسول الله ﷺ في المجلس: رب اغفر لي وتب علي لعلك أنت التواب الغفور، مائة مرة. **قوله** (أكثر من سبعين مرة) وقع في حديث أنس: إني لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة، فيحتمل أن يريد المبالغة ويحتمل أن يريد العدد بعينه. وقوله: أكثر، مهم فيحتمل أن يفهم بحديث ابن عمر المذكور وأنه يبلغ المائة. وقد وقع في طريق أخرى عن أبي هريرة من رواية معمر عن الزهري بلفظ: إني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة، لكن خالف أصحاب الزهري في ذلك. نعم أخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة بلفظ: إني لأستغفر الله وأنوب إليه كل يوم مائة مرة. وأخرج النسائي أيضاً من طريق عطاء عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ جمع الناس فقال: يا أيها الناس توبوا إلى الله، فأنوب إليه في اليوم مائة مرة، وله في حديث الآخر المروي رفعه مثله، وهو عنده وعند مسلم بلفظ: أنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة. قال عياض: المراد بالعين قرأت عن الذكر الذي شأنه أن يداوم عليه دقاذاً فتر عنه لأمراً بعد ذلك ذنباً فاستغفر عنه. وقيل هو شيء يعتري القلب مما يقع من حديث النفس، وقيل هو السكينة التي تغشى قلبه والاستغفار لظهور العبودية لله والشكر لما أولاه، وقيل هي حالة خشية وإعظام والاستغفار سكرها، ومن ثم قال المحاسبي: خوف المتقربين خوف إجلال وأعظام. وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي: لا يمتد أن الغين في حالة نقص، بل هو كال أو تنمة كال. ثم مثل ذلك بحسن العين حين يسجل ليدفع القذى عن العين مثلاً فإنه يمنع العين من الرؤية، فهو من هذه الحثية نقص، وفي الحقيقة هو كال. هذا محصل كلامه، بعبارة طويلة. قال: فهكذا بصورة النبي ﷺ متحرمة الأخيرة الثائرة من أنفاس الاغيار فدعت الحاجة إلى الستر على حداقة بصيرته صيانة لها ووقاية عن ذلك انتهى.

وقد استشكل وقوع الاستغفار من النبي ﷺ وهو معصوم، والاستغفار يستدعي وقوع معصية. وأجيب بمدة أجوبة: منها ما تقدم في تفسير الغين، ومنها قول ابن الجوزي: هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد، والانبيا. وأن عصموا من الكبائر فلم يعصموا من الصغائر. كذا قال، وهو مفرع على خلاف المختار، والراجع عصمتهم من الصغائر أيضاً، ومنها قول ابن بطال: الانبيا. أشد الناس اجتماعاً في العبادة لما أعطاهم الله تعالى من المعرفة،

فهم دائبون في شكره معترفون له بالانقصير انتهى . وعحصل جواربه أن الاستغفار من التقصير في أداء الحق الذي يجب لله تعالى ، ويحتمل أن يكون لاشتغاله بالأمور المباحة من أكل أو شرب أو جماع أو نوم أو راحة ، أو لمخاطبة الناس والنظر في مصالحهم ، ومحاربة عدوهم تارة ومداراة أخرى ، وتأليف المؤلفة وغير ذلك مما يحجبه عن الاشتغال بذكر الله والتضرع إليه ومشاهدته ومراقبته ، فيرى ذلك ذنباً بالنسبة إلى المقام العمل وهو الحضور في حظيرة القدس . ومنها أن استغفاره تشريع لأمته ، أو من ذنوب الأمة فهو كاشفاهة لهم . وقال الغزالي في «الاحياء» كان عليه السلام دائم الترقى ، فإذا ارتقى إلى حال رأى ما قبلها دونها فاستغفر من الحالة السابقة ، وهذا مفرج على أن العدد المذكور في استغفاره كان مفرقاً بحسب تعدد الأحوال ، وظاهر ألفاظ الحديث يخالف ذلك . وقال الشيخ السهروردي : لما كان روح النبي عليه السلام لم يزل في الترقى إلى مقامات القرب يستتبع القلب ، والقلب يستتبع النفس ، ولا ريب أن حركة الروح والقلب أسرع من خضعة النفس فمكانات خطا النفس تقصر عن مداها في العروج ، فاقتضت الحكمة إبطاء حركة القلب لئلا تنقطع علافة النفس عنه فيبقى العباد محرومين ، فكان عليه السلام يفزع إلى الاستغفار لتصور النفس من شأو ترقى القلب ، والله أعلم

#### ٤ - باب التوبة . قول قتادة : توبة نصوحا . للصادقة : الزياضة

٦٣٠٨ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** أبو شهاب عن الأعمش عن حمارة بن محمد عن الحارث بن سويد « **حدثنا** عبد الله بن مسعود حديثين : أحدهما عن النبي عليه السلام ، والآخر عن نفسه . قال : إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه ، وإن الزاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا . قال أبو شهاب بيده فوق أنفه - ثم قال : الله أفرح بتوبة العبد من رجل زل منزلاً وبه مهلكة ومعه راحلته عليها طاماه وشرابه ، فوضع رأسه فنام نومة ، فاستيقظ وقد ذهب راحلته حتى اشهد عليه الحر والمطر أو ما شاء الله ، قال أرجع إلى مكاني ، فرجع فنام نومة ثم رفع رأسه فإذا راحلته هنده . تابعه أبو عوانة وجبر بن الأعمش . وقال أبو أسامة **حدثنا** الأعمش **حدثنا** حمارة سمعت الحارث بن سويد . وقال شعبة وأبو مسلم عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد . وقال أبو معاوية **حدثنا** الأعمش عن حمارة عن الأسود بن عبد الله ، وعن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله

٦٣٠٩ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة « **حدثنا** أنس بن مالك عن النبي عليه السلام » . **حدثنا** هبة **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة »

**قوله** ( باب التوبة ) أشار المصنف بإيراد هذين البابين . وهما الاستغفار ثم التوبة - في أوائل كتاب الدعاء إلى أن الاجابة تسرع إلى من لم يكن متلبساً بالمصيبة ، فإذا قدم التوبة والاستغفار قبل الدعاء كان أمكن لاجابته .

وما أظن قول ابن الجوزي ، إذ سئل أصبح أو استغفر ؟ فقال : التوب الوسخ أخرج إلى الصابون من البخور . والاستغفار استغفار من الغفران وأصله الغفر وهو لباس الشيء ما يصورنه عما يدرسه ، وتذنب كل شيء بحسبه والغفران من الله لا يبد أن يصورنه عن العذاب ، والتوبة ترك الذنب على أحد الوجوه . وفي الشرع ترك الذنب انقبه ، والندم على فعله ، والعزم على عدم العود ، ورد المظلة أن كانت أر طاب البراءة من صاحبها ، وهي أبلغ ضروب الاحتذار ، لأن المعتذر إما أن يقول لا أفعل فلا يقع الموقف عند من اعتذر له لقيام احتمال أنه فعل ، لاسيما أن ثبت ذلك عنده عنه ، أو يقول فعلت لأجل كذا ويذكر شيئا يقيم حذره وهو فوق الاول ، أو يقول فعلت واسكن أسأت وقد أفعلت وهذا أعلاه انتهى من كلام الراغب مائخصا . وقال : القرطبي في « المفهم » : اختلفت عبارات المتأينخ فيها ، فقايل يقول انها الندم ، وآخر يقول إنها العزم على أن لا يعود ، وآخر يقول الانقلاع عن الذنب . ومنهم من يجمع بين الأمور الثلاثة وهو اكتمال غير أنه مع ما فيه غير مانع ولا جامع . أما أولا فلأنه قد يجمع الثلاثة ولا يكون تائبا شرعا ، إذ قد يفعل ذلك شحا على ماله أو لئلا يعيره الناس به ؛ ولا تصح التوبة الشرعية إلا بالإخلاص ، ومن ترك الذنب لغير الله لا يكون تائبا اتفاقا . وأما ثانيا فلأنه يخرج منه من زنى مثلا ثم يجب ذكره لأنه لا يتأتى منه غير الندم على ما مضى ، وأما العزم على عدم العود فلا يتصور منه ، قال : وهذا أغتر من قال إن الندم يكفي في حد التوبة ، وليس كما قال لأنه لو ندم ولم يلقح وعزم على العود لم يكن تائبا اتفاقا ، قال : وقال بعض الحقمةين هي اختيار ترك ذنب سبق حقيقة أو تقديرا لأجل الله ، قال : وهذا أسد العبارات وأجمعها ، لأن التائب لا يكون تاركا للذنب الذي فرغ لأنه غير متمكن من عينه لا تركا ولا فعلا ، وإنما هو متمكن من مثله حقيقة ، وكذا من لم يقع منه ذنب إنما يصح منه اتقاء ما يمكن أن يقع لا ترك مثل ما وقع فيكون متقيا لا تائبا ، قال : والباعث على هذا تنبيه إلهي لمن أراد سعادته لقيح الذنب وطرده ، لأنه سم مهلك يفوت على الإنسان سعادة الدنيا والآخرة ، ويحجبه عن معرفة الله تعالى في الدنيا وعن تقريبه في الآخرة . قال : ومن فقد نفسه وجدها مشحونة بهذا السم ، فإذا وفق انبث منه مخوف هجرم الهلاك عليه فيبادر بطلب ما يدفع به عن نفسه ضرر ذلك ، حينئذ ينبعث منه الندم على ما سبق والعزم على ترك العود هليه ، قال : ثم اهل أن التوبة إما من الكفر وإما من الذنب ، فتوبة الكافر مقبولة قطعا ، وتوبة العاصي مقبولة بالوعد الصادق ، ومعنى القبول الخلاص من ضرر الذنوب حتى يرجع كن لم يعمل . ثم توبة العاصي إما من حق الله وإما من حق غيره ، فحق الله تعالى يكفي في التوبة منه الترك على ما تقدم ، غير أن منه ما لم يكتف الشرح فيه بالترك فقط بل أضافه إليه القضاء أو الكفارة ، وحق غير الله يحتاج إلى إيصالها لمستحقها والالام يحصل الخلاص من ضرر ذلك الذنب ، يمكن من لم يقدر على الإيصال بعد بذل الوسع في ذلك فغفر الله مأمول ، فإنه يضمن التجات ويبدل السيئات حسنات ، والله أعلم . قلت : حكى غيره عن عبد الله بن المبارك في شروط التوبة زيادة فقال : الندم ، والعزم على عدم العود ، ورد المظلة ، وأداء ما ضيع من القرائن ، وأن يعمد إلى البدن الذي ربا بالسحت فيذيبه بالحلم والحزن حتى ينشأ له لحم طيب ، وأن يذيق نفسه ألم الطاعة كما أذاقها لذة المعصية . قلت : وبعض هذه الأشياء مكملات . وقد تمسك من فسر التوبة بالندم بما أخرجه أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث ابن مسعود رفعه « الندم توبة ، ولا حجة فيه لأن المعنى الخاضع عليه وأنه الزكن الأعظم في التوبة لا أنه التوبة نفسها ، وما يؤيد

اشتراط كونها لله تعالى وجرد الندم على الفعل ولا يستلزم الافلاج عن أصل تلك المعصية ، فمن قتل ولده مثلا وندم لكونه ولده ، ولكن بذل مالا في معصية ثم ندم على نقص ذلك المال مما عنده ، واحتج من شرط في صحة التوبة من حرق العباد أن يرد تلك المظلمة بأن من غصب أمة فزنى بها لا تصح توبته إلا بردها لما سلكها ، وإن من قتل نفسا عمدا لا تصح توبته إلا بتمكين نفسه من ولى الدم ليقبض أو يعفو . قلت : وهذا من جهة التوبة من الغصب ومن حق المقتول واضح ، ولكن يمكن أن تصح التوبة من العود الى الزنا وإن استمرت الامة في يده ، ومن العود الى القتل وإن لم يمكن من نفسه . وزاد بعض من أدركناه في شروط التوبة أموراً أخرى : منها أن يفارق موضع المعصية ، وأن لا يصل في آخر عمره الى الغرغرة ، وأن لا تطالع الشمس من مغربها ، وأن لا يعود الى ذلك الذنب ، فإن عاد اليه بان أن توبته باطلة . قلت : والاول مستحب ، والثاني والثالث داخلان في حد التكليف والرابع الاخير عوى للقاضى أبى بكر الباقلانى . ويرده الحديث الآتى بعد عشرين بابا وقد أشرت اليه في باب فضل الاستغفار ، وقد قال الخليلي في تفسير الزواب في الاسماء الحسنی : انه العائد على عبده بفصل رحمة ، كلما رجع لطاعته وندم على معصيته فلا يحبط عنه ما قدمه من خير ولا يجرمه ما وعد به الطائع من الاحسان . وقال الخطابي : الثواب الذى يعود الى القبول كلما عاد العبد الى الذنب وناب . قوله ( وقال قتادة توبة نصوحا الصادقة الناضرة ) وصلى عليه عبد بن حميد من طريق شيبان عن قتادة مثله : وقيل سميت ناضرة لان العبد ينصح نفسه فيها ، فذكره بلفظ المبالغة . وقرأ عاصم نصوحا ، بهضم النون أى ذات نصح . وقال الراغب : النصح تهرجه قول أو فعل فيه صلاح ، قول : نصحت لك الولد أى أغلصته ، ونصحت المجلد أى غلصته ، والناصح الخياط ، والنصاح الخياط ، فيحتمل أن يكون قوله « توبة نصوحا مأخوذا من الاخلاص أو من الاحكام ، وحكى القرطبي المفسر انه اجتمع له من أقوال العلماء في تفسير التوبة النصوح ثلاثة وعشرون قولاً . الاول قول حميد « أن يذنب الذنب ثم لا يرجع ، وثى لفظ ثم لا يعود فيه » أخرجه الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود مثله ، وأخرجه أحمد مرفوعا ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق زر بن حبیش عن أبي بن كعب أنه سأل النبي ﷺ فقال « أن يندم اذا اذنب فيستغفر ثم لا يعود اليه ، وسنده ضعيف جدا . الثانى : أن يبغض الذنب ويستغفر منه كلما ذكره ، أخرجه ابن أبى حاتم عن الحسن البصرى . الثالث قول قتادة المذكور قبل . الرابع أن يخلص فيها . الخامس أنه يصبر من عدم قبولها على وجل : السادس أن لا يحتاج معها الى توبة أخرى . السابع أن يستعمل على خوف ورجاء ويد من الطاعة . الثامن مثله وزاد : وأن يهاجر من أعانه عليه . التاسع أن يكون ذنبه بين هينيه . العاشر أن يكون وجهها بلا قفا كما كان في المعصية قفا بلا وجه . ثم سرد بقية الاقوال من كلام الصوفية بعبارات مختلفة ومعان مجتمعة ترجع الى ما تقدم ، وجميع ذلك من المسكلات لا من شرائط الصحة والله أعلم . قوله ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسب الى حمده واشتهر بذلك ، وأبو شهاب شيخه اسمه عبد ربه بن نافع الحنات بالمهمله والنون وهو أبو شهاب الحنات الصغير ، وأما أبو شهاب الحنات الكبير فهو في طبقة شيوخ هذا واسمه موسى بن نافع ، وإيسا آخرون وهما كوفيان ، وكذا بقية رجال هذا السند . قوله ( عن عمارة بن عمير ) فذكر المصنف تصريح الأعمش بالتحديث وتصريح شيخه عمارة ، وفي رواية أبى أسامة الملقبة بعد هذا ، وعمارة تيمى من بنى تيم اللات ابن ثعلبة كوفى من طبقة الأعمش ، وشيخه الحارث بن سويد تيمى أيضا . وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق

أولهم الاعشى وهو من صفار التابعين ، وعمارة من أوساطهم ، والحارث من كبارهم . **قوله** ( حديثين أحدهما عن النبي ﷺ والآخر عن نفسه قال ان المؤمن ) فذكره الى قوله : فرق أنه ، ثم قال : **قوله** أفرح بتوبة عبده ، هكذا وقع في هذه الرواية غير مصرح برفع أحد الحديثين الى النبي ﷺ ، قال النورى : قالوا المرفوع **قوله** أفرح الخ ، والاول قول ابن مسعود ، وكذا جزم ابن بطلان بأن الاول هو الموقوف والثانى هو المرفوع وهو كذلك ، ولم يقف ابن التين على تحقيق ذلك فقال : أحد الحديثين عن ابن مسعود والآخر عن النبي ﷺ فلم يزد في الشرح على الاصل شيئا ، وأحرب الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في مختصره فأورد أحد الحديثين من الآخر وهو في كل منهما بقوله : عن ابن مسعود عن النبي ﷺ ، وليس ذلك في شيء من نسخ البخارى ، ولا النسخ برفع الحديث الاول الى النبي ﷺ في شيء من نسخ كتب الحديث الا ما قرأت في شرح مفطاطى أنه روى مرفوعا من طريق وهاها أبو أحمد المهرجاني يعنى ابن عدى ، وقد وقع بيان ذلك في الرواية المتعلقة ، وكذا وقع البيان في رواية مسلم مع كونه لم يسبق حديث ابن مسعود الموقوف ولفظه من طريق جرير عن الاعشى عن عمارة عن الحارث قال : دخلت على ابن مسعود أعوده وهو مريض فحدثنا بحديثين : حديثا عن نفسه ، وحديثا عن رسول الله ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أشد فرحا ، الحديث . **قوله** ( ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه ) قال ابن أبي جرة : السبب في ذلك ان قلب المؤمن مفرور ، فإذا رأى من نفسه ما يخالف ما يذوره به قلبه عظم الامر عليه ، والحكمة في التشيل بالجبل أن غيره من المهلكات قد يحصل السبب الى النجاة منه ، بخلاف الجبل اذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة . وحاصله أن المؤمن يطلب عليه الخوف لقرة ما عنده من الايمان فلا يأمن العقوبة بسببها ، وهذا شأن المسلم أنه دائم الخوف والمراقبة ، يستصغره عمله الصالح ويخشى من صغير عمله السيئ . **قوله** ( وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب ) في روايه أبي الربيع الزهراني عن أبي شهاب عند الاسماعيلي يرى ذنوبه كأنها ذباب مر على أنفه ، أى ذنوبه سهل عنده لا يعتقد أنه يحصل له بسببه كبير ضرر . كما أن ضرر الذباب عنده سهل ، وكذا دفعه عنه . والذباب بضم المعجمة وموحدين الاولى خفيفة بينهما ألف جمع ذبابة وهو الطير المعروف . **قوله** ( فقال به هكذا ) أى تجاه بيده أو دفعه ، هو من اطلاق القول على الفعل قالوا وهو أبلغ . **قوله** ( قال أبو شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( بيده على أنفه ) هو تفسير منه لقوله : فقال به ، قال المحب الطبري : إنما كانت هذه صفة المؤمن لشدة خوفه من الله ومن عقوبته ، لانه على يقين من الذنب وليس على يقين من المغفرة ، والفاجر قليل المعرفة بالله فلذلك قل خوفه واستمان بالمعصية . وقال ابن أبي جرة : السبب في ذلك أن قلب الفاجر مظلم ففروخ الذنب خفيف عنده ، ولهذا تجد من يقع في المعصية اذا وعظ يقول هذا سهل ، قال : ويستفاد من الحديث أن قلة خوف المؤمن ذنوبه وخفته عليه يدل على شجوه ، قال : والحكمة في تشبيه ذنوب الفاجر بالذباب كون الذباب أخف الطير وأحقره وهو بما يماين ويدفع بأقل الاشياء ، قال : وفي ذكر الألف مبالغة في اعتقاده خفة الذنب عنده لأن الذباب قلما ينزل على الألف وإنما يقصد غالبا المعين ، قال : وفي اشارته بيده تأكيد للخفة أيضا لانه بهذا القدر اليسير يدفع ضرره ، قال : وفي الحديث ضرب المثل بما يمكن ، وإرشاد الى الحس على محاسبة النفس ، واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الايمان ، وفيه أن الفجور أمر قلبي كالإيمان ، وفيه دليل لأهل السنة لأنهم لا يكفرون بالذنوب . ورد على الخوارج وغيرهم عن يكفرون بالذنوب .

وقال ابن بطال : يؤخذ منه أنه ينبغي أن يكون المؤمن عظيم الغرور من الله تعالى من كل ذنب صغيرا كان أو كبيرا ، لأن الله تعالى قد يذهب على القليل فإنه لا يسأل عما يفعل سبحانه وتعالى . **قوله** ( ثم قال : قد أرح بتوبة العبد من رجل نزل منزلا ) في رواية ابن الربيع المذكورة : بتوبة عبده المؤمن ، وعند مسلم من رواية جرير ، ومن رواية أبي أمامة : قد أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن ، وكذا عنده من حديث أبي هريرة ، وإطلاق الفرح في حق الله مجاز عن رضاه ، قال الخطابي : معنى الحديث أن الله أرحى بالتوبة وأقبل لها ، والفرح الذي يتعارفه الناس بينهم غير جاز على الله ، وهو كقوله تعالى ( كل حزب بما لديهم فرحون ) أي راضون . وقال ابن فورك : الفرح في اللغة السرور . وبطالني على البخاري ، ومنه ( أن الله لا يحب الفرحين ) وعلى الرضا ، فإن كل من سر بشيء ويرضى به يقال في حقه فرح به . قال ابن العربي : كل صفة تقتضي النفي لا يجوز أن يوصف الله بحقيقةها ، فإن ورد شيء من ذلك حل على معنى يليق به ، وقد يعبر عن الشيء بسببه أو ثمرته الحاصلة عنه ، فإن من فرح بشيء جاد لفعله بما سأل وبذل له ما طلب ، فعبء عن عطاء الباري وراسع كرمه بالفرح . وقال ابن جرير : كنى عن إحسان الله للثائب وتجاوزه عنه بالفرح لأن عادة الملك إذا فرح بفعل أحد أن يباليخ في الإحسان إليه . وقال القرطبي في المفهم : هذا مثل فصد به بيان سرعة قبول الله توبة عبده النائب ، وأنه يقول عليه بمغفرته وبمأمله معاملة من يفرح بعمله ، ووجه هذا المثل أن العاصي حصل بسبب معصيته في قبضة الشيطان وأمره وقد أشرف على الهلاك ، فإذا لطف الله به ووقفه للتوبة خرج من شؤم تلك المعصية وتخلص من أسر الشيطان ومن المهلكة التي أشرف عليها فأقبل الله عليه بمغفرته وبرحمته ، والافرح الذي هو من صفات المخلوقين محال على الله تعالى لأنه اهتزاز لطرب يحسده الشخص من نفسه عند ظفرو بغرض يستكمل به نقصانه ويسد به خلته ، أو يدفع به عن نفسه ضررا أو نقصا ، وكل ذلك محال على الله تعالى فإنه الكامل بذاته الغني بوجوده الذي لا يباحقه نقص ولا قصور ، لكن هذا الفرح له عندنا ثمرة وقائدة وهو الإقبال على الشيء المفروح به وإحلاله المحل الأعلى ، وهذا هو الذي يصح في حقه تعالى ، فعبر عن ثمرة الفرح بالفرح على طريقة العرب في تسمية الشيء باسم ما جاوره أو كان منه بسبب ، وهذا القانون جار في جميع ما أطلقه الله تعالى على صفة من الصفات التي لا تليق به ، وكذا ما ثبت بذلك عن رسول الله ﷺ . **قوله** ( وبه مهلكة ) كذا في الروايات التي وقفت عليها من صحيح البخاري بوار مفتوحة ثم موحدة خفيفة مكسورة ثم هاء ضمير . وقع عند الإسماعيل في رواية ابن الربيع عن أبي شهاب بسند البخاري فيه « بدوية » موحدة مكسورة ودال مفتوحة ثم وأو ثقيلة مكسورة ثم تحتانية مفتوحة ثم هاء تأنيث ، وكذا في جميع الروايات خارج البخاري عند مسلم وأصحاب السنن والمسائيد وغيرهم . وفي رواية لمسلم : في أرض دوية مهلكة ، وحكي الكرماني أنه وقع في نسخة من البخاري « ويثقة » وزن فثقة من الوباء ولم أقف أنا على ذلك في كلام غيره ، ويلزم عليه أن يكون وصف المذكور وهو المنزل بصفة المؤنث في قوله « ويثقة » مهلكة ، وهو جائز على إرادة البقعة ، والدوية هي الفقر والمفاضة ، وهي الداوية بإشباع الدال ، ووقع كذلك في رواية لمسلم وجمعها داري قال الشاعر « أروح خراج من الداوي » . **قوله** ( مهلكة ) بفتح الميم واللام بينهما هاء ساكنة يهلك من حصل بها ، وفي بعض النسخ بضم الميم وكسر اللام من الرباعي أي تهلك هي من يحصل بها . **قوله** ( عليها طعامه وشرابه ) زاد أبو معارية عن الأعمش : وما يصلحه ، أخرجه الترمذي وغيره . **قوله** ( وقد ذهب

راحله) في رواية أبي معاوية ، فأضلها يخرج في طلبها ، وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم ، فطلبها . **قوله** ( حتى إذا اشتد عليه الحر والعطش أو ما شاء الله ) شك من أبي شهاب ، واتفق جرير على ذكر العطش . ووقع في رواية أبي معاوية ، حتى إذا أدركه الموت ، **قوله** ( قال أرجع ) ممنة قطع بانظ المتكلم . **قوله** ( إلى مكان ) فرجع فنام ) في رواية جرير ، أرجع إلى مكان الذي كنت فيه فأنام حتى أموت . فوضع رأسه على ساعده يتر ، وفي رواية أبي معاوية ، أرجع إلى مكان الذي أضلها فيه ، فأموت فيه ، فرجع إلى مكانه فقلبت عينه . **قوله** ( فنام نومة ثم رفع رأسه فإذا راحته عنده ) في رواية جرير ، فاستيقظ وعنده راحته عليها زاده طعامه وشرابه ، وزاد أبو معاوية في روايته ، وما يصاحبه . **قوله** ( تأبوه أبو عرانة ) هو 'الوضاح' ، وجرير هو ابن عبد الحميد ( عن الأعمش ) فأما متابعة أبي عرانة فوصلها الاسماعيلي من طريق يحيى بن حماد عنه . وأما متابعة جرير فوصلها مسلم وقد ذكرت اختلاف لفظها . **قوله** ( وقال أبو أسامة هو حماد بن أسامة ) حدثنا الأعمش حدثنا حمارة حدثنا الحارث يعني عن ابن مسعود بالحديثين ، ومراده أن هؤلاء الثلاثة وافقوا أبا شهاب في اسناد هذا الحديث ، إلا أن الأولين هنئناه ، وصرح فيه أبو أسامة ، ورواية أبي أسامة وصلها مسلم أيضا وقال مثل حديث جرير . **قوله** ( وقال شعبة وأبو مسلم ) زاد المستمل في روايته عن الفريري ، اسمه عبيد الله ، أي بالتصغير كوفي قائد الأعمش . قلت : واسم أبيه سعيد بن مسلم كوفي صنفه جماعة ، لكن لما وافقه شعبة ترخص البخاري في ذكره ، وقد ذكره في تاريخه وقال : في حديثه نظر وقال المقلبي : يكذب حديثه وينظر فيه ، ومراده أن شعبة وأبا مسلم خالفا أبا شهاب ومن تبعه في تسمية شيخ الأعمش فقال الأولون عمارة ، وقال هذان إبراهيم التيمي . وقد ذكر الاسماعيلي أن محمد بن فضيل وشجاع بن الوليد وقطبة بن عبد العزيز وافقوا أبا شهاب على قوله عمارة عن الحارث ، ثم ساق رواياتهم ، وطريق قطبة عند مسلم أيضا . **قوله** ( وقال أبو معاوية حدثنا الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله وعن إبراهيم التيمي عن الحارث بن مريد عن عبد الله ) يعني أن أبا معاوية خالف الجميع لحمل الحديث عند الأعمش عن عمارة بن عمير وإبراهيم التيمي جميعا ، لكنه عند عمارة عن الأسود وهو ابن يزيد النخعي ، وعند إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد ، وأبو شهاب ومن تبعه جعلوه عند عمارة عن الحارث بن سويد ، ورواية أبي معاوية لم أقف عليها في شيء من السنن والمسانيد على هذين الوجهين ، فقد أخرجه الزمذني عن هناد بن السرى والنسائي عن محمد بن عبيد والاسماعيلي من طريق أبي همام ومن طريق أبي كريب ومن طريق محمد بن طريف كلهم عن أبي معاوية كما قال أبو شهاب ومن تبعه ، وأخرجه النسائي عن أحمد بن حنبل الموصلي عن أبي معاوية لجمع بين الأسود والحارث بن سويد . وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي كريب ، ولم أره من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي ، وإنما وجدته عند النسائي من رواية علي بن مسلم عن الأعمش كذلك . وفي الجملة فقد اختلف فيه على عمارة في شيخه هل هو الحارث بن سويد أو الأسود . وتبين مما ذكرته أنه عنده عنهما جميعا ، واختلف على الأعمش في شيخه هل هو عمارة أو إبراهيم التيمي ، وتبين أيضا أنه عنده عنهما جميعا ، والراجح من الاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه ، ولذلك اقتصر عليه مسلم . وصدر به البخاري كلامه فأخرجه موصولا ، وذكر الاختلاف معلقا كما دلت في الإشارة إلى أن مثل هذا الخلاف ليس بقادح ، والله أعلم تنبيه : ذكر مسلم من حديث البراء لهذا الحديث المرفوع سببا وأوله : كيف تقولون في رجل أفلت : من راحته بأرض

قصر ليس بما طام ولا شراب وعليها له طام وشراب فطابها حتى شق عليه ، فذكر معناه . وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة غرضاً ، ذكروا الفرج عند رسول الله ﷺ والرجل يجد ضالته فقال : لله أشد فرحاً ، الحديث . **قوله** ( حدثني اسحق ) قال أبو علي الجبائي : يحتمل أن يكون ابن منصور ، فإن مسلماً أخرجه عن اسحق بن منصور عن حبان بن علاء حديثاً غير هذا . قلت : وقدم في البيهقي في « باب اليمين بالخيار » في رواية أبي علي بن شويبة « حدثنا اسحق بن منصور حديثاً حبان بن علاء ، فذكر حديثاً غير هذا ، وهذا مما يقوى ظن أبي علي ، والله أعلم . وحبان خرج المهمة ثم المرحلة الثميلة ، ومهام هو بن يحيى ، وقد نزل البغاري في حديثه في السند الأول ثم علاء بدرجة في السند الثاني ، والسبب في ذلك أنه وقع في السند النازل تصريح قتادة بتحديث أنس له ، ووقع في السند العالي بالنعنة . **قوله** ( سقط على بعيره ) أي صادفه وعثر عليه من غير قصد ففقد به ، ومنه فرلهم وعلى الخبر سقطت ، وحكى الكرماني أن في رواية « سقط إلى بعيره » أي انتهى إليه والأول أولى . **قوله** ( وقد أضله ) أي ذهب منه بغير قصده ، قال ابن السكيت : أضلت بعيري أي ذهب مني ، وضلت بعيري أي لم أعرف موضعه . **قوله** ( بفلاة ) أي مفاضة . إلى هنا انتهت رواية قتادة ، وزاد اسحق بن أبي طلحة عن أنس فيه عند مسلم : فأنفلتت منه وعليها طعامه وشرابه ، فأيس منها ، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها ، فبينما هو كذلك إذا بها قائمة عنده ، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدى وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرح ، قال هياض : فيه أن ما قاله الإنسان من مثل هذا في حال دهشته وذهوله لا يؤخذ به ، وكذا حكايته عنه على طريق على وفائدة شرعية لا على الهول والمحكاة والعبث ، ويدل على ذلك حكاية النبي ﷺ ذلك ولو كان منكراً ماحكاً ، والله أعلم . قال ابن أبي جرة : وفي حديث ابن مسعود من الفوائد جواز سفر المرء وحده لأنه لا يضرب الشارع المثل إلا بما يجوز ، ويحمل حديث النبي على الكراهة جمعاً ، ويظهر من هذا الحديث حكمة الهوى . قلت : والخبر الأول مردود ، وهذه القصة تؤكد النبى . قال : وفيه تسمية المفاضة التي ليس فيها ما يؤكل ولا يشرب مملوكة . وفيه أن من ركن إلى ما سوى الله بقطع به أخرج ما يحكون البسه ، لأن الرجل ما نام في الفلاة وحده إلا ركنوا إلى مامعه من الزاد ، فلما اعتمد على ذلك خافه ، لولا أن الله لطف به وأعاد عليه ضالته قال بعضهم :

من سره أن لا يرى ما يسوقه فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقد

قال : وفيه أن فرح البشر وغمهم إنما هو على ما جرى به اثر الحكمة من العوائد ، يؤخذ من ذلك أن حزن المذكور إنما كان على ذهاب راحته لخوف الموت من أجل فقد زاده ، وفرحه بما انما كان من أجل وجدائه ما فقد مما نسب الحياة إليه في العادة . وفيه بركة الاستسلام لأمر الله لأن المذكور لما أيس من وجدان راحته استسلم للموت فن الله عليه برضائه . وفيه ضرب المثل بما يصل إلى الاقنم من الأمور المحسوسة ، والارشاد إلى الخوض على محاسبة النفس ، واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الإيمان

### ٥ - باب الضجيج على الشق الايمن

٦٣١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام بن يوسف **أخبرنا** ميمون بن مهران عن الزهري عن عروة عن



عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ، فإذا طلع الفجر صلى ركعتين تنقيتين ، ثم اضطجع على شقته الأيمن حتى يحيي المؤذنين فيؤذنه »

**قوله** ( باب الضجع على الشق الأيمن ) الضجع بفتح أوله وسكون الجيم مصدر ؛ يقال ضجع الرجل يضجع ضجعا وضجوعا فهو ضاجع والمعنى وضع جنبه بالأيمن ، وفي رواية باب الضجعة وهو بكسر أوله لأن المراد الهيئة ويجوز الفتح أي المرة . وذكر فيه حديث عائشة في اضطجاعه ﷺ بعد ركعتي الفجر ، قال ابن التين : أصل اضطجع اضطجع بثناة فأبدلوا طاء ، ومنهم من أبقاها ولم يبدلوا ، والاضاد فيها ، وحكى المازني الضجع بلام ساكنة قبل الصاد كراهة لجمع بين الصاد والطاء في النطق ثقله فجعل بهذا اللام . وذكر المصنف هذا الباب والذي بعده توطئة لما يذكر بعدهما من القول عند النوم

## ٦ - باب إذا بات طاهراً

٩٣١١ - **عنه** مسددٌ حدثنا معتمرٌ قال سمعت منصوراً عن سعد بن عبيدة قال حدثني إبراهيم بن حازب رضي الله عنهما قال : قال لي رسول الله ﷺ : إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل : اللهم أسلمت ونهى إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . آمنت بكلماتك فدى أنزلت ، وبنيك الذي أرسلت . قال مُت مُت على النظرة ، فأجمعلُن آخر ما تقول . فقلت أستذكرهن : وبرسولك الذي أرسلت . قال : لا ، وبنيك الذي أرسلت »

**قوله** ( باب إذا بات طاهراً ) زاد أبو ذر في روايته « ورفضه » وقد ورد في هذا المعنى عدة أحاديث ليست على شرطه ، منها حديث معاذ رفته ، وأما مسلم يبيت على ذكر وطهارة فيتعار من الليل فيسأل الله خير من الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه ، أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأخرجه الترمذي من حديث أبي أمامة نحوه وأخرج ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رفته « من بات طاهراً بات في شعاره ملك فلا يستقيظ إلا قال الملك : اللهم اغفر لعبدك فلان ، وأخرج الطبراني في الأوسط « من حديث ابن عباس نحوه بسند جيد . **قوله** ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي ، ومنصور هو ابن المعتمر . **قوله** ( عن سعد بن عبيدة ) كذا قال الأكثر ، وعافهم إبراهيم بن طهمان فقال « عن منصور عن الحكم عن سعد بن عبيدة ، زاد في الأسناد الحكم أخرجه النسائي ، وقد سأل ابن أبي حاتم عنه أباه فقال : هذا خطأ ليس فيه الحكم . قلت : فهو من المويدي متصل الأسانيد . **قوله** ( قال لي رسول الله ﷺ ) كذا لا بن ذر وأبو زيد المروزي ، وسقط لفظ « لي » من رواية الباقر ، وفي رواية أبي إسحق كان في الباب الذي يليه « أمر رجلاً ، وفي أخرى له « أوصى رجلاً ، وفي رواية أبي الأحوص عن أبي إسحق الآتية في كتاب التوحيد عن البراء « قال قل رسول الله ﷺ : يا فلان إذا أويت إلى فراشك ، الحديث .

وأخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن البراء ، أن النبي ﷺ قال له ألا أعلمك كلمات تقول  
 إذا أويت إلى فراشك ، **قوله** ( إذا أبيت مضجعك ) أي إذا أردت أن تضطجع ، ووقع صريحاً كذلك في رواية  
 أبي إسحاق المذكورة ، ووقع في رواية فطر بن خليفة عن سعد بن عبيدة عند أبي داود والنسائي ، وإذا أويت إلى  
 فراشك وأنت طاهر فتوسد يمينك ، الحديث نحو حديث الباب وسنده جيد ، ولكن ثبت ذلك في أثناء حديث  
 آخر سأشير إليه في شرح حديث حذيفة الآتي في الباب بعده ، والنسائي من طريق الربيع بن البراء بن عازب قال قال  
 للبراء فذكر الحديث بلفظ : من تكلم بهؤلاء الكلمات حين يأخذ جنبه من مضجعه بعد صلاة العشاء ، فذكر  
 حديث الباب . **قوله** ( فتوضاً وضوءاً للصلاة ) الأمر فيه للندب . وله فوائد : منها أن يبيت على طهارة لتلايغته  
 الموت فيكون على هيئة كاملة ، ويؤخذ منه الذنب إلى الاستعداد للدوت بطهارة الغالب لأنه أولى من طهارة البدن .  
 وقد أخرج عبد الرزاق من طريق مجاهد قال قال لي ابن عباس : لا تبتنئ إلا على وضوء ، فإن الأرواح تبت على  
 ما قبضت عليه ، ورجاله ثقات إلا أبا يحيى الثقات هو صدوق فيه كلام . ومن طريق أبي مرثدة المجل قال من أوى  
 إلى فراشه طاهراً ونام ذاكرة كان فراشه مسجداً وكان في صلاة وذكر حتى يستقيظ ، ومن طريق طاوس نحوه .  
 وبدأ كد ذلك في حق المحدث ولا سيما الجنب وهو أنشط للود ، وقد يكون منشطاً للفلس فيبيت على طهارة كاملة .  
 ومنها أن يكون أصدق لرؤياه وأبعد من تلعب الشيطان به . قال الترمذي : ليس في الأحاديث ذكر الوضوء عند النوم  
 إلا في هذا الحديث . **قوله** ( ثم اضطجع على شقك ) بكسر الميم وتشدید الفاف أي الجانب ، وخص اليمين  
 لفوائد : منها أنه أمرح إلى الانقباض ، ومنها أن القلب متعلق إلى جهة اليمين فلا يشغل بالذم ، ومنها قال ابن  
 الجوزي : هذه الهيئة نص الأطباء على أنها أصلح للبدن . قالوا يبدأ بالاضطجاع على الجانب اليمين ساعة ثم  
 ينقلب إلى اليسار لأن الأول سبب لانحدار الطعام ، والنوم على اليسار يوضم لاشغال السكبد على المعدة . تنبيه :  
 هكذا وقع في رواية سعد بن عبيدة وأبي إسحق عن البراء ، ووقع في رواية العلاء بن المسيب عن أبيه عن البراء من  
 فعل النبي ﷺ ولفظه كما سيأتي قريباً وكان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه اليمين ، ثم قال : الحديث  
 فيستفاد مشروعية هذا الذكر من قوله ﷺ ومن فعله ، ووقع عند النسائي من رواية حصين بن عبد الرحمن عن  
 سعد بن عبيدة عن البراء وزاد في أوله ثم قال . بسم الله اللهم أسلمت نفسي إليك ، ووقع عند الحرثي في  
 مكارم الأخلاق ، من وجه آخر عن البراء بلفظ : كان إذا أوى إلى فراشه قال : اللهم أنت ربي ومليك وإلهي لا إله  
 إلا أنت ، إليك وجهي وجهي ، الحديث . **قوله** ( قل : اللهم أسلمت وجهي إليك ) كذا لا في ذر وأبي زيد  
 وأخبرهما أسلمت نفسي ، قبل الوجه والنفس هنا بمعنى الذات والشخص ، أي أسلمت ذاتي وشخصي لك ، وفيه  
 نظر للجميع بينهما في رواية أبي إسحق عن البراء الآية بعد باب ولفظه أسلمت نفسي إليك وفوضت أمري إليك ووجهت  
 وجهي إليك ، وجمع بينهما أيضاً في رواية العلاء بن الزبير وزاد خصلة رابعة ولفظه أسلمت نفسي إليك ووجهت  
 وجهي إليك وفوضت أمري وألجأت ظهري إليك ، فعل هذا فالمراد بالنفس هنا الذات وبالوجه المقصد ، وأبدي القرطبي  
 هذا احتيالا بعد جزمه بالأول . **قوله** ( أسلمت ) أي استسلمت وانقدت ، والمعنى جعلت نفسي متقادفة تابعة لحكمك  
 إذ لا قدرة لي على تدبيرها ولا على جلب ما ينفعها إليها ولا دفع ما يضرها عنها ، وقوله وفوضت أمري إليك ،  
 أي توكلت عليك في أمري كله ، وقوله وألجأت ، أي اعتمدت في أموري عليك لتعينني على ما ينفعني ، لأن من

استند الى شيء تقوى به واستعان به ، وخصه بالظهر لان العادة جرت أن الانسان يعتمد بظهره الى ما يستند اليه ، وقوله « رغبة ورهبة اليك » أى رغبة في ردة ذك وثوابك « ورهبة » أى خوفاً من غضبك ومن عقابك . قال ابن الموزى : أسقط « من » مع ذكر الرهبة وأعمل « الى » مع ذكر الرغبة وهو على طريق الاكتفاء كقول الشاعر « وزججن الحواجب والميونا ، والعيون لا تزجج » لكن لما جمعهما في نظم حمل أحدهما على الآخر في اللفظ ، وكذا قال الطيبي ، ومثل بقوله « متقلداً سيفاً ورعاً » . قلت : ولكن ورد في بعض طرقه بانيات « من » ولفظه « رغبة منك ورغبة اليك » أخرجه النسائي وأحمد من طريق حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة . قوله ( لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك ) أصل ملجأ بالهمز ومنجأ بغير همز ولكن لما جمعا جاز أن يهزأ للزدواج ، وإن يترك الهمز فيهما ، وأن يهزأ المهموز ويترك الآخر ، فهذه ثلاثة أوجه ، ويجوز التنوين مع القصر فتصير خمسة . قال الكرماني : هذان اللفظان إن كانا مصدرين يتنازعا في « منك » وإن كانا ظرفين فلا ، إذ اسم المكان لا يعمل ، وتقديره لا ملجأ منك الى أحد الا اليك ولا منجأ منك الا اليك . وقال الطيبي : في نظم هذا الذكر عجائب لا يعرفها الا المنقن من أهل البيان ، فأشار بقوله « أسلت نفسي » الى أن حورارحه منقاداة لله تعالى في أوامره ونواهيه ، وبقوله « وجهت وجهي » الى أن ذاته مخصصة له بريئة من النفاق ، وبقوله « فوضت أمري » الى أن أموره الخارجة والداخلية مفوضة اليه لا مدبر لها غيره ، وبقوله « ألجأت ظهري » الى أنه بعد التفويض يلتجئ اليه بما يضره وبوقبه من الاسباب كلها . قال : وقوله رغبة ورهبة منصوبان على المفعول له على طريق القف والنشر ، أى فوضت أموري اليك رغبة والجلأت ظهري اليك رهبة . قوله ( آمنت بكتابك الذي أنزل ) يشتمل أن يريد به القرآن ، ويشتمل أن يريد اسم الجنس فيشمل كل كتاب أنزل . قوله ( ونبيك الذي أرسلت ) وقع في رواية أبي زيد المروزي « أرسلته وأنزلته » في الاول زيادة الضمير فيهما . قوله « فأن مات هل الفطرة » في رواية أبي الاحوص عن أبي اسحق الآتية في التوحيد « من ليلتك » وفي رواية المسيب بن رافع « من فلقن ثم مات تحت ليلته » قال الطيبي : فيه اشارة إلى وقوع ذلك قبل أن ينسأخ النهار من الليل وهو تحت ، أو المعنى بالنتج أى مات تحت نازل ينزل عليك في ليلتك ، وكذا معنى « من » في الرواية الاخرى أى من أجل ما يحدث في ليلتك ، وقوله « على الفطرة » أى على الدين القويم ملة ابراهيم ، فانه عليه السلام أسلم واستسلم ، قال الله تعالى عنه ( جاء ربه بقلب سليم ) وقال عنه ( أسلمت لرب العالمين ) وقال ( فلما أسلم ) وقال ابن بطال وجاعة : المراد بالفطرة هنا دين الاسلام ، وهو بمعنى الحديث الآخر « من كان آخر كلامه لا إله الا الله دخل الجنة » قال القرطبي في « المفهم » : كذا قال الشيوخ وفيه نظر لأنه اذا كان قائل هذه الكلمات المقتضية للمعاني التي ذكرت من التوحيد والتسليم والرضا الى أن يموت كمن يقول لا إله الا الله عن لم يخطر له شيء من هذه الامور قان فائدة هذه الكلمات العظيمة وتلك المقامات الشريفة ؟ ويمكن أن يكون الجواب أن كلامها وان مات على الفطرة فبين الفطرتين ما بين الحالتين ، ففطرة الاول فطرة المقربين وفطرة الثاني فطرة أصحاب الدين . قلت : وقع في رواية حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة في آخره عند أحمد بدل قوله مات على الفطرة « بنى له بيت في الجنة » وهو يؤيد ما ذكره القرطبي . ووقع في آخر الحديث في التوحيد من طريق أبي إسحق عن البراء « وان أصبحت أصبت خيراً ، وهكذا المسلم

والترمذي من طريق ابن هبيرة عن أبي اسحق ، قال أصبحت أصبحت وقد أصبت خيرا ، وهو عند مسلم من طريق حصين عن سعد بن عبيدة ولفظه ، وإن أصبح أصاب خيرا ، أي صلاحا في المال وزيادة في الاعمال . **قوله** (قلت) كذا لأبي ذر وأبي زيد المروزي ، ولغيرهما لجهات استذكرهم ، أي اتعظمن . ووقع في رواية الثوري عن منصور الماضية في آخر كتاب الوضوء ، فردتها ، أي رددتها ، تلك الكلمات لأحفظهن . ومسلم من رواية جرير عن منصور ، فرددتين لاستذكرهم . **قوله** (و. رسولك الذي أرسلت ، قال : لا . وبنيك الذي أرسلت) في رواية جرير عن منصور ، فقال قل وبنيك ، قال القرطبي تبعا لغيره : هذا حجة لمن لم يجوز نقل الحديث بالمعنى ، وهو الصحيح من مذهب مالك ، فإن لفظ النبوة والرسالة غناغان في أصل الوضع ، فإن النبوة من الأنبا وهو الخبر فالنبي في العرف هو المنبا من جهة الله بأمر يقتضى كتابها ، وإن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول ، والافو في غير رسول . وعلى هذا فكل رسول نبي بلا عكس ، فإن النبي والرسول اشتركا في أمر عام وهو النبا واقتضا في الرسالة ، فإذا قلت : فلان رسول فضمن أنه نبي رسول . وإذا قلت : فلان نبي لم يستلزم أنه رسول ، فأراد **عليه السلام** أن يجمع بينهما في اللفظ لاجتماعهما فيه حتى يفهم من كل واحد منهما من حيث اللفظ ما وضع له وليخرج عما يكون شبه التكرار في اللفظ من غير فائدة ، فانه إذا قال : ورسولك ، فقد فهم منه أنه أرسله ، فإذا قال : الذي أرسلت ، صار كالحشو الذي لا فائدة فيه . بخلاف قوله : وبنيك الذي أرسلت ، فلا تكرر فيه لا تحقفا ولا متروما ، انتهى كلامه . وقوله صار كالحشو متعقب أثبوته في أفصح الكلام كقوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول إلا لسان قومه . إنا أرسلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم . هو الذي أرسل رسولنا بالهندی ) ومن غير هذا اللفظ ( يوم ينادى المنادى ) الى غير ذلك ، فالأولى حذف هذا الكلام الأخير والاقتصار على قوله : وبنيك الذي أرسلت ، في هذا المقام أفيد من قوله ورسولك الذي أرسلت لما ذكر ، والذي ذكره في الفرق بين الرسول والنبي مقيد بالرسول البشري . والافلاطون الرسول كما في اللفظ هنا يتناول الملك كجبريل مثله لا فيظاهر ذلك فائدة أخرى وهي تعيين البشري دون الملك فيخلص الكلام من القيس . واما الاستدلال به على منع الرواية بالمعنى ففيه نظر . لأن شرط الزاوية بالمعنى أن يتفق اللفظان في المعنى المذكور ، وقد تقرر أن النبي والرسول متغايران لفظا ومعنى فلا يتم الاحتجاج بذلك . قيل وفي الاستدلال بهذا الحديث لمنع الرواية بالمعنى مطاقتان ، وخصوصا إبدال الرسول بالنبي وعكسه إذا وقع في الرواية ، لأن الذات المحدث عنها واحدة ، فالمراد بفهم بأي صفة وصف بها الموصوف إذا ثبتت الصفة له . وهذا بناء على أن السبب في منع الرواية بالمعنى أن الذي يستجيز ذلك قد يظن يوفى بمعنى اللفظ الآخر ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما عاهد في كثير من الاحاديث ، فالاحتياط الاتيان باللفظ ، فعلى هذا إذا تحقق بالقطع أن المعنى فهما متحد لم يضر ، بخلاف ما إذا اقتصر على الظن ولو كان غالبا . وأولى ما قيل في الحسكة في رده **عليه السلام** على من قال الرسول بدل النبي أن ألفاظ الاذكار توقيفية . ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس ، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به . وهذا اختيار المازري قال : فيقتصر فيه على اللفظ الوارد بحرفه . وقد يتعين الجواز بتلك الحروف . وأمله أرحم اليه بهذه الكلمات فيتعين أدائها بحرفها . وقال النووي : في الحديث ثلاث سنن أحدها الوضوء عند النوم ، وإن كان متوضعا كفاه لأن المقصود النوم على طهارة . ثانياً النوم على اليقين . ثالثا الختم بذكر الله . وقال المكرمانى : هذا الحديث يشتمل على الإيمان

بكل ما يجب الإيمان به، أجمالا من الكتب والرسائل من الآلهيات والنبويات، وعلى إسناد الكل إلى الله من الذوات والصفات والأفعال، لذكر الوجه والنفس والأمر واسناد الظاهر مع ما فيه من التوكل على الله والرضا بقضائه، وهذا كله بحسب المماش، وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيرا وشرا وهذا بحسب المعاد. (تنبيه) : وقع عند النسائي في رواية عمرو بن مرة عن سعد بن عبيدة في أصل الحديث «أمنت بكتابك الذي أنزلت وبرسولك الذي أرسلت»، وكأنه لم يسمع من سعد بن عبيدة الرواية التي في آخره فروى بالمعنى، وقد وقع في رواية أبي اسحق عن البراء نظير ما في رواية منصور عن سعد بن عبيدة أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن أبي اسحق، وفي آخره «قال البراء: فقلت وبرسولك الذي أرسلت، فطمع بيده في صدري ثم قال: ونبيك الذي أرسلت». وكذا أخرجه النسائي من طريق فطر بن خليفة عن أبي اسحق وانقطعت يده في صدري، نعم أخرجه الترمذي من حديث رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: «إذا اضطجع أحدكم على عيته ثم قال: فذكر نحو الحديث، وفي آخره «أؤمن بكتابك الذي أنزلت وبرسولك الذي أرسلت»، هكذا فيه بصيغة الجمع، حسن هريب. فان كان محفوظا فالمر فيه حصول التعميم الذي دلت عليه صيغة الجمع صريحا فدخل فيه جميع الرسل من الملائكة والبشر فأمن اللبس، ومنه قوله تعالى (كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) والله أعلم

### ٧ - باب ما يقول إذا نام

٦٣١٢ - حدثنا سفيان عن عبد الملك عن ربيع بن حراش «عن حذيفة قال: كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال: باسمك أموت وأحيا. وإذا قام قال: الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا، وإليه النشور»، تنشرها: تخرجها

[الحديث ٦٣١٢ - أطراجه في: ٦٣١٤، ٦٣١٤، ٦٣١٤]

٦٣١٣ - حدثنا سعيد بن الربيع وعبد بن عرفة قالا حدثنا شعبة عن أبي اسحق «سمعت للبراء بن عازب أن النبي ﷺ أمر رجلا ح.»، وحدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو اسحق الهمداني «عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ أمر رجلا فقال: إذا أردت مضجعتك فقل: اللهم أسد نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، ووجهت وجهي إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لاملجأ ولا منجأ منك إلا إليك. أمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت. فان مت مت على الفطرة

قوله (باب ما يقول إذا نام) سقطت هذه الترجمة لبعضهم ونبتت للاكثر. قوله (سفيان) هو الثوري، وعبد الملك هو ابن عمير، ونبت في رواية أبي ذر وأبي زيد المروزي عن عبد الملك بن عمير، قوله (إذا أوى إلى فراشه) أي دخل فيه، وفي الطريق الآتية قريبا «إذا أخذ مضجعه»، وأرى بالقصر. وأما قوله «الحمد لله الذي آراننا فهو بالمد ويجوز فيه القصر، والضابط في هذه اللفظة أنها مع اللزوم تمد في الإفصح ويجوز القصر، وفي التمديد بالعكس. قوله (باسمك أموت وأحيا) أي بذكر اسمك أحيا ما حييت وعليه أموت. وقال القرطبي:

قوله : باسمك أموت ، يدل على أن الاسم هو المسمى ، وهو كقوله تعالى ( سبح اسم ربك الاعلى ) أى سبح ربك ، هكذا قال جل الفارحين ، قال : واستفدت من بعض المشايخ معنى آخر وهو أن الله تعالى سمي نفسه بالاسماء الحسنى ومما فيها ثابتة له فكل ما صدر في الوجود فهو صادر عن تلك المقننات ، فكأنه قال باسمك الهى أحيأ وباسمك الميت أموت انتهى ملخصا . والمعنى الذى صدرت به اليق ، وعليه فلا يدل ذلك على أن الاسم غير المسمى ولا عينه ، ويحتمل أن يكون لفظ الاسم هنا زائدا كما في قول الشاعر :

د الى الحول ثم اسم السلام عليك ، . قوله ( وإذا قام قال الحمد لله الذى أحيانا بعد ما أماتنا ) قال أبو اسحق الوجاج : النفس التى تفارق الإنسان عند النوم هى التى للتمييز ، وأتى تفارقه عند الموت هى التى للحياة وهى التى يزول معها النفس ، وسى النوم موتا لأنه يزول معه العقل والحركة تمثيلا ونشديا قاله فى النهاية ، ويحتمل أن يكون المراد بالموت هنا السكون كما قالوا ماتت الریح أى سكنت ، فيحتمل أن يكون أطلق الموت على النائم بمعنى إرادة سكون حركته أقوله تعالى ( وهو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ) قاله الطيبى ، قال : وقد يستعار الموت للأحوال الشاقة كالفقر والذل والسؤال والهرم والمعصية والجمل ، وقال القرطبي فى د المفهم : النوم والموت مجمعهما انقطاع تعاقب الروح بالبدن ، وذلك قد يكون ظاهرا وهو النوم ولذا قيل النوم أخو الموت ، وباطنا وهو الموت ، فإطلاق الموت على النوم يكون مجازا لاشتراكهما فى انقطاع تعاقب الروح بالبدن . وقال الطيبى : الحكمة فى إطلاق الموت على النوم أن انتفاع الإنسان بالحياة إنما هو لتجوى رضا الله عنه وقصد طاعته واجتناب سخطه وعقابه ، فن نام زال عنه هذا الانتفاع فكان كالميت لحمد الله تعالى على هذه النعمة وزوال ذلك المانع ، قال : وهذا التأويل موافق للحديث الآخر الذى فيه : وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين ، وينتظم معه قوله : واليه النشور ، أى واليه المرجع فى نيل الثواب بما يكتسب فى الحياة . قلت : والحديث الذى أشار إليه سيأتى مع شرحه قريبا . قوله ( واليه النشور ) أى البعث يوم القيامة والأحياء بعد الأماتة ، يقال نشر الله الموتى فنشروا أى أحيام لحيا . قوله ( فنشروا مخرجها ) كذا ثبت هذا فى رواية السرخسى وحده ، وقد أخرجه الطبري من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس بذلك وذكرها بالزأى من أنشروا إذا رفعه بتدريج وهى قراءة المكوفين وابن عامر ، وأخرج من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : فنشروا أى نصيبها ، وذكرها بالراء من أنشروا أى أحياء ومنه ( ثم إذا شاء أنشروا ) وهى قراءة أهل الحجاز وابن عمرو قال : والقراءتان متقاربتان فى المعنى ؛ وقرئ فى الشاذ بفتح أوله بالراء وبالزأى أيضا وبضم التثنية منهما أيضا . قوله ( عن أبى إسحق ) هو السبيعى ( سمعت البراء أن النبى ﷺ أمر رجلا ح . وحدثننا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو إسحق الهمداني عن البراء بن عازب ) كذا للاكثر ، وفى رواية السرخسى د عن أبى إسحق سمعت البراء ، والاول أصوب وإلا لكان موافقا لرواية الأولى من كل جهة ، ولأحد عن عفان عن شعبة د أمر رجلا من الأنصار ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى فى الباب قبله . ( تبيينان ) : الأول لشعبة فى هذا الحديث شيخ آخر أخرجه النسائى من طريق غندر عنه عن مهاجر أبى الحسن عن البراء ، وغندر من أثبت الناس فى شعبة وأمكن لا يقدح ذلك فى رواية الجماعة عن شعبة ، فكأن لشعبة فيه شيخين الثانى وقع فى رواية شعبة عن أبى إسحق فى هذا الحديث عن البراء د لا ملجأ ولا منجا منك الا إليك ، وهذا القدر من الحديث مدرج لم يسمعه

أبو اسحق من البراء وإن كان ثابتاً في غير رواية أبي اسحق عن البراء ، وقد بين ذلك إسرائيل عن حمدة أبي اسحق ، وهو من أثبت الناس فيه ، أخرجه النسائي من طريقه فساق الحديث بتمامه ثم قال . كان أبو اسحق يقول لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، لم أسمع هذا من البراء سمعته يذكرونه عنه ، وقد أخرجه النسائي أيضاً من وجه آخر عن أبي اسحق عن هلال بن يساف عن البراء

#### ٨ - باب وضع اليد تحت الخد اليمنى

٦٣١٤ - **حدثني** موسى بن اسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن عبد الملك عن ربيد عن حذيفة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خده ثم يقول : اللهم باسمك أموت وأحيا . وإذا استيقظ قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماننا ، وإليه اللشور

**قوله** ( باب وضع اليد تحت الخد اليمنى ) كذا فيه بتأنيث الخد وهو لغة ، ذكر فيه حديث حذيفة المذكور في الباب الذي قبله وفيه وضع يده تحت خده ، قال الاسماعيلي : في ذكر اليمنى وإنما ذلك وقع في رواية شريك ومحمد بن جابر عن عبد الملك بن عمير . قلت : جرى البخاري على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وطريق شريك هذه أخرجهما أحمد من طريقه ، وفي الباب عن البراء أخرجه النسائي من طريق أبي غيثمة والثوري عن أبي اسحق عنه ، أن النبي ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى تحت خده الايمن وقال : اللهم فني هذا بك يوم تبعث عبادك ، وسنده صحيح . وأخرجه أيضا بسند صحيح عن حفصة وزاد يقول ذلك ثلاثا ،

#### ٩ - باب النوم على الشق الايمن

٦٣١٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الواحد بن زياد **حدثنا** العلاء بن المسيب قال **حدثني** أبي عن البراء بن عازب قال : كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الايمن ثم قال : اللهم أسلمت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت . وقال رسول الله ﷺ : من قالهن ثم مات مات تحت ليلته مات على الفطرة

**قوله** ( باب النوم على الشق الايمن ) تقدمت فوائد هذه الترجمة قريبا ، وبين النوم والضجج عموم وخصوص وجهي . **قوله** ( العلاء بن المسيب عن أبيه ) هو ابن رافع السكاهلي ويقال الثعلبي بمثلثة ثم مهملة يكنى أبا العلاء ، وكان من ثقات السكوفيين ، وما لولده العلاء في البخاري الا هذا الحديث وآخر تقدم في غروة الحديثية وهو ثقة ، قال الحاكم : له أوام . ( تنبيه ) : وقع في « مستخرج أبي نعيم » في هذا الموضع ما نصه « استرهبهم من الرهبة . ملكوت ملك مثل رهبت ورهوت ، تقول : ترهب غير من أن ترحم ، انتهى ولم أره لغيره هنا . وقد تقدم قوله « استرهبهم من الرهبة » في تفسير سورة الاحراف وباقية تقدم في تفسير الانعام ، وتكلمت عليه هناك

يُنْتَ مَوْقِعٌ فِي سِيَاقِ أَبِي ذَرٍّ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ وَأَنْ الصَّوَابَ كَالَّذِي وَقَعَ هُنَا ، وَاقِهِ أَهْلُ

### ١٠ - بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا انْتَبَهَ مِنَ اللَّيْلِ

٦٣١٦ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سُلَيْمَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتُّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَنِي حَاجَّتُهُ فَفَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ فَأَنِي الْفَرَبَةَ فَأُطْلِقُ شَيْئًا قَهْمًا ، ثُمَّ نَوَضًا وَضَوْءًا بَيْنَ وَضَوْءَيْنِ لَمْ يُكَثِّرْ وَقَدْ أَبْلَغَ ، فَصَلَّى فَقُمْتُ فَتَضَعْتُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَرَى أَنِي كُنْتُ أَتَقِيهِ ، فَخَوَّضْتُ ، فَقَامَ يُصَلِّي فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ بَأُذُنِي فَأَدَارَتْنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَتَنَامْتُ صَلَاحَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةً ، ثُمَّ اضْطَجَعْتُ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ - فَأَذَنَهُ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ ، فَصَلَّى وَلَمْ يَقُوضْ ، وَكَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا وَعَنْ يَسَارِي نُورًا ، وَفَوْقِي نُورًا وَتَحْتِي نُورًا ، وَأَمَامِي نُورًا ، وَخَلْفِي نُورًا ، وَاجْعَلْ لِي نُورًا . قَالَ كُرَيْبٌ : وَسَمِعْتُ فِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ وَلَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَخْدُمُونِي هُنَا ، فَذَكَرَ عَصْبِي وَلَحْيِي وَدُمِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي ، وَذَكَرَ تَخَصُّلَتَيْنِ

٦٣١٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ أَبِي مَسْلَمَةَ عَنْ طَاوُسٍ « هُنَا ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَجَبَّدُ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيمَةُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ الْحَقُّ وَوَعْدُكَ حَقٌّ ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، وَالَّذِينَ يُونَحُونَ حَقٌّ وَوَعْدُكَ حَقٌّ . اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَإِلَيْكَ أُنَبِّئُ وَبِكَ خَاصِمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكِمْتُ ، فَافْغِرْ لِي مَا قَدْ مَنَنْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْآخِرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ - أَوْ - لَا إِلَهَ غَيْرُكَ »

**قوله** ( بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا انْتَبَهَ مِنَ اللَّيْلِ ) فِي رِوَايَةِ الدَّكْشَمِيِّ بِاللَّيْلِ ، وَقَعَ عِنْدَهُمْ فِي أَوَّلِ التَّجَدُّدِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ بِالْعَكْسِ . ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . الْأَوَّلُ : **قوله** ( عَنْ سَفْيَانَ ) هُوَ الثَّوْرِيُّ ، وَسُلَيْمَةُ هُوَ ابْنُ كَهِيلٍ . **قوله** ( بَتُّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ ) تَقْدِيمُ تَرْجُمِهِ مَضْمُومًا إِلَى مَا فِي ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْوُجُودِ مَا فِي آخِرِهِ مِنَ الدُّعَاءِ فَأَحْلَتْ بِهِ عَلَى مَا عَنَّا . وَقَوْلُهُ فِيهِ « فَفَسَلَ وَجْهَهُ ، كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ ، وَآخِرُهُ « غَسَلَ ، بِغَيْرِ قَاءٍ . وَقَوْلُهُ « شَيْئًا قَهْمًا ، بِكسر الميمونة وتخفيف النون ثم قاف هو رِبَاطُ الْقُرْبَةِ يَشُدُّ حَقًّا فَشَبَّهَ بِمَا يَشْتَقِي بِهِ ، وَقِيلَ هُوَ مَا تَمَاقُ بِهِ ، وَرَجَّحَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَوَّلَ . **قوله** ( وَضَوْءًا بَيْنَ وَضَوْءَيْنِ ) قَدْ فُهِمَ بِقَوْلِهِ « لَمْ يَكْثُرْ وَقَدْ أَبْلَغَ » وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قُلُّ مِنَ الْمَاءِ مَعَ التَّشَابُهِ أَوْ اقْتِصَارُ عَلَى دُونَ الثَّلَاثِ ، وَقَعَ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ ، وَإِلَى جَانِبِهِ مَخْضَبٌ مِنْ بَرَامٍ مُطَبَّقٌ عَلَيْهِ سَوَاكُ فَاسْتَنَ بِهِ ثُمَّ نَوَضَ : **قوله** ( أَتَقِيهِ ) بِمَثْنَاءِ ثَقِيلَةٍ وَقَافُ



مكسورة كذا بالنسبة وطائفة ، قال الخطابي : أى ارتقبه . وفي رواية بتخفيف النون وتشديد القاف ثم موحدة من التنيب وهو التفتيش . وفي رواية القابض ، أبيه ، يسكون الموحدة بعدما معجمة مكسورة ثم تحتانية أى أطلبه ، وللاكثر أدقبه ، وهى أوجه . **قوله** ( فتتامت ) بمثنائين أى تكاملت ، وهى رواية شعبة عن سلمة عن سلمة بن مسلم . **قوله** ( فنام حتى نفع ) وكان إذا نام نفع ) في رواية مسلم ثم نام حتى نفع وكذا نفعه إذا نام بنفعه . **قوله** ( وكان يقول في دعائه ) فيه إشارة إلى أن دعاءه حينئذ كان كثيراً ، وكان هذا من جملة ، وقد ذكر في ثاني حديث الباب قوله ، اللهم أنت نور السموات والأرض الخ ، ووقع في رواية شعبة عن سلمة ، فكانت يقول في صلاته وسجوده ، وسأذكر أن في رواية الأرمذى زيادة في هذا الدعاء طرية ، ووقع عند مسلم أيضاً في رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه أنه قال الذكر الآتي في الحديث الثاني أول ما قام قبل أن يدخل في الصلاة ، وقال هذا الدعاء المذكور في الحديث الأول وهو ذاهب إلى صلاة الصبح ، فأفاد أن الحديثين في قصة واحدة وأن تفريقهما صنيع الرواة . وفي رواية الأرمذى التي سبأت التنبه عليها أنه **قوله** قال ذلك حين فرغ من صلاته ، ووقع عند البخاري في « الأدب المفرد » من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس « كان رسول الله **ﷺ** إذا قام من الليل يصل فقصى صلاته يثنى على الله بما هو أهله ، ثم يكون آخر كلامه اللهم اجعل في قلبي نوراً الحديث » ويجمع بأنه كان يقول ذلك عند القرب من فراغه . **قوله** ( اللهم اجعل في قلبي نوراً الخ ) قال الأكرمان : الثنتين فيها التعميم أى نوراً عظيماً كذا قال ، وقد اقتصر في هذه الرواية على ذكر القلب والسمع والبصر والمجاهات الست وقال في آخره « واجعل لي نوراً » . وللمسلم عن عبد الله بن هاشم عن عبد الرحمن بن موهب بسند حديث الباب « وعظم لي نوراً » بتشديد الظاء المعجمة . ولأبي يعلى عن أبي خيثمة عن عبد الرحمن « وأعظم لي نوراً » أخرجه الاسماعيل ، وأخرجه أيضاً من رواية بشار عن عبد الرحمن . وكذا لأبي عوانة من رواية أبي حذيفة عن سفيان وللمسلم في رواية شعبة عن سلمة واجعل لي نوراً « أو قال « واجعل لي نوراً » هذه رواية غندر عن شعبة ، وفي رواية أنضر عن شعبة « واجعلني » ولم يشك . والطبراني في الدعاء من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره « واجعل لي يوم القيامة نوراً » . **قوله** ( قال كريب : وسبغ في التابوت ) قلت : حاصل ما في هذه الرواية عشرة ، وقد أخرجه مسلم من طريق عقيل عن سلمة بن كهيل « فدعا رسول الله **ﷺ** بتسع عشرة كلمة حدثها كريب لحفظت منها اثني عشرة ونسيت ما بقي ، فذكر ما في رواية الثوري هذه وزاد « وفي لسانى نوراً » بعد قوله « في قلبي » وقال في آخره « واجعل لي في قميصي نوراً وأعظم لي نوراً » وهاتان ثلثان من السبع التي ذكر كريب أنها في التابوت مما حدثه بعض ولد العباس . وقد اختلف في مراده بقوله التابوت لحزم الديماطي في حديثه بأن المراد به الصدر الذي هو وعاء القلب ، وسبق ابن بطال والداودي إلى أن المراد بالتابوت الصدر ، وزاد ابن بطال : كما يقال لمن يحفظ العلم : عليه في التابوت مستودع ، وقال الثوري تبعاً لغيره : المراد بالتابوت الاضلاع وما تحويه من القلب وغيره تشبهاً بالتابوت الذي يحرز فيه المتاع ، يعنى سبع كلمات في قلبي ولم تكن نسيها ، قال : وقيل المراد سبعة أنوار كانت مكتوبة في التابوت الذي كان لبني اسرائيل فيه السكينة ، وقال ابن الجوزي يريد بالتابوت الصندوق أى سبع مكتوبة في صندوق عنده لم يحفظها في ذلك الوقت . قلته : ويؤيده ما وقع عند أبي عوانة من طريق أبي حذيفة عن الثوري بسند حديث الباب « قال كريب وستة

هندي مكتوبات في الثابت و وجود القرطبي في « المفهم » وغير واحد بان المراد بالثابت الجسد أى ان السبع المذكورة تتعلق بجسد الإنسان بخلاف أكثر ما تقدم فإنه يتعلق بالمعاني كالجهاز السمع وإن كان السمع والبصر من الجسد ، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله « في الثابت » ، أى في حقيقة في ثابت عند بعض ولد العباس ، قال : والخصانان العظيم والمنح ، وقال الكرمانى : لهما الفهم والمظن ، كذا قال وفيه نظر ، وأوضحه . قوله ( فلقبت رجلا من ولد العباس ) قال ابن بطال : ليس كريب هو القائل ، فلقبت رجلا من ولد العباس ، وإنما قاله سلق بن كهيل الراوى عن كريب . قلت : هو عتمل ، وظاهر رواية أبى حذيفة أن القائل هو كريب ، قال ابن بطال : وقد وجدت الحديث من رواية على بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال فذكر الحديث مطولا ، وظهرت منه معرفة الخصالين اللتين نسبهما فإن فيه « اللهم اجعل في عظامي نورا وفي قبري نورا » . قلت : بل الاظهر أن المراد بهما اللسان والنفس وهما اللذان زادهما عقيل في روايته عند مسلم وهما من جملة الجسد ، وينطبق عليه التأويل الأخير للثابت ، وبذلك جزم القرطبي في « المفهم » ولا ينافيه ما عده ، والحديث الذى أشار اليه أخرجه الترمذى من طريق داود بن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده « سمعت نبي الله ﷺ ليلة حين فرغ من صلاته يقول : اللهم انى أسألك رحمة من عندك ، فساق الدعاء بطوله وفيه « اللهم اجعل لى نورا في قبري » ثم ذكر القلب ثم الجهات الست والسمع والبصر ثم الشعر والبشر ثم اللحم والدم والعظام ثم قال في آخره « اللهم عظم لى نورا وأعظم لى نورا واجعل لى نورا » قال الترمذى غريب . وقد روى شعبة وسفيان عن سلق بن كريب بعض هذا الحديث ولم يذكره بطوله انتهى . وأخرج الطبري من وجه آخر عن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره « وزدنى نورا . قلها ثلاثا » وعند ابن أبي عاصم في كتاب الدعاء . من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن عن كريب في آخر الحديث « وهب لى نورا على نور ، ويجمع من اختلاف الروايات كما قال ابن العربي خمس وعشرون خصلة . قوله ( فذكره ) بفتح المهملة وبضمها . رحمة قال ابن التين هى أطياب المفاصل ، وقوله « وبشرى » بفتح الموحدة والمعجمة : ظاهر الجسد . قوله ( وذكر خمسين ) أى تسكعة السبعة ، قال القرطبي : هذه الانوار التى دعا بها رسول الله ﷺ يمكن حملها على ظاهرها فيمكن سأل الله تعالى أن يجعل له فى كل عضو من أعضائه نورا يستضيء به يوم القيامة فى تلك الظلم هو ومن تبعه أو من شاء الله منهم ، قال والاولى أن يقال : هى مستمارة للعالم والهداية كما قال تعالى ( فهو على نور من ربه ) وقوله تعالى ( وجعلنا لى نورا يمشى به فى الناس ) ثم قال : والتحقيق فى معناه أن النور مظهر ما نسب اليه ، وهو يختلف بحسبه : فنور السمع مظهر السموعات ، ونور البصر كاشف للبصرات ، ونور القلب كاشف عن المعلومات ، ونور الجوارح ما يبدو عليها من أعمال الطاعات . قال الطيبي : معنى طلب النور الاعضاء عضوا أن يتعلى بانوار المعرفة والطاعات ويتحرى عما عداها ، فإن الضمائر تحيط بالجهات الست بالواسوس فكان التخلص منها بالانوار السادة لتلك الجهات . قال : وكل هذه الامور راجعة الى الهداية والبيان وضياء الحق ، والى ذلك يرشد قوله تعالى ( الله نور السموات والارض ) الى قوله تعالى - نور على نور ، هدى الله لنوره من يشاء ) انتهى ملاحظا . وكان فى بعض ألفاظه ما لا يليق بالمقام لحذفته . وقال الطيبي أيضا : خص السمع والبصر والقلب بلفظ « لى » لان القلب مقر الفكرة فى آلاء الله ، والسمع والبصر مسارح آيات الله المصونة ، قال : وخص البين والشمال بعن إيذاننا بتجاوز الانوار عن قلبه وسمعه وبصره الى من عن يمينه

وشماله من أنبائه ، وهجر من بقية الجهات بمن ليشمل استقارته وإنارته من الله والخلق . وقوله في آخره « واجعل لي نورا ، هي فذلك لذلك وتأكيد له . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( كان إذا قام من الليل يتمجد ) تقدم شرحه مستوفى في أوائل النهج ، وقوله في آخره « لا إله إلا أنت أر لا إله غيرك ، شك من الرأى . ووقع في رواية للطبراني في آخره « ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ،

## ١١ - باب التكبير والتسبيح عند المنام

٦٣١٨ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى « عن علي بن أبي ليلى أن فاطمة عليها السلام شكت ما تلقى في يدها من الرحي » فأتيت النبي ﷺ تسأله خادما ، فلم نجد ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته ، قال فبأمرنا وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبت أقوم ، فقال : مكانك ، فجلس بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدري ، فقال : ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم ؟ إذا أويتما إلى فراشكما - أو أخذتما مضاجعكما - فكبرا أربعين وثلاثين ، وصبرا ثلاثا وثلاثين ، واحدا ثلاثا وثلاثين ، فهذا خير لكما من خادم . » وعن شعبة عن خالد بن ابن سيرين قال : التسبيح أربع وثلاثون

قوله ( باب التكبير والتسبيح عند المنام ) أى والتحميد . قوله ( عن الحكم ) هو ابن الحكم ( هو ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر فقيه الكوفة . وقوله « عن ابن أبي ليلى » هو عبد الرحمن . وقوله « عن علي » قد وقع في النفقات « عن بدل بن المحبر عن شعبة أخبرني الحكم سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى أنبأنا علي ، . قوله ( ان فاطمة شكت ما تلقى في يدها من الرحي ) زاد بدل في روايته « ما تطحن » وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي عند الطبراني « وأرته أثر في يدها من الرحي » وفي زوائد عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وصحبه ابن حبان من طريق محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي « اشتكت فاطمة جمل يدها » وهو بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام معناه التقطيع ، وقال الطبري : المراد به غلط اليد ، وكل من عمل عملا بكفه فلفظ يدها قبل مجلت كفه . وعند أحمد من رواية هبة ابن يزيد عن علي « قلت لفاطمة لو أتيت النبي ﷺ فأسأله خادما ، فقد أجهدك الطحن والعمل ، وعنده وعند ابن سعد من رواية هطاء بن السائب عن أبيه عن علي « ان رسول الله ﷺ لما توجه فاطمة فذكر الحديث وفيه « فقال علي لفاطمة ذات يوم : والله لقد سنوت حتى اشتكت صدري ، فقالت : وأنا والله لقد طعنت حتى مجلت يداي » وقوله « سنوت » بفتح المهملة والنون أى استقيت من البئر فكنت مكان السانية وهي الناقة ، وعند أبي داود من طريق أبي الورد بن ثمامة عن علي بن أعبد عن علي قال « كانت عندي فاطمة بنت النبي ﷺ ، جهرت بالرحى حتى أثرت بيدها ، واستقت بالقرية حتى أثرت في عنقها ، وقمت البيت حتى اثرت ثيابها » وفي رواية له « وخبرني حتى تغير وجهها » . قوله ( فأتيت النبي ﷺ تسأله خادما ) أى جارية تخدمها ، ويطلق أيضا على الذكر . وفي رواية السائب « وقد جاء الله أباك بسبي ، فاذهي إليه فاستخدميه » أى أسأله خادما . وزاد في رواية يحيى القطان عن شعبة « تقدم في النفقات « وبلغنا أنه جاءه رفيق ، وفي رواية بدل « وبلغنا أن رسول الله ﷺ أتى بسبي » . قوله ( فلم

تجده ) في رواية القطان و فلم تصادفه ، وفي رواية بدل فلم توافقه وهي بمعنى تصادفه ، وفي رواية أبي الورد « فأنته فوجدت عنده حدثا ، بضم المهملة وتشديد الدال وبعد الالف مثله أى جماعة يتحدثون » فاستحييت فرجعت ، فيحمل على أن المراد أنها لم تجده في المنزل بل في مكان آخر كالسجد وعنده من يتحدث معه . قوله ( فنكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته ) في رواية القطان و أخبرته عائشة ، زاد غندر عن شعبة في المناقب « بمحبة فاطمة ، وفي رواية بدل و فذكرت ذلك عائشة له ، وفي رواية بجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر الفرياني في « الذكر ، والدارقطني في « الملل ، وأصله في مسلم و حتى أتت منزل النبي ﷺ فلم توافقه ، فذكرت ذلك له أم سلمة بعد أن رجعت فاطمة و يجمع بأن فاطمة التست في بيتي أمي المؤمنين ، وقد وردت القصة من حديث أم سلمة نفسها أخرجهما الطبري في تهذيبه من طريق شهر بن حوشب عنها قالت « جاءت فاطمة الى رسول الله ﷺ تشكو اليه الخدعة ، فذكرت الحديث مختصرا ، وفي رواية السائب و فأنت النبي ﷺ فقال : ما جاء بك يا بنية ؟ قالت : جئت لأسلم عليك ، واستحييت أن تسأله ورجعت ، فقلت : ما فعلت ؟ قالت : استحييت . قلت : وهذا يخالف لما في الصحيح ، ويمكن الجمع بأن تكون لم تذكر حاجتها أولا على ما في هذه الرواية ، ثم ذكرتها ثانيا لعائشة لما لم تجده ، ثم جاءت هي وعلى ما في رواية السائب فذكر بعض الرواة ما لم يذكر بعض . وقد اختصره بعضهم ، في رواية بجاهد الماضية في النفقات ، ان فاطمة أنت النبي ﷺ تسأله خادما فقال : ألا أخبرك ما هو خير لك منه ، وفي رواية هبيرة « فقلت انطلق معي ، فانطلقت معها فساءلناه فقال : ألا أدلك ، الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أبي هريرة « ان فاطمة أنت النبي ﷺ تسأله خادما وشكت العمل فقال : ما أفضيته عندنا وهو بالفاء أى ما وجدته ، ويحمل على أن المراد ما وجدته عندنا فاضلا عن حاجتنا اليه لما ذكر من إنفاق عثمان السبي على أهل الصفة . قوله ( لجأنا وقد أخذنا مضاجعنا ) زاد في رواية السائب و فأتيناه جميعا ، فقلت بأبي يا رسول الله ، والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدري . وقالت فاطمة : لقد طعنت حتى مجلت يداي ، وقد جادك الله بسببي وسعة فأخذنا . فقال : والله لا أعطيك وأدع أهل الصفة نظري بطونهم لا أجد ما أنفق عليهم ، ولكني أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم ، وقد أشار المصنف الى هذه الزيادة في فرض الخس وتكلمت على شرحها هناك . ووقع في رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند ابن حبان من الزيادة « فانانا وعلينا قطيفة إذا لبسناها طولاً خرجت منها جنوبنا وإذا لبسناها عرضاً خرجت منها رؤوسنا وأقدامنا ، وفي رواية السائب و فرجما فأتاها النبي ﷺ وقد دخلا في قطيفة لهما اذا غطيا رؤوسهما تكشفهما أقدامهما ، واذا غطيا أقدامهما تكشفتهما رؤوسهما . قوله ( فذهبت أقوم ) وافقه غندر ، وفي رواية القطان و فذهبت أقوم ، وفي رواية بدل و لنقوم ، وفي رواية السائب و فقاما . قوله ( فقال مكانك ) وفي رواية غندر و مكانك ، وهو بالنصب أى الزما مكانك ، وفي رواية القطان و بدل و فقال على مكانك ، أى استمرا على ما أتينا عليه . قوله ( جلس بيننا ) في رواية غندر و فقم ، بدل جلس ، وفي رواية القطان و فقم بيني وبينها ، وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عند النسائي و أتى رسول الله ﷺ حتى وضع قدمه بيني وبين فاطمة . قوله ( حتى وجدت برد قدميه ) مكلفا هنا بالثنية وكذا في رواية غندر وعند مسلم أيضا ، وفي رواية القطان بالافراد ، وفي رواية بدل كذلك بالافراد لكشفه مني ، وفي رواية الطبري و فسختهما ، وفي رواية عطاء عن بجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر في الذكر وأصله في مسلم من الزيادة و فخرج حتى أتى منزل فاطمة وقد دخلت هي وعلي في الحاف

فلما احتاذن حيا أن يابسا فقال : كما أتينا ، انى أخبرتك أنك جئت تطالبين ، فما حاجتك ؟ قالت : ياغنى أنه قد قدم عليك خدم ، فأجبت أن أعطيني خادما يكفينى الحز والعبء فإنه قد شق على ، قال : فما جئت تطالبين أحب إليك أو ما هو خير منه ؟ قال على : فغمرتها فقلت قولى ما هو خير منه أحب الى ، قال : فإذا كنتما على مثل حالكما الذى أنتما عليه فذكر التسبيح . وفى رواية على بن أعبد و الجس عند رأسها فأدخلت رأسها فى اللفاح حياء من أبيها ، ويجعل على أنه فعل ذلك أولا ، فلما تأنس به دخل معها فى الفراش مبالغة منه فى التأنيس ، وزاد فى رواية على ابن أعبد ، فقال ما كان حاجتك أمس ؟ فسكنت سرتين ، فقلت : أنا والله أحذرك يا رسول الله فذكرته له ، ويجمع بين الروایتين بأنهما أولا استنجحتا فتكلم على عنها ، فانشطت للحكلام فأكملت الغصة . واتفق غالب الرواة على أنه عليه السلام جاء اليهما . ووقع فى رواية شبت وهو يفتح الماجعة والموحدة بعد ما مثلثة ابن ربى عن على عند أبى داود وجعفر فى الذكر والسياق له ، قد قدم على النبى عليه السلام سبى ، فانطلق على وفاطمة حتى أتيا رسول الله عليه السلام فقال : ما أتى بكما ، قال على : شق علينا العمل . فقال : ألا أدلكما ، وفى لفظ جعفر ، فقال على لفاطمة : انت أباك فأسأله أن يخدمك ، فأنت أباه حين أمست فقال : ما جاء بك يا بنية ؟ قالت : جئت أسلم عليك . واستجيت . حتى إذا كانت القابة قال : انت أباك ، فذكر مثله ، حتى إذا كانت الليلة الثالثة قال لها على : امشى غرجا معا ، الحديث ، وفيه ، ألا أدلكما على خير لكما من حر النعم ، وفى مرسل على بن الحسين عند جعفر أيضا ، ان فاطمة أنت النبى عليه السلام تسأله خادما ويدها أثر الطحن من قطب الرحى ، فقال : إذا أويت الى فراشك ، الحديث . فيحتمل أن تكون قصة أخرى . فقد أخرج أبو داود من طريق أم الحكم أو ضباعة بنت الزبير أى ابن عبد المطلب قالت : أصاب رسول الله عليه السلام سبيا ، فذهبت أنا وأختى فاطمة بنت رسول الله عليه السلام لشكو اليه ما نحن فيه ، وسألناه أن يأمر لنا بشئ من السبى فقال : سبقه كن يتامى بدر ، فذكر قصة التسبيح أثر كل صلاة ولم يذكر قصة التسبيح عند النوم ، فاطمة علم فاطمة فى كل مرة أحد الذكرين . وقد وقع فى تهذيب الطبرى من طريق أبى أمامة عن على فى قصة فاطمة من الزيادة ، فقال اصبرى يا فاطمة ، ان خير النساء التى نفعت أهلها ، . قوله ( فقال ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم ) فى رواية بدل : خير مما سألتاه ، وفى رواية غندر ، وما سألتانى ، وللقطن نحوه ، وفى رواية السائب : ألا أخبركما بخير مما سألتانى ؟ فقالا : بلى . فقال : كلتا عذبتين جبريل ، . قوله ( إذا أويتما الى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما ) هذا شك من سليمان بن حرب ، وكذا فى رواية القطن ، وجزم بدل وغندر بقوله : إذا أخذتما مضاجعكما ، ولمسلم من رواية معاذ عن شعبة : إذا أخذتما مضاجعكما من الليل ، وجزم فى رواية السائب بقوله : إذا أويتما الى فراشكما ، وزاد فى رواية : تسبحان بمر كل صلاة عشرا وتحمدان عشرا وتكبران عشرا ، وهذه الزيادة ثابتة فى رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أصحاب السنن الأربعة فى حديث أوله : خصلتان لا يحصهما عبد الا دخل الجنة ، وصححه الترمذى وابن حبان ، وفيه ذكر ما يقال عند النوم أيضا . ويحتمل أن كان حديث السائب عن على محفوظا أن يكون على ذكر القصة التى أشرت اليها قريبا معا . ثم وجدت الحديث فى : تهذيب الآثار ، والطبرى فسأله من رواية حماد بن حلة عن عطاء كما ذكرت ، ثم سأله من طريق شعبة عن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ، ان النبى عليه السلام أمر عليا وفاطمة إذا أخذتا مضاجعهما بالتسبيح والتحميد والتكبير ، فساق الحديث فظهر أن الحديث فى قصة على وفاطمة ، وان من لم يذكرهما من الرواة

اختصر الحديث ، وأن رواية السائب إنما هي عن عبد الله بن عمرو ، وأن قول من قال فيه عن علي لم يرد الرواية عن علي وإنما معناه عن قصة علي وفاطمة كافي نظائره . قوله ( فكبرا أربعة وثلاثين وسبعا ثلاثا وثلاثين واحدا ثلاثا وثلاثين ) كذا هنا بصيغة الاسم والجزم بأربع في التكبير ، وفي رواية بدل مثله واظنه فكبرا الله ، ومثله للقطان لكن قسم التسبيح وآخر التكبير ولم يذكر الجلالة ، وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى وفي رواية السائب كلاهما مثله . وكذا في رواية هبيرة عن علي وزاد في آخره فتلك مائة باللسان وألف في الميزان ، وهذه الزيادة ثبتت أيضا في رواية هبيرة وعمرارة بن عبد معا عن علي عند الطبراني ، وفي رواية السائب كما مضى ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم كالأول لكن قال تسبحين بصيغة المضارع ، وفي رواية عبيدة بن عمرو « فأمرنا عند منامنا بثلاث وثلاثين وثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين من تسبيح ومحمد وتكبير » وفي رواية غندر للكشيري مثل الأول ، وعن غير الكشيري « تكبران » بصيغة المضارع وثبوت النون ، وحذفت في نسخة وهي إما على أن إذا تعمل عمل الشرط وإما حذفت تخفيفا . وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى في النفقات بلفظ « تسبحين الله عند منامك » وقال في الجميع « ثلاثا وثلاثين » ثم قال في آخره قال سفيان رواية لإحدهما أربع ، وفي رواية النسائي عن قتيبة عن سفيان « لا أدري أيها أربع وثلاثون » وفي رواية الطبري من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي في الجميع « ثلاثا وثلاثين » واختارها بلا إله إلا الله ، وله من طريق محمد بن الحنفية عن علي « وكبرا وهلا هلا أربع وثلاثين » وله من طريق أبي مريم عن علي « أحدا أربعة وثلاثين » ، وكذا له في حديث أم سلمة ، وله من طريق هبيرة أن التهليل أربع وثلاثون ولم يذكر التعميد ، وقد أخرجه أحمد من طريق هبيرة كالجماعة وما عدا ذلك شاذ ، وفي رواية عطاء عن مجاهد عند جعفر وأصله عند مسلم « أشك أيها أربع وثلاثون غير أني أظنه التكبير » وزاد في آخره « قال علي فما تركتها بعد فقالوا له : ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي « قتيلى » وفي رواية عمرو بن مرة « فقال له رجل » ، وكذا في رواية هبيرة ، ولمسلم في رواية من طريق مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « قلت ولا ليلة صفين » وفي رواية جعفر الثريابي في الذكر من هذا الوجه « قال عبد الرحمن : قلت ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » ، وكذا أخرجه مطين في مسند علي من هذا الوجه ، وأخرجه أيضا من رواية زهير بن معاوية عن أبي اسحق « حدثني هبيرة وهاني » ابن هاني وعمرارة بن عبد أنهم سمعوا عليا يقول ، فذكر الحديث وفي آخره « فقال له رجل قال زهير أدراه الأشعث ابن قيس : ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » ، وفي رواية السائب فقال له ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : فأنلكم الله يا أهل المراق . نعم : ولا ليلة صفين ، وللبزار من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب « فقال له عبد الله بن الكواء » والكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد وكان من أصحاب علي لكنه كان كثير التعنت في السؤال . وقد وقع في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم بسند حديث الباب « فقال ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : ويحك ما أكثر ما تعنتني ، لقد أدركتها من السجدة وفي رواية علي بن أعبد « ما تركتم منذ سمعتم إلا ليلة صفين فاني ذكرتكم من آخر الليل فقلتها » وفي رواية له وهي عند جعفر أيضا في الذكر « ولا ليلة صفين فاني أنسيتم حتى ذكرتكم من آخر الليل » وفي رواية شيب بن ربي مثله وزاد « فقلتها » ولا اختلاف فانه نفي أن يكون قالها أول الليل وأثبت أنه قالها في آخره ، وأما الاختلاف في تسمية السائل فلا يؤثر لأنه محمول على التعدد بدليل قوله

في الرواية الاخرى وقالوا، وفي هذا تعقب على السكرماني حيث فهم من قول علي «ولا ليلة صفين» أنه قالها من الليل فقال : مراده أنه لم يشتغل مع ما كان فيه من الشغل بالحرب عن قول اذكر المشار اليه ، فان في قول علي «فأنسيته» التصريح بأنه نسيها أول الليل وقالها في آخره ، والمراد بليلة صفين الحرب التي كانت بين علي ومعاوية بصفين ، وهي بلد معروف بين العراق والشام ، وأقام الفريقان بها عدة أشهر ، وكانت بينهم وقعات كثيرة ، لكن لم يقاتلوا في الليل الا مرة واحدة وهي ليلة الحرير بوزن هظيم ، سميت بذلك لكثرة ما كان الفرسان يهرون فيها ، وقتل بين الفريقين تلك الليلة عدة آلاف ، وأصبحوا وقد أشرف على وأصحابه على النصر فرفع معاوية وأصحابه المصاحف ، فسكان ما كان من الاتفاق على التحكيم وانصرف كل منهم الى بلاده : واستفدنا من هذه الرواية أن محدث علي بذلك كان بعد وقعة صفين بمدة ، وكانت صفين سنة سبع وثلاثين ، وبخرج الخوارج علي على عتب التحكيم في أول سنة ثمان وثلاثين وقتلهم بالنهر وان ، وكل ذلك مشهور مبسوط في تاريخ الطبري وغيره (قائدة) : زاد أبو هريرة في هذه القصة مع الذكر المأثور دعاء آخر وانظروا عند الطبري في تهذيبه من طريق الاعمش عن أبي صالح عنه «جاءت قاطمة الى النبي ﷺ تسأله عادما فقال : ألا أدلك على ما هو خير من خادم ؟ تسبحين ، فذكره وزاد «وتقوين : اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، منزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان ، أعوذ بك من شر كل ذي شر ، ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، أنت الاول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عني الدين وأغنني من الفقر» وقد أخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه لكن فرقه حديثين . وأخرجه الترمذي من طريق الاعمش لكن اقتصر على الذكر الثاني ولم يذكر التسميع وما معه . قوله (وعن شعبة عن خالد) هو الحذاء (عن ابن سيرين) هو محمد (قال التسميع أربع وثلاثون) هذا موقوف على ابن سيرين ، وهو موصول بسند حديث الباب. وظن بعضهم أنه من رواية ابن سيرين بسنده الى علي وأنه ليس من كلامه ، وذلك أن الترمذي والنسائي وابن حبان أخرجوا الحديث المذكور من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي ، سكن الذي ظهر لي أنه من قول ابن سيرين موقوف عليه ، اذ لم يتعرض المصنف لطريق ابن سيرين عن عبيدة ، وايضا فانه ليس في روايته عن عبيدة تعيين عدد التسميع وقد أخرجه القاضي يوسف في كتاب الذكر عن سليمان ابن حرب شيخ للبخاري فيه بسنده هذا الى ابن سيرين من قوله ثبت ما قلته والله الحمد . ووقع في مرسل عروة عند جعفر أن التحميد أربع ، وانفاق الرواة على أن الأربع للتكبير أرجح ، قال ابن بطال : هذا نوع من الذكر عند النوم ، ويمكن أن يكون ﷺ كان يقول جميع ذلك عند النوم وأشار لامته بالاكتفاء ببعضها إعلاما منه أن معناه الحضي والتدب لا الوجوب . وقال عياض : جاءت عن النبي ﷺ أذكار عند النوم مختلفة بحسب الاحوال والاشخاص والاوراق ، وفي كل فضل ، قال ابن بطال : وفي هذا الحديث حجة لمن فضل الفقر على الغنى لقوله «ألا أدلك على ما هو خير لك من خادم» فعلمها الذكر ، فلو كان الغنى أفضل لمن فضل الفقر على الغنى لقوله «ألا أدلك على ما هو خير لك من خادم» وقصرهما على الذكر علم أنه انما اختار لهما الافضل عند الله . قلت : وهذا انما يتم أن لو كان هذه من ﷺ من الخدام فضلة ، وقد صرح في الخبر أنه كان محتاجا الى بيع ذلك الرقيق لنفقته على أهل القصة ، ومن ثم قال عياض : لا وجه لمن استدلل به على أنه الفقير أفضل من الغنى . وقد اختلف في معنى الخيرية في الخبر فقال

عباس : ظاهره أنه أراد أن يعلمها أن عمل الآخرة أفضل من أمور الدنيا على كل حال ، وإنما اقتصر على ذلك لما لم يمكنه إعطاء الخادم ، ثم علمها إذا فاتها ما طلباه ذكر يحصل لهما أجرا أفضل مما سألاه . وقال القرطبي : إنما أحالهما على الذكر ليكون عوضا عن الدعاء عند الحاجة ، أو تذكره أحب لابنته ما أحب لنفسه من إثارة الفقر وتحمل شدته بالصبر عليه نظما لأجرهما . وقال المهلب : علم عليه السلام ابنته من الذكر ما هو أكثر نفعا لها في الآخرة ، وأمر أهل الصفة لأنهم كانوا وقفوا أنفسهم لسماع العلم وضبط السنة على شيع بطونهم لا يرغبون في كسب مال ولا في عيال ، ولكنهم اشتروا أنفسهم من الله بالقوت . ويؤخذ منه تقديم طلبة العلم على غيرهم في الخس . وفيه ما كان عليه الصالح من شغل العيش وقلة الشيء وشدة الحال . وأنه الله حامم الدنيا مع إمكان ذلك صيانة لهم من بوائبها ، وتلك سنة أكثر الأنبياء والأولياء . وقال اسماعيل القاضي : في هذا الحديث أن الإمام أن يقدم الخس حيث رأى ، لأن السبي لا يكون إلا من الخس ، وأما الأربعة أخماس فهو حق الغنائم انتهى . وهو قول مالك وجماعة ، وذهب الشافعي وجماعة إلى أن لآل البيت سهم من الخس ، وقد تقدم بسط ذلك في فرض الخس في أواخر الجهاد . ثم وجدت في تهذيب الطبري من وجه آخر ما اعله بمكر على ذلك ، فساق من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي قال : أهدني لرسول الله صلى الله عليه وآله رقيق ، أهداهم له بعض ملوك الأعراب ، فقلت لفاطمة : أنت أباك فاستخدميه ، فلو صح هذا لأزال الإشكال من أصله ، لأنه حينئذ لا يكون للغنائم فيه شيء . وإنما هو من مال المصالح بصرفه الإمام حيث يراه . وقال المهلب : فيه حل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من إثارة الآخرة على الدنيا إذا كانت لهم قدرة على ذلك . قال : وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وزوجها بغير استئذان وجلسه بينهما في فراشهما ، ومباشرة قدميه بعض جسدهما . قلت : وفي قوله بغير استئذان نظر ، لأنه ثبت في بعض طرقه أنه استأذن كما قدمته من رواية عطاء عن مجاهد في الذكر لمصر ، وأصله عند مسلم ، وهو في «العلل» «الدارقطني أيضا بطوله . وأخرج الطبري في تهذيبه من طريق أبي مريم سمعت عليا يقول : إن فاطمة كانت تدق الدرمك بين حجرين حتى يجلت يداها ، فذكر الحديث ، وفيه «فأنا قد دخلنا فراشنا فلما استأذن علينا فجلسنا لنلبس علينا ثيابنا ، فلما سمع ذلك قال : كما أنتم في الحافكا» . ودفع بعضهم الاستدلال المذكور لعصمة عليها السلام فلا يلحق به غيره ممن ليس بمعصوم . وفي الحديث منقبة ظاهرة لعلي وفاطمة عليهما السلام . وفيه بيان لإظهار غاية التعظيم والشفقة على البنت والصبر ونهاية الاتحاد برفع الخدمة والحجاب حيث لم يزججها عن مكانها فتركها على حالة اضطجاعها ، وبالغ حتى أدخل رجله بينهما ومكث بينهما حتى عليهما ما هو الأول بحالهما من الذكر عوضا عما طلباه من الخادم ، فهو من باب تلقى المخاطب بغير ما يطلب أيذانا بأن الأهم من المطلوب هو التزود للمعاد والصبر على مشاق الدنيا والتجاني عن دار الغرور . وقال الطبري : فيه دلالة على مكانة أم المؤمنين من النبي صلى الله عليه وآله حيث خصتها فاطمة بالسفارة بينها وبين أبيها دون سائر الأزواج . قلت : ويحتمل أنها لم ترد التخصيص بل الظاهر أنها قصدت أباها في يوم عائشة في بيتها فلما لم تجده ذكرت حاجتها لعائشة ، ولو اتفق أنه كان يوم غيرها من الأزواج لذكرت لها ذلك ، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن أم سلمة ذكرت لثني عليها السلام ذلك أيضا ، فيحتمل أن فاطمة لما لم تجده في بيت عائشة مرت على بيت أم سلمة فذكرت لها ذلك ، ويحتمل أن يكون تخصيص هاتين من الأزواج لكون باقيهن كن حزين كل حزب يتبع واحدة من هاتين كما تقدم صريحا في كتاب الحبة . وفيه أن من واطب



على هذا الذكر عند النوم لم يصبه إعياء لأن فاطمة شكت التعب من العمل فأحاطها عليه السلام على ذلك ، كذا أفاده ابن تيمية ، وفيه نظر ولا يتعين رفع التعب بل يحتمل أنه يكون من واظب عليه لا يتضرر بكثرة العمل ولا يشق عليه ولو حصل له التعب ، والله أعلم

### ١٢ - باب التعوذ والقراءة عند المنام

٦٣١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **قال** حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أخذ مضجعه نثف في يديه ، وقرأ بالمعوذات ، ومسح بهما جسده .

**قوله** ( باب التعوذ والقراءة عند النوم ) ذكر فيه حديث عائشة في قراءة المعوذات ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطب ، وبينت اختلاف الرواة في أنه كان يقول ذلك دائما أوبعيد الشكوى ، وأنه ثبت عن عائشة أنه يفيد الامران معا لما في رواية عقيل عن الزهري بلفظ « كان إذا أوى الى فراشه كل ليلة » ، وبينت فيه أن المراد بالمعوذات الاخلاص والفق والناس ، وأن ذلك وقع صريحا في رواية عقيل المذكورة وأنها تمين أحد الاحتمالات الماضي ذكرها ثمة ، وفيها كيفية مسح جسده بيديه ، وقد ورد في القراءة عند النوم عدة أحاديث صحيحة : منها حديث أبي هريرة في قراءة آية الكرسي وقد تقدم في الوكالة وغيرها ، وحديث ابن مسعود الآتيان من آخر سورة البقرة وقد تقدم في فضائل القرآن ، وحديث عروة بن نوفل عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لتوفل اقرأ قل يا أيها الكافرون في كل ليلة ونم على عاتمتها فانها برادة من الشرك » أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن حبان والحاكم ، وحديث العرباض بن سارية « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ المسبحات قبل أن يرقد ويقول فيهن آية خيم من ألف آية » أخرجه الثلاثة ، وحديث جابر رفعه « كان لا ينام حتى يقرأ الم تنزيل وتبارك » أخرجه البخاري في « الادب المفرد » ، وحديث شداد بن أوس رفعه « ما من امرئ مسلم يأخذ مضجعه فيقرأ سورة من كتاب الله إلا بعث الله ملكا يحفظه من كل شيء » وزيه حتى يهب ، أخرجه أحمد والترمذي ، « وورد في التعوذ أيضا عدة أحاديث : منها حديث أبي صالح عن رجل من أهل رفعه « لو فات حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق لم يضرك شيء » ، وفيه قصة . ومنهم من قال عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وصححه الحاكم . وحديث أبي هريرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا أخذنا مضجعه أن يقول : اللهم رب السموات ورب الارض » الحديث ، وفي لفظ « اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة رب كل شيء ومليكه أشهد أن لا إله إلا أنت أعوذ بك من شر نفسي ومن شر الشيطان الرجيم وشركه » أخرجه أبو داود والترمذي . وحديث علي رفعه « كان يقول عند مضجعه : اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته » أخرجه أبو داود والنسائي ، قال ابن بطال : في حديث عائشة رد على من منع استعمال العوذ والرقى إلا بعد وقوع المرض انتهى ، وقد تقدم تقرير ذلك والبيح في كتاب الطب

١٣ - باب ٦٣٢٠ - **حدثنا** أحمد بن بنونس **حدثنا** زهير **حدثنا** عبيد الله بن عمر **حدثني**

سعيد بن أبي سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفذ فراشه بداخله إزاره ، فإنه لا يدري ما خلفه عليه ، ثم يقول : باسمك ربني وضعت جنبي ، وبك أرفعه ، إن أمسكت نفسي فارحتها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين . تابعه أبو حمزة وإسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله . وقال يحيى بن سعيد وبشر عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

[ الحديث ٦٣٠ - طرقة في : ٧٣٩٣ ]

**قوله** ( باب ) كذا للاكثر بغير ترجمة ، وسقط لبعضهم ، وعليه شرح ابن بطال وعن تبعه ، والراجح اثباته . ومناسبة لما قبله هووم الذكر عند النوم ، وعلى اسقاطه ، فهو كالفصل من الباب الذي قبله لأن في الحديث معنى التهويد وإن لم يكن بلفظه . **قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجمعي ، وعبيد الله بن عمر هو العمري ، وهو تابعي صغير وشيخه تابعي وسط وأبوه تابعي كبير ، ففيه ثلاثة من التابعين في أسق مدنيون . **قوله** ( إذا أوى ) بالقصر وقد تقدم بياضه قريبا **قوله** ( فلينفذ فراشه بداخله إزاره ) كذا الأكثر ، وفي رواية أبي زيد المروزي : بداخل ، بلاهاء ، ووقع في رواية مالك الآتية في التوحيد : بصنفة ثوبه ، وكذا الطبراني من وجه آخر ، وهي بفتح الصاد المهملة وكسر النون بعدها فاء هي الحاشية التي تلي الجلد ، والمراد بالداخل طرف الإزار الذي يلي الجسد ، قال مالك : داخله الإزار ما يلي داخل الجسد منه . ووقع في رواية حيدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عند مسلم : فليحل داخله إزاره فلينفذ بها فراشه ، وفي رواية يحيى القطان كما سيأتي : فليزج ، وقال حياض : داخله الإزار في هذا الحديث طرقة ، وداخله الإزار في حديث الذي أصيب بالعين ما يليها من الجسد ، وقيل : كنى بها عن الذكر وقبل عن الورك ، وحكى بعضهم أنه على ظاهره وأنه أمر بفصل طرف ثوبه ، والاول هو الصواب . وقال القرطبي في : المفهم : : حكمة هذا النفذ قد ذكرت في الحديث ، وأما اختصاص النفذ بدخلة الإزار فلم يظهر لنا ، ويقع لي أن في ذلك خاصية طيبة تمنع من قرب بعض الحيوانات كما أمر بذلك العائن ، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه فلينفذ بها ثلاثا ، فحذا بها حذو الرق في التكرير انتهى . وقد أبدى غيره حكمة ذلك ، وأشار الداودي فيما نقله ابن التين إلى أن الحكمة في ذلك أن الإزار يستقر بالثياب فيتوارى بما يناله من الوسخ ، فلو نال ذلك بكفه صار غير لهن الثوب ، والله يحب إذا عمل العبد عملا أن يحسنه . وقال صاحب النهاية : إنما أمر بدخلة دون خارجته لأن الخنزير يأخذ طرفي إزاره بيمينه وشماله ويلصق ما بشماله وهو الطرف الداخل على جسده ويضع ما بيمينه فوق الأخرى ، فلو عاجله أمر أو خشي سقوط إزاره أمسكه بشماله ودفع عن نفسه بيمينه ، فإذا صار إلى فراشه غل إزاره فانه يحل بيمينه خارج الإزار وتبقى الداخلة معلقة وبها يقع النفذ . وقال البيضاوي : إنما أمر بالنفذ بها لأن الذي يريد النوم يحل بيمينه خارج الإزار وتبقى الداخلة معلقة فينفذ بها . وأشار الكرماني إلى أن الحكمة فيه أن تكون يده حين النفذ مستورة لئلا يكون هناك شيء فيحصل في يده ما يكره انتهى . وهي حكمة النفذ بطرف الثوب دون اليد لا خصوص الداخلة . **قوله** ( فانه

لا يدري ما خلفه عليه ) بتخفيف اللام أى حدث بعده فيه ، وهى رواية ابن عجلان عند الترمذى ، وفى رواية عبدة  
 دقانه لا يدري من خلفه فى فراشه ، وزاد فى روايته د ثم ليصطحب على شقه الايمن . وفى رواية يحيى القطان د ثم  
 ليتوسد بيمينه ، ووقع فى رواية أبى حمزة فى د الادب المفرد : د وليدسم الله فانه لا يعلم ما خلفه بعده على  
 فراشه ، أى ما صار بعده خلفا وبدا عنه اذا غاب . قال الطيبى : معناه لا يدري ما وقع فى فراشه بعدما خرج منه  
 من تراب أو قذارة أو هوام . قوله ( ثم يقول باسمك ربى وضعت جنبي وبك أرفعه ) فى رواية عبدة د ثم ليقل  
 بصيغة الأمر وفى رواية يحيى القطان د اللهم باسمك ، وفى رواية أبى حمزة د ثم يقول سبحانه ربى وضعت جنبي ،  
 قوله ( ان أسكت ) فى رواية يحيى القطان د اللهم ان أسكت ، وفى رواية ابن عجلان د اللهم فان أسكت ، وفى رواية  
 عبدة د فان احتسبت . قوله ( فارحها ) فى رواية مالك د فاعف لها ، وكذا فى رواية ابن عجلان عند الترمذى ، قال  
 الكرماني : الامساك كناية عن الموت ، فالرحمة أو المغفرة تناسبه ، والارصال كناية عن استمرار البقاء والحفظ  
 يناسبه ، قال الطيبى : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ( الله يتوفى الانفس حين موتها ) الآية ، قلت : ووقع التصريح  
 بالموت والحياة فى رواية عبد الله بن الحارث عن ابن عمر رضى الله عنهما وان النبي ﷺ أمر رجلا اذا أخذ مضجعه  
 أن يقول : اللهم أنت خلقت نفسى وأنت تموتها ، لك عانها وعيها إن أحيتها فاحفظها وإن أمتها فاعف لها ، أخرجه  
 النسائى وصححه ابن حبان . قوله ( بما تحفظ به عبادك الصالحين ) قال الطيبى : هذه الباء هى مثل الباء فى قولك كتبت  
 بالقلم وما بهيمة ، وبيانها ما دلت عليه صحتها . وزاد ابن عجلان عند الترمذى فى آخره شيئا لم أره عند غيره وهو قوله  
 د واذا استيقظ فليقل : الحمد لله الذى عافانى فى جسدى ، ورد الى روحى ، وهو يشير الى ما ذكره الكرماني . وقد  
 نقلت قول الزجاج فى ذلك فى أواخر الكلام على حديث البراء فيما معنى قريبا ، وكذلك كلام الطيبى . قال ابن  
 بطلال : فى هذا الحديث أدب عظيم ، وقد ذكر حكيمته فى الخبر وهو خشية ان يأوى الى فراشه بعض الهوام الضارة  
 فتؤذيه . وقال اقرطبي : يؤخذ من هذا الحديث انه ينبغي لمن أراد المنام أن يسمح فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء  
 يخفى من رطوبة أو غيرها . وقال ابن العربى : هذا من الحذر ومن النظر فى أسباب دفع سوء القدر أو هو من  
 الحديث الآخر د اعقلها وتوكل . قلت : وبما ورد ما يقال عند النوم حديث أنس د ان النبي ﷺ كان اذا أوى  
 الى فراشه قال : الحمد لله الذى أطعنا وسفانا وكفانا وآوانا . فكم بمن لا كافى له ولا مؤوى ، أخرجه مسلم  
 والثلاثة ، ولابن داود من حديث ابن عمر نحوه وزاد د والذى من على فأفضل ، والذى أعطانى فأجزل ، ولابن  
 داود والنسائى من حديث على د ان رسول الله ﷺ كان يقول عند مضجعه : اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك  
 التامة من شر ما أنت آخذ بناصيته ، اللهم أنت تكشف المأثم والمغرم ، اللهم لا يهرم جندك ، ولا يخلف وعدك  
 ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، سبحانه وبمحمدك . ولابن داود من حديث أبى الازهر الأنمارى د ان النبي ﷺ  
 كان يقول اذا أخذ مضجعه من الليل : بسم الله وضعت جنبي ، اللهم اغفر لى ذنبي ، وأخسى شيطانى ، وفك رهائى  
 واجعلنى فى النداء الأعلى ، وصحبه الحاكم والترمذى ، وحسنه من حديث أبى سعيد رفعه . من قال حين يأوى  
 الى فراشه : أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب ثلاث مرات غفرت له ذنوبه وان كانت مشر زبد  
 البحر وان كانت عدد رمل عاجل ، وان كانت عدد أيام الدنيا ، ولابن داود والنسائى من حديث حفصة د ان النبي ﷺ  
 كان إذا أراد أن يرقد وضع يده اليمنى تحت خده ثم يقول : اللهم قننى عذابك يوم تبعث عبادك ثلاثا ، وأخرجه

الترمذي من حديث البراء وحسنه ومن حديث حذيفة وصححه . **قوله** (تابعه أبو حمزة وإسماعيل بن زكريا عن حميد الله) هو ابن عمر المذكور في الاسناد ، وأبو حمزة هو أنس بن عياض ، ومراده أنهما تابعوا زهير بن معاوية في إدخال الواسطة بين سعيد المقبري وأبي هريرة . فأما متابعة أبي حمزة فوصلها مسلم والبخاري في الأدب المفرد ، وأما متابعة إسماعيل بن زكريا فوصلها الحارث بن أبي أسامة عن يونس بن محمد عنه ، كذا رأيت في شرح مغلطاي ، وكنت وقفت عليها في «الواسط للطبراني» ، وأوردتها منه في «تعليق التعليق» ، ثم خفي على مكانتي الآن . ووقع عند أبي نعم في «المستخرج» هذا وعبدية وهو ابن سليمان ولم أرها لغيره ، فان كانت ثابتة فانها عند مسلم موصولة . وقد ذكر الإسماعيلي أن الأكثر لم يقولوا في السند «عن أبيه» ، وان عبد الله بن رجاء رواه عن إسماعيل بن أمية وعبد الله بن عمر عن سعيد بن أبيه لم يروا عن أخيه عن أبي هريرة ، ثم ساقه بسنده إليه . وهذا القيل لا تأثير له لاتفاق الجماعة على أنه ليس لأخي سعيد فيه ذكر ، واسم أخي سعيد المذكور عباد . وذكر الدارقطني أن أبا بدر شجاع بن الوليد والحسن بن صالح وهريم وهسو بالراء المهمة مصنف ابن سفيان وجمعه بن زياد وعاصم بن حميد تابعوا زهير بن معاوية في قوله فيه «عن أبيه» . **قوله** (وقال يحيى بن سعيد) هو القطان (وبشر بن المفضل عن حميد الله عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي ﷺ) أما رواية يحيى القطان فوصلها النسائي ، وأما رواية بشر بن المفضل فأخرجها مسدد في مسنده الكبير عنه ، وذكر الدارقطني أن هشام بن حسان ومعتز بن سليمان وعبد الله بن كثير روه عن حميد الله بن عمر كذلك ، وكذا ذكر الإسماعيلي أن عبد الله بن نمير ، والطبراني أن معتز بن سليمان ويحيى بن سعيد الأموي وأبا أسامة روه كلهم عن حميد الله بن عمر كذلك ، وأشار البخاري بقوله «عن النبي ﷺ» ، إلى أن بعضهم رواه عن حميد الله بن سعيد عن أبي هريرة موقوفا ، منهم هشام بن حسان والحارث بن وهب المبرك وبشر بن المفضل ذكره الدارقطني ، قلت : فاعلمه اختاف على بشر في وقفه ورفع ، وكذا على هشام بن حسان . ورواية ابن المبارك وصلها النسائي موقوفة . **قوله** (ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) أما رواية مالك فوصلها المصنف في كتاب التوحيد عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسى عنه ، وقصر مغلطاي فمزها لتخريج الدارقطني في غرائب مالك مع وجودها في الصحيح الذي شرحه ، وتبعه شيخنا ابن الملقن . وقد ذكر المصنف في التوحيد أكثر هذه التماثل المذكورة هنا أيضا عقب رواية مالك ، ولما ذكر الدارقطني حديث مالك المذكور قال : هذا حديث غريب لا أعلم أسنده عن مالك إلا الأويسى ، ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سعيد مرسلا . وأما رواية محمد بن عجلان فوصلها أحمد عنه ، وصلها أيضا الترمذي والنسائي والطبراني في الدعاء من طرق عنه ، وقد ذكرت الزيادة التي عند الترمذي فيه قبل . (تفصيله) : قال الكرماني خبر أولا بقوله «تابعه» ثم بقوله «وقال» ، لأنهما لا يتحمل ، وعبر بقوله «رواه» لأنها تستعمل عند المذاكرة . قلت : وهذا ليس بمطرد ، لما بينت أنه وصل رواية مالك في كتاب التوحيد بصيغة التحمل وهي «حدثنا» لا بصيغة المذاكرة كقوله وروى ، إن سلمنا أن ذلك للذاكرة ، والله أعلم

#### ١٤ - باب الدعاء نصف الليل

٦٣٢١ - **عن** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر وأبي سلمة

ابن عبد الرحمن د عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : يَنْزِلُ رَبُّنَا تَهَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَما الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، فيقول : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ »

**قوله** ( باب الدعاء نصف الليل ) أى بيان فضل الدعاء في ذلك الوقت على غيره الى طلوع الفجر ، قال ابن بطال : هو وقت شريف ، خصه الله بالتزليل فيه ، فيفضل على عباده باجابة دعائهم ، وإعطاء سؤالهم ، وغفران ذنوبهم وهو وقت غفلة وخلوة واستغراق في النوم واستلذاذ له ، ومفارقة القذة والدعة صعب ، لا سيما أهل الرقابة وفي زمن البرد . وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل ، فمن آثر القيام لمناجاة ربه والتضرع إليه مع ذلك دل على خلوص نيته وصحة رغبته فيما عند ربه ، فلذلك نهى الله عباده على الدعاء في هذا الوقت الذي تخلو فيه النفس من خواطر الدنيا وعلقتها ، يستقصر العبد الجهد ، والاخلاص لربه . **قوله** ( ينزل ربنا ) كذا الأكثر هنا بوزن يتفعل مشددا ، وللنسي والكشميشى د ينزل ، بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر الزاى . **قوله** ( حين يبقى ثلث الليل ) قال ابن بطال : ترجم بنصف الليل وساق في الحديث أن التنزل يقع ثلث الليل ، لكن المصنف حول على ما في الآية وهي قوله تعالى ( قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه ) فأخذ الترجمة من دليل القرآن ، وذكر النصف فيه يدل على تأكيد المحافظة على وقت التنزل قبل دخوله لئلا يأتى وقت الاجابة والعبد مراقب له مستعد لقائه . وقال الكرماني : لفظ الخبر د حين يبقى ثلث الليل ، وذلك يقع في النصف الثاني انتهى . والذي يظهر لى أن البخارى جرى على عادته فأشار الى الرواية التي وردت بلفظ النصف ، فقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمر ، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ د ينزل الله الى السماء الدنيا نصف الليل الاخير أو ثلث الليل الآخر ، وأخرجه الدارقطني في كتاب الرقيا من رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه ، ومن طريق حبيب بن أبي ثابت عن الآخر عن أبي هريرة بلفظ د شطر الليل ، من غير تردد ، وسأستوعب ألفاظه في التوحيد ان شاء الله تعالى . وقال أيضا : النزول محال على الله لأن حقيقة الحركة من جهة العلو الى السفل ، وقد دلت البراهين القاطعة على تنزيهه على ذلك فليتأول ذلك بأن المراد نزول ملك الرحمة ونحوه أو يفرض مع اعتقاد التنزيه ، وقد تقدم شرح الحديث في الصلاة د باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل ، من أبواب التمجيد ؛ ويأتى ما بقى منه في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى

### ١٥ - باب الدعاء عند الخلاء

٦٣٢٢ - **حدثنا** محمد بن عرّة حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب د عن أنس بن مالك رضي

الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخُبث والخبائث »

**قوله** ( باب الدعاء عند الخلاء ) أى عند ارادة الدخول ، ذكر فيه حديث أنس وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وفيه ذكر من رواه بلفظ د إذا أراد أن يدخل ،

## ١٦ - باب ما يقول إذا أصبح

٦٣٢٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** حسين **حدثنا** عبد الله بن بريدة عن بشير بن كعب « عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال : سيد الاستغفار اللهم أنت ربّي لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أبوء لك بنعمتك ، وأبوء لك بذنبي ، فأغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، أعوذ بك من شر ما صنعت . إذا قال حين يُسمى فات دخل الجنة - أو كان من أهل الجنة - وإذا قال حين يُصبح فات من يومه مثله »

٦٣٢٤ = **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سُفيان عن عبد الملك بن محمد عن ربيّ بن حريش « من خُذِيفَة قال : كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينَامَ قال : بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَمُوتُ وَأُحْيَا . وإذا استيقظَ من منامه قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه التّشور »

٦٣٢٥ - **حدثنا** عبدان عن أبي حمزة عن منصور عن ربيّ بن حراش عن خرشة بن الحر « عن أبي ذر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا أخذ مضجعه من الليل قال : اللهم بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأُحْيَا . فإذا استيقظ قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه التّشور »

[ الحديث ٦٣٢٥ - طرفه في : ٣٣٩٥ ]

**قولُه** ( باب ما يقول إذا أصبح ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث شداد بن أوس وقد تقدم شرحه قريباً في « باب أفضل الاستغفار » . ثانياً حديث خذيفة وقد تقدم شرحه بعد ذلك في « باب ما يقول إذا نام » . ثالثاً حديث أبي ذر وهو بافظ حديثه سواء من عرجه ، فإنه من طريق أبي حمزة وهو السكري عن منصور وهو ابن المعتز عن ربيّ بن حراش عن خرشة بفتح المعجمة والراء ثم ثين معجمة ثم هاء ثانياً ابن الحر بضم المهملة ضد العبد عن أبي ذر ، وحديث خذيفة هو من طريق عبد الملك بن حمير عن ربيّ عنه . فكانه وضع البخاري أن ربيّ فيه طريقين ، وكان مسلماً أعرض عن حديث أبي ذر من أجل هذا الاختلاف ، وقد وافق أبا حنيفة هل هذا الإسناد شيبان النحوي أخرجه الاسماجلي وأبو نعيم في المستخرجين من طريقه ، وهذا الموضع مما كان للدارقطني ذكره في التقيع ، وقد ورد فيما يقال عند الصباح حدة أسديت : منها حديث أنس رفته « من قال حين يصبح : اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك ، أعتق الله ربمه من النار ، ومن قالها مرتين أعتق الله نفسه من النار » الحديث رواه الثلاثة وحسنه الترمذي . وحديث أبي سلام عن عثم رسول الله ﷺ رفته « من قال إذا أصبح وإذا أمسى : رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد رسولاً الا كان حقاً على الله أن يرضيه ، أخرجه أبو داود وسنده قوى . وهو عند الترمذي بنحوه من حديث ثوبان

بسند ضعيف ، وحديث عبد الله بن غنم البياض رفعه « من قال حين يصبح : اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك ، فلك الحمد ولك الشكر . فقد أدى شكر يومه ، الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ، وحديث أنس « قال النبي ﷺ : افطامة : ما من عبد أن يدعو ما أوصيك به أن تقول إذا أصبحت وإذا أمسيت : يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث أصبح لي شأني كله ولا تسكني إلى نفسي طرفه عين » أخرجه النسائي والبرار

### ١٧ - باب الدعاء في الصلاة

٦٣٢٦ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا النبي قال حدثني يزيد عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو « عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ : علني دعاء أدعو به في صلاتي ، قال : قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فافقر لي مغفرة من عندك ، وارحمني ، إنك أنت الغفور الرحيم »

وقال عمرو بن الحارث عن يزيد عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو : قال أبو بصير قبي بن سفيان **حديث** علي حدثنا مالك بن سعيم حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « من عائشة ( ولا تنهز ) بصلاتك ولا تخاف بها » أنزلت في الدعاء ،

٦٣٢٨ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل « عن عبد الله رضي الله عنه قال : كنا نقول في الصلاة : السلام على الله ، والسلام على فلان . فقال لنا النبي ﷺ ذات يوم : إن الله هو السلام ، فإذا قل أحدكم في الصلاة فليقل : اللهم صل على فلان . إلى قوله - للصالحين . فإذا قلها أصاب كل عبد لله في السماء والأرض صالح . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم يتخير من الثناء ما شاء » **قوله** ( باب الدعاء في الصلاة ) . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : وهي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « عن أبي بكر الصديق أنه قال للنبي ﷺ : علني دعاء أدعو به في صلاتي ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب الدعاء قبيل السلام » في أواخر صفح الصلاة قبيل كتاب الجمعة بما فيه كفاية . **قوله** ( وقال عمرو ) هو ابن الحارث ( عن يزيد ) هو ابن أبي حبيب وهو المذكور في السند الأول ، وأبو الخير هو مرند بفتح الميم والمثناة بينهما راء مهملة . **قوله** ( قال أبو بكر رضي الله عنه للنبي ﷺ ) وصله في التوحيد من رواية عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « أن أبا بكر قال : يا رسول الله ، وقد بينت ذلك في شرحه . قال الطبري : في حديث أبي بكر دلالة على رد قول من زعم أنه لا يستحق اسم الإيمان إلا من لا خطيئة له ولا ذنب ، لأن الصديق من أكبر أهل الإيمان . وقد سلمه النبي ﷺ يقول : إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، وقال السكرتاني : هذا الدعاء من الجوامع ، لأن فيه الاعتراف بغاية التقصير وطالب غاية الانعام ، فالمغفرة ستر الذنوب ومحوها ، والرحمة إيصال

الحجرات ، في الاول طلب الرحمة عن النار وفي الثاني طلب ادخال الجنة وهذا هو القور العظيم . وقال ابن أبي جرة ما ملخصه : في الحديث مشروعية الدعاء في الصلاة ، وفضل الدعاء المذكور على غيره ، وطلب التعليم من الأعلى وإن كان الطالب يعرف ذلك النوع ، وخص الدعاء بالصلاة لقوله ﷺ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وفيه أن المرء ينظر في عبادته إلى الرفع فيستبب في تحصيله . وفي تعليم النبي ﷺ لابي بكر هذا الدعاء إشارة إلى إثبات أمر الآخرة على أمر الدنيا ، وأمله فهم ذلك من حال أبي بكر وإثباته أمر الآخرة قال : وفي قوله « ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت » أي ليس لي حيلة في دفعه فهم حالة افتقار ، فأشبه حال المضطر الموعود بالإجابة ، وفيه هضم النفس والاعتزاز بالانقياد ، وتقدمت بقية فوائده هناك . وحديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ قال : أنزلت في الدعاء ، وقد تقدم شرحه في تفسير سبحان ، وعلى شبيهه هو ابن سلة كما أشرت إليه في تفسير المائدة . وحديث عبد الله وهو ابن مسعود في التشهد ، وقد تقدم شرحه في أواخر صفة الصلاة ، وأخذ الترجمة من هذه الأحاديث إلا أن الاول نص في المطلوب ، والثاني يستفاد منه صفة من صفات الداعي وهي عدم الجهر والخفاقة فيسمع نفسه ولا يسمع غيره ، وقيل للدعاء صلاة لأنها لا تكون إلا بدعاء فهو من تسمية بعض الثوب باسم كله . وأما في الأمر بالدعاء في التشهد وهو من جملة الصلاة ، والمراد بالثناء الدعاء ، فقد تقدم في باب التشهد باللفظ وقلية خير من الدعاء ماشاء ، وقد ورد الأمر بالدعاء في السجود في حديث أبي هريرة وفيه « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا من الدعاء » وورد الأمر أيضاً بالدعاء في التشهد في حديث أبي هريرة وفي حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود والترمذي وصححه ، وفيه أنه أمر رجلاً بعد التشهد أن يثنى على الله بما هو أهله ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يلدع بما شاء ، وحصل ما ثبت عنه ﷺ من المواضع التي كان يدعو فيها داخل الصلاة ستة مواطن : الاول عقب تكبيرة الاحرام ففيه حديث أبي هريرة في الصحيحين « اللهم باعد بيني وبين خطاياي » الحديث الثاني في الاعتدال ففيه حديث ابن أبي أوفى عند مسلم أنه كان يقول بعد قوله من ثوب بعد « اللهم طهرني » الثالث والبرد والماء البارد ، الثالث في الركوع وفيه حديث عائشة « كان يكثّر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبمحمدك اللهم اغفر لي » أخرجاه . الرابع في السجود وهو أكثر ما كان يدعو فيه وقد أمر به فيه . الخامس بين السجدين « اللهم اغفر لي » السادس في التشهد وسياق ، وكان أيضاً يدعو في القنوت وفي حال القراءة إذا مر بآية رحمة سأل ، وإذا مر بآية عذاب استعاذ

## ١٨ - باب الدعاء بعد الصلاة

٦٣٢٩ - حدثني إسحاق أخبرنا يزيد أخبرنا ورقان عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة : قالوا يا رسول الله ، قد ذهب أهل الثور بالدرجات والنعم للقيم . قال : كيف ذلك ؟ قال : صلوا كما صليت ، وجاهدوا كما جاهدنا ، وأنفقوا من فضول أموالهم ، وليست لنا أموال . قال : أفلا أخبركم بأمر تذكرون من كان قبلكم وتسبقون من جاء بعدكم ، ولا يأتي أحد بمثل ما كنتم به إلا من جاء بمثل : تسبّحون في دبر كل صلاة عشرة ،



وتحمدون عشراً ، وتسكبون عشراً . تابعة عبيد الله بن عمر عن سفي . ورواه ابن مهلبان عن سفي ورجاه ابن حيوة . ورواه جرير عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي صالح عن أبي المقدام . ورواه سهل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٦٣٣٠ - حديث فتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن منصور عن السبب بن رافع عن واد مولى المنيرة بن شعبة قال : كتب المنيرة إلى معاوية بن أبي سفيان أن رسول الله ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة إذا سلم : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . وقال شعبة عن منصور قال : سمعت السبب ،

قوله ( باب الدعاء بعد الصلاة ) أي المكتوبة ، وفي هذه الترجمة رد على من زعم أن الدعاء بعد الصلاة لا يشرع ، متمسكا بالحديث الذي أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن الحارث عن عائشة كان النبي ﷺ إذا سلم لا يثبت إلا قدر ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام . والجواب أن المراد بالنبي المذكور في استمراده جالسا على هيئته قبل السلام لا يقدر أن يقول ما ذكر ، فقد ثبت أنه إذا صلى أقبل على أصحابه ، فيحمل ما ورد من الدعاء بعد الصلاة على أنه كان يقوله بعد أن يقبل بوجهه على أصحابه . قال ابن القيم في الهدى النبوي : وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة سواء الإمام والمنفرد والمأموم فلم يكن ذلك من هدى النبي ﷺ أصلا ، ولا روى عنه باسناد صحيح ولا حسن ، وخص بعضهم ذلك بصلاتي الفجر والعصر ، ولم يفعله النبي ﷺ ولا الخلفاء بعده ، ولا أرشد إليه أمته ، وإنما هو استحسان رآه من رآه عوضا من السنة بعدهما ، قال : وعامة الادعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها وأمر بها فيها ، وهذا اللاتق بحال المصل ، فإنه مقبل على ربه مناجية ، فإذا سلم منها انقطعت المناجاة وانتهى موقفه وقربه ، فكيف يترك سؤاله في حال مناجاة والقرب منه وهو مقبل عليه ثم يسأل إذا انصرف عنه ؟ ثم قال : لكن الأذكار الواردة بعد المكتوبة يستحب لمن أتى بها أن يصلي على النبي ﷺ بعد أن يفرغ منها ويدعو بما شاء ، ويكون دعاؤه عقب هذه العبادة الثانية وهي الذكر لا لكونه دبر المكتوبة . قلت : وما ادعاء من النبي ﷺ مطلقا مردود ، فقد ثبت عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له : يا معاذ اني والله لأحبك ، فلا تدع دبر كل صلاة أن تقول : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم . وحديث أبي بكرة في قول : اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر ، كان النبي ﷺ يدعو حين دبر كل صلاة ، أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم ، وحديث سمع الآتي في باب التعوذ من البخل ، قريبا ، كان في بعض طرقه المطروب . وحديث زيد بن أرقم : سمعت رسول الله ﷺ يدعو في دبر كل صلاة : اللهم ربنا ورب كل شيء . الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وحديث صحيح رفعه كان يقول إذا انصرف من الصلاة : اللهم أصلح لي ديني ، الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن حبان وغير ذلك . كان قيل : المراد بدبر كل صلاة قرب آخرها وهو التقعيد ، قلنا قد ورد الأمر بالذكر دبر كل صلاة . والمراد به بعد السلام إجماعا ، فكذلك هذا حتى يثبت ما يخالفه .

وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة « قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع ؟ قال : جوف القيل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات » وقال حسن . وأخرج الطبري من رواية جعفر بن محمد الصادق قال : الدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافلة كفضل المكتوبة على النافلة ، وفهم كثير من لقيناه من الخبابة أن مراد ابن القيم نفي الدعاء بعد الصلاة مطلقا ، وليس كذلك فإن حاصل كلامه أنه نفاه بقيد استمرار استقبال المصلي القبلة وإبرامه بعد السلام ، وأما إذا انتقل بوجهه أو قدم الأذكار المشروعة فلا يمنع عنده الايمان بالدعاء حينئذ . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في التسبيح بعد الصلاة ، وحديث المغيرة في قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وقد ترجم في أواخر الصلاة باب الذكر بعد التشهد ، وأورد فيه هذين الحديثين ، وتقديم شرحهما هناك مستوفى ، ومناسبة هذه الترجمة لها أن الذاكر يحصل له ما يحصل الداعي إذا شغله الذكر عن الطالب كما في حديث ابن عمر رفعه « يقول الله تعالى من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل مما أعطى السائلين » أخرجه الطبراني بإسنادين ، وحديث أبي سعيد بلفظه « من شغله القرآن وذكرى عن مسألتي » الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ، وقوله في الحديث الأول « حدثنا إسحق » هو ابن راهوية أو ابن منصور ، ويزيد هو ابن هارون ، وورقاء هو ابن عمر اليشكري ، وسمي هو مولد أبي صالح . قوله ( تابعه عبيد الله بن عمر ) هو العمري ( عن سمي ) يعني في إسناده ، وفي أصل الحديث لافي العدد المذكور ، وقد بينت هناك عند شرحه أن ورقاء غالف غيره في قوله عشرين وإن الكل قالوا « ثلاثا وثلاثين » وإن منهم من قال المجموع هذا القدر . قلت : قد ورد بذكر العشر في حديث عبيد الله بن عمرو وجماعة ، وحديث عبيد الله بن عمر تقدم موصولا هناك ، وأغرب الكرماني فقال لما جاء هناك بلفظ الدرجات فقيدها بالعلا وقد أيضا زيادة في الأعمال من الصوم والحج والعمرة زاد في عدة الأذكار ، يعني ولما خلت هذه الرواية من ذلك نقص العدد ، ثم قال : على أن مفهوم العدد لا اعتبار به انتهى . وكلا الجهويين متعقب : أما الأول فخرج الحديثين واحد وهو من رواية سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وإنما اختلفت الرواية عنه في العدد المذكور في الزيادة والنقص ، فإن أمكن الجمع وإلا فيؤخذ بالراجح . فإن استمروا قلدي حفظ الزيادة مقدم . وأظن سبب الوم أنه وقع في رواية ابن عجلان « يسبحون ويكبرون ويحمدون » في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة ، لحمله بعضهم على أن العدد المذكور مقسوم على الأذكار الثلاثة فروى الحديث بلفظ إحدى عشرة ، وألقى بعضهم الكسر فقال عشر والله أعلم . وأما الثاني فرتب على الأول ، وهو لائق بما إذا اختلفت مخارج الحديث أما إذا اتحد المخرج فهو من تصرف الرواة ، فإذا أمكن الجمع وإلا فالترجيح . قوله ( ورواه ابن عجلان عن سمي ورجاء بن حيوة ) وصله مسلم قال « حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن عجلان » فذكره مقرؤنا برواية عبيد الله بن عمر كلاهما عن سمي عن أبي صالح به وفي آخره « قال ابن عجلان : حدثت به رجاء بن حيوة لحدثني بمثله عن أبي صالح عن أبي هريرة » ووصله الطبراني من طريق حيوة بن شريح عن محمد بن عجلان عن رجاء بن حيوة وسمي كلاهما عن أبي صالح به وفيه « تسبحون الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدونه ثلاثا وثلاثين وتكبرونه أربعا وثلاثين » وقال في الأوسط ، لم يروه عن رجاء إلا ابن عجلان . قوله ( ورواه جرير ) يعني ابن عبد الحميد ( عن عبيد الجوزي بن رفيح عن أبي صالح عن أبي الدرداء ) وصله أبو يعلى في مسنده والاسماعيلي عنه عن أبي خيثمة عن جرير ، ووصله الذمالي من حديث جرير بهذا وفيه مثل ما في رواية ابن عجلان من تربع التكبير ،

وفي سماع أبي صالح من أبي الدرداء نظر ، وقد بين الناس الاختلاف فيه هل عبد العزيز بن رفيع فأخرجه من رواية الثوري عنه عن أبي عمر الضبي عن أبي الدرداء ، وكذا رواه شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي عمر لكن زاد أم الدرداء بين أبي الدرداء وبين أبي عمر أخرجه الناس أيضا ، ولم يوافق شريك على هذه الرواية فقد أخرجه الناس أيضا من رواية شعبة عن الحكم عن أبي عمر عن أبي الدرداء ، ومن رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم لكن قال : عن عمر الضبي ، فان كان أم أبي عمر عمر انفق الرايتان ، لكن جزم الدارقطني بأنه لا يعرف اسمه فكأنه تحرف على الراوي والله أعلم . **قوله** ( ورواه سبيل عن أبيه عن أبي هريرة ) وصله مسلم من رواية روح بن القاسم عن سبيل فساق الحديث بطوله لكن قال فيه : تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين . قال سبيل : إحدى عشرة وأحدى عشرة فذلك كله ثلاث وثلاثون ، وأخرجه الناس من رواية الليث عن ابن عجلان عن سبيل بهذا الحذف بغير قصة ، ولفظ آخر قال فيه : من قال خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين تكبيرة ثلاثا وثلاثين تسبيحة ثلاثا وثلاثين تحميدة ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له يعني تمام المائة غفر له خطاياه ، أخرجه النسائي ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عن الليث عن ابن عجلان عن سبيل عن عطاء بن يزيد عن بعض الصحابة ، ومن طريق زيد بن أبي أنيسة عن سبيل عن أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، وهذا اختلاف شديد على سبيل ، والمعتمد في ذلك رواية سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة والله أعلم . ورواية أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة أخرجه مالك في الموطأ لكن لم يرفعه ، وأوردها مسلم من طريق خالد بن عبد الله وسماعيل بن زكريا كلاهما عن سبيل عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك . **قوله** في حديث المغيرة ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . **قوله** ( في دبر كل صلاة ) في رواية الحوري والمستطلى : في دبر صلاته . **قوله** ( وقال شعبة عن منصور قال سمعت المسيب ) يعني ابن رافع بالسند المذكور وصله أحمد عن محمد بن جعفر حدثنا شعبة به ولفظه : أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الحديث قال ابن بطال : في هذه الأحاديث الحذف عن الذكر في أدبار الصلوات « وأن ذلك يروى اتفاق المال في طاعة الله لقوله : تذكرون به من سبقكم ، وسئل الأوزاعي هل الذكر بعد الصلاة أفضل أم تلاوة القرآن ؟ فقال : ليس شيء يعدل القرآن ، ولكن كان هدي السلف الذكر . وفيها أن الذكر المذكور بلى الصلاة المكتوبة ولا يؤخر إلى أن يصلى الرتبة لما تقدم ، والله أعلم

١٩ - **باب** قول الله تبارك وتعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ ، ومن خص أخاه بالعطاء دون نفسه

وقال أبو موسى قال النبي ﷺ : اللهم اغفر لمبيد أبي عامر ، اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه »

٦٣٣١ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة « حدثنا سلمة بن الأكوع

قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فقال رجل من القوم : يا عامر لو أسمعنا من هنيئالك ، فزل ينحبو بهم يذكر الله ، تالله لولا الله ما احتدبنا » وذكر شعرا فغير هذا ولكن لم أحفظه . قال رسول الله ﷺ : من هذا السائق ؟ قالوا : عامر بن الأكوع . قال : يرعه الله . فقال رجل من القوم : يا رسول الله ، لولا ما متنا

به . فلما صافَّ القومَ قاتلوهُم ، فأصيبَ عامرٌ بِقائمةِ سَيْفٍ نفسه ، فات . فلما أَمَسُوا أوقدوا ناراً كثيرة . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : ما هذه النار ، على أَى شيءٍ تروقدون ؟ قالوا : على سحرٍ إنسية . فقال : أهرقوا ما فيها وكسروها . قال رجل : يا رسولَ اللَّهِ ، ألا تُنْهِق ما فيها وتفسلُها ؟ قال : أو ذاك ،

٦٣٣٢ - **حديثنا** مسلمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أُوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ رَجُلٌ مُبْصِدَةً قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ ، فَأَتَاهُ أَبِي فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أُوْفَى ،

٦٣٣٣ - **حديثنا** عليُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ : قَالَ سَمِعْتُ جَرِيرًا قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَا تَرَى بَحْنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ - وَهُوَ نُضْبٌ كَانُوا يَعْبُدُونَ بِسْمِ الْكُفَّةِ الْبَابِيَةِ - قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي رَجُلٌ لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَلِيلِ . فَصَكَ فِي صَدْرِي فَقَالَ : اللَّهُمَّ كُتِبَتْهُ ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا . قَالَ : فَخَرَجْتُ فِي خَسِينٍ مِنْ أَحْسَنَ مِنْ قَوِي - وَرَبَّمَا قَالَ سَفِيَانُ : فَانْطَلَقْتُ فِي عُصْبَةٍ مِنْ قَوِي - فَأَتَيْتُهَا فَأَحْرَقْتُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى تُرَكِّمَهَا مِثْلَ الْجَلْرِ الْأَجْرَبِ . فَدَعَا لِأَحْسَنَ وَخَمِلَهَا ،

٦٣٣٤ - **حديثنا** سعيدُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ : قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ : قَالَتْ أُمُّ سَلَيْمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَنَسٌ خَادِمُكَ . قَالَ : اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَلَوْلَاهُ ، وَمَا رَكَ لَهُ فِيهَا أُعْطِيَتْهُ ،

٦٣٣٥ - **حديثنا** عَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ : « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةَ اسْقَطْتُمْ فِي سُورَةِ كَذَا وَكَذَا »

٦٣٣٦ - **حديثنا** حفصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي مِلْهَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ : « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَسَمًا ، فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّ هَذِهِ لَقَسَمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَغَضِبَ حَتَّى رَأَيْتُ النُّضْبَ فِي وَجْهِهِ وَقَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى أَقْدَأُ ذِي بَأٍ كَثُرَ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ ،

**قوله** (باب قول الله تبارك وتعالى : وصل عليهم) كذا للجمهور ، ووقع في بعض النسخ زيادة : ان صلواتكم سكن لهم ، وانفقوا على أن المراد بالصلاة هنا الدعاء ، وثالث أحاديث الباب يفسر ذلك ، وتقدم في السورة قريباً من هذه الآية قوله تعالى ﴿ ومن الابرلب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله

وصلوات الرسول ، وفمرت الصلوات هنا أيضا بالدعوات لأنه عليه السلام كان يدعو لمن يتصدق . **قوله** ( ومن خصه أخاه بالدعاء دون نفسه ) في هذه الترجمة إشارة الى رد ما جاء عن ابن عمر : أخرج ابن أبي شبة والطبري من طريق سعيد بن يسار قال : ذكرت رجلا عند ابن عمر فترجعت عليه فلم يزل في صدرى وقال لي : ابدأ بنفسك . وعن إبراهيم النخعي : كان يقال اذا دعوت فابدا بنفسك ، فانك لا تدري في أى دعاء يستجاب لك . وأحاديث الباب ترد على ذلك . ويؤيدها ما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق طلحة بن عبد الله بن كريب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رفته ، ما من مسلم يدعو لآخيه يظهر الغيب إلا قال الملك : ولك مثل ذلك ، وأخرج الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رفته ، خمس دعوات مستجابات ، وذكر فيها ، ودعوة الاخ لآخيه ، وأخرجه أيضا ، هكذا استدلل بها ابن بطلان ، وفيه نظر لان الدعاء يظهر الغيب ودعاء الاخ للاخ أهم من أن يكون الداعي خصه أو ذكر نفسه معه ، وأعم من أن يسكون بدأ به أو بدأ بنفسه . وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أبي بن كعب رفته ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه ، وهو عند مسلم في أول قصة موسى والخضر وانظره ، وكل اذا ذكر أحدا من الانبياء بدأ بنفسه ، ويؤيد هذا القيد أنه عليه السلام دعا لغير نبي فلم يبدأ بنفسه كقوله في قصة هاجر الماضية في المناقب ، يرحم الله أم اسماعيل لو تركت زمزم لسكانت عينا معينا ، وقد تقدم حديث أبي هريرة ، اللهم آيد روح القدس ، يربح حسان بن ثابت وحديث ابن عباس ، اللهم فقهم في الدين ، وغير ذلك من الامثلة ، مع أن الذي جاء في حديث أبي لم يطرد فقد ثبت أنه دعا لبعض الانبياء فلم يبدأ بنفسه كما مر في المناقب من حديث أبي هريرة ، يرحم الله لوطا لقد كان يأوى الى ركن شديد ، وقد أثار المصنف الى الأول بسادس أحاديث الباب ، والى الثاني بالذي بعده . وذكر المصنف فيه سبعة أحاديث : الحديث الاول ، **قوله** ( وقال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر ، اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه ) هذا طرف من حديث لابن موسى تقدم بطوله موصولا في غزوة أوطاس من المغازي ، وفيه قصة قتل أبي عامر وهو عم أبي موسى الأشعري ، وفيه قول ابن موسى عليه السلام : ان أبا عامر قال له : قل لربي صلى الله عليه وسلم استغفر لي ، قال فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر ، وفيه : قلت : ولى فاستغفر ، فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه ، وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما . الحديث الثاني ، **قوله** ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان . **قوله** ( خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر فقال رجل من القوم ) هو عمر بن الخطاب ، وعامر هو ابن الاكوع هم سبعة راوى الحديث ، وقد تقدم بيان ذلك كله في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وسبب قول عمر عليه السلام : لولا متعتنا به ، وان ذلك ورد مصرحا به في صحيح مسلم . وأما ابن عبد البر فأورده مورد الاستفراء فقال : كانوا عرفوا أنه ما استرحم لآنسان قط في غزاة تحصى إلا استشهد . فلذا قال عمر لولا أمتعتنا به . **قوله** ( وذكر شعرا غير هذا ولكني لم أحفظه ) تقدم بيانه في المكان المذكور من طريق حاتم بن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد ، ويعرف منه أن القائل : وذكر شعرا ، هو يحيى بن سعيد راويه ، وأن الذاكر هو يزيد بن أبي عبيد . وقوله : من هنالك ، بفتح الهاء والنون جمع هنه ، وبروى : هنيا نك ، وهنيا نك ، والمراد الاراجيم القصار ، وتقدم شرح الحديث مستوفى هناك . **قوله** ( فلما أمسوا أوقدوا نارا كثيرة ) الحديث في قصة الحجر الاهلية في رواية حاتم بن اسماعيل : فلما أمسى الناس مساء اليوم الذى فتحت عليهم فيه ، يعنى خيبر وذكر الحديث بطوله

وقد تقدم شرحه . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم ، وعمره شيخ شعبة فيه هو ابن مرة ، وابن أبي أوفى هو عبد الله . **قوله** ( صل على آل أبي أوفى ) أى عليه نفسه وقيل عليه وعلى أتباعه ، وسيأتى الكلام فى القصص على غير الانبياء بعد ثلاثة عشر بابا . الحديث الرابع . **قوله** فى حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ( وهو نسب ) بضم النون وبصاء مهملة ثم موحدة هـ الصم ، وقد تقدم بيان ذلك فى تفسير سورة سأل ، وقوله يسمى بالكعبة البجائية ، فى رواية الكشميين ، وكعبة البجائية ، وهى لغة وقوله دخرجى فى خمسين من قوى ، فى رواية الكشميين ، فارسا ، والفاضل ( وربما قال سفيان ) هو رجل بن عبد الله شيخ البخارى فيه ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد تقدم شرح هذا الحديث فى أواخر المغازي . الحديث الخامس فى دعاء النبي ﷺ لانس أن يكتر ماله وولده ، روى فى شرحه قريبا بعد ثمانية وعشرين بابا ، وقد بين مسلم - فى رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس - أن ذلك كان فى آخر دعائه لانس وأظهده فقالت أمى يا رسول الله خويديك ادع الله له ، فدعاه بكل خير ، وكان فى دعائه أن قال ، فذكره . قال الداودى هذا يدل على بطلان الحديث الذى ورد فى المهم من آمن بن وصديق ما جئت به ، فأقول له من المال والولد ، الحديث قال : وكيف يصح ذلك وهو ﷺ يحض على النكاح والناس الولد . قلت : لا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون ورد فى حصول الأمرين معا ، لكن يعكس عليه حديث الباب فيقال : كيف دعا لانس وهو خادمه بما كرهه لغيره ، ويحتمل أن يكون مع دعائه له بذلك قرنه بأن لا يناله من قبل ذلك ضرر ، لأن الأمن فى كراهية اجتماع كثرة المال والولد إنما هو لما يخشى من ذلك من الفتنة بهما ، والفتنة لا يؤمن معها الهدى . الحديث السادس ، **قوله** ( عبدة ) هو ابن سليمان . **قوله** ( رجلا يقرأ فى المسجد ) هو عباد بن بشر كما تقدم فى الشهادات ، وتقدم شرح المتن فى فضائل القرآن . وقوله فيه : لقد أذكرنى كذا وكذا آية قال الجمهور : يجوز على النبي ﷺ أن يلى شيئا من القرآن بعد التبليغ لكنه لا يقر عليه ، وكذا يجوز أن ينسى ما لا يتعلق بالإبلاغ ، ويدل عليه قوله تعالى ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) . الحديث السابع ، **قوله** ( سليمان ) هو ابن مهران الأعشى . **قوله** ( عن أبي وائل ) هو شقيق ابن سلة وقد تقدم فى الأدب من طريق حفص بن غياث عن الأعشى وصحت شقيقا . **قوله** ( فقال رجل ) هو معتب بمهملة ثم مشاة ثقيلة ثم موحدة ، أو حرقوص كما تقدم بيانه فى غزوة حنين هناك ، والمراد منه هنا قوله : رحم الله موسى ، خصه بالدعاء فهو مطابق لاحد ركني الترجمة ، وقوله وجه الله ، أى الاخلاص له

## ٢٠ - باب ما بُكره من السجعة فى الدعاء

٦٣٣٧ - **حدثنا يحيى بن محمد بن السكن** حدثنا حبان بن هلال أبو حبيب حدثنا هارون المقرئ حدثنا الزبير بن الخزيم عن عكرمة عن ابن عباس قال : حدثني الناس كل جمعة مرة ، فإن أبيت فرتين ، فإن أكثرت ثلاث مرات ، ولا تمل الناس هذا القرآن ، ولا ألفتك تأتى القوم وهم فى حديث من حديثهم فتقص عليهم فتقطع عليهم حديثهم فقص عليهم ، ولكن أنصت ، فإذا أمروك فعدوهم وهم يشبهونه . فانظر للسجعة من الدعاء فاجتنبه ، فإن عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك الاجتناب .

**قوله** (باب ما يكره من الجمع في الدعاء) الجمع بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها عين مهملة هو موالة الكلام على روى واحد ، ومنه سجت الحمامة اذا رددت صوتها ، قاله ابن دريد . وقال الأزهري : هو الكلام المتقن من غير مراعاة وزن . **قوله** (هارون المفري) هو ابن موسى النحوي . **قوله** (حدثنا الوبير بن الخريت) بكسر المعجمة وتثنية الراء المكسورة بعدما تحتانية ساكنة ثم مثناة . **قوله** (حدث الناس كل جمعة مرة ، فان آيت فردين) هذا إرشاد قد بين حكمته . **قوله** (ولا تمل الناس هذا القرآن) هو بضم أول تمل من الرابع ، والملل والمآلة بمعنى ، وهذا القرآن منصوب على المفعولية ، وقد تقدم في كتاب العلم حديث ابن مسعود ، كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة كراهة السأمة علينا . **قوله** (فلا ألبسك) بضم الهمزة وبالفاء أي لا أجندك ، والنون منقولة لنا كيد ، وهذا الوبى بحساب الظاهر للمنكلم ، وهو في الحقيقة للمخاطب ، وهو كقولهم لا أربسك ههنا . وفيه كراهة التحديث عند من لا يقبل عليه ، والنوى عن قطع حديث غيره ، وأنه لا ينبغي نشر العلم عند من لا يحرص عليه ويحدث من يشتهي سماعه لأنه أجدد أن ينفع به . **قوله** (تعلمهم) يجوز في عمله الرفع والنصب . **قوله** (وانظر الجمع من الدعاء فاجتنبه) أي لا تقصد اليه ولا تشغل فذكرك به لما فيه من التكلف المانع للخشوع المطلوب في الدعاء ، وقال ابن التين : المراد بالنهى المستكره منه ، وقال الداودي الاستكثار منه . **قوله** (لا يفعلون إلا ذلك) أي ترك الجمع . وروى عند الإسماعيل بن القاسم بن زكريا عن يحيى بن محمد ، شيخ البخاري بسنده فيه لا يفعلون ذلك ، بإسقاط إلا ، وهو واضح ، وكذا أخرجه الزارقي بسنده عن يحيى والطبراني عن الزار ، ولا يرد على ذلك ما وقع في الأحاديث الصحيحة لأن ذلك كان يصدر من غير قصد اليه ولأجل هذا يحيى في غاية الاهتمام بكفوله ﷺ في الجهاد اللهم منزل الكتاب ، مريع الحساب ، هازم الأحزاب ، وكفوله ﷺ « صدق وعده ، وأوعده ، وأوعده ، الحديث وكفوله « أعوذ بك من عين لا تدمع ، ونفس لا تشبع ، وقلب لا يمتنع » وكلها صحيحة . قال الفزالي : المستكره من الجمع هو المنكأ لأنه لا يلزم الطهارة والذقة ، وإلا ففي الأدعية المأثورة كلمات متوازية لكنها غير متكررة ، قال الأزهري : وإنما صكره ﷺ لما كنهه كلام المكنة كما في قصة المرأة من هذيل . وقال أبو زيد وغيره : أصل الجمع القصد المستوي ، سواء كان في الكلام أم غيره

### ٢١ - باب ليغزم المسألة ، فانه لا مستكره له

٦٢٣٨ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** إسماعيلٌ أخبرنا عبدُ العزيز « عن أنسٍ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا دعا أحدكم فليغزم المسألة ، ولا يقول اللهم إن شئت فأعطني ، فانه لا مستكره له » [ الحديث ٦٢٣٨ - طوله في : ٧٤٦٤ ]

٦٢٣٩ - **حدثنا** عبدُ الله بنُ مسلمة عن مالكٍ عن أبي الزنادٍ عن الأعرجٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ، ليغزم المسألة ، فانه لا مستكره له »

[ الحديث ٦٢٣٩ - طوله في : ٧٤٦٧ ]

**قوله** ( باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له ) المراد بالمسألة الدعاء ، والصميران قه تعالى ، أو الاول ضمير الشاذ والثاني لله تعالى جرما . ومكره بضم أوله وكسر ثالثه . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو المعروف بابن علي بن عبد العزيز هو ابن صهيب ، ونسب في رواية أبي زيد المروزي وغيره . **قوله** ( فليعزم المسألة ) في رواية أحمد عن اسماعيل المذكور الدعاء ، ومعنى الامر باليعزم الحمد فيه ، وأن يعزم بوقوع مطلوبه ولا يتعلق ذلك بشيئة الله تعالى . وإن كان مأمورا في جميع ما يريد فعنه أن يعلقه بشيئة الله تعالى . وقيل : معنى العزم أن يحسن الظن بالله في الاجابة . **قوله** ( ولا يقولن اللهم إن شئت فأعطني ) في حديث أبي هريرة المذكور بعده اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ، وزاد في رواية همام عن أبي هريرة الآتية في التوحيد ، اللهم اوزقني إن شئت ، وهذه كلها أمثلة . ورواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم تناول جميع ما يدعى به . وسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة : ليعزم في الدعاء ، وله من رواية العلاء : ليعزم وليعظم الرغبة ، ومعنى قوله ليعظم الرغبة أي يبالغ في ذلك بتكرار الدعاء . والاختلاف فيه ، ويحتمل أن يراد به الامر بطلب الشيء العظيم الكثير ، ويؤيده ما في آخر هذه الرواية : فإن الله لا يتعاطاه شيء . **قوله** ( فإنه لا مستكره له ) في حديث أبي هريرة : فإنه لا مكره له ، وهما بمعنى ، والمراد أن الذي يحتاج الى التطبيق بالمشيئة ما إذا كان المطلوب منه يتأتى لإكراهه على الشيء فيخفف الامر عليه وبهلم بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه ، وأما الله سبحانه فهو منزّه عن ذلك فليس للتعلق قاعدة . وقيل : المعنى أن فيه صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه ، والاول أولى . وقد وقع في رواية عطاء بن ميناء : فإن الله صانع ما شاء ، وفي رواية العلاء : فإن الله لا يتعاطاه شيء . أعطاه ، قال ابن عبد البر : لا يجوز لاحد أن يقول اللهم أعطني إن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا لأنه كلام مستحيل لا وجه له لأنه لا يفعل إلا ما شاءه ، وظاهره أنه حل النهي على التحريم ، وهو الظاهر ، وحل النووي النهي في ذلك على كراهة التنزيه وهو أولى ، ويؤيده ما سيأتى في حديث الاستخارة . وقال ابن بطال : في الحديث أنه ينبغي للداعي أن يجتهد في الدعاء ويكون على رجاء الاجابة . ولا يفتقر من الرحمة فانه يدعركريما . وقد قال ابن عيينة : لا يمتنع أحدا الدعاء ما دلم في نفسه . معنى من التقصير . فإن الله قد أجاب دعاء شريكه وهو إبليس حين قال ( رب انظرني الى يوم يبعثون ) وقال الداودي : معنى قواه : ليعزم المسألة ، أن يجتهد ويلج ولا يقل إن شئت كالمستثنى ، ولكن دعاء البائس الفقير . قلت : وكأنه أشار بقوله كالمستثنى الى أنه اذا قالها على سبيل التبرك لا يكره وهو جيد

### ٢٢ - باب يستجاب للعبد ما لم يعجز

٦٣٤٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزرار

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : **يُستجاب لأحدكم ما لم يعجز ، يقول : دعوت فلم يستجب لي** . **قوله** ( باب يستجاب للعبد ) أي اذا دعا ( ما لم يعجز ) والتعبير بالعبد وقع في رواية أبي ادريس كما سأنه عليه . **قوله** ( عن أبي عبيد ) هو سعد بن عبيد . **قوله** ( مولى ابن أزرار ) اسمه عبد الرحمن . **قوله** ( يستجاب لأحدكم ما لم يعجز ) أي يجاب دعاؤه . وقد تقدم بيان ذلك في النفسه في قوله تعالى ( الذين استجابوا لله ) . **قوله** يقول دعوت فلم يستجب لي ) في رواية غير أبي ذر : فيقول ، بزيادة فاء واللام منصوبة ، قال ابن بطال : المعنى انه يسأم



فترك الدعاء فيكون كلمتان بدعائه ، أو أنه أتى من الدعاء ما يستحق به الإجابة فيصير كالمبخل للرب الكريم الذي لا تجوز الإجابة ولا يقصه المعطاء . وقد وقع في رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة عند مسلم والترمذي « لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بائس أو قطيعة رحم ، وما لم يستعجل . قيل : وما الاستعجال ؟ قال : يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أرى يستجاب لي ، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء ، ومعنى قوله يستحسر وهو بميم ملاحقة ينقطع . وفي هذا الحديث أدب من آداب الدعاء . وهو أنه يلزم الطلب ولا يئأس من الإجابة لما في ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار ، حتى قال بعض السلف لانا أشد خشية أن أحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عمر رفعه من فتح له منكم باب الدعاء فتحت له أبواب الرحمة ، الحديث أخرجه الترمذي بسند لين وصححه الحاكم فوه ، قال الداودي : يخشى على من خاف وقال قد دعوت فلم يستجب لي أن يحرم الإجابة وما قام مقامها من الادعاء والتكفير انتهى . وقد قدمت في أول كتاب الدعاء الأحاديث الدالة على أن دعوة المؤمن لا ترد ، وأنها إما أن تعجل له الإجابة ، وإما أن تدفع عنه من السوء مثلاً ، وإما أن يدخر له في الآخرة خير مما سأل . فأشار الداودي إلى ذلك ، وإلى ذلك أشار ابن الجوزي بقوله : اعلم أن دعاء المؤمن لا يرد : غير أنه قد يكون الأولى له تأخير الإجابة أو يعوض بها ما هو أولى له عاجلاً أو أجلاً ، فينبغي للمؤمن أن لا يترك الطلب من ربه فإنه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتفويض . ومن جملة آداب الدعاء تحري الأوقات الفاضلة كالسجود ، وعند الأذان ، ومنها تقديم الوضوء والصلاة ، واستقبال القبلة ، ورفع اليدين ، وتقديم التوبة ، والإعتراف بالذنب ، والإخلاص ، وافتتاحه بالحمد والثناء والصلاة على النبي ﷺ . والسؤال بالاسماء الحسنى ، وأدلة ذلك ذكرت في هذا الكتاب . وقال السكرماني ما ملخصه : الذي يتصور في الإجابة وعدمها أربع صور : الأولى عدم العجلة وعدم القول المذكور ، الثانية وجودها ، الثالثة والرابعة عدم أحدهما ووجود الآخر ، فدل الخبر على أن الإجابة تختص بالضرورة الأولى دون الثلاث . قال : ودل الحديث على أن مطلق قوله تعالى ﴿ استجب دعوة الداع إذا دعان ﴾ مقيد بما دل عليه الحديث . قلت : وقد أول الحديث المشار فيه قبل على أن المراد بالإجابة ما هو أعم من تحصيل المطلوب بعينه أو ما يقوم مقامه ويؤيد عليه ، والله أعلم

### ٢٣ - باب رفع الأيدي في الدعاء

وقال أبو موسى الأشعري : دعا النبي ﷺ ، ثم رفع يديه ورأيتُ بياضَ إبطيه

وقال ابن عمر : رفع النبي ﷺ يديه وقال : اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد

٩٣٤١ - قال أبو عبد الله : وقال الأوسي : حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وحمريك : سمعا

أنسا من النبي ﷺ رفع يديه حتى رأيتُ بياضَ إبطيه ،

قوله ( باب رفع الأيدي في الدعاء ) أي على صفة خاصة ، وسقط لفظ « باب » ، لا بد ذر . قوله ( وقال أبو موسى ) هو الأشعري ( دعا النبي ﷺ ) ثم رفع يديه ورأيتُ بياضَ إبطيه ( هذا طرف من حديثه الطويل في قصة قتل عمه أبي عامر الأشعري . وقد تقدم موصولاً في المغازي في غزوة حنين ، وأشارت إليه قبل بثلاثة أبواب في « باب قول الله تعالى وصل عليهم » . قوله ( وقال ابن عمر رفع النبي ﷺ يديه وقال : اللهم اني أبرأ إليك مما

صنع خالد) وهذا طرف من قصة غزوة بني جذيمة بحجم ومعجزة وزن عظيمة ، وقد تقدم موصولا مع شرحه في المغازي بعد غزوة الفتح ، وخاله المذكور هو ابن الوليد . قوله ( وقال الاويسى ) هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر أي ابن كثير ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى . وهذا طرف أيضا من حديث أنس في الاستسقاء وقد تقدم هناك بهذا السند مطلقا ، ورواه أبو نعيم من رواية أبي زرعة الرازى قال حدثنا الاويسى به ، وأورد البخارى قصة الاستسقاء مطولة من رواية شريك بن أبي نمر وحده عن أنس من طرق في بعضها ، ورفع يديه ، وليس في شيء منها ، حتى رأيت بياض إبطيه ، إلا هذا . وفي الحديث الاول رد من قال لا يرفع كذا إلا في الاستسقاء ، بل فيه وفي الذي عنده رد على من قال لا يرفع اليدين في الدعاء غدر الاستسقاء أصلا ، وتمسك بحديث أنس ، لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وهو صحيح ، لكن جمع بينه وبين أحاديث الباب وما في معناها بأن المنقضى صفة خاصة لأصل الرفع وقد أشرت إلى ذلك في أبواب الاستسقاء ، وحاصله أن الرفع في الاستسقاء بخلاف غيره إما بالمبالغة إلى أن تصير اليدين في حذو الوجه مثلا وفي الدعاء إلى حذو المنكبين ، ولا يعكز على ذلك أنه ثبت في كل منهما ، حتى يرى بياض إبطيه ، بل يجمع بأن تكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منها في غيره ، وإما أن الكفين في الاستسقاء بليان الارض وفي الدعاء بليان السماء ، قال المنذرى : ويقتدر تعذر الجمع لجانب الانبات أرجح . قلت : ولا سيما مع كثرة الاحاديث الواردة في ذلك ، فإن فيه أحاديث كثيرة أفردتها المنذرى في جوه سرد منها النووي في « الاذكار » وفي « شرح المذهب » جملة . وعقد لها البخارى أيضا في « الادب المفرد » بابا ذكر فيه حديث أبي هريرة « قدم العافيل بن عمرو على النبي ﷺ فقال : إن دوسا عصفت فأدع الله صاحبا . فاستقبل القبلة ورفع يديه فقال : اللهم اهد دوسا ، وهو في الصحيحين دون قوله ، ورفع يديه » وحديث جابر « إن العافيل بن عمرو هاجر ، وذكر أهله الرجل الذي هاجر معه وفيه » فقال النبي ﷺ : اللهم وليد يده فافضر ورفع يديه ، وسنده صحيح ، وأخرجه مسلم . وحديث عائشة أنها « رأت النبي ﷺ يدعو رافعا يديه يقول : اللهم انما أنا بشر ، والحديث وهو صحيح الاسناد . ومن الاحاديث الصحيحة في ذلك ما أخرجه المصنف في « جوه رفع اليدين » : « رأيت النبي ﷺ رافعا يديه يدعو لعثمان » ولمسلم من حديث عبد الرحمن بن سمرة في قصة الكسوف « فانهبت إلى النبي ﷺ وهو رافع يديه يدعو ، وعنده في حديث عائشة في الكسوف أيضا « ثم رفع يديه يدعو ، وفي حديثها عنده في دعائه لأهل البقيع « فرفع يديه ثلاث مرات ، الحديث . ومن حديث أبي هريرة الطويل في فتح مكة « فرفع يديه وجعل يدعو ، وفي الصحيحين من حديث أبي حمزة في قصة ابن النبية « ثم رفع يديه حتى رأيت عفورة إبطيه يقول : اللهم هل بلغت » ومن حديث عبد الله بن عمرو « إن النبي ﷺ ذكر قول إبراهيم وعيدى فرفع يديه وقال : اللهم آمين » وفي حديث عمر « كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يسمع عند وجهه كدوى النحل ، فأنزل الله عليه يوما « ثم سرى عنه فاستقبل القبلة ورفع يديه ودعا ، الحديث أخرجه الترمذى واقطعه له والسنن والحاكم . وفي حديث أسامة « كنت ردف النبي ﷺ بعرفات فرفع يديه يدعو . قالت به ناقتا فسقط خطاهما ، فتناوله بيده وهو رافع اليد الاخرى » أخرجه النسائي بسند جيد ، وفي حديث قيس بن سعد عند أبي داود « ثم رفع رسول الله ﷺ يديه وهو يقول . اللهم صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة ، الحديث وسنده جيد . والاحاديث في ذلك كثيرة . وأما ما أخرجه مسلم من حديث عمارة بن

روية براء ومروحة مصفر أنه رأى بشر بن مروان يرفع يديه ، فأشكر ذلك وقال : لقد رأيت رسول الله ﷺ وما يزيد على هذا يثير بالسبابة ، فقد حكى الطبري عن بعض السلف أنه أخذ بظاهره وقال : السنة أن الداعي يثير بأصبع واحدة ، وردده بأنه إنما ورد في الخطيب حال الخطبة ، وهو ظاهر في سياق الحديث فلا معنى لشمسك به في منع رفع اليدين في الدعاء مع ثبوت الأخبار بمشروعيتها ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه وغيرهما من حديث سلمان رفعة أنه ربهكم حتى كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراء ، بكر المهمة وسكون الفاء أي خالية وسنده جيد ، قال الطبري : وكره رفع اليدين في الدعاء ابن عمر وجبير بن مطعم ، ورأى شريح رجلا يرفع يديه داعيا فقال : من تناول بهما لا أم لك ؟ وساق الطبري ذلك بأسانيد عنهم . وذكر ابن التين عن عبد الله بن عمر بن غانم أنه نقل عن مالك أن رفع اليدين في الدعاء ليس من أمر الفقهاء ، قال : وقال في المدونة « ويختص الرفع بالاستسقاء ويجعل بطونهما إلى الأرض . وأما ما نقله الطبري عن ابن عمر قائما أنكرا رفهما إلى حدود المنكبين وقال : ليجعلهما حذو صدره : كذلك أسنده الطبري عنه أيضا . وعن ابن عباس أن هذه صفة الدعاء . وأخرج أبو داود والحاكم عنه من وجه آخر قال : المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك ، والآن تنفار أن تفرد بأصبع واحدة ، والابتهال أن تمد يديك جميعا . وأخرج الطبري من وجه آخر عنه قال : يرفع يديه حتى يجاوزهما رأسه . وقد صح عن ابن عمر خلاف ما تقدم أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق الفاضل بن محمد . رأيت ابن عمر يدعوا عند القاص يرفع يديه حتى يهاذي بهما منكبيهما باطنهما بما يليه وظاهرهما بما يلي وجهه ،

#### ٢٤ - باب الدعاء غير مستقبل للقبلة

٦٣٤٢ - حدثنا محمد بن محبوب حدثنا أبو عروانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : بينا للنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فقام رجل فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يسقينا . فتصير السجدة ومطرنا حتى ما كاد الرجل يصل إلى منزله . فلم تزل تنظر إلى الجمعة المقبلة ، فقام ذلك الرجل - أو غيره - فقال : ادع الله أن يصرفه عنا ، فقد غرقنا . فقال : اللهم حولنا ولا علينا . فجعل السجدة يتقطع حول المدينة ولا يطر أهل المدينة ،

قوله ( باب الدعاء غير مستقبل للقبلة ) ذكر فيه حديث قتادة عن أنس و بينا النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فقام رجل فقال : يا رسول الله ادع الله أن يسقينا ، الحديث وفيه : فقام ذلك الرجل أو غيره فقال : ادع الله أن يصرف عنا فقد غرقنا ، فقال : اللهم حولنا ولا علينا ، الحديث . وقد تقدم شرحه في الاستسقاء ، وفي بعض طرقه في الأول فقال : اللهم اسقنا ، ووجه أخذه من الترجمة من جهة أن الخطيب من شأنه أن يستدبر القبلة ، وأنه لم يفعل أنه ﷺ لما دعا في المرتين استدرا ، وقد تقدم في الاستسقاء من طريق إسحاق بن أبي طابة عن أنس في هذه القصة في آخره « ولم يذكر أنه حول رداءه . ولا استقبال القبلة »

## ٢٥ - باب الدعاء مستقبلاً للقبلة

٦٣٤٣ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** وميم **حدثنا** عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم **عن** عبد الله بن زيد قال : **خرج** النبي ﷺ إلى هذا المصلى يستسقي ، فدعا واستسقى . ثم استقبل القبلة وقلب رداءه .

**قوله** ( باب الدعاء مستقبلاً للقبلة ) ذكر فيه . بك عبد الله بن زيد قال **خرج** النبي ﷺ إلى المصلى يستسقى فدعا واستسقى ، ثم استقبل القبلة وقلب رداءه ، قال الاسماعيلي هذا الحديث ، طابق للترجمة التي قبل هذا ، يريد أنه قدم الدعاء قبل الاستسقاء . ثم قال : اسكن لعل البخاري أراد أنه لما تحول وقلب رداءه دعا حينئذ أيضاً . قلت : وهو كذلك ، فأشار كهاتيه إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وقد مضى في الاستسقاء من هذا الوجه بلفظ « وانه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه » وترجم له « استقبال القبلة في الدعاء » والجمع بينه وبين حديث أنس أن القصة التي في حديث أنس كانت في خطبة الجمعة بالمسجد ، والقصة التي في حديث عبد الله بن زيد كانت بالمصلى ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية أبي زيد الأزرقى فصار حديثها من جملة الباب الذي قبله ، ويسقط بذلك اعتراض الاسماعيلي من أصله . وقد ورد في استقبال القبلة في الدعاء من فعل النبي ﷺ عدة أحاديث : منها حديث عمر عند الترمذي وقد قدمته في « باب رفع اليدين في الدعاء » وإسالم والترمذي من حديث ابن عباس عن عمر « لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى أشركين فاستقبل القبلة ثم مد يديه لجمع يهتف بربه ، الحديث ، وفي حديث ابن مسعود « استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش » الحديث متفق عليه ، وفي حديث عبد الرحمن بن طارق عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان إذا جاز مكاناً من دار يعلو استقبل القبلة فدعا » أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له ، وفي حديث ابن مسعود « رأيت رسول الله ﷺ في قبر عبد الله ذي النجادين » الحديث وفيه « فلما فرغ من دفنه استقبل القبلة رافعاً يديه ، أخرجه أبو عروبة في صحيحه

## ٢٦ - باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله

٦٣٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** حرمي **حدثنا** شعبة عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : قالت أمي : يا رسول الله ، خادمتك أس' ادعُ الله له . قال : اللهم أكثر ماله وولده ، وبارك فيما أعطيته »

**قوله** ( باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله ) ذكر فيه حديث أنس « قالت أمي يا رسول الله خادمتك أدع الله له . قال : اللهم أكثر ماله وولده ، الحديث . وقد مضى قريباً : وذكره في عدة أبواب . وليس في شيء منها ذكر العمر ، فقال بعض الشراح : ، طابق الحديث للترجمة أن الدعاء بكثرة الولد يستلزم حصول طول العمر ، ونعقب بأنه لا ملازمة بينهما إلا بنوع من المجاز بأن كثرة الولد في العادة تستدعي بقاء ذكر الولد ما بقي أولاده فكأنه حي . والأولى في الجواب أنه أشار كهاتيه إلى ما ورد في بعض طرقه ، فأخرج في

« الإله المفضل » من وجه آخر عن أنس قال « قالت أم سليم - وهي أم أنس - خويديمك ألا تدعو له ؟ فقال : اللهم أكثر ماله وولده وأحل حياته واغفر له ، فأما كثرة ولد أنس وماله فوقع عند مسلم في آخر هذا الحديث من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « قال أنس : فو الله إن مالي لكثير ، وإن ولدي وولد ولدي ليتحدون على نحو المائة اليوم ، » وتقدم في حديث « الطاعون شهادة لكل مسلم » في كتاب الطب قول أنس « أخبرني ابني أمينة أنه دفن من صلي إلى يوم مقدم الحجاج البصرة مائة وعشرون ، وقال الذوي في ترجمته : كان أكثر الصحابة أولادا . وقد قال ابن قتيبة في « المعارف » : كان بالبصرة ثلاثة مائتين حتى رأى كل واحد منهم من ولده مائة ذكر أصله : أبو بكر وأنس وخليفة بن بدر ، وزاد غيره رابعا وهو الملقب بن أبي صفرة . وأخرج الترمذي عن أبي العالية في ذكر أنس : وكان له بستان يأتي في كل سنة ألفا كبة مرتين ، وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ، ورجاله ثقات . وأما طول عمر أنس فقد ثبت في الصحيح أنه كان في الهجرة ابن تسع سنين وكانت وفاته سنة إحدى وتسعين فمما قبل وقيل سنة ثلاث وله مائة وثلاث سنين قاله خليفة وهو المعتمد ، وأكثر ما قيل في سنة أنه بلغ مائة وسبع سنين ، وأقل ما قيل فيه تسعا وتسعين سنة »

### ٢٧ - باب الدعاء عند الكرب

٦٣٤٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أبي العالية « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يدعو عند الكرب يقول : لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب السماوات والأرض ورب العرش العظيم »

[ الحديث ٦٣٤٥ - أخرجه في ٦٣٤٦ ، ٧٤٢١ ، ٧٤٢٢ ]

٦٣٤٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن هشام بن أبي عبد الله عن قتادة عن أبي العالية « عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب : لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش الكريم » وقال وهب **حدثنا** شعبة عن قتادة . . . منه

**قوله** ( باب الدعاء عند الكرب ) بفتح الكاف وسكون الراء بعدها موحدة ، هو ما يذم المرء بما يأخذ بنفسه فيمنعه ويحزنه . **قوله** ( هشام ) وفي الطريق الثانية « هشام بن أبي عبد الله » وهو الدستوائي ، وأبو العالية هو الرياحي بفتح الراء ثم مهملة واسمه رفيع ، وقد رواه قتادة عنه بالعمنة وهو مدلس . وقد ذكر أبو داود في السنن في كتاب الطهارة عقب حديث أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية قال شعبة : إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة . وحديث ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون ، وروى ابن أبي حاتم في « المراسيل » بسنده عن يحيى القطان عن شعبة قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث فذكرها بنحوه ولم يذكر حديث ابن عمر ، وكان البخاري لم يعتبر

بهذا الحصر لأن شعبة ما كان يحدث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه ، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة ، وهذا هو السر في إirاده له مطلقا في آخر الترجمة من رواية شعبة . وأخرج مسلم الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أبا العالية حدثه ، وهذا صريح في سماعه له منه . وأخرج البخاري أيضا من رواية قتادة عن أبي العالية غير هذا ، وهو حديث رؤية موسى وغيره ليلة أسرى به ، وأخرج مسلم أيضا . وقوله في هذا المعاق ، وقال وهب ، كذا للاكثر ، وليس معنى وحده « وهيب ، بالتصغير ، وقال أبو ذر : الصواب الأول . قلت : ووقع في رواية أبي زيد المرزوي « وهب بن جبر ، أي ابن حازم فأزال الإشكال ، ويؤيده أن البخاري أخرج الحديث المذكور في التوحيد من طريق وهيب بالتصغير وهو ابن خالد فقال : سعيد بن أبي عروبة عن قتادة . فظاهر أنه عند وهيب بالتصغير عن سعيد بالمهمل والحدال ، وعند وهب بسكون الهاء عن شعبة بالمعجمة والموحدة . قوله ( كان يدعوه عند الكرب ) أي عند حلول الكرب ، وعند مسلم من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « كان يدعوه بن ويقولن عند الكرب ، وله من رواية يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أبي الحارث عن أبي العالية « كان إذا حربه أمره ، وهو بفتح الميم والواو وبالموحدة أي هجم عليه أو غلبه ، وفي حديث علي عند النساء وصححه الحاكم « لقني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات وأمرني أن نزل بي كرب أو شدة أن أفوها . قوله ( لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب السموات والأرض ورب العرش العظيم ) ووقع في الرواية التي بعدها بلفظ « ورب الأرض ورب العرش الكريم ، وقال في أوله « رب العرش الكريم ، بدل « العظيم الحليم ، ووقع جميع ما تضمنته هاتان الروايتان في رواية وهيب بن خالد التي أشرت إليها ، لكن قال « العالم الحليم ، باللام بدل الظاء المعجمة ، وكذا هو لمسلم من طريق معاذ بن هشام وقال « العظيم ، بدل « العالم ، قوله ( رب العرش العظيم ) نقل ابن التين عن الداودي أنه رواه برفع العظيم ، وكذا برفع الكريم في قوله « رب العرش الكريم ، على أنهما نعتان قرب ، والذي ثبت في رواية الجمهور بالجزم على أنه نعت للعرش ، وكذا قرأ الجمهور في قوله تعالى ( رب العرش العظيم - ورب العرش الكريم ) بالرفع ، وقرأ ابن عيصن بالجر فيهما ، وجاء ذلك أيضا عن ابن كثير وعن أبي جعفر المدني ، وأعرب بوجهين أحدهما ما تقدم والثاني أن يكون مع الرفع نعتا للعرش على أنه خبر لمبتدأ محذوف قطع عما قبله المدح ، ووجه الحصول توافق القراءتين ، ووجه أبو بكر الاسم الأول لأن وصف الرب العظيم أول من وصف العرش ، وفيه نظر لأن وصف ما يضاف للعظيم بالعظيم أقوى في تعظيم العظيم ، فقد نعت الهدمد عرش بلقيس بأنه عرش عظيم ولم ينكر عليه سليمان ، قال العلماء : الحليم الذي يؤخر العقوبة مع القدرة ، والعظيم الذي لا شيء يعظم عليه ، والكريم المعطي فضلا ، وسيأتي لذلك مزيد في شرح الاسماء الحسنی قريبا . وقال العياشي : صدر هذا لثناء بذكر الرب ليناسب كشف الكرب ، لأنه مقتضى الزرية ، وفيه التهلل المشتعل على التوحيد ، وهو أصل التنزيهات الجلالية ، والعظمة التي تدل على تمام القدرة ، والحلم الذي يدل على العلم ، إذ الجاهل لا يتصور منه حلم ولاكرم ، وهما أصل الأوصاف الاكرامية . ووقع في حديث علي الذي أشرت إليه « لا إله إلا الله الكريم العظيم ، سبحان الله تبارك الله رب العرش العظيم ، والحمد لله رب العالمين ، وفي لفظ « الحليم الكريم ، في الأول وفي لفظ « لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم ، لا

إله إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم ، وفي لفظ : لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحانه وتعالى رب العرش العظيم ، الحديث رب العالمين ، أخرجهما كلها النسائي . قال الطبري : معنى قول ابن عباس : يدعو ، وإنما هو تهليل وتمظيم يحتمل أسرين : أحدهما أن المراد تقديم ذلك قبيل الدعاء كما ورد من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث المذكورة وفي آخره : ثم يدعو ، قلت : وكذا هو عند أبي عوانة في مستخرجه من هذا الوجه ، وعند عبد بن حميد من هذا الوجه ، كان إذا حزبه أمر قال ، فذكر الذكر المأثور وزاد : ثم دعا ، وفي : الأدب المفرد ، من طريق عبد الله بن الحارث : سمعت ابن عباس ، فذكره وزاد في آخره : اللهم اصرف عني شره ، قال الطبري : ويؤيد هذا ما روى الأعمش عن إبراهيم قال : كان يقال إذا بدأ الرجل بالثناء قبل الدعاء استجيب ؛ وإذا بدأ بالدعاء قبل الثناء كان على الرجاء . فأيهما ما أجاب به ابن عينة فيما حدثنا حسين بن حسن المروزي قال : سألت ابن عيينة عن الحديث الذي فيه أكثر ما كان يدعو به النبي ﷺ بمرقة لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحديث فقال سفيان : هو ذكر ، وليس فيه دعا ، ولكن قال النبي ﷺ عن ربه عز وجل . من شغفه ذكرى عن مسأني أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، قال وقال أمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدهان :

أذكر حاجتي أم قد كفاني حياؤك إن شيمتك الحياة  
إذا أتني عليك المرء يوما فكفاه من تعرضك الثناء

قال سفيان : فهذا مخلوق حين نسب إلى الكرم اكتفى بالثناء عن السؤال فكيف بالحاج ؟ قلت : ويؤيد الاحتمال الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفته : دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت : لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين . فإنه لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجاب الله تعالى له ، أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم ، وفي لفظ للحاكم : فقال رجل : أكانت ليونس خاصة أم للؤمنين عامة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ألا تسمع إلى قول الله تعالى ( وكذلك نجى المؤمنين ) . وقال ابن بطال : حدثني أبو بكر الرازي قال كنت بأصبهان عند أبي نعيم أكتب الحديث ، وهناك شيخ يقال له أبو بكر بن علي عليه مدار الفتيا ، فسمي به عند السلطان فسجن ، فرأيت النبي ﷺ في المنام وجبريل عن يمينه يحرك شفقه بالقدح لا بفر ، فقال لي النبي ﷺ : قل لأبي بكر بن علي يدعو بدعاء الكرب الذي في صحب البغاري حتى يفرج الله عنه . قال فأصبحت فأخبرته فدعا به فلم يكن إلا قليلا حتى أخرج انتهى . وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب : الفرج بعد الشدة ، له من طريق عبد الملك بن عمير قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عثمان بن حيان أنظر الحسن بن الحسن فأجلده مائة جلدة وأوقفه للناس ، قال فبعث إليه لحي . به فقام إليه علي بن الحسين فقال : يا ابن عم تكلم بكلمات الفرج يفرج الله عنك ، فذكر حديث علي باللفظ الثاني ، فقاها ، فرفع إليه عثمان رأسه فقال : أرى وجه رجل كذب عليه . خلوا سبيله ، فأسأ كتب إلى أمير المؤمنين بعذره فأطلق . وأخرج النسائي والطبري من طريق الحسن بن الحسن بن علي قاله : لما زوج عبد الله بن جعفر ابنته قال لها ان نزل بك أمر فاستقبليه بأن تقرلي : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحانه الله رب العرش العظيم ، الحديث رب العالمين . قال الحسن : فأرسل إلى الحاجاج ففتنهم فقال : والله لقد أرسلت إليك وأنا أريد أن أقتلك ، فلأنت اليوم أحب إلى من كذا وكذا . وزاد في لفظ : فسأ حاجتك وما ورد من

دعوات الكرب ما أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي عن أسماء بنت عميس قالت : قال لي رسول الله ﷺ ألا أعليك كلمات تقوين عند الكرب ؟ الله رب لا أشرك به شيئاً ، وأخرجه الطبري من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس مثله . ولأبي داود وصححه ابن حبان عن أبي بكره رفته ، ودعوات المكروب : اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين ، وأصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت ،

## ٢٨ - باب التعمد من جهد البلاء

٦٣٤٧ - **عز** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثني سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ يتعمد من جهد البلاء ، ودرك الشقاء ، وسوء القضاء ، وشماتة الأعداء . قال سفيان : الحديث ثلاث زدت أنا واحدة لا أدري أين هي [ الحديث ٦٤٤٧ - طرقة في : ٦٦٦٦ ]

**قوله** ( باب التعمد من جهد البلاء ) الجهد بفتح الجيم وبضمها المشقة ، وتقديم ما فيه في حديث هذه الروي أول الكتاب ، والبلاء بالفتح مع المد ويجوز السكس مع القصر . **قوله** ( سمى ) بالهمزة مصغر هو دوى أبي بكر بن عبد الرحمن الخروسي . **قوله** ( كان يتعمد ) كذا للاكثر ، ورواه مسدد عن سفيان بسنده هذا باللفظ الامر و تعمدوا ، وسيأتي في كتابه القدر ، وكذا وقع في رواية الحسن بن علي الواسطي عن سفيان عند الاسماعيلي وأبي نعيم . **قوله** ( ودرك الشقاء ) بفتح الدال والراء المهملتين ويجوز سكون الراء وهو الإدراك والحق ، والشقاء بمعجمة ثم قاف هو الهلاك ، ويطلق على السبب المؤدى الى الهلاك . **قوله** ( قال سفيان ) هو ابن عيينة راوى الحديث المذكور ، وهو ووصول السند المذكور . **قوله** ( الحديث ثلاث ، زدت أنا واحدة لا أدري أين ) أى الحديث المرفوع المروي يشتمل على ثلاث جل من اجل الأربع ، والزائدة زادها سفيان من قبل نفسه ثم خفي عليه تعيينها . ووقع عند الحميدي في مسنده عن سفيان الحديث ثلاث من هذه الأربع ، وأخرجه أبو عوانة والاسماعيلي وأبو نعيم من طريق الحميدي ولم يفصل ذلك بعض الرواة عن سفيان . وفي ذلك تعقب على السكرماني حيث اعتذر عن سفيان في جواب من استشكل جواز زيادته الجملة المذكورة في الحديث مع أنه لا يجوز الإدراج في الحديث فقال : يجب عنه بأنه كان يميزها اذا حدث ، كذا قال وفيه نظر ، فسيأتي في القدر عن مسدد وأخرجه مسلم عن أبي خيثمة وعمر الناقد والنسائي عن قتيبة والاسماعيلي من رواية العباس بن الوليد وأبو عوانة من رواية عبد الجبار ابن العلاء وأبو نعيم عن طريق سفيان بن وكيع كلهم عن سفيان بالخصال الاربعة بغير تعيين ، إلا أن مسلماً قال عن عمرو الناقد : قال سفيان أشك أنى زدت واحدة منها . وأخرجه الجوزي من طريق عبد الله بن هاشم عن سفيان فاقصر على ثلاثة ثم قال : قال سفيان وشماتة الأعداء . وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمير عن سفيان ، وبين أن الخصلة المازيدة هي شماتة الأعداء ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق شجاع بن مخلد عن سفيان مقتصراً على الثلاثة دونها ، وعرف من ذلك تعيين الخصلة المازيدة . ويجب عن النظر بأن سفيان كان اذا حدث يميزها ثم طال الامر فطرقة فهو عن تعيينها لحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطرقة الله . ثم كان بعد أن خفي عليه



تعيينها يذكر كونها مزيدة مع إيجابها ، ثم بعد ذلك إما أن يحمل الحال حيث لم يقع تعيينها لا تعيينها ولا إيجابها أن يكون ذهل عن ذلك أو عين أو ميز فذهل عنه ، بعض من سمع ، وبزجح كون الخصاصة المذكورة هي الموبدة بأنها تدخل في عموم كل واحدة من الثلاثة ثم كل واحدة من الثلاثة مستقلة ، فإن كل أمر يكره يلاحظ فيه جهة المبدأ وهو سوء القضاء وجهة المعاد وهو يدرك القضاء لأن شقاء الآخرة هو القضاء الحقيقي وجهة المعاش وهو جهد البلاء وأما شقاة الأعداء فتقع لكل من وقع له كل من الخصال الثلاثة . وقال ابن بطال وغيره : جهة البلاء كل ما أصاب المرء من شدة مشقة وملاطاة له بحمله ولا يقدر على دفعه . وقيل المراد بجهد البلاء قلة المال وكثرة العيال كذا جاء عن ابن عمر . والحق أن ذلك فرد من أفراد جهد البلاء . وقيل هو ما يختار الموت عليه ، قال : ودرك القضاء يكون في أمور الدنيا وفي أمور الآخرة ، وكذلك سوء القضاء عام في النفس والمال والأهل والولد والخاتمة والمعاد ، قال : والمراد بالقضاء هنا المقضى ، لأن حكم الله كاه حسن لا سوء فيه . وقال غيره : القضاء الحكم بالسكيات على سبيل الاجال في الازل ، والقدر الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك السكيات على سبيل التفصيل . قال ابن بطال : وشقاة الأعداء ما ينسكا القلب ويبلغ من النفس أشد مبلغ ، وإنما تعود النبي ﷺ من ذلك تعليما لآمنته ، فإن الله تعالى كان آمنه من جميع ذلك ، وبذلك جرم عياض . قلت : ولا يتبين ذلك ، بل يحتمل أن يكون استعاذ بربه من وقوع ذلك بآمنته ، وبزبد رواية مسند المذكورة بصيغة الأمر كما قدمته . وقال النووي : شقاة الأعداء فرحهم ببلية تنزل بالمعادى ، قال : وفي الحديث دلالة لاستحباب الاستعاذة من الأشياء المذكورة ، وأجمع على ذلك العلماء في جميع الأعمار والأعمار : وشذت طائفة من الزهاد . قلت : وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل كتاب الدعوات . وفي الحديث أن الكلام المسجوع لا يكره إذا صدر عن غير قصد اليه ولا تكلف ، قاله ابن الجوزي ، قال : وفيه مشروعية الاستعاذة ، ولا يعارض ذلك كون ما سبق في القدر لا يرد لاحتمال أن يكون مما قضى ، فقد يقضى على المرء مثلا بالبلاء ويقضى أنه إن دعا كشف ، فالقضاء محتمل للدافع والمدفوع ، وقائدة الاستعاذة والدعاء اظهار العبد قاقته لربه وتضرعه اليه ، وقد تقدم ذلك مبسوطا في أوائل كتاب الدعوات

#### ٢٩ - باب دعاء النبي ﷺ : اللهم الرفيق الأعلى

٦٣٤٨ - **عز** سعيد بن عفير قال حدثنا . **ابن** قال حدثني **مُحَقِّل** عن ابن شهاب أخبرني **سعيد** بن المسيب وعروة بن الزبير - في رجال من أهل العلم - « أن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقول وهو صحيح : لن يفيض نبي قط حق يرى مقعده من الجنة ، ثم يُخَيَّر . فلانزل به - ورأسه على فخذي - فغشي عليه ساعة ، ثم أفاق ، فأشخص بصره إلى السقف ثم قال : اللهم الرفيق الأعلى ، قلت : إذا لا يتخارننا ، وعلت أنه الحديث القوي كان يُحدِّثنا وهو صحيح ، قالت : فسكنت تلك آخر قلة تكلم بها : اللهم الرفيق الأعلى »

**قوله** ( باب ) كذا الأكثر بغير ترجمة ، ذكر فيه حديث طائفة في الوفاة للنبوية ، وفيه قوله عليه الصلاة

والسلام « الرفيق الاعلى » وقد تقدم شرحه في أواخر المغازي ، وتعلقه بما قبله من جهة أن فيه إشارة الى حديث عائشة أنه كان اذا اشتكى نفث على نفسه بالمعززات ، وقضية سيافها هنا أنه لم يتعزز في مرض موته بذلك ، بل تقدم في الوفاة التجوية من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « فذهب أهوذه فرفع رأسه الى السماء وقال : في الرفيق الاعلى ، قوله ( أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجال عن أهل العلم أن عائشة رضى الله عنها قالت ) لم ألق على تعيين أحد منهم صريحا ، وقد روى أصل الحديث المذكور عن عائشة ابن أبي مليكة وذكر أن مولى عائشة وأبو سلة بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد ، فيمكن أن يكون الزهري عنهم أو بعضهم

### ٣٠ - باب الدعاء بالموت والحياة

٦٣٤٩ - **حدثني مسدد** حدثنا يحيى عن إسماعيل عن قيس قال « أثبت خباباً وقد اكنوى سبها ، قال : لولا أن رسول الله ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به »

٦٣٥٠ - **حدثني محمد بن الثني** حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس « قال أثبت خباباً وقد اكنوى سبها في بطنه ، فسمته يقول : لولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به »

٦٣٥١ - **حدثنا ابن سلام** أخبرنا إسماعيل بن علفة عن عبد العزيز بن صهوب « عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به ، فإن كان لابد متمنياً للموت فلم يقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »

**قوله** ( باب الدعاء بالموت والحياة ) في رواية ابن زيد المروزي وبالحياة وهو أوضح ، وفيه حديثان : الأول حديث خباب ، ويحيى في سنده هو ابن سعيد القطان ، وإسماعيل هو بن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حلام ، وإنما أجاده عن محمد بن الثني بعد أن أورده عن مسدد وكلاهما يرويه عن يحيى القطان لما في رواية محمد بن الثني من الزيادة وهي قوله في بطنه فسمته يقول ، وبقاى سياقهما سواء ، ووقعت الزيادة المذكورة عند الكشميني وحده في رواية مسدد وهي غلط ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب حياة المرضى . الثاني حديث أنس « لا يتمنين أحدكم الموت » في رواية الكشميني « أحد منكم » وقد تقدم شرحه أيضاً هناك

### ٣١ - باب الدعاء للصبيان بالبركة ، ومسح رؤوسهم

وقال أبو موسى : ولدت لى غلام ودعا له النبي ﷺ بالبركة

٦٣٥٢ - **حدثنا فقيهة بن سعيد** حدثنا حاتم عن الجعد بن عبد الرحمن قال « سمعت السائب بن يزيد يقول : ذهبت بي خالتي الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي وجع . فمسح رأسي ودعا لي بالبركة . ثم توضأ فشربت من وضوئه ، ثم قمت إلى خلف ظهره فنظرت إلى خاتمه بين كفيه مثل زرز الحجلة »

٦٣٥٣ - **قوله** عبد الله بن يوسف حدثنا ابن وهب حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن أبي عقيل أنه كان يخرج به جده عبد الله بن هشام من السوق - أو إلى السوق - فيشتري الطعام ، فيلقاه ابن الزبير وابن عمر فيقولان : أشركنا ، فإن النبي ﷺ قد دعا لك بالبركة فوشركه ، فربما أصاب الرألة كما هي ، فبست بها إلى المنزل .

٦٣٥٤ - **قوله** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال « أخبرني محمود بن الربيع ، وهو الذي مع رسول الله ﷺ في وجهه وهو غلام من بئرهم »

٦٣٥٥ - **قوله** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يوثى بالصبيان فيدهو لهم ، فأثنى بصبي فقال علي بن ثوبان ، فدعا بماء فأنهمه الماء ، ولم يفسه »

٦٣٥٦ - **قوله** أبو البتان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن ثعلبة بن صمعد - وكان رسول الله ﷺ قد مسح عنه - أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركة »

**قوله** ( باب الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم ) في رواية أبي زيد المروزي « ومسح رأسه بالافراد وورد في فضل مسح رأس اليتيم حديث أخرجه أحمد والطبراني عن أبي أمامة بلفظ « من مسح رأس یتیم لا یمجحه إلا الله كان له بكل شجرة تمر يده عليها حسنة ، وسنده ضعيف . ولاحد من حديث أبي هريرة « أن رجلا شكى إلى النبي ﷺ قسوة قلبه فقال : أطعم المسكين وامسح رأس اليتيم ، وسنده حسن ، وذكر في الباب أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( وقال أبو موسى وكذا مولود ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في كتاب الحقيقة ، واسم الولد المذكور إبراهيم . الثاني ، **قوله** ( حاتم ) هو ابن اسماعيل ، والحمد يقال فيه الحميد بالتصغير ، والسانب بن يزيد يعرف بابن اخت الزمر ، وقد تقدم في « باب غاتم النبوة » في أوائل الترجمة النبوية قبل المبحث ، وتقدم شرح الحديث هناك وفي « باب استعمال فضل وضوء الناس ، من كتاب الطهارة . الثالث ، **قوله** ( عن أبي عقيل ) بفتح أوله واسمه زهرة بن عباد ، وعبد الله بن هشام هو النبي من بني تيم بن مرة ، تقدم شرح حديثه في الشريعة . الرابع ، **قوله** ( محمود بن ربيع وهو الذي مع رسول الله ﷺ في وجهه وهو غلام من بئرهم ) كذا أورده مختصرا ، وأورده من هذا الوجه في الطهارة كذلك ، ولم يذكر الخبر الذي أخبر به محمود وهو حديثه عن عتيان ابن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته ، وقد أورده في « باب إذا دخل بيتا صلى حيث شاء » من كتاب الصلاة من هذا الوجه مختصرا فقال « حدثنا عبد الله بن مسلمة أنبأنا إبراهيم بن سعد ، فذكر بأسناده الذي أورده هنا إلى محمود بن الربيع فزاد « عن عتيان بن مالك أن رسول الله ﷺ أتاه إلى منزله فقال : أين تحب أن أصلي في بيتك » الحديث . وأورده عنه من طريق عقيل عن ابن شهاب « أخبرني محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك ، فذكره مطولا ولم يذكر قول محمود في الجملة ، وذكر في العلم من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمود مختصرا على قصة

الحجة أمم ما هنا قال « عقلت من النبي ﷺ حجة » وقد شرحته هناك وأورده قبل « باب الذكر في الصلاة » من طريق معمر عن الزهري مطولا بقصة الحجة وبحديث عتيبان ، وأورده في الرقاق من هذا الوجه كذلك لكن باختصار ، وقد أورد مسلم حديث عتيبان من طرق عن الزهري منها اللوزاعي عنه قصة محمود في الحجة ، ولم يتنبه لذلك الحميدي في جمعه فترجم لمحمود بن الربيع في الصحابة الذين انفرد البخاري بتخریج حديثهم وساق له حديث الحجة المذكورة ، وكأنه لما رأى البخاري أفردده ولم يفردده مسلم ظن أنه حديث مستقل . الخامس حديث عائشة في قصة الغلام الذي بال في حجر النبي ﷺ ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الصلاة . السادس حديث عبد الله بن ثعلبة بن صهير محمد بن مسافر وهو صحابي صغير ، وأبوه ثعلبة صحابي أيضا ، ويقال فيه ابن أبي صهير أيضا . قوله ( وكان رسول الله ﷺ مسح عينه ) كذا هنا باختصار ، وتقدم معلما في غزوة الفتح من طريق يونس عن الزهري بلفظ « مسح وجهه عام الفتح » وتقدم شرحه هناك . ووقع في « الزهريات للدعوى » عن أبي النيان شيخ البخاري فيه بلفظ مسح وجهه زمن الفتح ، كذا أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي النيان . قوله ( أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركعة ) سبقت الإشارة إلى هذا في كتاب الوتر ، ووقع في رواية الطبراني بعد قوله : « ركعة : واحدة بعد صلاة العشاء لا يزيد عليها حتى يقوم من خوف الليل » وسبق بيان الاختلاف في الوتر بركعة فردة مستوفى

### ٣٢ - باب الصلاة على النبي ﷺ

٦٢٥٧ - حديث آدم حدثنا شعبة حدثنا الحكم قال سمعت عبد الرحمن بن أبي لهب قال « لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدى لك هدبة ؟ إن النبي ﷺ خرج علينا قلنا : يا رسول الله ، قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد »

٦٣٥٨ - حديث إبراهيم بن حزمة حدثنا ابن أبي حازم والد راوذي عن يزيد عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري قال : قلنا يا رسول الله ، هذا السلام عليك فكيف نصلي ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم »

قوله ( باب الصلاة على النبي ﷺ ) هذا الاطلاق يحتمل حكمها وفضلها وصفتها وعلمها ، والاقتصار على ما أورده في الباب يدل على إرادة الثالث ، وقد يؤخذ منه الثاني ، أما حكمها لحاصل ما وقفت عليه من كلام العلماء فيه عشرة مذاهب : أولها قول ابن جرير الطبري أنها من المستحبات وأدعى الإجماع على ذلك . ثانياً مقابله وهو نقل ابن الفصار وغيره الإجماع على أنها تجب في الجملة بغير حصر لكن أقل ما يحصل به الاجزاء مرة . ثالثاً تجب في العمر في صلاة أو في غيرها وهي مثل كلمة التوحيد قاله أبو بكر الرازي من الخفية

وابن حزم وغيرهما . وقال القرطبي المفسر : لا خلاف في وجوبها في العمر مرة وأنها واجبة في كل حين وجوب السن المؤكدة ، وسبق ابن عطية . رابعها تجب في القعود آخر الصلاة بين قول التشهد وسلام التحلل قاله الحافى ومن تبعه . خامسها تجب في التشهد وهو قول الشعبي واسحق بن راهويه . سادسها تجب في الصلاة من غير تعيين المحل نقل ذلك عن أبي جعفر الباز . سابعها يجب الاكثار منها من غير تقييد بعدد قاله أبو بكر بن بكير من المالكية : ثامنها كلما ذكر قاله الطحاوي وجماعة من الحنفية والجليعي وجماعة من الشافعية ، وقال ابن العربي من المالكية انه الاحوط ، وكذا قال الوغضري . ثامسها في كل مجلس مرة ولو تكرر ذكره مراراً حكاه الوغضري . عاشرها في كل دعاء حكاه أيضاً . وأما عاها فيؤخذ بما أوردته من بيان الآراء في حكمها ، وسأذكر ماورد فيه عند الكلام على فضلها . وأما صفتها فهي أصل مايقول عليه في حديث الباب . قوله ( حديثاً الحكم ) لم أوف عليه في جميع الطرق عن شعبة الا هكذا غير منسرب ، وهو فقيه الكوفة في عصره وهو ابن عتبة بمشاة وموحدة مصغر ، ووقع عند الترمذي والطبراني وغيرهما من رواية مالك بن مغول وغيره منسوبا قالوا : عن الحكم بن عتيبة ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى تابعي كبير وهو والد ابن أبي ليلى فقيه الكوفة محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى ينسب الى جده . قوله ( لقيني كعب بن عجرة ) في رواية فطر بن خليفة عن ابن أبي ليلى : لقيني كعب بن عجرة الأنصاري ، أخرجه الطبراني ، ونقل ابن سعد عن الواقدي أنه أنصاري من أنفسهم ، وتعبه فقال : لم أجد في نسب الأنصار ، والمشهور أنه بلوي ، والجمع بين القولين أنه بلوي حالف الأنصار ، وعنه المحارب عن مالك بن مغول عن الحكم المكي الذي التقي به ، فأخرجه الطبري من طريقه بلفظ ان كعباً قال له وهو يطوف بالبيت . قوله ( ألا أهدى لك هدية ) زاد عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن جده كما تقدم في أحاديث الأنبياء : سمعنا من النبي ﷺ . قوله ( ان النبي ﷺ خرج علينا ) يجوز في ان الفتح والكسر ، وقال الفاكهاني في شرح العمدة : في هذا السياق إضمار تقديره فقال عبد الرحمن نعم فقال كعب ان النبي ﷺ . قلت : وقع ذلك صريحاً في رواية شعبة وعفان عن شعبة بلفظ : قلت بل قال ، أخرجه الحلبي في فوائده ، وفي رواية عبد الله بن عيسى المذكورة ولفظه : فقلت بل فاهدا لي ، فقال : . قوله ( فقلنا يارسول الله ) كذا في معظم الروايات عن كعب بن عجرة ، قلنا ، بصيغة الجمع ، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في الباب ، ومثله في حديث أبي بريدة عند أحمد وفي حديث طلحة عند النسائي وفي حديث أبي هريرة عند الطبري ، ووقع عند ابن داود عن حفص بن عمر عن شعبة بسند حديث الباب : قلنا أو قالوا يارسول الله ، بالثاء والمراد الصحابة أو من حضر منهم ، ووقع عند السراج والطبراني من رواية قيس بن سعد عن الحكم به : ان أصحاب رسول الله ﷺ قالوا ، وقال الفاكهاني : الظاهر أن السؤال صدر من بعضهم لا من جميعهم ففيه التمييز عن البعض بالكل . ثم قال : ويبعد جداً أن يكون كعب هو الذي باشر السؤال منفرداً قائي بالنون التي للتظيم ، بل لا يجوز ذلك لان النبي ﷺ أجاب بقوله : قولوا فلو كان السائل واحداً لقال له قل ولم يقل قولوا انتهى ، ولم يظهر لي وجه في الجواز وما المانع أن يسأل الصحابي الواحد عن الحكم فيجيب ﷺ بصيغة الجمع إشارة إلى اشتراك الكل في الحكم ، ويؤكد أنه في نفس السؤال قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي ، كلها بصيغة الجمع قبل حل أنه سأل نفسه وغيره فحين الجواب بصيغة الجمع ، لكن الايمان بنون الممطرة في

خطاب النبي ﷺ لا يظن بالمصحابي ، فإن ثبت أن السائل كان متعمدا فواضح ، وإن ثبت أنه كان واحدا فالحكمة في الاتيان بصيغة الجمع الاشارة الى أن السؤال لا يختص به بل يريد نفسه ومن يوافقه على ذلك ، فعمله على ظاهره من الجمع هو المسمد ، على أن الذي نفاه الفا كما أني قد ورد في بعض المتن ، فعنه الطبري من طريق الأجلح ، عن الحكم بلفظ « قلت إليه فقلت : السلام عليك قد عرفناه ، فكيف الصلاة عليك يا رسول الله ؟ قال قل اللهم صل على محمد الحديث ، وقد وقعت من تعيين من باشر السؤال على جماعة : وهم كعب بن هجرة وبشير بن سعد والد النعمان وزيد بن عارضة الانصاري وطاعة بن عبيد الله وأبو هريرة وعبد الرحمن بن بشير ، أما كعب فوقع عند الطبراني عن رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بهذا السند بلفظ « قلت يا رسول الله قد علمنا ، وأما بشير ففي حديث أبي مسعود عند مالك وعلم وغيرهما أنه رأى النبي ﷺ في مجلس سعد بن عباد ، فقال له بشير بن سعد : أمرنا الله أن نصلّي عليك ، الحديث . وأما زيد بن عارضة فأخرج الشافعي من حديث قال « أنا سألت رسول الله ﷺ فقال : صلوا على واجتهدوا في الدعاء . وقولوا : اللهم صل على محمد ، الحديث . وأخرج الطبري من حديث طاعة قال « قلت يا رسول الله كيف الصلاة عليك ، ومخرج حديثها واحد ، وأما حديث أبي هريرة فأخرج الشافعي من حديثه أنه قال « يا رسول الله كيف نصلّي عليك ، وأما حديث عبد الرحمن بن بشير فأخرجه اسماعيل القاضي في كتاب « فضل الصلاة على النبي ﷺ » ، قال « قلت أو قيل للنبي ﷺ » هكذا عنده على الشك ، وأبهم أبو عوانة في صحيحه من رواية الأجلح وحزرة الزيات عن الحكم السائل وافظه « جله رجل فقال : يا رسول الله قد علمنا ، ووقع لهذا السؤال سبب أخرجه البيهقي والخلي من طريق الحسن بن محمد بن الصباح الرضفاني « حدثنا اسماعيل بن زكريا عن الأعمش ومسعود ومالك بن مغول عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال : لما نزلت ( أن الله وملائكته يصلون على النبي ) الآية قلنا : يا رسول الله ، قد علمنا ، الحديث . وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن محمد بن بكر عن اسماعيل بن زكريا ولم يسق لفظه بل أحال به على ما قبله فهو على شرطه ، وأخرجه السراج من طريق مالك بن مغول وحده كذلك ، وأخرج أحمد والبيهقي واسماعيل القاضي من طريق يزيد بن أبي زياد والطبراني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والطبري من طريق الأجلح والسراج من طريق سفيان وزائدة فرقهما وأبو عوانة في صحيحه من طريق الأجلح وحزرة الزيات كلهم عن الحكم مثله ، وأخرج أبو عوانة أيضا من طريق مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مثله ، وفي حديث طاعة عند الطبري « أتى رجل النبي ﷺ فقال : سمعنا الله يقول ( أن الله وملائكته ) الآية فكيف الصلاة عليك ، قوله ( قد علمنا ) المتهوم في الرواية بفتح أوله وكسر اللام مخففا ، وحموز بعضهم ضم أوله والتشديد على البناء المجهول ، ووقع في رواية ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد وبالشك ولفظه « قلنا قد علمنا ، أو علمنا ، ورويناه في الخلفيات ، وكذا أخرجه السراج من طريق مالك بن مغول عن الحكم بلفظ « علمنا أو علمنا » ووقع في رواية حفص بن عمر المذكورة « أمرنا أن نصلّي عليك وأن نسلم عليك ، فأما السلام فقد عرفناه ، وفي ضبط عرفناه ما تقدم في علمنا وأراد بقوله « أمرنا » أي بلغتنا عن الله تعالى أنه أمر بذلك ، ووقع في حديث أبي مسعود « أمرنا الله » وفي رواية عبد الله بن عيسى المذكورة « كيف الصلاة عليكم أهل البيت فإن الله قد علمنا كيف نسلم ، أي علمنا الله كيفية السلام عليك هل لسانك وبواسطة بيانك . وأما إثباته بصيغة الجمع في قوله « عليكم » فقد بين مراده بقوله ، أهل

البيت ، لأنه لو اقتصر عليا لاحتمل أن يريد بها التعظيم وبها تحصل مطابقة الجواب للسؤال حيث قال : « على محمد وعلى آل محمد ، وبهذا يستغنى عن قول من قال : في الجواب زيادة على السؤال لأن السؤال وقع عن كيفية الصلاة عليه فوقع الجواب عن ذلك بزيادة كيفية الصلاة على آله . قوله ( كيف نسلم عليك ) قال البيهقي : فيه إشارة إلى السلام الذي في التشهد وهو قول : « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » ، فيكون المراد بقولهم « فكيف نصل عليك » أي بعد التشهد . انتهى . وتفسير السلام بذلك هو الظاهر . وحكى ابن عبد البر فيه احتمالا ، وهو أن المراد به السلام الذي يتحلل به من الصلاة وقال : إن الأول أظهر ، وكذا ذكر عياض وغيره ، ورد بعضهم الاحتمال المذكور بأن سلام التحلل لا يقيده به اتفاقا ، كذا قيل ، وفي نقل الاتفاق نظر ، فقد جرم جماعة من المالكية بأنه يستحب للصل أن يقول عند سلام التحلل ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم ، ذكره عياض وقبله ابن أبي زيد وغيره . قوله ( فكيف نصل عليك ) زاد أبو مسعود في حديثه فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله ، وإنما تمنوا ذلك خشية أن يكون لم يعجبه السؤال المذكور لما نقرر عندهم من أنه من ذلك ، فقد تقدم في تفسير قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ من سورة المائدة بيان ذلك ، ووقع عند الطبري من وجه آخر في هذا الحديث ، فسكت حتى جاءه الوحي فقال « تقولون » واختلف في المراد بقولهم « كيف » فقيل المراد السؤال عن معنى الصلاة المأمور بها بأى لفظ يؤدي ، وقيل عن صفتها ، قال عياض : لما كان لفظ الصلاة المأمور بها في قوله تعالى ﴿ صلوا عليه ﴾ محتمل الرحمة والثناء والتعظيم سألوا بأى لفظ تؤدي ؟ هكذا قال بعض المشايخ ، ورجح الباقي أن السؤال إنما وقع عن صفتها لا عن جنسها ، وهو أظهر لأن لفظ « كيف » ظاهر في الصفة ، وأما الجنس فيستل عنه بلفظ « ما » ، وبه جرم الفرطاني فقال : هذا سؤال من أشكلت عليه كيفية ما فهم أصله ، وذلك أنهم عرفوا المراد بالصلاة فسألوا عن الصفة التي تليق بها ليصنعوها انتهى . والاحتمال لم يزل ذلك أن السلام لما تقدم بلفظ مخصوص وهو ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فهموا منه أن الصلاة أيضا تقع بلفظ مخصوص ، وعدلوا عن القياس لامكان الوقوف على النص ولا سيما في ألفاظ الأذكار فانها تسمى بخارجة عن القياس غالبا ، فوقع الأمر كما فهموا فانه لم يقل لهم قولوا الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولا قولوا الصلاة والسلام عليك الخ بل عليهم صيغة أخرى . قوله ( قال قولوا اللهم ) هذه كلمة أكثر استعمالها في النداء وهو بمعنى يا الله ، والميم عوض عن حرف النداء فلا يقال اللهم غفور رحيم مثلا وإنما يقال اللهم اغفر لي وارحمي ، ولا يدخلها حرف النداء إلا في نادر كقول الرازي « اني اذا ما حدثت ألما أقول يا اللهم يا اللهم » واختص هذا الاسم بقطع الهمة عند النداء ووجوب تفضيم لآله وبداخل حرف النداء عليه مع التعريف ، وذهب الفراء ومن تبعه من السكوفيين إلى أن أصله يا الله وحذف حرف النداء تخفيفا والميم مأخوذة من جملة محذوفات مثل أمنا بخير ، وقيل بل زائدة كما في زرقة للشديد الزوقة ، وزيدت في الاسم العظيم تفضيلا ، وقيل بل هو كالواو الدالة على الجمع كأن الداعي قال : يا من اجتمعت له الاسماء الحسنى ، ولذلك شددت الميم لتكون عوضا عن علامة الجمع ، وقد جاء عن الحسن البصري : اللهم مجتمع الدعاء ، وعن النضر بن شميل : من قال اللهم فقد سأل الله بجميع أسمائه . قوله ( صل ) تقدم في أواخر تفسير الأحزاب عن أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته ، ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له . وعند ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حبان قال : صلاة

الله مغفرة وصلاة الملائكة الاستغفار . ومن ابن عباس أن معنى صلاة الرب الرحمة وصلاة الملائكة الاستغفار .  
وقال الضحاك بن مزاحم : صلاة الله رحمة ، وفي رواية عنه مغفرة ، وصلاة الملائكة الدعاء أخرجهما إسماعيل  
القاضي عنه ، وكأنه يريد الدعاء بالمغفرة ونحوها . وقال المبرد : الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة رقة تبعث  
على استدعاء الرحمة . وتعقب بأن الله غير بين الصلاة والرحمة في قوله ( وأنتك عليهم صلوات من ربهم ورحمة )  
وكذلك فهم الصحابة المغايرة من قوله تعالى ( صلوا عليه وسلموا ) حتى سألوا عن كيفية الصلاة مع تقدم ذكر  
الرحمة في تعليم السلام حيث جاء بلفظ ( السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، وأفرم النبي ﷺ ، فلو كانت  
الصلاة بمعنى الرحمة لقال لهم قد علمتم ذلك في السلام ، وجوز الحلبي أن تكون الصلاة بمعنى السلام عليه ، وفيه  
نظر وحديث الباب يرد على ذلك ، وأولى الأقوال ما تقدم عن أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه ثناءه عليه  
وتعظيمه ، وصلاة الملائكة وغيرهم عليه طلب ذلك له من الله تعالى والمراد طلب الزيادة لا طلب أصل الصلاة ،  
وقيل صلاة الله على خاتمه تكون خاصة وتكون عامة فصلاته على أنبيائه هي ما تقدم من الثناء والتعظيم ، وصلاته  
على غيرهم الرحمة فهي التي سميت كل شيء . ونقل عياض عن بكر التقي قال : الصلاة على النبي ﷺ من الله  
تشريف وزيادة شكره وعلى من دون النبي رحمة . وهذا التقرير يظهر الفرق بين النبي ﷺ وبين سائر المؤمنين  
حيث قال الله تعالى ( إن الله وملائكته يصلون على النبي ) وقال قبل ذلك في السورة المذكورة ( هو الذي يصل  
عليكم وملائكته ) ومن المعلوم أن القدر الذي يليق بالنبي ﷺ من ذلك أرفع مما يليق بغيره ، والاجماع منعقد  
على أن في هذه الآية من تعظيم النبي ﷺ والتعزية به ما ليس في غيرها . وقال الحلبي في الشعب معنى الصلاة على  
النبي ﷺ تعظيمه ، فمعنى قولنا اللهم صل على محمد عظيم محمدا والمراد تعظيمه في الدنيا بأعلاء ذكره وإظهار دينه  
وأبواب شريعته وفي الآخرة بأجزال مثوبته وتفضيحه في أمته وإبداء فضيلته بالمقام المحمود ، وعلى هذا فالمراد بقوله  
تعالى ( صلوا عليه ) ادعوا ربكم بالصلاة عليه انتهى . ولا يكره عليه عطف آل وأزواجه وذريته عليه فإنه  
لا يمنع أن يدعى لهم بالتعظيم ، إذ تعظيم كل أحد بحسب ما يليق به ، وما تقدم عن أبي العالية أظهر ، فإنه يحصل  
به استتمال لفظ الصلاة بالنسبة إلى الله وإلى ملائكته وإلى المؤمنين المأمورين بذلك بمعنى واحد ، ويؤيده أنه  
لا خلاف في جواز الترحم على غير الأنبياء ، واختلف في جواز الصلاة على غير الأنبياء ، ولو كان معنى قولنا  
اللهم صل على محمد اللهم أرحم محمدا أو ترحم على محمد لجاز لغير الأنبياء ، وكذا لو كانت بمعنى البركة وكذا الرحمة  
لحفظ الوجوب في التشهد عند من يوجهه بقول المصل في التشهد ( السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته )  
ويمكن الانفصال بأن ذلك وقع بطريق التعبد فلا بد من الاتيان به ولو سبق الاتيان بما يدل عليه . قوله ( على  
محمد وعلى آل محمد ) كذا وفسح في الموضعين في قوله صل وفي قوله وبارك ، ولكن وقع في الثاني وبارك على آل  
إبراهيم ، ووقع عند البهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه على إبراهيم ولم يقل على آل إبراهيم ، وأخذ  
البيضاوي من هذا أن ذكر الآل في رواية الأصل مقسم كقوله على آل أبي أوفى . قلت : والحق أن ذكر  
محمد وإبراهيم وذكر آل محمد وآل إبراهيم ثابت في أصل الخبر ، وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ  
الآخر ، وسأبين من ساقه تاما بعد قليل . وشرح الطبري على ما وقع في رواية البخاري هنا فقال : هذا اللفظ  
يساعد قول من قال إن معنى قول الصحابي ( اللهم صل على محمد وآل محمد ) أي في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا



صلوا عليه وسلموا تسليماً) فكيف صلى عليك أى على أهل بيتك ، لأن الصلاة عليه قد عرفت مع السلام من الآية ، قال : فكان السؤال عن الصلاة على آل تشریفاً لهم . وقد ذكر محمد فى الجواب لقوله تعالى ( لا تقدموا بين يدى الله ورسوله ) وفائدته الدلالة على الاختصاص ، قال : وإنما ترك ذكر إبراهيم لينبه على هذه التسمية ، ولو ذكر لم يفهم أن ذكر محمد على سبيل التهديد انتهى . ولا يخفى ضعف ما قال . ووقع فى حديث أبى مسعود عند أبى داود والنسائى « على محمد النبى الامى » وفى حديث أبى سعيد فى الباب « على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم » ، ولم يذكر آل محمد ولا آل إبراهيم ، وهذا ان لم يحصل على ما قلته أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر والاظهر فساد ما بحسب الطائفة . وفى حديث أبى حميد فى الباب بعده « على محمد وأزواجه وذريته » ، ولم يذكر آل فى الصحيح ، ووقعت فى رواية ابن ماجه وعند أبى داود من حديث أبى هريرة « اللهم صل على محمد النبى وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته » ، وأخرجه النسائى من الوجه الذى أخرجه منه أبو داود واسكن وقع فى السند اختلاف بين موسى بن اسماعيل شيخ أبى داود فيه وبين عمرو بن عاصم شيخ شيخ النسائى فيه فروياه معا عن حبان بن يسار وهو بكسر المهملة وتشديد الموحدة وأبوه بمثناة ومهملة خفيفة فوقع فى رواية موسى عنه عن عبيد الله بن طلحة عن محمد بن محمد بن على عن نعيم المجرى عن أبى هريرة ، وفى رواية عمرو بن عاصم عنه عن عبيد الرحمن بن طلحة عن محمد بن على عن محمد بن الحنفية عن ابيه على بن أبى طالب ، ورواية موسى أرجح ، ويحتمل أن يكون حبان فيه سندان . ووقع فى حديث أبى مسعود وحده فى آخره « فى العالمين انك حميد مجيد » ، ومثله فى رواية داود بن قيس عن نعيم المجرى عن أبى هريرة عند السراج ، قال النووى فى شرح المهذب : ينبئ أن يجمع ما فى الاحاديث الصحيحة فيقول « اللهم صل على محمد النبى الامى وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم آل إبراهيم وبارك » ، مثله وزاد فى آخره « فى العالمين » ، وقال فى « الاذكار » مثله وزاد « عبدك ورسولك بعد قوله محمد فى صل ولم يردّها فى بارك » ، وقال فى « التحقيق » و « الفتاوى » مثله إلا أنه أسقط النبى الامى فى وبارك ، وقاته أشياء اعلمها توازى قدوماً زاده أو يزيد عليه ، منها قوله « أمهات المؤمنين » ، بعد قوله أزواجه ومنها « وأهل بيته » ، بعد قوله وذريته ، وقد وردت فى حديث ابن مسعود عند الدارقطنى ، ومنها « ورسولك » ، فى وبارك ، ومنها « فى العالمين » ، فى الاولى ، ومنها « انك حميد مجيد » قبل وبارك ، ومنها « اللهم » قبل وبارك فانهما ثبتا معا فى رواية للنسائى ، ومنها « وترحم على محمد الخ » ، وسيأتى البحث فيها بعد ، ومنها فى آخر التشهد « وعليها معهم » ، وهى عند الترمذى من طريق أبى أسامة عن زائدة عن الاعمش عن الحكم نحو حديث الباب ، قال فى آخره : قال عبد الرحمن بن نعمان نقول ، وعليها معهم ، وكذا أخرجهما السراج من طريق زائدة ، وتعقب ابن العربى هذه الزيادة قال : هذا شيء انفرد به زائدة فلا يعول عليه ، فإن الناس اختلفوا فى معنى الآل اختلفا كثيراً ومن جعلته أنهم أمته فلا يبقى للتكرار فائدة . واختلفوا أيضاً فى جواز الصلاة على غير الانبياء فلا يرى أن يشرك فى هذه الخصوصية مع محمد وآله أحداً . وتعقبه شيخنا فى شرح الترمذى ، بأن زائدة من الاثبات فانفراده لو انفرد لا يظهر مع كونه لم ينفرد ، فقد أخرجهما اسماعيل القاضى فى كتاب فضل الصلاة من طريقين عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى لبلبى ويزيد استشهد به مسلم ، وعند البيهقى فى « الشعب » من حديث جابر نحو حديث الباب وفى آخره « وعليها معهم » ، وأما الايراد الاول فانه يختص بمن يرى أن معنى الآل كل الامة ، ومع ذلك فلا يمنع

أن يعطف الخاص على العام ولا سيما في الدعاء ، وأما الإيراد الثاني فلا نعلم من منع ذلك شيئا ، وإنما الخلاف في الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً ، وقد شرح الدعاء الأحاديث بما دعاه به النبي ﷺ لنفسه في حديث « اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه محمد ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم انتهى ملخصاً . وحديث جابر ضعيف . ورواية يزيد أخرجهما أحد أيضاً عن محمد بن فضيل عنه وزاد في آخره : قال يزيد فلا أدري شيء زاده عبد الرحمن من قبل نفسه أو رواه عن كعب ، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن فضيل ، ووردت هذه الزيادة من وجهين آخرين مرفوعين أحدهما عند الطبراني من طريق فطر بن خليفة عن الحكم بلفظ : يقولون اللهم صل على محمد الى قوله وآل إبراهيم وصل علينا معهم ، وبارك على محمد مثله ، وفي آخره وبارك علينا معهم ، ورواته موثوقون لكنه فيما أحسب مدرج لما بينه زائدة عن الأعمش . نأينهما عند الدارقطني من وجه آخر عن ابن مسعود مثله لكن قال اللهم بذل الوارث وصل وفي وبارك ، وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف ، وقد تعقب الأسنوي ما قال النسوي فقال : لم يستوعب ما ثبت في الأحاديث مع اختلاف كلامه . وقال الأذري : لم يسبق الى ما قال . والذي يظهر أن الأفضل لمن تشهد أن يأتي بأكل الروايات ويقول كل ما ثبت هذا مرة وهذا مرة ، وأما التلخيص فانه يستلزم أحداث صفة في التشهد لم ترد بمجموعة في حديث واحد انتهى . وكأنه أخذه من كلام ابن القيم فانه قال : ان هذه الكيفية لم ترد بمجموعة في طريق من الطرق ، والاولى أن يستعمل كل لفظ ثبت على حدة فبذلك يحصل الاتيان بجميع ما ورد بخلاف ما اذا قال الجميع دفعة واحدة فان الغالب على الظن أنه ﷺ لم يقله كذلك . وقال الأسنوي أيضاً : كان يلزم الشيخ أن يجمع الالفاظ الواردة في التشهد . وأجيب بأنه لا يلزم من كونه لم يصرح بذلك أن لا يلزمه . وقال ابن القيم أيضاً : قد نص الصافي على أن الاختلاف في الالفاظ التشهد ونحوه كالاختلاف في القراءات ، ولم يقل أحد من الأئمة باستحباب التلاوة بجميع الالفاظ المختلفة في الحرف الواحد من القرآن وان كان بعضهم أجاز ذلك عند التلخيص للتخمين انتهى . والذي يظهر أن اللفظ إن كان بمعنى اللفظ الآخر سواء كان في أزواجه وأمهات المؤمنين فالاولى الاقتصاد في كل مرة على أحدهما وان كان اللفظ يستقل بزيادة معنى ليس في اللفظ الآخر البتة ، فالاولى الاتيان به ، ويجعل على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر كما تقدم ، وان كان يزيد على الآخر في المعنى شيئاً ما فلا بأس بالاتيان به احتياطاً . وقالت طائفة منهم الطبري : ر ذلك الاختلاف المباح ، فأى لفظ ذكره المرء أجراً ، والأفضل أن يستعمل أكله وأبلغه . واستدل على ذلك باختلاف النقل من الصحابة فذكر ما نقل عن علي ، وهو حديث موقوف طريل أخرجه سعيد بن منصور والطبري والطبراني وابن فارس وأوله « اللهم داعي المدحوات ، الى أن قال : اجعل شرائف صلواتك ونواحي بركاتك ورافقة تحبيلك على محمد عبدك ورسولك ، الحديث . وعن ابن مسعود بلفظ « اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين امام المتقين وحامم النبيين محمد عبدك ورسولك ، الحديث أخرجه ابن ماجه والطبري ، وادعى ابن القيم أنه أكثر الأحاديث بل كلها مصرحة بذكر محمد وآل محمد وبذكر آل إبراهيم فقط أو بذكر إبراهيم فقط قال : ولم يجيء في حديث صحيح بلفظ إبراهيم وآل إبراهيم معاً وإنما أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن السباق عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود ، ويحيى مجهول وشيخه مجهول فهو سند ضعيف ، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر قوى لكنه موقوف على ابن مسعود ، وأخرجه النسائي والدارقطني من حديث

طلحة . قلت : وغفل عما وقع في صحيح البخاري كما تقدم في الحديث الانبياء في ترجمة ابراهيم عليه السلام من طريق عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بلفظ : كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وكذا في قوله : كما باركت ، وكذا وقع في حديث أبي مسعود البدرى من رواية محمد ابن ابي حنيفة عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه أخرجه الطبري ، بل أخرجه الطبري أيضا في رواية الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه من طريق عمرو بن قيس عن الحكم بن عتيبة فذكره بلفظ : وعلى محمد وآل محمد انك حميد مجيد ، وبلفظ : على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد ، وأخرجه أيضا من طريق الأجلح عن الحكم مثله سواء ، وأخرج أيضا من طريق حنظلة بن علي عن أبي هريرة ما سأذكره ، وأخرجه أبو المبراس السراج من طريق داود بن قيس عن نعيم الجمر عن أبي هريرة : أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد ، ومن حديث بريدة رفته : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وعلى آل محمد كما جعلتها على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، وأصله عند أحمد ، ووقع في حديث ابن مسعود المشار اليه زيادة أخرى وهي : وأرحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم ، الحديث ، وأخرجه الحاكم في صحيحه من حديث ابن مسعود فأغتر بتصحيحه قوم فوهوا ، فانه من رواية يحيى بن الساجي وهو مجهول ، من رجل مهم . نعم أخرج ابن ماجه ذلك عن ابن مسعود من قوله : قال قولوا : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد عبدك ورسولك ، الحديث وبالغ ابن العربي في انكار ذلك فقال : حذار مما ذكره ابن أبي زيد من زيادة وترحم ، فانه قريب من البسطة لأنه عليه السلام عليهم كيفية الصلاة عليه بالوحي في الزيادة على ذلك استدراك عليه انتهى . وابن أبي زيد ذكر ذلك في صفة التشهد في الرسالة ، لما ذكر ما يستحب في التشهد ومنه : اللهم صل على محمد وآل محمد ، فواد وترحم على محمد وآل محمد ، وبارك على محمد وآل محمد الخ ، فان كان انكاره لكونه لم يصح فسلم ، والا فدعوى من ادعى أنه لا يقال أرحم محمدًا مردودة لثبوت ذلك في عدة أحاديث أصحها في التشهد والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ثم وجدت لابن أبي زيد مستندا ، فأخرج الطبري في تهذيبه من طريق حنظلة ابن علي عن أبي هريرة رفته : من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم شهدت له يوم القيامة وشفعت له ، ورجال سنده رجال الصحيح إلا سعيد بن سليمان مولى سعيد بن العاص الراوى له عن حنظلة بن علي فانه مجهول . ( تنبيه ) : هذا كله فيما يقال مضموما الى السلام أو الصلاة ، وقد وافق ابن العربي الصيدلاني من الشافعية على المنع ، وقال أبو القاسم الانصارى شارح الإرشاد ، يجوز ذلك مضافا الى الصلاة ولا يجوز مفردا ، ونقل عياض عن الجمهور الجواز مطلقا ، وقال القرطبي في المفهم ، إنه الصحيح لورود الأحاديث به ، وعالفة غيره : ففي الأخيرة ، من كتب الحنفية عن محمد يكره ذلك لايهامه النقص لان الرحمة غالبا إنما تكون عن فعل ما بلام عليه ، وجود ابن عبد البر يئنه فقال : لا يجوز لأحد اذا ذكر النبي ﷺ أن يقول رحمه الله لأنه قال من صل على ، ولم يقل من ترحم على ولا من دعائي ، وان كان معنى الصلاة الرحمة ، ولكنه خص هذا اللفظ تعظيها له فلا يمدل عنه الى غيره ، ويقولده

قوله تعالى (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا) انتهى . وهو بحث حسن لكن في التعليل الاول نظر ، والمعتقد الثاني ، والله أعلم . قوله (وعلى آل محمد) قيل أصله آل ، أهل قلبت الماء حموة ثم سهلت ولهذا اذا صفر رد الى الاصل فقالوا أهيل ، وقيل بل أصله أول من آل اذا رجع ، سمي بذلك من يشول الى الشخص ويضاف اليه ، ويقويه أنه لا يضاف الا الى معظم فيقال آل الفاضل ولا يقال آل الحجام بخلاف أهل ، ولا يضاف آل أيضا غالبا الى غير العاقل ولا الى المضر عند الأكثر ، وجوزوه بعضهم بقلة ، وقد ثبت في شعر عبد المطلب في قوله في قصة أصحاب الفيل من أبيات : وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك . . وقد يطلق آل فلان على نفسه وعليه وعلى من يضاف اليه جميعا وضابطه أنه اذا قيل فعل آل فلان كذا دخل هو فيهم الا بقرينة ، ومن شواهد قوله عليه السلام للحسن بن علي ، إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة ، وان ذكرا معا فلا ، وهو كالفهيم والمسكين ، وكذا الايمان والاسلام والفسوق والعصيان ، ولما اختلفت ألفاظ الحديث في الاثنيان بهما معا وفي أفراد أحدهما كان أولى المحامل أن يحمل على أنه عليه السلام قال ذلك كله ، ويكون بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وأما التعدد فبعيد لأن غالب الطرق تصرح بأنه وقع جوابا عن قولهم : كيف نصل عليك ، ويحتمل أن يكون بعض من اقتصر على آل ابراهيم بدون ذكر ابراهيم رواه بالهفي بناء على دخول ابراهيم في قوله آل ابراهيم كما تقدم . واختلف في المراد بآل محمد في هذا الحديث ، فالراجح أنهم من حرمت عليهم الصدقة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك وإضحا في كتاب الزكاة ، وهذا نص عليه الشافعي واختاره الجمهور وبؤيده قول النبي صلى الله عليه وآله للحسن بن علي : إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة ، وقد تقدم في البيوع من حديث أبي هريرة ، واسلم من حديث عبد المطلب بن ربيعة في أثناء حديث مرفوع : ان هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس وإنما لا نحل لمحمد ولا آل محمد ، وقال أحمد : المراد بآل محمد في حديث التشهد أهل بيته ، ودلى هذا قبل يجوز أن يقال أهل عوض آل ؟ رواه ابن عديم . وقيل المراد بآل محمد أزواجه وذريته لأن أكثر طرق هذا الحديث جاء بلفظ : وآل محمد وجاء في حديث أبي حميد موضعه : وأزواجه وذريته ، فدل على أن المراد بالآل الأزواج والذرية ، وتنبأ بأنه ثبت الجمع بين الثلاثة كما في حديث أبي هريرة ، فيحمل على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره فالمراد بالآل في التشهد الأزواج ومن حرمت عليهم الصدقة ويدخل فيهم الذرية ، فيذلك يجمع بين الاحاديث . وقد أطلق على أزواجه عليه السلام آل محمد في حديث عائشة : ما شيع آل محمد من خبز مادوم ثلاثا ، وقد تقدم ويأتي في الرقاق ، وفيه أيضا من حديث أبي هريرة : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، وكان الأزواج أفردوا بالذكر تنويها بهم وكذا الذرية ، وقيل المراد بالآل ذرية فاطمة خاصة حكاه النووي في شرح المذهب . وقبلهم جميع قریش حكاه ابن الرمة في الكفاية . وقيل المراد بالآل جميع الأمة أمة الاجابة ، وقال ابن العربي : مال الى ذلك مالك واختاره الاذهرى وحكاه أبو الطيب الطاهري عن بعض الشافعية ورجعه النووي في شرح مسلم ، وبؤيده القاضي حسين والراغب بالانقياء منهم . وعليه يحمل كلام من أطلق ، وبؤيده قوله تعالى (ان أولياؤه الا المتقون) وقوله عليه السلام : ان أولياي منكم المتقون ، وفي نوادر أبي العيص : انه غرض من بعض الهاشميين فقال له أنفض مني وأنت نصل على في كل صلاة في قولك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، فقال : إني أريد الطيبين الطاهرين ولست منهم . ويمكن أن يحمل كلام من أطلق على أن المراد بالصلاة الرحمة المطلقة فلا تحتاج الى تقييد ، وقد

استدل لهم بحديث أنس رفعه وآل محمد كل قتي ، أخرجه الطبراني وأمكن سنده واه جدا ، وأخرج البيهقي عن جابر نحوه من قوله بسند ضعيف . **قوله** ( كما صليت على آل إبراهيم ) اشترى السؤال عن موقع التشبيه مع أن المقرر أن التشبه دون المشبه به ، والواقع هنا عكسه لأن محمدا ﷺ وحده أفضل من آل إبراهيم ومن إبراهيم ولا سيما قد أضيف إليه آل محمد ، وقضية كونه أفضل أن تكون الصلاة المطلوبة أفضل من كل صلاة حصلت أو تحصل لغیره ، وأجيب عن ذلك بأجوبة : الأولى أنه قال ذلك قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس ، أن رجلا قال للنبي ﷺ : يا خير البرية ، قال : ذلك إبراهيم ، أشار إليه ابن العربي وأيده بأنه سأل لنفسه التسوية مع إبراهيم وأمر أمته أن يسألوا له ذلك فزاده الله تعالى بغير سؤال أن فضله على إبراهيم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لغير صفة الصلاة عليه بعد أن علم أنه أفضل . الثاني أنه قال ذلك تواضعا وشرع ذلك لأمته ليكتسبوا بذلك الفضيلة . الثالث أن التشبيه إنما هو لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدرة بالقدرة فهو كقوله تعالى ( أنا أرحمنا إليك كما أرحمنا إلى نوح ) وقوله ( كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ) وهو كقول القائل أحسن إلى ولدك كما أحسن إلى فلان ويريد بذلك أصل الإحسان لا قدره ، ومنه قوله تعالى ( وأحسن كما أحسن الله إليك ) ورجع هذا الجواب الفرطي في المفهوم ، الرابع أن السكاف للتعميل كما في قوله ( كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ) وفي قوله تعالى ( فاذكروه كما هداكم ) ، وقال بعضهم : الكاف على بابها من التشبيه ثم عدل عنه الإعلام بمحورية المطلوب . الخامس أنه المراد أن يجعله خليلا كما جعل إبراهيم ، وأن يجعل له لسان صدق كما جعل لإبراهيم مضافا إلى ما حصل له من الهبة ، ويرد عليه ما ورد على الأول ، وقربه بعضهم بأنه مثل رجلين يملك أحدهما ألفا ويملك الآخر ألفين فسأل صاحب الألفين أن يعطى ألفا أخرى نظير الذي أعطى الأول فبصير المجموع لثاني أضعاف ما الأول . السادس أن قوله اللهم صل على محمد ، مقطوع عن التشبيه فيكون التشبيه متعلقا بقوله وعلى آل محمد ، وتعقب بأن غير الأنبياء لا يمكن أن يساوا الأنبياء فكيف يطلب لهم صلاة مثل الصلاة التي وقعت لإبراهيم والأنبياء من آله ؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن المطلوب الثواب الحاصل لهم لا جميع الصفات التي كانت سببا لثواب ، وقد نقل العمراني في البيان ، عن الشيخ أبي حامد أنه نقل هذا الجواب عن نص الشافعي ، واستبعد ابن القيم صحة ذلك عن الشافعي لأنه مع فصاحته ومعرفة بلسان العرب لا يقول هذا الكلام الذي يستلزم هذا التركيب الركيك المعيب من كلام العرب ، كذا قال ، وليس التركيب المذكور بريئ بل التقدير اللهم صل على محمد وصل على آل محمد كما صليت إلى آخره فلا يتضح تعلق التشبيه بالجملة الثانية . السابع أن التشبيه إنما هو للمجموع بالمجموع فإن في الأنبياء من آل إبراهيم كثرة ، فإذا قولت تلك الفتوات الكثيرة من إبراهيم وآل إبراهيم بالصفات الكثيرة التي لمحمد أمكن إقتفاء التفاضل . قلت : ويعبر على هذا الجواب أنه وقع في حديث أبي سعيد ثانيا حديثي الباب مقابلة الاسم فقط بالاسم فقط ولفظه اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم ، . الثامن أن التشبيه بالنظر إلى ما يحصل لمحمد وآل محمد من صلاة كل فرد فرد ، فيحصل من مجموع صلاة المصلين من أول التعاليم إلى آخر الزمان أضعاف ما كان لآل إبراهيم ، وعبر ابن العربي عن هذا بقوله : المراد دوام ذلك واستمراره . التاسع أن التشبيه راجع إلى المصلي فيما يحصل له من الثواب لا بالنسبة إلى ما يحصل للنبي ﷺ ، وهذا ضعيف لأنه بصير كأنه قال اللهم أعطني ثوابا على صلاتي على النبي ﷺ

كما صليت على آل ابراهيم ، ويمكن أن يجاب بأن المراد مثل ثواب المصل على آل ابراهيم . العاشر دفع المقدمة المذكورة أولا وهي أن المشبه به يكون أرفع من المشبه ، وأن ذلك ليس مطردا ، بل قد يكون التشبيه بالمثل بل وبالمثول كما في قوله تعالى ( مثل نوره كمشكاة ) وابن يقين نور المشكاة من نوره تعالى ؟ ولكن لما كان المراد من المشبه به أن يكون شيئا ظاهرا واضحا فسمع حسن تشبيه النور بالمشكاة ، وكذا هنا لما كان تعظيم ابراهيم وآل ابراهيم بالصلاة عليهم مشهورا واضحا عند جميع الطوائف حسن أن يطلب لمحمد وآل محمد بالصلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآل ابراهيم ، ويؤيد ذلك ختم الطلب المذكور بقوله « في العالمين » أي كما أظهرت الصلاة على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين ، ولهذا لم يقع قوله في العالمين الا في ذكر آل ابراهيم دون ذكر آل محمد على ما وقع في الحديث الذي ورد فيه وهو حديث أبي مسعود فيما أخرجه مالك ومسلم وغيرهما ، وعبر الطيبي عن ذلك بقوله : ليس التشبيه المذكور من باب إلحاق النافى بالكامل بل من باب إلحاق ما لم يشتهر بما يشتهر . وقال الطيبي : سبب هذا التشبيه أن الملائكة قالت في بيت ابراهيم ( رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد ) وتد علم أن محمدا وآل محمد من أهل بيت ابراهيم فكانت قل : أجب دعاء الملائكة الذين قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبتهما عندما قالوها في آل ابراهيم الموجودين حينئذ ، ولذلك ختم بما ختمت به الآية وهو قوله « انك حميد مجيد » . وقال النووي بعد أن ذكر بعض هذه الاجوبة : أحسنها ما نسب الى الشافعي والتشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة أو للجموع بالجموع . وقال ابن القيم بعد أن زيف أكثر الاجوبة إلا تشبيه المجموع بالمجموع : وأحسن منه أن يقال هو **عليه السلام** من آل ابراهيم ، وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى ( ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ) قل : محمد من آل ابراهيم فكانه أمرنا أن نصل على محمد وعلى آل محمد خصوصا بقدر ما صلينا عليه مع ابراهيم وآل ابراهيم عموما فيحصل لآله ما يليق بهم ويبقى الباقي كله له ، وذلك القدر أريد مما لغيره من آل ابراهيم قطعا ، وبظاهر حينئذ قاعدة التشبيه ، وأن المطلوب له بهذا اللفظ أفضل من المطلوب بغيره من الألفاظ . ووجدت في مصنف شيخنا مجد الدين الشيرازي القنوي جوابا آخر نقله عن بعض أهل الكشف حاصله أن التقدير لغير اللفظ المشبه به لا لعينه ، وذلك أن المراد بقولنا « اللهم صل على محمد » اجعل من أتباعه من يبلغ النهاية في أمر الدين كالعلماء بشرعه بتقريرهم أمر الشريعة وكما صليت على ابراهيم ، بأن جعلت في أتباعه انبياء يقررون الشريعة ، والمراد بقوله « وعلى آل محمد » اجعل من أتباعه ناسا محدثين بالفتح يخبرون بالمغيبات كما صليت على ابراهيم بأن جعلت فيهم انبياء يخبرون بالمغيبات ، والمطلوب حصول صفات الانبياء لآل محمد وهم أتباعه في الدين كما كانت حاصله بسؤال ابراهيم ، وهذا يحصل ما ذكره ، وهو جيد ان سلم أن المراد بالصلاة هنا ما ادعاه ، واقه أعلم . وفي نحو هذه الدعوى جواب آخر : المراد اللهم استجب دعاء محمد في أمته كما استجبت دعاء ابراهيم في بنيهِ ، ويمكر على هذا عطف الآل في الموضوعين . **قوله** ( على آل ابراهيم ) هم ذريته من اسماعيل واسحق كما جزم به جماعة من الشراح ، وإن ثبت أن ابراهيم كلن له أولاد من غير سارة وحاجر فهم داخلون لا محالة . ثم أن المراد المسلمون منهم بل المتقون ، فيدخل فيهم الانبياء والصديقون والشهداء والصالحون دون من عداهم ، وفيه ما تقدم في آل محمد . **قوله** ( وبارك ) المراد بالبركة هنا الزيادة من الخير والكرامة ، وقيل المراد التطهير من العيوب والتركيب ، وقيل المراد إثبات ذلك واستمراره من قولهم بركت الابل أي ثبتت على

الأرض ، وبه سميت بركة الماء بكر أوله وسكون ثانيه لأقامة الماء فيها . والحاصل أن المطلوب أن يعطوا من الخور أوقاه ، وأن يثبت ذلك ويستمر دائما . والمراد بالمعنيين فيما رواه أبو مسعود في حديثه أصناف الخلق ، وفيه أقوال أخرى : قيل ما حواه بطن الفلك ، وقيل كل محدث ، وقيل ما فيه روح ، وقيل بتقيد العقلاء ، وقيل بالانس والجن فقط . **قوله** ( أنك حميد مجيد ) أما الحميد فهو فعيل من الحمد بمعنى محمود ، وأبلغ منه وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها ، وقيل هو بمعنى الحامد أى يحمده أفعال عباده . وأما المجيد فهو من الحمد وهو صفة من كل في الشرف ، وهو مستلزم للعظمة والجلال كما أن الحمد يدل على صفة الأكرام ، ومناسبة ختم هذا الدعاء بهذين الاسمين العظيمين أن المطلوب تكريم الله لنبيه وثناؤه عليه والتثوية به وزيادة تقريبه ، وذلك بما يستلزم طلب الحمد والمجد ، ففي ذلك إشارة الى أنها كالتعليل المطلوب ، أو هو كالتنزيل له ، والمعنى أنك فاعل ما تستوجب به الحمد من النعم المترادفة ، ككرم بكثرة الاحسان الى جميع عبادك . واستدل بهذا الحديث على إيجاب الصلاة على النبي **ﷺ** في كل صلاة لما وقع في هذا الحديث من الزيادة في بعض الطرق عن أبي مسعود ، وهو ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم كاهم من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه بلفظ : فكيف صلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ؟ وقد أشرت الى شيء من ذلك في تفسير سورة الاحزاب . وقال الدارقطني : اسناده حسن متصل . وقال البيهقي : اسناده حسن صحيح . وتعقبه ابن التركاني بأنه قال في باب تحريم قتل ماله روح ، بعد ذكر حديث فيه ابن إسحق : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . قلت : وهو اعتراض متجه لان هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحق ؛ لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث وهو هنا كذلك ، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحا وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه ، وقد احتج بهذه الزيادة جماعة من الشافعية كابن خزيمة والبيهقي لإيجاب الصلاة على النبي **ﷺ** في التشهد بعد التشهد وقبل السلام ؛ وتعقب بأنه لا دلالة فيه على ذلك ، بل إنما يفيد إيجاب الاتيان بهذه اللفاظ على من صلى على النبي **ﷺ** في التشهد ، وعلى تقدير أن يدل على إيجاب أصل الصلاة فلا يدل على هذا المحل الخصوصي ، ولكن قرب البيهقي ذلك بما تقدم أن الآية لما نزلت وكان النبي **ﷺ** قد علمهم كيفية السلام عليه في التشهد والنشهد داخل الصلاة فسألوا عن كيفية الصلاة فعلهم ، فدل على أن المراد بذلك إيقاع الصلاة عليه في التشهد بعد الفراغ من التشهد الذي تقدم تعليمه لهم ، وأما احتمال أن يكون ذلك خارج الصلاة فهو بعيد كما قال عياض وغيره . وقال ابن دقيق العيد : ليس فيه تنصيص على أن الامر به مخصوص بالصلاة ، وقد كثرت الاستدلال به على وجوب الصلاة ، وقرر بعضهم الاستدلال بأن الصلاة عليه واجبة بالاجماع وليست الصلاة عليه خارج الصلاة واجبة بالاجماع فتعين أن تجب في الصلاة ، قال : وهذا ضعيف ، لأن قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع إن أراد به عينا فهو صحيح لكن لا يفيد المطلوب لأنه يفيد أن تجب في أحد الموضعين لا بعينه ، وزعم القرافي في الذخيرة ، أن الشافعي هو المستدل بذلك ، وردده بنحو ما رد به ابن دقيق العيد ، ولم يصب في نسبة ذلك للشافعي ، والذي قاله الشافعي في الأم : فرض الله الصلاة على رسوله بقوله ( أن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ) فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة ، ووجدنا الدلالة عن النبي **ﷺ** بذلك : أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

« عن أبي هريرة أنه قال : يا رسول الله كيف أصلي عليك - يعني في الصلاة - قال : تقولون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، الحديث ، أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ أنه « كان يقول في الصلاة : اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، الحديث ، قال الشافعي : فلما روى أن النبي ﷺ كان يعلمهم التشهد في الصلاة ، وروى عنه أنه علمهم كيف يصلون عليه في الصلاة ، لم يجوز أن نقول التشهد في الصلاة واجب والصلاة عليه فيه غير واجبة . وقد تعقب بعض المخالفين هذا الاستدلال من أوجه : أحدها ضعف إبراهيم بن أبي يحيى والكلام فيه مشهور ، الثاني على تقدير صحته فقوله في الأول « يعني في الصلاة » لم يصرح بالفاعل « يعني » ، الثالث قوله في الثاني « انه كان يقول في الصلاة » وإن كان ظاهره أن الصلاة المكتوبة لم تكن يحتل أن يكون المراد بقوله في الصلاة أي في صفة الصلاة عليه ، وهو احتمال قوي ، لأن أكثر الطرق عن كعب بن عجرة كما تقدم تدل على أن السؤال وقع من صفة الصلاة لا عن محلها ، الرابع ليس في الحديث ما يدل على تعين ذلك في التشهد خصوصاً بينه وبين السلام من الصلاة ، وقد أطنب قوم في نسبة الشافعي في ذلك إلى الشذوذ ، منهم أبو جعفر الطبري وأبو جعفر الطحاوي وأبو بكر بن المنذر والخطابي ، وأورد عياض في « الشفاء » مقالته وعاب عليه ذلك غير واحد لأن موضوع كتابه يقتضي تصويب ما ذهب إليه الشافعي لأنه من جملة أعظم المصاعف ، وقد استحسن هو القول بطهارة فضلائه مع أن الأكثر على خلافه لم يكن استجاده لما فيه من الزيادة في تعظيمه ، وانتصر جماعة للشافعي فذكروا أدلة عقلية ونظرية ، ودفعوا دعوى الشذوذ فمقلوا القول بالوجوب عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وأصح ما ورد في ذلك عن الصحابة والتابعين ما أخرجه الحاكم بسند قوي عن ابن مسعود قال : « تشهد الرجل ثم يصل على النبي ثم يدعو لنفسه » وهذا أقوى شيء يحتاج به للشافعي ، فإن ابن مسعود ذكر أن النبي ﷺ علمهم التشهد في الصلاة وأنه قال « ثم ينتخير من الدعاء ما شاء » ، فلما ثبت عن ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء دل على أنه أطلع على زيادة ذلك بين التشهد والدعاء ، واندفعت حجة من تمسك بحديث ابن مسعود في دفع ما ذهب إليه الشافعي مثل ما ذكر عياض قال : وهذا تشهد ابن مسعود الذي علمه له النبي ﷺ ليس فيه ذكر الصلاة عليه ، وكذا قول الخطابي أن في آخر حديث ابن مسعود « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك » لكن رد عليه بأن هذه الزيادة مدرجة ، وعلى تقدير ثبوتها فتحمل على أن مشروعية الصلاة عليه وردت بعد تعليم التشهد ، ويتقوى ذلك بما أخرجه الترمذي عن عمر موقوف الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصل على النبي ﷺ ، قال ابن العربي : ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع انتهى . وورد له شاهد مرفوع في « جوه الحسن بن عرفة » وأخرج العمري في « عمل يوم وليلة » عن ابن عمر بسند جيد قال « لا تكون صلاة إلا بقراءة وتشهد وصلاة على » ، وأخرج البيهقي في « الخلافيات » بسند قوي عن الشعبي وهو من كبار التابعين قال « من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد فليعد صلاته » وأخرج الطبري بسند صحيح عن مطرف بن عبد الله بن الأشخير وهو من كبار التابعين قال « كنا نعلم التشهد فإذا قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله محمد ربه وبني عليه ثم يصل على النبي ﷺ ثم يسأل حاجته ، وأما فقهاء الأمصار فلم يتفقوا على مخالفة الشافعي في ذلك بل جاء عن أحمد ورواتبان ، وعن إسحق الجرمي به في العمدة فقال : إذا تركها بعيد ، والخلاف أيضاً عند المالكية ذكرها ابن الحاجب في سنن الصلاة ثم قال : على الصحيح ، فقال شارحه ابن



عبد السلام : يريد أن في وجوبها قولين ، وهو ظاهر كلام ابن الموارث منهم . وأما الحنفية فألزم بعض شيوخنا من قال منهم بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر كالمطحاوي ونقله المروسي في شرح الهداية ، عن أصحاب المحيط ، ود العقد ، ود التحفة ، ود المغيث ، من كتبهم أن يقولوا بوجوبها في التشهد لتقدم ذكره في آخر التشهد ، لكن لم أن يأتوا بذلك لكن لا يجعلونه شرطاً في صحة الصلاة . وروى المطحاوي أن حرمة انفراد عن الشافعي بإيجاب ذلك بعد التشهد وقبل سلام التحلل قال : يمكن أصحابه قبلوا ذلك وانتصروا له وناظروا عليه انتهى . واستدل له ابن خزيمة ومن تبعه بما أخرجه أبو داود والذہاني والزمذني وصححه ، وكذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، من حديث فضالة بن عبيد قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يحمده الله ولم يصل على النبي فقال : عجل هذا ، ثم دعاه فقال : إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه ثم يصل على النبي ﷺ ثم يدعو بما شاء ، وهذا مما يدل على أنه قول ابن مسعود المذكور قريباً مرفوعاً به بلفظه ، وقد طعن ابن عبد البر في الاستدلال بحديث فضالة للوجوب فقال : لو كان كذلك لأمر المصلي بالاعادة كما أمر المصلي صلاته ، وكذا أشار إليه ابن حزم . وأجيب باحتمال أن يكون الوجوب وقع عند فراغه . ويمكن ذلك بالسر في دعوى الوجوب . وقال جماعة منهم المرحوم من الحنفية : لو كانت فرضاً للزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، لأنه عليهم التشهد وقال : فيتخير من الدعاء ما شاء ، ولم يذكر الصلاة عليه . وأجيب باحتمال أن لا تكون فرضت حينئذ . وقال شيخنا في شرح الزمذني : قد ورد هذا في الصحيح بلفظ ثم لينخير ، و قد تم ، فترأى فدل على أنه كان هناك شيء بين التشهد والدعاء . واستدل بعضهم بما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رفعه : إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليستعذ بالله من أربع ، الحديث وعلى هذا عول ابن حزم في إيجاب هذه الاستعاذة في التشهد وفي كون الصلاة على النبي ﷺ مستحبة عقب التشهد لا واجبة ، وفيه ما فيه ، والله أعلم . وقد انتصر ابن القيم للشافعي فقال : أجمعوا على مشروعية الصلاة عليه في التشهد ، وإنما اختلفوا في الوجوب والاستحباب ، وفي تمسك من لم يوجبه بعمل السلف الصالح نظر لأن عملهم كان بوقافه ، إلا إن كان يريد بالعمل الاعتقاد فيحتاج إلى نقل صريح عنهم بأن ذلك ليس بواجب ، وأن يوجد ذلك ؟ قال : وأما قول عياض أن الناس شنعوا على الشافعي فلا معنى له ، فأي شناعة في ذلك لأنه لم يخالف نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً ولا مصلحة راجحة ؟ بل القول بذلك من محاسن مذهبه . وأما نقله للإجماع فقد تقدم رده ، وأما دعواه أن الشافعي اختار تشهد ابن مسعود فيدل على عدم معرفة باختيارات الشافعي فانه إنما اختار تشهد ابن عباس ، وأما ما احتج به جماعة من الشافعية من الأحاديث المرفوعة الصريحة في ذلك فانها ضعيفة كحديث سهل بن سعد وعائشة وأبي مسعود وبريدة وغيرهم ، وقد استوعبها البيهقي في الخلافات ، ولا بأس بذكرها لتقوية لا أنها تنهض بالحجة . قلت : ولم أر عن أحد من الصحابة والتابعين التصريح بعدم الوجوب إلا ما نقل عن إبراهيم النخعي ، ومع ذلك فلفظ المنقول عنه كما تقدم يشعر بأن غيره كان قائلاً بالوجوب فانه عبر بالاجزاء . قوله في ثاني حديثي الباب ( ابن أبي لحزم والدارودي ) اسم كل منهما عبد العزيز ، وابن أبي حازم من صحيح البخاري ، والدارودي إنما يخرج له في المتابعات أو مقروناً بآخر ، ويؤيد شيخهما هو ابن عبد الله بن الحارث ، وعبد الله بن خباب بمجموعة ومحدثين الأولى فتيمة . قوله ( هذا السلام عليك ) أي عرفناه كما وقع تقريره في الحديث الأول وتقدمت بقية فوائده في الذي قبله ، واستدل بهذا الحديث على معنى هذا اللفظ الذي عليه النبي ﷺ

لا صحابه في امتثال الأمر سواء فلما بالوجوب مطلقا أو مقيدا بالصلاة ، وأما تعيينه في الصلاة فمن أحد في رواية ، والأصح عند أتباعه لا نجيب ، واختلف في الأفضل : فمن أحد أكل ما ورد ، وانه بتخير ، وأما الشافعية فقالوا يكفي أن يقول : اللهم صل على محمد ، واخذلوا هل يكفي الاتيان بما يدل على ذلك كأن يقوله بلفظ الخبر فيقول : صلى الله على محمد مثلا ، والأصح إجزاؤه . وذلك أن الدعاء بلفظ الخبر أكد فيكون جائزا بطريق الأولى . ومن منع وقف عند التعميد . وهو الذي رجحه ابن العربي . بل كلامه يدل على أن الثواب الوارد لمن صلى على النبي ﷺ إنما يحصل لمن صلى عليه بالكيفية المذكورة . واتفق أصحابنا على أنه لا يجزئ أن يقتصر على الخبر كأن يقول الصلاة على محمد ، إذ ليس فيه استناد الصلاة الى الله تعالى ، واختلفوا في تعيين لفظ محمد ، لكن جوزوا الاكتفاء بالوصف دون الاسم كالنبي ورسول الله لأن لفظ محمد وقع التبدل فلا يجزئ عنه إلا ما كان أعلى منه ، ولهذا قالوا لا يجزئ الاتيان بالضمير ولا بأحد مثلا في الأصح فهما مع تقدم ذكره في التشهد بقوله النبي وبقوله محمد ، وذهب الجمهور الى الاجتزاء بكل لفظ أدى المراد بالصلاة عليه ﷺ حتى قال بعضهم : لو قال في أثناء التشهد الصلاة والسلام عليك أيها النبي أجرا ، وكذا لو قال أشهد أن محمدا ﷺ عبده ورسوله ، بخلاف ما إذا قدم عبده ورسوله ، وهذا ينبغي أن يذنب على أن ترتيب ألفاظ التشهد لا يشترط وهو الأصح ، ولكن دليل مقابلة قوى لقولهم « كما فعلنا السورة » وقول ابن مسعود « عد من في يدي ، ورأيت لبعض المتأخرين فيه تسليفا ، ومعدة الجمهور في الاكتفاء بما ذكر أن الوجوب ثبت بنص القرآن بقوله تعالى ﴿ صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ فلما سأل الصحابة عن الكيفية وعلما لهم النبي ﷺ واختلف النقل لتلك الألفاظ اقتصر على ما اتفقت عليه الروايات وترك ما راد على ذلك كما في التشهد ، إذ لو كان المتروك واجبا لما سكنت عنه انتهى . وقد استشكل ذلك ابن الفراكح في « الألفيد » فقال : جعلهم هذا هو الأقل يحتاج الى دليل على الاكتفاء بمسمى الصلاة ، فإن الأحاديث الصحيحة ليس فيها الاقتصار ، والأحاديث التي فيها الأمر بمطلق الصلاة ليس فيها ما يشير الى ما يجب من ذلك في الصلاة ، وأقل ما وقع في الروايات : اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم « ومن ثم حكى الفوراني عن صاحب الفروع في إيجاب ذكر ابراهيم وجهين ، واحتج لمن لم يوجبه بأنه ورد بدونه ذكره في حديث زيد بن حارجه عند النسائي بسند قوى ولفظه « صلوا على وقولوا : اللهم صل على محمد وصل آل محمد ، وفيه نظر لانه من اختصار بعض الرواة ، فإن النسائي أخرجه من هذا الوجه بتمامه ، وكذا الطحاوي ، واختلف في إيجاب الصلاة على آل في تعيينها أيضا عند الشافعية والحنابلة روايتان ، والمشهور عندهم لا ، وهو قول الجمهور ، وادعى كثير منهم فيه الاجماع ، وأكثر من أثبت الوجوب من الشافعية نسبوه الى الترخي ، ونقل البيهقي في « الضم » عن أبي إسحق المروزي وهو من كبار الشافعية قال : أنا اعتقد وجوبها ، قال البيهقي : وفي الأحاديث الثابتة دلالة على صحة ما قال . قلت : وفي كلام الطحاوي في مشكلة ما يدل على أن حرمة نقله عن الشافعي واستدلاله على مشروعية الصلاة على النبي وآله في التشهد الأول ، والمصحيح عند الشافعية استحباب الصلاة عليه فقط لأنه دعي على التخفيف ، وأما الأول فينسب أصحاب على حكم ذلك في التشهد الأخير أن قلنا بالوجوب . قلت : واستدل بتعليقه ﷺ لاصحابه الكيفية بعد سؤالهم عنها بأنها أفضل كفيات الصلاة عليه ، لأنه لا يختار لنفسه إلا الأشرف الأفضل ، ويتروك على ذلك لو حلف أن يصلي عليه أفضل الصلاة فطريق البر أن يأتي بذلك ، وهكذا صيغة النووي في « الروضة » بعد

ذكر حكاية الرافعي عن إبراهيم المروزي انه قال : ير اذا قال : كلما ذكره الذاكرون ، وكلما سها عن ذكره الغافلون . قال النووي وكأنه أخذ ذلك من كون الشافعي ذكر هذه الكيفية . قلت : وهي في خطبة الرسالة ، لكن بلفظ غفل بدل سها . وقال الأزرعي : إبراهيم المذكر ذكر كثير النقل من تلبية القاضي حسين ، ومع ذلك فالقاضي قال : في طريق البر يقول اللهم صل على محمد كما هو أهله ومستحقه ، وكذلك نقله البخاري في تلبية . قلت : ولو جمع بينهما فقال ما في الحديث وأضاف إليه أثر الشافعي ودأبه القاضي لكان أشمل ، ويحتمل أن يقال : يعمد إلى جميع ما اشتد عليه الروايات النابتة فيستعمل منها ذكر ما يحسن به البر ، وذكر شيخنا محمد الدين الغبرازي في جزء له في فضل الصلاة على النبي ﷺ عن بعض العلماء أنه قال : أفضل الكيفيات أن يقول : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته وسلم عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك . وهي آخر نحوه لكنه قال : عند الشروع والوتر وعدد كلمات التامة . ولم يسم قائلها . والذي يرشد إليه الدليل أن البر يحصل بما في حديث أبي هريرة إقرله ﷺ د من سره أن يكتم بالملكيات الأوفى إذا صل علينا فليقل اللهم صلى على محمد النبي وأزواجه أموات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم ، الحديث والله أعلم . ( تنبيه ) ان كان مستند المروزي ما قاله الشافعي فظاهر كلام الشافعي أن الضمير لله تعالى ، فان لفظه د وصلى الله على النبي كذا ذكره الذاكرون ، فكان حق من غير خياره أن يقول : اللهم صل على محمد كلما ذكرك الذاكرون الخ ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الأنبياء ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن الواو لا تقتضي الترتيب لان صيغة الأمر وردت بالصلاة والتسليم بالواو في قوله تعالى ( صلوا عليه وسلموا ) وقدم تعليم السلام قبل الصلاة كما قالوا د علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك ، واستدل به على رد قول النخعي : يجوز في امتثال الأمر بالصلاة قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته في التشهد ، لأنه لو كان كما قال لأرشد النبي ﷺ أصحابه إلى ذلك ولما عدل إلى تعليمهم كيفية أخرى ، واستدل به على أن أفراد الصلاة عن التسليم لا يكره وكذا العكس ، لان تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلاة كما تقدم فأفرد التسليم مدة في التشهد قبل الصلاة عليه ، وقد صرح النووي بالكره ، واستدل بورد الأمر بها معا في الآية ، وفيه نظر . نعم يكره أن يفرد الصلاة ولا يسلم أصلا أما لو صلى في وقت وسلم في وقت آخر فإنه يكون مثلاً ، واستدل به على فضيلة الصلاة على النبي ﷺ من جهة ورود الأمر بها واعتناء الصحابة بالسؤال عن كيفيةها ، وقد ورد في التصريح بفضلها أحاديث قوية لم يخرج البخاري منها شيئاً ، منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رفعه د من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً ، وله شاهد عن أنس عند أحمد والنسائي ومحمد ، ابن حبان ، وعن أبي بردة بن نيار وأبي طلحة كلاهما عند النسائي ورواهما ثقات ، ولفظ أبي بردة د من صلى على من أمتى صلاة غلصاً من قلبه صلى الله عليه بها عشر صلوات ورفعه بها عشر درجات ركنه له بها عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات ، ولفظ أبي طلحة عنده نحوه ومحمد ابن حبان ، ومنها حديث ابن مسعود رفعه د ان أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة ، وحسنه الترمذي ومحمد ابن حبان ، وله شاهد عند البيهقي عن أبي أمامة باللفظ د صلاة أمتى تعرض على في كل يوم جمعة ، فمن كان أكثرهم على صلاة كان أقربهم مني منزلة ، ولا بأس بسنده ، وورد الأمر بالكثير الصلاة عليه يوم الجمعة من حديث أس بن أس وهو عن أحمد وابن دارود ومحمد ابن حبان والحاكم ، ومنها حديث د البخيل

من ذكرت عنده فلم يصل على ، أخرجه الأرمذني والنسائي وابن حبان والحاكم وإسماعيل القاضي وأطرب في تخریج طرقه وبيان الاختلاف فيه من حديث علي بن حبيب ابنه الحسين ولا يقصر عن درجة الحسن ، ومنها حديث ، من أنسى الصلاة على خطيئته ، طريق الجنة ، أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس والبيهقي في الشعب ، من حديث أبي هريرة وابن أبي حاتم من حديث جابر والطبراني من حديث حسين بن علي ، وهذه الطرق يشد بعضها بعضها ، وحديث ، رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على ، أخرجه الأرمذني من حديث أبي هريرة بلفظ ، من ذكرت عنده ولم يصل على فوات قد دخل النار فأبوءه الله ، وله شاهد عنده ، وصححه الحاكم ، وله شاهد من حديث أبي ذر في الطبراني وآخر عن أس بن عبد الله بن أبي شيبة وآخر مرسل عن الحسن بن سعيد بن منصور ، وأخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة ومن حديث مالك بن الحويرث ومن حديث عبد الله بن عباس عند الطبراني ومن حديث عبد الله بن جعفر عند القريابي وعند الحاكم من حديث كعب بن عجرة بلفظ ، بعد من ذكرت عنده فلم يصل على ، وعند الطبراني من حديث جابر رفعه ، وثق عبد ذكرت عنده فلم يصل على ، وعند عبد الرزاق من مرسل قتادة من الجفاء ، أن أذكر عند رجل فلا يصل على ، ومنها حديث أبي بن كعب ، أن رجلاً قال يا رسول الله إني أكثر الصلاة فأجعل لك من صلاتي ؟ قال : ما شئت . قال : الثلث ؟ قال : ما شئت ، وإن زدت فهو خير ، إلى أن قال : أجعل لك كل صلاتي ؟ قال : إذا تكفني حملك ، الحديث أخرجه أحمد وغيره بسند حسن ، فهذا الجيد من الأحاديث الواردة في ذلك ، وفي الباب أحاديث كثيرة ضعيفة وواهية ، وأما ما وضعه القصاص في ذلك فلا يحصى كثره ، وفي الأحاديث القوية غنية عن ذلك . قال الحليمي : المقصود بالصلاة على النبي ﷺ التقرب إلى الله بامتثال أمره وقضاء حق النبي ﷺ علينا . وقبلة ابن عبد السلام فقال : ليست صلاتنا على النبي ﷺ شفاعة له ، فإن مثلنا لا يشفع لمثله ، ولكن الله أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا ، فإن عجزنا عنها كافأناه بالدعاء ، فأرشدنا الله لما لم يعجزنا عن مكافأة نبينا إلى الصلاة عليه . وقال ابن العربي : فائدة الصلاة عليه ترجع إلى الذي يصلي عليه لدلالة ذلك على نصوص العقيدة وخلوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة ﷺ ، وقد تمسك بالأحاديث المذكورة من أوجب الصلاة عليه كما ذكر ، لأن الدعاء بالرغم والابعاد والشفاء والوصف بالخل والجفاء يقتضي الوعيد والوعيد على الترك من علامات الوجوب ، ومن حيث المعنى أن فائدة الأمر بالصلاة عليه مكافأته على إحسانه وإحسانه مستمر في تأكيد إذا ذكر . ونمكروا أيضاً بقوله ( لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ) فلو كان إذا ذكر لا يصلي عليه لكان كدعاء الناس . ويتأكد ذلك إذا كان المعنى بقوله ( دعاء الرسول ) الدعاء المتمثل بالرسول . وأجاب من لم يوجب ذلك باجوبة : منها أنه قول لا يعرف من أحد من الصحابة والتابعين فهو قول مخفوع ، ولو كان ذلك على عمومه لزم المؤذن إذا أذن وكذا ساعده والزم القارئ إذا مر ذكره في القرآن والزم الداخل في الإسلام إذا تلفظ بالشهادتين ولكان في ذلك من المشقة والخرج ما جاءت الشريعة السديدة بخلافه ، ولما كان الثناء على الله كلما ذكر أحق بالوجوب ولم يقولوا به . وقد أطلق القدوري وغيره من الحنفية أن القول بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر مخالف للإجماع المتعقد قبل قائله ، لأنه لا يحفظ من أحد من الصحابة أنه خاطب النبي ﷺ فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنه لو كان كذلك لم يتفرغ السامع لعبادة أخرى . وأجابوا عن الأحاديث بأنها خرجت مخرج الجافة في تأكيد ذلك وطلبه وفي حق

من اعتاد ترك الصلاة عليه ديننا . وفي الجملة لا دلالة على وجوب تكرار ذلك بتكرار ذكره ﷺ في المجلس الواحد واحتج الطبري ائدم الوجوب أصلا مع ورود صيغة الأمر بذلك بالاتفاق من جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة على أن ذلك غير لازم فرضا حتى يكون تاركه عاميا ، قال: فدل ذلك على أن الأمر فيه للندب وبمحصل الامتنال لمن قاله ولو كان خارج الصلاة . وما ادعاه من الاجماع معارض بدعوى غيره الاجماع على منروعية ذلك في الصلاة إما بطريق الوجوب وإما بطريق الندب ، ولا يعرف عن السلف لذلك مخالف إلا ما أخرجه ابن أبي شيبة والطبري عن إبراهيم أنه كان يرى أن قول المصل في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته بجوى عن الصلاة ، ومع ذلك لم يخالف في أصل المشروعية وإنما ادعى اجزاء السلام عن الصلاة ، والله أعلم . ومن المواطن التي اختلفت في وجوب الصلاة عليه فيها التشهد الاول وخطبة الجمعة وغيرها من الخطب وصلاة الجنازة ، وما يتأكد ووردت فيه أخبار خاصة أكثرها بإسانيد جيدة عقب إجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله أكد وفي آخر الفوت وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والتقدم وعند القيام لصلاة الليل وعند ختم القرآن وعند الهم والكرب وعند التوبة من الذنب وعند قراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر وعند نسيان الشيء ، وورد ذلك أيضا في أحاديث ضعيفة وعند استلام الحجر وعند طنين الاذن وعند التلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس ، وورد المنع منها عند هذا أيضا ، وورد الأمر بالاكثر منها يوم الجمعة في حديث صحيح كما تقدم

٣٣ - باب هل يصلى على غير النبي ﷺ ؟ وقوله تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

٦٣٥٩ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا **ثعبة** عن **عمرو بن مرة** **ع** عن **ابن أبي أوفى** قال : كان إذا أتى رجلٌ **لقبي** **ﷺ** بصدقة قال : اللهم صل عليه . فأنه أبو بصدقته فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى .

٦٣٦٠ - **حدثنا عبد الله بن مسleme** عن **مالك** عن **عبد الله بن أبي بكر** عن **أبيه** عن **عمرو بن سلمة** **ع** عن **زكريا** قال : أخبرني **أبو حميد الساعدي** أنهم قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

**قوله** (باب هل يصلى على غير النبي ﷺ ؟) أى استقلالاً أو تبعا ، ويدخل في الغير الانبياء والملائكة والمؤمنون ، فأما مسألة الانبياء فورد فيها أحاديث : أحدها حديث علي في الدعاء بحفظ القرآن ففيه **ع** وصل على وهى سائر النبيين ، أخرجه الترمذى والحاكم ، وحديث بريدة رفعه **ع** لا تتركوا التشهد الصلاة على وهى أنبياء الله ، الحديث أخرجه **البيهقى** بسند واه . وحديث **أبي هريرة** رفعه **ع** صلوا على أنبياء الله ، الحديث أخرجه **اسماعيل القاضي** بسند ضعيف ، وحديث **ابن عباس** رفعه **ع** إذا صليتم على فصلوا على أنبياء الله . فان الله بهمهم كما بعثني ، أخرجه **الطبراني** ورويناه في **د فوائد الميسوى** ، وسنده ضعيف أيضا ، وقد ثبت عن **ابن عباس** اختصاص ذلك بالنبي ﷺ أخرجه **ابن أبي شيبة** من طريق **عثمان بن حكيم** عن **عكرمة** عنه قال **ع** ما أعلم الصلاة

تنبى على أحد من أحد إلا على النبي ﷺ ، وهذا سند صحيح ، وحكى القول به عن مالك وقال : ما تعبدنا به . وجاء نحوه عن عمرو بن عبد العزيز ، وعن مالك يكره ، وقال عياض : عامة أهل العلم على الجواز ، وقال سفيان يكره أن يصلى إلا على نبي ، ووجهات بخط بعض شيوخ مذهب مالك لا يجوز أن يصلى إلا على محمد ، وهذا غير معروف عن مالك ، وإنما قال أكره الصلاة على غير الأنبياء وما ينبى لنا أن نتمدى ما أسرنا به . وخالفه يحيى بن يحيى فقال : لا بأس به ، واحتج بأن الصلاة دعاء بالرحمة فلا يمنع إلا بنص أو إجماع ، قال عياض : والذي أميل إليه قول مالك وسفيان وهو قول المحذرين من المتكلمين والفتراء قالوا : يذكر غير الأنبياء بالرضا والغفران والصلاة على غير الأنبياء يعنى استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما أحدثت في دولة بنى هاشم ، وأما الملائكة فلا أعرف فيه حديثاً نصاً ، وإنما يؤخذ ذلك من الذى قبله إن ثبت ، لأن الله تعالى سمى رسلاً ، وأما المؤمنون فاختلف فيه فقيل : لا تجوز إلا على النبي ﷺ خاصة ، وحكى عن مالك كما تقدم ، وقالت طائفة لا تجوز مطلقاً استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص أو الحق به لقوله تعالى ( لتعملوا دعاء الرسول بدينكم كدعاء بعضكم بعضاً ) ولأنه لما عليهم السلام قال د السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، ولما عليهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته ، وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم ، وأبو الماعلى من الحنابلة ، وقد تقدم تقريره في تفسير سورة الاحزاب ، وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين . وقالت طائفة : تجوز تبعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً ، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة ، وقالت طائفة نكره استقلالاً لا تبعاً وهو رواية عن أحمد ، وقال النووي : هو خلاف الأولى وقالت طائفة : تجوز مطلقاً ، وهو مقتضى صنيع البخارى فانه صدر بالآية وهو قوله تعالى ( وصل عليهم ) ثم علم الحديث الدال على الجواز مطلقاً وعقبه بالحديث الدال على الجواز تبعاً ، فأما الأول وهو حديث عبد الله بن أبي أوفى فتقدم شرحه في كتاب الزكاة ، ووقع مثله عن قيس بن سعد بن عبادة أن النبي ﷺ رفع يديه وهو يقول : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة ، أخرجه أبو داود والنسائي وسنده جيد ، وفي حديث جابر أن امرأته قالت لنبى ﷺ صل على وعلى زوجى ففعل ، أخرجه أحمد مطولاً ومختصراً وصححه ابن حبان ، وهذا القول جاء عن الحسن ومجاهد ونص عليه أحمد في رواية أبي داود وبه قال الشيخ رابو ثور وداود والطبري ، واحتجوا بقوله تعالى ( هو الذى يصلى عليكم وملائكته ) وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن الملائكة تقول لروح المؤمن صلى الله عليك وعلى جسدك ، وأجاب المأمون عن ذلك كله بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يخصا من شاء بما شاء وليس ذلك لاحد غيرهما . وقال البيهقي : يحمل قول ابن عباس بالمنع إذا كان على وجه التعظيم لا ما إذا كان على وجه الدعاء بالرحمة والبركة . وقال ابن القيم : المختار أن يصلى على الأنبياء والملائكة وأزواج النبي ﷺ وآله وذريته وأهل الطاعة على سبيل الاجمال ، وتكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً ولا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما يفعله الرافضة ، فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحياء من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن به بأس ، ولهذا لم يرد في حق غير من أمر النبي ﷺ بقول ذلك لهم وهم من أدى ذكاته إلا نادراً كما في قصة زوجة جابر وآل سعد بن عبادة . ( تنبيه ) : اختلف في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشرعية ، في تحية الحى فقيل : يشرح مطلقاً ، وقيل بل تبعاً ، ولا يضر لواحده لذكره صار شعاراً للرافضة ، ونقله النووي عن الشيخ أبي محمد الجويني . قوله في ثاني حديث الباب

( عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى ، مختلف في اسمه وقيل كنيته اسمه ، وروايته عن عمرو بن سليم من الاقران ، وولده من صفار النابغين ، ففي السند الثلاثة من التابعين في نسق ، والسند كله مدنيون . قوله ( وذريته ) يضم المعجمة وحكى كسرهما في النسل ، وقد يختص بالنساء والاطفال ، وقد يطلق على الاصل ، وهي من ذرا الهمز أى خلن ، الا أن الهزة سهلت لكثرة الاستعمال ، وقيل بل هي من الذر أى خلفوا أمثال الذر وعليه فليس مهموز الاصل ، والله أعلم . واستدل به على أن المراد بآل محمد أزواجه وذريته كما تقدم البحث فيه في الكلام على آل محمد في الباب الذى قبله ، واستدل به على أن الصلاة على آل لا تجب لسقوطها في هذا الحديث ، وهو ضيف لانه لا يخلو أن يكون المراد بالآل غير أزواجه وذريته أو أزواجه وذريته ، وعلى تقدير كل منهما لا يتم الاستدلال على عدم الوجوب ، أما على الاول فلثبوت الامر بذلك في غير هذا الحديث ، وليس في هذا الحديث المنع منه بل أخرج عبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رجل من الصحابة الحديث المذكور بلفظ « صل على محمد وأهل بيته وأزواجه وذريته » وأما على الثانى فواضح ، واستدل به البيهقي على أن الأزواج من أهل البيت وأيده بقوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾

### ٣٤ - باب قول النبي ﷺ « مَنْ آذَيْتَهُ فَأَجْمَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً »

٦٣٦١ -- حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول : اللهم فأيما مؤمن سببته فأجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة »

قوله ( باب قول النبي ﷺ من آذيته فأجمله له زكاة ورحمة ) كذا ترجم بهذا اللفظ ، وأورده بلفظ « اللهم فأيما مؤمن سببته فأجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة » ، وأورده من طريق يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه مثله ، وظاهر سياقه أنه حذف منه شيء من أوله ، وقد بينه مسلم من طريق ابن أخى ابن شهاب عن عمه بهذا الاستناد بلفظ « اللهم انى اتخذت عندك عهدا ان تخلفني ، فأيما مؤمن سببته أو جلدته فأجعل ذلك كفارة له يوم القيامة » ومن طريق أبى صالح عن أبي هريرة بلفظ « اللهم إنما أنا بشر ، فأيما رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدته فأجعل له زكاة ورحمة » ومن طريق الأخرج عن أبي هريرة مثل رواية ابن أخى ابن شهاب لكن قال « فأي المؤمنين آذيته شتمته لعنته جلدته فأجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة » ومن طريق سالم عن أبي هريرة بلفظ « اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر ، وانى قد اتخذت عندك عهدا ، الحديث وفيه « فأيما مؤمن آذيته » والباقي بمعناه بلفظ « أو » وأخرج من حديث عائشة بيان سبب هذا الحديث قالت « دخل على رسول الله ﷺ رجلان فكلاماه بشيء لا أدرى ما هو فأغضباه فسيما ولعنهما ، فلما خرجا قلت له ، فقال : أو ما علمت ما شارطت عليه ربي ؟ قلت : اللهم إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته أو سببته فأجعل له زكاة وأجر » وأخرجه من حديث جابر نحوه ، وأخرجه من حديث أنس وفيه

تحييد المدعو عليه بأن يكون إيس لذلك بأهل وإفظه ، إنما أنا بشر أرضى كيرضى البشر وأغضب كيرضب البشر ؛ فأما أحد دعوت عليه من أمي بدعوة إيس لها بأهل أن يهودها له طهورا وزكاة وقربة يقربة بها منه يوم القيامة ، وفيه قصة لام سليم . قوله ( اللهم فأيا مؤمن ) الماء جواب الشرط المحذوف ، لدلالة السياق عليه ، قال المازري : ان قبل كيف يدعوه عليه السلام بدعوة على من ليس لها بأهل ؟ قيل : المراد بقوله ليس لها بأهل ، عندك في باطن أمره لا هل ما يظهر بما يقضيه حاله رجائيه حين دعائى عليه ، فكأنه يقول : من كان باطن أمره عندك أنه ممن ترضى عنه فأجمل دعوتى عليه التي اقتضاها ما ظهر لي من مقتضى حاله حينئذ طهورا وزكاة ، قال : وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه ، لأنه عليه السلام كان متعبدا بالظواهر ، وحساب الناس في البواطن على الله انتهى . وهذا مبنى على قول من قال : انه كان يجهل في الأحكام ويحكم بما أدى اليه اجتاده ، وأما من قال : كان لا يحكم إلا بالوحي فلا يتأتى منه هذا الجواب . ثم قال المازري : فان قيل فما معنى قوله وأغضب كيرضب البشر ؟ فانه هذا يشير الى أن تلك الدعوة وقعت بحكم سورة الغضب ، لا أنها على مقتضى الشرع ، فيعود السؤال ، فالجواب أنه يحتمل أنه أراد أن دعوته عليه أو سبه أو جلده ، كان ما خير بين فعله له عقوبة للجاني أو تركه والزجر به بما سوى ذلك ، فيكون الغضب لله تعالى بمشيه على امته أو جلده ، ولا يكون ذلك خارجا عن شرعه . قال : ويحتمل أن يكون ذلك خرج مخرج الاشفاق وتعلم امته الخوف من تدمي حدود الله ، فكأنه أظهر الاشفاق من أن يكون الغضب يحمله على زيادة في عقوبة الجاني لولا الغضب ما وقعت ، أو اشفاقا من أن يكون الغضب يحمله على زيادة بسيرة في عقوبة الجاني لولا الغضب ما زادت ، ويكون من الصفا على قول من يجوزها ، أو يكون الزجر يحصل بدونها . ويحتمل أن يكون الأمن والسب يقع منه من غير قصد اليه فلا يكون في ذلك كالأمانة الواقعة رغبة الى الله وطلبها للاستجابة . وأشار عياض الى ترجيح هذا الاحتمال الاخير فقال : يحتمل أن يكون ما ذكره من سب ودعاء غير مقصود ولا منوى ، لكن جرى على عادة العرب في دعم كلامها وصلة خطابها عند الحرج والتأكيذ لعل لا على نية وقوع ذلك . كقولهم عمرى حلى وتربت يمينك ، فاشفق من موافقة أمثاله القدر ، فعاهد به ورغب اليه أن يحصل ذلك القول رحمة وقربة انتهى . وهذا الاحتمال حسن إلا أنه يرد عليه قوله دجلته ، فان هذا الجواب لا يتماشى فيه ، اذ لا يقع الجلد من غير قصد ، وقد ساق الجميع مساقا واحدا إلا أن حمل على الجملة الواحدة فينتج . ثم أبدى القاضى احتمالا آخر فقال : كان لا يقول ولا يفعل عليه السلام في حال غضبه الا الحق ، لكن غضبه قد قد يحمله على تعجيل معاقبة مخالفه وترك الاغضاء والصفح ، ويؤيده حديث عائشة د ما انتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمت الله ، وهو في الصحيح . قلت : فعل هذا فعنى قوله ليس لها بأهل ، أى من جهة تعين التعجيل . وفي الحديث كمال شفقتك عليه السلام على أمته وجميل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالجبر والتكريم ، وهذا كله في حق معين في زمنه واضح ، وأما ما وقع منه بطريق النعمم لنبي معين حتى يتناول من لم يدرك زمنه عليه السلام فما أظنه يشمل ، والله أعلم

### ٣٥ - باب التصديق من اثنين

٦٣٦٢ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه سألو رسول الله



ﷺ حتى أحفوه المسألة ، فنضب ، فصعد المنبر فقال : لانسألوني اليوم عن شيء إلا بينته لكم . فجعلت أنظر يمينا وشمالا ، فاذا كل رجل لاف رأسه في ثوبه يبيح ، فاذا رجل كان إذا لاحت الرجل يدهى ظهر أبيه ، فقال يا رسول الله ، من أبى ؟ قال : حذافة . ثم أنشأ عمرُ فقال : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ رسولا . نموذُ بالله من الفتن . فقال رسولُ الله ﷺ : ما رأيتُ في الخير والشر كالיום قط ، انه صوّرت لي الجنة والنار حتى رأيتهما وراء الحائط . وكان قتادة يذكر عند هذا الحديث هذه الآية ( يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم )

**قوله** ( باب التموذ من الفتن ) ستأتي هذه الترجمة وحديثها في كتاب الفتن ، وتقدم شيء من شرحه يتعلق بسبب نزول الآية المذكورة في آخر الحديث في تفسير سورة المائدة ، وقوله د أحفوه بماء مهملة ساكنة وفتح مفتوحة أى ألحوا عليه ، يقال أحفيته إذا حملته على أن يبحث عن الخبر ، وقوله د لا بالرفع ويجوز النصب على الحال ، وقوله د إذا لاحت ، بمهملة خفيفة أى عاصم ، وفي الحديث أن غضب رسول الله ﷺ لا يمنع من حكمه فإنه لا يقول إلا الحق في الغضب والرضا ، وفيه فهم عمر وفضل هله

### ٣٦ - باب التموذ من غلبة الرجال

٦٣٦٢ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى للطلب بن عبد الله بن حنطب « أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ لأبي طلحة : التمس لنا فلاماً من فلامنا نسكن يخدمنا . فخرج بي أبو طلحة يردني وراه ، فسمعتُ أخذ رسول الله ﷺ كلاماً زل ، فسمعتُ أسمعه يكثّر أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، والهمز والهمز ، والبخل والجبن ، وضلع الدين وغلبة الرجال . فلم أزل أخدمه حتى أتينا من خير وأقول بصفية بنت حبي قد حازها ، فسمعتُ أراه يحوى وراه بعبادة - أو كساء - ثم يردفها وراه . حتى إذا كنا بالصنهاء صنع حبساً في نطم ، ثم أرسلني فدعوتُ رجلاً فأكلوا ، وكان ذلك بناءً بها . ثم أقبل حتى بدله أحد ، قال : هذا جبل يحبنا ونحبه . فلما أشرف على المدينة قال : اللهم إني أحرّم ما بين جبلتيها ، مثلاً حرّم إبراهيم مكة . اللهم باركْ لهم في مدّهم وصاعهم ،

**قوله** ( باب التموذ من غلبة الرجال ) ذكر فيه حديث أنس في قصة خير ، وذكر صفة بنت حبي ، وتقدم شرح ذلك في المغازي وغيرها ، روي أني منه التموذ مفرداً بعد أبواب **قوله** ( فسمعتُ أسمعه يكثّر أن يقول ) استدلل به على أن هذه الصيغة لا تقل على الدوام ولا الاكثار ، والا لما كان قوله د بكثرة فائدة ، وتعقب بأن

المراد بالدوام أهم من الفعل والقوة ، ويظهر لي أن الحاصل أنه لم يعرف لذلك مزيلا ، ويفيد قوله « يكثر » وقوع ذلك من فعله كثيرا . **قوله** ( من ألم والحزن إلى قوله والجن ) يأتي شرحه قريبا . **قوله** ( [وضلع الدين] ) أصل الضلع وهو بفتح المعجمة واللام الأعوجاج ، يقال ضلع بفتح اللام يضلّع أى مال ، والمراد به هنا نفل الدين وشدة وذلك حيث لا يجد من عليه الدين وفاء ولا سيما مع المطالبة . وقال بعض السلف ما دخل هم الدين قلبا إلا أذهب من العقل ما لا يعود إليه . **قوله** ( وغلبة الرجال ) أى شدة تسلطهم كاستيلاء الرعاع هرجا ومرجا . قال السكراني : هذا الصنف من جوامع الكلم ، لأن أنواع الرذائل ثلاثة : نفسانية وبدنية وخارجية ، فالاولى بحسب القوى التي للإنسان وهي ثلاثة : العقلية والغضبية والشهوانية ، فالهم والحزن يتعلقان بالعقلية ، والجن بالغضبية ، والبخل بالشهوانية . والعجز والكسل بالبدنية . والثاني يكون عند سلامة الأضواء وتتمام الآلات والقوى ، والاول عند قصان عضو ونحوه ، والضلع والغلبة بالخارجية فالاول مالى والثاني جامى ، والدعاء مشتمل على جميع ذلك

### ٣٧ - باب التعموذ من عذاب القبر

٦٣٦٤ - **حدثنا** الطحيدى **حدثنا** سفيان **حدثنا** موسى بن عتبة قال « سمعت أم خالد بنت خالد

قال : ولم أسمع أحدا سميع من النبي ﷺ غيرها - قالت : سمعت النبي ﷺ يتعوذ من عذاب القبر »

**قوله** ( باب التعموذ من عذاب القبر ) تقدم الكلام عليه في أواخر كتاب الجنائز . **قوله** ( سفيان ) هو ابن حيينه ، وأم خالد بنت خالد اسمها أمة بتخفيف الميم بنت خالد بن سعيد بن العاص ، تقدم ذكرها في اللباس وأنها ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبواها إليها ، ثم قدموا المدينة وكانت صغيرة في عهد النبي ﷺ وقد حفظت عنه

٦٣٦٥ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عبد الملك عن مصعب قال « كان سعد بن أبي بكر يصر بغيره ويذكرهن

عن النبي ﷺ أنه كان يصر بهن : اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أردد إلى أزدك الخمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا - يعنى فتنة الدجال - وأعوذ بك من عذاب القبر »

٦٣٦٦ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن منصور عن أبي وائل عن مسروق « عن عائشة

قالت : دخلت على عجوزان من عبز يهودي للدينة فقالتا لي : إن أهل القبور يمدون في قبورهم ، فسكذبتهما ، ولم أنعم أن أصدقهما . فخرجتا . ودخلت على النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن عجوزين . . وذكرته .

فقال : صدقنا ، إنهم يمدون عذابا تسمعهن للبهائم كلها . فإرايته بعد في صلاة إلا يتعوذ من عذاب القبر ،

**قوله** ( باب التعموذ من البخل ) كذا وقعت هذه الترجمة هنا للشمس وحده ، وهي غلط من وجهين : أحدهما أن الحديث الأول في الباب وإن كان فيه ذكر البخل لكن قد ترجم لهذه الترجمة بعينها بعد أربعة أبواب وذكر فيه الحديث المذكور بعينه ، ثانيهما أن الحديث الثاني يختص بعذاب القبر لا ذكر البخل فيه أصلا فهو بقية من الباب الذي قبله وهو اللاتي به ، وقوله « من عبد الملك » هو ابن عمير كما سيأتى منسوبا في الباب المشار إليه . **قوله** ( عن

مصعب) هو ابن سعد بن أبي وقاص ، وسيأتي قريباً من رواية غندر عن شعبة عن عبد الملك عن مصعب بن سعد ، ولعبد الملك بن عمير فيه شيخ آخر ، فقد تقدم في كتاب الجهاد من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عمرو بن ميمون عن سعد وقال في آخره : قال عبد الملك : حدثت به مصعباً فصدقته ، وأورده الاسماعيل من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وقال في آخره : حدثت به عمرو بن ميمون فقال وأنا حدثني به سعد ، وقد أورده الترمذي من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الملك عن مصعب بن سعد وعمرو بن ميمون جميعاً عن سعد وسأفه على لفظ مصعب ، وكذا أخرجه النسائي من طريق زائدة عن عبد الملك عنهما ، وأخرجه البخاري من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وحده ، وفي سياق عمرو أنه كان يقول ذلك دبر الصلاة ، وليس ذلك في رواية مصعب ، وفي رواية مصعب ذكر البخل وليس في رواية عمرو ، وقد رواه أبو إسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود هذه رواية ذكرها عنه ، وقال إسرائيل عنه عن عمرو بن ميمون الخطاب ، ونقل الترمذي عن الدارمي أنه قال : كان أبو إسحق يضطرب فيه . قلت : لعل عمرو بن ميمون سمعه من جماعة ، فقد أخرجه النسائي من رواية زهير عن أبي إسحق عن عمرو عن أصحاب رسول الله ﷺ وقد سمي منهم ثلاثة كما ترى ، وقوله أنه كان سعد يأمر ، في رواية الكشمي « يأمرنا » بصيغة الجمع ، وجري المذكور في الحديث الثاني هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز من صغار التابعين ، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة وهو ومسروق شيخه من كبار التابعين ، رجال الاسناد كلهم كوفيون إلى عائشة ، ورواية أبي وائل عن مسروق من الأثران ، وقد ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي إسحق المستعمل عن الفربري في هذا الحديث « منصور عن أبي وائل ومسروق عن عائشة » بوار بدل عن قال : والصواب الاول ، ولا يحفظ لأبي وائل عن عائشة رواية . قلت أما كونه الصواب فصواب لانفاق الرواة في البخاري على أنه من رواية أبي وائل عن مسروق ، وكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية منصور ، وأما التي فردد فقد أخرج الترمذي من رواية أبي وائل عن عائشة حديثين أحدهما « ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله ﷺ » وهذا أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من رواية أبي وائل عن مسروق عن عائشة ، والثاني « إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها » الحديث أخرجه أيضاً من رواية عمرو بن مرة « سمعت أبا وائل عن عائشة » وهذا جميع ما في الكتب الستة لأبي وائل عن عائشة ، وأخرج ابن حبان في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة حديث « ما من مسلم يشاك شركه فأدونها إلا رنعه الله بها درجة » الحديث ، وفي بعض هذا ما يرد إطلاق أبي علي . قوله ( دخلت على عجزان من عجز يهود المدينة ) يجوز بضم العين المهملة والجمع بعدها زاي جمع عجز مثل عمود وعمد ، ويجمع أيضاً على عجزان ، وهذه رواية الاسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه ، قال ابن السكيت : ولا يقال عجزوة ، وقال غيره : هي لغة رديئة . وقوله « ولم أنعم » هو رباعي من أنعم والمراد أنها لم تصدقهما أولاً . قوله ( فقلت يا رسول الله ان عجزين وذكركن له فقال صدقتا ) قال الكرماني حذف خبر « ان » ، لأنهم به والتقدير دخلنا . قلت : ظهر لي أن البخاري هو الذي اختصره ، فقد أخرجه الاسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه فسأفه ولفظه « فقلت

له : يارسول الله ان مجازي يهود المدينة دخلنا على فرحتنا ان أهل القبور يعذبون في قبورهم ، فقال : صدقتا ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن جرير شيخ عثمان فيه ، فعلى هذا فيضبط ، وذكرنا له بضم التاء وسكون الراء أى ذكرت له ما قلنا ، وقوله « تسمعه البهائم » تقدم شرحه مستوفى ، وبينت طريق الجمع بين جزمه عليه السلام هنا بتصديق اليهوديتين في اثبات عذاب القبر وقوله في الرواية « عائدا بالله من ذلك » وكلا الحديثين عن عائشة ، وحاصله أنه لم يكن أوحى إليه أن المؤمنين يفتنون في القبور فقال « إنما يفتن يهود » ، فجرى على ما كان عنده من علم ذلك ، ثم لما علم بأن ذلك يقع لغير اليهود استعاذ منه وعلمه وأمر بإيقاعه في الصلاة ليكون أنجح في الاجابة ، وراقه أهل

### ٣٨ - باب التموذ من فتنة الحيا والمات

٦٣٦٧ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ « سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ هَذَا الْقَبْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ »

**قوله** ( باب التموذ من فتنة الحيا ) أى زمن الحياة ( والمات ) أى زمن الموت من أول النزع وهم جرا ، ذكر فيه حديث أنس وفيه ذكر العجز والكسل والجبن ، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد والبخل ، وسيأتى بعد بابين ، والهرم والمراد به الزيادة في كبر السن ، وعذاب القبر وقد مضى في الجنازة . وأما فتنة الحيا والمات فقال ابن بطال هذه كلمة جامعة لمعان كثيرة ، وينبذ للمراء أن يرغب الى ربه في رفع ما نزل ودفع ما نزل ، ويستشعر الافتقار الى ربه في جميع ذلك ، وكان عليه السلام يتموذ من جميع ما ذكر دفعا عن أمته ونشريا لهم ليبين لهم صفة المهم من الادعية . قلت : وقد تقدم شرح المراء بفتنة الحيا وفتنة المات في « باب الدعاء قبل السلام » في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة ، وأصل الفتنة الامتحان والاختبار واستعملت في الشرع في اختبار كنه ما يكره ، ويقال فتنت الذهب اذا اختبرته بالنار لتظهر جودته ، وفي الغفلة عن المطلوب كقوله ( إنما أموالكم وأولادكم فتنة ) وتستعمل في الاكراه على الرجوع عن الدين كقوله تعالى ( ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ) . قلت : واستعملت أيضا في الضلال والاثم والكفر والعذاب والفضيحة ، ويعرف المراد حيا ورد بالسياق والقرائن

### ٣٩ - باب التموذ من المأثم والمفرم

٦٣٦٨ - **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام كَانَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ ، وَالْمَأْثَمِ وَالْمَفْرَمِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَهَذَا الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَهَذَا النَّارِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغَفَى ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسْحِ الْمُدْجَالِ . اللَّهُمَّ أَغْشِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلَجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْشَّرِّ وَالْمَغْرَبِ »

**قوله** ( باب التيمم من المأثم والمغرم ) بفتح الميم فيهما وكذا إزاء والمثلية وسكون الحوة والفتح المحجمة ، والمأثم ما يقتضى الاثم والمغرم ما يقتضى الغرم ، وقد تقدم بيانه في باب الدعاء قبل السلام ، من كتاب الصلاة .

**قوله** ( من السكسل والمهرم ) تقدما في الباب الذى قبله . **قوله** ( والمأثم والمغرم ) والمراد الاثم والغرامة ، وهى ما يلزم الشخص أدائه كالدين . زاد في رواية الزهرى عن هروة كما مضى في باب الدعاء قبل السلام ، فقال له قائل ما أكثر ما نسميذ من المأثم والمغرم ، هكذا أخرجه من طريق شعيب عن الزهرى ، وكذا أخرجه النسائى من طريق سليمان ابن سليم الحمصى عن الزهرى فذكر الحديث مختصرا وفيه فقال له يا رسول الله إنك تنكث التيمم والحديث ، وقد تقدم بيانه هناك وقلت إني لم ألق حينئذ على تسمية القائل ، ثم وجدت تفسير الميهم فى الاستعاذة للنسائى أخرجه من طريق سلة بن سعيد بن عطية عن معمر عن الزهرى فذكر الحديث مختصرا ولفظه وكان يتعوذ من المغرم والمأثم قلت : يا رسول الله ما أكثر ما تمعوذ من المغرم ، قال : أنه من غرم حدث فكذب ووعد فأخلف ، فعرف أن السائل له عن ذلك عاتفة راوية الحديث . **قوله** ( ومن فتنة القبر ) هى سؤال المسلمين ، وعذاب القبر تقدم شرحه . **قوله** ( ومن فتنة النار ) هى سؤال الحرة على سبيل التوبيخ ، واليه الإشارة بقوله تعالى ( كلما أتى فيها فرج سألهم بغوتها ألم بأنكم نذير ) وسألتى السلام عليه في باب الاستعاذة من أزدل العمر ، بعد ثلاثة أجواب . **قوله** ( ومن شر فتنة الفنى وأهوذ بك من فتنة الفقر ) تقدم الكلام على ذلك أيضا في باب الدعاء قبل السلام ، قال الكرماني : صرح في فتنة الفنى بذكر الشر إشارة الى أن مضرة أكثر من مضرة غيره ، أو تفلطا على أصحابه حتى لا يفتروا فيغفلوا عن مفادته ، أو إيماء الى أن صورته لا يكون فيها خير ، بخلاف صورة الفقر فانها قد تكون خيرا انتهى . وكل هذا غفلة عن الواقع ، فان الذى ظهر لى أن لفظ « شر » فى الأصل ثابتة فى الموضمين وانما اختصرها بعض الرواة ، فسألتى بعد قليل فى باب الاستعاذة من أزدل العمر ، من طريق وكيع وأبى معاوية مرفقا عن هشام بسنده هذا بلفظ « شر فتنة الفنى وشر فتنة الفقر » ويأتى بعد أجواب أيضا من رواية سلام بن أبى مطيع عن هشام بإسقاط « شر » فى الموضمين ، والتقييد فى الفنى والفقر بالشر لا بد منه لأن كلامهما فيه خير باعتبار ، فالتقييد فى الاستعاذة منه بالشر يخرج ما فيه من الخير سواء قل أم كثر ، قال لغزالي : فتنة الفنى الحرص على جمع المال وحبه حتى يكسبه من غير حله ويعتقه من واجبات انفاقه وحقوقه ، وفتنة الفقر يراد به الفقر المدقع الذى لا يصحبه خير ولا ورج حتى يتورط صاحبه بسببه فيما لا يلبق بأهل الدين والمرءة ، ولا يبالى بسبب فاقته على أى حرام وثب ، ولا فى أى حالة تورط . وقبل المراد به فقر النفس الذى لا يرد ملك الدنيا بهذا فيرها ، وليس فيه ما يبدل على تفضيل الفقر على الفنى ولا عكسه . **قوله** ( وأهوذ بك من فتنة المسيح الدجال ) فى رواية وكيع ومن شر فتنة المسيح الدجال ، وقد تقدم شرحه أيضا فى باب الدعاء قبل السلام ، **قوله** ( اللهم اغسل عني خطاياي بماء الثلج والبرد الخ ) تقدم شرحه فى الكلام على حديث أبى هريرة فى أوائل صفة الصلاة ، وحكمة العدول عن الماء الحار الى الثلج والبرد مع أنه الحار فى العادة أبلغ فى إزالة الوسخ الإشارة الى أنه الثلج والبرد ما آن طاهران لم تهما الأيدى ولم يمتنهما الاستعمال ، فكان ذكرهما أكد فى هذا المقام ، أشار الى هذا الخطأ . وقال الكرماني : وله توجيه آخر وهو أنه جعل الخطايا بمنزلة النار لكونها توهى اليها نهر عن إطفاء حرارتها بالفصل تأكيداً فى إطفائها ، وبألف فيه باستعمال المبردات ترقيا عن الماء الى أبرد منه

وهو الثلج ثم إلى أبرد منه وهو البرد بدليل أنه قد يجمد ويصير جليداً ، بخلاف الثلج فإنه يذوب . وهذا الحديث قد رواه الزهري عن عروة كما أشرت إليه ، وقبده بأصله وانقله وكان يدعو في الصلاة ، وذكره هناك توجيه ادعائه في الدعاء قبل السلام ، ولم يقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف ذكر المأثم والمغرم ، ووقع ذلك عند مسلم من وجه آخر عن الزهري ، ولم يقع عندهما معا فيه قوله اللهم اغسل عني خطاياي الخ ، وهو حديث واحد ذكر فيه كل من همام بن عروة والزهري عن عروة ما لم يذكره الآخر . والله أعلم

٤٠ - باب الاستعاذة من الجبن والكسل . كسالى وكسالى واحد

٦٣٦٩ - **عز** خالد بن كحلاد حدثنا سليمان قال حدثني عمرو بن أبي عمرو قال سمعت أنساً قال : كان النبي ﷺ يقول : اللهم إني أعوذ بك من الآلم والحزن ، والعجز والكسل ، والجبن والبخل ، ضاع للدين ، وغلبة الرجال

**قوله** ( باب الاستعاذة من الجبن والكسل ) تقدم شرحهما في كتاب الجهاد . **قوله** ( كسالى وكسالى واحد ) بفتح الكاف وضحا ، قلنا : وهما قراءتان قرا الجمهور بالضم وقرا الأعرج بالفتح ، وهي اخية بنى تميم ، وقرا ابن السميع بالفتح أيضاً لكن أسقط الألف وسكن السين ووصفهم بما يوصف به المؤنث المفرد للملاحظة معنى الجملة ، وهو كما قرئ ( وترى الناس سكرى ) . والكسل الفتور والتواني وهو ضد النشاط . **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، ووقع التصريح به في رواية أبي زيد المروزي . **قوله** ( عمرو بن أبي عمرو ) هو مولى المطلب الماضي ذكره في باب التعموذ من غلبة الرجال . **قوله** ( فكنت أسمه يكثر أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الآلم إلى قوله والجبن ) تقدم شرح هذه الأمور الستة ، وعصله أن الآلم لما يتصوره العقل من المكروه في الحال ، والحزن لما وقع في الماضي ، والعجز ضد الاقتدار ، والكسل ضد النشاط ، والبخل ضد الكرم ، والجبن ضد الشجاعة . وقوله د وضلع الدين ، تقدم ضبطه وتفسيره قبل ثلاثة أبواب ، وقوله د وغلبة الرجال ، هي إضافة للفاعل ، استعاذ من أن يغلبه الرجال لما في ذلك من الوهن في النفس والمعايش

٤١ - باب التعموذ من البخل . البخل والبخل واحد ، مثل : الحزن والحزن

٦٣٧٠ - **عز** حريش بن محمد بن المنثري حدثني فهد بن عبد الملك بن حمير عن مصعب بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه كان يأمر بهؤلاء الخمس ويحمدهن عن النبي ﷺ : اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر ،

**قوله** ( باب التعموذ من البخل ) تقدم الكلام عليه قبل . **قوله** ( البخل والبخل واحد ) يعني بضم أوله وسكون ثانيه وبفتحهما . **قوله** ( مثل الحزن والحزن ) يعني في وزنهما . **قوله** ( وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر ) في

رواية المرحومي « وأعوذ بك من أن أرد بزيادة » من ، وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده . **قوله** ( وأعوذ بك من فتنة الدنيا ) كذا الأكثر ، وأخرجه أحمد عن روح عن شعبة وزاد في رواية آدم الماضية قريباً عن شعبة « يعني فتنة الدجال ، وحكى الكرماني أن هذا التفسير من كلام شعبة ، وليس كما قال فقد بين يحيى بن أبي كثير عن شعبة أنه من كلام عبد الملك بن عمير راوى الخبر أخرجه الاسماعيلي من طريقه ولفظه « قال شعبة فسألت عبد الملك ابن عمير عن فتنة الدنيا فقال : الدجال » ووقع في رواية زائدة بن قدامة عن عبد الملك بن عمير بلفظ « وأعوذ بك من فتنة الدجال » أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة عن حسن بن علي الجعفي ، وقد أخرجه البخاري في الباب الذي بعده عن إسحق عن حسين بن علي بلفظ « من فتنة الدنيا » فلم يلحق بعض روايته ذكره بالهقي الذي فسره به عبد الملك بن عمير ، وفي إطلاق الدنيا على الدجال إشارة إلى أن فتنة أعظم الفتن السائدة في الدنيا ، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي أمامة قال « خطبنا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه « انه لم تكن فتنة في الأرض منذ خلق الله ذرية آدم أعظم من فتنة الدجال ، أخرجه أبو داود وابن ماجه

#### ٤٢ - باب التعوذ من أرذل العمر . أراذلنا : سقاطنا

٦٣٧١ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يتعوذُ يقول : اللهم إني أعوذ بك من الكسل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من الهرم ، وأعوذ بك من البخل ،

**قوله** ( باب التعوذ من أرذل العمر أراذلنا سقاطنا ) بضم المهملة وتشديد القاف جمع ساقط وهو القديم في حسيبه ونسبه ، وهذا قد تقدم القول فيه في أوائل تفسير سورة هود ، وأورد فيه حديث أنس وليس فيه لفظ الترجمة لكنه أشار بذلك إلى أن المراد بأرذل العمر في حديث سعد بن أبي وقاص الذي قبله الهرم الذي في حديث أنس لجيشها موضع الأخرى من الحديث المذكور

#### ٤٣ - باب الدعاء برفع الوباه والوجع

٦٣٧٢ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي ﷺ : اللهم حبب إلينا المدينة كما حبت إلينا مكة أو أشد ، واهلها ما اهلاهم إلى الجحفة . اللهم بارك لنا في مدنا وصاعنا ،

٦٣٧٣ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** إبراهيم بن سعيد أخبرنا ابن شهاب عن عاصم بن سعيد أن أباه قال « طأني رسول الله ﷺ في حبة الوداع من شكوى أشفيت منها على الموت ، فقلت : يا رسول الله ، بلغني ما ترى من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرئني إلا ابنة لي واحدة ، أنا تصدقني بثلثي مالي ؟ قال : لا . قلت فبسطه ؟ قال : ثلث كعده ، إنك أن تذر ورثك أغنياء خيراً من أن تذرهم عالة يسكفون الناس ، وإنك

لن تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْقَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرَتْ ، حَقٌّ مَا جَعَلَ فِي فِي أَمْرَاتِكَ . قُلْتُ : آأَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي ؟ قَالَ :  
إِنَّكَ لَن تَخْلَفَ فَصَلِّ عَمَّا تَبْقَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدَتْ دَرَجَةً وَرَفْعَةً . وَلَظُلُكَ تَخْلَفُ حَقٌّ يَنْفِصَحُ بِكَ أَقْوَامٌ  
وَيُضِرُّ بِكَ آخَرُونَ . أَلَيْسَ أَمَضٍ لِأَصْحَابِي هَجَرْتَهُمْ ، وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَهْقَابِهِمْ . لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ .  
قَالَ سَعْدُ : رَأَيْتُ لَهُ الْإِنْبِيَّ ﷺ مِنْ أَنْ تُوفِّيَ بِمَكَّةَ .

ﷺ ( بَابُ الدَّعَاءِ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجْعِ ) أَيْ بِرَفْعِ الْمَرَضِ عَنِ تَوَلٍّ بِهِ سِوَاهُ كُلِّ مَا أَوْ عَاصَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
بَيَانُ الْوَبَاءِ وَتَقْصِيرُهُ فِي « بَابِ مَا يَذْكُرُ فِي الطَّاعُونَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ ، وَأَنَّهُ أَهَمُّ مِنَ الطَّاهُونَ ، وَأَنَّ حَقِيقَتَهُ  
مَرَضٌ حَامٍ يَنْفَعُ عَنْ فُسَادِ الْخَوَاءِ وَقَدْ يُسَمَّى طَاعُونًا بِطَرِيقِ الْجَزَازِ ، وَأَوْضَحْتُ هُنَاكَ الزَّدَاجَ مِنْ زَعَمِ أَنَّ الطَّاعُونَ  
وَالْوَبَاءَ مُتَرَادِفَانِ بِمَا تَبَيَّنَ هُنَاكَ أَنَّ الطَّاعُونَ لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَأَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ كَمَا فِي قِصَّةِ الْعَرَبِيِّينَ ، وَكَأَنَّ  
حَدِيثَ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ هَرِيقِ فَوْفِعَ بِالْمَدِينَةِ بِالنَّاسِ مَوْتَ ذَرِيعٍ وَفُهِرَ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ  
حَدِيثَيْنِ : أَحَدُهُمَا حَدِيثُ طَائِفَةٍ دَالِمِينَ حُبِّ الْبَيْتِ الْمَدِينَةِ ، الْحَدِيثُ فِيهِ دَاخِلٌ حَامَا إِلَى الْمَجْعَةِ ، وَهُوَ يَتَعَلَّقُ  
بِالرُّكْنِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجُمَةِ وَهُوَ الْوَبَاءُ لِأَنَّهُ الْمَرَضُ الْعَامُّ ، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى مَا رُودَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ حَيْثُ قَالَتْ فِي أَوَّلِهِ  
« قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَاءُ أَرْضِ اللَّهِ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِهَذَا الْفَلْظِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْحَجِّ . ثَانِيهِمَا حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي  
وَقَاسٍ « خَدَّيْ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ شَكْوَى » الْحَدِيثُ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالرُّكْنِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجُمَةِ وَهُوَ الْوَجْعُ ،  
وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ مُصَوِّفٍ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا ، وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهِ « قَالَ سَعْدُ رَأَيْتُ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ » الْحِجْ ، يَرُدُّ  
قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ إِدْرَاجًا ، وَأَنَّ قَوْلَهُ « يَرَى لَهُ الْحِجْ » مِنْ قَوْلِ الْوَهْمِيِّ مُتَمَسِّكًا بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ  
وَفِيهِ قَالَ الْوَهْمِيُّ الْحِجْ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ الرِّوَاةِ عَنِ الْوَهْمِيِّ هَلْ وَصَلَ هَذَا الْقَدْرُ عَنْ سَعْدٍ أَوْ قَالَ مِنْ  
قَبْلِ نَفْسِهِ ، وَالْحَكْمُ لِلْوَصْلِ لِأَنَّ مَعَ رِوَاةٍ زِيَادَةً عِلْمٌ وَهُوَ حَافِظٌ ، وَشَاهِدُ التَّرْجُمَةِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ « أَلَيْسَ أَمَضٍ  
لِأَصْحَابِي هَجَرْتَهُمْ وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَهْقَابِهِمْ » ، فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى الدَّعَاءِ لِسَعْدٍ بِالْعَاقِبَةِ لِيَرْجِعَ إِلَى دَارِ هَجَرَتِهِ وَهِيَ  
الْمَدِينَةُ وَلَا يَسْتَقِرُّ مَقِيمًا بِسَبَبِ الْوَجْعِ بِالْبَلَدِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا وَهِيَ مَكَّةُ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ « لَكِنَّ الْبَائِسُ  
سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ الْحِجْ » ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ فِي أَوَائِلِ الْوَصَايَا مَا يَتَعَلَّقُ بِسَعْدِ بْنِ خُوَلَةَ . وَقَالَ ابْنُ الْمَرِينِ الْمَالِكِيُّ أَنَّ الرِّثَاءَ  
لِسَعْدِ بْنِ خُوَلَةَ بِسَبَبِ إِفَاتَتِهِ بِمَكَّةَ وَلَمْ يَهَاجِرْ ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ شَهِدَ بِدَرَاوِلِكُنِ اخْتَلَفُوا مَتَى رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى  
مَرَضَ بِهَا فَتَاتَ ؟ فَقِيلَ أَنَّهُ سَكَنَ مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ بِدَرَاوِيلِكُنِ مَاتَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَأَغْرَبَ الدَّوْدِيُّ فِيهَا حِكَاةَ  
ابْنِ التَّيْنِ فَقَالَ : لَمْ يَكُنْ لِلْمُهَاجِرِينَ أَنْ يَبْقُوا بِمَكَّةَ إِلَّا ثَلَاثًا بَعْدَ الْعَدْوِ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَنَّ سَعْدُ بْنَ خُوَلَةَ تَوَفَّى  
قَبْلَ تِلْكَ الْحُجَّةِ ، وَقِيلَ مَا هِيَ الْفَتْحُ بَعْدَ أَنْ أُطَالِ الْمَقَامُ بِمَكَّةَ بِغَيْرِ حَذَرٍ ، أَذْ لَوْ كَانَ لَهُ حَذَرٌ لَمْ يَأْتِمْ ، وَقَدْ قَالَ  
ﷺ حِينَ قِيلَ لَهُ إِنَّ صَفِيَّةَ خَاضَتْ « أَطَابَتْهَا » ، فَقِيلَ عَلَى أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ إِذَا كَانَ لَهُ حَذَرٌ أَنْ يَبْقَى أَزِيدَ مِنَ الثَّلَاثِ  
الْمَشْرُوعَةِ لِلْمُهَاجِرِينَ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تُكَوِّنَ هَذِهِ الْفَلْظَةُ قَالَهُمَا ﷺ قَبْلَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ثُمَّ حَجَّ فَتَرَاهَا الرَّاوِي  
بِالْحَدِيثِ لَكُونَهَا مِنْ تَكْلِفَتِهِ انْتَهَى . وَكَلَامُهُ مُتَعَقِّبٌ فِي مَوَاضِعَ : مِنْهَا اسْتِغْنَاءُ بِقَعَةِ صَفِيَّةٍ وَلَا حُجَّةَ فِيهَا  
لَا حَتَاهُ أَنْ لَا تَمَازُزَ الثَّلَاثَ الْمَشْرُوعَةَ ، وَالِاحْتِبَاسُ الْإِمْتِنَاعُ وَهُوَ بِصَدَقِ الْيَوْمِ بِلِ بَدْوَانِهِ : وَمِنْهَا جُؤْمُهُ بِأَنَّ



سعد بن عروة أطال المنام بمكة ورمزه إلى أنه أظلم بغير هدر وأنه أتم بذلك إلى غير ذلك مما يظهر فساد التأمل

٤٤ - باب الاستعاذة من أزدل العمر ، ومن فتنه الدنيا ، ومن فتنه النار

٦٣٧٤ - **ع**روان بن إبراهيم أخبرنا الحسين عن زائدة عن عبد الملك عن مصعب عن أبيه قال « تموتوا بكلمات كان النبي ﷺ يقولهن : اللهم إني أعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من أن أزدل إلى أزدل العمر ، وأعوذ بك من فتنه الدنيا وعذاب القبر »

٦٣٧٥ - **ع**روان بن موسى حدثنا وكيع قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقول : اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم ، والفقر والظلم . اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة النار ، وفتنة القبر وعذاب القبر ، وشر فتنه الغنى ، وشر فتنه الفقر ، ومن شر فتنه المسيح الدجال . اللهم أفيل خطايي بماء الثلج والبرد ، وتقي قلبي من الخطايا كما ينجي الثوب الأبيض من الدنس ، وباعد بيني وبين خطايي كما باعدت بين الشرق والغرب »

قوله ( باب الاستعاذة من أزدل العمر ومن فتنه الدنيا ومن فتنه النار ) في رواية الكشميني « ومن عذاب النار ، بئس فتنه النار » . قوله ( أنا الحسين ) هو ابن علي الحسن الواعظ المشهور ، وإسحق الرازي عنه هو ابن راهويه ، وشيخه زائدة هو ابن قدامة ، وعبد الملك هو ابن حمير ، وقد تقدم شرح الحديث مستوف قبل قليل ، وكذا حديث عائشة ثاني حديث الباب

٤٥ - باب الاستعاذة من فتنه الغنى

٦٣٧٦ - **ع**روان بن موسى بن اسماعيل حدثنا سلام بن أبي مطيع عن هشام عن أبيه « عن خاله أن النبي ﷺ كان يقول : اللهم إني أعوذ بك من فتنه النار ، ومن عذاب النار . وأعوذ بك من فتنه القبر ، وأعوذ بك من عذاب القبر . وأعوذ بك من فتنه الغنى ، وأعوذ بك من فتنه الفقر ، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال »

قوله ( باب الاستعاذة من فتنه الغنى ) ذكر فيه حديث عائشة المذكور مختصراً عن رواية وكيع عن هشام بن عروة ، وقد تقدم شرحه

٤٦ - باب التعوذ من فتنه الفقر

٦٣٧٧ - **ع**روان بن محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها

قالت : كان النبي ﷺ يقول : اللهم اني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار ، وفتنة القبر وعذاب القبر  
وشر فتنة النفي وشر فتنة الفقر . اللهم اني أعوذ بك من شر فتنة المسيح الدجال . اللهم اغسل قلبى بماء اللؤلؤ  
والبرد ، وثق قلبى من الخطايا كما ثقيت الذنوب الأبيض من الدنس . وابعده بينى وبين خطاياى كما باعدت  
بين المشرق والمغرب . اللهم اني أعوذ بك من الكسل والمأثم والمغرم .  
قوله ( باب التعوذ من فتنة الفقر ) ذكر فيه حديث عائشة من طريق أبى معاوية عن هشام بن عمار ، وقد تقدم  
شرحه أيضا مستوفى

#### ٤٧ - باب الدعاء بكثرة المال وللولد مع البركة

٦٣٧٨ ، ٦٣٧٩ -- حدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن أم  
سلم أنها قالت : يا رسول الله ، أنس خادمك ادع الله له ، قال : اللهم أكثر ماله وولده ، وبارك له فيما  
أعطيته . وعن هشام بن زيد سمعت أنس بن مالك . . .  
[ الحديث ٦٣٧٩ - طريقه في : ٦٣٨١ ]

قوله ( باب الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة ) سقط هذا الباب والترجمة من رواية السرخسي والصواب  
إثباته . قوله ( شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن أم سلم أنها قالت يا رسول الله أنس خادمك ادع الله له .  
الحديث ) وفي آخره ( وعن هشام بن زيد سمعت أنس بن مالك مثله ) قلت هكذا قال غندر عن شعبة جعل الحديث  
منه مسند أم سلم ، وكذا أخرجه الأرمزي عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه عن محمد بن جعفر وهو غندر هذا  
فذكر مثله ، ولكنه لم يذكر رواية هشام بن زيد التي في آخره ، وقال : حسن صحيح ، وأخرجه الاسماعيل من  
رواية حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه « عن أم سلم » كما قال غندر ، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج بن  
محمد وعن محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة ، وأخرجه في « باب من خص أخاه بالدعاء » من رواية سعيد بن  
الربيع عن شعبة عن قتادة قال « سمعت أنسا قال قالت أم سلم ، وظاهره أنه من مسند أنس وهو في الباب  
الذي يلي هذا كذلك ، وكذا تقدم في « باب دعوة النبي ﷺ لحادمه بطول العمر » من طريق حمى بن  
عمارة عن شعبة عن قتادة عن أنس قال « قالت أمي » وكذا أخرجه مسلم من رواية أبى داود الطيالسي  
والاسماعيل من رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة . وهذا الاختلاف لا يضر أن أنسا حضر ذلك بدليل  
ما أخرجه مسلم من رواية إسحق بن أبى طلحة عن أنس قال « جاءت بى أم سلم إلى رسول الله ﷺ  
فقالت : هذا ابني أنس يخدمك ، فدع الله له ، فقال : اللهم أكثر ماله وولده ، وأما رواية هشام بن زيد  
المخطوطة هنا فإنها مخطوطة على رواية قتادة ، وقد أخرجه الاسماعيل من رواية حجاج بن محمد عن شعبة عن قتادة  
وهشام بن زيد جميعا عن أنس ، وكذا صنف مسلم حيث أخرجه من رواية أبى داود عن شعبة . ( تنبيه ) : ذكر  
الكرمانى أنه وقع هنا « وعن هشام بن عمرو قال » والاول هو الصحيح . قوله ( أنها قالت يا رسول الله أنس

خادمك ادع الله له ) تقدم لهذا الحديث مبدأ من رواية حميد عن أنس في كتاب الصيام في « باب من زار قوما فلم يفرط عندهم ، وقد بسط شرحه هناك بما يغني عن إعادته ، وذكرت طرقاً منه قريباً في « باب دعوة النبي ﷺ لحامده بطول العمر ،

### باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة

٦٣٨٠ ، ٦٣٨١ - **حدثنا** أبو زيد سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن قهادة « قال سمعت أنساً رضي الله عنه قال : قالت أم سليم : أنس خادمك ادع الله له . قال : اللهم أكثِرْ ماله وولده ، وبارك له فيما أصيبته »

**قوله** ( باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة ) تقدم شرحه في الذي قبله ، وتقدم الحديث سنداً ومقتناً في « باب قول الله تعالى وصل عليهم ، ومن خص أخاه بالدعاء ،

### ٤٨ - باب الدعاء عند الاستخارة

٦٣٨٢ - **حدثنا** مطرف بن عبد الله أبو مصعب حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالد عن محمد بن المنكدر « عن جابر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالشورة من القرآن : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدر بك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : في عاجل أمري وآجله - فأقدره لي . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : في عاجل أمري وآجله - فأصره علي وأصرني منه ، وأقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به . ويسمى حاجته »

**قوله** ( باب الدعاء عند الاستخارة ) هي استفعال من الخير أو من الخيرة بكسر أوله وفتح ثانيه بوزن العنية ، اسم من قولك خار الله له ، واستخار الله طالب منه الخير ، وخار الله له أعطاه ما هو خير له ، والمراد طلب خير الأمرين لمن احتاج إلى أحدهما . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالد بفتح الميم وتخفيف الواو جمع مولى ، واسمه زيد ، ويقال زيد جد عبد الرحمن وأبوه لا يعرف اسمه ، وعبد الرحمن من ثقات المدنيين ، وكان ينسب إلى ولاد آل علي بن أبي طالب ، وخرج مع محمد بن هبة الله بن الحسن في زمن المنصور ، فلما قتل محمد حبس عبد الرحمن المذكور بعد أن خرب . وقد وثقه ابن الميم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، وذكره ابن هادي في « الكامل » في الضعفاء ، وأسند عن أحمد بن حنبل أنه قال : كان محبوباً في المطبق حين هزم هؤلاء يعني بني حسن ، قال : وروى عن محمد بن المنكدر حديث الاستخارة وليس أحد يرويه غيره ، وهو حسن ، وأهل المدينة إذا كان حديث غامطاً يقولون : ابن المنكدر عن جابر ، كما أن أهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس يمدحون

عليهما . وقد استشكل شيخنا في شرح الترمذي : هذا الكلام وقال : ماهرت المراد به ، فان ابن المنسكدر ونابتا فقتان متفق عليهما . قلت : يظهر لي أن مرادهم التوسك والتسكة في اختصاص الترجمة الشهيرة والكثرة . ثم ساق ابن عدى لعبد الرحمن أحاديث وقال : هو مستقيم الحديث والذي أنكر عليه حديث الاستخارة ، وقد رواه نعيم واحد من الصحابة كما رواه ابن أبي الموال . قلت : يريد أن لحديث شواهد ، وهو كما قال مع مشاحجة في إطلاقه . قال الترمذي بعد أن أخرجه : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموال ، وهو مدني ثقة روى عنه غير واحد . وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب . قلت : وجاء أيضا عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر ، لحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني وصححه الحاكم ، وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في صحيحه ، وحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن عطاء عنهما ، وليس في شيء منها ذكر الصلاة . روى حديث جابر ، إلا أن لفظ أبي أيوب : اكتم الخطبة وتوضأ فأحسن الوضوء ثم صل ما كتب الله لك ، الحديث ، فالتقييم بركعتين خاص بحديث جابر ، وجاء ذكر الاستخارة في حديث سعد رفته من سعادة ابن آدم استخارته الله ، أخرجه أحمد وسنده حسن ، وأصله عند الترمذي لكن بذكر الرضا والخط لا بلفظ الاستخارة ، ومن حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ان النبي ﷺ كان إذا أراد أمرا قال : اللهم خرنى واختر لي ، وأخرجه الترمذي وسنده ضعيف ، وفي حديث أنس رفته : ما خاب من استخار ، والحديث أخرجه الطبراني في : الضعيف ، بسند واه جدا . **قوله** ( عن محمد بن المنسكدر عن جابر ) وقع في التوحيد من طريق معن بن عيسى عن عبد الرحمن ، سمعت محمد بن المنسكدر يحدث عبد الله بن الحسن - أي ابن الحسن بن علي بن أبي طالب - يقول أخبرني جابر السلمي ، وهو بفتح السين المهملة واللام نسبة إلى بني سلمة بكسر اللام بطن من الأنصار ، وعند اسماعيل من طريق بشر بن عمير ، حدثني عبد الرحمن سمعت ابن المنسكدر حدثني جابر ، **قوله** ( كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة ) في رواية معن : يعلم أصحابه ، وكذا في طريق بشر بن عمير . **قوله** ( في الأمور كلها ) قال ابن أبي جرة : هو عام أريد به الخصوص ، فإن الواجب والمستحب لا يستخار في فاعلها والحرام والمكروه لا يستخار في تركها ، فأنهصر الأمر في الجاه وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيما يبدأ به وبقتصر عليه . قلت : وتدخل الاستخارة فيما عدا ذلك في الواجب والمستحب التحير ، وفيما كان زمنه موسما ويتناول الصوم العظيم من الأمور والحقير ، فرب حقيق يترتب عليه الأمر العظيم . **قوله** ( كالسورة من القرآن ) في رواية قتيبة عن عبد الرحمن الماضية في صلاة الليل : كما يعلمنا السورة من القرآن ، قيل وجه التشبيه عموم الحاجة في الأمور كلها إلى الاستخارة كمعوم الحاجة إلى القراءة في الصلاة ويحتمل أن يكون المراد ما وقع في حديث ابن مسعود في التقصيد : علمني رسول الله ﷺ التقصيد كفي بين كفيه ، أخرجه المصنف في الاستئذان ، وفي رواية الأسود بن يزيد عن ابن مسعود أخذت التقصيد من في رسول الله ﷺ كلمة ، أخرجه الطحاوي ، وفي حديث سليمان نحوه وقال : حرقا حرقا ، أخرجه الطبراني . وقال ابن أبي جرة : التشبيه في تحفظ حروفه وترتيب كلماته ومنع الزيادة والتقصي منه والدرس له والمحافظة عليه ، ويحتمل أن يكون من جهة الاهتمام به والتحقق لبركته والاحترام له ، ويحتمل أن يكون من جهة كون كل منهما علم بالوحي

قال الطيبي : فيه إشارة إلى الاعتناء التام البالغ بهذا الدعاء وهذه الصلاة لجمعهما تلوين للفريضة والقرآن . **قوله** ( إذا م ) فيه حذف تقديره يدلنا قائلنا إذا م ، وقد ثبت ذلك في رواية قتيبة « يقول إذا م » ، وزاد في رواية أبي داود عن قتيبة « لنا » ، قال ابن أبي جرة ترتيب الوارد على القلب على مراقب المهمة ثم التنية ثم الخطرة ثم التنية ثم الإرادة ثم المزيمة ، فالثلاثة الأولى لا يؤخذ بها بخلاف الثلاثة الأخرى ، ف قوله « إذا م » ، يشير إلى أول ما يرد على القلب يستخير فيظهر له ببركة الصلاة والدعاء ما هو الخير ، بخلاف ما إذا تمكن الأمر عنده وقويت فيه هويته وأرادته فإنه يصير إليه له ميل وحس فيخشى أن يخفى عنه وجه الإرشادة لغلبة ميله إليه . قال : ويحتمل أن يكون المراد بالهم المزيمة لأن الحاضر لا يثبت فلا يستمر إلا على ما يقصد التعميم على فعله والا لو استخار في كل خاطر لاستخار فيما لا يعبأ به فتضيع عليه أوقاته . ووقع في حديث ابن مسعود « إذا أراد أحدكم أمراً فليقل » . **قوله** ( فليركع ركعتين ) بقيد مطلق حديث أبي أيوب حيث قال « صل ما كتب الله لك » ، ويمكن الجمع بأن المراد أنه لا يقتصر على ركعة واحدة للتخصيص على الركعتين ويكون ذكرهما على سبيل التنبية بالأدنى على الأهل ، فلو صلى أكثر من ركعتين أجزأ ، والظاهر أنه يفترط إذا أراد أن يسلم من كل ركعتين ليحصل مسمى ركعتين ، ولا يجوز لو صلى أربعاً مثلاً بتدليعية ، وكلام النووي يشعر بالأجزاء . **قوله** ( من غير الفريضة ) فيه احتراز عن صلاة الصبح مثلاً ، ويحتمل أن يريد بالفريضة عيها وما يتعلق بها ، فيحترز عن الراتبة كركعتي الفجر مثلاً . وقال النووي في الأذكار : « لو دعا بدعاء الاستخارة عقب راتبة صلاة الظهر مثلاً أو غيرها من النوافل الراتبة والمطلقة سواء اقتصر على ركعتين أو أكثر أجزأ . كذا أطلق وفيه نظر . ويظهر أن يقال : إن نوى تلك الصلاة بعينها وصلاة الاستخارة مما أجزأ ، بخلاف ما إذا لم ينو ، ويفارق صلاة تحية المسجد لأن المراد بها شغل البقعة بالدعاء والمراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدعاء عقبها أو فيها ، وبعد الأجزاء لمن عرض له الطلب بعد فراغ الصلاة لأن ظاهر الخبر أن تقع الصلاة والدعاء بعد وجود إرادة الأمر . وأفاد النووي أنه يقرأ في الركعتين السكافرون والاخلص ، قال شيخنا في شرح الترمذي : « لم أقف على دليل ذلك ، ولعله ألحقهما بركعتي الفجر والركعتين بعد المغرب ، قال : ولها مناسبة بالحال لما فيها من الاخلص والتوحيد والمنخير محتاج لذلك . قال شيخنا : ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله ﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار ﴾ وقوله ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الحيرة ﴾ . قلت : والأكل أن يقرأ في كل منهما السورة والآية الأولى في الأولى والأخرين في الثانية ، ويؤخذ من قوله « من غير الفريضة » ، أن الأمر بصلاة ركعتي الاستخارة ليس على الوجوب قال شيخنا في شرح الترمذي : « ولم أر من قال بوجوب الاستخارة لورود الأمر بها ولتشديدها بتعليم السورة من القرآن كما استدلل بمثل ذلك في وجوب التشهد في الصلاة لورود الأمر به في قوله « فليقل » ، ولتشديده بتعليم السورة من القرآن ، فإن قيل الأمر يتعلق بالشرط وهو قوله « إذا م أحدكم بالأمر » قلنا : وكذلك في التشهد إنما يؤمر به من صلى ، ويمكن الفرق وإن اشتركا فيما ذكر أن التشهد جزء من الصلاة فيؤخذ الوجوب من قوله « صلوا كما رأيتموهن أصلي » ، ودل على عدم وجوب الاستخارة ما دل على عدم وجوب صلاة زائفة على الخس في حديث « هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوح » انتهى ، وهذا وإن صلح الاستدلال به على عدم وجوب ركعتي الاستخارة لكن لا يمنع من الاستدلال به على وجوب دعاء الاستخارة ، فسكانهم فهموا أن الأمر فيه للإرشاد م — ١١٤ • نفع قلوب

فمدلوا به من سنن الوجوب ، ولما كان مشتملا على ذكر الله والتفويض إليه كان مندوبا وإياه أعلم . ثم يقول : هو ظاهر في تأخير الدعاء عن الصلاة ، فلو دعا به في أثناء الصلاة احتمل الاجراء ، ويحتمل الترتيب على تقديم الشروع في الصلاة قبل الدعاء ، فإن موطن الدعاء في الصلاة السجود أو التشهد . وقال ابن أبي جرة . الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيرى الدنيا والآخرة فيحتاج إلى قرع باب الملك ، ولا شئ . لذلك أنجح ولا أنجح من الصلاة لما فيها من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار إليه مآلا وحالا . قوله ( اللهم انى استخبرك بملك ) الباء لتلليل أى لأنك أعلم ، وكذا هى فى قوله د بقدرتك ، ويحتمل أن تكون الاستعانة بكقوله ( بسم الله جبرها ) ويحتمل أن تكون الاستعطاف كقوله ( قال رب بما أمنت على ) الآية . وقوله واستقدرك ، أى اطلب منك أن تجعل لى على ذلك قدرة ، ويحتمل أن يكون المعنى اطلب منك أن تقدره لى ، والمراد بالتقدير التيسير . قوله ( وأسألك من فضلك ) إشارة إلى أن إعطاء الرب فضل منه ، وليس لأحد عليه حق فى نعمه كما هو مذهب أهل السنة . قوله ( فانك تقدر ولا أفدر ، وتعلم ولا أعلم ) إشارة إلى أن للعلم والقدره لله وحده ، وليس لأحد من ذلك الا ما قدر الله له ، وكأنه قال : أنى يارب تقدر قبل أن تخفى فى القدره وعندما تخلفها فى وبعد ما تخلفها . قوله ( اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر ) فى رواية من وغيره د قال كنت تعلم هذا الأمر ، زاد أبو داود فى رواية عبد الرحمن بن مقاتل عن عبد الرحمن بن أبى الموالم الذى يريد ، وزاد فى رواية من د ثم يسميه بعينه ، وقد ذكر ذلك فى آخر الحديث فى الباب ، وظاهر سياقه أن ينطق به ، ويحتمل أن يقتضى باستحضاره بقائه عند الدعاء ، وعلى الاول تكون التسمية بعد الدعاء ، وعلى الثانى تكون الجملة حالية والتقدير فليدع مسميا حاجته . وقوله د ان كنت استشكل الكرماني الاثنان بصيغة الشك هنا ولا يجوز الشك فى كونه الله عالما : وأجاب بأن الشك فى أن العلم متملق بالخير أو الشر لا فى أصل العلم . قوله ( ومعاشرى ) زاد أبو داود د ومعاشرى ، وهو يؤيد أن المراد بالمعاش الحياه ، ويحتمل أن يريد بالمعاش ما يعاش فيه ولذلك وقع فى حديث ابن مسعود فى بعض طرقه عند الطبرانى فى الاوسط د فى دينى ودنياى ، وفى حديث أبى سميد فى دينى وميشقى . قوله ( وعاقبة امرى أو قال فى عاجل امرى وأجله ) هو شك من الراوى ولم تختلف الطرق فى ذلك ، واقتصر فى حديث أبى سميد على د عاقبة امرى ، وكذا فى حديث ابن مسعود ، وهو يؤيد أحد الاحتمالين فى أن العاجل والآجل مذكوران بدل الانفاط الثلاثة أو بدل الاخيرين فقط ، وعلى هذا فقول الكرماني : لا يكون الداهى جادما بما قال رسول الله ﷺ إلا ان دعا ثلاث مرات يقول مرة فى دينى ومعاشرى وعاقبة امرى ، ومرة فى عاجل امرى وأجله ، ومرة فى دينى وعاجل امرى وأجله . قلت : ولم يقع ذلك أى الشك فى حديث أبى ايوب ولا أبى هريرة أصلا . قوله ( فأقدره لى ) قال أبو الحسن النابسى : أهل بلدنا يكفرون الدال ، وأهل الشرق يضمونها . وقال الكرماني : معنى قوله اجعله مقبورا لى أو قدره ، وقيل معناه يسره لى . زاد معنى د ويسره لى وبارك لى فيه . قوله ( فأصرفه منى وأصرفنى عنه ) أى حتى لا يبقى قلبه بعد صرف الامر عنه مطلقا به ، وفيه دليل لأهل السنة أن الشر من تقدير الله هل الغيب لأنه لو كان يقدر على اختراعه لتدبر على صرفه ولم يحتاج الى طلب صرفه عنه . قوله ( وأقدر لى الخير حيث كان ) فى حديث أبى سميد بعد قوله وأقدر لى الخير أينما كان ، لا حول ولا قوة إلا بالله . قوله ( ثم رضى )

بالشديد ، وفي رواية فتيبة وثم ارضني به اي اجعلني به راضيا ، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط ، ورضني بقضائك ، وفي حديث أبي أيوب ، ورضني بتذكرك ، والمر فيه ان لا يبق قلبه متعلقا به فلا يعلمن خاطره . والرضا سيكون النفس إلى القضاء . وفي الحديث شذقة النبي ﷺ على أمه ، وتعليمهم جميع ما ينفعهم في دينهم ودنياهم ، ووقع في بعض طرق عبد الطبراني في حديث ابن مسعود أنه ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء إذا أراد أن يصنع أمرا . وفيه أن العبد لا يكون قادرا إلا مع الفعل لا قبله ، والله هو عالق العلم بالشئ للعبد وهمه به واقتداره عليه ، فانه يجب على العبدرد الأمور كلها إلى الله والتبري من الحول والقوة اليه وأن يسأل ربه في أموره كلها . ويستدل به على أن الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده لانه لو كان كذلك لاكتفى بقوله والله كنت تعلم أنه خير لي ، عن قوله ، وإن كنت تعلم أنه شر لي الخ ، لانه إذا لم يكن خيرا فهو شر ، وفيه نظر لاحتمال وجود الوسطة . واختلف فيما إذا يفعل المستخير بعد الاستخارة ، فقال ابن عبد السلام : يفعل ما اتفق ، ويستدل له بقوله في بعض طرق حديث ابن مسعود في آخره ، ثم يعزم ، وأول الحديث ، إذا أراد أحدكم أمرا فليقل ، وقال النووي في ، الاذكار ، : يفعل بعد الاستخارة ما يشرح به صدره . ويستدل له بحديث أنس عند ابن السني ، إذا هممت بأمر فاستخر ربك سبعا ثم انظر إلى الذي يسبق في قلبك فإن الخير فيه ، وهذا لو ثبت لسكان هو المعتمد ، لكن سنده واحد ، والمعتمد أنه لا يفعل ما يشرح به صدره بما كان له فيه هوى قوي قبل الاستخارة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر حديث أبي سعيد ، ولا حول ولا قوى إلا بالله ،

#### ٤٩ - باب الدعاء عند الوضوء

٦٣٨٣ - **حديث** محمد بن الحنفية حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : دعا النبي ﷺ بماء فتوضأ به ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لمبيد أبي عامر - رأيتُ بياضَ بطنه - فقال : اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس ، **قوله** ( باب الدعاء عند الوضوء ) ذكر فيه حديث أبي موسى قال دعا النبي ﷺ بماء فتوضأ به ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لمبيد أبي عامر ، الحديث ، ذكره مختصرا ، وقد تقدم بطوله في المغازي في د باب غزوة أوطاس ،

#### ٥٠ - باب الدعاء إذا علا عتبة

٦٣٨٤ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان عن أبي موسى رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فكننا إذا هلونا كبرنا . فقال النبي ﷺ : أيها الناس ، أربعوا على أنفسكم ، فإنكم لا تكفون أسم ولا غائبا ، ولكن تكفون سمعا بصيرا . ثم أتى علي وأنا أقول في نفسي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال : يا عبد الله بن قيس ، قل لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنها كنز من كنوز الجنة . أو قال : ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة ؟ لا حول ولا قوة إلا بالله ،

**قوله** (باب الدعاء إذا حلا عقبة) كذا ترجم بالدعاء ، وأورد في الحديث التكبير ؛ وكأنه أخذه من قوله في الحديث : انكم لا تدعون أصم ولا غابيا ، فسمى التكبير دعاء . **قوله** (أيوب) هو السخيتاني ، وأبو عثمان هو التهمدي . **قوله** (كنا مع النبي ﷺ في سفر) لم أقف على تعيينه . **قوله** (أربعوا) بهزمة وصل مكسورة ثم موحدة مفتوحة أى ارفعوا ولا تجهودوا أنفسكم . **قوله** (فأنكم لا تدعون أصم) بأن بيانه في التوحيد . **قوله** (كنز) سمي هذه الكلمة كنزا لأنها كالكنز في نفاسه وصيافته عن أعين الناس . **قوله** (أو قال ألا أدلك على كنز الخ) شك من الراوى هل قال ، قل لا حول ولا قوة إلا بالله فانها كنز من كنوز الجنة ، أو قال ، ألا أدلك الخ ، وسيأتي في كتاب القدر من رواية خالد الخذاء عن أبي عثمان بلفظ : ثم قال يا عبد الله بن قيس ألا أدلك كلمة الخ ، وسيأتي في آخر كتاب الدعوات أيضا من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان بلفظ : ثم قال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ألا أدلك الخ) ولم يرد . ووقع في هذين الطريقتين بيان سبب قوله : انكم لا تدعون أصم ، فإن في رواية سليمان : قلما علا عليا رجل نادى فرفع صوته ، وفي رواية خالد : فجعلنا لا نسمع شرفا إلا وفعنا أصواتنا بالتكبير ، ووقع في بعض النسخ : أصما ، وكأنه لمناسبة . **قوله** : وقوله : بصيرا ، ووقع في تلك الرواية : وقريبا ، ويأتى شرح الحديث : يستوفى في كتاب القدر ان شاء الله تعالى . وقوله : لا حول ، يجوز أن يكون في موضع جر على البدل من قوله : على كنز ، وفي موضع نصب بتقدير أعنى ، وفي موضع رفع بتقدير هو

#### ٥١ - باب الدعاء إذا هبط وأديا . فيه حديث جابر رضي الله عنه

**قوله** (باب الدعاء إذا هبط وأديا فيه حديث جابر) كذا ثبت عند المستمل والكشيمى وسقط لغيرهما ، والمراد بحديث جابر ما تقدم في الجهاد وفي باب التوسيع إذا هبط وأديا ، من حديثه بلفظ : كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا . وقال بعده : باب التكبير إذا علا شرفا ، وأورد فيه حديث جابر أيضا لكن بلفظ : وإذا تصوبنا ، بدل : نزلنا ، والتصويب الانحدار . وقد ورد بلفظ : هبطنا ، في هذا الحديث عند النسائي وابن خزيمة وأشرت الى شرحه هناك ، ومناسبة التكبير عند الصعود الى المكان المرتفع أن الاستملاء والارتضاع محبوب للنفوس لما فيه من استشعار العجوبة ، فشرح لمن قلبى به أن يذكر كبرياء الله تعالى وأنه أكبر من كل شيء فيكبره ليشكر له ذلك فيزيده من فضله ، ومناسبة التوسيع عند الهبوط لكون المكان المنخفض محل ضيق فيشرح فيه التوسيع لانه من أسباب الفرج ، كما وقع في قصة يونس عليه السلام حين سجد في الظلمات فنهى من الضم

#### ٥٢ - باب الدعاء إذا أراد سقرا ، أو رجح . فيه يحيى بن أبي اسحاق عن أنس

٦٣٨٥ - **حَرْشُ إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُرَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ مَرَّةٍ يُكْبِرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَسْكِينَاتٍ ثُمَّ يَقُولُ :

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحُدُودُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ ، رَبُّنَا

حَاطِدُونَ . صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَهْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ .



**قوله** ( باب الدعاء إذا أراد سفرا أو رجوع ، فيه يحيى بن أبي اسحق عن أنس ) كذا وقع في رواية الحوى عن أنس بن مالك ، ومثله في رواية أبي زيد المرزبي عنه لكن بالواو العاطفة بدل لفظ « باب » . والمراد بحديث يحيى بن أبي اسحق فيما أظن الحديث الذي أوله « أن النبي ﷺ أقبل من خيبر وقد أردف صفية ، فلما كان ببعض الطريق هترت الناقة ، فان في آخره » فلما أشرفنا على المدينة قال : آيئون تائبون ها بدون ربنا حامدون . فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة ، وقد تقدم موصولا في أواخر الجهاد وفي الأدب وفي أواخر اللباس وشرحته هناك . إلا السلام الأخير هنا فوجدت بشرحه هنا . واسماعيل في الحديث الموصول هو ابن أبي أويس . **قوله** ( كان إذا قفل ) بقاف ثم فاء . أي رجوع وزنه ومعناه ، ووقع عند مسلم في رواية علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر في أوله من الزيادة « كان إذا استوى على بمره خارجا إلى سفر كبير ثلاثا ثم قال : سبحان الذي سخر لنا هذا ، فذكر الحديث إلى أن قال » وإذا رجعت فالتفت وزاد : آيئون تائبون ، الحديث ، وإلى هذه الزيادة أشار المصنف في الترجمة بقوله « إذا أراد سفرا » . **قوله** ( من غرر أو حج أو عمرة ) ظاهره اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاث ، وليس الحكم كذلك عند الجمهور ، بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلاة الرحم وطلب العلم ، لما يشمل الجميع من اسم الطاعة ، وقيل يتعدى أيضا إلى المباح لأن المسافر فيه لا ثواب له فلا يمنع عليه فعل ما يحصل له الثواب ، وقيل يشرع في سفر المعصية أيضا لأن مرتكبها أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره . وهذا التحليل متعقب ، لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سفر في مباح ولا في معصية من الاكتفاء من ذكر الله وإنما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص ، فذهب قوم إلى الاختصاص بكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فتختص به كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة ، وإنما اقتصر الصحابي على الثلاث لانحصار سفر النبي ﷺ فيها ، ولهذا ترجم بالسفر ، على أنه تعرض لما دل عليه الظاهر فترجم في أواخر أبواب العمرة وما يقول إذا رجع من الغزو أو الحج أو العمرة . **قوله** ( يكبر على كل شرف ) بفتح المعجمة والراء بعدها فاء هو المكان العالي ، ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظه « إذا أوفى ، أي ارتفع » على ثنية ، بمثابة ثم نون ثم تحتانية مقبلة هي القبة أو فدق ، بفتح الفاء بعدها دال مهملة ثم فاء ثم دال والاشهر تصديره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الفلاة الحالية من شجر وغيره وقيل غليظة الأودية ذات الحصى . **قوله** ( ثم يقول لا إله إلا الله الخ ) يحتمل أنه كان يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المسكان المرتفع ، ويحتمل أن التكبير يختص بالمسكان المرتفع وما بعده إن كان متصفاً أكل الذكر المذكور فيه ، وإلا فاذا هبط سيج كادل عليه حديث جابر . ويحتمل أن يكرر الذكر مطلقا عقب التكبير ثم يأتي بالتسبيح إذا هبط ، قال القرطبي : وفي تعقيب التكبير بالتهليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاد جميع الموجودات ، وأنه المعبود في جميع الأماكن . **قوله** ( آيئون ) جمع آيب أي راجع وزنه ومعناه ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير نحن آيئون ، وليس المراد الأخبار ببعض الرجوع فانه تحصيل الحاصل ، بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والانصاف بالأوصاف المذكورة ، وقوله تائبون فيه إشارة إلى التفسير في العبادة ، وقاله ﷺ على سبيل التواضع أو تليها لأمته ، أو المراد أمته كما تقدم تقريره . وقد تستعمل التوبة لأرادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب . **قوله** ( صدق الله وعده ) أي فيما وعده به من إظهار دينه في قوله ( وعدكم الله مفاتيح كثيرة )

وقوله ( وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ) الآية . وهذا في سفر الغزو ومناسبته لسفر الحج والعمرة قوله تعالى ( اندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ) . قوله ( ونصر عبده ) يريد نفسه . قوله ( وهزم الاحزاب وحده ) أى من غير فعل أحد من الآدميين . واختلف في المراد بالاحزاب هنا فقيل هم كفار قريش ومن وافقهم من العرب واليهود الذين تحزبوا أى تجمعوا في غزوة الخندق ونزلت في شأنهم سورة الاحزاب ، وقد مضى خبرهم مفصلاً في كتاب المغازي . وقيل المراد أعم من ذلك . وقال النووي . المشهور الاول ، وقيل فيه نظر لأنه يتوقف على أن هذا الدعاء إنما شرع من بعد الخندق ، والجواب أن غزوات النبي ﷺ التي خرج فيها بنفسه محصورة ، والمطابق منها لذلك غزوة الخندق اظاهر قوله تعالى في سورة الاحزاب ( ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً وكفى المؤمنين القتال ) وفيما قبل ذلك ( اذ جاءكم جنود فارسنا عليهم ريحاً وجنود لم يروها ) الآية . والاصل في الاحزاب أنه جمع حوب وهو القطعة المجتمعمة من الناس ، فاللام إما جنسية والمراد كل من تحزب من الكفار ، وإما عهدة والمراد من تقدم وهو الاقرب ، قال القرطبي : ويحتمل أن يكون هذا الخبر بمعنى الدعاء أى اللهم اهدم الاحزاب ، والاول اظهر

### ٥٣ - باب الدعاء للزوج

٦٣٨٦ - حدثنا محمد بن زيد عن ثابت « عن أنس رضي الله عنه قال : رأى النبي ﷺ على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال : مريم - أو أمه - قال : تزوجت امرأة على وزن نواير من ذهب . فقال : بارك الله لك . أو لم ، ولو بشاة »

٦٣٨٧ - حدثنا أبو الحسن حدثنا حماد بن زيد عن عمرو « عن جابر رضي الله عنه قال : هلك أبي وترك سبع - أو تسع - بنات ، فتزوجت امرأة ، فقال النبي ﷺ : تزوجت يا جابر ؟ قلت : نعم . قال : بكراً أم ثيباً ؟ قلت : ثيب . قال : هلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، أو تضاحكها وتضاحكك ؟ قلت : هلك أبي وترك سبع - أو تسع - بنات ، فكرهت أن أجيبهن بمثلهن ، فتزوجت امرأة تقوم عليهن . قال : فبارك الله عليك . لم يقل ابن عيينة ومحمد بن مسلم عن عمرو « بارك الله عليك »

قوله ( باب الدعاء للزوج ) فيه حديث ، أنس في تزويج عبد الرحمن بن عوف . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح ، والمراد هنا قوله « بارك الله لك » وقوله « فقال مريم أو أمه » شك من الراوى ، والمعتمد ما في الرواية المتقدمة وهو الجزم بالاول ومعناه ما حالك ، ومه في هذه الرواية استفهامية انقلبت الالف هاء . وحديث جابر في تزويجه الثيب وفيه « هلا جارية تلاعبها » وقد تقدم شرحه أيضاً في النكاح ، والمراد منه قوله فيه « بارك الله عليك » وقوله فيه « تزوجت يا جابر قلت نعم ، قال بكراً أم ثيباً » انتصب على حذف فعل تقديره أتزوجت ، وقوله في الجواب « قلت ثيب » بالرفع على أن التقدير مثلاً التي تزوجتها ثيب ، قيل وكان الاحسن انتصب على نصب الاول أى تزوجت ثيباً . قلت : ولا يتمتع أن يكون منصوباً فكاتب بغير ألف على تلك اللفظة ، وقوله فيه « أو

تصاحبا ، شك من الراوى ، وهو يمين أحد الاحتمالين فى تلاعبها هل من اللعاب أو من اللعاب وقد تقدم بيانه عند شرحه . قوله ( لم يقل ابن عيينة ومحمد بن مسلم عن عمرو يارك الله عليك ) أما رواية سفبان بن عيينة فتقدمت موصولة فى المغازى وفى النفقات من طريقه ، وأما رواية محمد بن مسلم وهو الطائفى فتقدم الكلام عليها فى المغازى ، ومناسبة قوله ﷺ لعبد الرحمن « بارك الله لك » ولجابر « بارك الله عليك » أن المراد بالاول اختصاصه بالبركة فى زوجته وبالثانى شمول البركة له فى جودة عقله حيث قدم مصلحة أخواته على حظ نفسه فجعل لاجلهم عن تزوج البكر مع كونها أرفع رتبة للتزوج الشاب من الشيب غالبا

#### ٥٤ - باب ما يقول إذا أتى أهله

٣٨٨ - حدثني عثمان بن أبي شيبة حدثنا جبرير عن منصور عن سالم عن كريب « عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال : باسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره شيطان أبدا »

قوله ( باب ما يقول إذا أتى أهله ) ذكر فيه حديث ابن عباس ، وفى لفظه ما يقتضى أن القول المذكور يشرع عند إرادة الجماع فيرفع احتمال ظاهر الحديث أنه يشرع عند الشروع فى الجماع ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب النكاح . وقوله « لم يضره شيطان أبدا » أى لم يضر الولد المذكور بحيث يتمكن من إضراره فى دينه أو بدنه ، وليس المراد رفع الوسوسة من أصلها

#### ٥٥ - باب قول النبي ﷺ : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة

٣٨٩ - حدثنا مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال : كان أكثر دعاء النبي ﷺ : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ) كونا ذكره بلفظ الآية ، وأورد الحديث من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ « كان أكثر دعاء النبي ﷺ اللهم آتنا الى آخر الآية » وقد أورد فى تفسير البقرة عن ابن مسعود عن عبد الوارث بسنده هذا ولكن لفظه « كان النبي ﷺ يقول » ، وللباق مثله ، وأخرجه مسلم من طريق اسماعيل بن علية عن عبد العزيز قال « سألت قتادة أنسا أى دعوة كان يدعو بها النبي ﷺ أكثر ؟ قال : اللهم آتنا فى الدنيا حسنة الى آخره . قال : وكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها ، وهذا الحديث سمعه شعبه من اسماعيل بن علية عن عبد العزيز عن أنس مختصرا رواه عنه يحيى بن أبى بكير قال يحيى فلقمت اسماعيل لحديثي به فذكره كما عند مسلم ، وأوردته مسلم من طريق شعبه عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ كان يقول ( ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ) الآية . وهذا مطابق للترجمة . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق أبى نعيم حدثنا عبد السلام أبو طالوت « كنت عند أنس فقال له ثابت : إن إخوانك يسألونك أن تدعوهم ، فقال : اللهم آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، فذكر القصة وفيها : إذا آتاكم الله ذلك فقد آتاكم الخير كله » قال

عياض انما كان يكثُر الدعاء بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة ، قال : والحسنة عندهم منها النعمة ، فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب ، فسأل الله تعالى أن يمن علينا بذلك ودوامه . قلت : قد اختلفت عبارات السلف في تفسير الحسنة ، فمن الحسن قال : هي العلم والعبادة في الدنيا أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح ، وعنه بسند ضعيف : الرزق الطيب والعلم النافع ، وفي الآخرة الجنة . وتفسير الحسنة في الآخرة بالجنة نقله ابن أبي حاتم أيضا عن السدي ومجاهد وإسماعيل بن أبي خالد ومقاتل بن حيان ، وعن ابن الأثير يعملون في دنياهم لدنياهم وآخرتهم ، وعن قتادة هي العافية في الدنيا والآخرة ، وعن محمد بن كعب القرظي الروحة الصالحة من الحسنات ونحوه عن يزيد بن أبي مالك ، وأخرج ابن المنذر من طريق سفيان الثوري قال : الحسنة في الدنيا الرزق الطيب والعلم وفي الآخرة الجنة . ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال : الحسنة في الدنيا المنى ، ومن طريق السدي قال المال . ونقل الثعلبي عن السدي ومقاتل : حسنة الدنيا الرزق الحلال الواسع والعمل الصالح ، وحسنة الآخرة المغفرة والثواب . وعن عطية : حسنة الدنيا العلم والعمل به وحسنة الآخرة تبشير الحساب ودخول الجنة . وبسنده عن هوف قال : من آتاه الله الاسلام والقرآن والامل والمال والولد فقد آتاه في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة . ونقل الثعلبي عن سلف الصوفية أقوالا أخرى متغايرة اللفظ متوافقة المعنى حاصلها السلاحة في الدنيا وفي الآخرة . واقتصر الكشف على ما نقله الثعلبي عن علي أنها في الدنيا المرأة الصالحة وفي الآخرة الخمر ، وعذاب النار المرأة السوء . وقال الشيخ عماد الدين بن كثير : الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحمة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنيء وثناء جميل الى غير ذلك مما شمله عباراتهم فانها كلها مندوجة في الحسنة في الدنيا ، وأما الحسنة في الآخرة فاعلاما بدخول الجنة وتوابعه من الأمن من الفزع الأكبر في العرصات وتبشير الحساب وغير ذلك من أمور الآخرة ، وأما الوقاية من عذاب النار فهو يقتضي تبشير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم وترك الشهوات . قلت : أو المفهوم هنا ، ومراده بقوله وتوابعه ما يلحق به في الذكر لا ما يتبعه حقيقة

#### ٥٦ - باب التصرف من فتن الدنيا

٦٣٩٠ - حدثنا فروة بن أبي للفراء حدثنا عبيدة هو ابن محمد عن عبد الملك بن محمد عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يُعلمنا هؤلاء الكلمات كما تُعلم الكتابة : اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من أن تُردني إلى أذل العمر ، وأعوذ بك من فتن الدنيا وعذاب القبر .

قوله ( باب التصرف من فتن الدنيا ) تقدمت هذه الترجمة ضمن ترجمة ذلك قبل اثني عشر بابا ، وتقدم شرح الحديث أيضا

#### ٥٧ - باب تكرير الدعاء

٦٣٩١ - حدثنا إبراهيم بن النضر حدثنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها أن رسول الله ﷺ طُبَّ حتى إنه ليغفل إليه أنه قد صنعَ الشيءَ وما صمَّته . وانه دعا ربَّه ، ثم قال : أشعرت أن الله قد آفاني فيما استفتيته فيه ؟ فقالت عائشة : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : جاءني رجلانِ فجلس أحدهما عند رأسي والآخرُ عند رجلي ، فقال أحدهما لصاحبه : ما وَجَّعُ الرجلُ ؟ قال : مَطبُوب . قال : من طَبَّه . قال : لبيدُ بن الأعمس . قال : فبماذا ؟ قال : في مُشيطٍ ومُشاطةٍ وجُفٍّ طَلعة . قال : فأين هو ؟ قال : في دُرَّوان . وذروان بُعِثَ في بني دُرَيْق . قالت : فأتاها رسولُ الله ﷺ ، ثم رجع إلى عائشة فقال : والله لكان ماءها نُقاعةَ الحِمْيَاء ، ولكان نخلها ردوسُ الشَّهَاطِين . قالت : فأنى رسولُ الله ﷺ فأخبرها عن الخبر . فقلت : يا رسول الله فهل أخرجته ؟ قال : أما أنا فقد شفاني الله ، وكرهتُ أن أُبَيِّرَ على الناسِ شرًّا . زاد عيسى بن يونسَ والليثُ بن سعدٍ عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت « سَعَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا وَدَعَا . . . » وساق الحديث قوله ( باب تكرير الدعاء ) ذكر فيه حديث عائشة أن النبي ﷺ طَبَّ ، بضم الطاء أى سحر ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب . وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود ، أن النبي ﷺ كان يعجبه أن يدهو ثلثا ويستغفر ثلثا ، وتقدم في الاستئذان حديث أنس « كان إذا تمكلم بكلمة أعادها ثلثا ، قوله ( زاد عيسى بن يونس والليث بن سعد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : سحر النبي ﷺ ، فدعا ودعا . وساق الحديث ) كذا للاكثر ، وسقط كل ذلك لابي زيد المروزي ، ورواية عيسى بن يونس تقدمت موصولة في الطب مع شرح الحديث ، وهو المعانيق للترجمة بخلاف رواية أس بن عياض التي أوردها في الباب فليس فيها تكرير الدعاء . ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن نعيم عن هشام في هذا الحديث « فدعا ثم دعا ثم دعا » وتقدم توجيه ذلك ، وتقدم السلام على طريق الليث في صفة ابليس من بدء الخلق

٥٨ - باب الدعاء على المشركين . وقال ابن مسعود قال النبي ﷺ : اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف . وقال : اللهم عليهم بأبي جهل . وقال ابن عمر : دعا النبي ﷺ في الصلاة وقال : اللهم العن فلانا وفلانا ، حتى أنزل الله عز وجل ( ليس لك من الأمر شيء )

٦٣٩٢ - حديث ابن سلام أخبرنا وكيع عن ابن أبي خالد قال « سمعتُ ابنَ أبي أوفى رضي الله عنهما قال : دعا رسولُ الله ﷺ على الأحزاب فقال : اللهم مُنزِلَ الكتاب ، سَرِيعَ الحساب ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ ، اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ »

٦٣٩٣ - حديث ما ذُكرَ من فضلة حديثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا قال سمع الله لمن حمده في الزكوة الآخرة من صلاة يشاء قنَّت . اللهم أنج حبش بن أبي ٢ - ٢٥ ج ١١ \* نفع الباري

ريحه ، اللهم أنج الوليد بن الوليد ، اللهم أنج سلمة بن هشام ، اللهم أنج للمستضعفين من المؤمنين . اللهم اشدّد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف »

٦٣٩٤ - **حدثنا** الحسن بن الربيع **حدثنا** أبو الأخوص عن عاصم « عن أنس رضي الله عنه قال : بت النبي ﷺ صرية يقال لهم القراء ، فأصهبوا ، فأرأيت النبي ﷺ وجد على شيء ما وجد عليهم ، ففنت شهر أن صلاة القبر ، ويقول : إن عصية عصت الله ورسوله »

٦٣٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا ميمر عن الزهري عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان اليهود يسلمون على النبي ﷺ يقولون : السام عليكم . فظننت عائشة رضي الله عنها إلى قولهم فقات : عليكم السام والمنة . فقال النبي ﷺ : مهلا يا عائشة ، إن الله تعالى يحب الرفق في الأمر كله . فقالت : يا نبي الله أأولم تسمع ما يقولون ؟ قال : أو لم تسمعي أني أرد ذلك عليهم فأقول : وعليكم »

٦٣٩٦ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** هشام بن حسان **حدثنا** محمد بن سيرين **حدثنا** عبيدة « **حدثنا** علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ يوم الخندق فقال : ملأ الله قبورهم ويوتهم ناراً كما كفونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس . وهي صلاة العصر »

**قوله** ( باب الدعاء على المشركين ) كذا أطلق هنا ، وفيه في الجهاد بالهزيمة والزلفة وذكر فيه أحاديث : الأول **قوله** ( وقال ابن مسعود : اللهم أغنى عنهم سبع كسب يوسف ) وهذا طرف من حديث تقدم موصولا في كتاب الاستسقاء وتقدم شرحه هناك . **قوله** ( وقال : اللهم عليك يا بني جمل ) أي بأملاكه ، وسقط هذا التمايق من رواية أبي زيد ، وهو طرف من حديث لابن مسعود أيضا في قصة سبي الجوزور التي ألفاها أشقي القوم على ظهر النبي ﷺ وقد تقدم موصولا في الطهارة ، وهو رابع الأحاديث المذكورة في الترجمة التي أشرت إليها آنفا في كتاب الجهاد . الثالث ، **قوله** ( وقال ابن عمر : دعا النبي ﷺ في الصلاة وقال : اللهم المن فلانا وفلانا ، حتى أنزل الله عز وجل : ليس لك من الأمر شيء ) هذا أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في غزوة أحد وفي تفسير آل عمران وتقدم شرحه وتسمية من أبهم من المدهو عليهم . الحديث الرابع ، **قوله** ( **حدثنا** ابن سلام ) هو محمد بن أبي خالد اسمه اسماعيل وابن أبي أوفى هو عبد الله . **قوله** ( على الأحزاب ) تقدم المراد به قريبا ، وسريع الحساب أي سريع فيه أو المعنى أن مجي الحساب سريع ، وتقدم شرح الحديث مسطور في باب لا تمنوا لقاء العدو من كتاب الجهاد . الحديث الخامس حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت المستضعفين من المسلمين ، وفيه اللهم اشدده وطأتك على مضر ، أي خذم بدمه ، وأصلها من الوطء بالقدم والمراد الإهلاك ، لأن من يطأ على شيء يجره فقد استغنى في هلاكه والمراد بمضر القليلة المشهورة التي منها جميع بطون قبص وقريش وغيرهم ، وهو هل حذف مصاف أي كفار مضر ، وقد تقدم في الجهاد أنه يشرح في المأزى فلم يهيا ذلك فشرح في تفسير سورة النساء ، وقوله فيه اللهم أنج

سنة بن هشام ، نقل ابن التين عن الداودي أنه قال : هو عم أبي جهل ، قال : فعلى هذا قاسم أبي جهل هشام واسم جده هشام . قلت : وهو خطأ من هذه أوجه فإن اسم أبي جهل عمرو واسم أبيه هشام ، وسلسلة أخوه بلا خلاف بين أهل الأخبار في ذلك ، فلعله كان فيه « قاسم أبي أبي جهل » ، فبستقيم ، لكن قوله وسلسلة عم أبي جهل خطأ فهدج الخطأ . الحديث السادس حديث أنس د بعث النبي ﷺ مربة يقال لهم القراء ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في غزوة بدر معونة من كتاب المغازي ، وقوله د وجد ، من الوجد بفتح ثم سكون أي حزن . الحديث السابع حديث عائشة « كانت اليهود يسلمون » ، وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان . الحديث الثامن حديث علي د كنا مع النبي ﷺ يوم الخندق ، الحديث وفيه د ملا الله قبورهم وببرهم نارا ، وقد تقدم شرحه في تفسير سورة البقرة ، وأشارت إلى اختلاف العلماء في الصلاة الوسطى وبأذنته إلى عشرين قولاً . وقد تصف أبو الحسن ابن الفصاري تأويله فقال : إنما تسمية العصر وسطى يختص بذلك اليوم لأنهم شغلوا عن الظهير والعصر والمغرب فكانت العصر بالنسبة إلى الثلاثة التي شغلوا عنها وسطى ، لا أن المراد بالوسطى تفسيها ما وقع في سورة البقرة . قلت : وقوله في هذه الرواية « وهي صلاة العصر » جزم الكرماني بأنه مدرج في الخبر من قول بعض رواة ، وفيه نظر ، فقد تقدم في الجهاد من رواية عيسى بن يونس وفي المغازي من رواية روح بن عبادة وفي التفسير من رواية يزيد بن هارون ومن رواية يحيى بن سعيد كلهم عن هشام ولم يقع عنده ذكر صلاة العصر عن أحد منهم ، إلا أنه وقع في المغازي « إلى أن غابت الشمس » وهو مشعر بأنها العصر ، وأخرجه مسلم من رواية أبي أسامة ومن رواية المنذر بن سليمان ومن رواية يحيى بن سعيد ثلاثهم عن هشام كذلك ولكن بلفظ « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » ، وكذا أخرجه عن طريق شخير ابن شكل د عن علي ومن طريق مرة عن عبد الله بن مسعود مثله سواء ، وأصرح من ذلك ما أخرجه من حديث حذيفة مرفوعاً « شغلونا عن صلاة العصر » ، وهو ظاهر في أنه من نفس الحديث ، وقوله في السند « حدثنا الأنصاري ، يزيد محمد بن عبد الله بن المثني القاضي وهو من شيوخ البخاري » ، ولكنه ربما أخرج عنه بواسطة كالذي هنا ، وقوله « حدثنا هشام بن حسان » يرجح قول من قال في الرواية التي مضت في الجهاد من طريق همدان بن يونس « حدثنا هشام » ، أنه ابن حسان ، وقد كنت ظننت أنه الدستوائي ورددت على الأصيلي حيث جزم بأنه ابن حسان ثم نقل تضعيف هشام بن حسان يروم رد الحديث فتعقبته هناك ، ثم وقفت على هذه الرواية فرجعت عما ظننته ، لكن أحيب الآن عن تضعيفه لحشام بأن هشام بن حسان وإن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه لكن لم يضمه بذلك أحد مطلقاً بل بقيد بعض شيوخه ، وانفقوا على أنه ثبت في الشيخ الذي حدث هذه بحديث الباب وهو محمد بن مهدي بن ، قال سعيد بن أبي عروبة : ما كان أحد أحفظ عن ابن سيرين من هشام ، وقال يحيى القطان : هشام بن حسان ثقة في محمد بن سيرين ، وقال أيضاً : هو أحب إلي في ابن سيرين من عاصم الأحول وخالد الحذاء ، وقال علي بن المديني : كان يحيى القطان يهدف حديث هشام بن حسان من دعاء . وكان أصحابنا يثبونه ، قال : وأما حديثه عن محمد بن سيرين فصحيح ، وقال يحيى بن مهدي : كان ينفي حديثه عن دعاء وعن عكرمة وعن الحسن . قلت : قد قال أحمد ما يكاد ينكر عليه شيء ، لا وجود غيره قد حدث به ، إما يروى وإما عوف . وقال ابن هدي : أحاديثه مستقيمة ، ولم أر فيها شيئاً منكراً انتهى . وإليه في الحديثين عن دعاء شيء ، وله في

البخاري شيء يسير من عكرمة وتوبع عليه ، والله أعلم

### ٥٩ - باب الدعاء للمشركين

٦٣٩٧ - **حديث** علي عليه السلام حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :  
قدم الطفيل بن عمرو على رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن دوساً قد عصت وأبت ، فادع الله عليها .  
فظن الناس أنه يدعو عليهم ، فقال : اللهم اهد دوساً ، وأت بهم ،

**قوله** ( باب الدعاء للمشركين تقدمت هذه الترجمة وحديث أبي هريرة فيها في كتاب الجهاد ، لكن زاد بالهدى  
ليتألفهم ، وقد تقدم شرحه هناك ، وذكرت وجه الجمع بين الترجمتين : والدعاء على المشركين والدعاء للمشركين  
وأنه باعتبارين ، وحكى ابن بطال أن الدعاء للمشركين ناسخ للدعاء على المشركين ودليله قوله تعالى ( ليس  
لك من الأمر شيء ) قال : والآثار على أن لانسح ، وأن الدعاء على المشركين جائز ، وإنما انتهى عن ذلك في حق  
من يرجى تألفهم ودخولهم في الإسلام ، ويحتمل في التوفيق بينهما أن الجواز حيث يكون في الدعاء ما يقتضي  
زجرهم عن تماديهم على الكفر ، والمنع حيث يقع الدعاء عليهم بالهلاك على كفرهم ، والتقييد بالهداية يرشد إلى  
أن المراد بالمغفرة في قوله في الحديث الآخر « اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » المغفرة عما جنوه عليه في نفسه لا نحو  
ذنوبهم كلها لأن ذنب الكفر لا يمحي ، أو المراد بقوله « اغفر لهم » اهدم إلى الإسلام الذي تصح معه المغفرة ،  
أو المعنى اغفر لهم إن أسلموا ، والله أعلم

### ٦٠ - باب قول النبي ﷺ : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت

٦٣٩٨ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا عبد الملك بن صباح حدثنا شعبه عن أبي إسحاق عن ابن أبي  
موسى « من أبيه عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء : رب اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري  
كله وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي خطاياي وعدائي وجهلي وجبدي ، وكل ذلك عدائي ، اللهم اغفر لي  
ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، وأنت على كل شيء قدير »  
وقال عبيد الله بن معاذ : حدثنا أبي حدثنا شعبه عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن  
أبيه عن النبي ﷺ ... بنحوه

[ الحديث ٦٣٩٨ - طوله في : ١٣٩٩ ]

٦٣٩٩ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا عبيد الله بن عبد الجهد حدثنا إسرائيل حدثنا أبو إسحاق عن أبي  
بكر بن أبي موسى وأبي بردة - أحسبه عن أبي موسى الأشعري « من النبي ﷺ أنه كان يدعو : اللهم  
اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني . اللهم اغفر لي قسوتي وجهدي ، وسخطي



وَحَدَّثَنِي ، وَكُلُّ ذَلِكَ هَدَى ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ) كذا ترجم بعض الخبر ، وهذا القدر منه يدخل فيه جميع ما اشتمل عليه لأن جميع ما ذكر فيه لا يخلو عن أحد الأمرين . **قوله** ( عبد الملك بن الصباح ) ماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد أورد طرفين معاذ بن معاذ عن شعبة عقبه إشارة إلى أنه لم ينفرد به ، وعكس مسلم فصدر بطريق معاذ ثم أتبعه بطريق عبد الملك هذا ، قال أبو حاتم الرازي : عبد الملك بن الصباح صالح . قلت : وهي من ألفاظ التوثيق لكونها من الرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم . وقال : إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار ، وكل هذا فليس عبد الملك بن الصباح من شرط الصحيح ، لكن اتفاق الشيخين على التخرج له يدل على أنه أرفع رتبة من ذلك ، ولا سيما وقد تابعه معاذ بن معاذ وهو من الأثبات . ووقع في الإرشاد للخليل : عبد الملك بن الصباح الصنعاني عن مالك منهم بمرقة الحديث حكاه الذهبي في الميزان ، وقال : هو المسمى مصري صدوق خرج له صاحب الصحيح انتهى . والذي يظهر لي أنه غير المسمى فإن الصنعاني إما من صنعاء اليمن أو صنعاء دمشق . وهذا بعري قطما فافترقا . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي . **قوله** ( عن ابن أبي موسى ) هكذا جاء مهمما في رواية عبد الملك ، وهكذا أورده الاسماعيل عن الحسن بن سفيان والفاطم بن زكريا كلاهما عن محمد بن محمد بن إشار شيخ البخاري فيه ، وأخرجه ابن حبان في النوع الثاني عشر من القسم الخامس من صحيحه عن محمد بن محمد بن إشار . حدثنا عبد الملك بن الصباح المسمى ، ذكره ، وسماه معاذ عن شعبة فقال في روايته عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه . **قوله** ( وقال هيب الله بن معاذ الخ ) أخرجه مسلم بصريح التحديق فقال : حدثنا هيب الله بن معاذ ، وكذا قال الاسماعيل . حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هيب الله بن معاذ به ، وأشار الاسماعيل إلى أن في السند هنا أخرى فقال : سمعت بعض الحفاظ يقول إن أبا إسحق لم يسمع هذا الحديث من أبي بردة وإنما سمعه من سعيد بن أبي بردة عن أبيه . قلت : وهذا تطيل غير قاصح ، فإن شعبة كان لا يروي عن أحد من المتقدمين إلا ما يتحقق أنه سمعه من شيخه . **قوله** في الطريق الثالثة ( إسرائيل حدثنا أبو إسحق عن أبي بكر بن أبي موسى وأبي بردة أحسبه عن أبي موسى الأشعري ) لم أجد طريق إسرائيل هذه في مستخرج الاسماعيل ، وضائق على أبي نعيم فأوردها من طريق البخاري ولم يستخرجها من وجه آخر ، وأفاد الاسماعيل أن شريكا وأشعث وقيس بن الربيع روه عن أبي إسحق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه ، وقد وقعت لي طريق إسرائيل من وجه آخر أخرجهما أبو محمد بن صاعد في فوائده عن محمد بن عمرو الهروي عن هيب الله بن عبد المجيد الذي أخرجه البخاري من طريقه بسنده وقال في روايته : عن أبي بكر وأبي بردة ابني أبي موسى عن أبيهما ، ولم يشك وقال : قريب من حديث أبي بكر بن أبي موسى . قلت : وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وهو من أثبت الناس في حديث جده . ( تنبيه ) : حكى الكرماني أن في بعض نسخ البخاري : وقال عبد الله بن معاذ بالتحكيم . قلت : وهو خطأ محض ، وكذا حكى أن في بعض النسخ من طريق إسرائيل هيب الله بن عبد الخيد بتأخير الميم وهو خطأ أيضا ، وهذا هو أبو علي الحنفي مشهور من رجال الصحيحين . **قوله** ( أنه كان يدعى بهذا الدعاء ) لم أر في شيء من طرقه محل الدعل بذلك ، وقد وقع معظم آخره في حديث ابن عباس أنه

كان يقوله في صلاة الليل ، وقد تقدم بيانه قبل . ووقع أيضا في حديث علي عنه مسلم أنه كان يقوله في آخر الصلاة ، واختلاف الرواية : هل كان يقوله قبل السلام أو بعده ، ففي رواية لمسلم : ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والسلام : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ، وفي رواية له : وإذا سلم قال : اللهم اغفر لي ما قدمت أخيه وبجمع بينهما يحمل الرواية الثانية على إرادة السلام لأن مخرج الطريقين واحد . وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ : كان إذا فرغ من الصلاة وسلم ، وهذا ظاهر في أنه بعد السلام ، ويحتمل أنه كان يقول ذلك قبل السلام وبعبارة ، وقد وقع في حديث ابن عباس نحو ذلك كما بينته عند شرحه . قوله ( رب اغفر لي خطيئتي ) الخطيئة الذنب ، يقال خطيء يخطيء ، ويجوز تسهيل الهمزة فيقال خطيئة بالتشديد . قوله ( وجهل ) الجهل ضد العلم . قوله ( واسرافي في أمري كله ) الاسراف مجاوزة الحد في كل شيء ، قال السكراني : يحتمل أن يتعلق بالاسراف فقط ، ويحتمل أن يتعلق بجميع ما ذكره . قوله ( اغفر لي خطاياي وعمدي ) وقع في رواية الكشميني في طريق اسراييل دخطي ، وكذا أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، بالسند الذي في الصحيح ، وهو المناسب لذكر العمد ولكن جمهور الرواة على الأول ، والخطايا جمع خطيئة ، وعطف العمد عليها من عطف الخاص على العام ، فإن الخطيئة أعم من أن تكون عن خطأ وعن عمد ، أو هو من عطف أحد العامين على الآخر . قوله ( وجهل وجهدي ) وقع في مسلم : اغفر لي هزل وجهدي ، وهو أنسب ، والجند بكسر الجيم ضد الهزل . قوله ( وكل ذلك عندي ) أي موجود أو يمكن . قوله ( اللهم اغفر لي ما قدمت الخ ) تقدم المراد به وبيان تأويله . قوله ( أنت المقدم وأنت المؤخر ) في رواية مسلم : اللهم أنت المقدم الخ . . قوله ( وأنت على كل شيء قدير ) في حديث علي الذي أشرت إليه قبل : لا إله إلا أنت ، يدل قوله : وأنت على كل شيء قدير ، قال الطبري بعد أن استشكل صدور هذا الدعاء من النبي ﷺ مع قوله تعالى ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) ما حاصله : أنه ﷺ امتثل ما أمره الله به من تسبيحه وسؤاله المغفرة إذا جاء نصر الله والفتح ، قال : وزعم قوم أن استغفاره عما يقع بطريق السهو والغفلة أو بطريق الاجتهاد عمالا بهاداف ما في نفس الأمر ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لزم منه أن الأنبياء يؤاخذون بمثل ذلك فيكونون أشد حالا من أممهم . وأجيب بالترامه . قال الخاسبي : الملائكة والأنبياء أشد الله خوفا من دوتهم ، وخوفهم خوف اجلال وإعظام ، واستغفارهم من التقصير لا من الذنب المحقق . وقال عياض : يحتمل أن يكون قوله : اغفر لي خطيئتي ، وقوله : اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، على سبيل التواضع والاستكانة والخضوع والشكر له ، لما علم أنه قد غفر له . وقيل هو محمول على ما صدر من غفلة أو سهو . وقيل على ما مضى قبل الجوة . وقال قوم وقوع الصغيرة جائز منهم فيكون الاستغفار من ذلك . وقيل هو مثل ما قال بعضهم في آية الفتح ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ) أي من ذنب أبيك آدم ( وما تأخر ) أي من ذنوب أمك . وقال القرطبي في : المفهم ، وقوع الخطيئة من الأنبياء جائز لأنهم مكلفون فيخافون وقوع ذلك ويتموذن منه . وقيل قاله على سبيل التواضع والخضوع لحق الربوبية ليستدنى به في ذلك . ( تسهيل ) : نقل السكراني تبعا لمخاطي عن القراني أن قول القائل في دعائه : اللهم اغفر لجميع المسلمين ، دعاء بالمحال لأن صاحب الكبيرة قد يدخل النار ودخول النار ينافي الغفران . وتمقب بالتمنع وأن المتنافي للغفران الخلود في النار ، وأما الإخراج بالشفاعة أو الغفر فهو غفران في الجملة . وتمقب

أيضا بالمحاربة يقول نوح عليه السلام ﴿ رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين ﴾ ولما دخل بقي مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات ﴿ رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ وبأن النبي ﷺ أمر بذلك في قوله تعالى ﴿ واستغفر لذنبك والمؤمنين والمؤمنات ﴾ . والتحقيق أن السؤال بلفظ التمتع لا يستلزم طلب ذلك لكل فرد فرد بطريق التبيين ، فلهذا مراد الفرابي منع ما يفسر بذلك لا منع أصل الدعاء بذلك . ثم اني لا يظهر لي مناسبة ذكر هذه المسألة في هذا الباب ، والله أعلم

### ٦٩ - باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة

٩٤٠٠ - **رواه** مسدد حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو بؤن عن محمد بن عيسى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال أبو الأناسم **عليه السلام** : في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله خيرا إلا أعطاه . وقال بيده ، قلنا : يقللها ، يزهددها

**قوله** ( باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة ) أي التي ترجى فيها اجابة الدعاء . وقد ترجم في كتاب الجمعة « باب الساعة التي في يوم الجمعة » ولم يذكر في الباب بين شيئا يشترط بتعيينها . وقد اختلف في ذلك كثيرا ، واقتصر الخطابي منها على وجهين : أحدهما أنها ساعة الصلاة ، والآخر أنها ساعة من النار عند دخول الشمس للغروب ، وتقديم سياق الحديث في كتاب الجمعة من طريق الأخرج عن أبي هريرة بلفظ « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده بقلها ، وقد ذكرت شرحه هناك ، واستوعبت الخلاف الوارد في الساعة المذكورة فزاد على الأربعين قولا ، وانفق لي نظير ذلك في ليلة القدر . وقد ظمرت بمحدث يظهر منه وجه المناسبة بينهما في العدد المذكور ، وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة من طريق سعيد بن الحارث عن أبي صالح قاله قلت يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التي في الجمعة فقال : سألت عنها النبي ﷺ فقال اني كنت أهدتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر . وفي هذا الحديث إشارة الى أن كل رواية جاء فيها تعيين وقت الساعة المذكورة مرفوفاً وهم ، والله أعلم . **قوله** ( يسأل الله خيرا ) يقيده قوله في رواية الأخرج « شيئا » وإن الفضل المذكور لمن يسأل الخير ، فيخرج الشر مثل الدعاء بالآثم وقطيعة الرحم ونحو ذلك . وقوله « وقال بيده » فيه إطلاق القول على الفعل ، وقد وقع في رواية الأخرج « وأشار بيده » . **قوله** ( قلنا بقلها يزهددها ) يحتمل أن يكون قوله يزهددها وقع ناكدا لقوله بقلها ، وإلى ذلك أشار الخطابي . ويحتمل أن يكون قال أحد اللفظين لهما الراوي . ثم وجدته عند إسماعيل من رواية أبي خيثمة زهير بن حرب « بقلها يزهددها » لجمع بينهما ، وهو غريب ناكذ . وقد أخرجه مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل شيخ مصدق فيه فلم يقع عنده « قلنا » ولفظه « وقال بيده بقلها يزهددها » وأخرجه أبو هريرة عن الزعفراني عن إسماعيل بلفظ « وقال بيده هكذا قلنا يزهددها أو بقلها » وهذه أوضح الروايات ، والله أعلم

### ٦٢ - باب قول النبي ﷺ : يستجاب لنا في اليهود ، ولا يستجاب لهم فيما

٩٤٠١ - **رواه** تقيبة بن سفيان حدثنا محمد بن الرواحي حدثنا أبو بؤن عن ابن أبي مليكة « من عائدة

رضى الله عنها : ان اليهود أنوا النبي ﷺ فقالوا : السام عليك . قال : وعليكم . قالت عائشة : السام عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم . فقال رسول الله ﷺ : مهلاً يا عائشة ، عليك بالرفق ، وإياك والعنف - أو الفحش - قالت : أولم أسمع ما قالوا ؟ قال : أولم تسمي ما قلت ؟ رددت عليهم ، فاستجاب لي فيهم ، ولا يستجاب لهم في »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا ) أي لا نأخذهم بطيهم بالحق وهم يذهبون علينا بالظلم . ذكر فيه حديث عائشة في قول اليهود السام عليكم وفي قولها لهم السام عليكم والعنة ، وفي آخره رددت عليهم فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في ، ولمسلم من حديث جابر ، وأنا تجاب عليهم ولا يجابون علينا ، ولا أحد من طريق محمد بن الأشعث عن عائشة في نحو حديث الباب ، فقال : مه ، انت الله لا يجب الفحش ولا التفحش ، قالوا قرأنا فرددناه عليهم ، فلم يضرنا شيء . ولومهم إلى يوم القيامة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان وفيه بيان الاختلاف في المراد بذلك ، ويستفاد منه أن الداعي إذا كان ظالماً على من دعا عليه لا يستجاب دعائه ، ويؤيده قوله تعالى ( وما دعاء الكافرين الا في ضلال ) وقوله هذا وإياك والعنف ، بضم العين ويجوز كسرهما وفتحهما ، وهو ضد الرفق

### ٦٣ - باب التأمين

٤٠٢ - **عنه** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال أنزهرى حدثنا عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا أمن القاري فأمّنوا ، فإن الملائكة تؤمن ، فمن وافق تأمّنه تأمّن للملائكة فغفر له ما تقدم من ذنبه »

**قوله** ( باب التأمين ) يعني قول « آمين » عقب الدعاء ، ذكر فيه حديث أبي هريرة « إذا أمن القاري فأمّنوا » وقد تقدم شرحه في كتاب الصلاة ، والمراد بالقاري هنا الامام إذا قرأ في الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد بالقاري أعم من ذلك . وورد في التأمين مطلقاً أحاديث منها حديث عائشة مرفوعاً « ما حسدتمكم اليهود على شيء ما حسدتمكم على السلام والتأمين » رواه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة ، وأخرجه ابن منبه أيضاً من حديث ابن عباس لفظ « ما حسدتمكم على آمين » فأكثروا من قول آمين ، وأخرج الحاكم « عن حبيب بن مسلمة الفهري سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يجمع ملاً فيدعو بعضهم ويؤمن بعضهم إلا أجابهم الله تعالى » ولابن داود من حديث أبي زهير الفهري قال « وقف النبي ﷺ على رجل قد ألح في الدعاء فقال : أوجب ان ختم ، فقال : بأي شيء ؟ قال : بآمين . فأتاه الرجل فقال : يا فلان اخبر بآمين وأبشر ، وكان أبو زهير يقول : آمين مثل الطابع على الصحيفة . وقد ذكرت في د باب جهر الامام بالتأمين ، في كتاب الصلاة . ما في آمين من اللغات واختلاف في معناها فافني هن الاعادة

### ٦٤ - باب فضل التَّهْلِيل

٦٤٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن سمي عن أبي صالح « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدلٌ عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ، ولم يأت أحدٌ بأفضل مما جاء . إلا رجل عمل أكثر منه »

٦٤٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا عبد الملك بن عمرو حدثنا عمر بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال « من قال عشرًا كان كمن أعتق رقبة من ولد إسماعيل » . قال عمرو حدثنا عبد الله بن أبي السمر عن الشعبي عن الربيع بن خثيم . . . مثله . فقلت للربيع : تمن سمته ؟ فقال : من عمرو بن ميمون ، فأنت عمرو بن ميمون ؟ فقلت : ممن سمته ؟ فقال : من ابن أبي ليلي ، فأنت ابن أبي ليلي ؟ فقلت : ممن سمته ؟ فقال : من أبي أيوب الأنصاري يُحدثه عن النبي ﷺ . وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أبي أيوب قوله عن النبي ﷺ . وقال موسى حدثنا وهيب عن داود عن حاسم عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ . وقال إسماعيل بن الشعبي عن الربيع بن خثيم قوله . وقال آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن مسرة سمعت هلال بن إساف عن الربيع بن خثيم وعمرو بن ميمون عن ابن مسعود قوله . وقال الأعمش وحمص عن هلال عن الربيع عن عبد الله قوله . ورواه أبو محمد الحضرمي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ كان كمن أعتق رقبة ، من ولد إسماعيل ، قال أبو عبد الله : والصحيح قول عمرو . قال الحافظ أبو ذر الهروي صوابه عمر ، وهو ابن أبي زائدة . قال الليثي قلت : وهل للصواب ذكره أبو عبد الله البخاري في الأصل كما نراه لا عمرو قوله ( باب فضل التهليل ) أي قول لا إله إلا الله ، وسيأتي بعد باب شيء مما يتعلق بذلك . قوله ( عن مالك عن سمي ) جملة مصنف ، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة في مسنده عن زيد بن الحباب عن مالك « حدثني سمي مولى أبي بكر ، أخرجه ابن ماجه . وفي رواية عبد الله بن سعيد عن أبي هند عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث . قوله ( عن أبي صالح ) هو السمان . قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية عبد الله بن سعيد « أنه سمع أبا هريرة » . قوله ( من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ) هكذا في أكثر الروايات ، وورد في بعضها زيادة ديجي ويعيت ، وفي أخرى زيادة ويده الخير ، وسأذكر من زاد ذلك . قوله ( مائة مرة ) في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك الماضية في بدء الخلق « في يوم مائة مرة » ، وفي رواية عبد الله بن سعيد « إذا أصبح ، ومثله في حديث أبي أمامة عند جعفر الثرياني في الذكر ، ووقع في حديث أبي ذر قتيبه بأن ذلك « في دبر صلاة الفجر قبل أن يتكلم » . أمكن قال « عشر مرات » ، وفي سندهما شمر بن حوشب

٦٤٠٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن سمي عن أبي صالح « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدلٌ عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ، ولم يأت أحدٌ بأفضل مما جاء . إلا رجل عمل أكثر منه »

وقد اختلف عليه وفيه مقال . **قوله** ( كانت له ) في رواية الكشميني من طريق عبد الله بن يوسف الماضية كان بالتذكير أى القول المذكور . **قوله** ( عدل ) بفتح العين ، قال الفراء : العدل بالفتح ما عدل الشيء من غير جنسه ، وبالكسر المثل . **قوله** ( عشر رقاب ) في رواية عبد الله بن سعيد : عدل رقبة ، وروافقه رواية مالك حديث أبراه بلفظ ومن قال لا إله إلا الله ، وفي آخره : عشر مرات كن له عدل رقبة ، أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والمحاكم ونظيره في حديث أبي أيوب الذي في الباب كما سيأتى التنبيه عليه ، وأخرج جعفر الفريابي في الذكر من طريق الزهري وأخبرني عكرمة بن محمد النخعي أن أبا هريرة قال : من قال ما قلناه عدل رقبة ، ولا تسمعوا أن تستكثروا من الرقاب ، ومثله رواية مسهل بن أبي صالح عن أبيه لكنه مخالف في صحابه فقال عن أبي عباس الورقي أخرجه النسائي . **قوله** ( وكتب ) في رواية الكشميني ، وكتب ، بالتذكير . **قوله** ( وكانت له حررا من الشيطان ) في رواية عبد الله بن سعيد : وحفظ يومه حتى يمسي ، وزاد ومن قال مثل ذلك حين يمسي كأنه مثل ذلك ، ومثل ذلك في طرق أخرى يأتي التنبيه عليها بعد . **قوله** ( ولم يأت أحد بأفضل مما جاء ) كذا هنا وفي رواية عبد الله بن يوسف : مما جاء به . **قوله** ( إلا رجل عمل أكثر منه ) في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : لم يمسح أحد بأفضل من عمله إلا من قال أفضل من ذلك ، أخرجه النسائي بسند صحيح إلى عمرو ، والاستثناء في قوله والرجل منقطع والتقدير لكن رجل قال أكثر مما قاله فإنه يزيد عليه ، ويحتمل أن يكون الاستثناء متصلا . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسندي ، وعبد الملك بن عمرو هو أبو طاهر القدي بفتح المهملة واقف مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وعمر بن أبي زائدة اسم أبيه خالد وقيل بميرة ، وهو أخو زكريا بن أبي زائدة ، وذكرنا أكثر حديثا منه وأشهر . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي تابعي ضعيف ، وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير عظيم أدرك الجاهلية . **قوله** ( من قال عشرا كان كن أعنتى رقبة من ولد إسماعيل ) هكذا ذكره البخاري مختصرا وساقه مسلم عن سليمان بن عبد الله الفيلاني والإسماعيلي من طريق علي بن مسلم قال : حدثنا أبو عامر بالسند المذكور ووافقه : من قال لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كن كن أعنتى أربعة أنفس من ولد إسماعيل ، وهكذا أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريق روح بن عبادة ، ومن طريق عمرو بن عاصم فرفعهما قال : حدثنا عمرو بن أبي زائدة ، فذكر مثله سواء . **قوله** ( قال عمرو ) كذا لا يدرى غير منسوب ، ولغيره : عمرو بن أبي زائدة ، وهو الراوي المذكور في أول السند . **قوله** ( وحدثنا عبد الله بن أبي السفر ) بفتح المهملة والفاء ، وسكن بعض المغاربة الفاء ، وهو خطأ ، وهو معطوف على قوله : عن أبي إسحق ، وقد أوضح ذلك مسلم والإسماعيلي في روايتهما المذكورة فأعاد مسلم السند من أوله إلى عمرو بن أبي زائدة قال : حدثنا عبد الله بن أبي السفر ، فذكره . وكذا وقع عند أحمد بن روح بن عبادة ، وفند أبي حنيفة من روايته وانقصر على الموصول في رواية عمرو بن عاصم المذكورة عن الشعبي عن الربيع بن خثيم بمسندة مصنف . **قوله** ( مثله ) أى مثل رواية أبي إسحق عن عمرو بن ميمون الموقوفة . وحاصل ذلك أن عمرو بن أبي زائدة أسنده عن شيخين : أحدهما عن أبي إسحق عن عمرو بن ميمون موقوفة ، والثاني عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب مرفوعة . ( تنبيه ) : وقع قوله : قال عمرو حدثنا عبد الله بن أبي السفر الخ مؤخر في رواية أبي ذر عن التاليف عن موسى وعن إسماعيل وعن آدم وعن الأعمش

وحسين ، وقدم هذه التعاليق كلها على الطريق الثانية لمصر بن أبي زائدة فصار ذلك مشكلا لا يظهر منه وجه الصواب ، ووقع قوله « وقال عمرو بن أبي زائدة » مقسما مقبلا بروايته عن أبي إسحق عند غير أبي ذر في جميع الروايات عن الفربري ، وكذا في رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري وهو الصواب ، ويؤيد ذلك رواية الاسماعيل ورواية أبي عرواة المذكورتان . قوله ( وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه ) هو ابن أبي إسحق السبيعي ( عن أبي إسحق ) هو جد إبراهيم بن يوسف . قوله ( حدثني عمرو بن ميمون الخ ) أقامت هذه الرواية التصريح بتحديث عمرو لأبي إسحق ، وأثبت زيادة ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى وابن أيوب في السند . قوله ( وقال موسى حدثنا وهيب الخ ) مرفوعا وصله أبو بكر بن أبي خيثمة في ترجمة الربيع بن خثيم من تاريخه فقال « حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وهيب بن خالد عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي » فذكره ولفظه « كان له من الأجر مثل من أعتق أربعة أنفس من ولد اسماعيل » وقد أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن داود بن أبي هند بسنده لكن لفظه « كان له عدل رقبة أو عشر رقاب » ثم أخرجه من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن داود قال : مثله ، ومن طريق محمد بن أبي هدي ويزيد بن هارون كلاهما عن داود نحوه ، وأخرجه النسائي من رواية يزيد ، وهو عند أحمد عن يزيد بلفظ « كن له كعدل عشر رقاب » ، وأخرجه الاسماعيل من طريق خلف بن راشد قال : وكان ثقة صاحب سنة ، عن داود بن أبي هند مثله وزاد في آخره « قال قلت من حديثك ؟ قال : عبد الرحمن ، قلت لعبد الرحمن : من حديثك ؟ قال : أبو أيوب عن النبي ﷺ » لم يذكر فيه الربيع بن خثيم ، ورواية وهيب تؤيد رواية عمرو بن أبي زائدة وإن كان اختصر القصة فإنه وافقه في رفعه وفي كون الشعبي رواه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب . قوله ( وقال اسماعيل عن الشعبي عن الربيع ابن خثيم قوله ) اسماعيل هو ابن أبي خالد ، واختصار البخاري على هذا التقدير يوم أنه خالف داود في وصله ، وليس كذلك وإنما أراد أنه جاء في هذه الطريق عن الربيع من قوله ثم لما سئل عنه وصله وليس كذلك ، وقد وقع لنا ذلك وأنها في زيادات الزهد لابن المبارك ورواية الحسين بن الحسن المروزي « قال الحسين حدثنا المتعمر ابن سليمان سمعت اسماعيل بن أبي خالد يحدث عن عامر هو الشعبي سمعت الربيع بن خثيم يقول : من قال لا إله إلا الله ، فذكره بلفظ ، فهو عدل أربع رقاب ، فقلت ممن ترويه ؟ فقال : عن عمرو بن ميمون ، فقلت سمعنا فقلت : ممن ترويه ؟ فقال : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فأنقضي عبد الرحمن فقلت : ممن ترويه ؟ فقال : عن أبي أيوب عن النبي ﷺ ، وكذا أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر قال « قال الربيع بن خثيم أخبرني أنه من قال ، فذكره وزاد بعد قوله أربع رقاب » بضمها . قلت : ممن تروى هذا ؟ فذكر مثله لكن ليس فيه عن النبي ﷺ ، ومن طريق عبدة بن سليمان عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي « سمعت الربيع بن خثيم يقول : من قال ، فذكره دون قوله بضمها » فقلت له : ممن تروى هذا ؟ فذكره ، وكذا أخرجه النسائي عن رواية يعلى بن عبيد عن اسماعيل مثله سواء . وذكر الدارقطني أن ابن عينة ويزيد بن عطاء ومحمد بن إسحق ويحيى بن سعيد الأموي ورواه عن الربيع بن خثيم كما قال يعلى بن عبيد وأن علي بن حاصم رفعه عن اسماعيل وأخرجه الاسماعيل من طريق محمد بن إسحق عن اسماعيل عن جابر سمعت الربيع بن خثيم يقول فذكره قال « فلهذا فن أخبرك ؟ قال عمرو بن ميمون ، قال فقلت سمعنا فقلت ؟ ان الربيع روى لي منك كذا وكذا أفأنت أخبرته ؟

قال : نعم . قلت : من أخبرك ؟ قال : عبد الرحمن ، فذكر ذلك الخ . قوله ( وقال آدم حدثنا شعبة الخ ) هكذا للاكثر ، ووقع عند الدارقطني أن البخاري قال فيه « حدثنا آدم » وكذا رويناه في نسخة آدم بن أبي إياس عن شعبة رواية القائلين عنه ، وكذا أخرجه النسائي من رواية محمد بن جعفر والاسماعيل من رواية معاذ بن معاذ كلاهما عن شعبة بسنده المذكور وساقا المتن ولفظهما « عن عبد الله هو ابن مسعود قال : لأن أقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الحديث وفيه : أحب إلى من أن أعطي أربع رقاب » وأخرجه النسائي من طريق منصور ابن المعتمر عن هلال بن يساف عن الربيع وحده عن عبيد الله بن مسعود قال « من قال ، فذكر مثله لم يكن زاد بيده الخير » وقال في آخره « كان له عدل أربع رقاب من ولد اسماعيل » . قوله ( وقال الاعشى وحسين عن هلال عن الربيع عن عبد الله قوله ) أما رواية الاعشى فوصلها النسائي من طريق وكيع عنه ولفظه « عن عبد الله بن مسعود قال : من قال أشهد أن لا إله إلا الله » ، وقال فيه « كان له عدل أربع رقاب من ولد اسماعيل » . وأما رواية حسين وهو ابن عبد الرحمن فوصلها محمد بن فضيل في كتاب الدعاء له « حدثنا حسين بن عبد الرحمن ، فذكره ولفظه « قال فذكرته عبد الله : من قال أول النهار لا إله إلا الله » ، فذكره بلفظ « كان له كعدل أربع محررين من ولد اسماعيل » ، قال فذكرته لأبراهيم يعني النخعي فزاد فيه « بيده الخير » . وهكذا أخرجه النسائي من طريق محمد بن فضيل ، ورويناهما بطور في « فوائد أبي جعفر بن البخاري » ، من طريق علي بن عامر عن حسين ولفظه « عن هلال قال : ما عهد الربيع بن خثيم إلا كان آخر قوله قال ابن مسعود » . فذكره ، وهكذا رواه منصور بن المعتمر عن هلال وقال في آخره « كان له عدل أربع رقاب من ولد اسماعيل » ، وزاد فيه « بيده الخير » ، ولم يفصل كما فصل حسين أخرجه النسائي من رواية يحيى بن يعلى عن منصور ، وأخرجه النسائي أيضا من رواية زائدة عن منصور عن هلال عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليل عن امرأة عن أبي أيوب قال « قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله ، مثل الأول وزاد عشر مرات كن عدل نسمة » وهذه الطريق لا تقدر في الاسناد الأول ، لأن عبد الرحمن صرح بأنه سمعه من أبي أيوب كما في رواية الاصيل وغيره ، فأنه كان سمعه من المرأة عنه ثم لقيه لحديثه به أو سمعه منه ثم ثبتته فيه المرأة . قوله ( ورواه أبو محمد الحضرمي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ ) كذا لا في ذكر ووافقه القائلين ، وغيرهما « وقال أبو محمد الخ ، وأبو محمد لا يعرف اسمه كما قال الحاكم أبو أحمد ، وكان يخدم أبا أيوب ، وذكر المزي أنه أفلح مولى أبي أيوب ، وتلقب بأنه مشهور باسمه مختلف في كنيته . وقال الدارقطني لا يعرف أبو محمد إلا في هذا الحديث . وليس لأبي محمد الحضرمي في الصحيح إلا هذا الموضع . وقد وصله الامام أحمد والطبراني من طريق سعيد بن أبياس الحريري عن أبي الورد وهو بفتح الواو وسكون الراء واسمه ثمامة بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون القهيري عن أبي محمد الحضرمي عن أبي أيوب الانصاري قال « لما قدم النبي ﷺ المدينة نزل على فقال لي : يا أبا أيوب ألا أهلك ؟ قلت : بلى يا رسول الله » ، قال : ما من عبد يقول إذا أصبح لا إله إلا الله ، فذكره ، الا كتب الله له بها عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، والا كن له عند الله عدل عشر رقاب محررين ، والا كان في جنة من الشيطان حتى يمسي . ولا قالها حين يمسي الا كان كذلك » ، قال فقلت لأبي محمد : أنت سمعتها من أبي أيوب ؟ قال : والله لقد سمعتها من أبي أيوب ، وروى أحمد أيضا من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب رفعه « من قال إذا صلى الصبح لا إله إلا الله فذكره بلفظ عشر مرات كن كعدل أربع رقاب » ،



وكتب له بن عمر حسنة ، وعي منه بن عمر سبئ ، ورفع له بن عمر درجات ، وكان له حرسا من الشيطان حتى يمسي . وإذا قالها بعد المغرب قتل ذلك ، وسنده حسن . وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أبي رهم السلمي بفتح المهملة والميم عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال : من قال حين يصبح ، فذكر مثله لكان زاد ويحي ويميت ، وقيل فيه : كعدل عشر رقاب ، وكان له مسلحة من أول نهاره إلى آخره ، ولم يعمل عملا يومئذ يقهرهن . وإن قالن حين يمسي قتل ذلك ، وأخرجه أيضا من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أيوب بألفظ : من قال غدوة ، فذكر نحره وقال في آخره : وأجاده الله يومه من النار ، ومن قالها عشية كان له مثل ذلك . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري : ( والصحيح قول عمرو ) كذا وقع في رواية أبي ذر عن المستمل وحده ، ووقع عنده عمرو ، بفتح العين ونبه على أن الصواب عمرو بضم العين ، وهو كما قال : ووقع عند أبي زيد المروزي في روايته : ( والصحيح قول عبد الملك بن عمرو . وقال الدارقطني : الحديث حديث ابن أبي السفر عن الشعبي ، وهو الذي ضبطه الاستاذ ، ومراد البخاري ترجيح رواية عمر بن أبي رائدة عن أبي إسحق على رواية غيره عنه ، وقد ذكر هو بن رواء عن أبي إسحق حفيده إبراهيم بن يوسف كما بينته ، ورواه عن أبي إسحق أيضا حفيده الآخر اسرائيل بن يونس أخرجه جعفر في الذكر من طريقه عن أبي إسحق فواد في روايته بين عمرو وعبد الرحمن الربيع ابن خثيم . وروقه أيضا ، وألفظه عنده : كان له من الأجر مثل من أعتق أربعة أنفس من ولد اسماعيل ، ورواه عن أبي إسحق أيضا زهير بن معاوية كذلك أخرجه النسائي من طريقه لكان أعظم أجرا وأفضل ، والباقي مثل اسرائيل ، وأخرجه أيضا من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق لكن لم يذكر عبد الرحمن بين الربيع وأبي أيوب ، وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحق فقال : من عمرو بن ميمون حدثنا من سمع أبا أيوب ، فذكر مثل لفظ زهير بن معاوية . واختلاف هذه الروايات في عدد الرقاب مع اتحاد المخرج يقتضي الترجيح بينها . قال أكثر على ذكر أربعة ، ويجمع بينه وبين حديث أبي هريرة بذكر عشرة أقوالها مائة فيكون مقابل كل عشر مرات رقبة من قبل المضافة ، فيكون لكل مرة بالمضافة رقبة ، وهي مع ذلك لمطلق الرقاب ، ومع وصف كون الرقبة من بني اسماعيل يكون مقابل العشرة من غيرهم أربعة منهم لأنهم أشرف من غيرهم من العرب فضلا عن العجم ، وأما ذكر رقبة بالافراد في حديث أبي أيوب فثابت ، والمخفوط أربعة كما بينته ، وجمع القرطبي في المهرم ، بين الاختلاف هل اختلاف أحوال الذاكرين فقال : إنما يحصل الثواب المجسيم لمن قام بحق هذه الكلمات فاستحضر معانيها بقلبه وتأمّلها بفهمه ، ثم لما كان الذاكرون في أدراكهم وفهمهم مختلفين كان ثوابهم بحسب ذلك ، وعلى هذا ينزل اختلاف مقادير الثواب في الأحاديث : فإن في بعضها ثوابا مميّنا ونجد ذلك الذكر بعينه في رواية أخرى أكثر أو أقل كما اتفق في حديث أبي هريرة وأبي أيوب . قلت : إذا تعددت مخارج الحديث فلا بأس بهذا الجمع ، وإذا تعددت فلا ، وقد يمتنع الجمع الذي قدمته ، ويحتمل فيها إذا تعددت أيضا أن يختلف المقدار بالزمان كالنقيض بما بعد صلاة الصبح مثلا وعدم التقيد أن لم يعمل المطلق في ذلك على المقيد ، ويستفاد منه جواز استرقاق العرب خلافا لمن منع ذلك ، قل عياض : ذكر هذا العدد من المائة دليل على أنها غاية للثواب المذكور ، وأما قوله : إلا أحد عمل أكثر من ذلك ، فيحتمل أن مراد الزيادة على هذا العدد فيكون لغائه من الفضل بحسابه لثلاث يظن أنها من الحدود التي نهى عن اعتدائها وأنه لا فضل في الزيادة

عليها كما في ركعات السن المحدودة وأعداد الطهارة ، ويحتمل أن تراد الزيادة من غير هذا الجنس من الذكر أو غيره إلا أن يرد أحد عملا آخر من الأعمال الصالحة . وقال النووي : يحتمل أن يكون المراد مطلق الزيادة سواء كانت من التهليل أو غيره وهو الاظهر ، يشير الى أن ذلك يختص بالذكر ، ويؤيده ما تقدم أن عند الناس من رواية عمرو بن شعيب ، إلا من قال أفضل من ذلك ، قال : وظاهر إطلاق الحديث أن الاجر يحصل لمن قال هذا التهليل في اليوم متواليا أو متفرقا في مجلس أو مجالس في أول النهار أو آخره ، لكن الأفضل أن يأتي به أول النهار متواليا ليكون له حرز في جميع نهاره ، وكذا في أول الليل ليكون له حرز في جميع ليله . ( تنبيه ) : أكل ما ورد من ألفاظ هذا الذكر في حديث ابن عمر عن عمر رفعه ، من قال جدين يدخل السوق لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، الحديث أخرجه الترمذي وغيره ، وهذا لفظ جعفر في الذكر وفي سننه لين ، وقد ورد جيعه في حديث الباب على ما أوضحته منقرا الا قوله « وهو حي لا يموت »

### ٦٥ - باب فضل التسبيح

٦٤٠٥ - **عز** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نسي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : من قال سبحان الله وبهmd في يوم مائة مرة خطت عنه خطايا وإن كانت مثل زبد البحر .

٦٤٠٦ - **عز** زهير بن حرب حدثنا ابن فضال عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : كلتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله وبحمده .

[ الحديث ٦٤٠٦ - طرقه في : ٦٦٨٢ ، ٧٥٦٢ ]

**قوله** (باب فضل التسبيح) يعني قول سبحان الله ، ومعناه تزيه الله عما لا يليق به من كل نقص ، فيلوم نفي الشريك والصاحبة والولك وجميع الرذائل . ويطلق التسبيح ويراد به جميع ألفاظ الذكر ، ويطلق ويراد به صلاة النافلة . وأما صلاة التسبيح فسميت بذلك لكثرة التسبيح فيها . وسبحان اسم منصوب على أنه واقع موقع المصدر لفعل محذوف تقديره سبح الله سبحانا كسبح الله تسبيحا ، ولا يستعمل غالبا الا مضافا ، وهو مضاف الى المفعول أي سبح الله ، ويجوز أن يكون مضافا الى الفاعل أي تزه الله نفسه والمشهور الأول ، وقد جاء غير مضاف في الشعر كقوله : سبحانه ثم سبحانا أنزهه . **قوله** (من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة خطت خطايا وإن كانت مثل زبد البحر) زاد في رواية سهل بن أبي صالح عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ويأتي في ذلك ما ذكره النووي من أن الأفضل أن يقول ذلك متواليا في أول النهار وفي أول الليل ، والمراد بقوله وإن كانت مثل زبد البحر ، الكتابة عن المبالغة في الكثرة ، قال حياض قوله وخطت خطايا وإن كانت مثل زبد البحر ، مع قوله في التهليل بحيث هذه مائة سبعة ، قد يشعر بأفضلية التسبيح دلى التهليل ، يعني لأن عدد زبد البحر أضعاف

أضفاف المائة ، لكن تقدم في التأميل ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به ، فيحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون التأهيل أفضل وأنه بما زيد من رفع الدرجات وكتب الحسنات تم ما جعل مع ذلك من فضل حق الرقاب قد يزيد على فضل التسميع وتكفيره جميع الخطايا لأنه قد جاء « من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ، لحصل بهذا التمتع تكفيره جميع الخطايا عموما بعد حصرا عدد منها خصوصا مع زيادة مائة درجة وما زاده حتى الرقاب الزيادة على الواحدة ، ويؤيده الحديث الآخر : أفضل الذكر التأهيل ، وأنه أفضل ما قاله والنبون من قبله وهو كلمة التوحيد والاعلاص ، وقيل أنه اسم الله الأعظم ، وقد مضى شرح التسميع وأنه التنزيه عما لا يليق بالله تعالى وجميع ذلك داخل في ضمن « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » انتهى ملخصا . قلت : حديث « أفضل الذكر لا إله إلا الله » أخرجه الترمذي والنسائي ومحمد بن حبان والحاكم من حديث جابر ، وبطريقه في الظاهر حديث أبي ذر ، قلت بارسول الله أخبرني بأحب الكلام إلى الله ، قال : أن أحب الكلام إلى الله سبحانه الله وبحمده » أخرجه مسلم ، وفي رواية : سئل أي الكلام أفضل ؟ قال : ما اصطفاه الله للملائكة : سبحانه الله وبحمده » وقال الطبري في الكلام على حديث أبي ذر : فيه تلييح بقوله تعالى حكاية عن الملائكة ( ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ) ويمكن أن يكون قوله « سبحانه الله وبحمده » مختصرا من الكلمات الأربع وهي سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، لأن « سبحانه الله » تنزيه له عما لا يليق بجلاله وتقدس لصفاته من النقائص . فيندرج فيه معنى لا إله إلا الله ، وقوله « وبحمده » صريح في معنى والحمد لله لأن الإضافة فيه بمعنى اللام في الحمد ، ويستلزم ذلك معنى الله أكبر لأنه إذا كان كل الفضل والافضال لله ومن الله وليس من غيره شيء من ذلك فلا يكون أحد أكبر منه ، ومع ذلك كله فلا يلزم أن يكون التسميع أفضل من التأهيل لأن التأهيل صريح في التوحيد والتسميع متضمن له ، ولأن نفي الآلهة في قول « لا إله » نفي لمضمونها من فعل الخلق والرزق والاثابة والمقربة ، وقول « إلا الله » إثبات لذلك ، ويلزم منه نفي ما يضافه ويخالفه من النقائص ، فتطوق سبحانه الله تنزيهه ومفهومه توحيد ومنطوق لا إله إلا الله توحيد ومفهومه تنزيه ، يعني فيكون لا إله إلا الله أفضل لأن التوحيد أصل والتنزيه ينشأ عنه والله أعلم . وقد جمع القرطبي بما حاصله : أن هذه الأذكار إذا أطلق على بعضها أنه أفضل الكلام أو أحبه إلى الله فالمراد إذا انضمت إلى أخوانها ، بدليل حديث سمرة عند مسلم وأحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأين بدأت : سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ويحتمل أن يكتمن في ذلك بالمعنى فيكون من أتهتمر على بعضها كفى ، لأن حاصلها التعتظيم والتنزيه ، ومن نزهه فقد عظمه ومن عظمه فقد نزهه ، انتهى . وقال النووي : هذا الإطلاق في الأفضلية محمول على كلام آدمي ، والا فالقرآن أفضل الذكر . وقال البيضاوي : الظاهر أن المراد من الكلام كلام البشر ، فإن لثلاث الأول وإن وجدت في القرآن لكن الرابعة لم توجد فيه ، ولا يفضل ما ليس فيه على ما هو فيه . قلت : ويحتمل أن يجمع بأن تكون « من » مضمرة في قوله « أفضل الذكر لا إله إلا الله » ، وفي قوله « أحب الكلام » بناء على أن لفظ أفضل وأحب متساويان في المعنى ، لكن يظهر مع ذلك تفضيل لا إله إلا الله لأنها ذكرت بالتخصيص عليها بالأفضلية المبرهنة وذكرت مع أخوانها بالأحبة لحصل لها التفضيل تنصيصا وانضماما والله أعلم . وأخرج الطبري من رواية عبد الله بن باباه عن عبد الله بن مسعود بن أبيه قال : إن الرجل إذا قال لا إله إلا الله فهي كلمة الإخلاص التي لا يقبل الله عسلا حتى يقولها

وإذا قال الحمد لله فهي كلمة الشكر التي لم يشكر الله عبد حتى يقولها ، ومن طريق الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : من قال لا إله إلا الله فليقل على أثرها الحمد لله رب العالمين ، ( تكميل ) : أخرج للنسائي بسند صحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال موسى يارب علمي شيئاً أذكرك به ، قال : قل لا إله إلا الله ، الحديث وفيه : لو أن السموات السبع وعامرهن والأرضين السبع جعلن في كفة ولا إله إلا الله في كفة لمالت بهن لا إله إلا الله ، فيؤخذ منه أن الذكر بلا إله إلا الله أرجح من الذكر بالحمد لله ، ولا يعارضه حديث أبي مالك الأشعري رفعه : والحمد لله تملأ الميزان ، فإن المله يدل على المساواة والرجحان صريح في الزيادة فيكون أولى ، ومعنى : ملء الميزان : أن ذاكرهما يمتلئ بميزانه ثواباً . وذكر ابن بطال عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في حديث الباب وما شابهه إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام ، وليس من أصر على شهوراته وانتكح دين الله وحرمانه بلا حتى بالأفاضل المطهرين في ذلك . ويشهد له قوله تعالى ( أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء بحياهم وميتهم ساء ما يحكرون ) . قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو محمد ، وأبوه بالغام والمعجمة مصغر ، وهارة هو ابن القمعاق بن شربة . وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير ، ورجال الأسناد ما بين زهير بن حرب دأى هريرة كوفيون . قوله ( خفيقتان على اللسان الخ ) قال الطبري الخفة مستعارة للسهولة ، شبه سهولة جريان هذا الكلام على اللسان بما يخفف على الحامل من بعض المحاولات فلا يشق عليه ، فذكر المشبه وأراد المقصود به ، وأما الثقل فعلى حقيقته لأن الأعمال تتجسم عند الميزان ، والخفة والسهولة من الأمور النفسية . وفي الحديث حث على المواظبة على هذا الذكر وتحريره على ملازمته ، لأن جميع التكالييف شافة على النفس . وهذا سهل ومع ذلك ينقل في الميزان كما تنقل الأعمال الشاقة فلا ينبغي التفریط فيه . وقوله : حببتان إلى الرحمن ، تثنية حبيبة وهي المحبوبة ، والمراد أن قائماً بحروب الله ، وعبة الله للعبد إرادة إيصال الخير له والتكريم ، وخص الرحمن من الأسماء الحسنى لتثنيته على ربه رحمة الله ، حيث يجازى دلي العمل بالليل بالآواب الجواب ، ولما فهم من التنزيه والتعظيم والتعظيم ، وفي الحديث جواز السجود في الدعاء إذا وقع بغير كلفة ، وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في آخر الصحيح حيث ختم به المصنف إن شاء الله تعالى

## ٦٦ - باب فضل ذكر الله عز وجل

٦٤٠٧ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن **بريد بن عبد الله** عن **أبي بردة** عن **أبي موسى** رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : **مَنْ لَمْ يَذْكُرْ رَبَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ** ،

٦٤٠٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : **إِنَّ لَهُ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ** ، فَاذْأَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا هَلُوا إِلَى حَاجَتِكُمْ ، قَالَ فَيُخَبِّرُونَهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ لِلدُّنْيَا ، قَالَ فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ - وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ : مَا يَدْعُونَ عِبَادِي ؟ قَالَ تَدْعُونَ : يُسَبِّحُونَكَ وَيُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيُسَبِّحُونَكَ ، قَالَ فَيَقُولُ : هَلْ رَأَوْنِي ؟ قَالَ

فيقولون : لا والله مارأوك . قال فيقول : كيف لو رأوني ؟ قال يقولون : لو رأوك كانوا أشد لك عبادة ، وأشد  
 لك تمجيدا ، وأكثر لك تسبيحا . قال يقول : فما يسألوني ؟ قال : يسألونك الجنة . قال يقول : وهل رأوها ؟ قال  
 يقولون : لا والله يارب مارأوها . قال فيقول : فكيف لو أنهم رأوها ؟ قال يقولون : لو أنهم رأوها كانوا أشد  
 عليها حرصا ، وأشد لها طامعا ، وأعظم فيها رغبة . قال : فمبتعدون ؟ قال يقولون : من النار . قال يقول :  
 وهل رأوها ؟ قال فيقولون : لا والله يارب مارأوها . قال يقول : فكيف لو رأوها ؟ قال يقولون : لو رأوها كانوا  
 أشد منها فرارا ، وأشد لها مخافة . قال فيقول : فأشهدكم أنني قد غفرت لهم . قال يقول ملك من الملائكة  
 فيهم : فلان ليس منهم ، إنما جاء الحاجة . قال : ثم الجلوس لا يشق جليسم . رواه شعبه عن الأعمش ولم  
 يرفعه ، ورواه سهل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب فضل ذكر الله عز وجل ) ذكر فيه حديث . أبي موسى وأبي هريرة وهما ظاهران فيما ترجم له ،  
 والمراد بالذكر هنا الإتيان بالألفاظ التي ورد الترغيب في قولها والاكتثار منها مثل الباقيات الصالحات وهي  
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، وما يلتحق بها من الحوالة والبسطة والحسبة والاستغفار ونحو  
 ذلك والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، وبإطلاق ذكر الله أيضا ويراد به المواظبة على العمل بما أوجبه أو نذبه إليه  
 كتلاوة القرآن وقراءة الحديث ومداينة العلم والتفعل بالصلاة ، ثم الذكر يقع تارة باللسان ويؤجر عليه الناطق  
 ولا يشترط استحضاره لمعناه ولكن يعقرب أن لا يقصد به غير معناه ، وإن انضاف إلى النطق بالذكر بالقلب فهو  
 أكمل ، فإنه انضاف إلى ذلك استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفي النقص عنه ازداد  
 كمالا ، فإن وقع ذلك في محل صالح مهما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرهما ازداد كمالا ، فإن صحح التوجه وأخلص لله  
 تعالى في ذلك فهو أبلغ السكال . وقال الفخر الرازي : المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسبيح والتحميد  
 والتمجيد ، والذكر بالقلب التذكر في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطالع على  
 أحكامها ، وفي أسرار مخلوقات الله . والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقا في الطاعات ، ومن ثم سمي الله  
 الصلاة ذكرا فقال ( فاسموا إلى ذكر الله ) ونقل عن بعض العارفين قال : الذكر على سبعة أنحاء : فذكر العيين  
 باللسان ، وذكر الأذنين بالأصغاء ، وذكر اللسان بالثناء ، وذكر اليدين بالاعطاء ، وذكر البدن بالوقا ، وذكر  
 القلب بالخوف والرجاء ، وذكر الروح بالنسيب والرضاء . وورد في فضل الذكر أحاديث أخرى منها ما أخرجه  
 المصنف في أواخر كتاب التوحيد عن أبي هريرة ع قال النبي ﷺ : يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا  
 معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، الحديث . ومنها ما أخرجه في صلاة الليل من حديث أبي  
 هريرة أيضا رفعه ع بمقد الشيطان ، الحديث وفيه ع قال قام فذكر الله فله الجنة ، ومنها ما أخرجه مسلم من  
 حديث أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا ع لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى إلا حفتهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ،  
 ونزلت عليهم السكينة ، الحديث . ومن حديث أبي ذر رفعه ع أحب الكلام إلى الله ما اصطلي للملائكة : سبحان  
 وبني ومحمد ، الحديث . ومن حديث معاذ بن جبل رفعه ع قال جماعة جلسوا يذكرون الله تعالى وأنا في جبريل فأخبرني

أن الله يأمي بك الملائكة . ومن حديث سمرة رفته : أحب السلام إلى الله أربع : لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله لا يضررك بأية من بدأت . ومن حديث أبي هريرة رفته : لأن أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أحب إلى مما طلعت عليه الشمس ، وأخرج الترمذي والنسائي وصححه الحاكم عن الحارث بن الحارث الأشعري في حديث طويل وفيه : فأمركم أن تذكروا الله ، وإن مثل ذلك كمثل رجل خرج العدو في أثره سراعاً حتى إذا أتى على حصن حصين أحرز نفسه منهم ، فكذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله تعالى . وعن عبد الله بن بسر : أن رجلاً قال : يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت علي . فأخبرني بشيء أتشبث به . قال : لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله . أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . وأخرج ابن حبان نحوه أيضاً من حديث معاذ بن جبل وفيه أنه السائل عن ذلك . وأخرج الترمذي من حديث أنس رفته : إذا مررتهم برياض الجنة فادعوا . قالوا : وما رياض الجنة ؟ قال : حلق الذكر . وأخرج الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً : ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير اسم من إنفاق الذهب والورق وخير اسم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا : بلى . قال : ذكر الله عز وجل ، وقد أشرت إليه مستشكلاً في أوائل الجهاد مع ما ورد في فضل الجهاد أنه كالإسم لا يظطر وكافائهم لا يفتر وغير ذلك مما يدل على أفضليته على غيره من الأعمال الصالحة ، وطريق الجمع - والله أعلم - أن المراد بذكر الله في حديث أبي الدرداء التذكر الكامل وهو ما يجتمع فيه ذكر اللسان والقلب بالتحفـيـر في المعنى واستحضار عظمة الله تعالى ، وأن الذي يحصل له ذلك يكون أفضل من يقاوم الكفار مثلاً من غير استحضار له . وأن أفضلية الجهاد إنما هي بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرد ، فن اتفاق له أنه جمع ذلك كمن يذكر الله بلسانه وقلبه واستحضاره ، وكل ذلك حال صلاته أو في صياحه أو صدقة أو قتاله الكفار مثلاً فهو الذي يبلغ الغاية التصوي ، والعلم عند الله تعالى وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه ، فن لم يذكر الله بقلبه عند صدقة أو صياحه مثلاً فليس عمله كاملاً ، فصار لذلك أفضل الأعمال من هذه الحيثية . ويشير إلى ذلك حديث : نية المؤمن أن يبلغ من عمله . الحديث الأول ، قوله ( مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحى والميت ) - سقط لفظ ربه ، الثانية من رواية غير أبي زر ، هكذا وقع في جميع نسخ البخاري ، وقد أخرجه مسلم عن أنس كريب وهو محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بسنده المذكور بلفظ : مثل الميت الذي يذكر الله فيه والميت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت ، وكذا أخرجه الاسماعيل وابن حبان في صحيحه جميعاً عن أبي يعلى عن أنس كريب ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أحمد ابن عبد الحميد والاسماعيل أيضاً عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن براد ، وعن القاسم بن ذكريا عن يونس ابن موسى وإبراهيم بن سعيد الجوهري وهو عن ابن عبد الرحمن المديني والقاسم بن دينار كلهم عن أبي أسامة ، فتوارد هؤلاء على هذا اللفظ يدل على أنه هو الذي حدث به يزيد بن عبد الله شيخ أبي أسامة ، وانفراد البخاري باللفظ المذكور دون بقية أصحاب أبي كريب وأصحاب أنس كريب بأنه رواه من حافظه أو تبحر في روايته بالمعنى الذي وقع له وهو أن الذي يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا المكن وأن إطلاق الحى والميت في وصف الميت إنما يراد به ساكن الميت نفسه الذي يذكر بالحى الذي ظاهره متين بنور الحياة وباطنه بنور المعرفة

وغير هذا كـ بالبيت الذي ظاهره عاطل وباطنه باطل ؛ وقيل موقع التشبيه بالحى والميت لما فى الحى من النفع لمن يواليه والضرر لمن يعاديه وليس ذلك فى الميت . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا قتيبة ) هو ابن سعيد ، وصرح بذلك فى غير رواية أبى ذر . قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد . قوله ( عن أبى صالح ) لم أره من حديث الاعمش الا بالامانة لكن اعتمد البخارى على وصله لكونه شعبة رواه عن الاعمش كما ساذكره ، فان شعبة كان لا يحدث عن شيوخه المنسوبين للتدليس الا بما تحقق أنهم سمعوه . قوله ( عن أبى هريرة ) كذا قال جرير ، وتابعه الفضيل بن عياض عند ابن حبان وأبو بكر بن عياش عند الاسماعيل كلاهما عن الاعمش ، وأخرجه الترمذى عن أبى كريب عن أبى معاوية عن الاعمش فقال « عن أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد ، هكذا بالشك لكثير ، وفى نسخة « عن أبى سعيد ، يواو العطف ، والأول هو المعتمد ، فقد أخرجه أحمد عن أبى معاوية بالشك وقال : شك الاعمش ، وكذا قال ابن أبى الدنيا عن اسحق بن إسماعيل عن أبى معاوية ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد وقال شك سليمان بنى الاعمش ، قال الترمذى : حسن صحيح ؛ وقد روى عن أبى هريرة من غير هذا الوجه يعنى كما تقدم بغير تردد . قوله بعد سياق المتن ( رواه شعبة عن الاعمش ) يعنى بسنده المذكور . قوله ( ولم يرفعه ) هكذا وصله أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال بنحوه ولم يرفعه ، وهكذا أخرجه الاسماعيل من رواية بشر بن خالد عن محمد بن جعفر موقوفاً : قوله ( ورواه سهيل عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي ﷺ ) وصله مسلم وأحمد من طريقه ، وسأذكر ما فى روايته من قائمة . قوله ( ان لله ملائكة ) زاد الاسماعيل من طريق عثمان بن أبى شعبة وابن حبان من طريق اسحق بن راهوية كلاهما عن جرير ، فضلاً ، وكذا لابن حبان من طريق فضيل بن عياض ، وكذا لمسلم من رواية سهيل ، قال عياض فى « المشارق » ما نصه : فى روايتنا عن أكثرهم يسكون الضاد المعجمة وهو المصوب ، ورواه المذرى والحوزمى « فضل » بالضم وبعضهم بضم الضاد ، ومعناه زيادة على كتاب الناس هكذا جاء مفسراً فى البخارى ، قال : وكان هذا الحرف فى كتاب ابن عيسى « فضلاً » بضم أوله وفتح الضاد والماء وهو وم هنا وان كانت هذه صفتهم عليهم السلام ، وقال فى « الأكل » الرواية فيه عند جمهور شيوخنا فى مسلم والبخارى بفتح الفاء وسكون الضاد فذكر نحو ما تقدم وزاد : هكذا جاء مفسراً فى البخارى فى رواية أبى معاوية الضرير ، وقال ابن الاثير فى « النهاية » فضلاً أى زيادة عن الملائكة المرتبين مع الخلائق ، ويروى يسكون الضاد وبعضها قال بعضهم والسكون أكثر وأصوب ، وقال النوى : ضبطوا فضلاً هل أوجه أرجحها بضم الفاء وسكون الضاد والثانى بضم الفاء وسكون الضاد ورجحه بعضهم وادعى أنها أكثر وأصوب ، والثالث بفتح الفاء وسكون الضاد ، قال القاضى عياض : هكذا الرواية عند جمهور شيوخنا فى البخارى ومسلم ، والرابع بضم الفاء والضاد كالأول لكن يرفع اللام يعنى على أنه خبر ان ، والخامس فضلاً بالمجمع فاضل قال العلماء ومعناه هل جميع الروايات أنهم زائدون على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق لا وظيفة لهم الا حلق الذكر ، وقال الطيلى فضلاً بضم الفاء وسكون الضاد جمع فاضل كقزل ونازل انتهى ، ونسبة عياض هذه اللفظة للبخارى ومما قلنا ليست فى صحيح البخارى هنا فى جميع الروايات الا أن تسكون خارج الصحيح ، ولم يخرج البخارى الحديث المذكور عن أبى معاوية أصلاً وانما أخرجه من طريقه الترمذى ، وزاد ابن أبى الدنيا والطبرانى فى رواية جرير فضلاً عن كتاب

الناس ، ومثله لابن حبان من رواية فضيل بن هياض وزاد « سياحين في الارض » وكذا هو في رواية أبي معاوية عند الترمذي والاسماعيلي عن كتاب الابدی ، ولمسلم من رواية سهيل بن أبيه « سيارة فضلا » . **قوله** يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر ( في رواية سهيل « يتبعون مجالس الذكر » . وفي حديث جابر بن أبي بعل « ان هه سرايا من الملائكة تقف وتعمل بمجالس الذكر في الارض » . **قوله** ( فاذا وجدوا قوما ) في رواية فضيل ابن هياض « فاذا راوا قوما » وفي رواية سهيل « فاذا وجدوا مجالسا فيه ذكر » . **قوله** ( تنادوا ) في رواية الاسماعيلي « يتنادون » . **قوله** ( هلوا الى حاجتكم ) في رواية أبي معاوية « فيشكم » وقوله « هلوا » على لغة أهل نجد ، وأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والجميع هلم بلفظ الافراد ، وقد تقدم تقرير ذلك في التفسير . واختلف في أصل هذه الكلمة فقيل هل لك في الاكل أم ، أى اقصد ، وقيل أصله لم يضم اللام وتشديد الميم وهما للتنبية حذفت عنها تخفيفا . **قوله** ( فيحضونهم بأجنحتهم ) أى يدنون بأجنحتهم حول المذاكرين ، والباء للتعدي وقيل الاستعانة . **قوله** ( الى السماء الدنيا ) في رواية الكشميني « الى سماء الدنيا » وفي رواية سهيل « قصدوا معهم وحف بعضهم بعضا بأجنحتهم حتى يملأوا ما بينهم وبين سماء الدنيا » . **قوله** ( قال فيسألهم رجهم هو رجل وهو أهل منهم ) في رواية الكشميني « بهم » كذا الاسماعيلي ، وهى جملة مقترضة وردت لرفع التوهم ، زاد في رواية سهيل « من أين جئتم ؟ فيقولون : جئنا من عند عبادك في الارض » وفي رواية الترمذي « فيقول الله : أى شئ تركتم عبادى يصنعون » . **قوله** ( ما يقول عبادى ؟ قال : يقول يسبحونك ) كذا لابی هر بالافراد فيها ، واغيره « قالوا يقولون » ، ولابن أبى الدنيا « قال يقولون » ، وزاد سهيل في روايته « فاذا تفرقوا أى أهل المجلس « ورجعوا أى الملائكة » وصعدوا الى السماء » . **قوله** ( يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك ) زاد اسحق وعثمان بن جرير « ويمجدونك » وكذا لابن أبى الدنيا ، وفي رواية أبي معاوية « فيقولون تركناهم محمدونك ويمجدونك ويذكرونك » ، وفي رواية الاسماعيلي « قالوا ربنا مررنا بهم وهم يذكرونك الخ » ، وفي رواية سهيل « جئنا من عند عبادك في الارض يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك ويسألونك » ، وفي حديث أنس عند البرار « ويعظمون آلاك ويقولون كتابك يصلون على نبيك ويسألونك لآخرتهم ودنياهم » ، ويؤخذ من مجموع هذه الطرق المراد بمجالس الذكر وأنها التى تشتمل على ذكر الله بأنواع الذكر الواردة من تسبيح وتكبير وغيرهما وعلى تلاوة كتاب الله سبحانه وتعالى وعلى الدعاء بخيرى الدنيا والآخرة ، وفي دخول قراءة الحديث النبوى ومدارسة العلم الشرعى ومذاكرته والاجتماع على صلاة الفائلة في هذه المجالس نظر ، والأشبه اختصاص ذلك بمجالس التسبيح والتكبير ومحوها بالتلاوة حسب ، وإن كانت قراءة الحديث ومدارسة العلم والمناظرة فيه من جملة ما يدخل تحت معنى ذكر الله تعالى . **قوله** ( قال فيقول هل رأوني ؟ قال فيقولون لا والله ما رأوك ) كذا ثبت لفظ الجملة في جميع نسخ البخارى وكذا في بقية المواضع ، وسقط لغيره . **قوله** ( كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تمجيذا ) زاد أبو ذر في روايته « وحميدا » ، وكذا لابن أبى الدنيا ، وزاد في رواية الاسماعيلي « وأشد لك ذكرا » ، وفي رواية ابن أبى الدنيا « وأكثر لك تسبيحا » . **قوله** ( قال يقول ) في رواية أبى ذر « فيقول » . **قوله** ( فا يسألوني ) في رواية أبي معاوية « فأى شئ يطلبون » . **قوله** ( يسألونك الجنة ) في رواية سهيل « يسألونك جنتك » ، **قوله** ( كانوا أشد عليا حرصا ) زاد أبو معاوية في روايته « عليها » ، وفي رواية ابن أبى الدنيا « كانوا أشد حرصا »



وأشد طلباً وأعظم لها رغبة . **قوله** ( قال فم يتعوزون ؟ قال يقولون من النار ) في رواية أبي معاوية **وفى** أى شئ يتعوزون ؟ فيقولون من النار ، وفي رواية سبيل ، قالوا ويستجبرونك . وقال ومم يستجبرونني ؟ قالوا من نارك . **قوله** ( كانوا أشد منها فراراً وأشد لها عاقبة ) في رواية أبي معاوية « كانوا أشد منها هرباً وأشد منها تهوداً وخوفاً » وزاد سبيل في روايته « قالوا ويستعذرونك » ، قال فيقول : قد غفرت لهم وأعطيتهم ما سألوا ، وفي حديث أنس د فيقول غشوم رحمن . **قوله** ( يقول ملك من الملائكة : فيهم فلان ليس منهم إنما جاء لحاجة ) في رواية أبي معاوية « فيقولون ان فيهم فلانا الخطاء لم يردم إنما جاء لحاجة » ، وفي رواية سبيل « قال يقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء إنما مر مجلس معهم ، وزاد في روايته « قال وله قد غفرت » . **قوله** ( هم المجلس ) في رواية أبي معاوية وكذا في رواية سبيل « هم القوم » ، وفي اللام إشمار بالكال أى هم القوم كل القوم . **قوله** ( لا يشق عليهم ) كذا لا ب ذر ، وإفريه « لا يشق بهم جلسهم » ، ولقرمذى « لا يشق لهم جلس » ، وهذه الجملة مستأنفة لبيان المتنضى لسكونهم أهل الكمال ، وقد أخرج جعفر في الذكر من طريق أبي الأشوب عن الحسن البصري قال « بينا قوم يذكرون الله إذ أتاهم رجل فقعد إليهم ، قال فنزلت الرحمة ثم ارتفعت ، فقالوا ربنا فيهم عبدك فلان ، قال غشوم رحمن ، هم القوم لا يشق بهم جلسهم » ، وفي هذه العبارة مبالغة في نفي العقاب عن جلس هذا الكرين ، فلو قيل لعد بهم جلسهم لكان ذلك في غاية الفضل ، لكن التصريح بنفي العقاب أبلغ في حصول المقصود . ( تنبيه ) : اختصر أبو زيد المروزي في روايته عن الفريسي من هذا الحديث فساق منه إلى قوله « هلموا إلى حاجتكم » ثم قال : فذكر الحديث . وفي الحديث فضل مجالس الذكر والذاكرين ؛ وفضل الاجتماع على ذلك ، وأن جلسهم يندرج معهم في جميع ما يتفضل الله تعالى به عليهم لإكرامهم ولو لم يشاركنهم في أصل الذكر . وفيه حجة الملائكة بنى آدم وانتأزم بهم ، وفيه أن السؤال قد يصدر من السائل وهو أهل بالمسؤول عنه من المسؤول لاظهار النهاية بالمسؤول عنه والتقوية بقدره والإعلان بشرف منزلته . وقيل إن في خصوص سؤال الله الملائكة عن أهل الذكر الإشارة إلى نزلهم ( أنهم مل فيها من يفسد فيها وبفسك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ) فكأنه قيل لهم : انظروا إلى ما حصل منهم من التسبيح والتفديس مع ما سلط عليهم من الشهوات ووساوس الشيطان ، وكيف عاجزاً ذلك وخاهوكم في التسبيح والتفديس ، وقيل إنه يؤخذ من هذا الحديث أن الذكر الحاصل من بنى آدم أهل وأشرف من الذكر الحاصل من الملائكة لحصول ذكر الآدميين مع كثرة القواهل ووجود الصوارف وصنوره في عالم الغيب ، بخلاف الملائكة في ذلك كله . وفيه بيان كذب من ادعى من الزنادقة أنه يرى الله تعالى جهوراً في دار الدنيا ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي أمامة رفعه « واطلوا أنكم لم تروا ربكم حتى تموتوا » . وفيه جواز القسم في الأمر المحقق تأكيداً كيداً له وقنوجاً به . وفيه أن الذي اشتملت عليه الجنة من أنواع الخيرات والنار من أنواع المكروهات فوق ما وصفتها به ، وأن الرغبة والطلب من الله والمبالغة في ذلك من أسباب الحصول

#### ٧ - باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله

٦٤٠٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن

أبى موسى الأشعري قال : أخذَ النبي ﷺ في عتبة - أو قال في ثنية - قال : فلما هلا هديها رجل نادى فرغَ صوته لا إله إلا الله والله أكبر . قال ورسولُ الله ﷺ على بَاطِنِهِ قال : فانكم لاندھون أسم ولا غائباً . ثم قال : يا أبا موسى - أو يا عبدَ الله - ألا أدلك على كلمةٍ من كنزِ الجنة ؟ قلت : بلى ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، **قوله** ( باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله ) ذكر فيه حديث أبى موسى ، وقد تقدم قريباً في « باب الدعاء إذا علا عتبة ، ووعدت بشرحه في كتاب القدر ، وسيأتى إن شاء الله تعالى

### ٦٨ - باب . لله مائة اسم غير واحدة

٦٤١٠ - **عنه** عبيد بن عمير عن الله حدثنا سفيان قال حفظناه من أبى الزناد عن الأهرج « عن

أبى هريرة رواية قال : لله تسعة وتسعون اسماً - مائة إلا واحدة - لا يحفظها أحدٌ إلا دخل الجنة ، وهو وترٌ يحب الوتر ،

**قوله** ( باب لله مائة اسم غير واحدة ) كذا لا يذ ، وبغيره « مائة غير واحد » بالتذكير ، وكذا اختلف الرواة في هذا في لفظ المتن ، **قوله** ( حفظناه من أبى الزناد ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه . **قوله** ( رواية ) في رواية الحميدي « قال رسول الله ﷺ ، وسلم عن عمرو بن محمد النافذ عن سفيان بهذا السند عن النبي ﷺ ، والصحف في التوحيد من رواية شعيب « عن أبى الزناد بسنده أن رسول الله ﷺ قال ، ووقع عند الدارقطني في « غرائب مالك » من رواية عبد الملك بن يحيى بن بكير عن أبيه عن ابن وهب عن مالك بالسند المذكور « عن النبي ﷺ قال قال الله عز وجل : لي تسعة وتسعون اسماً . قلت : وهذا الحديث رواه عن الأهرج أيضاً موسى بن عقبة عن ابن ماجه من رواية زهير بن محمد عنه وسرد الاسماء ، ورواه عن أبى الزناد أيضاً شعيب بن أبى حمزة كما مضى في الشروط ، ويأتى في التوحيد ، وأخرجه الترمذي من رواية الوليد بن مسلم عن شعيب وسرد الاسماء ، ومحمد بن عجلان عن أبي هوانة ، ومالك عند ابن خزيمة والنسائي ، والدارقطني في « غرائب مالك » وقال : صحيح عن مالك وليس في المطأ قدر ما عند أبي نعيم في طرق الاسماء الحسنی ، وعبد الرحمن بن أبى الزناد عند الدارقطني ، وأبو عوانة ومحمد بن اسحق عند أحمد وابن ماجه ، وموسى بن عقبة عند أبي نعيم من رواية حفص بن ميسرة عنه . ورواه عن أبى هريرة أيضاً همام بن منبه عند مسلم وأحمد ، ومحمد بن سيرين عند مسلم والترمذي والطبراني في الدعاء وجمهر القرياني في الذكر ، وأبو داود عند الترمذي ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن عند أحمد ، وابن ماجه وعطاء بن يسار وسعيد المقبري وسعيد بن المسيب وعبد الله بن شقيق ومحمد بن جبير بن مطعم والحسن البصري أخرجا أبو نعيم بأسانيد عنهم كلها ضعيفة ، وهراك بن مالك عند البراء لكن شك فيه ، ورويناها في « جزء المعالي » وفي « أمالي الجرفي » من طريقه بغير شك ، ورواه عن النبي ﷺ مع أبى هريرة سليمان الفارسي وابن عباس وابن عمر وعلي وكلها عند أبي نعيم بأسانيد ضعيفة ، وحديث علي في « طبقات الصوفية » لا ي

عبد الرحمن السني ، وحديث ابن عباس وابن عمر معا في الجزء الثالث عشر من دأمالى أبي القاسم بن بشران ، وفي فوائده أبي عمر بن حيوية ، انتقاء الدارقطني ، هذا جميع ما وقفت عليه من طرقه . وقد أطلق ابن عطية في تفسيره أنه تواتر عن أبي هريرة فقال : في سرد الأسماء نظر ، فإن بعضها ليس في القرآن ولا في الحديث الصحيح ، ولم يتواتر الحديث من أصله وإن خرج في الصحيح ، ولكنه تواتر عن أبي هريرة ، كذا قال ولم يتواتر عن أبي هريرة أيضا بل غاية أمره أن يكون مشهورا ، ولم يقع في شيء من طرقه سرد الأسماء إلا في رواية الوليد بن مسلم عند الترمذي ، وفي رواية زهير بن محمد عن محمد بن موسى بن عتبة عند ابن ماجه ، وهذا الطريقان يرجعان إلى رواية الأخرج ، وفيهما اختلاف شديد في سرد الأسماء والزوائد والنقص على ما سأشير إليه . ووقع سرد الأسماء أيضا في طريق ثالث أخرجه الحاكم في المستدرک ، وجعفر الفريابي في الذكر من طريق عبد العزيز بن الحارث عن أيوب بن محمد بن سهر بن عن أبي هريرة ، واختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مندرج في الخبر من بعض الرواة ، فذهب كثير منهم على الأول واستدلوا به على جواز تسمية الله تعالى بحالهم يرد في القرآن بصيغة الاسم ، لأن كثيرا من هذه الأسماء كذلك . وذهب آخرون إلى أن النبيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه ، ونقله عبد العزيز النخعي عن كثير من العلماء ، قال الحاكم بعد تخرجه الحديث من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بسياق الأسماء الحسنی ، والملة فيه عندهما تفرد الوليد بن مسلم ، قال ولا أعلم خلافا عند أهل الحديث أن الوليد أثبت وأحفظ وأجل وأعلم من بشر بن شعيب وعلى ابن عياش وغيرهما من أصحاب شعيب ، يشير إلى أن بشرا وعليهما وأبا اليان روى عن شعيب بدون سياق الأسماء فرواية أبي اليان عند المصنف ، ورواية علي عند اللذان ، ورواية بشر عند البيهقي ، وليست الملة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتعدد الروايات والأدراج . قال البيهقي : يحتمل أن يكون النبيين وقع من بعض الرواة في الطريقين معا ، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما ، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخرجه التبيين . وقال الترمذي بعد أن أخرجه من طريق الوليد : هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان ولا نعرفه إلا من حديث صفوان وهو ثقة ، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ولا نعلم في شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذه الطريق . وقد روى بإسناد آخر عن أبي هريرة فيه ذكر الأسماء وليس له إسناد صحيح انتهى . ولم ينفرد به صفوان فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النخعي وهو ثقة عن الوليد أيضا ، وقد اختلف في سنده على الوليد فأخرجه عثمان الدارمي في النقص على المريسي ، عن هشام بن هار عن الوليد فقال : عن خليف بن دعلج عن قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فذكره بدون التبيين ، قال الوليد وحدثنا سعيد بن عبد العزيز مثل ذلك وقال : كما في القرآن ( هو الله لا اله إلا هو الرحمن الرحيم ) وسرد الأسماء وأخرجه أبو الشيخ بن حبان من رواية أبي عامر القرشي عن الوليد بن مسلم بإسناد آخر فقال : حدثنا زهير بن محمد عن موسى بن عتبة عن الأخرج عن أبي هريرة ، قال زهير : فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم قال إن أولها أن تفتح بلا اله إلا الله وسرد الأسماء ، وهذه الطريق أخرجه ابن ماجه وابن أبي عاصم والحاكم من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد ، ولكن سرد الأسماء أولا فقال بعد قوله من حفظنا دخل الجنة : الله الواحد الصمد الخ ثم قال بعد أن انتهى الحديث : قال زهير فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها يفتح بلا اله إلا الله

له الاسماء الحسنى . قلت : والوليد بن مسلم أوثق من عبد الملك بن محمد الصنعاني ، ورواية الوليد تضمن بأن التعمين مدرج ، وقد تكرّر في رواية الوليد عن زهير ثلاثة أسماء ، وهى : الأحمد الصمد الهادى ، ووقع بدلها في رواية عبد الملك : المقسط القادر الوالى ، وعند الوليد أيضا : والى الرشيد ، وعند عبد الملك : والى الراشد ، وعند الوليد : العادل المزيّر ، وعند عبد الملك : الفاطر الفاهر ، واتفقا في البقية . وأما رواية الوليد عن شعيب وهى أقرب الطرق إلى الصحة وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى فسياقها عند الترمذى : هو الله الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارى : المصور الفخار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل السميع البصير الحكيم العدل العليّ العظيم الحليم العظيم الغفور الشكور العلى الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوى المتين الولى الحميد المحصى المبدى : الحميد الهى المميّت الحى القيوم الواحد الماجد الواحد الصمد القادر المقدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالى المتعالى البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغنى المغنى المانع الضار النافع النور الهادى البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور ، . وقد أخرجه الطبرانى عن أبى زرعة الدمشقى عن صفوان بن صالح غلاف في هذه أسماء : فقال : والقائم الدائم ، بدل : القابض الباسط ، و : الشديد ، بدل : الرشيد ، و : الأعلى المحيط مالك يوم الدين ، بدل : الودود المجيد الحكيم ، ووقع عند ابن حبان عن الحسن بن صفيان عن صفوان : : الرفع ، بدل : المانع ، ووقع في صحيح ابن خزيمة في رواية صفوان أيضا غلاف في بعض الأسماء ، قال : الحاكم ، بدل : الحكيم و : الرقيب ، بدل : الرقيب ، و : المولى ، بدل : والى ، و : الأحمد ، بدل : المغنى ، ووقع في رواية البيهقى وابن منده من طريق موسى بن أبوب عن الوليد : المغيث ، بالهجمة والمثلثة بدل : المقيت ، بالقاف والمثناة ، ووقع بين رواية زهير وصفوان الخالفة في ثلاثة وعشرين اسما ، فليس في رواية زهير : الفتح القهار الحكيم العدل الحسيب الجليل المحصى المقدر المقدم المؤخر البر المنتقم المغنى النافع الصبور البديع الفخار الحفيظ الكبير الواسع الأحمد مالك الملك ذو الجلال والإكرام ، وذكر بدلها : الرب الفرد السكّان القاهر المبين بالوحدة الصادق الجليل البادى بالهدال القديم البار بتشديد الراء الوفى البرهان الشديد الواقى بالقاف القدير الحافظ العادل المصطفى العالم الأحمد الأبدي الوتر ذو القوة ، ووقع في رواية عبد العزيز بن الحصين اختلافه آخر فحط فيها عما في رواية صفوان من : القهار ، إلى تمام خمسة عشر اسما على الولاء ، وسقط منها أيضا : القوى الحليم الماجد القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل المقسط الجامع الضار النافع الوالى الرب ، فوقع فيها عما في رواية موسى بن عقبة المذكورة آنفا ثمانية عشر اسما على الولاء ، وفيها أيضا : الخنان المنان الجليل الكفيل المحيط القادر الرفيع الشاكر الأكرم الفاطر الخلاق الفاعل المثيب بالمثلثة ثم الموحدة العالم المولى النصير ذو الطول ذو المعارج ذو الفضل الإله المدير بتشدّد الموحدة ، قال الحاكم : إنما أخرجه رواية عبد العزيز بن الحصين شاهدا لرواية الوليد عن شعيب لأن الأسماء التى زادها على الوليد كلها في القرآن ، كذا قال ، وليس كذلك ، وإنما تؤخذ من القرآن بضرب من التكلف لا أن جميعها ورد فيه بصورة الأسماء ، وقد قال الفزائلى في شرح الأسماء : له : لا أحرف أحدا من العلماء عنى بطلب أسماء وجمعها سوى رجل من حفاظ المغرب يقال له على بن حزم فإنه قال : صح عندي قريب من ثمانين اسما يشتمل عليها

كتاب الله والمصاحح من الاخبار ، فالتطلب البقية من الاخبار الصحيحة . قال الفزالي : وأظنه لم يبلغه الحديث  
يعني الذي أخرجه الترمذي أو بلغه فاستدركه استناده ؛ قلت : الثاني هو مراد ، فإنه ذكر نحو ذلك في « المحل »  
ثم قال : والاحاديث الواردة في سرد الاسماء ضعيفة لا يصح شيء منها أصلا ، وجميع ما تتبعته من القرآن ثمانية  
وستون اسما . فإنه افنهر على ماورد فيه بصورة الاسم لا ما يؤخذ من الاشتقاق كالباقي من قوله تعالى ( ويبقى  
وجه ذلك ) ولا ماورد مضافا كالبديع من قوله تعالى ( بديع السموات والارض ) وسأبين الاسماء التي افنهر  
عليها قريبا . وقد استضعف الحديث أيضا جماعة فقال الداودي : لم يثبت أن النبي ﷺ عين الاسماء المذكورة ،  
وقال ابن العربي يشتمل أن تكون الاسماء تسكنة الحديث المرفوع ، ويحتمل أن تكون من جمع بعض الزا  
وهو الاظهر عندي ، وقال أبو الحسن القاسمي : أسماء الله وصفاته لا تعلم الا بالتوقيف من الكتاب أو  
السنة أو الاجماع ، ولا يدخل فيها القياس ولم يقع في الكتاب ذكر عدد معين ، وثبت في السنة أنها تسعة  
وتسعون ، فأخرج بعض الناس من الكتاب تسعة وتسمين اسما ، والله أعلم بما أخرج من ذلك ، لأن بعضها  
ليست أسماء يعني صريحة . ونقل الفخر الرازي عن أبي زيد الباهلي أنه طعن في حديث الباب فقال : أما الرواية  
التي لم يسرد فيها الاسماء وهي التي افنهر على أنها أقوى من الرواية التي سردت فيها الاسماء فضعيفة من  
جهة أن الفارغ ذكر هذا العدد الخاص ويقول أن من أحصاه دخل الجنة ثم لا يسأله السامعون عن تفصيلها ،  
وقد علمت شدة رغبة الخلق في تحصيل هذا المقصود ، فيمتنع أن لا يهاجروه بذلك ، ولو طأبوه لبينها لهم ولو  
بينها لما أغفلوه ولنقل ذلك عنهم . وأما الرواية التي سردت فيها الاسماء فيدل على ضعفها عدم تناسبها في السياق  
ولا في التوقيف ولا في الاشتقاق ، لأنه إن كان المراد الاسماء فقط ففانها صفات ، وإن كان المراد الصفات  
فالصفات غير متناهية . وأجاب الفخر الرازي عن الاول بجواز أن يكون المراد من عدم تفسيرها أن يستعملوا  
على المواظبة بالدعاء بجميع ماورد من الاسماء رجاء ان يفعلوا على تلك الاسماء المخصوصة ، كما أجهت ساعة الجمعة ويلة  
الفرد والصلاة الوسطى . وعن الثاني بأن سردها انما وقع بحسب التقبيل والاستقرار على الراجح فلم يحصل الاعتناء  
بالتناسب ، وبأن المراد من أحصى هذه الاسماء دخل الجنة بحسب ماوقع الاختلاف في تفسير المراد بالاحصاء فلم  
يكن القصد حصر الاسماء انتهى . واذا قرر رجحان أن سرد الاسماء ليس مرفوعا فقد اعتنى جماعة بتبنيها من  
القرآن من غير تقييد بعدد ، فروينا في كتاب المسائتين ، لابن عثمان الصابوني بسنده الى محمد بن يحيى الذهلي أنه  
استخرج الاسماء من القرآن ، وكذا أخرج أبو نعيم عن الطبراني عن أحمد بن عمرو الخلال عن ابن أبي عمرو  
حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين سألت أبا جعفر بن محمد الصادق عن الاسماء الحسنی فقال :  
هي في القرآن . وروينا في « فوائد تمام » من طريق أبي الطاهر بن السرح عن حبان بن نافع عن سفيان بن عيينة  
الحديث ، يعني حديث « أن لله تسعة وتسعين اسما » قال فوعدنا سفيان أن يخرجها لنا من القرآن فأبطأ ، فأتينا  
أبا زيد فأخرجها لنا فعرضناها على سفيان فنظر فيها أربع مرات وقال : نعم هي هذه ، وهذا سياق ما ذكره  
جعفر وأبو زيد قالوا : ففي الفاتحة خمسة « الله رب الرحمن الرحيم مالك ، وفي البقرة « يحيط قدير عليم حكيم على  
عظيم ثواب بصير ولي واسع كاف رهوف بديع شاكر واحد جميع قابض باسط حي قيوم غني حميد غفور حلیم ،  
وإراد جعفر « إله قريب مجيب عزيز نصير قوي شديد سريع خبير ، قال : وفي آل عمران « وهاب قائم ، زاد

جعفر الصادق « باعته مني متفضل » وفي النساء « رقيب حسب شريد مقيت وكيل » زاد جعفر « علي كبير »  
 وزاد سفيان « هضر » وفي الأنعام « فاطر قاهر » زاد جعفر « يميت غفور برهان » وزاد سفيان « لطيف خبير قادر »  
 وفي الأهراف « يحيي يميت » وفي الأنفال « نعم المولى ونعم النصير » وفي هود « حفيظ مجيد ودود فعال لما يريد »  
 زاد سفيان « قريب مجيب » وفي الرعد « كبير متعال » وفي إبراهيم « منان » زاد جعفر « صادق وارث » وفي  
 الحجر « خلاق » وفي مريم « صادق وارث » زاد جعفر « فرد » وفي طه « عند جعفر وحده » وفاز « وفي المؤمنين  
 « كريم » وفي النور « حق مبين » زاد سفيان « نور » وفي الفرقان « هاد » وفي سبأ « فتاح » وفي الزمر « عالم »  
 عند جعفر وحده « وفي المؤمن « غافر قابل ذر الطول » زاد سفيان « شديد » وزاد جعفر « رفيع » وفي الناريات  
 « رزاق ذو القوة المتين » بالناء « وفي الطور « بر » وفي اقتراب « مقتدر » زاد جعفر « ملك » وفي الرحمن « ذو  
 الجلال والاكرام » زاد جعفر « رب المشرقين ورب المغربين باقي معين » وفي الحديد « أول آخر ظاهر باطن » وفي  
 الحشر « قدوس سلام مؤمن مهدي عزير جبار متكبر خالق بارئ مصور » زاد جعفر « ملك » وفي البروج  
 « مبدئ معيد » وفي الفجر « وتر » عند جعفر وحده « وفي الاخلاص « أحد محمد » هذا آخر ما روينا عن جعفر  
 وأبي زيد ونفري سفيان من تتبع الاسماء من القرآن ، وفيها اختلاف شديد وتكرار وعدة أسماء لم ترد بلفظ  
 الاسم « هي » صادق منهم « متفضل منان مبدئ معيد باعك قابض باسط برهان معين يميت باقي » ووقفت في كتاب  
 « المقصد الاسمي » لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزاهد أنه تتبع الاسماء من القرآن فتأملته فوجدته كرر أسماء وذكر  
 ما لم أره فيه بصيغة الاسم « الصادق والكاشف والعلام » وذكر من المضاف « الفائق » من قوله « فائق الحب  
 والنوى » وكان يلزمه أن يذكر القابل من قوله « قابل التوب » وقد تبعت ما بقي من الاسماء بما ورد في القرآن  
 بصيغة الاسم ما لم يذكر في رواية الترمذي وهي « الرب الاله المحيط القدير السكاكر الشديد القائم الحاكم  
 الفاطر الخافر الفاهر المولى النصير الغالب الخالق الرفيع المليك الكفيل الخلاق الأكرم الأعلى المبين بالمرحمة الحني  
 بالحاء المحلة والفاء القريب الأحد الحافظ » فهذه سبعة وعشرون اسما اذا انضمت الى الاسماء التي وقعت في رواية  
 الترمذي ما وقعت في القرآن بصيغة الاسم تشكل بها التسعة والتسعون وكلها في القرآن ، لكن بعضها باضافة  
 كالشديد من « شديد العقاب » والرفيع من « رفيع الدرجات » والقائم من قوله « قائم على كل نفس بما  
 كسبت » والفاطر من « فاطر السموات » والقاهر من « وهو القاهر فوق عباده » والمولى والنصير من  
 « نعم المولى ونعم النصير » والعالم من « عالم الغيب » والخالق من قوله « خالق كل شيء » والفاطر من  
 غافر الذنب ، والغالب من « والله غالب على أمره » والرفيع من « رفيع الدرجات » والحافظ من قوله « فاقه  
 غير حافظ » ومن قوله « وإنا له لحافظون » وقد وقع نحو ذلك من الاسماء التي في رواية الترمذي وهي يحيي  
 قوله « يحيي الموتى » والمالك من قوله « مالك الملك » والنور من قوله « نور السموات والارض »  
 والبديع من قوله « بديع السموات والارض » والجامع من قوله « جامع الناس » والحكم من قوله « أفنير  
 الله أبتنى حكما » والوارث من قوله « ونحن الوارثون » والاسماء التي تقابل هذه ما وقع في رواية الترمذي  
 ما لم تقع في القرآن بصيغة الاسم وهي سبعة وعشرون اسما « قابض الباسط الخافض الرافع الممطر المذل العذل  
 الجليل الباهر المحيي المبيد المميت الواجد الماجد المقدم المؤخر الوالي ذو الجلال والاكرام المقسط المغيث

المانع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور ، فإذا اقتصر من رواية الترمذي على ما عدا هذه الأسماء وأبدلت بالسبعة والعشرين التي ذكرتها خرج من ذلك تسعة وتسعون اسماً وكلها في القرآن واردة بصيغة الاسم ومواضعها كلها ظاهرة من القرآن إلا قوله الحق فإنه في سورة مريم في قول إبراهيم ( سأسفخر لك رباً إنه كان من جنياً ) وقول من نبه على ذلك ، ولا يبق إلا ذلك إلا النظر في الأسماء المشتقة من صفة واحدة مثل « القدير والمقتدر والقادر والغفور والغفار والغافر » إلى الأعلى والمنع والملك والمليك والمالك والكريم والاكريم والقاهر والقهار والخالق والخلق والشاكر والشكور والعالم والعلم ، فاما أن يقال لا يمنع ذلك من عدما كان فيها التباين في اللفظ فإن بعضها يزيد بخصوصية على الآخر ليست فيه ، وقد وقع الاتفاق على أن الرحمن الرحيم اسمان مع كونهما مفتحتين من صفة واحدة ولو منع من عد ذلك للزم أن لا يعد ما يشترك الاسمان فيه مثلاً من حيث المعنى مثل الخالق البارئ المصور لكنهما عدت لأنهما ولو اشتركت في معنى الإيجاد والاختراع فهي مفارقة من جهة أخرى وهي أن الخالق يفيد القدرة على الإيجاد والبارئ يفيد الموجد لجوهر الخلق والمصور يفيد خالق الصورة في تلك الذات المخلوقة ، وإذا كان ذلك لا يمنع المفارقة لم يمنع عدما أسما مع ورودها والعلم عند الله تعالى . وهذا سردها لتحفظ ولو كان في ذلك إعادة لكنه يقتضيه لهذا القصد والله الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار التواب الرحيم المالك الغفار الرزاق الفتاح العليم الحليم العظيم الواسع الحكيم الحي القيوم السميع البصير اللطيف الخبير العلي الكبير الهيظ القدير المولى النصير الكريم الوكيل المحيى القريب المحيى الوكيل المحسب الحفيظ المقيت الودود المجيد الوارث الشهيد المولى الحميد الحق المبين القوى المتين الغنى المالك الشديد القادر المقتدر القاهر السميع الشاكر المحتسب الفاطر البديع الخافر الاول الآخر الظاهر الباطن الكفيل الغالب الحكم العالم الرفيع الحافظ المنتقم الغاثم المحيى الجامع المليك المتعال النور الهادي الغفور الشكور العفو الرؤوف الاكرم الاعلى البر الحق الرب الاله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . قوله ( تسعة وتسعون ) في رواية الحميدى « ان تسعة وتسعين » وكذا في رواية شبيب . قوله ( اسماً ) كذا في معظم الروايات بالنصب على التمييز ، وحكى السبيل أنه روى بالجهر وخرجه على لغة من يحمل الاعراب في النون ويلزم الجمع الياء فيقول كم سنينك برفع النون وعددت سنينك بالنصب وكم من سنينك بكسر النون ومنه قول الشاعر « وقد جازت حد الأربعين » بكسر النون فعلامه النصب في الرواية فتح النون وحذف التنوين لأجل الإضافة ، وقوله مائة بالرفع والنصب على البدل في الروايتين . قوله ( إلا واحدة ) قال ابن بطال كذا وقع هنا ولا يجوز في العربية ، قال : ووقع في رواية شبيب في الاعتصام « إلا واحداً » بالتذكير وهو الصواب كذا قال ، وليس الرواية المذكورة في الاعتصام بل في التوحيد ، وليس الرواية التي هنا خطأ بل وجهها . وقد وقع في رواية الحميدى هنا « مائة غير واحد » بالتذكير أيضاً ، وخرج التأنيث على زيادة النسبة . وقال السبيل بل أنت الاسم لأنه كلمة ، واحتج بقول سيوبه : السكلمة اسم أو فعل أو حرف ، فسمى الاسم كلمة وقال ابن مالك : أنت باعتبار معنى النسبة أو الصفة أو السكلمة . وقال جماعة من العلماء : الحكمة في قوله « مائة » غير واحد ، بمد قوله « تسعة وتسعون » أن يتقرر ذلك في نفس السامع جمعا بين جهتي الاجمال والتفصيل أو دفعا للخصيف الخطي والسهمي ، وامتد به على حاشائه الغليل من التكميد ومرافق عليه ، وأبعد من استعمل

به على جواز الاستثناء مطلقاً حتى يدخل استثناء الكثير حتى لا يبقى إلا القليل . وأغرب الداودي فيما حكاه عنه ابن التين فنقل الاتفاق على الجواز ، وأن من أقر ثم استثنى عمل باستثناءه حتى لو قال له على ألف إلا تسعة وتسعين أنه لا يلزمه إلا واحد . وتعقبه ابن التين فقال : ذهب إلى هذا في الإفراز جماعة ، وأما نقل الاتفاق فردود فالخلاف ثابت حتى في مذهب مالك ، وقد قال أبو الحسن اللخمي منهم : لو قال أنت طائر ثلاثاً الاثنتين وقع عليه ثلاث ، ونقل هبذ الوهاب وغيره عن عبد الملك وغيره أنه لا يصح استثناء الكثير من القليل . ومن لطيف أدانهم أن من قال صمت الشهر الا تسماً وعشرين يوماً يستجيب لأنه لم يهمل إلا يوماً واليوم لا يسمى شهراً ، وكذا من قال أقيت القوم جميعاً إلا بعضهم ويكون ماني إلا واحداً . قلت : والمسألة مشهورة فلا يحتاج إلى الاطالة فيها . وقد اختلف في هذا العدد هل المراد به حصر الأسماء المحسنى في هذه العدة أو أنها أكثر من ذلك ولكن اختلفت هذه بأن من أحصاها دخل الجنة ؟ فذهب الجمهور إلى الثاني ، ونقل النووي اتفاق العلماء عليه فقال : ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى ، وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما مقصود الحديث أن هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بأحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء ، ويؤيده قوله ﷺ في حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد وصححه ابن حبان وأسالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك . وهذا مالك عن كعب الأحبار في دعاء وأسالك بأسمائك المحسنى ما علمت منها وما لم أعلم ، وأورد الطبري عن قتادة نحوه ، ومن حديث عائشة أنها دعت بمحضرة النبي ﷺ بنحو ذلك . وسيأتى في الكلام على الاسم الأعظم . وقال الخطابي : في هذا الحديث إثبات هذه الأسماء المخصوصة بهذا العدد وليس فيه منع ما عداها من الزيادة ، وإنما التخصيص لكونها أكثر الأسماء وأبينها معاني ، وخبر المبتدأ في الحديث هو قوله ومن أحصاها ، لا قوله لله وهو كقولك يزيد ألف درهم أعدها للصدقة أو لعمر مائة ثوب من زاده ألبسه إياها . وقال القرطبي في «الفهم» نحو ذلك ونقل ابن بطل عن القاضي أبي بكر بن الطيب قال ليس في الحديث دليل على أنه ليس لله من الأسماء إلا هذه العدة وإنما معنى الحديث أن من أحصاها دخل الجنة ، وبطل على عدم الحصر أن أكثرها صفات وصفات الله لا تنتهي ، وقيل أن المراد الدعاء بهذه الأسماء لأن الحديث مبنى على قوله (ﷻ) وهذه الأسماء المحسنى فادعوه بها . فذكر النبي ﷺ أنها تسعة وتسعون فيدعى بها ولا يدعى بغيرها حكاه ابن بطل عن المطلب ، وفيه نظر لأنه ثبت في أخبار صحيحة الدعاء بكثير من الأسماء التي لم ترد في القرآن كما في حديث ابن عباس في قيام الليل : أنت المقدم وأنت المؤخر ، وغير ذلك ، وقال الفخر الرازي : لما كانت الأسماء من الصفات وهي إما ثبوتية حقيقية كالإحى أو إضافية كالعظيم وإما سلبية كالقدوس وإما من حقيقة وإضافة كالتقدير أو من سلبية إضافية كالأزل والآخر وإما من حقيقة وإضافة سلبية كالملك ، والسلوب غير متناهية لأنه عالم بلا نهاية قادر على ما لا نهاية له فلا يمتنع أن يكون له من ذلك اسم فيلزم أن لا نهاية لأسمائه . وحكى القاضي أبو بكر بن العربي عن بعضهم أن لله ألف اسم ، قال ابن العربي وهذا قليل فيها ، ونقل الفخر الرازي عن بعضهم أن لله أربعة آلاف اسم استأثر بعلم ألف منها وأهل الملافة بالبقية والأنبياء بالثلاثين منها وسائر الناس بألف ، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل . واستدل بعضهم لهذا القول بأنه ثبت في نفس حديث الباب أنه وتر يحب الوتر ، والرواية التي سردها فيها



الاسماء لم يعد فيها الوتر فدل على ان له اسما آخر غير التسعة والتسعين . وتعبه من ذهب إلى المحصر في التسعة والتسعين كابن حزم بأن الخبر الوارد لم يثبت رفعه وانما هو مدرج كما تقدمت الإشارة اليه ، واستدل أيضا على عدم المحصر بأنه مفهوم عدد وهو ضئيف ، وابن حزم ممن ذهب إلى المحصر في العدد المذكور ، وهو لا يقول بالمفهوم أصلا . ولكنه احتج بالتأكيدي في قوله **بكل** مائة إلا واحدا ، قال لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور ازم أن يكون له مائة اسم فيبطل قوله مائة إلا واحدا ، وهذا الذي قاله ليس بحجة على ما تقدم ، لأن المحصر المذكور عندهم باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها ، فمن ادعى على أن الوعد وقع لمن أحصى زائدا على ذلك خطأ ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد ، واحتج بقوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه ) وقد قال أهل التفسير : من الالحاد في أسمائه تمحيته بالم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة ، وقد ذكر منها في آخر سورة الطهر عدة ، وختم ذلك بأن قال له الاسماء الحسنى ، قال : وما يتخيل من الزيادة في العدد المذكور له مكرر معنى وإن تغاير ألفاظ كالغافر والنفار والغفور مثلا فيكون المعداد من ذلك واحدا فقط ، فاذا اعتبر ذلك وجمعت الاسماء الواردة نصا في القرآن وفي الصحيح من الحديث لم تزد على العدد المذكور ، وقال غيره : المراد بالاسماء الحسنى في قوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها ) ما جاء في الحديث ( **ان لله تسعة وتسعين اسما** ) فان ثبت الخبر الوارد في تعيينها وجب المصير اليه وإلا فليتبع من الكتاب العزيز والسنة الصحيحة ، فان التعريف في الاسماء العهد فلا بد من المعبود فانه أمر بالدعاء بها ونهى عن الدعاء بغيرها فلا بد من وجود المأمور به . قلت : والحوالة على الكتاب العزيز أقرب ، وقد حصل بحمد الله تنبها كما قدمته وبق أن يعتمد إلى ما تكرر لفظا ومعنى من القرآن فيقتصر عليه ويتبع من الأحاديث الصحيحة نكحة العدد المذكورة فهو نكح آخر من التبع على الله أن يعين عليه بحوله وقوته آمين

( فصل ) وأما الحكمة في القصر على العدد المخصوص فذكر الفخر الرازي عن الأكثر أنه تعبد لا يعقل معناه كما قيل في عدد الصلوات وغيرها ، ونقل عن أبي خازن محمد بن عبد الملك الطبري السلي قال : انما خص هذا العدد إشارة إلى أن الاسماء لا تؤخذ قياسا . وقيل الحكمة فيه أن معاني الاسماء ولو كانت كثيرة جدا ووجودها في التسعة والتسعين المذكورة ، وقيل الحكمة فيه أن العدد زوج وفرد ، والفرد أفضل من الزوج ، ومنتهى الأفراد من غير تكرار تسعة وتسعون لأن مائة واحدا يتكرر فيه الواحد . وإنما كان الفرد أفضل من الزوج لأن الوتر أفضل من الشفع لأن الوتر من صفة الخالق والشفع من صفة المخلوق ، والشفع يحتاج للوتر من غير عكس . وقيل الكمال في العدد حاصل في المائة لأن الأعداد ثلاثة أجناس : أحاد وعشرات ومئات ، والآلاف مبتدأ لاحاد آخر ، فاسماء الله مائة استأثر الله منها بواحد وهو الاسم الأعظم فلم يطلع عليه أحدا فكأنه قيل مائة لكن واحد منها عند الله وقال غيره : ليس الاسم الذي يكمل المائة غفيا بل هو الجلالة ، ومن حزم بذلك السبيل فقال : الاسماء الحسنى مائة على عدد درجات الجنة ، والذي يكمل المائة الله ، ويؤيده قوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها ) قال التسعة والتسعون لله فهي زائدة عليه وبه تكمل المائة . واستدل بهذا الحديث على أن الاسم هو المسمى حكاية أبو القاسم القشيري في شرح أسماء الله الحسنى ، فقال : في هذا الحديث دليل على أن الاسم هو المسمى ، إذ لو كان غيره كانت الاسماء غيره لقوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها ) ثم قال : والمخاص من ذلك أن المراد بالاسم

هنا التسمية . وقال الفخر الرازي : المشهور من قول أصحابنا أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، وعند المعتزلة الاسم نفس التسمية وغير المسمى ، واختار الغزالي أن الثلاثة أمور متباينة . وهو الحق عندي ، لأن الاسم إن كان عبارة عن اللفظ الدال على الشيء بالوضع وكان المسمى عبارة عن نفس ذلك الشيء المسمى فالعلم الضروري حاصل بان الاسم غير المسمى وهذا لا يمكن وقوع النزاع فيه . وقال أبو العباس القرطبي في « المفهم » : الاسم في العرف العام هو الكلمة الدالة على شيء مفرد ، وبهذا الاعتبار لا فرق بين الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد منها يصدق عليه ذلك ، وإنما التفرقة بينهما بإصطلاح النحاة وليس ذلك من غرض المبحث هنا ، وإذا تقرر هذا عرف غلط من قال أن الاسم هو المسمى حقيقة كما زعم بعض الجملة فألزم أن من قال نار احترق ، فلم يقدر على التخلص من ذلك . وأما النحاة فترادف بان الاسم هو المسمى أنه من حيث أنه لا يدل إلا عليه ولا يقصد إلا هو ، فإن كان ذلك الاسم من الأسماء الدالة على ذات المسمى دل عليها من غير مزيد أمر آخر ، وإن كان من الأسماء الدالة على معنى زائد دل على أن تلك الذات منسوبة إلى ذلك الرائد خاصة دون غيره ، وبیان ذلك أنك إذا قلت زيد مثلاً فهو يدل على ذات متفخمة في الوجود من غير زيادة ولا نقصان ، فإن قلت العالم دل على أن تلك الذات منسوبة للعلم ، ومن هذا صرح عقلا أن تتكثر الأسماء المختلفة على ذات واحدة ولا توجب تعدداً فيها ولا تكثيراً قال : وقد خفي هذا على بعضهم ففر منه هرباً من لزوم تعدد في ذات الله تعالى فقال : إن المراد بالاسم التسمية ، ورأى أنه هذا يخلصه من التكثر ، وهذا فرار من غير مفر إلى مفر . وذلك أن التسمية إنما هي وضع الاسم وذكر الاسم فهي نسبة الاسم إلى مسماه ، فإذا قلنا فلان تسميتان اقتضى أن له اسمين تنسبهما إليه ، فبقى الأوامر على حاله من ارتكاب التعسف . ثم قال القرطبي : وقد يقال الاسم هو المسمى على أريادة أن هذه الكلمة التي هي الاسم تطلق ويراد بها المسمى ، كما قيل ذلك في قوله تعالى : ( سبيح اسم ربك الأعلى ) أي سبيح ربك فأريد بالاسم المسمى . وقال غيره : التحقيق في ذلك أنك إذا سميت شيئاً باسم فالنظر في ثلاثة أشياء : ذلك الاسم وهو اللفظ ، ومضاه قبل التسمية ، ومضاه بعدها وهو الذات التي أطلق عليها اللفظ ، والذات واللفظ متضاران قطعاً ، والنحاة إنما يطلقونه على اللفظ لأنهم إنما يتكلمون في الالفاظ ، وهو غير مسمى قطعاً والذات هي المسمى قطعاً وليس هي الاسم قطعاً ، والخلاف في الأمر الثالث وهو معنى اللفظ قبل التلقب ، فالتكلمون يطلقون الاسم عليه ثم يختلفون في أنه الثالث أو لا ، فالخلاف حينئذ إنما هو في الاسم المعنوي هل هو المسمى أو لا ، لا في الاسم اللفظي ، والنحوي لا يطلق الاسم على غير اللفظ لأنه محط صناعته ، والمتكلم لا ينافعه في ذلك ولا يمنع إطلاق اسم المخلول على الدال . وإنما يزيد عليه شيئاً آخر دعاه إلى تحقيقه ذكر الأسماء والصفات وإطلاقها على الله تعالى ، قال : ومثال ذلك أنك إذا قلت جعفر لقبه أنف الناقة فالنحوي يريد باللقب لفظ أنف الناقة ، والمتكلم يريد معناه وهو ما يفهم منه من مدح أو ذم ، ولا يمنع ذلك قول النحوي اللقب لفظ يشعر بضمة أو رفعة ، لأن اللفظ يشعر بذلك لعلته على المعنى والمعنى في الحقيقة هو مقتضى للضمة والرفعة ، وذات جعفر هي الملقبة هذه الفريقين ، وبهذا يظهر أن الخلاف في أن الاسم هو المسمى أو غير المسمى خاص بأسماء الإلهام المشتقة . ثم قال القرطبي : فأسماء الله وإن تعددت فلا تعدد في ذاته ولا تركيب ، لا محسوساً كالجسميات ولا فعلياً كالمفعولات ، وإنما تعددت الأسماء بحسب الاعتبارات الزائدة على الذات ، ثم هي من جهة دلالاتها على أربعة

أضرب : الأول ما يدل على الذات مجردة كالجلالة فإنه يدل عليه دلالة مطلقة غير مقيدة وبه يعرف جميع أسمائه فيقال الرحمن مثلا من أسماء الله ولا يقال الله من أسماء الرحمن ، ولهذا كان الأصح أنه اسم علم غير مشتق وليس بصفة . الثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير . الثالث ما يدل على إضافة أمر ما إليه كالخالق والرازق . الرابع ما يدل على سلب شيء عنه كالعلي والقدوس . وهذه الأقسام الأربعة منحصرة في النفي والإثبات . واختلف في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله أسماء ، إلا إذا ورد نص إما في الكتاب أو السنة ، فقال الفخر : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية . وقالت المعتزلة والكرامية : إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله جاز إطلاقه على الله . وقال القاضي أبو بكر والذوالى : الأسماء توقيفية دون الصفات ، قال : وهذا هو المختار . واحتج الذوالى بالانفاق على أنه لا يجوز لنا أن نسمي رسول الله ﷺ باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه وكذلك كل كبير من الخلق ، قال : فإذا امتنع ذلك في حق المخلوقين فامتناعه في حق الله أولى . وانفتوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توم نقضا ولو ورد ذلك نصا ، فلا يقال ماهد ولا زارع ولا فالح ولا فهو ذلك وإن ثبت في قوله ( فنعم الماهدون ، أم نحن الزاهدون ، فالحى الحب والنوى ) ونحوها ، ولا يقال له ماكر ولا بناء وإن ورد ( ومكر الله ، والبناء بغيرها ) وقال أبو القاسم القشيري : الأسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والإجماع ، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه ، وما لم يرد لا يجوز ولو صح معناه . وقال أبو اسحق الزجاج : لا يجوز لأحد أن يدهو الله بما لم يصف به نفسه ، والغالب أن كل ما أذن الشرع أن يدعى به سواء كان مشتقا أو غير مشتق فهو من أسمائه ، وكل ما جاز أن ينسب إليه سواء كان بما يدخله التأويل أولا فهو من صفاته ويطلق عليه اسما أيضا . قال العلبي : الأسماء الحسنى تنقسم إلى العفائد الخمس : الأولى إثبات الباري ردا على المعطلين وهي الحي والباقي والوارث وما في معناها . والثانية توحيدة ردا على المشركين وهي الكافي والعلی والقادر ونحوها . والثالثة تزييه ردا على المشبهة وهي القدوس والمجيد والمحيط وغيرها . والرابعة اعتقاد أن كل موجود من إخوانه ردا على القول بالعلة والمحلول وهي الخالق والبارئ والمصور والقوى وما يلحق بها . والخامسة أنه مدبر لما اخترع ومهرفه على ما شاء وهو القيوم والعليم والحكيم وشبهها . وقال أبو العباس بن معد : من الأسماء ما يدل على الذات حينا وهو الله ، وعلى الذات مع سلب كالقدوس والسلام ، ومع إضافة كالعلي العظيم ، ومع سلب وإضافة كالمالك والعزير . ومنها ما يرجع إلى صفة كالعليم والقدير ، ومع إضافة كالعليم والخبير ، أو إلى القدرة مع إضافة كالقهار ، وإلى الإرادة مع فصل وإضافة كالرحمن الرحيم . وما يرجع إلى صفة فصل كالخالق والبارئ ، ومع دلالة على الفصل كالسكريم واللطيف . قال : فالأسماء كلها لا تخرج عن هذه الشرة ، وليس فيها شيء مترادف إذ لكل اسم خصوصية ما وإن انفق بعضها مع بعض في أصل المعنى انتهى كلامه . ثم وقفت عليه منتزعا من كلام الفخر الرازي في شرح الأسماء الحسنى . وقال الفخر أيضا : الالفاظ الدالة على الصفات ثلاثة : ثابتة في حق الله قطعا ، ومنتهمة قطعا ، وثابتة لكن مقرونة بكيفية . فالقدم الأول منه ما يجوز ذكره مفردا ومضافا وهو كثير جدا كقادر والقاهر ، ومنه ما يجوز مفردا ولا يجوز مضافا إلا بشرط كالخالق فيجوز خالق ويجوز خالق كل شيء . ولا ولا يجوز خالق القدرة ، ومنه حكمه يجوز مضافا ولا يجوز مفردا كالمنشئ يجوز منشئ . الخالق لا يجوز منشئ فقط . والقدم الثاني إن ورد السمع بشيء منه أطلق وسمل على

ما ياتي به . والقسم الثالث إن ورد السمع بشئ منه أطلق ماورد منه ولا يقاس عليه ولا يتصرف فيه بالاشتقاق كقوله تعالى ( ومكر الله - ويستمرى بهم ) فلا يجوز ماكر ويستمرى . ( تكميل ) : وإذا قد جرى ذكر الاسم الأعظم في هذه المباحث فليقع الإلمام بشئ من السلام عليه ، وقد أنكره قوم كآبي جعفر الطبري وأبي الحسن الأشعري وجماعة بعدهما كآبي حاتم بن حبان والقاضي أبي بكر الباقلائي فقالوا : لا يجوز تفضيل بعض الأسماء على بعض ، ونسب ذلك بعضهم لما لك لسكراميته أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها من السور لتلاظن أن بعض القرآن أفضل من بعض فيؤذن ذلك باعتقاد نقصان المفضل عن الأفضل ، وحلوا ماورد من ذلك على أن المراد بالأعظم العظيم وأن أسماء الله كلها عظيمة ، وعبرة أبي جعفر الطبري : اختلفت الآثار في تعيين الاسم الأعظم ، والذي هندي أن الأقوال كلها صحيحة إذ لم يرد في خبر منها أنه الاسم الأعظم ولا شئ . أعظم منه ، فكأنه يقول كل اسم من أسمائه تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم . وقال ابن حبان الأعظمية الواردة في الأخبار إنما يراد بها مزيد ثواب الداعي بذلك كما أطلق ذلك في القرآن والمراد به مزيد ثواب القاري . وقيل المراد بالاسم الأعظم كل اسم من أسماء الله تعالى دعا العبد به مستغفرًا بحيث لا يكون في فكره حائلته غير الله تعالى فإنه من تأتى له ذلك استجيب له . ونقل معنى هذا عن جعفر الصادق وعن الجنيد وعن غيرهما . وقال آخرون : استأثر الله تعالى بعلم الاسم الأعظم ولم يطلع عليه أحداً من خلقه ، وأثبتته آخرون معيناً واضطربوا في ذلك ، وجلة ماوقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولاً : الأول الاسم الأعظم هو ، ، نقله الفخر الرازي عن بعض أهل الكشف ، واحتج له بأن من أراد أن يعبر عن كلام معظم حضرة لم يقل له : أنت قلت كذا ، وإنما يقول هو يقول نادباً معه . الثاني د الله ، لأنه اسم لم يطلق على غيره ، ولأنه الأصل في الأسماء الحسنى ومن ثم أضيف إليه . الثالث د الله الرحمن الرحيم ، ولعل مستنده ما أخرجه ابن ماجه عن حنيفة أنها سألت النبي ﷺ أن يعلماها الاسم الأعظم فلم يفعل ، فصارت ودعت : اقم إلى أدعوك الله وأدعوك الرحمن وأدعوك الرحيم وأدعوك بأسمائك الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، الحديث وفيه أنه ﷺ قال لها إنه لاني الأنعام التي دعوت بها . قلت : وسنده ضعيف وفي الاستدلال به نظر لا يخفى . الرابع د الرحمن الرحيم الحى القيوم ، لما أخرجه الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد أن النبي ﷺ قال د اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين ( وإلهكم إله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم ) وقائمة سورة آل عمران ( الله لا اله الا هو الحى القيوم ) أخرجه أصحاب السنن الا النسائي وحسنه الترمذي وفي نسخة صحيحة : وفيه نظر لأنه من رواية شهر بن حوشب . الخامس د الحى القيوم ، أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة د الاسم الأعظم في ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه ، قال القاسم الرازي عن أبي أمامة : التمسته منها فعرفت أنه الحى القيوم ، وقواه الفخر الرازي واحتج بأنهما يدلان من صفات العظمة بالربوبية ما لا يدل على ذلك غيرهما كدلالتهما . السادس د الحنان المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام الحى القيوم ، ورد ذلك مجروحاً في حديث أنس عند أحمد والحاكم وأصله عند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان . السابع د بديع السموات والأرض ذو الجلال والإكرام ، أخرجه أبو يعلى عن طريقين الصري بن يحيى عن رجل من طي وأثنى عليه قال د كنت أسأل الله أن يربنى الاسم الأعظم فأرثته مكتوباً في الكواكب في السماء . الثامن د ذو الجلال والإكرام ، أخرجه للترمذي من حديث معاذ بن جبل قال د سمع

الذي عليه السلام رجلا يقول : يا ذا الجلال والإكرام ، فقال ، قد استجيب لك فصل ، واحتج له الفخر بأنه يعمل جميع الصفات المعتبرة في الإلهية ، لأن في الجلال إشارة إلى جميع السلوب ، وفي الأكرام إشارة إلى جميع الإضافات . التاسع : الله لا اله الا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة ، وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك . العاشر : رب رب ، أخرجه الحاكم من حديث أبي الدرداء وابن عباس بلفظ : اسم الله الأكبر رب رب ، وأخرج ابن أبي الدنيا عن عائشة ، اذا قال العبد يا رب يا رب ، قال الله تعالى : ليبيك عبدي سبي تخط ، رواه مرفوعاً وموقوفاً . الحادي عشر : دعوة ذي النون ، أخرج النسائي والحاكم عن فضالة بن عبيد وفيه : دعوة ذي النون في بطن الحوت لا اله الا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ، لم يدع بها رجل مسلم قط الا استجاب الله له . الثاني عشر نقل الفخر الرازي عن زين العابدين أنه سأل الله أن يعطيه الاسم الأعظم فرأى في النوم : هو الله الله الذي لا اله الا هو رب العرش العظيم . الثالث عشر هو غنى في الأسماء الحسنى ، ويؤيده حديث عائشة المتقدم لما دعى ببعض الأسماء وبالأسماء الحسنى . فقال لها عليها السلام : انه لن ياتي اسماء اتى دعوها بها . الرابع عشر وكلمة التوحيد ، نقله عياض كما تقدم قبل هذا . واستدل بحديث الباب على انقضاء الجمين بكل اسم ورد في القرآن أو الحديث الثابت وهو وجه غريب حكاه ابن كعب من الشافعية ؛ ومنع الأكثر لقوله عليه السلام : من كان حالفاً فليحلف بالله . وأجيب بأن المراد الذات لا خصوص هذا اللفظ ، وإلى هذا الإطلاق ذهب الحنفية والمالكية وابن حزم وحكاه ابن كعب أيضاً ، والمعروف عند الشافعية والحنابلة وغيرهم من العلماء أن الأسماء الثلاثة أقسام : أحدها ما يختص بالله كالجلالة والرحمن ورب العالمين فهذا يعتقد به الجمين اذا أطلق ولو نوى به غير الله . ثانيها ما يطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقه عليه وأنه يقيد في حق غيره بضرب من التقييد كالجبار والحق والرب ونحوها فالحلف به يمين ، فان نوى به غير الله فليس بيمين . ثالثها ما يطلق في حق الله وفي حق غيره على حد سواء كاللحي والمؤمن ، فان نوى به غير الله أو أطلق فليس بيمين ، وأن نوى الله تعالى فوجهان صحح النووي أنه يمين وكذا في المهرور . وعالف في الشرحين فصحح أنه ليس بيمين ، واختلفت الحنابلة فقال القاضي أبو يعلى ليس بيمين وقال المجتهد تيمية في المهرور أنها يمين . قوله ( من حفظها ) هكذا رواه علي بن المديني ووافقه الحميدي وكذا عمرو الناقد عند مسلم ، وقال ابن أبي عمر عن سفيان : من أحصاها ، أخرجه مسلم والأسماء على من طريقه ، وكذا قال شعبة عن أبي الوناد كما تقدم في الشروط وبأبي في التوحيد ، قال الخطابي : الإحصاء في مثل هذا يشتمل وجوها : أحدها أن يمدحها حتى يستوفى ما يريد أنه لا يقتصر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويثني عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب . ثانيها المراد بالإحصاء الاطاقة كقوله تعالى ( علم أن لن تحصوه ) ومنه حديث : استقيموا ولن تحصوا ، أي لن تلبثوا كنه الاستقامة ، والمعنى من أطلق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بواجبها فاذا قال : الرزاق ، وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء . ثالثها المراد بالإحصاء الإحاطة بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصاة أي ذو عقل ومعرفة أنتهي ماخصا . وقال القرطبي : المرجو من كرم الله تعالى أن من حصل له إحصاء هذه الأسماء على إحدى هذه المراتب مع صحة التنية أن يدخله الله الجنة . وهذه المراتب الثلاثة السابقة والله أعلم بها أصحاب الجمين . وفي غيره : معنى أحصاها عرفها ، لأن العارف بها

لا يكون إلا مؤمناً والمؤمن يدخل الجنة . وقيل معناه عدداً معتقداً ، لأن الدهرى لا به معرف بالخالق ، والفلسفى لا يعترف بالقادر . وقيل أحصاها يريد بها وجه الله وإعظامه . وقيل معنى أحصاها عمل بها ، فإذا قال الحكيم ، مثلاً سلم جميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة ، وإذا قال القدوس ، استحضرت كونه منزهاً عن جميع النقائص ، وهذا اختيار أبي الوفا بن عقيل . وقال ابن بطال : طريق العمل بها أن الذى يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم فإن الله يجب أن يرى حلالها على عبده ، فليعبرن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف بها ، وما كان يفتنى بالله تعالى كالجبار والعظيم فيجب على العبد الإقرار بها والخضوع لها وعدم التعلى بصفة منها ، وما كان فيه معنى الوحد فقط منه عند الطمع والرفعة ، وما كان فيه معنى الوحد نقف منه عند الخشية والرهبة ، فهذا معنى أحصاها وحفظها ، ويؤيده أن من حفظها عدداً وأحصاها سردياً ولم يعمل بها يكون كمن حفظ القرآن ولم يعمل بما فيه ، وقد ثبت الخبر في الخوارج أنهم يقرءون القرآن ولا يجاوز حناجرهم . قلت : والذي ذكره مقام السكال ، ولا يلزم من ذلك أن لا يرد الثواب لمن حفظها وتعبد بتلاوتها والدعاء بها وإن كان متلبساً بالمعاصى كما يقع مثل ذلك في قارىء القرآن سواء ، فإن القارىء ولو كان متلبساً بمحبة غير ما يتعلق بالثروة يثاب على تلاوته عند أهل السنة ، فليس ما بحثه ابن بطال بدافع لقول من قال أن المراد حفظها سردياً والله أعلم . وقال النووي قال البخارى وغيره من المحققين : معناه حفظها ، وهذا هو الظاهر لثبوته نصاً في الخبر . وقال في الأذكار هو قول الأكثرين . وقال ابن الجوزى : لما ثبت في بعض طرق الحديث : من حفظها ، بدل : أحصاها ، اخترنا أن المراد العدد أى من عدداً ليستوفى بها حفظاً . قلت : وفيه نظر ، لأنه لا يلزم من محبته بل فقط حفظاً - اثنين السرديين ظهر قلب ، بل يحتمل الحفظ المعنوى . وقيل المراد بالحفظ حفظ القرآن لكونه مستوفياً لها ، فن تلاه ودعا بما فيه من الأسماء حصل المقصود . قال النووي : وهذا ضعيف ، وقيل المراد من تلبيتها من القرآن . وقال ابن عطية : معنى أحصاها عدداً وحفظها ، ويتضمن ذلك الإيمان بها والتعظيم لها والرفعة فيها والاعتبار بمآزيمها . وقال الأصيلي : ليس المراد بالأحصاء عدداً فقط لأنه قد يمدحها الفاجر ، وإنما المراد العمل بها . وقال أبو نعيم الأصبهاني : الأحصاء المذكور في الحديث ليس هو التعداد ، وإنما هو العمل والتأمل بمعاني الأسماء والإيمان بها . وقال أبو هريرة الطائفي من تمام المعرفة بأسماء الله تعالى وصفاته التي يستحق بها الداعي والحافظ ما قال رسول الله ﷺ المعرفة بالأسماء والصفات وما تتضمن من الفوائد وتدل عليه من الحقائق ، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً لمعاني الأسماء ولا مستفيداً بذكرها ما تدل عليه من المعاني . وقال أبو العباس بن سعد : يحتمل الإحصاء معنيين أحدهما أن المراد تلبيتها من الكتاب والسنة حتى يحصل عليها ، والثاني أن المراد أن يحفظها بعد أن يجدها محصاة . قلت : ويؤيده أنه ورد في بعض طوابعه : من حفظها ، قلت : ويحتمل أن يكون ﷺ أطلق أولاً قوله : من أحصاها دخل الجنة ، وروى العلماء إلى البحث عنها ثم يسر على الأمة الأمر فأتاهم اليوم محصاة وقال : من حفظها دخل الجنة . قلت : وهذا الاحتمال بعيد جداً لأنه يتوقف على أن النبي ﷺ حدث بهذا الحديث مرتين إحداهما قبل الأخرى ، ومن أين يثبت ذلك ومخرج المفسرين واحد ؟ وهو عن أبي هريرة ، والاختلاف عن بعض الرواة عنه في أى المفسرين قال . قال : والاحصاء مكان أخرى ، منها الإحصاء الفقهي وهو العلم بمآزيمها من اللغة وتزبيها على الوجه الذي تحمّلها الشريعة . ومنها الإحصاء النظري وهو أن يعلم معنى كل اسم بالنظر في الصيغة ويستدل عليه بآثاره السارى

في الوجود فلا تمح على موجود إلا ويظهر لك فيه معنى من معاني الأسماء وتعرف خواص بعضها وموقع القيد ومقتضى كل اسم ، قال : وهذا أرفع مراتب الإحصاء ، قال : وتام ذلك أن يتوجه إلى الله تعالى من العمل الظاهر والباطن بما يقتضيه كل اسم من الأسماء فيحبد الله بما يستحقه من الصفات المقدسة التي وجبت لذاته ، قال فن حصلت له جميع مراتب الإحصاء حصل على الغاية ، ومن منح منحي من مناحيا فتوابه بقدر ما نال والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع في تفسير ابن مردويه وهذا أبي نعم من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة بدل قوله من أحصاها دخل الجنة ، من دعا بها دخل الجنة ، وفي سنده حسين بن غارق وهو ضعيف ، وزاد خليل بن دعلج في روايته التي تقدمت الإشارة إليها ، وكلها في القرآن ، وكذلك وقع من قول سعيد بن عبد العزيز ، وكذلك وقع في حديث ابن عباس وابن عمر معا بلفظ : من أحصاها دخل الجنة وهي في القرآن ، وسيأتي في كتاب التوحيد شرح معاني كثرة من الأسماء حيث ذكرها المصنف في تراجمه ان شاء الله تعالى . وقوله : دخل الجنة ، هو بالماضي تحقيقا لوقوعه وتنبها على أنه وإن لم يقع فهو في حكم الواقع لأنه كأن لا محالة . قوله ( وهو وتر يجب الوتر ) في رواية مسلم والله وتر يجب الوتر ، وفي رواية شعيب بن أبي حمزة ، وتر يجب الوتر ، ويجوز فتح الواو وكسرهما ، والوتر الفرد ومعناه في حق الله أنه الواحد الذي لا نظير له في ذاته ولا انقسام ، وقوله : يجب الوتر ، قال هياض معناه أن للوتر في العدد فضلا على الضعف في أسمائه لكونه دالاً على الوحدة في صفاته ، وتعقب بأنه لو كان المراد به الدلالة على الوحدة لما تعددت الأسماء ، بل المراد أن الله يجب الوتر من كل شيء وإن تعدد ما فيه الوتر ، وقيل هو منصرف إلى من يعبد الله بالوحدة والتفرد على سبيل الإخلاص ، وقيل لأنه أمر بالوتر في كثير من الأعمال والطاعات كما في الصلوات الخمس ووتر الليل وأعداد الطهارة وتكفين الميت وفي كثير من مخلوقاته كالسماوات والأرض انتهى ملخصاً . وقال القرطبي : الظاهر أن الوتر هنا الجنس ، إذ لا معهود جرى ذكره حتى يحمل عليه فيكون معناه أنه وتر يجب كل وتر شرعه ، ومعنى محبته له أنه أمر به وأتاب عليه ، ويصلح ذلك العموم ما خلقه وتراً من مخلوقاته ، أو معنى محبته له أنه خصه بذلك لحكمة يعلمها ، ويحتمل أن يريد بذلك وتراً بعينه وإن لم يجر له ذكر . ثم اختلف هؤلاء فقيل : المراد صلاة الوتر ، وقيل صلاة الجمعة ، وقيل يوم الجمعة ، وقيل يوم عرفة ، وقيل آدم ، وقيل غير ذلك . قال : والأشبه ما تقدم من حمله على العموم . قال : ويظهر لي وجه آخر وهو أن الوتر يراد به التوحيد فيكون المعنى أن الله في ذاته وكلامه وأفعاله واحد ويجب التوحيد ، أي أن يوجد ويعتقده انفراده بالالوهية دون خلقه فيلتزم أول الحديث وآخره . والله أعلم . قلت : لعل من حمله على صلاة الوتر استند إلى حديث علي : أن الوتر ليس بحتم كالمسكتوبة ، ولكن رسول الله ﷺ أوترهم قال أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر يحب الوتر ، أخرجه في السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة واللفظ له ، فعل هذا التأويل لتكون اللام في هذا الخبر للعمد لتقدم ذكر الوتر المأمور به ، لكن لا يلزم أن يحمل الحديث الآخر على هذا بل العموم فيه أظهر ، كما أن العموم في حديث علي محتمل أيضاً . وقد طعن أبو زيد البلخي في صحة الخبر بأن دخول الجنة ثبت في القرآن مشروطاً ببذل النفس والمال فكيف يحصل بمجرد حفظ ألفاظ تعد في أيام مدة ؟ وتعقب بأن الشرط المذكور ليس مطرداً ولا حصر فيه ، بل قد تحصل الجنة بغير ذلك كما ورد في كثير من الأحوال غير الجهاد أن قاعه يدخله الجنة . وأما دهوي ~~المتن~~ حفظها يحصل في أيام مدة فأنما يرد على من حمل الحفظ والإحصاء على معنى أنه يسرد ما عن ظهر

قلب ، فاما من أوله على بعض الوجوه المتقدمة فانه يكون في غاية الدقة ، ويمكن الجواب عن الأول بأمر  
الفضل واسع

### ٦٩ - باب الموعظة ساعة بعد ساعة

٦٩١١ - **عز** حمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال « كنا ننتظر عبد الله

إذ جاء يزيد بن معاوية ، قلت : ألا تجلس ؟ قال : لا ، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم ، وإلا جئت أنا  
فجئت . فخرج عبد الله وهو آخذ بيده ، فقام علينا قال : أما إني أخبر بكم أنكم ، ولكنكم بمعنى من الخروج  
إليكم أن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهية السأمة علينا »

**قوله** ( باب الموعظة ساعة بعد ساعة ) مناسبة هذا الباب لكتاب الدعوات أن الموعظة يحاط بها غالبا التذكير  
بالله ، وقد تقدم أن الذكر من جملة الدعاء ، وختم به أبواب الدعوات التي دلتها بكتاب الرقاق لآخذه من كل منها  
شوبا . **قوله** ( حدثني شقيق ) هو أبو وائل ، ووقع كذلك في كتاب العلم من طريق الثوري عن الأعمش ، وقد  
ذكرت هناك ما يتعلق بسامع الأعمش له من أبي وائل . **قوله** ( كنا ننتظر عبد الله ) يعني ابن مسعود . **قوله** ( إذ  
جاء يزيد بن معاوية ) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق « كنا جلوسا عند باب عبد الله  
فانتظره فر بنا يزيد بن معاوية النخعي » . قلت : وهو كوفي تابعي ثقة عابد ، ذكر المجلد أنه من طبقة الربيع بن  
خشم ، وذكر البخاري في تاريخه أنه قتل غازيا بفارس كآفة في خلافة عثمان ، وليس له في الصحيحين ذكر إلا في  
هذا الموضع ، ولا أحفظ له رواية ، وهو نفي كما وقع عند مسلم ، وفيه رد على ابن التين في حكايته أنه عيسى  
بالموحدة . **قوله** ( قلت ألا تجلس ؟ قال : لا ، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم ) في رواية أبي معاوية « فقلنا  
أطعمه بمكاننا فدخل عليه » . **قوله** ( أما إني ) بتخفيف الميم ( أخبر ) بضم أوله وفتح الموحدة على البناء للجهد ،  
وقد تقدم في العلم أن هذا الكلام قاله ابن مسعود جواب قولهم وددنا أنك لو ذكرتنا كل يوم ، وأنه كان يذكرهم  
كل خميس ، وزاد فيه أن ابن مسعود قال : إني أكره أن أملككم . **قوله** ( كان يتخولنا بالموعظة ) تقدم البحث فيه  
وبيان مضاه وقول من حدث به بالنون بدل اللام من « يتخولنا » . قال الخطابي : المراد أنه كان يراعى الأوقات  
في تعليمهم ووعظهم ولا يفعله كل يوم خوفا الملل ، والتخول التعمد ، وقيل إنه بعضهم رواه بالحاء المهملة وفسره  
بأن المراد يتفقد أحوالهم التي يحصل لهم فيها النشاط للموعظة فيعظهم فيها ولا يكثر عليهم أثلا يملوا ، حكى ذلك  
الطبري ثم قال : ولكن الرواية في الصحاح بالحاء المعجمة . **قوله** ( في الأيام ) يعني فيذكرهم أياما ويتركم أياما ،  
فقد ترجم له في كتاب العلم « باب من جعل لآهل العلم أياما معلومة » . **قوله** ( كراهية السأمة علينا ) أي أن تقع  
منا السأمة ، وقد تقدم توجيهه علينا ، في كتاب العلم وأن السأمة ضمنت معنى المشقة فعدت بعل . وفيه وفق النبي  
ﷺ بأصحابه وحسن التوصل إلى تعليمهم وتفهمهم ليأخذوا عنه بنشاط لا عن ضجر ولا ملل ، ويقتهى به في  
ذلك ، فإن التعليم بالتدريج أخف مؤنة وأدعى إلى الثبات من أخذه بالكد والمغالبة . وفيه منقبة لابن مسعود  
لثابته للنبي ﷺ في القول والعمل ومحافظة على ذلك



( عامة ) : اشتمل كتاب الدعوات من الأحاديث المرفوعة على مائة وخمسة وأربعين حديثاً ، منها أحد وأربعون معلقة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه رفياً مائة وأحد وعشرون حديثاً والبقية عالة واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث شداد في سيد الاستخار وحديث ابن مبررة في عدد الاستغفار كل يوم وحديث حذيفة في القول عند النوم وحديث أبي ذر في ذلك وحديث أبي الدرداء في من شهد أن لا إله إلا الله وحديث ابن عباس في اجتناب الجمع في الدعاء وحديث جابر في الاستخارة وحديث أبي أيوب في التهليل ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨١ - كتاب الرقاق

### ١ - باب ما جاء في الرقاق ، وأن لا يعيش إلا عيش الآخرة

٦٤١٢ - **حدثنا** المسكين بن إبراهيم أخبرنا عبد الله بن سعيد - هو ابن أبي هند - عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ : نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة ، والفراخ ، وقال عباس القنبري حدثنا صفوان بن عيسى عن عبد الله بن سميد بن أبي هند عن أبيه سمعت ابن عباس عن النبي ﷺ . . . مثله

٦٤١٣ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن معاوية بن قرة عن أنس عن النبي ﷺ قال : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فأصلح الأنصار والمهاجرة .

٦٤١٤ - **حدثني** أحمد بن المقدام حدثنا الفضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم « حدثنا سهل بن سعد الساعدي قال : كنا مع رسول الله ﷺ في الخندق ، وهو يحفر ونحن فنقل التراب وبصرنا ، فقال : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فأفقر للأنصار والمهاجرة » تابعه سهل بن سعد عن النبي ﷺ . . . مثله

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الرقاق . الصحة والفراخ ولا عيش إلا عيش الآخرة ) كذا لا يدرى من الرخمي وسقط عنه عن المستمل والكشفي « الصحة والفراخ ، ومثله لنفسه ، وكذا للإسماعيل لكن قال « وأن لا عيش ، وكذا لا يدرى الوقت لكن قال « باب لا عيش ، وفي رواية كريمة عن الكشي « ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة » قال مغلطاي : عبر جماعة من العلماء في كتبهم بالرقاق . قلت : منهم ابن المبارك والنسائي في السكبري ، وروايته كذلك في نسخة مصدقة من رواية النسائي عن البخاري والمصنف واحد . والرقاق والرقائق جمع رقيقة ، وسميت هذه الأحاديث بذلك لأن في كل منها ما يحدث في القلب رقة . قال أهل اللغة : الرقة الرحمة وضد الفاظ ، ويقال للمكثير الحياء رقة وجمع استحياء . وقال الرازي : متى كانت الرقة في جسم فضعفها

الصفافة كثوب رقيق وثوب صفيق ، ومنى كانت في نفس فضدها القسوة كرفيق القلب وقاصي القلب . وقال الجمهوري : وترقيق الكلام تحسينه . **قوله** ( أخبرنا المكي ) كذا الأكثر بالالف واللام في أوله ، وهو اسم بافظ النسب ، وهو من الطبقة العليا من شيوخ البخاري ، وقد أخرج أحمد عنه هذا الحديث بعينه . **قوله** ( هو ابن أبي هند ) الضمير لسعيد لا لعبد الله ، وهو من نفسه المصنف ، ووقع في رواية أحمد عن مكي ووكيع جميعا . حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وعبد الله المذكور من صفار التابعين لأنه لقي بعض صفار الصحابة وهو أبو أمامة بن سهل . **قوله** ( عن أبيه ) في رواية يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد . حدثني أبي ، أخرجه الاسماعيل **قوله** ( عن ابن عباس ) في الرواية التي بعدها . سمعت ابن عباس ، . **قوله** ( نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة والفراغ ) كذا سائر الرواة ، لكن عند أحمد ، الفراغ والصحة ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق اسماعيل بن جعفر وابن المبارك ووكيع كلهم عن عبد الله بن سعيد بسنده والصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس ، ولم يبين لمن لفظ ، وأخرجه الدارمي عن مكي بن إبراهيم شيخ البخاري فيه كذلك بزيادة ولفظه : أن الصحة والفراغ نعمتان من نعم الله ، والباقي سواء ، وهذه الزيادة هي قوله : من نعم الله ، وقعت في رواية ابن هدي المغار الجاهلي ، وقوله : نعمتان ، ثلثية زينة وهي الحالة الحسنة ، وقيل هي المنفعة المفدولة على جهة الإحسان لقهر ، والتعب بالسكون والتعريك ، وقال الجمهوري : هو في البيع بالسكون وفي الرأي بالتعريك ، وعلى هذا فيصح كل منهما في هذا الخبر فإن من لا يستعملهما فيما ينبغي فقد غبن لكونه باعهما ببخس ولم يحمدهم راية في ذلك . قال ابن بطال : معنى الحديث أن المرء لا يكون قارضا حتى يكون مكفيا صحيح البدن ، فمن حصل له ذلك فليحرص على أن لا يغبن بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ، ومن شكره امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، فمن فرط في ذلك فهو المغبون . وأشار بقوله : كثير من الناس ، إلى أن الذي يوفق لذلك قليل . وقال ابن الجوزي : قد يكون الإنسان صحيحا ولا يكون متفرقا لشغله بالعيش ، وقد يكون مستغنيا ولا يكون صحيحا ، فإذا اجتمعا فطلب طيبه السكس من الطاعة فهو المغبون ، وتام ذلك أن الدنيا سرورعة الآخرة ، وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الآخرة ، فمن استعمل نواحيه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط ، ومن استعملها في معصية الله فهو المغبون ، لأن الفراغ يعقبه الفشل والصحة يعقبها السقم ، ولو لم يكن إلا الهرم كما قيل :

بسر الفنى طول السلامة والبقاء فكيف ترى طول السلامة يفعل

برد الفنى بعد اعتدال وصحة ينوء إذا دام القيام ويحمل

وقال الطبري : ضرب النبي ﷺ له كتاب مثلا بالناجر الذي له رأس ماله ، فهو يبتنى الربح مع سلامة رأس المال ، فطريقة في ذلك أن يتحرى فيمن يأماله ويلزم الصديق والحق لئلا يغبن ، والصحة والفراغ رأس المال ، ويبتنى له أن يعامل الله بالإيمان ، ومجاهدة النفس وعصو الدين ، ليربح خيري الدنيا والآخرة . وقريب منه قول الله تعالى ( هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ) الآيات . وعليه أن يجتنب مطاردة النفس ومعاملة الشيطان لئلا يضيع رأس ماله مع الربح . وقوله في الحديث : مغبون فيهما كثير من الناس ، كقوله تعالى ( وقليل من عبادى العكور ) فالعكور في الحديث في مقابلة القليل في الآية . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : اختلاف

في أول نعمة الله على العبد قبل الإيمان ، وقيل الحياة ، وقيل الصحة ، والأول أولى فانه نعمة مطلقة ، وأما الحياة والصحة فانهما نعمة دنيوية ، ولا تكون نعمة حقيقة الا اذا صاحبها الإيمان وحينئذ يفتن فيها كثير من الناس أى يذهب بهم أو ينقص ، فن استرسل مع نفسه الأمانة بالسوء الخالدة إلى الراحة فترك المحافظة على الحدود والمراعاة على الطاعة قد غلب ، وكذلك اذا كان قارضا فان المغلول قد يكون له معذرة بخلاف الشايع فانه يرتفع عنه المعذرة وتقوم عليه الحجة . قوله ( وقال عباس العنبري ) هو بالمهمة والموحدة ابن عبد العظيم أحد الحفاظ ، بصري من أوساط شيوخ البخاري ، وقد أخرجه ابن ماجه عن العباس المذكور فقال في كتاب الزهد من السنن في باب الحكمة منه : حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري قد رآه سواء ، قال الحاكم : هذا الحديث صدر به ابن المبارك كتابه فأخرجه عن عبد الله بن سعيد بهذا الإسناد . قلت : وأخرجه الزمزمي والنسائي من طريقه قال الترمذي رواه غير واحد عن عبد الله بن سعيد فرفعه ، ووقفه بعضهم على ابن عباس ، وفي الباب عن أنس انتهى وأخرجه الاسماعيل من طرق عن ابن المبارك ، ثم من وجهين عن اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن سعيد ، ثم من طريق بندار عن يحيى بن سعيد القطان عن عبد الله بن محمد قال : قال بندار ربما حدث به يحيى بن سعيد ولم يرفعه . وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن ابن عباس سرفوطا . قوله ( عن معاوية بن قرة ) أى ابن ابيات المروني ، ولقوة حجة ، ووقع في رواية آدم في فضائل الانصار عن شعبة ، حدثنا أبو ابيات معاوية بن قرة ، وابيات هو القاضي المشهور بالذكا . قوله ( عن النبي ﷺ قال : اللهم لا عيش الا عيش الآخرة ) في رواية المستملد أن النبي ﷺ قال ، . قوله ( فأصاح الانصار والمهاجرة ) تقدم في فضل الانصار بيان الاختلاف على شعبة في لفظ وأمة مطلق عليه رواية شعبة عن قتادة عن أنس وزيادة من زاد فيه أن ذلك كان يوم الخندق فطابق حديث سهل بن سعد المذكور في الذي بعده وزيادة من زاد فيه أنهم كانوا يقولون نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقيتا أبدا : فأجابهم بذلك ، وتقدم في غزوة الخندق من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس أنهم من ذلك كله ، وفيه من طريق حميد عن أنس أن ذلك كان في غداة باردة ولم يكن لهم عييد يعملون ذلك لهم . فلما رأى ما بهم من النصب والجوع قال ذلك . قوله ( الفضيل بن سليمان ) هو بالتصغير وهو النخعي ، صدوق في حفظه شيء . قوله ( وهو يحضر ونحن ننقل التراب ) تقدم في فضل الانصار من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل د خرج النبي ﷺ وهم يحضرون الخندق ، الحديث ، ويجمع بأن منهم من كان يحضر مع النبي ﷺ ومنهم من كان ينقل التراب قوله ( وبصر بنا ) بفتح أوله وخم الصاد المهمة ، وفي رواية الكشميري د وبصر بنا ، من المروزي . قوله ( فأغفر ) تقدم في غزوة الخندق بطريق داغفر المهاجرين والانصار وأنه الانفاط المنقولة في ذلك بعضها موزون وأكثرها غير موزون ، ويمكن رده إلى الوزن بضرب من الوخاف ، وهو غير مقصود اليه بالوزن فلا يدخل هو في القصر . وفي حديث الحديثين إشارة إلى تخيير عيش الدنيا لما يعرض له من التكدير وصرفة القضاء . قال ابن المنذر مناسبة لإيراد حديث أنس وسهل مع حديث ابن عباس الذي تضمنته الترجمة أن الناس قد غلب كثير منهم في الصحة والفراغ لا يثارم عيش الدنيا على عيش الآخرة ، فأراد الإشارة إلى أن العيش الذي اشتغلوا به ليس بشيء بل العيش الذي شغلوا عنه هو المطلوب ، ومن لاقه فهو المغبون

٢ - مَثَلُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ . وقوله تعالى ( إنما الحياة الدنيا لعبٌ وكفرٌ وزينةٌ وتفاضلٌ بينهم )

وَتَكَاثَرُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ، كَمَثَلِ تَحْتِ أَهْجَبِ السَّكَّارِ نَبَاتُهُ ، ثُمَّ يَهْبِجُ فَقَرَاهُ مُصَفَّرًا ، ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا ،  
وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَنْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ الْفُورُ )

٦٤١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ تَسْلِيمٍ قَالَ سَمِعْتُ  
الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : مَوْضِعُ سَوَاطِيفِ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَكَثْرَةُ دُفْعَةِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةُ خَيْرٌ مِنَ  
الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا »

قَوْلُهُ ( بَابُ مَثَلِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ) هَذِهِ التَّرْجُمَةُ بَعْضُ لَفْظِ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ  
قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ الْمُسْتَوْدِدِ بْنِ شَدَادٍ وَفِيهِ « وَاللَّهُ مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَثَلٌ مَا يَحْمِلُ أَحَدُكُمْ إِنْ صَبَّحَ فِي الْيَمِّ ،  
فَلْيَنْظُرْ بِمَرْجِعٍ ، وَسَيَنْدُ إِلَى الْخَتَابِيِّ عَلَى شَرَطِ الْبَخَارِيِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ الْمُسْتَوْدِدُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ حَدِيثِ سَهْلِ  
ابْنِ سَعْدٍ « مَوْضِعُ سَوَاطِيفِ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، فَإِنَّ قَدْرَ السَّوْطِ مِنَ الْجَنَّةِ إِذَا كَانَ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا فَيَكُونُ  
الَّذِي يَسَاوِيهَا مَا فِي الْجَنَّةِ دُونَ قَدْرِ السَّوْطِ فَيُوافِقُ مَا دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْمُسْتَوْدِدِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ قَوْلِهِ « غَدْوَةٌ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ » فِي كِتَابِ الْجِهَادِ . قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : هَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ) وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهَا  
وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ فَلَا قَدْرَ لَهَا وَلَا خَطَرَ ، وَإِنَّمَا أُورِدَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ وَالْمُقَرِّبِ وَالْإِفْلَاحِ بَيْنَ  
الْمُنْتَهَى وَبَيْنَ مَا لَا يَنْتَهَى ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ « فَلْيَنْظُرْ بِمَرْجِعٍ » وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْإِصْبَعِ  
مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ لَا قَدْرَ لَهُ وَلَا خَطَرَ ، وَكَذَلِكَ الدُّنْيَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الدُّنْيَا كَالْمَاءِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ  
فِي الْإِصْبَعِ مِنَ الْبَحْرِ وَالْآخِرَةُ كَسَائِرِ الْبَحْرِ . ( تَبَيَّنَ ) : اخْتَلَفَ فِي بَيَانِهِ « بَرْجَعٌ » فَذَكَرَ الرَّاهِزِيُّ  
أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ رَوَوْهُ بِالْمُتَّاعَةِ قَالُوا لَجَعُوا الْفَعْلَ لِلْإِصْبَعِ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَرَوَاهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ بِالنِّسْبَةِ قَالُوا لَجَعُوا  
الْفَعْلَ لِقِيمٍ . قُلْتُ : أَوْ الْقَوَاضِ . قَوْلُهُ ( وَقَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَمَهْلُوكٌ ) إِلَى قَوْلِهِ « مَتَاعُ الْفُورِ » كَذَا  
فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ، وَسَاقَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ الْآيَةِ كُلِّهَا ، وَعَلَى هَذَا فَتَنْفَعُ الْمُحْمَدَةُ فِي أَنَّهَا حَافِظَةٌ عَلَى لَفْظِ التَّنَادُلَةِ ، فَإِنَّ  
أَوَّلَ الْآيَةِ ( اذْكُرُوا أَنَّ الدُّنْيَا لَمَهْلُوكٌ ) وَلَوْلَا مَا وَقَعَ مِنْ سِيَاقِ بَقِيَّةِ الْآيَةِ لَجُوزَتْ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ أَرَادَ  
الْآيَةَ الَّتِي فِي الْقِتَالِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ( إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَمَهْلُوكٌ ) وَإِنْ تَوَضَّعُوا وَتَقَرَّبُوا بِكُمْ أَجْرُكُمْ ) الْآيَةَ .  
قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : الْمُرَادُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا يَخْتَصُّ بِدَارِ الدُّنْيَا مِنْ تَصَرُّفٍ ، وَأَمَّا مَا كَانَ فِيهَا مِنْ طَاعَةِ  
وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ بِمَا يَقِيمُ الْأُورْدَ وَيُعِينُ عَلَى الطَّاعَةِ فَلَيْسَ مُرَادًا مِنْهَا ، وَالْوَبْنَةُ مَا يَتَزَيَّنُ بِهِ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ ذَاتِ الشَّيْءِ . بِمَا  
يَحْسُنُ بِهِ الشَّيْءُ ، وَالتَّمَاخُرُ يَقَعُ بِالنِّسْبَةِ ظَالِمًا كَمَا دَرَسَ الْعَرَبُ ، وَالتَّكَاثُرُ ذِكْرُ مَتَلَفَةٍ فِي الْآيَةِ ، وَصُورَةُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ  
الْمَرْءَ يُولَدُ فَيَنْشَأُ فَيَقْتَرِبُ فَيَكْسِبُ الْمَالَ وَالْوَلَدَ وَيَرِثُ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْإِنْخِلَاطِ فَيُشِيبُ وَيَضَعُفُ وَيَسْقُمُ  
وَيَتَسَبَّبُ الْتَوَابِتُ مِنْ مَرَضٍ وَتَقْصُ مَالَهُ وَهَزْ ، ثُمَّ يَمُوتُ فَيَضْمَلُ أَمْرُهُ وَيَصْهَرُ مَالُهُ لِنَفْسِهِ وَتَقْصُرُ رُسُومُهُ ، فَكُلُّهُ  
كَأَنَّ أَرْضًا أَصَابَهَا مَطَرٌ فَجَبَّتْ عَلَيْهَا الْمَغْطَبُ نَبَاتًا مَحْبِبًا أَيْقَانًا ثُمَّ هَاجَ أَيْ بَيَسَ وَاصْفَرَّ ثُمَّ تَحَطَّمَ وَتَفَرَّقَ إِلَى أَنْ  
اضْطَحَلَ ، قَالَ : وَاخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِالْكَفَّارِ ، قَبِيلٌ : جَمْعُ كَافِرٍ بِاللَّهِ لَانْتِهَاءُ تَطْيِيلِ الدُّنْيَا وَإِعْجَابًا بِمَحَامِدِهَا  
وَقَبِيلٌ : الْمُرَادُ بِهِمُ التَّوَدُّاعُ مَا خُوِذَ مِنْ كُفْرِ الْحُبِّ فِي الْأَرْضِ أَيْ سَقَرِهِ بِهَا ، وَخَصَّصَهُمُ بِالذِّكْرِ لَانْتِهَاءُ أَهْلِ الْبَصْرِ

بالبنايات فلا يسجد لهم الا المعجب حقيقة . انتهى ملخصا . وقوله في آخر الآية ﴿ وفي الآخرة عذاب شديد ﴾ قال  
 الثغراء : لا يوقف على شديد لأن تقدير الكلام أنها إما عذاب شديد وإما مغفرة من الله ورضوان . واستحسن  
 غيره الوقف على شديد لما فيه من المبالغة في التنفير من الدنيا والتقدير للكافرين ، وببندى ﴿ ومغفرة من الله  
 ورضوان ﴾ أي للؤمنين . وقيل : ان قوله ﴿ وفي الآخرة ﴾ قسم لقوله ﴿ انما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾  
 والاول صفة الدنيا وهي اللعب وسائر ما ذكر ؛ والثاني صفة الآخرة وهي عذاب شديد لمن عصي ومغفرة  
 ورضوان لمن أطاع . ولما قوله ﴿ وما الحياة الدنيا الا الخ ﴾ نورا تأكيد لما سبق أي نذر من ركن اليها ، وأما التثني  
 فهي له بلاغ الى الآخرة . ولما أورد الفزالي حديث المذود في الأحياء عقبه بأن قال ما ملخصه : اعلم أن مثل  
 أهل الدنيا في غفلتهم كمثل قوم ركبوا سفينة فانتروا الى جزيرة معشبة فخرجوا لقضاء الحاجة فحذروا الملاح  
 من التأخر فيها وأمرهم أن يقيموا بقدر حاجتهم وحذروهم أن يقلع بالسفينة ويتركهم ، فبادر بعضهم فرجع سريعا  
 فصادف أحسن الأمكنة وأوسعها فاستقر فيه ، وانقسم الباقيون فرقا الاول استغرق في النظر الى أثمارها المرفقة  
 وأثمارها المطردة وثمارها الطيبة وجواهرها ومعادنها ، ثم استيقظ فبادر الى السفينة فلقى مكانا دون الاول فوجد  
 في الجبل ، الثانية كالاول لكنها أكلت على تلك الجواهر والثمار والأزهار ولم تسمح لنفسه لتركها لحمل منها ما قدر  
 عليه فتعاضل بجمعه وحمله فوصل الى السفينة فوجد مكانا أضيق من الاول ولم تسمح نفسه برمي ما استصعبه فصار  
 مثقالا به ، ثم لم يلبث أن ذبلت الأزهار وبست الثمار وهاجت الرياح فلم يجد بدا من إلقاء ما استصعبه حتى نجسها  
 بمشاشة نفسه ، الثالثة تولجت في الفياض وغفلت عن وصية الملاح ثم سمعوا نداء بالرحيل فرت فوجدت السفينة  
 سارت فبقيت بما استصعبت في القبر حتى هلكت ، والرابعة اشتدت بها الفاقة من سماع النداء وسارت السفينة  
 فتقسموا فرقا منهم من أفرسته الباع ومنهم من تاه على وجهه حتى هلك ومنهم من مات جوعا ومنهم من نهشته  
 الحيات ، قال : فهذا مثل أهل الدنيا في اشتغالهم بمحظوظهم العاجلة وغفلتهم عن طائفة أمرهم . ثم ختم بأن قال :  
 وما أقبح من يدعي أنه بصير فافل أن يفتخر بالاحجار من الذهب والفضة والحكيم من الأدهار والثمار وهو  
 لا يصحبه شيء من ذلك بعد الموت . والله المستعان

### ٣ - باب قول النبي ﷺ « كن في الدنيا كأنك غريب ، أو طائر سبيل »

٦٤١٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو النذر الطفاوي عن سليمان الأحمش

قال حدثني مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال : كن في الدنيا  
 كأنك غريب أو طائر سبيل . وكان ابن عمر يقول : إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا أصبحت فلا  
 تنتظر المساء . وخذ من صحتك لمرضك ، ومن حياتك لموتك .

قوله ( باب قول النبي ﷺ : كن في الدنيا كأنك غريب ) هكذا ترجم ببعض الخبر إشارة الى ثبوت رفع  
 ذلك الى النبي ﷺ وأن من رواه موقوفا قصر فيه . قوله ( عن الأعمش ) أي مجاهد ( أنكر العقيلي هذه القصة  
 وهي ) حدثني مجاهد ، وقال : انما رواه الأعمش بصيغة د عن مجاهد ، كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه وكذا

أصحاب الطفاوى منه ، وتفرد ابن المديني بالتصريح قال ولم يسمه ، الأعمش من مجاهد وإنما سمعه من ليث بن أبي سليم عنه قدس له ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق الحسن بن قزعة ، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن الأعمش عن مجاهد ، بالنعنة وقال : قال الحسن بن قزعة ما سألتني يسي بن معين إلا عن هذا الحديث ، وأخرجه ابن حبان في « روضة العقلاء » من طريق محمد بن أبي بكر المقدسي عن الطفاوى بالنعنة أيضا وقال : مكشاة مدة أظن أن الأعمش دلسه عن مجاهد وإنما سمعه من ليث حتى رأيت علي بن المديني رواه عن الطفاوى فصرح بالتحديث ، يشير إلى رواية البخاري التي في الباب . قلت : وقد أخرجه أحمد والترمذي من رواية سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد ، وأخرجه ابن عسّى في الكامل من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى لقتاه عن مجاهد ، وليث وأبو يحيى ضعيفان والمدة على طريق الأعمش ، ولحديث طريق أخرى أخرجه النسائي من رواية عبدة بن أبي لبابة عن ابن عمر مرفوعا ، وهذا ما يقرى الحديث المذكور لأن رواه من رجال الصحيح ، وإن كان يختلف في سماح عبدة من ابن عمر . قوله ( أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي ) فيه تبيين ما أهتم في رواية ليث عند الترمذي « أخذ ببعض جسدي » ، والمنكب بكسر الكاف جمع العضد والكتف ، وضبط في بعض الأصول بالثنية قوله ( كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل ) قال الطبري : ليست أو لك بل للتخيير والاباحة ، والأحسن أن تكون بمعنى بل ، فذهب الناسك الحالك بالغريب الذي ليس له مسكن بأرضه ولا مسكن بدمته ، ثم ترقى وأضرب عنه إلى عابر السبيل لأن الغريب قد يمكن في بلد الغربة بخلاف عابر السبيل القاصد لبلد شامع وبينهما أودية مرديّة ومفاوز مهلكة وقطاع طريق فإن من شأنه أن لا يقيم لحظ ولا يسكن لحد ، ومن ثم عقبه بقوله « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح الخ » ، وقوله « وعد نفسك في أهل القبور » ، والمعنى احتضر حائرا ولا تفكر ، فالك إن قصرت انتظمت وملكك في تلك الأودية . وهذا معنى المشبه به ، وأما المقصود فهو قوله « وحذ من صحتك لمرضك » أي أن العمر لا يخلو عن صحة ومرضى ، فإذا كنت صحيحا فمر سبب المرض وزد عليه بقدر قوتك ما دامت فيك قوة بحيث يكون ما بك من تلك الزيادة قائما مقام ما له بفترت حالة المرض والضعف ، زاد عبدة في روايته عن ابن عمر « اعبد الله كأنك تراه » وفي الحديث ، وزاد ليث في روايته « وعد نفسك في أهل القبور » وفي رواية سعيد بن منصور « وكأنك عابر سبيل » وقال ابن بطال : لما كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس بل هو مستوحش منهم إذا لا يكاد يمر بمن يعرفه متأنفا به نور ذليل في نفسه عاتف ، وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بقوته عليه وتنبه من الأتاع غير متوثب بما يمنعه من قطع سفره معه زاده وراحته يلقاه إلى بغيته من قصده شبه بها ، وفي ذلك إشارة إلى إبطار الزمن في الدنيا وأخذ البقرة منها والذكفان ، فكأن لا يحتاج المسافر إلى أكثر ما يلبس ، إلى غاية سفره فكذلك لا يحتاج المؤمن في الدنيا إلى أكثر مما يلبسه المحل . وقال غيره : هذا الحديث أصل في الحس على الله الخ عن الدنيا الزمها والاحتجار لها والفتاة فيها بالبلغة . وقال السوي : معنى الحديث لا تركز في الدنيا ولا تتخذها وطنا ولا تهتد نفسك بالبقاء فيها ولا تهملق منها بما لا يتعلق به الغريب في هجر وطنه . وقال غيره : عابر السبيل هو المار على الطريق طالبا وطنه فالمرء في الدنيا كعبد أرسله سيده في حاجة إلى غير بلده فحاشا له أن يبادر بفعل ما أرسل فيه ثم يعود إلى وطنه ولا يتعلق بشيء غير ما هو فيه . وقال غيره : المراد أن ينزل المؤمن نفسه في الدنيا منزلة الغريب محلا يعلق قلبه بشيء من بلد الغربة ، بل يلبس متعلق بوطنه الذي يرجع

إليه ، ويجعل أمانته في الدنيا ليقضى حاجته وجهازه الرجوع الى وطنه ، وهذا شأن الغريب . أو يكون كالسافر لا يستقر في مكان يمينه بل هو دائم السير الى بلد الإقامة . واستشكل عطف جابر السبيل على الغريب وقد تقدم جواب الطيبي ، وأجاب الأكرمانى بأنه من عطف السام على الخاص ، وفيه نوع من الترقى لأن نطقه أقل من تعلقات الغريب المقيم . **قوله** ( وكان ابن عمر يقول ) في رواية ليث : « وقال لي ابن عمر إذا أصبحت ، الحديث . **قوله** ( وخذ من صحتك ) أى زمن صحتك ( لمرضك ) في رواية ليث : « صحتك » ، والمعنى اشتغل في الصحة بالطاعة بحيث لو حصل تقصير في المرض لا يجبر بذلك . **قوله** ( ومن جبابك لموتك ) في رواية ليث : « قبل موتك » ، وزاد : « فانك لا تدري يا عبد الله ما اسمك غدا » ، أى هل يقال له شق أو سعيد ، ولم يرد اسمه الخاص به فإنه لا يتغير . وقيل المراد هل هو حي أو ميت . وهذا الزند الموقوف من هذا تقدم يحصل معناه في حديث ابن عباس أول كتاب الرقاق ، وجاء معناه من حديث ابن عباس أيضا مرفوعا أخرجه الحاكم ، **قوله** ( قال لرجل وهو يمظه : اغتصم خنكاً قبل خمي ، شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراخك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك ، وأخرج ابن المبارك في الزهد ، بسند صحيح من مرسل عمرو بن ميمون ، قال بعض العلماء : كلام ابن عمر منزه من الحديث المرفوع ، وهو منضم إياه قصر الأمل ، وأن العاقل ينبغي له إذا أمسى لا ينتظر الصباح وإذا أصبح لا ينتظر المساء ، بل يظن أن أجله مدركه قبل ذلك . قال : **قوله** « وخذ من صحتك الخ » ، أى اعمل ما تلقى فقهه بعد موتك ، وبإحدى أيام صحتك بالعمل الصالح فإن المرض قد يطأ فيمتنع من العمل فيستحي على من فرط في ذلك أنه يصل إلى المعاد بغير زاد . ولا يمرض ذلك الحديث الماضي في التصحيح ، إذا مرض المبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقبلاً ، لأنه ورد في حق من يعمل ، والتحذير الذي في حديث ابن عمر في حق من لم يعمل شيئاً . فإنه إذا مرض ندم على تركه العمل ، وعجز لمرضه عن العمل فلا يفيد الفهم . وفي الحديث من المأمور بأداء المأثم عند القيام والموعوظ عند الموعظة وذلك للنأي عن التفتيش ، ولا يفعل ذلك غالباً إلا بمن يعمل إليه ، وفيه غلاظة الواحدة وإرادة الجمع ، وحرص النبي ﷺ على إحصاء الخير لأمنته ، والحض على ترك الدنيا والاقتصار على ما لا بد منه

٤ - **باب في الأمل وطوله** . وقول الله تعالى ﴿ فَمَنْ رُخِزَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ . ذَرُّهُمْ يَا كَلَّا وَتَتَّبِعُوا بِهَدْيِهِمُ الْآمِلُ ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ وقال علي بن أبي طالب « أرغمت الدنيا مدبرة ، وأرغمت الآخرة مقبلة ، واسكل واحدة منهما بطن ، فـكـونوا من أبناء الآخرة ، ولا تكونوا من أبناء الدنيا ؛ فإنَّ اليومَ عملٌ ولا حساب ، وغداً حسابٌ ولا عمل » . بمزحه : بمعايله

٦٤١٧ - **حديثاً صدقاً بن الفضل** ، أخبرنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني أبي عن مُنذِر عن ربيع بن خثيم « عن عبد الله رضي الله عنه قال : خطَّ النبي ﷺ خطاً مُربعاً ، وخط خطاً في الوسط خارجاً منه ، وخط خطاً صفراً إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط وقال : هذا الإنسان ؛ وهذا أجله ميط »

به - أو قد أحاط به - وهذا القى هو خارج أمه ، وهذه الخطط العنار الأراض ، فان أخطأ هذا شهته هذا ، وإن أخطأ هذا شهته هذا »

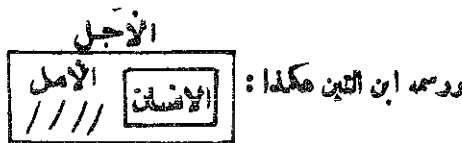
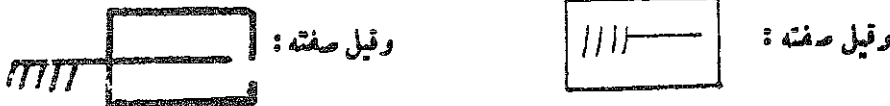
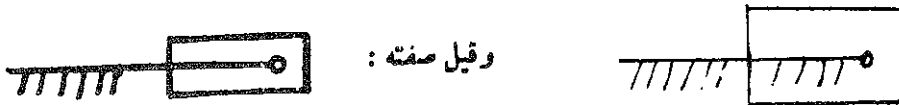
٦٤١٨ - حدثنا مسلم حدثنا حماد عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن مالك قال :

خط النبي ﷺ خطوطاً فقال : هذا الأمل وهذا الأجل ، فهنا هو كذلك إذ جاءه الخط الأقرب ،

قوله ( باب في الأمل وطوله ) الأمل بفتحين رجاء ما تحبه النفس من طول عمر وزيادة غنى ، وهو قريب المعنى من التيقن . وقيل الفرق بينهما أن الأمل ما تقدم له سبب والتيقن بخلافه . وقيل لا ينفك الإنسان من أمل ، فان فاته ما أمه هزل على التيقن . ويقال الأمل إرادة الشخص تحصيل شيء يمكن حصوله فإذا فاته تمناه . قوله ( وفوله تعالى فمن زحرج عن النار وأدخل الجنة فقد فاز الآية ) كذا للنسفي وساق في رواية كريمة وغيرها إلى الغرور ، وقع في رواية أبي ذر إلى قوله : فقد فاز ، والمطلوب هنا ما سقط من روايته وهو الإشارة إلى أن متعلق الأمل ليس بشيء لانه متاع الغرور ، شبه الدنيا بالمتاع الذي يدلس به على المستام ويغتر به حتى يغتر به ثم يقين له فساد وروادته ، والغبطان هو المدلس وهو الغرور بالفتح الناقص . عنه الغرور بالضم ، وقد قرئ في الشاذ هنا بفتح الفين أي متاع الشيطان ، ويجوز أن يسكون بمعنى المفعول وهو المذبح فتتفق القراءتان . قوله ( بزحرجه بمباهته ) وقع هذا في رواية النسفي وكذا لابن ذر عن المستمل والكشميني ، والمراد أن معنى قوله ( زحرج ) في هذه الآية فمن زحرج برعد ، وأصل الزحرجة الأزالة ، ومن أزيل عن الشيء فقد برعد منه . وقال الكرماني : مناسبة هذه الآية للترجمة أنه في أول الآية ( كل نفس ذائقة الموت ) وفي آخرها ( وما الحياة الدنيا ) أو أن قوله ( فمن زحرج ) مناسب لقوله ( وما هو بزحرجه ) وفي تلك الآية ( يود أحدهم لو يصر ألف سنة ) . قوله ( وفوله ذرم يأكلوا ويتمتعوا الآية ) كذا لابن ذر . وساق في رواية كريمة وغيرها إلى ( يملكون ) وسقط قوله وفوله ، للنسفي ، قال الجمهور هي طامة ، وقال جماعة هي في الكفارة خاصة والأمر فيه للتهديد ، وفيه زجر عن الانهماك في ملاذ الدنيا . قوله ( وقال علي بن أبي طالب ارتحلت الدنيا مدبرة الخ ) هذه قطعة من أثر أمل جاء عنه موقوفاً وسرفوعاً ، وفي أوله شيء مطابق للترجمة صريحاً ، فعند ابن أبي شيبة في المصنف ، وابن المبارك في « الزهد » من طرق عن اسماعيل بن أبي خالد وزيد الإياشي عن رجل من بني عامر ، وسمى في رواية لابن أبي شيبة مهاجر العامري ، وكذا في « الحلية » من طريق أبي مریم عن زبيد عن مهاجر بن حبيب قال : قال علي « إن أخوف ما أعاف عليكم اتباع الهوى وطول الأمل ، فاما اتباع الهوى فيصعد عن الحق ، وأما طول الأمل فينسى الآخرة . ألا وإن الدنيا ارتحلت مدبرة ، العديبة كالذي في الأصل سواء ، ومهاجر المذكور هو العامري المبهمة قبله وما عرف حاله ، وقد جاء سرفوعاً أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب قصر الأمل » من رواية النعمان بن حذيفة عن علي بن أبي حفصة مولى علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : ان أشد ما أتخوف عليكم خصلتين ، فذكر معناه والبيان وشيخه لا يعرفان ، وجاء من حديث جابر أخرجه أبو عبد الله بن منده من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر سرفوعاً ، والمنكدر ضعيف ، وتابعه علي بن أبي علي الهيثمي عن



ابن المنكدر يتلمه وهو ضعيف أيضا وفي بعض طرق هذا الحديث ، فاتباع الهوى يصرف بقلوبكم عن الحق ، وطول الأمل يصرف همكم إلى الدنيا ، ومن كلام علي أخذ بعض الحكماء قوله ، الدنيا مدبرة والآخرة مقبلة فعجب لمن يقبل على المدبرة ويدبر على المقبلة ، وورد في ذم الاسترسال مع الأمل حديث أنس وفه ، أربعة من الضلالة : جود السمين ، وقسوة القلب ، وطول الأمل ، والحرص على الدنيا ، أخرجه البزار : وعن عبد الله بن عمرو وفه ، صلاح أول هذه الأمة بالزهادة واليقين ، وهلاك آخرها بالابغى والأمل ، أخرجه الطبراني وابن أبي الدنيا ، وقيل أن قصر الأمل حقيقة الزهد ، وليس كذلك بل هو سبب ، لأنه من قصر أمه زهد ، ويتولد من طول الأمل المكمل عن الطاعة ، والقنوط بالتوبة ، والرغبة في الدنيا ، والفسيان الآخرة ، والقسوة في القلب ، لأن وقته وصفاه إنما يقع بتذكير الموت والقبر والثواب والعقاب وأحوال القيامة كما قال تعالى ( فطال عليهم الأمد ففت قلوبهم ) وقيل : من قصر أمه قل همه وتنور قلبه ، لأنه إذا استحضر الموت اجتهد في الطاعة ، وقل همه ، ورضى بالتفليل . وقال ابن الجوزي : الأمل مذموم للناس إلا لعلماء ، فلوأملهم لما صنفوا ولا ألغوا . وقال غيره : الأمل مطبوع في جميع بني آدم كما سيأتي في الحديث الذي في الباب بعده ولا يزال قلب الكبير شابا في اثنتين حب الدنيا وطول الأمل ، وفي الأمل سر لطيف لأنه لوأمل ما انتهى أحد بمعيش ولا طابت نفسه أن يشرع في عمل من أعمال الدنيا ، وإنما المذموم منه الاسترسال فيه وعدم الاستعداد لأمر الآخرة ، فمن سلم من ذلك لم يكف بأوائله . وقوله في أثر علي « فإن اليوم عمل ولا حساب ، وهذا حساب ولا عمل ، جعل اليوم نفس للعمل والمحاسبة وبالغة وهو كقولهم نهاره صائم ، والتقدير في الموضعين ولا حساب فيه ولا عمل فيه ، وقوله « ولا حساب ، بالفتح بغير تنوين ويجوز الرفع منونا ، وكذا قوله ولا عمل . قوله ( يحيى بن سعيد ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وأبو جهم سعيد بن مسروق ، ومنذر هو ابن يحيى الثوري ووقع في رواية الأسماعيلي ، أبو يحيى ، فقط ، والربيع بن خثيم ؟ معجمة ومثناة مفر . وعبد الله هو ابن مسعود ومن الثوري فمعهذا كوفيون . قوله ( خط النبي ﷺ خطا مربعا ) الخط الرسم والشكل ، والمربع المستوي الزوايا قوله ( وخط خطا في الوسط عارجا منه وخط خططا صغارا إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط ) قيل هذه صفة الخط :



والاول المعتمد ، وسياق الحديث ينزل عليه ، فالاشارة بقوله ، هذا الانسان ، الى النقطة الداخلة ، وبقوله ، وهذا اجله يحيط به ، الى المربع ، وبقوله ، وهذا الذي هو خارج امله ، الى الخط المستطيل المنفرد ، وبقوله ، وهذه الى الخطوط ، وهي مذكورة على سبيل المثال لأن المراد انحصارها في عدد معين ، ويؤيده قوله في حديث أنس بعده ، لذ جاءه الخط الاقرب ، فانه أشار به الى الخط المحيط به ، ولا شك أن الذي يحيط به اقرب اليه من الخارج عنه ، وقوله ، خططا ، يضم المعجمة والطاء الاولى للاكثر ويجوز فتح الطاء ، وقوله ، هذا الانسان ، مبتدأ وخبر أي هذا الخط هو الانسان على التثنية . قوله ( وهذه الخطط ) بالضم فيهما أيضا ، وفي رواية المستعمل والسرخسي ، وهذه الخطوط ، . قوله ( الاعراض ) جمع عرض بفتحين وهو ما ينفع به في الدنيا في الخير وفي الشر ، . العرض بالسكون ضد الطويل ، ويطلق على ما يقابل النقيض والمراد هنا الاول . قوله ( تنشه ) بالنون والدين المعجمة أي أصابه . واستفصلت هذه الاشارات الأربع مع أن الخطوط ثلاثة فقط وأجلب الكرمان بأن للخط الداخل اعتبارين : فالمدار الداخل منه هو الانسان والخارج امله ، والمراد بالاعراض الآفات المعارضة له فان سلم من هذا لم يسلم من هذا وان سلم من الجميع ولم تصبه آفة من مرض أو فقد مال أو فسد ذلك بغته الاجل . والحاصل أن من لم يمت بالسبب مات بالاجل . وفي الحديث إشارة الى الخس على نهر الامل والاستعداد لبغته الاجل . وجب بالتحش وهو لدخ ذاته السم مبالغة في الاصابة والهلاك . قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم ، وثبت كذلك في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام عنه . قوله ( حمام ) هو ابن يحيى وثبت كذلك في رواية الاسماعيل . قوله ( عن إسحق ) في رواية الاسماعيل وحدثنا إسحق ، وهو ابن أخي أنس لأمه . قوله ( خطوطا ) قد فسرت في حديث ابن مسعود . قوله ( فبينما هو كذلك ) في رواية الاسماعيل ، يأمل ، وعند البيهقي في الوهد من وجه عن إسحق سياق المتن أتم منه ولفظه ، خط خطوطا وخط خطا ناحية ثم قال هل يدرون ما هذا ؟ هذا مثل ابن آدم ومثل التني ، وذلك الخط الامل ، بينما يأمل اذ جاء الموت ، وانما جمع الخطوط ثم اقتصر في التفصيل على اثنين اختصارا ، والثالث الانسان ، والرابع الآفات . وقد أخرج الترمذي حديث أنس من رواية حماد بن سلمة عن حبيب الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بلفظ ، هذا ابن آدم وهذا اجله ، ووضع يده عند فناء ثم بسطها فقال : وثم امله ، وثم اجله ، أي ان اجله اقرب اليه من امله . قال الترمذي : وفي الباب عن أبي سعيد . قلت : أخرجه أحمد من رواية علي بن علي عن أبي المتوكل عنه ولفظه ، ان النبي ﷺ غرز عودا بين يديه ثم غرد الى جنبه آخر ثم غرد الثالث فابده ثم قال : هذا الانسان وهذا اجله وهذا امله ، والاحاديث متوافقة على أن الاجل اقرب من الامل

ه - باب من بلغ سبعين سنة فقد أضر الله إليه في العمر

لقوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ نُنَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرْ ، وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾

٩٤١٩ - حدثنا عبد السلام بن مطهر حدثنا عمر بن علي عن مَعْنٍ بن محمد الزيفاري عن سعيد بن أبي

سعيد القبري « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : أضر الله إلى امرئ أخر أجله حتى يبلغه سبعين سنة »

تأجّه أبو حازم وابن مبلان عن القبري

٦٤٢٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا أبو صفوان عهد الله بن سعيد أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : لا يزالُ قلبُ الكبير شاباً في اثنتين : في حب الدنيا ، وطولِ الأمل » . قال ليث عن يونس - وابن وهب عن يونس - عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد وأبو سلمة

٦٤٢١ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : يسكب ابن آدم ويسكبُ منه اثنتان : حب المال ، وطولِ العمر » . رواه شعبه عن قتادة

**قوله** ( باب من بلغ ستين سنة فقد أهدر الله إليه في العمر ، لقوله تعالى : أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ) كذا للأكثر ، وسقط قوله « لقوله تعالى ، وفي رواية النفس » يعني الشيب « وثبت قوله يعني الشيب في رواية أبي ذر وحده ، وقد اختلف أهل التفسير فيه فلاكثر على أن المراد به الشيب لأنه يأتي في سن العكولة فما بعدها ، وهو علامة لمخارقة سن الصبي الذي هو مظنة الطهر ، وقال علي : المراد به النبي ﷺ ، واختلفوا أيضا في المراد بالتمعير في الآية على أقوال : أحدها أنه أربعون سنة ، نقله الطبري عن عسروق وغيره ، وكأنه أخذه من قوله « بلغ أشده وبلغ أربعين سنة » . والثاني ست وأربعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن ابن عباس وتلا الآية ، ورواه رجل الصحيح ، إلا ابن خثيم فهو صدوق وفيه ضعف . والثالث سبعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء عن ابن عباس قال ( أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ) فقال نزلت نصيرا لأبناء السبعين ، وفي إسناده يحيى بن ميعون وهو ضعيف . الرابع ستون ، ونسك فأنه حديث الباب وورد في بعض طرقه التصريح بالمراد ، فأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق سعيد بن سليمان عن عهد العزيز بن أبي حلام عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة بلفظ « والعمر الذي أهدر الله فيه لابن آدم ستون سنة : أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر » ، وأخرجه ابن مردويه من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن سعد مثله . الخامس التردد بين الستين والسبعين أخرجه ابن مردويه من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ « ومن عمر ستين أو سبعين سنة فقد أهدر الله إليه في العمر » ، وأخرجه أيضا من طريق معتمر بن سليمان عن معمر عن رجل من غفار يقال له محمد عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ « من بلغ الستين والسبعين ، ومحمد الغفاري هو ابن معن الذي أخرجه البخاري من طريقه اختلف عليه في لفظه ، كما اختلف على سعيد المقبري في لفظه ، وأصح الأقوال في ذلك ما ثبت في حديث الباب ، ويدخل في هذا حديث « معترك المنايا ما بين ستين وسبعين » أخرجه أبو يعلى من طريق إبراهيم بن الفضل عن سعيد عن أبي هريرة ، وإبراهيم ضعيف . **قوله** ( حدثنا عبد السلام بن مطهر ) بضم أوله وقع المهمة وتشديد الهاء المفتوحة ، وشيخه حماد بن علي هو المقدمي ، وقد تقدم بهذا الإسناد إلى أبي هريرة حديث آخر وذكرت أنه عمر مدلس وأنه أوردته بالتحفة وبيئت هذا البخاري في ذلك أنه وجد من وجه آخر مصرح فيه بالنسج ، وأما هذا الحديث فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن رجل من بني غفار عن سعيد المقبري بنحوه ، وهذا الرجل المجهول هو معن بن محمد الغفاري ، فهو متابعة قوية لعمر بن علي

أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن معمر ، ووقع لشيخه فيه ولم يلبس هذا موضع بيبانه . **قوله** ( أَعذر الله ) الإعذار لإزالة العذر ، والمعنى أنه لم يبق له اعتذار كأن يقول لو مد لي في الأجل لفعلت ما أمرت به ، يقال أعذر إليه إذا بلغه أقصى العافية في العذر ومكنته منه . وإذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذي حصل له فلا ينبغي له حينئذ إلا الاستغفار والطاعة والأقبال على الآخرة بالكفاية ، ونسبة الإعذار إلى الله مجازية والمعنى أن الله لم يترك للعبد سببا في الاعتذار يتمسك به . والمآصل أنه لا يعاقب إلا بعد حجة . **قوله** ( آخر أجله ) يعني أطاله ( حتى يملئه ستين سنة ) وفي رواية معمر : لقد أعذر الله إلى عبد أحياء حتى يبلغ ستين سنة أو سبعين سنة ، لقد أعذر الله إليه ، لقد أعذر الله إليه . **قوله** ( تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري ) أما متابعة أبي حازم وهو سلمة بن دينار فأخرجها الاسماعيل من طريق عبد العزيز بن أبي حازم ، حدثني أبي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، كذا أخرجه الحفاظ عن عبد العزيز بن أبي حازم ، وعالفهم هارون بن معروف قرواه عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه الاسماعيل ، وأدعاه بين سعيد وأبي هريرة فيه رجلا من الزيد في متصل الأسانيد ، وقد أخرجه أحمد والنسائي من رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بغير واسطة . وأما طريق محمد بن عجلان فأخرجه أحمد من رواية سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : ومن أنت عليه ستون سنة فقد أعذر الله إليه في العمر ، قال ابن بطال : إنما كانت التون حدا لهذا لأنها قريبة من المعرك وهي سن الانابة والخدوع وترقب النية فهذا إعذار بعد إعذار لطفا من الله بعباده حتى تظلم من حالة الجهل إلى حالة العلم ، ثم أعذر اليهم فلم يعاقبهم إلا بعد الحجج الواضحة ، وإن كانوا فطروا على حب الدنيا وطول الأمل ، لسكنهم أمروا بمجاهدة النفس في ذلك ليمثلوا ما أمروا به من الطاعة وينزجروا عما نهوا عنه من المعصية . وفي الحديث إشارة إلى أن استكمال الستين مظنة لانقضاء الأجل . وأصرح من ذلك ما أخرجه الترمذي بسند حسن إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفته : أعمار أمي ما بين الستين إلى السبعين ، وأتلم من يجوز ذلك . قال بعض الحكماء : الأسنان أربعة سن الطفولية ، ثم الشباب ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة وهي آخر الأسنان ، وغالب ما يكون ما بين الستين والسبعين حينئذ يظهر ضعف القوة بالنقص والانحطاط ، فينبغي له الأقبال على الآخرة بالكفاية لاستحالة أن يرجع إلى الحالة الأولى من النشاط والقوة . وقد استنبط منه بعض الفقهاء أن من استكمل ستين فلم يسجد مع القدرة فإنه يكون مقصرا وبأنهم إن مات قبل أن يسجد ، بخلاف ما دون ذلك . الحديث الثاني ، **قوله** ( يونس ) هو ابن يزيد الأيلي . **قوله** ( لا يزال قلب الكبير شابا في اثنتين : في حب الدنيا وطول الأجل ) المراد بالأجل هنا حجة طول العمر ، فسر حديث أنس الذي بعده في آخر الباب ، وسماه شابا إشارة إلى قوة استحكام حبه للمال ، أو هو من باب التماثلة والمطابقة . **قوله** ( قال ليث عن يونس ، وابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب أخبرني سعيد ) هو ابن المسيب ( وأبو سلمة ) يعني كلاهما عن أبي هريرة . أما رواية ليث وهو ابن سعد فوصلها الاسماعيل من طريق أبي صالح كاتب الليث : حدثنا الليث حدثني يونس هو ابن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد وأبو سلمة عن أبي هريرة ، بلفظه إلا أنه قال : المال ، بدل الدنيا . وأما رواية ابن وهب فوصلها مسلم عن حرملة عنه بلفظ : قلب الصبي شاب على حب اثنتين : طول الحياة وحب المال ، وأخرجه الاسماعيل عن طارق بن سويد عن يونس

٦- باب العمل الذي يُعنى به وجه الله . فيه سبعة

04-11-1964

رسول الله ﷺ قال : يقول الله تعالى : مالم يدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة

**قوله** ( باب العمل الذي يتبني به وجه الله تعالى ) ثبتت هذه الترجمة للجميع ، وسقطت من شرح ابن بطال فأضاف حديثها عن عثمان الذي قبله ، ثم أخذ في بيان المناسبة لترجمة من بلغ من سنين سنة فقال : خشي المصنف أن يظن أن من بلغ السنين وهو موأظب على المصيبة أن ينفذ عليه الوعيد ، فأورد هذا الحديث المشتمل على أن كلمة الاخلاص تنفع قائلها ، إضافة إلى أنها لا تخص أهل هر دون حر ولا أهل عمل دون عمل ، قال : ويستفاد منه أن التوبة مقبولة ما لم يصل إلى الحد الذي ثبت النقل فيه أنها لا تقبل معه وهو الوصول إلى الغرغرة . وتبعه ابن المنهد فقال : يستفاد منه أن الاعتذار لا تقطع التوبة بعد ذلك وإنما تقطع الحجة التي جعلها الله للعبد بفضل ، ومع ذلك فالرجاء باق بدليل حديث عثمان وما ذكر معه . قلت : وعلى ما وقع في الأصول فهذه مناسبة نعقب الباب الماضي بهذا الباب . **قوله** ( فيه سعد ) كذا للجميع ، وسقط للنسفي وللإسماعيلي وغيرهما ، وسعد فيما يظهر لي هو ابن أبي وقاص ، وحديثه المشار إليه ما تقدم في المغازي وغيرهما من رواية حمر بن سعد عن أبيه في قصة الوصية وقبضه في الثلث والثلث كسهر ، وفيه قوله في قلت يارسل الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملا يتبني به وجه الله إلا ازددت به درجة ورقعة ، الحديث ، وقد تقدم هذا اللفظ في كتاب الهجرة إلى المدينة . ثم ذكر المصنف طرقا من حديث محمود بن الربيع عن عثمان بن مالك ، **قوله** ( حدثنا معاذ بن أسد ) هو المروزي ، وشيخه عبد الله هو ابن المبارك . **قوله** ( غدا على رسول الله ﷺ فقال لن يوافي ) هكذا أورده مختصرا ، وليس هذا القول معقبا بالغدير بل بينهما أمور كثيرة من دخول النبي ﷺ منزله وصلاته فيه وسؤالهم أن يتأخر عنهم حتى يطعموه وسؤاله عن مالك بن النخشم وكلام من وقع في سقه والمراجعة في ذلك ، وفي آخره ذلك القول المذكور هنا ، وقد أورده في باب المساجد في البيوت ، في أوائل الصلاة وأورده أيضا مطولا من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري في أبواب صلاة التطوع ، وأخرج منه أيضا في أوائل الصلاة في باب إذا زاد قوما فصل عنهم ، عن معاذ بن أسد بالسند المذكور في حديث الباب من المتن طرقا غير المذكور هنا ، وقوله في هذه الرواية د حرم الله عليه النار ، وقع في الرواية الماضية د حرمه الله على النار ، قال الكرمان ما منعه : والمعنى واحد لوجود التلازم بين الأمرين ، واللفظ الأول هو الحقيقة لأن النار تأكل ما باقى فيها ، والتعظيم يناسب الفاعل فيكون اللفظ الثاني مجازا . **قوله** ( يعقوب بن عبد الرحمن ) هو الإسكندراني . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن أبي عمرو مولى المطلب . **قوله** ( إن رسول الله ﷺ قال : يقول الله تعالى مالم يدي المؤمن عندي جزاء ) أي ثواب ولم أر لفظ جزاء في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان ، ولا في نعيم من طريق السراج كلاهما عن فتية . **قوله** ( إذا قبضت صفيه ) بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء وتشديد التحتانية وهو الحبيب المصافي كالولده والأخ وكل من يحبه الإنسان ، والمراد بالقبض قبض روحه وهو الموت . **قوله** ( ثم احتسبه إلا الجنة ) قال الجوهرى احتسب وله إذا مات كبيرا . فان مات صغيرا قيل أفرطه ، وليس هذا التفصيل مراداً هنا بل المراد باحتسبه صبر على فقد راجعاً الآجر من الله على ذلك ، وأصل الحسبة بالكسر الآجرة ، والاحتساب طلب الآجر من الله تعالى

خالصا . واستدل به ابن بطال على أن من مات له ولد واحد يلتحق بين مات له ثلاثة وكذا اثنان ، وأن قول الصعابي كما مضى في « باب فضل من مات له ولد » من كتاب الجنائز « ولم نسا له من الواحد » لا يمنع من حصول التفضل لمن مات له واحد ؛ فلهذا عليه السلام سئل بعد ذلك عن الواحد فأخبر بذلك ، أو أنه أعلم بأن حكم الواحد حكم ما زاد عليه فأخبر به . قلت : وقد تقدم في الجنائز تسمية من سأل عن ذلك ، والرواية التي فيها « ثم لم نسا له من الواحد » ولم يقع لي إذ ذاك ونوع المسائل عن الواحد . وقد وجدت من حديث جابر ما أخرجه أحمد من طريق محمود بن أحمد عن جابر وفيه « قلنا يا رسول الله واثنان ؟ قال : واثنان . قال محمود فقلت لجابر أراك لو قلتم واحدا لقال واحد ، قال وأنا والله أظن ذاك » ورجالهم موثقون . وعند أحمد والطبراني من حديث معاذ رفته « أوجب ذو الثلاثة . فقال له معاذ : وذو الاثنين ؟ قال : وذو الاثنين » زاد في رواية الطبراني قال « أو واحد » وفي نسخة ضعف . وله في الكبير والأوسط من حديث جابر بن سمرة رفته « من دن له ثلاثة فصر » الحديث وفيه « فقلت أم أيمن : وواحد ؟ فسكت ثم قال : يا أم أيمن من دفن واحدا نصبر عليه واحتسبه وجبت له الجنة » وفي نسخة ما فاصح بن عبد الله وهو ضعيف جداً . ووجه الدلالة من حديث الباب أن الصفي أهم من أن يكون ولدا أم غيره وقد أفرد ورتب الثواب بالجنة لمن مات له فأحتسبه ، ويدخل في هذا ما أخرجه أحمد والباقي من حديث مرة بن إياس « أن رجلا كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ومعه ابن له ، فقال : أتعبه ؟ قال : نعم . فقصد فقال ما فعل فلان ؟ قالوا : يا رسول الله مات ابنه . فقال : لا تعجب أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة ، إلا وجدتته يلتفرك . فقال رجل : يا رسول الله أله خاصة أم لكلنا ؟ قال : بل لكلكم ، وسنده على شرط الصحيح وقد صححه ابن حبان والحاكم

#### ٧ - باب ما يحذر من زهرة الدنيا ، والتنافس فيها

٦٤٧٥ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن هبة عن موسى بن هبة قال : قال ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير أن أنس بن مالك أخبره أن عمرو بن عوف - وهو حليف لبني عامر بن لؤي كان شهيدا بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين بآتي بجزيرتها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين وأما عليهم فلقاه بن الحضرمي ، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الانصار بدومه ، فوافقت صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما انصرفوا نرضوا له ، فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآهم وقال : أظنكم سمعتم بدوم أبي عبيدة وأنه جاء بشي قالوا : أجل يا رسول الله ، قال فأبشروا وأملوا ما يسركم ، فوالله ما انفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم ، فتنافسوها فآثا نسوها ، وتلبسكم كالتهم ،

٦٤٧٦ - **حدثنا** هبة بن سعيد حدثنا الثوري بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخضر « عن هبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوماً فصرى على أهل أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف إلى الليل

فقال : إني قرطكم ، وأنا شهيدٌ عليكم . وإني والله لأنظرُ إلى حوضي الآن ، وإني قد أعطيتُ مفاتيحَ خزانِ الأرض - أو مفاتيحِ الأرض - وإني والله ما أخافُ عليكم أن تُنشرَ كوابيدي ، ولكني أخافُ عليكم أن تُنافسوا فيها »  
 ٦٤٢٧ - **حدثنا** إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن زيدِ بنِ أسلم عن عطاء بن يسارٍ عن أبي سعيدٍ الخدري قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إنَّ أكثرَ ما أخافُ عليكم ما يُخرجُ اللهُ لكم من بركاتِ الأرض ؟ قيل وما بركاتُ الأرض ؟ قال : زهرةُ الدنيا . فقال له رجلٌ : هل يأتي الخيرُ بالشرِّ ؟ فصمتَ النبي ﷺ حتى ظننتُ أنه يُنزلُ عليه ، ثم جعلَ يَسْمَعُ عن جَبِيهِ ، فقال : أين السائلُ ؟ قال : أنا . قال أبو سعيدٍ : لقد حَدَّثناه حينَ طلعَ لذلك ، قال : لا يأتي الخيرُ إلا بالخيرِ . إنَّ هذا المالَ خَصِيرةٌ حُلوةٌ ، وإنَّ كلَّ ما أُنبتَ الربيعُ يَقْتُلُ حَمَاطاً أو بُلمٌ ، إلا آكلةَ الخَصِيرةِ ، أكلتُ حتى إذا امتدَّتْ خاصرُها استَقْبَلَتِ الشمسُ فَاجْتَرَّتْ وَتَكَطَّتْ وبالت ، ثم عادتْ فأكلت . وإنَّ هذا المالَ حُلوةٌ : من أخذه بحقه ، وَوَضَعَهُ في حقِّه ، فَنِعْمَ المَعُونَةُ هُوَ . وإنَّ أخذه بغيرِ حقِّه كانَ كالذي يأكل ولا يشبع ،

٦٤٢٨ - **حدثني** محمدُ بنُ بشرٍ حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ حدثنا شعبة قال سمعتُ أبا جرة قال حدثني زهيدٌ ابنُ مضرٍ قال سمعتُ عمرانَ بنَ حصينٍ رضيَ الله عنهما عن النبي ﷺ قال : خذُكم قرني ، ثم الذين يلونهم قال عمران : فأدري قال النبي ﷺ بعد قوله مرتين أو ثلاثاً ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، وَيَحْمِلُونَ وَلَا يُؤْتُونَ ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَوْفُونَ ، وَيُظَاهِرُونَ فِيهِمُ اللَّسَنُ »

٦٤٢٩ - **حدثنا** مهديُّ عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن قبيدة عن عبد الله رضيَ الله عنه عن النبي ﷺ قال : خيرُ الناسِ قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يحيى بن عبد الله قومٌ تَسْبِقُ شهادَتُهُمُ أيمانُهُم ، وأيمانُهُمُ شهادَتُهُم ،

٦٤٣٠ - **حدثنا** يحيى بن موسى حدثنا وكيعٌ حدثنا إسماعيلُ عن قيسٍ قال سمعتُ خباباً وقد أكتوى يومئذٍ خُجماً في بطنه وقال : لولا أنَّ رسولَ الله ﷺ نهانا أنْ نَدْعُوَ بالموتِ لَدَعَوْتُ بالموتِ ، إنَّ أصحابَ محمدٍ ﷺ مَضَوْا ولم تَقْضُهمُ الدنيا بشيءٍ ، وإنا أصحابنا من الدنيا ما لا نَجِدُ له موضعاً إلا القُرَابَ ،

٦٤٣١ - **حدثنا** محمدُ بنُ المنذرٍ حدثنا يحيى عن إسماعيلٍ قال حدثني قيسٌ قال أنبتُ خُجماً وهو يَدِينُ حائطاً له فقال : إنَّ أصحابنا الذين مَضَوْا لم تَقْضُهمُ الدنيا شيئاً ، وإنا أصحابنا من بعدهم شيئاً لا نَجِدُ له موضعاً إلا في القُرَابِ ،



٦٤٣٢ - **حزقيا** محمد بن كثير من سفهان عن الامش شقيق عن أبي وائل عن خباب رضي الله عنه قال :

هاجرنا مع رسول الله ﷺ ..

**قوله** ( باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ) المراد بزهرة الدنيا بهجتها واضارتها وحسنها ، والتنافس يأتي بيانه في الباب . ذكر فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن موسى بن عقبة ) هو عم اسماعيل الرازي عنه . **قوله** ( قال : قال ابن شهاب ) هو الزمري . **قوله** ( ان عمرو بن عوف ) تقدم بيان نسبه في الجوزية . وفي السند ثلاثة من التابعين في نطقهم موسى وابن شهاب وعروة وصحبايان وهما المسور وعمرو ، وكلهم مديونون وكذا بقية رجال الاسناد من اسماعيل فصاعدا . **قوله** ( الى البحرين ) سقط ، الى ، من رواية الأكثر وثبتت للكشميني . **قوله** ( فوافقت ) في رواية المستملي والكشميني « فوافقت » . **قوله** ( فوافقت ما الفقر أخشى عليكم ) بنصب الفقر أى ما أخشى عليكم الفقر ، ويجوز الرفع بتقدير ضمير أى ما الفقر أخشاه عليكم ، والأول هو الأرجح ، وخمس بعضهم جواز ذلك بالضم ، وهذه الخشية يحتمل أن يكون سببها عليه أن الدنيا ستفتح عليهم ويحصل لهم الغنى بالمال ، وقد ذكر ذلك في أعلام النبوة مما أخبر به بوقوعه قبل أن يقع فوقه . وقال الطبري : فائدة تقديم المفعول هنا الاهتمام بشأن الفقر ، فان الوالد المدهق إذا حضره الموت كان اهتمامه بحال ولده في المال ، فأعلم ﷺ أصحابه أنه وإن كان لهم في الشفة عليهم كالأب لكن حاله في أمر المال يخالف حال الوالد ، وأنه لا يخشى عليهم الفقر كما يخشاه الوالد ، ولكن يخشى عليهم من الغنى الذي هو مطلوب الوالد لولده . والمراد بالفقر للعمى وهو ما كان عليه الصحابة من قلة الشيء . ويحتمل الجنس والاول أولى ، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى أن مضرة الفقر دون مضرة الغنى ، لأن مضرة الفقر دنيوية غالبا ومضرة الغنى دنيوية غالبا . **قوله** ( فتنافسوا ) ( فتنافسوا ) بفتح المثناة فيها ، والأصل فتنافسوا فحذفت إحدى التامين ، والتنافس من المنافسة وهي الرغبة في الشيء ومحبة الانفراد به والمغالبة عليه ، وأصلها من الشيء النفيس في نوعه ، يقال نافست في الشيء منافسة ونفاضة ونفاضا ، ونفست الشيء بالضم نفاضة صار مرغوبا فيه ، ونفست به بالكسر بخلت ، ونفست عليه لم أره أهلا لذلك . **قوله** ( فتملككم ) أى لأن المال مرغوب فيه فترتاح النفس لطلبه فتبذل منه فتقع الهدارة المتفضية للمقاتلة المفضية إلى الهلاك . قال ابن بطال : فيه أن زهرة الدنيا ينبغي لمن فتح عليه أن يحذر من سوء عاقبتها وشر فتنها ، فلا يطعن إلى زخرفها ولا يتنافس فيها ، ويستدل به على أن الفقر أفضل من الغنى لأن فتنة الدنيا مقرونة بالغنى والغنى مظنة الوقوع في الفتنة التي قد تجر إلى هلاك النفس غالبا والفقير آمن من ذلك . الحديث الثاني حديث عقبة بن حامر في صلاته ﷺ على شهادة أحد بعد ثمان سنين ، وقد تقدم شرحه مستوفي في أواخر كتاب الجنائز وعلامات النبوة ، وقوله « أنا فرطكم » بفتح الفاء والراء أى السابق اليه . الحديث الثالث حديث أبي سعيد ، **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وقد وافقه في رواية هذا الحديث عن مالك بن عامر ابن وهب واسحق بن محمد وأبو قرة ، ورواه ممن بن عيسى والوليد بن مسلم عن مالك مختصرا كل منهما طرفا ، وليس هو في الموطأ قاله الدارقطني في الفرائب . **قوله** ( عن أبي سعيد ) الحديث قال : قال رسول الله ﷺ : ان أكثر ما أخاف عليكم في رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار

الماضية في كتاب الزكاة في أوله ، أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أن رسول الله ﷺ جالس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفتح عليكم ، وفي رواية البرقي : إن مما أخاف ، وما في قوله ما يفتح في موضع نصب لأنها اسم ان ، واما في قوله : ان مما ، في موضع رفع لأنها الخبر . قوله ( زهرة الدنيا ) زاد هلال : وزينتها ، وهو عطف نفسه ، وزهرة الدنيا بفتح الراء وسكون الهاء . وقد قرئ في الشاذ عن الحسن وغيره بفتح الهاء فليل هما بمعنى مثل جبهة وجبهة ، وقيل بالتحريك جمع زاهر كفاجر وجر ، والمراد بالزهرة الزينة والبهجة كما في الحديث ، والزهرة مأخوذة من زهرة الشجر وهو نورها بفتح الزين ، والمراد ما فيها من أنواع المتاع والعين والشباب والورود وغير ما مما يقتخر الناس بحسنه مع قلة البقاء . قوله ( فقال رجل ) لم أف على اسمه . قوله ( هل يأتي ) في رواية هلال : أو يأتي ، وهي بفتح الواو والهمزة للاستفهام والوار طائفة على شيء مقدر أي أتصير النعمة عقوبة ؟ لأن زهرة الدنيا نعمة من الله قيل تعود هذه النعمة نقمة ؟ وهو استفهام استرشاد لا إنكار ، والباء في قوله : بالشر ، صلة ليأتي ، أي هل يستجلب الخير الشر ؟ قوله ( ظننت ) في رواية الكشميني : ظننا ، وفي رواية هلال : فرئينا . بضم الراء وكسر الهمزة وفي رواية الكشميني : فرأينا ، بضم الهمزة . قوله ( ينزل عليه ) أي الوحي ، وكأنهم فهموا ذلك بالقرينة من الكيفية التي جرت عادة بها عندما يوحى إليه : قوله ( ثم جعل يمسح عن جبينه ) في رواية الدارقطني : العرق ، وفي رواية هلال : فيمسح عنه الرحضاء ، بضم الراء وفتح الهمزة ثم المعجمة والند هو العرق . وقيل الكثرة ، وقيل عرق الحى ، وأصل الرضى بفتح ثم سكون الفسل ، ولهذا فصره الخطابي أنه عرق يرخص الجلد لكثرة . قوله ( قال أبو سعيد لقد حدثنا حين طلع لذلك ) في رواية المستمل : حين طلع ذلك ، وفي رواية هلال : وكأنة حده . والحاصل أنهم لاموه أولا حيث رأوا سكوت النبي ﷺ فظنوا أنه أغضب ، ثم حدوه آخرها رأوا مسأته سببا لاستفادة ما قاله النبي ﷺ . وأما قوله : وكأنة حده ، فأخذوه من قرينة الحال . قوله ( لا يأتي الخير إلا بالخير ) زاد في رواية الدارقطني تكرار ذلك ثلاث مرات ، وفي رواية هلال : إنه لا يأتي الخير بالشر ، ويؤخذ منه أن الرزق ولو كثر فهو من جهة الخير ، وإنما يعرض له الشر بعارض البخل به حين يستحقه والاسراف في إنفاقه فيما لم يشرح ، وأن كل شيء قضى الله أن يكون خيرا فلا يكون شرا وبالعكس ، ولكن يخشى على من رزق الخير أن يعرض له في قصره فيه ما يجلب له الشر . ووقع في مرسل سعيد المقبري عند سعيد بن منصور : أو غشه هو ؟ ثلاث مرات ، وهو استفهام إنكار ، أي أن المال ليس خيرا حقيقيا وإن سمى خيرا لأن الخير الحقيقي هو ما يعرض له من الاتفاق في الحق ، كما أن الشر الحقيقي فيه ما يعرض له من الأمساك عن الحق والخراج في الباطل ، وما ذكر في الحديث بعد ذلك من قوله : أن هذا المال خضرة حلوة ، كضرب المثل بهذه الجملة . قوله ( أن هذا المال ) في رواية الدارقطني : ولكن هذا المال الخ ومضاه أن صورة الدنيا حسنة موقفة ، والعرب تسمى كل شيء مشرق فاضر أخضر ، وقال ابن الأثيري : قوله : المال خضرة حلوة ، ليس هو صفة المال وإنما هو التشبيه . كأنه قال : المال كالنبلة الخضراء الحلوة ، أو التاء في قوله خضرة وحلوة باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهرة الدنيا ، أو على معنى قائمة المال أي أن الحياة به أو العيشة ، أو أن المراد بالمال هنا الدنيا لأنه من زيتها ، قال الله تعالى ( المال والبنون زينة الحياة الدنيا ) وقد وقع في حديث أبي سعيد أيضا المخرج في السنن : الدنيا خضرة حلوة ، فيتوافق الحديثان ، ويحتمل

أن تكون التاء فيهما البالغة . قوله ( وإن كل ما أُنبت الربيع ) أى الجوز ، واستناد الأنبات إليه مجازي والنبات في الحقيقة هو الله تعالى ، وفي رواية هلال « وإن مما يُنبت » ، وما في قوله « ما يُنبت » لتكثيره . وليس من لتبويض لتوافق رواية « كل ما أُنبت » ، وهذا الكلام كله وقع كالمثل في الدنيا ، وقد وقع الصريح بذلك في مرسل سميد المقبري قوله ( يقتل حبلا أو يلم ) أما حبلا فبفتح المهملة والموحدة والطاء مهمة أيضا ، والحبط انتفاخ البطن من كثرة الأكل يقال حبطت الدابة تحبط حبطا إذا أصابت مرعى طيبا فأهملت في الأكل حتى تنتفخ فتتوت ، وروى بالحاء . المعجمة من التخبط وهو الاضطراب والأول المعتمد ، وقوله « يلم » بضم أوله أى يقرب من الهلاك . قوله ( الا ) بالتحديد على الاستثناء ، وروى بفتح الهززة وتخفيف الهمزة للاستفتاح . قوله ( آكاه ) بالمد وكسر الكاف ، و « الحضر » بفتح الحاء وكسر الحاء المصمتين الأكثر وهو ضرب من الكلاب يحبب الماشية وواحدة خضرة ، وفي رواية الكشمشيني بضم الحاء وسكون الصاد وزيادة الحاء في آخره ، وفي رواية المرغسي « الحضر » بفتح أوله وسكون ثانيه وبالمد ، ولغيرهم بضم أوله وفتح ثانيه جمع خضرة . قوله ( امتلات حاصرا ناعا ) ثنية حاصرة بجناح مضمومة وصاد مهمة وهما جانبيا البطن من الجوانب ، وفي رواية الكشمشيني « حاصرتها » بالافراد . قوله ( أنت ) بثناة أى جاءت وفي رواية هلال « استقبلت » . قوله ( اجثوت ) بالجم أى استرفعت ما أدخلته في كرشها من اللب فأعادت مضغه . قوله ( وثلثت ) بثلاثه وثلاثين ثم طاه مهمة وضبطها ابن التين بكسر اللام أى ألقى ما في بطنها رقيقا ، زاد الدارقطني « ثم طأت فأكلت » والمعنى أنها إذا شجعت لتقل عليها ما أكلت تحبكت في دفعه بأن تجتر فيزداد نعومة ، ثم تستقبل الشمس فتحمي بها فيسهل خروجها ، فإذا خرج زال الانتفاخ فسلست ، وهذا بخلاف من لم يتمكن من ذلك فإن الانتفاخ يقتلها سريرا . قال الأزهري : هذا الحديث إذا فرق لم يكن يظهر معناه ، وفيه مثلان أحدهما للفرط في جمع الدنيا المانع من إخراجها في وجهها وهو ما تقدم أى الذى يقتل حبلا ، والثاني التقصير في جمعها وفي الانتفاخ بها وهو آكله الحضر فإن الحضر ليس من أحرار البقول التى يأنبها الربيع ولكنها الحبة والحبة ما فوق البقل ودون البحر التى ترعاها المواشى بعد هرج البقول ، فحضر آكله الحضر من المواشى مثلان يقتصد في أخذ الدنيا وجمعها ولا يحمله الحرس على أخذها بغير حقها ولا منعها من مستحقها ، فهو ينجو من وبالها كما نجت آكله الحضر ، وأكثر ما تحبب الماشية إذا انحلبت رجليها في بطنها . وقال الزين بن المنير : آكله الحضر هى جملة الأنعام التى ألف المخابيون أحوالها في سوما ورعيها وما يعرض لها من البشم وغيره ، والحضر النبات الأخضر وقيل حرار المشب التى تستلذ الماشية أكله فتستكثر منه ، وقيل هو ما يُنبت بعد أدراك المشب وهياجه فإن الماشية تنتطف منه مثلا شينا فشيئا ولا يهديها منه ألم ، وهذا الأخير فيه نظر فإن سياق الحديث يقتضى وجود الحبط لجميع الالمن وقعت منه المداومة حتى اندفع عنه ما يضره ، وليس المراد أن آكله الحضر لا يحصل لها من أكله ضرر البتة ، والمستثنى آكله الحضر بالوصف المذكور لاكل من اتصف بأنه آكله الحضر ، ولعل قائله وقعت له رواية فيها « يقتل أو يلم الا آكله الحضر » ، ولم يذكر ما بعده فشرحه على ظاهر هذا الاختصار . قوله ( فنعم المعونة ) هو في رواية هلال « فنعم صاحب المسلم هو » . قوله ( وأن أخذه بغير حقه ) في رواية هلال « وأنه من يأخذه بغير حقه » . قوله ( كالأذى كل ولا يشيع ) زاد هلال « ويكرن شهيدا عليه يوم النيام » ، محتمل أن يشهد عليه حقيقة بأن ينطق ، الله تعالى ، ويجوز أن يكون

بجازا ، والمراد شهادة الملك الموكل به . ويؤخذ من الحديث التمثيل للثلاثة أصناف ، لأن الماضية إذا رخصت  
 الخضر للتنفيذ إما أن تقتصر منه على الكفاية ، وإما أن تستكثر ، الأول الزهاد والثاني إما أن يمتثل على  
 اخراج ما لو بقي لضرر فإذا أخرجه زال الضر واستمر النفع ، وإما أن يهمل ذلك ، الأول العاملون في جميع  
 الدنيا بما يجب من امساك وبذل ، والثاني العاملون في ذلك بخلاف ذلك . وقال العلي : يؤخذ منه أربعة  
 أصناف : فمن أكل منه أكل مستلذ مفرط منهمك حتى تنفذ أضلأه ولا يطلع فيسرع اليه الهلاك ، ومن  
 أكل كذلك لكنه أخذ في الاحتياط لدفع الداء بعد أن استحكم فقلبه فأهلكه ، ومن أكل كذلك لكنه بادر  
 إلى إزالة ما يضره وتحيل في دفعه حتى انتهت فبطل ، ومن أكل غير مفرط ولا منهمك وإنما اقتصر على ما يسد  
 جوعته ويمسك ريقه ، فالأول مثال الكافر والثاني مثال العاصي الغافل عن الإقلاع والتوبة الا عند فواتها  
 والثالث مثال المخلف المبادر للتوبة حيث تكون مقبولة والرابع مثال الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة ، وبعضها  
 لم يصرح به في الحديث وأخذ منه محتمل ، وقوله : فنعم الموعظة ، كالتذليل للكلام المتقدم ، وفيه حذف تقديره  
 انه عمل فيه بالحق . وفيه إشارة إلى هكسه ، وهو بقس الرقيق هو لمن عمل فيه بغير الحق ، وقوله : كالذي يأكل  
 ولا يشبع ، ذكر في مقابلة : فنعم الموعظة هو ، وقوله : ويكون شهيدا عليه ، أي حجة يشهد عليه بجرسه واسرافه  
 وانقائه فيما لا يرضى الله . وقال الوين بن المنذر : في هذا الحديث وجوه من التشبيهات بديعة : أولها تشبيه المسال  
 ونموه بالنبات وظهوره ، ثانيا تشبيه المنهمك في الاكتساب والأسباب بالإهائم المنهمكة في الأكل والشباب ، وثالثها  
 تشبيه الاستكثار منه والإدخار له بالشره في الأكل والامتلاء منه ، ورابعها تشبيه الخارج من المال مع عظمتها  
 في النفوس حتى أدى إلى المبالغة في البخل به بما تطرحه البهيمة من السلح نفيه إشارة بدوية إلى استنفادها شرطا ،  
 وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة إذا استراحت وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فانها من أحسن  
 حالاتها سكونا وسكينة وفيه إشارة إلى إدراكها لمصالحها ، وسادسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة  
 عن دفع ما يضرها ، وسابعها تشبيه المال بالصاحب الذي لا يؤمن أن يتقلب عدوا ، فان المال من شأته أن يهرور  
 ويهد وناؤه حباله وذلك يقتضي منعة من مستغنى فيكون سبيبا لعقاب مقتنيه وثامنها تشبيه أخذه بغير حق  
 بالذي يأكل ولا يشبع . وقال الغزالي : مثل المال مثل الحية التي فيها ترياق نافع وسم نافع ، فان أصابها العارف  
 الذي يهتز عن شرها ويعرف استخراج ترياقها كان نعمة ، وإن أصابها الغبي فقد لقي البلاء المهلك . وفي الحديث  
 جلوس الامام على المنبر عند الموعظة في غير خطبة الجمعة ونحوها . وفيه جلوس الناس حوله والتعذير من المنافسة  
 في الدنيا . وفيه استفهام العالم عما يشكل وطلب الدليل لدفع المعارضة . وفيه تسمية المال خيرا ، ويؤيده قوله تعالى  
 ﴿ وإنه لحب الخير لشديد ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ أن ترك خيرا ﴾ . وفيه ضرب المثل بالحكمة وأن وقع في اللفظ  
 ذكر ما يستحسن كالبول فان ذلك يفتقر لما يترتب على ذكره من المعاني الثلاثة بالمقام . وفيه أنه  كان ينتظر  
 الوحي عند اودة الجواب عما يستل عنه ، وهذا على ما ظنه الصحابة ، ويهور أن يكون سكوتة ليأتي بالعبارة  
 الوجيزة الجامعة المفهمة . وقد عد ابن دريد هذا الحديث وهو قوله : ان مما ينبت الربيع يقتل حبلا أو يلم ، من  
 الكلام المفرد الوجيز الذي لم يسبق  إلى معناه ، وكل من وقع شيء منه في كلامه فانما أخذه منه . ويستفاد  
 منه ترك المجلة في الجواب إذا كان يحتاج إلى التأمل . وفيه لوم من ظن به تعنت في السؤال وحمد من أجاب فيه ،

وبؤيد أنه من الوحي قوله يمسح العرق فانها كانت عادتة عند نزول الوحي كما تقدم في بدء الوحي وان جبينه ليتقصد هرقا ، وفيه تفضيل الغنى على الفقر ، ولا حجة فيه لانه يمكن التمسك به لمن لم يرجع أحدهما على الآخر . والمجب أن النووي قال : فيه حجة لمن رجح الغنى على الفقر ، وكان قبل ذلك شرح قوله ولا يأتي الخير إلا بالخير ، على أن المراد أن الخير الحقيقي لا يأتي إلا بالخير ، لكن هذه الزهرة ليست خيرا حقيقة لما فيها من الفتنه والمنافسة والاشتغال عن كمال الاقبال على الآخرة . قلت : فدل هذا يكون حجة لمن يفضل الفقر على الغنى والتحقق أن لاجحة فيه لاحد القولين . وفيه الحوض على إعطاء المسكين واليتيم وابن السبيل . وفيه أن المكتسب المال من غير حله لا يبارك له فيه لتدبيره بالذي يأكل ولا يشبع وفيه ذم الاسراف وكثرة الاكل والنهم فيه ، وأن اكتساب المال من غير حله وكذا إمساكه عن اخراج الحق منه سبب لمحوه فيصير غير مبارك كما قال تعالى ( يعحق الله الربا ويربي الصدقات ) . الحديث الرابع حديث عمران بن حصين ، قوله ( سمعت أبا حمزة ) هو بالجيم والراء وهو الضمعي نصر بن عمران ، وقد روى شعبة عن أبي حمزة بالمهمله والراى حديثا اسكنه عند مسلم دون البخارى ، وايس لشعبة في البخارى عن أبي حمزة بهذه الصورة الا عن نصر بن عمران . وزهدم بالراى وزن جعفر ومضرب بالاضاد المعجمة ثم الموحدة والتشديد بأهم الفاعل ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في الشهادات وفي أول فضائل الصحابة . وكذا الحديث الذى بعده . الحديث الخامس حديث ابن مسعود . قوله ( عن أبي حمزة ) بالمهمله والزاي هو محمد بن ميمون السكري ، وإبراهيم هو النخعي ، وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو . الحديث السادس حديث خباب أوردته من طريقين في الاولى زيادة على ما في الثانية ، وهو حديث واحد ذكر فيه بعض الرواة ما لم يذكر بعض وأهم شيئا قاله شعبة ، وقد تقدمت روايته له عن اسماعيل بن أبي خالد في أواخر كتاب المرضى قبل كتاب الطب وشرح هناك ، وزاد أحمد عن وكيع بهذا السند في هذا المتن فقال في أوله دخلنا على خباب نموده وهو يبني حائطه فقال : ان المسلم يؤجر في كل شيء إلا ما يجعله في هذا التراب ، وقد تقدم شرح هذه الزيادة هناك . واسماعيل في الطريقين هو ابن أبي خال ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ورجال الاسناد من وكيع فصاعدا كوفيون ، ويحيى في السند الثانى هو ابن سعيد القطان وهو بصري . الحديث السابع حديث خباب أيضا ، ورجاله من شيخ البخارى فصاعدا كوفيون ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن شقيق أبي وائل عن خباب ) تقدم في الهجرة من طريق يحيى بن سعيد القطان عن الاعمش وسمعت أبا وائل حدثنا خباب ، . قوله ( هاجرنا مع النبي ﷺ ) قصه ( كذا لا بد ) ، وهو بفتح القاف وتشديد المهمله بعدها ضمير ، والمراد أن الراوى قص الحديث وأشار به الى ما أخرجه بتامه في أول الهجرة الى المدينة عن محمد بن كثير بالسند المذكور هنا وقرنه برواية يحيى القطان عن الاعمش وسأله بتامه وقال بعد المذكور هنا : فوقع أجرا على الله تعالى ، فإنا من مضى لم يأخذ من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير ، الحديث ، وقد تقدم ذكره في الجنة وأحلت شرحه على ما هنا ، وذكر في الهجرة في موضعين وفي غزوة أحد في موضعين وأحلت به في الهجرة على المغازى ، ولم يقيس في المغازى التعرض لشره ذمولا والله المستعان . وسيأتى بعد ثمانية أبواب في باب فضل الفقر ، ان شاء الله تعالى

٨ - باب قول الله تعالى ( يا أيها الناس إن وعد الله حق ؛ فلا تفرقكم الحياة الدنيا ، ولا

يُفَرِّقُكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ : إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ، إِنَّمَا يَدْعُو حَزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ . ( جنة : سُور . قَالَ مجاهد : الْغَرُورُ الشَّيْطَانُ )

٦٤٣٣ - **عمر بن سعد بن حفص** . حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرْتُمِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ بَطْمُورَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْقَاعِذِ فَوَضَا فَأَحْسَنَ الْوُضوءَ ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَهُوَ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ فَأَحْسَنَ الْوُضوءَ ثُمَّ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضوءِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ مُغَيَّرَ لَهُ مَا تَقْدُمُ مِنْ ذَنْبِهِ . قَالَ : وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا تَنْتَرِثُوا ، **قوله** (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ لَا يَافُكُ) كَذَا لَابِي ذَرٍّ وَسَاقِي فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةِ الْاِثْنَيْنِ . **قوله** (جمع، سحر) بِضَمِّينِ يَعْنِي السَّحَرِ ، وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِنَ السَّحَرِ بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكَسَوْنُ ثَانِيهِ وَهُوَ الشَّهَابُ مِنَ النَّارِ . **قوله** ( وَقَالَ مجاهد : الْغَرُورُ الشَّيْطَانُ ) ثَبَتَ هَذَا الْأَرْهَانُ فِي رِوَايَةِ الْمُكَشَّمِيِّ وَحَدَّثَهُ ، وَوَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مجاهد ، وَهُوَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا يُفَرِّقُكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ ) وَهُوَ لَعَوْلُهُ بِمَعْنَى فَاعِلٍ يَقُولُ غَرَرْتُ فَلَانًا أَصَبْتُ غَرَّتَهُ وَنَلْتُ مَا أُرِدْتُ مِنْهُ ، وَالْغَرَّةُ بِالْكَسْرِ غَفْلَةٌ فِي الْيَقَظَةِ وَالْغَرُورُ كُلُّ مَا يُفَرِّقُ الْإِنْسَانَ ، وَإِنَّمَا فُسِّرَ بِالشَّيْطَانِ لِأَنَّهُ رَأْسٌ فِي ذَلِكَ . **قوله** ( شَيْبَانُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ التَّنِيصِيُّ وَاسْمُ جَدِّهِ الْحَارِثُ بْنُ خَالِدٍ وَكَانَتْ لَهُ حَبِيبَةٌ . **قوله** ( أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ) أَيُّ ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّنِيصِيِّ ، وَعُثْمَانُ جَدُّهُ هُوَ أَخُو طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَوَالِدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَحَابِيُّ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ ، وَكَانَ يَلْقُبُ شَارِبَ الْإِهْدَبِ ، وَقَتْلُ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَةَ . هَذِهِ رِوَايَةُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ بِسَنَدِهِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ ، بِدَلِّ شَقِيقِ بْنِ سَلَةَ . قَالَ الْخُرَاقِيُّ فِي « الْأَطْرَافِ » : رِوَايَةُ الْوَلِيدِ أَصَوَّبٌ . قُلْتُ : وَرِوَايَةُ شَيْبَانَ أَرْجَحُ مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَنَّ نَافِعَ بْنَ جَبْرِ وَهَبُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَةَ وَاقِعًا بِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّنِيصِيِّ فِي رِوَايَتِهِ لَهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقَةُ أَنْ عَفَّوْطَيْنِ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ صَاحِبَ حَدِيثٍ فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُعَاذٍ وَمِنْ عُبَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ وَكُلُّهُمَا مِنْ رَهْطِهِ وَمِنْ بَلَدِهِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَأَمَّا شَقِيقُ بْنُ سَلَةَ فَلَيْسَ مِنْ رَهْطِهِ وَلَا مِنْ بَلَدِهِ . وَاقُّهُ أَهْلٌ . **قوله** ( انْ ابْنُ أَبَانَ أَخْبَرَهُ ) قَالَ هِيَاضُ وَقَعَ لَابِي ذَرٍّ وَالنَّسَائِيُّ وَالْمَكَلَفَةُ أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ ، وَقَعَ لَابِي السَّكَنِ أَنَّ حَمْرَانَ بْنَ أَبَانَ ، وَقَعَ لِلْجَرَجَانِيِّ وَحَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ ، وَهُوَ خَطَأٌ . قُلْتُ : وَقَعَ فِي نَسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ ابْنَ أَبَانَ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ بِسَنَدٍ الْبَغْدَادِيِّ فِيهِ وَقَعَ عِنْدَهُ أَنَّ حَمْرَانَ بْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ . **قوله** ( فَأَحْسَنَ الْوُضوءَ ) فِي رِوَايَةِ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ عَنْ حَمْرَانَ « قَاسِخُ الْوُضوءِ » وَتَقْدِمُ فِي الطَّهَارَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ حَمْرَانَ بَيَانُ صِفَةِ الْأَسْبَاغِ الْمَذْكُورِ وَالتَّثْلِيثِ فِيهِ وَقَوْلُ عُرْوَةَ « أَنَّ هَذَا أَسْبَغَ الْوُضوءَ » . **قوله** ( ثُمَّ قَالَ مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضوءِ ) تَقْدِمُ هُنَاكَ تَرْجِيْهُ وَتَقْبَلُ مِنْ نَفْيِ وَرُودِ الرِّوَايَةِ بِلَفْظِ « مِثْلَ » ، وَأَنَّ الْحِكْمَةَ فِي وَرُودِهَا بِلَفْظِ « وَنَحْوِ » التَّعْذُرُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ وَضوءِ النَّبِيِّ ﷺ . **قوله** ( ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ ) هَكَذَا

أطلق صلاة ركعتين ، وهو نحو رواية ابن شهاب الماضية في كتاب الطهارة ، وقبده مسلم في روايته من طريق نافع ابن جبير عن حران بلفظ « ثم مشى الى الصلاة المكتوبة فصلاها مع الناس أو في المسجد » وكذا وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه عن حران عنده « فيصل صلاة » ، وفي أخرى له عنه « فيصل الصلاة المكتوبة » ، وزاد « والأغفر لله ما بينها وبين الصلاة التي نلها » ، أي التي سبقها ، وفيه تقييد لما أطلق في قوله في الرواية الأخرى « غفر الله له ما تقدم من ذنبه » ، وإن التقدم خاص بالزمان الذي بين الصلاتين ، وأصرح منه في رواية أبي صخرة عن حران عند مسلم أيضا « ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتب عليه فيصل هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة لما بينهن » ، وتقدم من طريق عروة عن حران « الأغفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصلها » ، وله من طريق عمرو بن سعيد بن العاص عن عثمان بنحوه ، وفيه تقييده « لم يغفر الكبيرة » ، وقد بينت توجيه ذلك في كتاب الطهارة واضحا ، والحاصل أن حران عن عثمان حديثين في هذا : أحدهما مقيد بترك حديث النفس وذلك في صلاة ركعتين مطلقا غير مقيد بالمكتوبة ، والآخر في الصلاة المكتوبة في الجماعة أو في المسجد من غير تقييد بترك حديث النفس . قوله ( قال وقال النبي ﷺ لا تغفروا ) قدمت شرحه في الطهارة وحاصله لا تغفروا الغفران على صومه في جميع الذنوب فتغفروا في الذنوب انكلا على غفرانها بالصلاة ، فإن الصلاة التي تكفى الذنوب هي المقبولة ولا اطلاع لاحد عليه . وظهر لي جواب آخر وهو أن المكفر بالصلاة هي الصغائر فلا تغفروا فتصolverوا الكبيرة بناء على تكفير الذنوب بالصلاة فإنه خاص بالصغائر ، أو لا تستكثروا من الصغائر فإنها بالأصرار تغطي حكم الكبيرة فلا يكفرها ما يكفر الصغيرة ، أو أن ذلك خاص بأهل الطاعة فلا يناله من هو مرتبك في المعصية . والله أعلم

#### ٩ - باب ذهاب الصالحين . ويقال : الذهاب المطر

٦٤٣٤ - حدثني يحيى بن حماد حدثنا أبو هوانة عن بيان عن قيس بن أبي حازم عن عن مرداس الأسدي قال : قال النبي ﷺ : يذهب الصالحون الأول فالأول ، ويبقى حفلة كحفلة الشجر أو التمر لا يبالهم الله بالة . قال أبو عبد الله : يقال حفلة وحفلة

قوله ( باب ذهاب الصالحين ) أي موتهم . قوله ( ويقال الذهاب المطر ) ثبت هذا في رواية السرخسي وحده ومراده أن لفظ الذهاب مشترك على الماضي وعلى المطر . وقال بعض أهل اللغة : الذهاب الأمطار الينة ، وهو جمع ذهبه بكسر أوله وسكون ثانيه . قوله ( حدثني يحيى بن حماد ) هو من قدماء مشايخه ، وقد أخرج عنه بواسطة في كتاب الخيض : قوله ( عن بيان ) بموحدة ثم تحتانية خفيفة وهو ابن بشر ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ومرداس الأسدي هو ابن مالك زاد الاسماعيل : رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وهي عنده في رواية محمد بن فضيل عن بيان ، وتقدم من وجه آخر في غروة الحديثية من كتاب المغازي أنه كان من أصحاب الشجرة أي الذين بايعوا بيعة الرضوان ، وذكر مسلم في الوجدان ونهجه جماعة من صنف فيها أنه لم يرو عنه الا قيس بن أبي حازم ، ووقع في التهذيب الذي ، في ترجمة مرداس هذا أنه روى عنه زياد بن علافة أيضا ، ونعقب بأنه مرداس آخر أنزله أبو

على بن السكن في الصحابة عن مرداس بن مالك وقال : انه مرداس بن هروة . ومن فرق بينهما البخاري والرازي والبقى ورجحه ان السكن . قوله ( يذهب الصالحون الاول فالاول ) في رواية عبد الواحد بن هيثم عن أبي عوانة عند الاسماعيل . يقبض ، بدل يذهب والمراد قبض أرواحهم ، وعنده من رواية خالد الطحان عن بيان . يذهب الصالحون أسلافا ويقبض الصالحون الاول فالاول ، والثانية تفسير الاول . قوله ( ويبقى حنالة أو حفالة ) هو شك هل هي بالهاء المبدئية أو بالفاء والهاء المهمة في الحالين . ووقع في رواية عبد الواحد حنالة ، بالمثلثة جزما . قوله ( حنالة الشعير أو النمر ) بمثل الشك وبمحمل التشويح ، ووقع في رواية عبد الواحد حنالة الشعير ، فقط ، وفي رواية د حتى لا يبقى إلا مثل حنالة النمر والشعير ، زاد غير أبي ذر من رواة البخاري : قال أبو عبد الله وهو البخاري حنالة وحفالة يعني أنهما بمعنى واحد . وقال الخطابي : الحنالة بالفاء وبالمثلثة الرديء من كل شيء ، وقيل آخر ما يبقى من الشعير والنمر وأرداه . وقال ابن التين : الحنالة سقطت الناس ، وأصلها ما يتساقط من قصور النمر والشعير وغيرهما . وقال الداردي : ما يسقط من الشعير عند الغزالة ويبقى من النمر بعد الاكل . ووجدت لهذا الحديث شاهداً من رواية الفزارية امرأة عمر بلفظ : نذعنون الخير فالخير حتى لا يبقى منكم إلا حنالة كحنالة النمر ينزو بعضهم على بعض تزو المعز ، أخرجه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر ، وليس فيه نصريح برفعه لكن له حكم المرفوع . قوله ( لا يبايهم الله بآلة ) قال الخطابي : أي لا يرفع لهم قدرا ولا يقيم لهم وزنا ، يقال باليت بفلان وما باليت به مبالاة وبالية وبآلة . وقال فخره : أصل بالة بآلة لحذف الياء تخفيفا . وتعقب قول الخطابي بأن بآلة ليس مصدرا لباليات وإنما هو اسم مصدره . وقال أبو الحسن القابسي : سمعته في الوقف بالة ، ولا أدري كيف هو في الدرج ، والأصل باليته بآلة فكأن الالف حذف في الوقف . كذا قال ، وتعقبه ابن التين بأنه لم يسمع في مصدره بآلة . قال : ولو علم القابسي ما نقله الخطابي أن بالة مصدر ماضيا احتاج إلى هذا التكلف . قلت : تقدم في المغازي من رواية عيسى بن يونس عن بيان بلفظ : لا يعبأ الله بهم شيئا ، وفي رواية عبد الواحد : لا يباي الله عنهم ، وكذا في رواية خالد الطحان ، ودع عن هذا معنى الباء يقال ما باليت به وما باليت عنه ، وقوله يعبأ بالمهمة الساكنة والموحدة مهموز أي لا يباي ، وأصله من العبء بالكسر ثم الموحدة مهموز وهو الثقل فكأن معنى لا يعبأ به أنه لا وزن له عنده . ووقع في آخر حديث الفزارية المذكور أنفاً على أولئك تقوم الساعة ، قال ابن بطال : في الحديث أن موت الصالحين من أشراط الساعة . وفيه الذنب إلى الاقتداء بأهل الخير ، والتحذير من مخالفتهم مخفية أن يصير من خالفهم ممن لا يعبأ الله به . وفيه أنه يجوز انقراض أهل الخير في آخر الزمان حتى لا يبقى إلا أهل الشر ، واستدل به على جواز خلو الأرض من عالم حتى لا يبقى إلا أهل الجمل صرفا . وبؤيده الحديث الآتي في الفتن : حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا ، وسيأتي بسط القول في هذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى

(تفسيه) : وقع في نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله حنالة وحنالة أي أنها رويت بالفاء وبالمثلثة ، ومما بمعنى واحد

١٠ - باب ما يتقى من فتنه المال ، وقول الله تعالى ( إنما أموالكم وأولادكم فتنة )



٦٤٣٥ - **حدثني يحيى بن يوسف** أخبرنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **تَعَسَّ عَهْدُ اللَّهِ بِنَارٍ وَالْذَّرَمِ وَالْقَطْرِفَةِ وَالْخَبِصَةِ ، إِنْ أُعْطِيَ رَضَى ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ ،**

٦٤٣٦ - **حدثنا أبو حاتم** عن ابن جريج عن عطاء قال « سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول : سمعتُ النبي ﷺ يقول : لو كان لابن آدم واديان من مال لا يقبض ثائلاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا للتراب ، ويتوبُ الله على من تاب ،

[ الحديث ٦٤٣٦ - طريقه في : ٦٤٣٦ ]

٦٤٣٧ - **حدثني محمد بن أحمد** أخبرنا محمد بن جريج قال « سمعتُ عطاء يقول « سمعتُ ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : لو أن لابن آدم وادٍ مالا لأحب أن له إليه ونله ، ولا يملأ عين ابن آدم إلا للتراب ، ويتوبُ الله على من تاب » . قال ابن عباس : فلا أدري من القرآن هو أم لا . قال : وسمعتُ ابن الزبير يقول ذلك على المنبر

٦٤٣٨ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا عبد الله بن سُلَيْمَان بن القيس عن سهل بن سعد قال « سمعتُ ابن الزبير على المنبر بمكة في خطبته يقول : يا أيها الناس ، إنَّ الله يُنْفِخُ كان يقول : لو أن ابن آدم أُعْطِيَ وادياً لأنَّ من ذهب أحب إليه ذباً ، ولو أُعْطِيَ ذباً أحبُّ إليه ذباً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا للتراب . ويتوبُ الله على من تاب ،

٦٤٣٩ - **حدثنا عبد العزيز بن عبد الله** حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب « قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لو أن من آدم وادياً من ذهب أحب أن يكون له واديان ، وإن يملأاه إلا للتراب ، ويتوبُ الله على من تاب »

٦٤٤٠ - وقال لنا أبو الوليد حدثنا محمد بن سلمة عن ثابت « عن أنس من أجل قال : كذا رَأَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَلَتْ ( أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ ) ،

**قوله** ( باب ما يتق ) يضم أوله وبالمنافاة والفاء . **قوله** ( من فتنه المال ) أي الاتِّمَامُ بِهِ . **قوله** ( وقول الله تعالى : إنما أموالكم وأولادكم فتنه ) أي تشغل البال عن القيام بالطاعة ، وسكانه أشار بذلك إلى ما أخرجه الترمذي وابن حبان والحاكم وصححه من حديث كعب بن عياض وسمعت رسول الله ﷺ يقول : إن لكل أمة فتنه وفتنة أمتي المال ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور عن جابر بن أنس بن زناد ، ولو سئل لابن آدم

وإدبان من مال لتنفى إليه ثالثا ، الحديث وبها تظهر المناسبة جدا ؛ وقوله سيل بكسر الميملة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام على البناء للجهول يقال سال الوادى اذا جرى مائه ، وأما الفتنة بالولد فورد فيه ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث بريدة قال كان رسول الله ﷺ يخطب ، فجاء الحسن والحسين طاحما قيصان أحمران يثران فزل عن المنبر فحملهما فوضعهما بين يديه ثم قال : صدق الله ورسوله ، إنما أموالكم وأولادكم فتنة ، الحديث وظاهر الحديث أن قطع الخطبة والنزول لها فتنة دعا إليها محبة الولد فيكون مرجوحا ، والمجرب أن ذلك إنما هو في حق غيره ، وأما فعل النبي ﷺ ذلك فهو لبيان الجواز فيكون في حقه راجعا ، ولا يلزم من فعل الشيء لبيان الجواز أن لا يكون الأولى ترك فعله ففيه تنبيه على أن الفتنة بالولد مراتب ، وإن هذا من أدناها ، وقد يجر الى ما فوقه فيحذر . وذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول ، قوله ( حدثني يحيى بن يوسف ) هو الوصى بكسر الواو وتشديد الميم ويقال له ابن أبي كريمة فقيل هي كنية أبيه وقيل هو جده واسمه كنيته ، أخرج عنه البخارى بغير واسطة في الصحيح وأخرج عنه خارج الصحيح بواسطة . قوله ( أخبرني أبو بكر بن عياش بمهمة وتحتانية فقيصة ثم معجمة ، ووقع في رواية غير أبي ذر ) حدثنا ، . قوله ( عن أبي حصين ) بمهملتين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وفي رواية غير أبي ذر أيضا حدثنا ، . قوله ( قال النبي ﷺ ) في رواية الاسماعيلى عن النبي ﷺ ، قال الاسماعيلى وأنت أبا بكر على رقبته شريك القصاصى وقيس بن الربيع عن أبي حصين ، وخالفهم اسرائيل فرواه عن أبي حصين موقوفا . قلت : اسرائيل أثبت منهم ، ولكن اجتماع الجماعة يقاوم ذلك ، وحينئذ تم المعارضة بين الرفع والوقف فيكون الحكم الرفع واقعه أعلم . وقد تقدم هذا الحديث سندنا ومثنا في باب الحراسة في الفروع من كتاب الجهاد ، وهو من نوادر ما وقع في هذا الجامع الصحيح . قوله ( نرس ) بكسر النون المهملة ويجوز الفتح أى سقط والمراد هنا ذلك ، وقال ابن الانبارى : الشمس الشر ، قال تعالى ( فتعسا لهم ) أراد أولوهم الشر ، وقيل الشمس تبعدهم أى بعدا لهم . وقال غيره قولهم تعسا لفلان فقبض قولهم لما له ، فتعسا دعاء عليه بالعترة وأما دعاء له بالانتقاش . قوله ( عبد الدينار ) أى طالبه الهريس على جمعه القائم على حفظه ، فكأنه لذلك خادمه وعبده . قال الطائى : قيل خص العبد بالذكر ليؤذن بانغماسه في محبة الدنيا وشهواتها كالأسير الذى لا يجد خلاصا ، ولم يقل مالك الدينار ولا جامع الدينار لأن المذموم من الملك والجمع الزيادة على قدر الحاجة . وقوله ( أن أعطى الخ ) يؤذن بشدة الحرص على ذلك . وقال غيره : جعله عبدا لما اشغفه وحرصه ، فن كان عبدا لمواه لم يصدق في حقه ( إياك نعبد ) فلا يكون من الصف بذلك حديقا . قوله ( والقطفة ) هى الثوب الذى له عمل والخبيصة السكاه المربع وقد تقدم الحديث ، في كتاب الجهاد من رواية عبد الله بن دينار عن أبي صالح بلفظ ( نرس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخبيصة ، نرس وانتكس وإذا شيك فلا انتنخس ) وقوله وانتكس أى عاوده المرض فعلى ما تقدم من تفسير النرس بالسقوط يكون المراد أنه اذا قام من سقطته عاوده السقوط ، ويحمل أن يكون المعنى بانتكس بعد نرس انقلب على رأسه بعد أن سقط . ثم وجدته في شرح الطائى ، قال في قوله ( نرس وانتكس ) فيه الفرق في الدعاء عليه لأنه اذا نرس انكب على وجهه فاذا انتكس انقلب على رأسه ، وقيل النرس الحر على الوجه والنتكس الحر على الرأس . وقوله في الرواية المذكورة ( واذا شيك ) بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم كاف أى اذا

دخلت فيه شوكة لم يجد من يخرجها بالمتقاش وهو معنى قوله فلا انتقش ، ويحتمل أن يريد لم يقدر الطبيب أن يخرجها . وفيه إشارة إلى الدماء عليه بما يثبطه عن السعي والحركة ، وسوخ الدماء عليه كونه قهر حمله على جمع الدنيا واشتغالها عن الذي أمر به من التشاغل بالواجبات والمندوبات . قال الطيبي : وإنما خص انتقاش الشوككة بالذكر لانه أسهل ما يتصور من المعاونة ، فإذا اتقى ذلك الأسهل اتقى ما فوقه بطريق الأولى . **قوله** ( ان أدهى ) يضم أوله . **قوله** ( وان لم يعط أم يرض ) وقع من وجه آخر عن أبي بكر بن عباس عند ابن ماجه والاسماهيلي بلفظ الوفاء عوض الرضا وأحدهما ملوم الآخر غالبا . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ، وصرح في الرواية الثانية بسامع ابن جريج له من عطاء ، وهذا هو الحديث في إيراد الاسناد النازل عقب المال إذ بينه وبين ابن جريج في الأول راو واحد وفي الثاني اثنان ، وفي السند الثاني أيضا فائدة أخرى وهي الزيادة في آخره ، ومحمد في الثاني هو ابن سلام وقد نسب في رواية أبي زيد المروزي كذلك ، ومحمد بفتح الميم واللام بينهما خاء معجمة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ ) هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسماحه من النبي ﷺ ، وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه ، فانه أحد المكثرين ، ومع ذلك فتحمله كان أكثره من كبار الصحابة . **قوله** ( لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغي ثالثا ) في الرواية الثانية « لو أن لابن آدم واديا مالا لأحب أن له إليه مثله ، ونحوه في حديث أنس في الباب وجمع بين الأمرين في الباب أيضا ، ومثله في مرسل جبير بن نفير الذي قدمته وفي حديث أبي الذي سأذكره ، وقوله « من مال ، فسر في حديث ابن الزبير « به من ذهب » ومثله في حديث أنس في الباب وفي حديث زيد بن أرقم عند أحمد وزاده وفضة ، وأوله مثل لفظ رواية ابن عباس الأولى ، ولفظه عند أبي عبيدة في فضائل القرآن « كننا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ : لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لا يبتغي الثالث » وله من حديث جابر بلفظ « لو كان لابن آدم وادى نخل ، وقوله « لا يبتغي » بالفتح المعجمة وهو افتعل بمعنى الطلب ، ومثله في حديث زيد بن أرقم ، وفي الرواية الثانية « أحب » وكذا في حديث أنس ، وقال في حديث أنس « نبتى مثله ثم تمنى مثله حتى يتمنى أودية » . **قوله** ( ولا يملأ جوف ابن آدم ) في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الاسماهيلي « نفس » بدل « جوف » ، وفي حديث جابر كالاول ، وفي مرسل جبير ابن نفير « ولا يشبع » يضم أوله « جوف » وفي حديث ابن الزبير « ولا يسد جوف » ، وفي الرواية الثانية في الباب « ولا يملأ عين » ، وفي حديث أنس فيه « ولا يملأ فاه » ، ومثله في حديث أبي واقد عند أحمد ، وله في حديث زيد بن أرقم « ولا يملأ بطن » ، قال الكرماني : ليس المراد الحقيقة في عضو بعينه بقريته عدم الانحصار في الثراب إذ غيره يملأه أيضا ، بل هو كناية عن الموت لانه مستلزم الامتلاء ، فكأنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت ، فانرضى من العبارات كلها واحد وهي من التفتن في العبارة . قلت : وهذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث ، وأما إذا اتحدت فهو من تصرف الرواة ، ثم نسبة الامتلاء للجوف واضحة ، والبطن بمعناه ، وأما النفس فغيرها عن الذات وأطلق الذات وأراد البطن من إطلاق الكل وإرادة البعض ، وأما النسبة إلى الفم فللكونه الطريق إلى الوصول للجوف ، ويحتمل أن يكون المراد بالنفس الدين ، وأما الذين فلائها الأصل في الطلب لانه يرى ما يجبه فيطلبه ليجوزه إليه ، وخص البطن في أكثر الروايات لأن أكثر ما يطالب المسائل لتحصيل المنلذات وأكثرها يكون للأكل والشرب ، وقال الطيبي : وقع قوله « ولا يملأ الخ » ، وقع التذليل والتقريب للحكام السابق كأنه قيل ولا يشبع من خلق من

التراب إلا بالتراب . ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره أن المرء لا ينقض طمعه حتى يموت ، فإذا مات كان من شأنه أن يدفن فإذا دفن صب عليه التراب فلا خوفه وفاء وعينه ولم يبق منه موضع يحتاج إلى تراب غيره . وأما النسبة إلى النعم فلمكونه الطريق إلى الوصول للجرف . **قوله** في الطريق الثانية لابن عباس ( ويتوب الله على من تاب ) أى إن الله يقبل التوبة من الحريص كما يقبلها من غيره ، قيل وفيه إشارة إلى ذم الاستكثار من جمع المال وتبني ذلك والحرس عليه ، للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تائب ، ويحتمل أن يكون تائب بالمعنى اللغوي وهو مطلق الرجوع أى رجوع عن ذلك الفعل والتبني . وقال الطائي : يمكن أن يكون معناه أن آدمى مجبول على حب المال وأنه لا يتبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووفقه لازالة هذه الجملة عن نفسه وقيل مأم ، فوضع د ويتوب ، موضعه اشعاراً بأن هذه الجملة مذمومة جارية مجرى الذنب ، وأن إزالتها ممكنة بتوفيق الله وتمديده ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( ومن يوق شح نفسه فأوائله هم المفلحون ) ففي إضافة الشح إلى النفس دلالة على أنه غريزة فيما ، وفي قوله ( ومن يوق ) إشارة إلى إمكان ازالة ذلك ، ثم رتب الفلاح على ذلك قال : وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب ، فإن فيه إشارة إلى أن آدمى خلق من التراب ومن طبعه القبح واليأس ، وأن ازالته ممكنة بأن يطر الله عليه ما يصلحه حتى يشر الخلال الزكية والحصال المرضية ، قال تعالى ( والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه ، والذي خبث لا يخرج الا نكدا ) فوقع قوله د ويتوب الله الخ ، موقع الاستدراك ، أى أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يكون يسيراً على من يستره الله تعالى عليه . **قوله** ( قال ابن عباس : فلا أدري من القرآن هو أم لا ) يعنى الحديث المذكور ، وسيأتى بيان ذلك في الكلام على حديث ابن **قوله** ( قال وسمعت ابن الزبير ) القائل هو عطاء ، وهو متصل بالسند المذكور . وقوله د على المنبر ، بين في الرواية التي بعدها أنه منبر مكة ، وقوله د ذلك ، إشارة إلى الحديث ، وظاهره أنه باللفظ المذكور بدون زيادة ابن عباس . الحديث الثالث ، **قوله** ( عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل ) أى غسيل الملائكة وهو حنظلة بن أبي عامر الاوسي ، وهو جد سليمان المذكور لأنه ابن عبد الله بن حنظلة ، ولعبد الله محبة وهو من صفار الصحابة وقتل يوم الحرة وكان الأمير على طائفة الأنصار يومئذ ، وأبوه استشهد بأحد وهو من كبار الصحابة وأبوه أبو عامر يعرف بالراهب وهو الذي بنى مسجد الضرار بسببه ونزل فيه القرآن . وعبد الرحمن معدود في صفار التابعين لأنه اتى بعض صفار الصحابة ، وهذا الاسناد من أعلى ما في صحيح البخاري لأنه في حكم الثلاثيات وإن كان رباعياً ، وعباس ابن سهل بن سعد هو ولد الصحابي المشهور . الحديث الرابع ، **قوله** ( عبد العزيز ) هو الاويسى ، وصالح هو ابن كيسان ، وابن شهاب هو الزهري . **قوله** ( أحب أن يكون ) كذا وقع بغير لام وهو جائز ، وقد تقدم من رواية ابن عباس باللفظ د لأحب . الحديث الخامس ، **قوله** ( وقال لنا أبو الوليد ) هو الطيالسي هشام بن عبد الملك ، وشيخه حماد بن سلمة لم يعدوه فيمن خرج له البخاري موصولاً ، بل علم المزى على هذا السند في الاطراف علامة التعليق ، وكذا رقم حماد بن سلمة في التهذيب علامة التعليق ولم ينفه على هذا الموضع ، وهو مهير منه إلى استواء قال فلان وقال لنا فلان ، وليس بجيد لأن قوله قال لنا ظاهر في الوصل وإن كان بعضهم قال انها للاجازة أو للنسالة أو للذاكرة فكل ذلك في حكم الموصول ، وإن كان مخرجاً بالتحديث أشد اتصالاً ، والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يأتى بهذه الصيغة الا إذا كان المثنى ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه ، كأن يكون

ظاهرة الوقف ، أوفى السند من ليس على شرطه في الاحتجاج ، فمن أمثلة الاول قوله في كتاب الفكاح في دباب ما يحل من النساء وما يحرم ، : « قال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان ، فذكر عن ابن عباس قال : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، الحديث ، فهذا من كلام ابن عباس فهو موقوف ، وإن كان يمكن أن يتلح له ما يلحقه بالمرفوع . ومن أمثلة الثاني قوله في المداخلة : « قال لنا مسلم بن إبراهيم حدثنا أبان العطار ، فذكر حديث أنس » لا يفرض مسلم غرسا ، الحديث ، فأبان ليس على شرطه كحماد بن سلمة ، وعبر في التتخير لئلا يخل بينهما هذه الصيغة لذلك ، وقد علن بينهما أشياء بخلاف الوساطة التي بينه وبينه وذلك تعليق ظاهر ، وهو أظهر في كونه لم يسقه مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا ، لكن السرفيه ما ذكرت وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة تظاهر لمن تتبعها . قوله (من ثابت) هو الثنائي ، ويقال إن حماد بن سلمة كان أثبت الناس في ثابت ، وقد أكثر مسلم من تخريج ذلك محتجاجة ولم يكثر من الاحتجاج بحماد بن سلمة كما كشاره في احتجاجة هذه النسخة . قوله (عن أبي) هو ابن كعب ، وهذا من رواية صحابي عن صحابي وإن كان أبي أكبر من أنس . قوله (كنا نرى) بضم النون أوله أي نطن ، ويجوز فتحها من الرأي أي نعتقد . قوله (هذا) لم يبين ما أشار إليه بقوله هذا ، وقد بينه الاسماعيل من طريق موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمة ولفظه : « كنا نرى هذا الحديث من القرآن : لو أن لابن آدم واديين من مال تننى واديا ثالثا ، الحديث دون قوله » ويتوب الله الخ ، . قوله (حتى نزلت ألهاكم التكاثر) زاد في رواية موسى بن اسماعيل « إلى آخر السورة » وللإسماعيلي أيضا من طريق هفان ومن طريق أحمد بن إسحق الحضرمي قال : « حدثنا حماد بن سلمة ، فذكر مثله وأوله » كنا نرى أن هذا من القرآن الخ ، . (نبيه) : هكذا وقع حديث أبي بن كعب من رواية ثابت عن أنس عنه مقدما على رواية ابن شهاب عن أنس في هذا الباب عند أبي ذر ، وعكس ذلك غيره وهو الأنسب ، قال ابن بطلان وغيره : قوله (ألهاكم التكاثر) خرج على لفظ الخطاب لأن الله فطر الناس على حب المال والولف فلهم رغبة في الاستكثار من ذلك ، ومن لازم ذلك الغفلة عن القيام بما أمروا به حتى يفتأهم الموت . وفي أحاديث الباب ذم الحرص والثروة ، ومن ثم أمر أكثر السلف بالقل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف ، ووجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن ما تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال والتفريع بالموت الذي يقطع ذلك ولا بد لكل أحد منه ، فلما نزلت هذه السورة وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه علوا أن الاول من كلام النبي ﷺ ، وقد شرحه بعضهم على أنه كان قرآنا ولما نزلت تلاوته لما نزلت (ألهاكم التكاثر حتى درهم المقابر) فاستمرت تلاوتها فكانت ناسخة لتلاوة ذلك ، وأما الحكم فيه والمعنى فلم يندخ اذ نسخ التلاوة لا يتلزم المعارضة بين الناسخ والمنسوخ كمنسخ الحكم ، والاول أول ، وليس ذلك من النسخ في شيء . قلت : يؤيد ما رده ما أخرجه الترمذي من طريق زر بن حبیش « عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال له إن الله أمرني أن أقرأ هليك القرآن فقرأ عليه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب) قال وقرأ فيها : إن الله الدين هذا الله الحيفة السمعة » الحديث ، وفيه « وقرأ عليه : لو أن لابن آدم واديا من مال » الحديث وفيه « ويتوب الله على من تاب » وصنده جيد ، والجمع بينه وبين حديث أنس عن أبي المذكور آنفا أنه يحتمل أن يكون أبي لما قرأ عليه النبي ﷺ (لم يكن) وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النبي ﷺ احتتمل هذه أن يكون بقية السورة واحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ ولم يتيأ له أن يستفصل الذي ﷺ عن ذلك حتى

نزلت (أحكام التكاثر) فلم ينفذ الاحتمال . ومنه ما وقع عند أحمد وأبي حنيفة في فضائل القرآن ، من حديث أبي واقد الليثي قال : كنا نأتي النبي ﷺ إذا نزل عليه فيحدثنا ، فقال لنا ذات يوم : ان الله قال انما أنزلنا المال لأقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو كان لابن آدم واد لاحب أن يكون له ثمن ، الحديث بتمامه ، وهذا يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر به عن الله تعالى على أنه من القرآن ، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ، والله أعلم وعلى الأول فهو مما لم يثبت قطاؤه جردا وإن كان حكمه مستمرا . ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو حنيفة في فضائل القرآن ، من حديث أبي موسى قال : قرأت سورة نحو برائة فثبت وحفظت منها ، ولو أن لابن آدم واديين من مال لتنى واديا ثالثا ، الحديث ، ومن حديث جابر : كنا نقرأ لو أن لابن آدم ملء واد مالا لاحب إليه مثله ، الحديث

٩١ - باب قول النبي ﷺ : هذا المال خضرة حلوة ، وقوله تعالى ( زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ، ذلك متاع الدنيا ) . قال عمر : اللهم اننا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا ، اللهم اني أسألك أن أنفق في حقها

٦٤٤١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفیان قال سمعت الزهري يقول أخبرني عروة وسعيد بن المسيب عن حكيم بن حزام قال : سألت النبي ﷺ فأعطاني ، ثم سأته فأعطاني ثم سأته فأعطاني ، ثم قال : إن هذا المال - وربما قال سفیان : قال لي يا حكيم إن هذا المال - خضرة حلوة ، فمن أخذه بطيب نفس بوركت له فيه ، ومن أخذه باشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع . واليد العليا خير من اليد السفلى .

قوله ( باب قول النبي ﷺ : ان هذا المال خضرة حلوة ) تقدم شرحه قريبا في باب ما يحذر من زهرة الدنيا ، في شرح حديث أبي سعيد الخدري . قوله ( وقوله تعالى : زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين الآية ) كذا الآبي ذر ، ولأبي زيد المروزي : حب الشهوات الآية ، والاسماعيلي مثل أبي ذر وزاد الى قوله ذلك متاع الحياة الدنيا ، وساق ذلك في رواية كريمة . وقوله زين ، قيل الحكمة في ترك الافصاح بالذي زين أن يتناول اللفظ جميع من تصح نسبة التزيين اليه ، وان كان العلم أحاط بأنه سبحانه وتعالى هو الفاعل بالحقيقة ، فهو الذي أوجد الدنيا وما فيها وهياكلها للانتفاع وجمال القلوب طائفة اليها ، والى ذلك الاشارة بالتزيين ليدخل فيه حديث النفس وسوسة الشيطان ، ونسبة ذلك الى الله تعالى باعتبار الخلق والتقدير والتهيئة ، ونسبة ذلك للشيطان باعتبار ما أفرده الله عليه من القساط على الآدمي بالوسوسة الناشئة عنها حديث النفس . وقال ابن التين بدأ في الآية بالنساء لأنهن أشد الاشياء فتنة للرجال ، ومنه حديث : ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء ، قال : ومعنى تزيينها إعجاب الرجل بها وطراعيته لها . والقناطير جمع قنطار ، واختلاف في تقديره فقبل سبعون ألف دينار وقيل سبعة آلاف دينار وقيل مائة ودهشرون رحلا وقيل مائة رحل وقيل ألف مثقال وقيل ألف ومائتا أوقية ،

وقيل معناه الشيء الكثير ما أخذ من عقد الشيء وإحكامه . وقال ابن عطية : القول الأخير قيل هذا أصح الأقوال لكن يختلف القطار في البلاد باختلافها في قدر الرقية . **قوله** ( وقال عمر : اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا ، اللهم اني أسألك أن أنفقه في حق ) سقط هذا التعليق في رواية أبي زيد المروزي ، وفي هذا الأثر إشارة إلى أن فاعل التزيين المذكور في الآية هو الله ، وأن تزيين ذلك بمعنى تحسينه في قلوب بني آدم وأنهم جلبوا على ذلك ، لكن منهم من استمر على ما طبع عليه من ذلك وأنهم لم يهتدوا به وهو المذموم ، ومنهم من راحى فيه الأسر والنهي ووقف عند ما حذر له من ذلك وذلك مجاهدة نفسه بتوفيق الله تعالى له فهذا لم يقتضه اللفظ ، ومنهم من ارتقى عن ذلك فزهد فيه بعد أن قدر عليه وأعرض عنه مع إقباله عليه وتمسكه منه ، فهذا هو المقام المحمود ، وإلى ذلك الإشارة بقول عمر ، اللهم اني أسألك أن أنفقه في حقه وأثره هذا وصله الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن يحيى بن سعيد هو الأنصاري ، أن عمر بن الخطاب أتى بمال من المشرق يقال له نفل كسرى ، فأمر به فصب وغطى ، ثم دعا الناس فاجتمعوا ، ثم أمر به فكشف عنه ، فإذا على كثير وجوه ومتاع ، فبكى عمر وحده وجل فقالوا له : ما يبكيك يا أمير المؤمنين ؟ هذه غنائم غنمها الله لنا ونزعها من أهلها ، فقال : ما فتح من هذا على قوم إلا سفكوا دماءهم واستحلوا حرماتهم . قال لحدثني زيد بن أسلم أنه سأل عن ذلك المال مناطق وخواتم فرفع ، فقال له عبد الله بن أرقم : حتى متى تحبسه لا تقسمه ؟ قال : بلى إذا رأيتني فارغا فأدنى به ، فلما رآه فارغا بسط شيئا في حش نخلة ثم جاء به في مكمل فصبه . فبأنه استسكثره ثم قال : اللهم أنت قلت زين للناس حب الشهوات ، ففلا الآية حتى فرغ منها ثم قال : لا نستطيع إلا أن نحب ما زينتنا لنا ، ففنى شره وارزقني أن أنفقه في حقه . فقام حتى ما بقي منه شيء ، وأخرجه أيضا من طريق عبد العزيز بن يحيى المدني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه نحوه ، وهذا موصول لكن في سنده إلى عبد العزيز ضعف . وقال بعد قوله واستحلوا حرماتهم وقطعوا أرحامهم : فما رام حتى قسمه ، وبقيت منه قطع . وقال بعد قوله لا نستطيع إلا أن يتزين لنا ما زينتنا لنا . والباقي نحوه ، وزاد في آخره قصة أخرى . **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة . **قوله** ( ثم قال : ان هذا المال ، وبما قال سفيان : قال لي يا حكيم ان هذا المال ) فاعل قال أولا هو النبي ﷺ والقائل وبما ، هو علي بن المدايني وأويه عن سفيان ، والقائل قال لي هو حكيم بن حزام صحابي الحديث المذكور ، وحكيم بالرفع بنحو تنوين منادى مفرد حذف منه حرف النداء ، وظاهر السياق أن حكيم قال لسفيان وليس كذلك لأنه لم يدركه لأن بين وفاة حكيم ومولد سفيان نحو الخمسين سنة ولهذا لا يقرأ حكيم بالتنوين وإنما المراد أن سفيان رواه مرة بانقطاع ثم قال ، أي النبي ﷺ ، ان هذا المال ، ومرة بلفظ ثم قال لي يا حكيم ان هذا المال الخ ، وقد وقع بإثبات حرف النداء في معظم الروايات ، وإنما سقط من رواية أبي زيد المروزي ، وتقدم شرح قوله ، فن أخذه بطيب نفس الخ ، في باب الاستعفاف عن المسألة ، من كتاب الزكاة ، وتقدم شرح قوله في آخره ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، في باب لا صدقة الا عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة أيضا ، وقوله ، بورك له فيه ، زاد الاسماهيلي من رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان بسنده ومثله ، وإبراهيم كان أحد الحفاظ وفيه مقال





سرق ، وإن زنى . قال فلما جاء لم أصبر حتى قات : يابى الله ، جابى الله فداك ، مَنْ مُتَكَلِّمٌ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ ؟ مَسَمَعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا . قال : ذلك جبريل عليه السلام عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ قَالَ : بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، وَإِنْ سَرَقَ ، وَإِنْ زَنَى ؟ قَالَ : نَعَمْ . قال قلت : وإن سرق وإن زنى ؟ قال : نعم ، قلت : وإن سرق وإن زنى ؟ قال : نعم . قال قلت : أخبرنا شعبةٌ وحدثنا حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رُفَيع حدثنا زيد بن وهب بهذا . قال أبو عبد الله : حديث أبي صالح عن أبي الدرداء مُرْسَلٌ لَا يَصَحُّ ، إِنَّمَا أَرَدْنَا لِلْعُرْفَةِ وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ . قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : حَدِيثُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؟ قَالَ : مُرْسَلٌ أَيْضًا لَا يَصَحُّ ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ . وَقَالَ : اضْرِبُوا عَلَى حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ هَذَا « إِذَا مَاتَ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْوُت »

قوله (باب المسكترون هم المفنون) كذا للأكثر ، وللمكشمينى «الافلون» وقد ورد الحديث بالقافطين ، ووقع في رواية المروزي عن أبي ذر «الاخسرون» بدل «المفلون» ، وهو بمعناه بناء على أن المراد بالثقة في الحديث قلة الثواب ، وكل من قل ثوابه فهو خاسر بالنسبة لمن كثر ثوابه . قوله (وقوله من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها الآيتين) كذا لأبي ذر ، وفي رواية أبي زيد بعد قوله وزينتها «نوف اليوم أعمالهم فيها الآية» ومثله للإسماعيل لكن قال «إلى قوله وباطل ما كانوا يعملون» ولم يقل الآية . وساق الآيتين في رواية الأصيلي وكريمة . واختلف في الآية فقيل : هي على عمومها في المكفار وفيمن يرأتى بهمله من المسلمين ، وقد استشهد بها معاوية لصحة الحديث الذي حدث به أبو هريرة مرفوعا في الجهاد والقاري والمتصدق «لقوله تعالى لكل منهم : إنما علمت ليقال لقد قيل ، فبكي معاوية لما سمع هذا الحديث ثم تلا هذه الآية ، أخرجه الأثرمذي مطولا وأصله عند مسلم ، وقيل بل هي في حق المكفار خاصة بدليل الحصر في قوله في الآية التي تليها ( أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار ) والمؤمن في الجملة مآله إلى الجنة بالشفاعة أو مطلق العفو ، والوحيد في الآية بالنار واحباط العمل وبطلانه إنما هو للساكن . وأجيب عن ذلك بأن الوحيد بالنسبة إلى ذلك العمل الذي وقع الرياء فيه فقط فيجازى فاعله بذلك إلا أن يعفو الله عنه ، وليس المراد احباط جميع أعماله الصالحة التي لم يقع فيها رياء . والحاصل أن من أراد بعمله ثواب الدنيا مجل له وجوزى في الآخرة بالعذاب لتجرده قصد ، إلى الدنيا وإعراضه عن الآخرة ، وقيل نزلت في المجاهدين خاصة وهو ضعيف ؛ وعلى تقدير ثبوت فعومها شامل لكل مراد ، وعموم قوله (نوف اليوم أعمالهم فيها) أي في الدنيا مخصوص بمن لم يقدر الله له ذلك لقوله تعالى (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد) فملى هذا التقييد يحتمل ذلك المطلق ، وكذا يقيد مطلق قوله (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه) ومن كان يريد حرث الدنيا نؤتة منها وماله في الآخرة من نصيب) وهذا يندفع إشكال من قال قد يوجد بعض التكفار مقترنا عليه في الدنيا غير موسع عليه من المال أو من الصحة أو من طول العمر ، بل قد يوجد من هو منهوس الحظ من جميع ذلك كن قبل في حتمه (خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين) ومناسبة ذكر

الآية في الباب الحديث أن في الحديث إشارة إلى أن الوحيد الذي فيها محمول على التأقيت في حق من وقع له ذلك من المسلمين لأجل التأييد لدلالة الحديث على أن مرتكب جنس الكبيرة من المسلمين يدخل الجنة ، وليس فيه ما ينفي أنه قد يعذب قبل ذلك ، كما أنه ليس في الآية ما ينفي أنه قد يدخل الجنة بعد التعذيب على معصية الرباء . **قوله** ( حدثنا جرير ) هو ابن عبد الحميد ، وقد روى جرير بن حازم هذا الحديث اسكن عن الأعمش عن زيد بن وهب كما سيأتي بيانه ، لكن قتيبة لم يدركه ابن حازم ، وعبد العزيز بن رفيع بقاء ومهلة مصفر مكي سكن الكوفة وهو من صفاء التابعين لتي بعض الصحابة كأنس . **قوله** ( عن أبي ذر ) في رواية الأعمش الماضية في الاستئذان عن زيد بن وهب . **قوله** ( حدثنا واثة أبو ذر بالرمدة ) بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة مكان معروف من عمل المدينة للنبوية وبينهما ثلاث مراحل من طريق العراق ، سكنه أبو ذر بامر عثمان ومات به في خلافته ، وقد تقدم بيان سبب ذلك في كتاب الزكاة . **قوله** ( خرجت ليلة من الليالي فإذا رسول الله ﷺ يمشي وحده ليس معه انسان ) هو تأكيد لقوله « وحده » ويحتمل أن يكون لرفع توم أن يكون معه أحد من غير جنس الانسان من ملك أو جني ، وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عنه « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ في حرة المدينة هشاء » فأقادت تعيين الزمان والمكان ، والحررة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمال وكانت به الوقعة المشهورة في زمن يزيد ابن معاوية . وقيل الحررة الأرض التي حجارها سود ، وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا حجارة فيها ، وهذا يدل على أن قوله في رواية المروزي بن سويد عن أبي ذر « انتهيت إلى النبي ﷺ وهو في ظل السكبة وهو يقول هم الآخرون ورب السكبة » فذكر قصة المكثرون وهي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسياق . **قوله** ( فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد فجعلت أمشي في ظل القمر ) أي في المكان الذي ليس للقمر فيه ضوء ليخفي شخصه ، وإنما استمر يمشي لاحتمال أن يطأ النبي ﷺ حاجة فيسكون قريباً منه . **قوله** ( فالتفت فرأني فقال : من هذا ) كأنه رأى شخصه ولم يتميز له . **قوله** ( فقلت أبو ذر ) أي أنا أبو ذر . **قوله** ( جعلني الله فداءك ) في رواية أبي الأحوص في الباب بعده عن الأعمش وكذا لابن معاوية عن الأعمش عنه أحد « فقلت ليبيك يا رسول الله » وفي رواية حفص عن الأعمش كما مضى في الاستئذان « فقلت ليبيك وسعدك » . **قوله** ( فقال أبا ذر ثمال ) في رواية الكشميني « ثماله » بهاء السكت ؛ قال الداودي : فائدة الوقوف هل هاء السكت أن لا يقف على ساكنين فقله ابن التين . ونعقب بأن ذلك غير مطرد ، وقد اختصر أبو زيد المروزي في روايته سياق الحديث في هذا الباب فقال بعده قوله « ليس معه أحد » فذكر الحديث وقال فيه « أن المكثرين هم المقلون يوم القيامة » : هكذا عنده وساق الباقي الحديث بتمامه ، ويأتي شرحه مستوفى في الباب الذي بعده . **قوله** ( وقاله لثضر ) بن شمير ( أنبأنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رفيع قالوا حدثنا زيد بن وهب بهذا ) الغرض بهذا التعليق تهرج الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم ، والأولان نسباً إلى التدليس مع أنه لو ورد من رواية شعبة بغير تهرج لآمن فيه التدليس لأنه كان لا يحدث عن شيوخه إلا بما لا تدليس فيه ، وقد ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب رجلاً مبهماً ، ذكر ذلك الدارقطني في « العلل » فأقادت هذه الرواية المصرحة أنه من المزيد في متصل الاسانيد . وقد اعترضني الاسماعيل على قول البخاري في هذا السند « وهذا » فأشار إلى رواية عبد العزيز بن رفيع ، واقتضى ذلك أن رواية

شعبة هذه نظير روايته فقال : ليس في حديث قصة المقلين والمكثرين ، إنما فيه قصة من مات لا يشرك بالله شيئا قال : والمعجب من البخاري كيف أطلق ذلك ثم ساقه موصولا من طريق حميد بن زنجويه حدثنا النضر بن شميل عن شعبة وانظر ، ان جبريل بشرني أن من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة . قلت : وإن زني وإن سرق ؟ قال وإن زني وإن سرق ، . قيل لسليمان يعني الأعمش إنما روى هذا الحديث عن أبي الدرداء ، فقال : إنما سمعته عن أبي ذر . ثم أخرجه من طريق معاذ حدثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت وبلال والأعمش وعبد العزيز بن رفيع سمعوا زيد بن وهب عن أبي ذر زاد فيه راويا وهو بلال وهو ابن مرداس الفواري ، شيخ كوفي أخرج له أبو دارود ، وهو صدوق لأبأس به . وقد أخرجه أبو دارود الطيالسي عن شعبة كرواية النضر ليس فيه بلال ، وقد تبع الاسماعيل على اعتراضه المذكور جماعة منهم مغلطاي ومن بعده ، والجواب عن البخاري واضح على طريقة أهل الحديث لأن مراده أصل الحديث ، فإن الحديث المذكور في الأصل قد اشتمل على ثلاثة أشياء فيجوز إطلاق الحديث على كل واحد من الثلاثة إذا أريد بقول البخاري ، بهذا ، أي بأصل الحديث لا خصوص اللفظ المداق ، فالأول من الثلاثة ما يسرقني أن لي أحدا ذهبا ، وقد رواه عن أبي ذر أيضا بنحوه الأحنف بن قيس وتقدم في الزكاة ، والنعمان الغفاري وسالم بن أبي الجهم وسويد بن الحارث كلهم عن أبي ذر ، وروايتهم عند أحمد ، ورواه عن النبي ﷺ أيضا أبو هريرة وهو في آخر الباب من طريق عبيد الله بن عبد الله بن حنبل عنه ، وروايت في كتاب النقي من طريق مام ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن زياد وهو عند أحمد من طريق سليمان بن يسار كلهم عن أبي هريرة كما سألته . الثاني حديث المكثرين والمقلين ، وقد رواه عن أبي ذر أيضا المروزي وسويد كما تقدمت الإشارة اليه والنعمان الغفاري وهو عند أحمد أيضا . الثالث حديث من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، وفي بعض طرقه ، وإن زني وإن سرق ، وقد رواه عن أبي ذر أيضا أبو الأسود الدؤلي وقد تقدم في الباب ، ورواه عن النبي ﷺ أيضا أبو هريرة كما سيأتي بيانه لكن ليس فيه بيان ، وإن زني وإن سرق ، وأبو الدرداء كما تقدمت الإشارة اليه من رواية الاسماعيل ، وفيه أيضا قاعدة أخرى وهو أن بعض الرواة قال عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء ، ولذلك قال الأعمش لزيد ما تقدم في رواية حفص بن غياث عنه : قلت لزيد بلغني أنه أبو الدرداء ، فأقادت رواية شعبة أن حبيباً وهباً المزني وافقوا الأعمش على أنه عن زيد بن وهب عن أبي ذر لا عن أبي الدرداء ، ومن رواه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء محمد بن إسحق فقال عن عيسى بن مالك عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء أخرجه أنسائي ، والحسن بن عبيد الله النخعي أخرجه الطبراني من طريقه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » ونقل أبو الدرداء « وإن زني وإن سرق » ، قال : « وإن زني وإن سرق ، فكروها ثلاثاً » وإن رغم أنف أبي الدرداء ، وسأذكر بقية طرقه عن أبي الدرداء في آخر الباب الذي يليه . وذكره الدارقطني في « العلل » فقال يشبه أن يكون القولان صحيحين . قلت : في حديث كل منهما في بعض الطرق ما ليس في الآخر

١٤ - باب قول النبي ﷺ « ما يسرقني أن عني مثل أحد هذا ذهبا »

٦٤٤٤ - حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن زيد بن وهب قال « قال أبو

ذَرَكْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْفِ الْمَدِينَةِ فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ فَقَالَ : يَا أَبَا ذَرٍّ ، قُلْتُ : كَيْفَ بَارِسُوكَ اللَّهُ ، قَالَ : مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا تَمْضِي عَلَى ثَلَاثَةٍ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ ، إِلَّا شَيْئًا أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ ، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِهِ ، وَعَنْ شِمَالِهِ ، وَمِنْ خَلْفِهِ - ثُمَّ مَشَى ثُمَّ قَالَ : إِنْ لَا كَثْرَيْنَ هُمْ لِلْقُلُوبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ - وَقَلِيلٌ مَامٌ . ثُمَّ قَالَ لِي : مَكَانُكَ ، لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ . ثُمَّ انْطَلَقَ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ حَتَّى تَوَارَى ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا قَدْ ارْتَفَعَ ، فَتَخَوْتُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ عَرَضَ لِنَبِيِّ ﷺ ، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَهُ لِي : لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ ، فَلَمْ أُبْرَحْ حَتَّى أَتَانِي ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتًا تَخَوْتُ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ، فَقَالَ : وَهَلْ سَمِعْتَهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : ذَلِكَ جِبْرِيلُ أَتَانِي فَقَالَ : مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُبَشِّرُكَ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ »

٦٤٥ - حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي شَهْبَابٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ . وَقَالَ أَقْبَهُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهْبَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْبَةَ « قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا تَبْرَحَ عَلَى ثَلَاثَ لَيَالٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْئًا أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ »

قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا ) لَمْ أَرُ لَفْظَ هَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ ، لَكِنَّهُ ثَابِتٌ فِي لَفْظِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ : الْأَوَّلُ ، قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْبُورَانِيُّ بِالْمَوْحِدَةِ وَالرَّاءِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ نُونٌ ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ هُوَ سَلَامٌ بِالْتَشْدِيدِ بْنِ سَلِيمٍ . قَوْلُهُ ( فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ وَفَالْتَمَسْتُ فَرَأَيْتُ ، كَمَا تَقْدِمُ وَتَقْدِمُ قِصَّةَ الْمَكَاثِرِينَ وَالْمَقَاتِلِينَ ، وَقَوْلُهُ ( فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ ) هُوَ بِفَتْحِ اللَّامِ ، وَأَحَدٌ بِالرَّفْعِ عَلَى التَّمَاثُلِ ، وَفِي رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ « فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدًا » بِسُكُونِ اللَّامِ وَأَحَدًا بِالضَّمِّ عَلَى الْمَفْعُولِ . قَوْلُهُ ( فَقَالَ : يَا أَبَا ذَرٍّ ، قُلْتُ : لَيْسَ بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ) زَادَ فِي رِوَايَةِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ وَنُصُورٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عِنْدَ أَحَدٍ « فَقَالَ : يَا أَبَا ذَرٍّ أَيْ جَبَلٌ هَذَا ؟ قُلْتُ : أَحَدٌ . » وَفِي رِوَايَةِ الْأَحْمَدِ فِي الْمَاضِيَةِ فِي الرِّكَافَةِ « يَا أَبَا ذَرٍّ أَنْبِئْ أَحَدًا ؟ قَالَ : فَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ ، وَأَنَا أَرَى أَنْ يَرْسُلَنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ قُلْتُ : نَعَمْ ، الْحَدِيثُ . قَوْلُهُ ( مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا تَمْضِي عَلَى ثَلَاثَةٍ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ ) فِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عِنْدَ أَحَدٍ « مَا أَحَبُّ أَنْ لِي أَحَدًا ذَهَبًا يَأْتِي عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ ثَلَاثَ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ » وَفِي رِوَايَةِ أَبِي حَنِظَلٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عِنْدَ أَحَدٍ « مَا أَحَبُّ أَنْ لِي أَحَدًا ذَاكَ ذَهَبًا » وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ شَهْبَابٍ عَنْ الْأَعْمَشِ فِي الْأَحْشَدِ « فَلَمَّا أَبْصَرَ أَحَدًا قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ لِي ذَهَبًا يَحْمِلُكَ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ » قَالَ ابْنُ مَالِكٍ يُضْمِنُ هَذَا الْحَدِيثُ اسْتِحْجَالَ حَوْلِ بَعْضِ أَعْمَالِهَا عَمَلًا ، وَهُوَ اسْتِحْجَالُ صَحِيحِ خُفْيٍ عَلَى أَكْثَرِ النَّهْجَةِ ، وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَبْنِيَّةً لَمَّا لَمْ يَسْمَعْ قَاعُهُ فَرَفَعَتْ أَوَّلَ الْمَفْعُولِينَ وَهُوَ فَخْمٌ عَائِدٌ عَلَى أَحَدٍ وَنُصِبَ ثَاوِيهَا وَهُوَ قَوْلُهُ

« ذهباً » فصارت بنائها للم اسم فاعله جارية مجرى صار في رفع المجتدا ونصب الخبر . انتهى كلامه . وقد اختلفت ألفاظ هذا الحديث ، وهو متحد المخرج فهو من تصرف الرواة فلا يكون حجة في اللغة ، ويمكن الجمع بين قوله « مثل أحد » وبين قوله « تحول لى أحد » بحمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب وزن أحد ، والتحويل على أنه اذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه أيضاً . وقد اختلفت ألفاظ رواته عن أبي ذر أيضاً : ففي رواية سالم ومنصور عن زيد بن وهب بعد قوله قلت أحد قال : والذي نفسي بيده ما يسنني أنه ذهب قطعا أنفقته في سبيل الله أدع منه قهراطا ، وفي رواية سويد بن الحارث عن أبي ذر : ما يسنني أن لى أحدا ذهباً أموت يوم أموت وهندي منه دينار أو نصف دينار . واختلفت ألفاظ الرواة أيضاً في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب كما سأذكره .

**قوله** ( تحصى على ثلاثة ) أى ليلة ثالثة ، قيل وإنما قيد بالثلاث لأنه لا يتنبأ تفريق قدر أحد من الذهب في أقل منها غالبا ، ويذكر عليه رواية « يوم وليلة » فالأولى أن يقال الثلاثة أقصى ما يحتاج إليه في تفرقة مثل ذلك ، والواحدة أقل ما يمكن . **قوله** ( الا شيئا أرصده لدين ) أى أهده أو أحفظه . وهذا الإرصاء أعم من أن يكون لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذه ، أو لاجل وفاة دين مؤجل حتى يحل فيوفى . ووقع في رواية حفص وأبي شهاب جميعا عن الأحش « إلا دينار ، بالرفع ، والنصب والرفع جائزان لأن المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب ، وتوجيه الرفع أن المستثنى منه في سياق النفي وجواب لو هنا في تقدير النفي ، ويجوز أن يحمل النفي الصريح في أن لا يمر على حمل إلا على الصفة ، وقد فسر الشيء في هذه الرواية بالدينار ، ووقع في رواية سويد بن الحارث عن أبي ذر « وعندي منه دينار أو نصف دينار ، وفي رواية سالم ومنصور « أدع منه قهراطا . قال قلت : فقطارا ؟ قال : قهراطا ، وفيه « ثم قال يا أبا ذر إنما أقول الذي هو أقل ، ووقع في رواية الأحنف « ما أحب أن لى مثل أحد ذهباً أنفقته كله إلا ثلاثة دنائير » فظاهره نفي محبة حصول المال ولو مع الاتفاق وليس مرادا ، وإنما المعنى نفي إنفاق البعض مقتصر عليه ، فهو يجب اتفاق الكل الا ما استثنى ، وسائر الطرق تدل على ذلك ، ويؤيده أن في رواية سليمان بن يسار عن أبي هريرة عند أحمد « ما يسنني أن احكم هذا ذهباً أنفق منه كل يوم في سبيل الله فيمر بى ثلاثة أيام وعندي منه شيء الا شيء أرصده لدين » ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد بالكرهية الاتفاق في خاصة نفسه لاني سبيل الله فهو محبوب . **قوله** ( الا أن أقول به في عباد الله ) هو استثناء بعد استثناء فيفيد الإثبات ، فيؤخذ منه أن نفي محبة المال مقيدة بعدم الاتفاق فيلزم محبة وجوده مع الاتفاق ، فإدام الاتفاق مستمرا لا يكره وجود المال ، وإذا انقضى الاتفاق نبتت كراهية وجود المال ، ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قدر أحد أو أكثر مع استعراو الاتفاق . **قوله** ( هكذا وهكذا وهكذا ) عن يمينه وعن شماله ومن خلفه ( هكذا اقتصر على ثلاث ، وحمل على المبالغة لأن العطية لمن بين يديه هي الأصل ، والذي يظهر لى أن ذلك من تصرفات الرواة ، وأن أصل الحديث مشتمل على الجهات الأربع ، ثم وجدت في الجزء الثالث من « البشرانيات » من رواية أحمد بن ملاعب عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه بلفظ « الا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا ، وأرانا بيده » كذا فيه باثبات الأربع ، وقد أخرجه المصنف في الاستئذان عن عمر بن حفص مثله ، لكن اقتصر من الأربع على ثلاث ، وأخرجه أبو نعيم من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص فاقصر على اثنين . **قوله** ( ثم منى ثم قال : ألا ان الأكثرين هم المقولون يوم

النيامة) في رواية أبي شهاب في الاستقراض ورواية حفص في الاستئذان « هم الاقلون » بالهمز في الموضعين ، وفي رواية عبد العزيز بن رفيع الماضية في الباب قبله « ان المسكتين هم المقلون ، بالميم في الموضعين ، ولا أحد من رواية الزمان الفخاري عن أبي ذر « ان المسكتين الاقلون ، والمراد الاكثر من المال والافلال من ثواب الآخرة وهذا في حق من كان مكثرا ولم يتصف بما دل عليه الاستثناء بعده من الاتفاق . **قوله** ( الا من قال هكذا وهكذا وهكذا ، عن يمينه وعن شماله ومن خلفه ) في رواية أبي شهاب « الا من قال بالمال هكذا وهكذا ، وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله ، وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحد « الا من قال هكذا وهكذا وهكذا لثنا عن يمينه ومن بين يديه وعن يساره ، فاشتملت هذه الروايات على الجهات الأربع وان كان كل منها اقتصر على ثلاث ، وقد جمعها عبد العزيز بن رفيع في روايته ولفظه « الا من أعطاه الله خيرا - أى مالا - فذبح بنون وقا . ومملة أى أعطى كثيرا بغير تكلف يميننا وشمالا وبين يديه ووراءه ، وبقي من الجهات فوق وأسفل ، والاعطاء من قبل كل منهما ممكن ، اسكن حذف لدوره . وقد فسر بعضهم الاتفاق من وراء بالوصية ، وليس قيدا فيه بل قد يقصد الصحيح الاختفاء فيدفع لمن وراءه مالا يعطى به من هو أمامه . وقوله « هكذا » صفة لمصدر محذوف أى أشار إشارة مثل هذه الإشارة ، وقوله « من خلفه » بيان للإشارة وخص عن اليمين والشمال لأن العالاب في الاعطاء صدره باليمين ، وزاد في رواية عبد العزيز بن رفيع « وعمل فيه خيرا » أى حسنة ، وفي رواية جتناس نام في قوله أعطاه الله خيرا ، وفي قوله وعمل فيه خيرا ، فعنى الخير الأول المال والثاني الحسنة . **قوله** ( وقليل مام ) ما زائدة مؤكدة للفة ، ويحتمل أن تكون موصوفة ، ولفظ قليل هو الخبر وهو المبتدأ والتقدير وم قليل ، وقدم الخبر للباينة في الاختصاص . **قوله** ( ثم قال لى : مكانك ) بالنصب أى الزم مكانك ، وقوله « لا تبرح » تأكيد لذلك ، ورفع اتوم أن الأمر بلزوم المكان ليس عاما في الأزمنة ، وقوله « حتى آتيك » غاية للزوم المكان المذكور ، وفي رواية حفص « لا تبرح يا أبا ذر حتى أرجع » ووقع في رواية عبد العزيز بن رفيع « فشيت معه ساعة » فقال لى اجلس هنا ، فاجلسنى في قاع ، أى أرض سهلة مطمئنة . **قوله** ( ثم انطلق في سواد الليل ) فيه اشعار بأن القمر كان قد غاب . **قوله** ( حتى توارى ) أى غاب شخصه ، زاد أبو معاوية « عنى » وفي رواية حفص « حتى غاب عنى » وفي رواية عبد العزيز « فانطلق في الحرة - أى دخل فيها - حتى لا أراه » وفي رواية أبي شهاب « فتقدم غير بعيد » زاد في رواية عبد العزيز « فاطال الليل » . **قوله** ( فسمعت صوتا قد ارتفع ) في رواية أبي معاوية « فسمعت لفظا وصوتا » . **قوله** ( فتخوفت أن يكون أحد عرض للنبي ﷺ ) أى تعرض له بسوء . ووقع في رواية عبد العزيز « فتخوفت أن يكون عرض لرسول الله ﷺ » ، وهو بضم أول عرض على البناء المجهول . **قوله** ( فأردت أن آتبه ) أى أتوجه إليه ، ووقع في رواية عبد العزيز « فأردت أن أذهب » أى إليه ولم يرد أن يتوجه الى حاله سبيله بدليل رواية الأعمش في الباب . **قوله** ( فذكرت قوله لا تبرح فلم أبرح حتى أتاني ) في رواية ابن معاوية عن الأعمش « فانظرت حتى جاء » . **قوله** ( قلت يا رسول الله لقد سمعت صوتا تخوفت فذكرت له ) في رواية ابن معاوية « فذكرت له الذي سمعت » وفي رواية أبي شهاب « فقلت يا رسول الله الذي سمعت او قال الصوت الذي سمعت » كذا فيه بالمشك وفي رواية عبد العزيز « ثم أتى سمعته وهو يقول وإن سرق وإن ذنى » فقلت يا رسول الله من تسلم في جانب الحرة ما سمعت أحدا يرجع إليك شيئا » . **قوله** ( فقال وهل سمعته ؟ قلت نعم . قال ذلك

جبريل) أى الذى كنت أحاط به ، أو ذلك صوت جبريل . قوله (أتانى) زاد فى رواية حفص « فأخبرنى » .  
 ووقع فى رواية عبد العزيز « عرض لى - أى ظهر - فقال : بشر أمتك » ولم أر لفظ التبشير فى رواية الأعمش .  
 قوله (من مات لا يشرك بالله شيئا) زاد الأعمش « من أمتك » . قوله (دخل الجنة) هو جواب الشرط . وتب  
 دخول الجنة على الموت بغير إشتراك بالله ، وقد ثبت الوعيد بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر ، وبعدم  
 دخول الجنة لمن عملها لذلك وقع الاستفهام . قوله (قلت وإن زنى وإن سرق) قال ابن مالك : حرف الاستفهام  
 فى أول هذا الكلام مقدر ولا بد من تقديره . وقال غيره التقدير أو إن زنى أو إن سرق دخل الجنة . وقال  
 الطبري : أدخل الجنة وإن زنى وإن سرق . والشرط حال ، ولا يذكر الجواب مبالغة ، وتنميا لمعنى الانكار قال  
 وإن زنى وإن سرق . ووقع فى رواية عبد العزيز بن رفيع « قلت يا جبريل وإن سرق وإن زنى ؟ قال : نعم » .  
 وكررها مرتين للاكثر وثلاثا للمستعمل وزاد فى آخر الثالثة « وإن شرب الخمر » وكذا وقع التكرار ثلاثا فى  
 رواية أبى الأسود عن أبى ذر فى القباس ، لكن بتقديم الونا على السرة كما فى رواية الأعمش ، ولم يقل « وإن  
 شرب الخمر » ، ولا وقعت فى رواية الأعمش ، وزاد أبو الأسود « على رغم أنف أبى ذر » قال وكان أبو ذر إذا  
 حدث بهذا الحديث يقول « وإن رغم أنف أبى ذر » ، وزاد حفص بن غياث فى روايته عن الأعمش : قال الأعمش  
 قلت لوبد بن وهب أنه بلغنى أنه أبو الدرداء ، قال : أشهد لحدثنيه أبو ذر بالربذة . قال الأعمش : وحدثنى أبو  
 صالح عن أبى الدرداء نحوه . وأخرجه أحمد عن أبى نعيم عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى الدرداء بلفظ « أنه  
 من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » نحوه ، وفيه « وإن رغم أنف أبى الدرداء » قال البخارى فى بعض النسخ  
 عقب رواية حفص : حديث أبى الدرداء مرسل لا يصح إنما أردنا المعرفة أى إنما أردنا أن نذكره للمعرفة بحاله ،  
 قال : والصحيح حديث أبى ذر قيل له : لحديث عطاء بن يسار عن أبى الدرداء ؟ فقال : مرسل أيضا لا يصح . ثم  
 قال : اضطروا على حديث أبى الدرداء . قلت : فلهذا هو ساقط من معظم النسخ ، وثبت فى نسخة الصفانى ، وأوله  
 قال أبو عبد الله حديث أبى صالح عن أبى الدرداء مرسل ، فصافه الخ . ورواية عطاء بن يسار التى أشار إليها  
 أخرجهما النسائى من رواية محمد بن أبى حمزة عن عطاء بن يسار عن أبى الدرداء أنه سمع النبي ﷺ هو يقص على  
 المنبر يقول (ولمن خاف مقام ربه جنتان) فقلت : وإن زنى وإن سرق يارسول الله ؟ قال : وإن زنى وإن  
 سرق ، فأعدت فأعاد فقال فى الثالثة قال : نعم وإن رغم أنف أبى الدرداء ، وقد وقع التصريح بسجاع عطاء بن  
 يسار له من أبى الدرداء فى رواية ابن أبي حاتم فى « التفسير » والطبرانى فى « المعجم » ، والبيهقى فى « الشعب » ، قال  
 البيهقى : حديث أبى الدرداء هذا غير حديث أبى ذر وإن كان فيه بعض مضاه . قلت : وهما قصتان متغايرتان ،  
 وإن اشتركتا فى المعنى الأخير وهو سؤال الصحابي بقوله وإن زنى وإن سرق ، واشتركا أيضا فى قوله وإن رغم ،  
 ومن المغايرة بينهما أيضا وقوع المراجعة المذكورة بين النبي ﷺ وجبريل فى رواية أبى ذر دون أبى الدرداء ، وله  
 عن أبى الدرداء طرق أخرى منها للنسائى من رواية محمد بن سعد بن أبى وقاص عن أبى الدرداء نحوه رواية عطاء  
 بن يسار ومنها للطبرانى من طريق أم الدرداء عن أبى الدرداء رفعه بلفظ « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » ،  
 فقال أبو الدرداء : وإن زنى وإن سرق ؟ فقال النبي ﷺ : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبى الدرداء ، ومن  
 طريق أبى مرهم عن أبى الدرداء نحوه ، ومن طريق كعب بن ذهل « سمعت أبا الدرداء رفعه . أتانى آت من ربي

فقال : من يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يمحده الله غفوراً رحماً . فقالت : يا رسول الله وإن زنى وإن سرق ؟ قال : نعم ثم ثلث فقال على رغم أنف عويمر فرددها ، قال فأننا رأيت أبا الدرداء يضرب أنفه بأصبعه ، ومنها لأحمد من طريق واهب بن عبد الله المغافري : عن أبي الدرداء رفعه : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير دخل الجنة ، قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق ، على رغم أنف أبي الدرداء . قال فخرجت لا نادى بها في الناس ، فلتقي عمر فقال : ارجع ، فإن الناس إن علموا بهذا أنكروا عليها ، فرجعت فآخبرت النبي ﷺ فقال : صدق عمر ، قلت : وقد وقعت هذه الزيادة الأخيرة لأبي هريرة ، ويأتى بسط ذلك في باب من جاهد في طاعة الله تعالى .

قريباً . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا أحمد بن شبيب ) بفتح المعجمة ووحدين مثل حبيب ، وهو الحبطي بفتح المعجمة والموحدة ثم الطاء المهلة نسبة إلى الحبطات من بنى تميم ، وهو بصري صدوق ، ضعه ابن عبد البر تبعاً لأبي الفتح الأزدي والأزدي غير مرضى فلا يتبع في ذلك ، وأبوه يكنى أبا سعيد ، روى عنه ابن وهب وهو من أقرانه ، ووثقه ابن المديني . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) هذا المتعلق وصله الذهلي في « الزهرات » عن عبد الله بن صالح عن الليث ، وأراد البخاري بإبراده تقوية رواية أحمد بن شبيب ، ويونس هو ابن يزيد . قوله ( لو كان لي ) زاد في رواية الأخرج عن أبي هريرة عند أحمد في أوله : والذي نفسى بيده ، وعنده في رواية همام عن أبي هريرة : والذي نفسى محمد بيده . قوله ( مثل أحمد ذهباً ) في رواية الأخرج : لو أن أحدكم عندي ذهباً . قوله ( ما يسرني أن ) لا تمر على ثلاث ليالٍ وعندي منه شيء إلا شيئاً أرصده لدين ) في رواية الأخرج : إلا أن يكون شيء أرصده في دين علي ، وفي رواية همام : وعندي منه دينار أجده من يقبله ليس شيئاً أرصده في دين علي ، قال ابن مالك : في هذا الحديث وقوع الثاني بعد مثل ، وجواب لو مضارفاً منفيماً ، وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً نحو لو قام أقممت ، أو لم نحو لو قام لم أقم . والجواب من وجهين : أحدهما أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً كما وقع موضعه وهو شرط في قوله تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الأمور اهتتم ﴾ ، ثانيها أنه يكون الأصل ما كان يسرني حذف كان وهو جواب وفيه ضمير وهو الاسم ويسرني خبر ، وحذف كان مع اسمها ربها خبرها كثير نظماً ونثراً ومنه : المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، قال وأشبهه شيء بحذف كان قبل يسرني حذف جعل قبل يجادلنا في قوله تعالى ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا ﴾ أي جعل يجادلنا ، والوجه الأول أولى . وفيه أيضاً وقوع لا بين أن ونمر وهي زائدة والمعنى ما يسرني أن نمر ، وقال الطيبي : قوله : ما يسرني ، هو جواب : لو ، الامتناعية فيفيد أنه لم يسره المذكور بعده لأنه لم يكن عنده مثل أحد ذهباً ، وفيه نوع مبالغة لأنه إذا لم يسره كثرة ما ينفعه فكيف ما لا ينفعه قال : وفي التقييد بالثلاثة تميم ومبالغة في سرعة الانفاق ، فلا تكون لازائدة كما قال ابن مالك بل التي فيها على حاله : قلت : ويؤيد قول ابن مالك الرواية الماضية قبل في حديث أبي ذر بلفظ : ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً تمضي على ثالثة . وفي حديث الباب من الفوائد أدب أبي ذر مع النبي ﷺ وترقية أحواله وشفقته عليه حتى لا يدخل عليه أدنى شيء مما يتأذى به . وفيه حسن الأدب مع الأكبر وأن الصغير إذا رأى الكبير منفرداً لا يتسور عليه ولا يجلس معه ولا يلزمه إلا بإذنه . وهذا بخلاف ما إذا كان في مجمع كالمسجد والسوق فيكون جلوسه معه



بحسب ما يليق به . وفيه جواز تكنية المرء نفسه لغرض صحيح كأن يكون أشهر من اسمه ، ولا سيما إن كان اسمه مشتركا بغيره وكنيته فردة . وفيه جواز تفضية الصغير الكبير بنفسه وبغيرها ، والجواب بمثل ليلى وسعديك زيادة في الأدب . وفيه الانفراد عند قضاء الحاجة . وفيه أن امتثال أمر الكبير والوقوف عنده أولى من ارتكاب ما يخالفه بالرأى ولو كان فيما يقتضيه الرأى نوم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى . وفيه استفهام التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية أو هلية أو غير ذلك . وفيه الأخذ بالقرائن لأن أبا ذر لما قال له النبي ﷺ «أبصر أحدا فهم منه أنه يريد أن يرسله في حاجة فنظر إلى ما على أحد من الشمس اعلم هل يبقى من النهار قدر يسعها . وفيه أن محل الأخذ بالقرينة إن كان في اللفظ ما يخص ذلك ، فإن الأمر وقع على خلاف ما فهمه أبو ذر من القرينة ، فيؤخذ منه أن بعض القرائن لا يكون دالا على المراد وذلك لضعفه . وفيه المراجعة في العلم بما تقرر عند الطالب في مقابلة ما يسمعه مما يخالف ذلك ، لأنه تقرر عند أبي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد أهل الكبائر بالنار وبالعذاب ، فلما سمع أن من مات لا يشرك دخل الجنة استفهم من ذلك بقوله «وان ذن وان سرق» ، واقتصر على هاتين الكبيرتين لأنهما كلمتا إين فيما يتعاقى بحق الله وحق العباد ، وأما قوله في الرواية الأخرى «وان شرب الخمر» ، فللاشارة إلى الخش تلك الكبيرة لأنها تؤدي إلى خلل العقل الذي شرف به الإنسان على البهائم ، وبوقوع الخلل فيه قد يزول التوفى الذي يحجز عن ارتكاب بقية الكبائر . وفيه أن الطالب إذا ألح في المراجعة يزجر بما من يليق به أخذا من قوله «وان رغم أنف أبي ذر» وقد حمله البخاري كما مضى في الباس على من تاب عند الموت ، وحمله غيره على أن المراد بدخول الجنة أعم من أن يكون ابتداء أو بعد المجازاة على المعصية ، والاول هو وفق ما فهمه أبو ذر ، والثاني أولى للجمع بين الادلّة ، ففي الحديث حجة لاهل السنة ورد على من زعم من الخوارج والمعتزلة أن صاحب الكبيرة إذا مات من غير توبة بطلت في النار ، لكن في الاستدلال به لذلك نظر ، لما سر من سياق كعب بن ذهل عن أبي الدرداء أن ذلك في حق من عمل سوءا أو ظلم نفسه ثم استغفر ، وسنده جيد عند الطبراني . وحمله بعضهم على ظاهره وخص به هذه الامة لقوله فيه «بشر أمّك» ، والله من مات من أمتي ، وتعقب بالاخبار الصحيحة الواردة في أن بعض عصاة هذه الامة يعذبون ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة «المفلس من أمتي» الحديث . وفيه تعقب على من تناول في الأحاديث الواردة في أن «من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة» وفي بعضها «حرم على النار» أن ذلك كان قبل نزول الفرائض والامر والنهي ، وهو مروى عن سعيد بن المسيب والزهرى ، ووجه التعقب ذكر الزنا والسرقة فيه فذكر على خلاف هذا التأويل ، وحمله الحسن البصري على من قال الكلمة وأدى حقها بإداء ما وجب واجتناب ما نهى ، ووجهه الطيب إلا أن هذا الحديث يخدش فيه ، وأشكل الأحاديث وأصعبها قوله «لا يلقى الله بها عيب غير شاك فيها» إلا دخل الجنة ، وفي آخره «وان ذن وان سرق» وقيل أشكلها حديث أبي هريرة عند مسلم باللفظ «ما من عبد يهدى أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله إلا حرمه الله على النار» لأنه أتى فيه بإداة المحصر ومنه الاستقرائية وصرح بتحريم النار ، بخلاف قوله «دخل الجنة» فإنه لا ينفي دخول النار أولا ، قل الطيب : لكن الاول يترجح بقوله «وان ذن وان سرق» ، لأنه شرط لجحد التاكيد ، ولا سيما وقد كرره ثلاثا معا لفته وختم بقوله «وان رغم أنف أبي ذر» ، تعميما للبالغة ، والحديث الآخر مطلق يقبل التقييد فلا يقاوم قوله «وان ذن وان

سرق ، وقال الدوسي بعد أن ذكر المتن في ذلك والاختلاف في هذا الحرم : مذهب أهل السنة بأجمعهم أن أهل القنوب في المشيئة ، وأن من مات موقفاً بالشهادتين يدخل الجنة ، فإن كان ديناً أو ساجداً من المعاصي دخل الجنة برحمة الله وحرم على النار ، وإن كان من المخطئين بتضييع الأوامر أو بعضها وارتكاب النواهي أو بعضها ومات من غير توبة فهو في خطر المشيئة ، وهو بصدد أن يعطى عليه الوعيد إلا أن يشاء الله أن يعفو عنه ، فإن شاء أن يعفوه فقصده إلى الجنة بالشفاعة ، انتهى . وعلى هذا فتعبد اللفظ الأول تقديره وإن زنى وإن سرق دخل الجنة ، استكنه قبل ذلك إن مات مصراً على المعصية في مشيئة الله ، وتقدير الثاني حرمه الله على النار إلا أن يشاء الله أو حرمه على نار الخلود والله أعلم . قال الطائي : قال بعض المحققين قد يتخذ من أمثال هذه الأحاديث المبطلّة ذريعة إلى طرح التكاليف وإبطال العمل ظناً أن ترك الشرك كاف ، وهذا يستلزم طي بساط الشريعة وإبطال الحدود ، وأن الترغيب في الطاعة والتحذير عن المعصية لا تأثير له بل يقتضي الانحلال عن الدين والانحلال عن قيود الشريعة والخروج عن الضبط والولوج في الخبط وترك الناس سدى مهملين وذلك يفضي إلى خراب الدنيا بعد أن يفضي إلى خراب الآخرة ، مع أن قوله في بعض طرق الحديث « أن يعفوه » يتضمن جميع أنواع التكاليف الشرعية وقوله « ولا يشركوا به شيئاً » يشمل معنى الشرك الجلي والخي ، فلا راحة للتمسك به في ترك العمل لأن الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض فاتها في حكم الحديث الواحد ، فيحمل مطلقها على مقيدها ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق . وفيه جواز الحلف بغير تحليف ، ويستحب إذا كان لمصلحة كتمنّى كيد أمر مهم وتحقيقه ونفي الحجاز عنه ، وفي قوله في بعض طرقه والذي نفس محمد بيده تغيير الإنسان عن نفسه باسمه دون تغييره ، وقد ثبت بالضمير في الطريق الأخرى والذي نفس محمد بيده ، وفي الأول نوع تجريد ، وفي الحلف بذلك زيادة في التأكيد لأن الإنسان إذا استحضّر أن نفسه هي أحد الأشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء استغنى عن الخوف منه فارتدع عن الحلف على ما لا يتحققه ، ومن ثم شرع تخطيط الإيمان بذكر الصفات الإلهية ولا سيما صفات الجلال . وفيه الحث على الاتفاق في وجوه الخير ، وأن النبي ﷺ كان في أعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث أنه لا يحب أن يبقى بيده شيء من الدنيا إلا لإتفاقه فيمن يستحقه ، وإما لأرصاده لمن له حق ، وإما لتعذر من يقبل ذلك منه لتقييده في رواية همام عن أبي هريرة الآتية في كتاب التقي بقوله « أجده من يقبله » ومنه يؤخذ جواز تأخير الزكاة الواجبة عن الاعطاء إذا لم يوجد من يستحق أخذها ، وينبغي لمن وقّع له ذلك أن يعزل القدر الواجب من ماله ويجهّز في حصول من يأخذه ، فإن لم يجد فلا حرج عليه ولا ينسب إلى نقص في حبه . وفيه تقديم وفاء الدين على صدقة التطوع . وفيه جواز الاستعراض وقيد ابن بطال بالسهر أخذاً من قوله « إلا ديناراً » قال ولو كان عليه أكثر من ذلك لم يرصد لأدائه ديناراً واحداً لأنه كان أحسن الناس قضاء . قال ويؤخذ من هذا أنه لا ينبغي الاستعراق في الدين بحيث لا يجد له وفاء فيمحو عن أدائه ، وتعقب بأن الذي فهمه من لفظ الدينار من الوحدة ليس كما فهم ، بل إنما المراد به الجنس ، وأما قوله في الرواية الأخرى « ثلاثة دنائير » فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للدشال أو الضرورة الواقعة ، وقد قيل إن المراد بالثلاثة أنها كانت كفايته فسيحتاج إلى إخراجها في ذلك اليوم ، وقيل بل هي دينار الدين كما في الرواية الأخرى ودينار الاتفاق على الأهل ودينار الاتفاق على العفيف ، ثم المراد بدينار الدين الجنس وبقيده تعبيره في أكثر الطرق بالشيء على الإيهام في تناول التقليل

والكثير . وفي الحديث أيضا الحث على وفاة الديون وإداء الأمانات وجواز استعمال « لو » عند تنفي النفي وتخصيص الحديث الوارد عن استعمال « لو » على ما يكون في أمر غير محمود شرعا . وادعى الملب أن قوله في رواية الأحنف من أبي ذر « أنبصر أحدا » قال فنظرت ما عليه من الشمس ، الحديث أنه ذكر للتمثيل في تعجيل إخراج الزكاة وأن المراد ما أحب أن أحبس ما أوجب الله على إخراجها بقدر ما بقي من النهار ، وتعبه عياض فقال : هو بعيد في التأويل ، وإنما السياق بين في أنه <sup>يطلب</sup> أراد أن ينزه على عظم أحد ليضرب به المثل في أنه لو كان قدره ذهباً ما أحب أن يؤخر عنده إلا لما ذكر من الاتفاق والأرصاء ، فظن أبو ذر أنه يريد أن يبهشه في حاجة ولم يكن ذلك مراداً اذ ذاك كما تقدم . وقال القرطبي : إنما استفهمه من رؤيته ليستحضر قدره حتى يشبه له ما أراد بقوله « إن لي مثله ذهباً » . وقال عياض : قد يحتاج به من يفضل الفقر على الغنى ، وقد يحتاج به من يفضل الغنى على الفقر ، وما أخذ كل منهما واضح من سياق الخبر . وفيه الحضي على اتفاق المال في الحياة وفي الصحة وترجيحه على انقائه عند الموت ، وقد مضى فيه حديث « أن تصدق وأنت صحيح شحيح » ، وذلك أن كثيراً من الأغنياء يشع باخراج ما عنده ما دام في عافية فيأمل البقاء ويمتنع الفقر ، فمن خالف شيطانه وقهر نفسه إبتاراً اثواب الآخرة فاز ، ومن بخل بذلك لم يأمن الجور في الوصية ، وإن سلم لم يأمن تأخير تنجز ما أوصى به أو تركه أو غير ذلك من الآفات ولا سيما إن خلف وأرنا غير موافق فيبذره في أسرع وقت ويبقى وباله على الذي جمعه ، والله المستعان

١٥ - باب <sup>الغنى</sup> غنى النفس . وقال الله تعالى ﴿ اَبْحَسِبُونَ اَنْ مَا نَحْنُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ - إِلَى

قوله تعالى - مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ﴾ . قال ابن عبيدة : لم يعملوها ، لا بد من أن يعملوها

٦٤٤٦ - حديث أحمد بن يونس حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حصين عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن

اللبى <sup>عليه السلام</sup> قال : ليس الغنى عن كثرة العرض ، ولكن الغنى غنى النفس »

قوله ( باب ) التنوين ( الغنى غنى النفس ) أى سواء كان المتصف بذلك قليل المال أو كثيره ، والغنى بكسر أوله مقصور وقد مد في ضرورة الشعر ، وفتح أوله مع المدهو الكفاية . قوله ( وقال الله تعالى : اَبْحَسِبُونَ اَنْ مَا نَحْنُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ - إِلَى قوله - هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ) في رواية أبي ذر « إلى عاملون » وهذه رأس الآية التاسعة من ابتداء الآية المبدأ بها هنا ، والآيات التي بين الأولى والثانية وبين الأخيرة والتي قبلها اعترضت في وصف المؤمنين ، والضمير في قوله ( بل نلوبهم في غمرة من هذا ) المذكورين في قوله ( نندم ) والمراد به من ذكر قبل ذلك في قوله ( فتطاعوا أسرم بينهم ذبوا ) والمعنى : ايعظون أن المال الذي رزقهم إياه لكرامتهم علينا ؟ أن ظنوا ذلك أخطوا ، بل هو استدراج كما قال تعالى ( ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لانفسهم ، إنما نملى لهم إزدادوا إثماً ) والاشارة في قوله ( بل نلوبهم في غمرة من هذا ) أى من الاستدراج المذكور ، وأما قوله ( ولهم أعمال من دون ذلك هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ) فالمراد به ما يستقبلون من الأعمال من كفر أو إيمان ، وإلى ذلك أشار ابن عبيدة في تفسيره بقوله : لم يعملوها لا بد أن يعملوها ، وقد سبق إلى مثل ذلك أيضاً السدي وجهاً فقالوا : المعنى كتبت عليهم أعمال سيئة لا بد أن يعملوها قبل موتهم لتحق عليهم كلمة العذاب . ثم مناسبة الآية

الحديث أن خيرية المال ليست لذاته بل بحسب ما يتعلق به وإن كان يسمى خيرا في الجملة ، وكذلك صاحب المال الكثير ليس غنيا لذاته بل بحسب تصرفه فيه . فإن كان في نفسه غنيا لم يتوقف في صرفه في الواجبات والمستحبات من وجوه البر والقربات ، وإن كان في نفسه فقيرا أمسه . وامتنع من بذله فيما أسر به خشية من نفاذه ، فهو في الحقيقة فقير صورة ومعنى وإن كان المال تحت يده ، لكونه لا ينتفع به لا في الدنيا ولا في الآخرة ، بل ربما كان وبالا عليه . **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش بمهمله ومختافية ثم معجمة ، وهو القارئ المشهور . وأبو حصين بفتح أوله اسمه عثمان . والاسناد كله كوفيون إلى أبي هريرة . **قوله** ( عن كثرة العرض ) بفتح الممهلة والراء ثم ضاد معجمة ، أما عن فهمي سببيه ، وأما العرض فهو ما ينتفع به من متاع الدنيا ، ويطلق بالاشتراك على ما يقابل الجوهر وعلى كل ما يعرض للشخص من مرض ونحوه . وقال أبو عبد الملك البوني فيما نقله ابن التين عنه قال : اتصل بي عن شيخ من شيوخ القيروان أنه قال : العرض يتجريك الرأه الواحد من العروض التي يتجر فيها ، قال : وهو خطأ ، فقد قال الله تعالى ( بأخذون عرض هذا الأدنى ) ولا خلاف بين أهل اللغة في أنه ما يعرض فيه ، وليس هو أحد العروض التي يتجر فيها بل واحدها عرض بالاسكان وهو ماسوى النقيدين . وقال أبو حنيفة : العروض الائمة وهي ماسوى الحيران والعقار ومالا يدخله كيل ولا وزن ، وهكذا حكاه عياض وغيره . وقال ابن فارس : العرض بالسكون كل ما كان من المال غير نقد وجهه عروض ، وأما بالفتح فإيصيه الإنسان من حفظه في الدنيا ، قال تعالى ( تريدون عرض الدنيا ) وقال ( وإن بآتهم عرض مثله بأخذوه ) . **قوله** ( إنما الغنى غنى النفس ) في رواية الأخرج عن أبي هريرة عند أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما إنما الغنى في النفس ، وأصله في مسلم ، ولابن حبان من حديث أبي ذر قال لي رسول الله ﷺ : يا أبا ذر أترى كثرة المال هو الغنى ؟ قلت : نعم . قال : وترى قلة المال هو الفقر ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال : إنما لغنى غنى القلب ، والفقر فقر القلب ، قال ابن بطال معنى الحديث ليس حقيقة الغنى كثرة المال لأن كثيرا ممن وصع الله عليه في المال لا يقنع بما أوتي فهو يجتهد في الازدياد ولا يزال من أين يأتيه ، فكأنه فقير لشدة حرصه ، وإنما حقيقة الغنى غنى النفس ، وهو من استغنى بما أوتي وقنع به ورضى ولم يحرص على الازدياد ولا الخ في الطلب ، فكأنه غنى . وقال القرطبي ، معنى الحديث إن الغنى النافع أو العظيم أو الممدوح هو غنى النفس ، وبيان أنه إذا استغنت نفسه كشفت هن المطامع فغزت وعظمت وحصل لها من الخطوة والنزاهة والشرف والمدح أكثر من الغنى الذي يناله من يكون فقير النفس لحرصه فانه يورطه في رذائل الأمور ومخاسن الأفعال لدناءة همته وبخله ، ويكثر من يلزمه من الناس ويصغر قدره عندهم فيكون أحقر من كل حقير وأذل من كل ذليل . والحاصل أن المتصف بغنى النفس يكون قانعا بما رزقه الله ، لا يحرص على الازدياد لغير حاجة ولا يلبغ في الطلب ولا يلحف في السؤال ، بل يرضى بما قسم الله له ، فكأنه واجد أبدا ، والمتصف بفقر النفس على الضد منه لكونه لا يقنع بما أعطى بل هو أبدا في طلب الازدياد من أي وجه أمكنه ، ثم إذا فاته المطلوب حزن وأسف ، فكأنه فقير من المال لانه لم يستغن بما أعطى ، فكأنه ليس بغنى . ثم غنى النفس إنما ينشأ عن الرضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأمره علما بأن الذي هدد الله خير وأبى ، فهو معرض عن الحرص والطلب ، وما أحسن قول القائل :

غنى النفس ما يكفيك من سد حاجة      فإن زاد شيئا عاد ذاك الغنى فقرا

وقال الطائي : يمكن أن يراد بغنى النفس حصول الكالات العلمية والعملية ، وإلى ذلك أشار القائل :

ومن ينفق الساعات في جمع ماله غشافة فقر فالذي فعل الفقر

أي ينبغي أن ينفق أوقاته في الغنى الحقيقي وهو تحصيل الكالات ، لا في جمع المال فإنه لا يزداد بذلك إلا فقرا انتهى . وهذا وإن كان يمكن أن يراد لکن الذي تقدم أظهر في المراد ، وإنما يحصل غنى النفس بغنى القلب بأن يفتقر إلى ربه في جميع أموره فيتحقق أنه المحطى المانع فيرضى بقضائه ويشكره على نعمائه ويغفر إليه في كشف ضرائه ، فينشأ عن افتقار القلب لربه غنى نفسه عن غير ربه تعالى ، والغنى الوارد في قوله ﴿ ووجدك عائلا فأغنى ﴾ يتنزل على غنى النفس ، فإن الآية مكبة ولا ينبغي ما كان فيه النبي ﷺ قبل أن تفتح عليه خير وغيرهما من قلة المال ، والله أعلم

### ١٦ - باب فضل الفقر

٦٤٤٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال : مرَّ رجلٌ على رسول الله ﷺ فقال رجلٌ عنده جالس : ما رأيك في هذا ؟ فقال : رجلٌ من أشرف الناس ، هذا والله حريٌّ إن خطبَ أن يُنكحَ ، وإن شفعَ أن يُشفعَ . قال فسكت رسول الله ﷺ ثم مرَّ رجلٌ ، فقال له رسول الله ﷺ : ما رأيك في هذا ؟ فقال : يا رسول الله ، هذا رجلٌ من فقراء المسلمين ، هذا حريٌّ إن خطبَ أن لا يُنكحَ ، وإن شفعَ أن لا يُشفعَ ، وإن قال أن لا يُسمعَ لقوله . فقال رسول الله ﷺ : هذا خبيثٌ من ملء الأرض من مثل هذا »

٦٤٤٨ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** الأعمش قال سمعتُ أبا وائل قال « هُذنا خُيَّابًا فقال : هاجرنا مع النبي ﷺ نريد وجهه الله ، فوقع أجرنا على الله تعالى ، فتنا من مضي لم يأخذ من أجره شيئا ، منهم مصعب بن عمير فقتل يوم أحد وترك تمرّة ، فاذا غطينا رأسه بدت رجلاه ، وإذا غطينا رجله بدا رأسه ، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه ونحمل على رجله من الإذخر . ومنا من أيدعت له تمرّة فهو يهديها »

٦٤٤٩ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** سلم بن زرير **حدثنا** أبو رجاء « عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : اطعمت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء ، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء ، تابعه أيوب وعوف . وقال صخر بن وهاد بن كنجح : عن أبي رجاء عن ابن عباس

٦٤٥٠ - **حدثنا** أبو مفرح **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « عن أنس رضي

الله عنه قال : لم يأكل النبي ﷺ على خوانٍ حتى مات ، وما أكل خبزاً مرفقاً حتى مات ،

٦٤٥١ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : **لقد توفى النبي ﷺ وما في رقبتي من شيء يأكله ذوكيد ، إلا شطر شعير في رقبتي ، فأكلت منه حتى طال هلي ، فبكته ففني ،**

**قوله** ( باب فضل الفقر ) قبل أشاد بهذه الترجمة عقب التي قبلها إلى تحقيق محل الخلاف في تفضيل الفقر على الغنى أو حكمه ، لأن المستفاد من قوله الغنى غنى النفس ، الحصر في ذلك ، فيحمل كل ماورد في فضل الغنى على ذلك ، فمن لم يكن غنى النفس لم يكن مدوحا بل يكون مذموما فكيف يفضل ، وكذا ما ورد من فضل الفقر لأن من لم يكن غنى النفس فهو فقير النفس ، وهو الذي تعوذ النبي ﷺ منه . والفقر الذي وقع فيه النزاع عدم المال والقتل منه ، وأما الفقر في قوله تعالى ( يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله ) والله هو الغني الحليم فالمراد به احتياج المخلوق إلى الخالق ، فالفقر للمخلوقين أمر ذاتي لا ينبغي أن يكون عنه ، والله هو الغني ليس محتاج لاحد . ويطلق الفقر أيضا على شيء اصطلاح عليه الصوفية وتفاوتت فيه عباراتهم وحاصله كما قال أبو اسماعيل الانصاري نفوس اليد من الدنيا ضبطا وطلبا ، مدحا وذما ، وقالوا : ان المراد بذلك أن لا يكون ذلك في قلبه سواء حصل في يده أم لا ، وهذا يرجع الى ما تضمنه الحديث الماضي في الباب قبله أن الغنى غنى النفس على ما تقدم تحقيقه ، والمراد بالفقر هنا الفقر عن المال . وقد تكلم ابن بطال منا على مسألة التفضيل بين الغنى والفقر فقال : طال نزاع الناس في ذلك ، فمنهم من فضل الفقر واحتج بأحاديث الباب وغيرها من الصحيح والواهي ، واحتج من فضل الغنى بما تقدم قبل هذا بباب في قوله ، ان المكثرين هم الاثرون إلا من قال بالمال هكذا ، وحديث سعد الماضي في الوصايا ، انك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة ، وحديث كعب ابن مالك حيث استشار في الخروج من ماله كله فقال ، أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ، وحديث ذهب أهل الدور بالأجور ، وفي آخره ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وحديث عمرو بن العاص ، نعم المال الصالح للرجل الصالح ، أخرجه مسلم ، وغير ذلك . قال : وأحسن ما رأيت في هذا قول أحمد بن نهر الداودي : الفقر والغنى محنتان من الله يختبر بهما عباده في الشكر والصبر كما قال تعالى ( انا جعلنا ما على الأرض ذينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا ) وقال تعالى ( ونبلوكم بالشر والخير فتنة ) ، وثبت أنه **ﷺ** وكان يستعين من شرفته الفقر ومن شرفته الغنى ، ثم ذكر كلاما طويلا حاصله أن الفقير والغنى متقابلان لما يعرض لكل منهما في فقره وغناه من العوارض فيمدح أو يذم والفضل كله في الكفاف لقوله تعالى ( ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط ) وقال **ﷺ** ، اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، وسيأتي قريبا ، وعليه يحمل قوله ، أسألك غنىا وغنى هؤلاء . ، وأما الحديث الذي أخرجه الزمذني ، اللهم أحيى مسكينا وأمتنى مسكينا ، الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به أن لا يجاوز به الكفاف . انتهى ملخصا . وعن جنح إلى تفضيل الكفاف القرطبي في « المفهم » فقال : جمع الله سبحانه وتعالى لنبيه الحالات الثلاث : الفقر والغنى والكفاف ، فكان الأول أول حالاته فقام بواجب ذلك من مجاهدة النفس ، ثم فتحت عليه الفتوح فصار بذلك في حد الأغنياء فقام بواجب ذلك من بذله لمستحقه والمواساة به والابتشار مع اقتصاره منه على ما يسهل ضرورة عياله ، وهي صورة الكفاف التي

مات عليها . قال : وهي حالة سليمة من الغنى المظني والفقر المؤلم ، وأيضا فصاحبها معدود في الفقراء لأنه لا يترفعه في طيبات الدنيا ؛ بل يجاهد نفسه في الصبر عن القدر الوائد على الكفاف ، فلم يفته من حال الفقر الا السلامة من قهر الحاجة وذل المسألة انتهى . ويؤيده ما تقدم من الترغيب في غنى النفس ، وما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رفعه ، وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس ، وأصح ما ورد في ذلك ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو رفعه . قد أفلح من هدى الى الاسلام ، ورزق الكفاف وقنع ، وله شاهد عن فضالة بن عبيد نحوه عند الترمذي وابن حبان وصحاحه قال النووي : فيه فضيلة هذه الأوصاف ، والكفاف الكفاية بلا زيادة ولا نقصان . وقال القرطبي : هو ما يكف عن الحاجات ويدفع للضرورات ولا يلحق بأهل الترفهات ، ومعنى الحديث أن من انصف بطلب الصفات حصل على مطلوبه وظنى بمرغوبه في الدنيا والآخرة ، ولهذا قال **اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا** ، أى اكفهم من القوت بما لا يرهقهم إلى ذل المسألة ، ولا يكون فيه فضول تبعث على الترف والتبسط في الدنيا . وفيه حجة لمن فضل الكفاف لأنه إنما يدعو لنفسه وآله بأفضل الأحوال ، وقد قال **خير الأمور أوسطها** ، انتهى . ويؤيده ما أخرجه ابن المبارك في **«الزهد»** ، بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب أفضل ، أو رجل كثير العمل كثير الذنوب ؟ فقال : لا أعدل باسلامة شيئا ، فن حصل له ما يكفيه واقتنع به أمن من آفات الغنى وآفات الفقر ، وقد ورد حديث لو صح لكان نصا في المسألة وهو ما أخرجه ابن ماجه من طريق تميم - وهو ضعيف - عن أنس رفعه ، ما من غنى ولا فقر إلا ود يوم القيامة أنه أرقى من الدنيا قوتا . قلت : وهذا كله صحيح ، لكن لا يدفع أصل السؤال عن أيهما أفضل : الغنى أو الفقر ؟ لأن النزاع إنما ورد في حق من انصف بأحد الوصفين أيهما في حقه أفضل ؟ ولهذا قال الداودي في آخر كلامه المذكور أولا : انه السؤال أيهما أفضل لا يستقيم ، لاحتمال أن يكون لاحدهما من العمل الصالح ما ليس الآخر فيكون أفضل ، وانما يقع السؤال عنهما إذا استويا بحيث يكون لكل منهما من العمل ما يقاوم به عمل الآخر ، قال : فلم أيهما أفضل عند الله انتهى . وكذا قال ابن تيمية ، لكن قال : إذا استويا في الثمري فهما في الفضل سواء . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أهل الثور قبيل كتاب الجمعة ، وحصل كلامه أن الحديث يدل على تفضيل الغنى على الفقر لما تضمنه من زيادة الثواب بالقرب المالية ، إلا إن فسر الأفضل بمعنى الأمر بالانسبة إلى صفات النفس فالذى يحصل للنفس من التعظيم للاخلاق والرياسة اسمه الطابع بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ، ولهذا المعنى ذهب جمهور الصوفية الى ترجيح الفقير الصابر ، لأن مدار الطريق على تهذيب النفس ورياضتها ، وذلك مع الفقر أكثر منه في الغنى انتهى . وقال ابن الجوزي : صورة الاختلاف في فقير ليس بحريص وغنى ليس بممسك اذ لا يخفى أن الفقير اقناع أفضل من الغنى البخيل ، وأن الغنى المنفق أفضل من الفقير الحريص ، قال : وكل ما يراد لغيره ولا يراد لعينه ينهى أن يضاف الى مقصوده فبه يظهر فضله ، فالمال ليس عذورا لعينه بل لا يكون قد يعوق عن الله وكذا العكس ، فكمن غنى لم يشغله غناه عن الله ، وكمن فقير شغله فقره عن الله . الى أن قال : وان أخذت بالأكثر فالفقير عن الخطر أبعد لأن فتنة الغنى أشد من فتنة الفقر ، ومن العصمة أن لا يتجسد ، انتهى . وصرح كثير من الشافعية بأن الغنى الشاكر أفضل ، وأما قول أبي علي الدقاق شيخ أبي القاسم القشيري : الغنى أفضل من الفقير ، لأن الغنى صفة الخالق والفقير صفة

المخلوق وصفة الحق أفضل من صفة الخلق فقد استحسنت جماعة من الكبار ، وفيه نظر لما قدمناه أول الباب ، ويظهر منه أن هذا لا يدخل في أصل النزاع إذ ليس هو في ذات الصفتين وإنما هو في عوارضهما . وبين بعض من فضل الغنى على الفقر كالأطبري جهته بطريق أخرى يقال : لاشك أن محنة الصابر أشد من محنة الشاكر غير أنني أقول كما قال مطرف بن عبيد الله : لأن أعاني فأشكر أحب إلي من أن أبطل فأصبر . قلت : وكان السبب فيه ما جعل عليه طبع الآدمي من قلة الصبر ، ولهذا يوجد من يقوم بحسب الاستطاعة بحق الصبر أقل ممن يقوم بحق الشكر بحسب الاستطاعة . وقال بعض المتأخرين فيما وجد بخط أبي عبد الله بن مرزوق : كلام الناس في أصل المسألة مختلف ، فمنهم من فضل الفقر ومنهم من فضل الغنى ومنهم من فضل الكفاف وكل ذلك خارج عن محل الخلاف وهو أي الحالين أفضل عند الله للعبد حتى يتكسب ذلك ويتخلى به ؟ هل النقل من المال أفضل ليتفرغ قلبه من الشواغل وينال لذة المناجاة ولا ينهمك في الاكتساب ليسترخي من طول الحساب ، أو التشاغل باكتساب المال أفضل ليستكثر به من التقرب بالبر والصلة والصدقة لما في ذلك من النفع المتعدي ؟ قال : وإذا كان الأمر كذلك فالأفضل ما اختاره النبي ﷺ وجمهور أصحابه من التقلل في الدنيا والبعث عن زهراتها ، ويدق النظر فيما حصل له شيء من الدنيا بغير تكسب منه كالإيراث وسهم الغنيمة هل الأفضل أن يبادر إلى إخراجه في وجوه البر حتى لا يبقى منه شيء ، أو يتشاغل بتمجيده ليستكثر من نفعه المتعدي ؟ قال : وهو على القسمين الأولين . قلت : ومقتضى ذلك أن يبذل إلى أن يبقى في حالة الكفاف ولا يضره ما يتجدد من ذلك إذا سلك هذه الطريقة . ودعوى أن جمهور الصحابة كانوا على التقلل والزهد ممنوعة بالمشهور من أحوالهم ، فإنهم كانوا على قسمين بعد أن فتحت عليهم الفتوح ، فمنهم من أبقى ما بيده مع التقرب إلى ربه بالبر والصلة والمواساة مع الاتصاف بغنى النفس ، ومنهم من استمر على ما كان عليه قبل ذلك فكان لا يبقى شيئاً مما فتح عليه به وهم قليل بالنسبة للطائفة الأخرى ، ومن تبعهم في سير السلف علم صحة ذلك ، فأخبارهم في ذلك لا تحصى كثرة ، وحديث خبيب في الباب شاهد لذلك . والادلة الواردة في فضل كل من العائفتين كثيرة : فمن الشق الأول بعض أحاديث الباب وغيرها ، ومن الشق الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه ، أن الله يحب الغنى الذي الحق ، أخرجه مسلم ، وهو دال لما قلناه سواء حملنا الغنى فيه على المال أو على غنى النفس ، فإنه على الأول ظاهر وعلى الثاني يتناول القسمين فيحصل المطلوب . والمراد بالثاني وهو بالمناجاة من بترك المعاصي امتثالاً لأمر به واجتناباً للمنهى عنه ، والحق ذكر القلتيم إشارة إلى ترك الرياء والله أعلم . ومن المواضع التي وقع فيها التردد من لا شيء له فالأول في حقه أن يتكسب للصون عن ذل السؤال ، أو يترك وينظر ما يفتح عليه بغير مسألة ، فصح عن أحمد مع ما اشتهر من زهده وورعه أنه قال لمن سأله عن ذلك : أرم السوق . وقال لآخر : استغن عن الناس ، فلم أر مثل الغنى عنهم . وقال : ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله وأن يعوّدوا أنفسهم التكسب . ومن قال بترك التكسب فهو أحق يريد تعطيل الدنيا . نقله عنه أبو بكر المروزي . وقال : أجرة التعليم والتعلم أحب إلى من الجلوس لا انتظار ما في أيدي الناس . وقال أيضاً : من جلس ولم يحترف دعته نفسه إلى ما في أيدي الناس . وأسند عن عمر ، كسب فيه بعض الشيء خير من الحاجة إلى الناس ، وأسند عن سعيد بن المسيب أنه قال عند موته وترك مالا ، اللهم إنك تعلم أنني لم أجهه إلا لأصون به ديني ، وعن سفیان الثوري وأبي سليمان الداراني ونحوهما من السلف نحوه ، بل نقله البرهاري عن الصحابة والتابعين وأما



لا يخطئ عن أحد منهم أنه ترك تعاطي الرزق مقتصرًا على ما يفتح عليه . واحتج من فضل النقي بآية الأمر في قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) الآية قال : وذلك لا يتم إلا بالمال . وأجاب من فضل الفقر بأنه لا مانع أن يكون النقي في جانب أفضل من الفقر في حالة مخصوصة ، ولا يستلزم أن يكون أفضل مطلقا . وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول ، قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس كما صرح به أبو زعيم ، وأبو حازم هو سلة بن دينار . قوله (مر رجل على رسول الله ﷺ فقال لرجل عنده : ما أريك في هذا) ؟ تقدم في باب الإكفاء في الدين ، من أوائل النكاح عن إبراهيم بن حمزة عن أبي حازم ، فقال ما تقولون في هذا ، وهو خطاب لجماعة . ووقع في رواية جبير بن نفير عن أبي ذر عند أحمد وإبني يعلى وابن حبان بلفظ « قال لي النبي ﷺ انظر إلى أرفع رجل في المسجد في عينيك ، قال فنظرت إلى رجل في حلة ، الحديث ، فعرف منه أن المستول هو أبو ذر ، ويجمع بينه وبين حديث سهل أن الخطاب وقع لجماعة منهم أبو ذر ووجه إليه فاجاب ولذلك نسبة لنفسه ، وأما المار فلم أقف على اسمه . ووقع في رواية أخرى لابن حبان : سألت رسول الله ﷺ عن رجل من قريش فقال : هل تعرف فلانا ؟ قلت : نعم ، الحديث ووقع في المغازي لابن إسحق ما قد يؤخذ منه أنه عينة بن حصن الفزاري أو الأفرع بن حابس النخعي كما سأذكره . قوله (فقال) أي المستول . قوله (رجل من أشرف الناس) أي هذا رجل من أشرف الناس ، ووقع كذلك عند ابن ماجه عن محمد بن الصباح عن أبي حازم . قوله (هذا والله حري) بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين وتشديد آخره ، أي حدير وحقيق وزنا ومعنى ، ووقع في رواية إبراهيم بن حمزة قالوا حري . قوله (ان خطب أن ينكح) بضم أوله وفتح ثالثة أي تجاب خطبته (وأن شفع أن يشفع) بتشديد الفاء أي تقبل شفاعته ، وزاد إبراهيم بن حمزة في روايته « وإن قال أن يستمع ، وفي رواية ابن حبان « إذا سألت أعطى وإذا حضر أدخل » . قوله (ثم مر رجل) زاد إبراهيم « من فقراء المسلمين » وفي رواية ابن حبان « مسكين من أهل الصفة » . قوله (هذا خير من ملء) بكسر الميم وسكون اللام مفعول . قوله (مثل) بكسر اللام ويحوز فتحها ، قال الطائي : وقع التفضيل بينهما باعتبار ميزه وهو قوله بهد هذا لأن البيان والمبين شيء واحد ، زاد أحمد وابن حبان « عند الله يوم القيامة » وفي رواية ابن حبان الأخرى « مخير من طلاع الأرض من الآخر ، وطلاع بكسر المهملة وتخفيف اللام وآخره مهملة أي ما طلعت عليه الشمس من الأرض كذا قال عياض ، وقال غيره : المراد ما فرق الأرض ، وزاد في آخر هذه الرواية « فقلت يا رسول الله أفلا يعطى هذا كما يعطى الآخر ؟ قال : إذا أعطى خيرا فهو أهله وإذا صرف عنه فقد أعطى حسنة » وفي رواية أبي سالم الجبشاني عن أبي ذر فيما أخرجه محمد بن هارون الروباني في مسنده وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » ، ومحمد بن الربيع الجبزي في « مسند الصحابة الذين نزلوا مصر » ما يؤخذ منه تسمية المار الثاني ولفظه « ان النبي ﷺ قال له كيف ترى جعبلا ؟ قلت : مسكينا كمشكلة من الناس . قال : فكيف ترى فلانا ؟ قلت : سيدا من السادات . قال : لجعيل خير من ملء الأرض مثل هذا . قال فقلت يا رسول الله ففلان هكذا تصنع به ما تصنع ؟ قال : انه رأس قومه فأنا أفهم » . وذكر ابن إسحق في المغازي عن محمد بن إبراهيم التيمي مرسل أو مضطرب قال « قيل يا رسول الله أعطيت عينة والأفرع مائة مائة وتركت جعبلا . قال : والذي نفسي بيده لجعيل بن سراقه خير من طلاع الأرض مثل عينة والأفرع . ولكني أنا أفهم وأكل جعبلا إلى إيمانه » ولجعيل المذكور ذكر في حديث أخيه عوف

ابن سراقه في غزوة بني قريظة وفي حديث العرابض بن سارية في غزوة تبوك ، وقيل فيه جمال بكسر أوله وتخفيف ثانيه وأوله صغر وقيل بل هما أخوان . وفي الحديث بيان فضل جعليل المذكوور وأن السيادة بمجرد الدنيا لا أمر لها ، وإنما الاعتبار في ذلك بالآخرة كما تقدم ، أن العيش عيش الآخرة ، وأن الذي يفوته الحظ من الدنيا يعاض عنه بحسنة الآخرة ففيه فضيلة للفقر كما ترجم به ، لكن لا حجة فيه لتفضيل الفقير على الغنى كما قال ابن بطال لأنه إن كان فضل عليه لفقره فمكان ينبغي أن يقول : خير من ملء الأرض مثله لا فقير فيهم ، وإن كان لفضله فلا حجة فيه . قلت : يمكنهم أن يلتزموا الأول والحديثة مرعية ، لكن تبين من سياق القصة أن جهة تفضيله إنما هي لفضله بالتقوى وليست المسألة مفروضة في فقير متق وغنى غير متق بل لابد من استوائهما أولاً في التقوى ، وأيضاً فما في الترجمة تصريح بتفضيل الفقر على الغنى ، إذ لا يلزم من ثبوت فضيلة الفقر أفضليته ، وكذلك لا يلزم من ثبوت أفضلية فقير على غنى أفضلية كل فقير على كل غنى . الحديث الثاني حديث خباب بن الارت ، وقد تقدم بعض شرحه في الجناز فيما يتعلق بالكفر ونحو ذلك ، وذكر في موضعين من الهجرة ، وأحلت بشرحه على المغازي فلم يتفق ذلك ذهولاً . قوله ( حدثنا الحميدي حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ( عن الأعمش ) وقع في أوائل الهجرة بهذا السند سواء . حدثنا الأعمش . قوله ( عدنا ) يضم المهمة من العيادة . قوله ( هاجرنا مع رسول الله ﷺ إلى المدينة ) أي بأمره وإذنه ، أو المراد بالمهمة الاشتراك في حكم الهجرة إذ لم يكن معه حسلاً إلا الصديق وعامر بن فبرة . قوله ( نفتنى وجه الله ) أي جهة ماعنده من الثواب لاجهة الدنيا . قوله ( فوق ) في رواية الثوري كما مضى في الهجرة عن الأعمش . فوجب ، وإطلاق الوجوب على الله بمعنى إيجابه على نفسه برعده الصادق والا فلا يجب على الله شيء . قوله ( أجرنا على الله ) أي إننا بدأنا جزاؤنا . قوله ( لم يأكل من أجره شيئاً ) أي من عرض الدنيا ، وهذا مشكل على ما تقدم من تفسير ابتغاء وجه الله ، ويجمع بأن إطلاق الأجر على المال في الدنيا بطريق الجواز بالنسبة لثواب الآخرة ؛ وذلك أن القصد الأول هو ما تقدم لكن منهم من مات قبل الفتوح كصعب بن عير ومنهم من عاش إلى أن فتح عليهم ، ثم انقسموا فبهم من أعرض عنه ورأسى به المحاويج أولاً فلا يبحث بقى على تلك الحالة الأولى وهم قليل منهم أبو ذر ، وهؤلاء ملتحقون بالقسم الأول ، ومنهم من تبسط في بعض المباح فيما يتعلق بكثرة النساء والمرار أو الخدم والملايسر ونحو ذلك ولم يستكثر ولم كثير ومنهم ابن عمر ، ومنهم من را . فاستكثر بالتجارة وغيرها مع القيام بالحقوق الواجبة والمندوبة وهم كثير أيضاً منهم عبد الرحمن بن عوف ، وإلى هذين القسمين أشار خباب ، فلقسم الأول وما التحق به توفر له أجره في الآخرة ، والقسم الثاني مقتضى الخبر أنه يجب عليهم ما وصل إليهم من مال الدنيا من ثوابهم في الآخرة ، ويؤيده ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفته ، ما من غزاة تغزو فتغنم وتسلم إلا تعجلوا ثلثي أجرهم ، الحديث ، ومن ثم أثر كثير من السلف قلة المال وقنعوا به إما ليتوفروا لهم ثوابهم في الآخرة وإما ليكون أقل لحسابهم عليه . قوله ( منهم مصعب بن حمر ) بصيغة التصغير هو ابن هشام بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي ، يجتمع مع النبي ﷺ في قصي ، وكان يكنى أبا عبد الله ، من السابقين إلى الإسلام وإلى هجرة المدينة . قال الجراء : أول من قدم علينا مصعب بن حمر وابن أم مكتوم وكانا يقرئان القرآن أخرجه المصنف في أوائل الهجرة ، وذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ أرسله مع أهل العقبة الأولى يقرئهم ويعلّمهم ، وكان مصعب وهو

بمكة في ثروة ونعمة فلما هاجر صار في قلة ، فأخرج الأرمذى من طريق محمد بن كعب حدثني من سمع عليا يقول  
 « بينما نحن في المسجد اذ دخل علينا مصعب بن عمير وما عليه الا بردة له مرقوعة بفروة ، فسكى رسول الله ﷺ  
 لما رآه الذي كان فيه من النعم والذي مر فيه اليوم ، » قوله ( قتل يوم أحد ) أى شهيدا ، وكان صاحب لواء  
 رسول الله ﷺ يومئذ ثبت ذلك في مرسل عبيد بن عمير بسند صحيح عند ابن المبارك في كتاب الجهاد . قوله ( وترك  
 نمرة ) بفتح النون وكرر الميم ثم راء هي إزار من صوف غلط أو بردة . قوله ( أئمت ) يفتح الهمزة وسكون  
 التحتانية وفتح النون والمهملة أى انتهت واستحقت القطع ، وفي بعض الروايات ينعت بغير ألف وهي آفة ،  
 قال الفزاز وأئمت أكثر . قوله ( فهو يدها ) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر المهملة ويحذف ضمها بعدها  
 موحده أى يقطعها ، قال ابن بطال : في الحديث ما كان عليه السلف من الصدق قى وصف أحوالهم . وفيه أن  
 الصبر على مكابدة الفقر وصعوبته من منازل الإبرار . وفيه أن السكف يكون سائرا لجميع البدن وأن الميت يصير  
 كله عورة ، ويحتمل أن يكون ذلك بطريق السكال ، وقد تقدم سائر ما يتعلق بذلك في كتاب الجنائز . ثم قال ابن  
 بطال : ليس في حديث خباب تفصيل الفقير على الغنى ، وإنما فيه أن دهرهم لم تكن لدينا يصيبونها ولا نعمة  
 يتعجلونها وإنما كانت لله خاصة ليثيهم عليها في الآخرة ، فن مات منهم قبل فتح البلاد توفى له ثوابه ، ومن بقى  
 حتى نال من طيبات الدنيا خشي أن يكون عجل لهم أجر طاعتهم ، وكانوا على نعم الآخرة أحرص . الحديث  
 الثالث ، قوله ( سلم ) بفتح المهملة وسكون اللام ( ابن زبير ) بزاى ثم راء وزن عظيم ، وأبو رجا هو  
 الطاردي ، وقد تقدم بهذا السند والمن في صفة الجنة من بدء الخلق ، وبأى شرحه في صفة الجنة والنار من كتاب  
 الرقاق هذا . قوله ( نابه ) بفتح النون وعر ، وقال حماد بن نعيم وصخر عن أبي رجا عن ابن عباس ( أما متابعة  
 أيوب فوصلها للنسائي وتقدم بيان ذلك وأنها في كتاب النكاح . وأما متابعة عوف فوصلها المؤلف في كتاب  
 النكاح . وأما متابعة حماد بن نعيم - وهو الاسكاف - البصري فوصلها للنسائي من طريق عثمان بن عمر بن قارس  
 عنه ، وليس له في الكتابين سوى هذا الحديث الواحد ، وقد وثقه وكيع وابن معين وغيرهما . وأما متابعة  
 صخر - وهو ابن جويرية - فوصلها للنسائي أيضا من طريق المعافى بن عمران عنه وابن منده في كتاب التوحيد من  
 طريق مسلم بن إبراهيم حدثنا صخر بن جويرية وحماد بن نعيم قالا حدثنا أبو رجا ، وقد وثقت لنا بطول في  
 « الجمعيات » من رواية علي بن الجعد عن صخر قال سمعت أبا رجا حدثنا ابن عباس به ، قال الأرمذى بعد  
 أن أخرجه من طريق عوف : وقال أيوب عن أبي رجا عن ابن عباس ، وكلا الاسنادين ليس فيه مقال ،  
 ويحتمل أن يكون عن أبي رجا هند كل منهما . وقال الخطيب في « المدرج » : روى هذا الحديث أبو  
 داود الطيالسي عن أبي الأشهب وجري بن حازم وسلم بن زبير وحماد بن نعيم وصخر بن جويرية عن أبي رجا  
 عن عمران وابن عباس به ، ولا نعلم أحدا جمع بين هؤلاء فان الجماعة روه عن أبي رجا عن ابن عباس ، وسلم  
 إنما رواه عن أبي رجا عن عمران ، ولعل جريرا كذلك ، وقد جاءت الرواية عن أيوب عن أبي رجا بالوجهين ،  
 ورواه سعيد بن أبي هروبة عن فطر عن أبي رجا عن عمران ، فالحديث عن أبي رجا عنهما والله أعلم . قال ابن  
 بطال : ليس قوله « اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء » يوجب فضل الفقير على الغنى ، وإنما معناه أن  
 الفقراء في الدنيا أكثر من الأغنياء فأخبر عن ذلك كما تقول أكثر أهل الدنيا الفقراء إخبارا عن الحال ، وليس

الفقر أدخلهم الجنة وانما دخلوا بصلاحهم مع الفقر ، فان الفقير إذا لم يكن صالحا لا يفضل . قلت : ظاهر الحديث التحريض على ترك التوسع من الدنيا كما أن فيه تحريض النساء على المحافظة على أمر الدين لتلاي دخلن النار كما تقدم تقرير ذلك في كتاب الايمان في حديث « تصدق فاني رأيتك أكثرا أهل النار ، قبل : بيم ؟ قال : بكفرهن ، قيل : يكفرن بالله ؟ قال : يكفرن بالاحسان » . الحديث الرابع ، قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن محمد بن عمرو ابن الحجاج . قوله (عن أنس) في رواية همام عن قتادة وكننا نأمن أنس بن مالك ، وسأمت في الباب الذي بعده .

قوله (على خوان) بكسر المعجمة وتخفيف الواو وتقدم شرحه في كتاب الاطعمة . قوله (وما أكل خبزاً مرققا حتى مات) قال ابن طال : تركه عليه الصلاة والسلام الأكل على الخوان وأكل المرقق إنما هو لدفع طيبات الدنيا اختيارا لطيبات الحياة الدائمة ، والمال إنما يرغب فيه ليستعان به على الآخرة فلم يحتمج النبي ﷺ إلى المال من هذا الوجه . وحاصله أن الخبر لا يدل على تفضيل الفقر على الغنى بل يدل على فضل القناعة والكفاف وعدم التبسط في ملاذ الدنيا ، ويؤيده حديث ابن عمر « لا يصيب عبد من الدنيا شيئا الا نقص من درجاته ، وإن كان عند الله كريما » أخرجه ابن أبي الدنيا قال المنذرى وسنده جيد والله أعلم . الحديث الخامس ، قوله (حدثنا عبد الله بن أبي شيبه) هو أبو بكر وأبو شيبه جده لأبيه وهو ابن محمد بن أبي شيبه واسمه ابراهيم ، أصله من واسط وسكن الكوفة وهو أحد الحفاظ الكبار ، وقد أكرهه المصنف وكذا مسلم ، لكن مسلم يكنيه دائما والبخاري يسميه وقل أن كناه . قوله (وما في بيتي شيء الخ) لا يخالف ما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث المصطفي ومارك رسول الله ﷺ عند موته دينار ولا درهما ولا شيئا ، لأن مراده بالشيء الذي ما تخلف عنه ما كان يختص به ، وأما الذي أشارت اليه عائشة فكان بقية نفقتها التي تختص بها فلم يتعد الموردان . قوله (يا كاه ذو كبد) شمل جميع الحيوان وانتفى جميع المأكولات . قوله (الإشطر شمير) المراد بالاشطر هنا البعوض ، والاشطر يطلى على القنصف وغلى ما قاربه وعلى الجهة ولبست مرادة هنا ، ويقال أرادت نصف وسق . قوله (في رف لي) قال الجمهورى الرف شبه الطاق في الحائط ، وقال عياض : الرف خشب يرتفع عن الأرض في البيت يوضع فيه ما يراد حفظه . قلت : والاول أقرب للراد . قوله (فأكلت منه حتى طال على ، فسكلته) بكسر الكاف (ففتى) أى فرغ . قال ابن بطال حديث عائشة هذا في معنى حديث أنس في الأخذ من العيش بالاقتصاد وما يسد الجوعة . قلت : انما يكون كذلك لو وقع بالقصد اليه ، والذي يظهر أنه ﷺ كان يؤثر بما عنده ، فقد ثبت في الصحيحين أنه كان إذا جاءه ما فتح الله عليه من خير وغيره من تمر وغيره يذخر قوت أهله سنة ثم يجعل ما بقى عنده عدة في سبيل الله تعالى ، ثم كان مع ذلك إذا طرأ عليه طارىء أو نزل به ضيق يشير على أهله بابتاعهم فربما أدى ذلك الى نفاد ما عندهم أو معظمه ، وقد روى البيهقي من وجه آخر عن عائشة قالت « ما شيع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام متوالية ، ولو شئنا لشبعنا ، واسكنه كان يؤثر على نفسه ، وأما قولها « فسكلته ففتى » ، قال ابن بطال : فيه أن الطعام المسكيل يكون فنائه معلوما لعلم بكيفية ، وأن الطعام غير المسكيل فيه البركة لانه غير معلوم مقداره . قلت : في تعميم كل الطعام بذلك نظر ، والذي يظهر أنه كان من الخصوصية لعائشة ببركة النبي ﷺ ، وقد وقع مثل ذلك في حديث جابر الذي أذكره آخر الباب ، ووقع مثل ذلك في مزدادى هريرة الذي أخرجه الترمذى وحسنه والبيهقى في الدلائل ، من طريق أبي العالبة عن أبي هريرة « أنبت رسول الله ﷺ بتمرات فقلت : أدع لي فبهن



أَتَقَوَّى بِهَا ، فَذَا جَاءُوا أَمْرِي فَكُنْتُ أَنَا أُعْطِيهِمْ ، وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَنِي مِنْ هَذَا الْبَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ بُدْ ، فَأَنْبِئْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ ، فَأَقْبَلُوا فَاسْتَأْذَنُوا أَذْنًا لَهُمْ ، وَأَخَذُوا بِجَالِسِهِمْ مِنَ اللَّيْلِ . قَالَ : يَا أَبَاهُ ، قُلْتُ : لَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ خُذْ فَأَعْطِهِمْ ، فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ فَجَلَّيْتُ أُعْطِيَهُ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ فَأَعْطِيَهُ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي . ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ ، فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ ، حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رَوَى الْقَوْمُ كُلَّهُمْ ، فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ فَوَضَعُهُ عَلَى يَدِهِ ، فَنَظَرْتُ إِلَى فِتْسِمَ فَقَالَ أَبَاهُ ، قُلْتُ لَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ بَقِيْتُ أَنَا وَأَنْتَ . قُلْتُ صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ أَقْعِدْ فَاشْرَبْ ، فَفَعَلْتُ فَاشْرَبْتُ ، فَقَالَ اشْرَبْ ، فَاشْرَبْتُ ، فَازَالَ يَقُولُ : اشْرَبْ ، حَتَّى قُلْتُ : لَا وَلِلَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ ، مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا . قَالَ فَأَرْنِي ، فَأَعْطَيْتُهُ الْقَدَحَ ، فَحَمَدَ اللَّهُ وَسَمِيَ وَشَرِبَ الْفَضْلَةَ .

٦٤٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا قَبِيصٌ « قَالَ سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ : إِنِّي لِأَوَّلِ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَرَأَيْتُنَا أَنْفَرُوا وَمَا لَنَا طَعَامَ إِلَّا وَرَقُ الْخُفْلَةِ وَهَذَا لِلْسَّمْرِ ، وَإِنْ أَحَدُنَا كَيْضُفٌ كَمَا تَنْفَعُ الشَّاةُ مَا لَهُ خِلَاطٌ ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ بَنُو أَسَدٍ يُعْزِرُونِي عَلَى الْإِسْلَامِ ، خِبتُ إِذَا وَضِلْتُ سَفْيَى ،

٦٤٥٤ - حَدَّثَنِي عُمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا شِيعَ آلَ مُحَمَّدٍ مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ طَعَامٍ بُرِّ ثَلَاثَ لَيَالٍ نَبَاهَا حَتَّى قُضِيَ »

٦٤٥٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هُرَيْرٍ الرَّحْمَنُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ هُوَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ مِسْرَرِ بْنِ كِدَّامٍ عَنْ هَلَالِ الْوَزَانِيِّ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا أَكَلَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَكْلَتَيْنِ فِي يَوْمٍ إِلَّا إِحْدَاهُمَا تَمَرٌ »

٦٤٥٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا النَّضَرُ عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَدَمٍ وَحَشْوُهُ لَيْفٌ »

٦٤٥٧ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ « كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَخُبَارَاهُ قَائِمٌ وَقَالَ : كُلُوا ، فَمَا أَعْلَمُ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَغِيظًا مُرَّقًا حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ ، وَلَا رَأَى شَاةً تَسْبِطُ بَيْتَهُ قَطُّ »

٦٤٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنِي أَبِي « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نَوْقِدُ فِيهِ نَارًا ، إِنَّمَا هُوَ التَّمَرُ وَالْمَاءُ ، إِلَّا أَنْ نُتَوَّى بِالْحَمِيمِ »

٦٤٥٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأوبسى **حدثني** ابن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أنها قالت لعروة : ابن أختي ، إن كذا كنتظر إلى الهلال ثلاثة أهلة في شهرين وما أوردت في آيات رسول الله ﷺ نأراً . فقالت : ما كان يعيشكم ؟ قالت : الأسودان التمر والماء ، إلا أنه قد كان رسول الله ﷺ يجيران من الأنصار كان لهم منافع ، وكانوا يمتحنون رسول الله ﷺ من أبياتهم ، فيسقيناه .

٦٤٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** محمد بن فضيل عن أبيه عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : اللهم ارزق آل محمد قوتا .

**قوله ( باب )** بالتموين ( كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه ) ؟ أي في حياته ( وتخليهم عن الدنيا ) أي عن ملاذمها والتبسط فيها ، ذكر فيه ثمانية أحاديث . الحديث الأول ، **قوله** ( **حدثنا** أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث ) قال الكرماني : يستلزم أن يكون الحديث بغير إسناد يفي غير موصول ، لأن النصف المذكور مهم لا يندى أهر الأول أو الثاني . قلت : يحتمل أيضا أن يكون قدر النصف الذي حدث به أبو نعيم ملازما من الحديث المذكور ، والذي يتبادر من الإطلاق أنه النصف الأول ، وقد جزم مغلطاي وبعض شيوخنا ، أن القدر المسموع له منه هو الذي ذكره في « باب إذا دعى الرجل لجاهل يستأذن » من كتاب الاستئذان حيث قال « **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** عمر بن ذر ح ، وأخبرنا محمد بن مقاتل أنبأنا عبد الله هو ابن المبارك أنبأنا عمر بن ذر أنبأنا مجاهد عن أبي هريرة قال : دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبنا في قدح فقال : أباهر الحق أهل الصفة فادعهم الي . قال فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا ، قل مغلطاي : فهذا هو القدر الذي سمعه البخاري من أبي نعيم ، واعتزعه الكرماني فقال ليس هذا نكث الحديث ولا ربه فضلا عن نصفه . قلنا : وفيه نظر من وجهين آخرين : أحدهما احتمال أن يكون هذا السياق لابن المبارك فإنه لا يتعين كونه لفظ أبي نعيم ، ثانيهما أنه متزع من أثناء الحديث فإنه ليس فيه القصة الأولى المتعلقة بأبي هريرة ولا ما في آخره من حصول البركة في اللبن الخ ، نعم ، المحرر قول شيخنا في « النكث على ابن الصلاح » مانعه : القدر المذكور في الاستئذان بعض الحديث المذكور في الرقاق . قلت : فهو بما حدث به أبو نعيم سواء كان بأفظه أم بمعناه ، وأما باقيه الذي لم يسمعه منه فقال الكرماني إنه يصير بغير إسناد فيعود المحذور ، كذا قال . وكان مراده أنه لا يكون متصلا لعدم تصريجه بأن أبا نعيم حدثه به ، لكن لا يلزم من ذلك محذور بل يحتمل كما قال شيخنا أن يكون البخاري حدث به عن أبي نعيم بطريق الوجداء أو الإجازة أو حمله عن شيخ آخر غير أبي نعيم ، قلت : أو سمع بقية الحديث من شيخ سمعه من أبي نعيم ، ولهذين الاحتمالين الأخيرين أوردته في « تعليق التعليق » فأخرجته من طريق علي بن دبدب العزيز عن أبي نعيم تماما ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، والبيهقي في « الدلائل » ، وأخرجه النسائي في « السنن الكبرى » ، عن أحمد ابن يحيى الصوفي عن أبي نعيم بتجامة ، واجتمع في من سمعه من عمر بن ذر شيخ أبي نعيم أيضا جماعة : منهم روح بن عبادة أخرجه أحمد عنه وعلي بن مسهر ومن طريقه أخرجه الاسماعيلي وابن حبان في صحيحه ويونس بن بكير ومن طريقه أخرجه الزمذني والاسماعيلي والحاكم في المستدرک والبيهقي . وما ذكر ما رواه يانهم من فائدة زائدة . ثم قال

السكراني مجيبا عن المخذور الذي ادعاه ما فيه : اعتمد البخاري على ما ذكره في الاطعمة عن يوسف بن عيسى فانه قريب من نصف هذا الحديث . فاعله أراد بالنصف هنا ما لم يذكره ثمة فيصير الكل مسندا بعضه عن يوسف وبعضه عن أبي نعيم . قلت : سند طريق يوسف مغاير لطريق أبي نعيم إلى أبي هريرة فيعود المخذور بالنسبة إلى خصوص طريق أبي نعيم فانه قال في أول كتاب الأطعمة : حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد ، فذكر سؤاله عمر عن الآية وذكر مرور رسول الله ﷺ به . وفيه : فانطلق بي إلى رحله فأمر لي بعس من لبن فشربت منه ثم قل عد ، فذكره ولم يذكر قصة أصحاب الصفة ولا ما يتعلق بالبركة التي وقعت في اللبن ، وزاد في آخره ما دار بين أبي هريرة وعمر وندم عمر على كونه ما استنبه ، فظهر بذلك المغايرة بين الحديثين في السندين ، وأما المتن ففي أحد الطريقتين ما ليس في الآخر لكن ليس في طريق أبي حازم من الرواية كبير أمر ، والله أعلم . **قوله** (عمر بن زر) بفتح المعجمة وتشديد الراء . **قوله** (إن أبا هريرة كان يقول) في رواية روح ويونس بن بكير وغيرهما : حدثنا مجاهد عن أبي هريرة . **قوله** (الله الذي لا إله إلا هو) كذا الأكثر بحذف حرف الجر من القسم ، وهو في روايتنا بالخفض ، وحكى بعضهم جواز النصب ، وقال ابن التين رويناه بالنصب ، وقال ابن جني : إذا حذف حرف القسم نصب الاسم بعده بتقدير الفعل ، ومن العرب من يجر اسم الله وحده مع حذف حرف الجر فيقول : الله لأفومن ، وذلك لكثرة ما يستعملونه . قلت : وثبت في رواية روح ويونس بن بكير وغيرهما بالواو في أوله فتعين الجر فيه . **قوله** (إن كنت) يسكون النون مخففة من الثقيلة ، وقوله : لا تعتمد بكيدى على الأرض من الجوع ، أى ألصق بطنى بالأرض ، وأدأنه كان يستفيد بذلك ما يستفيدة من شد الحجر على بطنه ، أو هو كناية عن سقوطه إلى الأرض منشا عليه كما وقع في رواية أبي حازم في أول الأطعمة : فلقبت عمر بن الخطاب فاستقرأته آية ، فذكره ، قال : فثبت غير بعيد فخررت على وجهي من الجهد والجوع ، فإذا رسول الله ﷺ على رأسي ، الحديث . وفي حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة الآتي في كتاب الاختصاص : لقد رأيتني وإلى آخر ما بين المنبر والحجرة من الجوع مغشيا على ، فيجئني الحاقى فيضع رجله على عنقي يرى أن بي الجنون وما بي إلا الجوع ، وعقد ابن سعد من طريق الوليد بن رباح عن أبي هريرة : كنت من أهل الصفة ، وإن كان ليغشى على فيما بين بيت عائشة وأم سلمة من الجوع ، ومضى أيضا في مناقب جعفر من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة : وإني كنت أرم رسول الله ﷺ لشبع بطنى ، وفيه : وكنت ألصق بطنى بالحصى من الجوع ، وإن كنت لاستقرئ الرجل الآية وهي معي كي ينقلب بن فيطمئنى ، وزاد فيه الترمذى : وكنت إذا سألت جعفر ابن أبي طالب لم يجبني حتى يذهب بي إلى منزله . **قوله** (وإن كنت لأشد الحجر على بطنى من الجوع) عند أحمد في طريق عبد الله بن شقيق : أقمت مع أبي هريرة سنة فقال : لو رأيتنا وأنه ليأثني على أحدنا الأيام ما يجد طعاما يقيم به صلبه ، حتى إن كان أحدنا لياخذ الحجر فيشده به على أخمص بطنه ثم يشده بثوبه ليقم به صلبه ، قال العلماء : فائدة شد الحجر المساعدة على الاعتدال والانتصاب ، أو لتقليل حرارة الجوع ببرد الحجر ، أو لأن فيه الإشارة إلى كسر النفس . وقال الخطابي أشكل الأمر في شد الحجر على البطن من الجوع على قوم فتوهوا أنه تصحيف ، وزعموا أنه الحجر بضم أرله وفتح الجيم بعدما زأى جمع الحجرة التي يشد بها الوسط ، قال : ومن أقام بالحجاز وعرف



عادتهم عرف أن الحجر واحد الحجارة . وذلك أن الجماعة تعترهم كثيرا فإذا خوى بطنه لم يمكن معه الانتصاب فيعمد حينئذ إلى صفائح رقائق في طول الكف أو أكبر فيرطمها على بطنه وتشد بعصاة فوقها فتعتمد قائمته ببعض الاعتدال ، والاعتناء بالسكدة على الأرض بما يقارب ذلك . قلت : سبقه إلى الابتكار المذكور أبو حاتم بن حبان في صحيحه ، فلعله أشار إلى الرد عليه ، وقد ذكرت كلامه وتعقبه في باب التثكيل لمن أراد الوصال ، من كتاب الصيام . **قوله** ( ولقد قدمت يوما على طريقهم الذي يخرجون منه ) الضمير للنبي ﷺ وبعض أصحابه ممن كان طريق منازلهم إلى المسجد متحدة . **قوله** ( فرأى بكر فسأله عن آية مأسأته ألا يشبهني ) بالمعجزة والوحدة من الشيع ، ووقع في رواية الكشميني ، ليستبينني ، بمثلة ومثنانين وهو وحدة أي يطلب مني أن أتبعه ليطعمني ، وثبت كذلك في رواية روح وأكثر الرواة . **قوله** ( فرأى ولم يفعل ) أي الاشباع أو الاستنباع . **قوله** ( حتى مر بي عمر ) يشير إلى أنه استمر في مكانه بعد ذهاب أبي بكر إلى أن مر عمر ، ووقع في قصة عمر من الاختلاف في قوله « يشبهني » نظير ما وقع في التي قبلها ، وزاد في رواية أبي حازم « فدخل داره ففتحها على » أي قرأ الذي استفهمته عنه ، ولعل العذر لكل من أبي بكر وعمر حل سؤال أسى هريرة على ظاهره أو فهمها ما أرادته ولكن لم يكن عندهما إذ ذاك ما يطمانه ، لكن وقع في رواية أبي حازم من الزيادة أن عمر تأسف على عدم ادخاله أبا هريرة داره ولفظه « فليقت عمر فذكرت له » وقلت له ولي الله ذلك من كان أحق به منك يا عمر ، وفيه « قال عمر والله لأن أكون أدخلتلك أحب إلى من أن يكون لي حمر النعم » فإن فيه إشارا بأنه كان عنده ما يطعمه إذ ذاك فيرجح الاحتمال الأول . ولم يعرج على ما رواه أبو هريرة من كنياته بذلك عن طلب ما يأكل . وقد استنكر بعض مشايخنا نبوت هذا عن أبي هريرة لاستبعاد مواجهة أبي هريرة لعمر بذلك ، وهو استبعاد مستبعد . **قوله** ( ثم مر بي أبو القاسم ﷺ فتبسم حين رأيته وعرف ما في نفسي ) استدل أبو هريرة بتبسمه ﷺ على أنه عرف ما به ، لأن التبسم تارة يكون لما يحب ونارة يكون لا يناس من تبسم إليه ولم تكن تلك الحال معجبة ففوى الحمل على الثاني . **قوله** ( وما في وجهي ) كأنه عرف من حال وجهه ما في نفسه من احتياجه إلى ما يسد رمقه . ووقع في رواية علي بن مسهر وروح وعرف ما في وجهي أو نفسي « بأشك . **قوله** ( ثم قال لي يا أبا هريرة ) في رواية علي بن مسهر « فقال أبو هريرة وفي رواية روح « فقال أبا هريرة ، فأما النصب فواضح ، وأما الرفع فهو على لغة من لا يعرف لفظ الكنية ، أو هو الاستفهام أي أنت أبو هريرة ؟ وأما قوله « هر » فهو بتشديد الراء وهو من رد الاسم المؤنث إلى المذكر والمصغر إلى المكبر ، فإن كنيته في الأصل أبو هريرة تصغير هريرة مؤنثا وأبو هر مذكر مكبر ، وذكر بعضهم أنه يجوز فيه تخفيف الراء معالفا فعلى هذا يسكن ، ووقع في رواية يونس بن بكير « فقال أبو هريرة ، أي أنت أبو هريرة ، وقد ذكرت توجيهه قبل . **قوله** ( قلت لبيك رسول الله ) كذا فيه بحذف حرف النداء ، ووقع في رواية علي بن مسهر « فقلت لبيك يا رسول الله وسعديك » . **قوله** ( الحق بهمزة وصل وفتح المهملة أي أنبع . **قوله** ( ومضى فأنبعته ) زاد في رواية علي بن مسهر فأنبعته . **قوله** ( فدخل ) زاد على بن مسهر إلى أهله . **قوله** ( فأسأذن ) بهمزة بعد الميم والنون مضموعة فعل متكلم وعبر عنه بذلك بمبالغة في التحقق . ووقع في رواية علي بن مسهر ويونس وغيرهما « فأسأذن » . **قوله** ( فأذن لي فدخل ) كذا فيه وهو اما تكرار لهذه اللفظة لوجود الفصل أو التفات ، ووقع في رواية علي بن مسهر « فدخلت » وهي واضحة . **قوله**

( فوجد لبنا في قدح ) في رواية علي بن مسهر « فإذا هو بلبن في قدح » وفي رواية يونس « فوجد قدحا من اللبن » .  
**قوله** ( فقال : من أين هذا اللبن ؟ ) زاد روح « لكم » وفي رواية ابن مسهر « فقال لاهله : من أين لكم هذا » . **قوله**  
( قالوا أهدها لك فلان أو فلانة ) كذا بإشك ، ولم أنف على اسم من أهدها ، وفي رواية روح « أهدها لنا فلان  
أو آل فلان » ، وفي رواية يونس « أهدها لنا فلان » . **قوله** ( الحق إلى أهل الصفة ) كذا عدى الحق إلى وكأنه ضمنها  
معنى المطلق ، ووقع في رواية روح بلفظ « المطلق » . **قوله** ( قال وأهل الصفة أضياف الإسلام ) سقط لفظ  
« قال » من رواية روح ولا بد منها فإنه كلام أبي هريرة قاله شارحا لحال أهل الصفة والسبب في استدعائهم فإنه  
يُتَلَقَّ كان يحضهم بما يأتيه من الصدقة وبشرهم فيما يأتيه من الهدية ، وقد وقع في رواية يونس بن بكير هذا  
الفرد في أول الحديث ولفظه عن أبي هريرة « قال كان أهل الصفة أضياف الإسلام لا يأوون على أهل ولا مال  
والله الذي لا إله إلا هو الخ » وفيه إشعار بأن أبا هريرة كان منهم . **قوله** ( لا يأوون على أهل ولا مال ) في  
رواية روح والأكثر « إلى » بدل « على » . **قوله** ( ولا على أحد ) تعميم بعد تخصيص فشمل الأقارب والأصدقاء  
وغيرهم ، وقد وقع في حديث طلحة بن عمرو عند أحمد وابن حبان والحاكم كان الرجل إذا قدم على النبي ﷺ  
وكان له بالمدينة عريف نزل عليه ، فإذا لم يكن له عريف نزل مع أصحاب الصفة ، وفي مرسل يزيد بن عبد الله بن  
قسيط عند ابن سعد « كان أهل الصفة ناسا فقرا لا منازل لهم ، فكانوا ينامون في المسجد لا مأوى لهم غيره ،  
وله من طريق نعيم المجمر عن أبي هريرة « كنت من أهل الصفة ، وكنا إذا أمسينا حضرنا رسول الله ﷺ فيأمر  
كل رجل فينصرف برجل أو أكثر فيبقى من بقي عشرة أو أقل أو أكثر فيأتي النبي ﷺ بعشاءه فتعشى معه فإذا  
فرغنا قال : ناموا في المسجد » ، وتقدم في « باب علامات النبوة » ، وغيره حديث عبد الرحمن بن أبي بكر « إن  
أصحاب الصفة كانوا ناسا فقرا » ، وإن النبي ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، الحديث ، ولأبي  
نعيم في « الحلية » من مرسل محمد بن سيرين « كان رسول الله ﷺ إذا صلى قمم ناسا من أصحاب الصفة بين ناس  
من أصحابه فيذهب الرجل بالرجل والرجل بالرجل حتى ذكر عشرة ، الحديث ، وله من حديث معاوية بن الحكم  
« بينا أنا مع رسول الله ﷺ في الصفة فجعل يوجه الرجل مع الرجل من الأنصار والرجلين والثلاثة حتى بقيت في  
أربعة ورسول الله ﷺ خامسنا » قال : انظروا بنا ، فقال : يا عائشة عشيئنا ، الحديث . **قوله** ( إذا أتته صدقة  
بعث بها إليهم ولم يتناول منها شيئا ) أي لنفسه ، في رواية روح « ولم يصب منها شيئا » ، وزاد « ولم يشركهم فيها » ،  
**قوله** ( وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهم فيها ) في رواية علي بن مسهر « وشركهم » ، بالتحديد  
وقال « فيها أو منها » ، بإشك ووقع عند يونس « الصدقة والهدية » ، بالتحريف فيها ، وقد تقدم في الزكاة وغيرها  
بيان أنه ﷺ كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة ، وتقدم في الهدية من حديث أبي هريرة مختصرا من رواية محمد بن  
زيد عنه « كان النبي ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ، ولم يأكل . وإن قيل هدية  
ضرب بيده فأكل معهم ، ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه « إذا أتى بطعام من غير أهله » ، ويجمع بين هذا وبين  
ما وقع في حديث الباب بأن ذلك كان قبل أن تبنى الصفة ، فكان يقسم الصدقة فيمن يستحقها ويأكل من الهدية  
مع من حضر من أصحابه ، وقد أخرج أبو نعيم في « الحلية » من مرسل الحسين قال « بنيت صفة في المسجد  
لضغفاء المسلمين » ، ويحتمل أن يكون ذلك باختلاف حالين : فيجعل حديث الباب على ما إذا لم يحضره أحد فإنه

يرسل ببعض الهدية الى أهل الصفة أو يدعوم اليه كما في قصة الباب ، وإن حضره أحد يشركه في الهدية فإن كان هناك فضل أرسله الى أهل الصفة أو دعاهم . ووقع في حديث طلحة بن عمرو الذي ذكرته آنفاً ، وكنت فيمن نزل الصفة فوافقت رجلاً فكان يجرى علينا من رسول الله ﷺ كل يوم مد من تمر بين كل رجلين ، وفي رواية أحمد : فزلت في الصفة مع رجل فكان يني ويينه كل يوم مد من تمر ، وهو محمول ايضاً على اختلاف الأحوال : فكان أولاً يرسل الى أهل الصفة بما حضره أو يدعوم أو يفرقهم على من حضر إن لم يحضره ما يسكنهم ، فلما فتحت فذلك وغيرها صار يجرى عليهم من التمر في كل يوم مذكور . وقد اهتمي بجمع أسماء أهل الصفة أبو سعيد ابن الأعرابي وجمعه أبو عبد الرحمن السلمي فزاد أسماء ، وجمع بينهما أبو نعيم في أوائل الحلية ، فمرد جميع ذلك . ووقع في حديث أبي هريرة الماضي في علامات النبوة أنهم كانوا سبعين ، وليس المراد حصرهم في هذا العدد وإنما هي عدة من كان موجوداً حين القصة المذكورة ، والا فمجموعهم أضما فذلك كما بينا من اختلاف أحوالهم . قوله ( فسامني ذلك ) زاد في رواية علي بن مسهر : وافته ، والاشارة الى ما تقدم من قوله : ادعهم لي ، وقد بين ذلك بقوله ( فقلت ) أي في نفسي ( وما هذا اللبن ) ؟ أي ما قدره ( في أهل الصفة ) ؟ والواو عاطفة على شيء محذوف ، ووقع في رواية يونس بن مفضل بالواو زاد في روايته : وأنا رسول الله ﷺ ، وفي رواية علي بن مسهر ، وأين يقع هذا اللبن من أهل الصفة وأنا رسول الله ﷺ ، وهو بالجر عطفاً على أهل الصفة ويجوز الرفع والتقدير وأنا رسول الله معهم . قوله ( وكنت أرجو أن أصيب من هذا اللبن شربة أفقوى بها ) زاد في رواية روح بن موسى وليتي . قوله ( فإذا جاء ) كذا فيه بالافراد أي من أمرني بطلبه ، والاكثر : فإذا جاءوا ، بصيغة الجمع . قوله ( أمرني ) أي النبي ﷺ ( فكنت أنا أعطيتهم ) وكأنه عرف بالعادة ذلك لأنه كان يلزم النبي ﷺ ويخذه ، وقد تقدم في مناقب جعفر من حديث طلحة بن عبيد الله : كان أبو هريرة مسكيناً لا أهل له ولا مال ، وكان يدور مع رسول الله ﷺ حيثما دار ، أخرجه البخاري في تاريخه ، وتقدم في البيوع وغيره من وجه آخر عن أبي هريرة : وكنت امرأة مسكيناً أزم رسول الله ﷺ لشبع بطني ، ووقع في رواية يونس بن بكير : فسيأمرني أن أديره عليهم فاعسى أن يصيبني منه ، وقد كنت أرجو أن أصيب منه ما يغنيني ، أي من جوع ذلك اليوم . قوله ( وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن ) أي يصل الى بعد أن يكتفوا منه . وقال الكرماني لفظ : عسى ، زائد . قوله ( ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله بد ) يشير الى قوله تعالى ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) . قوله ( فأنيتهم فدعوتهم ) قال الكرماني : ظاهره أن الايمان والهدوء وقع بعد الاعطاء ، وليس كذلك ، ثم أجاب بأن معنى قوله : فكنت أنا أعطيتهم ، عطاف على جواب : فإذا جاءوا ، فهو بمعنى الاستقبال ، قلت : وهو ظاهر من السياق . قوله ( فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم ، فأخذوا بمجالسهم من البيت ) أي فبعد كل منهم في المجلس الذي يليق به ، ولم أقف على عددهم اذ ذاك ، وقد تقدم في أبواب المساجد في أوائل كتاب الصلاة من طريق أبي حازم عن أبي هريرة : رأيت سبعين من أصحاب الصفة ، الحديث وفيه إشعار بأنهم كانوا أكثر من ذلك ، وذكرت هناك أن أبا عبد الرحمن السلمي وأبا سعيد بن الأعرابي والحاكم اعتنوا بجمع أسمائهم فذكر كل منهم من لم يذكر الآخرون ، وجمع الجميع أبو نعيم في الحلية ، وعدتهم تقرب من المائة لكن الكثير من ذلك لا يثبت ، وقد بين كثرة من ذلك أبو نعيم ، وقد قال أبو نعيم : كان عدد أهل الصفة يختلف بحسب اختلاف الحال فربما اجتمعوا فكثروا وربما

تفرقوا إما لغزو أو سفر أو استفتاء فقلوا . ووقع في عوارف السهروردي أنهم كانوا أربعانة . قوله ( فقال يا أبا هر ) في رواية علي بن مسهر « فقال أبو هريرة ، وقد تقدم توجيه ذلك . قوله ( خذ فأعطهم ) أي القديح الذي فيه اللبن ، وصرح به في رواية يونس . قوله ( أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد على القديح فأعطيه الرجل ) أي الذي إلى جنبه ، قال الكرماني : هذا فيه أن المعرفة إذا أعيدت معرفة لا تكون عين الأول ، والتحقيق أن ذلك لا يطرد بل الأصل أن تكون عينه إلا أن تكون هناك قرينة تدل على أنه غيره مثل ما وقع هنا من قوله « حتى انتهيت إلى النبي ﷺ » فإنه يدل على أنه أعطاهم واحدا بعد واحد إلى أن كان آخرهم النبي ﷺ . قلت : وقع في رواية يونس « ثم يرد فأناوله الآخر » وفي رواية علي بن مسهر « قال خذ فناولهم » قال لمجمل أناول الإناء رجلا رجلا فيشرب ، فإذا روى أخذه فناوله الآخر ، حتى روى القوم جميعا ، وعلى هذا فاللفظ المذكور من تصرف الرواة ، فلا حجة فيه لحرم القاعدة . قوله ( حتى انتهيت إلى النبي ﷺ ) وقد روى القوم كلهم ( أي فأعطيته القديح . قوله ( فأخذ القديح ) زاد روح « وقد بقيت فيه فضلة » . قوله ( فوضعه على يده فنظر إلى فتبسم ) في رواية علي بن مسهر « فرفع رأسه فتبسم ، كأنه صلى الله عليه وسلم كان تفرس في أبي هريرة ما كان وقع في تومعه أن لا يفضل له من اللبن شيء . كما تقدم تقريره فلذلك تبسم إليه إشارة إلى أنه لم يفتنه شيء . قوله ( فقال أبا هريرة ) كذا فيه بحذف حرف النداء ، وفي رواية علي بن مسهر « فقال أبو هريرة » وقد تقدم توجيهه . قوله ( بقيت أنا وأنت ) كان ذلك بالنسبة إلى من حضر من أهل الصفة ، فأما من كان في البيت من أهل النبي ﷺ فلم يتعرض لذكرهم ، ويحتمل أن البيت إذا كان فيه أحد منهم أو كانوا أخذوا كفايتهم وكان اللبن الذي في ذلك القديح نصيب النبي ﷺ . قوله ( انعد قاشرب ) في رواية علي بن مسهر « قال خذ قاشرب » . قوله ( فما زال يقول اشرب ) في رواية روح « فما زال يقول لي » . قوله ( ما أجده مسلكا ) في رواية روح « في مسلكا » . قوله ( فأراني ) في رواية روح « فقال ناو لي القديح » . قوله ( لحد الله وسمى ) أي حمد الله على ما من به من البركة التي وقعت في اللبن المذكور مع قلته حتى روى القوم كلهم وأفضلوا ، وسمى في ابتداء الشرب . قوله ( وشرب الفضلة ) أي البقية ، وهي رواية علي بن مسهر وفي رواية روح « فشرب من الفضلة » وفيه إشعار بأنه بقي بعد شربه شيء ، فإن كانت محفوظة فاعله أهدأ لمن بقي والبيت أن كان . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : استحباب الشرب من قعود ، وأن خادم القوم إذا دار عليهم بما يشربون يتناول الإناء من كل واحد فيدفعه هو إلى الذي يليه ولا يدع الرجل يتناول رقيقه لما في ذلك من نوع امتحان الضيف . وفيه مبرزة عظيمة . وقد تقدم لها نظائر في علامات النبوة من تكثير الطعام والشراب ببركته ﷺ . وفيه جواز الشيع ولو بلغ أقصى غايته أخذا من قول أبي هريرة « لا أجده مسلكا » وتقرير النبي ﷺ على ذلك خلافا لمن قال بتحريمه ، وإذا كان ذلك في اللبن مع رفته ونفوذه فكيف بما فوقه من الأغذية الكشيفة ، لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصا بما وقع في تلك الحال فلا يقاس عليه ، وقد أورد الترمذي عقب حديث أبي هريرة هذا حديث ابن عمر رفعه « أكثرتم في الدنيا شجعا أطولهم جوعا يوم القيامة » وقال : حسن . وفي الباب من أبي جحيفة . قلت : وحديث أبي جحيفة أخرجه الحاكم رحمه الله . وفي الباب أيضا حديث المقدم بن سعد يكره رفعه « ما ملا ابن آدم وعاء شرا من بطنه » الحديث أخرجه الترمذي أيضا وقال حسن صحيح

ويمكن الجمع بأن يحصل الزجر على من يتخذ الشبع عادة لما يترتب على ذلك من الكسل عن العبادة وغيرهما ،  
 ويحصل الجواز على من وقع له ذلك نادرا ولا سيما بعد شدة جوع واستبعاد حصول شيء بعده من قرب . وفيه  
 أن كتمان الحاجة والتلويح بها أولى من إظهارها والتصریح بها . وفيه كرم النبي ﷺ وإيثاره على نفسه وأهله  
 وخادمه . وفيه ما كان بعض الصحابة عليه في زمن النبي ﷺ من ضيق الحال ، وفضل أبي هريرة وتعففه عن  
 التصريح بالسؤال واكتفاؤه بالإشارة إلى ذلك ، وتقديمه طاعة النبي ﷺ على حفظ نفسه مع شدة احتياجه ، وفضل  
 أهل الصفة . وفيه أن المدهو إذا وصل إلى دار الداهي لا يدخل بغير استئذان ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب  
 الاستئذان مع الكلام على حديث « رسول الرجل إذنه » . وفيه جالس كل أحد في المكان اللائقة . وفيه إشعار  
 بملزمة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ ، ودعاء الكبير خادمه بالكنية . وفيه ترخيم الاسم على ما تقدم ، والعمل  
 بالفراسة ، وجواب المناهى بليك ، واستئذان الخادم على غدره إذا دخل منزله ، وسؤال الرجل عما يجده في  
 منزله عما عهد له به ليرتب على ذلك مقتضاه ، وقبول النبي ﷺ الهدية وتناوله منها وإيثاره ببعضها الفقراء ،  
 وامتناعه من تناول الصدقة ووضعه لها فيمن يستحقها ، وشرب الساقى آخرها وشرب صاحب المنزل بعده ، والحد  
 على النعم ، والتسمية عند الشرب . ( تنبيه ) : وقع لأبي هريرة قصة أخرى في تكثير الطعام مع أهل الصفة ،  
 فأخرج ابن حبان من طريق سليم بن حبان عن أبيه عنه قال : « أنت على ثلاثة أيام لم أطعم ، لجئت أريد الصفة  
 فجملت أسفط ، فجعل الصبيان يقولون : جن أبو هريرة ؛ حتى انتهيت إلى الصفة فوافقت رسول الله ﷺ أتى  
 بقصعة من ثريد فدعا عليها أهل الصفة وهم يأكلون منها ، فجملت أنطاول كي يدعوني ، حتى قاموا وليس في القصعة  
 إلا شيء في توابعها ، فجعله رسول الله ﷺ فصار لقمة فوضعا على أصابعه فقال لي : كل باسم الله ، فوالذي نفسي  
 بيده ما زلت أكل منها حتى شعبت ، الحديث الثاني ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وأباجيل هو ابن أبي  
 حنيفة ، وليس هو ابن أبي حازم ، وسعد هو ابن أبي وقاص . قوله ( أني لأول العرب رعى يسهم في سبيل الله )  
 زاد الترمذي من طريق بيان بن قيس : سمعت سعدا يقول أني لأول رجل أهرق دما في سبيل الله ، وفي رواية  
 ابن سعد في الطبقات من وجه آخر عن سعد أن ذلك كان في القرية التي خرج فيها مع عبيدة بن الحارث في ستين  
 وراكبا ، وهي أول السرايا بعد الهجرة . قوله ( ورأيتنا ) بضم المنة . قوله ( ورق الحيلة ) بضم المهملة والموحدة  
 وبكون الموحدة أيضا ، ووقع في مناقب سعد بالتردد بين الرفع والنصب . قوله ( وهذا السمر ) بفتح المهملة وضم  
 الميم ، قال أبو عبيد وغيره : هما نوعان من شجر البادية ، وقيل الحيلة عُمر الغضاء بكسر المهملة وتخفيف المعجمة  
 فحمر الشوك كالطلح والموسج ، قال النووي : وهذا جيد على رواية البخاري لعطفه الورق على الحيلة . قلت : هي  
 رواية أخرى عند البخاري بلفظ « إلا الحيلة وورق السمر » ، وكذا وقع عند أحمد وابن سعد وغيرهما ، وفي  
 رواية بيان عند الترمذي : ولقد رأيتني أغزو في العصابة من أصحاب رسول الله ﷺ ما نأكل إلا ورق الشجر  
 والحيلة ، وقال القرطبي وقع في رواية الأكثر عند مسلم « إلا ورق الحيلة هذا السمر » ، وقال ابن الأعرابي : الحيلة  
 عُمر السمر يشبه القربة ، وفي رواية التيمي والطبري في مسلم « وهذا السمر » بزيادة واو ، قال القرطبي : ورواية  
 البخاري أحسنها لتفرقة بين الورق والسمر ، ووقع في حديث عتبة بن غزوان عند مسلم « ولقد رأيتني سابع سبعة  
 مع رسول الله ﷺ ما لنا طعام إلا ورق الشجر حتى قرحت أشداقنا » . قوله ( لبيض ) بالضاد المعجمة كناية

من الذي يشرح منه في حال التذوق . **قوله** ( كما تضع الشاة ) زاد بيان في روايته ، والبعير . **قوله** ( ما له خاط ) بكسر الميم وكون اللام أي يصير بمرأ لا يختلط من شدة اليأس الناشئ عن كشف العيش ، وتقدم بيانه في شرح الحديث المذكور في مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه . **قوله** ( ثم أصبحت بنو أسد ) أي ابن خزيمة بن مدركة بن الياسر بن مضر ، وبنو أسد هم إخوة كنانة بن خزيمة جد فريش ، وبنو أسد كانوا فيمن ارتد بعد النبي ﷺ وتبعوا طليحة بن خويلد الأسدي لما ادعى الهجرة ، ثم قاتلهم خالد بن الوليد في خيبر أبي بكر وكسرم ورجع بقيتهم إلى الاسلام ، وتاب طليحة وحسن إسلامه ، وسكن معظمهم الكوفة بعد ذلك ، ثم كانوا من شركا سعد بن أبي وقاص وهو أمير الكوفة إلى عمر حتى عدله ، وقالوا في جملة ما شكروه إنه لا يحسن الصلاة ، وقد تقدم بيان ذلك واضحاً في باب وجوب القراءة على الإمام والمأموم ، من أبواب صفة الصلاة ، ويثبت أسماء من كان منهم من بني أسد المذكورين . وأغرب الثوري فنقل عن بعض العلماء أن مراد سعد بقوله « فأصبحت بنو أسد » بنو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ، وفيه نظر ، لأن القصة إن كانت هي التي وقعت في خيبر هو لم يكن للزبير إذ ذاك بنون يصنفهم سعد بذلك ولا يشكو منهم ، فإن أباهم الزبير كان إذ ذاك موجوداً وهو صديق سعد ، وإن كانت بعد ذلك فيحتاج إلى بيان . **قوله** ( تمررت ) أي توقفت ، والتعزير التوقيف على الأحكام والفرائض قاله أبو عبيد الهروي ، وقال الطبري : معناه تقوى وتعلمني ، ومنه تعزير الساطن وهو التقويم بالتأديب ، والمعنى أن سعداً أنكر أهلية بني أسد له عليه الأحكام مع سابقته وقدم صعبته . وقال الحرابي : معنى تصورني تلومني وتعزبنني ، وقيل ترجئني على التقدير . وقال القرطبي بعد أن حكى ذلك : في هذه الأقوال بعد عن معنى الحديث ، قال : والذي يظهر لي أن الأليق بمعناه أن المراد بالتعزير هنا الاعتظام والتوقير كأنه وصف ما كانت عليه حالتهم في أول الأمر من شدة الحال وخشوة العيش والمجد ، ثم أنهم انسمت عليهم الدنيا بالفتوحات وولوا الولايات ، فمظهم الناس كبرتهم وفضلهم ، فكأنه كره تعظيم الناس له ، وخش بنو أسد بالذكر لأنهم افرطوا في تعظيمه ، قال : ويؤيده أن في حديث عتبة بن غزوان الذي بعده في مسلم نحو حديث سعد في الإشارة إلى ما كانوا فيه من ضيق العيش ثم قال في آخره : فالتقطت بردة فضة فتأبني وبين سعد بن مالك - أي ابن أبي وقاص - فأنزرت بنصفها وأخر سعد بنصفها . فإصبح معنا أحد الا وهو أمير على مصر من الأمصار انتهى . وكان عتبة بوحد أمير البصرة وسعد أمير الكوفة . قلت : وهذا كله مرهود لما ذكرته من أن بني أسد شكوه وقالوا فيه ما قالوا ، ولذلك خصهم بالذكر . وقد وقع في رواية خالد بن عبد الله الطحان عن اسماعيل بن أبي خالد في آخر هذا الحديث في مناقب سعد بعد قوله : وحمل حمل وكانوا وشوا به إلى عمر قالوا لا يحسن يعمل ، ووقع كذلك هنا في رواية معتمر بن سليمان عن اسماعيل عند الاسماعيلي ، ووقع في بعض طرق هذا الحديث الذي فيه أنهم شكوه عند مسلم فقال سعد : أنظني الأعراب الصلاة ، فهذا هو المعتمد ، وتفسير التعزير على ما شرحه من تقدم مستقيم ، وإنما نعمة عتبة بن غزوان قائماً قال في آخر حديثه ما قال لأنه خطب بذلك وهو يومئذ أمير ، فأراد إعلام القوم بأول أمره وآخره لإظهار منه لتواضع والتحدث بنعمة الله والتحذير من الاغترار بالدنيا ، وأما سعد فقال ذلك بعد أن هزل وجاء إلى عمر فاعتذر ، وأنكر على من سمي فيه بما سمي . **قوله** ( على الاسلام ) في رواية بيان . **قوله** ( خبت إذا وضل سعي ) في رواية خالد . **قوله** ( على كما ترى ، وكذا هو في معظم الروايات ) وفي

رواية بيان : لقد خبت اذا وحل عمل . . . ووقع عند ابن سعد عن يعلى وعبد بن عبيد عن اسماعيل بسنده في آخره : وحل عليه ، بزيادة ماء في آخره وهي ماء السكت ، قال ابن الجوزي : ان قيل كيف ساغ لسعد أن يمدح نفسه ومن شأن المؤمن ترك ذلك لثبوت النهي عنه ، فالجواب أن ذلك ساغ له لما عيره الجهال بأنه لا يحسن الصلاة ، فاضطر الى ذكر فضله ، والمادة اذا خلعت عن البغي والاستطالة وكان مقصود قائلها اظهار الحق وشكر نعمة الله لم يكره ، كما لو قال القائل : اني لحافظ لكتاب الله عالم بتفسيره وبالفتنة في الدين ، فاصدا لظهار الشكر أو تعريف ماعنده ليستفاد ولو لم يقل ذلك لم يعلم حاله ، ولهذا قال يوسف عليه السلام ( اني حفيظ عليم ) وقال علي : سلوني عن كتاب الله . وقال ابن مسعود : لو أهلك أحدنا أعلم بكتاب الله مني لأتبعته ، وساق في ذلك أخبارا وآثارا من الصحابة والتابعين تزيد ذلك . الحديث الثالث ، قوله ( حدثني عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي ، والاسود هو ابن يزيد ، وهؤلاء كلهم كوفيون . قوله ( ما شيع آل محمد ) أي النبي ﷺ ( منذ قدم المدينة ) يخرج ما كانوا فيه قبل الهجرة ( من طعام بر ) يخرج ما عدا ذلك من أنواع المأكولات ( ثلاث ليال ) أي بأيامها ( تبا ) يخرج التفاديق ( حتى قبض ) إشارة الى استمراره على تلك الحال مدة إقامته بالمدينة وهي عشر سنين بما فيها من أيام أسفاره في الغزو والحج والعمرة ، وزاد ابن سعد من وجه آخر عن إبراهيم : وما رفع عن مائته كسرة خبز فضلا حتى قبض ، ووقع في رواية الأعمش عن منصور فيه بلفظ : ما شيع رسول الله ﷺ ، وفي رواية عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة : ما شيع آل محمد من خبز بر مادوم ، أخرجه مسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد عن الاسود عن عائشة : ما شيع آل محمد ﷺ من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض ، أخرجه ، وعند مسلم من رواية يزيد بن قسيط عن عروة عن عائشة : ما شيع رسول الله ﷺ من خبز وزيت في يوم واحد مرتين ، وله من طريق مسروق عنها : ووقع ما شيع من خبز ولحم في يوم مرتين . وعند ابن سعد أيضا من طريق الشعبي عن عائشة : ان رسول الله ﷺ كانت تأتي عليه أربعة أشهر ما يشيع من خبز البر ، وفي حديث أبي هريرة نحو حديث الباب ذكره المصنف في الاطعمة من طريق سعيد المقبري عنه : ما شيع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام تبا من خبز حنطة حتى قارق الدنيا ، وأخرجه مسلم أيضا عن أبي هريرة : خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشيع من خبز الشعير في اليوم الواحد غداء وعشاء ، وتقدم أيضا في حديث سهل ابن سعد : ما شيع رسول الله ﷺ شعبتين في يوم حتى قارق الدنيا ، أخرجه ابن سعد والطبراني . وفي حديث عمران بن حصين : ما شيع من غداء أو عشاء حتى لقي الله ، أخرجه الطبراني . قال الطبري : استشكل بعض الناس كون النبي ﷺ وأصحابه كانوا يطوون الأيام جوعا مع ما ثبت أنه كان يرفع لأمه قوت سنة ، وأنه قسم بين أربعة أنفس ألف بغير ما أفاد الله عليه ، وأنه ساق في عمرته مائة بدنة فذبحها وأطعمها المساكين ، وأنه أمر لاعرابي بقطع من الفم وغير ذلك ، مع من كان معه من أصحاب الاموال كأبي بكر وعمر وعثمان وطلحة وغيرهم مع بلحم أنفسهم وأموالهم بين يديه ، وقد أمر بالصدقة لجاء أبو بكر بجميع ماله وهو بنصفه ، وحسب دلي تجهيز جيش للمصرة لجهم عثمان بألف بهد الى غير ذلك ، والجواب أن ذلك كان منهم في حالة دون حالة لا لموز وضيق بل تارة للإيثار وتارة لكرامة الشيع ولكثرة الأكل انتهى . وما نفاه مطلقا فيه نظر لما تقدم من الاحاديث أيضا ، وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة : من حدثكم أنا كنتم كذابكم ، فليما افتتحم

قريظة أصبنا شيئا من التمر والودك ، وتقدم في غزوة خيبر من رواية عكرمة عن عائشة ، لما فتحت خيبر قلنا الآن تشيع من التمر ، وتقدم في كتاب الاطعمة حديث منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة ، وقوف رسول الله ﷺ حين شبعنا من التمر ، وفي حديث ابن عمر ، لما فتحت خيبر شبعنا من التمر ، والحق أن الكثير منهم كانوا في حال ضيق قبل الهجرة حيث كانوا بمكة ، ثم لما هاجروا إلى المدينة كان أكثرهم كذلك فواسم الانصار بالمنازل والمناخ ، فلما فتحت لهم النضير وما بعدها ردوا عليهم منافعهم كما تقدم ذلك واضحا في كتاب الهبة . وقريب من ذلك قوله ﷺ ، لقد أخفت في الله وما يخاف أحد ، ولقد أوديت في الله وما يؤذي أحد ، ولقد أتت على ثلاثون من يوم وليلة مالي ولبلال طعام يأكله أحد إلا شيئا . يوارية ببط بلال ، أخرجه الترمذي وصححه ، وكذا أخرجه ابن حبان بمناه . نعم كان ﷺ يجتار ذلك مع إسكان حصول التوسع والنبسط في الدنيا له ، كما أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة ، عرض عليّ ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً فقلت : لا يارب ، ولكن أشبع يوما وأجوع يوما ، فإذا جعت تضرعت إليك ، وإذا شبعت شكرتك ، وسأذكر حديث عائشة في ذلك .

الحديث الرابع ، قوله ( إسحق بن إبراهيم بن عبد الرحمن ) هو البغوى ، وعلال المذكور في السند هو الوزان وهو ابن حميد . قوله ( ما أكل آل محمد ) في رواية أحمد بن منيع عن إسحق الأزرق بسنده المذكور هنا ، ما شيع محمد ، بخلف لفظ آل ، وقد تقدم أن آل محمد قد يطلق ويراد به محمد نفسه . قوله ( أكلتني في يوم إلا إحداها تمر ) فيه إشارة إلى أن التمر كان أيسر عندهم من غيره والسبب ما تقدم في الأحاديث التي قبله ، وفيه إشارة إلى أنهم ربما لم يجدوا في اليوم إلا أكلة واحدة ، فإن وجدوا أكلتني فأحداها تمر ، ووقع عند مسلم من طريق وكيع عن مسعر بلفظ ، ما شيع آل محمد يومين من خبر البر إلا وأحداها تمر ، وقد أخرج ابن سعد من طريق عمران بن يزيد المدني حديثي والذي قال دخلنا على عائشة فقالت : خرج - نعى النبي ﷺ - من الدنيا ولم يملا بطنه في يوم من عامين ، كان إذا شيع من التمر لم يشيع من الفمير وإذا شيع من الفمير لم يشيع من التمر ، وليس في هذا ما يدل على ترك الجمع بين لوتين ، فقد ترجم المصنف في الأمانة للجواز ، وأورد حديث كان يأكل الفناء بالرطب ، وتقدم شرحه هناك وبيان ما يتعلق بذلك . الحديث الخامس ، قوله ( النظر ) هو ابن شميل بالمعجمة مصغر . قوله ( كان فراش رسول الله ﷺ من آدم ) بفتح الهمزة والموحدة ( حشوه ليف ) في رواية ابن نمير عن هشام عن ابن ماجه بلفظ ، كان حشوا رسول الله ﷺ أدما حشوه ليف ، والحشوا بكسر الصاد المعجمة بعدما جيم ما يرقد عليه ، وتقدم في باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط ، من كتاب اللباس حديث عمر الطويل في قصة المراتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ وفيه ، فإذا النبي ﷺ على حصير قد أثر في جنبه وتحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف وأخرجه البيهقي في الدلائل ، من حديث أنس بن مالك وفيه ، وسادة بدل مرفقة ، ومن طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة ، دخلت على امرأة فرأت فراش النبي ﷺ عبادة مثنية ، فبعثت إلى بفراش حشوه صوف ، فدخل النبي ﷺ فرآه فقال : رديه يا عائشة ، والله لو شئت أجرى الله معي جبال الذهب والفضة ، وعند أحمد وابن داود الطيالسي من حديث ابن مسعود ، اضطجع رسول الله ﷺ على حصير فأتى في جنبه ، فقبل له : ألا فأتيك بشيء يبقك منه ؟ فقال مالي وللدنيا ، إنما أنا والدنيا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها ،

الحديث السادس حديث أنس ، قوله ( وخبازه قائم ) لم أفد على اسمه ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب الخبر



المرفق ، من كتاب الأطعمة . الحديث السابع ذكره من طريقين وقد سقطت الثانية للنسفي وأبى ذر وثبتت للباقيين وهي عند الجميع في كتاب الهبة . **قوله** في الطريق الأول ( يحيى ) هو الفطنان ، وهشام هو ابن هريرة . **قوله** ( كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً إنما هو النر والماء ، إلا أن نوقد بالحطب ) كذا فيه بالتصغير إشارة إلى قلته . وقوله في الطريق الثانية : ابن أبي حازم ، هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار ، وفي الاستناد ثلاثة من التابعين في نسق من أهل المدينة : أبو حازم وي زيد وعروة . **قوله** ( ابن أختي ) بحذف حرف النداء أي يا ابن أختي ، لأن أمه اسماء بنت أبي بكر . **قوله** ( إن كنا ننظر إلى الحلال ثلاثة أهلة في شهرين ) المراد بالحلال الثالث هلال الشهر الثالث ، وهو يرى عند انقضاء الشهرين ، وبرؤيته يدخل أول الشهر الثالث . ووقع في رواية سعيد بن أبي هريرة عند ابن سعد وكان يمر برسول الله ﷺ هلال ثم هلال ثم هلال لا يروق في شيء من بيوتهم نار لا لغير ولا أطبخ . **قوله** ( فقلت ما كان يديشكم ) ؟ يضم أوله ، يقال أعاشه الله أي أعطاه العيش ، وفي رواية ابن سلمة عن عائشة نحوه وفيه قلت فإكان طعامكم ؟ قالت : الأسودان النر والماء . وفي حديث ابن هريرة قالوا بأي شيء كانوا يديشون نحوه . وفي هذا إشارة إلى ثانی الحال بعد أن فتحت قريظة وغيرها ، ومن هذا ما أخرجه الترمذي من حديث الزبير قال لما نزلت ( ثم لتسأن يومئذ عن النعيم ) قلت : وأي نعيم فسأل عنه ؟ وإنما هو الأسودان النر والماء ، قال : أنه سيكون . قال الصغاني : الأسودان يطلق على النر والماء ، والأسود للتمر دون الماء فنعثا بنعت واحد تغليبا ، وإذا أقرن الشيئان سميا باسم أشهرهما . وعن أبي زيد : الماء يسمى الأسود واستشهد لذلك بشعر . قلت : وفيه نظر ، وقد تقع الغفلة أو الشرف مرشح الشهرة كما عبرين لأبي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر . **قوله** ( إلا أنه قد كان لرسول الله ﷺ جيران من الانصار ) زاد أبو هريرة في حديثه جزاهم الله خيرا . **قوله** ( كان لهم منائح ) جمع منيحة بنون وحاء مهملة ، وعند الترمذي ومحمد بن حنبل من حديث ابن عباس : كان النبي ﷺ يبيت القياالي المتتابعة وأهله طابرين لا يحدون عشاء . وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ بطعام سخن فأكل ، فلما فرغ قال : الحمد لله ، ما دخل بطني طعام سخن منذ كذا وكذا ، وسنده حسن . ومن شواهد الحديث ما أخرجه ابن ماجه بسند صحيح عن أنس : سمعت رسول الله ﷺ يقول مرارا : والذي نفس محمد بيده ما أصبح عند آل محمد صاع حب ولا صاع تمر ، وإن له يومئذ أنسع نسوة ، وله شاهد عند ابن ماجه عن ابن مسعود . الحديث الثامن ، **قوله** ( من أبيه ) هو فضيل بن غزوان ، وعمرارة هو ابن القمقاع ، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير . **قوله** ( اللهم ارجع آل محمد قوتا ) هكذا وقع هنا ، وفي رواية الأعمش عن عمارة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، وهو المعتمد ، فإن اللفظ الأول صالح لأن يكون دعاء بطلب القوت في ذلك اليوم وأن يكون طلب لهم القوت ، بخلاف اللفظ الثاني فإنه يعين الاحتمال الثاني وهو الدال على الكفاف ، وقد تقدم تقرير ذلك في الباب الذي قبله ، وعلى ذلك شرحه ابن بطال فقال : فيه دليل على فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والرهدة فيما فوق ذلك رغبة في توفي نعيم الآخرة وإثارة لما يبقى على ما يضي ، فينبغي أن تقدمى به أمته في ذلك . وقال الفرطني : معنى الحديث أنه طلب الكفاف ، فإن القوت ما يقوت البدن ويكفي عن الحاجة ، وفي هذه الحالة سلامة من آفات الغنى والمقر جميعا ، والله أعلم

## ١٨ - باب التقصيد والداومة على العمل

٦٤٦١ - **حدثنا** عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن أشعث قال سمعت أبي قال سمعت مسروقاً قال سألت عائشة رضي الله عنها : أي العمل كان أحب إلى النبي ﷺ ؟ قالت : الهام . قال قلت في أي حين كان يقوم ؟ قالت : كان يقوم إذا سمع الصارخ .

٦٤٦٢ - **حدثنا** قتيبة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة أنها قالت كان أحب العمل إلى رسول الله ﷺ الذي يدوم عليه صاحبه »

٦٤٦٣ - **حدثنا** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لن يُنجى أحدكم منكم معه . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمة . سدّدوا وقاربوا ، واغدّوا وروحوا ، ونشئ من اللذة لجة ، والقصدة القصدة تهللوا »

٦٤٦٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن موسى بن عتبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : سدّدوا وقاربوا ، واعلموا أن لن يدخل أحدكم معه الجنة ، وأن أحب الأعمال أدومها إلى الله وإن قل »  
[ المعجم ٦٤٦٤ - طوله ٦ : ٦٤٦٧ ]

٦٤٦٥ - **حدثني** محمد بن عروة حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة « عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سئل النبي ﷺ : أي الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : أدومها وإن قل . وقال : اكفوا من الأعمال ما تطيقون »

٦٤٦٦ - **حدثني** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال « سألت أم المؤمنين عائشة قلت : يا أم المؤمنين ، كيف كان عمل النبي ﷺ ، هل كان يخص شيئاً من الأيام ؟ قالت : لا ، كان عمله ديمة ، وأياكم يستطيع ما كان النبي ﷺ يستطيع ؟ »

٦٤٦٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا محمد بن الزبير عن حدثنا موسى بن عتبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن عائشة عن النبي ﷺ قال : سدّدوا وقاربوا وأبشروا ، فانه لا يدخل أحدكم الجنة معه ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة . قال : أظنه من أبي التضرع عن أبي سلمة عن عائشة . وقال عثمان حدثنا وهيب عن موسى بن عتبة قال سمعت أبا سلمة « عن عائشة عن »

النبي ﷺ : « سددوا وأبشروا » . وقال مجاهد « سداداً سديداً صِدْقاً » .

٦٤٦٨ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** حدثنا **محمد بن فليح** قال حدثني **أبي من هلال بن علي** « عن **أنس بن مالك** رضي الله عنه قال سمعته يقول : إن رسول الله ﷺ صلى لنا يوماً الصلاة ، ثم رَقِيَ المنبر فأشار يدهِ قَبْلَ قِبْلَةِ المسجد فقال : قد أريت الآن - مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ - الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مِمَّا تَتَيْنِ فِي قَبْلِ هَذَا الْجِدَارِ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ »

**قوله** ( باب القصد ) بفتح القاف وسكون المهملة ، هو سلوك الطريق المعتدلة ، أى استحباب ذلك ؛ وسيأتي أنهم فمروا السداد بالقصد وبه تظهر المناسبة . **قوله** ( والداومة على العمل ) أى الصالح . ذكر فيه ثمانية أحاديث أكثرها مكرر وفي بعضها زيادة هل بعض ، ومحصل ما اشتملت عليه الحديث على مدارمة العمل الصالح وإن قل ، وأن الجنة لا يدخلها أحد بعمله بل برحمة الله ، وقصة رؤية النبي ﷺ الجنة والنار في صلاة ، والاول هو المقصود بالترجمة والثاني ذكر استطراداً وله تعلق بالترجمة أيضاً والثالث يتعلق بها أيضاً بطريق غنى . الحديث الاول ، **قوله** ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان بن جيلة بن أبي رواد ، وأشعث هو ابن سليم بن الاسود وأبوه يكنى أبا الشعثاء بمهجة ثم مهلة ثم مثناة وهو بها أشهر ، وقد تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد في « باب من نام عند السحر » من كتاب التهجيد ، وتقدم شرحه هناك . والمراد بالصارخ الديك . وقوله هنا « قلت في أى حين كان يقوم » وقع في رواية الكشمغيني « فأى حين » ، وقد تقدم هناك بلفظ « قلت متى كان يقوم » وأعقبه برواية أبي الاحوص عن أشعث بلفظ « اذا سمع الصارخ قام فصلى » اختصره ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بتيامه وقال فيه « قلت أى حين كان يصل » ، فذكره . الحديث الثاني حديث عائشة أيضاً من طريق هريرة عنها « أن أباها قال : كان أحب العمل الى رسول الله ﷺ الذى يدوم عليه صاحبه » وهذا بفسر الذى قبله ، وقد ثبت هذا من لفظ النبي ﷺ كافي الحديث الذى بل الذى بعده . الحديث الثالث حديث أبي هريرة عن رواية سعيد المقبري عنه . **قوله** ( ان ينهى أحداً منكم عمله ) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب « ما منكم من أحد ينهى عمله » ، وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وتقدم في كفارة المرض من طريق أبي عبيد عن أبي هريرة بلفظ « لم يدخل أحداً عمله الجنة » ، وأخرجه مسلم أيضاً وهو كلفظ عائشة في الحديث الرابع هنا ، ولمسلم من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة « ليس أحد منكم ينهى عمله » ومن طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه « لن ينجو أحد منكم بعمله » وله من حديث جابر « لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا ينجيه من النار » ومعنى قوله ينهى أى يخلص والنجاة من الشيء التخلص منه ، قال ابن بطال في الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى ( وتلك الجنة التى أوردتموها بما كنتم تعملون ) ما محصله أن تحمل الآية على أن الجنة تنال المنازل فيها بالاعمال ، فإن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الاعمال ، وأن يحمل الحديث على دخول الجنة والخلود فيها . ثم أورد على هذا الجواب قوله تعالى ( سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ) فصرح بأن دخول الجنة أيضاً بالاعمال ، وأجاب بأنه لفظ يحمل بينه الحديث ، والتقدير ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون ، وليس المراد بذلك أصل الدخول . ثم قال :

ويجوز أن يكون الحديث مفسرا للآية ، والتقدير ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم ونفضله عليكم ، لأن اقتسام منازل الجنة برحمته ، وكذا أصل دخول الجنة هو برحمته حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك ، ولا يخلو شيء من مجازاته لعباده من رحمته وفضله ، وقد تفضل عليهم ابتداءً بإيجادهم ثم برزقهم ثم بتعليمهم . وقول عياض : طريق الجمع أن الحديث مفسر ما أجل في الآية ، فذكر نحواً من كلام ابن بطال الأخير وأن من رحمة الله توفيقه للعمل وهدايته للطاعة وكل ذلك لم يستحقه العامل بعمله ، وإنما هو بفضل الله وبرحمته . وقال ابن الجوزي : يتحصل عن ذلك أربعة أجوبة : الأول أن التوفيق للعمل من رحمة الله ، ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التي يحصل بها النجاة . الثاني أن منافع العبد لسيده فعمله مستحق لمولاه ، فهما ألعم عليه من الجزاء فهو من فضله . الثالث جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحمة الله ، واقتسام الدرجات بالأعمال . الرابع أن أعمال الطاعات كانت في زمن يسير والثواب لا ينفد فالأعمال التي لا ينفد في جوار ما ينفد بالفضل لا بمقابلة الأعمال . وقال الكرماني الباء في قوله ﴿ بما كنتم تعملون ﴾ ليست للسببية بل للاتفاق أو المصاحبة ، أي أورتتموها ملابسة أو مصاحبة ، أو للمقابلة نحو أعطيت الشاة بالدرهم ، وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني ، فسبق إليه فقال : ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الإعراض كاشتريته بألف ، ومنه ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ وإنما لم تقدر هنا للسببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » لأن المعطى بموضع قد يعطى مجازاً بخلاف المسبب فلا يوجد بدون السبب ، قال : وصل ذلك بتقارب بين الآية والحديث . قلت : سبقه إلى ذلك ابن القيم فقال في كتاب « مفتاح دار السعادة » : الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية ، فالأولى السببية الدالة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية له كاتضاء سائر الأسباب لمسيباتها ، والثانية بالمعاوضة نحو اشتريت منه بكذا فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد ، وأنه لولا رحمة الله لعبده لما أدخله الجنة لأن العمل بمجرد ولو تناهى لا يوجب بمجرد دخول الجنة ولا أن يكون عوضاً لها ، لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله ، بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة ، فسبق سائر نعمه مقتضية شكرها وهو لم يؤفها حق شكرها ، فلو عذبه في هذه الحالة لعذبه وهو غفير ظالم ، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله كما في حديث أبي بن كعب الذي أخرجه أبو داود وابن ماجه في ذكر القدر ففيه « لو أن الله عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم وهو غفور غفار » ، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم . الحديث ، قال وهذا فصل الخطاب مع الجبرية الذين أنكروا أن تكون الأعمال سبباً في دخول الجنة من كل وجه ، والقدرية الذين زعموا أن الجنة عوض العمل وأنها ثمنه وإن دخلوها ببعض الأعمال ، والحديث يبطل دعوى الطائفتين والله أعلم . قلت : وجوز الكرماني أيضاً أن يكون المراد أن الدخول ليس بالعمل ، والادخال المستفاد من الارت بالعمل ، وهذا إن شئت في الجواب عن قوله تعالى ﴿ أورتتموها بما كنتم تعملون ﴾ لم يمش في قوله تعالى ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ ويظهر لي في الجمع بين الآية والحديث جواب آخر وهو أن يحمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولا . وإذا كان كذلك فأمر القول إلى الله تعالى ، وإنما يحصل برحمة الله لمن يقبل منه ، وعلى هذا فمضى قوله ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ أي تعملونه من العمل المقبول ، ولا يضر بعد هذا أن تكون

البهاء للمصاحبة أو للاصاق أو المقابلة ، ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية . ثم رأيت النورى جزم بأن ظاهر الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال ، والجمع بينها وبين الحديث أن التوفيق للأعمال والهداية للاخلاص فيها وقبولها إنما هو برحمة الله وفضله ، فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل ، وهو مراد الحديث ، ويصح أنه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى . ورد الكرماني الأخير بأنه خلاف صريح الحديث . وقال المازرى : ذهب أهل السنة إلى أن إثابة الله تعالى من أطاعه بفضل منه ، وكذلك انتقامه من عصاه بعدل منه ، ولا يثبت واحد منهما إلا بالسمع ، وله سبحانه وتعالى أن يعذب الطائع وينعم العاصي ، ولكنه أخبر أنه لا يفعل ذلك وخبره صدق لا خلف فيه . وهذا الحديث يقوى مآلهم ويرد على المعتزلة حيث أثبتوا بعقولهم أعراض الأعمال ، ولهم في ذلك خبط كثير وتفصيل طويل . **قوله** ( قالوا ولا أنت يا رسول الله ) ؟ وقع في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم وقال رجل ، ولم أفهم على تعيين القائل قال الكرماني : إذا كان كل الناس لا يدخلون الجنة إلا برحمة الله فوجه تخصيص رسول الله **ﷺ** بالذكر أنه إذا كان مقطوعاً له بأنه يدخل الجنة ثم لا يدخلها إلا برحمة الله فيكون في ذلك بطريق الأولى . قلت : وسبقت إلى تقرير هذا المعنى الرافعي في أماليه فقال : لما كان أجر النبي **ﷺ** في الطاعة أعظم وعمله في العبادة أقوم قيل له ، ولا أنت ، أي لا ينبغي لك معك مع عظم قدره ، فقال : لا إلا برحمة الله ، وقد ورد جواب هذا السؤال بعينه من لفظ النبي **ﷺ** عند مسلم من حديث جابر بلفظ : لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا يجيره من النار ، ولا أنا إلا برحمة من الله تعالى . **قوله** ( إلا أن يتغمدني الله ) في رواية سهيل : إلا أن يتداركني . **قوله** ( برحمة ) في رواية ابن عبيد : بفضل ورحمة ، وفي رواية الكشميوني من طريقه : بفضل رحمته ، وفي رواية الأعمش : برحمة وفضل ، وفي رواية بشر بن سعيد : منه برحمة ، وفي رواية ابن عون : بمغفرة ورحمة . وقال ابن عون بيده هكذا وأشار على رأسه ، وكأنه أراد تفسير معنى : يتغمدني ، قال أبو عبيد : المراد بالتغمد السر ، وما أظنه إلا مأخوذاً من غمد السيف لأنك إذا أغمدت السيف فقد أبست الغمد وسترته به . قال الرافعي : في الحديث أن العامل لا ينبغي أن يتكل على عمله في طلب النجاة ونيل الدرجات لأنه إنما عمل بتوفيق الله ، وإنما ترك المصيبة بعصمة الله ، فكل ذلك بفضل ورحمة . **قوله** ( سدوا ) في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم : ولكن سدوا ، ومعناه أقصدوا السداد أي الصواب ، ومعنى هذا الاستدراك أنه قد يفهم من النبي المذكور في قاعدة العمل ، فكأنه قيل بل له فائدة وهو أن العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل العامل الجنة فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب أي اتباع السنة من الاخلاص وغيره ليقبل عملكم فينزل عليكم الرحمة . **قوله** ( وقاربوا ) أي لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة أثلاً يفرض بكم ذلك إلى اللال فتتركوا العمل فتفرطوا ، وقد أخرج البزار من طريق محمد بن سوقة عن ابن المنكدر عن جابر ولكن صوب إرساله ، وله شاهد في الزهد لابن المبارك من حديث عبيد الله بن عمرو موقوف : أن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى ، والمنبت بنون ثم موحدة ثم مشاة ثقيلة أي الذي علب مركوبة من شدة السير ، مأخوذاً من ألبت وهو القطع أي صار منقطعاً لم يصل إلى مقصوده وفقد مركوبة الذي كان يوصله لورثته . وقوله « أوغلوا » بكسر المعجمة من الوغول وهو الدخول في الشيء . **قوله** ( واغدوا وروحوا وشيثا من الدلجة ) في رواية الطيالسي عن ابن أبي ذئب : وخطا من الدلجة ، والمراد بالندو

السير من أول النهار ، وبالزواجر السهر من أول النصف الثاني من النهار ، والدلجة بضم المهملة وسكون اللام ويجوز فتحها وبعد اللام جيم سير الليل يقال سار دلجة من الليل أى ساعة فلذلك قال شيئا من الدلجة لعمد سير جميع الليل ، فكان فيه إشارة الى صيام جميع النهار وقيام بعض الليل والى أعم من دلت من سائر أوجه العبادة ، وفيه إشارة الى الحث على الرضى في العبادة وهو الموافق للزججة ، وعربيا يدل على السيرة لان المباد كالسائر الى محل إقامته وهو الجنة ، وشيئا منصوب بفعل محذوف أى افعلوا ، وقد تقدم بأوسط من هذا في كتاب الايمان في دباب الدين يسره . قوله ( والقصد القصد ) بالنصب على الإغراء أى الزموا الطريق الوسط المعتدل ، ومنه قوله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم : كانت خطبته قصدا ، أى لا طويلا ولا قصيرا ، واللفظ الثاني للتأكيد ، ووقفت على سبب لهذا الحديث : فأخرج ابن ماجه من حديث جابر قال : مر رسول الله ﷺ برجل يصل على صخرة فأتى ناحية فكس ثم انصرف فوجده على حاله فقام لجمع يديه ثم قال : أيها الناس عليكم القصد ، عليكم القصد . الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأوبى ، وسليمان هو ابن بلال . قوله ( عن موسى بن عقبة ) قال الاسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق محمد بن الحسين الخزرجي عن سليمان بن بلال عن عبد العزيز بن المطلب عن موسى بن عقبة : لم أر في كتاب البخاري عن عبد العزيز بن المطلب ، بين سليمان وموسى . قلت : وهو المحفوظ ، والذي زاده غير معتمد لأنه متفق على ضعفه وهو المعروف بابن زبالة بفتح الزاى وتخفيف الموحدة المدنى ، وهذا من الأمثلة لما تعقبته على ابن الصلاح في جزمه بأن الزيادات التى تقع في المستخرجات يحكم بصحتها لأنها خارجة عن مخرج الصحيح ، ووجه التعقب أن الذين استخرجوا لم يصرحوا بالانزام ذلك ، سلمنا أنهم التزموا ذلك لكن لم يفوا به ، وهذا من أمثلة ذلك فان ابن زبالة ليس من شرط الصحيح . قوله ( عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ) سياق ما يتعلق بأصله بعد حديثين ، وقد تقدم شرح المتن في الذى قبله . قوله ( وأن أحب الأعمال الخ ) خرج هذا جواب سؤال سياق بيانه في الذى بعده . الحديث الخامس ، قوله ( عن سعد بن إبراهيم ) أى ابن عبد الرحمن بن هوف ، وأبو سلمة شيخه هو عمه . قوله ( عن عائشة ) وقع عند النسائي من طريق ابن إسحق وهو السبيعي عن أبي سلمة عن أم سلمة فذكر معنى حديث عائشة ، ورواية سعد بن إبراهيم أقوى لتكون أبي سلمة ببلديه وقريبه ، بخلاف ابن إسحق في الأمرين ؛ ويحتمل أن يكون عند أبي سلمة عن أم المؤمنين لاختلاف السياقين ، فان لفظه عن أم سلمة بعد زيادة في أوله ، وكان أحب الأعمال الى الله الذى يدوم عليه العبد وان كان يسيرا ، وقد تقدم من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحو سياق أبي سلمة عن عائشة . قوله ( مثل رسول الله ﷺ أى الأعمال أحب الى الله ) لم أقف على تعيين السائل عن ذلك ، لكن (١) . قوله ( قال آدمها وإن قل ) فيه سؤال وهو أن المسئول عنه أحب الأعمال ، وظاهر السؤال عن ذات العمل فلم يتطابقا ، ويمكن أن يقال إن هذا السؤال وقع بعد قوله في الحديث الماضى في الصلاة وفي الحج وفي بر الوالدين حيث أجاب بالصلاة ثم بالبر الخ ثم ختم ذلك بأن المداومة على عمل من أعمال البر ولو كان مفضولا أحب الى الله من عمل يكون أعظم أجرا لكن ليس فيه مداومة . قوله ( وقال ) أى النبي ﷺ ، هو موصول بالسند المذكور . قوله ( اكفوا ) بفتح اللام وبضمها أيضا ، قال ابن التين

هو في اللغة بالفتح ورويناه بالضم ، والمراد به الابلاغ بالشئ الى غايته ، يقال كلف بالشئ اذا أولعت به ، ونقل بعض الشراح أنه روى بفتح الهوة وكسر اللام من ارباعى ، ورد بأنه لم يسمع أكلب بالشئ ، قال المحب الطبري : أكلب بالشئ النوع به فاستعير للعمل للالتزام والملازمة ، وألفه ألف وصل ، والمحكمة في ذلك أن المديم للعمل يلزم الخدمة فيكثر الزدد الى باب الطاعة كل وقت ليجازى بالبر لكثرة مردده ، فليس هو كن لازم الخدمة مثلاً ثم انقطع . وأيضاً فالعامل اذا ترك العمل صار كالمعرض بهد الوصل فيعرض للذم والجفاء ، ومن ثم ورد الوعيد في حق من حفظ القرآن ثم نسيه ، والمراد بالعمل هنا الصلاة والصيام وغيرهما من العبادات . قوله ( ما تطيقون ) أى قدر طاقتكم . والحاصل أنه أمر بالجد في العبادة والابلاغ بها الى حد النهاية ، لكن بقيد ما لا تقع معه المنفعة المفضية الى السأمة والملال . الحديث السادس ، قوله ( جبر ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي ، وعقمة هو ابن قيس وهو خال إبراهيم ، والسندكة الى عائشة كوفيون . قوله ( هل كان يخص شيئاً من الأيام ) أى بعبادة مخصوصة لا يفضل مثلها في غيره ( قالت لا ) ، وقد استشكل ذلك بما ثبت عنها أن أكثر صيامه كان في شعبان كما تقدم تقريره في كتاب الصيام ، وبأنه كان يصوم أيام البيض كما ثبت في السنن وتقدم بيانه أيضاً . وأجيب بأن مرادها تخصيص عبادة معينة في وقت خاص ، واكثره الصيام في شعبان إنما كان لأنه كان يتربه الوعد كثيرًا وكان يكثر السفر في الغزو فيفطر بعض الأيام التي كان يريد أن يصومها فيحقق أن لا يتمكن من قضاء ذلك الا في شعبان فيصوم صيامه في شعبان بحسب الصورة أكثر من صيامه في غيره . وأما أيام البيض فلم يكن يواظب على صيامها في أيام معينة ، بل كان ربما صام من أول الشهر وربما صام من وسطه وربما صام من آخره ، ولهذا قال أنس ما كنت نشأ أن تراه صائماً من النهار إلا رأيته ، ولا قائماً من الليل إلا رأيته . وقد تقدم هذا كله بأبسط من هذا في كتاب الصيام أيضاً . قوله ( كان همه ديمة ) بكسر الهمزة والمهمل وسكون التحتانية أى دائماً ، والديمة في الأصل المطر المستمر مع سكون بلا زهد ولا برق ، ثم استعمل في غيره ، وأصلها الواو فاقبلت بالكسرة قبلها ياء . قوله ( وأبكم يستطع الخ ) أى في العبادة كية كانت أو كيفية من خشوع وخضوع وإخبات وإخلاص والله أعلم . الحديث السابع ، قوله ( محمد بن الزرقان ) بكسر الزاي والراء بينهما باء موحدة وبالفاف هو أبو همام الأهراسي ، وثقه علي بن المديني والدارقطني وغيرهما وقال أبو حاتم الرازي : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ ؛ وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد تربع فيه . قوله ( قال أظنه عن أبي النضر ) هو سالم بن أبي أمية المديني النخعي ، وقيل أظنه هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، وكأنه جوز أن يكون موسى بن عقبة لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة بن عبد الرحمن وأن بينهما فيه واسطة وهو أبو النضر ، لكن قد ظهر من وجه آخر أن لا واسطة لتصریح وهيب وهو ابن عقال عن موسى بن عقبة بقوله « سمعت أبا سلمة » وهذا هو النكعة في إيراد الرواية المعلقة بعدها عن عفان بن وهيب ، وطريق عفان هذه وصلها أحمد في مسنده قال « حدثنا عفان بسنده » وأخرجها البيهقي في « الشعب » من طريق إبراهيم الحربي عن عفان ، وأخرج مسلم الحديث المذكور من طريق يزيد بن أسد عن وهيب . قوله ( سدوا وأبشروا ) هكذا انتصر على طرف المتن ، لأن غرضه منه بيان اتصال السند فاكثري ، وقوله ساقه أحمد بتامه عن عفان مثل رواية ابن همام سواء لكن قدم وأخر في بعض ألفاظه ، وكذا لمسلم في رواية بنو زياد

في آخره دواعيلوا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل، ومضى انحو هذا الحديث في كتاب اللباس سبب وهو من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي ﷺ كان يحتجر حصيرا بالليل فيصل عليه ويضطه في النهار فيجلس عليه، لجعل الناس يصلون عليه بصلاته حتى كثروا، فأقبل عليهم فقال: يا أيها الناس عليكم من الأعمال بما تطيقون، ووقفت له على سبب آخر وهو عند ابن حبان من حديث أبي هريرة قال: مر رسول الله ﷺ على رطل من أصحابه وهم يضحكون فقال: لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا، فأناه جبريل فقال: إن ربك يقول لك لا تقنط عبادي، فرجع إليهم فقال: سدوا وقاربوا، قال ابن حزم في كلامه على مواضع من البخاري: معنى الأمر بالسداد والمقاربة أنه ﷺ أشار بذلك إلى أنه بعث ميسرا مسهلا، فأمر أمته بأن يقتصدوا في الأمور لأن ذلك يقتضي الاستدامة عادة. قوله (وقال مجاهد: سديدا سدادا صدقا) كذا ثبت فلا كثر، والذي ثبت عن مجاهد عند الثوري والطيبري وغيرهما من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى (قولا سديدا) قال: سدادا والسداد بفتح أوله العدل المعتدل الكافي وبالكسر ما يسد الخلل. والذي وقع في الرواية بالفتح. وزعم مغطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن الطبري وصل تفسير مجاهد عن موسى بن هارون بن عمرو بن طلحة عن أسباط عن السدي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهذا وهم فاش، فالسدي عن ابن أبي نجيح رواية، ولا أخرجه الطبري من هذا الوجه، وإنما أخرج من وجه آخر عن السدي عن سعيد بن جببر عن ابن عباس في قوله (قولا سديدا) قال: القول السديد أن يقول لمن حضره الموت: قدم لنفسك واترك لولدك. وأخرج أثر مجاهد من رواية ورقاء عن ابن أبي نجيح. وأخرج أيضا من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي هريرة عن قتادة قال في قوله تعالى (قولا سديدا) قال: عدلا يعني في منطقه وفي عمله. قال والسداد الصدق. وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري في قوله (قولا سديدا) قال: صدقا. وأخرج الطبري من طريق الكلبي مثله، والذي أظنه أنه سقط من الأصل لفظة والتقدير قال مجاهد: سدادا. وقال غيره صدقا. أو الساطع منه لفظة أي كأن المصنف أراد تفسير ما فسر به مجاهد السديد. الحديث الثامن، قوله (فلج) هو ابن سليمان، والاسناد كله مدنيون. قوله (صلى لنا يوما الصلاة) وقع في رواية الزهري عن أنس أنها الظهر. قوله (ثم رقى) بفتح أوله وكسر القاف من الارتفاع أي سعد وزنا ومعنى. قوله (من قبل) أي من جهة وزنا ومعنى. قوله (أريت) بضم الهمزة وكسر الزاء وفي بعضها رأيت، بفتحتين. قوله (مئلتين) أي مصورتين وزنا ومعنى، يقال مثله إذا صورته كأنه ينظر إليه. قوله (في قبل) بضم القاف والموحدة، والمراد بالجدار جدار المسجد. قوله (فلم أركاليوم في الخير والشر) وقع هنا مكررا تأكيدا، وقد تقدم شرح هذا اللفظ في باب وقت الظهر، من أبواب المواقيت، وبأنى شرح الحديث مستوفى في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. وفي الحديث إشارة إلى الحث على مداومة العمل، لأن من مثل الجنة والنار بين عينيه كان ذلك باعثا له على المواظبة على الطاعة والانكشاف عن المعصية. وهذا التقريب يظهر مناسبة الحديث للترجمة

١٩ - باب الزجاء مع الخوف. وقال سفهان:

ما في القرآن آية أشد على من (استم على شيء حتى تقوموا للنزاة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربكم)



٦٤٦٩ - **حديث** فتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة ، فأمسك عنده تسعاً وتسعين رحمة . وأرسل في خلقه كلهم رحمة واحدة ؛ فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة ، ولو يعلم المسلم بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار .

**قوله** ( باب الرجاء مع الخوف ) أى استحباب ذلك ، فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف ولا في الخوف عن الرجاء لثلا بفضي في الاول الى المسكر وفي الثاني الى القنوط وكل منهما مذموم ، والمقصود من الرجاء أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله ويرجو أن يحو عنه ذنبه ، وكذلك من وقع منه طاعة يرجو قبولها ، وأما من انهمك على المعصية راجياً عدم المؤاخذة بغير ندم ولا إقلاع فهذا في غرور ، وما أحسن قول أبي هشبان الجبزي : من علامة السعادة أن تطيع ، وتخاف أن لا تقبل . ومن علامة الشقاء أن تعصى ، وترجو أن تنجو . وقد أخرج ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن عائشة قلت : يا رسول الله الذين يؤتون ما أتوا وفلوبهم وجلة أمر الذي يهرق ويرني ؟ قال : لا ، واسكنه الذي يصوم ويتصدق ويصلي ويخاف أن لا يقبله منه ، وهذا كله متفق على استحبابه في حالة الصحة ، وقبل الاول أن يكون الخوف في الصحة أكثر وفي المرض عكسه ، وأما عند الإشراف على الموت فاستحب قوم الانصرار على الرجاء لما يتضمن من الافتقار الى الله تعالى ، ولأن المحذور من ترك الخوف قد تعذر فيتعين حسن الظن بالله بجاهه ومغفرته ، ويؤيده حديث لا يموت من أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب التوحيد . وقال آخرون : لا يحمل جانب الخوف أصلاً بحيث يحزم بانه آمن ، ويؤيده ما أخرج الترمذي عن أنس د أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقال له : كيف تجدك ؟ فقال : أرجو الله وأخاف ذنوبي ، فقال رسول الله ﷺ : لا يهتمعان في قلب عبد في هذا الموطن الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه بما يخاف ، وأمل البخاري أشار إليه في الترجمة ، ولما لم يوافق شرطه أورد ما يؤخذ منه ، وإن لم يكن مساوياً له في التصريح بالمقصود . **قوله** ( وقال سفيان ) هو ابن عيينة ( مافي القرآن آية أشد على من قوله تعالى : قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما أنزل اليكم من ربكم ) وقد تقدم الكلام على هذا الاثر وبيانه والبحث فيه في تفسير المائدة ، ومناسبة الترجمة من جهة أن الآية تدل أن من لم يعمل بما تضمنه الكتاب الذي أنزل عليه لم تحصل له النجاة ، لكن يحتمل أنه يكون ذلك من الاصر الذي كان كتب على من قبل هذه الأمة ، فيحصل الرجاء بهذه الطريق مع الخوف . **قوله** ( حدثنا فتيبة ) هو ابن سعيد ، وثبت كذلك لغير أبي ذر ، وعمرو هو ابن أبي عمرو مولى المطلب وهو تابعي صغير ، وشيخه تابعي وسط ، وهما مدنيان . **قوله** ( ان الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة ) قال ابن الجوزي : رحمة الله صفة من صفات ذاته ، وليس هي بمعنى الرقة التي في صفات الآدميين ، بل ضرب ذلك مثلاً لما يعقل من ذكر الاجزاء ورحمة المخلوقين والمراد أنه أرحم الراحمين . قلت : المراد بالرحمة هنا ما يقع بن صفات الفعل كما سأل قرره فلا حاجة للتأويل ، وقد تقدم في أوائل الادب جواب آخر مع مباحث حسنة وهو في « باب جعل الله الرحمة مائة جزء » .

قوله ( وأرسل في خلقه كلم ) كذا لم وكذا للإسماعيل عن الحسن بن سفيان ولا يبي نعيم من طريق السراج كلاهما عن قتبية ، وذكر الكرماني أن في بعض الروايات د في خلقه كله . قوله ( فلو يعلم الكافر ) كذا ثبت في هذه الطريق بالغا . إشارة الى ترتيب ما بعدما على ما قبلها ، ومن ثم قدم ذكر الكافر لان كثرتها وسعتها تقتضي أن يطمع فيها كل أحد ، ثم ذكر المؤمن استطرادا . وروى هذا الحديث العملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقطعه حديثين أخرجهما مسلم من طريقه ، فذكر حديث الرحمة بلفظ د خلق الله مائة رحمة ، فوضع واحدة بين خلقه وخبا عنده مائة إلا واحدة ، وذكر الحديث الآخر بلفظ د لو يعلم المؤمن الخ ، والحكمة في التعبير بالمضارع دون الماضي الإشارة الى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع ، لانه إذ امتنع في المستقبل كان ممقنا فيما مضى . قوله ( بكل الذي ) استشكل هذا التركيب لسكون كل اذا أضيفت الى الموصول كانت اذ ذاك لعموم الاجزاء لا لعموم الافراد ، والغرض من سياق الحديث تعميم الافراد ، واجيب بأنه وقع في بعض طرقه أن الرحمة قسمي مائة جزء فالتعميم حيث لعموم الاجزاء في الاصل ، أو نزلت الاجزاء منزلة الافراد مبالغة . قوله ( لم يياس من الجنة ) قيل المراد أن الكافر لو علم سعة الرحمة لفظى على ما يعلمه من عظم العذاب فيحصل له الرجاء ، أو المراد أن متعلق عليه بسعة الرحمة مع عدم التفاته الى مقابلها يطعم في الرحمة ، ومطابقة الحديث للترجمة أنه اشتمل على الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف ، فن علم أن من صفات الله تعالى الرحمة لمن أراد أن يرحمه والانتقام ممن أراد أن ينتقم منه لا يأمن انتقامه من يرجو رحمته ولا يياس من رحمته من يخاف انتقامه ، وذلك باعث على مجاهدة السيئة ولو كانت صغيرة وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة ، قيل في الجملة الأولى نوع إشكال ، فان الجنة لم تخاف للكافر ولا طمع له فيها فخير مستبعد أن يطمع في الجنة من لا يعتقد كفر نفسه فيشكل ترتيب الجواب على ما قبله ، واجيب بأن هذه الكلمة صيقت لترغيب المؤمن في سعة رحمة الله التي لو علمها الكافر الذي كتب عليه أنه يختم عليه أنه لاحظ له في الرحمة لتطاول اليها ولم يياس منها ، إما بايمانه المشروط وإما لقطع نظره عن الشرط مع تيقنه بأنه على الباطل واستمراره عليه عنادا ، وإذا كان ذلك حال الكافر فكيف لا يطمع فيها المؤمن الذي هداه الله للإيمان ؟ وقد ورد أن إبليس يتطاول للمعاذة لما يرى يوم اقيامة من سعة الرحمة ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، من حديث جابر ، ومن حديث حذيفة وسند كل منهما ضعيف ، وقد تكلم الكرماني هنا على دلو ، بما حاصله : انها هنا لا تنفاه الثاني وهو الرجاء لا تنفاه الاول وهو العلم ، فأشبهت لو جئتني اكرمتك ، وليدت لا تنفاه الاول لا تنفاه الثاني كما يحتمل ابن الحاجب في قوله تعالى ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ) والعلم عند الله . قال : والمقصود من الحديث أن المكاف ينبنى له أن يكون بين الخوف والرجاء حتى لا يكون مفرطا في الرجاء بحيث يصير من المرجئة القائلين لا يضر مع الايمان شيء ، ولا في الخوف بحيث لا يكون من الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد صاحب الكبيرة اذا مات عن غير توبة في النار ، بل يكون وسطا بينهما كما قال الله تعالى ( يرجون رحمته ويخافون عذابه ) ومن تابع دين الاسلام وجد قواعده أصولا وفروعا كلها في جانب الوسط ، والله أعلم

٣٠ - باب الصبر عن مجارم الله ( إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب )

وقال عمر : وجدنا خير عيشنا بالصبر

٦٤٧٠ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاه بن يزيد أن أبا سعيد أخبره أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ ، فلم يسأله أحد منهم إلا أعطاه ، حتى لقد ما عنده ، فقال لهم حينئذ كل شئ أنفق بيديه : ما يكون عندي من خير لأدخره عنكم ؛ وإنه من يستغفب يغفقه الله ، ومن يتصبر يصبره الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ولن تمطوا عطاء خيراً وأوسع من الصبر .

٦٣٧١ - حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا مسعر حدثنا زياد بن علاقة قال « سمعت المفيرة بن شعبة يقول : كان النبي ﷺ يصلّي حتى ترم - أو تنتفخ - قدماه ، فيقال له ، فيقول : أفلاً كون عبداً شكوراً ؟

قوله ( باب الصبر عن محارم الله ) يدخل في هذا المواظبة على فعل الواجبات والسكف عن المحرمات ، وذلك ينشأ من علم العبد بمحبها وأن الله حرمها صيانة لعبيده عن الرذائل ، فيجعل ذلك العاقل على تركها ولو لم يرد على فعلها وعيد ، ومنها الحياء منه والخوف منه أن يوقع وعيده فيتركها لدوء عاقبتها وأن العبد منه بمراى ومسمع فيبقيه ذلك على السكف عما نهى عنه ، ومنها مراعاة النعم فإن المصيبة غالباً تكون سبباً لروال النعمة ، ومنها محبة الله فإن المحب يصبر نفسه على مراد من يحب ، وأحسن ما وصف به الصبر أنه حبس النفس عن المكروه وعقد اللسان عن الشكوى والمسكبة في تحملها وانتظار الفرج ، وقد أثبت الله على الصابرين في عدة آيات ، وتقدم في أرائل كتاب الإيمان حديث « الصبر نصف الإيمان » معاً . قال الراغب : الصبر الإمساك في ضيق ، صبرت الشيء حبسته ، فالصبر حبس النفس على ما يقتضيه العقل أو الشرح . وتختلف معانيه بتعلقاته : فإن كان من مصيبة سمي صبراً فقط ، وإن كان في لقاء عدو سمي شجاعة ، وإن كان عن كلام سمي كتماناً ، وإن كان عن تعاطي ما نهى عنه سمي عفة . قالت : وهو المقصود هنا . قوله ( إنما يرى الصابرون أجورهم بغير حساب ) كذا الأكثر ، ولأبي ذر ، وقوله تعالى « وفي نسخة » من وجل . ، مناسبة هذه الآية لترجمة أنها صدرت بقوله تعالى ( قل يا هبدي الذين آمنوا اتقوا ربكم ) ومن اتقى ربه كف عن المحرمات وفعل الواجبات ، والمراد بقوله ( بغير حساب ) المبالغة في التسكثير . قوله ( وقال عمر : وجدنا خير عيشنا بالصبر ) كذا الأكثر ، وللسكف مني بمحذف الموحدة وهو بالنصب على نزع الخافض ، والأصل في الصبر والباء بمعنى في ، وقد وصله أحمد في « كتاب الزهد » بسند صحيح عن مجاهد قال قال عمر « وجدنا خير عيشنا بالصبر » وأخرجه أبو نصير في « الحلية » من طريق أحمد كذلك ، وأخرجه عبد الله بن المبارك في « كتاب الزهد » من وجه آخر عن مجاهد به ، وأخرجه الحاكم من رواية مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر . والصبر أن عدى بن كان في المعاصي ، وإن عدى بلى كان في الطاعات ، وهو في الآية والحديث وفي أثر عمر شامل الأمرين ، والترجمة لبعض ما دل عليه الحديث . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سعيد الخدري . قوله ( أن أناساً من الأنصار ) لم أقف على أسماهم ، وتقدم في الوكاة من طريق مالك عن ابن شهاب الإشارة إلى أن منهم أبا سعيد ، ووقع عند أحمد من طريق أبي بشر عن أبي نضرة عن أبي سعيد « أن

وجلا كان ذا حاجة فقال له أهله : ائت النبي ﷺ فأسأله ، فأناؤه ، فذكر نحو المتن المذكور هنا . ومن طريق حمادة بن غزوة عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال : سرحتنى أمى الى رسول الله ﷺ أسأله ، فأنيقته فقال ، الحديث ، فعرف المراد بقوله « أهله » ، ومن طريق هلال بن حصين قال : نزلت على أبي سعيد فحدث أنه أصبح وقد عصب على بطنه حجرا من الجرح ، فقالت له امرأته أو أمه : ائت النبي ﷺ فأسأله ، فقد أناه فلان فأسأله فأعطاه ، الحديث ووقع عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه وقع له نحو ما وقع لأبي سعيد ، وأن ذلك حين افتتحت قريظة . **قوله** ( ان ناسا ) في بعض النسخ : ان أناسا ، والمعنى واحد . **قوله** ( فلم يسأله أحد منهم ) هكذا في الكشيمى ، ولغيره بحذف الضمير ، وتقدم في الزكاة بالفظ ، سألوا فأعطاهم ، ثم سأله فأعطاهم ، وفي رواية معمر بن الزهرى عند أحد ، لجعل لا يسأله أحد منهم إلا أعطاه . **قوله** ( حتى نفذ ) بفتح النون وكسر الفاء أى فرغ . **قوله** ( فقال لهم حين نفذ كل شيء أففق بيدي ) يحتمل أن تكون هذه الجملة حالية أو اعتراضية أو استثنائية . والباء تتعلق بقوله « شيء » ، ويحتمل أن تتعلق بقوله « أففق » ووقع في رواية معمر « فقال لهم حين أففق كل شيء بيده » وسقطت هذه الزيادة من رواية مالك . **قوله** ( ما يكون عندى من خير ) أى مال وما موصوله متضمنة معنى الشرط ، وفي رواية صوبها الدماطى « ما يمكن » وما حيزته شرطية وليست الأولى خطأ . **قوله** ( لا أدره عنكم ) بالادغام وبغيره ، وفي رواية مالك « فلم » وعنه « فلن أدره عنكم » ، أى أجمعه ذخيرة لغيركم معرضا عنكم ، وداله مهمة ، وقيل معجمة . **قوله** ( وانه من يستغف ) كذا الأكثر بتثنية الفاء ، والكشيمى « يستغف » بغيرين ، وقوله « بعفه الله » بتثنية الفاء المفتوحة . **قوله** ( ومن يستغف يغبه الله ) قدم في رواية مالك الاستغناء على التصبر ، ووقع في رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد بدل التصبر « ومن استغنى كفاه الله » وزاد « ومن سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف » وزاد في رواية هلال « ومن سألنا إما أن نبذل له وإما أن نواسيه » ومن يستغف أو يستغنى أحب إلينا عن يسألنا . **قوله** ( وإن تعطوا عطاء ) في رواية مالك « وما أعطى أحد عطاء » وأعطى بضم أوله على البناء المجهول . **قوله** ( خيرا وأوسع من الصبر ) كذا بالنصب في هذه الرواية وهو متجه ، ووقع في رواية مالك « هو خير » بالرفع واسم « عطاء خير » قال النووي : كذا في نسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح ، والتقدير هو خير كما في رواية البخاري ، يعنى من طريق مالك . وفي الحديث الحسن على الاستغناء عن الناس والتعفف عن سؤالهم بالصبر والتوكل على الله وانتظار ما يرزقه الله ، وأن الصبر أفضل ما يعطاه المرء لكون الجراء عليه غير مقدر ولا محدود . وقال القرطبي : معنى قوله « من يستغف » أى يمنع من السؤال ، وقوله « بعفه الله » أى أنه يجازيه على استغفائه بصيانة وجهه ودفع فاته . وقوله « ومن يستغنى » أى بالله عن سواه ، وقوله « بعفه » أى فإنه يعطيه ما يستغنى به عن السؤال ويحلق في قلبه الغنى ، فإن الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره . وقوله « ومن يتصبر » أى يمالج نفسه على ترك السؤال ويتصبر الى أن يحصل له الرزق ، وقوله « يصبره الله » أى فإنه يقويه ويمكّنه من نفسه حتى تنفاد له ويذعن لتحمل الشدة ، فعند ذلك يكون الله معه فيظفره بمطلوبه . وقال ابن الجوزى : لما كان التعفف يقتضى ستر الحال عن الخلق وإظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاهلا لله في الباطن فيقع له الربح على قدر الصدق في ذلك ، وإنما جعل الصبر خيرا للعطاء لأنه حبس النفس عن فعل ما تحببه وإلزامها بفعل ما تكرهه في عاجل مما لو فعله أو تركه لأذى به في الآجل . وقال الطائى : معنى قوله « من يستغف »

يعفه الله ، أي ان عفا عن السؤال ولو لم يظهر الاستغناء عن الناس ، لم يكن له ان أعطى شيئاً لم يتركه إلا الله قلبه غنى بحيث لا يحتاج الى سؤال ، ومن زاد على ذلك فظاهر الاستغناء فتعبر ولو أعطى لم يقبل فذلك أرفع درجة ، فالصبر جامع لمكارم الاخلاق . وقال ابن القيم : معنى قوله « يعفه الله » ، إما أن يرزقه من المال ما يستغنى به عن السؤال ، وإما أن يرزقه الفناة والله أعلم . الحديث الثاني حديث المفيرة ، **قوله** ( حتى ترم ) بكسر الراء ، وقوله « أو تفسخ » شك من الراوى وهو بمعناه ، وقوله « فيقال له » ، القائل له ذلك عائشة . **قوله** ( أفلا أكون عبداً شكوراً ) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أوائل أبواب التمجيد ، ووجه مناسبتة للترجمة أن الشكر واجب وترك الواجب حرام ، وفي شغل النفس بفعل الواجب صبر عن فعل الحرام . والحاصل أن الشكر يتضمن الصبر على الطاعة والصبر عن المعصية ، قال بعض الأئمة : الصبر يستلزم الشكر لا يتم إلا به ، وبالعكس ففى ذهب أحدهما ذهب الآخر ، فمن كان فى لمة ففرضه الشكر والصبر ، أما الشكر فواضح وأما الصبر فمن المعصية ، ومن كان فى بلية ففرضه الصبر والشكر ، أما الصبر فواضح وأما الشكر فالقيام بحق الله عليه فى تلك البلية ، فان لله على العبد عبودية فى البلاء كاله عليه عبودية فى النعماء . ثم الصبر على ثلاثة أقسام : صبر عن المعصية فلا يرتكبها ، وصبر على الطاعة حتى يؤديها ، وصبر على البلية فلا يشكو ربه فيها . والمراد لا بد له من واحدة من هذه الثلاث ، فالصبر لازم له أبداً لا يخرج له عنه ، والصبر سبب فى حصول كل كمال ، وإلى ذلك أشار **عليه السلام** بقوله فى الحديث الاول « ان الصبر خير ما أعطيه العبد » . وقال بعضهم : الصبر نارة يكون لله ، ونارة يكون بالله . فالاول الصابر لأمرك طلباً لمرضاته فيصبر على الطاعة ويصبر عن المعصية ، والثانى المفوض لله بان يسبراً من الحول والقوة ويضيف ذلك الى ربه . وزاد بعضهم الصبر على الله ، وهو الرضا بالماقدور ، فالصبر لله يتعلق بالهيئة ومحبتها ، والصبر به يتعلق بمشيئته وأرادته ، والثالث يرجع الى القسمين الاولين عند التحقيق ، فانه لا يخرج عن الصبر على أحكامه الدينية وهى أوامره ونواهيه ، والصبر على ابتلائه وهو أحكامه الكونية والله أعلم

٢٦ - **باب** « ومن يتوكل على الله فهو حسبه » وقال الرايع بن خثيم : من كل ما ضاق على الناس

٦٤٧٢ - **حدثني** إسحاق بن عمار بن روح بن عباد بن حدثنا شعبة سمعت خُصين بن عبد الرحمن قال :

كنت قاعداً عند سعيد بن جهم فقال « عن ابن عباس أن رسول الله **ﷺ** قال : يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب : هم الذين لا يستترقون ، ولا يتطردون ، وعلى ربهم يتوكلون ،

**قوله** ( باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ) استعمل لفظ الآية ترجمة لضمها الترغيب فى التوكل ، وكأنه أشار الى تعييد ما أطلق فى حديث الباب قبله ، وأن كلام الاستغناء والتعبر والتعفف اذا كان مقروناً بالتوكل على الله فهو الذى ينفع وينجع . وأصل التوكل الوكل ، يقال وكلت أسرى الى فلان أى ألقاه اليه واعتمدت فيه عليه ، وكل فلان فلاناً استكفاه أمره ثقة بكفائته . والمراد بالتوكل اعتماد ما دلت عليه هذه الآية ( وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ) وليس المراد به ترك التسبب والاعتماد على ما بأن من المخلوقين ، لأن ذلك قد يجر الى ضد ما يراه من التوكل . وقد سئل أحمد عن رجل جالس فى بيته أو فى المسجد وقال لا أعمل شيئاً

حتى يأتهن رزقي ، فقال : هذا رجل جعل العلم ، فقد قال النبي ﷺ : ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي ، وقال ولو  
توكلتم على الله حتى توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو مخاصما وتروح بطنانا ، فذكر أنها تغدو وتروح في طلب الرزق  
قال : وكان الصحابة يتجرون ويعملون في تحصيلهم ، والقعود بهم . انتهى . والحديث الاول سبق الكلام عليه في  
الجهاد ، والثاني أخرجه الترمذي والحاكم وصحاحه . **قوله** ( وقال الربيع بن خثيم ) بمعجمة ومثلثة مصغر . **قوله**  
( من كل ما ضاق على الناس ) وصله الطبراني وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن منذر الثوري عن أبيه عن  
الربيع بن خثيم قال في قوله تعالى ( ومن يثق بالله يجعل له غلجا ) الآية قال : من كل شيء ضاق على الناس .  
والربيع المذكور من كبار التابعين ، صحب ابن مسعود ، وكان يقول له : لو رأيك رسول الله ﷺ لأحبك . أورد  
ذلك أحمد في « الزهد » بسند جيد ، وحديثه يخرج في الصحيحين وغيرهما ، والربيع بن منذر لم يخرجوا عنه ، لكن  
ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر في جرحه ، وذكره ابن حبان في الثقات : وأبوه متفق على وثاقبه  
والإخراج عنه . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن منصور كما أوضحته في المقدمة ، وغلط من قال إنه ابن إبراهيم وسياق  
شرح الحديث مستوفى في « باب يدخل الجنة سبعون ألفا » بعد ثمانية وعشرين بابا ان شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب ما يكره من قيل وقال

٦٤٧٣ - **حدثنا** علي بن مسام حدثنا هشيم أخبرنا غير واحد منهم مغيرة وفلان ورجل ثم ثالث أيضا  
عن الشعبي عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة أن معاوية كتب إلى المغيرة أن يكتب إلى حديث مسامته من رسول  
الله ﷺ ، قال فكتب إليه المغيرة : إني سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة : لا إله إلا الله وحده لا شريك  
له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . قال : وكان ينهى عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ،  
وإضاعة المال ، ومنع وهات ، وعقوق الأمهات ، وأذى العتات ،

وعن هشيم أخبرنا عبد الملك بن عمر قال سمعت ورادا يحدث هذا الحديث عن المغيرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب ما يكره من قيل وقال ) ذكر فيه حديث المغيرة بن شعبة في ذلك ، قال أبو عبيد : جعل القال  
مصدرا كأنه قال نهى عن قيل وقول تقول قلت قول لا وقيل وقال ، والمراد أنه نهى عن الاكثار بما لا فائدة فيه من  
الكلام ، وهذا على أن الرواية فيه بالتثنية ، وقال غيره اسمان يقال كثير القيل والقال ، وفي حرف ابن مسعود  
ذلك عيسى بن مريم قال الحق ، بعزم اللام ، وقال ابن دقيق العيد : الأشهر منه فتح اللام فيهما على سبيل الحكاية  
وهو الذي يقتضيه المعنى ، لان اقليل والقال اذا كانا اسمين كانا بمعنى واحد كما قول فلا يكون في عطف أحدهما على  
الأخر كبير فائدة ، بخلاف ما اذا كانا فعلين . وقال الحب الطبري : اذا كانا اسمين يكون الثاني تأكيدا . والحكمة في  
النهي عن ذلك أن كثرة من ذلك لا يؤمن معها وقوع الخطأ . قلت : وفي الترجمة إشارة الى أن جميع ذلك لا يكره  
لان من عومله ما يكون في الخبر المحض فلا يكره واقفه أعلم . وذهب بعضهم الى أن المراد حكاية أقوال الناس

والبحث عنها كما يقال قال فلان كذا وقيل عنه كذا بما يكره حكايته عنه ، وقيل هو أن يذكر للعامة من العلماء أقوالا كثيرة ثم يعمل بأحدهما بغير مرجح أو يطلقها من غير تثبيت ولا احتياط لبيان الراجح ، والنهي عن كثرة السؤال يقتناول الالهام في الطلب والسؤال عما لا يعنى السائل . وقيل المراد بالنهي المسائل التي نزل فيها لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم أسؤكم ، وقيل يقتناول الاكثار من تفريع المسائل ، ونقل عن مالك أنه قال : والله اني لأخشى أن يكون هذا الذي أنتم فيه من تفريع المسائل . ومن ثم كره جماعة من السلف السؤال عما لم يقع لما يتضمن من التكلف في الدين والانتطع والرجم بالظن من غير ضرورة . وقد تقدم كثير من هذه المباحث عند شرح الحديث في كتاب الصلاة ، وأن المراد بالنهي عن كثرة السؤال في المال . ورجحه بعضهم لمناسبته لقوله « واضاعة المال » وتقدم شيء من هذا في كتاب الزكاة . وأما من فسر بكثرة سؤال الناس عن أحوالهم وما في أيديهم أو عن أحداث الزمان وما لا يعنى السائل فانه بعيد ، لانه داخل في قوله « نهى عن قيل وقال » ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا علي بن مسلم ) كذا للاكثر ووقع للكشعمي وحده وقال علي بن مسلم ، وجزم أبو نعيم في « المستخرج » ، بما عليه الجمهور . **قوله** ( أنبأنا غير واحد منهم مغيرة ) هو ابن مقسم الضبي وفلان ورجل ثالث ، المراد بفلان بجالد بن سميد فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن زياد بن أيوب ويعقوب بن إبراهيم الدورقي قال « حدثنا هشيم أنبأنا غير واحد منهم مغيرة وبجالد » ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق أبي خيثمة عن هشيم ، وكذا أخرجه أحمد عن هشيم ، وأخرجه النسائي عن يعقوب الدورقي لكن قال في روايته « عن غير واحد منهم مغيرة » ولم يسم بجالدا . وأخرجه أيضا عن الحسن بن اسماعيل عن هشيم أنبأنا مغيرة وذكر آخر ولم يسمه وكأنه بجالد ، وأخرجه أبو يعلى عن زكريا بن يحيى عن هشيم عن مغيرة عن الشعبي ولم يذكر مع مغيرة أحدا ، وأما الرجل الثالث فيحتمل أنه داود بن أبي هند ، فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه ، من طريق يحيى بن أبي بكير الكرماني عن هشيم قال أنبأنا داود بن أبي هند وغيره عن الشعبي به ، ويحتمل أن يكون زكريا بن أبي زائدة أو اسماعيل بن أبي خالد فقد أخرجه الطبراني من طريق الحسن بن علي بن راشد الواسطي عن هشيم عن مغيرة وزكريا بن أبي زائدة وبجالد واسماعيل بن أبي خالد كلهم عن الشعبي ، والحسن المذكور ثقة من شيوخ أبي داود تكلم فيه عبدان بما لا يقدح فيه ، وقال ابن عدي : لم أر له حديثا منكرا . **قوله** ( فكتب اليه المغيرة ) ظاهره أن المغيرة باشر الكتابة ، وليس كذلك ، فقد أخرجه ابن حبان من طريق عاصم الأحول عن الشعبي « أن معاوية كتب الى المغيرة اكتب الى بحديث سمعته ، فدعا غلامه ورادا فقال : اكتب » فذكره . وقوله لا إله إلا الله - الى قوله - وهو على شيء قدير زاد في نسخة الصنفائي هنا ثلاث مرات ، وأخرجه الطبراني من طريق عبد الملك بن عمير عن وراذ ، كتب معاوية الى المغيرة : اكتب الى بشي سمعته من رسول الله ﷺ ، قال فكتب اليه بخطي ، ولم أفسد على تسمية من كتب لمعاوية صريحا الا أن المغيرة كان معاوية أمره على الكوفة في سنة إحدى وأربعين الى أن مات سنة خمس أو في التي بعدها وكان كاتب معاوية اذ ذاك هبيل بن أوس الصنفائي . وفي الحديث حجة على من لم يعمل في الرواية بالمسكوبة ، واعتل بعضهم بأن العمدة حينئذ على الذي بلغ الكتاب كأن يكون الذي أرسله أمره أن يوصل الكتاب وأن يبلغ ما فيه مشافهة ، وتعمد بأن هذا يحتاج الى نقل ، وعلى تقدير وجوده فتكون الرواية عن مجهول ولو فرض أنه ثقة عند من أرسله ومن أرسل اليه ، فتجوز فيه مسألة التعديل على الإجماع والرجح عدم الاعتماد به . **قوله**

( وعن هشيم أبا ناس عبد الملك بن عمير ) هو موصول بالطريق التي قبله ، وقد وصله الاسماعيل من رواية يعقوب الدورقي وزيد بن أيوب قال : حدثنا هشيم عن عبد الملك به . . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) كذا أطلق ، وظاهره أن الرواية كانت قبلها ، وهو كذلك عند الاسماعيل ، وأخرجه أبو نعيم عن طريق أبي الربيع الزهراني عن هشيم فقال في سياقه : كتب معاوية إلى المهدي أن اكتب إلى بشير سمعته من رسول الله ﷺ ، فذكره

**٢٣ -** **باب** حفظ اللسان . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت

وقوله تعالى ( مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَاهِدٌ )

٦٤٧٤ - **حدثني** محمد بن أبي بكر القديسي حدثنا عمر بن علي سمع أبا حازم « عن سهل بن عبد الله رسول الله ﷺ قال : من يصمت لي ما بين كعبي وما بين رجليه أضمن له الجنة »  
[ الحديث ٦٤٧١ - طرأه في : ٦٨٠٧ ]

٦٤٧٥ - **حدثني** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبي شهاب عن أبي سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه »

٦٤٧٦ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا هشيم حدثنا - مهدي القفري « عن أبي نعيم الخزازي قال : سمع أذناي ووعاه قلبي للنبي ﷺ يقول : الضيافة ثلاثة أيام جائزته . قيل : وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة . قال : ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت »

٦٤٧٧ - **حدثني** إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي « عن أبي هريرة سمع رسول الله ﷺ يقول : إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها ، يزل بها في النار أبداً ما بين المشرق »

[ الحديث ٦٤٧٧ - طرأه في : ٦٤٧٨ ]

٦٤٧٨ - **حدثني** عبد الله بن منهر سمع أبا النضر حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله - يعني ابن دينار - عن أبيه عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقى لها بالاً برقمه الله بها درجات ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقى لها بالاً يهوى بها في جهنم »

**قوله** ( باب حفظ اللسان ) أي عن اللسان بما لا بدوغ شرعاً لا حاجة للتكلم به . وقد أخرج أبو الشيخ



في كتاب الثواب ، والبيق في الشعب ، من حديث أبي جحيفة رفعه ، أحب الأعمال إلى الله حفظ اللسان ، .  
 قوله ( من كان يؤمن بالله الخ ) وقع عند أبي ذر ، وقول النبي ﷺ ومن كان يؤمن بالله الخ ، وقد أورده موصولا  
 في الباب بلفظه . قوله ( وقول الله تعالى ما يلفظ من قول الألبه رقيب عتيد ) كذا لأبي ذر ، والأكثر ، وقوله  
 ما يلفظ الخ ، ولا بن بطال ، وقد أنزل الله تعالى ما يلفظ الآية ، وقد تقدم ما يتعلق بتمسيرها في تفسير سورة ق .  
 وقال ابن بطال جاء عن الحسن أنهما يكتبان كل شيء ، وعن عكرمة بكتبان الخبر والشر فقط ، ويقول الأول  
 تفسير أبي صالح في قوله تعالى ( يحمر الله ما يشاء ويذهب ) قال : تكتب الملائكة كل ما يلفظ به الإنسان ثم يثبت  
 الله من ذلك ماله وما عليه ويمحو ما عدا ذلك . قلت : هذا لو ثبت كان نصا في ذلك ، ولكنه من رواية السكبي  
 وهو ضعيف جدا ، والرقيب هو الحافظ والعتيد هو الحاضر وورد في فضل الصمت عدة أحاديث ، منها حديث  
 سفيان بن عبد الله الثقفي ، قلت يا رسول الله ما أخوف ما تخاف علي ؟ قال : هذا ، وأخذ بلسانه ، أخرجه الترمذي  
 وقال حسن صحيح ، وتقدم في الإيمان حديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، ولأحمد وصححه ابن حبان  
 من حديث البراء ، وكف لسانك إلا من خير ، وعن عقبة بن عامر ، قلت يا رسول الله ما الجنة ؟ قال : أمرك  
 عليك لسانك ، الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ، وفي حديث معاذ مرفوعا ، ألا أخبرك بملاك الأمر كله ؟ كف  
 هذا ، وأشار إلى لسانه . قلت يا رسول الله وإننا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ قال : وهل يكب الناس في النار على  
 وجوههم إلا حصائد ألسنتهم ، أخرجه أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه كلهم من طريق أبي وائل عن  
 معاذ مطولا ، وأخرجه أحمد أيضا من وجه آخر عن معاذ ، وزاد الطبراني في رواية مختصرة ، ثم أنك لن تزال  
 سالما ما سكنت ، فإذا تكلمت كتب عليك أولك ، وفي حديث أبي ذر مرفوعا ، عليك بطول الصمت فإنه مطردة  
 للشيطان ، أخرجه أحمد والطبراني وابن حبان والحاكم وصححاه ، وعن ابن عمر رفعه ، من صمت نجا ، أخرجه  
 الترمذي ورواته ثقات ، وعن أبي هريرة رفعه ، من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، أخرجه الترمذي وحسنه  
 وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول ، قوله ( حدثني ) كذا لأبي ذر وللباقين ، حدثنا ، وكذا الجميع  
 في هذا السند بهينه في المحاربين ، وعمر بن علي المقدسي بفتح القاف وتشديد الدال هو عم محمد بن أبي بكر الرازي  
 عنه ، وقد تقدم أن عمر مدلس لكنه صرح هنا بالسمع . قوله ( عن سهل بن سعد ) هو الساعدي . قوله ( من  
 يضمن ) بفتح أوله وسكون الضاد المعجمة والجزم من الضمان بمعنى الوفاء بترك المعصية فأطلق الضمان وأراد لاومه  
 وهو أداء الحق الذي عليه ، فالعنى من أدى الحق الذي على لسانه من النطق بما يجب عليه أو الصمت عما لا يعنيه  
 وأدى الحق الذي على فوجه من وضعه في الحلال وكفه عن الحرام ، وسيأتي في المحاربين عن خليفة بن خياط عن  
 عمر بن علي بلفظ ، من توكل ، وأخرجه الترمذي عن محمد بن عبد الأعلى عن عمر بن علي بلفظ ، من تكفل ،  
 وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان قال ، حدثنا محمد بن أبي بكر المقدسي وعمر بن علي هو الفلاس وغيرهما  
 قالوا : حدثنا عمر بن علي ، بلفظ ، من حفظ ، ومثله عند أحمد وأبي يعلى من حديث أبي موسى بسند حسن ،  
 وعند الطبراني من حديث أبي رافع بسند جيد لكن قال ، فقمه ، بدل ، لحيمه ، وهو بمعناه ، والفقم بفتح الفاء  
 وسكون القاف . قوله ( لحيمه ) بفتح اللام وسكون المهملة والنون هما اللغتان في جانبي الفم والمراد بما بينهما  
 اللسان وما يتأني به النطق ، وبما بين الرجلين الفرج . وقال الداردي المراد بما بين الحميمين الفم ، قال : فبينا ناول

الأقوال والأكل والشرب وسائر ما يتأتى بالفهم من الفعل ، قال : ومن تحفظ من ذلك أمن من الشر كله لأنه لم يبق إلا السمع والبصر ، كذا قال ونفى عليه أنه بقي البعش باليدين ، وإنما يحمل الحديث على أن النطق باللسان أصل في حصول كل مطلوب فإذا لم ينطق به إلا في خير سلم . وقال ابن بطال : دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء في الدنيا لسانه ووجهه ، فن وفي شرحهما وفي أعظم الشر : قوله ( أئتمن له ) بالجزم جواب الشرط ، وفي رواية خليفة ، توكلت له بالجزم ، ووقع في رواية الحسن وتسكفت له ، قال الترمذي : حديث سهل بن سعد حسن صحيح ، وأشار إلى أن أبا حازم تفرد به عن سهل فأخرجه من طريق محمد بن مجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ : من واه الله شر ما بين لحية وشر ما بين رجله دخل الجنة ، وحسنه ، ونبه على أن أبا حازم الراوى عن سهل غير أبي حازم الراوى عن أبي هريرة . قلت : وهما مدينان تابعيان ، لكن الراوى عن أبي هريرة اسمه سليمان وهو أكبر من الراوى عن سهل واسمه سلمة ، ولهذا اللفظ شاهد من مرسل عطاء بن يسار في الموطأ . الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم شرحه في أوائل كتاب الأدب ، وفيه الحديث على إكرام الضيف ومنع أذى الجار ، وفيه من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ، الحديث الثالث حديث أبي شريح ، وقد تقدم شرحه أيضا هناك ، وفيه : فليقل خيرا أو ليصمت ، وفيه إكرام الضيف أيضا ، وتوقفت الضيافة بثلاثة أيام ، وقوله : والضيافة ثلاثة أيام جائزته ، قيل وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة ، وقد تقدم في الأدب بلفظ : فليكرم ضيفه جائزته ، قال : وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة ، وعلى ما هنا قلعتي أعطاه جائزته ، فان الرواية بالنصب ، وإن جاءت بالرفع قلعتي توجه عليه جائزته ، وقد تقدم بيان الاختلاف في توجيهه ، ووقع قوله يوم وليلة ، خبرا عن الجائزة وفيه حذف تقديره زمان جائزته أو تضييف يوم وليلة . الحديث الرابع أورده من طريقين ، قوله ( حدثنا ) كذا لابي ذر وغيره ، حدثني ، بالافراد في الموضعين . قوله ( ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز بن دينار ، ووقع عند أبي نعيم في المستخرج ، من طريق اسماعيل القاضي عن إبراهيم بن حنيفة بن حنيفة البخاري فيه : ان عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثاه عن يزيد ، فيحتمل أن يكون إبراهيم لما حدث به البخاري اقتصر على ابن أبي حازم ، ويحتمل أن يكون حدث عنهما حذف البخاري ذكر عبد العزيز الدراوردي ، وعلى الاول لا إشكال ، وعلى الثاني يتوقف الجواز على أن اللفظ للثنين سواء وان المذكور ليس هو لفظ المحذوف ، أو أن المعنى عليهما متحد فصرحنا على جواز الرواية بالمعنى ، وبؤيد الاحتمال الاول أن البخاري أخرجه بهذا الاسناد بعينه إلى محمد بن إبراهيم حديثا جمع فيه بين ابن أبي حازم والدراوردي وهو في باب فضل الصلاة ، في أوائل كتاب الصلاة . قوله ( من يزيد ) هو ابن عبد الله المعروف بابن الهاد ، ووقع منسوبا في رواية اسماعيل المذكورة ، ومحمد بن إبراهيم هو النعمي ، ورجال هذا الاسناد كلهم مديونون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وعيسى بن طلحة هو ابن عبيد الله التيمي ، وثبت كذلك في رواية أبي ذر ، وطاحه هو أحد المشرة . قوله ( ان العبد ليتكلم ) كذا الأكثر ، ولابي ذر : ليتكلم ، بحذف اللام . قوله ( بالصكامة ) أي الكلام المشتمل على ما يفهم الخمر أو الشر سواء طال أم قصر ، كما يقال كلمة الشهادة ، وكما يقال للقسيمة كلمة فلان . قوله ( ما يتبين فيها ) أي لا يتطلب منها ، أي لا يبينها بفكره ولا يتأملها حتى تثبت فيها فلا يقولها إلا إن ظهرت المصلحة في القول . وقال بعض الشراح : المعنى أنه لا يبينها بعبارة واضحة ، وهذا يلزم منه أن يكون بين وبينه معنى واحد ، ووقع في رواية الدراوردي عن يزيد بن

المعاد عند مسلم ما يقين ما فيها ، وهذه أرواح ، و ما ، الأولى نافية و ما ، الثانية موصولة أو موصوفة .  
 ووقع في رواية الكشميني و ما يتق بها ، ومعناها يؤل لما تقدم . **قوله** ( يزل بها ) بفتح أوله وكسر الزاي بعدها  
 لام أي يسقط . **قوله** ( أبعد ما بين المشرق ) كذا في جميع النسخ التي وقعت لنا في البخاري ، وكذا في رواية اسماعيل  
 القاضي عن إبراهيم بن حمزة شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، وأخرجه مسلم والاسماعيلي من رواية بكر بن مضر  
 عن يزيد بن الهاد بلفظ . وأبعد ما بين المشرق والمغرب ، وكذا وقع عند ابن بطال وشرحه الكرماني على ما وقع  
 عند البخاري فقال : قوله و ما بين المشرق ، سقط عن بعضي دخوله على المزمع : والمشرق متعدد معنى إذ مشرق  
 الصيف غير مشرق الشتاء وبنيهما بعد كبير ، ويحتمل أن يكون اكتفى بأحد المتقابلين عن الآخر مثل ( سراويل  
 تقيمكم الحر ) قال : وقد ثبت في بعضها بلفظ و بين المشرق والمغرب ، قال ابن عبد البر : الكلمة التي يهوى  
 صاحبها بسببها في الفار هي التي يقرؤها عند السلطان الجائر ، وزاد ابن بطال : بالبغي أو بالسعي على المسلم فتكون  
 سببا لهلاكه وإن لم يرد القائل ذلك لكنها ربما أدت الى ذلك فيسكتب على القائل أنها ، والكلمة التي ترفع بها  
 الدرجات ويسكتب بها الرضوان هي التي يدفع بها عن المسلم مظلة أو يفرج بها عنه كربة أو ينهر بها مظلوما .  
 وقال غيره في الأولى : هي الكلمة عند ذي السلطان يرضيه بها فيما يسخط الله ، قال ابن التين : هذا هو الغالب ،  
 وربما كانت عند غير ذي السلطان ممن يتأق منه ذلك . ونقل عن ابن وهب أن المراد بها التلطف بالسوء والفحش  
 ما لم يرد بذلك المجدد لأمر الله في الدين . وقال القاضي عياض : يحتمل أن تكون تلك الكلمة من الحنى والرفق ،  
 وأن تكون في التعريض بالمسلم بكبيرة أو مجنون ، أو استخفاف بحق النبوة والشريعة وإن لم يعتقد ذلك . وقال  
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام : هي الكلمة التي لا يعرف القائل حسنها من قبحها ، قال : فيحرم على الانسان أن  
 يتكلم بما لا يعرف حسنه من قبحه . قلت : وهذا الذي يجري على قاعدة مقدمة الواجب . وقال النووي : في هذا  
 الحديث حث على حفظ اللسان ، فينبغي لمن أراد أن ينطق أن يتدبر ما يقول قبل أن ينطق ، فان ظهرت في  
 مصالحة تكلم وإلا أصلك . قلت : وهو صريح الحديث الثاني والثالث . تنبيه : وقع في رواية أبي ذر تأخير طريق  
 عيسى بن طلحة عن الطريق الأخرى ، وتغيره بالعكس ، وسقط طريق عيسى بن طلحة عند النسفي أصلا . والله  
 أعلم . **قوله** في الطريق الثانية ( سمع أبا النضر ) هو هاشم بن القاسم ، والتقدير أنه سمع ، ويحذف لفظ أنه في  
 الكتابة غالبا . **قوله** ( عن أبي صالح ) هو ذكوان ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . **قوله** ( لا يلقي لها بالا )  
 بانه في جميع الروايات أي لا يتأملها بمخاطره ولا يتفكر في عاقبتها ولا يظن أنها تؤثر شيئا ، وهو من نحو  
 قوله تعالى ( وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم ) وقد وقع في حديث بلال بن الحارث المزني الذي أخرجه مالك  
 وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم بلفظ و ان أحدكم ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن  
 أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة ، وقال في السخط مثل ذلك . **قوله** ( يرفع الله بها درجات )  
 كذا في رواية المستمل والمرخصي ، والنسفي والأكثر يرفع الله له بها درجات ، وفي رواية الكشميني و يرفعه الله  
 بها درجات . **قوله** ( يهوى ) بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الواو ، قال عياض : المعنى يزل فيها ساقطا . وقد  
 جاء بلفظ و ينزل بها في البار ، لأن دركات النار الى أسفل ، فهو نزل سقوط . وقيل أهوى من قريب وهوى

من بعيد . وأخرج الترمذى هذا الحديث من طريق محمد بن إسحق قال « حدثني محمد بن إبراهيم التيمي ، بلفظ « لا يرى بها بأسا يورى بها في النار سبعين خريفا »

## ٢٤ - باب البكاء من خشية الله عز وجل

٦٤٧٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ** حَدَّثَنَا **يَحْيَى** عَنْ **عَبِيدِ اللَّهِ** قَالَ **حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **عَنِ النَّبِيِّ ﷺ** قَالَ : **سَبْعَةٌ يَظْلِمُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ** : **رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَنَافَسَتْهُ عَيْنَاهُ** « **قَوْلُهُ** ( باب البكاء من خشية الله عز وجل ) ذكر فيه طرقا من حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله ، ولفظه « رجل ذكر الله فنافست عيناه » كذا اقتصر عليه ، وتقدم بنامه في أبواب المساجد مع شرحه وفيه « ذكر الله غالبا » وورد هنا بدونها ، وثبتت في رواية ابن خزيمة عن محمد بن يشار شيخ البخاري فيه أخرجه الاسماعيل عنه مختصرا كما هنا ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وخبيب بن معجمة وموحدتين مهملين ، ووقع هنا في ظله « ويثبت هناك من رواه بلفظ « في ظل عرشه » وظل كل شيء بحسبه ويطلق أيضا بمعنى النعيم ومنه ( أكلها دائم وظلها ) وبمعنى الجانب ومنه « يسير الراكب في ظلها مائة عام » وبمعنى السر والكف والخاصة ومنه : أنا في ظلك ، وبمعنى العز ومنه : أصبح الله ظلك . وقد ورد في البكاء من خشية الله على وفق لفظ الترجمة حديث أبي رجالة رفعه « حرمت النار على عين بكك من خشية الله » الحديث أخرجه أحمد والاصافي وصححه الحاكم ، وللترمذى نحوه عن ابن عباس ولفظه « لا تمسها النار » وقال حسن غريب ، وعن أنس نحوه عن أبي يعلى ، وعن أبي هريرة بلفظ « لا يبلغ النار رجل بكى من خشية الله » الحديث وصححه الترمذى والحاكم

## ٢٥ - باب الخوف من الله

٦٤٨٠ - **حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا **جَرِيرٌ** عَنْ **مَنْصُورٍ** عَنْ **رَبِيعٍ** « **مَنْ حَدَّثَنِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ** قَالَ : **كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَسُئُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ** ، **فَقَالَ لِأَهْلِهِ** : **إِذَا أَنَا مِتُّ فَخُذُونِي فَذَرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ** . **فَفَعَلُوا بِهِ** ، **فَجِئَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ** : **مَا حَمَلَكَ عَلَى الْقِي صَدَقْتَ ؟** **قَالَ** : **مَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ إِلَّا خَافَتُكَ** . **فَنَفَرَنَاهُ** »

٦٤٨١ - **حَدَّثَنَا مُوسَى** حَدَّثَنَا **مَعْتَمِرٌ** سَمِعْتُ **أَبِي حَدَّثَنَا قَدَادَةَ** عَنْ **عُقَبَةَ بْنِ عَبْدِ الْقَافِرِ** « **عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** **عَنِ النَّبِيِّ ﷺ** **ذَكَرَ رَجُلَانِ مِمَّنْ كَانَ شَلَفَ - أَوْ قَبْلَكُمْ - أَنَا اللَّهُ مَالًا وَوَلَدًا ، يَمْنِي** **أَعْطَاهُ** . **قَالَ فَلَمَّا حُضِرَ قَالَ لِإِخْوَانِهِ** : **أَيُّ أَبِ كُنْتُمْ لَكُمْ ؟** **قَالُوا** : **خَيْرَ أَبٍ** . **قَالَ فَانْهَ عَنْهُ** **عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا** . **فَسَرَّهَا قَدَادَةُ** : **لَمْ يَدْخَرْ . وَإِنْ يَتَقَدَّمْ عَلَى اللَّهِ بِمَذْبَعِهِ** . **فَانْظُرُوا ، فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ، حَتَّى إِذَا صُرْتُ خَشَا فَنَسْحَقُونِي - أَوْ قَالَ : فَاسْهَكُونِي ، ثُمَّ إِذَا كَانَ رِيحٌ حَاصِفٌ فَادُّرُونِي فِيهَا** . **فَأَخَذَ مَوَائِدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِيعٌ** .

فعلوا . فقال الله : يكن . فاذا رجل قائم . ثم قال : أي عبدي ، ما فعلت على ما فعلت ؟ قال : مخافتك . أو فرق منك . فإتلاقه أن رجته الله . فحدث أبا عثمان فقال : سمعت سلمان ، غير أنه زاد « فاذروني في البحر » أو كما حدث ، وقال معاذ حدثنا شعبة عن قتادة سمعت أبا سعيد عن النبي ﷺ

قوله ( باب الخوف من الله عز وجل ) هو من المقامات العلية ، وهو من لوازم الإيمان ، قال الله تعالى ( وعافون ان كنتم مؤمنين ) وقال تعالى ( فلا تخشوا الناس واخشون ) وقال تعالى ( إنما يخشى الله من عباده العلماء ) وتقدم حديث « أنا أعلمكم بالله وأشدكم له خشية » وكلما كان العبد أقرب إلى ربه كان أشد له خشية من دونه ، وقد وصف الله تعالى الملائكة بقوله ( يخافون ربهم من فوقهم ) والأنبياء بقوله ( الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله ) : وإنما كان خوف المقرين أشد لأنهم يطالبون بما لا يطالب به غيرهم فيراعون تلك المنزلة ، ولأن الواجب لله منه الشكر على المنزلة فيضاعف بالنسبة لعلو تلك المنزلة ، فالعبد ان كان مستقيما تخوفه من سوء العاقبة لقوله تعالى ( يحول بين المرء وقلبه ) أو نقصان الدرجة بالذنبة ، وإن كان مائلا تخوفه من سوء فعله . وينفعه ذلك مع الندم والانفلاع ، فإن الخوف ينشأ من معرفة قبح الجنابة والتصدق بالوهيد عليها ، وأن يحرم التوبة ، أو لا يكون ، إن شاء الله أن يغفر له ، فهو مشفق من ذنبه طالب من ربه أن يدخله فيمن يغفر له . ويدخل في هذا الباب الحديث الذي قبله ، وفيه أيضا « ورجل دعت امرأته جمال ومال فقال إني أخاف الله » ، وحديث الثلاثة أصحاب الغار فإن أحدهم الذي عفا عن المرأة وترك لها المال الذي أعطاهما ، وقد تقدم بيانه في ذكر بني اسرائيل من أحاديث الأنبياء . وأخرج الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة قصة الكفل وكان من بني اسرائيل ، وفيه أيضا أنه عفا عن المرأة وترك المال الذي أعطاهما خوفا من الله ثم ذكر قصة الذي أوصى بأن يحرق بعد موته من حديث حذيفة وأبي سعيد ، وقد تقدم شرحه في ذكر بني اسرائيل أيضا . قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . ورعي هو ابن حراش بالحاء المهملة وآخره شين معجمة ، والسند كله كوفيون . قوله ( عن حذيفة عن النبي ﷺ ) تقدم في ذكر بني اسرائيل تصريح حذيفة بسماعه له من النبي ﷺ ، ووقع في صحيح أبي عوانة من طريق والآن العبد عن حذيفة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ذكر هذه النصبة بعد ذكر حديث المفاعاة بطوله ، وذكر فيه أن الرجل المذكور آخر أهل النار خروجها منها ، وسيأتي التنبيه عليه في الشفاعة إن شاء الله تعالى ، ويتبين شذوذ هذه الرواية من حيث المتن كما ظهر شذوذها من حيث السند . قوله ( كان رجل من كان قبلكم ) تقدم أنه من بني اسرائيل ، ومن ثم أورده المصنف هناك . قوله ( يسه الظن بعمله ) تقدم هناك أنه كان نباشا . قوله ( ففدوني ) قدمت هناك فيه ثلاث روايات بالتحفيف بمعنى الترك والتشديد بمعنى التفريق ، وهو ثلاث مضاعف تقول ذررت الملح أذره ومنه الذريرة نوع من الطيب . قال ابن الأثير : ويحتمل أن يكون بفتح أوله ، وكذا قرأناه وروناه بضمها وعلى الأول هو من الذر وحلى الثاني من الذرية وبهمزة قطع وسكون المدهمة من أذرت العين دمعها وأذريت الرجل هن الفرس وبالوصل من ذررت الشيء ومنه تذرره الرياح . قوله ( في البحر ) في حديث سلمان وفي حديث أبي سعيد وفي الرياح ، ووقع في حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد وأذروا نصفه في البر ونصفه في البحر .

**قوله** (في يوم صائف) تقدم في رواية عبد الملك بن عمير عن وبيى بلفظ « فذروني في اليم في يوم حار ، بجاء مهمة وزاي نفيلة كذا للروزي والاصلي ، ولاي ذر عن المستمل والسرخسي وكريمة عن الكشميني بالراء المهمة وهو المناسب لرواية الباب ، ووجهت الاولى بأن المعنى أنه يحل البدن لشدة حره ، ووقع في حديث أبي سعيد الذي بعده وحتى إذا كان ريح عاصف ، وذكر بعضهم رواية المروزي بنون بدل الزاي أي حار ريحه ، قال ابن فارس : الحرن ريح تحن كعنين الابل . **قوله** في الحديث (عن أبي سعيد) تقدم القول في تابعيه ، ومومى هو ابن اسماعيل التبوذكي ، ومعتبر هو ابن سليمان التيمي ، والسند كاه بصريون . **قوله** (فيمن سلف أو فيمن كان قبلكم) شك من الراوى عن قتادة ، وتقدم في رواية أبي هوانة عن قتادة بلفظ « ان رجلا كان قبلكم » . **قوله** (آناه الله مالا وولدا) يعنى أعطاه كذا للاكثر وهو تفسير للفظ آناه ، وهى بالمدة بمعنى العطاء وبالقصير بمعنى الجنى ، ووقع في رواية الكشميني هنا « مالا » ولا معنى لاعادتها بمفردها . **قوله** (فانه لم يبتثر عند الله خيرا فسرهما قتادة لم يبتثر) كذا وقع هنا يبتثر بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها تحتانية مهموزة ثم راء مهمة ، وتفسير قتادة صحيح وأصله من البثرة بمعنى الذخيرة والخبيثة ، قال أهل اللغة : بأرت الشيء وابثارته أبأره وأبتثره اذا خبأته ، ووقع في رواية ابن السكن « لم يأتثر » بتقديم المهمزة على الموحدة حكاة عياض ، وهما صحيحان بمعنى الاول أشهر ، ومعناه لم يقدم خيرا كما جاء مفسرا في الحديث ، يقال بأرت الشيء وابثارته وابتثرته إذا دخرنه ، ومنه قيل للحفرة البثر ووقع في التوحيد وفي رواية أبي زيد المروزي فيما اقتصر عليه عياض وقد ثبت عندنا كذلك في رواية أبي ذر « لم يبتثر أو لم يبتثر » بالشك في الزاي أو الراء ، وفي رواية الجرجاني بنون بدل الموحدة والزاي قال : وكلامنا غير صحيح وفي بعض الروايات في غير البخارى يثرو بالهاء بدل المهمزة وبالزاي ، ويمتثر بالميم بدل الموحدة وبالراء أيضا قال وكلامها صحيح أيضا كالاولين . **قوله** (وان يقدم هل الله يعذبه) كذا هنا بفتح الدال وسكون القاف من القدوم وهو بالجزم على الشرطية ، وكذا يعذبه بالجزم على الجزاء ، والمان أن يموت يوم القيامة على هيئته يعرفه كل أحد فاذا صار رمادا ميثونا في الماء والريح لعله يخفى ، ووقع في حديث حذيفة عند الاسماعيلى من رواية أبي خيثمة عن جرير بسند حديث الباب « فانه ان يقدروا على ربي لا يغفروا لي » ، وكذا في حديث أبي هريرة « ان قدر الله على » ، وتقدم توجيه مستوفى في ذكر بنى اسرائيل . ومن القاطن أن من جملة الاجوبة عن ذلك ما ذكره شيخنا ابن المائتين في شرحه أن الرجل قال ذلك لما غلبه من الخوف وغطى على فهمه من الجزع فيعسر في ذلك ، وهو نظير الخبر المروى في قصة الذي يدخل الجنة آخر من يدخلها فيقال : ان لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها فيقول للفرح الذي دخله : أنت عبدي وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرح . قلت : وتما هذا أن أبا هوانة أخرج في حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق أن الرجل المذكور في حديث الباب هو آخر أهل الجنة دخولا الجنة ، فعلى هذا يكون وقع له من الخطأ بعد دخول الجنة نظير ما وقع له من الخطأ عند حضور الموت ، امكن أحدهما من غلبة الخوف والآخر من غلبة الفرح . قلت : والمحفوظ أن الذي قال أنت عبدي هو الذي وجد راحلته بعد أن ضلكت ، وقد نهت عليه فيما مضى . **قوله** (فأحرقوني) في حديث حذيفة هناك « فاجموا لي حطباً كثيراً ثم أوروها نارا حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي » . **قوله** (فاسحقوني) أو قال فاسمكوني) هو شك من الراوى ووقع في رواية أبي هوانة « اسحقوني » بغير شك ، والسمك بمعنى السحق ويقال هو دونه ، ووقع في حديث حذيفة عند

الاسماعيل « احرقوني ثم اطعنوني ثم ذروني » . قوله ( ثم اذا كان ) في رواية الكشميني « حتى اذا كان » . قوله ( فاخذ مواثيقهم على ذلك وربي ) هو من القسم المحذوف جارية ، ويحتمل أن يكون حكاية الميثاق الذي اخذه ، أى قال لمن اوصاه قن وربي لأفعلن ذلك ، ويؤيده أن عند مسلم واخذ منهم بيميناء امكن يؤيد الاول أنه وقع في رواية مسلم أيضا « ففعلوا به ذلك وربي » فتعين أنه قسم من الخبر ، وزعم بعضهم أن الذي في البخاري هو الصواب ، ولا يخفى أن الذي عند مسلم لهله أصوب ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « وذري » ، بضم المعجمة وتشديد الزاء المكسورة بدل « وربي » أى فعلوا ما أمرهم به من التذرية ، قال عياض : ان كانت عنروظ فهي الوجه ، ولعل النذال سقطت لبعض النساخ ثم صحفت اللفظة ، كذا قال . ولا يخفى أن الاول أرجح لأنه يلزم من تصريب هذه الرواية تخطئة الحفاظ بغير دليل ، ولأن غايتها أن تكون تعصيرا أو تأكيداً لقوله « ففعلوا به ذلك » بخلاف قوله « وربي » فانها تزيد معنى آخر غير قوله « وذري » ، وأبعد الكرماني لجواز أن يكون قوله في رواية البخاري « وربي » بصيغة الماضي من التربة أى ربي اخذ المواثيق بالتأكيد والمبايعات ، قال لكتنه موقوف على الرواية . قوله ( فقال الله كن ) في رواية ابن عروانة وكذا في حديث حذيفة الذي قبله « لجمعه الله » وفي حديث أبي هريرة « فأمر الله الأرض فقال اجس ما فيك منه ففعلت » . قوله ( فاذا رجل قائم ) قال ابن مالك جاز وقوع المبتدأ منكرة محضة بعد إذا المفاجأة لأنها من القرائن التي تحصل بها الفائدة كقولك : خرجت فاذا سبيع . قوله ( عفاقتك ) ، أو فرق منك ) بفتح الفاء والراء وهو شك من الراوى . وفي رواية أبي عروانة « عفاقتك » بشير شك ، وتقدم بلفظ « خشيتك » في حديث حذيفة . وبيان الاختلاف فيه فيما مضى وهو بالرفع ، ووقع في حديث حذيفة « من خشيتك » ، وابعضهم « خشيتك » بغير من وهي بفتح التاء ، وجوزوا الكسر على تقدير حذفتها وإبقاء عملها . قوله ( فما تلافاه أن رحمه ) أى تداركه و « ما » موصولة أى الذى تلافاه هو الرحمة ، أو نافية وصيغة الاستثناء محذوفة ، أو الضمير في تلافاه لعمل الرجل ، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة هناك ، وفي حديث حذيفة « فغفر له » وكذا في حديث أبي هريرة ، قالت المعتزلة : غفر له لأنه تاب عند موته وندم على فعله ، وقالت المرجئة : غفر له بأصل توحيده الذى لا تضره معصية ، وتعقب الاول بأنه لم يرد أنه رد المظلة فالمغفرة حينئذ بفضل الله لا بالتوبة لأنها لا تتم إلا بأخذ المظلوم حقه من الظالم ، وقد ثبت أنه كان نباشا . وتعقب الثانى بأنه وقع في حديث أبي بكر الصديق المشار إليه أولا أنه عذب ، فعلى هذا فتحمل الرحمة والمغفرة على إرادة ترك الخلود في النار ، وهذا يرد على الطائفتين معا : على المرجئة في أصل دخول النار وعلى المعتزلة في دعوى الخلود فيها . وفيه أيضا رد على من زعم من المعتزلة أنه بذلك الكلام تاب فوجب على الله قبول توبته ، قال ابن أبي جرة : كان الرجل مؤمنا لأنه قد أبى بالحساب وأن السيئات يعاقب عليها . وأما ما أوصى به فلعله كان جائزا في شرعهم ذلك لتصحيح التوبة ، فقد ثبت في شرع بنى اسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التوبة . قال : وفي الحديث جواز تسمية الشيء بما قرب منه ، لأنه قال حضره المرات وانما الذى حضره في تلك الحالة علاماته ، وفيه فضل الأمة المحمدية لما خفف عنهم من وضع مثل هذه الأصار ، ومن عليهم بالحنيفية السمعة ، وفيه عظم قدرة الله تعالى أن جمع جسد المذكور بعد أن نشرق ذلك التفريق الشديد . قلت : وقد تقدم أن ذلك إخبار عما يكون يوم القيامة ، وتقدير ذلك مستوفى . قوله ( قال لحدث أبا عثمان ) القائل هو سليمان التيمي والد معمر وأبو عثمان هو النهدي عبد الرحمن بن

مل ، وقوله سمعت سلمان غير أنه زاد ، حذف المسموع الذي لا تثني منه ماذكر ، والتقدير سمعت سلمان يحدث عن النبي ﷺ بمثل هذا الحديث غير أنه زاد . **قوله** ( أو كما حدث ) شك من الراوى يشير إلى أنه بمعنى حديث أبى سعيد لا بإفظه كاه ، وقد أخرج الاسماعيلى حديث سلمان من طريق صالح بن حاتم بن وردان وحيد بن مسعدة قالا وحدثنا معتمر سمعت أبى سمعت أبا عثمان سمعت هذا من سلمان ، فذكره . **قوله** ( وقال معاذ الخ ) وصله مسلم ، وقد مضى التنبيه عليه أيضا هناك

### ٢٦ - باب الانتهاء من المعامى

٦٤٨٢ - **حدثنا** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن برید بن عبد الله بن أبى بردة عن أبى بردة عن أبى موسى قال : قال رسول الله ﷺ : مثلى ومثلى ما بعثنى الله كمثل رجل أنى قوما فقال : رأيت الجيش بعثنى ، وإنى أنا النذير العريان ، فالنجاء النجاء ، فطاعته طائفة فأدبوا على منابهم فنجوا ، وكذبه طائفة فصحبهم للجيش فاجتاحهم .

[ الحديث ٦٤٨٢ - طريقه فى : ٧٢٨٣ ]

٦٤٨٣ - **حدثنا** أبو اليان أخيراً شبيب حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن أنه حدثه أنه « سمع أبا هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إنما مثلى ومثلى لقناس كمثل رجل استوقد ناراً ، فلما أضاءت ما حوله جل لقرائش وهذه القواب التى تقع فى النار بقن فيها ، فجعل الرجل يزعم ويظن أنه يفتحم فيها فإنا أخذ نجوزكم من النار وأنتم تفتحمون فيها »

٦٤٨٤ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عاصم قال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول قال النبي ﷺ :

المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما بهى الله عنه ،

**قوله** ( باب الانتهاء من المعامى ) أى تركها أصلاً ورأساً والاعراض عنها بعد الوقوع فيها . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** ( برید ) بموحدة وراء مهملة مصغر . **قوله** ( مثلى ) بفتح الميم والمثلثة ، والمثل الصفة المعجبة الشأن يوردها البليغ على سبيل التشبيه لإرادة التقريب والتفهيم . **قوله** ( ما بعثنى الله ) العائد محذوف والتقدير بعثنى الله به اليكم . **قوله** ( أنى قوما ) التنكير فيه لاشيوع . **قوله** ( رأيت الجيش ) بالجيم والشين المعجمة واللام فيه لاهم . **قوله** ( بعثنى ) بالافراد ، ولا كشمعنى بالثنية بفتح النون والتشديد ، قيل ذكر العينين إرشاداً إلى أنه تحقق عنده جميع ما أخبر عنه تحقق من رأى شيئاً بعينه لا بعتره وهم ولا يخاطبه شك . **قوله** ( وإنى أنا النذير العريان ) قال ابن بهال النذير العريان رجل من خشم حمل عليه رجل يوم ذى الخلصة فقطع يده ويد أسرانه فانصرف إلى قومه فحذروهم فضرب به المثل فى تحقيق الخبر . قلت : وسبق إلى ذلك يعقوب بن الحسكيت وغيره ، وسبى الذى حمل عليه عوف بن حاصر الإشكري ، وأن المرأة كانت من بنى كنانة . وتعقب باستبعاد نزول هذه القصة على لفظ الحديث ، لأنه ليس فيها أنه كان عرباناً . ودعم ابن الكلبي أن النذير العريان امرأة من بنى عاصم بن



كعب لما قتل المنذر بن ماء السماء أولاد أبي داود وكان جار المنذر خشيت على قومه - فركبت جملا ولحقته بهم وقالت : أنا النذير العريان . ويقال أول من قاله أبرهة الحبشي لما أصابته الرمية بهامة ورجع الى اليمن ، وقد سقط لحمه . وذكر أبو بشر الأمدى أن زبيرا بن أبي ونون سأ كنة ثم موعدة ابن عمرو القنمعي كان ناكحا في آل زبيد ، فأرادوا أن يفتروا قومه وخشوا أن يندبر بهم لحرسه أربعة نفر ، فصادف منهم مرة فقتل ثيابه وهذا وكان من أشد الناس عدوا فأندبر قومه . وقال غيره : الأصل فيه أن رجلا لقي جيشا فسلموه وأسروه فأنفلت الى قومه فقال : اني رأيت الجيش فسلموني ، فأروه عربا نا فتعققوا صدقه ، لأنهم كانوا يعرفونه ولا يتهمونه في النصيحة ولا جرت عادته بالتمري ، فقطعوا بصدقه هذه القرائن ، فضرب النبي ﷺ لنفسه ولما جاء به مثلا بذلك لما أبداه من الحراق والمهجرات الدالة على القطع بصدقه تقريبا لفهام الخطاطين بما يالفونه ويعرفونه . قلت : ويؤيده ما أخرجه الرازمري في الأمثال ، وهو عند أحد أيضا بسند جيد من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : خرج النبي ﷺ ذات يوم فنأى ثلاث مرات : أيها الناس مثلي ومثلكم مثل قوم خافوا هدوا أن يأتيهم فبعثوا رجلا يترايا لهم ، فبيناهم كذلك إذ أبصر العدو فأقبل لينذر قومه فغشى أن يدرك العدو قبل أن ينذر قومه فأهورى بثوبه أيها الناس أتيتكم ثلاث مرات . وأحسن ما نشر به الحديث من الحديث ، وهذا كله يدل على أن العريان من التمري وهو المعروف في الرواية ، وحكى الخطابي أن محمد بن خالد رواه بالمرحمة قال : فإن كان محفوظا فعناء النصيح بالانذار لا يكفي ولا يورى ، يقال رجل عريان أي فصيح اللسان . قوله ( فالتجاء فالتجاء ) بالماء فيهما وبعد الأولى وقصر الثانية وبالقصر فيهما تخفيفا . وهو منصوب على الافراء ، أي اطلبوا النجاء بأن تمسحوا الحرب ، إشارة إلى أنهم لا يطيقون متارمة ذلك الجيش . قال الطبري : في كلامه أنواع من التأكيدات أحدها : بعين ، ثانيها قوله : وإني أنا ، ثالثا قوله : العريان ، لانه الخاية في قرب العدو ، ولانه الذي يختص في انذاره بالصدق . قوله ( فأطاعه طائفة ) كذا فيه بالتذكير لان المراد بعض القوم . قوله ( فأدلجوا ) بهمة قطع ثم سكن أي ساروا أول الليل أو ساروا الليل كله على الاختلاف في مدلول هذه اللفظة ، وإما بالوصل والتعديد على أن المراد به سر آخر الليل فلا يناسب هذا المقام . قوله ( على مهلم ) بفتح الميم والمراد به الهيئة والسكون ، وبفتح أوله وسكون ثانية الإمهال وليس مرادا هنا ، وفي رواية مسلم : على مهلم ، بزيادة تاء تأنيث ، وضبطه النورى بضم الميم وسكون الهاء وفتح اللام . قوله ( وكذبته طائفة ) قال الطبري : عبر في الفرقة الأولى بالطاعة وفي الثانية بالتكذيب أيؤذن بأن الطاعة مسبوقة بالتصديق ويشمر بأن التكذيب مستتبع للعصيان . قوله ( فصبهم الجيش ) أي اتاهم صباحا ، هذا أصله ثم كثر استعماله حتى استعمل فيمن طرق بغتة في أي وقت كان ، قوله ( فاجتاحهم ) بجمع ثم جاء مهمة أي استأصلهم من جحش الشيء أجوحه إذا استأصلته ، والاسم الجائحة وهي الهلاك ، وأطلقت على الآفة لأنها مهلكة ، قال الطبري : شبه نفسه بالرجل وانذاره بالعذاب القريب بالانذار الرجل قومه بالجيش المصباح وشبهه من اطاعه من أمته ومن عصاه بمن كذب الرجل في انذاره ومن صدقه . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، جزم المزي في الاطراف ، بأن البخاري ذكره في أحاديث الانبياء ولم يذكر أنه أورده في الرقاق ، فوجدته في أحاديث الانبياء في ترجمة ساجان عليه السلام لكنه لم يذكر الاطراف منه ولم استحضره اذ ذاك في الرقاق فشرحته هناك ، ثم ظفرت به هنا فأذكر الآن من شرحه ما لم يتقدم . قوله ( استوقد ) بمعنى أوقد وهو أبلغ ، والاضادة

فرط الانارة . قوله ( فلما اضاءت ماحوله ) اختصرها المؤلف هناك ونسبها أنا لتخريج أحمد ومسلم من طريق مام وهي في رواية شعيب كما ترى ، وكأنه تبرك بلفظ الآية . ووقع في رواية مسلم « ماحولها » والضمير للنار : والاول الذي اوقد النار ، وحول الشيء جانبه الذي يمكن أن ينتقل اليه ، وسمى بذلك اشارة الى الدوران ، ومنه قيل للعام حول . قوله ( الفرائش ) جزم المازري بأنها الجنادب « وتعقبه عياض فقال الجنذب هو الهرار ، قلت والحق ان الفرائش اسم لفرع من الطير مستقل له أجنحة أكبر من نبطته ، وأنواعه مختلفة في السكبر واصغر وكذا أجنحته وعطف الدواب على الفرائش يشعر بأنها غير الجنادب والجراد ، وأغرب ابن قتيبة فقال : الفرائش ما نهافت في النار من البعوض ، ومقتضاه أن بعض البعوض هو الذي يقع في النار ويسمى حينئذ الفرائش . وقال الخليل للفرائش كالبعوض وإنما شبه به لسكونه يلقى نفسه في النار لا أنه يشارك البعوض في اقراص . قوله ( وهذه الدواب التي تقع في النار بمن فيها ) القول فيه كالقول في الذي قبله ، اختصره هناك فنسبته لتخريج أبي نعم وهو في رواية شعيب كما ترى ، ويدخل فيما يقع في النار البعوض والبرغش ، ووقع في كلام بعض الشراح البق والمراد به البعوض . قوله ( فجعل ) في رواية الكشميين « وجعل » ، ومن هذه الكلمة الى آخر الحديث لم يذكره المصنف هناك . قوله ( فجعل الرجل يزعم ) بفتح التثنية والواو وضم العين المهمة أي يدفعه ، وفي رواية يزعمون زيادة تون ، وعنده مسلم من طريق ممام عن أبي هريرة « وجعل يحجرون ويخلبونه فيقتحمون فيها » . قوله ( فيقتحمون فيها ) أي يدخلون ، وأصله القحم وهو الاقدام والوقوف في الأمور الشاقة من غير ثبوت ، وبطابق على روى الشيء بغتة ، واقتحم الدار هجم عليها . قوله ( فانا آخذ ) قال النووي : روى باسم الفاعل ، ويروى بصيغة المضارعة من المتكلم . قالت : هذا في رواية مسلم ، والاول هو الذي وقع في البخاري « وقال الطبري : الفاء فيه فصيحة ، كأنه لما قال « مثل ومثل الناس » ، الخ أتى بما هو أم وهو قوله « فانا آخذ بحجزكم » ، ومن هذه الدقيقة كثرت من الغيبة في قوله « مثل الناس » الى الخطاب في قوله « بحجزكم » ، كما أن من أخذ في حديث من له بشأنه عناية وهو مهتم في شيء يورطه في الهلاك يحمده لشدة حرصه على نجاته أنه حاضر عنده ، وفيه إشارة الى ان الانسان الى النذير أحوج منه الى البشهر ، لان جبلته مائلة الى الحظ العاجل دون الحظ الآجل . وفي الحديث ما كان فيه <sup>بفتح</sup> من الرأفة والرحمة والحرص على نجاة الأمة ، كما قال تعالى ( حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ) . قوله ( بحجزكم ) بضم المهملة وفتح الجيم بعدها ذى جمع حجرة وهي مقعد الازار ، ومن السراويل موضع النكة ، ويجوز ضم الجيم في الجمع . قوله ( هن النار ) وضع المسبب موضع السبب لان المراد أنه يمنعهم من الوقوع في المعاصي التي تكون سببا لولوج النار . قوله ( وأنتم ) في رواية الكشميين « وهم » ، وعليها شرح الكرماني فقال : كان القياس أن يقول وأنتم ، واسكنه قال « وفيه التفات » ، وفيه إشارة الى أن من أخذ رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بحجزته لا اقتحام له فيها ، قال : وفيه أيضا احتراز عن مواجهتهم بذلك . قلت والرواية بلفظ « وأنتم » ثابتة تدفع هذا . ووقع في رواية مسلم « وأنتم تغفلون » ، بفتح أوله والفاء واللام الثقيلة وأصله تغفلتون ، وبضم أوله وسكون الفاء وفتح اللام ضبطه بالوجهين وكلاهما صحيح ، تقول تغفلتني وأفلتتني إن كل بيدك فعالج الحرب منك حتى هرب ، وقد تقدم بيان هذا التمثيل ، وحاصله أنه شبه تهافت أصحاب الشهوات في المعاصي التي تكون سببا في الوقوع في النار بتهافت الفرائش بالوقوف في النار ابتغاءا لشهواتها ، وشبه ذبه المهارة عن المعاصي بما حذرهم به ، وأنذرهم بذب صاحب النار الفرائش عنها . وتل عياض : شبه

تساقط أهل المعاصي في نار الآخرة بقسا فط الفرائض في نار الدنيا . قوله ( تقحمون فيها ) في رواية همام عند مسلم ، فيقلبوني ، النون مثقلة لأن أصله فيقلبوني ، والفاء سببية ، والتقدير أنا آخذ بجهلكم لأخلصكم من النار لجماعتهم الغلبة مسببة عن الأخذ . قوله ( تقحمون ) بفتح المشاء والقاف والمهمة المشددة والأصل تقحمون تحذف إحدى التامين ، قال الطبري : تحترق النشبية الواقع في هذا الحديث يتوقف على معرفة معنى قوله ( ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ) وذلك أن حدود الله محارمه ونواهيه كما في الحديث الصحيح « ألا إن حتى الله محارمه ، ورأس المحارم حب الدنيا ودينها واستيفاء لذتها وشهواتها ، نشبة عليه السلام إظهار تلك الحدود بديانته الشافية الكافية من الكتاب والسنة باستنقاذ الرجال من النار ، وشبه فشو ذلك في مشارق الأرض ومفارجه باضاعة تلك النار ما حول المستوقد . وشبه الناس وعدم مبالاةهم بذلك البيان والكشف ، وتعليمهم حدود الله وحرصهم على استيفاء تلك اللذات والشهوات ومنعه إياهم عن ذلك بأخذ حزمهم بالفرائض التي تقحمون في النار وتغلبن المستوقد على دفعهن عن الاقتحام ، كما أن المستوقد كان غرضه من فعله انتفاع الخاق به من الاستضاءة والاستدفاء وغير ذلك ، والفرائض لجهلهم جعلت سببا لهلاكها ، فكذلك كان القصد بتلك البيانات اهتداء الأمة واجتنابها ما هو سبب هلاكهم وم مع ذلك لجهلهم جعلوها مقتضية ترددهم . وفي قوله « آخذ بجهلكم » استعارة مثل حالة منعه الأمة عن الهلاك بحالة رجل آخذ بمحجرة صاحبه الذي يكاد يهوى في مهواة مهلكة . الحديث الثالث ، عليه السلام ( ذكر يا ) هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشعبي . قوله ( المسلم ) تقدم شرحه في أوائل كتاب الإيمان . قوله ( والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ) قيل خص المهاجر بالذكر تطييبا لقاب من لم يهاجر من المسلمين لفوات ذلك بفتح مك ، فأعلمهم أن من هجر ما نهى الله عنه كان هو المهاجر الكامل ، ويحتمل أن يكون ذلك تنذيرا للمهاجرين أن لا يتكلموا على الهجرة فيقصروا في العمل . وهذا الحديث من جوامع الكلم التي أوتيناها عليه السلام . والله أعلم

### ٣٧ - باب قول النبي ﷺ « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا »

٦٤٨٥ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا

هريرة رضى الله عنه كان يقول « قال رسول الله ﷺ : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا » [ الحديث ٦٤٨٥ - طرفه في : ٦٦٣٧ ]

٦٤٨٦ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن موسى بن أنس « عن أنس رضى الله عنه قال : قال

النبي ﷺ : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : لو تعلمون ما أعلم الخ ) ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ الترجمة ، وقوله ( عن سعيد بن المسيب ) في رواية حجاج بن محمد عن الليث بسنده « أخبرني سعيد ، وحديث أنس كذلك ، وهو طرف من حديث تقدم في تفسير المائدة ويأتي شرحه في كتاب الاعتصام أن شاء الله تعالى ، والمراد بالعلم هنا ما يتعلق بعمارة الله وانتقامه عن عباده والأحوال التي تقع عند النزع والموت وفي القبر ويوم القيامة ، ومناجاة كثرة البكاء وقلة الضحك في هذا المقام واضحة ، والمراد به التخويف . وقد جاء لهذا الحديث سبب أخرجه سنن في تفسيره

بسمه واه والطيراني عن ابن عمر : خرج رسول الله ﷺ الى المسجد فاذا يقوم يتحدثون ويضحكون ، فقال : والذي نفسي بيده ، فذكر هذا الحديث . وعن الحسن البصري : من علم أن الموت مورد ، والقيامة موعده ، والوقوف بين يدي الله تعالى مشهده ، لحقه أن يطول في الدنيا حزنه ، قال السكراني : في هذا الحديث من صناعة البديع مقابلة الضحك بالبكاء والقلة بالكثرة ومطابقة كل منهما

## ٢٨ - باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ

٦٤٨٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ قَالَ : حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ ، وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَسْكَاةِ ،

قوله ( باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ ) كذا للجميع ، ووقع عند أبي نعيم : حُفَّتْ ، بدل : حُجِبَتِ ، أي غُطِيَتْ بها فكانت الشهوات سببا لوقوع في النار . قوله ( حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ) هو ابن أبي أويس . قوله ( حَدَّثَنِي مَالِكٌ ) هذا الحديث ليس في الموطأ . وقد ضاق على إسماعيل أخرجه فأخرجه عن الهيثم بن خلف عن البخاري ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن إسماعيل ، وأخرجه الدارقطني في « الفرائد » ، من رواية إسماعيل ، ومن طريق سعيد ابن داود وإسحق بن محمد الفروي أيضا عن مالك ، وأخرجه أيضا من رواية عبد الله بن وهب عن مالك به لكن وقفه . قوله ( عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ) في رواية سعيد بن داود : أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ . قوله ( عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ) في رواية سعيد بن داود : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « . قوله ( حُجِبَتِ ) كذا للجميع في الموضعين إلا الفروي فقال : حُفَّتْ ، في الموضعين : وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء بن عمر عن أبي الزناد ، وكذا أخرجه مسلم والترمذي من حديث أنس . وهو من جوامع كلمه ﷺ . وبديع بلاغته في ذم الشهوات وإن مالت إليها النفوس ، والحض على الطاعات وإن كرهتها النفوس وشق عليها . وقد ورد إيضاح ذلك من وجه آخر عن أبي هريرة ، فأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه : لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة فقال : انظر إليها ، قال فرجع إليه فقال وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها ، فأمر بها لحفت بالمسكار . فقال : ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد . قال : اذهب إلى النار فانظر إليها ، فرجع فقال : وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها ، فأمر بها لحفت بالشهوات فقال : ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد . فهذا يفسر رواية الأعرج ، فإن المراد بالمسكار هنا ما أمر المكلف بمجاهدة نفسه فيه فعلا وترك كالإتيان بالعبادات على وجهها والمحافظة عليها واجتناب المنهيات قولاً وفعلًا ، وأطلق عليها المسكار لمشقتها على العامل وصعوبتها عليه ومن جعلها الصبر على المصيبة والتسليم لأمر الله فيها ؛ والمراد بالشهوات ما يستلذ من أمور الدنيا مما منع الشرع من تعاطيه إما بالاصالة وإما لكون فعله يستلزم ترك شيء من المأمورات ، ويلتحق بذلك الشهوات والاكتثار مما أبيح غشياً أن يوقع في الحرام ، فكأنه قال : لا يوصل إلى الجنة إلا بارتكاب المشقات المعبر عنها بالمسكروها ، ولا إلى النار إلا بتعاطي الشهوات ، وهما مجعولتان فن حلتك الحجاب اقتبحم . ويحتمل أن يكون هذا الخبر وإن كان يلفظ الخبر فالمراد به التهيؤ . وقوله : حُفَّتْ ، بالمهولة والفاء من الحفاف وهو ما يحيط بالشيء حتى لا يتوصل إليه إلا

بتخطيه فالجنة لا يتوصل اليها إلا بقطع مدارج المكاره ، والنار لا ينجي منها الا بترك الشهوات . وقال ابن العربي :  
معنى الحديث أن الشهوات جعلت على حفا في النار وهي جوانبها ، وتوهم بمضمونها أنها ضرب بها المثل لجعلها في جوانبها  
من خارج ، ولو كان ذلك ما كان مثلاً صحيحاً ، وإنما هي من داخل ، وهذه صورتها :

المكاره	الشهوات
---------	---------

فن اطاع الحجاب فقد واقع ما وراه ؛ وكل من تصورهما من خارج فقد ضل عن معنى الحديث . ثم قال : فإن  
قيل فقد جاء في البخاري : حجب النار بالشهوات ، فالجواب أن المعنى واحد ، لأن الاعى من التقوى الذي قد  
أخذت الشهوات سمومه وبهره براها ولا يرى النار التي هي فيها ، وذلك لاستيلاء الجهالة والغفلة على قلبه ، فهو  
كالطائر يرى الحبة في داخل الفخ وهي محبوبة به ولا يرى الفخ لغلبة شهوة الحبة على قلبه وتعلق باله بها . فلي : بالغ  
كمادته في تضليل من حل الحديث على ظاهره ، وليس ما قاله غيره بعيد ، وأن الشهوات على جانب النار من خارج  
فن واقعها وخرق الحجاب دخل النار ، كما أن الذي قاله القاضي محتمل والله أعلم . ( تنبيه ) : أدخل ابن بطال في  
هذا الباب حديث الباب الذي بعده وحذف الترجمة التي تليه وهي ثابتة في جميع الأصول ، وفيها الحديثان وليس في  
الذي قبلها الا حديث أبي هريرة

## ٢٩ - باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله ، والنار مثل ذلك

٦٤٨٨ - حدثنا موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل « عن عبد الله

رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : للجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله ، والنار مثل ذلك ،

٦٤٨٩ - حدثني محمد بن الثني حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة عن

أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : أصدق بيت قاله للشاعر : ألا كل شيء ما خلا الله باطل »

قوله ( باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله ) هذه الترجمة حذفها ابن بطال ، وذكر الحديثين اللذين فيها  
في الباب الذي قبلها ، والمناسبة ظاهرة لكن الذي ثبت في الأصول النفقة . الحديث الاول ، قوله ( حدثنا موسى  
ابن مسعود ) هو أبو حذيفة الهندي وهو بكنيته أشهر ، وسفيان شيخه هو الثوري ، وعبد الله هو ابن مسعود ،  
والسند كله كوفيون . قوله ( شرك ) تقدم ضبطه وبيان في أواخر كتاب القياس وأنه الهمز الذي يدخل فيه لصيغ  
الرجل ، ويطلق أيضاً على كل سبوق به القدم . قال ابن بطال : فيه أن الطاعة موصلة إلى الجنة وأن المعصية مقربة  
إلى النار ، وأن الطاعة والمعصية قد تكون في أيسر الأشياء . وتقدم في هذا المعنى قريباً حديث « أن الرجل ليتكلم  
بالسكينة ، الحديث ، فينبغي للمرء أن لا يزهد في قليل من الخير أن يأقيه ، ولا في قليل من الشر أن يجتنبه ، فإنه لا  
يعلم الحسنات التي يرحمها الله بها ولا السيئات التي يصخط عليها بها . وقال ابن الجوزي : معنى الحديث أن تحصيل الجنة  
سهل بتصحيح القصد وفعل الطاعة ، والنار كذلك بموافقة الهوى وفعل المعصية . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ،

وقد تقدم في أوائل السيرة النبوية وفي الأدب . **قوله** (أصدق بيت) أطلق البيت على حصنه مجازاً ، فإن الذي ذكره نصفه وهو المصراع الأول المسمى هروض البيت ، وأما نصفه الثاني وهو المسمى بالضرب فهو وكل نعيم لا محالة رائل ، . ويحتمل أن يكون على سبيل الاكتفاء فأشار بأول البيت إلى بقيته والمراد كله ، وعكسه ما مضى في باب ما يجوز من الشعر ، في كتاب الأدب بلفظ : أصدق كلمة ، فإن المراد بها القصيدة وقد أطلقها وأراد البيت ، وتقدم شرح هذا الحديث في أيام الجاهلية ، وأورده فيها أيضاً بلفظ : أصدق كلمة ، وهو المشهور . وذكرت هناك أن في رواية شريك عند مسلم بلفظ : أشعر كلمة تصكمت بها العرب ، وبحث السبيل في ذلك ، وذكرت أيضاً ما أورده ابن إسحق في السيرة فيما جرى لثمان بن مظعون مع لبيد بن ربيعة ناظم هذا البيت حيث قال له لما أشهد المصراع الأول : صدقت ، ولما أشهد المصراع الثاني : كذبت ، ثم قال له : نعيم الجنة لا يزول . وذكرت توجيه كل من الأمرين ، وإن كل من صدق بأن ما خلا الله باطل فقد صدق ببطلان ما سواه ، فيدخل نعيم الجنة ، بما حصله أن المراد بالباطل هنا المالك ، وكل شيء سوى الله جازى عليه الفناء وإن خلق فيه البقاء بعد ذلك كنعيم الجنة ، والله أعلم . وقال ابن بطال هنا : قوله : ما خلا الله باطل ، لفظ عام أريد به الخصوص ، والمراد أن كل ما قرب من الله فليس بباطل . وأما أمور الدنيا التي لا تنول إلى طاعة الله فهي الباطل انتهى . ولعل الأول أولى . ( تنبيه ) : مناسبة هذا الحديث الثاني للترجمة خفيفة ، وكأن الترجمة لما تضمنت ما في الحديث الأول من التحريض على الطاعة ولو ألمت والزجر عن المعصية ولو قلت فيهم أن من خالف ذلك إنما يخالفه لرغبة في أمر من أمور الدنيا ، وكل ما في الدنيا باطل كما صرح به الحديث الثاني ، فلا ينبغي للعامل أن يؤثر الفاني على الباقي

### ٣٠ - باب لِيَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ ، وَلَا يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ

٦٤٩٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله

**ﷺ** قال : إذا نظر أحدكم إلى من فضّلَ عليه في المال والخلق فلْيَنْظُرْ إلى من هو أسفل منه بمن فضّلَ عليه ،

**قوله** ( باب لينظر إلى من هو أسفل منه . ولا ينظر إلى من هو فوقه ) هذا لفظ حديث أخرجه مسلم بنحوه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : انظروا إلى من هو أسفل منكم ، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن أبي الزناد ) في رواية ابن وهب عن مالك . **حدثني أبو الزناد** ، أخرجه الدارقطني في الغرائب ، **قوله** ( عن الأعرج ) في رواية سعيد بن داود عن مالك . **حدثني أبو الزناد** أن عبد الرحمن بن هرم أخبره أنه سمع أبا هريرة ، أخرجه الدارقطني أيضاً ، وذاك أخرجه عن أبي نعيم فأخرجه من طريق القاسم بن زكريا عن البخاري ، وأخرجه الإسماعيل من طريق حميد بن قتيبة عن إسماعيل والدارقطني من وجهين عن إسماعيل . **قوله** ( إذا نظر أحدكم إلى من فضل ) بالفاء والمعجمة على البناء للجمهور . **قوله** ( في المال والخلق ) بفتح الحاء أي الصورة ، ويحتمل أن يدخل في ذلك الأولاد والاتباع وكل ما يتعلق بزيادة الحياة الدنيا ، وأبنت في نسخة متعددة من الغرائب ، للدارقطني والحق ، إمام الحاء واللام . **قوله** ( فلينظر إلى من هو أسفل منه ) في رواية هبذ العوير بن يحيى عن مالك ، فلينظر إلى من تحته ، أخرجه الدارقطني أيضاً . ويجوز في أسفل الرفع والنصب والمراد بذلك ما يتعلق بالدنيا . **قوله** ( بمن فضل عليه ) كذا ثبت في آخر

هذا الحديث عند مسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، وكذا ثبت لما لك الذي أخرجه للبخاري من طريقه عند الدارقطني من رواية سعيد بن داود عنه بسند صحيح ، وزاد مسلم من طريق أبي صالح المذكورة ، فهو أجدر أن لا تزددوا لعمدة الله عليكم ، أي هو حقيق بعدم الازدراء وهو افتعال من ذريت عليه وأزريت به إذا تنقصته ، وفي معناه ما أخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن الشخير رفعه ، وأفلوا الدخول على الأغنياء فإنه أخرى أن لا تزددوا نعمة الله ، قال ابن بطال : هذا الحديث جامع لما في الخير لأن المرء لا يكون بحال تتعلق بالدين من عبادة ربه بجمتها فيما إلا وجد من هو فوقه ، فني طلبت نفسه اللحاق به استقصر حاله فيسكون أبدا في زيادة تقربة من ربه ، ولا يكون على حال خسيصة من الدنيا إلا وجد من أهلها من هو أحسن حالا منه . فإذا تفكر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير من فضل عليه بذلك من غير أمر أو نجبه ، فيلزم نفسه الشكر ، فيعظم اغتباطه بذلك في معاده . وقال غيره : في هذا الحديث دواء الداء لأن الشخص إذا نظر إلى من هو فوقه لم يأمن أن يؤثر ذلك فيه حسدا ، ودواؤه أن ينظر إلى من هو أسفل منه ليكون ذلك داعيا إلى الشكر . وقد وقع في نسخة محرو ابن شبيب عن أبيه عن جده رفعه قال : « خصلتان من كانتا فيه كتبته الله شاكرا صابرا : من نظر في دنياه إلى من هو دونه حمد الله على ما فضله به عليه ، ومن نظر في دينه إلى من هو فوقه فافتدى به . » وأما من نظر في دنياه إلى من هو فوقه فأنسأ على ما فإنه فانه لا يكتب شاكرا ولا صابرا

### ٣١ - باب من هم بحسنة أو بسئنة

٦٤٩١ - **عنه** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا جده أبو عثمان حدثنا أبو رجاء الطاطري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه عز وجل قال قال : « إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك ، فمن هم بحسنة فلم يمدحها كتبها الله له عند حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعلمها كتبها الله له عند عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة . ومن هم بسئنة فلم يعاملها كتبها الله له عند حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعلمها كتبها الله له سبعة واحدة »

**قوله** ( باب من هم بحسنة أو بسئنة ) المهم ترجيح قصد الفعل ، تقول هممت بكذا أي قصدته بهمتي ، وهو فوق مجرد خطور الشيء بالقلب . **قوله** ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو بن الحجاج المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، والسند كله بصريون ، ووجه بن دينار تابعي صغير وهو الجعد أبو عثمان الراوي عن أنس في أواخر النفقات وفي غيرها . **قوله** ( عن ابن عباس ) في رواية الحسن بن ذكوان عن أبي رجاء حدثني ابن عباس ، أخرجه أحمد . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) في رواية مسدد عند الاسماعيلي وعن رسول الله ﷺ ، ولم أر في شيء من الطرق التصريح بسجع ابن عباس له من النبي ﷺ . **قوله** ( فيما يروى عن ربه ) هذا من الأحاديث الإلهية ، ثم هو محتمل أن يكون مما تلقاه ﷺ عن ربه بلا واسطة ويحتمل أن يكون مما تلقاه بواسطة الملك وهو الراجح ، وقال السكرماني : يحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ويحتمل أن يكون للبيان لما فيه من الاستناد

الصريح الى الله حيث قال ، ان الله كتب ، ويحتمل أن يكون لبيان الواقع وليس فيه أن غيره ليس كذلك لانه عليه السلام لا ينطق من الهوى ان هو الا وحى يوحى ، بل فيه أن غيره كذلك اذ قال « فيا يرويه ، أى في جملة ما يرويه انتهى مائنا . والثاني لا ينافي الاول وهو المعتد ، فقد أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن الجمعد ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو عروانة من طريق عفان ، وأبو نعيم من طريق قتيبة كلاهما عن جعفر بلفظ « فيا يرويه عن ربه قال : ان ربكم رحيم ، من هم بحسنة ، وسيأتي في التوحيد من طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ « عن رسول الله عليه السلام قال : يقول الله عز وجل إذا أراد هدى أن يعمل ، وأخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه ومن طرق أخرى منها عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال « قال الله عز وجل إذا هم عبدي . » **قوله** ( ان الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات ) يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى فيكون التقدير قال الله ان الله كتب ، ويحتمل أن يكون من كلام النبي عليه السلام يحكيه عن فعل الله تعالى وقاعل « ثم بين ذلك » هو الله تعالى ، وقوله « فن هم » شرح ذلك . **قوله** ( ثم بين ذلك ) أى فصله بقوله « فن هم » والمجمل قوله « كتب الحسنات والسيئات » وقوله كتب قال الطوفي أى أمر الحفظة أن تكتب ، أو المراد قدر ذلك في علمه على وفق الواقع منها . وقال غيره المراد قدر ذلك وعرف المكتبة من الملائكة ذلك التقدير ، فلا يحتاج الى الاستفسار في كل وقت عن كيفية الكتابة لكونه أمرا مفروغا منه انتهى . وقد يذكر على ذلك ما أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة رفعه قال « قالت الملائكة : رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة ، وهو أبصر به ، فقال : أرقبوه فإن عملها فاكثبوها ، فهذا ظاهر . وقوم المراجعة ، لكن ذلك مخصوص بأرادة عمل السيئة ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع في ابتداء الأمر فلما حصل الجواب استقر ذلك فلا يحتاج الى المراجعة بعده . وقد وجدت عن الشافعي ما يوافق ظاهر الخبر ، وأن المؤاخاة إنما تقع لمن هم على الشيء فشرع فيه ، لا من هم به ولم يتصل به العمل ، فقال في صلاة الخوف لما ذكر العمل الذى يبطلها ما حاصله : ان من أحرم بالصلاة وقصد القتال فشرع فيه بطالت صلاته ، ومن تهرم وقصد الى العدو لو دمه دفعه بالقتال لم تبطل . **قوله** ( فن هم ) كذا في رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم ، وفي رواية الاعرج في التوحيد « اذا أراد ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بلفظ « إذا هم » ، وكذا عنده من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فهما بمعنى واحد ، ووقع لمسلم أيضا من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ « اذا تحدث ، وهو محمول على حديث النفس لتوافق الروايات الأخرى ، ويحتمل أن يكون على ظاهره ولكن ليس قيدا في كتابة الحسنات بل بمجرد الإرادة تكتب الحسنات ، نعم ورد ما يدل على أن مطلق الهم والإرادة لا يكفي ، فعند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث خريم بن قائل رفعه « ومن هم بحسنة يعلم الله أنه قد أشمر بها قلبه وحرص عليها ، وقد تمسك به ابن حبان فقال بعد إيراد حديث الباب في صحيحه : المراد بالهم هنا العزم . ثم قال : ويحتمل أن الله يكتب الحسنات بمجرد الهم بها وان لم يهزم عليها زيادة في الفضل . **قوله** ( فلم يعملها ) يتناول نفي عمل الجوارح ، وأما عمل القلب فيحتمل نفيه أيضا إن كانت الحسنات تكتب بمجرد الهم كما في معظم الأحاديث ، لا ان قيدت بالتصميم كما في حديث خريم ، ويؤيده الاول حديث ابن ذر عند مسلم أن الكف عن الشر صدقة . **قوله** ( كتبها الله له ) أى الذى هم بالحسنة ( عنده ) أى عند الله ( حسنة كاملة ) كذا ثبت في حديث ابن عباس دون حديث أبي هريرة وغيره وصف الحسنات بكونها كاملة ، وكذا قوله « عنده » ، وفيها نزاع من الثقات :



فأما العندية فإشارة الى الثرف ، وأما السكال فإشارة الى رفع توم نقصها لكونها نشأت عن المم المجرى . فكانه قيل بل هي كاملة لا نقص فيها . قال النووي : أشار بقوله « عنده » الى مزيد الاعتناء به ، وبقوله « كاملة » الى تعظيم الحسنة وتأكيد أمرها ، وعكس ذلك في السيئة فلم يصفها بكاملة بل أكدها بقوله « واحدة » ، إشارة الى تخفيفها مباينة في الفضل والاحسان . ومعنى قوله « كتبها الله » أمر الحافظة بكتابتها بدليل حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد بلفظ « إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعاها » وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما في قلب الآدمي إما باطلاع الله إياه أو بأن يخلق له علما يدرك به ذلك ، ويؤيد الاول ما أخرجه ابن أبي الدنيا عن أبي عمران الجوني قال « ينادى الملك اكتب افلان كذا وكذا » فيقول يارب إنه لم يعمل ، فيقول إنه نواه ، وقيل بل يحدد الملك لهم بالسيئة رائحة خبيثة وبالحسنة رائحة طيبة ، وأخرج ذلك الطبري عن أبي معشر المدني ، وجاء مثله عن سفيان بن عيينة ، ورأيت في شرح معالطى أنه ورد مرفوعا ، قال الطبري إنما كتبت الحسنة بمجرد الارادة لأن ارادة الخير سبب الى العمل و ارادة الخير غير لأن ارادة الخير من عمل القلب ، واستشكل بأنه اذا كان كذلك فكيف لا تضاعف لعدم قوله ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) واجب بمحمل الآية على عمل الجوارح والحديث على المم المجرى . واستشكل ايضا بأن عمل القلب اذا اعتبر في حصول الحسنة فكيف لم يعتبر في حصول السيئة ؟ واجب بأن ترك عمل السيئة التي وقع اليهم بها يكفرها لانه قد نسخ قصده السيئة وخالف هواه ، ثم ان ظاهر الحديث حصول الحسنة بمجرد الترك سواء كان ذلك لما منع أم لا ، ويتجه أن يقال : يتفاوت عظم الحسنة بحسب المانع فان كان خارجيا مع بقاء قصد الذي هم بفعل الحسنة فهي عظيمة القدر ، ولا سيما ان قارنها بدم هل نفويتها واستمرت النية على فعلها عند القدرة ، وان كان الترك من الذي هم من قبل نفسه فهي دون ذلك إلا ان قارنها قصد الاضرار عنها جملة والرغبة عن فعلها ، ولا سيما إن وقع العمل في عكسها كأن يريد أن يتصدق بدينار مثلا فصرفه بيمينه في معصية ، فالذي يظهر في الاخير أن لا تكتب له حسنة أصلا ، وأما ما قبله فعلى الاحتمال . واستدل بقوله حسنة كاملة على أنها تكتب حسنة مضاعفة لأن ذلك هو السكال لكنه مشكل يلزم منه مساواة من نوى الخير بمن فعله في أن كلا منهما يكتب له حسنة . واجب بأن التضمين في الآية يقتضى اختصاصه بالعمل لقوله تعالى ( من جاء بالحسنة ) والمجيء بها هو العمل ، وأما النواوى فانما ورد أنه يكتب له حسنة ومعناه يكتب له مثل ثواب الحسنة ، والتضمين قدر زائد على أصل الحسنة ، والزم عند الله تعالى . قوله ( فان هم بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات ) يؤخذ منه رفع توم أن حسنة الارادة تضاف الى عشرة التضمين فتكون الجملة احدى عشرة على ما هو ظاهر رواية جعفر بن سليمان عند مسلم وانظره . فان عملها كتبت له عشر أمثالها ، وكذا في حديث أبي هريرة وفي بعض طرقه احتمال ، ورواية جيد الوارث في الباب ظاهرة فيما قلته وهو المعتمد ، قال ابن عبد السلام في أماليه : معنى الحديث اذا هم بحسنة فان كتبت له حسنة عملها كتبت له عشرة لأننا نأخذ بعقيد كونها قد هم بها ، وكذا السيئة اذا عملها لا تكتب واحدة لهم وأخرى لعمل بل تكتب واحدة فقط . قلت : الثاني صريح في حديث هذا الباب ، وهو مقتضى كونها في جميع الطرق لا تكتب بمجرد المم ، وأما حسنة المم بالحسنة فالاحتمال قائم ، وقوله بغير كونها قد هم بها يمكن عليه من عمل حسنة بفتة من غير أن يسبق له أنه هم بها فان قضية كلامه أنه يكتب له تسعة وهو خلاف ظاهر الآية ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) فانه يتناول من هم بها ومن لم يهم ،

والتحقيق أن حسنة من هم بها تندرج في العمل في عشرة العمل لكن تكون حسنة من هم بها أعظم قدرا من لم يهتم بها ،  
والعلم عند الله تعالى . قوله ( إلى سبعمائة ضعف ) الضعف في اللغة المثل ، والتحقيق أنه أهم يقع على العدد بشرط  
أن يكون معه عدد آخر ، فإذا قبل ضعف العشرة فهم أن المراد عشرون ، ومن ذلك لو أقر بأن له عندى ضعف  
درهم لزمه درهمان أو ضعفى درهم لزمه ثلاثة . قوله ( إلى أضعاف كثيرة ) لم يقع في شيء من طرق حديث أبي  
هريرة . إلى أضعاف كثيرة . إلا في حديثه الماضي في الصيام فإن في بعض طرقه عند مسلم « إلى سبعمائة ضعف إلى  
ما شاء الله ، وله من حديث أبي ذر رفعه : يقول الله من عمل حسنة فله عشر أمثالها وأزيد ، وهو بفتح الهمزة  
وكسر الزاى ، وهذا يدل على أن تضعيف حسنة العمل إلى عشرة مجزوم به ومازاد عليها جائز وقوعه بحسب الزيادة  
في الاخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتعدى النفع كالصدقة الجارية والعلم النافع والسنة الحسنة وشرف  
العمل ونحو ذلك ، وقد قيل ان العمل الذى يضاعف إلى سبعمائة خاص بالنفقة في سبيل الله ، وتمسك قائله بما في  
حديث خريم بن قائل المشار إليه قريبا رفعه « من هم بحسنة فلم يعملها ، فذكر الحديث وفيه « ومن عمل حسنة  
كانت له بعشر أمثالها ، ومن أنفق نفقة في سبيل الله كانت له بسبعمائة ضعف » وتعقب بأنه صريح في أن النفقة في  
سبيل الله تضاعف إلى سبعمائة وليس فيه نفي ذلك عن غيرها صريحا ، ويدل على التعميم حديث أبي هريرة الماضي في  
الصيام « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف » الحديث واختلاف في قوله تعالى ﴿ والله  
يضاعف لمن يشاء ﴾ هل المراد المضاعفة إلى سبعمائة فقط أو زيادة على ذلك ؟ فالاول هو المحقق من سياق الآية  
والثاني محتمل ، ويقرب الجواز سعة الفضل . قوله ( ومن هم بسبعمائة فلم يعملها كتبها الله له حسنة كاملة ) المراد  
بالكمال عظم القدر كما تقدم لا التضعيف إلى العشرة ، ولم يقع التقييد بكامله في طرق حديث أبي هريرة ، وظاهر  
الاطلاق كتابة الحسنة بمجرد الترك ، لكننه قيده في حديث الأعرج عن أبي هريرة كما سيأتى في كتاب التوحيد  
ولفظه « إذا أراد هدى أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها ، فإن عملها فاكْتُبُوا له بمثلها ، وإن تركها  
من أجل فاكْتُبُوا له حسنة » وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، لكن لم يقع عنده « من أجل ، ووقع عنده من  
طريق همام عن أبي هريرة « وإن تركها فاكْتُبُوا له حسنة ، إنما تركها من جرأى » بفتح الجيم وتشديد الراء بعد  
الالف ياء المتكلم وهي بمعنى من أجل ، ونقل عياض عن بعض العلماء أنه حل حديث ابن عباس على عمومته ، ثم  
صوب حل معاقبه على ما قيد في حديث أبي هريرة . قلت : ويحتمل أن تكون حسنة من ترك بغير استحضار ما قيد  
به دون حسنة الآخر لما تقدم أن ترك المعصية كف عن الشر والكف عن الشر خير ، ويحتمل أيضا أن يكتب  
لن من بالمعصية ثم تركها حسنة مجردة ، فإن تركها من عاقبة وبه سبحانه كتبت حسنة مضاعفة . وقال الخطابة : حل  
كتابة الحسنة على الترك أن يكون التارك قد قدر على الفعل ثم تركه ، لأن الإنسان لا يسمى تاركا إلا مع القدرة ،  
ويدخل فيه من حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع كأن يمشى إلى امرأة ابنى بها مثلا فيجد الباب مغلقا ويتعسر  
فتحه ، ومثله من تمكن من الزنا مثلا فلم ينتشر أو طرقه ما يخاف من أذاه عاجلا . ووقع في حديث أبي كبشة  
الأنصاري ما قد يعارض ظاهر حديث الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه باللفظ « إنما الدنيا  
لأربعة » فذكر الحديث وفيه « وعبد رزقه الله مالا ولم يرزقه الله - فهو يعمل في ماله بغير علم لا يتقن فيه ربه  
ولا يصل فيه رحمه ولا يرى لله فيه حقا ، فهذا بأخبث المنازل . ورجل لم يرزقه الله مالا ولا هليا فهو يقول : لو أن

لى ما لا عملت فيه بعمل فلان ، فهم فى الوزر سواء ، فقبل الجمع بين الحديثين بالنزول على حالتين ، فتحمل الحالة الأولى هل من هم بالمعصية مما مجردا من غير تصميم ، والحالة الثانية على من صمم على ذلك وأصر عليه . وهو وافق لما ذهب إليه الباقلاني وغيره ؛ قال المازرى : ذهب ابن الباقلاني يعنى ومن تبعه الى أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن عليها نفسه أنه يأثم ، وحمل الاحاديث الواردة فى العقوبة عن من بسية ولم يعملها على الخطأ الذى يمر بالقلب ولا يستقر . قال المازرى : وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ونقل ذلك عن نص الصافى ، ويؤيده قوله فى حديث أبى هريرة فيما أخرجه مسلم عن طريق همام عنه بلفظ : فأنا أغفرها له ما لم يعملها ، فإن الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية المهدوم به . وقعبه عياض بأن عامة السلف وأهل العلم على ما قال ابن الباقلاني لاتفاقهم على المؤاخذه بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : إن العزم على السية يكتب سية مجردة لا السية التى هم أن يعملها ، كمن يأمر بتحصيل معصية ثم لا يفعلها بعد حصولها فإنه يأثم بالامر المذكور لا بالمعصية وما يدل على ذلك حديث كذا الذى التقي المسلمان بسيفيهما فاقاتل والمقتول فى النار ، قيل هذا القاتل فإ بال مقتول ؟ قال : انه كان حربيا على قتل صاحبه ، وسبأى سياقه وشرحه فى كتاب الفتن ، والذى يظهر أنه من هذا الجنس وهو أنه يعاقب على عزمه بمقدار ما يستحقه ولا يعاقب عقاب من باشر القتل حسا . وهنا قسم آخر وهو من فعل المعصية ولم يتب منها ثم هم أن يعود اليها فإنه يعاقب على الاصرار كما حرم به ابن المبارك وغيره فى تفسير قوله تعالى ﴿ ولم يهروا على ما فعلوا ﴾ ويؤيده أن الاصرار معصية اتفاقا ، فن عزم على المعصية وصمم عليها كتبت عليه سية ، فإذا عملها كتبت عليه معصية ثانية . قال النووي : وهذا ظاهر حسن لا مريد عليه ، وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخذه على عزم القلب المستقر كقوله تعالى ﴿ ان الذين يحبون أن تفسح الفاحشة ﴾ الآية ، وقوله ﴿ اجتمعوا كثيرا من الظن ﴾ وغير ذلك . وقال ابن الجوزى : اذا حدث نفسه بالمعصية لم يؤاخذ فان عزم وصمم زاد على حديث النفس وهو من عمل القلب . قال : والدليل على التفريق بين الهم والعزم أن من كان فى الصلاة نزع فى خاطره أن يقطعها لم تقطع ، فان صمم على قطعها بطلت . وأجيب عن القول الأول بأن المؤاخذه على أعمال القلوب المستقلة بالمعصية لا تستلزم المؤاخذه على عمل القلب بقصد مذهب الجارحة اذا لم يعمل المقصود ، ففرق بين ما هو بالقصد وما هو بالوسية . وفهم بعضهم ما يقع فى النفس أقساما يظهر منها الجواب عن الثانى ، أضعفها أن يخطر له ثم يذهب فى الحال ، وهذا من الوسوسة وهو مغفوع عنه وهو دون الزدد ، وفوقه أن يتردد فيه فيهم به ثم ينفر عنه فيتركه ثم يهم به ثم يترك كذلك ولا يستمر على قصد ، وهذا هو التردد فيعفى عنه أيضا ، وفوقه أن يميل اليه ولا ينفر عنه لا ينفر عنه لكن لا يصمم على فعله وهذا هو الهم فيعفى عنه أيضا ، وفوقه أن يميل اليه ولا ينفر منه بل يصمم على فعله فهذا هو العزم وهو منتهى الهم ، وهو على قسمين : القسم الأول أن يكون من أعمال القلوب صرفا كالشك فى الوجدانية أو النبوة أو البعث فهذا كفر ويعاقب عليه جزما ، ودونه المعصية التى لا تصل الى الكفر كن يجب ما يبغض الله وربهض ما يحبه الله ويجب للمسلم الاذى بفهم موجب لذلك فهذا يأثم ، ويلحق به الكبر والعجب والبغى والمكر والحسد ، وفى بعض هذا خلاف . فمن الحسن البصري أن سوء الظن بالمسلم وحده مغفوع عنه وحملوه على ما يقع فى النفس مما لا يقدر على دفعه . لكن من يقع له ذلك مأور بمجاهدة النفس على تركه . والفهم الثانى أن يكون من أعمال الجوارح كالزنا والمرتقة فهو الذى وقع فيه النزاع ، فذهب

طائفة الى عدم المؤاخذه بذلك أصلاً ، ونقل عن نص الشافعي ، ويؤيده ما وقع في حديث خريم بن قانك المذنب عليه قبل فاته حيث ذكر الهم بالحسنة قال : علم الله أنه أشعرها قلبه وحرص عليها ، وحيث ذكر الهم بالسئنة لم يقيد بشيء بل قال فيه : ومن هم بسئنته لم تكتب عليه ، والمقام مقام الفضل فلا يليق التحجير فيه . وذهب كثير من العلماء الى المؤاخذه باليوم المصمم ، وسأل ابن المبارك سفيان الثوري : أيؤاخذ العبد بما هم به ؟ قال : اذا جهوم بذلك . واستدل كثير منهم بقوله تعالى ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ وحملوا حديث أبي هريرة الصحيح المرفوع « ان الله تجاوز لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به » على الخطرات كما تقدم . ثم افترق هؤلاء فقالت طائفة : يعاقب عليه صاحبه في الدنيا خاصة بنحو الهم والغم ، وقالت طائفة : بل يعاقب عليه يوم القيامة لكن بالعتاب لا بالعذاب ، وهذا قول ابن جريج والربيع بن أنس وطائفة ونسب ذلك الى ابن عباس أيضاً ، واستدلوا بحديث النجوى المأخوذ شرحه في « باب ستر المؤمن على نفسه » من كتاب الأدب ، واستثنى جماعة ممن ذهب الى عدم مؤاخذه من وقع منه الهم بالمعصية ما يقع في الحرم المسكى ولو لم يصمم لقوله تعالى ﴿ ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ ذكره السدي في تفسيره عن مرة عن ابن مسعود ، وأخرجه أحمد من طريقه مرفوعاً ، ومنهم من رجحه موقوفاً ، ويؤيد ذلك أن الحرم يجب اعتقاد تعظيمه فن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بآتيك حرمة ، وتيقب هذا البحث بأن تعظيم الله أكد من تعظيم الحرم ومع ذلك فن هم بمعصيته لا يؤاخذه فكيف يؤاخذ بما دونه ؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن انتهاك حرمة الحرم بالمعصية تستلزم انتهاك حرمة الله لأن تعظيم الحرم من تعظيم الله فصارت المعصية في الحرم أشد من المعصية في غيره وان اشترك الجميع في ترك تعظيم الله تعالى ، نعم من هم بالمعصية قاصداً الاستخفاف بالحرم عصى ، ومن هم بمعصية الله قاصداً الاستخفاف بالله كفر ، وانما المعفو عنه من هم بمعصية ذاهلاً عن قصد الاستخفاف ، وهذا تفصيل جيد ينبغي أن يستحضر عند شرح حديث ولا يزن الرائي وهو مؤمن ، وقال السبكي الكبير : الحاجس لا يؤاخذ به لإجماع ، والحاجس وهو جريان ذلك الحاجس وحديث النفس لا يؤاخذ بهما للحديث المشار اليه ، والهم وهو قصد فعل المعصية مع التردد لا يؤاخذ به لحديث الباب ، والعزم - وهو قوة القصد أو الجزم به ورفع التردد - قال الهفنون يؤاخذ به ، وقال بعضهم لا واحتج بقول أهل اللغة : هم بالشئ عزم عليه ، وهذا لا يكفي ، قال : ومن أدق الاول حديث « اذا التقى المسلمان بسيفيهما » الحديث ، وفيه أنه كان حريصاً على قتل صاحبه فعزل بالحرص ، واحتج بعضهم بأعمال القلوب ولا حجة معه لأنها على قسمين : أحدهما لا يتعلق بفعل خارجي وليس البحث فيه ، والثاني يتعلق بالمتقين عزم كل منهما على قتل صاحبه واقترب بهزمه فعل بعض ما هزم عليه وهو شهر السلاح وإشارته به الى الآخر فهذا الفعل يؤاخذ به سواء حصل القتل أم لا . انتهى . ولا يلزم من قوله « فالقاتل والمقتول في النار » أن يكونا في درجة واحدة من العذاب بالانفاق . قوله ( فان هرهم بما فعلها كتبها الله له ميتة واحدة ) في رواية الاعرج « فاكتبوا له بمثلها » وزاد مسلم في حديث أبي ذر « جزاؤه بمثلها أو أغفر » وله في آخر حديث ابن عباس « أو دبحوها » ، والمعنى أن الله يحرمها بالفضل أو بالتوبة أو بالاستغفار أو بعمل الحسنات التي تمكف السئنة ، والاول أشبه بظاهر حديث أبي ذر ، وفيه رد لقول من ادعى أن الكبائر لا تغفر الا بالتوبة ، ويستفاد من التأكيد بقوله « واحدة » أن السئنة لا تضاعف كما تضاعف الحسنات ، وهو على وفق قوله تعالى ﴿ فلا يحصى إلا »

مثلاً) قال ابن عبد السلام في أماليه : فائدة التأكيذ دفع قوم من بطن أنه إذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيفت إليها سيئة الهم ، وليس كذلك إنما يكتب عليه سيئة واحدة . وقد استثنى بعض العلماء وقوع المعصية في الحرم المسكى . قال إسحق بن منصور : قلت لأحد هل ورد في شيء من الحديث أن السيئة تكتب بأكثر من واحدة ؟ قال : لا ، ما سمعت إلا بمكة لتنظيم البلد . والجمهور على التعميم في الأزمنة والامكنة لكن قد يتفاوت بالعظم ، ولا يرد على ذلك قوله تعالى ( من يأت منكراً فإني سأجزيه من عذاب ما يشاء ) لأن ذلك ورد تعظيماً لحق النبي ﷺ لأن وقوع ذلك من نساء يقتضى أمراً زائداً على الفاحشة وهو أذى النبي ﷺ ، وزاد مسلم بعد قوله « أو يحوها » : « ولا يملك على الله إلا هالك » أى من أصر على التجري على السيئة عوداً وقولاً وفعلماً وأعرض عن الحسنات مما وقولاً وفعلماً ، قال ابن بطال : في هذا الحديث بيان فضل الله العظيم على هذه الأمة لأنه لو لا ذلك كاد لا يدخل أحد الجنة ، لأن عمل لعباد للسيئات أكثر من عملهم الحسنات ؛ ويؤيد ما دل عليه حديث الباب من الإنابة على الهم بالحسنة وعدم المزاخنة على الهم بالسيئة قوله تعالى ( لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ) إذ ذكر في السوء الاقتمال الذي يدل على المماثلة والتكافؤ فيه بخلاف الحسنة ، وفيه ما يترتب للعبد على مجرأ لذته وترك شهورته من أجل ربه رغبة في ثوابه ورهبة من عقابه واستبدل به على أن الحفظ لا تكتب المباح للتعقيد بالحسنات والسيئات ، وأجاب بعض الشراح بأن بعض الأئمة عد المباح من الحسن ، وتعقب بأن الكلام فيما يترتب على فعله حسنة وليس المباح ولو سمي حسناً كذلك ، نعم قد يكتب حسنة بالنية وليس البحث فيه ، وقد تقدم في « باب حفظ الإنسان » قريباً شيء من ذلك ، وفيه أن الله سبحانه وتعالى بفضله وكرمه جعل العدل في السيئة والفضل في الحسنة فضايف الحسنة ولم يضاعف السيئة بل أضاف فيها إلى العدل الفضل فأدارها بين المقوية والمغفرة بقوله « كتب له واحدة أو يحوها » وبقوله « لجأؤه بمثلاً أو أغفر » وفي هذا الحديث رد على السكبي في زعمه أن ليس في الشرح مباح بل القاعل إما عاص وإما مثاب ، فن استغل عن المعصية بشيء فهو مثاب ، وتعقبه بما تقدم أن الذي يثاب على ترك المعصية هو الذي يقصد بتركها رضا الله كما تقدمت الإشارة إليه ، وحكى ابن التين أنه يلزمه أن الزاني مثلاً مثاب لاشتغاله بالزنا عن معصية أخرى ولا يخفى ما فيه

### ٣٢ - باب ما يبتقى من محقرات الذنوب

٦٤٩٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** مهدي عن قتيلان عن أنس رضي الله عنه قال : إنكم لنعملون أعمالاً هي أدنى في أعينكم من لأشمر ، إن كننا نعدّها على عهد النبي ﷺ الوبقات ، قال أبو عبد الله : يعنى بذلك المهللكات

**قوله** ( باب ما يبتقى من محقرات الذنوب ) التعبير بالمحقرات وقع في حديث سهل بن سعد رفعه وإياكم ومحقرات الذنوب فإنما مثل محقرات الذنوب كمثل قوم نزلوا بطن واد فجاء ذا بعور حتى جمعوا ما أنجزوا به خزم ، وإن محقرات الذنوب متى يؤخذ بها صاحبها تهلك ، أخرجه أحمد بسند حسن ، ونحوه عند أحمد والطبراني من حديث ابن مسعود ، وعند النسائي وابن ماجه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها : يا عائشة ، إياك ومحقرات الذنوب فإن لها من الله طالباً ، وصححه ابن حبان . **قوله** ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وغيلان بمجمعة ثم تحتانية وزن غيلان م - ٤٢ ج ١١ هـ فتح الباري

هو ابن جامع والسند كله بصريون . **قوله** (مى أدق) أفعّل تفضيل من الدقة بكسر الدال اشارة الى تحقيرها وتوحيدها ، وتستعمل في تدقيق النظر في العمل والامعان فيه أى تعملون أعمالا تحسبونها هيئة وهى عظيمة أو تقول الى العظام . **قوله** (ان كنا نعدّها) كذا الأكثر بلام التأكيد ، وفي رواية أبى ذر عن السرخسى والمستعمل بمحذوفها ومحذوف الضمير أيضا ولفظهما ان كنا نعد ، وله عن الكشميين ان كنا نعدّها ، وان عطفه من الثغيلة وهى للتأكيد . **قوله** ( من الموبقات ) بموحدة وقف ، وسقط لفظ د من ، السرخسى والمستعمل أيضا . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( يعنى بذلك المهلكات ) أى الموقفة هى المهلكة ، ووقع الاسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج عن ميهدي وكنا نعدّها ونحن مع رسول الله ﷺ من الكبائر ، وكأنه ذكره بالماضى . وقال ابن بطال : المحقرات اذا كثرت صارت كبارا مع الاصرار ، وقد أخرج أسد بن موسى في الزهد عن أبى أيوب الأنصارى قال : ان الرجل ليعمل الحسنة فيشقى بها وينسى المحقرات فيلقى الله وقد أحاطت به ، وان الرجل ليعمل السيئة فلا يزال منها مشغفا حتى يلقى الله آمنا .

### ٣٣ - باب الأعمال بالخواتيم ، وما يخاف منها

٦٤٩٣ - **حدثنا** على بن عياش الالماني الحمصي حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : نظر النبي ﷺ إلى رجل يُقاتل المشركين - وكان من أعظم المسلمين غناء عنهم - فقال : من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا ، فتميمه رجل ، فلم يزل على ذلك حتى جرح ، فاستعجل الموت فقال بذُبابه سيفه فوضعه بين يديه فتحامل عليه حتى خرج من بين كتفيه ، فقال النبي ﷺ : إن العبد ليعمل - فيما يرى الناس - عمل أهل الجنة ، وإنه لمن أهل النار ، ويعمل - فيما يرى الناس - عمل أهل النار وهو من أهل الجنة ، وإنما الأعمال بالخواتيم .

**قوله** ( باب الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة الذي قتل نفسه وفي آخره « وإنما الأعمال بالخواتيم » وتقدم شرح القصة في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، ويأتى شرح آخره في كتاب القدر ان شاء الله تعالى . وقوله « غناء » بفتح المعجمة بعدها نون مدود أى كفاية ، وأغنى فلان عن فلان ناب عنه وجرى مجراه . وذبابه السيف حده وطرفه . قال ابن بطال : في تنقيب عاتمة العمل عن العبد حكمة بالغة وتدبير لطيف ، لأنه لو علم وكان ناجيا أعجب وكسل وإن كان هالكا ازداد عتوا فحجب عنه ذلك ليسكون بين الخوف والرجاء ، وقد روى الطبري عن حفص بن حميد قال : قلت لابن المبارك رأيت رجلا قتل رجلا ظلما فقلت في نفسي أنا أفضل من هذا ، فقال : أمثلك على نفسك أشد من ذنبه . قال الطبري : لأنه لا يدري ما يشول اليه الامر لعل القاتل يتوب فتقبل توبته ، ولعل الذي أنكر عليه يحتم له بختامة السوء .

### ٣٤ - باب العزة راحة من خلط السوء

٦٤٩٤ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عطاء بن يزيد أن أبا سعيد حدثه قال

« قيل : يا رسول الله . . . » ، وقال محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري قال : « جاء أعرابي<sup>١</sup> إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أي الناس خير ؟ قال : رجل جاهد بنفسه وماله ، ورجل في شعب من لشعاب يهتد به ويدع الناس من شره . » ، تابعه الزبيدي وسليمان ابن كثير والذهبي عن الزهري . وقال معمر بن الزهري عن عطاء - أو عبيد الله - عن أبي سعيد عن النبي ﷺ وقال يونس وابن مسافر ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب عن عطاء عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ

٦٤٩٥ - حدثنا أبو نعيم حدثنا اللجشون عن عبد الرحمن بن أبي صصعة عن أبيه عن أبي سعيد أنه سمعه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : يأتي على الناس زمان خير مال الرجل المسلم للفنم يتبع بها شرف الجبال ومواقع القطر ، يزر بدينه من الفتن . »

قوله ( باب العزلة راحة المؤمن من غلاط السوء ) لفظ هذه الترجمة أثر أخرجه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن عمر أنه قاله ، لكن في سنده انقطاع ، وغلاط بضم الميم وتشديد اللام للاكثرة ، وهو جمع مستخرب . وذكره الكرماني بلفظ : « غلاط » بغير ألف وهو بضمين غلفا ، كذا ذكره الصغاني في « العباب » قال الخطابي : جمع غليط والغليط يطلق على الواحد كقول الشاعر :

« بان الغليط ولو طوعت ما بانا ،

وعلى الجمع كقوله : « ان الغليط أجدوا البين يوم نأوا »

ويجمع أيضا على غلاط بضمه بفتح غين غلفا قال الشاعر : « ضربا يفرق بين الجزيرة الغلاط » ، قال والخطاط بالسكر والتخفيف المخاططة . قلت : ذاك الذي وقع في هذه الترجمة ، ووقع عند الاسماعيل « غلاط » بدل « غلاط » وأخرجه الخطابي في « كتاب العزلة » بلفظ « غلاط » ، وقال ابن المبارك في « كتاب الرقائق » عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حمص بن عاصم قال قال عمر « خذوا حظكم من العزلة » ، وما أحسن قول الجنيد نفع الله ببركته « مكابدة العزلة أيسر من مداراة الخلطة » ، وقال الخطابي : لو لم يكن في العزلة الا السلامة من الغيبة ومن وقية المنكر الذي لا يقدر على إزالته لكان ذلك خيرا كثيرا . وفي معنى الترجمة ما أخرجه الحاكم من حديث أبي ذر مرفوعا بلفظ « الوحدة خير من جليس السوء » وسنده حسن ، لكن المحفوظ أنه موقوف عن أبي ذر أو عن أبي الدرداء . وأخرجه ابن أبي عاصم . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول ، قوله ( وقال محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وقوته هنا برواية أبي اليان ، وأفردها في الجهاد فسأفه على لفظه هناك ، وقد وصله مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن محمد بن يوسف . قوله ( جاء أعرابي ) تقدم في أوائل الجهاد أني لم ألق على اسمه وأن أبازر سأله عن ذلك لكن لا يحسن أن يقال في حق أعرابي . قوله ( أي الماحي خير ) تقدم في الجهاد بلفظ « أفضل » وسأذكر له ألفاظا أخرى . قوله ( قال رجل جاهد ) هذا لا ينافي جوابه الآخر الماضي في الإيمان من سلم الناس من لسانه ويده ، ولا غير ذلك من الاجوبة المختلفة لأن الاختلاف في ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والاحوال

والأوثاق كما تقدم تقريره . وقد تقدم شرح هذا الحديث في الجهاد . **قوله** ( ورجل في شعب من العصاب الخ ) هو محمول على من لا يقدر على الجهاد فيستحب في حقه العزلة ليسلم ويسلم غيره منه ، والذي يظهر أنه محمول على ما بعد هجر النبي ﷺ . وقوله « بعد ربه » زاد مسلم من وجه آخر « ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة حتى يأتيه اليقين ليس من الناس إلا في خير » ولذا سألني من حديث ابن عباس رفعه ، ألا أخبركم بخير الناس ؟ رجل عاكف بعنان فرسه ، الحديث ، وفيه « ألا أخبركم بالذي يتلوه ؟ رجل معتزل في غنمية يؤدي حق الله فيها ، وأخرجه الترمذي وألفظ له وقال حسن ، وقوله هنا « تابعه النعمان » هو ابن راشد الجزري ، ومتابعه وصليها أحمد بن وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت النعمان بن راشد . **قوله** ( والزبيدي ) هو محمد بن الوليد الشامي ، وطريقه وصليها مسلم أيضا من رواية يحيى بن حمزة عنه . **قوله** ( وسليمان بن كثير ) هو العمدي ، وطريقه وصليها أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عنه بألفظ . سئل أي المؤمنين أكل إيمانا ، **قوله** ( وقال معمر بن الزهري عن عطاء أو عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن هبة كذا بالمشك ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وقال في سياقه « معمر يشك » وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر فقال « عن عطاء » بغير شك ، وكذا وقع لنا بعلو في مسند عبد بن حميد ولم يشك . **قوله** ( وقال يونس ) هو ابن يزيد الأيلي وطريقه وصليها الذهلي في « الزهريات » وأخرجه ابن وهب في جامعه عن يونس . **قوله** ( وابن مسافر ) هو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وطريقه وصليها الذهلي في « الزهريات » من طريق الليث بن سعد عنه . **قوله** ( ويحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، وطريقه وصليها الذهلي أيضا من طريق سليمان بن بلال عنه . **قوله** ( عن بعض أصحاب النبي ﷺ ) هذا لا يخالف الرواية الأولى ، لأن الذي حفظ اسم الصحابي مقدم على من أحجمه ، وقد بينت ألفظ معمر وألفظ الزبيدي في كتاب الجهاد . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا الماجشون ) بكسر الجيم وبالشين المعجمة هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة وقد تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم أيضا ولكن قال فيه « حدثنا جسد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون » ، فنسبه إلى جده ، ولا مقابلة بين قوله الماجشون وابن الماجشون فإن كلاما من عبد الله وأولاده يقال له الماجشون . **قوله** ( عن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، وقد روى مالك عنه هذا الحديث وجود نسبه وبينت ذلك في كتاب الإيمان في « باب من الدين الفرار من الفتن » . **قوله** ( عن أبيه ) في رواية يحيى ابن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن هذا أنه سمع أباه ، أخرجه أحمد والاسماعيل . **قوله** ( يأتي على الناس زمان خير مال المسلم الغنم ) كذا أرده هنا ، وفي الكلام حذف تقديره يكون فيه ، وتقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم هذا الإسناد بألفظ « يأتي على الناس زمان يكون الغنم فيه خير مال المسلم » ، ووقع في رواية مالك « يشك أن يكون خير مال المسلم الخ » وتقدم إيضاحه . وألفظه هنا صريح في أن المراد بجهزية العزلة أن تقع في آخر الزمان ، وأما زعمه ﷺ فكان الجهاد فيه مطلوباً حتى كان يجب على الأعيان إذا خرج الرسول ﷺ غارياً أن يخرج معه إلا من كان معذوراً ؟ وأما من بعده فيختلف ذلك باختلاف الأحوال ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . والشعب بكسر أوله الطريق في الجبل أو الموضع فيه ، وشعب بفتح المعجمة ثم المهملة ثم فاء رأس الجبل ، وذكر الخطابي في « كتاب العزلة » أن العزلة والاختلاط يختلف باختلاف متعلقاتهم فبعض الأدوات الواردة في الحضر على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الأئمة وأمور الدين وعكسها في حكمه ، وأما الاجتماع والافتراق



بالإبدان فن عرف الاكتفاء بنفسه في حق معاشه ومحافظة دينه فالأولى له الانكشاف عن غناطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والرد وحقوق المسلمين من العيادة وشهود الجنازة ونحو ذلك ، والمطلوب إنما هو ترك فضول الصحبة لما في ذلك من شغل البال وتضييع الوقت عن المهمات ، ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج إلى الغذاء والعملاء فيقتصر منه على ما لا بد له منه فهو أرواح الأبدن والقلب والله أعلم . وقال القشيري في الرسالة : طريق من آثار الدعوة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس ، فإن الأول ينتج منه استغناء نفسه وهي صفة المتواضع ، والثاني شهوده مزية له على غيره وهذه صفة المتكبر

### ٣٥ - باب رفع الأمانة

٦٤٩٦ - **حدثنا محمد بن سنان** **حدثنا** **فكبح بن سليمان** **حدثنا** **هلال بن علي** عن **عطاء بن يسار** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا ضيعت الأمانة فادعهم الساعة . قال : كيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال : إذا أسيد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة .

٦٤٩٧ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا **سفيان** **حدثنا** **الأعمش** عن **زيد بن وهب** **حدثنا** **حذيفة** قال **حدثنا** رسول الله ﷺ حديثين رأيت أحدهما وأنا أنظر الآخر ، **حدثنا** أن الأمانة نزلت فجرد قلوب الرجال ، ثم علموا من القرآن ، ثم علموا من السنة ، و**حدثنا** عن ربيعها قال : ينأى الرجل للنومة فتقبض الأمانة من قلبه ، فيظل أثرها مثل أثر الوكت . ثم ينأى للنومة فتقبض ، فيبقى أثرها مثل الجمل ، كجمل دخرته على رجله فتقبض ، فترأى متبرأ وليس فيه نسي . فيصيح الناس يتفايون ، فلا يكاد أحدهم يؤدى الأمانة ، فيقال : إن في بني فلان رجلاً أميناً . ويقال للرجل ما أمته وما أظرفه وما أجده ، وما في قلبه مثقال حبة حردل من إيمان . ولقد أتى على زمان وما أبالي أيكم بايت ، لئن كان مسلماً رده على الإسلام ، وإن كان نصرانياً رده على ساعيه . أما اليوم فما كنت أباح إلا فلاناً وفلاناً .

قال **الفربري** قال أبو جعفر : **حدثنا** **أبا عبد الله** الله تعالى قال : سمعت **أبا أحمد** بن **عاصم** يقول سمعت **أبا عبد الله** يقول قال الأنصبي وأبو عمرو وغيرهما : جرد قلوب الرجال ، ألجذر الأصل من كل شيء . والوكت أثر للشئ اليسير منه . والجمل أثر العمل في التكلف إذا قلظ

[ الحديث ٦٤٩٧ - طرفه في : ٧٠٨٦ ، ٧٢٧٦ ]

٦٤٩٨ - **حدثنا** **أبو البنان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** قال أخبرني **سالم بن عبد الله** أن **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنما الناس كالإبل المائنة لا تسكاد نجلها راحة ، قوله ( باب رفع الأمانة ) هي ضد الخيانة والمراد برفعها إذا باها بحيث يكون الآمن معدوماً أو شبه المعدوم

وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( حدثنا محمد بن سنان ) بكسر المهملة ونونين ، وقد تقدم في أول كتاب العلم بهذا الاسناد مقرونا برواية محمد بن فليح عن أبيه ، وساقه هناك على لفظه وفيه قصة الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة . قوله ( إذا ضيعت الأمانة ) هذا جواب الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة وهو الغافل كيف إضاعتها ؟ قوله ( إذا أسند ) قال الكرماني أجاب عن كيفية الإضاعة بما يدل على الزمان لأنه يتضمن الجواب ، لأنه يلوم منه بيان أن كيفيةها هي الاسناد المذكور ، وقد تقدم هناك بلفظ « وسند » مع شرحه ، والمراد من « الأمر » جنس الأمور التي تتعلق بالدين كالتخلف والامارة والقضاء والافتاء وغير ذلك ، وقوله « إلى غير أهله » قال الكرماني : « أي بكلمة « إلى » بدل اللام ليبدل على تضمين معنى الاسناد . قوله ( فانتظر الساعة ) الفاء للتفريع ، أو جواب شرط محذوف أي إذا كان الأمر كذلك فانتظر ، قال ابن بطال : معنى « أسند الأمر » إلى غير أهله ، أن الأئمة قد انتقمهم الله على عبادته وفرض عليهم النصيحة لهم ، فينبغي لهم تولية أهل الدين ، فإذا قلدرا غير أهل الدين فقد ضيعوا الأمانة التي فلقهم الله تعالى ليأبوا . الحديث الثاني حديث حذيفة في ذكر الإهانة وفي ذكر رفعها ، وسيأتي بسنده ومثله في كتاب الفتن ويشرح هناك إن شاء الله تعالى . والجذر بفتح الجيم وكسرها الأصل في كل شيء ، والوقت بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مثناة أثر النار ونحوه ، والجمل بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام هو أثر العمل في الكف ، والمنتظر بمن ثم مثناة مفتوحة ثم مرحدة مكسورة وهو المنتظر : قوله ( ولا يكاد أحدم ) في رواية الكشميهني « أحد » بغير ضمير . قوله ( من إيمان ) قد يفهم منه أن المراد بالأمانة في الحديث الإيمان وليس كذلك بل ذكر ذلك ليكونا لازمة الإيمان . قوله ( بايعت ) قال الخطابي : تأوله بعض الناس علىبيعة الخلافة ، وهذا خطأ ، وكيف يكون وهو يقول إن كان نصرانيا رده على ساعيه قبل يسايح النصراني على الخلافة ؟ وإنما أراد مبايعة البيع والشراء . قوله ( رده على الإسلام ) في رواية المستعلى « بالإسلام » بزيادة موحدة . قوله ( نصرانيا رده على ساعيه ) أي واليه الذي أقبل عليه لينصف منه ، وأكثر ما يستعمل الساعى في ولادة الصدقة ، ويحتمل أن يراد به هنا الذي يتولى قبض الجزية . قوله ( الا فلانا وفلانا ) يحتمل أن يكون ذكره بهذا اللفظ ، ويحتمل أن يكون سمي اثنين من المشهورين بالأمانة اذ ذاك فأهمهما الراوى ، والمعنى لست أثق بأحد آتمته على بيع ولا شراء الا فلانا وفلانا . قوله ( قال الفربري ) ثبت ذلك في رواية المستعلى وحده ، وأبو جعفر الذي روى عنه هنا هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري أي ناسخ كتبه ، وقوله « حدثت أبا عبد الله » يريد البخاري وحذف ما حدث به لعدم احتياجه له حينئذ ، وقوله « فقال سمعت » القائل هو البخاري وشيخه أحمد بن حاتم هو الباغي ، وليس له في البخاري الا هذا الموضع ، وأخرج عنه البخاري في الأدب المفرد . قوله ( سمعت أبا عبيد ) هو القاسم بن سلام المشهور صاحب كتاب « غريب الحديث » وغيره من التصانيف ، وليس له في البخاري الا هذا الموضع ، وكذا الأصمعي وأبو عمرو . وقوله « قال الأصمعي » هو عهد الملك بن قريب ، وأبو عمرو هو ابن العلاء . قوله ( وغيرهما ) ذكره الاسماعيل عن سفيان الثوري بعد أن أخرج الحديث من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان الثوري ، ثم قال في آخره « قال سفيان الجذر الأصل » . قوله ( الجذر الأصل من كل شيء ) انفقوا على التفسير ، ولكن عند أبي عمرو أن الجذر بكسر الجيم وعند الأصمعي بفتحها . قوله ( والوقت أثر الشيء البير منه ) هذا من كلام أبي حنيفة أيضا وهو أنص مما تقدم لتعبيده

باليسير . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، ومنه معدود في أصبح الاسانيد . قوله ( انما الناس كالابل المائة لانكاد تجد فيها راحلة ) في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري « تجدون الناس كابل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة ، فعلى أن الرواية بغير ألف ولام وبغير نكاد فالمعنى لا تجد في مائة ابل راحلة تصلح للركوب ، لان الذي يصلح للركوب ينبغي أن يكون طيباً سهل الانقياد ، وكذا لا تجد في مائة من الناس من يصلح للصحبة بأن يعاون رفيقه ، وبارين جانبه ، والرواية بانيات « لانكاد » أول لما فيها من زيادة المعنى ومطابقة الواقع ، وإن كان معنى الأول يرجع الى ذلك ، ويحمل النفي المطلق على المسالمة وعلى أن النادر لا يحكم له . وقال الخطابي : العرب تقول الدانة من الابل ابل يقولون لفلان ابل أى مائة بعير ، ولفلان ابلان أى مائتان . قلت : فعل هذا فالرواية التي بغير ألف ولام يكون قوله مائة نفساً لقوله ابل ، لان قوله ابل أى مائة بعير ، ولما كان مجرد لفظ ابل ليس مشهور الاستعمال في المائة ذكر المائة توضيحاً ورفعاً للالباس ، وأما على رواية البخاري فاللام للجناس . وقال الراغب : الابل اسم مائة بعير ، فقوله كالابل المائة المراد به عشرة آلاف لان التقدير كلاماً للمائة انتهى . والذي يظهر على تسليم قوله لا يلزم ما قال أن المراد عشرة آلاف ؛ بل المائة الثانية لتأكيد . قال الخطابي : تأولوا هذا الحديث على وجهين : أحدهما أن الناس في أحكام الدين سواء لأفضل فيها أشرف على مشروف ولا لرفع على وضع كالابل المائة التي لا يكون فيها راحلة وهي التي ترحل وتركب ، والراحلة قاعة بمعنى مفعولة أى كلها حاملة تصلح لحمل ولا تصلح للرحل والركوب ههنا . والثاني أن أكثر الناس أهل نقص : وأما أهل الفضل فعدد قليل جداً ، فهم بمنزلة الراحلة في الابل الحاملة ، ومنه قوله تعالى ( ولكن أكثر الناس لا يعلمون ) . قلت : وأورد البيهقي هذا الحديث في كتاب الفضاء في تسوية القاضى بين الخصمين أخذاً بالتأويل الأول ، ونقل عن ابن قتيبة أن الراحلة هي النجبية المختارة من الابل للركوب ، فإذا كانت في ابل عرفت ، ومعنى الحديث أن الناس في النسب كالابل المائة التي لا راحلة فيها ، فهي مستوية . وقال الأزهري : الراحلة هند العرب الذكر النجيب والانشى النجبية ، والهاء في الراحلة للدلالة . قال : وقول ابن قتيبة غلط والمعنى أن الزاهد في الدنيا السكامل فيه الراغب في الآخرة قليل كفة الراحلة في الابل . وقال النووي . هذا أجود وأجود منهما قول آخرين أن المرضى الاحوال من الناحى السكامل الارصاف قليل . قلت : هو الثاني الا أنه خصه بالزاهد ، والأولى تعميمه كما قال الشيخ . وقال القرطبي : الذى يناسب التمثيل أن الرجل الجواد الذى يحمل أثقال الناس والحوالات عنهم ويكشف كربهم عزير الوجود كالراحلة في الابل الكثيرة . وقال ابن بطال : معنى الحديث أن الناس كثير والمرضى منهم قليل ، وإلى هذا المعنى أو ما البخاري بادعاه في « باب رفع الامانة » لان من كانت هذه صفته فلاختيار عدم معاشرته . وأشار ابن بطال الى أن المراد بالناس في الحديث من يأتى بعد القرون الثلاثة الصحابة والتابعين وتابعهم حيث يصيرون يصفون ولا يؤتمنون . ونقل السكرماني هذا عن مغلطاي ظناً منه أنه كلامه السكوني لم يجره فقال : لا حاجة الى هذا التخصيص ، لاحتمال أن يراد أن المؤمنين قليل بالنسبة للكفار واقه أهل

### ٣٦ - باب الرياء والسُّنمة

٦٤٩٩ - حدثنا محمد بن يحيى عن سيفان حدثني سلمة بن كُهل ح . وحدثنا أبو نُعيم حدثنا سفيان

عن سلمة قال سمعتُ جندبا يقول : قال النبي ﷺ - ولم أسمعُ أحدا يقول قال النبي ﷺ غيره ، فذاتُ منه فسمعتُهُ يقول : قال النبي ﷺ - مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ ، وَمَنْ يُرَئِي يُرَئِيَ اللَّهَ بِهِ ۖ

[ الحديث ٦٤٩٩ - طرفه في : ٧١٥٢ ]

**قوله** (باب الرياء والسمعة) الرياء بكسر الراء وتخفيف التحتانية والمد وهو مشتق من الرؤية والمراد به اظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبها ، والسمعة بضم المهملة وسكون الميم مشتقة من سماع ، والمراد بها نحو ما في الرياء امكنها تتعلق بحاسة السمع والرياء بحاسة البصر . وقال الغزالي : المعنى طالب المنزلة في قلوب الناس بأن يربهم الخصال الحمودة ، والمرائي هو العامل . وقال ابن عبد السلام : الرياء أن يعمل لغير الله والسمعة أن يخفى عمله لله ثم يحدث به الناس . **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وسفيان في الطريقين هو الثوري ، والسند الثاني أعلى من الأول ، ولم يكتف به مع علوه لأن في الرواية الأولى موایا وهي جلالة القطان وما وقع في سياقه من تصريح سفيان بالتحديث ونسبة سلمة شيخ الثوري وهو سلمة بن كهيل بالتصغير ابن حصين الحضرمي ، والسند الثاني كله كوفيون . **قوله** (ولم أسمع أحدا يقول قال النبي ﷺ غيره) وثبت كذلك عند مسلم في رواية ، وقال ذلك هو سلمة بن كهيل وحراده أنه لم يسمع من أحد من الصحابة حديثا مسندا إلى النبي ﷺ إلا من جندب وهو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور وهو من صفار الصحابة . وقال الكرماني : مراده لم يبق من أصحاب النبي ﷺ حينئذ غيره في ذلك المكان . قلت : احتز بقوله في ذلك المكان ، عن كان من الصحابة موجودا إذ ذاك بغير المكان الذي كان فيه جندب ، وليس كذلك فإن جندبا كان بالكوفة إلى أن مات وكان بها في حياة جندب أبو جحيفة السوائي وكانت وفاته بعد جندب بسنتين ، وعبد الله بن أبي أوفى وكانت وفاته بعد جندب بهنترين سنة ، وقد روى سلمة عن كل منهما فتعين أن يكون مراده أنه لم يسمع منهما ولا من أسدحها ولا من غيرها ممن كان موجودا من الصحابة بغير الكوفة . بعد أن سمع من جندب الحديث المذكور عن النبي ﷺ شيئا . **قوله** (من سمع) بفتح المهملة والميم الثقيلة والثانية مثما ، وقوله (ومن يراني) بضم التحتية والمد وكسر الحمزة والثانية مثما . وقد ثبتت الياء في آخر كل منهما أما الأولى فللاشباع وأما الثانية فكذلك ، أو التقدير فانه يراني به الله . ووقع في رواية وكيع عن سفيان عن مسلم عن يسمع يسمع الله به ومن يراني يراني الله به ، ولابن المبارك في الزهد من حديث ابن مسعود : من سمع سمع الله به ، ومن رأى رأى الله به ، ومن تطاول تعاظما خفضه الله ، ومن واضع تخشعا رفعه الله ، وفي حديث ابن عباس عند (١)

ومن رأى رأى الله به ، ووقع عند الطبراني من طريق محمد بن جهماد عن سلمة بن كهيل عن جابر في آخر هذا الحديث : ومن كان ذا لسانين في الدنيا جعل الله له لسانين من ناري يوم القيامة ، قال الخطابي : معناه من عمل عملا على غير إخلاص وإنما يريد أن يراه الناس ويسمعه جوسى على ذلك بأن يشهره الله ويفضحه ويظهر ما كان بطنه . وقيل من قصد بعمله الجاه والمنزلة عند الناس ولم يرد به وجه الله فإن الله يجعله حديثا عند الناس الذين أراد قيل المنزلتهم ولا ثواب له في الآخرة ، ومعنى يراني يطالبهم على أنه فعل ذلك لهم لا لوجهه ، ومنه قوله

(١) يباش بالأصل ، وهو عند مسلم في كتاب الزهد والرقائق الحديث ٤٧ (الرقم العام ٢٩٨٦)

ثم إلى ( من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها - إلى قوله - ما كانوا يعملون ) وقيل : المراد من قصد بعمله أن يسلمه الناس وبروه ليعظموه وتعلموا منزلته عندهم - حصل له ما قصد ، وكان ذلك جزاءه على عمله ، ولا يثاب عليه في الآخرة . وقيل المعنى ، من سمع بعبود الناس وأذاعها أظهر الله عبوبه وسمعته المسكروه . وقيل المعنى من نسب إلى نفسه عملاً صالحاً لم يفعله وأدعى غيراً لم يصنمه فإن الله يفضحه ويظهر كذبه ، وقيل المعنى من يرى الناس بعمله أراه الله ثواب ذلك العمل وحرمة إياه . وقيل معنى سمع الله به شهره أو ملا أسمع الناس بسوء الثناء عليه في الدنيا أو في القيامة بما ينطوي عليه من خبث السريرة ، قلت : وورد في عدة أحاديث التصريح بوقوع ذلك في الآخرة ، فهو المعتمد : فعند أحمد والداري من حديث أبي هند الداري رحمه الله من قام مقام رياء وسمعة رأى الله به يوم القيامة وسمع به ، وللطبراني من حديث حوف بن مالك نحوه ، وله من حديث معاذ مرفوعاً ما من عبد يتوهم في الدنيا مقام سمعة ورياء إلا سمع الله به على رؤوس الخلائق يوم القيامة ، وفي الحديث استحباب إخفاء العمل الصالح ، لكن قد يستحب إظهاره ممن يقتدى به على إرادته الاقتداء به ، ويقدر ذلك بقدر الحاجة . قال ابن عبد السلام : يستثنى من استحباب إخفاء العمل من يظهره ليقبض به أو ليفتخع به ككتابة العلم ، ومنه حديث سهل المخاض في الجمعة ولتأتوا بي ولتندروا صلاتي ، قال الطبري كان ابن عمر وابن مسعود وجماعة من السلف يتجددون في مساجدهم ويتظاهرون بمجاهدين أعمالهم ليقبض بهم ، قال : فمن كان اماماً يستن بعمله علماً بما لله عليه قاهراً لشيطانه استوى ما ظهر من عمله وما خفي لصحة قصده ، ومن كان بخلاف ذلك فالإخفاء في حقه أفضل ، وعلى ذلك جرى عمل السلف . فمن الأول حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ ويرفع صوته بالذكر فقال أنه أرا ب قال فإذا هو المقداد بن الأسود ، أخرجه الطبري . ومن الثاني حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قام رجل يصلي للجر بالقرأة فقال له النبي ﷺ : لا تدعني وأسمع ربك ، أخرجه أحمد وابن أبي خيثمة وسنده حسن

### ٣٧ - باب من جاهد نفسه في طاعة الله

٦٥٠٠ - **حدثنا** هذبة بن خالد **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة **حدثنا** أنس يوم مالك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : بينا أنا رديف للنبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا آخرة للرحل فقال : يا معاذ ، قلت : لبيك يا رسول الله وسعديك . ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ بن جبل ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئاً ، ثم سار ساعة ثم قال : يا معاذ بن جبل ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوه ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق العباد على الله أن لا يعذبهم

**قوله** ( باب من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل ) يعني بيان فضل من جاهد ، والمراد بالمجاهدة كلف النفس

عن ارادتها من الشغل بغير العبادة ، وبهذا تظهر مناسبة الترجمة لحديث الباب . وقال ابن بطال : جهاد المرء نفسه هو الجهاد الأكمل ، قال الله تعالى ( وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ) الآية . ويقع بمنع النفس عن المعاصي ، ومنعها من الشهوات ، ومنعها من الاكثار من الشهوات المباحة لتتوفر لها في الآخرة . قلت : ولثلاث اعتبارات الاكثار فيألفه فيجهره الى الشهوات فلا يأمن أن يقع في الحرام . ونقل القشيري عن شيخه أبي علي الهذلي : من لم يكن في بدايته صاحب مجاهدة لم يجد من هذه الطريق شمة . وعن أبي عمرو بن حميد : من كرم عليه دينه هانت عليه نفسه . قال القشيري : أصل مجاهدة النفس قطعها عن المألوفات وحملها على غير هواها . والنفس صفتان : انهماك في الشهوات ، وامتناع عن الطاعات ، فالمجاهدة تقع بحسب ذلك . قال بعض الأئمة : جهاد النفس داخل في جهاد العدو ، فإن الأعداء ثلاثة : رأسهم الشيطان ، ثم النفس لأنها تدعو الى الذات المفضية بصاحبها الى الوقوع في الحرام الذي يستخط الرب ، والشيطان هو المزين لها على ذلك وبزينة لها ، فمن خالف هوى نفسه قبح شيطانه ، فمجاهدته نفسه حملها على اتباع أوامر الله واجتناب نواهيه ، وإذا قوى العبد على ذلك سهل عليه جهاد أعداء الدين ، فالاول الجهاد الباطن والثاني الجهاد الظاهر . وجهاد النفس أربع مراتب : حكام على تعلم أمور الدين ، ثم حكام على العمل بذلك ، ثم حكام على تعليم من لا يعلم ، ثم الدعاء الى توحيد الله وتعال من خالف دينه ووجهد نفسه . وأقوى المؤمنين على جهاد النفس جهاد الشيطان بدفع ما يلقى اليه من الشهوات والشك ، ثم تحسين ما نهى عنه من المحرمات ، ثم ما يفضي الاكثار منه الى الوقوع في الشهوات ، وتتمام ذلك من المجاهدة أن يكون متيقظا لنفسه في جميع أحواله ، فانه متى غفل عن ذلك استهواه شيطانه ونفسه الى الوقوع في المنهيات وبالله التوفيق . قوله ( همام ) هو ابن يحيى . قوله ( أنس بن معاذ بن جبل ) هكذا رواه همام بن قتادة ، ومقتضاه التصريح بأنه من مسند معاذ ، وخالفه هشام الدستوائي عن قتادة فقال : هو أنس بن النبي ﷺ قال - ومعاذ رديفه على الرحل - يامعاذ ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم ومقتضاه أنه من مسند أنس والمعتمد الاول ، وبؤيده أن المصنف أتبع رواية هشام رواية سليمان التيمي عن أنس قال : ذكر لي أن النبي ﷺ قال لمعاذ ، فدل على أن أنسا لم يسمع ، من النبي ﷺ واحتمل قوله ذكر ، على البناء المجهول أن يكون أنس حمله عن معاذ بواسطة أو بغير واسطة ، وقد أشرت في شرحه في العلم الى احتمال أن يكون أنس حمله عن عمرو بن ميمون الأودي عن معاذ ، أو عن عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ ، وهذا كله بناء على أنه حديث واحد ، وقد رجح لي أنهما حديثان وإن اتحد مخرجهما عن قتادة عن أنس ومتهما في كون معاذ ردف النبي ﷺ للاختلاف فيما وردا فيه ، وهو أن حديث الباب في حق الله على العباد وحق العباد على الله ، والماضي فيمن اتقى الله لا يشرك به شيئا ، وكذا رواية أبي عثمان النهدي وأبي وزين وأبي العرام كلهم عن معاذ عند أحمد ، ورواية عمرو بن ميمون مرواة لرواية حديث الباب ، ونحوها رواية عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ عند النسائي . والرواية الأخرى موافقة لرواية هشام التي في العلم ، وقد أشرت الى شيء من ذلك في باب اسم الفرس والحصار ، من كتاب الجهاد ، وقد جاء عن أنس عن معاذ نحو حديث الباب أخرجه أحمد من طريق الأعشى عن أبي سفيان عن أنس قال : أتينا معاذا فقلنا : حدثنا من غرائب حديث رسول الله ﷺ ، فذكر مثل حديث همام عن قتادة . قوله ( بينا أنارديف ) تقدم بيانه في أواخر كتاب القباس قبل الادب بابين . قوله ( ليس بيني وبينه إلا آخرة الرحل ) بفتح الراء . وسكون الحاء المهملة دو البعير كالمرج للفرس ،

وأخرة بالمد وكسر المعجمة بعدها راء هي الدود الذي يحمل خلف الراكب يستند إليه ، وقائدة ذكره المبالغة في شدة قربة ليكون أوقع في نفس سامعه أنه مضطرب ما رواه . ووقع في رواية مسلم عن هذاب بن خالد وهو هذبة شيخ البخاري فيه بسنده هذا « مؤخرة » بدل « آخرة » ، وهي بضم الميم وسكون الهمزة وقمتع الحاء ، ووقع في رواية عمرو بن ميمون عن معاذ دكنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له غفير ، وقد تقدم ضبطه في الجهاد ، ووقع عند أحمد من رواية عبد الرحمن ابن غنم عن معاذ « أن النبي ﷺ ركب على حمار يقال له يغفور رسنه من ليف » ويمكن الجمع بأن المراد بأخرة الرجل موضع آخرة الرجل للصرح هنا بكونه كان على حمار ، وإلى ذلك أشار النووي ومشي ابن الصلاح على أنهما فضيخان ، وكأن مستنده أنه وقع في رواية أبي العوام عند أحمد « على جبل أحمر ، واسكن سنده ضعيف . قوله ( فقال يا معاذ ، قلت لبيك ) تقدم بيان ذلك في كتاب الحج . قوله ( رسول الله ) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف ، ووقع في العلم بأنياته . قوله ( ثم سار ساعة ) فيه بيان أن الذي وقع في العلم « قال لبيك يا رسول الله وسعدك » ، قال يا معاذ « لم يقع النداء الثاني هل الغور بل بعد ساعة . قوله ( فقال ) في رواية الكشميني « ثم قال » . قوله ( يا معاذ بن جبل ) تقدم ضبطه في العلم . قوله ( قال هل تدري ) وقع في رواية مسلم المشار إليها بعد قوله « وسعدك » ، الثانية « ثم سار ساعة ثم قال هل تدري » ، وفي رواية موسى بن اسماعيل عن همام الماضية في الاستئذان بعد المرة الأولى « ثم قال مثله ثلاثا ، أي النداء والاجابة وقد تقدم نحوه في العلم ، وهو لتأكيد الاهتمام بما يخبره به ويبالغ في تفهمه وضبطه ، قوله ( هل تدري ما حق الله على عباده ) الحق كل موجود متحقق أو ما سيوجد لا محالة ، ويقال للكلام الصدق حق لأن وقوعه متحقق لا تردد فيه ، وكذا الحق المستحق على الغير إذا كان لا تردد فيه ، والمراد هنا ما يستحقه الله على عباده مما جعله محتيا عليهم قاله ابن التيمي في التحرير ، وقال القرطبي : حق الله على العباد هو ما وعدهم به من الثواب والأجر مما لياهم بخطابه . قوله ( أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ) المراد بالعبادة عمل الطاعات واجتناب المعاصي وعطفها بما عدم الشرك لأنه تمام التوحيد ، والمحكمة في عطفه على العبادة أن بعض الكفرة كانوا يدعون أنهم يعبدون الله واسكنهم كانوا يعبدون آلهة أخرى فاشتراط في ذلك ، وتقدم أن الجلبة حالية والتقدير يعبدونه في حال عدم الاشراك به . قال ابن حبان : عبادة الله إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح ، ولهذا قال في الجواب « فاحق العباد إذا فعلوا ذلك » فعبر بالفعل ولم يعبر بالقول . قوله ( هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوه ) ؟ الضمير لما تقدم من قوله « يعبدوه ولا يشركوا به شيئا » ، في رواية مسلم « إذا فعلوا ذلك » . قوله ( حق العباد على الله أن لا يعذبهم ) في رواية ابن حبان من طريق عمرو بن ميمون « أن يغفر لهم ولا يعذبهم » ، وفي رواية أبي عثمان « يدخلهم الجنة » ، وفي رواية أبي العوام مثله وزاد « ويغفر لهم » ، وفي رواية عبد الرحمن بن غنم « أن يدخلهم الجنة » ، قال القرطبي : حق العباد على الله ما وعدهم به من الثواب والجزاء ، لحق ذلك ووجب بحكم وعده الصدق ، وقوله الحق الذي لا يجرؤ عليه الكذب في الخبر ولا الخنزف في الوعد ، قاله سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء بحكم الأمر اذ لا أمر فوقه ولا حكم للمقل لأنه كاشف لا موجب انتهى . وتمسك بعض المعتزلة بظاهره . ولا متمسك لهم فيه مع قيام الاحتمال . وقد تقدم في العلم عدة أجوبة غير هذه ، ومنها أن المراد بالحق هنا المتحقق الثابت أو الجدير ، لأن احسان الرب لم يتخذ دبا سواء جدير في الحكمة أن لا يعذبه ، أو المراد أنه كالأجيب في تحفه وناكده ،

أر ذكر على سبيل المقابلة . قال : وفي الحديث جواز ركوب اثنين على حمار ، وفيه نواضع النبي ﷺ ، وفضل معاذ وحسن أدبه في القول وفي العلم برده لما لم يحط بحقيقته الى علم الله ورسوله ، وقرب منزلته من النبي ﷺ . وفيه تكرار الكلام لتأكيد فهمه ، واستفسار الشيخ تلميذه عن الحكم ليعتبر ما عنده ويدين له ما يشكل عليه منه . وقال ابن رجب في شرحه لأوائل البخاري : قال العلماء يؤخذ من منع معاذ من تبشير الناس لتلايتهم أن أحاديث الرخص لا تنفع في عموم الناس لتلايتهم فصار فهمهم عن المراد بها ، وقد سمعوا معاذ فلم يردد إلا اجتهدا في العمل وخشية قد عز وجل ، فأما من لم يبلغ منزلته فلا يؤمن أن يقهر تركه على ظاهر هذا الخبر ، وقد عارضه ما نواتر من نصوص الكتاب والسنة أن بعض عصاة الموحدين يدخلون النار ، فعلى هذا فيجب الجمع بين الأمرين ، وقد سلكوا في ذلك مسالك : أحدها قول الزهري أن هذه الرخصة كانت قبل نزول الفرائض والحدود ، وسيأتي ذلك عنه في حديث عثمان في الوضوء ، واستبعده غيره من أن النسخ لا يدخل الخبر ، وبأن سماع معاذ لهذه كان متأخرا عن أكثر نزول الفرائض . وقيل لا نسخ بل هو على عمومته ، ولكنه مقيد بشرائط كترتب الأحكام على أسبابها المقتضية المتوقعة دلى انتهاء الموانع ، فإذا تكامل ذلك عمل المقتضى عمله ، وإلى ذلك أشار وهب بن منبه بقوله المتقدم في كتاب الجنائز في شرحه : أن لا إله إلا الله مفتاح الجنة : ، ليس من مفتاح إلا وله أسنان ، وقيل المراد ترك دخول نار الشرك ، وقيل ترك تعذيب جميع بدن الموحدين لأن النار لا تحرق . ووضح الجود ، وقيل ليس ذلك اسلك من وحد وعبد بل يختص بمن أخلاص ، والاخلص بفتح تحقيق القلب بمعناها ، ولا يتصور حصول التحقيق مسح الإصرار على المصيبة لامتلاء القلب بحجة الله تعالى وخشيته فتنبعث الجوارح الى الطاعة وتنكشف عن المصيبة . انتهى ملخصا . وفي آخر حديث أنس عن معاذ في نحو هذا الحديث : قلت ألا أخبر الناس ؟ قال : لا أملا ينكروا ، فأخبر بها معاذ عند موته تأثما . وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب العلم . ( تنبيه ) هذا من الأحاديث التي أخرجها البخاري في ثلاثة مواضع عن شيخ واحد بسند واحد ، وهي قليلة في كتابه جدا ، ولكنه أضاف اليه في الاستمذان موسى بن اسماعيل ، وقد تتبع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند فبلغ حدتها زيادة على العشرين ، وفي بعضها يتعرف في اثنين بالاختصار منه

### ٣٨ - باب التواضع

٦٥٠١ - حديث مالك بن إسماعيل حدثنا زهير حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه . قال : كان النبي ﷺ ناقة . . . ح . قال وحدثني محمد أخبرنا الفزاري وأبو خالد الأحمر عن حميد الطويل عن أنس قال : كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى القمضاء ، وكانت لا تسبق ، فجاء أهرابي على قعود له فسبقها ، فاشتد ذلك على المسلمين وقالوا : سبق القمضاء ، فقال رسول الله ﷺ : إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وصحته ،

٦٥٠٢ - حديث محمد بن عتيان بن كرامة حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله قال ، من عادى لي ولياً فقد



أَذَنَّهُ بِالْحَرْبِ . وَمَا تَقَرَّبَ إِلَى عِبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتَهُ عَلَيْهِ . وَمَا يَزَالُ عِبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَى الْبُخَارِ حَتَّى أَحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الْقَدِيمَ بِسَمْعٍ بِهِ وَبَصَرَهُ الْقَدِيمَ بِبَصَرٍ بِهِ وَبَدَنَهُ الَّذِي يَبْطِشُ بِهَا وَرَجُلَهُ الَّذِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَ بِي لِأَعِيذَنَّهُ . وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا قَائِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِي الْمُؤْمِنِ بِكَرَمِ الْمَوْتِ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ ۝

**قوله** ( باب التواضع ) يضم الضماد المعجمة ، مشتق من الضعة بكسر أوله وهي الهوان ، والمراد بالتواضع اظهار التذلل من المرتبة لمن يراد تعظيمه ، وقيل هو تعظيم من قوة الفضله . وذكر فيه حديثين أحدهما حديث أنس في ذكر النافذة لما سبقت ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد في د باب ناقة النبي ﷺ ، ونزعم بعضهم أنه لا يدخل له في هذه الترجمة ، وغفل عما وقع في بعض طرقة عند النسائي بلفظ «حق على الله أن لا يرفع شيء نفسه في الدنيا إلا رضاه» ، فإن فيه إشارة إلى الحث على عدم الرفع ، والحث على التواضع ، والاعلام بأن أمور الدنيا نافذة غير كاملة . قال ابن بطال : فيه هو أن الدنيا على الله ، والتنبية على ترك المباهاة والمفاخرة ، وأن كل شيء هان على الله فهو في عمل الضعة لحن على كل ذي عقل أن يزهو فيه ويقل منافسته في طلبه . وقال الطبري : في التواضع مصلحة الدين والدنيا ، فإن الناس لو استعملوه في الدنيا لولت إليهم الدنيا ولا استراحوا من تعب المباهاة والمفاخرة ، قلت : وفيه أيضا حسن خلق النبي ﷺ وتواضعه ، اسكونه رضى أن أهرابيا يسابقه ، وفيه جواز المسابقة . وزهير في السند الأول هو ابن معاوية أبو خيشمة الجمحي ؛ ومحمد في السند الثاني هو ابن سلام وجزم به الكلإباني ووقع كذلك في نسخة من رواية أبي ذر ، والفوارى هو مروان بن معاوية ورهم من زعم أنه أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن الحارث ، نعم رواية أبي إسحق الفزاري له قد تقدمت في الجهاد ، وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حبان . الحديث الثاني ، **قوله** ( محمد بن عثمان بن كرامة ) بفتح الكاف والراء الخفيفة هو من صفار شيوخ البخاري ، وقد شاركه في كثير من شيوخه منهم خالد بن غلاد شيخه في هذا الحديث ، فقد أخرج عنه البخاري كثيرا بغير واسطة منها في د باب الاستعاذة من الجبن ، في كتاب الدعوات وهو أقربها إلى هذا . **قوله** ( عن عطاء ) هو ابن يسار ، ووقع كذلك في بعض النسخ ، وقيل هو ابن أبي رباح والأول أصح نبه على ذلك الخطيب ، وساق الذهبي في ترجمة خالد من الميزان بعد أن ذكر قول أحمد فيه له مناكير ، وقول أبي حاتم لا يحتج به ، وأخرج ابن عدي عشرة أحاديث من حديثه استنكرها : هذا الحديث من طريق محمد بن غلاد عن محمد بن عثمان ابن كرامة شيخ البخاري فيه وقال : هذا حديث غريب جدا لولا هيبة الصحيح إمدوه في منكرات خالد بن غلاد ، فإن هذا المتن لم يرو إلا بهذا الاسناد ولا أخرجه من هذا البخاري ولا أظنه في مسند أحمد . قلت : ليس هو في مسند أحمد جزمًا ، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الاسناد مردود ، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضا ، وهو رأى حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم وأخر وتفرّد فيه بأشياء لم يتابع عليها كما يأتي القول فيه مستوعبا في مكانه ، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا ، منها عن عائشة أخرجه أحمد في د الزهد ، وابن أبي الدنيا وأبو نعيم في د الخلية ، والبيهقي في د الوفاء ، من طريق عبد الواحد بن ميمون عن هروة عنها ، وذكر ابن حبان وابن عدي أنه تفرد به ، وقد قال البخاري أنه منكر الحديث ، لكن

أخرجه الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة وقال : لم يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد . ومنها  
عن أبي أمامة أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد ، بسند ضعيف . ومنها عن علي بن عبد الله السجستاني في مسند علي ، وعن  
ابن عباس أخرجه الطبراني وسندهما ضعيف ، وعن أنس أخرجه أبو يعلى والبخاري والطبراني وفي مسندهما ضعف  
أيضا ، وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرا وسنده حسن غريب ، وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو  
نعيم في د الخلية ، مختصرا وسنده ضعيف أيضا ، وعن وهب بن منبه مقطوعا أخرجه أحمد في د الوعد ، وأبو نعيم  
في د الخلية ، وفيه تعقب علي بن حبان حيث قال بعد إخراج حديث أبي هريرة : لا يعرف لهذا الحديث إلا  
طريقان يعني غير حديث الباب وهما مشام الكشاني عن أنس وعبد الواحد بن ميمون عن عروة عن عائشة وكلاهما  
لا يصح ، وسأذكر ما في رواياتهم من قائمة زائدة . **قوله** ( ان الله تعالى ) قال الكرماني : هذا من الأحاديث  
القدسية ، وقد تقدم القول فيما قبل ستة أبواب . قلت : وقد وقع في بعض طرقة ، أن النبي ﷺ حدث به عن جبريل  
عن الله عز وجل وذلك في حديث أنس . **قوله** ( من عادى لي وليا ) المراد بولي الله العالم بالله المواظب على طاعته  
المخلص في عبادته . وقد استشكل وجود أحد إمارته لأن المعادة إنما تقع من الجانبين ومن شأن الولي العلم والصفح  
عن يحمل عليه ، وأجيب بأن المعادة لم تنحصر في الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلا بل قد تقع من بعض ينشأ عن  
التعصب كالرافض في بغضه لابي بكر ، والمبتدع في بغضه لسنى ، فتقع المعادة من الجانبين ، أما من جانب الولي فله  
تعالى وفي الله ، وأما من جانب الآخر فلما تقدم . **وهكذا** الفاسق المتجاهر ببغضه الولي في الله وببغضه الآخر  
لأنكاره عليه وملازمته انتهى عن شرواته . وقد تطلق المعادة ويراد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن  
الآخر بالقوة ، قال الكرماني : قوله دلى ، هو في الأصل صفة لقوله د وليا ، لكنه لما تقدم صار حالا . وقال  
ابن هبيرة في د الانصاح ، قوله د عادى لي وليا ، أى اتخذ عدوا ، ولا أرى المعنى إلا أنه عاداه من أجل ولايته  
وهو وان تضمن التحذير من إيذاء قلوب أولياء الله ليس على الإطلاق بل يقتضى منه ما اذا كانت الحال تقتضى  
زلاعا بين رابين في محاسبة أو محاكمة ترجع الى استخراج حق أو كشف غامض ، فانه جرى بين أبي بكر وعمر  
مشاجرة ، وبين العباس وعلى ، الى غير ذلك من الوقائع انتهى ملخصا موضحا . وتعبه الفاكراني بأن معادة الولي  
لكونه وليا لا يفهم إلا أن كان على طريق الحسد الذى هو نفي زوال ولايته وهو بعيد جدا في حق الولي فتأمله .  
قلت : والذي قدمته أولى أن يعتمد ، قال ابن هبيرة : ويستفاد من هذا الحديث تقديم الاذعان على الانذار وهو  
واضح . **قوله** ( فقد آذنته ) بالمد وفتح المعجمة بعدها نون أى أعلمته ، والابذان الاحلام ، ومنه أخذ الاذان .  
**قوله** ( بالحرب ) في رواية الكشمغنى د بحرب ، ووقع في حديث عائشة د من عادى لي وليا ، وفي رواية لاحد  
د من آذى لي وليا ، وفي أخرى له د من آذى ، وفي حديث ميمونة مثله د فقد استعمل محاربتى ، وفي رواية وهب  
ابن منبه موقوفا قال الله من أهان رابى المؤمن فقد استقبلني بالمحاربة ، وفي حديث معاذ د فقد بارز الله بالمحاربة ،  
وفي حديث أبي أمامة وأنس د فقد بارزنى ، وقد استشكل وقوع المحاربة وهى مفاعلة من الجانبين مع أن المخلوق  
في أسر الخالق ، والجواب أنه من المخاطبة بمسا يفهم ، فان الحرب تنشأ عن العداوة والعداوة تنشأ عن المخالفة  
وغاية الحرب الهلاك والله لا يظلمه غائب ، فكان المعنى فقد تعرض لاهلاكى إياه . فاطلق الحرب وأراد لازمه  
أى أحمل به ما يمهله العدو المحارب . قال الفاكراني : في هذا تهديد شديد ، لأن من حاربه الله أهلكه ، وهو من

المجاز البليغ ، لأن من كره من أحب الله خالف الله ومن خالف الله عانده ومن عانده أهلك ، وإذا ثبت هذا في جانب المعادة ثبت في جانب الموالاة ، فن والى أولياء الله أكرمه الله . وقال الطوفي : لما كان ولي الله من تولى الله بالطاعة والتقوى تولى الله بالحفظ والنصرة ، وقد أجرى الله العادة بأن عدو الدر صديق وصديق العدو عدو وعدو ولي الله عدو الله فن عاداه كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنما حارب الله . **قوله** ( وما تقرب الى عبدي بشيء أحب الى مما افترضت عليه ) يجوز في « أحب » الرفع والنصب ، ويدخل تحت هذا اللفظ جميع فرائض الدين والكفاية ، وظاهر الاختصاص بما ابتدأ الله فرضيته ، وفي دخول ما أوجهه المكاف على نفسه نظر للتقيد بقوله افترضت عليه ، إلا ان أخذ من جهة المعنى الأعم ، ويستفاد منه أن أداء الفرائض أحب الاعمال الى الله . قال الطوفي : الامر بالفرائض جازم ويقع بتركها المعاقبة ، بخلاف النفل في الامرين وإن اشترك مع الفرائض في تحصيل الثواب فكانت الفرائض أكل ، فلماذا كانت أحب الى الله تعالى وأشد تقربا ، وأيضا فالفرض كالأصل والاس والنفل كالفرع والبناء ، وفي الاتيان بالفرائض على الوجه المأمور به امثال الامر واحترام الامر وتبليغه بالانقياد اليه وإظهار عظمة الربوبية وذل العبودية فكان التقرب بذلك أعظم العمل ، والذي يؤدي الفرض قد يفعله خوفا من العقوبة ومؤدى النفل لا يفعله الا ايثارا للخدمة فيجازي بالحببة التي هي غاية مطلوب من يتقرب بمحضته . **قوله** ( وما زال ) في رواية الكشميهني « وما يزال » بصيغة المضارعة . **قوله** ( يتقرب الى ) التقرب طلب القرب ، قال أبو القاسم القشيري : قرب العبد من ربه يقع أولا بإيمانه ، ثم بإحسانه . وقرب الرب من عبده ما يخصه به في الدنيا من مرقاة ، وفي الآخرة من رضوانه ، وفيما بين ذلك من وجوه لطفه وامتنانه . ولا يتم قرب العبد من الحق إلا بعبده من الخلق . قال : وقرب الرب بالعلم والقدرة عام للناس ، وباللطف والنصرة خاص بالخواص ، وبالتأنيس خاص بالأولياء . ووقع في حديث أبي أمامة « يتحبب الى » بدل « يتقرب » ، وكذا في حديث ميمونة **قوله** ( بالنوافل حتى أحببته ) في رواية الكشميهني « أحبه » ، ظاهره أن محبة الله تعالى للعبد تقع بملازمة العبد التقرب بالنوافل ، وقد استشكل بما تقدم أولا أن الفرائض أحب المبادات المتقرب بها الى الله فكيف لا تنجح المحبة ؟ والجواب أن المراد من النوافل ما كانت حاوية للفرائض مشتملة عليها ومكاملة لها ، ويؤيده أن في رواية أبي أمامة « ابن آدم . انك ان تدرك ما عندي إلا بأداء ما افترضت عليك » ، وقال الفاكهاني : معنى الحديث أنه اذا أدى الفرائض ودام على اتيان النوافل من صلاة وصيام وغديرهما أفنى به ذلك الى محبة الله تعالى . وقال ابن هبيرة : يؤخذ من قوله « ما تقرب إلح » أنه النافلة لا تقدم على الفريضة ، لأن النافلة إنما سميت نافلة لأنها تأتي زائدة على الفريضة ، فلم تؤد الفريضة لا تحصل النافلة ، ومن أدى الفرض ثم زاد عليه النفل وأدام ذلك تحققت منه ارادة التقرب انتهى . وأيضا فقد جرت العادة أن التقرب يكون غالبا بغير ما وجب على المتقرب كالمطبخية والندفة بخلاف من يؤدي ما عليه من خراج أو يقضى ما عليه من دين . وأيضا فإن جملة ما شرعت له النوافل جبر الفرائض كما صح في الحديث الذي أخرجه مسلم « انظروا هل لعبدي من تطوع فتكمل به فريضته » الحديث بمعناه فتبين أن المراد من التقرب بالنوافل أن تقنع بمن أدى الفرائض لا من أدخل بها كما قال بعض الأكابر : من شغله الفرض عن النفل فهو معذور ومن شغله النفل عن الفرض فهو مقصود . **قوله** ( فكأنك سمعته الذي يسمع ) زاد الكشميهني « به » . **قوله** ( وبصره الذي يبصر به ) في حديث عائشة في رواية عبد الواحد « عينه التي يبصر بها »

وفي رواية يعقوب بن جاهد وعينيه التي يبصر بهما بالذئبية وكذا قال في الاذن واليد والرجل ، ورواد عبد الواحد في روايته ووثاقه الذي يعقل به ، ولسانه الذي يتكلم به ، ونحوه في حديث أبي امامة وفي حديث ميمونة وقلبه الذي يعقل به ، وفي حديث أنس ومن أحبه كنه له سما وبصرا وبدا وهو يبدأ ، وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلا سمع العبد وبصره الخ ؟ والجواب من أوجه : أحدها أنه ورد على سبيل التمثيل ، والمعنى كنه سمعه وبصره في إثارة أمرى ، فهو يحب طاعته ويؤثر خدمته كما يحب هذه الجوارح . ثانيا أن المعنى كنيته مشغولة في فلا يصغى بسمعه الا الى ما يرضى ، ولا يرى ببصره الا ما أمرته به . ثالثا المعنى أجعل له مقاصده كأنه ينالها بسمعه وبصره الخ . رابعا كنه له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المعاونة على ع. وه. خامسا قال الفاكهاني وسبقه الى معناه ابن هبيرة : هو فيما يظهر لي أنه على حذف مضاف ، والتقدير كنهت حافظ سمعه الذي يسمع به فلا يسمع الا ما يحل استماعه ، وحافظ بصره كذلك الخ . سادسا قال الفاكهاني : يحتمل معنى آخر أدق من الذي قبله ، وهو أن يكون معنى سمعه مسموعه ، لان المصدر قد جاء بمعنى المفعول مثل فلان أدلى بمعنى مأمولى ، والمعنى أنه لا يسمع الا ذكرى ولا يلتذ الا بتلاوة كتابي ولا يأنس الا بمناجاتي ولا ينظر الا في عجائب ملكوتي ولا يمد يده الا فيما فيه رضى ورجله كذلك ، ومعناه قال ابن هبيرة أيضا . وقال الطوفي : اتفق العلماء ممن يعتمد بقوله أن هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأيدته وإعانتة ، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعين بها ولهذا وقع في رواية د في يسمع وينى بصرونى يخلص وينى يمشى ، قال : والاتحادية ذهبوا أنه على حقيقته وأن الحق دين العبد ، واحتجوا بحديث جبريل في صورة دحية ، قالوا فهو روحاني خلع صورته وظهر بمظهر البشر ، قالوا فاته أقدر على أن يظهر في صورة الوجود المكلى أو بعينه ، تعالى الله عما يقول الظالمون دولا كبيرا . وقال الخطابي : هذه أمثال والمعنى توفيق الله لعبده في الاعمال التي يباشرها بهذه الاعضاء ، وتيسير الهبة له فيما بأن يحفظ جوارحه عليه وببعضه عن موانعة ما يكره الله من الاضغاث الى الله بسمعه ، ومن النظر الى ما نهى الله عنه ببصره ، ومن البهش فيما لا يحل له بيده ، ومن السعى الى الباطل برجله . والى هذا نحا الداودي ، ومثله الكلاباذى ، وغير بقوله أحفظه فلا يتصرف الا في محابى ، لأنه اذا أحبه كره له أن يتصرف فيما يكره منه . سابعها قال الخطابي أيضا : وقد يكون عبر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنجاح في الطلب ، وذلك أن مساعى الانسان كلها إنما تكون بهذه الجوارح المذكورة . وقال بعضهم : وهو منزوع عما تقدم لا يتحرك له جارحة إلا في الله والله ، فهي كلها تعمل بالحق للحق . وأسند البيهقي في الزهد ، عن أبي عثمان الغبزي أحد أئمة الطريق قال : معناه كنهت أسرع الى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع وعينه في النظر ويده في المس ورجله في المشى . وحمله بعض متأخري الصوفية على ما يذكرونه من مقام الفناء والخير ، وأنه الغاية التي لا شيء وراءها ، وهو أن يكون قائما باقامة الله له محبا بمحبته له ناظرا بنظره له من غير أن تبقى معه بقية تناط باسم أو تقف على رسم أو تتعلق باسم أو توصف بوصف ، ومعنى هذا السلام أنه يشهد بإقامة الله له حتى قام بمحبته له حتى أحبه ونظره الى عبده حتى أقبل ناظرا اليه بقلبه . وحمله بعض أهل الريبغ على ما يدعون من أن العبد اذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصفى من الكدورات أنه يصير في معنى الحق ، تعالى الله عن ذلك ، وأنه يفنى عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذاكر لنفسه الموحدة لنفسه المحب لنفسه وأن هذه الاسباب والرسوم تصوير عما صرنا في شهوده وان لم تقدم في الخارج ، وعلى الأوجه كلها فلا متمسك فيه

واستأثر بالبقاء لنفسه . والثاني أن يكون معناه ما رددت رسل في شيء . أنا فاعله كترديدي إياهم في نفس المؤمن ، كما روي في قصة موسى وما كان من لحظة عين ملك الموت وتردده اليه مرة بعد أخرى ، قال : وحقيقة المعنى على الوجهين عطف الله على العبد ولطفه به وشدة تعلقه به . وقال الكلبي إن ما حاط به : أنه عبر عن صفة الفعل بصفة الذات ، أي عن التردد بالتردد ، وجعل متعلق التردد اختلاف أحواله إلى العبد من ضعف ونصب إلى أن تنقل محبته في الحياة إلى محبته الموت فيقبض على ذلك . قال : وقد يحدث الله في قلب عبده من الرغبة فيما عنده والشوق إليه ، المحبة لقائه ما يشاقق معه إلى الموت فضلا عن إزالة الكراهة عنه ، فأخبر أنه يكره الموت ويسوءه ويكره الله مساومة فينبل عنه كراهية الموت لما يورده عليه من الأحوال ، فيأتيه الموت وهو له مؤثر وإليه معتاق . قال : وقد ورد فعل بمعنى فعل مثل تفكر وتفكر وتدبر وتدبر وتهدد وتهدد وانه أعلم . وعن بعضهم : يحتمل أن يكون تركيب الولي يحتمل أن يعبر عن خمسين سنة وعمره الذي كتب له سبعون فإذا بلغها فرض دعا الله بالعافية فيحييه عشرين أخرى مثلا ، فعبر عن قدر التركيب وعما انتهى إليه بحسب الأجل المكتوب بالتردد ، وهو ابن الجردى عن الثاني بأن التردد الثلاثية الذين يقبضون الروح وأضاف الحق ذلك لنفسه لأن ترددهم عن أمره ، قال : وهذا التردد ينشأ عن إظهار الكراهة . فان قيل إذا أمر الملك بالقبض كيف يقع منه التردد ؟ فالجواب أنه يتردد فيما لم يجد له فيه الوقت . كأن يقال لا تقبض روحه إلا إذا رضى . ثم ذكر جوابا ثالثا وهو احتمال أن يكون معنى التردد اللطف به كأن الملك يؤخر القبض ، فانه إذا نظر إلى قدر المؤمن وعظم المنفعة به لأهل الدنيا أحزنه فلم ييسر يده إليه ، فإذا ذكر أمر به لم يجد بدا من امتثاله . وجوابا رابعا وهو أن يكون هذا خطابا لنا بما نعقل والرب منزله عن حقيقة ، بل هو من جنس قوله : ومن أثنى يمشي آتيته هرولة ، فكأن أحدنا يريد أن يضرب ولده تأديبا فتعذبه المحبة وتبعثه الشفقة فيتردد بينهما ولو كان غير الوالد كلمه لم يتردد بل كان يبادر إلى ضربه لتأديبه فارتد تفهيمنا تحقيق المحبة لول بذكر التردد . وجوز الكرماني احتمالا آخر وهو أن المراد أنه يقبض روح المؤمن بالتأني والتدريج ، بخلاف سائر الأمور فانما تحصل بمجرد قول كمن سريها دفعة . **قوله** ( يكره الموت وأنا أكره مساومة ) في حديث عائشة أنه يكره الموت وأنا أكره مساومة ، زاد ابن خلدة عن ابن كرامة في آخره : ولا بد له منه ، ووقعت هذه الزيادة أيضا في حديثه وهب ، وأحمد البيهقي في الإهد ، عن الحسين بن سيد الطائفة قال : الكراهة هنا لما يلقى المؤمن من الموت وسوءيته وكرهه ، وليس المعنى أن أكره له الموت لأن الموت يورده إلى رحمة الله ومغفرته انتهى . وعبر بعضهم عن هذا بأن الموت حتم مقضي ، وهو مفارقة الروح للجسد ، ولا تحصل غالبا إلا بألم عظيم جدا كما جاء عن عمرو بن العاص أنه سئل وهو يموت فقال : كأنني أتفلس من خرم إبرة ، وكان يهفن شوك يجر به من قامي إلى هامتي ، وأعن كعب أن عمر سأله عن الموت فوصفه بنحو هذا . فلما كان الموت بهذا الوصف ، والله يكره أذى المؤمن ، أطبق على ذلك الكراهة . ويحتمل أن تكون المساومة بالنسبة إلى طول الحياة لأنها تؤدي إلى أذى العمر ، وتذكس الحلق والرد إلى أسفل سافلين . وجوز الكرماني أن يكون المراد أكره مكرهه الموت فلا أسرع بقبض روحه فأكون كالتردد . قال الشيخ أبو الفضل بن عطاء : في هذا الحديث عظم قدر الولي ، لكونه خرج عن تدبيره إلى تدبير ربه ، وعن انتصاره لنفسه إلى انتصار الله له ، وعن حوله وقوته بعدد تركله . قال : ويؤخذ منه أن لا يحكم الإنسان أذى وإياهم لم يعاجل بمصيبة في نفسه أو

للاتحادية ولا الثنائين بالوحدة الطائفة لقوله في بقية الحديث « وائت سألني ، وائت استعاذني ، فانه كانه يرج في الرد عليهم . قوله ( وان سألني ) زاد في رواية عبد الواحد « عدي . قوله ( أعطيت ) أي ما سأله . قوله ( وائت استعاذني ) ضبطناه بوجهين الأشهر بالنون بعد الدال المعجمة والثاني بالموحدة والمعنى أعذته عما يخاف ، وفي حديث أبي أمامة « وإذا استعذرتني نصرته ، وفي حديث أنس « نصحتني فنصحت له ، ويستفاد منه أن المراد بالنوافل جميع ما يندب من الأفعال والأفعال . وقد وقع في حديث أبي أمامة المذكور « وأحب عبادة عدي إلى النصيحة ، وقد استشكل بأن جماعة من العباد والصلحاء دعوا وبالغوا ولم يجابوا ، والجواب أن الاجابة تقدر : فتارة يقع المطلوب بعينه على الفور ، ونارة يقع ولكن يتأخر لحكمة فيه ، وتارة قد تقع الاجابة ولكن بفريقين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة وفي الواقع مصلحة ناجزة أو أصلح منها . وفي الحديث عظم قدر الصلاة فانه ينشأ عنها محبة الله للعبد الذي يتقرب بها ، وذلك لانها عمل المناجاة والقربة ، ولا واسطة فيما بين العبد ورب ، ولا شيء . أفر لعين العبد منها ولهذا جاء في حديث أنس المرفوع « وجعلت قرعة عيني في الصلاة ، أخرجه النسائي وغيره بسند صحيح ، ومن كانت قرعة عينه في شيء فانه يود أن لا يفارقه ولا يخرج منه لأن فيه نعيمه وبه تطيب حياته ، وإنما يحصل ذلك للعابد بالمصابرة على النصب ، فان السالك غرض الآفات والفتور . وفي حديث حذيفة من الزيادة « ويكون من أوليائي وأصفيائي ، ويكون جاري مع النبيين والصديقين والشهداء في الجنة ، وقد تمسك بهذا الحديث بعض الجهلة من أهل التجلي والرياسة فقالوا : القلب اذا كان محفوظا مع الله كانت خوارطه مضمومة من الخطأ . وتعقب ذلك أهل التحقيق من أهل الطرق فقالوا : لا يلتفت الى شيء من ذلك الا اذا واثق الكتاب والسنة ، والمصنعة انما هي الانبياء ومن عدام فقد يخطئ ، فقد كان عمر رضي الله عنه رأس المهملين ومع ذلك فسكان ربما رأى رأى فيخبره بعض الصحابة بخلافه فيرجع اليه ويترك رأيه . فن ظن انه يكفى بما يقع في خاطره مما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام فقد ارتكب أعظم الخطأ ، وأما من بالغ منهم فقال : حدثني قلبى عن ربي فانه أشد خطا فانه لا يأمن أن يكون قلبه إنما حدثه عن الشيطان ، والله المستعان . قال الطوفي : هذا الحديث أصل في السلوك الى الله والوصول الى معرفته ومحبته وطريقه ، اذ المفترضات الباطنة وهى الايمان والظاهرة وهى الاسلام والركب منهما وهو الاحسان فهما كما تضمنته حديث جبريل ، والاحسان يتضمن مقامات السالكين من الزهد والاخلاص والمراقبة وغيرها ، وفي الحديث أيضا أن من أتى بما وجب عليه وتقرّب بالنوافل لم يرد دعاؤه لوجود هذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم ، وقد تقدم الجواب عما يتخلف من ذلك ، وفيه أن العبد ولو بالغ أهلى الدرجات حتى يكون محبوبا لله لا ينقطع عن الطلب من الله لما فيه من الخضوع له وإظهار العبودية ، وقد تقدم تقرير هذا واضحا في أوائل كتاب الدعوات . قوله ( وما ترددت عن شيء أنا فاعله تردى عن نفس المؤمن ) وفي حديث عائشة « تردى عن موته ، ووقع في الحلية ، في ترجمة وهب بن منبه « انى لأحمد في كتب الانبياء ان الله تعالى يقول : ما ترددت عن شيء فاعله تردى عن نفس المؤمن الخ ، قال الخطابي : التردد في حق الله شهر جائز ، والبداء عليه في الامور غير سائغ ، ولكن له تأويلان : أحدهما أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفاقة تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهها ، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمرا ثم يبطله فيه فيتركه ويمرض عنه ولا بد له من لقائه اذا بلغ الكتاب أجله ، لأن الله قد كتب الفناء على خلقه

ماله أو وانه سلم من انتقام الله ، فقد تكون مصيبتيه في غير ذلك مما هو أشد عليه كالمصيبة في الدين مثلا . قال :  
 ويدخل في قوله « افترضت عليه » لفرائض الظاهرة فعلا كالصلاة والزكاة وغيرهما من العبادات ، وتركنا كالزنا  
 والقتل وغيرهما من المحرمات ، والباطانة كالمسلم بالله والحب له والتوكل عليه والخوف منه وغير ذلك . وهي تنقسم  
 أيضا الى أفعال وتروك . قال : وفيه دلالة على جواز اطلاع الولي على المغيبات باطلاع الله تعالى له ، ولا يمنع من  
 ذلك ظاهر قوله تعالى ( عالم نيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول ) فإنه لا يمنع دخول بعض  
 أنبائه معه بالتبعية لصدق قولنا مادخل على الملك اليوم الا الوزير ، ومن المعلوم أنه دخل معه بعض خدمه . قلت  
 الوصف المستثنى للرسول هنا إن كان فيما يتعلق بخصوص كونه رسولا فلا مشاركة لاحد من أنبائه فيه الا منه ،  
 والا فيحتمل ما قال ، والعلم عند الله تعالى . ( تنبيه ) : أشكل وجه دخول هذا الحديث في باب التواضع حتى قال  
 الداودي : ليس هذا الحديث من التواضع في شيء ، وقال بعضهم : المناسب ادخاله في الباب الذي قبله وهو  
 مجاهدة المرء نفسه في طاعة الله تعالى ، وبذلك ترجم البيهقي في الزهد ، فقال : فصل في الاجتهاد في الطاعة وملازمة  
 العمودية . والجواب عن البخاري من أوجه : أحدها أن التقرب الى الله بالانوافل لا يكون الا بغاية التواضع  
 لله والتوكل عليه ، ذكره المكرمان . ثانيا ذكره أيضا فقال : قيل الترجمة مستفادة بما قال « كنت سمعه » ومن الردد .  
 قلت : ويخرج منه جواب ثالث ، ويظهر لي رابع ، وهو أنها تستفاد من لازم قوله « من هادي الى وليا » لانه  
 يقتضي الزجر عن معاداة الاولياء المستلزم لوالايتهم ، وهو الاية جميع الاولياء لا تنأى إلا بغاية التواضع ، اذ  
 منهم الاشهر الاخير الذي لا يؤبه له وقد ورد في الحديث على التواضع عدة أحاديث جميعها لكن ليس شيء منها على  
 شرطه فاستغنى عنها بمحدثي الباب ، منها حديث هياض بن عمار رفعه « ان الله تعالى أوحى الى أن تواضعوا حتى  
 لا يفخر أحد على أحد » أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، ومنها حديث أبي هريرة رفعه « وما تواضع أحد لله  
 تعالى الا رفعه » أخرجه مسلم أيضا والترمذي ، ومنها حديث أبي سعيد رفعه « من تواضع لله رفعه الله حتى يحوطه  
 في أعلى هليين » الحديث أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان

### ٣٩ - باب قول النبي ﷺ « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ »

( وما أمرُ الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب ، ان الله على كل شيء قدير )

٦٥٠٣ - **حدثني** سعيد بن أبي مسهم **حدثنا** أبو غسان **حدثنا** أبو حازم « عن سهل قال : قال رسول  
 الله ﷺ « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ . ويشير باصبعيه فيمدها »

٦٥٠٤ - **حدثني** جندب الله بن محمد - هو الجعفي - **حدثنا** وهب بن جبر **حدثنا** شعبة عن قتادة وأبي  
 التتايح « عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ »

٦٥٠٥ - **حدثني** يحيى بن يوسف **أخبرنا** أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن  
 النبي ﷺ قال : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ . يعني إصبعين » . تابعه إسرائيل عن أبي حصين

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ بعثت أنا والساعة كهاتين ) قال أبو البقاء العسكري في إعراب المسند : الساعة بالنصب والواو فيه بمعنى د مع ، قال : ولو قرئ بالرفع لفسد المعنى لانه لا يقال بعثت الساعة ، ولا هو في موضع المرفوع لأنها لم توجد بعد ، وأجاز غيره الوجهين ، بل جزم عياض بأن الرفع أحسن وهو عطف على ضمير المجهول في بعثت ، قال : ويجوز النصب ، وذكر نحو تخرجيه أبي البقاء وزاد : أو على ضمير يدل عليه الحال نحو فانتظروا ، كما قدر في نحو جاء البرد والطياسة فاستعدوا . قلت : والجواب عن الذي اعتل به أبو البقاء ألا أن يضمن بعثت معنى يجمع ارسال الرسول ويجيء الساعة نحو جئت ، وعن الثاني بأنها نزلت منزلة الموجود مبالغة في تحقن بجيئها ، ويرجح النصب ما وقع في تفسير سرورة والنازعات من هذا الصحيح من ما سبق فضيل بن سليمان عن أبي حازم بلفظ : بعثت والساعة ، فانه ظاهر في أن الواو للعية . **قوله** ( وما أمر الساعة الا كطلع البهر الأية ) كذا لا في ذر ، وفي رواية الاكثر ( أو هو أقرب ، إن الله على كل شيء قدير ) كذا للجميع معطوفا على الحديث بفرد فصل ، وهو يوم أن تكون بقيته ، وليس كذلك بل التقدير : وقول الله عز وجل ، وقد ثبت ذلك في بعض النسخ . ولا أراد البخاري ادخال اشرط الساعة وصفة القيامة في كتاب الرقاق استطراد من حديث الباب الذي قبله المشتمل على ذكر الموت الدال على فناء كل شيء الى ذكر ما يدل على قرب القيامة ، وهو من لطيف ترتيبه . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث عن سهل وأنس وأبي هريرة بلفظ واحد ، وفي حديث سهل وأبي هريرة زيادة الإشارة . **قوله** ( عن سهل ) في رواية سفيان عن أبي حازم سمعت من سهل بن سعد صاحب رسول الله ﷺ كما تقدم في كتاب اللعان . **قوله** ( بعثت أنا والساعة ) المراد بالساعة هنا يرم القيامة ، والاصل فيها قطعة من الزمان ، وفي عرف أهل الميقات جزء من أربعة وعشرين جزءا من اليوم واليلة ، وثبت مثله في حديث جابر رفعه : يرم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ، وقد بينت حالة في كتاب الجمعة ، وأطلقت في الحديث على انقراض قرن الصحابة ففي صحيح مسلم عن عائشة : كان الأعراب يسألون رسول الله ﷺ عن الساعة ، فظهر إلى أحدث إنسان منهم فقال : إن بعث هذا لم يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم ، وعنده من حديث أنس نحوه ، وأطلقت أيضا على موت الإنسان الواحد . **قوله** ( كهاتين ) كذا وقع عند الكشمرى في حديث سهل ، وغيره كهاتين هكذا ، وكذا وقع في رواية سفيان لكن بلفظ : كنه من هذه أو كهاتين ، وفي رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عنده مسلم : بعثت أنا والساعة هكذا ، وفي رواية فضيل بن سليمان ويعقوب : بعثت أنا والساعة هكذا . **قوله** ( ويشير بأصبعيه فيمدهما ) في رواية سفيان : وقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ، وفي رواية فضيل بن سليمان ويعقوب : بالوسطى والتي تلي الإبهام ، وللإسماعيلي من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه : وجمع بين أصبعيه وقرن بينهما شيئا ، وفي رواية أبي حمزة عن أبي حازم عن ابن جرير : وضم بين أصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام وقال : ما مثلي ومثل الساعة إلا كفرسي رهان ، ونحوه في حديث بريدة بلفظ : بعثت أنا والساعة ، إن كادت لتسبقني ، أخرجه أحمد والطبري وسنده حسن ، وفي حديث المستورد بن شداد : بعثت في نفس الساعة سبقتها كما سبقت هذه لهذه ، لأصبعيه السبابة والوسطى ، أخرجه الترمذي والطبري . **قوله** : في نفس ، بفتح الفاء وهو كناية عن القرب أي بعثت عند نفسي ، ومثله في حديث أبي حمزة - بفتح الجيم وكسر الموحدة - الأنصاري عن أبيه عن أبي حازم أخرجه الطبري ، وأخرجه أيضا عن أبي حمزة مرفوعا بفرد واسطة بلفظ آخر سأبته



عليه . **قوله** ( في حديث أنس وأبي التياح ) بفتح المثناة وتشديد التثنية وآخره مرحلة اسمه يزيد بن حميد ، ووقع عند مسلم في رواية خالد بن الحارث عن شعبة ، سمعت قتادة وأبا التياح يحدثان أنهما سمعا أنسا ، فذكره وزاد في آخره ، وهكذا ، وقرن شعبة المسبحة والوسطى ، وأخرجه من طريق ابن عدي عن شعبة عن حمزة الضبي وأبي التياح مثله ، وليس هذا اختلافا على شعبة بل كان سمعه من ثلاثة فكان يحدث به نارة عن الجميع ونارة عن البهني ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عاصم بن علي عن شعبة لجمع الثلاثة ، ووقع لمسلم من طريق هناد عن شعبة عن قتادة ، حدثنا أنس ، كرواية البخاري وزاد ، قال شعبة وسمعت قتادة يقول في قصصه كفضل لإحداهما على الأخرى ، فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله قتادة أي من قبل نفسه ، وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ : فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله هو ، وزاد في رواية عاصم بن علي : وهكذا وأشار بأصبعيه الوسطى والى السابعة ، قال : وكان يقول يعني قتادة كفضل لإحداهما على الأخرى . قلت : ولم أرهما في شيء من الطرق عن أنس ، وقد أخرجه مسلم من طريق معبد وهو ابن هلال والطبري من طريق اسماعيل بن عبيد الله كلاهما عن أنس وليس ذلك فيه ، نعم وجدت هذه الزيادة سرفوعة في حديث أبي جبريرة بن الضحاك عند الطبري . **قوله** في حديث أبي هريرة ( حدثني يحيى بن يوسف ) في رواية أبي ذر ، حدثنا ، **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) في رواية غير أبي ذر ، أخبرنا أبو بكر وهو ابن عياش . **قوله** ( عن أبي حصين ) في رواية ابن ماجه ، حدثنا أبو حصين ، بفتح المهملة أوله ، وأبو صالح هو ذكوان ، والاسناد كله كرفيون . **قوله** ( كهاين يعني أصبعين ) كذا في الأصل ، ووقع عند ابن ماجه عن هناد بن السري عن أبي بكر بن عياش ، وجمع بين إصبعيه ، وأخرجه الطبري عن هناد بلفظ : وأشار بالسابعة والوسطى ، بدل قوله : يعني أصبعين ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن بن صفيان عن هناد بلفظ : كذه من هذه يعني إصبعيه ، وله من رواية أبي طالب عن الدرري : وأشار أبو بكر بإصبعيه السابعة والى ثانيا ، وهذا يدل على أن في رواية الطبري ادراجا ، وهذه زيادة ثابتة في المرفوع لكن من حديث أبي هريرة كما تقدم ، وقد أخرجه الطبري من حديث جابر بن سمرة : كآني أنظر الى إصبعي رسول الله ﷺ وأشار بالمسبحة والى ثانيا وهو يقول : بعثت أنا والساعة كهذه من هذه ، وفي رواية له عن : وجمع بين إصبعيه السابعة والوسطى ، والمراد بالسابعة وهي بفتح المهملة وتشديد الموحدة الأصبع التي بين الإبهام والوسطى وهي المراد بالمسبحة سميت مسبحة لأنها يشار بها عند التسبيح وتحرك في التشهد عند التهليل إشارة الى التوحيد ، وسميت سبابة لأنهم كانوا اذا تصابوا أشاروا بها . **قوله** ( تابعه اسرائيل ) يعني ابن يونس بن أبي اسحق ( عن أبي حصين ) يعني بالسند والمثل ، وقد وصله الاسماعيل من طريق عبيد الله بن موسى عن اسرائيل بسنده قال مثل رواية هناد عن أبي بكر بن عياش ، قال الاسماعيل : وقد تابعهما قيس بن الربيع عن أبي حصين ، قال عياض وغيره : أشار بهذا الحديث على اختلاف ألفاظه الى قلة المدة بينه وبين الساعة . والتفاوت إما في المجاورة وإما في قدر ما بينهما ، وبعضه قوله : كفضل أحدهما على الأخرى ، وقال بعضهم : هذا الذي يتجه أن يقال ، ولو كان المراد الاول لقامت الساعة لانصال إحدى الأصبعين بالأخرى . قال ابن التين : اختلف في معنى قوله : كهاين ، فقبل كما بين السبابة والوسطى في الطول ، وقبل المعنى ليس بينه وبينها شيء . وقال القرطبي في : المقهم ، حاصل الحديث تقريبا أمر الساعة وسرعة مجيئها ، قال وعلى رواية الذهب يكون التقدير وقع بالانضمام ، وعلى الرفع وقع بالتفاوت . وقال الجيضاوي : معناه أن نسبة تقدم البعثة

النسبة على قيام الساعة كذبة فضل إحدى الأصبعين على الأخرى ، وقيل المراد استمرار دعوته لا تفرق لإحداهما عن الأخرى ، كما أن الأصبعين لا تفرق لإحداهما عن الأخرى . ورجح الطيبي قول البيضاوي بزيادة المستورد فيه . وقال القرطبي في « التذكرة » : معنى هذا الحديث تقريب أمر الساعة . ولا منافاة بينه وبين قوله في الحديث الآخر : ما المستول عنها بأعلم من السائل ، فإن المراد بحديث الباب أنه ليس بينه وبين الساعة شيء كما ليس بين السبابة والوسطى أصبح أخرى ، ولا يلزم من ذلك علم وقتها بعينه لكن سياقه يفيد قربها وأن أشرافها متتابعة كما قال ، مالى ( فقد جاء أشرافها ) قال الضحاك : أول أشرافها بعثة محمد ﷺ . والحكمة في تقدم الأشراف إيقاظ الغافلين وحشهم على التوبة والاستعداد . وقال الكرماني : قيل معناه الإشارة إلى قرب المجاورة ، وقيل إلى تفاوت ما بينهما طولا ، وعلى هذا فالنظر في القول الأول إلى العرض ، وقيل المراد ليس بينهما واسطة ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله تعالى ( إن الله عنده علم الساعة ) ونحو ذلك لأن علم قربها لا يستلزم علم وقت مجيئها معينا ، وقيل معنى الحديث أنه ليس بيني وبين القيامة شيء ، هي التي تليني كما تلي السبابة الوسطى ، وعلى هذا فلا تنافي بين ما دل عليه الحديث وبين قوله تعالى عن الساعة ( لا يعلمها إلا هو ) وقال عياض : حارل بعضهم في تأويله أن نسبة ما بين الأصبعين كنسبة ما بقي من الدنيا بالنسبة إلى ما مضى وأن جملتها سبعة آلاف سنة ، واستند إلى أخبار لا تصح . وذكر ما أخرجه أبو داود في تأخير هذه الأمة نصف يوم وفرد يوم بمئة سنة ، فيؤخذ من ذلك أن الذي بقي نصف سبع وهو قريب بما بين السبابة والوسطى في الطول ، قال : وقد ظهر عدم صحة ذلك لوفور خلافه ومجاورة هذا المقدار ولو كان ذلك ثابتا لم يقع خلافه . قلت : وقد انضاف إلى ذلك منذ عهد عياض إلى هذا الحين ثلاثمائة سنة . وقال ابن العربي : قيل الوسطى تزيد على السبابة نصف سبعها ، وكذلك الباقي من الدنيا من البعثة إلى قيام الساعة . قال : وهذا بعيد ولا يعلم مقدار الدنيا فكيف يتوصل لنا نصف سبع أمد مجهول ، فالصواب الاعتراض عن ذلك قلت : السابق إلى ذلك أبو جعفر بن جرير الطبري فإنه أورد في مقدمة تاريخه عن ابن عباس قال : الدنيا جمعة من جمع الآخرة سبعة آلاف سنة ، وقد مضى ستة آلاف ومائة سنة ، وأورده من طريق يحيى بن يعقوب عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبيرة عنه . ويحيى هو أبو طالب الفاسي الأنصاري ، قال البخاري : منكر الحديث ، وشيخه هو فقيه الكوفة وفيه مقال . ثم أورد الطبري عن كعب الأحبار قال : الدنيا ستة آلاف سنة . وعن وهب بن منبه مثله وزاد أن الذي مضى منها خمسة آلاف وستمائة سنة ، ثم زيفها ورجح ما جاء عن ابن عباس . ثم أورد حديث ابن عمر الذي في الصحيحين مرفوعا : ما أجلكم في أجل من كان قبلكم إلا من صلاة العصر إلى مغرب الشمس ، ومن طريق مغيرة بن حكيم عن ابن عمر بلفظ : ما بقي لأمتي من الدنيا إلا كقدر إذا صليت العصر ، ومن طريق مجاهد عن ابن عمر : كنا عند النبي ﷺ والشمس على قميقان مرتفعة بعد العصر فقال : ما أعماركم في أعمار من مضى إلا كما بقي من هذا النهار فيما مضى منه ، وهو عند أحمد أيضا بسند حسن . ثم أورد حديث أنس : خطبنا رسول الله ﷺ يوما وقد كادت الشمس تغيب ، فذكر نحو الحديث الأول عن ابن عمر ، ومن حديث أبي سعيد بمعناه قال عده غروب الشمس : إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كبقية يومكم هذا فيما مضى منه ، وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا وفيه علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، وحديث أنس أخرجه أيضا وفيه موسى بن خنفر ، ثم جمع بينهما بما أحاصله أنه حمل قوله : بعد صلاة العصر ، على ما إذا صليت في

وسط من وقتها . قلت : وهو يهيد من لفظ أنس وأبي سعيد ، وحديث ابن عمر صحيح متفق عليه فالصواب الاعتماد عليه ، وله عملان أحدهما أن المراد بالتضحية التقريب ولا يراد حقيقة المقدار فيه يجمع مع حديث أنس وأبي سعيد على تقدير ثبوتهما ، والثاني أن يجعل على ظاهره فيقدم حديث ابن عمر لصحته ويكون فيه دلالة على أن مدة هذه الأمة قدر خمس النصارى تقريبا . ثم أيد الطبري كلامه بحديث الباب وبحديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود وصححه الحاكم ولفظه : والله لا أجز هذه الأمة من نصف يوم ، ورواه نقات ولكن رجع البخاري وقفه . وعند أبي داود أيضا من حديث سعد بن أبي وقاص باللفظ : إني لأرجو أن لا تعجز أمتي هند ربي أن يؤخرهم نصف يوم ، قيل لسعد : كم نصف يوم ؟ قال : خمسمائة سنة ، ورواه مؤثفون إلا أن فيما انقطاعا . قال الطبري : ونصف اليوم خمسمائة سنة أخذنا من قوله تعالى ( وإن يوما عند ربك كألف سنة ) فإذا انضم إلى قول ابن عباس أن الدنيا سبعة آلاف سنة توافقت الأخبار ، فيكون الماضي إلى وقت الحديث المذكور ستة آلاف سنة وخمسمائة سنة تقريبا . وقد أورد السهيلي كلام الطبري وأيده بما وقع عنده في حديث المستورد : وأكده بحديث زمل ورفعته ، الدنيا سبعة آلاف سنة بعثت في آخرها . قلت : وهذا الحديث إنما هو عن ابن زمل وسنده ضعيف جدا أخرجه ابن السكن في الصحاح ، وقال إسناد مجهول ، وليس بمعروف في الصحابة ، وابن قتيبة في مغرب الحديث ، وذكره في الصحابة أيضا ابن منده وغيره وسماء بعضهم عبد الله وبعضهم الضحاح ، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال ابن الأثير : ألفاظ متنوعة . ثم بين السهيلي أنه ليس في حديث نصف يوم ما ينفي الزيادة على الخمسمائة ، قال : وقد جاء بيان ذلك فيما رواه جعفر بن عبد الواحد باللفظ : وأحسن أمتي فبقاؤها يوم من أيام الآخرة وذلك ألف سنة ، وإن أساءت فنصف يوم ، قل وأيس في قوله : بعثت أنا والساعة كهاتين ، ما يقطع به على صحة التأويل الماضي ، بل قد قيل في تأويله أنه ليس بينه وبين الساعة نبي مع التقريب لمجيئها . ثم جوز أن يكون في عدد الحروف التي في أوائل السور مع حذف المكرر ما يوافق حديث ابن زمل ، وذكر أن عدتها تسعمائة وثلاثة . قلت : وهو مبنى على طريقة المغاربة في عد الحروف ، وأما الإشارة فينتص العدد عندهم مائتين وهشعة فان السنين عند المغاربة بثلاثمائة والصاد بستين وأما المشاركة فالعين عندهم ستون والصاد تسعون فيكون المقدار عندهم ستمائة وثلاثة وتسعين ، وهذا مضى وزيادة عليها مائة وخمس وأربعون سنة ، فاحل على ذلك من هذه الحجة باطل ، وقد ثبت عن ابن عباس الزجر عن عد أبي جاد والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر ، وليس ذلك بيبعد فإنه لا أصل له في الشريعة . وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي وهو من مشايخ السهيلي في فوائد رحلته ما نصه : ومن الباطل الحروف المقطعة في أوائل السور ، وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وأزيد ولا أعرف أحدا يحكم عليها بعلم ولا يصل فيها إلى فهم ، إلا أني أقول . فنذكر ما ملخصه أنه لو أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدلولاً متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي ﷺ ، بل تلا عليهم من وحم فصلت وغيرهما فلم ينكروا ذلك بل صرحوا بالتسليم له في البلاغة والمصاحبة مع تشوقهم إلى عثرة وحرصهم على ذلك ، فدل على أنه كان أمراً مفروفاً بينهم لا إنكار فيه . قلت : وأما عد الحروف بخصوصه قائما جاء عن بعض اليهود كما حكاه ابن إسحق في السيرة النبوية عن أبي بامر بن أخطب وغيره أنهم حملوا الحروف التي في أوائل السور على هذا الحساب واستعصموا المدة أول ما نزل لم والر ، فلما نزل بعد ذلك المص وطسم وغير ذلك قولوا ألبست علينا الأمر . وعلى تقدير أن يكون

ذلك مراداً فليعمل على جميع الحروف الواردة ولا يحذف المكرر ، فانه ما من حرف منها الا وله سر يخصه ، أو يقتصر على حذف المكرر من أسماء السور ولو تكررت الحروف فيها ، فان السور التي ابتدأت بذلك تسع وعشرون سورة وعدد حروف الجميع ثمانية وسبعون حرفاً وهي الم ستة حم ستة الزخمة طم ثلثان المص المركب مص جمعق طه طس يس ص ق ن ، فاذا حذف ما كرر من السور وهي خمس من الم وخمس من حم وأربع من الرو واحدة من طم بقي أربع عشرة سورة عدد حروفها ثمانية وثلاثون حرفاً فاذا حسب عددها بالجلل المغربي بلغت ألفين وستائة وأربعة وعشرين وأما بالجلل المشرقي فتبلغ ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين ولم أذكر ذلك ليعتمد عليه إلا لابين أن الذي جنح اليه السهيل لا ينبغي الاعتماد عليه اشدته التخالف فيه ، وفي الجملة فأقوى ما يعتمد في ذلك ما دل عليه حديث ابن عمر الذي أشرت اليه قبل ، وقد أخرج معمر في الجامع عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قال معمر : وبأخى عن هكرمة في قوله تعالى ( في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ) قال : الدنيا من أولها إلى آخرها يوم مقداره خمسون ألف سنة لا يدرككم هوى ولا كم بقي الا الله تعالى ، وقد حل بعض شراح المصابيح ، حديث : لن يمحور هذه الامة أن يؤخرها نصف يوم ، على حال يوم القيامة وزيفه الطيبي فاصاب ، وأما زيادة جمعق فهي موضوعة لانها لا تعرف الا من جهته وهو مشهور بوضع الحديث وقد كذبه الأئمة مع أنه لم يبق سنده بذلك ، فالمعجب من السهيل كيف سكنت عنه مع معرفته بحاله . والله المستعان

٤٠ - باب ٦٥٠٦ - **حديث** أبو اليمان أخبرنا شعبٌ حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن بن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فاذا طأمت فراها الناس آمنوا أجمعون ، فذاك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً . وأنقروا الساعة وقد نشر الرجال ثوبهما بينهما فلا يتبايعا ولا يطاويان . ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بالبن لفتحته فلا يطعمه . ولتقوم الساعة وهو يلبط حوضه فلا يسقي فيه . ولتقوم الساعة وقد رفع أحدكم أكلته إلى فيه فلا يطعمها .

**قوله** ( باب ) كذا الأكثر بغير ترجمة ، وللمعجمين « باب طلوع الشمس من مغربها » وكذا هو في نسخة الضعافي ، وهو مناسب ولكن الأول أنسب لانه يصير كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به أن طلوع الشمس من مغربها إنما يقع عند إشراف قيام الساعة كما سألره . **قوله** ( أبو الزناد عن عبد الرحمن ) هو الإخراج ، وصرح به الطبراني في مسند الشاميين عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه . **قوله** ( لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها الخ ) هذا بعض حديث ساقه المؤلف في أواخر كتاب الفتن بهذا الإسناد بتمامه وفي أوله « لا تقوم الساعة حتى يقتل ثلثان عظيمتان ، الحديث » وذكر فيه نحو عشرة أشياء من هذا الجنس ، ثم ذكر ما في هذا الباب ، وسأذكر شرحه مستوفى هناك ، وأقصر هنا على ما يتعلق بطلوع الشمس لانه المناسب لما قبله وما بعده من قرب القيامة خاصة وطامة . قال الطيبي : الآيات أمارات الساعة إما على قريبها وإما على عاصمتها . فمن الأول الدجال ونزول هبى وبأجوج وماجوج والحشف ، ومن الثاني الدخان وطلوع الشمس

من مغربها وخروج الدابة والنار التي تحشر الناس ، وحديث الباب يؤذن بذلك لانه جعل في طلوعها من المغرب غاية لعدم قيام الساعة فيقتضى أنها اذا طلعت كذلك اتنى عدم القيام فثبت القيام . قوله ( فاذا طلعت فرأها الناس آمنوا أجمعون ) وقع في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة في التفسير ، وكذلك في رواية أبي زرعة ، ووقع في رواية حماد عن أبي هريرة في التفسير أيضا ، وذلك ، بالواو . قوله ( حين لا ينفع نفسا إيمانها الآية ) كذا هنا في رواية أبي زرعة وإيمانها لم تكن آمنت من قبل ، وفي رواية حماد وإيمانها ثم قرأ الآية ، قال الطبري : معنى الآية لا ينفع كافرا لم يكن آمن قبل الطلوع إيمان بعد الطلوع ، ولا ينفع مؤمنا لم يكن عملا صالحا قبل الطلوع عمل صالح بعد الطلوع ، لان حكم الايمان والعمل الصالح حينئذ حكم من آمن أو عمل عند الغرغرة ، وذلك لا يفيد شيئا كما قال تعالى ( فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) وكما ثبت في الحديث الصحيح : تقبل توبة العبد ما لم يبلغ الغرغرة ، وقال ابن هبة : في هذا الحديث دليل على أن المراد بالبعث في قوله تعالى ( يوم يأتي بعض آيات ربك ) طلوع الشمس من المغرب ، والى ذلك ذهب الجمهور ، وأسند الطبري عن ابن مسعود أن المراد بالبعث إحدى ثلاث هذه أو خروج الدابة أو الدجال ، قال : وفيه نظر لانه يزول عيسى بن مريم بقلب خروج الدجال ، وعيسى لا يقبل إلا الايمان فانتفى أن يكون بخروج الدجال لا يقبل الايمان ولا التوبة . قلت : ثبت في صحيح مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة رفعه ثلاث اذا خرجن لم ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل : طلوع الشمس من مغربها ، والدجال ، ودابة الأرض ، قيل فلعل حصول ذلك يكون متتابعاً بحيث تبقى النسبة إلى الأول منها مجازية ، وهذا بعيد لأن مدة لبثه ، الدجال الى أن يقتله عيسى ثم لبث عيسى وخروج يأجوج ومأجوج وما جوع كل ذلك سابق على طلوع الشمس من المغرب ، فالذي يترجح من مجموع الاخبار أن خروج الدجال أول الآيات العظام المؤذنة بتغير الأحوال العامة في معظم الأرض وينتهي ذلك بموت عيسى بن مريم ، وأن طلوع الشمس من المغرب هو أول الآيات العظام المؤذنة بتغير الأحوال العالم العلوي ، وينتهي ذلك بقيام الساعة ، ولعل خروج الدابة يقع في ذلك اليوم الذي تطلع فيه الشمس من المغرب . وقد أخرج مسلم أيضا من طريق أبي زرعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه : أول الآيات طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة على الناس ضحى ، فأبما خرجت قبل الاخرى فالأخرى منها قريب ، وفي الحديث قصة مروان بن الحكم وأنه كان يقول : أول الآيات خروج الدجال ، فأنكر عليه عبد الله بن عمرو . قلت : وللكلام مروان يحمل بعرف مما ذكرته . قال الحاكم أبو عبد الله : الذي يظهر أن طلوع الشمس يسبق خروج الدابة ثم تخرج الدابة في ذلك اليوم أو الذي يقرب منه . قلت : والحكمة في ذلك أن عند طلوع الشمس من المغرب يخلق باب التوبة فتخرج الدابة تميز المؤمن من الكافر تكميلا للتصود من إغلاق باب التوبة ، وأول الآيات المؤذنة بقيام الساعة النار التي تحشر الناس كما تقدم في حديث أنس في بدء الخلق في مسائل عبد الله بن سلام ففيه : وأما أول أشرط الساعة فنار تحشر الناس من المشرق الى المغرب ، وسيأتي فيه زيادة في باب كيف الحشر . قال ابن هبة وغيره ما حاصله : معنى الآية أن السكار لا ينفعه إيمانه بعد طلوع الشمس من المغرب ، وكذلك العاصي لا تنفعه توبته ، ومن لم يعمل صالحاً من قبل ولو كان مؤمناً لا ينفعه العمل بعد طلوعها من المغرب . وقال القاضي عياض : المعنى لا تنفع توبة بعد ذلك ، بل يحتم على عمل كل أحد بالحالة التي هو عليها .

والحكمة في ذلك أن هذا أول ابتداء قيام الساعة بتغيير العالم العلوي ، فإذا شوهد ذلك حصل الإيمان الضروري بالمعينة وارتفع الإيمان بالغيب ، فهو كالإيمان عند الغرغرة وهو لا ينفخ ، فالمشاهدة لطول الشمس من المغرب مثله . وقال القرطبي في التذكرة ، بعد أن ذكر هذا : فعل هذا فتوبة من شاهد ذلك أو كان كشاهد له مردودة ، فلو امتدت أيام الدنيا بعد ذلك إلى أن يندى هذا الأمر أو ينقطع قواعده وبصير الخبر عنه أحاداً فن أسلم حينئذ أو تاب قبل منه . وأيد ذلك بأنه روى أن الشمس والقمر بكسيان الضوء بعد ذلك وبطلعان وبغربان من المشرق كما كنا قبل ذلك . قال وذكر أبو القيث السمرقندي في تفسيره عن عمران بن حصين قال : إنما لا يقبل الإيمان والتوبة وقت الطلوع لأنه يكون حينئذ صبيحة فهللك بها كثير من الناس ، فن أسلم أو تاب في ذلك الوقت لم تقبل توبته ، ومن تاب بعد ذلك قبلت توبته . قال وذكر الميائني عن عبد الله بن عمرو رفعه قال : تبقى الناس بعد طلوع الشمس من مغربها عشرين ومائة سنة . قلت : رفع هذا لا يثبت . وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره بسند جيد عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، وقد ورد عنه ما يعارضه ، فأخرج أحمد ونعيم بن حماد من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه : الآيات خرزات منظومات في سلك إذا انقطع السلك تبع بعضها بعضاً . وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه : إذا طلع الشمس من مغربها خر إبليس ساجداً ينادي إلى منى أن أسجد إن شئت الحديث . وأخرج نعيم نحوه عن أبي هريرة والحسن وقتادة بأسانيد مخالفة . وعند ابن عساكر من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رفعه : بين يدي الساعة دشر آيات كالنظام في الخيط إذا سقط منها واحدة واثلت ، وعن أبي العالية بين أول الآيات وآخرها ستة أشهر يقتابهن كشتاب الخرزات في النظام . ويمكن الجواب عن حديث عبد الله بن عمرو بأن المدة ولو كانت كما قال عشرين ومائة سنة لسكنها تمر مروراً مريعاً كقندار مرور عشرين ومائة شهر من قبل ذلك أو دون ذلك ، كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رفعه : لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر ، الحديث وفيه : واليوم كاحترق السمعة ، وأما حديث عمران فلا أصل له ، وقد سبقه إلى هذا الاحتمال البيهقي في البيهق والشور ، فقال في باب خروج يأجوج ومأجوج : فصل ذكر الخليفة أن أول الآيات الدجال ثم نزول عيسى ، لأن طلوع الشمس من المغرب لو كان قبل نزول عيسى لم ينفع الكفار إيمانهم في زمانه ولسكنه ينفعهم إذ لو لم ينفعهم لما صار الدين واحداً بإسلام من أسلم منهم . قال البيهقي : وهو كلام صحيح لو لم يعارض الحديث الصحيح المذكور أن أول الآيات طلوع الشمس من المغرب ، وفي حديث عبد الله بن عمرو طلوع الشمس أو خروج الدابة ، وفي حديث أبي حازم عن أبي هريرة الجزم بهما وبالدجال في عدم نفع الإيمان . قال البيهقي : أن كان في علم الله أن طلوع الشمس سابق احتمال أن يكون المراد في النفع عن أنفس القرن الذين شاهدوا ذلك ، فإذا انقضوا وطاول الزمان وعاد بعضهم إلى الكفر عاد تكليفه الإيمان بالغيب ، وكذا في قصة الدجال لا ينفع إيمان من آمن بعيسى عند مشاهدة الدجال وينفعه بعد انقراضه . وإن كان في علم الله طلوع الشمس بعد نزول عيسى احتمال أن يكون المراد بالآيات في حديث عبد الله بن عمرو آيات أخرى غير الدجال ونزول عيسى ، إذ ليس في الخبر نص على أنه يتقدم عيسى . قلت : وهذا الثاني هو المعتمد والأخبار الصحيحة تخالفه ، ففي صحيح مسلم من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه : من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه ، ففهمه أن من تاب بعد ذلك لم تقبل . ولأبي داود والنسائي من حديث معاوية رفعه : لا تزال تقبل التوبة حتى

تطلع الشمس من مغربها، وسنده جيد. والطبراني عن عبد الله بن سلام نحوه. وأخرج أحمد والطبري والطبراني من طريق مالك بن يخامر بضم التحتانية بمدحاه مدمجة وبكر الميم وعن معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو رفعوه. لا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت طبع الله على كل قلب بما فيه وكفى الناس العمل، وأخرج أحمد والدارمي وعبد بن حميد في تفسيره كلهم من طريق أبي هند عن معاوية رفعه. لا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها، وأخرج الطبري بسند جيد من طريق أبي الشعثاء عن ابن مسعود موقفاً. التوبة مفروضة ما لم تطلع الشمس من مغربها، وفي حديث صفوان بن عسال سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن بالمغرب باباً مفتوحاً للتوبة مسيرة سبعين سنة لا يغلق حتى تطلع الشمس. نحوه، أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح، وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وفي حديث ابن عباس نحوه عند ابن مردويه وفيه: فإذا طلعت الشمس من مغربها رد المصراعان فيلتئم ما بينهما فإذا أغلق ذلك الباب لم تقبل بعد ذلك توبة ولا تنفع حسنة إلا من كان يعمل الخير قبل ذلك فإنه يجزى لهم ما كان قبل ذلك، وفيه: فقال أبي ابن كعب: فكيف بالشمس والناس بعد ذلك؟ قال: تنكس الشمس الضوء وتطلع كما كانت تطلع وتقبل الناس على الدنيا، فلو فتح رجل مهراً لم يركبه حتى تقوم الساعة، وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن نعيم بن حمار في كتاب الفتن وعبد الرزاق في تفسيره عن وهب بن جابر الخيري عن أبيه المدحمة قال: كنا عند عبد الله بن عمرو فذكر قصة قال ثم أنشأ يحدثنا قال: إن الشمس إذا غربت سلمت وسجدت واستأذنت في الطلوع فيؤذن لها حتى إذا كان ذات ليلة فلا يؤذن لها وتحبس ما شاء الله تعالى ثم يقال لها: اطلعي من حيث غربت، قال فمن يومئذ إلى يوم القيامة لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل. وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن عبد الرزاق كذلك، ومن طريق أخرى وزاد فيها قصة المنجدين وأنهم هم الذين يستذكرون بطلوع الشمس. وأخرج أيضاً من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: تأتي ليلة قدر ثلاث ليال لا يعرفها إلا المنجدون، يقوم فيقرأ «توبة» ثم ينام ثم يقوم فيقرأ ثم ينام ثم يقوم فعندما يموج الناس بعضهم في بعض، حتى إذا حلوا الفجر وجلسوا فإذا هم بالشمس قد طلعت من مغربها فيضج الناس ضجة واحدة، حتى إذا ترسست السماء رجعت، وعند البيهقي في البصائر والنسور من حديث ابن مسعود نحوه: فينادي الرجل جاره يا فلان ما شأن القيلة لقد نمت حتى شبعت وصليت حتى أعيت، وهند نعيم بن حمار عن وجه آخر عن عبد الله بن عمرو قال: لا يلبثون بعد بأجور وما جوج الا قليلاً حتى تطلع الشمس من مغربها، فيناديهم صناد: يا أيها الذين آمنوا، قد قبل منكم، وبأياها الذين كفروا قد أغلق عنكم باب التوبة وجفت الأقلام وطويت الصحف، ومن طريق يزيد بن شريح وكثير بن مرة: إذا طلعت الشمس من المغرب يطبع على القلوب بما فيها وترتفع الحفظة وتؤمر الملائكة أن لا يكتبوا عملاً، وأخرج عبد بن حميد والطبري بسند صحيح من طريق طاهر الشعبي عن عائشة إذا خرجت أول الآيات طرحت الأقلام وطويت الصحف وخلعت الحفظة وشهدت الأجساد على الأعمال، وهو وإن كان موقفاً لحكمة الرفع. ومن طريق العوفي عن ابن عباس نحوه، ومن طريق ابن مسعود قال: الآية التي يختم بها الأعمال طلوع الشمس من مغربها، فهذه آثار يشد بعضها بعضها متفقة على أن الشمس إذا طلعت من المغرب أغلق باب التوبة ولم يفتح بعد ذلك، وأن ذلك لا يختص يوم الطلوع بل يمتد إلى يوم القيامة، ويؤخذ منها أن طلوع الشمس من مغربها أول الإنذار بقيام الساعة، وفي ذلك ود

حل أصحاب الهيئة ومن وافقهم أن الشمس وغيرها من الفلكيات بسيطة لا يختلف مقتضياتها ولا يتعارض اليها تغير ما هي عليه ، قال الكرماني : وقواعدهم متقوضة ومقدماتهم ممنوعة ، وعلى تقدير تسليمها فلا امتناع من المطابق لمنطق البروج التي هي معدل النهار بحيث يصير المشرق مغربا وبالعكس . واستدل صاحب الكشاف ، بهذه الآية للمتنزلة فقال : قوله ( لم تكن آمنتم من قبل ) صفة لقوله ( نفصا ) وقوله ( أو كسبت في إيمانها خيرا ) صلف على ( آمنتم ) والمعنى أن أشرط الساعة إذا جاءت وهي آيات ملجئة للإيمان ذهب أو أن التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حينئذ من غير مقدمة إيمانها قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها من غير تقديم عمل صالح ، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة وبين النفس التي آمنتم في وقته ولم تكسب خيرا ليعلم أن قوله ( الذين آمنوا و عملوا الصالحات ) جمع بين قريبتين لا ينبغي أن تفك أحدهما عن الأخرى حتى يفوز صاحبها ويسعد ، والا فالكثرة والهلاك . قال الشهاب السمين : قد أجاب الناس بأن المعنى في الآية أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفسا كافرة إيمانها الذي أوقعته إذا ذلك ، ولا ينفع نفسا سبق إيمانها ولم تكسب فيه خيرا ، فقد علق في نفع الإيمان بأحد وصفين : إما في سبق الإيمان فقط ، وإما سبقه مع أن كسب الخير ، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده وكذا السابق معه الخير ومفهوم الصفة قرى فيستدل بالآية لمذهب أهل السنة ويكون فيه قلب دليل المتنزلة دليلا عليهم . وأجاب ابن المنير في الانتصاف ، فقال : هذا الكلام من البلاغة يلعب القلب ، وأمله يرمي بأن بعض آيات ربك لا ينفع نفسا لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد ، ولا نفسا لم تكسب خيرا قبل ما تكسبه من الخير بعد ، فلف الكلامين لجمعهما كلاما واحدا اعجازا ، وبهذا التقرير يظهر أنها لا تخالف مذهب أهل الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير ولو نفع الإيمان المتقدم من الخلود ، فهي بالرد على مذمبه أولى من أن تدل له . وقال ابن الحاجب في أماليه : الإيمان قبل مجيء الآية نافع ولو لم يكن حل صالح غيره . ومعنى الآية لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها العمل الصالح لم يكن الإيمان قبل الآية أو لم يكن العمل مع الإيمان قياما فاختصر العلم ، ونقل الطيبي كلام الأئمة في ذلك ثم قال : المتمد ما قال ابن المنير ، ابن الحاجب . وبطل أن الله تعالى لما خاطب الماعدين بقوله تعالى ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ) الآية على الإنزال بقوله ( أن تقولوا إنما أنزل الكتاب ) الخ أو أنه للعذر والزمان للصحة ، ومقوله ( فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ) تبيكنا لهم وتقرير لما سبق من طلب الاقتباس ، ثم قال ( فمن أظلم ممن كذب ) الآية . أي أنه أنزل هذا الكتاب المنير كاشفا لكل ريب وهدايا إلى الطريق المستقيم ورحمة من الله للخلق ليجعلوه زاد المسار فبما يقدمونه من الإيمان والعمل الصالح لجعلوا شكر النعمة أن كذبوا بها ومنعوا من الانتفاع بها ، ثم قال ( هل ينظرون ) الآية أي ما ينتظر هؤلاء المكذبون إلا أن يأتيهم عذاب الدنيا بنزول الملائكة بالعقاب الذي يستأصل شأقتهم كما جرى لمن مضى من الأمم قبلهم ، أو يأتيهم عذاب الآخرة بوجود بعض قوارعها حينئذ تفوت تلك الفرصة السابقة فلا يفهم شيء مما كان يفهم من قبل من الإيمان ، وكذا العمل الصالح مع الإيمان ، فسكانه قبل يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها العمل الصالح في إيمانها حينئذ إذا لم تكن آمنتم من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا من قبل ، ففي الآية لف إكسب حذف إحدى القريبتين بأعانة النشر ، ونظيره قوله تعالى ( ومن يستأنف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا ) قال : فهذا الذي عنه ابن المنير بقوله أن هذا الكلام في البلاغة يقال له الف ، والمعنى يرمي بأن بعض آيات ربك لا ينفع



نفساً لم تكن مؤمنة من قبل ذلك إيماناً من بعد ذلك ، ولا ينفع نفسها كانت مؤمنة اسكن لم تعمل في إيمانها عملاً صالحاً قبل ذلك ما عمله من العمل الصالح بعد ذلك ، قال : وهذا التقرير يظهر مذهب أهل السنة فلا ينفع بعد ظهور الآية اكتساب الخير أى لاغلاق باب التوبة ورنع الصحف والحفظة ، وإن كان ما سبق قبل ظهور الآية من الإيمان ينفع صاحبه في الجملة . ثم قال الطيبي : وقد ظهرت بفضل الله بعد هذا التقرير هل آية أخرى تشبه هذه الآية وتناسب هذا التقرير معنى ولفظاً من غير إفراط ولا تفريط وهي قوله تعالى ( ولقد جئناكم بكتاب فاصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون ، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنمعل غير الذي كنا نعمل ، قد خسرنا أنفسهم ) الآية فإنه يظهر منه أن الإيمان المجرد قبل كشف قوارع الساعة نافع ، وأن الإيمان المقارن بالعمل الصالح أنفع ، وأما بعد حصولها فلا ينفع شيء أصلاً ، والله أعلم . انتهى ملخصاً . قوله ( ولتؤمنن الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته ) بكسر اللام وسكون القاف بعدها مهمة هي ذات الدر من التوق . قوله ( يلبط حوضه ) بهم أوله ويقال لأط حوضه إذا مدره أى جمع حجارة فصرها كالخوض ثم سدا ما بينها من الفرج بالمدور ونحوه لينحبس الماء ، وهذا أصله ، وقد يكون للحوض خروق فيسدما بالمدور قبل أن يملأه . وفي كل ذلك إشارة إلى أن القيامة تقوم بغتة كما قال تعالى ( لا تأنيكم الا بغتة )

#### ٤١ - باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه

٦٥٠٦ - **حدثنا** حجاج **حدثنا** تمام **حدثنا** قتادة عن أنس **عن** عبادة بن الصامت عن النبي **ﷺ** قال : من أحب لقاء الله أحب لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره لقاءه . قالت عائشة - أو بعض أزواجي - إنا لنسكوه للموت قال : ليس ذلك ، ولكن للؤمن إذا حضره الموت بُشِّرَ برضوان الله وكرامته ، فليس شيء أحب إليه مما آماه ، فأحب لقاء الله وأحب لقاءه . وإن للكافر إذا حضر بُشِّرَ بمذابح الله وعقوبته ، فليس شيء أكره إليه مما آماه ، فذكر لقاء الله وكره لقاءه »

اختصره أبو داود وعمر بن شبة . وقال سعيد بن قتادة عن زرارة عن سعيد عن عائشة عن النبي **ﷺ**

٦٥٠٨ - **حدثني** محمد بن الوليد **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة **عن** أبي موسى عن النبي

**ﷺ** قال : من أحب لقاء الله أحب لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره لقاءه »

٦٥٠٩ - **حدثنا** يحيى بن بُسكمر **حدثنا** الوليد عن عقول عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

وعروة بن الزبير عن رجال من أهل العلم أن عائشة زوج النبي **ﷺ** قالت : كان رسول الله **ﷺ** يقول وهو صحيح : إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يُعْتَد ، فلما زك به ورأسه على فخذي غشي عليه

ساعة ثم أفاق ، فأشخصَ بصره الى السقفِ ثم قال : اللهم الرفيق الأعلى . قلتُ اذا لا يتخذهُ رُنا ، وعرفتُ أنه الحديثُ الذي كان يحدثنا به . قالت : فكانت تلك آخر كلمة تكلم بها النبي ﷺ قوله : اللهم الرفيق الأعلى ،

**قوله** ( باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ) هكذا ترجم بالشيء الأول من الحديث الأول إشارة الى بقيته على طريق الاكتفاء ، قال العلماء : محبة الله لعبده ارادته الخير له وهدايته اليه وانعامه عليه ، وكرامته له على الضد من ذلك . **قوله** ( حدثنا حجاج ) هو ابن المنهال البصري ، وهو من كبار شيوخ البخاري ، وقد روى عن همام أيضا - حجاج بن محمد المصيصي لكن لم يذكره البخاري . **قوله** ( عن قتادة ) لهمام فيه اسناد آخر أخرجه أحد عن عفان عن همام عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وحدثني فلان ابن فلان أنه سمع رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث بطوله بعناؤه ، وسنده قوي وإمام الصحابي لا يضمر ، وليس ذلك اختلافا على همام فقد أخرجه أحد من عفان عن همام عن قتادة . **قوله** ( عن أنس ) في رواية شعبة عن قتادة وسمعت أنسا ، وسيأتي بيانه في الرواية المعلقة . **قوله** ( عن عبادة بن الصامت ) قد رواه حميد عن أنس عن النبي ﷺ بغير واسطة أخرجه أحمد والنسائي والبخاري من طريقه . وذكر البزار أنه نفرد به ، فإن أراد مطلقا وردت عليه رواية قتادة ، وإن أراد بقيد كونه جملة من مسند أنس سلم . **قوله** ( من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ) قال الكرماني : ليس الشرط سببا للجواز بل الأمر بالعكس وليكنه . لي تأويل الخبر أي من أحب لقاء الله أخبره بأن الله أحب لقاءه ، وكذا الكراهة . وقال غيره فيما نقله ابن عبد البر وغيره « من » هنا خبرية وليست شرطية ، فليس معناه أن سبب حب الله لقاء العبد حب العبد لقاءه ولا الكراهة وليكنه صفة حال الطائفتين في أنفسهم عند ربهم ، والتقدير من أحب لقاء الله فهو الذي أحب لقاءه وكذا الكراهة . قلت : ولا حاجة الى دعوى نفي الشرطية فسيأتى في التوحيد من حديث أبي هريرة وفيه « قال الله عز وجل اذا أحب عبدي لغائى أحببت لقاءه » الحديث فيتمين أن « من » في حديث الباب شرطية وتأويلها ما سبق ، وفي قوله « أحب لقاءه » المدلول عن الضمير الى الظاهر تفخيما وتعظيما ودفعاً لتوهم عود الضمير على الموصول للتلا يتحد في الصورة المبتدأ والخبر ، ففيه اصلاح اللفظ لتصحیح المعنى ، وأيضا فعود الضمير على المضاف اليه قليل . وترأت بخط ابن الصانع في « شرح المجازي » « يحتمل أن يكون لقاء الله مضافا للفعل قائمه مقام الفاعل ولقاءه إما مضاف للفعل أو لفاعل الضمير أو للموصول لان الجواب اذا كان شرطا فالاول أن يكون في ضمير ، نعم هو موجود هنا ولكن تقديرا . **قوله** ( ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه ) قال المازري : من قضى الله بموته لا بد أن يموت وان كان كارها للقاء الله ، ولو كره الله موته لما مات ، فيحمل الحديث على كراهته سبحانه وتعالى المفران له وإرادته لإيماده من رحمة . قلت : ولا اختصاص لهذا البحث بهذا الشيء ، فانه يأتي مثله في الشق الأول كأن يقال مثلا من قضى الله بامتداد حياته لا يموت ولو كان محبا للدوت الخ . **قوله** ( قالت عائشة أو بعض أزواجه ) كذا في هذه الرواية بالذات ، وحزم سعد بن هشام في روايته عن عائشة بأنما هي التي قالت ذلك ولم يتردد ، وهذه الزيادة في هذا الحديث لا تظهر صريحا هل هي من كلام عبادة ، والمعنى أنه سمع الحديث من النبي ﷺ وسمع مراجعة عائشة ، أو من كلام أنس بأن يكون حضر ذلك ، فقد وقع في رواية حميد التي أشرت اليها بلفظ « أتلفنا يا رسول الله » فيكون أسند القول الى جماعة وان كان المباشر له واحداً وهي عائشة ،

وكذا وقع في رواية عبد الرحمن بن أبي ليل التي أشرت إليها وفيها : فأكب القوم يبكون وقالوا : إنا نكره الموت قال : ليس ذلك ، ولابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة نحو حديث الباب وفيه : قيل يا رسول الله ما منا من أحد إلا وهو يكره الموت ، فقال : إذا كان ذلك كدفع له ، ويحتمل أيضاً أن يكون من كلام قتادة أرسله في رواية همام ورواه في رواية سعيد بن أبي عروبة عنه عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة فيكون في رواية همام لإدراج ، وهذا أدرج في نظري ، فقد أخرجه مسلم عن هذاب بن خالد عن همام مقتضراً على أصل الحديث دون قوله ، فقالت عائشة الخ ، ثم أخرجه من رواية سعيد بن أبي عروبة موصولاً تاماً ، وكذا أخرجه هو وأحمد من رواية شعبة والنسائي من رواية سليمان التيمي كلاهما عن قتادة ، وكذا جاء عن أبي هريرة وغير واحد من الصحابة بدون المراجعة ، وقد أخرجه الحسن بن سفيان وأبو يعلى جميعاً عن هذبة بن خالد عن همام تاماً كما أخرجه البخاري عن حجاج عن همام ، وهذبة هو هذاب شيخ مسلم ، فسكان مسلماً حذف الزيادة عمداً لكونها مرسلة من هذا الوجه واكتفى بإيرادها موصولة من طريق سعيد بن أبي عروبة ، وقد رمز البخاري إلى ذلك حيث علق رواية شعبة بقوله اختصره الخ ، وكذا أشار إلى رواية سعيد بن أبي عروبة ، وهذا من العلل الخفية جداً .

**قوله** ( إنا لنكره الموت ) في رواية سعد بن هشام ، فقالت يابى الله أكرهه الموت ؟ فسكتا نكره الموت .

**قوله** ( بشر برضوان الله وكرامته ) في رواية سعد بن هشام : بشر برحمته الله ورضوانه وجنته ، وفي حديث حميد عن أنس : ولكن المؤمن إذا حضر جاءه البشير من الله وليس شيء أحب إليه من أن يكون قد أتى الله فأحب الله لقاءه ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليل : ولكنه إذا حضر قائماً إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم فإذا بشر بذلك أحب لقاء الله والله لقاءه أحب .

**قوله** ( فليس شيء أحب إليه مما أمناه ) بفتح الهمزة أى ما يستقبله بعد الموت ، وقد وقعت هذه المراجعة من عائشة لبعض التابعين ، فأخرج مسلم والنسائي من طريق شريح بن هانئ قال سمعت أبا هريرة ، فذكر أصل الحديث قال : فأثبت عائشة فقلت سمعت حديثاً أن كان كذلك فقد هلكتنا ، فذكره قال : وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت ، فقالت : ليس بالذي تذهب إليه ، ولكن إذا شخص البصر - بفتح الشين والحاء المعجمة - وآخره مهلة أى فتح المختصر هنية إلى فوق فلم يطرف - وحشرج الصدر - بجاء مهلة مفتوحة بعدها معجمة وآخره جيم أى ترددت الروح في الصدر - وأقشعر الجلد وتشنجت ، بالشين المعجمة والنون الثقيلة والجيم أى تقبضت ، وهذه الأمور هي حالة المختضر ، وكأن عائشة أخذته من معنى الخبر الذي رواه عنها سعد بن هشام مرفوعاً وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً عن شريح بن هانئ عن عائشة مثل روايته عن أبي هريرة وزاد في آخره : والموت دون لقاء الله ، وهذه الزيادة من كلام عائشة فيما يظهر لي ذكرتها استنباطاً مما تقدم ، وعند حميد بن حميد من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً : إذا أراد الله بعبد خيراً قبض له قبل موته بعام مسلماً يسدده ويوفقه حتى يقال مات بخير ما كان ، فإذا حضر ورأى ثوابه اشتاقت نفسه ، فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه ، وإذا أراد الله بعبد شراً قبض له قبل موته بعام شيطاناً فأضله وفننه حتى يقال مات بشر ما كان عليه . فإذا حضر ورأى ما أهده من العذاب جزعت نفسه فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه ، قال الخطابي : تضمن حديث الباب من التفسير ما فيه غنية عن غيره ، واللقاء يقع على أرجح : منها المعاينة ، ومنها البصحة كقوله تعالى ( الذين كذبوا بآلاء الله ) ومنها الموت كقوله ( من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله

لآت) وقوله ( قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم ) وقال ابن الأثير في النهاية : المراد بلقاء الله هنا المصير إلى الدار الآخرة وطلب ما عند الله ، وليس الغرض به الموت لأن كلا يكرهه ، فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله لأنه إنما يصل إليه بالموت . وقول عائشة والموت دون لقاء الله يبين أن الموت غير اللقاء ، ولكنه معرض دون الغرض المطلوب فيجب أن يصبر عليه ويحتمل مشاقه حتى يصل إلى الفؤاد باللقاء . قال الطيبي : يريد أن قول عائشة إنما ذكره الموت يوم أن المراد بلقاء الله في الحديث الموت وليس كذلك لأن لقاء الله غير الموت بدليل قوله في الرواية الأخرى والموت دون لقاء الله ، ولكن لما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله خبر عنه بلقاء الله ، وقد سبق ابن الأثير إلى تأويل لقاء الله بغير الموت الإمام أبو هيب القاسم ابن سلام فقال : ليس وجهه هندي كراهة الموت وشدة لأن هذا لا يكاد يحلو عنه أحد ، ولكن المذموم من ذلك إثارة الدنيا والركون إليها وكراهية أن يصير إلى الله والدار الآخرة . قال : وما يبين ذلك أن الله تعالى عاب قوماً بحب الحياة فقال ( إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها ) وقال الخطابي : معنى محبة العبد لقاء الله إثارة الآخرة على الدنيا فلا يحب استمرار الإقامة فيها بل يستعد للارتحال عنها والكراهة بضد ذلك ، وقال النووي : معنى الحديث أن الهبة والسكرامة التي تعتبر شرعاً هي التي تقع عند النزح في الحالة التي لا تقبل فيها التوبة حيث ينكشف الحال للمعسر ويظهر له ما هو صائر إليه . قوله ( بشر بعذاب الله وعقوبته ) في رواية سعد بن هشام : بشر بعذاب الله وسخطه ، وفي رواية حميد عن أنس : وإن المكافر أو الفاجر إذا جاءه ما هو صائر إليه من السوء أو ما يليق من الشر الخ ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى نحو ما مضى . قوله ( اختصره أبو داود وعمره عن شعبة ) يعني عن قتادة عن أنس عن عبادة ، ومعنى اختصاره أنه اقتصر على أصل الحديث دون قوله ( فقلت عائشة الخ ) ، فأما رواية أبي داود وهو الطيالسي فوصلها الترمذي عن محمود بن غيلان عن أبي داود ، وكذا وقع لما يعلو في مسند أبي داود الطيالسي : وأما رواية عمرو وهو ابن مرزوق فوصلها الطبراني في المعجم الكبير ، عن أبي مسلم الكجي ويوسف بن يعقوب القاضى كلاهما عن عمرو بن مرزوق ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة ، وهو عند مسلم من رواية محمد بن جعفر وهو غندر . قوله ( وقال سعيد بن قتادة الخ ) وصله مسلم من طريق خالد بن الحارث ومحمد بن بكر كلاهما عن سعيد بن أبي هريرة كما تقدم بيانه ، وكذا أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من رواية سعيد بن أبي عروبة ، ووقع لنا يعلو في كتاب البيع ، لابن أبي داود . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم البداة بأهل الخير في الذكر لشرفهم وإن كان أهل الشر أكثر ، وفيه أن المجازاة من جنس العمل فإنه قابل المحبة بالمحبة والكره بالكره ، وفيه أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة ، وفيه نظر فإن اللقاء أعم من الرؤية ، ويحتمل على بعد أن يكون في قوله لقاء الله حذف تقديره لقاء ثواب الله ونحو ذلك ، ووجه البعد فيه الايمان بقائه لأن أحداً من العقلاء لا يكره لقاء ثواب الله بل كل من يكره الموت إنما يكرهه خشية أن لا يلقى ثواب الله إما لابطائه عن دخول الجنة بالشغل بالتبعات وإما لعدم دخولها أصلاً كالإكفار . وفيه أن المحتضر إذا ظهرت عليه علامات الصرور كان ذلك دليلاً على أنه بشر بالخير وكذا بالعكس . وفيه أن محبة لقاء الله لا تدخل في النهي عن تمنى الموت لأنها كمثمة مع عدم تمنى الموت كأن تكون المحبة حاصلة لا يفرق حاله فيها بحصول الموت ولا بتأخره ، وأن النهي عن تمنى الموت محمول على حالة الحياة المستمرة ،

وأما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت النهي بل هي مستحبة . وفيه أن في كراهة الموت في حال الصحة تفصيلا ، فمن كرهه إشارا للحياة على ما بعد الموت من نعيم الآخرة كان مذموما . ومن كرهه خشية أن يفضى إلى المؤاخنة كدأن يكون مفعلا في العمل لم يستعد له بالآخرة بأن يتخلص من التبعات ويقوم بأمر الله كما يجب فهو معذور ، لكن ينبغي لمن وجد ذلك أن يبادر إلى أخذ الآخرة حتى إذا حضره الموت لا يكرهه بل يحبه لما يرجو بعده من لقاء الله تعالى . وفيه أن الله تعالى لا يراه في الدنيا أحد من الأحياء وإنما يقع ذلك للمؤمنين بعد الموت أخذا من قوله والموت دون لقاء الله ، وقد تقدم أن اللقاء أعم من الرؤية فإذا اتنى اللقاء انتفت الرؤية ، وقد ورد بأصح من هذا في صحيح مسلم من حديث أبي أمامة مرفوعا في حديث طويل وفيه : واعدلوا أنفسكم إن تروا ربكم حتى تموتوا ، . الحديث الثاني حديث أبي موسى مثل حديث عبادة دون قوله : فقالت عائشة الخ ، وكأنه أورده استظهارا لصحة الحديث وقد أخرجه مسلم أيضا ، ويريد بموحدة ثم موحدة هو ابن عبد الله بن أبي بردة . الحديث الثالث . قوله ( أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجل من أهل العلم ) كذا في رواية عقيل ، ومعنى في الوفاة النبوية من طريق شعيب بن الزهري : أخبرني عروة ، ولم يذكر معه أحدا ، ومن طريق يونس عن الزهري : أخبرني سعيد بن المسيب في رجل من أهل العلم ، ولم يذكر عروة ، وقد ذكرت في كتاب الدعوات تسمية بعض من أجمع في هذه الرواية من شيوخ الزهري ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في الوفاة النبوية ، ومناسبة للفرجة من جهة اختيار النبي ﷺ لقاء الله بعد أن خير بين الموت والحياة فاختار الموت فينبغي الاستئذان به في ذلك . وقد ذكر بعض الشراح أن إبراهيم عليه السلام قال للملك الموت لما أتاه ليقبض روحه : هل رأيت خليلا يمت خليله ؟ فأوحى الله تعالى إليه قل له هل رأيت خليلا يكره لقاء خليله ؟ فقال يا ملك الموت الآن فأقبض . ووجدت في المبتدأ ، لأبي حنيفة إسحق بن بشر البخاري أحد الضعفاء بسند له عن ابن عمر قال : قال ملك الموت يارب إن عبدك إبراهيم جزع من الموت ، فقال : قل له الخليل إذا طال به العهد من خليله اشتاق إليه . فبلغه فقال : نعم يارب قد اشتقت إلى قناتك ، فأعطاه رجحانة فشمها فقبض فيها ،

## ٤٢ - باب سكرات الموت

٦٥١٠ - حدثني محمد بن عبيد بن مديون حدثنا عيسى بن يونس عن حماد بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة أن أبا هريرة دكوان مولى عائشة أخبره أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول : إن رسول الله ﷺ كان بين يديه ركوة - أو علبة فيها ماء ، يشك هرث - فجعل يدخل يده في الماء فيمسح بها وجهه ويقول : لا إله إلا الله ، إن الموت سكرات . ثم نصب يده فجعل يقول : في الرائق الأعلى . حتى قبض ومات يده .

قال أبو عبد الله : العلبة من الخشب والركوة من الأدم

٦٥١١ - حدثني صدقة أخبرنا عبيدة عن هشام عن أبيه : عن عائشة قالت : كان رجال من الأعراب جفاة يأتون النبي ﷺ فيسألونه : متى الساعة ؟ فكان ينظر إلى أصفرهم فيقول : أن يمش هذا لا يدركه الهرم .

حتى تقوم عليكم ساءتكم ، قال هشام : يعني موتهم

٦٥١٢ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ مر عليه بجنابة فقال : مستريح ومستراح منه . قالوا : يا رسول الله ، ما المستريح والمستراح منه ، قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله عز وجل ، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب »

[ الحديث ٦٥١٢ - طريقه في : ٦٥١٣ ]

٦٥١٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن عهده بن سعيد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري قال : مستريح ومستراح منه ، للمؤمن يستريح »

٦٥١٤ - **حدثنا** الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ : يتبع الموت ثلاثة ، فيرجع اثنان ويبقى معه واحد ، يتبعه أهله وماله وعمله ، فيرجع أهله وماله ، ويبقى عمله »

٦٥١٥ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حاد بن زيد عن أبيوب عن نافع : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : إذا مات أحدكم فريض عليه مقعده غدوة وعشياً : إما القنار وإما اللبنة ، فيقال : هذا مقعدك حتى تبعث إليه »

٦٥١٦ - **حدثنا** علي بن الجعد أخبرنا شعبه عن الأعمش عن مجاهد : عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : لا تشبوا الاموات ، فانهم قد أفضوا إلى ما قدّموا »

**قوله** ( باب سكرات الموت ) بفتح المهملة والكاف جمع سكرة ، قال الراغب وغيره : السكر حالة تعرض بين المرح وعقده ، وأكثر ما تستعمل في الثراب المسكر ، ويطلق في الغضب والهمق واللام والنماس والنقى الباقى من الالم وهو المراد هنا ، وذكر فيه ستة أحاديث : الاول ، **قوله** ( عن عمر بن سعيد ) أي ابن أبي حسين المكي . **قوله** ( إن رسول الله ﷺ كان بين يديه ركة أو دابة ) بضم المهملة وسكون اللام بعدها موحدة . **قوله** ( شك عمر ) هو ابن سعيد بن أبي حسين راويه ، وتقدم في الوفاة النبوية بلفظ « يشك عمر » وفي رواية الاسماعيل « شك ابن أبي حسين » ، **قوله** ( لجل يدخل يده ) عند الشكمني « يديه » بالثنية ، وكذا تقدم لهم في الوفاة النبوية بهذا الاسناد في أثناء حديث أوله قصة السواك ، فاختصره المؤلف هنا . **قوله** ( فيمصح بها ) في رواية الشكمني « بهما » بالثنية ، وكذا لهم في الوفاة . **قوله** ( إن الموت سكرات ) وقع في رواية التمام عن عائشة عند أصحاب السنن سوى أبي داود بسند حسن بلفظ « ثم يقول اللهم أعني على سكرات الموت » وقد تقدم شرح الحديث مستوفى

هناك . وتقدم هناك أيضاً من رواية القاسم بن محمد عن عائشة ؓ مات النبي ﷺ وأنه ابن حافق وذائق . فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي ﷺ ، وأخرج الترمذي عنها بلفظ : ما أغبط أحداً بموت بعد النبي رأيت من شدة موت رسول الله ﷺ . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري . قوله ( العلبة من الخشب والركوة من الادم ) ثبت هذا في رواية المستمل وحده وهو المنهزر في تفسيرهما ، ووقع في المحكم : الركوة شبه تور من آدم ، وقال المطرزي : ذو صغير : وقال غيره : كالقصعة تتخذ من جلد ولها طوق خشب . وأما العلبة فقال العسكري : هي قفح الأعراب تتخذ من جلد . وقال ابن فارس : قدح ضخم من خشب وقد يتخذ من جلد ، وقيل أسفله جلد وأعله خشب مدور . وفي الحديث أن شدة الموت لا تدل على نقص في المرتبة بل هي للؤمن إما زيادة في حسنة وإما تكفير سيئاته . وبهذا التقرير يظهر مناسبة أحاديث الباب لترجمة . الحديث الثاني ، قوله ( صدقة ) هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الله بن سليمان . وهشام هو ابن عروة . قوله ( كان رجال من الأعراب ) لم أفهم هل أسمائهم . قوله ( جفاء ) في رواية الأكثر بالجيم ، وفي رواية بعضهم بالهمزة ، وإنما وصفهم بذلك أما على رواية الجيم فلأن سكان البوادي يغلب عليهم الشطف وخشونة العيش فتجفؤ أخلاقهم غالباً ، وأما على رواية الجاء فلقلة اعتنائهم بالملابس . قوله ( متى الساعة ) في رواية مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام ، وكان الأعراب إذا قدموا على رسول الله ﷺ سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ وكان ذلك لما طرق أسماعهم من تكرار اقترابها في القرآن فأرادوا أن يعرفوا تبيين وقتها . قوله ( فينظر إلى أصغرهم ) في رواية مسلم ، فنظر إلى أحدث لسان منهم فقال ، ورواية عبدة ظاهرة تكرير ذلك ، ويؤيد سياق مسلم حديث أنس عنده ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ متى تقوم الساعة ؟ ولم أفهم هل اسم هذا بعينه لكنه يحتمل أن يفسر بذي الخويرة اليماني الذي بال في المسجد وسأل متى تقوم الساعة وقال اللهم ارحمني ومحمداً ، وامكن جوابه عن السؤال عن الساعة مغاير لجواب هذا . قوله ( أن يمشي هذا لا يدره الحرم ) في حديث أنس عنده غلام من الانصار يقال له محمد ، وله في رواية أخرى : وعنده غلام من أزد شنوءة ، بفتح المعجمة وضم النون ومد وبعد الواو همزة ثم هاء تأنيث ، وفي أخرى له : غلام البغيرة بن شعبة وكان من أقراني ، ولما فابرة بينهما ، وطريق الجمع أنه كان من أزد شنوءة وكان حاميها الانصار وكان يخدم البغيرة ، وقول أنس : وكان من أقراني ، وفي رواية له : من أترابي ، يريد في السن وكان سن أنس حينئذ نحو سبع عشرة سنة . قوله ( حتى تقوم عليكم ساعتكم ) قال هشام هو ابن عروة راويه ( يعني موتهم ) وهو موصول بالمتن المذكور ، وفي حديث أنس : حتى تقوم الساعة ، قال عياض : حديث طائفة هذا يفسر حديث أنس وأن المراد ساعة المخاطبين ، وهو نظير قوله : أرأيتمكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبق على وجه الأرض من هو عليها الآن أحد ، وقد تقدم بيانه في كعقاب العلم وأن المراد انقراض ذلك القرن وأن من كان في زمن النبي ﷺ إذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقالة لا يبق منهم أحد ، ووقع الاسم كذلك ، فان آخر من بقى عن رأي النبي ﷺ أبو الطفيل عامر بن وائل كما جزم به مسلم وغيره وكانت وقته سنة عشر ومائة من الهجرة وذلك عند رأس مائة سنة من وقت تلك المقالة ، وقيل كانت وقته قبل ذلك فان كان كذلك فيحتمل أنه يكون تأخر بعده بعض من أدرك ذلك الزمان وأن لم يثبت أنه رأى النبي ﷺ ، وبه احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصحبة أو الرؤية من تأخر عن ذلك الوقت . وقال الراغب : الساعة جزء من الزمان ،

ويعبر بها عن القيامة تفديها بذلك لمرعة الحساب ، قال الله تعالى ( وهو آمرع الحاسبين ) أو لما نبه عليه بقوله ( كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار ) وأطلقت الساعة على ثلاثة أشياء : الساعة الكبرى وهي بحث الناس للحساب ، والساعة وهي موت أهل القرن الواحد نحو ما روى أنه وأى عبد الله بن أنيس فقال : إن يطل همر هذا الغلام لم يمض حتى تقوم الساعة ، فقل إنه آخر من مات من الصحابة . والصغرى موت الإنسان فساعة كل إنسان موته ، ومنه قوله ﷺ عند هبوب الريح : تخرفت الساعة ، يعني موته انتهى . وما ذكره عن عبد الله بن أنيس لم أقف عليه ولا هو آخر من مات من الصحابة جرما ، قال الداودي : هذا الجواب من معارض الكلام ، فإنه لو قال لهم لا أدري ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم لارتابوا فعدل إلى إعلالهم بالوقت الذي يقرضونهم فيه ، ولو كان تمكن الإيمان في قلوبهم لأفصح لهم بالمراد . وقال ابن الجوزي : كان النبي ﷺ يتكلم بأشياء على سبيل القياس ، وهو دليل معمول به ، فكانه لما نزلت عليه الآيات في تقريب الساعة كقوله تعالى ( أنى أمر الله فلا تستهبطوه ) وقوله تعالى ( وما أمر الساعة إلا كلمح البصر ) حل ذلك على أنها لا تزيد على مئتي قرن واحد ، ومن ثم قال في الدجال : إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ، لجزء خروج الدجال في حياته ، قال : وفيه وجه آخر ، فذكر نحر ما تقدم . قلت : والاحتمال الذي أبداه بعيد جدا ، والذي قبله هو المستند ، والفرق بين الخبر عن الساعة وعن الدجال تعيين المدة في الساعة دونه والله أعلم . وقد أخبر ﷺ في أحاديث أخرى حدث بها خواص أصحابه يدل على أن بين يدي الساعة أمورا عظيمة كما سيأتي بعضها صريحا وإشارة ، ومضى بعضها في علامات النبوة . وقال الكرماني : هذا الجواب من الأسلوب الحكيم ، أى دعوا السؤال عن وقت القيامة الكبرى فإنما لا يعلمها إلا الله واسألوا عن الوقت الذي يقع فيه انقراض عصركم فهو أدلى لكم لأن معرفتكم به تبعثكم على ملازمة العمل الصالح قبل فواته ، لأن أحدكم لا يدري من الذي يسبق الآخر . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين ولامين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ، وقد صرح بسماحه من ابن كعب في الرواية الثانية ، ولست أدركه مدنيون ، ولم تختلف الرواة في الموطأ عن مالك فيه . قوله ( إن رسول الله ﷺ مر ) بضم الميم على البناء الدجول ولم أقف على اسم المار ولا الممرور بمنازته . قوله ( عليه ) أى على النبي ﷺ . ووقع في الموطآت ، الدارقطني من طريق إسحاق بن عيسى عن مالك بلفظ : مر برسول الله ﷺ جنازة ، والباء على هذا بمعنى على وذكر الجنائز باعتبار الميت . قوله ( قال مستريح ) كذا هنا ووقع في رواية : فقال : بزيادة الفاء في أوله ، وكذا في رواية المحاربي المذكورة ، وكذا للنسائي من رواية وهب بن كيسان عن معبد بن مالك ، وقال في روايته : كنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ طأمت جنازة . - قوله ( مستريح ) مستراح منه ( الواو فيه بمعنى أو ، وهي للتقسيم على ما صرح به قسطنطين في جواب سؤالهم . قوله ( قالوا ) أى الصحابة . ولم أقف على اسم السائل منهم بعينه ، إلا أنه في رواية إبراهيم الحري عن أبي نعيم : قلنا : فدخل فيهم أبو قتادة فيحتمل أن يكون هو السائل . قوله ( ما المستريح والمستراح منه ) في رواية الدارقطني : وما المستراح منه : باعادة ما . قوله ( من نصب الدنيا وأذاها ) زاد النسائي في رواية وهب بن كيسان : من أوصاب الدنيا ، والأوصاب جمع رصب بفتح الراء والمهذلة ثم موحدة وهو دوام الرجوع ، ويطلق أيضا على فتور البدن ، والنصب بوزنه لكن أوله نون هو التعب وزنه ومعناه ، والأذى من عطف العام على الخاص : قال ابن النجاشي :



يحتمل أنه يريد بال مؤمن التقى خاصة ، ويحتمل كل مؤمن . والفاجر يحتمل أن يريد به الكافر ويحتمل أن يدخل فيه المعاصي . وقال الداودي : أما استراحة العباد فلما يأتي به من المنكر فإن أنكروا عليه آذاهم وإن تركوه أمهوا ، واستراحة البلاد لما يأتي به من المعاصي فإن ذلك مما يحصل به الجذب فيقتضي هلاك الحرث والنسل . وتعقب الباجي أول كلامه بأن من فله آذاه لا يأثم بتركه ، لأنه بعد أن ينكر بقلبه أو ينكر بوجهه لا يزال به آذى ، ويحتمل أن يكون المراد براحة العباد منه لما يقع لهم من ظلمه ، وراحة الأرض منه لما يقع عليها من غصبها ومنهما من حقها وصرفه في غير وجهه ، وراحة الدراب بما لا يجوز من انهابها والله أعلم . **قوله** في الطريق الثانية ( يحيى ) هو القطار ، وعبد ربه بن سعيد كذا وقع هنا لابن ذر عن شيوخه الثلاثة وكذا في رواية أبي زيد المروزي ، ووقع عند مسلم عن محمد بن المثني وعن يحيى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وكذا أخرجه أبو يعلى من طريق يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد لكن لم يذكر جده ، وكذا عنده وعند مسلم من طريق عبد الرزاق . وعند الاسماعيل أيضا من طريق عبد الرحمن بن محمد الحارثي قال كل منهما حديثا عبد الله بن سعيد ، وكذا أخرجه ابن السكن من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وكذا أخرجه أبو زعيم في المستخرج ، من طريق إبراهيم الحارثي عن مسدد شيخ البخاري فيه مثله سواء ، قال أبو علي الجبائي : هذا هو الصواب ، وكذا رواه ابن السكن عن الفربري فقال في روايته : عن مسدد بن عبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند ، والحديث عفا عنه لا لا يلد ربه . قلت : وجزم الذي في الاطراف ، أن البخاري أخرجه لعبد الله بن سعيد بن أبي هند هذا السند وعطف عليه رواية مسلم ، واسكن التصريح بأن أبي هند لم يقع في شيء من نسخ البخاري . **قوله** ( مستريح ومستراح منه المؤمن يستريح ) كذا أورده بدون السؤال والجواب مقتصرًا على بعضه ، وأورده الاسماعيل من طريق بشار وأبي موسى عن يحيى القطان ومن طريق عبد الرزاق قال : حدثنا عبد الله بن سعيد ، نأما ولفظه : مر على رسول الله ﷺ بجنادة ، فذكر مثل سياق مالك لكن قال : فقل يا رسول الله ما مستريح الخ . . تنبيه : مناسبة دخول هذا الحديث في الترجمة أن الميت لا يعدو أحد القسمين إما مستريح وإما مستراح منه وكل منهما يجوز أن يحدد عليه عند الموت وأن يخفف ، والاول هو الذي يحصل له سكرات الموت ، ولا يتعاق ذلك بنفواه ولا بفجوره بل أنه كان من أمل التقوى ازداد ثوابا والا فيكفر عنه بقدر ذلك ثم يستريح من آذى الدنيا الذي هذا عاقبته ، ويؤيد ذلك ما تقدم من كلام عائشة في الحديث الاول ، وقد قال عمر بن عبد العزيز : ما أحب أن يموت على سكرات الموت ، أنه لا خير ما يكفر به عن المؤمن . ومع ذلك فالذي يحصل للمؤمن من البشرية ومصرة الملائكة بلقائه ورافتهم به وفرحه بلقائه ربه يموت عليه كل ما يحصل له من ألم الموت حتى يصير كأنه لا يحس بشيء من ذلك .

الحديث الرابع ، **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة وليس لشيخه عبد الله بن أبي بكر في الصحيح عن أنس الا هذا الحديث . **قوله** ( يتبع الميت ) كذا للمرخمي والاكثر ، وفي رواية المستملد المراء ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني : المؤمن ، والاول المعتمد فهو المحفوظ من حديث ابن عيينة وهو كذلك عند مسلم . **قوله** ( يتبعه أهله وماله وعمله ) هذا يقع في الأغلب ، ورب ميت لا يتبعه إلا عمله فقط ، والمراد من يتبع جنازته من أهله ورفقته ودوابه على ما جرت به عادة العرب ، وإذا انقضت أمر الحزن عليه رحلوا سواء أقاموا بعد الدفن أم لا ، ومعنى بقاء عمله أنه يدخل معه القبر ، وقد وقع في حديث المراء بن عازب الطويل في صفة المسافة في القبر عند أحمد

وفيه ففيه ، وبأنيه رجل حسن الوجه حسن الثياب حسن الريح فيقول : أبشر بالذي يسرك ، فيقول : من أنت ؟ فيقول : أنا عمك الصالح ، وتأن في حق الكافر ، وبأنيه رجل قبيح الوجه ، الحديث وفيه : بالذي يسوءك وفيه عمك الخبيث ، قال الكرماني : النبية في حديث أنس بعضها حقيقة وبعضها مجاز ، فيستفاد منه استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجاز . قلت : هو في الأصل حقيقة في الحس وبطرقه المجاز في البعض ، وكذا المسال ، وأما العمل فعل الحقيقة في الجميع وهو مجاز بالنسبة إلى التبعية في الحس . الحديث الخامس ، **قوله** ( أبو النعمان ) هو محمد بن الفضل ، والسند إلى نافع بصريون . **قوله** ( إذا مات أحدكم عرض عليه مقعد ) كذا الأكثر . وفي رواية المستعمل والمرحى ، على مقعده ، وهذا العرض يقع على الروح حقيقة وعلى ما يتصل به من البدن الاتصال الذي يمكن به إدراك التنعيم أو التعذيب على ما تقدم تقريره ، وأبدى القرطبي في ذلك احتمالين : هل هو على الروح فقط ، أو عليها وعلى جزء من البدن ؟ وحكى ابن بطال عن بعض أهل بلدهم أن المراد بالعرض هنا الاخبار بأن هذا موضع جزائكم على أعمالكم عند الله ، وأريد بالتركيب تذكركم بذلك ، واحتج بأن الأجساد تنفى والعرض لا يقع على شيء فإن ، قال : فبان أن المرض الذي يدوم إلى يوم القيامة إنما هو على الأرواح خاصة ، وتعقب بأن حمل المرض على الاخبار عدول عن الظاهر بغير مقتضى لذلك ، ولا يجوز العدول إلا بصارف يصرفه عن الظاهر ، قلت : ويؤيد الحمل على الظاهر أن الخبر ورد على العموم في المؤمن والكافر ، ولو اختص بالروح لم يكن للشهيد في ذلك كبير فائدة لأن روحه منعمة جزوا كما في الأحاديث الصحيحة ، وكذا روح الكافر مذبذبة في النار جزوا ، فإذا حمل على الروح التي لها اتصال بالبدن ظهرت فائدة ذلك في حق الشهيد وفي حق الكافر أيضا . **قوله** ( غدوة وعشية ) أي أول النهار وآخره بالنسبة إلى أهل الدنيا . **قوله** ( إما النار وإما الجنة ) تقدم في الجنائز من رواية مالك بن أنس ، أن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة ، وتقدم توجيهه في أواخر كتاب الجنائز ، وتقدم هناك بحث القرطبي في المفهوم . ثم إن هذا العرض للؤمن المتقي والكافر ظاهر ، وأما المؤمن المخطئ فيحتمل أيضا أن يعرض عليه مقعده من الجنة التي سيصير إليها . قلت : والاتصال عن هذا الاشكال يظهر من الحديث الذي أخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة السؤال في القبر وفيه : ثم يفتح له باب من أبواب الجنة فيقال له : هذا مقعدك وما أعد الله لك فيها ، فيزداد غبطة وسرورا ، ثم يفتح له باب من أبواب النار فيقال له : هذا مقعدك وما أعد الله لك فيها لو عصيته ، فيزداد غبطة وسرورا ، الحديث وفيه في حق الكافر : ثم يفتح له باب من أبواب النار ، وفيه : فيزداد حسرة وتبورا ، في الموضعين وفيه : لو أطعته ، وأخرج الطبراني عن ابن مسعود : ما من نفس إلا وتنظر في بيت في الجنة وبيت في النار فيرى أهل النار البهائم الذي في الجنة فيقال : لو علمتم ، ويرى أهل الجنة البهائم الذي في النار فيقال : لو أن من الله عليكم ، ولأحمد من عائشة ما يؤخذ منه أن رؤية ذلك للنجاة أو العذاب في الآخرة ، فمل هذا محتمل في المذهب الذي قدر عليه أن يذهب قبل أن يدخل الجنة أن يقال له مثلا بعد عرض مقعده من الجنة : هذا مقعدك من أول وهلة لو لم تذهب ، وهذا مقعدك من أول وهلة لعصيانك ، نسأل الله العفو والعافية من كل بلية في الحياة وبعد الموت أنه ذو الفضل العظيم . **قوله** ( فيقال هذا مقعدك حتى تجت إليه ) في رواية الكشي عن أبيه : وفي طريق مالك : حتى يمشك الله إليه يوم القيامة ، وقد بينت الإشارة إليه بعد خمسة أبواب . الحديث السادس حديث عائشة في النهي عن سب الآوات ، تقدم شرحه

مستوفى في أواخر كتاب الجنائز

٤٣ - باب نفخ الصور . قال مجاهد : الصور كهشة البوق . زجرة : صيحة

وقال ابن عباس : للنافور الصور . الراجعة : النفخة الأولى . والرادفة : النفخة الثانية

٦٥١٧ - حدثني عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن وعبد الرحمن الأخرج أنهما حدثاه أن أبا هريرة قال : استب رجلان من المسلمين ورجل من اليهود فقال للمسلم : والذي اصطفى محمدًا على العالمين ، فقال اليهودي : والذي اصطفى موسى على العالمين . قال فغضب المسلم عند ذلك فلطم وجه اليهودي ، فذهب اليهودي إلى رسول الله ﷺ فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم ، فقال رسول الله ﷺ : لا تخبروني على موسى ، فإن الناس يصنعون يوم القيامة فأكون أول من يتيق ، فإذا موسى باطش بجانب العرش ، فلا أدري أكان موسى فيمن صبق نأطق قبلي ، أو كان ممن استثنى الله عز وجل ،

٦٥١٨ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي

ﷺ : يصعق الناس حين يصعقون ، فأكون أول من قام ، فإذا موسى أخذ بالعرش ، فما أدري أكان فيمن صبق . رواه أبو سعيد عن النبي ﷺ

قوله ( باب نفخ الصور ) تكرر ذكره في القرآن في الانعام والمؤمنين والنمل والاسم ورق وعهدا ، وهو بضم المبهلة وسكون الواو ، وثبت كذلك في الأمراء المشهورة والأحاديث ، وذكر عن الحسن البصري أنه قرأها بفتح الواو جمع صورة وتأوله على أن المراد النفخ في الاجساد لتماد إليها الارواح ، وقال أبو عبيدة في المجاز : يقال الصور بمعنى بسكون الواو جمع صورة كما يقال سور المدينة جمع سورة قال الشاعر : لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة ، فيستوى معنى القراءتين . وحكى مثله الطبري عن قوم وزاد : كالصوف جمع صوفة ، قالوا والمراد النفخ في الصور وهي الاجساد لتماد فيها الارواح كما قال تعالى ( ونفخت فيه من روحي ) وتهقب قوله جمع ، بأن هذه أسماء اجناس لا جمع ، وبالف النحاس وغيره في الرد على التأويل ، وقال الأزهري : انه خلاف ما دل به أهل السنة والجماعة . قلت : وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب العظمة ، عن طريق وهب بن منبه عن قوله قال : خالق الله الصور من لؤلؤة بيضاء في صفا الزجاجة ، ثم قال للعرش : خذ الصور فتعاق به . ثم قال : كن ، فكان اسرافيل ، فأمره أن يأخذ الصور ، فأخذه وبه تقب بعدد كل روح مخلوقة ونفس منخرسة . فذكر الحديث وفيه ثم تجمع الارواح كلها في الصور ، ثم يأمر الله اسرافيل فينفخ فيه فتدخل كل روح في جسدها ، فعلى هذا فالنفخ يقع في الصور أولا ليصل النفع بالروح الى الصور وهي الاجساد ، فإضافة النفخ الى الصور الذي هو اقرب حقيقة ، وإلى الصور التي هي الاجساد مجاز . قوله ( قال مجاهد الصور كهشة البوق ) وصله

الغريابي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد ، قال في قوله تعالى ( ونفخ في الصور ) قال كهيئة البوق . وقال صاحب الصحاح . البوق الذي يزمر به وهو معروف ، ويقال للباطل ، بمعنى يطاق ذلك عليه مجازاً لكونه من جنس الباطل . تنبيه : لا يلزم من كون الشيء مذموماً أن لا يشبه به الممدوح ، فقد وقع تنبيه صوت الوحي بصلصلة الجرس مع التهي عن استصحاب الجرس كما تقدم تفريره في بدء الوحي ، والصورة إنما هو قرن كما جاء في الأحاديث المرفوعة ، وقد وقع في قصة بدء الأذان بلفظ البوق والقرن في الآية التي يستعملها اليهود للأذان ، ويقال إن الصور اسم القرن بلغة أهل اليمن وشاهده قول الشاعر :

نحن نفخناهم غداة التمهين نطعاً شديداً لا كضاح الصورين

وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والبيهقي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : ما الصور ؟ قال : قرن ينفخ فيه ، والترمذي أيضاً وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً وكيف أنعم وصاحب الصور قد التزم القرن ، واستمع الأذن متى يؤمر بالنفخ ، وأخرجه الطبراني من حديث زيد بن أرقم وابن مردويه من حديث أبي هريرة ، ولاحمد والبيهقي من حديث ابن عباس وفيه جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره وهو صاحب الصور يعني إسرافيل ، وفي أسانيد كل منهما مقال . ولحاكم بسند حسن عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة روى ، أن طرف صاحب الصور منذ وكل به مستعد ينظر نحو العرش مخافة أن يؤسر قبل أن يرتد إليه طرفه كأن عينية كوكبان دريان . قوله ( زجرة : صيحة ) هو من تفسير مجاهد أيضاً ، وصله الغريابي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى ( فانما هي زجرة واحدة فاذا هم ينظرون ) قال : صيحة . وفي قوله تعالى ( فانما هي زجرة واحدة فاذا هم بالساهرة ) قال : صيحة . قلت : وهي عبارة عن نفخ الصور النفخة الثانية ، كما عبر بها عن النفخة الأولى في قوله تعالى ( ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم ) الآية . قوله ( قال ابن عباس : الناقور الصور ) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( فاذا نقر في الناقور ) قال : الصور ، ومعنى نقر نفخ قاله في الأساس . وأخرج البيهقي من طريق أخرى عن ابن عباس في قوله تعالى ( فاذا نقر في الناقور ) قال : قال رسول الله ﷺ وكيف أنعم وقد التزم صاحب القرن ، الحديث . تنبيه : اشهر أن صاحب الصور إسرافيل عليه السلام ونقل فيه الحليمي الإجماع ، ووقع التصريح به في حديث وهب بن منبه المذكور وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي وفي حديث أبي هريرة عند ابن مردويه وكذا في حديث الصور الطويل الذي أخرجه عبد بن حميد والطبري وأبو يعلى في الكشي والطبراني في المعاليات وحلى بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية والبيهقي في البعث من حديث أبي هريرة ، ومداره على اسماعيل بن رافع ، واضطرب في سنده مع ضعفه فرواه عن محمد بن كعب القرظي نارة بلا واسطة ونارة بواسطة رجل مهم أيضاً ، وأخرجه اسماعيل بن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء أيضاً في تفسيره عن محمد بن عجلان عن محمد بن كعب القرظي ، واضترض منطلي عن عبد الحق في تصحيحه الحديث باسماعيل بن رافع وخفي عليه أن الشامي أضعف منه وأعله سرقه منه فأهله بابن عجلان ، وقد قال الدارقطني : إنه مقروك ، يضع الحديث ، وقال الخطيب : شيخ ضعيف شعن

تفسيره بما لا يتابع عليه . وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في حديث الصور : جمعه اسماعيل بن رافع من هذه آثار وأصله عنده من أبي هريرة ، فساقه كله مساقاً واحداً . وقد صحح الحديث من طريق اسماعيل بن رافع القاضي أبو بكر بن العربي في سراجيه وتبعه القرطبي في التذكرة ، وقول عبد الحق في تذهيبه أولى وهذه قبله البيهقي فوقع في هذا الحديث عند علي بن معبد : إن الله خلق الصور فأعطاه إسماعيل فهو واضعه على فيه شاخص بصره إلى السرى ، الحديث ، وقد ذكرت ما جاء عن وهب بن منبه في ذلك فعلمه أصله ، وجاء أن الذي ينفخ في الصور غيره ففي الطبراني الأوسط من حديث عبد الله بن الحارث وكنا عند عائشة فقالت يا كعب أخبرني عن إسماعيل ، فذكر الحديث وفيه : وملاك الصور جلت على إحدى ركبتيه وقد نصب الأخرى يلتزم الصور مخنيا ظهره شاخصاً بصره إلى إسماعيل وقد أمر إذا رأى إسماعيل قد ضم جناحيه أن ينفخ في الصور ، فقالت عائشة سمعته من رسول الله ﷺ ، ورجاله ثقات إلا علي بن زيد بن جندب عن أبيه ضعف ، فإن ثبت حل على أنها جميعاً ينفخان ، ويؤيده ما أخرجه عنده بن السري في كتاب الزهد بسند صحيح لكنه ، وقوف على عبد الرحمن بن أبي حمزة قال : ما من صباح إلا وملكان مولكان بالصور ، ومن طريق عبد الله بن خزيمة مثله وزاد : ينتظران متى ينفخان ، ونحوه عند أحمد من طريق سليمان التيمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أو عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : والنافخان في السماء الثانية رأس أحدهما بالشرق ورجلاه بالمغرب - أو قال بالعكس - يقتاران متى يؤمران أن ينفخا في الصور فينفخا ورجلاه ثقات وأخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن ميمون ، ولابن ماجه والبخاري من حديث أبي سعيد رفعه : إن صاحبي الصور بأيديهما قرنان يلاحظان النظر متى يؤمران ، وعلى هذا فقوله في حديث عائشة : أنه إذا رأى إسماعيل ضم جناحيه نفخ أنه ينفخ النفخة الأولى وهي نفخة الصعق ثم ينفخ إسماعيل النفخة الثانية وهي نفخة البعث . قوله (الراجعة النفخة الأولى والرافدة النفخة الثانية) هو من تفسير ابن عباس أيضاً ، وصححه الطبري أيضاً وابن أبي حاتم بالسند المذكور ، وقد تقدم بيانه في تفسير سورة النازعات ، وبه جزم الفراء وغيره في معاني القرآن ، ومن جهاد قال : الراجعة الزلزلة والرافدة الذككة ، أخرجه الفريابي والطبري وغيرهما عنه ، ونحوه في حديث الصور الطويل ، قال في رواية علي بن معبد : ثم ترجع الأرض وهي الراجعة فتكون الأرض كالسفينة في البحر تضربها الأمواج . ويمكن الجمع بأن الزلزلة تنشأ من نفخة الصعق . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة : إن الناس يصعقون ، وقد تقدم شرحه في قصة موسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، وذكرت فيه ما نقل من ابن حزم أن النفخ في الصور يقع أربع مرات ، وتعب كلامه في ذلك ، ثم رأيت في كلام ابن العربي أنها ثلاث : نفخة الفزع كافي القتل ، ونفخة الصعق كافي الزمر ، ونفخة البعث وهي المذكورة في الإسراء أيضاً . قال القرطبي : والصحيح أنهما نفختان فقط للثبوت الاستثناء بقوله تعالى ( إلا من شاء الله ) في كل من الآيتين ، ولا يلزم من مغابرة الصعق للفزع أن لا يحصل مآ من النفخة الأولى ، ثم وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل فقال فيه : ثم ينفخ في الصور ثلاث نفخات نفخة الفزع ونفخة الصعق ونفخة القيام لرب العالمين ، أخرجه الطبري هكذا مختصراً ، وقد ذكرت أن سنده ضعيف ومضطرب ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أنها نفختان ولهذه في أثناء حديث سرفوح : ثم ينفخ في الصور فلا يصدمه أحد إلا أصغى أيتاً ورفع ليتأتم برسول الله ﷺ كأنه الحال فنبت منه أجساد الناس ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون ، وأخرج البيهقي بسند

قوى عن ابن مسعود موقوفا ثم يقوم ملك الصور بين السماء والأرض فينفخ فيه ، والصور قرن ، فلا يبق لله خلق في السموات ولا في الأرض إلا مات إلا من شاء ربك ، ثم يكون بين النفثتين ما شاء الله أن يكون ، وفي حديث أوس بن أوس الثقفى رحمه الله أن أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه الصدقة وفيه النفخة ، الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقد تقدم في تفسير سورة الزمر من حديث أبي هريرة د بين النفثتين أربعون ، وفي كل ذلك دلالة على أنهما نفثتان فقط وقد تقدم شرحه هناك ، وفيه شرح قول أبي هريرة لما قيل له أربعون سنة وأبيات ، بالوحدة ومعناه امتنعت من تدبيره لأن لا أعلمه فلا أخوض فيه بالرأى ، وقال القرطبي في التذكرة ، : يحتمل قوله امتنعت أن يكون عنده علم منه ولكنه لم يفصره لأنه لم تدع الحاجة إلى بيانه ، ويحتمل أن يريد امتنعت أن أسأل عن تفسيره ، فعلى الثاني لا يكون عنده علم منه ، قال : وقد جاء أن بين النفثتين أربعين عاما . قلت : وقع كذلك في طريق ضعيف عن أبي هريرة في تفسير ابن مردويه . رآه أخرج ابن المبارك في الرقائق ، من مرسل الحسن د بين النفثتين أربعون سنة : الأولى يميت الله بها كل حي ، والاخرى يحيى الله بها كل ميت ، ونحوه عند ابن مردويه من حديث ابن عباس وهو ضعيف أيضا ، وعنده أيضا ما يدل على أن أبا هريرة لم يكن عنده علم بالثنتين ، فأخرج عنه بسند جيد أنه لما قالوا د أربعون ماذا ، قال د هكذا سمعت ، وأخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة فذكر حديث أبي هريرة : قطعها ثم قال د قال أصحابي : ما شأننا بين ذلك ولا زادنا عليه ، غير أنهم كانوا يرون من رأيهم أنها أربعون سنة ، وفي هذا نقب على قول الحلبي : اتفقت الروايات على أن بين النفثتين أربعين سنة . قلت وجاء فيما يصنع بالموثق بين النفثتين ما وقع في حديث الصور الطويل أن جميع الأحياء إذا ماتوا بعد النفخة الأولى ولم يبق إلا الله قال سبحانه : أنا الجبار من الملك اليوم ؟ فلا يجيبه أحد ، فيقول : لله الواحد القهار . وأخرج النحاس عن طريق أبي وائل عن عبد الله أن ذلك يقع بعد المشرق ، ووجهه . ووجه القرطبي الأول . ويمكن الجمع بأن ذلك يقع مرتين وهو أولى . وأخرج البيهقي عن طريق أبي الزهراء : كنا عند عبد الله بن مسعود فذكر الدجال إلى أن قال د ثم يسكون بين النفثتين ما شاء الله أن يسكون ، فأيس في بن آدم خلق في الأرض منه شيء ، قال فيرسل الله ماء من تحت العرش فتنبث جسامهم ولحانهم من ذلك الماء كما تنبت الأرض من الرى ، ورواه ثقات . إلا أنه موقوف . ( تنبيه ) : إذا نقر أن النفخة للخروج من القبور فكيف نسميها الموتى ؟ والجواب : يجوز أن تكون نفخة البعث تارول إلى أن يتكامل أحياءهم شيئا بعد شيء ، وتقدم اللام في قصة موسى بشئ ، مما ورد في تعيين من استثنى الله تعالى في قوله تعالى ( فصموني من السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ) وحاصل ما جاء في ذلك عشرة أقوال : الأول أنهم الموتى كلهم لكونهم لا إحساس لهم فلا يصدقون ، والى هذا جرح القرطبي في المفهم ، وفيه ما فيه ، ومستنده أنه لم يرد في تعيينهم خبر صحيح ، وأتبعه صاحبه القرطبي في التذكرة ، (١) فقال قد صح فيه حديث أبي هريرة ، وفي الزهد لحناد بن السرح عن سعيد بن جبيرة موقوفا هم الضملاء وسنده إلى سعيد صحيح . وسأذكر حديث أبي هريرة في الذي بهاء د وهذا هو قول الثاني . الثالث الأنبياء والى ذلك جرح البيهقي في تأويل الحديث في تجويزه أن يكون موسى عن استثنى الله ، قال : ووجه

( ١ ) القرطبي صاحب التذكرة ، قلبه القرطبي صاحب المفهم مخرج مسلم

عندى أنهم أحياء عند ربهم كاشهداء فإذا نفخ في الصور النفخة الأولى صعدوا ثم لا يكون ذلك موتاً في جميع معانيه  
 الا في ذهاب الاستعمار ، وقد يجوز النبي ﷺ أن يكون موسى من استثنى الله ، فان كان منهم فإنه لا يذهب  
 استعمارهم في تلك الحالة بسبب ما وقع له في صفة الطور . ثم ذكر أبو سعيد بن جبير في الشهداء وحديث أبي  
 هريرة عن النبي ﷺ أنه سأل جبريل عن هذه الآية من الذين لم يشأ الله أن يصعدوا ؟ قال : هم شهداء الله عز وجل  
 صحبه الحاكم ورواته ثقات ورجحه الطبري . الرابع قال يحيى بن سلام في تفسيره : بلغني أن آخر من يبق جبريل  
 وميكائيل واسرافيل وملك الموت ثم يموت الثلاثة ثم يقول الله لملك الموت مت فيموت . قلت : وجاء نحو هذا  
 مسنداً في حديث أنس أخرجه البيهقي وابن مردويه باللفظ . فكان من استثنى الله ثلاثة جبريل وميكائيل وملك  
 الموت ، الحديث وسنده ضعيف ، وله طريق أخرى عن أنس ضعيفة أيضاً عند الطبري وابن مردويه وسياقه أنهم ،  
 وأخرج الطبري بسند صحيح عن اسماعيل السدي ، ووصله اسماعيل بن أبي زياد الشامي في تفسيره عن ابن عباس  
 مثل يحيى بن سلام ، ونحوه عن سعيد بن المسيب أخرجه الطبري وزاد : ليس فيهم حلة العرش لأنهم فوق  
 السموات . الخامس يمكن أن يؤخذ مما في الرابع . السادس الأربعة المذكورون وحلة العرش ، وقع ذلك في حديث  
 أبي هريرة الطويل المعروف بحديث الصور ، وقد تقدمت الإشارة إليه وأن سنده ضعيف مضطرب ، وعن كعب  
 الأحبار نحوه وقال : هم اثنا عشر ، أخرجه ابن أبي حاتم وأخرجه البيهقي من طريق زيد بن أسلم مقطوعاً ورجاله  
 ثقات . وجمع في حديث الصور بين هذا القول وبين القول أنهم الشهداء ، ففيه د يقال أبو هريرة يا رسول الله فن  
 استثنى حين الفزع ؟ قال : الشهداء ، ثم ذكر نفخة الصق على ما تقدم . السابع موسى وحده أخرجه الطبري بسند  
 ضعيف عن أنس وعن قتادة ، وذكره الثعالبي عن جابر . الثامن الولدان الذين في الجنة والموتور العين . التاسع هم  
 وخزان الجنة والنار وما فيها من الحيات والعقارب حكامها الثعالب عن الضحاك بن مزاحم . العاشر الملائكة كلهم  
 جزم به أبو محمد بن حزم في الملل والنحل ، فقال : الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً . وأما  
 ما وقع عند الطبري بسند صحيح عن قتادة قال قال الحسن يستثنى الله وما يدع أحداً الا أذاقه الموت فيمكن أن يعد  
 قولاً آخر . قال البيهقي استهدف بعض أهل النظر أكثر هذه الأقوال لأن الاستثناء وقع من سكان السموات  
 والارض وهؤلاء ليسوا من سكانها لأن العرش فوق السموات لحملته ليسوا من سكانها وجبريل وميكائيل من  
 الصائين حول العرش ولأن الجنة فوق السموات والجنة والنار عالمان بانفرادهما خالقاً للبناء ، ويدل على أن  
 المستثنى غير الملائكة ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وجمعه الحاكم من حديث لقيط بن حارم مطولاً  
 وفيه : يلبثون ما لبثتم ثم يموت الصائحة فلهم ملك ما تدع على ظهرها من أحد الامات حتى الملائكة الذين مع  
 ربك ، قوله في رواية أبي الزناد عن الأخرج ( فما أدري أكان فيمن صعد ) كذا أورده مختصراً وبقيته د أم  
 لا . أورده اسماعيل بن يحيى عن شيخ البخاري فيه . قوله ( رواه أبو سعيد ) يعني الخدرى ( عن  
 النبي ﷺ ) يعني أصل الحديث ، وقد تقدم موصولاً في كتاب الأشخاص وفي قصة موسى من أحاديث الانبياء  
 وذكرت شرحه في قصة موسى أيضاً

٤٤ - باب . يقبض الله الارض يوم القيامة . رواه نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

٦٥١٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن أبي سلمة حدثني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال يقبض الله الأرض ويطوى السماء بيده ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟

٦٥٢٠ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال النبي ﷺ تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزه في السفر نزل لأهل الجنة . فأتى رجل من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال بلى . قال تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبي ﷺ فنظر النبي ﷺ إليهم ضحك حتى بدت نواجذه ، ثم قال : ألا أخبرك بأدأهم ؟ قال : إدامهم بالأم وتون . قالوا : وما هذا ؟ قال : تون وتون ، يأكل من زائدة كبدما سبعون ألفاً

٦٥٢١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرمة أخبرنا محمد بن جعفر قال حدثني أبو حازم قال سمعت سهل بن سعيد قال سمعت النبي ﷺ يقول : يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كقرصة النقي . قال سهل - أو غيره - ليس فيها تعلم لأحد

**قوله** ( باب يقبض الله الأرض يوم القيامة ) لما ذكر ترجمة قضخ الصور أشار إلى ما وقع في سورة الزمر قبل آية النفخ ( وما قدروا الله حق قدره ، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ) الآية وفي قوله تعالى ( فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ) ما قد يتمسك به أن قبض السموات والأرض يقع بعد النفخ في الصور أو معه وسيأتي . **قوله** ( رواه نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ) سقط هذا التعليق هنا في رواية بعض شيوخ أبي ذر ، وقد وصله في كتاب التوحيد ، وبأن شرحه هناك أن شاء الله تعالى . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( عن أبي سلمة ) كذا قال يونس ، وخالفه عبد الرحمن بن خالد فقال : عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، كما تقدم في تفسير سورة الزمر ، وهذا الاختلاف لم يتعرض له الدارقطني في « العلل » . وقد أخرج ابن خزيمة في كتاب التوحيد الطريقين وقال : هما عنهما عن الزهري ، وسأشبع القول فيه إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد مع شرح الحديث إن شاء الله تعالى ، وأقتصر هنا على ما يتعلق بقبض الأرض لمناسبة الحال . **قوله** ( يقبض الله الأرض ويطوى السماء بيده ) زاد في رواية ابن وهب عن يونس « يوم القيامة ، قال عياض : هذا الحديث جاء في الصحيح على ثلاثة ألفاظ . القبض ، والطي ، والأخذ . وكلها بمعنى الجمع . فإن السموات مبسوطة والأرض مدحوة مدودة ، ثم رجع ذلك إلى معنى الرفع والإزالة والتبديل ، فعاد ذلك إلى ضم بعضها إلى بعض وإبادتها ، فهو تمثيل لصفة قبض هذه المخلوقات وجمعها بعد بطلانها وتفرقها دلالة على القبض



والمبسوط لأعل البسط والتبض ، وقد يحتمل أن يكون إشارة إلى الاستيعاب انتهى . وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقد اختلف في قوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات ) هل المراد ذات الأرض وصفتها أو تبدل صفاتها فقط ، وسيأتي بيانه في شرح ثالث أحاديث هذا الباب إن شاء الله تعالى .

الحديث الثاني ، قوله ( عن خالد ) هو ابن يزيد ، وفي رواية شبيب بن اليث عن أبيه وحدثني خالد بن يزيد ، والسند كله بصريون إلى سعيد ، ومنه إلى منتهى مدنيون . قوله ( تكون الأرض يوم القيامة ) يعني أرض الدنيا ( خبزة ) بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الراء ، قال الخطابي : الخبزة الطالة بضم المهملة وسكون اللام وهو صجين يوضع في الحفرة بعد إيقاد النار فيها ، قال : والاس يدعونها الملة بفتح الميم وتشديد اللام ، وإنما الملة الحفرة نفسها . قوله ( يتكفون الجبار ) بفتح المثناة والكاف وتشديد الميم المفتوحة بعدها حوة أي يميلها ، من كفأت الإناة إذا قلبته ، وفي رواية مسلم ديكفونها ، بسكون الكاف . قوله ( كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر ) قال الخطابي : يعني خبز الملة الذي يصنعه المسافر ، فإنها لا تدحى كما تدحى الرقاقة وإنما تلب على الأيدي حتى تستوى ، وهنا على أن السفر بفتح المهملة والفاء ، ورواه بعضهم بضم أوله جمع سفرة وهو الطعام الذي يتخذ للمسافر ، ومنه سميت السفرة . قوله ( نزل لاهل الجنة ) الزل بضم النون وبالألف وقد تسكن . ما يقدم للضيف والمسكر ، يطلق على الرزق وعلى الفضل ويقال أصلاح لقوم نلهم أي ما يصلح أن ينزلوا عليه من الغذاء وعلى ما يجعل للضيف قبل الطعام وهو اللاتي هنا ، قال الداودي : المراد أنه يأكل منها من سيصير إلى الجنة من أهل الحشر ، لا أنهم لا يأكلونها حتى يدخلوا الجنة . قلت : وظاهر الخبر بخلافه ، وكأنه بني على ما أخرجه الطبري عن سعيد بن جبير قال : تكون الأرض خبزة بيضاء يأكل المؤمن من تحت قدميه . ومن طريق أبي معشر عن محمد ابن كعب أو محمد بن قيس نحوه ، والبيهقي بسند ضعيف عن عكرمة تبدل الأرض مثل الخبزة يأكل منها أهل الاسلام حتى يفرغوا من الحساب ، وعن أبي جعفر الباقر نحوه . وسأذكر بقية ما يتعلق بذلك في الحديث الذي بعده .

ونقل الطبري عن البيضاوي أن هذا الحديث مشكل جدا لامن جهة إنكار صنع الله وقدرته على ما يشاء ، بل لعدم التوقيف على قلب جرم الأرض من الطبع الذي عليه إلى طبع المعلوم والمأكل ، مع ما ثبت في الآثار أن هذه الأرض تصير يوم القيامة نارا وتنضم إلى جهنم ، فلهل الوجه فيه أن معنى قوله خبزة واحدة أي كخبزة واحدة من لفتها كذا وكذا ، وهو نظير ما في حديث سهل يعني المذكور بعده كقرصة النقي ، فحضر مثل بها لاستعدادها وبياضها ، فحضر المثل في هذا الحديث بخبزة تشبه الأرض في معنيين : أحدهما بيان الهيئة التي تكون الأرض عليها يومئذ ، والآخر بيان الخبزة التي يهبها الله تعالى نزالا لاهل الجنة وبيان عظم مقدارها ابتداء واختراعا . قال الطبري : وإنما دخل عليه الأشكال لأنه رأى الحديثين في باب الحشر فظن أنهما لثمة واحدة . وليس كذلك وإنما هذا الحديث من باب وحديث سهل من باب ، وأيضا فالتشبيه لا ينالزم المشاركة بين المشبه والمشب به في جميع الأوصاف بل يكفي حصوله في البعض ، وتقريره أنه شبه أرض الحشر بالخبزة في الاستواء والبياض ، وشبه أرض الجنة في كونها نزالا لاهلها ومهيأة لهم تكرمه بمجالة الراكب زاده يقتنع به في سفره . قلت : آخر كلامه بقر ما قال القاضي أن كون أرض الدنيا تصير نارا محمول على حقيقته ، وأن كونها تصير خبزة يأكل منها أهل الموقف محمول على المجاز والآثار التي أوردتها عن سعيد بن جبير وغيره ترد عليه ، والاول الحل على الحقيقة مهما أمكن ،

وقدرة الله تعالى صالحة لذلك ، بل اعتقاد كونه حقيقة أبلغ وكون أهل الدنيا (١) ويستفاد منه أن المؤمنين لا يعاقبون بالجحيم في طول زمان الموقف ، بل يقبل الله لهم بقدرته طبع الأرض حتى يأكلوا منها من تحت أقدامهم ما شاء الله بغير علاج ولا كلفة ، ويكون معنى قوله : نزلا لأهل الجنة ، أى الذين يصيرون إلى الجنة أهم من كون ذلك يقع بعد الدخول إليها أو قبله ، والله أعلم . قوله ( فأتى رجل ) في رواية الكشميني : فأتاه . قوله ( من اليهود ) لم أقف على اسمه . قوله ( فنظر النبي ﷺ إليهما ثم ضحك ) يريد أنه أعجبه أخبار اليهودي من كتابهم بنظره ما أخبر به من جهة الوحى ، وكان يمجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فكيف بموافقتهم فيما أنزل عليه . قوله ( حتى بدت نواجذه ) بالنون والهم والذال المعجمة جمع ناجذ وهو آخر الأضراس ، ولكل لسان أربع نواجذ . وتطلق النواجذ أيضا على الأنياب والأضراس . قوله ( ثم قال ) في رواية الكشميني : فقال ، قوله ( ألا أخبرك ) في رواية مسلم : ألا أخبركم . قوله ( بإدامهم ) أى ما يؤكل به الخبز . قوله ( بالأم ) بفتح الموحدة بغير حمز وقوله ( ونون ) أى بلفظ أول السورة . قوله ( قالوا ) أى الصحابة ، وفي رواية مسلم : فقالوا . قوله ( ما هذا ) في رواية الكشميني : وما هذا ، بزيادة واو . قوله ( قال نور ونون ) قال الخطابي هكذا رويوه لنا ، وتأملت النسخ المسموعة من البخاري من طريق حماد بن شاذان وإبراهيم بن معقل والفريسي فاذا كلها على نحو واحد . قلت : وكذا عند مسلم وكذا أخرجه الاسماعيل وغيره ، قال الخطابي : فأما نون فهو الحوت على ما فسر في الحديث ، وأما بالأم فدل التفسير من اليهودي على أنه اسم للنور ، وهو لفظ مبهم لم ينتظم ولا يصح أن يكون على التفرقة اسماء لشيء ، فيشبهه أن يكون اليهودي أراد أن يعنى الاسم فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين ، وإنما هو في حق الهجاء لام ياء هجاء لآى بوزن لهى وهو النور الوحشى وجمعه آلاء بثلاث همزات وزن أحبال فصحفه فقالوا بالأم بالموحدة وإنما هو بالياء آخر الحروف وكتبوه بالهجاء فأشكل الأمر . هذا أقرب ما يقع لى فيه ، إلا أن يكون إنما عبر عنه بلسانه ويكون ذلك بلسانهم ، وأكثر العبرانية فيما يقوله أهل المعرفة مقلوب على لسان العرب بتقديم في الحروف وتأخير ، والله أعلم بصحته . وقال عياض : أورد الخليلي في اختصاره معنى الجمع بين الصحيحين هذا الحديث بلفظ بالآى بكسر الموحدة وألف وصل ولام ثقيلة به — هما همزة مفتوحة خفيفة بوزن الوحشى ، والآى النور الوحشى ، قال : ولم أر أحدا رواه كذلك فاعله من إصلاحه ، وإذا كان هكذا بقيت الميم واحدة إلا أن يدعى أنها حرفت عن الياء المنصورة ، قال : وكل هذا غير مسلم لما فيه من التكلف والتعسف ، قال : وأولى ما يقال في هذا أن تبقى الكلمة على ما وقع في الرواية ويحمل على أنها عبرانية ، ولذلك سأل الصحابة اليهودي عن تفسيرها ولو كان الآى لمرئوها لأنها من لسانهم . وجزم النووي بهذا فقال : هى لفظة عبرانية معناها نور . قوله ( يأكل من دائدة كبرهما سبعون ألفاً ) قال عياض زيادة الكبد وزائدتها هى القطعة المنفردة المتعلقة بها وهى أطيبه ولهذا خص بأكلها السبعون ألفاً وأهلهم الذين يدخلون الجنة بغير حساب فضلموا بأطيب النزل ، ويحتمل أن يكون عبر بالسبعين عن العدد الكثير ولم يرد الحصر فيها ، وقد تقدم في أبواب الهجرة قبيل المغازي في مسائل عبد الله بن سلام أن أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد الحوت ، وأن عند مسلم في حديث ثوبان : تحفة أهل الجنة زيادة

كبد النون ، وفيه ، غذاءهم على أثرها أن ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها ، وفيه ، وشراهم عليه من عين تسمى سلسيلا ، وأخرج ابن المبارك في الزهد ، بسند حسن عن كعب الأحبار : أن الله تعالى يقول لأهل الجنة إذا دخلوها : إن لكل ضيف جزورا وإن أجركم اليوم حرثاً وثوراً ، فيجوز لأهل الجنة ، الحديث الثالث ، قوله ( محمد بن جعفر ) أي ابن أبي كثير ، وأبو حازم هر سلة بن دينار . قوله ( بمشتر الناس ) بضم أوله . قوله ( أرض عفر ) قال الخطابي العفر بياض ليس بالناصع ، وقوله عياض : العفر بياض يضرب إلى حمرة قليلا ومنه سمى عفر الأرض زهر وجهها . وقال ابن فارس : معنى عفرها خالصة البياض . وقال الداودي : شديدة البياض . كذا قال الأول هو المعتمد . قوله ( كفرصة النقي ) بفتح النون وكسر الفاء أي الدقيق النقي من الفس والبخار قاله الخطابي . قوله ( قال سهل أو غيره ليس فيها علم لأحد ) هو مرصود بالسند المذكور ، وسهل هو راوي الخبر وأولئك ، والغير المجهول لم أنف على تسميته . ويقع هذا الكلام الأخير لمسلم من طريق خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر مدرجا بالحديث ولفظه : ليس فيها علم لأحد ، ومثله لعميد بن منصور عن ابن أبي حازم عن أبيه ، والعلم والمعلم بمعنى واحد ، قال الخطابي : يريد أنها مستوية . والمعلم بفتح الميم واللام بينهما مهملتان ساكنة هو الشيء الذي يتبدل به على الطريق . وقال عياض : المراد أنها ليس فيها علامة سكنى ولا بناء ولا أثر ولا شيء من العلامات التي يتندى بها في الطرقات كالجلجل والصخرة البارزة . وفيه تعريض بأرض الدنيا وأنها ذهبية وانقطعت الخلافة منها . وقال الداودي : المراد أنه لا يجوز أحد منها شيئا إلا ما أدرك منها : وقال أبو محمد ابن أبي حمزة : فيه دليل على عظيم القدر ، والاعلام بمجريات يوم القيامة ليسكون السامع على بصورة فيخلص نفسه من ذلك المول لان في معرفة مجريات الشيء قبل وقوعه راحة النفس وحلها على ما فيه خلاصتها بخلاف مجي الأمر بقتة ، وفيه إشارة إلى أن أرض المواقف أكبر من هذه الأرض الموجودة جدا ، والحكمة في الصفة المذكورة أن ذلك اليوم يوم عدل وظهور حق فانتضت الحكمة أن يكون المحل الذي يقع فيه ذلك طاهرا عن عمل المعصية والظلم ، ويكون تجليه سبحانه على عباده المؤمنين على أرض تليق بعظمته ؛ ولأن الحكم فيه إنما يكون لله وحده ، فناسب أن يكون المحل خالصا له وحده . انتهى مخلصا . وفيه إشارة إلى أن أرض الدنيا اضمحلت وأعدمت وأن أرض المواقف تعددت . وقد وقع السلف في ذلك خلاف في المراد بقوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات ) هل معنى تبدلها تغيير ذاتها وصفاتها أو تغيير صفاتها فقط ، وحديث الباب يؤيد الأول . وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد والطبري في تفسيرهم والبيهقي في الشعب من طريق عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض ) الآية قال : تبدل الأرض أرضا كأنها فضة لم يسفك فيها دم حرام ولم يعمل عليها خطيئة ، ورجائه رجال الصحيح ، وهو موقوف ؛ وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعا وقال : الموقوف أصح ، وأخرجه الطبري والحاكم من طريق حازم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود بلفظ : أرض بضاء كأنها سبيكة فضة ورجاله موقوفون أيضا ، ولأحمد من حديث أبي أيوب : أرض كالفضة البيضاء ، قيل فآين الخلق يومئذ ؟ قال : هم أضياف الله لن يعجزهم ماله . ولطبري من طريق سنان بن سعد عن أنس مرفوعا : يبذلها الله بأرض من فضة لم يعمل عليها الخطايا . وعن علي موقوفا نحوه . ومن طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد : أرض كأنها فضة والسموات كذلك . وعن علي والسموات من ذهب . وعند عبد من طريق الحكم بن أبان عن

حكمة قال : بلغنا أن هذه الأرض يعني أرض الدنيا تطوى وإلى جنبها أخرى يحشر الناس منها إليها . وفي حديث  
الصور الطويل : تبدل الأرض غير الأرض والسموات فيسطها ويسطها ويمدما مد الأديم العكاظي لا ترى فيها هرجا  
ولا أمنا . ثم يجر الله الخلق زجرة واحدة فإذا هم في هذه الأرض المبدة في مثل مواضعهم من الأولى ما كان في  
بطنها كان في سطها وما كان على ظهرها كان عليها انتهى . وهذا يؤخذ منه أن ذلك يقع عقب نفخة الصق بعد الحشر  
الأول ، ويؤيده قوله تعالى ( وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتمت ) . وأما من ذهب إلى أن التغيير إنما يقع  
في صفات الأرض دون ذاتها فمقتضى ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمرو قال : إذا كان يوم القيامة مدت  
الأرض مد الأديم وحشر الخلائق . ومن حديث جابر رفته تمد الأرض مد الأديم ثم لا يكون لابن آدم منها إلا موضع  
قدميه ورجاله نقات ، إلا أنه اختلف على الزهري في صحابه . ووقع في تفسير الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس  
في قوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض ) قال : يزداد فيها وينقص منها ويذهب آكامها وجبالها وأوديتها  
وشجرها وتمد مد الأديم العكاظي ، وعزاه الثعلبي في تفسيره لرواية أبي هريرة ، وحكاها البيهقي عن أبي منصور  
الازهرى ، وهذا وإن كان ظاهره يخالف القول الأول فيمكن الجمع بأن ذلك كله يقع لأرض الدنيا لكن أرض  
الموقف غيرهما ، ويؤيده ما وقع في الحديث الذي قبله أن أرض الدنيا تصير خبزة ، والحكمة في ذلك ما تقدم أنها  
تعد لأكل المؤمنين منها في زمان الموقف ثم نصير زلا لاهل الجنة ، وأما ما أخرجه الطبري من طريق المنهال بن  
عمرو عن قيس بن السكن عن عبد الله بن مسعود قال : الأرض كلها تأتي يوم القيامة فألذي قبسه عن ابن مسعود  
أصح سندا ، ولعل المراد بالأرض في هذه الرواية أرض البحر فقد أخرج الطبري أيضا من طريق كعب الأحبار  
قال : يصير مكان البحر نارا ، وفي تفسير الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب : تصير السموات جفائنا  
ويصير مكان البحر نارا ، وأخرج البيهقي في « البحث » من هذا الوجه في قوله تعالى ( وحملت الأرض والجبال  
فدكتا دكة واحدة ) قال : يصيران غيرة في وجوه الكفار . قلت : ويمكن الجمع بأن بعضها يصير نارا وبعضها  
جفارا وبعضها يصير خبزة ، وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها سألت النبي ﷺ عن هذه الآية ( يوم تبدل  
الأرض غير الأرض ) أين يكون الناس حينئذ ؟ قال : على الصراط ، وفي رواية الترمذي وهو جسر جهنم ، ولا أحد  
من طريق ابن عباس عن عائشة : على متن جهنم ، وأخرج مسلم أيضا من حديث ثوبان مرفوعا : يكونون في  
الظلمة دون الجسر ، فقد جمع بينهما البيهقي بأن المراد بالصراط كاسيات بيانه في ترجمة مستقلة ، وأن في قوله  
على الصراط مجازا لكونهم يجاوزونه لأن في حديث ثوبان زيادة يتعين المصير إليها لثبوتها وكان ذلك عند الزجرة  
التي تقع عند نقلم من أرض الدنيا إلى أرض الموقف ، ويشير إلى ذلك قوله تعالى ( كلا إذا دكت الأرض دكا دكا ،  
وجاء ربك والملك صفا صفا ، وجيء يومئذ بجهنم ) واختلف في السموات أيضا فتقدم قول من قال إنها تصير  
جفائنا ، وقيل إنها إذا طويت تكور شمسها وقمرها وسائر نجومها وتصير قارة كاهل ودارة كالدهان ، وأخرج  
البيهقي في « البحث » من طريق السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : السماء تكون ألوانا كاهل كالدهان ورواية  
وتشقق فتشكون حالا بعد حال ، وجمع بعضهم بأنها تنشق أولا فتصير كالوردة كالدهان ورواية وكاهل وتكور  
الشمس والقمر وسائر النجوم ثم تطوى السموات وتضاف إلى الجنان ، ونقل القرطبي في « التذكرة » عن أبي الحسن  
ابن حيدرة صاحب « الانصاح » أنه جمع بين هذه الأخبار بأن تبدل السموات والأرض يقع مرتين أحدهما تبدل

صفاتها فقط وذلك عند الانفخة الاولى فتعثر الكواكب وتخسف الشمس والقمر وتسير السماء كماهل وتكشط من الرموس وتسير الجبال وتخرج الارض وتنفق الى أن تصير الهيئة غير الهيئة ، ثم بين الانفختين طلوع السماء والارض وتبدل السماء والارض ، إلى آخر كلامه في ذلك ، والاعلم عند الله تعالى

### ٤٥ - باب الحشر

٦٥٢٢ - **حديث** علي بن أسيد حدثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرِيقٍ رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ ، وَائْتَابَ عَلَى بَعِيرٍ وَثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ وَأَرْبَعَةً عَلَى بَعِيرٍ وَعَشْرَةً عَلَى بَعِيرٍ ، وَيُحْشَرُ بِقِيَّتِهِمُ النَّارُ تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا وَتَثِيبُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا وَتَمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا ،

٦٥٢٣ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد البغدادي حدثنا شعبان عن قتادة « حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا نبي الله ، كيف يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ ؟ قال : أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يُمشيه على وجهه يوم القيامة ؟ قال قتادة : بلى وعزق ربنا

٦٥٢٤ - **حديث** علي حدثنا سفیان قال عمرو سمعت سعيد بن جبیر « سمعت ابن عباس سمع النبي ﷺ يقول : إنكم ملأقو الله حفاة عراة مُشاة غرلاً »

قال سفیان : هذا مما نعلم أن ابن عباس سمعه من النبي ﷺ

٦٥٢٥ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا سفیان عن حمير عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سمعت رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يقول : إنكم ملأقو الله حفاة عراة مُشاة غرلاً »

٦٥٢٦ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندب حدثنا شعبة عن المفيرة بن النعمان عن سعيد بن جبیر « عن ابن عباس قال : قام فينا النبي ﷺ يخطب فقال : انكم تحشورون حفاة عراة غرلاً ( كما بدأنا أول خلق نهيده ) الآية . وإن أول الخلائق يسكنى يوم القيامة إبراهيم الخليل ، وإنه سيجهاد رجال من أمي فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : يا رب أضيحني ، فيقول : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول كما قال العبد الصالح ( وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم - إلى قوله - الحكيم ) قال فيقال : انهم لم يزالوا سردين على أعقابهم ،

٦٥٢٧ - **حديث** ليس بن حفص حدثنا خالد بن الحارث حدثنا حاتم بن أبي صغيرة عن عبد الله بن أبي مليكة قال حدثني القاسم بن محمد بن أبي بكر « أن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

يُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَنَلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ ، الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُونَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ؟ فَقَالَ : الْأَسْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُبَيِّنَهُمْ ذَلِكَ »

٦٥٢٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُدَّادٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ « عَنْ عَهْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قُبَّةٍ فَقَالَ : أَرْضُونَ أَنْ تَسْكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : أَرْضُونَ أَنْ تَسْكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : أَرْضُونَ أَنْ تَسْكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَسْكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ . وَذَلِكَ أَنْ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسَلِّمَةٌ ، وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشَّرِّ إِلَّا كَالشَّعْرِقِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرِقِ السُّودَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ »

[ الحديث ٦٥٢٨ - طوله في : ٦٦٤٢ ]

٦٥٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ ، فَتَرَاهُ ذَرِيَّتُهُ يَقُولُ : هَذَا أَبُوكُمْ آدَمُ ، فيقول : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فَيُخْرِجُ : أَخْرَجَ بَعَثَ جَهَنَّمَ مِنْ ذَرِيَّتِكَ ، فيقول : ياربِّ كَمْ أَخْرَجَ ؟ فيقول أَخْرَجَ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ نَسَمَةً وَتَسْمِعِينَ ، فقالوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِذَا اخْتَذَ مِنْهَا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةً وَتَسْعُونَ فَمَاذَا يَبْقَى مِنْهَا ؟ قَالَ : إِنَّ أُمَّتِي فِي الْأُمَمِ كَالشَّعْرِقِ الْبَيْضَاءِ فِي ثَوْرِ الْأَسْوَدِ »

قوله ( باب الحشر ) قال القرطبي الحشر الجمع وهو أربعة : حشران في الدنيا وحشران في الآخرة ، فالذي في الدنيا أحدهما المذكور في سورة الحشر في قوله تعالى ( هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ) ، والثاني الحشر المذكور في أشرطة الساعة الذي أخرجه مسلم من حديث حذيفة بن أسيد رفته « إن الساعة لن تقوم حتى تروا قبلاً عشر آيات ، فذكره ، وفي حديث ابن عمر عند أحمد وأبي يعلى مرفوعاً « يخرج نار قبل يوم القيامة من حضرة موت فتسوق الناس ، الحديث ، وفيه « فإنا أمرنا ؟ قال : عليكم بالصيام ، وفي لفظ آخر « ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس إلى المحشر » . قلت : وفي حديث أنس في مسائل عبد الله بن سلام لما أسلم « أما أول أشرطة الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ، وقد قدمت الإشارة إليه في « باب طلوع الشمس من مغربها ، وأنه مذكور في بدء الخلق ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد وأبي بكر رفته « تبعث نار على أهل المشرق فتحسروهم إلى المغرب نبئت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا ، ويكون لها ماسة مطمئنتهم ، وتختلف ، تسوقهم سوق الجمل الكبير ، وقد أشكل الجمع بين هذه الأخبار ، وظهر لي في وجه الجمع أن كونها تخرج من قعر عدن لا ينافي حشرها الناس من المشرق إلى المغرب وذلك أن ابتداء خروجها من قعر عدن فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها ، والمراد بقوله « تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ، إرادة تعميم الحشر لا خصوص المشرق والمغرب ، أو أنها بعد

الاختار أول ما حشر أهل المشرق ، وبوهد ذلك أن ابتداء الفتن دائماً من المشرق كما سيأتي تقريره في كتاب الفتن ، وأما جعل الغاية إلى المغرب فلأن الشام بالنسبة إلى المشرق مغرب ، وبمحتمل أن تكون النار في حديث أنس كناية عن الفتن المنتشرة إلى أوارت الشرق العظيم والتهبت كما تهبت النار ، وكان ابتداءها من قبل المشرق حتى غرب معظمه واحشر الناس من جهة المشرق إلى الشام ومصر ومما من جهة المغرب كما شهد ذلك مراراً من المغل من عهد جنكوش خان ومن بعده ، والنار التي في الحديث الآخر على حقيقة لها والله أعلم . والحشر الثالث حشر السموات من قهوجم وغيرها بعد البعث جميعاً إلى الموقف ، قال الله عز وجل ( وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً ) والرابع حشرهم إلى الجنة أو النار . انتهى ملخصاً بزيادات . قالت : الأول ليس حشراً مستقلاً ، فإن المراد حشر كل موجود يومئذ ، والأول إنما وقع لفظة مخصوصة ، وقد وقع نظيره مراراً : تخرج طائفة من بلد ما بغير اختيارها إلى جهة الشام ، كما وقع لبني أسية أول ما تولى ابن الزبير الخلافة فأخرجهم من المدينة إلى جهة الشام ، ولم يعد ذلك أحد حشراً . وذكر المصنف فيه ستة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( وهيب ) بالتصغير هو ابن خالد ، وابن طاوس هو هب الله وصرح به في رواية مسلم . قوله ( على ثلاث طرائق ) في رواية مسلم د ثلاثة ، والطرائق جمع طريق وهي تذكر وتؤث . قوله ( راغبين وراغبين ) في رواية مسلم د راغبين ، بغير واو ، وعلى الروايتين فهى الطريقة الأولى قوله ( واثنان على بعير ، ثلاثة على بعير ، أربعة على بعير ، عشرة على بعير ) كذا فيه بالواو في الأولى فقط ، وفي رواية مسلم والاسماعيل بالواو في الجميع ، وعلى الروايتين فهى الطريقة الثانية . قوله ( وتحشر بقيتهم النار ) هذه هى النار المذكورة في حديث حذيفة بن أسيد بفتح الهمة ، وعند مسلم في حديث فيه ذكر الآيات السكائنة قبل قيام الساعة كطلوع الشمس من مغربها فيه د وآخر ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس ، وفي رواية له د تطرد الناس إلى حشرهم . قوله ( تقبل معهم حيث قالوا الخ ) فيه إشارة إلى ملازمة النار لهم إلى أن يصلوا إلى مكان الحشر . وهذه الطريقة الثالثة . قال الخطابي : هذا الحشر يكون قبل قيام الساعة ، تحشر الناس أحياء إلى الشام . وأما الحشر من القبور إلى الموقف فهو على خلاف هذه الصورة من الركوب على الأبل والتعاقب عليها ، وإنما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب د حفاة عراة مشاة ، قال : وقوله د واثنان على بعير وثلاثة على بعير الخ ، يريد أنهم بصفة بن البعير الواحد يركب بعض ويمشى بعض . قلت : وإنما لم يذكر الحنة والسنة إلى العشرة إجماعاً واكتفاء بما ذكر من الأعداد ، مع أن الاعتقاد ليس مجزوماً به ، ولأمانع أن يجعل الله في البعير ما يقوى به على حمل العشرة ، ومال الحلبي إلى أن هذا الحشر يكون عند الخروج من القبور ، وجوز به الفزالي . وقال الاسماعيل : ظاهر حديث أبي هريرة بخلاف حديث ابن عباس المذكور بعد أنهم يحشرون حفاة عراة مشاة ، قال : ويجمع بينهما بأن الحشر بعير به عن النشر لائصاله به وهو إخراج الخلق من القبور حفاة عراة فيساقون ويجمعون إلى الموقف للحساب ، حينئذ يحشر المتقون ركباناً على الأبل ، وجمع غيره بانهم يخرجون من القبور بالوصف الذى في حديث ابن عباس ، ثم يفتقر حالهم من ثم إلى الموقف على ما في حديث أبي هريرة ، ويؤيده ما أخرجه أحمد والسنائي والبيهقي من حديث أبي ذر د حدثني الصادق المصدوق أنه الناحي يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أنواع : فوج طامعين كاسين راكبين ، وفوج يمشون ، وفوج تمحيمهم الملائكة على وجوههم ، الحديث ، وصوب عياض ما ذهب إليه الخطابي وقواه بحديث حذيفة بن أسيد ، وبقره في آخر حديث الباب د تقبل معهم قبضت وتصبح

وتسمى ، فإن هذه الاوصاف مختصة بالدنيا ، وقال بعض شراح و المصاييح ، : حمله على الحشر من القبور أقوى من  
أوجه : أحدها أن الحشر اذا أطلق في عرف الشرع انما يراد به الحشر من القبور ما لم يخصه دليل ، ثانيها أن هذا  
التقسيم المذكور في الخبر لا يستقيم في الحشر على أرض الشام لأن المهاجر لا بد أن يسكن راجيا أو راجعا أو جامعا  
بين الصفتين ، فاما أن يكون راجيا راجعا فقط وتكون هذه طريقة واحدة لا ثاني لها من جنسها فلا ، ثالثها حشر  
البقية على ما ذكر وإلجاء النار لهم الى تلك الجهة وملازماتها حتى لا تفارقهم قول لم يرد به التوقيف ، وليس لنا أن  
نحكم بتسليط النار في الدنيا على اهل اللشوة من غير توقيف ، رابعها أن الحديث يفسر بعضه بعضا ، وقد وقع في  
الحسان من حديث أبي هريرة وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن علي بن زيد عن أوس بن أبي هريرة  
بلغفد ثلاثا على الدواب وثلاثا ينسلون على أقدامهم وثلاثا على وجوههم ، قال : ونرى أن هذا التقسيم الذي وقع  
في هذا الحديث نظير التقسيم الذي وقع في تفسير الواقعة في قوله تعالى ( وكنتم أزواجا ثلاثة ) الآيات ، فتوله في  
الحديث « راجعين راجعين ، يريد به عوام المؤمنين وهم من خلط عملا صالحا وآخر سيئا فيترددون بين الخوف  
والرجاء يخافون عاقبة سيئاتهم ويرجون رحمة الله بإيمانهم وهؤلاء أصحاب الميعنة ، وقوله « واثنا على بدير الخ ،  
السابقين وهم أفضل المؤمنين يحشرون رحسكينا . وقوله « وتحشر بقيتهم النار ، يريد به أصحاب المشأمة ، وركوب  
السابقين في الحديث يتمثل الحل دفعة واحدة تنبها على أن البعيد المذكور يسكن من بدائع فطرة الله تعالى حتى  
يقوى على ما لا يقوى عليه غيره من البهران ، ويتمثل أن يراد به التعاقب ، قال الخطابي : وانما سكنت عن الواحد  
إشارة الى أنه يسكن لمن فوقهم في المرتبة كالأنبياء ليقتضى الامتياز بين النبي ومن دونه من السابقين في المراكب كما  
وقع في المراتب . انتهى ملخصا . ونعقبه الطيبي ورجع ما ذهب اليه الخطابي ، وأجاب عن الاول بأن الدليل  
قائما ، فقد ورد في هذه الأحاديث وقوع الحشر في الدنيا الى جهة الشام ، وذكر حديث حذيفة بن أسيد الذي نبت  
عليه قبل ، وحديث معاوية بن حيدة جده بن حكيم رفعه « انكم محشورون ونحما بيده نحو الشام رجلا وركبانا  
وتحشرون على وجوهكم أخرجه الترمذي والنسائي وسنده قوي ، وحديث « ستكون هجرة بعد هجرة ، وتمتاز الناس  
الى مهاجر إبراهيم ، ولا يبقى في الارض الاشرارها تلفظهم أرضهم وتحشرهم النار مع الفرقة والختار برقيت معهم  
اذا بانوا وتقبل معهم اذا قالوا ، أخرجه أحمد وسنده لا بأس به ، وأخرج عبد الرزاق عن النعمان بن المنذر عن  
وهب بن منبه قال : قال الله تعالى اصخرة بيت المقدس لاضعن عليك عرشي ولا حشرن عليك خاقي . وفي تفسير ابن  
هيينة عن ابن عباس : من شك أن الحشر ههنا يعني الشام فليقرأ أول سورة الحشر ، قال لم رسول الله ﷺ يومئذ  
اخرجوا قالوا الى أين قال الى أرض الحشر . وحديث « ستخرج نار من حضرموت تحشر الناس ، قالوا : فما تأمرنا  
يا رسول الله ؟ قال : عليكم بالشام ثم حكى خلافا هل المراد بالنار نار على الحقيقة أو هو كناية عن الفتنة الجديدة  
كما يقال نار الحرب لشدة ما يقع في الحرب ، قال تعالى ( كلا أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ) وعلى كل حال فليس  
المراد بالنار في هذه الاحاديث نار الآخرة ، ولو أريد المعنى الذي ذكره المعارض لقليل تحشر بقيتهم الى النار ، وقد  
أضاف الحشر الى النار لكونها هي التي تحشرهم وتختطف من تخلف منهم كما ورد في حديث أبي هريرة من رواية علي  
ابن زيد عند أحمد وغيره ، وعلى تقدير أن تكون النار كناية عن الفتنة فنسبة الحشر إليها سببية كأنها تفسد في كل جهة  
وتكون في جهة الشام أخف منها في غيرها ، فكل من عرف ازديادها في الجهة التي هو فيها أحب التحول منها الى



المكان الذي ليست فيه شديدة فتتوفر الدواهي على الرحيل الى الشام ، ولا يمتنع اجتماع الامرين ، وإطلاق النار على الحقيقة التي تخرج من قمر عدن وعلى المجازية وهي الفتنة اذ لا تنافي بينهما ، ويؤيد الحمل على الحقيقة ظاهر الحديث الأخير ، والجواب عن الاعتراض الثاني أن التقسيم المذكور في آيات سورة الواقعة لا يستلزم أن يكون هو التقسيم المذكور في الحديث ، فإن الذي في الحديث ورد على قصد من الخلاص من الفتنة ، فمن اغتتم الفرصة سار على فسحة من الظاهر ويسير في الزاد راغباً فيما يستقبله راغباً فيما يستدبره ، وهؤلاء هم الصنف الأول في الحديث ، ومن قرأ حتى قل الظاهر وضاق عن أن يسعهم لركوبهم اشتروا وركبوا حبة فيحصل اشتراك الإثنين في البعد الواحد وكذا الثلاثة ويمكنهم كل من الامرين ، وأما الأربعة في الواحد فالظاهر من حالهم التعاقب ، وقد يمكنهم إذا كانوا خفافاً أو أظلالاً ، وأما العشرة فبالتعاقب ، وسكت عما فوقها إشارة الى أنها المنتهى في ذلك وعسا بينها وبين الأربعة إيجازاً واختصاراً ، وهؤلاء هم الصنف الثاني في الحديث . وأما الصنف الثالث فبقرنه بقوله وتشر بقتلهم النار ، إشارة الى أنهم عجزوا عن تحصيل ما يركبونه ، ولم يسع في الحديث بيان حالهم بل يهتمل أنهم يمشون أو يسحبون فراراً من النار التي تحترقهم ، ويؤيد ذلك ما وقع في آخر حديث أبي ذر الذي تقدمت الإشارة إليه في كلام المعترض ، وفيه أنهم سألوا عن السبب في مشي المذكورين فقال : « باني الله الآفة على الظاهر حتى لا يبقى ذات ظهري ، حتى ان الرجل يعطى الحقيقة المحكية بالشارف ذات القتب ، أي يشتري لناقة المسن لأجل كونها تحمله على القتب بالبستان الكريم لحوان المقار الذي عزم على الرحيل عنه وعرة الظاهر الذي يوصله الى مقصوده ، وهذا لا يتق بأحوال الدنيا ومؤكده لما ذهب اليه الخطابي ، ويتنزل على وفق حديث الباب يعني من « المصاييح ، وهو أن قوله « فوج طاهرين كاسين راكبين ، موافق لقوله « راهبين راهبين ، وقوله « وفوج يمشون ، موافق للصنف الذين يتعاقبون على البعير فإن صفة المشي لازمة لهم ، وأما الصنف الذين تحترقهم النار فهم الذين تسحبهم الملائكة . والجواب عن الاعتراض الثالث أنه تبين من شواهد الحديث أنه ليس المراد بأن نار الأشربة وإنما هي نار تخرج في الدنيا أنذر النبي ﷺ بخروجها وذكر كيفية ما تفعل في الاحاديث المذكورة . والجواب عن الاعتراض الرابع أن حديث أبي هريرة من رواية دلي بن زيد مع ضعفه لا يخالف حديث الباب لأنه موافق لحديث أبي ذر في لفظه ، وقد تبين من حديث أبي ذر ما دل على أنه في الدنيا لا بعد البعث في الحشر الى الموقف اذ لا حقيقة هناك ولا آفة تلقى على الظاهر حتى يموت قبل ، ووقع في حديث دلي بن زيد المذكور عند أحد أنهم يتقون بوجوههم كل حذب وشوك ، وقد سبق أن أرض الموقف أرض مستوية لا عوج فيها ولا أكلة ولا حذب ولا شوك ، وأشار الطبري الى أن الأول أن يحمل الحديث الذي من رواية علي بن زيد على من يحشر من الموقف الى مكان الاستقرار من الجنة أو النار ، وبكون المراد بالركبان السابقين المتقين وهم المراد بقوله تعالى ﴿ يوم يحشر المتقين الى الرحمن وفداً ﴾ أي ركباناً كما تقدم في تفسير سورة صريم ، وأخرج الطبري عن علي في تفسير هذه الآية فقال : « أما والله ما يحشر الوفد على أرجلهم ولا يسافون سوفاً ، ولكن يؤنون بنوق لم تر الخلاق مثلاً عليها رجال الذهب وأرمتها الزبرجد فيكون عليها حتى يضربوا أبواب الجنة ، والمراد سوق ركابهم اسراعهم الى دار السكينة كما يفعل في العادة بمن يشرف ويكرم من الوافدين على الملوك . قال : ويستبعد أن يقال يحشر الله عشر على عشر جميعاً أو متعاقبين ، وعلى هذا تقدم روى أبو هريرة حال المحشورين عند انقراض الدنيا الى جهة أرض الحشر وهم ثلاثة

أصناف ، وحال المحشورين في الآخرة إلى محل الاستقرار ، انتهى كلام الطيبي عن جواب المدعى ملخصاً موضحاً بزيادات فيه ، لكن تقدم بما قرره أن حديث ابن هزيمة من رواية علي بن زيد ليس في المحشورين من الموقف إلى محل الاستقرار . ثم ختم كلامه بأن قال : هذا ما سنح لي على سبيل الاجتهاد ، ثم رأيت في صحيح البخاري في باب المحشر : بمحشر الناس يوم القيامة على ثلاث طرائق ، فعلت من ذلك أن الذي ذهب إليه الإمام الثوري بشي هو الحق الذي لا يحيد عنه . قلت : ولم أنف في شيء من طرق الحديث الذي أخرجه البخاري على لفظ يوم القيامة لا في صحيحه ولا في غيره ، وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما ليس فيه يوم القيامة ، نعم ثبت لفظ يوم القيامة في حديث أبي ذر المنبه عليه قبل ، وهو مؤول بأن المراد بذلك أن يوم القيامة يعقب ذلك فيكون من مجاز المجاورة ، ويتمين ذلك لما وقع فيه أن الظاهر بقل لما يأتي عليه من الآفة ، وأن الرجل يشتري الشارف الواحد بالحديقة المدجبة ، فإن ذلك ظاهر جداً في أنه من أحوال الدنيا لا بعد المبعث . وقد أبدى البيهقي في حديث الباب احتمالين فقال : قوله « راغبين » ، يحتمل أن يكون إشارة إلى الأبرار ، وقوله « راغبين » إشارة إلى المخطئين الذين هم بين الخوف والرجاء ، والذين تحشرهم النار الكفار . وتعقب بأنه حذف ذكر قوله « واثنان على بعير الخ » . وأجيب بأن الرغبة والرهبة صفتان للصنفين الأبرار والمخطئين وكلاهما يحشر اثنان على بعير الخ ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في وقت حشرهم إلى الجنة بعد الفراغ . ثم قال بعد إيراد حديث أبي ذر : يحتمل أن يكون المراد بالفوج الأول الأبرار وبالفوج الثاني الذين خلطوا فيكونون مشاة والأبرار ركباناً ، وقد يكون بعض الكفار أعيان من بعض فأولئك يسحبون على وجوههم ومن دونهم يمشون ويسعون مع من شاء الله من الصفاق وقت حشرهم إلى الموقف ، وأما الظاهر فلعل المراد به ما يحويه الله بعد الموت ، من الدواب فيركبها الأبرار ومن شاء الله ويأتي الله الآفة على بقيتها حتى يبقى جماعة من المخطئين بلا ظفر . قلت : ولا يخفى ضعف هذا التأويل مع قوله في بقية الحديث « حتى أن الرجل ليمط الحديقة المدجبة بالشارف » ، ومن أين يكون للذين يبعثون بعد الموت حفاة حدائق حتى يدنوها في الشوارف ؟ فلراجع ما تقدم . وكذا يبعد غاية البعد أن يحتاج من يساق من الموقف إلى الجنة إلى التماقيل إلى الأبرار ، فرجع أن ذلك إنما يكون قبل المبعث والله أعلم . الحديث الثاني : قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمع ، ويونس هو المؤدب ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن . قوله ( أن رجلاً ) لم أنف على اسمه . قوله ( قال يا بني الله يحشر الكافر على وجهه ) كأنه استفهام حذف أداته ، ووقع في عدة نسخ « كيف يحشر » ، وكذا هو عند مسلم وغيره ، والكافر اسم جنس يشمل الجميع ، ويؤيده قوله تعالى ( الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم ) الآية ، وقوله تعالى ( ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عياح ) الآية . وقد تقدم في التفسير أن الحاكم أخرجه من وجه آخر عن أنس بلفظ « كيف يحشر أهل النار على وجوههم » . قوله ( ليس الذي أمشاه الخ ) ظاهر في أن المراد بالمشي حقيقة فذلك استغفروه حتى سألوا عن كيفية ، وزعم بعض المفسرين أنه مثل وأنه كقولهم ( أفن يمشي مكباً على وجهه أمدى آمن يمشي سوياً ) قال مجاهد : هذا مثل المؤمن والكافر قلت : ولا يلزم من تفسير مجاهد لهذه الآية بهذا أن يفسر به الآية الأخرى ، فالجواب الصادر عن النبي ﷺ ظاهر في تقرير المشي على حقيقة . قوله ( قل قادة إلى ودرة ربنا ) هو موصول بالنداء المذكور ، والحكمة في حشر الكافر على وجهه أنه عوقب على عدم السجود لله في الدنيا بأن يمشي على وجهه في القيامة إظهاراً لما كان عليه من وجهه

مكان يده ورجله في التوقي عن المؤذيات الحديث ذكره من طريقين عن سعيد بن جبير . **قوله** (علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** (قال عمرو) القائل هو سفيان وسماك ذلك عنه هو علي ، وكان سفيان كثيراً ما يحذف الصيغة فيقتصر على اسم الراوي ، ووقع في رواية صدقة الى بعدها عن عمرو ، وكذا مسلم عن قتبية وغيره عن سفيان ، وعمرو هو ابن دينار . **قوله** (سمعت رسول الله ﷺ) زاد قتبية في روايته ، ويخطب على المنبر ، ولعل هذا هو المراد في إيراد رواية قتبية بعد رواية علي بن المديني . **قوله** (انكم ملائكة) أي في الموقف بعد البعث . **قوله** (حفاة) بضم المهملة وتخفيف الفاء جمع حاف أي بلا خوف ولا نعل ، وقوله «مشاة» لم أر في رواية قتبية هنا «مشاة» وثبت في رواية مسلم عنه وعن غيره ، وليس عنده عنهم قوله «على المنبر» . **قوله** في آخر رواية علي بن المديني (قال سفيان الخ) هو موصول كالذي قبله ، ولم يصب من قال أنه معلق عن سفيان . **قوله** (هذا ما نهد أن ابن عباس سمعه من النبي ﷺ) يريد أن ابن عباس من صفار الصحابة وهو من المكثرين لكنه كان كثيراً ما يرسل ما يسمعه من أكابر الصحابة ولا يذكر الوساطة ، وتارة يذكره باسمه وتارة منهما كقوله في أوقات الكراهة «حدثني رجال مرضيون أراضهم عندي عمر ، فاما ما صرح به جماعة له فتليل ، ولهذا كانوا يعتنون بعده فجاء عن محمد بن جعفر عن زر أن هذه الأحاديث التي صرح ابن عباس بدعائها من النبي ﷺ هشة ، وعن يحيى بن معين وأبي داود صاحب السنن تسعة ، وأغرب الغزالي في المستصفى ، وقلده جماعة ممن تأخروا عنه فقال : لم يسمع ابن عباس من النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث ، وقال بعض شيوخ شيوخنا : سمع من النبي ﷺ دون العشرين من وجوه صحاح . قلت : وقد اعتنيت بجمعها فزاد على الأربعين ما بين صحيح وحسن خارجاً عن الضعيف وزائداً أيضاً على ما هو في حكم السماع كحكايته حضور شيء فعل بحضرة النبي ﷺ ، فكان الغزالي التمس عليه ما قالوا أن أبا العالمة سمعه من ابن عباس وقيل خمسة وقيل أربعة . **قوله** في الطريق الثانية (قام فينا النبي ﷺ بخطب) وقع لمسلم بدل قوله بخطب «بموعظة» أخرجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ومحمد بن المثنى قال واللفظ لابن المثنى قالاً حدثنا محمد بن جعفر بسنده المذكور هنا ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر . **قوله** (فقال إنكم) زاد ابن المثنى «يا أيها الناس انكم» . **قوله** (تمشرون) في رواية الكشميني «ممشوون» وهي رواية ابن المثنى . **قوله** (حفاة) لم يقع فيه أيضاً «مشاة» . **قوله** (عراة) قال البيهقي : وقع في حديث أبي سعيد يعني الذي أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان أنه لما حضره الموت دعا بذياب جدد فلبسها وقال «سمعت النبي ﷺ يقول : إن الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها ، ويجمع بينهما بأن بعضهم بمشعر عارياً وبعضهم كاسياً ، أو بمشرون كلهم عراة ثم يكسى الأنبياء ، فأول من يكسى إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، أو يخرجون من القبور بالثياب التي ماتوا فيها ثم تقنأ عنهم عند ابتداء الحشر فيمشرون عراة ثم يكون أول من يكسى إبراهيم ، وحل بعضهم حديث أبي سعيد على الشهداء لأنهم الذين أمر أن يملأوا في ثيابهم ويدفنوا فيها ، فيحتمل أن يكون أبو سعيد سمعه في الشهيد لحمله على العموم ، وعن حملة على عمومهم معاذ بن جبل فأخرج ابن أبي الدنيا بسنده حسن عن عمرو بن الأسود قال «دفنا أم معاذ بن جبل فأمر بها فكفنت في ثياب جدد وقال : أحسنوا أكتفان موتاكم فانهم يمشرون فيها» قال وحمله بعض أهل العلم على العمل ، وإطلاق الثياب على العمل وقع في مثل قوله تعالى ﴿ولباساً اللبنة﴾ وذلك غير (وأيابك تطهر) هل أحد الأتوال وهو قول قتادة قال : معناه وعملك فأخلصه

ويؤكد ذلك حديث جابر رفعه « بعث كل عبد على ما مات عليه » أخرجه مسلم ، وحديث فضالة بن عبيد عن مات على مرتبة من هذه المراقب بعث عليها يوم القيامة ، الحديث أخرجه أحمد ، ورجح القرطبي الحل على ظاهر الخبر ، ويتأيد بقوله تعالى ( ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ) وقوله تعالى ( كما بدأكم تعودون ) وإلى ذلك الإشارة في حديث الباب بذكر قوله تعالى ( كما بدأنا أول خلق نعيده ) عقب قوله وحفاة عراة ، قال : فيجعل ما دل عليه حديث أبي سعيد على الشهداء لأنهم يدفنون بثيابهم فيمبشون فيها تميزاً لهم عن غيرهم ، وقد نقله ابن عبد البر عن أكثر العلماء ، ومن حيث النظر أن الملابس في الدنيا أموال ولا مال في الآخرة مما كان في الدنيا ولأن الذي بقي النفس مما تذكره في الآخرة ثواب بحسن عملها أو رحمة مبتدأة من الله ، وأما ملابس الدنيا فلا تغني عنها شيئاً قاله الحلبي . وذهب الغزالي إلى ظاهر حديث أبي سعيد وأورده بزيادة لم أجد لها أصلاً سوى : فإن أمي تحشر في أكفائها ، وسائر الامم عراة . قال القرطبي : إن ثبت حمل على الشهداء من أمته حتى لا تنقض الأخبار . قوله ( غرلاً ) بضم المعجمة وسكون الراء جمع أغرل وهو الأقف وزنه ومعناه وهو من بقيت غرلته وهي الجلدة التي يقطعها الخائن من الذكر ، قال أبو هلال العسكري : لا تنتهي اللام مع الراء في كلمة إلا في أربع : أول اسم جبل وورل اسم حيوان معروف وحمل ضرب من الحجارة والغرلة . واستدرك عليه كلمتان هرل ولد اللوحة وهرل الديك الذي يستدير بهنقه والحنّة حوشية إلا الغرلة . قال ابن عبد البر : يحشر آدمي طارياً واسكل من الأعضاء ما كان له يوم ولد ، فن قطع منه شيء يرد حتى الآلاف . وقال أبو الوفاء بن عقيل : حشفة الآلاف موقاة بالقلقة فتكون أرق ، فلذا أزالوا تلك القطعة في الدنيا أعادها الله تعالى ليذيبها من حلالة فضله . قوله ( كما بدأنا أول خلق نعيده الآية ) ساقى ابن المثنى الآية كلها إلى قوله ( فاعلمين ) ومثله ( كما بدأكم تعودون ) ومنه ( ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ) ووقع في حديث أم سلمة عند ابن أبي الدنيا « يحشر الناس حفاة عراة كما بدأوا . قوله ( وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم الخليل ) تقدم بعض الكلام عليه في أحاديث الأنبياء ، قال القرطبي في شرح مسلم : يجوز أن يراد بالخلائق من عدا نبينا ﷺ فلم يدخل هو في عموم خطاب نفسه ، وتعبه تلميذه القرطبي أيضاً في التذكرة ، فقال : هذا حسن لولا ما جاء من حديث علي بن أبي حمزة الذي أخرجه ابن المبارك في الزهد من طريق عبد الله بن الحارث عن علي قال : أول من يكسى يوم القيامة خليل الله عليه السلام قبطيتين ، ثم يكسى محمد ﷺ حلة حبرة عن يمين العرش ، . قلت : كذا أورده مختصراً مرفوعاً ، وأخرجه أبو يعلى مرفوعاً وأخرج البيهقي من طريق ابن عباس نحو حديث الباب وزاد : وأول من يكسى من الجنة إبراهيم ، يكسى حلة من الجنة ، ويؤتى بكري فيطرح عن يمين العرش ، ثم يؤتى بي فأكسى حلة من الجنة لا يقوم لها البشر ، ثم يؤتى بكري فيطرح على ساق العرش وهو عن يمين العرش ، وفي مرسل عبيد بن عمير عند جعفر الثوري « يحشر الناس حفاة عراة فيقول الله تعالى : ألا أرى خليلي عريانياً ؟ فيكسى إبراهيم ثوباً أبيض ، فهو أول من يكسى ، قيل الحكمة في كون إبراهيم أول من يكسى أنه جرد حين ألقى في النار ، وقيل لأنه أول من استن التستر بالسراويل ، وقيل أنه لم يكن في الأرض أخوف لله منه فمجلت له الكسوة أماناً له ليهايمن قلبه . وهذا اختيار الحلبي ، والاول اختيار القرطبي . قلت : وقد أخرج ابن منده من حديث حيدة بفتح المبهلة وسكون التحتانية رفعه قال « أول من يكسى إبراهيم ، يقول الله : اكسوا خليلي ليعلم الناس اليوم فضله عليهم . قلت : وقد تقدم شيء من هذا في ترجمة إبراهيم

من بذه الخلق ، وأنه لا يلزم من تخصيص إبراهيم عليه السلام بأنه أول من يكسب أن يكون أفضل من نبينا عليه الصلاة والسلام مطلقا ، وقد ظهر لي الآن أنه يحتمل أن يكون نبينا عليه الصلاة والسلام خرج من قبره في ثيابه التي مات فيها والحلة التي يكساها حينئذ من حلال الجنة خلعة الكرامة بقرينة إجلاله على الكرسي عند ساق العرش ، فتكون أولية إبراهيم في الكسوة بالنسبة لبقية الخلق . وأجاب الحلبي بأنه يكسب أولائهم يكسب نبينا ﷺ على ظاهر الخبر ، لكن حلة نبينا ﷺ أعلى وأكمل ، فتجبر نفاستها ما فات من الأولوية والله أعلم . قوله ( وأنه سيحيا برجال من أمي فيؤخذ بهم ذات الشمال ) أي إلى جهة النار ، ووقع ذلك صريحا في حديث أبي هريرة في آخر باب صفة النار ، من طريق عطاء بن يسار عنه . ولفظه « فإذا ذمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم ، فقلت : إلى أين ؟ قال : إلى النار ، الحديث . وبين في حديث أنس الموضع ولفظه « ليردن على ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختاجوا دوني » ، الحديث ، وفي حديث سهل « ليردن على أقوام أعرفهم ويعرفوني فم يحال بيني وبينهم » ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم « ليزادن رجال عن حوضي كما يزداد البعير الفضل أناديهم : ألا هلم ، . قوله ( فأقول يا رب أصحابي ) في رواية أحمد « الألفوان » ، وفي رواية أحاديث الأنبياء « أصيحابي » بالتصغير وكذا هو في حديث أنس وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هؤلاء . قوله ( فيقول الله انك لا تدري ما أحدثوا بعدك ) في حديث أبي هريرة المذكور « أنهم ارتدوا على أديارهم القهقري » ، وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضا « فيقول انك لا علم لك بما أحدثوا بعدك » ، فيقال أنهم قد بدلوا بعدك ، فأقول سحقا سحقا ، أي بعدا بعدا والتأكيد للبالة . وفي حديث أبي سعيد في « باب صفة النار » أيضا « فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك » ، فأقول سحقا سحقا لمن غير بسدي . وزاد في رواية عطاء بن يسار « فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم » ولاحد والطبراني من حديث أبي بسكرة رفعه « ليردن على الحوض رجال من صحبتي ورآني » وسنده حسن . والطبراني من حديث أبي الدرداء نحوه وزاد « فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يجعلني منهم » ، قال : لست منهم » وسنده حسن . قوله ( فأقول كما قال العبد الصالح . وكنت عليهم شهيدا .. إلى قوله .. الحكيم ) كذا لابي ذر ، وفي رواية غير زيد بن ثابت فيهم والباقي سواء . قوله ( قال فيقال أنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم ) وقع في رواية الكشميني « لن يزالوا » ووقع في ترجمة مريم من أحاديث الأنبياء ، قال القرطبي ذكر عن أبي عبد الله البخاري من قبصة قال : هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر ، يعني حتى قتلوا وماتوا على الكفر . وقد رصده الاسماعيل من وجه آخر عن قبصة . وقال الخطابي : لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب من لا نهرة له في الدين ، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين . ويدل قوله « أصيحابي » بالتصغير على قلة عددهم . وقال غيره : قيل هو على ظاهره من الكفر ، والمراد بأمي أمة الدعوة لا أمة الاجابة . ورجع بقوله في حديث أبي هريرة « فأقول بعدا لهم وسحقا » ، ويؤيده كونهم خفي عليهم حالهم ولو كانوا من أمة الاجابة لعرف حالهم بكون أعمالهم تعرض عليه . وهذا يردده قوله في حديث أنس « حتى إذا عرفتهم » ، وكذا في حديث أبي هريرة . وقال ابن التين يحتمل أن يكونوا منافقين أو من مرتكب الكبائر . وقيل هم قوم من جفاة الأعراب دخلوا في الاسلام ورغبة ربهية . وقال الهاردي : لا يمنع دخول أصحاب الكبائر والبذع في ذلك . وقال النووي . قيل هم المنافقون والمتردون ، فيجوز أن يحشروا بالفرقة والتجليل لكونهم من جملة الامة فيناديهم من أجل السيا التي عليهم فيقال أنهم بدلوا

م — ١١٤٩ • فتح الباري

بذلك ، أي لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه . قال عياض وغيره : وعلى هذا فيذهب عنهم الغرة والتحجيل ويطلقاً نورهم . وقيل لا يلزم أن تكون عليهم السيماء بل يناديهم لما كان يعرف من إسلامهم ، وقيل هم أصحاب الكباثر والبدع الذين ماتوا على الإسلام ، وعلى هذا فلا يقطع بدخول هؤلاء النار لجواز أن يذادوا عن الجحيم أولاً عقوبة لهم ثم يرحوا ، ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتحجيل فمرهم بالسجاء سواء كانوا في زمنه أو بعده ، ورجح عياض والباقي وغيرهما ما قال قبيصة راوي الخبر أنهم من ارتد بعده عليه السلام ، ولا يلزم من معرفته لهم أن يكون عليهم السجاء لأنها كرامة يظهر بها عمل المسلم . والمراد قد حبط عمله فقد يكون مرهم بأعيانهم لا بصفتهم باعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم ، ولا يبعد أن يدخل في ذلك أيضاً من كان في زمنه من المنافقين ، وسيأتي في حديث الشفاعة وتبقى هذه الامة فيما منافقوها ، فدل على أنهم يحشرون مع المؤمنين فيعرف أعيانهم ولو لم يكن لهم تلك السيماء ، فن عرف صورته ناطه مستصحباً لحاله التي فارقها عليها في الدنيا ، وأما دخول أصحاب البدع في ذلك فاستبعد لتعبيره في الخبر بقوله « أصحابي » وأصحاب البدع إنما حدثوا بعده . وأجيب بحمل الصحبة على المعنى الاعم ، واستبعد أيضاً أنه لا يقال للمسلم ولو كان مبتدعاً حقاً ، وأجيب بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن علم أنه قضى عليه بالعتدب على مذهبهم ثم ينجو بالشفاعة فيكون قوله سبحانه تسليماً لأمر الله مع بقاء الرجاء ، وكذا القول في أصحاب الكباثر . وقال البيضاوي ليس قوله « مرتدين » نصاً في كونهم ارتدوا عن الإسلام بل يحتمل ذلك ويحتمل أن يراد أنهم عصاة المؤمنين المرتدون عن الاستقامة يبدلون الأحوال الصالحة بالسيسة انتهى . وقد أخرج أبو يعلى بسند حسن عن أبي سعيد « سمعت رسول الله ﷺ » ، فذكر حديثاً فقال « يا أيها الناس إني فرطكم على الحوض ، فإذا جهنم قال رجل : يا رسول الله أنا فلان ابن فلان ، وقال آخر : أنا فلان ابن فلان ، فأقول أما النصب فقد هرقته ، وأملسكم أحدكم بعدى وارتدتم » ولاحمد واليزار فجوه من حديث جابر ، وسأذكر في آخر باب صفة النار ، ما يحتاج إلى شرحه من ألفاظ الأحاديث التي أشرت إليها إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله (حدثنا حاتم بن أبي صغيرة) هو القشيري يكنى أبا يونس ، وأبوه بصاد مهمل مفتوحة وغين معجمة مكسورة وزن كبيرة وضدما واسمه مسلم . قوله (تحشرون حفاة عراة) كذا فيه أيضاً ليس فيه « مشاة » ، ووقع في حديث عبد الله بن أنيس عند أحمد والحاكم بلفظ « يحشر الله العباد - وأوماً بيده نحو الشام - عراة حفاة غرلاً بهما - بضم الموحدة وسكون الهاء - قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء » ، ووقع عند ابن ماجه زيادة في أول حديث عائشة من روايته عن أبي بكر بن أبي شيبه عن أبي خالد الأحمر واسمه سليمان بن حبان عن حاتم بسنده المذكور عن عائشة « قلت يا رسول الله كيف يحشر الناس يوم القيامة ؟ قال : حفاة عراة » ، وقد أخرج مسلم بسنده عن أبي بكر بن أبي شيبه ولم يسق المتن . قوله (قلت يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض) فيه أن النساء يدخلن في الضمير المذكور الآتي بالواو وكذا ، بالتغليب كما في قولها بعضهم ، ووقع في رواية أبي بكر بن أبي شيبه المذكورة بعد قوله حفاة عراة « قلت : والنساء ؟ قال : والنساء » . قوله (قال الأمر أشد من أن يهجم ذلك) بضم أوله وكسر الهاء من الرباعي يقال أحمر الأمر ، وجوز ابن التين فتح أوله وضم ثانيه من همه الشيء إذا آذاه والاول أولى ووقع في رواية يحيى بن سعيد عن حاتم عند مسلم « قال يا عائش الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض » ، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبه « قلت : يا رسول الله فأنستحي ؟ قال : يا عائشة الأمر أم من أن ينظر بعضهم إلى

بعض ، والنسائي والحاكم من طريق الزهري عن هروءة عن عائشة ، قلت : يا رسول الله فكيف بالدورات ؟ قال : لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ، ولأحمد بن محمد بن عبد الرحمن القرظي ، قرأت عائشة وأند جثمتونا فرادى كما خلقناكم أول مرة فقالت : واسوأتاه ، الرجال والنساء يحشرون جميعاً ينظر بعضهم إلى سواة بعضهم ؟ فقال : لكل امرئ الآفة وزاد : لا ينظر الرجل إلى النساء ولا النساء إلى الرجال شغل بعضهم عن بعض ، ولا بن أبي الدنيا من حديث أنس قال : سألت عائشة النبي ﷺ كيف يحشر الناس ؟ قال : حفاة عراة . قالت : واسوأتاه ، قال : قد نزلت على آية لا يضررك كان عليك ثياب أولاً : لكل امرئ الآفة ، وفي حديث سودة عند أبيهم قبي والطبراني نحوه أخرجه من طريق أبي أويس عن محمد بن أبي عياش عن عطاء بن يسار عنها ، وأخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط من رواية عبد الجبار بن سليمان عن محمد بهذا الإسناد فقال : عن أم سلمة ، بدل سودة . الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر ، وقع كذلك في رواية مسلم عن محمد بن المنثري ومحمد بن بشر شيخ البخاري فيه كلامها هذه . قوله ( عن أبي إسحاق ) هو السدي ( عن عمرو بن ميمون ) صرح يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق بسامه من عمرو بن ميمون ، وسياق في الآيات والذنور . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ، ووقع في رواية يوسف المذكورة وحدثني عبد الله بن مسعود ، . قوله ( كنا مع النبي ﷺ ) زاد مسلم عن محمد بن المنثري : نحو من أربعين رجلاً ، وفي رواية يوسف المذكورة : بينما رسول الله ﷺ مضيف ظهره إلى قبة من آدم يمانى ، ومسلم من رواية مالك بن مغول عن أبي إسحاق : خطبنا رسول الله ﷺ فأسند ظهره إلى قبة من آدم ، وللإسماعيلي من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق : أسند رسول الله ﷺ ظهره يميناً إلى قبة من آدم . قوله ( أرضون ) في رواية يوسف ، إذ قال لأصحابه ألا أرضون ، وفي رواية لإسرائيل : أليس أرضون ، وفي رواية مالك بن مغول : أحببون ، قال ابن التين : ذكره بلفظ الاستفهام لإرادة تقرير البشارة بذلك ، وذكره بالتدرج ليكون أعظم لسروره . قوله ( قلنا نعم ) في رواية يوسف : قالوا بلى ، ومسلم من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق : فكبرنا في الموضعين ، ومثله في حديث أبي سعيد الآتي في الباب الذي يليه وزاد : الحمدنا ، وفي حديث ابن عباس : ففرحوا ، وفي ذلك كله دلالة على أنهم استبشروا بما بشرهم به الحمدوا الله على نعمته العظمى وكبروه استعظاماً لنعمته بعد استعظامهم لنعمته . قوله ( إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة ) في رواية أبي الأحوص وإسرائيل : فقال والذي نفس محمد بيده ، وقال : نصف ، بدل : شطر ، وفي حديث أبي سعيد : إني لأطعم ، بدل : لأرجو ، ووقع لهذا الحديث سبب يأتي التنبية عليه عند شرح حديث أبي سعيد ، وزاد الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس : في نحو حديث أبي سعيد : وإني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة ، بل أرجو أن تكونوا ثلثي أهل الجنة ، ولا تصح هذه الريادة لأن الكلبي واحد ، ولكن أخرج أحمد وابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة قال : لما نزلت ثلثة من الآيتين وقيل من الآخرين شق ذلك على الصحابة فنزلت ثلثة من الآيتين وثلثة من الآخرين فقال النبي ﷺ إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة ، بل ثلث أهل الجنة ، بل أنتم نصف أهل الجنة وتقاسموتهم في النصف الثاني ، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : أنتم ربع أهل الجنة ، أنتم ثلث أهل الجنة ، أنتم نصف أهل الجنة ، أنتم ثلثا أهل الجنة ، وأخرج الخطيب في المجهات ، من مرسل مجاهد نحو حديث الكلبي وفيه مع إرساله أبو حذيفة إسحاق بن بشر أحد

المتركون ، وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث بريدة رافعه ، أهل الجنة عشرون ومائة صف ، أمي منها ثمانون صفًا ، وله شاهد من حديث ابن مسعود بنحوه وأتم منه أخرجه الطبراني ، وهذا يوافق رواية السكبي ، فكانه عليه السلام لما رجلا رجة ربه أن تكون أمته نصف أهل الجنة أعطاه ما ارتجاه وزاده ، وهو نحو قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) . قوله (وذلك أن الجنة) في رواية أبي الاحوص ، وسأخبركم عن ذلك ، وفي رواية اسرائيل ، وسأحدثكم بقلة المسلمين في الكفار يوم القيامة ، وفي رواية مالك بن مغول ، ما أتم فيما سواكم من الأمم . قوله (كالشجرة البيضاء في جلد الثور الاسود ، أو كالشجرة السوداء في جلد الثور الاحمر) كذا للاكثر ، وكذا للمسلم ، وكذا في رواية اسرائيل لكن قدم السوداء على البيضاء . ووقع في رواية أبي أحمد المجراني عن الفربري الأبيض بدل الاحمر ، وفي حديث أبي سعيد ، ان مثلكم في الامم كمثل الشجرة البيضاء في جلد الثور الاسود ، أو كارقة في ذراع الحمار ، قال ابن التين : أطلق الشجرة وابس المراد حقيقة الوحدة لانه لا يكون ثور ليس في جلده غير شجرة واحدة من غير لونه ، وارقة ، قطعة بيضاء تكون في باطن عضو الحمار والفرض وتكون في قوائم الشاة . وقال الداودي : الرقة شيء مستدير لا شرف فيه سمعت به لانه كالرقم . الحديث السادس ، قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي اويس ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وثبت كذلك في رواية اسماعيل بن إسحاق عن اسماعيل بن أبي اويس عند البيهقي في البيهقي ، وثور هو ابن زيد الدبلي ، وأبو الفيث هو سالم ، والكل مدنيون ، ورواية اسماعيل عن أخيه من رواية الافران ، وكذا سليمان عن ثور ولكن اسماعيل أصغر من أخيه ، وسليمان أصغر من ثور وسليمان . قوله (أول من يدعى يوم القيامة آدم الخ) يأتي شرحه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى

٤٦ - باب قوله عز وجل (إن زلزلة الساعة شيء عظيم) . أزيلت الآخرة : اقتربت الساعة

٦٥٣ - حديثي يوسف بن موسى ' حدثنا جابر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال :

قال رسول الله ﷺ : يقول الله يا آدم ، فيقول : كبريك وسمدك ، والخبر في يدك . قال يقول : أخرج بعث النار ، قال : وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ، فذلك حين يثيب الصغير ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكرى وما هم بسكرى ولكن عذاب الله شديد . فاشتد ذلك عليهم فقالوا : يا رسول الله أين ذلك الرجل ؟ قال : أبشروا ، فان من يأجوج ومأجوج ألفًا ومنكم رجل . ثم قال : والذي نفسي بيده ، إني لأطعم أن تكونوا ثلث أهل الجنة . قال فحمدنا الله وكبرنا . ثم قال : والذي نفسي بيده ، إني لأطعم أن تكونوا شطر أهل الجنة . إن مثلكم في الامم كمثل الشجرة البيضاء في جلد الثور الاسود ، أو كارقة في ذراع الحمار ،

قوله (باب إن زلزلة الساعة شيء عظيم) أشار بهذه الترجمة الى ما وقع في بعض طرق الحديث الاول أنه ﷺ تلا هذه الآية عند ذكر الحديث ، والزلزلة الاضطراب ، وأصله من الزل ، وفي تكرير الزاى فيه تنبيه على ذلك .



والساعة في الاصل جزء من الزمان ، واستعملت ليوم القيامة كما تقدم في « باب سكرات الموت » ، وقال الزجاج : معنى الساعة الوقت الذي تقوم فيه القيامة ، إشارة الى أنها ساعة خفيفة يقع فيها أمر عظيم ، وقيل سميت ساعة لوقوعها بغتة ، أو اطولها ، أو اسرع الحساب فيها ، أو لانها عند الله خفيفة مع طارها على الناس . **قوله** ( أذفت الآذنة اقتربت الساعة ) هو من الآذف بفتح الزاي وهو القرب يقال أذف كذا أي قرب ، وسميت الساعة آذنة لقربها أو لضيق وقتها ، واتفق المفسرون على أن معنى أذفت اقتربت أو دنت . **قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الحميد . **قوله** ( عن الاعش عن أبي صالح ) في رواية أبي أسامة في بدء الحناق وحفص بن غياث في تفسير سورة الحج كلاهما ، عن الاعش حدثنا أبو صالح ، وهو ذكوان ، وأبو سعيد هو الحدرى . **قوله** ( يقول الله ) كذا وقع الأكثر غير مرفوع وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وفي رواية كريمة بإنبات قوله وقال رسول الله ﷺ ، وكذا وقع لمسلم عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بسند البخاري فيه ، ونحوه في رواية أبي أسامة وحفص ، وقد ظهر من حديث أبي هريرة الذي قبله أن خطاب آدم بذلك أول شيء يقع يوم القيامة ولفظه « أول من يدعى يوم القيامة آدم عليه السلام فترا أي ذريته » بمشاة واحدة ومبد شم حمزة مفتوحة مائة وأصله فترا أي خذفت لإحدى التامين ، وترا أي الشخصان تقابلا بحيث صار كل منهما يتمكن من رؤية الآخر ، ووقع في رواية الاسماعيل من طريق الدراوردي عن ثور « فترا أي له ذريته » على الاصل ، وفي حديث أبي هريرة « فيقال هذا أبوك » ، وفي رواية الدراوردي « فيقولون هذا أبوك » ، **قوله** ( فيقول لبيك وسعديك والخير في يديك ) في الاختصار على الخير نوع تعظيم ورعاية الأدب ، وإلا فالشر أيضاً بتقدير الله كالخير . **قوله** ( أخرج بعث النار ) في حديث أبي هريرة « بعث جهنم من ذريتك » وفي رواية أحمد « نصيب ، بدل « بعث » والبعث بمعنى المبعوث وأصلها في السرايا التي يبعثها الأمير الى جهة من الجهات للحرب وغيرها ، ومعناها هنا ميز أهل النار من غيرهم ، وإنما خص بذلك آدم لكونه والد الجميع ولكونه كان قد عرف أهل السمادة من أهل الشفاء ، فقد رآه النبي ﷺ ليلة الاسراء وعن يمينه أسودة وعن شماله أسودة الحديث كما تقدم في حديث الاسراء ، وقد أخرج ابن أبي الدنيا من مرسل الحسن قال « يقول الله لآدم : يا آدم أنت اليوم عدل بيني وبين ذريتك » ، ثم فانظر ما يرفع اليك من أعمالهم . **قوله** ( قال وما بعث النار ) الواو عاطفة على شيء محذوف تقديره سمعت وأطعت وما بعث النار أي وما مقدار مبعوث النار ، وفي حديث أبي هريرة « فيقول يارب كم أخرج » . **قوله** ( من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ) في حديث أبي هريرة « من كل مائة تسعة وتسعين » ، قال الاسماعيل : في حديث أبي سعيد « من كل ألف واحد » وكذا في حديث غيره ، ويشبه أن يكون حديث ثور يعني راويه عن أبي الفيث عن أبي هريرة وهما . قلت : ولعله يريد بقوله غيره ما أخرجه الترمذي من وجهين عن الحسن البصري عن عمران بن حصين نحوه وفي أوله زيادة قال « كنا مع النبي ﷺ في سفر فرفع صوته بهاتين الآيتين : يا أيها الناس انقوا ربكم إن زلولة الساعة شيء عظيم - إلى - شديد ، فحث أصحابه المطي فقال : هل تدرؤن أي يوم ذلك ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذلك يوم ينادي الله آدم » فذكر نحو حديث أبي سعيد وصححه وكذا الحاكم ، وهذا سياق قتادة عن الحسن من رواية هشام الدستوائي عنه ، ورواه معمر عن قتادة فقال عن أنس أخرجه الحاكم أيضاً ، ونقل عن الذهلي أن الرواية الأولى هي المحفوظة ، وأخرجه الزار والحاكم أيضاً من طريق هلال بن خباب بجملة ومرحلتين الأولى ثقيلة عن عكرمة

عن ابن عباس قال : « نزل رسول الله ﷺ هذه الآية ثم قال : هل تدرون ، فذكر نحوه ، وكذا وقع في حديث عبد الله بن عمر وعند مسلم رفعه ويخرج الدجال - الى أن قال - ثم ينفخ في الصور أخرى فإذا هم قيام ينظرون ، ثم يقال : أخرجوا بعث النار » وفيه : فيقال من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون . فذاك يوم يجعل الولدان شيباً ، وكذا رأيت هذا الحديث في مسند أبي الدرداء يمثل العدد المذكور رؤيته في « فوائد طلحة بن الصير » وأخرجه ابن ، مردويه من حديث أبي موسى نحوه ، فاتفق هؤلاء على هذا العدد ولم يستحضر الاسماعيل لحديث أبي هريرة متابعا ، وقد ظفرت به في مسند أحمد فإنه أخرج من طريق أبي إسحق الهجري وفيه مقال عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه . وأجاب الكرماني بأن مفهوم العدد لا اعتبار له بالنقصان بعدد لا يدل على نفي الزائد ، والمقصود من العددين واحد وهو تقليل عدد المؤمنين وتكثير عدد الكافرين . قلت : ومقتضى كلامه الأول تقديم حديث أبي هريرة على حديث أبي سعيد فإنه يشتمل على زيادة ، فإن حديث أبي سعيد يدل على أن نصيب أهل الجنة من كل ألف واحد وحديث أبي هريرة يدل على عشرة فالحكم الزائد ، ومقتضى كلامه الآخر أن لا ينظر إلى العدد أصلاً بل القدر المشترك بينهما ما ذكره من تقليل العدد ، وقد فتح الله تعالى في ذلك بأجوبة أخرى وهو حمل حديث أبي سعيد ومن وافقه على جميع ذرية آدم فيكون من كل ألف واحد وحمل حديث أبي هريرة ومن وافقه على من هذا بأجوج ومأجوج فيكون من كل ألف عشرة ، ويقترب ذلك أن مأجوج ومأجوج ذكروا في حديث أبي سعيد دون حديث أبي هريرة ، ويحتمل أن يكون الأول يتعلق بالخلق أجمعين والثاني بخصوص هذه الامة ، ويقترب قوله في حديث أبي هريرة « إذا أخذنا » لكن في حديث ابن عباس « وإنما أمي جزء من ألف جزء » . ويحتمل أن تقع القسمة مرتين مرة من جميع الامة قبل هذه الامة فيكون من كل ألف واحد ومرة من هذه الامة فقط فيكون من كل ألف عشرة ، ويحتمل أن يكون المراد بيعت النار السكفاد ومن يدخلها من العدة فيكون من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون كافراً ومن كل مائة تسعة وتسعون عاصياً والعم عند الله تعالى . ( فذاك حين يشيب الصغير وتضع ) وساق إلى قوله قوله شديد ) ظاهره أن ذلك يقع في الموقف ، وقد استشكل بأن ذلك الوقت لا محل فيه ولا وضع ولا شيب ، ومن ثم قال بعض المفسرين إن ذلك قبل يوم القيامة ، لكن الحديث يرد عليه ، وأجاب الكرماني بأن ذلك وقع على سبيل التمثيل والتحويل ، وسبق إلى ذلك النووي فقال : فيه وجهان قد لهما فذكرهما وقال : التقدير أن الحال ينتهي إلى أنه لو كانت النساء حينئذ حوامل لوضعت كما تقول العرب رأصابتنا أسراً يشيب منه الوليد ، وأقول يحتمل أن يحمل على حقيقته ، فإن كل أحد يبعث على ما مات عليه فتبعث الحامل حاملاً والمرضع مرضعة والطفل طفلاً ، فإذا رفعت ذلولة الساعة وقيل ذلك لآدم ورأى الناس آدم وسمعوا ما قيل له وقع بهم من الوجع ما يقطع معه الحمل ويشيب له الطفل وتذهل به المرضعة ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد النفخة الأولى وقبل النفخة الثانية ويكون خاصاً بالموجودين حينئذ وتكون الإشارة بقوله « فذاك » إلى يوم القيامة ، وهو صريح في الآية ، ولا يمنع من هذا الحمل ما يتخيل من طول المسافة بين قيام الساعة واستقرار الناس في الموقف ونهائهم آدم لتبيين أهل الموقف لأنه قد ثبت أن ذلك يقع متقارباً كما قال الله تعالى ( فأنها هي ذريرة واحدة فإذا هم بالساهرة ) بمعنى أرض الموقف ، وقال تعالى ( يوماً يجعل الولدان شيباً السماء منظر به ) والحاصل أنه يوم القيامة يطلق على ما بعد نفخة البعث من أهوال وزلولة وغير ذلك إلى آخر الاستمرار في الجنة أو النار ، وقريب

منه ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو في أشراط الساعة إلى أن ذكر النفخ في الصور إلى أن قال : ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون . ثم يقال أخرجوا بهت النار ، فذكره قال : فذاك يوم يجعل الولدان شيبا ، ووقع في حديث الصور الطويل عند علي بن معبد وغيره ما يؤيد الاحتمال الثاني ، وقد تقدم بيانه في باب النفخ في الصور ، وفيه بعد قوله وتضع الحرامل ما في بطونها وتشيب الولدان وتطير الشياطين ، فبيناهم كذلك إذ تصدعت الأرض فيأخذهم لذلك الكرب والهل . . ثم تلا الآيتين من أول الحج ، الحديث . قال القرطبي في التذكرة : هذا الحديث صحيحه ابن العربي فقال : يوم الزلزلة يكون عند النفخة الأولى وفيه ما يكون فيه من الأهوال العظيمة ومن جعلها ما يقال لآدم ، ولا يلزم من ذلك أن يكون ذلك متصلا بالنفخة الأولى ، بل له حملان . أحدهما أن يكون آخر السلام منوطا بأوله والتقدير يقال لآدم ذلك في أثناء اليوم الذي يشيب فيه الولدان وغير ذلك ، وثانيهما أن يكون شيب الولدان عند النفخة الأولى حقيقة والقول لآدم يكون وصفه بذلك إخبارا عن شدته وإن لم يوجد عين ذلك الشيء . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون المعنى أن ذلك حين يقع لا يتم كل أحد إلا نفسه ، حتى إن الحامل تسقط من مثله والمرضة الخ . ونقل عن الحسن البصري في هذه الآية : المعنى أن لو كان هناك مرضعة لذهلت . وذكر الحليمي واستحسنه القرطبي أنه يحتمل أن يحيى الله حينئذ كل حمل كان قد تم خلقه ونفخت فيه الروح فتذهل الأم حينئذ عنه لأنها لا تقدر على إرضاعه إذ لا غذاء هناك ولا لبن ، وأما الحمل الذي لم ينفخ فيه الروح فإنه إذا سقط لم يحيى لأن ذلك يوم الإعادة ، فن لم يمت في الدنيا لم يحيى في الآخرة . قوله ( فاشهد ذلك عليهم ) في حديث ابن عباس : فشق ذلك على القوم ووقف عليهم الكتاب والحزن ، وفي حديث عمران عند الترمذي من رواية ابن جعدان عن الحسن : فأنشأ المؤمنون يبكون ، ومن رواية قتادة عن الحسن : فنبس القوم حتى ما أبدوا بضاحكة ، ونبس بعضهم النون وكسر الموحدة بعدها مهلة معناه تكلم فأسرع ، وأكثر ما يستعمل في النبي ، وفي رواية شيبان عن قتادة عند ابن مردويه : أبسوا ، وكذا له نحوه من رواية ثابت عن الحسن . قوله ( وأبنا ذلك الرجل ) قال الطبري . يحتمل أن يكون الاستفهام على حقيقته ، فكان حق الجواب أن ذلك الواحد فلان أو من يتصف بالصفة الفلانية ، ويحتمل أن يكون استعظاما لذلك الأمر واستعدادا للخوف منه ، لذلك وقع الجواب بقوله وأبشروا ، ووقع في حديث أبي هريرة : فقالوا يا رسول الله إذا أخذ منا من كل مائة تسعة وتسعون فإذا بقي ، وفي حديث أبي الدرداء : فبكى أصحابه . . قوله ( فقال أبشروا ) في حديث ابن عباس أعملوا وأبشروا ، وفي حديث عمران مثله ، والترمذي من طريق ابن جعدان : قاربوا وسددوا ، ونحوه في حديث أنس . قوله ( فإن من يأجوج ومأجوج ألفا ومنكم رجل ) ظاهره زيادة واحد عما ذكر من تفصيل الألف فيحتمل أن يكون من جبر الكسر ، والمراد أن من يأجوج ومأجوج تسعة وتسعة وتسعين أو ألفا إلا واحدا ، وأما قوله : ومنكم رجل ، تقديره والخرج منكم أو ومنكم رجل مخرج ، ووقع في بعض الشروح أن لبعض الرواة : فإن منكم رجلا ومن يأجوج ومأجوج ألفا ، بالنصب فيهما على المفعول بإخراج المذكور في أول الحديث ، أي فإنه يخرج كذا ، ودوى بالرفع على خبران واسمها مضمرة قبل المجرور ، أي فإن يخرج منكم رجل ، قلت : والنصب أيضا على اسم أن صريحا في الأول وبقدير في الثاني ، وهو أول من الذي قاله فإن فيه تكلفا ، ووقع في رواية الأصيل بالرفع في ألف وحده وبالنصب في رجلا ولا في ذر بالاكس ، وفي رواية مسلم بالرفع فيهما ، قال النووي : هكذا

في جميع الروايات والتقدير فانه لحذف الهاء وهي ضمير الشأن وذلك مستعمل كثيرا ، ووقع في حديث ابن عباس ( وإنما امتي جزء من ألف جزء ، قال الطائي : فيه إشارة إلى أن يأجوج ومأجوج داخلون في العدد المذكور والوعيد كما يدل قوله ، وبع أهل الجنة ، على أن في غير هذه الآية أيضاً من أهل الجنة ، وقال القرطبي : قوله ، من يأجوج ومأجوج ألف ، أي منهم ومن كان على الشرك مثاهم ، وقوله ، ومنكم رجل ، يعني من أصحابه ومن كان مؤمناً مثاهم . قلت : وحاصله أن الإشارة بقوله ، منكم ، إلى المسلمين من جميع الأمم ، وقد أشار إلى ذلك في حديث ابن مسعود بقوله ، أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة ، . قوله ( ثم قال والذي تقوى بيده أني لأطعم أن تسكونوا تلك أهل الجنة ) تقدم في الباب قبله من حديث ابن مسعود ، أن تكونوا ربيع أهل الجنة ، وكذلك في حديث ابن عباس ، وهو محمول على تعدد الفصة ، فقد تقدم أن الفصة التي في حديث ابن مسعود وقعت وهو عليه السلام في قبته يعني ، والفصة التي في حديث أبي سعيد وقعت وهو عليه السلام سائر على راحلته ، ووقع في رواية ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، بينا رسول الله ﷺ في مسيره في غزوة بني المصطلق ، ومثله في سمرل بجاهد عند الخطيب في « المجهات » ، كما سيأتي التنبيه عليه في « باب من يدخل الجنة بغير حساب » . ثم ظهر لي أن الفصة واحدة وأن بعض الرواة حفظ فيه ما لم يحفظ الآخر ، إلا أن قول من قال كان ذلك في غزوة بني المصطلق واه والصحيح ما في حديث ابن مسعود أن ذلك كان يعني ، وأما ما وقع في حديثه أنه قال ذلك وهو في قبته فيجمع بينه وبين حديث عمران بأن ثلاثه الآية وجوابه عنها اتفق أنه كان وهو سائر ، ثم قوله ، أني لأطعم الخ ، وقع بعد أن لال وقعد بالقبعة ، وأما زيادة الريع قبل الثلث لحفظها أبو سعيد وبعضهم لم يحفظ الريع ، وقد تقدمت سائر مباحثه في الحديث الخامس من الباب الذي قبله

٤٧ - باب قول الله تعالى ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وقال ابن عباس ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ قال : الوُصَلَاتُ في الدنيا

٦٥٣١ - حدثنا إسماعيل بن أبان حدثنا عيسى بن يونس حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال : يقوم أحدكم في رشحته إلى أنصاف أذنيه »

٦٥٣٢ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي

هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعاً ، ويلجهم حتى يبلغ آذانهم »

قوله ( باب قول الله تعالى : ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين ) كأنه أشار بهذه الآية إلى ما أخرجه عن ابن عمر في الزهد من طريق عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن عمرو قال وقال له رجل : إن أهل المدينة ليوفون السكيل ، فقال : وما يمنهم وقد قال الله تعالى : وبئس للظالمين آل قوله : يوم

يقوم الناس لرب العالمين ، قال : ان العرق ليبلغ أنصاف آذانهم من هول يوم القيامة ، وهذا لما لم يكن على شرمه أشار اليه ، وأورد حديث ابن عمر المرفوع في معناه ، وأصل البيت لإثارة الشيء عن جفاء وتحريكه عن سكون ، والمراد به هنا إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها الى حكم يوم القيامة . قوله ( قال ابن عباس : وتقطعت بهم الأسباب قال : الوصلات في الدنيا ) بضم الواو والصاد المهملة ، وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الصاد وبضمها ويسكونها . وقال أبو عبيدة : الأسباب هي الوصلات التي كانوا يتواصلون بها في الدنيا واحداً وصلته ، وهذا الآخر لم أظفر به عن ابن عباس بهذا اللفظ ، وقد وصله عبد بن حميد والطبري وابن أبي حاتم بسند ضعيف عن ابن عباس قال : المودة ، وهو بالمقنى . وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد ، وللطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : تقطعت بهم المنازل ، ومن طريق الربيع بن أنس مثله ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن الربيع عن أبي العباس قال يعني أسباب الندامة ، وللطبري من طريق ابن جريج عن ابن عباس قال : الأسباب الأرحام ، وهذا منقطع . ولابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال : تقطعت بهم الأرحام وتفرقت بهم المنازل في النار . وورد بلفظ التواصل والمرحلة أخرجه الثلاثة المذكورون أيضاً من طريق عبيد المكاتب عن مجاهد قال : تواصلهم في الدنيا . وللطبري من طريق جريج عن مجاهد قال : تواصل كان بينهم بالمودة في الدنيا . وله من طريق سميد ولعيد من طريق شيخان كلاهما عن قتادة قال : الأسباب المواصل التي كانت بينهم في الدنيا يتواصلون بها ويتحابون فصارت عداوة يوم القيامة . وللطبري من طريق معمر عن قتادة قال : هو الوصل الذي كان بينهم في الدنيا . ولعيد من طريق السدي عن أبي صالح قال : الأعمال . وهو عند الطبري عن السدي من قوله ، قال الطبري : الأسباب جمع سبب وهو كل ما يتسبب به إلى طلبه وحاجة ، فيقال للحبل سبب لانه يتوصل به إلى الحاجة التي يتعلق به إليها ، وللطريق سبب للتسبب بركوبه إلى ما لا يدرك إلا بقطعه ، وللصخرة سبب للحرمة ، وللوسيلة سبب للوصول بها إلى الحاجة . وقال الراغب : السبب : الحبل ، وصحى كل ما يتوصل به إلى شيء سبباً ، ومنه ( لعل أبلغ الأسباب أسباب السمات ) أي أصل إلى الأسباب الحادثة في السماء فتوصل بها إلى معرفة ما يدعيه موسى ، ويسمى العمامة والخمار والثوب الطويل سبباً لتدبرها بالحبل وكذا منهج الطريق أشبهه بالحبل ، وبالثوب الممدود أيضاً . وذكر فيه حديثين أحدهما عن ابن عمر روى عن النبي ﷺ يوم يقوم الناس لرب العالمين قال : يقوم أحدهم في رشفه إلى أنصاف أذنيه ، في رواية صالح بن كيسان عن نافع عند مسلم حتى يغيب أحدهم ، وكذا تقدم في تفسير ( ويل للعالمين ) من طريق مالك عن نافع ، والرشح بفتح الراء وسكون الشين المعجمة بعدهما مهمة هو العرق شبه برشح الاناء لكونه يخرج من البدن شيئاً فشيئاً ، وهذا ظاهر في أن العرق يحصل لكل شخص من نفسه ، وفيه تعقب على من جوز أن يكون من عرقه فقط أو من عرقه وعرق غيره ، وقال عياض : يحتمل أن يريد عرق الانسان نفسه بقدر خوفه مما يشاهده من لاهوال ، ويحتمل أن يريد عرقه وعرق غيره فيشدد على بعض ويخفف على بعض وهذا كله بتراحم الناس وانضمام بعضهم إلى بعض حتى صار العرق يجري سائماً في وجه الارض كما في الوادي بعد أن شربت منه الارض وغاص فيها سبعين ذراعاً . قلت : واستشكل بأن الجماعة إذا وقفوا في الماء الذي على أرض معتدلة كانت تغطية الماء لهم على السواء ، لكنهم إذا اختلفوا في الطول والقصر تفاوتوا فكيف يكون الكل إلى الأذن ؟ والجواب أن ذلك من الخوارق الواقعة يوم القيامة ، والاولى أن تكون

م = ٥٠ ج ١٩ . نبع البدر

الإشارة بمن يصل الماء إلى أذنيه إلى غاية ما يصل الماء ، ولا ينبغي أن يصل الماء لبعضهم إلى دون ذلك ، فقد أخرج الحاكم من حديث عقبة بن عامر رفاعه ، تدنو الشمس من الأرض يوم القيامة فيحرق الناس ، فمنهم من يبلغ عرقه عقبه ومنهم من يبلغ نصف ساقه ومنهم من يبلغ ركبته ومنهم من يبلغ ظنقه ومنهم من يبلغ خاصرته ومنهم من يبلغ منكبه ومنهم من يبلغ فاه وأشار بيده فاجلها فاه ومنهم من يغطيه عرقه وضرب بيده على رأسه ، وله شاهد عند مسلم من حديث المقداد بن الأسود وأيسر إجماعه وفيه ، تدنو الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كقدار ميل فتكون الناس على مقدار أعمالهم في العرق ، الحديث فانه ظاهر في أنهم يستقون في وصول العرق إليهم ويتفاوتون في حصوله فيهم . وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : يوم يقوم الناس لرب العالمين قال : مقدار نصف يوم من خمسين ألف سنة فيكون ذلك على المؤمن كمثل الدهس إلى أن تغرب ، وأخرجه أحمد وابن حبان نحوه من حديث أبي سعيد والبيهقي في البحث من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة ويحشر الناس قياماً أربعين سنة شاحصة أبصارهم إلى السماء فيلجمهم العرق من شدة الكرب ، . الحديث الثاني ، قوله ( حدثني سليمان ) هو ابن بلال والسند كله مدينون . قوله ( يمرق الناس ) بفتح الراء وهي مكسورة في الماضي . قوله ( يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعاً ، ويلجمهم العرق حتى يبلغ آذانهم ) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال وسبعين باعاً ، وفي رواية مسلم من طريق الدراوردي عن ثور ، وانه ليبلغ إلى أفواه الناس أو إلى آذانهم شك ثور ، وجاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن الذي يلجمه العرق الكافر أخرجه البيهقي في البحث بسند حسن عنه قال : يشتد كرب ذلك اليوم حتى يلجم الكافر العرق ، قيل له : فأي المؤمنون ؟ قال على الكراسي من ذهب وبظلل عليهم الغمام ، وبسند قوي عن أبي موسى قال : الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة وأعمالهم تظلمهم ، وأخرج ابن المبارك في الزهد وابن أبي شيبة في المصنف واللفظ له بسند جيد عن سلمان قال : تعطى الشمس يوم القيامة حرشتر سبعين ثم تدنو من هاجم الناس حتى تكون قاب قوسين فيعرقون حتى يرشح العرق في الأرض قائمة ثم ترتفع حتى يفرغ الرجل ، زاد ابن المبارك في روايته : ولا يضر حرها يومئذ مؤمناً ولا مؤمنة ، قال القرطبي : المراد من يكون كامل الإيمان لما يدل عليه حديث المقداد وغيره أنهم يتفاوتون في ذلك بحسب أعمالهم ، وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي : أن الرجل يفيض دماً حتى يسبح في الأرض قائمة ، ثم يرتفع حتى يبلغ أنفه ، وفي رواية عنه عند أبي يعلى وصححها ابن حبان ، أن الرجل ليلاجمه العرق يوم القيامة حتى يقول : يارب أرحني ولو إلى النار ، والحاكم والبراز من حديث جابر نحوه ، وهو كالصريح في أن ذلك كله في الموقف ، وقد ورد أن التفصيل الذي في حديث عقبة والمقداد يقع مثله لمن يدخل النار ، فأخرج مسلم أيضاً من حديث سمرة رفاعه : أن منهم من تأخذه النار إلى ركبتيه ومنهم من تأخذه إلى حوزة وفي رواية إلى حقويه ومنهم من تأخذه إلى عنقه ، وهذا يحتمل أن يكون النار فيه مجازاً عن شدة الكرب الناشئ من العرق فيجحد الموردان ، ويمكن أن يكون ورد في حق من يدخل النار من الموحدين . فان أحوالهم في التعذيب تختلف بحسب أعمالهم ، وأما الكفار فانهم في الضمرات . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : ظاهر الحديث تقديم النائم بذلك ، ولكن دلت الأحاديث الأخرى على أنه مخصوص ببعضهم وهم الأكثر ، ويستثنى الأنبياء والشهداء ومن شاء الله ، فأشدهم في العرق الكفار ثم أصحاب الكبائر ثم من بعدهم المسلمون منهم قليل

بالنسبة الى الكفار كما تقدم تقريره في حديث بعث النار ، قال : والظاهر أن المراد بالنداع في الحديث المتعارف ، وقيل هو اندراع المسكى ، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظم الهول فيها ، وذلك أن النار تحف بأرض الموقص وتدنئ الشمس من الرومن قدر ميل ، فكيف تكون حرارة تلك الأرض وما ذا يرونها من العوق حتى يبلغ منها سبعين ذوا مع أن كل واحد لا يجد الا قدر موضع قدمه ، فكيف تكون حالة هؤلاء في عرقهم مع نزوعهم فيه ، ان هذا لما يجر العقول ويد ، على عظيم القدرة ويقضي الإيمان بأمور الآخرة أن ليس للعقل فيها مجال ، ولا يعترض عليها بعقل ولا نياس ولا عادة ، وإنما يؤخذ بانه قول ويدخل تحت الإيمان بالغيب ، ومن تواف في ذلك دل على خسرانه وحرمانه . وقائدة الإخبار بذلك أن يقبض السامع فيأخذ في الأسباب التي تخلصه من تلك الأهوال ، ويبادر الى التوبة من الذنوب ، ويلجأ الى الكرم الوهاب في عونه على أسباب السلامة ، ويضريح اليه في سلامته من دار الحوان ، وادعاه دار الكرامة بمنه وكرمه

#### ٤٨ - باب انقصاص يوم القيامة ، وهي الحاقة لان فيها الثواب وحواق الآهـور

الحقة والحاقة واحدة ، والقارعة والغاشية والصاخة . والتعابن غبن أهل الجنة أهل النار

٦٥٣٣ - **حدثنا** محمد بن حفص **حدثنا** أبي حذثنا الأعمش **حدثني** تميمي « سمعت هبة الله رضي الله

عنه قال النبي ﷺ : أول ما يقضى بين الناس في السماء »

[ الحديث ٦٥٣٣ - طرته في : ٦٨٦٤ ]

٦٥٣٤ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال : من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها ، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم ، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته ، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرح عليه »

٦٥٣٥ - **حدثنا** القاسم بن محمد **حدثنا** يزيد بن زريع ( وتزفنا ما في صدورهم من غل ) قال **حدثنا**

سعيد من فتادة عن أبي التوكل الناجي أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : يتخلص للؤمات من النار ، فيجسون على أنطرة بين الجنة والنار ، فيقص بعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا وتقوا أذن لهم في دخول الجنة . فواللهي نفس محمد بيده لأحدكم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا »

قوله ( باب انقصاص يوم القيامة ) انقصاص بكسر القاف وبمعنيين مأخوذ من نقص وهو القطع ، أو من اقتصاص الآخر وهو تقبعه ، لأن المقتص يقتبج جناية الجاني ليأخذ مثلها ، يقال اقتص من غريمه واقص الحاكم لفلان من فلان . قوله ( وهي الحاقة ) الضمير لقيامه . قوله ( لأن فيما الواب : وحواق الأمور الحق والحاقة واحدة ) هذا أخذه من كلام الفراء ، قال في د معاني القرآن : الحاقة القيامة ، سميت بذلك لان فيها

التراب وحواق الامور ، ثم قال : والحقة والحاقة كلاهما بمعنى واحد ، قال الطبري : سميت الحاقة لان الامور تحق فيها ، وهو كقولهم ليل قائم . وقال غيره : سميت الحاقة لانها احقت لقوم الجنة ولقوم النار ، وقيل لانها تحاق الكفار الذين خالفوا الانبياء ، يقال حاقته لحقته أى خاصته شخصته ، وقيل لانها حق لا شك فيه . قوله ( والقارعة ) هو معطوف على الحاقة ، والمراد أنها من أسماء يوم القيامة ، وسميت بذلك لانها تفرغ القلوب بأهوالها . قوله ( والناشئة ) سميت بذلك لانها تفضي الناس بأفواصها أى نعمهم بذلك . قوله ( والصاخة ) قال الطبري : أظنه من صخ فلان فلانا إذا أصم ، وسميت بذلك لان صيحة القيامة مسموعة لأمور الآخرة ومسموعة من أمور الدنيا ، وتطلق الصاخة أيضاً على الداهية . قوله ( التغابن غبن أهل الجنة أهل النار ) غبن بفتح المعجمة والموحدة بعد ما نون ، والسبب في ذلك أن أهل الجنة ينزلون منازل الانبياء التي كانت أعدت لهم لو كانوا سعداء ، فعلى هذا فالتغابن من طرف واحد ، وليكن ذكر بهذه الصيغة الببائية ، وقد اقتصر المصنف من أسماء يوم القيامة على هذا القدر ، وجمعها الغزالي ثم القرطبي فبلغت نحو الثمانين اسماً ، فمنها يوم البلق ويوم الفرج الأكبر ويوم التناد ويوم الوعيد ويوم الحسرة ويوم التلاق ويوم المآب ويوم الفصل ويوم العرض هل الله ويوم الخروج ويوم الخلود ، ومنها يوم عظيم ويزم عسير ويوم مشهود ويوم عبوس قطير ، ومنها يوم تبلى السرائر ، ومنها يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ويوم يدهون الى نار جهنم ويوم تشخص فيه الابصار ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ويوم لا ينفعون ويوم لا ينفع مال ولا بنون ويوم لا يكتمون الله حديثاً ويوم لا مرد له من الله ويوم لا بيع فيه ولا خلاق ويوم لا ريب فيه ، فإذا ضمت هذه الى ما ذكر في الاصل كانت أكثر من ثلاثين اسماً معظمها ورد في القرآن بلفظه ، وسائر الاسماء المشار اليها أخذت بطريق الاشتقاق بما ورد منصوصاً كيوم الصدر من قوله ( يومئذ يصدرون أشناناً ) ويوم الجدل من قوله ( يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها ) ولو تنبج مثل هذا من القرآن زاد على ما ذكر والله أعلم . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن مسعود والسند اليه كوفيون ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه . قوله ( أول ما يقضى بين الناس بالدماء ) في رواية الكشميهني و الدماء ، وسمي كالاول في الديات من وجه آخر عن الأعشى ، ولمسلم والاسماعيلي من طريق أخرى عن الأعشى د بين الناس يوم القيامة في الدماء أى التي وقعت بين الناس في الدنيا ، والمدنى أول القضاء القضاء في الدماء ، ويحتمل أن يكون التقدير أول ما يقضى فيه الامر السكائن في الدماء ، ولا يعارض هذا حديث أبي هريرة رفته ، ان أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته ، الحديث أخرجه أصحاب السنن لأن الاول محمول على ما يتعلق بمعاملات الخلق والثاني فيما يتعلق بعبادة الخالق ، وقد جمع النسائي في روايته في حديث ابن مسعود بين الخبرين ولفظه د أول ما يحاسب العبد عليه صلاته ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وتقدم في تفسير سورة الحج ذكر هذه الاولية بأخص مما في حديث الباب وهو على قاله أنا أول من يحسب للخصومة يوم القيامة ، يعنى هو ورفيقاه حمزة وعبيدة وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة الذين بارزوا يوم بدر ، قال أبو ذر : فيهم نزلت ( هذان خصمان اختصموا في ربهم ) الآية وتقدم شرحه هناك ، وفي حديث الصور الطويل عن أبي هريرة رفته د أول ما يقضى بين الناس في الدماء ، ويأتى كل قتيل قد حمل رأسه فيقول : يا رب سل هذا فيم قتلني ، الحديث ، وفي حديث زافع بن جبير عن ابن عباس رفته د بأتى المقتول معلقاً رأسه باحدى



بيده لمبياً قائله بيده الأخرى تشخب أوداجه دماً حتى يقفا بين يدي الله ، الحديث ، ونحوه عند ابن المبارك عن عبد الله بن مسعود موقوفاً . وأما كيفية القصص فيما عدا ذلك فيعلم من الحديث الثاني ، وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رفعه : نحن آخر الأمم وأول من يحاسب يوم القيامة ، وفي الحديث عظم أمر الدم ، فإن البداة انمسا تكون بالأمم ، والذنب يعظم بحسب عظم المفسدة وتفويت المصاحبة ، واهدام البنية الإنسانية غاية في ذلك . وقد ورد في التخليط في أمر القتل آيات كثيرة وآثار شهيرة يأتي بعضها في أول الديات . الحديث الثاني ، قوله ( مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ) في رواية ابن وهب عن مالك : حدثني سعيد بن أبي سعيد . قوله ( من كانت عنده مظلة لأخيه ) في رواية الكشيهمي ( من أخيه . قوله ( ليس ثم دينار ولا درهم ) في حديث ابن عمر رفعه : من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته ، أخرجه ابن ماجه ، وقد مضى شرحه في كتاب المظالم ، والمواد بالחסنات الثواب عليها وبالسيئات العقاب عليها ، وقد استشكل إعطاء الثواب وهو لا يتأخر في مقابلة العقاب وهو متناه ، وأجيب بأنه محمول على أن الذي يعطاه صاحب الحق من أصل الثواب ما يوازي العقوبة عن السيئة وأما ما زاد على ذلك بفضل الله فإنه يبقى لصاحبه ، قال البيهقي سيأت المأون على أصول أهل السنة متناهية الجزاء وحسناته غير متناهية الجزاء لأن من ثراها الخلود في الجنة ، فوجه الحديث عندي والله أعلم أنه يعطى خصله من المؤمن المسمى من أجر حسناته ما يوازي عقوبة سيئاته فإن قيمته حسناته أخذ من خطايا خصوصه فطرح عليه ثم يعذب إن لم يعف عنه ، فإذا انتهت عقوبة تلك الخطايا أدخل الجنة بما كتب له من الخلود فيها بإيمانه ولا يعطى خصماؤه ما زاد من أجر حسناته على ما قابل عقوبة سيئاته يعني من المضافه ، لأن ذلك من فضل الله يختص به من وافى يوم القيامة مؤمناً والله أعلم . قال الحميدي في كتاب الموازنة : الناس ثلاثة ، من رجحت حسناته على سيئاته أو بالعكس أو من تساوت حسناته وسيئاته . فالأول قاتر بنص القرآن ، والثاني يقتضى منه بما فضل من معاصيه على حسناته من النفخة إلى آخر من يخرج من النار بمقدار قلة شره وكثرته القسم الثالث أصحاب الأعراف ، وتعبه أبو طالب عقيل بن عطية في كتابه الذي رد عليه فيه بأن حق العبارة فيه أن يقيد بمن شاء الله أن يعذبه منهم والا فلا يكلف في المشيئة وهو الب الثالث على أحد الأقوال في أهل الأعراف قال : وهو أرجح الأقوال فيهم . قلت : قد قال الحميدي أيضاً : والحق أن من رجحت سيئاته على حسناته على قسمين من يعذب ثم يخرج من النار بالشفاعة ومن يعفى عنه فلا يعذب أصلاً . وعند أبي نعيم من حديث ابن مسعود يؤخذ بيد العبد فينصب على رموس الناس وينادي مناد : هذا فلان ابن فلان فن كان له حق فليأت ، فيأتون فيقول الرب : أت هؤلاء حقوقهم ، فيقول : يارب فنيت الدنيا فمن أين أوتيم ، فيقول الملائكة : خذوا من أعماله الصالحة فأعطوا كل إنسان بقدر طلبته ، فإن كان ناجياً وفضل من حسناته مثقال حبة من خردل ضاعفها الله حتى يدخله بها الجنة . وعند ابن أبي الدنيا عن حذيفة قال : صاحب الميزان يوم القيامة جبريل ؛ يرد بعضهم على بعض ، ولا ذهب يومئذ ولا فضة ، فيؤخذ من حسنات الظالم فإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات المظلوم فردت على الظالم ، أخرج أحمد والحاكم من حديث جابر عن عبد الله بن أنس رفعه : لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد من أهل النار . عنده مظلة حتى أقصه منه ، حتى لا يطعمه . قلنا يا رسول الله كيف وإنما تحشر حفاة عراة ؟ قال : بالسيئات والחסنات ، وعاق البخاري طرفاً منه في التوحيد كما سيأتى ، وفي حديث أبي أمامة في نحو حديث

أبي سعيد ، إن الله يقول لا يجاوزني اليوم ظلم ظالم ، وفيه دلالة على موازنة الأعمال يوم القيامة . وقد صنّف فيه الحميدي صاحب الجمع ، كتاباً لطيفاً وتعقب أبو طالب هبة بن عطية أكثره في كتاب سماه ، وتحرير المقال في موازنة الأعمال ، وفي حديث الباب وما بعده دلالة على ضعف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه رفعه ، ويحيى . يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال يغفرها الله لهم ويضعها على اليهود والنصارى ، فقد ضعفه البيهقي وقال : تفرد به شداد أبو طلحة ، والكافر لا يعاقب بذنب غيره لقوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وقد أخرج أصل الحديث مسلم من وجه آخر عن أبي بردة بلفظ : إذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل مسلم يودياً أو نصرانياً فيقول : هذا فداؤك من النار ، قال البيهقي : ومع ذلك فضعفه البخاري وقال : الحديث في الشفاعة أصح . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون الفداء في قوم كانت ذنوبهم كثرت عنهم في حياتهم ، وحديث الشفاعة في قوم لم تكفر ذنوبهم ، ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في الفداء بعد خروجهم من النار بالشفاعة . وقال غيره : يحتمل أن يكون الفداء مجازاً مما يدل عليه حديث أبي هريرة الآتي في أواخر باب صفة الجنة والنار ، قريباً بلفظ لا يدخل الجنة أحد إلا أدى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكراً ، الحديث وفيه في مقابلة ، ليكون عليه حسرة ، فيكون المراد بالفداء إزال المؤمن في مقعد الكافر من الجنة الذي كان أهله وإزال الكافر في مقعد المؤمن الذي كان أهله ، وقد يلاحظ في ذلك قوله تعالى ( وتلك الجنة التي أوردتهموها ) وبذلك أجاب النووي تبعاً لنهجه : وأما رواية غيلان بن جرير فأولها النووي أيضاً تبعاً لغيره بأن الله يغفر تلك الذنوب للمسلمين ، فإذا سقطت عنهم وضمت إلى اليهود والنصارى مثلاً بكفرهم فيعاقبون بذنوبهم لا بذنوب المسلمين ويكون قوله « ويضعها » أي يضع مثلاً لأنه لما أسقط عن المسلمين سيئاتهم وأبقى على الكفار سيئاتهم صاروا في معنى من حل اثم الفريقين لكونهم انفردوا بحمل الإثم الباقي وهو الإثم ، ويحتمل أن يكون المراد آثاماً كانت الكفار سبباً فيها بأن سنوها فلما غفرت سيئات المؤمنين بقيت سيئات الذي من تلك السنة السيئة باقية لكون الكافر لا يغفره ، فيكون الوضع كناية عن إبقاء الذنب الذي لحق الكافر بما سببه من عمله السيئ ، ووضعته عن المؤمن الذي فعله بما من الله به عليه من العفو والشفاعة سواء كان ذلك قبل دخول النار أو بعد دخولها والخروج منها بالشفاعة وهذا الثاني أقوى وأصح . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا الصلت بن محمد ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها تاء مثناة من فوق وهو الخاركي بخاء موحدة وكاف . قوله ( حدثنا يزيد بن زريع ) ونزعنا ما في صدورهم من غل ( قال حدثنا سعيد ) أي قرأ يزيد هذه الآية وفسرها بالحديث المذكور ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن الميثال عن يزيد بن زريع بهذا السند إلى أبي سعيد الخدري عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) في هذه الآية ( ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين ) قال : يخلص المؤمنون ، الحديث وظاهره أن تلاوة الآية مرفوعة فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من رواه تلا الآية عند إيراد الحديث فاختصر ذلك في رواية الصلت بن فوق يزيد بن زريع ، وقد أخرجه الطبري من رواية هفان بن يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة في هذه الآية فذكرها قال حدثنا قتادة فذكره ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق شعيب بن إسحاق عن سعيد ، ورواه عبد الوهاب بن عطاء وروح بن عبادة عن سعيد فلم يذكر الآية أخرجه ابن مردويه ، وأبو المتوكل الناجي بالنون اسمه علي بن داود ، ورجال السند كلهم بصريون ،

وصرح قتادة بالتحديث في هذا الحديث في رواية مضت في المظالم ، وكذا الرواية المعلقة ليونس بن محمد عن شيبان عن قتادة ووصلها ابن منده ، وكذا أخرجهما عبد بن حميد في تفسيره عن يونس بن محمد ، وكذا في رواية شعيب ابن اسحق عن سعيد ورواية بشر بن خالد وعفان عن يزيد بن زريع . **قوله** ( إذا خلس المؤمنون من النار ) أى نجا من السقوط فيها بعد ما جازوا على الصراط ، ووقع في رواية هشام عن قتادة هند المصنف في المظالم ، إذا خلس المؤمنون من جمر جهنم ، وسيأتى في حديث الشفاعة كيفية مرورهم على الصراط ، قال القرطبي : هؤلاء المؤمنون هم الذين علم الله أن القصاص لا يستنفذ حسناتهم . قلت : ولعل أصحاب الأعراف منهم على القول المرجح آنفا ، وخرج من هذا صنفان من المؤمنين : من دخل الجنة بغير حساب ؛ ومن أوبقه عمله . **قوله** ( فيحبسون على قطرة بين الجنة والنار ) سيأتى أن الصراط جسر موزع على دفتن جهنم وأن الجنة وراء ذلك فيمر عليه الناس بحسب أعمالهم ، فبهم الناجي وهو من زادت حسناته على سيئاته أو استويا أو تجاوز الله عنه ، ومنهم الساقط وهو من رجعت سيئاته على حسناته إلا من تجاوز الله عنه ، فالساقط من الموحدين يعذب ما شاء الله ثم يخرج بالشفاعة وغيرها ، والناجي قد يكون عليه تبعات وله حسنات توازيها أو تزيد عليها فيؤخذ من حسناته ما يعادل تبعاته فيخلص منها . واختلف في القنطرة المذكورة فقيل هى من نعمة الصراط وهى طرفه الذى إلى الجنة ، وقيل إنما صراطان ، وهذا الثانى جزم القرطبي ، وسيأتى صفة الصراط في الكلام على الحديث الذى في باب الصراط جسر جهنم ، في أواخر كتاب الرقاق . **قوله** ( فيقتص بعضهم من بعض ) بضم أوله على البناء لجهول الأكثر ، وفي رواية السكشمية بفتح أوله فتكون اللام على هذه الرواية زائدة ، أو المفاعل محذوف وهو الله أو من أقامه في ذلك ، وفي رواية شيبان فيقتص بعضهم من بعض . **قوله** ( حتى إذا هذبوا وتقوا ) بضم الهاء وبضم النون وهما بمعنى التمييز والتخليص من التبعات . **قوله** ( أذن لهم في دخول الجنة ، فوالذى نفس محمد بيده ) هذا ظاهره أنه مرفوع كله وكذا في سائر الروايات إلا في رواية عفان عند الطبري فانه جعل هذا من كلام قتادة فقال بعد قوله في دخول الجنة ، قال : وقال قتادة والذى نفسى بيده لأحدهم أهدي الخ ، وفي رواية شعيب بن إسحق بعد قوله في دخول الجنة ، قال : فوالذى نفسى بيده الخ فأهيم القائل ، فعلى رواية عفان يكون هو قتادة وعلى رواية غيره يكون هو النبي ﷺ ، وزاد محمد بن المنهال عند الاسماعيلي . قال قتادة كان يقال ما يشبه بهم إلا أهل الجنة إذا انصرفوا من جمعهم . وهكذا عند عبد الوهاب وروح وفي رواية بشر بن خالد وعفان جميعا عند الطبري قال وقال بعضهم ، فذكره وكذا في رواية شعيب بن إسحق ويونس بن محمد ، والقائل وقال بعضهم ، هو قتادة ولم أفت على تسمية القائل . **قوله** ( لأحدهم أهدي بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا ) قال الطبري « أهدي » لا يتعدى بالباء بل باللام أو الي ، فكأنه ضمن معنى اللصوق بمنزله هاديا إليه ، ونحوه قوله تعالى ( يهديهم ربهم بإيمانهم ) الآية فان المعنى يهديهم ربهم بإيمانهم إلى طريق الجنة ، فأقام ( تجرى من تحتهم ) إلى آخرها بيانا وتفسيرا ، لان التمسك بسبب السمادة كالوصول إليها . قلت : ولأصل الحديث شاهد من مرسل الحسن أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عنه قال د بلغنى أن رسول الله ﷺ قال : يحبس أهل الجنة بعد ما يجردون الصراط حتى يؤخذ لبعضهم من بعض ظلماتهم في الدنيا ويدخلون الجنة وليس في قلوب بعضهم على بعض غل ، قال القرطبي : وقع في حديث عبد الله بن سلام أن الملائكة ندبهم على طريق الجنة يمينا وشمالا ، وهو محمول على من لم يحبس

بالقنطرة أو على الجميع ، والمراد أن الملائكة تقول ذلك لم قبل دخول الجنة ، فمن دخل كانت معرفته بمنزله فيها كعرفته بمنزله في الدنيا . قلت : ويحتمل أن يكون القول بعد الدخول مبالغة في التبشير والتمكريم ، وحديث عبد الله بن سلام المذكور أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد وصححه الحاكم

#### ٤٩ - باب من نوقش الحساب عذب

٦٥٣٦ - **حدثنا** سعيد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : من نوقش الحساب عذب . قالت : قلت أليس يقول الله تعالى ﴿ فسوف يحاسب حسابا يسيرا ﴾ قال : ذلك العرض . حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن عثمان بن الأسود سمعت ابن أبي مليكة قال « سمعت عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي ﷺ . . . منه »

وتابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وأيوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ ٦٥٣٧ - **حدثنا** إسحاق بن منصور حدثنا روح بن عباد حدثنا حاتم بن أبي صغيرة حدثنا عبد الله بن أبي مليكة حدثني القاسم بن محمد « حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ قال : ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا ذلك . فقلت : يا رسول الله ، أليس قد قال الله تعالى ﴿ فأما من أوتى كتابه يومئذ فسوف يحاسب حسابا يسيرا ﴾ ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما ذلك العرض ، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب »

٦٥٣٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ ح . وحدثني محمد بن ميمر حدثنا روح بن عباد حدثنا سعيد عن قتادة « حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ كان يقول : يجاء بالكافر يوم القيامة فيقال له : أرايت لو كان لك ولد الأرض ذهباً أكنت تفتدي به ؟ فيقول : نعم . فيقال له : قد كنت سئلت ما هو أبسر من ذلك »

٦٥٣٩ - **حدثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي قال حدثني الأعشى قال حدثني خيمه عن عدي بن حاتم قال : قال النبي ﷺ : ما منكم من أحد إلا وسيكاهه الله يوم القيامة ليس بين الله وبينه ترجايف ، ثم ينظر فلا يرى شيئا فدأمه ، ثم ينظر بين يديه فتنقبه النار ، فمن استطاع منكم أن يتقى النار ولو بشق تمرة »

٦٥٤٠ - قال الأعشى حدثني عمرو عن خيمه « عن عدي بن حاتم قال : قال النبي ﷺ : اتقوا النار ثم أعرض وأشاح ثم قال : اتقوا النار . ثم أعرض وأشاح ثلاثا حتى قلنا أنه ينظر إلينا . ثم قال : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فمن لم يجد فيكلمة طيبة »

قوله ( باب من نوقش الحساب عذب ) هر من النقش وهو استخراج الشوكة وتقدم بيانه في الجهاد ، والمراد بالمناقشة الاستقصاء في المحاسبة والمطالبة بالجليل والخير وترك المسامحة ، يقال انتقشت منه حتى أى استقصيته ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( عن ابن أبي مليكة عن عائشة ) قال الدارقطني : رواه حاتم بن أبي صفيرة عن عبد الله بن أبي مليكة فقال : حدثني القاسم بن محمد حدثني عائشة ، وقوله أصبح لأنه زاد ، وهو حافظ متقن . رتقبه النورى وغيره بأنه محمول على أنه سمع من عائشة وسمعه من القاسم عن عائشة لحدث به على الوجهين . قلت : وهذا مجرد احتمال ، وقد وقع التصريح بسامع ابن أبي مليكة له عن عائشة في بعض طرقه كما في السند الثاني من هذا الباب فاتفق التعليل باسقاط رجل من السند ، وتعين الحل على أنه سمع من القاسم عن عائشة ثم سمعه من عائشة بغير واسطة أو بالعكس ، والبر فيه أن في روايته بالواسطة ما ليس في روايته بغير واسطة وإن كان مؤدعاهما واحدا ، وهذا هو المتمد محمد الله . قوله ( عن النبي ﷺ ) في رواية عبد بن حيد عن عبد الله بن موسى شيخ البخارى فيه « سمعت النبي ﷺ » . قوله ( قلت قلت أليس يقول الله تعالى فسوف يحاسبكم ) في رواية عبد « قلت يا رسول الله إن الله يقول ( فأما من أوتى كتابه بيمينه - إلى قوله - حساباً يسيراً ) » ولأحد من وجهه آخر عن عائشة « سمعت رسول الله ﷺ يقول في بعض صلواته : اللهم حاسبني حساباً يسيراً ، فلما انصرف قلت : يا رسول الله ما الحساب اليسير ؟ قال : أن ينظر في كتابه فيتجاوز له عنه ؛ إن من نوقش الحساب يا عائشة يومئذ هلك ، قوله في السند الثاني ( مثله ) تقدم في تفسير سورة انشقت بهذا السند ولم يسبق لفظه أيضاً ، وأورده الاسماعيلى من رواية أبي بكر بن خلاد عن يحيى بن سعيد فقال مثل حديث عبيد الله بن موسى سواء . قوله ( تابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وأبوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة ) قلت متابعة ابن جريج ومحمد بن سليم وصلهما أبو عوانة في صحيحه من طريق أبي حاتم عن ابن جريج وعثمان بن الأسود ومحمد بن سليم كلهم عن بن أبي مليكة عن عائشة به . ( تنبيهان ) : أحدهما اختف على ابن جريج في سند هذا الحديث ، فأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة محتصرا ولفظه « من حوسب يوم القيامة عذب » . ثانيهما محمد بن سليم هذا جزم أبو على الجبائى بأنه أبو عثمان المدنى وقال : استشهد به البخارى في الرقاق ، وفرق بينه وبين محمد بن سليم البصرى وهو أبو هلال الراسبي استشهد به البخارى في التعبير ، وأما المزى فلم يذكر أبا عثمان في التمهيد بل اقتصر على ذكر أبي هلال وعلم علامة التعليق على اسمه في ترجمة ابن أبي مليكة وهو الذى هنا وعلى محمد بن سيرين وهو الذى في التعبير ، والذى يظهر تصويب أبي على ، ومحمد بن سليم أبو عثمان المذكور ذكره البخارى في التاريخ فقال : يروى عن ابن أبي مليكة وروى عنه وكيع ، وقال ابن أبي حاتم روى عنه أبو حاتم ونقل عن اسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال هو ثقة ، وقال أبو حاتم صالح ، وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات . وأما متابعة أبوب فوصلها المؤلف في التفسير من رواية حماد بن زيد عن أبوب ولم يسبق لفظه ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه عن اسماعيل القاضي عن سليمان شيخ البخارى فيه ولفظه « من حوسب عذب » . قالت عائشة : فقلت يا رسول الله فأين قول الله تعالى ( فأما من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً ) قال : ذلك العرض ، ولما كنتم من نوقش الحساب عذب ، وأخرجه من طريق همام عن أبوب بالفظ « من نوقش عذب فقالت كأنها تخاضعه فذكر نحوه وزاد في آخره : قالوا ثلاث مرات ، وأخرجه ابن جريج »

مردويه من وجه آخر عن حماد بلفظ : ذاك العرض ، بزيادة ميم الجماعة . وأما متابعة صالح بن رستم بضم الراء وسكون المهملة وضم الهمزة وهو أبو عاصم الخزاز بمجمعات مشهور بكسبتيته أكثر من اسمه فوصاهما لصحق بن راهويه في مسنده عن النضر بن شميل عن أبي عاصم الخزاز ، ووقعت لنا بالوفى د المحامليات ، وفي لفظه زيادة د قال عن عائشة قالت قلت لئن لأعلم أى آية في القرآن أشد ، فقال لى الذى يرفع : وما هى ؟ قلت ( من يعمل سوءا يجز به ) فقال : إن المؤمن يجازى بأصول عمله فى الدنيا يصيبه المرض حتى النكبة ، ولمكن من نون الحساب يعذب . قالت قلت : أليس قال الله تعالى ، فذكر مثل حديث اسماعيل بن اسحق . وأخرجه الطبرى وأبو عوانة وابن مردويه من عدة طرق عن أبي عاصم الخزاز نحوه . **قوله** ( حاتم بن أبى صغيرة ) بفتح المهملة وكسر الفين المجمة وكنية حاتم أبو يونس واسم أبى صغيرة مسلم وقد قيل انه زوج أم أبى يونس وقيل جده لأمه . **قوله** ( ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك ) ثم قال أخيرا : وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب ) وكلاهما يرجعان الى معنى واحد لأن المراد بالحاسبة تحرير الحساب فيمنع المذاقشة ومن عذب فقد هلك ، وقال القرطبي فى د المفهم ، وقوله وحسب ، أى حساب استقصاء وقوله عذب ، أى فى النار جزاء على السيئات التى أظهرها حسابه ، وقوله هلك ، أى بالعذاب فى النار . قال : وتمسكت عائشة بظاهر لفظ الحساب لأنه يقتناول القليل والكثير . **قوله** ( يناقش الحساب ) بالنصب على نزع الخائض والتقدير يناقش فى الحساب . **قوله** ( أليس قد قال الله تعالى ) تقدم فى نفسه سورة انشققت من رواية يحيى القطان عن أبى يونس بلفظ : نقلت يارسول الله جماعى الله فداءك أليس يقول الله تعالى . **قوله** ( إنما ذلك العرض ) فى رواية القطان وقال ذلك العرض تعرضون ومن نون الحساب هلكه وأخرج الترمذى لهذا الحديث شاهدا من رواية همام عن قتادة عن أنس رفته د من حوسب عذب ، وقال غريب . قلت : والراوى له عن همام على بن أبى بكر صدوق ربما أخطأ ، قال القرطبي : معنى قوله وإنما ذلك العرض ، ن الحساب المذكور فى الآية إنما هو أن تعرض أعماله ومن عليه حتى يعرف منه الله عليه فى سترها عليه فى الدنيا وفى عفوه عنها فى الآخرة كما فى حديث ابن عمر بن الخطاب ، قال عياض : قوله وعذب ، له معنيان أحدهما أن نفس مذاقشة الحساب وعرض الذنوب والتوقيف على قببح ماسايف والتوبخ تعذيب ، والثانى أنه بفضى الى استعاقب العذاب اذ لا حسنة للعبد إلا من عند الله لإفاداره عليها ونفعه له عليها وهدايته لها ولأن الخائض لوجه قليل ، ويؤيد هذا الثانى قوله فى الرواية الأخرى هلك ، وقال النووي : التأويل الثانى هو الصحيح لأن القصير غالب على الناس ، فمن استقصى عليه ولم يداح هلك . وقال غيره : وجه المأرسة أن لفظ الحديث عام فى تعذيب كل من حوسب ولفظ الآية دال على أن بعضهم لا يعذب ، وطابق الجمع أن المراد بالحساب فى الآية العرض وهو إبراز الأعمال وإظهارها ليعرف صاحبها بذنوبه ثم يتجاوز عنه ، ويؤيد ما وقع عند الزار والطبرى من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير سمعت عائشة تقول : سألت رسول الله ﷺ عن الحساب اليسير قل : الرجل تعرض عليه ذنوبه ثم يتجاوز له عنها ، وفى حديث أبى ذر عنده مسلم ، يؤتى بالرجل يوم القيامة فيقال اعرضوا عليه صفار ذنوبه ، الحديث وفى حديث جابر عند ابن أبي حاتم والحاكم د من زادت حسناته على سيئاته فذلك الذى يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته وسيئاته فذلك الذى يحاسب حسابا يصير ثم يدخل الجنة ، ومن زادت سيئاته على حسناته فذلك الذى أوبق نفسه وإنما انقذته فى مثله ، ويدخل فى هذا حديث ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى كتاب المظالم وفى تفسير سورة

هود وفي الوحيد وفيه يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول : أعملت كذا وكذا؟ فيقول : نعم فيقرره . ثم يقول : أنى سترت عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم . وجاء في كيفية العرض ما أخرجه الترمذي من رواية علي بن علي الرضا عن الحسن بن أبي هريرة رفعه ، ثم عرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات : فأما عرضتان جدال ومعاذير وعند ذلك تطير الصحف في الأيدي فأخذ يمينه وأخذ بشماله ، قال الترمذي : لا يصح لأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة وقد رواه بعضهم عن علي بن علي الرضا عن الحسن بن أبي موسى انتهى ، وهو عند ابن ماجه وأحمد من هذا الوجه سرفوعا ، وأخرجه البيهقي في البعث بسند حسن عن عبد الله بن مسعود موقوفا ، قال الترمذي الحكيم : الجحان لا يكتمار يجادلون لأنهم لا يعرفون ربهم فيظنون أنهم إذا جادلوا نجحوا ، والمعاذير اعتذار الله لأدم وأتباعه بأقامته الحجة على أعدائه ، والثالثة للؤمنين وهو المرض الأكبر . تنبيه : وقع في رواية لابن مردويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة سرفوعا ولا يحاسب رجل يوم القيامة إلا دخل الجنة ، وظاهره يعارض حديثها المذكور في الباب ، وطريق الجمع بينهما أن الحديثين معا في حق المؤمن : ولا منافاة بين التعذيب ودخول الجنة لأن المرحوم وإن قضى عليه بالتعذيب فإنه لا بد أن يخرج من النار بالكفاية أو بمعموم الرحمة . الحديث الثاني حديث أنس ويجه بالكفر ، ذكره من رواية هشام الدستوائي ومن رواية سعيد وهو ابن أبي عروبة كلاهما عن قتادة وسادة بلفظ سعيد ، وأما لفظ هشام فأخرجه مسلم والاسماعيل من طريق عن معاذ بن هشام عن أبيه بلفظ : يقال للكافر ، والباقي مثله وهو بهم أول جهنم ويقال ، وسيأتي بعد باب في : باب صفة الجنة والنار ، من رواية أبي عمران الجوني عن أنس التصريح بأن الله سبحانه هو الذي يقول له ذلك ولفظه : يقول الله عز وجل لأهل النار هذا يوم القيامة : لو أن لك ما في الأرض من شيء أكننت فتفتدى به ؟ فيقول نعم ، ورواه مسلم والنسائي من طريق ثابت عن أنس ، وظاهر سياقه أن ذلك يقع للكافر بعد أن يدخل النار ولفظه : يؤتى بالرجل من أهل النار فيقال يا ابن آدم كيف رجدت مضجعك ؟ فيقول : شر مضجع ، فيقال له : هل تفتدى بقراب الأرض ذهبا ؟ فيقول نعم يارب ، فيقال له كذبت ، ويحتمل أن يراد بالمضجع هنا مضجعه في القبر فيلتم مع الروايات الأخرى . قوله ( فيقال له ) زاد مسلم في رواية سعيد كذبت . قوله ( قد كنت ستلت ما هو أسر من ذلك ) في رواية أبي عمران فيقول ، أردت منك ما هو أهون من هذا وانت في صاب آدم : أن لا تشرك بي شيئا ، فأبيت إلا أن تشرك بي ، وفي رواية ثابت وقد سألتك أقل من ذلك فم تفعل فيؤمر به إلى النار ، قال عياض : يشهد بذلك إلى قوله تعالى ( وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم ) الآية فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم ، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن ، ومن لم يوف به فهو الكافر ، فراد الحديث أردت منك حين أخذت الميثاق فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا التشرك . ويحتمل أن يكون المراد بالإرادة هنا الطلب والمعنى أمرتك فلم تفعل ، لأنه سبحانه وتعالى لا يكون في ملكه إلا ما يريد . وأعرض بعض المعتزلة بأنه كيف يصح أن يأمر بما لا يريد ؟ والجواب أن ذلك ليس بممتنع ولا مستحيل . وقال المازري : مذهب أهل السنة أن الله تعالى أراد إيمان المؤمن وكفر الكافر ، ولو أراد من الكافر الإيمان لآمن ، يعني لو قدره عليه لوقع . وقال أهل الاعتزال : بل أراد من الجميع الإيمان فأجاب المؤمن وامتنع الكافر ، فحملوا القائب على الشاهد لأنهم رأوا أن يريد الشر شرير والكفر شر فلا يصح أن يريد الإبر ، وأجاب أهل السنة عن ذلك بأن الشر شر في حق المخولين . وأما في حق الخلق فإنه

بفعل ما يشاء ، وانما كانت إرادة الشر شراً انتهى الله عنه ، والبارى سبحانه ليس فوقه أحد يأمره فلا يصح أن تناس  
 إرادته على إرادة المخلوقين ، وأيضاً قلريد لفعل ما اذا لم يحصل ما أراده آذن ذلك بمعجزه وخدمه والبارى تعالى  
 لا يوصف بالمعجز والضعف فهو أراو الإيهان من الكافر ولم يؤمن لآذن ذلك بمعجز وضاف ، تعالى الله عن  
 ذلك . وقد تمسك بعضهم بهذا الحديث المتفق على صحته ، والجواب عنه ما تقدم ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى  
 ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وأجيبوا بأنه من العام المخصوص بمن قضى الله له الإيمان ، فعباده على هذا الملائكة  
 وهؤنوا الانس والجن وقال آخرون : الإرادة غير الرضا ، ومعنى قوله ﴿ ولا يرضى ﴾ أى لا يشكره لهم  
 ولا يثبهم عليه ، فلى هذا فهى صفة فعل . وقيل معنى الرضا أنه لا يرهباه ديناً مشروعا لهم ، وقيل الرضا صفة  
 وراء الإرادة ، وقبل الإرادة تطلق بأراء شيتين إرادة تقدير وإرادة رضا ، والثانية أخص من الأولى والله اعلم .  
 وقيل : الرضا من الله إرادة الخير كما أن السخط إرادة الشر . وقال النووي : قوله فيقال له كذبت ، معناه لو  
 رددناك الى الدنيا لما اتديت لأنك سئلت أيسر من ذلك فأبيت ، ويكون من معنى قوله تعالى ﴿ ولو ردوا لعادوا  
 لما نهوا عنه وانهم لكاذبون ﴾ وهذا يجتمع معنى هذا الحديث مع قوله تعالى ﴿ لو أن لهم ما فى الأرض جميعاً ومثله  
 معه لافتدوا به ﴾ . قال : وفى الحديث من الفوائد جواز قول الإنسان بقول الله خلافاً لمن كره ذلك ، وقال : إنما  
 يجوز قال الله تعالى وهو قول شاذ يخالف لأقوال العلماء من السلف والخلف ، وقد نظاهرت به الأحاديث . وقال  
 الله تعالى ﴿ والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل ﴾ . الحديث الثالث ، قوله ( حدثني خيشمة ) بفتح المعجمة وسكون  
 التحتانية بعدها ثلاثة هو ابن عبد الرحمن الحمقى . قوله ( عن عدى بن حاتم ) هو الطائى . قوله ( ما منكم من أحد )  
 ظاهر الخطاب للصحابه ، ويلحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصرهم أشار الى ذلك ابن أبى جرة ، قوله  
 ( إلا سيكلمه الله ) فى رواية وكيع عن الأعمش عند ابن ماجه « سيكلمه ربه » . قوله ( ليس بينه وبينه ترجمان )  
 لم يذكر فى هذه الرواية ما يقول وبينه فى رواية محل بن خليفة عن عدى بن حاتم فى الزكاة بلفظ « ثم ليفقن أحدهم  
 بين يدى الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان ترجم له . ثم ليقولان له : ألم أوتك ما لا ؟ فيقول : بلى ،  
 الحديث والترجمان تقدم ضبطه فى بدء الوحى فى شرح قصة هرقل . قوله ( ثم ينظر فلا يرى شيئاً فقامه ) بينهم  
 القاف وتفيد الدال أى أمامه ، ووقع فى رواية موسى بن بونس عن الأدهش فى التوحيد وعند مسلم بلفظ  
 « فينظر أين منه فلا يرى إلا ما تقدم ، وينظر أشام منه فلا يرى إلا ما تقدم ، وأخرجه الترمذى من رواية أبى معاوية  
 بلفظ « فلا يرى شيئاً إلا شيئاً قدومه ، وفى رواية محل بن خليفة « فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، وينظر عن  
 شماله فلا يرى إلا النار ، وهذه الرواية مختصرة ورواية خيشمة مفسرة فهى المعتمدة فى ذلك ، وقوله أين وأشام  
 بالنصب فهما على الظرفية والمراد بهما اليمين والشمال ، قال ابن هبيرة : نظر اليمين والشمال هنا كالمثل لأن الإنسان  
 من شأه إذا رماه أمر أن يلتفت يمينا وشمالا يطلب القوث . قلت : ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى  
 أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما يقضى به الى النار كما وقع فى رواية محل بن  
 خليفة . قوله ( ثم ينظر بين يديه فتنقبه النار ) فى رواية عيسى « وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار فلقاه وجهه ،  
 وفى رواية أبى معاوية « ينظر فقام وجهه فتنقبه النار ، قال ابن هبيرة : والسبب فى ذلك أن النار تكون فى  
 عمره فلا يمكنه أن يجيد عنها إذ لا بد له من المرور على الصراط . قوله ( فن استعاع منكم أن يتق النار ولو بشق



تمرة) زاد وكيع في روايته « فليفعل » وفي رواية أبي معاوية « أن بقي وجهه النار ولو بشرق ثمرة فليفعل » وفي رواية عيسى « فانتقوا النار ولو بشرق ثمرة » أي اجعلوا بينكم وبينها وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشرق يسير . قوله ( قل الأعشى ) هو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه مسلم من رواية معاوية عن الأعشى كذلك ، وبين عيسى بن يونس في روايته أن القدر الذي زاده عمرو بن مرة الأعشى في حديثه عن خديجة قوله في آخره « فن لم يحد فبكلمة طيبة » وقد مضى الحديث بأنهم سياتوا من هذا في رواية محل بن خليفة في الزكاة . قوله ( حدثني عمرو ) هو ابن مرة وصرح به في رواية عيسى بن يونس . قوله ( انتقوا النار ثم أعرض وأشاح ) يعني ممة وحاء مهملة أي أظهر الحذر منها ، وقال الخليل : أشاح بوجهه عن الشيء تخاه عنه ، وقال المراء المصيح الحذر والجاد في الأمر والمقبل في خطابه ، فيصح أحد هذه المعاني أو كلها أي حذر النار كأنه ينظر إليها أو حذر من الوصية بانقائها أو أقبل على أصحابه في خطابه بعد أن أعرض عن النار لما ذكرها ، وحكى ابن التيم أن معنى أشاح صد وانكش ، وقيل صرف وجهه كالحائف أن تناله . قلت : والاول أوجه لأنه قد حصل من قوله أعرض ، ووقع في رواية أبي معاوية في أوله ذكر رسول الله ﷺ النار فأعرض وأشاح ثم قال انتقوا النار . قوله ( ثلاثا ) في رواية أبي معاوية « ثم قال انتقوا النار ، وأعرض وأشاح حتى ظننا أنه كان ينظر إليها » وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية جرير عن الأعشى ، قال ابن هبيرة وابن أبي حمزة في حديث أن الله يكلم عباده المؤمنين في النار الآخرة بغير واسطة : وفيه الحديث على الصدقة . قال ابن أبي حمزة : وفيه دليل على قبول الصدقة ولو قلت ، وقد قيدت في الحديث بالكسب الطيب . وفيه إشارة إلى ترك احتقار القليل من الصدقة وغيرها . وفيه حجة لأهل الزهد حيث قالوا الملتفت هالك يؤخذ من أن نظر المذكور عن يمينه وعن شماله فيه صورة الانفات فلذا لما نظر أمامه استقبلته النار ، وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف ، وقد أخرج البيهقي في البعث من مرسل عبد الله بن باباه بسند رجاله ثقات رفعه « كأن أراكم بالكوم جئ من دون جهنم » وقوله « جئ » بضم الجيم بعدها مثلثة مقصور جمع جات ، والكوم بفتح الكاف والواو الساكنة المسكان العالي الذي تكون عليه أمة محمد ﷺ كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم أنهم يكونون يوم القيامة على نل حال ، وفيه أن احتجاب الله عن عباده ليس بمحال حتى بل بأمر معنوي يتعلق بقدرته ، يؤخذ من قوله ثم ينظر فلا يرى قدماه شيئا . وقال ابن هبيرة المراء بالكلمة الطيبة هنا ما يدل على هدى أو يرد عن ردى أو يصلح بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلا أو يكشف غامضا أو يدفع أثرا أو يسكن غضبا ، واقه سبحانه وتعالى أعلم

#### ٥٠ - باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب

٦٥٤١ - حدثنا عريان بن ميسرة حدثنا ابن فضيل حدثنا حصين . ح . وحدثني أسيد بن زيد حدثنا

هشيم عن حصين قال : كنت عند سعيد بن جبيرة فقال أحدثني ابن عباس قال : قال النبي ﷺ : « عُرِضَتْ عَلَى الْأَمَمِ ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّا الْأَمَّةِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّا النَّفَرِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّا لَلْعَشْرَةِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّا الْخَمَةِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّا وَحْدَةٍ ، فَنَظَرْتُ قَدْ سَوَادَ كَثِيرٍ ، قَالَتْ : يَا جَبْرِيلُ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي ؟ قُلْ : لَا ، وَأَسْكِنِ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ ، فَنَظَرْتُ قَدْ

سوادٌ كثيرٌ ، قال : هؤلاء أمّتك ، وهؤلاء سبعون ألفاً قد آمنهم لا حساب عليهم ولا عذاب . قلت : ولم ؟ قال : كانوا لا يكتنون ، ولا يسترقون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون . فقام إليه عكاشة بن محصن فقال : ادع الله أن يمحطى بهم . قال : اللهم اجعلهم منهم . ثم قام إليه رجل آخر فقال : ادع الله أن يمحطى منهم . قال : صدقت بها عكاشة »

٦٥٤٢ - حدثنا معاذ بن أسيد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يدخل الجنة من أمي زمرة هم سبعون ألفاً نفى وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر . وقال أبو هريرة . فقام عكاشة بن محصن الأسدي رفع نمرة عليه فقال : يا رسول الله ادع الله أن يمحطى منهم ، قال : اللهم اجعلهم منهم . ثم قام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يمحطى منهم ، قال : صدقت بها عكاشة »

٦٥٤٣ - حدثنا سعيد بن أبي صريم - حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم « عن سهل بن سعيد قال قال النبي ﷺ . ليدخلن الجنة من أمي سبعون ألفاً - أو سبعمائة ألف ، شك في أحدهما - مما سكنين ، أخذ بعضهم بعض ، حتى يدخل أولهم وآخرهم الجنة وجوههم على ضوء القمر ليلة البدر »

٦٥٤٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح حدثنا نايف عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ، ثم يقوم مؤذن بينهم : يا أهل النار لا موت ، ويا أهل الجنة لا موت ، خلود »

[ الحديث ٦٥٤٤ - طريقه ل : ٦٥٤٨ ]

٦٥٤٥ - حدثنا أبو الجان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأهرج « عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة خلود لا موت ، ولأهل النار يا أهل النار خلود لا موت »

قوله ( باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ) فيه إشارة إلى أن وراء التقسيم الذي تضمنته الآية المشار إليها الباب الذي قبله أمراً آخر ، وأن من المكلفين من لا يحاسب أصلاً ، ومنهم من يحاسب حساباً يسيراً ، ومنهم من يناقش الحساب . وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( حدثنا أبو الفضيل ) هو محمد ، وحسين هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري . قوله ( وحدثني أسيد ) بفتح الهجمة وكسر المهملة هو ابن زبدة الجبال بالجيم كوفي حدث ببغداد ، قال أبو حاتم : كانوا يتكلمون فيه وضعفه جماعة ، وألحق ابن معين فيه القول . وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنته فيه بغيره ، ولعله كان عنده ثقة قاله أبو مسعود ، ويحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد ، وقد

وافقه عليه جماعة منهم شرح بن النعمان عند أحمد وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما ، وإنما احتاج إليه فراراً من تكبير الاسناد بعينه فانه أخرجه السند الاول في الطب في باب من اكتوى ، ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم ، وتقدم له في الطب أيضاً في باب من لم يرق من طريق حصين بن بز عن حصين بن عبد الرحمن ، وتقدم باختصار قريباً من طريق شعبة عن حصين بن عبد الرحمن . قوله ( كنت عند سعيد بن جبير فقال حدثني ابن عباس ) زاد ابن فضيل في رواية عن حصين عن عامر وهو الشعبي عن عمران بن حصين ولا رقية الا من عين ، الحديث ، وقد بينت الاختلاف في رفع حديث عمران هذا والاختلاف في سنده أيضاً في كتاب الطب ، وأن في رواية هشيم زيادة قصة وقعت لحصين بن عبد الرحمن مع سعيد بن جبير فيما يتعلق بالرقية وذكرت حكم الرقية هناك . قوله ( عرضت ) بضم أوله على البناء المجهول . قوله ( على ) بالشد يد ( الامم ) بالرفع ، وقد بين عبث ابن القاسم بموحدة ثم مثله وزن جعفر في روايته عن حصين بن عبد الرحمن عند الترمذي والنسائي أن ذلك كان ليلة الاسراء ولفظه لما أمرى بالنبي ﷺ جعل يمر بالنبي ومعه الواحد ، الحديث فان كان ذلك محفوظاً كانت فيه قوة لمن ذهب الى تعدد الاسراء وأنه وقع بالمدينة أيضاً غير الذي رقع بمكة ، فقد وقع عند أحمد والبخاري بسند صحيح قال دأكرنا الحديث عند رسول الله ﷺ ثم عدنا اليه فقال : عرضت على الانبياء القبيلة بأمرها ، لجعل النبي يمر ومعه الثلاثة والنبي يمر ومعه العصاة ، فذكر الحديث . وفي حديث جابر عند البخاري : أبطل رسول الله ﷺ عن صلاة المشاء حتى نام بعض من كان في المسجد ، الحديث والذي يتحرر من هذه المسألة أن الاسراء الذي وقع بالمدينة ليس فيه ما وقع بمكة من استفتاح أبواب العمارات باباً باباً ولا من التقاء الانبياء كل واحد في سماء ولا المراجعة معهم ولا المراجعة مع موسى فيما يتعلق بفرض الصلوات ولا في طلب تخفيفها وسائر ما يتعلق بذلك ، وإنما تكررت قضايا كثيرة سوى ذلك رآها النبي ﷺ ، فها بمكة البعض ومنها بالمدينة بعد الهجرة البعض ومظمها في المذام ، واقه أعلم ، قوله ( فأجد ) بكسر الجيم بلفظ المتكلم بالفعل المضارع ، وفيه مبالغة لتعقيد صورة الحال . وفي رواية الكشميريين بالرفع على أنه الماعل . قوله ( يمر معه الامة ) أى العدد الكثير . قوله ( والنبي يمر معه الذكر ، والنبي يمر معه العشر ) بفتح المهملة وسكون المعجمة وفي رواية المحتمل بكسر المعجمة بعدها تهماً نية ساكنة ثم راء ، ووقع في رواية ابن فضيل لجعل النبي والنبيان يمرون ومعهم الزهط ، زاد عبث في روايته دأقنى ، وفي رواية حصين بن نمير نحوه لكن بتقديم وتأخير ، وفي رواية سعيد بن منصور التي أشرت اليها آنفاً فرائب النبي ومعه الزهط ، والنبي ومعه الرجل والرجلان ، والنبي ليس معه أحد ، والنبي معه الخمسة ، والزهط تقدم بيانه في شرح حديث أبي سفيان في قصة هرقل أول الكتاب ، وفي حديث ابن مسعود لجعل النبي يمر ومعه الثلاثة ، والنبي يمر ومعه العصاة ، والنبي يمر وليس معه أحد ، والحاصل من هذه الروايات أن الانبياء يتفاوتون في عدد اتباعهم قوله ( فنظرت فإذا سواد كثير ) في رواية حصين بن نمير فرائب سواد كثير اسد الاق ، والسواد ضد البياض هو الشخص الذي يرى من بعيد ، ووصفه بالكثير إشارة الى أن المراد بلفظ الجنس لا الواحد ، ووقع في رواية ابن فضيل دأقنى ، الاق الناحية ، والمراد به هنا ناحية السماء . قوله ( قلت يا جبريل هؤلاء أمي ؟ قال : لا ) في رواية حصين بن نمير فرائب أن تكون أمي أمي في قوله . وفي حديث ابن مسعود عند أحمد دأقنى

مر على موسى في كعبة من بني اسرائيل فأعجبني ، فقلت من هؤلاء ؟ فقيل : هذا أخوك موسى معه بنو اسرائيل ، والكعبة مفتحة السكاف ويحوز ضمها بعدها موحدة هي الجماعة من الناس اذا انعم بعضهم الى بعض . **قوله** ( ولكن انظر الى الاق ) ، فنظرت فاذا سواد كثير ) في رواية سميد بن منصور « عظيم » وزاد « فقيل لي انظر الى الاق » ، فنظرت فاذا سواد عظيم ، فقيل لي انظر الى الاق الآخر ، مثله . وفي رواية ابن فضيل : فاذا سواد قد ملا الاق ، فقيل لي : انظر ههنا وههنا في آفاق السماء ، وفي حديث ابن مسعود : فاذا الاق قد سد بوجوه الرجال ، وفي لفظ لاحد « فرأيت أمي قد ملا السهل والجبل » ، فأعجبني كثرتهم وهينهم ، فقيل : أرضيت يا محمد ؟ قلت : نعم أي رب ، وقد استشكل الاسماعيل كونه **عليه السلام** لم يعرف أمته حتى ظن أنهم أمة موسى ، وقد ثبت من حديث أبي هريرة كما تقدم في الطهارة « كيف تعرف من لم تر من أمتك ؟ » فقال : إنهم غر محجلون من أثر الوضوء ، وفي لفظ « سيما ليس لاحد غدرهم » ، وأجاب بأن الاشخاص التي رأها في الاق لا يدرك منها الا الأكثر من غير تمييز لاصياتهم ، وأما ما في حديث أبي هريرة فمحتمل على ما اذا قربوا منه ، وهذا كما يرى الشخص شخصا على بعد فيسكلمه ولا يعرف أنه أخوه ، فاذا صار بحيث يتمكن عن غيره عرفه . ويؤيده أن ذلك يقع عند ورودهم عليه الحوض . **قوله** ( هؤلاء أمتك ) ، وهؤلاء سبعون ألفا قدامهم لاحساب عظيم ولا عذاب ) في رواية سميد بن منصور « معهم » بدل قدامهم وفي رواية حصين بن نمير « ومع هؤلاء » ، وكذا في حديث ابن مسعود ، والمراد بالمصيبة المضوية فإن السبعين ألفا المذكورين من جملة أمته ، لكن لم يكونوا في الذين عرضوا اذ ذاك فأريد الزيادة في تكثير أمته باضافة السبعين ألفا اليهم . وقد وقع في رواية ابن فضيل « ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفا بغير حساب » وفي رواية جابر بن النّاسم « هؤلاء أمتك » ، ومن هؤلاء من أمتك سبعون ألفا ، والاشارة هؤلاء الى الامة لا الى خصوص من عرض ، ويحتمل أن تكون مع بمعنى من فتألف الروايات . **قوله** ( قلت ولم ) بكسر اللام وفتح الميم ويحوز إسكانها ، يستفهم بها عن السبب ، وقع في رواية سميد بن منصور وشرح عن هشيم « ثم نهض - أي النبي **عليه السلام** - فدخل منزله ، لحاص الناس في أولئك ، فقال بعضهم : فلعلهم الذين صحبوا رسول الله **عليه السلام** ، وقال بعضهم : فلعلهم الذين ولدوا في الاسلام فلم يشركوا بالله شيئا ، وذكروا أشياء ، فخرج رسول الله **عليه السلام** فأخبروه فقال : هم الذين ، وفي رواية عبث « فدخل ولم يسأله ولم يفسر لهم ، والباقي نحوه . وفي رواية ابن فضيل « فأفاض القوم فقالوا : نحن الذين آمننا بالله واتبعنا الرسول ، فنحن هم ، أو أولادنا الذين ولدوا في الاسلام فانا ولدنا في الجاهلية ، فبلغ النبي **عليه السلام** فخرج فقال ، وفي رواية حصين بن نمير « فقالوا : أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمننا بالله وبرسوله ، ولكن هؤلاء هم أبناؤنا » ، وفي حديث جابر « وقال بعضنا : هم الشهداء » ، وفي رواية له « من رقى قلبه للاسلام » . **قوله** ( كانوا لا يكتبون ولا يسترقون ولا يتطهرون وعلى دينهم يتوكلون ) انفق على ذكر هذه الأربع معظم الروايات في حديث ابن عباس وان كان عند البعض تقديم وتأخير ، وكذا في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وفي لفظ « سقط » ولا يتطهرون ، هكذا في حديث ابن مسعود وفي حديث جابر الذين أشرع اليهما بنحو الأربع ، ووقع في رواية سميد بن منصور عند مسلم « ولا يرقون » بدل « ولا يكتبون » ، وقد أنكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية هذه الرواية وزعم أنها غلط من رواها ، واحتل بأن الرقي يحسن الى النبي يرقه فكيف يكون ذلك مطلوب الشرك ؟ وأيضاً فقد رقى جبريل النبي **عليه السلام** ورقى النبي أصحابه وأذن لهم في الرقي وقال

ومن استطاع ان ينفع أحاه ليفعل ، والذبح مطلوب . قال : وأما المسترقى فإنه يسأل غيره ويرجو نفعه وتعام التوكل ينافي ذلك . قال : وإنما المراد وصف السبعين بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقهم ولا يسكنهم ولا يطعمون من شيء . وأجاب غيره بأن الزيادة من اللغة مقبولة رسيد بن منصور حافظ وقد اعتمدته البخاري ومسلم واعتمد مسلم على روايته هذه وبأن تغليب الرأى مع إمكان تصحيح الزيادة لا بصار إليه . والمعنى الذى حمله على التغليب موجود فى المسترقى لأنه اعتل بأن الذى لا يطالب من غيره أن يرقه تام للتوكل فكذا يقال له والذى يفعل غيره به ذلك ينبغى أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل ، وليس فى وقوع ذلك من جبريل دلالة على المدعى ولا فى فصل النبى ﷺ له أيضا دلالة لأنه فى مقام التشريع وتبيين الأحكام ، ويمكن أن يقال إنما ترك المذكورون الرقى والاسترقاء حسا للمادة لأن فاعل ذلك لا يأمن أن يسكن نفسه إليه والا فارقية فى ذاتها ليست بمنوعة وإنما منع منها ما كان شركا أو احتمله ومن ثم قال ﷺ : « عرضوا على رقام ، ولا بأس بالرقى ما لم يكن شرك ، ففيه إشارة الى علة النهى كما تقدم تقرير ذلك واضحا فى كتاب الطب ، وقد نقل القرطبي عن غيره أن استعمال الرقى والسكى قاذح فى التوكل بخلاف سائر أنواع الطب ، ورفق بن الفهمين بأن البره فيما أمر موهوم وما عداها محقق عادة كالأكل والشرب فلا يقدح ، قال القرطبي وهذا قاسد من وجهين : أحدهما أن أكثر أبواب الطب موهوم ، والثانى أن الرقى بأسماء الله تعالى تقتضى التوكل عليه والاتجاه إليه والرغبة فيما عنده والتبرك بأسمائه ، فلو كان ذلك قاذحا فى التوكل لفسد الدعاء اذ لا فرق بين الذكر والدعاء ، وقد رقى النبى ﷺ ورقى وفعله السلف والخلف ، فلو كان مانعا من الالتحاق بالسبعين أو قاذحا فى التوكل لم يقع من هؤلاء وفيهم من هو أعلم وأفضل من عداهم . ونعقب بأنه بنى كلامه على أن السبعين المذكورين أرفع رتبة من غيرهم مطلقا ، وليس كذلك لما سأل عنه ، وجوز أبو طالب بن عطية فى « موازنة الأعمال » أن السبعين المذكورين هم المراد بقوله تعالى ( والسابقون السابقون أولئك المقربون فى جنات النعيم ) فإن أراد أنهم من جملة السابقين فسلم وإلا فلا ، وقد أخرج أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث رقاعة الجهمي قال : « ألقنا مع رسول الله ﷺ » فذكر حديثا وفيه : « وهنى ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفا بغير حساب ، وإنى لأرجو أن لا يدخلوها حتى تبرزوا أتم ومن صلح من أزواجكم وذرياتكم مساكن فى الجنة فمذا بدل على أن مزية السبعين بالدخول بغير حساب لا يستلزم أنهم أفضل من غيرهم ، بل فيمن يحاسب فى الجملة من يكون أفضل منهم وفيمن يتأخر عن الدخول عن تحققت نجاته وهرف مقامه من الجنة يشفع فى غيره من هو أفضل منهم ، وسأذكر بعد قليل من حديث أم قيس بنت محسن أن السبعين ألفا ممن يحشر من مقبرة البقيع بالمدينة ، وهى خصوصية أخرى . قوله ( ولا يطعمون ) تقدم بيان الطيرة فى كتاب الطب ، والمراد أنهم لا يتشاءمون كما كانوا يفعلون فى الجاهلية . قوله ( وعلى ربهم يتوكلون ) يحتمل أن تكون هذه الجملة مفسرة لما تقدم من ترك الاسترقاء والاكتواء والطيرة ، ويحتمل أن تكون من العام بعد الخاص لأن صفة كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل وهو أهم من ذلك ، وقد مضى القول فى التوكل فى باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، قريبا . وقال القرطبي وغيره : قالت طائفة من الصوفية لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخاط قلبه خوف غير الله تعالى ، حتى لو هجم عليه الأسد لا يزدج ؛ وحتى لا يسمى فى طلب الرزق ليكون الله ضمه له . وأب هذا الجمهور وقالوا : يحصل التوكل بأن يثنى بوعده الله ويوقن بأن قضاءه واقع ، ولا يترك اتباع السنة فى ابتغاء الرزق ، لا يبد

له منه من مطعم ومشرب وتحرز عن عدو باعداد السلاح واغلاق الباب ونحو ذلك ، ومع ذلك فلا يطمئن الى  
الاسباب بقلبه بل يعتقد أنها لا تجاب بذاتها نفعا ولا تدفع ضرراً ، بل السبب والمسبب فعل الله تعالى والكل  
بمشيئته ، فإذا وقع من المرء ركون الى السبب قدح في توكله ، وهم مع ذلك فيه على قسمين : واصل وسالك ، فالاول  
صفة الواصل وهو الذي لا يلتزم الى الاسباب ولو تعاطاها ، وأما السالك فيقع له الالتفات الى السبب أحياناً إلا  
أنه يدفع ذلك عن نفسه بالطرق العلمية والاذرائ الحالية الى أن يرتقى الى مقام الواصل . وقال أبو القاسم  
الغشيري : التوكل محله الطلب ، وأما الحركة نظيرة فلا تنافيه ، إذا تحقق العبد أن الكل من قبل الله ، فإن تيسر  
شيء فبتيسيره وإن تعسر فبتقديره . ومن الأدلة على مشروعية الاكتساب ما تقدم في البيوع من حديث أبي هريرة  
رفعه وأفضل ما أكل الرجل من كسبه ، وكان داود يأكل من كسبه ، فقد قال تعالى ﴿ وعلمناه صنعة لبوس لكم  
لتنحسروا من بأسكم ﴾ وقال تعالى ﴿ وخذوا حذركم ﴾ . وأما قول الغافل كيف يطلب ما لا تعرف مكانه لجوابه أنه  
يفعل السبب المأمور به ويتوكل على الله فيما يخرج عن قدرته فيشق الأرض مثلاً ويبقى الحب ويتوكل على الله في  
إنباته وإنزال الغيث له ، ويحصل السلعة مثلاً وينقلها ويتوكل على الله في إلقاء الرغبة في قلب من يطأها منه ،  
بل ربما كان التكسب واجبا كقادر على الكسب يحتاج عياله للنفقة ففى ترك ذلك كان عاصياً . وسلك الكرماني  
في الصفات المذكورة مسلك الشاؤول فقال : قوله « لا يكتسبون » معناه الاعتد بالضرورة مع اعتقاد أن  
الشفاء من الله لا من مجرد الكسب ، وقوله « ويسترقون » معناه بالرقى التي ليست في القرآن والحديث الصحيح  
كرقى الجماعية وما لا يؤمن أن يكون فيه شرك ، وقوله « ولا يتطهرون » أى لا يتشاءمون بشيء ، فسكان  
المراد أنهم الذين يتوكلون أعمال الجماعية في عقائدهم . قال : فإن قيل إن المتكسب بهذا أكثر من العدد المذكور  
فما وجه التصرف فيه ؟ راجب باحتمال أن يكون المراد به التكثير لخصوص العدد . قلت : الظاهر أن العدد المذكور  
على ظاهره ، فقد وقع في حديث أبي هريرة ثاني أحاديث الباب وصفهم بأنهم « نضى وجوههم إضاءة القمر ليلة  
البدر » ومضى في بدء الخلق من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رفعه « أول ذمرة تدخل الجنة  
على صورة القمر » والذين على آثارهم كأحسن كوكب درى في السماء إضاءة » وأخرجه مسلم من طرق عن أبي هريرة :  
منها رواية أبي يونس وهمام عن أبي هريرة « على صورة القمر » وله من حديث جابر « فتخرج أول ذمرة  
وجوههم كالقمر ليلة البدر سبعون ألفاً لا يحاسبون » وقد وقع في أحاديث أخرى أن مع السبعين ألفاً زيادة  
عليهم ، ففي حديث أبي هريرة عند أحمد والبيهقي في البعث من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن  
النبي ﷺ قال « سألت ربي فوعدهني أن يدخل الجنة من أمته » فذكر الحديث نحو سياق حديث سعيد بن المسيب عن  
أبي هريرة ثاني أحاديث الباب وزاد « فاستبذرت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً » وسنده جيد ، وفي الباب عن  
أبي أيوب عند الطبراني وعن حذيفة عند أحمد وعن أنس عند البزار وعن ثوبان عند ابن أبي عاصم ، فهذه طرق  
يقوى بعضها بعضها . وجاء في أحاديث أخرى أكثر من ذلك : فأخرج الترمذي وحسنه والطبراني وابن حبان في  
مجموعه من حديث أبي أمامة رفعه « وعدوني أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً مع كل ألف سبعين ألفاً  
لاحساب عليهم ولا عذاب » وثلاث حثيات من حثيات ربي ، وفي صحيح ابن حبان أيضاً والطبراني بسند جيد من  
حديث عتبة بن عبد نحره بلفظ « ثم يشفع كل ألف في سبعين ألفاً » ثم يحش ربي ثلاث حثيات بكففيه ، وفيه

و فسبح عمر ، فقال النبي ﷺ : ان السبعين ألفا يشفعهم الله في آباءهم وأمهاتهم وعشائرهم ، واني لأرجو أن يكون أدنى أمي الحشيات ، وأخرجه الحافظ الضياء وقال : لا أعلم له حلة . قلت : علته الاختلاف في سنده ، فان الطبراني أخرجه من رواية أبي سلام ، ثني عاصم بن زيد أنه سمع عتبة ، ثم أخرجه من طريق أبي سلام أيضا فقال : حدثني عبد الله بن عاصم أن قيس . الحارث حدثه أن أبا سعيد الانباري حدثه ، فذكره وزاد : قال قيس فقلت لابن سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال : وقال رسول الله ﷺ : وذلك يستوعب مهاجري أمي ويوفى الله بقيتهم من أعرابنا ، وفي رواية لابن أبي عاصم قال أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ : فبلغ أربعة آلاف ألف وتسماثة ألف ، يعني من عدد الحشيات وقد وقع عند أحمد والطبراني من حديث أبي أيوب نحو حديث عتبة بن عبد وزاد : والحبيثة - بمجمة ثم موحدة - رمزة وزن عظيمة - عند ربي ، وورد من وجه آخر ما يزيد على العدد الذي حسبه أبو سعيد الانباري ، فعند أحمد وأبي يعلى من حديث أبي بكر الصديق نحوه بلفظ : أعطاني مع كل واحد من السبعين ألفا سبعين ألفا ، وفي سنده راويان أحدهما ضعيف الحفظ والآخر لم يسم . وأخرج الطبراني في المعجم من حديث عمرو بن حزم مثله وفيه راو ضعيف أيضا ، واختلف في سنده وفي سياق حديثه . وعند البزار من حديث أنس بسند ضعيف نحوه ، وعند الكلابة في معاني الأخبار : بسند واه من حديث عائشة و قدت رسول الله ﷺ ذات يوم فأتبعته فإذا هو في مشربة يحل ، فرأيت على رأسه ثلاثة أنوار ، فلما قضى صلاته قال : رأيت الأنوار ؟ قلت : نعم ، قال : ان آتيا أتاني من ربي فبشرني أن الله يدخل الجنة من أمي سبعين ألفا بغير حساب ولا عذاب ، ثم أتاني فبشرني أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفا سبعين ألفا بغير حساب ولا عذاب ، ثم أتاني فبشرني أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفا المضاعفة سبعين ألفا بغير حساب ولا عذاب ، فقلت يارب لا يبلغ هذا أمي قال أكلمهم لك من الأعراب من لا يصوم ولا يصلي ، قال الكلابة في : المراد بالامة أولا أمة الاجابة ، وبقوله آخر أمي أمة الاتباع ، فان أمته ﷺ على ثلاثة أقسام : أحدها أخص من الآخرة الاتباع ثم أمة الاجابة ثم أمة الدعوة ، فالاولى أهل العمل الصالح والثانية عاقلو المسلمين والثالثة من عداهم ممن بهت لإيهم ، ويمكن الجمع بأن القدر الزائد على الذي قبله هو مقدار الحشيات ، فقد وقع عند أحد من رواية قتادة عن أنس أو غيره عن أنس رفعه : ان الله وعدني أن يدخل الجنة من أمي مائة ألف ، فقال أبو بكر : زدنا يا رسول الله . فقال : هكذا وجمع كفيه . فقال : زدنا . فقال : وهكذا . فقال عمر حسبك أن الله إن شاء أدخل خلفه الجنة بكصف واحدة . فقال النبي ﷺ : صدق عمره وسنده جيد لكن اختلف على قتادة في سنده اختلافا كثيرا . قوله ( فقام إليه عكاشة ) بضم الميملة وتشديد الكاف ويجوز تخفيفها يقال تنكش الشعر ويعكش إذا التوى حكاه الفرطى ، وحكى السهيلي أنه من عكش القوم إذا حمل عليهم وقيل العكاشة بالمتخفيف العنكبوت ، ويقال أيضا لبنت النمل . ومحصن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الهمزة من نون آخره هو ابن حمران بضم الميملة وسكون الراء بعدها مائة من بني أسد بن خزيمه ومن حلفاء بني أمية . كان عكاشة من السابقين إلى الاسلام وكان من أجل الرجال وكنيته أبو محسن وهاجر وشهد بدرأ وقال فيها ، قال ابن اسحق بلغني أن النبي ﷺ قال : خير فارس في العرب عكاشة ، وقال أيضا : قاتل يوم بدر قتالا شديدا حتى اقتطع سيفه في يده فأعطاه رسول الله ﷺ جزلا من حطب فقال قاتل بهذا فقاتل به فصار في يده سيفاً طويلا تدبى المتن أبيه فقاتل به حتى فتح الله

فكان ذلك السيف عنده حتى استشهد في قتال الردة مع خالد بن الوليد سنة الثني عشرة . قوله ( فقال ادع الله أن يمهلي مني ) قال : اللهم اجعله منهم ) في حديث أبي هريرة ثاني أحاديث الباب مثله ، وعند البيهقي من طريق محمد بن زياد عنه - وسبق مسلم سنده - قال : فدعا ، ووقع في رواية حماد بن محمد ومحمد بن فضيل وقال : أمنهم أنا يا رسول الله ؟ قال : نعم له ، ويجمع بأنه سأل الدعاء أولاً فدعا له ثم استشهدهم قبل أجبت . قوله ( ثم قام إليه رجل آخر ) ووقع فيه من الاختلاف هل قال : ادع لي ، أو قال : أمنهم أنا ، كما وقع في الذي قبله . ووقع في حديث أبي هريرة الذي بعده ورجل من الانصار ، وجاء من طريق وإمية أنه سعد بن عباد أخرجه الخطيب في « المبهمات » من طريق أبي حنيفة إسحق بن بشر البخاري أحد الضعفاء من طريقين له عن مجاهد أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق ، فساق قصة طويلة وفيها أن النبي ﷺ قال : « أهل الجنة عشرون ومائة صف ؛ ثمانون صفاً منها أمي وأربعون صفاً سائر الأمام ، ولي مع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب . قيل من هم ، فذكر الحديث ، وفيه : فقال : اللهم اجعل عكاشة منهم ، قال فاستشهد بعد ذلك . ثم قام سعد بن عباد الانصاري فقال يا رسول الله ادع الله أن يمهلي مني ، الحديث ، وهذا مع ضعفه وإرساله يستبعد من جهة جهالة سعد بن عباد ، فإن كان محفوظاً فله آخر بامم سيد الخوارج وامنهم أبيه وأمينه . فان في الصحابة كذلك آخر له في مسند بقي بن مخلد حديث ، وفي الصحابة سعد بن عمار الانصاري فله اسم أبيه تحريف . قوله ( سبقك بها عكاشة ) انفق جمهور الرواة على ذلك إلا ما وقع عند ابن أبي شيبة والبرار وأبي يعلى من حديث أبي سعيد فزاد : فقام رجل آخر فقال ادع الله أن يمهلي مني وقال في آخره : سبقك بها عكاشة وصاحبه . أما لو قلنا فلعلك ولو قلت لوجب ، وفي سنده عطية وهو ضعيف . وقد اختلفت أجوبة العلماء في الحكمة في قوله : سبقك بها عكاشة ، فأخرج ابن الجوزي في « كشف المشكل » من طريق أبي هريرة أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بشطب عن ذلك فقال : كان منافقاً ، وكذا أنه الدارغطني عن القاضي أبي العباس البرقي بكر الموحدة وسكرن الرواء بعدها مثناة فقال : كان الثاني منافقاً ، وكان ﷺ لا يسأل في شيء إلا أعطاه ، فأجابه بذلك . ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل العلم نحو قول ثعلب ، وقال ابن ناصر قول ثعلب أولى من رواية مجاهد لأن سندها واد واستقيم السهل قول ثعلب بما وقع في مسند البرار من وجه آخر عن أبي هريرة فقام رجل من خيار المهاجرين وسنده ضعيف جداً مع كونه مخالفاً لرواية الصحيح أنه من الانصار . وقال ابن بطال : معنى قوله : سبقك ، أي إلى احراز هذه الصفات وهي التوكل وعدم التطير وما ذكر منه ، وعدله عن قوله : لست منهم أو لست على أخلاقهم ، فاطفاً بأصحابه ﷺ وحسن أدبه معهم . وقال ابن الجوزي : يظهر لي أن الأول سأل عن صفاتي قلب فأجيب ، وأما الثاني فيحتمل أن يكون أريد به حسم المادة ، فلو قال لثاني نعم لا وشك أن يقوم ثالث ورابع إلى ما لا نهاية له وليس كل الناس يصلح لذلك . وقال القرطبي : لم يكن عند الثاني من تلك الأحوال ما كان عند عكاشة ، فلذلك لم يجب إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك كل من كان حاضراً فيقتل ، فسد الباب بقوله ذلك ، وهذا أولى من قول من قال كان مثناة الوجهين : أحدهما أن الأصل في الصحابة عدم النفاق فلا يثبت ما يخالف ذلك إلا بنقل صحيح ، والثاني أنه قل أن يصدر مثل هذا السؤال إلا عن قصد صحيح ويقين بتصديق الرسول ، وكيف يصدر ذلك من منافق ؟ وإلى هذا جنح ابن تيمية . ووجه فنووي أن النبي ﷺ علم بالوحي أنه يجب في عكاشة ولم يقع ذلك في حق الآخر . وقال السبيل : الذي عندي في هذا أنها



كانت ساعة لإجابة علمها عليه السلام وافق أن الرجل قال : بعد ما انقضت ، وبينه ما وقع في حديث أبي سعيد ثم جلسوا ساعة يتحدثون ، وفي رواية ابن اسحق بعد قوله سبقك بها عكاشة ، ووردت الدعوة ، أي انقضى وقتها . قلت : فنحصل لنا من كلام هؤلاء الأئمة على خمسة أجوبة والعلم عند الله تعالى . ثم وجدت لقول ثعلب ومن وافقه مستندا وهو ما أخرجه الطبراني ومحمد بن سنجزي مسنده وعمر بن شبة في أخبار المدينة ، من طريق نافع مولى حمزة عن أم قيس بنت محسن وهي أخت عكاشة أنها خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله إلى البقيع فقال : يحشر من هذه المقبرة سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب كأن وجوههم القمر ليلة البدر ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ، وأنا ؟ قال : وأنت . فقام آخر فقال وأنا ؟ قال : سبقك بها عكاشة قال قلت لها : لم لم يقل للآخر ؟ فقالت : أراه كان منافقا ، فإن كان هذا أصل ما جرم به من قال كان منافقا فلا يدفع تأويل غيره إذ ليس فيه إلا الظن . الحديث الثاني ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد الأبل ، وقد أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن وهب عن يونس ، لكن معاذ بن أسد شيخ البخاري فيه معروف بالرواية عن ابن المبارك لا عن ابن وهب ، وقد أخرجه مسلم من وجهين آخرين عن أبي هريرة . قوله ( يدخل الجنة من أمي زمرة ) بضم الزاي وسكون الميم هي الجماعة إذا كان بعضهم إثر بعض . قوله ( سبعون ألفا ) تقدم شرحه مستوفى في الذي قبله ، وعرف من مجموع الطرق التي ذكرتها أن أول من يدخل الجنة من هذه الأمة هؤلاء السبعون الذين بالصفة المذكورة ، ومعنى المعية في قوله في الروايات الماضية : مع كل ألف سبعون ألفا أو مع كل واحد منهم سبعون ألفا ، يحتمل أن يدخلوا بدخولهم بها لم وإن لم يكن لهم مثل أعمالهم كما مضى حديث المرء مع من أحب ، ، ويحتمل أن يراد بالمعية مجرد دخولهم الجنة بغير حساب وإن دخلوها في الزمرة الثانية أو ما بعدها ، وهذا أولى . وقد أخرج الحاكم والبيهقي في البعث ، من طريق جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جابر رفعه ، من زادت حسناته على سيئاته فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته وسيئاته فذاك الذي يحاسب حسابا يسيرا ، ومن أوتى نفسه فهو الذي يهضع فيه بعد أن يعذب ، وفي التقييد بقوله : أمي ، إخراج غير الأمة المحمدية من العدد المذكور ، وليس فيه نفي دخول أحدهم غير هذه الأمة على الصفة المذكورة . من شبه القمر ومن الأولوية وغير ذلك - كالأنبياء ومن شاء الله من الشهداء والصدّيقين والصالحين . وإن ثبت حديث أم قيس ففيه تخفيف آخر بمن يدفن في البقيع من هذه الأمة وهي ذرية عطيمة لأهل المدينة . رافقه أعلم . قوله ( تضى وجوههم لإضاءة القمر ليلة البدر ) في رواية لمسلم وعلى صورة القمر ، قال القرطبي : المراد بالصورة الصفة يعني أنهم في أشراق وجوههم على صفة القمر ليلة تمامه وهي ليلة أربعة عشر ، وبؤخذ منه أن أنوار أهل الجنة تتفاوت بحسب درجاتهم . قلت : وكذا صفاتهم في الجمال ونحوه . قوله ( يرفع نمرة عليه ) بفتح النون وكسر الميم هي كساء من صوف كالشمة مخططة بسواد وبياض يلبسها الأعراب . الحديث الثالث ، قوله ( أبو غسان ) بفتح ميمه ثم مهملة ثقيلة ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار . قوله ( ليدخل الجنة من أمي سبعون ألفا أو سبعمائة ألف شك في أحدهما ) في رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن محمد عن أبي حازم ولا يدرى أبو حازم أيهما قال ، . قوله ( مناسكين ) بالنصب على الحال ، وفي رواية مسلم متمسكون بالرفع على الصفة ، قال النووي : كذا في معظم النسخ وفي بعضها بالنصب وكلها صحيح . قوله ( أخذ بعضهم ببخش ) في رواية مسلم : بعضهم بعضا . . قوله ( حتى يدخل أولهم وآخرهم ) هو غاية التماسك المذكور والأخذ بالابدي

وفي رواية فضيل بن سليمان الماضية في بدء الحاق و لا بدخل أولهم حتى يدخل آخرهم ، وهذا ظاهره يستلزم الدور ، وليس كذلك ، بل المراد أنهم يدخلون صفا واحدا فيدخل الجميع دفعة واحدة ، وصفهم بالاولية والآخرية باعتبار الصفه التي جازوا فيها على الصراط وفي ذلك إشارة الى سعة الباب الذي يدخلون منه الجنة ، قال عياض : يحتمل أن يكون معنى كونهم متماكين أنهم على صفة الوقار فلا يسابق بعضهم بعضا بل يكون دخولهم جميعا . وقال الذوي : معناه أنهم يدخلون معترضين صفا واحدا بعضهم بجانب بعض . تنبيه : هذه الأحاديث تخص عموم الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة الأسدي رحمه الله لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيما أفناه ، وعن جسده فيما أبلاه ، وعن عمله فيما عمل به ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق ، وله شاهد عن ابن مسعود عند الترمذي ، وعن معاذ بن جبل عند الطبراني . قال القرطبي : عموم الحديث واضح ، لانه نكرة في سياق النفي ، لكنه مخصوص بمن يدخل الجنة بغير حساب ، ومن يدخل النار من أول وهلة على ما دل عليه قوله تعالى ( يعرف المجرمون بسباجهم ) الآية . قلت : وفي سياق حديث أبي هريرة إشارة الى الخصوص ، وذلك أنه ليس كل أحد عنده علم يسأل عنه ، وكذا المال فهو مخصوص بمن له علم ومن له مال دون من لا مال له ومن لا علم له ، وأما السؤال عن الجسد والعمر فعام ويخص من المثلثين من ذكر ، والله أعلم . الحديث الرابع قوله ( يعقوب بن إبراهيم ) أي ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان . قوله ( يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ) في رواية محمد بن زيد عن ابن عمر في الباب الذي بعده وإذا صار أهل الجنة الى الجنة وأهل النار الى النار أتى بالموت ، ووقع مثله في طريق أخرى عن أبي هريرة واقفه عند الترمذي من رواية الولاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بعد ذكر الجواز على الصراط وقاذا أدخل الله أهل الجنة الجنة وأهل النار النار أتى بالموت ملبيا ، وهو بموحدين . قوله ( ثم يقوم مؤذن بينهم ) في رواية محمد بن زيد قبل هذا قصة ذبح الموت ولفظه وهم جئوا بالموت حتى يعمل بين الجنة والنار ثم يذبح . ثم ينادى مناد ، لم أنف على اسم هذا المنادى . قوله ( يا أهل النار لا موت وبأهل الجنة لا موت خلود ) أما قوله لا موت فهو بفتح المشاة فيهما ، وأما قوله في آخره خلود ، فكذلك وقع في رواية علي بن عبد الله عن يعقوب ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب وغير واحد عن يعقوب بتقديم نداء أهل الجنة ولم يقل لا موت ، فهما بل قال لا كل خالد فيما هو فيه ، وكذا هو عند الاسماعيلي من طريق اسحق بن منصور عن يعقوب ، وضبطه خلود ، في البخاري بالرفع والتثنية أي هذا الحال مستمر ، ويحتمل أن يكون جمع خالد أي أنهم خالدون في الجنة . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، قوله ( يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة ) سقط غير المكشوف عن قوله يا أهل الجنة ، وثبت للجميع في مقابلة يا أهل النار ، وقوله ( لا موت ) زاد الاسماعيلي في روايته لا موت فيه ، وسيأتي في ثالث الأحاديث الباب الذي يليه أن ذلك يقال للفرقة عند ذبح الموت ، وثبت ذلك عند الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة ، تنبيه : مناسبة هذا الحديث والذي قبله لترجمة دخول الجنة بغير حساب الإشارة الى أن كل من يدخل الجنة يخلد فيها فيكون للسابق الى الدخول مؤنة على غيره ، والله أعلم

وقال أبو سعيد: قال النبي ﷺ: «أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد حوت

عذّن: خلد. عذّنات بأرض: أقت. ومنه المعلن. (في مدبرن صدق): في منبت صدق

٦٥٤٦ - **حديث** عثمان بن الهيثم حدثنا عوف عن أبي رجاء «عن عمران عن النبي ﷺ قال: اطلمت

في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلمت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء»

٦٥٤٧ - **حديث** مسدد حدثنا إسماعيل أخبرنا سليمان التيمي عن أبي عثمان «عن أسامة عن النبي ﷺ

قال: قت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين، وأصحاب البعد مهوسون، غير أن أصحاب

النار قد أمر بهم إلى النار. وقت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء»

٦٥٤٨ - **حديث** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر بن محمد بن زيد عن أبيه أنه حدثه «عن

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار جيء بالموت حتى يجعل

بين الجنة والنار، ثم يُذبح، ثم يُنادى: يا أهل الجنة لا موت، يا أهل النار لا موت، فيزداد أهل

الجنة فرحاً إلى فرحهم، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم»

٦٥٤٩ - **حديث** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار

«عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة.

فيقولون لبيك ربنا وسعديك. فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم نعط أحداً

من خلقك. فيقول: أنا أعطيتكم أفضل من ذلك قالوا: يارب، وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أهل

عليكم رضوانى، فلا أسخط عليكم بعدة أبدا»

[المحدث ٦٥٤٩ - طرّفه في: ٧٥١٨]

٦٥٥٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن حميد قال «سمعتُ

أنساً يقول: أصيب حارثة يوم بدر - وهو غلام - فجاءت أمّه إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله قد عرفت

منزلة حارثة منى، فإن يك في الجنة أصير وأحسب. وإن تسكن الأخرى ترى ما أصنع؟ فقال: ويحك

- أو هبات - أو جنة واحدة هي؟ إنها جنان كثيرة، وإنه لفي جنة الفردوس»

٦٥٥١ - **حديث** معاذ بن أسد أخبرنا الفضل بن موسى أخبرنا الفضيل عن أبي حازم «عن أبي هريرة

عن النبي ﷺ قال: ما بين منكبي السكائر مسيرة ثلاثة أيام للراكب السريع،

٦٥٥٢ - قول ونال إسحاق بن إبراهيم أخبرنا المفهومة بن سلمة حدثنا وهيب عن أبي حازم «عن سهل بن

سعد عن رسول الله ﷺ قال: إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها»

- ٦٥٥٣ - قال أبو حازم غُدَّتْ به النُّمَانُ بنُ أَبِي عِيَاشٍ فقال « حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :  
 إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يُسِيرُ الرَّاكِبُ الْجَوَادَ أَوْ الْمَغْزَرَ السَّرِيعَ مِائَةَ عَامٍ وَمَا يَقْطَعُهَا »
- ٦٥٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ « عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :  
 لَوْ دَخَلَ الْجَنَّةُ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ - أَوْ سِتُّمِائَةً أَلْفٌ ، لَا يَدْرِي أَبُو حَازِمٍ أَيُّهُمَا قَالَ - مُتَمَائِكُونَ آخِذٌ بَعْضُهُمْ  
 لَا يَدْخُلُ أُولَهُمْ حَقٌّ يَدْخُلُ آخَرُهُمْ ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ »
- ٦٥٥٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ سَهْلِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِنْ  
 أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاوَنَ اللَّغْفُفُ فِي الْجَنَّةِ كَمَا تَتَرَاوَنَ السُّكُوكُ فِي السَّمَاءِ ،
- ٦٥٥٦ - قَالَ أَبِي : غُدَّتْ النُّمَانُ بنُ أَبِي عِيَاشٍ فَقَالَ : أَشْهَدُ لِسَمْعَتِ أَبِي سَعِيدٍ يُحَدِّثُ وَيَزِيدُ فِيهِ :  
 كَمَا تَرَاوَنَ السُّكُوكُ لِلنَّارِ فِي الْأَفْقِ الشَّرْقِيِّ وَالْغَرْبِيِّ »
- ٦٥٥٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَهْلِ النَّارِ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ : لَوْ أَنَّكَ مَافِي الْأَرْضِ  
 مِنْ نَمْلَةٍ أَكَلْتَ تَفْتَدِي بِهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ : أَنْ  
 لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا ، فَأَيَّتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي »
- ٦٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عَمْرٍو « عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
 يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ كَأَنَّهُمْ الْقَمَارِيرُ . قُلْتُ : وَمَا الْقَمَارِيرُ ؟ قَالَ الضَّمَايِيسُ . وَكَانَ قَدْ مَقَطَ فُهِ ، قُلْتُ لِعَمْرٍو  
 ابْنِ دِينَارٍ : أَبَا مُحَمَّدٍ سَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : يُخْرَجُ بِالشَّفَاعَةِ مِنَ النَّارِ »  
 قَالَ : نَعَمْ
- ٦٥٥٩ - حَدَّثَنَا مُدْبِئَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَانِمٌ عَنْ قَتَادَةَ « حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :  
 يُخْرَجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا مَسَّاهُمْ مِنْهَا سَفْعٌ ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، فَيُسَمَّيهِمْ أَهْلَ الْجَنَّةِ : الْجَاهِلِيَّيْنَ »  
 [ الْحَدِيثُ ٦٥٥٩ - طَرَفُهُ فِي ٧٤٥٠ ]
- ٦٥٦٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا وَهَبٌ حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ يَقُولُ اللَّهُ : مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ  
 مِنْ خَيْرٍ ذَلَّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتَحَشُوا وَعَادُوا حُمَمًا ، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا

كُنْتُ فِي حَبْلِ السَّيْلِ ، أَوْ قَالَ : حَبِيَّةَ السَّيْلِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنْبُتُ صَفراءُ مُلْتَوِيَةٌ ؟  
 ٦٥٦١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُدَّادٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ قَالَ « سَمِعْتُ الثَّعْلَانِ  
 سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِرَجُلٍ نَوَّضَ فِي أَحْصَ قَدَمَيْهِ حَجْرَةً يَنْظُرُ  
 مِنْهَا دِمَاعَهُ »

[ الحديث ٦٥٦١ - طريقه في : ٦٥٦٢ ]

٦٥٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْرَاطِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ « عَنْ الثَّعْلَانِ بْنِ بَشَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ  
 النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِرَجُلٍ عَلَى أَحْصَ قَدَمَيْهِ حَجْرَتَانِ يَنْظُرُ مِنْهُمَا دِمَاعَهُ كَمَا  
 يَنْظُرُ لِلرَّجُلِ بِالْقَمَقَمِ »

٦٥٦٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَيْثَمَةَ « عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
 ﷺ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَوَدَّ مِنْهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَوَدَّ مِنْهَا قَالُوا : اقْتُوا النَّارَ وَلَوْ  
 بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي كَلِمَةٍ طَيِّبَةً »

٦٥٦٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَزْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْهَرَوْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ  
 « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَذُكِرَ عِنْدَهُ عَنْهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ : لَعَلَّ تَنْفَعُهُ  
 شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُجْعَلُ فِي ضَنْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَتَبَهُ يَنْظُرُ مِنْهُ أُمُّ دِمَاعَهُ »

٦٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَوَالَةَ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ : يَجْمَعُ اللَّهُ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ : لَوْ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ  
 أَنْتَ الَّذِي خَلَقْتَ اللَّهُ يَدَهُ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّنَا . فَيَقُولُ :  
 لَسْتُ هُنَاكُمْ ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ، وَيَقُولُ : انْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَشَّاهُ اللَّهُ . فَيَأْتُونَهُ ، فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ ،  
 وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ، انْتُوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا . فَيَأْتُونَهُ ، فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ،  
 انْتُوا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَ اللَّهُ . فَيَأْتُونَهُ ، فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ، انْتُوا عِيسَى . فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ :  
 لَسْتُ هُنَاكُمْ . انْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ فَدَعَا غُفْرَانَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ . فَيَأْتُونِي ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَى رَبِّي ، فَذَا  
 رَأَيْتُهُ وَقَسْتُ لَهُ سَاجِدًا ، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ يُقَالُ لِي : ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَسَلِّ عَطْفَهُ ، وَقُلْ يُسْمِعُ ، وَاشْفَعْ  
 تُشْفَعُ . فَارْفَعْ رَأْسِي فَأَحْدُرْبِي بِحَبِيدٍ يَلْعَنِي ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحْدِلِي حَذًّا ، ثُمَّ أَخْرِجُهُم مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ .  
 م - ٣ - ١١ »

ثم أعمود فأقع ساجدا مذه في الثالثة أو الرابعة ، حتى ما يبقى في النار إلا من حبسه للقرآن » وكان قتادة يقول عند هذا : أي وجب عليه الخلود

٦٥٦٦ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن الحسن بن ذكوان حدثنا أبو رجاء حدثنا عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : يخرج قوم من النار بشفاعتي محمد ﷺ فيدخلون الجنة ، يسعون الجهنميين ،

٦٥٦٧ - **حديث** ثيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عيسى عن أنس أن أم حارثة أخت رسول الله ﷺ وقد هلك حارثه يوم بدر أصابه سهم غرب ، فقالت : يا رسول الله ، قد علمت موقع حارثه من قلبي ، فان كان في الجنة لم أبك عليه ، وإلا سوف ترى ما أصنع . فقال لها : هبلي ، أجنة واحدة هي ؟ انها جنات كثيرة ، وإنه في القردوس الأعلى ،

٦٥٦٨ - وقال : غدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها ، ولقاب قوس أحديكم - أو موضع قدم - من الجنة خير من الدنيا وما فيها . ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة أطلقت إلى الأرض لأضأت ما بينهما ، وللأت ما بينهما ريحا ، ولتصيفها - بمعنى إلحارها - خير من الدنيا وما فيها ،

٦٥٦٩ - **حديث** أبو الهيثم أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ، ليزداد شكرا ، ولا يدخل النار أحد إلا أرى مقعده من الجنة لو أحسن ، ليكون عليه حسرة .

٦٥٧٠ - **حديث** ثيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قلت يا رسول الله ، من أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة ؟ قال : لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث ، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قبل نفسه .

٦٥٧١ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه قال النبي ﷺ : إني لأعلم آخر أهل النار خروجا منها ، وآخر أهل الجنة دخولا ، رجل يخرج من النار خيرا ، فيقول الله : اذهب فادخل الجنة ، فيأتيها فيخيل اليه أنها ملائكة ، فيرجع فيقول : يا رب وجدتها

مَلَأَى ، فيقول : اذهب فادخل الجنة ، فيأتيها فيحِيلُ عليه أنها ملأى ، فيرجع فيقول : يارب وجدتها ملأى فيقول : اذهب فادخل الجنة ، فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها - أو إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا - فيقول تسخر مني ، أو تضحك مني وأنت الملك ، فلقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه . وكان يقال : ذلك أدنى أهل الجنة منزلة »

[ الحديث ٦٥٧١ - طريقه في : ٧٥١١ ]

٦٥٧٢ - **عمر بن مسعود** حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن محمد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن من العباس رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ : هل نفقت أباً طالب بشيء ؟

**قوله** (باب صفة الجنة والنار) تقدم هذا في بدء الخلق في ترجمتين . ووقع في كل منهما « وأنها مخلوقة » ، وأورد فيها أحاديث في تثبيت كونهما موجودتين وأحاديث في صفتها أعاد بعضها في هذا الباب كما سأبني عليه . **قوله** (وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ : أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد حوت) في رواية أبي ذر « كبد الحوت » ، وقد تقدم هذا الحديث مطولاً في « باب يقبض الله الأرض يوم القيامة » ، وهو مذكور هنا بالمعنى ، وتقدم بإفظه في بدء الخلق لسكن من حديث أنس في سؤال عبد الله بن سلام . **قوله** (عدن : غلة ، عدن : بئر ، بئر : بئر) تقدم هذا في تفسير براءة وأنه من كلام أبي عبيدة ، وقال الراغب : معنى قوله « جنات عدن » أي الاستقرار ، وعدن : مكان كذا إذا استقر به ، ومنه المعدن لسكونه مستقر الجواهر . **قوله** (في مقعد صدق : في منبت صدق) كذا لا في ذر ، وانظر « في معدن » بدل « مقعد » ، وهو الصواب ، وكأن سبب الوم أنه لما رأى أن الكلام في صفة الجنة وأن من أوصافها مقعد صدق كما في آخر سورة القمر غلظه هنا كذلك ، وقد ذكره أبو عبيدة بلفظه « مقعد صدق » ، وأشد للأعشى قوله :

فإن يستضيفوا إلى حله - يضافوا إلى راجع قد عدن

أي أقام واستقر . نعم قوله « مقعد صدق » معناه مكان القعود وهو يرجع إلى معنى المعدن ، ولحق المصنف هنا بأسماء الجنة وهي عشرة أو تزيد : الفردوس وهو أعلاها ودار السلام ودار الخلد ودار المقام وجنة المأوى والنعيم والمقام الأمين وعدن ومقعد صدق والحسنى ، وكلها في القرآن . وقال تعالى ( وإن الدار الآخرة لمى الحيوان ) فقد بعضهم في أسماء الجنة دار الحيوان وفيه نظر ، وذكر في الباب مع ذلك ثلاثة وعشرين حديثاً : الحديث الأول ، **قوله** ( من أبي رجا ) هو الطاردي وهمران هو ابن حصين ، والسند كله بصريون ، وقد تقدم الحديث بهذا السند في آخر « باب كفران العشير » ، في أواخر كتاب النكاح وتقدم في « باب فضل الفقر » بيان الاختلاف على أيوب عن أبي رجا في صحابه ، وتقدم بحث ابن بطال فيما يتعلق به من فضل الفقر ، وقوله اطلمت بتشديد الطاء أي أشرقت ، وفي حديث أسامة بن زيد الذي بعده « قمت على باب الجنة » ، وظاهره أنه رأى ذلك ليلة الإسراء أو ضاماً ، وهو غير رقيبته النار وهو في صلاة الكسوف ، وروى من وحدهما . وقال الداودي : رأى ذلك ليلة الإسراء أو حين خسوف الشمس ، كذا قال . قوله ( فرأيت أكثر أهلها الفقراء ) في حديث أسامة وقاذا

طامة من دخلها المداكين ، وكل منهما يطلق على الآخر وقوله ، فإذا أكثر ، في حديث أسامة ، فإذا طامة من دخلها . **قوله** ( بكفرهن ) أى بسبب كفرهن تقدم شرحه مستوفى في باب كفران المشرك ، قال القرطبي إنما كان النساء أقل ساكني الجنة لما يظلب عليهن من الهوى . والميل الى عاجل زينة الدنيا ، والاعراض عن الآخرة لنقص صلاتهن وسرعة انقضاءهن . الحديث الثاني ، **قوله** ( إسماعيل ) هو المعروف بابن عليّة ، وأبو عبيد هو الهدي ، وأسامة هو ابن زيد بن حارثة الصحابي ابن الصحابي **قوله** ( أصحاب الجدة ) بفتح الجيم أى النقي . **قوله** ( مجوسون ) أى ممنوعون من دخول الجنة مع الفقراء من أجل المحاسبة على المال ، وكان ذلك عند القنطرة التي يتقاصرون فيها بعد الجوار على الصراط . تنبيه : سقط هذا الحديث والذي قبله من كثير من النسخ ومن مستخرجي الإسماعيل وأبو نعيم ، ولا ذكر المزي في الأطراف ، طريق عثمان بن أبي شيبة ولا طريق مسدد في كتاب الرقاق وهما ثابتان في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة . الحديث الثالث ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك وعمر بن محمد بن زيد أى ابن عبد الله بن عمر ، **قوله** ( إذا صار أهل الجنة الى الجنة وأهل النار الى النار ) في رواية ابن وهب عن عمران بن محمد عند مسلم . وصار أهل النار الى النار . **قوله** ( جيء بالموت ) تقدم في تفسير صورة مريم من حديث أبي سعيد . وثق بالموت كهيئة كبش أملح ، وذكر مقاتل والسكبي في تفسيرهما في قوله تعالى ( الذي خلق الموت والحياة ) قال : خالق الموت في صورة كبش لا يمر على أحد الاموات ، وخلق الحياة على صورة فرس لا يمر على شيء الا حي . قال القرطبي : الحكمة في الاتيان بالموت هكذا الاشارة الى أنهم حصل لهم الفداء به كما فدى ولد ابراهيم بالكبش ، وفي الأملح اشارة الى صفتي أهل الجنة والنار لان الأملح ما فيه بياض وصواد . **قوله** ( حتى يجعل بين الجنة والنار ) وقع للترمذي من حديث أبي هريرة ، فيوقف على السور الذي بين الجنة والنار . **قوله** ( ثم يذبح ) لم يسم من ذبحه ، ونقل القرطبي عن بعض الصوفية أن الذي يذبحه يحيى بن زكريا بحضرة النبي ﷺ اشارة الى دوام الحياة ، وعن بعض التصانيف أنه جبريل . قلت : هو في تفسير اسماعيل ابن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء في آخر حديث الصور الطويل فقال فيه ، فيحيى الله تعالى ملك الموت وجبريل وميكائيل واسرافيل ويجعل ناموس في صورة كبش أملح فيذبح جبريل السكبي وهو الموت . **قوله** ( ثم ينادى مناد ) لم أقف على تسميته ، وتقدم في الباب الذي قبله من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ ( ثم يقوم مؤذن بينهم ) وفي حديث أبي سعيد بعد قوله أملح ( فينادى مناد ) وظاهره أن الذبح يقع بعد النداء ، والذي هنا يقتضي أن النداء بعد الذبح ، ولا منافاة بينهما فان النداء الذي قبل الذبح للتنبيه على رؤية السكبي والذي بعد الذبح لتنبيه على إعدامه وأنه لا يعود . **قوله** ( يا أهل الجنة لا موت ) زاد في الباب الماضي ( خلود ) ووقع في حديث أبي سعيد ( فينادى مناد يا أهل الجنة ، فيشربون وينظرون ، فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، وكلهم قد آه وعرفه ، وذكر في أهل النار مثله ، قال ( فيذبح ثم يقول : أي المنادي - يا أهل الجنة خلود فلا موت ، الحديث ، وفي آخره ( ثم قرأ ) وأندم يوم الحسرة ) الى آخر الآية ، وعند الترمذي في آخر حديث أبي سعيد ، قالوا أن أحد مات فرحات أهل الجنة ، ولو أن أحد مات حرثت مات أهل النار ، وقوله ( فيشربون ) بفتح أوله وسكون اللامجة وفتح الراء بعدها تحانية موزونة ثم موحدة قبله أى يعدون أعناقهم ويرفعون دهبهم للسطر . ووقع عند ابن ماجه وفي صحيح ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة ( فيوقف على الصراط فيقال



يا أهل الجنة فيطلعون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه ، ثم يقال : يا أهل النار ، فيطلعون فرحين مستبشرين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه ، وفي آخره « ثم يقال للفریقین كلامها خلود فيما يجدون لاموت فيه أبدا ، وفي رواية الترمذی » فيقال لأهل الجنة وأهل النار هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : قد عرفناه هو الموت الذي وكل بنا ، فيضعهم فيذبح ذبحا على السور ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : استحسك هذا الحديث لكونه يخالف صريح العقل لأن الموت عرض والمرض لا يتقلب جميعا فكيف يذبح ؟ فانهكرت طائفة صحبة هذا الحديث ودفنوه ، وتأواذ طائفة فقالوا : هذا تمثيل ولا ذبح هناك حقيقة . وقالت طائفة : بل الذبح على حقيقة والمذبح متولى الموت وكلهم يعرفونه لأنه الذي تولى قبض أرواحهم . قلت : وارتضى هذا بعض المتأخرين وحمل قوله « هو الموت الذي وكل بنا » على أن المراد به ملك الموت لأنه هو الذي وكل بهم في الدنيا كما قال تعالى في سورة المائدة واستشهد له من حيث المعنى بأن ملك الموت لو استخرجنا لنفسي حبس أهل الجنة . وأيده بقوله في حديث الباب « فيزداد أهل الجنة فرحا إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزنا إلى حزنهم » وتغيب بأن الجنة لا حزن فيها البتة ، وما وقع في رواية ابن حبان أنهم يطلعون خائفين إنما هو توهم لا يستقر ، ولا يلزم من زيادة الفرح ثبوت الحزن ، بل التعبير بالزيادة إشارة إلى أن الفرح لم يزل ، كما أن أهل النار يزداد حزنهم ولم يكن عندهم فرح إلا مجرد التوهم الذي لم يستقر ، وقد تقدم في « باب نفخ الصور » عند نقل الخلاف في المراد بالمستثنى في قوله تعالى ﴿ فصحق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ﴾ قول من زعم أن ملك الموت منهم . ووقع عند علي بن مبيد من حديث أنس « ثم يأتي ملك الموت فيقول : رب بقيت أنت الحي القيوم الذي لا يموت وبقيت أنا ، فيقول أنت خلق من خلق فت ثم لا تحيا ، فيموت » وأخرج ابن أبي الدنيا من طريق محمد بن كعب القرظي قال : بلغني أن آخر من يموت من الخلائق ملك الموت . فيقال له : يا ملك الموت مت موتا لانحيا بعده أبدا . فهذا لو كان ثابتا لكان حجة في الرد على من زعم أنه الذي يذبح لكونه مات قبل ذلك موتا لا حياة بعده ، لكنه لم يثبت . وقال المازري : الموت عندنا عرض من الأعراض ، وعند المعتزلة ليس بموت . وعلى المذهبين لا يصح أن يكون كشيئا ولا جمعا ، وأن المراد بهذا التمثيل والتشبيه . ثم قال : وقد يخلق الله تعالى هذا الجسم ثم يذبح ثم يجعل مثالا لأن الموت لا يطرأ على أهل الجنة . وقال القرطبي في التذكرة : الموت ممن والمعاد لا تنقلب جهنما ، وإنما يخلق الله أشخاصا من ثواب الأعمال ، وكذلك الموت يخلق الله كشيء باسمه الموت ويبقى في قلوب الفريقين أن هذا الموت يكون ذبحة دليلا على الخلود في الدارين . وقال غيره : لا مانع أن ينشئ الله من الأعراض أجسادا يجعلها مادة كما ثبت في صحيح مسلم في حديث « أن البقرة وآل عمران يجهنمان كأنهما غمامتان ، ونحو ذلك من الأحاديث . قال القرطبي : وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد ، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة ، كما قال تعالى ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها ﴾ وقال تعالى ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أهيدها فيها ﴾ قال من زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تبقى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة . قلت : جمع بعض المتأخرين في هذه المسألة صحة أقوال : أحدها هذا الذي نقل فيه الإجماع . والثاني يذهبون فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يتلاذذوا بها لموافقة طبعهم وهنا قول بعض من يذهب إلى التصرف من الزنادقة « والآل كيدخلها قوم ويخلفهم

آخرون كما ثبت في الصحيح عن اليهود وقد أكذبهم الله تعالى بقوله (ومام بخارجين من النار) ، الرابع يخرجون منها وتستمروا على حالها ، الخامس تنفى لانها سادنة وكل حادث ينفي وهو قول الجهمية ، والسادس تنفى حركاتهم البتة وهو قول أبي الهذيل العلاف من المعتزلة ، والسابع يزول هذابها ويخرج أهلها منها جاء ذلك عن بعض الصحابة أخرجه عبد بن حميد في نفسه من رواية الحسن عن عمر قوله وهو منقطع ونقطة ولو ثبت أهل النار في النار عدد رمل عاج لكان لهم يوم يخرجون فيه ، وعن ابن مسعود (ليأتين عليها زمان ليس فيها أحد ، قال عبيد الله بن معاذ راوية : كان أصحابنا يقولون : يعني به الموحدين . قلت : وهذا الاثر عن عمر لو ثبت حمل على الموحدين ، وقد مال بعض المتأخرين الى هذا القول السابع ونصره بعدة أوجه من جهة النظر ، وهو مذهب رديء مردود على قائله ، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد . الحديث الرابع : قوله (عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (عن زيد بن أسلم) كذا في جميع الروايات عن مالك بالاعنعة . قوله (ان الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة) في رواية الحبيبي عن مالك عند الاسماعيل (يطلع الله على أهل الجنة فيقول . . . قوله (فيقولون) في رواية أبي ذر عن المستمل يقولون ، بحذف الفاء . قوله (وسعديك) زاد سعيد بن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الدارقطني في الغرائب والخير في يدك . قوله (فيقول هل رضيتم) في حديث جابر عند الزبيري وصححه ابن حبان وهل تشتمون شيئا . . قوله (وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا) في حديث جابر (وهل شيء أفضل مما أعطيتنا . . قوله (أنا أعطيتكم أفضل من ذلك) في رواية ابن وهب عن مالك كما سيأتي في التوحيد (ألا أعطيتكم . . قوله (أهل) بضم أوله وكسر المهملة أي أنزل . قوله (رضوانى) بكسر أوله وضمه ، وفي حديث جابر قال (رضوانى أكبر) وفيه تلميح بقوله تعالى (ورضوان من الله أكبر) لأن رضاه مسبب كل فوز وسعادة ، وكل من علم أن سيده راض عنه كان أقر لعينه وأطيب لقلبه من كل نعم لما في ذلك من التعظيم والتكريم . وفي هذا الحديث أن النعم الذي حصل لأهل الجنة لا يزيد عليه . تنبيهان : (الاول) حديث أبي سعيد هذا كما أنه مختصر من الحديث الطويل الماضى في تفسير سورة النساء من طريق حفص بن مبصرة والآتى في التوحيد من طريق سعيد بن أبي هلال كلاهما عن زيد بن أسلم بهذا السند في صفة الجواز على الصراط ، وفيه قصة الذين يخرجون من النار ، وفي آخره أنه يقال لهم نحو هذا الكلام ، لكن إذا ثبت أن ذلك يقال لأولئك لكونهم من أهل الجنة فهو للسابقين بطريق الاولى . (الثاني) هذا الخطاب غير الخطاب الذي لأهل الجنة كلهم ، وهو فيما أخرجه مسلم وأحمد من حديث صبيب رفعه (إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة ان لكم موعدا عند الله يريد أن ينجزكموه ، الحديث ، وفيه يكشف الحجاب فينظرون اليه ، وفيه (فواها ما أعطاهم الله شيئا أحب إليهم من النظر اليه) وله شاهد عند ابن المبارك في الزهد من حديث أبي موسى من قوله : وأخرجه ابن أبي حاتم من حديثه مرفوعا باختصار . الحديث الخامس : قوله (عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي يعرف بابن الكرمات وهو من شيوخ البخارى ، وقد أخرج عنه بغير واسطة كما في كتاب الجمعة وبواسطة كالذي هنا ، وقد تقدم بسنده ومثله في (باب فضل من شهد بدرا) من كتاب المغازى . قوله (أصيب حارثة) بحمالة ومثله هو ابن سراقه بن الحارث الانصارى له ولا بوية صحبة ، وأمه هي الربيع بالتحديد بنت المنذر حمة أنس ، وقد ذكرت الاختلاف في اسمها في (باب من أتاها سهم غرب) من كتاب الجهاد ، وذكرت شرح

الحديث في غزوة بدر ، وقولها هنا : وإن تكن الأخرى ثم ما أصنع ، كذا في الكشي في الجزم جواب الشرط ،  
ولغيره : ترى ، بالاشباع أو بحذف شيء . فقد يرد سوف كما في الرواية الآتية في آخر هذا الباب ، والاسوف ترى ،  
والمعنى وإن لم يكن في الجنة صنعت شيئاً من صنيع أهل الحزن مشهوراً يراه كل أحد : قوله ( وأنه لفي جنة  
الفردوس ) كذا الأكثر وحذف الكشي في رواية اللام ، ووقع في الرواية الآتية : الفردوس الأعلى ، قال أبو  
اسحق الزجاج : الفردوس من الأودية ما ينبت ضروباً من النبات . وقال ابن الأثير وغيره : بستان فيه كروم  
ونخلة وغيرها ويذكر ويؤنس . وقال الفراء : هو عربي مشتق من الفردسة وهي السمعة ، وقيل روى نقله  
العرب ، وقال غيره سرياني ، والمراد به هنا مكان من الجنة من أفضلها . الحديث السادس ، قوله ( الفضل بن  
موسى ) هو السيفاني بكسر الميملة وسكون التحتانية ونونين المروزي . قوله ( أخبرنا الفضيل ) بالتحسين كذا  
للاكثر غير منسوب ، ونسبه ابن السكن في روايته فقال الفضيل بن غزوان وهو المعتمد ، ونسبه أبو الحسن  
الثعالبي في روايته عن أبي زيد المروزي فقال : الفضيل بن عياض ، ورده أبو علي الجبائي فقال : لا رواية لفضيل  
ابن عياض في البخاري إلا في موضعين من كتاب التوحيد . ولا رواية له عن أبي حازم راوى هذا الحديث  
ولا أدركه ، وهو كما قال . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بسنده ولكن  
لم يرفعه ، وهو عند الإسماعيل من هذا الوجه وقال رفته ، وهو يؤيد مقالة أبي علي الجبائي . قوله ( منكبي الكافر )  
بكسر الكاف ثنية منكب وهو مجتمع العنق والكتف . قوله ( مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع ) في رواية  
يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى بسند البخاري فيه « خمسة أيام » أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عنه ،  
وفي حديث ابن عمر عند أحمد من رواية مجاهد عنه مرفوعاً : يعظم أهل النار في النار حتى أن بين شحمة أذن  
أحدهم إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام ، ولقبه في البيهقي من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « مسيرة سبعين  
خريفاً » ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال : « ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد ، يعظمون لتتلى  
منهم ويلذوقوا العذاب ، وسنده صحيح ، ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأي فيه ، وقد أخرج  
أوله مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً وزاد « وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام » وأخرجه البزار من وجه  
ثالث عن أبي هريرة بسند صحيح بلفظ « غلظ جلده الكافر وكثافة جلده » اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار .  
وأخرجه البيهقي وقال : « أراد بذلك التحويل يعني بلفظ الجبار » قال : ويحتمل أن يريد جباراً من الجبابرة إشارة  
إلى عظم الذراع ، وحذف ابن حبان لما أخرجه في صحيحه بأن الجبار ذلك بالين ، وفي مرسل عبيد بن عمير  
عن ابن المبارك في الزهد بسند صحيح « وكثافة جلده سبعون ذراعاً » وهذا يؤيد الاستعمال الأول ، لأن السبعين  
تطلق للبالغة . ولقبه في طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة « وثخن مثل ورقان ومقعدة مثل مابين المدينة والربذة »  
وأخرجه الترمذي ولفظه « بين مكة والمدينة » ورقان بفتح الواو وسكون الراء بعدها قاف جبل معروف بالحجاز ،  
والربذة تقدم ضبطها قريباً في حديث أبي ذر ، وكأن اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في  
النار . وقال القرطبي في « المفهم » : « إنما عظم خلق الكافر في النار ليعظم عذابه ويضاف إليه » ثم قال : وهذا إنما  
هو في حق البعض بدليل الحديث الآخر « أن المتكبرين يحشرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال » ، يساقون  
إلى سجن في جهنم يقال له براس ، قال ولائك في أن الكفار متفاوتون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة ،

ولنا نعلم على القطع أن عذاب من قتل الأنبياء وقتل في المسلمين وأفسد في الأرض ليس مساويا لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلا . قلت : أما الحديث المذكور فأخرجه الترمذي والنسائي بسند جيد عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، ولا حجة فيه لدعاه لأن ذلك إنما هو في أول الامر عند الحشر ، وأما الاحاديث الأخرى فمحمولة على ما بعد الاستقرار في النار ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رحمه الله أن السكار أصبح لسانه الفرسخ ، والفرسخين يتوطؤه الناس ، فحده ضعيف ، وأما تفاوت السكار في العذاب فلا شك فيه ويدل عليه قوله تعالى ( أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ) ، يتقدم قريبا الحديث في أهون أهل النار عذابا . الحديث السابع ، قوله ( وقال اسحق بن إبراهيم ) هو المعروف بابن راهويه كذا في جميع النسخ ، وأطلق الذي تبعه لابن مسعود أن البخاري ومسلم أخرجاه جميعا عن اسحق بن راهويه مع أن لفظ مسلم وحدثنا اسحق بن إبراهيم الخطلي ، وهو ابن راهويه وليس من رأى الذي النسابة بين وحدثنا ، وقاله بل ولا قال لي وتل لنا به بل يعلم على مثل ذلك كله علامة التعليق بخلاف . قوله ( أنبأنا المغيرة بن سلمة ) في رواية مسلم : أنبأنا الخرومي . قلت : وهو المغيرة المذكور وكنيته أبو هشام وهو مشهور بكنيته ، وقد أخرجه الاسماعيل عن طريق محمد بن بشار وقال : حدثنا أبو هشام المغيرة بن سلمة الخرومي ، . قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار ، بخلاف المذكور في الحديث الذي قبله فهو سلمان الأشجعي ، وصا مدنيان تابعا لثقة لكان سلمة أصغر من سلمان . قوله ( لا يطلعها ) أي لا ينتهي إلى آخر ما يميل من أعضائها . قوله ( قال أبو حازم ) هو موصول بالسند المذكور ، والثمان بن أبي عياش بفتحانية ثم موصولة هو الودقي ، ووقع مذكورا في رواية مسلم ، وهو أيضا مدني تابعي ثقة يكنى أبا سلمة وهو أكبر من الرازي عنه . قوله ( أخبرني أبو سعيد ) في رواية مسلم وحدثني . قوله ( الجواد ) بفتح الجيم وتخفيف الواو هو الفرس ، يقال جاد الفرس إذا صار قائما والجمع جواد وأجواد ، وسيجي في صفة المرور على الصراط . أجابيد الخيل ، وهو جمع الجمع . قوله ( أو المضر ) بفتح المضاد المفعلة وتثنية الميم تقدم تفسيره في كتاب الجهاد ، وقوله « السربع » أي في جريه ، وقع في رواية ابن وهب من وجه آخر عند الاسماعيل « الجواد السربع » ولم يشك في رواية مسلم « الجواد المضر السربع » بحذف الواو ، والجواد في روايتنا بالرفع وكذا ما بعده على أن الثلاثة صفة لراكب ، وضبط في صحيح مسلم بنصب الثلاثة على المفعولية ، وقد تقدم هذا المن في بدء الخلق من حديث أبي هريرة ومن حديث أنس بألفظ « يدبر الراكب » وزاد في آخر حديث أبي هريرة « واقرؤا إن شئتم : وظل يمدود ، والمراد بالظل الراحة والنعم والجنة كما يقال عز ظليل وأنا في ظلك أي كنفك ، وقال الراهب : الظل أعم من التي فانه يقال ظل الليل وظل الجنة وكل موضع لا تعدل إليه الشمس ، ولا يقال التي . إلا لما زالت عنه الشمس ، قال ويعبر بالظل من العز والمنعة والرفاهية والحراسة ، ويقال من غصارة القيش ظل ظليل . قلت : وقع التصحيح في هذا الحديث بلفظ « التي » في حديث أسماء بنت يزيد عند الترمذي وانظروا « سمعت رسول الله ﷺ يقول وذكر صدقة المتسبي : يدبر الراكب في ظل التي . منها مائة سنة أو يستظل بظليها الراكب مائة سنة » ويستفاد منه تعيين الشجرة المذكورة في حديث الباب ، وأخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رحمه الله « شجرة طوبى مائة سنة » وفي حديث حبة بن عبد الصلي في عظم أصل شجرة طوبى « لو ارتحلت جذعة ما أحاطت حتى تتكسر ترפותها هرما » أخرجه ابن حبان في صحيحه ، والزقوة بفتح المشاة



إليك عني ، لو لم أسمعه من ثلاثين من أصحاب محمد ﷺ لم أحدث به ، . قلت : وقد جاء بيان هذه النعمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق يزيد الفقير بقاء ثم قال وزن عظيم ولقب بذلك لأنه كان يشكو تقار ظهري لا أنه حد النفي قال : خرجنا في عصابة نريد أن نخرج ثم نخرج على الناس ، فررنا بالمدينة فإذا رجل يحدث وإذا هو قد ذكر الجهنميين . فقلت له : ما هذا الذي يحدثون به ، واقه يقول ( انك من تدخل النار فقد أخريته ) و ( كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ) قال : أنقرا القرآن ؟ قلت : نعم ، قال : أسمعت بمقام محمد الذي بيعته الله ؟ قلت : نعم . قال : فإنه مقام محمد المحمود الذي يخرج الله به من يخرج من النار بعد أن يكونوا فيها . ثم نمت وضع الصراط ومد الناس عليه ، قال : فرجمننا وقتلنا : أترون هذا الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ ؟ فواقه ما خرج منا غير رجل واحد ، وحاسله أن الخوارج الطائفة المشهورة المبتدعة كانوا ينسكرون الشفاعة وكان الصحابة ينسكرون إنكارهم ويحدثون بما سمعوا من النبي ﷺ في ذلك ، فأخرج البيهقي في البحث من طريق شبيب بن أبي فضالة : ذكروا عند عمران بن حصين الشفاعة فقال رجل : إنكم تتحدثوننا بأحاديث لا نجد لها في القرآن أصلا ، ففضض وذكر له ما معناه : أن الحديث يفسر القرآن . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس قال : من كذب بالشفاعة فلا نصيب له فيها . وأخرج البيهقي في البحث من طريق يوسف بن مهران عن ابن عباس : خطب عمر فقال : إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم ، ويكذبون بالهلال ، ويكذبون بعذاب القبر ، ويكذبون بالشفاعة ، ويكذبون بقوم يخرجون من النار . ومن طريق أبي هلال عن قتادة قال قال أنس : يخرج قوم من النار ، ولا يكذب بها كما يكذب بها أهل حروراء . يعني الخوارج . قال ابن بطال : أنكرت المعتزلة والخوارج الشفاعة في إخراج من أدخل النار من المذنبين ومسكوا بقوله تعالى ( فما تنفعهم شفاعة الشافعين ) . وفيه ذلك من الآيات ، وأجاب أهل السنة بانها في الكفار ، وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة المحمدية متواترة ودل عليها قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) والجمهور على أن المراد به الشفاعة ، وبأنه الواحدى فنقل فيه الإجماع ، وأسكنه أشار إلى ما جاء عن مجاهد وزيفه ، وقال الطبري : قال أكثر أهل التأويل المقام المحمود هو الذي يقومه النبي ﷺ أميرهم من كرب الموقف ، ثم أخرج عدة أحاديث في بعضها التصريح بذلك وفي بعضها مطلق الشفاعة ، فمنها حديث سلمان قال : نبشفعه الله في أمته فهو المقام المحمود ، ومن طريق رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس : المقام المحمود الشفاعة . ومن طريق داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة في قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) قال : سئل عنها النبي ﷺ فقال : هي الشفاعة ، ومن حديث كعب بن مالك رفعه ( أكون أنا وأمتي على تل ، نيكسوني ربى حلة خضراء ، ثم يؤذن لي فأقول ماشاء الله أن أقول : فذلك المقام المحمود ، ومن طريق يزيد بن زريع عن قتادة : ذكر لنا أن نبي الله ﷺ أول شافع ، وكان أهل العلم يقولون أنه المقام المحمود ، ومن حديث أبي مسعود رفعه : إني لأقوم يوم القيامة المقام المحمود إذا جرى بك حفاة هراة ، وفيه ثم يكسوني ربى حلة فالبسها فأقوم بين العرش مقاما لا يقومه أحد يغبطني به الأولون والآخرون ، ومن طريق ابن أبي عمير عن مجاهد : المقام المحمود الشفاعة . ومن طريق الحسن البصري مثله ، قال الطبري : وقال ليك عن مجاهد في قوله تعالى ( مقاما محمودا ) : يجلس معه على عرشه . ثم أسنده وقال : الأول أولى ، هل أن الثاني ليس بمدفوح لا من جهة الفضل ولا من جهة النظر . وقال ابن عطية : هو كذلك إذا حل على ما يليق به . وبأنه الواحدى

في رد هذا القول ، وأما النقاش فنقل عن أبي داود صاحب السنن أنه قال : من أنكر هذا فهو متهم . وقد جاء عن ابن مسعود عند الثعلبي وعن ابن عباس عند أبي الشيخ وعن عبد الله بن سلام قال : إن محمدا يوم القيامة على كرسى الرب بين يدي الرب أخرجه الطبري . قلت : فيحتمل أن تكون الإضافة لإضافة تتريف ، وعلى ذلك يحمل ما جاء عن مجاهد وغيره ، ولراجع أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، لكن الشفاعة التي وردت في الأحاديث المذكورة في المقام المحمود تو ان : الأول العامة في فصل القضاء ، والثاني الشفاعة في إخراج المذنبين من النار . وحديث سلمان الذي ذكره الطبري أخرجه ابن أبي شيبة أيضا ، وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي ، وحديث كعب أخرجه ابن حبان والحاكم وأصله في مسلم ، وحديث ابن مسعود أخرجه أحمد والنسائي والحاكم وجاء فيه أيضا عن أنس كما سيأتي في التوحيد ، وعن ابن عمر كما مضى في الزكاة عن جابر عند الحاكم من رواية الزهري عن علي بن الحسين عنه ، واختلف فيه على الزهري ، فالشهور عنه أنه من مرسل علي بن الحسين ، كذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري عن علي بن رجال من أهل العلم أخرجه ابن أبي حاتم ، وحديث جابر في ذلك عند مسلم من وجه آخر عنه ، وفيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن مردويه ؛ وعنده أيضا من حديث سعد بن أبي وقاص ولفظه « سئل النبي ﷺ عن المقام المحمود فقال : هو الشفاعة » وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه ، وقال الماوردي في تفسيره : اختلف في المقام المحمود على ثلاثة أقوال ، فذكر القولين : الشفاعة والإجلاء ، والثالث إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة . قال القرطبي : هذا لا يفاير القول الأول ، وأثبت غيره رابعا وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن أبي هلال أحد صفار التابعين أنه بلغه أن المقام المحمود أن رسول الله ﷺ يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل ، فيضبطه بمقامه ذلك أهل الجمع . قلت : وعاميا وهو ما اقتضاه حديث حذيفة وهو ثناؤه على ربه ، وسيأتي سياقه في شرح الحديث السابع عشر ، وليكنه لا يفاير الأول أيضا . وحكي القرطبي سادسا وهو ما اقتضاه حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد والنسائي والحاكم قال « يشفع نبيكم رابع أربعة جبريل ثم إبراهيم ثم موسى أو عيسى ثم نبيكم لا يشفع أحد في أكثر مما يشفع فيه » الحديث ، وهذا الحديث لم يصرح برفعه ، وقد ضعفه البخاري وقال : المشهور قوله ﷺ « أنا أول شافع » . قلت : وعلى تقدير ثبوتة فليس في شيء من طرق التصريح بأنه المقام المحمود ، مع أنه لا يفاير حديث الشفاعة في المذنبين ، وجوز الحب الطبري سابعا وهو ما اقتضاه حديث كعب بن مالك الماضي ذكره فقال بعد أن أورده : هذا يشعر بأن المقام المحمود غير الشفاعة ، ثم قال : ويجوز أن تكون الإشارة بقوله « فأقول » إلى المراجعة في الشفاعة . قلت : وهذا هو الذي يتجه ، ويمكن ود الأقوال كلها إلى الشفاعة العامة ، فإن إعطاؤه لواء الحمد وثناؤه على ربه وكلامه بين يديه وجلوسه على كرسية وقيامه أقرب من جبريل كل ذلك صفات للمقام المحمود الذي يشفع فيه ليعضى بين الخلق ، وأما شفاعته في إخراج المذنبين من النار فن تابع ذلك ، واختلف في قائل الحمد من قوله « مقاما محمودا » ، فالأكثر على أن المراد به أهل الموقف ، وقيل النبي ﷺ أي أنه هو محمد عاقبة ذلك المقام بتهجده في الليل ، والأول أرجح لما ثبت من حديث ابن عمر الماضي في الزكاة بلفظه « مقاما محمودا » يحمداه أهل الجمع كلهم ، ويجوز أن يحمل على أهم من ذلك أي مقاما يحمداه القائم فيه وكل من عرفه ، وهو مطابق في كل ما يحلب الحمد من أنواع الكرامات ، واستحسن هذا أبو حبان وأيده بأنه نكرة فدل على أنه ليس المراد مقاما

مخصوصا ، قال ابن بطالة : سلم بعض المعتزلة وقوع الشفاعة لكن خصها بصاحب الكبيرة الذي تاب منها وبصاحب الصغيرة الذي مات مهرا عليها ، واتعقب بأن من قاعدتهم أن التائب من الذنب لا يهذب ، وأن اجتتاب الكبائر يكفر الصغائر ، فيلزم قائله أن يخالف أصله . وأجيب بأنه لا مغالبة بين القولين ، إذ لا مانع من أن حصول ذلك لفريقين إنما حصل بالشفاعة ، لكن يحتاج من قصرا على ذلك الى دليل التخصيص ، وقد تقدم في أول الدعوات الإشارة الى حديث : شفاعة لأهل الكبائر من أمي ، ولم يخص بذلك من تاب ، وقال عياض : أثبت المعتزلة للشفاعة العامة في الأراحة من كرب الموقف وهي الخاصة بديننا والشفاعة في رفع الدرجات وأنكرت ما عدها . قلت : وفي تسليم المعتزلة الثانية نظر . وقال النووي تبعا لعياض : الشفاعة خمس في الأراحة من هول الموقف ، وفي إدخال قوم الجنة بغير حساب ، وفي إدخال قوم حوسبوا فاستحقوا العذاب أن لا يعذبوا ، وفي إخراج من أدخل النار من العصاة . وفي رفع الدرجات . ودليل الأولى سيأتي تنبيه عليه في شرح الحديث السابع عشر . ودليل الثانية قوله تعالى في جواب قوله ﷺ : أمي أمي : أدخل الجنة من أمك من لا حساب عليهم ، كذا قيل ، ويظهر لي أن دليله سؤاله ﷺ الزيادة على السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب فأجيب ، وقد قدمته بيانه في شرح الحديث المذكور في الباب الذي قبله . ودليل الثالثة قوله في حديث حذيفة عند مسلم : ونبيكم على الصراط يقول : رب سلم ، وله شواهد سأذكرها في شرح الحديث السابع عشر . ودليل الرابعة ذكرته فيه أيضا مبسوطا . ودليل الخامسة قوله في حديث أنس عند مسلم : أنا أول شفيع في الجنة ، كذا قاله بعض من لقيناه وقال : وجه الدلالة منه أنه جعل الجنة طرفا لشفاعته . قلت : وفيه نظر ، لأن ما بين أنها طرف في شفاعته الأولى المختصة به ، والذي يطالب هنا أن يشفع لمن لم يبلغ عمله درجة عالية أن يبلغها بشفاعته . وأشار النووي في « الروضة » الى أن هذه الشفاعة من خصائصه مع أنه لم يذكر مستندها ، وأشار عياض الى استدراك شفاعة سادسة وهي التخفيف عن أبي طالب في العذاب كما سيأتي بيانه في شرح الحديث الرابع عشر ، وزاد بعضهم شفاعة سابعة وهي الشفاعة لأهل المدينة لحديث سعد رفته : لا يثبت على لأوائها أحد إلا كنت له شهيدا أو شفيعا ، أخرجه مسلم ، والحديث أبي هريرة رفته من استطاع أن يموت بالمدينة فليفعل ، فاني أشفع لمن مات بها ، أخرجه الترمذي قلت : وهذه غير واردة لأن متعلقها لا يخرج من راحة من الخس الأول ، ولو عد مثل ذلك لعد حديث عبد الملك ابن عباد : سمعت النبي ﷺ يقول : أول من أشفع له أهل المدينة ثم أهل مكة ثم أهل الطائف ، أخرجه البزار والطبراني ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عمر رفته : أول من أشفع له أهل بيتي ثم الأقرب فالأقرب ثم سائر العرب ثم الأعاجم ، وذكر القزويني في « المروءة الوثقى » شفاعته جماعة من الصالحين في تجاوز عن قصصهم ولم يذكر مستندها ، ويظهر لي أنها تدرج في الخامسة ، وزاد القرطبي أنه أول شافع في دخول أمته الجنة قبل الناس ، وهذه أفردتها النقاش بالذكر وهي واردة ودليها يأتي في حديث الشفاعة الطويل ، وزاد النقاش أيضا شفاعته في أهل الكبائر من أمته وليست واردة لأنها تدخل في الثالثة أو الرابعة ، ويظهر لي بالتتابع شفاعة أخرى وهي الشفاعة فيمن استوت حسناته وسيئاته أن يدخل الجنة ، ومستندها ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس قال : السابق يدخل الجنة بغير حساب ، والمقتصد برحمة الله ، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلونها بشفاعة النبي ﷺ . وقد تقدم قريبا أن أوجه الأقوال في أصحاب الأعراف أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ، وشفاعة أخرى وهي شفاعته



ليمن قال لا اله الا الله ولم يعمل غيرا قط ، ومستندهما رواية الحسن عن أنس كما سيأتي بيانه في شرح الباب الذي يليه ، ولا يمدح من عداه قول الله تعالى له « ليس ذلك اليك » لأن النبي يتعاقب بمباشرة الإخراج ، والا فففس الشفاعة منه قد صدرت وقبولها قد وقع وترتب عليها أثرها ، قالوا رد على الخمسة أربعة وما عداهما لا يرد كما ترد الشفاعة في التخفيف عن صاحبي القبرين وغير ذلك لسكونه من جملة أحوال الدنيا ، قوله ( كأنهم الشعاب ) بمثناة مفتوحة ثم مهملة واحدها نمور كصفر . قوله ( قلت وما الشعاب ) سقطت الواو لغير الكسبية ، قوله ( قال الضفائيس ) بمجمعتين ثم موحدة بعدها مهملة . أما الشعاب فقال ابن الأعرابي : هي قنار صفار . وقال أبو هيبدة مثله وزاد ويقال بالذين المهجمة بدل المثناة ، وكأن هذا هو السبب في قول الراوي : وكان عمرو ذهب فيه . أي سقطت أسنانه . فطلق بها ثاء مثناة وهي شين معجمة . وقيل : هو نبت في أصول النّام كالأمان نبت في الرمل ينسبط عليه ولا يطول . ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة ، وهي بالمهملة ثم المثناة هي النّام بضم المثناة وتخفيف الميم ، وقيل الثور الأظط الرطب . وأغرب القابض فقال : هو الهدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر . وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى « كأنهم اللّواؤ » ولا حجة فيه لأن ألفاظ التشبيه تحتلف ، والمقصود الوصف بالبياض والدقة . وأما الضفائيس فقال الأصمعي : شيء ينبت في أصول النّام يشبه المليون يسلق ثم يؤكل بالزيت والخل . وقيل ينبت في أصول الشجر وفي الأذن يخرج قدر شبر في دقة الأصابع لا ورق له وفيه حوصلة ، وفي غريب الحديث العربي : الضفبوس شجرة على طول الإصبع ، وشبه به الرجل الضعيف . وأغرب الضفادى فقال : هي طيور صفار فوق الذباب . ولا مستند له فيما قال . فليبه : هذا التّفهية لصفهم بعد أن ينبتوا . وأما في أول خروجهم من النار فأنهم يكونون كالفحم كما سيأتي في الحديث الذي بعده . ووقع في حديث يزيد الفقير عن جابر عند مسلم « فيخرجون كأنهم عيدان السام » فيدخلون نارا فيقتلون فيخرجون كأنهم القراطيس البيضاء ، والمراد بعيدان السام ما ينبت فيه السمسم ، فانه إذا جمع ورصيت العيدان تهر سودا قاقا . وزعم بعضهم أن اللفظة محرقة وان الصواب السام بميم واحدة ، وهو خشب أسود . والثابت في جميع طرق الحديث بانبثاب الميعين وتوجيهه واضح . قوله ( فقلت لعمرو ) القائل حاد . قوله ( أبا محمد ) يحذف أداة النداء ونبت بلفظ « يا أبا محمد » في رواية الكشميني . وعمرو هو ابن دينار ، وأراد الاحتجاج في صحابه له من جابر وسفاح جابر له ، ولعل سبب ذلك رواية عمرو له عن عبيد بن حمير مرسل ، وقد حدث صفيان بن هيبنة بالطريقتين كما نبت عليه . الحديث الثاني عشر : قوله ( عن أنس ) سيأتي في التوحيد نحو هذا في الحديث الطويل في الشفاعة بلفظ « حدثنا أنس » وقوله وسفع ، بفتح المهملة وسكون الفاء ثم عين مهملة أي سواد فيه زرق أو صفرة ، يقال سفعه النار اذا لفعته فمهرت لون بشرته وقد وقع في حديث أبي سعيد في الباب الاخير عليه بلفظ « قد افتحشوا » ويأتى ضبطه ، وفي حديثه عند مسلم « أنهم يصيرون لحا » وفي حديث جابر وحما ، ومطابقا مقاربة . قوله ( فيصمهم أهل الجنة المجهنمين ) سيأتي في الثامن عشر من هذا الباب من حديث عمران بن حصين بلفظ « يخرج قوم من النار بشفاعة محمد فيدخلون الجنة ويسمونه المجهنمين » وثمة هذه الزيادة في رواية حميد عن أنس عند المصنف في التوحيد ، وزاد جابر في حديثه « فيكتب في رقابهم : عتقاء الله » فلهذا فيها المجهنمين ، أخرجه ابن حبان والبيهقي وأصله في مسلم . وللنصائي من رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس ، فيقول لهم أهل الجنة : هؤلاء المجهنمون ، فيقول الله : هؤلاء

هتفاه الله ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد وزاد فيذهب عنهم هذا الاسم ، وفي حديث  
 حذيفة عند البيهقي في « البعث » ، من رواية حماد بن أبي سليمان عن ربهى عنه « يقال لهم الجهنميون » ، فذكر كل أنهم  
 استغفوا الله من ذلك الاسم فأعفاهم . وزعم بعض الشراح أن هذه التسمية ليست تنقيصا لهم بل للاستفاد من  
 الله ليردادوا بذلك شكرا ، كذا قال ، وسؤالهم اذهاب ذلك الاسم عنهم بخدش في ذلك . الحديث الثالث عشر ،  
 قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل ، ورويه هو ابن خالد ، وعمر هو ابن يحيى المازني ، وأبوه يحيى هو ابن  
 عمارة بن أبي حسن المازني . قوله ( إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يقول الله تعالى : من كان في قلبه  
 مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه ) هكذا روى يحيى بن عمارة عن أبي سعيد الخدري آخر الحديث ولم  
 يذكر أوله ، ورواه عطاء بن يسار عن أبي سعيد هاتولا وأوله الرؤية وكشف الساق والعرض ونصب الصراط  
 والمرور عليه وسقوط من يسقط وشفاة المؤمنين في إخوانهم وقول الله أخرجوا من عرفتم صورته ، وفيه من في  
 قلبه مثقال دينار وغير ذلك ، وفيه قول الله تعالى شفعت الملائكة والنبيون والمؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين  
 فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوم لم يعملوا خيرا قط قد صاروا حما . وقد ساق المصنف أكثره في تفسير  
 سورة النساء ، وساقه بتمامه في كتاب الترحيم ، وسأذكر فوائده في شرح حديث الباب الذي يلي هنا مع الإشارة  
 إلى ما تضمنته هذه الطريق إن شاء الله تعالى . وتقدمت لهذه الرواية طريق أخرى في كتاب الإيمان في « باب  
 تناضل أهل الإيمان في الأعمال » وتقدم ما يتعلق بذلك هناك . واستدل الغزالي بقوله « من كان في قلبه ، على نعمة  
 من أيقن بذلك وحال بينه وبين النطق به الموت » ، وقال في حق من قدر على ذلك فأخرفات : يحتمل أن يكون  
 امتناعه عن النطق بمنزلة امتناعه عن الصلاة فيكون غير مخلد في النار ، ويحتمل غير ذلك . ورجع غيره الثاني  
 فيحتاج إلى تأويل قوله « في قلبه » ، فيقدر فيه محذوف تقديره منعهما إلى النطق به مع القدرة عليه . الحديث الرابع  
 عشر حديث النعمان بن بشير أورده من وجهين أحدهما أهل من الآخر ، لكن في العالي منعهما أبي إسحق عمرو بن  
 عبد الله السبيعي ، وفي النازل تصريحه بالسماع فانجبر ما فاته من الملو الحسي بالملو المعنوي ، وإسرائيل في الطريقتين  
 هو ابن يونس بن أبي إسحق المذكور ، والنعمان هو ابن بشير بن سعد الانصاري ، ووقع مصرحاه في رواية مسلم  
 عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشر جميعا عن غندر ، ووقع في رواية يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحق  
 « سمعت النعمان بن بشير الانصاري يقول ، فذكر الحديث . قوله ( أهون أهل النار عذابا ) قال ابن التين يحتمل أن  
 يراد به أبو طالب . قلت : وقد بينت في قصة أبي طالب من المبعث النبوي أنه وقع في حديث ابن عباس عند مسلم  
 التصريح بذلك ولفظه « أهون أهل النار عذابا أبو طالب » . قوله ( أخص ) بجاء معجمة وصاد مهملة وزن آخر :  
 مالا يصل إلى الأرض من باطن القدم عند المثنى . قوله ( حجرة ) في رواية مسلم « جرتان » وكذا في رواية  
 إسرائيل « على أخص قدمه جرتان » ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون الاتصاف على الحجرة للدلالة على الأخرى لعدم  
 السماع بأن لكل أحد قدمين ، ووقع في رواية الأعمش عن أبي إسحق عند مسلم بلفظ « من له نعلان وشركان  
 من نار ينفى منهما دماغه » ، وفي حديث أبي سعيد عنده نحوه وقال « ينفى دماغه من حرارة نعله » . قوله ( منها  
 دماغه ) في رواية إسرائيل « منها » بالثنية ، وكذا في حديث ابن عباس . قوله ( كما ينفى الرجل بالقمقم ) زاد  
 في رواية الأعمش « لا يرى أن أحدا أشد عذابا منه وإنه لأهونهم عذابا » ، والمرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح

الجيم بعدها لام قدر من نحاس ، ويقال أيضا لكل إناء يغلى فيه الماء من أى صنف كان ، والقمقم معروف من آنية مطار ، ويقال هو إناء ضيق الرأس يستخف فيه الماء يكون من نحاس وغيره فأرسل ويقال روى وهو مغرب وقد يؤنث فيقال قمقة ، قال ابن التين : في هذا التركيب نظر ، وقال عياض : الصواب « كما يغلى الرجل أو بوار العطف لا بالباء ، وجوز غيره أن تكون الباء بمعنى مع ، ووقع في رواية الاسماعيلي « كما يغلى الرجل أو القمقم ، والشك ، وتقدم شيء من هذا في قصة أبي طالب . الحديث الخامس عشر حديث هدي بن حاتم ، تقدم شرحه قريبا في آخر « باب من توفش الحصاب » . الحديث السادس عشر حديث أبي سعيد في ذكر أبي طالب ، تقدم في قصة أبي طالب من طريق الألبان حديث ابن الحارث وعطف عليه السند المذكور هنا واختصر المتن ، ويريد المذكور هنا هو ابن الحارث المذكور هناك ، وأسم كل من ابن أبي حازم والدارودي عبد العزيز ، وهما مدنيان مشهوران وكذا سائر رواة هذا السند . قوله ( أهله تنفعه شفاعتي ) ظهر من حديث القعقاع وقوم هذا الترجي ، واستشكل قوله عليه السلام تنفعه شفاعتي بقوله تعالى ( فا تنفعهم شفاععة الشافعين ) وأجيب بأنه خص ذلك ههنا في خصائص النبي عليه السلام ، وقيل معنى المنفعة في الآية بخلاف معنى المنفعة في الحديث ، والمراد بها في الآية الإخراج من النار وفي الحديث المنفعة بالتخفيف ، وهذا الجواب جزم القرطبي ، وقال البيهقي في البعث : صحة الرواية في شأن أبي طالب فلا معنى للانكار من حيث صحة الرواية ، ووجهه عندي أن الشفاعة في الكفار إنما امتنعت لوجود الحسب الصادق في أنه لا يشفع فيهم أحد ، وهو عام في حق كل كافر ، فيجوز أن يخص منه من ثبت الخبر بتخصيصه ، قال : وحله بعض أهل النظر على أن جزاء الكافر من العذاب يقع على كونه وعلى مصابه ، فيجوز أن الله يضع عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه تطييبا لقباب الشافع لا ثوابا للكفار لأن حسناته صارت بموته على الكافر مباء . وأخرج مسلم عن أنس « وأما الكافر فيعطى حسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تسكن له حسنة » ، وقال القرطبي في « المفهم » : اختلف في هذه الشفاعة هل هي بلسان قولي أو بلسان حالي ؟ والاول يشكل بالآية ، وجوابه جواز التخصيص ؛ والثاني يكون معناه أن أبا طالب لما بالغ في إكرام النبي عليه السلام والذب عنه جوزى على ذلك بالتخفيف فأطلق على ذلك شفاعته لكونها بسببه . قال : ويحجب عنه أيضا أن يخفف عنه لما لم يجد أثر التخفيف فكأنه لم يتنفع بذلك ، ويؤيد ذلك ما تقدم أنه يعتد أن ليس في النار أشد عذابا منه ، وذلك أن القليل من عذاب جهنم لا تطيقه الجبال فالعذاب لا يشتغاله بما هو فيه يصدق عليه أنه لم يحصل له انتفاع بالتخفيف . قلت : وقد يساعد ما سبق ما تقدم في النسخ من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة « أرضعتني وإياها ثوبية » ، قال عروة « إن أبا حبيب رأى في المنام فقال : لم أر بهدكم غيرا غير أني سقيت في هذه بعثاتي ثوبية » ، وقد تقدم الكلام عليه هناك . وجوز القرطبي في « التذكرة » أن الكافر إذا عرض على الميزان ورجحت كفة سيئاته بالكفر اضطلعت حسناته فدخل النار ، لكنهم يتفاوتون في ذلك : فمن كانت له منهم حسنات من عتق ومواساة مسلم ليس كمن ليس له شيء من ذلك ، فيحتمل أن يجازى بتخفيف العذاب عنه بمقدار ما عمل ، لقوله تعالى ( ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا ) . قلت : لكن هذا البحث انظرى معارضه بقوله تعالى ( ولا يخفف عنهم من عذابها ) وحديث أنس الذي أشرت إليه ، وأما ما أخرجه ابن مردويه والبيهقي من حديث ابن مسعود رفعه « ما أحسن عمن من

مسلم ولا كافر إلا أنابه الله ، قلنا يا رسول الله ما إثابة الكافر ؟ قال : المال والولد والصحة وأشياء ذلك . قلنا وما  
إثابته في الآخرة ؟ قال : عذابا دون العذاب . ثم قرأ : أدخلوا آل فرعون أشد العذاب . فاجواب عنه أن معناه  
ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فيحتمل أن يكون التخفيف فيما يتعلق بهذا معاصيه ، بخلاف عذاب الكافر .  
الحديث السابع عشر حديث أنس الطويل في الشفاعة ، أورده هنا من طريق أبي حنيفة ، ومضى في تفسير البقرة  
من رواية هشام الدستوائي ومن رواية سعيد بن أبي عروبة ، ويأتي في التوحيد من طريق همام أربعمائة من قتادة .  
وأخرجه أيضا أحمد من رواية شيخان من قتادة ، ويأتي في التوحيد من طريق معبد بن هلال عن أنس وفيه زيادة  
للحسن عن أنس ، ومن طريق حميد عن أنس باختصار ، وأخرجه أحمد من طريق النضر بن أنس عن أنس ،  
وأخرجه أيضا من حديث ابن عباس ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق معتمر عن حميد عن أنس ، وعند الحاكم  
من حديث ابن مسعود والطبراني من حديث عبادة بن الصامت ، ولابن أبي شيبة من حديث سلمان الفارسي ، وجاء  
من حديث أبي هريرة كما مضى في التفسير من رواية أبي زرعة عنه ، وأخرجه الترمذي من رواية العلاء بن يقطين  
عنه ، ومن حديث أبي سعيد كاسياتي في التوحيد ، وله طرق عن أبي سعيد مختصرة ، وأخرجه مسلم من حديث أبي  
هريرة وحذيفة معا ، وأبو حنيفة من رواية حذيفة عن أبي بكر الصديق ، ومضى في الزكاة في تفسير سبعين من  
حديث ابن عمر باختصار ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وسأذكر ما عند كل منهم من قاعدة مستوحاة من  
شأن الله تعالى . قوله ( يجمع الله الناس يوم القيامة ) في رواية المستمل ( جمع ) بصيغة الفعل الماضي والاول المعتمد  
ووقع في رواية معبد بن هلال ، إذا كان يوم القيامة ما ج الناس بعضهم في بعض ، وأول حديث أبي هريرة « أنا  
سيد الناس يوم القيامة » يجمع الله الناس الأولين والآخرين في سعيد واحد يسمعون الجاهلي وينفذهم البصر ،  
وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطبقون ولا يحتملون ، وزاد في رواية إسحق بن راهويه عن  
جرير عن حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة فيه « وتدنو الشمس من رؤسهم فيشتد عليهم حرها ويشق عليهم دنوها  
فيظلمون من الضجر والجوع ما هم فيه » وهذه الطرق عند مسلم عن أبي خزيمة عن جرير ، لكن لم يسق لفظها ،  
وأول حديث أبي بكر « عرض على ما هو كائن من أمر الدنيا والآخرة يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد  
فيقطع الناس لذلك والمرق كاد يلجمهم » وفي رواية معتمر « يابسون ما شاء الله من الحبس » وقد تقدم في باب  
الابتن أولئك أنهم مبعوثون ، ما أخرجه مسلم من حديث المقداد أن الشمس تدنو حتى تصير من الناس قدر ميل  
وسائر ما ورد في ذلك وبيان تفاوتهم في المرق بقدر أعمالهم ، وفي حديث سلمان « تعطي الشمس يوم القيامة حر  
عشر سنين » ثم تدنو من جماجم الناس فيعرقون حتى يرشح المرق في الأرض قامة ، ثم يرتفع الرجل حتى يقرن عنق  
عق ، وفي رواية النضر بن أنس « نعم ما هم فيه والحاق الملحون بالمرق ، فأما المؤمن فهو عليه كالزكاة وأما الكافر  
فينشأ الموت ، وفي حديث عبادة بن الصامت وقعه « إن سيد الناس يوم القيامة بغير شئ » وما من الناس إلا من  
هو تحت لوائه ينظر الفرج ، وإن معي لواء الحمد » ووقع في رواية هشام وسعيد وهمام « يجمع المؤمنون  
فيقولون ، وتبين من رواية النضر بن أنس أن التعبير بالناس أجمع ، لكن الذي يطالب الشفاعة هم المؤمنون .  
قوله ( فيقولون لو استشفعنا ) في رواية مسلم « فيأجسون ذلك » وفي لفظ « فيستشفون بذلك » وفي رواية همام « حتى  
يتمروا بذلك » . قوله ( على ربنا ) في رواية هشام وسعيد « إلى ربنا » ونحوه بأنه حتى معنى استشفعنا معنى لأن

الاستشفاء طلب الشفاعة وهي انضمام الأدنى الى الأعلى لستعين به على ما يرويه . وفي حديث حذيفة وأبي هريرة معاً : يجمع الله الناس يوم القيامة ، فيقوم المؤمنون حتى تزلف لهم الجنة فيأتون آدم ، ودحى ، غابة لقيامهم المذكور . ويؤخذ منه أن طلبهم الشفاعة يقع حين تزلف لهم الجنة . ووقع في أول حديث أبي نضرة عن أبي سعيد في مسلم رفعه : أنا أول من تأسى عند الأرض ، الحديث وفيه : فيفزع الناس ثلاث فزعات ، فيأتون آدم ، الحديث قال القرطبي : كأن ذلك يقع إذا جرى بهمهم ، فإذا زفرت فزع الناس حينئذ وجثوا على ركبهم . **قوله** ( حتى يريحنا ) في رواية مسلم : فيريحنا ، وفي حديث ابن مسعود عند ابن حبان : أن الرجل ليلججه العرق يوم القيامة حتى يقول : يارب أرحني ولو إلى النار ، وفي رواية ثابت عن أنس : يعاول يوم القيامة على الناس ، فيقول بعضهم لبعض : انطلقوا بنا إلى آدم أبي البشر فليشفع لنا إلى ربنا فليقبض بيننا . وفي حديث سلمان وقاذا رأوا ما هم فيه قال بعضهم لبعض : انتوا أباكم آدم . **قوله** ( حتى يريحنا من مكاننا هذا ) في رواية ثابت : فليقبض بيننا ، وفي رواية حذيفة وأبي هريرة فيقولون يا أبانا استفتح لنا الجنة . **قوله** ( فيأتون آدم ) في رواية شيبان : فينطلقون حتى يأتوا آدم فيقولون أنت الذي ، في رواية مسلم : يا آدم أنت أبو البشر ، وفي رواية همام وشيبان : أنت أبو البشر ، وفي حديث أبي هريرة نحو رواية مسلم ، وفي حديث حذيفة : فيقولون يا أبانا . **قوله** ( خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه ) زاد في رواية همام : وأسكنك جنة ، وعليك أسماء كل شيء . وفي حديث أبي هريرة وأمر الملائكة فسجدوا لك ، وفي حديث أبي بكر : أنت أبو البشر وأنت اصطفاك الله . **قوله** ( فاشفع لنا عند ربنا ) في رواية مسلم : عند ربك ، وكذا شيبان في حديث أبي بكر وأبي هريرة اشفع لنا إلى ربك ، وزاد أبو هريرة لا ترى ما نحن فيه ، لا ترى ما بلغنا . **قوله** ( لست هناكم ) قال عياض : قوله لست هناكم كناية عن أن منزلته دون المنزلة المأهولة قاله تواضعا وإكباراً لما يسألونه ، قال : وقد يكون فيه إشارة إلى أن هذا المقام ليس لي بل لغيري . قلت : وقد وقع في رواية معبد بن هلال فيقول لست لها ، وكذا في بقية المواضع ، وفي رواية حذيفة : لست بصاحب ذلك ، وهو يؤيد الإشارة المذكورة . **قوله** ( ويذكر خطيئته ) زاد مسلم إلى أصاب ، والراجح إلى الموصول محذوف تقديره أصابها ، زاد همام في روايته : أكله من الشجرة ، وقد نهي عنها ، وهو ينصب أكله بدل من قوله خطيئته ، وفي رواية هشام : فيذكر ذنبه فيستحي ، وفي رواية ابن عباس : داني قد أخرجت بخطيئتي من الجنة ، وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : داني أذنبت ذنباً فأهبطت به إلى الأرض ، وفي رواية حذيفة وأبي هريرة معاً هل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم آدم ، وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور : داني أخطأت وأنا في الفردوس فان يغفر لي اليوم حسبي ، وفي حديث أبي هريرة : إن ربي غنظ اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإني نهاني عن الشجرة فعصيت ، ففسي نفسي ، ففسي نفسي ، اذهبوا إلى غمري . **قوله** ( انتوا نوحاً فيأتونه ) في رواية مسلم : ولكن انتوا نوحاً أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض . فيأتون نوحاً ، وفي رواية هشام وقاه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض ، وفي حديث أبي بكر : انطلقوا إلى أبيكم بعد أبيكم ، إلى نوح ، انتوا هبداً شاكرآ ، وفي حديث أبي هريرة : اذهبوا إلى نوح ، فيأتون نوحاً فيقولون : يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وقد سماك الله عبداً شكوراً ، وفي حديث أبي بكر : فينطلقون إلى نوح فيقولون : يا نوح اشفع لنا إلى ربك ، فان الله اصطفاك واستجاب لك في دعائك ولم يدع على الأرض من الكافرين دياراً ، ويجمع بينهما بأن آدم

سبق الى وصفه بأنه أول رسول فخطبته أهل الموقف بذلك ، وقد استشكلت هذه الاولوية بأن آدم نبي مرسل وكذا  
 شيث وإدريس وهم قبل نوح ، وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث جابر « أعطيت خمساً » في كتاب التيميم  
 وفيه « وكان النبي يبعث الى قومه خاصة » الحديث . ومحصل الاجوبة عن الاشكال المذكور أن الاولوية مقيدة بقوله  
 « أهل الارض » لأن آدم ومن ذكر معه لم يرسلوا الى أهل الارض ، وبشكل عليه حديث جابر ، ويحاجب بأن بعثته  
 الى أهل الارض باعتبار الواقع لصدق أنهم قومه بخلاف عورم بعثة نبيينا محمد ﷺ اقومه واغير قومه ، أو  
 الاولوية مقيدة بكونه أهلك قومه ، أو أن الثلاثة كانوا أنبياء ولم يكونوا رسلًا ، والى هذا جنح ابن بطال في حق  
 آدم ، وتعمقه عياض بما صححه ابن حبان من حديث أبي ذر فإنه كالتصريح في أنه كان مرسلًا ، وفيه التصريح بانزال  
 الصحف على شيث وهو من علامات الارسل ، وأما إدريس فذهبت طائفة الى أنه كان في بني اسرائيل وهو  
 الياس ، وقد ذكر ذلك في أحاديث الأنبياء . ومن الاجوبة أن رسالة آدم كانت الى بنيه وهم محدثون ليعلمهم  
 شريعته ، ونوح كانت رسالته الى قوم كفار يدعوهم الى التوحيد . قوله ( فيقول : لست هناك ، ويذكر خطيئته  
 التي أصاب فيستحيي ربه منها ) في رواية هشام « ويذكر سؤال ربه ما ليس له به علم ، وفي رواية شيبان «سؤال الله ،  
 وفي رواية معبد بن هلال مثل جواب آدم لكن قال « وانه كانت له دعوة دعوت بها أهل قومه » وفي حديث ابن  
 عباس « فيقول ليس ذاك عندي » ، وفي حديث أبي هريرة « إني دعوت بدعوة أغرقت أهل الارض ، ويجمع بينه  
 وبين الاول بأنه اعتذر بأمرين : أحدهما نهي الله تعالى له أن يسأل ما ليس له به علم فتعشى أن تكون شفاعة  
 لأهل الموقف من ذلك ، ثانيهما أن له دعوة واحدة محققة الاجابة وقد استوقاها بدعائه على أهل الارض فتعشى  
 أن يطالب فلا يجاب . وقال بعض الشراح : كان الله وعده نوحاً أن ينجاه وأهله ، فلما غرق ابنه ذكر لربه ما وعده  
 فقبل له : المراد من أهلك من آمن وعمل صالحاً فخرج ابنك منهم ، فلا تسأل ما ليس لك به علم . ( تنبيهان ) :  
 الاول « سقط من حديث أبي حنيفة المقرن بأبي هريرة ذكر نوح ، فقال في قصة آدم : اذهبوا الى ابني  
 ابراهيم . وكذا سقط من حديث ابن عمر ، والعمدة على من حفظ . » الثاني « ذكر أبو حامد الغزالي في كشف  
 علوم الآخرة أن بين إتيان أهل الموقف آدم وإتيانهم نوحاً ألف سنة ، وكذا بين كل نبي ونبي الى نبيينا ﷺ ولم  
 ألف لذلك على أصل ، ولقد أكثر في هذا الكتاب من إيراد احاديث لا أصول لها فلا يفتقر بشيء منها . قوله  
 ( اتوا ابراهيم ) في رواية مسلم « ولكن اتوا ابراهيم الذي اتخذه الله خليلاً ، وفي رواية معبد بن هلال « ولكن  
 عليكم بابراهيم فهو خليل الله . قوله ( فيأتونه ) في رواية مسلم « فيأتون ابراهيم ، زاد أبو هريرة في حديثه  
 فيقولون : يا ابراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الارض ، قم اشفع لنا الى ربك » وذكر مثل ما لآدم قولاً  
 وجواباً الا أنه قال « قد كنت كذبت ثلاث كذبات ، وذكر من . قوله ( فيقول لست هناك ، ويذكر خطيئته )  
 زاد مسلم « التي أصاب فيستحيي ربه منها » ، وفي حديث أبي بكر « ليس ذاك عندي » ، وفي رواية همام « أتى كشف  
 كذبت ثلاث كذبات ، زاد شيبان في روايته « قوله اني سقيم ، وقوله فعله كبرهم هذا ، وقوله لاسرائيل أخبره اني  
 أخوك » ، وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد « فيقول إني كذبت ثلاث كذبات ، قال رسول الله ﷺ : ما منها  
 كذبة إلا ما حل بها عن دين الله ، وما حل بمهمة بمعنى جادل وزنه ومعناه . ووقع في رواية حذيفة المقرنة  
 « لست بصاحب ذاك ، إنما كنت خليلاً من وراء وراء ، وضبط بفتح الهزة وبضمها ، واختالف الترجيح فيهما ،

قال النووي أشهرها الفتح بلا تنوين ويجوز بناؤها على الضم وصوبه أبو البقاء والكندى ، وصوب ابن دحية الفتح على أن الكلمة مركبة مثل شذر مذر ، وإن ورد منصوبا منونا جاز ، ومعناه لم أكن في التقريب والادلالات بمنزلة الحبيب . قال صاحب التحرير : كلمة فقال على سبيل التواضع ، أى لست في تلك الدرجة . قال : وقد وقع لي فيه معنى ملبح وهو أن الفضل الذي أعطيته كان بسفارة جبريل ، ولكن انتروا موسى الذي كلمه الله بلا واسطة ، وكرر وراء إشارة إلى نبينا ﷺ لأنه حصلت له الرؤية والسماع بلا واسطة ؛ فكأنه قال أنا من وراء موسى الذي هو من وراء محمد ، قال البيضاوى : الحق أن الكلمات الثلاث إنما كانت من معارض الكلام ، لكن لما كانت صورتها صورة الكذب أشفق منها استصغارا لنفسه عن الشفاعة مع وقوعها ، لأن من كان أعرف بالله وأقرب إليه منزلة كان أعظم خوفا . **قوله** ( انتروا موسى الذي كلمه الله ) في رواية مسلم « ولكن انتروا موسى ، وزاد « وأعطاه التوراة » وكذا في رواية هشام وغيره ، وفي رواية محمد بن حنبل « ولكن عليكم بموسى فهو كلم الله » وفي رواية الاسماعيل « عبدا أعطاه الله التوراة وكلمه تكليما ، زاد هشام في روايته « وقربه نجما ، وفي رواية حذيفة المقرئ « اعلموا إلى موسى » . **قوله** ( فيأتونه ) في رواية مسلم « فيأتون موسى فيقول ، وفي حديث أبي هريرة « فيقولون يا موسى أنت رسول الله فضلك الله برسائه وكلامه على الناس ، اشفع لنا ، فذكر مثل آدم قولاً وجواباً لكلمته قال « إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها » . **قوله** ( فيقول لست هناكم ) زاد مسلم « فيذكر خطيئته التي أصاب قتل النفس » والاسماعيل « فيستحي ربه منها » وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور « إني قتلت نفساً بغير نفس ، وإن يغفر لي اليوم حسبي » وفي حديث أبي هريرة « إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها ، وذكر مثل ما في آدم . **قوله** ( انتروا عيسى ) زاد مسلم « روح الله وكلته » وفي رواية هشام « عبد الله ورسوله وكلته وروحه » وفي حديث أبي بكر « فانه كان يرى الأكله والأبرص ويحيى الموتى » . **قوله** ( فيأتونه ) في رواية مسلم « فيأتون عيسى فيقول : لست هناكم ، وفي حديث أبي هريرة « فيقولون : يا عيسى أنت رسول الله وكلته ألهاها إلى سربم وروح منه وكلت الناس في المهد صبيا ، اشفع لنا إلى ربك » ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ مثل آدم قولاً وجواباً لكن قال : ولم يذكر ذنباً ، لكن وقع في رواية الترمذي من حديث أبي نضرة عن أبي سعيد « إني جئت من دون الله ، وفي رواية أحمد والشافعي من حديث ابن عباس « إني اتخذت لها من دون الله » ، وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور منصور نحوه وزاد « وإن يغفر لي اليوم حسبي » . **قوله** ( انتروا محمداً ﷺ ) فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ) في رواية مسلم « عبد غفر له الخ » زاد ثابت « من ذنبه » ، وفي رواية هشام « غفر الله له » ، وفي رواية معتمر « انطلقوا إلى من جاء اليوم مغفورا له ليس عليه ذنب » ، وفي رواية ثابت أيضا « حاتم النبيين قد حضر اليوم ، أرايتم لو كان متاح في وعاء قد ختم عليه أكان يقدر على ما في الوعاء حتى يفيض الخاتم ، وعند سعيد بن منصور من هذا الوجه فيرجعون إلى آدم فيقول أرايتم الخ » ، وفي حديث أبي بكر « ولكن انطلقوا إلى سيد ولد آدم فانه أول من تأنق عنه الأرض » ، قال عياض : اختلفوا في تأويل قوله تعالى ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ فقيل : المتقدم ما قبل النبوة والتأخر العصمة ، وقيل : ما وقع من سهو أو تأويل . وقيل : المتقدم ذنب آدم والتأخر ذنب أمته ، وقيل : المعنى أنه مغفور له غير مؤاخذ لو وقع ، وقيل غير ذلك . قلت : واللاق بهذا المقام القول الرابع ، وأما الثالث فلا يتأتى هنا ، وبإستفاد من قول عبدو في حق نبينا هذا ومن قول موسى

فما تقدم د أنى قتلت نفسا بغير نفس وإن يغفر لي اليوم حسبي مع أن الله قد غفر له بنص القرآن ، التفرقة بين من وقع منه شيء ومن لم يقع منه شيء أصلا ، فإن موسى عليه السلام مع وقوع المغفرة له لم يرتفع شفاعة من المؤاخذه بذلك ورأى في نفسه قصيرا عن مقام الشفاعة مع وجود ماصدر منه ، بخلاف نبينا ﷺ في ذلك كله ، ومن ثم احتج عيسى بأنه صاحب الشفاعة لأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بمعنى أن الله أجبر أنه لا يؤاخذه بذنب لو وقع منه ، وهذا من النفائس التي فتح الله بها في فتح الجارى لله الحمد . **قوله** ( فيأتوني ) في رواية الضعيف ابن أنس عن أبيه حديثي نبي الله ﷺ قال : أنى لقائم أنتظر أمى تعبر الصراط إذا جاء عيسى فقال : يا محمد هذه الأنبياء قد جاءك يسألونك لندعو الله أن يفرق جمع الادم الى حيث يشاء انعم ما هم فيه ، فأفادت هذه الرواية تعيين موقف النبي ﷺ حينئذ ؛ وأن هذا الذي وصف من كلام أهل الموقف كله يقع عند نصب الصراط بعد تساهل المكفار في النار كما سيأتى بيانه قريبا ، وأن عيسى عليه السلام هو الذي يخاطب النبي ﷺ ، وأن الأنبياء جميعا يسألونه في ذلك . وقد أخرج الترمذى وغيره من حديث أبي بن كعب في نزول القرآن على سبعة أحرف وفيه وأخرت الثالثة ليوم يرغب اليه الخلق حتى إبراهيم عليه السلام ، ووقع في رواية معبد بن هلال فيأتوني فأقول : أنا لها أنا لها ، زاد عقبه بن عامر صند ابن المبارك في الزهد فيأذن الله لي فأقوم ، فيثور من مجلسي أطيب ريح شها أحد ، وفي حديث سلمان بن أبي بكر بن أبي شعبة : يأتون عمو فيقولون : يا نبي الله أنت الذي فتح الله بك وختم ، وغفر لك ما تقدم وما تأخر ، وجمعت في هذا اليوم آمنا وترى ما نحن فيه ، فقم فاشفع لنا الى ربنا . فيقول : أنا صاحبكم ، فيجوش الناس حتى ينتهى الى باب الجنة ، وفي رواية معمر : فيقول : أنا صاحبها ، . **قوله** ( فاستأذن ) في رواية هشام : فأنزلني حتى استأذن ، . **قوله** ( على ربي ) زاد هشام : في داره فيؤذن لي ، قال عياض : أى في الشفاعة . وتعب بأن ظاهرا ما تقدم أن استأذنه الأول والاذن له إنما هو في دخول الدار وهي الجنة ، وأضيفت الى الله تعالى إضافة تشريف ، ومنه ( والله يدعو الى دار السلام ) على القول بأن المراد بالسلام هنا الاسم العظيم وهو من أسماء الله تعالى ؛ قبل الحكمة في انتقال النبي ﷺ من مكانه الى دار السلام أن أرض الموقف لما كانت مقام عرض وحساب كانت مكان مخافة واشفاق . ومقام الشافع يناسب أن يكون في مكان إكرام ، ومن ثم يستحب أن يتحرى للدعاء المكان الشريف لأن الدعاء فيه أقرب للإجابة . قالت : وتقدم في بعض طرقه أن من جملة سؤال أهل الموقف استفتاح باب الجنة ، وقد ثبت في صحيح مسلم أنه أول من يستفتح باب الجنة ، وفي رواية علي بن زيد عن أنس عند الترمذى : تأخذ حافة باب الجنة فأقنعها فيقال : من هذا ؟ فأقول : محمد ، فيفتحون لي ويرحبون ، فأخر ساجدا ، وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم : فيقول الخازن : من ؟ فأقول : محمد ، فيقول : بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك ، وله من رواية المختار بنلفل عن أنس رفعه ، وأنا أول من يقرع باب الجنة ، وفي رواية قتادة عن أنس : آتى باب الجنة فأقنع فيقال : من هذا ؟ فأقول محمد ، فيقال : مرحبا بمحمد ، وفي حديث سلمان : فبأخذ بحلقة الباب وهي من ذهب فيقرع الباب فيقال : من هذا ؟ فيقول : محمد ، فيفتح له حتى يقوم بين يدي الله فيستأذن في السجود فيؤذن له ، وفي حديث أبي بكر الصديق : فبأتى جبريل ربه فيقول اننن له . **قوله** ( فاذا رأيته وقمت له ساجدا ) في رواية أبي بكر : فأتى تحت العرش فأقع ساجدا لربي ، وفي رواية لابن حبان من طريق ثوبان عن أنس : فبجلى له الرب ولا يتجلى شيء قبله ، وفي حديث أبي بن كعب عن أبي بعل



رفعه ، يعرفني الله نفسه ، فأسجد له سجدة يرضى بها عني ، ثم أمتدحه بمدحة يرضى بها عني . **قوله** ( فيدعى ماشاء الله ) زاد مسلم ، أن يدعى ، وكذا في رواية هشام ، وفي حديث عباد بن الصامت ، فإذا رأيت ربي خربت له ساجدا شاكرًا له ، وفي رواية معمر بن هلال : فأقروا بين يديه فيلهم من محامد لا أفقر عليها الآن فأحمد بتلك المحامد ، ثم أخبر به ساجدا ، وفي حديث أبي بكر الصديق : فينطلق إليه جبريل فيخبر ساجدا قدر جمعة . **قوله** ( ثم يقال له ارفع رأسك ) في رواية مسلم ، فيقال يا محمد ، وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية النضر بن أنس : فأوحى الله إلى جبريل أن اذهب إلى محمد فقل له ارفع رأسك ، فعلى هذا قلنا من يقول لي على لسان جبريل . **قوله** ( وصل نعطه ) وقال يسمع واشفع تشفع ) في رواية مسلم بغير واو ، وسقط من أكثر الروايات : ( وقل يسمع ، ووقع في حديث أبي بكر : فيرفع رأسه فإذا نظر إلى ربه خر ساجدا قدر جمعة ، وفي حديث سلمان : فينادي يا محمد ارفع رأسك وصل نعط واشفع تشفع وادع تحب . **قوله** ( فأرفع رأسي فأحمد ربي بتحميد يعلني ) وفي رواية هشام : يعلني به ، وفي رواية ثابت : يا محمد لم يحمد به أحد قبلي ، ولا يحمد به أحد بعدي ، وفي حديث سلمان : فيفتح الله له من الثناء والتحميد والتعظيم ما لم يفتح لأحد من الخلاق ، وكأنه **قوله** ( يلهم التحميد قبل سجوده وبعد ، وفيه ) ويكون في كل مكان ما يليق به ، وقد ورد ما يلهي بغيره بعض ذلك لاجتماعه ، ففي النسائي ومسنن عبد الرزاق ومسنن البخاري من حديث حذيفة رفعه قال : يجمع الناس في صعيد واحد فيقال : يا محمد ، فأقول : أليك وسعديك والخير في يدك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك وملك وإليك تباركت وتعاليت سبحانه لا ملجأ ولا منجاة لك إلا إليك ، زاد عبد الرزاق : سبحانه رب البيت ، فذلك قوله ( عسى أن يعينك ربك مقاما محمودا ) قال ابن مندة في كتاب الإيمان : هذا حديث يجمع على صحة إسناده وثقة روايته . **قوله** ( ثم أشفع ) في رواية معمر بن هلال : فأقول رب آمني آمني آمني ، وفي حديث أبي هريرة نحوه . **قوله** ( فيحدي حدا ) يبين لي في كل طور من أطراف الشفاعة حدا أفب عنده فلا أفتداه ، مثل أن يقول شفعتك فيمن أدخل بالجماعة ثم فيمن أدخل بالصلاة ثم فيمن شرب الخمر ثم فيمن زنى وعلى هذا الأسلوب ، كذا حكاه الطبري ، والذي يدل عليه سياق الأخبار أن المراد به تفضيل مراتب المخرجين في الأعمال الصالحة كما وقع عند أحمد بن يحيى القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في هذا الحديث بعينه وسأئبه عليه في آخره ، وكما تقدم في رواية هشام عن قتادة عن أنس في كتاب الإيمان باللفظ ، يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة ، وفي رواية ثابت عند أحمد : فأقول : أي رب آمني آمني ، فيقول : أخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة ، ثم ذكر نحو ما تقدم وقال : مثقال ذرة ، ثم قال : مثقال حبة من خردل ، ولم يذكر بقية الحديث . ووقع في طريق النضر بن أنس قال : أشفعت في آمني أن أخرج من كل تسعة وتسعين إنسانا واحدا ، فإني أتزدد على ربي لا أقوم منه مقاما إلا شفعت ، وفي حديث سلمان : فيدفع في كل من كان في قلبه مثقال حبة من حنطة ثم شعيرة ثم حبة من خردل فذلك المقام المحمود ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا في شرح الحديث الثالث عشر ، ويأتي مبسوطا في شرح حديث الباب الذي يليه . **قوله** ( ثم أخرجهم من النار ) قال الداودي : كأن راوي هذا الحديث ركب شيئا على غير أصله ، وذلك أن في أول الحديث ذكر الشفاعة في الأراحة من كرب الموقف ، وفي آخره ذكر الشفاعة في الإخراج من النار ، يعني وذلك إنما يكون بعد التحول من الموقف بالمرور على الصراط وتوسط من يستطع في تلك الحالة في النار ، ثم

يقع بعد ذلك الشفاعة في الإخراج ، وهو إشكال قري ، وقد أجاب عنه عياض وتبعه النووي وغيره بأنه قد وقع في حديث حذيفة المقرون بحديث أبي هريرة بعد قوله : فيأنون محمدا فيقوم ويؤذن له ، أي في الشفاعة وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنب الصراط يميننا وشمالا فيمر أولكم كالبرق ، الحديث . قال عياض : فهذا يتصل الكلام ، لأن الشفاعة التي لجأ الناس اليه فيها هي الراحة من كرب الموقف ، ثم تجيء الشفاعة في الإخراج ، وقد وقع في حديث أبي هريرة - يعني الآتي في الباب الذي يليه بعد ذكر الجمع في الموقف - الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد ، ثم تميز المنافقين من المؤمنين ، ثم حلول الشفاعة بعد وضع الصراط والمروء عليه ، فكان الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد هو أول فصل القضاء والراحة من كرب الموقف ، قال : وهذا مجتمع متون الأحاديث وتترتب معانها . ذلك : فكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وسيأتي بقيته في شرح حديث الباب الذي يليه وفيه حتى يحى الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا وفي جانب الصراط كلاليب مأمورة بأخذ من أمرت به ، فتخدوش ناج ومكدوش في النار ، فظهر منه أنه عليه السلام أول ما يشفع ليقضى بين الخلق ، وأن الشفاعة فيمن يخرج من النار بمن سقط تقع بعد ذلك . وقد وقع ذلك صريحا في حديث ابن عمر اختصر في سباقه الحديث الذي ساقه أنس وأبو هريرة مطولا ، وقد تقدم في كتاب الزكاة من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظه : إنه الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن ، فيبتا هم كذلك استغاثوا بأدم ثم موسى ثم محمد فشفع ليقضى بين الخلق ، فيمضى حتى يأخذ بحلقه الباب ، فيومئذ يبعثه الله مقاما يحودا يحمدُه أهل الجمع كلهم . ووقع في حديث أبي بن كعب عند أبي بليد : ثم امتدحه بمدة يرضى بها عني ، ثم يؤذن لي في الكلام ، ثم تمر أمي إلى الصراط وهو منصوب بين ظهري جهنم فيمرون ، وفي حديث ابن عباس من رواية عبد الله بن الحارث عنه عند أحمد فيقول هو رجل : يا محمد ما تريد أن أصنع في أمك ؟ فأقول : يارب عجل حسابهم ، وفي رواية عن ابن عباس عند أحمد وابن بليد : فأقول أنا لها ، حتى يأذن الله لمن يشاء ويرضى ، فإذا أراد الله أن يفرغ من خلقه نادى مناد : أين محمد وأمه ، الحديث وسيأتي بيان ما يقع في الموقف قبل نصب الصراط في شرح حديث الباب الذي يليه . وتعرض الطبري للجواب عن الإشكال بطريق آخر فقال : يجوز أن يراد بالنار الحبس والكرب والشدة التي كان أهل الموقف فيها من دنو الشمس إلى رؤسهم وكربهم بحرما وسفعها حتى ألجمهم العرق ، وأن يراد بالخروج منها خلاصهم من تلك الحالة التي كانوا فيها . قلت : وهو احتمال بعيد ، إلا أن يقال إنه يقع إخراجان وقع ذكر أحدهما في حديث الباب على اختلاف طرقه والمراد به الخلاص من كرب الموقف ، والثاني في حديث الباب الذي يليه ويكون قوله فيه : فيقول من كان بعيد شيئا فليقبله ، بعد تمام الخلاص من الموقف ونصب الصراط والأذن في المرور عليه ، ويقع الإخراج الثاني لمن يسقط في النار حال المرور فيتحدا ، وقد أشرت إلى الاحتمال المذكور في شرح حديث العرق في باب قوله تعالى ألا بظن أولئك أنهم مبعوثون ، والعلم عند الله تعالى . وأجاب القرطبي عن أصل الإشكال بأن في قوله آخر حديث أبي زرعة عن أبي هريرة بعد قوله عليه السلام فأقول يارب أمي أمي ، فيقال أدخل من أمك من الباب الأيمن من أبواب الجنة من لأحساب عليه ولاعذاب ، قال : في هذا ما يدل على أن النبي عليه السلام يشفع فيما طلب من تعجيل الحساب ، فانه لما أذن له في ادخال من لأحساب عليه دل على تأخير من عليه حساب

ليحاسب ، ووقع في حديث الصور الطويل عند أبي يعلى « فأقول يارب وعدتني الشفاعة فيقضي في أهل الجنة يدخلون الجنة ، فيقول الله : وقد شفعتك فيهم وأذنت لهم في دخول الجنة » . قلت : وفيه إشعار بأن العرض والميزان وتطاير الصحف يقع في هذا الموطن ، ثم ينادى المنادى : ليتبع كل أمة من كانت تعبد ، فيسقط الكفار في النار ، ثم يميز بين المؤمنين والمنافقين بالامتحان بالسجود عند كشف الساق ، ثم يؤذن في نصب الصراط والمورر عليه ، فيطفأ نور المنافقين فيسقطون في النار أيضا ، ويمر المؤمنون عليه إلى الجنة ، فن العصاة من يسقط ويرقف بعض من نجا عند القنطرة المقاصصة بينهم ثم يدخلون الجنة ، وسيأتي تفصيل ذلك واضحا في شرح حديث الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . ثم وقعت في تفسير يحيى بن سلام البصري نزول مصر ثم إفريقية - وهو في طبقة يزيد بن هارون ، وقد ضعفه الدارقطني ، وقال أبو حاتم الرازي صدوق ، وقال أبو زرعة ربما وهم ، وقال ابن عدي يكتب حديثه مع ضعفه - فنقل فيه عن الكلبي قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقيت زمرة من آخر الجنة إذا خرج المؤمنون من الصراط بأعمالهم فيقول آخر زمرة من زمر النار لهم وقد بلغت النار منهم كل مبلغ : أما نحن فقد أخذنا بما في قلوبنا من الشرك والتكذيب ، فأنفعكم أنتم ترحمكم ؟ قال فيصرخون عند ذلك يدعون ربهم ، فيسميهم أهل الجنة فيأتون آدم ، فذكر الحديث في إتيانهم الأنبياء المذكورين قبل واحدا واحدا إلى محمد ﷺ ، فينطلق فيأتي رب الأمة فيسجد له حتى يأمره أن يرفع رأسه ثم يسأله ما تريد ؟ وهو أعلم به ، فيقول : رب أناس من عبادك أصحاب ذنوب لم يشركوا بك وأنت أعلم بهم ، فغيرهم أهل الشرك بمبادتهم إياك ، فيقول وعزني لأخرجنهم فيخرجهم قد احترقوا ، فينضح عليهم من الماء حتى يذهبوا ثم يدخلون الجنة فيسمون الجهنميين ، فيغبطه عند ذلك الأولون والآخرون ، فذلك قوله ( عسى أن يمشك ربك عاقما محمودا ) . قلت : فهذا لو ثبت لرفع الإشكال لكن الكلبي ضعيف ، ومع ذلك لم يسنده ، ثم هو مخالف لمصريح الأحاديث الصحيحة أن سؤال المؤمنين الأنبياء واحدا بعد واحد إنما يقع في الموقف قبل دخول المؤمنين الجنة والله أعلم . وقد تملك بعض المبتدعة من المرجحة بالاحتمال المذكور في دعواه أن أحدا من الموحدين لا يدخل النار أصلا ، وإنما المراد بما جاء من أن النار تنفسهم أو تلفحهم ، وما جاء في الإخراج من النار جميعه محمول على ما يقع لهم من السكر في الموقف ، وهو تملك باطل ، وأقوى ما يرد به عليه ما تقدم في الوكاة من حديث أبي هريرة في قصة مانع الزكاة واللفظ لمسلم « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة يطلع لها بقاع قرقر أو فرما كانت تطؤه بأخفافها ونعسه بأفواهها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد ، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » الحديث بطوله وفيه ذكر الذهب والفضة والبقر والغنم ، وهو دال على تعديه من شاء الله من العصاة بالنار حقيقة زيادة على كرب الموقف . وورد في سبب إخراج بقية الموحدين من النار ما تقدم أن الكفار يقولون لهم : ما أغنى عنكم قول لا اله الا الله وأنتم معنا ، فيغضب الله لهم فيخرجهم : وهو مما يرد به على المبتدعة المذكورين . وسأذكره في شرح حديث الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم أعود فأقع ساجدا مثله في الثالثة أو الرابعة ) في رواية هشام « فأحد لهم حدا فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع ثانيا فاستأذنني إلى أن قال « ثم أحد لهم حدا ثالثا فأدخلهم الجنة ثم أرجع ، هكذا في أكثر الروايات . ووقع عند أحد من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « ثم أعود الرابعة فأقول : يارب ما بقى إلا من حبسه القرآن ، ولم

يشك بل جزم بأن هذا القول يقع في الرابعة . ووقع في رواية معبد بن هلال عن أنس أن الحسن حدث معبداً بعد ذلك بقوله « فأقرم الرابعة » وفيه قول الله له « ليس ذلك لك » وأن الله يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وإن لم يعمل خيراً قط . فعلى هذا فقوله « حبسه القرآن » يتناول الكفار ، ويتناول بعض العصاة ممن ورد في القرآن في حقهم التخليد ، ثم يخرج العصاة في القبضة وتبقى الكفار ، ويكون المراد بالتخليد في حق العصاة المذكورين البقاء في النار بعد إخراجهم من قديمهم . قوله ( حتى ما بقي ) في رواية الكشميني « ما بقي » وفي رواية هشام بعد الثالثة « حتى أرجع فأقول » . قوله ( إلا من حبسه القرآن » وكان قتادة يقول عند هذا : « أي وجب عليه الخلود » في رواية هشام « إلا من حبسه القرآن أي وجب عليه الخلود » كذا أجابهم قائل « أي وجب » وتبين من رواية أبي عوانة أنه قتادة أحد رواة . ووقع في رواية هشام وسعيد « فأقول : ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود » وسقط من رواية سعيد عند مسلم « وجب عليه الخلود » وعنده من رواية هشام مثل ما ذكرت من رواية هشام ، فتبين أن قوله « وجب عليه الخلود » في رواية هشام مدرج في المرفوع لما تبين من رواية أبي عوانة أنها من قول قتادة فمر به قوله « من حبسه القرآن » أي من أخبر القرآن بأنه يغفل في النار . ووقع في رواية هشام بعد قوله أي وجب عليه الخلود « وهو المقام المحمود الذي وعده الله » وفي رواية شيبان « إلا من حبسه القرآن » يقول : وجب عليه الخلود ، وقال : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » وفي رواية سعيد عند أحمد بعد قوله إلا من حبسه القرآن « قال حدثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : فيخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شميرة » الحديث وهو الذي فصله هشام من الحديث وسبق سياقه في كتاب الإيمان مفصلاً ، ووقع في رواية معبد بن هلال بعد روايته عن أنس من روايته عن الحسن البصري عن أنس قال « ثم أقرم الرابعة فأقول أي رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله » فيقول لي ليس ذلك لك » فذكر بقية الحديث في إخراجهم ، وقد تمسك به بعض المبتدعة في دهوهم أن من دخل النار من العصاة لا يخرج منها لقوله تعالى ( ومن يمس الله رسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً ) وأجاب أهل السنة بأنها نزلت في الكفار ، وعلى تسليم أنها في أعم من ذلك فقد ثبت تخصيص الموحدين بالإخراج ، ولعل التأييد في « حق » من تأخر بعد شفاعة الشافعين حتى يخرجوا بقبضة أرحم الراحمين كما سيأتي بيانه في شرح حديث الباب الذي يليه . فيكون التأييد مؤقتاً ، وقال عباس : استدلل بهذا الحديث من جرد الخطايا على الأنبياء كقول كل من ذكر فيه ماذكر ، وأجاب عن أصل المسألة بأنه لا خلاف في عصمتهم من الكفر بعد النبوة وكذا قبلها على الصحيح ، وكذا القول في الكهنة على التفصيل المذكور ، وبدن حتى بها طيروى بقاءه من الصفات ، وكذا القول في كل ما يقدح في الإبلخ من جهة القول ، واختلفوا في الفعل فتمه بعضهم حتى في النسيان ، وأجاز الجمهور السهو لكن لا يحصل التنادي ، واختلفوا فيما هذا ذلك كله من المنة ثم فذهب جماعة من أهل النظر إلى عصمتهم منها مطلقاً ، وأولوا الأحاديث والآيات الواردة في ذلك بضرور من التأويل ، ومن جملة ذلك أن المصادر عنهم إما أن يكون بتأويل من بعضهم أو سهو أو باذن ، لكن خفوا أن لا يكون ذلك موافقاً لمقامهم فأشفقوا من الموازنة أو المعانبة ، قال : وهذا أرجح المقالات ، وليس هو مذهب المعتزلة وإن قالوا بعصمتهم مطلقاً لأن مدعهم في ذلك التشكيك بالذنوب مطلقاً ولا يجوز على النبي الكفر ، ومنعنا أن أمة النبي مأمورة بالاعتداء به في أفعاله فلوجلل منه وقبح المعصية لزم الأمر بالنهي

الواحد والنبي عنه في حالة واحدة وهو باطل . ثم قال هياض : وجميع ما ذكر في حديث الباب لا يخرج عما قلناه لان اكل آدم من الشجرة كان عن سهو ، وطلب نوح نجاة ولده كان عن تأويل ، ومقاتلة ابراهيم كانت معارضة وأراد بها الخير ، وقتيل موسى كان كافرا كما تقدم بسط ذلك والله أعلم . وفيه جواز اطلاق الغضب على الله والمراد به ما يظهر من انتقامه عن هضاه ، وما يشاهده أهل الموقف من الاحوال التي لم يكن مثالا ولا يكون ، كذا قرره الثوري . وقال غيره المراد بالغضب لازمه وهو ارادة ابطال السوء لبعض ، وقول آدم ومن بعده ، نفسى نفسى ، أى نفسى هي التي تستحق أن يشفع لها ، لان المبدأ والخبر اذا كانا متعديين فالمراد به بعض الازمان ، ويحتمل أن يكون أحدهما محذورا . وفيه تفضيل محمد ﷺ على جميع الخلق لان الرسل والانبياء والملائكة أفضل من سواهم ، وقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم ، قال القرطبي : ولو لم يكن في ذلك إلا المرق بين من يقول نفسى نفسى وبين من يقول أمى أمى لكان كافيا ، وفيه تفضيل الانبياء المذكورين فيه على من لم يذكر فيه لئلا يلزم لذلك المقام العظيم دون من سواهم ، وقد قيل انما اختص المذكورون بذلك لمزايا أخرى لا تتعلق بالتفضيل ، فأدم لسكونه والد الجميع ، ونوح لسكونه الاب الثاني ، وابراهيم للأمر باتباع ملته ، وموسى لانه أكثر الانبياء نبيا ، وعيسى لانه أولى الناس بنبينا محمد ﷺ كما ثبت في الحديث الصحيح . ويحتمل أن يكونوا اختصوا بذلك لانهم اصحاب شرائع عمل بها من بين من ذكر أولا ومن بعده . وفي الحديث من القوائد غير ما ذكر أن من طلب من كبير أمرا مهما أن يقدم بين يدي سؤاله وصف المسترسل بأحسن صفاته وأشرف رايه ليسكون ذلك أدهى لاجابته (سؤاله) ، وفيه أن المسترسل اذا لم يقدر على تحصيل ما سئل يعتذر بما يقبل منه ويدل على من يظن أنه بكل في القيام بذلك فالدال على الخير كمناعه ، وانه يثنى على المدلول عليه بأوصافه المتقضية لاهليته ويكون أدهى لقبول عذره في الامتناع ، وفيه استعمال ظرف المكان في الزمان لقوله است هناكم لان هنا ظرف مكان فاستعملت في ظرف الزمان لان المعنى است في ذلك المقام ، كذا قاله بعض الأئمة وفيه نظر ، وانما هو ظرف مكان على باب له كنهى المنوى لا الحى ، مع أنه يمكن حمله على الحى لما تقدم من أنه ﷺ يباشر السؤال بعد أن يستأذن في دخول الجنة ، وعلى قول من يفسر المقام الحمد بالعود على العرش يتحقق ذلك أيضا . وفيه العمل بالعام قبل البحث عن الخاص أخذنا من قصة نوح في طلبه نجاة ابنه . وقد تقدم به من يرى بهكسه . وفيه أن الناس يوم القيامة يستصحبون حلهم في الدنيا من الرسل الى الله تعالى في حوائجهم بانبيائهم ، والباحث على ذلك الالهام كما تقدم في صدر الحديث . وفيه أنهم يستشير بعضهم بعضا ويجمعون على الشيء المطلوب وأنهم يغفل عنهم بعض ما عليهم في الدنيا لان في السائلين من سمع هذا الحديث ومع ذلك فلا يستحضر أحد منهم أن ذلك المقام يختص به نبينا ﷺ ، اذ لو استحضروا ذلك لسألوه من أول وهلة ولما احتاجوا الى التردد من نبي الى نبي ، ولعل الله تعالى أنسام ذلك للحكمة التي ترتب عليه من إظهار فضل نبينا ﷺ كما تقدم تقريره . الحديث الثامن عشر حديث عمران بن حصين ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان والحن بن ذكوان هو أبو سلمة البصري تكلم فيه أحد ابن معين وغيرهما لكنه ليس له في البخارى سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه مع تعنته في الرجال ، ومع ذلك فهو متابعة ، وفي طبقة الحسين بن ذكوان وهو بضم الحاء وفتح الـين وآخره نون بهرى أيضا يعرف بالملم وبالمكاتب وهو أوثق من أبي سلمة ، وتقدم شرح حديث الباب في الحادى عشر . الحديث

التاسع عشر حديث أنس في قصة أم حارثة ، تقدم في الغامس من وجه آخر عن حميد عنه وفيه د وألقاب قوس أحكم ، وتقدم شرحه وفيه د ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطاعت إلى الأرض ، . قوله ( لاضأت ما بينهما ) وقع في حديث سعيد بن عامر الجعفي عند الزوار بلفظ د تشرف على الأرض لذهب ضوء الشمس والقمر ، . قوله ( ولألت ما بينهما ريحا ) أي طيبة ، وفي حديث سعيد بن عامر المذكور د ولألت الأرض ريح مسك ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد وصححه ابن حبان د وان أدنى لؤاؤة عليها لنضى ما بين المشرق والمغرب ، . قوله ( ولنصفها ) بفتح النون وكسر الصاد المهملة بعدها تحتانية ثم فاء ، فسر في الحديث بالخار بكسر المعجمة وتخفيف الميم ، وهذا التفسير من قنينة فقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن اسماعيل بن جعفر بدونه ، وقال الأزهري : النصف الخار ، ويقال أيضا للخادم . قالت : والمراد هنا الاول جزما . وقد وقع في رواية الطبراني د ولتاها على رأسها وحكى أبو عبيد الهروي أن النصف المعجز بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم وهو مائلوية المرأة على رأسها ، وقال الأزهري : هو كالعصاية تلفها المرأة على استدارة رأسها ، واعتجز الرجل بعمامة لها على رأسه ورد طرفها على وجهه وشيئا منها تحت ذقنه ، وقيل المعجز ثوب تلبسه المرأة أصغر من الرداء ، ووقع في حديث ابن عباس عند ابن أبي الدنيا د ولو أخرجت بضيفها لكانت الشمس عند حسنهما مثل الفتيلة من الشمس لاضواء لها ، ولو اطاعت وجهها لأضاء حناتها ما بين السماء والأرض ، ولو أخرجت كفها لأتقتن الخلائق بحسنها . الحديث العشرون حديث أبي هريرة من طريق الأخرج عنه ، . قوله ( لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقدمه من النار ) وقع عند ابن ماجه بسند صحيح من طريق آخر عن أبي هريرة أن ذلك يقع عند المسألة في القبر وفيه د فيفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها فيقال له : انظر إلى ما رآك الله ، وفي حديث أنس الماضي في أواخر الجنائز د فيقال انظر إلى مقدمك من النار د زاد أبو داود في روايته د هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عصمك ورحمك ، وفي حديث أبي سعيد د كان هذا منزلك لو كفرت بربك ، . قوله ( لو أساء ليزداد شكرا ) أي لو كان عمل عبلا سيئا وهو الكفر فصار من أهل النار ، وقوله د ليزداد شكرا ، أي فرحا ورضا ، فعبّر عنه بلذمه ، لأن الراضى بالشئ يشكر من فعل له ذلك . قوله ( ولا يدخل النار أحد ) قدم في رواية الكشميني الفاعل على المفعول ، وقوله د إلا أرى ، بضم المهملة وكسر الراء . قوله ( لو أحسن ) أي لو عمل عملا حسنا وهو الاسلام . قوله ( ليكون عليه حصرة ) أي للزيادة في تهذيبه ، ووقع عند ابن ماجه أيضا وأحمد بسند صحيح عن أبي هريرة بلفظ د ما منكم من أحد إلا وله منزلان : منزل في الجنة ، ومنزل في النار . فإذا مات ودخل النار ورث أهل الجنة منزله ، وذلك قوله تعالى ﴿ أولئك هم الوارثون ﴾ وقال جمهور المفسرين في قوله تعالى ﴿ وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده وأورثنا الأرض ﴾ الآية : المراد أرض الجنة التي كانت لأهل النار لو دخلوا الجنة ، وهو موافق لهذا الحديث ، وقيل المراد أرض الدنيا لانها صارت خبزة فأكلوها كما تقدم . وقال القرطبي : يحتمل أن يسمى الحصول في الجنة وراثة من حيث اختصاصهم بذلك دون غيرهم ، فهو إرث بطريق الاستعارة وانه اعلم . الحديث الحادي والعشرون ، . قوله ( عن عمرو ) هو ابن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ، وقد وقع لنا هذا الحديث في نسخة اسماعيل بن جعفر حدثنا عمرو بن أبي عمرو ، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن حجر عن اسماعيل ، وكذا تقدم في العلم من رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو ، وقد تقدم أن اسم أبي عمرو والده عمرو

مبصرة . قوله ( من أسعد الناس شفاعتك ) لعل أبا هريرة سأل عن ذلك عند محدثه عليه السلام بقوله « وأريد أن أختبى دعوتي شفاعته لأمتي في الآخرة » وقد تقدم سياق وبيان ألفاظه في أول كتاب الدعوات ، ومن طريقه « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » ، وقد شرح حديث الباب في « باب الحرص على الحديث » من كتاب العلم . وقوله « من قال لا إله إلا الله خالصا من قبل نفسه » بكسر القاف وفتح الواو « أى قال ذلك باختياره » ، ووقع في رواية أحمد وصححه ابن حبان من طريق أخرى عن أبي هريرة « فخر هذا الحديث وقبه » « لقد ظننت أنك أول من يسألني عن ذلك من أمتي » ، وشفاعتي إن شهد أن لا إله إلا الله مخلصا بصدق قلبه لسانه ولسانه قلبه ، والمراد بهذه الشفاعة المسئول عنها هنا بعض أنواع الشفاعة وهي التي يقول عليه السلام « أمتي أمتي » ، فيقال له : أخرج من الدار من في قلبه وزن كذا من الإيمان ، فأسعد الناس بهذه الشفاعة من يكون إيمانه أكمل من دونه ، وأما الشفاعة العظمى في الراحة من كرب الموقف فأسعد الناس بها من يسبق إلى الجنة ، وهم الذين يدخلونها بغير حساب ، ثم الذين يلونهم وهو من يدخلها بغير عذاب بعد أن يحاسب ويستحق العذاب ، ثم من يصيبه الفج من النار ولا يسقط . والحاصل أن في قوله « أسعد » إشارة إلى اختلاف مراتبهم في السبق إلى الدخول باختلاف مراتبهم في الإخلاص ، ولذلك أكد بقوله « من قلبه » مع أن الإخلاص محله القلب ، لكن إسناد الفصل إلى الجراحة أبلغ في التأكيد ، وهذا التقرير يظهر موقع قوله « أسعد » ، وأنها على بابها من التفضيل « ولا حاجة إلى قول بعض الشراح الأسعد هنا بمعنى السعيد لسكون المكل يشتركون في شرطية الإخلاص ، لأننا نقول يشتركون فيه لكن مراتبهم فيه متفاوتة » . وقال البيضاوي : يحتمل أن يكون المراد من ليس له عمل يستحق به الرحمة والإخلاص ، لأن احتياجه إلى الشفاعة أكثر وانتفاعه بها أرفق والله أعلم . الحديث الثاني والعشرون ، قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو الذهبي ، وهبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو ، وهذا السند كله كوفيون . قوله ( أني لأعلم آخر أهل الدار خروجا منها وآخر أهل الجنة دخولا فيها ) قال عياض : جاء نحو هذا في آخر من يجوز على الصراط يعني كما يأتي في آخر الباب الذي يليه قال : فيحتمل أنهما إسمان إما شخصان وإما نوطان أو جنسان ، وعبر فيه بالواحد من الجماعة لاشتراكهم في الحكم الذي كان سبب ذلك ، ويحتمل أن يكون الخروج هنا بمعنى الورد وهو الجراز على الصراط فيتعهد المعنى إما في شخص واحد أو أكثر . قلت : وقع عند مسلم من رواية أبي عن ابن مسعود ما يقوى الاحتمال الثاني ولفظه « آخر من يدخل الجنة رجل فهو يمضي مرة وبكبر مرة وأضعفه النار مرة ، فإذا ما جاوزها ألقت إليها فقال « تبارك الذي نجاتي منك » وعند الحاكم من طريق مسروق عن ابن مسعود ما يقتضي الجمع . قوله ( حبوا ) بمهملة وموحدة أى زحفا وزنة ومعناه . ووقع بلفظ « زحفا » في رواية الأعمش عن إبراهيم عند مسلم . قوله ( فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها أو إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا ) وفي رواية الأعمش « فيقال له أذكر الزمان الذي كنت فيه - أى الدنيا - فيقول : نعم ، فيقال له : تمن ، فيتمنى ، . قوله ( أنسخرك مني ) أو تضحك مني ) وفي رواية الأعمش « أنسخرك مني » ولم يشك ، وكذا مسلم من رواية منصور ، وله من رواية أنس عن ابن مسعود « أنسخرك مني » وأنت رب العالمين ، قال المازري : هذا مشكل ، وتفسه الضحك بالرضا لا يتأتى هنا ، ولكن لما كانت عادة المستهزئ أن يضحك من الذي استهزأ به ذكر معه ، وأما نسبة السخرية إلى الله تعالى فهي على سبيل المقابلة وإن لم يذكره في الجانب الآخر لفظاً لكنه لما ذكر أنه عاهد مراراً وغدر حل فعله

عمل المستهزئ وظن أن في قول الله له : ادخل الجنة ، وتردده إليها وظنه أنها ملائ نوعاً من السخرية به جزاء على فعله فسمى الجزاء على السخرية سخرية ، ونقل عياض عن بعضهم أن أبا أنسخر منى ألف ألفي كس في قوله تعالى ( أنهلكم بما فعل السفهاء منا ) على أحد الأقوال ، قال : وهو كلام متداول علم مكانه من ربه وبسطه له بالاعطاء . وجود عياض أن الرجل قال ذلك وهو غير ضابط لما قال إذ وله عتله من السرور بما لم يحيط به الله ، ويؤيده أنه قال في بعض طرقه عند مسلم لما خلع من النار : لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحدنا من الأولين والآخرين ، وقال القرطبي في المفهم : أكثروا في تأويله . وأشبه ما قيل فيه أنه استخفه الفرج وأدهشه فقال ذلك ، وقيل قال ذلك لكونه خاف أن يجازي على ما كان منه في الدنيا من التساهل في الطاعات وإرتكاب المعاصي كفعل الساكسين ، فسكأنه قال : أنجازي على ما كان مني ؟ فهو كقول سخر الله منهم وقوله الله يستهزئ بهم أي ينزل بهم جزاء سخرتهم واستهزائهم ، وسأني بيان الاختلاف في اسم هذا الرجل في آخر شرح حديث الباب الذي يابيه . قوله ( ضحك حتى بدت توأجه ) بنون وجيم وذال معجمة جمع ناجذ ، تقدم ضبطه في كتاب الصيام ، وفي رواية ابن مسعود : فضحك ابن مسعود فقالوا : مم فضحك ؟ قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ من ضحك رب العالمين حين قال الرجل : أنتهزئ مني ؟ قال : لا أنتهزئ منك ولا كني على ما أشاء فانه ، قال البيضاوي : نسبة الضحك إلى الله تعالى مجاز بمنى الرضا ، وضحك النبي ﷺ على حقيقة ، وضحك ابن مسعود على سبيل التأمي ، قوله ( وكان يقال : ذلك أدنى أهل الجنة منزلة ) قال الكرماني : ليس هذا من تنمة كلام رسول الله ﷺ بل هو من كلام الراوي نقلًا عن الصحابة أو عن غيرهم من أهل العلم . قلت : قائل : وكان يقال ، هو الراوي كذا أشار إليه ، وأما قائل المقالة المذكورة فهو النبي ﷺ ، ثبت ذلك في أول حديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار ، وساق القصة ، وفي رواية له من حديث المغيرة أن موسى عليه السلام سأل ربه عن ذلك ، ولمسلم أيضاً من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : أدنى مقعد أحدكم من الجنة أن يقال له تمن فيتمنى ويتمنى فيقال إن لك ما تمنيت ومثله معه . الحديث الثالث والعشرون ، قوله ( عبد الملك ) هو ابن هبيرة ، ونوفل جد عبد الله بن الحارث هو ابن الحارث بن عبد المطلب ، والعباس هو ابن عبد المطلب وهو عم جد عبد الله بن الحارث الراوي عنه والحارث بن نوفل ولأبيه محبة ، ويقال إن عبد الله رؤفة ، وهو الذي كان يلقب بيه وهو حديث مفتوحين الثانية ثقبه ثم هاء تأنيث . قوله ( هل نعت أبا طالب بشيء ) ؟ هكذا ثبت في جميع النسخ بحذف الجواب ، وهو اختصار من المصنف ، وقد رواه مسند في مسنده بتمامه . وقد تقدم في كتاب الأدب عن موسى بن اسماعيل عن أبي عروانة بالسند المذكور هنا بلفظ : فإنه كان يحوطك وبفضلك ، قال : نعم هو في توضيح من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار ورفع في رواية المحدثي عن أبي عروانة عند الإسماعيلي « الدرك » بزيادة هاء ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بذلك في شرح الحديث الرابع عشر ، ومضى أيضاً في قصة أبي طالب في المبعث النبوي مسند فيه سند آخر إلى عبد الملك بن عمر المذكور وانه أعلم

## ٥٢ - باب المصراط جسر جهنم

٦٥٧٣ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سعيد وعطاء بن يزيد « أن أبا هريرة



أخبرها من النبي ﷺ . وحدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة قال : قال أناس بأمر رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال : هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، قال : هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، قال : فانكم ترونه يوم القيامة كذلك يجمع الله للناس فيقول : من كان يعبد شيئاً فليتبعه . فيتبع من كان يعبد الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتهم الله في غير الصورة التي يعرفون فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا أنا ناربنّا عرفناه ، فيأتهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فينبهونه ، ويضرب جمر جهنم ، قال رسول الله ﷺ : فأكون أول من يُهجز ، ودُعاه الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم ، وبه كلابب مثل شوك السعدان ، أما رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : فانها مثل شوك السعدان ، غير أنها لا يعلم قدر عظيمها إلا الله ، فتخطف الناس بأعمالهم : منهم اللوايق بمله ، ومنهم الخردل ثم بنجوا . حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده ، أراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج من كان يشهد أن لا إله إلا الله ، أصم اللامسكة أن يخرجهم فيعرفونهم بلامه آثار السجود ، وحرّم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ، فيخرجونهم قد اهتجشوا ، فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة ، فينبهون نبات الحبّة في حويل الليل ، ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار فيقول : يارب قد قضي ربي ما وأحرقني ذكاهها ، فاصرف وجهي عن النار ، فلا يزال يدعو الله فيقول : لك إن أعطيتك أن تسألني غيره فيقول : لا وعزتك ، لا أسألك غيره ، فيصرف وجهه عن النار . ثم يقول بعد ذلك : يارب قربني إلى باب الجنة ، فيقول : أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره ؟ وبلك يا ابن آدم ما أغدرك . فلا يزال يدعو ، فيقول : اعطني إن أعطيتك ذلك تسألني غيره ، فيقول : لا وعزتك ، لا أسألك غيره ، فيعطى الله ما شاء من عهوده ومواثيق أن لا يسأله غيره ، فيقرّبه إلى باب الجنة ، فإذا رأى ما فيها سكّت ما شاء الله أن يسكّت ، ثم يقول : رب أدخلني الجنة . ثم يقول : أو ليس قد زعمت أن لا تسألني غيره . وبلك يا ابن آدم ما أغدرك . فيقول : يارب لا تجعلني أشقى خلقك . فلا يزال يدعو حتى يضحك ، فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها ، فإذا دخل فيها قيل : تمنّ من كذا فيتمنى . ثم يقال له تمنّ من كذا فيتمنى ، حتى أنقطع به الأمانى ، فيقول له : هذا لك ومثله معه . قال أبو هريرة : وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا .

٦٥٧٤ - قال عطاء وأبو سعيد الخدري جالس مع أبي هريرة لا يُغيرُ عليه شيئاً من حديثه حتى انتهى إلى قوله « هذا لك ومثله معه » قال أبو سعيد « سمعت رسول الله ﷺ يقول : هذا لك وعشرة أمثاله » قال أبو هريرة : حفظتُ « مثله معه »

**قوله** ( باب الصراط جسر جهنم ) أي الجسر المنسوب على جهنم لعبور المسلمين عليه إلى الجنة ؛ وهو بفتح الجيم ويجوز كسرهما ، وقد وقع في حديث الباب لفظ الجسر وفي رواية شعيب الماضية في « باب فضل السجود » بلفظ « ثم يضرب الصراط ، فيكأنه أهدار في الترجمة إلى ذلك . **قوله** ( عن الزهري قال سعيد وعطاء بن زيد أن أبا هريرة أخبرهما ) في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن زيد الليثي » . **قوله** ( وحدثني محمود ) هو ابن غيلان ، وسأفه هنا على لفظ معمر ، وأبى في سنده ذكر سعيد ، وكذا يأتي في التوحيد من رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري ليس فيه ذكر سعيد ، ووقع في تفسير عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى ﴿ يوم تدعو كل أناس بإمامهم ﴾ عن عطاء بن يزيد فذكر الحديث . **قوله** ( قال أناس يارسول الله ) في رواية شعيب « أن الناس قالوا ، ويأتي في التوسيد بلفظ « قلنا » . **قوله** ( هل نرى يوماً القيامة ) في التقييد بيوم القيامة إشارة إلى أن السؤال لم يقع عن الرؤية في الدنيا . وقد أخرج مسلم من حديث أبي أمامة « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » ، وسأى الكلام على الرؤية في كتاب التوحيد لأنه محل البحث فيه ، وقد وقع في رواية العلامة بن عبد الرحمن عند الزمعي أن هذا السؤال وقع على سبب وذلك أنه ذكر الحشر والقول « لتتبع كل أمة ما كانت تعبد » وقول المسلمين « هذا مكاننا حتى ترى ربنا » قالوا وهل نراه ، فذكره ، ومضى في الصلاة وغيرها ويأتي في التوحيد من رواية جرير قال « كنا عند رسول الله ﷺ فظهر إلى القمر ليلة البدر فقال : أنكم ستعرضون على ربكم فترونه كما ترونه هذا القمر » الحديث مختصر ، ويحتمل أن يكون هذا الكلام وقع عند سؤالهم المذكور . **قوله** ( هل تضارون ) بهم أوله وبالضاد المموجة وتشديد الراء بصيغة المفاعلة من الضرر وأصله تضارون بكم الراء وبفتحها أي لا تضرون أحداً ولا يضركم بمنازعة ولا مجادلة ولا مضايقة . وجاء بتخفيف الراء من الضير وهو لغة في الضر أي لا يخالف بعض بعضاً فيكذبه وينازعه فيضيره بذلك ، يقال ضاره يضيره ، وقيل المعنى لا تضايقون أي لا تزاخون كما جاء في الرواية الأخرى « لا تضامون » بتشديد الميم مع فتح أوله ، وقيل المعنى لا يحجب بعضكم بعضاً عن الرؤية فيضرب به ، وحكي الجوهرى ضربت فلان إذا دنا مني دنوا شديداً ، قال ابن الأثير : فالمراد المضارة بازدياد . وقال النووي : أوله مضموم مثلاً ومخففاً قال : وروى « تضامون » بالتشديد مع فتح أوله وهو محذوف إحدى التامين وهو من الضم ، وبالتخفيف مع ضم أوله من الضم والمراد المشقة والتعب ، قال وقال عياض : قال بعضهم في القى بالراء وبالميم بفتح أوله والتشديد وأشار بذلك إلى أن الرواية بهم أوله مخففاً ومثلاً وكله صحيح ظاهر المعنى ، ووقع في رواية البخاري « لا تضامون أو تضاهون » بالهاء كما مضى في فضل صلاة الفجر ، ومعنى الذي بالهاء لا يشق عليه ولا تقربون فيه فيعارض بعضكم بعضاً ؛ ومعنى الضم الغلبة على الحق والاستبداد به أي لا يظلم بعضكم بعضاً ، وتقدم في « باب فضل السجود » من رواية شعيب « هل تمارون » بهم أوله وتخفيف الراء أي تجادلون في ذلك أو يدخلكم فيه شك من المارية وهو أشك ، وجاء بفتح أوله وفتح الراء على حذف إحدى التامين ، وفي رواية للبيهقي « تمارون »

بأبائهما . **قوله** ( ترونه كذلك ) المراد تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح وزوال الشك ورفع المشقة والاختلاف وقال البيهقي سمعت الشيخ أبا الطيب الصعلوكي يقول : تضامون ، بضم أوله وتشديد الميم يريد لا تتجهمون لرؤيته في جهة ولا ينضم بعضكم إلى بعض فإنه لا يرى في جهة ، ومعناه بفتح أوله لا تضامون في رؤيته بالاجتماع في جهة ، وهو بغير تشديد من الضم معناه لا تظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض فانكم ترونه في جهاتكم كلها وهو متعال عن الجهة ، قال : والتشبيه برؤية القمر لتعين الرؤية دون تشبيه المرئي سبحانه وتعالى . وقال الزين بن المنير : انما خص الشمس والقمر بالذكر مع أن رؤية السماء بغير محاب أكبر آية وأعظم خلقا من مجرد الشمس والقمر لما خصا به من عظيم النور والضياء بحيث صار التشبيه بهما فيمن يوصف بالجلال والكمال سائغا شائعا في الاستعمال . وقال ابن الأثير : قد يتخيل بعض الناس أن الكاف كالتشبيه المرئي وهو غلط ، وانما هي كاف التشبيه للرؤية وهو فعل الرائي ومعناه أنها رؤية مزاح عنها الشك مثل رؤيتكم القمر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : في الابتداء يذكر القمر قبل الشمس متابعة للتحليل ، فكما أمر بأتباعه في الملة اتبعه في الدليل ، فاستدل به التحليل على إثبات الوحدة واستدل به الحبيب على إثبات الرؤية ، فاستدل كل منهما بمقتضى حاله لأن الحق تصح بمجرد الوجود والمحبة لا تقع غالبا إلا بالرؤية ، وفي عطف الشمس على القمر مع أن تحصيل الرؤية بذكره كاف لأن القمر لا يدرك وصفه الا محيا بل قليلا ، والشمس يدركها الا محيا بوجود حرها اذا تأهلها وقت الظهيرة مثلا لحسن التأكيدها ، قال : والنسب واقع في تحقيق الرؤية لا في الكيفية ، لأن الشمس والقمر متعبران والحق سبحانه منزه عن ذلك . قلنا : وليس في عطف الشمس على القمر إبطال لقول من قال في شرح حديث جرير : المسكة في النسيئ بالقمير أنه تيسر رؤيته للرأي بغير تكلف ولا تحديق بضر بالبصر ، بخلاف الشمس ، فانها حكمة الاقتصار عليه ، ولا يمنع ذلك ورود ذكر الشمس بعده في وقت آخر ، فان ثبت أن المجلس واحد خدش في ذلك ، ووقع في رواية العلامة بن هبذ الرحمن : لا تمارون في رؤيته تلك الساعة ثم يتوارى ، قال النووي : مذهب أهل السنة أن رؤية المؤمنين بهم ممكنة وفتحتها المبسوطة من المازلة والحوارج ، وهو جهل منهم ، فقد تضارفت الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وسلف الأمة على إثباتها في الآخرة للمؤمنين ، وأجاب الأئمة عن اعتراضات المبتدعة بأجوبة مشهورة ، ولا يشترط في الرؤية تقابل الأشعة ولا مقابلة المرئي وان جرت العادة بذلك فيما بين المخلوقين والله أعلم . واقترض ابن العربي على رواية العلامة وأنكر هذه الزيادة وزعم أن المراجعة الواقعة في حديث الباب تكون بين النائم وبين الواسطة لأنه لا يكلم الكفار ولا يرونه البتة ، وأما المؤمنون فلا يرونه إلا بعد دخول الجنة بالاجماع . **قوله** ( يجمع الله الناس ) في رواية شعيب : يحشر ، وهو بمعنى الجمع ، وقوله في رواية شعيب : وفي مكان ، زاد في رواية العلامة : في صعيد واحد ومنه في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ يجمع الله يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيسمعهم الداعي وينفذهم البصر ، وقد تقدمت الإشارة إليه في شرح الحديث الطويل في الباب قبله ، قال النووي : الصعيد الأرض الواسعة المستوية ، وينفذهم بفتح أوله وسكون النون وضم الفاء بعدها ذال معجمة أي يخزقهم بهيمة وقاف حتى يحوزهم ، وقيل بالفتح المهملة أي يستوعبهم ، قال أبو عبيدة : معناه ينفذهم بصر الرحمن حتى يأتى عليهم كلهم ، وقال غيره : المراد بصر الناظرين وهو أولى . وقال القزطبي المعنى أنهم يجمعون في مكان واحد بحيث لا يخفى منهم أحد لو دعاهم داع اسمه ولو نظر اليوم ناظر لأدركهم ،

قال : ويحتمل أن يكون المراد بالداعي هنا من يدعوهم إلى العرض والحساب لقوله ( يوم يدع الداع ) وقد تقدم بيان حال الموقف في باب الحشر ، وزاد العلامة بن عبد الرحمن في روايته فيقطع عليهم رب العالمين ، قال ابن العربي : لم يزل الله مطالعا على خلقه ، وإنما المراد لإعلامه بإطلاعهم عليهم حينئذ ، ووقع في حديث ابن مسعود عند البيهقي في البعث وأصله في النسائي : إذا حشر الناس قاموا أربعين عاما شاخصة أبصارهم إلى السماء لا يكلمهم والشمس على رؤوسهم حتى يلجم العرق كل بر منهم وقاجر ، ووقع في حديث أبي سعيد عند أحمد أنه : يخفف الوقوف عن المؤمن حتى يكون كصلاة مكتوبة ، وسنده حسن ، ولأبي يعلى عن أبي هريرة : كشدل الشمس للغروب إلى أن تغرب ، ولطبراني من حديث عبد الله بن عمر : ويكون ذلك اليوم أقصر على المؤمن من ساعة من نهار . **قوله** ( فيتبع من كان يعبد الشمس ، ومن كان يعبد القمر القمر ) قال ابن أبي جرة : في التنصيص على ذكر الشمس والقمر مع دخولهما فيمن عبد من دون الله التوبة بذكرهما لعظم خلقهما ، ووقع في حديث ابن مسعود : ثم ينادى مناد من السماء : أيها الناس أليس عدل من ربكم الذي خلقكم وصوكم وورقكم ثم توليتهم غيره أن يولى كل عبد منكم ما كان تولى ؟ قال فيقولون : بلى . ثم يقول : لتطابق كل أمة إلى من كانت تعبد ، وفي رواية العلامة بن عبد الرحمن : ألا ليتبع كل إنسان ما كان يعبد ، ووقع في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة في مسند الحيدى وصحيح ابن خزيمة وأصله في مسلم بعد قوله ألا كما تضارون في رؤيته فيلاني البعد فيقول ألم أكرمك وأزوجك وأسخر لك ؟ فيقول : بلى فيقول : أظننت أنك ملاق ؟ فيقول : لا . فيقول : أتى إنساك كما نيتنى ، الحديث وفيه : وباقى الثالث فيقول : آمنت بك وبكتابك وبرسولك وصابت وصدت ، فيقول : ألا نبعث عليك شاهدا ؟ فيختم على فيه وتنتطق جوارحه وذلك المنافق . ثم ينادى مناد : ألا ليتبع كل أمة ما كانت تعبد ، **قوله** ( ومن كان يعبد الطواغيت ) الطواغيت جمع طاغوت وهو الشيطان والصنم ويكون جمعا ومفردا ومذكرا ومؤنثا ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في تفسير سورة النساء ، وقال الطبري : الصواب عندي أنه كل طاغ ظنى على الله يعبد من دونه إما بقهر منه لمن عبد وإما بطاعة من عبد إنسانا كان أو شيطانا أو حيوانا أو جمادا ، قل فانباعهم لهم حينئذ باستمرارهم على الاعتقاد فيهم ، ويحتمل أن يتجهوم بأن يساقوا إلى النار قهرا . ووقع في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد : فيذهب أصحاب الصليب مع صليبهم ، وأصحاب كل الأوثان مع أوثانهم ، وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم ، وفيه إشارة إلى أن كل من كان يعبد الشيطان ونحوه من يرضى بذلك أو الجماد والحيوان داخلون في ذلك ، وأما من كان يعبد من لا يرضى بذلك كاللائكة والمسيح فلا ، لكن وقع في حديث ابن مسعود : فيتمثل لهم ما كانوا يعبدون فيمططون ، وفي رواية العلامة بن عبد الرحمن : فيتمثل أصحاب الصليب صليبهم وأصحاب النصاوير نصاويرهم ، فأفادت هذه الرواية تعميم من كان يعبد غير الله إلا من سبكر من اليهود والنصارى فإنه يخص من عموم ذلك بدليله الآتى ذكره . وأما التعبد بالتشيل فقال ابن العربي : يحتمل أن يكون التشيل تلبسا عليهم ، ويحتمل أن يكون التشيل أن لا يستحق التعذيب ، وأما من سوام فيحضرهم حقيقة لقوله تعالى ( أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ) . **قوله** ( وتبقى هذه الأمة ) قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المراد بالأمة أمة محمد ﷺ ، ويحتمل أن يحمل على آدم من ذلك فيدخل فيه جميع أهل التوحيد حتى من الجن ، ويدل عليه ما في بقية الحديث أنه يبقى من كان يعبد الله من بر وقاجر . قلت : ويؤخذ أيضا

من قوله في بقية هذا الحديث : لما كون أول من يجيز ، فان فيه إشارة الى أن الانبياء بعده يجوزون أهم . **قوله** ( فيها منافقوها ) كذا الأكثر ، وفي رواية إبراهيم بن سنان فيها شافقوها أو منافقوها شك إبراهيم ، والاول المعتمد ، وزاد في حديث أبي سعيد وحتى يبق من كان يعبد الله من بر وقاجر . وغبرات أهل الكتاب بعضهم الغين المعجمة وتنفيد الموحدة ، وفي رواية مسلم د وغيره ، وكلاهما جمع غابر ، أو الغبرات جمع غبر وغبر جمع غابر ، ويجوز أيضا على أغبار ، وغير الشيء بقيته ، وجاء بسكون الموحدة والمراد هنا من كان يوحده الله منهم ، وصحفة بعضهم في مسلم بالتحانية بلفظ التي للاستهزاء ، وجزم عياض وغيره بأنه وهم . قال ابن أبي جرة : لم يذكر في الخبر مآل المذكورين ، لكن لما كان من المعلوم أن استقرار الطواغيت في النار علم بذلك أنهم معهم في النار كما قال تعالى ( فأوردوهم النار ) . قلت : وقد وقع في رواية سهل التي أشرت إليها قريبا فتتبع الشياطين والصليب أو ليأوئهم الى جهنم ، ووقع في حديث أبي سعيد من الزيادة : ثم يؤتى بهم كأنها مراب - بمهمل ثم موحدة - فيقال لليهود ما كنتم تعبدون ، الحديث وفيه ذكر النصارى ، وفيه : فيسأطون في جهنم حتى يبق من كان يعبد الله من بر أو قاجر ، وفي رواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن خزيمة وابن مائة وأصله في مسلم : فلا يبقى أحد كان يعبد صنما ولا وثنا ولا صورة الا ذهبوا حتى يتساقطوا في النار ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن : فيطرح منهم فيها فوج ويقال : هل امتلأت ؟ فنقول : هل من مريد ، الحديث ، وكان اليهود وكذا النصارى ممن كان لا يعبد الصابان لما كانوا يدعون أنهم يعبدون الله تعالى فأخروا مع المسلمين ، فلما حققوا على عبادة من ذكر من الأنبياء ألحقوا بأصحاب الاوثان . ويؤيده قوله تعالى ( ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدون فيها ) الآية . فلما من كان متمسكا بدينه الاصلى نخرج بمفهوم قوله ( الذين كفروا ) وعلى ما ذكر من حديث أبي سعيد يبق أيضا من كان يظهر الايمان من غاص ومناق **قوله** ( فتدعى اليهود ) قدموا بسبب تقدم ماتهم على ملة النصارى . **قوله** ( فيقال لهم ) لم أقف على تسمية قائل ذلك لهم ، والظاهر أنه الملك الموكل بذلك . **قوله** ( كنا نعبد عيسى بن الله ) هذا فيه اشكال لان المتصف بذلك بعض اليهود وأكثروا ينكرون ذلك ، ويمكن أن يجاب بأن خصوص هذا الخطاب لمن كان متمسقا بذلك ومن عداهم يكون جوابهم ذكر من كفروا به كما وقع في النصارى فان منهم من أجاب بالمسيح ابن الله مع أن فيهم من كان يوحده يعبد الله وحده وهم الاتحادية الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم . **قوله** ( فيقال لهم كذبتم ) قال السكرماني : التصديق والتكذيب لا يرجعان الى الحكم الذي أشار اليه ، فاذا قيل جاء زيد بن عمرو بكذا فن كذبه أفكر بحديثه بذلك الشيء لا أنه ابن عمرو ، وهنا لم يشكر عليهم أنهم عبدوا وإنما أنكر عليهم أن المسيح ابن الله ، قال : والجواب عن هذا أن فيه نفي اللازم وهو كونه ابن الله ليلزم نفي اللازم وهو عبادة ابن الله ، قال ويجوز أن يكون الاول بحسب الظاهر وتحصل قرينة بحسب المقام فتتضح الرجوع اليهما جميعا أو الى المشار اليه فقط ، قال ابن بطال : في هذا الحديث أن المنافقين يتأخرون مع المؤمنين رجاء أن ينفعهم ذلك بناء على ما كانوا يظنونه في الدنيا ، فافانوا أن ذلك يستمر لهم ، فيز الله تعالى المؤمنين بالخرة والتسجيل اذ لاخرة الدنيا ولا تسجيل . قالت : قد ثبت أن الفترة والتسجيل خاص بالامة المحمدية ، فالمتحقق أنهم في هذا المقام يتميزون بعدم السجود وباطفاء نورهم بعد أن حصل لهم ، ويحتمل أن يحصل لهم الفترة والتسجيل ثم يسابان عند انقضاء النور . وقال القرطبي : ظن المنافقون أن تستمر بالمؤمنين

ينفعهم في الآخرة كما كان ينفعهم في الدنيا جهلا منهم ، ويحتمل أن يكونوا حشروا معهم لما كانوا يظهرونه من الاسلام فاستمر ذلك حتى ميزم الله تعالى منهم ، قال : ويحتمل أنهم لما سمعوا : انتبج كل أمة من كانت تعبد ، المنافي لم يكن يعبد شيئا بقي حائرا حتى ميز . قلت : هذا ضيف لأنه يقتضي تخصيص ذلك بما في كان لا يعبد شيئا ، وأكثر المنافيين كانوا يعبدون غير الله من رثن وغيره ، قوله ( فيأنهم الله في غير الصورة التي يعرفون ) في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد : في صورة غير صورته التي رآوه فيما أول مرة ، وفي رواية هشام بن سعد : ثم يتبدى لنا الله في صورة غير صورته التي رأيناها فيما أول مرة ، ويأتي في حديث أبي سعيد من الزيادة فيقال لهم : ما يحبكم وقد ذهب الناس ؟ فيقولون : فارقناهم ونحن أحوج منا إليه اليوم ، وإنا سمعنا مناديا ينادي : ليبحق كل قوم ما كانوا يعبدون وإنا ننظر ربنا ، ووقع في رواية مسلم هنا : فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كننا اليوم ولم نصاحبهم ، ورجع عياض رواية البخاري ، وقال غيره : الضمير لله والمعنى فارقنا الناس في معبوداتهم ولم نصاحبهم ونحن اليوم أحوج لربنا ، أي أنا محتاجون إليه . وقال عياض : بل أحوج على بابها لأنهم كانوا محتاجين إليه في الدنيا فهم في الآخرة أحوج إليه . وقال النووي : إنكاره لرواية مسلم معترض ، بل معناه للترضع إلى الله في كشف الشدة عنهم بأنهم لموا طاعته وفارقوا في الدنيا من زانغ عن طاعته من أقاربهم مع حاجتهم اليوم في معاشهم ومصالح دنياهم ، كما جرى لمؤمني الصحابة حين قاطعوا من أقاربهم من حاد الله ورسوله مع حاجتهم اليوم والارتفاق بهم ، وهذا ظاهر في معنى الحديث لاشك في حسنه ، وأما نسبة الاتيان إلى الله تعالى فقول هو عبارة عن رؤيتهم إياه لأن العادة أن كل من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالحي . إليه فعبير عن الرؤية بالاتيان مجازا ، وقيل الاتيان فعل من أفعال الله تعالى يجب الايمان به مع تزييه سبحانه وتعالى عن سمات الحدوث . وقيل فيه حذف تقديره بأنهم بهم ملائكة الله ، ورجحه عياض قال : ولعل هذا الملك جاءهم في صورة أنكروها لما رأوا فيها من سمات الحدوث الظاهرة على الملك لأنه مخلوق ، قال : ويحتمل وجها رابعا وهو أن المعنى بأنهم الله بصورة - أي بصفة - تظهر لهم من الصور المخلوقة التي لا تشبه صفة الإله ليختبرهم بذلك ، فإذا قال لهم هذا الملك أنا ربكم ورأوا عليه من علامة المخلوقين ما يعلمون به أنه ليس ربهم استعاذوا منه لذلك . انتهى . وقد وقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن المشار إليها في مطلع عليهم رب العالمين ، وهو يقوى الاحتمال الأول ، قال : وأما قوله بعد ذلك : فيأنهم الله في صورته التي يعرفونها ، فالمراد بذلك الصفة ، والمعنى فيجعل الله لهم بالصفة التي يعلمونها ، وإنما عرفوه بالصفة وإن لم تكن تقدمت لهم رؤيته لأنهم يرون حينئذ شيئا لا يشبه المخلوقين ، وقد علموا أنه لا يشبه شيئا من مخلوقاته فيعلمون أنه ربهم فيقولون : أنت ربنا ، وعبر عن الصفة بالصورة لمجانسة الكلام لتقديم ذكر الصورة . قال : وأما قوله : نعوذ بالله منك ، فقال الخطابي : يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر من المنافيين ، قال القاضي عياض : وهذا لا يصح ولا يستقيم الكلام به . وقال النووي : الذي قاله القاضي صحيح ، ولفظ الحديث مصرح به أو ظاهر فيه انتهى . ورجحه القرطبي في التذكرة ، وقال : إنه من الامتحان الثاني يتحقق ذلك ، فقد جاء في حديث أبي سعيد : حتى ان بعضهم ليسكوا بقلب ، وقال ابن العربي : إنما استعاذوا منه أولا لأنهم اعتقدوا أن ذلك الكلام استدراج ، لأن الله لا يأمر بالفساد ، ومن الدعاء اتباع الباطل وأهله ، ولهذا وقع في الصحيح : فيأنهم الله في صورة - أي بصورة - لا يعرفونها وهي الأمر باتباع أهل الباطل ، لذلك يقولون

إذا جاء ربنا عرفناه ، أى إذا جاءنا بما عهدناه منه من قول الحق . وقال ابن الجوزى : معنى الخبر بأنهم الله بأهوال يوم القيامة ومن صور الملائكة بما لم يعمدوا مثله في الدنيا فيستعيذون من تلك الحال ويقولون : إذا جاء ربنا عرفناه ، أى إذا أتانا بما نعرفه من لطفه ، وهى الصورة التى عبر عنها بقوله « يكشف عن ساق ، أى عن شدة . وقال القرطبي : هو مقام هائل يتمن الله به عباده ليز الحبيب من الطيب ، وذلك أنه لما بقى المنافقون محتاطين بالمؤمنين زاعمين أنهم منهم ظانين أن ذلك يجوز فى ذلك الوقت كما جاز فى الدنيا امتحنهم الله بأن أتاهم بصورة هائلة قالت للجميع أنا ربكم ، فأجاب المؤمنون بانكار ذلك لما سبق لهم من معرفته سبحانه وأنه منزّه عن صفات هذه الصورة ، فلماذا قالوا نمود باقه منك لا تشرك باقه شيئاً ، حتى ان بعضهم ليكاد ينقلب أى يزل فيوافق المنافقين . قال : ودولاه طائفة لم يكن لهم رسوخ بين العلماء ولعلمهم الذين اعتقدوا الحق وحووهوا عليه من غير بصيرة . قال : ثم يقال بعد ذلك للمؤمنين هل بينكم وبينه علامة ؟ قلت : وهذه الزيادة أيضاً فى حديث أبى سعيد ولفظه وآية تعرفونها ، فيقولون الساق ، فيكشف عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد رياء وسومة فيذهب كما يسجد فيصير ظهره طيقاً واحداً ، أى يستوى فقار ظهره فلا يثنى للسجود ، وفى لفظ مسلم « فلا يبقى من كان يسجد من تلقاء نفسه إلا أذن له فى السجود ، أى سهل له وهون عليه » ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طيقاً واحداً كما أراد أن يسجد خرقاء ، وفى حديث ابن مسعود نحوه لكن قال « فيقولون إن اعترف لنا عرفناه ، قال فيكشف عن ساق فيقعون سجوداً ، وتبقى أصلاب المنافقين كأنها صيامى البقر » وفى رواية أبى الزهراء عنه عند الحاكم « وتبقى ظهور المنافقين طيقاً واحداً كأنما فيها السفايد ، وهى بهمة وقادين جمع سفود بتشديد الفاء وهو الذى يدخل فى الشاة إذا أريد أن تنشوى . ووقع فى رواية الاعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة عند ابن منده « فىوضع الصراط ويتمثل لهم بهم ، فنذكر نحو ما تقدم وفيه « إذا تعرف لنا عرفناه » وفى رواية الملا بن عبد الرحمن « ثم يطلع عز وجل عليهم فيعرفهم نفسه ثم يقول : أنا ربكم فأنبئوني ، فيقبضه المسلون ، وقوله فى هذه الرواية « فيعرفهم نفسه ، أى يلقى فى قلوبهم علماً قطعياً يعرفون به أنه ربهم سبحانه وتعالى . وقال الكلاباذى فى « معانى الاخبار » عرفوه بأن أحدث فيهم اطائف عرفهم بها نفسه ، ومعنى كشف الساق زوال الخوف والهلول الذى غيرهم حتى غابوا عن رؤية عوراتهم . ووقع فى رواية هشام بن سعد « ثم ترفع رؤوسنا وقد عاد لنا فى صورته التى رأيناها فيها أول مرة فيقول : أنا ربكم فنقول : نعم ، أنت ربنا ، وهذا فيه اشعار بانهم رأوه فى أول ما حشروا والم لم عند الله . وقال الخطابي : هذه الرؤية غير التى تقع فى الجنة لأكرامهم ، فان هذه الامتحان وتلك لزيادة الإكرام كما فسرت به « الحسنى وزيادة ، قال : ولا لشكال فى حصول الامتحان فى الموقف لأن آثار التكليف لا تنقطع إلا بعد الاستقرار فى الجنة أو النار . قال : ويشبه أن يقال إنما حجب عنهم تحفة رؤيته أولاً لما كان معهم من المنافقين الذين لا يستحقون رؤيته ، فلما تمزوا رفع الحجاب فقال المؤمنون حينئذ : أنت ربنا . قلت : وإذا لوحظ ما تقدم من قوله « إذا تعرف لنا عرفناه » وما ذكرت من تأويله ارتفع الاشكال . وقال الطيبي : لا يلزم من أن الدنيا دار بلاء والآخرة دار جزاء أن لا يقع فى واحدة منهما ما يخص بالأخرى ، فان القسم أول منازل الآخرة وفيه الابتلاء والفتنة بالسؤال وغيره ، والتحقيق أن التكليف خاص بالله تعالى وما يقع فى القبر وفى الموقف هى آثار ذلك . ووقع فى حديث ابن مسعود من الزيادة « ثم يقال للمسلمين

أدفعوا رموسكم إلى نوركم بقدر أعمالكم ، وفي لفظ : فيعطون نورهم على قدر أعمالهم ، فهم من يعطى نورهم مثل الجبل ودون ذلك ومثل النخلة ودون ذلك حتى يكون آخرهم من يعطى نورهم على إيمانهم قدمه . ووقع في رواية مسلم عن جابر : ويعطى كل إنسان منهم نورا . إلى أن قال - ثم يطفى نور المدايق - وفي حديث ابن عباس عند ابن مردويه : فيعطى كل إنسان منهم نورا ، ثم يوجهون إلى الصراط فما كان من منافق طفي - نوره ، وفي لفظ : فإذا استوتوا على الصراط سلب الله نور المنافقين فقالوا المؤمنون : انظرونا نقبض من نوركم ، الآية . وفي حديث أبي أمامة عند ابن أبي حاتم : وإنكم يوم القيامة في مواطن حتى يغشى الناس من أمر الله فتبيض وجوه وتسود وجوه ، ثم ينتقلون إلى منزل آخر فتغشى الناس الظلمة ، فيقسم النور فيختص بذلك المؤمن ولا يعطى الكافر ولا المنافق منه شيئا ، فيقول المنافقون للذين آمنوا : انظرونا نقبض من نوركم الآية ، فيجمعون إلى المسكان الذي قسم فيه النور فلا يجدون شيئا ، فيضرب بينهم بدور . قوله ( فيقبحونه ) قال عياض أى فيقبحون أمره أو ملائكتهم الذين وكلوا بذلك . قوله ( ويضرب جمر جهنم ) في رواية شعيب بن سعد قوله أنت ربنا فيدعهم فيضرب جمر جهنم . تنبيه : حذف من هذا السياق ما تقدم من حديث أنس في ذكر الشفاعة لفصل القضاء ، كما حذف من حديث أنس ما ثبت هنا من الأمور التي تقع في الموقف ، فينظم من الحديثين أنهم إذا حشروا وقع ما في حديث الباب من تراشق الكفار في الدار ويبقى من عداهم في كرب الموقف فيستشفعون ، فيقع الاذن بنصب الصراط فيقع الامتحان بالسجود ليميز المنافق من المؤمن ثم يجردون على الصراط . ووقع في حديث أبي سعيد هنا : ثم يضرب الجمر على جهنم وتحمل الشفاعة ويهللون : اللهم سلم سلم . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) فأكون أنا وأمتي أول من يحزن في رواية شعيب بن سعد : يحزن بها ، والضهير للجهنم . قال الأصمعي : جاز الوادي مشى فيه ، وأجازه قطعه ، وقال غيره : جاز وأجاز بمعنى واحد . وقال النووي : المعنى أكون أنا وأمتي أول من يعصى على الصراط ربة قطعه ، يقال جاز الوادي وأجازه إذا قطعه وخلفه . وقال القرطبي : يحتمل أن تكون الهزة هنا قاعدية لأنه لما كان هو وأمته أول من يجوز على الصراط لم تأخير غيرهم عنهم حتى يجوز ، فإذا جاز هو وأمته فكأنه أجاز بقية الناس انتهى . ووقع في حديث عبيد الله بن سلام عند الحاكم : ثم ينادى مناد أين محمد وأمته ؟ فيقوم فتتبع أمتهم برما وفاجرها ، فيأخذون الجمر فيطمس الله أبصار أعدائه فيمهاقون من يمين وشمال ، وينجو النبي والمصلحون ، وفي حديث ابن عباس يرفعه : نحن آخر الأمم وأول من يحاسب ، وفيه : فتفرج لنا الأمم عن طريقنا فنمر غرا عجابين من آثار العاهور ، فنقول الامم : كاذبت هذه الامة أن يكونوا أنبياء . قوله ( ودعا الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم ) في رواية شعيب : ولا يتكلم يومئذ أحد الا الرسل ، وفي رواية ابراهيم بن سعد : ولا يتكلم الا الانبياء . ودعوى الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم ، ووقع في رواية الملا : وتوكلم اللهم سلم سلم ، ولترد على من حديث المغيرة : شعار المؤمنين على الصراط : رب سلم سلم ، والضهير في الاول للرسل ، ولا يلزم من كون هذا الكلام شعار المؤمنين أن ينطقوا به بل تنطق به الرسل يدعون للمؤمنين بالاملاء تسمى ذلك شعارا لهم ، فهذا تجمع الاخبار . وبزيده قوله في رواية سبيل : فعد ذلك حاج الشفاعة اللهم سلم سلم ، وفي حديث أبي سعيد : فيمر المؤمن كهارف العين وكالبرق وكالريح وكأجاويد الخيل والركاب ، وفي حديث حذيفة وأبو هريرة : فيمر أولهم كرا برق ثم كرا ريج ثم كرا الطير وشد الرمال



تجري بهم أحلامهم ، وفي رواية الملاذ بن عبد الرحمن ، ويوضع الصراط فيمر عليه مثل جباد الخيل والركاب ، وفي حديث ابن مسعود ، ثم يقال لهم انجروا على قدم نوركم ، ففهم من يمر كطراف العين ثم كالبريق ثم كالسحاب ثم كاقضاض السكوك ثم كالريح ثم كشد الفرس ثم كشد الرحل حتى يمر الرجل الذي أعطى نوره على أقدام قدمه يحبو على وجهه ويديه ورجليه يحبو بيد وبعاق يد ويمر برجل وبعاق رجل وتضرب جوانبه النار حتى يخلص ، وعند ابن أبي حاتم في التفسير من طريق أبي الزعراء عن ابن مسعود ذكر البرق ثم الريح ثم الطير ثم أجود الخيل ثم أجود الأبل ثم كدور الرجل ، حتى أن آخرهم رجل نوره على موضع أقدامه ثم يتكفأ به الصراط ، وعند هناد بن السري عن ابن مسعود بعد الريح ، ثم كما مرع البهائم حتى يمر الرجل سهبا ثم مشيا ثم آخرهم يتلبط على بطنه فيقول : يا رب لم أبطأت بي ؟ فيقول : أبطأتك عمالك ، ولأن المبارك من مرسل عبد الله بن شقيق فيجوز الرجل كالطير وكالسهم كالطائر السريع كالفرس الجواد المضمر ، ويجوز الرجل يمدو عدوا ويمشى مشيا حتى يكون آخر من ينحو يحبو ، . **قوله** ( وبه كلاليب ) الضمير للصراط ، وفي رواية شعيب ، وفي جهنم كلاليب ، وفي رواية حذيفة وأبي هريرة معا ، وفي حاشي الصراط كلاليب ملقاة مأمورة بأخذ من أمرت به ، وفي رواية سهيل ، وعليه كلاليب النار ، وكلاليب جمع كلوب بالتحديد ، وتقدم ضبطه وبيانه في أواخر كتاب الجنائز . قال القاضي أبو بكر بن العربي : هذه الكلاليب هي الشهوات المذمومة في الحديث الماضي « حفت النار بالشهوات » قال : فالشهوات مرسوعة على جرائنها فن انهم الشهوة سقطت في النار لأنها خطا عليها : وفي حديث حذيفة « وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبتي الصراط يميننا وشمالا ، أي يقفان في ناحيتي الصراط ، وهي بفتح الجيم والنون بعدها موحدة ويجوز سكون النون ، والمعنى أن الأمانة والرحم لعظام شأنهما وانخاسة ما يلزم العباد من رعاية حقهما يوفقان هناك الأمين والخائن والمواصل والفاطم فيحاجبان عن الحق ويشهدان على المبطل . قال الطبيب ويمكن أن يكون المراد بالأمانة ما في قوله تعالى ( أنا هرصاة الأمانة على السموات والأرض ) الآية ، وصلة الرحم ما في قوله تعالى ( وانقروا الله الذي تسالون به والارحام ) فيدخل فيه معنى التعظيم لأسراقه والشفقة على خلقه ، فكأنهما اكتنفتا جنبتي الإسلام الذي هو الصراط المستقيم وفطرتي الإيمان والدين القويم . **قوله** ( مثل شوك السعدان ) بالسبعين والذين المهمتين بلنظ القلبية ، والسعدان جمع سعدانة وهو نبات ذو شوك يضرب به المثل في طيب مرعا قالوا : مرعى ولا كالسعدان . **قوله** ( أما رأيتم شوك السعدان ) هو استفهام تقرير لاستحضار الصورة المذكورة . **قوله** ( غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله ) أي الدركة ، والماء ضمير الدان ، ووقع في رواية الكشميني « غير أنه » ووقع في رواية مسلم « لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله » قال الفرطبي : قيدناه - أي لفظ قدر - عن بعض مشايخنا بضم الراء على أنه يكون استفهاما وقدر مبتدأ ، وبصحبها على أن تكون ما زائدة وقدر مفعول يعلم . **قوله** ( فتخطف الناس بأعمالهم ) بكسر الطاء وفتحها قال ثعلب في الفصيح ، خطف بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع ، وحكي القراز عكسه ، والكسر في المضارع أفصح . قال الزين بن المنير : تشبيه الكلاليب بشوك السعدان خاص بسرعة اختطافها وكثرة الانتساب فيها مع التحرز والنقصون تمثيلا لهم بما عرفوه في الدنيا والأفرو بالمجاورة ، ثم أحقني إشارة إلى أن الذنوب لم يقع في متدارحها ، وفي رواية الحديدي « وبجافتيه ملائكة معهم كلاليب من نار يجتازون بها الناس » ووقع في حديث أبي سعيد « قلنا وما الجمر ؟ قال : مدحضة موهبة ، أي

زلق تزان فيه الأقدام ، ويأني ضبط ذلك في كتاب التوحيد . ووقع عند مسلم قال أبو سعيد : بلغني أن الصراط أحد من السيف وأدق من الشعرة ، ووقع في رواية ابن منده من هذا الوجه : قال سعيد بن أبي هلال : بلغني ، ووصله البيهقي عن أنس عن النبي ﷺ بجزوما به ، وفي سنده ابن . ولابن المبارك عن مرسل سعيد بن عمير : أن الصراط مثل السيف وبجذبه كلاب ، أنه ليؤخذ بالكرب الواحد أكثر من ربيعة ومضر ، وأخرجه ابن أبي الدنيا من هذا الوجه وفيه : والملائكة على جذبه يقولون : رب سلم سلم ، وجاء عن الفضيل بن عياض قال : بلغنا أن الصراط مسيرة خمسة عشر ألف سنة ، خمسة آلاف صعود وخمسة آلاف هبوط وخمسة آلاف مستوى أدق من الشعرة وأحد من السيف على من جهنم ، لا يجوز عليه الاضمار مهزول من خشية الله ، أخرجه ابن عساکر في ترجمته ، وهذا معضل لا يثبت ، وعن سعيد بن أبي هلال قال : بلغنا أن الصراط أدق من الشعر على بعض الناس ، وبعض النائم مثل الوادي الواسع ، أخرجه ابن المبارك وابن أبي الدنيا وهو مرسل أو معضل ، وأخرج الطبري من طريق غنيم بن قيس أحد التابعين قال : تمثل النار قناس ، ثم يناديها مناد : أمسكي أصحابك ودعي أصحابي ، فتخسف بكل ولي لها فهي أعلم بهم من الرجل بولده ، ويخرج المؤمنون ندية ثيابهم ، ورجاله ثقات مع كونه مقطوعا . قوله ( منهم الموبق بعمله ) في رواية شعيب : من يوبق ، وهما بالموحدة بمعنى الهلاك ، وبعض رواة مسلم : الموثق ، بالثنية من الوثاق ، ووقع عند أبي ذر من رواية إبراهيم بن سعد الآتية في التوحيد بالشك ، وفي رواية الاصيل : ومنهم المؤمن - بكسر الميم بعدها نون بفتح - بالتحانية وكسر القاف من الوقاية أي يستره عمله ، وفي لفظ بعض ، رواية مسلم : يعني بهن مهمة ساكنة ثم نون مكسورة بدل بفتح وهو تصحيف . قوله ( ومنهم المخردل ) بالخاء المعجمة ، في رواية شعيب : ومنهم من يخردل ، ووقع في رواية الاصيل هنا بالجيم وكذا لابن أحمد الجرجاني في رواية شعيب ورواه عياض والدال مهمة للجميع ، وحكى أبو عبيد فيه اعجام الدال ووجه ابن قرقول الخاء المعجمة والدال المهمة ، وقال الهروي الماتى أن كلاب النار تقطعه فيجوى في النار ، قال كعب بن زهير في بانث سعاد قصيدته المشهورة

يظفر فيلحم ضرغامين يعصما لحم من أقوم معفور خراديل

فقوله « معفور » بالعين المهملة والفاء أي واقع في التراب و « خراديل » أي هو قطع ، ويحتمل أن يكون من الخردل أي جعلت أعضائه كالخردل ، وقيل معناه أنها تقطعهم عن لحوقهم بمن نجا ، وقيل الخردل المصروع ورجحه ابن التين فقال هو أنسب اسباق الخبر ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد عند أبي ذر : فنهج الخردل أو المجازي أو نحوه . ولمسلم منه : المجازي ، بغير شك وهو بضم الميم وتخفيف الجيم من الجزء . قوله ( ثم ينجو ) في رواية إبراهيم بن سعد : ثم ينجى ، بالجيم أي يتبين ، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة أي ينجى عنه فيرجع إلى معنى ينجو ، وفي حديث أبي سعيد : فجاج مسلم ويخدوش ومكدوش في جهنم حتى يمر أحدهم فيسحب سحبا ، قال ابن أبي عمرة : يؤخذ منه أن المارين على الصراط ثلاثة اصناف : ناج بلا خدش ، وهالك من أول وهلة ، ومتوسط بينهما يصاب ثم ينجو . وكل قسم منها ينقسم أقساما تعرف بقوله « بقدر أعمالهم » ، واختلف في ضبط مكدوش فوقع في رواية مسلم بالمهولة ورواه بعضهم بالمعجمة ومعناه السوق الشديد ومعنى الذي بالمهولة الراكب بعضه على بعض ، وقيل مكردش والمكردش فقار الظهر وكردش الرجل غيلة جعلها كراديس أي فرقها ، والمراد

أنه يكفأ في قعرها . وعند ابن ماجه من وجه آخر عن أبي سعيد رفعه ، يوضع الصراط بين ظهري جهنم على حرك كحسك السعدان ثم يستجير الناس فتناج مسلم ويغدوش به ثم ناج ومحبس به ومنكوس فيها . **قوله** ( حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده ) كذا لمع هنا ، ووقع لغيره ، بعد هذا ، وقال في رواية شعيب وحتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار ، قال الزين بن المنير : الفراغ إذا أضيف إلى الله معناه القضاء وحلوله بالمقضى عليه ، والمراد إخراج الموحدين وادخالهم الجنة واستقرار أهل النار في النار ، وحاصله أن المعنى يفرغ الله أي من القضاء بعذاب من يفرغ عذابه ومن لا يفرغ فيكون إطلاق الفراغ بطريق المقابلة وإن لم يذكر لفظها . وقال ابن أبي جرة : معناه وصل الوقت الذي سبق في علم الله أنه رحيمهم ، وقد سبق في حديث عمران بن حصين الماضي في أواخر الباب الذي قبله أن الإخراج يقع بشفاعته محمد عليه السلام ، وعند أبي عوانة والبيهقي وابن حبان في حديث حذيفة يقول إبراهيم يا رباه حرقت بنى فيقول اخرجوا ، وفي حديث عبد الله بن سلام عند الحاكم أن قائل ذلك آدم ، وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه : ما أشد مناشدة في الحق ، قد يقين لكم من المؤمنين يومئذ الجبار إذا رآوا أنهم قد نجوا في إخوانهم المؤمنين يقولون : ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ، الحديث هكذا في رواية الليث الآتية في التوحيد ، ووقع فيه عند مسلم من رواية حمص بن ميسرة اختلاف في سياقه سأبينه هناك إن شاء الله تعالى ، ويحمل على أن الجميع شفّعوا ، وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم قباهم في ذلك ، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني بسند حسن رفعه ، يدخل من أهل القبلة النار من لا يصحى عددهم إلا الله بما دعوا الله واجتروا على معصيته وخالفوا طاعته ، فيؤذن لي في الشفاعة فأثنى على الله ساجدا كما أثنى عليه قائما ، فيقال لي : ارفع رأسك ، الحديث ، ويؤيده أن في حديث أبي سعيد تشفع الأنبياء والملائكة والمؤمنون ، ووقع في رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس عند النسائي ذكر سبب آخر لإخراج الموحدين من النار ولفظه ، وفرغ من حساب الناس وأدخل من بقي من أمي النار مع أهل النار ، فيقول أهل النار : ما ألقى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله لا تشركون به شيئا ، فيقول الجبار : فبموتي لأعنتهم من النار ، فيرسل إليهم فيخرجون ، وفي حديث أبي موسى عند ابن أبي عاصم والبخاري رفعه : إذا اجتمع أهل النار في النار ومعهم من شاء الله من أهل القبلة يقول لهم الكفار : ألم تكونوا مسلمين ؟ قالوا : بلى . قالوا : فما ألقى عنكم إسلامكم وقد صرتم معنا في النار ؟ فقالوا : كانت لنا ذنوب فأخذنا بها ، فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا . فقال الكفار : ياليتنا كنا مسلمين ، وفي الباب عن جابر وقد تقدم في الباب الذي قبله . وعن أبي سعيد الخدري عند ابن مردويه . ووقع في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ثم يقال : ادعوا الأنبياء فيشفعون ، ثم يقال : ادعوا الصديقين فيشفعون ، ثم يقال : ادعوا الشهداء فيشفعون ، وفي حديث أبي بكره عند ابن أبي عاصم والبيهقي مرفوعا : يحمل الناس على الصراط فينجي الله من شاء برحمته ، ثم يؤذن في الشفاعة للملائكة والنبيين والشهداء والصديقين فيشفعون ويخرجون . **قوله** ( من كان يشهد أن لا إله إلا الله ) قال القرطبي : لم يذكر الرسالة إما لانها لما تلتزم في النطق غالبا وشرطا اكتفى بذكر الأولى ولأن الكلام في حق جميع المؤمنين هذه الامة وغيرها ، ولو ذكرت الرسالة لكثرة تعداد الرسل . قلت : الأولى أولى ، ويمكر على الثاني أنه يكتفى بلفظ جامع كأن يقول مثلا : ونؤمن برسله ، وقد تمسك بظاهره بعض المبتدعة عن زعم أن من وحد الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولو لم يؤمن بنبي من أرسل إليه ، وهو قول باطل ، فإن من جحد الرسالة

كذب الله ومن كذب الله لم يوحده . قوله ( أمر الملائكة أن يخرجوه ) في حديث أبي سعيد ، ذهبوا فن وجدتم في قلبه مثقال دينار فأخرجوه ، وتقدم في حديث أنس في الشفاعة في الباب قبله ، فيجد لي حدا فأخرجهم ، ويجمع بأن الملائكة يؤمرون على السنة الرسل بذلك ، فالذين يباشرون الإخراج هم الملائكة . ووقع في الحديث الثالث عشر من الباب الذي قبله تفصيل ذلك . ووقع في حديث أبي سعيد أيضاً بعد قوله ذرة ، فيخرجون خلقاً كثيراً ثم يقولون : ربنا لم نذر فيها خيراً ، وفيه ، فيقول الله شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط ، وفي حديث معبد بن الحسن البصري عن أنس ، فأقول : يارب ائذن لي فبين قال لا إله إلا الله ، قال : ليس ذلك لك ، ولكن وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله ، وسيأتي بطوله في التوحيد . وفي حديث جابر عند مسلم ، ثم يقول الله : أنا أخرج بدلي وبرحتي ، وفي حديث أبي بكر ، أنا أرحم الراحمين ، أدخلوا جهنم من كان لا يشرك في شيئاً ، قال الطيبي هذا يؤذن بأن كل ما قدر قبل ذلك بمقدار شديدة ثم حبة ثم خردلة ثم ذرة غير الإيمان الذي يعبر به عن التصديق والاقرار ، بل هو ما يوجد في قلوب المؤمنين من ثمرة الإيمان ، وهو عمل وجهين : أحدهما ازدياد اليقين وطمانينة النفس ، لأن تضافر الأدلة أقوى للدلول عليه وأثبت لهدمه ، والثاني أن يراد العمل وأن الإيمان يزيد وينقص بالعمل ، وينصر هذا الوجه قوله في حديث أبي سعيد ، لم يعملوا خيراً قط ، قال الطيبي : وقوله ليس ذلك لك أي أنا أفعل ذلك تمظيها لاسمى واجلالاً لتوحيدي ، وهو مختص لمعوم حديث أبي هريرة الآتي ، أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله غلصاً ، قل : ويحتمل أن يجري على محومه ويحمل على حال ومقام آخر ، قال الطيبي : إذا فسرنا ما يخص بالله بالتصديق المجرد عن الثمرة وما يخص برسوله هو الإيمان مع الثمرة من ازدياد اليقين أو العمل الصالح حصل الجمع . قلت : ويحتمل وجهاً آخر وهو أن المراد بقوله ليس ذلك لك مباشرة الإخراج لا أصل الشفاعة ، وتكون هذه الشفاعة الأخيرة وقعت في إخراج المذكورين فأجيب إلى أصل الإخراج ومنع من مباشرة فأنسبت إلى شفاعته في حديث أسعد الناس بشفاعتي في أواخر الباب الذي قبله مسنوف . قوله ( فيعرفونهم بعلامة آثار السجود ) في رواية إبراهيم بن سعد ، فيعرفونهم في النار بأثر السجود ، قال الزين بن المنير : تعرف صفة هذا الأثر بما ورد في قوله سبحانه ونمالي ( سيجاهم في وجوههم من أثر السجود ) لأن وجوههم لا تؤثر فيها النار فتبقى صفتها باقية . وقال غيره : بل يعرفونهم بالفرجة ، وفيه نظر لأنها مختصة بهذه الأمة والذين يخرجون أعم من ذلك . قوله ( وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ) هو جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يعرفون أثر السجود مع قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم ، فقامتهم الله أمانة حتى إذا كانوا إلخاً أذن الله بالشفاعة ، فإذا صاروا إلخاً كيف يتميز عمل السجود من غيره حتى يعرف أثره ، وحاصل الجواب تخصيص أعضاء السجود من عموم الأعضاء التي دل عليها من هذا الخبر ، وأن الله منع النار أن تحرق أثر السجود من المؤمن ، وهل المراد بأثر السجود نفس العضو الذي يسجد أو المراد من سجده ، فيه نظر ، والثاني أظهر . قال القاضي حياض : فيه دليل على أن هذاب المؤمنين المذنبين مخالف لعذاب الكفار ، وأنها لا تأتي على جميع أعضائهم إنما إكراماً لموضع السجود وعظم مكانهم من الخسوع لله تعالى أو إكراماً لتلك الصورة التي خلق آدم والبشر عليها وفضلوا بها على سائر الخلق :

قلت : الاول منصوص والثاني محتمل ، لكن بشكل عليه أن الصورة لا تختص بالؤمنين ، فلو كان الأكرام لأجلها أشاركم الكفار وليس كذلك . قال النووي : وظاهر الحديث أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السبعة وهي الجبهة واليدين والركبتان والقدمان ، وبهذا جزم بعض العلماء . وقال عياض : ذكر الصورة ودارات الوجوه يدل على أن المراد بأثر السجود الوجه خاصة خلافاً لما قال يشمل الأعضاء السبعة ، وبذلك اختصاص الوجه أن في بقية الحديث : أن منهم من غاب في النار إلى نصف ساقيه ، وفي حديث سمرة عند مسلم : وإلى ركبتيه ، وفي رواية هشام ابن سعد في حديث أبي سعيد : وإلى حنجره ، قال النووي : وما أنكره هو المختار ، ولا يمنع من ذلك قوله في الحديث الآخر في مسلم : أن قوما يخرجون من النار بخرقون فيما إلا دارات وجوههم ، فإنه يحمل على أن هؤلاء قوم مخصوصون من جملة الخارجين من النار ، فيكون الحديث عاماً بهم وغيره عاماً فيحمل على عمومهم إلا ما مرص منه . قلت : أن أراد أن هؤلاء يخلصون بأن النار لا تأكل وجوههم كلها وأن غيرهم لا تأكل منهم محل السجود خاصة وهو الجبهة سلم من الاعتراض ، والا يلزمه تسليم ما قال القاضي في حق الجميع إلا هؤلاء ، وإن كانت علامتهم الغرة كما تقدم النقل عن قاله . وماتعبه بأنها خاصة بهذه الأمة فيضاف إليها النججيل وهو في اليدين والقدمين مما يصل إليه الضوء فيكون أشمل مما قاله النووي من جرة دخول جميع اليدين والرجلين لاختصاص الكففين والقدمين ولكن ينقص منه الركبتان ، وما استدل به القاضي من بقية الحديث لا يمنع سلامة هذه الأعضاء مع الانفاز ، لأن تلك الأحوال الأخرى خارجة على قياس أحوال أهل الدنيا ، ودل التفصيل على دارات الوجوه أن الوجه كله لا يؤثر فيه النار إكراماً لمحل السجود ، وبحمل الانحصار عليها على التنويه بها لشرفها . وقد استنبط ابن أبي جرة من هذا أن من كان مسلماً ولكنه كان لا يصلح لا يخرج إذ لا علامة له ، لكن يحمل على أنه يخرج في القبضة لعموم قوله لم يعملوا خيراً قط ، وهو مذكور في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد ، وهل المراد بمن يسلم من الاحراق من كان يسجد أو أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة ؟ الثاني أظهر ليدخل فيه من أسلم مثلاً وأخلص قبضته الموت قبل أن يسجد ووجدت بخط أبي رحمه الله تعالى ولم أسمعه منه من نظمه ما يوافق مختار النووي وهو قوله :

يا رب أعضاء السجود عتقتها  
من جردك الجاني وأنت الوافي  
والعتق يسرى بالعتق يا ذا العنى  
فأمن على الفاني بعثت الباقي

قوله ( فيخرجونهم قد امتحشوا ) هكذا وقع هنا ، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في التوحيد عن يحيى بن بكير عن أبيه بسنده ، ووقع عند أبي نعيم من رواية أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير ، فيخرجون من عرفوا ، ليس فيه قد امتحشوا وإنما ذكرها بعد قوله فيقبض قبضة ، وكذا أخرجه البيهقي وابن مده من رواية روح بن الفرغ ويحيى بن أيوب الملاف كلاهما عن يحيى بن بكير به ، قال عياض : ولا يبعد أن الامتحاش يختص بأهل القبضة والتحريم على النار أن تأكل صورة الخارجين أولاً قبلهم من عمل الخير على التفصيل السابق والعلم عند الله تعالى . وقد قدم ضبط امتحشوا ، وأنه بفتح المثناة والمهمله وضمة المعجمة أى احترقوا وزنه ومضناه ، والحش احترق الجلد وظهور العظم ، قال عياض : ضبطناه عن متفق شيوخنا وهو وجه الكلام ، وعند بعضهم بضم المثناة وكسر الحاء ، ولا يعرف في اللغة امتحشه متعبداً وإنما سمع لازماً ، طالع محشة يقال محشته ، ومحشته ، وأنكر يعقوب بن السكيت الثلاثي ، وقال غيره : محشيتة فامتحش ، والمحش المحرقة ، والنار أحرقته

وامتحن هو غضبا . وقال أبو نصر الماراني : الامتحان الاحتراق . قوله ( فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة ) في حديث أبي سعيد و فيلقون في نهر بأفواه الجنة يقال له ماء الحياة ، والأفواه جمع فوهة على غير قياس والمراد بها الأوازل ، وتقدم في الايمان من طريق يحيى بن عمار عن أبي سعيد ، وفي نهر الحياة أو الحياة ، بالكس ، وفي رواية أبي نضرة عند مسلم ، على نهر يقال له الحيوان أو الحياة ، وفي أخرى له و فيلقهم في نهر في أنفواه الجنة يقال له نهر الحياة وفي تسمية ذلك النهر به إشارة الى أنهم لا يحصل لهم الغناء بعد ذلك . قوله ( فينبتون نبات الجنة ) بكسر المهملة وتشديد الموحدة ، تقدم في كتاب الايمان أنها بزور الصحراء والجمع حبب بكسر المهملة وفتح الموحدة بعدها مثلاً ، وأما الحبة بفتح أوله وهو ما يزرعه الناس لجمعها حبوب بضمين ، ووقع في حديث أبي سعيد و فينبتون في حافتيه ، وفي رواية لمسلم ، كما تنبت الغناء ، بضم الغين المعجمة بعدما مثله مفتوحة وبعد الألف حمزة ثم هاء تأنيث هو في الأصل كل ما حمله السيل من عيذان وورق وبزور وغيرها ، والمراد به هنا ما حمله من البزور خاصة . قوله ( في حبل السيل ) بالحاء المهملة المفتوحة والميم المكسورة أى ما يحمله السيل ، وفي رواية يحيى بن عمار المشار إليها الى جانب السيل ، والمراد أن الغناء الذي يحبب به السيل يكون فيه الحبة فيقع في جانب الوادي فتصبح من يومها نابتة ، ووقع في رواية لمسلم ، في حملة السيل ، بعد الميم حمزة ثم هاء ، وقد تشعب الميم فيصير جوزن عظيمة ، وهو ما تغير لونه من الطين ، وخص بالذكر لأنه يقع فيه الثنت غالباً . قال ابن أبي حنيفة في إشارة الى سرعة نباتهم ، لأن الحبة أسرع في الثبات من غيرها ، وفي السيل أسرع لما يجتمع فيه من الطين الرخو الحادث مع الماء مع ما غاطه من حرارة الزبل المجذوب معه ، قال : ويستفاد منه أنه <sup>يبتلع</sup> كان عارفاً بجميع أمور الدنيا بتعليم الله تعالى له وإن لم يباشر ذلك . وقال القرطبي : انقصر المأزى على أن موقع التشبيه السرعة . وبقى عليه نوع آخر دل عليه قوله في الطريق الأخرى ، ألا ترونها تكون إلى الحجر ما يكون منها إلى الشمس أصفر وأخضر وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض ، وفيه تنبيه على أن ما يكون إلى الجهة التي نلى الجنة يسبق إليه البياض المستحسن ، وما يكون منهم إلى جهة النار يتأخر المصير عنه فيبقى أصفر وأخضر إلى أن يتلاحق البياض ويستوى الحسن والنور ونضارة النعمة عليهم . قال : ويحتمل أن يشير بذلك إلى أن الذي يباشر الماء يعني الذي يرش عليهم يسرع نصوعه ولن غيره يتأخر عنه النصوع لكنه يسرع إليه ، والله أعلم . قوله ( ويبقى رجل ) زاد في رواية الكشميني ومنهم مقبل بوجهه على النار هو آخر أهل النار دخولا الجنة ، تقدم القول في آخر أهل النار خروجاً منها في شرح الحديث الثاني والعشرين من الباب الذي قبله ، ووقع في وصفه هذا الرجل أنه كان نباشاً وذلك في حديث حذيفة كما تقدم في أخبار بني إسرائيل ، أن رجلاً كان يسمى الظن بعمله ، فقال لأهله أحرقوني ، الحديث وفي آخره ، كان نباشاً ، ووقع في حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق عند أحد وأبي عوانة وغيرهما وفيه ، ثم يقول الله : انظروا هل بقي في النار أحد عمل خيراً قط ؟ فيجدون رجلاً فيقال له : هل عملت خيراً قط ؟ فيقول ، لا ، غير أني كنت أسامح الناس في البيع ، الحديث وفيه ، ثم يخرجون من النار رجلاً آخر فيقال له : هل عملت خيراً قط ؟ فيقول : لا ، غير أني أسرت ولدي إذا مات فأحرقوني ، الحديث . وجاء من وجه آخر أنه ، كان يسأل الله أن يمجّره من النار ولا يقول أدخلني الجنة ، أخرجه الحسين المروزي في زيادات الزهد لابن المبارك من حديث عوف الأشجعي رحمه ، قد علمت آخر أهل الجنة دخولا الجنة رجل كان يسأل الله أن يمجّره من النار ولا يقول أدخلني

الجنة ، فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقي بين ذلك فيقول : يارب قربني من باب الجنة أنظر إليها وأجد من ريحها ، فيقربه ، فيرى شجرة ، الحديث ، وهو عند ابن أبي شيبة أيضا . وهذا يقوى النعده ، لكن الاسناد ضعيف . وقد ذكرت عن عياض في شرح الحديث السابع عشر أن آخر من يخرج من النار هل هو آخر من يبقى على الصراط أو هو غيره وإن اشترك كل منهما في أنه آخر من يدخل الجنة ، ووقع في نوادر الاصول للترمذي الحكيم من حديث أبي هريرة أن أطول أهل النار فيها مكثا من يكث سبعه آلاف سنة وسند هذا الحديث واه والله أعلم . وأشار ابن أبي جمرة الى المغايرة بين آخر من يخرج من النار وهو المذكور في الباب الماضي وأنه يخرج منها بعد أن يدخلها حقيقة وبين آخر من يخرج من يبقى مارا على الصراط فيكون التعبير بأنه خرج من النار بطريق المجاز لأنه أصابه من حرها وكرها ما يشارك به بعض من دخلها . وقد وقع في « غرائب مالك للدارقطني » من طريق عبد الملك بن الحكم وهو واه عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه ، أنه آخر من يدخل الجنة رجل من جهنمة يقال له جهنمة ، فيقول أهل الجنة : عند جهنمة الخبر اليقين ، وحكى السهيلي أنه جاء أن اسمه هناد ، وجوز غيره أن يكون أحد الاسمين لاحد المذكورين والآخر للآخر . قوله ( فيقول يارب ) في رواية ابراهيم بن سعد في التوحيد ، أي رب ، . قوله ( قد تشبني ريحها ) برفاف وشين معجمة مفتوحتين مخففا - وحكى التشديد - ثم موحدة ، قال الخطابي : تشبه المدخان اذا ملا خياشيمه وأخذ بكظمه ، وأصل القشب خلط الدم بالطعام يقال تشبه اذا سمع دمه استعمل فيما اذا بلغ المدخان والرائحة الطيبة منه غايته . وقال الزوي : معنى تشبني سمني وأذاني وأهلكني ، هكذا قاله جماعة أهل اللغة . وقال الداودي : معناه غير جلدي وصورتي . قلت : ولا يخفى حسن قول الخطابي ، وأما الداودي فكثيرا ما يفسر الالفاظ الغريبة بلوازمها ولا يحافظ على أصول معانيها . وقال ابن أبي جمرة : اذا فسرنا القشب بالذئب والمستنقذ كانت فيه اشارة الى طيب ريح الجنة وهو من أجظم نعيمها ، وعكسها النار في جميع ذلك . وقال ابن القطاع . تشب الشيء بخلطه بما يفسده من ضم أو غيره ، وتشب الانسان لخلطه بسوء كافتائه وطابه ، وأصله الدم فاستعمل بمعنى أصابه المأكروه اذا أهلكه أو أفسده أو غيره أو أزال عقله أو تقذره هو ، والله أعلم . قوله ( وأحرقني ذكاؤها ) كذا الاصيل وكريمة هنا بالمد وكذا في رواية ابراهيم بن سعد ، وفي رواية أبي ذر وغيره ذكاهم بالقصر وهو الأشهر في اللغة . وقال ابن القطاع : يقال ذكت النار تذكو ذكا بالقصر وذكروا بالضم وتشديد الواو أي كثر لمبها واشتد اشتعالها ووهجها ، وأما ذكا الفلام ذكاه بالمد فمعناه أسرعت فطنته . قال انزوي : المد والقصر لغتان ذكره جماعة فيها ، وتعبه مغالطى بأنه لم يوجد عن أحد من المصنفين في اللغة ولا في شارحين لدواوين العرب حكاية المد إلا عن أبي حنيفة الدينوري في « كتاب النبات » وفي مواضع منها ضرب العرب المائل بجمع الفضا لذكائه ، قال : وتعبه علي بن حمزة الاصمعياني فقال : ذكا النار مقصور ويكتب بالالف لأنه واوى يقال ذكت النار تذكو ذكوا وذكاه النار وذكو النار بمعنى وهو انتهاءها والمصدر ذكاه وذكو وذكر ، بالتخفيف والتثقل ، فاما الذكاه بالمد فلم يأت عنهم في النار وإنما جاء في الفهم . وقال ابن قرقول في « المطالع » وعليه يعتمد الشيخ : وقع في مسلم فقد أحرقني ذكاؤها بالمد والمعروف في شدة حر النار القصر إلا أن الدينوري ذكر فيه المد وخطأه على بن حمزة فقال : ذكت النار ذكا وذكروا ومنه طيب ذكي منتثر الريح ، وأما الذكاه بالمد فمعناه تمام الشيء ومنه ذكاه الغلاب وقال صاحب الأغفال : ذكا الفلام والعقل أمرع في الفطنة ،

وذلك الرجل ذكاً من حنة فكره ، وذلك النار ذكاً بالغمر توقدت . قوله ( فاصرف وجهي عن النار ) قد استشكل كون وجهه الى جهة النار والحال أنه من يمر على الصراط طالبا الى الجنة فوجهه الى الجنة ، لكن وقع في حديث أبي أمامة المشار اليه قبل أنه يتقلب على الصراط ظهرا البطن فكأنه في تلك الحالة انتهى الى آخره فمادف أن وجهه كان من قبل النار ، ولم يرق على صرفة عنها باختياره فسأل ربه في ذلك . قوله ( فيصرف وجهه عن النار ) بضم أوله على البناء الجوهول . وفي رواية شعيب : فيصرف الله ، ووقع في رواية أنس عن ابن مسعود عند مسلم وفي حديث أبي سعيد عند أحمد والبخاري نحوه أنه : يرفع له شجرة فيقول : رب أدنى من هذه الشجرة فلا تظلم بظلمها وأشرب من مائها ، فيقول الله : لعل أن أعطيتك تسألني غيرها ، فيقول : لا يارب وبعا هذه أن لا يسأل غيرها وربة يذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه ، وفيه أنه يدنو منها وأنه يرفع له شجرة أخرى أحسن من الأولى عند باب الجنة ويقول في الثالثة أنذن لي في دخول الجنة ، وكذا وقع في حديث أنس الآتي في التوحيد من طريق حميد عنه رفعه ، آخر من يخرج من النار ترفع له شجرة ، ومحور لمسلم من طريق النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد بالغظ : أن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قبل الجنة ومثلت له شجرة ، ويجمع بأنه سقط من حديث أبي هريرة هنا ذكر الشجرات كما سقط من حديث ابن مسعود ما ثبت في حديث الباب من طلب القرب من باب الجنة . قوله ( ثم يقول بعد ذلك : يارب قربني الى باب الجنة ) في رواية شعيب : قال يارب قدمني . قوله ( فيقول : أليس قد دعمت ) في رواية شعيب : فيقول الله : أليس قد أعطيت العهد والميثاق . قوله ( لعل أن أعطيتك ذلك ) في رواية التوحيد : فهل عصيت أن فعلت بك ذلك أن تسألني غيره ، أما دعيت ، ففي سندها الوجهان الفتح والسكر : وجلة : أن تسألني ، هي خبر عيسى ، والمعنى هل يتوقع منك سؤال شيء غير ذلك وهو استفهام تقرير لأن ذلك عادة بني آدم ، والرجعي راجع الى المخاطب لا الى الرب ، وهو من باب إرخاء العنان الى المحصر ليثبت ذلك على التفكير في أمره والانصاف من نفسه . قوله ( فيقول : لا وعدتك لا أسألك غيره فيعطى الله ما شاء من عهد وميثاق ) يحتمل أن يكون قائله : الرجل المذكور أو الله ، قال ابن أبي جرة : إنما يادر للحلف من غير استعلاف لما وقع له من قوة الفرح بقضاء حاجته فوطن نفسه على أن لا يطلب مزيدا وأكده بالحلف . قوله ( فإذا رأى ما فيها سكنت ) في رواية شعيب : فإذا بلغ بابها ورأى زهرتها وما فيها من النضرة ، وفي رواية إبراهيم بن سعد : من الحبرة ، بفتح المهملة وسكون الواو ، والمسلم : الحبر ، بهجمة وتحتانية بلاهاء ، والمراد أنه يرى ما فيها من خارجها إما لأن جدارها شفاف فيرى باطنها من ظاهرها كما جاء في وصف الغرف ، وإما أن المراد بالروية العلم الذي يحصل له من سطوع روائح الطيبة وأنوارها المضيئة كما كان يحصل له أذى لفتح النار وهو خارجها . قوله ( ثم قال ) في رواية إبراهيم بن سعد : ثم يقول . قوله ( ويطلب ) في رواية شعيب : ويحك . قوله ( يارب لا تجعلني أشقى خلقك ) المراد بالخلق هنا : من دخل الجنة ، فهو لفظ عام أريد به خاص ، ومراده أنه يصير إذا استمر خارجا عن الجنة أشقاهم ، وكونه أشقاهم ظاهر لو استمر خارج الجنة وهم من داخلها ، قال الطيبي : معناه يارب قد أعطيت العهد والميثاق ولكن تفكرت في كرمك ورحمتك فسألت . ووقع في الرواية التي في كتاب الصلاة : لا أكون أشقى خلقك ، وللقاسبي : لا أكون ، قال ابن التين المعنى أن أبقى على هذه الحالة ولم تدخلني الجنة لا أكون ، والالف في الرواية الأولى زائدة ، وقال الكرماني : معناه لا أكون كافرا . قلت : هذا أقرب



عما قال ابن التين ولو استحضرت هذه الرواية التي هنا ما احتاج الى التكلف الذي أبداه ، فان قوله « لا آكون » لفظه لفظ الخبر ومعناه الطالب ، ودل عليه قوله « لا تجملني » ، ووجه كونه أشق أن الذي يشاهد ما يشاهده ولا يصل اليه يصير أشد حيرة ممن لا يشاهد ، وقوله « خافك » مخصوص بمن ليس من أهل النار . **قوله** ( فاذا ضحك منه ) تقدم معنى الضحك في شرح الحديث الماضي قريباً . **قوله** ( ثم يقال له تمن من كذا فيتبني ) في رواية أبي سعيد عند أحمد فسأل ويتمنى مقدار ثلاثة أيام من أيام الدنيا ، وفي رواية التوحيد حتى إن الله ليذكره من كذا ، وفي حديث أبي سعيد ويأذنه الله ما لا علم له به . . **قوله** ( قال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا ) سقط هذا من رواية شعيب . وثبت في رواية إبراهيم بن سعد هذا ، ووقع ذلك في رواية مسلم مرتين إحداهما هنا والأخرى في أوله عند قوله « ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار » . **قوله** ( قال عطاء وأبو سعيد ) أي الخدري ، والغائل هو عطاء بن يزيد بن يزيد بن إبراهيم بن سعد في روايته عن الزهري قال : قال عطاء ابن يزيد وأبو سعيد الخدري . **قوله** ( لا يغير عليه شيئاً ) في رواية إبراهيم بن سعد لا يرد عليه . **قوله** ( هذا لك ومثله معه ) قال أبو سعيد سمعت رسول الله ﷺ ( ووقع في رواية إبراهيم بن سعد ) قال أبو سعيد وعشرة أمثاله يا أبا هريرة فقال ، فذكره ، وفيه ، قال أبو سعيد الخدري : أشهد أني حفظت من رسول الله ﷺ ، ووقع في حديث أنس عند ابن مسعود ، يرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها ، ووقع في حديث حذيفة عن أبي بكر ، وانظر الى ملك أعظم ملك فإن لك مثله وعشرة أمثاله ، فيقول أنسخركي وأنت الملك ، ووقع عند أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً في هذا الحديث ، فقال أبو سعيد ومثله معه ، فقال أبو هريرة وعشرة أمثاله ، فقال أحدهما لصاحبه حدث بما سمعت وأحدث بما سمعت ، وهذا مقبول فان الذي في الصحيح هو المعتمد وقد وقع عند الزوار من الوجه الذي أخرجه منه أحمد على وفق ما في الصحيح . نعم وقع في حديث أبي سعيد الطويل المذكور في التوحيد من طريق أخرى عنه بعد ذكر من يخرج من عصاة الموحدين فقال في آخره ، فيقال لهم : لكم ما رأيتم ومثله معه ، فهذا موافق لحديث أبي هريرة في الاختصار على المثل ، ويمكن أن يجمع أن يكون عشرة الأمثال إنما سمعه أبو سعيد في حق آخر أهل الجنة دخولا والمذكور هنا في حق جميع من يخرج بالقبضة ، وجمع عياض بين حديثي أبي سعيد رأيي هريرة باحتمال أن يكون أبو هريرة سمع أولاً قوله ومثله معه ، لحث به ثم حدث النبي ﷺ بالزيادة فسمعه أبو سعيد ، وعلى هذا فيقال سمعه أبو سعيد وأبو هريرة معاً أولاً ثم سمع أبو سعيد الزيادة بعد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد أشياء كثيرة زائدة على حديث أبي هريرة نبت على أكثرها فيما تقدم قريباً ، وظاهر قوله « هذا لك وعشرة أمثاله » أن العشرة زائدة على الأصل ووقع في رواية أنس عن ابن مسعود ذلك الذي تنبت وعشرة أضعاف الدنيا ، وحل على أنه تمنى أن يكون له مثل الدنيا فيطابق حديث أبي سعيد . ووقع في رواية مسلم عن ابن مسعود ذلك مثل الدنيا وعشرة أمثالها ، وانه اعلم . وقال الكلبي أناسك أولاً عن السؤال حياء من ربه وانه يجب أن يسأل لانه يجب صرت عبده المؤمن فيبسطه بقوله أولاً ولعلك أن أعطيت هذا تسأل غيره ، وهذه حالة المتضرع فكيف حالة المطيع ، وليس أنقض هذا العبد عبده وتركه ما أقدم عليه جهلاً منه ولا فلة مبالاة بل علماً منه بأن نقض هذا العهد أولى من الوفاء به ، لأن سؤاله ربه أولى من ترك السؤال مراعاة للقدم ، وقد قال ﷺ ، ومن حلف على يمين فرأى غيرها منها فليكفر على يمينه وإيات الذي

هو خير ، فعمل هذا العبد على وفق هذا الخبر ، والتكفير قد ارتفع عنه في الآخرة . قال ابن أبي جرة رحمه الله تعالى : في هذا الحديث من الفوائد جواز مخاطبة الشخص بما لا تدرك حقيقته ، وجواز التعبد من ذلك بما يفهمه ، وأن الأمور التي في الآخرة لا تشبه بما في الدنيا الا في الاسماء والاصل مع المبالغة في تفاوت الصفة والاستدلال على العلم الضروري بالنظرى ، وأن الكلام اذا كان محتملاً لأمرين يأتي المتكلم بشئ يتخصص به مراده عند السامع ؛ وأن التكليف لا ينقطع الا بالاستقرار في الجنة أو النار ، وأن امثال الأمر في الموقف يقع بالاضطرار . وفيه فضيلة الايمان لأنه لما تلبس به المنافق ظاهراً بقيت عليه حرمة الى أن وقع التمييز باطفاء النور وغير ذلك ، وأن الصراط مع دقته وحدته يسع جميع المخلوقين منذ آدم الى قيام الساعة . وفيه أن النار مع عظمها وشدها لا تتجاوز الحد الذي أسرت باحراقه ، والآدمي مع حقارة جرمه يقدم على المخالفة ففيه معنى شديد من التوبيخ وهو كقوله تعالى في وصف الملائكة ﴿ غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ ، وفيه إشارة الى توبيخ الطغاة والعصاة ، وفيه فضل الدعاء وقوة الرجاء في إجابة الدعوة ولو لم يكن الداعي أهلاً لذلك في ظاهر الحكم لكن بفضل الكريم واسع . وفي قوله في آخره في بعض طرقه ، ما أغدرك ، إشارة الى أن الشخص لا يوصف بالفعل الذميمة الا بعد أن يتكرر ذلك منه . وفيه إطلاق اليوم على جزء منه لأن يوم القياسة في الاصل يوم واحد وقد أطلق اسم اليوم على كثير من أجزائه . وفيه جواز سؤال الشفاعة خلافاً لمن منع محتجاً بأنها لا تكون الا للذنوب . قال عياض : وقت هذا الفائل أنها قد تقع في دخول الجنة بغير حساب وغير ذلك كما تقدم بيانه ، مع أن كل حافل معترف بالتقصير فيحتاج الى طلب العفو عن قصيره ، وكذا كل عامل يخشى أن لا يقبل عمله فيحتاج الى الشفاعة في قبوله . قال : ويلزم هذا الفائل أن لا يدعو بالمغفرة ولا بالرحمة وهو خلاف ما درج عليه السلف في أدبهم . وفي الحديث أيضاً تكليف ما لا يطاق لأن المنافقين يؤمرون بالسجود وقد منعوا منه ، كذا قيل وفيه نظر لأن الأمر حينئذ للتصديق والتبكي . وفيه اثبات رؤية الله تعالى في الآخرة ، قال الطائي : وقول من أثبت الرؤية وكل علم حقيقته الى الله فهو الحق ، وكذا قول من فسر الاثبات بالنجلى هو الحق لأن ذلك قد تقدم قوله هل تضارون في رؤية الشمس والقمر ، وزيد في تقرير ذلك رؤيا كيده وكل ذلك يدفع الحجاز عنه والله أعلم . واستدل به بعض السالكية ونحوهم على أن المنافقين وبعض أهل الكتاب يرون الله مع المؤمنين ، وهو غلط لأن في سياق حديث أبي سعيد أن المؤمنين يرونه سبحانه وتعالى بعد رفع رؤوسهم من السجود وحينئذ يقولون أنت ربنا ، ولا يقع ذلك للمنافقين ومن ذكر معهم ، وأما الرؤية التي اشترك فيها الجميع قبل فقد تقدم أنه صورة الملك وغيره . قلت : ولا مدخل أيضاً لبعض أهل الكتاب في ذلك لأن في بقية الحديث أنهم يخرجون من المؤمنين ومن معهم من يظهر الايمان ويقال لهم ما كنتم تعبدون ؟ وانهم يتساقطون في النار ، وكل ذلك قبل الأمر بالسجود . وفيه أن جماعة من مذنبى هذه الأمة يعذبون بالنار ثم يخرجون بالشفاعة والرحمة خلافاً لمن نفي ذلك عن هذه الأمة وتأول ما ورد بصروب متكلفة ، والنصوص الصريحة متضاربة متظاهرة بثبوت ذلك ، وأن تعذيب الموحدين بخلاف تعذيب الكفار لاختلاف مراتبهم من أخذ النار بعضهم الى ساقه وأنها لا تأكل أثر السجود ، وأنهم يموتون فيكون عذابهم إحراقهم وحسبهم عن دخول الجنة سريعاً كالمسجونين ، بخلاف الكفار الذين لا يموتون أصلاً ليدوقوا العذاب ولا يموتون حياة يستريحون بها ، على أن بعض أهل العلم أول ما وقع في حديث أبي سعيد من قوله

يموتون فيها إمامة بأنه ليس المراد أنه يحصل لهم الموت حقيقة وإنما هو كناية عن غيبة إحساسهم ، وذلك لفرقهم ، أركنى عن النوم بالموت وقد سمي الله النوم وفاة ، ووقع في حديث أبي هريرة أنهم إذا دخلوا النار ماتوا فإذا أراد الله إخراجهم أمسهم ألم العذاب تلك الساعة ، قال وفيه ما طبع عليه آدمي من قوة الطمع وجودة الحيلة في تحصيل المطالب ، فطالب أولاً أن يبعد من النار ليحصل له نسبة لطيفة بأهل الجنة ، ثم طالب الدنو منهم وقد وقع في بعض طرقه طلب الدنو من شجرة بعد شجرة إلى أن طلب الدخول ، وبوخذه منه أن صفات آدمي التي شرف بها على الحيوان تعود له كلها بعد بعثته كالفسكر والعقل وغيرهما ، انتهى ملخصاً مع زيادات في غضون كلامه والله المستعان

### ٥٣ - باب في الخوض . وقول الله تعالى ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾

وقال عبد الله بن زيد : قال النبي ﷺ « اصبروا حتى تلتقوني على الخوض »

٦٥٧٥ - **حدثني يحيى بن حماد** حدثنا أبو هوانة عن سليمان عن شقيق عن عبد الله بن النبي ﷺ :

أنا فرطكم على الخوض ،

[ الحديث ٦٥٧٥ - طرقه في ٦٥٧٦ ، ٧٠٤٩ ]

٦٥٧٦ - **وحدثني عمرو بن علي** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الزهري قال سمعت أبا وائل عن

عبد الله بن عبد الله بن النبي ﷺ قال : أنا فرطكم على الخوض ، وأبهرن رجال منكم ثم ليختارن ذوي ،  
فقول : يا رب أصعابى ، فيقال : إنك لا تدري ما أخذوا بعدك ،

تابعه عامم من أبي وائل . وقال حصين عن أبي وائل : من أخذ بقة عن النبي ﷺ «

٦٥٧٧ - **حدثنا مسدد** حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي

ﷺ قال : أمامكم حوض كناية جزياء وأدراج «

٦٥٧٨ - **حدثني عمرو بن محمد** حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر وعطاء بن السائب عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : الكوثر الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه . قال أبو بشر قلت لسعيد إن أناساً يزعمون أنه نهر في الجنة ، فقال سعيد : النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه .

٦٥٧٩ - **حدثنا سعيد بن أبي صريم** حدثنا نافع بن عمر عن أبي أيوب مائة قال قال عبد الله بن عمرو

قال النبي ﷺ : حوض مبيدة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك وكيكزانه كعبه يوم الدماء ، من شرب منها فلا يظلم أبداً «

٦٥٨٠ - **حدثنا سعيد بن عفير** قال حدثني ابن وهب عن يونس قال ابن وهب « حدثني أنس بن مالك

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إن قدر حوضي كما بين أيته وصنعاء من اليمن ، وإن فيه من الأباريق كمدد نجوم السماء »

٦٥٨١ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** همام عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ : **حدثنا** هذبة ابن خالد **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة : **حدثنا** أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : بينا أنا أسير في البعثة ، إذا أنا بنهر حائقه قباب الدرة الجوف ، قلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذي أعطاك ربك ، فإذا طيئه - أو طيئه - مسك أذفر . شك هذبة ،

٦٥٨٢ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** همام **حدثنا** عبد العزيز عن أنس عن النبي ﷺ قال : كبر دن علي ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختاجوا دوني ، فأقول : أصحابي ، فيقول : لا ندرى ما أحدثوا بعدك »

٦٥٨٣ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** محمد بن عمار **حدثنا** أبو حازم : عن سهل بن سعيد قال : قال النبي ﷺ : إني قرطكم على الحوض : من مر على قريب ، ومن قارب لم يظأ أبدا . **حدثنا** علي أنقوام أعرقهم وبمرفوني ، ثم يحال بيني وبينهم » [ الحديث ٦٥٨٣ طرفه في : ٧٠٠٠ ]

٦٥٨٤ - قال أبو حازم فسمي للثمان بن أبي عياض قال : هكذا سمعت من سهل ؟ قلت : نعم . فقال : أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيه - فأقول : انهم مني ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك . فأقول : سحفا سحفا لمن غير بعدى » وقال ابن عباس : سحفا بعدا ، يقال : سحبق بعيد ، سحفة وأسحفة أبعد . [ الحديث ٦٥٨٤ طرفه في : ٧٠٠١ ]

٦٥٨٥ - وقال أحمد بن حنبل بن شبيب بن سعيد الخطمي **حدثنا** أنس عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : عن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال : برد علي يوم القيامة رطل من أصحابي فيجئون عن الحوض ، فأقول : يارب أصحابي ، فيقول : إنك لاهم لك بما أحدثوا بعدك ، انهم ارتدوا على أديبارهم القهقري »

[ الحديث ٦٥٨٥ طرفه : ٦٥٨٦ ]

٦٥٨٦ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب

أنه كان يحدث عن أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: يرُدُّ على الحوض رجال من أصحابي فيحثلون عنه، فأقول يارب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، أنهم ارتدوا على أديارهم القهقري، وقال ثعلب من الزهري: كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ: فيجَلُونَ. وقال عُقيل: فيحثلون وقال الزهري: عن الزهري عن محمد بن علي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٦٥٨٧ - حدثني إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا محمد بن فليح حدثنا أبي قال حدثني هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: بينا أنا نائم فاذا زُمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم، قلت أين؟ قال: إلى النار والله، قلت وما شأنهم؟ قال إنهم ارتدوا بعدك على أديارهم القهقري. ثم إذا زُمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: لهم، قلت أين؟ قال: إلى النار والله. قلت ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أديارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم الا مثل سهل للنعم.

٦٥٨٨ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن هياض عن عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عامر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوض.

٦٥٨٩ - حدثنا عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن عبد الله قال: سمعت جندباً قال: سمعت النبي ﷺ يقول: أنا قرطاسكم على الحوض.

٦٥٩٠ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج يوماً فصرى على أهل أُحُدِ صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر فقال: إني قرطاسكم، وأنا شهيد عليكم، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن. وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض - أو مفاتيح الأرض - وإني والله ما أخاف عليكم أن تُشركوا بعدي، واسكن أخاف عليكم أن تنافوا فيها.

٦٥٩١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا حرمي بن عمارة حدثنا شعبة عن معبد بن خالد أنه سمع حارثة ابن وهب يقول: «سمعت النبي ﷺ وذكر الحوض قال: كما بين المدينة وصفاء»

٦٥٩٢ - وزاد ابن أبي قتيبة عن شعبة عن معبد بن خالد عن حارثة سمع النبي ﷺ قال حوضه ما بين صفاء والمدينة، فقال له المستورد: ألم نسمعه قال الأواني؟ قال: لا. قال المستورد: ترى فيه الآنية مثل الكواكب.

٦٥٩٣ - حدثنا سعيد بن أبي مسريم عن نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : قال النبي ﷺ : اني على الحوض حتى انظر من يرد علي منكم ، وسيؤخذ ناس دوني ، فأقول : يا رب مني ومن أمي ، فيقال : هل شعرت ما عملوا بعدك ؟ والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم ، فكان ابن أبي مليكة يقول : اللهم انا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا ، أو نفتن عن ديننا على أعقابكم تنكصون : ترجعون على العقب

[ ٥٥٩٣ - طرقة في : ٧٠٤٨ ]

**قوله ( باب في الحوض )** أي حوض النبي ﷺ ، وجمع الحوض حياض وأحواض وهو جمع الماء ، وإيراد البخاري لأحاديث الحوض بعد أحاديث الشفاعة وبعد نصب الصراط إشارة منه إلى أن الورد على الحوض يكون بعد نصب الصراط والمروء عليه ، وقد أخرج أحمد والترمذي من حديث النضر بن أنس عن أنس قال : سألت رسول الله ﷺ أن يشفع لي ، فقال : أنا فاعل ، قلت : أين أطالبك ؟ قال : اطلبني أول ما تطالبني على الصراط . قلت : فان لم ألقك ؟ قال : أنا عند الميزان . قلت : فان لم ألقك ؟ قال : أنا عند الحوض ، وقد استشكل كون الحوض بعد الصراط بما سيأتي في بعض أحاديث هذا الباب أن جماعة يدفعون عن الحوض بعد أن يكادوا يردون ويذهب بهم إلى النار ، ووجه الاشكال أن الذي يمر على الصراط إلى أن يصل إلى الحوض يكون قد نجا من النار فكيف يرد إليها ؟ ويمكن أن يجعل على أنهم يقربون من الحوض بحيث يرونه ويرون النار فيدفعون إلى النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط . وقال أبو عبد الله القرطبي في « التذكرة » : ذهب صاحب « الفتوح » وغيره إلى أن الحوض يكون بعد الصراط ، وذهب آخرون إلى العكس ، والصحيح ، أن للنبي ﷺ حوضين أحدهما في الموقف قبل الصراط والآخر داخل الجنة وكل منهما يسمى كوثرا . قلت : وفيه نظر لأن الكوثر نهر داخل الجنة كما تقدم ويأتي ، وماؤه يصب في الحوض ، ويطلق على الحوض كوثر لكونه يمد منه ، فغاية ما يؤخذ من كلام القرطبي أن الحوض يكون قبل الصراط ، فان الناس يردون الموقف عطاش فيجدوا مؤمنون الحوض وتتساقط الكفاية في النار بعد أن يقولوا ربنا عطشنا ، فترفع لهم جهنم كأنها سراب فيقال : ألا تردون ؟ فيظنونها ماء فيساقطون فيها . وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر أن الحوض يشخب فيه ميزابان من الجنة ، وله شاهد من حديث ثوبان ، وهو حجة على القرطبي لانه قد تقدم أن الصراط جسر جهنم وأنه بين الموقف والجنة وأن المؤمنين يرون عليه لدخول الجنة ، فلو كان الحوض دونه لحالت النار بينه وبين الماء الذي يصب من الكوثر في الحوض ، وظاهر الحديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخلها . وفي حديث ابن مسعود عند أحمد : ويخرج نهر الكوثر إلى الحوض ، وقد قال القاضي عياض : ظاهر قوله ﷺ في حديث الحوض : من شرب منه لم يظم أبدا ، يدل على أن الشرب منه يقع بعد الحساب والنهاية من الدار ، لأن ظاهر حال من لا يظم أن لا يعذب بالنار ، ولكن يحتمل أن من قدر عليه التعذيب منهم أن لا يعذب فيها بالظم بل بغيره . قلت : ويدفع هذا الاحتمال أنه وقع في حديث أبي بن كعب عند ابن أبي حاتم في ذكر الحوض : ومن لم يشرب منه لم يرو أبدا ، وعند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في الحديث الطويل عن أبي عبد الله عامر أنه : وقد على رسول



من طريق أبي حمزة عن أبي برزة نخوع ، ومن طريق يزيد بن حبان التيمي : شهدت زيد بن أرقم وبعث إليه ابن زياد فقال : ما أحديث بلغني أنك تزعم أن رسول الله ﷺ حوضاً في الجنة ؟ قال : حدثنا بذلك رسول الله ﷺ .  
وهند أحد من طريق عبد الله بن بريدة عن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة المذلل قال : قال عبيد الله بن زياد : ما أصدق بالحوض ، وذلك بعد أن حدثه أبو برزة والبراء وطائفة بن عمرو ، فقال له أبو سبرة بعثني أبوك في مال إلى معاوية فلقيني عبد الله بن عمرو لحدثني وكتبته بيدي من فيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : موعدكم حوضي ، الحديث فقال ابن زياد حينئذ : أشهد أن الحوض حق . وهند أبي يعلى من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، دخلت على ابن زياد وم يذكرون الحوض فقال هذا أنس ، فقلت : لقد كانت عجائز بالمدينة كثيراً ما يسألن رجلاً أن يصطحبهن من حوض نعيم ، وسنده صحيح . وروينا في فوائد العيسوي وهو في البعث البيهقي من طريقه بسند صحيح عن حميد عن أنس نخوع وفيه ما حجب أن أعيش حتى أرى مثاكم يشكر العرض ، وأخرج البيهقي أيضاً من طريق يزيد الرقائشي عن أنس في صفة الحوض ووسايقه قوم ذابله شفاهم لا يطعمون منه قطرة ، من كتب به اليوم لم يصب الشراب منه يومئذ . وي زيد ضعيف السكت يثويه ما مضى ، ويشبه أن يكون السلام الأخير من قول أنس . قال هياض : أخرج مسلم أحاديث العرض عن ابن عمر وأبي سعيد وسهل بن سعد وجندب وعبد الله بن عمرو وطائفة وأم سلمة وعقبة بن عامر وابن مسعود وحذيفة وحارثة بن وهب والمستورد وأبي ذر وثوبان وأنس وجابر بن سمرة ، قال : ورواه غير مسلم عن أبي بكر الصديق وزيد بن أرقم وأبي أمامة وأسماء بنت أبي بكر وخولة بنت قيس وعبد الله بن زيد وسويد بن جبله وعبد الله الصنابحي والبراء بن عازب . وقال النووي بعد حكاية كلامه مستدركا عليه : رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه غيره من رواية عمر وعائذ بن عمرو وآخرين ، وجمع ذلك كله البيهقي في البعث بإسناده وطرقه المتكاثرة . قلت : أخرجه البخاري في هذا الباب عن الصحابة الذين نسب هياض أسلم تخريجه عنهم إلا أم سلمة وثوبان وجابر بن سمرة وأبا ذر ، وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن زيد وأسماء بنت أبي بكر ، وأخرجه مسلم عنهما أيضاً وأغفلهما هياض ، وأخرجه أيضاً عن أسيد بن حضير ، وأغفل هياض أيضاً نسبة الأحاديث ، وحدثت أبي بكر عند أحمد وأبي هوانة وغيرهما ، وحدثت زيد بن أرقم عند البيهقي وغيره ، وحدثت خولة بنت قيس عند الطبراني ، وحدثت أبي أمامة هند ابن حبان وغيره ، وأما حديث سويد بن جبله فأخرجه أبو زرعة الدمشقي في مسند الشاميين وكذا ذكره ابن منده في الصحابة وحزم ابن أبي حاتم بأن حديثه مرسل ، وأما حديث عبد الله الصنابحي فغلط هياض في اسمه وإنما هو الصنابح بن الأعسر وحدثه عند أحمد وابن ماجه ، بسند صحيح ولفظه : أتى فرطكم على الحوض ، وأني مكثت بكم ، الحديث فإن كان كما ظننت وكان ضبط اسم الصحابي وأنه عبد الله فزيد العدة واحداً لكن ما عرفت من خروجه من حديث عبد الله الصنابحي وهو صحابي آخر غير عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي التابعي المجهول وقول النووي أن البيهقي استوعب طرقه يوم أنه أخرج زيادة على الأسماء التي ذكرها حيث قال وآخرين ، وليس كذلك فإنه لم يخرج حديث أبي بكر الصديق ولا سويد ولا الصنابحي ولا خولة ولا البراء وإنما ذكره عن عمرو وعنه طائفة ابن عمرو وعن أبي برزة ولم أر عنده زيادة إلا من مرسل يزيد بن رومان في نزول قوله تعالى ﴿ إنا أهلكناك الكوثر ﴾ وقد جاء فيه عن من لم يذكره جميعاً من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة الكوثر ، ومن حديث



كعب بن عجرة هند الترمذى والنسائى وصححه الحاكم ، ومن حديث جابر بن عبد الله عند أحمد والبخارى بسند صحيح وعن بريدة عند أبي يعلى ، ومن حديث أخى زيد بن أرقم ويقال إن اسمه ثابت عند أحمد ، ومن حديث أبي الدرداء عند ابن أبي عاصم فى السنة وعند البيهقى فى الدلائل ، ومن حديث أبي بن كعب وأسامة بن زيد وحذيفة ابن أسيد وحمة بن عبد المطلب واقريط بن عامر وزيد بن ثابت والحسن بن على وحديثه عند أبي يعلى أيضا وأبي بكره وخولة بنت حكيم كلها عند ابن أبي عاصم ، ومن حديث العرباض بن سارية عند ابن حبان فى صحيحه ، وعن أبي مسعود البدرى وسلمان الفارسى وسمره بن جندب وعقبة بن عبد وزيد بن أرقم وكلمة فى الطبرانى ، ومن حديث خباب بن الارت عند الحاكم ، ومن حديث النواس بن سمعان عند ابن أبي الدنيا ومن حديث ميمونة أم المؤمنين فى الأوسط للطبرانى ولفظه « يرد على الحوض أطولكن يدا » الحديث ، ومن حديث سعد بن أبي وقاص عند أحمد بن منيع فى مسنده ، وذكره ابن منده فى مستدرجه عن عبد الرحمن بن عوف ، وذكره ابن كثير فى نهايته عن عثمان بن مظعون ، وذكره ابن القيم فى الحاوى عن معاذ بن جبل واقريط بن صبرة وأظنه عن لقيط ابن حارس الذى تقدم ذكره ، فجميع من ذكرهم هياض خمسة وعشرون نفسا ، وزاد عليه الثورى ثلاثة ، وزدت عليهم أجمين قدر ما ذكره سواء فزادت المسدة على الحديثين ، وللكثير من هؤلاء الصحابة فى ذلك زيادة على الحديث الواحد كآبى هريرة وأنس وابن عباس وأبى سعيد وعبد الله بن عمرو وأحاديثهم بعضها فى مطلق ذكر الحوض وفى صفتها بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يدفع عنه بعضها ، وكذلك فى الأحاديث التى أوردها المصنف فى هذا الباب ، وجملة طرقها تسعة عشر طريقا ، وبلغنى أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين مصحبا .

**الاول ، قوله** (وقال عبد الله بن يزيد) هو ابن عاصم المازنى . **قوله** (اصبروا حتى تلقوا على الحوض) هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف فى غزوة حنين ، وفيه كلام الانصار لما قسمت غنائم حنين فى غيرهم وفيه « انكم سترون بعدى أثره فاصبروا » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . الحديث الثانى والثالث عن ابن مسعود موصولا وعن حذيفة معلقا ، **قوله** (عن سليمان) هو الاعمش ، وشقيق هو أبو وائل المذكور فى الطريق الثانية ، ووقع صريحا عند الاسماعيليهما وعند مسلم فى الاول ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والمقدمة فى الطريق الثانية هو ابن مضم الضبي السكونى . **قوله** (وايرفعن) بضم أوله وفتح الفاء والعين أى يظهرهم الله لى حتى أراهم . **قوله** (ثم ليختلجن) بفتح اللام وضم التحتانية وسكون الحاء المعجمة وفتح المثناة واللام وضم الجيم بعدها نون ثقيلة أى ينزهون أو يجذبون منى ، يقال اختلجه منه اذا نزع منه أو جذبه بغير إرادته ، وسيأتى زيادة فى إيضاحه فى شرح الحديث التاسع وما بعده والتاسع عشر . **قوله** (تابعه عاصم) هو ابن أبي النجود قارى الكوفة ، والضمير للاعمش أى أن عاصما رواه كما رواه الاعمش عن أبي وائل فقال عن عبد الله بن مسعود ، وقد وصلها الحارث بن أبى أسامة فى مسنده من طريق سفیان الثورى عن عاصم . **قوله** (وقال حصين) أى ابن عبد الرحمن الواسطى .

**قوله** (عن أبي وائل عن حذيفة) أى أنه خالف الاعمش وعاصما فقال عن أبي وائل عن حذيفة ، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق حصين ، وصنيعه يقتضى أنه عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن حذيفة معا ، وصنيع البخارى يقتضى ترجيح قول من قال عن أبي وائل عن عبد الله لكونه سابقا موصولة وعلقى الاخرى . الحديث الرابع ، **قوله** (بجى) هو ابن سعيد القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمرى . **قوله** (أمامكم) بفتح الهمزة أى

قدامكم (حوض) في رواية السرخسي د حوض ، بزيادة ياء الاضافة ، والاول هو الذي عند كل من أخرج الحديث كسلم . **قوله** (كا بين جرباء وأذرح) أما جرباء فهي بفتح الجيم وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ تأنيث أجرب ، قال عياض : جاءت في البخاري مدودة ، وقال النوري في شرح مسلم الصواب أنها مقصورة وكذا ذكرها العازمي والجمهور ، قال والمد خطأ ، وأثبت صاحب التحرير المد وجوز الأنصر ، ويؤيد للد قول أبي حنيفة البكري هي تأنيث أجرب . وأما أذرح فبفتح الهمزة وسكون المعجمة وضم الراء بعدها مهملة ، قال عياض كذا للجمهور ، ووقع في رواية العذري في مسلم بالجيم وهو وهم . قلت : وسأذكر الخلاف في تعيين مكاني هذين الموضعين في آخر الكلام على الحديث السادس ان شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث ابن عباس ، تقدم شرحه في تفسير سورة الكوثر ومثله هنا هشيم أخبرنا أبو بشر ، هو جعفر بن أبي وحشية بفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة مكسورة ثم تحتانية ثقيلة ثم هاء تأنيث ، وامم أبي وحشية اياض . **قوله** (وعطاء بن السائب) هو المحدث المذكور كوفي من صفار الثياطين صدوق اختلط في آخر صحبه ، وسماح هشيم منه بعد اختلاطه ، ولذلك أخرج له البخاري مقرونا بأبي بشر ، وماله عنده الا هذا الموضع ، وقد مضى في تفسير الكوثر من جهة هشيم عن أبي بشر وحده ، ولعطاء بن السائب في ذكر الكوثر سند آخر عن شيخ آخر أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه بسند صحيح من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن عمار بن دينار عن ابن عمر فذكر الحديث المشار اليه في تفسير الكوثر ، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي حنيفة عن عطاء قال : قال لي عمار بن دينار ما كان سعيد بن جبيرة يقول في الكوثر ؟ قلت : قال يحدث عن ابن عباس قال : هو الخير الكثير ، فقال عمار : حدثنا ابن عمر فذكر الحديث . وأخرجه البيهقي في البعث عن طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب وزاد : فقال عمار سبحان الله ما أقل ما يصفى لابن عباس ، فذكر حديث ابن عباس ثم قال : هذا والله هو الخير الكثير . الحديث السادس . **قوله** (نافع) هو ابن عمر الجعفي المكي . **قوله** (قال عبد الله بن عمرو) في رواية مسلم من وجه آخر عن نافع بن عمر بسنده عن عبد الله بن عمرو ، وقد خالف نافع بن عمر في صحابه عبد الله بن عثمان بن خثيم فقال : عن ابن أبي مليكة عن عائشة أخرجه أحمد والطبراني ، ونافع بن عمر أحفظ من ابن خثيم . **قوله** (حوضي مسيرة شهر) زاد مسلم والاسماعيل وابن حبان في روايتهم من هذا الوجه « ورواياه سواء » وهذه الرواية تدفع تاويل من جمع بين مختلف الأحاديث في تقدير مسافة الحوض على اختلاف العرض والطول ، وقد اختلف في ذلك اختلافا كثيرا فوقع في حديث أنس الذي بعده دكا بين أيلة وصنعاء من اليمن ، وأيلة مدينة كانت طامة وهي بطرف بحر القلزم من طرف الشام وهي الآن خراب يمر بها الحاج من مصر فتكون شمالهم ويمر بها الحاج من غزة وغيرها فتكون أمامهم ، ويحلبون إليها الميرة من الكرك والشوبك وغيرها يتلقون بها الحاج ذهابا وإيابا . وأيضا تنسب العشة المشهورة عند المصريين ، وبينها وبين المدينة النبوية نحو الشهر يسير الا فقال ان اتصروا كل يوم على مرحلة والافدون ذلك ، وهي من مصر على أكثر من النصف من ذلك ، ولم يجب من قال من المتقدمين إنها على النصف ما بين مصر ومكة بل هي دولة الثلث قائما أقرب إلى مصر . ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن أيلة شعب من جبل رضوى الذي في ينبع ، وتلقب بأنه اسم واقف اسما ، والمراد بأيلة في الخبر هي المدينة الموصوفة آنفا ، وقد ثبت ذكرها في صحيح مسلم في قصة غزوة تبوك وفيه ، ان صاحب أيلة جاء الى رسول الله

بالحمد وصالحه ، وتقدم لها ذكر أيضا في كتاب الجمعة . وأما صنعاء فالتما قيدت في هذه الرواية بالين احترازا من صنعاء التي بالشام ، والاصل فيها صنعاء اليمن لما هاجر أهل اليمن في زمن عمر عند فتوح الشام نزل أهل صنعاء في مكان من دمشق فسمى باسم بلدهم ، فعلى هذا فن في قوله في هذه الرواية « من اليمن » ان كانت ابتدائية فيكون هذا اللفظ مرفوعا وان كانت بيانية فيكون مدرجا من قول بعض الرواة والظاهر أنه الزهرى . ووقع في حديث جابر ابن سمرة أيضا « كما بين صنعاء وأيلة » وفي حديث حذيفة مثله لكن قال « عدن » بدل صنعاء ، وفي حديث أبي هريرة « أبعد من أيلة الى عدن » وعدن بفتحين بلد مشهور على ساحل البحر في أواخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند وهي تسامت صنعاء وصنعاء في جهة الجبال ، وفي حديث أبي ذر دمايين عمان الى أيلة ، وعبان بضم المهملة وتخفيف النون بلد على ساحل البحر من جهة البحرين ، وفي حديث أبي بردة عند ابن حبان « دمايين ناحيتي حوضي كما بين أيلة وصنعاء مسيرة شهر » وهذه الروايات متقاربة لانها كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص . ووقع في روايات أخرى التعميد بما هو دون ذلك : فوقع في حديث عتبة بن عاصر عند أحمد « كما بين أيلة الى الجحفة » وفي حديث جابر « كما بين صنعاء الى المدينة » وفي حديث ثوبان « دمايين عدن وعبان البلقاء » ونحوه لابن حبان عن أبي أمامة « وعبان هذه بفتح المهملة وتشديد الميم للاكثر وحكى تخفيفها . ونسب الى البلقاء لقربها منها . والבלقاء بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها قاف وبالمدة بلدة معروفة من فلسطين » وعند عبد الرزاق في حديث ثوبان « دمايين بهري الى صنعاء أو دمايين أيلة الى مكة » وبهري بضم الموحدة وسكون المهملة بلد معروف بطرف الشام من جهة الحجاز تقدم ضبطها في بدء الوحى ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد « بعد دمايين مكة وأيلة » وفي لفظ « دمايين مكة وعبان » وفي حديث حذيفة بن أسيد « دمايين صنعاء الى بهري » ومثله لابن حبان في حديث عتبة بن عبد ، وفي رواية الحسن عن أنس عند أحمد « كما بين مكة الى أيلة أو بين صنعاء ومكة » وفي حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة وابن ماجه « دمايين الكعبة الى بيت المقدس » وفي حديث عتبة بن عبد عند الطبراني « كما بين البيضاء الى بهري » والبيضاء بالقرب من الريدة البلد المعروف بين مكة والمدينة ، وهذه المسافات متقاربة وكلها ترجع الى نحو نصف شهر أو تزيد على ذلك قليلا أو تنقص ، وأقل ما ورد في ذلك ما وقع في رواية مسلم في حديث ابن عمر من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر بسنده كما تقدم وزاد قال : قال عبيد الله بن عمر سأله قال قرئان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام ، ونحوه له في رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر لكن قال « ثلاث ليال » . وقد جمع العلماء بين هذا الاختلاف فقال عياض : هذا من اختلاف التقدير لان ذلك لم يقع في حديث واحد فيعد اضطرابا من الرواة وانما جاء في أسانيد مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في موطن مختلفة ، وكان النبي ﷺ يضرب في كل منها مثلا لبعده أقطار الحوض وسعته بما يسبح له من العبارة ويقرب ذلك لعلهم يبعد ما بين البلاد الثانية بعضها من بعض لاعلى ارادة المسافة المحققة ، قال فهذا يجمع بين الالفاظ المختلفة من جهة المعنى انتهى ملخصا ، وفيه نظر من جهة أن ضرب المثل والتقدير انما يكون فيما يتقارب ، وأما هذا الاختلاف المتباعد الذي يزيد تارة على ثلاثين يوما وينقص الى ثلاثة أيام فلا ، قال القرطبي : ظن بعض الفاضلين أن الاختلاف في قدر الحوض اضطراب وليس كذلك ، ثم نقل كلام عياض وزاد : وليس اختلافا بل كلها نفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب ، ثم قال : ولعل ذكره للجماعات المختلفة بحسب من حضره عن يعرف تلك الجهة فيخاطب كل قوم بالجمعة

التي يعرفونها ، وأجاب النووي بأنه ليس في ذكر المسافة الفلانية ما يدفع المسافة الكثيرة فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة . وحاصله أنه يشير الى أنه أخبر أولا بالمسافة اليسيرة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبر بها كأن الله تفضل عليه بالتساع شينا بعد شيء . فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة . وتقدم قول من جمع الاختلاف بتفاوت الطول والعرض ورده بما في حديث عبد الله بن عمرو ذكرها به سواء . ووقع أيضا في حديث الثؤاس بن سحمان وجابر وأبي بزة وأبي ذر طول وعرضه . واه ، وجمع غيره بين الاختلافين الاوابين باختلاف السير البطيء وهو سير الانتقال والسير السريع وهو سير الراكب الخفيف ويحمل رواية ألقاها وهو الثلاث على سير البريد فقد عهد منهم من قطع مسافة الشهر في ثلاثة أيام ولو كان نادرا جدا ، وفي هذا الجواب من المسافة الأخيرة نظر وهو نيا قبله مسلم وهو أول ما يجمع به ، وأما مسافة الثلاث فإن الحفاظ ضياء الدين المقدسي ذكر في الجزء الذي جمعه في الحوض أن في سياق لفظها غلطا وذلك لاختصار وقع في سياقه من بعض رواياته ، ثم ساقه من حديث أبي هريرة وأخرجه من « فوائد عبد الكريم بن الهيثم البيرقاني » ، يستند من أبي هريرة مرفوعا في ذكر الحوض فقال فيه « عرضة مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح » قال الضياء : فظهر بهذا أنه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره كما بين مناهي وبين جرباء وأذرح ، فحذف مقاي وبين . وقال الحافظ صلاح الدين العلائي بعد أن حكى قول ابن الأثير في النهاية مما قربتان بالاشام بينهما مسافة ثلاثة أيام ثم غلط في ذلك وقال : ليس كما قال بل بينهما غلوة . ثم هما معروفتان بين القدس والكرك ، قال : وقد ثبت التقدير المختلف عند الدارقطني وغيره بلفظ « ما بين المدينة وجرباء وأذرح » . قلت : وهذا يوافق رواية أبي سعيد هند ابن ماجه « كما بين الكعبة وبنت القدس » ، وقد وقع ذكر جرباء وأذرح في حديث آخر عند مسلم وفيه « والى أمل جرباء وأذرح بحرسهم الى رسول الله ﷺ » ، ذكره في غزوة تبوك ، وهو يؤيد قول العلائي أنهما متقاربتان . وإذا تقرر ذلك رجع جميع الختام الى أنه لا اختلاف لسير البطيء والسير السريع ، وسأحكي كلام ابن الأثير في تقدير المسافة بين جرباء وأذرح في شرح الحديث السادس عشر واه أعلم . قوله ( ماؤه أبيض من اللبن ) قال المازني : مقتضى كلام النحاة أن يقال أشد بياضا ولا يقال أبيض من كذا . ومنهم من أجله في الفجر ، ومنهم من أجازه بقله ويشهد له هذا الحديث وغيره . قلت : ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ أشد بياضا من اللبن ، وكذا لابن مسعود عند أحمد ، وكذا لابن أمانة عند ابن أبي عاصم . قوله ( وريحه أطيب من الملك ) في حديث ابن عمر عند الترمذي ، أطيب ريحا من المسك ، ومثله في حديث أبي أمانة عند ابن حبان راحة ، وزاد ابن أبي عاصم وابن أبي الدنيا في حديث ربيعة « وألين من الزبد » وزاد مسلم من حديث أبي ذر وثوبان « وأحل من العسل » ومثله لأحمد عن أبي بن كعب ، وله عن أبي أمانة وأحل مذاقا من العسل ، وزاد أحمد في حديث ابن عمر ومن حديث ابن مسعود « وأبرد من الثلج » ، وكذا في حديث أبي بزة ، وعند البزار من رواية هدي بن ثابت عن أنس ، ولابن يعل من وجه آخر عن أنس وعند الترمذي في حديث ابن عمر « وماؤه أشد بذا من الثلج » . قوله ( وكبرانه كنجوم السماء ) في حديث أنس الذي بعده « وفيه من الأباريق كعدة نجوم السماء » ، ولأحمد من رواية الحسن عن أنس « أكثر من عدد نجوم السماء » ، وفي حديث المستورد في أواخر الباب « فيه الآنية مثل السكواكب » ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن

ابن عمر وفيه أباريق كمنجوم السماء . **قوله** ( من شرب منها ) أي من الكيزان ، وفي رواية الكشميني من شرب منه ، أي من الخوض ( فلا يظلم أبدا ) في حديث سهل بن سعد الآتي قريبا من مر على شرب ومن شرب لم يظلم أبدا ، وفي رواية موسى بن عقبة من ورده فشرب لم يظلم أبدا ، وهذا يفهم المراد بقوله من مر به شرب ، أي من مر به فمكن من شربه فشرب لا يظلم أو من مكن من المرور به شرب ، وفي حديث أبي أمامة ولم يسرد وجهه أبدا ، وزاد ابن أبي حاتم في حديث أبي بن كعب من صرف عنه لم يرو أبدا ، ووقع في حديث النواص بن سيمان عند ابن أبي الدنيا أول من يرد عليه من يسق كل عطشان . الحديث السابع ، **قوله** ( يونس ) هو ابن يزيد . **قوله** ( حدثني أنس ) هذا يدنع تمايل من أجله بأن ابن شهاب لم يسمعه من أنس لأن أبا أنس روى عن ابن شهاب عن أخيه عبد الله بن مسلم عن أنس أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري عن أبيه به ، والذي يظهر أنه كان عند ابن شهاب عن أخيه عن أنس ثم سمعه عن أنس فان بين السياقين اختلافا ، وقد ذكر ابن أبي حاتم أسماء من روى عن ابن شهاب عن أنس بلا واسطة فزادوا على عشرة . الحديث الثامن حديث أنس من رواية قتادة عنه ، **قوله** ( بينا أنا أسير في الجنة ) تقدم في تفسير سورة الكوثر أن ذلك كان ليلة أسرى به وفي أواخر الكلام على حديث الاسراء في أوائل الترجمة النبوية ، روى الداودي أن المراد أن ذلك يكون يوم القيامة فقال : إن كان هذا محفوفا دل على أن الخوض الذي يدفع عنه أقوام غير النهر الذي في الجنة أو يكون يراهم وهو داخل الجنة وهم من خارجها فيناديهم فيصرفون عنه . وهو تكلف عجيب يقتضي عنه أن الخوض الذي هو خارج الجنة يمد من النهر الذي هو داخل الجنة فلا إشكال أصلا ، وقوله في آخره وطيبه أو طينه ، شك هدية دل على عوادة من الطيبين وأراد بذلك أن أبا الوليد لم يشك في روايته أنه بالنون وهو المعتمد ، وتقدم في تفسير سورة الكوثر من طريق شيبان عن قتادة فأهوى الملك يده فاستخرج من طينه مسكا أدفر ، وأخرج البيهقي في البعث من طريق عبد الله بن مسلم عن أنس باللفظ ذرابه مسك ، الحديث التاسع حديث أنس أيضا من رواية عبد العزيز وهو ابن صهيب عنه ، **قوله** ( أصحاحي ) بالثاء غير ، وفي رواية الكشميني وأصحابي ، بغير تصغير **قوله** ( فيقول ) في رواية الكشميني ويقال ، وقد ذكر شرح ما تضمنه في شرح حديث ابن عباس . الحديث العاشر والحادي عشر حديث سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري من رواية أبي حازم عن سهل وعن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد ، **قوله** ( فأقول محققا محققا ) يكون المعنى المحقق فيها ويجوز ضمها ومعناها بعدا بعدا ، ونصب بتقدير الزمهم الله ذلك . **قوله** ( وقال ابن عباس محققا بعدا ) وصله ابن أبي حاتم من رواية علي بن أبي طلحة عنه بإفظه . **قوله** ( يقال سمعني بعيد ) هو كلام أبي عبيدة في تفسير قوله تعالى ( أو تهوى به الريح في مكان سحيق ) السحيق البعيد والنخلة السحوق الطويلة . **قوله** ( سمعته وأسمعته أبده ) ثبت هذا في رواية الكشميني وهو من كلام أبي عبيدة أيضا قال : يقال سمعته الله وأسمعته أي أبده ، ويقال بعد وسمعت إذا دعوا عليه ، وسمعته الريح أي طرده ، وقال الاسماعيلي : يقال سمعته إذا اعتمد عليه بشئ ففتته وأسمعته أبده ، وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في هذا في باب كيف الحشر . الحديث الثاني عشر ، **قوله** ( وقال أحمد بن شبيب الخ ) وصله أبو عوانة عن أبي زرعة الرازي وأبي الحسن الميموني قالا : حدثنا أحمد بن شبيب به ، ويونس بن يزيد عن ابن يزيد نسبهم أبو عوانة في روايته هذه ، وكذا

أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طارق عن أحمد بن شبيب . **قوله** ( فيجلون ) بضم أوله وسكون الجيم وفتح اللام أى يصرفون ، وفي رواية الكشميني بفتح الحاء الممثلة وتشديد اللام بعدها حمزة مضمومة قبل الواو وكذا لاكثر ومعناه يطردون ، وحكى ابن التين أن بعضهم ذكره بغير حمزة قال : وهو في الاصل مهموز فحكاؤه سهل الحمزة . **قوله** ( انهم ارتدوا ) هذا يوافق نفسه قبيصة الماضي في « باب كيف العشر » . **قوله** ( على أهقابهم ) في رواية الاسماعيل « على أديارهم » ، **قوله** ( وقال شعيب ) هو ابن أبي حمزة عن الزهري يعنى بسنده وصله الذهلي في « الإبريات » ، وهو بسكون الجيم أيضا ، وقيل بالخاء المعجمة المفتوحة بعدها لام ثقيلة وواو ساكنة وهو تصحيف . **قوله** ( وقال عقيل ) هو ابن خالد يعنى عن ابن شهاب بسنده يجلون ) يعنى بالحاء الممثلة والحدرة . **قوله** ( وقال الزبيدي ) هو محمد بن الوليد ، ومحمد بن علي شيخ الزهري فيه هو أبو جعفر الباق ، وشيخه عبيد الله هو ابن أبي رافع مولى النبي ﷺ ، وذكر الجبائي أنه وقع في رواية القاسبي والاصيل عن المروزي عبد الله بن أبي رافع بسكونه المرحدة وهو خطأ ، وفي السند ثلاثة من التابعين مدنيون في نسق ، فالزهري والباقر قرينان وعبيد الله أكبر منهما ، وطريق الزبيدي المشار اليها وصلها الدارقطني في الافراد من رواية عبد الله بن سالم عنه كذلك ، ثم ساق المصنف الحديث من طريق ابن وهب عن يونس مثل رواية شبيب عن يونس لكن لم يسم أبا هريرة بل قال « عن أصحاب النبي ﷺ » ، وحاصل الاختلاف أن ابن وهب وشبيب بن سعيد اتفقا في روايتهما عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، ثم اختلفا فقال ابن سعيد « عن أبي هريرة » ، وقال ابن وهب عن أصحاب النبي ﷺ ، وهذا لا يضر لأن في رواية ابن وهب زيادة على ما يقتضيه رواية ابن سعيد ، وأما رواية عقيل وشعيب فانما تخالفتا في بعض اللفظ ، وخالف الجميع الزبيدي في السند ، فيحمل على أنه كان عند الزهري بسندين فانه حافظ وصاحب حديث ، ودلت رواية الزبيدي على أن شبيب بن سعيد حفظ في أبي هريرة . وقد أعرض مسلم عن هذه الطرق كلها وأخرج من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه « اني لأزود عن حوضي رجلا كما تزداد الغريبة عن الابل » ، وأخرجه من وجه آخر عن أبي هريرة في أثناء حديث ، وهذا المثل لم يخرج به البخاري مع كثرة ما أخرج من الاحاديث في ذكر الحوض ، والحكمة في الذود المذكور أنه ﷺ يريد أن يرشد كل أحد الى حوض نبيه على ما تقدم أن لكل نبي حوضا وأنهم يتباهون بكثرة من يتبعهم فيكون ذلك من جملة انصافه ورعاية اخوانه من النبيين ، لا أنه يطردهم بخلافهم بالماء ، ويحتمل أنه يطرد من لا يستحق الشرب من الحوض والعلم عند الله تعالى . الحديث الثالث عشر حديث أبي هريرة أيضا أخرجه من رواية فليح بن سليمان عن هلال ابن علي عن عطاء بن يسار عنه رجال سنده كلهم مدنيون ، وقد ضاق أخرجه عن الاسماعيل وأبي نعيم وسائر من استخرج على الصحيح فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن ابراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه . **قوله** ( بينا أنا نائم ) كذا بالنون لاكثر والكشميني « قائم » ، بالقاف وهو أوجه ، والمراد به قيامه على الحوض يوم القيامة ، وتوجه الاولى بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيق له في الآخرة . **قوله** ( ثم اذا زمرة ) حتى اذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم ( المراد بالرجل الملك الموكل بذلك ، ولم ألق على اسمه . **قوله** ( انهم ارتدوا القهقري ) أى رجعوا الى خلف ، ومعنى قولهم رجع القهقري رجع الرجوع المسمى بهذا الاسم وهو رجوع مخصوص وقيل معناه العدو الشديد . **قوله** ( فلا أراه يخلص منهم الا مثل حمل النعم ) يعنى من هؤلاء الذين دنوا من الحوض

وكادوا يردونه فصدوا عنه ، والهمل بفتحين الابل بلا راح ، وقال الخطابي : الهمل ما لا يرعى ولا يستعمل ، ويطلق على الضوال ، والمعنى أنه لا يردده منهم الا القليل ، لأن الهمل في الابل قليل بالنسبة لغيره . الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة أيضا ، ما بين يتي ومنبري ، وفيه د ومنبري على حوض ، تقدم شرحه في أواخر الحج ، والمراد بتسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل الى الجنة فتكون روضة من رياضها ، أو أنه على المجاز ليكون العبادة فيه تتول الى دخول العابد روضة الجنة ، وهذا فيه نظر اذ لا اختصاص لذلك البقعة ، والخبر مسوق لمزيد شرف تلك البقعة على غيرها ، وقيل فيه تشبيه بحذوف الآداة أي هو كروضة لأن من يقعد فيها من الملائكة ومؤمني الانس والجن يكثررون الذكر وسائر أنواع العبادة . وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وأن من لازم ذكر الله في مسجدها آل به الى روضة الجنة وسقى يوم القيامة من الحوض .

الحديث الخامس عشر حديث جندب ، وعبد الملك راربه عنه هو ابن عمر الكوفي ، والفرط بفتح الفاء والراء السابق . الحديث السادس عشر ، قوله ( يزيد ) هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله البرقي ، وعقبة بن عامر هو الحمصي ، وقد مر شرحه في كتاب الجنائز فيما يتعلق بالصلاة على الشهداء ، وفي علامات النبوة فيما يتعلق بذلك ، وقد تقدم الكلام على المناقصة في شرح حديث أبي سعيد في أوائل كتاب الرقاق هذا . قوله ( والله اني لا أنظر الى حوضي الآن ) يحتمل أنه كشف له عنه لما خطب وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يريد روية القلب . وقال ابن التين : النكتة في ذكره عقب التحذير الذي قبله أنه يدير الى تحذيرهم من فعل ما يقتضي ابعادهم عن الحوض ، وفي الحديث عدة أعلام من أعلام النبوة كما سبق . الحديث السابع عشر ، قوله ( معبد بن خالد ) هو الحمدلي بفتح الحيم والمهمل من ثقات الكوفيين ، ولهم معبد بن خالد اثنان غيره أحدهما أكبر منه وهو صحابي جنبي والآخر أصغر منه وهو أنصاري مجهول . قوله ( حارثة بن وهب ) هو الخزاعي ، صحابي نزل الكوفة له أحاديث ، وكان أخا عبيد الله بالتصغير ابن عمر بن الخطاب لأمه . قوله ( كما بين المدينة وصنعاء ) قال ابن التين : يريد صنعاء الشام . قلت : ولا بعد في حمله على المنبادر وهو صنعاء البين لما تقدم توجيهه ، وقد تقدم في الحديث الخامس التقييد بصنعاء البين فليحمل المطابق عليه . ثم قل يحتمل أن يكون ما بين المدينة وصنعاء الشام قدر ما بينهما وصنعاء البين وقدر ما بينهما وبين أيلة وقدر ما بين جرنا وأذرح انتهى ، وهو احتمال مردود قائما متفاوتة الا ما بين المدينة وصنعاء وبينها وصنعاء الاخرى والله أعلم . الحديث الثامن عشر ، قوله ( وزاد ابن أبي هدي ) هو محمد بن ابراهيم ، وأبو هدي جده لا يعرف اسمه ، ويقال بل هو كنية أبيه ابراهيم ، وهو بصري ثقة كثير الحديث . وقد وصله مسلم والاسماعيل من طريقه . قوله ( جمع النبي ﷺ قال حوضه ) كذا لم وفيه التيفات . ووقع في رواية مسلم حوضي . قوله ( فقال له المـتـورد ) بهم الميم وسكون المهمل رفح المنة بعدها واو سا كنة ثم راه مكسورة ثم مهمل هو ابن شداد بن عمرو بن حنبل بكسر أوله وسكون ثانيه وإهمالها ثم لام القرشي القهري ، صحابي ابن صحابي ، شهد فتح مصر وسكن الكوفة ، ويقال مات سنة خمس وأربعين ، وأيس له في البخاري الا هذا الموضع ، وحديثه مرفوع وأن لم يصرح به ، وقد تقدم البحث فيما زاده من ذكر الاواني في شرح الحديث السادس عشر . الحديث التاسع عشر قوله ( عن أسماء بنت أبي بكر ) جمع مسلم بن حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن عمرو وحديثه عن أسماء ، تقدم ذكر حديث عبد الله بن عمرو في صفة الحوض ثم قال بعد قوله لم يظما بعدها أبدا ، قال رقلت أسماء بنت

أبي بكر ، فذكره . قوله ( وسيؤخذ فاس دوتى ) هو مبين لقوله فى حديث ابن مسعود فى أوائل الباب ثم ليختارن دوتى وأن المراد طائفة منهم . قوله ( فأقول : يارب منى ومن أمتى ) فيه دفع لقول من حاتم على غير هذه الامة . قوله ( هل شعرت ما عملوا بذلك ) فيه اشارة الى أنه لم يعرف أشخاصهم بأعيانها وان كان قد عرف أنهم من هذه الامة بالعلامة . قوله ( ما برحوا يرجعون على أعقابهم ) أى يرتدون كما فى حديث الآخرين . قوله ( قال ابن أبى مليكة ) هو موصول بالسند المذكور ، فقد أخرجه مسلم بلفظ : قال فكان ابن أبى مليكة يقول : . قوله ( أن ترجع على أعقابنا أو نتن عن ديننا ) أشار بذلك الى أن الرجوع على العقب كناية عن مخالفة الامر الذى تكون الفتنة سببه فاستعاذ منهما جميعا . قوله ( على أعقابكم تنكبون ترجعون على العقب ) هو تفسير أبى هريرة للآية وزاد : نكص رجوع على عقبيه . ( تنبيه ) : أخرج مسلم والاسماعيل هذا الحديث عقب حديث عبد الله بن عمرو وهو الخامس ، وكان البخارى أخر حديث أسماء الى آخر الباب لما فى آخره من الاشارة الآخيرة للهالة على الفراغ كما جرى بالاستقراء من عادة أنه يحتم كل كتاب بالحديث الذى تكون فيه الاشارة الى ذلك بأى لفظ انفق . والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الرقاق من الأحاديث المرفوعة على مائة وثلاثة وتسعين حديثا ، المعلق منها ثلاثة وثلاثون طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى مائة وأربعة وثلاثون والخالص تسعة وخمسون وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث ابن عمر ذكر فى الدنيا كأنك غريب ، وحديث ابن مسعود فى الخط وكذا حديث أنس فيه وحديث أبى بكر فى نزول ( الهالك الزكائر ) وحديث ابن مسعود : أهلك مال وارثه أحب اليه ، وحديث أبى هريرة : أعذر الله الى امرئ ، وحديثه : الجنة أقرب الى أحدكم ، وحديثه : ما لعبد مؤمن اذا قبضت صفية ، وحديث عبد الله بن الزبير : لو كان لابن آدم واد من ذهب ، وحديث سهل بن سعد : من يضمن لى ، وحديث أنس : انكم تعملون أعمالا ، وحديث أبى هريرة : من عادى لى ولينا ، وحديثه : بعثت أنا والساعة كهاتين ، وحديثه فى بعث النار ، وحديث عمران فى الجنة حينئذ ، وحديث أبى هريرة : لا يدخل أحد الجنة الا ارى مقعده ، وحديث عطاء بن يسار عن أبى هريرة فيمن يدفع عن الحوض فإن فيه زيادة ليس عند مسلم . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم سبعة عشر أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٢ - كتاب القدر

١ - باب \* ٦٥٩٤ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا شعبة أنبأني سليمان الأحس قال سمعت زيد بن وهب عن عبد الله قال حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدق - قال : إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضمناً مثل ذلك ، ثم يبعث الله مَلَكَ فيؤمر بأربع : برزقه وأجله ، وشقى أو سعيد . ثم ينفخ فيه الروح . فوالله إن أحدكم - أو الرجل - ليعمل بعمل أهل النار ، حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها . وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها . قال آدم : إلا ذراعاً

٦٥٩٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : وكل الله بالرحم مَلَكَ يقول : أي رب نُطقة أي رب علقه ، أي رب مضمناً ، فإذا أراد الله أن يقضى خلقها قال : أي رب ذكر أم أنثى ، أشقى أم سعيد ؟ فما الرزق ، فما الأجل ؟ فيكتب كذا في بطن أمه

قوله « بسم الله الرحمن الرحيم » كتاب القدر ، زاد أبو ذر عن المستعمل باب في القدر وكذا الأكثر دون قوله « كتاب القدر » ، والقدر بفتح القاف والمهله قال الله تعالى ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) قال الراغب : القدر بوضعه يدل على القدرة وعلى المقدور الكائن بالعلم ، ويتضمن الإرادة فعلاً والقول فعلاً ، وحاصله وجود شيء في وقت وعلى حال يوفق العلم والإرادة والقول ، وقدّر الله الشيء بالتقدير قضاء ويجوز بالتخفيف . وقال ابن القطاع قدر الله الشيء جملة بقدر والرزق صنعه وعلى الشيء ملكه . ومعنى في « باب التمهيد قضاء ويجوز بالتخفيف » . وقال ابن الهيثم : القضا هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل ، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفصيله . وقال أبو المظفر بن السمعاني : سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون بعض القياس والمقل ، فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الخيرة ولم يبلغ شفاء الهين ولا ما يطمن به القلب ، لأن القدر سر من أسرار الله تعالى اختص العلم الخبير به وضرب دونه الاستار وحجب عن عقول الخلق ومعارفهم لما دله من الحكمة ، فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب . وقيل إن سر القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة ولا ينكشف لهم قبل دخولها . انتهى وقد أخرج الطبراني في معجمه حسن من حديث ابن مسعود رفعه « إذا ذكر القدر فامسكوا » وأخرج مسلم من طريق طاوس : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون كل شيء بقدر ، وسمعت عبد الله بن عمر يقول

« قال رسول الله ﷺ كل شيء بقدر حتى العجز والكيس » . قلت : والكيس بفتح الكاف ضد العجز ومعناه الحق في الأمور ، ويتناول أمور الدنيا والآخرة ، ومعناه أن كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم الله ومشيئته ، وإنما جعلهما في الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أن أفعالنا وإن كانت معلومة لنا ومرادة منا فلا تقع مع ذلك منا إلا بمشيئة الله ، وهذا الذي ذكره طائوس مرفوعاً وهو قوفاً مطابق لقوله تعالى ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) فان هذه الآية نص في أن الله خالق كل شيء ومقدره وهو أنص من قوله تعالى ( خالق كل شيء ) وقوله تعالى ( والله خلقكم وما تعملون ) واشتهر على السنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة جاء مشركو قريش بمخاضمون النبي ﷺ في القدر فنزلت . وقد تقدم في الكلام على سؤال جبريل في كتاب الإيمان شيء من هذا وأن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان ، وذكر هناك بيان مقالة القدرية بما أغنى عن إعادته . ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى كما قال تعالى ( وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم ) وقد ذكر في هذا الباب حديثين : الأول ، قوله ( أبو الوليد ) هو الطيالسي . قوله ( أنبأني سليمان الأعشى ) سيأتي في التوحيد من رواية آدم عن شعبة بالفظ « حدثنا الأعشى » ويؤخذ منه أن التحديث والانباء عند شعبة بمعنى واحد ، ويظهر به غلط من نقل عن شعبة أنه يستعمل الإنباء في الإجازة لسكرنه صرح بالتحديث ، ولشبهت النقل منه أنه لا يعتبر الإجازة ولا يروى بها . قوله ( عن عيسى الله ) هو ابن مسعود ، ووقع في رواية آدم « سمعت عيسى بن مسعود » . قوله ( حدثنا رسول الله ﷺ ) وهو الصادق المصدوق قال الطيالسي : يحتمل أن تكون الجملة حالية ويحتمل أن تكون اعتراضية وهو أول لزوم الأحوال كلها وأن ذلك من دأبه وعادته ، والصادق معناه الخبر بالقول الحق ، ويطلق على الفعل يقال صدق القتال وهو صادق فيه ، والمصدوق معناه الذي يصدق له في القول يقال : صدقته الحديث إذا أخبرته به أخباراً جازماً ، أو معناه الذي صدقه الله تعالى وفعله . وقال السكرماني : لما كان مضمون الخبر أمراً مخالفاً لما ظن به الأعيان أشار بذلك إلى بطلان مادهموه ، ويحتمل أنه قال ذلك تلذذاً به وتبركاً واقتداراً ، ويؤيده وقوع هذا اللفظ بعينه في حديث أنس ليس فيه إشارة إلى بطلان شيء بخلاف ما ذكر ، وهو ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة « سمعت الصادق المصدوق يقول : لا تنزع الرحمة إلا من شق » . وفيه في علامات النبوة من حديث أبي هريرة « سمعت الصادق المصدوق يقول ملاك أمي علي بن أبي طالب أغلبنى من قريش » . وهذا الحديث اشتهر عن الأعشى بالسند المذكور هنا ، قال علي بن المدبني في « كتاب العلل » : كنا نظن أن الأعشى تفرد به حتى وجدناه من رواية حماد بن كهيل عن زيد بن وهب . قلت : وروايته عند أحمد والنسائي ، ورواه حبيب بن حسان عن زيد بن وهب أيضاً ووقع لنا في « العليلة » ، ولم ينفرد به زيد عن ابن مسعود بل رواه عنه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عند أحمد ، وعلقمة عند أبي يعلى ، وأبو وائل في فوائد تمام ، وعنار بن سلم وأبو عبد الرحمن السائي كلاهما عند الفرياني في كتاب القدر ، وأخرجه أيضاً من رواية طارق ومن رواية أبي الأحوص الجشمي كلاهما عن عبد الله مختصراً ، وكذلك لا في الطفيل عند مسلم ، وناجية بن كعب في « فوائد العيسوي » ، وعيشة بن عبد الرحمن عند الخطابي وابن أبي حاتم . ولم يرفعه بعض هؤلاء عن ابن مسعود ، ورواه عن النبي ﷺ مع ابن مسعود جماعة من الصحابة بطولاً ومختصراً ، منهم أنس وقد ذكر عقب هذا ، وحذيفة بن أسيد عند مسلم ، وعبد الله بن عمر في القدر لابن

وهج ، وفي أفراد الدارقطني ، وفي مسند الزار من وجه آخر ضعيف ، والفريابي بسند قوي ، وسهل بن سعد وسبأني في هذا الكتاب ، وأبو هريرة عند مسلم ، وعائشة عند أحمد بسند صحيح ، وأبو ذر عند الفريابي ، ومالك بن الحويرث عند أبي نعيم في الطائفة والطبراني ، ورواه الأعمش عن ابن مردويه في التفسير ، وابن عباس في فوائد الخلفاء من وجه ضعيف ، وحل في الأوسط للطبراني من وجه ضعيف ، وعبد الله بن عمرو في الكبير بسند حسن ، والعمر بن حريرة عند الزار بسند جيد ، وأكرم بن أبي الجون عند الطبراني ، وابن منده بسند حسن ، وجابر عند الفريابي ، وقد أشار الترمذي في الترجمة إلى أبي هريرة وأنس فقط ، وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من بضع وعشرين نفساً من أصحاب الأعمش منهم من أقرانه سليمان التيمي وجابر بن حازم وخالد الحذاء ، ومن طبقة شعبة التوري وزائدة وعمار بن زريق وأبو خيثمة ، وعالم يقع لأبي عوانة رواية شريك عن الأعمش وقد أخرجه النسائي في التفسير ، ورواية ورقاء بن عمر يزيد بن عطاء وداود بن هب عن أخرجه تمام ، وكنت خرجته في جزء من طرق نحو الأربعين نفساً عن الأعمش فغاب عن الآن ، ولو أمنت التبع لادوا على ذلك . قوله ( إن أحكم ) قال أبو البقاء في إعراب المسند : لا يجوز في أن الافتح لانه مفعول حدثنا فلو كسر لكان منقطعاً عن قوله حدثنا ، وجزم النوى في شرح مسلم بأنه بالكسر على الحكاية وجود الفتحة ، وحجة أبي البقاء أن الكسر على خلاف الظاهر ولا يجوز العدول عنه إلا مانع ، ولو جاز من غير أن يثبت به النقل لجاز في مثل قوله تعالى ( أيعلمكم أنكم إذا متم ) وقد اتفق القراء على أنها بالفتح وتعبه الحزبي بأن الرواية جاءت بالفتح وبالكسر فلا معنى الرد . فأت : وقد جزم ابن الجوزي بأنه في الرواية بالكسر فقط ، قال الحزبي : ولو لم نجى به الرواية لما امتنع جوازاً على طريق الرواية بالمعنى ، وأجاب عن الآية بأن الوعد مضمون الجملة وليس بخصوص لفظها لذلك انفقوا على الفتح ، فأما هنا فالتحديث يجوز أن يكون بلفظه ومعناه . قوله ( يجمع في بطن أمه ) كذا لأبي ذر عن شيبه ، وله عن الكشي عن أبي ذر أن خلق أحكم يجمع في بطن أمه ، وهي رواية آدم في النوحيد وكذا الأكثر عن الأعمش ، وفي رواية أبي الأحوص عنه : أن أحكم يجمع خلقه في بطن أمه ، وكذا لأبي معاوية ووكيع وابن خزيمة ، وفي رواية ابن فضيل ومحمد بن عبيد عند ابن ماجه ، أنه يجمع خلق أحكم في بطن أمه ، وفي رواية شريك مثل آدم لكن قال : ابن آدم ، بدل أحكم ، والمراد بالجمع ضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار ، وفي قوله « خلق » تعبیر بالمصدر عن الجنة وحل دل أنه بمعنى المفعول كقولهم : هذا درهم ضرب الأمير أي مضروبة ، أو على حذف مضاف أي ما يقوم به خلق أحكم ، أو أطلق مبالغة كقوله : وإنما هي إقبال وإدبار . جمعها نفس الإقبال والادبار لكثرة وقوع ذلك منها ، قال القرطبي في « المفهم » : المراد أن المني يقع في الرحم حين انزعاجه بالقوة الشهوانية الهائلة مشبوهاً متفرقاً فيجمعها الله في محل الولادة من الرحم . قوله ( أربعين يوماً ) زاد في رواية آدم : أو أربعين ليلة ، وكذا لاكثر الرواة عن شعبة بالشك ، وفي رواية يحيى القطان ووكيع وجابر وعيسى بن يونس : أربعين يوماً ، بغير شك ، وفي رواية سلمة بن كهيل : أربعين ليلة ، بغير شك ، ويجمع بأن المراد يوم بليته أو ليلة بيومها ، ووقع عند أبي عوانة من رواية وهب بن جرير عن شعبة مثل رواية آدم لكن زاد « نطفة » بين قوله « أحكم » وبين قوله « أربعين » فبين أن الذي يجمع هو النطفة ، والمراد بالنطفة المني وأصله الماء الصافي القليل ، والأصل في ذلك أن ماء الرجل إذا لاقى ماء المرأة بالجماع أراد الله أن

يخلق من ذلك جنينا هيا أسباب ذلك ، لأن في رحم المرأة قوتين : قوة انبساط عند ورود من الرجل حتى ينتشر في جسد المرأة ، وقوة انقباض بحيث لا يسيل من فرجها مع كونه منكوسا ومع كون المني قليلا ببطئه ، وفي من الرجل قوة الفعل وفي من المرأة قوة الانفعال ، فعند الامتزاج يصير من الرجل كالنافحة لبن ، وقيل في كل منهما قوة فعل وانفعال اسكن الاول في الرجل أكثر وبالعكس في المرأة ، وزعم كثير من أهل التشریح أن من الرجل لا اثر له في الولد الا في عقده وأنه إنما يتكون من دم الحيض ، وأحاديث الباب تبطل ذلك ، وما ذكر أولا أقرب الى موافقة الحديث والله اعلم . قال ابن الاثير في النهاية : يجوز أن يريد بالجمع مكث النطفة في الرحم ، أى تمكث النطفة أربعين يوما تمخر فيه حتى تنهي للنسور ثم تخلق بعد ذلك ، وقيل ان ابن مسعود فسر به بأن النطفة اذا وقعت في الرحم فاراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في جسد المرأة فاحت كل ظفر وشعر ثم تمكث أربعين يوما ثم تنزل دما في الرحم فذلك جمعها . قلت : هذا التفسير ذكره الخطابي ، وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير من رواية الاحمش أيضا عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، وقوله « فذلك جمعها » كلام الخطابي أو تفسير بعض رواة حديث الباب وأظنه الاحمش ، فظن ابن الاثير أنه تنمة كلام ابن مسعود فأدرجه فيه ، ولم يتقدم عن ابن مسعود في رواية خيثمة ذكر الجمع حتى يفسره ، وقد رجح الطبري هذا التفسير فقال : الصحابي أعلم بتفسير ما سمع وأحق بتأويله وأولى بقبول ما يتحدث به وأكثر احتياطا في ذلك من غيره فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه . قلت : وقد وقع في حديث مالك بن الحويرث رفعه ما ظاهره بخالف التفسير المذكور ولفظه « اذا أراد الله خلق عبد لجامع الرجل المرأة طار ماؤه في كل عرق وعضو منها ، فإذا كان يوم السابع جمعه الله ثم أحضره كل عرق له دون آدم في أى صورة ماشاء ربه » وفي لفظ « ثم تلا : في أى صورة ماشاء ربه » وله شاهد من حديث رباح القحمي اسكن ليس فيه ذكر يوم السابع . وحاصله أن في هذا زيادة تدل على أن الشبه يحصل في اليوم السابع ، وأن فيه ابتداء جمع المني ، وظاهر الروايات الأخرى أن ابتداء جمعه من ابتداء الأربعين . وقد وقع في رواية عبيد الله بن ربيعة عن ابن مسعود أن النطفة التي تقضى منها النفس اذا وقعت في الرحم كانت في الجسد أربعين يوما ثم تحادرت دما فكانت علقة . وفي حديث جابر أن النطفة اذا استقرت في الرحم أربعين يوما أو ليلة أذن الله في خلقها . ونحوه في حديث عبد الله بن عمرو ، وفي حديث حذيفة بن أسيد من رواية دكرمة بن خالد عن أبي الطفيل عنه أن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتصور عليها الملك . وكذا في رواية يوسف المكي عن أبي الطفيل عند الفريابي . وهذه وعند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن أبي الربيع عن أبي الطفيل « اذا مر بالنطفة ثلاث وأربعين ، وفي نسخة « ثنتان وأربعون ليلة » وفي رواية ابن جريج عن أبي الربيع عند أبي عوانة « ثنتان وأربعون » وهي عند مسلم لكن لم يسق لفظها قال مثل عمرو بن الحارث ، وفي رواية ربيعة بن كاسم عن أبي الطفيل عند مسلم أيضا « اذا أراد الله أن يخلق شيئا يأذن له لبيض وأربعين ليلة » وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل « يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ، وهكذا رواه ابن عيينة عن عمرو عند مسلم ، ورواه الفريابي عن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو فقال « خمسة وأربعين ليلة » يلزم بذلك ، فالحاصل الاختلاف أن حديث ابن مسعود لم يختلف في ذكر الأربعين ، وكذا في كثير من الأحاديث وغاياتها كحديث أنس ثاني حديثي الباب لأتحديد فيه ، وحديث حذيفة بن أسيد اختلفت ألفاظ نقلته : فبعضهم

جرم الاربعين كما في حديث ابن مسعود ، وبعضهم زاد ثنتين أو ثلاثا أو خمسا أو بعضا ، ثم منهم من جرم ومنهم من تردد ، وقد جمع بينهما القاضي عياض بأنه ليس في رواية ابن مسعود بأن ذلك يقع عند انتهاء الاربعين الاولى وايداء الاربعين الثانية بل أطلق الاربعين ، فاحتمل أن يريد أن ذلك يقع في أوائل الاربعين الثانية ، ويحتمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنة ، وهو جيد لو كانت خارج الحديث مختلفة ، لمكانها متعددة وراجعة الى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد ، فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الاربعين والمخطب فيه سهل ، وكل ذلك لا يدل على الزيادة التي في حديث مالك بن الحويرث في احضار الشبه في اليوم السابع ، وأن فيه مبتدئ الجمع بعد الانتشار ، وقد قال ابن منده إنه حديث متصل على شرط الترمذي والنسائي ، واختلاف الالفاظ بكونه في البطن وبكونه في الرحم لأن تأثير له لانه في الرحم حقيقة والرحم في البطن ، وقد فسروا قوله تعالى ( في ظلمات ثلاث ) بأن المراد ظلمة المشيمة وظلمة الرحم وظلمة البطن ، فالشبهة في الرحم والرحم في البطن . قوله ( ثم علاقة مثل ذلك ) في رواية آدم ، ثم تكون علاقة مثل ذلك ، وفي رواية مسلم ، ثم تكون في ذلك علاقة مثل ذلك ، وهذا معنى ، هنا بمعنى ، ومعناه أنها تكون تلك الصفة مدة الاربعين ثم تنقلب الى الصفة التي تليها ، ويحتمل أن يكون المراد تهريها شيئا فشيئا ، فيخالط الدم النطفة في الاربعين الاولى بعد انقضاءها وامتدادها ، وتجري في أجزائها شيئا فشيئا حتى تتكامل علاقة في أثناء الاربعين ، ثم يخالطها الدم شيئا فشيئا الى أن تنتهي قصير مضطرب ، ولا تسمى علاقة قبل ذلك مادامت نطفة ، وكذا ما بعد ذلك من زمان النطفة والمضطرب . وأما ما أخرجه أحمد من طريق أبي عبيدة قال قال عبد الله رفعه ، أن النطفة تكون في الرحم أربعين يوما على حالها لا تتغير ، ففي سننه ضعف وانقطاع ، فإن كان ثابتا حل نفي التغير على تمامه ، أي لا تنتقل الى وصف العلاقة الا بعد تمام الاربعين ، ولا ينفى أن المني يستحيل في الاربعين الاولى دما الى أن يهبط علاقة انتهى . وقد نقل الفاضل على بن المذهب الحوى الطائيب اتفاق الأطباء على أن خازن الجنين في الرحم يكون في نحو الاربعين ، وفيها تتميز أعضاء الذكر دون الانثى لحرارة مزاجه وقواه وأبعد الى نواحي المني الذي تتكون أعضاؤه منه ونعجه فيكون أقبل للشكل والتهوير ، ثم يسكون دلفة مثل ذلك ، والعلاقة نطفة دم جامد ، قالوا : وتكون حركة الجنين في ضعف المدة التي يخلق فيها ، ثم يكون مضطربا مثل ذلك أي لحمة صفراء وهي الاربعون والثلاثون فتتحرك ، قال : وانفق العلاء على أن نفخ الروح لا يكون الا بعد أربعة أشهر . وذكر الشيخ شمس الدين ابن القيم أن داخل الرحم خشن كالسمنج ، وجعل فيه قبولا للمني كهاب الأرض العطشى الماء لجملة طائبا مشتاقا اليه بالاطمع ، ولذلك يسهك ويشتمل عليه ولا يولفه بل ينظم عليه لئلا يفصده الهواء . فيأذن الله الملك الرحم في عقد وطبخه أربعين يوما وفي تلك الاربعين يجمع خلقه . قالوا : إن المني اذا اشتمل عليه الرحم ولم يقذفه استمر على نفسه واشتد الى تمام ستة أيام فينقط فيه ثلاث نقط في واصل القلب والدماغ والكبد ، ثم يظهر فيها بين تلك النقط خطوط خمسة الى تمام ثلاثة أيام ، ثم تنفذ الدوية فيه الى تمام خمسة عشر تنقبز الاضاء الثلاثة ، ثم تنمد وطوبى النزاع الى تمام اثني عشر يوما ثم يغسل الرأس من المشكك والاطراف من المخلوح والبطن عن الجنين في أسماء أيام ، ثم يتم هذا التمييز بحيث يظهر للحسر في أربعة أيام فيكلى أربعين يوما ، فهذا معنى قوله ويعبر عنه ويجمع خلقه في أربعين يوما ، وفيه تفصيل ما أجل فيه ، ولا ينافي ذلك قوله ، ثم تكون علاقة مثل ذلك ، فإن العلاقة وإن كانت نقطة دم لمكانها في هذه

الأربعين الثانية تنتقل عن صورة المتى ويظهر التخطيط فيها ظهوراً شغفياً على التدرج ، ثم يتصاب في الأربعين يوماً بتزايد ذلك التخاليق شيئاً فشيئاً حتى يصير مصفحة غلظة ويظهر للحس ظهوراً لاخفاء به ، وعند تمام الأربعين الثالثة والاطن في الأربعين الرابعة ينفخ فيه الروح كما وقع في هذا الحديث الصحيح ، وهو ما لا سبيل الى معرفته الا بالوحى ، حتى قال كثير من فضلاء الاطباء وحذاق الفلاسفة انما يعرف ذلك بالتوهم والظن البعيد ، واختلفوا في النقطة الاولى أيها أسبق والاكثر قطع القلب . وقال قوم : أول ما يخلق منه البرة لأن حاجته من الغذاء أشد من حاجته الى آلات قواه ، فان من البرة ينبعث الغذاء ، والحجب التي على الجنين في البرة كما أنها مربوط بعضها ببعض والبررة في وسطها ومنها يتنفس الجنين ويتربى وينجذب غذاؤه منها . قوله ( ثم يكون مصفحة مثل ذلك ) في رواية آدم « مثله » وفي رواية مسلم كما قال في العلفة ، والمراد مثل مدة الرمان المذكور في الاستمالة ، والعلفة الدم الجامد الغليظ سمي بذلك لقرطوبته التي فيه وتلفه بما مر به ، والمصفحة قطعة اللحم سميت بذلك لأنها قد رما يوضع الماضي . قوله ( ثم يبعث الله ملكاً ) في رواية الكشي عن أبيه ، وفي رواية آدم كالكشي عن أبيه لكن قال « الملك » ، ومنه لمسلم بلفظ « ثم يرسل الله » ، واللام فيه العهد ، والمراد به عهد مخصوص وهو جنس الملائكة الموكلين بالارحام ، كما ثبت في رواية حذيفة بن أسيد من رواية ربيعة بن كئوم « أن ملكاً موكلاً بالرحم » ، ومن رواية عكرمة بن خالد « ثم يتصور عليهم الملك الذي يحفظهم » ، وهو بتشديد اللام ، وفي رواية أبي الزبير عند الفرغاني « أن ملك الارحام » وأصله عند مسلم لكن بلفظ « بعث الله ملكاً » ، وفي حديث ابن عمر « إذا أراد الله أن يخلق النطفة قال ملك الارحام » ، وفي ثاني حديث الباب عن أنس « وكل الله بالرحم ملكاً » ، وقال الكرماني : إذا ثبت أن المراد بالملك من جعل اليه أمر تلك الرحم فكيف يبعث أو يرسل ؟ وأجاب بأن المراد أن الذي يبعث بالملكات غير الملك الموكل بالرحم الذي يقول يارب نطفة الخ ، ثم قال : ويحتمل أن يكون المراد بالبعث أنه يؤمر بذلك . قلت : وهو الذي ينبغي أن يعول عليه ، وبه جزم القاضي عياض وغيره . وقد وقع في رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الاعمش ، إذا استقرت النطفة في الرحم أخذها الملك بكفه فقال : أي رب أذكر أو أنسى ؟ الحديث وفيه « فيقال انطلق الى أم الكتاب فأنك تجدد قصة هذه النطفة ، فينطلق فيجد ذلك ، فينبغي أن يفسر الإرسال المذكور بذلك . واختلف في أول ما يشكل من أعضاء الجنين فقل قلبه لأنه الاساس وهو معدن الحركة الفريزية ، وقبل الدماغ لأنه يجمع الحواس ومنه ينبعث ، وقبل الكبد لأن فيه الفؤ والاختفاء الذي هو قوام البدن ، ورجحه بعضهم بأنه مقتضى النظام الطبيعي ، لأن الفؤ هو المطلوب أولاً ولا حاجة له حينئذ الى حس ولا حركة ارادية لأنه حينئذ بمنزلة النبات ، وانما يكون له قوة الحس والارادة عند تعلق النفس به فيقدم الكبد ثم القلب ثم الدماغ . قوله ( فيؤمر بأربعة ) في رواية الكشي عن أبيه « بأربع » ، والممدود إذا أبهم جاز تذكره وتأنيثه ، والمعنى أنه يؤمر بكتب أربعة أشياء من أحوال الجنين ، وفي رواية آدم « فيؤمر بأربع كلمات » ، وكذا الأكثر ، والمراد بالكلمات القضايا المقدرة ، وكل قضية تسمى كلمة . قوله ( برزقه وأجله وشقي أو سعيد ) كذا وقع في هذه الرواية ونقص منها ذكر العمل وبه تم الأربع ، وثبت قوله « وعمله » ، في رواية آدم ، وفي رواية أبي الاحوص عن الاعمش « فيؤمر بأربع كلمات ويقال له اكتب » ، فذكر الأربع ، وكذا مسلم والأكثر ، وفي رواية مسلم أيضاً « فيؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه الخ » ، وضبط بكتب بوجهين أحدهما بوحدة مكسورة وكاف مفتوحة

ومثناة ما كنة ثم موحدة على البدل ، والآخر بتحنانية مفتوحة بصيغة للفعل المضارع ، وهو أوجه لانه وقع في رواية آدم ، فيؤذن بأربع كتابات فيكتب ، وكذا في رواية أبي داود وغيره ، وقوله « شق أو سعيد » بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتكلف الخبر في قوله انه يؤمر بأربع كتابات فيكتب منها ثلاثا والحق أن ذلك من تصرف الرواة ، والمراد انه يكتب لكل أحد إما السعادة وإما الشقاء ، ولا يكتبهما لواحد معا ، وإن أمكن وجودهما منه لأن الحكم إذا اجتمعا للأغلب وإذا ترتبا فللأخامة فلذلك اقتصر على أربع والا لقال خمس ، والمراد من كتابة الرزق تدبيرة قليلا أو كثيرا وصفته حراما أو حلالا ، وبالأجل هل هو طويل أو قصير ، وبالعمل هو صالح أو فاسد . ووقع لأبي داود من رواية شعبة والثوري جميعا عن الأعشى : « ثم يكتب شقيا أو سعيدا ، ومعنى قوله شق أو سعيد أن الملك يكتب إحدى الكلمتين كأن يكتب مثلا أجل هذا الجنين كذا ورزقه كذا وعمله كذا وهو شق باعتبار ما يجتم له وسعيد باعتبار ما يجتم له كما دل عليه بقية الخبر ، وكان ظاهر السياق أن يقول ويكتب شقاوته وسعادته لكن عدل عن ذلك لأن الكلام مسوق إليهما والتفصيل وارد عليهما ، أشار الى ذلك الطبري . ووقع في حديث أنس ثاني حديث الباب « أن الله وكل بالرحم ملكا فيقول : أي رب أذكر أم أنسى ، وفي حديث عبد الله بن عمرو « إذا مكثت النطفة في الرحم أربعين ليلة جاءه ملك فقال : أحق يا أحسن الخالقين ، فيقتضى الله ما شاء ثم يدفع الى الملك فيقول : يارب أسقط أم نام ؟ فيبين له ، ثم يقول : لوحد أم توأم ؟ فيبين له ، فيقول أذكر أم أنسى ؟ فيبين له ، ثم يقول : أناقص الأجل أم نام الأجل ؟ فيبين له ، ثم يقول : أشق أم سعيد ؟ فيبين له . ثم يقطع له رزقه مع خلقه فيبسط بهما ، ووقع في غير هذه الرواية أيضا زيادة على الأربع ، ففي رواية عبد الله بن ربيعة عن ابن مسعود « فيقول أكتب رزقه وأثره وخلق شق أو سعيد ، وفي رواية خفيف عن أبي الزبير عن جابر عن الزيادة « أي رب مصيبتك ، فيقول كذا وكذا ، وفي حديث أبي الدرداء عند أحمد والفرجاني « فرغ الله الى كل عبد من خمس : من عمله وأجله ورزقه وأثره ومضجعه ، وأما صفة الكتابة فظاهر الحديث أنها الكتابة المعهودة في صحيفته ، ووقع ذلك صريحا في رواية مسلم في حديث حذيفة بن أسيد « ثم تطوى الصحيفة فلا يزداد فيها ولا ينقص ، وفي رواية الفرجاني « ثم تطوى تلك الصحيفة الى يوم القيامة ، ووقع في حديث أبي ذر « فيقتضى الله ما هو قاض فيكتب ما هو لاق بين عينيه . وثلا أبو ذر خمس آيات من فاتحة سورة التناج ، ونحوه في حديث ابن عمر في صحيح ابن حبان دون تلاوة الآية وزاد حتى النكبة ينكها ، وأخرجه أبو داود في « كتاب القدر المفرد ، قال ابن أبي جرة في الحديث في رواية أبي الاحوص : يحتمل أن يكون المأمور بكتابتها الأربع المأمور بها ويحتمل غيرهما ، والاول أظهر لما يفتته بقية الروايات ، وحديث ابن مسعود بجميع طرقه يدل على أن الجنين يتقلب في مائة وعشرين يوما في ثلاثة أطوار كل طور منها في أربعين ثم بعد تسكاتها ينفخ فيه الروح ، وقد ذكر الله تعالى هذه الأطوار الثلاثة من غير تقييد بمدة في عدة سور ، منها في الحج وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في كتاب الحيض في « باب غلظة وغير غلظة » ودلت الآية المذكورة على أن التخليق يكون للصفة ، وبين الحديث أن ذلك يكون فيها إذا تكاملت الأربعين وهي المدة التي إذا انتهت سميت مصفة ، وذكر الله النطفة ثم العاقبة ثم المصفة في سور أخرى وزاد في سورة قد ألح بعد المصفة « غلظنا المصفة دظاما فكسونا المظام لحاج الآية ، ويؤخذ منها ومن حديث الباب أن هذه المصفة دظاما بعد نفخ الروح ، ووقع في آخر رواية أبي عبيدة المتقدم ذكرها قريبا بعد

ذكر المصنف ، ثم تكون عظاما أربعين ليلة ثم يكسوا الله العظام لحما ، وقد رتب الاطوار في الآية بالفاء لان المراد أنه لا يتخلل بين الطورين طور آخر ، ورنها في الحديث ثم إشارة الى المدة التي تتخلل بين الطورين ليتم اكتمال فيما الطور ، وإنما أتى ثم بين النعافة والعلقة لان النطفة قد لا تكون انسانا ، وأتى ثم في آخر الآية عند قوله (ثم أنشأناه خلقا آخر) ليدل على ما يتجدد له بعد الخروج من بطن أمه . وأما الاثنيان ثم في أول القصة بين السلالة والنطفة فللاشارة الى ما تخلل بين خلق آدم وخلق ولده ، ووقع في حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم مظاهره يخالف حديث ابن مسعود ولفظه ، اذا مر بالنطفة ثلاث وأربعين - وفي نسخة ثنتان وأربعون - ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها وخلق سمها وبصرها وجعلها ولحما وعظاما ثم قال : أي رب أذكر أم أنثى ؟ فيقضى ربك ما شاء . ويكتب الملك ، ثم يقول : يارب أجله ، الحديث . هذه رواية حمرو بن العباد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد في مسلم ، ونسبا عياض في ثلاثة مواضع من شرح هذا الحديث الى رواية ابن مسعود وهو وهم ، وإنما لابن مسعود في أول الرواية ذكر في قوله : الشئ من شئ في بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره ، فقط وبقيت الحديث إنما هو حذيفة بن أسيد ، وقد أخرجه جعفر الفريابي عن طريق يوسف المكي عن أبي الطفيل عنه بلفظه ، اذا وقعت النطفة في الرحم ثم استقرت أربعين ليلة قال فيجئ ملك الرحم فيدخل فيصور له عظمه ولحمه وشعره وبشره وسمه وصره ثم يقول : أي رب أذكر أم أنثى في الحديث ، قال القاضي عياض : وحمل هذا على ظاهره لا يصح لان التصوير بأثر النطفة وأول العدة في أول الأربعين الثانية غير موجود ولا معروف ، وإنما يقع التصوير في آخر الأربعين الثالثة كما قال تعالى (ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) الآية قال : فيكون معنى قوله وفصورها الخ ، أي كتب ذلك ثم يفعله بعد ذلك بدليل قوله بعد و أذكر أم أنثى ، قال : وخلقها جميع الاضاء والدكورية والانوثية يقع في وقت متفق وهو شاهد فيما يوجد من أجنة الحيوان وهو الذي تقتضيه الخلقة واستواء الصورة ، ثم يكون الملك فيه تصور آخر وهو وقت نفخ الروح فيه حين يكمل له أربعة أشهر ، كما اتفق عليه العلماء أن نفخ الروح لا يكون الا بعد أربعة أشهر . انتهى ملخصا . وقد بسطه ابن الصلاح في فتاويه فقال ما ملخصه : أعرض البخاري عن حديث حذيفة بن أسيد إما لكونه من رواية أبي الطفيل منه وإما لكونه لم يره علمنا مع حديث ابن مسعود وحديث ابن مسعود لاشك في صحته ، وأما مسلم فأخرجهما معا فاحتجنا الى وجه الجمع بينهما بان يحمل ارسال الملك على تعدد ، فرة في ابتداء الأربعين الثانية وأخرى في انتهاء الأربعين الثالثة لنفخ الروح ، وأما قوله في حديث حذيفة في ابتداء الأربعين الثانية وفصورها ، فإن ظاهر حديث ابن مسعود أن التصوير إنما يقع بعد ان يصير مضغة فيحمل الاول على أن المراد أنه بصورها انظما وكتبا لا فعلا ، أي يذكر كيفية تصويرها ويكتبها ، بدليل أن جعلها ذكرا أو أنثى إنما يكون عند المصنف . قلت : وقد نزع في أن التصوير حقيقة إنما يقع في الأربعين الثالثة بأنه شوه في كثير من الأجنة التصوير في الأربعين الثانية وتبين الذكر على الانثى ، نفي هذا فيحمل أن يقال أول ما يبتدى به الملك تصوير ذلك لفظا وكتبا ثم يشرع فيه فعلا عند استكمال العانة ، ففي بعض الأجنة يتقدم ذلك وفي بعضها تأخر ، ولكن بقي في حديث حذيفة بن أسيد أنه ذكر العظم والحم وذلك لا يكون الا بعد أربعين العلقة فيقوى ما قاله عياض ومن تبعه . قلت : وقال بعضهم يحتمل أن يكون الملك عند انتهاء الأربعين الاولى يتم النطفة اذا صارت علقة الى



اجزاء بحسب الاعضاء أو يتسم بعضها الى جلد وبعضها الى لحم وبعضها الى عظام فيقدر ذلك كله قبل وجوده ثم  
 انتهى ذلك في آخر الاربعين الثانية ويتكامل في الاربعين الثالثة . وقال بعضهم معنى حديث ابن مسعود أن النطفة  
 يغلب عليها وصف المني في الاربعين الاول ووصف المنة في الاربعين الثانية ووصف المضة في الاربعين الثالثة  
 ولا ينافي ذلك أن يتقدم تصوره . وارجح أن التصوير إنما يقع في الاربعين الثالثة . وقد أخرج الطبري من  
 طريق السدي في قوله تعالى ( هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء ) قال عن مرة الهمداني عن ابن مسعود  
 - وذكر أسانيد أخرى - قالوا : لئلا وقعت النطفة في الرحم طارت في الحسد أربعين يوما ثم تكون علة أربعين  
 يوما ثم تكون مضة أربعين يوما ، فإذا أراد الله أن يخلقها بمثل ما سكا فصورها كما يؤمر . وبؤيده حديث أفس  
 ثاني حديث الباب حيث قال بعد ذكر المنة ثم المنة ثم المنة ، فإذا أراد الله أن يخلقها بمثل ما سكا فصورها كما يؤمر . وبؤيده حديث أفس  
 أم أنى الحديث . وقال بعض الشراح المتأخرون الى الأخذ بما دل عليه حديث حذيفة بن أسيد من أن التصوير  
 والتخليق يقع في أواخر الاربعين الثانية حقيقة . قال : وليس في حديث ابن مسعود ما يدفعه . واستند الى قول  
 بعض الأطباء أن المني إذا حصل في الرحم حصل له ذبذبة ورغوة في ستة أيام أو سبعة من غير استمداد من الرحم  
 ثم يستمد من الرحم ويبتدى فيه الخطوط بعد ثلاثة أيام أو نحوها ثم في الخامس عشر ينفذ الدم الى الجميع  
 فيصير علة ثم تنمى الأعضاء وتمتد بطرية النخاع وينفصل الرأس عن المسكبين والاطراف عن الاصابع تميزا  
 يظهر في بعض ويختفي في بعض وينتهي ذلك الى ثلاثين يوما في الاقل وخمسة واربعين في الاكثر لا يوجد  
 سقط ذكر قبل ثلاثين ولا أنى قبل خمسة واربعين ، قال : فيكون قوله « فيكتب » مطروفا على قوله « يجمع » ، وأما  
 قوله « ثم يكون علة مثل ذلك » فهو من تمام الكلام الاول وليس المراد أن الكتابة لا تقع الا عند انتهاء  
 الاطوار الثلاثة ، فيحمل على أنه من ترتيب الاخبار لا من ترتيب الخبرية ، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف  
 الرواة بروايتهم بالمعنى الذي يفهمونه . كذا قال ، والحل على ظاهر الاخبار أول ، وغالب ما نقل عن هؤلاء  
 دعاوى لادلالة عليها . قال ابن العربي : الحكمة في كون الملك يكتب ذلك كونه قابلا للذبح والحرق والانبثاق ،  
 بخلاف ما كتبه الله تعالى فانه لا يتغير . قوله ( ثم ينفخ فيه الروح ) كذا ثبت في رواية آدم عن شعبة في التوحيد ؛  
 وسقط في هذه الرواية ، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي معاوية وغيره « ثم يرسل اليه الملك فينفخ فيه الروح  
 ويؤمر بأربع كلمات ، وظاهره قبل الكتابة ، ويجمع بأن رواية آدم صحيحة في تأخير النفخ للتبشير بقوله ثم ،  
 والرواية الاخرى محتملة فتد الى الصريحة لان الرواة لا ترتب فيجوز أن تكون معطوفة على الجملة التي تليها وأن  
 تتكون معطوفة على جملة الكلام المتقدم ، أي يجمع خلقه في هذه الاطوار ويؤمر الملك بالكتابة ، وتوسط قوله  
 « ينفخ فيه الروح » بين الجمل فيكون من ترتيب الخبر على الخبر لا من ترتيب الافعال الخبر عنها . ونقل ابن الرملكتي  
 عن ابن الحاجب في الجواب عن ذلك أن العرب اذا عبرت عن أمر بعده أمور متعددة ولبعضها تعاقب بالاول حسن  
 تقديمه لفظا على البقية وان كان بعضها متقدما عليه وجودا ؛ وحسن هنا لأن القصد ترتيب الخلق الذي سبق الكلام  
 لاجله . وقال عياض : اختلفت ألفاظ هذا الحديث في مواضع ، ولم يختلف أن نفخ الروح فيه بعد مائة وعشرين  
 يوما وذلك تمام أربعة اشهر ودخوله في الخامس ، وهذا موجود بالاشاهدة ، وعليه يعمل فيما يحتاج اليه من  
 الاحكام في الاستلحاق عند التنازع وغير ذلك بحركة الجنين في الحرف . وقد قيل إنه الحكمة في عدة المرأة من

الوفاة بأربعة أشهر وعشر وهو الدخول في الخامس ، وزيادة حذيفة بن أسيد مشمرة بأن الملك لا يأتي لرأس  
الاربعة بل بعدها فيكون مجموع ذلك أربعة أشهر وعشرا ، وهو مصرح به في حديث ابن عباس ، وإذا وقعت  
النفطة في الرحم مكثت أربعة أشهر وعشرا ، ثم ينفخ فيها الروح ، وما أشار إليه من عدة الوفاة جاء صريحا من  
سفيان بن المسيب : فأخرج الطبري عنه أنه مثل من عدة الوفاة فقيل له : ما بال العشر بعد الأربعة أشهر ؟ فقال :  
ينفخ فيها الروح . وقد تمسك به من قال كالإرواح وإسحق : إن هذه أم الولد مثل عدة الحرة ، وهو قوي لأن  
الفرض استبراء الرحم فلا فرق فيه بين الحرة والامة ، فيسكون معنى قوله ثم يرسل اليه الملك ، أي لتصويره  
وتخليقه وكتابه ما يتعلق به ، فينفخ فيه الروح أثر ذلك كما دلت عليه رواية البخاري وغيره . ووقع في حديث  
علي بن عبد الله عند ابن أبي حاتم ، إذا تمت النفطة أربعة أشهر بمثل الله بها ملكا فينفخ فيها الروح فذلك قوله :  
ثم أنفأناه خلقا آخر ، وسنده منقطع ، وهذا لا ينافي التقييد بالعشر الواردة . ومعنى استواء النفخ للملك أنه يفعله  
بأمر الله ، والنفخ في الأصل إخراج ربح من جوف النافخ ليدخل في المنفوخ فيه ، والمراد باستواءه إلى الله تعالى أن  
يقول له كن فيكون . وجمع بعضهم بأن الكتابة تقع مرتين : فالكتابة الأولى في السماء والثانية في بطن المرأة ،  
ويحتمل أن تكون إحداها في صحيفة والآخرى على جبين المولود ، وقيل يختلف باختلاف الأجنة فبعضها كذا  
وبعضها كذا والأول أولى . قوله ( فو الله إن أحدكم ) في رواية آدم ، قال أحدكم ، ومثله لابن داود عن شعبة  
وسميان جميعا ، وفي رواية أبي الأحوص ، قال الرجل منكم ليعمل ، ومثله في رواية حفص دون قوله ، منكم ،  
وفي رواية ابن ماجه ، فوالذي نفسي بيده ، وفي رواية مسلم والترمذي وغيرهما ، فوالله الذي لا اله غيره إن أحدكم  
ليعمل ، لكن وقع عند أبي حنيفة وأبي نعيم في مستخرجيهما من طريق يحيى القطان عن الأعمش قال : فوالذي  
لا اله غيره ، وهذه غملة لأن يكون القائل الذي لا اله غيره فيكون الخبر كله مرفوعا ، ويحتمل أن يكون بعض رواة ،  
ووقع في رواية وهب بن جرير عن شعبة بلفظ : حتى إن أحدكم ليعمل ، ووقع في رواية زيد بن وهب ما يقتضي  
أنه مدرج في الخبر من كلام ابن مسعود ، لكن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، وأكثر الروايات يقتضي الرفع الرواية  
وهب بن جرير فبعيدة من الإدراج ، فأخرج أحمد والنسائي من طريق سلية بن كهيل عن زيد بن وهب عن ابن  
مسعود نحو حديث الباب وقال بعد قوله واكتبه شيئا أو سعيدا ، ثم قال : والذي نفس عبد الله بيده إن الرجل  
ليعمل ، كذا وقع مفصلا في رواية جماعة عن الأعمش منهم المسعودي وزائدة وزهير بن معاوية وعبد الله بن إدريس  
وآخرون فيما ذكره الخطيب . وقد روى أبو هبيرة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أصل الحديث بدون هذه  
الزيادة ، وكذا أبو وائل وحلقمة وغيرهما عن ابن مسعود ، وكذا اقتصر حبيب بن عسان عن زيد بن وهب ،  
وكذا وقع في معظم الأحاديث الواردة عن الصحابة كأنس في ثاني حديث الباب وحذيفة بن أسيد وابن عمر ،  
وكذا اقتصر عبد الرحمن بن حيد الرضائي عن الأعمش على هذا القدر . نعم وقعت هذه الزيادة مرفوعة في حديث  
سهل بن سعد الآتي بعد أبواب وفي حديث أبي هريرة عند مسلم وفي حديث عائشة عند أحمد وفي حديث ابن  
عمر والعمر بن حميرة في البزار وفي حديث عمرو بن العاص وأكرم بن أبي الجون في الطبراني ، لكن وقعت  
في حديث أنس من وجه آخر قوي مفردة من رواية حميد عن الحسن البصري عنه ، ومن الرواة من حذف الحسن  
بين حميد وأنس ، فكأنه كان تاما عند أنس فحدث به مرفعا فحفظ بعض أصحابه عالم يحفظ الآخر عنه ، فيقوى على

هذا أن الجميع مرفوع وبذلك جزم المحب الطبري ، وحينئذ تحمل رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب على أن عبد الله بن مسعود لتحقق الخبر في نفسه أقسم عليه ويكون الإدراج في القسم لا في المقسم عليه ، وهذا غاية التحقيق في هذا الموضع ، ويؤيد الرفع أيضا أنه لما لا مجال للرأي فيه فيكون له حكم الرفع . وقد اشتملت هذه الجملة على أنواع من التأكيد بالقسم ووصف المقسم به وبأن وباللام ، والاصل في التأكيد أنه يكون لمخاطبة المنكر أو المستبعد أو من يتوهم فيه شيء من ذلك ؛ وهنا لما كان الحكم مستبعدا وهو دخول من عمل الطاعة طوله عمره النار وبالعكس حسن المبالغة في تأكيد الخبر بذلك واقعا علم . قوله (أحكم أو الرجل ليعمل) وقع في رواية آدم «فإن أحكم» بغير شك وقدم ذكر الجملة على النار ، وكذا وقع الأكثر وهو كذا عند مسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه ، وفي رواية حفص «فإن الرجل» وآخر ذكر النار ، وعكس أبو الاحوص «ولفاته» «فإن الرجل» منكم . قوله (يعمل أهل النار) الباء زائدة والاصل يعمل عمل أهل النار لأن قوله عمل اما مفعول مطلق وإما مفعول به وكلاهما مستغن عن الحرف فكان زيادة الباء للتأكيد أو ضمن «يعمل» معنى يتلبس في عمله بعمل أهل النار ، وظاهره أنه يعمل بذلك حقيقة ويحتمل له بعكسه ، وسيأتي في حديث سهل بافظ «يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس» وهو محمول على المنافق والمرائي ، بخلاف حديث الباب فإنه يتعاقب بسوء الخاتمة . قوله (غير ذراع أو باع) في رواية الكشمرمى «غير باع أو ذراع» وفي رواية أبي الاحوص «الاذراع» ولم يشك وقد علقها المصنف لأدم في آخر هذا الحديث ووصل الحديث كله في التوحيد عنه ، ومثله في رواية أبي الاحوص والتعبير بالذراع تمثيل بقرب حاله من الموت فيحال من بينه وبين المسكن المقصود بمقدار ذراع أو باع من المسافة ، وضابط ذلك الحسى الغرغرة التي جعلت علامة لعدم قبول التوبة . وقد ذكر في هذا الحديث أهل الخبر صرفا وأهل الشر صرفا إلى الموت ولا ذكر الذين خلطوا وماتوا على الاسلام لأنه لم يقصد في الحديث تعميم أحوال المسلمين وإنما سيقى لبيان أن الاعتبار بالخاتمة . قوله (يعمل أهل الجنة) يعنى من الطاعات الاعتقادية والقولية والفعلية ، ثم يحتمل أن الملاحظة تكسب ذلك ويقبل بعضها ويرد بعضها ، ويحتمل أن تقع الكتابة ثم تمحى وأما القبول فيتوقف على الخاتمة . قوله (حق ما يكون) قال الطبري «حق» هنا الناصبة و«ما» نافية ولم تكف يكون عن العمل فهي منصوبة بحتى ، وأجاز غيره أن تكون «حتى» ابتدائية فتكون على هذا بالرفع وهو مستقيم أيضا . قوله (فيسبق عليه الكتاب) في رواية أبي الاحوص «كتاب» ، والفاء في قوله «فيسبق» إشارة إلى تعقيب ذلك بلا ملة ، وضمن يسبق معنى يغلب قاله الطبري ، وقوله «عليه» في موضع نصب على الحال أى يسبق المكتوب واقعا عليه ، وفي رواية سلمة بن كهيل «ثم يدركه الشقاء» وقال «ثم يدركه السعادة» والمراد بسبق الكتاب سبق ما تضمنه على حذف ومضاف أو المراد المكتوب والمعنى أنه يتعارض عمله في اقتضاء السعادة والمكتوب في اقتضاء الشقاوة فيتحقق مقتضى المكتوب ، فبعد عن ذلك بالسبق لأن السابق يحصل مراده دون المسبوق ولأنه لو تمثل العمل والكتاب شخصين ساعيين لظفر شخص الكتاب وغلب شخص العمل ، ووقع في حديث أبي هريرة عند مسلم «وان الرجل ليعمل الزمان الطويل يعمل أهل النار ثم يحتمل له بعمل أهل الجنة» زاد أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة «سبعين سنة» وفي حديث أنس «عند أحمد وصححه ابن حبان» «لا عليكم أن لا تنجبوا بعمل أحد حتى تنظروا بهم يحتمل» ، فإن العامل يعمل زمانا من عمره بعمل صالح لومات عليه دخل الجنة ثم يتحول فيعمل عملا

سينا الحديث . وفي حديث عائشة عند أحد مرفوعا : إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة وهو مكتوب في الكتاب الأول من أهل النار ، فإذا كان قبل موته تحول فعمل عمل أهل البارقات فدخلها ، الحديث ، ولاحد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو : خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان ، الحديث وفيه : « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وأبنائهم ، ثم أجعل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبدا . » فقال أصحابه : فقيم العمل ؟ فقال : سدوا وقاربوا ، فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل ، الحديث ، وفي حديث علي عند الطبراني نحوه وزاد : « صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل ، وقد يسلك بأهل السعادة طريق أهل الشقاوة حتى يقال ما أشبههم بهم بل هم منهم ، وتدرجهم السعادة فتنفذهم ، الحديث ، ونحوه للبخاري من حديث ابن عمر ، وسيأتي حديث سهل بن سعد بعد أبواب وفي آخره : إنما الأعمال بالخواتيم ، ومثله في حديث عائشة عند ابن حبان ومن حديث معاوية نحوه وفي آخر حديث علي المشار إليه قبله : الأعمال بخواتيمها . وفي الحديث أن خلق السمع والبصر والجلين داخل بطن أمه ، وقد زعم بعضهم أنه يعطى ذلك بعد خروجه من بطن أمه لقوله تعالى ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والابصار والالمنة ﴾ وتعتب بأن الوارد لا ترتب ، والحقائق أن خلق السمع والبصر وهو في بطن أمه محمول جزما على الأعضاء ثم على القوة الباصرة والسامعة لأنها مودعة فيها ، وأما الإدراك بالفعل فهو موضع النزاع . والذي يترجح أنه يتوقف على زوال العجاب المانع . وفيه أن الأعمال حسنها وسيئها أمارات وليست بموجبات ، وأن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء وجرى به القدر في الابتداء قاله الخطابي . وفيه القسم دل الخبر الصدق تأكيداً في نفس الصامع وفيه إشارة إلى علم المبدأ والمعاد وما يتعلق بيد الإنسان وحاله في الشقاء والسعادة . وفيه عدة أحكام تتعلق بالأصول والفروع والحكمة وغير ذلك . وفيه أن السعيد قد يشقى وأن الشقي قد يسعد لكن بالنسبة إلى الأعمال الظاهرة وأما ما في علم الله تعالى فلا يتغير . وفيه أن الاعتبار بالخاتمة . قال ابن جرير نفع الله به : هذه التي قطعت أعناق الرجال مع ما هم فيه من حسن الحال لأنهم لا يدرون بماذا يختم لهم . وفيه أن عموم مثل قوله تعالى ﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه فيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم ﴾ الآية مخصوص بمن مات على ذلك وأن من عمل عمل السعادة وختم له بالشقاء فهو في طول عمره عند الله شقي وبالعكس وما ورد مما يخالفه يؤول إلى أن يؤول إلى هذا ، وقد اشتهر الخلاف في ذلك بين الأشعرية والحنفية وتمسك الأشاعرة بمثل هذا الحديث وتمسك الحنفية بمثل قوله تعالى ﴿ يحوي الله ما يشاء ويثبت ﴾ وأكثر كل من البريقين الاحتجاج لقوله ، والحق أن النزاع لفظي ، وأن الذي سبق في علم الله لا يتغير ولا يتبدل ، وأن الذي يجوز عليه التغير والتبدل ما يبدو لفلاس من عمل العامل ولا يبعد أن يتعلق ذلك بما في علم الحفظ والموكنين بالآدمي فيقع فيه الحر والائبات كالزيادة في العمر والنقص وأما ما في علم الله فلا نحو فيه ولا اثبات والمعلم عند الله . وفيه التنبيه على صدق البعث بعد الموت لأن من قدر على خلق الشخص من ماء مريم ثم نقله إلى العلقة ثم إلى الماضية ثم ينفع الروح فيه قادر على نفخ الروح بعد أن يصير ترابا ويجمع أجزائه بعد أن يفرقا ، ولقد كان قادرا على أن يخلق ذرة واحدة ولكن اقتضت الحكمة بنقله في الاطرار وفقا بالأم لأننا لم تكن معتادة فكانت الماشقة تعظم عاها في بطنها بالتدرج إلى أن تكامل ، ومن تأمل أصل خلقه من نطفة وتلقه في

ذلك الاطوار الى ان صار انسانا جميل الصورة مفضلا بالعقل والفهم ، والنطق كان حقا عليه ان يشكر من انشأه  
وهياه وبعبده حق عبادته ويطاعه ولا يعصيه . وفيه ان في تقدير الاعمال ما هو سابق ولا حق ، فالسابق ما في دلم  
الله تعالى واللاحق ما يقدر على الجنين في بطن أمه كما وقع في الحديث ، وهذا هو الذي يقبل النسخ ، وأما ما وقع في  
صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا ذكره كتب الله مقادير الخلائق قبل ان يخلق السموات والارض بمسعين  
ألف سنة فهو محمول على كتابة ذلك في اللوح المحفوظ على رفق ما في علم الله سبحانه وتعالى ، واستدل به على أن  
السقط بعد الأربعة أشهر يصل عليه لانه وقت انفخ الروح فيه ، وهو منقول عن القديم للشافعي والمشهور عن أحمد  
واسحق ، وعن أحمد اذا بلغ أربعة أشهر وهشرا في ذلك المثلث بنفخ فيه الروح وبصل عليه ، والراجح عند الشافعية  
أنه لا بد من وجود الروح وهو الجسد ، وقد قالوا فاذا بكرى أراختلج أو تنفس ثم بطل ذلك صلى عليه والا فلا  
والأصل في ذلك ما أخرجه الذهبي وصححه ابن حبان والحاكم عن جابر رفته ، اذا استهل الصبي وراث وصل عليه ،  
وقد ضعفه النووي في شرح المذهب والمواب أنه صحيح الاسناد لكن المراجع عند الحفاظ وقف ، وعلى طريق  
الفقهاء لا أثر للتأويل بذلك لان الحكم للرفع لوادته ، قالوا اذا بلغ مائة وعشرين يوما غسل وكفن ودفن بغير صلاة  
وما قبل ذلك لا يشرح له غسل ولا غيره ، واستدل به على أن التخليق لا يكون الا في الاربعين الثالثة فأقل ما يقين  
فيه خلق الولد أحد وثمانون يوما وهي ابتداء الاربعين الثالثة وقد لا يقين الا في آخرها ، ويترتب على ذلك أنه  
لا تنقضي العدة بالوضع الا ببلوغها وفيه خلاف ، ولا يثبت اللامة أمية الولد الا بعد دخول الاربعين الثالثة وهذا  
قول الشافعية والمخالفه وتوسع المالكية في ذلك فأداروا الحكم في ذلك على كل سقط ومنهم من قيده بالتخطيط ولو  
كان خفيا وفي ذلك رواية عن أحمد وحجته ما تقدم في بعض طرقه أن النطفة اذا لم يقدر تخليقها لا نصير علقه واذا  
قدر أنها تتخلق فغير علقه ثم مضى الخ فتى وضمت علقه عرف أن النطفة خرجت عن كونها نطفة واستحالت الى  
أول أحوال الولد وفيه أن كلا من السعادة والشقاء قد يقع بلا عمل ولا عمر وعليه ينطبق قوله تعالى : الله أعلم  
بما كانوا عاملين ، وسيأتي الامام بشي من ذلك بعد أبواب . وفيه الحديث الأقوى على القناعة ، والزجر الشديد عن  
الحرص ، لان الرزق اذا كان قد سبق تقديره لم يغن التمسق في طلبه وانما شرع الاكتساب لانه من جملة الاسباب التي  
اقتضتها الحكمة في دار الدنيا وفيه أن الاعمال سبب دخول الجنة أو النار ولا يمارض ذلك حديث ، ان يدخل أحدا  
منكم الجنة عمله ، لما تقدم من الجمع بينهما في شرحه في باب القصد والمداومة على العمل ، من كتاب الرقاق . وفيه أن  
من كتب شيئا لا يعلم حله في الدنيا وكذا حكمه ، واحتج من أثبت ذلك بما سيأتي قريبا من حديث على ، أما من كان  
من أهل السعادة فانه يامر لعمل أهل السعادة والحديث ، والتحقيق أن يقال إن أريد أنه لا يعلم أصلا ورأسا فردود  
وإن أريد أنه يعلم بطريق العلامة المأثمة لظن الغالب فنعم ، ويقوى ذلك في حق من اشتهر له لسان صدق بالخبر  
والصلاح ومات على ذلك لقوله في الحديث الصحيح الماضي في الجنائز : أنتم شهداء الله في الارض ، وإن أريد أنه  
يعلم قطعا لمن شاء الله أن يعلمه على ذلك فهو من جملة الغيب الذي استأثر الله بعلمه وأطلع من شاء من ارتضى من  
رسوله عليه . وفيه الحث على الاستعاذة بالله تعالى من سوء الخاتمة ، وقد عمل به جمع من السلف وأئمة الخلف ،  
وأما ما قال عبد الحق في كتاب الحاقية : ان سوء الخاتمة لا يقع لمن استقام باطنه وصالح ظاهره وانما يقع لمن في  
طريقه فساد أو ارتباب ويكثر وقوعه له مرت على الكبار والمجزي على العظام فيمجم عليه الموت بقتة فيصطاله

جنان عند تلك الصدمة ، فقد يكون ذلك سبباً لسوء الخاتمة نسأل الله السلامة ، فهو محمول على الأكثر الأغلب .  
 به أن قدرة الله تعالى لا يوجبها شيء من الأسباب إلا بعشيته ؛ فإيه لم يحمل الجاعلة للولد لأن الجاع قد يحصل  
 ؛ يكون الولد حتى يشاء الله ذلك . وفيه أن الشيء الكشيف يحتاج إلى طول الزمان بخلاف الطيف ، ولذلك  
 لت المادة في أطوار الجنين حتى حصل تخليقه بخلاف نفخ الروح ، ولذلك لما خلق الله الأرض أولاً عمد إلى السماء  
 وأهل وترك الأرض لكشافتها بغير فتق ثم فتقنا معها ، ولما خلق آدم قصوره من الماء والطين تركه مدة ثم نفخ  
 الروح . واستدل الهاردي بقوله دفتدخل النار ، على أن الخبر عام بالكفر ، واحتج بأن الإيمان لا يحبطه  
 الكفر ، ونعقب بأنه ليس في الحديث قمرض للاحباط وحله على المسمى الأهم أول فيتناول المؤمن حتى يختم  
 بعمل الكافر مثلاً فيموت على ذلك فنستعين بالله من ذلك ، ويتناول المطيع حتى يختم له بعمل العاصي  
 موت على ذلك ، ولا يلزم من إطلاق دخول النار أنه يخلد فيها أبداً بل مجرد الدخول صادق على الطائفتين ،  
 استدلل له على أنه لا يجب على الله رعاية الأصلح خلافاً لما قال به من المعترلة لأن فيه أن بعض الناس يذهب جميع  
 به في طاعة الله ثم يختم له بالكفر والعياذ بالله فيموت على ذلك فيدخل النار ، فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح  
 لم يمت جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره . واستدل به  
 من المعترلة على أن من عمل عمل أهل النار وجب أن يدخلها أترتب دخولها في الخبر على العمل ، وترتب الحكم  
 الشيء بشعر بعليته ، وأجيب بأنه علامة لا علة والعلامة قد تتخلف ، سلمنا أنه علة لكنه في حق الكفار وأما  
 ساءة نخرجوا بدليل ( إن الله لا يفر أن يشرك به ويفخر ما دون ذلك لمن يشاء ) فمن لم يشرك فهو داخل في  
 الجنة . واستدل به الأشعري في تجويزه تكليف ما لا يطاق لأنه دل على أن الله كلف العباد كلهم بالإيمان مع أنه  
 على بعضهم أنه يموت على الكفر ، وقد قيل إن هذه المسألة لم يثبت وقوعها إلا في الإيمان خاصة وما عداه  
 بعد دلالة قطعية على وقوعه وأما مطلق الجواز لحاصل . وفيه أن الله يعلم الجزئيات كما يعلم الكلليات لتصرح  
 ر بأنه يأمر بكتابة أحوال الشخص مفصلة . وفيه أنه سبحانه يريد جميع السكانات بمعنى أنه خالقها ومقدرها  
 فهو يجبرها ويرضاها . وفيه أن جميع الخير والشر بتقدير الله تعالى وإيجاده ، وخالف في ذلك القدرية والمجبرية  
 بت القدرية إلى أن فعل العبد من قبل نفسه ، ومنهم من فرق بين الخير والشر فنسب إلى الله الخير ونفى عنه  
 الشر ، وقيل إنه لا يعرف قائله وإن كان قد اشتهر ذلك وإنما هذا رأي المجوس ، ونهبت المجبرية إلى أن الكل  
 ، الله وليس للخلق فيه تأثير أصلاً ، وتوسط أهل السنة فمنهم من قال أصل الفعل خلقه الله والعبد قدرة غير  
 قوة في المقدور ، وأثبت بعضهم أن لها تأثيراً لكنه يسمى كسباً وبسط أدلتهم يطول ، وقد أخرج أحد وأجر  
 ، من طريق أبوب بن زياد عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت حدثني أبي قال : دخلت على عبادة وهو  
 بض فقلت أوصني ؟ فقال : إنك لن تطعم طعم الإيمان ولن تبلغ حقيقة العلم بالله حتى تؤمن بالقدر خيره وشره  
 وأن تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك وما أصابك لم يكن ليخطئك الحديث وفيه : وإن مت ولست على ذلك  
 لت النار . وأخرجه الطبراني من وجه آخر بسند حسن عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء مرفوعاً  
 صراً على قوله : إن العبد لا يبلغ حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطاه لم يكن ليصيبه ؛  
 ما في الإلزام بشيء منه في كتاب التوحيد في الكلام على خلق أفعال العباد إن شاء الله تعالى . وفي الحديث أن

الأقدار غالبية والعاقة غالبة فلا ينبغي لأحد أن يغتر بظاهر الحال ، ومن ثم شرع الدعاء بالثبات على الدين وبمحسن الخاتمة ، وسيأتي في حديث علي - الآتي بعد بابين سؤال الصحابة عن فائدة العمل مع تقدم التقدير والجواب عنه .  
 واهملوا فكل ميسر لما خلق له ، وظاهره قد يعارض حديث ابن مسعود المذكور في هذا الباب ، والجمع بينهما محل حديث علي - على الأكثر الأغلب وحل حديث الباب على الأقل ، ولكنه لما كان جائزا تعين طلب الثبات . وحكى ابن التين أن عمر بن عبد العزيز لما سمع هذا الحديث أنكره وقال : كيف يصح أن يعمل العبد عمره الطاعة ثم لا يدخل الجنة انتهى . وتوقف شيخنا ابن الملقن في صحة ذلك عن عمر ، وظهر لي أنه ان ثبت عنه حل على الله رابو حلف منه قوله في آخره ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، أو أكل الراوى لكن استبعد عمر وقومه وإن كان جائزا ويكون إرادته على سبيل التخويف من سوء الخاتمة . الحديث الثاني حديث أنس ، قوله ( حاد ) هو ابن زيد ، وعبيد الله بن أبي بكر أي ابن أنس بن مالك . قوله ( وكل الله بالرحم ملكا فيقول : أي رب نطفة ، أي رب علقة الخ ) أي يقول كل كلمة من ذلك في الوقت الذي تصير فيه كذلك كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله وقد مضى شرحه مستوفى فيه ، وتقدم شيء منه في كتاب العيص ، ويجوز في قوله نطفة المنصب على إضمار فعل والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وفائدة ذلك أنه يستفهم هل يتكون منها أولاد ؟ وقوله : أن يقضى خلقها ، أي يأذن فيه .

## ٢ - باب جف القلم على علم الله وقوله ﴿ وأضله الله على علم ﴾

وقال أبو هريرة « قال لي النبي ﷺ : جف القلم بما أنت لاق . وقال ابن عباس لما ساقون : سبقت لهم السعادة »  
 ٦٥٩٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا يزيد الرثك . قال سمعت مطرف بن عبد الله بن الشخير يحدث عن عمران بن حصين قال : قال رجل يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار ؟ قال : نعم قال : فلم يعمل العاملون ؟ قال : كل يعمل لما خلق له ، أو لما ييسر له ،

[ الحديث ٦٥٩٦ - طرأه في ٧٥٥١ ]

قوله ( باب ) بالتونين ( جف القلم ) أي فرغت الكتابة إشارة إن أن الذي كتب في اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه ، فهو كناية عن الفراغ من الكتابة لأن الضعيفة حال كتابتها تكون رطبة أو بعضها وكذلك القلم فإذا انتهت الكتابة جفت الكتابة والقلم ، وقال الطيبي هو من إطلاق اللازم على المألوم ، لأن الفراغ من الكتابة يستلزم جفاف القلم عن مداده . قلت : وفيه إشارة إلى أن كتابة ذلك انقضت من أمد بعيد . وقال عياض : معنى جف القلم أي لم يكتب بعد ذلك شيئا . وكتاب الله ولوحه وقده من غيبه ومن علمه الذي يلزمنا الإيمان به ، ولا يلزمنا معرفة صفته ، وإنما خوطبنا بما عهدنا فيما فرغنا من كتابته أن القلم يصير جافا للاستغناء عنه . قوله ( على علم الله ) أي على حكمه لأن معلومه لا بد أن يقع ، فملمه بمعلوم يستلزم الحكم بوقوعه ، وهذا لفظ حديث أخرجه أحد وصححه ابن حبان من طريق عبد الله بن الهليل عن عبد الله بن عمرو سمعت رسول الله ﷺ يقول وإن الله عز وجل خلق خلقه في ظلة ثم ألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه من نوره يومئذ اهتدى ومن أخطاه ضل ، فذلك

أقول جف القلم على علم الله ، ، وأخرجه أحمد وابن حبان من طريق أخرى عن أبي الدليلي نحوه وفي آخره أن القتال ، فذلك أقول ، هو عبد الله بن عمرو وأما قوله قلت لعبد الله بن عمرو : بلغني أنك تقول إن القلم قد جف - فذكر الحديث وقال في آخره - فذلك أقول جف القلم بما هو كائن ، . ويقال إن عبد الله بن طاهر أمير خراسان لما سأل الحسين بن الفضل عن قوله تعالى ( كل يوم هو في شأن ) مع هذا الحديث ، فاجاب : هي شئون يبدونها لاشئون يبتدئها ، أقام اليه وقبل رأسه . **قوله** ( وقال أبو هريرة قال لي النبي ﷺ : جف القلم بما أنت لاق ) هو طرف من حديث ذكر أصله المصنف من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قلت يا رسول الله إن رجل شاب راني أعان على نفسي الميت ولا يجد ما تزوج به النساء ، فسكت عني ، الحديث وفيه : يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاخص على ذلك أو زده أخرجه في أوائل التكميل فقال : قال أصبغ - يعني ابن الفرج - أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب . ورواه الاستيعاب والحرشي والفرجاني في كتاب القدر كلهم من طريق أصبغ به وقالوا كلهم بعد قوله الميت : فأذن لي أن أختصي ، ووقع لفظ : جف القلم ، أيضا في حديث جابر عند مسلم قال مرافقة يا رسول الله فم العمل أفيما جفت به الأعلام وجرئت به المقادير ، الحديث ، وفي آخر حديث ابن عباس الذي فيه : أحفظ الله بحفظك ، في بعض طرقه : جفت الأعلام وطربت المصنف ، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني في حديث : وأعلم أن القلم قد جف بما هو كائن ، وفي حديث الحسن بن علي عند الفريابي رفع الكتاب وجف القلم . **قوله** ( وقال ابن عباس لما سألوا : سبقت لهم السعادة ) ورواه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طحمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( أولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون ) قال : سبقت لهم السعادة ، والمعنى أنهم سارعوا إلى الخيرات بما سبق لهم من السعادة بتقدير الله ، ونقل عن الحسن أن اللام في : لها ، بمعنى الجلاء فقال : معناه سابقون بها : فقال الطبري : وتأولها بعضهم - أي اللام - بأنها بمعنى : إلى ، وبهضم أن المعنى : وهم من أجهلها ، ونقل عبد الرحمن بن زيد أن الضمير للخيرات ، وأجاز غيره أنه للسعادة ، والذي يجمع بين تفسير ابن عباس وظاهر الآية أن السعادة سابقة وأن أهلها سبقوا إليها لا أنهم سبقوها . **قوله** ( حدثنا يزيد الرشك ) بكسر الراء وسكون المعجمة بعدها كاف كقوله أبو الأزد ، وحكى الكللابي أن اسم والده ستان بكسر المهملة ونونين ، وهو بصري تابعي ثقة ، قيل كان كبير اللحية فلقب الرشك وهو بالفارسية كازهم أبو علي الفسافي وحزم به ابن الجوزي الكبير اللحية ، وقال أبو حاتم الرازي : كان غيرا فقيل له الرشك بالفارسية فخص عليه الرشك ، وقال الكرماني بل الرشك بالفارسية القمل الصغير الملتصق بأصول شعر اللحية ، وذكر الكللابي أن الرشك القمام . قالت : بل كان يزيد يعماني مساحدا للأرض فقيل له القمام وكان يلقب الرشك لأن مدلول الرشك القمام بل هي لفظة ونسبة إلى صنعة ، والمعتمد في أمره ما قال أبو حاتم ، وما يزيد في البخاري إلا هذا الحديث أورده هنا وفي كتاب الاعتصام . **قوله** ( قال رجل ) هو عمران بن حصين راوي الخبر ، بينه عبد الوارث بن سعيد عن يزيد الرشك عن عمران بن حصين قال : قلت يا رسول الله ، فذكره ، وسيأتي موصولا في أواخر كتاب التوحيد ، وسأل عن ذلك آخرون ، وسيأتي مزيد بسط فيه في شرح حديث علي قريبا . **قوله** ( أيعرف أهل الجنة من أهل النار ) في رواية حماد بن زيد عن يزيد عند مسلم بلفظ : أعلم ، بضم العين ، والمراد بالسؤال معرفة الملائكة أو من أطاعه الله على ذلك ، وأما معرفة العامل



أو من شاهده قائما يعرف بالعدل . قوله ( فلم يعمل العاملون ) في رواية حماد بن قيس : وهو استفهام والمعنى إذا سبق القلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل لأنه سيعمل إلى ما قدر له . قوله ( قال : كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له ) وفي رواية الكشميني : يسر ، بضم أوله وكسر المهملة الثقيلة ، وفي رواية حماد أشار إليها قال كل يسر لما خلق له ، وقد جاء هذا الكلام الأخير عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يترفق على المشقة سائرين إليها في آخر الباب الذي يلي الذي يليه ، منها حديث أبي الدرداء عند أحمد يستند حين يلقظ كل أمرى مهياً لما خلق له ، وفي الحديث إشارة إلى أن المال محجوب عن المكلف فله أن يجتهد في عمل ما أمر به فإن عمله أمدارة إلى ما يؤل إليه أمره غالباً وإن كان بعضهم قد يحتج له بغير ذلك كما ثبت في حديث ابن مسعود وغيره لكن لا اطلاع له على ذلك فعليه أن يبذل جهده ويجاهد نفسه في عمل الطاعة ولا يترك وكولا إلى ما يؤل إليه أمره فيلزم على ترك الأمور ويستحق العقوبة ، وقد ترجم ابن حبان بحديث الباب : ما يجب على المرء من التقدير في الطاعات وإن جرى قبلها ما يسكره الله من المحظورات ، وسلم من طريق أبي الأسود عن عمران أنه قال له : أرايت ما يعمل الناس اليوم أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون بما آتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم ؟ فقال : لا بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم ، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل ( ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها ) وفيه قصة لأبي الأسود الأولى مع عمران وفيه قوله له : أبسكون ذلك ظناً ؟ فقال : لا كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل . قال عياض : أورد عمران على أبي الأسود شبهة القدورية من تحكمهم على الله زدوهم بأدائهم في حكمه ، فلما أجابه بما دل على ثباته في الدين قواه بذكر الآية وهي حد لاهل السنة ، وقوله كل شيء خلق الله وملكه يشير إلى أن المالك الأعلى الخالق للأمر لا يعترض عليه إذا تصرف في ما يشاء ، وإنما يعترض على المخلوق المأمور

### ٣ - باب الله أعلم بما كانوا عاملين

٦٥٩٧ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا حفص بن غوثنا حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين »

٦٥٩٨ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال وأخبرني عطاء بن يزيد أنه « سمع أبا هريرة يقول : سئل رسول الله ﷺ عن ذراري المشركين فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين »

٦٥٩٩ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، هل نجدون فيها من جداه حتى يسكنوا أو يمجسوا »

٦٦٠٠ - « قالوا : يا رسول الله ، أرايت من يموت وهو صغير ، قال : الله أعلم بما كانوا عاملين »

**قوله** ( باب الله أعلم بما كانوا عاملين ) الضمير لأولاد المشركين كما صرح به في السؤال ، وذكره من حديث

ابن عباس غنصرا ومن حديث أبي هريرة كذلك ، ونقدم في أواخر الجنازة باب ما قيل في أولاد المسلمين ،  
وبعده باب ما قيل في أولاد المشركين ، وذكر في الثاني الحديثين المذكورين هنا من خرجهما وذكر الثالث أيضا  
من وجه آخر عن أبي هريرة ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في الباب المذكور . قوله في الرواية الثانية عن ابن  
شهاب ( قال وأخبرني عطاء بن يزيد ) الواو عاطفة على شيء محذوف ، كأنه حدث قبل ذلك بشيء ثم حدث بحديث  
عطاء ، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد وعند أبي حنيفة  
في صحيحه من طريق شعيب عن الزهري حديث عطاء بن يزيد الليثي . قوله في أول الحديث الثالث ( أخبرنا  
إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه كما بينته في المقدمة

### ع - باب وكان أسرا لله قدرا مقدورا

٦٦٠١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله ﷺ : لا تسأل المرأة طلاقَ أختها لتسفرَغَ صحفتها ولتنكحَ فان لها ما قدر لها  
٦٦٠٢ - **حدثنا** مالك بن أسحاق حدثنا إسرائيل عن عاصم عن أبي عثمان عن أسامة قال : كنت  
عند النبي ﷺ إذ جاءه رسول إحدى بناته - وعنده سعد وأبي بن كعب ومعاذ - ان ابنتها يهود بنفسه فنفست  
إليها : لله ما أخذَ ولله ما أعطى ، كلُّ ثبأجل ، فلتصبر ولتحتسب »

٦٦٠٣ - **حدثنا** جبران بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن  
مجهيز الجعفي أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه بينما هو جالس عند النبي ﷺ جاء رجل من الأنصار فقال  
يا رسول الله ، إنا نصيب سبيًا ونحب المال ، كيف ترى في العزل ؟ فقال رسول الله ﷺ : أو إنكم تفعلون  
ذلك ؟ لا عليكم ألا تفعلوا ، فإنه ليست نسمة كتب الله أن يخرج إلا هي كائنه »

٦٦٠٤ - **حدثنا** موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه  
قال : لقد خطبنا النبي ﷺ خطبة ما ترك فيها شيئا إلى قيام الساعة إلا ذكره ، علمه من عمله وجبه من جهله ،  
إن كنت لأرى للنبي قد نسيته ، فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فراه فعرّفه »

٦٦٠٥ - **حدثنا** عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي  
عن علي رضي الله عنه قال : كنا جلوسا مع النبي ﷺ ومعه غود ينكت به في الأرض فنكس وقال : ما منكم من  
أحد إلا قد كتب مقبده من النار أو من الجنة . فقال رجل من القوم : ألا تنكل يا رسول الله ؟ قال : لا ،  
اعملوا فكل ميسر ، ثم قرأ ( فأما من أعطى واتقى ) الآية

**قوله** (باب وكان أمر الله قدرا مقدورا) أي حكما مقطوعا بوقوعه ، والمراد بالأمر واحد الأمور المقدرة ويحتمل أن يكون واحد الأوامر ، لأن السكك موجود بسكن . ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة ، لا تسأل المرأة طلاق أختها - إلى قوله في آخره - فإن لها ما قدر لها ، وقد مضى شرحه في «باب الشروط التي لا تحمل في النكاح» من كتاب النكاح قال ابن العربي : في هذا الحديث من أصول الدين السلوك في مجاري القدر ، وذلك لا يناقض العمل في الطاعات ولا يمنع التعرف في الاكتساب والنظر اقوت غده وإن كان لا يتحقق أنه يبلغه ، وقال ابن عبد البر : هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم لما دل عليه من أن الزوج لو أجابها وطلق من نطق أنها تزاحمها في رزقها فإنه لا يحصل لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجابها أو لم يجبها ، وهو كقول الله تعالى في الآية الأخرى (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) . الحديث الثاني حديث أسامة وهو ابن زيد ، **قوله** (عاصم) هو الاحول ، وأبو عثمان هو النهدي . **قوله** (وعنده سعد) هو ابن عبادة ، ومعاذ هو ابن جبل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وما قيل في تسمية الابن المذكور وبيان الجمع بين هذه الرواية والرواية التي فيها «ان ابنها» . الحديث الثالث حديث أبي سعيد ، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (جاء رجل من الأنصار) تقدم في غزوة المريسيع وفي هجرة النساء من كتاب النكاح عن أبي سعيد قال «سألنا ، وأخرجه النعماني من طريق ابن محيريز أن أبا سعيد وأبا صرمة أخبراه أنهم أصابوا سبأيا ، قال «فراجعنا في العزل ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فعمل أبا سعيد بأمر السؤال وإن كان الذين تراجعوا في ذلك جماعة ، وقد وقع عند البخاري في تاريخه وابن السكن وغيره في الصحابة من حديث مجدي الضمري قال «غزونا مع النبي ﷺ غزوة المريسيع فأصبنا سبأيا ، فسألنا النبي ﷺ عن العزل ، والحديث ، وأبو صرمة مختلف في صحبته ، وقد وقع في صحيح مسلم من طريق ابن محيريز دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فقال : يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ في العزل ، والحديث ، والثابت أن أبا صرمة وهو بكسر المهملة وسكون الواو إنما سأل أبا سعيد ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في النكاح ، والغرض منه هنا قوله في آخره «وليس تسمية كتب الله أن نخرج الإلهي كائنة» . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا موسى بن مسعود) هو أبو حذيفة النهدي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (لقد خطبنا) في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم «قام فينا رسول الله ﷺ مقاما» : **قوله** (إلا ذكره) في رواية جرير «لما حدث به» . **قوله** (عله من عله وجهله من جهله) في رواية جرير «حفظه من حفظه ونسيه من نسيه ، وزاد قد عله أصحابي هؤلاء» أي دللوا وقوع ذلك المقام وما وقع فيه من الكلام ، وقد سميت في أول هذه الخلق من روى نحو حديث حذيفة هذا من الصحابة كمر وأبي زيد بن أخطب وأبي سعيد قال وغيرهم فلعل حذيفة أشار إليهم أو إلى بعضهم ، وقد أخرج مسلم من طريق ابن إدريس الخولاني عن حذيفة «وأنه أتى لأعلم كل فتنة كائنة فيما بيني وبين الساعة ، وما بي أن يكون رسول الله ﷺ أمرا إلى شئنا لم يكن يحدث به غيري ، وقال في آخره «فذهب أولئك الرهط غيري ، وهذا لا يناقض الأول بل يجمع بأن يحمل على مجلسين ، أو المراد بالاول أهم من المراد بالثاني . **قوله** (ان كنت لأرى الشيء قد نسييت) كذا الملا أكثر بحذف المفعول ، وفي رواية الكشميني بإثباته واظفده «نسيته» . **قوله** (فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فراه فعرفه) في رواية محمد بن يوسف عن سفيان عند الاسماعيلي «كما يعرف الرجل ، بحذف المفعول ، وفي رواية الكشميني

« الرجل وجه الرجل غاب عنه ثم رآه فعرفه ، قال عياض : في هذا الكلام تلفيق ، وكذا في رواية جرير « وانه ليكون منه الشيء قد نسبته فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غاب عنه ثم اذا رآه عرفه » قال والصواب كما ينسب الرجل وجه الرجل - أو كما لا يذكر الرجل وجه الرجل - اذا غاب عنه ثم اذا رآه عرفه . قلت : والذي يظهر لي أن الرواية في الاصحاب مستقيمة ، وتقدير ما في حديث سفيان أنه يرى الشيء الذي كان نسيه فإذا رآه عرفه وقوله « كما يعرف الرجل الرجل غاب عنه » أي الذي كان غاب عنه فنسى صورته ثم اذا رآه عرفه ، وأخرجه الاسماعيل من رواية ابن المبارك عن سفيان بلفظ « اني لارى الشيء نسبته فأعرفه كما يعرف الرجل الخ » . تنبيه : أخرج هذا الحديث القاضي عياض في « الشفاء » من طريق أبي داود بسنده الى قوله « ثم اذا رآه عرفه » ثم قال حديثه « ما أدرى أنى اصحابي أم تناسوه » ، والله ما ترك رسول الله ﷺ من قائد فتنة الى أن تنقضي الدنيا يبلغ من معه ثلاثمائة إلا قد سماه لنا . قلت : ولم أره في الزيادة في كتاب أبي داود ، وانما أخرجه أبو داود بسند آخر مستقل من وجه آخر عن حذيفة . الحديث الخامس حديث علي ، **قوله** ( عن أبي حمزة ) بمهمله وزاى هو محمد بن ميمون السكرى . **قوله** ( عن سعد بن عبيدة ) بضم الميم هو السلي السكونى يكنى أبا حمزة وكان صهر أبي عبد الرحمن شيبه في هذا الحديث ، ووقع في تفسير ( والليل اذا يغشى ) من طريق شعبة عن الأعمش وسمعت سعد بن عبيدة ، وأبو عبد الرحمن السلي اسمه عبد الله بن حبيب وهو من كبار التابعين ، ووقع مسجى في رواية معتبر بن سليمان عن منصور عن سعد بن عبيدة عند الفريابي . **قوله** ( عن علي ) في رواية مسلم البطين عن أبي عبد الرحمن السلي « أخذ يبدى على قنظنا نغمى حتى جلسنا على شاطئ الفرات » . فقال علي : قال رسول الله ﷺ : « فذكر الحديث مخفرا . **قوله** ( كنا جلوسا ) في رواية عبد الواحد عن الأعمش « كنا قعودا » وزاد في رواية سفيان الثوري عن الأعمش « كنا مع النبي ﷺ في بقيع الغرقد » . بفتح الغين المعجمة وفتح الفاء يفتح ما راها ساكنة - في جنازة ، فقامه أنهم كانوا جميعا شهدوا الجنازة ، لكن أخرجه في الجنازة من طريق منصور عن سعد بن عبيدة فبين أنهم سبقوا بالجنازة وأنهم النبي ﷺ بعد ذلك وانظروا « كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأنا رسول الله ﷺ ففقد وقعنا حوله . **قوله** ( ومعه عود ينسكت به في الأرض ) في رواية شعبة وبهذه هود لجعل ينسكت به في الأرض ، وفي رواية منصور « ومعه عصرة » بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الصاد المهملة هي عصا أو قضيب يحسكه الرئيس ليتوكأ عليه ويدفع به عنه ويشير به لما يريد ، وسميت بذلك لأنها تحمل تحت المهر غالباً الاتكاء عليها ، وفي اللغة اختصر الرجل اذا أمسك الخصرة . **قوله** ( فنسكس ) بتشديد الكاف أى أطرق . **قوله** ( فقال ما منكم من أحد ) زاد في رواية منصور « ما من نفس منفوسة » أى مصنوعة مخلوقة ، واقتصر في رواية أبي حمزة والثوري على الاول . **قوله** ( إلا قد كتب مقدمه من النار أو من الجنة ) أو التنوين ، ووقع في رواية سفيان ما قد يفسر بانها بمعنى الوار ولفظه « الا وقد كتب مقدمه من الجنة ومقدمه من النار » ، وكأنه يشير الى ما تقدم من حديث ابن عمر الدال على أن اسكل أحد مقدمين ، وفي رواية منصور « إلا كتب مكانها من الجنة والنار » وزاد فيها « وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة » وإطاعة « الا » بمحتمل أن يكون « ما من نفس » بدل « ما منكم » وإلا ، الثانية بدلا من الاولى وأن يكون من باب ألف وانشر فيكون فيه تعميم بعد تخصيص والثاني في كل منهما أعم من الاول أشار اليه السكرماني . **قوله** ( فقال رجل من القوم ) في رواية سفيان وشعبة « فقالوا

يارسول الله ، وهذا الرجل وقع في حديث جابر عند مسلم أنه سراقه بن مالك بن جهمم ولفظه : جاء سراقه فقال يارسول الله أنعمل اليوم فيما جفت به الأفلام وجرت به المقادير ، أو فيما يستقبل ؟ قال : بل فيما جفت به الأفلام وجرت به المقادير . فقال : فقيم العمل ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، وأخرجه الطبراني وابن مردويه نحوه وزاد : وقرأ ( فأما من أعطى - إلى قوله - العسرى ) وأخرجه ابن ماجه من حديث سراقه نفسه لكن دون تلاوة الآية . ووقع هذا السؤال وجوابه سوى تلاوة الآية لشرح بن عامر الكلابي أخرجه أحمد والطبراني ولفظه : قال : فقيم العمل إذا ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر قال وقال عمر : يارسول الله أرأيت ما نعمل فيه أمر مبتدع أو أمر قد فرغ منه ؟ قال : فيما قد فرغ منه ، فذكر نحوه . وأخرج البزار والفرجاني من حديث أبي هريرة : أن عمر قال : يارسول الله ، فذكره . وأخرجه أحمد والبزار والطبراني من حديث أبي بكر الصديق : قلت يارسول الله نعمل على ما فرغ منه ، الحديث نحوه ، ووقع في حديث سعد بن أبي وقاص : فقال رجل من الأنصار ، والجمع بينها تعدد السائلين عن ذلك ، فقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو أن السائل عن ذلك جماعة ولفظه : فقال أصحابه : فقيم العمل إن كان قد فرغ منه ؟ فقال : سندوا واثابوا فان صاحب الجنة يحتم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل ، الحديث أخرجه الفرجاني . قوله ( ألا تتسكل يارسول الله ) في رواية سفيان ، أفلا ، والفاء معقبة لشيء محذوف تقديره : أن إذا كان كذلك أفلا تتسكل ، وزاد في رواية منصور وكذا في رواية شعبة : أفلا تتسكل على كتابنا ونندع العمل ، أي نمنع من ما قد فعلنا ، وزاد في رواية منصور : فن كان منا من أهل السعادة فيصير إلى عمل السعادة ومن كان منا من أهل الشقاوة ، مثله . قوله ( اعملوا فكل ميسر ) زاد شعبة : لما خلق له ، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل السعادة ، الحديث ، وفي رواية منصور قال : أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة ، الحديث . وحاصل السؤال : ألا تترك مشقة العمل فأنا سنصير إلى ما قدر علينا ، وحاصل الجواب : لا مشقة لأن كل أحد ميسر لما خلق له ، وهو ييسر على من يسره الله . قال الطيبي : الجواب من الأسلوب الحكيم ، منهم من ترك العمل وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبادة ، وجرم عن التصرف في الأمور المنقضية فلا يجعلوا العبادة وتركها سببا مستقلا لدخول الجنة والنار بل هي علامات فقط . قوله ( ثم قرأ : فأما من أعطى ) واتي الآية ( وساق في رواية سفيان ووكيع الآيات إلى قوله ( العسرى ) ووقع في حديث ابن عباس عند الطبراني نحوه حديث عمر وفي آخره : قل أهل فكل ميسر ، وفي آخره عند البزار : فقال القوم بعضهم لبعض : فالجد إذا ، وأخرجه الطبراني في آخر حديث سراقه ولفظه : قال يارسول الله فقيم العمل إذا ؟ قال : كل لا يزال إلا بالعمل ، قل عمر : إذا نجهد ، وأخرج الفرجاني بسند صحيح إلى بشير بن كعب أحد كبار التابعين قال : سألت غلامان رسول الله ﷺ فقيم العمل : فيما جفت به الأفلام وجرت به المقادير أم شيء نسأله ؟ قال : بل فيما جفت به الأفلام ، قال : فقيم العمل ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما هو ماهر ، قال : فالجد الآن ، وفي الحديث جواز القعود عند القبور والمحدث عندها بالعلم والموعظة . وقال المهلب : نكته الأرض بالخمسة أصل في تحريك الأصبع في التشهد أنه ابن بطال ، وهو بعيد ، وإنما هي عادة إن يتفكر في شيء يستحضر معانيه ، فيحتمل أن يكون ذلك تفكرا منه ﷺ في أمر الآخرة بقربة حضور الجماعة ، ويحتمل أن يكون فيما

أبداه بعد ذلك لأصحابه من الحكم المذكورة ، ومناسبتها للقصة أن فيه إشارة إلى التسليمية عن الميت بأنه مات بفراغ أجله . وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السمادة والشفاء بتقدير الله القديم ، وفيه رد على الجبرية لأن التيسير ضد الجبر لأن الجبر لا يكون إلا عن كره ولا يأتي إلا أن الشئ بطريق التيسير إلا وهو غير كاره له . واستدل به على امكان معرفة الشئ من السعيد في الدنيا كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه لأن العمل أماره على الجزاء على ظاهر هذا الخبر ، ورد بما تقدم في حديث ابن مسعود ، وأن هذا العمل الظاهر قد ينقلب لعكسه على وفق ما قدر ، والحق أن العمل علامة وأماره ، فيحكم بظاهر الامر وأمر الباطن إلى الله تعالى . قال الخطابي : لما أخبر ﷺ عن سبق الكائنات رام من تمك بالقدر أن يتخذ حجة في ترك العمل فأعلمهم أن هنا أمرين لا يبطل أحدهما بالآخر : باطن وهو العلة الموجبة في حكم الربوبية ، وظاهر وهو العلامة اللازمة في حق العبودية ؛ وإنما هي أماره بخلة في مطالعة علم العوائب غير مفيدة حقيقة ، فبين لهم أن كلا ميسر لما خاف له . وأن عمله في العاجل دليل على مصيره في الآجل ، ولذلك مثل بالآيات . ونظير ذلك الرزق مع الامر بالكسب ، والآجل مع الإذن في المعالجة . وقال في موضع آخر : هذا الحديث إذا تأملته وجدت فيه الشفاء عما يتخالف في الضمير من أمر القدر ، وذلك أن القائل : أفلا تتكل وتدع العمل ، لم يدع شيئاً مما يدخل في أبواب المطالبات والاستئلة إلا وقد طالب به وسأل عنه ، فأعلمه رسول الله ﷺ أن القياس في هذا الباب متروك والمطالبة ساقطة ، وأنه لا يشبه الأمور التي عقلت وعانها وجرت معاملة البشر فيما بينهم عليها ، بل طوى الله علم الغيب عن خلقه وحجبهم عن دركه كما أخفى عنهم أمر الساعة فلا يعلم أحد متى حين قيامها انتهى . وقد تقدم كلام ابن السمعاني في نحو ذلك في أول كتاب القدر . وقال غيره : وجه الانفصال عن شبهة القدرية أن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال ، ونحجب عنا المقادير لقيام الحجة ، ونسب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته . فنعدل عنه صل وقاه لأن القدر سر من أسرار الله لا يطلع عليه الا هو ، فإذا أدخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه حينئذ . وفي أحاديث هذا الباب أن أعمال المباد وان صدرت عنهم لم يكن لها قد سبق علم الله برؤودها بتقديره ، ففيها بطلان قول القدرية صريحاً ، والله أعلم

### ٥ - باب العمل بالتلوّاتيم

٦٦٠٦ - **حدثنا** جيهان بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن سعيد بن المسيب « من أبي هريرة رضي الله عنه قال : شهدنا مع رسول الله ﷺ خيبر ، فقال رسول الله ﷺ لرجل من معه يدعى الاسلام : هذا من أهل النار . فلما حضر القتال قاتل الرجل من أشد القتال ، وكثرت به الجراح فأنقذته ؛ فجاء رجل من أصحاب النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أرايت الذي تحدت أنه من أهل النار ؟ قاتل في سبيل الله من أشد القتال فكثرت به الجراح . فقال النبي ﷺ : أما إنه من أهل النار ؛ فكاد بعض المسلمين يرتاب ، فبينما هو على ذلك إذ وجد الرجل لم للجراح ، فأهوى بيده إلى كنانته فانزع منها سهماً فانتحر بها ، فاشتد رجال من المسلمين إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صدق الله حديثك ، قد

انصرف فلان فقتل نفسه ، فقال رسول الله ﷺ : يا بلال ، قم فأذن : لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .

٦٦٠٧ - **حدثنا** أبو سعيد بن أبي سعيد **حدثنا** أبو غسان **حدثني** أبو حازم **عن** سهل بن سعد **أن** رجلا من أعظم المسلمين غناء عن المسلمين في غزوة غزاها مع النبي ﷺ ، فنظر النبي ﷺ فقال : من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا ، فأنهم رجل من القوم وهو على تلك الحال من أشد الناس على المشركين حتى جرح فاستعمل للوت ، فجعل ذبابة سيفه بين يديه حتى خرج من بين كفتيه ، فأقبل الرجل إلى النبي ﷺ مسرعاً فقال : أشهد أنك رسول الله ، فقال : وما ذاك ؟ قال قلت لفلان من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إليه ، وكان من أعظمنا غناء عن المسلمين ، ففرت أنه لا يموت على ذلك ، فلما جرح استعمل الموت فقتل نفسه . فقال النبي ﷺ : إن الهد ليعمل عمل أهل النار وأنه من أهل الجنة ، ويعمل عمل أهل الجنة وأنه من أهل النار ، وإنما الأعمال بالخواتيم .

**قوله** (باب العمل بالخواتيم) لما كان ظاهر حديث على يقتضي اعتبار العمل الظاهر أردفه بهذه الترجمة الدالة على أن الاعتبار بالغائمة ، وذكر فيه قصة الذي نحر نفسه في القتال من حديث أبي هريرة **عن** حديث سهل بن سعد ، وقد تقدم شرحهما في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وذكرت هناك الاختلاف في اسم المذكور ، وهل القصتان متمايزتان في موطنين لرجلين أو هما قصة واحدة ، وقوله في آخر حديث أبي هريرة **«** وإنما الأعمال بالخواتيم **»** وقع في حديث أنس عند الترمذي وصححه ، إذا أراد الله بهد خيرا استعمله ، قيل : كيف يستعمله ؟ قال : يوافقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه ، وأخرجه أحمد **عن** هذا الوجه ، وأوله **«** لا معجوا لعمل طامل حتى تظنوا به بفتح له **»** ، فذكر نحو حديث ابن مسعود ، وأخرجه الطبراني **عن** حديث أبي أمامة عتصمرا ، وأخرج البراء **عن** حديث ابن مسعود حديثا فيه ذكر الكتابين وفي آخره **«** العمل بخواتيمه **»** والعمل بخواتيمه ،

## ٦ - باب اللقاء العبد للنذر إلى القدر

٦٦٠٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان **عن** منصور **عن** عبد الله بن مسعود **عن** ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي ﷺ **عن** النذر وقال إنه لا يرُد شيئا ، وإنما يُستخرج به من البخل .

[ الحديث ٦٦٠٨ - طرأه في : ٦٦٩٢ ، ٦٦٩٣ ]

٦٦٠٩ - **حدثنا** بشر بن محمد **أخبرنا** عبد الله **أخبرنا** معمر **عن** همام بن منبه **عن** أبي هريرة **عن** النبي ﷺ قال : لا يأتي ابن آدم للنذر بشيء لم يكن قد قدره ، واسكن بقلبه القدر وقد قدرته له ، أخرج به من البخل .

[ الحديث ٦٦٠٩ - طرأه في : ٦٦٩٤ ]





الا بعصمة الله ولا قوة له على طاعة الله الا بتوفيق الله ، وقيل معنى لاحول لاحيلة ، وقال النووي : هي كلمة استسلام وتفويض وأن العبد لا يملك من أمره شيئاً وليس له حيلة في دفع شر ولا قوة في جلب خير الا بإرادة الله تعالى ، وذكر فيه حديث أبي موسى وقد تقدم في الدعوات بهذا الاسناد بعينه لكن فيه سليمان التيمي بدل خالد الخدّاء المذكور عنده وهو محمول على أن لعبد الله وهو ابن المبارك فيه شيخين ، وقد أخرجه النسائي من رواية سويد ابن نصر عن ابن المبارك عن خالد الخدّاء . **قوله** (كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة) تقدم في غزوة خيبر من كتاب المغازي بيان أنها غزوة خيبر . **قوله** (الارفة منا أصواتنا بالتكبير) في رواية سليمان التيمي المذكورة ، فلما علموا هذا نادى فرفع صوته لا اله الا الله وأه أكبر ، لم أقف على اسم هذا الرجل ، ويجمع بأن الكل كبروا وزاد هذا عليهم بالتهليل ، وتقدم في رواية عبد الواحد ما يدل على أن المراد بالتكبير قول لا اله الا الله وأه أكبر . **قوله** (اربعوا) بفتح الموحدة أي ارفقوا ، وقد تقدم بيانه في أوائل الدعاء ، قال يعة وب بن السكيت : ربيع الرجل يربع إذا رفق وكف ، وكذا بقية ألفاظه . قال ابن بطال : كان عليه السلام مملداً لآلته فلا يرام على حالة من الخير إلا أحب لهم الزيادة ، فأحب الذين رفعوا أصواتهم بكلمة الاخلاص والتكبير أن يضيفوا اليها التبري من الحول والقوة فيجمعوا بين التوحيد والايمان بالقدر ، وقد جاء في الحديث : إذا قال العبد لاحول ولا قوة الا بالله قال الله أسلم عبدي واستسلم . قلت : أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بسند قوي ، وفي رواية له : قال لي يا أبا هريرة ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال : تقول لاحول ولا قوة الا بالله ، فيقول الله أسلم عبدي واستسلم ، وزاد في رواية له : ولا منها ولا ما جاء من الله الا اليه . **قوله** (من كنوز الجنة) تقدم القول فيه ، وحاصله أن المراد أنها من دوائر الجنة أو من محصلات نقائص الجنة ، قال النووي . المعنى أن قولها يحصل ثواباً نفيساً يدخر لصاحبه في الجنة . وأخرج أحمد والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي أيوب ، أن النبي ﷺ ليلة أسرى به مر على إبراهيم على نبيينا وعليه الصلاة والسلام فقال : يا محمد مر أمّك أن يكثرُوا من غراس الجنة ، قال : وما غراس الجنة ؟ قال : لاحول ولا قوة الا بالله . **قوله** (لا تدعون) كذا أطلق على التكبير ونحوه دعاء من جهة أنه بمعنى النداء لكون المذكر يريد اسماع من ذكره والشهادة له

### ٨ - باب للمصوم من عصم الله . عاصم : مانع

قال مجاهد : سُدَّ عن الحق : يترددون في الضلالة . دَسَّاهَا : أغواها

٦٦١١ - **حدثنا** عبدُ الله أخبرنا يونسُ عن الزُّهري قال حدثني أبو سلمة عن أبي

سميد الخُدري عن النبي ﷺ قال : ما استخلفَ خليفةٌ إلا له بطانَتان : بطانةٌ تأمرُهُ بالخير وتُحضُّهُ عليه ، وبطانةٌ تأمرُهُ بالشرِّ وتُحضُّهُ عليه ، وللمصوم من عصم الله ،

[الحديث ٦٦١١ - طرفه في : ٧١٩٨]

**قوله** (باب) بالثنون (المصوم من عصم الله) أي من عصمه الله بأن حماه من الوقوع في الهلاك أو ما يجر إليه . قال عصمه الله من المكروه وقاه وحفظه واعتصم بالله لجأت إليه وعصمة الانبياء على نبيينا وعليهم

الصلاة والسلام حنظلم من النة اتص وتخصيصهم بالكالات النفيسة والنصرة والثبات في الامور وإزال السكينة ، والفرق بينهم وبين غيرهم أن المعصية في حقهم بطريق الوجوب وفي حق غيرهم بطريق الجواز . قوله (عاصم مانع) يريد تفسير قوله تعالى في قصة نوح وابنه ( قال سآرى الى جبل يعصنى من الماء ، قال لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم ) وبذلك فسره عكرمة فيما أخرجه الطبرى من طريق الحكم بن أبان عنه . وقال الراغب : المعنى بقوله ( لا عاصم اليوم ) أى لا شئ يعصم منه ، وفسره بعضهم بمعصوم ، ولم يرد أن العاصم بمعنى المعصوم وانما نبه على أنهما متلازمان فأيهما حصل حصل الآخر . قوله ( قال بجاهد سدا عن الحق يترددون في الضلالة ) كذا للاكثر سدا بتشديد الدال بعدما ألف ، وصلة ابن أبي حاتم من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه في قوله تعالى ( وجعلنا من بين أيديهم سدا ) قال عن الحق ، ووصلة عبد بن حميد من طريق شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( سدا ) قال : عن الحق وقد يترددون ، ورأيت في بعض نسخ البخارى « سدى » بتخفيف الدال مقصور وعليها شرح الكرماني فزعم أنه وقع هنا ( أصبح الانسان أن يترك سدى ) أى مهنلا مترددا في الضلالة ، ولم أر في شيء من نسخ البخارى الا اللفظ الذى أورده قال بجاهد سدا الخ ، ولم أر في شيء من التفاسير التى نساقت بالاسانيد لمجاهد في قوله ( أصبح الانسان أن يترك سدى ) كلاما ، ولم أر قوله في الضلالة ، في شيء من النقول بالسند عن مجاهد ، ووقع في رواية النسفى لضلالة بدل قوله في الضلالة . قوله ( دساها أغواها ) قال الفريابي : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( وقد خاب من دساها ) قال : من أغواها . وأخرج الطبرى بسند صحيح عن حبيب بن أبى ثابت عن مجاهد وسعيد بن جبيرة في قوله ( دساها ) قال : قال أحدهما أغواها وقال الآخر أهلبها . وقال أبو عبيدة دساها أصله دسست ، لكن العرب قلبت الحرف المضاعف الى الياء مثل تظنفت من الظن فتقول تظنيت بالتحتمانية بعد النون . ومناسبة هذا التفسير للترجمة تؤخذ من المراد بفاهل دساها فقال قوم : هو الله أى قد أفلس صاحب النفس التى زكّاها الله وغاب صاحب النفس التى أغواها الله ، وقال آخرون : هو صاحب النفس اذا فعل للطاعات فقد زكّاها واذا فعل المعاصى فقد أغواها ، والاوّل هو المناسب للترجمة . وقال الكرماني : مناسبة التفسيرين للترجمة أن من لم يعصمه الله كان سدى وكان مغوى . ثم ذكر المصنف حديث أبى سعيد الخدرى « ما استخلف من خليفة الاولة بطائتان ، الحديث وفيه « والمعصوم من همم الله » وسياق شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى . والبطانة بكسر الموحدة اسم جنس يشمل الواحد والجماعة ، والمراد من يطلع على باطن حال الكبير من أتباعه

### ٩ - باب ( وجرم ) على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون

أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ، ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا

وقال منصور بن الثمان عن عكرمة عن ابن عباس : وجرم بالحبشية وجب

٩٩١٢ - حدثني محمود بن عيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن

عباس قال : ما رأيت شيئا أشبه بالدم عما قال أبو هريرة عن النبي ﷺ : إن الله كتب على ابن آدم حظه

من الزمنا أدرك ذلك لاحتالة : فزنا العين النظر ، وزنا اللسان المنطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك ويكذبه . وقال شعبة حدثنا ورقاء عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب وحرم على قرية أهلكتناها ) كذا لابي ذر وفي رواية غيره ( وحرام ) بفتح أوله وزيادة الالف وزادوا بقية الآية والقرامتان مشهورتان : قرأ أهل الكوفة بكسر أوله وسكون ثانيه وقرأ أهل الحجاز والبصرة والشام بفتحيتين وألف وهما بمعنى كالحلال والحل ، وجاء في الشواذ عن ابن عباس قراءات أخرى بفتح أوله وثلاث الراء وبالألف أشهر وبضم أوله وتثنيده الراء المكسورة ، قال الراغب : في قوله تعالى ( وحرمنا عليه المراضع ) هو تحريم تنعيم ، وحمل بعضهم عليه قوله ( وحرام على قرية ) . **قوله** ( لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ولا يلدرا إلا فاجرا كفارا ) كذا جمع بين بعض كل من الآيتين وهما من سورتين إشارة إلى ما ورد في تفسير ذلك ، وقد أخرج الطبري من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : ما قال نوح ( رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا - إلى قوله - كفارا ) إلا بعد أن نزل عليه ( وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ) . قلت : ودخول ذلك في أبواب القدر ظاهر ، فإنه يقتضى سبق علم الله بما يقع من عباده . **قوله** ( وقال منصور بن الزعمان ) هو البشكري يتمتع التمتعانية وسكون المعجمة وضم الكاف بصرى سكن مرسوم بخاري ، وعاله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد زعم بعض المتأخرين أن الصواب منصور ابن المعتمر والعلم عند الله . **قوله** ( عن عكرمة عن ابن عباس : وحرم بالحبشية وجب ) لم أقف على هذا التعليق موصولا ، وقرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن المقن وغيره فقالوا : أخرجه أبو جعفر عن ابن قهزاد عن أبي عوانة عنه . قلت : ولم أقف على ذلك في تفسير أبي جعفر الطبري وإنما فيه وفي تفسير عبد بن حميد وابن أبي حاتم جميعا من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وحرم على قرية أهلكتناها ) قال : وجب ، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : حرم حرم ، ومن طريق عطاء عن عكرمة : وحرم وجب بالحبشية ، وبالسند الأول قال : وقوله ( انهم لا يرجعون ) أي لا يتوب منهم نائب ، قال الطبري معناه انهم أهلكتوا بالطبع على قلوبهم فهم لا يرجعون عن الكفر ، وقيل معناه يمتنع على الكفرة المالكين أنهم لا يرجعون إلى عذاب الله ، وقيل فيه أقوال أخر ايس هذا موضع استيعابها ، والاول أفوى وهو مراد المصنف بالترجمة والمطابق لما ذكر منه من الآثار والحديث . **قوله** ( معمر عن ابن طاوس ) هو عبد الله . **قوله** ( عن ابن عباس : ما رأيت شيئا أشبه باللم بما قال أبو هريرة ) فذكر الحديث ثم قال : وقال شعبة حدثنا ورقاء هو ابن هر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فمكأن طارعا سمع القصة من ابن عباس عن أبي هريرة وكان سمع الحديث المرفوع من أبي هريرة أو سمعه من أبي هريرة بعد أن سمعه من ابن عباس ، وقد أشرت إلى ذلك في أوائل كتاب الاستئذان وبينت الاختلاف في رفع الحديث ووقفه ، ولم أقف على رواية شعبة هذه موصولة ، وكنت قرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن المقن أن الطبراني وصلها في المعجم الاوسط عن عمرو بن عثمان عن ابن المنادي عنه وقلدتهما في ذلك في تعليق التعليق ثم راجعت المعجم الاوسط فلم أجدها . **قوله** ( باللم ) بفتح اللام والميم هو ما يلزم به الشخص من شهوات النفس ، وقيل هو مقارفة الذنوب الصغار ، وقال الراغب :

اللم . مقارفة المعصية ويعبر به عن الصغيرة ، ومحصل كلام ابن عباس تخصيصه ببعضها ، ويحتمل أن يكون أراد أن ذلك من جملة اللوم أو في حكم اللوم . **قوله** ( إن الله كتب على ابن آدم ) أى قدر ذلك عليه أو أمر الملك بكتابه كما تقدم بيانه في شرح حديث ابن مسعود الماضى قريبا . **قوله** ( أدرك ذلك لأعاقه ) بفتح الميم أى لا بد له من عمل ما قدر عليه أنه يعمل ، وبهذا تظهر مطابقة الحديث للترجمة . قال ابن بطال كل ما كتبه الله على آدمى فهو قد سبق في علم الله وإلا فلا بد أن يدركه المكتوب عليه ، وإن الإنسان لا يستطيع أن يدفع ذلك عن نفسه إلا أنه يلام إذا واقع ما نهى عنه بحجب ذلك عنه وتمكينه من التمسك بالطاعة ، فبذلك يدفع قول القدورية والمجبرة . ويؤيده قوله . والنفوس تمنى وتنتهى ، لأن المشتى بخلاف الملجأ . **قوله** ( حظه من الزنا ) إطلاق الزنا على اللبس والنظر وغيرهما بطريق المجاز لأن كل ذلك من مقدماته . **قوله** ( فزنا العين النظر ) أى إلى ما لا يحل للنظر ( وزنا اللسان المنطق ) في رواية الكشميني . والنطق ، بضم النون بغير ميم في أوله . **قوله** ( والنفوس تمنى ) بفتح أوله على حذف إحدى التائين والأصل تمنى . **قوله** ( والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ) يشير إلى أنه التصديق هو الحكم بمطابقة الخبر لواقع والتكذيب عكسه ، فكان الفرج هو الموقع أو الواقع فيكون تشبيها ، ويحتمل أن يريد أن الإيقاع يستلزم الحكم بها عادة فيكون كناية . قال الخطابي : المراد باللم ماذكره الله في قوله تعالى ( الذين يجتنبون كبائر الأثم والفواحش إلا اللمم ) وهو المصغرة . وقال في الآية الأخرى ( إن تجتنبوا كبائر ما نهى عنكم لنكفرن عنكم سيئاتكم ) فيؤخذ من الآيتين أن اللوم من الصغائر وأنه يكفر باجتناب الكبائر ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديثه . من هم بحسنة ومن هم بسيئة ، في وسط كتاب الرقاق . وقال ابن بطال : تفضل الله على عباده بفقران اللوم إذا لم يكن للفرج تصديق بها فإذا صدقها الفرغ كان ذلك كبيرة . ونقول أقراء أن بعضهم زعم أن الله في قوله ( إلا اللمم ) بمعنى الوار ، وأنكره وقال : الإصغائر الذنوب فانها تكفر باجتناب كبارها ، وإنما أطلق عليها زنا لأنها من دواعيه ، فهو من إطلاق اسم المسبب على السبب مجازا . وفي قوله والنفوس تمنى والفرج يصدق أو يكذب ، ما يستدل به على أن العبد لا يخاف فعل نفسه لأنه قد يريد الزنا مثلا ويشتهي فلا يطاوعه المصغر الذى يريد أن يزنى به ويمجره الخيلة فيه ولا يدري لذلك سببا ، ولو كان خافا لفعله لما عجز عن فعل ما يريد مع وجود الطوعية واستحكام الشهوة فدل على أن ذلك فعل مقدر يقدرها إذا شاء ويعطلها إذا شاء .

### ١٠ - باب ( وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس )

٩٦١٣ - **حدثنا** الجدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن حكيم عن ابن عباس رضى الله عنهما

( وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ) قال هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أُسرى به إلى بيت المقدس . قال : والشجرة المسمونة في القرآن قال : هي شجرة الزقوم »

**قوله** ( باب وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ) ذكر فيه حديث ابن عباس ، وقد تقدم في تفسير سورة سبحان مستوفى ، ووجه دخوله في أبواب القدر من ذكر الفتنة ، وأن الله سبحانه وتعالى هو الذى جعلها وقد قال موسى عليه السلام ( إن هي إلا فتنتك نضل بها من نساء وتهدى من نساء ) وأصل الفتنة الاختبار ،

ثم استعملت فيما أخرجه الاختبار الى المكروه ، ثم استعملت في المكروه : فتارة في الكفر كقوله ( والفتنة أشد من القتل ) وتارة في الاثم كقوله ( ألا في الفتنة سقطوا ) وتارة في الاحراق كقوله ( ان الذين فتنوا المؤمنين ) وتارة في الازالة عن الشيء كقوله ( وان كانوا ليفتنونك ) وتارة في غير ذلك ، والمراد بها في هذا الموضع الاختبار على بابها الاصلى والله أعلم . قال ابن التين : وجه دخول هذا الحديث في كتاب القدر الاشارة الى أن الله قدر على المشركين التكذيب لرؤيا نبيه الصادق فكان ذلك زيادة في طغيانهم حيث قالوا : كيف يسير الى بيت المقدس في ليلة واحدة ثم يرجع فيها ؟ وكذلك جعل الشجرة الملعونة زيادة في طغيانهم حيث قالوا كيف يسير الى بيت المقدس في ليلة واحدة ثم يرجع فيها وكذلك جعل الشجرة الملعونة زيادة في طغيانهم حيث قالوا كيف يكون في النار شجرة والنار تحرق الشجر ؟ وفيه خلق الله الكفر ودواعي الكفر من الفتنة ، وسيأتي زيادة في تقرير ذلك في الكلام على خلق أفعال العباد في كتاب التوحيد إن شاء تعالى الله تعالى . والجواب عن شبهتهم أن الله خلق الشجرة المذكورة من جوهر لا تأكله النار ، ومنها سلاسل أهل النار وأغلالهم وخزنة النار من الملائكة وحياتها وعقاربها ، وابس ذلك من جنس ما في الدنيا ، وأكثر ما رقع الغلط لمن قاس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا ، والله تعالى الموفق

## ١١ - باب تحاج آدم وموسى عند الله

٦٦١٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من عمرو بن طاووس سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : احتج آدم وموسى ، فقال له موسى : يا آدم أنت أبونا ، غيبتنا وأخرجتنا من الجنة . قال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ، أتؤمنني على أمر قد ربه الله علي قبل أن يخلفني بأربعين سنة ؟ فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى . ثلاثاً

قال سفيان : حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . .

قوله ( باب تحاج آدم وموسى عند الله ) أما تحاج فهو بفتح أوله وتشديد آخره وأصله تحاجج بجمعين ، ولفظ قوله عند الله فزعم بعض شيوخنا أنه أراد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة ، ثم رده بما وقع في بعض طرقه وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث عمر قال : قال موسى يارب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة ، فأراه الله آدم فقال : أنت أبونا ، الحديث ، قال : وهذا ظاهره أنه وقع في الدنيا انتهى ، وفيه نظر فليس قول البخاري عند الله ، صريحاً في أن ذلك يقع يوم القيامة فإن العندية عندية اختصاصي وتشريف لا عندية مسكان ، فيعمل وقوع ذلك في كل من الدارين ، وقد وردت العندية في القيامة بقوله تعالى ( في مقعد صدق عند مليك مقتدر ) وفي الدنيا بقوله ﷺ ( آيت عند رب يطعمني ويسقيني ) وقد بينت في كتاب الميام أن هذا اللفظ في مسند أحمد وسند في صحيح مسلم لكن لم يسبق لفظ المتن ، والذي ظهري أن البخاري لمح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن هرم عن أبي هريرة بلفظ ( احتج آدم وموسى عند ربهما ، الحديث ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( حفظناه من عمرو ) يعني ابن دينار ، ووقع في مسند

الحميدى عن سفيان وحدثنا عمرو بن دينار ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدى . **قوله** ( عن طاروس ) في رواية أحمد عن سفيان عن عمرو سمع طاروسا ، وعند الاسماعيل من طريق محمد بن منصور الحراري عن سفيان عن عمرو بن دينار وسمعت طاروسا . **قوله** في آخره ( وقال سفيان حدثنا أبو الزناد ) هو موصول صلفا على قوله « حفظناه من عمرو » ووقع في رواية الحميدى « قال وحدثنا أبو الزناد » باثبات الواو وهي أظهر في المراد ، وأخطأ من زعم أن هذه الطريق معلقة ، وقد أخرجه الاسماعيل منفردة بعد أن ساق طريق طاروس عن جماعة عن سفيان فقال « أخبرني القاسم - يعني ابن زكريا - حدثنا اسحق بن حاتم العلاف حدثنا سفيان عن عمرو مثله سواء وزاد : قال وحدثني سفيان عن أبي الزناد به » قال ابن عبد البر : هذا الحديث ثابت بالاتفاق رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين ، وروى عن النبي ﷺ من وجوه أخرى من رواية الأئمة الثقات الأثبات . قلت : وقع لنا من طريق عشرة عن أبي هريرة : منهم طاروس في الصحيحين والاعرج كما ذكرته وهو عند مسلم من رواية الحارث بن أبي الذباب وعند النسائي عن عمرو بن أبي عمرو كلاهما عن الاعرج وأبو صالح السمان عند الترمذى والنسائي وابن خزيمة كلهم من طريق الاعرج عنه والنسائي أيضا من طريق القديح بن حكيم عنه ، ومنهم أبو سلة بن عبد الرحمن عند أحمد وأبي حوالة من رواية الزهري عنه وقيل عن الزهري عن حميد بن المسيب وقيل عنه عن حميد بن عبد الرحمن ومن رواية أيوب بن دينار عن أبي سلة في الصحيحين أيضا وقد تقدم في تفسير سورة طه ومن رواية محمد بن عمرو بن علفة عن أبي سلة عن ابن خزيمة وأبي حوالة وجماعة الفريقين في القدر ومن رواية يحيى بن أبي كثير عنه عند أبي حوالة ، ومنهم حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة كما تقدم في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ويأتي في التوحيد وأخرجه مسلم ، ومنهم محمد بن سيرين كما مضى في تفسير طه وأخرجه مسلم ، ومنهم الشعبي أخرجه أبو حوالة والنسائي ، ومنهم همام بن منبه أخرجه مسلم ، ومنهم همار بن أبي عمار أخرجه أحمد ، ومن رواه عن النبي ﷺ عمر بن أبي داود وأبي حوالة وجندب بن عبد الله عند النسائي وأبو سعيد عند البزار وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والحارث من وجوه آخر عنه ، وقد أشار إلى هذه الثلاثة الترمذى . **قوله** ( احتج آدم وموسى ) في رواية همام ومالك ، تحتاج ، كما في الترجمة وهي أوضح ، وفي رواية أيوب ابن النجار ويحيى بن كثير « حج آدم وموسى » وعليها شرح الطبري فقال : معنى قوله حج آدم وموسى غلبه بالحجة ، وقوله بعد ذلك « قال موسى أنت آدم الخ » توضيح لذلك وتفسير لما أجمل ، وقوله في آخره « حج آدم موسى » تقرير لما سبق وتأكيده ، وفي رواية يزيد بن هرم كما تقدمت الإشارة إليه « عند ربهما » وفي رواية محمد بن سيرين « التقى آدم وموسى » وفي رواية عمار والشعبي « لقي آدم موسى » وفي حديث عمر لقي موسى آدم ، كذا عند أبي حوالة ، وأما أبو داود فلفظه كما تقدم « قال موسى يارب أرني آدم » وقد اختلف العلماء في وقت هذا اللفظ فقيل يحتمل أنه في زمان موسى فأحيا الله له آدم معجزة له فكلمه أو كشف له عن قبره فتحدثا أو أراه الله روحه كما أرى النبي ﷺ ليلة المهرج أرواح الأنبياء أو أراه الله له في المنام ورؤيا الأنبياء وحى ولو كان يقع في بعضها ما يقبل للتعبير كما في قصة الذبيح ، أو كان ذلك بعد وفاة موسى فالتقى في البرزخ أول ما مات موسى فالتقت أرواحها في السماء ، وبذلك جزم ابن عبد البر والقاسبي ، وقد وقع في حديث عمر لما قال موسى أنت آدم قال له من أنت قال أنا موسى وأن ذلك لم يقع بعد وإنما يقع في الآخرة . والتعبير عنه في الحديث بلفظ الماضي لتعقبي

وقوعه . وذكر ابن الجوزي احتمال التماثل في البرزخ واحتمال أن يكون ذلك ضرب مثل والمضى لواجتماعهما لقالا ذلك ، وخص موسى بالذكر لكونه أول نبي بعث بالتكاليف الشديدة ، قال : وهذا وإن احتمل لكن الأول أولى ، قال : وهذا مما يجب الإيمان به أثبوته عن خير الصادق وإن لم يطلع على كيفية الحال ، وليس هو بأول ما يجب علينا الإيمان به وإن لم نقف على حقيقة معناه كعذاب القبر ونعيمه ، ومتى ضاقت الحيل في كشف المشكلات لم يبق إلا التسليم . وقال ابن عبد البر مثل هذا عندي يجب فيه التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق لأننا لم نؤت من جنس هذا العلم إلا قليلا . **قوله** (أنت أبونا) في رواية يحيى بن أبي كثير : أنت الناس ، وكذا في حديث عمر ، وفي رواية الشعبي : أنت آدم أبو البشر . **قوله** (خبيتنا وأخرجتنا من الجنة) في رواية حميد بن عبد الرحمن : أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة ، هكذا في أحاديث الانبياء عنه ، وفي التوحيد : أخرجت ذريتك ، وفي رواية مالك : أنت الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ، ومثله في رواية همام وكذا في رواية أبي صالح ، وفي رواية محمد بن سيرين : أشقيت ، بدل : أغريت ، ومعنى أغويت كنت سببا لغواية من غوى عنهم ، وهو سبب بعيد إذ لو لم يقع الأكل من الشجرة لم يقع الإخراج من الجنة ولو لم يقع الإخراج مانسلط عليهم الشبهوات والشيطان المسبب عنهما الاغواء ، والفى ضد الرشد وهو الانهماك في غير الطاعة ، ويطلق أيضا على مجرد الخطأ يقال غرى أى أخلا صواب ما أمر به . وفي تفسير طه من رواية أبي سلمة : أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك ، وعند أحمد من طريقه : أنت الذي أدخلت ذريتك النار ، والقول فيسه كالقول في أغويت ، وزاد همام : إلى الأرض ، وكذا في رواية يزيد بن هرم : فأهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض ، وأوله عنده : أنت الذي خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته ، ومثله في رواية أبي صالح لكن قال : ونفخ فيك من روحه ، ولم يقل : وأسجد لك ملائكته ، ومثله في رواية محمد بن عمرو : وأسجد لك جنته ، ومثله في رواية محمد بن سيرين : وأسجد لك ملائكته ، وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج : يا آدم خلقك الله بيده ثم نفخ فيك من روحه ثم قال لك كن فكانت ثم أمر الملائكة فسجدوا لك ثم قال لك (أسكن) أنت وزوجك الجنة وكلما رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة ) فهناك هي شجرة واحدة فصيب ، زاد الفريابي : وأكلت منها ، وفي رواية عكرمة بن عمار عن أبي سلمة : أنت آدم الذي خلقك الله بيده ، فأعاد التضمير في قوله خلقك إلى قوله أنت والاكثر عوده إلى الموصول ، فكانه يقول خلقه الله ، ونحو ذلك ما رفع في رواية الأكثر : أنت الذي أخرجتك خطيئتك ، وفي حديث عمر بعد قوله أنت آدم : قال نعم ، قال أنت الذي نفخ الله فيك من روحه وخلقك الاسماء كلها وأمر الملائكة فسجدوا لك ، قال نعم ، قال ألم أخرجتنا ونفسك من الجنة ، وفي لفظ لأبي هريرة : فو الله لولا ما فعلت ما دخل أحد من ذريتك النار ، ورفع في حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة : فأهلكتنا وأغويتنا ، وذكر ما شاء الله أن يذكر ، من هذا وهذا يشهد بأن جميع ما ذكر في هذه الروايات محفوظ وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وقوله : أنت آدم ، استفهام تقرير ، وإضافة الله خلق آدم إلى يده في الآية إضافة تشريف وكذا إضافة روحه إلى الله ، ومن في قوله من روحه زائدة على رأى ، والنفخ بمعنى الخلق أى خلق فيك الروح ، ومعنى قوله أخرجتنا كنت سببا لإخراجنا كما تقدم تقريره : وقوله أغويتنا وأهلكتنا من إطلاق الكل على البعض بخلاف أخرجتنا فهو على عمومته ، ومعنى قوله أخطأت وهببت ونحوهما

فعلت خلاف ما أمرت به ، وأما قوله غيبتنا بالحاء المعجمة ثم الموحدة من الحنية فأراد به الحرمان ، وقيل هي كأغويتنا من إطلاق الكل على البعض ، والمراد من يجوز منه وقوع المعصية ، ولا مانع من حمله على عمومه والمعنى أنه لو استمر على ترك الأكل من الشجرة لم يخرج منها ولو استمر فيها لولد له فيها وكان ولده سكان الجنة على الدوام ، فلما وقع الإخراج فأتى أهل الطاعة من ولد ، استمرار الدوام في الجنة وإن كانوا فيها ينتقلون ، وفات أهل المعصية تأخر السكون في الجنة مدة الدنيا وما شاء الله من مدة العذاب في الآخرة إما مؤقتا في حق الموحدين وإما مستمرا في حق الكفار فهو حرمان نسبي . قوله ( فقال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ) في رواية الأهرج : أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء . اصطفاك على الناس برسائله ، وفي رواية همام نحوه لكن بلفظ : اصطفاه وأعطاه ، وزاد في رواية يزيد بن هرم : وقربك نجيا وأعطاك الألواح فيها بيان كل شيء . وفي رواية ابن سيرين : اصطفاك الله برسائله . اصطفاك نفسه وأنزل عليك التوراة ، وفي رواية أبي سلمة : اصطفاك الله برسائله وكلامه ، ووقع في رواية الشعبي : فقال نعم ، وفي حديث عمر : قل أما موسى ، قل في بني إسرائيل ؟ قال نعم ، قال أنت الذي كلمك الله من وراء حجاب ولم يعمل بكلامه ويؤذي رسولا من خلقه ؟ قال نعم . قوله ( أنؤمن على أمر قدر الله على ) كذا للبرخمي والمستعمل بحذف المفعول وللقائين : قدره الله على . قوله ( أن يخلفني بأربعين سنة ) في رواية يحيى بن أبي كثير : عن أبي سلمة : فكيف تلومني على أمر كتبته الله أو قدره الله علي ، ولم يذكر المدة وثبت ذكرها في رواية طاوس ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة وأفضله : فكلم محمد في التوراة أنه كتب على العمل الذي عملته قبل أن أخلق ؟ قال بأربعين سنة ، قال فكيف تلومني عليه ، وفي رواية يزيد بن هرم : نحوه وزاد : فهل وجدت فيها وصي آدم ربه فعوى ؟ قال نعم ، وكلام ابن عبد البر قد يوم تفرد ابن عبيدة عن أبي الزناد بزيادة لكنه بالنسبة لأبي الزناد والافتقار لذكر التقييد بالأربعين غير ابن عبيدة كما ترى ، وفي رواية الزهري عن أبي سلمة عند أحمد : فهل وجدت فيها - يعني الألواح أو التوراة - أني أخط ، وفي رواية الشعبي أنليس تجد فيما أنزل الله عليك أنه سيخرجني منها قبل أن يدخلنيها ؟ قال بلى ، وفي رواية حماد بن أبي حماد : أنا أقدم أم الذكر ؟ قال بلى الذكر وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأهرج : ألم تعلم أن الله قدر هذا على قبل أن يخلفني ، وفي رواية ابن سيرين : فوجدته كتب على قبل أن يخلفني ؟ قال نعم ، وفي رواية أبي صالح : فتلومني في شيء كتبته الله على قبل خلقي ، وفي حديث عمر قال : فلم تلومني على شيء سبني من الله تعالى فيه القضاء ، ووقع في حديث أبي سعيد الخدري : أنؤمن على أمر قدره الله على قبل أن يخلق السماوات والأرض ، والجمع بينه وبين الرواية المقيدة بأربعين سنة حملا على ما يتعلق بالكتابة وحمل الأخرى على ما يتعلق بالعلم ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد بالأربعين سنة ما بين قوله تعالى ( إني جاعل في الأرض خليفة ) إلى نفخ الروح في آدم ، وأجاب غيره أن ابتداء المدة وقت الكتابة في الألواح وآخرها ابتداء خلق آدم ، وقال ابن الجوزي : المعلومات كلها قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها ، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة ، وقد ثبت في الصحيح يعني صحيح مسلم أن الله قدر المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، فيجوز أن تكون قصة آدم مختصرا كتب قبل خلقه بأربعين سنة ، ويجوز أن يكون ذلك القدر مدة أبته طينا إلى أن نفخت فيه الروح ، فثبت في صحيح مسلم أن بين تصويره طينا ونفخ الروح فيه كان مدة أربعين سنة ، ولا يخالف ذلك كتابة المقادير



عوماً قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة . وقال المازري : الاظهر أن المراد أنه كتبه قبل خلق آدم بأربعين عاماً ، وبمقتضى أن يكون المراد أظهره للدلائل أنه أوفى فعل ما أضاف إليه هذا التاريخ وإلا فشيئة الله وتقديره القديم ، والاشبه أنه أراد بقوله « قدره الله على قبل أن أخلق » أي كتبه في التوراة لقوله في الرواية المشار إليها قبل فحكم وجدته كتب في التوراة قبل أن أخلق ، وقال النووي : المراد بتقديرها كتبه في اللوح المحفوظ أو في التوراة أو في الألواح ، ولا يجوز أن يراد أصل القدر لأنه أزل ولم يزل الله سبحانه وتعالى مريد لما يقع من خلقه . وكان بعض شيوخنا يزعم أن المراد أظهر ذلك عند تصوير آدم طيناً فإن آدم أقام في طينته أربعين سنة ، والمراد على هذا بخلق نفخ الروح فيه . قلت : وقد يعمد على هذا رواية الأعمش عن أبي صالح « كتبه الله على قبل أن يخلق السموات والأرض » لكنه يحمل قوله فيه « كتبه الله على » قدره أو على تعدد الكتابة لتعدد المكتوب ، والعلم عند الله تعالى . قوله ( الحج آدم موسى ، فخرج آدم وموسى ثلاثاً ) كذا في هذه الطرق ولم يكرر في أكثر الطرق عن أبي هريرة . ففي رواية أبوب بن النجار كالذي هنا لكن بدون قوله « ثلاثاً » وكذا لمسلم من رواية ابن سيرين ، وكذا في حديث جندب عند أبي عوانة ، وثبت في حديث عمر بن الخطاب فاحتجوا إلى الله فخرج آدم موسى ، قالوا ثلاث مرات ، وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج « لقد حج آدم موسى ، لقد حج آدم موسى ، لقد حج آدم موسى » وفي حديث أبي سعيد عند الحارث « فخرج آدم موسى ثلاثاً » وفي رواية الشعبي عند السائي « فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى » وانفق الرواة والفقهاء والشراح على أن آدم بالرفع وهو الفاعل ، وشذ بعض الناس فقراء بالنصب على أنه المفعول وموسى في محل الرفع على أنه الفاعل نقله الحافظ أبو بكر بن الحارثية عن مسعود ابن ناضر السجزي الحافظ قال : سمعته يقرأ « فخرج آدم » بالنصب ، قال وكان قد رآه . قلت : هو محجوج بالاتفاق قبله على أن آدم بالرفع على أنه الفاعل ، وقد أخرجه أحمد من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة باللفظ « فحج آدم » وهذا يرفع الاشكال فإن رواه أئمة حفاظ ، والزهري من كبار الفقهاء الحفاظ فروايتهم هي المعتمدة في ذلك ، ومعنى « حج » قلبه بالحجة ، يقال حاججت فلاناً فحججته مثل خاصيته فخصمته ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات القدر وأن الله قضى أعمال العباد فشكل أحد يصير لها قدر له بما سبق في علم الله . قال : وليس فيه حجة للهجية وإن كان في بادي الرأي يساعدهم . وقال الخطابي في معالم السنن : يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر وقهر العبد ويتوهم أن غلبة آدم كانت من هذا الوجه ، وليس كذلك وإنما معناه الاخبار عن إثبات علم الله بما يكون من أفعال العباد وصورها عن تقدير سابق منه ، فإن القدر أصم لما صدر عن فعل القادر ، وإذا كان كذلك فقد نفى عنهم من وراء علم الله أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور عن قصد وتعمد واختيار ، فالهجة إنما تلزمهم بها واللائمة إنما تتوجه عليها ، وجماع القول في ذلك أنهم أمران لا يبدل أحدهما عن الآخر : أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء وتضمنه وإنما حجة آدم أن الله علم منه أنه يتناول من الشجرة فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه ، وإنما خلق للارض وأنه لا يترك في الجنة بل ينقل منها إلى الارض فكان تناوله من الشجرة سبباً لإمباطه واستخلافه في الارض كما قال تعالى قبل خلقه ( أني جاعل في الارض خليفة ) قال فلما لامه موسى عن نفسه قال له : أنلوه في على أمر قدره الله على ؟ قال نعم عليه من قبلك ساقط على إذ ليس لاحد أن يعير أحداً بذنب كان منه ، لأن الخلق كاهن تحت العبودية

سواء ، وإنما يتجه اللوم من قبل الله سبحانه وتعالى إذ كان نهاء فباشراً مانها عنه ، قال : وقول موسى وإن كان في النفس منه شبهة وفي ظاهره تعلق لاحتجاجه بالسبب لكن تعلق آدم بالقدر أرجح فلما غلبه . والغلبة تقع مع المعارضة كما تقع مع البرهان انتهى ملخصا . وقال في اعلام الحديث نحوه ملخصا وزاد : ومعنى قوله ولجج آدم موسى ، دفع حجة التي ألزمه اللوم بها ، قال : ولم يقع من آدم انكار لما صدر منه بل عارضه بأمر دفع به عنه اللوم . قلت : ولم يتلخص من كلامه مع تطويله في الموضوعين دفع للشبهة الا في دعواه أنه ليس للآدمي أن يلوم آخر مثله هل فعل ما قدره الله عليه ، وإنما يكون ذلك لله تعالى لانه هو الذي أمره ونهاه . والمعتزض أن يقول : وما المانع إذا كان ذلك لله أن يباشره من تلقى عن الله من رسله ومن تلقى عن رسله عن أمر بالتبليغ عنهم ؟ وقال القرطبي : إنما غلبه بالحجة لانه علم من التوراة أن الله تاب عليه ، فكان لومه له على ذلك نوع جفاء كما يقال ذكر الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء ، ولأن أمر المخالفة بعد الصفح بنمحي حتى كأنه لم يكن فلا يصادف اللوم من اللائم حينئذ محلا انتهى . وهو محصل ما أجاب به المازري وغيره من المحققين ، وهو المعتمد . وقد أنكر القدريه هذا الحديث لأنه صريح في انبات القدر السابق وتقرير النبي ﷺ لآدم على الاحتجاج به وشهادته بأنه غلب موسى فقالوا : لا يصح لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه ، وقد قيل هو نفسه لم يؤمر بقتلها ثم قال : رب اغفر لي ، فغفر له ، فكيف يلوم آدم على أمر قد غفر له ؟ فإنها لو ساغ اللوم على اللاتب بالقدر الذي فرغ من كتابته على العبد لا يصح هذا لكان من عتاب على معصية قد ارتكبها فيحتاج بالقدر السابق ولو ساغ ذلك لانسد باب القصاص والحدود ولاحتج به كل أحد على ما يرتكبه من الفواحش ، وهذا يفضي الى لوازم قطعية ، فدل ذلك على أن هذا الحديث لا أصل له . والجواب من أوجه : أحدها أن آدم إنما احتج بالقدر على المعصية لا المخالفة ، فإن محصل لوم موسى إنما هو على الإخراج فكأنه قال أنا لم أخرجكم وإنما أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل من الشجرة والذي رتب ذلك قدره قبل أن أخلق فكيف تلومني على أمر ليس لي فيه نصبة إلا الأكل من الشجرة والإخراج المرتب دليلا ليس من فعل . قلت : وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية . ثانيها إنما حكم النبي ﷺ لآدم بالمعصية في معنى خاص وذلك لأنه لو كانت في المعنى العام لما تقدم من الله تعالى لومه بقوله ( ألم أنهيكم عن تلك الشجرة ) ولا واخذه بذلك حتى أخرجه من الجنة وأهبطه الى الأرض ، ولكن لما أخذ موسى في لومه وتقدم قوله له أنت الذي خلقك الله بيده وأنت لم فعلت كذا ؟ عارضه آدم بقوله أنت الذي اصطفاك الله وأنت وأنت . وحاصل جوابه إذا كنت بهذه المنزلة كيف يخفى عليك أنه لا عيب من القدر ، وإنما وقعت الغلبة لآدم من وجهين : أحدهما أنه ليس لمخلوق أن يلوم مخلوقا في وقوع ما قدر عليه الا بإذنه من الله تعالى فيكون الشارع هو اللائم ، فلما أخذ موسى في لومه من غير أن يؤذنه له في ذلك عارضه بالقدر فأسكته . وثاني أن الذي فعله آدم اجتمع فيه القدر والكسب ، والتوبة تحو أثر الكسب ، وقد كان الله تاب عليه فلم يبق الا القدر ، والقدر لا يتوجه عليه لوم لانه فعل الله ولا يسأل عما يفعله . ثالثا قل ابن عبد البر : هذا عندهم مخصوص بآدم لأن المناظرة بينهما وقعت بعد أن تاب الله على آدم فعلمنا كما قلنا تعالى ( فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ) نحن منه أن ينكر على موسى لومه على الأكل من الشجرة لانه كان قد تاب عليه من ذلك والا فلا يجوز لاحد أن يقول لمن لومه على ارتكاب معصية كالو قتل أو زنى أو سرق : هذا . جو في دلم الله وقدره دلي قبل أن يخفى فلما لم أن لومه عليه ، فإن

الامة اجعلت على جواز لوم من وقع منه ذلك بل على استحباب ذلك كما اجمعوا على استحباب عمدة من واظب على الطاعة . قال : وقد حكى ابن وهب في كتاب القدر عن مالك عن يحيى بن سعيد أن ذلك كان من آدم بعد أن تيب عليه . رابعها إنما توجهت الحجة لآدم لأن موسى لآمه بعد أن مات واليوم إنما يتوجه على المكلف مادام في دار التكليف ، فإن الأحكام حينئذ جارية عليهم ، فيلزم العاصي ويقام عليه الحد والقصاص وغير ذلك ، وأما بعد أن يموت فقد ثبت النهي عن سب الاموات ، ولا تذكروا موتكم إلا بخبر ، لأن مرجع أهرم الى الله ، وقد ثبت أنه لا يشي العقوبة على من أقیم عليه الحد ، بل ورد النهي عن التعريب على الامة اذا زنت وأقيم عليها الحد ، وإذا كان كذلك فلوم موسى لآدم إنما وقع بعد انتقاله عن دار التكليف ، وثبت أن الله تاب عليه فسقط عنه القوم ، فلذلك عدل الى الاحتجاج بالقدر السابق وأخبر النبي ﷺ بأنه غلب موسى بالحجة . قال المازري : لما تاب الله على آدم صار ذكر ماضيه منه إنما هو كالمبحث عن السبب الذي دعاه الى ذلك ، فأخبر هو أن الأصل في ذلك القضاء السابق فلذلك غلب بالحجة . قال الداودي فيما نقله ابن التين : إنما قامت حجة آدم لأن الله خلقه ليعمله في الارض خليفة ، فلم يحتج آدم في أكله من الشجرة بسبق العلم لأنه كان عن اختيار منه ، وإنما احتج بالقدر لخروجه لأنه لم يكن بد من ذلك . وقيل إن آدم أب وموسى ابن وليس للابن أن يلوم أباه ، حكاه القرطبي وغيره ، ومنهم من عبر عنه بأن آدم أكبر منه ، وتعبه بأنه بعيد من معنى الحديث ، ثم هو ليس على عمره بل يجوز للابن أن يلوم أباه في عدة مواطن ، وقيل إنما غلبه لأنها في شريعتين متفايرتين ، وتقيب بانها دعوى لا دليل عليها ، ومن أين يعلم أنه كان في شريعة آدم أن الخائف يحتج بسابق القدر وفي شريعة موسى أنه لا يحتج أو أنه يتوجه له القوم على الخائف ، وفي الجلة فأصح الاجوبة الثاني والثالث ، ولا تنافي بينهما فيمكن أن يترج منها جواب واحد وهو أن الغائب لا يلام على ما تيب عليه منه ولا سيما إذا انتقل عن دار التكليف . وقد سلك النووي هذا المسلك فقال : معنى كلام آدم أنك يا موسى أعلم أن هذا كتب على قبل أن أخلق فلا بد من وقوعه ، ولو حرصت أنا والخلق أجمعون على رد ميثاق ذرة منه لم نقدر فلا تلتن فإن القوم على المخافة شرعى لا دقلى ، وإذا تلب الله على وغفرتى زال القوم فمن لآمنى كان عجوجا بالشرع . فإن قيل فالعاصي اليوم لو قال هذه المدهية قدرت على فينبغي أن يسقط عني القوم قلنا الفرق أن هذا العاصي باقى في دار المنابى جارية عليه الاحكام من العقوبة والقوم وفي ذلك له وانذاره زجر وهظة ، فاما آدم فبیت خارج عن دار التكليف مستغن عن الزجر فلم يكن لقومه قائمة بل فيه إيذاء وتخجيل فلذلك كان الغلبة له . وقال الثوري بشئ : ليس معنى قوله كتبه الله على الزمى به وإنما معناه أثبتته في أم الكتاب قبل أن يخلق آدم وحكم أن ذلك كان . ثم أن هذه الحاجة إنما وقعت في العالم العلوى عند ملئى الاوراح ولم تقع في عالم الاسباب ، والفرق بينهما أن عالم الاسباب لا يجوز قطع النظر فيه عن الوسائط والاكتساب ، بخلاف العالم العلوى بعد انقطاع موجب المكسب وارتفاع الاحكام التكليفية ، فلذلك احتج آدم بالقدر السابق . قلت : وهو يحصل بعض الاجوبة المتقدم ذكرها ، وفيه استعمال التعريض بصيغة المدح يؤخذ ذلك من قول آدم لموسى : أنت الذى اصطفاك الله برسالتك ، الى آخر ما خاطبه به ، وذلك أنه أشار بذلك الى أنه اطلع على عذره وعرفه بالوحى فلو استعذر ذلك ما لآمه مع وضوح عذره ، وأيضاً ففيه إشارة الى شيء آخر أهم من ذلك وأن كان موسى فيه اختصاص فكأنه قال : لو لم يقع لإخراجى الذى رتب على أكل من الشجرة ما حصلت لك هذه المآزب لأنى لو بقيت في الجنة واستمر نصلى فيها

ما وجد من تهاجر بالسكفر الشنيع بما جاهر به فرعون حتى أرسلت أنت إليه وأعطيت ما أعطيت ، فإذا كنت أنا السبب في حصول هذه الفضائل لك فكيف يسرغ لك أن تلومني . قال الطيبي مذهب الجبرية اثبات القدرة لله ونفيها عن العبد أصلا ، ومذهب المعتزلة بخلافه ، وكلاهما من الإفراط والتفريط على شفا جرف هار ، والطريق المستقيم القصد ، فلما كان سياق كلام موسى يؤل إلى الثاني بأن صدر الجملة بحرف الإنكار والتعجب وصرح باسم آدم ووصفه بالصفات التي كل واحدة منها مستقلة في غاية عدم ارتكابه المخالفة ثم أسند الإيهاب إليه ونفس الإيهاب منزلة دون فكأنه قال : ما أبعد هذا الانحطاط من تلك المناصب العالية ، فأجاب آدم بما يقابلها بل أبلغ فصدر الجملة بجملة الإنكار أيضا وصرح باسم موسى ووصفه بصفات كل واحدة مستقلة في غاية عدم الإنكار عليه ، ثم رتب العلم الأول على ذلك ، ثم أتى بجملة الإنكار بدل كلمة الاستبعاد فكأنه قال : تجدد في التوراة هذا ثم تلومني قال : وفي هذا التقرير تنبيه على تحريم قصد الأمور . قال وختم النبي ﷺ الحديث بقوله دلج آدم موسى ، تنبيها على أن بعض أمته كالمعتزلة ينكرون القدر فاهتم لذلك وبالغ في الإرشاد . قلت : ويقرب من هذا ما تقدم في كتاب الإيمان في الرد على المرجئة بحديث ابن مسعود رحمه الله - سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، فلما كان المقام مقام الرد على المرجئة اكتفى به معرضا عما يقتضيه ظاهره من تقوية مذهب الخوارج المكفرين بالذنوب اعتادا على ما تقرر من دفعه في مكانه ، فكذلك هنا لما كان المراد به الرد على القدورية الذين ينكرون سبب القدر اكتفى به معرضا عما يورمه ظاهره من تقوية مذهب الجبرية لما تقرر من دفعه في مكانه والله أعلم . وفي هذا الحديث عدة من الفوائد غير ما تقدم : قال القاضي عياض ففيه حجة لأهل السنة في أن الجنة التي أخرج منها آدم هي جنة الخلد التي وعد المتقون ويدخلونها في الآخرة ، خلافا لمن قال من المعتزلة وغيرهم أنها جنة أخرى ، وممن من زاد على ذلك فرحم أنها كانت في الأرض ، وقد سبق الكلام على ذلك في أواخر كتاب الرقاق . وفيه إطلاق العموم وإرادة الخصوص في قوله أعطاك علم كل شيء ، والمراد به كتابه المنزل عليه وكل شيء يتعاق به ؛ وليس المراد عمومه لأنه قد أقر الحضر على قوله وإني على علم من علم الله علمه ، الله لا تعلمه أنت ، وقد مضى واضحا في تفسير سورة الكهف . وفيه مشروعية الحجج في المناظرة لإظهار طلب الحق وإباحة التوبيخ والتعريض في أثناء الحاجة ليقوصل إلى ظهور الحجة وأن القوم على من أيقن وعلم أشد من القوم على من لم يحصل له ذلك . وفيه مناظرة العالم من هو أكبر منه والابن أباه ومحل مشروعية ذلك إذا كان لإظهار الحق أو الأزدباد من العلم والوقوف على حقائق الأمور . وفيه حجة لأهل السنة في إثبات القدر وخلق أفعال العباد . وفيه أنه يفتخر للشخص في بعض الأحوال مالا يفتخر في بعض كحالة الغضب والأسف وغرضه من طبع على حدة الخلق وشدة الغضب ، فإن موسى عليه السلام لما غلبت عليه حالة الإنكار في المناظرة خاطب آدم مع كونه والده باسمه مجردا وخاطبه بأشياء لم يكن ليخاطب بها في غير تلك الحالة ، ومع ذلك فأقره على ذلك وعدل إلى معارضته فيما أبداه من الحجة في دفع شبهته

### ١٢ - باب لا مانع لما أعطى الله

٦٦١٥ **حدثنا محمد بن سنان** **حدثنا فضيل** **حدثنا عبد بن أبي** **أبابة** عن **وراد مولى** **النفير** **بن** **شعبة** قال **كتب معاوية** **إلى** **النفير** : **اكتب** **إلى** **مسميت** **لنبي** **ﷺ** **يقول** **خاف** **العلاء** ، **فأمل** **على** **النفير** **قال** :

سمعتُ النبي ﷺ يقول خلف الصلاة : لا إلهَ إلا الله وحدهُ لا شريكَ له ، اللهم لا مانعَ لما أعطيتَ ، ولا مُعطىَ لما منعتَ ، ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ ، . وقال ابنُ جريجٍ أخبرني عبدةُ أنْ ورَّاداً أخبره بهذا . ثم وَدَّعتُ بعدُ إلى معاويةَ فسَمِعتهُ يَأمرُ الناسَ بذلكَ القولَ

**قوله** ( باب لا مانع لما أعطى الله ) هذا اللفظ منتزع من معنى الحديث الذي أورده ، وأما لفظه فهو طرف من حديث معاوية أخرجه مالك . ولاح المصنف بذلك الى أنه بعض حديث الباب كما قدمته عند شرحه في آخر صفة الصلاة ، وأن معاوية استثبت المغيرة في ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى هناك . وقوله ولا معطى لما منعت ، زاد فيه مسعر عن عبد الملك بن عير عن وراد ، ولا زاد لما قضيت ، أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه ، وذكرت لهذه الزيادة طريقاً أخرى هناك ، وكذا رويناها في دوائد أبي سعد الكنجرودى ، . **قوله** ( وقال ابن جريج ) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريج ، والغرض التعميم بأن وراداً أخبر به عبدة لأنه وقع في الرواية الأولى بالضعفة

### ١٣ - باب من تعوذ بالله من دَرَكِ الشقاء ، وسوء القضاء

وقوله تعالى ( قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَقَاقِ ، من شرِّ ما خَافَ )

٦٦١٦ - **حديثنا** مسدّدٌ حدثنا سفيانٌ عن مُسَمَّى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :

تعوذوا بالله من جهدِ البلاء ، ودَرَكِ الشقاء ، وسوءِ القضاء ، وشماتَةِ الأعداء ،

**قوله** ( باب من تعوذ بالله من درك الشقاء وسوء القضاء ) تقدم شرح ذلك في أوائل الدعوات **قوله** ( وقوله تعالى : قل أعوذ برب الفقاك ) يشير بذكر الآية الى الرد على من زعم أن العبد يخاف فعل نفسه ، لأنه لو كان سوء الأمور بالاستعاذة بالله مخترعاً لفاعلها لما كان الاستعاذة بالله منه معنى ، لأنه لا يصح التعوذ إلا بمن قدر على إزالة ما استعذ به منه ، والحديث يتضمن أن الله تعالى فاعل جميع ما ذكر ، والمراد بسوء القضاء سوء المتعاضى كما تقدم تقريره مع شرح الحديث . متوفى في أوائل الدعوات

### ١٤ - باب . بحولُ بين المرء وقابه

٦٦١٧ - **حديثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن سالم د عن عبد

الله قال : كثيراً ما كان النبي ﷺ يحلف : لا ومقلبِ القلوب

[ الحديث ٦٦١٧ - طرده في : ٦٦٢٨ ، ٧٣٩١ ]

٦٦١٨ - **حديثنا** علي بن حفص وبشر بن محمد قالوا أخبرنا عبد الله أخبرنا ممدوح عن الزهري عن سالم

عن ابن عمر رضي الله عنهما قل : قال النبي ﷺ لابن عباس : خبأتُ لك خبرين . قال : الفُخ . قال : انشأ

م - ٦٥ ج ١١ • ضع البدي

فَلَنْ تَعْدُ وَقَدْرَكَ . قال عمر : ائذن لي فأضرب عنقه . قال : دعه ، ان يكن هو فلا تطيقه ، وان لم يكن هو فلا خير لك في قتله »

**قوله** ( باب يحول بين المرء وقلبه ) كأنه أشار الى تفسير العجولة التي في الآية بالقلب الذي في الخبر أشار الى ذلك الراهب وقال : المراد انه يأتي في قلب الانسان ما يصرفه عن مراده لحكمة تقتضي ذلك ، وورد في تفسير الآية ما أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس مرفوعا : يحول بين المؤمن وبين الكفر ويحول بين الكافر وبين الهدى ، والحديث الاول في الباب سيأتي شرحه في كتاب الايمان والندور قريبا ، وقوله في السند عن سالم هو المحفوظ ، وكذا قال سفيان الثوري عن موسى بن عقبة ، وشذ الفيلقي فقال عن ابن المبارك عن عن موسى بن نافع ، بدل سالم ، أخرجه أبو داود من رواية ابن داسة ، والحديث الثاني معنى في أواخر الجنائز ويأتي مستوعبا في الفتن . وقوله د عبد الله ، في حديث الباب هو ابن المبارك ، وقد ذكرت ترجمته على بن حفص في أوائل كتاب الجهاد . وقوله وان يكنه ، بهاء ضمير للاكثر وكذا في د ان لم يكنه ، ووقع فيها للكشحي بلفظه ان لم يكن هو ، بالمصل وهو المختار عند أهل العربية ، وبالف معضم فنع الاول . قال ابن بطال ما حاصله : مناسبة حديث ابن عمر لترجمة أن الآية نص في أن الله خلق الكافر والايمان ، وأنه يحول بين قلب الكافر وبين الايمان الذي أمره به فلا يكسبه ان لم يقدره عليه بل أقدره على ضده وهو الكفر ، وكذا في المؤمن بكسه ، فتضمنت الآية أنه غاث جميع أعمال العباد خيرا وشرها وهو معنى قوله د مقاب اللوب ، لأن معناه قلب قلب عبده من إظهار الايمان الى إظهار الكفر وعكسه ، قال : وكل قدر الله عدل فيمن أضله وخذله لأنه لم يمنهم حقا وجب لهم عليه . قال : ومناسبة الثاني لترجمة قوله د ان يكن هو فلا تطيقه ، يريد أنه ان كان سبق في علم الله أنه يخرج ويفعل فانه لا يقدر على قتل من سبق في علمه أنه سيجيء إلى أن يفعل ما يفعل ، اذ لو أقدر على ذلك لكان فيه انقلاب علمه ، والله سبحانه منزه عن ذلك

### ١٥ - باب ( قل ان يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ) : قضى

قال مجاهد : بفاتنين بضائين . إلا من كتب الله أنه يعمل الجحيم

( قدر فهدى ) : قدر الشقاء والسعادة ، وهدى الأنعام لمراتعها

٦٦١٩ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا النضر بن داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون فقال : كان عذابا يبعثه الله على من يشاء ، فجعله الله رحمة للمؤمنين ، مامن عبد يكون في بلد يكون فيه ويمكث فيه لا يخرج من البلد صابرا محتسبا يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له الا كان له مثل أجر الشهيد » **قوله** ( باب قل ان يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ، قضى ) فسر كتب بقضى وهو أحد معانيها وبه جزم الطبري في تفسيرها . وقال الراغب : ويعبر بالكتابة عن القضاء المعنى كقوله ( لولا كتاب من الله سبق ) أي فيما قدره ، ومنه ( كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وقوله ( قل ان يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ) يعني ما قدره وقضاه ،

قال : وعبر بقوله لنا ولم يمر بقوله علينا تنديها على أن الذي يصيبنا نعمة لأنعمة ، قلت : ويؤيد هذا الآية التي تلها حيث قال ﴿ قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ وقد تقدم في تفسيره أن المراد الفتح أو الشهادة وكل منهما نعمة . قال ابن بطال : وقد قيل ان هذه الآية وردت فيما أصاب العباد من أفعال الله التي اختص بها دون خلقه ولم يقدم على كسبها دون ما أصابوه مكتسبين له مختارين . قلت : والصواب التعميم وأن ما يصيبهم باكتسابهم واختيارهم هو مقدورة تعالى وعن ارادته وقع ، والله أعلم . قوله ( قال مجاهد ﴿ بفاتنين ﴾ بمضامين ، إلا من كتب الله أنه يصلى الجحيم ) وصله عبد بن حميد بمنه من طريق اسرائيل عن منصور في قوله تعالى ﴿ ما أتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم ﴾ قال لا يفتنون إلا من كتب عليه الضلالة ، وصله أيضا من طريق شبل عن ابن أبي نعيم عن مجاهد بلفظه ، وأخرجه الطبري من تفسير ابن عباس من رواية علي بن أبي طلحة عنه بلفظ ، لا تضلون أتم ولا أضل منكم إلا من قضيت عليه أنه صال الجحيم ، ومن طريق حميد ، سألت الحسن فقال : ما أتم عليه بمضامين إلا من كان في علم الله أنه سيصل الجحيم ، ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال في تفسير هذه الآية « أنكم والآله التي تعبدونها اسم بالذي تفتنون عليها إلا من قضيت أنه سيصل الجحيم » . قوله ( قدر فهدى قدر الشقاء والسعادة ، وهدى الانعام لمراتها ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ والذي قدر فهدى ﴾ قدر الانعام الشقوة والسعادة وهدى الانعام لمراتها ، وتفسير مجاهد هذا المعنى لا لفظ وهو كقوله تعالى ﴿ ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ قال الراغب : هداية الله للخلق على أربعة أضرب : الأول العامة لكل أحد بحسب احتماله وإليها أشار بقوله ﴿ الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ ، والثاني الهدى على السنة الانبياء وإليها أشار بقوله ﴿ وجهلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ والثالث التوفيق الذي يختص به من اهتدى وإليها أشار بقوله ﴿ ومن يؤمن بالله يهد قلبه ﴾ وقوله ﴿ والذين اهتدوا زادهم هدى ﴾ ، والرابع الهدايات في الآخرة إلى الجنة وإليها أشار بقوله ﴿ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ﴾ قال : وهذه الهدايات الأربع مرتبة ثان من لا يحصل له الأولى لا تحصل له الثانية ومن لم تحصل له الثانية لا تحصل له الثالثة والرابعة ولا تحصل الرابعة إلا من حصلت له الثلاثة ولا تحصل الثالثة إلا من حصلت له الثانيان قبلها ، وقد تحصل الأولى دون الثانية والثانية دون الثالثة ، والإنسان لا يهدى أحدا إلا بالدعاء وتعريف الطرق دون بقية الأنواع المذكورة ، وإلى ذلك أشار بقوله تعالى ﴿ وانك لنهتدي إلى صراط مستقيم ﴾ وإلى بقية الهدايات أشار بقوله ﴿ انك لنهتدي من أحببت ﴾ . ثم ذكر حديث عائشة في الطاعون وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب العطب ، والغرض منه قوله فيه : يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له . تنبيه : سند حديث عائشة هذا من ابتدأه إلى يحيى بن يعمر مراوزة ، وقد سكن يحيى المذكور مرو مدة فلم يبق من رجال السند من لبس مروزيا إلا طراف البخاري وهاشمة

١٦ - باب ﴿ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله - لو أن الله هداني لكنت من المؤمنين ﴾

٦٦٢٠ - حريش أبو الثمان أخبرنا جريرو هو ابن حازم عن أبي اسحاق عن البراء بن عازب قال :

رأيت النبي ﷺ يوم الخندق يقول معنى التراب وهو يقول :

وَاللهُ لَوْ لَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا صُلِينَا وَلَا صَلِينَا فَانْزِلْ لَنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا  
وَتُبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَأَقِينَا وَالْمَشْرُكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا ۝

قوله (باب ما كننا لنتدى لولا أن هدانا الله - لو أن الله هدانا لكننا من المتقين) كذا ذكر بعض كل من الآيتين، والهداية المذكورة أولا هي الزاوية على ما ذكر الراغب، والمذكورة ثانيا هي الثالثة. ثم ذكر حديث البراء في قوله والله لولا الله ما اهتدينا، والآيات وقد تقدم شرحها في غزوة الخندق، وقوله هنا ولا صلينا ولا صلينا، كذا وقع مزحوا، وتقدم هناك من طريق شعبة عن أبي إسحق بلطف، ولا تصدقنا بدل ولا صمنا، وبه يحصل الوزن وهو المحفوظ، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب انقدر من الاحاديث المرفوعة على تسعة وعشرين حديثا، الملق منها ثلاثة والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون والحاضر منه اربعة وافقه مسلم على تخریجها سوى حديث أبي سعيد ما استخاف من خليفة، وحديث ابن عمر ولا يغلب القلوب، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار. والله أعلم.

### فِي الدُّعَاءِ وَالرَّحْمَةِ

## ٨٣ - كتاب الإيمان والنذور

قوله (كتاب الإيمان والنذور) الإيمان بفتح الهمزة جمع بين، وأصل اليمين في اللغة اليد وأطاعت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه، وقبل لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فدعى الحلف بذلك لحفظ المحلف عليه، وسمى المحلف عليه يميناً لتلبسه بها. ويجمع اليمين أيضا على أيمان كغريف وأرغف. وعرفت شرعا بانما تؤكد الشيء بذكر اسم أو صفة لله وهذا أخصر التعاريف وأقربها. والنذور جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التحذير. وهرقه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر.

٩ - **باب** قول الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُورِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَسَكُنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ هَيِّئُوا لَهُمْ قُرْبَىٰ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

٦٦٢١ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه «من عاتشة أن أبا بكر رضى الله عنه لم يكن يحنث في يمين قط حتى أنزل الله كفارة اليمين وقال: لا أحلف على يمين فأبى غير ما خيراً منها إلا أنيت الذي هو خير وكفرت عن يميني»

٦٦٢٢ - **حدثنا** أبو الفهمان محمد بن الفضل حدثنا جرير بن حازم حدثنا الحسن حدثنا عبد الرحمن



ابن سُمرة قال قال النبي ﷺ : يا همدان بن سُمرة ، لا تسأل الإمارة ، فإني إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها . وإذا حلفت على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها فذكرتَ من يمينك وأنت الذي هو خير .

[ الحديث ٦٦٢٢ طرأه في : ٦٦٢٢ ، ٦١٤٦ ، ٧١٤٧ ]

٦٦٢٣ - **حدثنا** أبو الثَّعْبان حدثنا حمادُ بن زيد عن غيلان بن جبر عن أبي بردة عن أبيه قال : أتيتُ النبي ﷺ في رهطٍ من الأشرارِ أسْتَحْمِلُهُ ، فقال : والله لا أحملُكم ، وما عندي ما أحملُكم عليه . قال : ثم ليكنّا ماشاء الله أن نلث ، ثم أتى ثلاث ذودٍ غرّ الذرّى حملنّا عليهنّ ، فلما انطلقنّا قلنّا - أو قال بعضنّا - والله لا يبارك لنا ، أتينا النبي ﷺ نستحمّله ، فحلف أن لا يحملنّا ثم حملنّا فارجعنّ بنا إلى النبي ﷺ فنذكره ، فأتهنأه فقال : ما أنا حملنكم بل الله حملكم ، وإنّي والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمينٍ فأرى غيرها خيراً منها إلا كُفِّرْتُ عن يميني وأُتيتُ للذي هو خير ، أو أُتيتُ للذي هو خير وكُفِّرْتُ عن يميني .

٦٦٢٤ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبدُ الرزاق أخبرنا مَعْمَرٌ عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : نحنُ الآخرون السابقون يومَ القيامة . . .

٦٦٢٥ - وقال رسولُ الله ﷺ : والله لأنّ يُلجّ أحدكم يمينه في أهله آثمٌ له عندَ الله وإن أُعطى كفارته التي أفترضَ الله عليه .

[ الحديث ٦٦٢٥ - طرأه في : ٦٦٢١ ]

٦٦٢٦ - **حدثنا** إسحاق - يعني ابن إبراهيم - حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية عن يحيى بن عكرمة عن أبي هريرة قال قال رسولُ الله ﷺ : من استلج في أهله يمينه فهو أعظمُ إثماً ، ليبر ، يعني الكفارة .

**قوله** ( قول الله تعالى ) كذا للجميع بغير لفظ « باب » وهو متدرج ، وثبت له مضموم كالاستماع

**قوله** ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية ) وفي نسخة بدل الآية « إلى قوله تشكرون ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، والاول أولى فإن المذكور من الآية هنا إلى قوله ( بما عقدتم الأيمان ) وأما بقية الآية فقد ترجم به في أول كفارات الأيمان فقال « لقوله : فكفارته إطعام عشرة مساكين » نعم يحتمل أن يكون ساق الآية كلها أو لا ثم ساق بعضها حيث احتاج إليه . **قوله** ( باللغو ) قال الراغب هو في الأصل ما لا يعتد به من الكلام ، والمراد به في الأيمان ما يورد عن غير روية فيجري مجرى اللغو وهو صوت العصفير ، وقد سبق الكلام عليه في باب مفرد في تفسير المائدة . **قوله** ( عقدتم ) قرئ به بتشديد القاف وتخفيفها . وأصله العقد وهو الجمع بين أطراف الشيء ، ويستعمل في الأجسام ويستعار المعاني نحو عقد البيع والمعامدة ، قال عطاء :

معنى قوله عقدتم الإيمان : أكدتم . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (إن أبا بكر الصديق) في رواية عبد الله بن نعيم عن هشام بنسندة ، عن أبي بكر الصديق أنه كان ، أخرجه أبو نعيم ، وهذا يقتضى أنه من رواية عائشة عن أبيها ، وقد تقدم في تفسير المائدة ذكر من رواه مرفوعا ، وقد ذكره الترمذى في العلل المفرد ، وقال : سألت محمدا يعني البخارى عنه فقال : هذا خطأ والصحيح : كان أبو بكر ، وكذلك رواه سفيان ووكيع عن هشام بن عروة . **قوله** (لم يكن يحثني في يمين قط حتى أنزل الله كفارة اليمين الخ) قيل : إن قول أبي بكر ذلك وقع منه عند حلفه أن لا يصل مسطحا بشيء فزلات (ولا يأنل أولو الفضل منكم والسمة) الآية ، فعاد الى مسطح ما كان ينفعه به ، وقد تقدم بيان ذلك في شرح حديث الافك في تفسير النور ، ولم أفد على النقل المذكور مسندا ، ثم وجدته في تفسير الثعلبي نقلًا عن ابن جريج قال : حدثت أنها نزلت في أبي بكر الصديق حين حلف أن لا ينفق على مسطح لحوضه في الإفك . **قوله** (الآن أتيت الذي هو خير وكفرت) وافقه وكيع ، وقال ابن نعيم في روايته : لا كفرت عن يميني وأتيت ، وافقه سفيان ، وسيأتى البحث في ذلك في «باب الكفارة قبل الحنث من كتاب كفارات الإيمان» . الحديث الثاني ، **قوله** (الحسن) هو ابن أبي الحسن البصرى ، وعبد الرحمن بن سمرة يعني ابن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف ، وقيل بين حبيب وعبد شمس ربيعة ، وكنية عبد الرحمن أبو سعيد وهو من مسلمة الفتيح . وقيل كان اسمه قبل الإسلام عبدة كلال بضم أوله والتخفيف ، وقد شهد فتح العراق وكان فتح سجستان على يديه ، أرسله عبد الله بن عامر أمير البصرة لعثمان على السرية ففتحها وفتح غيرها . وقال ابن سعد : مات سنة خمس وعشرين وقيل بعدها بسنة ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث . **قوله** (يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة) بكسر الهمزة أى الولاية ، وسيأتى شرح ذلك مستوفى في كتاب الأحكام . **قوله** (وإذا حلفت على يمين) يأتى شرحه أيضا في «باب الكفارة قبل الحنث» . الحديث الثالث ، **قوله** (غيلان) بفتح ميم معجمة ثم تحوالة ساكنة هو ابن جرير الأزدي السكوني من صغار التابعين ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى الأشعري ، وسيأتى شرحه أيضا في «باب الكفارة قبل الحنث» . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا اسحق بن إبراهيم) هو ابن راهويه كاجزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقد روى البخارى عن اسحق بن إبراهيم بن نصر عن عبد الرزاق عدة أحاديث . **قوله** (هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ) قال : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة . وقال رسول الله ﷺ : والله لأن يلعن (هكذا في رواية السكسميني ، وغيره) وقال : بالفار والاول أوجه . وقوله : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، عطف من حديث تقدم بتامه في أول كتاب الجمعة ، لكن من وجه آخر عن أبي هريرة ، وقد كرر البخارى منه هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجه من صحيفة همام من رواية معمر عنه ، والسبب فيه أن حديث نحن الآخرون هو أول حديث في الفسخة وكان همام يعطف عليه بقية الأحاديث بقوله : وقال رسول الله ﷺ ، فسلط في ذلك البخارى ومسلم مسلمين أحدهما هذا والثاني مسلم فانه بعد قول همام : هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ ، يقول : فقد ذكر عدة أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ ، ثم استقر على ذلك في جميع ما أخرجه من هذه النسخة وهو مسلم واضح ، وأما البخارى فلم يطردله في ذلك عمل ، فانه أخرج من هذه النسخة في الطهارة وفي البيوع وفي النفقات وفي الشهادات وفي الصالح وقصة موسى والتفسير وخلق آدم والاستئذان وفي الجهاد في مواضع وفي الطب والقباس

وغيرهما فلم يصدر شيئا من الأحاديث المذكورة بقوله ونحن الآخرون السابقون ، وإنما ذكر ذلك في بعض دون بعض ، وكأنه أراد أن يبين جواز كل من الأمرين ، ويحتمل أن يكون ذلك من صنع شيخ البخاري . وقال ابن بطل : يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ في نسق واحد لحديث بهما جميعا كما سمعهما ، ويحتمل أن يكون الراوي فعل ذلك لأنه سمع من أبي هريرة أحاديث في أوائلها ذكرها على الترتيب الذي سمعه . قلت : ويذكر عليه ما تقدم في أواخر الوضوء وفي أوائل الجمعة وغيرها . قوله ( والله لأن يلعج ) بفتح اللام وهي اللام المؤكدة للقدم وبلع بكسر اللام ويجوز فتحها بعدما جيم من اللعاج وهو أن يتبادى في الأمر ولو تبيين له خطؤه ، وأصل اللعاج في اللغة هو الإصرار على الشيء مطلقا ، يقال لعلجت ألج بكسر الجيم في الماضي وفتحها في المضارع ويجوز الكس . قوله ( أحكم بيمينه في أهله ) سقط قوله د في أهله ، من رواية محمد بن حميد المعمرى عن معمر عند ابن ماجه . قوله ( آثم ) بالمد أى أشد إثما . قوله ( من أن يعطى كفرته ، التي أفترض الله عليه ) في رواية أحمد بن عبد الرزاق : ومن أن يعطى كفرته التي فرض الله ، قال الذروي : معنى الحديث أن من حلف بيمينه أنها تتعلق بأهله بحيث يتعرضون بهدم حشته فيه فينبغى أن يحنث فيعمل ذلك الشيء وبكفر عن يمينه ، فإن قال لا أحث بل أورد عن ارتكاب الحنث خفية الإثم فهو غثلي بهذا القول بل استمراره على عدم الحنث ، وإقامة الضرر لأهله أكثر إثما من الحنث ، ولا بد من نزله على ما إذا كان الحنث لامعصية فيه . وأما قوله د آثم ، بصيغة أفعل التفضيل فهو انقصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف أو توهمه فإنه يتوهم أن عليه إثما في الحنث مع أنه لا إثم عليه ، فيقال له : الإثم في اللعاج أكثر من الإثم في الحنث . وقال البيضاوي : المراد أن الرجل إذا حلف على شيء يتعاق بأهله وأصر عليه كان أدخل في الوزر وأفضى إلى الإثم من الحنث لأنه جعل الله عرضة ليمينه وقد نهى عن ذلك ، قال : وآثم اسم تفضيل وأصله أن يطلق للرجل في الإثم فأطلق لمن يلعج في موجب الإثم انساعا ، قال : وقيل معناه أنه كان يتخرج من الحنث خشية الإثم ويرى ذلك ، فاللعاج أيضا إثم على زعمه وحسابه . وقال الطبري : لا بعد أن تخرج أفعل من بابها كقولهم الصيف أحر من الشتاء ويصير المعنى أن الإثم في اللعاج في باب أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة في باب ، قال : رافدة ذكر أهل في هذا المقام للبيان وهي مزيد الشفاعة لاستهجان اللعاج فيما يتعلق بالأهل لأنه إذا كان في غيرهم مستحجنا في حقهم أشد . وقال القاضي عياض : في الحديث أن الكفارة على الحائض فرض ، قال : ومعنى يلعج أن يقم على ترك الكفارة ، كذا قال والصواب على ترك الحنث لأنه بذلك يقع التبادى على حكم العين وبه يقع الضرر على الخوف عليه . قوله في الطريق الأخرى ( حدثنا إسحق ) جزم أبو على الفسائي بأنه ابن منصور ، وصنيع أبي نعيم في المستخرج يقتضى أنه إسحق بن إبراهيم المذكور قبله ، ويحيى ابن صالح هو الواحشي بتخفيف الحاء المملة بعد الألف ظاه مشافة معجمة ، وقد حدث عنه البخاري بلا واسطة في كتاب الصلاة وبواسطة في الحج ، وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام ، ويحيى هو ابن كثير ، وعكرمة هو مولى ابن عباس . قوله ( عن أبي هريرة ) كذا أسنده معاوية بن سلام ، وعالفه معمر فرواه عن يحيى بن أبي كثير قارسه ولم يذكر فيه أباه هريرة أخرجه الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر لكنه سانه باللفظ رواية مام عن أبي هريرة ، وهو خطأ من معمر ، وإذا كان لم يضبط المتن فلا بد من كونه لم يضبط الاسناد . قوله ( من استلج ) استعمل من اللعاج ، وذكر ابن الأثير أنه وقع في رواية استلج بإظهار الادغام وهي لغة فريش .

قوله ( فهو أعظم إثمًا لغير معنى الكفارة ) وكذا وقع في رواية ابن السكن ؛ وكذا لأبي ذر عن الكشي عن بلام مكسورة بعدها تحنانية مفتوحة ثم راء مشددة واللام لام الامر بالفظ أمر الغائب من البر أو الابراء وبمعنى بفتح التحنانية وسكون المهملة وكسر الذوق تفسير البر ، والتقدير لترك اللجاج وبيع ، ثم نسر البر بالكفارة والمراد أنه يترك اللجاج فيما حلف وبفعل المحلوف عليه . يحصل له البر . أداء الكفارة عن اليمين الذي حلفه اذا حنث ، ومعنى قوله « في أهله » ما تقدم في الطريق التي قبلها من تصويره بأن يحلف أن يضرب أهله مثلاً فيلج في ذلك اليمين ويقعد إيقاع الاضرار بهم لتدخل يمينه ، فسكانه قيل له دع اللجاج في ذلك واحنث في هذا اليه واترك إضرارهم ويحصل لك البر فانك ان أصرت على الاضرار بهم كان ذلك أعظم إثمًا من حنثك في اليمين . ووقع في رواية النسائي والاصبلي « ليس نفي الكفارة » بفتح اللام وسكون التحتانية بعد ما سين مرهلة ونفى عنهم المناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر الذوق والكفارة بالرفع ، والمعنى أن الكفارة لا تنفي من ذلك ، وهو خلاف المراد ، والرواية الاولى أوضح . ومنهم من وجه الثانية بأن المفضل عليه محذوف والمعنى أنه الاستيلاج أعظم إثمًا من الحنث والجللة استئناف ، والمراد أن ذلك الاثم لا تنفي عنه كفارة . وقال ابن الاثير في النهاية وفيه « اذا استيلج أحدكم يمينه فانه آثم له عند الله من الكفارة » وهو استفصل من اللجاج ، ومعناه أن من حلف على شيء ويرى أن غيره خير منه فيمينه على يمينه ولا يحنث فيكفر فذلك آثم له ، وقيل هو أن يرى أنه صادق فيما مضى فيلج ولا يكفرها انتهى . وانتزع ذلك كله من كلام الخطابي . وقد قيد في رواية الصحيح بالاهل ولذلك قال النووي ما تقدم في الطريق الاولى وهو منزع أيضا من كلام عياض ، وذكر القرطبي في مختصر البخاري أنه ضبط في بعض الامرات نفي بالثاء المضمومة والفتن المعجمة وليس بشيء وفي الاصل المعتمد عليه بالثاء الفوقانية المفتوحة والفتن المعجمة وعليه علامة الاصيل وفيه بعد ووجدناه بالياء المثناة من تحت وهو أقرب ، وعند ابن السكن معنى ليس الكفارة وهو عندي أشبهها اذا كانت ليس استثناء بمعنى الا أي اذا لج في يمينه كان أعظم إثمًا إلا أن يكفر . قلت : وهذا أحسن لو ساعدته الرواية ؛ انما الذي في النسخ كما يتقدم ليس على معنى ، وقد أخرجه الاساهيلي من طريق ابراهيم بن سعيد الحروري عن يحيى بن صالح بحذف الجملة الاخيرة وآخر الحديث عنده « فهو أعظم إثمًا » وقال ابن حزم : لا جائز أن يحمل على اليمين للغموس لأن الحالف بها لا يسمى مستلجًا في أهله بل صورته أن يحلف أن يحسن الى أهله ولا يضرهم ثم يريد أن يحنث ويلج في ذلك فيضرهم ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه فهذا مستلج يمينه في أهله آثم ، ومعنى قوله لا تنفي الكفارة ، أن الكفارة لا تمحط عنه إثم إساءته الى أهله ولو كانت واجبة عليه ، وانما هي متعلقة باليمين التي حلفها . وقال ابن الجوزي : قوله « ليس نفي الكفارة » كأنه أشار الى أن إثمه في قصده أن لا يبر ولا يفضل الخير ، فلو كفر لم ترفع الكفارة سبق ذلك القصد ، وبعضهم ضبطه بفتح نون « نفي » وهو بمعنى يترك أي ان الكفارة لا ينفى أن تترك . وقال ابن التين : قوله « ليس نفي الكفارة » بالمعجمة يعنى مع تعدد الكذب في الايمان ، قال : وهذا على رواية أبي ذر ، كذا قال ، وفي رواية أبي الحسن يعنى القابض « ليس يعنى الكفارة » بالعين المهملة قال : وهذا موافق لتأويل الخطابي أنه يستديم على اللجاجة ويمتنع من الكفارة اذا كانت خيرا من التعادي . وفي الحديث أن الحنث في اليمين أفضل من التعادي اذا كان في الحنث مصلحة ، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه ، فان حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه

طاعة والتمادي واجب والحديث موصية وعكسه بالعكس ، وإن حلف على فعل نفل فيمينه أيضا طاعة والتمادي مستحب والعنت مكروه ، وإن حلف على ترك مندوب فبعكس الذي قبله ، وإن حلف على فعل مباح فإن كان يتبادر به وجهان الفعل أو الترك كما لو حلف لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما ففيه عند الشافعية خلاف ، وقال ابن الضباغ وصورة المتأخرون : أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال ، وإن كان متروكا الطرفين فالأصح أن التمادي أولى والله أعلم . ويستنبط من معنى الحديث أن ذكر الأهل خرج مخرج الغالب والأحكام يتناول غير الأهل إذا وجدت العلة والله أعلم . وإذا تقرر هذا بعرف معنى الحديث فطابقته بعد تمهيد تقسيم أحوال العالف أنه إن لم يقصد به اليمين كأن لا يقصدها أو يقصدها لكن ينسى أو غير ذلك كما تقدم بيانه في لغو اليمين فلا كفارة عليه ولا لائم ، وإن قصدها وانعقدت ثم رأى أن المحلوف عليه أولى من الاستمرار على اليمين فليحذر وتجب عليه الكفارة ، فإن تخيل أن الكفارة لا ترفع عنه لائم العنت فهو تخيل مردود ، سلما لكن العنت أكثر إثما من اللجاج في ترك فعل ذلك الخير كما تقدم ، فللاية المذكورة التفات إلى التي قبلها فاتها تضمنت المراد من هذا الحديث حيث جاء فيها ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا ) والمراد لا تجعل اليمين الذي حلفت أن لا تفعل خيرا سواء كان ذلك من عمل أو ترك سببا يعتذر به عن الرجوع عما حلفت عليه خشية من الإثم المرتب على العنت ، لأنه لو كان إثما حقيقة لكان عمل ذلك الخير رافعا له بالكفارة المشروعة ثم يبقى ثواب البر دائما على ذلك ، وحديث عبد الرحمن ابن سمرة الذي قبله يؤكد ذلك لورود الأمر فيه بفعل الخير وكذا الكفارة

## ٢ - باب قول النبي ﷺ « وإيم الله »

٦٦٢٧ - **حديث** فضيلة بن سعيد عن إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بعث رسول الله ﷺ بعتا وأمر عليهما أسامة بن زيد ، فطعن بعض الناس في إمرته ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إن كنتم تطعنون في إمرته فقد كنتم تطعنون في إمرته أبيه من قبل ، وإيم الله إن كان تخليقا للإمارة ، وإن كان لمن أحب الناس إلى ، وإن هذا لمن أحب الناس إلى بعده »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ وإيم الله ) بكسر الهمزة وبفتحة الميم وضمة ، وحكى الاخفش كسرهما مع كسر الهمزة ، وهو اسم عند الجمهور وحرف عند اللجج وهموته هموة وصل عند الأكثر وهمزة قطع عند الكوفيين ومن وافقهم لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيديونية ومن وافقه أنه اسم مفرد ، واحتجوا بجواز كسر همزة وفتح ميمه . قال ابن مالك : فلو كان جمعا لم تحذف همزته ، واحتج بقول عمرو بن الزبير لما أصيب بولده ورجله « فليكنك ابن ابتليتك لقد طابت » قال : فلو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه ، قال : وفيه اثنتان همزة لغة جمعتهما في يمين وهما :

همز إيم وإيم فافتح واكسر أو أم قل أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا  
وإيم اختم به والله كلا أضف إليه في قسم تستوف ما تقلا

قال ابن أبي الفتح تليد ابن مالك : فانه أم ينتج الهمزة وهم بالهاء بدل الهمزة وقد حكاهما القاسم بن أحمد العلم  
م - ٦٦ ج ١١ : فتح الباري

الاندلس في شرح المفصل ، وقد قدمت في أوائل هذا الشرح في آخر التيمم لغات في هذا فبلغت عشرين ، وإذا حصر ما ذكر هنا زادت على ذلك . وقال غيره : أصله يمين الله ويجمع أيما فيقال وإيمان الله حكاه أبو حنيفة وأئند لمير بن أبي سفيان :

فتجتمع أيمن منا ومنكم بمقسمة تموز بها الدماء  
وقالوا عند القسم : وإيمان الله ، ثم كثروا حذفوا النون كما حذفوها من لم يكن فقالوا لم يك ، ثم حذفوا الياء فقالوا  
أم الله ثم حذفوا الالف فانتصروا على الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة ، وقالوا أيضا من الله بكسر الميم  
وضمها ، وأجازوا في أيمن فتح الميم وضمها وكذا في أيهم ، ومنهم من وصل الالف وجعل الهمزة زائدة أو مسهلة  
وعلى هذا تبلغ لغاتها عشرين . وقال الجوهري : قالوا أيهم الله وربما حذفوا الياء فقالوا أم الله وربما أبقوا الميم  
وحذفوا مضمومة فقالوا أم الله وربما كسروها لأنها صارت حرفا واحدا فبهرها بالياء قالوا وألفها ألف وصل  
هنا أكثر الذهوبين ولم يحجى ألف وصل مفتوحة غيرها ، وقد تدخل الألف لئلا يكيد فيقال لئن الله قال الشاعر :  
فقال فريق النوم لما تشبهتم نعم وفريق لئن الله ما ندري

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن ألفها ألف قطع وإنما خففت همزتها وارتحت في الوصل لكثرة  
الاستعمال ، وحكى ابن التين عن النادري قال : أيهم الله معناه اسم الله أبدل السين ياء ، وهو غلط فاحش لأن  
السين لا تبدل ياء ، وذهب المبرد إلى أنها عوض من واو القسم وإن معنى قوله وإيم الله والله لأفعلن . ونقل عن  
ابن عباس أن يمين الله من أسماء الله ومعناه قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح فاعدا ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي

ومن ثم قال المالكية والحنفية أنه يمين ، وعند الشافعية أن نوى اليمين انعدت وإن نوى غير اليمين لم ينعقد يميناً  
وإن أطلق فوجهاً أحصهما لا ينعقد إلا إن نوى ، وعن أحد روايتان أحصهما الانعقاد ، وحكى الفزالي في معناه  
وجمين أحدهما أنه كقوله تالله والثاني كقوله أحلف بالله وهو الراجح ، ومنهم من سوى بينه وبين لعن الله ،  
وفرق الماردي بأن لعن الله شاع في استعمالهم حرفاً بخلاف أيهم الله ، واحتج بعض من قال منهم بالانعقاد مطلقاً  
بأن معناه يمين الله ويمين الله من صفاته وصفاته قديمة ، وجزم النووي في التهذيب أن قوله وإيم الله كقوله وحق  
الله وقال أنه تنعقد به اليمين عند الإطلاق وقد استغفروه . ووقع في الباب الذي بعده ما يقوبه ، وهو قوله في  
حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود عليهما السلام « وإيم الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا »  
والله أعلم . واستدل من قال بالانعقاد مطلقاً بهذا الحديث ولا حجة فيه إلا على التقدير المتقدم وأن معناه وحق  
الله . ثم ذكر حديث أبرح في بحث أسامة وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر المغازي وفي المناقب ، وضبط قوله  
فيه وإيم الله بالهمز وتركه ، والله أعلم

٣ - باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ؟

وقال سعد قال النبي ﷺ « والذي نفسي بيده »

وقاله أبو قتادة قال أبو بكر عند النبي ﷺ « لاها الله إذا . يقال والله وبالله وتالله »

٦٦٢٨ - **حديث** محمد بن يوسف عن سفيان عن موسى بن عتبة عن سالم عن ابن عمر قال : كانت بين النبي ﷺ ، لا ، ومقلب للقلوب »

٦٦٢٩ - **حديث** موسى بن عطاء أبو عوانة عن عبد الملك عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ قال : إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . وإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . والذي نفسي بيده ، لتنفق كنوزها في سبيل الله »

٦٦٣٠ - **حديث** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال قال رسول الله ﷺ : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسي بيده ، لتنفق كنوزها في سبيل الله »

٦٦٣١ - **حديث** محمد أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : يا أمة محمد ، والله لو تعلمون ما أعلم ، لبسكنكم كثيرا ولفضيكنم قليلا »

٦٦٣٢ - **حديث** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب أخبرني حيوة قال حدثني أبو عتيق زهرة ابن مبيد أنه سمع جده عبد الله بن هشام قال « كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب ، فقال له عمر : يا رسول الله ، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي . فقال النبي ﷺ : لا والذي نفسي بيده ، حتى أكون أحب إليك من نفسك . فقال له عمر : فإنه الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي . فقال النبي ﷺ : الآن يا عمر »

٦٦٣٣ ، ٦٦٣٤ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن متهبة ابن مسعود « عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين أختصما إلى رسول الله ﷺ : فقال أحدهما افض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفضيهما : أجل يا رسول الله ، فافض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أتكلم . قال تكلم ، قال : إن ابني كان عتيقا على هذا - قال مالك والعميق الأجير - زني بامرأته ، فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأنذيت منه بمائتي شاة وجارية لي . ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ أما والذي نفسي بيده لأفضين بينكما بكتاب الله : أما غنمك وجاريتك فرد عليك ، وم له ابنته مائة وغرجه عاما ، وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجما ، فاعترفت فرجها »

٦٦٣٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَمْقُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ أَسْلَمُ وَغَفَارُ وَمُزَيْنَةُ وَجُوهَةُ خَيْرًا مِنْ تَمِيمٍ وَعَامِرِ بْنِ صَمْعَةَ وَغُلْفَانَ وَأَسَدٍ خَابُوا وَخَسِرُوا ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ »

٦٦٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ عَامِلًا لِحَاجَةِ الْعَامِلِ حِينَ فَرَّغَ مِنْ عَمَلِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا أَمَدِي لِي . قَالَ لَهُ : أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَتَنَظَرْتَ أَيُّهُدَى لَكَ أَمْ لَا ؟ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَشَهَّدَ وَاتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ . أَمَا بَعْدُ ؟ فَا بِالْغَامِلِ نَسْتَعْمَلُهُ ، فَيَأْتِينَا فَيَقُولُ : هَذَا مِنْ حِلْمِكَ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي ، أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَتَنَظَرْتَ هَلْ يَهْدِي لَهُ أَمْ لَا ؟ فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحِمْلِهِ عَلَى عُنُقِهِ : إِنْ كَانَ بَعِيرًا جَاءَ بِهِ لَهُ رُفَاءٌ ، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرَةً جَاءَ بِهَا لُحُورٌ ، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا تَيْمَرٌ . فَقَدْ بَلَّغْتُ . فَقَالَ أَبُو حَمِيدٍ : ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ حَتَّى إِنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى عُقْرَةِ إِبْطِهِ . قَالَ أَبُو حَمِيدٍ : وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مَعِيَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنَ الَّذِي ﷺ ، نَسُوهُ .

٦٦٣٧ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَوْسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ هُوَ ابْنُ يَوْسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ تَعَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لِبَكِيمٍ كَثِيرًا وَلِضَحَكْتُمْ قَلِيلًا »

٦٦٣٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْمُرُورِ «عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : انْتَبِهُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ فِي ظِلِّ السَّكْبَةِ : هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ السَّكْبَةِ ، هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ السَّكْبَةِ . قُلْتُ : مَا شَأْنِي أُرِي فِي شَيْءٍ ، مَا شَأْنِي ؟ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ - فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ - وَتَفَشَّانِي مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَقُلْتُ : مَنْ هُم بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا »

٦٦٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ سَلَامَانُ : لَا طُوفَنَ الْبَيْتِ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كَلْبَنَ تَأْتِي بِفَارَسٍ مُجَاهِدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ قُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً جَاءَتْ بِشَقٍّ رَجُلٍ . وَابِمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَافُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانًا أَجْمَعُونَ »

٦٦٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي اسْمَاعِيلَ «عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : أُهْدِيَ إِلَى



النبي ﷺ سَرَقَتْهُ مِنْ حَرِيرٍ ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَدَاوَلُونَهَا بَيْنَهُمْ وَيَسْجُونَهُ مِنْ حُسْنِهَا وَلِينِهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْتُمْ سَجُونُونَ مِنْهَا ؟ قَالُوا : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَمَّا دُرِيلُ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْهَا . لَمْ يَقُلْ مُعْبَةَ وَإِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ »

٦٦٤١ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ « أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عَتَبَةَ بِنِ رُبَيْعَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كُنْتُ مَأْكُلًا مِمَّا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ - أَوْ خَبَاءٍ - أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَذُلُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَانِكَ - أَوْ خَبَانِكَ ، شَكَ يَحْيَى - ثُمَّ مَا أَصْبَحَ لِلْيَوْمِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ أَوْ خَبَاءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَمُوتُوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَانِكَ أَوْ خَبَانِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مِثْلِي ، فَمَلَّ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أُطْعَمَ مِنَ الَّذِي لَهُ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ »

٦٦٤٢ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ** حَدَّثَنَا مُرَجُّ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ مِبْدُونَ قَالَ « حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخِيفٌ ظَهَرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ بِنَانٍ إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : أَرْضُونَنِي أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ أَفَلَا رَضُونَنِي أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، إِنْ لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

٦٦٤٣ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) يَرُدُّهَا . فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ - وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالَّهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنْهَا لَتَعْدُلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ »

٦٦٤٤ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** أَخْبَرَنَا حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ « حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : أَنْتُمُ الرَّاكِعُونَ وَالسَّجُّدُونَ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ »

٦٦٤٥ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَشَامِ بْنِ زَيْدٍ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ لَأَكُنَّ لَكُمْ لَاحِبٌ لِلنَّاسِ إِلَى ، قَالُوا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ »

قوله (باب كيف كانت يمين النبي ﷺ) أي التي كان يواظب على القسم بها أو يكثر ، وجملة ما ذكر في الباب أربعة ألفاظ : أحدها والذي نفسي بيده وكذا نفس محمد بيده ، فبعضها مصدر بلفظ لا وبعضها باللفظ أما وبعضها بلفظ أيم ، ثانيها لا ومقلب القلوب . ثالثها والله رابعها ورب الكعبة ، وأما قوله « لاها الله إذا » فيؤخذ منه مشروعيته من تقريره لا من لفظه والاول أكثرها ورودا ، وفي سياق الثاني إشعار بكثرة أيضا ، وقد وقع في حديث رقعة بن عرابة عند ابن ماجه والطبراني « كان النبي ﷺ إذا حلف قال : والذي نفسي بيده ، ولابن أبي شيبة من طريق عاصم بن شميخ عن أبي سعيد « كان النبي ﷺ إذا اجتمع في البين قال : لا والذي نفسي أبي القاسم بيده ، ولابن ماجه من وجه آخر في هذا الحديث « كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله ، والذي نفسي بيده ، ودل ما سوى الثالث من الأربعة على أن النهي عن الحلف بغير الله لا يراد به اختصاص لفظ الجلالة بذلك بل يتناول كل اسم وصفة تختص به سبحانه وتعالى ، وقد جزم ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والخنفية بأن جميع الأسماء الواردة في القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصفات صريح في البين تنعده به وتجب لخالفته الكفارة ، وهو وجه غريب عند الشافعية ، وعندهم وجه أغرب منه أنه ليس في شيء من ذلك صريح إلا لفظ الجلالة وأحاديث الباب ترده . والمشهور عندهم وعند الحنابلة أنها ثلاثة أقسام : أحدها ما يختص به كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح تنعده به البين سواء قصد الله أو أطلق . ثانيها ما يطلق عليه وقد يقال لغيره لكن بقيد كارب والحق فتعده البين إلا إن قصد به غير الله . ثالثها ما يطلق على السواء كالحي والموجود والمؤمن فإن نوى غير الله أو أطلق فليس بيمين وإن نوى به الله انعقد على الصحيح . وإذا قرر هذا فتل « والذي نفسي بيده » ينصرف عند الإطلاق لله جزما فإن نوى به غيره كملك الموت مثلا لم يخرج عن الصراحة على الصحيح ، وفيه وجه عن بعض الشافعية وغيرهم ، ويلحق به « والذي فاتى الحية ، ومقلب القلوب ، وأما مثل « والذي أعبد » ، أو أسجد له ، أو أصل له ، فصرح جزمها ، وجملة الأحاديث المذكورة في هذا الباب حديثان : الحديث الأول ، قوله (وقال سعد) هو ابن أبي وقاص ، وقد مضى الحديث المشار إليه في مناقب عمر في حديث أوله « استأذن عمر على النبي ﷺ وعنده نسوة ، الحديث وفيه « يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما قيلك الشيطان سالكا لجاما قط إلا سلك لجاما غيرك » . قد مضى شرحه مستوفى هناك . الحديث الثاني ، قوله (وقال أبو قتادة قال أبو بكر عند النبي ﷺ : لاها الله إذا ) وهو طرف من حديث موصول في غزوة حنين ، وقد بسطت الكلام على هذه الكلمة هناك . قوله (يقال والله وبالله وتالله) يعني أن هذه الثلاثة حروف القسم ، في القرآن القسم بالواو وبالواحدة في عدة أشياء وبالمشاة في قوله (تالله لقد آثرك الله علينا ، وتالله لا يكون أصنامكم) وغير ذلك وهذا قول الجمهور وهو المشهور عن الشافعي ، ونقل قول عن الشافعي أن القسم بالمشاة ليس صريحا لأن أكثر الناس لا يعرفون معناها ، والإيمان مختصة بالمعرف ، ونأول ذلك أصحابه وأجابوا عنه بأجوبة . نعم تفرق الثلاثة بأن الأولين يدخلان على اسم الله وغيره من أسمائه ولا تدخل المشاة إلا على الله وحده ، وكان المصنف أشار بإيراد هذا الكلام هنا عقب حديث أبي قتادة إلى أن أصل « لاها الله ، لا والله : فلهاء عوض عن الواو ، وقد صرح بذلك جمع من أهل اللغة . وقبل الهاء نفسها أيضا حرف قيم بالاصالة . ونقل لما ورد أن أصل أحرف القسم الواو ثم الموحدة ثم المثناة . ونقل ابن الهبلاغ عن أهل اللغة أن الموحدة هي الأصل وأن الواو بدل منها وأن المثناة بدل

من الوار ، وقواه ابن الرفة واستدل بأن الباء تعمل في الضمير بخلاف الواو . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي وسفيان هو الثوري ، وقد أخرج البخاري عن محمد بن يوسف وهو البيهقي عن سفيان وهو ابن عيينة وليس هو المراد هنا . وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج هذا الحديث من طريق محمد بن يوسف الفريابي حدثنا سفيان وهو الثوري ، وأخرجه الاسماعيلي وابن ماجه من رواية وكيع والنسائي من رواية محمد بن بشر كلاهما عن سفيان الثوري أيضا . قوله ( كانت يمين النبي ﷺ ) زاد الاسماعيلي من رواية وكيع ، الى يحلف عليها ، وفي أخو له يحلف بها . قوله ( لا رمة قلب القلوب ) تقدم في أواخر كتاب القدر من رواية ابن المبارك عن موسى بن عقبة بلفظ « كثيرا ما كان ، وبأق في التوحيد من طريقه بلفظ « أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف به فذكره ، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر عن الزهري بلفظ « كان أكثر إيمان رسول الله ﷺ ولا يوصف القلوب ، وقوله « لا ، نفى للكلام السابق « ومقلب القلوب ، هو المقصود به ، والمراد بتقلب القلوب تقلب أهراسها وأحوالها لا تقلب ذات القلب . وفي الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الإرادات والدواعي وسائر الأهراض يخلق الله تعالى ، وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذي يليق به . وفي هذا الحديث حجة لمن أرجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله لحنث ، ولا نزاع في أصل ذلك وإنما الخلاف في أي صفة تنعقد بها اليمين ، والنحاة يقي أنها مختصة بالنبي لا يشاركه فيها غيره كقلب القلوب ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : في الحديث جواز الحلف بأفعال الله إذا وصف بها ولم يذكر اسمه ، قال وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا : إن حلف بقدرة الله انقضت يمينه وإن حلف بعلم الله لم تنقض لأن العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى ( قل من عندكم من علم فتخرجوه لنا ) . والجواب أنه هنا مجاز إن لم أن المراد به المعلوم ، والكلام إنما هو في الحقيقة . قال الراغب : قلب الله القلوب والأبصار صرفها عن رأي الى رأي ، وانتقال التصرف ، قال تعالى ( أو يأخذكم في نقمهم ) قال : وسمى قلب الإيمان لكثرة تقلبه ، ويعبر بالقلب عن المعاني التي يختص بها من الروح والعلم والمعاداة ، ومنه قوله ( وبانت قلوب الجنان ) أي الأرواح ، وقوله ( إن كان له قلب ) أي علم وفهم ، وقوله ( ولتطامن به قلوبكم ) أي ثبتت به شجاعتكم . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : القلب جوه من البدن خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة ؛ وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ، وكل بها ملكا يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر . قاله قل بنووه يديه والحوى بظلمته يغويه والقضاء والقدر مسيطر على الكل والقلب بقلب بين المواطن الحسنة والسيئة والامة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمحموظ من حفظه الله تعالى . الحديث الرابع والخامس حديث جابر بن سمرة وأبي هريرة « إذا ملك كرمي ، وقد تقدم شرحهما في أواخر علامات النبوة والفرص من قول « والذي نفى بيده » . الحديث السادس حديث عائشة ، وهو طرف من حديث طويل تقدم في صلاة الكسوف ، واقتصر هنا على آخره قوله « والله لو تعلمون ، ومحمد في أول هذا السند هو ابن سلام ، وعبد الله هو ابن سليمان ، وفي قوله ﷺ « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا » دلالة على اختصاصه بمعارف بهرية وقلبية ، وقد يطالع الله دائما غيره من المخلصين من أمته يمكن بطريق الاجمال ، وأما تفصيلها فاختص بها النبي ﷺ ، فقد جمع الله له بين علم اليقين وعين اليقين مع الحشبة القدسية واسمته هذرا لقائمة الالهية على وجه لم يجمع لغيره ، ويشير الى ذلك قوله في الحديث الماضي في

كتاب الايمان من حديث عائشة ؓ ان اتفاكم واعلمكم باقة لانا ؓ . الحديث السابع حديث عبد الله بن هشام أي ابن زهرة بن عثمان التميمي من رسل الصديق . **قوله** ( كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب ) تقدم هذا القدر من هذا الحديث بهذا السند في آخر مناقب عمر ؛ فذكرت هناك نسب عبد الله بن هشام وبعض حاله ، وتقدم له ذكر في الشركة والدعوات . **قوله** ( فقال له عمر يا رسول الله لآنت أحب الى من كل شئ إلا نفسي ) اللام لتأكيد القسم المتدر كأنه قال : والله لآنت الخ . **قوله** ( لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب اليك من نفسك ) أي لا يمكن ذلك لبلوغ الرتبة العليا حتى يضاف اليه ما ذكر . وعن بعض الزهاد : تقدير الكلام لا تصدق في حبي حتى تؤثر رضاي على هواك وأن كان فيه الهلاك . وقد قدمت تقرير هذا في أوائل كتاب الايمان . **قوله** ( فقال له عمر فآنة الآن يا رسول الله لآنت أحب الى من نفسي ، فقال النبي ﷺ : الآن يا عمر ) قال الداودي : وقوف عمر أول مرة واستثناؤه نفسه إنما اتفق حتى لا يبلغ ذلك منه فيحلف بالله كاذبا ، فلما قل له ما قال قرر في نفسه أنه أحب اليه من نفسه لخلف ، كذا قال . وقال الخطابي : حب الانسان نفسه طبع ، وحب غيره اختيار بوسط الأسباب ، وإنما أراد عليه الصلاة والسلام حب الاختيار إذ لا بد من الميل الى قلب الطباع وتغييرها مما جبلت عليه . قلت : فعل هذا لجواب عمر أولا كان بحسب الطبع ، ثم تأمل فعرف بالاستدلال أن النبي ﷺ أحب اليه من نفسه لكونه السبب في مجاتها من الملوك في الدنيا والآخرة فأخبر بما اقتضاه الاختيار ، ولذلك حصل الجواب بقوله ؓ الآن يا عمر ، أي الآن عرفت فنطقت بما يجب . وأما تقرير بعض الشراح الآن صار لما نكاه معتدأ به ، إذ المرة لا يعتد بإيمانه حتى يقتضي عقله ترجيح جانب الرسول ، ففيه سوء أدب في العبارة ، وما أكثر ما يقع مثل هذا في كلام الكبار عند عدم التأمل والتحرز لاستغراق التفكير في المعنى الأصلي ، فلا ينبغي التشديد في الإنكار على من وقع ذلك منه بل يكفي بالاشارة الى الرد والتحذير من الاغترار به ان لا يقع المنكر في نحو ما أنكره . الحديث الثامن والتاسع حديث أبي هريرة ؓ وزيد بن خالد ؓ في قصة العفيف وسيأتي شرحه مستوفى في الحدود ، والفرض منه قوله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأفضين ، وسقطت ؓ أما ، وهي بتخفيف الميم الافتتاح من بعض الروايات . الحديث العاشر ، **قوله** ( عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وفي شيوخ البخاري عبد الله بن محمد وهو أبو بكر بن أبي شيبة لكنه لم يسم أباه في شيء من الاحاديث التي أخرجها إما يكنيه ويكنى أباه أو يسببه ويكنى أباه بخلاف الجعفي فإنه ينسبه نارة وأخرى لا ينسبه كذا الموضع ، وهب هو ابن جرير بن حازم ، ومحمد بن أبي يعقوب نسبته الى جده وهو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب الضبي ، وأبو بكرة هو الثقفى ، والاسناد من وهب فاصحدا بصريون . **قوله** ( أرايتم ان كان أسلم ) أي أخبروني ، والمراد بأسلم ومن ذكر معها قبائل مشهورة ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في أوائل المبحث النبوي والمراد منه قوله فيه ؓ فقال : والذي نفسي بيده أتم خير منهم ، والمراد خيرية المجموع على المجموع وإن جاز أن يكون في المفضولين فرد أفضل من فرد من الأنضامين ، الحديث الحادي عشر ، **قوله** ( استعمل عاملا ) هو ابن التميمية بعزم اللام ويكون المنة وكبر المرحمة ثم ياء التثنية واسمه عبد الله كما تقدمت الاشارة اليه في كتاب الزكاة وشي من شرحه في الهبة ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى . **قوله** في آخره ( قل أبو حميد : وقد سمع ذلك مني زيد بن ثابت من النبي ﷺ فلهذا ) قد فتحت مصنف زيد بن ثابت فلم أجد لهذه القصة فيه ذكرا الحديث الثاني وشرحه يث أبي هريرة ؓ لونه لون ما أهدم الحديث مخفرا

وقد تقدمت الإشارة إليه في الحديث السادس . الحديث الثالث عشر حديث أبي ذر أوردته مختصراً . وقد تقدم شرحه مستوفى في الرقاق ، وساق هذا السند في كتاب الزكاة الماتن بتامه . الحديث الرابع عشر ، قوله ( قال سليمان ) أي ابن داود نبى الله ﷺ وقد تقدم منسوباً في أوائل الجهاد ، وتقدم شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء ، ويأتى ما يتعلق بقوله « ان الله تعالى » في باب الاستثناء في الإيمان من كتاب كفاية الإيمان ، وأوردته هنا لقوله فيه « وإيم الذى نفس محمد بيده لو قال ان شاء الله » الحديث هكذا وقع في هذه الرواية وفي سائر الطرق كما تقدم في ترجمة سليمان بنهمي ، واستدل بما وقع في هذا الموضع على جواز إضافة « إيم » الى غير لفظ الجلالة وأجيب بأنه نادر ومنه قول عروة بن الزبير في قصته المقدمة « لئن ابتليت فقد عافيت ، فأضافها الى الضمير .

الحديث الخامس عشر حديث البراء بن عازب في ذكر مناديل سعد تقدم شرحه في المناقب وفي اللباس ، وقوله في آخره « لم يقل شعبة واسرائيل عن أبي اسحق » والذى نفس بيده ، يعنى أنهما روياه عن أبي اسحق عن البراء كما رواه أبو الاحوص وأن أبا الاحوص انفرد عنهما بهذه الزيادة ، وقد تقدم حديث شعبة في المناقب وحديث اسرائيل في اللباس موصلاً ، قال الاسماعيل وكذا رواه الحسين بن واقد عن أبي اسحق ، وكذا قال أبو طاصم أحمد بن جواس - بفتح الجيم وتشديد الواو ثم المهمة - عن أبي الاحوص أخرجه الاسماعيل من طريقه وقال : هو من المتخصصين بأبي الاحوص . قلت : وشيخ البخارى الذى زادها عن أبي الاحوص هو محمد بن سلام ، وقد وافقه هناك بن السرى عن أبي الاحوص أخرجه ابن ماجه . الحديث السادس عشر ، قوله ( يونس ) هو ابن يزيد . قوله ( ما كان ) على ظهر الارض أهل أخاباء أو خباء ) كذا فيه بأشك هل هو بصيغة الجمع أو الافراد ، وبين أن الشك من يحيى وهو ابن عبد الله بن بكير شيخ البخارى فيه ، وقد تقدم في النفقات من رواية ابن المبارك عن يونس بن يزيد بألفظ « أهل خباء » بالافراد ولم يشك ، وكذا للاسماعيل من طريق عنبة عن يونس ، وتقدم شرح الحديث في أواخر المناقب . وقوله ان أبا صفيان هو ابن حرب والد معاوية ، وقوله رجل مشبك بكسر الميم وتشديد السين وفتح الميم وتخفيف السين وتقدم ذلك واضحاً في كتاب النفقات ، وقوله « لا بالمعروف » الباء متعلقة بالانفاق لا بالنفى ، وقد مضى في المناقب بألفظ « فقال لا الا بالمعروف » ، وهى أوضح راقه أعلم . الحديث السابع عشر ، قوله ( حدثنا أحمد بن عثمان ) هو الاودى ، وشرح بالشيخ المعجمة والهاء المهمة ، وابراهيم بن يوسف أي ابن اسحق بن أبي اسحق السبيعي فأبو اسحق جد يوسف والسند كله كوفيون ، ومضى شرح الحديث مستوفى في كتاب الرقاق . الحديث الثامن عشر حديث أبي سعيد في قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن تقدم مشروحاً في فضائل القرآن . الحديث التاسع عشر . قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه وحبان بفتح أوله ثم الموحدة وتقدم شرح الحديث المذكور في صفة الصلاة . الحديث العشرون . قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه أيضاً . قوله ( أن امرأة من الانصار ) لم أقف على اسمها ولا على أسماء أولادها . قوله ( معها أولادها ) في رواية الكشميني أولادها . قوله ( انكم لأحب الناس الى ) تقدم الكلام عليه في مناقب الانصار ، وفي هذه الأحاديث جواز الحلف بالله تعالى ، وقال قوم : بكرة لقوله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم » ولأنه ربما عجز عن الوفاء بها ، ويحمل ماورد من ذلك على ما اذا كان في طاعة أو دعت اليها حاجة كذا كيد أمر أو تعظيم من يستحق التعظيم أو كان في دعوى عند الحاكم وكان صادقا

## ٤ - باب لا تحلفوا بأبائكم

٦٦٤٦ - **حديثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب - وهو يسير في ركب ، يحلف بأبيه - فقال : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، من كان حالفاً فليحلف بالله ، أو ليصمت »

٦٦٤٧ - **حديثنا** سعيد بن عفير حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال قال سالم قال ابن عمر سمعت عمر يقول قال لي رسول الله ﷺ : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم . قال عمر فوالله ما حلفت بها منذ سمعت للنبي ﷺ - ذاكراً ولا آيها . قال مجاهد (أو أثاره من علم) يثر علماً . تابعه عقيل والزبيدي واضعاق للكتبى عن الزهري . وقال ابن عيينة ومعمّر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر « سمع النبي ﷺ مر... »

٦٦٤٨ - **حديثنا** موسى بن اسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار « قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : لا تحلفوا بأبائكم »

٦٦٤٩ - **حديثنا** قتيبة حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم اللقيمي عن زهد بن الحارث قال « كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعرين ود وإخاء ، فكنا عند أبي موسى الأشعري ، فترقب إليه طعام فيه لحم دجاج ، وعنده رجل من بني تميم الله أحمر كأنه من اللوالى ، فدعاه إلى الطعام ، فقال : إني رأيت ياكل شيئاً فقد رته ، لحفت أن لا آكله . فقال : قم فلا حدثك عن ذلك ، إني أنبت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين تسخمه ، فقال : والله لا أحملك ، وما عندي ما أحملك . فأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل ، فسأل عنها فقال : أين النفر الأشعريون ؟ فأمرنا أن نحملهم ذود غر الدري . فلما انطلقنا قلنا : ما صنعنا ؟ حلف رسول الله ﷺ لا يحملنا وما عنده ما يحملنا ، ثم حملنا . أتفلفنا رسول الله ﷺ يمينه ، والله لا نفلح أبداً . فرجعنا إليه فقلنا له : إنا أتيناك لتحملنا فحلفت أن لا تحملنا وما عندك ما تحملنا ، فقال : إني لست أنا أحملك ، ولكن الله أحملك ، والله لا أحلف على يمين فأرى غير ما خيراً منها إلا أنبت للذى هو خير ، وتحملها »

**قوله** (باب) التنوين (لا تحلفوا بأبائكم) هذه الترجمة لفظ رواية ابن دينار عن ابن عمر في الباب لمكانها مختصرة على ما سأيدنه ، وقد أخرج النسائي وأبو داود في رواية ابن داسمة عنه من حديث أبي هريرة مثله بزيادة ولفظه ، لا تحلفوا بأبائكم ولا بأمهائكم ولا بالأبدا ولا تحلفوا إلا بالله ، الحديث . **قوله** (أن رسول الله ﷺ

أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير) هذا السياق يقتضى أن الخبر من مسند ابن عمر وكذا وقع في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، ولم أر عن نافع في ذلك اختلافاً إلا ما حكى يعقوب بن شيبة أن عبد الله بن عمر العمري الضعيف الكبير رواه عن نافع فقال : عن ابن عمر عن عمر ، قال ورواه عبيد الله بن عمر العمري المصنف الثقة عن نافع فلم يقل فيه : عن عمر ، وهكذا رواه الثقات عن نافع ؛ لكن وقع في رواية أيوب عن نافع أن عمر لم يقل فيه عن ابن عمر . قلت : قد أخرجه مسلم من طريق أيوب فذكره ، وأخرجه أيضاً عن جماعة من أصحاب نافع بموافقة مالك ، ووقع للمزني في الأطراف ، أنه وقع في رواية عبد الكريم : عن نافع عن ابن عمر ، في مسند عمر ، وهو معترض فإن مسلماً ساق أسانيداً فيه إلى سبعة أنفس من أصحاب نافع منهم عبد الكريم ثم قال سبعة منهم : عن نافع عن ابن عمر ، بمثل هذه القصة ، وقد أورد المزي طرق السبعة الآخرين في مسند ابن عمر على الصواب ووقع الاختلاف في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه كما أشار المصنف إليه كما سأذكره . قوله ( في ركب ) في مسند يعقوب بن شيبة من طريق ابن عباس عن عمر : بينما أنا راكب أسير في غزاة مع رسول الله ﷺ ، : قوله ( يحلف بأبيه ) في رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب : أن رسول الله ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه وهو يقول وأبي وأبي ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر من الزيادة : وكانت قریش تحلف بأبائهم . قوله ( فقال ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ) في رواية الليث عن نافع : فناداهم رسول الله ﷺ ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة من طريق عكرمة قال : قال عمر : حدثت قوما حديثاً فقلت : لا وأبي ، فقال رجل من غلنى : لا تحلفوا بأبائكم ، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يقول : لو أن أحدكم حلف بالمسيح هلك والمسيح خير من آبائكم ، وهذا مرسل يتقوى بشواهد . وقد أخرج الترمذي من وجه آخر : عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول لا والكعبة ، فقال : لا تحلف بغير الله ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف بغير الله فقد كفر ، أو أشرك ، قال الترمذي حسن وصححه الحاكم ، والتعبير بقوله فقد كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك ، وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك . قوله ( من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ) قال العلماء : المر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشيء يقتضى تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده ، وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة ، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية ، واختلفوا في انعقادها بغيره من الصفات كما سبق ؛ وكأن المراد بقوله : بالله ، الذات لا خصوص لفظ الله ، وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها ، وهل المنع للتحريم ؟ قولان عند المالكية ، كذا قال ابن دقيق العيد ، والمشهور عندهم الكراهة ، والخلاف أيضاً عند الحنابلة لكن المشهور عندهم التحريم ، وبه جرم الظاهرية . وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع ، ومراده بنحو الجواز الكراهة أهم من التحريم والتنزيه ، فإنه قال في موضع آخر : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها ، والخلاف موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعي : أخشى أن يكون الحلف بغير الله موصية ، فأشعر بالتردد ، وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه . وقال إمام الحرمين : المذهب القطع بالكراهة ، وجزم غيره بالتفصيل ، فإن اعتمد في الحلف فيه من التعظيم ما ينعقد في الله حرم الحلف به وكان بذلك الاعتقاد كافراً ، وعليه ينزل الحديث المذكور ، وأما إذا حلف بغير الله لاعتقاده تنظيم الحلف به دلي ما يابى به من التعظيم فلا يكفر بذلك ولا تنعقد يمينه .

قال الماوردي : لا يجوز لأحد أن يحلف بأحد بغير الله لا بطلاق ولا بعتاق ولا بتذر ، وإذا حلف الحاكم أحدا بشيء من ذلك وجب حمله لجملة . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، في رواية مسلم عن حرمة عن ابن وهب : أخبرني يونس . قوله ( قال لي رسول الله ﷺ : إن الله ينهاكم ) في رواية معمر عن ابن شهاب بهذا السند . عن معمر سمعت رسول الله ﷺ وأنا أحلف بأبي فقال : إن الله ، فذكر الحديث أخرجه أحمد عنه هكذا . قوله ( فوالله ما حلفت بها منذ سمعت النبي ﷺ ) زاد مسلم في روايته : ينهى عنها . قوله ( ذاكرا ) أي عامدا . قوله ( ولا أثرا ) بالمدة وكسر المثناة أي حاكيا عن الغير ، أي ما حلفت بها ولا حكيت ذلك عن غيره ، ويدل عليه ما رقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم : ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها ، ولا تكلمت بها ، وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت والحاكي عن غيره لا يسمى حالفا ، وأجيب باحتمال أن يكون العامل فيه محذوفا أي ولا ذكرتها أثرا عن غيره ، أو يكون ضمن حلفت معنى تكلمت . ويقويه رواية عقيل . وجوز شيخنا في شرح الترمذي لقوله أثرا معنى آخر أي مختارا ، يقال أثر الشيء إذا اختاره ، فكأنه قال ولا حلفت بها مؤثرا لها على غيرها ، قال شيخنا : ويحتمل أن يرجع قوله أثرا إلى معنى التفاضر بالآباء في الأكرام لهم ، ومنه قولهم مأثرة ومأثر وهو ما يروى من المفاخر فكأنه قال : ما حلفت بأبائي ذاكرا لما أثرهم . وجوز في قوله ذاكرا ، أن يكون من الذكر بضم المعجمة كأنه احتز عن أن يكون ينفق بها ناسيا ، وهو يناسب تفسير أثرا بالاختيار كأنه قال لا عامدا ولا مختارا . وجزم ابن الذين في شرحه بأنه من الذكر بالكسر لا بالضم ، قال : وإنما هو لم أقله من قبل نفسي ولا حدث به عن غيره أنه حلف به ، قال وقال الداودي : يريد ما حلفت بها ولا ذكرت حلف غيري بما كثر قوله إن فلانا قال وحق أبي مثلا . واستشكل أيضا أن كلام معمر المذكور يقتضي أنه تودع عن النفاق بذلك معانفا فكيف نفاق به في هذه القصة ؟ وأجيب بأنه اغتفر ذلك اضطرورة التبليغ . قوله ( قال مجاهد أو أنارة من علم يأثر علما ) كذا في جميع النسخ يأثر بضم المثناة ، وهذا الاثر وصله أنريزي في تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( انتوني بكتاب من قبل هذا أو أنارة من علم ) قال : أحد يأثر علما ، فكأنه سقط أحد من أصل البخاري ، وقد تقدم في تفسير الاحفاف النقل عن أبي عبيدة وغيره في بيان هذه اللفظة والاختلاف في قراءتها ومعناها . وذكر الصغاني وغيره أنه قرئ أيضا أنارة بكسر أوله وأثرة بفتحيتين وسكون ثانيه مع فتح أوله ومع كسره ، وحديث ابن عباس المذكور هناك أخرجه أحمد وشك في رفعه ، وأخرجه الحاكم موقوفا وهو الزجاج ، وفي رواية جودة الخط . وقال الراغب في قوله سبحانه وتعالى ( أو أنارة من علم ) : وقرئ : أو أثر ، يعني بفتحيتين وهو ما يروى أي يكتب فيبقى له أثر ، تقول أثرت العلم رويته أثره أثرا وأنارة وأثرة ، والأصل في أثر الشيء حصول ما يدل على وجوده ، وحصل ما ذكره ثلاثة أقوال : أحدها البقية وأصله أثرت الشيء أثيرة أنارة كأنها بقية تستخرج فتشار ، الثاني من الأثر وهو الرواية ، الثالث من الأثر وهو العلامة . قوله ( تابعه عقيل والزبيدي وإسحق الكلبي عن الزهري ) أما متابعة عقيل فوصلها مسلم من طريق الليث بن سعد عنه وقد بينت ما فيها ، وليث فيه سند آخر رواه عن نافع عن ابن عمر لجملة من مسنده وقد معنى في الأدب . وأما متابعة الزبيدي فوصلها النسائي مختصرة من طريق محمد بن حرب عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه أخبره : عن عمر أن رسول الله ﷺ قال : إن الله ينهاكم أن



تحلفوا بآبائكم ، قال عمر : فواته ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا . وأما متابعة اسحاق السكبي وهو ابن يحيى الحمصي فوقعت لنا موصولة في نسخة المروية من طريق أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن شاذان عن عبد القدوس بن موسى الحمصي عن سليم بن عبد الحميد عن يحيى بن صالح الوضاطي عن إسحق وإفظة د عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه أخبرني أن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر مثل رواية يونس عند مسلم ، لكن قال بعد قوله د ينهى عنها : ولا تكلمت بها ذاكرا ولا آثرا ، لجمع بين لفظ يونس ولفظ عقيل : وقد صرح مسلم بأن عقيل لم يقل في روايته ذاكرا ولا آثرا . قوله ( وقال ابن عيينة ومعه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر : سمع النبي ﷺ عمر ) أما رواية ابن عيينة فوصلها الحميدي في مسنده عنه بهذا السياق ، وكذا قال أبو بكر بن أبي شيبة وجمهور أصحاب ابن عيينة عنه منهم الإمام أحمد ، وقال محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وسعيد بن عبد الرحمن الخزوي هذا السند عن ابن عمر عن عمر وسمعني رسول الله ﷺ ، وقد بين ذلك الاسماعيل فقال : اختلف فيه على سفيان بن عيينة وعلى معمر ، ثم ساقه من طريق ابن أبي عمر عن سفيان فقال في روايته د عن عمر أن النبي ﷺ سمعه يحلف بأبيه ، قال وقال عمرو الناقد وغير واحد عن سفيان بسنده إلى ابن عمر د أن النبي ﷺ سمع عمر . وأما رواية معمر فوصلها الإمام أحمد عن عبد الرزاق عنه ، وأخرجها أبو داود عن أحمد . قلت : وصليح مسلم يقتضي أن رواية معمر كذلك ، فإنه صدر برواية يونس ثم ساقه إلى عقيل ثم قال بعدها د وحدثننا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن حميد قالا أنبأنا عبد الرزاق أنبأنا معمر ، ثم قال كلاهما : عن الزهري بهذا الاسناد أي الاسناد الذي ساقه ليونس مثله ، أي مثل المتن الذي ساقه له . قال : غير أن في حديث عقيل د ولا تكلمت بها ، لكن حكى الاسماعيل أن إسحق بن إبراهيم رواه عن عبد الرزاق كرواية أحمد عنه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق ابن أبي عمر عن عبد الرزاق فقال في روايته عن عمر د سمعني النبي ﷺ أحلف ، وهكذا قال محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق ، وذكر الاسماعيل أن عبد الأعلى رواه عن معمر فلم يقل في السند د عن عمر ، كرواية أحمد . قلت : وكذا أخرجه أحمد في مسنده من رواية عبد الأعلى قال يعقوب ابن شيبة رواه إسحق بن يحيى عن سالم عن أبيه ولم يقل عن عمر ، قلت : فمكان الاختلاف فيه على الزهري رواه إسحق بن يحيى ، وهو متفق صاحب حديث ، ويشبهه أن يكون ابن عمر سمع المتن من النبي ﷺ والقصة التي وقعت لعمر منه تحدث به على الوجهين . وفي هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله ، وإنما خص في حديث عمر بالأباء لوروده على سببه المذكور ، أو خص لسكوته كان غالبا عليه أقوله في الرواية الأخرى وكانت قرئش تحلف بآبائها ويدل على التعميم قوله د من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله ، وأما ماورد في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان : أحدهما أن فيه حذقا والتقدير ورب الشمس ونحوه ، والثاني أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس غيره ذلك . وأما ما وقع مما يخالف ذلك كقوله ﷺ للأعرابي د أفلح وأبيه إن صدق ، فقد تقدم في أوائل هذا الشرح في باب الركعة من الإسلام ، في كتاب الإيمان الجواب عن ذلك وإن فهم من طعن في صحة هذه اللفظة ، قال ابن عبد البر : هذه اللفظة غير محفوظة وقد جادت عن رايها وهو اسماعيل بن جعفر بلفظ د أفلح والله إن صدق ، قال : وهذا أولى من رواية من روى عنه بلفظ أفلح وأبيه لأنها لفظه منسكرة ترددها الآثار الصحاح . ولم تقع في رواية مالك أصلا . وزعم بعضهم أن بعض الرواة عنه صحف قوله

د وأبيه ، من قوله د والله ، وهو محتمل ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال ، وقد ثبت مثل ذلك من لفظ أبي بكر الصديق في قصة السارق الذي سرق حلل ابنته فقال في حقه د وأبيك ما لي بك بليل سارق ، أخرجه في الموطأ وغيره قال السهيلي : وقد ورد نحوه في حديث آخر مرفوع قال الذي سأل أي الصدقة أفضل فقال د وأبيك لتبأن ، أخرجه مسلم . فإذا ثبت ذلك فيجواب بأجوبة : الأول أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم ، والتميز إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف ، وإلى هذا جرح البيهقي ، وقال النووي : إنه الجواب المرضي . الثاني أنه كان يقع في كلامهم على وجهين : أحدهما للتعظيم والآخر للتأكيد ، والتميز إنما وقع عن الأول فن أمثلة ما وقع في كلامهم لتأكيد لا للتعظيم قول الشاعر د لعمر أبي الوائسين اتى أحبا ، وقول الآخر :

فإن تك ليل استودعتني أمانة فلا وأبي أعدائها لا أديها

فلا يظن أن قائل ذلك قصد تعظيم والد أعدائها كما لم يقصد الآخر تعظيم والد من وثق به ، فدل على أن القصد بذلك تأكيد الكلام لا التعظيم . وقال البيضاوي : هذا اللفظ من جملة ما يزداد في الكلام لمجرد التقرير والتأكيد ولا يراد به القسم ، كما تزداد صيغة النداء لمجرد الاختصاص دون قصد إلى النداء ، وقد تعقب الجواب بأن ظاهر سياق حديث عمر يدل على أنه كان يحلفه لأن في بعض طرقه أنه كان يقول لا وأبي لا وأبي فليل له لا تحلفوا ، فلو لا أنه أتى بصيغة الحلف ما صادف انتهى محلا ، ومن ثم قال بعضهم وهو الجواب الثالث : أن هذا كان جائزا ثم نسخ قاله الماوردي وحكاه البيهقي ، وقال السبكي : أكثر الشراح عليه ، حتى قال ابن العربي : وروى أنه عليه السلام كان يحلف بأبيه حتى نهي عن ذلك . قال : وترجمة أبي داود تدل على ذلك ، يعني قوله د باب الحلف بالآباء ، ثم أورد الحديث المرفوع الذي فيه أفلح وأبيه إن صدق ، قال السهيلي ولا يصح لأنه لا يظن بأنبي عليهم السلام أنه كان يحلف بغير الله ولا يقسم بكافر ، قاله إن ذلك لبعيد من شيمته . وقال المنذري : دعوى النسخ ضعيفة لا يمكن الجمع وأقدم تحقق التاريخ . والجواب الرابع أن في الجواب حذف تقديره أفلح ورب أبيه قاله البيهقي ، وقد تقدم . الخامس أنه لا تعجب قاله السهيلي ، قال : ويدل عليه أنه لم يرد بلفظ د أبي ، وإنما ورد بلفظ د وأبيه ، أو د وأبيك ، بالإضافة إلى ضمير المخاطب حاضرا أو غائبا . السادس أن ذلك خاص بالشارع دون غيره من أمته ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال . وفيه أن من حلف بغير الله مطلقا لم تنعقد يمينه سواء كان المحلوف به يستحق التعظيم لمعنى غير العبادة كالأنبياء والملائكة والعلماء والصلحاء والملوك والآباء والكهنة ، أو كان لا يستحق التعظيم كالأسراد ، أو يستحق التحقير والاذلال كالشياطين والأصنام وسائر من عبد من دون الله ، واستثنى بعض الحنابلة من ذلك الحلف بنبينا محمد عليه السلام فقال : تنعقد به اليمين وتجب الكفارة بالحنيفة ، فاعتل بكونه أحد ركني الشهادة التي لا تتم إلا به . وأطلق ابن العربي نسبته لمذهب أحمد وتعقبه بأن الإيمان عند أحمد لا يتم إلا بفعل الصلاة فيلزمه أن من حلف بالصلاة أن تنعقد يمينه ويلزمه الكفارة إذا حنفت . ويمكن الجواب عن إرادته والانفصال عما ألزمهم به ، وفيه الرد على من قال أن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر أنه ينعقد يميننا متى فعلت ما يجب عليه الكفارة ، وقد نقل ذلك عن الحنفية والحنابلة ، ووجه الدلالة من الخبر أنه لم يحلف بالله ولا بما يقوم مقام ذلك ، وسبق أن مر به لذلك بعد ، وفيه أن من قال أقسمت لأفعلن كذا لا يكون يميننا ؛ وعند الحنفية يكون يميننا ؛ وكذا قال مالك وأحمد لكن بشرط أن ينوي بذلك الحلف بالله وهو متجه ، وقد قال بعض الشافعية : إن قال علي

أمانة الله لأمنان كلنا وأراد البين أنه يمين وإلا فلا . وقال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في معنى النهي عن الحلف بغير الله ، فقالت طائفة هو عاص بالآيمان الله كان أهل الجاهلية يحلفون بها تعظيماً لغير الله تعالى كالللات والعزى والآباء فهذه يائم الحالف بها ولا كفارة فيها ، وأما ما كان يزول إلى تعظيم الله كقوله وحق النبي والاسلام والحج والعمرة والهدى والصدقة والعق ونحوها بما يراد به تعظيم الله والقربة إليه فليس داخل في النهي ، ومن قال بذلك أبو عبيد وطائفة ممن لقيناه ، واحتجوا بما جاء عن الصحابة من إيجابهم على الحالف بالعق والهدى والصدقة ما أوجبوه مع كونهم رأوا النهي المذكور ، فدل على أن ذلك عندهم ليس على عمومته ، إذ لو كان عاماً لنهوا عن ذلك ولم يوجبوا فيه شيئاً انتهى . وتعقبه ابن عبد البر بأن ذكر هذه الأشياء وإن كانت بصروة الحالف فليست يميناً في الحقيقة وإنما خرج على الانساع ، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله . وقال المصنف : كانت العرب تحلف بأبائهم وألتهن فأراد الله نسخ ذلك من قلوبهم ليسهم ذكر كل شيء سواء ويذكره ، لأنه الحق المعبود فلا يكون البين إلا به ، والحلف بالمخلوقات في حكم الحلف بالآباء . وقال الطبري : في حديث عمر - يعني حديث القباب - أن البين لا تعتمد إلا بالله وأن من حلف بالسكبة أو آدم أو جبريل ونحو ذلك لم تنعقد يمينه ولزمه الاستغفار لإقدامه على ما نهى عنه ولا كفارة في ذلك ، وأما ما وقع في القرآن من القسم بشيء من المخلوقات فقال الشعبي : الخالق يقسم بما شاء من خلقه والمخلوق لا يقسم إلا بالخالق ، قال : ولأن أقسم بالله فأحدث أحب إلى من أن أقسم بغيره فأبر . وجاء مثله من ابن عباس وابن مسعود وابن عمر . ثم أسند عن مطرف بن عبد الله أنه قال : إنما أقسم الله بهذه الأشياء ليعجب بها المخلوقين ويعرفهم قدرته لعظم شأنها عندهم ولدلائلها على خالقها ، وقد أجمع العلماء على من وجبت له يمين على آخر في حق عليه أنه لا يحلف له إلا بالله . فلو حلف له بغيره وقال نويت رب المخلوق به لم يكن ذلك يميناً . وقال ابن هبيرة في كتاب الإجماع : أجمعوا على أن الدين منعقدة بالله وبجميع أسمائه العسنى وبجميع صفاته ذاته كمرته وجلاله وقدرته وقدرته ، واستثنى أبو حنيفة علم الله فلم يره يميناً وكذلك حق الله ، وانفقوا على أنه لا يحلف بمعظم غير الله كالنبي ، وانفرد أحمد في رواية فقال تنعقد ، وقال عياض : لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الحلف بأسماء الله وصفاته لازم إلا ما جاء من الشافعي من اشتراط نية اليمين في الحلف بالصفات والأفلاك كفارة ، وتعقب إطلاق ذلك عن الشافعي ، وإنما يحتاج إلى النية عنده ما يصح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره . وأما ما لا يطلق في معرض التعظيم شرعاً إلا عليه تنعقد اليمين به وتجب الكفارة إذا حث كقالب القلوب وخالق الخلق ورازق كل حي ورب العالمين وفائق الحب وبارئ النسمة ، وهذا في حكم الصريح كقوله والله ، وفي وجه لبعض الشافعية أن الصريح الله فقط ، ويظهر أثر الخلاف فيما لو قال قصدت غير الله هل ينضمه في عدم النية ، وسيأتي زيادة تفصيل فيما يتعلق بالصفات في باب الحلف برة الله وصفاته ، والمفهوم من المالكية التعميم ، ومن أشهر التفصيل في مثل وعزة الله أن أراد الله جعلها بين عباده فليست بيمين ، وقياسه أن يطرد في كل ما يصح إطلاقه عليه وعلى غيره ، وقال به ابن سحنون منهم في عزة الله . وفي الفتية أن من حلف بالمصنف لا تنعقد ، واستنكره بعضهم ثم أولها على أن المراد إذا أراد جسم المصنف ، والتعميم عند الحنابلة حتى لو أراد بالعلم والقدرة المعلوم والمقدور انعدت والله أعلم . (تنبيه) : وقع في رواية محمد بن بجلان عن نافع عن ابن عمر في آخر هذا الحديث زيادة أخرجهما ابن ماجه من طريقه بلفظ : سمع النبي ﷺ رجلاً يحلف بأبيه فقال :

لا تحلفوا بآبائكم ، من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فلا يرض ومن لم يرض بالله فليس من الله ، وسند حسن . ثم ذكر حديث أبي موسى في قصة الذي حلف أن لا يأكل الهجاج وفيه قصة أبي موسى مع النبي ﷺ لما استعمل النبي ﷺ الأشعرين وفيه دلائل على عيبين فأرى غيرهما خيرا منها إلا كثررت ، الحديث ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بالهجاج ، وبما وقع في صدر الحديث من قصة الرجل الجرمي وتسميته في كتاب الذبائح ، وبما شرح قصته في كفارات الإيمان ، وقوله في السند « عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد الثاني ، وأيوب هو السخيتاني والقاسم التميمي هو ابن عاصم بصري تابعي وهو من صفار شيوخ أيوب ، قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا حديث أبي موسى ، لكن يمكن أن يقال إن النبي ﷺ أخبر عن إيمانه أنها تقتضي الكفارة ، والذي يشرح تكفيره ما كان الحلف فيه بالله تعالى فدل على أنه لم يكن يحلف إلا بالله تعالى

### ٥ - باب لا يحلف باللات والعزى ، ولا بالطواغيت

٦٦٥٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن محمد بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ حلفَ قال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق »

قوله ( باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت ) أما الحلف باللات والعزى فذكر في حديث الباب وقد تقدم تفسيره في تفسير سورة النجم ، وأما الطواغيت فوقع في حديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق هشام بن حسان عن الحسن البصري عن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعا « لا تحلفوا بالطواغيت ولا بآبائكم » وفي رواية مسلم وابن ماجه « بالطواغي » وهو جمع طاغية والمراد الصنم ، ومنه الحديث الآخر « طاغية دوس » أي صنمهم ، سمي باسم المصنود للظيان الكفار بمبادئه لكونه السبب في طغيانهم ، وكل من جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغى ، ومنه قوله تعالى ( إنا لما طغى الماء ) ، وأما الطواغيت فهو جمع طاغوت وقد تقدم بيانه في تفسير سورة النساء ، ويجوز أن يكون الطواغي مرخا من الطواغيت بدون حرف النداء على أحد الآراء ، وبذل عليه بجى أحد اللفظين ووضع الآخر في حديث واحد ، ولذلك اقتصر المصنف على لفظ الطواغيت لكونه الأصل وعطفه على اللات والعزى لاشتراكه الكل في المعنى ، وإنما أمر العالف بذلك بقول لا إله إلا الله لكونه تعاطي صورة تعظيم الصنم حيث حلف به ، قال جمهور العلماء : من حلف باللات والعزى أو غيرها من الأصنام أو قال إن فقلت كذا فأناني يهودي أو نصراني أو برى . من الإسلام أو من النبي ﷺ لم تنعقد يمينه وعليه أن يستنصر الله ولا كفارة عليه ويستحب أن يقول لا إله إلا الله ، وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مثل قوله أنا مبتدع أو برى . من النبي ﷺ ، واحتج بإيجاب الكفارة على المظاهر مع أن الظاهر منكر من القول وزور كما قال الله تعالى والحلف بهذه الأشياء منكر ، وتذهب بهذا الخبر لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بلا إله إلا الله ولم يذكر فيه كفارة والأصل عدمها حتى يقام الدليل ، وأما القياس على الظاهر فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظاهر واستثنوا أشياء لم يوجبوا فيها كفارة أصلا مع أنه منكر من القول . وقال النووي في الأذكار : الحلف بما ذكره حرām تجب التوبة منه ، وسبقه إلى ذلك الماوردي وغيره ولم يتعرضوا لوجوب قول لا إله إلا الله وهو ظاهر الخبر

وبه جزم ابن درياس في شرح المذهب ، وقال البغوي في شرح السنة تبعاً للخطابي : في هذا الحديث دليل على أن لا كفارة على من حلف بغير الاسلام وإن أشبه ، لكن نلزمه التوبة لأنه عليه السلام أمره بكلمة التوحيد فأشار إلى أن عقوبته تختص بذنبه ولم يوجب عليه في ماله شيئاً ، وإنما أمره بالتوحيد لأن الحلف باللات والدرى يضاهي الكفار فأمره أن يتدارك بالتوحيد . وقال الطبري : الحكمة في ذكر الفار بعد الحلف باللات أن من حلف باللات وافق الكفار في حلفهم فأمر بالتوحيد ، ومن دعا إلى المقامرة وانقهم في لعبهم فأمر بكفارة ذلك بالتصدق . قال : وفي الحديث أن من دعا إلى اللعب فكفارته أن يتصدق ، ويتأكد ذلك في حق من لعب بطريق الأول . وقال النووي : فيه أن من حرم على المعصية حتى استقر ذلك في قلبه أو تكلم بلسانه أنه تكتب عليه الحفظة . كذا قال ، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الدليل وقفة

## ٦ - باب من حلف على الشيء وإن لم يُحلف

٦٦٥١ - حدثنا عتبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اصطنم خاتماً من ذهب وكان يلبسه ، فيجعل فصه في باطن كفه ، فصنع للناس خواتيم . ثم إنه جلس على المنبر فترعه فقال : إني صنعتُ أبسُّ هذا الخاتم وأجملُ فصه من داخل ، فرمى به ثم قال : والله لا ألبسه أبداً ، فنبذ الناس خواتيمهم .

**قوله** ( باب من حلف على الشيء وإن لم يحلف ) يضم أوله وتشديد اللام ، تقدم قريباً في باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، أمثلة كثيرة لذلك وهي ظاهرة في ذلك ، وأورد هنا حديث ابن عمر في لبس النبي ﷺ خاتم الذهب وفيه « فرمى به ثم قال : والله لا ألبسه أبداً » وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر كتاب اللباس . وقد أطلق بعض الشافعية أن العيين بغير استحلاف نكراه فيما لم يكن طاعة ، والأولى أن يبرر بما فيه مصلحة . قال ابن المنذر : مقصود الترجمة أن يخرج مثل هذا من قوله تعالى ( ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ) يعني على أحد التأويلات فيها ثلثا يتخيل أن الخائف قبل أن يستطف يرتكب النهي ، فأشار إلى أن النهي يختص بما ليس فيه قصد صحيح كتأكيد الحكم ، كالذي ورد في حديث الباب من منع لبس خاتم الذهب

## ٧ - باب من حلف بجملة سوى مقر الاسلام

وقال النبي ﷺ : من حلف باللات والعزرى فليقل لا إله إلا الله . ولم ينسبه إلى الكفر

٦٦٥٢ - حدثنا مولى بن أسيد حدثنا وهب عن أبوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك قال قال النبي ﷺ : من حلف بغير مقر الاسلام فهو كافر . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم . ولعن المؤمن كقتله . ومن دعى مؤمناً بكفر فهو كقتله ،

**قوله** ( باب من حلف بجملة سوى الاسلام ) الملة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشريعة ، وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من الجوسية والصابئة وأهل الأوثان .

١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ - ١٥٨٩ - ١٥٩٠ - ١٥٩١ - ١٥٩٢ - ١٥٩٣ - ١٥٩٤ - ١٥٩٥ - ١٥٩٦ - ١٥٩٧ - ١٥٩٨ - ١٥٩٩ - ١٦٠٠ - ١٦٠١ - ١٦٠٢ - ١٦٠٣ - ١٦٠٤ - ١٦٠٥ - ١٦٠٦ - ١٦٠٧ - ١٦٠٨ - ١٦٠٩ - ١٦١٠ - ١٦١١ - ١٦١٢ - ١٦١٣ - ١٦١٤ - ١٦١٥ - ١٦١٦ - ١٦١٧ - ١٦١٨ - ١٦١٩ - ١٦٢٠ - ١٦٢١ - ١٦٢٢ - ١٦٢٣ - ١٦٢٤ - ١٦٢٥ - ١٦٢٦ - ١٦٢٧ - ١٦٢٨ - ١٦٢٩ - ١٦٣٠ - ١٦٣١ - ١٦٣٢ - ١٦٣٣ - ١٦٣٤ - ١٦٣٥ - ١٦٣٦ - ١٦٣٧ - ١٦٣٨ - ١٦٣٩ - ١٦٤٠ - ١٦٤١ - ١٦٤٢ - ١٦٤٣ - ١٦٤٤ - ١٦٤٥ - ١٦٤٦ - ١٦٤٧ - ١٦٤٨ - ١٦٤٩ - ١٦٥٠ - ١٦٥١ - ١٦٥٢ - ١٦٥٣ - ١٦٥٤ - ١٦٥٥ - ١٦٥٦ - ١٦٥٧ - ١٦٥٨ - ١٦٥٩ - ١٦٦٠ - ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٦٣ - ١٦٦٤ - ١٦٦٥ - ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨ - ١٦٦٩ - ١٦٧٠ - ١٦٧١ - ١٦٧٢ - ١٦٧٣ - ١٦٧٤ - ١٦٧٥ - ١٦٧٦ - ١٦٧٧ - ١٦٧٨ - ١٦٧٩ - ١٦٨٠ - ١٦٨١ - ١٦٨٢ - ١٦٨٣ - ١٦٨٤ - ١٦٨٥ - ١٦٨٦ - ١٦٨٧ - ١٦٨٨ - ١٦٨٩ - ١٦٩٠ - ١٦٩١ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ - ١٦٩٤ - ١٦٩٥ - ١٦٩٦ - ١٦٩٧ - ١٦٩٨ - ١٦٩٩ - ١٧٠٠ - ١٧٠١ - ١٧٠٢ - ١٧٠٣ - ١٧٠٤ - ١٧٠٥ - ١٧٠٦ - ١٧٠٧ - ١٧٠٨ - ١٧٠٩ - ١٧١٠ - ١٧١١ - ١٧١٢ - ١٧١٣ - ١٧١٤ - ١٧١٥ - ١٧١٦ - ١٧١٧ - ١٧١٨ - ١٧١٩ - ١٧٢٠ - ١٧٢١ - ١٧٢٢ - ١٧٢٣ - ١٧٢٤ - ١٧٢٥ - ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - ١٧٢٨ - ١٧٢٩ - ١٧٣٠ - ١٧٣١ - ١٧٣٢ - ١٧٣٣ - ١٧٣٤ - ١٧٣٥ - ١٧٣٦ - ١٧٣٧ - ١٧٣٨ - ١٧٣٩ - ١٧٤٠ - ١٧٤١ - ١٧٤٢ - ١٧٤٣ - ١٧٤٤ - ١٧٤٥ - ١٧٤٦ - ١٧٤٧ - ١٧٤٨ - ١٧٤٩ - ١٧٥٠ - ١٧٥١ - ١٧٥٢ - ١٧٥٣ - ١٧٥٤ - ١٧٥٥ - ١٧٥٦ - ١٧٥٧ - ١٧٥٨ - ١٧٥٩ - ١٧٦٠ - ١٧٦١ - ١٧٦٢ - ١٧٦٣ - ١٧٦٤ - ١٧٦٥ - ١٧٦٦ - ١٧٦٧ - ١٧٦٨ - ١٧٦٩ - ١٧٧٠ - ١٧٧١ - ١٧٧٢ - ١٧٧٣ - ١٧٧٤ - ١٧٧٥ - ١٧٧٦ - ١٧٧٧ - ١٧٧٨ - ١٧٧٩ - ١٧٨٠ - ١٧٨١ - ١٧٨٢ - ١٧٨٣ - ١٧٨٤ - ١٧٨٥ - ١٧٨٦ - ١٧٨٧ - ١٧٨٨ - ١٧٨٩ - ١٧٩٠ - ١٧٩١ - ١٧٩٢ - ١٧٩٣ - ١٧٩٤ - ١٧٩٥ - ١٧٩٦ - ١٧٩٧ - ١٧٩٨ - ١٧٩٩ - ١٨٠٠ - ١٨٠١ - ١٨٠٢ - ١٨٠٣ - ١٨٠٤ - ١٨٠٥ - ١٨٠٦ - ١٨٠٧ - ١٨٠٨ - ١٨٠٩ - ١٨١٠ - ١٨١١ - ١٨١٢ - ١٨١٣ - ١٨١٤ - ١٨١٥ - ١٨١٦ - ١٨١٧ - ١٨١٨ - ١٨١٩ - ١٨٢٠ - ١٨٢١ - ١٨٢٢ - ١٨٢٣ - ١٨٢٤ - ١٨٢٥ - ١٨٢٦ - ١٨٢٧ - ١٨٢٨ - ١٨٢٩ - ١٨٣٠ - ١٨٣١ - ١٨٣٢ - ١٨٣٣ - ١٨٣٤ - ١٨٣٥ - ١٨٣٦ - ١٨٣٧ - ١٨٣٨ - ١٨٣٩ - ١٨٤٠ - ١٨٤١ - ١٨٤٢ - ١٨٤٣ - ١٨٤٤ - ١٨٤٥ - ١٨٤٦ - ١٨٤٧ - ١٨٤٨ - ١٨٤٩ - ١٨٥٠ - ١٨٥١ - ١٨٥٢ - ١٨٥٣ - ١٨٥٤ - ١٨٥٥ - ١٨٥٦ - ١٨٥٧ - ١٨٥٨ - ١٨٥٩ - ١٨٦٠ - ١٨٦١ - ١٨٦٢ - ١٨٦٣ - ١٨٦٤ - ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٦٨ - ١٨٦٩ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ - ١٨٧٢ - ١٨٧٣ - ١٨٧٤ - ١٨٧٥ - ١٨٧٦ - ١٨٧٧ - ١٨٧٨ - ١٨٧٩ - ١٨٨٠ - ١٨٨١ - ١٨٨٢ - ١٨٨٣ - ١٨٨٤ - ١٨٨٥ - ١٨٨٦ - ١٨٨٧ - ١٨٨٨ - ١٨٨٩ - ١٨٩٠ - ١٨٩١ - ١٨٩٢ - ١٨٩٣ - ١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠ - ١٩٠١ - ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - ١٩٠٤ - ١٩٠٥ - ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢

والدهرية والمعتلة وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم . ولم يحزم المصنف بالحكم هل يكفر الخالف بذلك أو لا ،  
 لكن تصرفه يقتضى أن لا يكفر بذلك لأنه علق حديثه من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ولم ينسبه  
 إلى الكفر ، وتام الاحتجاج أن يقول لمكونه اقتصر على الأمر بقول لا إله إلا الله ، ولو كان ذلك يقتضى الكفر  
 لأمره بتام الشهادتين ، والتحقيق في المسألة التفصيل الآتى ، وقد وصل الحديث المذكور في الباب الذى قبله وأورده  
 في كتاب الأدب في باب من لم ير الكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا ، وقدمت الكلام عليه هناك . قال ابن  
 المنذر : اختلفت فيمن قال أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة  
 وجهمر فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ولا يكون كافرا إلا أن أئتم ذلك بقلبه . وقال الأوزاعي والثوري  
 والحنفية وأحمد وإسحق : هو يمين ، وعليه الكفارة . قال ابن المنذر : والأول أصح لقوله من حلف باللات  
 والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ولم يذكر كفارة ، زاد غيره : ولذا قال من حلف بجملة غير الإسلام فهو كافرا ،  
 فأراد التعليق في ذلك حتى لا يجترأ أحد عليه . ونقل أبو الحسن بن النصار من المالكية عن الحنفية أنهم  
 احتجوا لإيجاب الكفارة بأن في اليمين الاعتناع من الذم وتضمن كلامه بما ذكر أعظما للإسلام ، وتعب ذلك  
 أنهم قالوا فيمن قال وحق الإسلام إذا حث لا تجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة إذا صرح بمطعم الإسلام  
 وأئتموها إذا لم يصرح . قوله ( حدثنا علي بن أسد حدثنا وهيب ) تقدم في باب من أكفر أخاه عن موسى  
 ابن اسماعيل عن وهيب كالذى هنا ، وقيل ذلك في باب ما ينهى من السباب واللعن ، من كتاب الأدب أيضا من  
 طريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير بسنده زيادة : وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملكه . وسياقه أتم من  
 سياق غيره فإن مداره في الكتب الستة وغيرها على أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك ، ورواه عن أبي قلابة خالد  
 الحذاء ويحيى بن أبي كثير وأيوب فأخرجه المصنف في الجنائز من رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء  
 فأنصر على خصلتين : الأولى من قتل نفسه مجدية ، وأخرجه مسلم من طريق الثوري عن خالد ومن  
 طريق شعبة عن أيوب كذلك ، وأشرت إلى رواية علي بن المبارك عن يحيى وأنه ذكر فيه خمس خصال ، الأربع  
 المذكورات في الباب والخامسة التي أشرت إليها ، وأخرجه مسلم من طريق هشام الدستوائي عن يحيى فذكر خصلة  
 النذر ولعن المؤمن كقتله ومن قتل نفسه بشئ عذب به يوم القيامة ولم يذكر الخصلتين الباقيتين وزاد بدلها : ومن  
 حلف على يمين صبر فاجرة ، ومن ادعى دعوى كاذبة ابتكر بها لم يزد الله إلا قلة ، فإذا ضم بعض هذه الخصال إلى  
 بعض اجتمع منها تسعة ، وتقدم الكلام على قوله ولعن المؤمن كقتله هناك ، والكلام على قوله : ومن رأى مؤمنا  
 بكفر فهو كقتله ، في باب من أكفر أخاه ووقع في رواية علي بن المبارك : ومن قذف ، بدل : رعى ، وهو  
 بمعناه . وأما قوله : ومن حلف بغير ملة الإسلام ، فوقع في رواية علي بن المبارك : من حلف على ملة غير الإسلام ،  
 وفي رواية مسلم : من حلف على يمين بجملة غير الإسلام كاذبا متعمدا فهو كافرا قال : قال ابن دقيق العيد : الحلف  
 بالشئ حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله والرحمن ، وقد يطلق على التعليق بالشئ  
 يمين كقولهم من حلف بالطلاق فالمراد تعليق الطلاق وأطلق عليه الحلف لمشايمته باليمين في اقتضاء الحث  
 والمنع ، وإذا قرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله : كاذبا متعمدا ، والكذب يدخل القضية  
 الاخبارية التي يقع مقتضاها نارة ولا يقع أخرى ، وهذا بخلاف قولنا والله وما أشبهه فليس الاخبار بها من أمر

عاجى بل هي لانشاء القسم فتكون ضرورة الحلف هنا على وجهين : أحدهما أن يتعلق بالمستقبل كقوله ان فعل كذا فهو يهودى ، والثانى يتعلق بالماضى كقوله ان كان فعل كذا فهو يهودى ، وقد يتعلق بهذا من لم يرفيه الكفارة لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه قوله وهو كما قال ، قال ابن دقيق العيد : ولا يكفر فى صورة الماضى إلا ان قصد التعظيم ، وفيه خلاف عند الحنفية لكونه بتخير معنى فصار كما لو قال هو يهودى ، ومنهم من قال : ان كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر وان كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كهر لكونه رضى بالكفر حين أقدم على الفعل . وقال بعض الشافعية : ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذبا ، والتحقيق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفر . وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان أراد أن يكون متصفا بذلك كفر لأن إرادة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها ؟ الشاى هو المشهور . وقوله كاذبا متعمدا ، قال عياض : تفرد بزيادتها سفيان الثوري وهي زيادة حسنة يستفاد منها أن الحالف المتعمد ان كان مطمئن القلب باليمين وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتد به نظيمه لم يكفر ، وان قاله معتقدا لليمين بتلك الملة لكونها حقا كفر ، وان قالها لجرد التعظيم لها احتمل . قلت : وبه قدح بأن يقال إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل الذبح لم يكفر أيضا . ودعواه أن سفيان تفرد بها إن أراد بالنسبة لرواية مسلم فمضى فإنه أخرجه من طريق شعبة عن أيوب وسفيان عن خالد الحذاء جميعا عن أبي قلابة وبين أن لفظ « متعمدا » لسفيان ، ولم ينفرد بها سفيان فقد تقدم في كتاب الجنائز من طريق يزيد بن زريع عن خالد ، وكذا أخرجهما للشافعى من طريق محمد بن أبي عدي عن خالد ، وهذه الحصة في حديث ثابت بن الضحاك شاهد من حديث بريدة أخرجه النسائي وصححه من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه . من قال إنى برىء من الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال وإن كان صادقا لم يعد الى الاسلام سالما ، يعنى إذا حلف بذلك ، وهو يؤيد التفصيل الماضى ، وبخصوص بهذا عموم الحديث الماضى ، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة فى الوعيد لا الحكم وكأنه قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ، ونظيره من ترك الصلاة فقد كفر ، أى استوجب عقوبة من كفر ، وقال ابن المنذر : قوله « فهو » كما قال ، ليس على إطلاقه فى نسبته الى الكافر بل المراد أنه كاذب ككذب المعظم لتلك الجهة . قوله ( ومن قتل نفسه بشئ عذب به فى نار جهنم ) فى رواية على بن المبارك ومن قتل نفسه بشئ فى الدنيا عذب به يوم القيامة . وقوله بشئ أعم مما وقع فى رواية مسلم ومحمد بن عبد الله بن عيسى عن ابن جرير . قال ابن دقيق العيد : هذا من باب مجازة العقوبات الآخورية للجنائيات الدنيوية ، ويؤخذ منه أن جنابة الانسان على نفسه بجنائياته على غيره فى الاثم لأن نفسه ليست ماسكالة مطابقا بل هي لله تعالى فلا يتصرف فيها الا بما أذن له فيه . قيل وفيه حجة لمن أوجب المائلة فى القصاص خلافا لمن خصه بالحدود ، ورد ابن دقيق العيد بأن أحكام الله لا تقاس بأفعاله ، فليس كل ما ذكر أنه يفعله فى الآخرة يشرع لعباده فى الدنيا كالتحرير بالنار مثلا وسق الحميم الذى يقطع به الامعاء ، وحاصله أنه يستبدل بالمائلة فى القصاص بغير هذا الحديث وقد استدلوا بقوله تعالى ( وجزاء سيئة سيئة مثابا ) ويأتى بيان ذلك فى كتاب القصاص والديات إن شاء الله تعالى

٨ - باب لا يقول ما شاء الله وشئت . وهل يقول أنا بالله ثم بك ؟

٦٦٥٢ - وقال عمرو بن عاصم حدثنا همام حدثنا إسحاق بن عبد الله حدثنا عبد الرحمن بن أبي حمزة  
 « أن أبا هريرة حدثنا أنه سمع النبي ﷺ يقول : إن ثلاثة في بني إسرائيل أراد الله أن يبتليهم ، فبعث  
 ملكاً فأتى الأبرص فقال : تقطعت بي الجبال فلا بلاغ لي إلا بالله ثم بك » فذكر الحديث

**قوله** ( باب لا يقول ما شاء الله وشئت ، وهل يقول أنا باقة ثم بك ) ؟ هكذا بث الحكم في الصورة الأولى  
 وتوقف في الصورة الثانية ، وسببه أنها وإن كانت وقعت في حديث الباب الذي أورده مختصراً وساقه مطولاً فيما  
 مضى لكن إنما وقع ذلك من كلام الملك على سبيل الامتحان للقول له فتطرق إليه الاحتمال . **قوله** ( وقال عمرو  
 ابن عاصم الخ ) وصله في ذكر بني إسرائيل فقال « حدثنا أحمد بن إسحق حدثنا عمرو بن عاصم ، وساقه بطوله . وقد  
 يتمسك به من يقول إنه قد يطلق د قال ، لبعض شيوخه فيما لم يسمعه منه ويكون بينهما واسطة ، وكأنة أشار  
 بالصورة الأولى إلى ما أخرجه النسائي في كتاب الإيمان والنذور وصححه من طريق عبد الله بن يسار بهتانية  
 ومعملة عن قتيلة بقال ومثناة فوقانية والتصغير امرأة من جهينة « أن يهوديا أتى النبي ﷺ فقال : أنكم تشركون  
 تقولون ما شاء الله وشئت ، وتقولون والكعبة ، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ورب الكعبة  
 وأن يقولوا ما شاء الله ثم شئت » وأخرج النسائي وابن ماجه أيضاً وأحمد من رواية يزيد بن الأصم عن ابن  
 عباس رفعه « إذا حلف أحدكم فلا يقل ما شاء الله وشئت ، ولكن ليقل ما شاء الله ثم شئت » وفي أول حديث  
 النسائي قصة وهي عند أحمد وأفضله « أن رجلاً قال للنبي ﷺ ما شاء الله وشئت فقال له : أجعلتني واقفة عدلاً ، لا  
 بل ما شاء الله وحده » وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه أيضاً عن حذيفة « أن رجلاً من المسلمين رأى رجلاً من  
 أهل الكتاب في المنام فقال : نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، فذكر ذلك للنبي  
 ﷺ فقال قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد ، وفي رواية النسائي أن الراوي لذلك هو حذيفة الراوي ، هذه رواية ابن  
 عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربيعة عن حذيفة ، وقال أبو عوانة عن عبد الملك عن ربيعة عن الطفيل بن مطيرة  
 أني عائشة ينحوه أخرجه ابن ماجه أيضاً ، وهكذا قال حماد بن سلمة عند أحمد وشعبة وهب بن أدريس عن  
 عبد الملك ، وهو الذي رجحه الحفاظ وقالوا : أن ابن عيينة وهم في قوله عن حذيفة والله أعلم . وحكى ابن التين  
 أبو جعفر الداودي قال : ليس في الحديث الذي ذكره نهي عن القول المذكور في الترجمة ، وقد قال الله  
 تعالى ( وما نعموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله ) وقال تعالى ( وإذا تقول للذي أنعم الله عليه  
 وأنعمت عليه ) وغير ذلك ، وتعبه بأن الذي قاله أبو جعفر ليس بظاهر لأن قوله « ما شاء الله وشئت »  
 نسريك في مشيئة الله تعالى ، وأما الآية فأنما أخبر الله تعالى أنه أغناهم وأن رسوله وهو من الله حقيقة لأنه  
 الذي قدر ذلك ومن الرسول حقيقة باعتبار تعاطي الفعل ، وكذا الانعام أنعم الله على زيد بالاسلام وأنعم عليه  
 النبي ﷺ بالعق ، وهذا بخلاف المشاركة في المشيئة فانها منصرفة لله تعالى في الحقيقة وإذا نسبت لغيره فبمطابق المجاز  
 وقال المصنف : إنما أراد البخاري أن قوله « ما شاء الله ثم شئت » جائز مستنداً بقوله « أنا باقة ثم بك » ، وقد جاء  
 هذا المعنى عن النبي ﷺ ، وإنما جاز بدخول د ثم ، لأن مشيئة الله سابقة على مشيئة خلقه ، ولما لم يكن الحديث  
 المذكور على شرطه استنبط من الحديث الصحيح الذي على شرطه ما يوافقه . وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم



النعمى أنه كان لا يرى بأساً أن يقول « ما شاء الله ثم شئت » وكان يكره « أعوذ بالله وبك » ويجوز « أعوذ بالله ثم بك » وهو مطابق للحديث ابن عباس وغيره بما أشرت إليه . ( تنبيه ) : مناسبة ادخال هذه الترجمة في كتاب الإيمان من جهة ذكر الحلف في بعض طرق حديث ابن عباس كما ذكرت ، ومن جهة أنه قد يتخيل جواز اليمين بالله ثم غيره على وزن ما وقع في قوله « أنا بالله ثم بك » فأشار إلى أن النهى ثبت عن التشريك وورد بصورة الترتيب على لسان الملك وذلك فيما عدا الإيمان ، أما اليمين بغير ذلك فثبت النهى عنها صريحاً فلا يلحق بها ما ورد في غيرها والله أعلم

### ٩ - باب قول الله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾

وقال ابن عباس : قال أبو بكر « فوالله يا رسول الله لقد حدثني بالذي أخطأت في الرؤيا . قال : لا تنقسم ، ٦٦٥٤ - **حدثنا** قبيصة حدثنا سفيان عن أشعث عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء عن النبي ﷺ ح وحدثني محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن أشعث عن معاوية بن سويد بن مقرن « عن البراء رضي الله عنه قال : أمرنا النبي ﷺ بإبرار المقسم »

٦٦٥٥ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة أخبرنا عاصم الأحول سمعت أبا غناب يحدث « عن أسامة أن ابنه رسول الله ﷺ أرسلت إليه - ومع رسول الله ﷺ أسامة بن زيد وسعد وأبي أويب - أن ابني قد احتضروا ، فاشهدنا . فأرسل يقرأ السلام ويقول : إن الله ما أخذ وما أعطى ، وكل شيء عنده مؤسسى ، فلما قصروا وتحسب . فأرسلت إليه نفس عليه ، فقام وقفا معه ، فلما قعد رُفِعَ إليه فأعده في حجره ونفس للهي تنقطع ، ففاضت عين رسول الله ﷺ ، فقال سعد : ما هذا يا رسول الله ؟ قال : هذه رحمة يهضمها الله في قلوب من يشاء من عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرُحماء »

٦٦٥٦ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا نَجَلَهُ للقسَم »

٦٦٥٧ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثني غندر حدثنا شعبة عن معبد بن خالد « سمعت حارثة بن وهب قال سمعت النبي ﷺ يقول : ألا أدُّلكم على أهل الجنة ؟ كل ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره ، وأهل النار كل جَوَاطِرٍ عُتِلَ مستكبر »

**قوله** ( باب قول الله تعالى وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ) قال الراغب وغيره : القسم بفتحين الحلف ، وأصله من القسماء وهي الإيمان إلى على أوالياء المقتول ، ثم استعمل في كل حلف . قال الراغب ومعنى ( جهد أيمانهم ) أنهم اجتهدوا في حلفهم فأتوا به على أبلغ ما في وسعهم انتهى ، وهذا يدفع ما مهمه المذهب فيما حكاه ابن بطلال عنه

من هذه الآية أنها تدل على أن الحلف بالله أكبر الإيمان لأن الجهد أكبر المشقة ففهم من قوله جهود أيمانهم أن البين بالله غاية الجهد ، والذي قاله الراغب أظهر ، وقد قال أهل اللغة : أن التسامية مأخوذة من القسم لأن الإيمان تقسم على أولياء القتل ، وسيمأتى موبد لذلك في موضعه ان شاء الله تعالى . قوله ( وقال ابن عباس قال أبو بكر : فوالله يا رسول الله اتحدتني بالذي أخطأت في الرؤيا ، قال : لا تقسم ) هذا طرف مختصر من الحديث الطويل الآتي في كتاب التعبير من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، ان رجلا أتى النبي ﷺ فقال : اني رأيت القيلة في المنام ظلة تنطف من السمن والعسل ، الحديث وفيه تعبير أبي بكر لها وقوله لقيت النبي ﷺ فأخبرني يا رسول الله أصبت أم أخطأت ؟ قال : أصبت بعضها أو أخطأت بعضها ، قال فوالله الخ ، فقوله هنا في الرؤيا ، من كلام المصنف إشارة الى ما اختصره من الحديث ، وتقديره في قصة الرؤيا التي رآها الرجل وقصها على النبي ﷺ فمبرها أبو بكر الخ ، وسيأتى شرحه هناك ، والفرض منه هنا قوله لا تقسم ، موضع قوله لا تحلف فأشار الى الرد على من قال ان من قال أقسمت انفقدت يمينها ولأنه لو قال بذل أقسمت حلفت لم تنفقد اتفاقا إلا إن نوى البين أو قصد الاخبار بأنه سيق منه حلف ، وأيضا فقد أمر النبي ﷺ بإبرار القسم ، فلو كان أقسمت يميننا لأبرأها بك حين قالها ، ومن ثم أورد حديث البراء عقبه ، ولهذا أورد حديث حارثة آخر الباب ، لو أقسم على الله لأبره ، إشارة الى أنها لو كانت يميننا لكان أبو بكر أحق بأن يبر قسمه لأنه رأس أهل الجنة من هذه الأمة ، وأما حديث أسامة في قصة بنت النبي ﷺ ، فالظاهر أنها أقسمت حقيقة ، فقد تقدم في الجائز بالفظ لا تقسم عليه ليأتينها ، والله أعلم . قال ابن النذر : اختلف فيمن قال أقسمت بالله أو أقسمت مجردة فقال قوم هي بين وإن لم يقصد ، ومن روى ذلك عنه ابن عمر وابن عباس وبه قال النخعي والثوري والكوفيون ، وقال الأكثرون لا تكون يميننا إلا أن ينوي . وقال مالك : أقسمت بالله يمين وأقسمت مجردة لا تكون يميننا إلا أن نوى . وقال الإمام الشافعي : المجردة لا تكون يميننا أصلا ولو نوى ، وأقسمت بالله ان نوى تكون يميننا . وقال يحيى : لا تكون يميننا أصلا . وعن أحمد كالاول وعنه كالثاني وهذه ان قال قسما بالله فيمين جزما لأن للتقدير أقسمت بالله قسما ، وكذا لو قال آية بالله ، قال ابن المنير في الحاشية : مقصود البخاري الرد على من لم يجعل القسم بصيغة أقسمت يميننا ، قال : فذكر الآية وقد قرن فيها القسم بالله ثم بين أن هذا الاقتران ليس شرطا بالاحاديث فإن فيها أن هذه الصيغة بمجرد كون يميننا تنصف بالبر وبالإتدب الى إبرارها من غير الحلف ، ثم ذكر من فروع هذه المسألة : لو قال أقسم بالله عليك لتفعلن فقال نعم دل يزره يمين بقوله نعم وتجب الكفارة ان لم يفعل انتهى . وفيما قال نظر ، والذي يظهر أن مراد البخاري أن يقيد ما أطلق في الاحاديث بما قيد به في الآية والله عند الله تعالى . ثم ذكر بعد هذا الحديث المعاق أربعة أحاديث : أحدها حديث البراء ، قوله ( بإبرار المقسم ) أي بفعل ما أراد العالف ليصير بذلك بارا ، وهذا أيضا طرف من حديث أورده المصنف مطولا ومختصرا في مواضع يبينها وذكرت كيفية ما أخرجه في كتاب القياس وفي أول كتاب الاستئذان ، واختلف في ضبط السين فالمشهور أنها بالسكر وضم أوله دل أنه اسم فاعل ، وقيل بفتحها أي الاقام ، والمصدر قد يأتي للمفعول مثل أرسلته مدخلا بمعنى الادخال وكذا أخرجه . وأشدت المذكور في السند هو ابن أبي شعثاء ، وسفيان في طريق الاولى هو الثوري ، فإنها حديث أسامة وهو ابن زيد بن حارثة الصحابي ابن الصحابي ، وفي الحديث ، وأبو عثمان

الراوى عنه هو عبد الرحمن بن مل النخعي . قوله ( ان ابنة ) في رواية الكشميني ، وان بنتا ، وقد تقدم اسمها في كتاب الجنائز . قوله ( ومع رسول الله ﷺ أسامة ) فيه تجريد لأن الظاهر أن يقول وأنا معه ، وقد تقدم في الطب بلفظ « أو سلمت إليه وهو معه » . قوله ( وسعد ) هو مطوف على أسامة ، ومضى في الجنائز بلفظ « ومعه سعد بن عباد » . قوله ( وأبي أو أبي ) قال الكرماني أحدهما بلفظ المضاف الى المتكلم والآخر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الياء يريد أن كعب ، قال ويحتمل أن يكون بلفظ المضاف مكررا كأنه قال ومعه سعد وأبي أو أبي فقط . قلت : والاول هو المتمد ، والثاني وان احتمل لكنته خلاف الواقع ، فقد تقدم في الجنائز بلفظ « ومعه سعد بن عباد » ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال . والذي تحرروا أن الشك في هذا من شعبة ، فإنه لم يقع في رواية غيره عن رواه عن عاصم . قوله ( تنفع ) أى تضارب وتتحرك ، وقيل معناه كلا صار الى حال لم يلبس أن يصير الى غيرها وتلك حالة المحتضر . قوله ( ما هذا ) قيل هو استفهام عن الحكم لا للانكار ، وقد تقدم سائر مباحث هذا الحديث في كتاب الجنائز . الحديث الثالث حديث أبي هريرة « إلا تحلة القسم » بفتح التاء وكسر المهملة وتشديد اللام أى تحليها ، والمعنى أن النار لا تمس من مات له ثلاثة من الولد فصبر إلا بقدر الوود ، قال ابن التين وغيره : والإشارة بذلك الى قوله تعالى ( وإن منكم إلا وادها ) وقد قيل ان القسم فيه مقدر ، وقيل بل هو مذكور غطفا على ما بعد قوله تعالى ( فو ربك ) وقد تقدم شرح الحديث أيضا مستوفى في كتاب الجنائز . الحديث الرابع حديث حارثة بن وهب وهو بالهاء المهملة وبالمثناة . قوله ( ألا أدلكم على أهل الجنة الخ ) قال الداودي : المراد أن كلا من الصنفين في عمله المذكور لا أن كلا من الدارين لا يدخلها الا من كان من الصنفين فكأنه قيل كل ضعيف في الجنة وكل جواز في النار ، ولا يلزم أن لا يدخلها غيرهما . قوله ( كل ضعيف ) قال أبو البقاء : كل بالرفع لا غير ، والتقدير هم كل ضعيف الخ ، والمراد بالضعيف الفقير والمستضعف بفتح العين المهملة ، وغلط من كسرها لأن المراد أن الناس يستضعفونه ويقهرونه ويجهرونه ، وذكر الحاكم في « علوم الحديث » أن ابن خزيمة سئل عن المراد بالضعيف هنا ؟ فقال : هو الذى يرى نفسه من الحول والقرعة في اليوم عشرين مرة الى خمسين مرة . وقال الكرماني : يجوز الكسر ويراد به المتواضع المتدال ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة ن ، ونقل ابن التين عن الدارقطني أن الجواز هو الكثير اللحم الغليظ الرقبة . وقوله « لو أقسم على الله لأبره » أى لو حلف عينا على شيء أن يقع ظمعا في كرم الله بابراده لأبره وأوقعه لأجله ، وقيل هو كتابة عن إجابة دعائه

### ١٠ - باب إذا قال : أشهد بالله ، أو شهدت بالله

٦٦٥٨ - حريش سعد بن حفص حدثنا شيبان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة « عن عبد الله قال : سئل النبي ﷺ أى الناس خير ؟ قال : قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . ثم يحى قوم تسبق شهادة أحدهم يمينته ويمنه شهادته » . قال إبراهيم : وكان أصحابنا ينفوننا - ونحن غلمان - أن نحلف بالشهادة والتمهيد . قوله ( باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله ) أى هل يكون حائفا ؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنبلة نعم وهو قول النخعي والثوري ، والراجح عند الحنابلة ولو لم يقل بالله أنه يمين ، وهو قول ربيعة

والأرداعي ، وعند الشافعية لا يكون يمينا إلا إن أضاف اليه باقة ، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج الى قصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتمل أشهد بأمر الله أو بوحداية الله ، وهذا قول الجمهور ، وعن مالك كالروايات الثلاث ، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الإيمان ، قال الله تعالى ( إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك (رسول الله) ثم قال ( اتخذوا أيمانهم جنة ) فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليمين ، وكذا ثبت في القمان ، والجواب أن هذا خاص بالقمان فلا يقاس عليه والاول ليس صريحا لاحتمال أن يكون حلفوا مع ذلك ، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عوانة وكانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسى بيده ، وأجيب بأن في سنده ضعيفا وهو عبد الملك بن محمد الصنعاني ، وعلى تقدير ثبوتة فسياقه يقتضي أن يجرى ذلك يمين لا يمينان والله أعلم . وقال أبو حنيفة : الشاهد يمين الحالف ، فن قال أشهد فليس يمين ومن قال أشهد بالله فهو يمين ، وقد قرأ الضحاك ( اتخذوا أيمانهم ) بكسر الهمزة وهي تدفع قول من حل الشهادة على اليمين ، والى ذلك أشار البخاري حيث أورد حديث الباب : تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ، فانه ظاهر في المعايرة بين الشهادة والحلف ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الشهادات ، وشيبان في السند هو ابن عبد الرحمن ومنصور هو ابن المعتمر وإبراهيم هو النخعي وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو وعبد الله هو ابن مسعود . قوله ( تسبق شهادة أحدهم يمينه ) قال الطحاوي : أى يكثرون الإيمان في كل شيء حتى يصير لهم عادة فيحلف أحدهم حيث لا يراد منه اليمين ومن قبل أن يستحلف . وقال غيره : المراد يحلف على تصديق شهادته قبل أدائها أو بعده ، وهذا اذا صدر من الشاهد قبل الحكم سقطت شهادته . وقيل المراد التصرع الى الشهادة واليمين والحرص على ذلك حتى لا يدري بأيهما يبدأ لقلة مبالاته . قوله ( قال إبراهيم ) هو النخعي ، وهو موصول بالسند المتقدم . قوله ( وكان أصحابنا ) يعنى مشايخه ومن يصلح منه اتباع قوله ، وتقدم في الشهادات بلفظه يضربوننا ، بدل « ينهونا » . قوله ( أن نحلف بالشهادة واليمين ) أى أن يقول أحدهما أشهد بالله أو على عهد الله ، قاله ابن عبد البر وتقدم البحث فيه في كتاب الشهادات

### ١١ - باب عهد الله عز وجل

٦٦٥٩ - حدثني محمد بن بشر حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان ومنصور عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حلف على يمين كاذبة ليفتطع بها مال رجل مسلم - أو قال أخيه - لقي الله وهو عليه غضبان . فأنزل الله تصديقه ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ... ﴾  
٦٦٦٠ - قال سليمان في حديثه : فر « الأشعث » بن قيس فقال : ما يحدّثكم عهد الله ؟ قالوا له . فقال الأشعث : نزلت في « وفي صاحب لي في بئر كانت بيننا »

قوله ( باب عهد الله عز وجل ) أى قول القائل : على عهد الله لأفعلن كذا . قال الراغب : العهد حفظ الشيء ومراعاته ، ومن ثم قيل للوثيقة عهدة . ويطلق عهد الله على ما نظر عليه عباده من الإيمان به عند الميثاق ، ويراد به أيضا ما أمر به في الكتاب والسنة مؤكدا وما التزمه المرء من قبل نفسه كالنذر . قلت : وللعهد معان

أخرى غير هذه كالامان والوفاء والوصية واليمين ورعاية الحرمه والمعرفة واللقاء من قرب والوفاء والذمة ، وبعضها قد يتداخل والله أعلم . وقال ابن المنذر : من حلف بالعهد لحلف لزمه السكينة سواء نوى أم لا هند مالك والأوزاعي والكوفيين ، وبه قال الحسن والشعبي وطاوس وغيرهم . قلت : وبه قال أحمد . وقال عطاء الشافعي وأصحق وأبو عبيد : لا نكون يميناً إلا إن نوى ، وقد تقدم في أوائل كتاب الإيمان النقل عن الشافعي فيمن قال أمانة الله مثله ، وأغرب إمام الحرمين فادعى اتفاق العلماء على ذلك ، ولعله أراد من الشافعية ومع ذلك فالحلاف ثابت عندكم كما حكاه الماوردي وغيره عن أبي إسحاق المروزي واحتج للمذهب بأن عهد الله يستعمل في وصيته لعباده إنباهاً وأمره وغير ذلك كما ذكر فلا يحمل على اليمين إلا بالقصد . وقال الشافعي : إذا قال على عهد الله احتمل أن يريد معهوده وهو وصيته فيصير كقوله على فرض الله أي مفروضه فلا يكون يميناً ، لأن اليمين لا تعتد بمجرد ، فإن نوى بقوله عهد الله اليمين انعدت . وقال ابن المنذر : قد قال الله تعالى ﴿ ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان ﴾ فن قال على عهد الله صدق لأن الله أخبر أنه أخذ علينا العهد فلا يكون ذلك يميناً إلا إن نواه ، واحتج الأولون بأن العرف قد صار جارياً به لحمل على اليمين . وقال ابن التين : هذا لفظ يستعمل على خمسة أوجه : الأول على عهد الله ، والثاني وعهد الله ، الثالث عهد الله ، الرابع أعاهد الله ، الخامس على العهد . وقد طرد بعضهم ذلك في الجميع وفصل بعضهم فقال : لا شيء في ذلك إلا إن قال على عهد الله ونحوها والا فليست بيمين نوى أو لم ينو . ثم ذكر حديث عهد الله وهو ابن مسعود والاشعث بن قيس في نزول قوله تعالى ﴿ ان الذين يشتركون بهم الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ . وسأبان في السند هو الأعشى ومنصور هو ابن المعتز ، وسيأتي شرحه مستوفى بعد خمسة أبواب ، والله أعلم

## ١٢ - باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته

وقال ابن عباس : كان النبي ﷺ يقول : أعوذ بعزتك . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : يبقى رجل بين الجنة والنار ، فيقول يارب اصرف وجهي عن النار ، لا وعزتك لا أسألك غيرها . وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ قال الله : لك ذلك وعشرة أمثاله . وقال أبو بوب : وعزتك لا غنى لي عن بركتك

٦٦٦١ - حدثنا آدم حدثنا شيبان حدثنا قتادة عن أنس بن مالك قال قال النبي ﷺ : لا تزال جهنم

نقول : هل من مزيد ، حتى يضع رب العزة فيها قدمه فنقول : قط قط وعزتك ، ويؤذى بعضها إلى بعض » رواه شعبة عن قتادة

قوله ( باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه ) كذا لابي ذر ، وغيره وكلمة ، وفي هذه الترجمة عطف العام على الخاص والخاص على العام لأن الصفات أعم من العزة والكلام ، وقد تقدمت الإشارة إليه في آخر باب التحلفوا بأيمانكم ، إلى أن الإيمان تنقسم إلى صريح وكنابة ومتعدد بينهما وهو الصفات وأنه اختلف هل يلتحق بالصريح لا يحتاج إلى قصد أو لا فيحتاج ، والراجح أن صفات الذات منها يلتحق بالصريح فلا تنفع معها التورية

إذا تعلق به حق آدمي ، وصفات الفعل تلتحق بالكيفية ، فمرة الله من صفات الذات وكذا جلاله وعظمته . قال الشافعي فيما أخرجه البيهقي في المعرفة : من قال وحق الله وعظمته الله وجلال الله وقدرته الله يريد اليقين أو لا يريد فهمه يمين انتهى . وقال غيره : والقدرة تحتمل صفة الذات فتسكون اليقين صريحة وتحتمل ارادة المقدور فتسكون كناية كقول من يتعجب من الشيء : انظر الى قدرة الله ، وكذا العلم كقوله : اللهم اغفر لنا علمك فيما أي معلومك . **قوله** ( وقال ابن عباس كان النبي ﷺ يقول : أعوذ بعزتك ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في التوحيد من طريق يحيى بن يعمر عن ابن عباس وسيأتي شرحه هناك ، ووجه الاستدلال به على الخلف بمرة الله أنه وإن كان يلفظ الدعاء لسكنه لا يستعاذ إلا بآية أو بصفة من صفات ذاته ، وخفي هذا على ابن التين فقال : ليس فيه جواز الخلف بالصفة كما بوب عليه . ثم وجدت في حاشية ابن المنير مانعه ، قوله أعوذ بعزتك دعاء وليس بقسم ، ولكنه لما كان المقرر أنه لا يستعاذ إلا بالتقديم ثبت بهذا أن العزة من الصفات القديمة لا من صفة الفعل فتعقد اليقين بها . **قوله** ( وقال أبو هريرة الخ ) وفيه د وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ قال الله : لك ذلك وعشرة أمثاله ، وهو مختصر من الحديث الطويل في صفة الحشر وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الرقاق ، والغرض منها قول الرجل لا وعزتك لا أسألك غيرها ، فإن النبي ﷺ ذكر ذلك مكررا له فيكون حجة في ذلك . **قوله** ( وقال أيوب ) عليه السلام ( وهزتك لا غنى لي عن بركتك ) كذا الأكثر ، ووقع لأبي ذر عن غير الكشمغيني « لا غناء » بفتح أوله والمد والاول أولى فان معنى الغناء بالمدة الكفاية يقال ما عند فلان غناء أي لا يفتني به ، وهو أيضا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة من رواية أبي هريرة وأوله « ان أيوب كان يغتسل نحر عليه جراد من ذهب » الحديث ، ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام لا يخلف إلا بالله وقد ذكر النبي ﷺ ذلك عنه وأقره . **قوله** ( شبان ) هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( فتقول قط قط وعزتك ) تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة ق والقول فيه ما تقدم ، وحكى الداودي عن بعض المفسرين أنه قال في قول جهنم ( هل من مزيد ) معناه ليس في مزيد قال ابن التين وحديث الباب يرد عليه . **قوله** ( رواه شعبة عن قتادة ) وصل روايته في تفسير ق وأشار بذلك الى أن الرواية الموصولة عن أنس بالمنعنة ، لكن شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدايس الا ماصرحوا فيه بالتحديث . تنبيه : لمح المصنف بهذه الترجمة الى رد ما جاء عن ابن مسعود من الزجر عن الخلف بمرة الله ، ففي ترجمة عون بن عبد الله بن عتبة من « الحلية لأبي نعيم » من طريق عبد الله بن رجاء عن المسعودي عن عون قال « قال عبد الله : لا تخلفوا بخلف الشيطان أن يقول أحدكم ومرة الله ولكن قولوا كما قال الله تعالى رب العزة » انتهى . وفي المسعودي ضعف ، ودون عن عبد الله منقطع ، وسيأتي الكلام على العزة في باب مفرد من كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

### ١٣ - باب قول الرجل : أَمَرُ الله . قال ابن عباس أَمَرُكَ : لعيشك

٦٦٦٢ - **حَرْشُ** الأُويصِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ح . وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْبَزْزِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ قَالَ سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَدُنَ حَدِيثَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَمَّا أَهْلُ الْإِنْفَكِ مَا قَالُوا فَبَرَّأَهَا اللَّهُ ،

وكل حديث طائفة من الحديث ، فقام النبي ﷺ فاستعذر من عبد الله بن أبي ، فقام أسيد بن حضير فقال لسعد بن عباد : لعمر الله لنقلته

**قوله** ( باب قول الرجل لعمر الله ) أى هل يكون يمينا ، وهو مبنى على تفسير د لعمر ، ولذلك ذكر أثر ابن عباس ، وقد تقدم في تفسير سورة الحجر وإن ابن أبي حاتم وصله . وأخرج أيضا عن ابن الجوزاء عن ابن عباس في قوله تعالى ( لعمر الله ) أى حياتك ، قال الراغب : العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف بالثاني قال الشاعر : صرحت الله كيف يلتقيان ، أى سألت الله أن يطيل عمره . وقال أبو القاسم الزجاج : العمر الحياة ، فن قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله ، واللام للتوكيد والخبر محذوف أى ما أقدم به ، ومن ثم قال المالكية والخنفية : تمنع بها اليمين لأن بقاء الله من صفة ذاته . وعن مالك لا يعجنى الحلف بذلك . وقد أخرج اسحق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كانت يمين عثمان بن أبي العاص لعمرى . وقال الشافعي واسحق : لا تكون يمينا إلا بالنية لأنه يطلق على العلم وعلى الحق ، وقد يراد بالعلم المعلوم وبالحق ما أوجبه الله . وعن أحمد كاللذنين ، والراجح عنه كالشافعي . وأجابوا عن الآية بأن الله أن يقسم من خلقه بما شاء وليس ذلك لهم إثبات انتهى عن الحلف بغير الله . وقد عد الأئمة ذلك في فضائل النبي ﷺ . وأيضا فإن اللام ليست من أدوات القسم لأنها محصورة في الواو والياء والتاء كما تقدم بيانه في « باب كيف كانت يمين النبي ﷺ » . ثم ذكر عارفا من حديث الألف والفرس منه قول أسيد بن حضير لسعد بن عباد : لعمر الله لنقلته ، وقد مضى شرح الحديث مستوفى في تفسير النور ، وتقدم في أواخر الرقاق في الحديث الطويل من رواية لقيط بن عامر أن النبي ﷺ قال د لعمر إلهك ، وكررها ، وهو عند عبد الله بن أحمد في زبادات المسند وعند غيره

١٤ - **باب** ( لا يؤاخذكم الله بالغفوة في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ، والله غفورٌ حلِيمٌ )

٦٦٦٢ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا يحيى بن هشام قال أخبرني أبي د عن عائشة رضي الله عنها ( لا يؤاخذكم الله بالغفوة ) قال قالت : أنزلت في قوله : لا والله ، وبلى والله

**قوله** ( باب لا يؤاخذكم الله بالغفوة في أيمانكم الآية ) كذا لابي ذر ، ولغيره بدل قوله الآية ( ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ) ويستفاد منه أن المراد في هذه الترجمة آية البقرة ، فإن آية المائدة ذكرها في أول كتاب الإيمان كما تقدم ، ومضى هناك تفسير الغفوة ، وتمسك الشافعي فيه بحديث عائشة المذكور في الباب لكونها شهدت بالتنزيل فهي أعلم من غيرها بالمراد ، وقد جزم بأنها نزلت في قوله « لا والله وبلى والله » ، ويؤيده ما أخرجه الطبري من طريق الحسن البصري مرفوعا في قصة الرماة وكان أحدهم إذا رى حلف أنه أصاب فيظهر أنه أخطأ فقال النبي ﷺ د أيمان الرماة لغو لا كفارة لها ولا عقوبة ، وهذا لا يثبت لأنهم كانوا لا يسمعون من أساميل الحسن لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وعن أبي حنيفة وأصحابه وجماحة : لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه فيختص بالمأخذ ، وقيل يدخل أيضا في المستقبل بأن يحلف على شيء ظن أنه ثم يظهر بخلاف ما حلف ، وبه قال

ربيعة ومالك ومكحول والاوزاعي والليث ، وعن أحمد روايتان ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وعن القاسم وعطاء والشعبي وطاوس والحسن بن محمد مادل عليه حديث عائشة ، وعن أبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ، ونقل اسماعيل القاضي عن طاوس لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان ، وذكر أقوالاً أخرى عن بعض التابعين ، وجملة ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال من جملة قول إبراهيم النخعي أنه يحلف على شيء لا يفعله ثم ينسى فيفعله أخرجه الطبري ، وأخرجه عبد الرزاق عن الحسن مثله ، وعنه هو كقول الرجل والله إنه لكذا وهو يظن أنه صادق ولا يكون كذلك ، وأخرج الطبري من طريق طاوس عن ابن عباس أن يحلف وهو غضبان ، ومن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن يحرم ما أحل الله له ، وهذا يعارضه الخبر الثابت عن ابن عباس كما تقدم في موضعه أنه يجب فيه كفارة يمين ، وقيل هو أن يدعو على نفسه إن فعل كذا ثم يفعله وهذا هو يمين المعصية وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب . قال ابن العربي : القول بأن لغو اليمين هو المعصية باطل لأن الخالف على ترك المعصية تنعقد يمينه عبادة والخالف على فعل المعصية تنعقد يمينه ويقال له لا تفعل وكفر عن يمينك فان خالف وأقدم على الفعل أثم وبر في يمينه ، قلت : الذي قال ذلك قال أنها في الثانية لا تنعقد أصلاً لذلك قال أنها لغو ، قال ابن العربي ومن قال أنها يمين الغضب يرد ما ثبت في الأحاديث يعني مما ذكر في الباب وغيرها ، ومن قال دعاء الإنسان على نفسه إن فعل كذا أو لم يفعل فالغو إنما هو في طريق الكفارة وهي تنعقد وقد يؤخذ بها لثبوت انتهى عن دعاء الإنسان على نفسه ، ومن قال أنها اليمين التي تكفر فلا يتعلق به فإن الله رفع المؤاخذة عن اللغو مطلقاً فلا لثم فيه ولا كفارة فكيف يفسر اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود المؤاخذة حتى أن من وجب عليه الكفارة تخالف عرقب . قوله (يحيى) هو القطان ، قال ابن عبد البر تفرد يحيى القطان عن هشام بذكر السبب في نزول الآية قلت : قد صرح بعضهم برأيه عن عائشة أخرجه أبو داود من رواية إبراهيم الصائغ عن عطاء عنها أن رسول الله ﷺ قال : لغو اليمين هو كلام الرجل في بيته كلاً والله وبلى والله ، وأشار أبو داود إلى أنه اختلف على عطاء وعلى إبراهيم في رفعه ووقفه ، وقد أخرج ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي وابن رهب في جامعه عن يونس وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة : لغو اليمين ما كان في المراء والمول والمراجعة في الحديث الذي كان يعقد عليه القلب ، وهذا دوقوف ، ورواية يونس تقارب الزبيدي ، ولفظ معمر أنه القوم يتدارون يقول أحدهم لا والله وبلى والله وكلا والله ولا يقصد الحلف وليس مخالفاً الأول وهو المعتمد ، وأخرج ابن رهب عن الثقة عن الزهري بهذا السند هو الذي يحلف على الشيء لا يريد به إلا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه ، وهذا يوافق القول الثاني ، لكنه ضعيف من أجل هذا المذهب شاذ لمخالفة من هو أوفق منه وأكثر هدداً

## ١٥ - باب إذا حنث ناسياً في الأيمان

وقول الله تعالى ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به﴾ وقال ﴿لا تؤاخذني بما نسيت﴾

٦٦٦ - **عنه** خلاَّد بن يحيى حدثنا قنادة حدثنا زرارة بن أوفى عن أبي هريرة يرفعه



قال : إن الله تجاوزَ لأمّتي عما وَشِئْت - أو حَدَّثَتْ - به أنفسها ، ما لم تَعْمَلْ به أو تَكَلِّمْ ،

٦٦٦٥ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْمَيْمَن - أو مُحَمَّدٌ عَنْهُ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ شَهَابٍ يَقُولُ حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : كُنْتُ أَحْسِبُ رَسُولَ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ قَامَ آخِرَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا لِمَوْلَاءِ لِمَوْلَا لِمَوْلَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ ، لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ فَمَا ضَلَّ يَوْمَئِذٍ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ : أَفْعَلْ إِنَّمَلْ وَلَا حَرَجَ ،

٦٦٦٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ عَطَاةٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى ، قَالَ : لَا حَرَجَ . قَالَ آخَرُ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ ، قَالَ لَا حَرَجَ . قَالَ آخَرُ : ذُبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى قَالَ لَا حَرَجَ »

٦٦٦٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يُصَلِّي وَرَسُولُ اللَّهِ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ : ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ . فَرَجَعَ فَصَلَّى ثُمَّ سَلَّمَ فَقَالَ وَعَلَيْكَ ، ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ . قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ فَأَعْلَفَنِي ، قَالَ : إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ اسْتَقْبِلْ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ وَاقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَقْدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمِئَنَ جَالِسًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا »

٦٦٦٨ - حَدَّثَنَا فُرُودَةُ بْنُ أَبِي الْغَرَاءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : هُزِمَ لِلْمُشْرِكِينَ يَوْمَ أُحُدٍ هَزِيمَةٌ تُعْرَفُ فِيهِمْ ، فَعَرَّخَ إِبْلِيسُ أَيْ عِبَادَ اللَّهِ أَخْرَاكُم ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهِمَ ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قَالَا هُوَ بِأَبِيهِ ، فَقَالَ أَيْ أَبِي ، قَالَتْ فَوَاللَّهِ مَا انْحَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ : غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ ، قَالَ عُرْوَةُ : فَوَاللَّهِ مَا زِلْتُ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ »

٦٦٦٩ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَوْفٌ عَنْ خِلَاسٍ وَعُمَيْدٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ صَوْمُهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ »

٦٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ : صَلَّى بِنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ قَامَ فِي ارْكَبَتَيْنِ الْأُولَى قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ ، فَغَضَى فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ انْظُرَ النَّاسَ

تسليمه فسكبر وسجد قبل أن يسلم ، ثم رفع رأسه ، ثم كبر وسجد ، ثم رفع رأسه وسلم .

٦٦٧١ - حدثني إسحاق بن إبراهيم سمع عبد العزيز بن عبد الصمد حدثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ صلى بهم صلاة الظهر فزاد أو نقص منها ، قال منصور لا أدري إبراهيم وهم أم علقمة ، قال قيل يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ قال وما ذاك ؟ قالوا صليت كذا وكذا قال فسجد بهم سجدتين ، ثم قال : هاتان السجدتان لمن لا يدري زاد في صلاته أم نقص ، فيتحري الصواب فيتم ما بقي ثم يسجد سجدتين .

٦٦٧٢ - حديث الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار أخبرني سعيد بن جبهر ، قال قلت لابن عباس فقال : حدثنا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أموري عشرا قال : كانت الأولى من موسى نسيانا .

٦٦٧٣ - قال أبو عبد الله : كتب إلى محمد بن بشار حدثنا معاذ بن معاذ حدثنا ابن عون عن الشعبي قال : قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف لهم فأمرهم أن يذبحوا قبل أن يرجع لها كل ضيفهم فذبحوا قبل الصلاة فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمره أن يعيد الذبح فقال : يا رسول الله عندي عناق جذع هناك كهن هي خير من شاتي لحم . فكان ابن عون يقف في هذا المكان عن حديث الشعبي ويحدث عن محمد بن سيرين بمثل هذا الحديث ويقف في هذا المكان ويقول لا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا . رواه أيوب عن ابن سيرين عن أنس عن النبي ﷺ .

٦٦٧٤ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الأسود بن قيس قال : سمعت جندبا قال شهدت النبي ﷺ صلى يوم عيديد ، ثم خطب ، ثم قال : من ذبح فليبدل مكانها ، ومن لم يكن ذبح ، فليذبح باسم الله .

قوله ( باب إذا حنت ناسيا في الإيمان ) أي هل تجب عليه الكفارة أو لا ؟ قوله ( وقول الله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ) كذا لا في ذر وغيره وليس ، بثبوت الواو في أوله ، وقد تمسك بهذه الآية من قال بعدم حنت من لم يتعمد وفعل الخلو ف عليه ناسيا أو مكرها ، ووجه بأنه لا ينسب فعله إليه شرعا لرفع حكمه عنه بهذه الآية فكانه لم يفعله . قوله ( لا تؤاخذني بما نسيت ) قال المصنف : حاول البخاري في إثبات النذر بالجمل والنسيان ليسقط الكفارة ، والذي يلائم مقصوده من أحاديث الباب الأول وحديث من أكل ناسيا ، وحديث نسيان التشهد الأول وقصة موسى فإن الخضر عذره بالنسيان وهو عبد من عباد الله فله أحق بالمساحة ، قال وأما

بقية الأحاديث في مساعدتها على مراده نظر . قلت : وبمساعده أيضا حديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن عباس في تقديم بعض النسك على بعض فانه لم بأسرفيه بالاعادة بل عذر فاعله بجهل الحكم ، وقال غيره : بل أورد البخاري أحاديث الباب على الاختلاف اشارة الى أنها أصول أدلة الفريقين ليستنبط كل أحد منها ما يوافق مذهبه كما صنع في حديث جابر في قصة جله فانه أورد الطرق على اختلافها وإن كان قديين في الآخر أن اسناد الاشتراط أصح ، وكذلك قول الشعبي في قدر الثمن ؛ وبهذا جزم ابن المنير في الحاشية فقال : أورد الأحاديث المتجاذبة ليفيد الناظر مظان النظر ، ومن ثم لم يذكر الحكم في الترجمة بل أفاد مراد الحكم والأصول التي تصلح أن يقاس عليها ، وهو أكثر إفادة من قول المجتهد في المسألة فولان وإن كان لذلك قاعدة أيضا انتهى ملخصاً . والذي يظهر لي أن البخاري يقول بعدم الكفارة مطلقاً ، وتوجيه الدلالة من الأحاديث التي ساقها يمكن ، وأما ما يخالف ظاهر ذلك فالجواب عنه يمكن : فنها الدية في قتل الخطأ ولو لا أن حذيفة أسقطها لكانت له المطالبة بها ، والجواب أنها من خطاب الوضع وليس الكلام فيه . ومنها ابدال الاضحية التي ذبحت قبل الوقت ، والجواب أنها من جنس الذي قبله . ومنها حديث المسى . صلاته فانه لو لم يذره بالجهل لما أقره على اتمام الصلاة المختلة ، لكنه لما رجا أنه يتفطن لما عاب عليه أمره بالإعادة فلما علم أنه فعل ذلك عن جهل بالحكم عليه ، وليس في ذلك متمسك لمن قال بوجوب الكفارة في صورة النسيان ، وأيضا فاصلاة إنما تقوم بالأركان فكل ركن اختل منها اختلت به مالم يتدارك ، وإنما الذي يناسب ما لو فعل ما يبطل الصلاة بعده أو تكلم به قائما لا تبطل عند الجمهور كأدل عليه حديث أبي هريرة في الباب « من أكل أو شرب ناسيا » قال ابن التين : أجرى البخاري قوله تعالى ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ﴾ في كل شيء . وقال غيره : هي في قصة غصصة وهي ما إذا قال الرجل يا بني وليس هو ابنه ، وقيل إذا أتى امرأة حائضا وهو لا يعلم ، قال : والدليل على عدم التعميم أن الرجل إذا قتل خطأ يلزمه الدية وإذا أتلّف مال غيره خطأ فانه يلزمه انتمى . وانفصل غيره بأن المتلفات من خطاب الوضع والذي يتماق بالآية ما يدخل في خطاب التكليف ، ولو سلم أن الآية نزات فيما ذكر لم يمنع ذلك من الاستدلال بعمومها ، وقد أجمعوا على العمل بعمومها في سقوط الإثم ، وقد اختلف السلف في ذلك على مذاهب ثالها التفرقة بين الطلاق والعتاق فتجب فيه الكفارة مع الجهل والنسيان بخلاف غيرهما من الإيمان فلا تجب ، وهذا قول عن الإمام الشافعي ورواية عن أحمد ، والراجح عند الشافعية التسوية بين الجميع في عدم الوجوب ، وعن الحنابلة عكسه وهو قول المالكية والحنفية ، وقال ابن المنذر : كان أحد يوقع الحدث في النسيان في الطلاق حسب وبذف عما سوى ذلك . والمذكور في الباب اثنا عشر حديثاً : الحديث الاول ، قوله ( زرارة بن أبي أوفى ) هو قاضي البصرة مات وهو ساجد أوردته الترمذي وكان ذلك سنة ثلاث وتسعين . قوله ( عن أبي هريرة برفعه ) سبق في العتق من رواية سفيان عن مسعر بلفظ عن النبي ﷺ بدل قوله هنا يرفعه ، وكذلك مسلم من طريق وكيع ، ولقنصاني والاسماعيلي من طريق عبد الله بن إدريس كلاهما عن مسعر بلفظ « قال رسول الله ﷺ » ، وقال الكرماني : إنما قال يرفعه ليكون أدهم من أن يكون سمعه منه أو من صحابي آخر سمعه منه . قلت : ولا اختصاص لذلك بهذه الصيغة بل مثله في قوله قال وعن ، وإنما يرتفع الاحتمال إذا قال سمعت ونحوها ، وذكر الاسماعيلي أن ركباً رواه عن مسعر فلم يرفعه قال والذي رفته ثقة فيجب المصير اليه . قوله ( عن أبي هريرة ) لم أوف على التصريح بهما زرارة لهذا الحديث من أبي هريرة ، لكنه لم

يوصف بالنداس فيعمل على السماع . وذكر الاسماعيل أن الفرات بن خالد أدخل بين زردة وبين أبي هريرة في هذا الاسناد رجلاً من بني عامر ، وهو خطأ فان زردة من بني عامر فكأنه كان فيه من زردة رجل من بني عامر فظنه آخر أهم وليس كذلك . **قوله** ( لأمي ) في رواية هشام عن قتادة و تجاوز عن أمي . **قوله** ( عما وسوست أو حدثت به أنفسها ) في رواية هشام و ما حدثت به أنفسها ، ولم يتردد ، وكذا في رواية سعيد وأبي حوالة عند مسلم ، وفي رواية ابن عيينة و ما وسوست بها صدورهما ، ولم يتردد أيضاً ، وضبط أنفسها بالنصب الأكثر وللمعظم بالرفع ، وقال الطحاوي بالثاني وبه جزم أهل اللغة يريدون بغير اختيارها كقوله تعالى ( ونعلم ما توسوس به نفسه ) . **قوله** ( ما لم تعمل به أو تكلم ) في رواية عبد الله بن إدريس أو تكلم به ، قال الاسماعيل : ليس في هذا الحديث ذكر النسيان ، وإنما فيه ذكر ما خطر على قلب الانسان . قلت : مراد البخاري الحاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز لأن النسيان من معالقات عمل القلب . وقال للكرمانى : قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة ، فكأنها لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذا الناسي والمخطئ لا توطن لهما . وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عيينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به و ما استكروا عليه ، وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه وإنما تعرف من رواية الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ و ان الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان و ما استكروا عليه ، وقد أخرجه ابن ماجه عقب حديث أبي هريرة من رواية الوايد بن مسلم عن الاوزاعي ، والحديث عند هشام بن عمار عن الوايد فلهذا دخل له بعض حديث في حديث ، وقد رواه عن ابن عيينة الحميدي وهو أعرف أصحاب ابن عيينة بحديثه ، وتقديم في العتيق عنه بدون هذه الزيادة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية زياد بن أيوب وابن المقرئ وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي كلهم عن سفيان بدون هذه الزيادة ، قال الكرماني : فيه أن الوجود الذي لا أثر له وإنما الاعتبار بالوجود القولي في القوليات والعمل في العمليات ، وقد احتج به من لا يرى المؤاخذة بما وقع في النفس ولو عزم عليه ، وانفصل من قال يؤخذ بالعمم بأنه نوع من العمل يعني عمل القلب ، قلت : وظاهر الحديث أن المراد بالعمل عمل الجوارح لأن المفهوم من لفظ « ما لم يعمل » يشهد بأن كل شيء في الصدر لا يؤخذ به سواء توطن به أم لم يتوطن ، وقد تقدم البحث في ذلك في أواخر الرقائق في الكلام على حديث « من هم بسيفته لا تكتب عليه » . وفي الحديث إشارة الى عظيم قدر الامة المحمدية لأجل فيها **قوله** ( تجاوز لي ، وفيه إشعار باختصاصها بذلك ، بل صرح بعضهم بأنه كان حكم النامي كالعامد في الإثم وأن ذلك من الإصر الذي كان على من قبلنا ، وبؤيده ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال لما نزلت ( وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ) أشيد ذلك على الصحابة ، فذكر الحديث في شكواهم ذلك وقوله **قوله** ( لم ) تريدون أن تقولوا مثل ما قال أهل الكتاب سمعنا وعصينا ، بل قولوا سمعنا وأطعنا ، فقالوا فزالت ( آمن الرسول ) الى آخر السورة ، وفيه في قوله ( لا تؤخذوا إن نسيتنا أو أخطأنا ) قال نعم . وأخرجه من حديث ابن عباس بنحوه وفيه قال قد فعلت . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه ) وقع مثل هذا في باب الذرية ، في أواخر كتاب اللباس ، وتقدم الكلام عليه هناك . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق محمد بن يحيى عن عثمان بن الهيثم به . **قوله** ( كنت أحسب يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا ) في رواية الاسماعيل و اني كنت أحسب ان كذا قبل كذا ، **قوله** ( هؤلاء الثلاث ) قد كنت أظن ذلك خاصاً بهذه الرواية ، وأن

البخارى أشار بذلك إلى ما في الحديث الذى يابيه فإنه فيه الخطى والنجر والرمى ، لكن وجدته في رواية الاسماعيلى بالابهام كما أشرت اليه ، وكذا أخرجه مسلم من رواية عيسى بن يونس ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج مثل رواية عثمان بن الهيثم سواء ، إلا أن ابن بكر لم يقل « هؤلاء الثلاث » ، ومن رواية يحيى بن سعيد الاموى عن ابن جريج بلفظ « حلفت قبل أن انجر ونحرت قبل أن أرمى » فالظاهر أن الإشارة المذكورة من ابن جريج ، وقد أخرجه الشيخان من رواية مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريج فيه مفسرا كما تقدم في كتاب الحج مع شرحه .

الحديث الثالث حديث ابن عباس في ذلك ، وقد تقدم بسنده ومثله مشروحا في كتاب الحج . الحديث الرابع حديث أبى هريرة في قصة المسىء صلاته ، وقد تقدم شرحه في كتاب الصلاة . قوله ( حدثنى أسحق بن منصور حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله بن عمر ) هو العمري ، وسعيد هو المقبرى ، وقد تقدم في كتاب الاستئذان بهذا السند سواء . لكن فيه عبد الله بن نمير بدل أبى أسامة ، وفي بعض سياقهما اختلاف بينهما هناك ، فكان لا يصحق بن منصور فيه شيخين . وقد أخرجه الترمذى عن اسحق بن منصور عن عبد الله بن نمير وحده ، وأخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة عن أبى أسامة وعبيد الله بن نمير جميعا ، وله طرق عن هذين عند مسلم وغيره . الحديث الخامس حديث حذيفة في قصة قتل أبيه النيان يوم أحد ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر المناقب وفي غزوة أحد ، وقوله في آخره « بقية خير » بالإضافة الأكثر أى استمر الخير فيه ، ووقع في رواية الكشغرى « بقية » بالتثنية وسقط عنده لفظ « خير » ، وعليها شرح الكرماني فقال : أى بقية حزن وتحسر من قتل أبيه بذلك الوجه ، وهو وهم سقطه غيره اليه ، والصواب أن المراد أنه حصل له خير بقوله للمسلمين الذين قتلوا أباه خطأ دحفا الله عنكم ، واستمر ذلك الخير فيه إلى أن مات . الحديث السادس حديث أبى هريرة « من أكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه » ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا ، من كتاب الصيام ، وهوف في السند هو الأهرابى ، وخلاس بكسر المعجمة وتخفيف اللام بعدها مهلة وهو ابن عمرو ، ومحمد هو ابن سيرين ، والبخارى لا يخرج لخلاس إلا مقرونا . وما ينبه عليه هنا أن المذى في « الإطراف » ذكر هذا الحديث في ترجمة خلاص عن أبى هريرة فقال « خلاص في الصيام عن يوسف بن موسى ، فوهم في ذلك وإنما هو في الإيمان والندور ، ولم يورده في الصيام من طريق خلاص أصلا ، وقال ابن المنير في العاشية : أوجب مالك الحديث على الناس ولم يخالف ذلك في ظاهر الامر إلا في مسألة واحدة وهى من حلف بالطلاق ليصومن غدا فأكل ناسيا بعد أن يبت الصيام من الليل ، فقال مالك : لا شيء عليه ، فاحلف عنه فقبل لا قضاء عليه وقيل لاحث ولا قضاء وهو الراجح ، أما عدم القضاء فلأنه لم يعتمد إبطال العبادة ، وأما عدم الحديث فهو على تقدير صحة الصوم لأنه المحلوف عليه ، وقد صحح الشارح صومه ، فإذا صح صومه لم يقع عليه حث . الحديث السابع حديث عبد الله بن بجمينة في سجود السهو قبل السلام ترك التشهد الاول ، وقد تقدم في أبواب سجود السهو . وأخر كتاب الصلاة مع شرحه . الحديث الثامن حديث ابن مسعود في سجود السهو بعد السلام لزيادة ركعة في الصلاة ، وقد تقدم شرحه أيضا هناك عقب حديث ابن بجمينة ، وقوله هنا « حدثنا اسحق بن ابراهيم » هو المعروف بابن راهوية ، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من مسنده ، وقوله سمع عبد العزيز أى أنه سمع ولفظة « انه » يسقطونها في الخط أحيانا ، وعبد العزيز المذكور هو العمى بفتح المبهلة والتثنية ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وابراهيم هو النخعى ، وعلقمة هو ابن

قيس . وقوله فيه « فزاد أو نقص » قال منصور لا أدري إبراهيم وم أم علقمة كذا أطلق « وم » موضح « شك » وتوجيهه أن الشك ينشأ عن النسيان إذ لو كان ذكرا لأحد الأمرين لما وقع له التردد ، يقال وم في كذا إذا غلط فيه وم إلى كذا إذا ذهب ومه إليه ، وقد تقدم في أبواب القبلة من رواية جرير عن منصور قال « قال إبراهيم لأدري زاد أو نقص » لحزم بأن إبراهيم هو الذي تردد ، وهذا يدل على أن منصور حين حدث عبد العزيز كان مترددا هل علقمة قال ذلك أم إبراهيم ، وحين حدث جريرا كان جازما بإبراهيم . وقال المكرماني لفظ « أقصرت » صريح في أنه نقص ولكنه وم من الراوي والصواب ما تقدم في الصلاة باللفظ « أحدث في الصلاة شيء » ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث هناك أيضا وفيه الحمد . الحديث التاسع ذكر فيه طرقا يسيرا من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر وقوله قلت لابن عباس فقال حدثنا أبي بن كعب هكذا جذف مقول سعيد بن جبير ، وقد ذكره في تفسيره السكفي باللفظ « قلت لابن عباس ان نوحا البسكالي » فذكر قصة ، فقال ابن عباس رادا عليه « حدثنا أبي بن كعب الخ » وحذفها البخاري هنا كما حذف أكثر الحديث ، إلى أن قال « لا نؤخذني » . قوله ( أنه سمع رسول الله ﷺ يقول قال لا نؤخذني بما نسبت ) فيه حذف تقديره : يقول في تفسير قوله تعالى ( قال لا نؤخذني ) الخ . قوله ( كانت الأولى من موسى نسيانا ) يعني أنه كان عنده انكاره خرق السفينة كان ناسيا لما شرط عليه الخضر في قوله ( فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا ) فان قيل ترك مؤاخذته بالنسيان متجه وكيف واخذه ؟ قلنا حملا بعموم شرطه الذي التزمه ، فلما اعتذر له بالنسيان علم أنه خارج بحكم الشرع من عموم الشرط ، وهذا التقرير يتجه إيراد هذا الحديث في هذه الترجمة . فان قيل فالفصل الثانية لم تكن إلا حملا فما الحامل له على خلاف الشرط ؟ فلما : لانه في الأولى كان يتوقع هلاك أهل السفينة فبادر للانكار فكانه ما كان واعتذر بالنسيان وقد رآه الله سلامتهم ، وفي الثانية كان قتل الغلام فيها محققا فلم يصبر على الإنكار فأنكر ذاكرا للشرط عامدا لإخلافه تقديمه لحكم الشرع ، ولذلك لم يعتذر بالنسيان وإنما أراد أن يجرب نفسه في الثالثة لأنها الحد المبين غالبا لما يخفى من الأمور . فان قيل : فهل كانت الثالثة حملا أو نسيانا ؟ قلنا : يظهر أنها كانت نسيانا وإنما واخذه صاحبه بشرطه الذي شرطه على نفسه من المفارقة في الثالثة ، وبذلك حمزم ابن التين ، وإنما لم يقل أنها كانت حملا استقيما لأن يقع من موسى عليه السلام إنكار أمر مشروع وهو الإحسان لمن أساء والله أعلم . الحديث العاشر والحادى عشر حديث البراء وحديث أنس في تقديم صلاة العيد على الذبح ، وقد سبق شرحهما مستوفى في كتاب الإيضاح : قوله ( كتب إلى محمد بن بشر ) لم تقع هذه الصيغة للبخاري في صحيحه عن أحد من مشايخه إلا في هذا الموضع ، وقد أخرج بصيغة المكتوبة فيه أشياء كثيرة لكن من رواية التابعي عن الصحابي أو من رواية غير التابعي عن التابعي ونحو ذلك ، ومحمد بن بشر هذا هو المعروف ببندار ، وقد أكثر منه البخاري ، وكأنه لم يسمع منه هذا الحديث فرواه عنه بالمسكوبة . وقد أخرج أصل الحديث من عدة طرق أخرى موصولة كما تقدم في العيدين وغيره ، وقد أخرجه الاسماعيل عن عبد الله بن محمد بن سنان قال : قرأت على بندار قد ذكره ، وأخرجه أبو نعيم من رواية حسين بن محمد بن حماد قال حدثنا محمد بن بشر بندار . قوله ( قال قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف ) في رواية الاسماعيل « كان عندهم ضيف » بهر وار ، وظاهر السياق أن الفصة وقعت لبراء ، لكن المشهور أنها وقعت لحاله أبي بردة بن نيار كما تقدم في كتاب الإيضاح من طريق

زيد بن الشعبي عن البراء فذكر الحديث وفيه : فقام أبو بردة بن فيار وقد ذبح فقال ان عندي جذعة ، الحديث ، ومن طريق مطرف عن الشعبي عن البراء قال : « ذبحي خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة » . **قوله** ( قيل أن يرجع ) في رواية السرخسي والمستعمل « قبل أن يرجعهم » ، والمراد قبل أن يرجع إليهم . **قوله** ( فاسره أن يعيد الذبح ) قال ابن الزين : ورواه بكسر الهمزة وهو ما يذبح وبالفتح وهو مصدر ذبحت . **قوله** ( فقال يارسول الله ) في رواية الاسماعيل . قال : « يارسول الله » وهذا صريح في أن القصة وقعت لبراء ، فلو لا اتحاد المخرج لأمكن التعدد ، لكن القصة متحدة والسند متحد من رواية الشعبي عن البراء والاختلاف من الرواة عن الشعبي ، فكانه وقع في هذه الرواية اختصار وحذف ، ويحتمل أن يكون البراء شارك خاله في سؤال النبي ﷺ عن القصة فنسبت كلها اليه تجوزا ، قال الكرماني : كان البراء وعاله أبو بردة أهل بيت واحد فنسبت القصة تارة لخاله وتارة لنفسه انتهى ، والمتكلم في القصة الواحدة أحدهما فتكون نسبة القول للأخر مجازية وافته أعلم . **قوله** ( خير من شاتي لحم ) تقدم البحث فيه هناك أيضا . **قوله** ( وكان ابن عون ) هو عبد الله راوي الحديث عن الشعبي ، وهو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( يقف في هذا المكان عن حديث الشعبي ) أي يترك تكميلته . **قوله** ( ويحدث عن محمد بن سيرين ) أي عن أنس . **قوله** ( يمثل هذا الحديث ) أي حديث الشعبي عن البراء . **قوله** ( ويقف في هذا المكان ) أي في حديث ابن سيرين أيضا . **قوله** ( ويقول لا أدري الخ ) يأتي بيانه في الذي بعده . **قوله** ( رواه أيوب عن ابن سيرين عن أنس ) وصله المصنف في أوائل الاضاحي من رواية اسماعيل وهو المعروف بابن علي بن أيوب بهذا السند ولفظه « من ذبح قبل الصلاة فليعد ، فقام رجل فقال : يارسول الله إن هذا يوم يشتهي فيه اللحم وذكر جيرانه - وهندي جذعة خير من شاتي لحم ، فرخص له في ذلك فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا » وهذا ظاهره في أن الكل من رواية ابن سيرين عن أنس ، وقد أوضحت ذلك أيضا في كتاب الاضاحي . الحديث الثاني عشر حديث جندب وهو ابن عبد الله البجلي ، **قوله** ( خطب ثم قال من ذبح فليبدل مكانها ) تقدم في الاضاحي عن آدم عن شعبة بهذا السند بلفظه « من ذبح قبل أن يصل فليعد » الحديث وتقدم شرحه هناك أيضا . قال الكرماني : ومناسبة حديث البراء وجندب لترجمة الإشارة الى التسوية بين الجاهل بالحكم والناسي

### ١٦ - باب اليمين القموس :

( ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فتزول قدم بعد ثبوتها وتذوقوا العسر بما صدقتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم ) دخلاً : مكر وخيانة

٦٦٧٥ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا العنبري أخبرنا شعبة حدثنا فراس قال : سمعت الشعبي عن عبد

الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : للكفار الإمامة بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين القموس ،

[ الحديث ٦٦٧٥ - طروقه في ٦٨٧٠ و ٦٩٢٠ ]

**قوله** ( باب اليمين القموس ) بفتح المعجمة وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ، قيل سميت بذلك لأنها تنمى صاحبها في الإثم ثم في النار ، فهي فصول بمعنى فاعل ، وقيل الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتعاهدوا

أحضرُوا جفنةً لجملوا فيها أو دماً أو رماداً ثم يحلفون عند ما يدخلون أيديهم فيها ليعلم بذلك المراد من تأكيد ما أرادوا ، فسميت تلك العين إذا غدر صاحبها غموساً لكونه بالغ في نقض العهد ، وكأنها على هذا مأخوذة من اليد المغموسة فيكون فعول بمعنى مفعولة . وقال ابن التين : العين الغموس التي ينغمس صاحبها في الإيمان ، ولذلك قال مالك لا كفارة فيها ، واحتج أيضاً بقوله تعالى ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان ) ، وهذه عين غير منعقدة لأن المنعقدة ما يمكن حله ولا يتأتى في العين الغموس البر أصلاً . **قوله** ( ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فتؤثروا بعد ثبوتها الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى ( عظيم ) . **قوله** ( دخلاً مكرراً وخيانة ) هو من تفسير قتادة وسعيد بن جبيرة أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : خيانة وغدراً ، وأخرجه ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن جبيرة قال : يعني مكرراً وخديعة ، وقال الفراء : يعني خيانة ، وقال أبو عبيدة : الدخول كل أمر كان على فساد ، وقال الطبري : معنى الآية لا تجعلوا أيمانكم التي تحلفون بها على أنكم تؤفون بالعهد لمن عاهدتموه دخلاً أي خديعة وغدراً ليطمئنوا إليكم وأنتم تضمنون لهم الغدر انتهى . ومناسبة ذكر هذه الآية لليمين الغموس ورود الوعيد على من حلف كاذباً متعمداً . **قوله** ( النضر ) بفتح النون وسكون المعجمة هو ابن شمير بالمعجمة مصغر ، ووقع مذحوباً في رواية النسائي ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من رواية جعفر بن اسماعيل عن محمد بن مقاتل شيخ البخاري فيه فقال : عن عبد الله بن المبارك عن شعبة ، وكان لابن مقاتل فيه شيخين إن كان حفظه ، وفراس بكمر الغاء وتخفيف الراء وآخره سين موهلة . **قوله** ( عن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العاص . **قوله** ( السكائر الاشرار بالله ) في رواية شيبان عن فراس في أوله : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما السكائر ، فذكره ، ولم أقف على اسم هذا الأعرابي . **قوله** ( السكائر الاشرار بالله الخ ) ذكر هنا ثلاثة أشياء بعد الشرك وهو العقوق وقتل النفس واليمين الغموس ، ورواه غندر عن شعبة بلفظ السكائر الاشرار بالله وحقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة ، أخرجه أحمد عنه هكذا ، وكذا أخرجه المصنف في أوائل الديات والترمذي جميعاً عن بشار بن غندر وعلقه البخاري هناك ، ووصله الاسماعيلي من رواية معاذ ابن معاذ عن شعبة بلفظ السكائر الاشرار بالله واليمين الغموس وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس ، ووقع في رواية شيبان التي أشرت إليها الاشرار بالله ، قال ثم ماذا ؟ قال : ثم عقوق الوالدين ، قال ثم ماذا ؟ قال : اليمين الغموس ، ولم يذكر قتل النفس ، وزاد في رواية شيبان : قلت وما اليمين الغموس ؟ قال : التي تقطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب ، والقائل قلت هو عبد الله بن عمرو راوى الخبر والجيب النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون السائل من دون عبد الله بن عمرو والجيب هو عبد الله أو من دونه ، ويؤيد كونه مرفوعاً حديث ، ابن مسعود والاشعث المذكور في الباب الذي بعده ، ثم وقفت على تعيين القائل دلت وما اليمين الغموس ، وعلى تعيين المسئول فوجدت الحديث في النوع الثالث من القسم الثاني من صحيح ابن حبان وهو قسم الزواهي ، وأخرجه عن النضر بن محمد عن محمد بن عثمان العجلي عن عبيد الله بن موسى بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال في آخره بعد قوله ثم اليمين الغموس : قلت لاسمها اليمين الغموس الخ ، فظهر أن السائل عن ذلك فراس والمسئول الشعبي وهو عاصم فلا الحمد هل ما أنعم ثم لله الحمد ثم لله الحمد ، فأنى لم أو من تحرره ذلك من الشراح ، حتى أن الاسماعيلي وأبا نعيم لم يخرجاه في هذا الباب من رواية شيبان بل اقتصر على رواية شعبة ، وسيأتي عند السكائر وبيان الاختلاف في ذلك في كتاب



الحدود في شرح حديث أبي هريرة د اجتنبوا السبع الموبقات ، إن شاء الله تعالى ، وقد بينت ضابط الكبيرة والخلاف في ذلك ، وأن في الذنوب صغيرا وكبيرا وأكبر ، في أوائل كتاب الأدب ، وذكرت ما يدل على أن المراد بالكبائر في حديث الباب أكبر الكبائر ، وأنه ورد من وجه آخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بلفظ د من أكبر الكبائر ، وأن له شاهدا عند الترمذي عن عبد الله بن أنيس وذكر فيه اليمين الغموس أيضا ، واستدل به الجمهور على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها الاتفاق على أن الشرك والعقوق والقتل لا كفارة فيه وإنما كفارتها القوة منها والتمكين من القصاص في القتل العمد ، فكذلك اليمين الغموس حكمها حكم ما ذكرت منه ، وأجيب بان الاستدلال بذلك ضعيف لأن الجمع بين مختلف الأحكام جائز كقوله تعالى ﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ والإيتاء واجب والأكل غير واجب ، وقد أخرج ابن الجوزي في د التحقيق د من طريق ابن شاهين بسنده إلى خالد بن معدان عن أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ليس فيها كفارة يمين صبر يقتطع بها مالا بغير حق ، وظاهر سنده الصحة ، لكنه معلول لأن فيه شبهة بقاء فقد أخرجه أحمد من هذا الوجه فقال في هذا السند عن المتوكل أو أبي المتوكل ، فظاهر أنه ليس هو الناسجى الثقة بل آخر مجهول ، وأيضا فالتن مختصر ولفظه عند أحمد د من اتى الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة ، الحديث ، وفيه د وخمس ليس لها كفارة الشرك بالله د وذكر في آخرها د ويمين صابرة يقتطع بها مالا بغير حق د ونقل محمد بن نصر في اختلاف العلماء ثم ابن المنذر ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على أن لا كفارة في اليمين الغموس ، وروى آدم بن أبي إياس في مسند شعبة وإسماعيل القاضي في الأحكام عن ابن مسعود د كننا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا ليقطعه ، قال ولا يخالف له من الصحابة ، واحتجوا بأنها أعظم من أن تكفر ، وأجاب من قال بالكفارة كالحكم وعطاء والأوزاعي ومعمرو الشافعي بأنه أخرج للكفارة من غيره وبأن الكفارة لا تزيد إلا خيرا ، والذي يجب عليه الرجوع إلى الحق ورد المظلة ، فإن لم يفعل وكفّر قال كفارة لا ترفع عنه حكم التعدي بل تنفع في الجنة. وقد طعن ابن حزم في صحة الأمر عن ابن مسعود واحتج بإيجاب الكفارة فيمن تعدد الجراح في صوم رمضان وفيمن أفسد حجه ، قال : وأعلمنا أعظم إنما من بعض من حلف اليمين الغموس ، ثم قال : وقد أوجب المالكية الكفارة على من حلف أن لا يزني ثم دى ونحو ذلك ، ومن حجة الشافعي قوله في الحديث الماضي في أول كتاب الإيمان د فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ، فأمر من تعدد الحنث أن يكفر فيؤخذ منه مشروعية الكفارة لمن حلف حائثا

٦٧ - **باب** قول الله تعالى : ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يسكاهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ﴾ ، وقوله جل ذكره : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبرؤوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ، والله سميع عليم ﴾ وقوله جل ذكره ﴿ ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا إن ما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون ، وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ﴾

٦٦٧٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ من حلف على يمين صبره يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تصديق ذلك : ( إن الذين يبتغون بهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) إلى آخر الآية ،

٦٦٧٧ - « فدخل الأشعث بن قيس فقال : ما حدثتكم أبو عبد الرحمن ؟ فقالوا كذا وكذا ، قال : في أنزلت ، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي فأنبت رسول الله ﷺ فقال : بئنتك أو يمينه ، قلت : إذا يحلف عليها يارسول الله . فقال رسول الله ﷺ من حلف على يمين صبر وهو فيها طاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله يوم القيامة وهو عليه غضبان »

**قوله** ( باب قول الله تعالى إن الذين يشترون بهد الله وأيمانهم الآية ) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( عذاب اليم ) وقد سبق تفسير العهد قبل خمسة أبواب ، ويستفاد من الآية أنه العهد غير اليمين لمطاف اليمين عليه ، ففيه حجة على من احتج بها بأن العهد يمين ، واحتج بعض المالكية بأن العرف جرى على أن العهد والميثاق والكفالة والإمانة أيمان لانها من صفات الذات ، ولا يخفى ما فيه . قال ابن بطال : وجه الدلالة أن الله خص العهد بالقدمة على سائر الأيمان فدل على تأكيد الحلف به لأن عهد الله ما أخذه على عباده وما أعطاه عباده كما قال تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) الآية لانه قدم على ترك الوفاء به . **قوله** ( وقول الله تعالى : ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ) كذا لابي ذر ، وفي رواية غيره « وقوله جل ذكره ، قال ابن التين وغيره : اختلف في مضاده فعن زيد بن أسلم : لا تكثروا الحلف بالله وإن كنتم بررة ، وقائمة ذلك إثبات الهيبة في القلوب ، وبشير اليه قوله ( ولا تطع كل حلاف مهين ) وعن سعيد بن جبير : هو أن يحلف أن لا يصل رحمه مثلاً فيقال له صل ، فيقول قد حلفت وعلى هذا فمضى قوله أن تبروا كراهة أن تبروا فينبغي أن يأتي الذي هو خير ويكفر انتهى . وقد أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ولفظه ولا تجعل الله عرضة لإيمانك أن لا تصنع الخير ولكن كفر واصنع الخير ، وقيل هو أن يحلف أن يفعل نوعاً من الخير تأكيداً له بيمينه فنهى عن ذلك حكاه الماوردي ، وهو شبيهه النهي عن التذرك سيما في نظيره ، وعلى هذا فلا يحتاج إلى تقدير لا ، قال الراغب وغيره : العرضة ما يجعل معرضاً لشيء آخر كما قالوا بعير عرضة للسفر ، ومنه قول الشاعر « ولا تجعلني عرضة للوائم » ويقولون فلان عرضة للذائق أي يقومون فيه ، وفلاحة عرضة للنكاح إذا صاحبت له وقويت عليه ، وجعلت فلان عرضة في كذا أي أقمته فيه ، وتطلق العرضة أيضاً على الهمة كقول حسان « هي الانصار عرضتها لبقاء » . **قوله** ( ولا تشتروا بهد الله ثمناً قليلاً - إلى قوله - ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ) هكذا وقع في رواية أبي ذر ، وسقط ذلك لجسيمهم ، ووقع فيه تقديم وتأخير ، والصواب وقوله ( ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً - إلى قوله - ولا تشتروا بهد الله ثمناً قليلاً ) وقد وقع في رواية النسفي بعد قوله عرضة لإيمانكم مانصه « وقوله ولا تشتروا بهد الله ثمناً قليلاً الآية وقوله وأوفوا بهد الله إذا عاهدتم الآية » وقد منى شرح ابن بطال على ما وقع عند أبي ذر فقال : في هذا دليل على تأكيد الوفاء بالعهد لأن الله تعالى قال ولا تنقضوا الأيمان

بعد توكيدها ، ولم يتقدم غير ذكر العهد فعلم أنه يمين . ثم ظهر لي أنه أراد ما وقع قبل قوله ( ولا تنقضوا ) وهو قوله ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ) لكن لا يلزم من عطف الآيمان على العهد أن يكون العهد يميناً بل هو كالأية السابقة ( أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) قائلات كلها دلالات على تأكيد الوفاء بالعهد ، وأما كونه يميناً فشيء آخر ، ولعل البخاري أشار إلى ذلك ، وقد تقدم كلام الشافعي د من حلف بعهد الله ، قبل خمسة أبواب ، وقوله ( وقد عاهدكم الله عليكم كفيلاً ) أي شهيداً في العهد أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير ، وأخرج عن مجاهد قال : يعني وكيلاً ، واستدل بقوله تعالى ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ) على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأن ابن عباس فسرها بأن الرجل يحلف أن لا يصل قرابته ليجعل الله له عرجاً في التكفير وأمره أن يصل قرابته ويكفر عن يمينه ولم يجعل الحالف الغموس عرجاً ، كذا قال ، وتعمقه الخطابي بأنه لا يدل على ترك الكفارة في اليمين الغموس بل قد يدل لمشروعيتها : قوله ( حدثنا موسى بن اسماعيل ) هو التبوذكي . قوله ( حدثنا أبو عوانة ) هو الواضح ، وقد تقدم عن موسى هذا بعض هذا الحديث بدون قصة الأشعث في الشهادات لكن عن عهد الواحد وهو ابن زياد بدل أبي عوانة ، قال الحديث عند موسى المذكور عنهما جميعاً . قوله ( عن أبي وائل ) هو شقيق بن سلمة ، وقد تقدم في الشرب من رواية أبي حمزة وهو السكري ، وفي الأشخاص من رواية أبي معاوية كلاهما عن الأعشى عن شقيق ، وقد تقدم قريباً من رواية شعبة عن سليمان وهو الأعشى ، ويستفاد منه أنه لما لم يدلس فيه الأعشى فلا يضر بحججه عنه بالضعف . قوله ( عن عبد الله ) في تفسير آل عمران عن حجاج بن منهال عن أبي عوانة بهذا السند عن عبد الله بن مسعود . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) كذا وقع التصريح بالرفع في رواية الأعشى ، ولم يقع ذلك في رواية منصور الماضية في الشهادات وفي الزهني ، ووقع مرفوعاً في رواية شعبة الماضية قريباً عن منصور والأعشى جميعاً . قوله ( من حلف على يمين صبر ) بفتح الصاد وسكون الموحدة ، ويمين الصبر هي التي تلزم ويحجر عليها حالفها يقال أصبره اليمين أحلفه بها في مقاطع الحقي ، وإد أبو حمزة عن الأعشى وهو بها فاجر ، وكذا الأكثر ، وفي رواية أبي معاوية وهو عليها فاجر ليقطع ، وكان فيها حذفاً تقديره هو في الاقتدام عليها ، والمراد بالفجور لازمه وهو الكذب ، وقد وقع في رواية شعبة دلي يمين كاذبة . قوله ( يقطع بها مال امرئ مسلم ) في رواية حجاج بن منهال د ليقطع بها « بزيادة لام تعاميل ويقطع يفتعل من القطع كأنه قطعه من صاحبه أو أخذ قطعة من ماله بالحلف المذكور . قوله ( إني الله وهو عليه غضبان ) في حديث وائل بن حجر عند مسلم وهو عنه معرض ، وفي رواية كردوس عن الأشعث عند أبي داود د إلا إني الله وهو أجذم ، وفي حديث أبي أمامة بن ثعلبة عند مسلم والنسائي فهو في هذا الحديث د فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ، وفي حديث عمران عند أبي داود د فليتبوا بمعقده من النار ، قوله ( فأنزل الله تصديق ذلك : أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) كذا في رواية الأعشى ومنصور ، ووقع في رواية جامع بن أبي راشد وعبد الملك ابن أعين عند مسلم والترمذي وغيرهما جميعاً عن أبي وائل عن عبد الله وسمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه ، الحديث ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله ( أن الذين يشترون بعهد الله ) فذكر هذه الآية ، ولو لا التصريح في رواية الباب بأنها نزلت في ذلك لكان ظاهر هذه الرواية أنها نزلت قبل ذلك ، وقد تقدم في تفسير آل عمران أنها نزلت فيمن أقام صلته بعد العصر نصف كاذباً ، وتقدم أنه يجوز

أنها نزلت في الأمرين معا ، وقال السكراني : لعل الآية لم تبلغ ابن أبي أوفى إلا عند إقامة السلمة فظن أنها نزلت في ذلك ، أو أن القصة وقعتا في وقت واحد فنزلت الآية ، واللفظ عام متناول لما ولغيرهما . قوله ( قد دخل الأشعث بن قيس فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن ) ؟ كذا وقع عند مسلم من رواية وكيع عن الأعشى ، وأبو عبد الرحمن هي كنية ابن مسعود . وفي رواية جرير في الرهن دثم أن الأشعث بن قيس خرج إلينا فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن ، واجمع بينهما أنه خرج إليهم من مكان كان فيه فدخل المكان الذي كانوا فيه ، وفي رواية الثوري عن الأعشى ومنصور جميعا - كما سيأتي في الأحكام - جاء الأشعث وعبد الله يحدثهم ، ويجمع بأن خروجه من مكانه الذي كان فيه إلى المكان الذي كان فيه عبد الله وقع وعبد الله يحدثهم فدخل المكان الذي كانوا فيه ، فلم يدرك حديث عبد الله فسأل أصحابه عما حدثهم به . قوله ( فقالوا كذا وكذا ) في رواية جرير د فحدثناه ، وبين شعبة في روايته أن الذي حدثه بما حدثهم به ابن مسعود هو أبو وائل الراوي واقفه في الأشخاص وقال فلقيني الأشعث فقال : ما حدثكم عبد الله اليوم ؟ قلت كذا وكذا ، وليس بين قوله فلقيني وبين قوله في الرواية خرج إلينا فقال ما حدثكم منافاة ، وإنما انفرد في هذه الرواية لكونه الجيب . قوله ( قال في أنزلت ) رواية جرير د قال فقال صدق ، لاني واقه أنزلت ، واللام لتأكيد القسم دخلت على في ، ومراده أن الآية ليست بحديث خصومته التي يذكرها ، وفي رواية أبي معاوية د في واقه كان ذلك ، وزاد جرير عن منصور وصدق ، قال ابن مالك د لاني واقه أنزلت ، شاهد على جواز توسط القسم بين جردي الجواب ، وعلى أن اللام يجب وصلها بمعمول الفعل الجوابي المتقدم لا بالفعل . قوله ( كان لي ) في رواية الكشميني د كانت . قوله ( بر ) في رواية أبي معاوية د أرض وادعى الإسماعيلي في الشرب أن أبا حمزة تفرد بقوله د في بر ، وليس كما قال فقد واقه أبو حمزة كما ترى ، وكذا يأتي في الأحكام من رواية الثوري عن الأعشى ومنصور جميعا ، ومثله في رواية شعبة الماضية قريبا عنهم لكن بين أن ذلك في حديث الأعشى وحده ، ووقع في رواية جرير عن منصور د في شيء . ولبعضهم د في بر ، ووقع عند أحمد من طريق عاصم عن شقيق أيضا د في بر . قوله ( في أرض ابن عم لي ) كذا الأكثر أن الخصومة كانت في بر يدعيها الأشعث في أرض لخصمه ، وفي رواية أبي معاوية د كان بيني وبين رجل من اليهود أرض لخصمي ، ويجمع بأن المراد أرض البشر لجميع الأرض التي هي أرض البشر والبشر من جنسها ، ولانافاة بين قوله ابن عم لي وبين قوله من اليهود لأن جماعة من الذين كانوا همودا لما طلب يوسف ذنوا على ابن فطرد عنها الحبشة فجاء الإسلام وهم على ذلك ، وقد ذكر ذلك ابن أبي عمير في أوائل السيرة النبوية مبسوطا ، وقد تقدم في الشرب أن اسم ابن عمه المذكور الحفشيش بن معدان بن معد يكرب ، وبينت الخلاف في ضبط الحفشيش وأنه لقب واسمه جرير وقيل معدان حكاه ابن طاهر ، والمعروف أنه اسم وكنيته أبو الخير ، وأخرج الطبراني من طريق الشعبي عن الأشعث قال د عاصم رجل من الحضرميين رجلا منا يقال له الحفشيش إلى النبي ﷺ في أرض له ، فقال النبي ﷺ للحضرمي جى بشهودك على حقك والاحلف لك ، الحديث . قلت : وهذا يخالف السياق الذي في الصحيح ، فإن كان ثابتا حل على تعدد القصة ، وقد أخرج أحمد والنسائي من حديث عدي بن عميرة الكندي قال د عاصم رجل من كندة يقال له امرؤ القيس بن عابس الكندي رجلا من حضرموت في أرض ، فذكر نحو قصة الأشعث وفيه د إن مكنته من اليمين ذهب أرضي ، وقال من حلف ، فذكر الحديث وتلا الآية د ومعد يكرب جند الحفشيش وهو جند

الاشعث بن قيس بن مديكرب بن معاوية بن جبلة بن هدي بن ربيعة بن معاوية ، فهو ابن عمه حقيقة . ووقع في رواية لابي داود من طريق كردوس عن الاشعث د ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي ﷺ في ارض من اليمن ، فذكر قصة تشبه قصة الباب إلا أن بينهما اختلافا في السياق ، وأظنا قصة أخرى فان مسلما أخرج من طريق هلقمة بن وائل عن أبيه قال د جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى رسول الله ﷺ فقال الحضرمي إن هذا غلبني على ارض كانت لابي د وانما جوزت التعدد لان الحضرمي يفاير السكندى لان المدعى في حديث الباب هو الاشعث وهو السكندى جوما والمدعى في حديث وائل هو الحضرمي فاتفقا ، ويجوز أن يكون الحضرمي : نسب الى البلد لا الى القبيلة فان أصل نسبة القبيلة كانت الى البلد ثم اشتهرت النسبة الى القبيلة ، فاعل السكندى في هذه القصة كان يسكن حضرموت فنسب اليها والسكندى لم يسكنها فاستمر على نسبته . وقد ذكروا الخفيش في الصحابة ، واستشكله بعض مشايخنا لقوله في الطريق المذكورة قريبا إنه يهودي ثم قال يحتمل أنه أصل . قلت : وتامه أن يقال إنما وصفه الاشعث بذلك باعتبار ما كان عليه أولا ، ويؤيد اسلامه أنه وقع في رواية كردوس عن الاشعث في آخر القصة أنه لما سمع الوعيد المذكور قال : هي أرضه ، فترك اليمن تورما ، فقيه لشعار باسلامه . ويؤيده أنه لو كان يهوديا ما بالى بذلك لانهم يستعملون أموال المسلمين ، وإلى ذلك وقعت الإشارة بقوله تعالى حكاية عنهم ( ليس علينا في الاميين سبيل ) أى حرج ، ويؤيد كونه مسلما أيضا رواية النعمي الآتية قريبا . **قوله** ( فاني رسول الله ﷺ ) في رواية الثوري د خاسمة ، وفي رواية جرير عن منصور د فاختصا الى رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي معاوية د فجددني فقدمته الى رسول الله ﷺ . **قوله** ( فقال : يبتلك أو يمينة ) في رواية أبي معاوية د فقال : ألك بينة ؟ فقلت : لا . فقال لليهودي : احلف ، وفي رواية أبي حمزة د فقال لي : شهودك . قلت : مالي شهود . قال : فيمينه ، وفي رواية وكيع هند مسلم د ألك عليه بينة ، وفي رواية جرير عن منصور د شاهدك أو يمينة د وتقدم في الشهادات توجيه الرفع وأنه يجوز النصب ، ويأتى نظيره في لفظ رواية الباب ، ويجوز أن يكون توجيه الرفع : لك إقامة شاهدك أو طالب يمينة ، لحذف فيهما المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فرقع ، والأصل في هذا التقدير قول سيديوي المثبت لك ما تدعيه شاهدك ، وتأويله المثبت لك هو شهادة شاهدك الخ . **قوله** ( قلت اذا يحلف عليهما يا رسول الله ) لم يقع في رواية أبي حمزة ما بعد قوله د يحلف ، وتقدم في الشرب د أن يحلف ، بالنصب لوجود شرائطه من الاستقبال وغيره وأنه يجوز الرفع وذكر فيه توجيه ذلك ، وزاد في رواية أبي معاوية د اذا يحلف ويذهب بمالى ، ووقع في حديث وائل من الويادة بعد قوله ألك بينة د قال لا قال فلك يمينة ، قال انه فاجر ايس يوالى ما حلف عليه وايس يتورع من شيء ، قال ليس لك منه الا ذلك ، ووقع في رواية النعمي عن الاشعث قال د أرضي أعظم شأننا من أن يحلف عليا ، فقال : ان يمين المسلم يدربا بها أعظم من ذلك . **قوله** ( فقال رسول الله ﷺ من حلف ) فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء وزاد د وهو فيها فاجر ، وقد بينت أن هذه الويادة وقعت في حديث ابن مسعود عند أبي حمزة وغيره ، وزاد أبو حمزة د فأنزل الله ذلك تصديقا له ، أى لحديث النبي ﷺ ، ولم يقع في رواية منصور حديث د من حلف د من رواية الاشعث بل اقتصر على قوله د فأنزل الله ، وساق الآية . ووقع في رواية كردوس عن الاشعث د فتمبا السكندى فيمين ، وفي حديث وائل د فانطلق ليحلف ، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ : الحديث . ووقع في رواية

المدعى عن الأشعث و فقال النبي ﷺ إن هو حالف كاذبا أدخله الله النار . فذهب الأشعث فأخبره القصة فقال : أصالح  
بنى ربيعة ، قال فأصالح بينهما ، وفي حديث عدى بن عميرة : فقال له امرؤ القيس : ما لمن تركها يا رسول الله ؟ قال :  
الجنة . قال أشعث أنى قد تركتها له كلها ، وهذا يؤيد ما أشعث إليه من تعدد القصة . وفي الحديث سمع الحاكم  
الدعوى فيما لم يره إذا وصف وحده وعرفه المتدعيان ، لكن لم يقع في الحديث تصريح بوصف ولا تحديد ،  
فاستدل به القرطبي على أن الوصف وتحديد ليس بلام لذاته بل يكفى في صحة الدعوى تمييز المدعى به تمييزا  
ينضبط به . قلت : ولا يلزم من ترك ذكر التعديد والوصف في الحديث أن لا يكون ذلك وقع ، ولا يستدل  
بسكوت الراوى عنه بأنه لم يقع بل يطالب من جعل ذلك شرطا بدليله فإذا ثبت حمل على أنه ذكر في الحديث ولم  
ينقله الراوى . وفيه أن الحاكم يسأل المدعى هل له بيعة ؟ وقد ترجم بذلك في الشهادات د وأن البيعة على المدعى في  
الاموال كلها واستدل به لما لك في قوله ان من رضى بيمين غريمه ثم أراد إقامة البيعة بعد حلفه أنها لا تسمع  
الا إن أتى بمثل يترجمه له في ترك إقامتها قبل استخلاصه ، قال ابن دقيق العيد : ووجه أن د أو : يقتضى أحد  
الشهتين ، فلو جاز إقامة البيعة بعد الاستحلاف لكان له الأمران معا والحديث يقتضى أنه ليس له إلا أحدهما ،  
قال : وقد يجاب بأن المقصود من هذا الكلام نفي طريق أخرى لاثبات الحق فيعود المعنى الى حصر العجبة في البيعة  
واليمين . ثم أشار الى أن النظر الى اعتبار مقاصد الكلام وفهمه يذهب هذا الجواب ، قال وقد يستدل الحنفية به  
في ترك العمل بالشاهد واليمين في الأموال . قلت : والجواب عنه بعد ثبوت دليل العمل بالشاهد واليمين أنها زيادة  
صحيحة يجب المصير اليها اثبوت ذلك بالمنطوق وإنما يستفاد نفيه من حديث الباب بالمفهوم ، واستدل به على توجيه  
اليمين في الطوارئ كلها على من ليست له بيعة . وفيه بناء الاحكام على الظاهر وان كان المحكوم له في نفس الامر  
مبطلا . وفيه دليل للجمهور أن حكم الحاكم لا يبيع للانسان ما لم يكن حلالا له خلافا لابي حنيفة كذا أطلقه النووي ،  
ونعقب بأن ابن عبد البر نقل الاجماع على أن الحكم لا يحمل حرما في الباطن في الاحوال . قال : واختلفوا في حل  
هسته نكاح من عقد عليها بظاهر الحكم وهي في الباطن بخلافه فقال الجمهور : الفروج كالاموال ، وقال ابو حنيفة  
وابو يوسف وبعض المالكية : ان ذلك انما هو في الاحوال دون الفروج ، وحجتهم في ذلك اللعان انتهى . وقد  
حار ذلك بعض الحنفية في بعض المسائل في الاموال والله أعلم . وفيه التشديد على من حلف باطلا لياخذ حق  
مسلم ، وهو عند الجميع محمول على من مات على غير تجربة صحيحة ، وعند أهل السنة محمول على من شاء الله أن يعذبه  
كما تقدم تنزيهه ، رارا وآخرها في الكلام على حديث أبي ذر في كتاب الرقاق ، وقوله ولا ينظر الله اليه ، قال في  
المكشاف : هو كناية عن عدم الاحسان اليه عند من يجوز عليه النظر ، مجاز عند من لا يجوز ، والمراد بترك  
التوكيد ترك الثناء عليه وبالغضب إحصال أثر اليه . وقال المازري : ذكر بعض أصحابنا أن فيه دلالة على أن صاحب  
البدن أولى بالمدعى فيه . وفيه التنبيه على صورة الحكم في هذه الاشياء لأنه بدأ بالطالب فقال ليس لك إلا يمين  
الآخر ، ولم يحكم بها المدعى عليه اذا حلف بل إنما جعل اليمين تعريف دعوى المدعى لا غير ، ولذلك يلغى للحاكم  
اذا حلف المدعى عليه أن لا يحكم له بملك المدعى فيه ولا يجازئه بل بقره على حكم يمينه ، واستدل به على أنه لا يشترط  
في المتدعين أن يكون بينهما اختلاط أو يكونا ممن يتهم بذلك ويليق به لأن النبي ﷺ أمر المدعى عليه هنا بالحلف  
بعد أن سمع الدعوى ولم يسأل عن حالهما ، ونعقب بأنه ليس فيه التصریح بخلاف ما ذهب اليه من قال به من المالكية

لاحتمال أن يكون النبي ﷺ علم من حاله ما أغناه عن السؤال فيه وقد قال خصمه عنه انه فاجر لا يبالي ولا يتورع عن شيء ولم ينسرك عليه ذلك ولو كان بريئا مما قال لبادر الانكار عليه ، بل في بعض طرق الحديث ما يدل على أن الغصب المدعى به وقع في الجاهلية ومثل ذلك تسمع الدهوى بيمينه فيه عندهم . وفي الحديث أيضا أن يمين الفاجر تسقط عنه الدعوى ، وأن مجوره في دينه لا يوجب الحجر عليه ولا إبطال أقراره ولولا ذلك لم يكن لليمين معنى ، وأن المدعى عليه أن أقر أن أصل المدعى أخيره لا يكلف لبيان وجه مصيره اليه ما لم يعلم انكاره لذلك يعني تسليم المطلوب له ما قال ، قال : وفيه أن من جاء بالبينة قضى له بحقه من غير يمين لأنه محال أن يسأله عن البينة دون ما يجب له الحكم به ، ولو كانت اليمين من تمام الحكم له لقال له ببنتك ويمينك على صدقها ، وتعقب بأنه لا يلزم من كونه لا يحلف مع يمينه على صدقها فيما شهدت أن الحكم له لا يتوقف بعد البينة على حلفه بأنه ما خرج عن ملكه ولا وجهه مثلا وأنه يستحق قبضه ، فهذا وإن كان لم يذكر في الحديث فليس في الحديث ما ينفيه . بل فيه ما يشعر بالاستغناء عن ذكر ذلك لأن في بعض طرقه أن الخصم اعترف وسلم المدعى به للمدعى فأغنى ذلك عن طلبه يمينه ، والغرض أن المدعى ذكر أنه لا بينة له فلم تكن اليمين إلا في جانب المدعى عليه فقط . وقال القاضي عياض : وفي هذا الحديث من الفرائد أيضا البداءة بالسماع من الطالب ثم من المطلوب هل يقر أو ينسك ، ثم طلب البينة من الطالب إن أنكر المطلوب ، ثم توجيه اليمين على المطلوب إذا لم يجد الطالب البينة ، وأن الطالب إذا ادعى أن المدعى به في يد المطلوب فأعترف استغنى عن إقامة البينة بأن يد المطلوب عليه ، قال : وذهب بعض العلماء إلى أن كل ما يجري بين المتداعيين من تساب بخيانة وجور هدر لهذا الحديث ، وفيه نظر لأنه إنما نسب إلى الغصب في الجاهلية وإلى الفجور وعدم التوق في الإيمان في حال اليهودية فلا يطرد ذلك في حق كل أحد . وفيه موهظة الحاكم المطلوب إذا أراد أن يحلف خوفا من أن يحلف باطلا فيرجع إلى الحق بالمودعة . واستدل به القاضي أبو بكر بن الطيب في سؤال أحد المتناظرين صاحبه عن مذهبه فيقول له ألك دلائل على ذلك ؟ قال نعم سأله عنه ولا يقول له ابتداء ما دليلك على ذلك ؟ وجه الدلالة أنه ﷺ قال للطالب . ألك بينة ولم يقل له قرب بينتك . وفيه إشارة إلى أن اليمين مكانا يختص به لقوله في بعض طرقه فأنطاق ليحلف ، وقد عهد في عهد ﷺ الحلف عند منيره ، وبذلك احتج الخطابي فقال : كانت المحاكمة والنبي ﷺ في المسجد فأنطاق المطلوب ليحلف فلم يكن انطلاقه إلا إلى المنبر لأنه كان في المسجد فلا بد أن يكون انطلاقه إلى موضع أخص منه . وفيه أن الجائف يحلف قائما لقوله فلما قام ليحلف وفيه نظر لأن المراد بقوله قام ما تقدم من قوله أنطلق ليحلف ، واستدل به الشافعي أن من أسلم ويده مال أخيره أنه يرجع إلى ماله إذا أثبتته ، وعن المالكية اختصاصه بما إذا كان المال لكافر ، وأما إذا كان لمسلم وأسلم عليه الذي هو بيده فإنه يقر بيده والعديد حجة عليهم . وقال ابن المنبر في الحاشية : يستفاد منه أن الآية المذكورة في هذا الحديث نزلت في نقض العهد ، وأن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأن نقض العهد لا كفارة فيه ، كذا قال ، وظائفة أنها دلالة اقتران . وقال النووي يدخل في قوله من اقتطع حق امرئ مسلم ، من حلف على غير مال كجلاء الميتة والسرجين وغيرهما ما ينتفع به ، وكذا سائر الحقوق كمنصيب الزوجة بالقدم ، وأما التقييد بالمسلم فلا يل على عدم تحریم حق الذي بل هو حرام أيضا ، لكن لا يلزم أن يكون فيه هذه العقوبة العظيمة ، وهو تأويل حسن لكن ليس في الحديث المذكور دلالة على تحریم حق الذي بل ثبت بدليل آخر . والحاصل أن المسلم والذمي

لا يفترق الحكم في الأمر فيهما في اليمين الغموس والوعيد عليها وفي أخذ حقهما باطلا واتساقا يفترق قدر العقوبة بالنسبة إليهما ، قال : وفيه غلط تحريم حقوق المسلمين ، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره في ذلك ، وكأن مراده عدم الفرق في غلط التحريم لا في مراتب الغلط ، وقد صرح ابن عبيد السلام في « الفوائد » بالفرق بين القليل والكثير وكذا بين ما يترتب عليه كثير المفسدة وحقيرها ، وقد ورد الوعيد في الحالف الكاذب في حق الغير مطلقا في حديث أبي ذر ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ، الحديث ، وفيه « والمنفق سلطته بالحالف الكاذب » أخرجه مسلم ، وله شاهد عند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة بالفظ « ورجل حالف دلى سلطته بعد العصر كاذبا »

### ١٨ - باب اليمين فيما لا يملك ، وفي المصيبة ، وفي الغضب

٦٦٧٨ - **حدثني** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة « عن أبي موسى قال : أرسلني أصحابي إلى النبي ﷺ أسأله الخللان ، فقال : والله لا أحللكم على شيء ، ووافقته وهو غضبان ، فلما أنشأته قال انطلق إلى أصحابك فقل إن الله - أو إن رسول الله ﷺ - يحللكم »

٦٦٧٩ - **حدثنا** عبد العزيز حدثنا إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب . وحدثنا الحجاج حدثنا عبد الله بن عمر الثوري حدثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري قال سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة « عن حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله مما قالوا . كل حديث طائفة من الحديث فأنزل الله : ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك ﴾ العشر الآيات كلها في براءتي ، فقال أبو بكر الصديق وكان ينفق على مسطح لعراقته منه : والله لا أنفق على مسطح شيئا أبداً بعد الذي قال لعائشة . فأنزل الله : ﴿ ولا يأنل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ﴾ الآية . قال أبو بكر : بلى والله إنى لأحب أن يغير الله لي ، فرجع إلى مسطح النفقة التي كان ينفق عليه وقال : والله لا أنزعها عنه أبداً »

٦٦٨٠ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا هبة الوارث حدثنا أبو بوب عن القاسم عن زهري قال « كنا عند أبي موسى الأشعري قال : أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين فوافقته وهو غضبان قائمته حائلناه ، فخلف أن لا يجلنا ، ثم قال : والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتمثلنا »

**قوله** ( باب اليمين فيما لا يملك وفي المصيبة والغضب ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث يؤخذ منها حكم ما في الترجمة على الترتيب ، وقد تؤخذ الأحكام الثلاثة من كل منها ولو بعزب من التأويل ، وقد ورد في الأمور الثلاثة على غير



شرط، حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم » أخرجه أبو داود والنسائي ورواه لا بأس بهم ، لكن اختلف في سنده على عمرو ، وفي بعض طرقه عند أبي داود ، ولا في مصيبة والطبراني في الأوسط عن ابن عباس وفيه « لا يمين في غضب » الحديث وسنده ضعيف . الحديث الأول حديث أبي موسى في قصة طلبهم الحملان في غزوة تبوك ، اقتصر منه على بعضه ، وفيه « فقال لا أحللكم » وقد ساقه تماماً في غزوة تبوك بالسند المذكور هذا وفيه « فقال والله لا أحللكم » وهو الموافق للترجمة ، وأشار بقوله « فيما لا يملك » إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي في « باب الكفارة قبل الحنث » فقال « والله لا أحللكم وما عندي ما أحللكم » وقد أحلت بشرح الحديث على الباب المذكور ، قال ابن المنيرة فهم ابن بطال عن البخاري أنه نحا بهذه الترجمة لجهة تعليق الطلاق قبل ملك المصمة أو الحرية قبل ملك الرقبة ، فنقل الاختلاف في ذلك وبسط القول فيه والحجج ، والذي يظهر أن البخاري قصد غير هذا وهو أن النبي ﷺ حلف أن لا يحلهم فلما حلهم راجعوه في يمينه فقال ما أنا حللتكم ولكن الله حللكم ، فبين أن يمينه إنما انعقدت فيما يملك فلو حلهم على ما يملك لعنت وكفرت ، ولكنه حلهم على ما لا يملك مملوكاً خاصاً وهو مال الله وهذا لا يكون قد حنث في يمينه . وأما قوله عقب ذلك « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها » فهو تأسيس قاعدة مبتدأة كأنه يقول ولو كنت حلفت ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيراً منه لأحنثت نفسي وكفرت عن يميني ، قال وم إنما سألوه أن يحلهم ظناً أنه يملك حملاناً لحلف لا يحلهم على شيء يملكه لكونه كان حينئذ لا يملك شيئاً من ذلك ، قال : ولا خلاف أن من حلف على شيء وليس في يملكه أنه لا يفعل فعلاً معلقاً بذلك الشيء مثل قوله والله إن ركبت مثلاً هذا البحر لأفعلن كذا ليعبر لا يملكه أنه لو ملكه وركبه حنث وليس هذا من تعليق اليمين على الملك ، قلت : وما قاله محتمل ، وليس ما قاله ابن بطال أيضاً ببعيد بل هو أظهر ، وذلك أن الصحابة الذين سألوا الحملان فهموا أنه حلف وأنه فعل بخلاف ما حلف أنه لا يفعله ، فلذلك لما أمرهم بالحملان بعد قالوا « نفعنا رسول الله ﷺ يمينه » وظنوا أنه نهي حلفه الماضي ، فأجابهم أنه لم ينس ولكن الذي فعله خير مما حلف عليه ، وأنه إذا حلف فرأى خيراً من يمينه فعل الذي حلف أن لا يفعله وكفر عن يمينه ، وسيأتي واضحاً في « باب الكفارة قبل الحنث » ، وبأني مزيد لمسألة اليمين فيما لا يملك في « باب النذر فيما لا يملك » إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني ذكر طرفاً من حديث الإفك ، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله الأوبسي ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كبسان ، وحجاج شيخه في السند الثاني هو ابن المنال ، وقد أورده عن عبد العزيز بطوله في المغازي ، وأورد عن حجاج بهذا السند أيضاً منه قطعة في الشهادات تتعلق بقول بربرة « ما علمت إلا خيراً » وقطعة في الجهاد فيمن أراد سفراً فأترح بين نسائه ، وقطعة في نفسه سورة يوسف مقرئاً أيضاً برواية عبد العزيز في قول يعقوب ( فصر جليل ) ، وقطعة في غزوة بدر في قصة أم مسطح وقول عائشة لها « تسعين رجلاً شهد بدر » وقطعة في التوحيد في قول عائشة « ما كنت أظن أن الله ينزل في شأني وحياً يتلى » وبحجج ما أورده عنه لا يحصى قدر عشر الحديث ، والغرض منه قوله فيه « قال أبو بكر الصديق وكان ينفق على مسطح والله لا أنفق على مسطح » وهو موافق لترك اليمين في المصيبة لأنه حلف أن لا ينفق مسطحاً لكلامه في عائشة فكان حالها على ترك طاعة فهي عن الاستمرار على ما حلف عليه فيكون النهي عن العاقبة على فعل المصيبة يعارض الأول ، والظاهر من حاله عند الحلف أنه يكون قد غضب على مسطح من أجل قوله الذي قاله .

وقال الكرماني : لا مناسبة لهذا الحديث بالجزء من الأولين إلا أن يكون قاسمهما على النصب ، أو المراد بقوله وفي المصيبة وفي شأن المصيبة لأن الصديق حلف بسبب إفك مسطح والإفك من المصيبة ، وكذا كل ما لا يملك الشخص فالحلف عليه موجب للتصرف فيما لا يملكه قبل ذلك أي ليس له أن يفعله شرعا انتهى ، ولا يخفى تسكلفه ، والأول أنه لا يلزم أن يكون كل خبر في الباب يطابق جميع ما في الترجمة ، ثم قال الكرماني : الظاهر أنه من تصرفات النقلة من أصل البخاري فإنه مات وفيه مواضع مبيضة من تراجم بلا حديث وأحاديث بلا ترجمة فأضافوا بعضها إلى بعض . قلت : وهذا إنما يصاد إليه إذا لم تنجس المناسبة وقد بينا توجيهها والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وأيوب هو السخيتاني ، والقاسم هو ابن عاصم ، وزهيد هو ابن مضرب الحرسي والجميع بصريون ، وقوله دوافقته وهو غضبان ، مطابق لبعض الترجمة ، وفي القصة نحو ما في قصة أبي بكر من الحلف على ترك طاعة ، لكن بينهما فرق ، وهو أن حلف النبي ﷺ وافق أن لا شيء عنده بما حلف عليه ، بخلاف حلف أبي بكر فإنه حلف وهو قادر على فعل ما حلف على تركه . قال ابن المنير : لم يذكر البخاري في الباب ما يناسب ترجمة اليمين على المصيبة إلا أن يريد بيمين أبي بكر على قطيعة مسطح وليست بقطيعة بل هي عقوبة له على ما ارتكب من المصيبة بالنقض ، ولكن يمكن أن يكون أبو بكر حلف على خلاف الأولى ، فإذا نهي عن ذلك حتى أحدث نفسه فعل ما حلف على تركه ، فن حلف على فعل المصيبة يكون أولى قال : وكذلك قوله فأرى خيرا منها ، يقتضي أن الحدث لفعل ما هو الأولى يقتضي الحدث ترك ما هو المصيبة بطريق الأولى ، قال : ولهذا يقتضي بحد من حلف على مصيبة من قبل أن يفعلها انتهى . والقضاء المذكور عند المالكية سيأتي بسطه في باب النذر في المصيبة ، قال ابن بطال : في حديث أبي موسى الرد على من قال أن يمين الله بانه لغو

١٩ - باب إذا قال والله لا أنكلم اليوم فصلي أو قرأ أو سمع أو كبر أو حجد أو هال فهو على نيته وقال النبي ﷺ « أفضل الكلام أربع : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » وقال أبو سفيان : « كعب للنبي ﷺ إلى هرقل فقالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم » وقال مجاهد : كلمة التقوى لا إله إلا الله

٦٦٨١ - حديث أبو الهيثم أخبرنا زهير بن الأزهر قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال لما حضرت أبا طالب الوفاة جاء رسول الله ﷺ فقال قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله

٦٦٨٢ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن فضيل حدثنا حمارة بن القعقاع عن أبي زرقة « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »

٦٦٨٣ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا هبة أوحى حدثنا الأعمش عن شقيق « عن عبد الله

رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى . قال : من مات يجعل الله نداءً أدخل الدار . وقلت أخرى : من مات لا يجعل الله نداءً أدخل الجنة »

قوله ( باب اذا قال : والله لا انكلم اليوم فصلى أو قرأ أو سبح - الى أن قال - فهو على نيته ) أي ان أراد ادخال القراءة والذكر حنث اذا قرأ أو ذكر وان أراد أن لا يدخلهما لم يحنث ، ولم يتعرض لمسا اذا أطلق ، والجمهور على أنه لا يحنث . وعن الحنفية يحنث ، وفرق بعض الشافعية بين القرآن فلا يحنث به ويحنث بالذكر ، وحجة الجمهور أن الكلام في العرف ينصرف الى كلام الآدميين وأنه لا يحنث بالقراءة والذكر داخل الصلاة فليكن كذلك خارجها ، ومن الحجة في ذلك الحديث الذي عند مسلم وان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، لحكم للذكر والقراءة بغير حكم كلام الناس . وقال ابن المنير : معنى قول البخاري وهو على نيته ، أي العرفية ، قال : ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يحنث بذلك إلا إن نوى ادخاله في نيته فيؤخذ منه حكم الاطلاق ، قال : ومن فروع المسألة لو حلف لا كلت زيدا ولا سلمت عليه فصل خلفه فسلم الامام وسلم المؤمنين التسليمة التي يخرج بها من الصلاة فلا يحنث بها جزما بخلاف التسليمة التي يرد بها على الامام فلا يحنث أيضا لأنها ليست مما ينويها الناس عرفا ، وفيه الخلاف انتهى . وهو على مذهبهم ، وبأنى نظيره عندنا في التسليمة الذاتية اذا كان من حلف لا يكلمه عن يساره فلا يحنث الا إن قصد الرد عليه . قوله ( وقال النبي ﷺ : أفضل الكلام أربع سبحان الله الخ ) هذا من الاحاديث التي لم يصلها البخاري في موضع آخر ، وقد وصله النسائي من طريق ضراوة بن مرة عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعا بلفظه ، وأخرجه مسلم من حديث سمرة بن جندب لكن بلفظ وأحب ، بدله أفضل ، وأخرجه ابن حبان من هذا الطريق بلفظ أفضل ، والحديث أبي هريرة طريق أخرى أخرجهما النسائي وصحهما ابن حبان من طريق أبي حمزة السكري عن الاعشى عن أبي صالح عنه بلفظ خير الكلام أربع لا يضررك بأين بدأت ، فذكره ، وأخرجه أحمد عن وكيع عن الاعشى فأهم الصحابي ، وأخرجه النسائي من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن السلولى عن كعب الاحبار من قوله ، وقد بينت معاني هذه الالفاظ الأربعة في باب فضل التسبيح ، من كتاب الدعوات . قوله ( وقال أبو سفيان : كتب النبي ﷺ الى هرقل تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ) هذا طرف ذكره بالمعنى من الحديث الطويل وقد شرحته بطوله في أول الصحيح وفي تفسير آل عمران ، والفرض منه ومن جميع ما ذكر في الباب أن ذكر الله من جملة الكلام واطلاق كلمة ، على مثل سبحان الله ومجملته من إطلاق البعض على الكل . قوله ( وقال مجاهد : كلمة التقوى لا اله الا الله ) وصله عبد بن حميد من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد بهذا موقوفا على مجاهد ، وقد جاء مرفوعا من احاديث جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وأبو هريرة وابن عباس وسلمة بن الأكوع وابن عمر أخرجهما كلها أبو بكر بن مردويه في تفسيره ، وحديث أبي سعيد الترمذي وذكر أنه سأل أبا زرعة عنه فلم يعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وأخرجه أبو العباس الباق في جزئه المشهور موقوفا على جماعة من الصحابة والتابعين ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث : حديث سعيد بن المسيب عن أبيه لما حضرت أبا طالب الوفاة الحديث مختصر ، وقد تقدم بتامه وشرحه في السيرة النبوية ، والفرض منه قوله ﷺ : قل لا اله الا الله كلمة أطاع ، بضم أوله وتشديد آخره وأصله

أحاجج والمراد أظهر لك بها الحجة . وحديث أبي هريرة : كتمان خفيقتان على اللسان ، الحديث وقد تقدم في الدعوات وبأنى شرحه مستوفى في آخر الكتاب : وحديث عبد الله وهو ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ كلمة قلت أخرى ، الحديث وقد مضى الكلام عليه في أوائل كتاب الجنائز ، وذكرت ما وقع للزوي فيه ، ووقع في تفسير البصرة بيان السكيلة المرفوعة من السكيلة المرفوعة ، قال السكرماني : المتجه أن يقول من مات لا يعمل لله ندا لا يدخل النار ، لكن لما كان دخول الجنة محققا للمرحوم جزم به ولو كان آخره

٢٠ - باب من حلف أن لا يدخل على أهله شهرا وكان الشهر تسعا وعشرين

٦٦٨٤ - حديث عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن بلال عن حميد « من أنس قال : آتى رسول الله ﷺ من لسانه وكانت انكثت رجله ، فاقام في مشربة تسعا وعشرين ليلة ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله آليت شهرا ، فقال : إن الشهر يكون تسعا وعشرين »

قوله ( باب من حلف أن لا يدخل على أهله شهرا وكان الشهر تسعا وعشرين ) أى ثم دخل فأنه لا يحنث ، هذا ينصروا إذا وقع الحلف أول جزء من الشهر اتفاقا ، فإن وقع في أثناء الشهر ونقص هل يتعين أن يلفق ثلاثين أو يكتفى بتسع وعشرين ؟ فالأول قول الجمهور ، وقالت طائفة منهم ابن عبد الحكم من المالكية بالثاني ، وقد تقدم بيان ذلك في آخر شرح حديث عمر الطويل في آخر النكاح ، ومعنى الكلام على تفسير الأيلاء وعلى حديث أنس المذكور في هذا الباب في باب الأيلاء ، واحتج الطحاوى للجمهور بالحديث الصحيح الماضى في الصيام بلفظ « الشهر تسع وعشرون فإذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإذا غم عليكم فأكلوا ثلاثين » قال فأوجب عليهم إذا أغم ثلاثين وجعله على السكال حتى يروا الهلال قبل ذلك . قلت : وهذا إنما يحتاج به على من زعم أنه إذا وقعت يمينا في أثناء الشهر أن يكتفى بتسع وعشرين سواء كان ذلك الشهر الذى حلف فيه تسعا وعشرين أو ثلاثين ، وقد نقل هو هذا المذهب عن قوم ، وأما قول ابن عبد الحكم فأنما يصلح تعقبه بحديث عائشة قالت : لا والله ما قال رسول الله ﷺ إن الشهر تسع وعشرون ، وإنما والله أعلم بما قال في ذلك أنه قال حين هجرنا لأهجر فمكن شهرا ثم جاء لتسع وعشرين فساءلته فقال إن شهرا هذا كان تسعا وعشرين ، قال الطحاوى بعد ترجمته : يعرف بذلك أن يمينا كانت مع روية الهلال ، كذا قال وليس ذلك صريحا في الحديث ، والله أعلم

٢١ - باب إذا حلف أن لا يشرب نبيذا فشرب طلاء أو سكرا أو عسيرا لم يحنث في قول

بعض الناس وليست هذه بأبيزة عنده

٦٦٨٥ - حديث علي بن سميح عبد العزيز بن أبي حازم أخبرني أبي « عن سهل بن سعيد أن أبا أسيد صاحب النبي ﷺ أعرض فدعا النبي ﷺ لمرسه ، فكانت العروس خادمتهم ، فقال سهل فقوم هل تدرون ما سقاه ؟ قال : أنقمت له تمرأى في تور من الليل حتى أصبح عليه فسقته بإياه »

٦٦٨٦ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن بكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « عن سودة زوج النبي ﷺ قالت : ما نلت لنا شاة فذبحنا مسكها ثم مازلنا نلهد في حق صارت شاة »

**قوله** ( باب إذا حلف أن لا يشرب نبيذا فحرب طلاء ) في رواية « الطلاء » بزيادة لام . **قوله** ( أو سكر ) بفتح المهملة وتخفيف الكاف . **قوله** ( أو عصيرا ) لم يحدث في قول بعض الناس وليست هذه بأنبذة عنده ) في رواية الكشميني « وإيس » وقد تقدم تفسير الطلاء والسكر والنبيذ في كتاب الأشربة ، قال المصنف : الذي عليه الجمهور أن من حلف أن لا يشرب النبيذ بعينه لا يحدث بشرب غيره ، ومن حلف لا يشرب نبيذا لما يحشى من السكر به فانه يحدث بكل ما يشربه ، ما يكون فيه المعنى المذكور ، فان سائر الأشربة من الطيبخ والعصير تسمى نبيذا لمشابهتها له في المعنى ، فهو كمن حلف لا يشرب شرابا وأطلق فانه يحدث بكل ما يقع عليه اسم شراب ، قال ابن بطال : ومراد البخاري ببعض الناس أبو حنيفة ومن تبعه فانهم قالوا إن الطلاء والعصير ليسا بنبيذ لأن النبيذ في الحقيقة ما نبيذ في الماء وتقع فيه ، ومنه سمي المنبوذ منبوزا لانه نبيذ أي طرح ، فأراد البخاري الرد عليهم ، وتوجيه من حديث الباب أن حديث سهل يقتضي تسمية ما قرب عنده بالانقباض نبيذا وإن حل شربه ، وقد تقدم في الأشربة من حديث عائشة أنه ﷺ كان ينبذ له ليلا في شربه غدوة وينبذ له غدوة في شربه عشية ، وحديث سودة يؤيد ذلك فانها ذكرت أنهم صاروا ينقبذون في جلد الشاة التي ماتت وما كانوا ينبذون إلا ما يحمل شربه ومع ذلك كان يطلق عليه اسم نبيذ ، فالنقيع في حكم النبيذ الذي لم يبلغ حد السكر والعصير من العنب الذي بلغ حد السكر في معنى النبيذ من التمر الذي بلغ حد السكر ، ودعم ابن المنير في الحاشية أن الشارب يعمل عن مقصود البخاري هنا قال : وإنما أراد تصويب قول الحنفية ومن ثم قال لم يحدث ولا يضره قوله بعده « في قول بعض الناس » فانه لو أراد خلافه ترجم على أنه يحدث ، وكيف يترجم على وفق مذهب ثم يخالفه انتهى . والذي فهمه ابن بطال أوجه وأقرب إلى مراد البخاري . والحاصل أن كل شيء يسمى في العرف نبيذا يحدث به إلا إن نوى شيئا بعينه فيختص به ، والطلاء يطلق على المطبوخ من عصير العنب وهذا قد يقع فيكون ديسا وربا فلا يسمى نبيذا أصلا ، وقد يستمر مائعا ويسكر كثيره فيسمى في العرف نبيذا ، بل نقل ذلك ابن التين عن أهل اللغة أن الطلاء جنس من الشراب ، وعن ابن فارس أنه من أسماء الخمر ، وكذلك السكر يطلق على العصير قبل أن يتخمر ، وقيل هو ما أسكر منه ومن غيره ، ونقل الجوهري أن نبيذ التمر والعصير ما يعصر من العنب فيسمى بذلك ولو تخمر ، وقد مضى شرح حديث سهل في الولية من كتاب النكاح ، وهن شيخه هو ابن المديني ، وأما حديث سودة فهي بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس العامرية من بني عامر بن لؤي القرشية زوج النبي ﷺ تزوجها النبي ﷺ بعد موت خديجة وهو بمكة ودخل بها قبل الهجرة . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( قد بئنا مسكها ) بفتح الميم وبالمهمل أي جلدتها . **قوله** ( حتى صار شاة ) بفتح المعجمة وتشديد النون أي بالياً ، والشاة القرية العتيقة . وقد أخرج النسائي عن طريق مغيرة بن مقسم عن الشعبي عن ابن عباس عن النبي ﷺ حديثا في دباغ جلد الشاة الميتة غير هذا ، وأشار الخزي في الأطراف ، إلى أن ذلك حلة لرواية اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي التي في الباب ، وليس كذلك بل هما حديثان متغايران في السياق وإن كان كل منهما من رواية الشعبي عن ابن عباس ، ورواية مغيرة هذه توافق لفظ

رواية عطاء عن ابن عباس عن ميمونة وهي عند مسلم ، وأخرجها البخاري من رواية عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس بغير ذكر ميمونة ولا ذكر الدباغ فيه ، ومضى الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الأطعمة ، قال ابن أبي جرة : في حديث سودة الرد على من زعم أن الوهد لا ينم إلا بالخروج عن جميع ما يمتلك لأن موت الشاة يتضمن سبق ملكها واقتنائها ، وفيه جواز تنمية المال لأنهم أخذوا جلد الأيكة في بهوه فانتفعوا به بعد أن كان مطروحا ، وفيه جواز تناول ما يضم الطعام لما دل عليه الانتباز ، وفيه إضافة الفعل إلى المالك وإن باشره فيه كالحادم .  
اه ملخصا

## ٢٢ - باب إذا حلف أن لا يأتمم فأكل تمرا بخبز ، وما يكون منه الإدم

٦٦٨٧ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه « عن عائشة رضي الله

عنها قالت : ما شبع آل محمد عليهم السلام من خبز برّ مَادُومَ ثلاثة أيام حتى لحق بالله »

وقال ابن كثير . أخبرنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن عابس عن أبيه أنه قال لعائشة بهذا

٦٦٨٨ - **حديث** قتبية عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع أنس بن مالك قال :

قال أبو طلحة لأمّ سليم لقد سمعتُ صوتَ رسول الله ﷺ ضميغا أعرفُ فيه الجوعَ ، فهل عندك من شيء ؟ فقالت نعم ، فأخرجت أفراسا من شعير ثم أخذت خمارا لها فلذقت الخبز ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ ، فذهبت فوجدتُ رسول الله ﷺ في المسجدِ ومعه الناسُ ، فقمْتُ عليه فقال رسول الله ﷺ : أأرسلتُك أبو طلحة ؟ فقلتُ نعم ؛ فقال رسول الله ﷺ لمن معه قوموا . فانطلقوا وانطلقتُ بين أيديهم حتى جئتُ أبا طلحة فأخبرته ، فقال أبو طلحة يا أمّ سليم قد جاء رسول الله ﷺ والناسُ وليس عندنا من الطعام مانطعُهم ، فقالت الله ورسوله أعلم ، فانطلق أبو طلحة حتى أتى رسول الله ﷺ فأقبل رسول الله ﷺ وأبو طلحة معه حتى دخلَا ، فقال رسول الله ﷺ : هلي يا أمّ سليم ما عندك ، فأنت بذلك الخبز ، قال فأمر رسول الله ﷺ بذلك الخبز فنتت وعصرت أم سليم عكة لها فأدتمته ، ثم قال فيه رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ، ثم قال : انذن لبعرة ، فأذن لهم ، فأكوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، ثم قال : انذن لبعرة ، فأذن لهم فأكل القوم كلهم وشبعوا ، والقوم سبعون أو ثمانون رجلا »

**قوله** ( باب إذا حلف أن لا يأتمم فأكل تمرا بخبز ) أي هل يكون مؤثما فيجذب أم لا ؟ **قوله** ( وما يكون منه الإدم ) هي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء ، أي وباب بيان ما يحصل به الإقدام . ذكر فيه حديثين حديث عائشة و ما شبع آل محمد من خبز بر مَادُومَ ، وهو طرف من حديث معنى في الأطعمة بتامه ، وكذا التعليق المذكور بعده عن محمد بن كثير معنى ذكر من وصله عنه . وعابس بمهملية وبعد الألف موحدة ثم مهملة ، وقوله

في آخره . قال لعائشة بهذا ، قال الكرمانى أى روى هذا أو قال لها مستفهما ما شيع آل محمد ؟ فقالت : نعم : قلت : والواقع خلاف هذا التقدير ، وهو بين فيما أخرجه الطبرانى والبيهقى من وجهين آخرين وهو أن عابسا قال لعائشة : أنسى النبي ﷺ . أكل لحوم الاضاحى ؟ فذكر الحديث وفي آخره « ما شيع الخ » ، والنسكبة في إيراد طربق محمد بن كثير الاشارة الى أن عابسا لى عائشة وسألها ، لرفع ما يتوهم في المنفعة في الطريق التى قبلها من الانقطاع ، وقد تقدم شرح الحديث في كتاب الرقاق . الثانى حديث أنس في قصة أفراس الشعر وأكل القوم وهم سبعون أو ثمانون رجلا حتى شهروا ، وقد مضى شرحه في علامات النبوة ، والقصد منه قوله « فأمر بالخبز ففت وعصرت أم سليم عكة لها فأدمته » أى خلطت ما حصل من السمن بالخبز المغتوت ، قال ابن المنير وغيره : مقصود البخارى الرد على من زعم أنه لا يقال انتمم إلا إذا أكل بما اصطليخ به ، قال : ومناسبة حديث عائشة أن المعلوم أنها أرادت نفي الادام مطلقا بقربة ما هو معروف من شطط عيشهم فدخل فيه التبر وغيره ، وقال الكرمانى : وجهه المناسبة أن التمر لما كان موجودا عندهم وهو غالب أفرانهم وكانوا شبايعى منه فلم أن أكل الخبز به ليس انتماما ، قال : ويحتمل أن يكون ذكر هذا الحديث في هذا الباب لأدنى ملاسة وهو لفظ المأدوم لكونه لم يجد شيئا على شرطه ، قال : ويحتمل أن يكون إيراد هذا الحديث في هذه الترجمة من نصرف النقلة . قلت : والاول مبين لمراد البخارى ، والثانى هو المراد ، لكن بأن ينضم اليه ما ذكره ابن المنير ، والثالث بعيد جدا . قال ابن المنير ، وأما قصة أم سليم فظاهرة المناسبة لان السمن البشير الذى فضل في قعر العكة لا يصطليخ به الاقراس التى قتمها ، وإنما غابته أن يصير في الخبز من طعم السمن فأشبهه ما اذا خلط التمر فند الأكل ، ويؤخذ منه أن كل شيء يسمى عند الاطلاق اداما ، فإن الخائف أن لا يأنتمم يحتمل اذا أكله مع الخبز ، وهذا قول الجمهور سواء كان يصطليخ به أم لا . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا يحتمل اذا انتمم بالخبز والبيض ، وخالفهما محمد بن الحسن فقال : كل شيء يؤكل مع الخبز بما الغالب عليه ذلك كالأحم المفوى والخبز آدم ، وهن المالكية يحتمل بكل ما هو عند الخائف آدم ولكل قوم عامة ، ومنهم من استثنى الملح جربشا كان أو مطيبا . ( تنبيه ) : من حجة الجمهور حديث عائشة في قصة بريدة « فدعا بالغداء فأتى بخبز وادام من ادم البيت » الحديث ، وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه ، و ترجم له المصنف في الاطعمة « باب الأدم » قال ابن بطال : دل هذا الحديث على أن كل شيء في البيت مما جرحه المادة بالانتمام به يسمى أداما ما لم يكن أو جامدا . وكذا حديث « تكون الارض يوم القيامة خبز واحدة وادامهم زائدة كبند الحوت » وقد تقدم شرحه في كتاب الرقاق ، وفي خصوص العين المذكورة في الترجمة حديث يوسف بن عبد الله بن سلام « رأيت النبي ﷺ أخذ كسرة من خبز شعير فوضع عليها تمره وقال : هذه ادام هذه » أخرجه أبو داود والترمذى بسند حسن ، قال ابن القصار : لاخلاف بين أهل اللسان أن من أكل خبزا بلحم مشوى أنه انتمم به ، فلو قال أكل خبزا بلا ادم كذب وان قال أكل خبزا بادام صدق ، وأما قول الكوفيين : الادام اسم للجمع بين الشيتين فدل على أن المراد أن يستهلك الخبز فيه بحيث يكون تابعا له بأن تتداخل أجزاءه في أجزاءه وهذا لا يحصل الا بما يصطليخ به ، فقد أجاب من خالفهم بأن السلام الاول مسلم لكن دعوى التداخل لا دليل عليه قبل تناول ، وإنما المراد الجمع ثم الاستهلاك بالاكل فيتم دخلا جينث

٦٦٨٩ - **حدثنا** سعيد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني محمد بن إبراهيم أنه سمع عاتمة بن وقاص التيمي يقول «سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يترجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه »

**قوله** ( باب النية في الإيمان ) بفتح الهمزة للجميع وحكى الكرماني أن في بعض النسخ بكسر الهمزة ووجهه بأن مذهب البخاري أن الأعمال داخل في الإيمان . قلت : وقينة ترجمة كتاب الإيمان والنذور كافية في توضيح الكسر . وعبد الوهاب المذكور في السند هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، وقد تقدم شرح حديث الأعمال في أول بدء الوحي ، ومناسبة الترجمة أن العيين من جملة الأعمال فيستدل به على تخصيص الالفاظ بالنية زمانا ومكانا وإن لم يكن في اللفظ ما يقتضي ذلك ، كن حلف أن لا يدخل دار زيد وأراد في شهر أو سنة مثلا أو حلف أن لا يكلم زيدا مثلا وأراد في منزله دون غيره فلا يحث إذا دخل بعد شهر أو سنة في الأولى ولا إذا كلف في دار أخرى في الثانية ، واستدل به الشافعي ومن تبعه فيمن قال : إنه فعلت كذا فأنت طالق ونوى عددا أنه يعتبر العدد المذكور وإن لم يلفظ به ، وكذا من قال إن فعلت كذا فأنت بائن إن نوى ثلاثا بائن وإن نوى ما دوتها وقع مانوى رجعا ، وخالف الحنفية في الصورتين ، واستدل به على أن العيين على نية الخالف لكن فيها هذا حقوق الأدمين فهي على نية المستعطف ، ولا ينتفع بالتورية في ذلك إذا اقتطع بها حقا لفهده ، وهذا إذا تحاكأ وأما في غير المحاكاة فقال الأكثر نية الخالف . وقال مالك وطائفة نية المحلوف له ، وقال النوري من ادعى حقا على رجل فأحلفه الحاكم انعقدت بيمينه على مانواه الحاكم ولا تنفعه التورية انفاقا ، فإن حلف بغير استحلاف الحاكم نفعت التورية إلا أنه إن أبطل بها حقا أثم وإن لم يحنث ، وهذا كله إذا حلف باقية فإن حلف بالطلاق أو العتاق نفعت التورية ولو حلفه الحاكم لأن الحاكم ليس له أن يحلفه بذلك كذا أطلق ، وينبغي فيما إذا كان المساكم يرى جواز التحليف بذلك أن لا تنفعه التورية

#### ٢٤ - باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة

٦٦٩٠ - **حدثنا** أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن كعب بن مالك ، وكان قائد كعب من بني هاشم حين هجى ، قال سمعت كعب بن مالك يقول في حديثه ( وعلى الثلاثة الذين خلفوا ) فقال في آخر حديثه : إن من توبتى أن أخلع من مالى صدقة إلى الله ورسوله ، فقال النبي ﷺ : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك »

**قوله** ( باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة ) كذا للجميع إلا للكشميرى فعنده « والتوبة » بدل « التوبة » وكذا رأيت في مستخرج الاسماعيل ، قال الكرماني : وقوله أهدى أى تصدق بماله أو جملة هدية للسلبيين . وهذا الباب هو أول أبواب النذور ، والنذر في اللغة التزام خير أو شر ، وفي الشرح التزام المكلف شيئا لم يسكن عليه



منجوا أو معلقا وهو قسمان : نذر برر ونذر لحاج ، ونذر التبرر قسمان أحدهما ما يتقرب به ابتداء كله على أن أصوم كذا ، ويتحقق به ما إذا قال لله على أن أصوم كذا شكرا على ما أنعم به علي من شفاء مريض مثلا . وقد نقل بعضهم الاتفاق على صحته واستحبابه ، وفي وجه شاذ لبعض الشافعية أنه لا ينعقد . والثاني ما يتقرب به معلقا بشئ . ينتفع به إذا حصل له كإين قدم غائب أو كفاني شر عدوي فعل صوم كذا مثلا . والمعلق لازم اتفاقا وكذا المنجز في الراجح . ونذر اللجاج قسمان : أحدهما ما يعلقه هل فعل حرام أو أترك واجب فلا ينعقد في الراجح إلا إن كان فرض كفاية أو كان في فله مشقة فيلومه ، ويتحقق به ما يعلقه على فعل مكروه . والثاني ما يعلقه على فعل خلاف الأولى أو مباح أو ترك مستحب وفيه ثلاثة أقوال للعلماء : الوفاء أو كفارة يمين أو التحجير بينهما ، واختلاف الترجيح عند الشافعية وكذا عند الحنابلة ، وجزم الحنفية بكفارة اليمين في الجميع والمالكية بأنه لا ينعقد أصلا . قوله ( أخبرني يونس ) هو ابن يزيد الأيلي . قوله ( عن عبد الله بن كعب ) هو والد عبد الرحمن الراوي عنه ، وقد مضى في تفسير سورة براءة عن أحمد بن صالح وحدثني ابن وهب أخبرني يونس ، قال أحمد وحدثنا هبة حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن كعب أخبرني عبد الله بن كعب ، ثم أخرجه من طريق إسحق بن راشد عن ابن شهاب ، أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه . . قوله ( سمعت كعب بن مالك يقول في حديثه وعمل الثلاثة الذين خلفوا ) أي الحديث الطويل في قصة تخلفه في غزوة تبوك ونحو النبي ﷺ عن كلامه وكلام رفيقيه ، وقد تقدم بطوله مع شرحه في المغازي لكن بوجه آخر عن ابن شهاب . قوله ( فقال في آخر حديثه ان من توبى أن انخلع ) بنون وحاء موحدة أي أعزى من مالي كما يعزى الانسان اذا خلع ثوبه . قوله ( أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ) زاد أبو داود عن أحمد بن صالح بهذا اللفظ وقلت اني أمسك سمي الذي يخبر ، وهو عند المصنف من وجه آخر عن ابن شهاب ، ووقع في رواية ابن إسحاق عن الزهري بهذا السند عند أبي داود بلفظ : ان من توبى أن يخرج من مالي كله ورسوله صدقة ، قال لا ، قلت فنصفه ، قال لا ، قلت فثلثه ، قال نعم ، قلت فاني أمسك سمي الذي يخبر ، وأخرج من طريق ابن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال للنبي ﷺ فذكر الحديث وفيه : وانى انخلع من مالي كله صدقة ، قال يجوز عنك الثلث ، وفي حديث أبي إلبانة عند أحمد وأبي داود نحوه . وقد اختلف السلف فيمن نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب فقال مالك : يلزمه الثلث لهذا الحديث ، ونزع في أن كعب بن مالك لم يصرح بلفظ النذر ولا بمعناه ، بل يحتمل أنه نجز النذر ، ويحتمل أن يكون أراد فاستأذن ، والانخلع الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه ، وإنما الظاهر أنه أراد أن يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ماله شكرا لله تعالى على ما أنعم به عليه . وقال ألفا كهاني في شرح العمدة : كان الأولى لكعب أن يستشير ولا يستبد برأيه ، لكن كأنه قام عند حال فقره بتوبته ظهر له فيها أن اتصدق بجميع ماله مستحق عليه في الشكر فأورد الاستشارة بصيغة الجزم انتهى وكأنه أراد أنه استبد برأيه في كونه جزم بأن من توبته أن ينخلع من جميع ماله إلا أنه نجز ذلك . وقال ابن المنير : لم يبت كعب الانخلع بل استشار هل يفعل أولا ؟ قلت : ويحتمل أن يسكون استفهم وحذفت أداة الاستفهام ، ومن ثم كان الراجح عند الكثير من العلماء وجوب الوفاء بان الزم أن يتصدق بجميع ماله إلا إذا كان على صئيل القرية ، وقيل ان كان مليا لزمه وأنه كان فقيرا فعليه كفارة يمين ، وهذا قول الليث ووافقه ابن وهب

وزاد : وإن كان متوسطاً يخرج قدر زكاة ماله ، والأخير عن أبي حنيفة بغير تفصيل وهو قول ربيعة ، وعن الشعبي وابن أبي لبابة لا يلزم شيء أصلاً ، وهن فتادة يلزم الغنى العشر والمتوسط السبع والمطلق الخمس ، وقيل يلزم الكل إلا في نذر الحاج فكفارته يمين ، وعن مسنون يلزمه أن يخرج ما لا يضر به ، وعن الثوري والأوزاعي وجاعة يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل ، وعن النخعي يلزمه الكل بغير تفصيل . وإذا تقرر ذلك فمناصبة حديث كعب فترجمة أن معنى الترجمة أن من أهدى أو تصدق بجميع ماله إذا تاب من ذنب أو إذا نذر هل ينفذ ذلك إذا نجزه أو علقه ؟ وقصة كعب منطبعة على الأول وهو الفنجين ، لكن لم يصدر منه تنجيز كما تقرر وإنما استشار فأشير عليه بامساك البعض ، فيكون الأولى أن أراد أن ينجز التصديق بجميع ماله أو يعلقه أن يمسك بهضه ، ولا يلزم من ذلك أنه لو نجزه لم ينفذ . وقد تقدمت الإشارة في كتاب الوكافة إلى أن التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال ، فمن كان قويا على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه يتنزل فعل أبي بكر الصديق وإيثار الانصار على أنفسهم المهاجرين ولو كان بهم خصاصة ، ومن لم يكن كذلك فلا وعليه يتنزل « لصدقة إلا من ظهر غنى » وفي لفظ « أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى » قال ابن دقيق العيد : في حديث كعب إن لصدقة أثر في محو الذنوب ومن ثم شرعت الكفارة المالية ، ونازعه الفاكهاني فقال : التوبة تجب ما قبلها ، وظاهر حال كعب أنه أراد فعل ذلك على جهة الشكر . قلت : مراد الشيخ أنه يؤخذ من قول كعب « إن من توبى الخ » أن لصدقة أثراً في قبول التوبة التي يتحقق بمحوها محو الذنوب ، والحجة فيه تقرير النبي ﷺ له على القول المذكور

#### ٢٥ - باب إذا حرم طعاماً

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ﴾ ، والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ﴿ ﴾ وقوله : ﴿ لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ .  
٦٦٩١ - **حديث** الحسن بن محمد حدثنا الحجاج عن ابن جريج قال : زعم عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول « سمعت عائشة تزعم أن للنبي ﷺ كان يكثر عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً فتواصيت أنا وحفصة أن آتينا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل : إني أجسد ، بك ربح مغافير ، أكلت مغافير ؟ فدخل على إحداها فقالت ذلك له ، فقال : لا بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش وإن أعوذ له ، فنزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ، ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ ﴾ إماتة وحفصة ، وإذا أمر النبي ﷺ إلى بعض أزواجه حديثاً ﴿ لقوله بل شربت عسلاً

وقال إبراهيم بن موسى عن هشام « وأن أعود له وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحداً »

**قوله** ( باب إذا حرم طعاماً ) في رواية غير أبي ذر « طعامه » وهذا من أمثلة نذر الحاج وهو أن يقول مثلاً طعام كذا أو شراب كذا على حرام أو نذرت أو هدي أن لا أكل كذا أو لا أشرب كذا ، والراجح من أقوال العلماء أن ذلك لا ينفذ إلا إن قرنه بحلف يلزمه كفارة يمين . **قوله** ( وقوله تعالى : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل

الله لك تبغى مرضاة أزواجك) وزاد غير أبي ذر، إلى قوله تحلة أيمانكم، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الطلاق. وهل نزلت الآية في تحريم مارية أو في تحريم شرب العسل، وإلى الثاني أشار المصنف حيث ساقه في الباب. ويؤخذ حكم الطعام من حكم الشراب، قال ابن المنذر: اختلف فيمن حرم على نفسه طعاما أو شرابا يحل فقالت طائفة: لا يحرم عليه، ونلزمه كفارة يمين، وبهذا قال أهل العراق. وقالت طائفة: لا يلزمه الكفارة إلا إن حلف، وإلى ترجيح هذا القول أشار المصنف بإيراد الحديث لقوله وقد حلفت وهو قول مسروق والشافعي ومالك، لكن استثنى مالك المرأة فقال تطلق، قال اسماعيل القاضي: الفرق بين المرأة والأمة أنه لو قال امرأتى حلى حرام فهو فراق التزمت فطلاق، ولو قال لأمتي من غير أن يحلف فإنه ألزم نفسه ما لم يارمه فلا تحرم عليه أمته، قال الشافعي: لا يقع عليه شيء إذا لم يحلف إلا إذا نوى الطلاق فتطلق أو العتق فعتق، وعنه يلزمه كفارة يمين. قوله (وقوله تعالى: لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) كأنه يشير إلى ما أخرجه الثوري في جامعه وابن المنذر من طريقه بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جرى عنده بطعام فتحنى رجل فقال إن حرمة أن لا آكله فقال: إذن فكل وكفر عن يمينك، ثم تلا هذه الآية إلى قوله (لا تعتدوا) قال ابن المنذر: وقد تمسك به في من أوجب الكفارة ولم يحلف بما وقع في حديث أبي موسى في قصة الرجل الجرمي والحجاج، وذلك رواية مختصرة، وقد ثبت في بعض طرقه الصحيحة أن الرجل قال: حلفت أن لا آكله، قلت: وقد أخرجه الشيخان في الصحيحين كذلك. قوله (حدثنا الحسن بن محمد) هو الزعفراني، والحجاج بن محمد هو المصيصي. قوله (زعم عطاء) وقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن حجاج قال قال ابن جريج عن عطاء، وكذا في رواية هشام بن يوسف المذكورة في آخر الباب. قوله في آخر الباب (فنزات: يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - ان تنوبا إلى الله لعائشة وحفصة، وإذا أسرت النبي إلى بعض أزواجه حديثا: لقوله بل شربت عسلا) قلت: أشكل هذا اللفظ على بعض من لم يمارس طريقة البخاري في الاختصار، وذلك أن الحديث في الأصل عنده بتامه كما تقدم في التفسير والنكاح والطلاق فلما أراد اختصاره هنا اقتصر منه على الكلمات التي تتعاق باليمين من الآيات مضافا لها تسمية من أبهم فيها من آدمي وغيره، فلما ذكر (ان تنوبا) فسرهما بعائشة وحفصة، ولما ذكر (أسرت حديثا) فسرهما بقوله «لا بل شربت عسلا». قوله (وتل إبراهيم بن موسى) كذا لا في ذر ولا غيره. قال في إبراهيم بن موسى، وقد تقدم في التفسير باللفظ حدثنا إبراهيم بن موسى. قوله (عن هشام) هو ابن يوسف وصرح به في التفسير، وقد اختصر هنا بعض السند ومراده أن هشاما رواه عن ابن جريج بالسند المذكور والمثل إلى قوله ولئن أهدته فواد له وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحدا،

## ٢٦ - باب الوفاء بالنذر، وقول الله تعالى: ﴿يوفون بالنذر﴾

٦٦٩٢ - حدثنا يحيى بن صالح حدثنا فليح بن سليمان حدثنا سعيد بن الحارث أنه «سمع ابن هريرة رضي الله عنهما يقول: أو لم ينهوا عن النذر؟ إن النبي ﷺ قال: إن النذر لا يقدم شيئا ولا يؤخر، وإنما يستخرج بالنذر من البخل»

٦٦٩٣ - **عز** خلد بن يحيى حدثنا سفيان عن منصور أخبرنا عبد الله بن مرة عن عبد الله بن عمر قال : سمى النبي ﷺ عن النذر وقال إنه لا يرؤ شيئا واسكنه يسخرج به من البخيل »

٦٦٩٤ - **عز** أبو البيان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قد رآه ، ولكن يلقى النذر إلى القدر قد قدر له ، فيستخرج الله به من البخيل فيؤتى عليه ما لم يكن يؤتى عليه من قبل »

**قوله** (باب الوفاء بالنذر) أى حكمه أو فضله . **قوله** (وقول الله تعالى يرفون بالنذر) يؤخذ منه أن الوفاء به قرينة للنماء على فادله ، لكن ذلك مخصوص بنذر الطاعة ، وقد أخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله تعالى (يرفون بالنذر) قال : إذا نذروا في طاعة الله ، قال الفرطى : للنذر من العقود المأمور بالوفاء بها المثنى على فاعلها ، وأعلى أنواعه ما كان غير معاق على شيء كن يماق من مرض فقال : لله على أن أصوم كذا أو أتصدق بكذا شكر الله تعالى ، وبليه الملقى على فعل طاعة كإن شفى الله مريض صمت كذا أو صليت كذا ، وما عدا هذا من أنواعه كنذر اللجاج كن يستغل عبده فينذر أن يعتقه ليتخلص من محبته فلا يقصد القرية بذلك ، أو يحمل على نفسه فينذر صلاة كثيرة أو صوما مما يشق عليه فله ويتضرر بفعله فإن ذلك يكره وقد يبلغ بعضه التحريم . **قوله** (حدثنا يحيى بن صالح) هو الوحاظي بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف ظاء معجمة . **قوله** (سمعت ابن الحارث) هو الانصارى . **قوله** (سمعت ابن عمر يقول : أو لم ينهوا عن النذر) كذا فيه ، وكأنه اختصر السؤال فاختصر على الجواب ، وقد بينه الحاكم في المستدرک من طريق المعاني بن سليمان والاسماعيلي من طريق أبي عامر المقدسي ومن طريق أبي داود واللفظ له قال : حدثنا فليح بن سعيد عن سميد بن الحارث قال : كنت عند ابن عمر فأناهم مسعود بن عمرو أحد بني عمرو بن كعب فقال : يا أبا عبد الرحمن إن ابني كان مع عمر بن عبد الله بن معمر بأرض فارس فوقع فيها وباء وطاعون شديد فجعلت على نفسي إثم سلم الله ابني ليشين إلى بيت الله تعالى ، نقدم علينا وهو مريض ثم مات فما تقول ؟ فقال ابن عمر : أو لم تنهوا عن النذر ؟ ان النبي ﷺ ، فذكر الحديث المرفوع و زاد : أو فبنذكرك ، وقال أبو عامر : فقلت يا أبا عبد الرحمن إنما نذرت أن يمسي ابني . فقال : أو فبنذكرك قال سميد بن الحارث فقلت له : أتعرف سميد بن المسيب ؟ قال : نعم . قلت له : اذهب إليه ثم أخبرني ما قال لك ، قال فأخبرني أنه قال له دأش عن ابنك ، قلت يا أبا محمد وترى ذلك مقبولا ؟ قال : نعم ، أرايت لو كان على ابنك دين لا قضاء له ففضيحه أكان ذلك مقبولا ؟ قال : نعم . قال فهذا منزل هذا انتهى . وأبو عبد الرحمن كنية عبد الله بن عمر وأبو محمد كنية سميد بن المسيب ، وأخرجه ابن حبان في الذوق السادس والستين من القسم الثالث من طريق زيد بن أبي أنيسة متابعا لفليح بن سليمان عن سميد بن الحارث فذكر نحوه بتمامه ولكن لم يسم الرجل ، وفيه أن ابن عمر لما قال له أو فبنذكرك قال له الرجل : إنما نذرت أن يمسي ابني وإن ابني قد مات . فقال له : أو فبنذكرك ، كرو ذلك عليه ثلاثا ، فغضب عبد الله فقال : أو لم تنهوا عن النذر ؟ سمعت رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث المرفوع ، قال سميد : فلما رأيت ذلك قلت له انطلق إلى سميد بن المسيب وسيتاق إلحاقكم نحوه وأخبر منه

وقد وهم الحاكم في المستدرک فان البخاري أخرجه كما ترى لكن اختصر القصة لكونها موقوفة . وهذا الفروع غريب وهو أن ينذر عن غيره فيلزم الغير الوفاء بذلك ثم إذا تعذر لزوم النادر . وقد كنت أستشكل ذلك ، ثم ظهر لي أن الابن أقر بذلك والزم به ، ثم لما مات أسره ابن عمر وسعيد أن يفعل ذلك عن ابنه كما يفعل سائر القرب هذه كالصوم والحج والصدقة . ويحتمل أن يكون مختصا عندهما بما يقع من الواجب في حق ولده فبعدة لوجوب بر الوالدين على الولد بخلاف الاجنبى . وفي قول ابن عمر في هذه الرواية ، أو لم تنهوا عن النذر ، نظر ، لأن الموفوع الذى ذكره ليس فيه تصريح بالنهى ، لكن جاء عن ابن عمر التصريح ، ففي الرواية التى بعدما من طريق عبد الله ابن مرة وهو الهمداني بسكون الميم عن ابن عمر قال : نهى النبي ﷺ عن النذر . وفي لفظ لمسلم من هذا الوجه : وأخذ رسول الله ﷺ ينهى عن النذر ، وجاء بصيغة النهى الصريحة في رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ : لا تنذروا ، . قوله ( لا يقدم شيئا ولا يؤخر ) في رواية عبد الله بن مرة ، لا يرد شيئا ، وهى أهم ، ونحوها في حديث أبي هريرة ، لا يأتي ابن آدم النذر بشئ لم يكن قدر له . وفي رواية العلاء المشار إليها : فإن النذر لا ينفي من القدر شيئا ، وفي لفظ عنه ، لا يرد القدر ، وفي حديث أبي هريرة عنده : لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له ، ومعاني هذه الالفاظ المختلفة متقاربة ، وفيها إشارة إلى تعليل النهى عن النذر . وقد اختلف العلماء في هذا النهى : فهم من حمله على ظاهره ، ومنهم من تأوله . قال ابن الأثير في النهاية : تكرار النهى عن النذر في الحديث وهو تأكيد لأمره وتحذير عن انتهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به اذ كان بالنهى يصير معصية فلا يلزم ، وانما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجر لهم في العاجل نقما ولا يصرف عنهم ضرا ولا يفهم قضاء فقال : لا تنذروا على أنكم قد تكونون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم أو تصرفوا به عنكم ما قدره عليكم ، فإذا نذرتهم فآخر جوا بالوفاء فإن الذى نذرتوه لازم لكم ، انتهى كلامه . ونسبه بعض شراح المصابيح للخطابي وأصله من كلام أبي عبيد فيما نقله ابن المنذر في كتابه الكبير فقال : كان أبو عبيد يقول وجه النهى عن النذر والتشديد فيه ليس هو أن يكون مأثما ، ولو كان كذلك ما أمر الله أن يوفى به ولا حمد فاعله ، ولكن وجهه عندى تعظيم شأن النذر وتخليط أسره مثلا يهاون به فيفطر في الوفاء به ويترك القيام به . ثم استدلل بما ورد من البحث على الوفاء به في الكتاب والسنة ، وإلى ذلك أشار المازري بقوله : ذهب بعض علمائنا إلى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ في النذر والحض على الوفاء به . قال : وهذا عندى بعيد من ظاهر الحديث . ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستثلا لما صارت عليه ضربة لازب ، وكل ما لزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار ، ويحتمل أن يكون سببه أن الناذر لما لم ينذر القربة إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمعاوضة التى تقدر في نية المتقرب . قال : ويشير الى هذا تأويل قوله : انه لا يأتي بخير ، وقوله : انه لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له . وهذا كالتص على هذا التعليل اه . والاحتال الاول يعم أنواع النذر والثاني يخص نوع المجازات ، وزاد القاضي عياض : ويقال ان الإخبار بذلك وقع على سبيل الاعلام من أنه لا يغالب القدر ولا يأتي الخير بسببه ، والنهى عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجملة . قال : ويحصل مذهب مالك أنه مباح الا اذا كان مؤبدا لتكرره عليه في أوقات فقد يتخل عليه فعلة بالكف من غير طيب نفس

وغير خالص النية حينئذ يكره . قال : وهذا أحد محتملات قوله « لا يأتي بخير » أي ان عقابه لا يحمده وقد يتعذر الوفاء به ، وقد يكون معناه لا يكون سببا لخير لم يقدر كما في الحديث ، وهذا الاحتمال الاخير صدر ابن دقيق العيد كلامه فقال : يستعمل أن تكون الباء للسببية كما أنه قال لا يأتي بسبب خسر في نفس الناذر وطبعه في طلب القرية والطاعة من غير عرض يحصل له ، وان كان يترتب عليه خير وهو فعل الطاعة التي نذرها ، لكن سبب ذلك الخير حصول غرضه . وقال النووي : معنى قوله « لا يأتي بخير » أنه لا يرد شيئا من القدر كما بينته الروايات الاخرى ، ( تلميح ) : قوله « لا يأتي » كذا الأكثر ، ووقع في بعض النسخ « لا يأتي » بغير ياء وليس يلحق لأنه قد سمع نظيره من كلام العرب . وقال الخطابي في الاعلام : هذا باب من العلم غريب ، وهو أن ينهي عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجبا ، وقد ذكر أكثر الشافعية - ونقله أبو علي السنجي عن نص الشافعي - أن النذر مكروه اثبوت النهي عنه وكذا نقل عن المالكية وجزم به عنهم ابن دقيق العيد ، وأشار ابن العربي الى الخلاف عنهم والجزم عن الشافعية بالكراهة ، قال : واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القرية وانما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضررا بما التزمه . وجزم الحنابلة بالكراهة ، وعندهم رواية في إكراهة تحريم وتوقف بعضهم في صحتها ، وقال الترمذي بعد أن ترجم كراهة النذر وأورد حديث أبي هريرة ثم قال : وفي الباب عن ابن عمر العمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي عليه السلام وغيرهم كرهوا النذر ، وقال ابن المبارك : معنى الكراهة في النذر في الطاعة وفي المعصية ، فإن نذر الرجل في الطاعة فوفى به فله فيه أجر وبكره له النذر . قال ابن دقيق العيد : وفيه اشكال على القواعد فانما تقتضي أن الوسيلة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيلة إلى المعصية معصية ، والنذر وسيلة الى التزام القرية فيلزم أن يكون قرينة إلا أن الحديث دل على الكراهة . ثم أشار الى التفرقة بين نذر المجازاة لعمل النهي عليه وبين نذر الابتداء فهو قرينة محضة . وقال ابن أبي الدم في شرح الوسيط القياس استعجابه ، واختار أنه خلاف الاولى وليس بمكروه ، كذا قال ، ونودع بأن خلاف الاولى ما اندرج في عموم نهى والمكروه مانع عنه بخصوصه ، وقد ثبت النهى عن النذر بخصوصه فيكون مكروها ، وإنى لا تعجب من انطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت الصريح عنه فأقل درجاته أن يكون مكروها كراهة تنزيه ، وعن يني على استعجابه النووي في شرح المذهب قال : ان الأصح أن التلغظ بالنذر في الصلاة لا يبطأها لأنها مناجاة لله فأشبه الدعاء اه . وإذا ثبت النهى عن الشيء مطلقا فترك فعله داخل الصلاة أولى فكيف يكون مستحبا ، وأحسن ما يحمل عليه كلام هؤلاء نذر التبرع المحض بأن يقول لله على أن أفعل كذا أو لا أفعله على المجازاة ، وقد حل بعضهم النهى على من علم من حاله عدم القيام بما التزمه حكاه شيخنا في شرح الترمذي ، ولما نقل ابن الرفعة عن أكثر الشافعية كراهة النذر وعن القاضي حسين المتولى بعده والنزالي أنه مستحب لأن الله أنهى على من وفى به ولأنه وسيلة الى القرية فيكون قرينة قال : يمكن أن يتوسط فيقال : الذي دل الخير على كراهته نذر المجازاة وأما نذر التبرع فهو قرينة محضة لان لناذره فيه فرضا صحيحا وهو أن يثاب عليه ثواب الواجب وهو فوق ثواب التطوع اه . وجزم القرطبي في « المفهم » بحمل ماورد في الاحاديث من النهى على نذر المجازاة فقال : هذا النهى عليه أن يقول مثلاً ان شئني الله مريض فعلى صدقة كذا ، ووجه الكراهة أنه لما وقف قبل القرية المذكور على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتمحض له نية التقرب الى الله تعالى لما صدر منه لملك فيها ملك المعارضة ، ويروى أنه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما هلك

هل شفائه ، وهذه حالة البخيل فانه لا يخرج من ماله شيئا الا بعرض عاجل يزيد على ما أخرج غالبا ، وهذا المعنى هو المشار اليه في الحديث اقله ، وانما يستخرج به من البخيل ما لم يكن البخيل يخرج به ، قال وقد ينضم الى هذا اعتماد جامل بظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض ، أو أن الله يفعل معه ذلك الغرض لاجل ذلك النذر ، واليهما الاشارة بقوله في الحديث أيضا : فان النذر لا يرد من قدر الله شيئا ، والحالة الأولى تقارب الكفر والثانية خطأ صريح ، قلت : بل تقرب من الكفر أيضا . ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على السكرانة وقال : الذي يظهر لي أنه هل التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقدامه على ذلك محرما والكرامة في حق من لم يعتقد ذلك له ، وهو تفصيل حسن ، وبؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر فانما في نذر المجازاة . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى ( يوفون بالنذر ) قال كانوا يتنذرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فهاهم الله أبرارا ، وهذا صريح في أن الثناء وقع في غير نذر المجازاة ، وكأن البخاري رمز في الترجمة الى الجمع بين الآية والحديث بذلك وقد يشعر التعبير بالبخيل أن النهي عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة ، لكن قد يوصف بالبخيل من تسكسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور بالبخيل من ذكرت عنده فلم يصل على ، أخرجه النسائي وصححه ابن حبان ، أشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي . ثم نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة اقله <sup>في الحديث</sup> ومن نذر أن يطيع الله تعالى فليطعه ، ولم يفرق بين المعلق وغيره انتهى ، والاتفاق الذي ذكره مسلم ، لكن في الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق ونظروا في سياقه شرحه بعد باب . قوله ( وانما يستخرج بالنذر من البخيل ) يأتي في حديث أبي هريرة الذي بعد بيان المراد بالاستخراج المذكور . قوله ( من البخيل ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية مسلم في حديث ابن عمر : من الشحيح ، وكذا للنسائي ، وفي رواية ابن ماجه ومن التميم ، ودار الجميع على منصور بن المعتمر عن عبد الله بن مرة فلاختلاف في اللفظ المذكور من الرواة عن منصور ، والماضي متقاربة لان الشح أخص واللوم أعم ، قال الراغب : البخيل إمساك ما يقتضي من يستحق ، والشح يحل مع حرص ، واللوم فعل ما يلام عليه . قوله في حديث أبي هريرة ( لا يأتي ابن آدم النذر بشيء ) ابن آدم بالنصب مفعول مقدم والنذر بالرفع هو الفاعل . قوله ( لم أكن قدرته ) هذا من الاحاديث القدسية لكن سقط منه التصريح بنسبته الى الله عز وجل ، وقد أخرجه أبو داود في رواية ابن العبد عنه من رواية مالك ، والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزناد ، وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن أبي وعمر عن الأخرج ، وتقدم في أواخر كتاب القدر من طريق همام عن أبي هريرة ولفظه : لم يكن قدرته ، وفي رواية للنسائي : لم أقدره عليه ، وفي رواية ابن ماجه : الا ما قدر له ولكن يغالبه النذر فأقدر له ، وفي رواية مالك : بشيء لم يكن قدر له ولكن يلقيه النذر الى القدر قدرته ، وفي رواية مسلم : لم يكن الله قدره له ، وكذا وقع الاختلاف في قوله : فيستخرج الله به من البخيل ، ففي رواية مالك : فيستخرج به ، هل البناء لما لم يسم فاعله وكذا في رواية ابن ماجه والنسائي وعبد بن وهب . يستخرج به من البخيل ، وفي رواية همام : ولكن يلقيه النذر وقد قدرته له . يستخرج به من البخيل ، وفي رواية مسلم ، ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج . قوله ( ولكن يلقيه النذر الى القدر ) تقدم البحث فيه في باب لقاء العبد النذر الى القدر ، وأن هذه الرواية

مطابقة لترجمة المشار إليها ، قال السكرماني : فإن قيل النذر هو الذي يلقيه إلى النذر قلنا تقدير النذر غير تقدير الالقاء فالأول يابجه إلى النذر والنذر يابجه إلى الاعطاء . قوله ( فيخرج الله ) فيه النفات ونسق الكلام أنه لا فاستخرج ليوافق قوله أولا و قدرته ، وثانيا و فيؤتيه . قوله ( فيؤتيه عليه ما لم يكن يؤتيه عليه من قبل ) كذا الأكثر أي يعطيه ، ووقع في رواية السكشميني و يؤتيه بالجزم ووجهت بأنها بدل من قوله ، ولكن ، فجزمت بلم ، ووقع في رواية مالك و يؤتيه في الموضوعين ، وفي رواية ابن ماجه و فيؤتيه عليه ما لم يكن يؤتيه عليه من قبل ذلك ، وفي رواية مسلم و فيخرج بذلك من البخیل ما لم يكن البخیل يريد أن يخرج ، وهذه أوضح الروايات : قال البيضاوي : عادة الناس تبايق النذر على تحصيل منفعة أو دفع مضرة ، فتنبه عنه لأنه فعل البخل . إذ البخل إذا أراد أن يتقرب بادر إليه والبخل لا تطاوعه نفسه باخراج شيء من يده الا في مقابلة عوض يستوفيه أولا فيلتزمه في مقابلة ما يحصل له ، وذلك لا يغني عن القدر شيئا فلا يسوق إليه خيرا ، لم يقدر له ولا يرد منه شرا قضى عليه ، لكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من البخل ما لولاه لم يكن ليخرجه ، قال ابن العربي : فيه حجة على وجوب الوفاء بما التزمه الناذر ، لأن الحديث نص على ذلك بقوله يستخرج به ، فإنه لو لم يلزمه إخراج ما التزم المراد من وصفه بالبخل من صدور النذر عنه ، اذ لو كان مخيرا في الوفاء لاستمر لبخله على عدم الإخراج . وفي الحديث الرد على التقديرية كما تقدم تقريره في الباب المشار إليه ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أنس و أن الصدقة تدفع ميتة السوء ، فظاهره يعارض قوله و أن النذر لا يرد القدر ، ويجمع بينهما بأن الصدقة تكون سببا لدفع ميتة السوء ، والأسباب مقدمة كالميتات ، وقد قال عليه السلام إن سأله عن الرقي هل ترد من قدر الله شيئا ؟ قال دهي من قدر الله ، أخرجه أبو داود والحاكم ونحوه قول عمر د نفر من قدر الله إلى قدر الله ، كما تقدم تقريره في كتاب الطب ، ومثل ذلك مشروعية الطب والتداوي . وقال ابن العربي : النذر شبهة بالدعاء فإنه لا يرد القدر ولا يكفنه من القدر أيضا ، ومع ذلك فقد نهى عن النذر وتنبه إلى الدعاء ، والسبب فيه أن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والتضرع له والخضوع ، وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة واقه أعلم . وفي الحديث أن كل شيء يبتدؤه المكلف من وجوه البر أفضل مما يلزمه بالنذر قاله المارودي ، وفيه الحث على الإخلاص في عمل الخير وذر البخل ، وأن من اتبع الماء ورات واجتنب المنهيات لا يبد بخيلا . ( تنبيه ) : قال ابن المنذر : مناسبة أحاديث الباب لترجمة الوفاء بالنذر قوله يستخرج به من البخل ، وإنما يخرج البخل ما تعين عليه اذ لو أخرج ما يتبرع به لكان جوازا . وقال السكرماني : يؤخذ معنى الترجمة من لفظ يستخرج . قلت : ويحتمل أن يكون البخاري أشار إلى تخصيص النذر المنهي عنه بنذر المعاوضة والحجاج بدليل الآية ، فإن البناء الذي تضمنته محمول على نذر اقربة كما تقدم أول الباب ، فيجمع بين الآية والحديث بتخصيص كل منهما بصورة من صور النذر واقه أعلم

## ٢٧ - باب إمام من لا يفي بالنذر

٦٦٩٥ - **حزق** مسدد عن يحيى بن سعيد عن شعبة قال حدثني أبو جمرة حدثنا زهيد بن مضر بن قال سمعت عمران بن لؤي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - قال عمران



لا أدري ذكر ثنتين أو ثلاثاً ، بد قرنه - ثم يحيى قوم يذرون ولا يفون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، ويشهدون ولا يستشهدون ، ويظهر فيهم اللسن »

**قوله** (باب إثم من لا يني بالذنر) كذا لا يني ذر ، وسقط غيره لفظ إثم ، ذكر فيه حديث عمران بن حصين في دعوى القرون ، وفي سنده أبو جرة وهو بالجيم والراء واسمه نصر بن عمران ، وزهد بمسجدة أوله وزن جعفر ابن مضرب بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المذكورة بعدها مرحدة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الشهادات وفق فضائل الصحابة ، والغرض هنا قوله « يذرون » بكسر الذال وبضمها لغتان . **قوله** (ولا يفون) في رواية السكسمة يني « ولا يفون » وهي رواية مسلم ، وفي أخرى له كالأولى وهما لغتان أيضا . **قوله** (ولا يؤتمنون) أي أنها خيانة ظاهرة بحيث لا يأمنهم أحد بعد ذلك . قال ابن بطال ما ملخصه : سوى بين من يخون أمانته ومن لا يني بذرعه ، والخيانة مذمومة فيكون ترك الوفاء بالذنر مذموما ، وبهذا تظاهر المناسبة للترجمة . وقال الباجي : ساق ما وصفهم به مساق العيب ، والجائز لا يعاب فدل على أنه غير جائز

## ٢٨ - باب الذنر في الطاعة

(وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه ، وما لأظالمين من أنصار)

٦٦٩٦ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم « عن عائشة رضي الله عنها عن

النبي ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه »

[ الحديث ٦٦٩٦ - ظرفه في : ٦٧٠٠ ]

**قوله** (باب الذنر في الطاعة) أي حكمه . ويحتمل أن يكون باب بالانتوين ويريد بقوله الذنر في الطاعة حصر المبتدأ في الخبر فلا يكون نذر المعصية نذرا شرعا . **قوله** (وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر) ساق غير أبي ذر إلى قوله (من أنصار) ، وذكر هذه الآية مشيراً إلى أن الذي وقع الشاء على فاه نذر الطاعة ، وهو يؤيد ما تقدم قريبا . **قوله** (عن طلحة بن عبد الملك) هو الأيلي بفتح الهمزة وسكون المشاء من تحت نزيل المدينة ، نفقة عندهم من طبقة ابن جريج ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وذكر ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث أن طلحة انفرد برواية هذا الحديث عن القاسم ، وليس كذلك ، فقد تابعه أيوب ويحيى بن أبي كثير عند ابن حبان . وأشار الترمذي إلى رواية يحيى ومحمد بن أبان عند ابن عبد البر وعبيد الله بن عمر عند الطحاوي ، ولكن أخرجه الترمذي من رواية عبيد الله بن عمر عن طلحة عن القاسم ، وأخرجه البزار من رواية يحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان فرجعت رواية عبيد الله إلى طلحة ورواية يحيى إلى محمد بن أبان وسلبت رواية أيوب من الاختلاف وهي كافية في رد دعوى انفرد طلحة به ، وقد رواه أيضا عبد الرحمن بن الحجاج بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الموحدة عن القاسم أخرجه الطحاوي . **قوله** (من نذر أن يطيع الله فليطعه الخ) الطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب ، ويتصور النذر في فعل الواجب بأن يؤقته ، كمن يذنر أن يصل الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أقوته ، وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فينقلب بالنذر وأجبا ويتقيد بما قيده به

الناذر ، والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر اذا كان في مائة وفي النذر عن ترك الوفاء به اذا كان في معصية ، وهل يجب في الثاني كفارة يمين أو لا ؟ قولان للعلماء سيأتي بيانهما بعد بابين ، ويبقى أيضا بيان الحكم فيما سكت عنه الحديث وهو نذر المباح وقد قسم بعض الشافعية الطاعة الى قسمين : واجب علينا فلا ينقض به النذر كصلاة الظهر مثلا وصلة فيه فينقض كإيقاعها أول الوقت ، وواجب على الكفاية كالجهاد فينقضه ومنعقد عبادة علينا كان أو كفاية فينقضه ومنعقد لا يسمى عبادة كعبادة المريض وزيارة القادم في انعقاده وجهان والأرجح انعقاده وهو قول الجمهور والحديث يتناوله فلا يخص من عموم الخبر الا القسم الاول لأنه لم يحصل المحاصل

## ٢٩ - باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنسانا في الجاهلية ثم أسلم

٦٦٩٧ - **حزق بن محمد بن مقاتل أبو الحسن** ، أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **عبيد الله** بن عمر عن نافع « عن ابن عمر أن عمر قال : يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . قال : أوف بذكرك »

**قوله** ( باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنسانا في الجاهلية ثم أسلم ) أي هل يجب عليه الوفاء أو لا ؟ والمراد بالجاهلية جاهلية المذكور وهو حاله قبل إسلامه ، وأصل الجاهلية ما قبل البعثة ، وقد ترجم الطحاوي لهذه المسألة من نذر وهو مشرك ثم أسلم فأوضح المراد ، وذكر فيه حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية أنه يعتكف فقال له النبي ﷺ : أوف بذكرك ، قال ابن بطال قاس البخاري اليمين على النذر وترك الكلام على الاعتكاف فن نذر أو حلف قبل أن يسلم على شيء . يجب الوفاء به لو كان مسلما فإنه إذا أسلم يجب عليه على ظاهر قصة عمر ، قال وبه يقول الشافعي وأبو ثور ، كذا قال وكذا نقله ابن حزم عن الإمام الشافعي ، والمشهور عند الشافعية أنه وجه لبعضهم وأن الشافعي وجعل أصحابه على أنه لا يجب بل يستحب وكذا قال المالكية والخنفية ، وعن أحمد في رواية يجب ربه حزم الطبري والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية والبخاري وداود وأتباعه . قلت : إن وجد من البخاري التصريح بالوجوب قبل والا فجرد ترجمته لا يدل على أنه يقول بوجوبه لأنه محتمل لأن يقول بالنذر فيكون تقدير جواب الاستفهام بنذر له ذلك ، قال القاسبي : لم يأمر عمر على جهة الإيجاب بل على جهة المشورة كذا قال ، وقيل أراد أن يعلمهم أن الوفاء بالنذر من أكده الأمور فلفظ أمره بأن أمر عمر بالوفاء ، واحتج الطحاوي بأن الذي يجب الوفاء به ما يتقرب به الى الله والكافر لا يصح منه التقرب بالعبادة ، وأجاب عن قصة عمر باحتيال أنه ﷺ فهم من عمر أنه سمح بأن يفعل ما كان نذره فأمره به لأن فعله حينئذ طاعة لله تعالى فكان ذلك خلاف ما أوجبه على نفسه لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية . قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث يخالف هذا ، فإن دل دليل أقوى منه على أنه لا يصح من الكافر قوى هذا التأويل والا فلا . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( عبيد الله بن عمر ) هو العبد الله بن المبارك ، ولهجد الله بن المبارك فيه شيخ آخر تقدم في غررة حنين فأخرجه عن محمد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن أيوب عن نافع وأول حديثه لما قلنا من حنين سأل عمر ، فذكر الحديث فأفاد تعيين زمان السؤال المذكور ، وقد بينت الاختلاف على نافع ثم على أيوب في وصلة وإرساله هناك وكذا ذكرت فيه فوائد زوائد تتعلق بسياقه وكذلك في قرص الحسن ، وتقدم في أبواب الاعتكاف ما يتعلق به

وذكرت هناك ما يرد على من زعم أن عمر إنما نذر بعد أن أسلم وعلى من زعم أن اعتكف عمر كان قبل النبي من الصيام في الليل ، وبقى هنا ما يتعلق بالنذر إذا صدر من شخص قبل أن يسلم ثم أسلم هل يلزمه ؟ وقد ذكرت ما فيه . وقوله « أوف بنذر » لم يذكر في هذه الرواية متى اعتكف ، وقد تقدم في غروة حنين التمرج بأن سؤاله كان بعد قسم النبي ﷺ فغناهم حنين بالطائف ، وتقدم في فرض الخمس أن في رواية سفيان بن عيينة عن أيوب من الزيادة « قال عمر فلم اعتكف حتى كان بعد حنين وكان النبي ﷺ أعطاني جارية من الحبشي ، فبينما أنا معتكف إذ سمعت تكبيراً ، فذكر الحديث في من النبي ﷺ على هوازن بالطلاق بينهم ، وفي الحديث لزوم النذر للقربة من كل أحد حتى قبل الإسلام وقد تقدمت الإشارة إليه ، أجاب ابن العربي بأن عمر لما نذر في الجاهلية ثم أسلم أراد أن يسكفر ذلك بمثله في الإسلام فلما أرادوه ونواه سأل النبي ﷺ فأعده أنه لزمه ، قال : وكل عبادة ينفرد بها العبد عن غيره تنعقد بمجرد النية العازمة الدائمة كالنذر في العبادة والطلاق في الأحكام وإن لم يتلفظ بشيء من ذلك ، كلما قال ، ولم يوافق على ذلك بل نقل بعض المالكية الاتفاق على أن العبادة لا تلزم إلا بالنية مع القول أو الشروع ، وعلى النزل فظاهر كلام عمر مجرد الإخبار بما وقع مع الاستخبار عن حكمه هل لزم أو لا ؟ وليس فيسه ما يدل على ما ادعاه من تجديد نية منه في الإسلام . وقال الباجي : قصة عمر هي كمن نذر أن يتصدق بكذا إن قدم فلان بعد شهر فأت فلان قبل قدومه فأنه لا يلزم الناذر قضاءه فإن فعله لحسن ، فلما نذر عمر قبل أن يسلم وسأل النبي ﷺ أمره بوفائه استحباباً وإن كان لا يلزمه لأنه التزمه في حالة لا يعتقد ففها . ونقل شيخنا في شرح الترمذي أنه استدل به على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وإن كان لا يصح منهم إلا بعد أن يسلموا لأمروهم بوفاء ما التزمه في الشرك ، ونقل أنه لا يصح الاستدلال به لأن الواجب بأصل الشرع كالفصالة لا يجب عليهم ففصلوها فكيف يكفون بقضاء ما ليس واجباً بأصل الشرع ؟ قال : ويمكن أن يجاب بأن الواجب بأصل الشرع مؤقت بوقت وقد خرج قبل أن يسلم الكافر ففان وقت أدائه فلم يؤمر بقضائه لأن الإسلام يجب ما قبله ، فاما إذا لم يؤت نذره فلم يتعين له وقت حتى أسلم فأبناؤه له بعد الإسلام يكون أداءه لا تساع ذلك بانساع العمر . قلت : وهذا البحث يقوى ما ذهب إليه أبو ثور ومن قال بقوله ، وإن ثبت النفل عن الشائني بذلك ففله كان يقوله أولاً فأخذه عنه أبو ثور ، ويمكن أن يؤخذ من الفرق المذكور وجوب الحج على من أسلم لا تساع وقته بخلاف ما فات وقته ، والله أعلم . ( تنبيه ) : المراد بقول عمر في الجاهلية قبل إسلامه لأن جاهلية كل أحد بحسبه ، وهم من قال : الجاهلية في كلامه زمن فترة النبوة والمراد بها هنا ما قبل بعثة نبينا ﷺ فإن هذا يتوقف على نقل ، وقد تقدم أنه نذر قبل أن يسلم ، وبين البعثة وإسلامه مدة

### ٣٠ - باب من مات وعليه نذر

وأمر ابن عمر امرأة جعلت أئمتها على نفسها صلاة بقاء ، فقال : صلى عنها ، وقال ابن عباس نحوه  
٦٦٩٨ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله « أن عبد الله ابن عباس أخبره أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى النبي ﷺ في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن تنقضه فأفتاه أن يقضيه عنها فكانت سنة بعد »

٦٦٩٩ - حدثنا شعبة عن أبي بشر قال : سمعت سعيد بن جبير « عن ابن عباس رضي الله عنها قال : أتى رجل النبي ﷺ فقال له : إن أختي نذرت أن تحج وإنها ماتت ، فقال النبي ﷺ : لو كان عليها دين أ كنت قاضيته ؟ قال : نعم ، قال : فاقض الله ، فهو أحق بالقضاء »

**قوله** (باب من مات وعليه نذر) أي هل يقضى عنه أو لا ؟ والذي ذكره في الباب يقضى الأول ، لكن هل هو على سبيل الوجوب أو الذنب ؟ غلاب يأتي بيانه . **قوله** (وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء) يعني فانت (فقال صلى عنها ، وقال ابن عباس نحوه) وصلة مالك عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد بقاء فانت ولم تقضه فأقضى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمتحن عنها ، وأخرجها ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال مرة عن ابن عباس قال : إذا مات وعليه نذر قضى عنه وليه . ومن طريق عون بن عبد الله بن عتبة أن امرأة نذرت أن تعتكف عشرة أيام فانت ولم تعتكف فقال ابن عباس اعتكف من أمك . وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ : أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصل أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد ، وأخرج النسائي عن طريق أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : لا يصل أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد أورده ابن عبد البر عن طريقه موقوفا ثم قال : والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب . قلت : ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات والذي في حق الحي ، ثم وجدت عنه ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما إذا مات وعليه شيء واجب فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح : سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال : يصام عنه النذر ، وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله « صلى عنها » العمل بقوله ﷺ « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » فقد منها الولد لأن الولد من كسبه فأعماله الصالحة مكتوبة قواله من غيره أن ينقص من أجره ، فعنى صلى عنها أن صلاتك مكتوبة لها ولو كنت إنما تنوي عن نفسك ، كذا قال ولا يخفى تكلفه . وحاصل كلامه تخصيص الجواز بالولد ، وإلى ذلك جنح ابن رهب وأبو مصعب من أصحاب الإمام مالك ، وفيه تدب على ابن بطال حيث نقل الإجماع أنه لا يصل أحد من أحد لا فرضا ولا سنة لا عن حي ولا عن ميت ، ونقل عن المهلب أن ذلك لو جاز لجاز في جميع العبادات البدنية والسكان الخارج أحق بذلك أن يفعله عن أبيه ، ولما نهى عن الاستغفار معه ، ولعل معنى قوله (ولا تكسب كل نفس الا عليها) انتهى . وجميع ما قال لا يخفى وجه تعينه خصوصا ما ذكره في حق الخارج ، وأما الآية فعمومها مخصوص اتفاقا والله أعلم . (تنبيه) : ذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « قال صلى عليها » ووجه بأن « صلى » بمعنى « من » ، على رأى قال : أو الضمير راجع إلى بقاء . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس أن سعد بن عبادة استغنى في نذر كل على أمه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الرضايا وذكرت من قال فيه عن سعد بن عبادة لجهل من مسنده . **قوله** في آخر الحديث في قصة سعد بن عبادة (فكانت سنة بعد) أي صار قضاء الوارث ما على المورث طريقة شرعية أهم من أن يكون وجوبا أو ندبا ، ولم أر هذه الزيادة في غير رواية شعيب عن الزهري ، فقد أخرج الحديث الشيخان من رواية مالك والليث وأخرجه مسلم أيضا من رواية ابن عيينة ويونس ومعمر وبكر بن وائل والنسائي من رواية الارزاعي والاصمعي من

رواية موسى بن عقبة وابن أبي عتيق وسالحي بن كيسان كلهم عن الزهري بدونها ، وأظنها من كلام الزهري ، ويشتمل من شيخه ، وفيها تعقب على ما نقل عن مالك لا يجمع أحد من أحد ، واحتج بأنه لم يبلغه عن أحد من أهل دار الهجرة منذ زمن رسول الله ﷺ أنه حج عن أحد ولا أمر به ولا أذن فيه ، فيقال لمن قلده ، قد بلغ ذلك غيره ، وهذا الزهري معدود في فقهاء أهل المدينة وكان شيخه في هذا الحديث ، وقد استدل بهذه الزيادة ابن حزم للظاهرية ومن وافقهم في أن الوارث يلزمه قضاء الذر عن مورثه في جميع الحالات ، قال : وقد وقع نظير ذلك في حديث الزهري عن سهل في القمان لما قارقوا الرجل قبل أن بأسره النبي ﷺ بفراقها قال : فكانت سنة . واختلف في تعيين نذر أم سعد فقيل كان صرمًا لما رواه مسلم البطاين عن سميد بن جبير عن ابن عباس د جاء رجل فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ قال : نعم ، الحديث ، وتعقب بأنه لم يتعين أن الرجل المذكور هو سعد بن عبادة ، وقيل كان عتقا قاله ابن عبد البر ، واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد أن سعد بن عبادة قال : يا رسول الله إن أمي ماتت فهل ينقضها أن أعتق عنها ؟ قال : نعم ، وتعقب بأنه مع إرساله ليس فيه التصريح بأنها كانت نذرت ذلك ، وقيل كان نذرًا صدقة وقد ذكرت دليله من الموطأ وغيره من وجه آخر عن سعد بن عبادة ، أن سعدًا خرج مع النبي ﷺ فقيل لأمه : أوص ، قالت : المال مال سعد ، فتوفيت قبل أن يقدم فقال : يا رسول الله هل ينفعها أن أصدق عنها ؟ قال : نعم ، وعند أبي داود من وجه آخر نحوه وزاد « فأى الصدقة أفضل ؟ قال : الماء ، الحديث » ، وليس في شيء من ذلك التصريح بأنها نذرت ذلك . قال حياض : والذي يظهر أنه كان نذرًا في المال أو مهجما . قلت : بل ظاهر حديث الباب أنه كان مميًا عند سعد والله أعلم . وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت ، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي أنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص إلا أن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث ، وشرط المالكية والخنفية أن يوصى بذلك مطلقا ، واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه ، وقول الزهري أنها صارت سنة بعد ، ولكن يمكن أن يكون سعد قضاؤه من تركتها أو تبرع به . وفيه استفتاء الأهل ، وفيه فضل بر الولدين بعد الوفاة والتوصل إلى برادة ماني ذمتهم . وقد اختلف أهل الأصول في الأمر بعد الاستئذان هل يكون كالامر بعد المظفر أو لا ؟ فرجع صاحب « المحصول » أنه مثله ، والراجع عند غيره أنه للإباحة كما رجح جماعة في الأمر بعد المظفر أنه للاستحباب . ثم ذكر حديث ابن عباس د أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : إن أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت ، الحديث وفيه « فأنقض دين الله فهو أحق بالقضاء » وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الحج ، وذكر الاختلاف في السائل أو رجل كما وقع هنا أو امرأة كما وقع هناك ؟ وأنه الراجع ، وذكرت ما قبل في اسمها وأنها حنة ، وبينت أنها هي السائلة عن الصيام أيضا ، وبالله التوفيق

### ٣١ - باب لنذر فيما لا يملك وفي موصية

٦٧٠٠ - حدثنا أبو حاتم عن مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت :

قال النبي ﷺ : « من نذر أن يطعم الله فليطعمه ، ومن نذر أن يمسيه فلا يمسه »

٦٧٠١ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال : « إن الله أنفى عن

م - ٧٤ ج ١١ د فتح الباري

تمذيب هذا نفسه ، ورآه يمشى بين ابنيه »

• وقال الفزاري عن حميد : حدثني ثابت عن أنس

٦٧٠٢ - حدثنا أبو عامر عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طائوس « عن ابن عباس أن النبي ﷺ رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطمه »

٦٧٠٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سليمان الأحول أن طائوس أخبره « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مرّ وهو يطوف بالكعبة بإنسان يقود إنساناً بحزامه في أفقه فقطمها النبي ﷺ بيده ، ثم أمره أن يقوده بيده »

٦٧٠٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن عكرمة « عن ابن عباس قال : بينما النبي ﷺ بخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبي ﷺ : مرّوا فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه »

قال عبد الوهاب حدثنا أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ

قوله ( باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ) وقع في شرح ابن بطال د ولا نذر في معصية ، وقال : ذكر فيه حديث عائشة د من نذر أن يطيع الله فليطاعه ، الحديث ، وحديث أنس في الذي رآه يمشى بين ابنيه فنجاه ، وحديث ابن عباس في الذي طاف في أفقه خروامة فنجاه ، وحديثه في الذي نذر أن يقوم ولا يستظل فنجاه ، قال ولا مدخل لهذه الأحاديث في النذر فيما لا يملك وإنما تدخل في نذر المعصية ، وأجاب ابن المنير بأن الصواب مع البخاري فإنه تلقى عدم لزوم النذر فيما لا يملك من عدم لزومه في المعصية لأن نذره في ملك غيره تصرف في ملك الغير بغير إذنه وهي معصية ثم قال : ولهذا لم يقل باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية بل قال النذر فيما لا يملك ولا نذر في معصية . فأشار إلى اندراج نذر مال الغير في نذر المعصية فتأمله انتهى . وما انفاه ثابت في معظم الروايات عن البخاري لكن بغير لام وهو لا يخرج عن التقرير الذي قرره لأن التقدير باب النذر فيما لا يملك وحكم النذر في معصية ، فإذا ثبت نفي النذر في المعصية التحق به النذر فيما لا يملك لأنه يستلزم المعصية لكونه تصرفاً في ملك الغير . وقال الكرماني : الدلالة على الترجمة من جهة أن الشخص لا يملك تمذيب نفسه ولا التزام المشقة التي لا تلزمه حيث لا قربة فيها ، ثم استشكله بأن الجمهور فسروا ما لا يملك بمثل النذر باعتناق عبد فلان انتهى . وما وجهه به ابن المنير أقرب ، لكن يلزم عليه تخصيص ما لا يملك بما إذا نذر شيئاً معيناً كعتق عبد فلان إذا ملكه مع أن اللفظ عام فيدخل فيه ما إذا نذر عتق عبد غير معين فإنه يصح . ويجاب بأن دليل التخصيص الاتفاق على انعقاد النذر في المجهول وإنما وقع الاختلاف في المعين ، وقد تقدم التنبيه في د باب من سلف بملة سوى الاسلام ، على الموضع الذي أخرج البخاري فيه التصريح بما يطابق الترجمة وهو في حديث ثابت بن الضحاك باللفظ د وليس على

ابن آدم نذر فيما لا يملك ، وقد أخرجه الترمذى مقتصرأ على هذا القدر من الحديث ، وأخرج أبو داود سبب هذا الحديث مقتصرأ عليه أيضاً ولفظه « نذر رجل على عهد النبي ﷺ أن ينحر بيرانة - يعنى موضعاً وهو بفتح الموحدة وتخفيف الوار وبنون - مذكر الحديث ، وأخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي كانت أسيرة فهربت على « عهد النبي ﷺ » ، فإن الذين أسروا المرأة انتهبوا فنذرت إن صلبت أن تنحرها ، فقال النبي ﷺ « لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » وأخرج ابن أبي شيبة من حديث أبي ثعلبة الحديث دون القصة بنحوه ، ووقعت مطابقة جميع الترجمة في حديث عمران بن حصين المذكور ، وأخرجه النسائي من حديث عبد الرحمن بن سلة مثله ، وأخرجه أبو داود من حديث عمر بن الخطاب « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في قطعة رحم ولا فيما لا يملك » وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، واختلف فيمن وقع منه النذر في ذلك هل يجب فيه كفارة ؟ قال الجمهور : لا ، وعن أحمد والثوري واحتج وبعض الشافعية والخنفية نعم ، ونقل الترمذى اختلاف الصحابة في ذلك كالقواين ، واقفوا على محريم النذر في المعصية ، واختلفوا في وجوب الكفارة ، واحتج من أوجبها بحديث عائشة « لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين » أخرجه أصحاب السنن ورواه ثقات ، لكنه موقوف قال الزهري رواه عن أبي سلة ثم بين أنه حمله عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة فدل عليه بإسقاط اثنين ، وحسن الثعلبي سليمان وهو عند غيره ضعيف بائناهم ، وحكى الترمذى عن البخاري أنه قال : لا يصح ، ولكن له شاهد من حديث عمران بن حصين أخرجه النسائي وضعفه وشواهد أخرى ذكرتها آنفاً ، وأخرج الدارقطني من حديث وهدي بن حاتم نحوه . وفي الباب أيضاً عموم حديث عقبة بن عامر « كفارة النذر كفارة اليمين » أخرجه مسلم ، وقد حمله الجمهور على نذر الحاج والغضب وبعضهم على النذر المطلق ، سكن أخرج الترمذى وابن ماجه حديث عقبة بلفظ « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » ولفظ ابن ماجه « من نذر نذراً لم يسمه » الحديث ، وفي الباب حديث ابن عباس رفعه « من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين » أخرجه أبو داود ، وفيه « ومن نذر في معصية فكفارته كفارة يمين » ، ومن نذر نذراً لا يطلقه فكفارته كفارة يمين » ورواه ثقات ، لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً وهو « شبه » ، وأخرجه الدارقطني من حديث عائشة ، وحمله أكثر فقهاء أصحاب الحديث على عمومها لكن قالوا : إن النذر غير بين الوفاء بما ألزمه وكفارة اليمين ، وقد تقدم حديث عائشة المذكور أول الباب قريباً وهو بمعنى حديث « لا نذر في معصية » ولو ثبتت الزيادة لكانت مبينة لما أجمل فيه ، واحتج بعض الخنابلة بأنه ثبت من جماعة من الصحابة ولا يحفظ عن صحابي خلافه قال والقياس يقتضيه ، لأن النذر يمين كما رفع في حديث عقبة لما نذرت أختمه أن تصح ماشية لتكفر عن يمينها فسمى النذر يميناً ، ومن حيث النظر هو عقدة تعلقه تعالى بالزام شئ ، والخالف عقد يمينه بالله ملتزماً بشئ ثم بين أن النذر أكد من اليمين ورتب عليه أنه لو نذر معصية ففعلها لم تسقط عنه الكفارة بخلاف الخالف ، وهو وجه للحنابلة ، واحتج له بأن الشارع نهى عن المعصية وأمر بالكفارة فتعينت ، واستدل بحديث « لا نذر في معصية » لصحة النذر في المباح لأن فيه نفي النذر في المعصية فبق ما عداه ثابتاً ، واحتج من قال أنه يشرع في المباح بما أخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه أحمد والترمذى من حديث جريرة « أن امرأة قالت : يا رسول الله اتى نذرت أن أضرب على رأسك بالهف ، فقال :

أرف بنذرك، وزاد في حديث بريدة أن ذلك وقت خروجه في غزوة فنذرت إن رده الله تعالى سالماً . قال البيهقي : يشبه أن يكون أذن لها في ذلك لما فيه من إظهار الفرح بالسلامة ، ولا يلزم من ذلك القول بانعقاد النذرة ، ويدل على أن النذر لا ينفذ في المباح حديث ابن عباس ثاثة أحاديث لباب فانه أمر الناذر بأن يقوم ولا يقعد ولا يتكلم ولا يستظل ويصوم ولا يفطر بأن يتم صومه ويتكلم ويستظل ويقعد ، فامره بفعل الطاعة وأما قطعه وجه الله ، والجواب عن قصة التي نذرت الضرب بالدف ما أشار إليه البيهقي ، ويمكن أن يقال : إن من قسم المباح ما قد يصير بالفصد مندوباً كالنوم في القافلة للتعوي على قيام الليل وأكل السحر للتعوي على صيام النهار ، فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعهد النبي ﷺ سالماً معنى مقصود يحصل به الثواب ، وقد اختلف في جواز الضرب بالدف في غير الكاح والحثان ، ورجح الرافعي في المحرر ، وتبعه في المنهاج ، الإباحة ، والحديث حجة في ذلك ، وقد حل بعضهم إذنه لما في الضرب بالدف على أصل الإباحة لا على خصوص الوفاء بالنذر كما تقدم ، ويشكل عليه أن في رواية أحمد في حديث بريدة : إن كنت نذرت قاضياً والافلا ، وزعم بعضهم أن معنى قولها : نذرت ، حلفت ، والأذن فيه للبر بفعل المباح ، ويؤيد ذلك أن في آخر الحديث : أن عمر دخل فزكت ، فقال النبي ﷺ : أن الشيطان ليخاف منك يا عمر ، فلو كان ذلك مما يتقرب به ما قال ذلك ، لكن هذا بعينه يشكل على أنه مباح لكونه نسبة إلى الشيطان ، ويحاج بأن النبي ﷺ اطلع على أن الشيطان حضر لحجته في سماع ذلك لما يرجوه من تمكنه من الفتنة به فلما حضر عمر فر منه لعله بمبادرته إلى انكار مثل ذلك ، أو أن الشيطان لم يحضر أصلاً وإنما ذكر مثلاً بصورة ما صدر من المرأة المذكورة وهي إنما شرعت في شيء أصله من الهول فلما دخل عمر خشيت من مبادرته لكونه لم يعلم بخصوص النذر أو البين الذي صدر منها فشبّه النبي ﷺ حالها بحالة الشيطان الذي يخاف من حضور عمر والشئ بالشئ بذكر ، وقرب من قصتها قصة القينتين اللتين كانتا تغنيان عند النبي ﷺ في يوم عيّد فأذكرك أبو بكر عليهما وقال : أبزمور الشيطان عند النبي ﷺ ، فأعله النبي ﷺ بإباحة مثل ذلك في يوم العيد . فمذا ما يتعلق بحديث عائشة ، وأما حديث أنس وهو الثاني من أحاديث الباب فذكره هنا مختصراً ونقدم في أواخر الحج قبيل فضائل المدينة بنجاء وأوله : رأى شيخاً يهادى بين ابنيه قال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن تمشي ، فذكر الحديث وفيه : وأمره أن يركب ، وقوله ( قال الفراري ) يعني سراون بن معاوية ( عن حميد حدثني ثابت عن أنس ) كأنه أراد بهذا التعليق تصريح حميد بالحديث ، وقد وصله في الباب المفار إليه في الحج عن محمد بن سلام عن الفراري ، وبينت هناك من رواه عن حميد موافقاً للفراري ومن رواه عن حميد بدون ذكر ثابت فيه ، وذكر المصنف هناك حديث عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ، والحديث وفيه : ولمشي ولتركب ، وتقدم بعض الكلام عليه ثم . ووقع للزبي في الأطراف ، وفيه وم فانه ذكر أن البخاري أخرجه في الحج عن إبراهيم بن موسى وفي النذور عن أبي عاصم ، والموجود في نسخ البخاري أن الطرفين مما في الباب المذكور من الحج ، وليس الحديث عقبة في النذور ذكر أصلاً ، وإنما أمر الناذر في حديث أنس أن يركب جوفاً وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن تركب ، لأن الناذر في حديث أنس كان شيخاً ظاهر العجز وأخت عقبة لم توصف بالعجز فكأنه أمرها أن تمشي إن قدرت وإن تركب إن عجزت ، وهذا ترجم البيهقي للحديث ، وأورد في



بعض طرته من رواية عكرمة عن ابن عباس وان أخت دقبة نذرت أن تحج ماشية فقال : إن الله غني عن مشي أختك فالتركب ولتهد بدنة ، وأصله عند أبي داود بالفظه ولتهد هديا ، وهم من نسب إليه أنه أخرج هذا الحديث بالفظه ولتهد بدنة ، وأورده من طريق أخرى عن عكرمة بغير ذكر الهدى ، وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس بالفظه وجاء رجل فقال إن أختي حلفت أن تمشي إلى البيت وأنه يشق عليها المشي ، فقال : مرها فالتركب إذا لم تستطع أن تمشي فأغنى الله أن يشق على أختك ، ومن طريق كريب عن ابن عباس : جاء رجل فقال : يا رسول الله إن أختي نذرت أن تحج ماشية ، فقال : إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا ، لتخرج راكبة ثم لتكفر بعينها ، وأخرجه أصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تحج ماشية غير مخمرة فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : سر أختك فلتختمر ولتركب ولتعم ثلاثة أيام ، ونقل الترمذي عن البخاري أنه لا يصح فيه الهدى ، وقد أخرج الطبراني من طريق أبي تميم الجبلي عن عقبة بن عامر في هذه القصة : نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية حاضرة ، وفيه تركب وتلبس وتعم ، ولطحاوي من طريق أبي عبد الرحمن الحبلي عن عقبة بن عامر نحوه ، وأخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي هريرة : بينما رسول الله ﷺ يسير في جوف الليل إذ بهر بخيال نفرت منه الإبل ، فإذا امرأة عريانة نافضة شعرها ، فقالت : نذرت أن أحج ماشية عريانة نافضة شعري ، فقال : مرها فالتلبس ثيابها ولتهرق دما ، وأورد من طريق الحسن بن عمران رفعه : إذا نذر أحدكم أن يحج ماشيا فليهد هديا وليركب ، وفي سنده انقطاع ، وفي الحديث صحة النذر بإتيان البيت الحرام ، وعن أبي حنيفة إذا لم ينو حجيا ولا عمرة لا ينعقد ، ثم إن نذره راكبا لزمه فلو مشى لزمه دم لقرنه بتوفر مؤنة الركوب ، وإن نذره ماشيا لزمه من حيث أحرم إلى أن تنتهي العمرة أو الحج ، وهو قول صاحب أبي حنيفة ، فإن ركب بعد نذره أجواه ولزمه دم في أحد القولين عن الشافعي ، واختاف هل يلزمه بدنة أو شاة ؟ وإن ركب بلا نذر لزمه الدم ، وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيمشي ما ركب إلا إن عجز مطلقا فيلزمه الهدى ، وليس في طرق حديث دقبة ما يقتضي الرجوع ، فهو حجة للشافعي ومن تبعه ، وعن عبد الله بن الوليد لا يلزمه شيء مطلقا ، قال القرطبي زيادة الأمر بالهدى رواها ثقات ولا ترد ، وليس سكوت من سكنت عنها بحجة على من حفظها وذكرها ، قال : وأنتك بالحديث في عدم إيجاب الرجوع ظاهر ، ولكن عمدة مالك عمل أهل المدينة . (تنبيه) : يقال إن الرجل المذكور في حديث أنس هو أبو إسرائيل المذكور في حديث ابن عباس الذي بعد الباب ، كذا نقله الخطاي عن الخطيب ، وهو تركيب منه ، وإنما ذكر الخطيب ذلك في الرجل المذكور في حديث ابن عباس آخر الباب ، وتغاير القصةين أوضح من أن يتكلف إبيانه . وأما حديث ابن عباس في الذي طاف بزمام وهو الحديث الثالث فأورده بعلمه عن أبي عاصم عن ابن جريج وأفظه : رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه ، ثم أورده بزول عن إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف عن ابن جريج بالفظه : مر وهو يطوف بالكعبة بانسان يقود انسانا بخزامة في أنفه فقطعهما ثم أمره أن يقوده بيده ، والخزامة بكسر المعجمة وتخفيف الزاي حلقة من شعر أروبر تجعل في العاجز الذي بين منخري البعير يشد فيها الزمام ليسهل انقياده إذا كان صعبا ، وقد تقدم في باب الكلام في الطواف ، من كتاب الحج من هذين الوجهين عن ابن جريج وذكرت ما قبل في اسم القائد والمقود ، ووجه إدخاله في أبواب النذر ، وأنه عند الناس من وجه آخر عن ابن جريج ، وفيه التعرّيج بأنه نذر ذلك ،

وأن الداودي استدلل به على أن من نذر مالا طاعة لله فيه لا ينعقد نذره ، وتعقب ابن التين له والجواب عن الداودي ونصوبه في ذلك . وأما حديث ابن عباس أيضا وهو الحديث الرابع فوهيب في سننه هو ابن خالد ، وهيب الوهاب الذي علق عنه البخاري آخر الباب هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد يشمسك بهذا من يرى أن الثقات إذا اختلفوا في الوصل والارسال يرجح قول من وصل لما معه من زيادة العلم ، لأن وهيبا وهيبا وهيب الوهاب ثقتان ، وقد وصله وهيب وأرسله هيب الوهاب وصححه البخاري مع ذلك ، والذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يميل في هذه الصورة بقاعدة مطردة بل يدور مع الترجيح إلا إن استقروا فيقدم الوصل ، والواقع هنا أن من وصله أكثر من أرسله ، قال الاسماعيل : وصله مع وهيب عاصم بن هلال والحسن بن أبي جعفر وأرسله مع هيب الوهاب خالد الراسطي . فلت وخالد متقن وفي عاصم والحسن مقال فيستوى الطارقان فيترجح الوصل ، وقد جاء الحديث المذكور من وجه آخر فإزداد قوة أخرجه عبد الرزاق عن ابن طاروس عن أبيه عن أبي إسرائيل . **قوله** ( بنينا لنبي ﷺ بخطب ) زاد الخطيب في المهمات ، من وجه آخر يوم الجمعة . **قوله** ( إذا هو برجل ) في رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن وهيب إذا التفت فإذا هو برجل . **قوله** ( قائم ) زاد أبو داود عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري فيه في الشمس ، وكذلك في رواية أبي يعلى ، وفي رواية طاروس وأبو إسرائيل يصل . **قوله** ( فمال عنه فقالوا أبو إسرائيل ) في رواية أبي داود ، فقالوا هو أبو إسرائيل ، زاد الخطيب رجل من قریش . **قوله** ( نذر أن يقوم ) قال البيضاوي : ظاهر اللفظ السؤال عن اسمه فلذلك ذكره وزادوا فله ، قال : ويحتمل أن يكون سأل عن حاله فذكره وزادوا التعريف به ثم قال : ولعله لما كان السؤال محتملا ذكروا الأمرين جميعا . **قوله** ( ولا يستظل ) في رواية الخطيب ويقوم في الشمس . **قوله** ( مره ) في رواية أبي داود ومروه ، بصيغة الجمع ، وفي رواية طاروس وليتكم ، وأبو إسرائيل المذكور لا يشاركه أحد في كنيته من الصحابة واختلف في اسمه فقبل فقير بقال وشين دهجمة مصغر ، وقبل يسير بتحذائية ثم ههله مصغر أيضا ، وقبل قبصر باسم ملك الروم ، وقبل بالسين المهملة بدل الصاد ، وقبل بغير راه في آخره ، وهو قرشي ثم حامري ، وترجم له ابن الأثير في الصحابة تبعاً لغيره فقال : أبو إسرائيل الأنصاري . واغتر بذلك الكرماني لحزم بأنه من الأنصار ، والاول أول . وفي حديثه أن السكوت عن المباح ليس من طاعة الله ، وقد أخرج أبو داود عن حديث علي ولا صمت يوم إلى الليل ، ونقدم في السيرة النبوية قول أبي بكر الصديق للمرأة أن هذا - يعني الصمت - من فعل الجاهلية ، وفيه أن كل شيء يتأذى به الإنسان ولو مالا لما لم يرد به شروعيته كتاب أو سنة كلن حافيا والجلوس في الشمس ليس هو من طاعة الله فلا ينعقد به النذر ، فانه ﷺ أمر أبا إسرائيل باتمام الصوم دون غيره وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه ، وأمره أن يعمد ويتكلم ويستظل ، قال القرطبي : في قصة أبي إسرائيل هذه أوضح الحجج للجمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو مالا طاعة فيه . اقدال مالك لما ذكره : ولم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بالكفارة

### ٣٢ - باب من نذر أن يصوم أياماً ، فوافى النحر أو الفطر

٦٧٠٥ - حدثنا محمد بن أبي بكر القتيبي حدثنا فضيل بن ساجان حدثنا موسى بن عقبة حدثنا حاكم بن

أَبْنِ حُرَّةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ «سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ فَوَافَقَ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ فِطْرَهُ فَقَالَ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ، لَمْ يَكُنْ يَصُومُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ وَلَا يَرَى صِيَامَهُمَا »

٦٧٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ فَسَّالَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا مَا عِشْتُ ، فَوَافَقْتُ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ : أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ ، وَنَهَانَا أَنْ نَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ مِثْلُهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ »

**قوله** ( باب من نذر أن يصوم أياما ) أى معينة ( فوافق النحر أو الفطر ) أى هل يجوز له الصيام أو البذل أو المكثارة ؟ انعمد الاجماع على أنه لا يجوز له أن يصوم يوم الفطر ولا يوم النحر لانها لهما ولا عن نذر سواء عينها أو أحدهما بالنذر أو وقعا معا أو أحدهما اتفاقا ، فلو نذر لم ينعمد نذره عند الجمهور ، وعند الحنابلة روايتان في وجوب القضاء ، وخالف أبو حنيفة فقال لو أقدم فصام وقع ذلك عن نذره ، وقد تقدم بسط ذلك في أواخر الصيام ، وذكرت هناك الاختلاف في تعيين اليوم الذي نذره الرجل وهل وافق يوم عيد الفطر أو النحر ، ولما لم أقف على اسمه مع بيان المكثير من طريقه ، ثم وجدت في ثقات ابن حبان عن طريق كريمة بنسب سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت : جعلت على نفسي أن أصوم كل أربعة أيام واليوم يوم أربعة وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحر ، ورواته ثقات ، لولا توارد الرواة بأن السائل رجل لفمرت المبهمة بكريمة ، ولا سيما في السند الاول فان قوله سئل يضم أوله يشمل ما إذا كان السائل رجلا أو امرأة ، وقد ظهر من رواية ابن حبان أنها امرأة فيفسرها المبهمة في رواية حكيم ، بخلاف رواية زياد ابن جبير حيث قال فسأله رجل ، ثم وجدت الخبر في كتاب الصيام أبو يوسف بن يعقوب القاضي أخرجه عن محمد بن أبي بكر الملقب شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم من طريقه وكذا أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن محمد بن أبي بكر الملقب ولفظه انه « سمع رجلا يسأل عبد الله بن عمر عن رجل نذر ، فذكر الحديث ، وفضل في السند الاول بالتصنيف وحكيم بفتح أوله وأبو حرة أبوه يضم المهملة والتشديد لا يعرف اسمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وقد أورده متابعا لرواية زيادة بن جبير عن ابن عمر ، وفي سياق الرواية الاولى إشعار برجحان المنع عند ابن عمر فان لفظه فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، لم يكن يصوم يوم الاضحي والفطر ولا يرى صيامهما ، ووقع عند الاسماعيلي من الزيادة في آخره : قال يونس بن عبيد فذكر ذلك للحسن فقال : يصوم يوما مكانه ، أخرجه من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذي أخرجه البخاري من طريقه ، قال السكراني : قوله « لم يكن » أى رسول الله ﷺ وقوله « ولا نرى » بلفظ المتكلم فيكون من جهة مقول عبد الله بن عمر ، وفي بعضها بلفظ الغائب وقاعله عبد الله وقاعله حكيم . قلت : وقع في رواية يوسف بن يعقوب المذكورة بلفظ « لم يكن رسول الله ﷺ يصوم يوم الاضحي ولا يوم الفطر ولا يأمر بصيامهما » وذلك في رواية الاسماعيلي ، وجوز السكراني بناء على تعدد القصة - أن ابن عمر تغير اجتهاده لمجم بالمنع بعد أن كان يتردداه ،

وليس فيما أجاب به ابن عمر أولاً وآخر ما يصرح بالمنع في خصوص هذه القصة ، وقد بسطت القول في ذلك في باب صوم يوم النحر ، وبالله التوفيق . قوله ( يونس ) هو ابن عبيد وصرح به الاسماعيل من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع . قوله ( فأعاد عليه ) زاد ابن المنهال في روايته وغلغل الى الرجل أنه لم يفهم فأعاد عليه الكلام ثانية ،

### ٣٣ - باب هل يدخل في الإيمان والذنوب الأرض والغنم والزروع والأمتعة ؟

وقال ابن عمر ، قال عمر لعنبي رضي الله عنه أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه

قال : إن شئت حبست أصلها ونصفت بها

وقال أبو طلحة لعنبي رضي الله عنه : أحب أموالي إلى ببرحاء لحائط له مستقبلة المسجد

٦٧٠٧ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ثور بن زيد الهذلي عن أبي العيث مولى ابن مطيع عن

أبي هريرة ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فلم تنفر ذهباً ولا فضة إلا الأموال والثياب والمناج ، فأهدى رجل من بني النضير ، يقال له رفاعة بن زيد رسول الله ﷺ غلاماً يقال له مذهب ، فوجه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى حتى إذا كان بوادي القرى بيننا وبينهم يحيط رخصلاً رسول الله ﷺ إذا سهم هارم فقهه ، فقال للناس هيناً له الجنة ، فقال رسول الله ﷺ : كلا والذي نفسي بيده ؛ إن للشعلة التي أخذها يوم خيبر من اللانم لم تضيئها المقاسم كذا عمل عليه ناراً ، فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو شراكين إلى لعنبي رضي الله عنه فقال : شراك من نار أو شراك من نار ؟

قوله ( باب هل يدخل في الإيمان والذنوب الأرض والغنم والزروع والأمتعة ) قال ابن ديد البر ونبه جماعة المال في لغة درس قبيلة أبي هريرة غير العيين كالعروض والثياب ، وعند جماعة المال هو العيين كالذهب والفضة ، والمعروف من كلام العرب أن كل ما يتمول ويملك فهو مال ، فأشار البخاري في الترجمة الى رجحان ذلك بما ذكره من الأحاديث كقول عمر : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه ، وقول أبي طلحة : أحب أموالي إلى ببرحاء ، وقول أبي هريرة : لم نغنم ذهباً ولا ورقاً ، ويؤيده قوله تعالى ( ولا تأثروا السفهاء أموالكم ) فإنه يتناول كل ما يملكه الإنسان ، وأما قول أهل اللغة : العرب تنوقع اسم المال عند الإطلاق إلا على الأبل لشرفها عندهم فلا يدفع إطلاقهم المال على غير الأبل ، فقد أطلقوه أيضاً على غير الأبل من المواشي ، ووقع في السيرة فملك في الأموال يعني الحوائط وتسمى من إضاعة المال ، وهو يتناول كل ما يتمول ، وقبل المراد به هنا الأرقاء وقيل الحيوان كله ، وفي الحديث أيضاً : ما جاءك من الرزق وأنت غير مشرف عليه وتموله ، وهو يتناول كل ما يتمول ، والأحاديث الثلاثة مخرجة في الصحيحين والموطأ ، وحكى عن ثوب : المال كل ما يجب فيه لوكاة قل أو كثر فاقص من ذلك فليس بمال ، وبه جزم ابن الأنباري ، وقال غيره : المال في الأصل العيين ، ثم أطلق على كل ما يملك ، واختلاف الماف فيمن ماف أو نذر أنه يصدق بماله على مذاهب تقدم نقلها في باب إذا أهدى ماله ، ومن قال كأي حنيفة لا يقع نذره إلا على ما فيه لوكاة ، ومن قال كمالك يتناول جميع ما يقع عليه اسم مال ، قال ابن

بطل : وأحاديث هذا الباب تشهد لقول مالك ومن تابعه ، وقال الكرماني : معنى قول البخاري « هل يدخل » أي هل يصح اليقين أو النذر على الأعيان مثل : والذي نفى بيده أن هذه الشملة لتشتعل عليه نارا ، ومثل أن يقول هذه الأرض لله ونحوه . قلت : والذي فهمه ابن بطال أول فأنه أشار إلى أن مراد البخاري الرد على من قال إذا حلف أو نذر أن يتصدق بماله كله اختص ذلك بما فيه الزكاة دون ما يملكه بما سوى ذلك ، ونقل محمد بن نصر المروزي في « كتاب الاختلاف » عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نذر أن يتصدق بماله كله : يتصدق بما يجب فيه الزكاة من الذهب والفضة والمواشي لأفيا ملكه بما لا زكاة فيه من الأرضين والدور ومقاع البيت والرقيق والجر ونحو ذلك فلا يجب عليه فيها شيء ، ثم نقل بقية المذهب على نحو ما قدمته في « باب من أهدى ماله » فعلى هذا فراد البخاري موافقة الجمهور وأن المال يطلق على كل ما يتمول ، ومن أحد على أن من قال مالي في المساكين إنما يحمل ذلك على ما نوى أو على ما غلب على عرفه كما لو قال ذلك أحرابي فإنه لا يحمل ذلك إلا على الأبل ، وحديث ابن عمر في قول عمر تقدم موصولا مشروحا في كتاب الوصايا ، وقوله وقال أبو طلحة ، هو زيد بن سويل الأنصاري وقد تقدم موصولا أيضا هناك من حديث أنس في أبواب الوقف ، وتقدم شيء من شرحه في « كتاب الزكاة » . وحديث أبي هريرة تقدم شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وقوله فيه : فلم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال المتاع والثياب ، كذا للأكثر ولابن القاسم والقاضي والمتاع بالعطف ، قال بعضهم وفي تنزيل ذلك على لغة دوس نظر لأنه استثنى الأموال من الذهب والفضة فدل على أنه منها إلا أن يكون ذلك منقطعا فتكون « إلا » بمعنى اسكن ، كذا قال ، والذي يظهر أن الاستثناء من الغنيمة التي في قوله فلم نغنم ، فبني أنه يكونوا غنموا الدين وأنبتهم أنهم غنموا المال فدل على أن المال عنده غير الدين وهو المطلوب ، وقوله والضبيب ، بضاد معجمة وموحدة مكررة بصيغة التصغير ، ومدمع بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملةين ، وقوله « سهم عائر » بعين مبهمة وبهمزة الألف تحتانية لا يدرى من رمى به « الشراك » بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف من سيور النمل ، وقد تقدم جميع ذلك بإعانة الله تعالى ، وله الحمد على كل حال

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٤ - كتاب كفارات الأيمان

### ١ - باب قول الله تعالى : ( فكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ )

وما أمر النبي ﷺ حين نزلت ( فكَفَّارَتُهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ) ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن : أو أو ، فصاحبه بالخيار ، وقد خير النبي ﷺ كعباً في الفدية

٦٧٠٨ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن ابن عوف عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي

لهي « عن كعب بن عجرة قال : أتيتُهُ - يعني للنبي ﷺ - فقال : أدنُ فدنوتُ ، فقال أبوءُ بذلك هوأُلك ؟

قلت : نعم . قال : ففدية من صيام أو صدقة أو نسك .

وأخبرني ابن هون عن أثوب قال : الصيام ثلاثة أيام ، والنسك شاة ، والساكين ستة

**قوله** : بسم الله الرحمن الرحيم ، كتاب كفارات الأيمان . في رواية غير أبي ذر ، باب ، وله من المستمل وكتاب الكفارات ، وسميت كفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره ، ومنه قيل الزارع كافر لأنه يغطي البذر ، وقال الراغب : الكفارة ما يغطي الحاشي في البين ، واستعمل في كفارة القتل والظهار ، وهو من التكفير وهو ستر الفعل ونفطيته فيصير بمنزلة ما لم يعمل ، قال ويصح أن يكون أصله إزالة المكفر نحو التبريض في إزالة المرض ، وقد قال الله تعالى ( ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ) أي أزلناها ، وأصل الكفر الستر يقال كفرت الشمس النجوم سترتها ، ويسمى السحاب الذي يستر الشمس كافرا ، ويسمى الليل كافرا لأنه يستر الأشياء عن العيون ، وتكفر الرجل بالسلاح إذا تستر به . **قوله** ( وقرول الله تعالى : فكفارتهم إطعام عشرة مساكين ) يريد إلى آخر الآية ، وقد تمسك به من قال بتعين العدد المذكور وهو قول الجمهور خلافا لمن قال لو أعطى ما يجب للعشرة واحدا كفى ، وهو مروي عن الحسن أخرجه ابن أبي شيبة ، ولين قال كذلك لكن قال عشرة أيام متوالية ، وهو مروي عن الأوزاعي حكاه ابن المنذر ، وعن الثوري مثله لكن قال : ان لم يجد العشرة . **قوله** ( وما أمر النبي ﷺ حين نزلت : ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) يشهد إلى حديث كعب بن جحرة الموصول في الباب . **قوله** ( وقد خبر النبي ﷺ كعبا في الفدية ) يعني كعب بن جحرة كما ذكره في الباب . **قوله** ( ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة : ما كان في القرآن د أو أو ، فصاحبه بالخيار ) أما أثر ابن عباس فوصله سفيان الثوري في تفسيره عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس قال : كل شيء في القرآن أو نحو قوله تعالى ( ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) فهو فيه غير ، وما كان ( فن لم يجد ) فهو على الولا أي على الترتيب . وليث ضعيف ولذلك لم يجرم به المصنف ، وقد جاء عن مجاهد عن قوله بسند صحيح عند الطبري وغيره ، وأما أثر عطاء فوصله الطبري من طريق ابن جريج قال قال عطاء : ما كان في القرآن د أو أو ، فصاحبه أن يختار أية شاء . قال ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار نحوه وسنده صحيح . وقد أخرجه ابن هيثم في تفسيره عن ابن جريج عن عطاء بلفظ الأصل وسنده صحيح أيضا . وأما أثر عكرمة فوصله الطبري من طريق داود بن أبي هند عنه قال : كل شيء في القرآن د أو أو ، فلا يتغير أي الكفارات شاء . فإذا كان ( فن لم يجد ) فالأول الأول قال ابن بطال : هذا متفق عليه بين العلماء ، وإنما اختلفوا في قدر الإطعام فقال الجمهور لكل إنسان مد من طعام بمد القارح **قوله** وفرق مالك في جنس الطعام بين أهل المدينة فاعتبر ذلك في حقهم لأنه وسط من ديشهم بخلاف سائر الأمصار فالاعتبار في حق كل منهم ما هو وسط من عيشه وخالفه ابن القاسم فوافق الجمهور . وذهب الكوفيون إلى أن الواجب إطعام نصف صاع ، والحجة الأول أنه **قوله** أمر في كفارة المواقع في رمضان بطعام مد لكل مسكين ، قال وإنما ذكر البخاري حديث كعب هنا من أجل آية التبخير فأنها وردت في كفارة البين كما وردت في كفارة الأذى . ونسبه ابن المنذر فقال يحتمل أن يكون البخاري وافق الكوفيين في هذه المسألة فأورد حديث كعب بن جحرة لأنه وقع التنصيص في خبر كعب على نصف صاع ولم يثبت في قدر طعام الكفارة لحمل المطلق على المقيد . قلت :

ويؤيده أن كفارة المواقح ككفارة الظهار وكفارة الظهار ورد النص فيها بالترتيب بخلاف كفارة الأذى فإن النص ورد فيها بالتحخير ، وأيضاً فإنهما متفقان في قدر الصيام بخلاف الظهار فكان حل كفارة البين عليها موافقتها لها في التحخير أولى من حملها على كفارة المواقح مع مخالفتها ، وإلى هذا أشار ابن المنير . وقد يستدل بذلك بما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس قال : « كفر النبي ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس بذلك ، فمن لم يجد فنصف صاع من بر » وهذا لو ثبت لم يكن حجة لأنه لا قائل به ، وهو من رواية عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة وهو ضعيف جداً . والذي يظهر لي أن البخاري أراد الرد على من أجاز في كفارة البين أن تبعض الحصة من الثلاثة التحخير فيها كن أطعم خمسة وكساهم أو كسا خمسة غيرهم أو اعتق نصف رقبة وأطعم خمسة أو كساهم ، وقد نقل ذلك عن بعض الحنفية والمالكية ، وقد احتج من الحق بكفارة الظهار بأن شرط حل المطلق على المقيد أن لا يمارضه مقيد آخر ، فلما عارضه هنا والأصل براءة الذمة أخذ بالأقل ، وأيده الماوردي من حيث النظر بأنه في كفارة البين وصف بالأوسط وهو محمول على الجنس ، وأوسط ما يشيع الشخص وطلان من الخبز ، والمد رطل وثلاث من الحب فإذا خبز كان قدر رطلين . وأيضاً فكفارة البين وإن وافقت كفارة الأذى في التحخير لم يكن ذات عليها بأن فيها ترتيباً ، لأن التحخير وقع بين الإطعام والكسوة والعق ، والترتيب وقع بين الثلاثة وصيام ثلاثة أيام ، وكفارة الأذى وقع التحخير فيها بين الصيام والإطعام والذبح حسب ، قال ابن الصباغ : ليس في الكفارات ما فيه تحخير وترتيب إلا كفارة البين وما ألحق بها . قوله ( أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسب لجدّه ، وأبو شهاب هو الأصغر واسمه عبد ربه بن نافع ، وابن عون هو عبد الله . قوله ( أثبتّه يعني النبي ﷺ ) كذا في الأصل ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن طريق بشر بن الفضل عن ابن عون بهذا السند عن كعب بن عجرة قال : « في ثلث هذه الآية ، فأثبت النبي ﷺ ، فذكره ، وفي رواية معتمر بن سليمان عن ابن عون عند الإسماعيل ، ثلث في هذه الآية ( فندية من صيام أو صدقة أو نسك ) قال قرأت في النبي ﷺ فقال ابن . قوله ( قال وأخبرني ابن عون ) هو مقول أبي شهاب وهو موصول بالأول ، وقد أخرجه النسائي والإسماعيل عن طريق أدهم بن سعد عن ابن عون به وقال في آخره : فسرّه لي مجاهد فلم أحفظه ، فسألت أيوب فقال : الصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين والنسك ما استيسر من الهدى . قلت : وقد تقدم في الحج وفي التفسير من طرق أخرى عن مجاهد وفي الطب والمغازي من طريق أيوب عن مجاهد به وسياقها أنهم ، وتقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج

٣ - باب قوله تعالى : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ، وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ ، وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

مقى نجب الكفارة على التخي والتقي ؟

٦٧٠٩ - حديث علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري قال سمعته من فيه عن حميد بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت . قال : ما شأنك ؟ قال : وقعت على امرأة في رمضان

قال : تستطيع تعتق رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل

تستطيع أن تطعم سبعين مسكيناً ؟ قال : لا . قال : اجلس تجلس ، فأتى النبي ﷺ بعرقي فيه تمر ، ولحم رق

السَّكَنُ الصَّيْتُمُ ، قال خذْ هذا فصدقْ به ، قال : أَعْلَى أَفْقَرَنَا ؟ فَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَلَّتْ تَوَاجِهُهُ ، قال : أَطْمَعُهُ هَالِكٌ »

**قوله** ( باب متى تجب الكفارة على الفتي والفقيير ؟ وقول الله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) الى قوله : العالم الحكيم ) كذا في ذي . وفيه باب قول الله تعالى ( قد فرض الله لكم ) وساقوا الآية وبهذه . ومن تجب الكفارة على الفتي والفقيير ، ورقط لبعضهم ذكر الآية ، وأشار الكرماني إلى تصويبه فقال : قوله تحلة أيمانكم أي تحليتها بالكفارة ، والمناسب أن يذكر هذه الآية في الباب الذي قبله . ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الجحام في نهار رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله فيه وسفيان عن الزهري ، وقع في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري ، وتقدم أيضا بيان الاختلاف فيمن لا يجد ما يكفر به ولا يقدر على الصيام هل يسقط عنه أو يبقى في ذمته ؟ قال ابن المنير : مقصوده أن يفتي على أن الكفارة إنما تجب بالحائض كما أن كفارة المرافق إنما تجب باقتحام الذنب ، وأشار إلى أن الفقيير لا يسقط عنه إيجاب الكفارة لأن النبي ﷺ علم فقره وأعطاه مع ذلك ما يكفر به كما لو أعطى الفقير ما يقضي به دينه ، قال : ولعله كما نبه على احتياج الكوفيين بالدية نبه هنا على ما احتج به من خالفهم من إلحاقها بكفارة المرافق وأنه مد لكل مسكين

### ٣ - باب من أعان المعسر في الكفارة

٦٧١٠ - **حدثنا** محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : هلكت ، فقال : وما ذاك ؟ قال : وقعت بأهلي في رمضان ، قال : نجد رقبة ؟ قال : لا ، قال : هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : هل تستطيع أن تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال : جاء رجل من الأنصار بمرق ، والمرق السكندر فيه نمر ، فقال : اذهب بهذا فتصدق به ، قال : أَعْلَى أَخْرَجَ مِنَّا بِرَسُولِ اللَّهِ ؟ وَالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَا بَتَّيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجُ مِنَّا ، ثُمَّ قَالَ : اذْهَبْ فَأَطْمَعْهُ هَالِكٌ »

**قوله** ( باب من أعان المعسر في الكفارة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له ، فكما جاز إعانة المعسر بالكفارة عن وقائه في رمضان كذلك يجوز إعانة المعسر بالكفارة عن يمينه إذا حنث فيه

### ٤ - باب يعطى في الكفارة عشرة مساكين قريبا كان أو بعيدا

٦٧١١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا سفيان عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت ، قال : وما شأذك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : هل تجد ما تنفق رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن



قوله ( باب يعطى في الكفارة عشرة مساكين قريبا كان ) أى المسكين ( أو بعيدا ) أما العدد فينص القرآن في كفارة البين ، وقد ذكرت الخلاف فيه قريبا ، وأما التسمية بين القريب والبعيد فقال ابن المنير : ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله وليس فيه إلا قوله « أطعمه أهلك » يمكن إذا جاز إعطاء الأقرباء قايدهاء أجوز ، وقاس كفارة البين على كفارة الجراح في الصيام في إجازة الصرف الى الأقرباء . قلت : وهو على رأى من حل قوله « أطعمه أهلك » على أنه في الكفارة ، وأما من حمله على أنه أعطاه التمر المذكور في الحديث لينفقه عليهم وتستمر الكفارة في ذمته الى أن يحصل له يمرة فلا يتجه الإلتحاق ، وكذا على قول من يقول تحقظ عن المسر مطلقا ، وقد تقدم البحث في ذلك وبيان الاختلاف فيه في كتاب الصيام ، ومذهب الشافعى جواز إعطاء الأقرباء إلا من قلومه نفقة . ومن فروع المسألة اشتراط الإيمان فيمن يعطيه وهو قول الجمهور ، وأجاز أصحاب الرأى إعطاء أهل الذمة منه ووافقهم أبو ثور ، وقال النورى : يجرى إن لم يجد المسلمين ، وأخرج ابن أبى شيبة عن النخعي والشافعى مثله وعن الحكم كالجمهور

وما توارث أهل المدينة من ذلك قرنا بعد قرن

٦٧١٣ - **حَدَّثَنَا** يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْجَارُودِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ وَهُوَ سَلَّمَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ : كَانَ ابْنُ هُرَيْصٍ يَطْلِي ذِكَاةَ رَمَضَانَ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمَدِّ الْأَوَّلِ ، وَفِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ أَبُو قَتَيْبَةَ : قَالَ لَنَا مَالِكٌ مَدُّنَا أَهْمُّ مِنْ مَدِّكُمْ ، وَلَا نَرَى لِلْفَضْلِ إِلَّا فِي مَدِّ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ لِي مَالِكٌ لَوْ جَاءَكُمْ أَحَدٌ فَضَرَبَ مَدًّا أَحْضَرَ مِنْ مَدِّ النَّبِيِّ ﷺ بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُطَوِّقُونَ ؟ قُلْتُ : كَمَا تُطْلِي بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : أَفَلَا نَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَبْعُدُ إِلَى مَدِّ النَّبِيِّ ﷺ ؟

قوله (باب صاع المدينة ومد النبي ﷺ وبركته) أشار في الترجمة إلى وجوب الإخراج في الواجبات بصاع

أهل المدينة لأن القسريع وقع على ذلك أولا وأكند ذلك بدعاء النبي ﷺ لهم بالبركة في ذلك . **قوله** ( وما توارث أهل المدينة من ذلك قرنا بعد قرن ) أشار بذلك إلى أن مقدار المد والصاع في المدينة لم يتغير لتوارثه عندهم إلى زمنه ، وهذا احتج مالك على أبي يوسف في القصة المشهورة بينهما فرجع أبو يوسف عن قول الكوفيين في قدر الصاع إلى قول أهل المدينة . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث السائب بن يزيد ، **قوله** ( كان الصاع على عهد النبي ﷺ مدا وثلاثا بمدكم اليوم ، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز ) قال ابن بطال : هذا يدل على أنه مدم حين حدث به السائب كان أربعة أرتال فاذا زيد عليه ثلثه وهو رطل وثلث قام منه خمسة أرتال وثلث وهو الصاع بدليل أن مد النبي ﷺ رطل وثلث وصاعه أربعة أمداد ، ثم قال مقدار ما زيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز لأنمله ، وإنما الحديث يدل على أن مدم ثلاثة أمداد بمده انتهى ، ومن لازم ما قال أن يكون صاعهم ستة عشر رطلا لكن لم يعلم مقدار الرطل عندهم اذذاك ، وقد تقدم في باب الوضوء بالمد ، من كتاب الطهارة بيان الاختلاف في مقدار المد والصاع ، ومن فرق بين الماء وغيره من المكيالات فنص صاع الماء بكونه ثمانية أرتال ومده برطلين فقصر الخلاف على غير الماء من المكيالات ، الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا أبو قتيبة وهو سلم ) بفتح المهملة وسكون اللام ، وفي رواية الدارقطني من وجه آخر عن المنذر ، حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة . قلت : وهو الشعبي بفتح الشين المعجمة وكسر المهملة بصري أصله من خراسان أدركه البخاري بالسن ومات قبل أن يلفاه ، وهو غير سلم بن قتيبة الباهلي ولد أمير خراسان قتيبة بن سلم وقد قلنا هو امرأة البصرة وهو أكبر من الشعبي ومات قبله بأكثر من خمسين سنة . **قوله** ( المد الأول ) هو نهد النبي ﷺ وهي صفة لازمة له ، وأراد فافع بذلك أنه كان لا يعطى بالمد الذي أحدثه هشام ، قال ابن بطال « وهو أكبر من مد النبي ﷺ بثلاثي رطل وهو كما قال فان المد الهشامي رطلان والصاع منه ثمانية أرتال . **قوله** ( قال لنا مالك ) هو مقول أبي قتيبة وهو موصول . **قوله** ( مدنا أعظم من مدكم ) يعني في البركة أي مد المدينة وإن كان دون مد هشام في القدر لكن مد المدينة مخصوص بابركة الحاصلة بدعاء النبي ﷺ لها فهو أعظم من مد هشام ، ثم فسر مالك مراده بقوله : ولا نرى الفضل إلا في مد النبي ﷺ . **قوله** ( وقال لي مالك لو جاءكم أمير الخ ) أراد مالك بذلك الوام مخالفه إذ لا فرق بين الزيادة والنقصان في مطلق المخالفة ، فلو احتج الذي تمسك بالمد الهشامي في إخراج زكاة الفطر وغير ما بما شرع إخراجها بالمد كاطعام المساكين في كفارة اليمين بأن الأخذ بالوزائد أولى ، قيل : كفى باتباع ما قدره الشارع بركة ، فلو جازت المخالفة بالزيادة لجازت مخالفته بالنقص ، فلما امتنع المخالف من الأخذ بالنقص قال له أنلا ترمي أن الاسم إنما يرجع إلى مد النبي ﷺ ، لأنه إذا نمارضت الأمداد الثلاثة الأول والحادث وهو الهشامي وهو زائد عليه والثالث المفروض وقوعه وإن لم يقع وهو دون الأول كان الرجوع إلى الأول أولى لأنه الذي تحققت شرعيته . قال ابن بطال : والحجة فيه نقل أهل المدينة له قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل ، قال : وقد رجع أبو يوسف بمثل هذا في تقدير المد والصاع إلى مالك وأخذ بقوله . ( تنبيه ) : هذا الحديث غريب لم يروه عن مالك إلا أبو قتيبة ولا عنه إلا المنذر ، وقد ضاق بخرجه على الاستحصيل وعلى أبي نعم فلم يستخرج له بل ذكره من طريق البخاري ، وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق البخاري وأخرجه أيضا من ابن هقدة عن الحسين بن القاسم البجلي عن المنذر به دون كلام مالك وقال : صحيح أخرجه البخاري عن المنذر به . الحديث الثالث حديث أنس في

دعاء النبي ﷺ ، اللهم بارك لهم في مكياهم وصاعهم ومدهم ، وقد تقدم في البيوع عن القعني عن مالك وزاد في آخره : يعني أهل المدينة ، وكذا عند رواية الموطأ عن مالك قال ابن المنير : يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمدينة الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده ، ويحتمل أن نعم كل مكيا لآهل المدينة إلى الأبد ، قال والظاهر الثاني ، وكذا قال ، وكلام مالك المذكور في الذي قبله يفتح إلى الأول وهو المعتمد . وقد تغيرت المكاييل في المدينة بعد عصر مالك وإلى هذا الزمان ، وقد وجد مصداق الدعوة بأن يورك في مدهم وصاعهم بحيث اعتبر قدروها أكثر فتماء الأمصار ومقلدوم إلى اليوم في غالب السكفارات ، وإلى هذا أشار الملب واقه أعلم

## ٦ - باب قول الله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ، وأى الرقاب أركي ؟

٦٧١٥ - **حريش** محمد بن عبد الرحيم حدثنا داود بن رشيد حدثنا الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن حسين عن سعيد بن مرزجانة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى يفرجه .

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) يشير إلى أن الرقبة في آية كفارة اليمين مطلقة بخلاف آية كفارة القتل فإنها قيدت بالإيمان ، قال ابن بطال : حمل الجمهور ومنهم الأصولي ومالك والثاقبي وأحمد وإسحق المطلق على المقيد كما حملوا المطلق في قوله تعالى ﴿ وَأَشْمِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ على المقيد في قوله ﴿ وَأَشْمِدُوا ذُرَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ وخالف الكوفيون فقالوا : يجوز اعتاق الكافر ، ووافقهم أبو ثور وابن المنذر ، واحتج له في كتابه الكبير بأن كفارة القتل مغلظة بخلاف كفارة اليمين ، ومن ثم اشترط التتابع في صيام القتل دون اليمين . **قوله** ( وأى الرقاب أركي ) ؟ يشير إلى الحديث الماضي في أوائل العتق عن أبي ذر وفيه : قلت فأى الرقاب أفضل ؟ قال أغلاها ثمناً وأفسها عند أهلها ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك ، وكان البخاري رمز بذلك إلى موافقة الكوفيين لأن أفضل التفضيل يقتضى الاشتراك في أصل الحكم . وقال ابن المنير : لم يثبت البخاري الحكم في ذلك واسكنه ذكر الفضل في عتق المؤمنة إجابة على مجال النظر ، ففائل أن يقول : إذا وجب عتق الرقبة في كفارة اليمين كان الأخذ بالأفضل أحوط ، والا كان المكفر بغير المؤمنة على شك في براءة الذمة . قال : وهذا أقوى من الاستشهاد بحمل المطلق على المقيد لظهور الفرق بينهما . ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة ومن أعتق رقبة مسلمة ، وقد تقدم أيضاً في أوائل العتق من وجه آخر عن سعيد بن مرزجانة عن أبي هريرة ، وذكر فيه قصة لسعيد بن مرزجانة مع علي بن حسين أي ابن علي بن أبي طالب الملقب زين العابدين وهو المذكور هنا أيضاً ، وكأنه بعد أن سمعه من سعيد بن مرزجانة وعمل به حدث به عن سعيد فسمعه منه زيد بن أسلم ، وفي رواية الباب زيادة في آخره وهي قوله : حتى يفرجه ، وحتى هنا عاطفة لوجود شرائط المطلق فيما سيكون فرجه بالنصب ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث وبيان ماورد فيه من الزيادة هناك . وأخرج مسلم حديث الباب عن داود بن رشيد شيخ شيخ البخاري فيه ، وقد نزل البخاري في هذا الاسناد درجتين فأنه بينه وبين أبي غسان محمد بن مطرف في عدة أحاديث فذكر كتابه وأولها واحداً سعيد بن أبي مريم في الصيام والنسكاح والاشربة وغيرها وكعلي بن عياش في البيوع

والأدب ، وعبد بن عبد الرحيم شيخه فيه هو المعروف بصاعقة وهو من أقرانه ، وداود بن رشيد بشين ومجمعة مصغر من طبقة شيوخه الوسطى ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق زيد وعلى وسعيد والثلاثة مديون وزيد وحل قربان

## ٧ - باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الزنا

### وقال طاوسٌ يجهزُ للمدبرِ وأمِّ الولدِ

٦٧١٦ - حدثنا أبو الثمان أخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن جابر أن رجلاً من الأنصار دبر عموماً له ولم يكن له مالٌ فهداه فبلغ النبي ﷺ فقال من يشتره مني؟ فأشتراه نعيم بن النخاع بمائة درهم ، فسميت جابر بن عبد الله يقول : هداً قبطياً مات عام أول ،

**قوله** ( باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الزنا ) ذكر فيه حديث جابر في عتق المدبر ، وعمرو في السند هو ابن دينار ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب العتق وبيان الاختلاف فيه والاحتجاج لمن قال بصحة بيعه ، وقضية ذلك صحة عتقه في الكفارة لأن صحة بيعه فرع بقاء الملك فيه فيصح تيجز عتقه ، وأما أم الولد فتحكمها حكم الرقيق في أكثر الأحكام كالجنابة والحدود واستمتاع السيد ، وذهب كثير من العلماء إلى جواز بيعها ، ولكن استقر الأمر على عدم صحته ، وأجحدوا على جواز تيجز عتقها فتجزي في الكفارة ، وأما عتق المكاتب فأجازته مالك والشافعي والثوري كذا حكاه ابن المنذر ، وعن مالك أيضاً لا يجزى أصلاً ، وقال أصحاب الرأي إن كان أدى بعض الكتابة لم يجزى . لأنه يكون أعتق بعض الرقبة وبه قال الأوزاعي والليث ، وعن أحمد وإسحق إن أدى الثلث فصاعداً لم يجزى . **قوله** ( وقال طاوس يجهز المدبر وأم الولد ) رسله ابن أبي شيبة من طريقه بلفظ يجهز عتق المدبر في الكفارة وأم الولد في الظهار ، وقد اختلف السلف فوافق طاوساً الحسن في المدبر واليخمي في أم الولد وعالقه فيهما الزهري والذهبي ، وقال مالك والأوزاعي لا يجزى في الكفارة مدبر ولا أم ولد ولا معلق عتقه وهو قول الكوفيين ، وقال الشافعي يجهز عتق المدبر ، وقال أبو ثور يجهز عتق المكاتب مادام عليه شيء من كتابته ، واحتج مالك بأن هؤلاء ثبت لهم عقد حرية لا يبطل إلى رفعها والواجب في الكفارة تحرير رقبة ، وأجاب الشافعي بأنه لو كانت في المدبر شعبة من حرية ما جاز بيعه ، وأما عتق ولد الزنا فقال ابن النجاشي لا أهم مناسبة بين عتق ولد الزنا وبين ما أدخله في الباب إلا أن يكون المخالف في عتقه مخالف في عتق ما تقدم ذكره ، فاستدل عليه بأنه لا قائل بالفرق ثم قال : ويظهر أنه لما جوز عتق المدبر واستدل له ولم يأت في أم الولد إلا بقول طاوس ولا في ولد الزنا بشيء أشار إلى أنه قد تقدم الحكم على عتق الرقبة المؤمنة فيدخل ما ذكر بعده في المصوم بل في المحصر لأن ولد الزنا مع إيمانه أفضل من الكافر . قلت : جاء المنع من ذلك في الحديث الذي أخرجه البيهقي بسند صحيح عن الزهري أخبرني أبو حسن مولى عبد الله بن الحارث وكنت من أهل العلم والصلاح أنه سمع امرأة تقول لعبد الله بن نوفل تستفتيه في غلام لها ابن زنية تعتقه في رقبة كانت حاجها فقال : لا أراه يهولك ، سمعت عمر يقول لأن أحمل على نملين في سبيل الله أحب إلى من أن أعتق ابن زنية ، وصح من

أبي هريرة قال : لأن أتبع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد زانية ، أخرجه ابن أبي شيبة . ثم في الموطأ عن أبي هريرة أنه أتى بعثق ولد الزنا ، وعن ابن عمر أنه أعتق ابن زنا ، وأخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي بسند صحيح عنه وزاد : قد أمرنا الله أن نمن على من هو شر منه ، قال الله تعالى ﴿ فإما منا بعد وإما فداء ﴾ وقال الجمهور : مجزئ حقه ، وكراه على وابن عباس وابن عمرو بن العاص أخرجه ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد لينه ، ومنع الشعبي والنخعي وأذواصي ، وأخرج ابن أبي شيبة ذلك بسند صحيح عن الأولين ، والحجة للجمهور قوله تعالى ﴿ أو تحرير رقبة ﴾ وقد صح ملك الخائف له فيصح إعتاقه له ، وقد أخرج ابن المنذر بسند صحيح عن أبي الخير عن عتبة بن طاهر أنه سئل عن ذلك فنهج ، قال أبو الخير : فسألنا فضالة بن عبيد فقال : يفر الله لعقبة ، وهل هو إلا نعمة من النعم ؟ وذكر المصنف حديث جابر في بيع المدبر فأشار في الترجمة إلى أنه إذا جاز بيعه جاز ما ذكر معه بطريق الأول

### باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر

قوله ( باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر ) أي في الكفارة ، ثبتت هذه الترجمة للمستمل وحده بفهر حديث فكان المصنف أراد أن يثبت فيها حديث الباب الذي بعده من وجه آخر فلم يفتق ، أو تردد في الترجمة فالتصر الأكثر على الترجمة التي تلي هذه وكتب المستمل الترجمة احتياطاً ، والحديث في الباب الذي يليه صالح لها بضرب من التأويل ، وجمع أبو نعيم الترجمة في باب واحد

### ٨ - باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه ؟

٦٧١٧ - حدثنا سليمان بن جرب حديثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة فاشتروا عليها الولاء ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : اشتريها فإنما الولاء لمن أعتق ،

قوله ( باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه ) أي العتيق . ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة مختصراً وفي آخره دقاً فالولاء لمن أعتق ، وقضيه أن كل من أعتق فصاح حقه كان الولاء له ، فيدخل في ذلك ما لو أعتق العبد المشرك فإنه إن كان موسراً صح وضمن لشريكه حصته ، ولا فرق بين أن يعتقه مجاناً أو عن الكفارة وهذا قول الجمهور ومنهم صاحب أبي حنيفة . ومن أبي حنيفة لا يجوز حتى العبد المشرك عن الكفارة لأنه يكون أعتق بعض عبد لا جميعه ، لأن الشريك عنده بمنزلة بين أن يقوم عليه نصيبه وبين أن يعتقه هو وبين أن يستأجر العبد في نصيب الشريك

### ٩ - باب الاستثناء في الإيمان

٦٧١٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد حديثنا حماد بن غيلان بن جبر عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال : أتيت رسول الله ﷺ في رهط من الأشرقيين أستخذه فقال : والله لا أحولكم ، ما عندي ما أحولكم ، ثم كثرنا ما شاء الله فأتى بإيل ، فأمرنا بثلاثة دود ، فلما انطلقنا قال بعضهم لبعض لا يبارك الله لنا أتينا رسولاً

٢ - ٧٩ ج ١١ • مع البوي

الله ﷻ اَسْتَعْلَهُ خَافَ أَنْ لَا يَحْمِلُنَا فَعَمَلْنَا ، قَالَ أَبُو مُوسَى ' فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : مَا أَنَا بِحَاسِبِكُمْ بَلِ اللَّهُ حَاسِبُكُمْ ، إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْرِيفُ عَلَى بَيْنٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ بَيْنِي وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ ' »

٦٧١٩ - **حديث** أبو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا وَقَالَ « إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ بَيْنِي وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، أَوْ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ »

٦٧٢٠ - **حديث** علي بن عبد الله حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ حُجْبِرِ بْنِ طَاوُسٍ « سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ سَلِيمَانُ لِأَطُوفِ بْنِ الْهَيْثَمِ عَلَى تَسْمِينِ امْرَأَةٍ كُلِّ نَدُوٍّ غُلَامًا يَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ، قَالَ سَعِيدُ : بِمَعْنَى الْمَلِكِ قُل : إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَدَمَى ، فَطَافَ بِهِمْ فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ بِوَلَدٍ إِلَّا وَاحِدَةً يُشَقُّ غُلَامٌ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرَوِيهِ قَالَ : لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْتِمْ وَكَانَ دَرَكًا فِي حَاجَتِهِ » وَقَالَ صَرَّةٌ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ اسْتَدْنَى » قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّفَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

**قوله** (باب الاستثناء في الايمان) وقع في بعض النسخ « البين » ، وعليها شرح ابن بطلان ، والاستثناء استعمال من الثنينا بضم المثناة وسكون النون بعدما تحتانية ويقال لها الثنوي أيضا بواو بدل الياء مع فتح أوله ، وهي من ثنيت الشيء إذا عطفته كأن المستثنى عطف بعض ما ذكره ، لأنها في الاصطلاح إخراج بعض ما يثنى به اللفظ . وأدائها إلا وأهواتها ، ونطاق أيضا على التعاليق ومنها التعليل وهو المراد في هذه الترجمة ، فإذا قال لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى استثنى ، وكذا إذا قال لا أفعل كذا إن شاء الله ، ومثله في الحكم أن يقول إلا أن يشاء الله ، أو إلا أن شاء الله ، ولو أتى بالارادة والاختيار بدل المشيئة جاز ، فلم يفعل إذا أثبت أو فعل إذا نفي لم يحتم ، فلم قال إلا أن غير الله نفي أو بدل ، أو إلا أن يبدو لي أو يظهر ، أو إلا أن أشاء أو أريد أو أختار فهو استثناء أيضا ، لكن يشترط وجود المشروط . وانفق العلماء كما حكاه ابن المنذر على أن شرط الحكم بالاستثناء أن يتلفظ المستثنى به وأنه لا يكفي القصد اليه بغير لفظ . وذكر عياض أن بعض المتأخرين منهم خرج من قول مالك إن البين تعقد بالنية أن الاستثناء يجوز بالنية ، لكن نقل في التهذيب أن مالكا نص على اشتراط التلفظ باليمين ، وأجاب الباجي بالفرق أن البين عقد والاستثناء حل ، والعقد أبلغ من الحل فلا يلحق باليمين ، قال ابن المنذر : واختلفوا في وقته فالأكثر على أنه يشترط أن ينهل بالخلف ، قال مالك : إذا سكك أو قطع كلامه فلا نيا ، وقال الشافعي : يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول ، ووصله أن يكون نسفاً فإن كان بينهما سكوت انقطع إلا إن كانت سكتة تذكر أو تنفس أو عى أو انقطاع صوت ، وكذا ينقطع الأخذ في كلام آخر . ولخصه ابن الحاجب فقال : شرطه الاتصال لفظاً أو في مافي حكمه ، كقطعه لتنفس أو سعال ونحوه مما لا يمنع الاتصال هرقاً ، واختلف هل ينقطع ما ينقطع من الإيجاب ؟ على وجهين الشافعية أحدهما أنه ينقطع بالكلام اليسير الأجنبي وإن لم ينقطع به الإيجاب والقبول ، وفي وجه لو تخال احتضر الله لم ينقطع ، وتوقف فيه النوري ونص

الشافعي يؤيده حيث قال : تذكر فانه من صور التذكر عرفا ، ويلتحق به لا اله الا الله ونحوها ، وعن طائوس والحسن له أن يستثنى مادام في المجلس ، وعن أحمد نحوه وقال : مادام في ذلك الأمر ، وعن إسحق مثله وقال : إلا أن يقع سكوت ، وعن قتادة إذا استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم ، وعن عطاء قدر حلب ناقة ، وعن سعيد بن جبهر إلى أربعة أشهر ، وعن مجاهد بعد سنتين ، وعن ابن عباس أقوال منها له ولو بعد حين ، وهذه كقول سعيد ، وعنه شهر ، وعنه سنة ، وعنه أبدا . قال أبو عبيد : وهذا لا يؤخذ على ظاهره لأنه يلزم منه أن لا يحدث أحد في يمينه وأن لا تنصور الكفارة التي أوجهاها الله تعالى على الحالف ، قال : ولكن وجه الخبر سقرط الأثم عن الحالف إنزكه الاستثناء لأنه مأمور به في قوله تعالى ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ) فقال ابن عباس : إذا لم يأت بقول أن شاء الله يستدركه ، ولم يرد أن الحالف إذا قال ذلك بعد أن انقضى كلامه أن ما عقده باليمين ينحل . وحاصله حل الاستثناء المنقول عنه هل انقضى أن شاء الله فقط وحل أن شاء الله على التبرك ، وعلى ذلك حل الحديث المرفوع الذي أخرجه أبو داود وغيره موصولا ومرسلا أن النبي ﷺ قال : والله لا غفرون قريبا ثلاثا ثم سكوت ثم قال : أن شاء الله ، أو هل السكوت لنفسه أو نحوه ، وكذا ما أخرجه ابن إسحق في سؤال من سأل النبي ﷺ عن قصة أصحاب الكهف : غدا أجيبكم ، فتأخر الوحي فزات ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ) فقال أن شاء الله مع أن هذا لم يرد هكذا من وجه ثابت . ومن الأدلة على اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام قوله في حديثه الباب : فليتكفر عن يمينه ، فانه لو كان الاستثناء يفيد بعد قطع الكلام لقال فليستثنى لأنه أسهل من التكفير وكذا قوله تعالى لأبواب ( وخذ بيدك صفها فاضرب به ولا تحمض ) فان قوله استثنى أسهل من التحميل لحل اليمين بالاضرب ، ولزم منه بطلان الإقراءات والطلاق والعق فيستثنى من أقر أو طلق أو حتى بعد زمان ويرفع حكم ذلك ، فالأولى فأوبل ما نقل عن ابن عباس وغيره من السلف في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فقد اختلف هل يشترط قصد الاستثناء من أول الكلام أولا حكى الرازي فيه وجهين ، ونقل عن أبي بكر الفارسي أنه نقل الإجماع على اشتراط وقوعه قبل فراغ الكلام ، وعلاه بأن الاستثناء بعد الانفصال ينشأ بعد وقوع الطلاق مثلا وهو واضح ، ونقله معارض بما نقله ابن حزم أنه لو وقع متصلا به كفي ، واستدل بحديثه ابن عمر رفعه د من حلف فقال أن شاء الله لم يحدثه واحتج بأنه عقب الحلف بالاستثناء باللفظ ، وحينئذ يحصل ثلاث صور : أن يقصد من أوله أو من أثنائه ولو قبل فراغه أو بعد تمامه ، فيختص نقل الإجماع بأنه لا يفيد في الثالث ، وأبعد من فهم أنه لا يفيد في الثاني أيضا ، والمراد بالإجماع المذكور إجماع من قال يشترط الاتصال والاختلاف ثابت كما تقدم والله أعلم . وقال ابن العربي : قال بعض علمائنا يشترط الاستثناء قبل تمام اليمين ، قال : والذي أقول أنه لو نوى الاستثناء مع اليمين لم يكن يميننا ولا استثناء وانما حقيقة الاستثناء أن يقع بعد عقد اليمين فيحالها الاستثناء المتصل باليمين ، وأتفقوا على أن من قال لا أفعل كذا أن شاء الله إذا قصد به التبرك فقط ففعل يحنث وإن قصد الاستثناء فلا حنث عليه ، واختلفوا إذا طلق أو قدم الاستثناء على الحالف أو أخره هل يفرق الحكم ؟ وقد تقدم في كتاب الطلاق ، واتفقا على دخول الاستثناء في كل ما يحلف به إلا الأوزاعي فقال : لا يدخل في الطلاق والعق والمنى إلى بيت الله ، وكذا جاء عن طائوس وعن مالك مثله ، وعنه إلا المشي ، وقال الحسن و قتادة وابن أبي ليلى واليث يدخل في الجميع إلا الطلاق ، وعن أحمد يدخل الجميع إلا العق

واحتج بشعوب الشارح له ، وورد فيه حديث عن معاذ رفعه ، إذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله لم تطلق وان قال لمبعدة أنت حر ان شاء الله فانه حر ، قال البيهقي : تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول ، واختلف عليه في إسناده ، واحتج من قال لا يدخل في الطلاق بأنه لا يخله الكفارة وهي أغلظ حل العالف من البطاق بالاستثناء . فلما لم يخله إلا أقوى لم يخله الاضعف . وقال ابن العربي : الاستثناء أخو الكفارة وقد قال الله تعالى (ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم) فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية وهي العالف بالله . قوله ( حماد ) هو ابن زيد لأن قتيبة لم يدرك حماد بن سلمة ، وغيلان بفتح المعجمة وسكون النحائية . قوله ( فأنى يا بل ) كذا الأكثر ووقع هنا في رواية الاصيل وكذا لأبي ذر عن المرخسي والمستملي « مسائل » بعد الموحدة شين معجمة وبعد الألف نحرائية ميموزة ثم لام . قال ابن بطال : ان سمعت فأظنها شوائل ، كأنه ظن أن لفظ شائل يخص بالمفرد وليس كذلك بل هو اسم جنس . وقال ابن التين جاء هكذا بلفظ الواحد والمراد به الجمع كالسائر ، وقال صاحب العين : ناقة شائلة ونوق شائل التي جف لبنها ، وشولت الابل بالتشديد لصفت بطونها بظهورها . وقال الخطابي : ناقة شائل قل لبنها ، وأصله من شال الشيء إذا ارتفع كاليزان والجمع شول كصاحب ومحب وجاء شوائل جمع شائل ، وفيما نقل من خط الديلماني الحافظ : الشائل الافة التي تقول بذنها لقحاح وليس لها لبن والجمع شول بالتشديد كرا كح وركح ، وحكى قاسم بن ثابت في « الدلائل » عن الأضغص : إذا أتى على الناقة من يوم حملها سبعة أشهر جف لبنها فهي شائلة والجمع شول بالتخفيف ، وإذا شال بذنها بعد القحاح فهي شائل والجمع شول بالتشديد ، وهذا تحقيق بالغ . وأما ما وقع في « المطالع » أن شائل جمع شائلة فليس بجيد . قوله ( فأمر لنا ) أي أمر أنا فعلى ذلك . قوله ( بثلاث ذود ) كذا لأبي ذر ، ولغيره بثلاثة ذود ، وقيل الصواب الأول لأن الذود مؤنث . وقد وقع في رواية أبي السليل عن زهدم كذلك أخرجه البيهقي ، وأخرجه مسلم بسنده ، وتوجيه الأخرى أنه ذكر باعتبار لفظ الذود ، أو أنه يطلق على الذكور والاناث ، أو الرواية بالمتنوين وذود إما بدل فيسكون مجرورا أو مستأنف فيكون مرفوعا والذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة من الثلاث إلى العشر وقيل إلى السبع وقيل من الاثنين إلى التسع من النوق ، قال في الصحاح : لا واحد له من لفظه ، والكثير أذواد والأكثر على أنه خاص بالاناث وقد يطلق على الذكور أو على أهم من ذلك كما في قوله « وليس فيها ذود خمس ذود من الابل صدقة ، ويؤخذ من هذا الحديث أيضاً أن الذود يطلق على الواحد بخلاف ما أطلق الجوهري ، وتقدم في المغازي بلفظ « خمس ذود » وقال ابن التين : الله أعلم أيهما يصح . قلت : لعل الجمع بينهما يحصل من الرواية التي تقدمت في غروة نبوك بلفظ « خذ هذين الثريين » ، فعمل رواية الثلاث باعتبار ثلاثة أزواج ورواية الخمس باعتبار أن أحد الأزواج كان قريبه نجما فاعتد به نارة ولم يعتمد به أخرى ، ويمكن أن يجمع بأنه أمر لهم بثلاث ذود أو لأم زاهم اثنين فان لفظ زهدم « ثم أتى بنهب ذود غير الثري فاعطاني خمس ذود » فوقع في رواية زهدم جملة ما أعطاهم وفي رواية غيلان عن أبي بردة مبدا ما أمرهم به ولم يذكر الإيادة ، وأما رواية « خذ هذين الثريين ثلاث مرار » وقد مضى في المغازي بلفظ أصرح منها وهو قوله « ستة أبخرة » فعلى ما تقدم أن تسكون السادسة كانت قبها ولم تكن ذروتها موصوفة بذلك . قوله ( اني والله ان شاء الله ) قال أبو موسى المديني في كتابه « الثمين في استثناء اليمين » لم يقع قوله « ان شاء الله » في أكثر الطرق لحديث أبي موسى ، وسقط لفظ « والله » من نسخة ابن المنير فافترض بأنه



ليس في حديث أبي موسى يمين ، وليس كما ظن بل هي ثابتة في الأصول ، وإنما أراد البخاري بإبراده بيان صيغة الاستثناء باليمين ، وأشار أبو موسى المديني في الكتاب المذكور إلى أنه عليه السلام قالها لتبرك لا للاستثناء وهو خلاف الظاهر . **قوله** (الاكفر من يميني وأنت الذي هو خير وكفرت) كذا وقع لفظه وكفرت ، مكروا في رواية السرخسي . **قوله** (حدثنا أبو الزهني) هو محمد بن الفضل ، وحماد أيضاً هو ابن زيد . **قوله** (وقال إلا كفرت) يعني سأل الحديث كله بالاسناد المذكور ولكنه قال «كفرت عن يميني وأنت الذي هو خير ، أو أنت الذي هو خير وكفرت» فزاد فيه التردد في تقديم الكفارة وتأخيرها ؛ وكذا أخرجه أبو داود عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بالترديد فيه أيضاً . ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة سليمان وفيه «فقال له صاحبه قل ان شاء الله ففعل» وفيه «قال رسول الله ﷺ : لو قال ان شاء الله «قال» وقال مرة لو استثنى ، وقد استدلل به من جرد الاستثناء بعد انفصال اليمين بمن بعده كما تقدم تفصيله ، وأجاب القرطبي عن ذلك بأن يمين سليمان طالت كلماتها فيجوز أن يكون قول صاحبه له «قل ان شاء الله» وقع في أثناءه فلا يبقى فيه حجة ، ولو حقه بالرواية بالفاء فلا يبقى الاحتمال . وقال ابن الزين : ليس الاستثناء في قصة سليمان الذي يرفع حكم اليمين ويحل عقده ، وإنما هو بمعنى الاقرار به بالمشيئة والتسليم لحكمه فهو نحو قوله (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غداً الا ان يشاء الله) وقال أبو موسى في كتابه المذكور نحو ذلك ثم قال بعد ذلك : وإنما أخرج مسلم من رواية عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «من حلف فقال ان شاء الله لم يمينه» كذا قال ، وليس هو عند مسلم بهذا اللفظ ، وإنما أخرج قصة سليمان وفي آخره «لو قال ان شاء الله لم يمينه» نعم أخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه بلفظ «من قال الخ» قال الترمذي : سألت محمداً عنه فقال هذا خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق فاختصره من حديث معمر بهذا الاسناد في قصة سليمان بن داود . قلت : وقد أخرجه البخاري في كتاب النكاح عن محمد بن هيلان عن عبد الرزاق بنهامة وأشرت الى ما فيه من قاطعة ، وكذا أخرجه مسلم ، وقد اعترض ابن العربي بأن ما جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية لا يناقض غيرها لأن ألفاظ الحديث تختلف باختلاف أقوال النبي ﷺ في التعبير عنها لتبين الأحكام باللفاظ ، أي فيخطب كل قوم بما يكون أوصل لانهاهم وأما بفضل الحديث على المعنى على أحد القرائن . وأجاب شيخنا في شرح الترمذي بأن الذي جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية ليس وانما بالمعنى الذي تضمنته الرواية التي اختصره منها «قانه لا يلزم من قوله ﷺ «لو قال سليمان ان شاء الله لم يمينه» أن يكون الحكم كذلك في حق كل أحد غير سليمان ، وشرط الرواية بالمعنى عدم التخالف ، وهنا تخالف بالخصوص والصوم . قلت : وإذا كان مخرج الحديث واحداً فالأصل عدم التعدد ، لكن قد جاء لرواية عبد الرزاق المختصرة شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم من طريق عبد الوارث عن أيوب وهو الصحيحاني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنت عليه» قال الترمذي رواه غير واحد عن نافع موقوفاً ، وكذا رواه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب . وقال أصحابنا عن إبراهيم : كان أيوب أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه وذكر في «المدال» أنه سأل محمداً عنه فقال : أصحابنا رفعوه موقوفاً إلا أيوب ، ويقولون إن أيوب في آخر الأسر وقفه . واسند البيهقي عن حماد بن زيد قال : كان أيوب يرفعه ثم تركه . وذكر البيهقي أنه جاء من رواية

أيوب بن موسى وكثير بن فرقد وموسى بن عقبة وهب الله بن العمري الكبير وأبي عمرو بن الملا وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعا انتهى . ورواية أيوب بن موسى أخرجهما ابن حبان في صحيحه ، ورواية كثير أخرجهما النسائي والحاكم في مستدركه ، ورواية موسى بن عقبة أخرجهما ابن عدي في ترجمة داود بن عطاء أحد الضعفاء عنه وكذا أخرجهما رواية أبي عمرو بن الملا ، وأخرج البيهقي رواية حسان بن عطية ورواية العمري ، وأخرجهما ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والبيهقي من طريق مالك وغيره عن نافع مرفوعا ، وهكذا أخرجه سعيد والبيهقي من طريقه رواية سالم وإسحاق . وتعمق بعض الشراح كلام الترمذي في قوله « لم يرفعه غير أيوب » ، وكذا رواه سالم عن أبيه مرفوعا ، قال شيخنا : قلت قد رواه من طريق موسى بن عقبة مرفوعا ولم يلفظه « من حلف على يمين فاستثنى هل أثره ثم لم يفعل ما قال لم يحنث » انتهى ، ولم أر هذا في الترمذي ولا ذكره المزني في ترجمة موسى ابن عقبة عن نافع في الاطراف ، ، وقد جزم جماعة أن سليمان عليه السلام كان قد حلف كما سأبينه ، والحق أن مراد البخاري من إيراد قصة سليمان في هذا الباب أن يبين أن الاستثناء في اليمين يقع بصيغة « ان شاء الله » ، فذكر حديث أبي موسى المصريح بذكرها مع اليمين ثم ذكر قصة سليمان ليجيء قوله **بَلَّغْ** فيما تارة بلفظ « لو قال ان شاء الله » ، وتارة بلفظ « لو استثنى » فأطلق على لفظ ان شاء الله أنه استثناء فلا يعترض عليه بأنه ليس في قصة سليمان يمين ، وقال ابن المنير في الحاشية : وكأن البخاري يقول إذا استثنى من الأخبار فكيف لا يستثنى من الأخبار المؤكد بالقسم وهو أخرج في التفويض إلى المشيئة . **قوله** ( عن هشام بن حجير ) بمهمة ثم جزم مصنف هو المكي ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة « حدثنا هشام بن حجير » . **قوله** ( لأطوفن ) اللام جواب القسم كأنه قال مثلاً والله لأطوفن ، ويرشد إليه ذكر الحنث في قوله « لم يحنث » ، لأن نبوته وتفيده يدل على سبق اليمين . وقال بعضهم : اللام ابتدائية والمراد بعدم الحنث وقوع ما أراد ، وقد مضى ابن المنذر على هذا في كتابه الكبير فقال « باب استحباب الاستثناء في غير اليمين لمن » قال سأفعل كذا ، وساق هذا الحديث ، وجزم النووي بأن الذي جرى منه ليس بيمين لأنه ليس في الحديث تصريح بيمين ، وكذا قال ، وقد ثبت ذلك في بعض طرق الحديث ، واختلف في الذي حلف عليه هل هو جميع ما ذكر أو دورانه على النساء فقط دون ما بعده من الخلل والوضع وغيرهما ، وثاني أوجه لأنه الذي يقترض عليه ، بخلاف ما بعده فإنه ليس إليه وإنما هو مجرد نفي حصول ما يسألزم جلب الخلل له ، والا لو كان حلف على جميع ذلك لم يكن إلا بوحى ، ولو كان بوحى لم يتخلف ، ولو كان بنهر وحى لزم أنه حلف على غير مقدوره وذلك لا يليق بجهنابه . قلت : وما المانع من جواز ذلك ويكون لشدة وثوقه بحصول مقصوده وجزم بذلك وأكد بالحلف ، فقد ثبت في الحديث الصحيح « ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » ، وقد مضى شرحه في غزوة أحد . **قوله** ( نعمين ) تقدم بيان الاختلاف في العدد المذكور في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الانبياء ، وذكر أبو موسى المديني في كتابه المذكور أن في بعض نسخ مسلم عقب قصة سليمان هذا الاختلاف في هذا العدد وليس هو من قول النبي **بَلَّغْ** وإنما هو من التابعين ، ونقل الكرماني أنه ليس في الصحيح أكثر اختلاف في العدد من هذه القصة . قلت : وغاب عن هذا القائل حديث جابر في قدر من الخمر وقد مضى بيان الاختلاف فيه في الشروط ، وتقدم جواب النووي ومن وافقه في الجواب عن اختلاف العدد في قصة سليمان بأن مفهوم العدد ليس بمهمة منه الجمهور فذكر انقليل لا يفتي ذكر

الكثير ، وقد تعقب بأن الشافعي نص على أن مفهوم العدد حجة وجزم بنقله عنه الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما ، وامكن شرطه أن لا يخالفه المنطوق . قلت : والذي يظهر مع كون مخرج الحديث عن أبي هريرة واختلاف الرواة عنه أن الحكم للزائد لأن الجميع ثقات ، وتقدم هناك توجيه آخر . **قوله** ( نلد ) فيه حذف تقديره فتعلمن فتحمل فذلك ، وكذلك في قوله « بقاتل » تقديره فيعلمن الفروسية فيقاتل ، وساخ الحذف لأن كل فعل منها مسبب عن الذي قبله ، وسبب السبب سبب . **قوله** ( فقال له صاحبه قال سفيان يعني الملك ) هكذا فسر سفيان بن عيينة في هذه الرواية أن صاحب سليمان الملك ، وتقدم في النسخة من وجه آخر المردم بأنه الملك . **قوله** ( فني ) زاد في النسخة ، فلم يقل ، قيل المسكة في ذلك أنه صرف عن الاستثناء السابق القدر ، وأبعد من قال في الكلام تقديم وتأخير والتقدير فلم يقل أن شاء الله فقبل له قل أن شاء الله ، وهذا إن كان سببه أن قوله فني يعني عن قوله فلم يقل فسكذا يقال أن قوله فقال له صاحبه قل أن شاء الله فيسلم أنه كان لم يقلها ، فالأولى عدم ادعاء التقديم والتأخير ، ومن هنا يتبين أن تجوز من ادعى أنه نعم الحديث مع كونه معصية لكونها صغيرة لا يؤخذ بها لم يهبط دعوى ولا دليلا ، وقال القرطبي قوله « فلم يقل » أي لم ينطق بلفظ أن شاء الله بلسانه ، وليس المراد أنه غفل عن التفويض إلى الله بقلبه ، والمحقق أن اعتماد التفويض مستمر له لكن المراد بقوله « فني » أنه نسي أن يقصد الاستثناء الذي يرفع حكم الجين ، ففيه تعقب على من استدل به لاشتراط النفاق في الاستثناء . **قوله** ( فقال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور أولا . **قوله** ( يروية ) هو كناية عن رفع الحديث ، وهو كما لو قال مثلا قال رسول الله ﷺ ، وقد وقع في رواية الحميدي التصريح بذلك ولفظه « قال رسول الله ﷺ » ، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي هريرة عن سفيان . **قوله** ( لو قال أن شاء الله لم بحث ) تقدم المراد بمعنى البحث ، وقد قيل هو خاص بسليمان عليه السلام وأنه لو قال في هذه الواقعة أن شاء الله حصل مقصوده ، وليس المراد أن كل من قالها وقع ما أراد ، وبؤيد ذلك أن موسى عليه السلام قالها عندما وعد الحضر أنه يصبر عما يراه منه ولا يسأله عنه ومع ذلك فلم يصبر كما أشار إلى ذلك في الحديث الصحيح « رحم الله موسى ، لو ددنا لو صبر حتى يقص الله علينا من أمرها » وقد معنى ذلك مبسوطا في تفسير سورة طه ، وقد قالها الذبيح فوق ما ذكر في قوله عليه السلام « ستجدني أن شاء الله من الصابرين » فصبر حتى نداه الله بالذبيح ، وقد سئل بعضهم عن الفرق بين الكلام والذبيح في ذلك فأشار إلى أن الذبيح بالغ في التواضع في قوله « من الصابرين » حيث جعل نفسه واحدا من جماعة فرزة الله الصبر . قلت : وقد وقع لموسى عليه السلام أيضا نظير ذلك مع شعيب حيث قال له « ستجدني إن شاء الله من الصالحين » فرزته الله ذلك . **قوله** ( وكان دركا ) بفتح المهملة والراء أي لحاقا ، يقال أدركه إدراكا ودركا ، وهو تأكيد لقوله « لم بحث » . **قوله** ( قال وجدنا أبو الزناد ) القائل هو سفيان بن عيينة ، وقد أنصح به مسلم في روايته ، وهو موصول بالسند الأول أيضا ، وفرقه أبو نعيم في المستخرج عن طريق الحميدي عن سفيان بهما . **قوله** ( مثل حديث أبي هريرة ) أي الذي ساقه من طريق طاوس عنه . والحاصل أن سفيان فيه سنده إلى أبي هريرة : هشام عن طاوس ، وأبو الزناد عن الأعرج ، ووقع في رواية مسلم بدل قوله « مثل حديث أبي هريرة » بلفظه « وعن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله أو نحوه » وبإستفاد منه في احتمال الإرسال في سياق البخاري لكونه اقتصر على قوله « وعن الأعرج مثل حديث أبي هريرة » وبإستفاد منه أيضا احتمال المغايرة بين الروايتين في

السياق لقوله « مثله » أو نحوه ، وهو كذلك فبين الرايتين مغايرة في مواضع تقدم بيانها عند شرحه في أحاديث الانبياء ، وبالله التوفيق

### ١٠ - باب الكفارة قبل الحنث وبهذه

٦٧٢١ - **حدثنا علي بن حنبل** **حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أبيوب** عن القاسم التميمي عن زهدهم الجرمي قال : كنا عند أبي موسى ، وكان بيننا وبين هذا الحي من جرم إخوانا ومعروف ، قال تقدم طعامه ، قال وقدم في طعامه لحم دجاج ، قال وفي القوم رجل من بني نهم الله أحمر كأنه مولى ، قال فلم يدن فقال له أبو موسى ' أدن ' فاني قد رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه ، قال : إني رأيته يأكل شيئا قد ذرته فحلفت ألا أطعمه أبدا . فقال : ادن ' أخبرك عن ذلك ، أتينا رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين أمتعهم له وهو يقسم كعما من نعم المدة ، قال أبووب أحسبه قال وهو غضبان ، قال والله لا أحللكم ، وما عندي ما أحللكم . قال فانطلقنا . فأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل ، فقول أين هؤلاء الأشعريون ، أين هؤلاء الأشعريون ؟ فأتينا فأمر لنا خميس ذود غر الدري ، قال فاندفعنا فقلت لأصحابي أتينا رسول الله ﷺ نستعمله فحلف أن لا يحملنا ، فأرسل إلينا فحملنا ، تسمى رسول الله ﷺ يمينه ، والله إن أتفلنا رسول الله ﷺ يمينته لا نفلح أبدا ، ارجعوا بنا إلى رسول الله ﷺ فلنذكره يمينه ، فرجعنا فقلنا : يا رسول الله أتيناك نستعملك فحلفت أن لا تحملنا ثم حملتنا فظننا أو فرغنا أنك نسيت يمينك ، قال : انطلقوا فإنما حللكم الله ، إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها .

تابعه **حماد بن زيد** عن **أبيوب** عن **أبي قلابة** والقاسم بن عاصم الكلابي **حدثنا قتيبة** **حدثنا عبد الوهاب** عن **أبيوب** عن **أبي قلابة** والقاسم التميمي عن زهدهم بهذا . **حدثنا أبو معمر** **حدثنا عبد الوارث** **حدثنا أبيوب** عن القاسم عن زهدهم بهذا

٦٧٢٢ - **حدثني محمد بن عبد الله** **حدثنا عثمان بن محمر** **بن فارس** أخبرنا **ابن عون** عن الحسن بن هبة الرحمن بن سبرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا تسألوا الإمارة فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أهدت عليها ، وإن أعطيتها من مسألة وكت إليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها ، فأت الذي هو خير . وكفر عن يمينك ،

تابعه **أشهر** عن **ابن عون**

وتابعه **يونس** **وسماك** **بن عطية** **وسماك** **بن حرب** **وحيد** **وقنادة** **ومنصور** **وهشام** **والربيع**

قوله ( باب الكفارة قبل الحنث وبعده ) ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة سؤالهم الحلان وفيه : إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها ، وقد مضى في الباب الذي قبله بألفاظه إلا كفرت من يميني وأتيت الذي هو خير ، وحديث عبد الرحمن بن سمرة في أنه مضى عن سؤال الإمامة وفيه : وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأتيت الذي هو خير وكفرت عن يمينك ، قال ابن المنذر رأى ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزئ قبل الحنث ، إلا أن الشافعي استثنى الصيام فقال : لا يجزئ إلا بعد الحنث . وقال أصحاب الرأي : لا تجزئ الكفارة قبل الحنث . قلت : ونقل الباجي عن مالك وغيره وإيتين ، واستثنى بعضهم عن مالك الصدقة والعتق ، ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وعالمه ابن حزم ، واحتج لهم الطحاوي بقوله تعالى ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) فإذا المراد إذا حلفتم لحنثكم ، وردده مخالفوه فقالوا : بل التقدير فأردتم الحنث ، وأولى من ذلك أن يقال : التقدير أهم من ذلك ، فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر . واحتجوا أيضا بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين ، ووده من أجاز بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عن لم يحنث اتفاقا . واحتجوا أيضا بأن الكفارة بعد الحنث فرض وإخراجها قبله تطوع ، فلا يقوم التطوع مقام الفرض ، وانفصل عنه من أجاز بأنه يشترط إرادة الحنث والا فلا يجزئ كما في تقديم الزكاة ، وقال هياض : اتفقوا على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث ، وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث ، واستحب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري تأخيرها بعد الحنث ، قال هياض : ومنع بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لأن فيه إغارة على المعصية ، ووده الجمهور . قال ابن المنذر : واحتج للجمهور بأن اختلاف ألفاظ حديثي أبي موسى وعبد الرحمن لا يدل على تعيين أحد الأمرين ، وإنما أمر الخائف بأمرين فإذا أتى بهما جميعا فقد فعل ما أمر به وإذا لم يدل الخبر على المنع فلم يبق الا طريق النظر ، فاحتج الجمهور بأن عقد اليمين لما كان يحل به الاستثناء وهو كلام فلان تحل الكفارة وهو فعل مالي أو بدني أولى ، ويرجع قولهم أيضا بالكثرة ، وذكر أبو الحسن بن القصار ونبيه هياض وجهه أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابيا ونبيه فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة ، مع أنه قال فيمن أخرج ظليمة من الحرم إلى الحل فولدت أولاداً ثم ماتت في يده هي وأولادها أن عليه جزاءها وجزاء أولادها ، لكن إن كان حين إخراجها أدى جزاءها لم يكن عليه في أولادها شيء مع أن الجزاء الذي أخرجه عنها كان قبل أن تلد أولادها فيحتاج إلى الفرق ، بل الجواز في كفارة اليمين أولى . وقال ابن حزم : أجاز الحنفية تسجيل الزكاة قبل الحول وتقديم زكاة الروح ، وأجازوا تقديم كفارة القتل قبل موت الجاني عليه ، واحتج الشافعي بأن الصيام من حقوق الأبدان ولا يجوز تقديمها قبل وقتها كالصلاة والصيام ، بخلاف العتق والكسوة والإطعام فانها من حقوق الأموال فيجوز تقديمها كالزكاة ، وألفظ الشافعي في الأم ، أن كفر بالإطعام قبل الحنث رجوت أن يجزئ عنه ، وأما الصوم إلا لأن حقوق المال يجوز تقديمها بخلاف العبادات فانها لا تقدم على وقتها كالصلاة والصوم ، وكذا لو حج المذنب والعبد لا يجزئ عنهما إذا باع أو عتق . وقال في موضع آخر : من حلف فأراد أن يحنث فأحب إلى أن لا يكفر حتى يحنث فإن كفر قبل الحنث أجزأ . وساق نحوه مبسوطا . وادعى الطحاوي أن إحقاق الكفارة بالكفارة أولى من إحقاق الإطعام بالزكاة وأجيب بالمنع . وأيضا فالفرق الذي أشار إليه الشافعي بين حق المال وحق البدن ظاهر جدا ، وإنما خص منه الشافعي الصيام بالدليل المذكور .

ويؤخذ من نص الشافعي أن الأولى تقديم العنت على الكفارة ، وفي مذهبه وجه مختلف فيه الترجيح أن كفارة المعصية يستحب تقديمها . قال القاضي عياض : الخلاف في جواز تقديم الكفارة مبنى على أن الكفارة رخصة لحل البين أو لتكفير ما ثبت بالحنث ، فعند الجمهور أنها رخصة شرعها الله لحل ما عقد من البين لذلك تجزئ قبل وبعد . قال المازري : للكفارة ثلاث حالات أحدها قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً . ثانياً بعد الحلف والعنت فتجزي اتفاقاً . ثالثاً بعد الحلف وقبل العنت ففيها الخلاف . وقد اختلف لفظ الحديث فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى لكن بحرف الواو الذي لا يوجب رتبة ، ومن منع رأى أنها لم تجز فصار كالتطوع والتطوع لا يجزئ من الواجب . وقال الباجي وابن التين وجماعة : الروايتان دالتان على الجواز لأن الواو لا ترتب . قال ابن التين : فلو كان تقديم الكفارة لا يجزئ . لا بانه ولقال : فليأت ثم يكفر ، لأن تأخير البيان من الحاجة لا يجوز ، فلما تركهم على مقتضى اللسان دل على الجواز . قال : وأما الفاء في قوله فأتت الذي هو خير وكفر من يمينك ، فهي كالفاء الذي في قوله فكفر من يمينك وأتت الذي هو خير ، ولو لم تأت الثانية لما دلت الفاء على الترتيب لأنها أبانت ما يفعله بعد الحلف وهما شيئاً كفارة وحنث ولا ترتب فيما ، وهو كقولنا : إذا دخلت الدار فكل واشرب . قلت : قد ورد في بعض الطرق بلفظ « ثم » التي تقتضي الترتيب عند أبي داود والنسائي في حديث الباب ، ولفظ أبي داود من طريق سعيد بن أبي هريرة عن قتادة عن الحسن بن علي بن داود والنسائي في الحديث هو خير ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن أحال بلفظ الماتن على ما قبله ، وأخرجه أبو هريرة في صحيحه من طريق سعيد بن أبي داود ، وأخرجه النسائي من رواية جرير بن حازم عن الحسن بن علي ، لكن أخرجه البخاري ومسلم من رواية جرير بالواو ، وهو في حديث عائشة عند الحاكم أيضاً بلفظ « ثم » وفي حديث أم سلمة عند الطبراني نحوه ولفظه « فليكفر من يمينه ثم ليفعل الذي هو خير » . قوله ( حدثنا اسماعيل بن إبراهيم ) هو المعروف بابن علي ، وأيوب هو السخيتاني ، والقاسم التميمي هو ابن قاسم ، وقد تقدم في باب البين فيما لا يملك ، من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وحده أيضاً ، واقتصر على بعضه ، ومضى في باب لا تحلفوا بآبائكم ، من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي جميعاً عن زهدم ، وتقدم في المازري من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب عن أبي قلابة وحده ، وقد تقدم في فرض الخس عن عبد الله ابن عبد الوهاب عن حماد وهو ابن زيد ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي الربيع العتكي عن حماد قال « وحدثني القاسم ابن قاسم الكلبي » بموحدة مصغر نسبة إلى بني كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وهو القاسم التميمي المذكور قبل ، قال وأنا لحديث القاسم أحفظ عن زهدم ، وفي رواية العتكي وعن القاسم بن قاسم كلاهما عن زهدم ، قال أيوب : وأنا لحديث القاسم أحفظ . قوله ( كنا عند أبي موسى ) أي الأشعري ، ونسب كذلك في رواية عبد الوارث . قوله ( وكان بيننا وبين هذا الحي من أكرم إمام ومعرفة ) في رواية الكشميني « وكان بيننا وبينهم هذا الحي الخ » وهو كالأول لكن زاد الضمير وقدمه على ما يمود عليه ، قال الكرماني : كان حق العبارة أن يقول بيننا وبينه أي أبي موسى يعني لأن زهدما من جرم فلو كان من الأشعريين لاستقام الكلام ، قال : وقد تقدم على الصواب في باب لا تحلفوا بآبائكم ، حيث قال « كان بين هذا الحي من جرم وبين الأشعريين » ثم حل ما وقع هنا على أنه جعل نفسه من قوم أبي موسى لكونه من أتباعه فصار كواحد من الأشعريين فأراد

بقوله بيننا أبا موسى وأتباعه وأن بينهم وبين الجرهميين ما ذكر من الآخاء وغيره ، وتقدم بيان ذلك أيضا في كتاب الذبائح . قلت : وقد تقدم في رواية عبد الوارث في الذبائح بلفظ هذا الباب الى قوله وإخاء ، وقد أخرجه أحد واضع في مسندهما عن إسماعيل بن علية الذي أخرجه البخاري من طريقه ولم يذكر هذا الكلام بل اقتصر على قوله « كنا عند أبي موسى فقدم طعامه » نعم أخرجه النسائي عن علي بن حجر شيخ البخاري فيه بقصة الدجاج وقول الرجل ولم يسبق بقيته ، وقوله وإخاءه بكسر أوله وبالحاء المعجمة والمدة أى صداقة ، وقوله « ومروءة » أى احسان . ووقع في رواية عبد الوهاب الثقفي الماضية قريبا « ود وإخاءه » وقد ذكر بيان سبب ذلك في « باب قدوم الأشعرين » من « أواخر المغازي » من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب ، وأول الحديث عنده « لما قدم أبو موسى الكوفة أكرم هذا الهوى من جرم » وذكرت هناك نسب جرم الى قضاة . قوله ( قدم طعامه ) أى وضع بين يديه ، وفي رواية الكوفي « طعامه » بغير ضمير ، ومعنى في « باب قدوم الأشعرين » بلفظ « وهو يتغذى لحم دجاج » ويستفاد من الحديث جواز أكل الطيبات على الموائد واستخدام الكبير من يباشر له نقل طعامه ووضعه بين يديه ، قال القرطبي : ولا يناقض ذلك الروم ولا ينقصه خلافا لبعض المتعسف . قلت : والجواز ظاهر ، وأما كونه لا ينقص الزهد فيه وقفة . قوله ( قدم في طعامه لحم دجاج ) ذكر ضبطه « باب لحم الدجاج » من كتاب الذبائح وأما اسم جنس ، وكلام الحر في ذلك ، ووقع في فرض الخس بلفظ « دجاج » وزعم الداودي أنه يقال للذكر والأنثى واستغربه ابن التين . قوله ( وفي القوم رجل من بني تميم الله ) هو اسم قبيلة يقال لهم أيضا تيم اللات وهم من قضاة ، وقد تقدم الكلام على ما قبل في تسمية هذا الرجل مستوفى في كتاب الذبائح . قوله ( أكرم كانه دلي ) تقدم في فرض الخس « كانه من المولى » قال اندلسي : يعنى أنه من سبي الروم ، كذا قال فان كان اطلع على نقل في ذلك والا فلا اختصاص لذلك بالروم دون الفرس أو النبط أو الديلم . قوله ( فلم يكن ) أى لم يقرب من الطعام فبأكل منه ، زاد عبد الوارث في روايته في الذبائح « فلم يكن من طعامه » . قوله ( ادن ) بصيغة فعل الأمر ، وفي رواية عبد السلام « ولم » في الموضعين ، وهو يرجع الى معنى ادن ، كذا في رواية حماد عن أيوب ، ولمسلم من هذا الوجه « فقال له لم فتسكأ ، بمثابة ولام مفتوحين وتشديد أى تمنع وتوقف وزنه ومناه . قوله ( بأكل شيئا قدرته ) بكسر الدال المعجمة ، وقد تقدم بيان ذلك وحكم أكل لحم الجملة والخلاف فيه في كتاب الذبائح مستوفى . قوله ( أخبرك عن ذلك ) أى عن الطريق في حل البهين ، فقص قصة طلبهم الخللان والمراد منه ما في آخره من قوله ﷺ « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير » وتخلتها ، ومعنى تخلتها فملت ما ينقل المنع الذي يقتضيه الى الإذن فيصير حلالا ، وإنما يحصل ذلك بالكفارة ، وأما ما زعم بعضهم أن البهين تتحل بأحد أمرين إما الاستثناء وإما الكفارة فهو بالنسبة الى مطلق البهين لكن الاستثناء إنما يعتبر في أثناء البهين قبل كمالها وانقضاءها والكفارة تحصل بعد ذلك ، ويؤيد أن المراد بقوله تخلتها كسرت عن يميني وأوعى التصريح به في رواية حماد بن زيد وعبد السلام وعبد الوارث وغيرهم . قوله ( أتينا رسول ﷺ في رهط من الأشعرين ) ووقع في رواية عبد السلام بن حرب عن أيوب بلفظ « أنا أتينا النبي ﷺ ففر من الأشعرين » فاستدل به ابن مالك لصحة قول الاخفش يجوز أن يبدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل وحمل عليه قوله تعالى ( ليجعلنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم ) قال ابن مالك : واحتررت بقول بدل كل من كل عن البعض والاشتغال فذلك جائز

اتفاقاً ، ولما حكاه الطائي أقره وقال : هو عند علماء البديع يسمى التجريد . قلت : وهذا لا يحسن الاستنباط .  
إلا لو اتفقت الرواة ، والوافع أنه هذا اللفظ انفرد به عبد السلام ، وقد أخرجه البخاري في مواضع أخرى  
بإثبات « في » فقال في معظمها « في رطل » كما هي رواية ابن علي عن أيوب هنا ، وفي بعضها « في نفر » كما هي رواية  
حماد عن أيوب في فرض الخس . قوله « يستعمله » أي يطلب منه ما يركبه ، ووقع عند مسلم من طريق أبي السليل  
بفتح المهملة ولامين الأولى مكسورة عن زهدم عن أبي موسى « كنا مشاة فأتينا رسول الله ﷺ نستعمله » وكان  
ذلك في غزوة تبوك كما تقدم في أواخر المغازي . قوله ( وهو يقسم بها ) بفتح النون والمهملة . قوله ( قال أيوب  
أحسبه قال وهو غضبان ) هو موصول بالسند المذكور ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب « فوافقته وهو  
غضبان وهو يقسم بها من نعم الصدقة » وفي رواية وهيب عن أيوب عن أبي هريرة « وهو يقسم ذودا  
من إبل الصدقة » وفي رواية يزيد بن أبي بردة المأخوذة قريباً في « باب اليمين فيما لا يملك » عن أبي موسى « أرسلني  
أصحابي إلى النبي ﷺ أسأله الخلان فقال : لا أحكمكم على شيء . فوافقته وهو غضبان » ويجمع بأن أبا موسى حضره  
والرطل فباشركم الكلام بنفسه عنهم . قوله ( واقه لا أحكم ) قال القرطبي : فيه جواز اليمين عند المنع ورد السائل  
المعصية عند تعذر الاستعاف وتأديبه بنوع من الأغلاظ بالقول . قوله ( فأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل ) بفتح  
النون وسكون الهاء بعدها موحدة أي غنيمة ، وأصله ما يؤخذ اختطافاً بحسب السبق إليه على غير نسوية بين  
الآخذين ، وتقدم في الباب الذي قبله من طريق غيلان بن جرير عن أبي بردة عن موسى بلفظ « فأتى إبل » وفي  
رواية « شائل » وتقدم الكلام عليها ، وفي رواية يزيد عن أبي بردة أنه ﷺ ابتاع الإبل التي حل عليها الأشعريين  
من سعد ، وفي الجمع بينها وبين رواية الباب عسر ، لكن يحتمل أن تكون الغنيمة لما حصلت حصل لسعد منها  
القدر المذكور فابتاع النبي ﷺ منه نصيبه لحمام عليه . قوله ( فقيل : أين هؤلاء الأشعريون ؟ فأتينا فأمر لنا )  
في رواية عبد السلام عن أيوب « ثم لم ألبث أن أتى النبي ﷺ بنهب إبل فأمر لنا » وفي رواية حماد « وأتى بنهب  
إبل فسأل عنا فقال : أين نفر الأشعريون ؟ فأمرنا » ، ومثله في رواية عبد الوهاب الشافعي ، وفي رواية غيلان بن  
جرير عن أبي بردة « ثم ألبثنا ما شاء الله فأتى » وفي رواية يزيد « فلم ألبث إلا سبعة أيام حتى أتى بنا دى : ابن  
عبد الله بن قيس ؟ فأجبت ، فقال : أجب رسول الله ﷺ بدهوك ، فلما أتيت قال خذ . » قوله ( فأمر لنا بنمس  
ذود ) تقدم بيان الاختلاف في الباب الذي قبله وطريق الجمع بين مختلف الروايات في ذلك . قوله ( فاندفعنا )  
أي سرنا مسرعين والدفع السير بسرعة ، وفي رواية عبد الوارث « فلبثنا غير بعيد » وفي رواية عبد الوهاب  
« ثم انطلقنا » . قوله ( فقلت لأصحابي ) في رواية حماد وعبد الوهاب « فلما ما مضى » وفي رواية غيلان عن أبي  
بردة « فلما انطلقنا قال بعضنا لبعض ، وقد عرف من رواية باب البادية بالمقالة المذكورة . » قوله ( نسي رسول  
الله ﷺ يمينه » ، واقه لئن تغفلنا رسول الله ﷺ يمينه لانفلق أبداً ) في رواية عبد السلام « فلما قبضناها فلما تغفلنا  
رسول الله ﷺ يمينه لانفلق أبداً » ونحوه في رواية عبد الوهاب ومعنى « تغفلنا » أخذنا منه ما أطمأننا في حال  
فغفلته عن يمينه من غير أن نذكره . ولذلك خشوا ، وفي رواية حماد « فلما انطلقنا فلما ما مضى » لا يبارك لنا ،  
ولم يذكر النسيان أيضاً . وفي رواية غيلان « لا يبارك الله لنا » وخات رواية يزيد عن هذه الرواية كما خلاصتها  
بعدها إلى آخر الحديث ، ووقع في روايته من الزيادة قول أبي موسى لأصحابه « لا أدعكم حتى يطلقني معي بهضمك



الى من سمع مقالة رسول الله ﷺ ، بمعنى في منعهم أولا وإعلامهم ثانيا الى آخر القصة المذكورة ولم يذكر حديث  
 « لا أحلف على يمين الخ » ، قال القرطبي : فيه استدراك جبر خاطر السائل الذي يؤدب على الحاجة بمطالبة اذا  
 تجسر ، وأن من أخذ شيئا يعلم أن الملعن لم يكن راضيا بإعطائه لا يبارك له فيه . قوله ( فظننا أو عرفنا أنك  
 نسيت يمينك ، قال : انطلقوا فأنما حلفكم الله ) في رواية حماد ، فنسيت . قال است أنا أحلفكم واسكن الله حلالكم ،  
 وفي رواية عبد السلام ، فأتيته فقالت : يا رسول الله إنك حلفت أن لا تحملنا وقد حملتنا ، قال : أجل ، ولم يذكر  
 « ما أنا حلفتكم ، الخ . وفي رواية غيلان ، ما أنا حلفتكم بل الله حلفكم ، ولا يبي يمل من طريق فطر عن زهدم « فذكر هنا  
 أن نسكها ، فقال : أنى والله مانسيتها ، وأخرجه مسلم عن الشيخ الذي أخرجه عنه أبو يعلى ولم يسق منه إلا قوله  
 « قال والله مانسيتها ، . قوله ( أنى والله ان شاء الله الخ ) تقدم بيانه في الباب الذي قبله . قوله ( لا أحلف على يمين )  
 أى محلف يمين ، فأطلق عليه لفظ يمين اللباسية والمراد ما شأنه أن يكون محلوقا عليه ؛ فهو من جواز الاستعارة ،  
 ويجوز أن يكون فيه تضمين فقد وقع في رواية لمسلم « على أمر » ، ويحتمل أن يكون « على » بمعنى الباء ، فقد وقع  
 في رواية النسائي « اذا حلفت بيمينين » ، ورجح الأول بقوله « فرأيت غيرها خيرا منها » ، لأن التضمين في غيرها  
 لا يصح عوده على اليمين ، وأجيب بأنه يعود على معناها المجازي للباسية أيضا . وقال ابن الأثير في النهاية : الحلف  
 هو اليمين بقوله أحلف أى أعتد شيئا بالعزم والنية ، وقوله « على يمين » تأكيد لمعناه وإعلام بأنه ليست لغوا .  
 قال الطبري : ويؤيده رواية النسائي بلفظ « ما على الأرض يمين أحلف عليا » ، الحديث ، قال : فقوله أحلف عليا  
 صفة مؤكدة لليمين ، قال : والمعنى لا أحلف يميننا جزما لا لغو فيها ثم يظهر لى أمر آخر يكون فعله أفضل من  
 المضى في اليمين المذكورة لإفعلته وكفرت عن يميني ، قال : فعلى هذا يكون قوله « على يمين » مصدرا مؤكدا لقوله  
 أحلف . نكتة : اختلف هل كفر النبي ﷺ عن يمينه المذكور كما اختلف هل كفر في قصة حلفه على شرب العسل  
 أو على غشيان مارية ، فروى عن الحسن البصري أنه قال : لم يكفر أصلا لأنه مغفور له ، وإنما زلت كفارة  
 اليمين تعليما للأمة ، وتعقب بما أخرجه الترمذي من حديث عمر في قصة حلفه على العسل أو مارية ، فعاتبه الله  
 وجعل له كفارة يمين ، وهذا ظاهر في أنه كفر وإن كان ليس نصا في رد ما ادعاه الحسن ، وظاهر قوله أيضا في  
 حديث الباب « وكفرت عن يميني » أنه لا يترك ذلك ، ودعوى أن ذلك كله للتشريع بعيد . قوله ( وتحملتها ) كذا  
 في رواية حماد وعبد الوارث وعبد الوهاب كلهم عن أبيوب ، ولم يذكر في رواية عبد السلام « وتحملتها » وكذا لم  
 يذكرها أبو السليل عن زهدم عند مسلم ، ووقع في رواية غيلان عن أبي بردة « إلا كفرت عن يميني » بدل  
 « وتحملتها » وهو يرجح أحد احتمالين أبداهما ابن دفيق العيد ثانيهما إتيان ما يقتضى الحث فإن التحلل يقتضى سبق  
 المقدم والعقد هو مادلت عليه اليمين من موافقة مقتضاها ، فيكون التحلل إتيان بخلاف مقتضاها ، لكن يلزم على  
 هذا أن يكون فيه تكرار لوجود قوله « أتيت الذي هو خير » ، فإن إتيان الذي هو خير تحصل به مخالفة اليمين  
 والتحلل منها ، لكن يمكن أن تكون فائدته التصريح بالتحلل ، وذكره بلفظ يناسب الجواز صريحا ليكون أبلغ  
 مما لو ذكره بالاستلزام ، وقد يقال إن الثاني أقوى لأن التأسيس أولى من التأكيد ، وقيل معنى « تحملتها » خرجت  
 من حرمتها الى ما يحل منها وذلك يكون بالكفارة ، وقد يكون بالاستثناء بشرطه السابق ، لكن لا يتجه في هذه  
 القصة إلا إن كان وقع منه استثناء لم يشعروا به كأن يكون قال إن شاء الله مثلا أو قال والله لا أحلفكم إلا إن حصل

شوء ، ولذلك قال د وما هندی ما أحلکم ، قال الملاء في قوله د ما أنا حملتکم ولكن الله حملکم ، المعنى بذلك إزالة  
 المنة عنهم وإضافة النعمة لما أسكنها الأصل ، ولم يرد أنه لا صنع له أصلا في حملهم لأنه لو أراد ذلك ما قال بعد ذلك  
 د لا أحلف علی یمین فأرى غيرها خيرا منها إلا أنبت الذي هو خير وكفرت ، وقال المازري : معنى قوله د ان الله  
 حملکم ، ان الله أعطاني ما حملتکم عليه ولولا ذلك لم يكن صدی ما حملتکم عليه ، وقيل يحتمل أنه كان نسي يمينه والناسي  
 لا يضاف إليه الفعل ، ويرد التصريح بقوله د والله مانسيتها ، وهي عند مسلم كما بينته ، وقيل المراد بالنسي هذه  
 والانباء التي الإشارة الى ما فضل الله به من الغنيمة المذكورة لأنها لم تكن بتسبب من النبي ﷺ ولا كان مطالعا  
 اليها ولا منتظرا لها ، فكان المعنى ما أنا حملتکم لعدم ذلك أولا ولكن الله حملکم بما ساقه اليها من هذه الغنيمة .  
**قوله** ( تابعه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم بن حاصم السكيتي ) قال السكراني : انما أتى بلفظ  
 تابعه أولا ومحدثنا ثانيا وثالثا إشارة الى أن الأخيرين حديثاه بالاستقلال والاول مع غيره ، قال : والاول  
 يحتمل التعليق بخلافهما . قلت : لم يظهر لي معنى قوله د مع غيره وقوله د يحتمل التعليق ، يستلزم أنه يحتمل عدم  
 التعليق ، وليس كذلك بل هو في حكم التعليق لأن البخاري لم يدرك حمادا ، وقد وصل المصنف متابعة حماد  
 ابن زيد في فرض الخمس ، ثم ان هذه المتابعة وقعت في الرواية عن القاسم فقط واسكن زاد حماد ذكر أبي قلابة  
 مضموما الى القاسم . **قوله** ( حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي . **قوله** ( وهذا ) أي بجميع  
 الحديث ، وقد أشرت الى أن رواية حماد وعبد الوهاب متفقتان في السياق ، وقد ساق رواية قتيبة هذه في  
 « باب لا تحلفوا بأبائكم » ، وقد ساقها أيضا في أواخر كتاب التوحيد عن عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي  
 عن الثقيي وليس بعد الباب الذي ساقها فيه من البخاري سوى ما بين فقط . **قوله** ( حدثنا أبو معمر ) تقدم سياق  
 روايته في كتاب الذبائح ، وقد بينت ما في هذه الروايات من التخالف مفصلا . وفي الحديث غير ما تقدم ترجيع  
 الحنث في اليمين اذا كان خيرا من التماسي ، وأن تعد الحنث في مثل ذلك يكون طاعة لامرئية ، وجواز الحلف  
 من غير استعلاف التأكيد الخير ولو كان مستقبلا ، وهو يقتضي المبالغة في ترجيع الحنث بشرطه المذكور ، وفيه  
 تطبيق لقلب الاتباع ، وفيه الاستثناء بان شاء الله تبركا ، فان قصد بها حل اليمين صح بشرطه المتقدم . **قوله**  
 ( حدثنا محمد بن عبد الله ) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن قاص بن ذؤيب الذهلي الحافظ المشهور فيما جزم  
 به المزي وقال : نسبه الى جده . وقال أبو علي الجياني : لم أره منسوبا في شيء من الروايات . قلت : وقد روى  
 البخاري في بدء الخلق عن محمد بن عبد الله النخعي عن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج وهما من هذه الطبقة ، وروى  
 أيضا في هذه مواضع عن محمد بن عبد الله بن حوشب ومحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الرقاشي وهم أعلى  
 من طبقة النخعي ومن معه ، وروى أيضا بواسطة نارة وبغير واسطة أخرى عن محمد بن عبد الله الانصاري وهو  
 أعلى من طبقة ابن محمد ومن ذكر معه ، فقد ثبت هذا الحديث بعينه من روايته عن ابن هرون شيخ عثمان بن عمر  
 شيخ محمد بن عبد الله المذكور في هذا الباب ، فعلى هذا لم يتعين من هو شيخ البخاري في هذا الحديث ، وابن هرون  
 هو عبد الله البصري المشهور ، وقوله في آخر الحديث د تابعه أشهل بالمعجمة وزن أحمر د عن ابن عوف ، وقعت  
 روايته موصولة عند أبي عوانة والحاكم والبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي د حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري  
 وأشهل بن حاتم قالا أنبأنا ابن هرون به . **قوله** ( وتابعه يونس وسماك بن عطية وسماك بن حرب وحامد

وقتادة ومنصور وهشام والربيع ) يريد أن الثمانية تابعوا ابن عون فرووه عن الحسن ، فالضمير في قوله أولا  
 د تابعه أشهل ، لثمان بن عمر ، والضمير في قوله ثانيا د وتابعه يونس ، وما بعده لمبد الله بن عون شيخ عثمان  
 ابن عمر ، ووقع في نسخة من رواية أبي ذر د وحيد عن قتادة ، وهو خطأ والصواب د وحيد وقتادة ، بالواو  
 وكذا وقع في رواية النسفي عن البخاري وكذا في رواية من وصل هذه المتابعات ، فأما رواية يونس وهو ابن  
 هبيل فستأتي موصولة في كتاب الأحكام ، وأما متابعة سماك بن عطية فوصلها مسلم من طريق حماد بن زيد عنه  
 وعن يونس جميعا عن الحسن ، وقال البزار : ما رواه عن سماك بن عطية الأحامد ، ولا روى سماك هذا عن  
 الحسن إلا هذا . وأما متابعة سماك بن حرب فوصلها عبد الله بن أحمد في زياداته والطبراني في الكبير من طريق حماد  
 ابن زيد عنه عن الحسن ، وأما متابعة حميد وهو الطويل ومنصور هو ابن زاذان فوصلها مسلم من طريق هشيم  
 هثما ، قال البزار وتبعه الطبراني في الأوسط : لم يروه عن منصور بن زاذان إلا هشيم ، ولا روى منصور هذا عن  
 الحسن إلا هذا الحديث . قلت : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بمنصور منصور بن المعتمر ، وقد أخرجه النسائي  
 من طريقه من رواية جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن الحسن ، قال البزار أيضا : لم يرو منصور بن  
 المعتمر عن الحسن إلا هذا . وأما متابعة قتادة فوصلها مسلم وأبو داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة  
 عنه . وأما رواية هشام وهو ابن حسان فأخرجها أبو نعيم في المستخرج على مسلم ، من طريق حماد بن زيد عن  
 هشام عن الحسن ووقع لنا في الغيلانيات ، من وجه آخر عن هشام ومطر الوراق جميعا عن الحسن وهو هند  
 أبي عوانة في صحيحه من هذا الوجه . وأما حديث الربيع فقد جرم الدماطي في حاشيته بأنه ابن مسلم ، والذي  
 يغلب على ظني أنه ابن صبيح ، فقد وقع لنا في الأثرانيات ، من رواية شعبة عن الربيع بن صبيح برزق عظيم عن  
 الحسن ، وأخرجه أبو عوانة من طريق الأسود بن عامر عن الربيع بن صبيح ، وأخرجه الطبراني من رواية مسلم  
 ابن إبراهيم حدثنا قره بن خالد والمبارك بن فضالة والربيع بن صبيح قالوا حدثنا الحسن به ، ووقع لنا من رواية  
 الربيع غير منسوب عن الحسن أخرجه الحافظ يوسف بن خليل في الجزء الذي جمع فيه طرق هذا الحديث من  
 طريق وكيع عن الربيع عن الحسن . وهذا يحتمل أن يكون هو الربيع بن صبيح المذكور ويحتمل أن يكون الربيع  
 ابن مسلم . وقد روى هذا الحديث عن الحسن غير من ذكر جرير بن حازم وتقدمت روايته في أول كتاب الأيمان  
 والنفور ، وأخرجه مسلم من رواية معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن . ولما أخرج طريق سماك بن عطية  
 قرنها بيونس بن هبيل وهشام بن حسان وقال : في آخرين . وأخرجه أبو عوانة من طريق علي بن زيد بن جهمان  
 ومن طريق اسماعيل بن مسلم ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد كلهم عن الحسن ، وأخرجه الطبراني في المعجم  
 الكبير عن نحو الأربعين من أصحاب الحسن منهم من لم يتقدم ذكره يزيد بن إبراهيم وأبو الأشهب واسمه جعفر  
 ابن حيان وثابت البناني وحبيب بن الشهيد وخليفة بن دعلج وأبو عمرو بن العلاء ومحمد بن زوح وهبيل الرحمن  
 السراج وعرفطة والمهمل بن زياد وصفران بن سليم ومطوية بن عبد الكريم وزياد مولى مصعب وسهل السراج  
 وشبيب بن شيبه وعمر بن هبيل وواصل بن عطاء ومحمد بن عقبة والاشعث بن سوار والاشعث بن عبد الملك  
 والحسن بن دينار والحسن بن ذكوان وسفيان بن حسين والسري بن يحيى وأبو عقيل الدورقي وعباد بن راشد  
 وعباد بن كشمير ، فهؤلاء الأربعة وأربعون نفسا . وقد خرج طرقه الحافظ هبيل القادر الرهاوي في الأربعين

البلدانية له عن سبعة وعشرين نفساً من الرواة عن الحسن ، فهم ممن لم يتقدم ذكره يحيى بن أبي كثير وجري بن حازم واسرائيل أبو موسى ووائل بن داود وعبد الله بن هون وقرة بن خالد وأبو خالد الجزار وأبو هبيدة الباجي وعلاء الحذاء وعوف الاعرابي وحاد بن نجيع ويونس بن يزيد ومطر الوراق وعلي بن رقاعة ومسلم بن أبي الذيال والموام بن جويرية وعقيل بن صبيح وكثير بن زياد وسودة بن أبي العالية ثم قال : رواه عن الحسن العدد الكثير من أهل مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام ولعلمهم يزيدون على الحسين ، ثم خرج طارقه الحافظ يوسف بن خليل عن أكثر من ستين نفساً عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة ، وسرد الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده في تذكرته أسماء من رواه عن الحسن فلبثوا مائة ومائتين نفساً وزيادة ثم قال : رواه عن النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن سمرة عبد الله بن عمرو وأبو موسى وأبو الدرداء وأبو هريرة وأنس وهدي بن حاتم وطائفة وأم سلمة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وعمران بن حصين انتهى . ولما أخرج الترمذي حديث عبد الرحمن بن سمرة قال « وفي الباب » فذكر الثانية المذكورين أولاً وأهمل خمسة ، واستدركهم شيخنا في شرح الترمذي إلا ابن مسعود وابن عمر وزاد معاوية ابن الحكم وعوف بن مالك الجشمي والد أبي الأحوص وأذينة والد عبد الرحمن فشكلوا ستة عشر نفساً . قلت : أحاديث المذكورين كلها فيما يتعلق بالبين ، وليس في حديث أحد منهم « لا تسأل الامارة » لكن سأذكر من روى معنى ذلك عن النبي ﷺ في كتاب الأحكام أن شاء الله تعالى . ولم يذكر ابن منده أن أحداً رواه عن عبد الرحمن ابن سمرة غير الحسين ، لكن ذكر عبد القادر أن محمد بن سيرين رواه عن عبد الرحمن ، ثم أسند من طريق أبي حاتم الخراز عن الحسن وابن سيرين أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن سمرة « لا تسأل الامارة » الحديث وقال : غريب ما كتبه إلا من هذا الوجه ، والمحفوظ رواية الحسن عن عبد الرحمن انتهى . وهذا مع ما في سنده من ضعف ليس فيه التصریح برواية ابن سيرين عن عبد الرحمن ، وأخرجه يوسف بن خليل الحافظ من رواية عكرمة مولى ابن عباس عن عبد الرحمن بن سمرة أورده من المعجم الأوسط للطبراني وهو في ترجمة محمد بن علي المروزي بسنده إلى عكرمة قال : كان اسم عبد الرحمن بن سمرة عبد كلوب فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن فربه وهو يتوضأ فقال « تعال يا عبد الرحمن لا تطلب الامارة » الحديث ، وهذا لم يهرح فيه عكرمة بأنه حملة عن عبد الرحمن لكنه محتمل ، قال الطبراني : لم يروه عن عكرمة إلا عبد الله بن كيسان ولا عنه إلا ابنه اسحق لينه تفرد به أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب . قلت : عبد الله بن كيسان ضعفه أبو حاتم الرازي ، وابنه اسحق لينه أبو أحمد الحاكم . قوله ( عن عبد الرحمن بن سمرة ) في رواية إبراهيم بن صدقة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة وكان غزاه معه كابل شتوة أو شتوئين أخرجه أبو عوانة في صحيحه ، وكذا للطبراني من طريق أبي حمزة اسحق بن الربيع عن الحسن لكن بلفظ « هرونا مع عبد الرحمن بن سمرة » وأخرجه أيضاً من طريق علي بن زيد عن الحسن « حدثني عبد الرحمن بن سمرة » ومن طريق المبارك بن فضالة عن الحسن « حدثنا عبد الرحمن » . قوله ( لا تسأل الامارة ) سيأتي شرحه في الأحكام أن شاء الله تعالى . قوله ( وإذا حلفت على يمين ) تقدم توجيهه في الكلام على حديث أبي موسى قريباً في قوله « لا أحنف على يمين » وقد اختلف فيما تضمنه حديث عبد الرحمن بن سمرة هل لأحد المسلمين تعلق بالآخر أو لا ؟ فنقل : له به تعلق ، وذلك أنه أحد العقين

أن يعطى الامارة من غير مسألة فقد لا يكون له فيها أرب فيمتنع فيلزم فيحلف فأمر أن ينظر ثم يهدل الذي هو أولي فإن كان في الجانب الذي حلف على تركه فيحدث ويكفر ، وإني مثله في الشق الآخر . **قوله** ( فرأيت غيرها ) أي غير المحلوف عليه ، وظاهر الكلام عود الضمير على اليمين ، ولا يصح عوده على اليمين بمعناها الحقيقي بل بمعناها المجازي كما تقدم ، والمراد بالرؤية هنا الاعتقادية لا البصرية ، قال عياض : معناه إذا ظهر له أن الفعل أو الترك خير له في دنياه أو آخرته أو أوفى لمراده وشهوته ما لم يكن لئماً . قلت : وقد وقع عند مسلم في حديث عدي بن حاتم « فرأى غيرها أتى فليأت التفوي ، وهو يشعر بقصر ذلك على ما فيه طاعة . وينقسم المأمور به أربعة أقسام ان كان المحلوف عليه فعلاً فكان الترك أولى ، أو كان المحلوف عليه تركاً فكان الفعل أولى ، أو كان كل منهما فعلاً وتركاً لكن يدخل القسمان الأخيران في القسمين الأولين لأن من لازم فعل أحد الشيئين أو تركه ترك الآخر أو فعله . **قوله** ( فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك ) هكذا وقع الأكثر ، وللكثير منهم « فكفر عن يمينك » وأت الذي هو خير ، وقد ذكر قبل من رواه بلفظ « ثم أتت الذي هو خير ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود « فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأخذ الذي هو خير فإن كفرتم تركها ، فأشار أبو داود إلى ضعفه وقال : الأحاديث كلها « فليكفر عن يمينه ، إلا شيئاً لا يعبأ به كأنه يشير إلى حديث يحيى بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة « فمن حلف فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فهو كفارة ، ويحيى ضعيف جداً ، وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عند مسلم ما يؤم ذلك وأنه أخرجه بلفظ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه ، هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ، ولكن أخرجه من وجه آخر بلفظ « فرأى خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير ، ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن ربيع عن عجم بن طريفة عن عدي ، والذي زاد ذلك حافظ فهو المتمد ، قال الشافعي : في الأمر بالكفارة مع تعدد الحديث دلالة على مشروعية الكفارة في اليمين الغموس لأنها يمين حائثة . واستدل به على أن الحالف يجب عليه فعل أي الأمرين كان أولى من المضي في حلفه أو الحنك والكفارة ، وانفصل عنه من قال إن الأمر فيه للندب بما مضى في قصة الأعرابي الذي قال « والله لا أريد على هذا ولا أنقص ، فقال « أفح ان صدق ، فلم يأمره بالحنك والكفارة مع أن حلفه على ترك الزيادة مرجوح بالنسبة إلى فعلها

( خاتمة ) اشتمل كتاب الإيمان والذنور والكفارة والملاحقة به من الأحاديث المرفوعة هل مائة وسبعة وعشرين حديثاً ، المعلق منها فيه وفيها مضي ستة وعشرون والبقية مرسولة ، والمكرر منها فيه وفيها مضي مائة وخمسة عشر والحالض اثنا عشر ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث طائفة عن أبي بكر ، وحديثها « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، » وحديث ابن عباس في قصة أبي إسرائيل ، وحديثه « أعوذ بمرتك » وحديث عبد الله ابن عمرو في اليمين الغموس ، وحديث ابن عمر في نذر وافق يوم عيد . وفيه من الآثار عن الصحابة فن يهدم عشرة آثار . والله المستعان

( تم الجزء الحادي عشر ، وبلغه إن شاء الله الجزء الثاني عشر وأوله كتاب الفرائض )



صفحة	الباب	صفحة	الباب
١٣١	١٧ الدعاء في الصلاة	٨٠	٤٤ صاحبه فإذا مات أخبر به
١٣٢	١٨ الدعاء بعد الصلاة	٨١	٤٥ لا يتناجي اثنان دون الثالث
١٣٥	١٩ قول الله تعالى ( وصل عليكم )	٨٢	٤٦ حفظ السر
١٣٨	٢٠ ما يكره من السجود في الدعاء	٨٢	٤٧ إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارعة
١٣٩	٢١ ليعزم المسألة فإنه لا مكره له		والمناجاة
١٤٠	٢٢ يستجاب للعبد ما لم يعجل	٨٥	٤٨ طول النجوى
١٤١	٢٣ رفع الأيدي في الدعاء	٨٥	٤٩ لا تترك النار في البيت عند النوم
١٤٣	٢٤ الدعاء غير مستقبل القبلة	٨٧	٥٠ إغلاق الأبواب بالليل
١٤٤	٢٥ الدعاء مستقبل القبلة	٨٨	٥١ الحثان بعد التكبير وتنف الأبط
١٤٤	٢٦ دعوة النبي ﷺ إخوانه بطول العمر وبكثرة ماله	٩١	٥٢ كل امرئ باطل إذا شغله عن طاعة الله
١٤٥	٢٧ الدعاء عند الكرب	٩٢	٥٣ ما جاء في البناء
١٤٨	٢٨ التعوذ من جهد البلاء		( ٨٠ - كتاب الدعوات )
١٤٩	٢٩ دعاء النبي ﷺ اللهم للرفيق الأعلى	٩٦	١ لكل نبي دعوة مستجابة
١٥٠	٣٠ الدعاء بالموت والحياة	٩٧	٢ أفضل الاستغفار
١٥٠	٣١ الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم	١٠١	٣ استغفار النبي ﷺ في اليوم واليلة
١٥٢	٣٢ الصلاة على النبي ﷺ	١٠٢	٤ التوبة
١٦٩	٣٣ هل يصل على خير النبي ﷺ	١٠٨	٥ الضجع على الشق الأيمن
١٧١	٣٤ قوله ﷺ من أذنبه فاجعله له زكاة ورحمة	١٠٩	٦ إذا بات طاهراً
١٧٢	٣٥ التعوذ من الفتن	١١٣	٧ ما يقول إذا نام
١٧٣	٣٦ التعوذ من غلبة الرجال	١١٥	٨ وضع اليد اليمنى تحت الخد الأيمن
١٧٤	٣٧ التعوذ من عذاب القبر	١١٥	٩ النوم على الشق الأيمن
١٧٦	٣٨ التعوذ من فتنة الحيا والميت	١١٦	١٠ الدعاء إذا انقضى الليل
١٧٦	٣٩ التعوذ عن المأثم والمغرم	١١٩	١١ التكبير والتسبيح عند المنام
١٧٨	٤٠ الاستعاذة من الجن والكسل	١٢٥	١٢ التعوذ والقراءة عند المنام
١٧٨	٤١ التعوذ من البخل	١٢٥	١٣ إذا أوى أحدكم الى فراشه فلينفذ فراشه
١٧٩	٤٢ التعوذ من أذى العمر	١٢٨	١٤ الدعاء نصف الليل
١٧٩	٤٣ الدعاء برفع الوباء والوجع	١٢٩	١٥ الدعاء عند الخلا
١٨١	٤٤ الاستعاذة من أذى العمر ومن فتنة	١٣٠	١٦ ماذا يقول إذا أصبح ؟

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٢١	٢ مثل الدنيا في الآخرة	١٨١	٤٥ الدنيا وفتنة النار
٢٢٣	٣ قول النبي ﷺ كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل	١٨١	٤٦ الاستعاذة من فتنة الغنى
٢٢٥	٤ في الأمل وطوله	١٨٢	٤٧ التعمد من فتنة الفقر
٢٢٨	٥ من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر	١٨٣	٤٨ الدعاء بكثرة المال مع البركة
٢٤١	٦ العمل الذي يبتغى به وجه الله	١٨٧	٤٩ الدعاء عند الاستخارة
٢٤٣	٧ ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها	١٨٧	٥٠ الدعاء عند الوضوء
٢٤٩	٨ يا أيها الناس إن وعد الله حق فلا تخزنكم الحياة الدنيا	١٨٨	٥١ الدعاء إذا ملبط واديا
٢٥١	٩ ذهاب الصالحين	١٨٨	٥٢ الدعاء إذا أراد سفر أو رجع
٢٥٢	١٠ ما يتقى من فتنة المال	١٩٠	٥٣ الدعاء بالبركة
٢٥٨	١١ قوله ﷺ هذا المال خضرة حلوة	١٩١	٥٤ ما يقول إذا أتى أهله
٢٥٩	١٢ ما قدم من ماله فهو له	١٩١	٥٥ قوله ﷺ ربنا آتينا في الدنيا حسنة
٢٦٠	١٣ المكثرون هم المنافقون	١٩٢	٥٦ التعمد من فتنة الدنيا
٢٦٣	١٤ ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً	١٩٢	٥٧ تكرير الدعاء
٢٧١	١٥ الغنى غنى النفس	١٩٣	٥٨ الدعاء على المشركين
٢٧٣	١٦ فضل الفقر	١٩٦	٥٩ الدعاء للمشركين
٢٨١	١٧ كيف كان يعيش النبي ﷺ وأصحابه وتحايهم من الدنيا	١٩٦	٦٠ قوله ﷺ اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
٢٩٤	١٨ القصد والمداومة على العمل	١٩٩	٦١ الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة
٣٠٠	١٩ الرجاء مع الخوف	١٩٩	٦٢ قول النبي ﷺ يستجاب لنا في اليوم ولا يستجاب لهم فينا
٣٠٢	٢٠ الصبر عن محارم الله	٢٠٠	٦٣ التأمين
٣٠٥	٢١ ومن يتوكل على الله فهو حسبه	٢٠٠	٦٤ فضل التمليل
٣٠٦	٢٢ ما يكره من قيل وقال	٢٠٦	٦٥ فضل التسليم
٣٠٨	٢٣ حفظ اللسان : ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت	٢٠٨	٦٦ فضل ذكر الله عز وجل
٣١٢	٢٤ البكاء من خشية الله	٢١٣	٦٧ قول لأحول ولا قوة إلا بالله
٣١٣	٢٥ الخوف من الله	٢١٤	٦٨ لله مائة اسم غير واحد
٣١٦	٢٦ الانتهاء عن المعاصي	٢٢٨	٦٩ الموعظة ساعة بعد ساعة
٣١٩	٢٧ قول النبي ﷺ لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً		
			( ٨١ - كتاب الرقاق )
			٢٢٩ ١ الصحة والفراخ ، ولا عيش إلا عيش الآخرة



## صفحة الباب

## صفحة الباب

(المكوث)

(٨٢ - كتاب القدر)

١	٤٧٧	في القدر
٢	٤٩١	جف القلم على علم الله
٣	٤٩٣	الله أعلم بما كانوا عاملين
٤	٤٩٤	(وكان أمر الله قدرا مقدورا)
٥	٤٩٨	المعمل بالخواتيم
٦	٤٩٩	إلقاء النذر العبد إلى القدر
٧	٥٠٠	لاحول ولا قوة إلا بالله
٨	٥٠١	المعصوم من عصم الله
٩	٥٠٢	وحرام دلي قرية أهكناها أنهم لا يرجعون
١٠	٥٠٤	وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس
١١	٥٠٥	تحتاج آدم وموسى عند الله
١٢	٥١٢	لامانع لما أعطى الله
١٣	٥١٣	من تعود بالله من درك الشقاء وصورة القضاء
١٤	٥١٣	يحول بين المرء وقلبه
١٥	٥١٤	قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا
١٦	٥١٥	(وما كنا لننتدى لولا أن هدانا الله)
		(٨٢ - كتاب الأيمان والنذور)
١	٥١٦	(لا يؤخذكم الله بالقدر في إيمانكم)
٢	٥٢١	قول النبي ﷺ وإيم الله
٣	٥٢٢	كيف كانت عين النبي ﷺ ؟
٤	٥٣٠	لا تحلفوا بأبائكم
٥	٥٣٦	لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت
٦	٥٣٧	من حلف على شيء وإن لم يحلف
٧	٥٣٧	من حلف بجملة سوى جملة الإسلام
٨	٥٣٩	لا يقول ما شاء الله وشئت، وهل يقول أنا بالله
		ثم بك
٩	٩٤١	قول الله تعالى (واقسموا بالله جهد أيمانهم)

٢٨	٣٢٠	حجبت النار بالشموات
٢٩	٣٢١	الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله والنار مثل ذلك
٣٠	٣٢٢	لينظر إلى من هو أسفل منه، ولا ينظر إلى من هو فوقه
٣١	٣٢٣	من هم بمحنة أو بسيرة
٣٢	٣٢٩	ما يتقى من محقرات الذنوب
٣٣	٣٣٠	الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها
٣٤	٣٣٠	العدالة راحة من خللاط القلوب
٣٥	٣٣٣	رفع الامانة
٣٦	٣٣٥	الرياء والسعة
٣٧	٣٣٧	من جاهد نفسه في طاعة الله
٣٨	٣٤٠	التواضع
٣٩	٣٤٧	بعثت أنا والسادة كهاتين (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب)
٤٠	٣٥٢	لا تقوم الساعة حتى أطلع الشمس من مغربها
٤١	٣٥٧	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه
٤٢	٣٦١	سكرات الموت
٤٣	٣٦٧	نفخ الصور
٤٤	٣٧١	يقبض الله الأرض
٤٥	٣٧٧	كيف الحشر
٤٦	٣٨٨	(إن زلزلة الساعة شيء عظيم)
٤٧	٣٩٢	(الابطن أولئك أنهم وجعون يوم عظيم)
٤٨	٣٩٥	انقصاص يوم القيامة، وهي الحافة لان فيها اثواب وحواق الأمور
٤٩	٤٠٠	من نوش الحساب هذب
٥٠	٤٠٥	يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب
٥١	٤١٤	صفة الجنة والنار
٥٢	٤٤٤	الصراط جسر جهنم
٥٣	٤٦٣	في الموضع وقول الله تعالى (إنا أعطيناك

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٤٣	١٠ إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله	٥٨١	٢٨ النذر في الطاعة (وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه)
٥٤٤	١١ هدد الله عز وجل	٥٨٢	٢٩ إذا نذر أو حلف أن لا يكلم أنسا في الجاهلية ثم أسلم
٥٤٥	١٢ الحلف بعبودية الله وصفاته وكلماته	٥٨٣	٣٠ من مات وعليه نذر
٥٤٦	١٣ قول الرجل لعمراه	٥٨٥	٣١ النذر فيما لا يملك وفي معصية
٥٤٧	١٤ لا يؤاخذكم الله بالغوف في إيمانكم	٥٩٠	٣٢ من نذر أن يصوم أياما فوافق النحر أو الفطر
٥٤٨	١٥ إذا حنت ناسيا في الإيمان، وقول الله تعالى (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به)	٥٩٣	٣٣ هل يدخل في الإيمان والنذور الأرض والغنم والزرع والأمتعة
٥٥٥	١٦ اليمين القموص (ولا تتخذوا إيمانكم دخلا بينكم فزول قدم بعد ثبوتها)		(٨٤ - كتاب كفارات الإيمان)
٥٥٧	١٧ (إن الذين يشتركون بهد الله وإيمانهم ثمنا قليلا)	٥٩٣	١ (فكفاراته إطعام عشرة مساكين)
٥٦٤	١٨ اليمين فيما لا يملك وفي المعصية وفي الغضب	٥٩٥	٢ متى تجب الكفارة على الغني والفقير ؟
٥٦٦	١٩ إذا قال والله لا أفككم اليوم فبطل أو قرأ أو سب أو كبر أو حمد أو هلل فهو على نيته	٥٩٦	٣ من أحن المعسر في الكفارة
٥٦٨	٢٠ من حلف أن لا يدخل على أهله شهرا	٥٩٦	٤ يعطى في الكفارة عشرة مساكين فربما كان أو بعيدا
٥٦٨	٢١ إن حلف أن لا يشرب نبيذا فشرب طلاء أو سكر أو عصيرا	٥٩٧	٥ صاع المدينة ومد النوى وبركته
٥٧٠	٢٢ إذا حلف أن لا يأثم فأكل تمرًا بخبز وما يكون من الأدم	٥٩٩	٦ قول الله تعالى (أو تحرير رقبة) وأي الرقاب أركى ؟
٥٧١	٢٣ التنية في الإيمان	٦٠٠	٧ عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الوفا
٥٧٢	٢٤ إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة	٦٠١	٨ إذا أعتق في الكفارة أن يكون ولاؤه ؟
٥٧٤	٢٥ إذا حرم طعامه	٦٠١	٩ الاستثناء في الإيمان
٥٧٥	٢٦ الوفاء بالنذر	٦٠٨	١٠ الكفارة قبل الحنث وبعده
٥٨٠	٢٧ إثم من لا يفي بالنذر		

## تصويب

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٥	١٣٩	ابن يزيد	ابن زيد
٤١	٦	بن عمر : ولا	بن عمرو لا
٤٨	٤	أبا هريرة	أبي هريرة
٧١	٤	ما يضحكك	ما يضحكك
٧١	٧	دابستها	دابستها
٨٣	٢٢	الوحد	الواحد
٨٥	٥	٦١٩٢	٦٢٩٢
٩٧	٢٤	الفتسهم	انفتسهم
١٠٧	٩	أبو أسامة	أبو أسامة
١٠٧	٩	بن أسامة (حدثنا	بن أسامة (حدثنا
١٠٧	١٠	الحارث	الحارث
١١٣	١٦	نشرها : تخرجها	نشرها : تخرجها
١١٤	١٩	د	د
١١٥	١٠	قبلة	قبلة
١١٥	٢٤	استره يوم	استره يوم
١٤٢	٣	ابن كثير	ابن أبي كثير
١٤٨	٩	٦٤٤٧	٦٣٤٧
١٧٦	٢٦	أغسل	اغسل
١٧٨	٨	ضلع	وضلع
١٨١	٧	٦٢٧٥	٦٣٧٥
١٩٤	١٠	حدثنا هشام	حدثنا الانصاري حدثنا هشام
١٩٤	٢٠	بن أبي خالد	وابن أبي خالد
٢٠٤	٢٤	الحريري	الجريري
٢١٣	٢٨	٧	٦٧
٢١٣	٢٩	محمد	محمد

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٤١	٢٤	وقال عقل	وقال وعقل
٢٤٤	١٣	قال عمران	ثم الذين يلونهم ، وقال عمران
٢٥٨	١٤	المال - وربما	المال - وربما
٢٦٣	١	حديث قصة	حديث شعبة قصة
٢٠٣	٦	٦٢٧١	٦٤٧١
٢٣٠	١	ابن جامع	ابن جرير
٢٣٠	١٢	الالهامى	الالهاني
٢٦٧	٧	فذهب اليهودى	فذهب اليهودى
٢٧٢	١	يونس عن أبي سلة	يونس عن الزهرى عن أبي سلة
٢٩٤	١٣	بلان	بلال
٤٠٥	٢٦	عباس	ابن عباس
٤٠٦	٨	وجل	رجل
٤١٥	٢٤	من أبي	عن أبي
٤١٦	٥	لا يدخل	لا يدخل
٤٤٥	١٠	الناس	الناس
٤٦٩	١٦	عبد الله بن يزيد	عبد الله بن زيد

# فَتْحُ الْبَارِي

بشرح

صحيح البخاري

لِلإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمْلَهُ تَصَحُّحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْزُطُوفَةِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ

رَقَمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارَتَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء الثاني عشر

دار المعرفة

بيروت لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري  
على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - للإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجيل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه وقد وضعنا على علاف كل عدد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٥ - كتاب الفرائض

١ - باب قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن كل ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويهما لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأبوه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ، أبواكم وأبناؤكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نقداً ، فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً . ولستم نصيب ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ، وصية من الله ، والله عليم حكيم )

٦٧٢٣ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : مرضت فادنى رسول الله ﷺ وأبو بكر وروهما ماشيان فأتياني وقد أغمى علي فتوضأ رسول الله ﷺ فصب علي وضوءه ، فأنت فقات يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبهني بشيء حتى نزلت آية الموارث

قوله (كتاب الفرائض) جمع فريضة كحديقة وحدائق ، والفريضة فعيلة بمعنى مفعولة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئاً من المال قاله الخطابي ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحد الذي في طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه والزمه ولا يزول ، وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما أوزم به عباده . وقال الراغب : الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه . وخصت الموارث بأمر الفرائض من قوله تعالى (نصيباً مفروضاً) أي مقنناً أو معلوماً أو مقطوعاً عن غيرهم . قوله (وقول الله : يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السبيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى (ذلكم وصاكم به) و (سورة أنزلناها وفرضناها) الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة لقضية المكتوبة عليهم كإساقى بيانه قريباً في باب هيرات الوج قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويعاً بالحكم وتنظيماً له وقال (في أولادكم) ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاماً وهو كبقية

ولا أشهد على جور ، وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم . قوله ( إلى قوله : وصية من الله والله عليم حلیم ) كذا لابن ذر ، وأما غيره فساق الآية الأولى وقال بعد قوله هاتين حكما إلى قوله والله عليم حلیم ، وذكر فيه حديث جابر « مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ؟ فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث ، وهكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلما أخرجه عن عمرو النافذ عن سفيان وهو ابن عيينة شيوخ قتبية فيه وزاد في آخره ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة « حتى نزلت بوصيكم الله في أولادكم ، وأما قول البخاري في الترجمة « إلى والله عليم حلیم ، فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله ( وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة ) وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قديما قال ابن العربي بعد أن ذكر الروايتين في أحدهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الميراث : هذا معارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الميراث ونوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال إن كلا من الآيتين لما كان فيما ذكر الكلالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الأولى لما كانت الكلالة فيها خاصة بميراث الأخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ « وله أخ أو أخت من أم » وكذا قرأ سعيد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الأخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة ابني سعيد بن الربيع ومنع عمهما أن يرثا من أبيهما فنزلت بوصيكم الله الآية فقال لهم أعط ابني سعيد الثلثين ، وقد بينت سابقا من وجه آخر هناك وباقه التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين « فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلالة ، وقوله « فلم يجبني بشيء » ، استدلل به على أنه ﷺ كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الميراث التي غالبا لا مجال للرأي فيه ، سلمنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي أولا فإن لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفى الاجتهاد مطلقا

٢ - باب تعليم الفرائض . وقال هقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني للذين يتكلمون بالظن ٦٧٢٤ - حَرْشُ موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طائوس عن أبيه « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « يا أيكم والظن ؟ فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تباعضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

قوله ( باب تعليم الفرائض ، وقال هقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني للذين يتكلمون بالظن ) هذا الأمر لم أظفر به موصولا ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وأن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة ، وفيه انذار بقرع ما حصل من كثرة القائلين بالرأي . وقبل مراده قبل اندراس العلم وحدث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخاري قول هقبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لأن الفرائض الغالب عليها التبعيد



وانحسام وجوه الرأي والخوض فيها بالظن لا اضبط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فان الرأي فيها مجالا والاضبط فيها يمكن غالباً . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع لترجمة . وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة الى أن النهي عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا هداة إخواننا » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود وزعمه « تعلموا الفرائض وعلوها الناس قاتى امرؤ مقبوض » ، وإن العلم سبق بعض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، ودرواة موقوفون ، إلا أنه اختلف فيه على عوف الأهرابي اختلافاً كثيراً ، فقال الترمذي : أنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق أبي مسعود ، وجاء عنه من طريق أبي هريرة ، وفي أسانيدهما عنه أيضاً اختلاف ، ونظفه عند الترمذي من حديث أبي هريرة « تعلموا الفرائض فانها نصف العلم ، وانه أول ما ينزع من أمتي » ، وفي الباب عن أبي بكر أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، من طريق راشد الحناني عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رفعه « تعلموا القرآن والفرائض وعلوها الناس ، أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » ، وراشد موقوف لإسكن الراوى عنه مجهول . وعن أبي سعيد الخدري بلفظ « تعلموا الفرائض وعلوها الناس » أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الدارمي عن عمر موقوفة « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » ، وفي نسخة عنه « تعلموا الفرائض فانها من دينكم » ، وعن ابن مسعود موقوفة أيضاً « من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض » ، ورجالها ثقات إلا أن في أسانيدهما انقطاعاً ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عيينة أذ سئل عن ذلك : أنه يبطل به كل الناس . وقال غيره : لأن لم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتعلق من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم . ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن » ، الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » ، في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند الى أصل ، ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم ، وابن طاوس المذكور في السند هو عبد الله

### ٣ - باب قول النبي ﷺ لا نورث ، ما تركنا صدقة

٦٧٢٥ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن فاطمة والمهاسن عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطلمان أرضيهما من فذك وسههما من خير »

٦٧٢٦ - فقال لها أبو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، قال أبو بكر والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته ، قال فهجرتنه

فاطمة . فلم تسلمه حتى ماتت .

٦٧٢٧ - **حدثنا** إسماعيل بن إبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن النبي ﷺ قال : لا نورث ماركنا صدقة » .

٦٧٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني مالك بن أنس بن خالد عن ركان بن محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرًا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته - فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأنابه حاجبه برئاً فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعيد ؟ قال نعم فأذن لم ثم قال : هل لك في علي وعباس ؟ قال نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي يأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : « لا نورث ماركنا صدقة » يريد رسول الله ﷺ نفسه ، فقال الرضا : قد قال ذلك ، فأقبل علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ قال قد قال ذلك . قال هرفاني أحدثكم عن هذا الأمر ، إن الله قد كان خص رسول الله ﷺ في هذا الشيء لم يعط أحد غيره ، فقال عز وجل : ما آفاه الله على رسوله إلى قوله قدبر ، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ . والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى أتى منها هذا المال فكان النبي ﷺ ينفق على أهله من هذا المال نفقة سته ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجل مال الله فعلى بذلك رسول الله ﷺ حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا نعم ثم قال لعلي وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك ؟ قالوا نعم ، فتوفي الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها فعلى بما حمل به رسول الله ﷺ ، ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها ستمين أهل فيها ما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر ، ثم جئتهما وكلتكما واحدة وأمرت الجميع ، جئته كسألتني نصيبك من ابن أخيك ، وأنا نى بسألتني نصيب امرأته من أبيها ، فقلت إن شئنا دفعناها إليك ، فله مائة منى قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي يأذنه تقوم السماء والأرض لا أفضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما فادفعاها إلي فأنما أكتبكمها » .

٦٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يقدِّم ورثتي ديناراً ، مارككم بعد نفقة نسائي ومؤنة عامل فهو صدقة » .

٦٧٢٠ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن

أذواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميدهن ، فقالت عائشة أليس قال رسول الله ﷺ : لا نورث ما تركنا صدقة ؟

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة ) هو بالرفع أى المتروك هنا صدقة ، وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى النزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبذول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغى الاضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحا وسيأتي أمم بما هنا ، وقوله فيه إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، كذا وقع وظاهره المحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وترجيحه أن من التبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعنى بقدر حاجتهم وبقيته المصالح . نأينها حديث عائشة بلفظ الترجمة ، وأورده آخر الباب بزيادة فيه . ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهما في صدقة رسول الله ﷺ وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال لا نورث ما تركنا صدقة ، يريد نفسه ؟ فقالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلي والعباس فقالوا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى طولا في فرض الخمس وذكر شرحه هناك . تنبيهات : הראه من قوله لا نورث ، بالفتح في الرواية ، ولو روى بالكسر لصح المعنى أيضا ، وقوله « فكانت خالصة لرسول الله ﷺ » كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستعمل والكشميني خاصة ، وقوله « أقصد أعطاكموه » أى المال في رواية الكشميني « أعطاكموه » أى الخالصة له ، وقوله « فوالله الذى بإذنه » في رواية الكشميني بحذف الجلالة . رابعها حديث أبي هريرة واسماعيل شيخه هو ابن أبي أريس المدنى ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما اسماعيل بن أبان شيخه في الحديث الذى قبله بحديث فلا رواية له عن مالك . **قوله** ( لا يقيم ) كذا لأبي ذر عن غير الكشميني واللبائين « لا يقيم » بحذف التاء الثانية ، قال ابن القين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخارى برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقيم ، ورواه بعضهم بالجزم كأنه نهام إن خلف شيئا لا يقيم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي « ما ترك رسول الله ﷺ دينار ولا درهما ، ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى التمس فيتحد معنى الروایتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبر أنه لا يختلف شيئا مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة ، وأن الذى يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضا بطريق الإلث بل تقسم منافعه لمن ذكر . **قوله** ( ورثى ) أى بالقوة لو كنت ممن يورث ، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الارث فأتى بلفظ « ورثى » ليكون الحكم مطلقا بما به الاشتقاق وهو الارث ، فلفظي اقسامهم بالارث عنه قاله السبكي الكبير . **قوله** ( ما تركت بعد نفقة نسائي وهؤنة عالى فهو صدقة ) تقدم الكلام على المراد قوله « عالى » ، فى أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت فى الخصائص لابن دحية ، حكاية قول رابع أن المراد عادمه وصبر عن العامل على الصدقة ، بالامل على النخل وزاد أيضا وقيل الأصح

ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا ان كان المراد بالخادم الجنس والا فان كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا باب نفقة قيم الوقف ، وفيه إشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر . وما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السيكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت ، قال : وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة ، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه عليهم السلام لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لابد لمن من القوت فاقصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقصر على ما يدل عليه انتهى ملخصا ، ويؤيده قول أبي بكر الصديق ؓ ان حرقى كانت تكفي عائلتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين ، فجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السيكي : لا يصح أن يكون فضل عائشة في المعاء لانه على ذلك بمزيد حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما . قلت : وهذا ليس بما بدأ به لأن قسمة عمر كانت من الفتح ، وأما ما يتعلق بحديث الباب فقيا يتعلق بما خلفه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأما رحمه الله أنه يدخل في لفظ « نفقة لسانی » كسوتين وسائر الاوازم وهو كما قال ، ومن ثم استمرت المساكن التي كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم كل واحدة باسم التي كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الحسن ، وإذا انضم قوله « ان الذي تخلفه صدقة » إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحق قوله « لا نورث » وفي قول عمر « يريد نفسه » إشارة إلى أن النون في قوله « نورث » ، للتكلم خاصة لا للجمع ، وأما ما اشتر في كتب أهل الاصول وغيرهم بلفظ « نحن معاشر الانبياء لا نورث » فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ « نحن » ، لكن أخرجه اللساني من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « أنا معاشر الانبياء لا نورث » الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أئمة اصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الميثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطني في العلل ، من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ « ان الانبياء لا يورثون » قال ابن بطال وغيره : ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبشرين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرا كما قال ( قل لا أسألكم عليه أجرا ) وقال نوح وهو وغيرهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لتلايظ أنهم جمعوا المال لوادعهم ، قال : وقوله تعالى ( وورث سليمان داود ) حمه أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذا قول ذكرى ( فهب لي من لهنك وليا يرثي ) وقد حكى ابن عبد البر أن العلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الانبياء لا يورثون ، وذكر أن من قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسماعيل بن علي ، ونقله عن الحسن البصري هياض في شرح مسلم ، وأخرج الطبري عن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن ذكرى ( وان خفت الموالي ) قال : العصبية . ومن قوله ( وهب لي من لهنك وليا يرثي ) قال : يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رحمه مرسله رحمه الله أخى ذكرى ما كان عليه من يرث ماله . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام « لا نورث ما تركنا صدقة » فيسكون ذلك من

خصائصه التي أكرم بها ، بل قول عمر « يريد نفسه » يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) إلخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقفه ، قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً ما كان يملكه فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حكم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل لكون النبي كالأب لأمته فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . وقال ابن المنير في الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا يورث أنها تكون حبساً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار لعدم قوله « ما تركت بعد نفقة أسائي » إلخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله ﷺ « لا يورث ما تركنا صدقة » ، وأورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة ، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حديثي ابن شهاب ، وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعنبي « يسألنه ثمنهن » ، وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفي الموطأ أيضاً أرسلان عثمان بن هفان إلى أبي بكر الصديق ، وفيه فقالت لهن عائشة وفيه « ما تركنا فهو صدقة » ، وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق وأورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده ، وهذا يوافق رواية معمر بن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول » ، فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ كما سمعه أبوها ، ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالب الأزواج ذلك وإله أعلم

#### ٤ - باب قول النبي ﷺ « من ترك مالا فلأهله »

٦٧٣١ - **حديث** عبد الله بن أبي ربيعة عن أبي هريرة عن ابن شهاب عن أبي سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فمكنا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فلأهله ) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعاً قال » ، وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا . **قوله** في السند ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابه وأن معمرًا انفرد عنه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » . **قوله** ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) هكذا أورده مختصراً ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولفظه

« ان رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل : ترك لدينه قضاء ؟ فان قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وتقديم في الفرض وفي تفسير الاحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، افروا ان شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وفي حديث جابر عند أبي داود ان النبي ﷺ كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، وقوله هنا « فن مات وعليه دين ولم يترك وقاه فعلمنا قضاءه ، يحص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « فن توفي من المؤمنين وترك ديناً فلي قضاؤه ، وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الاحزاب « فان ترك ديناً أو ضياعاً فليأتيه قانا مولاه أو وليه ، فمرف أنه مخصوص به لم يترك وقاه ، وقوله « فليأتيه » أي من يقوم مقامه في السعي في وقاه دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما التمهيد في قوله « مولاه » فهو للبيت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فانا وليه فلا دعي له ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاه وان كان اذا وجد من يشكفل بوقاهه صلى عليه وأن ذلك كان قبل أن يفتح الفتح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجح الاستمرار ، لكن وجوب الوقاه إنما هو من مال المصالح . وقيل ابن بطال وغيره أنه كان ﷺ يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، ودل الاول قال ابن بطال : فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلاً . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصدة ، وهو كنه له حق وعليه حق ، وقد مضى أنهم اذا خاضوا من الصراط حبسوا عند نقطة بين الجنة والنار يتفاضلون المظالم حتى اذا هذبوا وبقوا اذن لهم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أي معذبا مثلاً . والله أعلم . قوله ( ومن ترك مالا فلورثته ) أي فهو لورثته ونبتت كذلك هنا في رواية الكشميني وكذا مسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فلورثة هصبته من كانوا ، ولمسلم من طريق الاخرج عن أبي هريرة « قال العصبه من كان ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « قاله لموالي العصبه » أي أولياء العصبه ، قال الداودي : المراد بالعصبه هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ، لان العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجموع على توزيعهم ويرث كل المال اذا انفرد ويرث ما فضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وم من يلتقي مع الميت في أب ولو هلا ، سمو بذلك لأنهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أي أحاط به ، وقال الكرماني : المراد بالعصبه بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبه بطريق الاول ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا » فإنه يتناول أنواع المنتسبين اليه بالنفس أو بالغير ، قال ويحتمل أن تكون من شرطية

#### هـ - باب ميراث الوفاة من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة شيئاً فلها النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان

وإن كان معهن ذكرٌ بدى بن تيممهم فيعطى فريضة ، فما بقى فلا ذكرٍ ومن حفظ الاثنين

٦٧٣٢ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** **حدثنا وهيب** **حدثنا ابن طاوس** عن أبيه **هو ابن عباس رضي الله عنهما** عن النبي **ﷺ** قال: **الخطوا الفرائض بأهلها**، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر **[الحديث ٦٧٣٢ - أطرافه في: ٦٧٣٥، ٦٧٣٧، ٦٧٤٦]**

**قوله** (باب ميراث الولد من أبيه وأمه) لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وإن سفل، قال ابن عبد البر: أصل ما بنى عليه مالك والشافعي وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيها قول علي بن أبي طالب، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير التناذر إذا ظهر له بما يجب عليه الانقياد إليه. **قوله** (وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهن ذكر فلا فريضة لأحد منهن ويبدأ بمن شركهن فيعطى فريضته فابقي بعد ذلك فذكر مثل حظ الأنثيين، قال ابن بطال: قوله د وإن كان معهن ذكر، يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيره من عن له فرض مسحى كالأب مثلاً، قال: ولذلك قال شركهن ولم يقل شركن فيعطى الأب مثلاً فرضه ويقسم ما بقي بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين، قال: وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله **الخطوا الفرائض بأهلها**. **قوله** (ابن طاوس) هو عبد الله. **قوله** (هو ابن عباس) قيل تفرد وهيب بوصله، ورواه الثوري عن ابن طاوس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبى صحيح الموصول، لمتابعة روح بن القاسم وهيبا عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزياد بن سعد وصالح عند الدارقطني، واختلف على معمر فرواه عبد الرزاق عنه ووصولاً أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلأ أخرجه الطحاوي، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صحها لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطريقتين قدم الوصل وإله أعلم. **قوله** (الخطوا الفرائض بأهلها) المراد بالفرائض هنا الانصاء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصف ونصف ونصف والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن، ووقع في رواية روح بن القاسم عن ابن طاوس اقساموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، أى على وفق ما أنزل في كتابه. **قوله** (فما بقي) في رواية روح بن القاسم فما تركت أى أبقت. **قوله** (فهو لأولى) في رواية الكشميني د للأولى، بفتح الهمزة واللام بينهما وواو ساكنة أفعل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب، أى لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث، وليس المراد هنا الآحق، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الخزاز عن ابن مهران في مسلم د فهو لأدنى، بدلاً ونون وهي بمعنى الأقرب، قال الخطابي: المعنى أقرب رجل من العصبة. وقال ابن بطال: المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبة بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استوتوا اشتروا، قال: ولم يقصد في هذا الحديث من يدلى بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استوتوا في المنزلة، كذا قال ابن المنير. وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع الأم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع

ابن المخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فانهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وان كانوا إخوة رجالا ونساء فالذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ويستثنى من ذلك من يوجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لام لقوله تعالى ﴿ فكل واحد منهما السدس ﴾ وقد نقل الاجماع على أن المزداد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في باب ابني عم أحدهما أخ لأم والأخ زوج ، قوله ( رجل ذكر ) هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتذييده الغزالي د فلاولى عصبة ذكر ، قال ابن الجوزي والمنذرى : هذه اللفظة ليست محفوفة ، وقال ابن الصلاح : فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبة في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله د فليبره عصبته من كانوا ، قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضى اشتراط المذكورة في العصبة المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المفقوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى التزل فينخص بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي : انما كرر للبيان في نعتة بالمذكورة ليعلم أن العصبة اذا كان هما أو ابن عم مثلا وكان معه أخت له أن الأخت لا تراث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعب بان هذا ظاهر من التعبير بقوله د رجل ، والاستكمال باق إلا أن كلامه ينحل الى أنه للتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن لبون ذكر ، وزيفه القرطبي فقال : قيل انه للتأكيد اللفظي ، ورد بأن العرب انما تؤكد حيث يفيد فائدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توم الجواز وليس ذلك موجودا هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لتعاقق الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيدي مرت برجل ورجل أبوه فلمذا احتاج الكلام الى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أهم من الذكر والانثى . وقال ابن العربي : في قوله ذكر الاساطة بالميرات انما تكون الذكر دون الانثى ، ولا يرد قول من قال ان البنت تأخذ جميع المال لانها انما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس الا الذكر فلمذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدح . وقيل إنه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا يجوز الخنثى المال اذا انفرد ، وقيل للاعتناء بالجنس ، وقيل للاشارة إلى السكال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لنفي توم اشتراك الانثى معه لئلا يحمل على التغليب ، وقيل ذكر تنبيها على سبب الاستحقاق بالعصبة وسبب الترجيح في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته أن الرجال تلحقهم المون كالقيام بالعيال والضيقات وإرفاد القاصدين ومواساة المساكين وتحمل الفرائض وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه القاضي عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتمهيب بالذكورية التي بها القيام على الاناث ، وأصله لما زرى فانه قال بعد أن ذكر استكمال ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن الى أعلى منها ومن عدد الى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت غناض وسنا أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن القيون أعلى سنا لكنه أدنى قدرا فأنبه بقوله ذكر على أن الذكورية تبخسه حتى يصير مساويا لبنت غناض مع كونها أصغر سنا منه ، وأما في الفرائض



فلما علم أن الرجال هم القاتمون بالأمور وفيهم معنى النصيب وتري لم العرب ما لا تری للنساء فمسير بلفظ ذكر  
 اشارة الى العلة التي لاجلها اختص بذلك ، فهما وان اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه هي  
 ذلك لكن متعلق التنبيه فهما مختلف ، فانه في ابن اللبون اشارة الى النقص وفي الرجل اشارة الى الفضل ، وهذا  
 قد لحظه القرطبي وارتضاه . وقيل انه وصف لاولي لا لرجل قاله السهيلي واحاط في تقريره وتبجح به فقال : هذا  
 الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا ينصح إضافته الى من أوتي جوامع  
 الحكم واختصر له الكلام اختصارا فقالوا : هو لميت لرجل ، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لانه لا يتصور أن يكون  
 الرجل الا ذكرا وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما زعموا لنقص  
 فقه الحديث لانه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد انفقوا على أن الميراث يجب له  
 ولو كان ابن ساحة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سبق لبيان من يستحق الميراث  
 من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت  
 هذا بقوله « أولي رجل ذكر » يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل واصلب لا من قبل بطن ورحم ،  
 فالأولي هنا هو ولي الميت فهو مضاف اليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف الى النسب وهو الصلب فقبر  
 عن الصلب بقوله « أولي رجل » ، لان الصلب لا يكون الا رجلا فأقاد بقوله « لاولي رجل » نفي الميراث عن الأولي  
 الذي هو من قبل الأم كالحال ، وأقاد بقوله « ذكر » نفي الميراث عن النساء وان كن من المدلين الى الميت من قبل  
 صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الاشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان عفوفا ظن نمنا لرجل ولو كان  
 مرفوعا لم يشكل كأن يقال فوارثه أولي رجل ذكر ، والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل  
 كان بعض ما يضاف اليه كفلان أهم انسان فعناه أهم الناس فتقوم أن المراد بقوله « أولي رجل » أولي الرجل وليس  
 كذلك وإنما هو أولى الميت باضافة النصب وأولى صلب باضافته كما تقول هو أخوك أخو الرخاء لا أخو البلاء ،  
 قال : فالأولي في الحديث كالولي . فان قيل كيف يضاف الواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في  
 النسب جازت إضافته وان لم يكن جزءا منه كقوله يُورَثُ في البر « يرأملك ثم أباك ثم أدناك » ، قال وعلى هذا  
 فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالمدلة الذي وفق وأعان انتهى كلامه .  
 ولا يخلو من استغلاق . وقد لحظه السكرماني فقال : ذكر صفة لاولي لا لرجل ، والأولي بمعنى القريب الأقرب  
 فكأنه قال : فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل واصلب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولي من حيث المعنى مضاف  
 الى الميت ، وأشير بذكر الرجل الى الأولوية فأقاد بذلك نفي للميراث عن الأولي الذي من جهة الأم كالحال ، وبقوله  
 ذكر نفيه عن النساء بالصورة وان كن من المدلين للميت من جهة للصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدته ولم  
 أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والمسلم عند الله تعالى . قال  
 الذروي : أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب  
 قريب ، والعصبة كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس ببنه وبين الميت أنثى ، فتي انفرد أخذ جميع المال ، وان كان  
 مع ذوى فروض غير مستغرقين أخذ ما بقي ، وان كان مع مستغرقين فلا شيء له . قال القرطبي : وأما تسمية  
 الفقهاء الاخت مع البنت عصبه فعلى سبيل التجوز لانها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت اشبهت

العاصب ، قلت : وقد ترجم البخاري بذلك كما سيأتي قريباً . قال الطحاوي : استدلال قوم - يعني ابن عباس ومن تبعه - بحديث ابن عباس هل أن من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقي لأخيه ولا شيء لأخته ولو كانت شقيقة ، وطردوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبه فقالوا لا شيء لها مع البنت بل الذي يبقى بعد البنت للعصبه ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ( أن امرؤك ملك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت عائف ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكراً بل وورثوا معه شقيقته وهي أمي ، قال فعمل بذلك أن حديث ابن عباس ليس له عموه بل هو في شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعماً وعمه فان للبنت النصف وما بقي للأم دون العمة إجماعاً ، قال فاقضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت بالأبائهم والعمة ، لأن الميت لو لم يترك إلا أماً وأختاً شقيقتين فالأول بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عمًا وعمه فان المال كله للأم دون العمة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقي للأخ ، وأن معنى قوله تعالى ( ليس له ولد ) إنما هو ولد يحوز المال كله لا الولد الذي لا يحوز ، وأقرب العصباء البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفردوا واحد منهم ، فان اجتماعاً فسيأتي حكمه ، ثم بنو الأخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ، ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين ، واستدل به البخاري على أن ابن الابن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب ، وسيأتي جميع ذلك وللبحث فيه

### ٦ - باب ميراث البنات

٦٧٣٣ - **حدثني** الحليدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري قال أخبرني **عمر بن سعد بن أبي وقاص** عن أبيه قال **مرضت بمكة مرضاً فأشفيت منه على الموت** ، فأتاني النبي **ﷺ** يسودني ، فقلت يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس بربي إلا ابنتي ، أفأصدق بشئ مالي ؟ قال : لا ، قال : قلت فاشطر ، قال : لا ، قلت : الثالث ؟ قال : الثالث كبير ، إنك إن تركت ولهك أغنياء خير من أن تتركهم ماله يتكفنون للناس ، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى ائقمة ترفعها إلى في امرأتك ، فقلت يا رسول الله أخاف عن هجري ؟ فقال لن تخلف بعدى فعمل فلا تريد به وجه الله لا أزدت به رغبة ودرة ، ولهذا أن تخلف بعدى حتى ينفع بك أقوام وبصر بك آخرون ، ولكن البائس سعد بن خولة ، يرفي له رسول الله **ﷺ** أن مات بمكة ، قال سفيان : وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي

٦٧٣٤ - حدثنا عمود بن غيلان حدثنا أبو النضر حدثنا أبو معاوية شيبان عن أشعث عن الأسود بن يزيد قال «أنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً، فسألناه عن رجل توفى وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النصف والأخت النصف»

[ الحديث ٦٧٣٤ - طريقه في : ٦٧١١ ]

**قوله ( باب ميراث البنات )** الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في كتاب الخبر، وحكى أن بعض فقهاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو طاهر بن چشم بضم الجيم وفتح المعجمة، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى ( فإن كن نساء فوق اثنتين ) حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذلك حكم ما زاد على البنتين، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور، واختلف في ما خذم فقيل حكمهما حكم الثلاث فأراد، ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما، وذلك واضح في سبب النزول فإن العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال ﷺ لها «يقضى الله في ذلك» أنزلت آية الميراث، فأرسل إلى العم فقال «أعطى بنتي سعد الثلثين» فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه بيان لانهاء، وقيل بالقياس على الأخنتين وهما أول لما يختص بهما من أنهما أمسرحا بالميت من أخته، فلا يقصر بهما عنهما، وقيل إن لفظ «فوق» في الآية مقحم وهو غلط، وقال المبرد : يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فإن كان الواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان، وقال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : يؤخذ ذلك من قوله تعالى ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) لأنه يقتضى أنه إذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلاً بطريق الأول . وقال السهيلي : يؤخذ ذلك من المحيى بلام التعريف التي للجنس في قوله «حظ الأنثيين» فإنه يدل على أنهما استحقا الثلثين وأن الواحدة لما مع الذكر الثلث، وكان ظاهر ذلك أنه لو كن اثنتين لاستودعن المال لذلك ذكر حكم اثلاث فأراد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ . وقال صاحب الكشف : وجهه أن الذكر كما يجوز الثلثين مع الواحدة فالاثنتان كذلك يجوزان الثلثين، فلما ذكر ما دل على حكم اثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثلثين وهو منتزع من كلام القاضي، وفرق الطبري فقال : اعتبر القاضي النساء في قوله تعالى ( فإن كن نساء ) لأن مفهوم ترتيب النساء ومفهوم الوصف في قوله ( فوق اثنتين ) مشعران بذلك، فكأنه لما قال ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثلثين لأن الذكر كما يجوز الثلثين مع الواحدة فالاثنتان يجوزان الثلثين، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثلثين فقال ( فإن كن نساء فوق اثنتين ) فنظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثلثين حكم الذكر مطلقاً . وعرض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لها الثلثين في صورة

ما ، وليست هي صورة الاجتماع دائما اذ ليس للبتين مع الابن الثلثان ، والجواب عنه عسر إلا إن انضم اليه ابن الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يلبغه فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله ( فوق اثنتين ) لانقضاء الزيادة على الثلثين لا لاثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيل أن اثنتين لا يستمر الثلثان حفظهما في كل صورة واقه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا ، والغرض منه قوله « وايس يرثني الا ابنتي » وقد تقدم أن الذي انفاه سعد أولاده والا فقد كان له من المصبات من يرثه ، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت ، وسيأتي شرحه قريبا في باب ميراث الأخوات مع البنات ، من وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور في سنده هر هاشم بن القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم المحاذي ، وقد أخرجه يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العمة بقية المال ، فقلت له إن معاذاً قضى فيها بالبنين فذكره قال فقال له أنت رسول إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه

٧ - باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، وقال زيد وله الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن ذؤنهم ولد ذكر ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن ٦٧٣٥ - حديث مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه « عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر »

قوله ( ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ) أي للميت أصله سواء كان أباه أو عمه . قوله ( وقال زيد بن ثابت ألحق ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خاتمة بن زيد عن أبيه ، وقوله « بمنزلة الولد » أي لأصل وقوله « إذا لم يكن ذؤنهم » أي بينهم وبين الميت ، وقوله « ولد ذكر » أحقر به من الأنثى ، وسقط لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشيميني وهي في رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله « يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون » أي يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحجبون من ذؤنهم في العاقبة عن بينه وبين الميت مثلاً اثنان فصاددا لم يرد تشبيههم بهم من كل جهة ، وقوله في آخره « ولا يرث ولد الابن مع الابن » تأكيد لما تقدم ، فإن حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن ذؤنهم إلى آخره بطريق المغموم . ثم ذكر حديث ابن عباس « ألحقوا الفرائض بأهلها » وقد مضى شرحه قريبا ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجا وأبا وبنتا وابن ابن وبنت ابن : تقدم الفروض للزوج والربع والأب السدس والبنت النصف وما بقى بين ولدي الابن الذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقا لقوله فابقى فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى ﴿ في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ وقد أجمعوا أن بنى البنين ذكورا وإناثا كالبنتين عند فقد البنين إذا استورا في التمدد ، فعلى هذا تخص هذه الصورة من مغموم « فلأولى رجل ذكر »

## ٨ - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٧٣٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس « سمعت هزبل بن شرحبيل قال : سئل أبو

موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت ، فقال : للابنة النصف والأخت النصف واثنتان ابن مسعود فسئلتا بنى ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ : للابنة النصف ولابنة الابن السدس تسكلة للثلاثين وما بقي للأخت ، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال : لا نسألونى ما دام هذا الخبر فيكم »

[ الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في : ٦٧٤٣ ]

**قوله** ( باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ) في رواية الكشي بنى « مع بات » . **قوله** ( حدثنا أبو قيس ) هو هبذ الرحمن بن مروان بفتح المنة وسكون الراء ، وهزيل بالراء مصغر ووقع في كتب كثير من العلماء هزيل بالذال المعجمة وهو تحريف ، هو ابن شرحبيل وهو الراوى هنا كوفيان أردبان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان « عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن » . **قوله** ( سئل أبو موسى ) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي « جاء رجل الى أبي موسى الأشعري وهو الأمير والى سلمان بن ربيعة الباهلي فسألهما ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعشى عن أبي قيس أسكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا لرمذى وابن ماجه والطحاوى والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة . **قوله** ( واثنتان ابن مسعود فسئلتا بنى ) في رواية الأعشى والثوري المشار اليهما ، فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة ، وفيها أيضا « فسئلتا بنى » وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتمع في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقها ، ويحتمل أن يكون سبب قوله « اثنتان ابن مسعود » الاستنبات . **قوله** ( فقال ) ضللت إذا ) قاله جوابا عن قول أبي موسى أنه سيتابعه ، وأشار الى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامدا اضل . **قوله** ( أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان « فقال ابن مسعود كيف أقول ، يعني مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره . **قوله** ( فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ) فيه إشارة الى أن هزيل الراوى توجه مع السائل الى ابن مسعود فسمع جوابه فماد الى أبي موسى معهم فأخبروه . **قوله** ( لا نسألونى ما دام هذا الخبر ) بفتح المنة وبكسرهما أيضا وسكون الموحدة حكاه الجوهري ورجح الكسرو جزم القراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذي يكتب به ، وقال أبو عبيد المحرري هو العالم بتجويد الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسري ، وقال الراغب سمي العالم حبرا لما يبق من أثر علومه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أسر أبا موسى على الكوفة وكل ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة ، قال ابن بطال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لائس في المسألة ولا يتولى الجواب الى أن يبحث عن ذلك ، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع اليها ، وفيه ما كانوا عليه من الانصاف

والاعتراف بالحق والرجوع اليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالمع والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله . وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهل وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضا رجع كأبي موسى ، وسلمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتوح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس : « ما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر » من يكون أقرب العصبات إلى الميت ، فلو كان هناك عصبية أقرب إلى الميت ولو كانت أنثى كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ جعل الـأخوات من قبل الأب مع البنات عصبية نصرن مع البنات في حكم المذكور من قبل الإثرت ، وقال غيره : وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ذكر أ أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد بالذكر وإن كان الإناث أيضا أولادا بالحقيقة ولكن هو امر شائع وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ ﴾ وقال ﴿ إِنْ تَنْفَعُكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ وقال حكاية عن الكافر الذي قال ﴿ لَا وَثِينَ مَالًا وَلَا وَلَدًا ﴾ والمراد بالـأولاد والولد في هذه الآي المذكور دون الإناث لأن العرب ما كانت تتكلم بالبنات فإذا حل قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ على الولد الذكر لم يمنع الأخت الميراث مع البنات ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أم فانه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به المذكور دون الإناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم إذا خالف النص . قلت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاتجاه قبل البحث عن النص وهو لائق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وقد نقل ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعقب بأن أبوي اسحق الاسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ، وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والنفسي : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق

٩ - باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب ، وقرأ ابن عباس ﴿ يَا بَنِي آدَمَ - وَاتَّبَعَتْ هَلْكَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ولم يذكر أن أحدا خالف أبابكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرث أنا ابن ابني . ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة

٦٣٣٧ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر »

٦٧٣٨ - **عنه** أبو مَعمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال أما الذي قال رسول الله ﷺ : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لا اتخذته ، ولكن خلة الإسلام أفضل - أو قال - خير ، فإنه أنزله أبا - أو قال - قضاء أبا .

**قوله** ( باب مبرات الجدة مع الأب والاخت ) المراد بالجدة هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالاخت الاختاء ومن الأب ، وقد انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب . **قوله** ( وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب ) أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد ، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر ، والمعروف من المذكورين الأول ؛ قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب ، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع ، وقد جاء من طريق أخرى ، وإذا حل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت نسط بالأب ولا نسط بالجد ؛ واختلف في صورتين أحدهما أن بنى السلات والأعيان يستطون بالأب ولا يستطون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه ، والآخر مع الأب وأحد الزوجين تأخذ تلك ماتي ومع الجد تأخذ تلك الجميع إلا عند أبي يوسف فقال هو كالأب ، وفي الإرث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا . فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصفه الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أبا ، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله ، وبسند صحيح أيضا إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وفي لفظ له أنه جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب ، وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا ، وكذا مضى في المناقب موصولا عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أبا . وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نعيم المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب ، وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه أنه جعل الجد أبا ، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث عن طاوس أن عثمان وابن عباس كانا يجعلان الجد أبا . وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولا من طريق ابن أبي مليكة قال : كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال : إن أبا بكر أنزله أبا ، وفيه دلالة على أنه افتأهم بمثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبيرة قال : كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة وأتاه كتب ابن الزبير أن أبا بكر جعل الجد أبا . **قوله** ( وقرأ ابن عباس : يا بني آدم - وانبعت ملة آباءني إبراهيم وإسماعيل ويعقوب ) أما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى ( يا بني آدم ) فوصفه محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجد ؟ قال : أي أب لك أكبر ؟ فسكت ، وكأنة عي عن جوابه ، فقلت أنا : آدم ، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى ( يا بني آدم ) أخرجه الدارمي من هذا الوجه . وأما احتجاجه بقوله تعالى ( وانبعت ملة آباءني ) فوصفه سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب وقرأ ( وانبعت ملة آباءني ) الآية ، واحتج به من قال بذلك بقوله ﷺ : أنا ابن عبد المطلب ، وإنما هو ابن ابنه . **قوله** ( ولم يذكر ) هو بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله** ( أن أحدا عايف أباً بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ) كأنه يريد بذلك تقريرة حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سبب انصاف معاذ وأبو الدزداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضا عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ، ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه وداود وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى تورث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه . **قوله** ( وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرت أنا ابن ابني ) رحمه الله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالأب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتصر منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلي أن من ترك ابنا وأبنا للأب السدس والباقي لابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابنا وعلي أن الجد يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالمولد أم لا ، واتفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأُم عن الثلث كالابن سواء ، فلأن رجلا ترك أبوية وابن ابنة كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أباه جده وعمه أن المال لأبي جده دونهم ، فينبغي أن يكون لو ولد أبيه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما أن أباه أولى من أولاد أبيه ، وعلى أن الأخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فحجبهم الجد كما حجبهم الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بنى الإخوة ولو كانوا أشقاء ؛ وقال السهيلي : لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى ( يا بني آدم ) ونحوها بما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام الذبحة والتعريف فعبّر بالبنة ولو عبّر بالولادة لكان فيه متعاني ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع هل الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضا فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده ، وكذا كان من يقبى ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولا ولده ، ومن ثم قال في آية التحريم ( وحلائل أبنائكم ) إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتج إلى أن يقول من أصلاهم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن . **قوله** ( ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة ) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فلهذا من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتمسكوا بحديث دأفرضكم زيد ، وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالارسال ، ووجه الدارقطني والخطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تنزيح أحاديث الرازي ، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال دأول جد ورث في الإسلام عمر فأخذ ماله ، فأتاه علي وزيد . يعني ابن ثابت - نقلا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله دأفأه الخ ، لكن قال دأفأراد عمر أن يمتاز المال فقلت له : يا أمهم المؤمنين إنهم شجرة دونك ، يعني بنى أبيه ، وأخرج الدارقطني



بسند قوي عن زيد بن ثابت أن عمر أناه فذكر قصة فيها أن مثل الجمد كمثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجسح الماء الى الساق وان قطعت الثاني رجسح الماء الى الأول ، فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قل في الجمد قولا وقد أمضيت ، وأخرج الدارمي من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال : قال عمر خذ من الجمد ما اجتمع عليه الناس ، وهذا منقطع ، وأخرج الدارمي من طريق ديس الحياط عن الشعبي قال : كان عمر يقاسم الجمد مع الأخ والأخوين فاذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري : حدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقيصة بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجمد يقاسم الأخوة الأب والأم والأخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث ، فان كثرت الإخوة أعطى الجمد الثلث ، وأخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال : اني لاحظت عن عمر في الجمد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضها ، وروينا في الجزء الحادي عشر من : فوائد أبي جعفر الرازي ، بسند صحيح الى ابن هون عن محمد ابن سيرين : سألت عبيدة عن الجمد فقال : قد حفظت عن عمر في الجمد مائة قضية مختلفة ، وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وتأول البزار صاحب المسند قوله : قضايا مختلفة ، على اختلاف حال من يرث مع الجمد كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو : ينقض بعضها بعضها ، وسيأتي عن عمر أقوال أخرى . وأما على فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي : كتب ابن عباس الى علي يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب اليه أن اجعله كأحدهم وأمع كتابي ، وأخرج الدارمي بسند قوي عن الشعبي قال : كتب ابن عباس الى علي - وابن عباس بالبصرة - اني أتيت بجد وستة إخوة ، فكتب اليه على أن أعط الجمد سبعا ولا تعطه أحدا بعده ، وبسند صحيح الى عبد الله بن مسلمة أن عليا كان يحمل الجمد أختا حتى يكون سادسا ، ومن طريق الحسن البصري أن عليا كان يشارك الجمد مع الأخوة الى السدس ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن علي نحوه ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجمد السدس ، وأخرج يزيد بن هارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتي عن علي أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوي من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثت أن عليا كان ينزل بنى الإخوة مع الجمد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل له غيره ، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة . وأما عبد الله ابن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي اسحق السبيعي قال : دخلت على شريح وعنده عامر - يعني الشعبي - وعبد الرحمن بن عبد الله - أي ابن مسعود - في فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأبها وأخاها لأبها وجدها ، فذكر قصة فيها : فأنبت عبيدة بن عمرو - وكان يقال لبس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور - فسأله فقال : ان شئتم نأتمكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا الجمل للزوج ثلاثة أسهم النصف واللام ثلث مابق وهو السدس من رأس المال والأخ سهم وللجد سهم ، وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما علي جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيدة بن نضلة قال : كان عمر وابن مسعود يسميان الجمد مع

الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن أنصر مثله سواء وزاد : ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أُرانا إلا قد أجمعنا بالجد ، فإذا جاءك كتابي هذا فاقسم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن أنصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر إلى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجمعنا بالجد فأعطاه الثلث ، ثم قدم على هاهنا - يعني الكوفة - فأعطاه السدس ، قال عبيدة فإيهما في الجماعة أحب إلى من رأى أحدهما في الفرقة . ومن طريق هيب بن نصيلة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها : قال زيد بن ثابت وكان رأيي أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق اسماعيل القاضي عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأيي أن الإخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين - يعني عمر - يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الآخرة وفلتهم . قلت : فاختلاف النقل عن زيد ، وأخرج هيب الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والإخوة لما بقي ويقاسم الأخ الأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالإخوة من الأب مع الإخوة الأشقاء ولا يرث الإخوة للأب شيئاً ولا يعطى أخاً لأم مع الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : تفرد زيد من بين الصعابة في معادلتها الجد بالإخوة بالأب مع الإخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الإخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لدخالهم معهم لانه حليف على الجد في المقاسمة . وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال : إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك . وقال الطحاوي : ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد أن كان معه إخوة أشقاء فاقسمهم مادامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا ترث الإخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا يرث الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والإخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد غير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الأكدرية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف في الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ، ومذهب أحمد أنه كواحد الإخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذي فرض بعده لاحظ من مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكدرية المشار إليها تسحق أربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فلزوج النصف وللأم الثلث ولجد السدس وللأخت النصف ، وتصح من سبعة وعشرين فلزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة ولجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

ما فرض أربعة يوزع بينهم ميراث ميتهم بفرض واقع  
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما يبقى لثانهم بحكم جامع

وثالث من بعد ذلك الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس والحقرا الفرائض ، وقد تقدم شرحه ، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض بصرف لأقرب الناس البيت فكان الجد أقرب فيقدم ، قال ابن بطال : وقد احتج به من شرك بين الجد والاخت فانه أقرب الى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الام من الثلث الى السدس ولأن الجد انما يدل بالميت وهو ولد ابنه والاخت يدل بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الاب لان الابن ينفرد بالمال ويرد الاب الى السدس ولا كذلك الاب فتعصيب الاخ تعصيب بنته وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الابوة في الارث ، ولأن الاخت فرضها النصف اذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت ، ولأن الاخ يعصب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصبيه عليه أن يسقط به . وقال السبيل : الجد أصل وليكن الاخ في الميراث أقوى سببا منه لانه يدل بولاية الاب فالولادة أقوى الاسباب في الميراث فان قال الجد وأنا ايضا ولدت الميت قيل له انما ولدت والده وأبوه ولد الأخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولدا الا بواسطة وان شاركة في مطلق الولدية . ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب ، وقوله « أفضل أو قال خير » شك من الراوى وكذا قوله « أنزله أبا أو قال قضاء أبا »

#### ١٠ - باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

٩٧٣٩ - **حديث** محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء « عن ابن عباس رضى الله عنها قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ؛ فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل الذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للزوجة الثلث وللزوج النصف والثلث » **قوله** ( باب ميراث الزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وانما يحطه الولد عن النصف الى الربع . ذكر فيه حديث ابن عباس « كان المال - أى الخلف عن الميت - للولد والوصية للوالدين » الحديث ، وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً والله أعلم . قال ابن المنذر : استشهد البخارى بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح اشارة منه الى تقرير سبب نزول الآية وانما على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة ، وأفاد السبيل أن في الآية التي نسختها وهي ( يوصيكم الله ) اشارة الى استمرارها ، فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم ( كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً ) الآية . **قوله** ( وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ) أفاد السبيل أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما يستمر فيهما فلا يحذف بهما ان كثرت الأولاد مثلاً ، وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التربة ونحوها ، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالانفاق والنفقة ونحو ذلك ، وهو ضيق الام عن ذلك بأمر الولد بتفصيلها على الأب في البر في حال حياة الولد . انتهى ملخصاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لانه يتولى إنكاحهم والانفاق عليهم دون الأم

## ١١ - باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

٦٧٤٠ - **حدثنا** أنبئة **حدثنا** الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عهد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى لها بالفرقة توفيت فنقض رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها »

**قوله** ( باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بهما ، بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع ، ويحط المرأة من الربع إلى الثمن . ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي ضربت الأخرى فأسقطت جنينا ثم ماتت الضاربة فقضى النبي ﷺ في الجنين بغرة وأن العقل على عصبة القاتلة وأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الدييات إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة ، لأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لعصبتها الذين دقلوا عنها فورث الزوج مع ولده ، وكذلك لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد ، أشار إلى ذلك ابن التين . وكذلك لو كان هناك عصبة بخير ولد

## ١٢ - باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة

٦٧٤١ - **حدثنا** بشر بن خالد **حدثنا** محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم بن الأسود قال « قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ : النصف للابنة ، والنصف للأخت ، ثم قال سليمان : قضى فيها ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ »

٦٧٤٢ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزrail قال « قال عبد الله لا قضين فيها بقضاء النبي ﷺ ، أو قال : قال النبي ﷺ : للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللأخت »

**قوله** ( باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوات عصبة البنات فهن مافضل عن البنات ، فن لم يخاف إلا بنتا وأختا فللبنت النصف والأخت النصف الباقي على ما في حديث معاذ وإن خلف بنتين وأختا فلهما الثلثان والأخت ما بقي ، وإن خلف بنتا وأختا وبنت ابن فللبنت النصف ولبنت الابن ثمانية الثلثين والأخت ما بقي على ما في حديث ابن مسعود ، لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ، ولم يخاف في شيء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول : للبنت النصف وما بقي للعصبة وليس للأخت شيء ، وكذلك لبنتين الثلثان وللبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة ، فإذا لم تكن عصبة رد الفضل على البنت أو البنات . وقد تقدم البحث في ذلك . قال : ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر . قال : ووجه الحاجة من جهة النظر أن عدم الولد في قوله تعالى ﴿ أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ﴾ إنما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في تورثها مطلقاً ، فإذا عديم الشرط سقط الفرض ، ولم يمنع ذلك أن تورث بمعنى

آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطا إذا لم يكن له ولد ، ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيما أخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلا ، فكذلك الأخت والله أعلم . قوله ( عن سليمان ) هو الأعشى وإبراهيم هو البخمي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الراوى عنه . قوله ( ثم قال سليمان قضى فينا ) ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ ( القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعشى وهو موصول بالسند المذكور ، وحاصله أن الأعشى روى الحديث أولا بأبواب قوله « على عهد رسول الله ﷺ » فيكون مرفوعا دلل الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفا ، وقد أخرجه الاسماعيل عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن دجد الأعلى حدثنا خالد بسنده بلفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت : وقد معنى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود ابن يزيد قال « أتانا معاذ بن جبل باليهن معلما وأميرا ، فسألناه عن رجل فذكره ، وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحا في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو دارود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود أن معاذ ورث . . فذكره ، وزاد « هو باليمن ونبي الله ﷺ يومئذ » ولقد ارقطاني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك . قوله ( عهد الرحمن ) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عهد الرحمن ، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة ابن موسى وجرم فيه بقوله « لا تعين فيها بقضاء النبي ﷺ » ، وأما قوله هنا « أو قال قال النبي ﷺ » فهو شك من بعض رواة ، وأكثر الرواة أنبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند الأنسائي وغيره « سأفرض فيها بما قضى رسول الله ﷺ » ، ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فان ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضيا ولا أميرا

### ١٣ - باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣ - حدثنا عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال « سمعت جابرا رضي الله عنه قال : دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نضح على من وضوئه فأهتفت فقلت يا رسول الله إنما لي أخوات ، فنزلت آية الفرائض »

قوله ( باب ميراث الأخوات والإخوة ) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض ، والفرض منه قوله « إنما لي أخوات » ، فانه يقتضى أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الإخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر لخصر مخرجهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الإخوة الأشقاء أر من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان والأخ الجميع فإذا القسمة السوية ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء . للمذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع

في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم واختين لأم وإخ شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان هل وأبي وأبو موسى لا يشركون الأخوة ولو كانوا أشقاء مع الأخوة لأمهم عصبة وقد استغرقت المرائض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين

١٤ - باب ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَسْرَوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ ﴾  
فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا الأخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿

٦٧٤٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ « عَنْ ثَبْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَخْبَرَنِي

نَزَاتُ خَاتَمَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾

قوله ﴿ بَابِ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ذكر فيه حديث البراء من طريق أبي إسحاق عنه وآخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، وأراد بذلك ما فيها من التنصيص على ميراث الأخوة ، وقد أخرج أبو داود في المراسيل ، من وجه آخر عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلاله ؟ قال : من لم يترك ولدا ولا والدا فوريثه كلاله ، . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال : إني لا أدع بعدى شيئا أهم عندي من الكلاله ، وما راجعت رسول الله ﷺ ما راجعته في الكلاله حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء . . وقد اختلف في تفسير الكلاله ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنت ؟ وكذا في الجد هل ينزل منزلة الأب فلا ترث معه الأخوة ؟ قال السهلي : الكلاله من لا كليل المحيط بالراس لأن الكلاله وراثه تسكن العصبة أى أحاطت بالميت من الطرفين ، وهى مصدر كالأقربة ، وسعى أقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قرابة أى ذوو قرابة ، وإن عتبت المصدر قلت ورثوه عن كلاله ، وتطلق الكلاله على الورثة ههنا . قال : ولا يصح قول من قال الكلاله المال ولا الميت إلا على ارادة تفسيره معنى من غير نظر الى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلاله في الآية الاولى من النساء لا يرث فيها الأخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت ، والحكمة فيها أن الاولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن التقييد ، ومثله قوله تعالى ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴾ أى يحيط بميراثها . وأما الآية الثانية : فلما أراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها باللفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت . وقال ابن المنير : الاستدلال بآية الكلاله على أن الأخوات عصبة لطيف جدا ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو لمدار الفرض لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله ﴿ ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فللمه الثلث ﴾ فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم

يكن ولد ، فان كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث ، وليس هناك قدر يتغير اليه الا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك أن توث الأخت مع الابن لأنه خرج بالاجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله اعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلا منهما قال بطلنه ، وتعب بان الجمع أولى كما تقدم بياته هناك

### ١٥ - باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر زوج

وقال علي : للزوج النصف وللأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان

٦٧٤٥ - حدثنا محمود أخبرنا جبير الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ أنا أولى بالمومنين من أنفسهم ، فن مات وترك مالا فله المولى العصبية ، ومن ترك كلا أو ضياعا فأنا وليه ، فلا دعي له . الكل : العيال

٦٧٤٦ - حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طارس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : ألقوا الفرائض بأهلها ، فما تركت الفرائض فلا ولي رجل ذكر ،

قوله ( باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر زوج ) صورتها أن رجلا تزوج امرأة فأنت منه بابن ثم تزوج أخرى فأنت منه بآخر ثم فارق الثانية فترجها أخوه فأنت منه بنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البنت الابن الاول وهو ابن عمها ثم مات عن ابني عمها . قوله ( وقال علي الزوج النصف والأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان ) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر السدس لكونه أخا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصبح الاول الثلثان بالفرض والتعصيب والآخر الثلث بالفرض والتعصيب ، وهذا الأمر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور عن طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل الزوج النصف والباقي للأخ من الأم ، فأتوا عليا فذكروا له ذلك فأرسل الى شريح فقال : ما قضيت أكتباب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) قال : فهل قال الزوج النصف والأخ ما بقي ثم أعطى الزوج النصف والأخ من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي عن طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ للام المال كله ، فقال : يرجمه الله إن كان لفقها ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما بقي بينهما . قال ابن بطال : وافق عليا زيد بن ثابت والجمهور . وقال عمر وابن مسعود : جميع المال - يعني الذي يبقى بعد نصيب الزوج - للذي جمع القربتين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا

بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لسكونه أقرب بأب ، وحجة الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بانفرد فن مات وترك مالا فإله ماله إلى العصبية ، والمراد بماله إلى العصبية بنو العم ، فمدوى بينهم ولم يفضل أحدا على أحد ، وكذا قال أهل التفسير في قوله ( وإني خفت ماله من ورائي ) أي بنو العم فإنه احتجوا بالحديث الآخر المذکور في الباب أيضا من حديث ابن عباس أنه تركت الفرائض للأول رجل ذكر ، فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والتقدير ألحقوا الفرائض بأهلهم أي أعطوا أصحاب الفروض حقه من شيء فهو الأقرب ، فلذا أخذ الزوج فرضه والاخ من الأم فرضه صار ما بقي مودونا بالتعصيب وهما في ذلك سواء . وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة لأب أحدهم ابن عم أن الثلاثة الثلث والباقي لابن العم . قال المازري : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة ، فالابن أولى من الأب وإن فرض له معه الدس ، وهو أولى من الإخوة وبنهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة في الأبوة والجدودة ، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنهم أولى من العمومة وبنهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنهم أولى من العمومة وبنهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدودة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب ، فالأقرب أولى بالإخوة مع بنهم والعمومة مع بنهم فإن تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال في بنهم وفي العمومة وبنهم ، فإن كانت زيادة الترتيب بمعنى غير ما هما فيه كإبن عم أحدهما أخ لأب فقل يستمر الترتيب فيما أخذ ابن العم الذي هو أخ لأب جميع ما بقي بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبي ثور والطبري وداود ونقل عن أشهب ، وأبي ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الاخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الاخ لأب طريق الترتيب لأن الشرط فيما أن يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله اعلم . **قوله** ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان العمان . **قوله** ( أنا أولى بالأمميين من أنفسهم ) زاد في رواية الأصيل هنا : وأزواجه أمهاتهم ، قال عياض : وهي زيادة في الحديث لا معنى لها هنا . **قوله** ( فلا تدعى له ) قال ابن بطال : هي لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الفاء والواو غالبا فيهما وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله : ألم يأتك والآخر تنمى ، والأصل عدم الاشتباع للجزم ، والمعنى فادعوني له أقوم بسكته وضياعه . **قوله** ( والكل العميال ) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستملي والكشميني ، وأصل الكل النقل ثم استعمل في كل أمر يصيب والعميال فرد من أفرادها ، وقال صاحب الأساس : كل بهر فهو كليل وكل عن الأمر لم تتبع نفسه له وكل كلاله أي قصره بلوغ القرابة ، وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم العنبري



٦٧٤٧ - حدثني إسحق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس حدثنا طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (ولكل جعلنا موالى - والذين عاهدت أيمانكم) قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رَحْمِهِ لِلْأَخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ بِهِمْ ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال نسختها (والذين عاهدت أيمانكم)

**قوله** (باب ذوى الارحام) أى بيان حكمهم هل يرثون أولا ؟ وم : شرة أصناف : الحال والحالة والحمد للآدم وولد البنات وولد الأخوات وبنات العم والعمة والم للآدم وابن الأخ للآدم ومن أدلى بأحد منهم ، فن ورثهم قال أولاد الأم أولاد البنات ثم أولاد الأخوات وبنات الأخ ثم العم والعمة والحال والحالة ، وإذا استوى اثنان قدم الأقرب الى صاحب فرض أو عصبه . **قوله** (إسحق بن إبراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه . **قوله** (قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس) أى ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودى والد حبيب الله ، وطلحة شيخه هو ابن مصرف ، وقد نسب المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال فى آخره : سمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس ، وقد صرح هنا بالثاني . ووقع فى رواية أبى داود عن هارون بن عبد الله عن أبى أسامة : حدثنى إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف ، وكذا أخرجه الاسماعيلي عن المنجماني عن أبى كريب عن أبى أسامة ، وكذا عند الطبري عن أبى كريب . **قوله** (ولكل جعلنا موالى والذين عاهدت أيمانكم) قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رَحْمِهِ لِلْأَخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ بِهِمْ ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال : نسختها (والذين عاهدت أيمانكم) قال ابن بطال : كذا وقع فى جميع النسخ نسختها (والذين عاهدت أيمانكم) والصواب ان المنسوخة (والذين عاهدت أيمانكم) والناسخة (ولكل جعلنا موالى) قال ووقع فى رواية الطبري بيان ذلك ولفظه : قلنا نزلت هذه الآية (ولكل جعلنا موالى) نسخت . قلت : وقد تقدم فى الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبى أسامة مثل ما عناه للطبري فكان عزوه الى مافى البخارى اولى ، مع أن فى سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال (ولكل جعلنا موالى) ورثة ، فأعاد تفسير الموالى بالورثة ، وأشار الى أن قوله (والذين عاهدت أيمانكم) ابتداء شئ . يريد أن يفسره أيضا ، لويؤيده أنه وقع فى رواية الصلت : ثم قال (والذين عاهدت) وبقي قوله نسختها مشكلا كما قال ابن بطال ، وقد أجاب ابن المنير فى الحاشية فقال : الضمير فى نسختها عائد على المؤاخاة لا على الآية والضمير فى نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله (ولكل جعلنا موالى) وقوله (والذين عاهدت أيمانكم) بدل من الضمير ، وأصل الكلام لما نزلت (ولكل جعلنا موالى) نسخت (والذين عاهدت أيمانكم) وقال المكرمانى : فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاهدت منصوب باضمار أعنى . قلت : ووقع فى سياقه هنا أيضا موضع آخر وهو أنه عبر بقوله : يرث الأنصارى المهاجرى ، وتقدم فى رواية الصلت بالعكس ، وأجاب عنه المكرمانى بأن المقصود اثبات الوراثية بينهما فى الجلة . قلت : والاولى أن يقرأ الأنصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحد الروايتان ، ووقع فى رواية الصلت موضع ثالث مشكك وهو قوله (والذين عاهدت أيمانكم) من الضر الخ ، وظاهر الكلام أن قوله من الضر يتعلق بعاهدت أيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله (فاتوم نصيبهم) وقد بين ذلك أبو كريب فى روايته ،

وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إهراب الآية ، والكلام على حكم المعاودة المذكورة ونسخها بما يغني عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى ﴿ وَاَسْكِنُاَهُمْ اَمْوَالَهُمْ ﴾ نسخ حكم الميراث الذي دل عليه ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ ﴾ قال ابن بطال : أكثر المفسرين على أن الناسخ لقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ ﴾ قوله تعالى في الأنفال ﴿ وَأُولُو الْاَرْحَامِ ﴾ بعضهم أولى ببعض ) وبذلك جزم أبو عبيد في النسخ والمنسوخ ، قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس قال ابن الجوزي : كان جماعة من المحدّثين يروون الحديث من حفظهم فتقصر عباراتهم خصوصا المعجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه الالفاظ في هذا الحديث ، ويبان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان آخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الإخوة ويرونها داخلة في قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ ﴾ فلما نزل قوله تعالى ﴿ وَأُولُو الْاَرْحَامِ ﴾ أولى بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴿ نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقى النضر والرّادة وجواز الوصية لهم ، وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس بيان السبب في إرثهم قال : كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه ، فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقى تابعه ليس له شيء ، فنزلت ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ فَآَتْوَهُمْ نَصِيْبَهُمْ ﴾ فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزلت ﴿ وَأُولُو الْاَرْحَامِ ﴾ أولى بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴿ فنسخ ذلك . قلت : والعوفي ضعيف ، والذي في البخاري هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الالفاظ على بعض وحذف منها شيئا وأن بعضهم ساقم على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطال : اختلاف الفقهاء في توريث ذوى الأرحام وهم من لأهمهم له وليس بعصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام إلى منهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق إلى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ وَأُولُو الْاَرْحَامِ ﴾ أولى بعضهم أولى ببعض ) واحتج الآخرون بأن المراد بها من له سهم في كتاب الله لأن آية الأنفال بحجة وآية الموارث مفسرة بقوله ﷺ « من ترك مالا فامصبته » وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فجعلوا ما يخالفه المعتوق أثرا لمصبته دون مواليه فان فقدوا فلولييه دون ذوى رحمته ، واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق ودمايق من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبة على ذوى الفروض وإلا فعليهم وعلى العصبة ، فان فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر اليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمة كالأب والخالة كالأم فقسم المال بينهما أثلاثا ، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدلتهم حديث « الخال وارث من لا وارث له » وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور الساب كقولهم « الصبر حيلة من لا حيلة له » ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه حال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العربي

### ١٧ - باب ميراث الملاعة

٢٧٤٨ - حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ واتفى من ولدها ، ففرق النبي ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأ »

**قوله (باب ميراث الملاعة)** بفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر موصول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والغرض منه هنا قوله « وألحق الولد بالمرأة » وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذي نفاه ، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالوا في ابن الملاعة « عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال البخاري والشافعي ، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبه وحدها فتعطي المال كله ، فإن ماتت أمه قبله قاله له عصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية ، وجاء عن علي أن ابن الملاعة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبيت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجهود العلماء وأكثر فقهاء الأمصار ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشافعي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبرهم أنه لأمه وعصبتهما ، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبه ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه « وألحق لولد بالمرأة » لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصارت له من أولاد البغوي ، وتسمك الآخرون بأن معناها إقامة مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه . قلت : وقد جاء في المرفوع ما يقوى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها » ولأصحاب السنن الأربعة عن واثلة رفعه ، نحو قول المرأة لثلاثة موارث : عتيقها ولقيطها ولولدها الذي لا عنت عليه ، قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأبو داود في سننهم ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المذر عن طريق داود بن أبي هند عن عبيد الله بن عبيد بن حمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمّه » وفي رواية أن عبيد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكاتب إليه « اني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، قال ابن بطال : تسمك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمّه ، وأبى فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمّه في تربيته وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمروا أن ابن الملاعة لو لم تلبس أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمّه لورثت سدسين فقط سدس بالأهومة وسدس بالأبوة ، كذا قال وفيه نظر تصويروا واستدلوا وحجة الجمهور ما تقدم في اللسان أن في رواية فابح عن الزهري عن سهل في آخره « فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « فهو لأولى رجل ذكر » فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبه الميت دون عصبه أمه ، وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبه من قبل أبيه فالميتون عصبته ، وقد تقدم من حديث أبي هريرة « ومن ترك مالا فليهرثه عصبته من كانوا »

## ١٨ - باب الولد لفراش محرقة كانت أو أمة

٦٧٤٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمة مئى ، فأقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال : ابن أخى عهد إلى فيه ، فقام عبد بن زمة ، فقال : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فساوفا إلى للنبي ﷺ فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى قد كان عهد إلى فيه ، فقال عبد بن زمة : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فقال للنبي ﷺ : هو لك يا عبد بن زمة ، الولد لفراش ولعاهر الحجر . ثم قال أسودة بنت زمة : احتجى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فأراها حتى أتى الله »

٦٧٥٠ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زياد أنه « سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال :

الولد لصاحب الفراش »

[ الحديث ٦٧٥٠ - طرفه في : ٦٨١٨ ]

**قوله** ( باب الولد للفراش حرة كانت ) أى المستعرة ( أو أمة ) . **قوله** ( عن عروة ) في رواية شعيب عن الزهرى في المعتقد وحدثني عروة ، وكذا وقع في رواية عبد الله بن مسleme عن مالك في المغازى لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة . **قوله** ( كان عتبة عهد إلى أخيه ) في رواية يحيى بن زرقعة عن مالك في أوائل البيوع ابن أبي وقاص في الموضوعين وكذا في رواية شعيب واليث وغيرهما عن الزهرى وفي رواية ابن هبينة عن الزهرى الماضية في الأشخاص : أوصاني أخى إذا قدمت حتى مكى أن أقبض إليك ابن أمة زمة فانه ابنى . **قوله** ( ان ابن وليدة زمة ) في رواية ابن هبينة عن ابن شهاب الماضية في المظالم ابن أمة زمة ، والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أفق على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبير في « نسب قريش » أنها كانت أمة يمانية ، والوليدة فميلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هى الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل انها اسم لغير أم الولد . وزمة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تحرك ، قال النوى : التمسكين أشهر ، وقال أبو الوليد القففى : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على السنة المحمدية التمسكين في الاسم والتحريك في النسبة ، وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامرى والد أسودة زوج النبي ﷺ ، وعبد بن زمة بغير إضافة ، ووقع في « مختصر ابن الحاجب » عهد الله وهو غلط ، نعم عهد الله بن زمة آخر ، وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى في هذا الحديث عهد الله بن زمة ونبه على أنه غلط وأن عهد الله بن زمة هو ابن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد المزى آخر . قالت : وهو الذى مضى حديثه في تفسير ( والشمس وضحاها ) وقد وقع لابن منده خبط في ترجمة عبد الرحمن بن زمة فانه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبداء إخوة ثلاثة أولاد زمة بن الأسود ، وليس كذلك بل عهد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عاربان من قريش ، وعبد الله بن زمة قرشى أسدى من قريش أيضا ، وقد أوضحت ذلك في « الإصابة في تمييز الصحابة » والابن المذكور اسمه عهد الرحمن وذكره ابن عبد البر في الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبي وقاص أخو سعد مختلف

في صحبته فذكره في الصحابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بكار في النسب أنه كان أصاب دما بمكة في قریش فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد ، وذكره ابن منده في الصحابة ولم يذكر مستندا إلا قول سعد وعهد إلى أخى أنه ولده ، واستنكر أبو نعیم ذلك وذكر أنه الذي شج وجهه رسول الله ﷺ بأحد ، قال وما هلمت له إسلاما ، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ، أن النبي ﷺ دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافرا فأت قبل الحول ، وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم في المستدرك ، من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول : إن عتبة لما فعل بالنبي ﷺ ما فعل تبعته فقتلته ، كذا قال وجزم ابن التين والذهبي أنى بأنه مات كافرا . قلت : وأم عتبة هند بنت وهب ابن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حمزة بنت سفيان بن أمية . قوله ( فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال ابن أخى ) في رواية يونس عن الزهري في المغازي : فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح ، وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد وهي لمسلم لكن لم يسبق لفظها ، فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخى ووب الكعبة ، وفي رواية الليث : فقال سعد يارسول الله هذا ابن أخى عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه ، وعتبة بالجر بدل من لفظ أخى أو عطف بيان ، والضمير في أخى لسعد لا لعتبة . قوله ( فقام عبد بن زمة فقال أخى وابن ولادة أبي ولد على فراشه ) في رواية معمر : فجاء عبد بن زمة فقال بل هو أخى ولد على فراش أبي من جاريته ، وفي رواية يونس : يارسول الله هذا أخى هذا ابن زمة ولد على فراشه ، زاد في رواية الليث ، انظر إلى شبهه يارسول الله ، وفي رواية يونس : فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتبة ابن أبي وقاص ، وفي رواية الليث : فرأى شبا بينا بعتبة ، وكذا لابن عيينة عند أبي داود وغيره ، قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد ويقررون عليهم الأضراب فيسكتونهم بالفجور ، وكانوا ياتون للنسب بالزناة إذا ادعوا الولد كافي الفكاح ، وكانت لومة أمه وكان يلم بها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستأذنه ، فغاصم فيه عبد بن زمة ، فقال له سعد : هو ابن أخى على ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخى على ما استقر عليه الأمر في الإسلام ، فأبطل النبي ﷺ حكم الجاهلية وألحقه بزمة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم ، وفي عليهما القرطبي فقال : ولم يكن حصل إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق العشرة في صورة ولفظها ، أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء ، الحديث ، وفيه : يجتمع الرهط مادون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيها ، فإذا حملت ووضعت ومضت ليال أو سلك إليهم فاجتمعوا عندها فقالت : قد ولدت فهو ابنك يا بلان ، فيلحق به ولدها ولا يستطیع أن يمتنع ، إلى أن قالت : ونكاح البغايا كن يذهب إلى أبو ابن ريات ، فن أراد من دخل طليح ، فإذا حملت أحدها من فوضعت جمعوا لها القائة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرى القائف لا يمتنع من ذلك ، انتهى . واللائق بعتبة أمه زمة الأخير ، فاعل جمع القائة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه ، أو أنها لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سرا من زنا وهما كافران حملت وولدت ولدا يشبهه فغاب على ظنه أنه منه فبغته الموت قبل استباحته فأوصى أخاه أن يستأذنه ، فعمل سعد بعد ذلك تمسكا بالبراءة الأصلية

قال القرطبي : وكان عبد بن زمة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش والإقليم يكن عاقبتهم الإلحاق به ، كذا  
قاله ، وما أدرى من أين له هذا الجزم بالنفي ، وكأنا به بناء على ما قال الخطابي أمة زمة كانت من البغايا اللاتي  
عليهن من الضرائب ، فكان الإلحاق مخصصا باستلحاقها على ما ذكر ، أو بالإلحاق القائف على ما في حديث عائشة ،  
لكن لم يذكر الخطابي مستندا لذلك ، والذي يظهر من سوابق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستغرة لومة فأنفق  
أن عتبة زنى بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استلحقه لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا  
ادعاه غيره كان سرده ذلك إلى السيد أو القافة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته ،  
وأما قوله : أن عبد بن زمة سمع أن الشرع إلخ ففيه نظر ، لأنه بعد أن يسمع ذلك عبد بن زمة وهو بمكة لم  
يحلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملائمين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى  
حين فتح مكة فهو العشرين سنة ، حق ولو قلنا أن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبله لعبد قبل سعد بعبد  
أيضا ، والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة « الولد للفراش ، والإقليم لأمه »  
سعد لو سبق له بذلك ليدعيه ، بل الذي يظهر أن كلام سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا  
الولد يقبل الزناح ، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال  
« قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلانا ابني طهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : لا دعوة في  
الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش ولأمه الحجر » ، وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن  
الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالاب بل بالإخ وهو قول  
الشافعية وجاعة بشرط أن يكون الأخ حائرا أو بواقفه باقي الورثة وأما كون كونه من المذكور وأن يوافق على ذلك  
أن كان بالغاً عاقلا وأن لا يكون معروف الأب ، وتعقب بأن زمة كان له ورثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يخلف  
وارثا غيره إلا سودة ، فإن كان زمة مات كافرا فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة  
فيحتمل أن تكون وكلت أحبا في ذلك أو أدهت أيضا وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالأب ، وأجابوا بأن  
الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبي ﷺ أطاع دلي ذلك بوجه من الوجوه كاعتراف زمة  
بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قل بعد قوله هو لك الولد للفراش ، لأنه لما أبطل الشرع إلحاق هذا الولد  
بإزائي لم يبق صاحب الفراش . وجرى المأوى على القول بأن الإلحاق يختص بالأب فقال : أجمعوا على أنه  
لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي هندي في قصة عبد بن زمة أنه ﷺ أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحكم  
كذا بشرط أن يدعي صاحب الفراش لا أنه قبل دهوى سعد عن أخيه عتبة ولا دهوى عبد بن زمة عن زمة  
بل هو فهم أن الحكم في مثلهما يكون كذلك . قال ولذلك قال « احتجبي منه يا سودة » وتعقب بأن قوله لعبد بن  
زمة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى  
إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التبريد بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة  
تصير فراشا بالوطء ، فإذا اعترف السيد بوطء أمته أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أنت بولد لمدة الامكان بعد  
الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا  
الامكان لأنها تراد بالوطء لحمل العقد عليها كالوطء ، بخلاف الأمة فإنها تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها الوطء

ومن ثم يجوز الجمع بين الاختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشا إلا إذا ولدت من السيد ولداً ولحق به فلهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فانت منه لمدة الامكان لحقه وان ولدت منه أولاً فاستلحقته لم يلحقه ما بعده إلا باقرار مستأنف على الراجح عندهم ، وترجيح المذهب الاول ظاهر لانه لم ينقل أنه كان لزعة من هذه الأمة ولد آخر ، والسكك متفقون على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء ، قال النووي : وطء زمة أمته المذكورة علم إما ببيعة وإما باطلاع النبي ﷺ على ذلك . وفي حديث ابن الزبير ما يشير بأن ذلك كان أمراً مشهوراً وسأذكر لفظه قريباً ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا ان العبرة بعدموم اللفظ . ونقل الغزالي تبعاً لشيخه والآمدي وعن تبعه عن الشافعي قولاً بخصوص السبب تمسكاً بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال ان أبا خنيفة خص الفرائش بالوجبة وأخرج الأمة من عموم الولد للفراش ، فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بأن مراد الشافعي أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها ، ثم وقع الاتفاق على تميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الامكان زماناً ومكاناً ، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشا ويلحق الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله « الولد للفراش » ، لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء ، ورده القرطبي بأن الفراش كناية عن الموطوء ليكون الواطئ يستفرشها أى يصيرها بوطئه لها فراشا له يعنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا ولحق به إمكان الوطء فح عدم إمكان الوطء لا يسمى فراشا ، وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال : كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعلم أنه لابد من تقدير محذوف لانه قال ان الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطئ ، قال المعترض : وهذا لا يستقيم الا مع تقدير الحذف ، قلت : ونشد بينت وجه استقامته بحمد الله ، وبؤيد ذلك أيضاً أن ابن الأعرابي القنوي نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة ، وبما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أوسيدها :

باتت تعانقه وبات فراشها خلق العباءة بالبلاء تقيلاً

وقد يبرر به عن حالة الافتراش ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطئ بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى « الولد للفراش » تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر للقوى بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يهارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا الى الشبه والتفت اليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذا لم يصحك بالشبه في قصة الملاحة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية الثمان ، وفيه تخصيص عموم « الولد للفراش » ، وقد تمسك بالصوم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعي أنه قال : لقوله « الولد للفراش » معنيان أحدهما هو له ما لم ينه فاذا نفاه بما شرع له كاللعان اتقى منه ، والثاني اذا تنازع رب الفراش

والعاهر قالوا لرب الفرائض . قلت : والثاني منطبق على خصوص الواقعة والاول اهم . قوله ( فتساوفا ) أى تلازما فى الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق الآخر . قوله ( هو لك يا عبد بن زمة ) كذا الأكثر ، وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه انهم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على الماين ، ووقع فى رواية للنسائي وهو لك عبد بن زمة ، بحذف حرف النداء ، وقرأه بعض المخالفين بالتونين وهو مردود فقد وقع فى رواية يونس المدلق فى المقازى وهو لك ، هو أخوك يا عبد ، ووقع لمسدد عن ابن عينة عند أبي داود وهو أخوك يا عبد ، قال ابن عبد البر : ثبتت الامة فراشا عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان يلم بها ، وعند أهل العراق إن أقر سيدها بالولد ، وقال المازرى : يتناق هذا الحديث استحراق الأخ لآخيه ، وهو صحيح عند الشافعى اذا لم يكن له وارث سواء ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاء ولدا ولا اعتراف بوطء أمه فكان الممول فى هذه الفصة على استحراق عبد بن زمة ، قال : وغندنا لا يصح استحراق الأخ ، ولا حجة فى هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمة كان يها أمته فالحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج الى الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعى لما قرروا أنه لم يكن لزمة ولد من الامة المذكورة سابق ، ومجرد الوطء لا عبوة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعى ، قال : ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية فى هذا الحديث « هو لك عبد بن زمة » وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمة والأصل يا ابن زمة ، قالوا والمراد أن الولد لا يخلق بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولك ذلك أمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمة لأنه مات كافرا وهى مسلمة ، قال وهذه الرواية التى ذكروها غير صحيحة ولو وردت لردناها الى الرواية المشهورة وقذا بل المخذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ انتهى . وقد سلك الطحاوى فيه مسلكا آخر فقال : معنى قوله « هو لك » أى يدك عليه لا أنك تملكه واسكن تمنع غيرك منه الى أن يتبين أمره كما قال لصاحب اللفظة « هو لك » وقال له « اذا جاء صاحبها فأدأها اليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد فى ذلك لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به ألزم عبدا بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب ، وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله « هو أخوك » فانها رفعت الاشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سرده وافقت أخاها عبدا فى الدعوى بذلك . قوله ( الولد للفراش وللعاهر الحجر ) تقدم فى غزوة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب ، قالت عائشة قال رسول الله ﷺ : الولد الخ ، وهذا منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع فى رواية يونس أيضا ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح بذلك ، وقد قدمت هناك أن مصلا أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة ، وقوله « وللعاهر الحجر » أى للزاني الحبيبة والحرمات ، والعاهر بفتح الهمزة والتخفيف بالالف ، ومعنى الحبيبة هنا حرمان الولد الذى يدعيه ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن غاب « فى الحجر وبنييه الحجر والتراب » ونحو ذلك ، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرجم ، قال الثوري : وهو ضعيف لأنه الرجم مختص بالمحصن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الواد ، والخبر انما سبق لنفي الولد . وقال السبكي : والاول أشبه بمساق الحديث اتهم الحبيبة كل ران ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للمتعصب من غير دليل . قلت : ويؤيد



الاول ايضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه د الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر ، وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان د الولد للفراش وفي العاهر الأنثى ، بثلاثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكران قيل هو الحجر وقيل دقائه وقيل التراب . قوله ( ثم قال لسودة احتجبي منه ) في رواية الليث د واحتجبي منه ياسودة بذت زمعة . . قوله ( فإراها حتى أتى الله ) في رواية معمر د قالت عائشة فإله ما رأها حتى ماتت ، وفي رواية الليث د فلم تره سودة قط ، يعنى في المدة التى بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا المسلم من طريقه ، وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله ، وفي رواية الكشميني الآتية في حديث الليث أيضا د فلم تره سودة بعد ، وهذه اذا ضمت الى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتنعت الأمر وبألفت في الاحتجاب منه حتى أنها لم تره فضلا عن أن يراها ، لأنه ليس فى الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته . وقد استدلل به الحنفية على أنه لم يلحقه زمعة لأنه لو الحق به لكان أها سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله فى الطرق الصحيحة د هو أخوك يا عبد ، وإذا ثبت أنه أخو عبد لأبيه فهو أخو سودة لأبها ، لكن لما رأى الشبه بينا بمتبة أمرها بالاحتجاب منه احتياطا ، وأشار الخطاين الى أن فى ذلك نزبة لأمهات المؤمنين لأن لهن فى ذلك ما ليس لغيرهن ، قال : والشبه يعتبر فى بعض المواضع لكن لا يقتضى به اذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم فى العادة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس ، قال : وقد جاء فى بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت د احتجبي منه ياسودة فإنه ليس لك بأخ ، وتبعه النووي فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتعقب بأنها وقعت فى حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن واظهله د كانت لزمعة جارية يهاؤها وكان يظن بأخوها أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذى كان يظن به فأتت زمعة ، فذكرت ذلك لسودة لأبي بريح فقال د الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة فليس لك بأخ ، ورجاء سنده رجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير ، وقد طعن البيهقي فى سنده فقال : فيه جبرير وقد نسب فى آخر عمره الى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غدير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يمرض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتعقب بأن جبريرا هذا لم ينسب الى سوء حفظ وكأنه اشتبه عليه بجبرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف فى نوال آل الزبير ، وعلى هذا فيتعين تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة ذهبن تأويل فى الأخوة عن سودة هل نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، ونقل ابن المربى فى « القوانين » عن الشافعى نحو ما تقدم وزاد ، ولو كان أخاها ينسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تحجب من عمها من الرضاعة . وقال البيهقي : معنى قوله د ليس لك بأخ ، إنه ثبت ليس لك بأخ شيئا فلا يخالف قوله لعبد د هو أخوك . . قالت : أو معنى قوله د ليس لك بأخ ، بالنسبة لليراث من زمعة لأن زمعة ماتت كافرا وخلف عبد بن زمعة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة فى إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه فى الإرث دون سودة فلهذا قال لعبد د هو أخوك ، وقال لسودة د ليس لك بأخ . . وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوقى الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتقليط أمر الحجاب فى حق أمهات المؤمنين كما قل د أفعماوان أتتا ، فهما عن رؤية الأعمى مع قوله لفاطمة بذت قيس د اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى ، فقلط الحجاب فى حقهن دون غيرهن ، وقد

تقدم في نفسه الحجاب قول من قال : انه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستورات  
 الا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وأيضا فان الزرع ان يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلمل المراد  
 بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة  
 زوجها ، ورد على من زعم أن معنى قوله د هو لك ، أي عبد ، بأنه لو نفى بأنه عبد لما أمر سودة بالاحتجاب  
 منه إما لأن لها فيه حصّة وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المزي عن ذلك  
 قريبا ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكيم وهو أن يأخذ الفروع شيئا من أكثر من أصل  
 فيعطى أحكاما بعدد ذلك ، وذلك أن الفرائض يقتضي لإعائه زمة في النسب والشبه يقتضي لإعائه بعثة فأدلى  
 الفرع حكما بين حكيم فروع الفرائض في النسب والشبه البين في الاحتجاب ، قال : وإلحاقه بهما ولو كان من وجه  
 أول من الغاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع  
 بين أصليين شرعيين وهنا الإلحاق شرعى للتصريح بقوله « الولد للفراش » ، فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلا لأنه  
 يناقض الإلحاق فتعين أنه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعى وليس فيه إلّا ترك مباح مع ثبوت الحرمة . واستدل  
 به على أن حكم الحاكم لا يحمل الأمر في الباطن كالأمر في الظاهر فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه أخو عبد وأمر سودة  
 بالاحتجاب بسبب الغيب بعثة ، فهو كان الحكم يحمل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واستدل به على أن  
 لوطه الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد  
 الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهور عنه والشافعي : لا أمر لوطه الزنا بل الزاني أن  
 يتزوج أم التي زنى بها وبنتها ، وراد الشافعي ووافقه ابن الماجشون : والبيت التي تلدها المازني بها ولو عرفت أنها  
 منه ، قال الثوري : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحمل لها أن  
 تظهر له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعلق له بمسألة البنات المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل  
 وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب الاحتياط ويحمل الأمر  
 في ذلك إما على الذنب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير التندب فالشافعي قائل به في الخلوة  
 من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال وافقه أهل . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنات المخلوقة من  
 ماء الزنا فيجوز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثني الأمة الكافرة وإن حكمها  
 بعد أن تلد من سيدها حكم القن لأن عبدا وسعدا أطلاقا عليهما أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبي ﷺ ، كذا أشار  
 إليه البخاري في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له د أم الولد ، ولكنّه ليس في أكثر النسخ ، وأجيب  
 بأن حتى أم الولد يموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل أن غرض البخاري بإبراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن  
 أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت ، وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فنأدعي  
 أنها عتقت فعليه البيان . قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجني . قوله ( الولد لصاحب  
 الفرائض ) كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة د ولعاهر الحجر ، وكذا أخرجه الأسعدي عن طريق معاذ  
 عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو  
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال د قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلانا ابني ، فقال النبي ﷺ : لادعوه في

الاسلام ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش ولله امر الاثلب . قيل . ما الاثلب ؟ قال : الحجر . . تنكحة : حديث .  
 و الولد للفراش قال ابن عبد البر هو من أصبح ما يرى من النبي ﷺ جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة  
 فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وماتشة ، وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة : وفي الباب عن حمير  
 وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن أمية وعمر بن خارجة والبراء وزيد  
 ابن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر ، وزاد أبو القاسم بن منده في تذكرته معاذ بن جبل وعبادة بن  
 الصامت وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين بن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة  
 بنت زمعة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وأبي مسعود البدوي ووائل بن الاسقع وزينب بنت جحش ، وقد  
 رقت علما علامات من أخرجهما من الأئمة قطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الاوسط و علامة  
 البزار وص علامة أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللأمر  
 الحجر ، ومنهم من اقتصر على الجملة الاولى ، وفي حديث عثمان قصة وكذا علي ، وفي حديث معاوية قصة أخرى  
 له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول  
 الله ﷺ خير من قضاء معاوية . وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى ، وفي حديث عبد الله  
 ابن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرفت إليه ،  
 وفي حديث سودة نحره ولم تسم في رواية أحمد بل قال « عن بنت زمعة » ، وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها  
 بل فيه « عن زينب الأسدية » وبالله التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن حمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن  
 عبد البر بسند صحيح اليه

### ١٩ - باب الولاء لمن أعنت ، وميراث القبط . وقال عمر : اللقيط حر

٦٧٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :  
 اشتريت برة فقال للنبي ﷺ « اشترها فإن الولاء لمن أعنت » وأهدى لها شاة ، فقال هو لها صدقة ولها  
 هدية . قال الحكم وكان زوجها حرا ، وقول الحكم مرسل ، وقال ابن عباس : رأيته عبدا  
 ٦٧٥٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك من نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إنا  
 الولاء لمن أعنت »

قوله ( باب إنما الولاء لمن أعنت وميراث القبط ، وقال عمر : اللقيط حر ) هذه الترجمة معقودة لميراث القبط  
 فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن القبط حر وولائه في بيت المال ، وإلى ما جاء عن أنحنى أن ولاده للذي التقطه  
 واحتج بقول عمر لأبي جميلة في الذي التقطه « اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولأزه » ، ونقدم هذا الأثر معلنا  
 بتمامه في أوائل الشهادات وذكرنا هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر ذلك ولأزه ، أي أنت الذي  
 تتولى تربيته وإقامه بأمره فهي ولاية الاسلام لا ولاية العتق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنما الولاء  
 لمن أعنت » ، فافضى أن من لم يعتق لا ولؤه له لأن العتق يستدعي سبق ملك واللقب من دار الاسلام لا يملكه المطلق

لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمة قوم فبرائه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن الأقيط مولى من شاء . وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك ضمن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الاسماعيلي فقال : ذكر ميراث الأقيط ، في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة ، إنما الولاء لمن أعتق ، وليس في حديثهما ذكر ميراث الأقيط ، وقد جرى الكرماني على ذلك فقال : فإن قلت فأين ذكر ميراث الأقيط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إirاده في أبواب الموارث فبيانه ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الأقيط حر إلا رواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحق بن راهويه . **قوله** ( الحكم ) هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعي ، والاسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون . **قوله** ( قال الحكم وكان زوجها حوا ) هو موصول إلى الحكم بالاسناد المذكور ، ووقع في رواية الاسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجا في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الاسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه . **قوله** ( وقول الحكم مرسل ) أي ليس بمسند إلى عائشة رواية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع . **قوله** ( وقال ابن عباس رأيتُه عبدا ) زاد في الباب الذي يليه . وقول الاسود منقطع ، أي لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصح لأنه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فبترجع قوله على قول من لم يشهدها ، فإن الاسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعبير البخاري قول الاسود منقطع جواز اطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في ضرورة سقوط الصحابي بين التابعي والتابعي **قوله** ( قال ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير ) فيستفاد من قول البخاري أيضا . وقول الحكم مرسل ، أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضا لأن الحكم من صغار التابعين ، واستدل به لاحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق من غيره قالوا له المعتق والآخر للمعتق عنه ، وسيأتي البحث فيه في باب ما يرث النساء من الولاء .

### ٣٥ - باب ميراث الساتبة

٦٧٥٣ - **حدثنا** قبيصة بن عتبة **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزبل عن « عبد الله قال إن أهل الإسلام لا يُسيِّبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيِّبون »

٦٧٥٤ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الاسود « أن عائشة رضى الله عنها اشترت برة لتعتقها واشترط أهلها ولأهلها ، فقالت : يا رسول الله إنى اشتريت برة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولأهلها فقال : أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق ، أو قال أعطى النن قال : فاشترتها فأعتقها قال : وشُيِّرت

فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنتُ معه « قال الاسودُ وكان زوجها حراً . قولُ الاسودِ منقطع ، وقولُ ابن عباس رأيتُه عبداً أصحُّ

قوله ( باب ميراث السائبة ) بمهمة وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولاء لأحد عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، في الصيغتين الأوليين يفتقر في عتقه الى أنية وفي الآخرين يمتنع ، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلف في ولائه ، وسأينده في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . قوله ( عن هزيل ) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الاسماعيلي « حدثني هزيل بن شرحبيل ، وهو بأنزاي مصغر ، وروى من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريباً ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن ، قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . قوله ( إن أهل الاسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون ) هذا طرف من حديث أخرجه الاسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسند هذا الى هزيل قال « جاء رجل الى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فأت ترك ما لا يدع وارثاً ، فقال عبد الله ، فذكر حديث الباب وزاد « وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأثمت أو تخرجت فشيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وفي رواية العدني « فإن تخرجت ، ولم يشك وقال « فارنا (١) نجعله في بيت المال ، ومعنى « تأثمت ، بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المعجمة ثم الجيم بمعناه ، وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين « أن سالماً مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الانصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استقسم باليامة دفع ميراثه للانصارية أو لانيها ، وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بشمته رقاباً فتمتق ، وهذا يحتمل أن يكون قوله على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : إذا لم يخلف السائبة وارثاً دعى الذي أعتقه فإن قبل ماله والا ابتيحت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاء المسلمين يرثونه ويعقلون عنه ، قاله عمر بن عبد العزيز والزهري ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته ، قال ابن المنذر : واتباع ظاهر قوله « الولاء لمن أعتق ، أولى . قلت : والى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه « فأثما الولاء لمن أعتق ، وفيه قول الاسود إن زوج بريرة كان حراً ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله

## ٢١ - باب إثم من تبرأ من مواليه

٦٧٥٥ - حديث ثوبان بن سعيد حدثنا جابر عن الأعشى عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال « قال علي رضي الله عنه : ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتابُ الله فخير هذه الصحيفة قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات

(١) كُنَّا في الصلح بالراء ، ولله محرف من « فاذنا » .

وأَسنان الإبل، قال: وفيها المدينة حَرَم مابين قَدْر إلى قُدْر، فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل، ومن والى قومًا بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل. وذمةُ للمسلمينَ واحدةٌ يسميُ بها أذانهم، فمن أحقر مسلماً فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين، لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل.»

٦٧٥٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته.

قوله (باب إثم من نبرأ من مواليه) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ قال: إن لله عبداً لا يكلمهم الله تعالى، الحديث وفيه «ورجل أثم عليه قوم فكفر فعمتهم ونبرأ منهم» وفي حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد «كفر بأقرب من نسب وإن دق» وله شاهد عن أبي بكر الصديق، وأما حديث الباب فلفظه «من والى قومًا بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين» ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس، ولابن داود من حديث أنس «فعليه لعنة الله المتابعة إلى يوم القيامة» وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتي في الديات، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً «من تولى إلى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار» صححه ابن حبان، ووالد إبراهيم التيمي الراوي له عن علي اسمه يزيد بن شريك، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيها في الضعيفة وأن جميع ما روي من ذلك كان فيها، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخس من حديث محمد بن الحنفية أن أبا عبد الله علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة، فإن رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله «الاكتاب الله» وتفسير الصحيفة وتفسير العقل، وما وقع فيه في العلم «لا يقتل مسلم بكافر»، وأصله بشرحه على كتاب الديات، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء: أحدها الجراحات وأسنان الإبل، وسياً في شرحه في الديات، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أهم من ذلك. ثانياً «المدينة حرم» وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند، وبيان الاختلاف في تفسير الصَرف والعَدل. ثالثاً «ومن والى قومًا» هو المقصود هنا وقوله فيه «بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ» قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منعه، ثم راجعت كلام الخطابي وهو ليس اذْنِ الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وإليه، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنهم منعه وسألوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى. وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطئون معه على ذلك افترض ما، والاولى ما قال

غيره ان التعبير بالاذن ايسر لتعديد الحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى .  
ويحتمل أن يكون قول د من قول ، شاملا للتعني الأهم من الموالاة وأن منها مطلق النصرة والاعانة والآثر ،  
ويكون قوله د بغير اذن موالية ، يتعاق بمفهومه بما عدا الميراث ، ودليل اخراجه حديث د انما الولاء لمن أعتق ،  
والعلم عند الله تعالى . وكان البخاري لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر بن الخطاب عن بيع الولاء وعن  
هبة ، فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الاولى ، لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل  
له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فنعته من الإذن بغير عوض ولا مانة أولى ، وهو مندرج  
في الهبة . وفي الحديث أن انتفاء المولى من أسفل الى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق  
الآثر بالولاء والمقل وغير ذلك ، وبه استدلل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطئه قال : سئل عن عبد  
يبتاع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فذلك الهبة الممنوعة  
عنها ، وقد شد عطاء بن أبي رباح بالاختد بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه هبة الرزاق عن ابن جريج عنه :  
إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطال : وجاعة الفقهاء على خلاف  
ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث علي عليه السلام أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية  
إملاق ﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء خشي الإملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النبي عن بيع  
الولاء وعن هبته . فالت : قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا اليه في نحو  
ذلك فقال للعتيق : وال من شئت ، وأن ميمونة وهبت ولأه مواليا للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم  
على جميع ذلك فلهذا لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأواوه وانفقد الاجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطال ، وفي  
الحديث أنه لا يجوز للعتيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي أعتقه ، بل يقول فلان مولى فلان ،  
ولكن يجوز له أن ينسب إلى نفسه كاترشي وغيره ، قال والاوى أن يفصح بذلك أيضا كأن يقول القرشي بالولاء  
أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة  
والاستغفار . وفيه جواز لمن أهل الفسق عموما ولو كانوا مسلمين . رابعها دومة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ،  
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب العتق وأحلت بشرحه على  
ما هنا . قوله ( حديثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن عبد الله بن دينار ) هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان  
الثوري عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم . قوله ( عن ابن عمر ) في رواية  
الاصحاحي من طريق أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار وسمعت ابن عمر ،  
وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث هيال عليه ،  
وقال الترمذي بعد تحريجه : حسن صحيح لأنعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ،  
ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم اليه فأقبل  
رأسه . قال الترمذي : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن  
سليم ابن ماجه ؛ ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو حمزة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الاموي كلاهما  
عن هبة الله بن عمر أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ،

وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وسأقه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب ، وقد اعتنى أبو نعيم الإصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً من حديث به عن عبد الله بن دينار منهم من الأكبر يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة ويزيد بن الحاد وعبيد الله العمري وهؤلاء من صفار التابعين ومن دونهم مسعر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ، ومن لم يقع له ابن جريج وهو عند أبي حنيفة وسليمان بن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المازني في جزء الهروي من طريق الطبراني . قوله ( عن ابن عمر ) في رواية أبي داود الحفري عن سفيان عند الإسماعيلي « سمعت ابن عمر ، وكذا معنى في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة ، قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه ، وذكره أبو حنيفة عن يهر بن أسد عن شعبة ، قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر ؟ قال : نعم وسأله ابنه حمزة عنه ، وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم ، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال : قلت لابن دينار : آله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا ؟ فيحلف له ، وقيل لابن هيثم إن شعبة يستحلف عبيد الله بن دينار ، قال لا يمكننا لم نستحلفه سمعته منه مراراً وروناه في مسند الحميدي عن سفيان ، وأخرجه الدارقطني في ، غرائب مالك ، من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباها عن شراء الولاء فذكر الحديث ، فهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك ، وقال ابن العربي في شرح الترمذي : « تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ » إنما الولاء لمن أعتق » قلت : ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة بريدة كما معنى في العتق ، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو حنيفة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك وأفظه « سمعت النبي ﷺ يقول : يبيع الولاء عن بيعه » ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها باللفظ « الولاء لا يباع ولا يوهب » وفي رواية عتبان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم ، وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر « عن عمر ، فوهم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه ، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضى فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « الولاء حمة كل حمة النسب » أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البيهقي ، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أبي عيينة عن بشر بن فراد في الماتن « لا يباع ولا يوهب » ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار « إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هيبته » والمحموظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه « الولاء حمة كل حمة النسب » وكذا ما أخرجه ابن الزوار والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه « الولاء ليس بمنقول ولا متحول » وفي سننه المغيرة ابن جميل وهو مجهول ، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجرز بيعه ولا هيبته ، وقال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحريك النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل النسب لا ينتقل الولاء ، وكانوا في



الجاهلية ينفلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولواء سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن يحمز للسيد أن يأذن لعبد أن يوالى من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله . وقال ابن بطال وغيره : جاء من عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولما لم يبالغهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى « الولاء هبة كالهبة النسب » أن الله أخرجه بالحربة الى النسب حكما كما أن الأب أخرجه بالزلفة الى الوجود حسا لأن الهبة كان كالمعصوم في حق الأحكام لا بقضى ولا بيل ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحربة الى وجود هذه الأحكام من عدمها ، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعنى فلذلك جاء « انما الولاء بمن أعتق » والحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدلل لجهور بحدوث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر وجودي لا يتأتى إلا انفكاك عنه كالنفس ، فكما لا ينتقل الأبوة والجدوة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرما يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد مائة آخر فولد له منها ولد فإنه ينعقد حراً لحرية أمه فيكون ولؤه ما وليها لومات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد فإن ولاده ينتقل اذا مات لمعتق أبيه اتفاقا انتهى . وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن « الولاء هبة كالهبة النسب » لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمسكن فاجبور على أن ولاده لسيده وقيل لا ولاد عليه ، وفي ولاد من أعتق سائبة وقد تقدم قريبا

٢٢ - باب اذا أسلم على يديه ، وكان الحسن لا يبرى له ولاية ، وقال النبي ﷺ : « الولاء لمن

أعتق » ، ويذكر عن نعيم الدار رفته قال : هو أولى للناس بمحياهم ومماتهم . واختلفوا في صحة هذا الخبر

٦٧٥٧ - حديث فتية بن سعيد عن مالك عن نافع « عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن

تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها نبيكم على أن ولادها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يمتنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٥٨ - حديث محمد بن عبد الله بن جابر عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة رضي الله عنها

قالت اشتريت برة فاشتري أهلها ولادها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق .

قالت فأعتقها ، قالت فدعاها رسول الله ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بعت هندة ، فأختارت نفسها »

قوله ( باب اذا أسلم على يديه ) كذا للنسفي ، وزاد الفريابي والاكثرون « رجل » ووقع في رواية السكسفي

« الرجل ، وبالنسبة الأولى . قوله ( وكان الحسن لا يرى له ولاية ) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشي « مني دولا . »  
 بالهمز بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأثر الحسن هذا وهو البصري وصله صفيان الثوري في جامعه  
 عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قالا في الرجل يوالى الرجل قالا : هو بين المسلمين  
 وقال صفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن صفيان ، وكذا رواه الدارمي عن  
 أبي نعيم عن صفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، إلا إن شاء أوصى له  
 به . قوله ( ويذكر عن تميم الدارمي رفعه : هو أولى الناس بحياة وعيانه ) هذا الحديث أغفله من صنف في  
 الأطراف وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكر رواه تميم الدارمي فيمن أخرج له ، وهو ثابت في جميع النسخ  
 هنا . وذكر البخاري من روايته حديثا في الإيمان لكن جعله ترجمة باب وهو الدين النصيحة ، وقد أخرجه مسلم  
 من حديثه وأبى له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبي هريرة وغيره أيضا لم يتعين  
 المراد في تميم ، وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد الأنخعي ثم الدارمي نسب إلى بني الدار بن لحم ، وكان من أهل  
 الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية ، وكان يمدى للنبي ﷺ فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة ، وقد حدث  
 النبي ﷺ أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجحاسة والجمال وعد ذلك في مناقبه ، وفي رواية الأكاكبر عن  
 الأصغر ، وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منبه في « معرفة الصحابة »  
 في ترجمة زرعة بن سيف بن ذي يزن فساق بسنده إلى زرعة أن النبي ﷺ كتب إليه كتابا وفيه « وإن ملك بن زرد  
 الزهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الدارمي من أفضل الصحابة  
 وله مناقب ، وهو أول من أسرج المساجد وأول من قضى على الناحي أخرجهما الطبراني ، وسكن تميم بيت المقدس  
 وكان سأل النبي ﷺ أن يقطعه عيون وغيرها إذا فتحت ففعل فقتلها بذلك لما فتحت في زمن عمر ، ذكر ذلك  
 ابن سعد وغيره ، ومات تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ ونحوها ، وقد  
 وصله البخاري في تاريخه وأبو داود . وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز »  
 بالعنفة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد  
 العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارمي قال : قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يعلم على يدي رجل من  
 المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بحياة وعيانه » قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيمما ولا يصح أقول  
 النبي ﷺ الولاء لمن أعتق ، وقال الشافعي . هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن  
 موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا له له لقي تيمما ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطابي : ضعف أحمد هذا  
 الحديث . وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن ابن موهب عن  
 تميم . وصرح بعضهم بسامع ابن موهب من تميم . وأما الترمذي فقال : ليس إسناده بمحصل . قال : وادخل بعضهم  
 بين ابن موهب وبين تميم قبيصة رواه يحيى بن حوة . قلت : ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم  
 أنه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي أيضا ، وقال  
 ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن  
 عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز رواه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخاري كما تقدم

في الأثرية ولكنه ليس بالمكثّر ، وأما ابن موهب فلم يدرك تيجيا ، وقد أشار النساء إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقة بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاة القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهها ، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال : هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر ، وحزم في التاريخ ، بأنه لا يصح لما وضعه حديث وإنما الولاء لمن أعتق ، ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ، وعلى التناول فتردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو نزل الأثرية في قوله « أولى الناس » بمعنى للنصرة والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على صوره ؟ جنح الجمهور إلى الثاني ورجعاه ظاهر ، وبه حزم ابن القصار فيما حكاكه ابن إيطال فقال : لو صح الحديث لسكان فأولى أنه أحق بموالاة في النصر والاطاعة والصلاة عليه إذا مات وهو ذلك ، ولو جاء الحديث بلفظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول والله أعلم . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يستمر إن عقل عنه ، وإن لم يعقل عنه أنه أن يتحول فغيره واستحق الثاني ولم جرا ، وهذا النخعي قول آخر : ليس له أن يتحول ، وعنه أن استمر إلى أن مات فتحول عنه وبه قال أحمد وأبو حنيفة وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباقندي التي أسلفتها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلا أسلم على يديه رجل فوات وترك مالا وبنينا نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنات . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة برة من أجل قوله فيه « فإن الولاء لمن أعتق » ، لأن اللام فيه للاختصاص أي الولاء يختص بمن أعتق ، وقد تقدم توجيهه . وقوله فيه « لا يمنعه » وقع في رواية الكهفمي « لا يمنعه » بالتأنييد . ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مخفرا وقال في آخره « قال وكان زوجها حرا » وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قائل ذلك هو الأسود رآه من عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومضى الكلام على ذلك مسنونا بحمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول الحديث الثاني قال أبو علي الغساني هو ابن سلام أن شاء الله ، وجريه هو ابن عبد الحميد . قلت : وقد وقع في الاستقراض « حدثنا محمد حدثنا جريه » كذا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري ومحمد بن سلام « وفي رواية أبي ذر عن الكهفمي ومحمد بن يوسف » يعني البيهقي ، وليس في الكتاب محمد بن جريه سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جريه ثم قال : أخرجه البخاري عن عثمان ، كذا وجدته وما أظنه إلا ذهولا

### ٢٣ - باب ما رث النساء من الولاء

٦٧٥٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** همام عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة تشري أن برة فقات النبي ﷺ إنهم بشرطون الولاء فقال النبي ﷺ : اشترىها فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٦٠ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعطى الورق وولى الذمة »

**قوله** ( باب ما يرث النساء من الولاء ) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور منقوصا على قوله « الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » وهذا اللفظ لو كبح عن سفيان الثوري عن منصور ، وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « إنما أرادت أن تفتري بريرة فاشتراطوا الولاء » فقال النبي ﷺ ، فذكره . وقد أخرجه الإمام علي بن طريق وكيع أيضا ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان تأما وقال : انفظهما واحد ، فعرف أن وكيعا كان ربما اختصره ، وعرف أنه في قصة بريرة . وقد ذكره أصحاب منصور كأبي عوانة بلفظ « إنما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب إبراهيم كالحاكم والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكأبا في الكتب الستة ، وتفرّد الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظ ، فيحتمل أن يكون منصور رواه لما بالهني ، وقد انفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه لأعقاب ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقته لقوله « الولاء لمن أعتق » أن صحة العتق تستدعي سقيا ملك والمالك يستدعي ثبوت العوض ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضي أن الولاء لسكل معتق ذكر أو أنثى وهو مجمع عليه ، وأما جرير الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق آبائهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالميراث ، ونقل ابن المنذر عن طاوس مثله ، وعليه اقتصر سحنون فيما نقله ابن اثنين ، وتعقب القهسري الذي ذكره الأبهري نيبا لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولده من أعتقن ، قال : والمباراة المسألة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره اليهن من أعتقن بولادة أو عتق ، احترازا من لها ولده من زنا أو كانت ملاءنة أو كان زوجها عبدا فإن ولاد ولد هؤلاء كلهن لمعتق الأم ، والحجة للجمهور اتفاق الصحابة ، ومن حيث النظر أن المرأة لا تستوجب المال بالفرض الذي هو أكد من التعصيب ، فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورثن من عتقن لأنه عن مباشرة لا عن جر الإرث ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملا بمحوم قوله « الولاء لمن أعتق » وهو موضح الدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » من كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط

#### ٢٤ - باب مولى لقوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم

٦٧٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال : مولى لقوم من أنفسهم ، أو كمال

٦٧٦٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : ابن أخت لقوم

منهم ، أو من أنفسهم

**قوله** ( باب ) بالتبوين ( مولى لقوم من أنفسهم ) أى هبة لهم ينسب لسيبتهم ويروثونه . **قوله** ( وابن الأخت منهم ) أى لأنه ينسب إلى بعضهم وهى أمه . **قوله** ( حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس ) هكذا

وقع في رواية آدم عن شعبة مورونا ، وأكثر الرواة قالوا : عن شعبة عن قتادة وحده عن أس ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قرش وأورده مختصرا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في غزوة حنين وتقدم فوائده هناك وفي كتاب الجزية ، وأخرجه الاسماعيل من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة في « مولى القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة ، والمعروف عنه في « ابن أخت القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وحده ، وانفرد علي بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضا . قلت : وليس كما قال ، بل تابعه أبو النصر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضا أخرجه أحمد في مسنده عنه وأقاده فيه أن المعنى بذلك الثمان بن مقرن المزني وكانت أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله « ابن أخت القوم منهم » من قال بأن ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصبات ، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم ، وكأن البخاري رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبي جرة : الحكمة في ذكر ذلك لإبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من هدم الانتفات إلى أولاد البنات فضلا عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباة

فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب . قالت : وأما القول في المولى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة لما سيأتي قريباً من الوعيد الثابت أن انتساب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق

### ٣٥ - باب ميراث الأسير

قال وكان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وهماقتة وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه وإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء

٦٧٦٣ - **حسن** أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من

ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا »

**قوله** ( باب ميراث الأسير ) أي سواء عرف خبره أم جهل . **قوله** ( وكان شريح ) بمجعة أوله ومهمله آخره وهو ابن الحارث القاضي السكندري السكوني المشهور . **قوله** ( يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال : « يورث الأسير إذا كان في أرض العدو » وزاد ابن أبي شيبة : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير . **قوله** ( وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وهماقتة وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه ، قائما هو ماله يصنع فيه ما يشاء ) في رواية الكشميهني « ما شاء » وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحق بن راشد أن هر كذب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك عن معمر عن إسحق بن راشد عن عمر بن عبد

العزير في الأسير يوصى قال : أجور له وصيته مادام على الإسلام لم يتفهر عن دينه . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله عليه السلام " من ترك مالا فلورثته " ، والى هذا أشار البخاري بإيراد حديث أبي هريرة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم يجرى عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه ماوعاً فلا يحكم بخروج ماله : به حتى يثبت أنه ارتد طائفاً لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً ، وعن الأئمة لا يرث . ( فتاوى ) تقدم في أواخر النكاح في باب حكم المفقود في أهله وماله ، أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يُقسم للميراث فلا ميراث له  
٦٧٦٤ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم أن النبي عليه السلام قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ،

قوله ( باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال : وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له ، فأشار إلى أن عموم هذه لصورة ، فن قيد عدم التوارث بالقسمة احتياج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ذلك الميت بموته لم ينتظر قسمة لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنذر : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله عليه السلام يقول : " الإسلام يزيد ولا ينقص " وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن زعفران عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن جماعة منه يمكن ، وقد زعم الجمهور أن ما نقلوه من معاذ هو مزيف ، وقال القرطبي في " المفهم " : هو كلام محكي ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من قدم ذكره فكأنه ما وقف على ذلك ، وأخرج أحمد بن منيع بسند قوي عن معاذ أنه كان يورث المسلم من الكافر بغير عكس ، وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فخاز ابنه اليهودي ماله فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق سعيد بن مسروق قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نزل أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما نزل النكاح بينهم ولا يرث لهم ، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في مراضة النكاح وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا يتعلق له بالارث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعلق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله

تعالى ( لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ) وبأن الذي يتزوج الحريسة ولا يرثها ،  
وأيضا فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذي أرث المسلم لأنه يتزوج علينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة  
الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد . قلت : ثبت عن عمر  
خلافه كما مضى في باب نوربث دور مكة ، من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب معاولا في ذكر عقيل  
ابن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا - واه . قوله ( عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وكذا  
وقع في رواية للإسماعيل من وجه آخر عن أبي عاصم . قوله ( عن علي بن حسين ) هو المعروف بزين العابدين  
وعمر بن عثمان أي ابن عفان ، وقد تقدم في الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصراحا بالإخبار  
بينه وبين علي وكذا بين علي وعمر ، واتفق الرواة عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا  
أن مالكاً وحده قال : عمر ، بضم أوله وفتح الميم ، وشذت روايات عن غير مالك على وفه وروايات عن مالك  
على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في  
« علوم الحديث » له في أمثلة المسكر وفيه نظر أوجه شيخنا في « التلخيص » ، وردت عليه في « الانصاح » . قوله  
( لا يرث المسلم الكافر الخ ) تقدم في المغازي بلفظ « المؤمن » ، في الموضعين وأخرجه الأساني من رواية هشيم (١)  
عن الزهري بلفظ « لا يتراث أهل ملتين » وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهري مثلاً ، وله شاهد  
عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي بلي وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده في السنن الأربعة وسند أبي داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة  
أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التي  
بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمنع على اليهودي مثلاً أن يرث من النصراني ،  
والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابله عن مالك وأحمد ، وعنه التفرقة  
بين الذي والحربي وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يتراث حربي من ذي قال كانا حربيين شرط أن يكونا من  
دار واحدة ، وعند الشافعية لا فرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثوري وربيعة وطائفة السكفر ثلاث مال  
يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل قريب  
من المكافر ملة فلم يرثوا مجوسياً من وثني ولا يهودياً من نصراني وهو قول الأوزاعي ، وبالحق يقال ولا يرث أهل  
نحلة من دين واحد أهل نخلة أخرى منه كاليقوية والملكية من النصارى ، واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد  
يصير ماله إذا مات فيما للمسلمين ، وقال مالك يكون فيما إلا إن قصد برده أن يحرم وراثته المسلمين فيكون لهم ، وكذا  
قال في الرقيق ، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد  
الردة لبيت المال ، وعن بعض التابعين كلقمة يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من  
أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل ، فالحاصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي ، واحتج القرطبي في  
« المفهم » لمذهبه بقوله تعالى ( لكل جعلنا مخرجاً ومنهاجاً ) فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال : وأما ما احتجوا به  
من قوله تعالى ( ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع مذهبهم ) فلوحة الملة فلا حاجة فيه لأن الوحدة في اللفظ

(١) كسفا في نسخة ، وفي أخرى « من رواية إبراهيم »

وفي المعنى الكثرة لأنه أضاه إلى مفيد الكثرة كقول القائل : أخذ من علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتمروا بقوله ( قل يا أيها الكافرون ) إلى آخرها ؛ والجواب أن الخطاب بذلك وقع لكفار قريش وهم أهل وثن ، وأما ما أجابوا به عن حديثه ، لا يتواتر أهل ملتين ، بأن المراد ملة الكفر وملة الاسلام فالجواب منه بأنه إذا صح في حديث أسامة فردزد في حديث غيره ، واستدل بقوله ، لا يرث الكافر المسلم ، على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد لأن قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) عام في الأولاد يخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور ، وأجيب بأن النسخ حصل بالإجماع ، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على واقعه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض الخلق : طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية . وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتعادلان ، ثم يرجع الخاص بان العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف حكمه

### ٢٧ - باب ميراث العبد للنصراني والمكاتب النصراني

وإثم من انتفى من ولده

### ٢٨ - باب من ادعى أماً أو ابناً أخ

٦٧٦٥ - حديث قتبية بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أنها

قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد هذا يارَسُولَ اللَّهِ ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عبدٌ إلى أخته ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارَسُولَ اللَّهِ ولدي هل فراش أبي من ولديته ، فنظر رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمعة ، ولهذا ففراش وإماهر الحبر ، واحتجني منه ياسودة بنت زمعة ، قالت : فلم يرَ سودة بعد .

قوله ( باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ) كذا الأكثر في خبر حديث ، ولا يبي ذر عن المستمل والكشميني ، باب من ادعى أماً أو ابن أخ ، ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عن الثلاثة : باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً ، ثم قال عنهم : باب إثم من انتفى من ولده ، وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة ، فجري إجماع إبطال وابن الزين على حذف : باب من انتفى من ولده ، وجعل قصة ابن زمعة لباب من ادعى أماً ولم يذكرها في : باب ميراث العبد ، حديثاً هل ما وقع عنده الأكثر ، وأما الاسماعيلي فلم يقع عنده : باب ميراث العبد النصراني ، بل وقع عنده : باب إثم من انتفى من ولده ، وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال : باب من ادعى أماً أو ابن أخ ، وذكر قصة عبد بن زمعة ، ووقع عند أبي نعيم : باب ميراث النصراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أماً أو ابن أخ ، وهذا كله راجع إلى رواية الفريرى عن البخاري ، وأما النسفي فوقع عنده : باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي حقه : باب من انتفى من ولده ومن ادعى أماً أو ابن أخ ، وذكر فيه قصة ابن زمعة ، فتاخر في ذلك ، ولم يلقها في نسخة ابن زمعة



الترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا إشكال فيه ، وأما الترجمة فستحط إحداها عند بعض وثبات عند بعض ، قال ابن بطال : لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ، وذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات قاله سيده بالرق لأن مالك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون مباحا مستقرا لمن يورث عنه . وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لا اختلاف بينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وقار ، لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف بدأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يمتن منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كأن يقال بأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتا ؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لعموم لا يرث المسلم الكافر ، والاول أرجح . قلت : وتوجيه ما تقدم ، وجرى الكرماني على ما وقع عند ابن نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متواليمة والحديث ظاهر للثالثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ ، قال : وهذا يؤيد ما ذكرنا أن البخاري ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أحل بين كل ترجمتين بياضا فضم النقلة بعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني كان مضموما إلى لا يرث المسلم الكافر الخ ، وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه . « تسكيل » : لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم ، وقد حكى فيه ابن القيم ثمانية أقوال فقال غفر بن عبد العزيز والقيث والشافعي : هو كالولي المسلم إذا كانت له ورثة وإلا فاله سيده ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والوالد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والنسبة ، وقيل ميراثه لذوي رحمه وقيل لبيت المال فينا ، وقيل يورث فن ادعاه من النصراني كان له . انتهى ملخصا . وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه ، واختلف في حكمه فالجمهور أنه الكافر إذا اعتق مسلما لا يرثه بالولاء ، وعن أحد رواية أنه يرثه ، ونقل مثله عن علي ، وأما ما أخرج النسائي والمالك من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعا لا يرث المسلم النصراني إلا أنه يكون عبده أو أمته ، وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا ، فلاحجة فيه لسلك من المسألتين لأنه ظاهر في الموقوف

قوله ( باب إثم من انتفى من ولده ) أورد فيه حديث عائشة في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة ، وقد مضى شرحه مسطور في باب الولد للفراش ، وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج على أن عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وأن الذي حمله على أن يوصى أخاه بأخذ ولد وابنة زمة خشية أن يكون سكوته عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده يتنزل منزلة النبي ، وكان سمع ماورد في حق من انتفى من ولده من الوعيد فعهد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستحقاقه ، وعلى تقدير أن يكون عتبة مات كافرا فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسوءه على استحقاق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ، وقد ورد الوعيد في حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر دفعه من انتفى من ولده

ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة ، الحديث ، وفي سنده المراح والد وكيع مختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن هدى بلفظ « من اتقى من ولده فينبأوا مقعداً من النار » وفي سنده محمد بن أبي الإهيعة راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وأياماً رجل محمد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه » الحديث ، وفي سنده هيبه الله بن يوسف حجازي ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد

### ٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** خالد - هو ابن عبد الله - **حدثنا** خالد عن أبي عثمان « عن سطر رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام »

٦٧٦٧ - **فذكرته** لأبي بكره فقال : وأنا سمعته أذناي ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ ،

٦٧٦٨ - **حدثنا** أصبغ بن الفرج **حدثنا** ابن وهب أخبرني عمرو بن جعفر بن ربيعة عن هراك « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا ترغبوا عن آبائكم ، فإن رغب عن أبيه فهو كفر »

**قوله** ( باب من ادعى إلى غير أبيه ) لعل المراد إثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطلق لوقوع الوعيد فيه بالكفر وبتهريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسمي في تأويله . **قوله** ( خالد هو ابن عبد الله ) يعني الواسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الخزاز ، وأبو عثمان هو التميمي ، وسدد هو ابن وقاص ، والسند إلى سعد بن كاه بصرى ، والقاتل « فذكرته لأبي بكره » هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخزاز عند مسلم في أوله قصة ، ولفظه عن أبي عثمان قال لما ادعى زياد أقيمت أبا بكره فقلت : ما هذا الذي صنعتم ؟ إنى سمعت - عد بن أبي وقاص يقول ، فذكر الحديث مرفوعاً فقال أبو بكره : وأنا سمعته من رسول الله ﷺ . والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية رضى أمه كانت أمة للحارث بن كعدة زوجها مولى هيبه فآمنت بزياد على فراشه وم بالطانف قبل أن يسلم أهل الطائف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان يائساً فأجبه فقال : إنى لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أخاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على قارس من قبل على فأراد مداراته فأطعمه في أنه ياحقه بأبي سفيان فأصغى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاه معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد سيرته المعصومة وسياسة المذكورة ، فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث « الولد لأمرأه » وقد مضى قريباً من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكره بالانكار لأن زياداً كان أخاه من أمه ، ولأن بكره مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في فروع حين من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان قال « سمعت سعداً وأبا بكره » وتقديم هناك ما يتعلق بأبي بكره . **قوله** ( من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام ) وفي رواية عاصم الماشري أيضاً عند مسلم « من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه » والثاني ملك وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذؤيب

« ومن ادعى لفرد أبيه وهو بهاء الكفر ، ورفع مالك والاكفر بقة ، رتقم القول به ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق كفر بالله انتي من نسب وان دق ، أخرجه الطبراني . قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك . قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده ان عراك انه سمع ابا هريرة . قوله ( لا ترغبوا عن آبائكم ) من رغب عن أبيه فهو كفر ) كذا الاكثر وكذا المسند ، ويقع لكثير من ذلك ، وسيأتي في باب رجم الحبلى من الزناه في حديث عمر الطبراني لا ترغبوا عن آبائكم فهو كفر برسكم ، قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين ان من انهر بالنسبة الى غير أبيه أن يدخل في الوعيد كإفداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه الى غير أبيه عالماً عادداً غائراً ، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولده غيره ويصير الولد بالنسب الى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى ( ادعهم لأبائهم هو أفسط عند الله ) وقوله سبحانه وتعالى ( وما جعل أديعائكم أبنائكم ) فنسب كل واحد الى أبيه الحقيقي وترك الانساب الى من تبناه لكن في بعضهم مشهوراً بمن تبناه فيذكر به قصد التعريف لا قصد الانساب الحقيقي كإفداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه وإنما كان تبناه وادعى أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة الهزلي ، وكان أبوه حليف كندة فقبل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى المفداد فقبل له ابن الأسود . انتهى ملخصاً موضعنا . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وبسط القول في ذلك ، وقد تقدم ترجمته في مناقب قرش وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض فسراح : سبب إطلاق الكفر هنا انه كذب على الله كأنه يقول خافني الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً « ابن أخت القوم من أنفسهم » و « مول القوم من أنفسهم » ليس على عمره اذ لو كل على عمره لماز أن ينسب إلى حاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصريح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، فعرف أنه خاص ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك

### ٣٠ - باب إذا أدعت المرأة ابناً

٦٧٦٩ - حدثنا أبو ليثان أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن عهد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : كانت امرأة من بني إسرائيل جاءت القنب فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك ، فتحاكتا إلى داود عليه السلام ففضى به فسكبرى ، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام ، فأخبرنا ، فقال انذوني بالسكينة أشقته يومئذ ، فقالت العنصرية لا تفعل برحمتك الله هو ابنها ، ففضى به للعنصرية »

قال أبو هريرة : والله إن سمعت بالسكينة قط إلا يومئذ وما كنا نقول إلا الحدية

قوله ( باب إذا أدعت المرأة ابناً ) ذكر قصة المرأتين اللتين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذئب أحدهما

فاختلفا في أيهما الذائب ، فتحاكتنا إلى دارد ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما يذكره ، فإن أئمة المدينة قبلت حديث تكون في صحته ، ولو لم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم ينازها فيه أحد فانه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه إخوانه لأمه ، ونازعه ابن التين لحكي عن ابن القاسم : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط النعماني في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم : نقض الحاكم ما حكم به غيره من هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك ، ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا ، وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي اليمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه : فقال أقطعوه نصفين لهذه نصف ولهذه نصف ، فقالت الكبرى نعم أقطعوه ، فقالت الصغرى لا تقطعوه هو ولها فقصى به لى أبت أن يقطعها ، فأشار إلى قول الصغرى هو ولها ، ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قصى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « النوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذي لا يقبله أفضل ليستبين له الحق ، وسأله من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه : فقال اتقوا بالأسكين أشق الغلام بينهما ، فقالت الصغرى أشقه ؟ فقال : نعم ، فقالت : لا تفعل ، حظي منه لها ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يسق أمظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبي الزناد ، وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان ، ثم ترجم « الفهم في القضاء » والتبر فيه والحكم بالاستدلال ، ثم ساقه من طريق بشير بن نهبك عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره : قول سليمان - يعني للكبرى - لو كان أبك لم ترضى أن يقطع »

### ٣٩ - باب القائف

٦٧٧٠ - **حدثنا فتية بن سعيد** حدثنا **البث** عن **ابن شهاب** عن **عروة** « عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم تري أن مجزاً نظراً آتفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : إن هذه لأقدام بعضنا من بعض »

٦٧٧١ - **حدثنا فتية بن سعيد** حدثنا **سفيان** عن **الزهري** عن **عروة** « عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال : يا عائشة ألم تري أن مجزاً المذلجى دخل على فأري أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضنا من بعض »

**قوله ( باب القائف )** هو الذي يعرف الشبه وبين الآخر ، صمى بذلك لأنه ينفو الأشياء أي يتبعها فمكانه مطلوب من القافي ، قال الأصمعي : هو الذي ينفو الآخر ويتقافه قفوا وقفاة والجمع القافة ، كذا وقع في الفريقين وللتبابة . **قوله في الطريق الثانية ( عن الزهري )** في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري ، أخرجه أبو نعيم . **قوله ( دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه )** تقدم شرحه في صفته النبي ﷺ . **قوله ( فقال ألم تري إلى مجز )**

في الرواية التي بعدها « ألم ترى أن مجزراً » والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم ، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري « ألم تسمى ما قال المدلجى ، ومضى في صفة النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ « دخل على قائف » الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به هائلة ، واسلم من طريق معمر وابن جريج عن الزهري « وكان مجزراً قانفاً » ومجزز بضم الميم وكسر الواو الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زائى أخرى هذا هو المشهور ، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الزاء ثم زائى وهو ابن الأعرابي جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن عود مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد ، والربيع أعرف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح ، وقد أخرج زيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قانفاً أرده في قصته ، وعمر قرشي ليس مدلجياً ولا أسدياً ولا أسد قرشي ولا أسد خزيمية ، ومجزز المذكور هو والد عاتمة بن مجزز الماضي ذكره في « باب سرية جسد الله بن حذافة » من المغازي ، وذكره مصعب الزبيري والواقدي أنه سمى مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه ، وهذا يدفع فتح الواو الأولى من اسمه ، وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز . لكن لم أر من ذكره . وكان مجزراً عارفاً بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال : لا أعلم له رواية . قوله ( نظر آناً ) بالمد ومجزز القصر أى قريباً أو أقرب وقت : قوله ( إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ) في الرواية التي بعدها « دخل على فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قيافة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما » وفي رواية إبراهيم بن سعيد « وأسامة وزيد مضطجعا » وفي هذه الزيادة دفع قوم من يقول : لعله حابها بما بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في أسامة . قوله ( بعضها من بعض ) في رواية السكستيني « لمن بعض » قال أبو دارد : نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف القون سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافراً لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهي أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء فلما جاء أسامة أسود ، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والنبي ﷺ ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل ، نصارت لعبد المطلب فوهرها لعبد الله ، وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشي فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بذلك ، وكان يقال لها أم الظباء ، وقد تقدم لها ذكر في أوخر الحبة . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنتها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود . قلت : يحتمل أنها كانت صافية لجام أسامة شديد السواد فوقع الانكار لذلك ، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بغيرتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند هدم التهمة ، وصور الحاكم لظاهر الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، وتقدم في « باب إذا عرض بنو الولد » من كتاب العمان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال « ان امرأتى ولدت غلاما أسود » وفيه قول النبي ﷺ « لعله نزع عرق » ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق . ( نبيه ) : وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله ، فإن من اعتبر قوله فعلم به لزوم منه حصول التوارث بين الملاحق والملاحق به

(خاتمة) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، المصنف منها حديث تميم الداري فمن أسلم على يديه رجل والبقية موصولة ، والمكرر منها فليس وفيها مضي سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة د في المنين غرة ، وحديث ابن عباس د الحفوا الفرائض بأهلها ، وأما حديث معاذ في توريث الأخوة والبنات وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الداري إيمان فأفرد البخاري بتخريجها . وله من الآثار عن الصحابة فن يمدم أربعة وعشرون أمراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٦ - كتاب الحدود

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحدود ) . جمع حد ، والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقة ، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً ، فن المتفق عليه الردة والحرابة ما لم يقب قبل القدرة والوفاء والنفذ به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ، ومن اختلف فيه جحد للعارية وشرب ما يسكر كغيره من غير الخمر والنفذ بغير الزنا والتمريض بالنفذ والاراط ولو بمن يحل له نكاحها وإن كان البهيمة والسحاق وتمكين المرأة الفرد وهديه من الثوب من وطئها والسحر وترك الصلاة تكاملاً والفطر في رمضان ، وهذا كله خارج عما أشرع فيه المقاتلة كالو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . وأصل الحد ما يجرى بين شيئين فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد الثوب وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسيت حقبة الزاني ونحوه حد لكونها تمنعه المداودة أو لكونها مقدرة من الضارح ، وللإشارة إلى المنع سمى البراب حداداً . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى ( تلك حدود الله فلا تقربوها ) وعلى فهل فيه شيء مقدور ، ومنه ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً . فنها ما جاز من فعله ومنها ما جاز من الزيادة عليه والنقصان منه ، وأما قوله تعالى ( إن الذين يحادون الله ورسوله ) فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحديد إشارة إلى المقاتلة ، وذكرت البسطة في رواية أبي ذر سابقة على كتابه .

### ١ - باب ما يحذر من الحدود

قوله ( باب ما يحذر من الحدود ) كذا للاستعلاء ولم يذكر فيه حديثاً ، ولغيره د وما يحذر ، عطفاً على الحدود . وفي رواية النسخ جعل البسطة بين الكتاب والباب ثم قال د لا يشرب الخمر . وقال ابن عباس الخ ،

٢ - باب للزنا وشرب الخمر ، وقال ابن عباس : يُزَنَعُ منه نور الإيمان في الزنا

٦٧٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ

وهو مؤمن ، ولا يسرقُ حسينَ يسرقُ وهو مؤمن ، ولا ينتهبُ سُهبةٌ يرفعُ الناسُ إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن . وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **بئله** إلا النهبة

**قوله** ( باب الزنا وشرب الخمر ) أي التحذير من نهائهم ما . ثبت هذا الحديث وحده . **قوله** ( وقال ابن عباس بنزع منه نور الإيمان في الزنا ) وصلة أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي صفية قال : كان ابن عباس يدعو غلاماً غلاماً فيقول : ألا أزوجك ؟ ما من عبد يذني إلا نزع الله منه نور الإيمان ، وقد روى مسرفاً أخرجه أبو حمزة الطبري من طريق مجاهد عن ابن عباس سمعت النبي ﷺ يقول : من ذني نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يردّه إليه رده ، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود . **قوله** ( عن أبي بكر بن عبد الرحمن ) أي ابن الحارث بن هشام المخزومي ، ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه دحيتي عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** ( لا يذني الزاني حين يذني وهو مؤمن ) قيد نفي الإيمان بحالة ارتكابه لها ، ومقتضاه أن لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإلغاء الكلي ، وأما لو فرغ وهو مصرّ على تلك المصيبة لم تكن تكسب فينتجه أن نفي الإيمان عنه يستمر ، وبؤيده ما وقع في بعض طرقه كاسياني في المحار بين من قول ابن عباس « فإن تاب عاد إليه » ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يذني حين يذني وهو مؤمن ، فإذا زال رجح إليه الإيمان . ليس إذا تاب منه ولكن إذا تأخر عن العمل به . وبؤيده أن المصر وإن كان إنمّه مستمراً لكن ليس إنمّه كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً . **قوله** ( ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ) في الرواية الماضية في الأشربة « ولا يشربها » ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة ، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الشارب الخمر الخ ، ولا يرجع الضمير إلى الزاني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يفل ، ونظير حذف الفاعل بعد التي قراءة هشام ( ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله ) يفتح الياء التحتانية أوله أي لا يحسن حاسب . **قوله** ( ولا ينتهب نهبة ) بضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهراً قهراً ، ووقع في رواية همام عند أحمد والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبة . الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فانهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرّون على دفعه ولو تضرعوا إليه ، ويحتمل أنه يكون كناية عن عدم القدرة بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاب أشد ما فيه من مزيد الجرأة وهدم المبالاة ، وزاد في رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب التي يأتي التنبيه عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله « يرفع الناس إليه فيها أبصارهم » ولفظ يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالاضين المعجمة ، وفيدها بعض رواية مسلم بالمهملة ، وكذا نقل عن إبراهيم الجرجي ، وهي ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح . **قوله** ( برفع الناس إليه ) هكذا وقع تقييده بذلك في النهبة دون السرقة . **قوله** ( وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **بئله** إلا النهبة ) هو مرصول بالسند المذكور ، وقد

أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ « قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي بكر هذا إلا أنهبة » وتقدم في الأشربة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب « سمعت أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة ، فذكره مرفوعاً ، وقال بعده « قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباة كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق معن ، ولا ينتهب نهبه ذات شرف ، والباقي نحو الذي هنا ، وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأرزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن لأنهم عن أبي هريرة وسأله مساقاً واحداً من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله « وكان أبو هريرة يلحق معن ، ولا ينتهب ، يوم أنه موقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجهم على مسلم من طريق هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبه » الحديث فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال « مثل حديث الأهرى » ، لكن قال « يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها » الحديث ، قال : وزاد « ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فأياكم إياكم ، وسيأتي في المحاربيين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة « ولا يقتل » وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأشربة واستوعبه هنا أن شاء الله تعالى ، قال الطبري : اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون ﷺ قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستوروا في العقوبة لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال الزنوي : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه : لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، هذا من الالفاظ التي تعاطى على نفي الشيء والمراد نفي كماله كما يقال لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما يغفل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما تأويلنا لحديث أبي ذر « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق » وحديث عبادة الصحيح المشهور « أنهم بإيماء رسول الله ﷺ على أن لا يسرقوا (١) ولا يزناوا ، الحديث ، وفي آخره « ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفار » ومن لم يعاقب فهو إلى الله أن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه ، فهذا مع قول الله عز وجل « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بأشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر ساخ في اللغة مستعمل فيها كثيراً ، قال : وتأويله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بتحريمه . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري : معناه ينزع اسم المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفادق ، وعن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وفيه حديث مرفوع ، وعن المصنف ينزع منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الأهرى أنه من المشكل الذي يؤمن به وتقر كلها جاء ولا تعرض لتأويله ، قال : وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته عما ليس بظاهر بل بعضها غلط

(١) في نسخة « أن لا يسرقوا » فخر



فتركها . انتهى ملخصا . وقد ورد في تأويله بالاستحلال حديث مرفوع عن علي عند الطبراني في الصغير لكن في  
سنده واو كذبه ، فن الأنوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن هبل الله  
ابن هر أنه خبر بمعنى النهي والمنهي : لا يزني مؤمن ولا يسكر مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه  
ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يبيح  
التعميد بالطرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع الملل وليس مختصا بالمؤمنين . قلت : وفي هذا الرد نظر واضح  
لمن تأمله . ثانيا أن يكون بذلك منافقا نفاق معصية لا نفاق كفر حجة ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره  
في كتاب الإيمان أول الكتاب . ثالثا أن معنى نفي كونه مؤمنا أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التشبيه أنه  
مثله في جوارفاته في تلك الحالة ليكشف عن المعصية ولو أدى إلى تلك ، فإنه لو فعل في تلك الحالة كان دمه هدرًا  
فانتقضت قاعدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوى ما تقدم من التعميد بحالة  
التلبس بالمعصية . رابعا معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بمسئط من حاله تلبسه بالكبيرة جلالة من آمن به ،  
وهو كناية عن الفعلة التي جلبتها له غلبة الشهوة ، وعبر عن هذا ابن جرير بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة  
الإيمان وهو تصديق القلب ، فكأنه نسي من صدق به ، قال ذلك ن تفسير نزوح نور الإيمان ، ولعل هذا هو  
مراد الخطابي . خامسا معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأنه إيمان مشتق من الأمان . سادسا أن المراد  
به الزجر والتنفيذ ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال : يجوز أن يكون من باب التخليط والتهديد  
كقوله تعالى ( ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ) يعني أن هذه الخصائص ليست من صفات المؤمن لأنها منافية  
لحالها فلا ينبغي أن يتصف بها . سابعا أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا توارفها عاد اليه ، وهو ظاهر  
ما أسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في باب إثم الزنا ، من كتاب المحاربين عن هكرمة عنه بنحو حديث  
الباب ، قال هكرمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما ،  
فإذا تاب عاد اليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعا أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من  
طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رثمه ، إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فسخان عليه كالظلة ، فإذا أُلغ  
رجع اليه الإيمان ، وأخرج البخاري من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول : من زنى أو شرب الخمر نزع  
الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه ، وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم  
يسم رثمه ، من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه ، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة  
د مثل الإيمان مثل قميص بيننا أنت مدبر منه إذا لبسته ، وبيننا أنت قد لبسته إذا نزعته ، قال ابن بطال : وبيان  
ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن التصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة فآذنه  
اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة مجتنب بلسانه ولسانه مصدق فقد قابله  
وذلك معنى الإيمان ، قلت : وهذا القول قد يلاق ما أشار اليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور  
الإيمان ، لأنه يحمل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وثمرته وهو  
العقل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه تبعا  
لطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الالام الذي بمعنى الذم فيقال

له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة ، قالوا لعل عنه حينئذ اسم الإيمان بالاطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتقييد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لأعمالاً ، ومن ذلك الكف عن المحرمات . وأظن ابن بطال ناقى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المستند عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالغيب ولطى باللسان وعمل بالجوارح ، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية ، فلم يتركب لبعض ما ذكر لم يختل اعتقاده ولا نظاه بل اختلت طاعته فقط ، فليس يؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع ، فعلى نفي الإيمان محمول على الإنذار بزواله عن اعتاد ذلك لأنه يمتنع عليه أن يفرض به إلى الكفر ، وهو كقولهم ومن يرتع حول الحى ، الحديث أشار إليه الخطابي ، وقد أشار المازرى إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والعجب من النوى كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فلهذا لم يطالع على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذى صححه ، قال الطائى : يحتمل أن يكون الذى نقص من إيمان المذكور الحياء وهو المعبى عنه فى الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يرى حين يرى وهو يستحي من الله لأنه لو استحي منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشبیه إصابته ثم أخرجهما منها ثم أعادتها إليها ، وبعضه حديث من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ، انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال فى معنى هذا الحديث ثلاثة هرقولا خارجا عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازرى : هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة أن يرتكب الكبيرة كافر عند فى النار إذا مات من غير توبة ، وكذا قول المعتزلة أنه فاسق عند فى النار ، فان الطوائف المذكورين تعلموا بهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال الفاضل هياض : أشار بعض العلماء إلى أن فى هذا الحديث تنبيها على جميع أنواع المعاصى والتعذير منها ، فنبه بالونا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة فى الدنيا والمحرص على المحرام وبالخر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاج الموصوف على الاستخفاف بهاد الله وترك توقيهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبي بعد أن ذكره مائصاً : وهذا لا يتمشى إلا مع المسامحة ، والأولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هى من أعظم أصول المفساد وأضدادها من أصول المصالح وهى استباحة الفروج المحرمة وما يؤدى إلى اختلال العقل ، وخص الخبر بالذكر لكونها أغلب الوجوه فى ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق . قلت : وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذى فى هذا الحديث . وفى الحديث من الفوائد أن من رضى دخل فى هذا الوعيد سواء كان بكراً أو عصفراً وسواء كان المؤمن بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه فى حق المحرم الحش ومن التزوج أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطاق عليه اسم الزنا من القس المحرم وكذا التنبيل والنظر لأنها وإن سميت فى عرف الشرع زناً فلا تدخل فى ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره فى نفسه الدم . وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل فى الوعيد ، وفيه نظر فقد شرط بهن العلماء وهو لبعض الشائعية أيضاً فى كون الغصب كبيرة أن يكون

المغصوب نصاباً وكذا في المروة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما اشترى أن وجوب القلع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً . وفي الحديث تعظيم شأن أخف حق الفهر بفهر حق لأنه أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المندور من اختلال العقل ألحس من شرب ما لا يتغير معه العقل ، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن أقصى السكال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قل إنه الانتهاب كله حرام حتى فيما أذن مالك كالنار في العرس ، ولكن صرح الحسن والنخعي وقائدة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو حنيفة هو كما قالوا ، وأما التهمة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوي ، فإذا كان أقوى منهم يغلب الضعيف ولم تعذب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد انتهى إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، وعن كراهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل اسكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو فقه حياء ، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه عليه السلام قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريط أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدن التي تعمرها دن شاء اقتلع ، واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفته وإنما نهيتكم عن شئ العساكر فاما العرسان فلا ، الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع ، قال ابن المنذر : هي حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه لأن المبيع لم قد لم اختلاف حاكم في الأخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي تعمرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النار . قلت : بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فانهم كانوا الغاية في الورع والانصاف ، وليس غيرهم في ذلك مثلهم

### ٣ - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر

٦٧٧٣ - **عمر بن حفص بن عمر** حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **وحدَّثنا آدم** حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجريد والنمالة ، وحدث أبو بكره أربعين ،

[ المحدث ٦٧٧٣ - طرفه في : ٦٧٧٦ ]

**قوله** ( باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ) أى خلافاً لمن قال ينعين الجلد وبيان الاختلاف في كتمته ، وقيل تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقتها ومل هو مشتقة وهل يجوز تكبيرها في أول كتاب الأشربة ، **قوله** ( عن قتادة عن أنس ) في رواية لمسلم والنسائي وسمعت أنسا ، أخرجاها من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، وهو يدل على أن رواية شعبة عن زيادة الحسن بن قتادة وأسس إلى أخرجهما النسائي عن المزيدي في متصل الاسانيد ، **قوله** ( أن النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول إلى طريق هشام عن قتادة (١) فحاق المتن على لفظه ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب من شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ ،

(١) في نسخ الصحيح إلى ما يدتنا لم يسق للتن في طريق هشام وتحول إلى طريق شعبة

وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد الفلاني عن آدم شيخ البغاري فيه بلفظ  
 « أن النبي ﷺ أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر  
 استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون نغمة عمر ، ولفظ رواية خالد بن بكر أنها إلى  
 قوله « نحواً من أربعين » وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه  
 قال « وفعله أبو بكر فلما كان عمر » أي في خلافته - استشار الناس فقال لعبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف  
 الحدود ثمانون نغمة عمر ، ووقع لبعض رواة مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد : فيه حذف  
 حامل النصب والتقدير جعله ، وتعبه الفاكهى فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لقواعد  
 العربية ولا لمراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيد بن علي عليه السلام ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار  
 بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، فإذ يظهر أن راوى النصب وهم احتمال توهيمه أول من ارتكب ما لا يجوز  
 لفظاً ولا معنى ، ورد عليه تلبسه ابن مردوق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مؤول والمستشعر سائل ولا يجد  
 أن يكون المستشار آمراً ، قال : والمثال الذي مثله غير مطابق . قلت : بل هو مطابق لما ادعاه أن عبد الرحمن  
 قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقدير أخف الحدود أجمعه ثمانين أو  
 أجمد أخف الحدود ثمانين فنصبهما ، وأغرب ابن العطار صاحب النووى في شرح العمدة ، فنقل عن بعض العلماء  
 أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع وأخرجه مبتدأ وخبراً ، قال ولا أصله منقولاً رواية . كذا قال  
 والرواية بذلك ثابتة والاولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر  
 أربعين فلما كان مروءة الناس من الريف والقرى قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف :  
 أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال لجلده هر ثمانين » فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها  
 وأداة التوجيه . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالنعال نحواً من أربعين » ثم أتى به  
 أبو بكر فصنع به مثل ذلك ، ورواه همام عن قتادة بلفظ « فأمر قريباً من عشرين رجلاً لله كل رجل جلدين  
 بالجريد والنعال » أخرجه أحمد والبيهقي ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جلة الضربات كانت نحو أربعين  
 لا إنه جلده بجريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس . ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة  
 بلفظ « جلد بالجريد والنعال أربعين » حلقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق  
 ربيع بن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله » وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج الصحيحين  
 ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى ، نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث  
 السائب في الباب الثالث ، وسأيت به ذلك فيه : تنبيه : الرجل المذكور لم أنف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في  
 باب ما يكره من لمن القارب ، ما يؤخذ منه ، أنه النعمان

### ٣ - باب من أمر بضرب الحد في البيت

٩٧٧ - حديثاً قتيبة حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن أبي مليكة « عن عتبة بن الحارث قال :

جاء بالنعمان - أو بالنعمان - شارباً ، فأمر النبي ﷺ من كان بالبيت أن يضربوه ، قال فضربوه ،

فكنتُ أنا فهدن ضربةً بالنعال »

**قوله** ( باب من أمر بضرب الحد في البيت ) يعني خلافاً لمن قال : لا يضرب الحد سرا ، وقد ورد من عمر في قصة ولده ، ابن شجمة لما شرب بمصر لحدّه عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهراً ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر وهو لولا ، وجمهور أهل العلم على الاكتفاء ، وحملوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لأن إقامة الحد لا تصح إلا جهراً . **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد الحميد الشامي ، وأيوب هو السخمياني ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله ولد سمي في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب . **قوله** ( عن عقبة بن الحارث ) أي ابن طاسم بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد ، وحدثن عقبة بن الحارث ، وقد اتفق هؤلاء على صحته ، وخالفهم اسماعيل بن علية فقال : عن أيوب عن ابن أبي مليكة مرسل ، أخرجه مسند هذه . **قوله** ( ج١ ) كذا لم على البناء الجحول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينبه عليه أحد عن صنفه في المهمات . **قوله** ( بالنعيمان أو بابن النعيمان ) في رواية الكشميني في الباب الذي يليه « نعيمان » بنسب ألف ولام في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند الاسماعيلي « النعيمان » بغير شك ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث عن جبرين نعيمان « بالنعيمان » بغير شك وذكرت نسبه هناك ، وفي رواية الزبير « كان النعيمان يصيب الشراب » وهذا يعكس دلي قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فإنه قيل في ترجمة النعيمان : كان رجلاً صالحاً وكان له ابن أتهمك في شرب الخمر لجلده النبي ﷺ ، وقال في وضع آخر أظن ابن النعيمان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضاً أنه كان مزاحاً وله في ذلك قصة مع سويوط بن حرمة ومع عذرة بن نوفل والد المنصور مع أمهم اومنين عثان ذكرها الزبير مع نظائر لها في كتاب الفكاكة والمزاح ، وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية . **قوله** ( شارباً ) في رواية وهيب وهو سكران ، وزاد واشق عليه أي على النبي ﷺ ، ووقع في رواية علي بن أسد عن وهيب عند النعماني « فشق على النبي ﷺ » مشقة شديدة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكرة ، وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلاء ليهصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربها سواء كان شرباً كثيراً أم قليلاً وسواء أسكر أم لا

#### ٤ - باب الضرب بالجريد والنعال

٦٧٧٥ - **حريش** سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « من هقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى بنعيمان - أو بابن نعيمان - وهو سكران ، فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال ، وكنتُ فهدن ضربة »

٦٧٧١ - **حديث** مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس قال : جلد النبي ﷺ في الحمر بالجريد والنعال ، وجله أبو بكر أربعين ،

٦٧٧٢ - **حديث** تميم حدثنا أبو حمزة أنس عن يزيد بن الحارث عن عبد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ رجل قد شرب ، قال : اضربوه . قال أبو هريرة رضي الله عنه : فقا للضارب بيدوه والضارب بنيه والضارب بثوبه . فلما انصرف قال بعض القوم : أخزأك الله . قال : لا تقولوا هكذا ، لا تهينوا عليه الشيطان ، [ الحديث ٦٧٧٢ - طرفه في ٦٧٨١ ]

٦٧٧٣ - **حديث** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا سفيان حدثنا أبو حمزة سمعت محمد بن سميد التميمي قال : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ما كنت لأقيم حداً على أحد يموت فأجد في نفسي ، إلا صاحب الحرقاء لو مات ودنيته ، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسئ ،

٦٧٧٤ - **حديث** مكِّي بن إبراهيم عن الجعفي عن يزيد بن خصفة عن السائب بن يزيد قال : كفاؤني بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدراً من خلافة عمر فنقوم إله بأبدنا ونالنا وأردبنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجعل أربعين ، حتى إذا أتوا وفسّوا جلد ثمانين ،

**قوله** ( باب الضرب بالجريد والنعال ) أي في شرب الخمر ، وأشار بذلك إلى أنه لا يفترط الجلد . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية : أحدها يجوز الجلد بالوط ويجوز الانتصار على الضرب بالأيدي والنعال والنياب ، ثانيها يتعين الجلد ، ثالثها يتعين الضرب . وحجة الرابع أنه فعل في عهد النبي ﷺ ولم يثبت نسخه والجلد في عهد الصحابة فدل على جوازه ، وحجة الآخر أن الشافعي قال في الام : لو أقام عليه الحد بالوط فمات وجبت الدية فدوى بينه وبين ما إذا زاد فدا . على أن الأصل الضرب بغير الوط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالوط ، وصرح القاضي حسين بغير الوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن الأص في اقتضاء مروافقه ، ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف النياب ، ثم قال : والأصح جوازه بالوط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ للاحداد الصريحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فعين الوط للزبدن وأطراف النياب والنعال للضماء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله ونحو من أربعين ، تقدير أربعين ضربة بهما مثلاً لا أن المراد عدد معين ، ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أدهم أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقوله أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندي خلاف الظاهر ، ويبيحه قوله في الرواية الأخرى : جلد في الحمر أربعين . قلت : ويبيحه التأويل المذكور ما تقدم من

رواية همام في حديث أنس ، فأمر عشرين رجلا لجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال ، وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله ، وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضا في الباب الأول ، وقوله فيه « جلد » تقدم في الباب الأول بلفظ « ضرب » ، ولا مناقاة بينهما لأن معنى جلد هنا ضربة فأصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة : قوله ( أبو حمزة أنس ) يعني ابن عياض : قوله ( عن يزيد بن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، وهو وشيخه وشيخه مدنيون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد » . قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) أي ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة . قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن هوف ، وصرح به في رواية الطحاوي . قوله ( أتى النبي ﷺ رجل قد شرب ) في الرواية التي في الباب الذي يليه « بسكران » وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمارا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بابن النعمان ، والأول أقرب لأن في قصة « فقال رجل من القوم اللهم العنه » ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه « قال بعض القوم أخراك الله » ويحتمل أن يكون ثالثا قال الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي ﷺ بنشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال ، الحديث ، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين « كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكروه » . قوله ( قال أضربوه ) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ، ولكن لم يذكر فيهما عددا . قوله ( قال بعض القوم ) في الرواية الآتية « فقال رجل » ، وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كاسأينته . قوله ( لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان ) في الرواية الأخرى « لا تكونوا عون الشيطان على أخيك » ، ووجه هو أنهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتزيينه له المصلحة أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن أبي عمير ثلاثتهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه » زاد فيه أيضا بعد الضرب « ثم قال رسول الله ﷺ لا محابة بكتوه » وهو أمر بالنبكات وهو مواجهته ببيع فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله « فأقبلوا عليه يقولون له ما أتيتك الله هو رجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استعجيت من رسول الله ﷺ ثم أرسلوه » وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام : بكتوه فبكتوه » ثم أرسله ، ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالإبادة عن رحمة الله كاللعن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع : قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين « مهملتين مفتوح أوله » ، وعمر بن سعيد بالتصديق وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه تابعي كبير ثقة ، قال الثوري : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحديث « سعد ، بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب » وغيره « عمر بن سعد » بمحذف الياء فيهما وهو غلط فاحش . قلت : ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدي ، ثم رأيت في نقييد أبي علي الجبائي منسوبا لأبي زيد

المروزي قال : والحوادث سعيد ، وحرم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بكون المين فله سلف الحميدي ،  
 ووقع للناس والطحاوي دهر ، بضم المين وفتح الميم كما في المذهب لكن الذي عندهما في أبيه سعيد ، ووقع  
 عند ابن حزم في الناس دهر ، بفتح أوله وسكون الميم والمخفوظ [ حمير ] كما قال النووي . وقد أعل ابن حزم الخبر  
 بالاختلاف في اسم حمير واسم أبيه ، وليست بعملة قدح في روايته وقد عرفه وثقه من صحيح حديثه ، وقد عمر  
 حمير المذکور وحاش إلى سنة خمس عشرة ومائة **قوله** ( ما كنت لأقيم ) اللام لتأكيد النفي كما في قوله تعالى ( وما  
 كان الله ليضيع إيمانكم ) . **قوله** ( فيموت فأجد ) بالنصب فيهما ، ومعنى أجد من الوجد ، وله ههنا اللان منها  
 هنا الحزن ، وقوله فيموت ، مسبب عن ، أقيم ، وقوله فأجد ، مسبب عن السبب والمسبب معا . **قوله** ( إلا صاحب  
 الخمر ) أي شاربا وهو بالنصب ، ويجوز أرفع ، والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ،  
 ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد بقاء عليه الحد شيئا إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء  
 على هذا متصلا قاله الطبري . **قوله** ( فانه لو مات ودبته ) أي أعطيت ديبته لمن يستحق قبضها ، وقد جاء مفسرا من  
 طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن حمير بن سعيد قال سمعت عليا يقول من أقبا  
 عليه حدا فأت فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر . **قوله** ( لم يست ) أي لم يست فيه حدا ، وفي رواية شريك  
 وكان رسول الله ﷺ لم يست فيه شيئا ، ووقع في رواية الشعبي ، قائما هو شي . صنفناه ( تركلة ) : انفقوا دلي  
 أن من مات من الضرب في الحد لأضمان على قتله إلا في حد الخمر ، فمن على ما تقدم ، وقال الشافعي : أن ضرب  
 بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقبل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في  
 ذلك على مافة الإمام ، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين . الحديث الخامس . **قوله** ( عن الحميد ) بالجمع والتعظيم ،  
 ويقال الحميد بفتح أوله ثم سكون ، وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة ،  
 ودوى عنه هنا براءة ، وهذا عند البخاري في غاية الملو لأن بينه وبين التابعي فيه واحدا فربكان في حكم  
 الثلاثيات ، وإن كان التابعي رواه من تابعي آخر وله عنده نظام ، ومثله ما أخرجه في العلم من عبيد الله بن  
 موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي بن أبي الطاهر عن حمير بن زيد فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي  
 فيه اثنين وإن كان صحابه إنما رواه عن صحابي آخر . وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن اسحاق عن الحميد  
 سمعت السائب ، قيل هذا زعمال يزيد بن حصيفة . وفيما إذا من المزيدي في متصل الامانيد وإما أن يكون الحميد  
 سمعه من السائب ، وثبته فيه يزيد ، ثم ظهر في السائب في ذلك وهو أن رواية الحميد المذكورة عن السائب مختصرة  
 فكانه سمع الحديث فلما من يزيد عن السائب حدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد ، وحدث أيضا  
 بالتام فذكر الواقعة ، ويزيد بن خصيفة المذکور هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب لجدته وقيل هو يزيد بن زيد  
 الله بن يزيد بن خصيفة فيكون نسب السائب إليه . وخصيفة هو ابن يزيد بن ثمامة أخو السائب بن يزيد صحابي  
 هذا الحديث فتكون رواية يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده . **قوله** ( كنا نؤتي بالغارب )  
 فيه إسناده ثقات القائل بفتح الهمزة هو فيها مجازا لكونه مستويا معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك  
 الفعل الخاص لأن السائب كان صفها محمد بن عبد النبي ﷺ ، فقد تقدم في الترجمة انبوية أنه كان ابن ست سنين  
 فيمده أن يكون شارك من كان يهاجر النبي ﷺ فيما ذكر من ضرب الغارب ، فكان مراده بقوله كنا أي



الصحابه ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو حمه فيشاركهم في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته . قوله ( وإسرة أبي بكر ) بكسر المعزة وسكون الميم أى خلافته ، وفي رواية **سأتم** من زمن النبي **ﷺ** وأبي بكر وبعض زمان عمر . . قوله ( وصدر من خلافة عمر ) أى جانباً أولياً . قوله ( فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا وأردبنا ) أى فنضربه بها . قوله ( حتى كان آخر إسرة عمر لجلده أربعين ) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته الى عمر فانه يدل على أن عمر بجلده ثمانين كان في وسط إمارته لأن خلافاً مات في وسط خلافة عمر ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاية مقبلة لآخر الإسرة بل لزمان أبي بكر وبيان ما وقع في زمن عمر ، فالتقدير فاستمر بجلده أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله ( حتى إذا عتوا ) تأكيداً لغاية الأول وبيان ما صنع عمر بعد الغاية الأول . وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجهميد بلفظ ( حتى كان وسط إمارة عمر لجلده فيها أربعين حتى إذا عتوا ، وهذه لا إشكال فيها . قوله ( حتى إذا عتوا ) جملة ثم مشاة من العتو وهو التجبر ، والمراد هنا أنهم لم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد . قوله ( وقد عتوا ) أى خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية للنسائي ( فلم ينكروا ، أى بدعوا . قوله ( بجلده ثمانين ) وقع في مرسل جهميد بن حمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه ( أن عمر جعل أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتقاهون جملة ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتقاهون جملة ثمانين سوطاً وقال : هذا أدنى الحدود ، وهذا يدل على أنه والله عبد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الونا وحد السرقة لقطع وحد الفذف وهو أخفها عقوبة وأدناها هذا ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال ( أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر ، وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد (١) ( أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : ترى أن تجعله ثمانين ، فانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفرى ، لجلده عمر في الخمر ثمانين ، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فضال عن ثور بن زيد عن مكرمة بن ابن عباس مطولاً ولفظه ( أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله **ﷺ** بالأيدي والأعمال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي **ﷺ** لجلدهم أربعين حتى توفي ، ثم كان عمر بجلدهم كذلك حتى أتى برجل ، فذكر قصة وأنه تناول قوله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ) وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى ( إذا ما اتقوا ) والذي يركب ما حرمه الله ليس بمقتضى . فقال عمر : ماترون ؟ فقال هل فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى أفرى ( وحلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر بجلده ثمانين ) ولهذا الأثر عن علي بن عبيد الرحمن ( أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر بجلده فيها أربعين ، قال فبحثني خالد بن الوليد الى عمر فقلت : إن الناس قد أنهمكوا في الخمر واستخفوا المقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ماترون ؟ قال وجدت عنده علياً وطاحاً والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد ،

(١) هو السكامي ، ولي لثور بن زيد ، وهو الدليل ، وقد روى مالك عن كليهما ، وكلاماً ثمة

فقال علي ، فذكر مثل رواية نور الموصولة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة ، أن  
 همر شاور الناس في الخمر فقال له علي : إن السكران إذا سكر منى ، الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن  
 رواية ابن عبد الرحمن السلمي عن علي قال : شرب نقر من أهل العام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر  
 فيهم فقلت : أرى أن نستبيحهم فإنما تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعتاقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله ،  
 فاستباحهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزهر في قصة  
 الغارب الذي ضرب به النبي ﷺ بمجنين وفيه ، فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : أن الناس قد انهكوا في الشرب  
 وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين ، وقال علي ، فذكر  
 مثله . وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج وميمون عن ابن شهاب قال : فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطا وفرض  
 فيها عمر ثمانين ، قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئا ، ويؤيده فذكر  
 الأحاديث التي ليس فيها نقيض بحد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن  
 أزهر ، أن النبي ﷺ أتى رجلا قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، ففهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه  
 بالهصا ومنهم من ضربه بالجرید ، ثم أخذ رسول الله ﷺ ترابا فرمى به في وجهه ، وتعقب بأنه قد ورد في بعض  
 طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ، ثم أتى أبو بكر بسكران فتروخى الذي كان من  
 ضربهم عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين ، فآفة بدل علي أنه وإن لم يكن في  
 الخبر تخصيص علي عدد معين فنيما اعتمد أبو بكر حجة علي ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حميد  
 بن ملة وضاد معجمة مصنف ابن المنذر ، أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر  
 أجلده بجلده ، فلما بلغ أربعين قال : أميك ، جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد همر ثمانين  
 وكل سنة ، وهذا أحب إلي ، فإن فيه الجرم بأن النبي ﷺ جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض  
 الروايات الماضية عن أنس فيها : نحو الأربعين ، والجمع بينها أن عليا أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها  
 بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لخالفها الآثار المذكورة ، ولأن رواها عبد  
 الله بن فيروز المعروف بالذناج بنون وجيم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ،  
 وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وثقة الناس بالقول . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت  
 شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبولهم ،  
 وضعيفه الذناج لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسرا ، ومخالفة الراوى غيره في بعض ألفاظ  
 الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع . قلت : وثق الذناج المذكور أبو ذرعة والنسائي ، وقد ثبت  
 عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال :  
 أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت  
 ما قبل في ذلك هناك . وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلي أي جلد  
 أربعين مع أن عليا جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن  
 حذو النبي ﷺ ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني على

تقدير نبوته فانه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب ، وأن حد الحر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ،  
والجدة إنما هي في جزمه بأنه عليه السلام جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي  
جعفر محمد بن علي بن الحسين أن عليا جلد الوليد بسوط له طرفان ، وأخرج الطحاوي أيضا من طريق عروة  
مثله لكن قال له ذناب أربعين جلدة في الحر في زمن عثمان ، قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن عليا جلده  
ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وقسمت بأن السند الأول منقطع فان أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من  
عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمناً ، وعلى تقدير  
نبوته فليس في الطريقين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين  
فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر : وكل سنة وهذا أحب إلى ،  
لأنه لا يقتضي التفسير ، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع  
التفاضل فيه ، وأما دهوي من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجع  
ما فعل عمر على ما فعل النبي عليه السلام وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان  
بما تقدم ذكره من قول علي : إنه إذا سكر هذى الخ ، قال فلما اعتمد على في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد  
بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيسكون جزمه بأن النبي عليه السلام جلد أربعين خطأ  
من الراوي ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القيام ، ولو كان عنده من بحضرته من الصحابة كعمر  
وسائر من ذكر في ذلك شيء سرفوح لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما ينتجه الانكار لو كان المنزع واحداً فاما مع  
الاختلاف فلا ينتجه الانكار ، وبين ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما  
نشاؤروا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه  
أنهم احتقروا العقوبة وانهمكروا فاقضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهدا بناء على جواز  
دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا نقصان منه ،  
أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التمييز تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في  
حقه كان أقرب إلى ارتدائه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى علي  
الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لا تنفاه سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً  
بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتغال بالفجور ، وبدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن  
عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره : فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الولة جلده أربعين ، قال وكذلك  
عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازني : لو فهم الصحابة أن النبي عليه السلام حد في الحر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي  
كما لم يقولوا بالرأي في غيره ، فلعلهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح  
بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التمييز على القول  
بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن  
جرير أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن هدير يقول : كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم وأهالهم ، فلما كان عمر فعل  
ذلك حتى خشى لجمه أربعين سوطاً ، فلما رأى لا يتناهون جملة ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . واجمع

بين حديث على المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يجعل النقي على أنه لم يحد الثمانين أى لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ، وبؤبؤه قوله وإنما هو شيء صنعناه نحن ، يشير إلى ما أشار به على عمر ، وعلى هذا فقوله ولو مات لوديته ، أى في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله لم يسنه ، أى الثمانين لقوله في الرواية الأخرى وإنما هو شيء صنعناه ، فكأنه خاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً ، واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيعه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فأت المضروب وداه للعة المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله لم يسنه ، لصفة الضرب وكونها بسيطة الجلد أى لم يسن الجلد بالسرط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضاً : لو جاء عن غير على من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حل أحدهما على غير ما حل عليه الآخر فضلاً عن على مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان لخبر أبي ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر عمير موقوف على على ، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهمين الاخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الإثبات مقدمة على رواية النقي ، وقد ساعدتها رواية أسس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض لحديث أسس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر ، والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالذهبيين ، قال القاضي عياض : أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهور عنه وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعمق بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لحد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فانها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أسس ولم يحد فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج وميمر سئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر ؟ فقال : لم يكن فرض فيها حداً ، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوى وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حداً ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فأنطلق به إلى النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس انضدت فدخل على العباس فأنزله فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء ، وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيراً ، ولقد غزا نبوك فغشى حجرته من الليل سكران فقال ليقيم إليه وجل فإخذه بيده حتى يرده إلى رحله ، والجواب أن الإجماع انقصد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تهرى ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فصره حداً واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الاخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك يجعل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تدبر فيها ، ثم شرع الحد

ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحا مع اعتقادهم أن فيه الح. المدين ، ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بمحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الامر ، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حدا بطريق الاستنباط وإما تديرا . قلت : وبقي ما ورد في الحديث أنه إن شرب الح. ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث يخرج في السنن من عدة طرق أصانيد ما قوية ، ونقل الزمذني الإجماع على ترك القتل وهو محمول على . بن بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والحمد بن البصري وبعض أهل الظاهر ، وبانح النووي فقال : هو قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فن بدعهم والحديث أوارد فيه مذسوخ إما بمحدث لا يعمل دم امرئ مسلم إلا إحدى ثلاث ، وأما بأن الإجماع دل على نسخه . قلت : بل دليل النص منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال : فأتى رجل قد شرب لجلده ، ثم أتى به قد شرب لجلده ، ثم أتى به لجلده ، ثم أتى به لجلده فرفع القتل وكانت رخصة ، وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة ، وتعقب بأن عليا أشار على عمر بذلك ثم رجع على عن ذلك واقتصصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستنديين إلى تقدير ما فعل بمحضرة النبي ﷺ ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ودعا للذين انتهكوا لأن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم د احتقروا العقوبة ، وهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في حد الخمر أربعون ويجوز الزيادة فيه إل الثمانين على سبيل التمييز ولا يجاوز الثمانين ، واستندوا إلى أن التمييز إلى رأى الامام قرأى عمر فعله بموافقة على ثم رجع إلى ووقف عند ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافقهم عثمان على ذلك ، وأما قول على د وكل سنة ، فعناه أن الانتصار على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ودعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقهم من ذكر في زمانه للبعث الذي تقدم وسوخ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حدا وإما أنهم جعلوا الزيادة تديرا بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدر الحد وأهلهم لم يبلغهم الخبر الآتي في باب التعزير ، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وأدعى إجماع الصحابة ، وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال ، وقد شنع ابن حزم على الخنفية في قولهم أن القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع جزم الطحاوي ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف ، وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية ، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تترك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص ، وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حدا بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة ، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجح أن الزيادة كانت تديرا ، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في د غريب الحديث ، بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الاسود : إذا أصبحت غدا فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضربا شديدا فقال : كم ضربته ؟ قال ستين قال : اتص عنه بعشرين ، قال أبو عبيد : يعني اجعل شدة ضربك له قصاصا بالعشرين التي بقيت من الثمانين ، قال أبو عبيد : فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديدا وأن لا يضرب في حال السكر لقوله د إذا

صحت فخره ، قال البيهقي : وبوخذه منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحمد إذ لو كانت حدا لما جاز النقص منه بشدة الضرب إذا قائل به . وقال صاحب المفهم ، ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدبا وتأميرا ، ولذلك قال علي : قال النبي ﷺ لم يسته ، ولذلك ساغ للصحابة الاجتهاد فيه فالحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علماءنا . ويرد عليهم قول علي « جلد النبي ﷺ أربعين » وكذا وفرغ الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولا أيضا ثم في خلافة عثمان ، فلو لا أنه حد لاختلاف التقدير ، ويؤيده قيام الاجماع على أن في الحد وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين ، قال : والجواب أن النقل عن الصحابة اختلاف في التحديد والتقدير ، ولابد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه ﷺ كان أدبا من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلذا كثر الاقدام على الشرب الحقوه بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الافتراء من السكر فأثبتوها حدا ، ولهذا أطلق على أن حمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعل أن الافتصاح على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين قوله ولم يسته ، وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب في الحد تعزير يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها ، قال : وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو عنه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه القصة ولم يذكرها في ذلك الزمان منكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحمد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنة وليقتصر في الثمانين على من سكر لاعلى من اقتصر على الشرب ولم يسكر ، قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالبا في القذف نادرة في الزنا والقتل ، والوجود يمتنع بذلك ، وإنما أقاموا الحد على العاوب وإن لم يسكر بمبالغة في الردع لأن القليل يدعو إلى الكثير والكثير يسكر غالبا وهو المظنة ، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلدن ولا أنزل ولا أكل . قالت : والذي تحصل لنا من الآراء في حد الحد ستة أقوال : الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيما حدا معلوما بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربة وتبكيته ، فدل على أن لحد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانا واضحا . قال : فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم عن النبي ﷺ شيء عنود لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثر القاذون وبالفوا في الفحش ، فلما اقتضى رأيهم أن يحدوه كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالبا أو إلى ما يشبهه القذف ، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ ، دل على صحة ما قلناه ، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي فالأولى أن لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه المقتضى سواء كان ذلك حدا أو تعزيرا . الثاني أن الحد فيه أربعون ولا يجوز الزيادة عليها . الثالث مثله لكن للامام أن يبلغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيرا ؟ قولان . الرابع أنه ثمانون ولا يجوز الزيادة عليها . الخامس كذلك ويجوز الزيادة تعزيرا . وعلى الأقوال كلها هي زعمين الجلد بالسوط أو يتهين بما هداه أو يجرى بكل من ذلك ؟ أقوال : السادس إن شرب لجلد ثلاث مرات فله لجة وجب قتله ، وقيل إن شرب أريما فعدا الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من

القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأى البخاري فانه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصحيح شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحوى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعلم به ولا يعلم له في زمنه مخالف ، فان كان السكوت اجماً فهذا الاجماع سابق على ما وقع في عهد عمر وتمسك به أول لأن مستنده فعل النبي ﷺ ومن ثم رجع اليه على فذله في زمن عثمان بمحضرة وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي ، فان كان السكوت اجماً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال بجواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم فناه الى الدمام ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الساعر ثمانين ثم أصبح جلده عشرين بمرامة بالشرب في رمضان ، وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تغريب الزاني ان شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما سأذكره في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين ، وذلك خاص بالخمر المسلم وأما الذي فلا يحد فيه ، وعن أحمد رواية أنه يحد ، وحده إن سكر ، والصحيح عندهم كالجور ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نكح ابن عبد البر وخلفه عنهم ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور

##### ٥ - باب ما يسكره من لمن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٧٨٠ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يُلقب رجلاً وكان يضحك رسول الله ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشرب ، فأتى به يوماً فأمر به فجلده ، فقال رجل من القوم : اللهم للجنة ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبي ﷺ : لا تلعنوه ، فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله

٦٧٨١ - **حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر** حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن المسعود عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بسكران ، فأمر بضربه ، فمنا من يضربه بده ومنا من يضربه بعتة ومنا من يضربه بشوكة ، فلما انصرف قال رجل : ما له أخراؤه الله ! فقال رسول الله ﷺ : لا تكونوا عون الشيطان على أخيك

قوله ( باب ما يكره من لمن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة ) يشير الى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب الأول لا يشرب الخمر وهو مؤمن ، وأن المراد به نفي

قال الأيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة ، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق العلم إذا قصد به اللاعن بعض السب لا إذا قصد معناه الأصل وهو الإبعاد عن رحمة الله ، فأما إذا قصد فيه حرمان ولا سيما في حق من لا يستحق العلم كما في الذي يحب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه ، بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لعن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من ، فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلاحجة فيه لمنع لعن الفاسق المعين مطلقاً ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ مثلاً يقوم الشارب عند هدم الإنكار أنه مستحق لذلك ، فربما أرفع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة : لا نكونوا عون الشيطان على أخيك ، وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد ، لأن الخلع قد كفر عنه الذنب المذكور ، وقيل المنع مطلقاً في حق ذممة الرثة والجزاء مطلقاً في حق الجاهرين ، وصوبه بن المنير أن المنع مطلقاً في حق المدين والجزاء في حق غير المدين لأنه في حق غير المدين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المدين أدى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم ، واحتج من أجاز لعن المعين بأن النبي ﷺ إنما لعن من يستحق العلم فيستوى المدين وغيره ، وتعقب بأنه إنما يستحق العلم بوصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التغريب بالجلد ، وأيضاً فنصيب غير المعين من ذلك يسير جداً والله أعلم .

قال النووي في «الأذكار» : وأما الدعاء على إنسان بعينه عن أنصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الغزالي إلى تحريمه وقال في «باب الدعاء على الظالم» بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي : وفي معنى لعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل «لا أصبح الله جسمه» وكل ذلك مذموم انتهى . والاول حل كلام الغزالي على الاول ، وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ «لقدى قال كل بيمينك فقال لا استطيع فقال لا استطعت» فيه دليل على جواز الدعاء على من عانف الحكم الشرعي ، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته ، وصنيع البخاري يقتضي لعن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين ، لأن لعن المدين والدعاء عليه قد يحمله على التباي أو يفتنه من قبول التوبة ، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفعله إلى الإقلاع عنه ، ويقويه النهي عن التغريب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتى قريباً . واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن المعين بالحديث الوارد في المرأة إذا دهاها زوجها إلى فراشه فأبى عنها الملازمة حتى تصبح وهو في الصحيح ، وقد توقف فيه بعض من لقيناه بأن اللاعن لها الملازمة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأمي بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها ، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك محصوم والتأمي بالمحصوم مشروع والبحث في جواز لعن المعين وهو المورود . قوله ( أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كلف اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً ) ذكر الوائلي في غروة خير من مضاربه من عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال ووجد في «صلى الصعب بن معاذ فذكره» ووجد من الثياب وغيرها إلى أن قال «ورفاق خمر فأوبقت ، وشرب يومئذ من تلك الخمر وجل يقال له عبد الله الحمار» وهو باسم الحيوان المشهور ، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه ، وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان المهيم في حديث عقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعمان «كان رجلاً صالحاً وكان له ابن أنهك في الشراب



جلده النبي ﷺ ، فلي هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصبب الشراب فسكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحثون عليه الأرباب ، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تفعل فانه يحب الله ورسوله ، وحديث عقبة اختلاف ألفاظ ناقله هل الشارب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خيبر فهي سابقة على قصة النعمان فان عقبة بن الحارث من مسلة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهرا ، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أذهر لأن عقبة بن الحارث عن شهداء من مسلة الفتح لكن في حديثه أن النعمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به والنبي ﷺ عند رجل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتا فسكانه كان بيتا من شعر فان كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي ﷺ قال لأصحابه د بكتوه ، كما تقدم . قوله ( وكان يضحك رسول الله ﷺ ) أى يقول بمحضه أو يفعل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب د أن رجلا كان يلقب حمارا وكان يهذى رسول الله ﷺ العسك من السمن والغسل فاذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي ﷺ فقال : أهبط هذا مناه ، فما يزيد النبي ﷺ أن يتبسم ويأمر به فيعطي ، ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله د يحب الله ورسوله ، قال د وكان لا يدخل إلى المدينة طرقة إلا اشترى منها ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهبطه لك ، فاذا جاء صاحبه يطلب منه جاء به فقال : أهبط هذا الثمن ، فيقول ألم تده إلى ؟ فيقول : ليس عندي ، فيضحك ويأمر لصاحبه بشمته ، وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعمان واحد والله أعلم . قوله ( قد جلده في الشراب ) أى بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضرة أى كان قد جلده ، ووقع في رواية معمر بن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق د أنى برجل قد شرب الخمر لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد أربع مرات ، . قوله ( فأتى به يوما ) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته د وكان قد أتى به في الخمر مرارا ، . قوله ( فأمر به لحد ) في رواية الواقدي د فأمر به لحد بالمال وعلى هذا قوله د لحد ، أى ضرب ضربا أصاب جلده ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أس في الباب الأول . قوله ( قال رجل من القوم ) لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية معمر المذكورة د قال رجل عند النبي ﷺ ، ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده د قال عمر ، . قوله ( ما أكثر ما يؤتى به ) في رواية الواقدي د ما يضرب ، وفي رواية معمر د ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد . قوله ( لا تأنوه ) في رواية الواقدي د لا تفعل بأمر ، وهذا قد يتعسف به في يهذى اتحاد القصةين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وأن اسمه عبد الله وألقبه حمار ، رآه أهل . قوله ( فو الله ما علمت إنه يحب الله ورسوله ) كذا الأكثر بذكر الحموة ، ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الحموة ، على أن د ما ، نافية يحيل المعنى إلى ضده ، وأغرب بعض شراح المصاييح فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مقول علمت لكونه مشتملا على المنسوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ عذوف تقديره هو الذي علمت والجملة في

جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه نصف . وقال صاحب المطالع : : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل بفتحها وهو مفعول علي . قال الطيبي : فعل هذا عليت بمعنى عرفت وإنه خبر الموصول : وقال أبو البقاء في إعراب الجمع : ما زائدة أي فوائده عليت أنه والهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي ما عليت عليه أو فيه سوما ، ثم استأنف فقال : أنه يحب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح للخطاب تقريرا ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب القسم والفتح مفعول عليت ، وقيل ما زائدة لتأكيد والتقدير لقد عليت . قلت : وقد حكى في المطالع ، أن في بعض الروايات : فوائده لقد عليت ، وحل هذا فالهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون مامصدرية وكسرت إن لأنها جواب القسم . قال الطيبي : وجعل ما فانية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقي بحرف النون وبان وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية هي بها مؤكدة لمعنى النون مفعولة للأنكار ، ويؤيده أنه وقع في شرح السنة : فوائده ما عليت إلا أنه قال ، فعنى المحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الانكار على المخاطب . قلت : وقد وقع في رواية أبي ذر عن الكشمي عن سئل معاذ له لشرح السنة ، ووقع في رواية الأسامي عن طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه : فوائده ما عليت أنه يحب الله ورسوله ، ويصح منه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية أي مدة علي ، ووقع في رواية مسمر والواقدي : فوائده يحب الله ورسوله ، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا إشكال فيها لأنها جاءت تمايلا لقوله : لا تفعل بأمره والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب ، وهو محمول هنا على أنه كلف لا يكرهه ، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف لكثرة من كان يسمى بعبد الله ، أو أنه لما تكرر منه الاقدام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه اسم من يتصف بها ليرتفع بذلك . وفيه الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهي من لعنه والأمر بالله تعالى . وفيه أن لاتاق بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه عليه السلام أخبر بأن المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه ، وأن من تكررت منه المصيبة لا تنزع منه محبة الله ورسوله ، ويؤخذ منه تأكيد ما تقدم أنه نفي الإيمان من شارب الخمر لا يراد به دواله بالسكينة بل نفي كاله كما تقدم ، ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب العاصي مقيدا بما إذا ندم على وقوع المصيبة وأقيم عليه الحد فكسفر عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يحشى عليه بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة ، والأمر المنسوخ أخرجه العاصي في رواية حمولة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان (١) كلهم عن طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه : إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ولهم رابعهم : فاضربوا عنقه ، وله من طريق أخرى عن ابن هريرة أخرجه - عبد الرزاق وأحمد والترمذي نفيًا والنسائي كلهم من رواية سبيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ : إذا شربوا فاجلدوهم ثلاثا ، فإذا شربوا الرابعة فاقتلوهم ، وروى عن حاتم بن بهدلة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن هياش عنه عن أبي صالح

عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية هثيم بن أبي شبة عن أبي بكر ، وأخرجه الترمذى عن أبي كريب عنه فقال : من معاوية ، بدل د : أبي سعيد ، وهو محفوظ ، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان المطار عنه ، وتابعه الثوري وشيبان بن دينة الرحمن وغيرهما عن عاصم ، وألفظ الثوري عن عاصم : ثم إن شرب الرابعة فاضربوا عنقه ، ووقع في رواية أبان عند أبي داود : ثم إن شربوا فاضربوا ، ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال : إن شربوا فاضربوا ، ثم ساقه أبو داود من طريق حميد بن يزيد عن نافع عن ابن عمر قال : وأحسبه قال في الخامسة ثم إن شربها فاضربوه ، قل وكذا في حديث عطيف في الخامسة ، قال أبو داود : وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في الرابعة ، وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر ، وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وشريد ، وفي رواية معاوية : فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاضربوه ، وقال الترمذى بعد تخريجهم : وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحبيل بن أوس وأبي الرمضاء وجابر وعبد الله بن عمرو . قلت : وقد ذكرت حديث أبي هريرة ، وأما حديث الشريد وهو ابن أوس اشقى فأخرجه أحمد والدارقطني والطبراني وصححه الحاكم بدمط : إذا شرب فاضربوه ، وقال في آخره : ثم إن عاد الرابعة فاضربوه . وأما حديث شرحبيل وهو الكندي فأخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن مندة في المعرفة ورواه ثقات نحو رواية الذي قبله ، وصححه الحاكم من وجه آخر . وأما حديث أبي الرمضاء وهو بفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة وبالماء وقيل بوحدة ثم ذل معجمة وهو يدرى نزل ، وأخرجه الطبراني وابن مندة وفي سننه ابن لهيعة وفي سياق حديثه : أن النبي ﷺ أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه فاضربوه ، فأعاد أن ذلك عمل به قيل النسخ ، فإن ثبت كان فيه ود على من زعم أنه لم يعمل به . وأما حديث جابر فأخرجه الطبراني والحاكم ولفظه : من شرب الخمر فاضربوه ، وقال فيه : فإن عاد في الرابعة فاضربوه ، وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال ، وفي رواية شهر بن حوشب عنه : فإن شربها الرابعة فاضربوه . قلت : ورويناه عن أبي سعيد أيضا كما قدم وعن ابن عمر ، وأخرجه النسائي والحاكم من رواية جندب الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفث من الصحابة بنحوه ، وأخرجه الطبراني وموصولا من طريق هياض بن عطيف عن أبيه وفيه : في الخامسة : كما أشار إليه أبو داود ، وأخرجه الترمذى تعليقا ولبراد والشافعي والنسائي والحاكم وموصولا من رواية محمد بن المنكدر عن جابر ، وأخرجه البيهقي والخطيب في المهمات ، ومن وجهين آخرين عن ابن المنكدر ، وفي رواية الخطيب : جلد . . وللاحاكم من طريق يزيد بن أبي كبشة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد [ أنك ] بن مروان رفته بنحوه : ثم إن عاد في الرابعة فاضربوه ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن ابن المنكدر مرسلًا وفيه : أتى بآب النعيمان بعد الرابعة فاضربوه ، وأخرجه الضحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه ، وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة ابن ذؤيب قال : قل رسول الله ﷺ : من شرب الخمر فاضربوه . إلى أن قل : ثم إذا شرب في الرابعة فاضربوه ، قال فأتى رجل قد شرب لجلده ثم أتى به قد شرب لجلده ثم أتى به وقد شرب لجلده ، ثم أتى به في الرابعة قد شرب لجلده فرفع الفيل عن الناس وكانت رخصة ، وعنه الترمذى فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في المهمات ، من طريق محمد بن اسحق عن الزهري وفل فيه : فأتى رجل من الأنصار فقال له نعمان فاضربوه أربع مرات ،

فراى المسلمون أن القتل قد أخر وان الضرب قد وجب ، وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولده في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ورجال هذا الحديث ثقات مع ارساله ، سكنه أهل بما أخرجه الطحاوى عن طريق الأوزاعى عن الزهرى قال : بلغنى عن قبيصة ، وبما روى ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهرى أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهرى من الأوزاعى ، والظاهر أن الذى بلغ قبيصة ذلك صحابى فيكون الحديث على شرط الصحيح لأنه إجماع الصحابة لا يضر ، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال : ترك ذلك ، قد أتى رسول الله ﷺ بابتين نعيمان فجعله ثلاثاً ثم أتى به فى الرابعة فجعله ولم يزد . ووقع عند النسائى من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر : عن جابر فأتى رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب فى الرابعة لم يقتله ، وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بلفظ : قال عاد الرابعة فاضربوا عنقه فضر به رسول الله ﷺ أربع مرات ، فراى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع ، قال الشافعى بعد تحريجه : هذا مالا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته . وذكره أيضاً عن أبى الويز مرسلًا وقال : أخذت القتل منسوخة ، وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبى ذؤيب حدثنى ابن شهاب : أتى النبي ﷺ بشارب فجعله ولم يضرب عنقه ، وقال الترمذى : لا نعلم بين أهل العلم فى هذا اختلافًا فى القديم والحديث . قال وسمعت عمداً يقول : حديث معاوية فى هذا أصح ، وإنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد ، وقال فى الحال ، آخر الكتاب : جميع ما فى هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الضلالتين فى المضمر ، وتعبه النوى فسلم قوله فى حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطابى الى تأويل الحديث فى الأمر بالقتل فقال : قد يرد الأمر بالوعيد ولا يرد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يكون القتل فى الخامسة كان واجبا ثم نسخ بحصول الإجماع من الأئمة على أنه لا يقتل ، وأما ابن المنكدر فقال : كان العمل فىمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ، ثم نسخ بالأمر بمجاءه فان تكرر ذلك أو بما قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة بإجماع أهل العلم إلا من شذ من لا بعد [ خلافه ] خلافا . قلت : ركأنه أشار الى بعض أهل الظاهر ، فقد نقل عن بعضهم واستدل عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبى أسامة ما أخرجه هو والامام أحمد من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو أنه قال : اتفونى برجل أقيم عليه الحد ينفى ثلاثاً ثم سكر فان لم يقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المدينى وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو لسكان عذره أنه لم يبلغه النسخ وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن فى النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس فى شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل فى الفتح ، وقصة ابن النعمان كانت بعد ذلك لأن عقبه بن الحارث حضرها إما بحنين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم فى الفتح وحنين ، وحضور عقبه إلى المدينة كان بعد الفتح جزماً ثبت ما نقله هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق فى مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن للثقي فى الخمر ثمان مرار ، وأورد نحو ذلك من

سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جاد أبا محجن في الخبر أربع مرار ثم قال له : أنت خليع ، فقال : أما إذ خلعتني فلا أشر بها أبداً . قوله ( حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر ) هو المعروف بابن المديني . قوله ( أتى النبي ﷺ بمكران فأمر بضربة ) وقع في رواية المستعمل « فقام ليضربه ، وهو نصيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي حمزة عن الصواب بلفظ « فقال اضربه » ، قال القرطبي ظاهره بقتله أنه السكر بمجرد موجبه للحد لأن الفداء للتعجيل كقتله سمي فسيح ، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة ، وقد مضى بيان ذلك في الأثرية

### ٦ - باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢ - **حدثني عمرو بن علي** حدثنا عبد الله بن داود حدثنا فضيل بن غزوان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن »

[ الحديث ٦٧٨٢ - طريقه في : ٦٨٠٩ ]

قوله ( باب السارق حين يسرق ) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتصرأ فيه على الزنا والسرقة ، ولأبي ذر « ولا يسرق السارق » وسقط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن » ، قال عكرمة قلت لابن عباس : كيف يتزوج منه الايمان ؟ قال : هكذا فان تاب واجبه الايمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود

### ٧ - باب أمن السارق إذا لم يُسم

٦٧٨٣ - **حدثنا عمرو بن حفص** بن غياث حدثني أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : أمن الله السارق يسرق للبيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده . قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه مها ما يساوي دراهم

[ الحديث ٦٧٨٣ - طريقه في : ٦٧٩٩ ]

قوله ( باب أمن السارق إذا لم يُسم ) أي إذا لم يعين ، إشارة إلى الجمع بين النهي عن أمن السارق المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب ، قال ابن بطال : معناه لا ينبغي تعيين أهل المماص وهو واجهمهم باللعن . وإنما ينبغي أن يلعن في الجملة ، في فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون المعين ثلثاً بقطع ، قال : فان كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه إنما نهى عن أمن السارق وقال : لا تعينوا عليه ، شيطان بعد إقامة الحد عليه . قال : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداودي : قوله في هذا الحديث « أمن الله السارق » ، يحتمل أن يكون خبراً ابتدئ به ، من قوله « أمن الله » ، ويحتمل أن يكون دعاء ، قلت : ويحتمل أن لا يراد

به حقيقة اللعن بل انتفى فقط ، وقال الطائي : لعل هنا المراد باللعن الإهانة والخذلان ، كآفة قبل لما استعمل أمر  
 ثوبه في أحقر شيء خذله الله حتى قطع . وقال عياض : يجوز بعضهم لعن المعين مالم يحمد لأن الحمد كفارة ، قال :  
 وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحملة على المعين أولى ، وقد قيل : إن لعن النبي ﷺ لأهل  
 المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالنوبة ، وأما من أغلظ له وأمنه تأديبا  
 على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال : سألت ربي أن يجعل لعني له كفارة ورحمة . قلت : وقد تقدم الكلام  
 عليه فيما مضى ، وبذلك هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم . قوله  
 ( عن أبي هريرة ) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحسن بن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « سمعت أبا  
 هريرة » وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح « سمعت أبا هريرة » وسألتني بعد سبعة  
 أبواب في « باب ثوبه السارق » وقال ابن حزم : وقد سلم من تدليس الأعمش قلت : ولم ينفرد به الأعمش ، أخرجه  
 أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح . قوله ( لعن الله السارق يسرق البيضة  
 فتقطع يده ) في رواية ديس بن يونس عن الأعمش عند مسلم والاسناد المذكور . قوله ( كانوا يرون ) بفتح أوله من الرأي  
 وبضمه من الظن . قوله ( أنه بيض الحديد ) في رواية الكشي « بيضة الحديد » . قوله ( والحبل كانوا يرون أنه  
 منها ما يساوي دراهم ) وقع لغير أبي ذر « يسوي » وقد أنكر بعضهم صحتها والحق أنها جائزة لكن بقلة قال  
 الخطابي : تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن  
 يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من القوم والتزييب : أخرى الله فلانا عرض نفسه للثأف في مال له قدر ومزية  
 وفي عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله بالشيء الذي لا وزن له ولا قيمة ، هذا حكم الحرف الجاري في مثله ،  
 وإنما وجه الحديث وتأويله ذم المرأة وتهجين أمرها وتحذير سوء نيتها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول إن  
 سرقة الشيء اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الحاق الذي لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم  
 يأس أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع يده ، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل  
 وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويحزن عليها ليسلم من سوء مقبته ووخيم طاقبته . قلت : وسبق الخطابي إلى ذلك أبو  
 محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في تلبس الأشياء  
 وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ، ثم أعلمه  
 الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان بياناً لما أجل فوجب المصير إليه . قال : وأما قول الأعمش إن البيضة  
 في هذه الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند  
 من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقة السارق  
 ولأن من عادة العرب والمجم أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للقبولة بالنول  
 في جرابه مسلح ، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعن الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد جوهر أو رداء  
 خلق ؛ وكل ما كان نحو ذلك كان أبخ أثمن رأيت في غريب الحديث ، لابن قتيبة وفيه : حضرت يحيى بن أكثم  
 بمكة قال فرأيت يذهب إلى هذا التأويل ويعجب به ويبدى بعيد ، قل وهذا لا يجوز ذكره ؛ وقد تعقبه

أبو بكر بن الأنباري فقال : إيس الذي طعن به ابن قتبية هل تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح أيست علما في كثرة الثمن ونهاية في هلو القيمة فتجرى بحرى المقد من الجوهر والجواب من المسك للذين ربما يساويان الألوف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القاطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقيق فتقطع يده ، فكأنه تميز له وتضيق لا اختياره لكونه باع يده بخايل الثمن وكثيره وقال المازري : تأول بعض الناس البيضة في الحديث بيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القاطع ، وحله بعضهم على المبالغة في التنبية على عظم ما خسر وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والجليل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله <sup>عليه السلام</sup> من نبي الله سجدا ولو كره حصن قطاة ، فإن أحدهما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فن المعلوم أن دفع حصن القطاة وهو قدر ما تحصن فيه بيضا لا يتصور أن يكون مسجدا ، قال : ومنه تصديق ولو بظلف محرق ، وهو ما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . وهاض : لا ينبغي أن يفتنى لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والجليل جبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ للجليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتنظيم ما جنى على نفسه بما قتل به قيمته لا بأكثره والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتجهين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرت عادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأحش : أن النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قاله عند نزول الآية بحلة قبل بيان نصاب القاطع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار ورجله ثقات مع انقطاعه ، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأحش . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار ، ومنه قول أخت عمرو بن عبدود لما قتل على أختها يوم الخندق في مريتها له :

لكن قاله من لا يعاب به من كان يدعى قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يجرى قوما :

تأبى فضاة أن تبدى لكم نسا وابنا نزار قائم بيضة البلد

و يقال في المدح أيضا بيضة النور أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته ، فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقيق فيقطع قرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقيق ، وأما الجليل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم : ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان فقال فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتحلى مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقيق ، وأيضا قامار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا . وإلى هذا أشار القاضي عبيد الوهاب بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال قائم حكمة الباري

ورد بذلك على قول المعري :

يد بخمسة مئين مسجد ودبت ما بالها قطعت في ربع دينار

وسياتي مزيد لهذا في باب السرقة ، ان شاء الله تعالى

### ٨ - باب الحدود كفارة

٦٧٨٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن هبة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن عنبدة بن الصامت رضي الله عنه قال : كنا عند النبي ﷺ في مجلس فقال : يا معشر بني آدم لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا . وقرأ هذه الآية كلها ( فمن وفى منكم فأجره على الله ) ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه .

قوله ( باب الحدود كفارة ) . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) لم أره منسوبا ويحتمل أن يكون هو البيهقي ويحتمل أن يكون الفريابي وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن هبة هو سفيان . قوله ( عن الزهري ) في رواية الجديدي عن سفيان بن هبة ، سمعت الزهري ، أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه « ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارة » ، وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر « ومن أتى منكم حدا ، ولاحد من حديث خزيمة بن ثابت رفعه « من أصاب ذنبا أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته » ، وسنده حسن . وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عبادة وفيه « فمن فعل من ذلك شيئا فأقيم عليه الحد فهو كفارته » ، وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح . وقد استشكل ابن بطال قوله « الحدود كفارة » ، مع قوله في الحديث الآخر « ما أدري الحدود كفارة لأهلها أولا ، وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب عن توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عنبيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه من بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله « وقرأ الآية كلها » هي قوله تعالى ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ) إلى آخرها وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو ستين ، وقررت ذلك تقريرا بينا . وإنما وقع الإشكال من قوله هناك إن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال « إن النبي ﷺ قال يا معشر بني آدم لا تشركوا « فانه يوم أن ذلك كان ليلة العقبة ، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره الخ وهو من حديث عبادة أيضا كما أوضحته هناك ، قال ابن القريب : دخل في عموم قوله المشرک ، أو هو مستثنى فان المشرک اذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله . قلت : وهذا لا خلاف فيه قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة الى الولي المستوفى للنصاص في حق المقتول ، لأن النصاص ليس بحق له بل يبق حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كدائر الحقوق . قلت : والذي قاله في مقام لمنع ، وقد نقات في الكلام على قوله



نعال (ومن يقتل مؤمنا متعمداً) قوله من قال : يبقى للمقتول حق الثمن ، وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا . قال : وأما البرقة فتتوقف برادة الأرق فيها على رد المبروق لمنحته وأما الزنا فأطلق الجمهور أنه حق الله ، وهي غفلة لأن الماني بها في ذلك حذالما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما ، ومحمل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الأدنى في جميع ذلك

## ٩ - باب ظهر للمؤمن حي ، إلا في حدة أو حق

٦٧٨٥ - حدثني محمد بن عبد الله حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد بن واقد بن محمد سمعت أبي قال عبد الله قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : ألا أي شهر أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا شهرنا هذا . قال : ألا أي بلد تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا بلدنا هذا . قال : ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا يومنا هذا . قال : فإن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم - إلا بحكمها - حرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا ، ألا هل بلغت (ثلاثاً) ؟ كل ذلك يحبونه : ألا نعم . قال : ويحكمكم - أو يهلككم - لا ترجعن بكفاري يضرب بخصم رقاب بعضه

قوله (باب ظهر للمؤمن حي) أي محي معصوم من الإيذاء . قوله (إلا في حدة أو في حق) أي لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحد والعزب تأديباً ، وهذه الترجمة انقط حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السركة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ : ظهور المسلمين حي إلا في حدود الله ، وفي محمد بن عبد العزيز ضعف ، وأخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي باللفظ . ظهر المؤمن حي إلا بحقه ، وفي سنده الفضل بن المختار وهو ضعيف ، ومن حديث أبي أمامة (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠)

وقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطا في باب الخطبة أيام منى من كتاب الحج ، ومضى ما يتعلق بقوله  
 ويلكم أو ويحكم ، في كتاب الأدب ، ويأتى ما يتعلق بقوله لا ترجعوا بعدي ، مستوفى في كتاب الفتن إن شاء  
 الله تعالى

### ١٠ - باب إقامة الحدود ، والانتقام لحرمة الله

٦٧٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **البيهقي** عن **عقيل بن ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** رضي الله  
 عنها قالت : ما خير الله **رسوله** بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يأتهم ، فإذا كان الإثم كان أبدا منه .  
 والله ما أقم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط حتى تنتهك حرمة الله ، فينتقم الله ،

**قوله** (باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله) ذكر فيه حديث عائشة ، ماخير رسول الله **رسوله** بين أمرين  
 إلا اختار أيسرهما ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي **رسوله** ، من كتاب المنافع ، وقوله هنا ما لم  
 يأتهم ، في رواية المستطيل ما لم يكن لهم ، قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين  
 أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما ينزل إلى الإثم كالنظر فإنه مذموم كالأمر أو حب الإنسان على نفسه شيئا  
 شاقا من العبادة فحرمته ، ومن ثم نهي النبي **رسوله** أصحابه من القرب ، قال ابن القيم : المراد التخيير في أمر الدنيا  
 وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثوابا ، كذا قال ، وما أشار إليه ابن بطال أول ، وأولى منهما أن ذلك  
 في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يفضي إلى الإثم كثيرا ، والأقرب أن قائل التخيير آدمي وهو ظاهر وأمثله  
 كثيرة ولا سيما إذا صدر من الكافر

### ١١ - باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع

٦٨٨٧ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا **البيهقي** عن **ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** أن أسامة كلف النبي  
**رسوله** في امرأة ، فقال : إنما ذلك من كان قبلكم أنهم كانوا يجيبون الحد على الوضيع ويتركون على الشريف .  
 والذي نرى يذره لو فاطمة قلت ذلك لقلت بدعا ،

(قوله باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النفس ، ووقع هنا بلفظ الوضع وفي  
 الطريق التي نبه بلفظ الضعيف ، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث ، وقد رواه بلفظ الوضع أيضا النسائي من  
 طريق اسماعيل بن أمية عن الزهري ، والشريف يقابل الاثنين لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ، ووقع للنسائي  
 أيضا في رواية لسفيان بلفظ دون الضعيف . **قوله** (حدثنا أبو الوليد) هو العجلي . **قوله** (حدثنا البيهقي  
 عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن البيهقي عن **عروة** عن **ابن شهاب** ، ولا يعارض ذلك  
 رواية أبي صالح عن البيهقي عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لأن أمط السباقين يختلف فيحمل على أنه  
 عند البيهقي بلا واسطة باللفظ الأول وعندنا باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك . **قوله** (عن عروة) في رواية ابن  
 وهب عن جونس عن ابن شهاب ، أخرجه **عروة** بن الزبير ، وفيه مضي سبابة في عزرة الضع . **قوله** (أن أسامة) هو

ابن زيد بن حارثة . قوله ( كالم النبي ﷺ في امرأة ) هكذا رواه أبو الوابيد مخضرا ، ورواه غيره من الذين مطر لا كما في الباب بعده . قوله ( ريزكون على الشريف ) كذا لابي ذر عن الكشميني وفيه حذف تقديره وبتركه إقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد . قوله ( لو قاطمة ) كذا للاكثر ، قال ابن القيم : التقدير لو قطعت قاطمة ذلك لأن لو يلها الفمل دون الاسم . قلت : الأول التقدير بما جاء في الطريق الاخرى ، لو أن قاطمة ، كذا في رواية الكشميني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيرا كقوله ﷺ في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمران أقام رسول الله ﷺ لو أن أهل عمان ، وقد أنكر بعض الشراح من شيوخنا على ابن القيم إرادته هنا بحذف أن ، ولا انكار عليه ، فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي خذ عن غير الكشميني ، وكذا هو في رواية النسائي ، ويرفع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي ولو سرفت قاطمة ، وهو يساعد تقدير ابن القيم

## ١٢ - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان

٦٧٨٨ - حدثنا محمد بن سليمان حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أعتهم المرافة الخزومية التي سرفت فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حبيب رسول الله ﷺ ؟ فكلم رسول الله ﷺ فقال : أنشفع في حدي من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق للشرع تركوه ، وإذا سرق للضيف فبهم أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن قاطمة بنت محمد سرفت لقطع محمد يدها .

قوله ( باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ) كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب ، وأنشفع في حد من حدود الله ، وليس قيد صريحا فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق صريحا ، وهو في مرسل حبيب ابن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه ، أن النبي ﷺ قال لأسامة لما شفّع فيها : لا تنشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها ترك ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ، وتماموا الحدود فيما بينكم فلا يفتن من حد فقد وجب ، ترجم له أبو داود ، المعفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان ، وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضا واحدا وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حانت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاع الله في أمره ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا ، وللرفوع شاهد من حديث أبي هريرة في الاوسط للطبراني وقال : فقد ضاع الله في ملكه ، وأخرج أبو يعلى من طريق أبي الحبة عن أبي مطر : رأيت عليا أني بحارق فذكر قصة فيها ، أن رسول الله ﷺ أتى بسارق ، فذكر قصة فيها ، قالوا بارسول الله أفلا عنوت ؟ قال ذلك سلطان سوء الذي يهتو عن الحدود بينكم ، وأخرج الطبراني عن هروة بن الزبير قال : لقي الزبير سارقا فنشفع فيه ، فقيل له حتى يبلغ الامام فقال اذا بلغ الامام فلن الله النافع والمهجع ، وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع رفته ، زهر عند ابن أبي شيبة بسنده حسن عن الزبير

وفوقاً وبسند آخر حسن عن علي بن فضال ، وبسند صحيح عن عكرمة بن ابن عباس وعمار بن الزبير أنهما  
 ماروا نخلوا سبيله فقلت لابن عباس : بينما صنعتن حين خلتن سبيله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن  
 يغفل سبيله . وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصلاً مرفوعاً بلافظ «اشفعوا» ما لم يصل إلى الوالي فإذا وصل  
 الوالي فاعفوا فلا عفا الله عنه ، والواقف هو المعتد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبي  
 داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق رواقه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبي ﷺ : هل لا قيل  
 أن تأتي به ، وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فأمر النبي ﷺ بقطعه فأرأى منه أسفا عليه فقالوا : يا رسول  
 الله كما أنك كرهت قطعه ، فقال : وما يعني ؟ لا تكونوا أعوانا للشيطان علي أخيك ، إنه يذهبي للإمام إذا  
 انتهى إليه عند أن يقيمه ، وواقعه عفر يصب العفر ، وفي الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج مرفوعة أخرجه أحمد وصححه  
 الحاكم وحديث عائشة مرفوعاً «أقبلوا ذوى الهيات ذلاتهم إلا في الحدود» أخرجه أبو داود ، ويستفاد منه جواز  
 الشناعة فيما يقتضي التعزير . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ، ويدخل فيه ، سائر الأحاديث الواردة في  
 ضرب الستر على المسلم ، وهي محمولة على ما لم يبلغ الإمام . قوله ( عن عائشة ) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن  
 شهاب عن عروة ، وشذ عن قيس بن عمار بكسر الميم فقال «ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة» ، فذكر حديث  
 الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب المرأة والطبراني وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعني عن حديث أم  
 سلمة ، قال الدارقطني في العلل : «الصراب رواية الجماعة» ، قوله ( ان قريشاً ) أى القبيلة المشهورة ، وقد تقدم  
 بيان المراد بقريش الذي انتسبوا إليه في المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التي  
 تذكر بكثرة . قوله ( أهمهم المرأة ) أى أجملتهم اليهم مما أوصرتهم ذوىهم بسبب ما وقع منها ، يقال أهمي الأمر  
 أى ألفتني ، ومضى في المناقب من رواية قتيبة عن الليث بهذا السند «أهمهم شأن المرأة» أى أمرها المتعلق بالسرقة  
 وقد وقع في رواية مسعود بن الأسود الآتي النبوية عليها «لما سرقتم تلك المرأة أعظمنا ذلك فأتينا رسول الله ﷺ ،  
 ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش ، وهو من بني عدى بن كعب ودط عمر ، وسبب إعظامهم ذلك خشية  
 أن تقطع يدهما لعلمهم أن النبي ﷺ لا يبرح في الحدود ، وكان قطع السارق معلوماً عندهم قبل الإسلام ، ونزل  
 القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد حدث ابن السكبي باباً من قطع في الجاهلية بسبب المعرفة فذكر قصة  
 الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا في عهد عهد المطلب جد النبي ﷺ ، وذكر من قطع في السرقة خوف بن عبد  
 ابن عمرو بن عزم ومقيس بن قيس بن عدى بن سلمة بن سهم وغيرهما وأن دوقاً سابقاً لذلك قوله ( المخزومية )  
 نسبة إلى مخزوم بن بطة بفتح التحتانية والقفاف بعدها ظاء معجمة مشالة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ،  
 ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذي نسب إليه بنو عبد مناف ، ووقع في رواية إسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم  
 وهو الذي عند النسائي «سرقتم امرأة من قريش من بني مخزوم» واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن  
 عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن عزم وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد الصحابي الجليل الذي كان زوج  
 أم سلمة قبل النبي ﷺ ، قتل أبوها كافراً يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، وهم من ذمهم أن له حصة . وقيل  
 هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهي بنت تم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال «أعجرتني  
 بشر بن تميم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا مفضل . ووقع مخ ذلك في سبانه أنه قاله» عن ظن

وحسان ، وهو غلط من قاله لأن قصتها مقابلة للقصة المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر في الاستيعاب : فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هي التي قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرقت حلياً فحكمت قريش أسامة فشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من طريق الأجلح بن عبد الله السكندی عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ، أن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقت حلياً هل عهد رسول الله ﷺ فانهضوا ، الحديث . وأورد عبد الغني بن سعيد المصري في «المهمات» من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن حماد الدمشقي عن شقيق قال : سرقت فاطمة بنت أبي أسد بنت أخي أبي سلمة ، فأشفت قريش أن يقطعها النبي ﷺ ، الحديث . والطريق الأول أقوى ، ويمكن أن يقال : لامتازة بين قوله بنت الأسود وبنت أبي الأسود لاحتمال أن تكون كنية الأسود أبا الأسود ، وأما قصة أم عمرو فقد كرها ابن سعد أيضاً وابن السككي في المثالب وحبسه الهيثم بن عدي فذكروا أنها خرجت ليلاً فوتمت بركب نزول فأخذت هيئة لهم فأخذها القوم فأولفوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فهاضت بمخوى أم سلمة ، فأمر بها النبي ﷺ ففطمت ، وأهدوا في ذلك شعراً قاله خنيس بن يعلى بن أمية ، ور رواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصةين وأن بينهما أكثر من سنتين ، ويظهر من ذلك خطأ من اقتصر على أنهم أم عمرو كان الجرزي ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كان طاهر وابن بدكوال ومن تبعهما فله الحمد . وقد نقل ابن حزم ما قاله بشر بن عيم لكنه جعل قصة أم عمرو بنت صفيان في نهج المارية وقصة فاطمة في السرفة ، وهو غلط أيضاً لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقت . قوله ( التي سرقت ) زاد يونس في روايته في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، ووقع بيان المبروق في حديث مسعود ابن أبي الأسود المعروف بابن العجاء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم في طريق محمد بن إسحق عن محمد بن طلحة ابن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : ولما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمتنا ذلك ، فحسنا إلى رسول الله ﷺ نكلمه ، وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث في رواية الحاكم ، وكذا علقه أبو داود فقال : روى مسعود بن الأسود ، وقال الترمذي بعد حديث عائشة المذكور هذا وفي الباب عن مسعود بن العجاء ، وقد أخرجه أبو الشيخ في «كتاب السرفة» من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال : عن عائشة بنت مسعود بن العجاء عن أبيها فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن عائشة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشارت إليه أنها سرقت حلياً ، ويمكن الجمع بأن الحل كان في القطيفة فاللهي ذكر القطيفة أراد بما فيها ، والذي ذكر الحل ذكر المظروف دون الطرف . ثم رجح عندي أن ذكر الحل في قصة هذه المرأة وهم كما بينه ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيها أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج . أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : سرقت امرأة ، قال عمرو : وحديث أن قال : من ثياب الكعبة . الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع والافالاول أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث : أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع ويحده ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بالفظ واستعارت امرأة هل السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت ثمنه ، الحديث وقد بينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

فما أخرجه عنه الرواق بسند صحيح إليه ، ان امرأة بجاءت امرأة فقالت : ان فلانة تستعيرك حلما فأعرتها لباه ،  
فكشكت لآتراه : فجاءت الى التي استعارت لها فسلأتها فقالت : ما استعيرتك شيئا ، فرجعت الى الأخرى فأنكرت  
فجاءت الى النبي ﷺ فدعاها فسلأها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعيرت منها ، شيئا فقال : انهبوا الى بيتها  
تجدهم تحت فراشها . فأنوره فأخذوه ، وأمر بها فقطعت ، الحديث فيجتمعت أن تكون سرقة القطيفة ووجدت  
الحلي ، وأطلق عليها في جسد الحلي في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقة مجازا ، قال شيخنا في شرح الزمذني ،  
اختلف على الزهري : فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد سرقة ، وقال معمر وشعيب لأنها  
استعارت ووجدت ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سندا ومثما :  
فرواه البخاري - يعني (كما) تقدم في الشهادات - عن علي بن المديني عن ابن عيينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن  
حديث الخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى  
عن الزهري وقال فيه انها سرقة ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة انها سرقة أخرجه النسائي عنه ،  
وعن رواق عنه بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : أني النبي ﷺ يسارق لقطعه ، فذكره مختصرا ، ومثله لأبي  
يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره وقال سفيان لا أدري ما هو ،  
وأخرجه النسائي أيضا عن إسحق بن راهوية عن سفيان عن الزهري بلغظ وكانت مخزومية تستعير المتاع وتجوده  
الحديث وقال في آخره : قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى ، فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من  
طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه : سرقة ، قال شيخنا : وابن عيينة لم يسمعه  
من الزهري ولا عن سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسنده من أيوب بن موسى  
ولذا قال في رواية أحمد لا أدري كيف هو ، كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمر انفرد عن الزهري بقوله  
: استعارت ووجدت ، وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، ويونس كما أخرجه أبو داود  
من رواية أبي صالح كاذب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه  
وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن  
أبي عمير في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه ، والذي انضح لي أن الحديثين  
مخفطان عن الزهري وأنه كان يحدث زارة بهذا وتارة بهذا ، فحدث يونس عنه بالحديثين ، واقصرت كل طائفة  
من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق  
أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجوده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وأخرجه  
النسائي وأبو عوانة أيضا من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع باللفظ : استعارت حلما ، وقد اختلف نظر العلماء  
في ذلك فأخذ بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه وإسحق وانصره ابن حزم من الظاهرية ، وذهب الجمهور الى أنه  
لا يقطع في جسد العارية وهي رواية عن أحمد أيضا ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى : سرقة ، أرجح ،  
وبالجمع بين الروايتين يضبب من التأويل فأيا الأرجح فقال النوراني أن رواية معمر شاذة مخالفة لظاهر الرواية ،  
قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري : قيل إن معمر انفرد بها . وقال القرطبي :  
رواية أنها سرقة أكثر وأشهر من رواية الجحد ، فنفذ انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه علي

ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخى الزهرى ونحوه . هذا قول المحدثين . قلت : سبقه لبعض الفاضل عياض ، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر اذ لو وقف عليها لم يحرم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخى الزهرى ونحوه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين اذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب ابن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخى الزهرى بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهرى من ابن أخيه ، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهرى ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا ليكون رواية « سرقة » متفقة عليها ورواية « جحدت » انفرد بها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي قال : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهرى ، وقد وافقهما ابن أخى الزهرى ، وأما القيس ويونس وإن كانا في الزهرى كذلك فقد اختلف عليهما فيه ، وأما اسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتعادل الطريقتان ويتمين الجمع فهو أولى من أطراح أحد الطريقتين ، يقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هاتفتان مختلفتان لمرأتين مختلفتين ، وتعقب بأن في كل من الطريقتين أنهم استشهدوا بأسامة وأنه شفع وأنه قبل له ولا تشفع في حد من حدود الله ، فيبعد أن أسامة يسمع الزهري المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن المحدثين من القصة ، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن يذنب ويجوز أن يكون الزجر من الشفاعة في حد السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جحد المارية جائز وأن لا حد فيه تشفع فاجيب بأن فيه الحد أيضا ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استمارت وجحدت وسرقت قطعت للسرقة لا للمارية ، قال : وبذلك نقول وقال الخطابي في « معالم السنن » بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت المارية والجمد في هذه القصة تعريفًا لها بمخاص صفتها اذ كانت تذكر ذلك كما عرفت بأنها مخرومة ، وكأما لما كثر منها ذلك تروى إلى السرقة وتجرات عليها . وتنفق هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم المصنف فقال : تحمل رواية من ذكر جحد المارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقة . وقال المنذرى نحوه ، ونقله المازرى ثم النووي عن العلماء . وقال القرطبي : يرجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد المارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه المارية « لو أن قاطمة سرقت » فإن فيه دلالة قاطمة على أن المرأة قطعت في السرقة ، اذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغيا ، وأقال : لو أن قاطمة جحدت المارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضا . ثانيا لو كانت قطعت في جحد المارية لوجب قطع كل من جحد شيئا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق المارية . ثالثا أنه طارض ذلك حديث « لبس على عائز ولا يختلس ولا منتهب قطع » وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أو عوانة والترمذى من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفته ، وصرح ابن جريج في رواية « لانسائي » بقرينه أخبرني أبو الزبير ، وهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو دارد بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، قال : وبلدني عن أحمد إنما سمعته ابن جريج من ياسين الزيات ، ونقل ابن عسدي في « الكامل » عن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير ، وقال انسائي : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجهه متابع من

أبى الزبير أخرجه النسائي أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير ، لكن أبو الزبير مدلس أيضا وقد  
 هذبه عن جابر ، لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمثابة أبى الزبير فقوى الحديث ، وقد أجمعوا  
 على العمل به إلا من شذ ، فقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كأنه الخلقه بالسارق  
 لا شرا كهما في الأخذ خفية . واسكنه خلاف ما صرح به في الخبر ، والا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، وأجمعوا  
 على أن لا قطع على المختلس في غير ذلك ولا على المنتهب إلا إن كان قطع طريق والله أعلم . وعارضه غيره من  
 خالف فقال ابن القيم الحنبلي : لا تنافي بين جرح العارية وبين السرقة ، فإن الجرح داخل في اسم السرقة فيجمع بين  
 الروايتين بأن الذين قالوا سرقت أطلقوا على الجرح سرقة ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال : والذي أجاب به  
 الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، وبقره أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروايتين  
 القطع على السرقة وفي الأخرى على الجرح على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشهد بالعلمية ، فشكل من  
 الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجرح العارية على انفراد ، وبؤيد ذلك أن سياق حديث ابن  
 عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا للثغافعة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك ، وبسط ما وجدت من طرق  
 ما أخرجه النسائي في رواية له أن امرأة كانت تستعير العلي في زمن رسول الله ﷺ فاستعارت من ذلك حليا  
 فجمعته ثم أمسكتها ، فقام رسول الله ﷺ فقال : لتنب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عندها ، مراوا . فلم تفعل ،  
 فأمر بها فقطعت ، وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب أن امرأة من بني غزوم استعارت  
 حليا على لسان أناس فجحدت ، فأمر بها النبي ﷺ فقطعت ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضا إلى سعيد قال  
 وأتى النبي ﷺ بالمرأة في بيت عظيم من بيوت قريش فدأت أناسا فقالت إن آل فلان يستعرونكم كذا فأغاروها  
 ثم أتوا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، فقطعها النبي ﷺ ، وقال ابن دقيق العيد : صانع صاحب بالعمدة ،  
 حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت  
 سارقة أو جاحدة ، يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت  
 امرأة تستعير المتاع ومجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال : وعلى هذا فالجدة في  
 هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة  
 على الرواية الأخرى ، يعني وكذا عكسه فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين ، والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح  
 على القطع في الجرح المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت  
 لامرأتين فقطعتا في أوائل الكلام على هذا الحديث ، والالزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جرح  
 العارية للزم القطع في جرح غير العارية قوى أيضا ، فإن من يقول بالقطع في جرح العارية لا يقول في جرح غير  
 العارية فيمتاس المختلف فيه على المتفق عليه اذ لم يقل أحد بالقطع في الجرح على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق  
 بين جرح العارية وجرح غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حوز  
 والمفتب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لأشئ عليه  
 لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما ندل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون  
 أدعى إلى استمرار العارية ، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن ،



وقد فر من هذا بعض من قال بذلك لخص تقطع عن استعمار على لسان غيره بخادما المستعارة منه ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طرب بها ، فإن هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية . ( تنبيه ) قول تقيان المتقدم : ذهب أسأل الزهري عن حديث الخزومية التي سرفت فصاح على عما يكسر السؤال عنه وعن سلبه ، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن صفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرامهرزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لصفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناس فأحصى ، وأما وحدي لحديث واحد ، دخلت يوما من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى حود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث الخزومية التي أطلع رسول الله ﷺ بها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : قم ، فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره ، قال فصمت منكسرا ، فمر رجل فدعا فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يطفه فاضطر إلى فقال : أذه لي ، فذهوته له فأنه نقض حاجته ، فنظر إلى فقال : قال ، لمحت فقال : أذه لي ، أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العجاء جوار ، الحديث ، ثم قال لي : هذا خبرك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث الآخر أخرجه فعلم والأربعة من طريق صفيان بدون القصة . قوله ( فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ ) أي يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عضوا وإما بدنا ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولنظرة بعد قوله أعظمنا ذلك ولجئنا إلى النبي ﷺ فلما : نحن نقضيها بأرويه أوقية ، فقال : تطهر خير لها ، وكانهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أتى والده السيف الذي رقى بأنه يفتدى منه بمائة شاة ورواية . وجدت الحديث مسعود هذا شاهدا أنه أحد من حديث عبد الله بن عمرو أن امرأة سرفت على عهد رسول الله ﷺ فقال قومها : نحن نفعلها . قوله ( ومن يجترى عليه ) يكون الجرم وكسر الراء بفتح من المرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهرة ، ويجوز فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتيبة : فقالوا ومن يجترى عليه ، وهو أوضح لأن الذي استعمله بقوله : من يكلم ، غير الذي أجاب بقوله : ومن يجترى . والمرأة هي الأقدام بالذال : والمثني ما يجترى عليه إلا أسامة ، وقال قاضي : الواو عاقبة على محذوف قدره لا يجترى عليه أحد ما به ، لكن أسامة له عليه إلال فهو يجسر على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تطهر خير لها : فلما سمعنا ابن قول رسول الله ﷺ أننا أسامة . ووقع في رواية بولس الماضية في الفتح : فخرج قومها إلى أسامة ، أي لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات : فلم يجترى أحد أن يكلمه إلا أسامة ، وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد ابن بن الحسين عن أبيه : أن النبي ﷺ قال لأسامة : لا تشفع في أحد ، وكان إذا شفع شفعه ، بتشديد الفاء أي قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت . وكان رسول الله ﷺ يشفعه . قوله ( حب رسول الله ﷺ ) بكسر الميملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تلميح بقول النبي ﷺ : اللهم إني أحبه فأحبه . وقد تقدم في المناقب . قوله ( فحكم رسول الله ﷺ ) بالنصب ، وفي رواية قتيبة : فحكمه أسامة ، وفي الكلام شيء مطوي تقديره لجأوا إلى أسامة فحكموه في ذلك لجأ إلى النبي ﷺ فحكمه ، ووقع في رواية بولس : فأتى بها رسول الله ﷺ فحكمه فيها ، فأقامت هذه الرواية أن الشافع يشفع بضرورة المشفوع له ليكون أعز له عنده إذا لم تقبل شفاعته . وعند النسائي من رواية اسماعيل بن أمية : فحكمه فبره ، بفتح الزاي والموحدة أي

أغلظ له في النهي حتى نسيه إلى الجهل ، لأن الزبير يفتح ثم سكن هو العفل ، وفي رواية يونس فكلمه فتلون وجا رسول الله ﷺ ، زاد شعيب عند النسائي وهو بكلمه ، وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فلما أقبل أسامة وراءه الذي ﷺ قال : لا تكلمني يا أسامة ، قوله ( فقال : اتشفع في حد من حدود الله ) بهمة الاستفهام الانكاري لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب ، فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله ، ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي ، أن امرأة من بني غزوم سرق ، فأتي بها النبي ﷺ فعازت بأمر سلمة ، بهذا معجزة أي استجارت أخرجه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تعليقا ، والحاكم موصولا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، فعازت بزئب بنت رسول الله ﷺ ، قال المنذري : يجوز أن تكون عازت بكل منهما ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأن زئب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زئب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فاعل المراد أنها عازت بزئب ربيعة النبي ﷺ وهي بنت أم سلمة فصحفت على بعض الرواة . قلت : أو لم يمت زئب بنت أم سلمة إلى النبي ﷺ مجازاً لكونها ربيته إلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الواد عن موسى بن عقبة وقال فيه ، فعازت بزئب النبي ﷺ ، براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الواد وكان ربيب النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعازت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي ، قال سرق امرأة - فذكر الحديث وفيه - لجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ : أي أبه ، لها عني ، فقال : لو كانت فاطمة بنت محمد لفعلت يدها ، قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن : فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروايتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأمر سلمة وبأولادها واختصما بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة ، همتي ، من جهة السن ، وإلا فمى بنت عمه أخى أبيه ، وهو كما قالت خديجة لورقة في نصة المبعث ، أي عم اسمع من ابن أخيك ، وهو ابن عمه أخى أبيها أيضا . ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر ، أن امرأة من بني غزوم سرق ، فعازت بأسامة ، وكأنها جاءت مع قومها فسلموا أسامة بعد أن استجارت بأمر سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فاستشفعوا على النبي ﷺ بنير واحد فسلموا أسامة ، قوله ( ثم قام لخطب ) في رواية قتيبة ، فاختطب ، وفي رواية يونس ، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا ، قوله ( فقال يا أيها الناس ) في رواية قتيبة بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس ، فقام خطيبا فألقى على الله بما هو أهله ثم قال ، أما بعد ، قوله ( إنما ضل من كان قبلكم ) في رواية أبي الوليد ، ذلك ، وكذا محمد بن ربح عند مسلم . وفي رواية سفيان عند النسائي ، إنما هلك بنو إسرائيل ، وفي رواية قتيبة ، هلك من كان قبلكم ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا العصر ليس علما ، فإن بني إسرائيل كان فيهم أمور كثيرة تفقد الإهلاك ، فبحمل ذلك على عصر محض وهو الإهلاك بسبب المحاباة في الحدود إلا ينحصر ذلك في حد المعرفة ، قلت : يزيد هذا لا يتصل ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب المعرفة ، من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا ، أنهم دخلوا اليهود من لاغنيا ، وأقروا ، دل الله ، والآثار التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر

بني إسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا وسباني شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل هذا والقصص من الضعيف وغير ذلك . قوله ( أمم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ) في رواية فتية ، إذا سرق فيهم الشريف ، وفي رواية سفيان عند النسائي ، حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف لحد تركوه ولم يقيموه عليه ، وفي رواية إسماعيل بن أمية ، وإذا سرق فيهم الوضع نطموه . قوله ( وإيم الله ) تقدم ضبطها في كتاب الإيمان والنذور ، ووقع مثله في رواية إسحق بن راشد ، ووقع في رواية أبي الوليد ، والذي نفسي بيده ، وفي رواية يونس ، والذي نفسي محمد بيده . قوله ( لو أن فاطمة بنت محمد سرق ) هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد أقرن القول في ذلك صاحب المصنعي وسباني بسط ذلك في كتاب التني أن شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث ، سمعت النبي يقول عقب هذا الحديث : قد أعادها الله من أن تسرق ، وكل مسلم يلقي له أن يقول هذا ، ووقع لقشاني أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر حضوا شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص **فاطمة** ابنته بالذكر لأنها أدر أمه عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حيثثة غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ، ولأن اسم السارئة وانق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها . قوله ( لتطع محمد بها ) في رواية أبي الوليد والأكثر ، لقطعت يدها ، وفي الأول تجريد ، زاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في خوة الفتح ، ثم أمر بتلك المرأة التي سرقته لقطعت يدها ، ووقع في حديث ابن عمر في رواية للنسائي وقم يا بلال غل يدها فاقطعها ، وفي أخرى له ، فأمر بها فقطعت ، وفي حديث جابر عند الحاكم ، لقطعها . وذكر أبو داود تعاقبا عن محمد بن عبد الرحمن بن فضج عن نافع عن صفية بنت أبي هيبس نحو حديث الخزومية وزاد فيه ، قال فشهد عليها ، وزاد يونس أيضا في روايته ، قالت عائشة لحسنت توبتها بعد وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله **ﷺ** ، وأخرجه إسماعيل من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه ، قال مروة قالت عائشة ، ووقع في رواية شعيب عند إسماعيل في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزمري عند أبي حنيفة كلاهما عن الزمري ، قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت : فنكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وكانت حنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها ، الحديث . وكان هذه الرواية كانت عند الزمري عن مروة وعن القاسم جميعا عن عائشة وعندما زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم ، قال إن إسحق وحديثي عند الله بن أبي بكر أن النبي **ﷺ** كان بعد ذلك يرحمها ويصام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت ودلني من توبة يا رسول الله ؟ فقال : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك ، وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الهداية على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولى الأمر ، واختلاف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أحل خلافا أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يتبعها إذا بلغته . وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يدفع للأول مطلقا سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يدفع له ما لم يبلغ الإمام . وتحمل بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على الفاذف إذا بلغ الإمام ولو دفعا المذوف ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك ولقشاني وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقا ويذرا بذلك الحد لأن الإمام لو وجده بعد عفو المذوف

لما أن يؤتم البيعة بصدق الفاذف فكانت تلك شبهة قوية . وفيه دخول الفساء مع الرجال في حد السرقة . وفيه قبول توبة السارق ، ومقابلة لأسامة . وفيه ما يدل على أن قاطمة عليها السلام عند أبيها عليه السلام في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة ، وقد قدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهل ، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنفي المساواة . وفيه ترك الهابة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قريبا أو كبير القدر والتعديده في ذلك والانكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه . وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للباغية في الرجز عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ، ولا يخفى نذب الاحتراز من ذلك حيث لا يرجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث والشافعي . ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر بفيد القطع بأمر محقق . وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال إن حاصم أعاد : والله لو كنت حاضرا لمضمت أنك ، خلافا لمن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التراجع لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن السكيت في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وأن أسيدا ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كالمشكر على امرأته فقال : رحمتها رحمت الله . وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من عايف أمر الشرع ، وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا فلا يهلك كما هلكوا وفيه نظر ، وإنما يتم أن لو لم يرد نطق السارق في شرعنا ، وأما الأنط العام فلا دلالة فيه على المدهى أصلا

### ١٣ - باب قول الله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وفي كم يقطع ؟

وقطع على من الكف . وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شمالها : ليس إلا ذلك

٦٧٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة **حدثنا** إبراهيم بن سعد **عن** ابن شهاب **عن** حمزة **عن** عائشة قال

**لأن** صلى الله عليه وسلم : **مُتَقَطَعُ الْيَدِ** في رُبْع دِينَارٍ فصاعدا ، تابعه **عبد الرحمن بن خالد** ، وابن أخى الزهري ، وممتر

**عن الزهري**

[ الحديث ٦٧٨٩ - طريقه في : ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١ ]

٦٧٩٠ - **حدثنا** إسماعيل بن أي أوبس **عن** ابن وهب **عن** يونس **عن** ابن شهاب **عن** حمزة **عن** عائشة **عن** الزهري

**وعمره** **عن** عائشة **عن** النبي صلى الله عليه وسلم قال : **مُتَقَطَعُ يَدِ السَّارِقِ** في رُبْع دِينَارٍ ،

٦٧٩١ - **حدثنا** عمران بن موسى **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** الحسين **عن** يحيى **عن** أي كثر **عن** محمد

**ابن عبد الرحمن الأنصاري** **عن** حمزة **عن** عبد الرحمن **حدثنا** **عن** عائشة **عن** أبيه **قال** : **أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ** **أَنَّ** **يَدَ السَّارِقِ** **مُتَقَطَعَةٌ** **فِي** **رُبْعِ دِينَارٍ** ،

٦٧٩٢ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** حمزة **عن** هشام **عن** أبيه **قال** : **أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ** **أَنَّ** **يَدَ السَّارِقِ**

لم تقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمنِ حنّ حَبَقَةٍ أو تُرسٍ ،

حدثنا عثمانُ حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا هشامٌ عن أبيه عن عائشة : . مثله

[ الحديث ٦٧٩٢ - طرفه في ٦٧٩٣ ، ٦٧٩٤ ]

٦٧٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمْ تَكُنْ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَدْنَى مِنْ حَبَقَةٍ أَوْ تُرْسٍ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنِ . » رَوَاهُ وَكِيعٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا

٦٧٩٤ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَدْنَى مِنْ ثَمَنِ الْحِنْ : تُرْسٍ أَوْ حَبَقَةٍ ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنِ ، »

٦٧٩٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ قَوْلِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي حَنْتٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . » تَابَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَقَالَ الْإِثْبُ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ « قِيَمَتُهُ »

[ الحديث ٦٧٩٥ أطرافه في : ٦٧٩٦ ، ٦٧٩٧ ، ٦٧٩٨ ]

٦٧٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَنْتٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ .

٦٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَنْتٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . »

٦٧٩٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي حَنْتٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . » تَابَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ الْإِثْبُ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ « قِيَمَتُهُ ، »

٦٧٩٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَنْ يَكُنَ اللَّهُ لِسَّارِقٍ ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطَّعُ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطَّعُ يَدُهُ » قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَانْزِلُوا أَيْدِيَهُمَا ) كَذَا أَطَاقَ فِي الْآيَةِ الْيَدَ وَاجْعَدُوا دَلِيلَ أَنَّ الْمُرَادَ الْيَدَيْنِ إِنْ كَانَتْ هُوَ جُودَةٌ ، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا لَوْ أَطْلَعَتِ الشَّمَالُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً هَلْ يَجْزِي . ؟ وَقَدْ مِ السَّارِقُ عَلَى السَّارِقَةِ ، وَقَدْ مِ الزَّانِيَةُ دَلِيلَ الزَّانِي لَوْ جُودَ الْمَرْفَعَةُ غَالِبًا فِي الذَّكُورِيَّةِ وَلَاحِظُ دَاهِيَةِ الزَّانِي فِي الْإِنَاثِ أَكْثَرُ ، وَلَاحِظُ الْإِنَاثِ سَبَبُ

في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التثنية ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى لجمع ، والتثنية بالنظر إلى الجنتين المتلفظ بهما . والسرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وهرقت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس الأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز مستفاد من معنى السرقة بمعنى في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بضماء معجمة ، وللسارق في المسكيات مطفف وللسارق في الميدان مخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس ، قال المازوي وهو تبعه : صانقة الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة أقل ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والفحسب والسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على المصروع المنطرح منها بقدر ما يقطع فيه حماية للبدن ، ثم لما عانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى التشبه التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله :

يد بخمس مئين مسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه الفاضل عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانته المصروع أغلاها وأرخصها صيانة المال قانهم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنابات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنابات على الأموال ، فظهرت الحكمة في المجانين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عسر فهم المعنى المتقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال : انقطع في السرقة دون الفحسب وغيره غير معقول المعنى ، فإن الفحسب أكثر متسكاً للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأول فلا يعمل به في المساوي ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله ( وقطع على من الكف ) أشار بهذا الاثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أولها من المنكب ، وقيل من المرفق ، وقيل من الكوع ، وقيل من أصول الأصابع . لحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك ، ومن الثاني آية الوضوء فيها ( وأيديكم إلى المرافق ) ومن الثالث آية التيمم ، ففي القرآن ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) وبينت السنة كما تقدم في باب أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة ، والثاني لأنه لم يأت به في السرقة ، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو ثور ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا مرة بل مقطوع الأصابع وبسبب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج ومجسجون بإجماع السلف على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الخفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم ههنا ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المهر دلى نصاب السرقة ، ونقله عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت عمرة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتبعين وهو تحريمها إلا بتيقن وهو انقطع من الكف ، وأما الاثر من

على فوصله الدارقطني من طريق حجية بن هدي أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل وجاء ابن حبرة ، أنه النبي ﷺ قطع من المفصل ، وأروده أبو الشيخ في كتاب حد المرة من وجه آخر عن وجاء عن هدي رفعه مثله ، ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : قال عمر بقطع من المفصل وعلى بقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق ابن أبي حبرة أن علياً قطع من المفصل ، وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السند من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من اللحم ، وذكر الشافعي في كتاب اختلاف هل وإن مسعود ، أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ويقول : استحي من الله أن أتركه بلاه ، وهذا يحتمل أن يكون بقي الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بقي الكف أيضاً والأول البين لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكف ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف هـ من ، بلاه و أقطع هل الكف . . قوله ( وقال قتادة في امرأة سرق قطع شملها : ليس إلا ذلك ) وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن هوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط مغلاطي في شرحه ولم يسبق لفظة ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة فذكر مثل قول الشعبي : لا يزداد على ذلك قد أقبح عليه الحد . وكان سابق بسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليه قطع فقدم شمله فقطعت فقال : لا يزداد على ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود ( فافطموا أيها النساء ) وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هي قرأتنا يعني أصحاب ابن مسعود . وقيل فيه هياض الإجماع ونعقب ، نعم قد شذ عن قال إذا قطع الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر الأقل من قتادة ، وقال مالك : إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمين ، وإن كان خطأ وجبت اليد ويجزئ من السارق ، وكذا قال أبو حنيفة ، وعن الشافعي وأحد قولان في السارق ، واختلاف المال فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجلاه اليسرى ، ثم إن سرق قال رجل اليمنى ، واحتج لهم آية المحاربة وبمثل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه أن يقطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع ، ثم إن سرق عزر وسجن ، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك ، ووجه ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال : سمى بسارق إلى النبي ﷺ فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، قال : اقتلوه ، ثم سمى به الثانية فقال : اقتلوه . وذكر مثله إلى أن قال فأتى به الخامسة فقال : اقتلوه . قال جابر : فأنطلقنا به فقتلناه ورميناه في بئر ، قال النسائي هذا حديث منكروه مصب بن ثابت وأوية ليس بالقوي ، وقد قال بعض أهل العلم كاجر المنكدر والشافعي : أن هذا مندوخ ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي ﷺ أطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض . قلت : ولحديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي وأفظه أن النبي ﷺ أتى بأص فقال : اقتلوه ، فقالوا إنما سرق ، فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر : كن رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه ، قال

الناسي : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . قلت : نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الإجماع ، ولعلمهم أرادوا أنه استقر على ذلك ، وإلا فقد جزم الباجي في اختلاف العلماء ، أنه قول مالك ثم قال : وله قول آخر لا يقتل ، وقال هرياض : لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال : ومن سرق من بلغ الحلم نطع يمينه ثم إن عاد فرجه اليسرى ثم إن عاد فيده اليسرى ثم إن عاد فرجه اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله ﷺ وهر بن عبد العزيز انتهى ، وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وهر ولا يصح ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم ابن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر انما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجاله السنتين ثقات مع انقطاعهما ، وفيه قول رابع تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا نطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف ، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحره ورجاله ثقات مع انقطاعها ، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي : كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البجعة ليس له يد يأكل بها ويستحي بها ، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي : اضربه واحبسها لفصل ، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وعروة قول الظاهري . قال ابن عبد البر : حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت ولا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وثبتت السرقة فحشة وفيها دقوبة ، وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرءون ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) كما انفقروا على الجراء في الصيد وإن قتل خطأ وهم يقرءون ( ومن قتله منكم متعمداً لجاء مثل ما قتل من النعم ) ويمحون على الخفين وهم يقرءون غسل الرجلين ، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة من طريقه الأولى : قوله ( عن حمرة ) قال الدارقطني في العلل ، انصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على حمرة ، ورواه يونس عند نواد مع حمرة هرو . قالت : ودعي ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحاق الحنيني بمهلة ونونين مصنف رواه عن مالك عن الزهري عن حمرة عن حمرة من عائشة وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذان الاسنادان أيضاً صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحمويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بمجهولها صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بسامعه له من حمرة ورجاع حمرة له من عائشة أخرجه أبو عروانة ، وكذا عند مسلم من وجه آخر عن حمرة أنها سمعت عائشة . قوله ( تقطع اليد في ربع دينار ) في رواية يونس د تقطع يد السارق ، وفي رواية حرمة عن ابن وهب عند مسلم د لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار ، وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن حمرة . قوله ( فصاعداً ) قال صاحب المحكم : يختص هذا بالقضاء ويجوز ثم بدله ولا يجوز الواو ، وقال ابن جنى : هو مذهب على الحال المؤكدة أي ولو زاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا فصاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن حمرة عند مسلم د فافرق ، بدل د فصاعداً ، وهو بمثناء . قوله ( وقابله عبد الرحمن ابن خالد وابن أشجى الزهري ومعه من الزهري ) أي في الاقتصاص على حمرة د ثم ساق رواية يونس وليس في آخره د فصاعداً ، وقد أخرجه مسلم عن حرمة والإسماعيلي من طريق همام كلاماً عن ابن وهب بإثباتها ، وأما



متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهل في د الزهريات ، من عبد الله بن صالح عن اليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأه بخط مغلطاي وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهل أخرجه ، في د حال حديث الزهري ، من محمد بن بكر وروح بن عبادة جميعا من عبد الرحمن ، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر من عبد الرحمن هذا رواية أصلا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو هرواة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا أيضا أن الذهل أخرجه من روح بن عبادة عنه . قلت : ولا وجود له أيضا ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد بن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يست لفظه ، وساقه النسائي ولفظه ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، ووصلها أيضا هو وأبو هرواة من طريق سعيد بن أبي هروبة عن معمر ، وقال أبو هرواة في آخره : قال سعيد نبينا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموعدة قتيلا أي صهرناه نبينا . قلت : وسعيد أكبر من معمر ودة شاركة في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كشي أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مقروفا برواية إبراهيم بن سعد . قوله ( من يونس ) في رواية مسلم عن حرمة وأبي داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب . قوله ( حدثنا الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الإنفاق . قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الاسماعيل رواد حرب بن شداد عن يحيى ابن أبي كشي كذلك ، وقال مسلم بن يحيى عن يحيى بن أبي كشي عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة . قلت : نسب عبد الرحمن إلى حم ، وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، قال الاسماعيل : ورواه إبراهيم التتاد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن مساعد عن لوين عن التتاد ، والذي قبله أصح وبه جزم اليهيق وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن حمرة عن مائنة مرفوعا ولفظه ، تقطع يد السارق في ثمن المجن وثمان المجن ربيع دينار ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن حمرة بلفظ لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن ، قيل لمائنة : ما ثمن المجن ؟ قالت ربيع دينار ، وقد ترويع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق هقل بن زياد عنه بلفظه . قوله ( عن حمرة بنت عبد الرحمن حدثته ) أي أنها حدثته ، وكذا في قوله عن عائمة حدثتهم ، وقد جرت مادتهم مجازيا في مثل هذا كما أكثروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا عبدة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من التطن بنال وفيه بحث ، ولم يلبه على خلف أن التي اشرت إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن حمرة حدثته أن مائنة أم المؤمنين حدثتها . قوله ( تقطع اليد في ربيع دينار ) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ ، تقطع في ربيع دينار فصاعدا ، وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك

عن يونس بلفظ : تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على ولا نسيت ، التقطع في ربع دينار فصاعداً ، وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن حمزة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عينة : ورواية يحيى مشهورة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أثرت إليها أنفاً . وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهاد بلفظ : لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً ، وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة موقوفاً ، وحاول الطحاوي تحليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أثنى وأعلم من ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام هنا تضعيف الطريق القويمة بروايته ، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن حمزة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الانصاري عنها لما وقع في رواية ابن عينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله ، وكذا رواه ابن عينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي من قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن سعيد وزريق صاحب أبيه أنهم سمعوا حمزة عن عائشة قالت : تقطع في ربع دينار فصاعداً ، ثم أخرجه النسائي من طريق عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : الهوابع ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على الدم ولا نسيت التقطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم . وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عينة بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقطع اليد ، الحديث ، وعلى هذا التحليل حول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عينة بلفظ : كان يقطع اليد ، الحديث ، وقال : هذا الحديث لا حاجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك ليكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذاك فكان عندها ربع دينار فقالت : كان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار ، مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . ونعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد ، وأيضاً باختلاف التقويم وإن كان يمكننا لكن محال في المادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين . وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فاما إذا رجع بعضها فلا ، ويتبين الأخذ بالراجح ، وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكره عن لفظ النبي ﷺ على تحرير قاعدة شرعية في النصاب وغالفهم ابن عينة تارة ووافهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى ، وعلى تقدير أن يكون ابن عينة اضطرب فيه فلا يندح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدمون ابن عينة في الزهري على يونس فليس متفقاً عليه عندم بل أكثرهم على العكس ، ومن جزم بتقديم يونس على سليمان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صاحب الزهري أدبج عشرة سنة وكان يرادله في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من

الزهري مرارا ، وأما ابن هبنة فأما جمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فأتى في التي بعدها ، ولو سلم أن ابن هبنة أرجع في الزهري من يونس فلا ممانعة بين روايتيهما فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول مما وقد أتى الزهري في الرواية من حمرة جماعة كما سبق ، وقد وقع الطحاوي فيما طاب له على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رآه فاحتج بحديث محمد بن إسحق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال : « قطع رسول الله ﷺ رجلا في جفن قيمته دينار أو عشرة دراهم ، أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم ولفظ الطحاوي : « كان قيمة الجفن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فقبل عنه هكذا وقيل عنه من حمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه من حمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه : « كانت قيمة الجفن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وقيل عنه من حمرو عن عطاء مرسلا وقيل من عطاء عن أيمن ، أن النبي ﷺ قطع في جفن قيمته دينار ، كذا قال منصور والحكم بن هبة عن عطاء وقيل من منصور عن مجاهد وعطاء جميعا عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أيمن قالت : « لم يقطع في عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن الجفن وثمنه يومئذ دينار ، أخرجه النسائي ، ولفظ الطحاوي : « لا تقطع يد السارق إلا في حنيفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم ، وفي لفظه : « أدن ما يقطع فيه السارق ثمن الجفن ، وكان يقوم يومئذ دينار ، واختلف في لفظه أيضا على حمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال حجاج بن أرطاة عنه بإفظه : « لا قطع فيما دون عشرة دراهم ، وهذا الرواية لو ثبتت لكانت نصا في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ومجلس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولا لا قطع فيما دون عشرة ثم شرح الفطح في الثلاثة فافوتها فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الحر كما تقدم ، وأما سائر الروايات فليس فيها إلا أخبار عن فعل وقع في عهد رسول الله ﷺ وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآتية أنه قطع في جفن قيمته ثلاثة دراهم ، وهو مع كونه حكاية لفعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صر له ثلاثة دراهم ، وقد أخرج البيهقي من طريق ابن إسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن بشار عن حمرة قالت : « قيل لمائة ما ثمن الجفن ؟ قالت ربع دينار ، وأخرج أيضا من طريق ابن إسحق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : « أتيت بنبطي قد سرق فبعت إلى حمرة فقالت : أي بني إن لم يسكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا نقطعه فإن رسول الله ﷺ حدثني عائشة أنه قال : « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا ، فهذا يعارض حديث ابن إسحق الذي اعتمد الطحاوي وهو من رواية ابن إسحق أيضا ، وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك من عائشة بأنها كانت تحدث به نارة ونارة تستقي فتقى ، واستند إلى ما أخرجه من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمرة : « إن جارية سرت ، فسئلت عائشة فقالت : لا قطع في ربع دينار فصاعدا ، . فطريق الثاني لحديث عائشة . قوله ( حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا هبة ) هو ابن سليمان ثم قال ( حدثنا عثمان بن عبد الرحمن ) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال : « حدثنا عبدة بن سليمان وحيد بن عبد الرحمن ، جميعا وضمما إلى غير ما فقال : « كاهن من هشام ، وحيد بن عبد الرحمن هذا هو الرزاسي يسم الزاه ثم حمرة غفيرة ثم سبن ممة ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن حمزة عنه ونسبه كذلك . قوله ( عن أبيه ) أخبرني عائشة أن يد السارق لم تنقطع الخ وقع عند الاسماعيل من طريق دارون بن إسحق عن عبدة

ابن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة ، أن رجلا سرق قدحا فأتى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أبي إن اليد لا تنقطع في الشيء الثاقف ، ثم قال حدثني طائفة ، وهكذا أخرجه اسحق بن راهوية في مسنده عن عبدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله ، قوله ( لم يقطع على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن حنفة أو ترس ) الجن بكسر الميم وفتح الجيم ففعل من الاجتنان وهو الاستئثار بما يمازره المستتر وكسرت ميمه لأنه آفة في ذلك ، والحجفة بفتح الميم والجيم ثم قال هي الحرفة وقد تكون من خشب أو حطم ونظاف بالجلد أو غيره ، والترس مثله لكن يطارق فيه بين جلدين وقيل مما يعني واحد ، وعلى الأول دأب في الخبر لشك وهو المعتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظه ، في أدنى ثمن حنفة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن ، والتنوين في قوله د ثمن ، للتكثير والمراد أنه ثمن يرغب فيه ، فأخرج الشيء الثالث كأنه عروة وأوى الخبر وليس المراد ترسا بعينه ولا حنفة بعينها وإنما المراد المجلس وأن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن الجن سواء كان ثمن الجن كثيرا أو قليلا ، والاعتناء إنما هو على الأقل ليسكون نصا بلا يقطع فيما دونه ، ورواية ابن أسامة عن هشام جامعة بين الروایتين المذكورتين أولا ، وقوله فيما وكان كل واحد منهما ذا ثمن ، كذا ثبت في الأصول ، وأما الكرماني أنه وقع في بعض النسخ ، وكان كل واحد منهما ذو ثمن ، بالرفع وأخرجه على تقدير ضمير الشأن في كله . قوله ( رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرحلا ) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ من ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي الكوفي فأخرجها الحافظ طبراني في المعجم ، والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثتهم عن هشام عن أبيه : أن يد السارق لم تقطع ، فذكر مثل سابق ابن أسامة سواء وزاده ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وقرأه بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في الأوسط ، كذا قال الاسماعيل ، ووصله أيضا عن هشام جرير عن علي المقدسي وعثمان الأنطفا ، وعبد الله بن قيسمة الفراءى ، وأوسله أيضا عبد الرحيم بن سليمان وحاتم بن اسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير ، وأما عبد الرحيم فأختلف عليه فقبل منه مرحلا ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم . ( تنبيه ) : لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فأختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضا كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه ، وحمل يونس حديث عروة على حديث حمزة فسأله على لفظ حمزة وهذا يقع لهم كثيرا ، ويشهد للأول أن اللساني أخرجه من طريق حفص بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن طائفة بلفظ رواية ابن هبيرة ، ورواه أيضا من رواية القاسم ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن د أو نصف دينار فصاعدا ، وهي رواية شاذة . الحديث الثاني حديث ابن عمر د أن رسول الله ﷺ قطع في ثمن ثلثة دراهم . أخرجه من حديث مالك ، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك . قوله ( تابعه محمد بن اسحق ) يعني عن نافع أي في قوله د ثمنه ، وروايته موجودة عند الاسماعيل من

طريق عبدة بن المبارك عن مالك ومحمد بن اسحق وعبيدة بن عمر ثلاثتهم عن نافع عن النبي ﷺ أنه قطع في حين ثمنه ثلاثة دراهم ، وقد أخرجه المزائف رحمه الله عن رواية جرير بن عبد الله وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء ، ومن رواية عبيدة الله وهو ابن عمر بن الخطاب عن نافع عن نافع بن عتبة عن نافع بن عتبة عن نافع بن عتبة عن النبي ﷺ يد سارق ، مثله . قوله ( وقال الليث حدثني نافع بن عتبة ) يعني أن الليث رواه عن نافع كالجملاء لكن قال « قيمته » بدل قولهم « ثمنه » ، ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن رباح عن الليث عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ قطع سارقاً في حين قيمته ثلاثة دراهم » ، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسماء بن زيد كلهم عن نافع ، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته ، هذا لفظ مسلم ولم يميز ، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جرير أخبرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه « أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ترساً من صيدة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » ، وأخرجه الفسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظ « ثمنه » ، ومن طريق عطاء بن يزيد عن حنظلة بلفظ « قيمته » ، فرائق الليث في قوله « قيمته » ، لكن خالف الجميع فقال « خمسة دراهم » وقول الجماعة « ثلاثة دراهم » هو المحفوظ ، وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيدة الله بن عمر بلفظ « قطع في حين قيمته » ، ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ، ومن رواية ابن اسحق بلفظ « أني رجل سرق حزمة قيمتها ثلاثة دراهم فقطم » . ( تنبيه ) : قوله « قطع » معناه أسرلانه ﷺ لم يكن يباشر القطع بنفسه ، وقد تقدم في الباب قبله أن بلالاً هو الذي باشر قطع يد الخزومية ، فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكل بذلك ويحتمل غيره . وقوله « قيمته » ، قيمة الشيء ما تنهى إليه الرغبة فيه ، وأصله قومة فأبدلها الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، والثن ما يقابل به المبيع عند البيع ، والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه باللفظ الثن إما تجوزاً وإما أن القيمة والثن كانا حينئذ مستويين ، قال ابن دقيق العيد : القيمة والثن قد يعتزمان والمعتبر إنما هو القيمة ، وامل التعبير بالثن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة ، وأجاب الضائفة وسائر من خالفه بأنه ليس في طريقه أنه لا يقطع في أقل من ذلك ، وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضاً وسنده ضعيف ولفظه « لا يقطع السارق إلا في الجنب » ، قال فقلنا أن لا يقطع في أقل من ثمن الجنب ، لكن اختلف في ثمن الجنب ، ثم ساق حديث ابن عباس قال « كان قيمة الجنب الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم » ، قال فلا حشاي أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ، ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعتب بأنه لو سلم في الدرهم لم يسلم في النصف الصريح في ربع دينار كما تقدم إيضاحه ، ودفع ما أعله به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن الجنب ممكن بالحل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد الجنب التي قطع فيها وهو أول . وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بقوله « قطع في جنب » على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله « يقطع في ربع دينار فصاعداً » ، فإنه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا زاد عليه ، ومفهومه على أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، قال : واعتماد الضائفة على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد ، وهو قوي في الدلالة على الحنفية لأنه صريح في

القطع في دون الفدر الذي يقولون بجواز القطع فيه ، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الدخري ، وأما دلالته على عدم القطع في دون ربع دينار فلا بد من حيث متطوِّرة بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قالت : وقرر الباجي طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لإدراكه فائدة ، وحينئذ فالمعتمد ماورد به النص صريحا مرفوعا في اعتبار ربع دينار ، وقد خالف من المالكية في ذلك من أقدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال : ذهب سفيان الثوري مع جهلته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم ، ووجهه أن اليد محترمة بالاجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والمشرقة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك ، وتعقب بأن الآية دللت على القطع في كل قليل وكثير ، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ماورد في الأقل ، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ ، لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا ، وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عزم فيها ، والثاني أن الممول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ، ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالا على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل فعرفت الدرهم بالدنانير وحصرتها بها واقف أعلم . وحاصل المذاهب في الفدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذعبا : الأول يقطع في كل قليل وكثير فأما كان أو غير تائه فنقل عن أهل الظاهر والحوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي . ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله دياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهما أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئا ناهيا لحديث عروة الماضي فلم يكن القطع في شيء من التائه ، ولأن عثمان قطع في بخارة خسيدة وقال لمن يمرق السباط إن عديم لا فطن فيه ، وقطع ابن الزبير في ثملين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن حماد بن عبيد العزيز أنه قطع في مد أو مدين . الرابع يقطع في درهم فصاعدا وهو قول عثمان البتي بفتح الواو وحده وتشديد المشاء من فقهاء البصرة ورواية من فقهاء المدينة ونسبه القرطبي إلى عثمان فأطلق غلامه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري جزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوى عن أنس ، أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين ، وفي لفظ لا يساوي ثلاثة دراهم . السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداهما بها ولو كان ذهبا ، وهي رواية عن أحمد ، وحكاها الخطابي عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهبا فصاعبه ربع دينار وإن كان غيرهما كان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهي رواية عن أحمد ، واحتج له بما أخرجه أحمد عن طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى النساني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة مرفوعا : فطموا في ربع دينار ولا تقطعوا في أدنى من ذلك ، قالت : وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتمد والمعتبر في ذلك الذهب ، والمرفوع منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص المريح ، التاسع مثله إلا إن كان المسروق غير ما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما . وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق . العاشر مثله

لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غالبين فإن كان أحدهما غالبا فهو المعمول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر . الثانى عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعى وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وحمزة وأبى بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى والليث ورواية عن إسحاق وعن داود ، ونقله الخطابى وغيره عن عمر وعثمان وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال : إذا أخذ السارق ربع دينار قطع ، ومن طريق حمزة « أتى عثمان يسارق سرق أترجة فومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثنى عشر فقطع ، ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبى هريرة وأبى سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبى جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبى ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصرى وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائى وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبى شيبة عن أبى هريرة وأبى سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسى عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبى حنيفة والثورى وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وحزم ابن المنذر بأنه قول النخعى . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوى أحدهما حكاه ابن حزم أيضا ، وأخرجه ابن المنذر عن على بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربع دينار فصاعدا من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض ، وهو قول ابن حزم ، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحا في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحا في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثير إلا إذا كان الشيء نافيا . وهو موافق للشافعى إلا في قيام أحد التقدين على الآخر ، وقد أيداه الشافعى بأن الصرف يومئذ كان موافقا لذلك واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم ، وتقدم في قصة الأترجة قريبا ما يؤيده ، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهب فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهبا وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه ~~يقطع~~ قطع في مئة قيمته ثلاثة دراهم ، وثبت لا قطع في أقل من مئة المجن وأقل ما ورد في مئة المجن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقا لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله أعلم ، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبى عبيد الله البصرى من المعتزلة ، وغالفهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شيء بدليل بقى ما عداه على هوداه ، وحجته سواء كان لفظه ينهى عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة في كل من سرق يخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع ، وليس في الآية ما ينهى عن اشتراط الحرز ، وطرد البصرى أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية ، نعم وزعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصرى أصلا ، واستدل به على أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صفوان أو سارق المجل وعمرى بها الصحابة في غيرهما من السارقين ، واستدل

بإطلاق ربع دينار هل أن القطع يجب به صلتى عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروبا أو غير مضروب جيدا كله أو ردنيا ، وقد اختلف فيه الترجيح عند الدافعية ونص الشافعى في الزكاة هل ذلك وأطلق في السرقة للجزم الشيخ أبو حامد وأنبأه بالتعميم هنا ، وقال الاصطخرى لا يقع إلا في المضروب ورجحه الرافى ، وقيد الصيغ أبو حامد النقل عن الاصطخرى بالقدر الذى ينقص بالطبع ، واستدل بالقطع في الممن على مشروعية القطع في كل ما يتحول قياسا ، واستثنى الخفية ما يسرع إليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة والابن والخشب والملح والزواب والكلا والطير ، وفي رواية من الخنابلة ، والواضح عندى في مثل السرجين للقطع تقريرا على جواز يسه ، وفي هذا تفاريع أخرى عمل بسطها كتب الفقه وباقه التوفيق . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لمن السارق يهرق البيضة فيقطع ختم به الباب إعادة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يحمل حذوه عمرة من طائفة أصلا ليقطع في ربع دينار فصاعدا وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربع دينار فصاعدا وكذا الحبل ، ففيه إجماع إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذى نقله الأعمش ، وقد تقدم البحث فيه

#### ١٤ - باب ثوبه السارق

٦٨٠٠ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قطع بد امرأة ، قالت عائشة : وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى النبي ﷺ ، فحبت وحسنت ثوبها

٦٨٠١ - حدثنا عبد الله بن محمد الجبى حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا مصعب عن الزهري عن ابن إدريس عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قال : بايت رسول الله ﷺ في رمل قال : أباسكم على أن لا تشركو بالله شيئا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتان فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تصوموا في معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارته وطهور ، ومن ستره الله فذلك إلى الله : إن شاء عذبه وإن شاء كفره . قال أبو عبد الله : إذا تاب السارق بعد ما قطع يده كملت شهادته ، وكل محدود كذلك إذا تاب قبلت شهادته

قوله ( باب ثوبه السارق ) أى هل تنفيه في رفع اسم الفسق عنه حتى قبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته ؛ وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم ، وهو في رواية أبي ذر عن الكشميهنى وحده ، وأبو عبد الله هو البخارى المصنف ، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهما . ونقل البيهقى عن الشافعى أنه قال : يحتمل أن يسقط كل حق في التوبة ، قال وهزم به في كتاب الحدود ، وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسقط ، وعن البيهقى والحنبل لا يسقط شيء من الحدود أبدا ، قال وهو قول مالك ، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب ، وقال



الطحاوي ولا ينفذ إلا قطع الطريق لو ردد النص فيه وانه أهل . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصرا ، ووقع في آخره ، وتابت وحسنت ثوبها ، وقد تقدم شرحا مستوفى قبل هذا ، ووجه مناسبتها للترجمة وصف التوبة بالحسن فان ذلك يقتضي أن هذا الوصف يشبه لتائب المذكور فيود لحالته التي كان عليها ، وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره ، فمن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور ، ووجه الدلالة منه أن الذي أنعم عليه الحد وصف بالتائب فإذا انعم الي ذلك أنه تاب فإنه يعود الي ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا . وانه أهل

### ١٥ - باب المحاربين من أهل الكفر والردة

وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْتَوُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾

٦٨٠٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة الجرمي عن أنس رضي الله عنه قال : قدم على النبي ﷺ فمر من مَحل فأسلموا ، فاجتروا للدنية ، فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها ، ففعلوا فصَحُوا ، فارتدوا ، ففعلوا رطابها واستعاقوا الإبل . فبُعث في آثارهم فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ، ثم لم يجد منهم - حتى ماتوا - قوله ( كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ) كذا هذه الترجمة ثمة للجديع هنا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال ، وأظنها مما اختلف على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة ، والذي يظهر لي أن عليها بين كتاب الدييات وبين استنابة المرتدين ، وذلك أنها تحللت بين أبواب الحدود . فان المصنف ترجمه كتاب الحدود وصدره بحديث لا يرقى الزاني وهو مؤمن ، وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ، ثم بدأ بما يتعلق بعد الخمر في أبواب ثم بالسرقة كذلك ، فالذي يليق أن يثالث بأبواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك لما أن يقدم كتاب المحاربين ولما أن يؤخره ، والاولى أن يؤخره ليقتبذ باب استنابة المرتدين ، فانه يليق أن يكون من جملة أبوابه ، ولم أر من نهى عن ذلك الا الكرماني فانه تعرض لشيء من ذلك في باب إثم الزنا ، ولم يستوفه كما سأنه عليه . ووقع في رواية الله في زيادة قد يرتفع بها الاشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله من أهل الكفر والردة ، فزاد ومن يجب عليه الحد في الزنا ، فان كان محفوظا فكأنه ضم حد الزنا الى المحاربين لانصافه الى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة ، وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب يباب وتكون الابواب كلها داخلة في كتاب الحدود . قوله ( وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ) كذا لا بد ، وساق في رواية كريمة وفيها ( أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ) قال ابن بطال : ذهب البخاري الى أن آية الجارية نزلت في أهل الكفر والردة ، وساق حديث الثوريين وليس فيه تصريح بذلك ، ولكن أخرجه جيب الرزاق عن معمر عن قتادة حديث الثوريين وفي آخره قال : بلغنا أن هذه الآية نزلت ليم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ، ووقع مثله في حديث أبي هريرة ، ومن قال ذلك الحسن ودهان والضحاك والزهري قال : وذهب

جمهور الفقهاء الى أنها نزات فيمن خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعي والكوفيين ، ثم قال : ليس هذا منافيا للقول الأول لأنها وان نزات في المرتين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . قلت : بل هما متميران ، والراجع الى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المعصية عمم ، ثم نقل ابن بطال عن اسماعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزات في المسلمين ، وأما الكفر فقد نزل فيهم ( فإذا لقيتم الذين كفروا أضرب الرقاب ) الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة ( إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) وهي دالة على أن من تاب من المحاربين يسقط عنه الطلب بما ذكر بما جناه فيها ، ولو كانت الآية في الكافر لنفعته المحاربة ، ولكن اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلا أن تسقط عنه المطالبة بالعودة الى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة مع الكفرية وأخرج الطبري من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة المرتين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزات فيهم ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاسمايلي هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) قال هم من عكل . قلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعرينة ، فقد وجد التصريح الذي انفاه ابن بطال ، والمعتمد أن الآية نزات أولا فيهم وهي تناول بمجموعها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن عقوبة الفريقين مختلفة : فإن كانوا كفرا - أي غير الامام فيهم إذا ظفروا بهم - وان كانوا مسلمين فعلى قولين : أحدهما وهو قول الشافعي والكوفيين ينظر في الجنابة فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي ، وجعلوا دأرا ، للتنويع ، وقال مالك : بل هي للتخيير فيتخير الامام في المحارب المسلم بين الأمور الثلاثة ، ورجح الطبري الأول ، واختلفوا في المراد بالنفي في الآية : فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجنابة الى بلدة أخرى ، زاد مالك فيحبس فيها . وعن أبي حنيفة بل يحبس في لده ، وتعقب بأنه الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفي فإن حقيقة النفي الاخراج من البلد ، وقد قرئت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى ( ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ) وحجة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى ، فافصل عنه مالك بأنه يحبس بها ، وقال الشافعي : يكفيه مفارقة الوطن والعشيرة خذلانا وذلا . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة المرتين ، وأورد من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي نلابة مصرحا فيه بالتحديث في جميعه فأمن فيه من التديس والتسوية ، وقد تقدم شرحه في باب أحوال الابل ، من كتاب الطهارة . ووقع في هذا الموضع د ففعلوا فصحوا فارتدوا وقتلوا رعاها واستاقوا الابل .

١٦ - باب لم يحبس النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا

٦٨٠٣ - حدثنا محمد بن قيس بن الوليد حدثني الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة عن

أنس أن النبي ﷺ قطع العرنيين ، ولم يحسمهم حتى ماتوا ،

**قوله** ( باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين الخ ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملةين الكى بالنار لقطع الدم حسمته فاحسم كتقطعت فاقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فنعته أن يسيل ، وقال الداودي : الحسم هنا أن توضع اليد بمد الفطع في زيت حار . قلت : وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه ، وأورد فيه طرفا من قصة العرنيين مقتصرًا على قوله « قطع العرنيين ولم يحسمهم » قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فاما من قطع في سرقة مثلا فانه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التلاف غالبا ينزف الدم

١٧ - باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

٦٨٠٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال :

« قديم رهط من عكل على النبي ﷺ كانوا في الصنعة ، فاجتروا المدينة فقالوا : يا رسول الله أبغنا رسلاً ، فقال ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ ، فأتوها فشرّبوا من آبائها وأبوالها حتى سحوا وسمنوا وقتلوا الراعي واستاقوا الذود ، فأتى النبي ﷺ الصربخ ، فبعث الطلب في آثارهم ، فأتوا رجلاً للنهار حتى أتى بهم ، فأمر بمسامير فأحيت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وماحسهم ، ثم ألقوا في الحرة يستسقون ، فما سقوا حتى ماتوا » . قال أبو قلابة : سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله

**قوله** ( باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا ) كذا لم يضم أوله على البناء الجهرى ، ولو كان بفتحهم لنصب المحاربون وكان راجعاً إلى فاعل يحسم في الباب الذى قبله . وأورد فيه قصة العرنيين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس ناهياً . **قوله** ( حتى سحوا وسمنوا وقتلوا الراعي ) في رواية الكشميني « فقتلوا الراعي » بالفاء وهى أوجه ، وحكى ابن بطال عن المهاب أن الحسكة في ترك سقيهم كفرهم نعمة الله التى أنعمت بهم من المرض الذى كان بهم ، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ مما أخرجه ابن وهب عن مرسل سعيد بن المسيب « أن النبي ﷺ قال لما بلغه ما صنعوا : دطش الله من عطش آل محمد الليلة ، قال فكان ترك سقيهم إجابة لدعوته ﷺ . قلت : وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سملهم لكونهم سملوا أعين الرعاة ، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سقى لم يكن بعلم النبي ﷺ وقوله في هذه الطريق « قالوا أبغنا » بهمزة قطع ثم موحدة ثم معجمة أى اطالب لنا يقال أبغاه كذا طلبه له ، وقوله « رسلاً » بكسر الراء وسكون المهملة أى لبنا ، وقوله « ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ » فيه تجريد وسباق الكلام يقتضى أن يقول بإبل وليسكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلاً ، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين ، وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضاً بلفظ « فأمرهم أن يأبوا لإبل الصدقة » لجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له إبل ترحى لإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر ، وقيل بل الكل لإبل الصدقة وإضافتها إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه ، ويؤيد الأول ما ذكر قريباً من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة

## ١٨ - باب سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيَنَ الْحَارِبِينَ

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ هِنَ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَهْطًا مِنْ مُعْكَلٍ - أَوْ قَالَ مِنْ عُرَيْبَةَ ، وَلَا أَعْلَهُ إِلَّا قَالَ مِنْ مُعْكَلٍ - قَدِمُوا الدِّيْفَةَ ، فَأَصْرَحَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِاتِّفَاحٍ ، وَأَصْرَحَ أَنْ يَخْرُجُوا فَيُشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا . فَشَرِبُوا ، حَتَّى إِذَا بَرَّثُوا رَأَعَى وَاسْتَأْثَرُوا الْقَعَمَ . فَبَاقَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوَةً ، فَهَمَّتِ الطَّلَبُ فِي إِثْرِهِمْ ، فَلَا ارْتَفَعَ لِلنَّهَارِ حَتَّى رَجَى بِهِمْ ، فَأَصْرَحَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَتَمَرَّ أَهْلَهُمْ ، فَأَلْفَقُوا بِالْحَرَّةِ يُسْتَسْقُونَ إِلَّا بُسْعُونَ .

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ

قَوْلُهُ (بَاب) بِالنُّونِ (سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ) بِفَتْحِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمِيمِ بِالْفَعْلِ الْمَاضِي وَيَجُوزُ مَضَافًا بِغَيْرِ تَوْوِينٍ مَعَ سُكُونِ الْمِيمِ ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ الْعَرَنِيِّينَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَيُّوبَ ، وَقَوْلُهُ فِيهِ دَحَى بِهِمْ ، فِي رِوَايَةِ الْكُشَيْبِيِّ دَحَى بِهِمْ ، وَقَوْلُهُ دَحَى بِهِمْ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، قَالَ عِيَّاضُ سَمَرِ الْعَرَنِيِّينَ بِالتَّخْفِيفِ كَحَالِهَا بِالْمُحَارَبَةِ الْحَمَى فَيُطَاقُ السَّجْلُ قَالَهُ خُصَرُ بَأَن يَدْحَى مِنَ الْإِيمَانِ حَدِيدَةً حِمَاةً حَتَّى يَذْهَبَ نَظَرُهَا فَيُطَاقُ الْأَوَّلُ بِأَن تَكُونَ الْحَدِيدَةُ مَسَارًا ، ذَلَّ وَطَبَّاهُ بِالْتَّخْفِيفِ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ ، وَفَسَّرُوا السَّجْلَ أَيْضًا بِأَنَّهُ فِتْنَةُ السِّينِ بِالشُّوْكِ وَلَيْسَ هُوَ الْمُرَادُ هَذَا . (تَنْبِيْهُ) : أَشْكَلُ قَوْلُهُ فِي آيَةِ الْحَارِبِينَ (ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَخْرُجْ فِي الْآخِرَةِ حَذَابٌ عَظِيمٌ) مَعَ حَدِيثِ عِبَادَةِ الْهَالِكِ دَلِيلٌ أَنَّ مَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ فِي الدُّنْيَا كَانَ لَهُ كَفَارَةٌ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ أَنَّ الْحَارِبَ يَجْمَعُ لَهُ الْأَسْرَانِ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ حَدِيثَ عِبَادَةِ مَخْصُوصٌ بِالْمُسْلِمِينَ بِدَلِيلٍ أَنَّ فِيهِ ذِكْرَ الشُّرْكِ مَعَ مَا أَنْهَى إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَاصِي ، فَلَمَّا جُمِعَ الْأَجْمَاعُ دَلِيلٌ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا قُتِلَ عَلَى شُرْكَهَ فَاتَ مَشْرُكَهُ أَنَّ ذَلِكَ أَثْمَلُ لَا يَكُونُ كَفَارَةً لَهُ قَامَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ مِنَ أَهْلِ الْمَعَاصِي كَانَ ذَلِكَ كَفَارَةً لَوْ لَمْ يَمُوتْ بِمَعْصِيَتِهِ ، وَالَّذِي يَضْبُطُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنْ أَقَامُوا الْحُدُودَ لَكُمْ لَا يَفْقَرُوا أَلَيْسَ بِشُرْكَهِمْ وَيَفْقَرُوا ذَلِكَ لِمَنِ يَشَاءُ﴾ وَآلَهُ أَعْلَمُ

## ١٩ - باب فضل من ترك اللغو واغش

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ حُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَبْعَةٌ يُطَاعُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي سَلَاةٍ نَفَاثَتٍ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ قَابَهُ مَعَاقِفُ الْمَسْجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّاهُ فِي اللَّهِ ، وَرَجُلٌ دَعَا نَفْسَهُ إِلَى أَنْفُسِهِمَا قَالَ: إِنْ أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ نَهَضَ فِي بَهْدَنَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَفَعَتْ يَمِينُهُ .

٦٨٠٧ - **حدثنا محمد بن أبي بكر** حدثنا **هر بن علي** . ح . وحدثني **خليفة** حدثنا **عمر بن علي** حدثنا **أبو حازم** عن **سهل بن سعيد الساعدي** قال **الذي** **صلى الله عليه وسلم** : من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيته توكلت له بالجنة »

**قوله** ( باب فضل من ترك الفواحش ) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا أو قولا ، وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ، ويطلق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ) وأطلقت على اللواط باللام المهدية في قول لوط عليه السلام لقومه ( أتأتون الفاحشة ) ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر ، ودعم الحليمي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر ، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث **أبي هريرة** في السبعة الذين يظاهم الله تعالى في ظله ، والمتصور منه قوله فيه « ورجل دعتة امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله تعالى » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شابا جليلا لأن يروجه ابنة له جميلة كثيرة الجمال جدا لينال منه الفاحشة فعني الشاب عن ذلك وترك المال والجمال ، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول السند « حدثنا محمد » غير منسوب فقال **أبو هـ** الفساق وقع في رواية **الأصمعي** **محمد بن مقاتل** ، وفي رواية **القاسمي** **محمد بن سلام** ، والأول هو الصواب لأن **عبد الله** هو **ابن المبارك** وابن مقاتل معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص **عند ابن سلام** ، والذي أشار إليه **الفساق** قاعدة في تفسير من أبهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه ، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضا بأنه **محمد بن سلام** أبو ذر في روايته عن **شيوخه** الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية **كريمة** وأبي الوقت . الحديث الثاني : **قوله** ( **هر بن علي** ) هو المسمى نسبة إلى جده **مقدم** **بورن** **محمد** وهو هم **محمد بن أبي بكر الراوي** عنه ، وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالحديث في هذه الرواية ، وقد أورده في الرقة عن **محمد بن أبي بكر** وحده وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ **خليفة** . **قوله** ( من توكل لي ) أي تكفل ، وقد ذكرت في الرقاق من رواه بلفظ تكفل ولفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن ، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والوثوق به ، وقوله « توكلت له » من باب المقابلة ، وقوله « ما بين رجله » أي فرجه « ولحيته » بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان ويجوز كسر اللام ، وثاني لأن له أدنى وأسفل والمراد به اللسان وقيل : أنطق ، وقد ترجم له في الرقاق « حفظ اللسان » وتقدم شرحه مستوفى هناك . وقوله في آخره « له بالجنة » كذا الأكثر ، وفي رواية **أبي ذر** عن **المسعودي** **والسرخسي** بم حذف الباء ، وقرأ بالنصب على نزح الخافض ، أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمن

## ٢٠ - باب إثم الزناة

وقوله الله تعالى ( ولا يزنون - ولا تقرّبوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا )

٦٨٠٨ - **حدثنا داود بن شبيب** حدثنا **هلم** عن **قنادة** « أخبرنا أنس قال : لأحدكم حديثنا لا يجد تكبوره أحد بعدى ، سمعته من **الذي** **صلى الله عليه وسلم** سمعت **الذي** **صلى الله عليه وسلم** يقول : لا تقوم الساعة - وإما قال : من أنشراط الساعة - أن

يُرفع العلم ، وَيُظهِرَ للجَهِل ، وَيُشْرِبَ الخمر ، وَيُظْهِرَ الزنا ، وَيَقْلُ الرجال ، وَيَكْثُرُ للنساء حتى يَكُونَ لخمسين امرأة القيم الواحد »

٦٨٠٩ - **حديث** محمد بن المني أخبرنا إسحاق بن يوسف أخبرنا الفضل بن عوزان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن ، قال عكرمة : قلت لابن عباس كيف يُزَنع الإيمان منه ؟ قال هكذا - وشبك بين أصابعه ثم أخرجها - فان تاب عاد إليه هكذا - وشبك بين أصابعه »

٦٨١٠ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن الأعمش عن ذكوان « عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : لا يزني للزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشربها وهو مؤمن ، والقوبة معروضة بعد »

٦٨١١ - **حديث** عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفیان حدثني منصور وسليمان عن أبي وائل عن أبي مبصرة « عن عبد الله رضي الله عنه قال : قلت لرسول الله أي الذنب أعظم ؟ قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك من أجل أن يطعم معك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزني حليلة جارك . قال يحيى : وحدثنا سفیان حدثني واصل عن أبي وائل عن عبد الله : قلت لرسول الله . . . مثله . قال عمرو : فذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفیان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي مبصرة ، قال : دَعَهُ دَعَهُ

قوله ( باب إثم الزناة ) بضم أوله جمع زان كرامة ورام . قوله ( وقول الله تعالى ولا يزنون ) يشهد إلى الآية التي في الفرقان وأولها ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) والمراد قوله في الآية التي بعدها ( ومن يفعل ذلك يلق أُناساً ) وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد عن يحيى القطان فقال متصلاً بقوله حليمة جارك « قال فزات هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ : والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى قوله - ولا يزنون ، ووقعت في الأدب من طريق جرير عن الأعمش وساق إلى قوله ( يلق أُناساً ) ولم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما بينه مسلم ، وأخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغول كلاهما عن واصل الأحدب وساقه إلى قوله تعالى ( ويخلف فيه مهانا ) ووقع لغير أبي ذر بحذف الواو في قوله « وقول الله » . قوله ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ) زاد في رواية النسائي « إلى آخر الآية ، والمشهور في الزنا القصر وجاء المد في بعض اللغات . وذكر في الباب أربعة أحاديث : الحديث الأول قوله ( حدثنا ) في رواية غير أبي ذر والنسائي « أخبرنا » . قوله ( داود بن شبيب ) بهجمة وهو حدة وزن هظيم هو الباهلي يكنى أبا سليمان بصري صدوق قاله أبو حاتم ، وقال البخاري : مات سنة اثنتين وثمانين . قلت : ولم يخرج

هذه إلا في هذا الحديث مناقط ، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله ، وتقدم شرحه في كتاب العلم ، والفرض منه قوله فيه ويظهر الإقناع أي بشيخ ويشتهر بحيث لا يتكلم به لكثرة من يتعاطاه ، وقد تقدم سبب قول ابن أبي عمير لا يحد ذكره أحد بعد . الحديث الثاني حديث ابن عباس لا يروى إلا في الرواية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير إن بعضهم رواه بصيغة التثنية ، لا يدينه مؤمن ، وأن بعضهم حمله على المستحل ، وسأله بسنده عن ابن عباس ، واسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزرق ، والفضل بن ماء ومعه مصنف . وأبو غروان ينفرد بمصنف ثم ذاب ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه قال حكيم الخ ، هو موصول بالسند المذكور ، وقوله وشبك بين أصابعه ، في رواية الأسماعيل عن طريق أسماعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال هكذا نوصف صفة لا أحفظها ، وقد تقدم الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال أقره لي بعد تخرج حديث أبي هريرة : وحكاية تأويل لا يروى إلا في الرواية وهو مؤمن ، لا نل أحدًا كفر أحدًا بالرواية والسرقة والشرب يعني من يستدل بجلاله ، قال : وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا : يخرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله واقطع . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه ، وعلى قوله في آخره ، والنوبة معروضة بعده . الحديث الرابع حديث عبد الله بن مسعود . قوله ( عمرو بن علي ) هو أنفاس ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المنصور ، وسليمان هو الأعشى ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو مبصرة هو عمرو بن شرحبيل ، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان بمهمة ونحتمانية ثقيلة هو المعروف بالأحديب ، ورجال السند من سفيان ناصعا كوفيين ، وقوله قال عمرو ، هو ابن علي المذكور ( فذكرته لعبد الرحمن ) يعني ابن مهدي ( وكان حدثنا ) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى بن علي رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء ، وقال الهيثم بن خفاف فيما أخرجه الأسماعيل عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال وقال عبد الرحمن مرة من سفيان من منصور والأعشى وواصل نقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعشى ومنصور فأدخلوا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا مبصرة ، وأما واصل فحذفه لضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا ، وأما عبد الرحمن فحدث به ، أولا غير تفصيل لحمل رواية واصل على رواية منصور والأعشى لجمع الثلاثة وأدخل أبا مبصرة في السند ، فلما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فأنصهر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعشى حسب وترك طريق واصل ، وهذا معنى قوله فقال دعه دعه ، أي انزهه واضعير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خفاف في روايته بعد قوله دعه ، لم يذكر فيه واصل بعد ذلك ، فنرى أن معنى قوله دعه أي ترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي مبصرة ، وقال الكرماني : حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثرهما عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه ، قال : وأيسر المراد بذلك الظن عليه لكر ظهوره مرجح الرواية بأصاقل الواسطة الواقعة الأكثرين كذا قال ، والذي يظهر

ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي مبصرة إن كان في أصل رواية وأصل فتحيته به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلة الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند عالم يسمة ، فاكنتي برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان بن وهب وأصل وحده بن زيادة أبي مبصرة ، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ وأصل حطاف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال مثله وكان ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الاسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير واثق هذا الرجل على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور ؛ وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فغفم الأعمش إلى منصور ، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المنذر ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني وفيه ما تقدم ، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعمش في ذكر أبي مبصرة وحذفه ولم يختلف فيه على وأصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن وأصل يحذف أبي مبصرة لكن قال الترمذي رواية منصور أصح يعني بإثبات أبي مبصرة ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول وأصل ، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان . قوله ( أي الذنب أعظم ) ؟ هذه رواية الأكثر ، ووقع في رواية طاسم عن أبي وائل عن عبد الله وأعظم الذنوب عند الله ، أخرجه الحارث ، وفي رواية مسند الماضية في كتاب الأدب ، أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش أي الذنوب أكبر عند الله ، وفي رواية الأعمش عند أحمد وغيره أي الذنب أكبر ، وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل وأكره الكبار ، قال ابن بطال عن المهلب : يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك ، لأنه لا خلاف بين الأمة أن لواط أعظم إنما من الزنا فكأنه <sup>يعني</sup> إنما قصد بالأعظم هنا ما نكثرت مواقفه ويظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت هكذا وقع في حق وقد عبد القيس حيث اقتصر في منبهاتهم على ما يتعلق بالاشربة لفشوها في بلادهم . قلت : ، بما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول هو جماعة حكمه فإن الحد عند الجمهور . والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من القيس أو مساويه ، والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجما ضعيف . وأما نأينا فما من مفسده به إلا ويوجد مثله في الزنا واشد ولولم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جدا ولا يتأتى مثلها في الذنب الآخر . وعلى التنزل فلا يزيد . وأما ثالثا ففيه مصادمة للنص الصريح على الاعتاقية من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعا فالذي مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي ، وليس في نفسه نص صريح ولا إشارة بالحصص في الذي اقتصر عليه ، والذي يظهر أن كلامنا من الثلاثة على



ترتيبها في العظم ، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصف بكثرة أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم  
يهود أن يكون فيما لم يذكر شيء يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما  
يكون في النفس مثله أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم ما ذكر في  
المرتبة الثالثة ولا يحذر في ذلك ، وأما ما مضى في كتاب الأدب من حدائق الوالدين في أكبر الكبار لكنها  
ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها . قوله ( حلية جارك ) بفتح الحاء المهملة ووزن  
حطية أي التي يحمل له وطؤها ، وقيل التي تحمل معه في فراش واحد ، وقوله « أجل أن يطعم مملوك » بفتح اللام  
أي من أجل الخلف الجار فالتصعب ، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب ، وسيأتي الكلام على بقية  
شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٢١ - باب رجم الحصن . وقال الحسن : من زنى بأخته فخذوه حد الزاني

٦٨١٢ - حدثنا آدم حدثنا فضة حدثنا سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث « من علي رضي  
الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال : قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ »

٦٨١٣ - حدثني إسحاق حدثنا خالد بن عيسى « سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول  
الله ﷺ ؟ قال : نعم . قلت : فهل صورة النور أم بعد ؟ قال : لا أدري »  
[الحدث ٦٨١٣ - طه ١ : ٦٨٠]

٦٨١٤ - حدثنا عبد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال حدثني أبو سلمة بن  
مبارك عن ابن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فذنبه أنه قد زنى ، فشهد  
على نفسه أربع شهادات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ، وكان قد أحسن »

قوله ( باب رجم الحصن ) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان ، وبأني بمعنى العفة والتزويج والاسلام  
والحرية لأن كلا منها يمنع المكلف من عمل الفاحشة ، قال ابن القطاع : رجل عصى بكسر الصاد على القياس  
وبفتحها على غير قياس . قلت : يمكن تخريجها على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة فقد عليها ودخل بها  
وأصابها لكان الذي زوجها له أو عمله على التزويج بها ولو كانت نفسه أحسنه أي جملة وحسن من العفة أو منعه  
من عمل الفاحشة . وقال الراغب : يقال للزوجة محصنة أي أنه زوجها أحسنها ، ويقال امرأة محصنة بالسر إذا  
تصور حصنها من نفسها وبالفصح إذا تصور حصنها من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال وكتاب  
الرجم ، ولم يقع في الروايات المحصنة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا  
الشبهة ، وعانقهم أبو ثور فقال : يكون محصناً ، واحتج بأن النكاح الفاسد يبطى أحكام الصحيح في تقدير المهر  
وجوب العدة ولحق الولد وتحريم الزبية ، وأوجب بعموم « ادودوا الحدود » قال : وأجمعوا على أنه لا يكون  
بمجرد العقد محصناً ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصحها قال : حتى تقوم البينة أو يرجع منه إقرار أو يعلم  
له منها ولد ، ومن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين واختلفا في الوطء لم يسق الزاني ولو لم يمس لها إلا ليلة

وأما قبل الزنا فلا يكون عصفا ولو أقام معها ما أقام ، واختلفوا إذا تزوج المرأة هل تحصنه ؟ فقال الأكثر : نعم ، ومن عطاء والحسن وقتادة والثوري والكوفيين وأحمد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كتابة فقال إبراهيم وطاوس والشعبي : لا تحصنه ، ومن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الإسلام ، أخرجهما ابن أبي شيبة . ومن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبير . وقال ابن بطلال : أجمع الأصحاب وأئمة الأمصار على أن المحسن إذا زنى عامدا طالما اختارا فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واضلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن ، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لفهمهم من بقايا الخوارج . واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار كل رضى الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب : ورجمتهما بسنة رسول الله ﷺ ، وثبت في صحيح مسلم عن عبادَةَ أن النبي ﷺ قال : « نذرا عني ، قد جعل الله لمن سبىلا . الثيب بالذنب الرجم ، وسيأتي في » باب رجم الحبلى من الزنا ، من حديث عمر أنه خطب فقال : « إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم ، وبأنى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال الحسن ) هو البصري كذا للأكثر ، والكشيميني وحده . وقال منصور : بدل الحسن ورضوه . قوله ( من زنى بأخته لحد حذ الزاني ) في رواية الكشيميني « الزنا ، وصلة ابن أبي شيبة من حفص بن غياث قال : سألت عمر : ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو القيس الثاقبي المشهور فيمن أنى ذات محرم منه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال : رجمتها بسنة رسول الله ، فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بفغير محرم . وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل مزني بذات محرم ، وهو مارواه صالح بن راشد قال : أتى الحاجج برجل قد اغتصب أخته هل نفسها فقال : سلوا من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال عبد الله بن المطرف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تخطف الحرمتين غطوا وسطه بالسيف ، فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في « الملل ، ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن الشيخ من قوله ، قال : ولا أدري أهو هذا أو لا يشير إلى تجويد أن يكون الراوي غاط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت . وأما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوي غاط فيه ، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال : أتى الحاجج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشيخ وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، اضرب عنقه . قلت : والراوى عن صالح بن راشد ضعيف وهو وفدة بكسر الزاء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله : فكتبوا إلى ابن عباس ، وابن عباس مات قبل أن يلى الحاجج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعف راويها ، وأشهر حديث في الباب حديث الجراء . لقيت خالي ومعه الراية فقال بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن وفي سننه اختلاف كثير ، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ، ابن ماجه والدارقطني ، وقد قال بظايره أحمد . وحمده الجمهور هل من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر بأخذه ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول قوله ( حدثنا سفيان بن كهيل ) في رواية علي بن الحنفية عن شعبة : عن صلة وجماد أخرجه ، الاسمايلي ، وذكر الدارقطني

أن قنبل بن محرر روى عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلة عن مجالد ، وهو غلط والصواب سلة ومجالد . قوله ( سمعت الشعبي عن علي ) أي يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الأسماعيلي : روى عصام بن يوسف عن شعبة فقال د عن سلة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنبل المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجرم الدارقطني بأن الزيادة في الاسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره . قوله ( حين رجم المرأة يوم الجمعة ) في رواية علي بن الجعد ، أن عليا أتى بامرأة ذلت فضر بها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وكذا عبد النسائي من طريق هز بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال د أتى علي بشرا حرة من بني أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح وقد فحرت ، فردها حتى ولدت وقال : اثنتي بأقرب أنفسا منها فأعطاهما الولد ثم رجمها ، ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال د أتى علي بجولة لسعيد بن قيس فحرت وفي أفض وهي حبلى فضر بها مائة ثم رجمها ، وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سعيد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال د أتى علي بشرا حرة فقال لها : لعل رجلا استكرهك ، قالت : لا ، قال فلعنك أباك وأنت زائمة ؟ قالت : لا . قال : لعل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست ، فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجعلها مائة ثم ردها إلى الحبس ، فلما كان يوم الجمعة حفر لها رجمها ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي د أنه عليا لما وضعت أمر لها بحفرة في الدوق ثم قال : إن أولى الناس أن يرمي الإمام إذا كان بالاعتراف ، فإن كان اليهود فاليهود ثم رماها . قوله ( رجمها بسنة رسول الله ) زاد علي بن الجعد و جعلها بكتاب الله ، زاد إسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي د قبل لعل جمعت حديثين ، فذكره . وفي رواية عبد الرزاق د أجعلها بالقرآن وأرجها بالسنة ، قال الشعبي : وقال أبي بن كعب مثل ذلك ، قال الحازمي : ذهب أحمد واسحق وداود وابن المنذر إلى أن الزاني المحصن يجلد ثم يرمي ، وقال الجمهور وهي رواية عن أحمد أيضا لا يجمع بينهما ، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ بمعنى الذي أخرجه مسلم بلفظ د الشيب بالثيب جلد مائة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة والثني والناسخ له ما ثبت في قصة ما هو أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد ، قال الشافعي : فذلك السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب . والدايل على أن قصة ما عز متراخية عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزاني في البيوت فتنسخ الحبس بالجلد وزيد الشيب الرجم ، وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب ، وذلك مأخوذ من الاختصار في قصة ما عز على الرجم وذلك في قصة القامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر : طارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي ، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ورافقه أبي ، وليس في قصة ما عز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرموم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال ، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض إجابة العمرة بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يهجم عن أبيه ولم يذكر العمرة ، فاجاب الشافعي بأن السكرت عن ذلك لا يدل على سقوطه ، قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا . قلت : وبهذا اليوم الطحاوي أيضا الشافعية ، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه د حج عن أبيك واعتبر ، كما تقدم بيانه في كتاب الحج ،

قالتصير في ترك ذكر العورة من بعض الرواة ، وأما قصة ما عرفت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك العامة والجهينة وغيرهما ، وقال في ما مر واذهبوا فاجروه ، وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد ، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه . ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاذ ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مديون أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة ، وأما الشاب فيجلد إن لم يحسن ويرجم إن أحسن فقط ، ووجههم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في باب رجم الحبل من الزنا ، وقال هياضي : شئت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ والشيخ دون الشاب ولا أصل له ، وقال النووي : هو مذهب باطل ، وكذا قاله ونفي أصله ، ووصفه ، بالاطلاق إن كان المراد به طريقة فليس بجيد لأنه ثابت كما سأبينه في باب البكران بجلدهما ، وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضا لأن الآية وردت بلفظ الشيخ نفهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة ، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالاطلاق ، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وعالف في ذلك بعض المعتزلة واحتل بأن التلاوة مع حكمها كالعالم مع العالمية فلا ينفك ، وأجيب بالمنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمارة الحكم فيدل وجودها على ثبوتها ولا دلالة من مجرد ما على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمارة في طرف الدوام انتفاء مادتها عليه ، فإذا نسخت التلاوة لم ينتف المدة ، وكذلك بالعكس . الحديث الثاني : قوله (حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا إسحق ، وهو ابن شاهين الراسبي ، وعالم هو ابن عبد الله الطحان ، والشياني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنته . قوله (قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشي عن د أم بعدها ، وقاعدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدهى نسخه بالتخصيص فيها على أن حد الزاني الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحسن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف ، وأجيب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الأحاد ، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو مخصص بغير المحسن . قوله (لا أدري) بأن بيانه بعد أبواب ، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك ، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما تقدم بيانه ، والرجم كان بعد ذلك فذكره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث : قوله (حدثنا) في رواية أبي ذر : أعجبنا ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وبولس هو ابن يزيد . قوله (حدثني أبو سلة) في رواية أبي ذر : أخبرني ، قوله (أن رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة ، واسم هذا الرجل ما عرفت مالك كما سيأتي مسمى من ابن عباس بعد سبعة أبواب

٢٢ - باب لا يجرم المجنون والمجنونة . وقال علي بن عمر رضي الله عنه : أما علمت أن القلم رُفِعَ من

المجنون حتى يفتيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن الثائم حتى يستيقظ ؟

٦٨١٥ - حديث شامي بن بكير حدثنا القيث عن فضيل عن ابن شهاب عن أبي سفيان ومعيد بن السيب

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إني

زَنَيْتَ ، فَأَمْرٌ مِنْهُ حَتَّى رُدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ مَرَاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ :  
أَبْلَكَ جَنُونَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَبَلِّغْ أَحَدَهُنَّ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُوهُ ،

٦٨١٦ - ... قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « فَكُنْتُ فَمِنْ رَجَعُهُ ، فَرَجَعَهُ  
بِالْمَصْلِ ، فَلَمَّا أَذْلَقَهُ الْخَبْرَةَ هَرَبَ ، فَأَدْرَكَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَعَاهُ »

قوله ( باب لا يرجم المجنون والمجنونة ) أى إذا وقع فى الزنا فى حال الجنون ، وهو اجماع واختلف فيما إذا  
وقع فى حال الصحة ثم طرأ الجنون هل يؤخر الى الإفاقة ؟ قال الجمهور : لا ، لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير ،  
بخلاف من يجلد قائمه بقصد به الإيلام فيؤخر حتى يفيق . قوله ( وقال على رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه : أما  
علت الخ ) تقدم بيان من وصله فيه باب الطلاق فى الأهلان ، وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعا  
ورجح النسائي الموقوف ، ومع ذلك فهو مرفوع حكما ، وفى أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو  
عن ابن عباس أنى عمر رأى مجنونة قد زنت وهى حبلى فأراد أن يرجمها ، فقال له على : أما بلغك أن القلم قد رفع  
عن ثلاثة ، فذكره ، هذا لفظ على بن الجعد الموقوف فى ألفوائد الحمديات ، ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس  
« مر على بن أبى طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر بترجمها فردها على وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله ﷺ  
قال : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ؟ قال :  
صدقت ، فدخل فيها ، هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن أبى داود وسندهما متصل ،  
لكن أحله النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها ، وفى رواية جرير بن عبد الحميد عن  
الأعمش بسنده « أتى عمر بمجنونة قد زنت ، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن ترجم ، فترجمها على بن أبى طالب  
فقال : أرجعوا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم قد رفع ، فذكر الحديث وفى آخره قال على قال فما بال هذه ترجم ؟  
فأرسلها ، فعمل يكبر ، ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه ، وأخرجه أبو داود موقوفا من الطريقين ووجهه  
النسائي ، ورواه عطاء بن السائب عن أبى ظبيان عن على بن هذيل عن ابن عباس وفى آخره فعل عمر يكبر ، أخرجه  
أبو داود والنسائي بلفظ قال « أتى عمر بامرأة ، فذكر نحوه وفيه فدخل على سليلها ، فقال عمر : ادع لى طيبا ،  
فأتاه فقال : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم فذكره ولكن بلفظ المعتوه حتى يبرأ ، وهذه  
مضروعة بنى فلان لعل الذى أتاهما وهى فى بلاتها ، ولابن داود من طريق أبى الضحى عن على مرفوعا نحوه لكن  
قال « وعن الحرف ، بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء ، ومن طريق حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم التيمي  
عن الأسود عن عائشة مرفوعا « رفع القلم عن ثلاثة ، فذكره بلفظ « وعن الجبلى حتى يبرأ ، وهذه طرق قوى بعضها  
ببعض ، وقد أطنب النسائي فى تخريجها ثم قال : لا يصح منها شيء والمرفوع أولها بالصواب ، قلت : والمرفوع شاهد  
من حديث أبى إدريس الخولاني وأخبرنى غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله ﷺ قال  
« رفع القلم فى الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه المأله »  
أخرجه الطبراني ، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث ، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة  
الشمر عنهم دون الخبر . نقل شيخنا فى شرح الترمذى ، « مر ظاهر فى الصبي دون المجنون والنائم إلا ما فى جزء من

ليس قابلاً لصحة العبادة منه لروال المشهور . وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن اسلام الصبي فقال : لا يصح . واستدل بهذا الحديث ، فعروض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخضة وأما قلم الثواب فلا أقوله للمرأة لما سألته ، وهذا حج ؟ قال : نعم ، ولقوله « مرسوم بالصلاة » فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الاسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال إنما يقع لغواً ويمتد بحججه وصلاته ؟ واستدل بقوله « حتى يحتمل » على أنه لا يؤخذ قبل ذلك ، واحتج من قال : يؤخذ قبل ذلك بالردة ، وكذا من قال من المالكية بقاء المد على المراقق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى « حتى يكبر » والأخرى « حتى يشب » . وتعقبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ « حتى يحتمل » هي العلامة المحققة فيتمتع اعتبارها وحل باقي الروايات عليها . قوله ( عن حنبل ) هو ابن خالد . قوله ( عن أبي سعدة وسعيد بن المسيب ) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن قيس عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، وجمعا مسلم فوصل رواية حنبل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن حنبل : ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن ابن خالد . قلت : ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سعدة وحده عن جابر ، وجمعا مسلم هذه الطارق وأحال بانظها على رواية حنبل ، وسيأتي لبخاري بعد بابين من رواية معمر ، وعلق طرقاً منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحق بن راهوية عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معاً ، ووقعت لنا بعوف ، مستخرج أبي نعم ، من رواية الطبراني عن الثوري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده . قوله ( أنى رجل ) زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » وفي رواية يونس ومعمر « إن رجلاً من أسلم » وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت ماعز بن مالك الأسدي حين جرى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه « رجل فصر أعضل ليس عليه رداء » وفي لفظ « ذو عضلات » بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصب مع لحم فهو عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع وكل لحة مستديرة في البطن والاعضل الشديد الخلق ومنه أعضل الأمر إذا اشتد ، لكن ذلك الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير المخلات . قوله ( فأعرض عنه ) زاد ابن مسافر « فتنهى لثقي وجه رسول الله ﷺ الذي أهرض قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة ، وفي رواية شعيب « فتنهى لقاء وجهه » أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ ، ولفظاً منصوب على الظرفية وأصله مصدر أفهم مقام الطرف أي مكان تلقاء الخلف مكان قبل ، وليس من المصادر ففعال بكسر أوله إلا هذا وتبيان وسائرهما بفتح أوله ، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة . قوله ( حتى ردد ) في رواية الكشميني « حتى رد » بدال واحدة ، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى نفي ذلك عليه » وهو بمثلثة بعدها نون خفيفة أي كرر ، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك ، أراجع لا تخفرف الله ونب إليه » فرجع غير بعيد ثم جاء فقال « يا رسول الله طهرني » وفي لفظ « فلما كان من الغد أتاه » ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد « إن رجلاً من أسلم قال لابن بكر الصديق : ان الآخر زني ، قال : فنبأ إلى الله واستر بستر الله » ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار ، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أمه . قوله ( فلما شهد على نفسه أربع

(شهادات) في رواية أبي ذر وأربع مرات ، وفي رواية بريدة المذكورة ، حتى إذا كانت الرابعة قال فبم أطهرك .  
وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عروبة عن سماك ، فشهد على نفسه أربع شهادات ، أخرجه مسلم وأخرجه  
من طريق شعبة عن سماك قال : فرده مرتين ، وفي أخرى : مرتين أو ثلاثا ، قال شعبة قال سماك : فذكرته لسعيد  
ابن جبير فقال إنه رده أربع مرات . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا : فاعترف بالزنا ثلاث مرات ،  
والجمع بينهما أما رواية مرتين فتدخل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يضمن به قول بريدة  
: فلما كان من الغد ، فاقصر الراوي على أحدهما ، أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في  
اثنين ، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : جاء ماهر بن مالك  
إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين ، وأما رواية الثلاث فكان المراد  
الاقتصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فإنه لم يردده بل استثبت فيه وسأل عن حقه ، لكن وقع في  
حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن القاسم ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد  
الرابعة وانقطعت . جاء الأسلي فذهب على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك بمرض عنه رسول الله  
ﷺ ، فأقبل في الخامسة فقال : ندرى ما الزاني ، إلى آخره ، والمراد بالخاصة الصفة التي وقعت منه عند السؤال  
والاستثبات ، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه لسؤال وقع بعد ذلك . (قال أبوك  
جنون ؟ قال لا) في رواية شبيب في الطلاق : وهل بك جنون ، وفي حديث بريدة : فسأل أبا جنون : فأخبر بأنه  
ليس بجنون ، وفي لفظ : فأرسل إلى قومه فقالوا : ما نعله الا وفي العقل من صالحينا ، وفي حديث أبي سعيد : ثم  
سأل قومه فقالوا : ما نعلم به بأما إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد ، وفي مرسل  
أبي سعيد : بعث إلى أهله فقال : أشكى به جنه ؟ فقالوا : يا رسول الله إنه لصحيح ويجمع بينهما بأنه سألهم  
سأل عنه احتياطا ، فإن قائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دليل لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف  
دعواه ، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يمتد بقوله ، وعند أبي داود من طريق  
نعيم بن مرزوق قال : كان ماهر بن مالك يتبع في حجر أبي قاصب جارية من الحبش ، فقال له أبي : أنت رسول الله  
ﷺ فأخبره بما صنعت له . يستغفر لك ورجاء أن يكون له عجز . فذكر الحديث فقال عياض : قائدة سؤاله أبوك  
جنون سترأ لحاله واستبماد أن يباح ما قبل بالاعتراف بما يقتضي إهلاكه ، ولعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه  
وحده ، أو لينهم إقراره أربما عند من يشترطه . وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فبالغة في الاستثبات وتعقب بعض  
الشراح قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بحضور الصحافة في المسجد .  
قلت : ويرد وجه آخر وهو أن أفراد الحديث بجماع إقرار المقر كما في الحكم عليه ببلد ، اتفاقا إذا لا ينطبق من  
الهموى ، بخلاف غيره ففيه احتمال . قوله ( قال لم أحصت ) أي تزوجت ، هذا منناه جرمنا هنا ، لا تراق الحكم  
في حد من تزوج ومن لم يتزوج . قوله ( قال : نعم ) زاد في حديث بريدة قبل هذا : اشرب خمرًا ؟ قال لا ، وفيه  
و لقام رجل فاستكبه فلم يجد منه ويحيا ؟ وزاد في حديث ابن عباس الآتي قريبا : لعلك نبلت أو غرت . بمجدة  
وزاد : أو نظرت . أي فاطقت على كل ذلك زنا ولكنه لا حد في ذلك . قال : لا ، وفي حديث نعيم : فقال مر  
ضاجعتها ؟ قال : نعم ، قال : فهل باشرتها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعها ؟ قال : نعم ، وفي حديث ابن عباس

المذكور ، فقال أنكنتها ، لا يكفى بفتح التحتية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحا ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع ، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجماع بأن الجماع قد يحمل على مجرد الاجتماع ،  
وفى حديث ابن هريرة المذكور ، أنكنتها ؟ قال نعم . قال حتى دخل ذلك منك فى ذلك منها ؟ قال نعم ، قال كما  
ينسب الميرود فى المكحلة والرشاء فى البئر ؟ قال نعم . قال : تدرى ما الرنا قال : نعم ؟ أنيت منها حراما  
ما بأن الرجل من امرأته حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : نظرتنى ، فأمر به فرجم ، وقبله عند النسائي هنا  
« هل أدخلته وأخرجته ؟ قال نعم » . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . قوله  
( فأخبرنى من سمع جابر بن عبد الله ) صرح بولس ومصر فى روايتهما بأنه أبو سلة بن عبد الرحمن ، فكان  
الحديث كان عند أبى سلة عن أبى هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه من جابر . قوله ( فكنت  
فيمن رجمه فرجمناه بالمصل ) فى رواية مصر « فأمر به فرجم بالمصل » وفى حديث أبى سعيد « لما أوقفناه ولا خفنا  
له » ، قال « فرميناه بالعظام والمرد والحرف » بفتح المعجمة والواو وبالفاء وفى الآنية التى تتخذ من الطين المشوى  
وكان المراد ما ذكر منها . قوله ( فلما أذلقته ) بذال معجمة وفتح اللام بعدما قاف أى أفلقته وزنه ومناه قال  
أهل اللغة : الألق بالتحريك لقلنى وعن ذكره الجوهري ، وقال فى النهاية : أذلقته بليت منه الجهد حتى قلنى ،  
يقال أذلقه لشيء أجهد ، وقال النورى : معنى أذلقته المجاورة أصابته بجهدا ، ومنه أذلق صار له حد يقطع .  
قوله ( هرب ) فى رواية ابن مسافر « جز » بهيم وميم مفتوحين ثم زأى أى وثب مسرعا وليس بالشديد العدو  
بل كالقفز . ووقع فى حديث أبى سعيد « فاشتد وأشد لنا خافه » . قوله ( فأدركناه بالحرة فرجمناه ) زاد مصر  
فى روايته « حتى مات » وفى حديث أبى سعيد « حتى أتى عرض - بضم أوله أى جانب - الحرة » فرميناه  
بجلاميد الحرة حتى سكت ، وعند الثرمذى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلة عن أبى هريرة فى قصة ماهر  
« فلما وجد من المجاورة فر يشد حتى مر برجل معه لى جل اضربه وضربه الناس حتى مات » وعند أبى  
داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن مرزبان عن أبيه فى هذه القصة « فوجد من المجاورة فخرج يشد » ، فلقبه  
بجد الله بن أنيس وقد هجن أصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه فقتله ، وهذا ظاهره بخالف ظاهر رواية أبى  
هريرة أنهم ضربوه معه ، لكن يجمع بأن قوله فى هذا « فقتله » أى كان سببا فى قتله ، وقد وقع فى رواية الطبرانى  
فى هذه القصة « اضرب ساقه نصرعه » ورجوه حتى قتلوه ، والوظيف جمع حمة وزن عظم : خف البعير وقيل  
صنق الدراج والساق من الإبل وغيرها ، وفى حديث ابن هريرة عند النسائي « فأتى إلى أصل شجرة فتوصل  
بيمينه حتى قتل ، ولقيت من طريق أبى مالك من رجل من أصحاب رسول الله ﷺ « فذهبوا به إلى سائط يبلغ  
صيره فذهب يثب فرماه وجل فأصاب أصل أذنه فصرع فقتله . وفى هذا الحديث من الفوائد مقبة عظيمة لما هو بن  
مالك لأنه استعمل طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليم تطهيره ولم يرجع عن إفراذه مع أن الطبع البشرى يقتضى أنه  
لا يستمر على الأفراد بما يقتضى إرماق نفسه لجأه نفسه إلى ذلك وقوى عليها وأقر من فهد اضطراب إلى إقامة  
ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من اقتل بالتوبة ، ولا يقال له لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع  
للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يرد أمره فى صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام  
المسألة ويبنى على ما يجب به ويعدل عن الأفراد إلى ذلك ، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع فى مثل قضيته



أن ينوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ما عرفت ، وأن من اطلع على ذلك يستتر عليه بما ذكرنا ولا يفصح به ولا يرفعه إلى الإمام كما قال النبي ﷺ في هذه القصة ولو سترته بثوبك لكان خيراً لك ، وبهذا جزم الشافعي رضي الله عنه فقال : أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستتره على نفسه ويتوب ، واحتج بقصة ماعز بن أبي بكر وعمر . وقال ابن العربي : هذا كله في غير الجاهر ، فاما إذا كان متظاهراً بالفاحشة جهراً فاني أحب مكاشفته والتبريح به لينزجر هو وغيره . وقد استشكل استحباب الاستتر مع ما وقع من الثناء على ماعز والعامدية ، وأجاب شيخنا في شرح الترمذي ، بأن العامدية كان ظهر بها الجبل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة ، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده ، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقم عليه الحد أفضل انتهى . والذي يظهر أن الاستتر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى . وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانته لما وقع في هذه القصة من تردده والإيحاء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراهه وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك . وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسجد والتصريح فيه بما يستحي من التلفظ به من أنواع الزفت في القول من أجل الحاجة المألوفة لذلك . وفيه نداه الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسر بما لا يوجب حداً أو يرجع ، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ ، والتعريض المقرب بأن يرجع وأنه إذا رجع قبل ، قال ابن العربي : وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه ، وحديث النبي ﷺ أحق أن يتبع . وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وندم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستتر بستر الله ، وإن اتفق أنه يجزأ أحداً فيستحب أن يأمره بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لما دس مع أبي بكر ثم عمر ، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب رسالة ، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . وفي القصة أن النبي ﷺ قال له زال ولو سترته بثوبك لكان خيراً لك ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق . قال الباجي : المعنى خيراً لك بما أمرته به من إظهار أمره ، وكلمت ستره بأن يأمره بالتوبة والكتمان كما أمره أبو بكر وعمر ، وذكر الثوب مبالغة أي لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بردائك عن علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار . واستدل به على اشتراط تكرير الإقرار بالزنا أربعاً لظاهر قوله قلنا شهد على نفسه أربع شهادات ، فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو العلة في تأخير إقامة الحد عليه والا لأمر برجمه في أول مرة ، ولأن في حديث ابن عباس ، قال ماعز قد شهدت على نفسك أربع شهادات ، اذهبوا به فارجموه ، وقد تقدم ما يؤيده وزيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود ، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة ، وزاد ابن أبي ليل فاشتراط أن تعدد مجالس الإقرار ، وهي رواية عن الحنفية وقد سكوا بصورة الواقعة ، لكن الروايات فيها اختلفت ، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الأقرار ، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم ، وتأول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال لجاز أن يكون لزيادة الاستنابات ، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة

وما وقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت « طهرني ، فقال : ويحك ارجعي فاستغفري ، قالت : أراك تريد أن تردني كما رددت ماعوا لأنها حبلى من الزنا » ولم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبلى . فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير إقرارها ولا تعدد المجالس ، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال « واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، وفيه » فغدا عليها فاعترفت فرجمها ، ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس ، وسبأني قريبا مع شرحه مستوفى . وأجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الاموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان ، فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين ، وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة . فان قلت : والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر ، فان عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فاذا ثبت كون العدد شرطا فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون لعلم المأمور به . وأما قول الغامدية « تريد أن تردني كما رددت ماعرا » فيمكن التسك به ، لكن أجاب الطيب بأن قولها إنما حبلى من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعور ، لأنهما وان اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعرا كان متمكنا من الرجوع عن اقراره بخلافها ، فكأنها قالت أنا غير متمكنة من الانسكار بعد الاقرار لظهور الحمل بها بخلافه . وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعى لإكراها أو خطأ أو شبهة . وفيه أن الامام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الامام اذا بدأ مع كونه مأمورا بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك أدعى الى الزجر عن التأمل في الحكم والى الخض على الثبوت في الحكم ، ولهذا يبدأ الشهود اذا ثبت الرجم بالبينة . وفيه جواز تفويض الامام إقامة الحد غيره ، واستدل به على أنه لا يشترط الحفر للرجوم لانه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال « فا حفرنا له ولا أوثقناه ، واسكن وقع في حديث بريدة عنده « لحفر له حفيرة ، ويمكن الجمع بأن المنفى حفيرة لا يمكنه الوثوب منها والمثبت عكسه ، أو أنهم في أول الامر لم يحفروا له ثم لما فرغوا فحفروا له حفيرة فانتصب لهم فيها حتى فرغوا منه ، وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجهه يتخير الامام وهو أرجح لثبوته في قصة ماعز قال ثبت مقدم على الثاني ، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفرة في الجملة ، وفي المرأة أوجه ثالثها الأصح ان ثبت زناها بالبينة استحب لا بالإقرار وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر ، وقال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل والمرأة . وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب الا بالأقرار للتصريح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيت له في فرجها أو ما أشبه ذلك ، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زنى ، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شيبة <sup>(١)</sup> عن أبي الدرداء وعن علي في قصة شرارة ، ومثمن من خصص التلقين بمن يظن به أنه يحمل حكم الزنا وهو قول أبي ثور ، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانهاك الحرامات ، ويجوز تلقين من عداه وليس ذلك بشرط . وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي العامل حتى تضع ، وقيل ان المدينة لم يكن بها حينئذ سجن : وانما كان يعلم كل جان لوليه ، وقال ابن العربي : انما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن وجوهه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ، ويؤخذ من قوله « هل أحصت » وجوب الاستفسار من الحال التي تخالف الأحكام باختلافها . وفيه أن اقرار السكران لا أثر له ويؤخذ من قوله « استنكوه » والذين اعتبروه وقالوا ان حقه زال بجهلته ، ولا دلالة

(١) كذا ، ولعل في اسم الراوى من أبي الدرداء تحريفا

في قصة ما عر لاحتال تقدمها على تحریم الخمر أو أن سكره وقع عن غيره معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر  
 يترك ، فإن صرح بالرجوع فذاك والا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلائله من قصة ما عر ظاهرة ، وقد  
 وقع في حديث نعيم بن هزال دهلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ،  
 وللمزني نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال : كنا أصحاب  
 رسول الله ﷺ نحدث أن ما عزا والغامدية لو رجما لم يطلبهما ، وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ،  
 وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك ، وعن ابن عينة إن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ  
 بعد أيام ترك ، وعن أشهب إن ذكر عذرا يقبل ترك وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك ، وحكى السكبي عنه  
 قولين فيمن رجع إلى شبهة ، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم ، واحتجوا بأن الذين رجموه حتى مات بعد  
 أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرح تركه لوجب عليهم الدية ، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ، ولم يقل أحد إن  
 حد الرجم يسقط بمجرد الهرب ، وقد عبر في حديث بريدة بقوله : والله يتوب ، واستدل به على الاكتفاء بالرجوع  
 في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه ، وأن المصلح إذا لم يكن وقفا لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي  
 للبحث فيه بعد بابين ، وأما المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويأتي البحث فيه أيضا قريبا ،  
 وأن من وجد منه ربيع الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قال له أضربت خمرًا ، قال القرطبي :  
 وهو قول مالك والشافعي كذا قال ، وقال المازري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتمتبه هياض  
 بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تمته على ما يظن من عدم العقل ، قال ولم يختلف في فهم  
 الطافح أن طلاقه لازم ، قال ومذهبنا إلزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب  
 الشافعي ، واستثنى من أكرهه ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية ، وقال للزوي :  
 الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، قال : والدوال عن شره الخمر محمول عندنا على أنه  
 لو كان سكرانا لم يقع عليه الحد كذا أطلق فالزوم التناقض ، وليس كذلك فإن مراده لم يقع عليه الحد لوجود شبهة  
 كما تقدم من كلام هياض . قلت : وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ، ومن المذاهب الظريقة فيسه قول  
 الليث : يصح بإفادته ولا يمل بأقواله لأنه ينفذ بفعله وبشي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد سئل قال تعالى  
 ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾

### ٢٣ - باب المعاهر المحبتر

٦٨١٧ - **ع**روشن أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :  
 اخنتم سعد بن زمة ، قال الليث **ع** : هولاك يا عبد بن زمة ، الوليد لا يرش ، واحتجني منه يا سودة .  
 زاد لنا قتيبة عن الليث والمعاهر المحبتر

٦٨١٨ - **ع**روشن آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زباد قال سمعت أبا هريرة قال للذي **ع** : الوليد  
 لا يرش ، والمعاهر المحبتر

**قوله** (باب للماهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زهدة وقد تقدم شرحه مستوفى في أوامر الفرائض، وأورده عن أبي الوليد عن الثابت وفيه «الولد للفراش» وقال أبو الوليد عن الثابت «ولهما مهر» وفي رواية أبي ذر زاذنا وقال في البيوع: حدثنا قتيبة، فذكره بتامه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجلتين المذكورتين، وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصرًا على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجح قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجم به الزاني، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لا أن على كل من زنى الرجم

#### ٢٤ - باب الرجم في البلاط

٦٨١٩ - **حدثنا** محمد بن عثمان بن كرامة **حدثنا** خالد بن مخلد عن سليمان حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد أهدتا جميعاً، فقال لهم: ما تجدون في كتابكم؟ قالوا: إن أحبارنا أهدتوا تحميم الوجه وللنجبية، قال عبد الله بن سلام: ادعهم يا رسول الله بالتوراة فاتى بها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له ابن سلام: ارفع يديك، فاذا آية للرجم تحت يده، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما. قال ابن عمر: فرجما عند البلاط، فرأيت لليهودي أجناً عليها.

**قوله** (باب الرجم في البلاط) في رواية المستمل «بالبلاط» بالموحدة بدل في، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجم بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وآجر وغير ذلك وفيه بعد، والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستمل، والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشاً بالبلاط، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجما عند البلاط، وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ووجهه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو حنيفة البكري: البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ عن حماد بن أبي سفيان بن مالك بن أبي طاهر عن أبيه كذا لسمع قراءة عمر بن الخطاب ونحن عند دار أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال: البلاط وغيره في ذلك سواء، وأجاب ابن المنذر بأنه أراد أن ينبه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للامر بالرجم بالمصل نارة وبالبلاط أخرى، قال: ويحتمل أنه أراد أن ينبه على أنه لا يشترط الحضر للرجم لأن البلاط لا يتأتى الحضر فيه، وهذا جزم ابن القيم وقال: أراد ود رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه «أن النبي ﷺ أمر لحضرت مسهر بن مالك حفرة فرجم فيها» أخرجه مسلم قال: هو وهم سري من قصة الغامدية إلى قصة ماهر قلت: ويحتمل أن يكون أراد أن ينبه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه موضع كان يجاوروا المسجد النبوي كما تقدم. ومع ذلك أمر بالرجم عنده، وقد رفع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم «أمر رسول الله ﷺ برجم اليهوديين عند باب المسجد» **قوله** (حدثنا محمد بن عثمان

زاد أبو ذر ابن كرامة . قوله « من سليمان » . هو ابن بلال ، وهو غريب ضاق على الاسماعيل مخرجه فأخرجه ، عن عبد الله بن جعفر المديني أحد الضعفاء ، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه ، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرج ، بل أورده بسنده عن البخاري ، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة ، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديث ، وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها عدة أحاديث ، وكذا يأتي في التعبير والاعتصام عن خالد بن مخلد وبغير واسطة . وقوله في المن « قد أحسننا » أي فعلا أمراً فاحشاً ، وقوله « أحسنوا » أي ابتكروا ، وقوله « تحميم الوجه » أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم الوجه بالحميم وهو الفحم ، وقوله « والتجبية » بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهت الرجل إذا قابله بما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل قاله إنا ثبت في « الدلائل » وسبقه الخبر ، وقال غيره هو بوزن تذكره ومعتاد الأركاب منسكوسا ، وقال عياض : فسر التجبية في الحديث بأنهما يجعلان ويحجم وجوههما ويحملان على دابة مخالفاً بين وجوههما ، قال الخبري : كذا فسره الزهري ، قلت : غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسره بأن يحمل الزانيان على بهيمة أو حمار ويخالف بين وجوههما والمعتمد ما قال أبو عبيدة ، والتجبية أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كل راع وكذا أن ينسكب على وجهه باركاً كالساجد ، وقال الفارابي : جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكع وهو صريان ، والذي بالنون يند الجيم إنما جاء في قوله « فرأيت اليهودي أجناً عليها » ، وقد ضبطت بالهاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي أكب عليها يقال أحنيت المرأة على ولدها حنوا وحننت بمعنى ، وضبطت بالجيم والنون فمعد الأصل بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهملة . قال ابن القطاع : جنأ على الشيء حنا ظهره عليه . وقال الأصمعي : أجناً الفرس جعله بجناً أي محدودباً ، وقال عياض : الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالجيم والهمز والله أعلم ، وسياق مزبور لهذا في شرح حديث اليهوديين في « باب أحكام الذمة » .

## ٢٥ - باب الرجم بالمصلى

٦٨٢٠ - حدثنا محمود بن حنبل حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال له النبي ﷺ أهلك جنون ؟ قال : لا . قال : آحسنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرجم بالمصلى ، فلما أذلقته الحجارة فر ، فأدرك ، فرجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه . ولم يقل يونس وابن جرير عن الزهري : فصلى عليه .

سئل أبو عبد الله هل قوله « فصلى عليه » يصح أم لا ؟ قال رواه معمر ، قيل له هل رواه غير معمر ؟ قال : لا . قوله ( باب الرجم بالمصلى ) أي عنده والمراد المسكن الذي كان يصلي عنده العيد والجنائز ، وهو من ناحية بقيق الفرقد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأمرنا أن نرجمه » ، فأنطقنا به إلى بقيق الفرقد ، وفهم بعضهم كعياض من قوله « بالمصلى » أن الرجم وقع داخله وقال : يستفاد منه أن المصلى لا يثبت له حكم

المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتناب الرجم فيه لأنه لا يؤمن بالتلوين من المرحوم خلافا لما حكاه الدارمي أن المصل  
يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف ، وتعقب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لا فيه كما تقدم في البلاط ، وإن في  
حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد ، وفي رواية موسى بن عقبة رحمهما الله أنها رجمتا قريبا  
من موضع الجنائز قرب المسجد ، وبأنه ثبت في حديث أم عطية رضي الله عنها الأمر بخروج النساء حتى الحيض في العبد إلى  
المصل وهو ظاهر في المراد واقع أعلم . وقال النوري : ذكر الدارمي من أصحابنا أن مصل العبد وغيره إذا لم يكن  
مسجدا يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أصحهما لا ، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصل دليل على  
أن مصل الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجدا لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتناب فيه  
ما يجتنب في المسجد . قلت : وهو كلام هياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة . قوله ( حدثنا محمود ) في  
رواية غير أبي ذر رضي الله عنه ، ولفظي رضي الله عنه محمود بن غيلان ، وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه . قوله ( أخبرنا  
محمّد ) في رواية إسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق رضي الله عنه ، أنبأنا معمر وابن جريج ، وكذا أخرجه مسلم  
عن إسحق . قوله ( فاعترف بالزنا ) زاد في رواية إسحق رضي الله عنه فاعرض عنه ، أحادها مرتين . قوله ( فأمر به فرجم  
بالمصل ) ليس في رواية بولس رضي الله عنه بالمصل ، وقد تقدمت في باب رجم المحسن ، وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن  
عالم بالفظ كنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمصل . قوله ( فقال له النبي ﷺ خيرا ) أي ذكره بمجمل ، ووقع في  
حديث أبي سعيد عند مسلم رضي الله عنه فاستغفر له ولا سبه ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه فكان الناس فيسه فرقتين : قائل  
يقول لقد فعل ذلك لقد أسخط به خطيئته ، وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ما عز ، فلبشوا ثلاثا ثم جاء رسول الله  
ﷺ فقال : استغفروا لعز بن مالك ، وفي حديث بريدة أيضا رضي الله عنه لقد تاب توبة لو قسمت على أمه لوسعتهم ،  
وفي حديث أبي هريرة عند النسائي رضي الله عنه لقد رأيت بين أنهار الجنة ينفس ، قال يعني يقدم كذا في الأصل ، وفي  
حديث جابر عند أبي هريرة رضي الله عنه لقد رأيت بتخصن في أنهار الجنة ، وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي  
ولا تقل له خبيث هو هذا الله أطيب من ريح المسك ، وفي حديث أبي النبل عند الترمذي رضي الله عنه ولا تشتمه ، وفي حديث  
أبي ذر عند أحمد رضي الله عنه قد غفر له وأدخل الجنة . قوله ( وصلى عليه ) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن  
عبد الرزاق ، وعالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره رضي الله عنه ولم يصل عليه ، قال المذري في  
حاشية السنن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله رضي الله عنه ، قلت : قد أخرجه أحمد في مسنده  
عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق بن راهوية وأبو داود عن محمد بن المنوكل المصنفين وابن حبان من طريقه  
زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد  
ابن يحيى الذهلي ، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيل والدادقني من طريق أحمد بن منصور  
الرمادي ، زاد الاسماعيل ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو عروبة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغالي  
فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس عالفوا محمودا منهم من سكنت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها . قوله ( ولم يقل  
يونس وابن جريج عن الزهري : وصلى عليه ) أما رواية بولس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم  
المحسن ، وأفظه وأقرب به فرجم وكان قد أحسن ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرنة برواية معمر ولم يسق  
المثنى وسأله إسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه رضي الله عنه ، قوله ( سئل أبو عبد

الله هل قوله فصل عليه ، يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر ، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا ( وقع هذا الكلام في رواية المستمل وحده عن الفريرى ، وأبو عبد الله هو البخارى ، وقد اعترض عليه في حزمه بأن معمرأ روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق ، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه ، لكن ظهر لى أن البخارى قويته عنده رواية محمود بالشواهد ، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي نيرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة معمر قال : قيل يا رسول الله أتصل عليه ؟ قال : لا . قال : فلما كان من الغد قال : صلوا على صاحبكم ، فعلى عليه رسول الله ﷺ والناس ، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الإنبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني ، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة عن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على معمر ولم ينه عن الصلاة عليه ، ويتأيد بما أخرجه معمر من حديث عمران بن حصين في قصة الجهمية التي وثقت ورجحت ، أن النبي ﷺ صلى عليها ، فقال له عمر : أتصل عليها وقد زنت ؟ فقال : لقد تابعت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم ، وحكى المنذرى قول من حل الصلاة في الخبر على الدعاء ، ثم قال : في قصة الجهمية دلالة على توهمين هذا الاحتمال ، قال : وكذا أجاب النووي فقال : انه فاسد لأن التأويل لا يفسد إليه إلا عند الاضطراب اليه ولا اضطراب هنا . وقال ابن العربي : لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على معمر ، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد ومعمر إنما جاء مستفهما ، قال : وهو جواب واه ، وقيل لأنه قتله غضبا لله وصلاته رحمة فتنافيا ، قال : وهذا فاسد لأن الغضب انتهى ، قال : وعمل الرحمة باق ، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعا لغيره . قلت : وتماهه أن يقال : وحيث صلى عليه يكون هناك فريضة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حيثئذ باختلاف الأشخاص ، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك : يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ، ويغسل بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ، ولا يصل عليه الإمام ودعا لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصل عليه ، ولأن يجترىء الناس على مثل فعله . وعن بعض المالكية : يجوز للإمام أن يصل عليه وبه قال الجمهور ، والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم ، وهو قول أحمد ، وعن الشافعى لا يكره وهو قول الجمهور ، وعن الزهرى لا يصل على المرجوم ولا على قاتل نفسه ، وعن قتادة لا يصل على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهرى وقاتلة ، قال : وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور . والله أعلم

٢٦ - باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغنياً .

قال مطا : لم يعاقبه النبي ﷺ وقال ابن جرير لم يعاقب الذي جامع في رمضان ، ولم يعاقب عمر صاحب الظبي . وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي ﷺ

٦٨٢١ - حدثنا ثابت عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله

«هه أن رجلا وقع بامرأته في رمضان، فاستغفر رسول الله ﷺ فقال: هل تجد رقبة؟ قال: لا. قال: هل نستطيع صيام شهرين؟ قال: لا. قال: فأطعم ستين مسكينا»

٦٨٢٢ - وقال الميث من عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: «أنى رجل لى ﷺ في المسجد قال: احترق. قال: مم ذاك؟ قال: وقت بامرأتى في رمضان. قال: تصدق. قال: ما عندي شيء. فجلس، وأتاه إنسان بسوق حمارا ومعه طعام. قال عبد الرحمن، ما أدرى ما هو - إلى النبي ﷺ فقال: أين احترق؟ فقال: ها أنا ذا. قال: خذ هذا فصدق به، قال: على أخرج منى؟ ما لأعلى طعام. قال: فساكوه»

قال أبو عبد الله: الحديث الأول أبين، قوله «أطعم أهلك»

**قوله** (باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغتفا) كذا الأكثر بقاء ساكنة بعدها مائة مكسورة ثم جاء آخر الحروف من الاستغناء، ورويه قوله في حديث الباب «فاستغفر رسول الله ﷺ» وفي رواية الكشميني «مستغنا» وضبطت بالمهملة وبالنون قبل الألف وبالمهملة ثم المثلثة، والتعديد بدون الحد يقتضى أن من كان ذنبه بوجوب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود، وأما التقييد الأخير فلا مفهوم له بل الذى يظهر أنه ذكر له لأنه على توبته. **قوله** (قل عطاء لم يعاقبه النبي ﷺ) أى الذى أخبر أنه وقع في معصية بلا همة حتى صلى معه فأخبره بأن صلاته كفرت ذنبه. **قوله** (وقال ابن جريج: ولم يعاقب النبي ﷺ الذى جامع في رمضان) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه. **قوله** (ولم يعاقب عمر صاحب الظبي) كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك من قطعها وصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبصة بن جابر قال «خرجنا حجاجا فسمعنا لى ظبي فوميته بمجهر ليات، فلما قدمنا مكة سألا عمر فسأل عبد الرحمن بن عوف لحكا فيه بمنز، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره، قال فهداني بالهرة فقال: أنقل الصيد في الهرم ونسفه الحكم؟ قال الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر، ولا يمارض هذا المانى الذى في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالهرة لما طعن في الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفصل المذكور لما أخرها. **قوله** (وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أى في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروى عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميني «ومثله» وهي زيادة لا حاجة إليها لأنه يصير ظاهره أن النبي ﷺ لم يعاقب صاحب الظبي، ووقع في بعض النسخ «عن أبي مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في «باب الصلاة كفارة» من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله «وإن رجلا أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ فأخبره فذلك» أفم الصلاة طرفي النهار الآية) وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، وأن نحو ذلك وقع جماعة غيره. **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهري، وقد



تقدم شرح حديث مستوفى في كتاب الصيام . قوله ( وقال الليث الخ ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث بن سعد ، وروياه موصلاً أيضاً في الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي . قوله ( عن عمرو بن الحارث ) ليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة وعمر بن روح كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصلاً وأخرجه مسلم عن طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث . قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) أي ابن محمد ابن أبي بكر الصديق ( عن محمد بن جعفر بن الزبير ) أي ابن العوام ( عن عباد ) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه . قوله ( عن عائشة ) في رواية ابن وهب أنه سمع عائشة . قوله ( أتى رجل النبي ﷺ في المسجد ) زاد في رواية ابن وهب في رمضان . قوله ( فقال احترقت ) كروما ابن وهب . قوله ( قال مم ذلك ) في رواية ابن وهب : لئله من شأنه . قوله ( قال ما عندي شيء ) في رواية ابن وهب : فقال يا بني الله ما لي شيء وما أفند عليه . قوله ( لجلس فأنه إنسان ) في رواية ابن وهب : قال اجلس لجلس فيبينها هو لي ذلك أقبل رجل . قوله ( ومعه طعام فقال عبد الرحمن ) هو ابن القاسم راوى الحديث ( ما أدرى ما هو ) يقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشمميني : قال ، وبغيره قال ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الإسماعيلي : عرقان فبهما طعام ، وقال : قال أبو صالح عن الليث عرق ، وكذا قال عبد الوهاب يعني الثغني وزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الإسماعيلي : وعرقان ليس بمحفوظ . قوله ( أين المحرق ) زاد ابن وهب : آتينا . قوله ( على أحوج مني ) ؟ هو استفهام حدثت أداته ، ووقع في رواية ابن وهب : أهيرنا ، أي أهل فبرنا . قوله ( مالا له طعام ) في رواية ابن وهب : لانا الجباة ما لنا شيء . قوله ( قال فسكروا ) في رواية ابن وهب : قال فسكروا ، وقد مضى شرحه في الصيام

## ٢٧ - باب إذا أقر بالحد ولم يبين ، هل للامام أن يستتر عليه ؟

٦٨٢٣ - حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم السكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة : عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فقه علي ، قال ولم يسله عنه ، قال وحضرت للصلاة فصلّى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فأقم في كتاب الله . قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد فركك ذنبك ، أو قال : حدك ،

قوله ( باب إذا أقر بالحد ولم يبين ) أي لم يفهمه ( هل للامام أن يستتر عليه ) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث ابن أمية في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى . قوله ( حدثنا عبد القدوس بن محمد ) أي ابن عبد الكبير ابن شبيب بن الحبّاب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة ، هو بهري صدوق وماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وهو عمرو بن عاصم هو السكلابي وهو من شيوخ البخاري أخرجه عنه بغير واسطة في الأدب وغيره ، وقد طعن الحافظ أبو بكر البردنجي في صحة هذا الخبر مع كون الشئخين ثقةً عليه فقال هو منكر وهم

وفيه عمرو بن حاصم مع أنهما ما كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول : أبان الظهار أمثل منه ، قلت : لم يبين وجه  
 الوم ، وأما إطلافة كونه مذكراً فعل طريقته في تسمية ما ينفرده به الراوي مفكراً إذا لم يكن له متابع ، لكن بحباب  
 بأنه وإن لم يوجد لهام ولا عمرو بن حاصم فيه متابع فمأهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ، ومن ثم  
 أخرجه مسلم عقبه واقفه أعلم . قوله ( لجاء رجل فقال : إني أصبت حدا فأفقه علي ) لم أفقه على اسمه ، ولكن من  
 وحد هذه لفظة والتي في حديث ابن مسعود فصره به وليس بحديث لاختلاف القصة ، وعلى التعدد جرى البخاري  
 في هاتين الترتيبين فحمل الأولى على من أقر بذنوب دون الحد فتصريح بقوله « غير أني لم أجعلها » وحل الثانية  
 على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل ، وأما من وحد بين القصة فقال لمه ظن ما ليس بحد حدا ، أو استهظم  
 الذي فقهه لظن أنه يجب فيه الحد ، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعي عن شداد أبي حماد عن وائلة .  
 قوله ( ولم يسأله عنه ) أي لم يستفسره ، وفي حديث أبي أمامة عند مسلم « فسكت عنه ثم عاد » . قوله ( وصهرت  
 الصلاة ) في حديث أبي أمامة « وأنيتم » . قوله ( أليس قد صابت معنا ) في حديث أبي أمامة « أليس حيث خرجت من  
 بيتك توضأت فأحسنت الوضوء » قال : بل . قال : ثم شهدت معنا الصلاة ؟ قال : نعم . قوله ( ذنبك أو قال حدك )  
 في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني عن عمرو بن حاصم بسنده فيه « قد غفر لك » وفي حديث أبي أمامة بأشك  
 وإفظه « فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك » . وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم ، فظاهر ترجمة البخاري  
 حمله على من أقر بحد ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب ، وحله الخطابي على أنه يجوز أن  
 يكون الذي يطلع بالوحي على أن الله قد غفر له أكونها واقعة عين ، وإلا لكان يستفسره من الحد ويقبضه  
 عليه ، وقال أيضاً في هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع موما أمكن ، وهذا الرجل لم يفصح بأمر  
 يلزمه به إقامة الحد عليه فله أصاب صغيرة ظناً كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ عن ذلك لأن موجب  
 الحد لا يثبت بالاحتمال ، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك قد يدخل في التجسس المنهي عنه وإما إشاراً لاعتقادي  
 أن في تعرضه لإقامة الحد عليه ندماً ورجوعاً ، وقد استحب العلماء تلقين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما  
 بالتعريض وإما بأوضح منه ليدرا عنه الحد ، وجزم الزواري وجماعة أن الذنب الذي فقهه كان من الصفات بدليل  
 أن في بقية الخبر أنه كفره الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصفات لا الكبائر ، وهذا هو  
 الأكثر الأغلب ، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كن كثير تطوعه مثلاً بحيث صلح لأن يكفر هدا كثيراً من  
 الصفات ولم يكن عليه من الصفات شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً قائماً تكفر عنه ذلك لأن الله  
 لا يضيع أجر من أحسن عملاً . قلت : وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن  
 عمرو بن حاصم بسند حديث الباب بلفظ « إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني زنيته فأقم علي الحد »  
 الحديث فقهه بعض العلماء على أنه ظن ما ليس زناً فذلك كفر ذنب الصلاة ، وقد يتمسك به من قال إنه  
 إذا جاء ثاباً سقط عنه الحد ، ويحتمل أن يكون الراوي عبر بالرفق من قوله أصبت حدا فراه بالمعنى الذي ظنه  
 والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن حاصم بسنده المذكور ، ويحتمل أن يختص ذلك  
 بالمذكور لاخبار النبي ﷺ أن الله قد كفر عنه حده بصلاته ، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم  
 في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي ﷺ ، وقد تمسك بظاهره

صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة - بغنى المذكور قبل - ثلاث مسائل : أحدهما أن الحد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به ، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة ، والثالث أن الحد يقتضيه بالتوبة ، قال : وهذا أصح المسائل ، وقواه بأن العتة التي جاء بها من اعترافه طوعا بخشية الله وحده تقاوم العتة التي عماها ، لأن حكمة الحدود الردع عن العود ، وصنيعه ذلك دال على ارتداء ، فذاًسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم

## ٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر : لم لك لمست أو غمرت ؟

٦٨٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يعل بن حكيم من عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له : لم لك لمست أو غمرت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : أنكها ؟ - لا يمكن - قال : فند ذلك أمر برجه .

قوله ( باب هل يقول الإمام للمقر ) أي بالزنا ( لم لك لمست أو غمرت ) هذه الترجمة مفقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدغم عنه ، وقد خصه بعضهم من يظن به أنه أخطأ أو جهل . قوله ( سمعت يعل بن حكيم ) في رواية موسى بن اسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم عن حدثني يعل ، ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في إسناد هذا الباب بأنه ابن حكيم . قوله ( عن ابن عباس ) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود ، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصلة وهو أخير بمحدث أبيه من غيره ، ولأنه ليس دون موسى في الحفظ ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قوله ( لما أتى ماعز بن مالك ) في رواية خالد الحذاء : أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال إنه زنى فأعرض عنه ، فأعاد عليه مرارا ، فسأل قومه : أجنون هو ؟ قالوا ليس به بأس ، وسنده على شرط البخاري ، وذكر الطبراني في الأوسط : أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء . قوله ( قال له لم لك لمست أو غمرت ) حذف المفعول للمعلم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله ( أو غمرت ) بالغين المعجمة والزواى أي بميمتك أو يدك أي أشرت ، أو المراد بغمرت بيدك الجنس أو وضعها على عضو الغير ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ( لمست ، بدل غمرت ، وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند الاسماعيل بالنظ ( لم لك لمست أو غمرت ) أي فأطقت على أي واحدة فمات من الثلاث زنا ففيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة : لعن حزن وزناها النظر ، وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن ، زاد أبو داود وأحمد ، وعندهم ( والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ، وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفعه : كل هين ذانية . ) قوله ( أنكها ) بالنون والكاف ( لا يمكن ) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر ، وقد وقع في رواية خالد بلفظ ( أفعلت بها ) وكان هذه الكتابة صدرت منه أو من شبيهه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن ، وقد تقدم في حديث أبي هريرة

الذي تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في باب لا يرجم المجنون ، زيادات في هذه الألفاظ قوله (فمنه ذلك أمر برجمه) زاد خالد الحداه في روايته ، فانطلق به فرجم ولم يصل عليه ،

### ٢٩ - باب سؤال الإمام للقر : هل أحصنت ؟

٦٨٢٥ - **عنه** سعيد بن مسهر قال حدثني أبي البيث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن أبا هريرة قال : أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في السجد فناداه : يا رسول الله في زنيته - يريد نفسه - فأعرض عنه النبي ﷺ ، ففنى لشق وجهه الذي أعرض عنه قال : يا رسول الله في زنيته ، فأعرض عنه ، فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال : أبك جنون ؟ قال : لا يا رسول الله ، قل : أحصنت ؟ قال : نعم يا رسول الله ، قال : اذهبوا فارجموه .

٦٨٢٦ - ... قال ابن شهاب أخبرني من سمع جابراً قال : فكنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمهلي ، فلما أدلته الحجارة بجر ، حتى أدركناه بالحرة فرجمناه .

**قوله** ( باب سؤال الإمام المقرر هل أحصنت ) أي تزوجت ودخلت بها وأصبحت . قوله ( رجل من الناس ) أي ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم . **قوله** ( زنيته يريد نفسه ) أي أنه لم يجيء مستفتياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقرراً بالزنا ليفعل معه ما يجب عليه شرماً ، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور فيه في باب لا يرجم المجنون ، قال ابن التين : محل مشروعية سؤال المقرر بالزنا من ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بها ، فلما إذا لم إحصانه فلا يسأل من ذلك . ثم حكى عن المالكية تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يدع منه إفراة بالدخول فقبل : من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره ، وقيل أكثر من ذلك . وهل بعد حد النبي أو البكر ؟ الثاني أجمع ، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة . ثم قال : إنما اعترف بذلك لأنه لا ملك الرجعة أو اعترف المرأة ثم قالت : إنما فطنت ذلك لاستكمال الصداق ، فإن كلا منهما يحد حد البكر انتهى . وعند غيرهم برفع الحد أصلاً . ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لأخيه يا زاني فصدقه أنه يحد القاتل ولا يحد المصدق ، وقال زفر بل يحد ، قلت : وهو قول المشهور ، ورجح الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي ﷺ قال لأخيه : أحق ما يلحقك منك إنك زنيته ؟ قال : نعم ، فحدته ، قال : وانفانهم هل أن من قال لأخيه عليك ألف فقال صدقه أنه يلزمه الحال

### ٣٠ - باب الاعتراف بالزنا

٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ - **عنه** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حدثنا همام عن أبي الزهرى قال أخبرني عبيد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قال : كنا عند النبي ﷺ ، فقام رجل قال : أنشدك الله إلا ما قضيت

بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه وكان أفتة منه فقال : اقض بيننا بكتاب الله واثن لي . قال : قل . قال : ان ابني هذا كان عسيفا على هذا ، فزني بأسرته ، فافتدت منه بمائة شاة وخادم ، ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأته الرجم . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأفضين بينكما بكتاب الله جل ذكره ، لثائة شاة والخادم رد ، وعلى ابنتك مائة وتغريب عام ، وأخذ بأُنس على امرأته هذا ، فان اترف فارجها . ففدا عليها فاعتزت ، فرجها . قلت لسفيان : لم يقل « فأخبروني أن علي ابني الرجم » فقال : أشك فيهما من الزهري ، وربما قلها وربما سكث

٦٨٢٩ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف . قال سفيان : كذا حفظت ، ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده

**قوله** ( باب الاعتراف بالزنا ) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديثي الباب ، وقد تقدم في شرح قصة ماور البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أولا ؟ واحتج من اكتفى بالمرة باطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ماورع في قصة ماور من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن هيبنة . **قوله** ( حفظناه من في الزهري ) في رواية الحميدي عن سفيان وحدثنا الزهري ، وفي رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيل « سمعت الزهري » . **قوله** ( أخبرني عبيد الله ) زاد الحميدي « ابن عبد الله بن هبة » . **قوله** ( أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد ) في رواية الحميدي « عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل » وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي وهشام بن حماد وأبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن الصباح عند ابن ماجه ومروان بن علي وهب الجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الاسماعيل وآخرون عن سفيان ، وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم كانوا عند النبي ﷺ » ، قال الترمذي : هذا وم من سفيان ، وإنما روى عن الزهري بهذا السند حديث « إذا زنت الأمة » فذكر فيه شبل ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل فوم سفيان في نسوخته بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث ، وكذا أخرجه من طرق عن الزهري : منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان ، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب ابن أبي حمزة ، ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعه كلهم عن الزهري ليس فيه شبل ، قال الترمذي وشبل لا صحة له ، والصحيح ما روى الزهري ويونس وابن أخي الزهري فقالوا عن الزهري « عن عبيد الله بن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا زنت » . قلت : ورواية الزهري عند النسائي ، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري ، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي ، وليس فيه دكنت

عند النبي ﷺ . قوله ( كتبنا عند النبي ﷺ ) في رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن أبي ذئب وهو جالس في المسجد . قوله ( فقام رجل ) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريباً وصالح بن كيسان الآتية في الأحكام والليت الماضية في الشروط ، أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس ، وفي رواية شعيب في الأحكام ، إذ قام رجل من الأعراب ، وفي رواية مالك الآتية قريباً ، أن رجلين اختصما . قوله ( أنشدك الله ) في رواية الليث ، فقال يا رسول الله أنشدك الله ، بفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المعجمة أي أسألك بالله ، وضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك رافعاً لشيدتي أي صوتي ، وهذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي ﷺ مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهي أسكرته أعرابياً ، أو النهي لمن يرفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على ظاهر الآية . وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهمزة وكسر المعجمة وغلطه . قوله ( إلا قضيت بينما بكتاب الله ) في رواية الليث ، إلا قضيت لي بكتاب الله ، قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النفي المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ، ويحتمل أن تكون إلا جواب القسم لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء ، فالتأكيدي إنما وقع لعدم التشاغل بغيره لا لأن لقوله بكتاب الله ، مفهوماً ، وهذا يندفع إيراد من استشكل فقال : لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله فاقاعدة السؤال والتأكيد في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جهة الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده ، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر . وقال ابن دقيق العيد : الأول أولى لأن الرجم والتغريب ليسا المذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله بأنواع رسوله ، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى ( أو يجعل الله لهن سبيلاً ) فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضاً بواسطة التبيين ، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت ثلاثها وهي : الشيع والخبيث إذا زنيا فارجعها ، وصماني بجانها في الحديث الذي يليه ، وهذا أجاب البيضاوي ، وبقى عليه التغريب ، وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال : الغنم والوليدة رد عليك . والذي يترجح أن المراد بكتاب الله ما يملئ بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والعلم عند الله تعالى . قوله ( فقام خصمه وكان أفته منه ) في رواية مالك ، وقال الآخر وهو أفتهما ، قال شيخنا في شرح الزمذني ، يحتمل أن يكون الراوي كان عارفاً بهما قبل أن يتبحرا كما فوصف الثاني بأنه أفته من الأول إما مطلقاً وإما في هذه القصة الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه وتأكيده السؤال على فقهه ، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم ، وأورده ابن السني في كتاب رياضة المتعلمين ، حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف . قوله ( فقال اقض بينما بكتاب الله وإنذ لي ) في رواية مالك ، فقال أجهل ، وفي رواية الليث ، فقال نعم فاقض ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب ، فقال صدق اقض له يا رسول الله بكتاب الله . قوله ( وإنذ لي ) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان ، حتى أقول ، وفي رواية مالك ، أن أنكم . قوله ( قل ) في رواية محمد بن يوسف ، فقال النبي ﷺ قل ، وفي رواية مالك ، قال أنكم ، قوله ( قال ) ظاهر

السياق أن القائل هو الثاني ، وجزم الكرماني بأن القائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصالح من آدم عن ابن أبي ذئب هنا ، فقال الأعرابي إن ابني ، بعد قوله في أول الحديث ، جاء أعرابي ، وفيه ، فقال خصمه ، وهذه الزيادة شاذة والمحموظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب ، وكذا وقع في الشروط من هاشم ابن علي عن ابن أبي ذئب مرافقا للجماعة ولفظه ، فقال صدق ، انص له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابن الخ ، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب ، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعيم في « المستخرج » ووافق طاسبا يزيد بن هارون عند الأسماعيلي . قوله ( إن ابني هذا ) فيه أن الابن كان حاضرا فأشار إليه ، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة . قوله ( كان عسيفا على هذا ) هذه الإشارة الثانية لحصم المتكلم وهو زوج المرأة ، ولد شعيب في روايته ، والعسيب الأجير ، وهذا التفسير مدرج في الخبر ، وكأنه من قول الزهري لما عرف من حديثه أنه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بيئته في مقدمة كتابي في المدرج ، وقد فصله مالك فوقع في سياقه ، كان عسيفا على هذا . قال مالك : والعسيب الأجير ، وحذفها سائر الرواة ، والعسيب بمهملتين الأجير وزنه ومعناه والجمع عسفاء كأجراء ، ويطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، وقيل يطلق على من يستعان به ، وفسره عبد الملك بن حبيب بالفلام الذي لم يحلم ، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتماد حاله في ابتداء الاستئجار . ووقع في رواية لثماني تعيين كونه أجير ، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب ، كان ابني أجيلا لاسرائيه ، وسمى الأجير عسيفا لأن المستأجر يمسفه في العمل والعسف الجور ، أو هو بمعنى العاقل لكونه يمسف الأرض بالتردد فيها ، يقال مسف الليل مسفا إذا أكثر السير فيه ، ويطلق المسف أيضا على الكفاية ، والأجير يكنى المستأجر الأمر الذي أقره فيه . قوله ( على هذا ) ضمن دلي معني عند بدليل رواية عمرو بن شعيب ، وفي رواية محمد بن يوسف ، عسيفا في أهل هذا ، ولأن الرجل استخدمه فيما يحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سببا لما وقع له معها . قوله ( فزني بامرأته فافتديت ) زاد الحميدي عن سفيان « فزني بامرأته فآخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت » وقد ذكر علي بن المديني رواية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فربما تركها ، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت عند مالك والليث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب ، ووقع في رواية آدم « فالتوا لي » على اسم الرجم ، وفي رواية الحميدي فآخبرت ، بضم الهمزة على البناء للمجهول ، وفي رواية أبي بكر الحنفي « فقال لي » بالافراد ، وكذا عند أبي هوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، فإن ثبتت فالضمير في قوله فافتديت منه لخصمه ، وكأنهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه ، وهذا ظن باطل ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب « فسألت من لا يعلم فآخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت منه » . قوله ( بمائة شاة وخادم ) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظه وجرية لي ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب « بمائة من الفم ووليدة » وقد تقدم تفسير الوليدة في أوامر الفرائض . قوله ( ثم سألت رجلا من أهل العلم فآخبروني ) لم أوف على أسمائهم ولا على عديدهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب « ثم إنني سألت أهل العلم فآخبروني » وشبه لابن أبي ذئب « لكن قال » فزعموا ، وفي رواية معمر « ثم أخبرني أهل العلم » وفي رواية عمرو بن شعيب « ثم سألت من يعلم » . قوله ( أن علي ابني ) في رواية مالك « إنما علي ابني » . قوله ( جلد مائة ) بالاضافة أكثر ، وقرأه

بعضهم بثمن جلد مرفوع وتنين مائة منصوب على التبيين ولم يثبت رواية . قوله ( وعلى امرأة هذا الرجم ) في رواية مالك والأكثر ، وإنما الرجم على امرأته ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، فأخبروني أن ليس على ابني الرجم ، قوله ( والذي نفسي بيده ) في رواية مالك ، وأما والذي ، قوله ( لأنفسين ) بهتديد النون لتأكيده . قوله ( بكتاب الله ) في رواية عمرو بن شعيب ، والحق ، وهي ترجح أول الاحتمالات الماضية ذكرها . قوله ( المائة شاة والخادم رد ) في رواية الكشي شعيب ، عليك ، وكذا في رواية مالك ولفظه ، أما غنمك وجارياتك فرد عليك ، أي مردود من الإطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان ، أما الوليدة والغنم فردها ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، وأما ما أعطيت فرد عليك ، فإن كان الضمير في أعطيت له خصمه تأييدت الرواية الماضية وإن كان للطلاق . فلا . قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) قال الذوي : هو محمول على أنه عليه السلام علم أن الابن كان بكرا وأنه اعترف بالزنا ، ويحتمل أن يكون أخضر اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والاول أليق فإنه كان في مقام الحكم ، فلو كان في مقام الافتاء لم يكن فيه اشكال لأن التقدير إن كان ذنبي وهو بكرا ، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب إليه ، وأما العلم بكونه بكرا فوقع صريحا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه « كان ابني أجيالا امرأة هذا وابني لم يحسن » . قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) وافقه الأكثر ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب ، وأما ابنك فجدله مائة وتغريب سنة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان « وجلد ابنة مائة وتغريب عاما » ، وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكا لا فتوى ، بخلاف رواية سفيان ومن وافقه . قوله ( وأغد يا أنيس ) بنون ومهمل مصغر ( على امرأة هذا ) زاد محمد بن يوسف : فأسأله ، قال ابن السكن في كتاب الصحابة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكر إلا في هذا الحديث ، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد ، وزيدوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور وهو غنوي بالفتن المعجمة والفتون لا أسلمي وهو بفتح تحتين لا التصغير ، وغلط من زعم أيضا أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلمي ، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب ، وأما أنيس يا أنيس - لرجل من أسلم - فأغد ، وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان « وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر » ، وفي رواية معمر « ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا » ، وهذا يدل على أن المراد بالغدو الذهاب والتزوجه كما يطلق الرواح على ذلك ، وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه بصف النهار ، وقد حكى هياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار . قوله ( فإن اعترفت فرجها ) في رواية يونس « وأمر أنيسا الأسلمي أن يرجم امرأة الآخر إن اعترفت » . قوله ( فغدا عليها فاعترفت فرجها ) كذا للأكثر ، ووقع في رواية الليث « فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجم » ، وأخته صهره ابن أبي ذئب فقال « فغدا عليها فرجها » ، ونحوه في رواية صالح بن كيسان ، وفي رواية عمرو بن شعيب « وأما امرأة هذا فترجم » ، ورواية الليث أنها تصغر بأن أنيسا أعاد جوابها على النبي ﷺ فأمر حينئذ بوجها . ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها فيتحدد مع رواية الأكثر وهو أول . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصا أو استنباطا ، وهو إيراد القسم على الأمر لتأكيده ، والخطاف بغير استعلاف ، وحسن



خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه ، وأن من نأسى به من الحكماء في ذلك محمد كن لا يترجع لقول الخصم مثلا احكم بيننا بالحق . وقال البيضاوي : إنما نواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهما يعلمان أنه لا يحكم الا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصالحة ولا بالأشد بالارفق ، لأن الحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسجوقا ، وأن للامام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاءا معا وأمكن أن كلا منهما يدعى ، واستحباب استئذان المدعى والمستغنى الحاكم والعالم في الكلام ، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذرا . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الامام إقامة عليه ولو لم يعترف مشاركة في ذلك ، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا إن طلبه المقذوف ، خلافا لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر ، لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف حاضرا ، وأما إذا كان غائبا كهذا فالظاهر أن التاخير لاستكشاف الحال . فإن ثبت في حق المقذوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة ، وقد قال النووي تبعا لغيره أن سبب بعث النبي ﷺ أنيسا للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور الخطاب بمحمد قاذفها أن أنكرت ، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وشيخهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يحتاط له بالتجسس والتنقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به ليدفع كذا تقدم في قصة ماعز وكان لقوله : فإن اعترف به فإني لا أكره فاعلمها أن لها طلب حد القذف فيحذف لوجوه الاحتمال . نلو أنكرت وطلبت لأجيب . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس : أن رجلا أقر بأنه زنى بأمرأة لجلده النبي ﷺ مائة . ثم سأل المرأة فقالت كذب لجلده حد الفرية ثمانيين وقد سكك عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكره النسائي . وفيه أن المخدرة التي لا اعتماد البرود لا تكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها ، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن الصائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة ، لقول الصائل أن ابنه كان عسيفا على هذا ، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا ، والمر في ذلك أنه أراد أن يقيم لابنه حد الزنا وأنه لم يكن مشهورا بالصر ولم يهجم على المرأة مثلا ولا استكرهها ، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقضية لمزيد التأنيس والإدلال ، فيستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبية عن الأجنبية مهما أمكن ، لأن العشرة قد تفضي الى الفساد ويتصور بها الشيطان إلى الإفساد . وفيه جواز استفتاء الفضول مع وجود الفاضل ، وأرد على من منع التابعي أن يفتي مع وجود الصحابي مثلا . وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين ، لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع الى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من يفتي بالظن الذي لم ينشأ عن أصل ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب هده بالجاهلية فأقدم على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ وفي بعده ، وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات ما بالذلك وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبني على الظن ينقض بما يفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء ، وهو مجمع عليه في الزنا والسرقه والحراية وشرب المسكر ، واختلف في القذف والصحيح أنه كغيره ، وإنما يجرى الفداء في الجبن كالقصاص في النفس والأطراف . وأن الصلح المبني على خير الشرح برد وإبعاد المال المأخوذة فيه ،

قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراخيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف ، والحق أن الأذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة . وفيه جواز الاستثناء في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الاعتذار والاكتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة هذين الرجلين ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط وأما العسيف والزوج فلا ، وغفل بعض من تبع القاضي فقال : لا بد من هذا الحل والا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجها فأذن له في رجها ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقدم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوارية ، إلا أن يقال إنها شهادة حسبة ، ويجب بأنه لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بأقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولكننا وإنه عين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجها . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو ثور ، وأبى ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال وقته أنيس بطرقها احتمال معنى الاعتذار كما مضى ، وإن قوله « فارجعها » أي بعد إعلامي ، أو أنه فوض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله « فأمر بها رسول الله ﷺ » فرجت ، أن النبي ﷺ هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذي يظن أن أنيساً لما اعترفت أعلم النبي ﷺ بمبالغة في الاستنابات ، مع كونه كان عاق له رجها على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطاً ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر - بل بأمر - الرجم لظاهر قوله « فارجعها » . وفيه ترك الجمع بين الجلد والتعريب ، وسيأتي في باب البكران بجلدان وبغنيان ، وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً ، وفيه نظر لأن الفعل لا عزم له فالتزك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك . واستدل به على صحة دعوى الأب لمجوره ولو كان بالغاً لسكون الولد كان حاضراً ولم يتسكلم إلا أبوه ، ونعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداخي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به الفداء فكأن والد العسيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي ﷺ برد ذلك إليه ، وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العسيف ثم المرأة . وفيه أن حال الوائدين إذا اختلفا أقبح على كل واحد حده لأن العسيف جلد والمرأة رجوت ، فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ، وكذا لو زنى بالغ بصبيبة أو عاقل بمجنونة حد البالغ والعاقل دونهما ، وكذا عكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يجده لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف . الحديث الثاني : قوله ( عن الزهري ) صرح الحميدي فيه بالتحديث عن سفيان قال « أئبنا - يعني الزهري - فقال إن شئتم حديثكم بعشرين حديثاً أو حديثكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حدثنا بحديث السقيفة ، فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئاً ثم حدثني ببقية بعد ذلك معمر . قوله ( عن حميد الله ) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أبي حنيفة في رواية يونس عن الزهري وأخبرني حميد الله . قوله ( عن ابن عباس قال : قال عمر )

في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند الثقات سمعت عمر ، **قوله** ( لقد خفيت الخ ) هو طرف من الحديث ويأتي بتمامه في الباب الذي يليه ، والفرض منه من قوله ، ألا وإن الرجم حق ، الخ . **قوله** ( قال سفيان ) هو موصول بالند المذكور . **قوله** ( كذا حفظت ) هذه جملة معترضة بين قوله ، أو الاعتراف ، وبين قوله ، وقد رجم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الثوري عن علي بن عبد الله شيخ البخاري له ، فقال بعد قوله أو الاعتراف ، وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا فارجوها البتة ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده ، فسقط من رواية البخاري من قوله ، وقرأ ، إل قوله ، البتة ، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدا ، فقد أخرجه الثقات عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال : لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان ، وينبغي أن يكون وهم في ذلك . قلت : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس وميمون وصالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكروها ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية لوطا عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سئلت لكم السن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة - ثم قال - إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حديثا في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجنا ، والذي نفس بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي : الشيخ والشيخة إذا فارجوها البتة ، قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والثيبة . ووقع في الحلبة ، في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر ، لكتبتها في آخر القرآن ، ووقعت أيضا في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التنبه عليها في الباب الذي يليه ، فقال متصلا بقوله قد رجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده ، ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبتها ، قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا فارجوها البتة نسكالا من الله واثقه عزيز حكيم ، وأخرج هذه الجملة الثقات وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال : ولقد كان فيها - أي سورة الأحزاب - آية الرجم : الشيخ ، فذكر مثله . ومن حديث زيد بن ثابت سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة ، منه إلى قوله ، البتة ، ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن حالته أخبرته قالت : لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم ، فذكره إلى قوله ، البتة ، وزاد بما قضيا من الآية ، وأخرج الثقات أيضا أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت : ألا تكتبها في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى أن الشابين الثيبين يرجمان ؟ ولقد ذكرنا ذلك ، فقال عمر : أما أكفيكم ، فقال : يا رسول الله أكتبني آية الرجم ، قال لا أستطيع ، وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكروا في الرجم فانه حق ، ولقد سمعت أن أكتبه في المصحف فسألت أبي بن كعب فقال : أليس انني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ فندعت في صدرى وقلت أستقرئ آية الرجم وهم يتسافدون نسافدا حرا ، ورجاله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف ، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فقرأ هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة فارجوها البتة ، فقال عمر : لما نزلت أئمت النبي ﷺ فقلت أكتبها ؟ فكانه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا نزل ولم يحسن جملة ، وإن الشاب إذا نزل وقد أحسن رجم ، فاستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من هوامها

٣١ - باب رجم الحبلی من الزنا إذا حصنت

٦٨٣٠ - **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه قال : كنت أفرى رجلاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ، فبينما أنا في منزله يخفى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجتها ، إذ رجع إلى عبد الرحمن فقال : لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال : يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا ، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فاتة فتت ، فغضب عمر ثم قال : إني إن شاء الله لأقام العشي في الناس فحذروهم هؤلاء الذين يريدون أن يصبوهم أمورهم . قال عبد الرحمن : فقلت يا أمير المؤمنين لا تنقل ، فان الومس يجمع راع للناس وغوغاهم ، فانهم هم الذين يطلبون على قبرك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير ، وأن لا يمورها ، وأن لا يضموها على مواضعها ، فأمل حتى تقدم المدينة فانها دار الهجرة والسنة ، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس ، تقول ما قلت متمكناً في أهل العلم مقالذك ، ويضعونها على مواضعها . فقال عمر : أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة قال ابن عباس : فقد معنا المدينة في حبس ذي الحجة ، فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زافت الشمس حتى أجده سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالساً إلى ركن النبر ، فجلس حولته خمس ركعتي ركعتيه ، فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطاب فلما رأيته مة يلافت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : كيقولن العشي مقالة لم يقبلها منذ استخلف . فانكر علي وقال : ما عسى أن يقول ما لم يقل قبله اجلس عمـر على النبر ، فلما سكت للؤذنون قام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجل ، فنعتلها ونعاها فليحدث بها حيث انتهت به رحلتته ، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي إن الله بعت محمد ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من ذنب إذا حصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو لأن كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم - ألا ثم إن رسول الله ﷺ قال : لا تطروني كما أطرت هبى بن مسيرم وقولوا عبد الله ورسوله ، ثم إنه بلغني أن قاتلاً معكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلانا ، فلا يفرون اسروا أن يقول إنما كانتبيعة

أبي بكر فثقة وتمت ، ألا وإنها قد كانت كذلك ، ولكن الله وفي شرها ، وليس فيكم من يقطع الأعتاق إليه مثل أبي بكر ، من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بآيمه تنفرة أن يقتلا ، وإنه قد كان من أخبرنا حين توفي الله نبيه ﷺ ، أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف هنا علي والزبير ومن معهم واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدكم ، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلا صالحا فذكر ما تمألا عليه القوم فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ قلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقالا : لا عليكم أن لا تقربوهم ، اقضوا أمركم . فقلت : والله لئن أتيتهم . فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة ، فإذا رجل ضرب بين ظهراتيه ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عباد ، فقلت : ما له ؟ قالوا : يؤمك . فلما جلسنا قليلا أشهد خطيبهم فأتى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام ، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط ، وقد دنت دافئة من قومكم ، فإذا هم يريدون أن يحتزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر . فلما سكنت أردت أن أتكم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الحد ، فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر : على رسلك . فكريهت أن أفضيه ، فكلم أبو بكر ، فكان هو أحلم مني وأوقر ، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكنت . فقال : ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل ، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، هم أو سط العرب نسبا ودارا . وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ يدي ويدي أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلى من أن أتاصر على قوم فيهم أبو بكر ، اللهم إلا أن تسول إلى نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن . فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المسكك ، وعذيقها المرجب . منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش . فكثرت اللقط ، وارتفعت الأصوات ، حتى قرئت من الاختلاف ، فقلت : ابسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار ، ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم : قتلتم سعد بن عباد ، فقلت : قتل الله سعد بن عباد . قال عمر : ولما والله ما وجدنا فيها حصرنا من أمر أئوى من مبايعه أبي بكر ، خشينا إن فارقتا القوم ولم تكن بركة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا ، فلما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نفاقهم فيسكون فسادا ، فمن بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بآيمه تنفرة أن يقتلا .

قوله ( باب دهم الحبلى في الزنا ) في رواية غير أبي ذر « من الزنا » . قوله ( إذا أحصت ) أى زوجت ،

قال الاسماعيل يريد اذا حبست من زنا على الاحضان ثم وضعت ، فاما وهي حبلى فلا ترجم حتى تضع . وقال ابن بطال : معنى الترجمة هل يجب على الحبلى رجم أو لا ، وقد استقر الاجماع على أنها لا ترجم حتى تضع . قال الثوري وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع ، وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالاجماع في كل ذلك اه . وقد كان عمر أراد أن يرمم الحبلى فقال له معاذ لاسماعيل لك عليها حق تضع مافي بطنها ، أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات ، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجعت ولا ينتظر أن يكفل ولدها ، وقال السكونيون لا ترجم حين تضع حتى تجدد من يكفل ولدها ، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك ، وزاد الشافعي : لا ترجم حتى ترضع اللبن ، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين ، أن امرأة جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الرنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع ، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجعت ، وعنده من حديث بريدة ، أن امرأة من غامد قالت يا رسول الله طهرني ( فقالت انها حبلى من الزنا ) فقال لها حتى تضعي . فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل فقال الى رضاعه يا رسول الله ، فرجمها ، وفي رواية له ، فأرضعته حتى فطمته ودفعته الى رجل من المسلمين ورجمها ، وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتجمل الاولى على أن المراد بقوله د الى رضاعه ، أي تربيته . وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهمية كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية . قوله ( عن صالح ) وهو ابن كيسان ، ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخاري في ربه ، وأخرجه الاسماعيل من طريقه . قوله ( عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ) في رواية مالك ، عن الزهري ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، وأخرجه أحمد والدارقطني في الغرائب ، وصححه ابن حبان . قوله ( عن ابن عباس ) في رواية مالك ، ان عبد الله بن عباس أخبره كنت أرى رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ، ولم أنف على اسم أحد منهم غيره ، زاد مالك في روايته ، في خلافة عمر فلم أر رجلا يحد من الأقبسية ما يحد عبد الرحمن عند القراءة ، قال الداودي فيما نقله ابن القيم معنى قوله ، كنت أرى رجلا ، أي أعلم منهم القرآن ، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي ﷺ إنما حفظ المفصل من المهاجرين والأنصار ، قال : وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص ، لأن قوله أرى بمعنى أعلم . قلت : ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري ، كنت اختلف إلى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن ، أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكيا سريع الحفظ ، وكان كثير من الصحابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظا ، وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة ، فسكانوا يعتمدون على نجباء الأبناء فيقرؤهم تلقينا للحفظ . قوله ( فبينما أنا بمنزلة بمنى وهو عند عمر ) في رواية ابن اسحق ، فأتته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء . . قوله ( في آخر حجة حجها ) يعني عمر ، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين . قوله ( لو رأيت رجلا أن أمير المؤمنين اليوم ) لم أنف على اسمه . قوله ( هل لك في فلان ) لم أنف على اسمه أيضا ، ووقع في رواية ابن اسحق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد ولفظه ، ان رجلا من الأنصار ذكرنا بيعة أبي بكر . . قوله ( لقد بايعت فلانا ) هو طائفة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن غيره مولى غفرة بهم المبيعة وسكون الغاء قالوا قدم على أبي بكر مال - فذكر قصة طويلة في قسم التي - ثم قال - حتى اذا كان من آخر

السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس : لو قد مات أمير المؤمنين أقربا فلانا ، يعنون طلحة بن عبيد الله ، ونقل ابن بطال عن الملب أن الذين عدوا أنهم يبايعونه رجلا من الانصار ولم يذكر مستنده في ذلك . قوله ( فوافقه ما كانتبيعة أبي بكر الالفنة ، بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مشناة ثم ناء تأنيث أى فجأة وزنه ومعناه ، وجاء عن مسنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بانفلات الشيء من الشيء . ويقول أن الفتح غلط وأنه إنما يقال فيها يندم عليه ، وبيعة أبي بكر عما لا يندم عليه أحد ، وتعمق بثبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بفتح أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض ، وإنما أطلقوا علىبيعة أبي بكر ذلك بالنسبة لأن لم يحضرها في الحال الأول ، ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله فلتة دفا يمنع امرء أن هلك هذا أن يقوم إلى من يريد فيضرب على يده فتسكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبي بكر ، وسيأتى مزيد في معنى الفلتة بعد . قوله ( فغضب عمر ) زاد ابن اسحق دغضا ما رأيته غضب مثله منذ كان . قوله ( أن يغضبهم أمورهم ) كذا في رواية الجميع بغين معجمة وصاد مهملة ، وفي رواية مالك د يغضبهم ، بزيادة مشناة بعد الغين المعجمة ، وحكى ابن التين أنه روى بالعين المهملة وضم أوله من أعضب أى صار لا ناصر له ، والمغضوب الضعيف ، وهو من غضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش ، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعفون أنفسهم ، والأول أولى ، والمراد أنهم يثبرون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة ، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضى الله عنه . قوله ( يجمع رعا الناس وغوغاهم ) الرعاع بفتح الراء وهما تين الجبهة الرذلاء ، وقبل الشباب منهم والغوغاء بمعجمتين بينهما واو ساكنة ، أصله صغار الجراد حين يبدأ في الطيران ، ويطلق على السفلة الممرهين إلى الشر . قوله ( يغلبون على قريك ) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذى يقرب منك ، ووقع في رواية الكشميهنى وأبى زيد المروزى بكسر القاف وبالنون وهو خطأ ، وفي رواية ابن وهب عن مالك د على مجالك إذا قمت في الناس . قوله ( يطيرها ) بضم أوله من أطار الشيء إذا أطاقه ، والسرخسى د يطيرها ، بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها ، ومثله لابن وهب وقال يطيرتها أولئك ولا يعرفونها ، أى لا يعرفون المراد بها . قوله ( فتخلص ) بضم اللام بعدها مهملة أى تصل . قوله ( لأقرمن ) في رواية مالك د فقال أين قدمت المدينة صالما لا تكن الناس بها . قوله ( أقومه ) في رواية الكشميهنى والسرخسى د أقوم ، بحذف الضمير . قوله ( في عقب ذى الحجة ) بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى ، فإن الأول يقال لما بعد التسكلة والثاني لما قرب منها ، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين ، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن ينسأخ ذو الحجة في يوم الأربعاء . قوله ( هجرت الرواح ) في رواية الكشميهنى د بالرواح ، زاد سفيان عسك البزار د وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن هوف فهجرت إلى المسجد ، وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطنى د لما أخبرني . قوله ( حين زاهت الشمس ) في رواية مالك د حين كانت صكة حمى ، بفتح الصاد وتشديد الكاف وحمى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقبل بتشديد الميم وزن حبلى ، زاد أحد عن اسحق بن عيسى د قالت لما لك ما صكة حمى ؟ قال : الأصمى قال لا يبالي أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا ، قلت : وهو تفسير معنى ، وقال أبو ملال العسكري : المراد به اشتداد الهاجرة ، والأصل فيه أنه اسم رجل من العالقة يقال له حمى غزا يوما في قاتم الظاهرة فأوقع بهم نصار مثلا اسكل من جاء في ذلك الوقت ، وقبل

هو رجل من عدوان كان يفيعض بالحاج عند الهجرة فضرِب به المثل ، وقيل المعنى أَمِن الشخص في هذا الوقت يكون كالأصم لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه ، وقيل أصله أن الطَّيْب يدور أى يدوخ من شدة الحر فيصك برأسه ما واجهه ، ولندارتان من طريق سعيد بن داود عن مالك و صكه عن ساعة من النهار تسجها العرب ، وهو نصف النهار أو قريباً منه . قوله ( جلست حوله ) في رواية الاسماعيل د حله ، وكذا للمالك ، وفي رواية اسحق الغزوى عن مالك و حذاه ، وفي رواية معمر و جلست الى جنبه ثمس ركبتي ركبته . . قوله ( فلم أكتب ) بنون ومجمة وموحدة أى لم أتلق بشئ غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر . قوله ( أن خرج ) أى من مكانه الى جهة المنبر ، وفي رواية مالك و أن طلع عمر - أى ظهر - يوم المنبر ، أى بقصد . قوله ( ليقولن العشي مقالة ) أى عمر . قوله ( لم يقلها منذ استخلف ) في رواية مالك و لم يقلها أحد قط قبـله . . قوله ( ما عسيت ) في رواية الاسماعيل د ما عسى . . قوله ( أن يقول مالم يقل قبـله ) زاد سفيان و فغضب سعيد وقال ما عسيت ، قيل أراد ابن عباس أن ينبه سعيداً معتمداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على يقظة فبلى باله لما يقوله محسر ، فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره ، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وحل بناء أن الأمور استقرت . قوله ( لا أدري لعابا بين يدي أجلي ) أى بقرب موتي ، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوقعت كما قال ، ووقع في رواية أبي هريرة المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه رأيت رؤياى وما ذاك إلا عند قرب أجلي ، رأيت كأن ديكا تفرى ، وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ و أن عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقبضه إليه غير مضيق ولا مفرط ، وقال في آخر القصة دفا انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر . . قوله ( ان الله بهت محمداً ﷺ بالحق ) قال الطَّبِي : قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله توطئة له ليتيقظ السامع لما يقول . قوله ( فكان ما ) في رواية الكشممى د فيما . . قوله ( آية الرجم ) تقدم القول فيها في الباب الذى قبله ، قال الطَّبِي : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيضية في قوله د ما أنزل الله ، ففيه تقديم الخبر على الاسم وهو كثير . قوله ( ورعيناهما رجم رسول الله ﷺ ) في رواية الاسماعيل د و رجم و بزيادة واو وكذا للمالك . قوله ( فأخشى ) في رواية معمر د وانى خائف . . قوله ( فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ) أى في الآية المذكورة التي نسخت نفلاتها وبقي حكمها ، وقد وقع ما خشي عمر أيضا فأنكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المنزلة ، ويحتمل أن يكون استند في ذلك الى توقيف ، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال د سيحى قوم يكذبون بالرجم ، الحديث . ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر هذه النسائي د وان ناسا يقولون ما بال الرجم وانما في كتاب الله الجلد ، ألا قدرجم رسول الله ﷺ ، وفيه إشارة إلى أن عمر استعجز أن ناسا قالوا ذلك فرد عليهم ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر د إياكم أن تملكونا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أجد حديثاً في كتاب الله ، فقد رجم . . قوله ( والرجم في كتاب الله حق ) أى في قوله تعالى ( أو يجهل الله لمن سبيلاً ) فيمن النبي ﷺ أن المراد به رجم النبي و جلد البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة العفيف قريشاً . قوله ( اذا قامت البينة ) أى بشرطها . قوله ( اذا أحسن ) أى كان بالغا عاقلاً قد تزوج حرة تزويجا صحيحاً وجاهها . قوله ( أو كان المجمل ) بفتح المهملة والموحدة ، في رواية معمر د الحمل ، أى وجدت المرأة الحلية من زوج أو سيد حبلى ولم تذكر شبهة ولا



لإكراه . **قوله** (أو الاعتراف) أي الإقرار بالزنا والاستمرار عليه ، وفي رواية سفيان د أو كان حلاً أو اعترافاً ،  
ونصب على نزع الخافض أي كان الزنا من حل أو من اعتراف . **قوله** (ثم إننا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله)  
أي بما نُسخت تلاوته . **قوله** (لا ترغبوا عن آبائكم) أي لا تنسبوا إلى غيرهم . **قوله** (فانه كُفّر بكم أن ترغبوا عن  
آبائكم ، أو إن كفر بكم) كذا هو بالشك ، وكذلك في رواية معمر بالشك لكن قال د لا ترغبوا عن آبائكم فانه  
كفر بكم ، أو إن كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ، ووقع في رواية جويرية عن مالك وفان كفر بكم أن ترغبوا  
عن آبائكم . **قوله** (الا ثم إن رسول الله ﷺ) في رواية مالك (ألا وإن) بالواو بدل ثم ، والأل بالتخفيف  
حرف افتتاح كلام غير الذي قبله . **قوله** (لا نظرون) هذا القدر اسماء سفيان من الزهري أُرْده الحميدي في  
مسنده عن ابن عينة سمعت الزهري به ، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن  
الحميدي بسنده هذا وقدم شرح الإطراء . **قوله** (كما أطرى عيسى) في رواية سفيان د كما أطرت النصارى عيسى ،  
**قوله** (وقولوا عبد الله) في رواية مالك د فإنا أنا عبد الله فقولوا ، قال ابن الجوزي : لا يلزم من النهي عن الشيء  
وقوعه لأننا لا نعلم أحداً ادعى في نبينا ما ادعته النصارى في عيسى ، وإنما سبب النهي فيما يظهر ما وقع في حديث  
معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشي أن يبالغ غهده بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهي  
تأكيداً للأمر . وقال ابن القتين : معنى قوله لا نظرون ، لا تمدحوني كمدح النصارى ، حتى غلب بعضهم في عيسى  
لجملة لهامع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أُرْدِفَ النهي بقوله د أنا عبد الله ، قال :  
والشك في إيراد معمر هذه القصة هنا أنه خشي عليهم الغلو ، يعني خشي على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص  
استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهي ، ويحتمل أن  
تكون المناسبة أن الذي وقع منه في مدح أبي بكر ليس من الإطراء المنهي عنه وهو ثم قال : وليس فيكم مثل أبي  
بكر ، ومناسبة إيراد معمر قصة الرجم والرجم عن الرقة عن الآباء لقصة التي خطب بسببها وهي قول القائل د لو  
ماض معر ليا يمت فلانا ، أنه أشار بقصة الرجم إلى رجس من يقول لا أحمل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في  
القرآن وليس في القرآن نصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن  
الرجم ليس فيما ينل من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الرجس عن الرقة عن الآباء فكأنه أشار إلى  
أن الخليفة ينزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما يجب طاعة  
الأب ، هذا الذي ظهر لي من المناسبة والعلم عند الله تعالى . **قوله** (ألا وإنها) أي بيعة أبي بكر . **قوله** (قد كانت  
كذلك) أي قلته ، وصرح بذلك في رواية إسحق بن عيسى عن مالك ، حكى نعلب عن ابن الأعرابي وأخرجه  
سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفلانة القيلة التي يشك فيها هل هي من رجب أو  
شعبان وهل من المحرم أو صفر ، كان العرب لا يسهرون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له نار ترهب قاذراً  
جاءت تلك القيلة انتهت الفرصة من قبل أن يتحقق السلاح الفجر فيتمكن من يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب  
على ذلك الشر المكشهر ، فشب مع الحياة النبوية بالفجر الحرام والفانة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك  
بيعة أبي بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخضاع شركتهم : كذا قال والأولى أن يقال : الجامع بينهما انتهاز  
الفرصة ، لكن كان ينبغي أن أخذ الثار الشر المكشهر فوق الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أبي بكر شر بل

أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفي قوله « وفي الله شرما » إيماء إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف . قوله ( ولكن الله وفي شرما ) أي وقام ما في العجلة غالبا من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطالع دل الحكمة في الشيء يفعل بذهة لا يرصاه ، وقد بين عمر سبب إسماعيل ببيعة أبي بكر لما حشدوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيد : عاجلوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودي : معنى قوله « كانت فتنة » أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور ، وأنكر هذه الكراييس صاحب الشانئ وقال : بل المراد أن أبا بكر ومن معه فلتوا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بضرهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعة فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفتنة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مبايعة . مد بن عباد ، وقال ابن حبان : معنى قوله « كانت فتنة » أن ابتداءها كان من غير ملا كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفتنة فيترفع فيه ما له يحدث من الشر : مخالفة من يخالف في ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة ، لا أن بيعة أبي بكر كان فيها شر . قوله ( وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر ) قال الخطابي : يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المبايعة له أولا في الملاية ثم اجتماع الناس عليه ودم اختلافهم عليه لما تمفقوا من استحقاق فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره في ذلك مثله . انتهى . ولخصا . وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه في أمر الله ، ولين جانبه المسلمين ، وحسن خلقه ، ومعرفته بالسياسة ، وورعه التام من لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله « تقطع الأعناق » ليكون الناظر إلى السابق تمتد عنه . ليظهر ، فإذا لم يحصل مفسوده من سبق من يريد سبقه قيل انقطعت عنه ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهم الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر ، فمبر عن امتناع نظره باقطاع عنه . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال لفرس الجواد قطعت أعناق الخيل دون لحاقه ، ووقع في رواية أبي معشر المذكورة : ومن ابن لنا مثل أبي بكر تمتد أعناقنا إليه . قوله ( من غير ) في رواية الكشميني « من غير مشورة » بضم المعجمة وسكون الواو ويسكون المدجمة وفتح الواو « فلا يبايع ، بالوحدة ، وجاء بالمائة وهو أول لقوله هو والذي « نابعه . قوله ( نفرة أن يذلا ) بمناء مفتوحة وفتح معجمة مكسورة وراء ثقبلة بعدها هاء تأنيث أي حذرا من أقتل ، وهو مصدر من أهدرته نفيرا أو نفرة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد هدر بنفسه وبصاحبه وهرضهما للقتل . قوله ( وإنه قد كان من خبرنا ) كذا للاكثر من الخبر بفتح الموحدة ، ووقع للمستعمل بسكون التخيانية والمضمير لأبي بكر ، وهى هذا فيقرأ ، ان الأنصار ، بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر ، وعلى رواية الأكثر بفتح حمزة ، أن ، على أنه خبر كان . قوله ( خالفونا ) أي لم يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ . قوله ( وخالف عنا على والزيد ومن معهم ) في رواية مالك ومعه « وأن هيا والزيد ومن كان هيمما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وكذا في رواية سفيان لكن قال « المياص ، بدل « الزيد » . قوله ( يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا ) زاد في رواية جويرية عن مالك « فبينما نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا برجل ينادى من وراء الجدار : اخرج إلى يا ابن

الخطاب ، قلت لك هني فاني مشغول ، قال : اخرج الى فانه قد حدث امر ، ان الانصار اجتمعوا فأدركوهم قبل أن يحدوا أسرا يكون بينكم فيه حرب ، قلت لأبي بكر : اطلقني ، **قوله** ( فانطلقنا نريدكم ) زاد جويرية : فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشي بيني وبينه ، **قوله** ( لقينا رجلاً صالحاً ) في رواية معمر بن ابن شهاب : شهدا بدر ، كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن اسحق : رجلاً صدق عويم بن ساعدة ومعمر بن عدى ، كذا أدرج تسميتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه وقال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما معن بن عدى وعويم بن ساعدة ، وفي رواية سفيان : قال الزهري : هما ، ولم يذكر عروة ، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة ، فأخرجهم الاسماعيل من طريقه وقال فيه : قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فسميها وزاد : فأما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل يا رسول الله من الذين قال الله فيهم ( رجال يحبون أن يتطهروا ) قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة ، وأما معن فبلغنا أن الناس بكروا على رسول الله ﷺ حين توفاه الله وقالوا ودنا أنا ميتاً قبله لئلا نفتن بعده ، فقال معن بن عدى : والله ما أحب أن لو مت قبله حتى أسدقه ميتاً كما صدقته حياً ، واستشهد بالنيابة . **قوله** ( ما تمالأ ) بفتح اللام والهمز أى اتفق ، وفي رواية مالك : الذي صنع القوم ، أى من اتفاقهم على أن يبايعوا لسعد بن عباد . **قوله** ( لا عليكم أن لا تقر بهم ) لا بعد أن زائدة . **قوله** ( اقضوا أمركم ) في رواية سفيان : أهلوا حتى تقضوا أمركم ، ويؤخذ من هذا أن الانصار كانوا لم يجتمعوا على سعد بن عباد . **قوله** ( زمل ) بزاي وتشديد الميم المفتوحة أى ملفف ، **قوله** ( بين ظهرانيهم ) بفتح المعجمة والنون أى في وسطهم . **قوله** ( يوعك ) بضم أوله وفتح المهملة أى يحصل له الوعك - وهو الحمى بنانض - ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضي ، وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سعداً كان من الشجعان والذين كانوا هذه أعوانه وأنصاره وقد انفقوا على تأميره ، وسياقهم يقتضي أنه جاء فوجده موعوكاً ، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبي بكر وهو لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الاسماعيل : قالوا لسعد وجع يوعك ، وكان سعداً كان موعوكاً فلما اجتمعوا اليه في سقيفة بني ساعدة - وهي منسوبة اليه لأنه كان كبير بني ساعدة - خرج اليهم من منزله وهو بذلك الحالة فطرقهم أبو بكر وهو في تلك الحالة . **قوله** ( تشهد خطيبهم ) لم أقب على اسمه ، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار فالذي يظهر أنه هو . **قوله** ( وكتيبة الاسلام ) السكتية بمثناة ثم موحة - سعدة وزن عظيمة وجها كتاب هي الجيش المجتمع الذي لا يتقشر ، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لم أنتم مجتمع الاسلام . **قوله** ( وأنتم معشر ) في رواية الكشميهني : معاشرة . **قوله** ( رهط ) أى قليل ، وقد تقدم أنه يقال للعشرة فما دونها ، زاد ابن وهب في روايته : منها ، وكذا لمعمر ، وهو برفع الاشكال ، فانه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أى أنتم بالنسبة اليها قليل ، لأن عدداً لا يسهل في المواطن النبوية التي ضبطت كانوا دائماً أكثر من عدد المهاجرين ، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلماً قبل فتح مكة وهو المنتمد ، وإلا فلو أراد عموم من كان من غير الانصار لكانوا أضعاف أضعاف الانصار . **قوله** ( وقد دفت دافئة من قومكم ) بالدال المهملة والفاء أى عدد قليل ، وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة . **قوله** ( يجزئونا ) بجاء معجمة وزاي أى يقتطعوننا عن الأمر وينفردوا به ديننا ، وقال أبو

زيد : خولك عن حاجته وورثته عنها ، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأمر . **قوله** ( وإن يحضنونا ) بجماء مهملة وضاد معجمة ، ووقع في رواية المستمل « أي يخرجونا ، قاله أبو عبيد ، وهو كما يقال حضنه واحتضنه عن الأمر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن « يحضنونا ، بمثناة قبل الصاد المهملة ، وتقدم فيهما ، ومثله للكشميني لكن بضم الحاء بغير قاء ، وهي بمعنى الاقطاع والاستئصال ، وفي رواية سفيان عند البزار « ويحضنونا بالأمر أو يستأثرون بالأمر دوننا ، وفي رواية أبي بكر الحنفى عن مالك عند الدارقطني « ويحظنون » بحاء معجمة ثم طاء مهملة ثم قاء ، والروايات كلها متفقة على أن قوله « فإذا هم بالغ » بقية كلام خطيب الأنصار ، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله « وقد دفت دافة من قومك » : « قال عمر فإذا هم يريدون الغ » وزيادة قوله هنا « قال عمر ، خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ، ويدل له قول عمر « فلما سكك » وهل ذلك شرحه الخطابي فقال : قوله « ووطئ » أي أن هدمكم قليل بالإضافة للأنصار ، وقوله « دفت دافة من قومك » يريد أنكم قوم طرأة هرباء أقبلتم من مكة اليئام أنتم تريدون أن تستأثروا علينا . **قوله** ( فلما سكك ) أي خطيب الأنصار ، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنعوا الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معهما . **قوله** ( أردت أن أنكم وكنت قد زورت ) برأي ثم راء أي هيات وحسنت ، وفي رواية مالك « ورويت » براء وواو ثقيلة ثم تحانية ما كنة من الزورية ضد البديهة ، ويؤيده قول عمر بعد « فأتى كلفة » وفي رواية مالك « ما ترك من كلفة أهجيتني في رويتي إلا قالها في بديهة » وفي حديث عائشة « ولكن عمر يقول : والله ما أردت لذلك إلا أني قد هيات كلاما قد أهجيتني خديت أن لا يبلغه أبو بكر ، **قوله** ( على رسلك ) بكسر الراء وسكون الميملة ويحذف الفتح أي على مهلك بفتحين . وقد تقدم بيانه في الاعتكاف ، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر « ناسكت أبو بكر » . **قوله** ( أن أفضيه ) بفتح ثم ضاد معجمتين ثم موحدة ، وفي رواية الكشميني بهملة ثم باء آخر الحروف . **قوله** ( فكان هو أعلم مني وأمر ) في حديث عائشة « فنكلم أبلغ الناس » . **قوله** ( ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ) زاد ابن اسحق في روايته عن الزهري « وأنا والله يا معشر الأنصار ما نكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حنكم الواجب علينا » . **قوله** ( ولن يعرف ) بضم أوله على البناء للجمهور . وفي رواية مالك « ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش » وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق « قد عرفتم أن هذا الحى من قريش بمنزلة من العرب ليس بها فهمم » وإن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم ، فاقفوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام . **قوله** ( ثم أوسط العرب ) في رواية الكشميني « هو » بدل « هم » ، والأول أوجه ، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحد أخرج من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ « قال رسول الله ﷺ الأنمة من قريش » وسقط الكلام على ذلك هناك ، وسيأتى القول في حكمه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين ) زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا « فأخذ يدي ويهد أبي عبيدة بن الجراح » وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر . **قوله** ( فقال قائل الأنصار ) في رواية الكشميني « من الأنصار » وكذا في رواية مالك « وقد سماه سفيان في روايته عند البزار فقال « حباب بن المنذر » ، لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري

أن الذي سماه سعيد بن المسيب فقال : قال ابن شهاب قاضي سعيد بن المسيب أن الجباب بن المنذر هو الذي قال : أنا جدي لها المحسك ، وتقدم مرصولا في حديث عائشة ، فقال أبو بكر : نحن الأمراء ، وأنتم الوزراء . فقال الجباب بن المنذر : لا والله لا تفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، وتقدم نفهم الرجاء والمحسك هناك ، وهكذا سائر ما يتعلق ببينة أبي بكر المذكورة مشروحا ، وزاد اسحق بن الطباع هناك : فقلت لما لك ما معناه ؟ قال : كأنه يقول أنا داهيتنا ، وهو تفسير معنى ، زاد سيفان في روايته هنا ، والا أعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة ، فقامت : لأنه لا يصلح سيفان في غم واحد ، ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة ، فقال : قال قتادة قال عمر : لا يصلح سيفان في غم واحد ، ولكن منا الأمراء ومنكم الوزراء ، ووقع عند ابن سعد بسند صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال : اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد ، فأنام أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، فقام الجباب بن المنذر وكان بدريا فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فانا والله ما ننفس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يلها أقوام قتلنا آباءهم وإخوتهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فت ان استطعت ، قال الخطابي : الحامل للقاتل : منا أمير ومنكم أمير ، أن العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا لمن يكون منهم ، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمارة في الاسلام واختصاص ذلك بقرش فلما بلغه أمسك عن قوله وبابح هو وقومه أبا بكر . قوله ( حتى فرقت ) بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحهم وهو الخوف ، وفي رواية مالك : حتى خذت ، وفي رواية جويرية : حتى أشققتنا الاختلاف ، ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في « الزهرات » بسند صحيح عنه حديثي عبيد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس عن عمر قال : قلت يا معشر الأنصار إن أول الناس بنى الله ثاني اثنين إذ هما في الغار ، ثم أخذت بيده ، ووقع في حديث ابن مسعود عند أحد والنسائي من طريق طاعم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يا معشر الأنصار ، أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ أسرا أبا بكر لأن يوم بالانسان ، فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعم ذبا عنه أن نتقدم أبا بكر ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث سالم بن عبيد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضا ، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الاسماعيل في مسنده عمر باللفظ ، فأياكم يجترأ أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أينا ، وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الزمذني وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال : قال أبو بكر : ألسن أحق الناس بهذا الأمر ؟ ألسن أول من أسلم ؟ ألسن صاحب كذا ، . قوله ( فبايعة وبايعة المهاجرون ) فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المنقولة في توحيدهم ، لكن ظهر من قول عمر وبايعة المهاجرون ، بعد قوله وبايعة ، أنه حضر معهم جمع من المهاجرين ، فكأنهم نلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الأنصار ، فلما بايع عمر أبا بكر وبايعة من حضر من المهاجرين هل ذلك بايعة الأنصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره . قوله ( ثم بايعة الأنصار ) في رواية ابن اسحق المذكورة قريبا ثم أخذت بيده وبدن رجل من الأنصار فضرب على يده قبل أن يضرب على يده ، ثم ضربت على يده ، فتتابع الناس ، والرجل المذكور بشير بن سعد والد النعمان . قوله ( ونزونا ) بنون وذوي مفتوحة أي وثبنا . قوله ( فقلت : قتل الله سعد بن عباد ) تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر ، وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال : أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم

توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم ، فنص قصة البيعة الرامة ، وبأنى شرحها هناك . قوله ( ولأنا وإنا  
 ما وجدنا فيها حزننا ) بصيغة الفعل الماضي . قوله ( من أمر ) في موضع المفعول أى حضرنا فى تلك الحالة أموراً  
 فأوجدنا فيها أقوى من سابقه أبى بكر ، والأمر الذى حضرت حينئذ الاشتغال بالمهاجرة واستيعاب من يكون  
 أهل لذلك ، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجديد النبى ﷺ ردفه ، وهو محتمل لكن ليس فى سياق القصة  
 أشار به ، بل لتبليغ عمر يرشد إلى المصير فيما يتعلق بالاستخلاف . قوله ( فاما بايعناهم ) فى رواية الكشميهنى  
 بمائة وبمئة الألف موحدة . قوله ( على ما نرضى ) فى رواية مالك ، على ما لا نرضى ، وهو الوجه ، وبقية  
 الكلام ترشد إلى ذلك . قوله ( فن بايع رجلاً ) فى رواية مالك فن تابع رجلاً . قوله ( فلا يتابع هو ولا الذى  
 بايعه ) فى رواية معمر من وجه آخر عن عمر ، من دعى إلى إمارة من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل . وفى هذا  
 الحديث من الفوائد غير ما تقدم أخذه العلم عن أهله وإن صغرت سن المأخوذة عنه عن الآخذ ، وكذا لو نقص قدره  
 عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يردع هذه هذه أهله ، ولا يحدث به إلا من يعقله ، ولا يحدث القليل الفهم بما  
 لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخفى منه وقروح أسرفه إنساد الجماعة ولا يعد ذلك من التهمة  
 المذمومة ، لكن محل ذلك أن يجهل صوغه وجهه ما له بين المصلحتين ، ولعل الواقع فى هذه القصة كان كذلك واكتفى  
 عمر بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذى قال ذلك ولا من قيل عنه ، وبني المطلب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص  
 من الأنصار فقال : إن فى ذلك مخالفة لأول أب بكر وإن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ،  
 قال المعروف هو الشيء الذى لا يجوز خلافه . قلت : والذى يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إنما هو على من  
 أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ، ولم يتعرض لكونه قريشياً أو لا : وفيه أن العظيم يحتمل فى حقه  
 من الأمور المباحة ما لا يحتمل فى حق غيره ، لقول عمر ، وليس فيكم من تمد إليه الأهناق مثل أبى بكر ، أى فلا  
 يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف بمثل صفة أبى  
 بكر . قال المطلب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا فى قريش ، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه ﷺ أوصى من ولى أمر  
 المسلمين بالأنصار ، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم فى الخلافة ، كذا قال ، وفيه نظر سبأى بيانه عند شرح  
 باب الأسراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها  
 الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العربى : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز  
 يعلم قطعا أنه من حرام ، ويسمى قياس الدلالة كالدخان على النار ، ويذكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة ،  
 وقال ابن القاسم : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها ، وقال الشافعى والكوفيون : لا حد عليها إلا  
 ببينة أو إقرار . وحجة مالك قول عمر فى خطبته ولم ينكرها أحد ، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ  
 قال المازرى فى تصديق المرأة الخلية إذا ظهر بها حل فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد  
 للحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن عمر فى هذه قضايها أنه رأى الحد بدهوى الإكراه ونحوه ، ثم ساق  
 من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزبال بن سبرة قال : إنا لمح عمر بمى فإذا بأمرأة حبلى ضغمة نكبي ،  
 فسألها فقالت : إني نقيبة الرأس فتمت بالليل أسلى ثم نمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبني ومضى فما أدري من  
 هو ، قال فدروا عنها الحد ، وجمع بعضهم بأن من عرف منها غائب المصدق فى دعوى الإكراه قبل منها ، وأما

المعروفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الإكراه فلا سيما ان كانت متهمة ، وعلى الثاني يدل قوله « أو كان الحبل » واستنبط منه الباجي أن من وطئ في غير الفرج قد دخل مأواه فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا باحق به إذا لم يترف به ، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم دلي حبل لجواز مثل ذلك ، وعكسه غيره فقال : هذا يقتضي أن لا يجب على الحبل بمجرد الحبل حد لاحتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور ، وأجلب الطحاوي أن المستفاد من قول عمر « الرجم حتى على من زنى » أن الحبل إذا كان من ذنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ، ولكن لابد من ثبوت كونه من زنى ، ولا ترجم بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه ، لأن عمر لما أتى بالمرأة الحبل وقالوا إنها زنت وهي تبكي فسالها ما يبكيك فأخبرت أن رجلا ركبا وهي فائمة فدارا عنها الحد بذلك . قلت : ولا يخفى نسكانه ، فإن عمر قابل الحبل بالاعتراف ، ونسب الشيء لا يكون قدسه ، وإنما اعتمد من لا يرى الحد : مجرد الحبل قيام الاحتمال بأنه ليس من زنى بحق ، وأن الحد يدفع بالدعوى والله أعلم . وفيه أن من اطلع على أمر يريد الإمام أن يحسنه فله أن ينبه غيره عليه إجمالا ليسكون إذا سمعه على بصيرة ، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد . وإنما أنكر سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أمور الفروع قد استقرت ، فهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفريعا عليها ، وإنما سكوت ابن عباس عن بيان ذلك له لعله بأنه سيجمع ذلك من عمر على الفور . وفيه جوار الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمرا وكل في أشار به رجحان على ما أراده الإمام ، واستدل به على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لا اتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك ، كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال وأقره ، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ، ويلتحق بهم من ضاهاهم في ذلك ، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد . وفيه الحد على تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحده من لا يفهم على عدم التبليغ إلا ان كان يورده بلفظه ولا يصرف فيه . وأشار المهلب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديثه « لا ترغبوا عن آبائكم » وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة ، ولا يتدور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه ، كما يقطع الذي قال « لو مات عمر بايعت فلانا » لما لم يجد شرط من يصلح الإمامة منصوبا عليه في الكتاب ففاس ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق ، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه ، فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة من الآباء ولما منصوبين في الكتاب لتلوه وإن كانوا أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما ، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم من اطلع على ذلك ، والا فالأصل ان كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه ، وفي قوله « أخشى إن طال بالناس زمان » إشارة إلى دross العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم ، وأما الحديث الآخر وهو « لا تطروني » ففيه إشارة إلى تعليمهم ما يخشى عليهم جهله ، قال : وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف ، وكذا منع النص بطريق الأولى ، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فطراح بعضه أشد ، قال : وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كابن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك كلن في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقيت تلك الروايات تنقل لعل أنها ثبتت في المصحف . وفيه دليل

على أن من غشى من قوم فتنة وأن لا يجيزوا إلى امثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم رقيق عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال: اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: انطلقوا بنا إلى إخواننا الأنصار، فقالوا منا أمير ومنكم أمير، فقال عمر فحيهان في عهد إذا لا يصلحان، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال: من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه (لا تخون ان الله معنا)؟ من صاحبه اذ هيا في النار، من هيا؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجلها. وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع وبفضل من هو دونه على نفسه أديا وفرارا من تركية نفسه، ويدل عليه أن عمر لما قال له أبسط يدك لم يمتنع. وفيه أنه لا يكون للسلين أكثر من إمام. وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة، واستدل به على أن من قلب غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقذوف لأن له أن يعفو عن قاذفه أو يرد السر. وفيه أن على الإمام إن غشى من قوم الوقوع في محذور أن يأنيهم فيعطهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم، ونعمك بعض الشيعة يقول أبي بكر قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين، بانه لم يكن بعنة وجوب إمامته ولا استحفاة للخلافة، والجواب من أوجه: أحدها أن ذلك كان تواضعا منه، والثاني لتجويزه امامة المفضول مع وجود الفاضل، وإن كان من الحق له فله أن يتجرع لغيره. الثالث أنه علم أن كلامهما لا يرضى أن يتقدمه أفراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصرا فيهما، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان اذ ذاك غائبا في جهاد أهل الشام متغابلا بفتحهما، وقد دل قول عمر، لأن أقدم فتضرب عنق الخ، على صحة الاحتمال المذكور. وفيه إشارة ذى الراى على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عموما أو خصوصا وإن لم يستشره، ورجوعه إليه عند وضوح الصواب. واستدل بقول أبي بكر أحد هذين الرجلين، أن شرط الإمام أن يكون واحدا، وقد ثبت النص المريح في حديث مسلم: اذا بايعوا الخلفين قاتلوا الآخر منهما، وإن كانت بعضهم أوله بالخطب والاهراض منه فيصير كمن قتل. وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقلوه أى اجملوه كمن قتل

٣٢ - باب للسكران مجلدان ويَقْبَانُ (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر؛ وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين. الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك، وحُرِّمَ ذلك على المؤمنين) قال ابن عبيدة: رَأْفَةٌ: إقامة الحد.

٦٨٣١ - حديث مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد الجهني قال: سمعتُ النبي ﷺ يأمرُ فيمن زنى ولم يُحصن جلدًا مائة وتغريب عام.

٦٨٣٢ - قال ابن شهاب: وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرَّبَ، ثم لم يزل تلك السنة.

٦٨٣٣ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الثوري عن عوفيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب: «عن أبي



هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام وبأقامة الحد عليه »

قوله ( باب البكران يجلدان وينفيان ) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاده والثيبان يجلدان ويرجمان ، وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ « والثيبان يرجمان والذنان بلغا سنا يجلدان ثم يرجمان » ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن مسروق « البكران يجلدان وينفيان ، والثيبان يرجمان ولا يجلدان ، والثيبان يجلدان ثم يرجمان » ، ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في « باب رجم المحصن » ونقل محمد بن نصر في « كتاب الإجماع » الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين ، ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف ، وادعى الطحاوي أنه منسوخ ، وسأذكره في « باب لا تغريب على الأمة ولا تنفي » . واختلف القائلون بالتغريب فقال الهانفي والثوري وداود والطبري بالاعتيم ، وفي قول للشافعي لا ينفى الرقيق ، وخص الأوزاعي الذي بالكورية ، وبه قال مالك وقيده بالحرية ، وبه قال إسحق . وعن أحمد روايتان . واحتج من شرط الحرية بأن نفي العبد عقوبة لما لم يكن له منفعته مدة نفيه ، وتعرف الشرح يقتضي أن لا يعاقب إلا الجاني ، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد . وقال ابن المنذر : أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال : إن عايه جلد مائة وتغريب عام ، وهو المبعين لكتاب الله . وخطب عمر بذلك على رموس الناس ، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكروه أحد فسكان أجماعا ، واختلف في المسافة التي ينفي إليها : فقيل هو إلى وأي الإمام ، وقيل يقتصر مسافة القصر ، وقيل إلى ثلاثة أيام ، وقيل إلى يومين ، وقيل يوم وليلة ، وقيل من عمل إلى عمل ، وقيل إلى ميل ، وقيل إلى ما ينطاق عليه اسم نفي وشرط الماسكية الحبس في المكان الذي ينفي إليه ، وسيأتي البحث فيه في باب « لا تغريب على الأمة ولا نفي » ، ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلا بأن نفى الأمة سائط بقوله « بهوها ، كما سيأتي تقريره قال : وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرمة لأنها في معناها ، ويتأكد بحديث « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » قال : وإذا انتفى أن يكون على النساء نفي انتفى أن يكون على الرجال ، كذا قال وهو مبني على أنه العموم إذا سقط خص الاستدلال به ، وهو مذهب ضعیف جدا . قوله ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية ) كذا لابي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى قوله ( المؤمنین ) والمراد بذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله ، وقام الإجماع عن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن ، وقد تقدم بيان المحصن في « باب رجم المحصن » واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص بالظاهر لقوله في حديث اللعان « البدنة وإلا جلد في ظهرك » ، وقال غيره : يفرق على الأعضاء ويتقى الوجه والرأس ، ويجلد في الزنا والشرب والتبذير قهما مجردا ، والمرأة قاعدة ، وفي القذف وعليه نيا به . وقال أحمد وإسحق وأبو ثور : لا يجرّد أحد في الحد ، وليس في الآية للنفي ذكر فتتمسك به الحنفية فقالوا : لا يزداد على القرآن بخبر الواحد ، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن حمل به من الصحابة ، وقد حملوا بمثله بل يدونه كقصاص الوضوء بالمقمة وجواز الوضوء بالنيذ وغير ذلك مما ليس في القرآن ، وقد أخرج مسلم من حديث عباد بن الصامت مرفوعا « خذوا هني ، قد جعل الله لمن سبيل : البكر بالنيك جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالنيك جلد مائة والرجم » ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : كن يحبس في البيوت أن ماتت ماتت وإن عاشت عاشت : لما نزل ( واللاق

بأنهم الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ) حتى نزلت ( الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) . قوله ( قال ابن عيينة رآته في إقامة الحد ) كذا للأكثر وسقط في بعضهم ول بعضهم د ابن عليه ، بلام وتحتانية قيمة وعليه جرى ابن بطال والاول المعتمد ، وقد ذكر دخلطاي في شرحه أنه وآه في تفسير سفيدان بن عيينة . قلت : ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد د بقام ولا يهطل ، والمراد بتهطيل الحد تركه أصلاً أو نقصه عدداً ومعنى ، وقوله تعالى ( ولا يشهد غداً بهما طائفة ) نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد ، وعن اسحق اثنين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن مالك والشافعي أربعة ، وعن ربيعة مازاد عليها ، وعن الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيد عن مجاهد أدناها رجل ، وعن محمد بن كعب في قوله ( ان نفث عن طائفة منكم ) قال : هو رجل واحد ، وعن عطاء اثنان ، وعن الزهري ثلاثة ، وسيأتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ) . قوله ( عبد العزيز ) هو ابن أبي سلة الماجشون . قوله ( عن زيد ابن خالد ) هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله د بأسر فيمن زنى ولم يحسن جلد مائة وتغريب عام ، ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز ، وقوله د جلد مائة ، بالنصب على نزع الخافض . ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد العزيز بلفظ د سمعت رسول الله ﷺ بأسر فيمن زنى ولم يحسن بجلد مائة وتغريب عام ، وقوله د قال ابن شهاب ، هو موصول بالسند المذكور . قوله ( أن عمر بن الخطاب ) هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر ، لكننه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما د أن النبي ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ، أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه ، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر رووه عنه موقوفاً على أبي بكر وعمر . قوله ( ضرب ثم لم تزل تلك السنة ) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك د حتى غرب مروان ، ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة . قوله في رواية الليث ( عن عقيل ) ووقع عند الاسماعيل في رواية حجاج بن محمد عن الليث د حدثني عقيل . قوله ( عن سعيد بن المسيب ) هكذا خالف عقيل عبد العزيز ابن أبي سلة في شيخ الزهري فإن كان هذا المتن مختصراً من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فإن شيخه عندهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب ، وإن كان حديثاً آخر فالراجح قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز ، لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر موافقاً لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بن مملuke ثم جهيم موهن ابن المنني عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين هل الولاء حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه ، وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه حله الحديث هي جماعة بالفاظ مختلفة . قوله ( بنى عام وباقامة الحد عليه ) وقع في رواية النسائي د أن بنى عاماً مع إقامة الحد عليه ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق حجاج بن محمد عن الليث ، وحرف أن الباء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد باقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجلد لكونها بهن القرآن ، وقد تمسك بهذه الرواية من زعم أن النبي ﷺ وأنه ليس جزءاً من

الحديث ، وأجيب بأن الحديث يفسر بعضه بعضا ، وقد وقع التصريح في قصة العسيف من لفظ النبي ﷺ أن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو ظاهر في كون السجل حده ، ولم يختلف على راديه في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف . وما يؤيد كون حديث الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه أن الزيادة التي من عمر هند عهد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الاسماعيلي ، قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر ، وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الامام وأن ذلك لا يقيّد . والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديث الباب اختصاراً من قصة العسيف وأن أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به عنهما بتامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار ، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم . وفي الحديث جواز الجمع بين الحد والتعوير خلافاً للحنفية إن أخذ بظاهر قوله . مع إقامة الحد ، وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافاً لهم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد . واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي مذكور بآية النور لأن فيها الجلد بغير نفي ، ونعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ ، وبأن العكس أقرب ، فإن آية الجلد مطلقة في حق كل زان تخص منها في حديث عبادة التيب ، ولا يلزم من خلو آية النور من النفي عدم مشروعيته كالم يلزم من خلوها من الرجم ذلك ، ومن الحجج القوية أن قصة العسيف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي مقدمة على قصة العسيف لأن أبا هريرة حضرها وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان

### ٣٣ - باب نفي أهل المعاصي والخفنيين

٦٨٣٤ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى عن عكرمة د عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن النبي ﷺ الخفنيين من الرجال والمرجلات من النساء وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرج فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً

**قوله** ( باب نفي أهل المعاصي والخفنيين ) كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فبين أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيه أن أن كبيرة بطريق الأولى ، وقد تقدم ضبط المخف في « باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة ، في أواخر الزكاح . **قوله** ( هشام ) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب آلباس في « باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت » مع بقية شرحه . **قوله** ( وأخرج عمر فلاناً ) سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر ، وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله . وقال أخرجوهم من بيوتكم وأخرجوا فلاناً وفلاناً يعني الخفنيين ، وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر هنا ، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وغيره عن هشام ، وذكرت هناك اسم من نفاه النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر ، ثم وقفت في « كتاب المقربين لأبي الحسن المدائني » من طريق الوليد بن سعيد قال : سمع عمر قوما يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة ، فدعا به فقال : أنت لعمرى ، فأخرج من المدينة

فقال : إن كنت تخبرني قال البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج ، وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة ، وساق قصة جمدة السلمي وأنه كان يخرج مع النساء إلى البقيع ويشهدن اليمن حتى كتب بعض الفزاة إلى عمر يشكو ذلك فأخرجه ، وعن مسلمة بن عمار عن اسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدي وهو ولي مزيعة كانا يحسبان الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر ، ثم ذكر عدة قصص لمعهم ومعين ، فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء . قال ابن بطال : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزائى إلى أن الثاني إذا شرع في حق من أتى معصية لاحد فيها فلا بد أن يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى ، فتأمل كذا السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس ، فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض . واستدل به على أن المراد بالمتخلفين المتشبهون بالنساء لا من يؤتى ، فإن ذلك حده الرجم ، ومن وجب رجمه لا ينفى ، وتعمق بأن حده مختلف فيه ، والأكثر أن حكمه حكم الزائى ، فإن ثبت عليه جلد ونفى ، لأنه لا يتصور فيه الإحصان ، وإن كان يشبهه فقط ، وقيل إن في الترجمة إشارة إلى حذف القول الصادر إلى رجم الفاعل والمفعول به ، وأن هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا الثاني ، وفي هذا نظر لأنه لم يثبت عن أحد من أخرجهما النبي ﷺ أنه كان يؤتى ، وقد أخرج أبو داود من طريق أبي هاشم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقالوا : ما بال هذا ؟ قيل يشبه بالنساء ، فأمر به فنفى إلى النقيع ، يعني بالنون والله أعلم

٣٤ - باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه

٦٨٣٥ ، ٦٨٣٦ - **عز** عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس فقال : يا رسول الله انقض بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق ، انقض له يا رسول الله بكتاب الله ، ان ابني كان عسيفاً على هذا فزني باسراته فأخبروني أن علي ابن الرجم ، فأفتديت بمائة من النخم ووليدة ، ثم سألت أهل العلم فرموا أن ما علي ابن جلد مائة وتغريب عام . فقال : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما النخم والوليدة فردت عليك ، وعلي ابنك جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس فاغد على امرأة هذا فارجمها ، فغدأ أنيس فرجمها ،

قوله ( باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائبا عنه ) قال الكرماني : في هذا التركيب قلبي ، وكان الأولى أن يبدل لفظ « غير » بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ ، وقال ابن بطلان : قد ترجم بعد ، يعني في آخر أبواب الحدود « هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ، ومعنى الترجمتين واحد ، كذا قال ، ويظهر لي أن بينهما تمايزا من جهة أن قوله في الأول غائبا عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحد ، وفي الآخر حال من الذي يقيم عليه الحد . ثم ذكر حديث أبي هريرة وزييد بن خالد في قصة العفيف ، وقد مضى شرحه مستوفى قريبا . وقوله في هذه الرواية « فقام خصمه فقال : صدق ، أفضله يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني ، قال الكرماني : القائل هو الأعرابي لا خصمه ، لأنه وقع في كتاب الصالح وجاء أعرابي فقال يا رسول الله أفض بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال : صدق أفض بيننا بكتاب الله ، فقال الأعرابي : إن ابني كان عفيفا ، قلت : بل الذي قال أفض بيننا هو

والدعيف ، في الرواية الماضية قريبا في باب الاعتراف بالزنا ، فقام خصمه وكان أفعه منه فقال : انص بيئتنا بكتاب الله وأذن لي الخ ، هذه رواية سنيان بن عينة ووافقه الجمهور ، فتقدمت رواية مالك في الإيمان والندور ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعه وساقه على لفظ الليث ، ومع ذلك فلا اختلاف في هذا على ابن أبي ذئب ، فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح ، فالرواية له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم بن أبي إياس وهنا عاصم بن علي ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد ، وإن قوله في رواية آدم ، فقال الأعرابي ، زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفا بهذا الوصف ، وإيش ذلك بعبيد ، والله أعلم

**٣٥ - باب قول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فامكث**   
إيمانكم من قتيانكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض ، فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا منخذات أخذان ، فإذا أحسن فإن أنبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العنت منكم ، وأن تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم )

**قوله** باب قول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية ) كذا لا في ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( والله غفور رحيم ) قال الواحدي قرئ ( المحصنات ) في القرآن بكسر الصاد وفتحها إلا في قوله تعالى ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) فبالفتح جزما ، وقرئ ( فإذا أحسن ) بالضم وبالفتح ، فبالضم معناه التزويج وبالفتح معناه الإسلام ، وقال غيره : اختلاف في إحصان الأمة ، فقال الأكثر إحصانها التزويج ، وقيل العتق ، وعن ابن عباس وطائفة إحصانها التزويج ، وأمره أبو عبيد وإسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى ( من قتيانكم المؤمنات ) فيبعد أن يقول بعده فإذا أسلمن ، قال : فإن كان المراد التزويج كان مفهومه أنها قبل أن تزوج لا يجب عليها الجلد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تزوج ، وبه قال جماعة من التابعين ، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهو وجه للأافعية ، واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس : ليس على الأمة حد حتى تحسن ، وسنده حسن لكنه اختلف في رفقه ووقفه والأرجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره ، وأدعى ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ، أنه منسوخ بحديث الباب ، وتعقب بأن المنسوخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم ، وقد عارضه حديث علي : أقيموا الحدود على أركانكم من أحسن منكم ومن لم يحسن ، واختلف أيضا في رفقه ووقفه ، والأرجح أنه موقوف ، لكن صياقه في مسلم يدل على رفقه فالتسليم به أقوى ، وإذا حمل الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد ، وقال غيره التقييد بالإحصان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فاخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال التيهي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكل حايها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد



والخطاب في اجلدها بان يملك الامة ، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد ، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق ، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الارقاء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية ، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا أحد الزنا ، واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن عمار قال : كان أبو عبد الله رجلاً من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنفي والجمعة إلى السلطان ، قال الطحاوي لا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، ونعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة ، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعي ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر : في الامة إذا زنت ولا زوج لها يحدّها سيدها ، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام ، وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبداً سيدها فأمرها إلى السيد ، واستثنى مالك القطع في السرقة ، وهو وجه للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب ، واحتج للمالكية بأن في القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمتلئ بعبد فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعي عليه البرقة لئلا يمتنع من مباشرة القطع سداً للبرقة ، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند البرقة علم السيد أو الإفراق ، بخلاف ما لو ثبت بالبينة فانه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة ، وحجة الجمهور حديث علي المشار اليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة ، وعند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك ، وتمسك من لم يفتقر بأن سيده سبيل الاستصلاح فلا يفتقر الأهلية . وقال ابن حزم : يقيم السيد إلا إن كان كافراً ، واحتج بانهم لا يقرون إلا بالإقرار وفي تسليطه على إقامة الحد مناقاة لذلك . وقال ابن العربي : في قول مالك أن كانت الامة ذات زوج لم يحدّها الإمام من أجل أن الزوج تعلّق بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد ، لكن حديث النبي ﷺ أول أن يتبع ، يعني حديث علي المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها ، وقد وقع في بعض طرقاته من أحسن منهم ومن لم يحسن ، - قوله ( ثم يبعوها ولو بصفير ) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم جاء أي المضفور . فعيل بمعنى مفعول ، زاد يونس وابن أخي الزهري والزيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي والصفير الحبيل ، وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها حماد بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه ، لكن خالف في الإسناد فقال : ان محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمره حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : إذا زنت الامة فأجلدها ، وقال في آخره : ولو بصفير والصفير الحبيل ، وقوله والصفير الحبيل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على ما بين في رواية القعنبي عن مالك عند مسلم وابن داود فقال في آخره : قال ابن شهاب والصفير الحبيل ، وكذلك ذكره الدارقطني في الموطآت منسوباً للجميع من روى الموطأ إلا ابن مهدي فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً ، ومنهم من لم يذكر قوله والصفير الحبيل كما في رواية الباب . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . قوله ( لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ) لم يختلف في رواية مالك في هذا ، وكذلك في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة ، وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند النسائي ، وكذا في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه : ثم ان زنت فأجلدها ثم يبعوها ولو بصفير بعد الثالثة أو الرابعة ، ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك ، وأدرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي ، والصبواب التفصيل ، وأما

العك في الثالثة أو في الرابعة وقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي ، فليجملها ثلاثا فان حادت فليبيعها ، ومحمود في مرسل حكرمة عند أبي قررة بلفظ : وإذا زنت الرابعة فبيعوها ، ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ، ثم ان زنت الثالثة فليبيعها ، وحصل الاختلاف هل يجملها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جمل ؟ والزاجح الأول ويكون سكوت من سكك منه العلم بأن الجمل لا يترك ولا يقوم البيع مقامه ، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجمل لأنه المحقق فيلغى العك ، والاعتناء على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله : ولو بضمير ، أي جمل مضمون ، ووقع في رواية المقبري : ولو بجمل من شعر ، وأصل الضفر نسيج الشعر وأدخال بعضه في بعض ومنه صفائر شعر الرأس للمرأة والرجل ، قيل لا يكون مضمورا إلا إن كان من ثلاث ، وقيل شرطه أن يكون هريضا وفيه نظر . وفي الحديث أن الرنا عيب يرد به الرقيق للاستمرار بالخط من قيمة المرفوق إذا وجد منه الرنا ، كذا جزم به النووي تبعاً لغيره ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجودي لا إخباراً عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من حط القيمة . وفيه أن من رنى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه ، بخلاف من رنى مراراً فإنه يكتفى فيه بإقامة الحد عليه مرة واحدة على الزاجح . وفيه الزجر عن مخالطة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الأرقام إذا تكرر زجرهم ولم يرتدوا ويقع الزجر بإقامة الحد فيها شرع فيه الحد وبالاعتذار فيها لا حد فيه . وفيه جواز دطف الأمر المتعدي فندب على الأمر المتعدي الوجوب لأن الأمر بالجمل واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لابن ثور وأهل الظاهر ، وأدعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ ، وعن حكاية ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت ، وقال ابن بطال : حل الفقهاء الأمر بالبيع على الحض على مساعدة من تكرر منه الزنا ثلاثين بالحد الرضا بذلك وما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا ، قال : وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يستعمل به ، وقد ثبت انتهى عن إضافة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بجمل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر عن معايشة من تكرر منه ذلك ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحد وان كان بعضهم قد استدلل به على جواز بيع المعلق بالصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتغابن بمنه إلا أن قوله : ولو بجمل من شعر ، لا يراد به ظاهره وإنما ذكر المبالغة كما وقع في حديث : من بنى الله مسجداً ولو كفحه فطاة ، دل أحد الأجوبة ، لأن قدر المقصود لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة ، ولو وقع ذلك في عدين ، لمحرك للجمهور فلا يبيعها وإيه إلا بالقيمة ، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الرنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالنقصان يباع بمن المثل فيه عليه اقاضي عياض ومن تبعه ، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضاؤه ولا يتربص به طالب الزاغب في الزيادة ، وليس المراد بيبه بقيمة الجمل حقيقة ، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بهيب السلعة لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالعيب حكاية ابن دقيق العيد ، وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإدلام ، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا رنى مع أن كل مؤمن حادور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه ، ومن لازم البيع أن يراعى أخاه المؤمن على أن يقتنى مالا يرضى اقتنائه لنفسه ، وأجيب بأن السبب الذي باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتد الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الوعان المألوف شاق ، ولجواز أن يقع الإذعان عند المشتري بنفسه أو بغيره ،



قال ابن العربي : يرجى عند تبديل الحمل تبديل الحال ، ومن المعلوم أن المجاورة تأثرا في الطاعة وفي المصيبة ، قال النووي : وفيه أن الوأى إذا حدث ثم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبدا ، فإذا زنى مرات ولم يجد فلا يلزمه إلا حد واحد . قلت : من قوله فإذا زنى ابتداء كلام قاله لتسكيل الفائدة والإفادة في الحديث ما يدل عليه اثباتا ولا نفيًا بخلاف المتن الأول فإنه ظاهر ، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التعزيرات إذا لم يفد مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة ، فلما تكرر ذلك ولم يفد عدل إلى ترك شرط إقامته على السيد وهو الملك ، ولذلك قال : ييمرها ، ولم يقل اجلدوها كلها زنت ، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض الإمام الحرمين لشيء من ذلك فقال : إذا علم المعزور في أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن المبرح يهلك وليس له الإهلاك ، وغير المبرح لا يفيد ، قال الرافعي : وهو مبني على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير ، فإن قلنا يجب التعزير بالحد فليعززه بغير المبرح وإن لم يزجر . وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان ، وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب

### ٣٦ - باب لا يُثْرَبُ على الأمة إذا زنت ، ولا تُدْفَى

٦٨٣٩ - **عنه** عبد الله بن يوسف حدثنا البث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : قال النبي ﷺ : إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ولا يُثْرَب ، ثم إن زنت فليجلدها ولا يُثْرَب ثم إن زنت الثالثة فليجسها ولو مجمل من شعره . تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب لا يُثْرَب على الأمة إذا زنت ولا تُدْفَى ) أما الثريب بمثناة ثم مثناة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه ، وقد جاء بالمفرد ولا يعنفها ، في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ، وأما الدفَى فاستنبطوه من قوله فليجسها ، لأن المقصود من الدفَى الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المصيبة وهو حاصل بالبيع ، وقال ابن بطال : وجه الدلالة أنه قال فليجلدها ، وقال فليجسها ، فدل على سقوط الدفَى لأن الذي ينبغي لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآبق . قلت : وفيه نظر لجواز أن يتسله المشتري مملوكه المنفعة مدة الدفَى ، أو يتفق بيعة لمن يتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجرد الدفَى ، وقال ابن العربي : تستثنى الأمة للثبوت حق السيد فيقدم على حق الله ، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والدفَى فرع . قلت : وتامة أن يقال : روى حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد ، واستمر نفي العبد إذا لاحق للسيد في الاستمتاع به ، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عزم الأمر بنفي الزاني عارضة محرم تهى المرأة عن السفر بنهر المحرم ، وهذا خاص بالأماء من الرقيق دون الذكور ، وبه احتج من قال : لا يشرع نفي النساء مطلقا كما تقدم في كتاب البكران يجلدان وينفيان ، واختلف من قال بنفي الرقيق ، فأصح نصف سنة ، وفي وجه ضعفه عند الشافعية سنة كاملة ، وفي ثالث لا نفي على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر . **قوله** ( إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ) أي ظهر ، وشرط بعضهم أن يظهر بالينة مراعاة للفظ تبين ، وقيل يكفي في ذلك بطل السيد . **قوله** ( فليجلدها ) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية ( فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب ) ووقع في رواية لسان من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله . . **قوله** ( ولا

يُثَرَّبُ) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعير، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد، وفي رواية سمعته عن أبي هريرة عند عبد الرزاق ولا يعيرها ولا يفندها، قال ابن بطال: يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الجلد لا يعزى بالتعنيف والهوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإطام للتحذير والتخويف، فإذا رفع وأقيم عليه الجلد كفاه. قلت: وقد تقدم قريبا نحوه عليه السلام عن سب الذي أقيم عليه حد الحز وقال لا تكونوا أعوانا للشيطان على أخيك، **قوله** (تابعه اسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة) يريد في المتن لا في السند، لأنه نقص منه قوله ومن أبيه، ورواية اسماعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث، إلا أنه قال وكان عادت فزنت فليبعها، والباقي سواء، ووافق الليث على زيادة قوله ومن أبيه، محمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، ووافق اسماعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمري عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي، ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل عنه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال أنه خطأ والصواب الأول، ووقع في رواية حميد هذه بلفظ آخر قال دأبى النبي عليه السلام رجل فقال: جاري زنت فتبين زناها، قال: أجلها خمسين، الحديث

### ٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زانوا ورؤفوا إلى الإمام

٦٨٤٠ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى عن الرجم فقال: رجم النبي عليه السلام، قلت: أقبل للزور أم بعده؟ قال: لا أدري. تابعه علي بن مسير وخالد بن عبد الله والحاربي وعبيدة بن حميد عن الشيباني. وقال بعضهم: المائدة، والأول أصح

٦٨٤١ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله **حدثني** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال: إن لليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويؤجلون. قال عبد الله بن سلام: كذبتم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فأنشروها، فوضع أحدكم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فاذا فيها آية الرجم، قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما، فرأيت للرجل يحني على المرافة يقبها الحجارة

**قوله** (باب أحكام أهل الذمة) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية. **قوله** (وإحصانهم إذا زانوا) بمعنى خلافتهم قال ابن من شروط الإحصان الاسلام. **قوله** (ورؤفوا إلى الإمام) أى سواء جاءوا إلى حاكم المسلمين ليحكمهم أو دفعهم اليه غيرهم متمددا عليهم خلافا لمن قيد ذلك بالشق الأول كالحنفية وسأذكر ذلك مبسوطا، وذكر فيه حديثين: الحديث الأول، **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيباني هو أبو اسحق سليمان. **قوله** (عن الرجم) أى رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن. **قوله** (فقال رجم النبي ﷺ) كذا أطنى،

فقال الكرماني : مطابقتها لترجمة من حديث الإطلاق . قلت : والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيل والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قال : قلت هل رجم النبي ﷺ ؟ قال : نعم رجم يرديا ويهودية ، وسياق أحمد مختصر . قوله ( أقبل النور ؟ ) أي سورة النور ، والمراد بالقبلية الزول ( قوله أم بمد ) ؟ في رواية الكشميهني : أم بمد ، . قوله ( لا أدري ) فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الغاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وثبته فيمدح به . قوله ( تابعه علي بن مسهر ) قلت وصلها ابن أبي شيبة عنه عن الشيباني قال : قلت لعبد الله بن أبي أوفى ، فذكر مثله بلفظه قلت بعد سورة النور ، . قوله ( وعاله بن عبد الله ) أي الطاحاني وهي عند المؤلف في « باب رجم المحسن » وقد تقدم لفظه . قوله ( والحرابي ) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي . قوله ( وعبيدة ) بفتح أوله ، وأبو حميد بالتصغير ، ومتابعته وصلها الاسماعيل من رواية أبي ثور وأحمد بن منيع قالوا حدثنا عبيدة بن حميد وجرير هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه : قلت قبل النور أو بعد ما . . قوله ( وقال بعضهم ) أي بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه في مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الاسماعيل : فقلت بعد سورة المائدة أو قبلها ؟ كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل . قوله ( والأول أصح ) أي في ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودي واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التي نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم . الحديث الثاني ، قوله ( عن نافع ) في موطن أحمد بن الحسن وحده : حدثنا نافع ، قاله الدارقطني في المرطحات . قوله ( أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ) ذكر السهيلي عن ابن العربي (١) أن اسم المرأة بكرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري : سمعت رجلا من مزينة من تبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه يهت بالتخفيف ، فأتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبي من أنبيائك . قال فأثروا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ماترى في رجل وامرأة زنيا منهم ، ونقل ابن العربي عن الطبري والعملي عن المفسرين قالوا : انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك ابن الصيف وكثانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن حازوراء فسألوا النبي ﷺ وكان رجل وامرأة من أشرف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بكرة ، وكانت خيبر حينئذ حربا فقال لهم أسألوهم ، فنزل جبريل على النبي ﷺ فقال : اجعل بينك وبينهم ابن صوريا ، فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة : أن أحبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت ، فذكر القصة وفيها : فقال أخرجوا إلى عبد الله بن صوريا الأهود ، قال ابن اسحق : ويقال أنهم أخرجوا معه أبا ياسر ابن أحطب ووهب بن يردا ، خلا النبي ﷺ بابن صوريا ، فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث البراء : مر على النبي ﷺ يهودي محمدا مجلدا . فدعاهم فقال : هكذا تجدون حد الواني في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، وهذا يخالف الأول من حيث أن فيه أنهم ابتدءوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ،

(١) في نسخة من ابن العربي

ويمكن الجمع بالتعدد بأن يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بأدروا جلدوه ثم بدا لهم فسألوا فاتفق المرور بالجلود في حال سؤالهم عن ذلك فأمرهم بأحضارهما فوقع ما وقع والعلم عند الله ، وبوقيد الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس ، أن رجلا من اليهود أتوا النبي ﷺ ومعه امرأة فقالوا : يا محمد ما أنزل عليك في الزنا ، فيجبه أنهم جلدوا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضرها المرأة وذكروا القصة والأسوال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ أتى يهودي ويهودية زنيا ، ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريبا ولفظه ، أحداثا ، وفي حديث عبد الله بن الحارث عند الزبارة أن اليهود أتوا يهوديين زنيا وقد أحصنا . **قوله** ( ماتهمدون في التوراة في شأن الرجم ) ، قال الباجي : يحتمل أن يكون علم بالوحي أن حكم الرجم فيما نابت على ما شرع لم يباحته تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بأخبار عبد الله بن سلام وغيره عن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى . **قوله** ( فقالوا انفضهم ) بفتح أوله وثالثه من الفضيحة . **قوله** ( ويمجدون ) وقع بيان الفضيحة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد بلفظ : قالوا لنسبهم وجوههما ، ونخزيهما ، وفي رواية عبد الله بن عمر : قالوا لسود وجوههما ونحسبهما ونخالف بين وجوههما وبطاف بهما ، وفي رواية عبد الله بن دينار : أن أحبارنا أخذوا تحميم الوجه والتجبية ، وفي حديث أبي هريرة : يحمم ويحبه ويمجد ، والتجبية أن يحمل الزانيان على حمار وتقابل أفضيتهما وبطاف بهما ، وقد تقدم في باب الرجم بالبلط ، النقل عن إبراهيم الحربي أنه حرم بأن تفسير التجبية من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته . وقال المنذرى : يشبه أن يكون أصله الحمزة وأنه التجبية وهي الردع والوجع يقال جباهه تجبيما أي ردعته ، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فصحي ذلك الفعل تجبية . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة نقول جبهته إذا أصبت جبهته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباجي : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكنسب على النبي إمارجا أن يحكم بينهم بغير ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانيين واعتقدوا أن ذلك يخرجهم عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختصار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبيا لا يقر على باطل ، فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الخد . **قوله** ( قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، أن فيها الرجم ) رواية أيوب وعبيد الله بن عمر : قال فأتوا بالتوراة قال فأنزلوها أن كنتم صادقين . **قوله** ( فأتوا ) بصيغة الفعل الماضي ، وفي رواية أيوب لجاءوا وزاد عبد الله بن عمر : بها فقرؤها ، وفي رواية زيد بن أسلم : فأتى بها فنزع الرسادة من تحتها فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وبين أنزلك ، وفي حديث البراء عند مسلم : فدعا رجلا من علمائهم فقال أنشدك بالله وبين أنزله ، وفي حديث جابر عند أبي داود : فقال اتنوني بأعلم رجلين منكم : قاتل بابين صورياء زاد الطبري في حديث ابن عباس : اتنوني برجلين من علماء بني إسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد : أن اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الزانيين فأفتاهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فأنشدهم فكتموه إلا رجلا من أصاغرهم أهور فقال : كذبوك يا رسول الله في التوراة . **قوله** ( فأتوا ) بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم قرأ ما قبلها

وما بعدها) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار، وفي رواية عبيد الله بن عمر، فوضع الفتي الذي يقرأ يده على آية الرجم تقرأ ما بين يديها وما وراءها، وفي رواية أبيوب، فقالوا لرجل من يرضون: يا أعور اقرأ، فقرأ، حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه، واسم هذا الرجل عبد الله بن سوريا كما تقدم، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم، لكن ذكر مكي في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم، كذا ذكر القرطبي، ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث للمأضي أن النبي ﷺ لما ناشيه قال: يا رسول الله إنهم لا يعلمون أنك نبي مرسل ولكمهم بمصدر ذلك، وقال في آخر الحديث: ثم كفر بعد ذلك ابن سوريا ونزات فيه (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) الآية. قوله (فقال له عبد الله بن سلام: أرفع يديك فرفع يده، فاذا فيها آية الرجم) في رواية عبد الله بن دينار: فاذا آية الرجم تحت يده، ووقع في حديث البراء: لحده الرجم، ولعله كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أبقنا عليه الحد، فقانا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التعميم والمجلد مكان الرجم، ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة: المحصن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البيعة رجما، وإن كانت المرأة حبل تربص بها حتى تضع ما في بطنها، وفي حديث جابر عند أبي داود: قالانجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما، زاد البزار من هذا الوجه: فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي ربة وفيها عقوبة، قال فما منعكم أن ترجوها قالا: ذهب سلطاننا فذكر هنا القتل، وفي حديث أبي هريرة: دفا أول ما ارتختصم أسراهم؟ قال: زنى ذوا قرابة من الملك فأخبره الرجم، ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجمه فحال قومه دونه وقالوا أبدا بصاحبك، فاصطاحوا حل هذه العقوبة، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: أنا كنا شعبة وكان في نساءنا حسن وجه فكثير فينا فلم يقم له نصرا فجلد، والله أعلم. قوله (فأمرهما رسول الله ﷺ فرجما) زاد في حديث أبي هريرة: فقال النبي ﷺ فاني أحكم بحد في التوراة، وفي حديث البراء: اللهم إني أول من أحيا أسرك إذ أمانوه، ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضا: فدعا رسول الله ﷺ بالشهود. لحاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمرهما فرجما، قوله (فرايت الرجل يحن) كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المملة بعدها نون مكسورة ثم تحانية ساكنة، وعن المنطلي والكشميني بهم ونون مفتوحة ثم حمزة، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية، وفي رواية أبيوب: يجاني، بهم أوله وجيم مهموز. وقال ابن عبد البر: وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب: يحيى، أى يعمل. وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه: الأولان والثالث بهم أوله والجيم وكسر قنون وبالحمة، الرابع كالاول إلا أنه بالموحدة بدل القنون، الخامس كالثاني إلا أنه بواو بدل التحانية، السادس كالاول إلا أنه بالجيم، السابع بهم أوله وفتح المملة وتعدد النون، الثامن: يجاني، بالنون، التاسع مثله لكن بالحاء، العاشر مثله ولكنه بالناء بدل النون والجيم أيضا. ورايت في الإهديات للدلي، بخط النضياء في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري: يجاني، بهم ولاء بخير همز وعلى الناء صح. قوله (بقيا) بفتح أوله ثم تاء تفسير لقوله: يعني، وفي رواية عبيد الله بن عمر: ولقد رأيت يقيها من الهجارة بنفسه، ولابن ماجه من هذا الوجه: يسترها، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: فلما رجع من الهجارة قام على صاحبه يعني عليها يقيها

الحجارة حتى قتلا جميعا فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الرضا منهما ، وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي إذا ذنى وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهل ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الاسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التصریح بأن اليهوديين الذين رجما كما قد أحصنا كما تقدم نقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وريبعة شيخ مالك شرط الإحصان الاسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ إنما رجما بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحسن وغير المحسن قالوا وكان ذلك أول دخول النبي ﷺ المدينة ، وكان ما موردا باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (واللاني بأئين الفاحشة من لسانكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم إلى قوله (أو يجعل الله لمن سبيلا) ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحسن ومن لم يحسن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحسن نظر ، لما تقدم من رواية الطبري وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يرمضون لم يكن لهم ذمة فتحاكروا اليه ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلان يتيهه على من له ذمة أولى . وقال المازري ، يترض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا أن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبري كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : وبمكر عليه أن يهينهم سائلين يوجب لهم عهدا كما لو دخلوا لترض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فانهم في أمان إلى أن يردوا إلى ما منهم . قلت : ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووي : دعوى أنهما كانا حربيين باطلة بل كانا من أهل العهد ، كذا قال ، وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم غير إذا تحاكم اليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختلف ﷺ في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان عنده الاسلام وهما ككافرين ، وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومعتبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساح في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإيراد . ثم قال ابن العربي : في الحديث أن الاسلام ليس شرطا في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجما لإقامة الحججة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقم الحججة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) قال : وأجيب بأن سياق الفصة يقتضي ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهرهم ليقيم الحججة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ، ولو جاءني لحسكت عليهم بالرجم ولم أعتبر الاسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزاني حق من حقوق الله . وعلى الحاكم أقامته ، وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله ﷺ فيهما . وقول بعضهم أن الزانيين حكماء دعوى مردودة ، واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا لغير الحاكم ، وأما النبي ﷺ فتحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورده الخطابي لأن الله قال (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) وإنما جلد القوم سائلين عن الحكم عنده كادت عليه الرواية المذكورة فأشار عليهم بما كتموه من حكم التوراة ، ولا جواز أن يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لأنه لا يهود الحكم بالمنسوخ ، فدل

على أنه إنما حكم بالناسخ . وأما قوله في حديث أبي هريرة ، فأنى أحكم بما في التوراة ، ففي سننه رجل مبهوم ، ومع ذلك فلو ثبت لكان مضاه لإقامة الحجّة عليهم ، وهو موافق لشريعته . قلت : ويؤيده أن الرجم جاء ناسخاً للجلد كما تقدم تقريره ، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ بالجلد بالرجم . وإذا كان حكم الرجم باقياً منذ شرع فاحكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي ﷺ رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة : لما قدم النبي ﷺ المدينة أتاه اليهود ، فاجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور ، ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكروا إليه وهو في المسجد بين أصحابه ، والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله ﷺ المدينة فبطل الفور ، وأيضا ففي حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وحديثه إنما قدم مع أبيه مسلماً بعد فتح مكة ، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشهد بأنه شاهد ذلك . وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي ، وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر بالرجمة ، فمن يرى أنه يحفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة ، واختلفوا في إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد ، ففي الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يخفى . وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، ودعم ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر : فعدا بالشهود ، أي شهود الإسلام على أفعالهم ، وقوله : فرجمهما بشهادة الشهود ، أي البينة على اعترافهما ، ورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث : أنهم رأوا ذكره في فرجها كالليل في المسحكة ، وهو صريح في أن الشهادة بالمعاينة لا بالاعتراف ، وقال القرطبي : الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لاني حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك ، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم . واستثنى أحمد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم ، وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود بأنه ﷺ نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به إظهاراً لتحريرهم كتبهم وتغييرهم حكمه ، أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال ، والثاني مردود ، وقال النووي : الظاهر أنه رجمهما بالاعتراف ، فان ثبت حديث جابر ففعل الشهود كانوا مسلمين والأفلاحة بشهادتهم ، ويتمين أنهما أقررا بالزنا . قلت : لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، ويحتمل أن يكون الشهود أظهروا بذلك لسؤال بقية اليهود لم يسمع النبي ﷺ كلامهم ولم يحكم فيهم إلا مستنداً لما أطلعاه الله تعالى فحكم في ذلك بالوحى وألزمهم الحجّة بينهم كما قال تعالى ( وشهد شاهد من أهلها ) وإن شهودهم شهدوا عليهم عند أخبارهم بما ذكر فلما دفعوا الأمر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك ، ولم يكن مستند حكم النبي ﷺ إلا ما أطلعاه الله عليه ، واستدل به بعض المالكية على أن المجلود يجلد قائماً إن كان رجلاً والمرأة قاعدة لقول ابن عمر : رأيت الرجل يقبها بالحجارة ، . فدل على أنه كان قائماً وهي قاعدة ، وتعمد بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك ، واستدل به على رجم المحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى ، وعلى الاقتصاد على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد ، وكذا اجتج به بعضهم ، ولو احتج به لكان أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولاً ثم رجم كما تقدم ، لكن يمكن الانفصال بأن الجلد الذي وقع له لم يكن بحكم حاكم . وفيه أن أنسكه الكفار صحيحة لأن ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح . وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفي أخذه من هذه القصة

بعد . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن ما أقدموا على تبنيها والا لكان في الجواب حيلة من الحوَال لأنه سأل عما يجدون في التوراة فمدلوا عن ذلك ما يفهمونه وأوصوا أن فطهم موافق لما في التوراة فأكد بهم عبد الله بن سلام . وقد استدل به بعضهم على أنهم لم يستطعوا شيئاً من ألفاظها كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد ، والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال غرض من ذلك هذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدل به على أن التوراة التي أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبدل لأنه بطرقه هذا الاحتمال بعينه ولا يرد قوله : أنت ذلك ومن أتاك ، لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ثبت ذلك إما بدليل قرآن أو حديث صحيح مالم يثبت نسخه بشرعية نبينا أو نديم أو شريعهم ، وعلى هذا فيجعل ما وقع في هذه القصة على أن النبي ﷺ علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً

### ٣٨ - باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس

هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ؟

٦٨٤٢ ، ٦٨٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفتهما - : أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أنسلكم ، قال : تكلم . قال : إن ابني كان غصفاً على هذا - قال مالك : والغصيف الأجير - فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني الرجم ، فاندريت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ماعلى ابني جلد مائة وتتريب عام . وإنما للرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . أما فتمك وجاريتك فرد عليك . وجلد ابنه مائة وغربه عاماً . وأمر أيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

**قوله** ( باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ) ذكر فيه قصة الغصيف ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره ، وأما من قذف امرأته فكأنه أخذها من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله هل على الإمام ، إلى الخلاف في ذلك ، والجمهور على أن ذلك بمسب ما يراه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا وجوب والمجة فيه بعث أنيس إلى المرأة ، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البحث ما وقع بين زوجها وبين والد الغصيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتجار القصة حتى صرح والد الغصيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه يتنص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالفجور ، وإنما علق على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالافرار لتعدد إقامة البينة على ذلك ،



وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرت ما قيل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث اليها أبا رافع فسألها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فرجعت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بينة أن عليه الحد ، إلا إن أقر المقتوف ، فلمذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة العفيف لوجب على والد العفيف حد القذف . وما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال بالاول مالك والثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحبنا أبي حنيفة : من أقر منهما قائماً عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها ، وإن كان كذب فليس بزان وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لومه ما أقر به على نفسه وهو مدح فيما أقر به على غيره فيؤخذ بأقراره على نفسه دون غيره

٣٩ - باب من أذنب أهله أو غيره دون السلطان . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » وقوله أبو سعيد

٦٨٤٤ - حديث إسماعيل حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه « عن عائشة قالت : جاء أبو بكر رضي الله عنه - ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي - فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء . فماتني وجعل يطعن يده في خاصرتي . ولا يمنني من لا تحرك إلا مكان رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم »

٦٨٤٥ - حديث يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه « عن عائشة قالت : أقبل أبو بكر فلما كزني لكزة شديدة وقال : حبست الناس في بلاد ، فميت للوت لمكان رسول الله ﷺ وقد أوجعت . . نحوه » لكز ووكز : واحد

قوله ( باب من أذنب أهله أو غيره دون السلطان ) أي دون إذنه له في ذلك . هذه الترجمة مقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الأرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه ، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه في « باب إذا زنت الأمة » . قوله ( وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » ، فعلمه أبو سعيد ) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولاً في « باب يرد المصل من مر بين يديه » ، ولفظه « فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله قائماً » هو شيطان ، أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي سعيد . وأما قوله « وقوله أبو سعيد » فهو في الباب المذكور بلفظ « رأيت أبا سعيد يصل وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخبر ورد بالاذن المصل أن يؤذبه المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم ، فعلمه أبو

سعيد الحدري ولم ينكر عليه مروان ، بل استغفمه من السب ، فلما ذكره له أفره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في سب نزل آية التيمم من وجهين من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك في نفسه - سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عنها . **قوله** ( لكز وكر واحد ) أى بمعنى واحد ، ثبت هذا في رواية المستمل ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : الوكر في الصدر يجمع الكف والحره مثله وهو الكز . قال ابن بطال : في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بمضرة الساعان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك في حق . وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب لا تريب على الأمة .

#### ٤ - باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله

٦٨٤٦ - **حدثنا** أبو حنيفة **حدثنا** عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة **عن** المغيرة **قال** : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت بالسيف غير مصفح . فبلغ ذلك النبي **ﷺ** فقال : أحببون من قهره سعد ؟ لأنا أغبر منه ، والله أغبر مني .

[ الحديث ٦٨٤٦ - طريقه : ٧٤١٦ ]

**قوله** ( باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله ) كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه القود ، وقال أحد وإسحق إن أقام بينه أنه وجهه مع امرأته هدر دمه . وقال القاسم يسهه فيما بينه وبين أهله قتل الرجل إن كان نبيا وعلم أنه نال منها ما يوجب الفل ، ولكنه لا يسهط عنه القود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى عائشة بنت حرام : أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلها ، فكتب عمر كتابا في العلانية أن يقيده به وكتابا في السر أن يطوه الديه . وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وطامة أسانيد ما منقطعة ، وقد ثبت من هل أنه - مثل من رجل نزل رجلا وجهه مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء والا فليقط رمته ، قال الشافعي : وهذا نأخذ ، ولا نعلم لى مخالفا في ذلك . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وصعد الملك هو ابن عمه ووراده هو كاتب المغيرة بن شعبة ، وثبت كذلك أحمد أبي ذر . **قوله** ( قال سعد بن عباد ) هو الأصايري سيد الخرج . **قوله** ( لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت بالسيف ) كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم : أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله أرأيت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهل حتى آتى بأربعة شهداء ، الحديث ، وله من وجه آخر : فقال سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك . **قوله** ( ولاي داود من هذا الوجه ) أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلا فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرهك بالحق . وأخرج الطبراني من حديث عباد بن الصامت : لما نزلت آية الرجم قال النبي **ﷺ** : إن الله قد جعل لمن سيلا ، الحديث وفيه : فقال أناس لسعد بن عباد : يا أبا نابت قد نزلت الحدود ، أرأيت لو وجدت مع امرأتك رجلا كيف كنت حينئذ ؟ قال : كنت ضاربة بالسيف حتى يسكنها ، فانا أذهب وأجمع أرسه ؟ قال ذلك قد نضى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلانا فيجلدون ولا يقبلون لي شهادة أبدا ، فذكروا ذلك لرسول الله **ﷺ** فقال : كفى بالسيف شاهدا ثم قال : لو لا أني أخاف أن يقتل مع فيها السكران والذين ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب المغيرة ، في أواخر كتاب النكاح ويأتي الكلام على قوله : والله أفهم مني ، في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تراض بالراي

## ٤١ - باب ما جاء في التعريض

٦٨٤٧ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : مَا أُلُوْنَاهَا ؟ قَالَ : مُحَرَّرٌ . قَالَ : فِيمَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَنَّى كَانَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرَاهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ . قَالَ : فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقَ ،

**قوله** ( باب ما جاء في التعريض ) بعين مهملة وضاد معجمة ، قال الراغب : هو كلام له وجهان ظاهر وباطن ، فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر ، وتقدم شيء من الكلام فيه في باب التعريض بنفي الولد ، من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال : إن امرأتي ولدت غلاما أسود ، والحديث ، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبين الاختلاف في حكم التعريض ، وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التعريض بالقذف لا يبطل حكم التصريح ، فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضوعين ، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشرت إليها هناك « ولم يرخص له في الانتفاء منه ، وقول الوهري : إنما تكون الملاعة إذا قال وأبى الفاحشة ، قال ابن بطال : احتج الشافعي بأن التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها ، فدل على افتراق حكمهما ، قال وأجاب القاضي إسماعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين ، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فنع ، وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته لم يحتاج إلى جواب ، والتعريض بالقذف يقع من الواحد ولا يقتصر إلى جواب ، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح ، كذا فرق ، ويعكر عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض بمحتمل الأمرين ، بل عدم القذف فيه هو الظاهر والا لما كان تعريضا ، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم ، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهم ، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة ، وقاله عبد الرزاق وأبونا ابن جرير قلت لعطاء : فالتعريض ؟ قال : ليس فيه حد ، قال عطاء وهو ابن دينار : فيه نكال » ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل ، قال : ولو قال : ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره . كان صوابا . قلت : ولو سكك عن هذا لكان هو الصواب ، قال ابن التين : وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتيا ولم يرد بتعريضه قذفا . وحاصله أن القذف في التعريض إنما يثبت على من عرف من إرادته القذف ، وهذا يقوى أن لا حد في التعريض لتعدد الإطلاوع على الإرادة ، والله سبحانه وتعالى أعلم

## ٤٢ - باب كم للتزوير والأدب ؟

٦٨٤٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

فتح الباري - ج (١٢) م (١٢)

يقول : لا يُجلد فوقَ عشرِ جلداتٍ إلا في حدٍّ من حدودِ الله .

[ الحديث ٦٨٤٨ - طوافه في : ٦٨٤٩ ، ٦٨٥٠ ]

٦٨٤٩ - **حديث** عمرو بن عليّ حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا مسلم بن أبي سريم «حدثني عبد الرحمن ابن جابر عن سمع اللبيّ رضي الله عنه قال : لا عقوبة فوقَ عشرِ ضرباتٍ ، إلا في حدٍّ من حدودِ الله .

٦٨٥٠ - **حديث** يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن بكر أن بكيرا حدثه قال : بينما أنا جالسٌ عندَ سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر فحدثَ سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ علينا سليمان بن يسار فقال : حدثني عبدُ الرحمن بن جابر أن أباهُ حدثه أنه «سمعَ أبا بردة الانصاريّ قال سمعتَ للنبيّ صلى الله عليه وسلم يقول : لا يُجلدوا فوقَ عشرِ أسواطٍ إلا في حدٍّ من حدودِ الله .

٦٨٥١ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عُقيل عن ابنِ شهابٍ حدثنا أبو سلمة دأن أبا هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال ، فقال له رجالٌ من المسلمين : فأنك يا رسولَ الله تواصل ؟ قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أيكم مثلي ، إني أبيتُ يطعمني ربي ويسقيني ، فلما أبوا أن يفتموا عن الوصال واصلَ بهم يوما ثم يوما ، ثم رأوا الملألأ فقال : لو تأخرَ لزدنكم ، كأنسكلَ بهم حينَ أبوا . تابعه شبيبٌ ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهري . وقال عبد الرحمن بن خالد : عن ابنِ شهابٍ عن سعيدٍ عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم .

٦٨٥٢ - **حديث** عياش بن الوليد حدثنا عبدُ الأعلى حدثنا معمر عن الزهري عن سالم عن عبد الله ابنِ عمر أنهم كانوا يُغفرَ بونَ - على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم - إذا اشتروا طعاما جزاؤا أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤذوه إلى رحالم .

٦٨٥٣ - **حديث** عبدان أخبرنا عبدُ الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما انتقمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيءٍ يؤتى إليه ، حتى يُنتمك من حرّمتِ الله فينتقمَ الله .

**قوله** ( باب ) بالنونين ( كم التعزير والادب ) التعزير مصدر هززه وهو مأخوذ من العزير وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أهدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه ( وأجتمعت برسلي وهورتهم ) وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه حرره القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح . ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به ، والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أهم منه ، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم ، وأورد الكنية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره ، وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** ( عن بكير بن عبد الله ) يعني ابن الأشج . **قوله** ( عن سليمان ابن يسار عن عبد الرحمن ) في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب د أن بكيرا حدثه قال : بينما أنا جالسٌ عندَ سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر فحدثَ سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ علينا سليمان بن يسار فقال : حدثني عبد

الرحمن . **قوله** ( عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ) في رواية الأصل عن أبي أحمد الجرجاني ، عن عبد الرحمن بن جابر ، ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن بن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ : ابن ، بدل ، عن ، . **قوله** ( عن أبي بردة ) في رواية علي بن اسماعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال : حدثني رجل من الانصار ، قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الانصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم : حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ ، وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أثني من فضيل بن سليمان فقال فيه : عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه ، أخرجه الاسماعيل . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، قال الاسماعيل : ورواه اسحق ابن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار . قلت : وهذا لا يبين أحد التفسيرين . فان كلا من جابر وأبي بردة انصارى ، قال الاسماعيل : لم يدخل الحديث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحدا وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي منهم أو مسني ؟ الراجع الثاني ، ثم الراجع أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أولا ؟ الراجع الثاني أيضا ، وقد ذكر الدارقطني في العلل ، الاختلاف ثم قال : القول قول الحديث ومن تابعه ، وعالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فانه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع ليعكر بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر سليمان بمهزلة بكير ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة واسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصل أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة ، فقد صرح بإجماعه ، وإجماع الصحابي لا يضر ، وقد انفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح ، وقد وجدت أنه شاهد بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه ، لا يحمل أن يحمل فوق عشرة أسواط إلا في حد ، وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه سنأت الإشارة اليه . **قوله** ( لا يجلد ) بضم أوله بصيغة النفي ، ول بعضهم بالجزم ، وبقيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النفي ولا تجلدوا ، . **قوله** ( فوق عشرة أسواط ) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة : فوق عشر جلدات ، وفي رواية علي بن اسماعيل بن حماد المشار اليها : لا عقوبة فوق عشر ضربات ، . **قوله** ( إلا في حد من حدود الله ) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارح عدده من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك أصل الوفا والسرقة وشرب المسكر والحراية والقذف والزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلاف في تسمية الأخيرين حدا ، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبة حدا أولا ، وهي جحد العارية واللواط واقتيان الهبة وتحصيل المرافاة الفحل من البهائم وإلها والسحاق وأكل الدم والمبنة في حال الاختيار والحلم الخنزير ،

وكذا السر والغف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاملا والفطر في رمضان والتعريض بالونا . وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حق الله ، قال ابن دقيق العيد يلحق أن بعض المصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدورات المقدم ذكرهما أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن حرف الشرع أول الأمر كمن يطلق الحد على كل مصيبة كبرت أو صغرت ، وتعقبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى قتل ، والأصل عدمه ، قال : ويرد عليه أنا إذا أخرجنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المتع به ، لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بحرم ، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بحرم فلا يبق للحصوص الزيادة معنى . قلت : والعصرى المشار إليه أطلقه ابن تيمية ، وقد نقله صاحبه ابن القيم المقابلة المذكورة فقال : الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه ، وهي المراد بقوله (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وفي أخرى (فقد ظلم نفسه) وقال (لكل حدود الله فلا تقر بها) وقال (ومن يعص الله ورسوله ويتم حدوده يدخله ناراً) قال : فلا يزداد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق بمصيبة ككتاب الأب ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بجمع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الشيخ تقي الدين على المعصية المذكور أن كان ذلك مراده ، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتعزير بلفظ لا تنزروا فوق حذرة أسواط ، وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه وأصحق وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة : تجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحمد الحر أو العبد ؟ قولان ، وفي قول أبو جعفر لا يزداد على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ ولا يجاوز ، وهو مقتضى قول الأوزاعي لا يبلغ به الحد ، ولم يفسر ، وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالنسبة ما بلغ وهو اختيار أبي ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين ، وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالسوط مائة وكذا ابن مسعود ومالك وأبي ثور وطاء : لا يزداد إلا من تكررت منه ، وعن وقع هذه مرة واحدة مصيبة لا حد فيها فلا يزداد ، وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين ، وعن ابن أبي ليل وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة ، وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ، ومنها نصروه على الحد وأما الضرب بأعضاء مثلا وباليدين فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الأصمغري من الشافعية وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب ، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أنه التعزير بخلاف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالمعشر فما دونها فيصير مثل الحد ، وبالإجماع على أن التعزير هو قول إلى رأى الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرع المردح في الناس من يردعه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد ، ولذلك كان تعزير كل أحد بمجسبه ، وتعقب بأن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلما ، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ، ومع ذلك لا يجمع

هذم بين الحد والتعزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقبل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ، ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه الووى وهو المأمعده فانه لا يعرف القول به من أحد من الصحابة ، واعتذر الهادي فقال : لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى المقربة بقدر الذنب ، وهو يقتضى أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به . الحديث الثاني حديث الهوى عن الوصال ، والغرض منه قوله : فواصل بهم كالمشرك بهم ، قال ابن بطلان عن الملب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الامام لقوله : لو امتد الشهر لزدت ، فدل على أن للامام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كقول ، لكن لا يعارض الحديث المذكور لانه ورد في عدد من الضرب أو الجلد فيتعلى بشئ محسوس ، وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الامساك عن المفطرات والام فيه يرجع إلى التوجع والتعاطش ، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدا ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجملة فأشار الى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهى إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ، واستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك يمكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفا وتشديدا والله أعلم . نعم استفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور العنوية . قوله (تابعه شعيب بن يحيى بن سعيد وبونس بن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد بن المسيب) أى تأمروا عقيلًا في قوله عن أبي سلمة ، وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب . قلت : فاما مناقبة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما مناقبة يحيى بن سعيد وهو الانصارى فوصلها الأهل في الزهريات ، وأما مناقبة بونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فصيانى الكلام عليها في كتاب الأحكام ، وذكر الاسماهيلي أن أبا صالح رواه عن اليث عن عبد الرحمن المذكور لجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى بسنده إليه كذلك انتهى ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام . الحديث الثالث ، قوله (حدثني هياش) بتحتانية ثم معجمة وعبد الأعل هو ابن عبد الأهل البصرى . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جواقة أن يديهوه في مكانهم) في رواية أبي أحمد الجرجاني عن القوري وسالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ ، فصار صورة الاسناد الارسال والصواب : عن سالم بن عبد الله ، فتصهفت : عن ، فصار : ابن ، وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأهل بهذا الاسناد : عن سالم بن ابن عمر به ، وتقدم في البيوع من طريق بونس عن الزهرى : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه ، وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ، وهو شرعية أقامه المتهنّب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به . الحديث الرابع ، قوله (عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك وبونس هو ابن يزيد . قوله (ما انتقم) هذا طرف من حديث أوله : ماخير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما أخرجه مسلم بتمامه من رواية بونس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، عن طريق مالك عن الزهرى ، وقد تقدم قريبا في أوائل الحدود من طريق عقيل بن ابن شهاب

## ٤٣ - باب من أظهر الفاحشة والاطح والتهمة بغير بيينة

٦٨٥٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال الزهري عن سهل بن سعيد قال : **شهدت** للتلاعنين وأنا ابن خمسة عشرة فرقى بينهما ، فقال زوجها : كذبت عليها ، أن أمسكنها ، قال لحفظت ذلك من الزهري : إن جاءت به كذا وكذا فهو . . وإن جاءت به كذا وكذا - كأنه وحرة - فهو . . وسمعت الزهري يقول : جاءت به للذي يكره .

٦٨٥٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن القاسم بن محمد قال « ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله بن شداد : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو كنت رجلاً امرأة من غير بيينة . قال : لا . تلك امرأة أعلنت »

٦٨٥٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الأيث **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم ابن محمد « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ذكر المتلاعنان عند النبي ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، وأناه رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهل رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا أقول ، فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مضطراً فقبل اللحم سبط الشعر ، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهل آدم خذ لا كثير اللحم ، فقال النبي ﷺ : اللهم بين ، فوضعت شينها بارجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندنا ، فلعن النبي ﷺ بينهما فقال رجل لا ين عباس في المجلس هي التي قال النبي ﷺ : لو رجعت أحداً بغير بيينة رجعت هذه ؟ فقال : لا ، تلك امرأة كانت تُظلم في الإسلام السوء **قوله** ( باب من أظهر الفاحشة والاطح والتهمة بغير بيينة ) أي ما حكمه ؟ والمراد بإظهار الفاحشة أن يتهاوى ما يدل عليها عارة من غير أن يثبت ذلك ببينة أو إقرار ، والاطح هو بفتح اللام والطاء المهجلة بعدها حاء معجمة : الرمي بالشعر ، يقال لاطح فلان بكذا أي رمى بشر ، واطحه بكذا مخففاً ومثقلولته به ، وبالتهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعيد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً ، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال « حفظت من الزهري ، وقد تقدم شرحه في كتاب الأمان مستوفى ، وقوله « إن جاءت به كذا فهو ، وإن جاءت به كذا فهو ، كذا وقع بالكتابة وبالأكثاف في الموضعين ، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جرير عن ابن شهاب ولفظه « إن جاءت به أحمر تصيرا كأنه وحرة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أسود أعين ذا اليتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليه » انتهى ، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية ، وعرف منه أن الهميم الزوج كأنه قال إن جاءت به أحمر فزوجها كاذب فيما رماها به ، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق ،



ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضا . أوردته من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم باسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضا في كتاب اللعان وقوله « من غير بيعة » في رواية الكشميني « من » بدل « من » وقوله في الطريق الأخرى « ذكر المتلاعنان » في رواية الكشميني « ذكر المتلاعن » . قوله ( فقال رجل لابن عباس في المجلس ) هو عبد الله بن شداد بن الحاد كما صرح به في الرواية التي قبلها . قوله ( تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السود ) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه ولو كنت راجعا أحدا بغير بيعة لرجعت فلاة ، فقد ظهر فيها الريبة في منطقتها وهيبتها ومن يدخل عليها ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة فسكتهم تعديرا إليها سترأ عليها ، قال المارئي : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بيعة أو إقرار ولو كان متبعا بالفاحشة ، وقال النووي : معنى تظهر السود أنه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تهم البيعة عليها بذلك ولا اعترفت ، ندل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أفعده جاريتته وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها « هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقاد بملوك من مالكم لأقعدتها منك » قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعمقه الذهبي بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الثيب وفيه منكر الحديث ، كذا قال فارهم أن فهمه كلاما ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يرد على ذلك ، ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه بل يتوقف فيه

٤٤ - باب رمى المحصنات ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم )

٦٨٥٧ - حديث عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الثيب « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموفات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات للمؤمنات الغافلات »

قوله ( باب رمى المحصنات ) أي قذفهن ، والمراد الحرام العفيفات ، ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع . قوله ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية ) كذا لابي ذر والنسفي ، وأما غيرهما فساهموا الآية إلى قوله ( غفور رحيم ) . قوله وقوله ( إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا ) كذا لابي ذر ، وغيره « إلى قوله عظيم » ، واقتصر النسفي على ( إن الذين يرمون ) الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبائر بناء على أن كل ما نوه عنه عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المعتمد وبذلك يطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد انعقد الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذي بعده .

قوله (والذين يرمون أدراجهم ثم لم يأثروا الآية) كما لأبي ذر وحده ، ونبه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة (ولم يكن لهم شهداء) وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها متعلق بالآمان ، وقد تقدم قريباً «باب من رمى امرأته» . قوله (حدثني سليمان) هو ابن بلال وأخيراً أبي ذر «حدثنا» وأبو الغيث هو سالم . قوله (اجتنبوا السبع الموبقات) بموحدة وقات أي المملكات ، قال المهباب: سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها . قالت : والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه الزوار وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «الكبائر الشرك بالله وقتل النفس ، الحديث مثل رواية أبي الغيث ، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة ، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العنود بن عمر عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا قال رسول الله ﷺ : ما من عبد يصلي الخس ويجتنب الكبائر السبع الا فتحت له أبواب الجنة ، الحديث ، ولكن لم يفسرها ، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم ، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن ، الحديث بطوله ، وفيه «وكان في الكتاب : وإن أكبر الكبائر الشرك» فذكر مثل حديث سالم «وإنما» والطبراني من حديث سهل بن أبي خيثمة عن علي رفعه «اجتنب الكبائر السبع» فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر ، وله في الاوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال «الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة» ، وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال «سعد النبي ﷺ المنبر ثم قال أشيروا من صلي الخس واجتنب الكبائر السبع تودي من أبواب الجنة» فقيل له : أسمع النبي ﷺ يذكرهن ؟ قال : نعم ، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق «أنا ما معمر عن الحسن قال الكبائر الاشرار بالله» ، فذكر مثل الاصول سواء إلا أنه قال «اليمن الفاجرة» بدل السحر ، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في «الادب المفرد» والطبراني في التفسير وعبد الرزاق والحراطين في «مساوي» الاخلاق ، وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» ، مرفوعاً وموقوفاً قال «الكبائر تسع» ، فذكر السبعة المذكورة وزاد «الاحاد في الحرم وعقوق الوالدين» ، ولابن داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه «ان أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا ما الكبائر ؟ قال : هن تسع ، أعظمهن الاشرار بالله» ، فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الاحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام . وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال «هن عشر» ، فذكر السبعة التي في الأصل وزاد «وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر» ، ولابن أبي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال «الكبائر» ، فذكر التسعة لإمال اليمين زاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونسك الصفة ، والطبراني عن أبي أمامة أنهم تذاكروا الكبائر فقالوا : الشرك ومال اليتيم والفراق من الوحف والسحر والعقوق وفول الزور والغلول والونا (١) فقال رسول الله ﷺ «فأين يجملون الذين يشتمون بهم الله ثمناً قليلاً» . قالت وقد تقدم في كتاب الادب عند اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند

(١) في نسخة «والرا»

عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود ، أكبر الكبار ، الاشرار بالله والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله واليأس من روح الله ، وهو موقوف ، وروى اسماعيل بسنده صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل لكن قال البهتان بدل السحر والغذف ، فمثل عز ذلك قال : البهتان يجمع . وفي الموطأ عن النعمان بن مرة مرسله الزنا والسرفعة وشرب الخمر فواحش ، وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الأدب المفرد ، والطبراني والبيهقي وسنده حسن ، وتقدم حديث ابن عباس في النسيئة ومن رواه بلفظ الفيبة وترك التنزه من البول كل ذلك في الطهارة ، ولإسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر الزنا والسرفعة ، وله عن أبي إسحق السبيعي ، شتم أبي بكر ومهر ، وهو لابن أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبري عنه بسند صحيح ، الاضرار في الوصية من الكبار ، وعنه الجمع بين الصلوتين من غير عذر ، رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن حمزة بن عمار ، وعند اسماعيل من قول ابن عمر ذكر الآية ، ومن حديث يريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طريق الفعل ، ومن حديث أبي هريرة عند الحاكم والصلوات كفارات لإيمان ثلاث : الاشرار بالله ونكث الصفقة وترك السنة ، ثم نكر الصفقة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث ابن عمر هند ابن مردويه ، أكبر الكبار سوء الظن بالله ، ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أو ثبات رجل ففسدها ، وحديث من أني حائضا أو كافئا فقد كفر ، أخرجه الترمذي ، فهذا جميع ما وقفت عليه مما ورد النصريح بأنه من الكبار أو من أكبر الكبار صحيحا وضعيفا مرفعا وموقوفا ، وقد تابعته غاية التبع ، وفي بعضه ما ورد خاصا ويدخل في عموم غيره كالنسيب في لعن الوالدين وهو داخل في الموقوف وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة الجار وهو داخل في الزنا والنية والظلول واسم الحيانة يشمله ويدخل الجميع في السرفعة ونكث السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخل في قول الزور ويمين الفحوس وهي داخل في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ما ورد مرفعا بغير تدخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والاتقال عن الهجرة والزنا والسرفعة والعقوق واليمين الفحوس والالحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والنسيئة وترك التنزه من البول والظلول ونكث الصفقة وفراق الجماعة ، فتلك عشرون خصلة وتفاوت مراتبها ، والمجمع على عدمه من ذلك أقوى من المختلاف فيه إلا ما عهده القرآن أو الإجماع فيلتحق بما فرقه ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف مائة أربعا ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع ، ويجاب بأن مفهوم المدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف ، وبأنه أهل أولا بالذكورات ثم أهل بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك . وقد أخرج الطبري وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبار سبع فقال : من أكثر من سبع وسبع ، وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب ، وفي رواية إلى السبعائة ، ويحمل كلامه على المباغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكأن المختصر عليها اعتمد على حديث الباب المذكور . وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما رجب فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد ، قال الرافعي في الشرح الكبير : الكبيرة هي الموجبة لحد ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد الأشهاب وهم إلى ترويح الأول أميل ، لكن

الثاني أوفى لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أقره في الروضة ، وهو يشعر بأنه لا يوجد من أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال الماوردي في « الحارثي » : هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد ، وأوفى كلامه للتوزيع لا للشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في « التهذيب » من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ، ثم قال : في كل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة ، وقيل ما يباح الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى .

والكلام الأول لا يقتضي الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أقف على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاختراض ، قال : والأول ضابطها بما يشعر بتجاوز مرتكبها لإشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها ، قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلت : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ، لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يتخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقا والمتراخية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإيماد عليها بالعذاب بالذات ونحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفسق ، ومنها اللعن ، قالت : وهذا أوسع مما قبله . وقد أخرج اسماعيل القاضي بسند فيه ابن خزيمة عن أبي سعيد مرفوعا : الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار ، وبسند صحيح عن الحسن البصري قال : كل ذنب نسب به الله تعالى إلى الذناب فهو كبيرة ، ومن أحسن التعاريف قول الفرطبي في المفهم : كل ذنب اطلعت عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخير فيه بشدة العقاب أو عاق عليه الحد أو شدد التكبير عليه فهو كبيرة ، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة ، فهما باغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها ، وقد شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله الإحاطة على تحريره بمنه وكرمه . وقال الحلبي في « المماح » : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة نظم اليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فانه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ، قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال ، فالثاني كقتل النفس بغير حق فانه كبيرة ، فإن قتل أصلا أو فرط أو ذا رحم أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة . والزنا كبيرة ، فإن كان بحليلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فإن كان في شهر رمضان نهارا أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالمفاخذة مع الأجنبية صغيرة ، فإن كان مع امرأة الاب أو حليلة الابن أو ذات رحم فكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فإن كان المسروق منه لا يملك غيره وأفضى به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي السكشير منه ما يقتضب ، لكن هذا عنوانه ، وهو منجح حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة الفسدة وخفتها والله أعلم . ( تنبيه ) : يأتي القول في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب ، ودلى أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا ، وعلى أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى قتولي يوم الزحف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد المروزي في « أدب القضاء » أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ

نصابا ، وبطرد في المرفة وغيرها ، وأطلق في ذلك جماعة . وبطرد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجناية .  
واقه أعلم

### ٤٥ - باب قذف العبيد

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ قَزَوانَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيٌّ مِمَّا قَالَ مُجَلَّدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ ۝

قوله ( باب قذف العبيد ) أي الارقاء . عبر بالعبيد إيماءا لفظ الخبر ، وحكم الامة والعبد في ذلك سواء ، والمراد بأصل الترجمة الاضافة للفظ قول بدليل ما تضمنه حديث الباب ، ويحتمل إرادة الإضافة للفاعل ، والحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكرنا كان أو أئى . وهذا قول الجمهور . وعن عمر بن عبد العزيز والزهري وطائفة يسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور . قوله ( عن ابن أبي نعم ) هو ابن عبد الرحمن . قوله ( عن ابن هريرة ) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خلاد وعلي بن المدبني كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا الصند وحدثنا أبو هريرة . قوله ( سمعت أبا القاسم ) في رواية الاسماعيلي وحدثنا أبو القاسم نبي التوبة . قوله ( من قذف مملوكه ) في رواية الاسماعيلي و من قذف عبده بشيء . قوله ( وهو برىء مما قال ) جملة حالية ، وقوله ( إلا أن يكون كما قال ، أي فلا يجلد . وفي رواية النسائي من هذا الوجه و أقام عليه الحد يوم القيامة ، وأخرج من حديث ابن عمر و من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه ، قال المأب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزا للاحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكاثرون في الحدود ، ويقتصر لكل منهم إلا أن يعفو ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالثبوت . قلت : في نقله الاجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سهل بن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغرا . وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد ، وكذلك من يقول انها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعي : من قذف حرا يظنه عبدا وجب عليه الحد

### ٤٦ - باب هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ؟ وقد فعله عمر

٦٨٥٩ ، ٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُمَيْي قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أُنْذِرُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ،

فقام خصمه - وكان أفعه منه - فقال : صدق ، أفض بيدينا بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله . فقال النبي ﷺ :  
 قول . فقال : إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا ، فزني بأمرأته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت  
 رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأته هذا الرجم . فقال : والذي  
 نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : المائة والخادم رد عليك ، وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام ، وبأنتيس  
 اغد على امرأته هذا فسلها ، فإن اعترفت فارجمها . فاعترفت ، فرجمها .

**قوله** ( باب هل يأمر الامام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ) تقدم الكلام على هذه الترجمة ، وهل هو مكروه  
 أو لا قريباً . **قوله** ( وقد فعله عمر ) ثبت هذا التعليق في رواية الكشميني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار  
 منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب الى عاملة ان عاد فحدوه ذكره في قصة طويلة ،  
 وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العفيف وقه الحد ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه  
 هو القرياني كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله  
 ابن عبد الله ، وقع عند الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد الراسي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب  
 أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت ألجر به بحراً ، فذكر الحديث ، وفيه إيمان الى أنه لم يجعل  
 هذا الحديث تاماً الا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة

( خاتمة ) اشتمل كتاب الحدود والمحاربين من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول  
 منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعاليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وستون حديثاً والخاص سبعة عشر  
 حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أبي هريرة رآه النبي ﷺ رجل قد شرب  
 الخمر ، وفيه لا تعينوا عليه الشيطان ، وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة  
 الشارب الملقب حماراً ، وحديث ابن عباس د لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، وحديث علي في رجم المرأة  
 وجلدها ، وحديث علي في دفع القلم ، وحديث أنس في الرجل الذي قال يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علي ،  
 وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه ، وقد انفقا منه على  
 أوله في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث  
 المرفوعة مثل قول ابن عباس د ينزع نور الايمان من الواني ، ومثل اخراج عمر المختارين ، ومثل كلام الحجاب  
 ابن المنذر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٧ - كتاب الديات

١ - باب قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم)

٦٨٦١ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شعيب قال قال عبد الله : قال رجل يا رسول الله أي الذنوب أكبر عند الله ؟ قال : أن تدعو الله ندأ وهو خائفك . قال : ثم أي ؟ قال : ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم منك . قال ثم أي ؟ قال ثم أن زاني حائلة جارك . فأنزل الله عز وجل تصديقها (والذين لا يذعنون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون . ومن يفعل ذلك يلق ألقاماً)

٦٨٦٢ - **حدثنا** علي حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : لن يزال المؤمن في كسعة من دينه ما لم يصب دماً حراماً . [ الحديث ٦٨٦٢ - طريقه في : ٦٨٦٢ ]

٦٨٦٣ - **حدثني** أحمد بن يعقوب حدثنا إسحاق بن سعيد قال سمعت أبي يحدث عن عبد الله بن عمرو قال : إن من ورطات الأمور التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدماء الحرام بغير حيلة .

٦٨٦٤ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي ﷺ : أول ما يقضى بين الناس في الدماء

٦٨٦٥ - **حدثنا** عبد الله بن أحمد حدثنا يونس عن الزهري حدثنا عطاء بن يزيد أن عبيد الله بن عدي حدثه أن المقداد بن عمرو السكدي - حليف بني زهرة - حدثه وكان شهيداً بدرأ مع النبي ﷺ أنه قال : يا رسول الله إن نبت كافراً فاقمنا فضرب يدي بالسيف فقطعناها ثم لاذ بشجرة وقال : أسلت الله ، آفته بعد أن قالها ؟ قال رسول الله ﷺ : لا تفعله . قال : يا رسول الله فإنه طرح أحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها آفته ؟ قال : لا ، فإن قتله فإنه بمنزلة قبل أن تفعله ، وأنت بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال .

٦٨٦٦ - وقال حبيب بن أبي حمزة عن سعيد بن عيسى عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ للمقداد : إذا كان

رجل من يحنى إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتله ، فكذلك كنت أنت تحنى إيمانك بهم من قبل .

**قوله** (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عدات وعدة ، وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول : ودى القتل يدية إذا أعطى وإياه دية ، وهي ما جعل في مقابلة النفس ، وسمى دية تسمية بالمصدر وقاوماً بحذرفة والماء عوض وفي الأمر القتل بدال مكسورة حسب فان وقعت فلت ده ، وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يمتني بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجرى العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل ، وترجم غيره د كتاب القصاص ، وأدخل تحت الديات بناء على أن القصاص هو الأصل في

العمد . قوله ( وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ) كذا للجميع ، لكن سقط الواو الأولى لا يذر والنسب ، وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق ، وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغني عن إعادة . وأخرج إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والانصار وجبت ، حتى نزل ( أن الله لا يغير أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء ) . قلت : وعمل ذلك قول أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما ومن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ثم قتل المسكلم مائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الانبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود « أي الذنب أكبر » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب إثم الزناة » وقوله « أن تقتل ولدك » قال الكرمانى لمفهوم له لأن القتل مطلقا أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ، ثم قال الكرمانى وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل نصف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق . الحديث الثاني حديث ابن عمر قوله ( حدثنا علي ) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائى في تقييده ولا نبه عليه الكلاباذى ، وقد ذكرت في المقدمة أنه على بن الجهم لأن على بن المدينى لم يدرك أسحق بن سعيد . قوله ( لا ) في رواية الكشميهنى « لن » . قوله ( في فسحة ) بضم الفاء وسكون المهملة وبهاء موحدة أى سعة . قوله ( من دينه ) كذا الأكثر بكسر المهملة من الدين وفي رواية الكشميهنى « من ذنبه » ، فمفهوم الأول أن يضيق عليه دينه فقيه اشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمدا بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثانى أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه فقيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور ، وقال ابن العربى : الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تفي بوزره ، والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسره هل رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . قوله ( ما لم يصب دما حراما ) في رواية إسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يتعد بدم حرام » وهو بمثابة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخاطلة ولو قلت ، وقد أخرج الطبرانى في « المعجم الكبير » عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفا أيضا وزاد في آخره « فإذا أصاب دما حراما نزع منه الحياء » ، ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودى الكوفى عن أسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذى قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر . قوله ( أن من ورطات ) بفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهى جمع ورطة بسكون الراء وهى الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أى في شىء لا ينجو منه ، وقد فسرها في الخبر بقوله التى لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها . قوله ( سفك الدم ) أى إراقتة والمراد به القتل بأى صفة كان ، لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به . قوله ( بغير حله ) في رواية أبي نعيم « بغير حقه » وهو موافق للفظ الآية ، وهل الموقوف هل ابن عمر منزه من المرفوع فكان ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعبير بقوله « من ورطات الأمور » يقتضى المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد ، وزعم الإسماعيل أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط ،



وأظنه من جهة انفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن اسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كنانة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامدا بغير حق د تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة ، وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر د زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم ، قال الترمذي حديث حسن . قلت : وأخرج النسائي بلفظ د لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا ، قال ابن العربي : ثبت الخبي من قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك ، فكيف بقتل الآدمي ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالنبي الصالح . الحديث الثالث . قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش ) هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أهل ما عند البخاري من حيث العدد ، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي ﷺ وإن لم تحصل له محبة . قوله ( عن أبي وائل عن عبد الله ) تقدم في د باب القصاص يوم القيامة ، في أوخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل المذكور قال د سمعت عبد الله ، وهو ابن مسعود . قوله ( أول ما يقضى بين الناس في الدماء ) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش د يوم القيامة ، وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة د أول ما يحاسب به المرء صلاته ، وننبه هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أو رده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه د أول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وما ، في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي ويتعاقب الجار بمحذوف أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعاقب بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأهم ، وقد استدلل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده حصر الأولوية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلا بعد القضاء بين الناس . الحديث الرابع . قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثي ، وعبيد الله بالصغير هو ابن عدي أي ابن الحيار بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية النوفلي له إدراك ، وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان ، والمقاداد بن عمرو هو المعروف ابن الأسود . قوله ( إن أقيمت ) كذا الأكثر بصيغة الشرط ، وفي رواية أبي ذر د لئن أقيمت كافرا فاقتلنا فاضرب يدي قطعها ، وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذي في نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع ، وقد تقدم في غررة بدر بلفظ د وأريت إن أقيمت رجلا من الكفار . الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر . قوله ( ثم لاذ بشجرة ) أي التجأ إليها ، وفي رواية الكشميني ثم لاذ مني بشجرة والشجرة مثال . قوله ( وقال أسلمت لله ) أي دخلت في الإسلام . قوله ( قال قتله فانه بمنزلة قبل أن تقتله ) قال الكورماني : القتل ليس سببا لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند الذمعة مؤول بالاخبار أي هو سبب لإخباري لك بذلك ، وعند البيانين المراد لازمه كقوله بياح دمك إن عصيت . قوله ( وأنت بمنزلة قبل أن يقول ) قال الخطابي : معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالسلم ، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كالسكافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه في الكفر كما نقوله الخوارج من تكفيره المسلم بالكبيرة ، وحاصله اتحاد المذنبين مع اختلاف المآخذ ، فالاول انه ممتلك في صون الدم ، والثاني انك مثله في الضرر . ونقل ابن التين عن الداودي قال : معناه انك صرت قاتلا كما كان هو قاتلا ، قال : وهذا من المعارض ، لأنه

أراد الإغلاط بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلا منهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافرا بقتله إياه . ونقل ابن بطال عن المهاب معناه فقال : أي أنك بقصدك إقتله عمدا آثم كما كان هو بقصدك إقتلك آثما ، فأنتما في حالة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله في الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقيل معناه إنه مغفور له بشهادة النوحين كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله « وأنت بمنزلته » أي في إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذي قتله إن لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولا فلا يكون بمنزلة في إباحته . وقال القاضي عياض : معناه أنه مثله في مخالفة الحق وأركان الإيمان وإن اختلف النوع في كون أحدهما كافرا والآخر مصيبا . وقيل المراد إن قتلته مستحلا لقتله فأنت مثله في الكفر ، وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضا عن الداودي أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذي في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللائد بالشجرة الفاحش ليد مؤمنا بكم إيمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فإن قتلته فانت شاك في قتلك إياه أن ينزله الله من العمد والخطأ كما كان هو مهكوكا في إيمانه لجواز أن يكون بكم إيمانه ، ثم قال : فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو ممن يكتم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله لجواز ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أنضى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدرا ، ولذلك لم يقد النبي ﷺ من يد المقتاد لأنه قطعها متأولا . قلت : وعليه مؤاخذات : منها الجمع بين القصةين بهذا التكلف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذي ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية في الباب الذي يليه حيث حل على رجل أراد قتله فقال أي مسلم فقتله ظنا أنه قال ذلك متعوذا من القتل ، وكان الرجل في الأصل مسلما ، فالذي وقع للاقتداد نحوه ذلك كما سأبينه وأما قصة قطع اليد قائما قائما مستفتيا على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن الجواب انتهى من قتله لكونه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفوا . ومنها أن في جوابه عن الاستدكال نظرا لأنه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عنه إرادته المسلم قتله أي مسلم فكيف عنه ، وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كاف في الكف ، على أنه ورد في بعض ما روي أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه ، وأما ما نقل من بعض الساف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم . الحديث الخامس ، قوله ( وقال حبيب بن أبي عمرة ) هو اتصال الكوفي لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التعليق وصله البراد والدارقطني في الأفراد ، والطبراني في الكبير ، من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدسي عن حبيب بن أبي عمرة ، بهت رسول الله ﷺ مربة فيها المقداد ، فلما أتوا وجدواهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يبرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث ، وفيه وذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : يا مقداد قتلت رجلا قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأقول الله ( يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ، الآية ) فقال النبي ﷺ للمقداد : كان رجلا مؤمنا يعني إيمانه ، الخ قال

الدارقطني : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحق الفزاري عن الثوري كذلك ، واغفظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير ، خرج المقداد بن الأسود في سريّة ، فذكر الحديث مختصراً إلى قوله « فزلت » ، ولم يذكر الخبر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، وفق الحد

## ٢ - باب قول الله تعالى ( ومن أحياها . . . )

قال ابن عباس : من حرّم قتلها إلا بحق فكأنها أحياء للناس جميعاً

٦٨٦٧ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق « عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها »

٦٨٦٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه « سمع عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

٦٨٦٩ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه عن علي بن مذكّر قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير « عن جرير قال : قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع : استنصت للناس ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي ﷺ

٦٨٧٠ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبه عن فراس عن الشعبي « عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : الكبارُ الإشرارُ بالله ، وعقوقُ الوالدَيْنِ - أو قال : اليئسُ للعالم ، شك شعبه - وقال معاذ **حدثنا** شعبه قال : الكبارُ الإشرارُ بالله ، واليئسُ للعالم ، وعقوقُ الوالدَيْنِ - أو قال : وقتلُ النفس »

٦٨٧١ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** عبد الله **حدثنا** شعبه **حدثنا** هبید الله بن أبي بكر « سمع أنساً رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : الكبارُ . . . » . **حدثنا** عمرو **حدثنا** شعبه عن ابن أبي بكر « عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : أكبرُ الكبارِ الإشرارُ بالله ، وقتلُ النفس ، وعقوقُ الوالدَيْنِ ، وقولُ الزور أو قال وشهادة الزور »

٦٨٧٢ - **حدثنا** عمرو بن زُرارة **حدثنا** هشيم **حدثنا** حصين **حدثنا** أبو ظبيان « قال سمعت أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهم يحدث قال : بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحُرقة من جهينة ، قال فصبحنا القوم فهزمنهم . قال : ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم ، قال فلما غشيناها قال : لا إله إلا الله ، قل فسكت عنه الأنصاري ، فقامت برمي حتى أتته ، قل فلما أقدمنا بلغ ذلك للنبي ﷺ ، قال فقال لي : يا أسامة أتيتك بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قل قلت يا رسول الله إنه إنما كان يتوعداً ، قل : فقامت بعد ما قال لا إله إلا الله ؟

قال فما زال يكررها على حتى تمتت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم »

٦٨٧٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يزيد عن أبي الخليل عن الصنابحي « عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال : إني من المتقياء الذين بايعوا رسول الله ﷺ ، بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسكر ، ولا نزنى ، ولا نقتل للنفس التي حرم الله ، ولا نهب ، ولا نعتبى بالجنة إن فعلنا ذلك ، فان غشينا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك إلى الله »

٦٨٧٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا ، رواه أبو موسى عن النبي ﷺ [ المحدث ٦٨٧٤ - طرقة في ٧٠٧٠ ]

٦٨٧٥ - **حديث** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حاد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن « عن الأحنف بن قيس قال : ذهبت لانهز هذا الرجل ، فلقيني أبو بكر فقال : أين تريد ؟ قلت أنهر هذا الرجل قال : ارجع ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا لاقى المسلمان بغيريهما فاقاتلوا والمقتول في النار . قلت : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حربصا على قتل صاحبه »

قوله ( باب ومن أحياء ) في رواية غير أبي ذر « باب قوله تعالى ومن أحياء ، وزاد المستمل والاصيل فكأنما أحياء الناس جميعا » . قوله ( قال ابن عباس : من حرم قتالها إلا بحق فكأنما أحياء الناس جميعا ) وصله ابن أبي حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره مغطاي من طريق وكيع عن سفيان عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعترض بأن خصيفا ضعيف ، وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خصيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى ( من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ) وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله « الا كان على ابن آدم الأول كفل مناه ، وسأثرها في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثا قال ابن بطال . فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الجزع عنه ، قال : واختلف السلف في المراد بقوله ( قتل الناس جميعا وأحياء الناس جميعا ) فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن ان قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعا ، وقيل معناه ان الناس خصماؤه جميعا ، وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا ، لأنه لا يكون عليه غير قتله واحدة لجميعهم ، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحدا فقد حيى الناس منه جميعا اسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيى الناس جميعا ، وقبل وجب شكره على الناس جميعا وكأنما من عليهم جميعا . قال ابن بطال : وانما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس ، ولا

لحياتها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بآدم الأول لمكونه من القتل وهتك حرمة الدماء وجراً للناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية ( من أجل ذلك ) لفظة آبي آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما ، فالحل على ظاهر العموم أولى والله أعلم . الحديث الأول ، قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عيينة قسماً في الاعتصام من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعمش . قوله ( الأعمش ) هو سليمان بن مهران . قوله ( عن عبد الله ابن مرة ) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش ، حدثني عبد الله بن مرة ، وهو الحارثي بمجعة وراء مكورة وقام كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون . قوله ( لا تقتل نفس ) زاد حفص في روايته ، ظلماً ، وفي الاعتصام : ليس من نفس تقتل ظلماً . قوله ( على ابن آدم الأول ) هو قابيل عند الأكثر ، وعكس القاض جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابيل بنون بدل اللام بغير ياء ، وقبل قبل مثله بغير الف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخلق ، وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهم أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فهما قبل نزل النار فتأكله والا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ، ومن طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لآدم ، ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمة ، ومن ثم نحر على أخيه هابيل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنهما من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن اسحق في المبتدأ ، وعن الحسن : ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هابيل هبة الله ، ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك شيت ومعناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الثعلبي : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين بطناً أولهم قابيل وأخته اقلما وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيت ، قال الله تعالى ( وجعلنا ذريته هم الباقين ) وكان معه في السفينة ثمانون نفساً وهم المشار إليهم بقوله تعالى ( وما آمن معه إلا قليل ) ومع ذلك فابقى النسل نوح فتوالدوا حتى ملؤا الأرض ، وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء . قوله ( كفل منها ) زاد في الاعتصام : وربما قال سفيان من دمها ، وزاد في آخره : لأنه أول من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضي في خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء الضييب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى ( كفلهن من رحمته ) ووقع على الإثم في قوله تعالى ( ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها ) وقوله : لأنه أول من سن القتل ، فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه ، وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير بن عبد الله في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب . وعن السدي : شذخ قابيل رأس أخيه بمحجرات . وعن ابن جريج : تمثل له إبليس فأخذ بمحجر فشذخ به رأس طير ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور ، وقبل على دقبة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم

بالبصرة ، وكان من شأنه في دفنه ما فاضه الله في كتابه . الحديث الثاني ، **قوله** ( واقد بن عبد الله أخبرني ) هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقد هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن لقوله واقد بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوى نسبة لجدّه الأعلى عبد الله ابن عمر قاته واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، والذي نسبته كذلك أبو الوليد شيخ البخارى فيه ، فقد أخرجه أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك ، وتقدم المصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال : عن واقد بن محمد ، ويأتى في الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك ، وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجدته في الأول من فوائد أبي عمرو بن الحجاج عن طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فاعلم نسبته كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفي الجملة فقوله « عن أبيه » لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جزءا ، فن ترجم لعبد الله والد واقد في رجال البخارى خطأ ، نعم في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف ، وهو أقدم من هذا قاته عم والد واقد المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرجه له مسلم . **قوله** ( لا ترجموا بهدى كفارا ) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه دلى ظاهره ، ثانيها هو في المستحائين ، ثالثها المعنى كفارا بجرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فاعل الكفار في قتل بعضهم بعضا ، خامسها لا يدين السلاح يقال كفر درعه إذا لبس فوقها ثوبا ، سادسها كفاروا بنعمة الله ، سابعها المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مراداً ، ثامنها لا يكفر بعضهم بهذا كأن يقول أحد الفريقين الآخر بالكفر فيكفر أحدهما ، ثم وجدت تاسعا وعاشرا ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسيأتى شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، **قوله** ( استنصت الناس ) أى اطلب منهم الانصت ليصمموا الخطبة ، وقد تقدم أنهم سياتوا من هذا في كتاب الحج ، ويأتى شرحه في الفتن أيضا . الحديث الرابع والخامس ، **قوله** ( رواه أبو بكره وابن عباس يريد قوله لا ترجموا بهدى كفارا ) - حديث أبي بكره وصله المؤلف معا ولا فى الحج وشرح هناك ، ويأتى فى الفتن أيضا ، وكذلك حديث ابن عباس . الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو ، فى الكبائر تقدم شرحه فى كتاب الأدب ، **قوله** ( وعقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة ) قلت تقدم فى الإيمان والحدود من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة و قتل النفس ، وهو المراد فى هذا الباب . **قوله** ( وماذا ) هو ابن معاذ العنبري ، وهو من تابع البخارى ، وجوز الكرماني أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولا ، وقد وصله الاسماعيلى من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وأفظه الكبائر الاشارة باق وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس واليمين الغموس ، وهذا مطابق للمبلى البخارى إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس ، والغرض منه إنما هو إثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك . الحديث السابع حديث أنس فى الكبائر أيضا تقدم شرحه فى كتاب الأدب ، الحديث الثامن حديث أسامة ، **قوله** ( حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم ) تقدم فى المغازى عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخارى . **قوله** ( حدثنا هشيم ) فى رواية الكشميهنى « أنبأنا » . **قوله** ( حدثنا - حين ) فى رواية أبي ذر والاصبلى « أنبأنا - حين » ، وهو ابن عبد الرحمن الواسطى من صفار أتباعه ، وأبو

ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضا حصين وهو ابن جندب من كبار النابغين . **قوله** ( بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة ) بضم المهملة وبالراء ثم كاف وهم بطن من جهمينة تقدم نسبهم إليهم في غزوة الفتح ، قال ابن الكلبي : سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فأحرقهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في ربهضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي وحدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا : بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله السكبي ثم الليثي إلى أرض بني مرة وبها مرداس بن نبيك حليف لهم من بني الحرقة فقتله أسامة ، فهذا يبين السبب في قول أسامة : بعثنا إلى الحرقات من جهمينة ، والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات دفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهراً طويلاً ، وترجم البخاري في المغازي : بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهمينة ، لحري الهادي في شروحه على ظاهره فقال فيه : تأمير من لم يبلغه وتمقب من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغاً لأنهم ذكروا أنه كان له لما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاماً . **قوله** ( فصباحنا القوم ) أي هجموا عليهم صباحاً قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أثبته صباحاً بفتح ، ومنه قوله ( ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر ) **قوله** ( ولحققت أنا ورجل من الانصار ) لم أفهم من الانصارى المذكور في هذه القصة . **قوله** ( رجلاً منهم ) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نبيك الفزارى وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منده أن أبا سعيد الخدري قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فيها أسامة إلى بني خزيمة ، فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الدييات وحدثنا يعقوب بن حميد حدثنا يحيى بن سالم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله ﷺ بعث خبلاً إلى فدك فأغاروا عليهم ، وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه اني لاحق بمحمد وأصحابه فيهرب به رجل لحمل عليه فقال اني مؤمن فقتله فقال النبي ﷺ : هلا شفت عن قلبه . قال فقال أنس : ان قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يطرح في واد بين جهلين ثم قال : ان الأرض لتقبل من هو شر منه وأكبر الله وعظكم . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقتيل أسامة لا يسمى مرداساً ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل عمار بن جثامة عامر بن الاضبط وأن محلاً لما مات ودفن لفظته الأرض فذكر نحوه . **قوله** ( غشبناه ) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى تغطى بنا ، وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم : فأدركت رجلاً فطعنته برمحى حتى قتله ، ووقع في حديث جندب عند مسلم : فإنا رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله ، ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولاً فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعنه بالرمح . **قوله** ( فلما قدمنا ) أي المدينة ( بلغ ذلك النبي ﷺ ) في رواية الأعمش : فوقع في نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ النبي ﷺ من أسامة لا من غيره ، فتقدمه الأول بلغ ذلك النبي ﷺ مني . **قوله** ( أتتته بعد ما قال ) في رواية الكشميني : بعد أن قال ، قال ابن التين : في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في المودعة حتى لا يقدم أحد على قتل من تغطي بالتحديد ، وقال القرطبي : في

تكريره ذلك والاعراض من قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك . . قوله ( إنما كان متعوذا ) في رواية الأعمش وأقلا خوفا من السلاح ، وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة : إنما فعل ذلك ليحذر دمه . . قوله ( قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متعوذا ) كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش : أقلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقلا أم لا ، قال النووي الفاعل في قوله : أقلا ، هو القلب ، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما يتعلق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال : أقلا شققت عن قلبه ، لتظهر هل كانت فيه حين قالها واعتقدتها أو لا ، والمعنى أنك إذا كنت أنت قادرا على ذلك فاكشف منه باللسان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي ، وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة . قوله ( حتى تمتعت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم ) أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام يجب ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعل ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلما قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه إشعار بأنه كان استصغرا مسبقا له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعل لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، ويبين ذلك أن في بعض طرقة في رواية الأعمش : حتى تمتعت أني أسلمت يومئذ ، ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات وأفظه : بعث معنا من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبلغ ، فقصده رجل من المسلمين فبليت . كذا نتحدث أنه أسامة بن زيد . فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، الحديث . وفيه : إن النبي ﷺ قال له : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لي ، قال : كيف تصنع بلا إله إلا الله ؟ لجعل لا يزيدك على ذلك ، وقال الخطابي : لعل أسامة تأول قوله تعالى ( فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) ولذلك عذره النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفي النفع على عمومه دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعاً مقيداً بأن يجب المكف عنه حتى يعتبر أمره هل قال ذلك حالاً من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الغرغرة وانكشف الغطاء فانه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداردي وقال : لعله سكنت عنه لملم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع ، لكن فيه بعد لأن المادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالخامن والعابيب ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية ، قال : وهذا يتمشى على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بينة فلم تلزم المرافعة الدية وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقاتل مسلماً بعد ذلك ، ومن ثم تخفف عن دلي في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلماً حتى يقانله أسامة ، واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافراً أسلم فأكرم إكراماً كثيراً فقال ليتني كنت كافراً فأسلمت لا أكرم ، فقال الرافعي : يكفر بذلك ، ورده النووي بأنه لا يكفر لانه جازم الإسلام في الحال



والاستقبال ، وإنما تمى ذلك في الحال الماضي مقبدا له بالإيمان لينتم له الاكرام ، واستبدل بقصة أسامة ثم قال : ويمكن الفرق . الحديث التاسع حديث عبادة ، **قوله** (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري . وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر . **قوله** (أني من البقاء الذين بايعوا رسول الله ﷺ) بمعنى ليلة العقبة . **قوله** (بايعناه على أن لا نترك) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة د على المنشط والمكره في العسر واليسر إلى آخره ، وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى بيعة النساء فسكانت بعد ذلك بمدة ، فان آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد حجرة الحديبية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التي وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح ، وقد أوضحت ذلك والسبب في الخل عليه في كتاب الإيمان ، ومعنى شرح هذا الحديث هناك . الحديث العاشر حديث ابن عمر ، **قوله** (جويرية) بالجيم تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضا . **قوله** (من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من حمل عليهم السلاح لقنالم لما فيه من ادخال الرعب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلا فانه يحمله لهم لا عليهم ، وقوله فليس منا أي على طريقتنا ، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتحذير ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث الحادي عشر ، **قوله** (رواه أبو موسى عن النبي ﷺ) قلت : سيأتي موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة بمعناه ، وهو عند مسلم من حديث سلمة بلغظ د من حمل علينا السيف . الحديث الثاني عشر ، **قوله** (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ، ويوفس هو ابن عبيد البصري ، والحسن البصري . **قوله** (عن الأحنف) هو ابن قيس . **قوله** (لا نصر هذا الرجل) هو على ابن أبي طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل . **قوله** (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) بالثنية ، وفي رواية السكشميني بالافراد . **قوله** (في النار) أي إن أنفذ الله عليهم ذلك لأنهما فعلا فعلا يستحقان أن يعدبا من أجله ، وقوله د انه كان حربصا على قتل صاحبه ، احتج به الباقلاني ومن تبعه على أن من عزم على المعصية يأثم ولو لم يفعلها ، وأجاب من عاافه بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجردا ثم صمم ولم يفعل شيئا ثم يأثم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث د من هم بمسنة ومن هم بسنة ، في كتاب الرقاق . وقال الخطابي : هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دينوية أو طلب ملك مثلا ، فاما من قاتل أهل البغي أو دفع الصائل فقتل فلا يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعا ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضا إن شاء الله تعالى

٣ - **باب** قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، فمن عُفِيَ له من أخيه شيء فأنهاج بالمعروف وأداء إليه باحسان ، ذلك تحقير من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم)

**قوله** (باب قول الله تعالى) (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية) كذا لابن ذر ، وفي

رواية الأصل والنسب وابن عساكر (القتلى الحر بالحر - إلى قوله - عذاب أليم) والاسماعيل (القتلى - إلى قوله - أليم) وساق في رواية كريمة الآية كلها

#### ٤ - باب سؤال القتال حتى يُقرّ، والإقرار في الحدود

٦٨٧٦ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا حماد عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودياً رَضَ رأسَ جارية بين حجرين، فقيل لها من فعل بك هذا؟ أفلانٌ أو فلان - حتى سُميَ لليهودي، فأتى به النبي ﷺ، فلم يزل به حتى أقرّ، فرَضَ رأسه بالحجارة،

**قوله** (باب سؤال القتال حتى يُقرّ، والإقرار في الحدود) كذا الأكثر، وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والجارية. ووقع عند النسب وكريمة وأبي نعيم في المستخرج، بمحذف د باب، وقالوا بعد قوله عذاب أليم و إذا لم يزل يسأل القتال حتى أقرّ، والإقرار في الحدود، وصنيع الأكثر أشبه، وقد صرح الاسماعيل بأن الترجمة الأولى بلا حديث. قلت: والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور، وعالمهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي، وتمسكوا بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن: أجمع بين الآيتين أولى، فتحمل النفس على المكافئة، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قُذِفَ عبداً لم يجب عليه حد القذف، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها (فمن تصدق به فهو كفارة له) والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفراً عنه، وكذلك العبد لا يتصدق بجرحه لأن الحق لسيده. وقال أبو ثور: لما انفقوا على أنه لا نصاص بين العبيد والاحرار فما دون النفس كانت النفس أولى بذلك. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الانثى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه وزد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الانثى فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلمهم الدية كاملة قال: ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة، ويدل على التكافؤ بين الذكر والانثى أنهم انفقوا على أن مقطوع اليد والأور لو قتله الصحيح عمداً لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية. **قوله** في الترجمة (سؤال القتال حتى يُقرّ) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة. **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن يحيى. **قوله** (عن أنس) في رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الوحدة عن حماد الآتية بعد سبعة أبواب وحدثنا أنس. **قوله** (أن يهودياً) لم أفق عن اسمه. **قوله** (رض رأس جارية) الرض باضداد المعجمة والرضخ بمعنى، والجارية بمعنى، وأنس في الباب الذي يليه وخرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودي بحجر، وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ و عدا يهودي على جارية فأخذ أوضاعاً كانت عليها ورضخ رأسها، وفيه دفأت أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق، وهذا لا يعين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رقيقة كانت أو عتيقة، ولم أفق على اسمها لكن في بعض طرقاتها أنها من الانصار، ولا تنافي بين قوله ورض رأسها بين حجرين، وبين قوله ورمها بحجر، وبين قوله ورضخ رأسها، لأنه يجمع بينها بأنه رماها

بجهر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله « على أوضح ، فعناه بسبب أوضح ، وهي بالضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع ، قال أبو عبيد بن حنبل في حقه ، وأما قوله « فقل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان » في حجارة الفضة احترازا من الفضة المضروبة أو المنقوشة . قوله ( فقل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان ) في رواية الكشميهني « فلان أو فلان » بحذف الهمزة ، وقد تقدم في الأشخاص من وجه آخر عن همام « أفلان أفلان » بالتهكؤار وغيره وأر عطف ، وجاء بيان الذي عاظمها بذلك في الرواية التي تلي هذه بلفظ « فقال لها رسول الله ﷺ فلان قتلك » ، وبين في رواية أبي قلابة عن أنس عند مسلم وأبي داود « فدخل عليها رسول الله ﷺ فقال لها من قتلك » . قوله ( حتى سمى اليهودي ) زاد في الروايتين القتين في الأشخاص والوصايا « فأومأت برأسها » ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي تلي هذا بيان الأيماء المذكور وأنه كان تارة دالا على النبي وتارة دالا على الانبياء بلفظ « فلان قتلك » فرددت رأسها ، فأعاد فقال : فلان قتلك ؟ فرددت رأسها ، فقال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ فخفضت رأسها ، وهو مشعر بأن فلانا الثاني غير الأول ، ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق وكذا الآقية بعد باين « فأشارت برأسها أن لا » ، قال : فلان ؟ لرجل آخر يعني عن رجل آخر - فأشارت أن لا . قال : فلان قائلها فأشارت أن نعم ، . قوله ( فلم يزل به حتى أفر ) في الوصايا « فليجى به يعترف فلم يزل به حتى اعترف » ، قال أبو مسعود : لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث فاعترف ولا فأقر إلا همام بن يحيى ، قال المصنف : فيه أنه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجناباتهم ثم يتلطف بهم حتى يقرروا أيؤخذوا بأقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا تأييد فانه يعرض عنهم لم يصرح بالجنابة فانه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضي أن اليهودي لم تقم عليه بينة وإنما أخذ بأقراره ، وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : في هذا نظر لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازري فيه الرد على من أنكر القصص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسياق البحث فيهما في باين مفردين قال : واستدل به بعضهم على القدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ، قال : ولا يصح اعتباره بمجرد لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا أنه بفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ، ونأزعه بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المحضر عند موته فلان قتلني لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدا من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالندمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهي وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا بدل على أنه لا يقول إلا حقا ، قالوا وهي أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلا معه ساكنين لجواز أن يكون القاتل غير من معه الساكنين . قوله ( فرض رأسه بالحجارة ) أي دق ، وفي رواية الأشخاص « فرضخ رأسه بين حجرين » ، ويأتي في رواية حبان أن هماما قال كلا من اللفظين ، وفي رواية هشام التي تليها « فقتله بين حجرين » ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الأشخاص ، وفي رواية أبي قلابة عند مسلم « فأمر به فرجم حتى مات » لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه « فقتل بين حجرين » قال عياض : رخصه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجحه بها بمعنى ، والجامع أنه

رى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر . وقال ابن التين : أجلب بعض الخنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون في حي ، وتعبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حينئذ لأنها كانت تمجود بنفسها ، فلما ماتت اقتص منه . وادعى ابن المرباط من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الإسلام وهو قبول قول القاتل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يلقه فيه وهذا مما عده عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة لأن فيه لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالاحتال . واستدل به على وجوب « قصاص على الذي » وتعب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذميا فيحتمل أن يكون معامدا أو مستأثما ، والله أعلم

### ٥ - باب إذا قتل بحجر أو بعضا

٦٨٧٧ - **حدثنا** محمد بن أحمد بن إدريس بن شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن جدّه أنس بن مالك قال : خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة ، قال فرماها يهودى بحجر . قال فجاء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق . فقال لها رسول الله ﷺ : فلان قتلك ؟ فرقت رأسها ، فأعاد عليها قل : فلان قتلك ؟ فرفقت رأسها . قال لما في الثالثة : فلان قتلك : فحفظت رأسها . فدعا به رسول الله ﷺ فقتله بين الخبزين .

قوله ( باب إذا قتل بحجر أو بعضا ) كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ، ولكن إرادته الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس في اليهودى والحجارية ، وهو حجة لجمهور أن القاتل يقتل بما نزل به ، وتمسكوا بقوله تعالى ( وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به ) ويقولون تعالى ( فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف ، وهو ضعيف أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبي بكر ، وذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف أسنده . وقال ابن عدى : طريقه كلها ضعيفة ، وهل تقدير ثبوت قاتله على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا نسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنهي عن المثلة وهو صحيح أسكنه محمول عند الجمهور على غير المماثلة في القصاص جمعا بين الدليلين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتل بشيء يقتل مثله غالبا فهو عمد ، وقال ابن أبي ليل : إن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد والافلا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بإصلاح . وقال الحسن البصرى والشمي والخصي والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بمعدة . واختلف فيمن قتل بعضا فأقيد بالعرب بالعصا فلم يمت هل يكره عليه ؟ فقل : لم يكره ، وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجريح ، وقال ابن العربي يستثنى من المماثلة ما كان فيه معصية كالحرق والوطأ والتعريق ، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانعين حديث المرأة التي رمت ضرثا بمعمود الفسطاط فقتلها ، فإن النبي ﷺ جعل فيها الدية ، وسيأتي البحث فيه في باب جنين المرأة ، وهو بعد باب القصاص . ومحمد في أول السند جرم السكلا باذى بأنه ابن عبد الله بن نهم ، وقال أبو هريرة بن السكك : هو ابن سلام

٦ - باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ لِلنَّفْسِ بِالنَّفْسِ ، وَلِلْمَعِينِ بِالْمَعِينِ ، وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ ، وَالْأَذُنِ بِالْأَذُنِ ، وَالسِّنِّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ . فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ . وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾  
 ٦٨٧٨ - **قوله** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مسروق عن  
 عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا  
 باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، ولثيب الزاني ، والمفارق لدينه التارك للجماعة »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ لِلنَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْمَعِينِ بِالْمَعِينِ﴾ ) كذا لأبي ذر والاصيل ، وهذا النسق بعده  
 الآية إلى قوله ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿الظَّالِمُونَ﴾ والغرض من ذكر هذه الآية  
 مطابقتها لفظ الحديث ، ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلل عليه  
 مستمر في شريعة الاسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد . **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .  
**قوله** ( قال رسول الله ﷺ لا يحل ) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم والنسائي زيادة في أوله  
 وهي د قلم فينا رسول الله ﷺ فقال : والذي لا إله غيره لا يحل ، وظاهر قوله لا يحل ، اثبات إباحة قتل من  
 استغنى ، وهو كذلك بالنسبة لتحرير قتل غيرهم وإن كان قتل من أبيع قتله منهم واجبا في الحكم .  
**قوله** ( دم امرئ مسلم ) في رواية الثوري د دم رجل ، والمراد لا يحل لإراقة دمه أي كاه وهو كناية  
 عن قتله ولو لم يرق دمه . **قوله** ( يشهد أن لا إله إلا الله ) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو  
 الآتي بالشهادتين ، أو هي حال مقيدة للوصف إشمارا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا وجه  
 الطيبي واستشهد بحديث أسامة د كيف تمنع بلا إله إلا الله . **قوله** ( إلا باحدى ثلاث ) أي خصال ثلاث ،  
 ووقع في رواية الثوري د إلا ثلاثة نفر . **قوله** ( النفس بالنفس ) أي من قتل عمدا بغير حق قتل بشرطه ؛  
 ووقع في حديث عثمان المذكور د قتل عمدا فعليه القود ، وفي حديث جابر عند البزار د ومن قتل نفسا ظلما .  
**قوله** ( ولثيب الزاني ) أي فيحل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ د وجل زنى بعد  
 إحصائه فعليه الرجم ، قال النووي : الزاني يجوز فيه اثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر . **قوله** ( والمفارق لدينه  
 التارك للجماعة ) كذا في رواية أبي ذر عن الكشميني ، وللشافعي د والمارق من الدين ، لكن  
 هند النسي والمرحسي والمستعمل د والمارق لدينه ، قال الطيبي المارق لدينه هو التارك له ، من الموقوف وهو  
 الخروج وفي رواية مسلم د والتارك لدينه المفارق للجماعة ، وله في رواية الثوري د المفارق للجماعة ، وزاد : قال  
 الأعمش حدثت بهما إبراهيم يعني النخعي حدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله . قلت : وهذه الطريق أغفل  
 المزى في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مسروق عن ابن  
 مسعود ، وقد أخرجه مسلم أيضا بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال  
 د بالاسنادين جميعا ، ولم يقل د والذي لا إله غيره ، وأفرده أبو هريرة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور  
 سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي قارهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة

مستترة وإلا لكانت الحاصل أربعا ، وهو كقولهم قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله » فانها صفة مفسرة لقوله « مسلم » وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك . ويؤيد ماقلناه أنه وقع في حديث عثمان « أو يكفر بعد إسلامه » أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضاً « ارتد بعد إسلامه » وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة « أو كفر بعد ما أسلم » وفي حديث ابن عباس عند النسائي (١) « مرتد بعد إيمان » قال ابن دقيق العيد : الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، وتمقّب بانهما دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة الدارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عهدت ترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المفارق للجماعة » أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول بخلاف الإجماع كافراً ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرح كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحبها التواتر ، فالأول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبر بانكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بعدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الخلق في المقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرح ، قال وهو تمسك ساقط إما عن هي في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأي دة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله « المفارق للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة أو نفي لإجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسياق البحث فيه . وقال القرطبي في « المفهوم » ظاهر قوله « المفارق للجماعة » أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كن بمنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقابل على ذلك كأهل البغي وقطاع العاريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم ، قال : فيقتناولهم لفظ المفارق للجماعة بطريق العموم . ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع منزه عن ذلك ، فدل على أن وصف المفارقة للجماعة يوم جميع هؤلاء . قال : ونهية أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله والمفارق بخير دة ترك بعضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الخصلة الثلاثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمفارق بغير دة لا يسمى مرتداً فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن المهر فيمن يجب قتله عينا ، وأما من ذكرهم فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يحز قتله صبراً اتفاقاً في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المحاربين أيضاً ، يمكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث أن تارك

(١) في نسخة « هند الطبراني »

الصلاة لا يقتل بتركها الكونه ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن المفضل المندسي في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يبرزه الاما م بكل تبرز يراه صوابا  
فالأصل مصمته إلى أن يمتطى إحدى الثلاث إلى الهلاك وكابا

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استشكله إمام الحرمين من الشافعية . قلت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحمد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية (١) ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إل أنه يكفر بذلك ولو لم يحدد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدا ، وذهب الحنفية ووافقهم المازني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، الحديث وفيه « ومن لم يأت من فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ، وتمسك أحمد ومن وافقه بطواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستعمل جميعا بين الأخبار والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ووجه الدليل منه أنه وقف المصمة على المجموع ، والمرتب على أشياء لا يحصل الا بمصول مجموعها وينتفي بانتفاء بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال بمنطوقه وهو « أقاتل الناس إلخ ، فانه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فان المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب قتال هل يقتل أولا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتب المصمة على فعل ذلك فان مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه هان الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فسله أن يدفع حجة بأنه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية بقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذي هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهرا ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المنعرات فيحتاج هو أن ينهى الصيام لأنه يعتد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرجم إذا زنى ولو كان ثيبا حكاه ابن التين قال : وليس لأحد أن يفرق ما جمعه الله إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الحصة الثالثة فان الإجماع انعمد على أن العبد والحر في الردة سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه . وقال شيخنا في شرح الترمذي : استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فانه يجوز قتله للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووي يخص من عموم الثلاثة للصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارقة للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنه الطيبي وقال : هو أولى من تقرير البيضاوي لأنه فسر قوله

( النفس بالنفس ) يحمل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلها عدوانا فانقضت خروج الصائل ولو لم يقصد الدافع قتله . قلت : والجواب الثاني هو المعتمد ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة ( من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض ) قال : فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى ( فقاتلوا التي تبغي ) حديث د من وجدتموه يعمل حمل قوم لوط فاقتلوه ، وحديث د من أتى بهيمة فاقتلوه ، وحديث د من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقتلوه ، وقول عمر د تفرقة أن يقتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : إن تاب أهل الذنوب والإقتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حرمة بغير حق ، ومانع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزنديق إذا تاب على رأي ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين في اللواط واتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القليل ، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرج على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مخلف فيه كما تقدم إيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحرمة فن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل في مفارقة الجماعة ، وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشيائه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستدل بقوله ( النفس بالنفس ) على تساوي النفوس في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة ( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ) ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنفسه ، وقال الشافعي : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج للجمهور بأن العبد سلع فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسيأتي مزيد لذلك بعد باب . واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي د لا يقتل مؤمن بكافر ، وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان

## ٧ - باب من أقاد بالبحر

٢٨٧٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن هشام بن زيد « عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا قتل جارية على أوضح لما فقتلها بحجر ، فحى بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال : أنتك فلان



فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألت الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتلها النبي ﷺ بمجرى ،

**قوله** ( باب من أقاد بالحجر ) أى حكم بالقدود بفتحين وهو المائدة فى الفصاح ، ذكر فيه حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا ، وقوله « فأشارت برأسها أى نعم » فى رواية السكشميين « أن نعم » بالنون بدل التحتانية وكلاهما يحىى لتفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة باستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم

### ٨ - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين

٦٨٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلا . . » وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة « حدثنا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قتل خزاعة رجلا من بني كيث بقتيل لهم فى الجاهلية ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين . ألا وإنما لم تحل لأحد قبلى ، ولا تحمل لأحد من بعدى ، ألا وإنما أحلت لى ساعة من نهار ، ألا وإنما سمعتى هذا حرام : لا يحتل شوكمها ، ولا يعضد شجرها ، ولا يلتقط ساقطتها إلا مؤنث . ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يؤدى وإما أن يقاد . فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاذ قال : أكتب لى يارسول الله . فقال رسول الله ﷺ : اكتبوا لى شاة . ثم قام رجل من قريش فقال : يارسول الله إلا الإذخر فإنما نجده فى بيوتنا وقبورنا ، فقال رسول الله ﷺ : لا لإذخر . وتابعه هبید الله عن شيبان فى القبل . وقال بعضهم من أبى نعيم : القتل . وقال هبید الله : إما أن يقاد أهل للقتيل

٦٨٨١ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو عن مجاهد « عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانت فى بنى إسرائيل قصاص ولم تسكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة ( كتب عليكم الفصاح فى القتلى ) إلى هذه الآية ( فن عفى له من أخيه شيء . . ) قال ابن عباس : فالعفو أن يقبل الدية فى العمد ، قال ( فأتباع بالمعروف ) أن يطلب بالمعروف ويؤدى بإحسان »

**قوله** ( باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ) ترجم باللفظ الخبر . وظاهره حجة بان قال إن الاختيار فى أخذ الدية أو الاقتصاص راجع إلى أولياء المتول ولا يشترط فى ذلك رضا القتال . وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبى هريرة بحديث ابن عباس الذى فيه تفسير قوله تعالى ( فن عفى له من أخيه شيء ) أى ترك له دمه ورضى منه بالدية ( فأتباع بالمعروف ) أى فى المطالبة بالدية . وقد فسر ابن عباس العفو بقبول الدية فى العمد ، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب النصاح ، وأيضا فأنما لومت القتال الدية بخير

رضاه لأنه ما مور بأحياء نفسه لعموم قوله تعالى ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للفاتل أن يمتنع من ذلك ، قال ابن بطال : معنى قوله تعالى ( ذلك تخفيف من ربكم ) إشارة إلى أنه أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحتماً ، تخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول . ثم ذكر في الباب حديثين ، الأول : قوله ( عن أبي هريرة ) كذا اللات أكثر ممن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في رواية النساء مراسلاً ، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة . قوله ( أن خزاعة قتلتوا رجلاً ، وقال عبد الله بن رجاء ) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين ، وساق الحديث هنا على لفظ حرب ، وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم ، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن عمار السمراني عنه ، وتقدم في القطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مخرجاً بالتحديث في جميع السند . قوله ( أنه قام فتح مكة ) الهاء في أنه ضمير الشأن . قوله ( قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية ) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : إن الله حرم مكة ، فذكر الحديث وفيه : ثم أنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ، وإنى عاقله ، وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أوردته في باب لا يعضد شجر الحرم ، من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج ، فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش ، وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمه بن مدركة ابن الياس بن مضر ، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن الياس بن مضر ، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم ، وأما خزاعة فساكنوا غابوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها ، وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية ، وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي ﷺ ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم الفاتل من خزاعة خراش بمجتمتين ابن أمية الخزاعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا الفاتل ، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحاق في المغازي : حدثني سعيد بن أبي سنيد الأسدي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرقتهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ، ففزعهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوف وهو بالثاء المثلثة والعين المهملة : لا تهلجوا حتى أنظر فإن كان أحر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فاذا غطي أحر ففنى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى ، فلما كان طام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأنوف الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خزاعه فعرّفوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعنه بالسيف في بطنه فوقع قتيلاً ، فقال رسول الله ﷺ : يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتم قتيلاً لأدينه ، قال ابن إسحاق : حدثني عبد الرحمن بن هرملة الأسدي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً أقتال ، بعينه بذلك . ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فسكانها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلع ، وقال بلقي أن أول قتيل وداه

رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الادلع ، فرآه جندب بن الأحصب الأسدي يخرج يستجيش عليه لجلاء خراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلهذه كان هذاياً حالف بن ليث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من د فوائد أبي علي بن خزيمة ، أن اسم الخراش القاتل هلال بن أمية ، فان ثبت فعل هلال لقب خراش والله أعلم . قوله ( فنام رسول الله ﷺ ) في رواية سفيان المثار إليها في العلم ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فطلب ، . قوله ( إن الله حبس عن مكة الفيل ) بالفاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبشة وهي مشهورة ساقها ابن اسحق مبسوطه ، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وألزم الناس بالحج إليها ، فعمد بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة ودرم على تخريب الكنيسة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً . فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة ، فطلب منه أن يرد عليه إبله له فنهبت فاستنصر محته وقال : لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيحيمه ، فأعاد إليه إبله ، وتقدم أبرهة بجيشه فقتلوا الفيل فركب وهدجروا فيه ، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فألقوا عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه بمحمد بن عيسى عن ابن عباس قال دعا أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكر الممثلة ثم قام ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأناهم عبد المطلب فقال : إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد ، قالوا لا ترجع حتى نهدمه . فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا ناخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهم حجارة سوداء فلما حاذتهم ومتم ، فابقي منهم أحد إلا أخذته الحكة ، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تصافح له ، قال ابن اسحق : حدثني يعقوب بن هنية قال : حدثت أن أول ما وقعت الحصباء والمجدرى بأرض العرب من يومئذ ، وعند الطبري ، بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رموس كرموس السباع . ولابن أبي حاتم عن طريق عبيد بن عمير بسند قوي : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأشكال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم . قوله ( وإنما لم تحمل لأحد قبل الخ ) تقدم بيانه مفصلاً في باب تحريم القتال بمكة ، من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في باب لا يصد شجر الحرم ، . قوله ( ولا يلتقط ) بضم أوله على البناء للدجول وفي آخره ( إلا ما شئت ) ووقع للكشمة من هنا بفتح أوله وفي آخره ( إلا ما شئت ) وهو واضح قوله ( ومن قتل له قتيلاً ) أي من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل . قوله ( فهو بخير النظرين ) تقدم في العلم بلفظ ( ومن قتل فهو بخير النظرين ) وهو مختصر ولا يمكن حله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليّه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطابي ، ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي وقاما أن يعفو وإنما أن يقتل ، والمراد المفرد على الدية فيما بين الروايتين ، وبؤيده أن عنده في حديث أبي شريح : فمن قتل له قتيلاً بعد اليوم فأمله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ، ولابن داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ ( فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتل ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فان أراد الرابعة فخذوا على يديه ) أي ان أراد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده . وفي الحديث ، أن ولي الدم يخير بين القصاص والدية ،

واختلف اذا اختار الدية هل يجب هل القاتل اجابته ؟ فذهب الاكثر الى ذلك ، ومن مالك لا يجب الا برضا القاتل ، واستدل بقوله « ومن قتل له ، بأن الحق يتعلق بورثة المقتول ، فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقيين القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الثأب . قوله ( إما أن يودي ) بكون الواو أى يعطى القاتل أو أوليائه المقتول الدية ( وإما أن يقاد ) أى يقتل به ، ووقع في العلم بلفظ « إما أن يعقل » بدل « إما أن يودي » وهو بمنزلة ، والمقل الدية . وفي رواية الأوزاعي في القطة « إما أن يفسدى » بالفاء بدل الواو ، وفي نسخة « وإما أن يعطى » أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودي أن في رواية أخرى « إما أن يودي أو يقادى » وتميمه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالفاء واحتمل أن يكون المقتول ولياً لا كراً بالثنية أى يقاداً بقتيلهما والأصل عدم التعدد ، قال وصحيح الرواية « إما أن يودي أو يقاد » وإنما يصح بقادى ان تقدمه ان يقتل . وفي الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لانه عليه السلام خطب بذلك ، وكه ولم يقيده بغير الحرم ، وتمسك بمومه من قال يقتل المسلم بالذي وقد سبق ما فيه . قوله ( فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه ) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم ، وحكى السائي أن بعضهم نقلوا بها بناء في آخره وغلطه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن . قوله ( ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الأذخر ) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج . قوله ( وتابعه عبيد الله ) يعنى ابن موسى . قوله ( عن شيبان في الفيل ) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في الفيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه . قوله ( وقال بعضهم عن أبي نعيم القتل ) هو محمد بن يحيى الذهلى حرم عن أبي نعيم في روايته هذه بهذا الحديث بلفظ « القتل » وأما البخارى فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم . قوله ( وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتل ) أى يؤخذ لم يثأرهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته إياه عن شيبان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته هذه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه « إما أن يعطى الدية وإما أن يقاد أهل القتل » وهو بيان لقوله « وإما أن يقاد » . الحديث الثانى ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( عن مجاهد ) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى « عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهداً » . قوله ( عن ابن عباس رضى الله عنهما ) في رواية الحميدى « سمعت ابن عباس » هكذا وصله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ، ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى . قوله ( كانت في بنى اسرائيل القصاص ) كذا هنا من رواية فتيبة عن سفيان بن عيينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان « كان في بنى اسرائيل القصاص » كما تقدم في التفسير وهو أوجه ، وكأنه أنشأ باعتبار معنى القصاص وهو المائة والمساواة . قوله ( فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتلى إلى هذه الآية فن عني له من أخيه شيء ) . قلت : كذا وقع في رواية فتيبة ، ووقع هنا عند أبي ذر والآخر . ووقع هنا في رواية النافى والقابضى « إلى قوله فن عني له من أخيه شيء » ، ووقع في رواية ابن أبي هريرة في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج « إلى قوله في هذه الآية » وهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول يوم أن قوله ( فن عني ) في آية تلى الآية المبدأ بها وإيس كذلك ، وقد أخرجه الاسماعيل من رواية أبى كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتلى « فقرأ إلى والائى بالائى فن عني له » ، ووقع في رواية

الحديث المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله (ذلك تخفيف من ربكم) وزاد فيه أيضا تفسير قوله (فن اعتدى) أى قتل بعد قبول الدية . وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل : يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو ان قتل . ابتداء وهذا قول الجمهور ، وعن عكرمة وقتادة والسدي يتعمم القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية . وفيه حديث جابر رفته ، لا أعرف عن قتل بعد أخذ الدية ، أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع ، قال أبو عبيد : ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المساندة ( أن النفس بالنفس ) بل هما محكمتان ، وكأنه رأى أن آية المساندة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الآفاء فان أنفسهم متساوية دون الأحرار . وقال اسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للآخرى في الحدود لان الحر لو قذف عبدا لم يجلد اتفاقا والقتل قصاصا من جملة الحدود ، قال ويؤنه قوله في الآية ( والجروح قصاص ) تصديق به فهو كفارة له ( فن هنا يخرج العبد والكافر لان العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه ، ولان الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه . قلت : محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى ( وكنتنا عليهم فيما ) أى على بنى اسرائيل في التوراة ( ان النفس بالنفس ) مطلقا ، غلظت عن هذه الامة بمشروعية الدية بدلا عن القتل لمن عفا من الاولياء عن القصاص وبتخصيصه بالحر في الحر ، لحينئذ لاحقة في آية المساندة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، لان شرح من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرهنا ما يخالفه ، وقد قيل ان شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وانه كان فيها الدية فقط ، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الاسلام بأنها جمعت الامرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط ، واستدل به على أن النحر في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور ، وقرره الخطابى بأن العفو في الآية يحتاج الى بيان ، لان ظاهر القصاص أن لا تبعة لاحدهما على الآخر ، لكن المبنى أن من عفا عن القصاص الى الدية فلي مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان . وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة الى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل ، قال الطحاوى : والحجة لم حديث أنس في قصة الربيع عمة قتال النبي ﷺ وكتاب الله النصاص ، فانه حكم بالقصاص ولم يخبر ، ولو كان الخيار الولي لأعلمهم النبي ﷺ اذ لا يجوز للحاكم أن ينحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما ، فليأخذ حكمه بالقصاص ويجب أن يحمل عليه قوله : فهو بخير النظرين ، أى رلى المقتول عنه بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية . وتعقب بأن قوله ﷺ وكتاب الله النصاص ، انما وقع عند طلب اولياء المجنى عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن المجنى عليه إذا طلب القود أجيب اليه وليس فيه ما ادهاء من تأخير البيان ، واحتج الطحاوى أيضا بانهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل وذيت أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه أن يحقق دم نفسه . وقال المهلب وغيره : يستفاد من قوله : فهو بخير النظرين ، أن الولي اذا سئل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء امتنع وعلى الولي اتباع الاول في ذلك ، وليس فيه ما يدل على اكراه القاتل على بذل الدية ، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه ، وقيل الواجب الخيار ، وهما قولان للعلماء ، وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الاول ، واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين ذر العرب كان لا يهاجروا على آخر في الثمرات كانوا يتزوجون من نسايتهم بغير مهر وإذا قتل منهم

بعد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حبي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودي بمائة وسق من التمر ، فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا فقتله ، فقالوا بيننا وبينكم النبي ﷺ ، فأخوه فتزك ( وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) والقسط : النفس بالنفس ، ثم نزلت ( ألحكم الجاهلية يبغون ) واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمدة ولو كان غيلة وهو أن يمدح شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفي فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وأما مالك بالمحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس الأولياء المغفور عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب القتل إذا رآه الإمام وإن رآه ، في الآية للتخيير لا للتنويع ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية لقوله ﷺ ، فأنى عاقله ، واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه ﷺ قاله في قصة فتيل خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيمن قتل عمداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تنظيمه بتحريم ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمان الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج

### ٩ - باب من طلب دم امرئ ينهر حق

٦٨٨٢ - حدثنا أبو البنان أخبرنا شبيب عن عبد الله بن أبي حمزة حدثنا نافع بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أبغض للناس إلى الله ثلاثة : مُأخِذٌ في الحرم ، ومُبَغِّغٌ في الإسلام سنة الجاهلية ، ومُطَلِّبٌ دم امرئٍ ينهر حق ليهرب دمه

**قوله** ( باب من طلب دم امرئ ينهر حق ) أي بيان حكمه . **قوله** ( من عبد الله بن أبي حمزة ) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى حمده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند هذا الطبراني في نسخة شبيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبير أي ابن مطعم . **قوله** ( أبغض ) هو أفضل من البغض ، قال وهو شاذ ومثله أهدم من العدم إذا افتقر ، قال وإنما يقال أفضل من كذا للفاضلة في الفعل الثلاثي ، قال المصنف وغيره : المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله أكبر الكبائر ، وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي . **قوله** ( ملحد في الحرم ) أصل الملحد هو المائل من الحق ، والاحاد المبدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عظمها ، وقيل لإرادته بالجله الاسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التنكير للتنظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في حد الكبائر مستعمل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : ما من رجل يهيم بعصية فتكتب عليه ، إلا أن رجلاً لو لم يهزم أبين أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا إذا قتله الله من عذاب ألم ، وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبه أن السدي دفعه لهم ، وكانت شعبه يرويه عنه موقوفاً أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبه ،

وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو مشكل فيتحين أن المراد بالاحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الانيان بالجملة الاسمية في قوله (ومن يرد فيه بالحاد بظلم) الآية يفيد ثبوت الاحاد ودوامه ، والتثوين للتعظيم أى من يكون الاحاد عظيماً والله أعلم . قوله (ومبتغ في الاسلام سنة الجاهلية) أى يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره من لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو اشاعتها أو تنفيذهما . وسنة الجاهلية اسم جنس يضم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والحييف بحليفه ونحو ذلك ، ولتتحق بذلك ما كانوا يعتمدونه ، والمراد منه ما جاء الاسلام بتركه كالكافرة والكهانة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه ، أن أعتى الناس على الله من قتل شهيداً ، أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام ، فيمكن أن يفهم به سنة الجاهلية في هذا الحديث . قوله (ومطالب) بالتشديد مفتعل من اطلب فأبدات التاء طاء وأدغمت ، والمراد من يباليغ في الطلب . وقال السكراني : المعنى المتكاف للطلب ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب ، أو ذكر الطالب ليلزم الوجع في الفعل بطريق الأولى . وقوله «بغير حق» احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً . وقوله «ليربى» افتتح الماء ويجوز اسكانها ، وقد تمسك به من قال أن العوم المصمم يؤخذ به ، ونقدم البحث في ذلك في السلام على حديث «من هم بحسنة» في كتاب الرقائق . (نبيه) : وقعت لهذا الحديث على سبب فحرائق في «كتاب مكة لعمر بن شبة» من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالمدونة يعنى في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيها أن النبي ﷺ قال «وما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذل في الجاهلية» ، ومن طريق مسمر عن عمرو بن مرة عن الزهري ولفظه «إن أجراً الناس على الله» ، فذكر نحوه وقال فيه «وطلب بذل في الجاهلية» ،

#### ١٠ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

٦٨٨٣ - **عنه** فروة بن أبي الثوراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه «عن عائشة هُزمَ المشركون يوم أُحُدٍ . . .» . وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا - يعنى الواسطي - عن هشام عن عروة «عن عائشة رضی الله عنها قالت : صرَّخَ إبليسُ يومَ أُحُدٍ في الناس : يا عبادَ الله أخراكم ، فرجعت أولام على أخراهم حتى قتلوا البیان ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفرَ الله لكم . قال : وقد كان انهزمَ منهم قومٌ حتى لحقوا بالطائف»

قوله (باب العفو في الخطأ بعد الموت) أى عفو الولي لا هو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه ، إذ لو هذا المقتول ثم مات لم يظهر له عفو أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له بعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجاءوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر قاتهم أبطالوا هو القاتيل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب

ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للاصيل أولى ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة ابن مسعود لما دعا قومه إلى الاسلام فرمى بهم فقتل دفعا عن قتاله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ دفعه . **قوله** (حدثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المغراء . **قوله** (عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد) سقط هذا القدر لأبي ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروایتين سواء . وإيس كذلك ، ويحيى بن أبي ذكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الغساني ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في باب من حنث ناسيا ، من كتاب الإيمان والذنور . وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد . **قوله** (فقال حذيفة غفر الله لكم) استدلل به من قال إن دينه وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله « غفر الله لكم » عفوت عنكم . وهو لا يعفو إلا عن شيء . استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو اسحق الفزاري في السنن عن الاوزاعي عن الزهري قال : « أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه » ، فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيرا ووداه من عنده ، وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله « قلم يزل في حذيفة منها بقية خير » على الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في باب من حنث ناسيا ، ويؤخذ منها أيضا التعتب على المحب الطبري حيث قال : حمل البخاري قول حذيفة « غفر الله لكم » على العفو عن الضياع وإيس بصرى ، فيجيب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحا وإن كان إيس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه

١١ - **باب قول الله تعالى ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ )** . ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله علما حكما

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ) كذا لأبي ذر وابن عساكر ، وساق الباقر الآية إلى ( علما حكما ) ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثنا . **قوله** ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ) ذكر ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بضم هاء عياش ومعجمة أي ابن ربيعة المخزومي قال « قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة لقيه عياش بن أبي ربيعة فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله ، فنزلت ، روى هذه القصة أبو يعلى عن طريق حماد بن سلمة عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها مرسله أيضا وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن طريق سعيد بن جبيرة أن عياش بن أبي ربيعة حلف ليقبض الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سياقه ما يدل على أنه أتى النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش ابن أبي ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت . **قوله** ( إلا خطأ ) هو استثناء منقطع عند الجمهور أن أريد بالآتي معناه ، فإنه لو قدر متصلا لكان مفهومه فله قتله ، وانفصل عن قال أنه متصل بأن المراد بالنفي



التحريم ، ومعنى إلا خطأ بأن عرّفه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا ، وقيل نصب على أنه مفعول له أى لا يقتله لشيء أصلا إلا للخطأ ، أو حال أى إلا في حال الخطأ ، أو هو زمت مصدر محذوف أى إلا قتلا خطأ ، وقيل د إلا ، هنا بمعنى الوار وجوده جماعة ، وقيدته الفراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجره هنا . واستدل بهذه الآية على أن الخصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غديا حربيا لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمدا ثم خطأ فقال في الحربى ( فإن تولوا فخذلهم واقتلهم حيث وجدتموهم ) ثم قال فيمن لم يميّث ( فإما جعل الله لكم عليم سبيلا ) وقال فيمن عاردا المحاربة ( فخذلهم واقتلهم حيث تقتلهم ) وقال في الخطأ ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ) فكان مفهومها أن لا يقتل الكافر عمدا فخرج الذى بما ذكر قبلها ، وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر ، فتسلك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيء ، وأيده بقوله ( وإن يجهل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) واسحق في أول السند قال أبو على الجبائي : لم أجد ، منسوبا وشبهه أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فإنه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ اسحق هنا

### ١٢ - باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به

٦٨٨٤ - **حدثنا** إسحاق **أخبرنا** حبان **حدثنا** هام **حدثنا** قتادة **حدثنا** أنس بن مالك أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقبل لها : من فعل بك هذا ؟ أفلان أفلان ، حتى سُمي لليهودى فأومات برأسها ، فجاء باليهودى فاعترف ، فأمر به النبي ﷺ فُرِضَ رأسه بالحجارة . وقد قال هام : بحجرين . قوله ( باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به ) كذا لهم ، وأما النسفي فحلف بدون د باب ، فقال بعد قوله خطأ الآية ، وإذا أقر الخ ، وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودى والجارية وبمحتاج الى مناسيته للآية فإنه لا يظهر أصلا فالاصواب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله ( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ) فقبل المراد كافرا ولما قلته الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهرى ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي الفداء ، قال الطبري : والأول أولى لأن الله أطلاني الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذى قبله ، وبرجح أيضا حديث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معا وحديث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معا . قوله فيه ( فجاء باليهودى فاعترف ) في رواية هندية عن همام **حدثنا** به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقر ، أخرجه الاسماعيلي ، وفي حديث أنس في قصة اليهودى حجة للجمهور في أنه لا يشترط فى الاقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من اطلاق قوله **حدثنا** اليهودى فاعترف ، فإنه لم يذكر فيه عمدا والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون الى اشتراط تكرار الاقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعا تبعا لعدد الشهود في الموضوعين

### ١٣ - باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سيف **حدثنا** عن قتادة **حدثنا** عن أنس بن مالك رضى الله

عنه أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية قتلها على أوضح لها

قوله (باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً، ووجه الدلالة منه واضح، ولحق به إلى الرد على من منع كما سأينته في الباب الذي بعده

١٤ - باب الفصاص بين الرجال والنساء في الجراحات. وقال أهل العلم: يقتل الرجلُ بالمرأة. ويذكر عن عمر: تُقَادُ المرأةُ من الرجلِ في كلِّ حدٍّ يبلغُ نفسه فإدونها من الجراح. وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد من أصحابه. وجرحَت أختُ الربيعِ إنساناً فقال النبي ﷺ: الفصاص،

٦٨٦ - حديث عمر بن عليّ حدثنا يحيى حدثنا سفیان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَذَنَا النبي ﷺ في مرضه فقال: لا تلذوني، قلنا: كراهية المريض لدواء، فلما أفان قال: لا يبقني أحدٌ منكم إلا لُدَّ، فغيرَ العباسِ فإنه لم يشهدكم.

قوله (باب الفصاص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل، إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء، وخالف الحنفية فيأخون النفس، واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد السلا بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالمریضة انماقا، وأجاب ابن القصار بأن اليد السلا في حكم الميتة والحی لا يناد بالایت، وقال ابن المنذر: لما أجمعوا على الفصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق. قوله (وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة) المراد الجمهور، أو أطلق إشارة إلى وهي الطريق إلى علي. أو إلى أنه من ندرة المخالف. قوله (ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل حد يبلغ نفسه فإدونها من الجراح) وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال وكان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجل والنساء سواء، وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال: عن إبراهيم عن شريح، قال أناني عروة، فذكره. ومعنى قوله: تقاد، يقتص منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوما الذي تقطعه منه وبالعكس. قوله (وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد من أصحابه) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة عن إبراهيم النخعي قالوا: الفصاص بين الرجل والمرأة في العمدة سواء، وأخرج الأقرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال: الفصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: كل من أدركت من فقهاً - وذكر البيهقي في مشيخة سوام أهل فقه وفضل ودين - قال وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقرأ أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل ميتاً وميتاً وأذا بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن من قتلها قتل بها. قوله (وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ: الفصاص) كذا هم، ووقع لانس في كتاب الله الفصاص، والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنصب على الأجراء، قال أبو ذر: كذا وقع منا والصواب: الربيع ذات النضر حمة أنس، وقال الكرماني: قيل إن

الصواب وجرحت الربيع ، بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر ، عن أنس أن الربيع بنت النضر عمته كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ : كتاب الله القصاص ، قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة انهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث آخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاقتصموا الى النبي ﷺ فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أقتص من فلانة والله لا يقتص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى قبلوا الهدية فقال : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، والحديث المشار اليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتامه من طريق هيد عن أنس وفيه فقال أنس بن النضر : أنكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لانكسر ثنيها ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : ان من عباد الله لو من أقسم على الله لأبره ، وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال النووي قال العلماء : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت انسانا فقتل عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فان قبل هذا الجمع والافتات أحفظ من حميد . قلت : في القصةين مغايرتان : منها هل الجناية الربيع أو أختها ، وهل الجناية كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال دأطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها ، فهو غلط في ذكر أبيها والمحموظ أنها بنت النضر حمه أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فعفا على مال فرضا به جاز . قوله ( يعني ) هو القطان وسفيان هو الثوري . قوله ( لدينا النبي ﷺ في مرضه فقال لا تلذوني ) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا لا يبقى أحد منكم إلا لله ، فان فيه إشارة الى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صائمة من أجل هجوم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين . قوله ( غير العباس فانه لم يشهدكم ) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمائه من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقيين ، وفيه نظر لقوله لم يشهدكم ، وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطابي : وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها ، واعتل من لم يرد ذلك بأن اللطم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فعوقبوا من جنس جنائهم . وفيه أن الشركاء في الجناية يقتص من كل واحد منهم اذا كانت أفعالهم لا تنمي ، يخلاب الجناية في المال لأنها تتبعهم ، اذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا انفاقا ، وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب

### ١٥ - باب من أخذ حقه أو اقتص دونه السلطان

٦٨٨٧ - حدثنا أبو ليان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد إن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول

إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »

٦٨٨٨ - وبإسناده « لو أطلع في بيتك أحدٌ ولم تأذن له حذفته بمحصة فتقات عنه ما كان عليك

من جناح »

[ الحديث ٦٨٨٨ - طريقه في : ٦٩٠٢ ]

٦٨٨٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن محمد بن أنس رجلاً أطلع في بيت النبي ﷺ ، فسدد إليه

مشقةً ، فقلت من حدثك بهذا ؟ قال : أنس بن مالك

**قوله** ( باب من أخذ حقه ) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم ( أو اقتص ) أي إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، ولما اختلفوا فيمن أقيم الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جهده إياه ولا بيئة عليه كما سيأتي تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التعليل والوجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه اسماعيل القاضي في نسخة أبي الزناد ، عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم ومنه : لا ينهي لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع . **قوله** ( أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ) كذا لأبي ذر وسقط « يوم القيامة » ، لباقيين . **قوله** ( وبإسناده لو أطلع الخ ) هو المراد في هذه الترجمة ، والاول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتمامه هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك ، وساقه بتمامه في كتاب المعجمة ، ولم يطرد البخاري صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في « نسخة همام » ، بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديثاً منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق ، وجود الكرماني أن الراوي صحيح الحديثين في نسق واحد لجمعهم ما تضمن من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تسكلة ، وهو أن البخاري اختصر الاول لأنه لا يحتاج إليه هنا . **قوله** ( لو أطلع ) الفاضل مؤخر وهو « أحد » . **قوله** ( ولم تأذن له ) احتراز عن اطلع بأذن **قوله** ( حذفته بمحصة ) كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي الجان شيخ البخاري فيه بلفظ « لحذفته » ، وهو الاول والاول جاز ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فحذفته » ، وقوله حذفته بالخاء المهملة عند أبي ذر والقبابي وعند غيرهما بالخاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بمحصة أو نواة ونحوهما إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبابتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة ، وسيأتي في رواية سفيان المشار إليها بالمهملة ، وقال القرطبي : الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالخصي وهو بالمعجمة جزماً . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً . **قوله** ( فتقات عنه ) بقاء ثم همزة ساكنة أي شققت عنه ، قال ابن القطاع : فقات عنه أظن مأخوذاً .

**قوله** (جناح) أى إثم أو ذنبا. **قوله** (يجب) هو القطان وحيد هو الطويل . **قوله** (إن رجلا) هذا ظاهره الإرسال لأن حيدا لم يدرك الفصة ، لكن بين في آخر الحديث أنه موصول . وسياق بعد سبعة أبواب من وجه آخر من أنس وبذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور . **قوله** (فنده إليه) بدالين مهملتين الأولى نقيلة قبلها سين مهمة أى صوب وزنه ومضاه ، والنضوب توجه الدهم الى مرماه وكذلك التصديد وضه البيت المشهور :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رماني

وقد حكى فيه الاعجام ويترجح كونه بالملمة باسناده الى التعليم لأنه الذى فى قدرة الملم بخلاف الفصة بمعنى القوة فانه لا قدرة للملم على اجتلابها ، ووقع فى رواية أبى ذر عن البرخسى وفى رواية كريمة عن الكشمي بالشين المعجمة والأول أولى فقد أخرجه أحد عن محمد بن أبى عدى عن حيد بالفظه فأهوى إليه ، أى أمال إليه . **قوله** (مشقة) تقدم ضبطه وتفسيره فى كتاب الاستئذان فى الكلام على رواية عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس وسياقه أتم ، ووقع هنا فى رواية حيد مختصرا أيضا ، وقد أخرجه أحد عن يحيى القطان شيخ البخارى فيه إزاد فى آخره حتى آخر رأسه بتشديد الحاء المعجمة أى أخرجهما من المكان الذى اطلع فيه وقاهر آخر هو الرجل ، ويحتمل أن يكون المشقة وأسند الفعل إليه مجازا ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ لسكونه السبب فى ذلك والأول أظهر ، فقد أخرجه أحد أيضا عن سهل بن يوسف عن حيد بالفظه فأخرج الرجل رأسه ، وعنده فى رواية ابن أبى عدى التى أشرت إليها : فتأخر الرجل . **قوله** (نقلت من حديثك) الفائل هو يحيى القطان والمقول له هو حيد وجواب بقوله أنس بن مالك يقتضى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتن التى سمعها حيد من أنس وقد قيل أنه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كتابات وفتادة فكان يدلها فيروىها عن أنس بلا واسطة . والحق أنه سمع منه أصناف ذلك ، وقد أكثر البخارى من تخرج حديث حيد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل لهذه العلة ، لكن البخارى لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو بالزور كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحسد من شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضح ذلك فى ترجمة حيد فى مقدمة هذا الشرح وقد اخرج

## ١٦ - باب إذا مات فى الزحام أو قتل

٦٨٩٠ - حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة قال هشام أخبرنا عن أبيه عن عائشة قالت : لما

كان يوم أحد حُرِمَ المشركون ، فصاح إبليس : أى عبادة الله ، أخراكم . فرجعت أولام فاجتلدت هى وأخراهم فنظرت حذيفة فإذا هو بأبيه ليان ، فقال : أى عبادة الله ، أبى أبى . قالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه ، قال حذيفة : غفر الله لكم . قال مروءة : فإزالت فى حذيفة منه بقية خير حتى لحق بالله ۝

**قوله** (باب إذا مات فى الزحام أو قتل به) كذا لابن بطال وسقط به . من رواية الأئمة ، وأورد البخارى الترجمة مورد الاستفهام ولم يحزم بالحكم كما حرم به فى الذى يرد ، لوجود الاختلاف فى هذا الحكم . وذكر فيه

حديث طائفة في قصة قتل البيان والد حذيفة وقد تقدم السلام عليه قريباً . قال ابن بطلان : اختلف على وعمر هل تجهب دية في بيت المال أو لا ؟ وبه قال اسحق أي بالوجوب ، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجبت دية في بيت مال المسلمين . فقلت : ولعل حجته ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بمض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله ﷺ ورجاله ثقات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في « باب العفو عن الخطأ » وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً زحم يوم الجمعة فأت فوداه على من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن دية توجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتمداهم إلى غيرهم . ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليهِ ادفع على من شئت واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكحت حلف المذنب عليه على الذي وسقطت المطالبة ، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في « باب العفو عن الخطأ » . قوله ( قال هشام أخبرنا ) من تقدم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير . قوله ( فظفر حذيفة فاذا هو بأبيه البيان ) تقدم شرح قصته في فورة أحد ، وقوله « قال عروة » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فاذا زالت في حذيفة منه » أي من ذلك الفعل وهو العفو ، و « من » سببية وتقدم القول فيه أيضاً

### ١٧ - باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩١ - حدثنا المسكين بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلفه قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فقال رجل منهم : أسمعت يا عامر من هُنَيَّا نك ، فحدا بهم ، فقال النبي ﷺ : من السائق ؟ قالوا : عامر فقال : رحمه الله ، فقالوا : يا رسول الله هلا أمتعتنا به ؟ فأصيب صبيحة ليلته . فقال القوم : حبط عمله ، قتل نفسه . فلما رحمت - وهم يتحدثون أن عامراً حبط عمله - فجئت إلى النبي ﷺ فقلت : يا نبي الله فذاك أبي وأمي ، زهوا أن عامراً حبط عمله ، فقال : كذب من قالها ، إنَّ له لأجرين اثنين ، إنه لجاهد مجاهد ، وأمي قتل يزيد عليه »

قوله ( إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له ) قال الاسماعيلي قات ولا إذا قتلها عمداً ، يعني أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف ، قال ابن بطلان قال الاوزاعي وأحمد واسحق : يجب دية على طائفة . فإن طاش فهي له عليهم وإن مات فهي لورثته . وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء ، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم ينقل أن النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئاً ، ولو وجب لبينها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأ لا يجب فيه شيء . قوله ( عن سلمة ) هو ابن الأكوع . قوله ( من هُنَيَّا نك ) بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون ، ووقع في رواية المستعمل بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي ، وطاهر هو ابن الأكوع فهو آخر سلمة وقيل عنه ، قال ابن بطلان :

لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل حاصر نفسه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب ففيه وكان سيف حاصر قصيرا فتناول به يهوديا ليضربه فرجع ذبا به فأصاب ركبته . قلت : ونقل بعض الشراح عن الاسماعيل أنه قال ليس في رواية مكي شيخ البخاري أنه أورد عليه سيفه فقتله ، والباب مترجم بمن قتل نفسه ، وظن أن الاسماعيل تعقب ذلك على البخاري وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بلفظ د قارنه عليه سيفه ، ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري هنا فاشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكي بن ابراهيم هذه التسمية فيكون أولى لوضوحه ، ويجاب بأن البخاري يعتمد هذه الطريق كثيرا فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر فلا يجب أن يعينه فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا أو فيها دلالة خفية كل ذلك لفرار من التكرار لغير فائدة وليبحث الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها لينمكن من الاستنباط ومن الجرم بأحد المحتملين مثلا ، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخاري فلا معنى للاعتراض به عليه ، وقد ذكرت ذلك مرارا ، وإنما أتيت على ذلك إذا بعد المهد به ، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شيخ مكي بامط فيه فلما تصاف القوم أصيب حاصر بقائمة سيفه فأت ، وقد اعترض عليه الكرماني فقال : قوله في الترجمة فلا دية له ، لا وجه له هنا ، وإنما وضعه اللانقي به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على المراجعين لظهور أن قاتل نفسه لادية له ، قال : ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل . ثم قال : وقال الظاهرية دية من قتل نفسه على ما قلته ، فلمل البخاري أراد رد هذا القول . قلت : نعم أراد البخاري رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو الأوزاعي كما قدمته ، وما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخاري كتابه فانه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان وارد بن علي الاصمعياني رأسهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يومئذ درن العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخاري فلا دية له ، يليق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أليق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن لم يجرم في الترجمة بنى الدية ، بخلاف من قتل نفسه فإن الخلاف فيه ضئيف لجرم فيه بالنفي ، وهو من محاسن تصرف البخاري ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وباقه التوفيق . قوله ( وأى قتل يزيد عليه ) في رواية المستمل وكذا في رواية النفي ، وأى قتيل ، وصوحها ابن بطل وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضا بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله أعلم

#### ٩٨ - باب إذا عض رجل فوقعت ثنياه

٦٨٩٢ - **عمر بن آدم** حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعت زُرارة بن أوفى **د** عن **هران بن حصين** أن رجلا عض يد رجل فززع يده من فيه فوقعت ثنيياه ، فاختصموا إلى النبي **ﷺ** ، قال : يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل ، لا دية له .

٦٨٩٣ - **عبد الله بن عاصم** عن **ابن جريج** عن **عطاء بن صفوان بن بلي** **د** عن أبيه قال : خرجت في غزوة ، فعض رجل فأنزع ثنيته ، فأبطلها النبي **ﷺ** .

قوله ( باب إذا عض يد رجل فوقعت ثنياه ) أى هل يلزمه فيه شيء أو لا ؟ ذكر فيه حديثين : الأول ،

قوله (عن زرارة) بضم الزاي الموحدة ثم موطنين الاولى خفيفة بينهما ألف بغير همز هو العاسري ، ووقع عند الاسماعيل في رواية علي بن الجهم عن شعبة ، وأخبرني قتادة أنه سمع زرارة ، . قوله ( أن رجلا مض يد رجل ) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال : قال بعل بن أمية رجل فمض أحدهما صاحبه ، الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي بعل يعني صفوان عن بعل بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته بمثل الذي قبله يعني حديث عمران بن حصين . قلت : وكسبة فيه سند آخر إلى بعل أخرجه النسائي من طريق ابن أبي حدي وهيب بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن بعل ، ووقع في رواية هيب بن عقيل : أن رجلا من بني تميم قاتل رجلا فمض يده ، ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المجاهدين وأنه بعل بن أمية ، وقد روى بعل هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب فبين في بعض طرقه أن أحدهما كان أجيرا له ، ولفظه في الجهاد : هزوت مع رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث فيه ، فاستأجرت أجيرا فقاتل رجلا فمض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المجهدين بعل وأجيره وأن بعل أبهم نفسه لكن عينة عمران بن حصين ، ولم أرف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المضوض فوقع بيانه في غزوة نبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث بعل قال عطاء : فلقد أخبرني صفوان بن بعل أبيهما مض الآخر فنسبته فظن أنه مستمر على الإجماع ، ولكن رفع عند مسلم والنسائي من طريق بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ : أن أجيرا ليعمل مض رجل ذراعه ، وأخرجه النسائي أيضا عن اسحق بن إبراهيم عن سفيان بلفظ : قاتل أجيري رجلا فمض الآخر ، وبؤيده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان بن عبد الله عن حميد بن سلمة بن أمية وبعل بن أمية قالا : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة نبوك ومعنا صاحب لنا فقاتل رجلا من المسلمين فمض الرجل ذراعه ، وبؤيده أيضا رواية هيب بن عقيل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ : أن رجلا من بني تميم مض ، فإن بعل تميمي وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمي ، وأخرج النسائي أيضا من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن بعل عن أبيه نحو رواية سلمة ولفظه : قاتل رجلا فمض الرجل ذراعه فأوجعه ، وعرف بهذا أن العاض هو بعل بن أمية ، ولعل هذا هو السر في إجماعه نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون بعل هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن بعل هو الذي قاتل الأجير ، وفي الرواية الأخرى : أن أجيرا ليعمل مض يد رجل : وهذا هو الاولى والابقي إذ لا يليق ذلك الفصل يعمل مع جلالة ونضله . قلت : لم يقع في شيء من الطرق أن الاجير هو العاض وإنما انببس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته : أن أجيرا ليعمل مض رجل ذراعه ، فجوز أن يكون العاض هيب بن بعل ، وأما استبعاد أن يقع ذلك من بعل مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل اسلامه فلا استبعاد . وقال الزوري : وأما قوله يعني في الرواية الاولى أن بعل هو المضوض ، وفي الرواية الثانية والثالثة المضوض هو أجير بعل لا بعل فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المضوض أجير بعل لا بعل . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جهرا ليعمل ولاجيره في وقت أو وقتين ، ونعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن بعل هو المضوض لا صريحا ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتمين على هذا أن بعل هو العاض والله أعلم . قلت : وإنما تردد



عياض وغيره في العاض هل هو يعل أو آخر أجني كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم . قوله ( فأنزع يده من فيه ) وكذا في حديث يعل الماضي في الجهاد في رواية الكشميني من له ، وفي رواية هشام عن هروة عند مسلم وعض ذراع رجل لجذبه ، وفي حديث يعل الماضي في الإجارة وعض لصبع صاحبه فأنزع لصبعه ، وفي الجمع بين الذراع والاصبع عسر ؛ ويبعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعل عن أبيه ، فوقع في رواية اسماعيل بن عليه عن ابن جريج عنه ، وصبعه ، وهذه في البخاري ولم يسق مسلم لفظها . وفي رواية بديل بن ميسرة عن عطاء عن صفوان عند الزهري من صفوان عند الزماني « ذراعه » ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن زاهر به عنه ، قالذي يترجع الذراع ، وقد وقع أيضا في حديث سلمة بن أمية عند الناسي مثل ذلك ، وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الاصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعادلة على الذراع والله أعلم . قوله ( فوقع ثنيته ) كذا الأكثر بالثنية والكشميني « ثنياه » بصيغة الجمع ، وفي رواية هشام المذكورة ، فسقطت ثنيته ، بالافراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « فغذب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجح رواية الثنية لأنه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأى من يجهل في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالافراد إليها على إرادة الجنس ، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فأنزع إحدى ثنيته » فهذه أصح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضا لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية اسماعيل بن عدي ثنيته . قوله ( فاخصمرا إلى النبي ﷺ ) كذا في هذا الموضع والمراد يعل وأخيه ومن انضم إليهما من يلودهما أو أحدهما ، وفي رواية هشام فرفع إلى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين « فاستمدى عليه » وفي حديث يعل « فأنطلق » هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي « فأتيا » . قوله ( فقال بعض ) بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يعمد أحدكم إلى أخيه فيعضه » وأصل عض عضض بكسر الأولي يعضض بفتحها فادغمت . قوله ( كما يعض الفحل ) وفي حديث سلمة « كمعضاض الفحل » أي الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكر الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقعضها » بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأصح « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخصم بالحاء المعجمة بدل القاف الأكل باقتصاصها وبإدنى الأضرار ويطلق على النقي والسكر ولا يكون إلا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في اللغة . قوله ( لادية له ) في رواية الكشميني « لادية لك » ووقع في رواية هشام « فأبطله » وقال أردت أن تأكل لحمه ، وفي حديث سلمة « ثم أتاني ثلثمس العقل لا عقل لها فأبطاها » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما تأمرني ؟ أنا أمرني أن أمره أن يدع يده في فمك تقضمها فقمم الفحل ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها » كذا لمسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم « ان شئت أمرناه فعض يدك ثم انزعها أنت » وفي حديث يعل بن أمية « فأهدوها » وفي هذا الباب « فأبطلها » وهي رواية اسماعيل . الحديث الثاني . قوله ( حدثنا أبو حاتم عن ابن جريج ) كذا وقع هنا بعلو درجة ، وتقدم له في الإجارة والجهاد والمغازي من طريق ابن جريج بزيادة لكن سياقه فيها أعم مما هنا . قوله ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ( عن صفوان بن يعل ) وفي رواية ابن عليه في الإجارة « أخبرني عطاء » وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي « سمعت عطاء » أخبرني صفوان بن يعل بن أمية « وكذا مسلم من طريق أبي

أسامة عن ابن جريج . قوله ( عن أبيه ) في رواية ابن علية عن يعلى بن أمية ، وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج ، أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى ، وأخرج محمد بن مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضبوطة إلى حديث الذي سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يعلى ، أن أجيرا ليعلى بن أمية عرض رجل ذراعه ، وقد اعترض الدارقطني على مسلم في تحريمه هذه الطريق وتحريمه طريق محمد بن سيرين عن همران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النووي بما حاصله : أن المتابعات يقتضيه فيها ما لا يقتضيه في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأجبه كما تقدم في الروايات أمية بن أبي حنيفة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كعنين والطائف وتبوك ، ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بعدها نحتانية هي بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منبه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف ، وأغرب ابن وضاح فقال منبه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك . قوله ( خرجت في غزوة ) في رواية الكشميهني ( في غزاة ، وثبت في رواية «فيان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن علية بلفظ «جيش العمرة» وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من اتيناه بأن في «باب من أحرم جاهلا وعليه قيس» من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى «كنت مع النبي ﷺ فأناه رجل عليه حجة بها أثر صفرة» ، فذكر الحديث وفيه «فقال اصنع في هرتك ما تصنع في حجتك» . وبعض رجال فانزع ثنيته فأبطله النبي ﷺ ، فهذا يقتضي أن يكون ذلك في سفر كان فيه الاحرام بالعمرة . قلت : وليس ذلك صريحا في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوى سمع الحديثين فأوردتهما مما عاطفا لأحدهما على الآخر بالواو التي لا تقتضي الترتيب ، وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالامر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إشارا الراحة بترك تتبع طرق الحديث فانها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا . قوله ( قص رجل فانزع ثنيته ) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجحف ، وقد بينه الاسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ولفظه «قاتل رجل آخر قص يده فانزع يده فانتدرت ثنيته» وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم المعروض قصاص ولا دية لأنه في حكم الهائل ، واحتجوا أيضا بالاجماع بأن من شهر على آخر سلاحا ليقتله فدفع عن نفسه يقتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا يضمن سنة بدفعه إياه ضحا ، قالوا ولو جرحه المعروض في موضع آخر لم يلزمه شيء . وشرط الإهدار أن يتألم المعروض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شذقيه أو فك لحيته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فمدل عنه إلى الأثقل لم يدر ، وعند الشافعية وجه أنه يدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن ، ومن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة العض لا الزرع فيكون سقوط ثنية العض بغيره لا بفعل المعروض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخلص يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقال بعض المالكية : الماض تهدد المصور نفسه والذي

استحق في اتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر ، كمن قطع عين رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد . وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب النزح ، وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال ، وتمسك بعضهم بانها واقعة عين ولا عموم لها ، وتعقب بأن البخاري أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله ، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة ، نبه على ذلك ابن دقيق العيد . وقد قال يحيى بن عمر : لو بلغ مالكا هذا الحديث لما خالفه ، وكذا قال ابن بطال : لم يقع هذا الحديث لمالك والا لما خالفه ، وقال الهادي : لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق . وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق . قلت : وهو مسلم في حديث عمران ، وأما طريق يعلى بن أمية فرواها أهل الحجاز وحملها عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضحه النافعي وهو مشهور مذهب مالك ، وتعقب بأن المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي . ( تنبيه ) : لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران ، فان مقتضاها إجراء القصاص في العضة ، وسياق البحث فيه مع القصاص في الاطمة بعد ما بين . وقد يقال إن النص هنا اتصافا أذن فيه للتوصل الى القصاص في قلع السن ، لكن الجواب السديد في هذا أنه استغفمه استغفام إنكار لا تقرير . شرح ، هذا الذي يظهر لي واقعه أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب ، وأن من وقع له ينبغي به أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى الى سقوط ثلثة المضبان ، لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فزح يده فسقطت ثلثة العاض ، ولولا الاسترسال مع الغضب سلم من ذلك . وفيه استعجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الذور لا يقاقل عنه كما تقدم تقريره في الجهاد . وفيه رفع الجنابة إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتصر لنفسه ، وأن المتعدى بالجنابة يسقط ما ثبت له قبلها من جنابة إذا ترتبت الثانية على الأولى . وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل الجبهة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل ، وقد حكى المكرمانى أنه رأى من صحف قوله « كما يقضم الفجل » بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على النقل المعروف ، وهو تصحيف قبيح . وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجنابة على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا ، وللملأء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف . وفيه أن من وقع له امرأ يأنقه أو يحتمل من نسبته إليه إذا حكاه كفى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو انسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة ، وكما وقع لعائشة حيث قالت وقبل رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ، فقال لها عروة : هل هي إلا أنت ؟ فتبسمت .

## ١٩ - باب السن بالسن

٦٨٩٤ - **حدثنا** الأنصاري **حدثنا** أحمد بن محمد **عن** أنس رضي الله عنه أن ابنة النضر طمّت جارية

فكسرت ثنيتها ، فاتوا النبي ﷺ فامر بالقصاص ،

فتح الباری - ج (١٢) م (١٥)

**قوله** (باب السن بالن) قال ابن بطال : أجمعوا على قلع السن بالسز في العمدة ، واختلفا في سائر عظام  
الجمجمة فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوقاً أو كان كلامومة والمنقلة والماشمة فيها الدية واحتج بالآية ، ووجه  
الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله د السن بالن ، على  
إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لحرف ذهاب النفس وإما لعدم  
الاختلاف على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث والحنفية : لا قصاص في العظام غير السن لأن دون العظم حائلاً من  
جلده ولحم وعصب يتعذر معه المماثلة ، فلما أمكنت لحسكتنا بالقصاص ، ولكنته لا يصل إلى العظم حتى ينال ما  
دونه مما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليتحقق بها سائر العظام ، وتعقب  
بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثانية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه  
المماثلة . **قوله** (حدثنا الأنصاري) هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة  
البقرة . **قوله** (عن حميد عن أنس) في رواية التفسير وحدثنا حميد أن أنسا حدث . . . **قوله** (أن ابنه النضر)  
تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد عمته ، وفي تفسير المائدة من رواية الفراري  
عن حميد عن أنس وكسرت الربيع هم أنس ، ولأبي داود من طريق معتمر عن حميد عن أنس وكسرت الربيع  
أخت أنس بن النضر . **قوله** (أطعمت جارية فكسرت ثنيتها) وفي رواية الفراري «جارية من الانصار» وفي  
رواية معتمر «امرأة بدل جارية» وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة . **قوله** (فأتوا  
النبي ﷺ) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه ، والنسائي من وجه آخر عن أنس «فطلبوا اليوم العفو فأبوا» ، فعرضوا  
عليهم الأرض فأبوا ، أي طلب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيتها أن يعفوا عن الكسر المذكور فجاءوا أو على  
مال فامتنعوا ، زاد في الصلح «فأبوا إلا القصاص» وفي رواية الفراري «فطلب القوم القصاص فأتوا النبي ﷺ  
**قوله** (فأمر بالقصاص) زاد في الصلح فقال أنس بن النضر ، إلى آخر ما حكيتة قريباً في «باب القصاص بين  
الرجال والنساء» وقوله فيه «فرضى القوم وعفوا» وقع في رواية الفراري «فرضى القوم فقبلوا الأرض» وفي  
رواية معتمر «فرضوا بأرض أخذه» وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الاسماعيلي «فرضى أهل المرأة  
بأرض أخذه فمفوا» فمرف أن قوله «فمفوا» أي على الدية ، زاد معتمر «فمجب النبي ﷺ» وقال : إن  
من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، أي لأبر قسمه . ووقع في رواية خالد الطحان عن حميد عن أنس في هذا  
الحديث عند ابن أبي حاتم «كم من رجل لو أقسم على الله لأبره ، ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل  
غيره مع إصرار ذلك الغير على اتباع ذلك الفعل فكان قضية ذلك في العادة أن يحث في يمينه ، فألهم الله الغير  
العفو فبر قسم أنس ، وأشار بقوله «أن من عباد الله» إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع لإكراماً من الله لأنس ليبر  
يمينه . وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعامهم ويعطيهم أجورهم . واختلاف في ضبط قوله ﷺ ، وكتاب الله  
القصاص ، فالدهور أنهما مرفوطان على أنهما مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبان على أنه مما وضع فيه المصدر ووضع  
الفعل أي كتب الله القصاص ، أو على الأخرى والقصاص بدل منه فينصب ، أو ينصب بفعل مخوف ، ويجوز  
رفعه بأن يكون خبر مبتدأ مخوف . واختلاف أيضاً في المعنى فقليل : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على  
تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله (والجروح

قصاص ، فماتوا ) وقيل إلى قوله ( فماتوا بمثل ما عرفتم به ) وقيل إلى قوله ( والسن بالسن ) في قوله ( وكذبنا عليهم فيها ) بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا عالم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس ابن أنضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص ثم قال : أنكر سن الربيع ، ثم أقسم أنها لا تنكسر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيده على النبي ﷺ في طلب الشفاعة إليهم أن ينفوا عنها ، وقيل كان حلفه قبل أن يعلم أن القصاص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والرد بل قائم توقعاً ورجاء من فضل الله أن يلهم الحصوم الرضا حتى ينفوا أو يقبلوا الأرض ، وهذا حزم الطبري فقال : لم يقله رداً للحكم بل نفى وقوعه لما كان له عند الله من القطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يخيبه ، فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده ، بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثبات على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص والشفاعة في العفو ، وأن الخيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه ، وانبات القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصالح على الدية ، وجرى إن القصاص في كسر السن ، ومحلّه فيما إذا أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطاً فيرد من سن الجاني ما يقابله بالمبرد مثلاً ، قال أبو داود في السن : نكس لآحمد كيف ؟ فقال : يبرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق

### ٣٠ - باب دية الأصابع

٦٨٩٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : هذه

وهذه سواء ، يعني الخنصر والإبهام ،

حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : سمعتُ

النبي ﷺ . . نحوه .

قوله ( باب دية الأصابع ) أي هل مستوية أو مختلفة ؟ قوله ( عن ابن عباس عن النبي ﷺ ) قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام ) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة والإمام والخنصر ، وحذف لفظة « يعني » وزاد في رواية عنه « عشر عشر » ولعل بن أحمد عن شعبة عن الاسماعيلي « وأشار إلى الخنصر والإبهام » وللإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة « ديتهما سواء » ولابن داود من طريق ديد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة « الأصابع والأسنان سواء » الثانية والخنصر سواء ، ولابن داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة باللفظ « الأسنان والأصابع سواء » وفي لفظ « أصابع اليدين والرجلين سواء » وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال « قطعي النبي ﷺ في اليد خمسين وكل إصبع عشر » وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك « في الأصابع عشر عشر » وسأذكر سنه ، ولابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « الأصابع سواء كلن فيه عشر عشر من الأبل » ورفقه أبو داود حديثين وسنده جيد . قوله ( سمعت النبي ﷺ نحوه ) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع

التصريح فيه بالاصابع ، وأما قوله ونحوه ، فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيل من رواية ابن أبي عدى المذكورة بلفظ الأصابع سواء ، وأخرجه من رواية ابن أبي عدى أيضا لكن مقرونا به غندر والقطان بلفظ الرواية الاولى ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الترمذى : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثورى والشافعى وأحمد وأصحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الامصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن حمزة في الإبهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر وفي البصرة تسع وفي الخنصر ست ، ومثله عن مجاهد ، وفي جامع الثورى ، عن عمر بن محمد وزاد ، قال سعيد بن المسيب : حتى وجد حمزة في كتاب الدييات لعمر بن حزم في كل إصبع عشر فرجع اليه . . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه ، أن في الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول أن في العشر مائة من الابل ، وفيه وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الابل ، ورواه أبو داود في المراسيل ، والنسائي من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولا ، وصححه ابن حبان ، وأعله أبو داود والنسائي ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه ، في الإبهام والى يمينها نصف دية اليد ، وفي كل واحدة عشر ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال : في البصرة ثمان وفي الخنصر سبع ، ومن طريق الشعمي . كنت عند شريح الجاهل فساله فقال : في كل إصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع ، وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك في الموطأ أن مروان بعث أبا غطفان الموزنى الى ابن عباس : ماذا في الضرس ؟ فقال : خمس من الابل ، قال فردنى اليه : أنجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا في الأصابع عقابا سواء ، وهذا يقتضى أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع والا لكان في القياس المذكور نظر . قال الخطابي : هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كيتها ، فإذا قان ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث اللام فتساوى ديتها وإن اختلف حالها ومنفعتا ومبلغ فعلها ، فإن للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتها سواء ، ومثله في الجنين مرة سواء كان ذكرا أو أنثى ، وكذا القول في المواضع ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة ، وكذلك الإنسان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظرا للام فقط . ما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة ، سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : ففى إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : ففى ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : ففى أربع ؟ قال : عشرون . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها قصص عقابها ، قال : يا ابن أخي هي السنة ، قائما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساوية فيما كان قدر ثلث الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف

#### ٢١ - باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُماقَبُ أم يقتل منهم كلهم ؟

وقال مطرف عن الشعمي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق قطعته على ثم جاء بأخروقالا أخطأنا فأبطل شهادتهما وأخذنا بدينه الأول وقال : لو علمت أنكما تصدتما لقطعتمكما

٦٨٩٦ - وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن فلاناً قتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقُتلناهم » . وقال مغيرة بن حَكِيم عن أبيه « إن أربعة قتلوا صبيّاً فقال عمر . . منه . . وأفاد أبو بكر وابن الزبير وحكيّ وسويد بن مقرن من لُطمة . وأفاد عمر من ضربة بالدرة . وأفاد عليّ من ثلاثة أسواط . واتصّ شريح من سوطٍ وخوش

٦٨٩٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن مَفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال « قلت عائشة : لَقد دنا رسولُ الله ﷺ في مرضه ، وجعلَ يَشيُرُ إلينا لا تَلِدُوني ، قل قتلنا كراهية للربض بالهواء فلما أفاني قل : ألم أنسكن أن تَلِدُوني ا قال قلنا كراهية لدواء ، قل رسولُ الله ﷺ : لا يبقِ منكم أحدٌ إلا لَدُنّا وأنا أنظر ، إلا الدباسَ فإنه لم يشهدكم »

قوله ( باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ؟ ) كذا الأكثر ، وفي رواية « يعاقبون ، بصيغة الجمع ، وفي أخرى بمذهب النون وهي لغة ضبيعة ، وقوله « أو يقتص منهم كلمم ، أي إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحد ليقص منه ويؤخذ من الباقين العية ، فالمراد بالمعاقبة هنا المكافأة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية ، وعن الشعبي يقتل الولي من شاء منهما أو منهم ان كانوا أكثر من واحد ويذوق عن بقي ، وعن بعض السلف يسقط القود ويتعين الدية حكى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهري مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور أن النفس لا تنقسم فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركوا في رفع حجر على رجل فقتله كل واحد منهم رفع ، بخلاف ما لو اشتركوا في أكل رغيف فان الرغيف يتبعه من حسا ومعى . قوله ( وقال مطرف عن الشعبي في رجائين شهدا على رجل الخ ) وصله الشافعي عن سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي « ان رجائين أتيا علياً فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذي سرق وأعطانا على الأول ، فلم يجر شهادتهما على الآخر وأخبرهما دية الأول وقال : لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعكما ، ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم المشهود عليهما ، وهرف بقوله « ولم يجر شهادتهما على الآخر » المراد بقوله في رواية البخاري ، فأبطل شهادتهما ، ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما معاً الأول لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صارا متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لكن الرواية الأخرى هيئت أحد الاحتمالين . قوله ( وقال لي ابن بشار ) هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو النطان وعبيد الله هو ابن عمر الحميري . قوله ( أن فلاناً قتل غيلة ) بكسر الفين الموحدة أي مرا ( فقال عمر لو اشترك فيها ) في رواية المكهميني وفيه ، وهو أوجه ، والثانيك على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح اسناد ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن زبير عن يحيى النطان عن وجه آخر عن نافع وأفظاه « ان عمر قتل

سبعة من أهل صنعاء برجل الخ ، وأخرجه الموطأ بسند آخر قال د عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن  
عمر قتل خمسة أو ستة رجل فقتلوه غيلة وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ، ورواية نافع أروسل  
وأوضح ، وقوله تمالأ بهزمة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والآثر مع ذلك مختصر من الذي بعده . **قوله** (وقال  
مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الآثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوي  
والبيهقي ، قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب  
عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل ، فانتحلت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له ان  
هذا الغلام يفضحنا فاقته فأبى ، فامتنعت منه ، فطأوه مـ ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة  
وعادها فقتلوه ثم فطأوه أعضاء وجهه في حربة . بفتح الميم وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة هي وهاء من آدم .  
فطأوه في ركية - بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية هي البئر التي لم تطأ - في ناحية القرية ليس فيها ماء  
فذكر القصة وفيه د فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب يولي وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر  
فكتب إليه عمر بقتلهم جميعاً وقال : واقه لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلهم أجمعين ، وأخرجه أبو الشيخ  
في كتاب التهريب ، من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه د فكتب يولي بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر  
فكتب إليه نحوه ، وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه انه قتل غيلة إلا مالك ، وروينا  
نحو هذه القصة من وجه آخر عند الدارطني وفي فوائد أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله  
ابن حميرة من بني قيس بن ثعلبة قال د كان رجل يساق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال  
يشربون فأخلموه فقتلوه ، فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن د ضرب أعناقهم وأفتلها معهم  
فلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلهم ، وهذه القصة هي الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم  
أقف على اسم واحد من ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف  
حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . **قوله** (وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن  
مقرن من لظمة ، وأقاد عمر من ضربة بالهرة ، وأقاد علي من ثلاثة أسواط ، واقتص شريح من سوط وخوش)  
أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول د لعلم  
أبو بكر يوماً رجلاً لظمة فقبل ما رأينا كاليوم قط هذه والظمة ، فقال أبو بكر : **ان** هذا أنا في ليستعملني  
لحمته فانا هو يتبعهم ، خلفت أن لا أحله ثلاث مرات ، ثم قال له : اقتص ، ففعل الرجل ، وأما أثر ابن الزبير  
فوصله ابن أبي شيبة وسدد جميعاً عن صفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار د أنه ابن الزبير أقاد من لظمة ، وأما  
أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه د أن علياً أتى في رجل لظم رجلاً  
فقال للظوم اقتص ، وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الذهبي عنه ، وأما أثر عمر فأخرجه  
في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمرو بن عاصم عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن طاهر بن ربيعة  
قال د كنت مع عمر بطريق مكة فبال نحت شجرة ، فناداه رجل فضرية بالهرة فقال : هجئت علي ، فأطاه الخنفقة  
وقال : اقتص ، فأبى ، فقال لثعلبان ، قال : فأتى أففرها ، وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن  
منصور عن طارق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن موهل بكسر القاف قال د كنت عند علي لجاء رجل فسأله



فقال : يا قنبر اخرج فاجلد هذا ، فجاء المجلود فقال : إنه زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال : خذ السوط فاجلده ثلاثة أسواط ثم قال : يا قنبر اذا جلدت فلا تنعم الحدود . وأما أثر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : جاء رجل إلى شريح فقال : أقدت من جلواذك ، فسأله فقال : ازدحموا عليك فضربت به سوطا . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : اختصم اليه يهني شريحا عبد جرح حرا فقال : إن شاء القصاص منه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق عن شريح أنه أقاد من اطعة ونخوش . والنخوش بضم المعجمة الخدرش وزنه ومضاه ، والخاشية ما ليس له أرش معلوم من الجراحة . والمجلاز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمى بذلك لأن من شأنه حمل الجلاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يحد في السوط ، وحادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن بطال : جاء عن عثمان وعالم بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال الألبان وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللطمة في العين ففيها العقوبة خشيعة على العين . والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا فود في اللطمة إلا إن جرحت ففيها حكمرة ، والسبب فيه تندر المائلة لافتراق لطعتي القوي والضعيف فيجب التمييز بما يليق باللائم . وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم الفود في اللطمة والضربة وإنما يجب التمييز ، وذمل في ذلك ، فإن القول بجران الفود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعا ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في القدود ، وقد مضى القول فيه في باب الفصاص بين الرجال والنساء ، وأنه ليس بظاهر في الفصاص ، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تمسك به من قال إنه فله فصاصا لا تأديبيا قال ابن بطال : هو حجة لمن قال يقاد من اللطمة والسوط ، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة الفصاص من الجملة لأفراد ليست ظاهرة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك مستفاد من إجراء الفصاص في الأمور الحقة ولا يمدل فيها من الفصاص إلى التأديب ، فيكفي بذلك أن يجري الفصاص على المشتركين في الجنابة سواء فولوا أم شروا فإن نصب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه الفصاص . والعلم عند الله تعالى

٢٢ - باب القسامة . وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ : شاهدك أو يمينه . وقال ابن أبي مليكة : لم يقدر بها معاوية . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى هدي بن أوطاة - وكان أسره على البصرة - في قتيل وجبة عند بيت من بيوت الثمانين : إن وجد أصحابه بينة وإلا فلا تطليم للناس ، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة ٦٨٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار : زعم أن رجلا من الانصار يقال له سهل بن أبي حنيفة أخبره أن نقرأ من قومه انطلقوا إلى خيبر ففترقوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلًا وقالوا لذي وجد فيهم : قد قتلنا صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلًا ، فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدهم قتيلًا ، فقال : لكبر الكبر . فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتلته ؟ قالوا : ما لنا

دينة . قال : فَنَحْلِفُونَ . قالوا : لا نرضى ' بإيمان اليهود ، فسكرو رسول الله ﷺ أن يُطْلَ دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة »

٦٨٩٩ - **قصة** عنبسة بن سعيد حدثنا أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الأدي حدثنا الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء - من آل أبي قلابة - « حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً فَنَاسَ ثم أذن لهم فَنَخلُوا ، فقال : ما تقولون في الزَّمامة ؟ قالوا : نقول الزَّمامة لتقودَ بها حقّ وقد أَقادتَ بها الخلفاء . قال لي ما تقول يا أبا قلابة ؟ وتصبني فَنَاسَ ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، عندك رموسُ الأجناد وأشرفُ العرب ، أَرَأيتَ لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصنٍ بدمشق أنه قد زنى ولم يروه أكنتَ ترجه ؟ قال : لا . قلت : أَرَأيتَ لو أن خمسين منهم شهدوا على رجلٍ بمحصر أنه سرق أكنتَ تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاثٍ خصال : رجلٌ قتلَ بجريرةٍ نفسه فقتل ، أو رجلٌ زنى بعد إحصان ، أو رجلٌ حاربَ الله ورسوله وارتدَّ عن الإسلام . فقال القومُ : أو ليس قد حدثَ أنسُ بن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في الدرق وسمر الأعين ثم نهذهم في الشمس ؟ قلت : أنا أحدثكم حديث أنس ، حدثني أنس أن قرأ من عُكل غمانية فقدموا على رسول الله ﷺ فبأبصوه على الإسلام ، فاستَوَحَمُوا الأرضَ فسَقَمَت أجسامهم ، فسكروا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : أفلا تخرجون مع راعينا في إبلهم فنصيبون من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصَحُّوا فتلقوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا النعم ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم فأدركوا ، فجى بهم ، فأصر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نهذهم في الشمس حتى ماتوا . قلت : وأي شيء أشده مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا . فقال عنبسة بن سعيد : والله إن سمعتُ كالِيومَ قط . قلت : أتروء على حديثي يا عنبسة ؟ قال : لا ، ولكن جئتُ بالحديث على وجهه ، والله لا يزال هذا الجندُ بمنهج ما عاش هذا الشيخُ بين أظهرهم . قلت : وقد كان في هذا صفة من رسول الله ﷺ : دَخَلَ عليه نفرٌ من الأنصار فحدثوا عنده ، فخرج رجلٌ منهم بين أيديهم فقتل ، فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم ينشطح في الدم ، فرجموا إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صاحبنا كان يحدثُ معنا فخرج بين أيدينا فاذا نحن به ينشطح في الدم ، فخرج رسول الله ﷺ فقال : بمن تظنون - أو ترون - قتله ؟ قالوا : نرى أن اليهود قتلته . فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال : أنتم قتلتم هذا ؟ قالوا : لا . قال : أن أرضون قتلَ خمسين من اليهود ما قتلوه ؟ فقالوا :

مأبواون أن يقتلونا أجمعين ثم ينتفلون . قال : أفستحذرون الدية بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا : ما كنا لنحلف . فوداه من عنده . قالت : وقد كانت هذيل خلصوا خليفاً لهم في الجاهلية ، فطرق أهل بيت من القيمين بالبطحاء فانتبّه له رجل منهم ، فحذفه بالسيف فقتله ، فجاءت هذيل فأخذوا لليمان فرفوه إلى عمر بالوسم وقالوا : قتل صاحبنا . فقال : انهم قد خلصوه . فقال : يُقسم خمسون من هذيل ما خلصوه . قال فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلاً ، وقدم رجل منهم من الشام فأسأله أن يُقسم ، فالتدى يمينه منهم بالف درهم فأدخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه إلى أخى المقتول فقرّنت يده بيده ، قالوا : فاطننا والخمسون الذين أقسموا ، حتى إذا كانوا بنخلة أخذتهم السماء ، فدخلوا في غار في الجبل فانهمجم الغار على الخمسين الذين أقسموا ، فأتوا جميعاً وأتت القرية بان وتهم ما حبر فسكر رجل أخى المقتول ، فحاش حولاً ثم مات . قالت : وقد كان عبد الملك بن مروان أقاد رجلاً بالقسامة ثم نديم بدم ماصع ، فامر بالخمسين الذين أقسموا فحوا من الديوان وسبّهم إلى الشام »

**قوله** ( باب القسامة ) بفتح القاف وتخفيف المهملة هي مصدر أقسم القسامة ، وهي الأيمان تقسم على أوياء القتل إذا ادعوا الدم أو حل المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بافظ القسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وهذا لفظة اسم للإيمان . وقال في المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به . وبين القسامة مذحوب إليهم ثم أطلقت على الأيمان نفسها . **قوله** ( وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه ) هو طرف من حديث تقدم موصولاً تاماً في كتاب الشهادات ثم في كتاب الأيمان والذوق مع شرحه ، وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن جبير في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه . **قوله** ( وقال ابن أبي مليكة لم يقد بها ذكر أوله والقاف من أقاد إذا اقتص ، وقد وصله حماد بن سلمة في مصنفه ومن طريقه ابن المنذر ، قال حماد عن ابن أبي مليكة » سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقد بها ، وهذا سند صحيح ، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال : قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق . قلت : هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من بني العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا طمخ ، فأجمع رأي الناس على أن يحلف ولادة المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه ، فركبت إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن قيس : إن كان ما ذكره حقاً فافعل ما ذكره ، فدفت الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يميناً ثم أسأله أينما . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقد بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت غيره وكل الأمر في ذلك إليه وللب إلى أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك . وقد تملك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو

بالعكس . وقد أخرج الكرايبي في « أدب القضاء » ، بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى مروان قضى فيها بالقتل ، وأضى عبد الملك بن مروان مثل قضاء أبيه . قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز الخ ) وصلة سعيد بن منصور حدثنا هشام حدثنا حيد الطويل قال « كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتيل وجد في سوق البصرة ، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضاء ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمنه ، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حيد قال وجد قتيل بين قيسير وطائش فكتب فيه عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدي بن أرطاة بفتح الهجزة وسكون الراء بعدها مهملة وهو فزارى من أهل دمشق . قوله في الأمر الملقى ( وكان أمره ) بالتشديد ( على البصرة ) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدي على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله « من بيوت الجاهليين » بتشديد الميم أى الذين يبيعون السمن ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن في « مصنف حماد ابن سلمة » عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرة على المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة ، ولعل سبب ذلك ما سيأتى في آخر الباب من قصة أبي قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكأنه وافقه على ذلك . وأخرج ابن المنذر عن طريق الزهري قال « قال لي عمر بن عبد العزيز إنى أريد أن أدع القسامة يأتى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، أقلت أنك إن تزكنا يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن للناس في القسامة الحياة ، وسبق عمر بن عبد العزيز إلى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأمخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول « يا قوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لي أمر لعافيتهم ولجطيتهم فكلا ولم أقبل لهم شهادة ، وهذا يقدح في نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضاً عن ابن عباس أن القسامة لا يفاد بها ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق إبراهيم النخعي قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم ابن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئاً . وعصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أولاً ؟ وعلى الأول فمل موجب للقود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدعين أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضاً في شرطها . قوله ( سعيد بن عبيد ) هو الطائي السكوني يكنى أبا هذيل روى عنه الثوري وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الأجرى عن ابن داود كان شعبة يتمنى لقاءه . وفي طبقة سعيد بن عبيد الهذلي بضم الهاء وتخفيف النون وحز ومد بصرى صدوق أخرج له إسماعيل والنسائي . قوله ( عن بشير ) بالموحدة والمعجمة مصنف ابن يسار بفتحانية ثم مهمة خفيفة لا أحرف اسم جده ، وفي رواية سالم من طريق ابن نمير عن سعيد بن عبيد « حدثنا بشير بن يسار الأنصاري » . قلت : وهو من موالى بني حارثة من الأنصار ، قال ابن اسحق : كان شيخاً كبيراً فقيهاً أدرك عامة الصحابة ورواه يحيى بن معين والنسائي وكناه محمد ابن اسحق في روايته أبا كبسان . قوله ( زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنمة ) بفتح المهملة وسكون المثناة ، ولم يقع في رواية ابن نمير زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنمة الأنصاري أنه أخبره ، وكذا لابن نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري ، وأما أبي حنمة طاسر بن ساعدة بن طاسر ويقال

اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة الى جده وهو من بني حارثة بطن من الأوس . **قوله** ( ان نقرأ من قومه ) يعني يحيى بن سعيد الانصارى في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين ، فتقدم في الجزية من طريق بشر بن الفضل عن يحيى بهذا السند وانطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد ، وفي الأدب من رواية حماد بن زيد عن يحيى بن بشير . وعن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج أنهما حدثا أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود انطلقا ، وعند مسلم من رواية الألبان عن يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى وحدثت أنه قال ورافع بن خديج أنهما قالوا خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد ، ونحوه عنده من رواية هشيم عن يحيى اسكن لم يذكر رافعا ونفذه عن بشير بن يسار . ان رجلا من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محيصة بن مسعود ابن زيد ، وأسند في آخره عن سهل بن أبي حثمة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل . عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره هو ورجل من كبراء قومه ، وعند ابن أبي حاتم من طريق اسماعيل بن عياش عن يحيى عن بشير . عن سهل ورافع وسوبك بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بني حارثة فذكر بشير عنهم أن عبد الله بن سهل خرج ، فذكر الحديث ، ومحيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى النخعي في الاسمين معا ورجحه طائفة . **قوله** ( انطلقوا الى خير ففترقوا فيها ) في رواية يحيى بن سعيد . انطلقا الى خير ففترقا ، وتحمل رواية الباب على أن كان معهما تابع لهما ، وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي حاتم . خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمرا ، زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد . في زمن رسول الله ﷺ وهو برئت صلح وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازي ، والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها ، فانها لما فتحت أقر النبي ﷺ أهلها فيها على أن يعملوا في الاراع بالسطر عما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله . خرج الى خير . **قوله** ( فوجدوا أحدهم قتيلا ) في رواية بشر بن الفضل . قاتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يتأصطط في دمه قتيلا ، أي يضطرب فيتمرخ في دمه فدفنته ، وفي رواية الألبان . فاذا محيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنته ، وفي رواية سليمان بن بلال . فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في صربه فدفنه صاحبه . وفي رواية أبي ليلى . فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير ، بفاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أى حفيرة . **قوله** ( فقالوا الذين وجد فيهم قد قتلنا صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا هلنا قاتلا ) في رواية أبي ليلى . فأتى محيصة يهود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله ما قتلناه . **قوله** ( فانطلقوا الى رسول الله ﷺ ) في رواية حماد بن زيد . لجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى النبي ﷺ فنسكروا في أمر صاحبهم ، وفي رواية سليمان بن بلال . فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحيصة وحويصة فذكروا الرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل ، وفي رواية الألبان . ثم أقبل محيصة الى النبي ﷺ هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل ، زاد أبو ليلى في روايته . وهو - أى حويصة - أكبر منه ، أى من محيصة . **قوله** ( فقال الكبير الكبير ) بضم الكاف وسكون الموحدة وبالضبط فيهما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد . فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم ، زاد حماد بن زيد عن يحيى عند مسلم . في أمر أخيه ، وفي رواية بشير . وهو أحدث القوم ، وفي رواية الألبان . فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير الكبير ، الأولى أمر والأخرى

كالاول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاده أو قال يبدأ الأكبر ، وفي رواية بشر بن المفضل د كبر كبر ،  
بشكرار الامر د وكذا في رواية ابن ليل وزاده يريد السن ، وفي رواية الليث د فسكت وتسلم صاحباه ، وفي  
رواية بشر د وتكلما . قوله ( تأتون بالبينة على من قتله ، قالوا : ما لنا ببينة ) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم  
يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ولا في رواية أبي فلانة الآتية في الحديث الذي بعده للبينة ذكر وإنما قال يحيى  
في رواية د أنحفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ، هذه رواية بشر بن المفضل عنه وفي رواية حماد عنه د أنستحقون  
قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم ، وفي رواية عند مسلم د يقدم محسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته ، وفي  
رواية سليمان بن بلال د تحلفون خمسين ميمناً وتستحقون ، وفي رواية ابن عيينة عن يحيى عند أبي داود د تبرئكم يهود  
بخمسين ميمناً تحلفون ، فبدأ بالمدعى عليهم لكن قال أبو داود إنه وهم كذا جزم بذلك ، وقد قال الشافعي : كان  
ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي ﷺ الأنصار في الأيمان أو اليهود ، فيقال له إن في الحديث أنه قدم الأنصار فيقول  
هو ذاك وربما حدث به كذلك ولم يهلك ، وفي رواية أبي ليل د فقال لحويصة وبحيصة وعبد الرحمن أنحفون  
وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا لا ، وفي رواية أبي قلابة د فأرسل الى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتهم هذا ؟ فقالوا :  
لا . فقال أترضون نفل خمسين من اليهود ماقتلوه ، ونفل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه ، وزاد يحيى بن سعيد  
د كيف تحلف ولم تشهد ولم تر ، وفي رواية حماد عنه د أمر لم تره ، وفي رواية سليمان د ماشدنا ولا حضرنا .  
قوله ( قال فيحلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود ) وفي رواية أبي ايل د فقالوا ليسوا بمسلمين ، وفي رواية يحيى  
ابن سعيد د فببرئكم يهود بخمسين ميمناً ، أي يخلصونكم من الأيمان بأن يملفهم فإذا جافوا انتهت الخصومة فلم  
يجب عليهم شيء . وخلاصتم أنتم من الأيمان قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار ، وفي رواية الليث د قيل د بدل دأخذ ،  
وفي رواية أبي قلابة د ما يبالون أن يقتلونا أجمعين ثم يحلفون ، كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان  
على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولاً ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ  
الأخر ، فيحمل على أنه طلب البينة أولاً فلم تكن لهم بينة ، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تحليف  
المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم أن ذكر البينة وهم لأنه ﷺ قد علم أن خبره حينئذ لم يكن بها أحد من  
المسلمين فدهوى أني العلم مردودة فانه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة أن  
جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرا فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لمثل ذلك وإن لم يكن في نفس  
الامر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البينة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن  
الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده د أن ابن محبصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير ، فقال  
رسول الله ﷺ : أقم شاهدين حل من قتله أدفعه اليك برمته ، قال : يا رسول الله أن أصيب شاهدين وإنما أصبح  
قتيلاً على أبوابهم ؟ قال فتحلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على ما أعلم ، قال تستحلف خمسين منهم ، قال  
كيف وهم يهود ، وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحل الذي ذكرته فتبين المصدر إليه . وقد أخرج أبو  
داود أيضاً من طريق حباب بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال د أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولا ، فأنطلق  
أولياؤه الى النبي ﷺ فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم  
اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا ، قوله ( فذكره رسول الله ﷺ أن يطل ) بعضهم أوله رفتح الطاء وتشديد

اللام أى يدر . قوله ( فرداه مائة ) فى رواية الكشممى و بئانه ، و رقع فى رواية أبى ليلى د فرداه من عنده ، وفى رواية يحيى بن سعيد د فعقله النبى ﷺ من عنده ، أى أعطى دينه ، وفى رواية حماد بن زيد د من قبله ، بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جمته وفى رواية الليث عنه د قلنا رأى ذلك النبى ﷺ أعطى عقله . قوله ( من إبل الصدقة ) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله د من عنده ، وجرع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمائ دفعه من عنده ؛ أو المراد بقوله د من عنده ، أى بيت المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به مجازا لما فى ذلك من قطع المازعة واصلاح ذات البين ، وقد حمله بعضهم على ظاهره لحكى الفاضى عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة فى المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : و قد قدم شىء من ذلك فى كتاب الزكاة فى الكلام على حديث أبى لاس قال د حملنا النبى ﷺ على إبل من إبل الصدقة فى الحج ، وعلى هذا فأراد بالعنيدة كونه تحت أمره وحكمه ، وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم ، قال القرطبى فى د المفهم ، فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلبا للمصلحة ودرأ للمفسدة على سبيل التأليف ، ولا سيما عند تقدم الوصول الى استيفاء الحق ، ورواية من قال د من عنده ، أصح من رواية من قال د من إبل الصدقة ، وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن ، فيحتمل أوجهها منها فذكر ما تقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال النىء ، أو أن أولياء القنيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة استغلا لطم واستجلا لبا لليهود انتهى . وزاد أبو ايل فى روايته د قال سهل فركضتنى ناقة ، وفى رواية حماد بن زيد عن يحيى د أدركته ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدا لطم فركضتنى برجلها ، وفى رواية شيبان بن بلال د لقد ركضتنى ناقة من تلك الفرائض بالمربد ، وفى رواية محمد بن اسحق د فراقه ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتنى وأنا أحوزها ، وفى حديث الباب من الفوائد مشروعية القسامة . قال الفاضى عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرح وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأدهصار من المجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا فى صورة الأخذ به ، وروى التوفى عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة رلا أنبتوا بها فى الشرح حكما ، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبى قلابة وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه واليه ينحو البخارى ، وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف منه . قلت : وهذا ينافى ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم النقل عن لم يقل بمشروعيتها فى أول الباب ، وفهم من لم يذكره الفاضى ، قال : واختلف قول مالك فى مشروعية القسامة فى قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها فى العمدة هل يجب بها القود أو الدية ؟ فذهب معظم المجازيين إيجاب القود إذا كانت شروطها ، وهو قول الزهرى وربيعة وأبى الوناد ومالك والليث والاوزاعى والشافعى فى أحد قوليه وأحمد واسحق وأبى ثور وداد ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف عن عمر بن عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، لى لارى أنهم ألف رجل فاختلف منهم اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى من رواية عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه ، والا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن ألف . ثم

قال القاضي : وحيثهم حديث الباب ، يعني من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها ، قال : كان يجيئه من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه تبرئة المدعى ثم ردّها حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة ، البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة ، ويقول مالك : أجمعت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعين يبدون في القسامة ، ولأن جنبه المدعى إذا قريت بشهادة أو شبهة صارت اليقين له . وهذا الشبهة قوية ، وقالوا هذه سنة بمحايها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع المعتدين ، وعافيت الدعاوى في الأموال فهي على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية سعيد بن عبيد يعني المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه وهم من رواية أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتي مزيد بيان لذلك . قال الفرطبي : الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيما ظاهرا ، فإن الفاسد للقتل بقصد الخلوّة وترصد الغفلة ، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالسكينة بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة بما ادعى عليه ، وهو موجود في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه بالاثبات الذي يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين ، إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور : يبدأ بإيمان المدعين وردّها إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال بمكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا من قتله . قال حلفوا برءوا وإن نقصت قسامتهم عن عدد أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، فإن نقصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالإيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن حماد ، قال وانفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقرن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها ، ولم يخصها : الأول أن يقول المريض دمي عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يرجب القسامة عند مالك واليث لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الاثر أو الجرح ، واحتج لمالك بصفة بقرة بنى اسرائيل ، قال : ووجه الدلالة منها أن الرجل حتى فأخبر بقائه ، وتعقب بحفظ الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتمذّر البينة ، فلم يعمل بقول المضروب لأدى ذلك إلى إهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، ولهذا إنما يأتي في حال المحتضر . الثانية أن يشهد من لا يكل النصاب بشهادته كالأحد أو جماعة غير مدلول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعبش بعده أيا ما ثم يموت منه من غير تحلل إفاقة ، قال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعي : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشرح فيه القسامة عند مالك والشافعي ، ويلحق به أن تفرق جماعة عن قتيل . الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا أن كان



من غير ما فعل الطائفتين . السادسة المقتول في الزحمة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتيل في محلة أو قبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عند سوي هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمدة على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويقتل في المحلة لينهما ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها قسامة لوجود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لونا يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقتل بالعدوى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القتيل إذا وجد في محل قاعدى وإليه على خسين انفسا من موضع قتله لحلفوا خسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فان لم يجد خسين كرر الايمان على من وجد وتجب الدية على بقية أهل المحلة ، ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف أو يقر ، واستدلوا بأن عمر أنه أحلف خسين انفسا خسين يمينا ونقض بالدية عليهم . وتعقب باحتمال أن يكونوا أقرروا بالخطأ وأكسروا العمدة وبأن الحنفية لا يعملون بحرف الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعا فكيف احتجوا بما خالف الأصول بحرف واحد موقوف وأوجبوا اليقين على غير المدعى عليه ، واستدل به على القول في القسامة بقوله : فتستحقون قاتلكم ، وفي الرواية الأخرى : دم صاحبكم ، قال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها : فيدفع برمته ، أقوى من الاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، لأن قوله : يدفع برمته ، لفظ مستعمل في دفع القاتل الإرايا . لقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر . والاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، أظهر من الاستدلال بقوله : قاتلكم ، أو : صاحبكم ، لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيحتمل أن يضمر دية صاحبكم احتمالا ظاهرا ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل ، ولو احتجج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضي إراءة الدم أقرب . وأما من قال بمحتمل أن يكون قوله : دم صاحبكم ، هو القتيل لا القاتل فيرده قوله : دم صاحبكم أو قاتلكم ، وتذهب بأن القصة واحدة اختصصت الفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها امدم تحقق أنه اللفظ الصادر من النبي ﷺ ، واستدل من قال بالقول أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية ونقض بها بين ناس من الأنصار في قتيل ادعوه على يهود خيبر ، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن مجاهد بوحدة وجيم . صفر قال : إن سهلا يعني ابن أبي حشمة وهم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود : إنه قد وجد بين أظهركم قتيلا فدعوه ، فكتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ، قال قوداه من عنده ، وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن منده في الصحابة ، من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خراطة أنه قتل فيهم قتيلا على عهد رسول الله ﷺ فجعل القسامة على خراطة بأنه ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فحلف كل منهم من نفسه وغرم الدية ، وعمرو يختلف في صحبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا رجع القتيل بين

ظهرى قوم أنهم منهم خمسون خمسين يمينا ما قتلنا ولا هلنا ، فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم هقلوا ، وتمسك من قال لا يجب فيها إلا الهدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شبة وسعيد بن منصور بسند صحيح الى الشعبي قال : وجد قتيل بين حيين من العرب فقال عمر : قتلوا ما بينهما فأيهما وجدتموه اليه أقرب فأحلفوهم خمسين يمينا وأحرمهم الدية ، وأخرج الشافعى عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيل وجد بين خيران ووادة أن يقاس ما بين القريتين قال أيهما كان أقرب أخرج اليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة فأدخلهم الحجر فحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حلفت أيمانكم دماءكم ولا يطال دم رجل مسلم ، قال الشافعى : إنما أخذه الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع عن حديث ابن سعيد عند أحمد أن قتيل وجد بين حيين فأمر النبي ﷺ أن يقاس الى أيهما أقرب ، فألقى دبه الى الأقرب ، ولكن سنده ضعيف ، وقال عبد الرزاق في مصنفه : قلت لعبيد الله بن عمر العمرى أعلم أن رسول الله ﷺ أقاد بالقسم ؟ قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فمهر ؟ قال : لا ، قلت فلم تجزئون عليا ؟ فسكت . وأخرج البيهقي من طريق الفارم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسامة توجب العقل ولا تسقط الدم ، واستدل به الحنفية على جواز سماع المنعوى في القتل على غير معين لأن الانصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي ﷺ دعواهم ، ورد بأن الذى ذكره الانصار أولا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن شرطها إذا لم يحضر المدعى عليه أن يتنذر حضوره ، سلمنا ولكن النبي ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد أقوله . وتقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برئته ، واستدل بقوله : على رجل منهم ، دلي أن القسامة إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحد ومشهور قول مالك ، وقال الجمهور : بشرط أن تكون على معين سواء كان واحدا أو أكثر واختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال اشوب : لم أن يملأوا على جماعة ويختاروا واحدا لقتل ويسجن الباقيون عاما ويضربون مائة مائة ، وهو قول لم يسبق اليه . وفيه ان الخلاف في القسامة لا يكون الا مع الجزم بالقاتل ، والطريق الى ذلك المشاهدة واخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك ، وفيه أن توجهت عليه اليه فيشكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليه دلي الآخر وهو المذهب عند الجمهور ، وعند أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليه . وفيه أن ايمان القسامة خمسون يمينا واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعى لا يجب الحق حتى يحلف الوردة خمسين يمينا - واهلوا أم كثروا فلو كان بعدد الايمان حلف كل واحد منهم يمينا وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الايمان على الباقيين فان لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان من يرث بالفرض والتمسبب أو بالنسب والولاء حلف واستحق ، وقال مالك : ان كان على الدم واحد اضم اليه آخر من المصبة ولا يستمان بغيره وإن كان الاولياء أكثر حلف منهم خمسون ، وقال القيث : لم أسمع أحدا يقول إنها تنزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهري عن سعيد بن المسيب : أول من نقص القسامة عن خمسين معاوية . قال الزهري : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الأمر الاول . واستدل به على تقديم الاسن في الأمر المهم إذا كانت فيه أهلية ذلك لما إذا كان هربا عن ذلك ، وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب لما لأن على الدم لم يكن مثاهلا وقام الحاكم قريبه مقامه في الدعوى ولما غلب ذلك . وفيه التأنيس والتسبب لاولياء المقتول لأنه حكم على القاتلين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الاخبار بما وقع فذكر لهم نصة الحاكم على التقديرين

ومن ثم كتب الى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، وبوخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه ، لأن في احضاره مشقة من إشغاله وتضييعه لأماله من غير وجوب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يوجب الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أم لا ؟ محل نظر ، والراجح أن ذلك يختلف باختلاف البعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكاتبه وبغير الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن البين قبل توجبها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قلنا وفي قولهم لا نرضى بأيمان اليهود استبعاد اصدقهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجرائمهم على الأيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من مداوة أولوث ، واختلف في سماح هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فمن أحد روايتان ، وبإسنادها قال الشافعي المصنف حديثه د البين على المدعى عليه ، بعد قوله ولو يعطى الناس بدعواه لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ، ولأنها دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وفيه يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، فلو تسكل ردت على المدعى واستحق القود في العمد والدية في الخطأ ، وعن الحنفية لا تعد البين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا تمكنوا من البين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا ، واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلا ولا بالغا لاطلاق قوله « خمسين منكم » ، وبه قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للنساء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها بمنى في دعوى حكومية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقياس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المعنى لسكتة شفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا نظير لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيما بين المدعى فقد خرجت من سنن القياس ، وشرط القياس أن لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة خزيمة . ( تنبيه ) : نبه ابن المنير في الحاشية على النكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تعذيب المدعى ، وهي بما خالفته فيه القسامة بقيمة الحقوق فقال : مذهب البخاري تعذيب القسامة ، فلماذا صدر الباب بالاحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد ، والزام المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواضع والجزية فرارا من أن يذكرها هنا فيلغط المستدل بها على اعتقاد البخاري ، قال وهذا الإخفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتمان العلم . قلت : الذي يظهر لي أن البخاري لا يصف القسامة من حيث هي ، بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ، ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فيرد الاختلاف الى المتفق عليه من أن البين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في « باب القسامة » وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تعذيب أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله « تحالفون وتصدقون » استفهام انكار واستعظام للجمع بين الأمرين ، وتعقب بأنهم لم يبدوا بطلب اليمين حتى يصح الانكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير وتثريب . قوله ( أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الاسدي ) بفتح السين المهملة المعروف بابن عتبة واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور ، وهو منسحب الى أبي أسد بن خزيمة لأن أصله من مواليهم ، والحاجج بن أبي عثمان هو

المعروف بالصواف ، واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصرى أيضا وهو مولى بنى كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، ووقع هذا من آل أبي قلابة ، وفيه تجوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالاصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال وحدنا اسماعيل بن ابراهيم حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وعبد بن الصلاح ، وكذا عند الاسماعيل من رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة كلهم عن اسماعيل . **قوله** ( أن عمر بن عبد العزيز ) يعني الخليفة المشهور ( أبرز مريره ) أى أظهره . وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالاشام ، والمراد بالسيرير ماجرت عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه الى ظاهر الدار لا الى الشارع ، ولذلك قال دأذن لباس ، ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابة . كتبت خلف عمر بن عبد العزيز ، **قوله** ( ما تقولون في القسامة ) زاد أحمد بن حرب عن اسماعيل بن علية هند أبي نعيم في المستخرج فأضرب الناس أى سكتوا مطرفين يقال أضربوا إذا سكتوا أو أضربوا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضرب ما في قلبه ويقال أضرب على الشيء لومه والاسم الضرب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأى عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة فلما سلم سكتوا مضمرين مخالفة ، ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية وقالوا نقول القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء ، وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان ، لكن عبد الملك أقاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك في رواية حماد بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء . أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم : هي حق ، قضى بها رسول الله ﷺ وقضى بها الخلفاء ، أخرجه أبو حوالة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه . **قوله** ( قال لي ما تقول ) في رواية أحمد بن حرب : فقال لي يا أبا قلابة ما تقول . **قوله** ( ونصبتى للناس ) أى أبرزنى لما ظرتهم ، أو لكونه كان خلف السيرير فامر أن يظهر ، وفي رواية أبي حوالة : وأبو قلابة خلف السيرير فاعدا قالت لي ما تقول : ما تقول يا أبا قلابة . **قوله** ( عندك رموس الاجناد ) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون جمع جند وهي في الاصل الانصار والاعوان ثم اشتهر في المفاصلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جندا باسم الجند الذي نزلوها . وقيل كان الرابع الاردن وانما أفردت قنسرين بعد ذلك ، وقد تقدم شيء . من هذا في الطلب في شرح حديث الطاعون لما خرج عمر الى الشام فلقية أمراء الاجناد ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي صالح الاشعري عن أبي عبد الله الاشعري في غسل الاحقاب : قال أبو صالح فقلت لابي عبد الله من حديثك فقال : أمراء الاجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وهريرة بن العاص . **قوله** ( وأشرف الحرب ) في رواية أحمد بن حرب : وأشرف الناس . **قوله** ( أرايت لو أن خمسين الخ ) وقع في رواية حماد . شهد هذلك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق ، وزاد بعد قوله أكننت نطقه وقال لا . قال يا أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك . **قوله** ( فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط ) في رواية حماد : لا والله لا أعلم رسول الله ﷺ قتل أحدا من أهل الصلاة ، وهو موافق لحديث ابن مسعود الماضي مرفوعا في أول الديات ، لا يحمل دم امرئ مسلم . **قوله** ( الا في إحدى ) في رواية أحمد بن حرب : الا باحدى . **قوله** ( بحريرة نفسه ) أى بجنايتها

قوله ( فقال أقوم أوليس قد حدث أنس ) عند مسلم من طريق ابن عون ، فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا ، وفي رواية حماد المذكرة ، فقال عنبسة بن سعيد : فأين حديث أنس بن مالك في العكبيين ، كذا في هذه الرواية ، وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ « الذين » ، وأوضح أن بعضهم كان من أهل وبهضمهم كان من عريضة ، وثبت كذلك في كثير من الطرق . وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق ، وأسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبسة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره . قوله ( أنا أحدثكم حديث أنس حدثني أنس ) في رواية أحمد بن حرب ، فإبى حديث أنس . قوله ( فإبى ) في رواية أحمد بن حرب ، فإبى . قوله ( أجسامهم ) في رواية أحمد بن حرب ، أجسامهم . قوله ( من ألبانها وأبولها ) في رواية أحمد بن حرب ، من رسلها ، وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وفتح النين المال من الأبل والغنم ، وقيل بل الأبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلًا . قوله ( ثم نبذهم ) بنون وموحدة مفتوحين ثم ذال معجمة أى طرحهم . قوله ( قلت وأى شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا ) في رواية حماد قال أبو قلابة فمؤلا سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله . قوله ( فقال عنبسة ) هو المذكور قبل . قوله ( ان سمعت كاليوم قط ) إن بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما التافئة وحذف فعلول سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم ، وفي رواية حماد فقال عنبسة يا قوم ما رأيك كاليوم قط ، ووقع في رواية ابن عون ، قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة سبحانه الله . قوله ( أترد على حديثي يا عنبسة ) في رواية ابن عون ، فقلت أنتهمى يا عنبسة ، وكذا في رواية حماد كان أبا قلابة فهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به . قوله ( لا ولكن جئت بالحديث على وجهه ) في رواية ابن عون ، قال لا هكذا حدثنا أنس ، وهذا دال على أن عنبسة كان يسمع حديث العكبيين من أنس . وفيه إشعار بأنه كان غير مضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع الكفر ، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكّر أنه هو الذي حدثهم به أنس فاعترف لأبي قلابة بضبطه ثم أنفى عليه . قوله ( والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم ) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع في رواية ابن عون ، يا أهل الشام لا تزالون بخير ما دام فيكم هذا أو مثل هذا ، وفي رواية حماد والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبناك الله بين أظهرهم . قوله ( وقد كان في هذا سنة - إلى قوله - دخل عليه نفر من الأنصار ) كذا أورده أبو قلابة هذه القصة مرسلة ، وبغالب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحبيته ، فإن كان كذلك فعمل عبد الله بن سهل ورفقته تحذروا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل . قوله ( فخرج رسول الله ﷺ ) لعله ﷺ لما جأوه كان داخل بيته أو المسجد فسكره فخرج إليهم فأجابهم . قوله ( فقال بمن نظنن أو ترون ) بهم أوله وهما بمعنى . قوله ( قالوا : نرى أن اليهود قتله ) كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المستعمل ، قتله ، بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من أعلام هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله . قوله ( فأت وقد كانت مذبل ) أى القليلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى مذبل بن مدركة

ابن الياس بن مضر ، وهذا من قول أبي فلابة ، وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى أبي فلابة ، لكنها مرسلة لأن أبا فلابة لم يدرك عمر . **قوله** ( خلعوا خليفنا ) في رواية الكشي هجني خليفنا بجاء مهملة وقاء بدل الدين ، والخلع فعل بمعنى مفعول يقال تخلع القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه ، ومنه سعى الأمير إذا عزل خليفه وخلعوا ، وقال أبو موسى في المعين خليفه قومه أي حكموا بأنه مفسد فقبروا منه . ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلدوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك ، وهذا مما أبطله الاسلام من حكم الجاهلية . ومن ثم قبله في الخبر بقوله في الجاهلية ، ولم أقف على اسم الخابج المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة . **قوله** ( فطارق أهل بيت ) بضم الطاء المهملة أي هجم عليهم ليلا في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول ابن وأب قومه خليفه فأنكروا ثم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بمحنة القسامة وخاص المظلوم وحده . **قوله** ( ما خافوا ) في رواية أحمد بن حرب « ما خلفوه » . **قوله** ( حتى إذا كانوا بذخلة ) بلفظ واحدة الذخيل ، وهو موضع على ليلة من مكة . **قوله** ( فاجتمع عليهم الغار ) أي سقط عليهم بغته **قوله** ( وأقوات ) بهم أوله وسكون الغاء أي تغلص ، والقرينان هما أخو المقتول والذي أكل الخمين . **قوله** ( وانبعثوا حجر ) أي بتشديد الناء وقع عليهم بعد أن خرجا من الغار . **قوله** ( وقد كان عبد الملك بن مروان ) هو مقول أبي فلابة بالسند أيضا وهي موصولة لأن أبا فلابة أدركها . **قوله** ( فأدركها ) لم أقف على اسمه ، . **قوله** ( ثم ندم بعد ) بضم الدال . **قوله** ( ما صنع ) كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب « على الذي صنع » . **قوله** ( فأمر بالخمين ) أي الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أقسموا . **قوله** ( وسيرهم الى الشام ) أي نفهم ، وفي رواية أحمد بن حرب « من الشام » وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ، ومحمتم أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربه مصعب بن الزبير ويكونوا من أهل العراق فنظام الى الشام ، قال المطلب فيما حكاه ابن بطال : الذي اعترض به أبو فلابة من قصة العرينيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحميت الجناية في حق العرينيين ، فليس قصتهم من طرق القسامة في شيء لأنها إنما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل ، وأما العرييون فانهم كشفوا وجوههم قطع السبل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من انه دام الغار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة ، قال : وإيسر رأي أبي فلابة حجة ولا ترد به السنن ، وكذا يحو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان قلت : والذي يظهر لي أن مراد أبي فلابة بقصة العرينيين خلاف ما فهمه عنه المطلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى الثلاث ففرض بقصة العرينيين وحاول المعتز لإثبات قسمة رابع فرد عليه أبو فلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعي وبارئهم من الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدلل على ترك القسامة بالقسامة بقصة القتل عند اليهود وليس فيها القسامة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقسود كما سأبينه ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنذر نحو ما أجبت به ، وحاصله توهم المطلب أن أبا فلابة عارض حديث القسامة بحديث العرينيين فأنكر عليه فهم . وإنما اعترض أبو فلابة على القسامة بالحديث الدال على سحر

القتل في ثلاثة أشياء ، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العربيتين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كأن يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكأن عتبة تلقت ذلك منه فإنه كان صديقه ، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعي بغير حق والارتداد عن الإسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العربيتين مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتيل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبحث وفيه دلائل حال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عين نظرف . وجاء عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال وكانت القسامة في الجاهلية حجازاً بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجراءة على الحرام ، فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر ويهاجرونها ، لما بعث الله محمداً ﷺ كان المسلمون لها أهيب ، ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين تصريح بما صنع عمر هل أفاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فنقول المطلب ما تقدم من السنة إن كان إشارة إلى صنيع عمر فليس بواضح ، وأما قوله إن رأى أبي قلابة وعمر عبد الملك من الديوان لا نرد به السنن فقبول ، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك

### ٢٣ - باب من اطلع في بيت قوم ففتنوا أئمة فلا دية له

٦٩٠٠ - **حدثنا** أبو البنان **حدثنا** حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطلع في بعض حجر النبي ﷺ فقام إليه بمشقة - أو مشاقص - وجعل يخنقه ليطنه »

٦٩٠١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** إيث عن ابن شهاب « أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن رجلاً اطلع في حجر في باب رسول الله ﷺ - ومع رسول الله ﷺ مدرى يحنك به رأسه - فلما رآه رسول الله ﷺ قال : لو أعلم أنك تنتظرني اطعنت به في عنقك . قال رسول الله ﷺ : إنما جعل الإذن من قبل الزهر »

٦٩٠٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم ﷺ : لو أن اسماً اطلع عليك بغير إذن فخذنته بخصاء ففقات عينه لم يكن عليك جناح »

**قوله** ( باب من اطلع في بيت قوم ففتنوا عينه فلا دية له ) كذا جزم بنو الدية ، وليس في الخبر الذي ساقه نصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته . **قوله** ( أن رجلاً اطلع ) أي نظر من دلو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن الغيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في كتاب مكة لها كهي ، من طريق أبي سفيان عن

الزهرى وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلعب بالحكم بن أبي العاص وهو يقول  
اطلع على وأنا مع زوجتي فلانة فكلح في وجهي ، وهذا ليس صريحا في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبي داود  
من طريق هليل بن شرحبيل قال : جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ فقام يستأذن على الباب فقال : هكذا عنك  
فأما الاستئذان من أجل البصر ، وهذا أقرب إلى أن يفسر به المزمع الذي في ثاني أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد  
هذا في رواية أبي داود ، ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عبادته والله أعلم . قوله ( من حجر في بعض حجر )  
تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان . قوله ( بمشقص أو مشاقص ) هو شك من الراوي وتقدم بيانه وأنه  
النصل العريض ، وقوله في الخبر الذي بعده مدري ، قد يخالفه فيحمل على تعدد الفصة ، ويحتمل أن رأس المدري  
كان محددا فأشبه النصل ، وتقدم ضبط المدري في باب الامتشاط ، من كتاب القباس وأن ما قيل في تفسيره  
حديثه كالتخلل لها رأس وعدد وقيل لها سنان من حديث . قوله ( وجعل يخلله ) بفتح أوله وسكون الحاء المعجمة  
بعدها مثناة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الاصابة هل غفلة . قوله ( ليطمنه )  
يضم الميم المحملة بناء على انشورر أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء . زاد أبو الربيع  
الزهراني عن حماد عند مسلم : فذهب أو لحقه فأخطأ ، وفي رواية عاصم بن علي عن حماد عند أبي نعيم : فما أدرى  
أذهب أو كيف صنع . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا ليث ) هو ابن سعد . قوله ( ان رجلا اطلع في حجر في  
باب رسول الله ﷺ ) في رواية الكشميني : من ، في الموضعين . قوله ( أنك ) رواية الكشميني أن خفيفة .  
قوله ( في عينك ) كذا للمستمل والمرحى وللباقين : في عينك ، بالإفراد ، وهذا ما يقوى تعدد الفصة لأنه في  
حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد ان يطمنه ، وفي حديث سهل عاق طعمه على نظره . قوله ( انما جعل الإذن من  
قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة . قوله ( البصر ) في رواية الكشميني : النظر ، وقد تقدم في  
الاستئذان من وجه آخر عن الزهرى بلفظ آخر . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني وسفيان  
هو ابن عيينة . قوله ( قال أبو القاسم ﷺ ) في رواية مسلم : أن رسول الله ﷺ قال ، أخرجه عن ابن أبي عمر  
عن سفيان . قوله ( لو أن اسراء ) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب . قوله ( لم يكن عليك جناح ) عند مسلم من هذا  
الوجه : ما كان عليك من جناح ، والمراد بالجناح هنا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن  
عيينة بلفظ : ما كان عليك من حرج ، ومن طريق ابن دجلان عن أبيه عن الزهرى عن أبي هريرة : ما كان عليك  
من ذلك من شيء . ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد  
حصل لهم أن يفتقوا عينه ، أخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حل الجناح هنا على الإثم ،  
ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة  
أن اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن  
أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نعيم عنه بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير  
اذنهم لفتقوا عينه فلا دية ولا قصاص ، وفي رواية من هذا الوجه : فهو مدبر ، وفي هذه الأحاديث من الفوائد  
إبقاء شعر الرأس وتريقته واتخاذ آلة يزيل بها عنه الهوام ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية  
الاستئذان على من يكون في بيت مقام الباب ومنع الطعن عليه من خلال الباب ، وفيه مشروعية الامتشاط ، وقد



تقدم كثير من هذا كله في باب الاستئذان ، وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفا ولو كان أما أو أخنا واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر ، وذهب المالكية الى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الاذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب بعد معصية ، وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والارهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالكاً لم يبلغه الخبر ، وقال القرطبي في «المفهم» ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي هم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي الى ما لا يجوز ، والحل على رفع الائم لا يتم مع وجود النص برفع الحرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضاً بالاجماع على أن من قصد النظر الى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيع فقه عينه ولا سقوط ضلالتها عن فقاما فكذا إذا كان المنظور في بيته وتجهس الناظر الى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال : ان الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطالع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن التطلع الى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر الى شيء معين كمورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الحريم وما يقدح صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه جميعاً لمواد ذلك ، فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الاجنبى يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد عما رأى الاجنبى ذكره منكشفاً ، والذي أوزه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور اليه ، وفي وجه الشافعية لا يشرع في هذه الصورة ، وهل يشترط الانذار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث : يحتله بذلك ، وفي حكم المتطاع من خلال الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر الى حريم غيره أو الى شيء في دار غيره ، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور اليه ، وهل يلحق الاستماع بالنظر ؟ وجهان . الأصح لا ، لأن النظر الى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقبس وهنا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرى به بمعنى الخذف المقدم بيانها في كتاب الحج لقوله في حديث الباب : نخفته ، فلو رماه بمجرى يقتل أو سهم متعلق به القصاص ، وفي وجه الاحتياط مطلقاً ولو لم يندفع إلا بالملك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في ذلك الدار زوج أو عرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رميه للشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل يجوز إن لم يكن في الدار غيره حريمه فإن كان فيها غيرهم أئذ فان انتهى والاجاز ، ولو لم يكن في الدار الا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يحرم الرمي قبل الانذار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر مجتازاً فنظر غير قاصد لم يحرم ، فإن تعمد النظر فوجهان أحصحهما لا ، ويلحق بهذا من نظر من سطح بيته ففيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك ، وإقاه أهل

## ٢٤ - باب العاقلة

٦٩٠٣ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف قال سمعت الشعبي قال سمعت أبا جحيفة قال سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ، وقال مرة ما ليس عند الناس فقال وانفى فلقى الحبة وبرأ للنساء ما هذنا إلا ما في القرآن - إلا فهم يعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر »

**قوله** ( باب العاقلة ) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تمقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلا ، وعاقلة الرجل قراباته من قبل الأب وهم عصبة ، وهم الذين كانوا يهقلون الإبل على باب ولي المقتول . ومحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو مخالف لظاهر قوله ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) لكنه خص من عموم ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله ، لأن نتاج الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تفريم لأهدر دم المقتول . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه أنه لو أفرد بالتفريم حتى يفقر لآل الأمر إلى الإهدار بعد الافتقار ، ليجل على عاقلته لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ، ولأنه إذا تسكر ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جملة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعالم هند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشيرته ، فيبدأ بفخذه الأدنى فان مجروا ضم إليهم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى البسار منهم . **قوله** ( قال مطرف ) كذا لأبي ذر ، وللباقين حديثنا مطرف ، ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بيمينه وانظروا حديثنا مطرف ، وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن هبينة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوره باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة . **قوله** ( هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ) أي مما كتبتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تجميع كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة ، والمراد ما يفهم من لحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد علي أن الذي عنده زائدا على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينساه ، بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الأحكام فإنه يتماهدا بالفعل والافتاء بها فلم يحش عليهما من النسيان ، وقوله ( إلا فهم يعطى رجل في كتابه ) في رواية الحميدي المذكورة ( إلا أن يعطى الله عبدا فهم في كتابه ، وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف باللفظ ( إلا فهم يعطيه الله رجلا في القرآن )

## ٢٥ - باب جنين المرأة

٦٩٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . **حدثنا** إسماعيل حدثنا مالك عن ابن شهاب

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمت إحداها الأخرى فطرحتا جديتهما ، ف قضى رسول الله ﷺ فيها بفرقة عهدي أو أمة »

٦٩٠٥ - **حدثنا موسى بن اسماعيل** **حدثنا** **وكيع** **حدثنا** **هشام** عن أبيه « عن المغيرة بن شعبه عن

هر رضي الله عنه أنه استشارهم في إملاص المرأة ، فقال المغيرة : قضى النبي ﷺ بالفرقة عهدي أو أمة »

[ الحديث ٦٩٠٥ - أطرافه في : ٦٩٠٧ ، ٦٩٠٨ ، م ٧٣١٧ ]

٦٩٠٦ - قال أئمة من يشهد معك « فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به »

[ الحديث ٦٩٠٦ - طريقه في : ٦٩٠٨ ، ٧٣١٨ ]

٦٩٠٧ - **حدثنا** **عبد الله بن موسى** عن هشام عن أبيه « أن عمر نشد للناس من سمع النبي ﷺ

قضى في السقط ؟ فقال المغيرة : أنا سمعته قضى فيه بفرقة عهدي أو أمة »

٦٩٠٨ - قال : أئمة من يشهد معك على هذا فقل محمد بن مسلمة أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا »

٦٩٠٨ م - **حدثني** **محمد بن عبد الله** **حدثنا** **محمد بن سابق** **حدثنا** **زائدة** **حدثنا** **هشام بن عمرو** عن أبيه

« أنه سمع المغيرة بن شعبه يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة . . . »

**قوله** ( باب جنين المرأة ) الجنين بحجم ونونين وذن عظيم حل المرأة مادام في بطنها ، سمى بذلك لاستناره ، فان خرج حيا فهو ولد أو ميتا فهو سقط ، وقد يطلق عليه جنين ، قال الباجي في شرح رجال الموطأ « الجنين ما ألقته المرأة ما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرا أو أنثى ما لم يستهل صارخا كذا قال . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسماعيل ) يعني ابن أبي أويس ( حدثنا مالك ) كذا الأكثر ، وسقط رواية اسماعيل هنا لأبي ذر . **قوله** ( عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كافي الباب الذي يليه عن الأئمة « عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، وكلا القولين صواب إلا أن مالك كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلا وعن أبي سلمة موصولا ، وقد مضى في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الأئمة بالوجهين وهو هند الأئمة من رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة ، كما تقدم في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الأئمة عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعا كما في الباب الذي يليه أيضا ، ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول . **قوله** ( ان امرأتين من هذيل رمت إحداها الأخرى ) وفي رواية يونس « اقتتل امرأتان من هذيل فرمت » وفي رواية حل التي سأله عليها إحداها لحياية قلت : ولحيان بطن من هذيل ، وهاتان المرأتان كانتا ضرتين وكانتا تحت حل بن الذابفة الهذلي فأخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس « عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام حل بن مالك بن اليابفة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداها الأخرى ، فكذا رواه موصولا ، وأخرجه

الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولفظه «ان عمر قال : اذكر الله امرءا سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان عمر استشار ، وأخرج الطبراني من طريق أبي الملبغ بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال «كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان احدهما هذلية والآخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية ، وأخرجه الحارث من طريق أبي الملبغ فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه «ان حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف ، وأخرج الطبراني من طريق عون ابن عويم قال وكانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مبروح نحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة «قال ابن عباس : احدهما مليكة والآخرى أم عفيف ، أخرجه أبو دارد ، وهذا الذي وقعت عليه منقولا ، وبالأخر جزم الخطيب في «المهمات» وزاد بعض شراح العمدة «وقيل أم مكاف وقيل أم مليكة ، وأما قوله «درمت ، فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد و فرمت احدهما الأخرى بجهر» زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهي حامل ، وكذا في رواية أبي الملبغ عند الحارث لكن قال «خلفت ، وقال «فأصاب قبلها ، ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك «فضربت احدهما الأخرى بمسطح ، وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصغر - عن المنيرة بن شعبة قال «ضربت امرأة ضرتها بممود فسطاط وهي حبلى فقتلتها ، وكذا في حديث أبي الملبغ بن أسامة عن أبيه «فضربت الهذلية بطن العامرية بممود فسطاط أو خباء ، وفي حديث عويم «ضربتها بمسطح بينما وهي حامل ، وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك «بمسطح ، ومن حديث بريدة أن امرأة خذفت امرأة أخرى . قوله ( فطرحت جنيها ) في رواية عبد الرحمن بن خالد «فقتلت ولدها في بطنها ، وفي رواية يونس «فقتلتها وما في بطنها ، وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ «فقتلتها وجنيها ، ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي الملبغ عن أبيه . قوله (نقض فيها رسول الله ﷺ بغرة عید أو أمة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس «فاختصموا إلى رسول الله ﷺ ، فنقض أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة ، ونحوه في رواية يونس لكن قال «أو وليدة» وفي رواية معمر من طريق أبي سلة فقال قاتل وكيف يعقل ، وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود «وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب «فقال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا : كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك بطل ، فقال النبي ﷺ : إنما هذا من اخوان السكبان ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك «قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة ، وفي رواية الأبيث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال «ان هذا ليقول بقول شاعر . بل فيه غرة ، وفيه «ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فنقض رسول الله ﷺ بان مهراتها ابنتها وزوجها وان العقل على عصبتها ، وفي رواية عكرمة عن ابن عباس «فقال عمها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره ، فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، لأنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فثله بطل . فقال النبي ﷺ : أسجع كسجع الجاهلية وكما أنها ، وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المنيرة «لجمل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصبه القاتلة وغرة لما في بطنها ، فقال رجل من عصبه القاتلة : أنفرم من لا أكل - وفي آخره - أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية ، وفي حديث عويم عند الطبراني «فقال أخوها العلاء بن مبروح : يا رسول الله أنفرم من لا شرب ولا أكل

ولا نطاف ولا استهل ، فثل هذا يطل . فقال : أسجع كسجع الجاهلية ، ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال : وقالت عاتلة القاتلة ، وعند البيهقي من حديث أسامة بن حميرة : فقال أبوها إنما يعقلها بنودا فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال : الدية على العصابة وفي الجنين غرة ، فقال : ما رضع لحل ولا صاح فاستهل ، فابطله فذلك يطل ، وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخوها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبتهما بخلاف المقتولة فإن حديث أسامة بن حمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة : فقال دعني من أرواحي الاعراب ، وفي لفظ : أسجاعة بك ، وفي آخر : أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر ، وفي لفظ لسنا من أساجيع الجاهلية في شيء ، وفيه : فقال إن لها ولدا هم سادة الحى وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، فقال مالى شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أبيض من صدقات هذيل ، أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن أبي حاتم : ماله هبند ولا أمة قال عمر من الأبل ، قالوا ماله من شيء ، إلا أن تعينه من صدقة بنى لحيان فأعانه بها ، فسمى حمل عليها حتى استوفاهما ، وفي حديثه عند الحارث بن أبي أسامة : فقضى أن الدية على عاتلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الأبل أو مائة شاة ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه : قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بقل ، وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسل : فقال حمل بن النابتة قضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس ، وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وإن ذلك أدرج من بعض رواته على سبيل التفسير للغة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ : فقضى أن في الجنين غرة قال طاوس الفرس غرة ، قلت : وكذا أخرج الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : الفرس غرة ، وكذا أنهما رأيا أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدمي ، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير : الغرة عبد أو أمة أو فرس ، وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يجوز كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جبهة الفرس ، وقد استعمل الآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء : إن أمي يدعون يوم القيامة غرا ، وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكر اكل أو أنثى ، وقيل أطلق على الآدمي غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث : غرة عبد أو أمة ، قال الاسماعيلي قرأه العامة بالاضافة وغيرهم بالتثنية ، وحكى القاضي عياض الخلاف ، وقال : التثنية أوجه لأنه بيان للغرة ما هي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباجي : يحتمل أن تكون د أو ، شكاً من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ، ويحتمل أن تكون للتثنية وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله : بغرة ، وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوى في المراد بها ، قال وقال مالك : الحمران أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يجوز في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها ونقل عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وصامر الفقهاء على الأجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الزائد كونه نفيساً فذلك نسر بعبد أو أمة لأن الآدمي أشرف الحيوان ، وعلى هذا قلن وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر

الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه ، غرة عبد أو فرس أو بطل ، ويمكن إن كان محفوظا أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم ، وعلى قول الجمهور فأقل ما يجرى من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن المعيب ليس من الخيار ، واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون منتفعا به فشرط أن لا ينقص من سبع سنين لأن من لم يلبثها لا يستقل غالبا بنفسه فيحتاج إلى التعهد بالزينة فلا يجر المستحق على أخذه ، وأخذ بعضهم من لفظ الأعلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين ، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجرى ولو بلغ السنين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالحرمة والله أعلم . واستدل به على عدم وجوب النكاح في القتل بالمنقل لأنه لا يملك لم يأمر فيه بالقود وإنما أمر بالدية ، وأجاب من قال به بأن عمود الفسطاط يختار بالكبر والعصر بحيث يقتل بعضه غالبا ولا يقتل بعضه غالبا ، وطرده الممانعة في الفصاح إنما يشرح فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالبا ، وفي هذا الجواب نظر ، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثام ، وشرط القود الثممة وهذا إنما هو شبه الثممة فلا حاجة فيه لقتل المقتل ولا حكمه . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري به . قوله (عن هشام) هو ابن هرو ، وصرح الاسماعيلي من طريق صفان عن وهيب به . قوله (عن أبيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج وحدثني هشام بن هرو عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه ، قال أبو داود عقب رواية وهيب : رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر ، يعني لم يذكر المغيرة في السند . قلت : وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، وساق الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبدة كلهم عن هشام نحوه ، وخالف الجميع وكيع فقال : عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة أخرجه مسلم . قوله (عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم) في رواية الاسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة ، عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر ، قوله (في إملاص المرأة) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنينها فقال : أياكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئا ، وهذا التفسير أحسن من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلق المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة ، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وهو كذلك في الغريب له ، وقال الحليل إملصت المرأة والنافة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع إملصت الحامل ألقت ولدها ، ووقع في بعض الروايات ملص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد لخلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الإملاص للجنين ، وهذا يخرج أيضا على الخذف . وقال صاحب البارح : الإملاص الاسقاط ، وإذا قبضت على شيء فمقط من يدك قول إملص من بدى إملاصا وملص ملصا ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب : أن عمر نعت الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السقط ، قوله (فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية ابن عيينة : فقام المغيرة بن شعبة فقال : بلى أنا يا أمير المؤمنين ، وفيه تهديد ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت ، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة : فقلت أنا ، قوله (قضى النبي ﷺ بالغرة عبد أو أمة) كذا

في رواية عثمان عن وهيب بالام ، وهو يؤيد رواية الثوري وسائر الروايات بغيره ومنها رواية أبي معاوية بلفظ  
 وسمعت النبي ﷺ يقول فيما غرة عبد أو أمة ، . قوله ( فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به ) كذا في رواية  
 وهيب مختصراً وفي رواية ابن عيينة ، فقال عمر من يشهد معك ؟ أقام محمد فشهد بذلك ، وفي رواية وكيع ، فقال اتنى  
 بمن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد له ، وفي رواية أبي معاوية فقال لا تبرح حتى تجيء بالخروج بما قلت ، قال فخرجت  
 فوجت محمد بن مسلمة فجلت به فشهد ، هي أنه سمع النبي ﷺ قضى به ، . قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن  
 هشام ) هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لأن هشاماً تابعي كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضاً عن  
 الاعمش في أول الديات . قوله ( عن أبيه أن عمر ) هذا صورته بالارسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن  
 عروة حمله عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح  
 رواية من قال فيه « عن عروة عن المغيرة » وهم الأكثر . قوله ( فقال المغيرة ) كذا لأبي ذر وهو الوجه ،  
 والمغيرة وقال المغيرة « بالواو . قوله ( انت بمن يشهد ) كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الاثبات ، وحذفت  
 هـد بعضهم الباء من قوله « بمن » ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميين بألف مدودة ثم نون ثم مشاة بصيغة  
 استنهم المخاطب على إرادة الاستثبات أي أنت تشهد ، ثم استغفم ثانياً : من يشهد معك ؟ قوله في طريق الثالث  
 ( حدثنا محمد بن عبد الله ) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي أسبه إلى جده ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من  
 طريق ابن خزيمة عن محمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الاستماعيل يشمر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق  
 نفسه بلا واسطة . قوله ( أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله ) يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث  
 أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إما عبداً وإما أمة ، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنابة ،  
 ونصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستشارة عمر في ذلك أصل في  
 سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى  
 على الأكابر ويعلمها من دونهم ، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجب لو كان صحيحاً اعلمه فلان  
 مثلاً كان ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخافوه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لتأني بن يشهد معك  
 من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن  
 دقيق العيد ، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل  
 واقعة لجواز المانع الخاص بذلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما إذا قامت قرينة  
 وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان  
 وبسط هذه المسألة أيضاً هناك ، ويأتى أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وقد صرح عمر في  
 قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات . وقوله « في إملاص المرأة » أصرح في وجوب الانفصال ميتاً من قوله في  
 حديث أبي هريرة « قضى في الجنين » وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة ، ولو  
 انفصل حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية  
 لعدم ثبوت وجود الجنين ، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما  
 الثاني ، ويظهر أثره فيما لو قُتلت نصفين أو شق بطنها فشهد الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب

ومانت الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وحلها على أنه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ، فأسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا ، فهذا صريح في الانفصال ، ووقع بجمع ذلك في حديث الزهري في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطلب ، فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها ، وفي رواية مالك في هذا الباب ، فطرح جنيها ، واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بهذه الحرة لأن الفضة وودت في ذلك ، وقوله في إملاص المرأة ، وان كان فيه هموم لسكن الراري ذكر أنه شهد رافعة مخضرة ، وقد نصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة هشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة هشر دينها ، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه (١) ولم يتعرض للجنين محكوم بيهوده أو نصره ، ومن الفقهاء من قاله على الجنيين المحكوم بإسلامه تبعا وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى الصيد والله أعلم . واستدل به على ذم الجمع في الكلام ، وعمل الكراهة إذا كان ظاهر التمسك ، وكذا لو كان منسجما لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فاما لو كان منسجما وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذهاب مخاف الطاعة كما وقع لمثل القاضي الفاضل في بعض رسائله ، أو إفلاح عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الحرزي في بعض مواعظه ، وعلى هذا يجعل ما جاء عن النبي ﷺ وكذلك عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن من قصد إلى التمسك وإنما جاء اتفاقا لعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون من قصد وهو الغالب ، وسرناهم في ذلك متفاوتة جدا . والله أعلم

## ٢٦ - باب جنين للمرأة وأن العقول على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد

٩٩٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** أبو حنيفة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان برة عهد أو أمة . ثم إن المرأة التي قضى عليها بالذرة ثويت قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها وزوجها ، وأن العقول على عصبتها ،

٩٩١ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب **حدثنا** يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : أفتتلت إمرأتان من هذيل فزمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنيها غرة عهد أو ولادة ، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها .

**قوله** ( باب جنين المرأة وأن العقول على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد ) ذكر فيه حديث ابن هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين ، قال الاسماعيل : هكذا ترجم أن العقول على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر إيجاب العقول على الوالد ، فإن أراد الوالد التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى . والمحمّد ما قال ابن بطال ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها . قلت :

(١) كذا في بعض النسخ ، ول بعض قبل قوله ولم يتعرض لإسلامه تبعا ، ولعل له سندا وتحرّفا



وأبوها وهصبه أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها ، وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى أن دية المرأة على عاقلتها ، وإنما ذكره بلفظ الوالد للاشارة إلى ماورد في بعض طرق القصة ، وقوله « لا على الوالد » قال ابن بطلان : يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لاف العقل على العصبية دون ذوى الارحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبلي هذا ان في رواية أسامة بن حمير « فقال أبوها إنما يعقلها بنوها » فقال النبي ﷺ الدية على العصبية ،

### ٢٧ - باب من استعان عبداً أو صبيّاً

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ بَعَثَتْ إِلَى مَعْلَمٍ لِلْكِتَابِ : ابْعَثْ إِلَيَّ غُلَامًا يَنْفَشُونَ صَوْفًا ، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حَرًّا  
٦٩١١ - حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : لَمَّا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي فَاطْلُقْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُنْسًا غُلَامٌ كَيْسٌ فَلْيَخْدُمْكَ ، قَالَ خَدَمْتُهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي شَيْءٌ صَنَعْتُهُ : لَمْ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا ، وَلَا شَيْءٌ لَمْ أَصْنَعْهُ لَمْ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا .

قوله ( باب من استعان عبداً أو صبيّاً ) كذا الأكثر بالنون ، وللنسخة والإسماعيل « استعان » بالراء . قال الأكرمانى : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر . قوله ( ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب ) في رواية النسخة « معلم كتاب » بالتنكير . قوله ( ابعث إلى غلامنا ينفشون ) هو يضم الفاء وبالدين المجمة . قوله ( صوفا ولا تبعث إلى حرا ) كذا للجمهور بكسر الهمزة وفتح اللام الحفيفة بعد هاءياء ثقيلة وذكره ابن بطلان بلفظ « الا » بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو عكس معنى رواية الجماعة . وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة وحكاية منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يجزم به ، ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي ﷺ في الحضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي ﷺ وأجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطلان : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حرا لم يبلغ أم عبدا بغير إذن مولاه فهل كان من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلته . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطلان ثم نقل عن الداودي أنه قال : يحمل فعل أم سلمة على أنها أهم قال فعلى هذا لافرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حرا لأنها أم لئلا قالنا كالحا وعبيدنا كعبيدها ، وأما أولادنا فاجتنبهم ، وقال الأكرمانى : لعل غرضها من منع بيع الحر لإكرام الحر وإبصال المرض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد العيران فيما لا كبره مشقة فيه ولا يخاف منه التلصص كما في حديث الباب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أواخر الوصايا . قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صبيب ، وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة امر أم سلمة لأخيه أنس أن في كل منهما استخدام الصغير بأذن وليه ،

وهو جار على العرف السائغ في ذلك ، وإنما خصت أم سلمة العبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيد في الأمر اليسير الذي لامشقة فيه ، بخلاف الاحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فرأت له من المصاحبة أن يخدم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع المآجل والآجل ، فأحضرته وكان زوجها معها فنسب الاحضار اليها تارة واليه أخرى ، وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في باب حسن الخلق ، من كتاب الأدب واصله ، وكانت لآبي طاعة في احضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي ﷺ الخروج الى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضا ، وتقدم في كتاب المغازي قوله ﷺ لآبي طاعة لما أراد الخروج الى خيبر : اللهم س لي غلاما يخرج معي فأحضر له أنسا ، وقد بدت وجه الجمع المذكور في كتاب الأدب أيضا ، قال السكرتاني : مناسبة الحديث للترجمة أن الخدمة مسئومة للآطاعة ، وقوله في آخر الحديث : فما قال لي شيء صنعت لم أصنع هذا هكذا ، ولا شيء لم أصنع لم لم تصنع هذا هكذا ، كذا وقع بصيغة واحدة في الاثبات والنفي ، وهو في الاثبات واضح وأما النفي فقال ابن التين مراده أنه لم يله في الشق الأول على شيء فله نافضا عن ارادته تجردا عنه وحلا ولا لاه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أنه يخطئ فيه لوفاه ، ول ذلك أشار بقوله : هذا هكذا ، لأنه كما صفع عنه فيما فعله نافضا عن إرادته صفع عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فعله نافضا عن ارادته لصفع عنه . انتهى ماخصا ، ولا يخفى تكلفه . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق ابن جريج قال : أخبرني اسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن هاية راويه في هذا الباب بالفظ : ولا شيء لم أفعله لم لم تفعله ، وهذا من رواية الاكابر عن الاصاغر قال ابن علية مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا من تلميذه

## ٢٨ - باب المدين جبار ، والجبل جبار

٦٩١٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن سويد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : المتباه جرحهما جبار والجبل جبار والمدين جبار ، وفي لكان الحس قوله ( باب المدين جبار والجبل جبار ) كذا ترجم بعض الخبر ، وأفرد بهذه بعده ، وترجم في الزكاة لبقية وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بنماه وبدأ فيه بالمدين وثني بالجبل ، وأورده هنا من طريق الليث قال : حدثني ابن شهاب ، وهذا مما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة . قوله ( عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ) كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر ، واقتصر بعضهم على أبي سلمة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال : عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وهذا قد يظن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سلمة موصول ، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسعيد بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني : المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة ، وليس قول يونس بدفوع . قلت : قد نابه الاوزاعي عن الزهري في قوله : عن سعيد الله لكن قال : عن ابن عباس . بدل أبي هريرة ، وهو وهم من الرازي عنه يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدي ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئا منه ، وروى بعض الضعفاء عن

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعنه ذكره ابن عدى وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتجاهه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذى بعد وهام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . **قوله** (العجاء) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمد تأنيث أعجم وهى البهيمة ، ويقال أيضا لكل حيوان غير الانسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الاول . **قوله** (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذى لا شيء فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، وعن مالك ما لا دية فيه أخرجه الترمذى ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أى لا شيء فيه ، وقال الترمذى فسر بعض أهل العلم قالوا : العجاء الدابة المنفردة من صاحبها فما أصابت من أنفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تخريجها : العجاء التى تسكون منفردة لا يكون معها أحد ، وقد تسكون بالانهار ولا تسكون بالليل ووقع عند ابن ماجه فى آخر حديث عبادة بن الصامت : والعجاء البهيمة من الانعام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذى لا يغرم ، كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربى أن بناء ج ب الرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير يأتى اسم الفعل والفاعل اسلب معناه **سكبا** بأتى لآيات معناه ، وتنبه شيخنا فى شرح الترمذى بأنه الرفع على بابه لأن إنلاقات الآدمى مضمونة مقهور متلفها على ضمانها ، وهذا انلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتى بقية ما يتعلق بالعجاء فى الباب الذى يليه . **قوله** (والبئر جبار) فى رواية الأسود بن العلاء عند مسلم والبئر جرحها جبار ، أما البئر فهى بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسميتها وهى مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب والطوى والجمع أؤر وآبار بالمد والتخفيف وهم زواتين بينهما موحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادية القديمة التى لا يعلم لها مالك تسكون فى البادية فيقع فيها انسان أو دابة فلا شيء فى ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئرا فى ملكه أو فى موات فوقع فيها انسان أو غيره فتلّف فلا ضمان اذا لم يكن منه تسبب الى ذلك ولا تغريم ، وكذلك لو استأجر انسانا ليحفر له بئرا فانه عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئرا فى طريق المسلمين وكذلك فى ملك غيره بغير إذن فتلف بها انسان فانه يجب ضمانه على حافة الحافر والكفارة فى ماله ، وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه فى مال الحافر ، ويتحقق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لا غير كما نقله فى النهاية عن الازهرى منحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات ماحقة بها . قل عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لانه لا غلب أو هو مثال نبيه به على ما عدها ، والحكم فى جميع الانلاف بها سواء كان على نفس أو مل ، ورواية الأكثر تناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجح الذى يحتاج لتقدير لا عموم فيه . قال ابن بطال : وعجاف الخنزيرة فى ذلك تضمنوا حافر البئر مطلقا قياسا على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربى اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبئر ، وجاءت رواية شاذة بلفظ النار جبار ، بنون وألف ساكنة قبل الراء ، وهذه عقدم أن من استوفد ناراً بما يجوز له فتمدت حتى أتفت شيئا فلا ضمان عليه ، قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالألف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل فقله ابن عبد البر وغيره . عن يحيى بن معين وجزم بأن معمر أصحفه حيث رواه عن وهام بن أبي هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وليس بهذا أحد حديث القات . قلت : ولا يفرض على الحفاظ أن يثبتوا بالاحتجالات . ويؤيده

ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعتمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فبأقبح عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ، وبؤيده أيضا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظه ، والجب جبار ، بهميم مضمومة ووجهة تقييده وهي البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تقييده سفيان بن حميد حيث روى عن الزهري في حديث الباب ، الرجل جبار ، بكسر الراء وسكون الجيم ، وما ذاك إلا أن الزهري مكث من الحديث والأصحاب فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منه كرا ، وقال الشافعي : لا يصح هذا . وقال الدارقطني : رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكروها ، وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف . نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتأق من حيث المعنى من الإلتحاق بالجمعاء وبلتحق به كل جماد ، فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فوات أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء . قوله ( والمعدن جبار ) وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم والمعدن جرحا جبار ، والحكم فيه ما تقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكأنه ذكره بالتأنيث للأولاد أو للملاحظة أرض المعدن ، فلو حفر معدنا في مائة أو في مائة فوقه فيه شخص فوات فدمه هدر ، وكذلك استأجر أجيرا يعمل له فانهار عليه فوات ، وياتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كن استأجر على صمود نخلة فسقط منها فوات . قوله ( وفي الركاز الخمس ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

٢٩ - باب للمعجاء جبار . وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من اللقعة ، ويضمنون من رد الغنم . وقال حماد : لا تضمن لللقعة إلا أن ينقض إنسان الدابة . وقال شريح : لا تضمن ما وقعت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم وحاد : إذا ساق المكارى حمارا عليه امرأة فتخز لا تبي عليه . وقال الشافعي : إذا ساق دابة فأنعها فهو ضامن لما أصابت ، وإن كان خلفها مترسلا لم يضمن

٩٩١٣ - حدثنا مسلم حدثنا شعبه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : للمعجاء عقالها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس

قوله ( باب المعجاء جبار ) أفردا بترجمة لما فيها من التفاريح الزائدة عن البئر والمعدن ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك . قوله ( وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون ) بالتعديد ( من اللقعة ) بفتح النون وسكون الهمزة ثم جاء ماملة أي الضربة بالرجل ، يقال نطعت الدابة إذا ضربت برجلها ونفع بالمال وهي به ونفع عن فلان ونافع دفع ودافع قوله ( ويضمنون من رد الغنم ) بكسر الهمزة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في قم الدابة ليهرقها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلففت الراكب عنانها فأصابت برجلها شيئا ضمنه الراكب ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا الاثر وصلة سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن ابن سيرين نحوه . قوله ( وقال حماد لا تضمن اللقعة إلا أن ينقض ) بدون ومعجمة ثم ماملة أي يهادن . قوله ( إنسان الدابة ) هو

أعم من أن يكون صاحباً أو أجنبياً ، وهذا الاثر وصل بعنه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن . **قوله** ( وقال شريح ) هو ابن الحارث القاضي المشهور . **قوله** ( لا يضمن ما عاقبت ) أى الدابة ( أن يضربها فتضرب برجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فاصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد : أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان ، . **قوله** ( وقال الحكم ) أى ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر هو الكوفي أحد فقهاءهم ( وحماد ) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضا . **قوله** ( إذا ساق المسكاري ) بكسر الراء وبفتحها أيضا . **قوله** ( حمارا عليه امرأة فتجر ) بالحاء المعجمة أى تسقط . **قوله** ( لا شيء عليه ) أى لا ضمان . **قوله** ( وقال الشعبي إذا ساق دابة قاصها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلا يضمن ) وصاحبها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسماعيل بن سالم عن عاصم وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأنعها قاصا صاب انسانا فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلا أى يمتد على هيئته فليس عليه ضمان فيما أصابت . قال ابن بطال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة يدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت بيدها وفها ، فأشار البخاري الى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة بما يخالف ذلك . وقد احتج لهم الطحاوي بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والقدم واحتج برواية سفيان بن حسين د الرجل جبار ، وقد غلط الحفاظ ، ولو صح قاليد أيضا جبار بالتياس على الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هي معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث د الرجل جبار ، مختصر من حديث د العجاء جبار ، لأنها فرد من أفراد العجاء ، وم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع في حديث الباب زيادة د الرجل جبار ، أخرجه الدارقطني من طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا إن أوقفها في الطريق ، وأما السائق فتقبل ضامن لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة برأى عينه فيمكنه الاحتراز منها ، والراجع عندهم لا يضمن النفحة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف القدم فإنه بمنعها باللباس ، وكذا قال الحنابلة . **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجمحي والسند بهريون ، **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الاسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زيادة سمعت أبا هريرة ، . **قوله** ( العجاء عقلا جبار ) في رواية حماد البجلي عن أبي زيد عن شعبة د جرح العجاء جبار ، أخرجه الاسماعيلي ، ووقع في رواية الاسود ابن العلاء عند مسلم د العجاء جرحها جبار ، وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عند ابن ماجه ، وفي حديث عبادة بن الصامت عنده ؛ وقال شيخنا في شرح الترمذي : وليس ذكر الجرح قيما وإنما المراد به إنزالها بأى وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أى لادية فيها تنافه . وقد استدل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما أنلفت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راکبها أو سائقها أو قاذفها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راکباً كأن يلوي دنانها فتتلف

شيئا برجلها مثلا أو يطعمها أو يزجرها حين يسوقها أو يقودها حتى تنفذ ما أمرت عليه ، وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة انسان فانه يضمن ما أتلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقا أو راكبا أو قائدا سواء كان مالكا أو أجيرا أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ، وسواء أتلقت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا ، والحجة في ذلك أن الانلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهي كالآلة بيده فعملها منسوب اليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا . وعن مالك كذلك إلا إن رحمت بغير أن يفصل بها أحد شيئا ترحم بسببه ، وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ « السائمة جبار » وفيه إشعار بأن المراد بالعمياء البهيمة التي ترعى لكل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه الغالب على السائمة . وليس المراد بها التي لاتعنف كافي الزكاة فانه ليس مقصودا هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في إنلاف البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهارا ، وأما بالليل فان عليه حفظها ، فإذا أتلقت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أتلقت ، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو دارد والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضا وابن ماجه من رواية حديد الله بن عيسى والنسائي أيضا من رواية محمد بن ميسرة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضاربة فدخلت حائطا فأصدمت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل ، وأخرج ابن ماجه أيضا من رواية الليث عن الزهري عن ابن محبصة أن ناقة للبراء ولم يسم حراما ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلا قال « عن حرام بن محبصة عن أبيه » وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري « عن حرام بن سعيد بن محبصة أن ناقة » وأخرجه الشافعي في رواية الموزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فراد مع حرام سعيد بن المسيب قال « إن ناقة للبراء » وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على الوان والمسند منها طريق حرام عن البراء . وحرام بمهاتين اختلف هل هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن محبصة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون الزهري فيه ثلاثة أشياء ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسل فهو مشهور حدث به الثقات ونقله فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه بأن التذخ لا يثبت بالاحتياط مع الجمل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء بثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث « العمياء جبار » لانه من العام المراد به الخاص ، فلما قال « العمياء جبار » وقضى فيما أنفذت العمياء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العمياء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقص على الحنفية أنهم لم يستمروا على الأخذ به وموه في تضمين الراكب متمسكين بحديث « الرجل جبار » مع ضعف رايه كما تقدم ، وتعقب بهضمهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قومه إرسال المواشي ليلا وحديثها

نهارا انعكس الحكم على الأصح ، وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك ، ونظيره القسم الواجب المرأة لو كان يكتب ليلا ويأوى الى أهله نهارا لانعكس الحكم في حقه مع أن عماد القسم الليل ، نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فسكان بعضهم يرسلها ليلا وبعضهم يرسلها نهارا فالظاهر أنه يقضى بما دل عليه الحديث

### ٣ - باب إثم من قتل ذميا بغير جرم

٦٩١٤ - **حَرْشُ** قَيْسِ بْنِ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرْحُ رَائِعَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحُهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »

**قوله** ( باب إثم من قتل ذميا بغير جرم ) بضم الجيم وسكون الزاء ، وقد بينت في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ، ووقع نصا في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل بلفظ « حق » ، وللباق من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم عن رسول الله ﷺ بلفظ « من قتل معاهدا له ذمة الله ورسوله » ولأبي داود والنسائي من حديث أبي بكر « من قتل معاهدا في غير كتمه » والذي منسوب الى الذمة هو العهد وهذه ذمة المسلمين واحدة . **قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد . **قوله** ( حدثنا الحسن ) هو ابن عمرو الفقيمي بفاء ثم قاف مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية . **قوله** ( مجاهد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جندب بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلا بين مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي حاتم عن طريقه ، وجرم أبو بكر البردنجي في كتابه في بيان المرسل أن مجاهدا لم يسمع من عبد الله بن عمرو . **قوله** ( من قتل نفسا معاهدا ) كذا ترجم بالذمي ، وأورد الخبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ « من قتل معاهدا » كما هو ظاهر الخبر ، والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان بهمة جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم ، وكأفنه أشار بالترجمة هنا الى رواية مروان بن معاوية المذكورة فان لفظه « من قتل قتيلا من أهل الذمة » ، والترمذي من حديث أبي هريرة « من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله » الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جندب ونقلت ترجمته الدارقطني لرواية مروان لأجل الزيادة وبينت أن مجاهدا ليس مدلسا وسماحه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجم رواية عبد الواحد لأنه توابع وانفرد مروان بالزيادة ، وقوله « لم يرح » تقدم شرحه في الجزية ، والمراد بهذا النبي وإن كان عاما للتخصيص بزمان ما لما تماضت الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلما ولو كان من أهل الكفاية فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ومآله الى الجنة ولو عذب قبل ذلك ، **قوله** ( ليوجد ) كذا الأكثر هنا وفي رواية السكهمي بجذف اللام . **قوله** ( أربعين عاما ) كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل فقال « سبعين عاما » ، ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه « وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفا » ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار اليها ونحوه

لأحمد بن طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي ﷺ « سيكون قوم لم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرح راحة الجنة وإن ربحها أي وجد من مسيرة سبعين عاما ، وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « من مسيرة مائة عام ، وفي الطبراني عن أبي بكر « خمسمائة عام ، ووقع في الموطأ في حديث آخر « أن ربحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام ، وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة ، وفي حديث لجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام ، وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الأربعون هي الأشد فن بلغها زاد عمله وبقينه وندمه ، فكأنه وجد ربح الجنة التي تبعه على الطاعة ، قال : والسبعون آخر المعتكف ويعرض عندهما الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ربحها من المدة المذكورة ، وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبى ونبي فن جاء في آخرها وآمن بالنبيين يكون أفضل من غيره فيجد ربح الجنة ، وقال الكرماني : يحتدل أن لا يكون العدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التذكير ، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الآحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والآلاف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة أجزائه بقدره وهي النصف والثلث والسادس بغير زيادة ولا نقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت المبالغة ، والخمسمائة ثم الآلاف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فن أدركه من المسافة البعدى أفضل من أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذى فقال : اجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم . ثم وأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال : ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يخافى الله من أدراكه ، فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمى أو المعاهد لا يقتل به الاقتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الذموى ، وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذي بعده

### ٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبي جحيفة قال « قلت لعلي ح . وحدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف سمعت الشعمي يحدث قال سمعت أبا جحيفة قال « سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ - وقال ابن عيينة مرة : ما ليس عند الناس - فقال : والذي فاق الحجة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فمما يعطى رجل في كتابه ، وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر ،

قوله ( باب لا يقتل المسلم بالكافر ) عقب هذه الترجمة بالنسبة قبيلها للاشارة الى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمى أن ينقص من المسلم اذا قتله عدوا ، والاشارة الى أن المسلم اذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل



كافر ، بل يحرم عليه قتل الأذى والمعاهد بغير استحقاق . قوله (حدثنا صدقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هنا  
حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عاصرا حدثهم عن أبي جهميفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ ،  
والصواب ما عند الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية . قوله (مطرف) بمهمة وتشديد الراء هو  
ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور . قوله (سألت عليا) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا  
السياق أخصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند وهل  
عندكم شيء عن رسول الله ﷺ غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يؤثيه  
الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ؟ فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح  
الحديث وبيان اختلاف ألفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالعقل وفكك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكافر  
فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول  
ذميا استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر ، وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد  
في الأرض ، وخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي  
والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي ، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن عن قيس  
ابن عباد عن علي باللفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ، وأخرجه أيضاً من رواية عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعهل بن يسار ، وطرقه كلها  
ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن  
تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه ، لأن الكافر  
الذي يقتل به ذو العهد هو الحربي دون المساوي له والأعلى ، فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحربي فيجب أن يكون  
الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحربي تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال الطحاوي : ولو كانت فيه دلالة على  
نفي قتل المسلم بالذمي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا لكان لحنا والذي يفتي لا يلحق ، فلما لم  
يكن كذلك هنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال :  
ومثله في القرآن (واللاني يؤمن من الميضي من نسائك إن ارتبتم فعدتم ثلاثة أشهر ، واللاني لم يحضن ) ، فإن  
التقدير واللاني يؤمن من الميضي واللاني لم يحضن ، وتعقب بأن الأصل عدم التقدير ، والكلام مستقيم بغيره إذا  
جعلنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده افتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى . ولو سلم أنها للعطف فالمشاركة في أصل  
النفي لا من كل وجه ، وهو كقول القائل سررت بزيت منطلقا وعمرو فانه لا يوجب أن يكون بعمره منطلقا أيضاً  
بل المشاركة في أصل المرور . وقال الطحاوي أيضاً : لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق  
بالدماء التي يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقه : المسلمون تكافأ دماؤهم ، وتعقب بأن هذا المعنى مردود ، فإن  
في الحديث أحكاما كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال : يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود يقتلهم  
وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال : لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد  
في عهده ، ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقيا ، وقال ابن السمعاني :  
وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبرة بعدم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث

المعنى أن الحكم الذي بين في الشرع على الاسلام والكفر إنما هو اشرف الاسلام أو لنقص الكفر أو لها جميعا فان الاسلام يذبح الكرامة والكفر يذبح الهوان ، وأيضا لإباحة دم الذي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيع لدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان انفق القتل لم يتجه القول بالقول لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فأُسنَد عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لزفر إنكم تقولون نذرا الحدود بالشبهات فجئتم إلى أعظم الشبهات فأفدتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فأشهد على أني رجعت عن هذا . وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أخضه بالحربي ، فمدل الشافعي عن ذلك فقال : وجه دليل السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل فعني لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام . فاصبته . وبما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن أبي ليلى عن ابن عمر قال : قتل رسول الله ﷺ مسلما بكافر وقال : أنا أول من وفى بذمته ، قال الدارقطني : إبراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره ، والمشهور عن ابن أبي ليلى مرسلا . وقال البيهقي : أخطأ راويه عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبي ليلى ، وإنما يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع ورواه غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جميعا عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى . قلت : لم ينفرد به إبراهيم كما يوحى كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن أبي ليلى ، وابن أبي ليلى ضعيف جماعة ووثق فلا يمتزج بما ينفرد به إذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خاف ؟ قاله الدارقطني . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن إبراهيم بلغني أن إبراهيم قال : أنا حدثت به وربيعة عن ابن المنكدر عن ابن أبي ليلى ، فرجع الحديث على هذا إلى إبراهيم وإبراهيم ضعيف أيضا ، قال أبو عبيد : وبمثل هذا السند لا تسلك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده ، وذكر الشافعي في « الأم » ، كلاما حاصله أن في حديث ابن أبي ليلى أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث « لا يقتل مسلم بكافر » خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية مقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم من الشافعي ، فان خطابة يوم الفتح كانت بسبب التقتيل الذي قتله خراة وكان له عهد ، فخطب النبي ﷺ فقال « لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته به » ، وقال « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد » ، فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخواص بالمعاهد الذي قتله . وبالحكم الثاني إلى النهي عن الاندفاع على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججهم قطع المسلم بمرقة مال الذي ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص ، وأجاب غيره بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت المارقة بغيرها لم يستحق الموت ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضا اقتصاص يشرع بالمساراة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا يشترط فيه المساواة

٣٢ - باب إذا أظلم المسلم يهوديا عند الغضب ، رواد أبو هريرة عن النبي ﷺ

٦٩١٦ - **حَرْشُ** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ »

٦٩١٧ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

أَلْخَدْرِيِّ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ لَطَمَ وَجْهِي . فَقَالَ : ادْعُوهُ ، فَدَعَاوَهُ ، فَقَالَ : أَطَمْتَ وَجْهَهُ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : وَالَّذِي اصْطَفَى 'مُوسَى' عَلَى الْبَشَرِ ، قَالَ فَقُلْتُ : أَعْلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ فَأَخَذَتْنِي غَضَبُهُ فَأَلَطَمْتُهُ . قَالَ : لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِنَّ النَّاسَ بِصَفْعَتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيضُ ، فَذَا أَنَا بِمُوسَى أَخِذْتُ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْلَّشْرِ ، فَلَا أُدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جَزِيءَ بِصَفْعَةِ الْأُطُورِ »

**قوله** ( باب إذا لطم المسلم يهوديًا عند الغضب ) أى لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكان له رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتص النبي ﷺ للذي من المسلم دل على أنه لا يقتصر القصاص ، لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في اللطمة فيختص الأيراد من يقول منهم بذلك . **قوله** ( رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ) تقدم موصولاً مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وروى بعض طرقه كما بينته هناك « وقال اليهودى إن لى ذمة وهدا » . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله ﷺ قد لطم وجهه الحديث ) كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن زساقه تاماً بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تاماً ومختصراً ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهاد عن سفيان بلفظ « لا تخيروا بين الأنبياء » . وزاد « قال الله بهم كما بعثني » ، قال الإسماعيلي : لم يزد على ذلك ، ورواه يحيى القطان عن سفيان تاماً . قلت : وإيس فيه « قال الله بهم كما بعثني » . **قوله** ( جاء رجل ) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى . **قوله** ( لطم وجهي ) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » . **قوله** ( فقال أطمط وجهه » كذا للأكثريهزة الاستفهام وفي رواية السكشميني « لم لطمته » . **قوله** « أم جودي » في رواية السكشميني « جزي » بغير واو والأول أولى ، وفي الحديث استمداء الذي على المسلم ، ورفعه إلى الحاكم ، وسماع الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ماخفي عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تمزيهه على ذلك ، وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الديات والفصااص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثاً ، المعلق منها وما في معناها من المناهات سبعة - أدبث والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيها ماضى أربعون والخاص منها أربعة عشر حديثاً ، وافقه مسلم على تحريرها سوى حديث ابن عمر « أن من ورطات الأمور ، وحديث ابن عباس

« أبعث الناس إلى الله ثلاث : ملحد في الحرم ، الحديث ، وحديث أنس ولو اطع عليك ، وحديث ابن عباس وهذه وهذه سواء » ، وحديث أبي قلابة المرسل « ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث ، وحديثه المرسل » دخل على نفر من الأنصار ، الحديث في القسامة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية وعشرون أثرا بعضهم مرسل وصايرها مروي ، والله سبحانه وتعالى أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٨ - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ) كذا في رواية المري ، وصفط لمظ ، كتاب ، من رواية المستمل ، وأما النسفي فقال « كتاب المرتدين ، ثم بسم الله ثم قال « باب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ » وقوله « والمعاندين ، كذا لاكثر بالنون ، وفي رواية الهرجاني بالهاء بدل النون والاول الصواب

### ١ - باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى « إِنَّ لِلشَّرْكِ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » ( كُنْ أَشْرَكَتَ لَيْحَةً طُنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ )

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ ( الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا : أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لِقَانَ « إِنَّ لِلشَّرْكِ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ »

٦٩١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ع . وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا صَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَكْبَرُ الْكِبَارِ لِأَشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَتَحْقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرُ وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ ( ثَلَاثًا ) أَوْ قَوْلُ الزُّوْرِ ، فَمَا زَالَ يُسَكَّرُ رُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ ،

٦٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ فَرَّاسٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ أَهْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَارُ ؟ قَالَ : الْأَشْرَاكُ بِاللَّهِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْبَيْنُ الْقَدُوسُ . قُلْتُ : وَمَا الْبَيْنُ الْقَدُوسُ ؟ قَالَ : الَّذِي يَقْطَعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ »

٦٩٢١ - **حديث** خلاَّد بن يحيى حدثنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل « عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رجل يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأوّل والآخر »

**قوله** ( باب اثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل ( **إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** ) )  
 و ( **إِنَّ أَشْرَكَ لِحُبُلَانِ صَاحِكٍ** ) ولتشكون من الحاسرين ) في رواية القابسي بعد قوله وقتالم دواثم من أشرك الخ ، وحذف لفظ د باب ، والواو في قوله ( **وَأَنْ أَشْرَكَ** ) لعطف آية على آية والتقدير وقال لأن أشرك لأنه في التلارة بلاوار ، قال ابن بطال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من الأهدم الى الوجود مساويا فنسب النعمة الى غير المنعم بها ، والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره ، والاحتياط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى ( **فَبِمَتَ رُوْحُهُ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ** ) وذكر فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى ( **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشارت هناك الى مواقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره ليس كما يقولون ( **لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) بشرك الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض رواياته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصرا ولفظه عن النبي ﷺ في قوله ( **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيرى عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله ( **لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) قال : لم يخلطوه بشرك ، هكذا أورد موقفا على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقفا عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرغ فسأل أبيه بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلطان : آية قد بلغت منى كل مبلغ ، فذكرها ، فقال سلطان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك . وأورد من طريق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة فولا آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، ليست لهذه الأمة . وسندهما ضعيف . وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطبري ردا على من زعم أن لفظ اللبس يأبى تفسير الظلم هنا بالشرك معتلا بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فالجواب بأن المراد بالذين آمنوا أهم من المؤمن الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبرا للوصول مع صلته يقتضى أن ما بعده ثابت لمن قبله لا اكتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الأمن المذكور ثانيا هو المذكور أولا فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله ( **وكيف أخاف ما أشركتم ولا تتخافون** - الى قوله - **أحق بالآمن** ) قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى ( **وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون** ) وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى

تألوا هي قضية شرعية ولا تستلزم الوقوع ، وقيل الخطاب له والمراد الأمة ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث  
 أبي بكر في أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه في الشهادات وفي حقوق الوالدين من كتاب الادب . الحديث الثالث  
 حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكبائر أيضا ، وقد تقدم شرحه في « باب بين الغموس » من كتاب الايمان  
 . قوله ( جاء أعرابي ) لم أنف على اسمه . قوله ( قلت وما اليمين الغموس ) السائل عن ذلك قد بينته  
 شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن ابراهيم في أول السند هو المعروف بابن اشكاب أخو علي وهو  
 من أمراء البخاري ولكنه سمع قبله قليلا ومات بعده . وعبد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري  
 . وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الدييات في « باب جنين المرأة » وربما روى  
 بواسطة كمنا . الحديث الرابع حديث ابن مسعود ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( قال رجل ) لم أنف  
 على اسمه . قوله ( ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر ) قال الخطابي : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة  
 في اسلام بمحمد عليه السلام ، وقال تعالى ( قل للذين كفروا إن يفتنوا بغفر لهم ما قد سلف ) قال : ووجه هذا الحديث  
 أن أسلم لم يؤخذ بما مضى ، فإن أساء في الاسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على  
 ما سلكه فإنه إنما يؤخذ بما جهاه من المعصية في الاسلام ويكف بما كان منه في الكفر كأن يقال له : أنت فعلت  
 كذا وأنت كافر فلا منك إسلامك عن معارضة مثله ؟ انتهى ملخصا ، وحاصله أنه أول المؤاخذة في الأول  
 ما تبكيك وفي الآخر بالعقوبة ، والأولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصي  
 فإذا ارتد ومات هل كفره كان كمن لم يسلم فيما قبل على جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث  
 بعد حديث « أكبر الكبائر الشرك » وأورد كلا في أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطال عن المهلب قال : معنى  
 حديث الباب من أحسن في الاسلام بالمعادي على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن  
 أساء في الاسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه . قال ابن بطال : ففرسته على جماعة من العلماء  
 فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للاجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل  
 في الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبري . ونقل ابن الزين عن الداودي معنى من أحسن مات على  
 الاسلام ، ومن أساء مات على غير الاسلام . وعن أبي عبد الملك البوني : معنى من أحسن في الاسلام  
 أي أسلم إسلاما صحيحا لا تفاق فيه ولا شك ، ومن أساء في الاسلام أي أسلم رياء وسعة ، وهذا جزم انقرطي ،  
 وتغيره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه إلى موته ، والإساءة بضد ذلك فإنه إن لم يخلص إسلامه  
 كان منافقا فلا ينهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك . قلت :  
 وحاصله أن الخطابي حل قوله في الاسلام ، على صفة خارجية عن ماهية الاسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس  
 الاسلام وهو أوجه . فنيته : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان مملعا عن  
 مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم ، وظاهر  
 ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول في توجيه  
 الثاني عند شرحه ، ويحتمل أن يحسب هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخيرات في  
 الكفر أنه كان سببا لعمله الخير في الاسلام . ثم وجدت في « كتاب السنة » لعبد العزيز بن جعفر وهو من روى

الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الاجماع الذى نقله ، وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد أنه قال : بلغنى أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤخذ بما كان فى الجاهلية ، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود ففيه أن الذنوب التى كان الكافر يفعلها فى جاهليته إذا أسلم عليها فى الاسلام فإنه يؤخذ بها لأنه باسرارها لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يبتط عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها ، وإل هذا ذهب الحلي من الشافعية ، وتناول بعض الحنابلة قوله ( قل للذين كفروا إن يفتروا يغفر لهم ما فعلوا ) على أن المراد ما سلف بما انتموا عنه ، قال : والاختلاف فى هذه المسألة مبنى على أن الثوبة هى الدماء على الذنوب مع الانقلاع عنه ، والعزم على عدم العود اليه والكفر إذا تاب من الكفر ولم يزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابا منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجراب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم ولدته أمه والاخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل السى قال لا إله إلا الله حتى قال فى آخره حتى تميت أننى كنت أسلمت يومئذ

٢ - باب حكم المرتد والمرتدة واستنابتهم . وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم : تقتل المرتدة . وقال الله تعالى ( كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات ، والله لا يهدى القوم الظالمين . أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصبحوا فان الله غفور رحيم . إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم وأولئك هم المفلحون ) . وقال : ( يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ) . وقال ( إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً ) . وقال ( من يردد منكم عن دية ف سوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين ، وإن من يشرح بالكفر صدره فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين . أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم المفلحون . لا جرم ) يقول حقاً أنهم فى الآخرة هم الخاسرون - إلى قوله - ( ثم إن ربك من بعدها لرفور رحيم . ولا يزالون يتقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يردد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون )

٦٩٢٢ - حديث أبو الثعالب محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن أبوب عن عكرمة قال : أتى على رضى الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله ﷺ لانهذبوا بمذاب الله ، وافتلتهم يقول رسول الله ﷺ : من بدّل دينه فاقتلوه ،

٦٩٢٣ - **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى عن قرة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة وعن أبي موسى قال : أقيمتُ إلى رسول الله ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله ﷺ يستك ، فكلما سأله ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال قلت : والذي بعثك بالحق ما أظلم على ما في أنفسهما ، وما شعرتُ أنهما يطلبان للعمل . فكأنني أنظر إلى رسواك تحت شجرة قدصت ، فقال : لن - أولا - نعمل على عملنا من أراده ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى ابن ، ثم اتبعه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه أتى له وسادة قال : انزل ، فإذا رجل هندة مؤتى ، قال : ما هذا ؟ قال : كان يهودياً فأسلم ثم شهّد . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاه الله ورسوله ( ثلاث مرات ) ، فأمر به فقتل . ثم نذا كراً قيام الليل ، فقال أحدهما : أما أنا فأقوم وأنام ، وأرجو في نومي ما أرجو في قومي .

**قوله** ( باب حكم المرتد والمردة ) أى هل هما سواء أم لا . **قوله** ( واستنابتهما ) كذا لابي ذر ، وفي رواية القابسي ، واستنابتهما وحذف اللباقين ليكنهم ذكروها كابي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المذنب : قال الجمهور تقتل المرتدة ، وقال علي تشرق ، وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسند عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس الحرة وبؤسر مولد الأمة أن يجبرها . **قوله** ( وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم ) يعنى الذمى : تقتل المرتدة ، أما قول ابن عمر فنسبه مغلطاً إلى تخرج ابن أبي شيبة ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فرسله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال : إذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام استنابا فإن تابا تركا وإن أبيا قتل ، وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عبيدة عن إبراهيم ولا يقتل ، والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف ، وقد اختلفت نفعه عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس ولا تقتل النساء إذا هن ارتدن ، رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطنى ، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن ، وأخرج الدارقطنى عن ابن المنكدر عن جابر أن امرأة ارتدت فأمر النبي ﷺ بقتلها ، وهو يمسك على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قتل ماردة . **قوله** ( وقال الله تعالى : كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق - إلى قوله - غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها ) كذا لابي ذر وساق الآية إلى ( الظالمون ) وفي رواية القابسي بعد قوله إن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون وفي رواية النسفي ( كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم - الآية إلى قوله - كافرين ) كذا عنده ، وكأنه وقع عنده خلط هذه باتى بعدها وساق وفي رواية كريمة والأصيل ما حذف من الآية لابي ذر ، وقد أخرج النسائي ومحمد بن حبان عن ابن عباس وكان رجل من



الانصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من قوبة؟ فزك (كيف يهدي الله قوما - إلى قوله - إلا الذين تابوا) فأسلم. (قوله) وقال يا أيها الذين آمنوا ان طيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين (قال عكرمة نزات في شاس بن قيس المودى، دس على الأنصار من ذكرهم بالحرب التي كانت بينهم قتادوا يقتلون، فأناهم النبي ﷺ فذكرهم فمروا ألما من الشيطان فعانق بعضهم بعضا ثم انصرفوا ساهمين مطمئنين فزات، أخرجه اسحق في نفسه مطولا. وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولا رقي هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب اذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه. (قوله) وقال ان الذين آمنوا ثم كفروا (ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفرا) الآية وساقوا كلها في رواية كريمة. وقد استدل بها من قال لا تقبل توبة الرد بقا صيات تقريره. (قوله) (من يرد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وساق في رواية كريمة إلى الكافرين، ووقع في رواية أبي ذر (من يرد) بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع، وللباقين من القراء ورواة الصحيح (من يرد) بتشديد الهال، ويقال إن الادغام لغة تميم والاضمار لغة الحجاز، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين، وقيل بل وافق كل قارئ مصحف بلده، فعلى هذا فهم في مصحف المدينة والقمام بدالين وفي البقية بدال واحدة. (قوله) (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى (وأولئك هم الغافلون) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها، وهي حجة لعدم المزاخنة بما وقع حالة الاكراه كما صيات تقريره بعد هذا. (قوله) (لا جرم) يقول حقا (أنهم في الآخرة هم الخاسرون إلى عفور رحيم) والمراد أن معنى لا جرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسفي ففيها بعد قوله صدرا الآيتين إلى قوله عفور رحيم، وفي الآية وهيد شديدان ارتد مختارا أقوله تعالى (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى آخره. (قوله) (ولا يزالون بقائلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا) إلى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها، والغرض منها قوله (إن استطاعوا ومن يردد منكم عن دينه فيموت وهو كافر) إلى آخرها فإنه يقيده مطابق ما في الآية السابقة (من يردد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم) إلى آخرها قال ابن بطال: اختلاف في استنباط المرتد فقليل يستتاب فإن تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر. قلت: ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل نصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها الاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع، وبمضمون قوله من بدل دينه فاقتلوه، وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك، قال الطحاوي: ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الإسلام حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فإنه يقاوم من قبل أن يدعى، قالوا: وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة، فأما من خرج عن بصيرة فلا. ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال: إن جاءه بدرا بالتوبة خلعت سبيله وولت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء: إن كان أصله مسلماً لم يستتب ولا استتعب، واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالاجماع يعني السكوني لأن عمر كتب في أمر المرتد: فلا حبسته ولا أيام وأطعمتموه في كل يوم رقيقاً أهله يتوب فيتوب الله عليه؟ قال: ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه أي إن لم يرجع، وقد قال تعالى (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ظلوا من الله) واختلاف القائلون



مهمة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقالهم أن النور والظلمة قديمان وانهما امتزجا لحدث العالم كله منهما ، فن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم اذماق كل نفس . والى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة :

وكم اظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جدي كسرى تمثيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاتله ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور ، وقام الاسلام والزنديق يطابق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الاسلام خفية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أمر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فأصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووي في لغات الروضة : الزنديق الذي لا يتحمل ديننا ، وقال محمد بن مهن في التنقيب على المذهب : الزنادقة من الشنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئا ثم خلق منه شيئا آخر فدير العالم بأسره ويسمونهم العقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثاني ، وهو من قول الشنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سقيمة في النبوات وتحريف الآيات وفراض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفهم به المنافق قول الشافعي في المختصر : وأي كفر ارتد إليه عما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الشنوية فلا يحفظ أن أحدا منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم . وقد اختلفت النفقة في الذين وقع لهم مع على ما وقع على ما سألينه ، واشتهر في صدر الاسلام الجعديين درهم فذهبهم خالد القمري في يوم عيد الأضحي ، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثر من تتبعهم وقتلهم ، ثم خرج في أيام المأمون بابك بن محمد بن مفتوحين ثم كاف مخفية الحرابي بضم المعجمة وتشديد الراء فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين ودمر الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصليه ، وله أتباع يقال لهم الحرمية وقصصهم في التواريخ معروفة . قوله ( فبلغ ذلك ابن عباس ) لم أفت على اسم من بلغه ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل على . قوله ( انتهى رسول الله ﷺ لا تعذبوا بعذاب الله ) أي انتهى عن القتل بالنار لقوله لا تعذبوا وهذا يحتمل أن يكون عما سمعه ابن عباس من النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة ، وقد تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله ، من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة د بعثنا رسول الله ﷺ فقال : إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله ، ويثبت هناك اسمها وما يتعلق بشرح الحديث ، وعند أبو داود عن ابن مسعود في قصة أخرى د أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار . قوله ( وقتلتهم بقول رسول الله ﷺ ) في رواية اسماعيل ابن علية عند أبي داود في الموحدين د قال رسول الله ﷺ قال . قوله ( من بدل دينه قاتلوه ) زاد اسماعيل بن علية في روايته د فبلغ ذلك عليا فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف د أم ، وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن انتهى للتنزيه كما تقدم بيان الاختلاف فيه ، وسيأتي في الحديث الذي

عليه مذهب معاذ في ذلك وأن الامام إذا رأى التغليب بذلك فعله ، وهذا بناء على تفسير «ويعج» بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حل النهي على ظاهره فاعتقد التحريم مطاقاً فأناكر ؛ ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما سببه بناء على أحد ما قيل في تفسير «ويعج» أنها يقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل : هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويحه ما أحسنه حكاه الأزهري ، وقوله من هو عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يشب عليه ذلك في الظاهر فإنه تجري عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الاكراه كما سيأتي في كتاب الاكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمترد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباعث القتل ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة «ما كانت هذه لتقتل» ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن من الشرعية لاتعم المؤنث ، وتعب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم يذكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله سرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف ، واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للجهاديين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتالها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى ابنه قال له «أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه» وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها ، وسنده حسن ، وهو نص في موضع الزواج فيجب المصير اليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقة وشرب الخمر والقتل ، ومن صور الزنا رجس المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقر أمه عليه بالجزية أولاً وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل ، فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقاً في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مراداً ، واحتجوا أيضاً بأن الكافر ملة واحدة فلو قصر اليهودي لم يخرج من دين الكافر ، وكذلك لو تهود الوثني ، فوضح أن المراد من بدل دين الاسلام بدين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ﴿ان الذين عند الله الاسلام﴾ وما عداه فهو بزعيم المدهي ، وأما قوله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فإن يقبل منه﴾ فقد احتج به بعض الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الاسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل هدم القبول والحصران إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن هدم القبول يستفاد منه هدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، ولو رجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقراً عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الامساك بأنا لا تقبل مبة ولا نقتله ؛ ويؤيد تخصيصه بالاسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرج الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه «من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه» واستدل به على قتل الزنديق من غير استنابة ، وتعب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن علياً استنابهم ، وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطاقاً وقال يستناب الزنديق كما يستناب المرتد ، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان إحداهما لا يستناب والآخرى ان تسكر منه لم

تقبل ثوبته ، وهر قول الليث واسحق ، وحكى عن أبي إسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل انه  
نحريف من إسحق بن راهويه والاول هو المشهور عند المالكية ، وحكى عن مالك إن جاء ثانيا يقبل منه والا فلا ،  
وبه قال أبو يوسف ، واختاره الاستاذان أبو إسحق الاسفراييني وأبو منصور البغدادى . وعن بقية الشافعية أوجه  
كالذهاب المذكورة ، وخامس يفصل بين الداعية فلا يقبل منه وتقبل ثوبته غير الداعية ، وأتى ابن الصلاح بأن  
الزنديق إذا تاب تقبل ثوبته ويعزر فإن عاد بادرناه بطرب هنتقه ولم يعمل ، واستدل من منع بقوله تعالى ﴿ إلا  
الذين تابوا وأصلحوا ﴾ فقال : الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد إنما أتى عما أسره فاذا اطلع عليه وأظهر الاصلاح  
عنه لم يزد على ما كان عليه ، وبقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم كفروا ثم  
يكن الله يافظهم ﴾ الآية ، وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كافره ابن عباس فيما أخرجه ابن  
أبي حاتم وغيره . واستدل مالك بأن ثوبته الزنديق لا تعترف ، قال وإنما لم يقتل النبي ﷺ المنافقين لتألف ولأنه لو  
قتلهم لقتلهم بهله فلا يؤمن أن يقول قاتل إنما قتلهم لمضى آخر ، ومن حجة من استباحهم قوله تعالى ﴿ اتخذوا أيمانهم  
جنة ﴾ فدل على أن إظهار الأيمان يحسن من القتل ، وكلام أجروا على أن أحكام الدنيا هي الظاهر والله يتولى السرائر  
وقد قال ﷺ لا سامة ولا شفقة من قلبه ، وقال للذى ساره في قتل رجله أليس يصلى ، قال : نعم قال : أو أنك  
الذين نهيتم عن قتلهم ، وسيأتى قريباً أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي  
أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسانيه ما ليس في قلبه فقال ﷺ : إني لم أؤمر أن أقب عن قلوب الناس ،  
أخرجه مسلم ، والأحاديث في ذلك كثيرة . الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، وهو مشتمل على أربعة  
أحكام : الاول السواك وقد تقدم في الطهارة أنهم لما هنا ، الثاني ذم طلب الامارة ومنع من حرص عليها وسيأتي  
بسطه في كتاب الأحكام ، الثالث بعث أبي موسى إلى الين وارسل معاذ أيضاً ، وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي  
بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب ، الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا . قوله ( يحيى ) هو ابن  
سعيد القطان والسند كله بصريون . قوله ( عن أبي موسى ) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند ، قال أبو  
موسى الأشعري ، . قوله ( ومعنى رجلان من الأشعريين ) هما من قومه ولم أفت على اسمهما ، وقد وقع في الأوسط  
للطبراني ، من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى ، وعند مسلم  
من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني عصى . قوله ( فسكلاهما سأل ) كذا فيه بحذف  
المسؤول ، وبينه أحد في روايته المذكورة فقال فيها « سأل العمل » وسيأتي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد  
ابن عبد الله وانظله ، فقال أحدهما أسمرنا يا رسول الله ، فقال الآخر مثله ، واسلم من هذا الوجه « أسمرنا على  
بعض ما ولاك الله ، ولا أحد والنسائي من وجه آخر عن أبي بردة « فشهد أحدهما فقال : جئتكم لتستمعوا بنا على  
عملك فقال الآخر مثله ، وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه « أتاني ناس من الأشعريين فقالوا انطلق  
معنا إلى رسول الله ﷺ فإن لما حاجة ، فقمتم معهم ، فقالوا أنستمع بنا في عملك ، ويجمع بأنه كان معهما من  
يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين . قوله ( فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ) شك من الراوى بأيهما  
عاطبه ، ولم يذكر القول في هذه الرواية ، وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل وسند كلاهما عن يحيى القطان  
بسند فيه فقال « ما قول يا أبا موسى » ومثله أسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى . قوله ( قلت والذي به ذلك بالحق

ما أطلعاني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العباس و فاعتذرت الى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدري ما حاجتهم ، فصدقني وعذرتني ، وفي لفظ و قال لم أعلم لماذا جاءوا . **قوله** (إن أروا) شك من الراوي ، وفي رواية يريد عند مسلم و إنما واقع . **قوله** (لا نستعمل على حملنا من أراده) في رواية أبي العباس و من سألنا و بفتح اللام وفي رواية يريد و أحدا سأل ولا أحدا حرص عليه ، وفي أخرى و قال إن أخوانكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات ، أخرجه أحمد من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة ، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلا . **قوله** (ثم أتبعه) بهمة ثم مشاة ساكنة . **قوله** (معاذ بن جبل) بالنصب أي بعثه بعده . وظاهره أنه أخوه به بعد أن توجه . ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهمة وصل وتشديد ، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ و بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال يسرا ولا تسرا ، الحديث ويجعل على أنه أضاف معاذ إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك ، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحد بعد آخر . **قوله** (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستعمل ، وأن كلا منهما كان إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهدا ، وفي أخرى هناك و لعمري يزاوران فزار معاذ أبا موسى ، وفي أخرى و ضرب فسطاطا ، ومعنى و أتى له وسادة ، فرشها له ليجلس عليها ، وقد ذكر الباجي والاصمعي فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس و فاضطجعت في عرض الوسادة الفراش ، ورده النووي فقال : هذا ضعيف أو باطل ، وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت رأس النائم ، وهو كما قال ، قال وكانت عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضعدوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه . وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو و إن النبي ﷺ دخل عليه فألقى له وسادة ، كما تقدم في الصيام ، وفي حديث ابن عمر و أنه دخل على عبد الله بن مطيع فأطرح له وسادة . قال له ماجئت لأجلهم ، أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة . **قوله** (قال أنزل) أي فأجاس على الوسادة . **قوله** (فاذا رجل الخ) هي جملة حالية بين الأمر والجواب ، ولم أذف دل اسم الرجل المذكور ، وقوله و كان يوديا فأسلم ثم هود ، في رواية مسلم وأبي داود ثم راجع دينه دين السوء . ولأحمد من طريق أبيوب بن حميد بن هلال عن أبي بردة قال قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فإذا عنده رجل فقال : ما هذا - فذكر مثله وزاد - ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهريا وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى و أن الله ﷺ أمرهما أن يعلما الناس ، فزار معاذ أبا موسى فإذا عنده رجل موقن بالحديد فقال : يا أخى أو بهشت تعذب الناس إنما بهشتنا نعامهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم فقال له أسلم ثم كفر ، قال : والذي بعث محمدا بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار . **قوله** (لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله) . الرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب . **قوله** (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود في روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول أجلس ومعاذ يقول : لا أجلس ، فعلى هذا فقوله ثلاث مرات من كلام الراوي لا تنتم كلام معاذ ، ووقع في رواية أبيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله و إن من رجع عن دينه - أو قال بدل دينه - فأنزلوه . **قوله** (فأمر به يقتل) في رواية أبيوب و قال واقع لا أقعد حتى تضربوا عنقه تضرب عنقه ، وفي رواية الطبراني التي أثرت إليها و تأتي بمطرب فألب فيه النار فكثفته وطرحه فيها ، ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألقي في النار . ويؤخذ منه أن معاذ وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار

وأحرق الميت بالنار مبالغة في أهائه وترهيبها من الاعتداء به . وأخرج أبو دارود من طريق طلحة بن يحيى ويحيى بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قدم علي معاذ ، فذكر قصة اليهودي وفيه : فقال لا أول من دأبني حتى يقتل فقتل ، قال أحدهما : وكان قد استتيب قبل ذلك . وله من طريق أبي اسحق الشيباني عن أبي بردة : أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه ، قال أبو داود : رواه عبد الملك بن حمير عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضال عن الشيباني ، وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة : فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابه . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استتابه ، وهي أقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لانعاضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبي موسى ، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد والمرتدة قوله ( ثم نذاكر قيام الليل ) في رواية سعيد بن أبي بردة ، فقال أبو موسى أقرؤهم قائماً وقاعداً وعلى واحدتي وأنتفرقه ، بقاء وقاف بينهما وأمر نعية أي الأرم قراءة في جميع الأحوال ، وفي أخرى : فقال أبو موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي . قوله ( وأرجو في نومي ما أرجو في قومي ) في رواية سعيد ، وأحسن ، في الموضعين كما تقدم بيانه في المغازي ، وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم ليكون أهدأ عند القيام . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : توبة أمهين على البلد الواحد ، وقسمة البلد بين أمهين ، وفيه كراهة زوال الإمارة والحرس عنها ومنع الحريص منها كما سيأتي برهانه في كتاب الأحكام ، وفيه تزاور الإخوان والأمراء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكر ، وإقامة الحدود من وجوب عليه ، وأن المباحات يؤجر دلها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تمكيداً لشيء منها .

### ٣ - باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نُسبوا إلى الردة

٦٩٢٤ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، أن أبا هريرة قال : لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر : يا أبا بكر كيف تقتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بعهده وحسابه على الله .

٦٩٢٥ - قال أبو بكر : والله لأقاتن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منهوني عما كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منهها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر لقتال ، فرفقت أنه الحق .

قوله ( باب قتل من أبى قبول الفرائض ) أي جواز قتل من امتنع عن التزام الأحكام الواجبة والعمل بها .

قال الملب : من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل ، فإن أضاف إلى امتناعه نصب انتال فوئل إلى أن يرجع ، قال مالك في الموطأ : الأمر عندنا نيم من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جماعه ، قال ابن بطلان : مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف في ذلك . **قوله** ( وما نسبوا إل الردة ) أي أطلق عليهم اسم المرتدين ، قال الكرماني دما ، في قوله وما نسبوا نافية **هكذا قال** ، والذي يظهر لي أنها مصدرية أي ونسبتهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ماورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سأبينه ، قال القاضي عياض وغيره ، كان أهل الردة ثلاثة أصناف : صنف عادوا إلى عبادة الاوثان وصنف تبعوا مسيلة والأسود العدوي وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلة أهل النجاسة وجماعة غيرهم وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم ، فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقايل وبقى بعض من آمن به فقتلهم حال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر ، وأما مسيلة فجزأ إليه أبو بكر الجيش وعابهم خالد بن الوليد فقتلوه . وصنف ثالث استمروا على الاسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتناولوا بأنها خاصة بمن النبي ﷺ ، وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب ، وقال أبو محمد بن حزم في المل والنحل : انقسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام : طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور ، وطائفة بقيت على الاسلام أيضا إلا أنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الاولى ، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقارم من ارتد ، وطائفة توقفت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر اليوم البعوث وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الاسود وقتلوه وقتل مسامة بالنجاة وعاد طليحة إلى الاسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الاسلام فلم يحمل المول إلا والجميع قد راجعوا دين الاسلام والله الحمد . **قوله** ( أن أبا هريرة قال ) في رواية مسلم عن أبي هريرة ، وهكذا رواه الاكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن هر وعن أبي بكر ، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال « امرت أن أقاتل الناس ، الحديث فساقه على أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقهها كما هي ، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طريق أخرجه مسلم عن طريق العلماء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ، ومن طريق أبي صالح ذكوان كلاهما عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العباس سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه ، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه ، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الاعرج ، وذكره ابن منبه في كتاب الايمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كهم عن أبي هريرة ، ورواه عن النبي ﷺ أيضا ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الايمان وجابر وطارق الاشجعي عند مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس ، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال د عن أنس عن أبي بكر ، وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير ، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجريمر البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وكفر من



كفر من العرب) في حديث أنس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب . قوله (يا أبا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث أنس «أريد أن تقاتل العرب» . قوله (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا ساقه الأكثر ، وفي رواية طارق عند مسلم «من وحده الله وكفر بما بهد من دونه حرم دمه وماله» وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله» ، وقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، ونحوه في حديث أبي العنيس ، وفي حديث أنس عند أبي داود «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، وبأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا» ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به» ، قال الخطاب : زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعموا الزكاة ، فإن كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسبي ذراريهم ، وإن كانوا كفارا فكيف احتج على عمر بالتفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الأوثان ، وصنف منعموا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكن لهم ، وإنما أراد عمر بقوله «تقاتل الناس» الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جوار قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عبادة الأوثان والذيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة مما ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها «ويؤمنوا بي وبما جئت به» ، فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئا مما جاء به ﷺ ودعى إليه فاستنع ونصب القتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت للشبهة لما دخله من الاحتصار ، وكان راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتمد على معرفة السامع بأصل الحديث ، انتهى ملخصا . قلت : وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث «حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة» ما اختلف قتلهم للنسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالإشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك كن لم يقر بالإشهادتين ، واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة ، إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله «الابح» . قلت : إن كان الضمير في قوله «بحقه» ، الإسلام فهما ثبت أنه من حق الإسلام تنازله ، ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة . قوله (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) يجوز تشديده فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وإنكر الزكاة جاحدا أو مانعا مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تظليها ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يذرم بالجهل لأنهم نصبوا القتال لجزء الهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازري : ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودها في الكتاب والسنة موردا واحدا . قوله (فإن الزكاة حق المال) يشير إلى دليل منع

التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عهم نفسه ، ومن زكى عهم ماله ، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة ، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرا ، وإن أصب الحرب لذلك قوتل . وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث « وبقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » لما احتاج الى هذا الاستنباط ، لكنه يحتل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل النظري . قوله ( والله لو منعوني عناقا ) تقدم ضبطها في « باب أخذ العناق » وفي « الصدقة » من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتيبة عن الليث عند مسلم « عقالا » وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فكيف بهذه اللمظة فقال « لو منعوني كذا » واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم ، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في « الاعتصام » عقب إirاده « قال لي ابن بكير ، يعني شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث « عناقا » وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة « لو منعوني جدبا أذوط » وهو يؤيد أن الرواية « عناقا » والأذوط الصغير الفك والغفن ، قال عياض واحتج بذلك من يجيز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخالا وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح المهملة والنون الأثنى من ولد المعز ، قال الثوري : المراد أنها كانت صفارا فانت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيها إذا ماتت معظم الكبار وحدت الصغار لحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصغار . وقال بعض المالكية العناق والمذعة تجزى في زكاة الإبل الفيلة التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأضحية « فإن عني عناقا جذعة » وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوفة ولها معنى متجه . وجرى النسوي على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقا ومرة عقالا . قلت : وهو بعيد مع اتحاد المخرج والنسبة ، وقيل المقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاهر :

سمي عقالا فلم يترك لنا سندا فكيف لو قد سمي همرو عقالين

وعمره المشار اليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساهيا على الصدقات فقبل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الإبل ، ونحوه عن النضر بن شبل ، وعن أبي سعيد الضرير : العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عقل عن مالكهما . وقال المبرد : العقال ما أخذه العامل من صدقة بعينها فإن تدوس عن شيء منها قبل أخذه نقدا ، وعلى هذا فلا اشكال فيه . وذهب الآكثر إلى حل العقال على حقيقته وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الرافدي عن مالك بن أبي ذئب قال العقال عقال الناقة . قال أبو عبيد العقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة فسكان يأخذ مع كل فريضة عقالا . وقال الثوري : ذهب إلى هذا كثير من المحققين ، وقال ابن التيمي في « التحرير » : قول من فسر العقال بفريضة العام نفسه ، وهو نحو تأويل من حل البيضة والحبل في حديث لمن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في « باب جد المرأة » ، إلى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالعقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى « عناق » وفي الأخرى « جدبا » ، قال : فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر قيمته ، قال الثوري : وهذا هو الصحيح الذي

لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه ، وإنما يؤخذ تبعاً للفرصة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ . وقال النووي : يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المعدن والركاز والمهترات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجهت سن فأخذ الساعي دونه ، وفيما إذا كانت الفهم سخا لا فنع واحدة وقيمتها عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعماني للفرصة يظن أنه لا يتصور وإنما هو المبالغة وهو غلط منه . وقد قال الخطابي : حمله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يميز أخذ القيم ، وقد ألقى قولاً أنه يتخير بين العرض والنقد ، قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفرصة كما جاء عن عائشة وكان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن - بفتح القاف والراء وهو الحبل - فيقرن به بين يمينين مثلاً ثمرد الأبل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أبي بكر ولو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ، غنية عن حمله على المبالغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ولو قل فقد منعوا شيئاً واجبا إذ لا فرق في منع الواجب رجعه بين القليل الكثير ، قال : وهذا ينفي عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ، ولا يظن بالصدق أنه يقصد إلى مثلاً . قلت : الحامل لمن حمله على المبالغة أن الذي تمثل به في هذا المقام لا بد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، فلذلك حملوه على المبالغة والله أعلم . قوله ( فراهقه ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ) أي ظهر له من محبة احتجابه لا أنه قلده في ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان : الاجتهاد في التوازل ، وردها إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح بالتعطئة والمدول إلى التلطيف ، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر للنظر ، فلو عاند بعد ظهورها لخيئت يستحق الغلظ بحسب حاله . وفيه الحاف على الشيء لنا كيد . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يرد عليها ، وهكذا لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجح لا . بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر ، فإن شهد بالرسالة وانتمز أحكام الإسلام حكمه بالإسلام . وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله « إلا بحق الإسلام » قال البغوي : الكافر إذا كان وثياً أو ثوباً لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكمه بالإسلام ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكراً للنبوة فإنه لا يحكمه بالإسلام حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر بمحمود واجب أو استباحة محرم فيحتاج أن يرجع عما اعتاده ، ومقتضى قوله « يجبر » أنه إذا لم ياتزم تجرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح الثعالبي واستدل بحديث الباب قاضي أنه لم يرد في خبر من الأخبار « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أتى رسول الله ، كذا قال وهي غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلظظ بالشهادتين لكونها صارت علماً على ذلك ، ويؤيده ورودها صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة لا تمتنع عن المرتد ، وتمقب بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل

الصدق حجة لما ذكر وإنما فيه قتال من منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم ونسب ذرارهم كالكفار أو لا كما لبغاة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وذهب الى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الاجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة ، فان رجع والا هو مل معاملة الكافر حينئذ ، ويقال ان أصبح من المالكية استقر على القول الأول فمد من نذرة المخالف . وقال القاضي عياض : يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء نجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكماً وجب عليه العمل بما أداه اليه اجتهاده وتوسخ له مخالفته الذي قبله في ذلك ، لان عمر أطاع أبا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه اليه اجتهاده ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبه عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوني ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء دواعي الانكار وهذا منها . وقال الخطابي : في الحديث أن من أظهر الاسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أمره الكفر في نفس الامر . وعمل الخلفاء إنما هو فيمن اطاع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أو لا ؟ وأما من جهل أمره ولا خلاف في اجراء الاحكام الظاهرة عليه

٤ - باب إذا عرض الذي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح ، نحو قوله : السام عليكم

٦٩٢٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال : سمعت أنس بن مالك يقول : مر يهودي برسول الله ﷺ فقال : السام عليكم فقال رسول الله ﷺ : وعليك . فقال رسول الله ﷺ : أتدرون ما يقول ؟ قال السام عليكم ، قالوا : يا رسول الله ألا نقتله ؟ قال : لا ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

٦٩٢٧ - **حدثنا** أبو نعيم عن ابن مبيدة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن رهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : السام عليكم ، فقلت : بل عليكم السام واللعنة . فقال : يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله . قلت : أو لم نسمع ما قالوا ؟ قال : قلت وعليكم ،

٦٩٢٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفیان ومالك بن أنس قال حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : إن لليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سام عليكم ، فقل : عليك ،

قوله ( باب إذا عرض الذي أو غيره ) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام . قوله ( بسب النبي ﷺ ) أي

وتفصيله، وقوله « ولم يصرح »، تأكيد بأن التعريض خلاف التصريح، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم فيما هرسنتم به من خطبة النساء﴾ . قوله ( نحو قوله السام عليكم ) في رواية الكشميني « السام عليك » بالافراد، وكذا وقع في حديث عائدة وابن عمر في الباب، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ « عليك » بالافراد وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان، واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظا في حقيقته يلوح به الى معنى آخر يقصده . وقال ابن المنير : حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى، لان الجرح أشد من السب، فكان البخاري يخار مذهب الكوفيين في هذه المسألة انتهى ما خصا، وفيه نظر لأنه لم يبيت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لمصلحة في تركه، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ صريحا وجب قتله، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي ﷺ ما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة، وخالفه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام . وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف، وضعفه الامام، فان عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما . وقال ابن بطال : اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ، فأما أهل المهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك : يقتل الا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استئابة . ونقل ابن المنذر عن الثيب والشافعي وأحمد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم : هي ردة يستتاب منها . ومن الكوفيين ان كان ذميا حرر وان كان مسلما فهي ردة . وحكى عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف ؟ ونقل عن بعض المالكية أنه انما لم يقتل اليهود في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البيعة بذلك ولا أقرؤا به فلم يقض فيهم بعهده . وقيل انهم لما لم يظهروه ولووه بالسنة ترك قتلهم . وقيل انه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به، أشار الى ذلك الفاضل عياض وتقدمت الإشارة اليه في الاستئذان، وكذا من قال « السام » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن يهلكوا الدين وليس بصريح في السب وانه أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمي أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك هذه ؟ محل تأمل . واحتج الطحاوي لأصحابهم بحديث الباب وأيده بان هذا السلام لو صدر من مسلم لكان ردة، وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ . وتعقب بأن دعاءهم لم تحقن إلا باليهود وليس في الدعاء أنهم يسبون النبي ﷺ فن سبه منهم تعد اليهود فينتقض فيصير كافرا بلا عهد فيدر دمه الا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يمتدونه لا يؤاخذون به اسكانوا لو قتلوا مسلما لم يقتلوا لأن من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل فان قيل انما يقتل بالمسلم قصاصا بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يدر، وأما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيدمه الاسلام، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود انما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أولهما جميعا وهو أولى، وانه أعلم

٥ - باب ٦٩٢٩ - حديث عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعشى قال حدثني شقيق قال

« قال عبد الله : كأي أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضربته قومه فأدموه ، فهو يمسح الدم عن وجهه ويقول : رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون »

قوله ( باب ) كذا الأكثر بغير ترجمة ، وحذف ابن بطال فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي ﷺ مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمره . قلت : فهذا يقتضي ترجيح صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التذييل على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تملن به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التأليف ، لأنه إذا لم يؤخذ الذي ضربه حتى جرحه بالدعاء عليه لم يكن بل صبر على أذاه وزاد فداه فلان يصبر على الأذى بالقول أولى ، ويؤخذ منه ترك القتل بالتعرض بطريق الأولى ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي ، وحفص المذكور في السند هو ابن هيثم ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله » يعني ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعشى عن أبي وائل عن عبد الله . قوله ( يحكي نبياً من الأنبياء ) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه - من طريق مرسله وفي سندها من لم يسم - من سمي النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعشى بسنده مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من تاريخ دمشق ، من رواية يعقوب ابن عبد الله الأشعري عن الأعشى عن جاهد عن عبيد بن عمير قال : إن كان نوح يضربه قومه حتى ينفى عليه ثم يفيق فيقول : اهد قومي فإنهم لا يعلمون ، وبه عن الأعشى عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : أن النبي ﷺ هو الحاك والمحكى عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له ﷺ من المراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال أولاد كيف يفلح قوم أدموا وجهه نبيهم ، فانه قال أيضاً اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، وأن عند أحمد من رواية طاسم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حنين لما اذبحوا عليه عند قسمة الغنائم . قوله ( فهو يمسح الدم عن وجهه ) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعشى عن مسلم في هذا الحديث « عن جبينه » وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج ﷺ وكسرت وباعيته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً وفقه الحد

٦ - باب قتل الخوارج والملاحدين بمد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليُضِلَّ قوماً بمدً إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾

وكان ابن عمر يرام شرار خلق الله ، وقال : إلهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على

المؤمنين

٦٩٣٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا حنيفة حدثنا سويد بن غفلة قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً فوالله لأن أخير من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأبنا أقيمت يوم فقتلهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة »

٦٩٣١ - **حدثنا** محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ ؟ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي ﷺ يقول : يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم يحرقون صلاتكم مع صلاتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم - أو حناجرهم - يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فينظرون الرامي إلى سهمه إلى فصله إلى رصافه فيتمارى في الثقة هل علق بها من الدم شيء ،

٦٩٣٢ - **حدثنا** يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال حدثني عمر أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمر وقد ذكر الحرورية فقال : قال النبي ﷺ يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية »

**قوله** ( باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم ، وقول الله تعالى ( وما كان الله ليعضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة ، وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الزائعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتل عثمان رضي الله عنه ويقدروا عليهم ولا يقتص منهم لرضاء بقتله أو موافقته لإمام ، كذا قال ، وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الاخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينسكرون عليه أشياء ويتبرءون منه ، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتماعهم في التلادة والعبادة ، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واهتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واهتقدوا لإمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طائفة والزبير فانهما خرجا إلى مكة بعد أن أباعا علياً فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طاب قتل عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك ، فبلغ علياً مخرج إليهم ، فوعدت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانهم على قتل طائفة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هي التي كانت تطالب بدم عثمان بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان علي أرسل إليه لأن

يباع له أهل الشام فاعتل أن عثمان قتل مظلوما ونجيب المبادرة إلى الافتصاص من قتله وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، ويلتمس من علي أن يمكثه منهم ، ثم يباع له بعد ذلك ، وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طالبا قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصدا إلى قتاله ، فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهرا ، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية ، فترك جمع كثير عن كان مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدبنا ، واحتجوا بقوله تعالى ( ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ) الآية ، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا ابعثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر منهما من لم يباشر القتال فن رأوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام : هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم أبيه ، فأجلب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا . ثم انفصل الفريقان علي أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عيئوها في مكان وسط بين الشام والعراق ، ويرجع المسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم ، فرجع معاوية إلى الشام ، ورجع علي إلى الكوفة ، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ، ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفتح المهملة وراء بن الأولى مضمومة ، ومن ثم قبل لهم الحرورية وكان كبيرهم هيداق بن السكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد البشكري ، وشبهت بفتح الموحدة والمرحدة بعدها مثله التميمي فأرسل إليهم علي أن عباس فما ظروهم فرجع كثير منهم معه ، ثم خرج إليهم علي ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران ، ثم أشاهوا أن عليا نائب عن الحكومة ولذلك رجعوا معه ، فبلغ ذلك عليا غلظ وأنكر ذلك ، فنادوا من جوانب المسجد : لا حكم إلا لله ، فقال : كلته حتى يراد بها باطل ، فقال لهم : لكم طيئنا ثلاثة : أن لا نمنعكم من المساجد ، ولا من رزقكم من القى . ولا نبذوكم بقتال ما لم نحدثوا فسادا . وخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدينة ، فراسلهم في الرجوع فأدروا على الامتناع حتى يسهل علي نفسه بالكفر لرضاه بالنكيم وبئوب ، ثم راسلهم أيضا فأرادوا قتل رسوله ، ثم اجتمعوا علي أن من لا يعتقد متقدم يكفر ويباح دمه وماله وأهله ، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتازهم من المسلمين ، وصبرهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا ليل علي بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل فقتلوه وبقروا بأن سريته من ولد ، فباغ عليا فخرج إليهم في الجيش الذي كان هيا للخرج إلى الشام . فأوقع بهم بالنهر وان ، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قل عن معه إلا نهر العشرة ، فهذا ملخص أول أمرهم ، ثم انضم إلى من بقى منهم من مال إلى رأيهم فكانوا عتفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بعد أن دخل علي في صلاة الصبح ، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم صكر الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقذين في إمارة زياد وابنه هيداق علي العراق طويلا مدة معاوية وولده يزيد ، وظفر زياد وابنه منهم بجامة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، فلما مات يزيد وقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأنصار إلا بعض أهل الشام فامروا ناهي الخلافة وغلبي علي جميع الشام إلى مصر ، فظهر الخوارج حينئذ بأمرهم مع نافع بن الأزرق ، وبالجماعة مع نجدة بن عامر



وزاد نعمة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقد ، وعظم البلاء بهم ونوسموا في معتقد المفسد فأبطلوا رجم المحسن وقطعوا يد السارق من الابط وأوجبوا الصلاة على الخائض في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا ، وإن لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة هتدم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وفتكوا فيمن ينسب إلى الاسلام بالقتل والسبي والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ، ومنهم من يدعو أولادهم يفتك ، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقاتل جمعهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الاموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعدما قام واسمه لوط بن يحيى كتابا لحصه الطبري في تاريخه وصنف في أخبارهم أيضا الهيثم بن عدي كتابا ، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ، لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعليا وأصحاب الجبل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر علة في النار أبدا . وقال غيره : بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نعمة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التغليد في النار ، وذكر أنه منهم من غلا في معتقد المفسد فأنكر الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالمعزة وصلاة بالعتى ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عنده الله ولو اعتقد الكفر بقلبه ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأفرجهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جباد : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري عن طريق يونس كلاهما عن الزهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغابوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلد ، إلى أن اجتمع الحسبان في العام المقبل بدومة الجندل واتفقوا على غير شيء ، فلما رجعوا خالفت الضرورة عليا وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على آل السكونة اعتزلت الخوارج بحروراء فبعث لهم دلي عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال : انهم يتحدثون أنك أفررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فقتلوا من جوارب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير السعدي ، فانفقوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسباني كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في الوسيط ، تبعنا أخيرة في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه حكم أهل الردة ، والثاني أنه حكم أهل البغي ، ورجح الرافعي الأول ، وأيس الذي قاله مطردا في كل خارجي قائم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب الملك

لا لدعاء الى منفذه ، وم على قسمين أيضا : قدم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فمؤلا أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبه أم لا وم البغاة . وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق **قوله** ( وكان ابن عمر يرام شرار خلق الله الخ ) وصلة الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكر بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعا كيف كان رأي ابن عمر في الحروية ؟ قال : كان يرام شرار خلق الله ، اطلقوا الى آبات الكفار لملعولوا في المؤمنين . قالت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج د م شرار الخلق والخليفة ، وعند أحمد بسند جيد عن أنس مرفوعا مثله ، وعند البراء من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال : هم شرار امتي يقتاهم خيار امتي ، وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا م شر الخلق والخليفة يقتلهم خير الخلق والخليفة وفي حديث أبي سعيد عند أحمد د م شر البرية ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم د من أبغض خلق الله اليه ، وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني د شر قتل أطانهم السما . وأقلتم الأرض ، وفي حديث أبي أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعا في ذكر الخوارج د شر الخلق والخليفة بقولها ثلاثا ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن اسحق عن أبي هريرة د م شر الخلق ، وهذا بما يؤيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث علي . **قوله** ( حدثنا خيثمة ) بفتح الخاء المعجمة والمثلثة بينهما تحتمانية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الواو المتحدة المعنى ، لأبيه ولجده محبة ، ووقع في رواية سهل بن بحر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه الأحفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وهيب بن يونس والثوري وجريرو وأبي معاوية ، وتقدم في علامات النبوة فضائل القرآن من رواية سفيان الثوري ، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضا ، وعند أبي عروانة من رواية يعلى بن عبيد ، وعند الطبري أيضا من رواية يحيى بن عيسى الرملة ودلي بن وهام كاهم عن الأحفش بالاضمة ، وذكر الاسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلا فقال عن الأحفش حدثني هرون بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر هرون بن مرة وهو من المزيدي في متصل الأسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأحفش . **قوله** ( سويد بن غفلة ) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل إن له محبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن . **قوله** ( قال علي ) هو علي حذف د قال ، وهو كثير في الخط والأولى أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأحفش بهذا السند قال د قال علي ، وعند النسائي من هذا الوجه عن علي ، قال الدارقطني : لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع الا هذا . قلت : وماله في المكتب السنة ولا عند أحمد غفله ، وله في المستدرک من طريق الذهبي عنه قال د خطب دلي بنت أبي جهل ، أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا بن الهادي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم يزل فيه د دن دلي . **قوله** ( اذا حدثكم ) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنسده د سويد بن غفلة قال د كان علي يمر بالنهر وبالساقية فبوةول : صادق الله ورسوله د فلما يا أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال اذا حدثكم الخ ، وكان علي

في حال المحاربة يقول ذلك ، وإذا وقع له أسرى يوم أن عنده في ذلك أثرا ، يخشى في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي النديّة من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا ، وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكفي ولا يعرض ولا يورى ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليتخذه بذلك من يحاربه ، ولذلك استبدل بقوله « الحرب خدعة » قوله ( فوالله لأن آخر ) بكسر الحاء المعجمة أي أسقط . قوله ( من السماء ) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما « إلى الأرض » أخرجهما ، وسقطت المصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى « أخر من السماء فتخطفى الطير أو تهوى بن الريح في مكان سحيق » . قوله ( فجا يفي وبينكم ) في رواية يحيى بن عيسى « من نفسي » وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي « قام فينا على عهد أصحاب النهر فقال : ما سمعتموني أحدثكم عن رسول الله ﷺ فخذوا به ، وما سمعتموني أحدث في غير ذلك » ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه على بذلك والسبب أيضا . قوله ( فان الحرب خدعة ) في رواية يحيى بن عيسى « فانما الحرب خدعة » وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى « الحرب خدعة » حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدعه هناك ومعناها . قوله ( سيخرج قوم في آخر الزمان ) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي برزة عند النسائي « يخرج في آخر الزمان قوم ، وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فان مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فان في حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا » وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو سنتين . قوله ( أحداث ) بمهملة ثم ثمانية جمع حدث بفتحهم والحديث هو الصغير السن فكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للمصنف والمرحى حدث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في « المطالع » معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين حدث بضم أوله مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء . ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير حدث مثل هذا اللفظ لسكنه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قالة في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والاسنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد أنهم شباب . قوله ( سفهاء الاحلام ) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . قال النووي : يستفاد منه أن التثبت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فان هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة . قوله ( يقولون من خير قول البرية ) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال انه مقبول وان المراد من قول غير البرية وهو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم « لا حكم الا لله » في جواب علي كما سيأتي . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال « خرجنا مع علي - فذكر الحديث وفيه - يخرج قوم يشككون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم » وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني « يحسنون القول ويسبون الفعل » ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي

حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه . **قوله** ( لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ) في رواية الكشميني ، لا يجوز ، والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة بوزن قدورة وهي الحلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المريء مما يلي القم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي ، لا تجاوز صلاتهم تراقيم ، فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة ، وله في حديث أبي ذر ، لا يجاوز إيمانهم حناقيهم ، والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيدة بن أبي رافع عن علي عند مسلم ، يقولون الحق بالاستنابة لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه ، وهذه المجازة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد . **قوله** ( يمرقون من الدين ) في رواية أبي إسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري ، يمرقون من الاسلام ، وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها ، وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي ، يمرقون من الحق ، وفيه تصقب على من نسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه في علامات النبوة . **قوله** ( كما يمرق السهم من الرمية ) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التثنية أي الشيء الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رامها الرامي ، وسيأتي في الباب الذي بعده . **قوله** ( فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة ) في رواية زيد بن وهب ، ولو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم انكسروا عن العمل ، ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن علي ، لولا أن تبطروا الحدتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ ، قال عبيدة قلت لعل : أنت سمعته ؟ قال : أي ورب الكعبة ثلاثا . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج ، أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استخلفه ثلاثا ، قال النوري : إنما استخلفه ليؤكد الأمر عند السامعين وتظهر هجرة النبي ﷺ وأن عليا ومن معه ، على الحق . قال : وليطمئن قلب المستخلف لازالة تورم ما أشار إليه علي أن الحرب خدعة غشى أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوصا ، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له : ما قال علي حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قال : رحم الله عليا إنه كان لا يرى شيئا بهجه إلا قال صدق الله ورسوله ، أيذهب أهل العراق فيكذبون عليه وينبدونه ، فن هذا أراد عبيدة بن عمرو التذنب في هذه القصة بمخصوصها وأن فيها نفلا منصوصا مرفوعا . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي وزاد في آخره ، قتلهم حق على كل مسلم ، ووقع - بسبب تحديث علي بهذا الحديث في رواية عبيدة بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال : إن الحرورية لما خرجت وهو مع علي قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل ، أن رسول الله ﷺ وصف ناسا إلى لأهرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالاستنابة ولا يجاوز هذا منهم - وأشار بحلقه - من أبفض خلق الله إليه ، الحديث . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، ومحمد بن إبراهيم هو القتيبي ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق . وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلة فنقدم منفردا في أواخر فضائل القرآن ، ورواه الزهري عن أبي سلة كافي في الباب الذي بعده . **قوله** ( سياق آخر ، فلعل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهري مع أبي سلة في

روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق لسنه ألفه هنا عن أبي سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك . قوله ( فسأله عن الحرورية سمعت النبي ﷺ ) كذا للجميع بخلاف المسموح ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة وقلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية ، أخرجه ابن ماجه والطبري ، وأخرج الطبري من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال : « جئنا أبا سعيد فقلنا ، فذكر مثله ، ومن طريق أبي إسحق مولى بني هاشم أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية . » قوله ( قال لا أدري ما الحرورية ) هذا يفاير قوله في أول حديث الباب الذي يليه ، وأشهد أن عليا قتلهم وأنا معه ، فان مقتضى الاول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أو لا ، ومقتضى الثاني أنه ورد فيهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالذي هنا أنه لم يحفظ فيهم نصا بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التي دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم . قوله ( يخرج في هذه الامة ولم يقل منها ) لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : « ان النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في امته ، وله من وجه آخر ويزعم عند فرقة مارقة من المسلمين ، وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ « من امتي ، فسنده ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ « سيكون بعدى من امتي قوم ، وله من طريق زيد بن وهب عن علي « يخرج قوم من امتي ، ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالامة في حديث أبي سعيد امة الاجابة وفي رواية غيره امة الدعوة ، قال النووي : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم الالفاظ ، وفيه إشارة من أبي سعيد الى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الامة . قوله ( تحقرون ) بفتح أوله أى تستقلون . قوله ( صلاتكم مع صلاتهم ) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كافي الباب بعده « وصيامكم مع صيامهم ، وفي رواية حاصم بن شبيب عن أبي سعيد « تحقرون أعمالكم مع أعمالهم ، ووصف حاصم أصحاب نجدة الحروري بأنهم « يصومون النهار ويقومون الليل وبأخذون الصدقات على السنة ، أخرجه الطبري ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده « يتعمدون بحرق أجدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ، ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد . وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة « وأعمالكم مع أعمالهم ، وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي « ليست قراءتكم الى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم الى صلاتهم شيئا ، أخرجه مسلم والطبري ، وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس « ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال : « إن فيكم قوما يدابون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم » ومن طريق حفص ابن أخي أنس عن عمه بلفظ « يتعمقون في الدين ، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرته للخوارج قال « فأتيهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهدا منهم ، أيديهم كأنها نفن الابل ، ووجوههم معلقة من آثار السجود ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه « ذكر عنده الخوارج واجتهدهم في العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهدا من الرهبان . » قوله ( يمرقون من الدين مروق المم من الرمية ) بكسر الميم وتشديد التعتانية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان فاعل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث للإشارة لنظام من الوصفية الى الاسمية ، وقيل إن شرط استواء المذكور والمؤنث أن يكون الموصوف مذكورا معه ، وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع لوصف ، تقول خذ ذبيحتك أى الهاة التي تريد

ذبحها فإذا ذبحتها قيل لها حينئذ ذبح . قوله ( فلينظر الراعي إلى سهمه ) يأتي بيانه في الباب الذي بعده ، وقوله « إلى نصله » هو بدل من قوله سهمه أي ينظر إليه جملة ثم تفصيلا ، وقد وقع في رواية أبي حمزة عن يحيى بن سعيد عند الطبري . ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئا ثم ينظر إلى نصله ثم إلى رصافه ، وسيأتي بأبسط من هذا في الباب الذي يليه ، وقوله « فينباري » أي يتشكك هل بقي فيها شيء من الدم ، والفوفة موضع الوعر من السهم ، قال ابن الأنباري الفوق يذكر ويؤنث وقد يقال فوفة بالهاء . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، قوله ( حدثنا عمر ) في رواية غير أبي ذر . حدثني ، بالافراد كذا للجميع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصمعي قال قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد . عمر بن محمد ، ونسجه الاسماعيل في روايته من طريق أحمد بن حنبل عن ابن وهب . أخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري ، قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم في التفسير بهذا السند حديث في تفسير الثمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب . حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، ووقع في حديث الباب منسوبا هكذا إلى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب . قوله ( عن عبد الله بن عمر وذكر الحورية ) هي جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحورية ، وفي إيراد البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة إلى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على ما أشرت إليه من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم

#### ٧ - باب من ترك قتال الخوارج للأناف ولئلا ينفّر الناس عنه

٦٩٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة . عن أبي سعيد قال : بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذى النجاشية التميمي فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : وبلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه . قال : دعه فإن له أسحابة يحتر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، يُنظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء ثم يُنظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم يُنظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم يُنظر في نصبه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق للفرث والدم . آبتهم رجل إحدى يديه - أو قال ثدييه - مثل ثدي المرأة ، أو قال : مثل للبطنة تدردر . يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : أشهد سمعتُ من النبي ﷺ ، وأشهد أن عليا قتالهم وأنا معه ، جىء بالرجل على النحر فذى أمته النبي ﷺ . قال : فنزأت فيه (ومهم من يلزمك في الصدقات)

٦٩٣٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني حدثنا يسير بن عمرو قال « قالت لسمل بن حنيف : هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئا ؟ قال : سمعته يقول - وأهوى يديه قبل القراقي : يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام صروق السهم من الرمية »

قوله ( باب من ترك قتال الخوارج للأناف ولئلا ينفّر الناس عنه ) أورده في حديث أبي سعيد في ذكر الامي

قال النبي ﷺ : عدل . فقال عمر انذن لي فأضرب عنقه ، قال دعه ، وليس فيه بيان السبب في الأمر بتركه ، ولكنه ورد في بعض طرقه . فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بقطر عن أبي بكر قال : أتى النبي ﷺ بموئل فمعه يقسمه ، فاتاه رجل وهو على تلك الحال ، فذكر الحديث وفيه : فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسمع المشركون أني أقتل أصحابي ، ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه : فقال عمر دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون منه ، لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجمرة ، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان ، وكان الذي قسمه النبي ﷺ حينئذ فصة كانت في ثوب بلال وكان يطلى كل من جاء منها ، والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي نعيم عنه أنها كانت بعد بحث على إل ابن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً وخص به أربعة أنفس . فها قصتان في وقتين اتفقت في كل منهما انكار القاتل ، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي ، ولم يسم القاتل في حديث جابر . وروى من سمى ذا الخويصرة ظاناً اتحاد القصتين . ووجدت لحديث جابر شاهداً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال : يا محمد عدل ، ولم يسم الرجل أيضاً ، وسماه محمد بن إسحق بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبري أيضاً والفظه : أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم بحنين فقال : يا محمد ، فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيه . لكن أن يكون تكرار ذلك منه في الموضوعين عند قصة غنائم حنين وعند قصة الذهب الذي يقسمه على ، قل الاسماعيل : الترجمة في ترك قتال الحوارج والحديث في ترك القتل المنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم وانصوبوا للناس القتل وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراه ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام ورسوخه في القلوب لنفهم من الدخول في الاسلام ، وأما بعده ﷺ فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخافوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس في الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الحوارج مثلاً ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز الاطام الإعراض عنهم إذا رأى المصاحبة في ذلك كأن يمشى أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سبباً لخروجهم ونصبهم القتال للسليدين مع ما عرف من شدة الحوارج في القتال ونباتهم وإندامهم على الموت . ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطال من المهاب قال : النأف إنما كان في أول الاسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم ، فأما إذا أهل الله الاسلام فلا يجب التأف إلا أن ينزل بالناس حاجة لذلك للإمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل لأن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين : الأول حديث أبي سعيد ، قوله ( حدثنا عبد الله ) هو الجمعي المندي بفتح النون ، وروى من دعه أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضاً عبد الله بن محمد أسكنه لا رواية له من هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( عن أبي صلة ) في رواية شعيب الماضية في علامات النبوة من لودري ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وتقدم في الأدب من طريق الاوزاعي عن الزهري

عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شراحبيل أو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدما قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان ، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الاخلاص . وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقفت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجهما الطبري من طريق الوليد بن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد ، قال الطبري وهذا خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو حوالة من طريق بشر بن بكير كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه : عن أبي سلمة والضحاك المشرق ، وفي رواية بشر الهمداني كلاهما عن أبي سعيد ، واللفظ الذي صافه البخاري هو لفظ أبي سلمة ، وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرق عن طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أفلح بن عبد الله بن المغيرة عن الهري فروي هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن هبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى . **قوله** ( بينما النبي ﷺ يقسم ) بفتح أوله من القسمه كذا هنا يحذف المفعول ، ووقع في رواية الاوزاعي يقسم ذات يوم فيما وفي رواية شعيب : بينما نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم فسمنا ، زاد أفلح بن عبد الله في روايته : يوم حنين ، وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقصود كان تبرا بعثه علي بن أبي طالب من اليمن فقسمه النبي ﷺ بين أربعة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك . **قوله** ( جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي ) في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ : بينما رسول الله ﷺ يقسم فيما إذا جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الطبري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق الثعلبي وقال بعد فراغه : فقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً والله أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذى النديبة كما سيأتى . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وذهب بعضهم أنه ذو النديبة الآن ذكروه ، وليس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث مبهما ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناضج الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشعر الأزار ، وتقدم تفسير ذلك في باب بعث علي ، من المغالاة وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبري قالناه رجل أسود طويل مشعر مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي بكرة عند أحمد والطبري والحاكم : أتى رسول الله ﷺ بعد نأته فكان يقسمها ورجل أسود مظوم الشعر بين عينيه أثر السجود ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري : رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله . **قوله** ( فقال : أعدل يا رسول الله ) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم : فقال أتى الله يا محمد ، وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال : أعدل يا محمد ، وفي لفظه له عند البزار والحاكم فقال : يا محمد والله إن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل ، وفي رواية مقسم التي أشهرت إليها : فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أرك عدلت ، وفي حديث أبي بكرة



وقال يا محمد والله ما تعدل ، وفي لفظ ما أراك عدت في القسمة ، ونحوه في حديث أبي برزة . **قوله** ( فقال ويحك ) في رواية الكشممجي ، ويحك ، وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب . **قوله** ( ومن يعدل إذا لم أعدل ) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم ، ومن يطع الله إذا لم أطعه ، ومسلم من طريقه ، أو لمسب أحق أهل الأرض أن أطيع الله ، وفي حديث عبد الله بن عمرو ، عند من يلتبس العدل بعدى ، وفي رواية مقسم عنه ، ففضب **عليه السلام** وقال : العدل إذا لم يكن عددي فعدني من يكون ، وفي حديث ابن بكرة ، ففضب حتى احمرت وجنتاه ، ومن حديث أبي برزة ، قال ففضب غضبا شديدا وقال : والله لا تعبدون بعدى رجلا هو أعدل عليكم مني ، **قوله** ( قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه ) في رواية شعيب ويونس ، فقال ، بزيادة فاه وقال : ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، وفي رواية الأوزاعي ، فلاضرب ، بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه ، فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه ، وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث ، فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله ، وفي رواية مسلم ، فقال خالد بن الوليد ، الجرم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه ، فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا ، فهذا نص في أن كلا منهما سأل ، وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على أبي العباس خالد بن الوليد إليها ، والذهب المقسوم أرسله على من العباسي كما في صدور حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، ويحجب بأن عليا لما وصل إلى العباسي رجوع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب لخضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجمرة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما مضى قريبا .

**قوله** ( قال دعه ) في رواية شعيب ، فقال له دعه ، كذا لا يذو في رواية الأوزاعي ، فقال لا ، وزاد أفلح بن عبد الله في روايته ، فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي ، **قوله** ( فإن له أصحابا ) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي **عليه السلام** بما واجهه ، فيحتمل أن يكون لصلحة التألف كما فهم البخاري لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتالهم لكان ذلك تنقيرا عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح ، سيخرج أناس بقولون مثل قوله . **قوله** يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصياومهم مع صيامهم ( كذا في هذه الرواية بالإيراد ، وفي رواية شعيب وغيره ، مع صلاتهم ، بصيغة الجمع فيه وفي قوله مع صياومهم ، وقد تقدم في ثاني أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس ، يقرءون القرآن ولا يجاوز تحراقيهم ، بمشاة وقاف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الزاء وضم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بينقرة النحر والعائق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثبتون على قراءته فلا يحصل لهم إلا مردده . وقال النووي : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروده على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تمكله وتدبره بوقوعه في القلب . قلت : وهو مثل قوله فيهم أيضا ، لا يجاوز لسانهم حناجرهم ، أي ينطقون بالشهادتين ولا يقرئونها بقلوبهم ، ووقع في رواية مسلم ، يقرءون القرآن وطبا ، قيل المراد الخلق في التلاوة أي

يأتون به على أحسن أحواله ، وقيل المراد أنهم يواطون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به ، وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاهما الفرطى ، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبى الوداك عن أبى سعيد عند مسدد و يقرءون القرآن كما حسن ما يقرؤه الناس ، ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبى بكرة عن أبيه ، قوم أشداء أحماء ذلقة ألسنتهم بالقرآن ، أخرجه الطبرى وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبى نعم عن أبى سعيد و يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون ، وأرجحها الثالث . قوله ( يمرقون من الدين كما يمرق السهم ) بآنى تفسيره في الحديث الثانى ، وفي رواية الأوزاعى كمرق السهم . قوله ( من الرمية ) في رواية معبد بن سيرين عن أبى سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد لا يعودون فيه حتى يعود السهم الى فوقة ، والرمية قبيلة من الرمي والمراد الغزاة المرمية مثلا . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقسم عنه ، فإنه سيكون لهذا شيعة يتبعون في الدين يمرقون منه ، الحديث ، أى يخرجون من الاسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوى الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه ببردة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشئ منه من المرمى شئ ، فإذا التمس الرام سمحه وجده ولم يجد الذى رماه فينظر فى السهم ليصرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره هلق فيه شئ من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والفرس أنه أصابه ، وللى ذلك أشار بقوله ، سبق الفرس والدم ، أى جاوزها ولم يتعلق فيه منهما شئ . بل خرجا بعده ، وقد تقدم شرح القنذ في علامات النبوة ، ووقع في رواية أبى أنسرة عن أبى سعيد عند مسلم فضرب القنذ <sup>بشئ</sup> لهم مثلا الرجل يرى الرمية الحديث ، وفي رواية أبى المتوكل الناجى عن أبى سعيد عند الطبرى ، مثلهم كمثل رجل رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذ به فنظر الى فوقة فلم يره دسما ولا دما ، لم يتعاق به شئ من الدسم والدم ، كذلك هؤلاء لم يتعلموا بشئ من الاسلام ، وعنده في رواية حاصم بن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم بعدما معجمة بعد قوله من الرمية و يذهب السهم فينظر فى النصل فلا يرى شيئا من الفرس والدم ، الحديث ، وفيه يتركون الاسلام وراء ظهورهم و يجعل يديه وراء ظهره ، وفي رواية أبى إسحق مولى بنى هاشم عن أبى سعيد فى آخر الحديث ، لا يتعلقون من الدين بشئ . كما لا يتعلق بذلك السهم ، أخرجه الطبرى . وفي حديث أنس عن أبى سعيد عند أحمد وأبى داود والطبرى لا يرجعون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقة ، وجاء عن ابن عباس عند الطبرى وأوله فى ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه ، سيخرج قوم من الاسلام خروج السهم من الرمية هرصت الرجال فرموا فانمرق منهم أحدهم منها خرج فأناه فنظر اليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شئ ، ثم نظر الى القنذ فلم يره نعلق من الدم بشئ ، فقال : إن كنت أصبت فإن بالريش والفوق شيئا من الدم ، فنظر فلم ير شيئا نعلق بالريش والفوق . قال : كذلك يخرجون من الاسلام ، وفي رواية بلال بن بقر عن أبى بكرة ، بأنهم الشيطان من قبل دينهم ، والحميدى وابن أبى عمير في معنديهما من طريق أبى بكر مولى الانصار عن على ، أن ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبدا ، . قوله ( آيتهم ) أى علامتهم ، ووقع في رواية ابن أبى سريم عن على عند الطبرى ، علامتهم . قوله ( رجل إحدى يديه أو قال ثدييه ) هكذا الأكثر بالثنية فهما مع الشك هل هى ثنية يد أو ثدى بالمشائة ، وفي رواية المستعمل هنا بالثنية فهما قالشك عنده هل هو الثدى بالإفراد أو بالثنية ، ووقع في رواية الأوزاعى ، إحدى يديه ، ثنية يد ولم يشك ، وهذا هو المعتمد ، فقد وقع في رواية شعيب بن يوسف ، إحدى يديه . قوله ( مثل ثدى المرأة أو قال مثل البضعة ) بفتح الموحدة

وسكون المعجمة أى القطعة من اللحم . **قوله** ( تدرر ) بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التاءين وأصله تدردر ومعناه تتحرك وتذهب وتجيء ، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادى إذا تضاعف ، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن عتي عند مسلم . فيهم رجل يخرج اليد أو مودن اليد أو مشدون اليد ، والمخرج معناه معجمة وحجم والمودن بوزنه والمشدون بفتح الميم وسكون المثلثة وكلها بمعنى وهو الناقص ، وله من رواية زيد بن وهب عن علي بن غياث ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلة الشدى عليه شعرات بيض ، وعند الطبري من وجه آخر : فيهم رجل يجدع اليد كأنها شدى حبشية ، وفي رواية أفلح بن عبد الله : فيها شعرات كأنها سبعة سبع ، وفي رواية أبي بكر مولى الأنصار : كشدى المرأة لها حلة كحلة المرأة حولها سبع حلقات ، وفي رواية عبيدة بن أبي رافع عن علي بن عبد الله : فيهم أسود إحدى يديه طوي شاة أو حلة شدى ، وأما الطبري فهو بضم الطاء المهملة وسكون الواودة وهي الشدى ، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي بن رافع عن علي بن عبد الله : فيهم أسود ، وقد ذكر **عليه السلام** للخوارزمي علامة أخرى في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد : قيل ما سبأهم ، قال : سبأهم التحليق ، وفي رواية عاصم بن شريك عن أبي سعيد : فقام رجل فقال : يا بني الله هل في هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يحاقون رءوسهم فيهم ذرئدية ، وفي حديث أنس عن أبي سعيد : هم من جلدنا ويتكلمون بالسنننا ، قيل : يا رسول الله ما سبأهم ؟ قال التحليق ، هكذا أخرجه الطبري ، وعند أبي داود بضمه . **قوله** ( يخرجون على خير فرقة من الناس ) كذا للأكثر هنا ، وفي علامات النبوة وفي الأدب : حين ، بكسر الميم وآخره نون و فرقة ، بضم الفاء . ووقع في رواية عبد الرزاق هذا أحد وغيره : حين فرقة من الناس ، بفتح الفاء وسكون المثناة ، ووقع للكشيمى في هذه المواضع وعلى غيره ، بفتح المعجمة وآخره راء و فرقة ، بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا وبقي الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد : تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق ، وفي لفظ له : يكون في أمي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلى قتلهم أولام بالحق ، وفي لفظ له : يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق وفيه : فقال أبو سعيد : وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق ، وفي رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد : يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود : من قاتلهم كان أولى بالله منهم . **قوله** ( قال أبو سعيد ) هو متصل بالسنن المذكور . **قوله** ( أشهد سمعت من النبي **ﷺ** ) كذا هنا باختصار ، وفي رواية شعيب ويونس : قال أبو سعيد فاشهد أنني سمعت هذا الحديث من النبي **ﷺ** ، وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد : سمعت رسول الله **ﷺ** يقول يخرج في هذه الأمة ، وفي رواية أفلح بن عبد الله : حضرت هذا من رسول الله **ﷺ** . **قوله** ( وأشهد أن عليا قتلهم ) في رواية شعيب : أن علي بن أبي طالب قاتلهم ، وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس : قاتلهم ، ووقع في رواية أفلح بن عبد الله : وحضرت مع علي يوم قتلهم بالأنهوان ، ونسبة قتلهم لعل لسكونه كان القائم في ذلك ، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي : أمر النبي **ﷺ** بقتلهم ، ولفظه : فأينا لقيتموهم قاتلهم ، وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن حاصم عن أبي بكر رفته : أن في أمي أفراما يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ؛ فإذا لقيتموهم فأنيموهم ؛ أي قاتلهم أخرجه الطبري ،

وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرهما ولئن أدركتهم لأقتلنهم ، وأخرج الطبري من رواية مروق قال : قالت لي عائشة : من قتل النجاشي ؟ قالت : علي . قالت فأين قتله ؟ قلت علي ثم يقال لاسفه النهروان . قالت : انتفى على هذا بيعة ، قائمتها بمخمسين نفسا شهدوا أن عليا قتله بالنهروان ، أخرجه أبو يعلو والطبري ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق عمار بن سعد قال : قال عمار لسعد : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج أقوام من أمي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب ؟ قال : أي والله ، وأما صفة قتالهم وقتالهم فوفقت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي ﷺ : والله إنني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، قائم قد فسكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وهل الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم : أقروا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فاني أخاف أن ينشدوكم كما نأشدوكم يوم حروراء ، قال فنشجروا الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم علي بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلا . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال : كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فان شئت فاذهب إلى أبي بردة فاسأله فانه شهد ذلك . وأخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فم قرقوه وفيهم استحل قتالهم ؟ قال : لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فارسل إليهم علي فرجعوا ثم قالوا نكون في ناحيته فان قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه . ثم انفرقت منهم فرقة يقتلون الناس لحدث علي عن النبي ﷺ بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجمه من العراق ليألي قتل علي فقامت له عائشة فحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : إن عليا لما كاتب معاوية وحكما الحكيمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا : انسأخت من قيس البسكة الله ومن اسم سمائك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا الله ، فبلغ ذلك عليا لجمع الناس فدعا بمصحف عظيم ليجل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا أناس ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في امرئ رجل ( فان خفتهم فثقاق بينهما ) الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونقموا على أن كاتب معاوية ، وقد كاتب رسول الله ﷺ سبيل بن عمرو . واقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا فأجروا . فارسل إليهم : كرموا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا نفسكوا دما حراما ولا نقتطعوا سبيلا ولا نظلموا أحدا ، فان فاعلمت نبذت إليكم الحرب . قال عبد الله بن شداد : فواقع ماقتلهم حتى قطعوا السبيل وفسكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج الذهبي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها . وفي الأوسط الطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله الجهلي قال : لما قارعت الخوارج عليا خرج في طلبهم فأتيهمنا إلى عسكرهم فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخلت من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقت أصلي فقلت : اللهم إن كان في

قَالَ مَوْلَاهُ الْقَوْمُ لَكَ طَاعَةٌ قَائِدُنَ لِي فِيهِ . فَرَبَّنَا عَلَى فَمَالٍ لَمَّا حَازَانِي تَمُودُ بَاقَهُ مِنْ إِلَيْكَ يَا جَنْدَبُ ، فَلَمَّا جِئْتُهُ أَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَى بَرْدُونَ يَقُولُ إِنَّ كَانَ لَكَ بِالْقَوْمِ حَاجَةٌ فَأَمَّهُمْ قَدْ قَطَعُوا النَّهْرَ ، قَالَ مَا أَطْعَمَهُ ثُمَّ جَاءَ آخَرُ كَذَلِكَ ، قَالَ : لَا مَا أَطْعَمَهُ وَلَا يَطْعَمُونَهُ وَلَيْفَ تَمَلَّنَ مِنْ دُونِهِ عَهْدٌ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، قُلْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ رَكِبْنَا فَنَاسِرْتَهُ فَقَالَ لِي : سَأَبْعَثُ إِلَيْكُمْ رَجُلًا يَقْرَأُ الْمَصْحَفَ يَدْعُوهُمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسَنُفْعِمُ فَلَا يَقْبَلُ عَلَيْنَا بُوْجْهَهُمْ حَتَّى يَرِشَقُوهُ بِالنَّبْلِ وَلَا يَقْتُلُ مِنْهُ عَشْرَةٌ وَلَا يَنْجُو مِنْهُمْ عَشْرَةٌ ، قَالَ فَأَتَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رَجُلًا فَرَمَاهُ انْسَانَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَعَدَ وَقَالَ عَلَى دَرَنِكُمُ الْقَوْمُ فَمَا قَتَلَ مِنْهُ عَشْرَةٌ وَلَا نَجَا مِنْهُمْ عَشْرَةٌ . وَأَخْرَجَ بِمَقْرَبِ بْنِ سَفْيَانَ بِسُنْدٍ صَحِيحٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ مِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ : لَحِقْتُ بِأَهْلِ النَّهْرِ قَاتِيًا مَعَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أُسِيرَ إِذَا تَيْنَا عَلَى قَرْيَةٍ بَيْنَنَا وَنَهْرٍ ، خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقَرْيَةِ مَرُوعًا فَقَالُوا لَهُ لَا رَوْحَ عَلَيْكَ ، وَقَطَعُوا إِلَيْهِ الْهَرَّ فَقَالُوا لَهُ أَنْتَ ابْنُ خُبَابٍ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالُوا : فَحَدِّثْنَا عَنْ أَيْيِكَ فَحَدَّثَهُمْ بِحَدِيثٍ يَكُونُ فِتْنَةً قَدْ اسْتَطَمَتْ أَنْ تَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولُ فَسَكَنَ ، قَالَ فَقَدَمُوهُ فَضْرَبُوا عَقْفَهُ ، ثُمَّ دَعَوْا سَرِيئَةً وَهِيَ حَبْلِي فَبَقَرُوا عِمَامِي بِطَنْهَا . وَلَا بِنَ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جُلُوزٍ لِأَخِي بَنِي حَمِيدٍ قَالَ قَالَ عَلَى لِأَصْحَابِهِ : لَا تَبْدُؤُوا بِقِتَالِ حَتَّى يَحْدِثُوا حَدَثًا ، قَالَ فَرَبَّيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَابٍ فَذَكَرَ قِصَّةَ قَتْلِهِمْ لَهُ وَبِجَارِيَتِهِ وَأَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ بِطَنْهَا وَكَانُوا مَرُوعًا عَلَى سَاقَتِهِ فَأَخَذَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ تَمْرَةً فَوَضَعَهَا فِي فِيهِ فَقَالُوا لَهُ تَمْرَةٌ مَعَاهِدٍ فِيمَ اسْتَحَلَّتْهَا ؟ فَقَالَ لَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَابٍ : أَنَا أَكْظَمُ حَرَمَةً مِنْ هَذِهِ التَّمْرِ . فَأَخَذَهُ فَذَبَحُوهُ ، فَبَلَغَ عَلِيًّا فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ : أَفِيدُونَا بِقَاتِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ ، فَقَالُوا : كَلَّا قَتَلَهُ ، فَأَذِنَ حِينَئِذٍ فِي قِتَالِهِمْ . وَهَذَا الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ مَرْيَمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَخِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَلِيًّا سَارَ إِلَيْهِمْ حَتَّى إِذَا كَانَ حَذَاهُمْ عَلَى شَطْرِ النَّهْرِ وَأَنْ أَرْسَلَ يَنَاشِدُهُمْ فَلَمْ تَزَلْ رِسَالُهُ تَخْتَلِفُ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَتَلُوا رَسُولَهُ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ نَهَضَ إِلَيْهِمْ فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهُمْ كُلَّهُمْ . قَوْلُهُ ( جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النِّصْفِ الَّذِي نَعْتُهُ النَّبِيَّ ﷺ ) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي نَعْتُهُ ، وَفِي رِوَايَةِ أَفْلَحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى فَلَمْ يَجِدْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ نَحْتِ جِدَارٍ عَلَى هَذَا النِّعْتِ ، وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ عَلَى التَّمَسُّوا فِيهِمْ الْمَخْرَجَ قَاتِلَهُمْ فَلَمْ يَجِدْهُ فَمَقَامَ عَلَى بَنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قَتَلَ مِنْهُمْ عَلَى بَعْضٍ قَالَ أَخْرَجَهُمْ فَوَجَدَهُ بِمَا بَلَى الْأَرْضَ أَكْبَرَ ثُمَّ قَالَ : صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ رَسُولُهُ . وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلَى قَالَ انْظُرُوا ، فَانْظُرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا ، فَقَالَ ارْجِعُوا فَوَاقَهُ مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدَهُ فِي خَرَبَةٍ فَأَنَؤُا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ عَلَى اطْلُبُوا ذَا الثَّدْيَةِ . فَاطْلُبُوهُ فَلَمْ يَجِدْهُ فَقَالَ : مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتَ فَاطْلُبُوهُ ، فَاطْلُبُوهُ فَوَجَدَهُ فِي وَهْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْقَتْلِ ، فَأَذَارَ رَجُلٌ عَلَى يَدِهِ مِثْلَ سِبْلَاتِ السُّنُورِ ، فَكَبَّرَ عَلَى النَّاسِ وَأَدْبَجَهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا طَرِيقُ حَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ نَعُودُ عِنْدَ عَلَى فَمَامَ رَجُلٌ عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ فِي الْعَمْرَةِ فَدَخَلْتُ عَلَى حَائِثَةٍ فَقَالَ : مَا مَوْلَاهُ الْقَوْمُ الَّذِينَ خَرَجُوا فِيكُمْ ؟ قُلْتُ : قَوْمٌ خَرَجُوا إِلَى أَرْضٍ قَرِيبَةٍ مِنَّا يَقَالُ لَهَا حُرُورَاءُ ، فَقَالَتْ أَمَا أَنْ أَبْنِي طَالِبٌ لَوْ شَاءَ لَحَدَّثَكُمْ بِأَسْرَمِ ، قَالَ فَأَهْلَ عَلَى وَكَبَّرَ فَقَالَ : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ حَائِثَةٍ فَقَالَ : كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ رَفِيمٌ رَجُلٌ كَانَ يَدَى ثَدْيِي حَائِثِي ، أَشَدَّ تَسْكُمُ اللَّهُ هَلْ أَخْبَرْتَكُمْ بِأَنَّهُ فِيهِمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَجِئْتُمُونِي فَقَاتَلْتُمْ لَيْسَ فِيهِمْ لَكُمْ أَنَّهُ فِيهِمْ ثُمَّ أَتَيْتُمُونِي بِهِ تَسْجُونَهُ كَمَا نَعْتُ لِي . فَقَالُوا : أَلَمْ نَعَمْ . قَالَ فَأَهْلَ عَلَى وَكَبَّرَ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَضِيِّ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسَرَ الضَّادَ الْمَعْجَمَةَ الْخَفِيفَةَ

والتشديد عن علي ، اطلبوا المخرج ، فذكر الحديث وفيه : فاستخرجوه من تحت القتلى في طين قال أبو الوضئ :  
كانني انظر اليه حديثي عليه طر بطني له احدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب  
اليربوع ، ومن طريق أبي سريم قال : ان كان ذلك المخرج لعدوا في المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا لي ورايته  
يهمد طامام على وكان مسمى نافما ذا الهندية وكان في بده مثل ندى المرأة على رأسه حلة مثل حلة الندي عليه شعيرات  
مثل سيلات السنور ، أخرجهما أبو داود ، وأخرجه الطبري من طريق أبي سريم مطولا وفيه : وكان علي يحدثنا  
قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل يخرج اليد فسمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيته  
يتكره طامامه من كثرة ما يسمع ذلك منه ، وفيه : ثم أمر أصحابه أن يلتمسوا المخرج فالتمسوه فلم يجدوه ، حتى جاء  
رجل فيشره فقال وجدناه تحت قتيلين في ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت ، وفي رواية أفلح ، فقال علي  
أيكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل علي الى أمه فقالت :  
كنت أدعى غنما في الجاهلية فغشيتي كهنة الطقة فحملت منه فولدت هذا ، وفي رواية عاصم بن شريح عن أبي سعيد  
قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال : والنسوا الى العلامة التي قال رسول الله ﷺ فاني لم أكذب  
ولا أكذب ، فجاء به نعمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة ، ووقع في رواية أبي بكر مولى الأنصار عن  
علي حولها سبع ملبات وهو يهزم الماء وموحدة جمع هلبة ، وفيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بعد قتل أهل النهر  
فقال علي : إني لا أراه الا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى فقال علي : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس  
حين رأوه واستبشروا وذمب عنهم ما كانوا يجدونه ، . قوله ( قال فنزلت فيه ) في رواية المروزي : فيهم ، . قوله  
( ومنهم من يلزمك في الصدقات ) المزمع العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بقيد أن يكون واجبة ، والهمز في  
التيبة أي بعيبك في قسم الصدقات ، وبؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله : هذه قسمة  
ما أريد بها وجه الله ، ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت  
مقدمة على قوله : حين فرقة من الناس ، قال فنزلت فيهم ، وذكر كلام أبي سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث  
ابن مسعود قال : لما قدم رسول الله ﷺ غناتم حنين سمعت رجلا يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله ،  
قال فنزلت ( ومنهم من يلزمك في الصدقات ) أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة  
ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة : لجل يقيم بين أصحابه ورجل جالس فلم  
يعطه شيئا فقال : يا محمد ما أراك تعدل ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي برزة نخوع ، فدل على أن الحامل للقائل على  
ما قال من السلام الجاني وأقدم عليه من الخطاب الذي كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من  
ذلك . وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره : فغفل عن الرجل فذهب ، فسأل النبي ﷺ عنه  
فطلب فلم يدرك ، وسنده جيد . ( نذيره ) : جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخروج فيها ما يخاف  
هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أبي سعيد قال : جاء أبو بكر الى رسول الله ﷺ فقال :  
يا رسول الله إني مررت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلي فيه ، فقال : اذهب اليه فاقتله . قال  
فذهب اليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي ﷺ لعمر : اذهب فاقتله فذهب فرآه  
على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب على فلم يره ، فقال النبي ﷺ : ان هذا وأصحابه

يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوهم ثم شر البرية، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية مترابطة عن الأولى، وأذن عليه السلام في قتله بعد أن منع منه لورال حلة المنع وهي التأفف، فسكاته استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما نهي عن الصلاة على من ينسب الى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الاسلام قبل ذلك، وكان أبا بكر وعمر نسيكا بالنهي الأول عن قتل المصالحين وحل الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي فذلك عللا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي، ثم وجدت في د مغازي الاموي، من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة، ثم دعا رجلا مأعظام، فقام رجل فقال: لك لتقسم وما نرى عدلا، قال: إذا لا يعبد أحد بمدي. ثم دعا أبا بكر فقال: اذهب فاقتله، فذهب فلم يجده فقال: لو قتلت لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم، فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته لما يدل عليه، ثم من التراخي والله أعلم. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعل وأنه كان الامام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قتله في حروبه في الجبل وصفين وغيرهما، وأن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الديات ما عندنا الا القرآن والصحيفة، مقيد بالكتابة لا أنه ليس عن النبي عليه السلام شيء عما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي عليه السلام علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج غير ذلك مما ذكر، وقد ثبت أنه كان يخبر بأنه سيفتله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة. ويحتمل أن يكون النبي مقيدا باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الجواب لأنه شاركه فيه جماعة وإن كان عنده هو زيادة عليهم لأنه كان صاحب القصة فكان أشد عناية بها من غيره. وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الامام ما لم ينصب لذلك حربا أو يستعد لذلك لقوله فإذا خرجوا فاقتلوهم، وحكي الطبري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده، وأسنده عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم ما لم يفسكوا دما حراما أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فاقتلوهم ولو كانوا ولدي، ومن طريق ابن جريج ذلك اعطاء ما يحل في قتال الخوارج؟ قال: إذا قطعوا السبيل وأخافوا الأمن، وأسنده الطبري عن الحسن أنه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج؟ فقال: العمل أم لك بالناس من الرأي، قال الطبري. ويؤيده أن النبي عليه السلام وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بألسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقا من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلوقهم، وفيه قوله تعالى ﴿إليه يهدي السبيل والعمل الصالح برفعه﴾ أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعذار اليهم، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به من قال بتكفير الخوارج. وهو مقتضى صنيح البخاري حيث قرنهم بالملاحدين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله عليه السلام يمرقون من الاسلام، ولقوله لاقتلناهم قتل عاد، وفي لفظ دهود، وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله هم شر الخلق، ولا يوصف بذلك الا الكفار، ولقوله إنهم أبغض الخلق الى الله تعالى، ولحكيمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم، ومن جميع الى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم

أعلام الصحابة لنقضه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم ، بالجملة ، قال : وهو عندي احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقديم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا بتكفير من كفرهم ، وبؤيده حديث : من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما ، وفي لفظ مسلم : من رى مسلماً بالكفر أو قال عدواً لله إلا حاد عليه ، قال هؤلاء : قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر من حصل عندنا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه من لا نصريح بالجهود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجهود فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علماً قطعياً ، ولا ينبغي اعتقاد الإسلام أجمالاً والعمل بالواجبات من الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في تذييله فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه علماً فإنه مبطل أقوله في الحديث : يقولون الحق وبقرءون القرآن ويمرءون من الإسلام ولا يعلقون منه بشيء ، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من آي القرآن هل غير المراد منه . ثم أخرج بحمد صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه ويهلكون عند مثابته . وبؤيد أقول المذكور الأمر قتالهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود : لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، المفارق للجماعة ، قال القرطبي في المفهم : يريد القول بتكفيرهم التثليل المذكور في حديث أبي سعيد ، يعني الآتي في الباب الذي يليه ، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يعلقوا منه بشيء . كما خرج الدم من الزمية لسرعة وقرة راميها بحيث لم يتعلق من الزمية بشيء ، وقد أشار إلى ذلك بقوله سبق الفرت والدم ، وقال صاحب الشفاء فيه : وكذا تقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة ، وحكماء صاحب الروضة ، في كتاب الرد عنه وأقره . وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكم الإسلام بحري عليهم لتفظهم بالشهادتين ومراعاتهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل قاسد وجرم ذلك إلى استباحة دماء مخالفهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مناكرتهم وأكل ذبائحهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالا عند المتكلمين من غيرها ، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المصالي عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين ، قال : وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال : لم يصح أقوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر . وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة ، والذي ينبغي الاتزان عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد . وما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين وكبروكهم فينظر الرامي إلى سهمه ، إلى أن قال : فيتلوى في الفروقة هل علق بها شيء ، قال ابن بطلال : ذهب جمهور



العلماء الى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله « يتجارى في الفوق » ، لأن التجارى من الشك ، واذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الاسلام ، لأن من ثبت له عقد الاسلام بيقين لم يخرج منه الا بيقين ، قال : وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا ؟ فقال : من الكفر فروا . قلت : وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلاع على معتقدم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، وفي احتجاجه بقوله « يتجارى في الفوق » ، نظر ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة اليه وكما سيأتي « لم يعلق منه بشيء » وفي بعضها « سبق الثرث والدم » وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء ، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله « يتجارى » إشارة الى أن بعضهم قد سبق معه من الاسلام شيء ، قال القرطبي في « المفهم » : والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال : فعمل القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون ونسي أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعمل القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب ، فأما من استدر منهم بيعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل لي يجتهد في رد بيعته ؟ يختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ولا نعمل بالسلامة شيئاً ، قال وفي الحديث « لم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من مخالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفي لهم بمهدم ، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كما من آثار عبادة الجمال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم « د علي ورسول الله ﷺ » أمره ونهيته إلى الجور نسأل الله السلامة . قال ابن هبيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام ، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح ، وحفظ رأس المال أولى ، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفهم القول بظواهرها الى مخالفة لإجماع السلف ، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتعظيم في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة ، وإنما ندب الى العدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين ، فمعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه . وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ، ومن نصب الحرب نقاتل على اعتقاد قاسد ، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف القبيل ويسعى في الأرض بالفساد ، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معتدر ولا يحمل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نصر عن علي وذكر الخوارج فقال : إن مخالفوا إماماً عدلاً فقاتلوه ، وإن مخالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوه ثم قال : قلت : وعلى ذلك يحمل ما وقع للحنين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم . وفيه ذم استئصال شهر الرأس ، وفيه نظر لاحتقال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها ، وترجم أبو عرواة في صحيحه لهذه الأحاديث « بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الآثمة في القسمة مع كونها كانت صواباً غنّى عنهم ذلك » ، وفيه لإباحة قتال الخوارج بالشرط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر إن قتلهم ، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد

الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الاسلام ، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى . قلت : والاخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً ، وفيه منقبة عظيمة لعمر اشده في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهور بتعديله الغاية في العبادة والصدق والورع حتى يختبر باطن حاله . الحديث الثاني . قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وبسير بن عمرو بتحتانية أوله بعد ما دونه مصغر ويقال له أيضاً أسير ، ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وهو من بنى محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة ، وذكر أبو نعيم في تاريخه ، حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو وأخبرني أبي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشرين ، ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني ، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجد . قوله ( سمعته يقول وأهوى بيده قبل المراق ) أي من جهته . وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عند مسلم في نحو المشرق . قوله ( يمرقون ) قال ابن بطال : المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومرقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل للمرق يمرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة . قوله ( مروق السهم من الرمية ) زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال قال أسير قلت ما لم علامة ؟ قال سمعت من النبي ﷺ لا أزدك عليه ، وفي هذا أن سهل بن حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيقول ما تقدم أن أبا سعيد توقف في الاسم والنسبة لافي كونهم المراد . قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي ثاماً . وعنه أيضاً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبو مرجم . قلت : وأبو وحى وأبو كشير وأبو موسى وأبو وائل في مسند إسحق بن راهوية والطبراني وأبو حنيفة عند البزار وأبو جعفر أفراه دوالي على أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة ، قال الطبري ورواه عن النبي ﷺ مع دلي بن أبي طالب أو بعضه عبد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحنيفة وأبو بكرة وعائشة وجابر وأبو هريرة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف ولسان الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وحنظلة بن عبد الله الجعفي وعبد الرحمن بن عيسى وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الداهري أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألها قال إني رجل من أهل المشرق وإن قوما يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقال لا ، سمعنا النبي ﷺ يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد ، فهؤلاء خمسة وحشرون نفسا من الصحابة والطرق إلى كثيرهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكرة وأبي هريرة وابن ذر ، فيفيد مجموع خبرهما انقطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ

٨ - باب قول النبي ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتلَ فئتان ذواهما واحدة

٦٩٣٥ - حدثنا علي بن حدثنا مهران بن حدثنا أبو لؤي عن الأخرج « من أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتتلَ فئتان دعواهما واحدة »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة ) كذا ترجم بلفظ الخبر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب المتن إن شاء الله تعالى . وفي المتن من الزيادة « يكون بينهما مقتلة عظيمة ، والمراد بالفتنتين جماعة على وجاعة معاوية ، والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح ، وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق ، وأوردته هنا للإشارة إلى مارتع في بعض طرفه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره « فبينما هم كذلك اذ سرقت مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق ، فبذلك تظهر مناسبة لما قبله ، والله أعلم

#### ٩ - باب ما جاء في المتأولين

٦٩٣٦ - قال أبو عبد الله : وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن للسور ابن مخزومة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه « أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حجة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ كذلك ، فسكت أساوره في الصلاة ، فانظرته حتى سلم ثم لببته بردائه - أو بردائي - فقلت : من أقرأك هذه السورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . قلت له : كذبت . فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها . فانطقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت له : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : أرسله يا عمر اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها . فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله ﷺ : اقرأ يا عمر ، فقرأت ، فقلت : هكذا أنزلت . ثم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعه أحرف ، فافروا ما تبسر منه »

٦٩٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع ع . وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا : أينما لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه « يا بني لا تشرك بالله ، إن الشرك أعظم من الظلم »

٦٩٣٨ - حدثنا عبد الله أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني محمود بن الربيع قال سمعت عتيان ابن مائق يقول : فدا على رسول الله ﷺ . فقال رجل : ابن مالك بن لهيعة ؟ فقال رجل منا : ذلك منافق فتح الباري - ج (١٢) م (٢٠)

لا يحبُّ الله ورسوله . فقال للنبي ﷺ : ألا تقولونه يقولُ لا إلهَ إلا الله يَبْتَغِي بذلكَ وجهَ الله ؟ قال : بلى . قال فانه لا يُوافي عهدَ يومِ القيامةِ به إلا حرَّم الله عليه النارُ »

٦٩٣٩ - **حَرْشُ** موسى بن إسماعيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ ثَلَاثٍ قَالَ تَمَارَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَجَبَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحَبَّانَ : لَقَدْ عَلِمْتُ مَا الْفِي جَرِّ أَصَابِكَ عَلَى الدِّمَاءِ - يَعْنِي عَلَيْهِ - قَالَ : مَا هُوَ لَا أَبَاكَ ؟ قَالَ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ يَقُولُ . قُلْ مَا هُوَ ؟ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ وَأَبَا مَرْثَدٍ - وَكُنَّا فَارِسٌ - قُلْ : انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ حَاجٍ - قَالَ : فَبَهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَهِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ فَأَتَوْنِي بِهَا . فَأَنْطَلَقْنَا عَلَى أَرَاْسِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قُلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا ، وَكَانَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ تَسْمِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ . فَقُلْنَا أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ ؟ قَالَتْ : مَامَعِي كِتَابٌ . فَأَنْخَفْنَا بِهَا بَعِيرَهَا ، فَأَبْقَيْنَا فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا . فَقَالَ صَاحِبَايَ مَا تَرَى مَعَهَا كِتَابًا ، قَالَ فَقُلْتُ : لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ حَلَفَ هُنَّ : وَالَّذِي يُخَالِفُ بِهِ أُتْخَرَجَنَّ الْكِتَابُ أَوْ لَا جَرَّ دَنْكٍ . فَأَهْوَتْ إِلَى حُجْزَتِهَا - وَهِيَ مَحْتَجِزَةٌ بِكِسَاهٍ فَأَخْرَجَتِ الصَّهِيفَةَ ، فَأَتَوْنَا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، دَعْنِي فَلْأَضْرِبْ عُنُقَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا حَاطِبُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلَسَكُنِّي أُرِدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يُدْفَعُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي ، وَأَبْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هُنَالِكَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ . قَالَ : صَدَقَ ، لَا تَتَوَلَّوْا لَهُ إِلَّا خَيْرًا . قَالَ فَمَدَّ عُمَرُ قُلُوبَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ . دَعْنِي فَلْأَضْرِبْ عُنُقَهُ قَالَ : أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ ؟ وَمَا يَدْرِيكَ لَوْلَا اللَّهُ اطَّلَعَ عَلَيْهِمْ فَقُلْ : اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ أَوْجَهْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ . فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ »

**قَوْلُهُ** ( باب ما جاء في المتأولين ) تقدم في باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من كتب الآداب وفي الباب الذي يليه من لم ير الكفار من قال ذلك متأولا وإيان المراد بذلك ، والحاصل أن من أكفر المسلم ظرفان كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر أن كان غير سائح استحق الذم أيضا ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويذكر بما يُلَبِّقُ به ولا يلحق بالأول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائح لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب . قال الدلاء كل متأول مذموم بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائحًا في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر في نصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة العنق في الصلاة بحروف تحالف ما قرأه هو على

رسول الله ﷺ . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته للرجة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه ليبي بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان الحق في جواز القراءة . وقوله في أول السند وقال الليث الخ ، وصلة الاسماعيل من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً موصولاً لسكن عن حميل لا عن يونس ، وهم مغلطى ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن حبيب عن الليث عن يونس ، وقوله كدث أساوره ، بين مهملة أى أوانبه وزنه ومعناه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها . الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنابة المرندين ، وسنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الصحابة بحملهم الظلم في الآية على عمومته حتى يتناول كل مهنية بل هذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد برفع الاشكال . الحديث الثالث حديث عتيان بن مالك في قصة مالك بن النخشم ، وهو بضم النجمة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضمومة ثم ميم أو نون وهو الذي وقع هنا وقد بصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الثمانين في حق مالك بن النخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون ما في الباطن . وقوله هنا ، ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله ، كذا في رواية الكشي وفي رواية المسند والسرخسي ، لا تقولونه بصيغة النهي . وقال ابن التيز ، ألا تقولوه ، جاءت الرواية والحوادث ، تقولونه ، أى تقولونه . قال : الذى رأيت ، لا تقولوه ، بغير ألف في أوله وهو موجه . وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذي يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن التيز أنه خطاب للمفرد وأصله ألا تقولوه فأشبع ضمة اللام حتى صارت واواً وأشد لذلك شاهد الحديث الرابع حديث عن قصة حاطب بن أبي بلتعة في مكانته قرباً ونزول قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ وقد تقدم في باب الجاهلوس ، من كتاب الجهاد وما يتعلق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الدمة ما يتماق بذلك ، والجمع بين قوله حجرتها وعقبيتها وضبط ذلك ، وقدم في باب فضل من ثمر بدوا ، من كتاب المغازى الكلام على قوله ولعل الله اطعم على أهل دار ، وفي تفسير الممتحنة بأسط منه ، وفيما الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي ﷺ عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله ، بهنى أنا والزبير والمقداد ، وقوله ، بهنى أنا وأبا مرثد ، وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذى حملته وأذكر هنا بقية شرحه . قوله ( عن حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله ( عن فلان ) كذا وقع مجعاً وسمى في رواية هشيم في الجهاد ، وهب الله بن ادريس في الاستدانة سعد بن عبيدة ، وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضال عند مسلم . وأخرجه أحمد عن هفان عن أبي عوانة فسمما ، ونحوه للاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن صفار قال : حدثنا أبو حوالة عن حميد بن عبد الرحمن حديثي سعد بن عبيدة هو السلي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلي شيخه في هذا الحديث ، وقد وقع في نسخة الصفاني هنا بعد قوله ، عن النار ، مانع ، وهو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلي ختن أبي عبد الرحمن السلي ، انتهى ، ولعل

القائل : هو الخ ، من دون البخارى ، وسعد تابعى روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء . **قوله** ( تنازع أبو عبد الرحمن ) هو السلى وصرح به فى رواية عثمان . **قوله** ( وحبان بن عطية ) بكسر الميم وتشديد الموحدة ، وحكى أبو على الجياني وتبعه صاحب المشارك والمطالع أن بعض رواه أبى ذر ضبطه بفتح أوله ، وهو وهم . قلت : وحكى المزي أن ابن مأكولا ذكره بالكسر وأن ابن العزضى ضبطه بالفتح قال : وتبعه أبو على الجياني ، كذا قال ، والذي حرم به أبو على الجياني توهم من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك فى تقييد الممثل ، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر اجماعا ، وكان حبان بن عطية سلبيا أيضا وهو أخيا لأبى عبد الرحمن السلى وإن كانا مختلفين فى تفضيل عثمان وعلى ، وقد تقدم فى أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين فى هذا الحديث . وكان أبو عبد الرحمن عثمانيا أى يفضل عثمان على وحبان بن عطية علويا أى يفضل عليا على عثمان . **قوله** ( لقد علمت ما الذى ) كذا للكشيمى وكذا فى أكثر الطرق ، والحموى والمستعمل هنا من الذى ، وعلى الرواية الأولى ففاعل التجزى هو القول المعبر عنه هنا بقوله وحشى . بقوله ، وعلى الثانية الفاعل هو القائل . **قوله** ( جرأ ) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز . **قوله** ( صاحبك ) زاد عثمان ديعنى عليا ، **قوله** ( على الدماء ) أى إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقا . **قوله** ( لا أبالك ) بفتح الهمزة وهى كلمة قال عند الحث على الشيء ، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع فى شدة عارونه أبوه فإذا قيل لا أبالك فعنه ليس لك أب . جد فى الأمر جد من ليس له معاون ، ثم أطلق فى الاستعمال فى موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل . **قوله** ( سمعته يقول ) فى رواية المستمل والكشيمى هنا « سمعته يقول » بحذف الضمير والأول الوجه أقوله قال ما هو . **قوله** ( قال بعنى ) كذا لم وكان ، قال ، الثانية سقطت على حادثهم فى إسقاطها خطأ والأصل قال أى أبو عبد الرحمن قال أى على . **قوله** ( والزبير وأبا مرثد ) تقدم فى غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبى رافع عن على ذكر المقداد بدل أبى مرثد . وجمع بأن الثلاثة كانوا مع على ، ووقع عند الطبرى فى تهذيب الآثار ، من طريق أعشى تقيف عن أبى عبد الرحمن السلى فى هذا الحديث . ومعنى الزبير بن العوام ورجل من الأنصار ، وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كانا بالمعنى الأعم ، ووقع فى الأسباب ، للواحدى أن عمر وعمارا وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستندا وكأنه من تفسير ابن السكيت فاقى لم أره فى سير الواقدي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه فى تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس فى قصة المرأة المذكورة . فأخبر جبريل النبي ﷺ بخبرها فبعث فى أثرها عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب . **قوله** ( روضة حاج ) بمهمل ثم جيم . **قوله** ( قال أبو سلمة ) هو موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه . **قوله** ( هكذا قال أبو عوانة حاج ) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب « خاخ » بمعجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمل والجيم وقد أخرجه أبو عوانة فى صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عثمان فذكرها بلفظ « حاج » بمهمل ثم جيم قال عثمان والناس يقولون « خاخ » أى بمعجمتين ، قال النووى قال العلماء هو غلط من أبى عوانة وكأنه أشبه عليه يمكن آخر يقال له « ذات حاج » بمهمل ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام بسلك الحاج ، وأما « روضة خاخ » فانها بين مكة والمدينة بقرب المدينة . قلت : وذكر الواقدي أنها باقرب من ذى الحليفة دلى يريد من المدينة ، وأخرج سمويه فى فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال :

وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المـكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ، وزعم السـمـيل أن هـشـيـاكـان يقولها أيضاً ، حاج ، بمهمة ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسيأتي ذلك في آخر الباب ، وقد سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بلفظ : حتى نأتوا روضة كذا ، فلعن البخاري كفى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هـشـيـاكـان يصحفها ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمجتمتين . **قوله** ( فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المـشـركـين قاتلوني بها ) في رواية عبيد الله بن أبي رافع : قال بها ظمينة معها كتاب ، والظمينة بظاء معجمة وزن عظمية فميلة بمعنى قاعة من الظن وهو الرحيل ، وقيل سميت ظمينة لأنها تركب للظمين التي تظمن براكها ، وقال الخطابي : سميت ظمينة لأنها تظمن مع زوجها ولا يقال لها ظمينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل أنه اسم الهودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فأطلقوه على المرأة ولو لم تكن في هودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الواقدي أنها من مـزينة وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم بمعنى قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الثعالبي ومن تبعه أنها كانت مـولـاة أبي صبيح بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمرو ، وقيل مـولـاة بني أسد بن عبد العزى ، وقيل كانت من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مرويه أنها مـولـاة لقريش : وفي تفسير مقاتل بن حيان أن حاطباً أعطاه عشرة دنانير وكساهما برداً . وعند الواقدي أنها قدمت المدينة فقال لها النبي **ﷺ** : جئت مسلبة ؟ قالت : لا ولكن احتججت ، قال : فإن أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك ، فكساهما وحاماً فأناهما حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله **ﷺ** يريد أن يغزو نخزوا وحذركم ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتب حاطب إلى كفار قريش بكتاب ينتصم لهم ، وعند أبي بديع والطبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي **ﷺ** أن يغزو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك وأفتى في الناس أنه يريد غير مكة ، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك ، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله **ﷺ** أذن في الناس بالغزو ولا أراه إلا يريدكم ، وقد أحببت أن يكون إشاري إليكم بكتابي إليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح . **قوله** ( تسير على بعير لها ) في رواية محمد بن فضيل عن حصين : تشدد بشين معجمة ومثناة فوقانية . **قوله** ( فابتغيها في رحلها ) أي طلبتها كأنها ما فتشها مامها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل : فأنفختا بعيرها فابتغيها ، وفي رواية الحارث فوضعتا متاعها وفتشنا لم نجد . **قوله** ( لقد علمنا ) في رواية الكشمغيني : لقد علمتاه ، وهي رواية عفان أيضاً **قوله** ( ثم حنفى : والذي يحلف به ) أي قال والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب . **قوله** ( لتخرجن الكتاب أو لأجردنك ) أي أنزع ثيابك حتى تصيري عريانة ، وفي رواية ابن فضيل : أو لأجردنك ، وذكر الاسماعيلي أن في رواية خالد بن عبد الله مثله ، وعنده من رواية ابن فضيل لأجردنك بجمع ثم دأى أمه أصيرك مثل الجوزور إذا ذبحت . ثم قال الاسماعيلي ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة بمعنى الترجمة الماضية في كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تحالفاً أي رواية : أو لأقتلك . قلت : رواية : لأجردنك ، أشهر ورواية : لأجردنك ، كأنها مفسرة منها ورواية : لأقتلك ، كأنها المعنى من لأجردنك ، ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم التجرد الذي ترجم به . ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية

عبيد الله بن أبي رافع بلفظ : انخرجن الكتاب أو اثنى عشر ألفاً ، قال ابن التين : كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء التمهانية وتشديد النون قال : والياء رائدة ، وقال المكراني : هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بانيات الياء والفواهد التصريفية تقتضي حذفها . لكن إذا صححت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكفة انخرجن ، وهذا توجيه الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الانثبات من الخطاب الى الغيبة ، قال : ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا فرفع الثياب ، قلت : ويظهر لي أن صواب الرواية : اثنى عشر ، بالنون بلفظ الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر إلى تكلف تخريج ، ووقع في حديث أنس : فقال ليس معنى كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله ﷺ أن معك كتابا والله لعطيني الكتاب الذي معك أو لا أترك عليك ثوباً إلا التمسنا فيه ، قالت أولستم بناس من مسلمين حتى إذا ظننت أنهما يلتزمان في كل ثوب معها حملت عفاصها ، وفيه فرجما إليها فسللنا بهما فقالا : والله لنديقنك الموت أو لتدفعن اليأس الكتاب ، فانسكرت ، ويجمع بينهما بأنهما مدداها بالقتل أولاً فلما أصرت على الانسكار ولم يكن معها إذن بقاتها مدداها بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد في حديث أنس أيضاً : أذنه اليكا على أن ترداني إلى رسول الله ﷺ ، وفي رواية أخرى تنبئ عن عبد الرحمن عند الطبري : فزيرل على بها حتى حافته ، وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فلا كثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح لأنها كانت تغني بهجائه وهجاء أصحابه ، وقد وقع في أول حديث أنس : وأمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة ، فذكرها فيهم ثم قل : وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب . **قوله** (فأتوا بها) أي الصحيفة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع : فأثنا به ، أي الكتاب ، ونحوه في رواية ابن عباس عن عمر وزاد : فقرأ عليه فاذا فيه من حاطب الى ناس من المشركين من أهل مكة ، سمعهم الواقدي في روايته سميل بن عمرو العامري وعكرمة بن أبي جهل الخزومي وصفوان بن أمية الجهمي . **قوله** ( فقال رسول الله ﷺ با حاطب ما حملك على ما صنعت ) في رواية عبد الرحمن بن حاطب : فدعا رسول الله ﷺ حاطباً فقال : أنت كتبت هذا الكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك ، وكان حاطباً لم يكن حاضراً لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد بين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب والفظ ، فأرسل إلى حاطب ، فذكر نحوه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح . **قوله** ( قال : يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ) وفي رواية المستمل : ما به ، بالوحدة بدل اللام وهو أوضح ، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب : أما والله ما أدبت منذ أسلمت في الله ، وفي رواية ابن عباس : قال والله إنني لنأصح لله ورسوله ، **قوله** ( ولكيف أردت أن يكون لي عند القوم يد ) أي منه أذفع بها عن أهل ومالي ، زاد في رواية أميئث ثقيف : والله ورسوله أحب الي من أهل ومالي ، وتقدم في تفسير الممتحنة قوله : كنت ماضياً ، وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب : ولكيف كنت امرأة غريبة فيكم وكان لي بنون وإخوة بمكة فكسبت لهم أذفع عنهم ، **قوله** ( وليس من أمهالك أحد إلا له هنالك ) في رواية المستمل : هنالك ( من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله ) وفي حديث أنس : ليس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه في أهله غيري **قوله** ( قال : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيراً ) ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه بما ذكر ، ويحتمل أن يكون جوحى . **قوله** ( فماد عمر ) أي عاد الى الكلام الأول في حاطب وفيه تعريض بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى



فكان فيما معذورا لأنه لم يتضح له عذره في ذلك ، وأما الثانية فكان انضح عذره وصدقه النبي ﷺ فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيرا ، فني إعادة عمر ذلك السلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ماوجب عليه من القتل ، وتقدم إيضاحه في تفسير الممتحنة . قوله ( فلا ضرب دنقه ) قال الكرماني هو بكسر اللام وأصوب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أي اتركني لأضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب ، ويجوز أن يكون الباء والفاء زائدة على رأي الإخفش واللام بالأسر ، ويجوز فتحها على لغة وأسر المذموم نفسه باللام فصيح قبل الاستعمال ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع ودهني الضرب عنق هذا المنافق ، وفي حديث ابن عباس قال عمر فاخرطت سيني وفلت : يا رسول الله أمكثي منه فإنه قد كفر ، وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست بمعرفة قلة في الرد على المجاحظ لأنه احتج بها على تكفير العاصي ، وليس لأنكار القاضي معنى لآما وردت بسند صحيح . وذكر البرقاني في مستخرجهم أن مسلما أخرجهما ، وردده الحيدري . والجمع بينهما أن مسلما خرج سندهما ولم يبق أمظها ، وإذا ثبت فلهذا أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية ، وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشهر بأنه ظن أنه تافق نفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب ، فلذا بين له النبي ﷺ عذر حاطب رجع . قوله ( أليس من أهل بدر ) في رواية الحارث : أليس قد شهد بدرا ، وهو استهمام تقرير ، وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدرا وزاد الحارث فقال عمر بلى ولكنه نكث وظاهر أعدائك عليك ، قوله ( وما يدريك لعل الله أطلع ) تقدم في فصل من شهد بدرا رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله ( وأعملوا ما شئتم ) وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضا مثلام يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له النبي ﷺ : هل نزلت ؟ قال : لا ، إلا لغضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بدما . وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمي ، ويؤيده قول علي فيمن قتل الحرورية ولو أخبرتمكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لكأنهم عن العمل ، وقد تقدم بيانه ، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة ، وقد تعقب ابن بطال على أبي عبد الرحمن السلمي فقال : هذا الذي قاله ظنا منه لأن عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل ، ووجه ابن الجوزي والقرطبي في فهمهم ، قول السلمي كما تقدم ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون مراده أن عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة أعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتهاده لم يؤاخذ به قطعا ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المجتهد مغفوره فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه ، وله مع ذلك أجر فإن أصاب الله أجرين ، والحق أن عليا كان مصيبا في حروجه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران ، فظهر أن الذي فهمه السلمي استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطال واقفه أعلم . ولو كان الذي فهمه السلمي صحيحا لكان على يتجرأ على غير الدماء كالأموال ، والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل : يا صفراء ويا بيضاء غري غيري ، ولم ينقل عنه قط في أسر المال إلا التحري بالمهمة لا التجري بالجيم . قوله ( فقد أوجبت لكم الجنة ) في رواية عبيد الله بن أبي رافع : فند غفرت لكم . وكذا في حديث عمر ، ومثله في

مغازي أبي الأسود عن عروة وكذا عند أبي عائد . **قوله** ( فاعرودت عيناه ) بالغين المعجمة الساكنة والواو المكسرة بينهما واو ساكنة ثم قاف أي امتلأت من الدموع حتى كأنها غرقت فهو افغعلت من الغرق ، ووقع في رواية المارث عن علي « ففاضت عيناه » ، ويجمع على أنها امتلأت ثم فاضت . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . **قوله** ( شاخ أصح ) يعني بمجمعتين . **قوله** ( ولكن كذا قال أبو عوانة حاج ) أي بمهمة ثم جيم . **قوله** ( وحاج تصحيف وهو موضع ) . قلت : تقدم بيانه . **قوله** ( وحشم بقول شاخ ) وقع للأكثر بالمجمعتين ، وقيل بل هر كقول أبي عوانة وبه جزم السهيلي ، وبؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد هرب بقوله « روضة كذا » كما تقدم فلو كان بالمجمعتين لما كفى عنه ، ووقع في السيرة للطبيب الحلبي « روضة شاخ » ، بمجمعتين وكان هشيم يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى ، وهو يوم أن المغيرة بينهما وبين الرواية المشهورة إنما هو في الخاء الأخيرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فعند أبي عوانة إنما بالخاء المهمة جزماً وأما هشيم فالرواية منه محتملة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو باغ بالاصلاح أن يقطع له الجنة لا بهضم من الوقوع في الذنب لأن حاطباً دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من تأول أن المراد بقوله « اعملوا ما شئتم » أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده في النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يذهب . وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يحمده بل يعترف ويبتذل مثلاً يجمع بين ذنبيه وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المبردين تخويفاً لمن يستخرج منه الحق . وفيه ذلك ستر الجاسوس ، وقد استدلل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرده النبي ﷺ عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، ومنهم من قيده بأن يتكبر ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه وقيل الشامية والاكثر يعزر ، وإن كان من أهل الهيئات يعني عنه . وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب عقوبة ويطال حبسه . وفيه العفو عن ذلة ذوى الهيمنة . وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما أطلع الله عليه من صدقه في اعتدائه فلا يكون غيره كذلك ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله في عباده إما تجري على مظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى عن المنافقين الذين كانوا يحضرون ولم يبع له قتلهم مع ذلك لاظهارهم الاسلام ، وكذلك الحكم في كل من أظهر الاسلام تجرى عليه أحكام الاسلام . وفيه من أعلام النبوة اطلاع اطلاع نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك ، وفيه إشارة الكيفية على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد لفهمه على المسلمين ويخبر الإمام في ذلك . وفيه جواز العفو عن العاصي . وفيه أن العاصي لا حرمة له ولا أجمعوا على أن الاجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لعصيانها سقطت حرمتها ما مدها على بتجريدنا قلنا ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب العارضة الوقوع عن شاء الله خلافاً لمن أن ذلك من أهل البدع ، وقد استشكلت إثباته على مسطح بقذف عائشة رضي الله عنها كما تقدم مع أنه من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلى بكونه من أهل بدر ، والجواب ما تقدم في باب فضل من شهد بدراً ، أن محل العفو عن البدري في الأمور التي لا حد فيها . وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدعاء به في هذه أخبار ، وقد جمعت جزءاً في الأحاديث الواردة في بيان

الأعمال الموعود لعمادها بفقران ما تقدم وما تأخر سميته و الحاصل المكفرة ، لاذنوب المقدمة والمؤخرة ، وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضور الإمام إلا بعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب .

(خاتمة) اشتمل كتاب استغابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معاق والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضى سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار من الصحابة فن بدهم سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٩ - كتاب الاكراه

قول الله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ، ولما كان من شرح بالكثير صبراً فعلهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . وقال ﴿إِلَّا أَنْ تَتَوَّعَا مِنْهُمْ تَوْفَاقَهُمْ﴾ ، وفيه تقية . وقال ﴿إِنَّ الْفِتْنَةَ تَوَّاقَاهُ﴾ ، وفيه ظالم أنفسهم قالوا فيم كذبت ؟ قالوا كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفوا غفورا . وقال ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ ، فمذّر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به . والمكروه لا يكون إلا مستضعفاً غير متنع من فعل ما أمر به . وقال الحسن : للتقية إلى يوم القيامة . وقال ابن عباس فيمن يسكره اللصوص فيطلق ليس بشيء . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن . وقال النبي ﷺ ﴿الْأَعْمَالُ بِالْيَقِينِ﴾ .

٦٩٤٠ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سمير بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدهو في الصلاة : اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والوليد بن الوليد . اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم أشد وطأتك على مضر ، وابعث عليهم سنين كسني يوسف »

قوله (بسم الرحمن الرحيم . كتاب الاكراه) هو الزام الغير بما لا يريد . وشروط الاكراه أربعة : الأول أن يكون قائله قادراً على إيقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار . الثاني أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما يهدد به قوياً ، فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يهدد مكرها ويستغنى ما إذا ذكر زمن قريب جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن ينزع ويقول أنزلت فيتمادي حتى ينزل ، وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق

واحدة وكذا عكسه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأبيد كقتل النفس بغير حق ، واختلف في المكروه هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أو لا ؟ فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي : انما قد الاجماع على أن المكروه على القتل ما مور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه باثم ان قتل من أكره على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، وقد قضى كلامهم تخصيص الخلاف بما اذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر وإكراهه على الإسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملبأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن ألقى من شاطئ وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الآمدي من التفريع على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والناسي وهو أبعد من الملبأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالاسباب . وقال القفال : انما شرح سجود السهر ووجبت الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه متبهاً من حيث هو لا أن الغافل نهى عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلف فيما يمسد به قائلوا على القتل وإتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في يسير الضرب والحبس كيوم أو يومين . قوله ( وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) وساق إلى ( عظيم ) . هو وعيد شديد لمن ارتد عننا ، وأما من أكره على ذلك فهو مذموم بالآية ، لأن الاستثناء من الإيجاب نفى فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزات في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال : أخذ المشركون عماراً فمذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال فإن عادوا فعد ، وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقوله عهد الرزاق وعنه عبد بن حميد . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند نقل عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه ، وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصهيها وبلالا وخباباً وسالمًا مولى أبي حذيفة ، فمات ياسر وامرأته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية لمجاهد عن ابن عباس دند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالا وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخران فمذبوهما ، وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عندبيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فسللوه عن النبي ﷺ فجندهم خبره فآرادوا أن يذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فاعجبهم وأطلقوه ، فجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً ، وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين : أن رسول الله ﷺ أتى عمار ابن ياسر وهو يبكي لجمال الدعوى عنه ويقول أخذك المشركون فطسوك في الماء حتى قات لهم كذا ، إن عادوا فعد ، ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً ، وهذه المراسيل تفوى بعضها ببعض ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الأعمش - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال : ذهب المشركون عماراً حتى قال لم كلاماً نقيبة فاشتد عليه ، الحديث . وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( إلا من أكره

وقلبه مطمئن بالإيمان) قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وعامه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عذره فلا حرج عليه، إن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم. قلت: رعى هذا الاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قبل فعليه غضب من الله إلا من أكره، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاشتمى الأول وهو المكروه. قوله (وقال إلا أن تقوا منهم نقاة وهي نقية) أعذه من كلام أبي عبيدة قال: نقاة ونقية واحد. قلت: وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية: لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر إلا للنية في الظاهر فيجوز أن يواليه إذا عافاه وبعاديه باطنا. قيل الحكمة في العدول عن الخطاب أن موالاته الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب. قلت: ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يترلم منكم فإنه منهم) كأنهم أخذوا بعمومه حتى أنكروا على من كان له عذر في ذلك فزالت هذه الآية رخصة في ذلك، وهو كآيات الصريحة في الوجد عن الكفر بعد الإيمان، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك. قوله (وقال: إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفرا غفورا) وقال (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب، وإنما أوردته بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح، ووقع في رواية حكرمة والأصيلي والغابسي أن الذين توفاهم فساق إلى قوله (في الأرض) وقال بعدها إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) وفيه تغيير، ووقع في رواية النسفي (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ الآيات قال (وما لكم لا تقايلون في سبيل الله - إلى قوله - نصيرا) وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترسخة في السورة من الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير، وإنما صدر بالآيات المترسخة للإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة قاتلوا لأنراكم منا إلا إن هاجرتم، فخرجوا فآذركم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكرهين، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزاه للفسرين وقال ابن بطال: (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) إلى (أن يعفوا عنهم) وقال (إلا المستضعفين) إلى (الظالم أهلها) قلت: وإيس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفا فيما سانه المصنف، وقال ابن القيم بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال (ولكن من شرح بالكفر صدرا) أي من فتح صدره لقبوله. وقوله (الذين توفاهم الملائكة) إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) ليس التلاوة كذلك لأن قوله (اجعل لنا من لدنك نصيرا) قبل هذا قال: ووقع في بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) وفي بعضها (قائل لك هي الله أن يعفوا عنهم) وقال (إلا المستضعفين من الرجال) إلى قوله (من لدنك نصيرا) وهذا على نسق التنزيل، كذا قال فأخطأ، فلاية التي آخرها نصيرا في أولها (والمستضعفين) بالواو لا بلفظ لا، وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) محتمل لأن آخر الآية التي أولها (إن الذين توفاهم الملائكة) قوله (وساء نصيرا) وآخر التي بعدها (سبيلا) وآخر التي بعدها (عفرا غفورا) وآخر التي بعدها (غفورا رحيا) فكأنه أراد سياق أربع آيات. قوله (فعد الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) بمعنى إلا إذا غلبوا. قال والمكروه لا يكون

الا مستضعفا غير ممتنع من فعل ما أمره به أى ما بأسره به من له قدرة على إيقاع الضرر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكروه . قوله ( وقال الحسن ) أى البصرى ( التقية إلى يوم القيامة ) وصلة عبد بن حميد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي عن الحسن البصرى قال التقية جائزة للؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل تقية ، ولفظ عبد بن حميد إلا في قتل النفس التى حرم الله يبقى لا يبعد من إكراه على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره . قلت : ومعنى التقية الحذر من إظهار مافى النفس من معتقد وغيره لاغير ، وأصله وقية بوزن حرة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي عن طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس قال د التقية باللسان والغلب مطمئن بالإيمان ولا يبدط يده للقتل . قوله ( وقال ابن عباس فيمن يكرهه المصوص فيطلق أيس بشىء ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبى والحسن ) أما قول ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه المصوص حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشىء ، أى لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدى في جامعه والبيهقى من طريقه قال : حدثنا سفيان سمعت عمرا يعنى ابن دينار حدثنى ثابت الأعرج قال : تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لتطافعا أو لافعلن وأفعلن فطافعا ، ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يرباه شيئا ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبى فوصلة عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال : إن أكرهه المصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع . ونقل عن ابن عينة توجيهه وهو أن المص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقل سميد بن منصور : حدثنا أبو حنيفة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وهذا سند صحيح إلى الحسن قال ابن بطال تبعه لابن المنذر : أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقابه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتدا وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلما . قال : وهذا قول تغنى حكايته عن الرد عليه لمخالفته المصوص . وقال قوم : محل الرخصة في القول دون الفعل كأن يسجد للصنم أو يقتل مسلما أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعي ومخنون ، وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يجعل التقية في نيل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه في القول والفعل سواء . واختلف في حكم الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب ، ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه : أربع كمن كره : المجهن والضرب والوعيد والقيود ، وعن ابن مسعود قال : ما كلام يدرا عني سوطين إلا كنت متكلمًا به ، وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل ، واختلفوا في طلاق المكروه فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقتادة وأبي فلابه ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبى . قوله ( وقال النبي ﷺ الأعمال بالنية ) هذا طرف من حديث وصلة المصنف في كتاب الإيمان بفتح الهزة ولفظه الأعمال بالنية ، هكذا وقع فيه بدين ، إنما ، في أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح ، وبأني ما يتعلق بالإكراه في أول ترك الخيل قريبا . وكان البخارى أشار بإرادته هنا إلى الرد

على من فرق في الاكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فلا كراه لانية له بل نيته عدم الفعل الذي أكره عليه . واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إيمانهم على الكلام فجاء بينهم وبين ربهم ، فلما لم يكرهوا معتقدين له جعل كأنه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل الفاضل ، وتعقبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والتروك أفعال على الصحيح ولم يؤاخذوا بشيء من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لأنه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة ، تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة ، الحديث وفيه قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله إن حمده ربنا ولك الحمد يدعو رجال فيسمعون بأسمائهم ، فذكر مثل حديث الباب وزاد وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له . وفي الأدب من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال ، فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتماق بمشروعية الفتوى في النازلة وعمله في كتاب الوتر وقه الحمد . وقوله « والمستضعفين » هو من ذكر العام بعد الخاص وأعلق الحديث بالاكراه لأنهم كانوا مكرهين على الاقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرها كما تقدم ، ويستفاد منه أن الاكراه على الكفر لو كان كفرا لما دخلهم وسماهم مؤمنين

### ١ - باب من اختار للضرب والقتل والهوان على الكفر

٦٩٤١ - **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي فلابة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث من كنَّ فيه وجدَّ حَلالةَ الإيمان : أن يكونَ اللهُ ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما ، وأن يحبَّ المرءَ لا يحبه إلا اللهُ ، وأن يكفرَ أن يودَّ في الكفر كما يكفرُ أن يُقذَفَ في النار .

٦٩٤٢ - **حَدَّثَنَا** سعيد بن سليمان حدثنا عباد عن إسماعيل سمعتُ قيساً سمعتُ سعيد بن زيد يقول : لقد رأيتني وإن عمر مؤثقي على الإسلام . ولو انقضَّ أحدٌ مما فعلتم بعمان كان محموقاً أن ينقضَّ .

٦٩٤٣ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس عن خباب بن الأرت قال : شكوا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسدٌ بردة له في ظلِّ الكعبة فقلنا : ألا تدنصروننا ألا تدعوننا ؟ فقال : قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفرُّ له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالمشاة فيوضع على رأسه فيجعل نصفين

وَبُشِطَ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَمِظْطِهِ ، فَمَا يَصْدُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ . وَاللَّهُ لَيَتِمِّنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ  
الرَّاكِبُ مِنْ صَنْدَاءٍ إِلَى خَفَرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ ؛ وَلَسْتُ كُنْتُ تَسْتَعْبِجُونَ »

**قوله** ( باب من اختار الضرب والقتل والهران على الكفر ) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن  
بلا لا كان من اختار الضرب والهران على التلطف بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والدي  
عمار ماتا تحت العذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث  
الحديث الأول حديث ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في  
أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار ، والقتل والضرب  
والهران أصل عند المزمع من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالمعصية ، ذكره ابن بطال  
وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وبعقبه ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما  
يكون حجة على من يقول إن التلطف بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المهلب أن قوما منعوا من ذلك  
واحتجوا بقوله تعالى ( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال ولو الآية المذكورة ( ومن يفعل ذلك  
عدواً وظلماً ) فقيده بذلك ، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظلماً ولا معتدياً ، وقد أجمعوا على جواز  
تقحم المهلك في الجهاد انتهى ، وهذا يقدم في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلطف على  
بذل النفس للقتل ، وإن كان قاتل ذلك يعمم فليس بشيء ، وإن قيده بما لو عرض ما يرجح المفضل كالمعرض  
على من إذا تلفظ به نفخ منه ظاهراً فينتجه . الحديث الثاني . قوله ( عباد ) هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو  
مسعود ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن  
عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في « باب إسلام سعيد بن زيد » من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما  
ترجم له لأن سعيداً وزوجته اخت عمر اختاروا الهوان على الكفر ، وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال  
الكرمانى : هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما رضى قائله فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق  
الأولى ، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سميتها أم الفضل  
زوج العباس . الحديث الثالث . قوله ( يحيى ) هو الفطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم  
أيضا ، وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب ما أتى  
النبي ﷺ من المشركين بمكة » من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طاب خباب الدعاء من النبي ﷺ  
على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظليماً وعدواً ، قال ابن بطال : إنما لم يجب النبي ﷺ سؤال  
خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى ( ادعوني أستجب لكم ) وقوله ( ولولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا )  
لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى أي وجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من أتبع الأنبياء  
فصبروا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم الممانعة بالنصر وجزيل الأجر ، قال : فأما غير الأنبياء فواجب عليهم  
الدعاء عند كل نازلة لا هم لم يطاعوا على ما أطلع عليه النبي ﷺ انتهى ملخصاً . وليس في الحديث تصريح بأنه ﷺ  
لم يدع لهم بل يحتمل أنه دعا ، وإنما قال « قد كان من قبلكم يؤخذ الخ » تسلية لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي



المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « ولكنكم تستعجلون » . وقوله في الحديث « بالمنشار » بنون ساكنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة بياء مثناة من تحت بغير همزة بدل الثون وهي لغة فيه ، وقوله « من دون لحم وعظمه » والاكثر دما بدل دمن ، وقوله « هو الأمر » أى الاسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرا عند الله من اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلا فالفعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرهما فإنه يصير كال مضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل

## ٢ - باب في بيع المسكر ونحوه في الحق وغيره

٦٩٤٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سفيان الثوري عن أبيه « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود . فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم : يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : يا أبا القاسم . فقال : ذلك أريد . ثم قالها الثانية فقلوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال فثالثة فقال : اعدوا أن الأرض لله ورسوله وإني أريد أن أجاليكم ، فمن وجد منكم بماله شيئا فليبيعه ، والا فاعملوا إنما الأرض لله ورسوله ،

**قوله** ( باب في بيع المسكر ونحوه في الحق وغيره ) قال الخطابي : استدلل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المسكر والحديث ببيع المضطر أشبه ، فإن المسكر على البيع هو الذي يعمل على بيع الشيء شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعهوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شعروا على أموالهم فأخذوا بيدها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كن رده دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يحز . قلت : لم يقتصر البخاري في الترجمة على المسكر وإنما قال « بيع المسكر ونحوه في الحق » فدخل في ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصحح بيع المضطر ، وقوله في آخر كلامه « ولو أكره عليه لم يحز » مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه السكراني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود . وقال ابن المنير : ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويحاج بأن مراده بالحق الدين وبغيره ما عداه بما يكون بيعه لازما ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لالدين عليهم . وأجاب السكراني بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات ، والمراد بقوله الحق المالايات وبقوله غيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وغيره » الدين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالى فالبيع في الدين وهو سبب مالى أولى . ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم في الجزبة في « باب إخراج اليهود من جزيرة العرب » ، ويثبت فيه أن اليهود المذكورين لم يسعوا ولم ينسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فأومأ أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان



٦٩٤٦ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو - وهو ذكوان - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت يا رسول الله ، يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت فإن البكر تستأمر فستحى فسكت ، قال : سكتها إذن ؟

**قوله** ( باب لا يجوز نكاح المكره ) المكره بفتح الراء . **قوله** ( ولا نكروهوا فتیانكم على البغاء - الى قوله - غفور رحيم ) كذا لا بن ذر والاسماعيلي وزاد القابسي لفظ د اكرههن ، وعند الذهبي والآية ، بدل قوله الخ ، وكذا الجرجاني ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الامة وكذا الخادم ولو كانت حرة ، وحكمة التقييد بقوله ( ان أردن تحصنا ) ان الاكره لا يتأتى الا مع إرادة التحصن لان المطيعة لا تسمى مكرهه فالتقدير فتیانكم اللاتي جرت عادتھن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين لجعل ( ان أردن تحصنا ) متعلفا بقوله فيما قبل ذلك ( وأنكحوا الايامي منكم ) وسيأتي بقيسة الكلام على هذه الآية بعد بابين ، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار الى أنه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الاولى لانه اذا نهي عن الاكره فيما لا يحل فالنهي عن الإكره فيما يحل أولى ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكره ، وأجازوه السكوتون قالوا انكره رجل على تزويج امرأة بعشرة آلاف وكان صداق مثما ألفا صح النكاح ولو دته الاف وبطل الزائد ، قال : فلما ابطالوا الزائد بالاكره كان أصل النكاح بالاكره أيضا باطلا ، ولو كان راضيا بالنكاح وأكره على المهر كانت المسألة اتفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ، ولو أكره على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزم شيء ، وان وطئ مخفارا غير راض بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون إمزا مهمة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جود الراويين عنها بحيم وباء مشاة من تحت ، وقد تقدم شرحه في كتاب المكاح وأما كانت غير بكر وذكر ما ورد فيه من الاختلاف . ثانيا . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان ) الظاهر أنه الفرابي وشيخه الثوري ، ويحتل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عيينة فان كلا من السفيانيين معروف بالرواية عن ابن جريج ، لكن هذا الحديث إنما هو عن الفرابي كما جزم به أبو نعيم ، والفرابي اذا أطلق سفيان أراد الثوري واذا أراد ابن عيينة نسب . **قوله** ( ذكوان ) يعني مولى عائشة . **قوله** ( قلت : يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ) في رواية حجاج ابن محمد وأبو عاصم عن ابن جريج وسمعت ابن أبي مليكة يقول قل ذكوان : سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا ؟ فقال : نعم تستأمر ، وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلامة من إبطال العقد ، وقوله دسكتها ، هو لغة في السكوت ، ووقع عند الاسماعيل من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن الفرابي باللفظ دسكتها ، وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك إذن إذا سككت ، وتقدم في النكاح من طريق لثيث عن ابن أبي مليكة باللفظ دسكتها ، وتقدم شرحه أيضا هناك وبيان الاختلاف في صحة انكاح الولي المحبر بالبكر الكبيرة ، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها

ج - **باب** اذا أكره حق وقب عبدا أو باعه لم يجز

٦٩٤٧ - **حديث** أبو الزمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار «عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار ذبح مملوكاً له ولم يكن له مالٌ غيره، فباع ذلك رسول الله ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن النخاس بمائة درهم. قال فسمعت جابراً يقول: عبداً قبلي مات عام أول»

**قوله** (باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يحل) أي ذلك البيع والهبة، والعبد باقٍ على ملكه. **قوله** (وبه قال بعض الناس. قال: فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز) أي ماضٍ عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة. **قوله** (بزعمه) أي عنده، والزعم يطلق على القول كثيراً. **قوله** (وكذلك إن دبره) أي ينفقه التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سعد بن سحنون قال: وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المسكر باطل، وهذا يقتضي أن البيع مع الإكراه غير نافذ للملك، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه، وإن قالوا إنه نافذ فلم يخصوا ذلك بالاعتق والهبة دون غيرها. قال الكرماني: ذكر المشايخ أن المراد بقول البخاري في هذه الأبواب «بعض الناس» الحنفية وخرجه أنهم تناقضوا، فإن بيع الإكراه إن كان نافلاً للملك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير، وإن قالوا ليس نافلاً فلا يصح النذر والتدبير أيضاً، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك، وفيه تحكم وتخصيص بغير مخصص. وقال المهاب: أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع، وذكر عن أبي حنيفة إن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذلك الموهوب له، وكأنه قاله على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ. ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى في الاعتق، قال ابن بطال: ووجه الرد به على القول المذكور أن الذي دبره لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه النبي ﷺ ذلك، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراءً فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أول أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه

هـ - **باب** من الإكراه. كرهاً وكرهاً واحداً

٦٩٤٨ - **حديث** حسين بن منصور حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني سليمان بن زياد عن عكرمة عن ابن عباس. وقال للشيباني وحدثني عطاء أبو الحسن السوائي ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما «يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً» الآية. قل: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأصرائه، وإن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوجوها وإن شاءوا لم يُزوجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك»

**قوله** (باب من الإكراه) أي من جملة ما ورد في كراهية الإكراه ما تضمنته الآية، وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً» وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء؛ فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهذا عن حسين بن منصور عن أسباط. وحسين بن يسابور ياله في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به السكلا باذي، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ

وحدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد ، فذكر حديثا ، وذكر الخطيب أن محمد بن مخلد روى عن أبي علي هذا فجاء حديثنا بالتصغير فيجتمعل أن يكون هو ، وذكر المزي مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة ، وقوله في الترجمة ذكرها وكرها واحد ، أي بفتح أوله وبضمه بمعنى واحد وهذا قول الأكثر ، وقيل بالغم ما أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك عليه غيرك ، ووقع لغير أبي ذر ذكره وكرهه بالرفع فيهما ، وسقط للنسب أصلا ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . وقال ابن بطال عن المطلب : يستفاد منه أن كل من أمرك امرأته طعما أن تموت فيرثها لا يعمل له ذلك بفس القرآن ، كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يعمل أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهر

٦ - **باب** إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

لقوله تعالى ﴿ ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾

٦٩٤٩ - وقال الألبان حدثني نافع بن أنصفية ابنة أبي هبيرة أخبرته أن هبدا من رقيق الامارة وقع على وليدة من الخلس فاستكرهها حتى انقضت ، فجلده مهر الحسد ونفاه ، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها . وقال الزهري في الأمة للسكر يفرغها الحر : يُقيم ذلك الحكم من الأمة المذراة بقدر ثمنها ويجلد ، وليس في الأمة الثيب في قضاء الأئمة غرم ، ولكن عليه الحد

٦٩٥٠ - **حديث** أبو البان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : هاجر إبراهيم بسارة ، دخل بها قرينة فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه أن أرسل الي بها ، فأرسل بها ، فقام إليها ، فقامت توحا وتصل ، فقالت : اللهم ان كنت آمن بك وبرسولك فلا تسلط علي الكافر ، فخط حتى ركض برجله

**قوله** ( باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى : ومن يكرهن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ) أي لمن : وقد قرئ في الشاذه فإن الله من بعد إكراههن لمن غفور رحيم ، وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبيرة ونسبت أيضا لابن عباس والحفوظ عنه نفسه بذلك وكذا عن جماعة غيره ، وجوز بعض المعربين أن يكون التقدير هلم ، أي لمن وقع منه الإكراه لكن إذا تاب ، وضعف ليكون الأصل عدم التقدير ، وأجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط ، واستشكل تعليق المغفرة لمن لأن التي تكره ليست آئمة ، وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرطا قريبا فحشرت عن الحد الذي تعذر به فيما تم فناسب تعليق المغفرة ، وقال البيضاوي : الإكراه لا ينافي المؤاخذه . قلت : أو ذكر المغفرة والرحمة لا يسألزم تقدم الإثم فهو كقوله ﴿ فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ان الله غفور رحيم ﴾ وقال الطائي : يستفاد منه الوعيد الشديد للسكران لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعريض وتقديره انتهوا أيها المذكورون فإثم مع كونهم مكرهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم ، ومناسبتها للترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم

على المكرهه على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلة وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى ( ولا تكرهوا أفتيانكم على البغاء ) الآية . قوله ( وقال الليث ) هو ابن سعد ( حدثني نافع ) هو مولى ابن عمر . قوله ( أن صفية بنت أبي صبيد أخبرته ) بمعنى النصفية امرأة عبد الله بن عمر . قوله ( أن عبدا من رقيق الإمارة ) بكسر الالف أى من مال الخليفة وهو عمر . قوله ( وقع على وابدة من الخس ) أى من مال خمس الغنيمة الذى يتعلق بالتصرف فيه بالإمام ، والمراد زنى بها . قوله ( فاستكرهها حتى اقتضاها ) بفاف وضاد معجمة مأخوذ من القضاة وهى عذرة البكر ، وهذا يدل على أنها كانت بكرا . قوله ( جلده عمر الحد ونفاه ) أى جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفى كالحر ، وقد تقدم البحث فيه فى الحدود . وقوله « لم يجلد الوليدة لأنه استكرهها » لم أفق على اسم واحد منهما . وهذا الآخر وصله أبو القاسم البغوى عن العلاء بن موسى عن الليث بمثله سواء ، ووقع لى عالما جدا بينى وبين صاحب القيث فيه سبعة أنفس بالبيع المتصل فى أزيد من ستين سنة . قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سمعا أنبأنا أبو المنجا بن عمر أنبأنا أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنبأنا البغوى فذكره ، وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال « استكرهت امرأة فى الزنا فدرأ رسول الله ﷺ عنها الحد » وسنده ضعيف . قوله ( وقال الزهرى فى الأمة البكر يفرعها ) بفاء وبعين مهملة أى يقتضاها . قوله ( يقيم ذلك ) أى الافتراح ( الحكم ) بفتح الحاء . قوله ( بتدريتها ) أى على الذى اقتضاها ويجلد ، والمضى أن الحاكم يأخذ من المفترع دية الافتراح بنسبة قيمتها أى أرض النقص ، وهو التفاوت بين كونها بكرا أو ثيبا ، وقوله « يقيم » بمعنى يقوم وقائدة قوله « ويجلد » لدفع تورم من بطن أن العقر يغنى عن الجلد . قوله ( وليس فى الأمة الشيب فى قصاء الأئمة عزم ) بضم المدة أى غرامة ، ولم يكن عليها الحد . ثم ذكر طرقا من حديث أبي هريرة فى شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى فى أحاديث الأنبياء . وقوله هناك الظالم ، تقدم هناك بلفظ والكافر . وقوله « غط » بضم الغين المدة أى غرامة ، وتقدم الخلاف فى تسمية الجبار ، الثمين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من العطمة وهى حكاية صوت ، وتقدم الخلاف فى تسمية الجبار ، والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها « ان كنت » ليس للشك فتقديره إن كنت مقبولة الايمان عندك ، وقوله وكفى أى حرك ، قال ابن المنبر : ما كان ينبغى لإدخال هذا الحديث فى هذه الترجمة أصلا ، وليس لها مناسبة لترجمة إلا سقوط الملامة عنها فى الخلوة لكونها كانت مكرهه دلى ذلك ، قال الكرماني تبعها لابن بطال ، وجه إدخال هذا الحديث فى هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة عليها فى الخلوة مكرهه فكذا غيرها لو زنى بها مكرهه لا حد عليها . ( تكميل ) : لم يذكروا حكم إكراه الرجل على الزنا وقد ذهب الجهم وأبو جهم عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا للذة ، وسواء أكرهه سلطان أم غيره ، وعن أبي حنيفة يحد إن أكرهه غير الساطن ، وخالفه صاحباه ، واحتج المالكية بأن الانتشار لا يحصل إلا بالاطمأنينة وسكون النفس ، والمكره بخلافه لأنه خائف ، وأجيب بالمانع وبأن الوطء يتصور بغير انتشار . والله أعلم

٧ - باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف فانه يذب عنه الظالم ويقاقل دونه ولا يخذله ، فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص .  
وان قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتبيع عبدك أو لتقر بدین أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أبك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسمعه ذلك لقول النبي ﷺ « المسلم أخو المسلم » . وقال بعض الناس : لو قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتقتل أبك أو أخاك أو ذا رحم محرّم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتل أبك أو ابنك أو تبيع هذا العبد أو تقر بدین أو تهب يُلزم في القياس ، ولستنا نستحسنه وقول : البيع والهبه وكل عقدة في ذلك باطل ، فرقوا بين كل ذي رحم محرّم وغيره بغير كتاب ولا سنة . وقال النبي ﷺ « قال إبراهيم لأسرته : هذه أختي » وذلك في الله . وقال للأنبياء : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف

٦٩٥١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن مسلماً أخبره « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسله . ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته »

٦٩٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سفيان بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس . عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال تعجزه أو تمنعه من الظلم ، فان ذلك أنصره .  
قوله ( باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ) جواب الشرط يأتي بعده . قوله ( وكذلك كل مكره يخاف فانه ) أي المسلم ( يذب ) بفتح أوله رضم الذال المعجمة أي يدفع ( عنه الظالم ويقاقل دونه ) أي عنه ( ولا يخذله ) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين إن لم يحملها قتل أخوه المسلم أنه لا حنث عليه ، وقال الكوفيون يحنث لأنه كان له أن يورى فلما ترك النورية صار قاصداً لليمين فيحنث . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته مخالفة لقوله « الأعمال بالنيات » . قوله ( فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص ) قال الداودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرشاً . قلت : والاول أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء للحديث المذكور ففيه « ولا يسله » وفي الحديث الذي بعده . أنصر أخاك ، وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه

الندب إلى النصر وليس فيه الاذن بالقتل ، وانتهجه قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فاذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدافع على الظالم كان دمه هدرا وحينئذ لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره . **قوله** ( وإن قيل له لنشر بن الخمر أو لنأكل الميئة أو لنبيعن عبدك أو لنقر بدين أو نهب هبة أو نحمل عقدة أو لنقتلن أباك أو أحاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسمعه ذلك يقول النبي ﷺ المسلم أخو المسلم قال السكرماني : المراد بحمل العقدة فسخرها وقيد الاخ بالاسلام ليكون اسم من القريب وسمعه ذلك ، أى جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه ، وقال ابن بطال ما ملخصه : مراد البخارى أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الاسلام أن لم يفعل شيئا من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئا لغيره بغير طيب نفس منه أو يحمل عقدا كاطلاق والعناق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذى بعده موصولا ومعطفا ، وفيه ابن الذين على وهم وقع للداودى الشارح حاصله أن الداودى وهم في إيراد كلام البخارى لجملة قوله « لنقتلن » بالثاء وجعل قول البخارى وسمعه ذلك لم يسمه ذلك ، ثم تعقبه بأنه إن أراد لاسمه في قتل أبيه أو أخيه فصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلاف في الشرب والاكل ، قال ابن النين : قرأ لنقتلن بقاء الخطابية وإنما هو بالنون . **قوله** ( وقال بعض الناس لو قيل له لنشر بن الخمر أو لنأكل الميئة أو لنقتلن ابنك أو أباك أو ذارحم محرم لم يسمه لأن هذا ليس بمهبط ، ثم نافض فقال : إن قيل له لنقتلن أباك أو لنبيعن هذا العبد أو لنقرن بدين أو بهبة المزمة في القياس ، ولسكننا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل ) قال ابن بطال : معناه أن ظاننا لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً أن لم نشرب الخمر أو تأكل الميئة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذارحم لك ففعل لم يأتهم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة بأثم لأنه ليس بمهبط لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره . وليس له أن يهوى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو نهب هبة أن كل ذلك ينمقد ، كما لا يجوز له أن يرتكب المذنبية في الدفع عن غيره . ثم نافض هذا المذهب فقال : ولسكننا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، بخلاف قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره ، فلذلك قال البخارى بعده دفعوا ابن كل ذى رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة ، يعنى أن مذهب الحنفية في ذى الرحم بخلاف مذهبهم في الاجنبى فلو قيل لرجل : لنقتلن هذا الرجل الاجنبى أو لنبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذى رحمه لم يلزمه ما عده . والحاصل أن أصل أبو حنيفة القزوم في الجميع قياسا لكن يستثنى من له منه رحم استحسانا ، ورأى البخارى أن لا فرق بين القريب والاجنبى في ذلك لحديثه المسلم أخو المسلم ، فإن المراد به أخوة الاسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول ابراهيم « هذه أختي ، والمراد أخوة الاسلام ، والا فتكاح الأخت كان حراما في ملة ابراهيم ، وهذه الأخوة توجب حباية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه . فهو كما لو قيل له لنفعلن كذا أو لنقتلنك فإنه يسمه أتياها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الاثم . وقال السكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بهمار لأنه غير في أمور متعددة والتخيير بنافي الإكراه ، فكلا لا إكراه في الصورة الأولى



وهي الاكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والمبة والعتيق، لحيث قالوا ببطلاق البيع استحسانا فقد ناقضوا اذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه . قلت : ولما قيل أن يقول بعدم الإكراه أصلا ، وإنما أفتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا في أمر المحرم لمعنى قام به ، وقوله في أول التقرير : في أمور متعددة ، ليس كذلك بل الذي يظهر أن دار ، فيه للتنويع لا للتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرمانى : وقوله أى البخارى أن يفرقهم بين المحرم وغيره شيء قالوه لا يدل عليه كتاب ولا سنة أى ليس فيما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه ، وهو أيضا كلام استحسناني ، قال : وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب اذ هو خارج عن فنه . قلت : وهو عجب منه لأن كتاب البخارى كما تقدم تقريره لم يقصده إيراد الأحاديث نقلا صرفا بل ظاهر وحده أنه يجعل كتابا جامعا للأحكام وغيرها ، وفقهه في تراجمه ، فلذلك يورد فيه كثيرا الاختلاف المالى ويرجح أحيانا ويسكت أحيانا توفقا عن المجزم بالحكم ويورد كثيرا من التفاسير ويشير فيه الى كثير من العمل وترجيح بعض الطارق على بعض ، فإذا أورد فيه شيئا من المباحث لم تستغرب ، وأما رده الى أن طريقة البحث ليست من فنه . فتلك شكاة ظاهر عنك عارها ، للبخارى أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعى وأبي نوري والحمدى وأحمد وإسحق ، فهذه طريقتهم في البحث وهي محصلة المقصود وإن لم يعرجوا على اصطلاح المناخير . قوله ( وقال النبي ﷺ قال إبراهيم لاسرائيل ) في رواية الكشتمينى : إسارة . قوله ( هذه أختي وذلك في الله ) هذا طرف من قصة إبراهيم وإسارة مع الجبار ، وقد وصله في أحاديث الأنبياء وليس فيه ذلك في الله ، بل تقدم هناك ثنتان منهما في ذات الله قوله ( أنى سقيم ) وقوله ( بل فعله كبيرهم هذا ) ومفهومه أن الثالثة وهي قوله : هذه أختي ، ليست في ذات الله ، فعلى هذا فقوله : وذلك في الله ، من كلام البخارى ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور ، لأن المراد أنهما من جهة بعض الأمر المالى بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نفع وحظ له ، ولا يبنى أن يكون في الله أى من أجل توصله بذلك الى السلامة بما أراده الجبار منها أو منه . قوله ( وقال النعمنى : إذا كان المستحلف ظلما فنية الحالف ، وإن كان مظلوما فنية المستحلف ) وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظه : إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على ما روى وعلى ما روى ، وإذا كان ظلما فاليمين على نية من استحلفه ، وصله ابن أبي شيبة عن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النعمنى بلفظه : إذا كان الحالف مظلوما فله أن يورى . وإن كان ظلما فاليمين له أن يورى ، قال ابن بطال : قول النعمنى يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبدا . وإلى مثله ذهب مالك والجمهور ، وعند ابن حنيفة النية نية الحالف أبدا . قلت : ومذهب الشافعى أن الحلف إن كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي واجبة الى نية صاحب الحق ، وإن كان في غير الحكم فالنية نية الحالف . قال ابن بطال : ويتصور كون المستحلف مظلوما أن يكون له حق في قبل رجل فيجرحه ولا يذنه له فيستحلفه فتسكون النية نيته لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية . ثم ذكر البخارى حديث ابن عمر مرفوعا : المسلم أخو المسلم ، وقد تقدم من هذا الوجه بأتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا . قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو البرازيلى ، مجتهد البغدادي الملقب صاعقة وهو من طبقة البخارى في أكثر شيوخه ، وسعيد بن سليمان من شيوخ البخارى فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع أقربها في باب من اختار الضرب ، وقد أخرج البخارى حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشيم

فزل فيه هنا درجتين لان سياقه هنا أتم والمغايرة الإسناد . قوله ( فقال رجل ) لم أف على اسمه ، ووقع في رواية عثمان قالوا . . قوله ( أنصره مظلوما ) بالماء على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المدة . قوله ( أفرأيت ) أى أخبرني قال الكرمانى : في هذه الصيغة مجازان : اطلاق الرتبة وإرادة الاختبار ، والخبر وإرادة الامر . قوله ( اذا كان ظالما ) أى كيف أنصره على ظلمه . قوله ( تجهزه ) بمهمله ثم جيم ثم ذى الأكثر ، ولبعضهم بالراء بدل الواى وكلاهما بمعنى المنع ، وفي رواية عثمان تأخذ فوق يده وهو كناية عن المنع ، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن في رواية عائشة قال ان كان مظلوما نخذ له بحقه ، وان كان ظالما نخذ له من نفسه ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب أدب الحكماء .

خاتمة : اشتمل كتاب الاكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا . المعاق منها ثلاثة وسائرهما موصول ، وهى مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار من الصحابة قرن بعدهم تسعة آثار . والله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٠ - كتاب الحيل

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الحيل ) جمع حيلة وهى ما يتوصل به الى مقصود بطريق خفى . وهى عند العلماء على أقسام بحسب العامل عليها ، فان توصل بها بطريق مباح الى إبطال حق أو إثبات باطل فهى حرام أو الى إثبات حق أو دفع باطل فهى واجبة أو مستحبة . وإن توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع فى مكروه فهى مستحبة أو مباحة ، أو الى ترك مندوب فهى مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة فى القسم الاول : هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا ، أو يبطل مطلقا ، أو يصح مع الإثم ؟ ولأن أجازها مطلقا أو أبطلها مطلقا أدلة كثيرة ، فمن الاول قوله تعالى ( وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تمنك ) وقد عمل به النبي ﷺ فى حق الضعيف الذى زنى ، وهو من حديث أبى أمامة بن سهل فى السنن ، ومنه قوله تعالى ( ومن يتق الله يجعل له مخرجا ) وفى الحيل مخرج من المضايق ، ومنه مشروعية الاستئذان فان فيه تحليصا من الخنث ، وكذلك الشروط كلها فان فيها سلامة من الوقوع فى الحرج ، ومنه حديث أبى هريرة وأبى سعيد فى قصة بلال ، بع اجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيها ، ومن الثانى قصة أصحاب الديت وحديث د حرمت عليهم الشحوم فجعلوها فباعوها وأكلوا ثمنها ، وحديث النهى عن النجش ، وحديث لعن المحلل والمحلل له ، والأصل فى اختلاف العلماء فى ذلك اختلافهم : هل المعتبر فى صيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فمن قال بالاول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فمن جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا فى جميع الصور أو فى بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا لا باطنا ، ومن قال بالثانى أبطلها ولم يجوز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذى تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل من الحنفية ليكون أبى يوسف صنف فيها كتابا . لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى ( وخذ بيدك ضغثا ) الآية ، وضابطها إن كانت لفرا من الحرام والتياهد من الإثم فحسن ، وإن كانت لا بطل حق مسلم فلا بل هى إثم وعدوان

## ١ - باب في ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى . في الأيمان وغيرها

٦٩٥٣ - **حديث** أبو الذَّهَّان حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَاقِلَةَ بْنِ قَاصٍ قَالَ « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَانَوَى : فَن كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ اسْرَأَ بَنَزَلَتْ هَاجَرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »

**قوله** ( باب ترك الحيل ) قال ابن المنير : ادخل البخاري الترك في الترجمة لئلا يقرهم أي من الترجمة الأولى لإجازة الحيل . قال : وهو بخلاف ما ذكره في د باب بيمة الصغير ، فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دطاله ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بيمة الصغير وذلك أن بيعته لو وقعت لم يكن فيما زكركم ، بخلاف الحيل فإن في القول بجوازها عمومًا لإبطال حقوق وجبت وإببات حقوق لا تجب فتحري فيها لذلك . قلت : وإنما أطلني أولاً بالإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقاً . **قوله** ( وإن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها ) في رواية الكشميني « وغيره » وجعل الضمير مذكراً على إرادة اليمين المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله في الأيمان وغيرها من تفقه المصنف لا من الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند الفقهاء حل الحديث على العبادات لعملة البخاري عليها وعلى المعاملات ، وتبع ما سلك في القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد . فلو فسد اللفظ وصح القصد انتهى اللفظ وأعمل القصد تصحيحاً وإطلا . قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فحق الاعتبار في العبادات لإجرائها وبيان مراتبها ، وفي المعاملات وكذلك الأيمان الرد إلى القصد ، وقد تقدم في د باب ما حذر أن الأعمال بالنية ، من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث ، ونقل ذلك كلام ابن المنير في ضابط ذلك . **قوله** ( حدثنا محمد بن إبراهيم ) هو النيمي . وقد صرح بتحديث عاقلة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي وسمعت النبي ﷺ يقول : يا أيها الناس ، وفيه إشعار بأنه خطب به ، وقوله « يخطب » تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . قوله ( وإنما الأعمال بالنية ) تقدم في بدء الوحي بلفظ « بالنيات » ، وفي كتاب الإيمان بلفظ « الأعمال بالنية » ، كما هنا مع حذف « إنما » من أوله . **قوله** ( وإنما لامرئ ما نوى ) تقدم في بدء الوحي بلفظ « وإنما لكل امرئ ما نوى » ، وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن من لم ينو شيئاً لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ، وبسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحمد والأوزاعي والشافعي ، وقال الباقر : يصح عن غيره ولا يتقلب عن نفسه لأنه لم ينو . واحتج الأول بحديث ابن عباس في قصة شيرمة ، فعند أبي داود وحج عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وعند ابن ماجه وقامع جعل هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يتضي فاسده دون غيره . وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك وأمكن حمله على الجاهل بالحكم وإنه إذ علم بأن الله تعالى وجب عليه أن ينو به من نفسه لم يتبدل بقلب ولا فلا يصح عنه ، ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة المصلح الإلهي بالقصد من غير عمل كالاجترار

الحاصل المريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافاً لمن قال : إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة ففاته عنها طارئ بغير إرادته ، ولكن له أورد فجوز عن فعله المرض مثلاً فإنه يكتب له أجرها كمن عملها . وما يستثنى هل خلاف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فرضاً هل تنقلب نفلاً ؟ وهذا عند العذر ، فأما لو أحرم بالظاهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضاً ولا ينقلب نفلاً إذا تعدد ذلك . وما اختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل يثاب من نوى صيام نفل في أثناء النهار على جمعه أو من حين نوى ؟ وهل تكمل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية مثلاً جمعة أو ظهراً وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج إلى تجديد نية ؟ والمسبوق إذا أدرك الاعتدال الثاني مثلاً هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟ ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا ؟ واستدل به من قال بإبطال الحيل ومن قال بإعمالها ، لأن مرجع كل من الفريقين إلى نية العامل ، وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة إلى بيان ذلك ، والضابط ما تقدمت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ، ونص الشافعي دلي كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحقوق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من عقيدتهم كافر إلى : هي كراهة تحريم وبأنهم بقصده ، ويدل عليه قوله ، وإنما أسكل امرئ ما نوى ، فن نوى بمقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى بمقد النكاح التحليل كان محلاً ودخل في الوعيد هل ذلك باليمن ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثماً ، ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لأنها ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذة المخطئ ، والناسي والمسكر في الطلاق والعتاق ونحوهما ، وقد تقدم ذلك في أبوابه ، واستدل به من قال كالناسية : اليمين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم بيانه في الأيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : وفي لفظ له : يمكنك على ما يصدق به صاحبك ، وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم . واستدل به لما لك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد باقرا من كما تقدمت الإشارة إليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما بقينا وإما ظاهراً ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما يقيناً وإما ظاهراً ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع الرد في إرادة غيره وعدمه على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد بخلاف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته ؟ فاستدل للآول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فيما ذريعة إلى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزماً ، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن واتهم بطريق الآول . واستدل للثاني بأن النية تؤثر في الفعل فيصير بها تارة حراماً وتارة حلالاً كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً ، كالبيع مثلاً فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة

واحدة ، والرجل يشتري الجارية لو كيله فتهرم عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة ويبيع النقد بمثله الى أجل صورتها واحدة والاول قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع المخرج عن تمامية الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم . وقد نقل النسفي الحنفى في الديكافى ، عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة الى البطلان الحق

## ٢ - باب في الصلاة

٦٩٥٤ - **حديث** اسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن عمار « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

قال : لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ ،

**قوله** ( باب في الصلاة ) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه رد على من قال ان من أحدث في الفعدة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها . ونعقب بأن الحدث في أثناءها مفسد لها فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده وكذا في غيره . وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهراً متيقناً للطهارة أو محدثاً متيقناً للحدث وعلى الحالين ليس لأحد أن يدخل في الحقيقة حيلة ، بأن الحقيقة اثبات الشيء صدقاً أو نفيه صدقاً ، كان ثابتاً حقيقة فذا فيه بحيلة مبطل وما كان منتهياً فثبتته بالحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخارى بهذه الترجمة الى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمداً في أثناء الجلوس الأخير ويكون حديثه كلامه بأن ذلك من الحيل لتصحيح الصلاة مع الحدث . وتقرير ذلك أن البخارى بنى على أن استحالة من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحدث ، والثابت بأنها تصح يرى أن التحال من الصلاة ضدها فصح مع الحدث ، قال : واذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركناً داخل في الصلاة لا ضداً لها . وقد استدل من قال بركنيته بما يثبت بالتحريم الحديث ونهيهما التكبير وتحليلها التسليم ، فإذا كان أحد العارفين ركناً كان الطرف الآخر ركناً ويؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ونداء لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، والفصل الحنفية بأن السلام واجب لا ركن : فإن سبقة الحدث بعد التشهد توضأ وسلم وإن تممه فالحدث قاطع واذا وجد القاطع انتهت الصلاة لمكون السلام ليس ركناً . وقال ابن بطال : فيه رد على أبي حنيفة في قوله ان الحدث في صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافقه ابن أبي لبل . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجوا بهذا الحديث ، وفي بعض ألفاظه ولا صلاة الا بطهور ، فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصلياً أو غير مصلي فإن قالوا هو مصل رد لقوله ولا صلاة الا بطهور ، ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سبغ المني لاستأنف انفاً . قلت : والشافعى قول وافق فيه أبا حنيفة . وقال السرمانى : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ، وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعل أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله : ان مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وعادع الله وهو يعلم أنه مطاع على ضميره . قلت : وقصة مهاجر أم قيس إنما ذكرت في حديث الأعمال بالنيات ، وهو في

الباب الذي قبل هذا ، لا في هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخاري أراد الرد على من زعم أن الجنازة إذا حضرت وعاف فرتها أنه يتيم ، وكذا من زعم أنه إذا قام صلاة الليل فبعد عنه الماء وغشى إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه تباح له الصلاة بالنيم ، ولا يخفى تكلفه

### ٣ - باب في الزكاة ، وأن لا يُفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة

٦٩٥٥ - حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثني أبي حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس ، أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ،

٦٩٥٦ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سُهَيْل عن أبيه ، عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ناز الرأس فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ قال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً . قال : أخبرني بما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال والذي أكرمك لا أنطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : أبلغ إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق . وقال بعض الناس : في عشرين ومائة بمير حمتان ، فإن أهلكتها متعمداً أو وهبتها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه

٦٩٥٧ - حدثني إسحاق أخبرنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يفرض منه صاحبه فيطلبه ويقول : أنا كنزك . قال : والله إن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه

٦٩٥٨ - وقال رسول الله ﷺ : إذا مارب النعم لم يعط حقهما تسلط عليه يوم القيامة فتخط وجهه بأخفافها . وقال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلاً أو بدينار أو بقر أو بدرهم فراراً من الصدقة بيوم احتيالاً فلا شيء عليه ، وهو يقول : إن زكّيت إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بستة جارت منه

٦٩٥٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : استفتى سعد بن عبادَةَ الأنصاري رسول الله ﷺ في أذكر كان على أمه توفيت قبل أن تنقضه ، فقال رسول الله ﷺ : اقضيهما . وقال بعض الناس : إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياء ،

فان وهما قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالاً لاسقاط الزكاة فلا شيء عليه . وكذلك ان ألتفها فات فلا شيء في ماله

**قوله** ( باب في الزكاة ) أى ترك التحيل في إسقاطها . **قوله** ( وان لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ) هو اعطى الحديث الأول في الباب ؛ وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومفرقاً وتقدم شرحه هناك . الحديث الثانى حديث طاحنة بن عبيد الله ، ان أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ فأتى الرأس ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح . **قوله** ( وقال بعض الناس في هذين ومائة بعير حقنان فان أملكهما متممدا أو وهما أو احتال وهما فرارا من الزكاة فلا شيء عليه ) قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن البرء قبل الحول التحريف في ماله بالبيع والهبة والذبيح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة ، وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فوت من ماله شيئا ينوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزمت الزكاة عند الحول لقوله ﷺ وخشية الصدقة ، وقال أبو حنيفة إن نوى بتفويته الفرار من الزكاة قبل الحول بهوم لا تضره النية لأن ذلك لا يلزمه الا بتام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله وخشية الصدقة ، الا حينئذ ، قال : وقال المهلب قصد البخارى أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فان إثم ذلك عليه لأن النبي ﷺ لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى ، وفهم من حديث طاحنة في قوله د أفاح إن صدق ، أن من رام أن ينقص شيئا من فرائض الله بحيلة يحتملها أنه لا يفلح . قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط وهو كن فر عن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سفرا لا يحتاج اليه ليفطر قالوعيد اليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذى ذكره البخارى ينسب لأبي يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط الواجب ؛ واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدينهم منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدينهم أن يتم الحول وإيس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، ونعقب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث أو العارى ، فكيف لا يكون القصد مكروها في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التحجيل قبل الحول ، وقد اتفقوا على أن الاحتياط لاسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكروها أيضا والأشبه أن يكون أبو يوسف رجح عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد ايراد حديث د لا يفرق بين مجتمع ، ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لذلك غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما مالا تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير راوى د كتاب التحيل ه عن محمد بن الحسن أن محمدا قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقا أو يحق باطلا أو ليدخل به شبهة في حق فهو مكروه ، والمكروه عنده الى الحرام أقرب . وذكر الشافعى أنه ناظر

محمدًا في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فكنت ابن زوجها من نفسها فانها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لانه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعهما الجراح ، فقلت : الفرق بينهما ان الاول حدث به وحصلت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجيم ، ويلزم ان المطلقة ثلاثا اذا زنت حلت لزوجها ، ومن كان عنده أربع نسوة فزنى بمخامسة أن تحرم عليه إحدى الأربع إلى آخر المناظرة . وقد أشكل قول البخاري في الترجمة « فان أهلكها » بأن الإهلاك ليس من الحيل بل هو من أضاعة المال ، فان الحيلة انما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجودا في ذلك ، ويظهر لي أنه يتصور بأن يذبح الحقنين مثلا وينتفع بلحمهما فتسقط الزكاة بالحقنين وينقل إلى ما دونهما . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج . قوله ( يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع ) المراد بالكنز المال الذي يخبأ من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « من أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع ، فذكر نحوه ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب . قوله ( أنا كنزك ) هذا زائد في هذه الطريق . قوله ( والله لن يزال ) في رواية الكشميين « لا ، بدل « لن » . قوله ( حتى يسطر يده ) أي صاحب المال . قوله ( فيلقمها فاه ) يحتمل أن يكون فاعل يلقمها الكناز أو الشجاع ، ووقع في رواية أبي صالح « فيأخذ بلبهزتيه » أي يأخذ الشجاع يد الكناز بشدقيه وهما اللبهمتان كما أوضحته هناك . قوله ( وقال رسول الله ﷺ ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة همام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذي قبله . قوله ( اذا ما رب النعم ) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتح التين الإبل والغنم والبقر ، وقيل الإبل والغنم فقط حكاه في المحكم ، وقيل الإبل فقط ، ويؤيد الأول قوله تعالى ( ومن الأنعام حولة وفرشا ) ، ثم فسره بالإبل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتصاده هنا على الإخفاف فانها الإبل خاصة ، والمراد بقوله « حقها » زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أنهم منه . قوله ( وقال بعض الناس في رجل له إبل تخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلهما أو بغنم أو ببقر أو بدرهم فرارا من الصدقة بيوم احتيا لا فلا شيء عليه ) وهو يقول ان زكي إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو ستة جازت عنه ) في رواية الكشميين « أجزاء عنه » ويعرف « تقرير مذهب الحنفية بما مضى ، وقد فاكده المانع بمسألة التعجيل قبل توجيه لإوامهم التناقص أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة ، فاذا كان التقديم على الحول مجزئا فليمكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقص في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة إلا بنجام الحول ويجعل من قدمها كن قدم دينها مؤجلا قبل أن يحمل انتهى ، والتناقص لازم لأبي يوسف لأنه يقول إن حرمة تجامع الفرض كطواف الناري ، ولو لم يتقرر الوجوب لم يجز التمتع قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع إبله بمثلها في أثناء الحول : فذهب الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لاتحاد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعي قولان اختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فرارا من الزكاة أمم ، ولو قلنا يستأنف . وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكي الدرهم عن ستة أشهر من يوم البيع . ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال : إن البخاري إنما أتى بقوله « مانع الزكاة » ليدل على أن الفرار من الزكاة



لا يحمل فهو مطالب بذلك في الآخرة ، قال شيخنا : وهذا لم نره في البخارى . قلت : بل هو فيه بالمعنى في قوله : اذا مارب النعم لم يعط حقها ، فهذا هو مانع الزكاة . الحديث الرابع حديث ابن عباس قل : استفتى سعد بن عباد الخ ، تقدم شرحه قريبا في كتاب الايمان والنذور ، قال المذهب : فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت ، لان النذر لما لم يسقط بالموت - والزكاة اركب منه - كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى ، لانه لما ألزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوما . قوله ( وقال بعض الناس : إذا بلغت الابل عشرين ففها أربع شياه ، فإن وهما قبل الحول أو باعها فإراد أو احتيا لا لا تسقط الزكاة فلا شيء عليه ، وكذلك إن أنلفها فأت فلا شيء عليه في ماله ) تقدمت المنازعة في صورة الاتلاف قريبا ، وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما تجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة أو مائتق به من الحقوق ، وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفاؤه ، والسلام إنما هو في محل الحيلة لاني لزوم الزكاة اذا فر . قلت : وحرف المسألة أنه إذا قصد بيعها الفرار من الزكاة أو هبتها الحيلة على اسقاط الزكاة ومن قصد أن يسترجعها بعد كما تقدم فهو آثم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في ابقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الإثم ؟ هذا محل الخلاف ، قال الكرماني : ذكر البخارى في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه اذا زال ملكه عما تجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا ، ثم أراد بتفريعها عقب كل حديث فتشريع بأن من أجاز ذلك عالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ، ومن الحيل في اسقاط الزكاة أن ينوي بمروض التجارة الفنية قبل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى الفنية وهذا يأثم جزما ، والذي يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه ، والعلم عند الله تعالى

#### ٤ - باب الحيلة في النكاح

٦٩٦٠ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما للشغار ؟ » قال : « ينكح ابنة الرجل ويملكه ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل وينكح أخته بغير صداق » . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج حتى الشغار فهو جائز ، وللشرط باطل . وقال في التمهيد : النكاح فاسد والشرط باطل ، وقال بعضهم : التمهيد جائز والشرط باطل . وللشرط باطل

٦٩٦١ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر حدثنا لؤي عن الحسن وعبد الله بن عمر عن ابن عمر عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال له : إن ابن عباس لا يرى بتمعة النساء بأسا . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الانسية . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تمتع فالكساح فاسد ، وقال بعضهم : الكساح جائز والشرط باطل

**قوله** (باب الحيلة في النكاح) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار، وفيه تفسيره عن نافع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعا قال ابن المنير: ادخال البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكك، ويمكن أن يقال إنه أخذه بما نقل أن العرب كانت تأنف من التلغظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلغظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الانفة، فحاشا للشرع رسم الجاهلية لحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الحال عن ذكر الصداق، ولو صححنا النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا مهر المثل أقمنا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى، وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غديره قليل، وقضية ما ذكره أن تكون أنسكحتهم كلها كانت شغارا لوجود الانفة في جميعهم. والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تنصير في موثر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فحده بأن قال له زوجها وأنا أزوجهك بنى فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا لا قدرة له على مهر المثل لبنت المومر وحصل المومر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه، فإذا أبطل الشغار من أصله بطنت هذه الحيلة. **قوله** (وقال بعض الناس: إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل، وقال في المنة: النكاح قاسد والشرط باطل. قلت: وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل، وما شرع بأصله دين وصفه فاسد، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقا رخص فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح، بخلاف المنة فإنما لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصاها. **قوله** (وقال بعضهم: المنة والشغار جائزان والشرط باطل) أي في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت وأنهى الوقت لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد، وردوا عليه بالفرق المذكور، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقا عند أحد من العلماء وإنما قالوا يتعقد النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه، فهو كما لو عقد بفير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كلا ذكر انتهى. وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغديره من أئمة الحنفية، وقسمه ابن السمعاني فقال: ليس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي إنما يجوز بالشرع وإذا كان منهيًا لم يكن مشروعًا، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا يتعقد إلا بالإيجاب كامل، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه الزوج نكاحًا هو الذي أوجبه للمرأة صداقا، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقا للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول، قال: ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشعة يكون المهر للسيد، والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لأنه جعل ملك التمتع بالأمه للزوج وما عدا ذلك باق له، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله الزوج بعينه صداقا للمرأة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك الزوج حتى يصح جعله صداقا. **قوله** (يحيى) هو القطان، وصبيدقة بن عمر هو القعري، ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية، وعلي هو ابن أبي طالب. **قوله** (قبل له إن ابن عباس لا يرى بمنة النساء بأسا) لم أفت على اسم القائل، وزاد عمرو بن علي الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان وقال له إنك تأبه، بشاة فوقانية وباء

آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة ، وانما وصفه بذلك إشارة الى أنه تمسك بالمتنوخ وغفل عن الناسخ ، وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى . قوله ( وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تمتع فالنكاح فاسد ) أى ان عقد نكاح مته ، والفساد لا يستلزم البطلان لا مكان اصلاحه بالغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن حذفته منه الزيادة صح البيع . قوله ( وقال بعضهم الخ ) تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجوز الا النكاح المؤقت وأخى الشرط . وأجيب بأن نسخ المنة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المنة ، والاعتبار عندهم في العقود بالمعاني

٥ - باب ما يذكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا

٦٩٦٢ - **رواه** اسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال : لا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا »

**قوله** ( باب ما يذكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا ) ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يمنع الخ ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال الملب : المراد وحمل كان له بشر وحولها كلاً مباح وهو بفتح الكاف واللام مهود ما يرعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أن يردده اعم غيره للشرب وهو لا حاجة به الى الماء الذي يمنعه وانما حاجته الى السكلا وهو لا يقدّر على منعه اسكونه غير ملوك له فيمنع الماء فيتوفر له السكلا لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا دعت السكلا عطاشته ويكون ماء غير البئر بعيداً عنها فغضب صاحبها من ذلك السكلا فيتوفر اصحاب البئر بهذه الحيلة . انتهى . ومضاه . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن القيمة لأن ظاهر الحديث اختصاص النعم بما إذا أريد به منع السكلا إذا لم يرد به ذلك فلا نهي عن منع السكلا ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه ، وفي تسميته فضلاً إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز اصحاب البئر منعه والله أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابق الترجمة أن الآبار التي في البوادي لمخترها أن يخص بها عسداً فضلها من الماء ، بخلاف السكلا المباح فلا اختصاص له به ، ولو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له السكلا الذي بقره لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها الى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الظلماء لدخل في النهي ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذباً محضاً أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلاً على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو السكلا . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع ، ومن ثم قال الكرماني : هو من قبيل ما ترجم به وبهض له فلم يذكر فيه حديثاً ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول ، لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك الحيل . ثم قال الكرماني : يمكن أن يكون المنع أهم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار اليه ابن المنير لكن تمامه أن يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل في ماء البئر ليعتاج من احتاج الى الكلا أن يبتاع منه ماء بئر له في ماشيته ، فيظهر

حيث أنه تحمّل بالجمد على حصول البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير السكّاء عليه ، وأما ابن بطال فأدخل في هذه الترجمة حديث النسي عن النجش ، فلو كان كذلك لبطال الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين

### ٦ - باب ما يُكره من التناجش

٦٦٦٣ - **حَرْشُ** ثَقِيبُ بن سَهْدٍ عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش

**قوله** ( باب ما يكره من التناجش ) أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلفظ نهى عن النجش ، من حديث أبي هريرة بلفظ لا تناجشوا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالسكرأة في الترجمة كراهة التجريم

### ٧ - باب ما يُنهى من الخداع في البيوع

وقال أيوب: يخادعون الله كأنهم يخادعون آدمياً ، لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على

٦٦٦٤ - **حَرْشُ** اسماعيل حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكر له نبي ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال : إذا بايعت فقل : لا خلالة »

**قوله** ( باب ما يُنهى من الخداع ) في رواية السكشميين عن الخداع ، ويقال له الخدع بالفتح والسكر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع . **قوله** ( وقال أيوب ) هو السخيتاني ( يخادعون الله كأنهم يخادعون آدمياً لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على ) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو السخيتاني قال السكراني : قوله وعياناً أي لو أعلنوا بأخذ الزائد على البئر معانية بلا تدليس لكان أسهل لأنه ما جعل الدين آية للخداع انتهى . ومن ثم كان سأل السكر والخديعة حتى يفهل المصيبة أبصر عند الناس ، يتظاهر بها وفي ألوجهم أوضع وهم منه أشد نفرة ، وحديث ابن عمر : إذا بايعت فقل لا خلالة ، بسكر المعجمة وتخفيف اللام ثم واحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع . قال المهاب : معنى قوله لا خلالة لا تخادوني أي لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل . قاله والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أي إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح ، كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا تلزمي خديعتك . قال المهاب : ولا يدخل في الخداع المحرم النماء على السلة والاطناب في مدحها فانه متجاوز عنه ولا يلتزم به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حيلاً لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تنبئ على الخداع وإن كان يجري المقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد الماقد إذا خالف ألفقه ، فعاشه أن يبيع للناس المسكر والخديعة ، فإن الفرق بين إجراء المقود على ظاهره فلا يميز القصد في العقد وبين تجوز عقد قد علم بناقضه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ، ومن نسب حل إثباتي إلى الشافعي فهو خصمه ضد الله فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكم يجري

الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر ههناهم وان كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة من يشتريها جرياً منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ، ولم يجوز قط أن المتعاقدين يتواطآن على ألف بألف ومائتين ثم يحضران سلعة تحال الربا ولا سيما ان لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شرائها ، ويتأكد ذلك إذا كانت البست ملكاً للبائع كأن يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويدعى أنها ملكه ويصدقه المشتري فيرقمان العقد على الأكثر ثم يستعيد البائع بالأقل ويترتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جوز ذلك بذلك لبادر إلى أنسكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا هرغه أنسكه ، وأطال في ذلك جداً وهذا ماخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الأثم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك إن من عمل الحيل بالمكر والخديعة بأثم في الباطن ، وهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم

### ٨ - باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة ، وأن لا يكل لها صداقها

٦٩٦٥ - **حدثنا** أبو اليمان **حدثنا** شعيب عن الزهري قال كان عروة يحدث أنه «سأل عائشة ( وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانسكحوا ما طاب لكم من النساء ) قالت : هي اليتيمة في حجب وإيها فيرغب في مالها وجمالها فيريد أن يتزوجها إبدنى من سنة نساءها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في أكل الصدق ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ، فانزل الله ( ويستفتونك في النساء ) فذكر الحديث

**قوله** ( باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة وأن لا يكل لها صداقها ) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ولم يسقه بتمامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تاماً ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز للولي أن يتزوج بتيمة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من العروس في صداقها ما لا يفي بقيمة صداق مثلاً واختلاف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله ( في اليتامى ) حذف تقديره في نكاح اليتامى ، وقوله ( ما طاب لكم من النساء ) أي من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لا تعدلوا في اليتامى الأطفال اللاتي لا أولياء لهن يطالبونكم بحقوقهن ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهن لجهن من ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمنعونكم من الحيف عليهن ، وقوله « ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ فانزل الله : يستفتونك في النساء » فذكر الحديث ، كذا في الأصل وقد تقدم سياقه

٩ - **باب** إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت ففُض بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبتها فهي له ويرد القيمة ولا تسكون القيمة ثمناً . وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه للقيمة منه . وفي هذا احتيال لمن اشتمى جارية رجل لا يبيدها فنهبها واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربحاً قيمتها فتطيب للغاصب جارية غيره . قال النبي ﷺ « أموالكم عليكم حرام ، واسكل غادر لولا يوم القيامة »

٦٩٦٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لكل غادر لواء يوم القيامة يُعرف به »

**قوله** (باب إذا غصب جارية فزعم أنها مانت فقضى) بالضم على البناء المحمولى أى حكم ، ويجوز بناؤه للمعلوم أى حكم القاضى على الغاصب . **قوله** (بقية الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها) أى اطلع على أنها لم تمت (فهي له) أى لصاحبها المفصولة منه (وترد القيمة) أى على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمناً) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع الى الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة) أى من الغاصب . **قوله** (وفى هذا احتيال لمن اشترى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصرة فى غير الجارية من ما كره أو غيره وادعى فساد ، وكذا لو غصب حيواناً ما كره لا يبيعه . **قوله** (فتطيل للغاصب جارية غيره) أى وكذا مال غيره . **قوله** (قال النبي ﷺ أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله ، من حديث أبى بكره مطولاً فى أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرماني : ظاهر قوله «أموالكم عليكم» مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراماً فيلزم أن يكون ماله عليه حراماً ، وإيس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضاً ، فنية مجاز للفوزة الصارفة عن الظاهر . **قوله** (ولكل غادر لواء) أى وقال النبي ﷺ «كل غادر لواء الخ ، وقد وصله فى الباب عن ابن عمر ، وسفيان فى سنده هو الثوري ، ومضى شرحه مستوفى فى الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها مانت خيانة وغدر فى حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أبا حنيفة الجمهور فى ذلك فاحتج هو بأنه لا يجتمع الشيء ويدله فى ذلك شخص واحد ، واحتج الجمهور بأنه لا يحمل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما رجعت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية مانت فلما تبين أنها لم تمت فهي باقية على ملك المفصولة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد الى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن فى مقابلة الشيء القائم والقيمة فى الشيء المستهلك وكذا فى البيع الفاسد ، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضاً عن سلعة وأذن المشتري بالنصرف فيها ، فإصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن قامت ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحمل له أن يملكه الغاصب إلا إن رضى المصوب منه بقيته . قلت : ومحل الصورة المذكورة أولاً الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها مانت فيصدق أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فيشكل عن البين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها مانت فالمدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الثمن وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك مالك بدل المصوب وقبة وبدنا فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلاً للثقل فلم يقع الحكم للتمهيدى محض بل للثمن المنروط ولو أنشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافى صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ما ملخصه : ألزم بعض الحنفية مالكاً بأنه يقول فى الآتي إذا أخذ المالك قيمته من وجده فغصبه أن الغاصب يملكه ، فهو موه الغاصب بأنه يستمر الإتيان أو أوه موته ثم ظهر خلاف ذلك للمالك أخذه ،

والحديث يتناول التوبة وغيره ويقضى أن يعود العبد للمالك ، والقيمة إن كانت ثمنًا لم يعد العبد مطلقًا وإن لم تكن ثمنًا عاد العبد مطلقًا ، وأجيب بأن معنى قوله « أموالكم عليكم حرام » ، إذا لم يقع التراضي ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك توبة فانه يدل على الرضا بالعوض وتقدير القيمة ثمنًا

١٠ - باب ٦٩٦٧ - **حدثنا محمد بن كثير** عن **سفيان** عن **هشام** عن **عروة** عن **زينب ابنة أم سلمة** عن **أم سلمة** عن النبي ﷺ قال : **إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار** »

**قوله ( باب )** كذا الأكثر بغير ترجمة و حذفه ابن بطال والذبي والاسماعيلي ، وأضاف ابن بطال حديث أم سلمة للباب الذي قبله ، وتعلق به ظاهر جدًا لدلالته على أن حكم الحاكم لا يحمل ما حرمه الله ورسله وإنهيه عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريبه ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفردته لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله « سفيان » هو الثوري ، وقوله « عن هشام » هو ابن عروة ، ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه « حدثنا سفيان حدثنا هشام » ، وقوله عن عروة وقع في رواية أبي داود « عن أبيه » ، وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ، ووقع في شرح ابن بطال حديث زينب فأروهم أنه من مسندها على ما جرت به عادته من الاختصار على صحابي الحديث . **قوله ( إنما أنا بشر )** أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب ، وقوله « ولعل » هي هنا بمعنى عسى ، وقوله « ألحن » تقدم في المضام بلفظه « أباح » وهو بمعناه لأنه من ألحن بمعنى فطن وزنه ومعناه : والمراد أنه إذا كان فطنًا قادرًا على أن يكون أباح في حجه من الآخر . وقوله « دلي نحو ما أسمع » في رواية الكشميهني « ما أسمع » ، وهو « رصولة » وقوله « من أخيه » أي من حق أخيه ، وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام ، وقوله « فلا يأخذه » كذا الأكثر بحذف المفعول والكشميهني « فلا يأخذه » ، وقوله « فانما أقطع له قطعة من النار » أي إن أخذه مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار

### ١١ - باب في النكاح

٦٩٦٨ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** **حدثنا هشام** **حدثنا يحيى بن أبي كثير** عن **أبي سلمة** وعن **أبي هريرة** عن النبي ﷺ قال : **لا تُنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر .** فقيل : يا رسول الله كيف إذن ؟ قال : إذا سكنت . وقال بعض الناس : إن لم تستأذن للبكر ولم تزوج فاحتال رجل فأقام شاهدتي زور أذا تزوجها برضاها ثابت للعاقبي . فكأنهم « ولزوج » بدل أن لشهادة باطلة فلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح

٦٩٦٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا سفيان** **حدثنا يحيى بن سعيد** « عن القاسم أن امرأة من ولد

جعفر نخوفت أن يزوجه وأبها وهي كارهة ، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار - عبد الرحمن ومجمع ابني جارية - قالا : فلا تخشين فإن خنساء بنت خديم أنكحها أبوها وهي كارهة فردّ النبي ﷺ ذلك ، قال سفيان : وأما عبد الرحمن فسمعت يقول عن أبيه « إن خنساء . . . »

٦٩٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا : كيف إذن ؟ قال : أن تسكت . » وقال بعض الناس : إن أحفل إنسان بشاهدتي زور على تزويج امرأة ثوب بأمرها فأثبت القاضي نكاحها إياه ، والزواج يعلم أنه لم يتزوجها قط ، فانه يده هذا للنكاح ، ولا بأس بالمقام له معها

٦٩٧١ - **حديث** أبو حاتم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : إن البكر تستحي ، قال : إذن أصمائها . » وقال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يئمة أو بكرأ دأبت ، فاحتال فجاء بشاهدتي زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت لليئمة فقيل القاضي بشهادة الزور - وللزواج يعلم بهطلان ذلك - حل له الوطء

**قوله** ( باب في النكاح ) تقدم قريبا د باب الحيلة في النكاح ، وذكر فيه الشغار والمدة ، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح ، وأورد فيه حديث غنساء بذكر البكر والذهب جميعا وقد تقدم في « باب لا يجوز نكاح المسكرة ، قريبا » وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة . الحديث الأول . **قوله** ( دشام ) هو الدستوائ . **قوله** ( لا تنكح البكر ) أي لا تزوج . **قوله** ( وهل بعض الناس : إذا لم تستأذن ) في رواية السكسميني إن بدل إذا . **قوله** ( فأقام شاهدين زورا ) أي شهدا زورا أو زورا متعاقا بأقام **قوله** ( فأثبت القاضي نكاحها ) في رواية السكسميني « نكاحه أي بشهادتهما . **قوله** ( فلا بأس أن يهاها ) أي لا يأم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا . الحديث الثاني . **قوله** ( على ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . **قوله** ( عن القاسم ) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد وحدثنا القاسم ، أخرجه الاسماعيل . والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** ( أن امرأة من ولد جعفر ) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان ، أن امرأة من آل جعفر ، أخرجه الاسماعيل ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر وبغالب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ، ونجاشير الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأنه انتهى ، وخفي عليه أن البصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث غنساء بنت خديم فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها . **قوله** ( فأرسلت إلى شيخين من الأنصار ) زاد ابن أبي عمر وتخبرهما أنه ليس لأحد من أسرى شيء . **قوله** ( ابني جارية ) كذا نسبا في هذه



الرواية الى جدهما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية وهو بجمع وراء ، ووقع هذا لبعضهم بمملتين ومثناة وهو تصحيف . قوله ( قالوا فلا تخشون ) كذا لم على أنه خطاب المرأة ومن معها ، وظن ابن النجاشي أنه خطاب امرأة وحدهما فقال : الصواب فلا تخشون بكسر الياء وتشديد النون ، قال : ولو كان بلا تأكيد لحذفت النون . قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر وقالوا لا تخشون ، فدل على أنهما خاطبا من كانت أرسلته اليهما أو من أرسله وعلى الحاشية أن كان من أرسله في ذلك جماعة نسوة . قوله ( فان خنساء بنت خدام ) بكسر المعجمة ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها . قوله ( قال سفیان قاتل عبد الرحمن ) يعني ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر . قوله ( فسمعتة يقول عن أبيه ان خنساء ) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن ابن يزيد ولا أخاه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الاسماعيلي فقال : عن سفیان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء ، فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى موصولا وبيان من أرسله والاختلاف فيه ، وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه أنها كانت بكرا وبيان الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه . قوله ( وقال بعض الناس : ان احتمال انسان بشاهدي زور على تزويج امرأة نيب بأسرها الخ ) قال الملب : اتفق العلماء على وجوب استئذان الشيب والأصل فيه قوله تعالى ( فلا تءملوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا ) فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر النبي ﷺ باستئذان النيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة . قول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصا . الحديث الرابع . قوله ( البكر تستأذن ) تقدم في الإكراه من طريق سفیان عن ابن جريج بهذا الإسناد . قلت يا رسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم . . قوله ( وقال بعض الناس ان هوى ) بكسر الواو أى أحب ( انسان ) في رواية الكشمغيني « رجل » . قوله ( جارية بقيمة أو بكرا ) في رواية الكشمغيني « ثيبا » ، ووقع عند ابن بطلال كذلك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام فادركت للقيمة ، فظاهر أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله وجاء بشاهدين ، أى يشهدان على أنها مدركة ورضيت . قوله ( فقبل القاضي بشهادة الزور ) كذا لم بمجموعة والكشمغيني شهادة بخلاف الموحدة من أوله . قوله ( حل له الوطء ) أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة . وقال ابن بطلال : لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام . قال الملب : قال أبو حنيفة هذه المسألة رالتى قياما على مسألة اتفاقية وهى مالهو حكم القاضي بشهادة من ظن عدالتهما أن الزوج طلق امرأته وكأنا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجهما لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لو علم ، وثمة . بان الذى يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه بعلمه بطلانه ، ولا خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا عدالتهما أنه لا يحل له وطؤها ، وكذلك شهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها . انتهى ملخصا . وليس الذى نسبته الى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما ، وإنما حجتهم أن الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجبا ، وإذا كان كذلك فالقاضي أنشا لهذا الزوج عقدا مستانفا فيصح ، وهذا قول أبي حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحو هذا قال فيه : شاهدك زوجك ، وخالفه صاحباه . وقال ابن العربي :

اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله عليه السلام للمتلاعنين د أحدا كاذب ، ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل ، فكذلك البناء على شهادة الزور . والثاني أن الفرج يقبل انشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال اطلاق من لا ولي لها ، والمال إنما ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك . قال : وحاصل الجواب عن ذلك ان المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على الظاهر لا على الضد ، فلا يصح حل شهادة الزور على الأمان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه ، وأما بأمر يظهر باطنه فلا . انتهى مانحاً . وقال ابن التين : قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على الإطلاق لحكم القاضي بها تصير المرأة مطانة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تزوج حتى بأحد الشاهدين ، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته : ان الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحل له وطؤها وهو يعلم ، وكذا لو شهدا له بمال . قال : وفرق بين الموضعين فان كل شيء جار أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهراً وباطناً وما لا فائدة ينفذ في الظاهر دون الباطن ، فلما ان كان للحاكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهراً وباطناً ، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهراً وباطناً ، قال : والحجة للجمهور قوله عليه السلام د فن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، وهذا عام في الأموال والأبضاع فلو كان حكم الحاكم يحل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي عليه السلام أولى . قلت : وبهذا احتج الشافعي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى ، وقد احتج لأبي حنيفة أيضاً بأن الفرقة في اللعان تقع بقضاء القاضي ولو كان الملاعن في الباطن كاذباً ، وبأن البيعين إذا اختلفا تحالفا وترادا السعة ، ولا يحرم انتفاع بائع السعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذباً ، وأجيب بأن الأثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجع ، وبأن الفرقة في اللعان ثبتت بالنسب والذي حكم بالملاءنة لا يعلم أن الملاعن حالف كاذباً ، وأما مسألة البيهين فأنما كان الحكم فيها كذلك للتعارض . ( تنبيه ) ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها حجة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدمه . وعبر في الأولى بقوله د فلا بأس أن يطأها ، وهو تزويج صحيح ، وفي الثانية بقوله د فانه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها ، وفي الثالثة بقوله د حل له الوطء ، وهو نفقة في العبارة والمفاد واحد . ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه والله أعلم . وقال الكرماني : صور الأول في البسك ، والثاني في الثيب ، والثالث في الصغيرة اذ لا يتم بعد احتلام ، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد ، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك ، فحاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً ويحل ويحرم ، وقائدة إيرادها المبالغة في التشريع لما فيه من حل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الأثم العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم

## ١٢ - باب ما يُكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرار

وما نزل على النبي عليه السلام في ذلك

٦٩٧٢ - عنه عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول

الله عليه السلام يحب الحلواء ويحب العسل ، وكان إذا صلى العصر أجاز على نساء فيدنون منهن ، فدخل على حفصة

فتح الباري - ج (١٢)

فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ، فسأت عن ذلك فقيل لي : أهدت لها امرأة من قومها عكة غسل فسقت رسول الله ﷺ منه شربة . فقلت : إمام الله لئحتان . فذكرت ذلك لسودة وقالت لها : إذا دخل عليك فإنه سيذنبونك فقولي له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ فإنه سيقول : لا . فقولي له : ما هضم الريح ؟ وكان رسول الله ﷺ يشد عليه أن يوجد منه الريح ، فإنه سيقول : سقتني حفصة شربة غسل ، فقولي له : جرسنت نحره للعرفط ، وسأقول ذلك ، وقوايه أنت يا صنية . فلما دخل على سودة قلت - تقول سودة - : والذي لا إله إلا هو لقد كدبت أن أبادئك بالذي قلت لي وإيه أكلت للهاب فرقا منك ، فلما دنا رسول الله ﷺ قلت له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ قال : لا . قلت فما هضم الريح ؟ قال : سقتني حفصة شربة غسل . قلت : جرسنت نحره للعرفط فلما دخل على قلت له مثل ذلك . ودخل على صنية فقات له مثل ذلك . فلما دخل على حفصة قالت له : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي به . قالت تقول سودة : سبهان الله لقد حرمتها . قالت : قلت لها اسكتي .

**قوله** ( باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك ) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى ( لم تحرم ما أحل الله لك ) . فالت : وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العسل ، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقيل في تحريم ماربة ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عاصم الخزاز عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يشرب عسلا عند سودة فذكر نحو حديث الباب وفي آخره وفأزلت ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ) ورواه وثاقون . إلا أن أبا عاصم وهم في قوله سورة . وذكر فيه حديث عائشة وكان يحب الحلواء والعسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنون منهن ، الحديث بطوله ، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد ابن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش واستشكلت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله ( ان تنوبا وإن تظاهرا ) وهذا جاء فيه ذكر ثلاثة ، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية بخلاف قصة زينب ففيها نواطات أنا وحفصة ، وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك . وحكى ابن التين عن الداودي أن قوله في هذا الحديث ان التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفية هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وإنما شربه عند صفية وقيل عند زينب ، كذا قال ، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود قائما ليست غلطا بل هي قصة أخرى ، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا ، ويكفي في الرد عليه أنه جمل قصة زينب لصفية وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف ، والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته ، والداودي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله ( جرسنت نحره للعرفط ، جرسنت معناه تغير طعم العسل لشيء . يأكله

الزحل والمرط موضع وتفسير الجرس بالتغير والمرط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث ، وقوله في هذه الرواية « أجاز » ثبت هكذا لهم ، وهو صحيح يقال أجزت الوادي اذا قطعته والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل هنا « جاز » وحكى ابن التين جاز على نسائه أي مر أو سلك ، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق « اذا صلى العصر دخل » وقوله فيها « أبادنته » بهجمة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى ، وقوله « فرقا » بفتح الراء أي خوفاً ، وقال ابن المنذر : إنما صاغ لمن أن يقلن « أكلت مغافير » لأنهن أوردنه على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله « ولا » وأردن بذلك التعريض لا صريح الكذب ، فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة « لتعتالن له » ولو كان كذباً لم يحتمل عدم حيلة اذا لا شبهة لصاحبه

### ١٣ - باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون

٦٩٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، فلما جاء سرفخ بلغه أن الوفاء وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه . فرجع عمر من سرفخ »

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن

٦٩٧٤ - **حدثنا** أبو الليان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه « سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً أن رسول الله ﷺ ذكر الوجع فقال : رجز - أو عذاب - مذهب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة ويأتي الأخرى ، فمن سمع به بأرض فلا يقدم من عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فراراً منه »

**قوله** ( باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع بها ، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله ، وقد تقدم كل ذلك مشروحاً في كتاب الطب ، ووقع في حديث أسامة هنا الوجع بدل الطاعون ، وقوله « فيذهب المرة ويأتي الأخرى » قال المصنف : يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلاً وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون ، واستدل ابن الباقلائي بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم انفقوا على الرجوع اعتماداً على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام

## ١٤ - باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن ذهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحدٍ منهما ، فخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة

٦٩٧٥ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن أبيوب السختياني عن يعكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ، ليس لنا مثل السوء »

٦٩٧٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة « عن جابر بن عبد الله قال : إنما جعل النبي ﷺ للشفعة في كل ما لم يُقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وقال بعض الناس : للشفعة للجوار ، ثم حمد إلى ما شدد فأبطله وقال : إن شئني دار لا شفعة له في باقي الدار وله أن يحتال في ذلك

٦٩٧٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال : جاء المسور بن محرمة فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد ، فقال أبو رافع للمصور : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داري ؟ فقال : لا أزيده على أربعين إماماً مقطعة وإماماً منجمة ، قال : أعطيت خمسة آلاف نقداً فبعته ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أولى بصقه ما يمتك - أو قال : ما أعطيتك - قلت لسفيان : إن معمر لم يقل هكذا ، قل : لكنه قال لي هكذا . وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتال حتى يبطل الشفعة ، فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها ويدفعها إليه ويهوضه المشتري ألف درهم ، فلا يكون للشفعة فيها شفعة

٦٩٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع أن سعداً سأوه ببيتاً بأربعين ألفاً ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بصقه لما أعطيتك » . وقال بعض الناس : إن المشتري نصيب دار فأراد أن يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ، ولا يكون عليه يمين

قوله ( باب في الهبة والشفعة ) أي كيف تدخل الحيلة فيما مما ومنفردين . قوله ( وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ) أي بأن تواطأ مع الموهوب له هل ذلك

وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتم الوهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من المواطة بأن لا يتصرف فيها إينم الحيلة . **قوله** ( ثم رجع الوهب فيها فلا ذكاة على واحد منهما بخلاف الرسول عليه السلام في الهبة وأسقط الزكاة ) قال ابن بطال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع . وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيها يوهب للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحيل إطلاقاً لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله بخلاف الرسول عليه السلام ، يعني مخالف ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أبي حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيها وهب لولده ، وهو خلاف قوله عليه السلام لا يحل لرجل أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذي يرجع في عطيته كالسكب يهرد في قيمته . قلت : فعلى هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، وذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المنتهب مدة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( صفيان ) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة . الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه أنى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره . **قوله** ( وقال بعض الناس : الشفعة للجوار ) بكسر الجيم من المجاورة أي تشرع الشفعة للجار كما تشرع للشريك . **قوله** ( ثم حمد إلى ماشدده ) بالثين المعجمة وبعدهم بالمهملة . **قوله** ( فأبطله ) أي حيث قال لاشفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشتري داراً أي أراد شراءها كاملة بخلاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشتري الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار . قال ابن بطال : أصل هذه المسألة أن رجلاً أراد شراء دار بخلاف أن يأخذها جواره بالشفعة ، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهماً واحداً شأنما من مائة سهم فتصير شريكاً لما لكما ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المشاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة ، وإنما أراد البخاري إراهم التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسبقه ، ثم تهيئوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى . والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لأبي يوسف ، وأما محمد بن الحسن فقال : بكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذي يحتمل لإسقاطها بمنزلة الفاضد إلى الاضرار بالغير وذلك مكروه ، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركته ، ثم إن محل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كمن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تطالبني بالشفعة فرفض وأخذ فإن شفعته تبطل اتفاقاً انتهى . الحديث الثالث ، **قوله** ( صفيان ) هو ابن عيينة . **قوله** ( عن إبراهيم بن ميسرة ) في رواية الحميدي عن صفيان وحدثنا إبراهيم . **قوله** ( جاء المسور بن عزمرة فوضع يده على منكبي ) في رواية

الحديث : أخذ المسور بن مخزومة بيدي فقال انطلق بنا الى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده امل منسكب ، فانطلقت معه الى سعد بن أبي وقاص ، وهو حال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن ابراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فانه قال « عن عمرو بن الشريد قال : وقت على سعد بن أبي وقاص لحاء المسور بن مخزومة فوضع يده على إحدى منسكبي ، ويجمع بأن المسور انما وضع يده على منسكب عمرو بعد أن وصل معه الى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحديث ، ويحتمل أن يكون وضعها أولا ثم انفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منسكبه . **قوله** ( فقال أبو رافع ) زاد في رواية ابن جريج « مولى رسول الله ﷺ » . **قوله** ( ألا تأمر هذا ) يعني سعد بن أبي وقاص ، والمراد أن يسأله أو يشير عليه . **قوله** ( بيتي الذي ) كذا لم بالافراد ، ولا الكشميين « بيتي الدين » بالتثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فان هنده « فقال سعد واقه ما أبتاعهما » . **قوله** ( إما قطعة وإما منجمة ) شك من الراوي والمراد أنها منجمة على نقودات مفرقة والنجم الوقت المدين . **قوله** ( قال أعطيت ) يضم أوله على البناء للجهول والقائل هو أبو رافع . **قوله** ( ما بعثتك ) أي الشيء وفي رواية المستطلى « ما بعث » بحذف المفعول . و **قوله** ( أو قال ما أعطيتك ) هو شك من سفيان ، وحزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ، ووقع في رواية غير الكشميين فيها « أعطيتك » بحذف الضمير . **قوله** ( قلت لسفيان ) القائل هو علي بن المديني . **قوله** ( أن معمرا لم يقل هكذا ) يشير الى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي ، والمراد هل هذا بالخلافة ابدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو المقدم ، وقال الكرماني يريد أن معمرا لم يقل هكذا أي بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذي أشرت اليه « الجار أحق بسبقه » كرواية أبي رافع سواء ، والذي قاله الكرماني لا أصل له وما أدري ما مستنده فيه . **قوله** ( قال لكانه ) يعني ابراهيم بن ميسرة ( قاله لي هكذا ) وفي رواية الكشميين قال بحذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه الزمخشري أن الطريقين صحيحان ، وإنما صححهما لأن الثوري وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الاسناد ، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمرو بن شعيب رواه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن ابراهيم بن ميسرة كما في هذا الباب ورواه ابن جريج أيضا عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي ، وامل ابن جريج انما أخذه عن عمرو ابن شعيب بواسطة ابراهيم بن ميسرة فانه ذكره عن عمرو بن شعيب بالضعف ولم يقف الكرماني على شيء من هذا فقال ما تقدم ، قال المصنف : مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي ﷺ حفا لشخص لا يحل لاحد ابطاله بحيلة ولا غيرها . **قوله** ( وقال بعض الناس : اذا أراد أن يبيع الشفعة ) كذا للاصيل ولأن ذر عن غير الكشميين وللآخر بن يجمع ورجح عياض الاول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الازالة عن الملك . **قوله** ( فحب البائع لدستري الدار ويحدها ) مهملةين وتشديد أي يصف حدودها التي تميزها ، وقال الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر . **قوله** ( ويدفعها اليه ويعوضه المشتري ألف درهم ) يعني مثلا ( فلا يكون للشفيع فيها شفعة ) أي ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطا فلو كان أخذها الشفيع بقيمته ، وإنما سقطت الشفعة في هذه الصورة لأن الهبة ليست معارضة محضة فأشبهت الارث ، قال

ابن التين : اراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقا للجار لا يحل له إبطاله . ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصراً من طريق سفيان وهو الثوري عن إبراهيم بن ميسرة وسأفه في آخر كتاب الحيل أتم منه ، وفيه تصريح سفيان بتحديث إبراهيم له به . قوله ( وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فاراد أن يبطل الشفعة وهب ) أي ما اشتراه ( لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين ) أي لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل في إسقاطها بهملها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئاً فمسل ما يباح له فعله ، والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولده من نفسه ، وأشار باليمين إلى ما لو وهب لأجنبي فإن للشفيع أن يحلف الأجنبي أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغريب ، ومن مالك لا تدخل الشفعة في المارهب مطلقاً وهو الذي في المدونة

### ١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له

٦٩٧٩ - حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بني سليم يهديه ابن اللّثية ، فلما جاء حاسبه قال : هذا مالكم وهذا هدية . فقال رسول الله ﷺ : فملاً جلست في بيت أبيك وأمك حتى أتيتك هديتك إن كنت صادقاً ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله ، فإني فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى أتته هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا أتى الله بجملة يوم القيامة ، فلأعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بهمد له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تبيّر . ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطه يقول : اللهم هل بلغت ؟ بصره هيني وسيم أدنى »

٦٩٨٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع قال : قال النبي ﷺ : الجار أحق بصمقه » . وقال بعض الناس : إن اشترى داراً بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسعة مائة درهم وتسعين وبنقده ديناراً بما بقي من العشرين ألفاً ، فإن طلب الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم وإلا فلا صيل له على الدار ، فإن استحققت الدار رجع المشتري على الهائغ بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعون درهماً وديناراً ، لأن البيع حين استحق انتقض الصرف في الدار ، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فإنه يردّها عليه بعشرين ألفاً . قال : فاجاز هذا الخداع بين المسلمين ، قال : قال النبي ﷺ « بيع المسلم لاداء ولا خيثة ولا غالة »



٦٩٨١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَعْنَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بَيْتًا بِأَرْبَعَةِ مَنَاقِلَ قَالَ وَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ مَا أُعْطِيَكَ ،**

**قوله** ( باب احتيال العامل ليهدي له ) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثبية ، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وقد قدمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ، ويأتي استيفاء شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملك ما أهدى له إنما كان لهمة كونه عاملاً فاعتقد أن الذي أهدى له يستفيد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها ، فبين له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجائها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء ، فلا ينبغي له أن يستعملها بمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذلك إنما يكون حيث يتمحض الحق له ، وقوله في آخره : بهر عيني وسمع أذني ، بفتح الواحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم ، قال المصنف : حيلة العامل ليهدي له تقع بان يسامح بعض من عليه الحق فلذلك قال : هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له ، فأشار إلى أنه لو لا الطمع في وضعه من الحق ما أهدى له ، قال فأوجب النبي ﷺ أخذ الهدية وضربها إلى أموال المسلمين ، كذا قال ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحاً ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروفه أو لتجنب إليه أو لطمع في وضعه من الحق ، فأشار النبي ﷺ إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى . والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحمل للعامل جزماً وما قبلها في طرف الاحتمال ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ ) كذا وقع للأكثر هذا الحديث وما بعده متصلاً بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال الكرماني أنه من تصرف النقلة . وقد وقع عند ابن بطال هنا : باب ، بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر « باب احتيال العامل » وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد قصة ابن اللثبية : باب ، بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو يرض لها في الأصل . **قوله** ( وقال بعض الناس إن اشترى داراً ) أي أراد شراء دار ( بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال ) أي على إسقاط الشفعة ( حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده ) أي ينقد البائع ( تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف ) أي مصارفة عنها ( فإن طالبه الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم ) أي إن رضى بالثمن الذي وقع عليه العقد ( والافلا سبيل له على الدار ) أي لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذي وقع به العقد . **قوله** ( فإن استحققت الدار ) بلفظ المجهول أي ظهرت مستحقة لغير البائع ( رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ ) أي لكونه التذر الذي تعلمه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد ( لأن المبيع حين استحق ) أي لفقد ( انتقص الصرف ) أي الذي وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة ( بالدينار ) ووقع في رواية الكشميهني « في الدينار » وهو أوجه . **قوله** ( فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق ) أي لم تخرج مستحقة ( فإنه يرد لها عليه بعشرين ألفاً ) أي وهذا تناقض بين

ومن ثم عقبه بقوله ( فأجاز هذا الخداع بين المسلمين ) واتفق عندهم أن البيع في الأول كان مبنيا على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقايبض في المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أدطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما ينفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحا فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثال لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلا إذا كان يبدأ بيد جاز بالاجماع فبنى القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما جعل العشرة دراهم بدشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل في الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفيع الثمن الذي انعقدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفعتها ولا تنفذ الى ما أئقده لأن المشتري تجاوز للبائع عند النقد ، وخاف مالك في ذلك فقال : المرعى في ذلك النقد الذي حصل في يد البائع فيه يأخذ الشفيع بدليل الاجماع على أنه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخاري الى تفاوض الذي احتال في إسقاط الشفعة حيث قال : فإن استحققت الدار ، أى إن ظهر أنها مستحقة لغير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة في أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم في الرد بالعيب انتهى ملخصا موضحا . وقال الكرماني : الذكوة في جملة الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله في مقابلة العشرة آلاف فدل لأن الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فلو جعل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي الزم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهما فإن الدينار في مقابلة ذلك الواحد والآلاف إلا واحد في مقابلة الآلاف إلا واحدا . غير تفاضل . وقال المهلب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخبر لما دل على أن الجار أحق بالبيع من غيره مراعاة لحقه لم أن يكون أحق أن يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي راوى الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربه مراعاة لحق الجار الذي أمر الشارع بمراعاته . قوله ( فأجاز هذا الخداع ) أى الحيلة في إيقاع الشريك في الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة أو لإبطال حقه إن ترك خشية من الغبن في الثمن بالرياسة الفاحشة ، وإنما أورد البخاري مسألة الاستحقاق التي مضت ليستدل بها على أنه كان قاصدا للحيلة في إبطال الشفعة . ودق بذكر مسألة الرد بالعيب ليبين أنه يحكم ، وكانت مقتضاه أنه لا يرد إلا ما قبضه لا إذا كان عليه . قوله ( قال النبي ﷺ يبيع المسلم لا داء ولا خبيثة ) قال ابن التين : ضبطناه بكسر الحاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها مشددة ، وقيل هو بضم أوله لغتان ، قال أبو عبيد : هو أن يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحل سلبهم لعدم تقدم لهم ، قال ابن التين : وهذا في عمدة الرقيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : ولغاثة أن يأتي أمرا سرا كالزنا ليس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكماله في أوائل كتاب اليوم من حديث العداء بفتح العين وتشديد ادال المهملتين مهموزا ابن خالد أنه اشترى من النبي ﷺ عبدا أو أمة وكتب له العدة ، هذا ما اشترى العداء من محمد رسول الله ﷺ عبدا أو أمة لا داء ولا غائبة ولا خبيثة يبيع المسلم المسلم . وسنده حسن ، وله طرق الى العداء وذكر هناك تفسير الغائبة بالمرقة والإباق ونحوهما من قول قتادة . قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتيل في شيء من بيع المسلمين بالعرف المذكور ولا غيره . قالت : ووجه أن الحديث وإن كان لفظه لفظ الخبر يمكن معناه



الجاهلية ، وكان يكتبُ للكتاب العربي فيكتبُ بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتبَ ، وكان شيخنا كبيرا قد حى ، فقالت له خديجة : أى ابن عم ، اسمع من ابن أخيك . فقال ورقة : ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبره النبي ﷺ ما رأى ، فقال ورقة : هذا الناموس الذى أُنزل على موسى ، ياليتنى فيها جدها أكون حيا حين يخرجك قومك . فقال رسولُ الله ﷺ : أو أخرجى هم ؟ فقال ورقة : نعم ، لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عُودى ، وإن يُدركنى يومك أنصرك نصرًا مؤزرا . ثم لم ينشأ ورقة أن توفي ، وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزنا غدا منه مرارا كى يتردى من رؤوس شوامخ الجبال ، فكلما أوفى بذروة جبلٍ لى بلى منه نفسه تبدى له جبريلُ فقال : يا محمد ، إنك رسولُ الله حقا فليكنُ لك جاشه وتقرُّ نفسه فخرج ، فاذا طأت عليه فترةُ الوحي فدا المثل ذلك ، فاذا أوفى بذروة جبلٍ تبدى له جبريلُ فقال له مثل ذلك . قال ابن عباس : فأتى الإصباح : ضوء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل

قوله ( باب ) بالتونين ( أول ما بدى به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة ) كذا للسفي والقاسي ، ولا بد من ذلك إلا أنه سقط له ع غير المستعمل لفظ باب ، ولزيم باب التعبير وأول ما بدى به ، إلى آخره ، وللإسماعيل : كتاب التعبير ، ولم يزد ، وثبتت البسملة أولا للجميع . والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها ، وقيل النظر في الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزمري ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبور بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصوا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمتهن ، وعب القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا اقتطعة من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والعبارة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس به شاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا عبرتها وعبرتها بالتشديد للدلالة في ذلك ، وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعل وقد تسهل الهمزة ، وقال الواحدي : هي في الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسما لما يتخيله النائم أجريت بحرى الاسماء . قال الراغب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، ونطلق على ما يدرك بالتخييل نحو أرى أن زيدا مسافر ، وعلى التفكير النظري نحو ( أنى أرى ما لا ترون ) وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد التقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال الفرطى في المفهم : قال بعض العلماء قد تجس رؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى ( وما جعلنا الرؤيا التى أرىك الا فتنة للناس ) فزعم أن المراد بها ما رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء من المعجائب ، وكان الإسراء جميعه في اليقظة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال أن الإسراء كان مناما والاول المعتمد ، وقد تقدم في تفسير الإسراء قول ابن عباس إنها روياء عين ، ويحتمل أن تكون الحسكة في تسميه ذلك رؤيا لكون أمور الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما في المنام . وقال الفاضل أبو بكر بن العربي : الرؤيا إدراكك علقها الله تعالى في قلب العبد دل يدى ملك أو شيطان إما بإسمائها أى حقيقةها وإما بكلماتها أى بعبارتها وإما بتخليط ، وتظهيرها في اليقظة لخوارقها قد أتت على نسق في قصة وقد أتت مسترسلة غير محصاة ،

هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق ، قال : وذهب الفاضل أبو بكر بن الطيب الى أنها اعتقادات ، واحتج بأن الرائي قد يرى نفسه هيئة أو طائرا مثلا ، وليس هذا إدراكا ، فوجب أن يكون اعتقادا لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد ، قال ابن العربي : والاول أولى ، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل ، فالادراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات . انتهى ما خصا . وقال المازري ،كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا ، وقال فيها غير الاسلاميين أقويل كثيرة منكورة ، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان . وهم لا يصدون بالسمع فاضطربت أقوالهم ، فن ينتمى الى الطب ينسب جميع الرؤيا الى الاغلاط فيقول من غلب عليه البغيم رأى انه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والسمود في الجو ، وهكذا الى آخره ، وهذا وإن جرزه العقل وجاز أن يجري افع العادة به لكنه لم يقوم عليه دليل ولا اطردت به عادة ، والقطع في موضع التجويز غلط . ومن ينتمى الى الفلسفة يقول : ان صور ما يجري في الارض هي في العالم العلوي كالقوش فما حاذى بعض القوش منها انتقش فيها ، قال : وهذا أشد فسادا من الاول لسكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام . وأكثر ما يجري في العالم العلوي الاعراض والاعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلفها في قلب اليقظان فإذا خلقها فكأنها جعلها علما على أمور أخرى يخلفها في ثاني الحال ، ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظان ، ونظيره أن الله خلق الغيم علامة على المطر وقد يتخلف ، وتلك الاعتقادات تقع نارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يمر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى . وقال القرطبي : سبب تخطيط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق المستقيم ، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هي من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أي النفس ، وإذا كان كذلك فالاولى أن لا نعلم علم ادراكاتها ، بل كثير عما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جلية لا تفصيله . ونقل القرطبي في دلائلهم ، عن بعض أهل العلم ان الله تعالى ما سكا بمرض المراتب على محل المدرك من المنام فيمثل له صورة محسوسة ، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة ، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة ، قال : ويحتاج فيما نفعه عن الملك الى توقيف من الشرع وإلا لجأنا أن يخلق الله تلك المثلثات من غير ملك ، قال : وقيل ان الرؤيا ادراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاما على ما كان أو يكون . وقال الفاضل دياض : اختلف في المنام المستغرق فقبل لا نصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحواس عن صفات النبين والظن والتخيل كما يخرجهم عن صفة العلم ، وقال آخرون : بل يصح لئانهم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون طائفا ومتخيلا ، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة ، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح وبه يضرب المثل وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة البين ، وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل . وأيده القرطبي بأن النبي ﷺ كان ينام حينه ولا ينام قلبه ، ومن ثم احتز القائل بقوله المدرك ، من المنام ولذا قال ومنضبطة في التخيل ، لأن الرائي لا يرى في منامه الا من نوع ما يدركه في اليقظة بحسه ، إلا أن التخيلات قد تركب له في النوم تركيبا يعجز عنه به صورة لا عهد لها يكون علما على أمر نادر كمن رأى رأس انسان على جسد فرس له جناحان . مثلا وأشار

بقوله «أعلاما» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواثمة على شروطها ، وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والمعقل من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «لقي عمر عليا فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فما ما يصدق ومنها ما يكذب ، قال : نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد ولا أمة ينام فيمات في النوم إلا تخرج بروحه إلى العرش ، قالذي لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ، ولعل الآفة من الراوي عن ابن عجلان . قلت : هو أدهم بن عبد الله الأزدي الحراساني ذكره المعقل في ترجمته وقال : إنه غير محفوظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الحارث بن علي ببعضه ، وذكر فيه اختلافا في وقفه ورقعه ، وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غير معزو «ان رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ، ووجد الحديث المذكور في «نوادير الأصول للترمذي» من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر ، وهو واه وفي سنده جهنم ، قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى (وما كان البشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب) أى في المنام ، ورؤيا الانبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحى لا يدخله خلل لانه محروس بخلاف رؤيا غير الانبياء فانها قد يحضرها الشيطان ، وقال الحكيم أيضا : وكل الله بالرؤيا ما لا يمكن الاطلاع على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويهرب لكل على قصته مثلا ، فإذا لم يبق له ملك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والآدمي قد تسلط عليه الشيطان لشدة المداوة بينهما فهو يسكده بكل وجه ويريد افساد أهله بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتقليد فيها وإما بخلقها عنها ، ثم جميع المراتي قد حصر على قسمين : الصادقة وهي رؤيا الانبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بتدور وهي التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم ، والاضغاث وهي لا تذكر بشئ. وهي أنواع : الأول تلاعب الشيطان ليجزئ الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه وائع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثاني أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من المحال دفلا ، الثالث أن يرى ما يتحدث به نفسه في اليقظة أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يغاب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالبا وعن المحال كثيرا وعن الماضي قليلا . ثم ساق المصنف حده حادثة في بدء الوحى وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير (اقرأ باسم ربك) وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضوعين غالبا عما يستفاد من شرحه ، ومداره على الزهري عن عروة عن عائشة ، وقد ساقه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري واسكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب ، وقرنه في التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرنه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا «أنا ما معمر قال قال الزهري فأنخبرني عروة ، وقع عند مسلم بن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه «وأخبرني» بالواو لا بالفاء وهذه الفاء معقبة لشيء محذوف وكذلك الواو طائفة عليه ، وقد بينه البيهقي في «الدلائل» حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير سريلا فذكر قصة بدء الوحى معتصرة ونزول (اقرأ باسم ربك) إلى قوله (خلق الإنسان من علق) وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله ﷺ بذلك . قال الزهري :

فسمعت عروة بن الزبير يقول وقالت عائشة ، فذكر الحديث مطولا . **قوله** (الصالحة) في رواية عقيل والصادقة ، وهما بمعنى واحد بالنسبة الى امور الآخرة في حق الانبياء ، وأما بالنسبة الى امور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص ، فرويا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر ، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرويا يوم أحد . وأما رويان غير الانبياء فبينهما عموم وخصوص : ان فرنا الصادقة بانما التي لا يحتاج الى تعبير وأما ان فرنا بانما غير الاضغاث فالصالحة أخص مطلقا . وقال الامام نصير بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري : الرؤية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يعبر في المزام أو يخبر به مالا يعذب والصالحة ما يمر **قوله** (الا جاءته مثل فاني الصبح) في رواية الكشميهني وجاءت ، كرواية عقيل ، قال ابن أبي جرة : انما شبهها بفاني الصبح دون غيره لان شمس النبوة كانت الرويا هيادي أنوارها فإزال ذلك النور يتبع حتى أشرفت الشمس فن كان باطنه نوريا كان في التصديق بكريا كابي بكر ومن كان باطنه مظلم كان في التكذيب خفاشا كابي جهل ، وبقيّة الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور . **قوله** (يأبى حرام) قال ابن أبي جرة . الحكمة في تخصيصه بالتحلي فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات : الحلو ، والنعب ، والنظر الى البيت . قلت : وكأنه بما بقي عندهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قريشا كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم انما لم يذاعروا النبي ﷺ ، فإزار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطاب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه فتبعه على ذلك من كان يتأله ، فكان ﷺ يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعماحه لكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وان كان الاصح فيه كسر أوله وبالمدة وحكي ثلث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والهمزة وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه ، ونظيره قيام ، لكن الخطاب جزم بان فتح أوله لحن وكذا ضمّه وكذا قصره وكسر الراء ، وزاد التميمي ترك الهمزة ، وقال الكرماني إن كان الذي كسر الراء أراد الإمامة فهو سائغ **قوله** (الليالي ذوات العدد) قال الكرماني : يحتل الكثرة اذ الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب للقيام . قلت : أما كونه المناسب فسلم ، وأما الاول فلا لأن عادتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد ، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لأن العدد على قسمين فاذا أطلق أريد به مجروح القلة والكثرة فكأنهم قالت ليالي كثيرة أي مجروح قسمي العدد . وقال الكرماني اختلف في تعبيره ﷺ بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبداً بشرع سابق أولا ؟ والثاني قول الجمهور ويستندون أنه لو وجد لنقل ، ولأنه لو وقع لكان فيه تنفير عنه . وبماذا كان يتعبد ؟ قيل بما يلقى اليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرويا ، وقيل بالتفكير ، وقيل باجتناب روية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الاول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أنوال آدم أو نوح أو ابراهيم أو موسى أو عيسى أو أي شريعة أوكل شريعة أو الوقف . **قوله** (تزوده) في رواية الكشميهني بحذف الضمير وقوله ولما لها ، تقدم في بدء الوحى أن الضمير لليالي ، ويحتمل أن يكون للذة أو الفعلة أو الحلو أو العبادة ، ورجح شيخنا الباقي أن الضمير للسنة لذكر من رواية ابن اسحق كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا من السنة يتسلك فيه يطعم من جاءه من المساكين ، قال : وظاهره ان التزود لما لها كان في السنة التي تليها لأمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كانت قويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الحلو كانت شهرا كان يزود لبعض

ليالي الشهر فإذا نفذ ذلك الواد رجع إلى أهله فتزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور مثلاً يمرض إليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يعطى من يرد عليه . قوله ( حتى تجتنب الحق ) حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أى انتهى توجهه لما حرام بهجى الملك فترك ذلك ، وقوله د الجنة ، بفتح الفاء وكسر الجيم ثم هو أى جاءه الوحى بغتة قاله النووي ، قال : فإنه عليه السلام لم يكن متوقفاً للوحى ، وفي إطلاق هذا الذى نظر فإن الوحى كان جاءه في النوم مراراً قاله شيخنا البلقيني وأسندوه إلى ما ذكره ابن احمق عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغفط والأمر بالفراة وغير ذلك انتهى ، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقفه نظر فالأولى ترك الجزم بأحد الأمرين ، وقوله د الحق ، قال الطيبي : أى أمر الحق ، وهو الوحى ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أى الأمر البين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أى الأمر الذى بعث به . قوله ( لجاءه الملك ) تقدم في بدء الوحى الكلام على الغاء التى في قوله د لجاءه الملك ، وإنما التفسيرية ، وقال شيخنا البلقيني : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بهجى الحق انكشاف الحال عن أمر وقع في القلب لجاءه الملك عقبة ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أى حتى قضى بهجى الوحى فيسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذى قبله ، وقوله د فيه ، يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل إليه الغار بل كلفه والنبي عليه السلام داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير لدلائل البيهقي تبعاً لشيخنا البلقيني ثم وجدتها هنا فكان المزو إليه أولى فألحقت ذلك هناك ، قال شيخنا البلقيني : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهدته في كلام ورقة ، وكما مضى في حديث جابر أنه الذى جاءه بحراء ، ووقع في شرح القطب الجلبى : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيلي وحده ، قال : والأمر في الملك التعريف الماهية لا للعهد إلا أن يكون المراد به ما عهده النبي عليه السلام قبل ذلك لما كلفه في صباه ، أو ألفظ له عائشة وقصدت به ما عهده من مخاطبه به انتهى . وقد قال الاسماعيل : هى عبارة عما عرف بعد أنه ملك وإنما الذى في الأصل د لجاءه جاء ، وكان ذلك الجنى ملكاً فاخبر عليه السلام عنه يوم أخبر بحقيقة جهنمه ، وكأن الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء النصريح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة د أن رسول الله عليه السلام اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوماً فسمع السلام عليكم . قال فظننت أنه من الجن فقل أبشروا فان السلام خير ، ثم رأى يوماً آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه ، الحديث ، وفيه أنه د جاءه فكلمه حتى أنس به ، وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار . اسكن وقع في مرسل عبيد بن عمير د فاجلسنى على درنوك فيه البافوت والذواؤ ، وهو بعظم الدال والنون بينهما راء ساكنة نوع من القبط له نمل ، وفي مرسل الزهري د فاجلسنى على مجلس كريم معجب ، وأقاد شيخنا أن من النبي عليه السلام حين جاءه جبريل في حراء كان أربعين سنة على المشهور ، ثم حكى أقوالاً أخرى قيل أربعين يوماً وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل وستين وقيل ثلاثاً وقيل وخمسا ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهراً ، قال : واختلف في الشهر فقيل شهر رمضان في سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذى جاء فيه في حراء لجاءه الملك . وعلى هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وسنة أشهر ، وأيس ذلك في الأقوال التى



حكاهما شيخنا . ثم قال : وسيأتي ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المنام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقيل في سابع هجري من شهر رجب ، وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثامنه انتهى . ووقع في رواية الطيالسي التي اشترت اليها أن يحيى جبريل كان لما أراد النبي ﷺ أن يرجع الى أهله ، فاذا هو بجبريل وميكائيل ، فمط جبريل الى الأرض ونق ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستمد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاف لما تقدم وأمله أرجحهما . **قوله** ( فقال اقرأ ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه فمتراد ، وقد سلم الملائكة على ابراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تفخيم الأمر وتهويله ، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تنعاق بالبشر لا من الملائكة وإن وقع ذلك منهم في بعض الأحيان . قلت : والحالة التي سلموا فيها على ابراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مغايرة لأمور الدنيا غالباً ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم يقل أنه سلم عند الأمر بالفراة والله أعلم . **قوله** ( فقال له النبي ﷺ ) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله الى هنا بلفظ الاخبار بطريق الارسل ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحى اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارىء أو قلت ما أنا بقارىء ، وجمع بين اللفظين بواسطه عند مسلم قال قلت ما أنا بقارىء ، قال شيخنا البلقينى : وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة . **قوله** ( اقلت ما أنا بقارىء فأخذني فغطى ) استدلل به على أن أفعل ترد قلنا ، ولم يذكره قاله شيخنا الباقينى ، ثم قال : ويحتمل أن تكون على بابها لطلب الفراة على معنى ان الامكان حاصل . **قوله** ( فقال اقرأ ) قال شيخنا البلقينى رحمه الله : ذات القصة على أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي ﷺ نص ما قاله وهو قوله اقرأ ، وإنما لم يقل له قل اقرأ إلى آخره لئلا يظن أن لفظه دخل ، أيضاً من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السرفيه الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع من الخط وغيره ، ولو قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ الى ما هو مكتوب في النمط الذي وقع في رواية ابن اسحق فذلك قال له ما أنا بقارىء ، أى أى لا أحسن قراءة الكتاب ، قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التلخيص بها . قلت : وبؤيده أن رواية عبيد بن حمير إنما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النمط فقال اقرأ أى القدر الذي اقرأه وإياه وحى الآيات الأولى من ( اقرأ باسم ربك ) ويحتمل أن يكون جمة القرآن ، وهل هذا يكون القرآن نزل جمة واحدة باعتبار ونزل منجاً باعتبار آخر ، قال : وفي احصائه له جمة واحدة إشارة الى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل . **قوله** ( حتى بلغ مني الجهد ) تقدم في بدء الوحى أنه دوى بنصب الحال ورفعها وتوجيههما ، وقال التوربشتى : لا أرى الذي قاله بالنصب الا وهم قاله يصير المعنى أنه غطاه حتى استفرغ الملك قوته في ضبطه بحيث لم يبق فيه شيء ، وهو قول غير شديد ، فإن البنية البشرية لا تخلق استيفاء القوة الملكية لأسباباً في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جمة مجزأة ، وقد أجاب الطيالسي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته الملكية فيكون استفراف جهده بحسب صورته التي جاء بها حين غطاه ، قال : وإذا صححت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيح

هنا متعين لاتحاد الذمة ورواية الرفع لا اشكال فيها وهي التي ثبتت عن الاكثر فترجمت وان كانت الاخرى  
توجيه ، وقد رجح شيخنا الملقبى بأن قائل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ منى اللفظ جهده أى غايته فيرجع الرفع  
والنصب الى معنى واحد وهو أولى ، قال شيخنا : وكان الذى حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما صار  
يحصل له من السكرت عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس وكان يعالج من التزليل شدة ، وكذا في حديث عائشة  
وعمر ويعل بن أمية وغيرهم ، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخى يحصل له عند  
تلقى الوحي ، ولما كان البرزخ العام يتكشف فيه الميت كثير من الاحوال يخص الله نبيه ببرزخ في الحياة ياتى اليه  
فيه وحيه المشتمل على كثير من الاسرار ، وقد يقع لسكرته من الصحاء عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاق على  
كثير من الاسرار ، وذلك مستمد من المقام النبوى ، وبشهادة حديث درؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين  
جزءا من النبوة ، كما سيأتى الامام به قريبا . قال السهيلي : تأويل اللفظ الثلاث على ما في رواية ابن اسحق أنها  
كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شذائد يتلى بها ثم يأتى العرج . وكذلك كان ، فانه لى ومن تبعه شدة أولى بالشعب  
لما حصرتهم قريش ، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة ، وثالثة لما هموا بما هموا به من  
المكر به كما قال تعالى ﴿ واذيكر بك الذين كفروا ابغضوك ﴾ الآية فسكانت له العاقبة في الشذائد الثلاث . وقال  
شيخنا الملقبى ما ملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اللفظة ، قال : ويمكن  
أن تكون المناسبة أن الأمر الذى جاء به ثقيل من حيث القول والعمل والنية ، أو من جهة التوحيد والاحكام  
والاخبار بالغيب الماضى والآتى ، وأشار بالارسلات الثلاث الى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا  
والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته . **قوله** ( فرجع بها ) أى رجوع مصاحبا الآيات الخمس المذكورة . **قوله**  
( ترجف بواديه ) تقدم في بدء الوحي بلفظ فؤاده . قال شيخنا : الحكمة في العدول عن القلب الى الفؤاد أن  
الفؤاد وعاء القلب على ما قلناه بعض أهل اللغة . فاذا حصل للفؤاد الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم  
الأمر ما ليس في ذكر القلب ، وأما بواديه فإيرادها للجملة التي بين المنسكب والعتق ، جرت العادة بانها تضطرب  
عند الفزع ، وعلى ذلك جرى المجرى أن الجملة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وعتقه ابن برى فقال : البوادر  
جمع بادرة وهي ما بين المنسكب والعتق ، يعنى أنه لا يختص بعض واحد ، وهو جيد فيكون إسناده الرجفان إلى  
القلب ليكون محله الى البوادر لانها مظهره ، وأما قول الداودى البوادر والفؤاد واحد فان أراد أن مفادها  
واحد على ما فررنا ، والافو مردود . **قوله** ( قال قد خشيت على ) بالشديد وفي رواية السكشمجنى : على نفسى .  
**قوله** ( فقلت له كلا أبشر ) قال النورى تبعا لغيره كلا كذا نى وإبعاد وقد تأتى بمعنى حقا وبمعنى الاستفتاح ، وقال  
القرائى : هي هنا بمعنى الرد لما خشى على نفسه أى لا خشية عليك ، ويؤيده أن في رواية أبي ميسرة : فقلت معاذ  
الله ، ومن اللطائف أن هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة العتقى بها عقب ما ذكر لها النبي ﷺ من القصة التي وقعت  
له هي التي وقعت عقب الآيات الخمس من سورة افرأ في نسق التلاوة لجرت على لسانها اتفاقا لانها لم تكن نزلات  
بعد وانما نزلات في قصة أبى جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالانسان  
المذكور قيل لان المعرفة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى ، وقد أعيد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلا  
لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان ليطغى ، وأما قولها هنا : أبشر ، فلم يقع في حديث عائشة تعيين

المبشر به ، ووقع في دلائل البهقي من طريق أبي مبصرة مرسلا أنه عليه السلام قص على خديجة ما رأى في المنام فعاتت له  
أبشر فإن الله لن يصنع بك الأخيرا ، ثم أخبرها بما رقع له من شق البطن وإعادته فقالت له أبشر أن هذا واقع خير  
ثم استعان له جبريل فذكر القصة فقال لها أرايتك الذي كنت رأيت في المنام فإنه جبريل استعان لي بأن رب أرسله  
إلي ، وأخبرها بما جاء به ، فقالت : أبشر ، فواقع لا يفعل الله بك الا خيرا ، فاقبل الذي جاءك من الله فإنه حق ،  
وأبشر فإنك رسول الله حقا . قلت : هذا أصرح ما ورد في أنها أول الآدميين آمن برسول الله عليه السلام . قوله  
( لا يخزيك الله أبدا ) في رواية الكشميني ولا يخررك ، بهمة ونون . قوله ( وهو ابن عم خديجة آخر أبيها )  
كذا وقع هنا وأخر صفة لأم فمكان حقه أن يذكر مجردا وكذا وقع في رواية ابن عساكر وأخى أبيها ، وتوجيه  
رواية الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف . قوله ( نصر ) أي دخل في دين النصرانية . قوله ( في الجمالية ) أي قبل  
البيعة المحمدية ، وقد تعلق الجمالية وبرادها ما قبل دخول المحكي عنه في الاسلام وله أمثلة كثيرة . قوله ( أو  
مخرجي هم ) ؟ تقدم ضبطه في أول الكتاب وتماحه في التفسير ، قال البهيل : يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على  
النفس فإنه عليه السلام سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه انزعاج لذلك فلا ذكر له الاخراج تحركت  
نفسه لذلك لحب الوطن وإلفه فقال دأر مخرجي هم ؟ قال ويؤيد ذلك إدخال الوارد بعد ألف الاستفهام مع  
اختصاص الاخراج بالسؤال عنه فأشهر بأن الاستفهام على سبيل الانكار أو النفي ، ويؤكد ذلك أن الوطن  
المشار إليه حرم الله وجوار بيته وبلدة الآباء من عهد اسماعيل عليه السلام . انتهى ملخصا . ويحتمل أن يكون  
انزعاجه كان من جهة خشية فوات ما أمه من إيمان قومه بالله وانقاذهم به من ضرر الشرك وأنداس الجمالية ومن  
عذاب الآخرة ولتيم له المراد من أوسالة اليوم ، ويحتمل أن يكون انزعاج من الأمرين مما . قوله ( لم يأت رجل  
قط بما جئت به ) في رواية الكشميني ومثل ما جئت به ، وكذا لباقي . قوله ( نصرا ، ووزرا ) بالهمز للاكثر  
وتشديد الزاى بعدما راه من التأثير أي الثغورية وأصله من الأزر وهو القوة ، وقال القوازي : الصواب ووزرا  
بغير همز من وازرته موازرته إذا عازرته ، ومنه أخذ ووزراء الملك ، ويجوز حذف الألف فتقول نصرا موزرا ،  
ويرد عليه قول الجوهرى آذرت فلانا عاونته والعامة تقول وازرته . قوله ( وفتر الوحى ) تقدم القول في مدة هذه  
الفترة في أول الكتاب ، وقوله هنا فترة حتى حزن النبي عليه السلام فيما بلغنا ، هذا وما بعده من زيادة معمر على  
رواية عقيل ويونس . وصنيع المؤلف يوم أنه داخل في رواية عقيل ، وقد جرى على ذلك الحيدى في جمعه فساق  
الحديث إلى قوله وفتر الوحى ، ثم قال : لعمري حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا ، وزاد عنه  
البخارى في حديثه المقتضب معمر بن الزهرى فقال وفتر الوحى فترة حتى حزن ، فإنه إلى آخره ، والذي  
هذى أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر ، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرجهم من طريق أبي زرعة  
الرازى عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه في أول الكتاب بدونها ، وأخرجه مقرونا هنا برواية معمر وبين أن  
اللفظ لمعمر وكذلك صرح الاسماعيل أن الزيادة في رواية معمر ، وأخرجه أحمد ومسلم والاسماعيل وغيرهم وأبو نعيم  
أيضا من طريق جمع من أصحاب الأئمة عن الأئمة بدونها ، ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهرى ، ومعنى الكلام أن في جملة  
ما وصل إلينا من خبر رسول الله عليه السلام في هذه القصة وهو من بلاغات الزهرى وإيس موصولا . وقال الكرماني : هذا  
هو الظاهر ويحتمل أن يكون باه بالاسناد المذكور ، ووقع عنه ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن

معمّر بإسقاط قوله «فيا بلغنا» ، ولفظه «فترة حزن النبي ﷺ منها حزننا غدا منه» ، إل آخره ، فصار كله مدرجا على رواية الزهري وعن عمرو عن عائشة ، والأول هو المتمدّد ، قوله فيها «فإذا طالت عليه فترة الوحي» قد يستلزم به من يصحّح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي ، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري ، وقوله «مكث أياما بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل لحزن حزنا شديدا» حتى كاد ينفذ إلى نبيير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فيينا هو كذلك عامدا لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوقف فزاعم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض متربعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقا وأنا جبريل ، فأنصرف وقد أفرقه حينه وانبط جأشه ، ثم تابع الوحي ، فاستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أبهرت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله أعلم ، وقد تقدم في تفسير سورة الضحى شيء يتعلّق بفترة الوحي . قوله ( فيسكن لذلك جأشه ) بجم وحرمة ساكنة وقد تسمل وبمدها شين معجمة قال الخليل الجأش النفس فل هذا قوله «وتفر نفسه» تأكيد لفظي . قوله (عدا) بهين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أعجمها من الذهاب لعدوة . قوله ( بذرة جبل ) قال ابن التين رويناه بكسر أوله وضمه ، وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير . قلت : بل حكى تليته ، وهو أهل الجبل وكذا الجبل . قوله ( تبدى له جبريل ) في رواية الكشمغيني «بدأ له» ، وهو بمعنى الظهور . قوله ( فقال له مثل ذلك ) زاد في رواية محمد بن كثير «حتى كثرت الوحي وتتابع» ، قال الاسماعيل : «وهو بعض الطاعنين هل المحدثين فقال كيف يجوز للنبى أن يرتاب في نيوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكو الخديجة ما يشاء» ، وحتى يوفى بذرة جبل ليلقى منها نفسه على ما جاء في رواية معمّر ؟ قال : «وإن حاز أن يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينكر على من ارتاب فيما جاء به مع عدم المايمة ؟ قال : والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر الجليل إذا قضى بإيصاله إلى الخلق أن يقدمه ترشيح ونأسيس ، فكان ما يراه النبي ﷺ من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوقة والتهجد من ذلك ، فلما لجئه الملك لجئه هفتة أمر عائل المادة والمألوف فنظر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزال طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجرع مما لم يألفه ويفزع طبعه منه حتى إذا تدرج عليه وألفه استمر عليه ، فلذلك رجح إلى أمه التي ألف تأنيسا لها فأعدها بها وقع له فهو رنت عليه خشيته بما عرفته من أخلاقه السكرية وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بميرها به إلى ورقة لمعرفة ما بصدقه ومعرفة وقراءته الكتب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويعرن عليه ، فشق عليه فتوره اذ لم يسكن خوطب عن الله بعد أنك رسول من الله ومبعوث إلى عباده . فاشفق أن يكون ذلك أسرى به ثم لم يرد استهزامه لحزن لذلك . حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والتعبير على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح . قال : ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جأيته مثل رجل سمع آخر يقول «الحدقة» فلم يتحقق أنه يقرأ حتى اذا وصلها بما بمدها من الآيات تحقّق أنه يقرأ ، وكذا لو سمع قائلا يقول «خلت الديار» لم يتحقق أنه يمشى شعرا حتى يقول «محلا» ومقامها ، انتهى ملخصا . ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره ﷺ ما انفق له في هذه القصة أن يكون سببا في انتشار خبره في بطائنه ومن يستمع لقوله وبصفي إليه وطريقتي معرفة من سواه في أحواله لينهجوا على محله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من رموس

الجبال بعد ما نبىء فلاضيف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة ، وخوفا عما يحصل له من القيام بها من مبالغة الخلق جميعا ، كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في أمّ جبل بما يكون فيه زواله عنه ولو أنضى الى إهلاك نفسه عاجلا ، حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقب المحمود صبر واستقرت نفسه . قلت : أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى في صريح الخبر أنها كانت حذرا على ما قامه من الأمر الذي بشره به ورقة ، وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك رسول الله حقا فيحتمل ما قاله ، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله ، وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيل فوقع قبل ذلك في ابتداء مجيئ جبريل ، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه فقال لي يا محمد أنت رسول الله حقا قال فلقد ممت أن أطرح نفسي من حائق جبل ، أي من علوه . قوله ( وقال ابن عباس : قال في الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ) ثبت هذا لأن في ذكر من المستعمل والكشميني وكلاهما في رواية زيد المروزي عن القسري ، ورواه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( قال في الاصباح ) بمعنى بالاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ، وتعبق بعضهم هذا على البخاري فقال : إنما فسر ابن عباس الاصباح واظفاه قال ، هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، فلإيراد البخاري وجه ، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسيره قوله ( قل أهدؤ رب العاني ) إن الفلق الصبح ، وأخرج الطبري هنا عنه في قوله ( قال في الاصباح ) قال إضاءة الصبح ، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءة ، والفاق اسم فاعل ذلك . وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك : الاصباح خالق النور نور النهار ، وقال بعض أهل اللغة : الفلق شق الشيء ، وفيه الرهبان بإضاءة بعضه من بعض ، ومنه فلق موسى البحر فانفلق ، وقال الفراء أن فطر وفاق وفاق بمعنى واحد ، وقد قيل في قوله تعالى ( فافلق الحب والنوى ) أن المراد به الشق الذي في الحبة من الخنطة وفي الزواة ، وهذا يرد على تقييد الرهبان ، والاصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمى به الصبح ، قال امرؤ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح فيك بأمثل

## ٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ﴾ ، اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمنين

محققين رؤوسكم ومقصرين لانتخافون ، فاعلم ما لم تعلموا ، فجعلنا من دون ذلك فتحا قريبا ﴿

٦٩٨٣ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : الرؤيا الحسننة من الرجل الصالح جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، [ الحديث ٦٩٨٣ - طرفه في : ٦٩٩٤ ]

قوله ( باب رؤيا الصالحين ) الإضافة فيه للماعل أقوله في حديث الباب : يراها الرجل الصالح ، وكأنه جمع إشارة الى أن المراد بالرجل الجنس . قوله ( وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ) اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمنين - الى قوله - فتحا قريبا ( سابق في رواية كريمة الآية كلها ، وأخرج الدرياني وعبد بن حميد

والطبري من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : رأى النبي ﷺ وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه مخلفين ، قال فذا نحر الهدى بالحديبية قال أصحابه : أين رؤياك ؟ فزك ، وقوله (لجعل من دون ذلك قسحا قريباً) قال : الزهر بالحديبية فرجعوا ففتحوا خيبر أي المراد بقوله ذلك البحر والمراد بالفتح فتح خيبر . قال : ثم اهتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأربل رؤيا رسول الله ﷺ في عمرة القضاء ، واختلف في معنى قوله : ان شاء الله ، في الآية فقيل : هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئته الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه ، وقيل هي على سبيل التلميح لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى (ولا تقولن شيء إن فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أو قتل . قوله (عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال) سياتي بعد باب من وجه آخر : عن أنس عن عبادة بن الصامت ، وبأن بيانه هناك . قوله (الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله : رؤيا المؤمن جزء ، ولم يبق بما يكونها حسنة ولا بأن رآنها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد : الرؤيا الصالحة ، وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المصنف : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنه نادر أقله تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيما نادر لطلبه تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير ، والصالحون والأغلب دلى رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ، ومن هدام يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي على ثلاثة أقسام : مستودون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسدة والغالب على رؤياهم الأضغاث وبقل فيها الصدق ، وكفار وينشئ في رؤياهم الصدق جداً ويشير إلى ذلك قوله ﷺ : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً ، أخرجه مسلم عن حديث أبي هريرة ، وسأتى الإشارة إليه في باب الفيد في المنام ، ان شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وهندي أن رؤيا الفاسق لا تمتد في أجزاء النبوة ، وقيل تمتد من أقصى الاجراء ، وأما رؤيا الكافر فلا تمتد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء وهو الاطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخلط فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذاك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالنكاح والمنجم . وقوله : من الرجل ، ذكر للغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر . قوله (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ومسلم عن حديث أبي هريرة : جزء من خمسة وأربعين ، أخرجه من طريق أبيوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسيأتي للصنف من طريق عوف عن محمد بن عوف : ستة ، كالجادة ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر : جزء من سبعين جزءاً ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر عنه : جزء من ستة وسبعين ، وسندها ضعيف ، وأخرجه ابن أبي

ثيبة أيضاً من رواية حسين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعة كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين ، وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس بمثله وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً جزء من ستة وعشرين ، والمهفوظ من هذا الوجه كالجادة ، وصياني البخاري قريباً ، ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار ، من طريق الأخرج من سليمان ابن هريج بمهمة وذن عظيم عن أبي هريرة كالجادة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال : جزء من خمسين ، فقلت له : إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول يقول الرؤيا الصالحة من المأثور من خمسة أجزاء من النبوة ، ولأحمد الطبري من حديث ابن رزين التميمي : جزء من أربعين ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس : أربعين ، وقطري من حديث عبادة : جزء من أربعة وأربعين ، والمهفوظ من عبادة كصياحي بعد باب . أخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : جزء من تسعة وأربعين ، وذكره القطري في فهمهم بلفظ : تسعة ، بتقديم السين ، لحاصلها من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول وبليته الجمع ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي حمزة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ ، فقبل في الجواب أن رقت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز . وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا نجي . على موافقة النبوة لا أنها جزء من النبوة ، وقبل المعنى لها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق ، وتذهب بقول مالك فيما حكاه ابن عبد البر أنه سئل : أي جزء الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة . والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم . وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام لفة ، فعل هذا قالني أن الرؤيا خير صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجرود عليه الكذب فهاجته الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال المادري : يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا خبر وإن كان يتبع ذاك إنذار أو تنبيه بالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي بقرع الشرع وبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغيره ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلاً للنبوة منها ، والحب بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصص الله : فهو ما أطاع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه

غيره . قال : وقد سبقت هذا الجواب جماعة لم يكشفوه ولم يحفظوه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها الا ملك أو نبي ، وإنما القدر الذي أراد النبي ﷺ أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال المازري : لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلا ، فقد جعل الله للعالم حدا يقف عنده ، فنه ما يعلم المراد به جملة وتفصيلا ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وأبدى لها مناسبة فقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاحي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام ستة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءا لانه عاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين : أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي ﷺ إلى موته ، والثاني أنه بقي حديث السبعين جزءا بغير معنى . قلت : ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطابي إلى إنكار هذه المناسبة فقال : كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق ، وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، قال الخطابي : وهذا وإن كان وجهاً تحتمله فسمه الحساب والعدد فأول ما يجب على من قام أن يثبت بما ادعاه خبراً ، ولم يسمع فيه أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبراً ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً ، وإن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليحقق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر ، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فانه يتلفق من ذلك مدة أخرى وتزاد في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها ، قال : فدل ذلك على ضيف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما غنى علمنا عليه لا يلزمنا حجته كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمي الجمار فاما لا نصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا الزومها ، وهو كقوله في حديث آخره الهدى الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ، فان تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر ، وإنما فيه أن هاتين الحصلتين من جملة هدى الأنبياء وسنتهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها ما كان الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأتهم والأنباء التي كان ينزل بها الوحي عليهم ، وقد قبل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره ﷺ كما جزم به ابن اسحق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول جبريل إليه وهو بفار حراء كان في رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفي هذا الجواب نظر لانه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال النورى : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبي ﷺ كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق أوقات المراتي وضماها إلى المدة فان المراد وحى المنام المتتابع ، وأما ما وقع منه في غضون وحى اليقظة فهو يسير بالنسبة إلى وحى اليقظة فهو مغمور في جانب وحى اليقظة فلم يعتبر بمدة ، وهو نظير ما اعتمدوه في نزول الوحي ، وقد أطبقوا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى قطعاً فالسكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلاً كالطائف ونخلة والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو



اعتذار مقبول ، ويمكن الجواب عن اختلاف الاعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي ﷺ بذلك كأن يكون لما أكل ثلاث عشرة سنة بعد هجرته الوحى اليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين أن ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ، ولما أكل عشرين حدث بأربعين ولما أكل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين .  
 بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الرؤيات بعد الأربعين فضعيف ورواية الخمسين محتمل أن تكون لجبر الحكر ورواية السبعين المبالغة وما عدا ذلك لم يثبت . وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها ، ووقع في بعض المصنفين ظاهرة التكلف وهي أنه ﷺ قال في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره : أنا بشارة ديبى ودعوة إبراهيم ورأت أمى نورا ، فهذه ثلاثة أشياء تعرض في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين . قلت : ويرى في أصل المناسبة إشكال آخر وهو أن المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح ، والمناسبة المذكورة تقتضى قصر الخبر على صورة ما اتفق لنبينا ﷺ كأنه قيل كانت المدة التى أوحى الله إلى نبينا فيما في المنام جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من المدة التى أوحى الله اليه فيها في اليقظة ، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ، وبقي لإرادة التعميم الحديث الذى ذكره الخطابى في الهدى والسمت فانه ليس خاصاً بنبوة نبينا ﷺ أصلاً ، وقد أنكر الشيخ أبو محمد ابن أبي حمزة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى ، ولعل قائله أراد أن يحمل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط ، ويعكر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء . ( تنبيه ) : حديث الهدى الصالح الذى ذكره الخطابى أخرجه الترمذى والطبرانى من حديث عبد الله بن سرجس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءاً ، وقد ذكره القرطبي في المفهم ، بلفظ من ستة وعشرين انتهى . وقد أبدى غير الخطابى المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور ، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبرى فقال : رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح ، وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين . وقال ابن بطال : أما الاختلاف في العدد فله وكثرة فأصح ما ورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين : جليلة ظاهرة كمن رأى في المنام أنه يعطى تمراً فأعطى تمراً مثله في اليقظة فهذا القسم لا اغراب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها ، ومرموزة بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يبره الا حاذق ليعد ضرب امثل فيه ، فيمكن أن هذا من السبعين والاول من الستة والأربعين لانه اذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها ، بخلاف ما إذا كثرت . قال : وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادنى بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل ، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحى مرة فيكلمه بكلام فيعنيه بغير كلفة ومرة يلقي اليه جملاً وجوامع يشد عليه حملها حتى تأخذه الرخصاء ويتحد منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما ألقى عليه منها . ولخصه المازرى فقال : قيل إن المنامات دلالات ، والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي ، فالأقل في العدد هو الجلي والأكثر في العدد هو الخفي وما بين ذلك . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ما حاصله : ان النبوة جاءت بالأمور الواضحة ، وفي بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه مبيناً في موضع آخر ، وكذلك المراتى منها ما هو صريح لا يحتاج الى تأويل ومنها ما يحتاج ، والذي يفهمه العارف من الحق الذى يعرج عليه منها جزء من أجزاء

النبوة ، وذلك الجزء بكثرة مرة وبقل أخرى بحسب فهمه ، فأعلام من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ماورد من العدد ، وأدناهم الاكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك . وقال القاضى عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي ، اذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما أتى في القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو هل صورته أو على صورة آدمى معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به في النوم ، ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ، ومنه ما يلقيه روح القدس في روعه ، الى غير ذلك مما وقفنا عليه وما لم نقف عليه ، فتكون تلك الحالات اذا عدت انتهت الى العدد المذكور . قال القرطبي في « المفهم » : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فان تلك الاعداد انما هي أجزاء النبوة ، واكثر الذي ذكره إنما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه ، أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمى . ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فضلاً عن سبعين . قلت : والذي نحتاج القاضى سببه الى الحلبي ، فنرات في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه ما نصه : ثم إن الأنبياء يختصون بآيات يؤيدون بها ليعتبروا بها عن ايس مثاهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه ، فيكون لهم الخصوص من وجهين : فأهو في حين التعليم هو النبوة ، وما هو في حين التأيد هو حجة النبوة . قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة فذكر وجوهاً من الخصائص العملية والأنبياء تكلف في بعضها حتى أنها ما الى العدد المذكور ، فتكون الرؤيا واحداً من تلك الوجوه ، فأعلاما تكليم الله بغير واسطة ، ثانياً الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من شيء تقدم ما يوصل اليه بحس أو استدلال ، ثالثاً الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه ، رابعاً نفث الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد نفث الملك في روع بعض أهل الصلاح لئلا ينحروا الاطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والتهريب من الشيء فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا ينحرف في علم الاحكام والوعود والوعيد فانه من خصائص النبوة ، خامساً لما كان عنه فلا يعرض له فيه عارض أصلاً ، سادساً قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفاً ، سابعاً دصمته من الخطأ في اجتماده ، ثامناً ذكاءه حتى يتبع لضروب من الاستنباط ، تاسعاً ذكاءه بصره حتى يكاد يبهصر الشيء من أقصى الأرض ، عاشراً ذكاءه سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض ما لا يسمعه غيره ، حادى عشرها ذكاء شيء كما وقع ليعقوب في قيص يوسف ، ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها هروجه الى السموات ، رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها انطاق النبات ، سابع عشرها انطاق الجذع ، ثامن عشرها انطاق الحجر ، تاسع عشرها إلهامه هواه الدئب أن يفرض له رزقاً ، العشرون إلهامه رغاء البعير ، الحادى والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكينه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تمثيل الاشياء المضيئة له كما مثل له ببت المقدس صبيحة الاسراء ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به الغائبة كما قال في النافذة لما بركت في الحديبية « حبسها حابس الفيل » ، الخامسة والعشرون استدلاله باسم على أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو قد سهل لكم الأمر ، السادسة والعشرون أن يطر شيئاً علويًا فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال « ان هذه السحابة لتسفل بنصر بني كعب » ، السابعة والعشرون رؤيته من ورائه ، الثامنة والعشرون اطلاع على أمر وقع بان مات قبل أن يموت

كما قال في حنظلة ، رأيت الملائكة تغسله وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على قروح مستقبل كما جاء ذلك يوم الحندق ، الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون الفراسة ، الثانية والثلاثون طوابة الشجرة حتى انتقلت بروقها وغصونها من مكان الى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصة الطيبة وشكواها له ضرورة خشفها الصغير ، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا يخطئ ، الخامسة والثلاثون الحزف في الرطب وهو على النخل أنه يحيى كذا وكذا وسقام من التريجاء كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه القربات ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الاطلاع على ما سيكون ، الثالثة والأربعون الاطلاع على ما كان عالم ينقله أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخبايهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقارباً للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، والسكندر منها وإن كان قد يقع لغير النبي لكنه لغيري لا يخطئ أصلاً وأخبره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب الفجر والزهد من الأحياء ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسة عشر عاماً وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لأن هذه نسبة الأربعين إلى الخمسة ، ولا يظن أن تقدير النبي ﷺ يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله الرؤيا الصالحة من لرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف هذه تلك النسبة إلا بتعمين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من معرفة المعلومات وزيادة اليقين والتحقق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الخارقة للعادات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يصر بها الملائكة ويشاهدونها الملسكوت كالصفة التي يفارق بها البصير الآحى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فلهذه صفات كالات ناهية النبي يمكن انقسام كل واحدة منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءاً بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جملتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أراد النبي ﷺ حقيقة . انتهى ملخصاً . وأظنه أشار إلى كلام الحلبي فإنه مع تكلفه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبوتهم وحيا في المنام فقط ، وأكثرهم ابتدئ بالوحي في المنام ثم رفقوا إلى الوحي في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصوص العدد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن هذه وحى المنام إلى أنبياء كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فعمل هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة أدلها ستة وأربعون وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري .

وقال القرطبي في «المفهم» : يحتدل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر «التؤدة والاقتصاد وحسن السمعت جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة» أي النبوة بمجوع خصال خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءا فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءا فتكون تسعة عشر جزءا ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدر ولا أطمأنت إليه النفس . قلت : وتماه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألغى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جهز الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال ، ثم قال : وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجبه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك ولما باقاه في القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كالنوعه من المعارف والمعلوم والفضائل والآداب مع تزهه عن النقائص أطلق على تلك الخصال نبوة كما في حديث «التؤدة والاقتصاد» أي تلك الخصال من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيما قال تعالى ﴿ وازد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقطر ومنا ، فمن تأمى بهم في الصدق حصل من رؤياه دلي الصدق . ثم لما كانوا في مقامهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءا وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حاله من الأنبياء كانت رؤياه جزءا من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجه من الفوائد الدنيوية والأخروية خصوصا وعموما ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم ، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فنسبتها من أعلام وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ، ونسبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيد بها بنبوة نبي بعينه . ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام شها بما حصل لثني وتبين به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءا ، فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد ، فله الحمد على ما ألهم وهلم ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءا من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحى ، إلا أن ابن أبي جرة تعرض لشيء منه كما سأذكره في باب من رأى النبي ﷺ ، إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال

« سمعت أبا قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصادقة من الله ، والحلم من الشيطان »

٦٩٨٥ - **حديث** هذا الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فأنما هي من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان فليستعذ من شرها ولا يذكرها لأحد فأنها لا تضره »

**قوله** ( باب ) بالتأويل ( الرؤيا من الله ) أى مطلقاً ، وإن قيدت في الحديث بالصالحات فهو بالنسبة إلى مالا دخول للشيطان فيه ، وأما ما له فيه دخل فنسبت إليه لمجة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الحق والتقدير من قبل الله ، وإضافته الرؤيا إلى الله لتشريف ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ماورد في بعض طرقه كما سيأتي ، وظاهر قوله « الرؤيا من الله والحلم من الشيطان » أن اتى تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا ، وهو تصرف شرعى ، والا فالكل يسمى رؤيا ، وقد جاء في حديث آخر « الرؤيا ثلاث ، فأطلق على كل رؤيا ، وسيأتى بيانه في « باب القيد في المنام » . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول حديث أبي قتادة ، وزده في السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الجني . ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( الرؤيا الصادقة ) في رواية الكشي « منى » والصالحات ، وهو الذي رقع في معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحمد ابن يحيى الحلواني عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ « الرؤيا من الله » كاترجمة . وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والاسماعيل من رواية الثوري وبشر بن الفضل . يحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ولمسلم من رواية الزهري عن أبي سلمة كما سيأتي قريباً منه ، ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة كما سيأتي في باب إذا رأى ما يكره « الرؤيا الحسنة من الله » ووقع عند مسلم من هذا الوجه « الصالحة » زاد في هذه الرواية « فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب » ولمسلم في رواية من هذا الوجه « فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب » وقوله فليبشر بفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم الموحدة من البشرى ، وقبل بنون بدل الموحدة أى يحدث بها ، وزعم هياض أنها تصحيف ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « فليستر » بجملة ومثناة من الستر ، وفي حديث أبي رزين عند الترمذي « ولا يقصها إلا على واحد » بتشديد الهمزة اسم فاعل من الود « أو ذى رأى » وفي أخرى « ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً » وفي أخرى « ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » قال القاضي أبو بكر بن العربي : أما العالم فإنه يؤولها له على الخير مهما أمكنه ، وأما الناصح فإنه يرشد إلى ما ينفعه ويعينه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فإنه يعلم بما يعمل عليه في ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فإن عرف خيرا قاله وإن جهل أو شك سكت . قلت : والأولى الجمع بين الروایتين فإن اللبيب صبر به عن العالم والحبيب عبر به من الناصح ، ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب « فليحمد الله عليها وليحدث بها » . **قوله** ( والحلم من الشيطان ) كذا اختصره ، وسيأتى ضبط الحلم ومعناه في « باب الحلم من الشيطان » ان شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن العارقي المشار إليها زاده فإذا رأى أحدكم

شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وإذا قاما لاتضره ، وكذا دعى في الطلب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وسياق المصنف في « باب الحلم من الشيطان » من طريق ابن شهاب عن أبي سلة بلفظ « فإذا لم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره ويستمد بالله منه فلن يضره ، ولمسلم من هذا الوجه » عن يساره حين يهب من نومه ثلاث مرات ، وسياق في « باب من رأى النبي ﷺ » من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي سلة بلفظ « فن رأى شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاثا ويتعوذ من الشيطان قائما لاتضره ، ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلة الآتية في « باب إذا رأى ما يكره » بلفظ « وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتقل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا قائما لن تضره ، وهذه أهم الروايات عن أبي سلة لفظا ، قال المذهب : سعى الشارح الرؤيا الخالصة من الاضغاث سالحة وصادقة وأضافها إلى الله ، وسعى الاضغاث حلما وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكيد وأرشدهم إلى دفعه لئلا يلفوه أربه في تجوزهم والتحويل عليهم ، وقال أبو عبد الملك : أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده ، وقال ابن أبي الأثري يخلق الله الرؤيا الصالحة بمحضرة الملك ، ويخلق الرؤيا التي تقابلها بمحضرة الشيطان ، فمن ثم أضيفت إليه ، وقيل أضيفت إليه لانه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر . الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري ، قوله ( حدثني ابن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبيد الله بن شداد بن الهاد البجلي ، وسياق منسوبا في « باب إذا رأى ما يكره » . قوله ( قائما هي من الله ) في الرواية المذكورة ، قائما من الله ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وفي رواية الكشممهي « فليتحدث ، ومثله في الرواية المذكورة . قوله ( وإذا رأى غير ذلك مما يكره قائما هي من الشيطان فليحمد ) زاد في نسخة « بالله » . قوله ( ولا يذكر ما لأحد قائما لاتضره ) في رواية الكشممهي في « باب إذا رأى ما يكره » قائما لن تضره ، لحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة ثلاثة أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبصر بها ، وأن يتحدث بها لكن لمن يجب دون من يكره . وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها ، ومن شر الشيطان ، وأن يتقل حين يهب من نومه عن يساره ثلاثا ، ولا يذكر ما لأحد أصلا . ووقع عند المصنف في « باب التقي في المنام » عن أبي هريرة عامة وهي الصلاة والمظنة فن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فلا يصل ، لكن لم يصرح البخاري بوصله وصرح به مسلم كما سيأتي بيانه في بابها ، وغفل القاضي أبو بكر بن العرب فقال : زاد الترمذي على الصحيحين بالأمير بالصلاة انتهى ، وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال « حدثنا قتيبة » حدثنا ليث وحدثنا ابن رباح أنبأنا الليث عن أبي الزبير عن جابر رفعه إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليصق على يساره ثلاثا وليستعد بالله من الشيطان ثلاثا وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وقال قبل ذلك « حدثنا قتيبة » محمد بن ربيع عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المنفي حدثنا هبة الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن محمد كاهن عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، يعني عن أبي سلة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وزاد ابن ربيع في هذا الحديث « وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما انفق عليه قتيبة وابن ربيع ، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة . وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربع الماضية والصلاة والتحول ، ورأيت في بعض الشروح

ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستندا فان كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فينتجيه وينبئ أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتهلّق بأدب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فاما الاستعاذة باقية من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يحيل بها اقصد تحزين الأذى والنهويل عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض أمر به طردا للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحقيرا له واستعدادا ، ونخصت به البشارة لأنها محل الأفتار ونحوها . قلت : والتثنية لأن كيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة الى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعها وعبر في بعض الروايات بأنصاق إشارة ، الى استناده ، وقد ورد بثلاثة الفاظ التفت والتفل والبصق ، قال النووي في الكلام على التفت في الرقية تبعها لعياض : اختلف في التفت والتفل فقل هما بمعنى ولا يكونان الا بريق ، وقال أبو عبيد : يشترط في التفل ويبقى يسير ولا يكون في التفت ، وقيل عكسه ، وسقط عائشة عن التفت في الرقية فقالت : كما يتفت آكل الزيت لا يريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج منه ، من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب د لجعل يجمع بزاؤه ، قال عياض : وقائدة التفل التبرك بطلاء الرطوبة والحرارة ، والتفت للمباشرة للرقية المختار للذكر الحسن كما يتبرك بفاتحة ما يكتب من الذكر والاسماء ، وقال النووي أيضا : أكثر الروايات في الرؤيا « فلينفث » وهو نفخ لطيف بلا ريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازا . قلت : لكن المطلوب في المرضعين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتفاره واستناده كما نقله هو عن عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحل على التفل فإنه نفخ منه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قبل له نفث وبالنظر الى الريق قبل له بصاق . قال النووي وأما قوله « فانما لا تنضره » فبما أن الله جعل ما ذكر سببا للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية المال انتهى . وأما الصلاة فلما فيها من التوجه الى الله والالجا اليه ، ولأن في التحريم بها حصمة من الأسواء وبها تكمل الرغبة وتصح الطلبة اقرب المعلى من ربه عند سجوده ، وأما التحول للتلغاؤل بتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته ، فإن اقتصر على بعضها أجراه في دفع ضررها بأذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الانتصار على واحدة ، نعم أشار المذهب الى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكما أنه أخذه من قوله تعالى ( فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ) فيحتاج مع الاستعاذة الى صحة الترجه ولا يكفي اصرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في « المفهم » : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصل تحول عن جنبه وبهق ونفث عند المضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال اليه فيكفيه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة التموذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وهب الزقاق بأسانيد صحيحة عن ابراهيم النخعي قال : « إذا رأى أحدا في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما طأته به ملائكة الله ورسله من شر رؤياي هذه أن يصيبني فيما أكره في ديني ودنياي » ، وورد في الاستعاذة من التحويل في المنام ما أخرجه مالك قل : « باغض ان خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إني أروى في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شره نفسه وعدابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون »

وأخبره الناس من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان خالد بن الوليد يفرغ من منامه ، فذكر نحوه وزادني أوله ، وإذا اضطجعت فقل : باسم الله ، فذكره ، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الداردي من عموم قوله ، إذا رأى ما يكره ، ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع انذارا كما تقع تبشيرا وفي الانذار نوع ما يكرهه الرائي فلا بشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستمادة ونحوها ، واستند الى ما ورد من مرأى النبي ﷺ كالبقر التي تنحر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستمادة في الصادقة أن لا يتحول من جنبه ولا أن لا يصل ، فقد يكون ذلك سببا لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار ، وأيضا فالمندورة قد ترجع الى معنى المبشرة لأن من أنذر بما سيقع له ولو كان لا يسهل أحسن حالا من هجوم عليه ذلك فله ينزعج الا ينزعج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفا عنه ورفقا به ، قال الحكم الترمذي : الرؤيا الصادقة أصليا حتى تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومماثلة لتكون حونا لما تدب اليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نبيها من الوحي ولكثرة من في أمته من الصديقين من المؤمنين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكثفوا بذكره الإلهام والملمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل ، وأما كتبها مع أنها قد تكون صادقة تخفيت حكمتها ، ويحتمل أن يكون الخافعة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروه تفسيرها ، لأنها قد تعطله فإذا لم يخبر بها زال تعجيل روعها وتحويلها ويبقى إذا لم يبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الاضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه . واستبدل بقوله ، ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يبرهه ، وسيأتي البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره ، ان شاء الله تعالى ، واستدل به على أن الوهم تأثيراً في النفوس لأن الثقل وما ذكر معه يدفع الوهم الذي يقع في النفس من الرؤيا ، ولو لم يكن الوهم تأثيراً لما أورد إلى ما يدفعه ، وكذا في النهي عن التحديث بما يكره من الأمر بالتحديث بما يجب ان يجب . قوله في حديث أبي سعيد ( وإذا رأى غده ذلك بما يكره فأنما هي من الشيطان ) ظاهر الحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ، ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا في قول أهل التعبير ومن تبعهم إن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذارا نظر ، لأن الانذار غالبا يكون فيما يكره الرائي ، ويمكن الجمع بأن الانذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرؤيا وبما تعبر به وقال القرطبي في المفهم ، ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تخيلات الشيطان ، فإذا استعاذ الرائي منه صادقا في التجاؤه الى الله وقيل ما أمر به من الثقل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء ، وقيل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي بتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يذفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ولكن الأسباب عادات لاهجودات ، وأما ما يرى أحيانا ما يجب الرائي ولكنه لا يجد في اليقظة ولا ما يدل عليه فانه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الحاضر به ، فغفلا قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع



### ٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٦٩٨٦ - **عزنا** مُدَدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَحْيٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ - وَأُنْثَى عَلَيْهِ خَيْرٌ لَقِيَتْهُ بِالْإِيمَانَةِ - عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ ، وَالْمَلُومُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَوَّذْ مِنْهُ وَلْيَبْصُرْ عَنْ شِمَالِهِ فَإِنَّهَا لَا تَنْصُرُهُ ،  
وعن أبيه قال حدثنا عبد الله بن أبي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . . . مثله

٦٩٨٧ - **عزنا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُدَرِّسٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ .

٦٩٨٨ - **عزنا** بَحْيٌ بْنُ قُرَّةٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ السَّبَّابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ . . . وَرواه قَابَتٌ وَحُمَيْدٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشُعَيْبٌ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ  
[الحديث ٦٩٨٨ - طريقه ٧٠١٧]

٦٩٨٩ - **عزنا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَزِيُّ عَنْ بَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ .

**قوله** ( باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكانت حل الرواية الأخرى بلفظ رؤيا المؤمن ، حل هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة للذوق وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول . **قوله** ( حدثنا . . . ) قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كَثِيرٍ وَأُنْثَى عَلَيْهِ خَيْرٌ لَقِيَتْهُ بِالْإِيمَانَةِ ) مَكَلَّدَا الْأَكْثَرُ ، وفي رواية القابلي بعد قوله خيراً قال لقيته بالإيمانة ، وقابل أنثى هو مسدد وهي جملة حالية كأنه قال أنثى عليه خيراً حال تحديقها عنه . وقد أنثى عليه أيضاً إسحق بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كَثِيرٍ وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين . . . **قوله** ( عن أبيه ) هو عطاء بن السند الذي قبله ، ففي رواية إسحق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سَلَةَ قال وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كَثِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي سَلَةَ وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ إِبْلِيسَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ بَحْيٍ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَةَ وَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَتِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَلِيفَةَ عَنْ مَسَدَدٍ كَرَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ مَسَدَدٍ ، وَمِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ عَنْ مَسَدَدٍ هَذَا السَّنَدُ فَقَالَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَدَلَ أَبِي قَتَادَةَ ، وَلَعَلَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِي سَلَةَ هُنَمَا ،

وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدى عن رواية اسحق بن أبي اسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال من أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث : روى الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، أخرجه مسلم . قوله ( الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم أحدكم ) تقدم شرحه في الباب الذى قبله مستوفى ، وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء ، وأخذ الزركشى فقال : ادخله فى هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذى قبله ، قلت : وقد وقع ذلك فى رواية التى كما أشرت اليه ، ويحجب عن صنيع الأكثر بأب وجهه دخوله فى هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لسكونها من الله تعالى بخلاف التى من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخارى مع ذلك إلى ما وقع فى بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت فى الباب الذى قبله أنه وقع فى رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة فى هذا الحديث من الوبادة : روى المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر . قوله ( عن أنس ) فى رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور وسمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة ، وقد خالف قتادة غيره فلم يذكروا عبادة فى السند وهو الحديث الثالث حديث أنس . قوله ( ورواه ثابت وحيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ ) أى بغير واسطة ، فأما رواية ثابت فتأتى موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله : من رأى فى المنام فقد رآنى ، وقال فيه : وروى المؤمن ، ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك ، وأخرجها البزار وقال لا أعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ، ورواية عبد العزيز ترد عليه ، ووقع فى أطراف المزي أن البخارى أخرجه فى التعبير معناه فقال : رواه شعبة عن ثابت ، ولم أر ذلك فى البخارى ، وأما رواية حيد فوصلها أحمد عن محمد بن أبي عدى عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فتقدمت قريباً وأما رواية شعيب وهو ابن الحبحاب بمثلين مفتوحين وموحدتين الأولى ساكنة فرويناها موصولة فى كتاب الروح لأبي عبد الله بن منده ، من طريق عبد الوارث بن سعيد وفى الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل حيد وأشار الدارقطنى إلى أن الطريقةين صحيحتان . الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهرى عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قتادة ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد فى أوله أن التى ألقا كيد ، وأخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ، ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ : روى الرجل الصالح ، بدل لفظ المؤمن . الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدارقطنى واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والدارقطنى محمد بن عبيد . ويبدو شيخهما هو المعروف بابن الهاد والسند كله مدنيون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم . قوله ( من النبوة ) قال بعض الشراح كذا هو فى جميع الطرق وليس فى شيء منها بلفظ : من الرسالة ، بدل : من النبوة ، قال وكأن المر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بقبليخ الأحكام للكافرين بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المصائب وقد يقرر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتى بحكم جديد مخالف لما قبله ، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبى ﷺ فى المنام فأمره بحكم بخلاف حكم

الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروطاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسياً في بسط هذه المسألة في الكلام على حديث « من رأى في المنام فقد رآني ، إن شاء الله تعالى »

## ٥ - باب المبشرات

٦٩٩٠ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال

سمعت رسول الله ﷺ يقول : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة »

**قوله** ( باب المبشرات ) بكسر اللين المعجمة جمع مبشرة وهي البشيرة ، وقد ورد في قوله تعالى ( لم البشري في الحياة الدنيا ) هي الرؤيا الصالحة ، أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواته ثقات إلا أن أبا سلة لم يسمعه من عبادة ، وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلة قال : ثبت عن عبادة ، وأخرجه أيضاً هر واحد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة ، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ ، فذكر مثله ، وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى . **قوله** ( لم يبق من النبوة إلا المبشرات ) كذا ذكره باللفظ الدل على المعنى تحميقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أى لا يبقى ، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للهد والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بى إلا المبشرات ، ثم فسرها بالرؤيا ، وصرح به في حديث عائشة عند أحمد باللفظ « لم يبق بعدى » ، وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبى بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، الحديث . والنسائي من رواية زفر بن صعصعة عن أبى هريرة رفعه أنه « ليس يبق بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم نبوت وصفه له كمن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعا صوته لاسمى مؤذنا ولا يقال إنه أفن وإن كانت جزءا من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لاسمى مصليا وإن كانت القراءة جزءا من الصلاة . ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعد ما رأى الكعبة قالت « سمعت النبي ﷺ يقول : ذهب النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولاحد عن عائشة مرفوعا « لم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا » وله ولطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا « ذهب النبوة وبقيت المبشرات » ولا يلى على من حديث أنس رفعه « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبى ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال المهلب ما حاصله : للتعبير بالمبشرات خرج الأغلب ، فإن من الرؤيا ما تكون

مذرة وهي صادقة بربها الله إذؤمن وفقاً له المستعد لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث ان الوحى ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرقبا ، ويرد عليه الإلهام فان فيه اخباراً بما سيكون ، وهو الانبياء بالذبة للوحى كالرؤيا ، ويقع لغير الانبياء كما فى الحديث الماضى فى مناقب عمر . وقد كان فيمن مضى من الأمم محمداً نوناً ، وفسر الحديث بفتح الدال بالهمم بالفتح أيضاً ، وقد أخرج كثير من الأولياء عن أمور مضية فكانت كما أخبروا ، والجواب أن الحصر فى المنام لكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فإنه يختص بالبهى ، ومع كونه مختصاً فإنه نادر ، فانما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه ، ويشير الى ذلك قوله ﷺ « فان يكن ، وكان السر فى تدور الإلهام فى زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحى اليه ﷺ فى اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب أن لا يقع لغيره منه فى زمانه شيء . فلما انقطع الوحى بموته وقع الإلهام لمن اختصه الله به اللامن من القيس فى ذلك ، وفى إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة من أنكره

٦ - باب رؤيا يوسف ، وقوله تعالى ( إذ قال يوسف لأبيه يا أبتى إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين . قال يا بنى لا تنصصْ رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيداً ، إنَّ الشيطانَ للإنسانَ عدوٌّ مبين ، وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبوك من قبل إبراهيم وإسحاق ، إنَّ ربك عليم حكيم ) . وقوله تعالى ( يا أبتى هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربى حقاً ، وقد أحسن بى إذ أخرجنى من السجن وجاء بكم من البدو ومن بعد أن نزح الشيطان بى وبين إخوتى ، إن ربي لطيف لما يشاء ، إنه هو العليم الحكيم . رب قد آتيتنى من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض أنت الوليُّ في الدنيا والآخرة توفى مسلماً والحقنى بالصالحين ) . فاطر والبدع والبارئ والخالق واحد . من البدو : بادية

قوله ( باب رؤيا يوسف ) كذا لهم ، ووقع للنسبى يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن ، وقوله عز وجل ( إذ قال يوسف لأبيه ) فساق الى ( ساجدين ) ثم قال الى قوله عليم حكيم ، كذا لأبى ذر والنسبى ، وساق فى رواية كريمة الآيات كلها . قوله ( وقوله تعالى : وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربى حقاً الى قوله والحقنى بالصالحين ) كذا لأبى ذر والنسبى أيضاً . وساق فى رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله ( تأويل رؤياي ) أى اننى تقدم ذكرها وهى رؤية السكواكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو فى مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحاً فى شريعتهم فكان التأويل فى الساجدين وكونها حقاً فى السجود ، وقيل التأويل وقع أيضاً فى السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والاول هو المعتمد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة فى قوله ( وخروا له سجداً ) قال وكانت تحية من قبلكم ، فأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة ، وفى لفظ « وكانت تحية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض ، ومن طريق ابن إسحق والثوري وابن جرير وغيرهم نحو » ، قال الطبرى : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الاكرام ، واختلف فى المدة التى كانت بين

الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال : كنت بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عاما . وذكر البيهقي له شاعدا عن عبد الله بن شداد وزاده وإليها يتصل أمد الرؤيا ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثا وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خسا وثلاثين سنة ، ونقل الثعلبي عن ابن مسعود ثمانين سنة ، ومن السكاكيتين وعشرين سنة قال وقيل سبعا وسبعين ، وقيل ابن اسحق قولاً أنها كانت ثمانية عشر عاما والأول أقوى والقول عند الله . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسخ . قوله ( فاطر والبديع والمبدع والبارئ ) والخالق واحد ( كذا لبعضهم الباري بالراء ، ولا يذو والأكثر البادى بالهال بدل الراء والهمز ثابت فيهما ، وزعم بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية الهال وهم وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الاسماء الخمسة كما تقدم في الدعوات ، وفي الاسماء الخمسة أيضا المبدى . وقد وقع في التنبؤات ما يشهد اسكل منهما في قوله ( أولم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يبيده . ثم قال - فاعظروا كيف بدأ الخلق ) فالاول من الرباعى واسم الماعل منه مبدى والثاني من الثلاثي واسم المفاعل منه بادى وهما لغتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخاري هذا استطرادا من قوله في الآيتين المذكورتين ( فاطر السماوات والارض ) فأراد تفسير الفاطر ، وزعم بعض الشراح أن دهمى البخاري في ذلك الوحدة بمنزلة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخاري بذلك أن حقاقي معانيها متوحدة وإنما أراد أنها ترجع الى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قبله باب رؤيا الصالحين ، قوله ( قال أبو عبد الله : من البدء وبأدنه ) كذا وجدته مشبوطا في الأصل بالهمز في الموضعين ويروا المطب لأبي ذر ، فإن كان محفوظا ترجمته رواية الهال من قوله والبادى . ولغير أبي ذر من البدو وبادية ، بالواو بدل الهمز وخير همز في بادية وبهاء فأيد ، وهو أولى لأنه يريد تفسيرا لقوله في الآية المذكورة ( وجاءكم من البدو ) ففسرها بقوله بادية أى جاءكم من البادية ، وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أى قوله ( وجاءكم من البدو ) أى من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادى من البدء أى الابتداء أى بادى الخلق ، فمعنى فاطر بادى والله أعلم

٧ - باب رؤيا إبراهيم . وقوله تعالى ( فلما بلغ معه السعى قال يا نبي إلى أين أنت في المنام ) أدبحك فأنظر ماذا ترى ؟ قال يا بئس أهل ما توترون - تجدوني إن شاء الله من الصابرين . فلما أسلمنا وتله البحرين ونادينا أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذاك نجزي الحسين ) . قال مجاهد : أسلمنا ما أميرابه . وتله وضع وجهه بالأرض

قوله ( باب رؤيا إبراهيم عليه السلام ) كذا لأبي ذر ، وسقط لفظ باب لغيره . قوله ( وقوله عن رجل : فلما بلغ معه السعى - إلى قوله - نجزي الحسين ) كذا لأبي ذر وسقط للنسخ ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . فيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولدا أن يذبحه قربانا فرأى في المنام أن أوف بتذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : فقال إبراهيم لإسحق انطلق بنا قرب قربانا وأخذ حبلا وسكينا ثم انطلق به حتى إذا كان

بين الجبال قال : يا أبت ابن قربانك ؟ قال : أنت يا بني . إني أرى في المنام أني أذبحك الآيات ، فقال : اشد رباطي حتى لا أضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عليا من دمي فتراه سادة فحزن ، وأسرع مر السكين على حلق لي يكون أمون علي ، ففعل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحمر وضرب الله على حلقه صفيحة من نحاس فسكبه على جبينه وحز في قفاه ، فذاك قوله ( فلما أسلما وله لجبين وتودى أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) فالتفت فإذا هو بكيش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدي وله أخذه عن بعض أهل الكتاب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضاً عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكعب بن الأشعث أبو هريرة عن النبي ﷺ أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كعب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه يذبح ابنه اسحق قال الشيطان إن لم أفن هؤلاء عند هذه لم أفنهم أبداً ، فذهب إلى سارة فقال : أين ذهب إبراهيم بابنك ؟ قالت : في حاجته قال : كلا أنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أخشى أن لا يطيع ربه ، فجاء إلى إسحق فأجابه بنحوه ، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد بن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جمرة ، وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عنه قال : إن إبراهيم لما رأى المناسك تعرض له إبليس عند المسعى فسبته إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فمرض له إبليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، وكان على اسماعيل قميص أبيض ، وثم تله لجبين فقال : يا أبت أنه ليس لي قميص تكفني فيه غيره فاخلمه ، فتودى من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو بكيش أبيض أقرن أعين فذبحه . وأخرج ابن اسحق في المبتدأ ، عن ابن عباس نحوه وزاد : فوالذي نفسي بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس الكيش لمعلن بقريه في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال : أمرني رسول الله ﷺ فرأيت قرني الكيش حين دخل البيت . وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح اسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن ميمونة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبيرة في إحدى الروايتين عنه وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح اسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين عن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن وعمر بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن الأس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن اسحق أن الذبيح اسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحديث : أنا ابن الذبيحين ، رويناه في الأحكام ، من حديث معاوية ، ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطرب ابن القيم في الهدى في الاستدلال لقوته ، وفراء بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصافات ( وقال إني ذاهب إلى ربي سيدني - إله قوله - إني أرى في المنام أني أذبحك ، وقوله في هود ( وإسرته قائمة فذبحك فبشرناهما ) بإسحق - إله قوله - وهذا يدل شيئاً ) قال : ووجه الأخذ منهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد ( فبشره بغلام حلیم ، فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام

أنى أذبحك ) والقصّة الثّانية بعد ذلك بدهر طريل لما شاخ واستبعد من مثله أن يحيى له الولد وجاءته الملائكة عند ما أسروا بأهلك قوم لوط بشروءه بأسحق ، فذهبن أن يكون الأول اسماعيل وبؤيده أن في التّوراة أن اسماعيل بكره وأنه ولد قبل اسحق . قلت : وهو استدلال جيد وقد كنت استعصته واحتج به الى أن مر بي قوله في سورة ابراهيم ( الحمد لله الذى وهب لى على الكبر اسماعيل واسحق ) فانه يذكر دلي قومه انه رزق اسماعيل في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والد اسماعيل صارت لسارة من قبل الحبار الذى وهبها لها وانها وهبتها لابراهيم لما يئست من الولد فولدت هاجر اسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الاشارة اليه في ترجمة ابراهيم من أحاديث الأنبياء. وولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غيرة سارة الى أن كان من اخراجها وولدها الى مكه ما كان ، وقد ذكره ابن اسحق في المبتدأ ، مفصلاً ، وأخرجه الطبري في تاريخه من طريقه ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : انطاني ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلقى سارة وهى بنت ملك حران فأنعت به فتزوجها ، فلما قدم مصر وهبها الحبار هاجر ووهبتها له سارة وكانت سارة تمنع الولد وكان ابراهيم يدعاه أن يهب له ولداً من الصالحين فأخبرت الدهوة حتى كبر فلما علمت سارة أن ابراهيم وقع على هاجر حزنّت على ما فاتها من الولد . ثم ذكر قصة يحيى الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم ابراهيم واسحق فلذلك قال ابراهيم ( الحمد لله الذى وهب لى على الكبر اسماعيل واسحق ) ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين ، وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة ، وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح اسماعيل لأن سارة واسحق لم يكنا بمكة والله أعلم . قوله ( وقال مجاهد : أسلماً : سلماً ما أسرابه ، وتله : وضع وجهه بالأرض ) قال الضرباني في تفسيره : حدثنا وراق عن ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله تعالى ( فلما أسلما ) قال سلماً ما أسرابه ، وفي قوله ( وتله للجبين ) قال : وضع وجهه بالأرض قال : لا تذبجني وأنت تنظر في وجهي مثلاً ترحمني ، فوضع جبهته في الأرض . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي قال ( فلما أسلما ) أى سلماً لله الأمر ، ومن طريق أبي صالح قال : انفقاً على أمر واحد ، ومن طريق قتادة سلم ابراهيم لأمر الله وسلم اسحق لأمر ابراهيم ، وفي لفظ : أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله ، ومن طريق أبي عمران الجوني : تله للجبين كبه لوجهه . ( نفيه ) : هذه الترجمة والتي قبلها ليس في واحد منهما حديث مسند بل اكتفى فيهما بالقرآن ، ولها نظائر . وقول الكرماني إنه كان في كل منهما بياض يليق به حديث يناسب محتمل مع بعده

### ٨ - باب التواطؤ على الرُّوبا

٦٩٩١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا الْقَيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَنَسًا أَرَادَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ ، وَأَنَّ أَنَسًا أَرَادَهَا فِي التَّاسِعِ الْآخِرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : التَّسْوِهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ ،

قوله ( باب التواطؤ على الرُّوبا ) أى توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم . قوله ( ان أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ) في رواية الكشميني د ناساً . قوله ( أروا في السبع الأواخر ) فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ( كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن

عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لفظه ، وأرى رؤياكم تواطأت في السبع  
الأواخر ، فمن كان متحريرا ، الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعتزله الاسماعيل فقال : اللفظ الذي ساقه  
خلاف التواطؤ ، وحديث النواطذ ، أرى رؤياكم قد تواطأت على العشر الأواخر ، . قلت : لم يلزم البخاري  
إيراد الحديث بلفظ النواطذ وإنما أراد بالنواطذ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظ أو بعدائه ، وذلك  
أن أفراد السبع داخله في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقرم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على  
السبع فأصرهم بالتعاسا في السبع لتوافق الطائفتين عليهما ، ولأنه أيسر عليهم ، جرى البخاري على عادته في إيراد  
الأخفى على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر  
قال درأيت كأن يبدى قطعة امتشق الحديث ، وفيه : وكانوا لا يزالون يقصون على النبي ﷺ الرؤيا ، وفيه : أرى  
رؤياكم قد تواطأت في العشر الأواخر ، الحديث . ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على  
صحتها وصحتها كما تستمد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة

٩ - باب رؤيا أهل السجن والفساد والشرك ، لقوله تعالى ﴿ ودخل معه السجنَ فتَيَان ، قال  
أحدُهما إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خُمْرًا ، وقال الآخرُ إِنِّي أَرَانِي أَعْجِلُ بِرَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ ، نَبِّئْنَا  
بِتَأْوِيلِهِ ، إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْضِنِينَ . قال الا يأتينكما طعامٌ مُرَزَقًا ، إِنَّا نَبِّأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ، فَلَمَّا  
عَاظَمْنِي رَبِّي ، إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ . وَانْتَبِهْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ  
وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ، ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ، وَابْتَغَى  
أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ . يا صاحبي السجنِ أَرَأَيْتَ بِابٍ مُتَفَرِّقُونَ ﴾ . وقال الفضيل لبعض الأنواع يا عبد الله  
﴿ أربابُ مُتَفَرِّقُونَ خيرٌ أم الله الواحدُ القهار ؟ ما تعبدونَ من دون الله إلا أسماءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ  
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ، إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ، أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ، وَلَكِنْ  
أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . يا صاحبي السجنِ أما أحدُكما فبِسْأَلِ رَبِّهِ خُمْرًا ، وأما الآخرُ فبِصَافٍ فَأَكُلْ طَيْرًا  
مِنْ رَأْسِهِ ، قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ كَسْتُمُتَيَان . وقال للذي ظنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا : اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ، فَأَنسَاهُ  
الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ، فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سَنِينَ . وقال الملك إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ  
عِجَافٍ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ ، يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ . قالوا :  
أُضْفَأَتْ أَحْلَامُ ، وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِهَآلِينَ . وقال الذي نجا مِنْهُمَا وَذَكَرَ بِمِلَّةِ أُمِّهِ : أَنَا أَبْنِيكُمْ بِتَأْوِيلِهِ  
فَأَرْسِلُون . يوسفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ  
وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ ، لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ . قال زُرْعُونَ سَبْعَ سَنِينَ ذُأْبَا ، فَاحْصَدْتُمْ فَذَرُّوهُ فِي



صنيله إلا قليلا مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يا كن ما قدمتم لمن إلا قليلا مما تمصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يفتك الناس وفيه يصرون . وقال الملك أنتوني به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك . وادكر ، اقتل من ذكرت . « أمة » : قرن . وتقرأ « أمة » : نسيان . وقال ابن عباس : يصرون الاعتاب والذهن . « تمصنون » : تحرسون

٩٩٩٢ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لو أئمت في السجن ما آتت يوسف ثم أتاني الداعي لأجبهه

قوله ( باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ) تقدمت الإشارة إلى أنه الرؤيا الصحيحة وإن اختصت غايها بأهل الصلاح لكن قد تقع لغيرهم ، ووقع في رواية أبي ذر بدل الشرك ، الشراب ، بضم الميم والتشديد جمع شارب ، أو بفتح السين مخففا أي وأهل الشراب والمراد شرية المحرم ، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون فاسدا أو مصلحا ، قال أهل العلم بالتمبير : إذا رأى السكار أو الفاسق الرؤيا الصالحة فأنها تكون بشرى له بهدايته إلى الإيمان مثلا أو التوبة أو انذارا من بقاءه على الكفر أو الفسق ، وقد تكون لغيره من ينسب إليه من أهل الفضل ، وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والفرور والمكر فعوضا عنه ذلك . قوله ( وقوله تعالى : ودخل معه السجن فتيان - إلى قوله - ارجع إلى ربك ) كذا في ذر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية ، قال السبيل : اسم أحدهما قثم والآخر قثم كل منهما بمجمة أحدهما مفتوحة والآخرى معنومة ، قال وقال الطبري : الذي رأى أنه يهصر خيرا اسمه نبوه ، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه . قلت : سماه خثك بمجمة ومثلثة وهواه لابن اسحق في « المبتدأ » وبه جزم الثعلبي ، وذكر أبو عبيد البكري في كتاب « المسالك » ، ان اسم الخباز راشان والساقى مرطس ، وحكما أن الملك اتهمهما أنهما أراداهما في الطعام والشراب فلبسهما إلى أن ظهرت برائة الساقى دون الخباز ، وبقال أنهما لم يريا شيئا وإنما أرادا امتحان يوسف ، فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : لم يريا شيئا وإنما تحاكما ليجربا ، وفي سنده ضعف . وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد : فلما ذكر لهما التأويل قالوا إنما كنا نلعب ، قال : نفي الأمر الآية . قوله ( وقال الفضيل الخ ) وقع لأبي ذر بعد قوله ( ارجع إلى ربك ) وعند كريمة عند قوله ( أرباب متفرقون ) وهو الأتيق ، وعند غيرهما بعد قوله « الاعتاب » والذهن . قوله ( وادكر اقتل من ذكرت ) في رواية السكشميني من ذكر ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : ادكر بعد أمة اقتل من ذكرت فادغمت التاء في الدال فحولت دالا لا معنى مهملة ثقيلة . قوله ( بعد أمة قرن ) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير آل عمران ، وقال في تفسير يوسف : بعد حين ، وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سماك عن عكرمة قال : بعد حقبة من الدهر ، وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير : بعد سنين . قوله ( ويقرأ أمة ) بفتح أوله وميم بعدها هاء منوثة نسيان ، أي تذكر بعد أن كان نسي ، وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن

عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموه أى ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرئ بعد أمه أى نسيان ، تقول أميت أمه أى بسكون الميم قال الشاعر : دأمت وكنت لا أنسى حديثنا ، وقال الطبري : روى عن جماعة أنهم قرأوا بعد أمه ، ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها بعد أمه ، وتفسيرها بعد نسيان ، وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لمك قالما بسكون الميم . قوله ( وقال ابن عباس بمصرون الاعناب والدمن ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يقات الناس وفيه بمصرون ) يقول الاعناب والدمن ، وفيه رد علي أبي عبيدة في قوله إنه من العصرة روى الجاهل فمن قرله بمصرون ينجون ، ويقيد قول ابن عباس قوله في أول القصة ( لئن أداني أعصر خيرا ) وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق عصر الخيل باعتبار ما يشول إليه وهو كقول الشاعر :

الحدقه العل المنان صار الأريد في ربح الفضبان

أى السنبل ، فسمى القمح ثريدا باعتبار ما يشول إليه ، وأخرج الطبري عن الضحاك قال : أهل عمان يسدون العنب خيرا ، وقال الأصمعي : سمعت معاوية بن سليمان يقول : أقيت أمرايا معه ليلة عنب فقلت ما معك ؟ قال خر ، وقرأ ابن مسعود لئن أداني أعصر عنباً ، أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساقى قال لبوسف : رأيت فجارى النائم أى غرست حبة فنبئت تخرج فيها ثلاث عناقيد لمصرتين ثم بقيت الملك ، فقال : تمكث في السجن ثلاثاً ثم تخرج فأسقيه أى على طاعتك . قوله ( تحصنون نحرسون ) كذا لم من الحراسة ، وعند أبي عبيدة في المجاز ، نحرزون بزى بدل السين من الاحراز ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحصنون يحما معجمة ثم زاي ونون من الحزن . قوله ( جويرة ) بالضم مصغر وهو ابن اسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الأفران . قوله ( لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم أناني الداعي لأجبت ) كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله ونحن أحن بالشك من إبراهيم ، الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : مثل حديث يوسف بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة بطوله ، ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جويرة بطوله أخرجه كاهن من رواية عبيد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرة بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي سريته رواه عنه فقال د عن أبي سلمة ، بدل أبي عبيد وهم فيه قان المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيداً وأبا عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه ، فأخرج عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفعه ، لقد عجبت من يوسف وكرمه وصبره حتى مثل على البقرات المعجاف والسمان ، ولو كنت مكانه ما أحببت حتى اشتريت أن يخرجوني ، ولقد عجبت منه حين أتاه الرسول . بمعنى ليخرج إلى الملك . فقال ارجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه لبثت في السجن ما لبث لأمريت الاجابة ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخواري بضم

المجمعة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد « ولولا الكلمة التي قالها لما لبث في السجن ما لبث » ، وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء .

### ١٠ - باب من رأى النبي ﷺ في المنام

٦٩٩٣ - **حدثنا** عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة « أن أبا هريرة قال :

سمعت النبي ﷺ يقول : من رأى في المنام فسيروني في اليقظة ، ولا يتشبَّه للشيطان بي » . قال أبو عبد الله : قال ابن سيرين إذا رآه في صورته

٦٩٩٤ - **حدثنا** علي بن أسيد حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا ثابت البناني « عن أنس رضي الله

عنه قال : قال النبي ﷺ : من رأى في المنام فقد رأى . فإنَّ الشيطان لا يتشبَّه بي ، وؤيا للؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة »

٦٩٩٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا لايث عن عبيد الله بن أبي جعفر أخبرني أبو سلمة « عن أبي

قنادة قال قال النبي ﷺ : الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان . فمن رأى شيئاً يسكره فليدفعه فليدفعه من شمله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فاتها لا تضره ، وإنَّ للشيطان لا يبرأ بي »

٦٩٩٦ - **حدثنا** خالد بن خنيس حدثنا محمد بن حرب حدثني الزهري عن أبي سلمة

« قال أبو قنادة رضي الله عنه : قال النبي ﷺ : من رأى فقد رأى الحق » . تابعه يونس وابن أخي الزهري

٦٩٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الألبان حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب « من أبي

سعيد الخدري سمع النبي ﷺ يقول : من رأى فقد رأى الحق ، فإنَّ الشيطان لا يتكلمني »

**قوله** ( باب من رأى النبي ﷺ في المنام ) ذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( أن أبا هريرة قال ) في رواية الاسماعيل من طريق اليبدي عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة ، **قوله** ( من رأى في المنام فسيروني في اليقظة ) زاد مسلم من هذا الوجه ، أو فكأنما رأى في اليقظة ، هكذا بالكسر وقع عند الاسماعيل في الطريق المذكورة ، فقد رأى في اليقظة ، بدل قوله فسيروني ، ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه . وصححه الترمذي وأبو حنيفة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي حنيفة ، فكأنما رأى في اليقظة ، فمده ثلاثة ألفاظ : فسيروني في اليقظة ، فكأنما رأى في اليقظة ، فقد رأى في اليقظة ، رجال أحاديث الباب كالألفاظ إلا قوله في اليقظة . **قوله** ( قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته ) سقط هذا التعليق لأنني رأيت عند غيره ، وقد روينا موصولاً من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب روى عن شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب

قال « كان محمد - يعني ابن سيرين - إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال : صف لي الذي رأيته ، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال : لم نره ، وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده . فأخرج الحاكم من طرق طاسم بن كليب حديثي أبي قال : قالت لابن عباس رأيت النبي ﷺ في المنام قال : صفه لي ، قال : ذكرت الحسن بن علي فضيحه به ، قال : قد رأيته ، وسنده جيد . ويأرضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ من رأى في المنام فقد رأى ، فأنى أرى في كل صورة ، وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاطه ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قال الفاضل أبو بكر بن العربي : رؤية النبي ﷺ بصفته المملوءة إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال . فإن الصواب أن الأنبياء لا تغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات ادراك المثل ، قال وشذ بهض القدريه فقال : الرؤيا لاحقيقة لها أصلا وشذ بعض الصالحين فزعم أنها تقع بمعنى الرأس حقيقة ، وقال بعض المتكلمين : هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله « فسيراني ، معناه فسيرى نفسه ما رأى لأنه حق وغيب اتى فيه ، وقيل معناه فسيراني في القيامة ، ولا فائدة في هذا التخصيص ، وأما قوله « فسكانا رأيي ، فهو تشبيه ومعناه أنه لو رأى في اليقظة مطابقا ما رأى في المنام فيكون الأول حقا وحقيقة والثاني حقا وتمثيلا ، قال : وهذا كله إذا رأى على صورته المعروفة . فإن رأى على خلاف صفته فهي أمثال ، فإن رأى مقبلا عليه مثلا فهو خير للرأي وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال الوديعي قال عياض : يحتمل أن يكون المراد بقوله فقد رأيي أو فقد رأى الحق أن من رأى على صورته في حياته كانت رؤياه حقا . ومن رأى على غير صورته كانت رؤياه تأويل . وتعقبه فقال : هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى . ولم يظهر لي من كلام الفاضل ما ينفي ذلك ، بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة في الحالين . لكن في الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج الى تعبير والثانية بما يحتاج الى التعبير . قال القرطبي : اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رأى في النوم رأى حقيقة كمن رأى في اليقظة سواء ، قال وهذا قول يدرك فساد ما أوائل المقول ، ويلزم عليه أن لا يراه أحد الا على صورته التي مات عليها وأن لا يراه راينان في آن واحد في مكانين وأن يحيا الآن ويخرج من قبره ويمشي في الأسواق ويحاطب الناس ويحاطبوه ، ويلزم من ذلك أن يحلوا قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شيء فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى في الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقة في غير قبره . وهذه جهالات لا يلزم بها من له أدنى مسكة من عقل . وقالت طائفة . معناه أن من رأى رأى على صورته التي كان عليها ، ويلزم منه أن من رأى على غير صفته أن تكون رؤياه من الاضغاث . ومن المعلوم أنه يرى في النوم على حالة تختلف حالته في الدنيا من الاحوال الثلاثة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو رأى ملكا دارا بجسمه مثلا فإنه يدل على امتلاك تلك الدار بالحيز ، ولو تمكن الشيطان من التمثيل بشيء مما كان عليه أو ينسب اليه لمرض عزم قوله « فإن الشيطان لا يتمثل بي ، فالأولى أن نزه رؤياه وكذا رؤياه شيء منه أو عما ينسب اليه عن ذلك ، فهو أبلغ في الحرمة وأبقر بالمهمة كما عزم من الشيطان في يقظته ، قال : والصحيح في تأويل هذا الحديث أن مقصوده أن رؤيته في كل حالة ليست باطلة ولا أضغاثا بل هي حق في نفسها ولو رأى على غير صورته فمتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول الفاضل أبي بكر بن الطيب وغيره . ويؤيده قوله « فقد رأى الحق ، أي رأى الحق الذي قصد إعلام الرائي به فإن كانت على ظاهرها والا

سمى في تأويلها ولا يهمل أمرها لأنها إما بشرى بخير أو انذار من شر إما ليخيف الرائي وإما ليترجى عنه وإما ليلبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه . وقال ابن بطال قوله « فسيراني في اليقظة » يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فزاه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره له كونه حينئذ طائفاً عنه فيكون بهذا مبشراً لكل من آمن به ولم يره أنه لابد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله القزاز ، وقال المازري : إن كان المحفوظ « فكأنما رآني في اليقظة » فماده ظاهر وإن كان المحفوظ « فسيراني في اليقظة » احتمل أن يكون أراد أهل عصره من يهاجر إليه فإنه إذا رآه في المنام جهل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك إليه ﷺ . وقال القاضي : وقيل معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتعب بأن في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصوص رؤيته في المنام رؤية ، وأجاب القاضي عما مضى بإحتمال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها « وجبة لتكرمه في الآخرة » وأن يراه رؤية خاصة من القرب منه والدفاع له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه ﷺ مدة . وحله ابن أبي جرة على عمل آخر فذكر عن ابن عباس أن غيره أنه رأى النبي ﷺ في النوم فبقى بعد أن استيقظ منهسكراً في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولما حال حالته هيمنة فخرجت له المرأة التي كانت لأبي ﷺ فنظر فيها فرأى صورة النبي ﷺ ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفرجها فجاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، ويعكر عليه أن جماجم وأوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف ، وقد استند أنكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريباً ، وقد تفطن ابن أبي جرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فإن يمكن كذلك تبيين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فإنه خرق المادة قد يقع لأزديق بطريق الاملاء والإغواء كما يقع للصدوق بطريق الكرامة والاكرام ، وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الأجوبة ستة : أحدها أنه على التعمية والتبثيل ، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى « فكأنما رآني في اليقظة » . ثانيها أن معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره من آمن به قبل أن يراه . رابعها أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أهمه المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة بهود خصوصية لا مطلق من يراه حينئذ من لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة ويخاطبه ، وفيه ما تقدم من الاشكال . وقال القرطبي : قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للرياضات لا أنفسها ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها ، فمن الأول رؤياه ﷺ عائشة وفيه « فإذا هي أنت » فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا البقر التي تنحر والمقصود بالثاني التنبه على دعائي تلك الأمور ومن فوائد رؤيته ﷺ تسكين شوق الرائي لكونه صادقاً في محبة ليعمل دل مشاهدته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فسيراني في اليقظة » أي من رآني رؤية معظم

لحرمته ومشقاته الى مشاهدته وصل الى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبه ، قال : ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشرعيته ، فيعبر بمحسب ما يراه الراى من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو ثامن . قوله ( ولا يتمثل الشيطان بي ) في رواية أنس في الحديث الذي بعده « فان الشيطان لا يتمثل بي » ، ومضى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله لكن قال « لا يتمثل في صورتي » ، وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه « انه لا يذبح الشيطان أن يتمثل بي » ، وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه « ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي » ، وفي حديث أبي قتادة الذي يليه « وان الشيطان لا يقرأى » ، بالراء بوزن يتماطى . ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي ، وفي رواية غير أبي ذر « يتزايا » ، براءى وبعد الالف تحتملية ، وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب « فان الشيطان لا يتكوفنى » ، أما قوله « لا يتمثل بي » ، فعناه لا يتشبه بي ، وأما قوله « في صورتي » ، فعناه لا يصير كأنما في مثل صورتي ، وأما قوله « لا يقرأى » ، فراجع بعض الشراح رواية الراى عليها أى لا يظهر في زى ، وإيسر الرواية الأخرى بعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتكوفنى » ، أى لا يتكوفنى فحذف المضاف ووصل المضاف اليه بالفعل ، والمعنى لا يتكوفنى في صورتي ، فالجميع راجع الى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » ، يشير الى أن الله تعالى وان أمكنه من التصور فى أى صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور فى صورة النبي ﷺ ، وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا فى الحديث : إن محل ذلك اذا رآه الراى على صورته التى كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض فى ذلك حتى قال : لا بد أن يراه على صورته التى قبض عليها حتى يعتبر عدد الشمرات البيض التى لم تبلغ عشرين شمرة ، والاصواب النعميم فى جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية فى وقت ما سواء كان فى شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما عالج ذلك تهيؤ يتعاق بالرائى . قال المازرى : اختلف المحققون فى تأويل هذا الحديث فذهب القاضى أبو بكر بن الطيب الى أن المراد بقوله « من رأى فى المنام فقد رأى » ، أن رؤياه صحيحة لانكون أعضائنا ولا من تشبهات الشيطان ، قال : ويضدده قوله فى بعض طرقه « فقد رأى الحق » ، قال وفى قوله « فان الشيطان لا يتمثل بي » ، إشارة الى أن رؤياه لانكون أعضائنا . ثم قال المازرى : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا دخل بحيله حتى يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى فى مكانين مختلفين مما فان ذلك خلط فى صفته وتمثيل لما على غير ماهى عليه ، وقد يظن بعض الحبالات مرئيات امكون ما يتخيل مرئياً بما يرى فى العادة فتكون ذاته ﷺ مرئية وصفاته منخيلة غير مرئية ، والادراك لا يشترط فيه تحديق البهر ولا قرب المسافة ولا كون المرئى ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يتم دليل على فناء جسده ﷺ ، بل جاء فى الخبر الصحيح ما يدل على بقائه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التمهيد إن من رآه شيخاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حرم ، ويؤخذ من ذلك ما يتعاق بأنواله كما لو رآه أسدراً بقتل من لا يهل قبله فان ذلك يحمل على الصفة المنخيلة لا المرئية . وقال القاضى عياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه على الصفة التى كان عليها فى حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فان رآه على غير ما كانت رؤيا تأويل لاروقاً حقيقة ، فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل . وقال النورى : هذا الذى قاله القاضى ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت

على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المبرين  
اعتباره، والذي قاله القاضي توسط حسن، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين  
حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبير وإذا كان على غير صورته كان  
النقص من جهة الرائي لتغلب الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التفسير، وعلى ذلك جرى  
عليه التفسير فقالوا: إذا قال الجاهل رأيت النبي ﷺ فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل  
منه، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر: من  
رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جلوه وظفوه بمن طأه، ومن رآه متغير الحال طأها  
مثلاً فذلك دال على سوء حال الرائي. ونما الفيض أبو محمد بن أبي حمزة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى  
الخلاف: ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذلك حسن في دين الرائي  
وإن كان في جلوه من جوراءه شين أو نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين، قال: وهذا هو الحق، وقد  
جرى ذلك فوجد على هذا الأسلوب، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين الرائي هل عنده خلل أو لا،  
لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصفيّة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن  
حال لا نقص فيها ولا شين، وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على سنته لما وافقها فمصدق وما  
عانها فاخلل في سمع الرائي، فرؤيا الذات الكريمة حق والخلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره، قال: وهذا غير  
ما سمعته في ذلك، ثم حكى القاضي مباحث عن بعضهم قال: خص الله نبيه بصوم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور  
في صورته لئلا يتدفع بالكذب على لسانه في النوم، وما خرق الله المادة للانبياء للدلالة على صحة حالم في اليقظة  
واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله، إذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق  
والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة، حتى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره وإلقائه وكيدته، وكذلك حتى  
رؤياهم أنفسهم ورؤياهم النبي ﷺ من تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب  
فيه، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك. قلت: ويظهر لي في التوفيق بين  
جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة، وعلى ذلك  
فتفاوت رؤيا من رآه فن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبير وعليها ينزل قوله: فقد رأى  
الحق ومهما نقص من صفاته فبداخل التأويل بحسب ذلك، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حاله كانت من ذلك فقد  
رآه حقيقة. (تنبيه): يجوز أهل التفسير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً ولم يجهروا فيها بالخلاف في رؤيا  
النبي ﷺ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمور قابلة للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة  
بالسيد وتارة بالرئيس في أي فن كان، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته متضمناً لجميع من يعبر به يجهز عليهم  
الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً، بخلاف النبي ﷺ فإذا رؤى على صفته المتفق عليها وهو  
لا يجهز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تعبير، وقال التزالي: ليس معنى قوله «رأى»  
أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً صار ذلك المثال آية يتأدى بها المعنى الذي في نفسي إليه،  
وكذلك قوله «فسهراني في اليقظة» ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني، قال: والآلة تارة تكون حقيقة وتارة

تكون خيالية ، والنفس غير المثل المتعيل ، فما رآه من الشكل ايس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذاته منزوعة عن الشكل والصوره ولكن تنهى تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثل حقا في كونه واسطة في التعريف فيقول الراى رأيت الله تعالى في المنام لا يعنى انى رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره . وقال أبو القاسم الفقيهى ما حاصله : ان رؤياه على غير صفته لا يستلزم إلا أن يكون هو ، فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزوع عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون ذلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطى : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة الى وفاء الرأى وغير ذلك . وقال الطيبي : المعنى من رأى في المنام بأى صفة كانت فليست بشئ ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التى هي من الله وهى مباشرة ، لا الباطل الذى هو الحلم المنسوب للشيطان فان الشيطان لا يتمثل بى ، وكذا قوله : فقد رأى الحق ، أى رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله : فقد رآنى ، فان الشرط والجزاء اذا اتحدا دل على الغاية في السكال ، أى فقد رآنى رؤيا ايس بعدها شئ . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبى جرة ما ملخصه : انه يؤخذ من قوله : فان الشيطان لا يتمثل بى ، أن من تمتثل صورته <sup>بشيء</sup> في خاطره من أرباب القلوب وتصورت له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقا ، بل ذلك اصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذى أشار اليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الروحى إلى الأنبياء ، ولكن لم أر في شئ من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل في الفرق بينهما إن المنام يرجع إلى قواعد يمينها وبينه وبين لغة الشيطان ، وتمتص بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذى يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذى يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فهذا إن ثبت كان فارقا واضحا ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السهماني في «الواعظ» بعد أن حكى عن أبى زيد الدبوسى من أئمة الحنفية أن الإلهام ما حرك القلب لم يدعو إلى العمل به من غير استدلال : والذى عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها في باب المباح ، وعن بعض المتأخرين أنه حجة واحتج بقوله تعالى ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ وقوله ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ أى ألهمها حتى صرحت ، صالما ، فيؤخذ منه مثل ذلك الأدبى طريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله <sup>عليه السلام</sup> : « انتقوا فراسة المؤمن ، وقوله لو ابصرت ما حاك في صدرك فدعه وإن أتوك » ، فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله : قد كان في الامم محدثون ، ثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، وإنما حرمه المعاصى لاستيلاء وحى الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذم الأمانى والهواجس والظنون وهى كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شئ احتمل أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حق ، قال : والجواب عن قوله ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ أن هذه هرفاء طريق العلم وهو الحجج ، وأما لوحى إلى النحل فنه ظهري في الأدبى فيما يتعلق بالهوائى وما فيه صلاح المعاش ، وأما الفراسة فنه لهما لىكن لا يجهل شهادة القلب حجة لانا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى . انحصار . قل ابن السهماني : وإنكار الإلهام مردود ،



ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردده فهو مقبول ، وإلا فردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويمر به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إل قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا نزعم أنه حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى . وبؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن الزائغ لو رأى النبي ﷺ بأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لا بد أن يمرض على الشرع الظاهر ، فالثاني هو المتمد كما تقدم . ( تنبيه ) : وقع في المجمع الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه اسكن زاد فيه د ولا بالسكينة . وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث . الحديث الثاني حديث أنس **قوله** ( من رأى في المنام فقد رأى ) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب ، قال الطيبي : اتحد في هذا الخبر الشرط والجواز قبل على اقتداه في المبالغة ، أي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هي رؤيا كاملة ، ويؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد : **قوله** رأى الحق ، أي رؤيا الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله : **من رأى في المنام فسيهرى في اليقظة** ، والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أي صفة كانت فلا يتبصر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل بي . **قوله** ( فإن الشيطان لا يتمثل بي ) قد تقدم بيانه ، وفيه د ورؤيا المؤمن جزء . الحديث ، وقد سبق قبل خمسة أبواب . الحديث الثالث حديث أبي قتادة : الرؤيا الصالحة من الله ، وسيأتي شيء من شرحه في باب الحلم من الشيطان ، وفيه د فإن الشيطان لا يترامى بي ، وقد ذكرت ما فيه . الحديث الرابع حديث أبي قتادة : **من رأى في المنام رأى الحق ، أي المنام الحق أي الصدق** ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطيبي : الحق هنا مصدر مؤكداً أي فقد رأى رؤيا الحق ، وقوله : **فإن الشيطان لا يتمثل بي** ، ولنتعيم المعنى والتعميل للحكم . **قوله** ( نابه يونس ) يعني بن يزيد ( وابن أخيه الزهري ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهري كما رواه الزبيدي ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلماً وصاحباً من طريقتهما وسأله هل لفظ يونس وأحال برواية ابن أخيه الزهري عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه : **من رأى في المنام فقد رأى الحق** ، وقال الاسماعيلي : وتابعهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري . قلت : وصله الذهلي في د الزهريات . الحديث الخامس حديث أبي سعيد : **من رأى في المنام رأى الحق فإن للشيطان لا يتمثل بي** ، وقد تقدم ما فيه ، وابن الهادي في السنن هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الاسماعيلي : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهادي قال : ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثاً برأسه إلا استدلالاً - أي متابعة - إلا في حديثه ، أحد ذكره في الدور من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم في قصة أخته . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي حاتم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورد في كتاب الحج عن أبي حاتم ، وليس كما قال الاسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبي حبيب فأشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث ، وظن بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالاً بل بمناجاة سعيد بن أبي أيوب

## ١١ - باب رؤيا الليل . رواه سمرة

٦٩٩٨ - **حدثنا** أحمد بن المقدم العجلي **حدثنا** محمد بن عبد الرحمن الطفاوى **حدثنا** أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : أعطيت مفاتيح السلم ، ونصرت بالرب . وبيننا أنا فائمه للبارحة إذ أنبت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي . قال أبو هريرة : فذهب رسول الله ﷺ وأنتم تنتفلونها

٦٩٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك بن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراي الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت راه من أدمم الرجال ، له لثة كأحسن ما أنت راه من اللثم ، قد رجليها قطار ماء ، متكئا على رجلين - أو على عواتق رجلين - يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقل : المسيح بن صريم . ثم إذا أنا برجل جمدية قطط أعور العين اليمنى كأنها عينة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقل : المسيح الدجال ،

٧٠٠٠ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أن ابن عباس كان يحدث أني رسول الله ﷺ فقال : إن أريت الليلة في المنام . . . وساق الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال الزهري عن ابن عباس - أو أبا هريرة - عن النبي ﷺ . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري : كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ . وكان مغمرا لا يسنده حتى كان بعد

[ الحديث ٧٠٠٠ - طرفه في : ٧٠٤٦ ]

**قوله** ( باب رؤيا الليل ) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوي رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ، وهل بين زمان كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث ابن سعيد : أصدق الرؤيا بالأسفار . أخرجه أحمد مرفوعا ومحمدا بن حبان ، وذكر نصر بن علقمة عن أبي بصير أن الرؤيا أول الليل يبطل . تأويلها ومن النصف الثاني يسرع بتفاوت أجواء الليل وأن أسرعها تأويلها رؤيا البحر ولا سيما عند طلوع الفجر ، وعن جعفر الصادق أسرعها تأويلها رؤيا القبلية . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** ( رواه سمرة ) يشير إلى حديثه الطويل الآتي في آخر كتاب التعبير وفيه : أنه أتاني الليلة آتيان ، وسيأتي الكلام عليه هناك . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، والسند كله بصريون . **قوله** ( أعطيت مفاتيح السلم ، ونصرت بالرب ) كذا في هذا الرواية ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن ابن سفيان وعبد الله بن إسكلاهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ : أعطيت جوامع السلم ، وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ

« فوابع الكلام ، وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة « بافظ » بعثت بجوامع الكلام ، قال البغوي فيما ذكره عنه الاسماعيل : لا اهل حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن . قوله ( وبئنا أنا نائم البارحة إذ أنبت بمفاتيح خزائن الأرض ) سيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . الحديث الثالث حديث ابن عمر في رؤيته ﷺ المسيح بن سريم والمسيح الدجال . قوله ( أراي الليلة عند الكعبة ) سيأتي في باب الطواف بالكعبة ، من وجه آخر عن ابن عمر يلفظ « بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن عبد الله بن بكير . قوله ( ان رجلا أتى النبي ﷺ فقال : إني أريد الليلة في المنام ) وساق الحديث . كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين بابا عن يحيى بن بكير هذا السند بتمامه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( وقابله سليمان بن كثير وابن أخى الزهري وسفيان بن حسين الخ ) أما متابعة سليمان بن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ، ووقع لنا بعلو في مسند الدارمي ، وأما متابعة ابن أخى الزهري فوصلها الذهلي في « الزهريات » . وأما متابعة سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن زيد بن هارون عنه . قوله ( وقال الزبيدي عن الزهري ) فلذكره بالثالث في ابن عباس أو أبي هريرة قلت : وصلها مسلم أيضا . قوله ( وقال شعيب وإسحق بن يحيى عن الزهري كان أبو هريرة يحدث ) قلت : وصلها الذهلي في « الزهريات » . قوله ( وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد ) وصله إسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس وإسحق قال « عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث » قال إسحق « قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس ، يعني ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله السند حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس فسكان لا يشك فيه بعد ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع ، وأما الاسماعيل فيه اختلافا آخر عن الزهري فساقه من رواية صالح بن كيسان عنه فقال « عن سليمان بن يسار عن ابن عباس » والمحفوظ قول من قال « عن عبيد الله بن عبد الله بن هشبة »

١٢ - باب رؤيا النهار . وقال ابن عثون عن ابن سيرين : رؤيا النهار مثل رؤيا الليل

٧٠٠١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع

أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان - وكانت تحت عبادة بن الصامت ، فدخل عليها يوما ، فاطممتها وجمعت ثغلي رأسه فقام رسول الله ﷺ ، ثم استيقظ وهو بضحك .. »

٧٠٠٢ - « قالت : فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله

يركبون نبيج هذا البحر ملوكا على الأسرة - أو مثل اللوك على الأسرة - شك إسحاق - قالت : فقلت

يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعاها رسول الله ﷺ . ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهو بضحك ،

فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله - كما قال في الألفية - قالت :

فَمَاتُ يَارَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتَ مِنَ الْوَابِنِ . فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، فَصُرْعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَسَتْ ۝

**قوله** ( باب رؤيا النهار ) كذا لأبي ذر ، وغيره « باب الرؤيا بالنهار » ، **قوله** ( وقال ابن هون ) هو عبد الله ( عن ابن سيرين ) هو محمد . **قوله** ( رؤيا النهار مثل الليل ) في رواية السرخسي « مثل رؤيا الليل » ، وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسعدة بن اليسع عن عبد الله بن هون به ذكر ذلك مغلطاً . قال القيرواني : ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال . وقال المهلب نحوه ، وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التباينات ، وقد يتفاوتان أيضا في مراتب الصدق . وذكر في الباب حديث أنس في قصة يوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه « فدخل عليها يوما فاطمحة وجعلت تغلي رأسه فقام » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في « باب من رأى قوما قال عندهم ، أي من القاعة » ، وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلا على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية ، وقوله نظر لأن المراد بزمنه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث إلى اثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه اخبار بما سيكون فساكن كما أخبر ، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكرمهم على طريقة الملوك ولو سموا خلفاء ، والله أعلم

### ١٣ باب - رؤيا النساء

٧٠٠٣ - **حدثنا** سعيد بن هفهر **حدثني** الأيث **حدثني** هبيل عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت « أن أمّ الملاء - امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ - أخبرته أنهم انقسموا للمهاجرين قُرُوءة » ، قالت : فطار لنا عثمان بن مظعون وأزواجه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذي توفي فيه ، فلما توفي غسل وكفن في أنوارٍ ودخل رسول الله ﷺ ، قالت فقالت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . فقال رسول الله ﷺ : وما يدريك أن الله أكرم ؟ فقلت : بأبي أنت يا رسول الله فمتى يُكرم الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أما هو فوالله لقد جاءه لليقين ، والله إنني لأرجو له الخير ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ماذا يفعل بي . فقالت : والله لا أركي بعده أحدا أبدا ۝

٧٠٠٤ - **حدثنا** أبو النيات - أخبرنا شعيب عن الزهري بهذا وقال « ما أدري ما يفعل به » . قالت : وحزني فميت ، فرأيت لثمان كهيما تجرى ، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال : ذلك عمله ،

**قوله** ( باب رؤيا للنساء ) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك ، وذكر أيضا أن المرأة إذا رأت ما ليست له أهلا فهو لزوجها وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطفل لأبيه ، وذكر ابن بطال الانطاقي في أن رؤيا المؤمنة

الصالحه داخله في قوله رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة ، وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العيين الجارية ، وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز ، وذكر في الشهادات وفي الهجرة ، ويأتي الكلام على العيين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « فوجع ، أي مرض وزنه ومهناه ، ويجوز ضم الواو »

١٤ - باب الحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليبصق عن يساره ؛ وليستعذ بالله عز وجل

٧٠٠٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة « أن أبا قتادة الأنصاري - وكان من أصحاب النبي ﷺ وفراسته - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليبصق عن يساره ؛ وليستعذ بالله منه فإن يبصره »

قوله ( باب الحلم من الشيطان ، وإذا حلم فليبصق عن يساره وليستعذ بالله ) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث ، وقد تقدم شرحه فريبا ، والحلم يضم المهملة وسكون اللام وقد تضم : ما يراه النائم ، ولم يحك النورى غير السكون يقال حلم يفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالاضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسياق الإلام بشيء منه في شرح حديث أبي هريرة في باب القيد في المنام ، وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من الكذب والتمويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الكل بخلاف الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال ( يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ) وقوله تعالى ( إن عبادي ليس لك عليهم سلطان )

١٥ - باب الأبن

٧٠٠٦ - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله « أن ابن

عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرئي يخرج في أطافيري ، ثم أعطيت فضلي يعني عمر . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : للعلم »

قوله ( باب الأبن ) أي إذا رؤى في المنام بماذا يعبر ؟ قال المصنف : الأبن يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم قلت : وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه « الأبن في المنام نظرة » وعند الطبراني من حديث أبي بكرة رفعه « من رأى أنه شرب لبنا فهو الفطرة » ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشربة « أنه ﷺ لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الحدقه الذي هداك للفطرة ، وذكر الهينوري أن الأبن المذكور في هذا يختص بالأبل ، وأنه لهداية مال حلال وحكمه ، قال : وابن البقر غصب السنة ومال حلال وفطرة أيضا ، وابن الشاة مال وسرور وصحة جسم ، وألبان الوحش شك في الدين ، وألبان السباع غير محمودة ، إلا أن ابن البقرة مال مع عداوة لدى أمر . قوله ( حدثنا عبدان ) كذا للجميع ، ووقع في أطراف المزي

أن البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصادق وفي فضل عمر بن عبدان ، والموجود في الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحمة الرازي عن ابن عمر هو ولده . ووقع في الباب الذي يابيه من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العربي : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج من غيره لو وجد . قلت : بل وجهه وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخي حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا - إلا أن لا يجد - في مقام المنع . قوله ( حتى أني لأرى الري يخرج في أطافيري ) في رواية السكشميني د من أطافيري ، وفي رواية صالح بن كيسان د من أطرافي ، وهذه الروايات يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون عليية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث ، فشرحت حتى رأته يجرى في عروقي بين الجلد والحمم ، على أنه محتمل أيضا . قوله ( ثم أعطيت فضلي بعني عمر ) كذا في الأصل كأن بمعنى روايته شك ، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجزم ولفظه د فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب ، وفي رواية أبي بكر بن سالم د فضلت فضلة فأعطيتها عمر : . قوله ( قالوا فآولته ) في رواية صالح د فقال من حوله ، وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري هند سعيد بن منصور د ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته ، وظاهره أن المسائل عمر ، ووقع في رواية أبي بكر ابن سالم أنه عليه السلام قال لهم أولوها ، قالوا : يا بني الله هذا علم أعطاك الله فلاك منه ، فضلت فضلة فأعطيتها عمر ، قال : أصبتم ، ويجمع بأن هذا وقع أولا ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر ، قال ابن العربي : الذين رزق بخلافه الله طيبا بين أخبات من دم وفرت كالعلم نور يظهره الله في ظلمة الجهل . فضرب به المثل في المنام . قال بعض الصوفيين : الذي خلاص الذين من بين فرت ودم قادر على أن يخلق المعرفة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن أطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذي ذكره قد يقع عارقا للعادة فيكون من باب السكراة . وقال ابن أبي حمزة : ناول النبي عليه السلام ابن العلم اعتبارا بما بين له أول الأمر حين أتى بقدر خمر وقدر لبن فأخذ اللبن ، فقال له جبريل : أخذت الهطارة الحديث ، قال : وفي الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من دونه ، وإلقاء العالم المسائل واختبار أصحابه في تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تصبرها ، ففهموا مراده فسألوه فأقادم ، وكذلك ينبغي أن يسأل هذا الأدب في جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي عليه السلام بالله لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الري يخرج من أطرافه ، وأم إلهواؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرقبا ما يبدل على الماضي والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولات على الماضي ، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فكانت قاعدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر

### ١٦ - باب إذا جرى الدين في أطرافه أو أطافيره

٧٠٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني

هزة بن عبد الله بن عمر أنه « سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرمي يخرج من أطرافي ، فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب ، فقال من حوله : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : لأيم »

**قوله** (باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أعافيه) يعني في المنام ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه

### ١٧ - باب القميص في المنام

٧٠٠٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثني** أبي إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال **حدثني** أبو أمامة بن سهل أنه « سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت الناس يمرضون على وعلهم قصص منها ما يبالغ الثدى ، ومنها ما يبالغ دون ذلك . وصر على عمر بن الخطاب وعليه قميص تجرؤه . قالوا : ما أولته يا رسول الله ؟ قال : الهبن »

**قوله** (باب القميص في المنام) في رواية الكشميني « القميص » بضمين بالجمع ، وكلاهما في الخبر . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم ، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أصل من هذا ، وصالح هو ابن كبسان . **قوله** (رأيت الناس) هو من الرؤية البصرية ، وقوله « يمرضون » حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العلمية ، ويمرضون مفعول ثانٍ والناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع . **قوله** (يمرضون) تقدم في الإيمان بلفظ « يمرضون على » وفي رواية عقيل الآتية بعد « عرضوا » . **قوله** (منها ما يبالغ الثدى) بضم المثناة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدى بفتح ثم سكون ، والمعنى أن القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الحلق إلى نحو السرة بل فوقها ، وقوله « ومنها ما يبالغ دون ذلك » ، يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول ، ويحتمل أن يريد دونه من جهة الدلو فيكون أقصر ، ويؤيد الأول ما في رواية الحكميم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث « فنهج من كان قميصه إلى سرقته » ، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته ، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه . **قوله** (وصر على عمر بن الخطاب) في رواية عقيل « وعرض على عمر بن الخطاب » . **قوله** (قميص يجرؤه) في رواية عقيل « تجرؤه » ، **قوله** (قالوا ما أولته) في رواية الكشميني « أولت » بفتح ضمير ، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ « فما أولت ذلك » ، ووقع عند الترمذي الحكميم في الرواية المذكورة وقال له أبو بكر علي ما فأولت هذا يا رسول الله . **قوله** (قال الهبن) بالنصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكميم المذكورة « قال علي الإيمان »

### ١٨ - باب سجر القميص في المنام

٧٠٠٩ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الهيثم **حدثني** حنظل عن ابن شهاب أخبرني أبو أمامة بن سهل

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: بينا أنا نائم رأيت الناس عُرِضُوا عليّ وعليهم قُصِّصَتْ فيها ما يبلغُ للندى ومنها ما يبلغُ دونَ ذلك، وعُرِضَ عليّ عمرُ بن الخطاب وعليه قِصصٌ يجترهُ، قالوا: فما أولُهُ يا رسول الله؟ قال: المَدين «

**قوله (باب جر القميص في المنام)** ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر، قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحجبها عن كل مكروه، والأصل فيه قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) الآية. والمرب نسكنى عن المضل والمغف بالقميص، ومنه قوله ﷺ لعثمان: إن الله سيلبسك قميصاً فلا تخلفه، وأخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان، وافق أهل التهذيب على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده. وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بأقله والكثرة وبالقوة والضعف، ونقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان، وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويذم في اليقظة شرماً أعني جر القميص، لما ثبت من الوعيد في تطويله، ومثله ما سياتي في «باب القيد»، وهكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة. وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي، وفيه الشاء على العاضل بما فيه لظاهر منزلته عند السامعين، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالإعجاب، وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر ومما خصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثواباً والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر، ومما خص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلاً، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي، وعلى الترتيل بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية المديني وقد تواترت تواتراً مهنوياً أقوى المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين، والمراد من الخبر الزنييه على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بالتحصيص ذلك فيه، وقال ابن العربي: إنما أوله النبي ﷺ بالدين لأن الدين يستر عورة الجمل كما يستر الثوب عورة البدن، قال: وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الندى هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك ورفعه باده هو الذي لم يستر رجله عن المثني إلى المعصية، والذي يستر رجله هو الذي احتجب بالتقوى من جميع الوجوه، والذي يجر قميصه رائداً على ذلك بالعمل الصالح الخالص. قال ابن أبي جرة ما ملخصه: المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون ثم أوله القميص بالدين، قال: والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأئمة المحمدية بل بعضهم، والمراد بالدين العمل بمقتضاه كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي، وكان عمر في ذلك المقام العالي. قال: ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بدين لابس، قاله: والسكينة في القميص أن لابسها إذا اختار



نزهه وإذا اختار بقاءه ، فلما لبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان السكامل في ذلك سايع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : الفميص في الدنيا ستر عورة لها زاد على ذلك كان مذموما ، وفي الآخرة زينة محضة فناسب أن يكون تعبهه بسبب هينته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فهما زاد من ذلك كان من فضل لابسها ، ويناسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فئة وضده لضده

### ١٩ - باب الخضر في المنام ، والروضة الخضراء

٧٠١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجني **حدثنا** الحرث بن عمارة **حدثنا** قرّة بن خالد **عن** محمد بن سيرين **قال** قيس بن عباد : كنت في حلقة فيها سعد بن مالك وابن عمر ، فرأى عبد الله بن سلام فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما لبس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عودهم وضع في روضة خضراء فنصب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفليها منصف - المنصف الوصف - فقول : أرفقه ، فرقت حتى أخذت بالمرّة . فقصصتها على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالمرّة الوثنى

**قوله** ( باب الخضر في المنام والروضة الخضراء ) الخضر بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية النسفي « الخضرة » بسكون الضاد وفي آخره هاء تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشروح ، قال القيرواني : الروضة التي لا يعرف نباتها تعبر بالاسلام لخصارتها وحسن بهجتها ، وتعبر أيضا بكل مكان قاضل ، وقد تعبر بالمصنف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك . **قوله** ( **حدثنا** الحرثي ) بهمزتين مفتوحتين هو اسم بالفتح النسب تقدم بيانه **قوله** ( **عن** محمد بن سيرين قال قيس بن عباد ) حذف قال ثمانية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية ابن عون كما سيأتي بعد بابين عن محمد وهو ابن سيرين **حدثني** قيس بن عباد وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام بهذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضا ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو بهرني تابعي ثقة كبير له إدراك ، قدم المدينة في خلافة عمر ، وروى من عده في الصحابة . **قوله** ( كنت في حلقة ) بفتح أوله وسكون اللام . **قوله** ( فيها سعد بن مالك ) يعني ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . **قوله** ( فرأى عبد الله بن سلام ) هو الصحابي المشهور الأسراني وأبوه بتخفيف اللام اتفاقا ، وقد تقدم بيان نسبه في مناقبه من كتاب مناقب الصحابة ، ووقع في رواية ابن عون الماضية في المناقب بلفظ « كنت جالسا في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة » زاد مسلم من هذا الوجه « كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، جاء رجل في وجهه أثر من خشوع » . **قوله** ( فقالوا هذا رجل من أهل الجنة ) في رواية ابن عون المشار إليها عند مسلم « فقال بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثا » وفي رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة

والراء والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملة بين الفوارى عند مسلم أيضا دكنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام ، لجعل يحدّثهم حديثا حسنا ، فلما قام قال القوم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليتنظر إلى هذا ، وفي رواية النسائي من هذا الوجه وجاء شيخ يتركها حل عصا له ، فذكر نحوه ، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا لرجلين ، فكأنه كان في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهبا مر على الحلقة التي فيها سعد بن أبو وقاص وابن عمر لحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته ، وكل من خرشة وقيس اتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجاب ، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سأينّه سواء كان زمن اجتماعهما بعبد الله بن سلام أم تعدد . **قوله** ( فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا ) بين في رواية ابن عون عند مسلم أن قاتل ذلك رجل واحد ، وفيه عنده زيادة وإفظه ثم خرج فأنبعته فدخل منزله ودخلت فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا ، وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضام به وسكوتهم عليه ، وفي رواية خرشة وقلت والله لا تبعنه فلاعلن مكان بيته ، فانطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله . فاستأذنت عليه فأذن لي فقال : ما حاجتك يا ابن أخي ؟ فقلت : سمعت القوم يقولون « ذكر اللفظ الماضي وفيه فأعجبني أن أكون معك » وسقطت هذه النصّة في رواية النسائي وعنده وقلنا قضى صلاته قلت : زعم هؤلاء . **قوله** ( قال سبحانه الله ما كان يذبحي لهم أن يقرؤوا ما ليس لهم به علم ) تقدم بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا ، ووقع في رواية خرشة و فقال : الله أعلم بأهل الجنة ، وسأحدثك بما قالوا ذلك ، فذكر المنام ، وهذا يقرى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم ينسكرا أصل الأخبار بأنه من أهل الجنة ، وهذا شأن المراتب الخائف المتواضع . ووقع في رواية النسائي والجنة لله يدخلها من يشاء ، زاد ابن ماجه من هذا الوجه والحمد لله . **قوله** ( إنما رأيت كأنما عود وضع في روضة خضراء ) بين في رواية ابن عون أن العمود كان في وسط الروضة ، ولم يصف الروضة في هذه الرواية ، وتقدم في المناقب من رواية ابن عون « رأيت كأنى في روضة ، ذكر من سمعها وظهرتها ، قال المكرمانى : يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعاق بالدين ، وبالعمود الأركان الخمسة ، والعروة الوثقى الإيمان . **قوله** ( فنصب فيها ) بضم النون وكسر الميملة بعدها موحدة ، وفي رواية المستمل والكشميهني وقبضت ، بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم . **قوله** ( وفي رأسها عروة ) في رواية ابن عون : وفي أعلى العمود عروة ، وفي روايته في المناقب « ووسطها عود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة ، وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنك باعتبار الدعامة . **قوله** ( وفي أسفلها منصف ) تقدم ضبطه في المناقب . **قوله** ( والمنصف الوصيف ) هذا مدرج في الخبر ، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم وجاءني منصف ، قال ابن عون : والمنصف الخادم و قال بشياى من مخاف ، ووصف أنه رفعه من خلفه بيده . **قوله** ( فرقيت ) بكسر القاف هل الانفصاح ( فاستمسكت بالعروة ) زاد في رواية المناقب « فرقيت حتى كنت في أسفلها فأخذت بالعروة فاستمسكت فاستيقظت وإنما لنى يدى ، ووقع في رواية خرشة حتى أتى بن عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حافة فقال لي : اصعد فوق هذا ، قال قلت : كيف أصعد ؟ فأخذ بيدي فزجل بي ، وهو يراى وجيم أى رفعتى ، فإذا أنا متعاق بالحافة ، ثم ضرب العمود بخر وبقيت متعلقة بالحافة حتى أصبحت ، وفي رواية خرشة

أيضا زيادة في أول المنام ولفظه «إني بينا أنا نائم إذ أناني رجل فقال لي : قم ، فأخذ بيدي فأنطلقت معه ، فإذا أنا بجوادٍّ مجهم ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المستلوكة » عن شمالي . قال فأخذت لأخذ فيها أي أسير فقال : لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشمال ، وفي رواية النسائي من طريقه «فبينما أنا أمشي إذ عرض لي طريق عن شمالي فأردت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها » . رجع إلى رواية مسلم قال «وإذا متج على يميني فقال لي : خذ معنا ، فأني في جبلا فقال لي : اصعد ، قال فجعلت إذا أردت أن اصعد خرويت حتى فعلت ذلك مرارا ، وفي رواية النسائي وابن ماجه «جبلا دائما فأخذ بيدي فزجل بي فإذا أنا في ذروته ، فلم أتنازل ولم أتمسك ، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب ، فأخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال : استمسك ، فاستمسكت ، قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة » . قوله ( فقصتها على رسول الله ﷺ ) فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى ( زاد في رواية ابن عرون فقال : تلك الروضة روضة الاسلام ، وذلك العمود عمود الاسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكا بالاسلام حتى تموت ) وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه «فقال رأيت خيرا ، أما المسج فالمسج ، وأما الطريق » وفي رواية مسلم «فقال أما الطرق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال ، والطرق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين » وفي رواية النسائي « طرق أهل النار وطرق أهل الجنة » ثم انفقا «وأما الجبل فهو منزل الشهداء ، زاد مسلم «ولن تناله وأما العمود ، إلى آخره ، وزاد النسائي وابن ماجه في آخره «فأنا أرجو أن أكون من أهلها » وفي الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرقبا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا فوقع كذلك «أت على سراسي في أول خلافة معاوية بالمدينة . ونقل ابن التين عن الداودي أن القوم إنما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل بدر ، كذا قال والذي أوردته من طرق القصة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال «لأنك لست من أهلها » وإنما قال «ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به هلم » على سبيل التواضع كما تقدم ، وكراهة أن يشار إليه بالأصابع خفية أن يدخله العجب ، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلا . والله أعلم

#### ٢٠ - باب كشف المراق في المنام

٧٠١١ - حدثني حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه «عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : أرى بك في المنام مرتين : إذا رجع إليك في مرقعة من حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هي أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله فيمضه »

#### ٢١ - باب ثياب الحرير في المنام

٧٠١٢ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية أخبرنا هشام عن أبيه «عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : أرى بك قبل أن تزوجك مرتين : رأيت لك في مرقعة من حرير ، فقلت :

له اكشف ، فكشفت ، فاذا هي أنت ، قلت إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك يحملك في سرقة من حرير ، قلت : اكشف ، فكشفت ، فاذا هي أنت ، قلت إن يك هذا من عند الله يمضه .  
قوله ( باب كشف المرأة في المنام ) وقوله بعده :

( باب ثياب الحرير في المنام ) ، ذكر فيها حديث عائشة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة فيقول : هذه امرأتك ، وهذه الوبادة ينتظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبل ، أن أتزوجك ، وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته ، رأيت الملك ، يحملك ثم قال ، أريتك يحملك ، وقال في المرتين ، قلت له اكشف ، ووقع في رواية أبي أسامة ، فكشفتها ، والضمير لقوله ، امرأتك ، وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سيقه أبي أسامة ، وتقدم في السكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه ، فقال لي : هذه امرأتك ، فكشفت عن وجهك ، ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأمر به وإن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي ، وقوله المنام ، ثلاث لئال ، فدل البخاري حذفها لأن الأكثر روره بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوافة من رواية مالك ومن رواية يونس ابن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته ، مرتين أو ثلاثا ، بالشك فيحتمل أن يكون الشك من هشام فأنصر البخاري على المحقق وهو قوله ، مرتين ، وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفصلة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله ، فاذا هي أنت ، قال القرطبي يريد أنه رأها في النوم كما رأها في اليقظة ، فكشفت المراد بالرويا لأفهامها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد واللفظه ، وأثبت بجمارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فاذا هي أنت ، الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤية قبل أن يوحى إليه ، وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب السكاح ، وذكرت احتمالا عن عياض في قوله ، إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال . وعمد في السند الثاني جرم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كرب محمد بن العلاء ، وكلام السكلاهاذي يقتضي أنه ابن سلام . قال ابن بطال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق ، وهذا أصل عند المبرزين في ذلك . وقد تدل المرأة بما يقرن بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرأي . وأما ثياب الحرير فيدل اتخاذها للنساء في المنام على المكاح وعلى الغراء وعلى الفنى وعلى زيادة في البدن ، قالوا : والملبوس كله يدل على جسم لا بهه لكونه يحتمل عليه ، ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم

## ٢٢ - باب المفاتيح في اليد

٧٠١٣ - حدثنا سعيد بن هبة حدثنا القيث حدثني عقيب عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بُعثتُ بجوامع الحكم ، ومُصرتُ بأربع . وبينما أنا نائمٌ أنبتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الحكم أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تُكذب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك

**قوله** ( باب المفاتيح في اليد ) أي إذا رويت في المنام ، قال أهل التعبير : المفتاح مال وهز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظهر بحاجته بمونة من له بأس ، وإن رأى أن يده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً . وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب رؤيا القيل » من وجه آخر عنه بلفظ : بعثتُ بجوامع الحكم ، وفيه : وبينما أنا نائمٌ أنبتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ : وبينما أنا نائمُ الباردة . قوله في آخره ( قال أبو عبد الله ) كذا في ذر ، ووقع في رواية كريمة : قال محمد ، فقال بعض الشراح : لاضافة لأنه اسمه ، والقائل هو البخاري ، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم ، وقد ساقه البخاري هنا من طريقه فيبمد أن يأخذ كلامه فينسبه لنفسه . وكان بعضهم لما رأى : وقال محمد ، ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتي الكلام على جوامع الحكم ، وسيأتي الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى

### ٢٣ - باب التعليق بالمرءة والخلفة

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا أزهر بن ابن عون ح . حدثني خليفة : حدثنا معاذٌ حدثنا ابنُ عون عن محمدٍ حدثنا قيس بن ميمون عن عبد الله بن سلام قال : رأيتُ كأنني في روضة ، ووسطُ الروضة حمودٌ ، في أعلى العمود عروة ، فقل لي : أرقه ، قالت لأمشاط ، فأتاني وصيفٌ فرفعَ ثيبي ففرقتُ ، فاستمسكتُ بالمرءة ، فأنشبتُ وأنا مستمسكٌ بها . فقَصَصْتُها على النبي ﷺ فقال : تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العمود حمودُ الإسلام ، وتلك العروة العروة الوُفَى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت .

**قوله** ( باب التعليق بالمرءة والخلفة ) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام : رأيتُ كأنني في روضة ، وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أم من هذا ، وتقدم شرحه هناك . قال أهل التعبير : الخلفة والمرءة المجهولة تدل على تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه فيه

### ٢٤ - باب عمود الفساطط تحت وسادته

**قوله** ( باب عمود الفساطط ) العمود بفتح أوله معروف والجح أعمدة وعمد بضمين ، وبفتحتين ما ترفع به الأخبية من الخشب ، ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالارحام والوصان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديث وغيره . وعمود الصبح ابتداء ضوئه ، والفساطط بهم الغاء وقد تكسر وبالطاء المهملة مكسرة وقد تبدل الأخيرة سينا مهملة وقد تبدل الزاء طاء مثناة فيهما وفي أحدهما وقد تقدم التاء الأولى في السين وبالسین

المهمة في آخره لغات تبلغ على هذا اثنتي عشرة اقصر القنوى منها على ست الأولى والأخيرة وبناء بدل الطاء الأولى وبضم الفاء وبكسرهما ، وقال الجواليقي : إنه فارسي معرب . قوله ( تحت وسادته ) عند النسفي وعند ، بدل تحت ، كذا الجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام » ، إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النسفي والاسماعيل ، وفيه حديث ابن عمر « رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير ، وأما ابن بطال لجمع الترجنتين في باب واحد فقال « باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ ، ولعل مستنده ما وقع في رواية الجرجاني « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته » لجمع الترجنتين في باب واحد وقدم وأخر ، ثم قال ابن بطال قال المهلب : السرقة السكة وهي كالدوج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الاسلام ، وطنبها الدين والعلم والشرع الذي به يردق التمكن من الجنة حيث شاء ، وقد يعبر هنا بالحرير عن ثمرات الدين والعلم لأن الحرير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخوله في اليقظة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون في اليقظة كما براه نصا ، ويصير دخول الجنة أيضا بالدخول في الاسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السرقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطال : وسألت المهلب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذي يقع في نفسى أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيئا أكمل مما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرقة مضروبة في الأرض على عمود كالخباء وأن ابن عمر اقتادها من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسرقة فأسكها وهي كالدوج من استبرق فلا يريد هوضعا من الجنة إلا طارت به اليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيرا كما يترجم بالشيء ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره لئلا يفسده ، وأوجله المنية عن تليد كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه ، وعليه أخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشدها تفسيره السرقة بالسكة فأن لم أره لغيره ، قال أبو هبيدة : السرقة قطعة من حرير وكأنها فارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من حديد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويمكن في رد تفسيرها بالسكة أو الدوج قوله في نفس الخبر « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق » وتخيّل أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له لجميع ما رتب عليه كذلك ، ولله ابن المنذر فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث - أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدوجها في الترجمة نقدها ، ونساده ما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق « أن النبي ﷺ رأى في منامه عمود الكتاب انزع من تحت رأسه » الحديث وأشهر طريقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فاتبعته بهرى فإذا هو قد عمده به إلى الشام ، إلا وإن الأيمان حين تقع الفتن بالشام » وفي رواية « فإذا وقعت الفتن قالوا من بالشام » وله طريق عند عبد الرزاق وجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعا بين أبي قلابة وعبد الله بن عمرو رافضة هذه « أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام » وأخرج أحمد ويعقوب بن

٢٥ - باب الإِمْتَبَاقِ ودخول الجنَّةِ في المنام

٧١٦ - فَقَصَّهَا حَنْفِصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ، أَوْ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ

رجل صالح •

قوله ( باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه ، وحديث ابن عمر في الباب ذكره منا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب بن نافع بلفظ « صرقة » وذكره بلفظ « قطعة » من استبرق ، كما في ترجمة الترمذي من طريق اسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليه عن أيوب فنذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال « كما نفا في يدى قطعة استبرق » فكان البخارى أشار إلى روايته في الترجمة ، وقد أخرجه أيضاً في « باب من نهار من الليل » من كتاب النجدة ، وهو في أوخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب اثم سياقاً من رواية وهيب واسماعيل ، وأخرجه النسائي من طريق الحارث بن عمر عن أيوب لم يجمع بين اللفظتين فقال « صرقة من استبرق » وقوله هنا « لا أهوى بها » هو بضم أوله ، أهوى الى الشيء بالفتح هوى بالضم أى

مال ، ووقع في رواية حماد ، فكأنني لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت بي إليه ، . قوله في رواية وهيب (فقصتها على حفصة فقصتها حفصة على النبي ﷺ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله طارت بي إليه ، من الزيادة ، ورايت كأن اثنين أتيا أن أرادا أن يذهبا إلى النار ، الحديث بهذه القصة مختصرا وقال فيه وقصت حفصة على النبي ﷺ إحدى رؤياي ، وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التي أهمت في رواية حماد هي رؤية السرفة من الحزير ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية حماد عند مسلم ، لكن يعارضه ما مضى في باب فضل قيام الليل ، ويأتي في باب الأخذ عن اليمين ، في كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه « فقصتها على حفصة فقصتها حفصة ، فهو صريح في أن حفصة قصت رؤياه النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت رؤياه السرفة ولم يتعرض في رواية سالم إلى رؤيا السرفة فيحتمل أن يكون قوله إحدى رؤياي ، محولا على أنها قصت رؤيا السرفة أولا ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى رؤياي أولا فلا يكون قوله إحدى ، مفعول ، وهذا الموضح لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال أشكاه فله الحد على ذلك . قوله (نقال إن أخاك رجل صالح أو ابن عبد الله رجل صالح) هو شك من الراوي ، ووقع في رواية حماد المذكورة ، ابن عبد الله رجل صالح ، بالجزم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشميني في روايته عن القبري في الموضعين ، لو كان يصلي من الليل ، وسقطت هذه الزيادة لغيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وثاني ، وبؤيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع ، فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة ، وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم ، وقال نعم الفتي - أو قال نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ، قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلي من الليل ، أخرجه مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو غمده جيد لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو عروانة والجوزقي بهذا ، ويأتي في باب الأمن وذهاب الروح ، أيضا من طريق صخر بن جويرية عن نافع ، وكذلك بعده ، في باب الأخذ عن اليمين ، في رواية سالم ، قال الزهري : وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، وأهل الزهري سمع ذلك من نافع أو من سالم ، ومعنى شرحه هناك . ووقع في مسند أبي بكر بن هارون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه في نحو هذه القصة من الزيادة ، وكان عبد الله كثير الرقاة ، وفيه أيضا ، إن الملك الذي قال له لم ترع قال له لا تدع الصلاة ، نعم الرجل أنت لو لا قلة الصلاة ،

## ٢٦ - باب القيد في المنام

٧٠١٧ - حدثنا عبد الله بن صباح حدثنا معتمر قال سمعت عوفاً قال حدثنا محمد بن سيرين أنه « سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب . قال محمد : وأنا أقول هذه . قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث للنفس ، ونحويف للشيطان ، وبشرى من الله . فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقهقه على أحد ، وليقم



فَقُلْتُ: قَالَ: وَكَانَ يُكْرَهُ الْغُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُجِبُهُمُ الْقَيْدُ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ، وَرَوَى  
قَتَادَةُ وَبُرْسٌ وَهَشَامٌ وَأَبُو هَلَالٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلُّهُ فِي  
الْحَدِيثِ. وَحَدَّثَ هُوَ أَبُو بَيِّنٍ. وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحِبُّهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:  
لَا تَكُونُ الْأَغْلَالُ إِلَّا فِي الْأَهْلَاقِ

قوله (باب القيد في المنام) أي من رأى في المنام أنه مقيد ما يكون تعبده؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يعبر  
بالتبثبات في الدين في جميع وجوهه، لكن أهل التعبير خصوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كالوكان مسافرا  
أو مريضاً فإنه يدل على أن سفره أو مرضه بطول، وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة كن رأى في رجله قيداً من  
فضة فإنه يدل على أن يتزوج، وإن كان من ذهب فإنه لا شيء يكون بسبب مال يطلبه، وإن كان من صفر فإنه لا شيء  
مكروه أو مال ثاق، وإن كان من رصاص فإنه لا شيء فيه، وإن كان من حبل فلا شيء في الدين، وإن كان من  
خشب فلا شيء فيه نفاق، وإن كان من حطب فلامته، وإن كان من خرقه أو خيط فلا شيء لا بدوم. قوله (حدثنا  
عبد الله بن صباح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو المطار البصري، وتقدم في الصلاة في باب السمر بعد  
العشاء، حدثنا عبد الله بن الصباح، ولبعضهم عبد الله بن صباح كما هنا، ولأبي نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى  
ابن منده حدثنا عبد الله بن الصباح، وفي شيوخ البخاري ابن الصباح ثلاثة: عبد الله هذا، ومحمد والحسن، وليس  
واحد منهم أحداً الآخر. قوله (حدثنا مختار) هو ابن سليمان التيمي، وعرف هو الأهرابي. قوله (إذا اقترب  
الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن تكذب) كذا للاكثر، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشيميني بتقديم تكذب على  
رؤيا المؤمن، وكذا في رواية محمد بن يحيى، وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الاسماعيلي، قال  
الخطابي في معالمه، في قوله: إذا اقترب الزمان، قولان: أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار  
وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطوائع الأربع غالباً، وكذلك هو في الحديث، والمعبون  
يقولون: أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك النمار، ونقله في غريب الحديث، عن أبي  
داود السجستاني ثم قال: والمعبون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع التهجير وقت انقضاء الإزمار وإدراك  
النمار وهما الوقتان الأذان يتمثل فيهما الليل والنهار، والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيسام  
الساعة. قلت: يبعد الأول التقيد بالمؤمن، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطوائع لا يختص به، وقد جرم ابن  
بطال بأن الأول هو الصواب، واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ  
وفي آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً، قال فعل هذا قالني إذا اقتربت الساعة  
وقبض أكثر العلم ودرست معالم الهداية بالخرج والفتنة فكانت الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد  
لما درس من الدين كما كانت الامم تذكر بالانبياء، لكن لما كان نبينا حاتم الانبياء وصار الزمان المذكور يشبه  
زمان الفترة عوضوا بما صنعوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالنبيشير والانداز  
اتمسى. وبؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا قرب الزمان، وأخرج  
البدار من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا تقارب الزمان، وسيأتي في كتاب الفتن من وجه

آخر هن أبي هريرة ، يتقارب الزمان ويرفع العلم ، الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعا . وقال البازدي : المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والايام والليال انتهى ، ومراده بالنقص مرحلة مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره ، يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة والساعة كالحرق السعفة ، وقيل ان المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والرزق ، فان ذلك الزمان يستمر لانه لا يذوقه فيقارب أطرافه ، وأما قوله لم نؤكد الخ ، فيه إشارة الى غلبة الصدق على الرؤيا وان أمكن أن شيئا منها لا يصدق ، والراجح أن المراد في الكذب هنا أصلا لأن حرف التثنية الداخل على « كاذب » ينفي قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على قبحه نفسه ذكره الطيبي . وقال القرطبي في « المفهم » : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر مائنه : فيبحث الله عيسى بن مريم فيمك في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ، ثم يرسل الله رجلا باردة من قبل العام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خسر أو إيمان إلا قبضه ، الحديث ، قال : فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالا ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا ، وإنما كان كذلك لأن من كثرت صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانتفعت فيه الهدى على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في بقلته استجيب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخطئ فإنه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى إلا مخطئا وأضغاثا ، وقد يندر المنام أحيانا فيرى الصادق مالا يصح ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب ألا أكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث « رؤيا المسلم جزء » ، فإنه جاء مطلعا مقتصرًا على المسلم فأخرج الكافر ، وجاء مقيدا بالصالح فآثارة وبالصالح وبالحنانة وبالصادقة كما تقدم بيانه ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي وهو الإطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمنافق والكاذب والمخطئ وإن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فأنها لا تكون من الوحي ولا من النبوة ، إذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب أمكن كل ذلك على الدور والقالة والله أعلم . وقال ابن أبي جرة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب أنها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج الى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فأنها قد يخفى تأويلها فيعبرها المأبر فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصار ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث : بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا ، أخرجه مسلم ، فيقول أنيس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الأحاديث في هدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حل على أقل عدد ورد ، وعكسه ، وما بين ذلك . قلت : وتنبئ الإشارة إلى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب » ، إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأمر الدين لما يذهب غلبه بذهاب غالب أهله وتهدرت النبوة في هذه الأمة

هو خيرا بالرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد دروس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والنفس على الموجودين يؤنس المؤمن ويمن بالرويا الصادقة لإكرامه وتسليته وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها أولاما ، والله أعلم . قوله ( ورؤيا المؤمن جزء ) الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو إذا اقرب الزمان ، الحديث فهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله وما كان من النبوة فانه لا يكذب ، هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إرادته هنا أنه مرفوع ، ونحن كان كذلك فانه أولى ما نسر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا قال محمد : وأنا أقول هذه ، الإشارة في قوله هذه ، لجملة المذكورة ، وهذا هو السر في إعادة قوله وقال ، بعد قوله هذا ، ثم رأيت في دغية النقاد لابن الحواق : أن عبد الحق أغفل التنبيه هل أن هذه الزيادة مدرجة وأنه لا شك في إدراجها ، فعلى هذا فهمي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة . قوله ( وأنا أقول هذه ) كذا لأن ذرو في جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن بطلال : وأنا أقول هذه الآية وكان يقال الخ . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدي ولا من أخرجه حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد ، وقد قلده عياض فذكره كما ذكره ابن بطلال وجمعه في شرحه فقال : خشي ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله : وأصدقه رؤيا أصدقه حديثا ، أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الآية ، يعني رؤيا هذه الآية صادقة كلها صالحها وقاصرها ليكون صدق رؤياهم زاجرا لهم وحنة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس آثاره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مرتب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظ : الآية ، ولم أجد لها في شيء من الأصول ، وقد قال أبو حنيفة الاسفرائيني بعد أن أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام بن ابن سيرين : هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف أبين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف . قوله ( قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ ) قابل قال ، هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بمض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هودبة بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعا الرؤيا ثلاث ، الحديث مثله ، وأخرجه الترمذي والفساني من طريق سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : الرؤيا ثلاث ، فرؤيا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تحزين من الشيطان ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ : الرؤيا ثلاث ، فالرؤيا الصالحة بشري من الله ، والباقي نحوه . قوله ( حديث النفس وتخويف الشيطان وبشري من الله ) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن ورفع : الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما يبه به الرجل في يقظته فيراه في منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة . قلت : وليس المحصر مرادا من قوله ثلاث ، لثبوت نوح رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس ، وليس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الماضيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوبة أو حسنة وسيئة ، وبقي نوح خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر

قال : جاء أعرابي فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأنا أنبىء ، وفي لفظ : فقد خرج فاشتدت في  
أثره ، فقال : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام ، وفي رواية له : إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر  
به الناس ، . ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرائي في اليقظة ، كمن كانت حادثة أن يأكل في وقت قنাম فيه فرأى  
أنه يأكل ، أو بات طالها من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، ويثنيه وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع  
وهو الإضافات . قوله ( فن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد ؛ وليقم فليصل ) زاد في رواية هذفة : فإذا رأى  
أحدكم رؤيا تعجبه فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئا يكرهه ، فذكر مثله . ووقع في رواية أيوب بن محمد بن  
سهرين : فيصل ولا يحدث بها الناس ، وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الترمذي : وكان  
يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح ، وهذا ورد معناه مرفوعا في حديث أبي رزين عند أبي داود والترمذي  
وابن ماجه ، ولا يقصها إلا على واد أو ذي رأى ، وقد تقدم شرح هذه الرواية في : باب الرؤيا من الله تعالى ، .  
قوله ( قال وكان يكره الغل في النوم ، ويعجبهم القيد ، ويقال : القيد ثبات في الدين ) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع  
في : يعجبهم ، والأفراد في : يكره ويقول ، قال الطائي : ضمهم الجمع لأهل التعبير ، وكذا قوله : وكان يقال ، قال  
المهلب : الغل يجر بالأكروه لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى : إذا الاغلال في أعناقهم ،  
الآية ، وقد يدل على الكفر ، وقد يجر بأسراف تزدى . وقال ابن العربي : إنما أحبوا القيد لذكر النبي ﷺ له في  
قيم محمود فقال : قيد الإيمان المنك . وأما الغل فقد كرهه شرعا في المفهوم كقوله ( خذوه فغلوه - وإذا الاغلال  
في أعناقهم - ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك - وغلات أيديهم ) وإنما جعل القيد ثباتا في الدين لأن القيد لا يستطيع  
المشي فضرر مثلا الإيمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل . وقال النووي : قال العلماء : إنما أحب القيد لأن الله  
الرجل وهو كف عن المحاصي والشر والباطل ، وأبغض الغل لأن عمله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل  
التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا إن انغمز الغل إلى القيد دل  
على زيادة الأكروه ، وإذا جعل الغل في أيدين كلف لما عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال .  
وقالوا أيضا : إن رأى إن يده مغلولتان فهو بجيل ، وإن رأى أنه قيد وغل فانه يقع في سجن أو شدة . قلت :  
وقد يكون الغل في بعض المرات محمدا كما وقع لأبي بكر الصديق ، فخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن  
مسروق قال : مر صيب بأبي بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة على باب أبي الحشر رجل من  
الانصار ، فقال أبو بكر : جمع لي ديني إلى يوم الحشر . وقال الكرماني : اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع  
أو لا فقال بعضهم من قوله : وكان يقال ، إلى قوله : في الدين ، مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كالم كلام ابن سيرين  
وقال : كان يكره ، أبو هريرة . قلت : أخذه من كلام الطائي فانه قال : بمحتمل أن يكون مقولا لقرأى عن ابن  
سيرين فيكون اسم كان ضميرا لابن سيرين وأن يكون مقولا لابن سيرين واسم كان ضمير أبي هريرة أو النبي ﷺ .  
وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره : لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين .  
قوله ( ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ) يعني أصل الحديث  
وأما من قوله : وكان يقال ، ففهم من رواه بتجمله مرفوعا ومنهم من اقتصر على بعضه كما سألته . قوله ( وأدرجه  
بعضهم كله في الحديث ) يعني جمعه كله مرفوعا ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سألته . قوله ( وحديث هوف

(ابن) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما تصريحه بقول ابن سيرين «وأنا أقول هذه» فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه «وكان يقال» فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه، وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوزة وعيسى بن يونس، قال القرطبي: ظاهر السياق أن الجميع من قول النبي ﷺ، غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أهر من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يقول على ذلك الظاهر. قلت: وهو حصر مردود، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلماً ما أخرج طريق عوف هذه وإن كنت أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعمل على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلاً، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فرجعت. قوله (وقال يونس لا أحسنه إلا عن النبي ﷺ في القيد) يعني أنه شك في رواه. قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف. قوله (لا نكرن الأغلال إلا في الأحناف) كأنه يشير إلى الرد على من قال: قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل، والغل بضم الموحدة وتشديد اللام واحد الأغلال، قال: وقد أطاق بعضهم الغل على ما تربط به اليد، وعن ذكره أبو علي الفاي وصاحب المحكم وغيرهما قالوا: الغل جامعة تجعل في العنق أو اليد والجمع أغلال، ويد مفعولة جعلت في الغل، ويؤيده قوله تعالى ﴿غلت أيديهم﴾ كذا استشهد به الكرماني، وفيه نظر لأن اليد تفل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر. ويؤيده منام صبيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريباً، فأما رواية قتادة المعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسند المذكور «عن النبي ﷺ» أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين من الشيطان، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه، فإذا رأى أحدهم رؤيا يكرهها فليتم فليصل، وأكره الغل في النوم، وبهجهني القيد قال القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين، قال مسلم فأدرج معنى هشام عن قتادة في الحديث قوله «وأكره الغل الخ» ولم يذكر «الرؤيا جزء» الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال «قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل، القيد في النوم ثبات في الدين» أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديث «إذا اقرب الزمان الحديث ثم قال «ورؤيا المسلم جزء من» الحديث ثم قال «والرؤيا ثلاث» الحديث ثم قال بعده «قال وأحب القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين» فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين، هذا لفظ مسلم ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله «فلا أدري الخ» وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن يونس فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما: قال أبو هريرة يمجني القيد الخ، قال وقال النبي ﷺ رؤيا المؤمن جزء الخ، وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي هريرة عن قتادة حديث «الرؤيا ثلاث» مرفوعة كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده «وكان يقول يمجني القيد» الحديث، وبهذه «وكان يقول»: من رأي قاضي أنا هو الحديث. وبهذه «وكان يقول»: لا تنص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح، وهذا ظاهرني أن الأحاديث كلها مرفوعة، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده من طريق أبي خلف وهو يده الله بن

عيسى الخزاز بمجملات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا تقارب الزمان لم  
تكد رؤيا المؤمن تكذب ، وأحب القيد وأكره الفل ، قال : ولا أعلمه إلا وقد رفته عن النبي ﷺ ، قال البزار  
روى عن محمد بن هدة أوجه ، وإنما ذكرناه من رواية يونس لعدة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت :  
وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر المنذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا ولكن المنذلي ضعيف  
وأما رواية هشام فقال أحمد : حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة  
عن النبي ﷺ قال : إذا اقترب الزمان الحديث ، ورؤيا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، والزؤيا  
ثلاث الحديث ، فمات الجميع مرفوعا ، وهكذا أخرجه الدارمي من رواية محمد بن الحسين عن هشام ، وأخرجه  
الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا ، قال الخطيب : والمتمن كله  
مرفوع الا ذكر القيد والفل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، وبينه مصمر عن أيوب ، وأخرج أبو حنيفة في  
صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه  
مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جيمعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا اقترب  
الزمان ، قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام  
موقوف وزا . في آخره : قال أبو هريرة : الذين في المنام القطرة ، وأما رواية أبي حلال واسمه محمد بن سليم الراصي  
هو محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الوحد عن عثمان بن حماد بن زيد عن أيوب  
قال : رأيت ابن سيرين مقيدا في المنام ، وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على مافي الخبر فأعطى  
هو ذلك وكان كذلك . قال الفرطبي : هذا الحديث وإن اختلف في رفته ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في  
الرجلين تثبيت للقدم في مكانة فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلا على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الفل  
فلأن محله الأعناق نكالا وهقوبة وقهرا وإذلالا ، وقد يسحب على وجهه ويختر على قفاه فهو مذموم شرطا وطاعة ،  
فرويته في العنق دليل على وقوع حال سيئة للرأي فلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات  
فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دنياه كشدة  
نعمه أو تلازمه

### ٢٧ - باب العين الجارية في المنام

٧٠١٨ - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا ميمون عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أم  
الملاء - وهو امرأة من نسائها - بايت رسول الله ﷺ - قالت : طار لنا عثمان بن مظعون في السكينة حين  
اقتربت الأنصار على سكنى المهاجرين ، فاشتكى ، فرضاه حتى 'توفي' ، ثم جعلناه في أثوابه ، فدخل علينا رسول  
الله ﷺ فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهد أني عليك لقد أكرمك الله . قال : وما يدريك ؟ قلت :  
لا أدري والله . قال : أما هو فقد جاءه اليقين ، إني لأرجو له الخير من الله ، والله ما أدري - وأنا رسول الله  
- ما يفضلني ولا بكم . قالت أم الملاء : فوالله لا أذكر أحدا بعده . قالت : ورأيت لعنان في النوم معها  
نجرى ، فجئت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ذاك عمل يجرى له ،

**قوله ( باب المين الجارية في المنام )** قال الملب : المين الجارية تحتمل وجوها ، فان كان ماؤها صافيا عبرت بالعمل الصالح والا فلا . وقال غيره : المين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحى أو ميت قد أحسنه أو أجزاه . وقال آخرون : عين الماء نعمة وبركة وغيره وبلوغ أمنية إن كان صاحبها مستورا ، فان كان غير عفيف أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره . **قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك . **قوله ( من أم الملاء )** هي امرأة من نسائهم وتقدم في كتاب الهجرة أنها والدة عارجة بن زيد الراوى هنا هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن عارجة بن زيد عن أمه ، وذكرت نفسها هناك وأن اسمها كنيتما ، ومنه يؤخذ أن إقنايل هنا هي امرأة من نسائهم ، هو الزهرى راوية عن عارجة بن زيد ، ووقع في « باب رؤيا النساء » فيما مضى قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب عن عارجة أن أم الملاء امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ أخبرته ، وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه على بن زيد بن جده عن وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال : لما مات عثمان بن مظعون قال : اسرته عني تلك الجنة ، فذكر نحر هذه القصة ، وقوله « امرأته » فيه نظر ، فلهذا كان فيه « قالت امرأة » بغير ضمير وهي أم الملاء ، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضا من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع رسول الله ﷺ يقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب ، فذكر نحره وفيه « بحسبك أن تقول كان يحب الله ورسوله » **قوله ( طار لنا )** تقدم بيانه في « باب القرعة في المشكلات » ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر « فتشاحت الانصار فيهم أن ينزلوم منازلهم حتى اقترعوا عليهم طار لنا عثمان بن مظعون » يعنى وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهرى أو من دونه . **قوله ( حين اقترعت )** في رواية أبي ذر عن غيره السكشميين « أقرعت ، بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة انهم « اقتسموا المهاجرين فرقة » . **قوله ( فاشتمكي فرضناه حتى توفي )** في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة فاشتمكي أى مرض فرضناه أى قنا بأمره في مرضه ، وقد وقع في رواية عقيل « طار لنا عثمان بن مظعون فأنزلناه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذى توفى فيه » قلت : وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجنائز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله في آخره « ذاك عمله يجرى له » قيل يحتمل أنه كان لثمان شيء عمله بقى له ثوابه جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطاي وقال : لم يكن لثمان بن مظعون شيء من الأمور الثلاث التى ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رفعه ، إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، قلت : وهو نفي مردود فانه كان له ولد صالح شهد بدارأ وما بعدها وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعد موته ، فقد أخرج ابن سعد عن مرسل أبي بردة ابن أبي موسى قال « دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي ﷺ فرأين هينئا فقلن : مالك ؟ فإني قريرش أغنى من بكى » فقالت : أما ليله ففانم ، الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته في جهاد أعداء الله فانه من يجرى له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه « كل ميت يفتح على عمله إلا المرابط في سبيل الله فانه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر » وله شاهد عند مسلم والنسائي والبخاري من حديث سلمان رفعه « رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن

مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان ، وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان بن مظعون هل ذلك ويدول الإشكال من أصله

## ٢٨ - باب نزع الماء من البئر حتى يروى للناس ، رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٧٠١٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شعيب بن حرب حدثنا صفوان بن جويرية حدثنا

نافع « أن ابن عمر رضي الله عنهما حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، وفي نزعهما تصف ، فقفر الله له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً ، فلم أرَ هب قريباً من الناس يفرى قريبه حتى ضرب الناس بمطن »

**قوله** ( باب نزع الماء من البئر حتى يروى للناس ) هو بفتح الواو من الروى ، والنزع بفتح النون وسكون الزاى اخراج الماء للاستعماء . **قوله** ( رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) وصله المصنف من حديثه في الباب الذي بعده . **قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير ) هو الدورقي وشعيب بن حرب هو المدائني يكنى أبا صالح كان

أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فزها إلى أن مات بها ، وكان صدوقاً شديد الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه وألم عند الله تعالى . **قوله**

( بينا أنا على بئر أنزع منها ) أى استخرج منها الماء بآلة كالدلو . وفي حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه « رأيتني على قليب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ، وفي رواية همام » رأيت أنى على حوض أسقى الناس ، والجمع بينهما

أن القليب هو البئر الملقوب ترابها قبل الهطى ، والحوض هو الذى يحمل بجانب البئر لشرب الابل فلا منافاة . **قوله** ( إذ جاءني أبو بكر وعمر ) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة « جاءني أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو ، أى التى كان

النبي ﷺ يحملها بها الماء ، ووقع في رواية همام الآية بعد هذا » فأخذ أبو بكر منى الدلو ليربى ، وفي رواية أبي يونس « ليربى » ، وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه « رأيت الناس اجتماعاً » ولم يذكر قصة النزع

ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه « رأيت في النوم أنى أنزع على قليب بدلو بكرة ، فذكر الحديث نحوه

أخرجه أبو عوانة . قوله ( نزع ذنوباً أو ذنوبين ) كذا هنا ، ومثله لأكثر الرواة ، ووقع في رواية همام المذكورة ذنوبين ، ولم يشك ، ومثله في رواية أبي يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ . **قوله** ( وفي

نزعهم ضيف ) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر . **قوله** ( فقفر الله له ) وقع في الروايات المذكورة والله يفر له . **قوله** ، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر ( كذا هنا ، ولم يذكر مثله

في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولي الخلافة بعده من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم تكن خلافته بعده صريح من النبي ﷺ ، ولكن وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح . **قوله**

( فاستحالت في يده غرباً ) أى تحوالت الدلو غرباً ، وهى بفتح الغين المعجمة وسكون الواو بعدها موحدة بلفظ مقابل الشرق ، قال أهل اللغة : فغرب الدلو العظيمة المنخدة من جلود البقر ، فإذا فتحت الواو فهو الماء الذى يسيل بين



البئر والحوض . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البرقي أن الغرب كل شيء رفيع ، وعن الداودي قال : المراد أن  
الفلو أحوال باطن كفيه حتى صار أحمر من كثرة الاستسقاء ، قال ابن التين : وقد أنكر ذلك أهل العلم وردوه  
على قائله . **قوله** ( فلم أر عبقرى ) تقدم ضبطه وبيان في مناقب عمر ، وكذلك قوله د يفري فريه ، ووقع عند الناس  
في رواية ابن جرير عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج فأت لابن جرير : ما استحال ؟ قال : رجع .  
فأت : ما العبقرى ؟ قال : الأجير . وتفسير العبقرى بالأجير غريب قال أبو عمرو والشيباني : عبقرى القوم سيدهم  
وقريم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقرى من الرجل الذي ليس قوله شيء . وذكر الأزهري أن عبقر موضع  
بالبادية ، وقيل بلد كان يندرج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء قاتق . ونقل أبو عبيد أنها  
من أرض الحن ، وصار مثلاً لكل ما ينسب إلى شيء نفيس . وقال الفراء : العبقرى السيد وكل فاجر من حيوان  
وجور ، وبساط وضعت عليه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية عقيل المداودي أنه « ينزع  
نزع ابن الخطاب ، وفي رواية أبي يونس « ظم أر نزع رجل قط أفوى منه » . **قوله** ( حتى ضرب الناس ببطن )  
بفتح المهملة وآخره نون هو ما يمد للشرب حول البئر من مبارك الابل ، والمراد بقوله « ضرب » أي ضربت الإبل  
ببطن بركتها ، واللعن للابل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن  
سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة « حتى روي الناس وضربوا ببطن » ، ووقع في رواية همام « فلم يزل ينزع حتى  
تولى الناس والحوض يتفجر » ، وفي رواية أبي يونس « لكن يتفجر » ، قال القاضي هياض ظاهر هذا الحديث أن  
المراد خلافة عمر ، وقيل هو لخلافتهما مما لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح  
في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافته الفتوح واتسع أمر الاسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى  
عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى « استحال » انقلب من الصغر إلى الكبر . وقال النووي  
قلوا هذا المنام مثالي لما جرى لخالفيتين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبي  
**ﷺ** لأنه صاحب الأمر فقام به أكل قيام وقرر قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ،  
ثم خلفه عمر فانتسح الاسلام في زمانه ، فشبّه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاتهم وشبه بالمستقي  
هم منها وسقيه هو قيامهم بمصالحهم ، وفي قوله « ليرحمي » إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي **ﷺ** ، لأن في  
الموت راحة من كد الدنيا ونعيمها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومماناة أحوالهم ، وأما قوله وفي نزع ضعف  
فليس فيه حظ من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته ، وأما ولاية عمر فانها لما طالت كثرت انتفاع  
الناس بها وانتسحت دائرة الاسلام بكثرة الفتوح وتمهيد الامصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله « واقع بفقره » ،  
فليس فيه نقص ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يذمون بها الكلام . وفي الحديث  
إسلام بخلافتهما وصحة ولايتهما وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال . وقال ابن العربي : ليس المراد بالدلو التقدير  
الدهال على قصر الخط ، بل المراد التمسك من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو  
قبل أن يصير غرباً . وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الرويا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في  
آخره « فبصرها يا أبا بكر » ، قال : ألى الأمر بعدك ، وبليه بعدى عمر . قال : كذلك عبرها الملك ، وفي سنده أجوب  
ابن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكرا ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو

داود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن المجرى عن أبيه عن سمرة بن جندب و أن رجلا قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوأدلى من السماء لجماء أبو بكر فأخذ بمرافقها فشرب شربا ضميضا ، ثم جاء عمر فأخذ بمرافقها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بمرافقها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بمرافقها فانتشطت وانتضج عليه منها شيء ، وهذا يبين أن المراد بالنزع الضميف والنزع القوى الفتوح والفتائم ، وقوله دلى ، بضم الميملة وتشديد اللام أى أرسل الى أسفل ، وقوله بمرافقها ، بكسر الميملة وفتح القاف ، والمرافقان خشبتان تجعلان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله تضلع ، بالاضداد المعجمة أى ملأ أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله انتشطت ، بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله . قال ابن العربي : حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران . قلت : الثانى هو المعتمد ، لحديث ابن عمر مخرج بأن النبى ﷺ هو الرأى ، وحديث سمرة فيه أن رجلا أخبر النبى ﷺ أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث أبى الطفيل شاهدا لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غنم سود وخنم عفر » وقال فيه « فأولت الدود العرب والعفر الجم » وفي قصة عمر « فلما الحوض وأروى الواردة » ومن المغيرة بينهما أيضا أن فى حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما قصتان تشدد إحداها الأخرى ، وكان قصة حديث سمرة سابقة لنزل الماء من السماء وهى خواتمه فأسكن فى الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر ، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النضر من السماء على الخلفاء ، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ؛ وكلاهما ظاهر من الفتوح التى فتحوها . وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى مازع لعل من الفتن والاختلاف عليه ، فإن الناس أجمعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية فى أهل الشام ثم حاربه بصفين ثم غلب بعد بقليل على مصر ، وخرجت الحروبىة على على فلم يحصل له فى أيام خلافته راحة ، فغضب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين

## ٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف

٧٠٧٠ - **حدثنا** أحمد بن حنبل **حدثنا** زهير **حدثنا** موسى عن سالم « عن أبيه عن رؤيا للنبى ﷺ فى أبى بكر وعمر قال : رأيت الناس اجتمعوا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غرباً ، فأرأيت فى الناس من يفرى قرينه حتى ضرب الناس بطن »

٧٠٢١ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثنا** الليث قال **حدثنا** عقیل عن ابن شهاب أخبرنى سعيد « أن أباه مرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتنى على قليب وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، ثم أخذها ابن أبى جحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب ، فلم أرَ عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بطن »

**قوله** ( باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف ) أى مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر الذى

قبله وحديث أبي هريرة بمعناه ، وزهير في الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله د عن رؤيا النبي ﷺ ، كأنه تقدم لنا بهي - وقال عن ذلك فأخبره به الصحابي ، وقوله د في أبي بكر وحر ، أي فيما يتعلق بمدة خلافتهما ، وقوله د قال رأيت ، الفاعل هو النبي ﷺ وحاكي ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله د رأيت الناس اجتمعوا اقام أبو بكر ، فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبي ﷺ بدأ أولا فنزع من البشر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائده حديثي الباب في الباب قبله ، وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب ، وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه بلى ولاية جلية وتكون مدته بحسب ما استخرج فلة وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذي اعتده أهل التعبير ولم يمرجوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعمل عليه ، لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء ، والله أعلم

### ٣٠ - باب الاستراحة في المنام

٧٠٢٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **حدثنا** عبد الرزاق عن معمر عن حماد ، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت أني على حوض أسقى الناس ، فأتاني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي ليربطني ، فنزع ذنوبين وفي نزعهم ضعف ، والله يغفر له . فأتاني ابن الخطاب فأخذ منه فلم يزل ينزع حتى نولي الناس والحوض يدفعهم .

**قوله** ( باب الاستراحة في المنام ) قال أهل التعبير : إن كان المستريح مستلقيا على فناء فإنه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند إليه ، بخلاف ما إذا كان متبطحا فإنه لا يدري ما وراءه . ذكر فيه حديث حماد عن أبي هريرة في رؤياه **حدثنا** الدلو ، وفيه د فأخذ أبو بكر الدلو ليربطني ، وقد تقدمت فوائده في الحديث قبله ، وقوله فيه د رأيت أني على حوض أسقى الناس ، كذا الأكثر ، وفي رواية المستعمل والكشميني د على حوضي ، والأول أولى ، وكأنه كان يملا من البشر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء لجهنمهم وأنفسهم ، وإن كانت رواية المستعمل محفوظة احتمل أن يريد حوضا له في الدنيا لا حوضه الذي في القيامة

### ٣١ - باب القصر في المنام

٧٠٢٣ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الليث **حدثني** عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : بينا نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر . قلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر بن الخطاب فذكرت فغيرته فقلت مذبرا . قال أبو هريرة : فذكر عمر بن الخطاب ثم قال : أعليك - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - أخا ؟ »

٧٠٢٤ - **حدثنا** مرو بن علي **حدثنا** معمر بن سليمان **حدثنا** عبيد الله بن عمر عن محمد بن السكندر « عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : دخلت الجنة فإذا أنا بقعر من ذهب ، فقلت : إن هذا ؟ فتح الباري - ج (١٢) م (٢٧)

فقالوا : لرجل من قريش ، فما منعني أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلمه من غيرتك ، قال : عليك أخار  
يا رسول الله ؟

**قوله** ( باب القصر في المام ) قال أهل التعبير : القصر في المام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم حبس وضيق ،  
وقد يفسر دخول القصر بالنزويج . ذكر فيه حديث أبي هريرة : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينما  
أنا قائم رأيتني في الجنة ، أخرجه من رواية فضيل بن ابن شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن زيد عن  
ابن شهاب بلفظ : بينما أنا قائم إذ رأيتني ، وهو بضم الناء الضمير المتكلم . **قوله** ( فإذا امرأة تتوضأ ) تقدم في  
مناقب عمر ما نقل عن ابن قتيبة والخطابي أن قوله وتوضأ ، تصحيف وأن الأصل : شواء ، بشين معجمة مفتوحة  
وواو ساكنة ثم هاء عوض الضاد المعجمة ، واعتل ابن قتيبة بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم  
اعترض عليه بقوله : وليس في الجنة شواء ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لأنه ادعى أن المراد بالشواء  
الحسناء كما تقدم بيانه واضحا ، قال : والوضوء لغوي ولا مانع منه ، وقال القرطبي : إنما توضأت لترداد حسنا  
ونورا لا أنها تزيل وسخا ولا قدرا إذ الجنة منزلة عن ذلك . وقال الكرماني : تتوضأ من الوضوء وهي النظافة  
والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على  
غير وجه التكليف . قلت : ويحتمل أن لا يراد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناما فيكون مثالا لحالة المرأة  
المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي ﷺ في الجنة إلى جانب قصر  
عمر ، فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة أقول الجمهور من أهل التعبير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه يدخلها  
تلك إذا كان الرائي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوؤها فيعبر بنظافتها حسا ومعنى وطهارتها جمعا وحكا ،  
وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافة وكان كذلك ، ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة  
الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بفهمه عمر لأنه لا يلزم من كون المام على  
ظاهره أن لا يكون بمعنى يقتصر على تعبير ، فإن رؤيا الأنبياء حق يعني ليست من الإضافات سواء كانت على حقيقة  
أو مثالا ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله : عليك بأبي أنت وأمي يا رسول الله  
أغار : تقدم أنه من المقلب لأن القياس أن يقول أهلها أغار منك ؟ وقال الكرماني : فقط عليك ، ليس متعلقا  
بأغار بل التقدير مستعليا عليك أغار عليها ، قال : ودعوى القياس المذكور ممنوعة إذ لا يجوز أن يرتكبا  
القلب مع وضوح المعنى بدونه ، ويحتمل أن يكون أطلقه على ، وأراد : من ، كما قيل إن حروف الجر تنواب ،  
وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كقصة عمر ، وقوله : وجل من قريش ، عرف من الرواية  
الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي ﷺ أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى . **قوله** ( معتمر ) هو ابن  
سليمان التيمي البصري ، وهيب الله بن عمر هو العمري المدني ، وتقدم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى  
في المناقب

### ٣٣ - باب الوضوء في المام

٧٠٦٥ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا القمي عن عقیل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أَنْ أَبَاهُ هَرِيرَةً قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ ، فَذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَعْرِ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا الْقَعْرُ ؟ فَقَالُوا : لِعَمْرٍ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتُهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا . فَبَكَى عَمْرٌ وَقَالَ : عَلَيْكَ - يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارُ »

قوله ( باب الوضوء في المنام ) قال أهل التعبير : رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو صل ، فإن اتهمه في النوم حصل مراده في اليقظة ، وإن تمذر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا يجوز الصلاة به فلا ، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا . وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله ، وقد مضى الكلام فيه

### ٣٣ - باب الطواف بالكعبة في المنام

٧٠٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ ، فَذَا رَجُلٌ آدَمُ سَيْطِ الشَّعْرِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطَفُ رَأْسُهُ مَاءً ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : ابْنُ مَرْيَمَ ، فَذَهَبَتْ أَلْتَفَتْ فَذَا رَجُلٌ أَهْرٌ جَسِيمٌ يَجِدُّ الرُّأْسِ أَهْوَرُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةً طَائِفَةً ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا الدَّجَالُ ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبْهًا ابْنُ قَطَنَ ، وَابْنُ قَطَنَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خِزَامَةِ ،

قوله ( باب الطواف بالكعبة في المنام ) قال أهل التعبير : الطواف يدل دل الحج وعلى التدبير وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام ، فإن كان الرائي رقيقاً دل على نصحه لسيدته . قوله ( بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ .. الحديث ) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ويأتي شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

### ٣٤ - باب إذا أعطى فضله غيره في النوم

٧٠٢٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدَحِ ابْنِ فَنَشْرَبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّمْيَ يَجْرِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلُهُ عَمْرٍو . قَالُوا : فَأَوَّلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَيْلٌ »

قوله ( باب إذا أعطى فضله غيره في النوم ) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللبن ، مشروحاً وقوله إزى أى ما يتردى به وهو اللبن ، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني ، قال : وإسناد الخروج إليه قريبة ، وقيل إزى اسم من أسماء اللبن

## ٣٥ - باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام

٧٠٢٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا قَتَانُ بْنُ سَلَمٍ حَدَّثَنَا صَفَرُ بْنُ جَوَيْرِيَةَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا بِرَوْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ نَافِعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَنَا غُلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ وَبَقِيَ الْمَسْجِدُ قَبْلَ أَنْ أُنْكَحَ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا بَرَى هَؤُلَاءِ . فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْرًا فَأَرِنِي رَوْيَا . فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ فِي يَدِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُعْبِلَانِي بِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْمُوهُمَا : اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ ، ثُمَّ أَرَانِي تَقِيضِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ : إِنَّ مُرَاعٍ رِجْلُ الرَّجُلِ أَنْتَ لَوْ تَكْثُرُ الصَّلَاةُ . فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ ، فَذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطِيٍّ لَهْبَرٍ ، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ الْهَبْرِ ، بَيْنَ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ بِيَدِهِ مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ ، وَأَرَى فِيهَا رَجُلًا مَعْلَقِينَ بِالسَّلَاسِلِ ، رَدَّوهُمْ مِنْ أَسْفَلِهِمْ سَحَرَتْ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قَرِيشٍ ، فَانْصَرَفُوا بِي مِنْ ذَاتِ اللَّيْلِ ۝

٧٠٢٩ - ۝ نَقَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَّهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ هَذَا أَفْقَهُ رَجُلٌ صَالِحٌ . فَقَالَ نَافِعٌ : لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ الصَّلَاةُ ،

قَوْلُهُ ( باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام ) الرّوع بفتح الراء وسكون الواو بهما عين مهملة الخوف . وأما الرّوع بضم الراء فهو النفس . قال أهل التبعيد : مَنْ رَأَى أَنَّهُ خَائِفٌ مِنْ شَيْءٍ أَوْ مِنْهُ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ قَدْ آمَنَ مِنْ شَيْءٍ فَانْخَفَ مِنْهُ . وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي رَوْيَا مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنْهُ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ قَرِيبًا . قَوْلُهُ ( إن رجلاً ) لم أقف على أصنافهم . قَوْلُهُ ( فيقول فيها ) أي يبرها . قَوْلُهُ ( حديث السن ) أي صفه ، وفي رواية الكشميني : حدث السن ، بفتح الهمزة . قَوْلُهُ ( وبقي المسجد ) يعني أنه كان يأوي إليه قبل أن يتزوج . قَوْلُهُ ( فاضطجعت ليلة ) في رواية الكشميني : ذات ليلة ، . قَوْلُهُ ( إذ جاءني ملكان ) لم أقف على تسميتهما . قال ابن بطال : يؤخذ منه الجزم بالشئ . وإن كان أصله الاستدلال ، لأن ابن عمر استدلل على أنهما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاه بها ، والشيطان لا يعظ ولا يذكر الخير . قلت : ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنهما ملكان ، أو اعتمد النبي ﷺ لما قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك . قَوْلُهُ ( بمكة الميم ) بالجمع مقامع وهي كالسياط من حديد ردوسها معوجة ، قال الجوهرى : المقمعة كالخنجر . وأغرب الداودي فقال : المقمعة والمقرعة واحد . قَوْلُهُ ( لم تزع ) أي لم تزع ، في رواية الكشميني : إن تراع ، فمل الأول ليس المراد أنه لم يقع له فزع بل لما كان الذي فزع منه لم يستمر فسكانه لم يزع ، وعلى الثانية فالمراد أنك لا روع عليك بعد ذلك . قال ابن بطال : إنما قال له ذلك لما رأى منه من الفزع ، ووثق بذلك منه لأن الملك لا يقول إلا حقا انتهى . ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جرير بن حازم عن نافع فلقبه بذلك وهو يروى عنه فقال لم تزع ووقع عند غيره من الرواة ولن تزع ،

بحرف ان مع الجزم ، ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بسكون الجزم لحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل بحرفي الوقف ، ويجوز أن يكون جرمة بلن وهي لغة قليلة حكاهما السكاكي ، وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجيد . قوله (كلى البئر له قرون) في رواية الكشميني « لها ، وقرون البئر جرائها التي تبني من حجارة توضع عليها الحشبة التي تعلق فيها البكرة ، والعادة أن لسلك بئر قرنين . وقوله « وأرى فيها رجلا مطلقين » في رواية سالم التي بعد هذا « فإذا فيها ناس عرفت بعضهم » . قلت : ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن ما فسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة لأن النبي ﷺ لم يزد في تفسيرها على ما فسرهما الملك . قلت : يشير إلى قوله ﷺ في آخر الحديث « أن عبد الله رجل صالح ، وقول الملك قبل ذلك « نعم الرجل أنت لو كنت تكثّر الصلاة » ووقع في الباب الذي بعده أن الملك قال له « لم ترح إناك رجل صالح ، وفي آخره أن النبي ﷺ قال « أن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من » قليل ، قال رفيه ، وقوع الوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقيد الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الانبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الانبياء وعلى السلف . قال ابن بطال : وهو كما قال ، لكن الوارد عن الانبياء في ذلك وإن كان أصلا فلا يتم جميع المراتي ، فلا بد للعادق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه . وفيه جواز المبيت في المسجد ، ومشروعية النيابة في قص الرؤيا ، وتأدب ابن عمر مع النبي ﷺ و« ما به » له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما هالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه فقصها على أخته لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجيد والله أعلم

### ٣٦ - باب الأخذ على البين في النوم

٧٠٣٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن سالم « عن ابن عمر قال : كنت غلاما شابا غزبا في عهد النبي ﷺ ، وكنت أبيت في المسجد ، وكان من رأى مناما قصه على النبي ﷺ ، فقلت : اللهم إن كان لي عندك خير فأرني مناما يهبره لي رسول الله ﷺ ، فبنت فرأيت ملسكين أتيا فاناطلقا في فلقيهما ملك آخر فقال : لن تراع ، إناك رجل صالح ، فاناطلقا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كلى البئر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذنا بي ذات البين . فلما أصبحت ذكرت ذلك لحفصة »

٧٠٣١ - « فرعت حفصة أنها نصتها على النبي ﷺ فقال : إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من الليل . قال الزهري : فكان عبد الله بعد ذلك يكثّر الصلاة من الليل »

**قوله** ( باب الأخذ على اليمين في النوم ) وفي رواية « باليمين » ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يبر له بأنه من أهل اليمين . والمعرب بفتح الميملة والواو ثم موحدة من لا ووجه له ويقال له الأعرب بقلة في الاستعمال ، وقوله « أخذاني » بالنون وفي رواية بالوحدة

### ٣٧ - باب القدح في النوم

٧٠٣٢ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الثبتي عن عقیل عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه ، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : العلم »

**قوله** ( باب القدح في النوم ) قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في « باب الدين » وقد معنى شرحه هناك

### ٣٨ - باب إذا طار الشيء في المنام

٧٠٣٣ - **حدثني** سعيد بن محمد أبو عبد الله الجرمي **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن عبيدة بن نسطر قال : قال عبيد الله بن عبد الله سألت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رؤيا رسول الله ﷺ التي ذكر

٧٠٣٤ - « فقال ابن عباس : ذكر لي أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيت أنه وضع في يدي سواران من ذهب فقطعتهما وكرهتهما ، فأذن لي ففزعتهما فعارا ، فأولتهما كذا إن يخرجن . » فقال عبيد الله : أحدهما للمنى الذي نله أهروز في اليمن ، والآخر مسيلة

**قوله** ( باب إذا طار الشيء في المنام ) أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة الدماء بهز تعريج ناله ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير مرضا سافر ونال رفعة بقدر طيرانه ، فإن كان بجناح فرو مال أو سلطان يسافر في كنفه ، وإن كان بغير جناح دل على التخريف فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطيران للأشرار دليل ردى . **قوله** ( يعقوب بن إبراهيم ) أي ابن سعد الزهري ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** ( عن ابن عبيدة ) بالفتح غير ابن نسطر ونون ومعجمة ثم مهملة وزن عظيم ، ووقع في رواية السكسكيني « عن أبي عبيدة » جعلها كنية والصواب « ابن » فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في قصة العنبي وقال فيه « عن ابن عبيدة » بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر « اسمه عبد الله » قلت : وهو الربذي بفتح الراء والموحدة بعدها « أخو موسى بن عبيدة الربذي الحديث المشهور بالضعف ،



وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن ابراهيم بن سعد في سنده فأخرجه  
 النسائي عن ابي داود الحراني عنه عن ابيه عن صالح قال قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، اسقط عبد الله بن  
 عبيدة من السند هكذا أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن ابي داود الحراني ، ومن رواية عبيد الله بن سعد بن  
 ابراهيم عن عمه يعقوب ، قال الاسماعيل : هذان ثقتان رواياه هكذا . قلت : لكن سعيد ثقة ، وقد تابعه عباس بن  
 محمد الدرهم عن يعقوب بن ابراهيم أخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازي  
 وبأقوى شيء منه بعد ابواب . وان قول ابن عباس في هذه الرواية وذكر لي ، على البناء للجهول بيمين من رواية  
 نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن الميم المذكور أبو هريرة ، قال الملب : هذه الرواية ليست على  
 وجهها ، وإنما هي من ضرب المثل ، وإنما أول النبي ﷺ السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير  
 موضعه ، فلما رأى في ذراعية سوارين من ذهب وإيسا من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعي  
 ما ليس له ، وأيضاً في كونهما من ذهب والذهب منهي عن لبسه دليلاً على الكذب ، وأيضاً فالذهب مشتق من  
 الذهاب فلم أنه شيء يذهب عنه ، وثأكد ذلك بالأذن له في تفخهما فطارا فمرف أنه لا يثبت لما أمر وأن كلامه  
 بالوحى الذى جاء به ينبلهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام . انتهى ملخصاً . وقوله في آخر الحديث فقال  
 عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور اليه ، وهذا التفسير يوم أنه من  
 قبله ، وسيأتى قريباً من وجه آخر عن ابي هريرة أنه من كلام النبي ﷺ فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من  
 ابن عباس ، وقد ذكرت خبر الاسود العننى هناك ، وذكرت خبر مسيلة وقتله في غزوة أحد ، وشيئاً من خبره  
 في أواخر المغازي أيضاً . قال الكرماني : كان يقال للأسود العننى ذو الحمار لأنه علم حماراً إذا قال له اسجد يخفض  
 رأسه . قلت : فعل هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف أنه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذى يحتتم به ، قال ابن  
 العربي : كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان أمر مسيلة والعننى فأول الرواية عليهما ليكون ذلك إخراجاً  
 للنساء عليهما ودفعاً لحالهما ، فان الرواية اذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يكون بوحى ، والاول أقوى ،  
 كذا قال

### ٣٩ - باب إذا رأى بقرأ تنحر

٧٠٣٥ - حدثني محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن بُريد عن جده أبي بريدة عن أبي موسى 'أراه  
 عن النبي ﷺ قال : رأيت في المنام أنى أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل ، فذهب وعلى إليها الياقظة أو  
 الهجر ، فاذا هي المدينة يثرب ، ورأيت فيها بقرأ والله خير ، فاذا هم المؤمنون يوم أحد ، وإذا الخير ما جاء الله  
 به من الخير وثواب الصديق الذى آتانا الله به بعد يوم بدر »

قوله ( باب إذا رأى بقرأ تنحر ) كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذى ذكره عن ابي موسى ،  
 وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه ، وحديث ابي موسى المذكور في الباب أورده بهذا  
 السند بهتمامه في علامات النبوة ، وفرق منه في المغازي بهذا السند أيضاً ، وعلني فيها منه قطعة في الهجرة فقال د وقال

أبو موسى ، وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في فزوة أحد شرح ما أورده منه فيها . قوله ( أراه ) بضم أوله أى أظنه ، وقد بينت هناك أن القائل « أراه » هو البخاري وأن مسلما وغيره رووه عن أبي كريب عن محمد بن الوليد شيخ البخاري فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه . قوله ( فذهب وهل ) قال ابن التين : روينا « وهل » بفتح الهاء والذي ذكره أهل اللغة بسكونها يقول وهلت بالفتح أهل وهل إذا ذهب وهلك إليه وأنت تريد غيره مثل وميت ، وهل يرحل وهل بالتحريك إذا فرح ، قال ولعله وقع في الرواية حل مثل ما قلناه في البحر يجر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى . وهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابي والجمهوري والغالي وابن القطاع ، إلا أنهم لم يقولوا « وأنت تريد غيره » وقد وقع في حديث المائة سنة « فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ وهل » بالتحريك ، وقال النووي : معناه خاطوا ، يقال وهل بفتح الهاء هل يكسرها وهل بسكونها مثل ضرب يضرب ضربا أى غلط وذهب وهب إلى خلاف أصواب ، وأما وهلت بكسرها أو هل بالفتح وهل بالتحريك أيضا كحذرت أخطر حذرا معناه فرغت ، والوهل بالفتح الفزع وضبطه النووي بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوم والاعتقاد وأما صاحب النهاية لجزم أنه بالسكون . قوله ( أو المجر ) كذا لابن ذر منا بالآلاف واللام ووافقه الاصيل ، ووقع في رواية كريمة « أو مجر » بضم الف ولام ، وهي بلدة قدمت بيانها في باب الهجرة إلى المدينة . قوله ( ورأيت فيها بقرا واقه خير ) تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر عند أحمد والنسائي والدارمي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لأحمد وحدثنا جابر أن النبي ﷺ قال : رأيت كنان في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر ، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقر واقه خير ، وهذه اللفظة الأخيرة وهي بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يبقره بقر ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والقاف . ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا والنسائي والطبراني وصححه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي ﷺ عليهم أن لا يرحلوا من المدينة ، وإيثارهم الخروج لطلب الشهادة . وإليه اللامه وندامتهم هل ذلك وقوله ﷺ « لا ينبغي لنبى إذا لبس لامته أن يضمها حتى يقاتل » وفيه دأى رأيت أنى في درع حصينة ، الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى ماله من شاهد في فزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي أن البقر تنحرب رجال متسلحين يتسلطون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما نكلم على رواية ابن اسحق دأى رأيت واقه خيرا رأيت بقر ، ولكن تقييده في الحديث الذي ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فهمه في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالنون والقاف وإيس من رؤية البقر المتناطحة في شيء ، وقد ذكر أهل التعمير البقر في النوم وجرها أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالروجة والمرأة والخادم والأرض ، والشور يفسر بالنار لكونه يثير الأرض فيتحرك عاليها وصافلها فكذلك من يثور في ناحية أطاب ذلك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت إلى بلد فأن كانت بحرية فدرت بالسفن وإلا فببكر أو بأهل بادية أو ببس يقع في تلك البلد . قوله ( وإذا الحير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذي آتانا الله بعد يوم بدر ) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع في رواية بعد ، بالضم أى بعد أحد ونصب يوم ، أى ما جاء الله به بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين . قال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالخير الغنيمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير

حصل في يوم بدر . قلت : وفي هذا السياق إشعار بأن قوله في الخبر « والله خير » من جملة الرقبا ، والذي يظهر لي أن لفظه لم يتحرر إرادته وأن رواية ابن اسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرا ورأى خيرا فأرسل اليه على من قتل من الصحابة يوم أحد ، وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالبعدية على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد ، عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد بدر بدر الموعد لا الوفاة المشهورة السابقة على أحد ، فإن بدر الموعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدكم العام المقبل بدر ، فخرج النبي ﷺ ومن اقتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعد ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأثابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم

#### ٤٠ - باب النفخ في النام

٧٠٣٦ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال « هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون »

٧٠٣٧ - « وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض ، فوضع في يدي سواران من ذهب فكبر عليّ وأهلّى ، فأوحى إليّ أن أنفخنهما فنفخنهما فطارا ، فأولنهما الكذابين الذين أنا بينهما : صاحب صنم وصاحب الهامة »

**قوله** ( باب النفخ في النام ) قال أهل التعبير : النفخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد سهولة النفخ على التناخ ، وبدا على الكلام ، وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بقتلهم . **قوله** ( حدثني ) في رواية أبي ذر « حدثنا » . **قوله** ( إسحق بن إبراهيم الحنظلي ) هو المعروف بابن راهويه . **قوله** ( هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم ) قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أرائل كتاب الإيمان والذود ، وأن نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند اسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث « نحن الآخرون السابقون » الحديث في الجملة وبقيّة أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ « وقال رسول الله ﷺ » ، فكان اسحق إذا أراد التحديث يثني منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرده هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرد صنيعه في ذلك كما ثبت عليه هناك وباقه التوقيف . وقد تقدم هذا الحديث في « باب وقد بنى حنيفة » في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الاسناد ، لكن قال في روايته عن همام « أنه سمع أبا هريرة » ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله « نحن الآخرون السابقون » وذلك بما يؤيد ما قرنته ، ويعسكر على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وباقه التوفيق . **قوله** ( إذ أتيت خزائن الأرض ) كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أبي ذر من الإنيان بمعنى المجيء وبحذف الباء من خزائن وهي مقدرة ، وعند غيره « وأوتيت » بزيادة واو من الإتياء بمعنى الإطعام ، ولا إشكال في حذف الباء على هذا الرواية ، ولهمصهم كالأول لكن باثبات الباء

وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزان الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصر وغيرهما ، ويحتل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال غنيم : بل يحمل على أعم من ذلك . قوله ( فوضع ) بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه . قوله ( في يدي ) في رواية إسحق بن نصر ، في كتي . قوله ( سوارين ) في رواية إسحق بن نصر ، سوادان ، ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ وضع ، بالضم ودسوارين ، بالنصب وتكلف لتخرج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية ابن سلة عن أبي هريرة بلفظ رأيت في يدي سوارين من ذهب ، وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام ، والسوار بكسر الهمزة ويجوز ضمها وفيه لغة ثلاثة أسوار بضم الهمزة أوله . قوله ( فكبر على ) في رواية إسحق بن نصر ، فكبرا ، بالثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك ليكون الذهب من حلية النساء وما حرم على الرجال . قوله ( فأوحى إلى ) كذا الأكثر على البناء للجهر ، وفي رواية الكشمريني في حديث إسحق بن نصر ، فأوحى الله إلى ، وهذا الوحي محتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي . قوله ( فنفتخهما ) زاد إسحق بن نصر ، فذهبا ، وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا ، فطارا ، وكذا في رواية المقبري وزاد فوقع واحد بالجماعة والآخر بالين ، وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ، ورده ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية ، وفي طيرانها إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم . قوله ( فأولاهما الكذابين ) قال الفاضل عياض : لما كان رؤبا السوارين في البلدين جميعا من الجهتين وكان النبي ﷺ حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب لإشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حلل الملوك الكفار كما قال الله تعالى ( فلولا أني عليه أساورة من ذهب ) ، وليلها ممان منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس ، قال : وكثيرا ما يضرب المثل بمخلف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت زيادة الألف في بعض طروقه كما بينته . وقال القرطبي في « المفهم » ما ملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنعاء وأهل البصرة كانوا أسدوا فكانوا كالأعاديين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وبهرجا على أهلها برحرف أوألهما ودعواهما الباطلة المنحدر أكثرهم بذلك فكان البلدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرقاهما والخرف من أسماء الذهب . قوله ( القذين أنا بينهما ) ظاهر في أنهما كانا حين قصر الرؤيا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس « بخرجان بعدى » ، واجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء ، وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر الأسود بصنعاء في حياة النبي ﷺ فادعى النبوة ودعاه شوكته وحارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما قدمت ذلك واضعا في أواخر المغازي ، وأما مسيلة فكان ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربتة إلا في عهد أبي بكر ، فاما أن يحمل ذلك على التقلب وإما أن يكون المراد بقوله « بعدى » أي بعد نبوتي . قال ابن العربي

يحتمل أن يكون ما ناوله النبي ﷺ في السوارين بوحى ، ويحتمل أن يكون تقابل بذلك عليهما دفعا لحالهما فأخرج الزام المذكور عليهما ، لأن الرويا اذا عبرت وقعت واقعة أعلم . ( تنبيه ) : أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رافعه رأيت كأن في يدي سوارين من ذهب فذكرتهما فذهبا كسرى وقيصر ، وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعددا والتفسير من قبله بحسب ما ظنه أدرج في الخبر فالعتمد ما ثبت مرفوطا أنهما مسيلة والأسود

#### ٤١ - باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر

٧٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني أخى عبد الحميد عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت كأن امرأة سوداء نائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهجة وهي الجحفة ، فأولت أن وباء المدينة نقل إليها ،

[ الحديث ٧٠٣٨ - طرفاه في : ٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠ ]

**قوله** ( باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر ) واختلف في ضبط « كوة » ، فوقع في رواية لأبي ذر بضم الكاف وتشديد الواو المفترحة ووقع للباقين بتخفيف الواو وسكونها - بعدها راء ، وهو المعتمد . والكورة الناحية ، قال الخليل في « العين » ، الكور الرجل بالحاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال . وقال غيره : الرجل بأدائه ، فإن فتح أوله فهو الرجل بغير أداة ، والكور بالضم أيضاً موضع الزناجر ، وكور الحداد ما يبنى من طين ، وأما الرق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبها عربية محضة . **قوله** ( حدثني أخى عبد الحميد ) هو ابن أبي أويس واسم أبي أويس عبد الله . **قوله** ( عن سليمان بن بلال ) في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد باب . **قوله** ( عن سالم بن عبد الله عن أبيه ) في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده . **قوله** ( عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ) . **قوله** ( أن النبي ﷺ قال : رأيت ) في رواية فضيل في رؤيا النبي ﷺ . في المدينة ، وفي رواية إسماعيل بن طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال « في وباء المدينة » . **قوله** ( رأيت ) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة « لقد رأيت » . **قوله** ( كأن امرأة سوداء نائرة الرأس ) في رواية ابن أبي الوناد عن موسى بن عقبة عن أحمد وأبي نعيم « نائمة الشعر » ، والمراد شعر الرأس وزاد « قفلة » ، بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أى كريمة الراحمة . **قوله** ( خرجت ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد « أخرجت » ، بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للجهول واللفظ « أخرجت » من المدينة فأسكنت بالجحفة ، وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي ﷺ ، وكأنه لسهبه إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه ﷺ قال « اللهم حبيب أئينا المدينة » الحديث ، وفيه « وانقل حماما إلى الجحفة » قالت عائشة « وقدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله » . **قوله** ( حتى قامت بمهجة وهي الجحفة ) أما مهجة فبفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة ، وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهي الجحفة مدرجا من قول موسى بن

حقبة فان أكثر الروايات خلا من هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه ، حتى قامت بالمهمة ، قال ابن النين : ظاهر كلام الجوهري أن مهمة تصرف لأنه أدخل عليها الألف واللام ، ثم قال : إلا أن يكون أدخلها لفتحهم وفيه بعد . **قوله** ( فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها ) في رواية ابن جريج ، فأولتها وباء المدينة ينقل إلى الجحفة ، قال المذهب : هذه الرقيا من قسم الرقيا المعبرة وهي بما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء السود والداء فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذي يسوء ويشير الشعر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من انشعار الجسد ومعنى الانشعار الاستيعاش فذلك يخرج ما استوحش النفوس منه كالخى . قلت : وكان مراده بالاستيعاش أن رؤيته موحدة ، والا فالانشعار في اللغة تجمع الشعر وتقبضه ، وكل شيء تغير عن هيئته يقال انشعر كانشعرت الأرض بالجدب والنبات من العطش ، وقد قال الفيرواني المعبر : كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهها فهو مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس يتول بالخي لأنها تثير البدن بالانشعار وارتفاع الرأس لا سيما من السوداء فانها أكثر استيعاشا

#### ٤٢ - باب المرأة السوداء .

٧٠٣٩ - **حدثنا** أبو بكر الملقب **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** موسى **حدثنا** سالم بن عبد الله **عن** عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في رؤيا النبي ﷺ في المدينة : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمهجة ، فأولتها أن وباء المدينة نقل إلى مهجة ، وهي الجحفة .

**قوله** ( باب المرأة السوداء ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه الذي نهت عليه . وقوله فيه وفتاوتها ، وقع في رواية السكسيمي وفتاوتها . **قوله** ( رأيت ) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت ، وثبت في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن المقدسي شيخ البخاري فيه ونفذه عن رقيا رسول الله ﷺ في المدينة وقال رسول الله ﷺ رأيت الخ .

#### ٤٣ - باب المرأة الثائرة الرأس

٧٠٤٠ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** أبو بكر بن أبي أوبس **حدثنا** سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم **عن** أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهجة ، فأولت أن وباء المدينة نقل إلى مهجة ، وهي الجحفة .

**قوله** ( باب المرأة الثائرة الرأس ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث المعيار إليه وقد قدمت ما فيه

#### ٤٤ - باب إذا مر سيفا في المنام

٧٠٤١ - **حدثنا** محمد بن الغلاء **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة

« من أبي موسى أراه من النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أُحُد ، ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين »  
**قوله** ( باب اذا هز سيفاً في المنام ) ذكر فيه حديث أبي موسى أراه عن النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكتابه . وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك ، وقوله فيه « ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » قال المصنف : هذه الرؤيا من ضرب المثل ، ولما كان النبي ﷺ بصول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبهزمه عن أمره لم بالحرب وعن القلع فيه بالقتل فهم وفي المرة الأخرى لما عاد الى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأجل التعبير في السيف أصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه يظن سلطاناً إما ولاية وإما دبيعة وإما زوجة وإما ولداً فإن سله من غمده فأنظم سلبت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلداً أو عطفاً فكذلك ، وقام السيف يتملق بالآب والاصحاب ونصله بالأم وذوى الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومه ، وربما عبر السيف بسلطان جائر انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يبدل لسانه فيه . ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عطيلاً فهي فتنة ، ومن نال سيفاً فلد أمراً ، فإن كان قصيراً لم يدم أمره ، وإن رأى أنه يجر حماره فإنه يعجز عنه

#### ٤ - باب من كذب في حله

٧٠٤٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن أيوب عن عكرمة « عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : من تعلم بحلم لم يرَه كُفٌّ أن يعقد بين شعيرتين ، وإن يفعل . ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرقون منه صب في أذنه الآنك يوم القيامة . ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها ، وليس بنافع » . قال سفيان : وصله لنا أيوب . وقال قتيبة **حدثنا** أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة قوله « من كذب في رؤياه » . وقال شعبه عن أبي هاشم الرُماني : سمعت عكرمة قال أبو هريرة قوله من صور صورة ومن تعلم ومن استمع ، **حدثنا** إسحاق **حدثنا** خالد عن خالد عن عكرمة « عن ابن عباس قال : من استمع ومن تعلم ومن صور » . نحوه . **تابعه** هشام عن عكرمة عن ابن عباس . قوله

٧٠٤٣ - **حدثنا** علي بن مسلم **حدثنا** عبد الصمد **حدثنا** عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وولي ابن عمر من أبيه « عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من أفرى للفرى أن يرى عينه ما لم تر »  
**قوله** ( باب من كذب في حله ) أي فهو مذموم ، أو التقدير باب إثم من كذب في حله . والحلم بضم المهملة

وسكون اللام ما يراه النائم ، وأشار بقوله د كذب في حله ، مع أن لفظ الحديث وتحمل ، إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذى من حديث على رفعه د من كذب في حله كلف يوم القيامة عقد شمعة ، وسنده حسن وقد صححه الحاكم ، ولذكنته من رواية عبد الأعلى بن حارس عنه أبو زرعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ذكر له طرقا مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن أبيوب ) في رواية الحبيدي عن سفيان د حدثنا أبيوب ، وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره وقال سفيان وصله لنا أبيوب ، . قوله ( عن ابن عباس ) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعا أو موقوفا ، أو هو عن أبي هريرة موقوفا . قوله ( من تحمل ) أى من تكلف الحلم . قوله ( بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل ) في رواية عباد بن عباد عن أبيوب عند أحمد د عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس عاقدا ، وعنده في رواية همام عن قتادة د من تحمل كاذبا دفع إليه شمعة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بعاقدا ، وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مما لا اختلاف لفظ الرواية عنه ههما ، والمراد بالتركاف نوع من التعذيب . قوله ( ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه ) في رواية عباد بن عباد د وهم يفرون منه ، ولم يشك . قوله ( صب في أذنه الآنك يوم القيامة ) في رواية عباد د صب في أذنه يوم القيامة عذاب ، وفي رواية همام د ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك ) . قوله ( ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ ) في رواية عباد وكذا في رواية همام د ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها ، وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ، ثالثها التصوير ، وقد تقدم في أواخر اللباس من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث د من صور صورة ، وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبري : إنما اشتمل فيه الوعيد مع أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل أو حد أو أخذ مال ، لأن الكذب في المنام كذب على الله أنه أراه ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى ( ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ) الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث د الرؤيا جزء من النبوة ، وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا . وقد تقدم في باب قبل د باب ذكر أسلم رغفار ، شيء من هذا في الكلام على حديث وائلة الآتي التلخيص عليه في ثاني حديث الباب ، وقال المهلب في قوله د كلف أن يعقد بين شعيرتين ، حجة للشعرية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى ( يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ) وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى ( لا يكلف الله نفسا إلا رصعا ) أو حملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصا . والمسألة مشهورة فلا غطيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله د كلف أن يعقد ، ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التحجير والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تمجيذا وتوبيخا وتعذيبا . وأما الا فتقدم استماع التلخيص عليه في الاستئذان في الكلام على حديث د لا يتنجس إثنان دون ثالث ، وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارها لاستماعه فأخرج



من يكون راضيا ، وأما من جهل ذلك فبمتنع حتما للادة ، وأما الوحيد على ذلك بصب الآتك في أذنه فن الجواز من جنس العمل . والآتك بالمد وضم النون بعدها كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو عاقل الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلا ولم يسمه وؤيا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فنصدق بعض الحديث بعضا . قال : ومعنى العقد بين الشمرتين أن يقتل إحداها بالآخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوحيد المذكور للكاذب في منامه وللصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة لطيفة أمرا لطيفا وهو الاتصال المعبر عنه بالعقد بين الشمرتين ، وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمرا شديدا وهو أن يتم ما خلقه بجمعه بنفخ الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى بفعل ما كلف به وهو ليس بفعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الهوام . قال : والحكمة في هذا الوحيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازع الخالق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من بكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأخلق بابيه وتحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للأجنبي أن يستمع حديثه فن يستمع إليه يدخل في هذا الوحيد ، وهو كن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوحيد فيه ولا نعم لو ففئرا عينه لكأن هذا قال : ويستثنى من محرم من بكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهرا وهناك من بكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوحيد لأن قرينة الحال وهي الجهر تقتضي عدم الكراهة ليسوع الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يميز بمهله وكذا من تأول فيه تأويلا باطلا ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . وعن الطائفة ما قال غيره : إن اختصاص الشمر ، بذلك لما في المنام من الشعور بما دل عليه حصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق . قوله ( وقال قتيبة الخ ) وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي حوالة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية عن النسائي ولفظه : عن أبي هريرة قال : من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شميرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور ، الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن همام عن أبي حوالة بهذا السند كذلك ورفقا ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق همام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوفا ولكن اقتصر منه النسائي على قوله . من صور . . قوله ( وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني ) بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستمل والسرخسي عن أبي همام وهو غلط . قوله ( قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تعلم ، ومن استمع ) كذا في الأصل مختصرا اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقد وقع لنا وصولا في مستخرج الاسماعيل من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة . من تعلم ، ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه : من تعلم كاذبا كلف أن يعقد شميرة . . قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن شاهين ، ومحمد شيبخه هو ابن عبد الله الطحان ، ومحمد شيبخه هو الحذاء . قوله ( من استمع ، ومن تعلم ، ومن صور نحوه ) قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الاسماعيل

من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرفعه ولفظه ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك ، ومن تحمل كلف أن يعقد شمعة يعذب بها وليس بفاعل ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل ، ثم أخرجه الاسماعيل من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعا . قوله ( تابعه هشام ) يعني ابن حسان ( عن حكمة عن ابن عباس قوله ) يعني موقفا . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا علي بن مسلم ) هو الطوسي تزيل بفناد مات قبل البخاري بثلاث سنين ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه : قال ابن المديني صدوق ، وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعيف ؛ وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمتروك ، قلت : عدة البخاري فيه كلام شيخه علي ، وأما قول ابن معين فلم يفسره وأعله عن حديثنا معينا ، ومع ذلك فما أخرج له البخاري شيئا إلا أوله فيه متابع أو شاهد ، فأما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبر عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد الله بن دينار به وأتم منه ولفظه : أفرى الفري من ادعى إلى غير أبيه ، وأفرى الفري من أرى عينه مالم ير ، وذكر ثالثة وسنده صحيح ، وأما شاعده فمضى في مناقب قريش من حديث وائلة بن الأسقع بلفظ : ان من أعظم الفري أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه مالم ير ، وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عنده أحد ، وقد تقدم بيان ذلك هناك . قوله ( ان من أفرى الفري ) أفرى أفعل تفضيل أي أعظم الكذبات ، والفري بكسر الفاء والقصر جمع فرية ، قال ابن بطال : الفرية الكذبة العظيمة التي يتعجب منها ، وقال الطبري : فأرى الرجل عينيه وصفهما بما ليس فيهما . قال : ونسبة الكذبات إلى الكذب للبالغة نحو قولهم ليل أليل . قوله ( أن يرى ) بضم أوله وكسر الراء . قوله ( عينه مالم تر كذا ) فيه بحذف الفاعل وإفراد المفعول ، ووقع في بعض النسخ « مالم يريا » بالثنية ، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنها لم يريا شيئا أنه أخبر ههما بالرؤية وهو كاذب ، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله

#### ٤٦ - باب إذا رأى ما يبكره فلا يخبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - **حدثنا** سعيد بن الربيع **حدثنا** شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول : « لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا تعرضني حتى سمعت النبي ﷺ يقول : الرؤيا الحسنة من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب . وإذا رأى ما يبكره فليتموه ذباقة من شرها ومن شر الشيطان ، وليتفضل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا ، فأنها لن تضره »

٧٠٤٥ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثني** ابن أبي حازم والدارقطني عن يزيد بن عبد الله بن سحاب : « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فأنها من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يبكره فأنما هي من الشيطان ، فليستؤذ من شرها ولا يذكرها لأحد ، فأنها لن تضره »

**قوله** ( باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها ) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين ، لكن في الترجمة « فلا يخبر » ولفظ الحديث « فلا يحدث » وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( عن عبد ربه بن سعيد ) هو الانصاري أخو يحيى ، وأبو صلة هو ابن عبد الرحمن بن هوف . **قوله** ( لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني ) عند مسلم في رواية سفيان عن أبي سلمة « كنت أرى الرؤيا أعرى منها غير أني لا أذمل » قال الثوري : معنى أعرى وهو بضم الهمزة وسكون المهملة وفتح الراء أحمر الخوف من ظاهرهما في ظني ، يقال عرى بضم أوله وكسر ثانيه مخففا يمرى بفتحهمين إذا أصابه عراه بضم ثم فتح ومد وهو نقض الحى ، ومعنى لا أذمل وهو برأى وميم ثقيلة أتلّف من برد الحى ، ووقع ذلك عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال « اني منها شدة » بدل « أعرى منها » وفي رواية سفيان عن الزهري « غير أني لا أعاد » وعند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة « ان كنت لأرى الرؤيا أقفل على من جبل » . **قوله** ( حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا ) في رواية المستمل « لأرى » زيادة اللام ، والأولى أولى . **قوله** ( فلا يحدث بها إلا من يجب ) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يجب قد يفسرها له بما لا يجب إما بفضا وإما حسدا فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حزنا ونسكدا ، فأمر بترك الحديث من لا يجب بسبب ذلك . الحديث الثاني حديث أبي سعيد . **قوله** ( حدثنا ابن أبي حازم والداروردي ) تقدم في « باب الرؤيا من الله » ان اسم كل منهما عبد العزيز . **قوله** ( حدثنا يزيد بن عبد الله ) زاد في رواية المستمل « ابن أسامة بن الهاد الليثي » وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه

#### ٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول ما إذا لم يصب

٧٠٤٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا القيث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يحدث أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : إني رأيت الهيئة في المنام ظلة تنطفئ السم والعلل ، فأرى للناس يتكفون منها : فالمستكبر والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فموت . ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ثم واصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله بأبي أنت والله لقد عني فأعبرها ، فقال النبي ﷺ له : اعبرها . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما الذي ينطفئ من العلل والسم فالقرآن حلاوته تنطفئ ، فالمستكبر من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالخلق الذي أنت عليه تأخذ به فيهلك الله . ثم يأخذ به رجل فيموت به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيموت به ، ثم يأخذ به رجل فيموت به ، ثم يوصل له فيموت به . فأخبرني يا رسول الله - بأبي أنت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبي ﷺ : أصبت بعضها وأخطأت بعضها ، قال : فوالله يا رسول الله لقد عدتني بالذي أخطأت . قال : لا تنقسم »

**قوله** (باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ فذكر حديثا فيه «والرؤيا لأول عابر» وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفته «الرؤيا على رجل طائر مالم تعبر فإذا عبرت وقعت» لفظ أبي داود، وفي رواية الترمذي «سقطت» وفي مرسل أبي قلابة عند عبد الرزاق «الرؤيا تقع على ما يعبر» مثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضعها، وأخرجه الحاكم موصولا بذكر أنس، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء «كان يقال الرؤيا على ما أوتت» وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان ابن يسار عن عائشة قالت «كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف - يعني في التجارة - فانت رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي غائب وتركني حاملا. فرأيت في المنام أن سارية بيتي انكسرت وأني ولدت غلاما أعور. فقال: خير، يرجع زوجك إن شاء الله صالحا وتلدن غلاما برا» فذكرت ذلك ثلاثا، فجاء رسول الله ﷺ غائبا، فسألتها فأخبرتني بالذي أنكرت، فقالت: إني صدقت رؤياك لئولتين زوجك وتلدن غلاما طائرا، فقدمت تبكي، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة» إذا عبرتم للسلم الرؤيا فاعبروها على خير، فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها، وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبي رباح قال «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني رأيت كأن جئت بيتي انكسر» وكان زوجها غائبا - فقال: رد الله عليك زوجك، فرجع سالما، والحديث، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذي عبر لها الرؤيا الأخيرة، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع، فأشار البخاري إلى تخصيص ذلك بما إذا كان العابر مصيبا في تعبيره، وأخذه من قوله ﷺ «لأن بكري حديث الباب» أصبت بعضا وأخطأت بعضا، فإنه يؤخذ منه أن الذي أخطأ فيه لو بينه له لكان الذي بينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول. قال أبو عبيد وغيره: معنى قوله «الرؤيا لأول عابر» إذا كان العابر الأول عالما فعبّر فأصاب وجه التعبير، وإلا فهي لمن أصاب بعده، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب في تعبير المنام، لتوصل بذلك إلى مراد الله ﷻ فجا ضربه من المثل، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره، وإن لم يصب فليسأل الثاني، وعليه أن يخبر بما عنده ويدين ما جهل الأول. قلت: وهذا التأويل لا يساعد حديث أبي رزين «أن الرؤيا إذا عبرت وقعت» إلا أن يدعى تخصيص «عبرت» بأن عابرها يكون عالما مصيبا، فيمكن عليه قوله في الرؤيا المكروهة «ولا يحدث بها أحدا» فقد تقدم في حكمة هذا النهي أنه ربما فسرهما تفسيراً مكروها على ظاهرهما مع احتمال أن تكون محبوبة في الباطن فتقع على ما فسر، ويمكن الجواب بأن ذلك يتعلق بالرائي، فله إذا قصها على أحد ففسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره عن نصيب فلا يتحتم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فإن قصر الرائي فلم يسأل الثاني وقعت على ما فسر الأول. ومن أدب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق «عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: فإذا رأى أحدكم رؤيا أقصها على أخيه فليقل: خير لنا وشر لأعدائنا» ورجاله فمات. ولكن سنده منقطع. وأخرج الطبراني والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن زمل الجهني بكسر الراء وسكون الميم بعدها لام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في «الاستيعاب» عبد الله قال «كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح قال: هل رأى أحد منكم شيئا؟ قال ابن زمل: فقلت أنا يا رسول الله، قال: خيرا فافاه وشرأ تنوقاه، وخيرا لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين، انهض رؤياك» الحديث وسنده ضعيف جدا. وذكر أئمة التفسير أن

من أدب الرائي أن يكون صادق اللمحة وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن وأن يقرأ عند نومه والشمس والليل  
والنجم وسورة الاخلاص والمعوذتين ويقول : اللهم اني أدركك من سوء الاحلام ، وأستجير بك من تلاعب  
الشیطان في اليقظة والنام اللهم اني أسألك رؤيا صادقة نائمة حافظة غير منسية ، اللهم ارني في منامي ما أحب  
ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا حدو ولا جاهل . ومن أدب المأبر أن لا يهرما عند طلوع الشمس ولا عند  
غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، ولم يقع لي من رواية القيث عنه  
إلا في البخاري . وقد عسر على أصحاب المستخرجات كالإسماعيلي وابن نعم وابن هروان والبرقاني فأخرجوه من  
رواية ابن وهب ، وأخرجوه بالإسماعيلي أيضا من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثهم عن يونس . قوله  
( عن هيبه الله بن عبد الله بن عتبة ) في رواية ابن وهب : ان هيبه الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، . قوله ( ان  
ابن عباس كان يحدث ) كذا لا كثر أصحاب الزهري ، وتردد الزبيدي هل هو عن ابن عباس أو ابن هريرة .  
واختلف على سفيان بن عيينة ومعه فأخرجهم مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حبيب  
الله عن ابن عباس أو ابن هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحيانا عن أبي هريرة وأحيانا يقول عن ابن  
عباس وهكذا ثبت في مصنف عبد الرزاق ، رواية إسحق الديري ، وأخرجهم أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى  
الذهلي عن عبد الرزاق فقال فيه : عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث ، وهكذا أخرجه البزار عن سلفه بن  
شبيب عن عبد الرزاق وقال : لأنهم أحدا قال عن حبيب الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن  
معمر ، ورواه غير واحد فلم يذكروا أبا هريرة انتهى . وأخرجهم الذهلي في الدلائل ، عن إسحق بن إبراهيم بن  
راهويه عن عبد الرزاق فأنصر على ابن عباس ولم يذكر أبا هريرة وكذا قال أحمد في مسنده ، قال إسحق عن هيبه  
الزقاني قال معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري ، كما ذكرناه ، وكان لا يترك فيه بعد ذلك ،  
وأخرجهم مسلم من طريق الزبيدي : أخبرني زهري عن حبيب الله عن ابن عباس أو أبا هريرة ، هكذا باللسان ،  
وأخرجهم مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الحيدري أن سفيان بن عيينة كان  
لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان في آخر زمانه أنبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق  
الحيدري هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوحيا حيث ذكره المصنف في باب رؤيا بالليل ،  
وبالله التوفيق . قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيدي ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه ،  
وقد جزم بذلك في الآمان والمذور حيث قال : وقال ابن عباس قال النبي ﷺ لا يكر . لأنهم لجزم بأنه عن ابن  
عباس . قوله ( أن رجلا ) لم أتف على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري  
ونافذة : ان رسول الله ﷺ كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، فجاء رجل فقال : قال  
الفرطبي معنى قوله : فليقصها ، ليذكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئا ، من قصص الأثر إذا اتبعته ،  
وأعبرها أي أفهمها . ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا ونافذة  
: جاء رجل الى النبي ﷺ فقصه من أحده ، وعلى هذا فهو من مراسيل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن  
أبي هريرة أو عن رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلا منهما لم يكن في ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان  
صغيرا مع أبيه بمكة فان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة ، وأما

أبو هريرة قالما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع . **قوله** ( اني رايت ) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن وهب  
داني أرى ، كأنه لقوة تحفته الرؤيا كانت مثله بين عينيه حتى كأنه يراها حينئذ . **قوله** ( ظلة ) بضم الظاء المعجمة  
أى سحابة لها ظل وكل ما ظل من سقيفة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل  
زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عرواة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، بين السماء  
والارض . **قوله** ( تنطف السمن والعسل ) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر بقاء وطاء مضمومة  
ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : أيلة نطوف أمطرت إلى الصبح . **قوله** ( فأرى الناس  
يتكففون منها ) أى يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب « بأيديهم » قال الخليل : تكفف بسط كفه ليأخذ ،  
ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر « يستقون » بمجمة ومثناة وقاف أى يأخذون في الأسقية ، قال القرطبي :  
يحتمل أن يكون معنى « يتكففون » يأخذون كفائهم وهو أليق بقوله بعد ذلك « فاستكثر والمستقل » . قلت :  
وما أدرى كيف جوز أخذ كفى من كففه ، ولا حجة فيما احتج به لما سيأتى . **قوله** ( فاستكثر والمستقل ) أى  
الآخذ كثيرا والآخذ قليلا ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيهما ، وفي رواية سفيان بن حسين  
عند أحمد « فن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك » . **قوله** ( وإذا سبب ) أى حبل . **قوله** ( واصل من الأرض إلى  
السماء ) في رواية ابن وهب وأرى سببا واصل من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير « ورايت لها سببا  
واصل » وفي رواية سفيان بن حسين « وكان سببا دلى من السماء » . **قوله** ( فأراك أخذت به فعلوت ) في رواية سليمان  
ابن كثير « فأعلاك الله » . **قوله** ( ثم أخذ به ) كذا الأكثر ، وأبعضهم « ثم أخذه » زاد ابن وهب في روايته « من  
بعد » وفي رواية ابن عيينة وابن حسين « من بعدك » في الموضعين . **قوله** ( فعلا به ) زاد سليمان بن كثير « فأعلاه  
الله » وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين . **قوله** ( ثم أخذ به رجل آخر فاقطع ) زاد ابن وهب « هنا  
« به » ، وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاء رجل من بعدكم فأخذ به فاقطع به » . **قوله** ( ثم وصل ) في رواية ابن  
وهب « فوصل له » وفي رواية سليمان « فقطع به ثم وصل له فوصل » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم وصل له »  
**قوله** ( بأبى أنت ) زاد في رواية معمر « وأى » . **قوله** ( والله لتدعى ) بتشديد النون ، وفي رواية سليمان « انذن  
لى » . **قوله** ( فأعبرها ) في رواية ابن وهب « فلاعبرها بزيادة التأكيد باللام والنون ، ونحوه في رواية معمر ،  
ومثله في رواية الأبيدي . **قوله** ( أعبرها ) في رواية سفيان عند ابن ماجه « دبرها » بالتشديد ، وفي رواية  
سفيان بن حسين « فأذن له » زاد سليمان « وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله ﷺ » . **قوله** ( وأما الظلة  
فلاسلام ) في رواية ابن وهب « كذا المعمر والأبيدي » فظلة الاسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا  
سليمان بن كثير وهي التى يظهر ترجيحها . **قوله** ( فالقرآن حلاوة تنطف ) في رواية ابن وهب « حلاوة  
ولينه » وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال « وأما العسل والسمن فالقرآن  
في حلاوة العسل ولين السمن » . **قوله** ( فاستكثر من القرآن والمستقل ) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا  
« وأما ما يتكفف الناس من ذلك » ، وفي رواية سفيان « فلاأخذ من القرآن كثيرا وقليلا » ، وفي رواية سليمان بن  
كثير « فهم حمله القرآن » . **قوله** ( وأما السبب الخ ) في رواية سفيان بن حسين « وأما السبب فأن أنت عليه  
تعلو فيعليك الله » . **قوله** ( ثم يأخذ به رجل ) زاد سفيان بن حسين وابن وهب « من بعدك » زاد سفيان

ابن حسين ، على منهاجك ، . قوله ( ثم يأخذ به ) في رواية سفيان بن حسين ، ثم يكون من بعد كما رجس بأخذ مأخذك ، . قوله ( ثم يأخذ به رجل ) زاد ابن وهب ، آخر ، . قوله ( فيقطع به ثم يوصل له فيعلو به ) زاد سفيان بن حسين ، فيعليه الله ، . قوله ( فأخبرني يا رسول الله بأني أنت أصبت أم أخطأت ) في رواية سفيان ، هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت ، . قوله ( أصبت بعضا وأخطأت بعضا ) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين ، أصبت وأخطأت ، . قوله ( قال فوالله ) زاد ابن وهب ، يا رسول الله ، ثم اتفقا ( لتحدثني بالذي أخطأت ) في رواية ابن وهب ، ما الذي أخطأت ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أفسدت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال ، ما الذي أخطأت ، ولم يذكر الباقي . قوله ( قال لا تقسم ) في رواية ابن ماجه ، فقال النبي ﷺ لا تقسم يا أبا بكر ، ومثله لمعمر لكن دون قوله ، يا أبا بكر ، وفي رواية سليمان بن كثير ، ما الذي أصبت وما الذي أخطأت ، فإني أن يجزه ، قال الداودي : قوله ، لا تقسم ، أي لا تكرر يمينك فإني لا أخبرك ، وقال الملب : توجيهه تدبير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الإسلام يقبض الأذى وينعم به المزمع في الدنيا والآخرة ، وأما العسل فإن الله جعله شفاء للناس وقال تعالى إن القرآن ( شفاء لما في الصدور ) وقال انه ( شفاء ورحمة للمؤمنين ) وهو حلل على الإسماع كحلالة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث ، إن في العسل شفاء ، قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن ، وذلك إنما كان عن الإسلام والشرعية ، والسبب في اللغة الحبل والعمد والميثاق ، والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا . قال الملب : وهو وضع الخطأ في قوله ، ثم وصل له ، لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر له ، . قلت : بل هذه اللفظة وهي قوله له ، وإن سقطت من رواية الليث عند الأصملي وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذلك في رواية النسفي ، وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند معمر وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذي ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي عوانة كلهم عن الزهري ، وزاد سليمان بن كثير في روايته ، فوصل له فاقبل ، ثم إن الملب على ما توهمه فقال : كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى . وقد عرفت أن لفظة له ، ثابتة في نفس الخبر ، قلنا على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك الفضايال التي أنكرها فغير عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فاقبل بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فاقبل فالتحق بهم ، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه الملب . والواجب من القاضي عياض فانه قال في الإكمال ، قيل خفاؤه في قوله ، فيوصل له ، وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل وليس فيها له ، ولذلك لم يوصل له عثمان وإنما وصلت الخلافة لذي ، وهو وضع التجنب سكوته عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي له ، ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضا لم تفهمه ، وقال الإسماعيلي : قيل السبب في قوله ، وأخطأت بعضا ، أن الرجل لما قص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق

بتعبيرها من غيره ، فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال : أخطأت بعضاً ، لهذا المعنى ، والمراد بقوله : قيل ، ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها ، قبل أن يأمر به ، ووافقه جماعة على ذلك ، وتمت به النوى تبعاً لغيره فقال : هذا قاصد ، لأنه عليه السلام قد أذن له في ذلك وقال أعبرها ، ثلث : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل بادر هو فسأل أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرته للحوال أن تتولى تعبيرها ، لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب قوله : هل أصبت ، فإن الظاهر أنه أراد الإصابة والخطأ في تعبيره لا لكونه التمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أي أخطأت في بعض تأويلك . قلت ويؤيده تريب البخاري حيث قال : من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ، ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الأصيلي والداودي نحو ما نقله الاسماعيل ولفظهم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبيره ، بمحضرة النبي عليه السلام . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أقدم ليبرئها بمحضرة النبي عليه السلام ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله : لا أقسم ، فعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله عليه السلام ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله عليه السلام . قال ابن التين وقيل أخطأ لكون المذکور في الرؤيا شيئين العسل والسمن فتفسرهما بشيء واحد ، وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوي . قلت : وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وحزم به ابن العربي . فقال : قالوا هنا هم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحداً وهما معنيان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي بما أخرجه أحمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى إصبعي سمناً وفي الأخرى عسلاً فالعقوما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي عليه السلام فقال : تقرأ السكتا بين التوراة والفرقان فكان يقرؤهما . قلت : ففسر العسل بشيء والسمن بشيء ، قال النووي : قيل إنما لم ير النبي عليه السلام قسم أبي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مقسدة ولا مضرة ظاهرة فإن وجد ذلك فلا إبرار ، وأما المقسدة في ذلك ماعله من سبب انقطاع السبب بهما وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فذكرها خوف شيعوعها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب لزم منه أن يوجه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين ، فلما أبر قسمه لزم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك لئلا يورس عينهم لكان نصاً على خلافهم ، وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب لجاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستعداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منه ما يستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والنوم والناديب وغيرهما إنما أحكيه عن قائله ولست راضياً بإطلاقه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على اتخاذه بنفسه ، وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قهراً ولم يخلع نفسه فالصواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في النفوس لاسيما من



الذي انقطع في يده السبب وان كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله « فقطع » ف قيل معناه قتل ، وانكره القاضي أبو بكر بن العربي . فقال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة غصوصة وقتل عثمان كان ، من الجهة التي هلاها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال : وقوله « ثم وصل » بمعنى بولاية علي فكان الحبل موصولاً ولكن لم يرفقه علواً ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في تنقيح الزركشي « مانعه » والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل وسار به بأهل الثوري وبعثان ، كذا قال : وهو مبني على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط . ومن احتصار من بعض الرواة . وإلا فعند الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم . قال ابن العربي : وقوله « أخطأت بعضها » اختلف في تعيين الخطأ ف قيل : وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتله النبي ﷺ لمكانه منه ، قلت : تقدم البحث فيه . قال : وقيل خطأ اقصمه عليه ، وقيل لحمله السمن والصل معنى واحداً وهما معنيان وأيدوه بأنه قال أخطأت بعضها وأصبت بعضها ولو كان الخطأ في التقسيم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله « أصبت وأخطأت » ، تعبيرة الرؤيا ، وقال ابن العربي : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العربي : وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الطلة والسمن والصل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صادت بالخلافة فأنصت لأبي بكر وأمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلمه الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذي يعرفه . وإن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتعبير خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرماني : إنما أقدموا على تبين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يبينه لأنه كان يلزم من تبينه مفسدة إذ ذاك فرأيت بعده ، مع أن جميع ماذكروه إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم في شيء من ذلك . وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره ، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني : الماهر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره . وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك في أمانته ودينه . قلت : وهذا مبني على تسليم أن المراني تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يبرها أول عابر ، وأنه لا يستحب إمرار القمم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أفهم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يزد على قوله « أقسمت » ، كذا قاله عياض ، ورده النووي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال « فوالله يا رسول الله لتحدثني » ، وهذا صريح عيين . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الأيمان والندور . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإمرار القمم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قلت : فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما سأله جهاراً وأن يكون أعلمه بذلك مرا . وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تعبيرها وترك إغفال السؤال عنه ، وفعلها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأمرار المسالكات قال ابن هبيرة . وفي السؤال من أبي بكر أولاً وآخرها وجواب النبي ﷺ دلالة على

انفياط أبي بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أنه لا يسير الرُّبَا إلا عالم فاصح أمين حبيب وفيه أن العالم قد يخطئ . وقد يصبب . وأن العالم بالزبير أن يسكت عن زبير الرُّبَا أو بعضها عند رجحان الدكتان على الذكر . قال الملب : وعلمه إذا كان في ذلك عموم ، قام لو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أمانة من نزول الحاء . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلاصت نيته وأمن العصب ، وكلام العالم بالعالم بمحضرة من هو أعلم منه إذا أدن له في ذلك صريحا أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله في الاقتناء والحكم . وإن للتلميذ أن يقسم على معلمه أن يفيد الحكم

#### ٤٨ - باب تفسير الرُّبَا بحدّ صلاة الصُّبح

٧٠٤٧ - **ع** هشام مؤمل بن هشام أبو هاشم حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عوف حدثنا أبو رجاء **ع** حدثنا ثمر بن جندب رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعني ما يكثر أن يقول لأصحابه : هل رأى أحد منكم من رُبَا ؟ قال فيقصر عليه ما شاء الله أن يقصر . وإنه قال لا ذات غداة : إنه أتاني الليلة آتيان وإنهما ابتدئاني وإنهما قالاني : انطلق . وإن انطلقتُ معهما ، وإنا أتينا على رجل مضطجع ، وإذا آخر قائم عليه بصخرة ، وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه فيثد هذه الحجر ها هنا ، فهتج الحجر فهاخذهُ فلا يرجع إليه حتى يصح رأسه كما كان ، ثم يعودُ عليه فيفعل به مثل ما فعل به للرّة الأولى . قال قلت لهما : سبحان الله ، ماهذان ؟ قال لا لي : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق راقعا ، وإذا آخر قائم عليه يكلوب من حديد ، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه فيشره شر شدقه إلى قفاه ، وينخره إلى قفاه ، ويثني إلى قفاه ، قال وربما قال أبو رجاء فيشقي . قال ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيقتل به مثل ما فعل بالجانب الأول ، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان ، ثم يعودُ عليه فيفعل مثل ما فعل للرّة الأولى . قال قلت : سبحان الله ، ماهذان ؟ قال لا لي : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على مثل القنور ، قال وأحسب أنه كان يقول : فإذا فيه نطق وأصوات . قال فانطلقنا فيه فإذا فيه رجال ونساء مراء ، وإذا هم يأتهم لخب من أسفل منهم ، فإذا أتاهم ذلك الهم ضوضوا قال قلت لهما : ماهؤلاء ؟ قال لا لي : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على نهر حبيب أنه كان يقول : أهر مثل القدم ، وإذا في النهر رجل يسبح يسبح ، وإذا على شط النهر رجل قد جمّع عنده حجارة كثيرة ، وإذا ذلك السابح يسبح ما يسبح ، ثم يأتي ذلك الذي قد جمّع عنده الحجارة فيفقر له فاه فيلقه حجارة فينطلق يسبح ثم يرجع إليه ، كلما رجع إليه فقر له فاه فلقه حجارة . قال قلت لهما : ماهذان ؟ قال لا لي : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على رجل كريم المراقب كما كريم ما أنت راه رجلا امرأة ، وإذا عنده نار يحشها ويسمى حولها .

قال قلت لها : ما هذا ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتينا على روضة منقمة فيها من كل لون الربيع ، وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً في السماء ، وإذا حول الرجل من أكثر ولهم رأيتهم قط . قال قلت لها : ما هذا ، ما هؤلاء ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتيناهما إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن . قال قالا لي : ارتق ، فارتقيت فيها قال فارتقيت فيها فأتيناهما إلى مدينة مهنية بلبن ذهب ولبن فضة ، فأتينا باب المدينة فاستفتحنا ففتح لنا ، فدخلناها فتلقانا فيها رجال شطرنج من خلفهم كأحسن ما أنت راه وشطرنج كأقبح ما أنت راه ، قال قالا لهم : اذهبوا فقموا في ذلك للنهر ، قال وإذا نهر مضر يضرب بحرى كأن ماءه الحصى من البيضاء فذهبوا فوقوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك للسود عنهم فصاروا في أحسن صورة . قال قالا لي : هذو جنة عدن وهذا منزلك . قال فمنا بصرى صعداً ، فإذا قصر مثل الرابطة البيضاء ، قال : قالا لي هذا منزلك ، قال قلت لها : بارك الله فيكما ، ذراني فأدخلك ، قالا : أما الآن فلا ، وأنت داخلة . قال قلت لها : فاني قد رأيت منذ الليلة عجبا ، فما هذا الذي رأيت ؟ قال قالا لي : أما إنا سنخبرك : أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يُشَلِّغ رأسه بالحجر فانه الرجل يأخذ بالقرآن فيرفضه ويأثم عن الصلاة المكتوبة . وأما الرجل الذي أتيت عليه بشر شر شديد إلى قفاه ومنخره إلى قفاه وعينه إلى قفاه فانه الرجل يفتد من بيته فيكذب بالكذبة تبلغ الآفاق . وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التنور فهم الزناة والزواني . وأما الرجل الذي أتيت عليه يسبح في النهر ويُلقم الحجر فانه آكل الربا . وأما الرجل للكرية المرأة الذي عند النار يحشها ويسعى حولها فانه مالك خازن جهنم . وأما الرجل للطويل الذي في الروضة فانه إبراهيم عليه السلام . وأما الولدان الذين حول فكل مولود مات على الفطرة . قال فقال بعض المسلمين : يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله ﷺ : وأولاد المشركين . وأما للقوم الذين كانوا شطرنج منهم حسنا وشطرنج قبيحا فأنهم قوم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا تجاوز الله عنهم »

قوله ( باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح ) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن حماد عن سعيد ابن عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال : لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس . وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير أن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن العصر إلى قبل المغرب ، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، ولا يخالف قولهم بكرة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة . قال الملب : تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لها أقرب عهد بها فقبل ما يمرض له نسياما ، والحضور ذهن العابر رقة شغله بالفكرة فيما يتعلق بعاشه

وليعرف الرائي ما يعرض له بسبب رؤياه ليستبشر بالحير ويحذر من الشر ويأدب لذلك ، فربما كان في الرؤيا تحذير من مصيبة فيكف عنها ، وربما كانت انذارا لآمر فيكون له موقفا ، قال : فلهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصا . **قوله** ( حدثنا ) في رواية غير أبي ذر « حدثني » . **قوله** ( مؤمل ) بورن محمد مهوز ( ابن هشام أبو مائيم ) كذا لابي ذر عن بعض مشايخه وقال : الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر ، وهو من وافقت كنيته اسم أبيه ، وكان صهر اسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته ، ولم يخرج عنه البخاري عن غير اسماعيل ، وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاما ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي الأحاديث الانبياء وفي التمهيد عنه بهذا السند أطرافا ، وأخرجه أيضا تاما في أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن اسماعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء ، وأخرج في الصلاة وفي التهجيد وفي البيوع وفي بدء الخلق وفي الجهاد وفي الأحاديث الانبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافا ، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم ، وأخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن هشام ، وأخرجه أيضا عن محمد بن جعفر غندر عنه عن عوف بن هشام . **قوله** ( حدثنا اسماعيل بن إبراهيم ) هو الذي يقال له ابن هنية ، وشيخه عوف هو الأهرابي ، وأبو رجاء هو المطاردى واسمه عمران ، والسند كله بصريون . **قوله** ( كان رسول الله ﷺ يعني بما يكثرون أن يقول لأصحابه ) كذا لابي ذر عن السكسيمي ، وله عن غيره بأسقاط يعني ، وكذا وقع عند الثباين ، وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن جهم **قوله** ( ما يقول لأصحابه ) وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها بمعنى « ما يكثرون » قال الطبري قوله « ما يكثرون » كان وما موصولة ويكثر صلتها والضمير الراجع الى ما قبل يقول وان يقول قائل يكثرون هل رأى أحد منكم هو المتقول أي رسول الله ﷺ كأننا من نفر الذين كثر منهم هذا القول ، فوضع ما وضع من تفخيا وتعطيا لجانبه ، وتحريره كان رسول الله ﷺ بمجيد تعبیر الرؤيا ، وكان له مشارك في ذلك منهم ، لأن الاكثار من هذا القول لا يصدر إلا ممن تدرب فيه ووثق بأصابعه كقولك كان زيد من العلماء بالتحسين ومنه قول صاحب السجن ليوسف عليه السلام ( نبشأ بتأويله إنا نراك من المحسنين ) أي من المجيدين في عبارة الرؤيا ، وعلما ذلك بما رأياه منه ، هذا من حيث البيان ، وأما من حيث النحر فيجمل أن يكون قوله « هل رأى أحد منكم رؤيا » مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول « ما يكثرون رسول الله ﷺ أن بقوله » ثم أشار الى ترجيع الوجه السابق والمتبادر هو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين . **قوله** ( فيقص ) بهم أوله وفتح القاف . **قوله** ( ماشاء الله ) في رواية يزيد « فيقص عليه من شاء الله » وهو بفتح أوله وضم القاف وهي رواية النسفي ، ودما « في الرواية الأولى للقصص رد من » في الثانية للقاص ، ووقع في رواية جرير بن حازم « فسأل يوما فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا . قال : لكن رأيت القيلة » قال الطبري : وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئا كأنه قال : أتم ما رأيتم شيئا لكنني رأيت ، وفي رواية أبي خزيمة بفتح المدجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أبي رجاء عن سمرة ، أن النبي ﷺ دخل المسجد يوما فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث بها ، فلم يحدث أحد بشيء فقال : اني رأيت رؤيا فاسمعوها مني ، أخرجه أبو حنيفة . **قوله** ( والله قال لنا ذات غداة ) لفظ « ذات » زائد أو هو من إضافة الشيء الى اسمه ، وفي رواية جرير بن حازم عنه « كان اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » وفي رواية يزيد بن هارون عنه « اذا صلى صلاة الغداة » وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم « اذا صلى الصبح

وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صل بنا رسول الله ﷺ يوما صلاة الفجر فجلس ، الحديث بطريقه نحو حديث سمرة ، والراوى له عن زيد ضعيف . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأخرج عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : هل رأى أحد اليلة رؤيا ، وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال : إن رأيت اليلة رؤيا هي حق فاعقلوها ، فنذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة ، لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر ، فإن في أوله : أنا في رجل فأخذ بيدي فاستقبني حتى أتى جبلا طويلا وعرا فقال لي : اركبه ، فقلت : لا أستطيع ، فقال : إنى سأسرله لك ، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتها على درجة حتى استويت على سواد الجبل ، ثم اطلعنا فإذا نحن برجال وأنا مشقة أشداقهم ، فقلت : من هؤلاء ؟ قال : الذين يقولون مالا يسلون ، الحديث . قوله ( أنه أنا في اليلة ) بالنصب . قوله ( آتيان ) في رواية هروذ عن هوف عند ابن أبي شيبة ، أنان أو آتيان ، بالثاء وفي رواية جرير : رأيت رجلين آتياني ، وفي حديث علي : رأيت ملكين . وسأني في آخر الحديث انهما جبريل وميكائيل . . قوله ( وانهما ابتمثاني ) بموحدة ثم مثناة وبعد الدين المهملة مثناة كذا للكثر ، وفي رواية الكشميني : بون ثم موحدة ومعنى ابتمثاني أرسلاني ، كذا قال في الصحاح بعنه وابتمثه أرسلته ، يقال ابتمث إذا أناره وأذهبه ، وقال ابن جرير . معنى ابتمثاني أيقظاني ، ويحتمل أن يكون رأى في المنام انهما ايقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن أفاق على أن منامه كاليقظة ، لكن لما رأى مثالا كشفه التعبير دل على أنه كان مناما . قوله ( وإنى انطلقت معهما ) زاد جرير بن حازم في روايته ، إلى الأرض المقدسة وعند أحد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية ، وفي حديث علي : فاطلقني إلى السماء . . قوله ( وأنا آتيانا على رجل مضطجع ) في رواية جرير : مستلق على فناء ، . قوله ( وإذا آخر قائم عليه بصخرة ) في رواية جرير : بفبر أو صخرة ، وفي حديث علي : فررت على ملك وأمامه آدمي ويبد الملك صخرة يضرب بها هامة الأدمي . . قوله ( جوى ) بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط ، يقال هوى بالفتح يهوى هوياسقط إلى أسفل ، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباهي ، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب . قوله ( بالصخرة لرأسه فيتلخ ) بفتح أوله وسكون المثناة وفتح اللام بعدها غين معجمة أى يشدخه ، وقد وقع في رواية جرير : فيشدخ ، والشدخ كسر الشاء الأجوف . قوله ( فيتمدهه الحجر ) بفتح المهملةين بينهما هاء ساكنة . وفي رواية الكشميني فيتمدأا بهمزتين بدل الهامين ، وفي رواية السبي وكذا هو في رواية جرير بن حازم : فيتمدههه ، بهاء ثم همزة وكل بمعنى . والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل ، وتمدهه إذا انحط ، والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتندأا تخرج وهو بمعناه . قوله ( وهنا ) أى إلى جهة الضارب . قوله ( فيتبع الحجر ) أى الذي رمى به ( فبأخذه ) في رواية جرير : فإذا ذهب ليأخذه . . قوله ( فلا يرجع إليه ) أى إلى الذي شدخ رأسه . قوله ( حتى يصح رأسه ) في رواية جرير : حتى يلتئم ، وعند أحمد : عاد رأسه كما كان ، وفي حديث علي فيقع دماؤه جانبا وتقع الصخرة جانبا . . قوله ( ثم يعود عليه ) في رواية جرير : فيعود إليه ، . قوله ( مثل ما فعل به مرة الأولى ) كذا لابن ذر والنسفي والغبرهاه وكذا في رواية الأنضر بن شميل عن عوف عند أبي عوانة : المرة الأولى ، وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير : فيصنع مثل ذلك ، قال ابن العربي : جعلت المقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس

**قوله** ( انطلق انطلق ) كذا في المواضع كلها بالتمكير ، وسقط في بعضها النكرار لبعدهم ، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحانه الله فيها ' انطلق ، مرة واحدة . **قوله** ( فانطلقنا فانطلقنا على رجل مستلقى لفناه ، وإذا آخر قائم عليه بكارب من حديد ) تقدم في الجوائز ضبط السكراب وبيان الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي د فاذا أنا بملك وأمامه آدمي . وبعد الملك كارب من حديد فيضنه في شدة الإيماء فيضقه ، الحديث ، **قوله** ( فيشرشر شدقه إلى قفاه ) أي يقطعه شقا ، والشدق جانب الفم ، وفي رواية جرير د فيدخله في شقه فيضقه حتى يبلغ قفاه . **قوله** ( ومنخره ) كذا بالإفراد وهو المناسب ، وفي رواية جرير د ومنخره ، بالثنية . **قوله** ( قال وربما قال أبو رجاء فيشق ) أي بدل فيشرشر ، وهذه الرواية ليست عند محمد بن جعفر . **قوله** ( ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ ) اختصره في رواية جرير بن حازم وانقله د ثم يخرج ، فيدخله في شقه الآخر ويلثم هذا الشق فهو يفعل ذلك به ، قال ابن العربي : شرشرة شق الكاذب إزال العقوبة بعمل المصيبة ، وعلى هذا تجري العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا . وروقت هذه الفقرة مقدمة في رواية جرير على قصة الذي يمدح رأسه . قال الكرماني : الوار لا ترتب ، والاختلاف في كونه مستلقيا وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما . **قوله** ( فانطلقا على مثل التنور ) في رواية محمد بن جعفر د مثل بناء التنور ، زاد جرير د أعلاه ضيق وأسفله واسع يوقد تحته نارا ، كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد د توقد تحته نار ، بالرفع وهي رواية أبي ذر وعليها اقتصر الحميدي في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخاري د يوقد تحته نارا ، بالنصب على التبيين وأسند يوقد إلى ضمير عائد على النقب كقولك مردت بإسراة يتضوع من أردانها طيبا والتقدير يتضوع طيب من أردانها ، فكأنه قال : توقد ناره تحته فيصبح نصب نارا على التمييز . قال ويجوز أن يكون فاعل توقد موصولا بتهته لحذف واقيت صالحة دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذي تهته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر الحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد . **قوله** ( وأحسب أنه كان يقول فاذا فيه لفظ وأصوات ) في رواية جرير د نقب قد بنى بناء التنور وفيه رجال ونساء . **قوله** ( وإذا هم يأتيهم لخب من أسفل منهم ، فاذا أنام ذلك القلب ضوضوا ) بفتح همزة للاكثر وحكى الخمر أي رفدوا أصواتهم غنظاطة ومنهم من سهل همزة ، قال في النهاية : الضوضاء أصوات الناس ولفظهم وكذا الضوضى بلاهاء مقصور ، وقال الحميدي : المصدر بغير همز ، وفي رواية جرير د فاذا اقتربت ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا ، فاذا خمدت رجعوا ، وحسنه أحمد د فاذا أوقدت د بدل د اقتربت . **قوله** ( فانطلقا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم ) في رواية جرير بن حازم د على نهر من دم ، ولم يقل حسبت . **قوله** ( ساجح بسبح ) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم جاء مهملة أي يهرم . **قوله** ( ساجح بسبح بفتحتين والموحدة خفيفة . **قوله** ( ثم يأتي ذلك الذي ) فاعل د يأتي ، هو الساجح . وذلك في موضع نصب على المفعولية . **قوله** ( فيفغر ) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الفين المعجمة بعدها راه أي يفتحه وزنه ومناه . **قوله** ( كلما رجح إليه ) في رواية المستمل د كما رجح إليه ففغر له فاه ، ووقع في رواية جرير بن حازم د فأقبل الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه وورده حيث كان ، وبجمع بين الروایتين أنه إذا أراد أن يخرج ففراه وأنه يلقمه الحجر يرميه إياه . **قوله** ( كرية المرأة ) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة مدودة بعدها هاء تأنيث ، قال ابن اللين : أصله المرأة تحركت الياء وانفتح ما قبلها

فقلت ألفا وزنه مفعلة . قوله ( كما كره ما أنت راه رجلا مرآة ) بفتح الميم أى قبيح المنظر . قوله ( فإذا عنده نار )  
 فى رواية يحيى بن سعيد القطان عن عرف عند الاسماعيل « عند نار » . قوله ( بحشها ) بفتح أوله وبضم الحاء المهملة  
 وتشديد الشين المعجمة من الثلاث ، وحكى فى المطالع ضم أوله من الرابعى ، وفى رواية جرير بن حازم « بحشها » ،  
 بسكون الحاء وضم الدين المعجمة المكررة . قوله ( رابى حولها ) فى رواية جرير « وبوقدها » وهو تفسير بحشها  
 قال الجرمي : حدثت النار أحتما حشا أو قنما ، وقال فى التهذيب : حدثت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من  
 الحطب الى النار ، وقال ابن العربى : حش ناره حركها . قوله ( فأتينا على روضة معتمة ) بضم الميم وسكون المهملة  
 وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تأنيث ، ولدهضمهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أعتم البيت إذا اكتمل  
 ونحلة عتيمة طرية ، وقال الداودى اعتمت الروضة غطاهما الحشب ، وهذا كله على الرواية بتفديد الميم ، قال  
 ابن التينة : ولا يظهر للتخفيف وجه قالت : الذى يظهر أنه من الصفة وهو شدة الظلام فرصعها بشدة الحضرة كقول  
 تعالى ( مداهم مان ) وضبط ابن بطال روضه معتمة بكسر الهمزة وتشديد النون ، ثم نقل عن ابن دريد :  
 واد أعن ومنع إذا كثرت شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة الحشب ، وفى رواية جرير بن حازم « روضة  
 خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة » . قوله ( من كل لون الربيع ) كذا لاكثر ، وفى رواية الكشمي « نور » بفتح  
 النون وبراء بدل « لون » وهى رواية الضر بن شميل عند أبى عوانة ، والنور بالفتح الزهر . قوله ( وإذا بين ظهري  
 الروضة ) بفتح الراء وكسر الياء التحتانية ثنية ظهر ، وفى رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائى » وهما بمعنى والمراد  
 وسطحها . قوله ( رجل طويل ) زاد الضر قائم . . قوله ( لا أكاد أرى رأسه طولاً ) بالنصب على التمييز ، قوله ( وإذا  
 حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط ) قال الطائى : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان مارأيت ولدانا  
 قط أكثر منهم ، وظاهره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » ، لما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى  
 التثنية جازت زيادة « من وقط » ، التى تخص بالماضى المنقضى وقال ابن مالك جاز استعمال قط فى المثبت فى هذه الرواية  
 وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فقصوه بالماضى المنقضى . قلت : والذى وجهه به الطائى حسن جداً ، ووجهه  
 الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالتثنية الذى يلزم من التركيب لاذ المعنى : مارأيتهم أكثر من ذلك ، أو التثنية  
 مقدر . وسبق نظيره فى قوله فى صلاة الكسوف « صلى باطول قيام رأيت قط » . قوله ( فقلت لها ما هؤلاء ) فى بعض  
 الطرق « ما هذا » ، وعليها شرح الطائى . قوله ( فأتينا الى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن ،  
 قال قال لى : إرفى فارتقيت فيها ) فى رواية أحمد والنسائى وأبى عوانة والاسماعيل « الى دوحة » بدل  
 « روضة » ، والدوحة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا بنى فى الشجرة » وهى التى تناسب الرقى والصعود . قوله  
 ( فأتينا الى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة ) اللبن بفتح اللام وكسر الموحدة جمع لبننة وأصاها ما يبنى به من  
 طين وفى رواية جرير بن حازم « فأدخلنا داراً لم أر قط أحسن منها » فيها رجال شبوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم  
 أخرجنا منها فأدخلنا داراً هى أحسن منها . قوله ( فأتانا فيها رجال شطرنج من خلفهم ) بفتح الحاء وسكون  
 اللام بعدها قاف أى هينهم ، وقوله شطرنج مبتدأ وكأحسن الخبير والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا  
 الاطلاق محتمل أن يكون المراد ان نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل ان يكون كل واحد منهم نصفه  
 حسن ونصفه قبيح ، والثانى هو المراد ، ويؤيده قولهم فى صفة « هؤلاء قوم خاطوا » أى عمل كل منهم عملاً

صالحا وخلطه بعمل صبي . **قوله** ( فقعوا في ذلك النهر ) بصيغة فعل الأمر بالرفوع ، والمراد أنهم ينغمسون فيه ليفسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص . **قوله** ( نهر معترض ) أى يجرى عرضا . **قوله** ( كأن ماء المحض ) بفتح الميم وسكون المهملة بعدها ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلوا كان أو حامضا ، وقد بين جمة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية الندي والاسماعيل « في البياض » قال الطائي . كأنهم سموا اللبن بالصفه ثم استعمل في كل صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو الثوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء والتنج والبرد » . **قوله** ( ذهب ذلك السوء عنهم ) أى صار القبيح كالشمس الحسن ، لذلك قال : وصاروا في أحسن صورة . **قوله** ( قالا لي هذه جنة عدن ) يعنى المدينة . **قوله** ( فسما ) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر الى فوق ، وقوله ( صعدا ) بهم المهملتين أى ارتفع كثيرا ، وضبطه ابن التين بفتح العين واسمعه ضمها . **قوله** ( مثل الربابة ) بفتح الراء وتخفيف الموحدين المفتوحتين وهى السحابة البيضاء ، ويقال اسكل سحابة منفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التى ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير « فرفعت رأسى فإذا هو في السحاب » . **قوله** ( ذراني فأدخله ، قالا : أما الآن فلا وأنت داخله ) في رواية جرير ابن حازم « فقلت دعاني أدخل منزلي ، قالا : انه بقى لك عمر لم تستكمله ، ولو استكلمته أتيت منزلك . **قوله** ( فاني قد رأيت منذ الليلة عجبا فما هذا الذي رأيت ، قال قالا أما ) بتخفيف للميم ( إنا سنخبرك ) في رواية جرير « فقلت طوفما بي الليلة » وهى بموحدة وبعضهم بنون ، فأخبراني عما رأيت ، قالا نعم . **قوله** ( فبرفضه ) بكسر الفاء ويقال بضمها ، قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الاشياء وهو القرآن عوقب في أشرف أعضائه وهو الرأس . **قوله** ( وبئسما عن الصلاة المكتوبة ) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم باللفظ « هلله الله القرآن فقام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالتمسار » فان ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على ترك الصلاة المكتوبة ، ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل . **قوله** ( يغدو من بيته ) أى يخرج منه مبكرا . **قوله** ( فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق ) في رواية جرير بن حازم « فكذب يحدث بالكذبة تحمل هته حتى تبلغ الآفاق فيصنع به الى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن اسماعيل في أواخر الجنائز « والرجل الذى رأيت يفتن شدة كذابه ، قال ابن مالك : لا بد من جعل الموصوف الذى هنا للذين كالعلم حتى جاز دخول الفاء في خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله الكرماني ، واللفظ ابن مالك في هذا شاهد على أن الحكم قد يستحق بحزم العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا اذا كان شبيها بمن الشرطية في العموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو الذى يأتي فسكرم ، ولو كان المقصود بالذى معينا ذاك مشابها بمن وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فسكرم لم يجر ، فسكذا الذى لا يجوز الذى يأتي إذا قصدت به معينا ، لكن الذى يبنى هذا قصد التعيين شبيه في اللفظ بالذى يأتي عند قصد العموم لجاز دخول الفاء حلا تشبيه على الشبيه ، ونظيره قوله تعالى ( وما أصابكم يوم النقي الجمعان فيأذن الله ) فان مدلول دما ، معين ومدلول « أصابكم ، ماض ، إلا أنه روى فيه التشبيه اللفظي لشبه هذه الآية بقوله تعالى ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ) فأجرى « ماض » مصاحبة الفاء مجرى واحد انتهى . قال الطائي : هذا كلام متين ،



لكن جواب المالكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعددة المهمة لابد من ذكر كافة التفصيل أوة تدبرها فالغاء جواب أما  
ثم قال : والغاء في قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة مدطوفة حل مدخول وأما في قوله « أما  
الرجل » وقد تحذف الغاء في بعض المحذوفات نظرا إلى أن أما لما حذفت حذفت مقتضاها وكلاهما جهازا وبالله  
التوفيق . وقوله تحمل بالتخفيف الأكثر وبعضهم بالتشديد ، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذب  
من المفاسد وهو فيها غنار غير مكره ولا مانع . قال ابن هبيرة : لما كان الكاذب يساعده أنفه وحنينه لسانه على  
الكذب يروج باطله وقعت المشاركة بينهم في العقوبة . قوله ( في مثل بناء النور ) في رواية جرير « والذي  
رأيت في النقب » : قوله ( فهم الزناة ) مناسبة المعنى لهم لاستحقاقهم أن يفصحوا لأن عادتهم أن يستترا في  
الخلوة فمروا بالهتك ، والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من أعضائهم السفلى . قوله ( فإنه آكل  
الربا ) قال ابن هبيرة إنما عرقب آكل الربا بسباحته في النهر الأحمر وإقامه الحجارة لأن أصل الربا يجرى في  
الذهب والذهب أحمر ، وأما لإقام الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يفتنى عنه شيئا وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل  
أن ماله يزداد واقعه من ورائه محقق . قوله ( الذي عند النار ) في رواية الكشميهني هذه النار « قوله ( خازن جهنم )  
إنما كان كرية الرؤية لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار . قوله ( وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه  
إبراهيم ) في رواية جرير « والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم ، وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى  
( مله إبراهيم ) وقال تعالى ( أن أولى الناس بإبراهيم الذين اتبعوه ) الآية ( وأما الولدان الذين حول  
فكل مولود مات على الفطرة ) في رواية النضر بن شميل « ولد على الفطرة ، وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى  
« وأولاد المشركين ، وفي رواية جرير « فأولاد الناس » لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبي أمامة  
الذي نهى عليه في أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بجوار غلطان بلعبون بين تهرين ، فقلت ما هؤلاء  
قال : ذرية المؤمنين . قوله ( فقال بعض المسلمين ) لم أقف على اسمه . قوله ( وأولاد المشركين ) تقدم البحث فيه  
مستوفى في آخر الجناز وظاهره أنه ينسب إليهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آباؤهم  
لأن ذلك حكم الدنيا . قوله ( وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حن وشطرا منهم قبيح ) كذا في الموضحين بنصب  
شطرا وغير أبي ذر « شطر » في الموضحين بالرفع وحسننا وقبيحا بالنصب ولكل وجه ، ولان في والاسماعيل بالرفع  
في الجميع ، وعليه أقصر الحديث في جمعه ، وقد كان في هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم في روايته  
« والدار الأولى التي دخلت دار طامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهذا ميكائيل » وفي حديث  
أبي أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أتبع شيء منظرنا وأنته ربحا كأنما ربحهم المراحين ، قلت ما هؤلاء ؟  
قال : هؤلاء الزواني والزناة . ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتفاحا وأنته ربحا ، قلت : ما هؤلاء  
قال : هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء  
موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجوها وأطيبه ربحا ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء  
الصديقون والشهداء والصالحون ، الحديث . وفي هذا الحديث من الفوائد أن الإسراء وقع مرارا يظن منا  
على أنحاء شتى . وفيه أن بعض المصاة يعذبون في البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة  
ثم يفسرها على الولاء ليجتمع تصورهما في ذهن ، والتحذير من النوم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن

لمن يحفظه ، ومن الزنا وأكل الربوا ونعمد الكذب ، وأن الذي له قصر في الجنة لا يقم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات ، حتى النبي والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم في الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كفالاته الولدان ، ومنزله هو في المنزل التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الامراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك لكونه يرى نسم بنيه من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويبكي مع أن منزلته هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته . وفيه أن من استوت حسنة وسيآته يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبیرها واستحباب ذلك بعد صلاة الصبح ، لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعا . وفيه استقبال الامام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن حدها وائبة وأراد أن يعظمهم أو يفتيمهم أو يحكمهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة للأقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال الكرمانى : مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات ظاهرة إلا الزناة ففيها خفاء ، وبيان أن العرى فضيحة كالزنا ، والزانى من شأنه طلب الخلوة فناسب التنوير ، ثم هو خائف حذر حال الفعل كأن تحته النار . وقول أيضاً : الحكمة في الانتصار على من ذكر من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالافول أو الفعل ، فالأول على وجود مالا ينفخ منه أن يقال ، والثانى إما بدنى وإما مالى فذكر لسلك منهم مثال يذمه به على من عداه ، كما نبهه من ذكر من أهل الذواب وأنهم أربع درجات . درجات النبي ، ودرجات الأمة أعلاها الشهداء ، وثانيها من بلغ ، وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصا

( خاتمة ) اشتمل كتاب التبعير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، الموصول منها اثنا عشر وخمسون والبقية ما بين معاق ومتابعة ، المذكور منها أربعة وفيها معنى خاصة وسبعون طريقا والبقية خاصة ، وانقسمه مسلم على تخريجها إلا حديث أبى سعيد إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها ، وحديث الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين ، وحديث حكمة من ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث : من تحمل ، ومن استمع ، ومن صور ، وحديث ابن عمر : من أفرى القرى أن يرى عيبيه مالم ير ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

( تم الجزء الثانى عشر ويليه إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن )

## فهرس

## الجزء الثاني عشر من فتح الباري

## ( ٨٥ - كتاب الفرائض )

باب	صفحة	باب	صفحة
مولى تقوم من أنفسهم وابن الاخت منهم	٢٤	٤٨	١
ميراث الأسير	٢٥	٤٩	٢
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	٢٦	٥٠	٣
ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني	٢٧	٥٢	٤
ولائم من انتفى من ولده			٥
من ادعى أخا أو ابن أخ	٢٨	٥٢	٩
من ادعى إلى غيره أبيه	٢٩	٥٤	١٠
إذا ادعت المرأة ابنا	٣٠	٥٥	١٤
القائف	٣١	٥٦	١٦
			١٧
( ٨٦ - كتاب الحدود )			١٨
الزنا وشرب الخمر	١	٥٨	٢٣
ما جاء في ضرب شارب الخمر	٢	٦٣	٢٤
من أمر بضرب الحد في البيه	٣	٦٤	٢٤
الضرب بالجريد والدمال	٤	٦٥	٢٦
ما يكره من لمن شارب الخمر وإته ليس بخارج	٥	٦٥	٢٥
من الملة			٢٧
السارق حين يسرق	٦	٨١	٢٨
لعن السارق إذا لم يسم	٧	٨١	٣٠
الحدود كفارة	٨	٨٤	٣١
ظهر المؤمن حتى إلا في حد أو حق	٩	٨٥	٣٩
إقامة الحدود والانتقام لحرمان الله	١٠	٨٦	٤٠
إقامة الحدود على الشريف والوضيع	١١	٨٦	٤١
كرامية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان	١٢	٨٧	٤٥
( والسارق والسارقة فاعطوا أيديهما )	١٣	٩٦	٤٧
توبة السارق	١٤	١٠٨	

بوصكم الله في أولادكم المذكور مثل حظ الأنديين

تعليم الفرائض

لأنور ، ما تركنا صدقة

من ترك مالا فله

ميراث الولد من أبيه وأمه

ميراث البنات

ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن

ميراث ابنة ابن مع ابنة

ميراث الجد مع الأب والأخوة

ميراث الزوج مع الولد وغيره

ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

ميراث الأخوات مع البنات وصبة

ميراث الأخوات والإخوة

يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج

ذوي الأرحام

ميراث الملاينة

الولد للفراش حرة كانت أو أمة

الولاء لمن أعزق وميراث القبط

ميراث السائبة

لئمن من تبرأ من واليه

إذا أسلم على يديه رجل

ما يرث النساء من الولاء

صفحة	باب	صفحة	باب
١٠٩	١٥	١٧٣	٣٩
١١٠	١٦	١٧٤	٤٠
١١١	١٧	١٧٥	٤١
١١٢	١٨	١٧٥	٤٢
١١٣	١٩	١٨٠	٤٣
١١٧	٢٠	١٨١	٤٤
١٢٠	٢١	١٨٥	٤٥
١٢٧	٢٢	١٨٦	٤٦
١٢٨	٢٣		
١٢٩	٢٤		
١٣١	٢٥		
١٣٣	٢٦		
١٣٥	٢٧		
١٣٦	٢٨		
١٣٦	٢٩		
١٤٤	٣٠		
١٥٦	٣١		
١٥٩	٣٢		
١٦٠	٣٣		
١٦١	٣٤		
١٦٥	٣٥		
١٦٦	٣٦		
١٧٢	٣٧		
	٣٨		
	٣٩		
	٤٠		
	٤١		
	٤٢		
	٤٣		
	٤٤		
	٤٥		
	٤٦		
	٤٧		
	٤٨		
	٤٩		
	٥٠		
	٥١		
	٥٢		
	٥٣		
	٥٤		
	٥٥		
	٥٦		
	٥٧		
	٥٨		
	٥٩		
	٦٠		
	٦١		
	٦٢		
	٦٣		
	٦٤		
	٦٥		
	٦٦		
	٦٧		
	٦٨		
	٦٩		
	٧٠		
	٧١		
	٧٢		
	٧٣		
	٧٤		
	٧٥		
	٧٦		
	٧٧		
	٧٨		
	٧٩		
	٨٠		
	٨١		
	٨٢		
	٨٣		
	٨٤		
	٨٥		
	٨٦		
	٨٧		
	٨٨		
	٨٩		
	٩٠		
	٩١		
	٩٢		
	٩٣		
	٩٤		
	٩٥		
	٩٦		
	٩٧		
	٩٨		
	٩٩		
	١٠٠		
	١٠١		
	١٠٢		
	١٠٣		
	١٠٤		
	١٠٥		
	١٠٦		
	١٠٧		
	١٠٨		
	١٠٩		
	١١٠		
	١١١		
	١١٢		
	١١٣		
	١١٤		
	١١٥		
	١١٦		
	١١٧		
	١١٨		
	١١٩		
	١٢٠		
	١٢١		
	١٢٢		
	١٢٣		
	١٢٤		
	١٢٥		
	١٢٦		
	١٢٧		
	١٢٨		
	١٢٩		
	١٣٠		
	١٣١		
	١٣٢		
	١٣٣		
	١٣٤		
	١٣٥		
	١٣٦		
	١٣٧		
	١٣٨		
	١٣٩		
	١٤٠		
	١٤١		
	١٤٢		
	١٤٣		
	١٤٤		
	١٤٥		
	١٤٦		
	١٤٧		
	١٤٨		
	١٤٩		
	١٥٠		
	١٥١		
	١٥٢		
	١٥٣		
	١٥٤		
	١٥٥		
	١٥٦		
	١٥٧		
	١٥٨		
	١٥٩		
	١٦٠		
	١٦١		
	١٦٢		
	١٦٣		
	١٦٤		
	١٦٥		
	١٦٦		
	١٦٧		
	١٦٨		
	١٦٩		
	١٧٠		
	١٧١		
	١٧٢		
	١٧٣		
	١٧٤		
	١٧٥		
	١٧٦		
	١٧٧		
	١٧٨		
	١٧٩		
	١٨٠		
	١٨١		
	١٨٢		
	١٨٣		
	١٨٤		
	١٨٥		
	١٨٦		
	١٨٧		
	١٨٨		
	١٨٩		
	١٩٠		
	١٩١		
	١٩٢		
	١٩٣		
	١٩٤		
	١٩٥		
	١٩٦		
	١٩٧		
	١٩٨		
	١٩٩		
	٢٠٠		
	٢٠١		
	٢٠٢		
	٢٠٣		
	٢٠٤		
	٢٠٥		
	٢٠٦		
	٢٠٧		
	٢٠٨		
	٢٠٩		
	٢١٠		
	٢١١		
	٢١٢		
	٢١٣		
	٢١٤		
	٢١٥		
	٢١٦		
	٢١٧		
	٢١٨		
	٢١٩		
	٢٢٠		
	٢٢١		
	٢٢٢		
	٢٢٣		
	٢٢٤		
	٢٢٥		
	٢٢٦		
	٢٢٧		
	٢٢٨		
	٢٢٩		
	٢٣٠		
	٢٣١		
	٢٣٢		
	٢٣٣		
	٢٣٤		
	٢٣٥		
	٢٣٦		
	٢٣٧		
	٢٣٨		
	٢٣٩		
	٢٤٠		
	٢٤١		
	٢٤٢		
	٢٤٣		
	٢٤٤		
	٢٤٥		
	٢٤٦		
	٢٤٧		
	٢٤٨		
	٢٤٩		
	٢٥٠		
	٢٥١		
	٢٥٢		
	٢٥٣		
	٢٥٤		
	٢٥٥		
	٢٥٦		
	٢٥٧		
	٢٥٨		
	٢٥٩		
	٢٦٠		
	٢٦١		
	٢٦٢		
	٢٦٣		
	٢٦٤		
	٢٦٥		
	٢٦٦		
	٢٦٧		
	٢٦٨		
	٢٦٩		
	٢٧٠		
	٢٧١		
	٢٧٢		
	٢٧٣		
	٢٧٤		
	٢٧٥		
	٢٧٦		
	٢٧٧		
	٢٧٨		
	٢٧٩		
	٢٨٠		
	٢٨١		
	٢٨٢		
	٢٨٣		
	٢٨٤		
	٢٨٥		
	٢٨٦		
	٢٨٧		
	٢٨٨		
	٢٨٩		
	٢٩٠		
	٢٩١		
	٢٩٢		
	٢٩٣		
	٢٩٤		
	٢٩٥		
	٢٩٦		
	٢٩٧		
	٢٩٨		
	٢٩٩		
	٣٠٠		
	٣٠١		
	٣٠٢		
	٣٠٣		
	٣٠٤		
	٣٠٥		
	٣٠٦		
	٣٠٧		
	٣٠٨		
	٣٠٩		
	٣١٠		
	٣١١		
	٣١٢		
	٣١٣		
	٣١٤		
	٣١٥		
	٣١٦		
	٣١٧		
	٣١٨		
	٣١٩		
	٣٢٠		
	٣٢١		
	٣٢٢		
	٣٢٣		
	٣٢٤		
	٣٢٥		
	٣٢٦		
	٣٢٧		
	٣٢٨		
	٣٢٩		
	٣٣٠		
	٣٣١		
	٣٣٢		
	٣٣٣		
	٣٣٤		
	٣٣٥		
	٣٣٦		
	٣٣٧		
	٣٣٨		
	٣٣٩		
	٣٤٠		
	٣٤١		
	٣٤٢		
	٣٤٣		
	٣٤٤		
	٣٤٥		
	٣٤٦		
	٣٤٧		
	٣٤٨		
	٣٤٩		
	٣٥٠		
	٣٥١		
	٣٥٢		
	٣٥٣		
	٣٥٤		
	٣٥٥		
	٣٥٦		
	٣٥٧		
	٣٥٨		
	٣٥٩		
	٣٦٠		
	٣٦١		
	٣٦٢		
	٣٦٣		
	٣٦٤		
	٣٦٥		
	٣٦٦		
	٣٦٧		
	٣٦٨		
	٣٦٩		
	٣٧٠		
	٣٧١		
	٣٧٢		
	٣٧٣		
	٣٧٤		
	٣٧٥		
	٣٧٦		
	٣٧٧		
	٣٧٨		
	٣٧٩		
	٣٨٠		
	٣٨١		
	٣٨٢		
	٣٨٣		
	٣٨٤		
	٣٨٥		
	٣٨٦		
	٣٨٧		
	٣٨٨		
	٣٨٩		
	٣٩٠		
	٣٩١		
	٣٩٢		
	٣٩٣		
	٣٩٤		
	٣٩٥		
	٣٩٦		
	٣٩٧		
	٣٩٨		
	٣٩٩		
	٤٠٠		
	٤٠١		
	٤٠٢		
	٤٠٣		
	٤٠٤		
	٤٠٥		
	٤٠٦		
	٤٠٧		
	٤٠٨		
	٤٠٩		
	٤١٠		
	٤١١		
	٤١٢		
	٤١٣		
	٤١٤		
	٤١٥		
	٤١٦		
	٤١٧		
	٤١٨		
	٤١٩		
	٤٢٠		
	٤٢١		
	٤٢٢		
	٤٢٣		
	٤٢٤		
	٤٢٥		
	٤٢٦		
	٤٢٧		
	٤٢٨		
	٤٢٩		
	٤٣٠		
	٤٣١		
	٤٣٢		
	٤٣٣		

صفحة	باب
٢٩٠	٧ من ترك قتال الخوارج لتألف وأن لا ينفر الناس عنه
٣٠٢	٨ لا تقوم الساعة حتى يقتل فئتان دعوتها واحدة
٣٠٣	٩ ما جاء في المتاولين
( ٨٩ - كتاب الإكراه )	
٣١٥	١ من اختار العزب والقتل والموانىء على الكفر
٣١٧	٢ في بيع المكروه ونحوه في الحق وشهده
٣١٨	٣ لا يجوز نكاح المكروه
٣١٩	٤ إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعة لم يجر
٣٢٠	٥ من الإكراه كره وكره واحد
٣٢١	٦ إذا استكرهت المرأة على الوفا فلا حد عليها
٣٢٣	٧ بين الرجل صاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه
( ٩٠ - كتاب الحيل )	
٣٢٧	١ في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الإيمان وغيرها
٣٢٩	٢ في الصلاة
٣٣٠	٣ في الزكاة
٣٣٣	٤ الحيلة في النكاح حدثنا مسدد حدثنا يحيى
٣٣٥	٥ ما يكره من الاحتياال في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء
٣٣٦	٦ ما يكره من التناجس
٣٣٦	٧ ما ينهى من الخداع في البيوع
٣٣٧	٨ ما ينهى من الاحتياال الولي في اليتيمة المرفوعة وأن لا يسكل صداقتها
٣٣٧	٩ إذا غصب جارية فزعم أنها مانت
٣٣٩	١٠ حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسوله

صفحة	باب
٢١٩	١٨ إذا حض رجلا فوتمت ثيابه
٢٢٣	١٩ السن بالنس
٢٢٥	٢٠ دية الأصابع
٢٢٦	٢١ إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتل منهم كلهم
٢٢٩	٢٢ القسامة
٢٤٣	٢٣ من اطلع في بيت قوم أففوا منه فلا دية له
٢٤٦	٢٤ العانة
٢٤٦	٢٥ جنين المرأة
٢٥٢	٢٦ جنين المرأة وأن العقل على الوالد ومصبية الوالد لا على الولد
٢٥٣	٢٧ من استعان عبدا أو صبيا
٢٥٤	٢٨ المعدن جبار والبئر جبار
٢٥٦	٢٩ المعياء جبار
٢٥٩	٣٠ لثم من قتل ذميا بغير جرم
٢٦٠	٣١ لا يقتل المسلم بالكافر
٢٦٢	٣٢ إذا اظلم المسلم يهوديا عند الغضب

( ٨٨ - كتاب استنابة المرتدين )

( والمعاندين وقتالهم )

٢٦٤	١ لثم من أشرك بالله وحقوبته في الدنيا والآخرة
٢٦٧	٢ حكم المرتد والمرتدة
٢٧٥	٣ قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا الى الردة
٢٨٠	٤ إذا عرض الذي وشهده بسبب النبي ﷺ ولم يصرح
٢٨٢	٥ حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي
٢٨٢	٦ قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم

باب	صفحة	باب	صفحة
٢١	٣٩٩	١١	٢٣٩
ثياب الحرور في المنام		في النكاح	
٢٢	٤٠٠	١٢	٢٤٢
المفاتيح في اليد		ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والعشائر	
٢٣	٤٠١	١٣	٢٤٤
التعليق بالعروة والحلقة		ما يكره من الاحتيال في الأفراد من الطاعون	
٢٤	٤٠١	١٤	٢٤٥
عمود الفسطاط تحت وسادته		في الهبة والشفعة	
٢٥	٤٠٣	١٥	٢٤٨
الاستبرق ودخول الجنة في المنام		احتيال العامل ليجدي له	
٢٦	٤٠٤		
القيد في المنام			
٢٧	٤١٠		
الدين الجارية في المنام			
٢٨	٤١٢		
تزوج الماء من البحر حتى يروى الناس			
٢٩	٤١٤		
تزوج الذنوب والذنوبين من البئر بضمف			
٣٠	٤١٥		
الاستراحة في المنام			
٣١	٤١٥		
القصر في المنام			
٣٢	٤١٦		
الوضوء في المنام			
٣٣	٤١٧		
الطاووف بالكعبة في المنام			
٣٤	٤١٧		
إذا أمطى فضله غيره في النوم			
٣٥	٤١٨		
الامن وزهاب الروح في المنام			
٣٦	٤١٩		
الاخذ على العين في النوم			
٣٧	٤٢٠		
القدح في النوم			
٣٨	٤٢٠		
إذا طار النسي في المنام			
٣٩	٤٢١		
إذا رأى بقرًا تحرر			
٤٠	٤٢٣		
النفخ في المنام			
٤١	٤٢٥		
إذا رأى أنه أخرج الشيء من كورة			
فأسكنه موضعًا آخر			
٤٢	٤٢٦		
المرأة السوداء			
٤٣	٤٢٦		
المرأة الثائرة الرأس			
٤٤	٤٢٦		
إذا أهر سيفا في المنام			
٤٥	٤٢٧		
من كذب في حله			
٤٦	٤٣٠		
إذا رأى ما يكره فلا ينجس بها ولا يذكرها			
٤٧	٤٣١		
من لم ير الرؤيا لأول طهر إذا لم يصب			
٤٨	٤٣٨		
تسبب الرؤيا بعد صلاة الصبح			

( ٩١ - كتاب التعبير )

١	٣٥١	أول ما يبدى به رسول الله ﷺ من الروحى
٢	٣٦١	الرؤيا الصادقة
٣	٣٦٨	رؤيا الصالحين
٤	٣٧٣	الرؤيا من الله
٥	٣٧٥	الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين
٦	٣٧٦	جزء من النبوة
٧	٣٧٧	المبشرات
٨	٣٧٩	رؤيا يوسف
٩	٣٨٠	رؤيا إبراهيم عليه السلام
١٠	٣٨٣	النواطق على الرؤيا
١١	٣٩٠	رؤيا أهل السجن والفساد والشرك
١٢	٣٩١	من رأى النبي ﷺ في المنام
١٣	٣٩٢	رؤيا الليل رواه سمرة
١٤	٣٩٣	الرؤيا بالناهة
١٥	٣٩٣	رؤيا النساء
١٦	٣٩٤	الحلم من الشيطان
١٧	٣٩٥	الابن
١٨	٣٩٥	إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظفاره
١٩	٣٩٧	القميص في المنام
٢٠	٣٩٩	جر القميص في المنام
		الحضر في المنام والروضة الخضراء
		كعب المرأة في المنام

# فَتْحُ الْبَارِي

بِشْرَحِ

## صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَرَّ الْعَسْكَلَانِيِّ  
" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفرس أبجدي بأمر أكتب صحيح البخاري

رَأَى أَوَّلَهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نُسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْطَرِيقَةِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرَّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَرَأَتْهُ وَأَبْرَأَتْهُ وَأَمَارَتُهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الثالث عشر

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزاعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنباط المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سحود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزاعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المعازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المصائب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - العزبة والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضع هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه وقد وضع على علاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق (يوسف المرعشلي)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٩٢ - كتاب الفتن

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الفتن ) في رواية كريمة والأصلي تأخير البسملة . والفتن جمع فتنة ، قال الراغب : أصل الفتن إدخال الذهب في النار لتظهر جودته من رذاته ، ويستعمل في إدخال الانسان النار ويطلق على العذاب كقوله ﴿ ذوقوا فنتنكم ﴾ ، وعلى ما يحصل عند العذاب كقوله تعالى ﴿ ألا في الفتنة سقطوا ﴾ ، وعلى الاختبار كقوله ﴿ وفتنناك فتونا ﴾ ، وفيما يدفع اليه الانسان من شدة ورغاه ، وفي الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالاً ، قال تعالى ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ ومنه قوله ﴿ وإن كادوا ليفتنونك ﴾ أى يوقعونك في بلية وشدة في صرفك عن العمل بما أوحى اليك . وقال أيضاً الفتنة تكون من الأفعال الصادرة من الله ومن العبد كالبلية والمصيبة والقتل والعذاب والمعصية وغيرها من المسكروهاة : فإن كانت من الله فهي على وجه الحكمة ، وإن كانت من الانسان بغير أمر الله فهي مذمومة ، فقد ذم الله الانسان بايقاع الفتنة كقوله ﴿ والفتنة أشد من القتل ﴾ وقوله ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ وقوله ﴿ ما أنتم عليه بفاتنين ﴾ وقوله ﴿ بأيكم المفتون ﴾ وكقوله ﴿ واحذرهم أن يفتنوك ﴾ . وقال غيره : أصل الفتنة الاختبار ، ثم استعملت فيما أخرجه الحنفية والاختبار إلى المسكروه ، ثم أطلقت على كل مكروه أو آيل اليه كالسكر والإثم والتحريق والفضيحة والفجور وغير ذلك

#### ١ - باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿ واتقوا فتنةً لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾

وما كان النبي ﷺ يُحذِّرُ منَ الْفِتَنِ

٧٠٤٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** بشر بن السري **حدثنا** نافع بن عمر بن ابن أبي مايكة قال « قالت أسماء عن النبي ﷺ قال : أنا على حوضي أنتظر من يردُّ عليّ ، فيؤخذ بناس من دُونِي أقول : أمّتي ، فيقول : لاندري ، مشوا على الفهم قرى » . قال ابن أبي مايكة : اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن

٧٠٤٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن مُثيرة عن أبي وائل قال قال عبد الله : قال النبي ﷺ : أنا فرطكم على الحوض ، كبر مني إلى رجال منكم حتى إذا أهويت لأولهم اختلجوا دُونِي فأقول : أي رب ، أصحابي ، فيقول : لاندري ما أحدثوا بعدك »

٧٠٥٠ ، ٧٠٥١ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل ابن سعد يقول : سمعتُ النبي ﷺ يقول : أنا فرطكم على الحوض من وردّه شرب منه ومن شرب منه لم يظمأ بعده أبداً ، أي دُنِّي على أنوام أفرقهم ويبرفوني ، ثم يحالُ بيني وبينهم » . قال أبو حازم فسمعتُ للثيمان بن

أبي عياش وأنا أحدثهم هذا فقال : هكذا سمعت سملاً ؟ فقلت : نعم . قال : وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري كسمته يزيد فيه قال « إنهم مني » فيقال : إنك لا تدري ما بدّلوا بعدك ، فأقول : سحفاً سحفاً لمن يدّل بعدي »

قوله ( باب ما جاء في قول الله تعالى : واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) . قلت : ورد فيه ما أخرجه أحمد والبرار من طريق مطرف بن عبيد الله بن الشخير قال : قلنا للزبير - يعني في قصة الجمل - يا أبا عبد الله ما جاء بك ؟ ضيعتم الخليفة الذي قتل - يعني عثمان - بالمدينة ثم جئتم تطلبون بدمه - يعني بالبصرة - فقال الزبير : أنا قرأنا على عهد رسول الله ﷺ و ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ، لم نسكن نحسب أنا أهلها حتى وقعت منا حيرت وقعت ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : قال الزبير : لقد خوفنا بهذه الآية ونحن مع رسول الله ﷺ ، وما ظننا أنا خصصنا بها ، وأخرجه النسائي من هذا الوجه نحوه وله طرق أخرى عن الزبير عند الطبري وغيره ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : نزلت في أهل بدر خاصة فأصابهم يوم الجمل ، وعند ابن أبي شيبة نحوه : وعند الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : أمر الله المؤمنين أن لا يلقوا المنكر بين أظهرهم فيعمهم العذاب ، ولهذا الأثر شاهد من حديث عدي بن عميرة سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الله عز وجل لا يهذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على أن ينسكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة ، أخرجه أحمد بإسناد حسن وهو عند أبي داود من حديث العرس بن عميرة وهو أخو عدي ، وله شواهد من حديث حذيفة وجريز وغيرهما عند أحمد وغيره . قوله ( وما كان النبي ﷺ يحذر ) بالتشديد ( من الفتن ) يشير إلى ما تضمنته حديث الباب من الوعيد على التبديل والأحداث ، فإن الفتن غالباً إنما تنشأ عن ذلك . ثم ذكر حديث أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً : أنا على حوض أنظر من يرد عليّ ، فيؤخذ بناس ذات الشمال ، الحديث وحديث عبد الله بن مسعود رفعه : أنا فرطكم على الحوض فلا يرفن إلى أقوام ، الحديث ، وحديث سهل بن سعد بمعناه ، ومع حديث أبي سعيد وفي جميعها : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، لفظ ابن مسعود والآخرين بمعناه . وقد تقدمت في ذكر الحوض آخر كتاب الرقاق وتقدم شرحها في « باب الحشر » قبل ذلك في كتاب الرقاق أيضاً ، وقوله في حديث أسماء : حدثنا بشر بن السري ، هو بكسر الموحدة وسكون المعجمة وأبوه بفتح المهملة وكسر الراء بعدها ياء ثقيلة ، وبشر بصرى سكن مكة وكان صاحب مواظ فلقلب الأفوه ، وهو ثقة عند الجميع إلا أنه كان تكلم في شيء يتعاق برؤية الله في الآخرة فقام عليه الحميدي فاعتذر وتنصل فتكلم فيه بعضهم حتى قال ابن معين رأيت به بكه يدعوني من ينسبه لرأى جهنم ، وقال ابن عدي : له أفراد وغرائب . قلت : وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وضع أنه متابعة ، وقوله في حديث سهل : من ورده شرب ، وقع في رواية الكشميهني : يشرب ، وقوله : لم يظماً ، قيل هو كناية عن أنه يدخل الجنة لأنه صفة من يدخلها ، وفي حديث أبي سعيد : إنك لا تدري ما بدّلوا ، وقع في رواية الكشميهني : ما أحدثوا ، وحاصل ما حمل عليه حال المذكورين أنهم ان كانوا ممن ارتد عن الاسلام فلا إشكال في تبرئ النبي ﷺ منهم وإبعادهم ، وإن كانوا ممن لم يرتد لكن أحدث معصية كبيرة من أعمال البدن أو بدعة من اعتقاد القلب فقد أجاب بعضهم بأنه يحتمل أن يكون أعرض عنهم ولم يشفع لهم اتباعاً لأمر الله فيهم حتى يعاقبهم على جنائيتهم ،

ولا مانع من دخولهم في عموم شفاعته لاهل الكبائر من أمته فيخرجون عند اخراج الموحدين من النار والله أعلم

## ٢ - باب قول النبي ﷺ « سترون بعدى أمورا تنسكرونها »

وقال عبد الله بن زيد « قال النبي ﷺ : اصبروا حتى ' تلتقوني على الخوض »

٧٠٥٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب قال « سمعتُ عبد الله

قال : قال لنا رسول الله ﷺ : إنكم سترون بعدى أئمة وأمورا ' تنسكرونها . قالوا : فإنا سرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا إليهم حقهم ، وسلوا الله حقكم »

٧٠٥٣ - **حديث** مسدد عن عبد الوارث عن الجعد عن أبي رجاء « عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال

من كره من أميره شيئا فليصبر ، فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية »

[ الحديث ٧٠٥٣ - طرفه في ٧٠٥٤ ، ٧١٤٣ ]

٧٠٥٤ - **حديث** أبو القاسم حدثنا حماد بن زيد عن الجعد عن أبي عثمان حدثني أبو رجاء الطاردي قال

« سمعت ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من فارق الجماعة شبرا فإت إلا مات ميتة جاهلية »

٧٠٥٥ - **حديث** إسماعيل حدثني ابن وهب عن عمرو عن بكير عن بسر بن سعيد عن جندب بن أبي

أمية قال « دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قننا : أصلحك الله ، حدثنا بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ ، قال : دعانا النبي ﷺ فبايعناه »

٧٠٥٦ - « قال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة

علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ، إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان »

[ الحديث ٧٠٥٦ - طرفه في : ٧٢٠٠ ]

٧٠٥٧ - **حديث** محمد بن عرفة حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك « عن أسيد بن حضير أن

رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، استعملت فلانا ولم تستعملني . قال : إنكم سترون بعدى أئمة ، فاصبروا حتى ' تلتقوني »

قوله ( باب قول النبي ﷺ سترون بعدى أمورا تنسكرونها ) هذا اللفظ بعض المتن المذكور في ثاني أحاديث الباب وهي ستة أحاديث ، الأول قوله ( وقال عبد الله بن زيد الخ ) هو طرف من حديث وصله المصنف في غزوة

حين من كتاب المغازي وفيه أنه عليه السلام قال للانصار : انكم ستلقون بعدى أثره ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض ، وتقدم شرحه هناك . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا زيد بن وهب ) للاعمش فيه شيخ آخر أخرجه الطبراني في الاوسط من رواية يحيى بن عيسى الرملى عن الاعمش عن أبي سازم عن أبي هريرة مثل رواية زيد بن وهب . قوله ( عبد الله ) هو ابن مسعود وصرح به في رواية الثوري عن الاعمش في علامات النبوة . قوله ( انكم سترون بعدى أثره ) في رواية الثوري « أثره » ، وتقدم ضبط الأثره وشرحها في شرح الحديث الذى قبله ، وحاصلها الاختصاص بحظ دنيوى . قوله ( وأمورا تنكرونها ) يعنى من أمور الدين ، وسقطت الواو من بعض الروايات فهذا بدل من أثره ، وفي حديث أبي هريرة الماضى في ذكر بنى اسرائيل عن منصور هنا زيادة في أوله قال : كان بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما مات نبي قام بعده نبي ، وانه لاني بعدى ، وستكون خلفاء فيكثرون ، الحديث وفيه معنى ما في حديث ابن مسعود . قوله ( قالوا فما تأمرنا ) أى أن نفعل إذا وقع ذلك . قوله ( أدوا اليهم ) أى الى الامراء ( حقهم ) أى الذى وجب لهم المطالبة به وقبضه سواء كان يختص بهم أو يعم . ووقع في رواية الثوري « تؤدون الحق الذى عليكم » ، أى بدل المال الواجب في الزكاة والنفس في الخروج الى الجهاد عند التبيين ونحو ذلك . قوله ( وسلوا الله حكمكم ) في رواية الثوري « وتسالون الله الذى لكم » ، أى بأن يلهمهم انصافكم أو يبدل لكم خيرا منهم ، وهذا ظاهره العموم في المخاطبين ، ونقل ابن التين عن الداودى أنه خاص بالانصار وكأنه أخذه من حديث عبد الله بن زيد الذى قبله ، ولا يلزم من مخاطبة الانصار بذلك أن يختص بهم فانه يختص بهم بالنسبة الى المهاجرين ويختص ببعض المهاجرين دون بعض ، فالمستأثر من يلى الأمر ومن عداه هو الذى يستأثر عليه ، ولما كان الأمر يختص بقريش ولا حظ للانصار فيه خوطب الانصار بأنكم ستلقون أثره ، وخوطب الجميع بالنسبة لمن يلى الأمر ، فقد ورد ما يدل على التعميم ، ففي حديث يزيد بن سلمة الجعفي عند الطبراني أنه قال : يا رسول الله ان كان علينا أمراء يأخذون بالحق الذى علينا ويمنعونا الحق الذى لنا أنقاتلهم ؟ قال : لا ، عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ، وأخرج مسلم من حديث أم سلمة مرفوعا « سيكون أمراء فيعرفون وينكرون ، فمن كره برى ومن أنكر سلم ، ولسكن من رضى وتابع . قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ، ماصلوا ، ومن حديث عرف بن مالك رفعه في حديث في هذا المعنى « قلنا يا رسول الله أفلا نناذبهم عند ذلك ؟ قال : لا ، ما أقاموا الصلاة » ، وفي رواية له « بالسيف » ، وزاد « وإذا رأيتم من ولائكم شيئا تسكرهونه فاكروهوا عمله ولا تنزعوا يدا من طاعة » ، وفي حديث عمر في مسنده للاسماعيلي من طريق أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر رفعه قال « أتاني جبريل فقال : ان أمتك مفتتنة من بعدك ، فقلت : من أين ؟ قال : من قبل أمرائهم وقرائهم ، يمنع الأمراء الناس الحقوق فيطلبون حقوقهم فيفتنون ، ويتبع القراء هؤلاء الأمراء فيفتنون . قلت : فكيف يسلم من سلم منهم ؟ قال بالكف والصبر ان أعطوا الذى لهم أخذوه وان منعه تركوه » . الحديث الثالث والرابع حديث ابن عباس من وجهين في الثانى التصريح بالتحديث والسماح في موضوعى المنعنة فى الأول . قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد . والجعد هو أبو عثمان المذكور فى السند الثانى ، وأبو رجاء هو العطاردى واسمه عمران . قوله ( من كره من أميره شيئا فليصبر ) زاد فى الرواية الثانية « عليه » . قوله ( فانه من خرج من السلطان ) أى من طاعة السلطان ، ووقع عند مسلم « فانه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان » ، وفى الرواية الثانية « من فارق الجماعة » ، وقوله « شبرا » بكسر المعجمة

وسكون الموحدة وهي كناية عن معصية السلطان ومحاربه ، قال ابن أبي حمزة : المراد بالمعارقة السعى في حل عقد البيعة التي حصلت لتلك الأمير ولو بأذن شيء ، فكفى عنها بمقدار الشهر ، لأن الأخذ في ذلك يؤول الى سفك الدماء بغير حق . **قوله** ( مات ميتة جاهلية ) في الرواية الاخرى ، فمات الامات ميتة جاهلية ، وفي رواية لمسلم ، فميتته ميتة جاهلية ، وعنده في حديث ابن عمر رفعه ، من خلج يدا من طاعة لبي الله ولا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، قال لسكرماني : الاستثناء هنا بمعنى الاستفهام الانكارى أى ما فارق الجماعة أحد الا جرى له كذا ، أو حذف ، ما ، فهي مقدره ، أو ، الا . زائدة أو عاطفة على رأى الكوفيين ، والمراد بالميتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت موت أهل الجاهلية على ضلال وليس له امام مطاع ، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك ، وليس المراد أنه يموت كافرا بل يموت عاصيا ، ويحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره ومعناه أنه يموت مثل موت الجاهلي وان لم يكن هو جاهليا ، أو أن ذلك ورد مورد الزجر والتنفير وطاهره غير مراد ، ويؤيد أن المراد بالجاهلية التشبيه قوله في الحديث الآخر ، من فارق الجماعة شبرا فمكأنما خلع ربة الاسلام من عنقه ، أخرجه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ومصححا من حديث الحارث بن الحارث الاشعري في أثناء حديث طويل ، وأخرجه البزار والطبراني في الأوسط ، من حديث ابن عباس وفي سنده خليف بن دعلج وفيه مقال ، وقال ، من رأسه ، بدل ، عنقه ، قال ابن بطلان : في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار ، وقد أجمع العقهاء على وجوب طاعة السلطان المتعبد والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حق اسماء وتسكين الذمهم ، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان السكر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث الذي بعده . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن الحارث وعند مسلم وحدثنا عمرو بن الحارث ، . **قوله** ( عن بكير ) هو ابن عبد الله بن الأشج ، وعند مسلم وحدثني بكير ، . **قوله** ( عن بسر ) بضم الموحدة وسكون المهملة ، ووقع في بعض النسخ بكسر أوله وسكون المعجمة وهو تصحيف ، وجنادة بضم الجيم وتحميف النون . ووقع عند الاسماعيل من طريق عثمان بن صالح وحدثنا ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيرا حدثه أن بسر بن سعيد حدثه أن جنادة حدثه ، . **قوله** ( دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا : أصلحك الله حدث بحديث ) في رواية مسلم وحدثنا ، وقولهم وأصلحك الله ، يحتمل أنه أراد الدعاء له بالصالح في جسمه ليعافى من مرضه أو أعم من ذلك ، وهي كلمة اعتادوها عند افتتاح الطلب . **قوله** ( دعانا النبي ﷺ فبايعناه ) ليلة العقبة كما تقدم ايضاحه في أوائل كتاب الإيمان أول الصحيح . **قوله** ( فقال فيما أخذ علينا ) أى اشترط علينا . **قوله** ( أن بايعنا ) بفتح العين ( على السمع والطاعة ) أى له ( في منشطنا ) بفتح الميم والمعجمة وسكون النون بينهما ( ومكرهنا ) أى في حالة نشاطنا وفي الحالة التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به . وبطل ابن التين عن الداودي أن المراد الاشياء التي يكرهونها ، قال ابن التين : والظاهر أنه أراد في وقت السكسل والمشقة في الخروج ليطلب قوله منشطنا . قلت : ويؤيده ما وقع في رواية اسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن عبادة عند أحمد في النشاط والسكسل ، . **قوله** ( وعمرنا ويسرنا ) في رواية اسماعيل بن عبيد ، وعلى النسخة في العسر واليسر ، وزاد وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، . **قوله** ( وأثرة علينا ) بفتح الهزلة والمثلثة وقد تقدم

موضع ضبطها في أول الباب ، والمراد أن طواعيتهم لمن يتولى عليهم لا تتوقف على إيصالهم حقوقهم بل عليهم الطاعة ولو منعهم حقهم . قوله ( وأن لا تنازع الأمر أهله ) أي الملك والإمارة ، زاد أحمد من طريق عمير بن هاني عن جنادة و أن رأيت أن لك - أي وأن اعتقدت أن لك - في الأمر حقاً فلا تعمل بذلك الظن بل اسمع وأطع إلى أن يصل إليك بغير خروج عن الطاعة ، زاد في رواية حبان أبي النضر عن جنادة عند ابن حبان وأحمد ، وأن أكلوا مالك وضربوا ظهرك ، وزاد في رواية الوليد بن عباد عن أبيه ، وأن تقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم ، وسيأتي في كتاب الأحكام . قوله ( إلا أن تروا كفراً بواحاً ) بموحدة ومهملة ، قال الخطابي : معنى قوله بواحاً يريد ظاهراً بادياً من قولهم باح بالشيء يبرح به بوحاً وبواحاً إذا أذاعه وأظهره ، وأنكر ثبات في الدلائل بواحاً وقال : إنما يجوز بوحاً بسكون الواو وبواحاً بضم أوله ثم همزة مدودة ، وقال الخطابي : من رواه بالراء فهو قريب من هذا المعنى ، وأصل البراح الأرض الفقراء التي لا أنيس فيها ولا بناء ، وقيل البراح البيان يقال برح الخفاء إذا ظهر ، وقال النووي : هو في معظم النسخ من مسلم بالواو وفي بعضها بالراء . قلت : ووقع عند الطبراني من رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب في هذا الحديث كفراً صراحاً ، بصاد مهملة مضمومة ثم راء ، ووقع في رواية حبان أبي النضر المذكورة ، إلا أن يكون معصية لله بواحاً ، وعند أحمد من طريق عمير بن هاني عن جنادة ، ما لم يأمروك بإثم بواحاً ، وفي رواية اسماعيل بن عبيد عند أحمد والطبراني والحاكم من روايته عن أبيه عن عبادة ، سبيل أموركم من بعدى رجال يعرفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون ، فلا طاعة لمن عصى الله ، وعند أبي بكر بن أبي شيبة من طريق أزهر بن عبد الله عن عبادة رفعه ، سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا تعرفون ويفعلون ما تنكرون فليس لأولئك عليكم طاعة . قوله ( عندكم من الله فيه برهان ) أي نص آية أو خبر صحيح لا يمتثل التأويل ، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يمتثل التأويل ، قال النووي : المراد بالكفر هنا المعصية ، ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعرضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعسونه من قواعد الإسلام ؛ فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحق حيثما كنتم انتهى . وقال غيره : المراد بالإثم هنا المعصية والكفر ، فلا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر ، والذي يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية فلا ينازعه بما يقدر في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر ، وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية ، فإذا لم يقدر في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق ويتوصل إلى تنبيه الحق له بغير عنف ، ومحل ذلك إذا كان قادراً وأنه أعلم . ونقل ابن التين عن الداودي قال : الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلع بغير فتنة ولا طم و جب ، والا فالواجب الصبر . وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء ، فإن أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلجوا في جواز الخروج عليه ، والصحيح المنع إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه . الحديث السادس حديث أسد عن أسيد بن حضير ذكره مختصراً ، وقد تقدم بتمامه مشروحاً في مناقب الأنصار ، والسر في جوابه عن طلب الولاية بقوله « سترون بعدى أثرة » إرادة نفي طنه أنه آثر الذي ولاه عليه ؛ فبغير له أن ذلك لا يقع في زمانه ، وأنه لم يخصه بذلك لذاته بل لعموم مصلحة المسلمين . وأن الاستئثار للحظ النبوي إنما يقع بعده ، وأمرهم عند وقوع ذلك بالصبر



أمية الذي ولي الخلافة بعد ذلك ، وكان يسلى لمعاوية إمرة المدينة تارة وسعيد بن العاص - والد عمرو - يلها لمعاوية تارة . **قوله** ( سمعت الصادق المصدوق ) تقدم بيانه في كتاب القدر والمراد به النبي ﷺ ، وقد وقع في رواية عبد الصمد المذكر أن أبا هريرة قال وقال رسول الله ﷺ ، وفي رواية له أخرى : سمعت رسول الله ﷺ ، **قوله** ( هلك أمتي ) في رواية المسكي ، هلاك أمتي ، وهو المطابق لما في الترجمة . وفي رواية عبد الصمد ، هلاك هذه الأمة ، والمراد بالأمة هنا أهل ذلك العصر ومن قاربهم لا جميع الأمة الى يوم القيامة . **قوله** ( على يدي غلة ) كذا للاكثر بالشذية ، وللرخصي والسكشميني « أيدي » بصيغة الجمع ، قال ابن بطال : جاء المراد بالهلاك مبينا في حديث آخر لأبي هريرة أخرجه علي بن معبد وابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « أعوذ بالله من إمارة الصبيان » قالوا وما إمارة الصبيان ؟ قال : ان أطعتموهم هلكتم - أي في دينكم - وان عصيتموهم أهلكوكم ، أي في دنياكم بازهاق النفس أو باذهاب المال أو بهما ، وفي رواية ابن أبي شيبة « أن أبا هريرة كان يمشي في السوق ويقول : اللهم لاتدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان » وفي هذا إشارة الى أن أول الأغيلة كان في سنة ستين وهو كذلك فان يزيد بن معاوية استخلف فيها وبقى الى سنة أربع وستين فبات ثم ولي ولده معاوية ومات بعد أشهر ، وهذه الرواية تخصص رواية أبي زرعة عن أبي هريرة الماضية في علامات النبوة بلفظ « يهلك الناس هذا الحى من قريش » وان المراد بعض قريش وهم الاحداث منهم لا كلهم . والمراد أنهم يهلكون الناس بسبب طلبهم الملك والقتال لاجله فتفسد أحوال الناس ويكثر الخبط بتوالى الفتن ، وقد وقع الأمر كما أخبر ﷺ ، وأما قوله « لو أن الناس اعتزلوهم ، محذوف الجواب وتقديره : سكان أولى بهم » ، والمراد باعتزالهم أن لا يداخلوهم ولا يقاتلوا معهم ويفرروا بدينهم من الفتن ، ويحتمل أن يكون « لو » للتمنى فلا يحتاج الى تقدير جواب . ويؤخذ من هذا الحديث استحباب هجران البلدة التي يقع فيها إظهار المعصية فانها سبب وقوع الفتن التي ينشأ عنها عموم الهلاك قال ابن وهب عن مالك : تهجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهارا ، وقد صنع ذلك جماعة من السلف . **قوله** ( فقال مروان : لعنة الله عليهم غلة ) في رواية عبد الصمد « لعنة الله عليهم من أغيلة » ، وهذه الرواية تفسر المراد بقوله في رواية المسكي « فقال مروان غلة » ، كذا اقتصر على هذه الكلمة فدللت رواية الباب أنها مختصرة من قوله لعنة الله عليهم غلة فكان التقدير غلة عليهم لعنة الله أو ملعونون أو نحو ذلك ، ولم يرد التعجب ولا الاستثبات . **قوله** ( فقال أبو هريرة : لو شئت أن أقول بنى فلان وبني فلان لفعلت ) في رواية الاسماعيلي « من بنى فلان وبني فلان لقلت » ، وكان أبا هريرة كان يعرف أسماءهم وكان ذلك من الجواب الذي لم يحدث به ، وتقدمت الإشارة اليه في كتاب العلم ، وتقدم هناك قوله « لو حدثت به لقطعتم هذا البلعوم » . **قوله** ( فكنت أخرج مع جدى ) قائل ذلك عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو وجده سعيد بن عمرو « وكان مع أبيه لما غلب على الشام » ثم لما قتل تحول سعيد ابن عمرو الى الكوفة فسكنها الى أن مات . **قوله** ( حين ملكوا الشام ) أى وغيرها لما ولوا الخلافة ، وانما خصت الشام بالذكر لانها كانت مساكنهم من عهد معاوية . **قوله** ( فاذا رأيهم غلبانا أحداثا ) هذا يقوى الاحتمال الماضى وأن المراد أولاد من استخلف منهم ، وأما ترده في أيهم المراد بحديث أبي هريرة فمن جهة كون أبي هريرة لم يفصح بأسمائهم ، والذي يظهر أن المذكورين من جهلتهم ، وأن أولهم يزيد كما دل عليه قول أبي هريرة رأس الستين وإمارة الصبيان فان يزيد كان غالبا ينتزع الشيوخ من إمارة البلدان لكبار ويوليها الأصاغر من أئاربه ، وقوله « قلنا أنت



أعلم ، القائل له ذلك أولاده وأتباعه من سمع منه ذلك ، وهذا مشعر بأن هذا القول صدر منه في أواخر دولة بني مروان بحيث يمكن عمرو بن يحيى أن يسمع منه ذلك . وقد ذكر ابن عساكر أن سعيد بن عمرو هذا بقي إلى أن وفد على الوليد بن يزيد بن عبد الملك وذلك قبيل الثلاثين ومائة ، ووقع في رواية الاسماعيلي أن بين تحديث عمرو بن يحيى بذلك وسماعه له من جده سبعين سنة ، قال ابن بطال : وفي هذا الحديث أيضا حجة لما تقدم من ترك القيام على السلطان ولو جار ، لأنه ﷺ أعلم أبا هريرة بأسماء هؤلاء وأسماء آبائهم ولم يأمرهم بالخروج عليهم مع اخباره أن هلاك الأمة على أيديهم لكون الخروج أشد في الهلاك وأقرب إلى الاستئصال من طاعتهم ، فاختار أخف المفسدين وأيسر الأمرين . تنبيه : يتعجب من لعن مروان الغلاة المذكورين مسح أن الظاهر انهم من ولده فكان الله تعالى أجرى ذلك على لسانه ليكون أشد في الحجة عليهم لعلمهم يتعظون ، وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد أخرجا الطبراني وغيره غالبا فيه مقال وبعضها جيد ، ولعل المراد تخصيص الغلاة المذكورين بذلك

#### ٤ - باب قول النبي ﷺ : ويل للعرب ، من شرّ قد اقترب

٧٠٥٩ - حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا ابنُ عُيينة أنه سمعَ الزهريَّ عن عروةَ عن زينبَ بنتِ أمِّ سلمةَ عن أم حبيبةَ « عن زينبَ ابنةِ جحشٍ رضيَ اللهَ عنهمُ أنها قالت : استيقظَ النبيُّ ﷺ من النومِ محرماً وجهه وهو يقول : لا إلهَ إلا الله ، ويل للعرب من شرِّ قد اقترب ، فُتِحَ اليومَ من رَدْمٍ بأجوجَ ومأجوجَ مثلُ هذه - وقد سَفَيانَ سبعينَ أو مائة - قيل : أنهلكُم وفينا الصالحون ؟ قال : نعم ، إذا كثُرَ الخَبَثُ »

٧٠٦٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا ابنُ عُيينةَ عن الزهريِّ ع . وحدثني عمودُ أخبرنا عهدُ الرزاق أخبرنا معمرُ عن الزهريِّ عن عروةَ « عن أسامةَ بنِ زيدٍ رضيَ اللهَ عنهما قال : أئِرفَ النبيُّ ﷺ على أطمٍ من أطامِ المدينة فقال : هل تَرَوْنَ ما أرى ؟ قالوا : لا . قال : فاني لأرى للفتنِ نَقمُ خلالَ بيوتكم كوقعِ القَطَرِ »

قوله ( باب قول النبي ﷺ ويل للعرب من شرّ قد اقترب ) إنما خص العرب بالذكر لأنهم أول من دخل في الاسلام ، وللانذار بأن الفتن إذا وقعت كان الهلاك أسرع اليهم . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث زينب بنت جحش وهو مطابق للترجمة ، ومالك بن إسماعيل شيخه فيه وهو أبو غسان النهدي ، وكأنه اختار تخریج هذا الحديث عنه لتصريحه في روايته بسامع سفيان بن عيينة له من الزهري . قوله ( عن عروة ) هو ابن الزبير . قوله ( عن زينب بنت أم سلمة ) في رواية شعيب عن الزهري « حدثني عروة أن زينب بنت أبي سلمة حدثته ، . قوله ( عن أم حبيبة ) في رواية شعيب « أن أم حبيبة بنت أبي سفيان حدثتها ، هكذا قال بعض أصحاب سفيان بن عيينة منهم مالك بن إسماعيل هذا ومنهم عمرو بن محمد الناقد عند مسلم ومنهم سعيد بن منصور في السنن له ومنهم قتيبة وهارون بن عبد الله عند الاسماعيلي والقعنبي عند أبي نعيم ، وكذا قال مسدد في مسنده ، قلت وهكذا تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عقيل وفي علامات النبوة من رواية شعيب ويأتي في أواخر كتاب الفتن من رواية

محمد بن أبي عتيق كلهم عن الزهري ليس في السند حبيبة زاد جماعة من أصحاب ابن عيينة عنه ذكر حبيبة فقالوا عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة ، هكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعري وزهير بن حرب ومحمد بن يحيى بن أبي عمر أربعتهم عن سفيان عن الزهري ، قال مسلم : زادوا فيه حبيبة ، وهكذا أخرجه الترمذي عن سعيد بن عبد الرحمن الخروفي وغير واحد كلهم عن سفيان ، قال الترمذي : جود سفيان هذا الحديث هكذا رواه الحميدي وعلي بن المديني وغير واحد من الحفاظ عن سفيان بن عيينة . قال الحميدي قال سفيان : حفظت عن الزهري في هذا الحديث أربع نسوة زينب بنت أم سلمة عن حبيبة وهما ربييتا النبي ﷺ عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش وهما زوجا النبي ﷺ وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدي فقال في روايته عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة ، وقال في آخره : قال الحميدي قال سفيان : أحفظ في هذا الحديث عن الزهري أربع نسوة قد رأين النبي ﷺ ثنتين من أزواجه أم حبيبة وزينب بنت جحش وثلثين ربييتاه زينب بنت أم سلمة وحبيبة بنت أم حبيبة أبوها عبيد الله بن جحش مات بأرض الحبشة . انتهى كلامه . وأخرجه أبو نعيم أيضا من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن بشر الرمادي ونصر بن علي الجهضمي ، وأخرجه النسائي عن عبيد الله بن سعيد وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن عمار من رواية الأسود بن عامر كلهم عن ابن عيينة بزيادة حبيبة في السند ، وساق إسماعيل عن هارون بن عبد الله قال قال لي الأسود بن عامر : كيف يحفظ هذا عن ابن عيينة ؟ فذكر له بنقص حبيبة فقال : ولكنه حدثنا عن الزهري عن عروة عن أربع نسوة كلهن قد أدركن النبي ﷺ بعضهم عن بعض ، قال الدارقطني أظن سفيان كان تارة يذكرها وتارة يسقطها ، قلت ورواه شريح بن يونس عن سفيان فأسقط حبيبة وزينب بنت جحش أخرجه ابن حبان ، ومثله لأبي عوانة عن الليث عن الزهري ومن رواية سليمان بن كثير عن الزهري وصرح فيه بالأخبار ، وسأذكر شرح المثلث في آخر كتاب الفتن إن شاء الله تعالى ، وحبيبة بنت عبيد الله بالتصغير ابن جحش هذه ذكرها موسى بن عقبة فيمن هاجر إلى الحبشة فنصر عبيد الله بن جحش ومات هناك وثبتت أم حبيبة على الإسلام فتزوجها النبي ﷺ وجعلها إليه النجاشي ، وحكي ابن سعد أن حبيبة إنما ولدت بأرض الحبشة فعلى هذا تكون في زمن النبي ﷺ صغيرة فهي نظير التي روت عنها في أن كلا منهما ربيية النبي ﷺ وفي أن كلا منهما من صغار الصحابة ، وزينب بنت جحش هي عمه حبيبة المذكورة فروت حبيبة عن أمها عن عمها وكانت وفاة زينب قبل وفاة أم حبيبة ، وزعم بعض الشراح أن رواية مسلم بذكر حبيبة تؤخذ بانقطاع طريق البخاري ، قلت وهو كلام من لم يطلع على طريق شعيب التي نهت عنها ، وقد جمع الحفاظ عبد الغني بن سعيد الأزدي جزءا في الأحاديث المسلسلة بأربعة من الصحابة وجملة ما فيه أربعة أحاديث ، وجمع ذلك بعده الحفاظ عبد القادر الرهاوي ثم الحفاظ يوسف بن خليل فزاد عليه قدرها وزاد واحدا خماسيا فصارت تسعة أحاديث وأصحها حديث الباب ، ثم حديث عمر في العمالة وسيأتي في كتاب الأحكام . الحديث الثاني حديث أسامة ابن زيد ، قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة « حدثنا الزهري » وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريقه . قوله ( عن عروة عن أسامة بن زيد ) في رواية الحميدي وابن أبي عمر في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري « أخبرني عروة أنه سمع أسامة بن زيد » وقوله « حدثنا محمود » هو بن غيلان . قوله ( أشرف النبي ﷺ عند إسماعيل في رواية معمر « أوفى » وهو بمعنى أشرف أى اطلع من علو . قوله ( على

أطم) بضمّتين هو الحصن وقد تقدم بيانه في آخر الحج . قوله ( من أطام المدينة ) تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم بهذا السند بالنظر ، وعلى أطم من الأطام ، فافتضى ذلك أن اللفظ الذي ساقه هنا لفظ معمّر . قوله ( هل ترون ما أرى ؟ قالوا : لا ) وهذه الزيادة أيضا لمعمّر ، ولم أرها في شيء من الطرق عن ابن عيينة . قوله ( فاني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم ) في رواية أبي بكر بن أبي شيبه عن سفيان « إني لأرى مواقع الفتن » والمراد بالمواقع مواضع السقوط ، والحلال النواحي ، قال الطبري : تقع مفعول ثان ويحتمل أن يكون حالا وهو أقرب ، والرؤية بمعنى النظر أى كشف لي فأبصرت ذلك عيانا . قوله ( كوقع القطر ) في رواية المستملي والكشميني « المطر » وفي رواية علامات النبوة « كواقع القطر » وقد تقدم الكلام على هذه الرواية في آخر الحج ، وإنما احتضت المدينة بذلك لأن قتل عثمان رضى الله عنه كان بها ، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك ، فالقتال بالجل وبصفين كان بسبب قتل عثمان ، والقتال بالنهر وان كان بسبب التحكيم بصفين وكل قتال وقع في ذلك العصر إنما تولد عن شيء من ذلك أو عن شيء تولد عنه . ثم ان قتل عثمان كان أشد أسبابه الطعن على أمرائه ثم عليه بتوليته لهم ، وأول مانثا ذلك من العراق وهى من جهة المشرق فلا منافاة بين حديث الباب وبين الحديث الآتي ان الفتنة من قبل المشرق ، وحسن التشبيه بالمطر لارادة التعميم لأنه اذا وقع في أرض معينة عنها ولو في بعض جهاتها ، قال ابن بطل : أنذر النبي ﷺ في حديث زينب بقرب قيام الساعة كي يتوبوا قبل أن تهجم عليهم ، وقد ثبت أن خروج يأجوج ومأجوج قرب قيام الساعة فاذا فتح من ردمهم ذلك القدر في زمنه ﷺ لم يزل الفتح يتسع على مر الأوقات ، وقد جاء في حديث أبي هريرة رفعه « ويل للعرب من شر قد اقترب » ، موتوا ان استطعتم ، قال : وهذا غاية في التحذير من الفتن والحوض فيها حيث جعل الموت خيرا من مباشرتها ، وأخبر في حديث أسامة بوقوع الفتن خلال البيوت ليتأهبوا لها فلا يخوضوا فيها ويسألوا الله الصبر والنجاة من شرها

### ٥ - باب ظهور الفتن

٧٠٦١ - حدثنا عياش بن الوليد أخبرنا عبد الأعلى حدثنا معمّر عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويبقى الشُّعْ ، وتظهر الفتن ويكثر الهرج . قالوا : يا رسول الله ، أيما هو ؟ قال : للقتلُ القتلُ

وقال شعيب بن وهب واللبث وابن أخى الزهري « عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ »  
٧٠٦٢ ، ٧٠٦٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن موسى عن الأعمش عن شقيق قال « كنت مع عبد الله وأبي موسى فقالا : قال النبي ﷺ : إن بين يدي الساعة لأياما ينزل فيها الجهل ، ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج . والهرجُ القتل »

[ الحديث ٧٠٦٢ - مرقه في : ٧٠٦٦ والحديث ٧٠٦٣ - مرقه في : ٧٠٦٤ ، ٧٠٦٥ ]

٧٠٦٤ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق قال « جالس عبد الله وأبو موسى

فحدثنا فقال أبو موسى قال للذي عليه السلام : إن بين يدي الساعة أياماً يرفع فيها العلم ، وينزل فيها الجهل ، ويكثر فيها المهرج . والمهرج القتل »

٧٠٦٥ - حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال « إني جالس مع عبد الله وأبي موسى رضي الله عنهما ، فقال أبو موسى : سمعت النبي عليه السلام . . » مثله . والمهرج بلسان الحبشة للقتل

٧٠٦٦ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن واصل عن أبي وائل « عن عبد الله - وأحبه رفعة - قال : بين يدي الساعة أيام المهرج : يزول فيها العلم ، ويظهر فيها الجهل . قال أبو موسى : والمهرج القتل بلسان الحبشة »

٧٠٦٧ - وقال أبو هوانة عن عاصم عن أبي وائل « عن الأشعري أنه قال لعبد الله : تعلم الأيام التي ذكر النبي عليه السلام أيام المهرج . . بحوءه : وقال ابن مسعود : سمعت النبي عليه السلام يقول من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء »

**قوله ( باب ظهور الفتن )** ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة ، قوله ( حدثنا عياش ) بتحتانية ثقيلة ومعجمة ، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة البصري ، وسعيد هو ابن المسيب ونسبه أبو بكر بن أبي شيبة في روايته له عن عبد الأعلى المذكور أخرجه ابن ماجه ، وكذا عند الاسماعيلي من رواية عبد الأعلى وعبد الواحد وعبد الحميد بن أبي رواد كلهم عن معمر ، وهو عند مسلم عن أبي بكر لكن لم يسق لفظه . قوله ( يتقارب الزمان ) كذا للأكثر ، وفي رواية السرخسي « الزمن » ، وهي لغة فيه . قوله ( وينقص العلم ) كذا الأكثر ، وفي رواية المستملي والسرخسي « العمل » ، ومثله في رواية شعيب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عند مسلم ، وعنده من رواية يونس عن الزهري في هذه الطريق « ويقبض العلم » ووقع مثله في رواية الأعرج عن أبي هريرة كما سيأتي في أواخر كتاب الفتن وهي تؤيد رواية من رواه بلفظ « وينقص العمل » ، ويؤيده أيضا الحديث الذي بعده بلفظ « ينزل الجهل ويرفع العلم » . قوله ( ويكثر المهرج ، قالوا يا رسول الله أيما هو ) بفتح الهمزة وتشديد الياء الأخيرة بعدها ميم خفيفة وأصله أي شيء هو ، ووقعت للأكثر بغير ألف بعد الميم ، وضبطه بعضهم بتخفيف الياء كما قالوا إيش ؟ في موضع أي شيء ، وفي رواية الاسماعيلي « وما هو ؟ » ، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة « قالوا يا رسول الله وما المهرج ؟ » ، وهذه رواية أكثر أصحاب الزهري ، وفي رواية عنبسة بن خالد عن يونس عند أبي داود « قيل يا رسول الله إيش هو ؟ قال : القتل القتل » ، وفي رواية للطبراني عن ابن مسعود « القتل والكذب » . قوله ( قال القتل القتل ) صريح في أن تفسير المهرج مرفوع ، ولا يعارض ذلك مجيئه في غير هذه الرواية موقوفا ولا كونه بلسان الحبشة ، وقد تقدم في كتاب العلم من طريق سالم بن عبد الله بن عمر « سمعت أبا هريرة » ، فذكر نحو حديث الباب دون قوله « يتقارب

الزمان ، ودون قوله « ويلقى الشح » ، وزاد فيه « ويظهر الجبل » ، وقال في آخره « قيل يا رسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا بيده خرفها كأنه يريد القتل ، فيجمع بأنه جمع بين الإشارة والنطق فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض كما وقع لهم في الأمور المذكورة ، وجاء تفسير أيام الهرج فيما أخرجه أحد الطبراني بسند حسن من حديث خالد بن الوليد « أن رجلا قال له : يا أبا سليمان اتق الله ، فإن الفتن ظهرت ، فقال : أما وابن الخطاب حتى فلا ، إنما تسكون بعده ، فينظر الرجل فيفكر هل يجد مكانا لم ينزل به مثل ما نزل بمكانه الذي هو به من الفتنة والشر فلا يجد ، فذلك الأيام التي ذكر رسول الله ﷺ بين يدي الساعة أيام الهرج » . قوله ( وقال يونس ) يعني ابن يزيد ( وشعيب ) يعني ابن أبي حمزة والليث وابن أخي الزهري عن الزهري عن حميد يعني ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة ، يعني أن هؤلاء الأربعة خالفوا معمر في قوله « عن الزهري عن سعيد » ، فجعلوا شيخ الزهري حميدا لا سعيدا ، وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقتين صحيحان ، فانه وصل طريق معمر هنا ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب ، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدر ، لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين ، ولا يلزم من ذلك اطراحه في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ ، ولولا ذلك لسكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح ، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة لما ذكرته ، فأما رواية يونس فوصلها مسلم كما ذكرت من طريق ابن وهب عنه ولفظه « ويقبض العلم » ، وقدم « وتظهر الفتن » ، على « ويلقى الشح » ، وقال « قلوا وما الهرج ؟ قل : القتل » ، ولم يكرر لفظ القتل . وهله له من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « لانتقوم الساعة حتى يكثر الهرج » ، فذكره مقتصرًا عليه ، وأخرجه أبو داود من رواية عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد بلفظ « وينقص العلم » ، وأما رواية شعيب فوصلها المصنف في كتاب الأدب عن أبي البيان عنه وقال في روايته « يتقارب الزمان وينقص العمل » ، وفي رواية السكشميين « العلم » ، والباقي مثل لفظ معمر ، وقال في روايتي يونس وشعيب عن الزهري « حدثني حميد بن عبد الرحمن » ، وأما رواية الليث فوصلها الطبراني في « الأوسط » ، من رواية عبد الله بن صالح عنه به مثل رواية ابن وهب ، وأما رواية ابن أخي الزهري فوصلها الطبراني أيضا في « الأوسط » ، من طريق صدقة بن خالد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن ابن أخي الزهري واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم وقال في روايته « سمعت أبا هريرة » ، ولفظه مثل لفظ ابن وهب إلا أنه قال « قلنا وما الهرج يا رسول الله ؟ » ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن يعقوب وهمام بن منبه وأبي يونس مولى أبي هريرة ثلاثتهم عن أبي هريرة قال بمثل حديث حميد بن عبد الرحمن غير أنهم لم يذكروا « ويلقى الشح » . قلت : وساق أحمد لفظ همام وأوله « يقبض العلم ويقرب الزمن » ، وقد جاء عن أبي هريرة من طريق أخرى زيادة في الأمور المذكورة ، فأخرج الطبراني في « الأوسط » ، من طريق سعيد بن جبير عنه رفعه « لانتقوم الساعة حتى يظهر النحش والبخل ويخون الأمين ويؤتمن الخائن وتملك الوعول وتظهر التحوت » ، قالوا يا رسول الله وما التحوت والوعول ؟ قل الوعول وجوه الناس وأشرافهم والتحوت الذين كانوا تحت أقدام الناس ليس يعلم بهم ، وله من طريق أبي علقمة « سمعت أبا هريرة يقول ان من أشرط الساعة » نحوه وزاد كذلك « وأنبأنا عبد الله بن مسعود سمعته من حبي » ؟ قل نعم ، قلنا وما التحوت ؟ قال : فسول الرجال وأهل البيوت الغامضة قلنا وما الوعول ؟ قل أدل البيوت الضالة ، قل ابن بهال : ليس في هذا الحديث ما يحتاج إلى تفسير غير قوله

يتقارب الزمان ومعناه والله أعلم تقارب أحوال أهله في قلة الدين حتى لا يكون فيهم من يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر لغلبة الفسق وظهور أهله ، وقد جاء في الحديث لا يزال الناس بخير ما تناضلوا فإذا تساوا هلكوا يعني لا يزالون بخير ما كان فيهم أهل فضل وصلاح وخوف من الله يلجأ إليهم عند الشدائد ويستشفي بآرائهم ويتبرك بدعائهم ويؤخذ بتقويمهم وآثارهم . وقال الطحاوي : قد يكون معناه في ترك طلب العلم خاصة والرضا بالجهل ، وذلك لأن الناس لا يتساوون في العلم لأن درج العلم تتفاوت قال تعالى ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ وانما يتساوون إذا كانوا جهالا ، وكأنه يريد غلبة الجهل وكثرته بحيث يفقد العلم يفقد العلماء قال ابن بطلان : وجميع ما تضمنه هذا الحديث من الاشراف قد رأيناها عيانا فقد نقص العلم وظهر الجهل وألغى الشج في القلوب وعمت الفتن وكثر القتل قلت : الذي يظهر أن الذي شاهده كان منه الكثير مع وجود مقابله ، والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى مما يقابله إلا النادر ، واليه الإشارة بالتعبير بقبض العلم فلا يبقى إلا الجهل الصرف ، ولا يمنع من ذلك وجود طائفة من أهل العلم لأنهم يكونون حينئذ مغمورين في أولئك ، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن ماجه بسند قوى عن حذيفة قال : يدرس الاسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ويسرى على الكتاب في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية ، الحديث وسأذكر مزيدا لذلك في أواخر كتاب الفتن ، وعند الطبراني عن عبد الله بن مسعود قال : واينزع القرآن من بين أظهركم يسرى عليه ليلا فيذهب من أجواف الرجال فلا يبقى في الأرض منه شيء ، وسنده صحيح لكنه موقوف وميأق بيان معارضه ظاهرا في كتاب الأحكام والجمع بينهما ، وكذا القول في باقي الصفات ، والواقع أن الصفات المذكورة وجدت مبادئها من عهد الصحابة ثم صارت تسكث في بعض الأماكن دون بعض ، والذي يعقبه قيام الساعة استحكام ذلك كما قرره ، وقد مضى من الوقت الذي قال فيه ابن بطلان ما قل نحو ثمانمائة وخمسين سنة والصفات المذكورة في ازدياد في جميع البلاد لكن يقل بعضها في بعض ويكثر بعضها في بعض ، وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير في التي تليها ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث الباب الذي بعده ، لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه ، ثم نقل ابن بطلان عن الخطابي في معنى تقارب الزمان المذكور في الحديث الآخر يعني الذي أخرجه الترمذي من حديث أسد وأحمد من حديث أبي هريرة مرفوعا ، لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كاحتراق السعفة ، قال الخطابي هو من استلذاذ العيش ، يريد والله أعلم أنه يقع عند خروج المهدي ووقوع الأمانة في الأرض وغلبة العدل فيها فيستلذ العيش عند ذلك وتستقص مدته ، وما زال الناس يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالوت ويستطيلون مدة المسكروه وإن قصرت ، وتعقبه الكرماني بأنه لا يناسب أخواته من ظهور الفتن وكثرة الهرج وغيرهما . وأقول : انما احتاج الخطابي إلى تأويله بما ذكر لأنه لم يقع النقص في زمانه ، وإلا فالذي تضمنه الحديث قد وجد في زماننا هذا فانا نجد من سرعة مر الأيام ما لم نكن نجد في العصر الذي قبل عصرنا هذا وإن لم يكن هناك عيش مستلذ ، والحق أن المراد نزع البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامات قرب الساعة . وقال بعضهم : معنى تقارب الزمان استواء الليل والنهار ، قلت وهذا بما قالوه في قوله إذا اقترب الزمان لم تسكد رؤيا المؤمن تسكذب ، كما تقدم بيانه فيما مضى . ونقل ابن الدين عن الداودي أن معنى حديث الباب أن ساعات النهار تقصر قرب قيام الساعة ويقرب النهار من

الليل انتهى . وتحصيصه ذلك بالنهار لامتني له بن المراد نزح البركة من الزمان ليله ونهاره كما تقدم . قال النووي تبعاً لعياض وغيره : المراد بقصره عدم البركة فيه وأن اليوم مثلاً يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة . فالوا وهذا أطهر وأكثر فائدة وأوفى لبقية الأحاديث . وقد قيل في تفسير قوله « يتقارب الزمان » قصر الأعمار بالنسبة إلى كل طبقة والطبقة الأخيرة أقصر أعماراً من الطبقة التي قبلها . وقيل يتقارب أحوالهم في الشر والنسب والجهل . وهذا اختيار الطحاوي . واحتج بأن الناس لا يتساوون في العلم والعمل . فابى جرح ليله لا يناسب ما ذكر معه . إلا أن نقول إن الواو لا ترتب فيكون ظهور التثنية أولاً ينشأ عنها الهرج . ثم يخرج المهمل فيجس الأمان . قال ابن أبي حمزة : يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان قصره على ما وقع في حديث « لا تقرب الساعة حتى تكون السنة كالشهر » وعلى هذا فالقصر يحتمل أن يكون حسياً . يحتمل أن يكون معنوياً . أما الحسى فلم يظهر بعد ولعله من الأمور التي تكون قرب قيام الساعة . وأما المعنوي فله مدد منذ ظهر يعرف ذلك أهل العلم والدين ومن له فطنة من أهل السبب النبوي فإنهم يجدون أنفسهم لا يقدر أحدهم أن يبلغ من العمل قدر ما كانوا يعمونه قبل ذلك ويشكون ذلك ولا يدرون العلة فيه . ولعل ذلك بسبب ما وقع من ضعف الإيمان لظهور الأمور المخالفة لمشرع من عدة أوجه . وأشد ذلك الأقوات فيها من الحرام المحض ومن الشبه ما لا يخفى حتى أن كثيراً من الناس لا يتوقف في شيء ومهما قدر على تحصيل شيء هجم عليه ولا يبالي . والواقع أن البركة في الزمان وفي الرزق وفي النبت إنما يكون من طريق قوة الإيمان واتباع الأمر واجتناب النهي . والشاهد لذلك قوله تعالى ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ انتهى ملخصاً . وقال البيضاوي : يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان تسارع الدول إلى الانقضاء والقرون إلى الانقراض فيقتارب زمانهم وتبدل أيامهم . وأما قول ابن بطال أن بقية الحديث لا تحتاج إلى تفسير فليس كما قال . فقد اختلف أيضاً في المراد بقوله « ينقص العلم » فقيل المراد نقص علم كل عالم بأن يطرأ عليه للنسيان مثلاً . وقيل نقص العلم بموت أهله فكما مات عالم في بلد ولم يخلفه غيره نقص العلم من تلك البلد . وأما نقص العمل فيحتمل أن يكون بالنسبة لكل فرد فرد . فإن العامل إذا دهمته الخطوب أهله عن أوراده وعبادته . ويحتمل أن يراد به ظهور الحياة في الامانات والصناعات . قال ابن أبي حمزة : نقص العمل الحسى ينشأ عن نقص الدين ضرورة . وأما المعنوي فبحسب ما يدخل من الخلل بسبب سوء المطعم وقلة المساعد على العمل . والنفس ميالة إلى الراحة وتحن إلى حفسها . ولشكثرة شياطين الانس الذين هم أضر من شياطين الجن . وأما قبض العلم فسيأتي بسط القول فيه في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وأما قوله « ويلقى الشح » فالمراد للقائه في قلوب الناس على اختلاف أحوالهم حتى يبخل العالم بعلمه فيترك التعليم والفتوى . ويبخل الصانع بصناعته حتى يترك تعليم غيره . ويبخل الغني بماله حتى يهلك الفقير . وليس المراد وجود أصل الشح لأنه لم يزل موجوداً . والمحفوظ في الروايات « يلقى » بضم أوله من الرباعي . وقال الحميدى لم تضبط الرواة هذا الحرف . ويحتمل أن يكون بفتح اللام وتشديد الفاف أى يتلقى ويتعلم ويتواصى به كما في قوله ﴿ ولا يلفاها إلا الصابرون ﴾ قال : والرواية بسكون اللام مخففاً تفسد المعنى لأن الالفاء بمعنى اترك ولو ترك لم يكن موجوداً وكان مدحاً والحديث ينبغي بالذم . قلت : وليس المراد بالالفاء هنا أن الناس يلقونه . وإنما المراد أنه يلقي إليهم أى يوقع في قلوبهم ومنه ﴿ انى ألقى الى كتاب كريم ﴾ قال الحميدى

ولو قيل بالفاء مع التخفيف لم يستقم لأنه لم يزل موجودا . قلت : لو ثبتت الرواية بالفاء لكان مستقيما ، والمعنى أنه يوجد كثيرا مستقيضا عند كل أحد كما تقدمت الإشارة إليه . وقال القرطبي في التذكرة : يجوز أن يكون « يلقى » بتخفيف اللام والفاء أى يترك لأجل كثرة المال وافاضته حتى بهم ذا المال من يقبل صدقته فلا يجد ، ولا يجوز أن يكون بمعنى يوجد لأنه ما زال موجودا ، كذا جزم به ، وقد تقدم ما يرد عليه . وأما قوله « وتظهر الفتن » فالمراد كثرتها واشتارها وعدم التكاثم بها والله المستعان . قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون الفاء الشح عاما في الأشخاص ، والمحذور من ذلك ما يترتب عليه مفسدة ، والشحيح شرعا هو من يمنع ماوجب عليه وإمساك ذلك محقق للمال مذهب لبركته ، ويؤيده « مانقص مال من صدقة » ، فإن أهل المعرفة فهموا منه أن المال الذى يخرج منه الحق الشرعى لا يلحقه آفة ولا عاهة بل يحصل له النماء ، ومن ثم سميت الزكاة لأن المال ينمو بها ويحصل فيه البركة انتهى ملخصا . قال : وأما ظهور الفتن فالمراد بها ما يؤثر في أمر الدين ، وأما كثرة القتل فالمراد بها ما لا يكون على وجه الحق كاقامة الحد والقصاص . الحديث الثانى والثالث ، قوله ( حدثنا مسدد حدثنا عبيد الله بن موسى ) كذا وقع عند أبى ذر عن شيوخه في نسخة معتمدة وسقط في غيرها ، وقال عياض : ثبت للقباسى عن أبى زيد المروزى وسقط مسدد للباقرين وهو الصواب . قلت : وعليه اقتصر أصحاب الأطراف « قوله ( شقيق ) هو أبو وائل . قوله ( كنت مع عبد الله ) هو ابن مسعود ، وأبو موسى هو الأشعري . قوله ( فقلا ) يظهر من الروایتين اللتين بعدها أن الذى تلفظ بذلك هو أبو موسى لقوله في روايته « فقال أبو موسى ، فذكره ، ولا يعارض ذلك الرواية الثالثة من طريق واصل عن أبى وائل عن عبد الله وأحسبه رفعه قال « بين يدي الساعة » ، فذكره لاحتمال أن يكون أبو وائل سمعه من عبد الله أيضا لدخوله في قوله في رواية الأعمش « قال ، وقد اتفق أكثر الرواة عن الأعمش على أنه عن عبد الله وأبى موسى معا ، ورواه أبو معاوية عن الأعمش فقال « عن أبى موسى » ، ولم يذكر عبد الله أخرجه مسلم ، وأشار ابن أبى خيثمة الى ترجيح قول الجماعة وأما رواية عاصم المعلقة التى ختم بها الباب فلولا أنه دون الأعمش وواصل في الحفظ لكانت روايته هى المعتمدة لأنه جعل لكل من أبى موسى وعبد الله لفظ متين غير الآخر ، لكن يحتمل أن يكون المتن الآخر كان عند عبد الله بن مسعود مع المتن الأول . قوله ( ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم ) معناه أن العلم يرتفع بموت العلماء فكلماء مات عالم ينقص العلم بالنسبة إلى فقد حامله ، وينشأ عن ذلك الجهل بما كان ذلك العالم ينفرد به عن بقية العلماء . قوله ( أن بين يدي الساعة لا ياما ) في رواية الكشميى بحذف اللام . قوله ( ويكثر فيها الهرج ، والهرج القتل ) كذا في هاتين الروایتين ، وزاد في الرواية الثالثة وهى رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش « والهرج باسان الحبشة القتل » ، واسم التفسير في رواية واصل لأبى موسى ، وأصل الهرج في اللغة العربية الاختلاط يقال هرج الناس اختلطوا واختفوا وهرج القوم في الحديث إذا كثروا وخلطوا ، وأخطأ من قال نسبة تفسير الهرج بالقتل لسان الحبشة وهم من بعض الرواة وإلا فهى عربية صحيحة ، ووجه الخطأ أنها لاستعمل في اللغة العربية بمعنى القتل إلا على طريق المجاز لسكون الاختلاط مع الاختلاف يفضى كثيرا إلى القتل وكثيرا ما يسمى الشيء باسم ما يؤول إليه ، واستعملها في القتل بطريق الحقيقة هو بلسان الحبش ، وكيف يدعى على مثل أبى موسى الأشعري الوهم في تفسير لفظة لغوية بل الصواب معه ، واستعمل العرب الهرج بمعنى القتل لا يمنع كونها لغة الحبشة وإن ورد استعمالها في الاختلاط والاختلاف كحديث معقل بن يسار رفعه « العبادة في



الهرج كهجرة الى ، أخرجه مسلم ، وذكر صاحب المحكم للهرج معاني أخرى ومجموعها تسعة : شدة القتل وكثرة القتل والاختلاط والفتنة في آخر الزمان وكثرة النكاح وكثرة السكذب وكثرة النوم وما يرى في النوم غير منضبط وعدم الاتقان للشيء . وقال الجوهري : أصل الهرج الكثرة في الشيء يعني حتى لا يتمي . **قوله** في رواية وأصل ( وأحسبه رفعه ) زاد في رواية القواريري عن غندر ، الى النبي ﷺ ، أخرجه الاسماعيلي وكذا أخرجه أحمد عن غندر ، ومحمد شيوخ البخاري فيه لم ينسب عند الأكثر ، ونسبه أبو ذر في روايته محمد بن بشار . **قوله** ( وقال أبو عوانة عن عاصم ) هو ابن أبي النجود القاري المشهور . ووجدت لأبي عوانة عن عاصم في المعنى سنداً آخر أخرجه ابن أبي خيثمة عن عفان وأبي الوليد جميعاً عن أبي عوانة عن عاصم عن شقيق عن عروة بن قيس عن خالد ابن الوليد فذكر قصة فيها ، فأولئك الايام التي ذكر النبي ﷺ بين يدي الساعة أيام الهرج ، وذكر فيه أن الفتنة تدش حتى ينظر الشخص هل يجد مكاناً لم ينزل به فلا يجد ، وقد وافقه على حديث ابن مسعود الاخير زائدة أخرجه الطبراني من طريقه عن عاصم عن شقيق عن عبد الله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان من شرار الناس من تدركم الساعة وهم أحياء ، الحديث . **قوله** ( أنه قال لعبد الله ) يعني ابن مسعود ( تعلم الايام التي ذكر - الى قوله - نحوه ) يريد نحو الحديث المذكور ، بين يدي الساعة أيام الهرج ، وقد رواه الطبراني من طريق زائدة عن عاصم مقتضراً على حديث ابن مسعود المرفوع دون القصة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من رواية الحسن البصري عن أسيد بن المششم عن أبي موسى في المرفوع زيادة « قال رجل يا رسول الله إنا نقتل في العام الواحد من المشركين كذا وكذا فقال : ليس يقتلكم المشركين ، ولكن يقتل بعضهم بعضاً » الحديث . **قوله** ( وقال ابن مسعود ) هو بالاسند المذكور . **قوله** ( من شرار الناس من تدركم الساعة وهم أحياء ) قال ابن بطلان : هذا وان كان لفظه لفظ العموم فالمراد به الخصوص ، ومعناه أن الساعة تقوم في الأكثر والاعظم على شرار الناس بدليل قوله « لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة » فدل هذا الخبر أن الساعة تقوم أيضاً على قوم فضلاء . قلت : ولا يتعين ما قال ، فقد جاء ما يؤيد العموم المذكور كقوله في حديث ابن مسعود أيضاً رفعه « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » أخرجه مسلم ، ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رفعه « ان الله يبعث ريحاً من بين ألين من الحرير فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته » وله في آخر حديث النواس بن سمعان الطويل في قصة الدجال وعيسى وبأجوج وماجوج « اذ بعث الله ريحاً طيبة فتقبض روح كل مؤمن ومسلم ويبقى شرار الناس يتهارجون تهارج الحر فعليهم تقوم الساعة » وقد اختلفوا في المراد بقوله « يتهارجون » فقيل يتسافدون وقيل يتناورون ، والذي يظهر أنه هنا بمعنى يتقاتلون أو لأعم من ذلك ؛ ويؤيد حمله على التقاتل حديث الباب ، ولمسلم أيضاً « لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله » وهو عند أحمد بالفظ « على أحد يقول لا إله إلا الله » والجمع بينه وبين حديث « لا تزال طائفة » حمل الغاية في حديث « لا تزال طائفة » على وقت هبوب الريح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم فلا يبقى إلا الشرار فهجم الساعة عليهم بغتة كما سيأتي بيانه بعد قليل

## ٦ - باب لا يأتي زمان إلا ألقى بعده شره

٧٠٦٨ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا صفوان عن الزبير بن عدي قال « أنبأ أنس بن مالك فشكونا

إليه ما يلقون من الخجاج ، فقال : اصبروا ، فانه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشد منه حتى تلتقوا ربكم سمعته من نبيكم ﷺ .

٧٠٦٩ - حدثنا أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحدثنا إسماعيل حدثني أخى عن سليمان بن

بلال عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن هند بنت الحارث للراسية « أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : استيقظ رسول الله ﷺ ليلة فزما يقول : مُبَحَّانَ الله ؛ ماذا أنزل الله من الخزائن ، وماذا أنزل من الفتن ؟ من يوظف صواحب الخجرات - يريد أزواجه - لكني بصائين ؟ رُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة »

قوله ( باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه ) كذا ترجم بالحديث الأول ، وأورد فيه حديثين : الأول قوله ( سفيان ) هو الثوري و ( الزبير بن عدى ) بفتح العين بعدها دال وهو كوفي همداني بسكون الميم ولى قضاء الرى ويكنى أبا عدى ، وهو من صغار التابعين ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد يلتبس به راو قريب من طبعته وهو الزبير بن عربى بفتح العين والراء بعدها موحدة مكسورة وهو اسم بلفظ النسب بصرى يكنى أبا سلمة ؛ وليس له فى البخارى سوى حديث واحد تقدم فى الحج من روايته عن ابن عمر وتقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك هناك من كلام الترمذى . قوله ( أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون ) فيه التفات ووقع فى رواية الكشميهنى فشكوا ، وهو على الجادة ووقع فى رواية ابن أبى مريم عن القرياني شيخ البخارى فيه عند أبى نعيم « نشكو » بنون بدل الفاء ، وفى رواية عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان عند الاسماعيلي « شكونا إلى أنس مانلقى من الخجاج » . قوله ( من الخجاج ) أى ابن يوسف الثقفى الأمير المشهور ، والمراد شكواهم ما يلقون من ظلمه لهم وتعديه ، وقد ذكر الزبير فى « الموفقيات » من طريق مجالد عن الشعبي قال « كان عمر فم بعده إذا أخذوا العاصى أقاموه للناس ونزعوا عمامته ، فلما كان زياد ضرب فى الجنائيات بالسياط ، ثم زاد مصعب بن الزبير حلق اللحية ، فلما كان بشر بن مروان سمر كف الجاني بمسار ، فلما قدم الخجاج قال : هذا كله لعب ، فقتل بالسيف . قوله ( فقال اصبروا ) زاد عبد الرحمن بن مهدى فى روايته « اصبروا عليه » . قوله ( فانه لا يأتي عليكم زمان ) فى رواية عبد الرحمن بن مهدى « لا يأتيكم عام » وبهذا اللفظ أخرج الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود نحو هذا الحديث موقوفا عليه قال « ليس عام إلا والذي بعده شر منه ، وله عنه بسند صحيح قال « أمس خير من اليوم ، واليوم خير من غد ، وكذلك حتى تقوم الساعة » . قوله ( إلا والذي بعده ) كذا لأبى ذر ، وسقطت الواو للباقيين وثبت لابن مهدى . قوله ( أشد منه ) كذا لأبى ذر والنسفى ، وللباقين بحذف الألف ، وعلى الأول شرح ابن التين فقال : كذا وقع « أشد » بوزن أفعل ، وقد قال فى الصحاح فلان شر من فلان ولا يقال أشد إلا فى لغة رديئة . ووقع فى رواية محمد بن القاسم الأسدى عن الثورى ومالك بن مغول ومسعر وأبى سنان الشيباني أربعهم عن الزبير بن عدى بلفظ « لا يأت على الناس زمان إلا شر من الزمان الذى كان قبله ، سمعت ذلك من رسول الله ﷺ ، أخرجه الاسماعيلي ، وكذا أخرجه ابن منده من طريق مالك بن مغول بلفظ « الا وهو شر من الذى قبله »

وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير : من رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن الزبير بن عدى وقال : تفرد به مسلم عن شعبة . قوله ( حتى تلقوا ربكم ) أى حتى تموتوا ، وقد ثبت في صحيح مسلم في حديث آخر « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » . قوله ( سمعته من نبيكم ﷺ ) في رواية أبي نعيم « سمعت ذلك » قال ابن بطال : هذا الخبر من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بنسب الاحوال ، وذلك من العيب الذى لا يعلم بالرأى وإنما يعلم بالوحى انتهى . وقد استشكل هذا الاطلاق مع أن بعض الازمنة تسكون في الشر دون التى قبلها ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر ابن عبد العزيز وهو بعد زمن الحجاج ييسر ، وقد اشتهر الخبر الذى كان في زمن عمر بن عبد العزيز ، بل لو قيل ان الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيدا فضلا عن أن يكون شرا من الزمن الذى قبله وقد حملة الحسن البصرى على الأكثر الاغلب ، فستل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج فقال : لا بد للناس من تنفيس . وأجاب بعضهم أن المراد بالتمتيز تفضيل بمجموع العصر على مجموع العصر فان عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة في الاحياء وفى عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا . والزمان الذى فيه الصحابة خير من الزمان الذى بعده لقوله ﷺ « خير القرون قرني » وهو في الصحيحين ، وقوله « أصحابي أمة لأمي فاذا ذهب أصحابي أتى أمتي مايوعدون » أخرجه مسلم . ثم وجدت عن عبد الله بن مسعود التصريح بالمراد وهو أول بالاتباع ، فأخرج يعقوب بن شعبة عن طريق الحارث بن حصيرة عن زيد بن وهب قال « سمعت عبد الله بن مسعود يقول : لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذى كان قبله حتى تقوم الساعة ، لست أعنى رخاء من العيش يصيبه ولا مالا يفيدته ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علما من اليوم الذى مضى قبله ، فاذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرن بالمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون » ومن طريق أبي إسحق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود الى قوله « شر منه » قال « فاصابتنا سنة حسب فقال ليس ذلك أعنى إنما أعنى ذهاب العلماء ، ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه قال « لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشر مما كان قبله أما انى لا أعنى أميرا خيرا من أمير ولا عاما خيرا من عام ولكن عباؤكم وفقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفا ، ويحيى قوم يفتون برأيهم » وفي لفظ عنه من هذا الوجه « وما ذاك بكثرة الاطمار وقتها ولكن بذهاب العلماء ، ثم يحدث قوم يفتون في الأمور برأيهم فيضلون الاسلام ويهدمونه » وأخرج الدارمى الاول من طريق الشعبي بلفظ « لست أعنى عاما أخصب من عام ، والباقي مثله وزاد « وخياركم » قبل قوله « وفقهاؤكم » واستشكلوا أيضا زمان عيسى بن سريتم بعد زمان اندجال ، وأجاب السكرمان بأن المراد الزمان النبى المعصوم لاشر فيه . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بالازمنة ما قبل وجرد العلامات العظام كاندجال وما بعده ويكون المراد بالازمنة المتفاضلة في الشر من زمن الحجاج فما بعده الى زمن اندجال ، وأما زمن عيسى عليه السلام فله حكم مستأنف والله أعلم . ويحتمل أن يكون المراد بالازمنة المذكورة أزمنة الصحابة بناء على أنهم هم الخاطبون بذلك فيختص بهم ، فأما من بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور ، لكن الصحابي فهم التعميم فذلك أجاب من شك الى الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر ، وهم أو جليلهم من التابعين . واستدل ابن حبان في صحيحه بأن حديث أنس ليس على عمومته بالاحاديث الواردة في المهدي وأنه يملأ الارض عدلا بعد أن ملئت جورا ، ثم وجدت عن ابن مسعود ما يصلح أن يفسر به الحديث وهو ما أخرجه الدارمى بسند حسن عن عبد الله قال « لا

يأتى عليكم عام إلا وهو شر من الذى قبله ، أما انى لست أعنى عاما . الحديث الثانى ، قوله ( وحدثنا اسماعيل )  
هو ابن أبى أويس وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، ومحمد بن أبى عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبى عتيق محمد بن عبد  
الله بن أبى بكر نسب لجدّه ، هكذا عطف هذا الاسناد النازل على الذى قبله وهو أعلى منه بدرجتين لأنه أورد  
الاول مجردا فى آخر كتاب الأدب بتمامه ، فلما أوردّه هنا عنه أردفه بالسند الآخر وسأقه على لفظ السند الثانى ،  
وابن شهاب شيخ ابن أبى عتيق هو الزهرى شيخ شعيب . قوله ( هند بنت الحارث الفراسية ) بكسر الفاء بعدها  
راء وسين مهملة نسبة إلى بنى فراس بطن من كنانة وهم إخوة قريش ، وكانت هند زوج معبد بن المقداد وقد قيل  
إن لها حجة ، وتقدم شئ من ذلك فى كتاب العلم . قوله ( استيقظ رسول الله ﷺ ليلة فزعا ) بنصب ليلة ،  
وفزعا بكسر الراء على الحال ، ووقع فى رواية سفیان بن عيينة عن معمر كما مضى فى العلم . استيقظ ذات ليلة ،  
وتقدم هناك الكلام على لفظ ذات ورواية هذا الباب تؤيد أنها زائدة ، وفى رواية هشام بن يوسف عن معمر فى  
قيام الليل مثل الباب لكن بحذف فزعا وفى رواية شعيب يحذفهما . قوله ( يقول سبحانه الله ) فى رواية سفیان  
« فقال سبحانه الله » ، وفى رواية ابن المبارك عن معمر فى لباس « استيقظ من الليل وهو يقول لا إله إلا الله » .  
قوله ( ماذا أنزل الله من الخزائن ، وماذا أنزل الليلة من الفتن ) فى رواية غير الكشميهنى « وماذا أنزل » بضم  
الهمزة وفى رواية سفیان « ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فتح من الخزائن » وفى رواية شعيب « ماذا أنزل من  
الخزائن وماذا أنزل من الفتن » وفى رواية ابن المبارك مثله لكن بتقديم وتأخير وقال « من الفتنة » بالافراد ،  
وقد تقدم الكلام على المراد بالخزائن وما ذكر معها فى كتاب العلم ، و « ما » استفهامية فيها معنى التعجب . قوله  
( من يوقظ صواحب الحجرات ) كذا للاكثر ، وفى رواية سفیان « أيقظوا ، بصيغة الأمر مفتوح الاول مكسور  
الثالث ، وصواحب بالنصب على المفعولية ، وجوز السكرومانى أيقظوا بكسر أوله وفتح ثالثه وصواحب منادى  
ودلت رواية أيقظوا على أن المراد بقوله من يوقظ التحريض على إيقاظهن . قوله ( يريد أزواجه لى يصلين )  
فى رواية شعيب « حتى يصلين » وخلت سائر الروايات من هذه الزيادة . قوله ( رب كاسية فى الدنيا ) فى رواية  
سفیان قرب بزيادة فاه فى أوله ، وفى رواية ابن المبارك « يارب كاسية » بزيادة حرف النداء فى أوله ، وفى رواية  
هشام « كم من كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة » وهو يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من أن رب أكثر ما ترد للتكثير  
فانه قال أكثر النحويين انها للتقليل وأن معنى ما يصدر بها المضى ، والصحيح أن معناها فى الغالب التكثير وهو  
مقتضى كلام سيديوه فانه قال فى « باب كم » واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد  
إلا أن كم اسم ورب غير اسم انتهى ، ولا خلاف أن معنى كم الخبرية التكثير ولم يقع فى كتابه ما يعارض ذلك فصح  
أن مذهبه ما ذكرت وحديث الباب شاهد لذلك ، فليس مراده أن ذلك قليل بل المتصف بذلك من النساء كثير ،  
ولذلك لو جعلت كم موضع رب لحسن انتهى ، وقد وقعت كذلك فى نفس هذا الحديث كما بينته ، وما وردت فيه  
للتكثير قول حسان :

رب حلم أضاعه عدم الما ل وجبل غطى عليه النعيم

وقول عدى :

رب مأمول وراج أملا قد نناه الدهر عن ذلك الامل

قال : والصحيح أيضا أن الذي يصدر برب لا يلزم كونه ماضى المعنى بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله ، وقد اجتمع في الحديث الحضور والاستقبال ، وشواهد الماضى كثيرة انتهى ملخصا . وأما تصدير رب بحرف النداء في رواية ابن المبارك فتبيل المنادى فيه محذوف والتقدير يا سامعين . قوله ( عارية في الآخرة ) قال عياض الأكثر بالخفض على الوصف المجزوء برب ، وقال غيره : الأول الرفع على إضمار مبتدأ والجملة في موضع النعت أى هى عارية والفعل الذى يتعلق به رب محذوف ، وقال السهيلي : الأحسن خفض على النعت لأن رب حرف جر يلزم صدر الكلام وهذا رأى سيلويه ؛ وعند الكسائى هو اسم مبتدأ والرفع خبره . وإليه كان يذهب بعض شيوخنا انتهى . واختلف في المراد بقوله « كاسية وعارية » على أوجه أحدها كاسية في الدنيا بالثياب لوجود الغنى عارية في الآخرة من الثراب لعدم العمل في الدنيا ، ثانيها كاسية بالثياب لكنها تنفاد لانستور عورتها فتعاقب رابعها كاسية جسدها لسكنها تشد حمارها من ورائها فيبدو صدرها فتصير عارية فتعاقب في الآخرة ، خامسها كاسية من خلعة الزوج بالرجل الصاخ عارية في الآخرة من العمل فلا ينفعها صلاح زوجها كما قال تعالى : فلا أساب بينهم ﴿ ذكر هذا الأخير الطبيب ورجحه لمناسبة المعام ، واللفظة وإن وردت في أزواج النبي ﷺ لكن العبرة بعموم اللفظ ، وقد سبق لنحوه اسادوى فقال « كاسية للشرف في الدنيا لسكونها أهل للتشريف وعارية يوم القيامة قال : ويحتمل أن يراد عارية في النار . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن الفتوح في الحزائن تنشأ عنه فتنة المال بأن يتنافس فيه فيقع القتال بسببه وأن يئخذ به فيمتنع الحق أو يبطر صاحبه فيفسد ، فأراد ﷺ تحذير أزواجه من ذلك كله وكذا غيرهن ممن بلغه ذلك وأراد بقوله « من يوقط » بعض خدمه كما قال « يوم الخندق » من يتنى بخير القوم » وأراد أصحابه ، لكن هناك عرف الذى انتدب كما تقدم وهنا لم يذكر ، وفي الحديث لندب إلى الدعاء ، والتضرع عند نزول الفتنة ولا سيما في الليل لرجاء وقت الاجابة لتكشف أو بسم الله اعنى ومن دعا به وبالله التوفيق

## ٧ - باب قول النبي ﷺ « من حمل علينا السلاح فليس منا »

٧٠٧٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا »

٧٠٧١ - **حدثنا** محمد بن الملاء حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة « عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا »

٧٠٧٢ - **حدثنا** محمد أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن همام « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدري لعل للشيطان بزع في يديه فيقع في حفرة من النار »

٧٠٧٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قلت لأبي محمد : يا أبا محمد « سمعت جابر بن عبد الله

يقول : مرَّ رجلٌ بسهامٍ في المسجدِ ، فقال له رسولُ الله ﷺ : أمسكْ بينهما لها ، قال : نعم »

٧٠٧٤ - **حدثنا** أبو الثَّمام حَدَّثَنَا هَادُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ « من جابر أن رجلاً سراً في المسجدِ بأَسْمِهِمْ قد بدأ نُصُولُهَا ، فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنُصُولِهَا لَا يَخْدُشَ مسلماً »

٧٠٧٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ « عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : إذا سَرَّ أَحَدُكُمْ في مسجدنا - أو في سُوْقنا - ومعه نَهْلٌ فَلْيُذِيقْهُ عَلَى نَهْلِهَا - أو قال : فَلْيَقْبِضْ بِكَفِهِ - أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا ) ذكره من حديث ابن عمر ومن حديث أبي موسى وأورد معهما في الباب ثلاثة أحاديث أخرى . الأول والثاني **قوله** ( من حمل علينا السلاح ) في حديث سلة بن الأكوع عند مسلم « من سل علينا السيف » ومعنى الحديث حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم ، وكأنه كنى بالحل عن المقاتلة أو القتل للبلازمة الغالبة . قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد بالحل ما يصاد الوضع ويكون كناية عن القتال به ، ويحتمل أن يراد بالحل حمله لارادة القتال به لقريئة قوله « علينا » ويحتمل أن يكون المراد حمله للضرب به ، وعلى كل حال ففيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه . قلت : جاء الحديث بلفظ « من شرب علينا السلاح » أخرجه البزار من حديث أبي بكر ، ومن حديث سمرة ، ومن حديث عمرو بن عوف ، وفي سند كل منها لين لكنها يعضد بعضها ، بعضها وعند أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ « من رمانا بالنبل فليس منا » وهو عند الطبراني في « الأوسط » بلفظ « الليل » بدل النبل وعند البزار من حديث بريدة مثله . **قوله** ( فليس منا ) أي ليس على طريقتنا ، أو ليس متبعا لطريقتنا ، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاتل دونه لا أن يربعه بحمل السلاح عليه لارادة قتاله أو قتله ونظيره « من غشنا فليس منا » وليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب « وهذا في حق من لا يستحل ذلك » ، فأما من يستحله فانه يكفر باستحلال المحرم بشرطه لا بمجرد حمل السلاح ، والأول عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ في الزجر ، وكان سفيان بن عيينة ينكر على من يصرفه عن ظاهره فيقول : معناه ليس على طريقتنا ، ويرى أن الإمساك عن تأويله أولى لما ذكرناه . والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالماً . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا محمد أخبرنا عبد الرزاق ) كذا في الأصول التي وقفت عليها وكذا ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع هنا ، وفي العتق « حدثنا محمد - غير منسوب - عن عبد الرزاق » وأن الحاكم جزم بأنه محمد بن يحيى الذهلي إلى آخر كلامه ويحتمل أن يكون محمد هنا هو ابن رافع فان مسلماً أخرج هذا الحديث عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من مسند إسحق ابن راهويه ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق . ولم أر ذلك لغير أبي نعيم . ويدل على وهمه أن في رواية إسحق عن عبد الرزاق « حدثنا معمر » والذي في البخاري « عن معمر » . **قوله** ( لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح ) كذا فيه بإثبات الياء وهو نفي بمعنى النهي ، ووقع لبعضهم « لا يشير » بغير ياء وهو بلفظ النهي وكلاماً جائز . **قوله** ( فانه

لا يدري لعل الشيطان ينزغ في يده) بالغين المعجمة قال الخليل في العين نزغ الشيطان بين القوم نزغا حمل بعضهم على بعض بالانسداد ومنه (من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين أخوتي) وفي رواية السكشميني بالعين المهملة ومعناه قلع، ونزع بالسهم رمى به، والمراد أنه يفرى بينهم حتى يضرب أحدهما الآخر بسلاحه فيحقق الشيطان ضربته له وقال ابن التين: معنى ينزعه يقلعه من يده فيصيب به الآخر أو يئد يده فيصيبه. وقال النووي: ضبطناه ونقله عياض عن جميع روايات مسلم بالعين المهملة ومعناه يرمى به في يده ويحقق ضربته، ومن رواه بالمعجمة فهو من الاغراء أى يزين له تحقيق الضربة. قوله (فيقع في حفرة من النار) هر كناية عن وقوعه في المعصية التي تفضي به الى دخول النار، قال ابن بطلال: معناه أن أنفذ عليه الوعيد، وفي الحديث النهى عما يفضي الى المحذور وان لم يكن المحذور محتقاً سواء كان ذلك في جد أو هرل، وقد وقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي شيبة وغيره مرفوعاً من رواية ضمرة بن ربيعة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه «الملائكة تلعن أحدكم اذا أشار الى الآخر بحديدة وان كان أخاه لأبيه وأمه» وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة موقوفاً من رواية أيوب عن ابن سيرين عنه، وأخرج الترمذي أصله مرفوعاً من رواية خالد الحذاء عن ابن سيرين بلفظ «من أشار الى أخيه بحديدة لعنته الملائكة» وقال حسن صحيح غريب. وكذا صححه أبو حاتم من هذا الوجه وقال في طريق ضمرة: منكر، وأخرج الترمذي بسند صحيح عن جابر «نهى رسول الله ﷺ أن يتعاطى السيف مسلولاً» ولاحمد والبخاري من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ «مر بقرم في مجلس يساون سينما يتعاطونه بينهم غير مغمود فقال: ألم أجزع عن هذا؟ اذا سل أحدكم السيف فليغمده ثم ليعطه أخاه» ولاحمد والطبراني بسند جيد عن أبي بكرة نحوه وزاد «لعن الله من فعل هذا، اذا سل أحدكم سيفه فأراد أن يناوله أخاه فليغمده ثم يناوله إياه» قال ابن العربي: إذا استحق الذي يشير بالحديدة اللعن فكيف الذي يصيب بها؟ وانما يستحق اللعن اذا كانت اشارته تهديداً سواء كان جاداً أم لاعباً كما تقدم. وانما أخذ اللاعب لما أدخله على أخيه من الروح، ولا يخفى أن إثم الهازل دون إثم الجاد وانما نهى عن تعاطى السيف مسلولاً لما يخاف من الغفلة عند التناول فيسقط فيؤذى. الحديث الرابع حديث جابر، قوله (قلت لعمرؤ) يعنى ابن دينار، وقد صرح به في رواية مسلم. وعمرؤ بن دينار هو القائل «نعم» جواباً لقول سفيان له «أسمعت جابراً» وقد تقدم البحث في ذلك في أوائل المساجد من كتاب الصلاة. قوله في الطريق الثالثة (بأسهم) هو جمع قلة يدل على أن المراد بقوله في الطريق الأولى «بسهم» أنها سهام قليلة، وقد وقع في رواية لمسلم أن المار المذكور كان يتصدق بها. قوله (قد بدا) في رواية غير السكشميني «أبدى» والنصل بضمتمين جمع نصل بفتح النون وسكون المهملة ويجمع على نصال بكسر أوله كما في الرواية الأولى، والنصل حديدة السهم. قوله (فأمره أن يأخذ بنصلها) يفسر قوله في الرواية الأخرى «أمسك بنصلها». قوله (لا ينجش مسلماً) بمجمعتين هو تعليل للامر بالامساك على النصال، والخدش أول الجراح. الحديث الخامس حديث أبي موسى، وهو باسناد «من حل علينا السلاح». قوله (اذا مر أحدكم اح) فيه أن الحكم عام في جميع المكلفين، بخلاف حديث جابر فإنه واقعة حال لا تستلزم التعميم. وقوله «فليقبض بكفه» أى على النصال، وليس المراد خصوص ذلك، بل يحرص على أن لا يصيب مسلماً بوجه من الوجوه كما دل عليه التعليل بقوله «أن يصيب أحداً من المسلمين منها شيء» وقوله «أن يصيب بها» بفتح أن وتنفير كراهية. ووقع في رواية مسلم «لئلا يصيب

بها ، وهو يؤيد مذهب الكوفيين في تقدير المحذوف في مثله . وزاد مسلم في آخر الحديث « سدّدنا بعضنا إلى وجوه بعض » وهي بالسین المهملة أى قرّناها إلى وجوههم ، وهى كناية عما وقع من قتال بعضهم بعضاً في تلك الحروب الواقعة في الجبل وسنن ، وفي هذين الحديثين تحريم قتال المسلم وقتله وتعليل الأمر فيه ، وتحريم تعاطي الأسباب المفضية إلى أذيته بكل وجه . وفيه حجة للقول بسد الذرائع .

## ٨ - باب قول النبي ﷺ « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

٧٠٧٦ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثني** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثنا** ثقیف **قال** « قال عبد الله قال النبي ﷺ

ﷺ : يسأب المسلم فُسوقاً وقهالة كفر »

٧٠٧٧ - **حدثنا** حجاج بن منهل **حدثنا** شعبة **أخبرني** وأبوه « عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ

يقول : لا ترجعون بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

٧٠٧٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى **حدثنا** قرة بن خالد **حدثنا** ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي

بكرة « عن أبي بكرة - وعن رجل آخر هو أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكرة - عن أبي بكرة -

أن رسول الله ﷺ خطب للناس فقال : ألا تدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم - قال : حتى

ظننا أنه سيُغيّبه بغير اسمه - فقال : أليس بيوم النحر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : أي بلد هذا ؟ أليس

بالبلد الحرام ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة

يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا . ألا هل بلغت ؟ قلنا : نعم ، قال : اللهم اشهد ، فليبلغن للشاهد

للقائب ، فإنه رُبّ مهائم يبلّغه من هو أوعى له ، فكان كذلك . قال : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب

بعضكم رقاب بعض . فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة قال : أمر فوا على أبي

بكرة . فقالوا : هذا أبو بكرة يراك . قال عبد الرحمن : **حدثني** أمي عن أبي بكرة أنه قال : لو دخلوا على

ما بهتت بقصبة »

٧٠٧٩ - **حدثنا** أحمد بن إسماعيل **حدثنا** محمد بن فضال عن أبيه عن عكرمة « عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : لا ترندوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

٨٠٨٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن علي بن مدرك سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير

« عن جده جرير قال : قال لي رسول الله ﷺ في حجة الوداع : استنصت الناس . ثم قال : لا ترجعوا بعدي

كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »



**قوله** (باب قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدى كفارا الخ) ترجم بلفظ ثالث أحاديث الباب. وفيه خمسة أحاديث: الحديث الأول، **قوله** (حدثنا عمر بن حفص) هو ابن غياث، وشقيق هو أبو وائل، والسند كله كوفيون. **قوله** (سباب) بكسر الميم وموحدة تين وتخفيف مصدر يقال سبه يسبه سبا وسبابا، وهذا المتن قد تقدم في كتاب الإيمان أول الكتاب من وجه آخر عن أبي وائل، وفيه بيان الاختلاف في رفعه ووقفه، وتقدم السامع عن الإقام عليه، أو أنه على سبيل التنبيه لأن ذلك فعل الكافر، كما ذكرنا نظيره في الحديث الذي بعده. وورد لهذا الحديث سبب أخرجه البغوي والطبراني من طريق أبي خاد الوالي عن عمرو بن النعمان بن مقرن المزني قال وانهى رسول الله ﷺ إلى مجلس من مجالس الأنصار ورجل من الأنصار كان عرف بالبذاء ومشائمة الناس، فقال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، زاد البغوي في روايته: فقال ذلك الرجل: والله لا أسأله رجلا. الحديث الثاني، **قوله** (واقده بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر. **قوله** (لا ترجعون بعدى) كذا لأبي ذر بصيغة الخبر وللباقيين: لا ترجعوا، بصيغة النهي وهو المعروف. **قوله** (كفارا) تقدم بيان المراد به في أوائل كتاب الديات، وحمل الأقوال فيه ثمانية، ثم وقفت على تاسع وهو أن المراد ستر الحق والكفر لغة الستر، لأن حق المسلم على المسلم أن ينصره ويعينه، فلما قاتله كأنه غطى على حقه الثابت له عليه. وعاشر وهو أن الفعل المذكور يفرض إلى الكفر، لأن من اعتاد الهجوم على كبار المعاصي جره شؤم ذلك إلى أشد منها فيخشى أن لا ينجم له بخاتمة الاسلام. ومنهم من جعله من لبس السلاح يقول كفر فوق درعه إذا لبس فوقها ثوبا، وقال الداودي: معناه لا تفعلوا بالمؤمنين ما تفعلون بالكفار، ولا تفعلوا بهم ما لا يحل وأنتم ترونه حراما. قلت: وهو داخل في المعاني المتقدمة. واستشكل بعض الشراح غالب هذه الأجوبة بأن راوى الخبر وهو أبو بكره فهم خلاف ذلك، والجواب أن فهمه ذلك إنما يعرف من توقفه عن القتال واحتجاجة بهذا الحديث، فيحتمل أن يكون توقفه بطريق الاحتياط لما يحتمله ظاهر اللفظ، ولا يلزم أن يكون يعتقد حقيقة كفر من باشر ذلك. ويؤيده أنه لم يمتنع من الصلاة خلفهم ولا امتثال أوامرهم ولا غير ذلك مما يدل على أنه يعتقد فيهم حقيقة. والله المستعان. **قوله** (يضرب بعضكم رقاب بعض) بجرم يضرب على أنه جواب النهي، ويرفعه على الاستئناف، أو يجعل حالا. فعلى الأول يقرى الحل على الكفر الحقيقي ويحتاج إلى التأويل بالمستحل مثلا، وعلى الثاني لا يكون متعلقا بما قبله، ويحتمل أن يكون متعلقا وجوابه ما تقدم. الحديث الثالث، **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد الفطان والسند كله بصريون. **قوله** (ابن سيرين) هو محمد. **قوله** (وعن رجل آخر) هو حميد بن عبد الرحمن الخيري كما وقع مصرحا به في «باب الخطبة أيام منى» من كتاب الحج، وقد تقدم شرح الخطبة المذكورة في كتاب الحج، وقوله «أبشاركم» بموحدة ومعجمة جمع بشرة وهو ظاهر جلد الانسان، وأما البشر المنى هو الانسان فلا يثنى ولا يجمع، وأجازه بعضهم لقوله تعالى ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ وقوله «فانه» الهاء ضمير الشأن، وقوله «رب مبلغ» بفتح اللام الثقيلة «ويبلغه» بكسرها، وقوله «من هو» في رواية الكشميني «من هو». **قوله** (أوعى له) زاد في رواية الحج «منه». **قوله** (فكان كذلك) هذه جملة موقوفة من كلام محمد بن سيرين تخللت بين الجمل المرفوعة كما وقع التنبيه عليه واضحا في، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، من كتاب العلم «**قوله** (قال لا ترجعوا) هو بالسند

المذكور من رواية محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة ، وقد قال البزار بعد تخريجه بطوله لانه لم  
من رواه بهذا اللفظ إلا مرة عن محمد بن سيرين . **قوله** ( فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي ) في رواية محمد بن أبي بكر  
المقدمي عن يحيى القطان عند الاسماعيلي ، قال فلما كان ، وفاعل قال هو عبد الرحمن بن أبي بكرة ، وحرق بضم أوله  
على البناء الجوهول ، ووقع في خط الدمياطي : الصراب أحرق ، وتبعه بعض الشراح ، وليس الآخر بخطاً بل جزم  
أهل اللغة بالاعتين أحرقه وحرقه ، والتقدير هنا يوم حرق ابن الحضرمي ومن معه ، وابن الحضرمي  
فيما ذكره العسكري اسمه عبد الله بن عمرو بن الحضرمي وأبوه عمرو هو أول من قتل من المشركين يوم بدر ، وعلى  
هذا فلعبد الله رؤية ، وقد ذكره بعضهم في الصحابة ، ففي الاستيعاب : قال الواقدي ولد على عهد رسول الله ﷺ ،  
وروي عن عمر وعند المدائني أنه عبد الله بن عامر الحضرمي وهو ابن عمرو المذكور ، والعلاء بن الحضرمي  
الصحابي المشهور عمه ، واسم الحضرمي عبيد الله بن عماد وكان حالف بني أمية في الجاهلية ، وأم ابن الحضرمي  
المذكور أنوب بنت كرز بن ربيعة وهي عمه عبد الله بن عامر بن كرز الذي كان أمير البصرة في زمن عثمان .  
**قوله** ( حين حرقه جارية ) بجيم وتحتانية ( ابن قدامة ) أي ابن مالك بن زهير بن الحصين التيمي السعدي ، وكان  
السبب في ذلك ما ذكره العسكري في الصحابة كان جارية يلقب محرقة لأنه أحرق ابن الحضرمي بالبصرة ، وكان معاوية  
وجه ابن الحضرمي إلى البصرة ليستنفرهم على قتال علي ، فرجه على جارية بن قدامة فحصره ، فتحصن منه ابن الحضرمي  
في دار فأحرقها جارية عليه . وذكر الطبري في حوادث سنة ثمان وثلاثين من طريق أبي الحسن المدائني ، وكذا  
أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة ، أن عبد الله بن عباس خرج من البصرة وكان عاملها لعل واستخلف زياد  
ابن سمية على البصرة ، فأرسل معاوية عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ليأخذ له البصرة ، فزل في بني تميم ، وانضمت  
اليه العثمانية ، فسكتب زياد إلى علي يستنجد ، فأرسل اليه أعين بن ضبيعة الجاشعي فقتل غيلة ، فبعث على بعده  
جارية بن قدامة فحصر ابن الحضرمي في الدار التي نزل فيها ثم أحرق الدار عليه وعلى من معه وكانوا سبعين رجلاً  
أو أربعين ، وأنشد في ذلك أشعاراً ، فهذا هو المعتمد ، وأما محاكاه ابن بطال عن المهلب أن ابن الحضرمي رجل  
امتنع من الطاعة ، فأخرج اليه جارية بن قدامة فصلبه على جذع ثم ألقى النار في الجذع الذي صلب عليه ، فما  
أدري ما مستنده فيه ، وكأنه قاله بالظن ، والذي ذكره الطبري هو الذي ذكره أهل العلم بالأخبار ، وكان الأحنف  
يدعى جارية عما أعظمها له ، قاله الطبري ومات جارية في خلافة يزيد بن معاوية قاله ابن حبان ، ويقال انه جويرية  
ابن قدامة الذي روى قصة قتل عمر كما تقدم . **قوله** ( قال أشرفوا على أبي بكرة ) أي اطلعوا من مكان مرتفع  
فرأوه ، زاد البزار عن يحيى بن حكيم عن القطان ، وهو في حائط له ، . **قوله** ( فقالوا هذا أبو بكرة يراك ) قال  
المهلب : لما فعل جارية بابن الحضرمي ما فعل أمر جارية بعضهم أن يشفروا على أبي بكرة ليختبر ان كان محارباً أو  
في الطاعة ، وكان قد قال له خيشمة : هذا أبو بكرة يراك وما صنعت بآبن الحضرمي فربما أنسرك عليك بسلاح أو  
بكلام . فلما سمع أبو بكرة ذلك وهو في عليه له قال : لو دخلوا على دارى مارفت عليهم قصبة ، لاني لا أرى  
قتال المسيرين فسكيف أن أقاتلهم بسلاح . قلت : ومقتضى ما ذكره أهل العلم بالأخبار كالمدايني أن ابن عباس كان  
استنفر أهل البصرة بأمر علي ليعاودوا محاربة معاوية بعد الفراغ من أمر التحكيم ، ثم وقع أمر الخوارج فسار  
ابن عباس الى علي فشهد معه النهروان ، فأرسل بعض عبد القيس في غيبته الى معاوية يخبره أن بالبصرة جماعة من

العثمانية ، ويسأله توجيه رجل يطلب بدم عثمان ، فوجه ابن الحضرمي ، فسكان من أمره ما كان ، فالذي يظهر أن جارية بن قدامة بعد أن غلب وحرق ابن الحضرمي ومن معه استنفر الناس بأمر علي ، فكان من رأى أبي بكر ترك القتال في الفتنة كراى جماعة من الصحابة ، فدل بعض الناس على أبي بكر ليلزمه الخروج الى القتال فأجابهم بما قال . قوله ( قال عبد الرحمن ) هو ابن أبي بكر الراوى ، وهو موصول بالسند المذكور . قوله ( فحدثني أُمى ) هي هالة بنت غليظ العجلية ، ذكر ذلك خليفة بن خياط في تاريخه ، وتبعه أبو أحمد الحاكم وجماعة ؛ وسمى ابن سعد أمه هولة والله أعلم . وذكر البخارى في تاريخه وابن سعد أن عبد الرحمن كان أول مولود ولد بالبصرة بعد أن بنيت ، وأرخها ابن زيد سنة أربع عشرة وذلك في أوائل خلافة عمر رضى الله عنه . قوله ( لو دخلوا على ) بتشديد الياء . قوله ( ما بهشت ) بكسر الهاء وسكون المعجمة ، وللكشميني بفتح الهاء وهما لغتان ، والمعنى مادافعتهم يقال بهش بعض القوم إلى بعض إذا تراموا للقتال ، فكأنه قال مادمدت يدي إلى قسبة ولا تناولتها لادافع بها عني . وقال ابن التين : ماقت اليهم بقسبة ، يقال بهش له إذا ارتاح له وخف إليه ؛ وقيل معناه مارميت وقيل معناه ماتحركت ، وقال صاحب النهاية : المراد ما أقبلت اليهم مسرعا أدفعهم عني ولا بقسبة ، ويقال لمن نظر إلى شيء فأعجبه واشتهاه أو أسرع إلى تناوله : بهش إلى كذا ، ويستعمل أيضا في الخير والشر ، يقال بهش إلى معروف فلان في الخير وبهش إلى فلان تعرض له بالشر ، ويقال بهش القوم بعضهم إلى بعض إذا ابتدروا في القتال وهذا الذى قاله أبو بكر يوفق ما وقع عند أحمد من حديث ابن مسعود في ذكر الفتنة . قلت يا رسول الله فإنا تأمرنى أن أدركت ذلك ؟ قال : كف يدك ولسانك وادخل دارك ، قلت يا رسول الله أرايت أن دخل رجل على دارى ؟ قال : فادخل بيتك . قال قلت : أفرأيت أن دخل على بيتى قال فادخل مسجدك - وقبض يمينه على الكوع - وقل ربى الله حتى تموت على ذلك ، وعند الطبرانى من حديث جندب : ادخلوا بيوتكم وأحملوا ذكركم قال : أرايت أن دخل على أحدنا بيته قال : ليمسك بيده وليكن عبد الله المقتول لا القاتل ، ولاحمد وأبى يعلى من حديث خرشة بن الحر : فمن أنت عليه فليمش بسيفه إلى صفاته فليضربه بها حتى ينكسر ثم ليضطجع لها حتى تنجلي ، وفي حديث أبي بكر عند مسلم : قال رجل يا رسول الله أرايت أن أكرهت حتى ينطلق بى إلى أحد الصنفين فجاء سهم أو ضربنى رجل بسيف ؟ قال : ييؤم بأثمه ولأثمك ، الحديث ، والاحاديث في هذا المعنى كثيرة . الحديث الرابع ، قوله ( محمد بن فضيل عن أبيه ) هو ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى . قوله ( لا تردوا ) تقدم في الحج من وجه آخر عن فضيل بلفظ : لا ترجعوا ، وساقه هناك أتم . الحديث الخامس حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، قوله ( لا ترجعوا ) كذا للاكثر ، وفي رواية الكشميني لا ترجعن بعد العين المهملة المضمومة نون ثقيلة وأصله لا ترجعون ، وقد تقدم في العلم وفي أواخر المغازى وفي الديات بلفظ : لا ترجعوا ، وليس لأبى زرعة ابن عمرو بن جرير عن جده في البخارى إلا هذا الحديث ، وعلى بن مدرك الراوى عنه نخعى كوفى متفق على توثيقه ، ولا أعرف له في البخارى سوى هذا الحديث الواحد في المواضع المذكورة

### ٩ - باب تكون فتنة القاعد فيها خير من انقائهم

٧٠٨١ - حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن أبي مسعدة عن عبد الرحمن بن

أبي هريرة ، قال ابراهيم : وحدثني صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ستكونُ فتنٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم ، والقائمُ فيها خيرٌ من المائى ، والمائى فيها خيرٌ من الساعى ، من تشرفَ لها تشدَّ شرفه ، فمن وجدَ منها ملجأً أو معاذاً فليخذ به »

٧٠٨٢ - **عمر بن الخطاب** أخبرنا شعيب بن زهرى أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن « أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ستكونُ فتنٌ للقاعدُ فيها خيرٌ من القائم ، والقائمُ فيها خيرٌ من المائى ، والمائى فيها خيرٌ من الساعى ، من تشرفَ لها تشدَّ شرفه ، فمن وجدَ ملجأً أو معاذاً فليخذ به »

**قوله** ( باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ) كذا ترجم ببعض الحديث ، وأورده من رواية سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة وهو عمه ، ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة ، ومن رواية شعيب بن ابن شهاب الزهرى « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وكأنه صحح أن لابن شهاب فيه شيخين . ولفظ الحديثين سواء إلا ما سأبينه ، وقد أخرجه في علامات النبوة عن عبد العزيز الأويسى عن ابراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عنهما جميعا ، وكذا أخرجه مسلم من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه ، ولم يسق البخارى لفظ سعد بن ابراهيم عن أبي سلمة وساقه مسلم من طريق أبي داود الطيالسى عن ابراهيم بن سعد وفي أوله « تكون فتنة النائم فيها خير من اليقظان واليقظان فيها خير من القائم » . **قوله** ( ستكون فتن ) في رواية المستملى « فتنة » بالافراد . **قوله** ( القاعد فيها خير من القائم ) زاد الاسماعيلى من طريق الحسن بن اسماعيل الكلبي عن ابراهيم بن سعد بسنده فيه في أوله « النائم فيها خير من اليقظان واليقظان فيها خير من القاعد » ، والحسن بن اسماعيل المذكور وثقه الذسائى وهو من شيوخه ، ثم وجدت هذه الزيادة عند مسلم أيضا من رواية أبي داود الطيالسى عن ابراهيم بن سعد ، وكان أخرجه أولا من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه كرواية محمد بن عبيد الله شيخ البخارى فيه ، فكان ابراهيم بن سعد كان يذكره تماما وناقصا ، ووقع في رواية خرشة بن الحر عند أحمد وأبي يعلى مثل هذه الزيادة ، وقد وجدت هذه الزيادة شاهدا من حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود بلفظ « النائم فيها خير من المضطجع » وهو المراد باليقظان في الرواية المذكورة لأنه قابله بالقاعد . **قوله** ( والمائى فيها خير من الساعى ) في حديث ابن مسعود « والمائى فيها خير من الراكب والراكب فيها خير من المجرى قتلاها كلها في النار » . **قوله** ( خير من الساعى ) في حديث أبي بكره عند مسلم « ومن الساعى اليها » وزاد « ألا فإذا نزلت فمن كانت له ابل فليحلق بابله » الحديث قال بعض الشراح في قوله « والقاعد فيها خير من القائم » أى القاعد في زمانها عنها قال : والمراد بالقائم الذى لا يستشرفها وبالمائى من يمشى في أسبابه لأمور سواها ، فربما يقع بسبب مشيه في أمر يكرهه وحكى ابن التين عن الداودى أن الظاهر أن المراد من يكون مباشرا لها في الأحوال كلها ، يعنى أن بعضهم في ذلك أشد من بعض ، فأعلامهم في ذلك الساعى فيها بحيث يكون سببا لإثارتها ، ثم من يكون قائما بأسبابها وهو المائى ، ثم من يكون مباشرا لها وهو القائم ، ثم من يكون مع النظارة ولا يقاتل وهو القاعد ، ثم من يكون محتجبا لها ولا يباشر ولا ينظر وهو المضطجع اليقظان ، ثم من لا يقع منه شيء من ذلك ولسكنه راض وهو النائم ، والمراد

بالأفضلية في هذه الخيرية من يكون أقل شراً من فوقه على التفصيل المذكور . **قوله** ( من تشرف لها ) بفتح المثناة والاعجمة وتشديد الراء أى تطالع لها بأن يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها ، وضبط أيضاً من الشرف ومن الاشراف . **قوله** ( تستشرفه ) أى تهللكه بأن يشرف منها على الهلاك ، يقال استشرفت الشيء علوته وأشرفت عليه ، يريد من انتصب لها انتصبت له ومن أعرض عنها أعرضت عنه ، وحاصله أن من طلع فيها بشخصه قابله بشرها ، ويحتمل أن يكون المراد من خاطر فيها بنفسه أهلكته ، ونحوه قول القائل من غالها غلبته . **قوله** ( فن وجد فيها ) في رواية السكسميني « منها » . **قوله** ( ملجأ ) أى يلتجئ إليه من شرها . **قوله** ( أو معاذاً ) بفتح الميم وبالعين المهملة وبالدال المعجمة هو بمعنى الملجأ ، قال ابن التين ورويناه بالضم يبنى معاذاً ، **قوله** ( فليعذب به ) أى ليعتزل فيه ليسلم من شر الفتنة وفي رواية سعد بن إبراهيم « فليستعذ » ووقع تفسيره عند مسلم في حديث أبي بكرة ونظاه « فإذا نزلت فن كان له إبل فليلحق بأبله » وذكر الغنم والأرض - قال رجل يارسول الله أرأيت من لم يكن له ؟ قال : يعمد الى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع . وفيه التحذير من الفتنة والحث على اجتناب الدخول فيها وأن شرها يكون بحسب التعلق بها ، والمراد بالفتنة ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم الحق من الميطل . قال الطبري : اختلف السلف فعمل ذلك بعضهم على العزم وهم من قعد عن الدخول في القتال بين المسلمين مطلقاً كسعد وابن عمر ومحمد بن مسلمة وأبي بكرة في آخرين ، وتمسكوا بالظواهر المذكورة وغيرها ، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة بلزوم البيوت ، وقالت طائفة بل بالتحول عن بلد الفتنة أصلاً . ثم اختلفوا فمنهم من قال : إذا هجم عليه شيء من ذلك يكف يده ولو قتل ، ومنهم من قال : بل يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور ان قتل أو قُتِل . وقال اخرون : اذا بغت طائفة على الامام فامتنعت من الواجب عليها ونصبت الحرب وحب قتالها ، وكذلك لو تحاربت طائفتان وجب على كل قادر الاخذ على يد الخطيء ونصر المصيب . وهذا قول الجمهور . وفصل آخرون فقالوا : كل قتال وقع بين طائفتين من المسلمين حيث لا إمام للجماعة فالقتال حينئذ ممنوع ، وتنزل الأحاديث التي في هذا الباب وغيره على ذلك وهو قول الأوزاعي ، قال الطبري : والصواب أن يقال ان الفتنة أصلها الابتلاء ، وإلنكار المنكر واجب على كل من قدر عليه ، فن أعان الحق أصاب ومن أعان الخطيء أخطأ . وان أشكل الأمر في حالة التي ورد النهي عن القتال فيها . وذهب آخرون الى أن الأحاديث وردت في حق ناس مخصوصين ، وأن النهي مخصوص بمن خوطب بذلك . وقيل ان أحاديث النهي مخصوصة بآخر الزمان حيث يحصل التحقق أن المقاتلة انما هي في طلب الملك . وقد وقع في حديث ابن مسعود البنى أشرت اليه وقلت يارسول الله ومتى ذلك ؟ قال أيام المخرج قلت ومتى ؟ قال حين لا يأمن الرجل جليسه .

### ١٠ - باب إذا اتقى المسلمان بسيفيهما

٧٠٨٣ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد عن رجل لم يُسمه عن الحسن قال « خرجتُ بسلاحي ليلالى للفتنة ، فاستقْباني أبو بكرة فقال : أين تريد ؟ فأت أريدُ نعمة ابن عم رسول الله ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فسكلاهما من أهل النار . قيل : فهذا للقاتل ، فما بال الفتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه » . قال حماد بن زيد : فذكرتُ هذا الحديث لأبوب وبنس بن عبدي وأنا



ثلاثتهم عن الحسن البصري عن الأحنف بن قيس فساق الحديث دون القصة، وأخرجه أبو داود عن أبي كامل الجعدي، حدثنا حماد، فذكر القصة باختصار يسير. **قوله** (وقال مؤمل) بواو مهموزة وزن محمد وهو ابن اسماعيل أبو عبد الرحمن البصري نزيل مكة، أدركه البخاري ولم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين وذلك قبل أن يرحل البخاري، ولم يخرج عنه إلا تعليقا، وهو صدوق كثير الخطأ قاله أبو حاتم الرازي، وقد وصل هذه الطريق الاسماعيلي من طريق أبي موسى محمد بن المثنى. حدثنا مؤمل بن اسماعيل حدثنا أحمد بن زيد عن أيوب ويونس هو ابن عبيد وهشام عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، فذكر الحديث دون القصة، ووصله أيضا من طريق يزيد بن سنان. حدثنا مؤمل حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس والمعل بن زياد قالوا حدثنا الحسن، فذكره، وأخرجه أحمد عن مؤمل عن حماد عن الأربعة، فسكان البخاري أشار إلى هذه الطريق. **قوله** (ورواه معمر عن أيوب). قلت: وصله مسلم وأبو داود والنسائي والاسماعيلي من طريق عبد الرزاق عنه فلم يسق مسلم انظره ولا أبو داود، وساقه النسائي والاسماعيلي فقال «عن أيوب عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة سمعت رسول الله ﷺ، فذكر الحديث دون القصة، وفي هذا السند لطيفة وهو أن رجاله كلهم بصريون، وفيهم ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أيوب، قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف في سنده: والصحيح حديث أيوب من حديث حماد بن زيد ومعمر عنه. **قوله** (ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة). قلت: عبد العزيز هو ابن عبد الله بن أبي بكرة، وقد وقع منسوبا عند ابن ماجه، ومنهم من نسبته إلى جده فقال عبد العزيز ابن أبي بكرة، وليس له ولا لولده بكار في البخاري إلا هذا الحديث، وهذه الطريق وصلها الطبراني من طريق خاند ابن خدش بكسر المعجمة والندال المهملة وآخره شين معجمة قال حدثنا بكار بن عبد العزيز. بالسند المذكور وانظره. سمعت النبي ﷺ يقول: إن فتنة كائنة، الفاتل والمقتول في النار، إن المقتول قد أراد قتل الفاتل. **قوله** (وقال غندر حدثنا شعبة عن منصور) هو ابن المعتمر (عن ربعي) بكسر الراء وسكون الموحدة وهو اسم بلانظ النسب واسم أبيه حراش بكسر المهملة وآخره شين معجمة تابعي مشهور، وقد وصله الامام أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر، وهو غندر بهذا السند مرفوعا وانظره. إذا التقى المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح فهما على جرف جهنم، فإذا قتله وقعا فيها جميعا. وهكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ومن طريقه أبو عوانة في صحيحه. **قوله** (ولم يرفعه سفيان) يعني الثوري (عن منصور) يعني بالسند المذكور، وقد وصله النسائي من رواية يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري بالسند المذكور إلى أبي بكرة قال إذا حمل الرجلان المسلمان السلاح أحدهما على الآخر فهما على جرف جهنم. فإذا قتل أحدهما الآخر فهما في النار، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في كتاب الإيمان أوائل الصحيح، قال العلماء: معنى كونهما في النار أنهما يستحقان ذلك ولكن أمرهما إلى الله تعالى إن شاء عاقبهما ثم أخرجهما من النار كسائر الموحدين وإن شاء عنا عنهما فلم يعاقبهما أصلا، وقيل هو محمول على من استحل ذلك، ولا حجة فيه للخوارج ومن قال من المعتزلة بأن أهل المعاصي مخلدون في النار لأنه لا يلزم من قوله فهما في النار استمرار بقاءهما فيها. واحتج به من لم يترك القتال في الفتنة وهم كل من ترك القتال مع على في حروبه كسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبي بكرة وغيرهم وقالوا: يجب الكف حتى لو أراد أحد قتله لم يدفعه عن نفسه. ومنهم من قال لا يدخل في الفتنة فإن أراد أحد قتله دفع عن نفسه وذهب

جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين ، وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في ذلك على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة صاحب الحق . واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ماوقع لهم من ذلك ولو عرف الحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب الا عن اجتهاد وقد عفا الله تعالى عن الخطيء في الاجتهاد ، بل ثبت أنه يؤجر أجرا واحداً وأن المصيب يؤجر أجرين كما سيأتى بيانه في كتاب الأحكام ، وحمل هؤلاء الوعيد المذكور في الحديث على من قاتل بغير تأويل سائغ بل بمجرد طلب الملك ، ولا يرد على ذلك منع أبي بكره الأحنف من القتال مع على لأن ذلك وقع عن اجتهاد من أبي بكره أداه إلى الامتناع والمنع احتياطا لنفسه ولمن نصحه ، وسيأتى في الباب الذى بعده مزيد بيان لذلك ان شاء الله تعالى . قال الطبرى : لو كان الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الحرب منه بلزوم المنازل وكسر السيوف لما أقيم حد ولا أبطل باطل ، ولوجد أهل الفسوق سبيلا إلى ارتكاب المحرمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسى الحریم بأن يحاربوهم ويكف المسلمون أيديهم عنهم بأن يقولوا هذه فتنة وقد نهينا عن القتال فيها وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء انتهى . وقد أخرج البزار في حديثه القاتل والمقتول في النار ، زيادة تبين المراد وهى : اذا اقتتلتم على الدنيا فالقاتل والمقتول في النار ، ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ : لا تذهب الدنيا حتى يأتى على الناس زمان لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل ، فقل : كيف يكون ذلك ؟ قال : الهرج ، القاتل والمقتول في النار ، قال القرطبي فبين هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلب الدنيا أو اتباع هوى فهو الذى أريد بقوله القاتل والمقتول في النار . قلت : ومن ثم كان الذين توقفوا عن القتال في الجمل وصفين أقل عددا من الذين قاتلوا ، وكلهم متأول مأجور إن شاء الله ، بخلاف من جاء بعدهم من قاتل على طلب الدنيا كما سيأتى عن أبي برزة الأسلمى والله أعلم . وما يؤيد ما تقدم ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رفعه : من قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتلته جاهلية ، واستدل بقوله : إنه كان حريصا على قتل صاحبه ، من ذهب إلى المؤاخضة بالعزم وان لم يقع الفعل ، وأجاب من لم يقل بذلك أن في هذا فعلا وهو المؤاخضة بالسلاح ووقوع القتال ، ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة ، فالقاتل يعذب على القتال والقتل ، والمقتول يعذب على القتال فقط فيم يقع التعذيب على العزم المجرد ، وقد تقدم البحث في هذه المسألة في كتاب الرقاق عند الكلام على قوله : من هم بحسنة ومن هم بسيئة ، وقالوا في قوله تعالى ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ اختيار باب الافتعال في الشر لأنه يشعر بأنه لا بد فيه من المعالجة ، بخلاف الخير فإنه يثاب عليه بالنية المجردة ، ويؤيده حديث : « إن الله تجاوز لأمى ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا به أو يعملوا » والحاصل أن المراتب ثلاث : الهم المجرد وهو يثاب عليه ولا يؤاخذ به ، واقتران الفعل بالهم أو بالعزم ولا نزاع في المؤاخضة به ، والعزم وهو أقوى من الهم وفيه النزاع . ( تنبيه ) : ورد في اعتزال الأحنف القتال في وقعة الجمل سبب آخر ، فأخرج الطبرى بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن جاوران قال : قلت له رأيت اعتزال الأحنف ما كان ؟ قال : سمعت الأحنف قال : حججنا فاذا الناس مجتمعون في وسط المسجد - يعنى النبوى - وفيهم على والزبير وطالحة وسعد إذ جاء عثمان ، فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه ، قال الأحنف : فلقيت طالحة والزبير فقلت : انى لا أرى هذا الرجل - يعنى عثمان - إلا مقتولا ، فن تأمرانى به ؟ فلا : على ، فقدمنا مكة فلقيت عائشة وقد



بلغنا قتل عثمان فقلت لها : من تأمريني به ؟ قالت : علي ، قال فرجعنا إلى المدينة فبايعت عليا ورجعت إلى البصرة فبينما نحن كذلك إذ أتاني آت فقال : هذه عائشة وطلحة والزبير نزلوا بجانب الحرية يستنصرون بك ، فأتيته عائشة فذكرتها بما قالت لي ، ثم أتيت طلحة والزبير فذكرتهما ، فذكر القصة وفيها : قال فقلت والله لا أفاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحرارى رسول الله ﷺ ، ولا أفاتل رجلا أمرتموني ببيعته ، فاعتزل القتال مع الفريقين . ويمكن الجمع بأنه هم بالترك ثم بدا له في القتال مع علي ثم ثبطه عن ذلك أبو بكر ، أو هم بالقتال مع علي فثبطه أبو بكر ، وصادف مراسلة عائشة له فرجع عنده الترك . وأخرج الطبري أيضاً من طريق قتادة قال : نزل علي بالزاوية فأرسل إليه الاحنف : إن شئت أتيتك وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف سيف ، فأرسل إليه : كف من قدرت على كفه

## ١١ - باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ؟

٧٠٨٤ - **حدثنا محمد بن المنثري** حدثنا **الوليد بن مسلم** حدثنا **ابن جابر** حدثني **بسر بن يزيد** بن محمد الله الحضرمي أنه سمع أبا إدريس الخولاني **« أنه سمع حذيفة بن اليمان يقول : كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يا رسول الله ، إنا كنا في جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم . قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : نعم وفيه دخن . قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هدي ، تعرف منهم وتنكر ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ، دُعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها . قلت : يا رسول الله ، صفهم لنا ، قال : هم من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا . قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : لزمت جماعة المسلمين وإمامهم ، قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعص بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك ،**

**قوله ( باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ) ؟** كان تامة ، والمعنى ما الذي يفعل المسلم في حال الاختلاف من قبل أن يقع الاجماع على خليفة . **قوله ( حدثنا ابن جابر )** هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما صرح به مسلم في روايته عن محمد بن المنثري شيخ البخاري فيه . **قوله ( حدثني بسر )** بضم الموحدة وسكون المهملة ( ابن عبيد الله ) بالتصغير تابعي صغير ، والسند كله شاميون الا شيخ البخاري والصحابي . **قوله ( مخافة أن يدركني )** في رواية نصر ابن عاصم عن حذيفة عند ابن أبي شيبة ، وعرفت ان الخير لن يسبقني . **قوله ( في جاهلية وشر )** يشير الى ما كان قبل الاسلام من الكفر وقتل بعضهم بعضا ونهب بعضهم بعضا وإتيان الفواحش . **قوله ( فجاءنا الله بهذا الخير )** يعني الايمان والامن وصلاح الحال واجتناب الفواحش ، زاد مسلم في رواية أبي الاسود عن حذيفة ، ففتح فيه ، **قوله ( فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم )** في رواية نصر بن عاصم « فتنة » وفي رواية سبيع بن خالد عن حذيفة عند ابن أبي شيبة « فما العصمة منه ؟ قال السيف قال فهل بعد السيف من تقية ؟ قال نعم هذنة » والمراد بالشر ما يقع من

الفتن من بعد قتل عثمان وهلم جرا أو ما يترتب على ذلك من عقوبات الآخرة . **قوله** ( قال : نعم ، وفيه دخن ) بالمهمله ثم المعجمة المفتوحين بعدها نون وهو الخقد ، وقيل الدغل ، وقيل فساد في القلب ، ومعنى الثلاثة متقارب . يشير الى أن الخير الذي يجيء بعد الشر لا يكون خيرا خالصا فيه كدر . وقيل المراد بالدخن الدخان ويشير بذلك الى كدر الحال ، وقيل الدخن كل أمر مكروه . وقال أبو عبيد يفسر المراد بهذا الحديث ، الحديث الآخر « لا ترجع قلوب قوم على ما كانت عليه ، وأصله أن يكون في لون الدابة كدورة فسكان المعنى أن قلوبهم لا يصفو بعضها لبعض . **قوله** ( قوم يهدون ) بفتح أوله ( بغير هدي ) بياء الاضافة بعد الياء للاكثر وبياء واحدة مع التنوين للسكسمة ، وفي رواية أب الأسود « يكون بعدى أئمة يهدون بهداى ولا يستنون بسنتى » . **قوله** ( تعرف منهم وتنكر ) يعنى من أعمالهم . وفي حديث أم سلمة عند مسلم « فن أسكر برىء ومن كره سلم » . **قوله** ( دعاة ) بضم الدال المهملة جمع داع أى الى غير الحق . **قوله** ( على أبواب جهنم ) أطلق عليهم ذلك باعتبار ما يؤول اليه حالهم ، كما يقال لمن أمر بفعل محرم : وقف على شفير جهنم . **قوله** ( ثم م ، جلدتنا ) أى من قومنا ومن أهل لساننا وملتنا ، وفيه إشارة الى أنهم من العرب . وقال الداودى : أى من بنى آدم . وقال القاسمى : معناه أنهم فى الظاهر على ملتنا وفى الباطن مخالفون ، وجلدته الشيء ظاهره ، وهى فى الأصل غشاء البدن ، قيل ويؤيد إرادة العرب أن السمرة غالبية عليهم واللون إنما يظهر فى الجلد . ووقع فى رواية أبى الأسود « فيم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جحيمان إنس » وقوله « جحيمان » بضم الجيم وسكون المثناة هو الجسد ويطلق على الشخص ، قال عيسى بن المراء بالشر الأول الفتن التى وقعت بعد عثمان ، والمراد بالخير الذى بعده ما وقع فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، والمراد بالذين تعرف منهم وتنكر الأمراء بعده ، فكان فيهم من يتمسك بالسنّة والعدل وفيهم من يدعو الى البدعة ويعمل بالجور قلت : والذى يظهر أن المراد بالشر الأول ما أشار اليه من الفتن الأولى ، وبالخير ما وقع من الاجتماع مع على ومعاوية وبالدخن ما كان فى زمنهما من بعض الأمراء كزياد العرفى وخلاف من حالف عليه من الخوارج ، وبالدعاة على أبواب جهنم من قام فى طلب الملك من الخوارج وغيرهم ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « الزم جماعة المسلمين وإمامهم » يعنى ولو جار ويوضح ذلك رواية أبى الأسود « ول ضرب طهرك وأخذ مالك » وكان مثل ذلك كثيرا فى إمارة الحجاج ونحوه . **قوله** ( تام جماعة المسلمين وإمامهم ) بكسر الهمزة أى أميرهم زاد فى رواية أبى الأسود « تسمع وتطيع وإن ضرب طهرك وأخذ مالك » وكذا فى رواية خالد بن سليمان عند الطبرانى « فإن رأيت خليفة فالزمه وإن ضرب طهرك ، فإن لم يكن خليفة فالهرب » . **قوله** ( ولو أن تعص ) بفتح العين المهملة وتشديد الضاد المعجمة أى ولو كان الاعتزال بالعص فلا تعدل عنه . وتعص بالنصب للجميع ، وضبطه الأشيرى بالرفع ، وتعقب بأن جوازه متوقف على أن يكون « أن » التى تقدمته مخففة من الثقيلة وهنا لا يجوز ذلك لأنها لا تلى « لو » نية عليه صاحب المعنى ، وفى رواية عبد الرحمن بن قوط عن حذيفة عند ابن ماجه « فلان تموت وأنت عاص على جندل خير لك من أن تتبع أحدا منهم » والجندل بكسر الجيم وسكون المعجمة بعدها لام عود ينصب لتحتك به الابل ، وقوله « وأنت على ذلك أى العصى » وهو كناية عن لزوم جماعة المسلمين وطاعة سلاطينهم ولو عصوا . قال البيضاوى : المعنى إذا لم يكن فى الارض خليفة فعليك بالعزلة والصبر على تحمل شدة الزمان ، وعص أصل الشجرة كناية عن مكابدة المشقة كقولهم فلان يعص الحجارة من شدة الألم ، أو المراد اللزوم كقوله فى الحديث الآخر

و عضوا عليها بالنواجذ ، ويؤيد الأول قوله في الحديث الآخر « فان مت وأنت عاض على جذل خير لك من أن تتبع أحدا منهم » ، وقال ابن بطلان : فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم حماية المسلمين وترك الخروج على أئمة الجور ، لأنه وصف الطائفة الأخيرة بأنهم « دعاة على أبواب جهنم » ، ولم يقل فيهم « تعرف وتنكر » كما قال في الأولين ، وهم لا يذكرون كذلك إلا وهم على غير حق ، وأمر مع ذلك بلزوم الجماعة . قال الطبري : اختلف في هذا الأمر وفي الجماعة ، فقال قوم : هو للوجوب والجماعة السواد الأعظم ، ثم ساق عن محمد بن سيرين عن أبي مسعود أنه وصى من سأله لما قتل عثمان « عليك بالجماعة فان الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة . وقال قوم : المراد بالجماعة الصحابة دون من بعدهم ، وقال قوم : المراد بهم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبسح لهم في أمر الدين . قال الطبري : والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره ، فمن نسكت ببعثه خرج عن الجماعة ، قال : وفي الحديث انه متى لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحزابا فلا يتبع أحدا في انزقة ويعتزل الجميع ان استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر ، وعلى ذلك ينزل ما جاء في سائر الأحاديث ، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف منها ، ويؤيده رواية عيد الرحمن ابن قرط المتقدم ذكرها ، قال ابن أبي حمزة : في الحديث حكمة الله في عبادته كيف أقام كلا منهم فيما شاء ؛ فحب إلى أكثر الصحابة السؤال عن وجوه الخير ليعملوا بها ويبلغوها غيرهم ، وحب لحذيفة السؤال عن الشر ليجتنبه ويكون سببا في دفعه عن أراد الله له النجاة ، وفيه سعة صدر النبي ﷺ ومعرفة بوجوه الحكم كلها حتى كان يجيب كل من سأله بما يناسبه ، ويؤخذ منه أن كل من حبب إليه شيء فإنه يفوق فيه غيره ، ومن ثم كان حذيفة صاحب السر الذي لا يعليه غيره حتى خص بمعرفة أسماء المنافقين وبكثير من الأمور الآتية ، ويؤخذ منه أن من أدب التعليم أن يعلم التلميذ من أنواع العلوم ما يراه مائلا إليه من العلوم المباحة ، فإنه أجدد أن يسرع إلى تفهمه والقيام به وأن كل شيء يهدي إلى طريق الخير يسمى خيرا وكذا بالعكس . ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلا خلاف الكتاب والسنة وجعلهما فرعا لذلك الأصل الذي ابتدعه ، وفيه وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهدى النبوي ولو قاله من قاله من رفيع أو وضع

## ١٢ - باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم

٧٠٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** حيوة وغيره قال **حدثنا** أبو الأسود . وقال البث عن أبي

الأسود قال **قطع** على أهل المدينة **بعث** فأكتنبت فيه ، فلقيت عكرمة فأخبرته ، فنهاني أشد النهي ، ثم قال « أخبرني ابن عباس أن أناسا من المسلمين كانوا مع للشركين يكثرون سواد المشركين على رسول الله ﷺ فبأن السهم فيرمى به فيصيب أحدهم فيقتله أو يضره فيقتله ، فأنزل الله تعالى ﴿ إن الذين توفاهم للملائكة ظالمى أنفسهم ﴾ »

**قوله** ( باب من كره أن يكثر ) بالتشديد ( سواد الفتن والظلم ) أي أهلها ، والمراد بالأسود وهو بفتح المهملة وتخفيف الواو الاشخاص ، وقد جاء عن ابن مسعود مرفوعا « هن كثر سواد قوم فهو منهم ، ومن رضى عمل قوم

كان شريك من عمل به ، أخرجه أبو يعلى ، وفيه قصة لابن مسعود ، وله شاهد عن أبي ذر في الزهد لابن المبارك غير مرفوع . **قوله** ( حدثنا حيوة ) بفتح المهملة والواو بينهما ياء آخر الحروف ساكنة . **قوله** ( وغيره ) كأنه يريد ابن لهيعة ، فانه رواه عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن أيضا ، وقد رواه عنه أيضا الليث ، لكن أخرج البخاري هذا الحديث في تفسير سورة النساء عن عبد الله بن يزيد شيخه فيه هنا بسنده هذا وقال بعده « رواه الليث عن أبي الأسود » وقد روياه موصولا في « معجم الطبراني الأوسط » من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث « حدثني الليث عن أبي الأسود عن عكرمة » فذكر الحديث دون القصة ، قال الطبراني : لم يروه عن أبي الأسود إلا الليث وابن لهيعة . قلت : وهم في هذا الحصر لوجود رواية حيوة المذكورة ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن المقبري عن حيوة وحده به ، وقد ذكرت من وصل رواية ابن لهيعة في تفسير سورة النساء مع شرح الحديث . وقوله ( فيأتى السهم فيرمى به ) قيل هو من القلب والتقدير فيرمى بالسهم فيأتى . قلت : ويحتمل أن تكون الفاء الثانية زائدة ، وثبت كذلك لأبي ذر في سورة النساء فيأتى السهم يرمى به . . وقوله ( أو يضربه ) معطوف على « فيأتى » لا على « فيصيب » أى يقتل إما بالسهم وإما بالسيف ، وفيه تخطئة من يقيم بين أهل المعصية باختياره لا لقصد صحيح من إنكار عليهم مثلا أو رجاء انقاذ مسلم من هلكه ، وأن القادر على التحول عنهم لا يعذر كما وقع للذين كانوا أسلوا ومنعهم المشركون من أهلهم من الهجرة ثم كانوا يخرجون مع المشركين لا لقصد قتال المسلمين بل لإيهام كثرتهم في عيون المسلمين لحصلت لهم المواخذه بذلك ، فرأى عكرمة أن من خرج في جيش يقاتلون المسلمين يأثم وان لم يقاتل ولا نوى ذلك ، ويتأيد ذلك في عكسه بحديث « هم القوم لا يشق بهم جلسهم » كما مضى ذكره في كتاب الرقاق

### ٩٣ - باب إذا بقى في حثالة من الناس

٧٠٨٦ - **حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان** **حدثنا الأعمش** عن **زيد بن وهب** « **حدثنا** حذيفة قال **حدثنا** رسول الله ﷺ حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر : **حدثنا** أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ، ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة ، و**حدثنا** عن رفعها قال : بنام الرجل **النومة فتقبض الأمانة** من قلبه فيظل أثرها مثل أثر الوكت ، ثم بنام النومة فتقبض فيها أثرها مثل أثر الجمل ، كجمر دخر جته على رجلك فينفظ فتراه منتقرا أو يس فيه شيء ، ويصبح للناس يتبايعون فلا يكاد أحد يؤدئ الأمانة ، فيقال : إن في بني فلان رجلا أميناً ، ويقال الرجل : ما أهله وما أطرفه وما أجلده وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان ، واقتدى على زمان ولا أبالي أيكم بايعت ، لكن كان مسلماً رده على الإسلام ، وإن كان نصرانياً رده على ساعيه ، وأما اليوم فاكنت أبايع إلا فلانا وفلانا »

**قوله** ( باب إذا بقى ) أى المسلم ( فى حثالة من الناس ) أى ماذا يصنع ؟ والحثالة بضم المهملة وتخفيف المثناة وتقدم تفسيرها فى أوائل كتاب الرقاق ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبري وصححه ابن حبان من طريق

العلام بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : كيف بك يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختانوا فصاروا هكذا ، وشبك بين أصابعه . قال : فما تأمرني ؟ قال : عليك بخاصتك . ودع عنك عوامهم ، قال ابن بطال : أشار البخاري الى هذا الحديث ولم يخرج له لأن العلامة ليس من شرطه فأدخل معناه في حديث حذيفة . قلت : يجتمع معه في قلة الأمانة وعدم الوفاء بالعهود وشدة الاختلاف ، وفي كل منهما زيادة ليست في الآخر . وقد ورد عن ابن عمر مثل حديث أبي هريرة أخرجه حنبل بن اسحق في كتاب التين من طريق عامر بن محمد بن محمد عن أخيه . واقد وتقدم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة من طريق واقد وهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر د سمعت أب يقول قال عبد الله بن عمرو قال رسول الله ﷺ يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس ، إلى هنا انتهى ما في البخاري وبقيته عند حنبل مثل حديث أبي هريرة سواء وزاد قال : فكيف تأمرني يا رسول الله ؟ قال : تأخذ بما تعرف وتدع ما تنكر ، وتقبل على خاصتك وتدع عوامهم ، وأخرجه أبو يعلى من هذا الوجه . وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو نفسه من طرق بعضها صحيح الاسناد وفيه وقالوا كيف بنا يا رسول الله ؟ قال : تأخذون ما تعرفون ، فذكر مثله بصفة الجمع في جميع ذلك . وأخرجه الطبراني وابن عدى من طريق عبد الحميد بن جعفر بن الحكم عن أبيه عن علباء بكسر المهملة وسكون الهمزة بعدها موحدة ومد رفعه د لانقوم الساعة إلا على حثالة الناس ، الحديث ، وللطبراني من حديث سهل بن سعد قال د خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس فيه عمرو ابن العاص وابناه فقال د فذكر مثله وزاد د وإياكم والتون في دين الله . قوله د حدثنا محمد بن كثير ( تقدم بهذا السند في كتاب الرقاق في د باب رفع الأمانة ، وان الجذر الأصل وتمتج جيمه وتسكس . قوله ) ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة ( كذا في هذه الرواية باعادة ثم . وفيه إشارة الى أنهم كانوا يتعلمون القرآن قبل أن يتعلموا السنن ، والمراد بالسنن ما يتلقونه عن النبي ﷺ واجبا كان أو مندوبا . قوله ) وحدثنا عن رفعها ( هذا هو الحديث الثاني الذي ذكر حذيفة أنه ينتظره وهو رفع الأمانة أصلا حتى لا يبي من يوصف بالأمانة إلا النادر ، ولا يعكر على ذلك ما ذكره في آخر الحديث بما يدل على قلة من ينسب للأمانة فان ذلك بالنسبة إلى حال الأولين ، فالذين أشار اليهم بقوله د ما كنت أبائع إلا فلانا وفلانا ، هم من أهل العصر الأخير الذي أدركه والأمانة فيهم بالنسبة إلى العصر الأول أقل ، وأما الذي ينتظره فانه حيث تنفذ الأمانة من الجميع إلا النادر . قوله ( فيظل أثرها ) أى يصير وأصل د ظل ، ماعمل بالنهار ثم أطلق على كل وقت . وهى هنا على بابها لأنه ذكر الحالة التي تسكون بعد النوم وهى غالبا تقع عند الصبح . والمعنى أن الأمانة تذهب حتى لا يبق منها إلا الأثر الموصوف في الحديث . قوله ( مثل أثر الوكت ) بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مشاة ، تقدم تفسيره في الرقاق وأنه سواد في اللون ، وكذا المحل وهو بفتح الميم وسكون الجيم أثر العمل في اليد . قوله ( فنقط ) بكسر الفاء بعد النون المقترحة أى صار منتظا وهو المنتظر بنون ثم مشاة ثم موحدة يقال انتبر الجرح وانتفظ اذا ورم وامتلا ماء وحاصل الخبر أنه أنذر برفع الأمانة وان الموصوف بالأمانة يسلبها حتى يصير خائنا بعد أن كان أمينا . وهذا انما يقع على ما هو شاهد لمن خالط أهل الحياة فانه يصير خائنا لأن القرن يقتدى بقرينه . قوله ( ولقد أت على زمان الخ ) يشير الى أن حال الأمانة أخذ في الانحسار من ذلك الزمان . ركزت راء حذيفة في أول سورة ست وملائين بعد

قتل عثمان بقليل ، فأدرك بعض الزمن الذى وقع فيه التغير فأشار اليه ، قال ابن التين : الأمانة كل ما يخفى ولا يعلمه الا الله من المكلف . وعن ابن عباس : هى الفرائض التى أمروا بها ونهوا عنها ، وقيل هى الطاعة ، وقيل التكليف ، وقيل العهد الذى أخذه الله على العباد . وهذا الاختلاف وقع فى تفسير الأمانة المذكورة فى الآية ﴿ إنا عرضنا الأمانة ﴾ وقال صاحب التحرير : الأمانة المذكورة فى الحديث هى الأمانة المذكورة فى الآية وهى عين الايمان ، فاذا استمكنك فى القلب قام باداء ما أمر به واجتنب ما نهى عنه . وقال ابن العربى : المراد بالأمانة فى حديث حذيفة الايمان ، وتحقيق ذلك فيما ذكر من رفعها أن الأعمال السيئة لا تزال تضعف الايمان ، حتى اذا تناهى الضعف لم يبق إلا أثر الايمان ، وهو التلطف باللسان والاعتقاد الضعيف فى ظاهر القلب ، فشبّهه بالأثر فى ظاهر البدن ، وكفى عن ضعف الايمان بالنوم ، وضرب مثلاً لزهق الايمان عن القلب حالاً بزهق الحجر عن الرجل حتى يقع بالارض . قوله ( ولا أبالى أياكم بايعت ) تقدم فى الرقاق أن مراده المبايعة فى السالع ونحوها ، لا المبايعة بالخلافة ولا الإمارة . وقد اشتهر انكار أبي عبيد وغيره على من حل المبايعة هنا على الخلافة وهو واضح ، ووقع فى عبارته أن حذيفة كان لا يرضى بأحد بعد عمر يعنى فى الخلافة وهى مبايعة له والقيام فى نصره ، ومات فى أوائل خلافته كما مضى فى « باب عثمان وعمر عليها ، وبايع لعلى وحرص على المبايعة له والقيام فى نصره ، ومات فى أوائل خلافته كما مضى فى « باب اذا التقى المسلمان بسيفيهما » والمراد أنه لو وثقه بوجود الأمانة فى الناس أولاً كان يقدم على مبايعة من اتفق من غير بحث عن حاله ، فلما بدأ التغير فى الناس وظهرت الخيانة صار لا يبايع الا من يعرف حاله . ثم أجاب عن إيراد مقدر كان قائلاً قال له : لم تزل الخيانة موجودة لأن الوقت الذى أشرت اليه كان أهل الكفر فيه موجودين وهم أهل الخيانة ، فأجاب بأنه وإن كان الأمر كذلك لكنه كان يثق بالموثوقين لذاته وبالکافر لوجود ساعيه وهو الحاكم الذى يحكم عليه ، وكانوا لا يستعملون فى كل عمل قس أو جن الا المسلم ، فكان واثقاً بانصافه وتخليص حقه من الكفار ان خانته ، بخلاف الوقت الأخير الذى أشار اليه فإنه صار لا يبايع إلا أفراداً من الناس يثق بهم . وقال ابن العربى : قال حذيفة هذا القول لما تغيرت الأحوال التى كان يعرفها على عهد النبوة والخليفةين فأشار الى ذلك بالمبايعة ، وكفى عن الايمان بالأمانة وعمّا يخالف أحكامه بالخيانة ، والله أعلم

#### ١٤ - باب التعرّب فى الفتنة

٧٠٨٧ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد « عن سلمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج فقال : يا ابن الأكوع ارتدذت على ههنا ، تعرّبت ؟ قال : لا ، ولكن رسول الله ﷺ أذن لي فى البؤد . وعن يزيد بن أبي عبيد قال : لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة بن الأكوع إلى الرّبذة وتزوّج هناك امرأة وولدت له أولاداً ، فلم يزل بها حتى قيل أن يموت بإياله ، نزل المدينة »

٧٠٨٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ضمصة عن أبيه « عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يؤشك أن يكون خيراً مالاً للمسلم فتم يدهم بها شفع الجبال ومواقع القهار ، يفرّ بدنيه من الفتن »

قوله (باب التعرب في الفتنة) بالعين المهمة والراء الثقيلة أى السكنى مع الأعراب بفتح الالف ، وهو أن ينتقل المهاجر من البلد التي هاجر منها فيسكن البدو فيرجع بعد هجرته أعرايبا ، وكان اذ ذاك محرما إلا أن أذن له أنسارح في ذلك ، وقيدته بالفتنة إشارة إلى ماورد من الإذن في ذلك عند حول الفتن كما في ثاني حديثي الباب ، وقيل بمنعه في زمن الفتنة لما يترتب عليه من خذلان أهل الحق ، والسكن نظر السلف اختلف في ذلك : فهم من أثر السلامة واعتزل الفتن كسعد بن محمد وابن عمر في طائفة ، ومهم من باشر القتال وهم الجمهور . ووقع في رواية كريمة « التعرب » بالزاي ويليها محوم وخصوص ، وقال صاحب المطالع : وجدته بخطي في البخاري بالزاي وأخشى أن يكون وهما ، فإن صح فعناه البعد والاعتزال . قوله (حدثنا حاتم) بمهمة ثم مشاة هر ابن اسماعيل السكوني نزول المدينة ، ويزيد بن أبي عبيد في رواية لفضلي عن حاتم « أنبأنا يزيد بن أبي عبيد » أخرجا أبو نعيم قوله (عن سمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج) هو ابن يوسف الثقفى الأمير المشهور ، وكان ذلك لما ولي الحجاج إمرة الحجاز بعد قتل ابن الزبير فسار من مكة إلى المدينة وذلك في سنة أربع وسبعين . قوله (ارتدت على عقبيك) كأنه أشار إلى ما جاء من الحديث في ذلك كما تقدم عند ع - السكيات في كتاب الحدود ، فإن من جملة ما ذكر في ذلك « من رجع بعد هجرته أعرايبا » وأخرج للنسائي من حديث ابن مسعود رفعه « لعن الله أكل الربا وموكله » الحديث وفيه « والمرتب بعد هجرته أعرايبا » فلان ابن الأثير في النهاية : كان من جمع بعد هجرته إلى موضعه من غير عذر يعدونه كالمرتد ، وقال غيره : كان ذلك من جفاء الحجاج حيث خاطب هذا اصحابي الجليل بهذا الخطاب التوبيخ من قبل أن يستكشف عن عدوه ، ويقال انه أراد قتله فبين أخيه التي يريد أن يجعله مستحقا للقتل بها . وقد أخرج الطبراني من حديث حماد بن مسعدة عن يزيد بن أبي عبيد عن سمة « أنه استأذن رسول الله ﷺ في البداوة فأذن له أخرجه الاستماعي . وفي نسخة « استأذنت النبي ﷺ » وقد وقع لسمة في ذلك قصة أخرى مع غير الحجاج . وخرج أحمد في طريق سعيد بن أبي إسحق عن سمة أن أباه حدثه قال « قدم سمة المدينة فلقبته بريسة بن الحصيص فقال : ارتدت عن هجرتك . فقال : معاذ الله . إن في أذن من رسول الله ﷺ سمعته يقول : ابدوا يا أسم - أى لقبه المشهوره التي منها سمة وأبو برزة وبريدة المذكور - قالوا : انا نخاف أن يقدح ذلك في هجرتنا . قال : أنتم مهاجرون حيث كنتم » وله شاهد من رواية عمرو بن عبد الرحمن بن حزم . قال « سمعت رجلا يقول لخارجي : من بقي من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال : أس بن مالك وسهم بن الأكوع . فقال رجل : أما سمة فقد ارتد عن هجرته . فقال : لا تأمن ذلك . فأتى سمع رسول الله ﷺ يقول لأسم : ابدوا . قالوا انا نخاف أن نرتد بعد هجرتنا . قال : أنتم مهاجرون حيث كنتم » وسند كل منهما حسن . قوله (وعن يزيد بن أبي عبيد) هو موصول بالسند المذكور . قوله (أفش عثمان بن عفان خرج سمة إلى الربة) بفتح الراء والموحدة بعدها معجمه موضع بالبادية بين مكة والمدينة . ويستفاد من هذه الرواية مدة سكنى سمة البادية وهي نحو الأربعين سنة . لأن فاش عثمان كان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وموت سمة سنة أربع وسبعين على الصحيح . قوله (فم يربها) في روايه السكسين « هناك » (سقى قبل أن يموت بليال) كذا فيه بخط « كان » بعد قوله « حتى »

وقبل قوله « قبل ، وهى مقدرة وهو استعمال صحيح . قوله ( نزل المدينة ) فى رواية المستملى والسرخسى « فنزل » بزيادة فام ، وهذا يشعر بأن سلمة لم يمت بالبادية كما جرم به يحيى بن عبد الوهاب بن منده فى الجزء الذى جمعه فى آخر من مات من الصحابة بل مات بالمدينة كما تقتضيه رواية يزيد بن أبى عبيد هذه وبذلك جزم أبو عبد الله بن منده فى « معرفة الصحابة » وفى الحديث أيضا رد على من أرخ وفاة سلمة سنة أربع وستين فإن ذلك كان فى آخر خلافة يزيد بن معاوية ولم يكن الحجاج يومئذ أميرا ولا ذا أمر ولا نهى ، وكذا فيه رد على الهيثم بن عدى حيث زعم أنه مات فى آخر خلافة معاوية وهو أشد غلطا من الأول أن أراد معاوية بن أبى سفيان وأن أراد معاوية ابن يزيد بن معاوية فهو عين القول الذى قبله ، وقد مضى الكرماني على ظاهره فتك : مات سنة ستين وهى السنة التى مات فيها معاوية بن أبى سفيان ، كذا جرم به والصواب خلافه ، وقد اعترض الذهب على من زعم أنه عاش ثمانين سنة ومات سنة أربع وسبعين لأنه يلزم منه أن يكون له فى الحديبية اثنتا عشرة سنة وهو باطل لأنه ثبت أنه قاتل يومئذ وبابيع . قلت : وهو اعترض متجه ، لكن ينبغى أن ينصرف إلى سنة وفاته لا إلى مبلغ عمره فلا يلزم منه رجحان قول من قال مات سنة أربع وستين فإن حديث جابر يدل على أنه تأخر عنها لقوله لم يبق من الصحابة إلا أنس وسلمة . وذلك لائق بسنة أربع وسبعين فقد عاش جابر بن عبد الله بعد ذلك إلى سنة سبع وسبعين على الصحيح وقيل مات فى التى بعدها وقيل قبل ذلك . ثم ذكر حديث أبى سعيد « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم » الحديث وفى آخره « يفر بدينه من الفتن » وقد تقدم بعض شرحه فى « باب المرأة » من كتاب الرقاق ، وأشار إلى حل صنيع سلمة على ذلك لسكوته لما قتل عثمان ووقعت الفتن اعتزل عنها وسكن الربذة وتأهل بها ولم يلبس شيئا من تلك الحروب . والحق حمل عن كل أحد من الصحابة المذكورين على السداد فمن لبس القتال اتضح له الدليل لثبوت الأمر بقتال الباغية وكانت له قدرة على ذلك ، ومن قعد لم يتضح له أى المؤمنين هى الباغية وإذا لم يكن له قدرة على القتال . وقد وقع الخريمة بن ثابت أنه كان مع على وكان مع ذلك لا يقاتل فلما قتل عمار قاتل حينئذ وحده حديث « يقتل عمارا الفئة الباغية » أخرجه أحمد وغيره ، وقوله « يوشك » هو بكسر الشين المعجمة أى يسرع وزنه ومعناه . ويجوز يوشك بفتح الشين . وقال الجوهري هى لغة رديئة ، وقوله « أن يكون خير مال المسلم » يجوز فى حيز الرفع والنصب فإن كان غنم بالرفع فالنصب والا فالرفع وتقدم بيان ذلك فى كتاب الايمان أول الكتاب ، والأشهر فى الرواية غنم بالرفع . وقد جوز بعضهم رفع خير مع ذلك على أن يقدر فى يكون صميم الشأن وغنم وحيز مبتدأ وحيز ولا يحى تسكفه . وقوله « شفع الجبال » بفتح الشين المعجمة والعين المهملة بعدها فام جمع نبعه كأكم وأكفة رموس الجبال والمرعى فيها والماء ولا سيما فى بلاد الحجاز أيسر من غيرها ، ووقع عند بعض رواة الموطأ بضم أوله وفتح ثانيه وبالوحدة بدل الفاء جمع شعبة وهى ما انفرج بين جبلي ولم يختلفوا فى أن الشين معجمة . ووقع لغير مالك كالاول لكن السمس مهمة وسبق بيان ذلك فى أواخر علامات النبوة ، وقد وقع فى حديث أبى هريرة عند مسلم نحو هذا الحديث « لفظه » ورجل فى رأس شعبة من هذه الشعاب . « قوله » ( يفر بدينه من الفتن ) قال الكرماني هذه الجملة حالية وذو الحال الضمير المستتر فى يتبع أو المسلم إذا جوزنا الحال من المضاعف اليه فقد وجد شرطه وهو شدة الملابس وكأنه جزم منه ، واتحاد الخير بالمال واضح . ويجوز أن تسكو واستنافية وهو واضح انتهى . والخبر دال على فضيلة المرأة لمن حاف على دينه ، وقد اختلف السلف فى



أصل العزلة فقال الجمهور الاختلاط أولى لما فيه من اكتساب الفرائد الدينية للقيام بشعائر الاسلام وتكثير سواد المسلمين وايصال أنواع الخير اليهم من اعارة واغاثة وعبادة وغير ذاك . وقال قوم العزلة أولى لتحقيق السلامة بشرط معرفة ما يتعين . وقد مضى طرف من ذلك في باب العزلة . من كتاب الرقاق وقال النووي المختار تفضيل المخاطبة لمن لا يطلب على ظنه أنه يقع في معصية ، فإن أشكل الامر فالعزلة أولى . وقال غيره : يختلف باختلاف الاشخاص ، فمنهم من يتحتم عليه أحد الأمرين ومنهم من يرجح وليس الكلام فيه بل اذا تساوى فيختلف باختلاف الأحوال فإن تمارضا اختلف باختلاف الأوقات ، فمن يتحتم عليه المخاطبة من كانت له قدرة على إزالة المنكر فيجب عليه إما عينا وإما كفاية بحسب الحال والامكان ، ومن يرجح من يغلب على ظنه أنه يسلم في نفسه اذا قام في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن يستوى من يأمن على نفسه واسكنه يتحتم أنه لا يطاع ، وهذا حيث لا يكون هناك فتنة عامة فان وقعت الفتنة ترجحت العزلة لما يذشأ فيها غالباً من الوقوع في المحذور ، وقد تقع العقوبة بأصحاب الفتنة فتعم من ليس من أهلها كما قال تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ ويؤيد ربه ويدع الناس من شره ، وقد تقدم في باب العزلة . من كتاب الرقاق حديث أبي هريرة الذي أشرت اليه آنفاً فان أوله عند مسلم وخير معاشر الناس رجل ممسك بمنان فرسه في سبيل الله ، الحديث وفيه « ورجل في غنيمة ، الحديث وكأنه ورد في أي السكسب أطيب ، فان أخذ على عمومه دل على فضيلة العزلة لمن لا يتأق له الجهاد في سبيل الله إلا أن يكون قيد بزمان وقوع الفتن والله أعلم

### ١٥ - باب التمسؤذ من الفتن

٧٠٨٩ - **حديث** ماوذ بن فضالة حدثننا هشام عن قتادة « هن أنس رضى الله عنه قال : سألوا النبي ﷺ حتى أحفوه بالمساءة ، فصعد النبي ﷺ ذات يوم المنبر فقال : لا تسألوني عن شيء إلا بديت لكم ، فجاءت أنظر يميناً وشمالاً فاذا كل رجل رأسه في ثوبه يبيكي ، فأنشأ رجل كان إذا لاحت يده إلى غير أبيه فقال : يا نبي الله ، من أبي ؟ فقال : أبوك حذافة . ثم أنشأ عمر فقال : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً . نعوذ بالله من سوء الفتن ، فقال النبي ﷺ : ما رأيت في الخير والشر كاليوم قُط ، إنه صوررت لي الجنة والنار حتى رأيتهما دون الحائط . قال قتادة يُذكر هذا الحديث عند هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤوكم ﴾

٧٠٩٠ - وقال عباس الترمذي : حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سميد حدثننا قتادة أن أنساً حدثهم أن نبي الله ﷺ بهذا . . . بهذا ، وقال « كل رجل لافاً رأسه في ثوبه يبيكي ، وقال : عائذاً بالله من سوء الفتن ، أو قال : أعوذ بالله من سوء أي الفتن »

٧٠٩١ - وقال لي خليفة حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سميد ومثمر عن أبيه عن قتادة « أن أنسا

حدثهم عن النبي ﷺ بهذا وقال : عائذا بالله من شر الفتن »

**قوله** ( باب التعوذ من الفتن ) قال ابن بطال : في مشروعية ذلك الرد على من قال : أسألو الله الفتنه فان فيها حصاد المنافقين ، وزعم أنه ورد في حديث وهو لا يثبت رفعه بل الصحيح خلافه . قلت : أخرجه أبو نعيم من حديث علي بن رافع ، لا نسكرها الفتنه في آخر الزمان فانها تبير المنافقين ، وفي سنده ضعيف ومجهول ، وقد تقدم في الدعوات عدة تراجم التعوذ من عدة أشياء منها الاستعاذه من فتنه الغنى والاستعاذه من فتنه الفقر والاستعاذه من أرذل العمر ومن فتنه الدنيا ومن فتنه النار وغير ذلك ، قال العلماء : أراد ﷺ مشروعية ذلك لأمنته . **قوله** ( هشام ) هو المستوثاق . **قوله** ( عن أنس ) في رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أنسا حدثهم . **قوله** ( أحفوه ) أي الحوا عليه في السؤال ، وعند الاسماعيلي في رواية من هذا الوجه ، أحفوه أو أحفوه بالمسألة . **قوله** ( ذات يوم المنبر ) في رواية الكشميني ، ذات يوم على المنبر . **قوله** ( فاذا كل رجل رأسه في ثوبه ) في رواية الكشميني ، لاف رأسه في ثوبه ، وتقدم في تفسير المائدة من وجه آخر ، لهم خنين ، وهو بالمعجمة أي من البكاء . **قوله** ( فأنشأ رجل ) أي بدأ الكلام ، وفي رواية الاسماعيلي ، فقام رجل ، وفي لفظ له ، فأتى رجل . **قوله** ( كان إذا لاحى ) بفتح المهملة من الملاحاة وهي المماراة والمجادلة . **قوله** ( أبوك حذافة ) في رواية معتمر ، سمعت أبي عن قتادة ، عند الاسماعيلي ، واسم الرجل حارثة . قلت : والمعروف أن السائل عبد الله آخر خارجة ، وتقدم في تفسير المائدة من قال أنه قيس بن حذافة . وعند أحمد من رواية محمد بن عمرو عن أبي سبرة عن أبي هريرة رفعه ، لا تسألوني عن شيء ، إلا أخبرتكم به ، فقال عبد الله بن حذافة : من أبي يارسول الله ؟ قال : حذافة بن قيس ، فرجع إلى أمه فعاتبته له : ما حالك على الذي صنعت ؟ فقد كنا في جاهلية ، فقال : اني كنت لأحب أن أعلم من هو أني من كان من الناس . **قوله** ( ثم أنشأ عمر ) كذا وقع في هذه الرواية ، وتقدم في تفسير سورة المائدة من طريق أخرى أتم من هذا ، وعند الاسماعيلي من طريق معتمر المذكور من الزيادة « فأرم » براء مفتوحة ثم ميم ثقيلة ، وخنوا أن يكونوا بين يدي أمر عظيم ، قال أنس : فجعلت ألتفت يميناً وشمالاً فلا أرى كل رجل إلا قد دس رأسه في ثوبه ييسكي ، وجعل رسول الله ﷺ يقول : سوني ، فذكر الحديث . وعند أحمد عن أبي عامر الحمصي عن هشام بعد قوله أبوك حذافة ، فقال رجل : يارسول الله في الجنة أنا أو في النار ؟ قال : في النار ، وسيأتي ذلك في كتاب الاعتصام من رواية الزهري عن أنس . **قوله** ( من سوء الفتن ) بضم السين المهملة بعدها واو ثم همزة ، وللكشميني « شر » بفتح المعجمة وتشديد الراء . **قوله** ( صرورت الجنة والنار ) في رواية الكشميني « صرورت لي » . **قوله** ( دون الحائط ) أي بينه وبين الحائط . وزاد في رواية الزهري عن أنس « فلم أر كاليوم في الخير والشر » ، وسيأتي بيانه في كتاب الاعتصام . **قوله** ( قال قتادة : يذكر هذا الحديث عند هذه الآية لا يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) هر بضم أول يذكر وفتح السكاف . ووقع في رواية الكشميني ، فكل قتادة يذكر ، بفتح أوله وضم السكاف وهي أوجه ، وكذا وقع في رواية الاسماعيلي . **قوله** ( وقال عباس ) هو بموحدة ومهملة وهو ابن الوليد ( الزبني ) بفتح النون ثم سين مهملة ، ومضى في علامات النبوة له حديث

وفي أواخر المغازي في « باب بعث معاذ وأب موسى إلى اليمن ، آخر ، ومن جاء بهذه الصورة فيما عدا هذه المواضع الثلاثة في البخاري فهو عياش بن الوليد الرقام بمشاة تحنانية وآخره معجمة ، ويزيد شيخه هو ابن زريع ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من رواية محمد بن عبد الله بن رسته بضم الراء وسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة قال « حدثنا العباس بن الوليد به » وذلك يؤيد كونه بالمهملة لأن الذي بالشين المعجمة ليس فيه الألف واللام . قوله ( بهذا ) أي بهذا الحديث الماضي ، ثم بين أن فيه زيادة قوله « لافا » فدل على أن زيادتها في الأول وهم من الكشميين . قوله ( وقال عائذا ) بين أن في رواية سعيد بالشك في سوء وسوأي قوله ( عائذا بالله ) هكذا وقع بالنصب وهو على الحال أي أقول ذلك عائذا أو على المصدر أي عياذا ، وجاء في رواية أخرى بالرفع أي أنا عائذ . قوله ( وقال لي خليفة ) هو ابن خياط العصفري ، وأكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهذه الصيغة لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ، وكأنه أخذ ذلك عنه في المذاكرة . وقوله سعيد هو ابن أبي عروبة ومعهتم هو ابن سليمان التيمي . قوله ( عن أبيه ) يعني عن أبي معتمر ، وذكر هذه الطريق الأخرى لقوله في آخره « من شر الفتن » بالشين المعجمة والراء ، وقد تقدم التنبيه على المواضع التي ذكر فيها هذا الحديث في تفسير المائدة وأن بقية شرحه يأتي في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

### ١٦ - باب قول النبي ﷺ « الفتنَةُ من قِبَلِ المشرقِ »

٧٠٩٢ - **حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام بن يوسف عن مَعْمَر عن الزُّهري عن سالم « عن أبيه » عن النبي ﷺ أنه قام إلى جنب المنبر فقال : **الفتنة** هاهنا ، **الفتنة** هاهنا ، من حيث يطعمُ قرنُ الشيطان . أو قال : قرنُ الشمس »

٧٠٩٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول : **إلا إن الفتنة** هاهنا من حيث يطعم قرن للشيطان »

٧٠٩٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** أزهر بن سعيد عن ابن عون عن نافع « عن ابن عمر قال : ذكر النبي ﷺ اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا ، قالوا يارسول الله : وفي نجدنا ، قل : اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا . قالوا : يارسول الله وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : هناك الزلازل والفتن وبها يطعم قرن الشيطان »

٧٠٩٥ - **حدثنا** إسحاق بن شاهين الواسطي **حدثنا** خالد عن بيان عن وبرة بن عبد الرحمن عن سعيد ابن جبير قال « خرج علينا عبد الله بن عمر فرَجونا أن يُحدثنا حديثاً حسناً ، قل فهاذرتنا إليه رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول ( فإنلوم حتى لا نكون فتنة ) فقال : هل تدري ما الفتنة ؟ تسكنك أمك ؟ إنما كان محمد ﷺ يقاتل المشركين ، وكان الدخول في دينهم فتنة ولبس كفتالكم على الملوك »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ الفتننة من قبل المشرق) أى من جهته ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الاول ذكره من وجهين ، وقد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن وجه الجمع بينه وبين قوله ﷺ «إني لأرى الفتن خلال يبو تسكم ، وكان خطابه ذلك لأهل المدينة . قوله (عن النبي ﷺ أنه قام إلى جنب المنبر) في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الترمذى «أن النبي ﷺ قام على المنبر ، وفي رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في مناقب قریش بسنده » سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر ، وفي رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم «أن رسول الله ﷺ قال وهو مستقبل المشرق » . قوله (الفتنة ههنا ، الفتنة ههنا) كذا فيه مرتين ، وفي رواية يونس «ها ان الفتنة ههنا أعادها ثلاث مرات » . قوله (من حيث يطلع قرن الشيطان ، أو قال قرن الشمس) كذا ههنا بالمشك ، وفي رواية عبد الرزاق «ههنا أرض الفتن وأشار إلى المشرق بمعنى حيث يطلع قرن الشيطان » وفي رواية شعيب «ألا إن الفتنة ههنا يشير إلى المشرق حيث يطلع قرن الشيطان » وفي رواية يونس مثل معمر لسنن لم يقل «أو قال قرن الشمس» بل قال «يعنى المشرق» ولمسلم من رواية عكرمة بن عمار عن سالم «سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يشير بيده نحو المشرق ويقول : ها ان الفتنة ههنا ثلاثا حيث يطلع قرن الشيطان » وله من طريق حنظلة عن سالم مثله لكن قال «ان الفتنة ههنا ثلاثا » وله من طريق فضيل بن غروان «سمعت سالم بن عبد الله ابن عمر يقول : يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة وأركبكم الكبيرة ، سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الفتنة تجيء من ههنا ، وأوماً بيده نحو المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان » كذا فيه بالثنية . وله في صفة ابليس من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مش سياق حنظلة سواء ، وله نحوه من رواية سفیان الثوري عن عبد الله بن دينار أخرجه في الطلاق ثم ساق ههنا من رواية الليث عن نافع عن ابن عمر مثل رواية يونس إلا أنه قال «ألا ان الفتنة ههنا » ولم يكرر ، وكذا لمسلم ، وأورده الاسماعيلي من رواية أحمد بن يونس عن الليث فكررها مرتين . الحديث الثاني ، قوله (عن ابن عون) هو عبد الله (عن نافع عن ابن عمر قال : ذكر النبي ﷺ اللهم بارك لنا في شأمننا الحديث) كذا أورده عن علي بن عبد الله عن أزهر السمان وأخرجه الترمذى عن بشر ابن آدم بن بنت أزهر حدثني جدي أزهر بهذا السند أن رسول الله ﷺ قال ، ومثله الاسماعيلي من رواية أحمد بن ابراهيم الدورقي عن أزهر ، وأخرجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عون عن أبيه كذلك ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن عون في الاستسقاء موقوف وذكرت هناك الاختلاف فيه . قوله (فالوا يا رسول الله : وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : هناك الزلازل والفتن ، وبها يطلع قرن الشيطان) وقع في رواية الترمذى والدورقي بعد قوله وفي نجدنا «قال اللهم بارك لنا في شأمننا وبارك لنا في يمننا ، قال وفي نجدنا ؟ قال : هناك » فذكره لسنن شك هل قال بها أو منها . وقال يخرج بدل يطلع ، وقد وقع في رواية الحسين بن الحسن في الاستسقاء مثله في الاعادة مرتين ، وفي رواية وند ابن عون «فها كان الثالثة أو الرابعة قالوا يا رسول الله وفي نجدنا ؟ قال بها الزلازل والفتن ومنها يطلع قرن الشيطان » قال المهلب : انما ترك ﷺ الدعاء لأهل المشرق ليضعفوا عن الشر الذي هو موضوع في جهنم لاستيلاء الشيطان بالفتن وأما قوله «قرن الشمس» فقال الداودي : للشمس قرن حقيقة ويحتمل أن يريد بالقرن قوة الشيطان وما يستعين به على الاضلال ، وهذا أوجه ، وقيل ان الشيطان يقرن رأسه بالشمس عند طوعها ليقع بعبوديتها له قيل ويحتمل أن يكون لشمس شيطان تطلع الشمس بين قرنيه ، وقال الخطابي : القرن الأمة من الناس يحدثون بعد

فناء آخرين ، وقرن الحية أن يضرب المثل فيما لا يحمد من الأمور ، وقال غيره كان أهل المشرق يومئذ أهل كفر فأخبر عليه السلام أن الفتنة تكون من تلك الناحية فكان كما أخبر ، وأول الفتن كان من قبل المشرق فكان ذلك سببا للفرقة بين المسلمين وذلك مما يحبه الشيطان ويفرح به ، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة ، وقال الخطابي : نجد من جهة المشرق ومن كان بالمدينة كان نجمه بادية العراق ونواحيها وهي مشرق أهل المدينة ، وأصل النجد ما ارتفع من الأرض ، وهو خلاف الغور فانه ما انخفض منها وتهامة كلها من الغور ومكة من تهامة انتهى وعرف بهذا وهاء ما قاله اداودي ان نجدا من ناحية العراق فانه توهم أن نجدا مريض مخصص ، وليس كذلك بل كل شيء ارتفع بالنسبة إلى ما يليه يسمى المرتفع نجدا والمنخفض غورا . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا إسحق الواسطي ) هو ابن شاهين ، وحالد هو ابن عبد الله ، وبيان بموحدة ثم تختانية خفيفة هو ابن عمرو ، ووبرة بفتح الواو والموحدة عند الجميع وبه جرم ابن عبد البر ، وقال عياض ضبطناه في مسلم بسكون الموحدة . قوله ( أن يحدثنا حديثا حسنا ) أى حسن اللفظ يشتمل على ذكر الترجمة والرخصة ، فشق الرجل فصده عن إعادته حتى عدل إلى التحدث عن الفتنة . قوله ( فقام إليه رجل ) تقدم في الانفال أن اسمه حكيم ، أخرجه البيهقي من رواية زهير بن معاوية عن بيان ، أن وبرة حدثه ، فذكره ، وفيه د فمرنا برجل يقال له حكيم . قوله ( يا أبا عبد الرحمن ) هي كنية عبد الله بن عمر . قوله ( حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول ) يريد أن يحتج بالآية على مشروعية القتال في الفتنة وأن فيها الرد على من ترك ذلك كابن عمر ، وقوله « شككتك أمك » ظاهره الدعاء وقد يرد مورد الزجر كما هنا ، وحاصل جواب ابن عمر له أن الضمير في قوله تعالى ﴿ وقاتلوهم ﴾ للكفار ، فأمر المؤمنين بقتال الكافرين حتى لا يبق أحد يفتن عن دين الاسلام ويرتد الى الكفر ، ووقع نحو هذا السؤال من نافع بن الازرق وجماعة لعمران بن حصين فأجابهم بنحو جواب ابن عمر أخرجه ابن ماجه ، وقد تقدم في سورة الانفال من رواية زهير بن معاوية عن بيان بزيادة ، فقال ، بدل قوله « وكان الدخول في دينهم فتنة ، فكان الرجل يفتن عن دينه إما يقتلونه وإما يوثقونه حتى كثر الاسلام فلم تكن فتنة » أى لم يبق فتنة أى من أحد من الكفار لأحد من المؤمنين . ثم ذكر سؤاله عن علي وعثمان وجواب ابن عمر . وقوله هنا « وليس كقتالكم على الملك ، أى في طلب الملك ، يشير إلى ما وقع بين مروان ثم عبد الملك ابنه وبين ابن الزبير وما أشبه ذلك ، وكان رأى ابن عمر ترك القتال في الفتنة ولو ظهر أن لإحدى الطائفتين حققة والأخرى مبطلة ، وقيل الفتنة مختصة بما اذا وقع القتال بسبب التغالب في طلب الملك ، وأما اذا علمت الباغية فلا تسمى فتنة وتجب مقاتلتها حتى ترجع الى الطاعة ؛ وهذا قول الجمهور

### ١٧ - باب للفتنة التي تموج كوج البحر

وقال ابن عُيينة عن خلف بن حوشب كانوا يستهجون أن يثبتوا بهذه الأبيات عند الفتن قال امرؤ القيس :

للحرب أول ما تكون فتية      نسي بزئنها اكل جهول  
حتى إذا اشتعلت وشب ضرامها      ولت عجوزاً غير ذات حليل  
تمطأ ينكر لونها وتغيرت      مكرومة لشمم والقيل

٧٠٩٦ - **حَدَّثَنَا** هَرُبُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ يَقُولُ : بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ هَرَبٍ إِذْ قَالَ : أَيْكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ ؟ قَالَ : فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ يَكْفُرُ بِهَا الصَّلَاةَ وَالصَّدَقَةَ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ . قَالَ : لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ ، وَلَكِنْ لَتِي تَمُوجُ كَمُوجِ الْبَحْرِ . فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بِأَسْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ يَمْنَكَ وَبَيْنَمَا بَابًا مَغْلَقًا . قَالَ هَرَبٌ : أَيْسَ كَسَرُ الْبَابِ أَمْ يُفْتَحُ ؟ قَالَ : لَا بَلْ يُكْسَرُ . قَالَ هَرَبٌ : إِذَنْ لَا يَتَقَى أَبَدًا . قَتَلَ أَجَلَ . قُلْنَا لِحُذَيْفَةَ : أَكَانَ هَرَبٌ يَعْلَمُ الْبَابَ قَالَ : نَعَمْ ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونََ غَدِ لَيْلَةٍ ، وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ . فَهَيْهَذَا أَنْ نَسْأَلَهُ مِنَ الْبَابِ ، فَأَسْرَأَ مَسْرُوفًا فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : مَنِ الْبَابُ ؟ قَالَ : هَرَبٌ .

٧٠٩٧ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ ثَمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ « عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَائِطَ جَلَسْتُ عَلَى بَابِهِ وَقُلْتُ : لَا كُونَ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَأْسُرْنِي . فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَفَى حَاجَتِهِ ، وَجَلَسَ عَلَى قُبَّةِ الْبَيْتِ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ لِيَدْخُلَ فَقُلْتُ : كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ ، فَوُقِفَ ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ . قَالَ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَدَخَلَ ، فَجَاءَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ . فَجَاءَ هَرَبٌ ، فَقُلْتُ : كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَجَاءَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ ، فَامْتَلَأَ الْقُبَّةُ فَلَمْ يَسْكُنْ فِيهِ مَجْلِسٌ . ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ فَقُلْتُ : كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ مَعَهَا بِلَالٌ يُصِيبُهُ ، فَدَخَلَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِسًا ، فَتَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى شَفَةِ الْبَيْتِ ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ ثُمَّ دَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ ، فَجَمَعْتُ أُنْمِئِي أَخَالِي ، وَأُذْعُو اللَّهَ أَنْ يَأْتِيَ . قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : فَتَأَوَّلْتُ ذَلِكَ قَبْ———وَرَحِمَ ، اجْتَمَعَتْ هَاهُنَا وَانْفَرَدَ عُثْمَانُ »

٧٠٩٨ - **حَدَّثَنِي** يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلِمَانَ سَمِعْتُ أَبَا وَثِيلَ قَالَ « قِيلَ لِأَسَامَةَ : أَلَا تَسْكُمُ هَذَا ؟ قَالَ : قَدْ كُنْتُ مَادُونًا أَنْ أَفْتَحَ بَابًا أَوْ كُنْ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ ، وَمَا أَنَا بِالَّذِي أَقُولُ لِرَجُلٍ - بَدَأَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ - : أَنْتَ أَخِيرُ بَدَأَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : يُجَاءُ بِرَجُلٍ فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ فَيَطْحَنُ فِيهَا كَمَا يَطْحَنُ الْحَمَارُ بِرَحَاهُ ، فَيُطْفِئُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ فَيَقُولُونَ : أَيُّ فُلَانٍ ، أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ ؟ فَيَقُولُ : إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَقْعَلُهُ ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَفْعَلُهُ »

**قوله** ( باب الفتنة التي تموج كوج البحر ) كأنه يشير الى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال ، وضع الله في هذه الأمة خمس فتن ، فذكر الاربعة ثم فتنة تموج كوج البحر وهي التي يصبح الناس فيها كالبهايم أي لا عقول لهم ، ويؤيده حديث أبي موسى ، تذهب عقول أكثر ذلك الزمان ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حذيفة قال ، لا تضرك الفتنة ما عرفت دينك ؛ إنما الفتنة إذا اشتبه عليك الحق والباطل ، . **قوله** ( وقال ابن عيينة ) هو سفيان ، وقد وصله البخاري في التاريخ الصغير عن عبد الله بن محمد المسندي ، حدثنا سفيان بن عيينة ، . **قوله** ( عن خلف بن حوشب ) بمهملة ثم معجمة ثم موحدة بوزن جعفر ، وخلف كان من أهل الكوفة روى عن جماعة من كبار التابعين وأدرك بعض الصحابة لكن لم أجده له رواية عن صحابي ، وكان عابدا . وثقه العجلي ، وقال الناسي لا بأس به ، وأثنى عليه ابن عيينة والريبع بن أبي راشد ، وروى عنه أيضاً شعبة ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع . **قوله** ( كانوا يستحبون أن يتمثلوا بهذه الأبيات عند الفتن ) أي عند نزولها ، **قوله** ( قال امرؤ القيس ) كذا وقع عند أبي ذر في نسخة ، والمحفوظ أن الأبيات المذكورة لعمر بن معد يكرب الزبيدي كما جزم به أبو العباس المبرد في السكامل ، وكذا رويناه في « كتاب الغرر من الأخبار » ، لأبي بكر نحمد بن خلف القاضي المعروف بوكيع قال ، حدثنا معدان بن علي حدثنا عمرو بن محمد الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن خلف بن حوشب قال قال عمرو بن معد يكرب ، وبذلك جزم السهيلي في « الروض » ، ووقع لنا موصولا من وجه آخر وفيه زيادة رويناه في « فواتد الميمون بن حمزة المصري » ، عن الطحاوي فيما زاده في السنن التي رواها عن المزني عن الشافعي فقال ، حدثنا المزني حدثنا الحميدي عن سفيان عن خلف بن حوشب قال قال عيسى بن مريم للحواريين كما ترككم الملوك الحكمة فاتركوا لهم الدنيا ، وكان خلف يقول ينبغي للناس أن يتعلموا هذه الأبيات في الفتنة . **قوله** ( الحرب أول ماتسكون فتية ) بفتح التاء وكسر المثناة وتشديد التحتانية أي شابة ، حكى ابن التين عن سيبويه الحرب مؤنثة وعن المبرد قد تذكر وأشد له شاهدا قال : وبعضهم يرفع « أول وفتية » ، لأنه مثل ، ومن نصب أول قال إنه إلخبر ، ومنهم من قدره الحرب أول ما تكون أحوالها إذا كانت فتية ، ومنهم من أعرب أول حالا « وقال غيره يجوز فيه أربعة أوجه رفع أول ونصب فتية وعكسه ورفعها جميعا ونصبها فن رفع أول ونصب فتية فتقديره الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية فالحرب مبتدأ وأول مبتدأ ثان وفتية حال سدت مسد إلخبر والجملة خبر الحرب ، ومن عكس فتقديره الحرب في أول أحوالها فتية فالحرب مبتدأ وفتية خبرها وأول منصوب على الظرف ، ومن رفعها فالتقدير الحرب أول أحوالها فأول مبتدأ ثان أو بدل من الحرب وفتية خبر ، ومن نصبها جعل أول ظرفا وفتية حالا والتقدير الحرب في أول أحوالها إذا كانت فتية وتسعى خبر عنها ، أي الحرب في حال ما هي فتية أي في وقت وقوعها يفر من لم يجرها حتى يدخل فيها فهلسك . **قوله** ( بزيتها ) كذا فيه من الزينة ، ورواه سيبويه بزيتها بموحدة وزاى مشددة والبة اللباس الجيد . **قوله** ( إذا اشتملت ) بشين معجمة وعين مهملة كناية عن هيجانها ، ويجوز في « إذا » أن تكون ظرفية وأن تكون شرطية والجواب ولت ، وقوله « وشب ضرامها » هو بضم الشين المعجمة ثم موحدة تقول شبت الحرب إذا اتقدت وضرامها بكسر الضاد المعجمة أي اشتعلها ، **قوله** ( ذات حليل ) بحاء مهملة والمعنى أنها صارت لا يرغب أحد في تزويجها ، ومنهم من قاله بالخاء المعجمة . **قوله** ( شطاء ) بالنصب هو وصف العجوز ، والشمط بالشين المعجمة اختلاط الشعر الأبيض بالشعر الأسود ، وقال الداودي ، هو كناية عن كثرة الشيب .

وقوله . ينكر لونها ، أى يبذل حسننها بقبج . ووقع في رواية الجبدي ، شطاء جزت رأسها ، بذل قوله . ينكر لونها ، وكذلك أنشدته السبلي في الروض . وقوله . مكروهة للشتم والتقبيل ، يصف فاهها بالبحر مبالغة في التنفير منها ، والمراد بالتمثل بهذه الآليات استحضار ما شاهدوه وسمعوه من حال الفتنة ، فانهم يتذكرون بانشادها ذلك فيصدحهم عن الدخول فيها حتى لا يغتروا بظاهر أمرها أولا . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث حذيفة ، **قوله** ( حدثنا شقيق ) هو أبو وائل بن سامة الأسدي ، وقد تقدم في الزكاة من طريق جرير عن الأعمش عن أبي وائل . **قوله** ( سمعت حذيفة يقول : بينا نحن جلوس عند عمر ) تقدم شرحه مستوفى في علامات النبوة ، وسياقه هناك أتم . وخالف أبو حمزة السكري أصحاب الأعمش فقال . عن أبي وائل عن مسروق قال : قال عمر ، وقوله هنا . ليس عن هذا أسالك ، وقع في رواية ربيعي بن حراش عن حذيفة عند الطبراني . لم أسأل عن فتنة الخاصة ، وقوله . ولكن التي تموج كعوج البحر ، فقال : ليس عليك منها بأس ، في رواية الكشميخي . عليكم ، بصيغة الجمع ، ووقع في رواية ربيعي ، فقال حذيفة سمعته يقول : يا أيكم بعدى فتن كعوج البحر يدفع بعضها بعضا ، فيؤخذ منه جهة التشبيه بالموج وأنه ليس المراد به الكثرة فقط ، وزاد في رواية ربيعي . فرفع عمر يده فقال : اللهم لاتدركني ، فقال حذيفة : لاتخف ، وقوله . اذا لا يغلغ أبدا ؟ قلت : أجل ، في رواية ربيعي . قال حذيفة كسرا ثم لا يغلغ الى يوم القيامة . **قوله** ( كما يعلم أن دون غد ليلة ) أى علمه علما ضروريا مثل هذا . قال ابن بطال : إنما عدل حذيفة حين سأله عمر عن الإخبار بالفتنة الكبرى الى الإخبار بالفتنة الخاصة لئلا يغم ويشتغل باله ، ومن ثم قال له . ان بينك وبينها بابا مغلقا ، ولم يقل له أنت الباب وهو يعلم أنه الباب فعرض له بما فهمه ولم يصرح بذلك من حسن أدبه . وقول عمر . اذا كسر لم يغلغ ، أخذه من جهة أن الكسر لا يكون إلا غلبة والغلبة لاتنفع إلا في الفتنة ، وعلم من الخبر النبوي أن بأس الأمة بينهم واقع ، وأن المخرج لا يزال الى يوم القيامة كما وقع في حديث شداد رفعه . اذا وضع السيف في أمقي لم يرفع عنها الى يوم القيامة . . قلت : أخرجه الطبري وصححه ابن حبان ، وأخرج الخطيب في الرواة عن مالك ، أن عمر دخل على أم كلثوم بنت علي فوجدوها تبكي فقال : ما يبكيك ؟ قالت : هذا اليهودي - لكعب الأحبار - يقول : انك باب من أبواب جهنم ، فقال عمر : ماشاء الله . ثم خرج فأرسل إلى كعب فجاءه فقال : يا أمير المؤمنين ، والذي نفسي بيده لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة . فقال : ما هذا ، مرة في الجنة ومرة في النار ؟ فقال : لانا لنجدك في كتاب الله على باب من أبواب جهنم تمنع الناس أن يقتحموا فيها ، فاذا مت اقتحموا . **قوله** ( فأمرنا مسروقا ) احتج به من قال إن الأمر لا يشترط فيه العلو ولا الاستلاء . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن شريك بن عبد الله ) هو ابن أبي نمر . ولم يخرج البخاري عن شريك بن عبد الله النخعي القاضي شيئا . **قوله** ( خرج النبي ﷺ الى حائط من حوائط المدينة لحاجته ) تقدم اسم الحائط المذكور مع شرح الحديث في مناقب أبي بكر ، وقوله هنا . لاكون اليوم بواب النبي ﷺ ولم يأمرني ، قال الداودي في الرواية الأخرى . أمرني بحفظ الباب ، وهو اختلاف ليس المحفوظ إلا أحدهما ، وتعقب بإمكان الجمع بأنه فعل ذلك ابتداء من قبل نفسه فلما استأذن أولا لأبي بكر وأمره النبي ﷺ أن يأذن له ويشره بالجنة وافق ذلك اختبار النبي ﷺ لحفظ الباب عليه لسكونه كان في حال خلوة وقد كشف عن ساقه ودلى رجله فأمره بحفظ الباب ، فصادف أمره ما كان أبو موسى أزم نفسه به قبل الأمر . ويحتمل أن يكون أطلق الأمر على التقرير



وقد مضى شيء من هذا في مناقب أبي بكر . وقوله هنا « وجلس على قف البئر » في رواية غير الكشميهني « في » بدل « على » ، والقف ما ارتفع من متن البئر ، وقال الداودي : ما حول البئر . قلت : والمراد هنا مكان يبني حول البئر للجلوس ، والقف أيضا الشيء اليابس ، وفي أودية المدينة واد يقال له القف وليس مرادا هنا . وقوله « فدخل فجاء عن يمين النبي ﷺ » في رواية الكشميهني « فجلس » بدل « جاء » وقوله « فامتلا القف » في رواية الكشميهني « وامتلا » بالواو ، والمراد من تخريجه هنا الإشارة إلى أن قوله في حق عثمان « بلاء يصيبه » هو سارقع له من القتل الذي نشأت عنه الفتن الواقعة بين الصحابة في الحل ثم في صفين وما بعد ذلك . قال ابن بطلان : إنما خص عثمان بذكر البلاء مع أن عمر قتل أيضا لسكون عمر لم يمتحن بمثل ما امتحن عثمان من تسلط القوم الذين أرادوا منه أن ينخلع من الإمامة بسبب مانسبوه إليه من الجور والظلم مع تنصله من ذلك واعتذاره عن كل ما أوروده عليه ثم هجرهم عليه داره وهتكهم ستر أهله ، وكل ذلك زيادة على قتله . قلت : وحاصله أن المراد بالبلاء الذي خص به الأمور الزائدة على القتل وهو كذلك . **قوله** ( قال فتأولت ذلك قبرهم ) في رواية الكشميهني « فأولت » قال الداودي : كان سعيد بن المسيب لجردته في عبارة الرؤيا يستعمل التعبير فيما يشبهها . قلت : ويؤخذ منه أن التمثيل لا يستلزم النسوية ، فإن المراد بقوله « اجتمعوا » مطلق الاجتماع لا خصوص كون أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله كما كانوا على البئر ، وكذا عثمان انمرد قبره عنهم ولم يستلزم أن يكون مقابله . الحديث الثالث ، **قوله** ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وفي رواية أحمد عن محمد بن جعفر ، عن شعبة عن سليمان ومنصور وكذا للإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن حاند شيخ البخاري فيه لكنه ساقه على لفظ سليمان وقال في آخره « قال شعبة وحدثني منصور عن أبي وائل عن أسامة » نحو أنه زاد فيه « فتندلق أفتاب بطنه » . **قوله** ( قيل لأسامة : ألا تكلم هذا ؟ ) كذا هنا باههام القائل واههام المشار إليه ، وتقدم في صفة النار من بدء الخلق من طريق سفيان بن عيينة عن الأعمش بلفظ « لو أتيت فلانا فسكمته » وجاء الشرط محذوف والتقدير لكان صوابا . ويحتمل أن تكون « لو » للتمني ووقع اسم المشار إليه عند مسلم من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أسامة . قيل له ألا تدخل على عثمان فتكلمه ، ولأحمد عن يعلى بن عبيد عن الأعمش « ألا تكلم عثمان » . **قوله** ( قد كتبه مادون أن أفتح بابا ) أي كتبه فيما أشرتم إليه . لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر بغير أن يكون في كلامي سائير فتنة أو نحوها . وما موصوفة ويجوز أن تكون موصولة . **قوله** ( أكون أول من يفتحه ) في رواية الكشميهني « ففتح » بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية الإسماعيلي ؛ وفي رواية سفيان « قل إنكم ترون - أي تظنون - أني لا أكله » إلا أسمعتم ، أي إلا بحضوركم ، وسقطت الألف من بعض النسخ فصار بلفظ المصدر أي إلا وقت حضوركم حيث تسمعون وهي رواية يعلى بن عبيد المأكورة ، وقوله في رواية سفيان « اني أكله في السر دون أن أفتح بابا لا أكون أول من يفتحه » عند مسلم مثله لكن قل بعد قوله « إلا أسمعتم » والله لقد كتبه فيما بيني وبينه دون أن أفتح أمرا لا أسمع أن أكون أول من يفتحه . يعني لا أكله . لا مع مراعاة المصلحة بكلام لا يرجح به فتنة . **قوله** ( وما أنا بالذي أقول لرجل بعد أن يكون أميرا على رجائين أنت خير ) في رواية الكشميهني « ليت خيرا » بصيغة فعل الأمر من الإتياء ونصب خيرا على المفعولية ، والأول أولى فقد وقع في رواية سفيان « ولا أقول لامير إن كان على أمير » هو بكسر هـ ان ويجوز فتحها وقوله « كان على » بالتشديد - أميرا أنه خير الناس ، وفي

رواية أبي معاوية عند مسلم « يكون على أميرنا ، وفي رواية يعلى » وان كان على أميرنا . **قوله** ( بعد ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول : يجماء بالرجل ) في رواية سفيان « بعد شيء سمعته من رسول الله ﷺ » قالوا : وما سمعته يقول ؟ قال سمعته يقول : يجماء بالرجل ، وفي رواية عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عند أحمد « يجماء بالرجل الذي كان يطاع في معاصي الله فيقذف في النار » . **قوله** ( فيطحن فيها كطحن الحمار ) في رواية الكشميهني « كما يطحن الحمار ، كذا رأيت في نسخة معتمدة « فيطحن » بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي أخرى بفتح أوله وهو أوجه ، فقد تقدم في رواية سفيان وأبي معاوية « فتندلق أفتابه فيدور كما يدور الحمار ، وفي رواية عاصم « يستدير فيها كما يستدير الحمار ، وكذا في رواية أبي معاوية . والافتاب جمع قتب بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة هي الامعاء ، واندلاقها خروجها بسرعة يقال اندلق السيف من غمده إذا خرج من غير أن يسله أحد ، وهذا يشعر بأن هذه الزيادة كانت أيضاً عند الأعمش فلم يسمعها شعبة منه وسمع معناها من منصور كما تقدم . **قوله** ( فيطيف به أهل النار ) أي يجتمعون حوله ، يقال أطاف به القوم إذا حلقوا حوله حلقة وان لم يدوروا ، وطافوا إذا داروا حوله ، وبهذا التقرير يظهر خطأ من قال انهما بمعنى واحد . وفي رواية سفيان وأبي معاوية « فيجتمع عليه أهل النار » ، وفي رواية عاصم « فيأتى عليه أهل طاعته من الناس » . **قوله** ( فيقولون أي فلان ) في رواية سفيان وأبي معاوية « فيقولون يا فلان ، وزاد ما شأناك » ، وفي رواية عاصم « أي قل ، أين ما كنت تأمرنا به » ؟ **قوله** ( أأنت كنت تأمر بالمعروف وتنهى ) في رواية سفيان « أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهى » ؟ **قوله** ( اني كنت آمر بالمعروف ولا أفعله وأنهى عن المنكر وأفعله ) في رواية سفيان « أمركم وأنا كما ، وله ولأبي معاوية ، وآتبه ولا آتبه » ، وفي رواية يعلى « بل كنت آمر ، وفي رواية عاصم « وانى كنت آمركم بأمر وأخالفكم إلى غيره » ، قال المهبلي : أرادوا من أسامة أن يكلم عثمان وكان من خاصته ومن يخف عليه في شأن الوليد بن عقبة لأنه كان ظهر عليه ريح تبيذ وشهر أمره وكان أبا عثمان لأمه وكان يستعمله ، فقال أسامة : قد كذبت سرّاً دون أن أفتح باباً ، أي باب الانكار على الأئمة علانية خشية أن تفرق السكامة . ثم عرفهم أنه لا يداهن أحداً ولو كان أميراً بل ينصح له في السر جهده ، وذكر لهم قصة الرجل الذي يطرح في النار لسكوته كان يأمر بالمعروف ولا يفعله ليتبرأ بما ظنوا به من سكوته عن عثمان في أخيه انتهى ما خلاصه . وجزمه بأن مراد من سأل أسامة الكلام مع عثمان أن يكلمه في شأن الوليد ما عرفت مستنده فيه ، وسياق مسلم من طريق حرير عن الأعمش يدفعه ، ولفظه عن أبي وائل « كنا عند أسامة بن زيد فقال له رجس : ما يمنعك أن تدخل على عثمان فتكلمه فيها يصنع » قال وساق الحديث بمتله ، وجزم السكرماني بأن المراد أن يكلمه فيها أنكره الناس على عثمان من تولية أقراره وغير ذلك مما اشتهر ، وقوله إن السبب في تحديث أسامة بذلك ليتبرأ بما ظنوه به ليس بواضح ، بل الذي يظهر أن أسامة كان يخشى على من ولي ولاية ولو صغرت أنه لا بد له من أن يأمر الرعية بالمعروف وينهاهم عن المنكر ثم لا يأمن من أن يقع منه تقصير ، فكان أسامة يرى أنه لا يتأمر على أحد ، وإلى ذلك أشار بقوله « لا أقول للأمير أنه خير الناس » أي بل غاية أنه ينجر كفافاً . وقال عياض : مراد أسامة أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام لما يخشى من عاقبة ذلك ، بل يتألف به وينصحه سرا فذلك أجدر بالقبول . وقوله « لا أقول لأحد يكون على أميراً إنه خير الناس » فيه ذم مداهنة الامراء في الحق واطهار ما يبين خلافه كالتملق بالباطل ، فأشار أسامة إلى المداراة المحمودة والمداهنة المذمومة ، وضابط المداراة أن

لا يكون فيها قدح في الدين ، والمداينة المذمومة أن يكون فيها تزيين القبيح وتصريب الباطل ونحو ذلك . وقال الطبري : اختلف السلف في الأمر بالمعروف ، فقات طائفة يجب مطلقا واحتجوا بحديث طارق بن شهاب رفعه ، أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ، وبمجموع قوله « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » الحديث . وقال بعضهم : يجب إنكار المنكر ، لكن شرطه أن لا يلحق المنكر بلاء لا قبل له به من قتل ونحوه . وقال آخرون : ينكر بقلبه الحديث أم سلبية مرفوعا ، يستعمل عليكم أمراء بعدى ، فمن كره فقد برىء ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع ، الحديث قال : والصواب اعتبار الشرط المذكور ويدل عليه حديث « لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه » ثم فسره بأن يتعرض من البلاء لما لا يطيق انتهى ملخصا . وقال غيره : يجب الأمر بالمعروف لمن قدر عليه ولم يخف على نفسه منه ضررا ولو كان الأمر متلبسا بالمعصية ، لأنه في الجملة يؤجر على الأمر بالمعروف ولا سيما إن كان مطاعا ، وأما إثمه الخاص به فقد يغفره الله له وقد يؤاخذ به ، وأما من قال : لا يأمر بالمعروف إلا من ليست فيه وصمة ، فإن أراد أنه الأول لجيد والا فمستلزم سد باب الأمر إذا لم يكن هناك غيره . ثم قال الطبري : فإن قيل كيف صار المأمورون بالمعروف في حديث أسامة المذكور في النار ؟ والجواب أنهم لم يمتشوا ما أمروا به فعذبوا بمصيبتهم وعذب أميرهم بسكونه كان يفعل ما ينهاهم عنه ، وفي الحديث تعظيم الأمراء والأدب معهم وتبليغهم ما يقول الناس فيهم ليكفوا ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية بحيث يبلغ المقصود من غير أذية للغير

## ١٨ - باب

- ٧٠٩٩ - **حدثنا** عثمان بن الهيثم **حدثنا** عوف عن الحسن « من أبي بكرة قال : لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل ، لما بلغ للنبي ﷺ أن فارسا ملكوا ابنة كسرى قال : إن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »
- ٧١٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** يحيى بن آدم **حدثنا** أبو بكر بن عياش **حدثنا** أبو حصين **حدثنا** أبو مریم **حدثنا** عبد الله بن زياد الأدي قال « لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة بث على عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدما علينا السكوفة فصعدا المنبر ، فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن فاجتمعنا إليه ، فسمعت عمارا يقول : إن عائشة قد سارت إلى البصرة ، والله إنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة ، ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاك لئلا تعلم إياه تطيعون أم هي ؟ »
- ٧١٠١ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** ابن أبي غنيم عن للحكم عن أبي وائل « قام عمار على منبر السكوفة ، فذكر عائشة وذكر مسميها وقال : إنها زوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة ، ولكنها ما ابتليتم »
- ٧١٠٢ ، ٧١٠٣ ، ٧١٠٤ - **حدثنا** بدل بن الحبر **حدثنا** شعبة أخبرني عمرو سمعت أبا وائل يقول « دخل أبو موسى وأبو مسعود على عمار حيث بهمه على إلى أهل السكوفة يستنفرهم ، فقالا :

ما رأيك أُنيتَ أمراً أكرهَ عندنا من إسرائيلَ في هذا الأمرِ منذُ أُلستَ . فقال عمار : ما رأيتُ منك ما رأيتُ منكم منذُ أكرهَ عندى من إبطائكم عن هذا الأمر . وكساهما حُلَّةٌ ، ثم راحوا إلى المسجد .

[الحديث ٧١٠٢ - طرفه في : ٧١٠٦]

[الحديث ٧١٠٣ - طرفه في : ٧١٠٥]

[الحديث ٧١٠٤ - طرفه في : ٧١٠٧]

٧١٠٥ ، ٧١٠٦ ، ٧١٠٧ - **حَدَّثَنَا هَدَّانُ** عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الْأَحْمَشِ عَنْ شَتِيقِ بْنِ سُلَيْمَةَ قَالَ « كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَهَارِيٍّ ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ فِيهِ غَيْرَكَ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مِنْذُ مَهَيَّبَ النَّبِيِّ ﷺ أَغْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ قَالَ عَمَّارٌ : يَا أَبَا مَسْعُودٍ وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مِنْذُ مَهَيَّبَ النَّبِيِّ ﷺ أَغْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ . فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ - وَكَانَ مُؤَمِّرًا - بِإِغْلَامِ هَاتِي حُلَّتَيْنِ ، فَأَعْطَى إِحْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالْأُخْرَى عَمَّارًا وَقَالَ : رَوْحَا فِيهِ إِلَى الْجَمْعَةِ »

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة ، وسقط لابن بطال ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث تتعلق بوقعة الجمل ثالثها من رواية ثلاثة ، وتعلقه بما قبله ظاهر فإنها كانت أول وقعة تقاتل فيها المسلمون . الحديث الأول ، **قوله ( عوف )** هو الأعرابي ، والحسن هو البصري ، والسند كله بصريون ، وقد تقدم القول في سماع الحسن من أبي بكره في كتاب الصلاح ، وقد تابع عوفاً حميد الطويل عن الحسن أخرجه الزبير وقال : رواه عن الحسن جماعة وأحسنها استأداً روايته حميد . **قوله ( لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل )** في رواية حميد ، عصمني الله بشيء سمعته من رسول الله ﷺ ، وقد سمع عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ، قصة الجمل مطولة ، وها أنا ألخصها وأقتصر على ما أورده بسند صحيح أو حسن وأبين مآلها ، فأخرج من طريق عطية بن سفيان الثقفي عن أبيه قال : لما كان لعدو من قتل عثمان أقبلت مع علي فدخل المسجد فاذا جماعة على وطلحة فخرج أبو جهم بن حذيفة فقال : يا علي ألا ترى ؟ فم يتركهم ، ودخل بيته فألقى بريد فأكل ثم قال : يقتل ابن عمي ونقلب على ملكه ؟ فخرج إلى بيت المال ففتحه . فلما تسمع الناس تركوا طلحة . ومن طريق مغيرة عن إبراهيم عن علقمة قال : قال الاشتر رأيت طلحة والزبير بايعا عيب طائعين غير مكرهين . ومن طريق أبي نضرة قال : كان طلحة يقول إنه بايع وهو مكره . ومن طريق داود ابن أبي هند عن الشعبي قال : لما قتل عثمان أتى الناس علياً وهو في سوق المدينة فقالوا له أبسط يدك نبا بعل . فقال : حتى يتشاور الناس . فقال بعضهم : لئن رجع الناس إلى أمصارهم يقتل عثمان ولم يبق معه قائم لم يؤمن الاختلاف وفساد الأمة : فاخذ الاشتر بيده فبايعوه . ومن طريق ابن شهاب قال : لما قتل عثمان وكان على حلا بينهم ، فلما خشى أنهم يبايعون طلحة دعا الناس إلى بيعته فلم يعدلوا به طلحة ولا غيره . ثم أرسل إلى طلحة والزبير فبايعاه . ومن طريق ابن شهاب أن طلحة والزبير استأذنا علياً في العمرة ، ثم خرجا إلى مكة ففلقا عائشة فاتفقوا على الطلب بدم عثمان حتى يقتلوا قتلته . ومن طريق عوف الأعرابي قال : استعمل عثمان يعنى بن أمية على صنعاء

وكان عظيم الشأن عنده ، فلما قتل عثمان وكان يعلى قدم حاجا فأعان طلحة والزبير باربعائة ألف ، وحمل سبعين رجلا من قريش ، واشترى لعائشة جملا يقال له عسكر بثمانين دينارا . ومن طريق عامر بن كليب عن أبيه قال قال علي : أتدرون بمن بليت ؟ أطرع الناس في الناس عائشة ، وأشد الناس الزبير ، وأدعى الناس طلحة ، وأيسر الناس يعلى ابن أمية . ومن طريق ابن أبي ليلى قال : خرج علي في آخر شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين ومن طريق محمد بن علي ابن أبي طالب قال : سار علي من المدينة ومعه تسعين راكب فنزل بذي قار . ومن طريق قيس بن أبي حازم قال : لما أقبلت عائشة فنزلت بدعس مياه بن عامر نبتت عليها الكلاب فقالت : أى ماء هذا ؟ قالوا : الحوآب - بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بدعسها همزة ثم موحدة - قالت ما أظننى إلا راجعة ، فقال لها بعض من كان معها : بل تقدمين فبرك المسلمون فيصالح الله ذات بينهم ، فقالت : ان لى نبي ﷺ قال لنا ذات يوم : كيف بإحسانك تذبج عليها كلاب الحوآب . وأخرج هذا أحمد وأبو يعلى والبخاري وعصم بن حبان والحاكم وسنده على شرط الصحيح . وعند أحمد : فقال لها الزبير ، تقدمين فذكره . ومن طريق عصم بن قدامة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لنسائه : أيسكن صاحبة الجمل الاديب - همزة مفتوحة ودال ساكنة ثم موحدين الاولى مفتوحة - تخرج حتى تذبجها كلاب الحوآب يقتل عن يمينها وعن شمالها قتلى كثيرة وتنجو من بعدما كادت . وهذا رواه البخاري ورجاله ثقات . وأخرج البخاري من طريق زيد بن وهب قال : بينما نحن حول حذيفة اذ قال : كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيكم فرقتين يضرب بعضكم وجوه بعض بالسيف ؟ قلنا : يا أبا عبد الله فكيف نصنع اذا أدركنا ذلك ؟ قال : انظروا الى الفرقة التي تدعو الى أمر عيسى بن أبي طالب فانها على الهدى . وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : بلغ أصحاب علي حين ساروا معه أن أهل البصرة اجتمعوا بطلحة والزبير فشق عليهم ووقع في قلوبهم ، فقال علي : والذي لا اله غيره لنظهرن على أهل البصرة ولنقتل طلحة والزبير الحديث ، وفي سنده اسماعيل ابن عمرو البجلي وفيه ضعف . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن قيس قال : ذكر لعائشة يوم الجمل قالت : والناس يقولون يوم الجمل ؟ قالوا : نعم . قالت : وددت أنى جلست كما جلس غيرة فكان أحب إلى من أن أكون ولدت من رسول الله ﷺ عشرة كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وفي سنده أبو معشر نجيب المدنى وفيه ضعف . وأخرج اسحق بن راهويه من طريق سالم المرادى سمعت الحسن يقول : لما قدم على البصرة في أمر طلحة وأصحابه قام قيس بن عباد وعبد الله بن الكواء فقالا له : أخبرنا عن مسيرك هذا فذكر حديثا طويلا في مبايعته أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ذكر طلحة والزبير فقال : بايعاني بالمدينة وخالفاني بالبصرة ، ولو أن رجلا من بايع أبا بكر خالفه لقاتلناه . وكذلك عمر . وأخرج أحمد والبخاري بسند حسن من حديث أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلى بن أبي طالب : انه سيكون بينك وبين عائشة أمر ، قال : فأنا أشقاهم يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن إذا كان ذلك فارددها إلى مأمنها . وأخرج اسحق من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن عبد السلام رجل من حبه قال : خلا على بالزبير يوم الجمل فقال : ألتشدك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول وأنت لاوى يدي : لقاتلته وأنت ظالم له ثم لينصرن عليك ؟ قال : قد سمعت ، لا جرم لا أفأفلك . وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمر بن الهذيل - بفتح الهاء والجيم وتشديد النون بعدها مهملة - عن أبي بكره وقيل له : مامعك أن تقاتل مع أهل البصرة يوم الجمل ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج قوم هلكي لا يفلحون قائمهم امرأة في الجنة . فكان أبا بكره

أشار الى هذا الحديث فامتنع من القتال معهم ، ثم استصوب رأيهم في ذلك الترك لما رأى غلبة علي . وقد أخرج الترمذى والنسائى الحديث المذكور من طريق حميد الطويل عن الحسن البصرى عن أبي بكرة بلفظ : « عصى الله بشيء سمعته من رسول الله ﷺ » ، فذكر الحديث قال : « فلما قدمت عائشة ذكرت ذلك فعصى الله ، وأخرج عمر بن شبة من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن أن عائشة أرسلت الى أبي بكرة فقال : انك لأم ، وإن حقك لعظيم ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : لن يفلح قوم تملسكم امرأة . قوله ( لما بلغ النبي ﷺ أن فارسا ) قال ابن مالك : كذا وقع مصروفا والصواب عدم صرفه . وقال السكرماني هو يطلق على الفرس وعلى بلادهم ، فعلى الأول يصرف إلا أن يراد القبيلة ، وعلى الثاني يجوز الأمران كسائر البلاد انتهى . وقد جوز بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها . قوله ( ملكوا ابنة كسرى ) في رواية حميد : لما هلك كسرى قال النبي ﷺ : من استخلفوا ؟ قالوا : ابنته . قوله ( ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ) بالنصب على المفعولية . وفي رواية حميد : ولي أمرهم امرأة ، بالرفع على أنها الفاعل ، وكسرى المذكور هو شيرويه بن ابرويز بن هرمز ، واسم ابنته المذكورة بوران . وقد تقدم في آخر المغازي في « باب كتاب النبي ﷺ الى كسرى » شرح ذلك . وقوله « ولوا أمرهم امرأة » زاد الاسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن عرف في آخره « قال ابو بكرة : فعرفت أن أصحاب الجبل ان يفلحوا ، ونقل ابن بطل عن المهلب أن ظاهر حديث أبي بكرة يوم توهين رأى عائشة فيما فعلت . وليس كذلك لأن المعروف من مذهب أبي بكرة أنه كان على رأى عائشة في طلب الإصلاح بين الناس . ولم يكن قصد قتال ، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة ، ولم يرجع أبو بكرة عن رأى عائشة وإنما تفرس بأنهم يغلبون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس ، قال : ويدل لذلك أن أحدا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليها في الخلافة ولادعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة ، وإنما أنكرت . هي ومن معها على منع من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم ، وكان على ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكوا اليه . فاذا ثبت على أحد بعينه أنه من قتل عثمان اقتصر منه . فاقتصر على بحسب ذلك ، وخشى من نسب اليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فأنشأوا الحرب بينهم إلى أن كان ماكان . فلما انتصر على عليهم حمد أبو بكرة رأيهم في ترك القتال معهم وإن كان رأيهم كان موافقا لرأى عائشة في الطلب بدم عثمان . انتهى كلامه . وفي بعضه نظر يظهر بما ذكرته وما سأذكره . وتقدم قريبا في « باب إذا التقي المسلمان بسيفيهما » من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر عليا فلقية أبو بكرة فنهاه عن القتال ، وتقدم قبله في باب من قول أبي بكرة لما حرق ابن الحضرمي ما يدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلا فليس هو على رأى عائشة ولا على رأى علي في جواز القتال بين المسلمين أصلا . وإنما كان رأي الكف وفاقا لسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم ، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا علي . قال ابن التين : احتج بحديث أبي بكرة من قل لا يجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور . وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضى فيما تعقل شهادتها فيه . وأطلق بعض المالكية الجواز . وقال ابن التين أيضا : كلام أبي بكرة يدل على أنه لولا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطأهما لكان مع علي . كذا قال وأغفل قسما ثالثا وهو أنه كان يرى الكف عن القتال في الفتنة كما تقدم تقريره . وهذا هو المعتمد ، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ما تقدم من نهي الأحنف عن القتال واحتجاجه بحديث « إذا

التقى المسلمان بسيفيهما، كما تقدم قريبا. الحديث الثاني حديث عمار في حق عائشة أخرجه من وجهين مطولا ومختصرا. **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي المسندي، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم، وأبو مريم المذكور أسدي كوفي هو وجميع رواية الاسناد إلا شيخه وشيخ البخاري، وقد وثق أبو مريم المذكور العجلي والدارقطني، وما له في البخاري إلا هذا الحديث. **قوله** (لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة) ذكر عمر بن شبة بسند جيد أنهم توجهوا من مكة بعد أن أهلت السنة، وذكر بسند له آخر أن الواقعة بينهم كانت في النصف من حمادى الآخرة سنة ٣٠ وثلثين، وذكر من رواية المدائني عن العلاء بن محمد عن أبيه قال: جاء رجل إلى علي وهو بالزاوية فقال: علام تقاتل هؤلاء؟ قال: على الحق، قال: فانهم يقولون إنهم على الحق، قال: أقاتلهم على الخروج من الجماعة ونكث البيعة. وأخرج الطبري من طريق عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه قال: رأيت في زمن عثمان أن رجلا أميرا مرض وعند رأسه امرأة والناس يريدونه فلو نهتهم المرأة لانتهاوا ولسكنها لم تفعل فقتلوه. ثم غرقت تلك السنة فبلغنا قتل عثمان، فلما رجعنا من غزاتنا وانتهينا إلى البصرة قيل لنا: هذا طلحة والزبير وعائشة فتعجب الناس وسألوه عن سبب مسيرهم فذكروا أنهم خرجوا غضبا لعثمان وتوبة عما صنعوا من خذلانه. وقالت عائشة: غضبنا لسكم على عثمان في ثلاث إمارة الفتي وضرب السوط والعصا فما أنصفناه إن لم نغضب له في ثلاث: حرمة الدم والشر والبلد. قال فسرت أنا ورجلان من قومي إلى علي ولسنا عليه وسألناه فقال: عدا الناس على هذا الرجل فقتلوه وأنا معزل عنهم ثم ولوني ولولا الحشية على الدين لم أجهم. ثم استأذني الزبير وطلحة في العمرة فأخذت عليهما العهود وأذنت لهما فعرضا أم المؤمنين لما لا يصلح لها فبلغني أمرهم فغشيت أن ينفق في الإسلام ففقت فأبعتهم، فقال أصحابه: والله ما نريد قتالهم إلا أن يقاتلوا، وما خرجنا إلا الإصلاح. فذكر القصة وفيها أن أول ما وقعت الحرب أن صبيان المسلمين تسابوا ثم تراموا ثم تبعهم العبيد ثم السفهاء فذئبت الحرب، وكانوا خندقوا على البصرة فقتل قوم وجرح آخرون، وغلب أصحاب علي ونادى مناديه: لا تتبعوا مدبرا ولا تجهزوا جريحا ولا تدخلوا دار أحد، ثم جمع الناس وبايعهم واستعمل ابن عباس على البصرة ورجع إلى الكوفة. وأخرج ابن أبي شيبه بسند جيد عن عبد الرحمن بن أبيزى قال: انتهى عبيد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي إلى عائشة يوم الجمل وهي في اليهودج فقال: يا أم المؤمنين أتدلين أني أتيتك عند ما قتل عثمان فقلت ما تأمريني، فقلت الزم عليا؟ فسكت. فقال: اعقروا الجمل ففقروه، فزلت أنا وأخوها محمد فاحتملنا هودجها فوضعناه بين يدي علي، فأمر بها فأدخلت بيتنا. وأخرج أيضا بسند صحيح عن زيد بن وهب قال فكف على يده حتى بدوه بالقتال فقاتلهم بعد الظهر فما غربت الشمس وحول الجمل أحد. فقال علي: لا تتمموا جريحا ولا تقتلوا مدبرا ومن أغلق بابي وألقي سلاحه فهو آمن. وأخرج الشافعي من رواية علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال: دخلت على مروان بن الحكم فقال: ما رأيت أحدا أكرم غلبة من أبيك - يعني عليا - ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل فنادى مناديه: لا يقتل مدبرا ولا يذوق جريح. وأخرج الطبري وابن أبي شيبه واحتق من طريق عمرو بن جأوان عن الأحنف قال: حججت سنة قتل عثمان فدخلت المدينة فذكر كلام عثمان في تذكيرهم بمناقبه. وقد تقدم في باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما. ثم ذكر اعتزاله الطائفتين قال: ثم التفتوا فكان أول قتيل طلحة ورجع الزبير فقتل. وأخرج الطبري بسند صحيح عن علقمة قال قلت للأشتر: قد كنت كارها لقتل عثمان فكيف قاتلت يوم الجمل؟ قال: إن هؤلاء بايعوا عليا ثم

نكثوا عهده ، وكان الزبير هو الذى حرك عائشة على الخروج فدعوت الله أن يكنينيه ، فلقينى كفه بكفه فما رضيت لشدة ساعدى أن قتت فى الركاب فضررت به على رأسه ضربة فصرعته ، فذكر القصة فى أنهما سلبا . **قوله** ( بعث على عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدمنا لسكوفة ) ذكر عمر بن شبة والطبرى سبب ذلك بسندهما الى ابن أبي ليلى قال : كان على أفرأب موسى على إمرة لسكوفة ، فما خرج من المدينة أرسل هاشم بن عتبة بن أبي وقاص اليه أن أنقض من قبلك من المسلمين وكن من أعوان على الحق ، فاستأثر أبو موسى السائب بن مالك الاشعري فقال ( اتبع ما أمرك به ، قال : انى لا أرى ذلك ، وأخذ فى تخذيل الناس عن النهوض ، فكتب هاشم الى على بذلك وبعث بكتابه مع محل بن خليفة لطائى . فبعث على عمار بن ياسر والحسن بن علي يستنفران الناس ، وأمر قرظة بن كعب على لسكوفة ، فلما قرأ كتابه على أبي موسى اعتزل ودخل الحسن وعمار المسجد . وأخرج ابن أبي شبة بسند صحيح عن زيد بن وهب قال : أقبل طلحة والزبير حتى نزلا لبصرة فقبضا على عامل على عليهما ابن حنيف ، وأقبل على حتى نزل بنى قار ، فأرسل عبد الله بن عباس الى لسكوفة فباطوا عليه ، فأرسل اليهم عمارا فخرجوا اليه . **قوله** ( فصعد المنبر ، فكان الحسن بن علي فوق المنبر فى أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن . فاجتمعنا اليه فسمعت عمارا يقول ) زاد الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي بكر بن عياش « صعد عمار المنبر فحضر الناس فى الخروج الى قتال عائشة » وفى رواية اسحق بن راهويه عن يحيى بن آدم بالسند المذكور « فقال عمار : ان أمير المؤمنين بعثنا اليكم لنستنفركم ، فان أمنا قد سارت الى البصرة » وعنده عمر بن شبة عن حبان بن بشر عن يحيى بن آدم فى حديث الباب « فكان عمار يخطب والحسن ساكت ، ووقع فى رواية ابن أبي ليلى فى القصة المذكورة « فقال الحسن : ان عليا يقول انى أذكر الله رجلا رعى الله حق الا نذر ، فان كنت مظلوما أعاننى وان كنت ظالما أخذنى ، والله ان طلحة والزبير لأول من بايعنى ثم نكثا ، ولم أستأثر بمال ولا بدلت حكما ، قال فخرج اليه اثنا عشر ألف رجل . **قوله** ( ان عائشة قد سارت الى البصرة . وواته انها لروجة نبيكم فى الدنيا والآخرة ؛ ولسكن الله ابتلاكم ليعلم اياه تطيعون أم هي ) فى رواية اسحق « ليعلم اطيعه أم لاياها » وفى رواية الاسماعيلي من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش بعد قوله قد سارت الى البصرة « وواته انى لأقول لكم هذا وواته انها لروجة نبيكم » زاد عمر بن شبة فى روايته « وان أمير المؤمنين بعثنا اليكم وهو بنى قار » ووقع عند ابن أبي شبة من طريق شمر بن عطية عن عبد الله بن زياد قال « قال عمار إن أمنا سارت مسيرها هذا ، وانها والله زوج محمد ﷺ فى الدنيا والآخرة ، ولسكن الله ابتلائنا بها ليعلم اياه تطيع أو لاياها » ومراد عمار بذلك أن الصواب فى تلك القصة كان مع على وأن عائشة مع ذلك لم تخرج بذلك عن الاسلام ولا أن تكون زوجة النبي ﷺ فى الجنة . فكان ذلك يعد من إنصاف عمار وشدة ورعه وتحريه قول الحق . وقد أخرج الطبرى بسند صحيح عن أبي يزيد المدينى قال « قال عمار بن ياسر لعائشة لما فرغوا من الجمل : ما أبعد هذا المسير من العهد انى عهد اليكم » يشير الى قوله تعالى ﴿ وقرن فى بيوتكن ﴾ فقالت : أبو اليقظان ؟ قال : نعم . قالت : والله انك ماعلمت لقوال بالحق . قال : الحمد لله الذى قضى لى على لسانك . وقوله « ليعلم اياه تطيعون أم هي » قال بعض الشراح : الضمير فى اياه لعل ، والمناسب أن يقال أم لاياها لاهى . وأجاب السكرمان بأن الضمائر يقوم بعضها مقام بعض انتهى وهو على بعض الآراء . وقد وقع فى رواية اسحق بن راهويه فى مسنده عن يحيى بن آدم بسند حديث الباب « ولكن الله ابتلائنا بها ليعلم أنطيعه أم لاياها » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة



وأما قوله إن الضمير في إياه لعل الظاهر خلافه ، وأنه ته دمالى . والمراد لإطهار المعلوم كما في نظائره . **قوله** ( عن ابن أبي غنية ) بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتثنية التحتانية هو عبد الملك بن حميد ، ماله في البخارى إلا هذا الحديث ، وصرح بذلك أبو زرعة اسماعيل في روايته عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم الاصبهاني في مستخرجه ، والحكم هو ابن عيينة ، والسند كله كوفون . **قوله** ( قام عمار على المنبر السكوفة ) هذا طرف من الحديث الذى قبله ، وأراد البخارى بإدائه تموية حديث أبي مریم لكونه مما انفرد به عنه أبو حصين ، وقد رواه أيضا عن الحكم شعبة أخرجه الاسماعيلي وزاد في أوله قال : لا يركب على عمارا والحسن الى الكوفة يستنفرهم خطب عمار ، فذكره قال ابن هبيرة : في هذا الحديث أن عمارا كان صادق اللهجة وكان لا تستخفه الخصومة إلى أن ينتقص خصمه . فانه شهد لعائشة بالانقض النام مع ما بينهما من الحرب انتهى . وفيه جواز ارتفاع ذى الأمر فوق من هو أسن منه وأعظم سابقة في الاسلام وفضلا . لأن الحسن ولد أمير المؤمنين فكان حينئذ هو الأمير على من أرسلهم على وعمار من حملتهم . فسمعت الحسن أعلى المنبر فكان فوق عمار وان كان في عمار من الفضل ما يقتضى رجحانه فضلا عن مساواته . ويحتمل أن يكون عمار فعن ذلك تواضعا مع الحسن وإكراما له من أجل جده عليه السلام وفعله الحسن مطاوعة له لانكبرا عليه . الحديث الثالث حديث أبي موسى وأبي مسعود وعمار بن ياسر فيما يتعلق بوقعة الجمل أخرجه من طريقين . **قوله** ( أخبرني عمرو ) هو ابن مرة ، وصرح به في رواية أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وكذا الاسماعيلي في روايته من طريق عبد الله بن المبارك كلاهما عن شعبة . **قوله** ( حيث بعث على الى أهل الكوفة يستنفرهم ) في رواية السكسميني « حين » بدل « حيث » وفي رواية الاسماعيلي « يستنفر أهل الكوفة الى أهل البصرة » . **قوله** ( ما رأيناك أتيت أمرا أكره عندنا من إسراعك في هذا الأمر منذ أسليت ) زاد في الرواية الثانية أن الذى تولى خطاب عمار ذلك هو أبو مسعود وهو عقبه بن عمرو الانصارى ، وكان يومئذ يلى لعل بالكوفة كما كان أبو موسى يلى لعثمان . **قوله** ( وكساها حلة ) في رواية الاسماعيلي « فكساها حلة حلة » وبين في الرواية التى تلى هذه أن فاعل كسا هو أبو مسعود ، وهو في هذه الرواية محتمل فيحمل على ذلك . **قوله** ( ثم راحوا الى المسجد ) في رواية الاسماعيلي « ثم خرجوا الى الصلاة يوم الجمعة » وفي رواية محمد بن جعفر « فقام أبو مسعود فبعث الى كل واحد منهما حلة » قال ابن بطال : فيما دار بينهم دلالة على أن كلا من الطائفتين كان يجتهدا ويرى أن الصواب معه قال : وكان أبو مسعود موسرا جوادا ، وكان اجتماعهم عند أبي مسعود في يوم الجمعة فكسا عمارا حلة ليشهد بها الجمعة لأنه كان في ثياب السفر وهيئة الحرب ، فكره أن يشهد الجمعة في تلك الثياب وكره أن يكسوه بحضرة أبي موسى ولا يكسو أباه موسى فكسا أباه موسى أيضا . وقوله « أعيب » بالعين المهملة والموحدة أفعل تفضيل من العيب ، وجعل كل منهم الإبطاء والإسراع عيبا بالنسبة لما يعتقد ، فعمار لما في الإبطاء من مخالفة الإمام وترك امثال عليه السلام فقاتلوا التى تبغى عليه السلام والآخران لما ظهر لهما من ترك مباشرة القتال في الفتنة ، وكان أبو مسعود على رأى أبي موسى في الكف عن القتال تمسكا بالأحاديث الواردة في ذلك وما في حمل السلاح على المسلم من الوعيد ، وكان عمار على رأى على في قتال الباغين والناكثين والتمسك بقوله تعالى ﴿ فقاتلوا التى تبغى ﴾ وحمل الوعيد الوارد في القتال على من كان متعديا على صاحبه . . ( تنبيه ) : وقع في رواية النسفي وكذا الاسماعيلي قبل سياق سند ابن أبي غنية « باب » بغير ترجمة . وسقط للباقيين وهو الصواب لأن فيه الحديث الذى قبله ، وان كان فيه زيادة في القصة

## ١٩ - باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً

٧١٠٨ - **حرف** عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : إذا أنزل الله بقوم عذاباً أصاب العذاب من كان فيهم ، ثم يموتوا على أعمالهم .

**قوله** ( باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً ) حذف الجواب اكتفاء بما وقع في الحديث . **قوله** ( عبد الله بن عثمان ) هو عبدان ، وعبد الله شيخه هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( إذا أنزل الله بقوم عذاباً ) أى عقوبة لهم على سوء أعمالهم . **قوله** ( أصاب العذاب من كان فيهم ) فى رواية أبي النعمان عن ابن المبارك . أصاب به من بين أظهرهم ، أخرجه الاسماعيلي ، والمراد من كان فيهم ممن ليس هو على رأيهم . **قوله** ( ثم يموتوا على أعمالهم ، أى بعث كل واحد منهم على حسب عمله إن كان صالحاً فعباه صالحاً والا فسيئاً ، فيكون ذلك العذاب طهرة للصالحين ونقمة على الفاسقين . وفى صحيح ابن حبان عن عائشة مرفوعاً : إن الله إذا أنزل سطوته بأهل نقمته وفيهم الصالحون قبضوا معهم ثم بعثوا على نياتهم وأعمالهم ، وأخرجه البيهقي فى الشعب ، وله من طريق الحسن بن محمد ابن على بن أبى طالب عنها مرفوعاً : إذا ظهر السوء فى الأرض أنزل الله بأسه فيهم ، قيل : يا رسول الله وفيهم أهل طاعته ؟ قال : نعم ، ثم يبعثون الى رحمة الله تعالى ، قال ابن بطلان : هذا الحديث يبين حديث زينب بنت جحش حيث قالت : أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث ، فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر والاعلان بالمعاصي . قلت : الذى يناسب كلامه الأخير حديث أبى بكر الصديق : سمع رسول الله ﷺ يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب ، أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان ، وأما حديث ابن عمر فى الباب وحديث زينب بنت جحش فمتناسبان ، وقد أخرجه مسلم عقبه ، ويجمعهما أن الهلاك يعم الطائعات مع العاصي ، وزاد حديث ابن عمر أن الطائعات عند البعث يحازى بعمله ، ومثله حديث عائشة مرفوعاً : العجب أن ناساً من أمتي يؤمنون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم ، فقلنا : يا رسول الله أى الطريق قد تجمع الناس ، قال : نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل يهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مصادر شتى . يبعثهم الله على نياتهم ، أخرجه مسلم . وله من حديث أم سلمة نحوه ولفظه : فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها ؟ قال : يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته ، وله من حديث جابر رفعه : يبعث كل عبد على ما مات عليه ، وقال الداردي : معنى حديث ابن عمر أن الأمم التى تعذب على الكفر يكون بينهم أهل أسواقهم ومن ليس منهم فيصاب جميعهم بأجلهم ثم يبعثون على أعمالهم ، ويقال إذا أراد الله عذاب أمة أعقم نساءهم خمس عشرة سنة قبل أن يصابوا لثلاث يصاب البلدان الذين لم يجر عليهم القلم انتهى . وهذا ليس له أصل وعموم حديث عائشة يردده ، وقد شوهدت السفينة ملأى من الرجال والنساء والأطفال تغرق فيهلكون جميعاً . ومثله المدار الكبيرة تحرق . والرفقة الكبيرة تخرج عليها قطاع الطريق فيهلكون جميعاً أو أكثرهم ، والبلد من بلاد المسلمين يهجمها الكفار فيبذلون السيف فى أهلها ، وقد وقع ذلك من الخوارج قديماً ثم من القرامطة ثم من الططر أخيراً والله المستعان . قال القاضي عياض : أورد مسلم حديث جابر : يبعث كل عبد على ما مات عليه ، عقب حديث جابر أيضاً رفعه

ولا يؤمن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله ، يشير الى أنه مفسر له ، ثم أعقبه بحديث « ثم بعثوا على أعمالهم ، مشيرا الى أنه وان كان مفسرا لما قبله لكنه ليس مقصورا عليه بل هو عام فيه وفي غيره ، ويؤيده الحديث الذي ذكره بعده « ثم يبعثهم الله على نياتهم ، انتهى ملخصا . والخاص أنه لا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب أو العقاب بل يجازى كل أحد بعمله على حسب نيته . وجنح ابن أبي حمزة الى أن الذين يقع لهم ذلك إنما يقع بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وأما من أمر ونهى فهم المؤمنون حقا لا يرسل الله عليهم العذاب بل يدفع بهم العذاب ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ ويدل على تعميم العذاب لمن لم ينه عن المنكر وان لم يتحاطه قوله تعالى ﴿ فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾ لأنكم إذا مثلهم ﴾ ويستفاد من هذا مشروعية الحرب من الكفار ومن الظلمة لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس الى التهلكة ، هذا إذا لم يعنهم ولم يرض بأفعالهم فإن أعان أو رضى فهو منهم ، ويؤيده أمره ﷺ بالأسراع في الخروج من ديار ثمود . وأما بعثهم على أعمالهم لحكم عدل لأن أعمالهم الصالحة إنما يجازون بها في الآخرة . وأما في الدنيا فهما أصحابهم من بلاء كان تكفيرا لما قدموه من عمل سيئ . فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم ولم يترك عليهم فكان ذلك جزاء لهم على مدهانتهم ، ثم يوم القيامة يبعث كل منهم فيجازى بعمله . وفي الحديث تحذير وتخويف عظيم لمن سكت عن النهي ، فكيف بمن داهن ، فكيف بمن رضى ، فكيف بمن عاون ؟ نسأل الله السلامة . قلت : ومقتضى كلامه أن أهل الطاعة لا يصيبهم العذاب في الدنيا بجزيرة العصاة ، وإلى ذلك جنح القرطبي في « التذكرة » ، وما قدمناه قريبا أشبه بظاهر الحديث . وإلى نحوه مال الفاضل ابن العربي ، وسيأتى ذلك في الكلام على حديث زينب بنت جحش « أهلك وفيها الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث » في آخر كتاب الفتن

## ٢٠ - باب قول النبي ﷺ « إن ابنى هذا السيد

وأملى الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »

٧١٠٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** إسرائيل **أبو موسى** وأتبعته بالكوفة جاء إلى ابن شبرمة فقال : أدخلني على عيسى فأعظه ، فكان ابن شبرمة خاف عليه فلم يفعل . قال **حدثنا** الحسن قال « لما سار الحسن بن علي رضي الله عنهما إلى معاوية بالكتائب قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرى كتيبة لا تؤلى حتى تُذبر أخراها . قال معاوية : من لداري المسلمين ؟ فقال : أنا . فقال عبد الله بن عاصم وعبد الرحمن بن سمرة : نلقاه فنقول له : الصلح . قال الحسن : واقد سمعت أبا بكره قال : بينا النبي ﷺ يحطب جاء الحسن ، فقال النبي ﷺ : ابنى هذا سيد ، وأملى الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »

٧١١٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال قال عمرو أخبرني محمد بن علي أن حرة مولى أسامة أخبره قال عمرو وقد رأيت حرمة قال « أرسلني أسامة إلى علي وقال : إنه يسألك الآن فيقول :

ما خُتِفَ صاحبك ؟ فقال له : يقول لك لو كنت في شِدْقِ الأُمْدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ ، وَلَسَكُنَّ هَذَا أَسْرًا لِرَأْسِهِ . فَلَمْ يُعْطَنِي شَيْئًا ، فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنِ وَحُسَيْنِ وَابْنِ حَمْفَرٍ فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي : إن ابني هذا لسيد ) في رواية المروزي والكشميني « سيد » بغير لام وكذا لهم في مش هذه الترجمة في كتاب الصلاح ويجذف إن وساق المتن هناك باللفظ « أن ابني هذا سيد » وساقه هنا بجذفها فأشار في كل من الموضوعين إلى ما وقع في الآخر ، وقد أخرجه هناك عن عبد الله بن محمد عن سفيان بن عيينة ، ثم نقل عن علي بن عبد الله ما يتعلق بسماع الحسن من أبي بكره وساقه هنا عن علي بن عبد الله فلم يذكر ذلك ولم أر في شيء من طرق المتن « لسيد » باللام كما وقع في هذه الترجمة ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية سبعة أنس عن سفيان بن عيينة وبين اختلاف ألفاظهم وذكر في الباب الحديث المذكور وحديثا لأسامة بن زيد . **قوله** ( حدثنا إسرائيل أبو مرسى ) هي كنية إسرائيل واسم أبيه موسى فهو بمن وافقت كنيته اسم أبيه فيؤمن فيه من التصحيح ، وهو بصرى كان يسافر في التجارة إلى الهند وأقام بها مدة . **قوله** ( ولقيته بالسكوفة ) قائل ذلك هو سفيان بن عيينة والجهة الحالية . **قوله** ( وجاء إلى ابن شبرمة ) هو عبد الله قاضي الكوفة في خلافة أبي جعفر المنصور ومات في خلافته سنة أربع وأربعين ومائة وكان صارما عظيمًا ثقة فقيها . **قوله** ( فقال أدخلني على عيسى فأعظه ) بفتح الهمزة وكسر العين المهملة وفتح الظاء المشالة من الوعظ ، وعيسى هو ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس ابن أخى المنصور وكان أميراً على السكوفة اذ ذاك . **قوله** ( فكأن ) بالتشديد ( ابن شبرمة خاف عليه ) أى على إسرائيل ( فلم يفعل ) أى فلم يدخله على عيسى بن موسى ، ولعل سبب خوفه عليه أنه كان صادعا بالحق نخشى أنه لا يتلطف بعيسى فيبطش به لما عنده من غرة الشباب وغرة الملك ، قال ابن بطال : دل ذلك من صنيع ابن شبرمة على أن من خاف على نفسه سقط عنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكانت وفاة عيسى المذكور في خلافة المهدي سنة ثمان وستين ومائة . **قوله** ( قل حدثنا الحسن ) يعنى البصرى والقائل « حدثنا » هو إسرائيل المذكور ، قال البزار في مسنده بعد أن أخرج هذا الحديث عن خلف بن خليفة عن سفيان بن عيينة : لانعم رواه عن إسرائيل غير سفيان ، وتعبه مغلطاي بأن البخاري أخرجه في علامات النبوة من طريق حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى وهو إسرائيل هذا ، وهو تعقب جيد وليسكن لم أر فيه لقصة وإنما أخرج فيه الحديث المرفوع فقط . **قوله** ( لما سار الحسن بن علي معاوية بالسكتائب ) في رواية عبد الله بن محمد عن سفيان في كتاب الصلاح « استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال » والسكتائب بمشاة وآخره موحدة جمع كتيبة بوزن عظيمة وهي طائفة من الجيش تجتمع وهي فصيحة بمعنى مفعولة لأن أمير الجيش اذا رتبهم وجعل كل طائفة على حدة كتبهم في ديوانه كذلك ، ذكر ذلك ابن التبر عن اسودى . ومنه قيل : مكتب بنى فلان ، قال وقوله « أمثال الجبال » أى لا يرى لها طرف لسكوتها كما لا يرى من قبل الجبل طرفه ، ويحتمل أن يريد شدة البأس . وأشار الحسن البصرى بهذه القصة إلى ما اتفق بعد قتل على رضى الله عنه . وكان على لما انفضى أمر التحكيم ورجع إلى السكوفة تجهز لقتال أهل الشام مرة بعد أخرى ففعله أمر الخوارج بالنهروان كما تقدم وذلك في سنة ثمان وثلاثين ، ثم تجهز في سنة تسع وثلاثين فلم يتهأ ذلك لافتراق آراء أهل العراق عليه ، ثم وقع الجد منه في ذلك في سنة أربعين فأخرج

اسحق من طريق عبد العزيز بن سياه بكسر الميملة وتخفيف الياء آخر الحروف قال : لما خرج الخوارج قام على فقال : أنسيرون إلى الشام أو ترجعون إلى هؤلاء الذين خلفوكم في دياركم ؟ قالوا : بل نرجع إليهم ، فذكر قصة الخوارج قال فرجع على إلى الكوفة ، فلما قتل وا- تنخاف الحسن وصاح معاوية كتب إلى قيس بن سعد بذلك فرجع عن قتال معاوية . وأخرج الطبري بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري قال : جعل على على مقدمة أهل العراق قيس بن سعد بن عبادة وكانوا أربعين ألفا بايعوه على الموت ، فقتل على فبايعوا الحسن بن علي بالخلافة ، وكان لا يحب القتال واسكن كان يريد أن يشترط على معاوية لنفسه ، فعرف أن قيس بن سعد لا يطاوعه على الصلح فزعه وأمر عبد الله بن عباس فاشترط لنفسه كما اشترط الحسن . وأخرج الطبري والطبراني من طريق اسماعيل بن راشد قال : بعث الحسن قيس بن سعد على مقدمته في اثني عشر ألفا - يعني من الأربعين - فسار قيس إلى جهة الشام . وكان معاوية لما بلغه قتل على حرج في عساكر من الشام ، وخرج الحسن بن علي حتى نزل المدائن ، فوصل معاوية إلى مسكن وقال ابن بطال : ذكر أهل العلم بالأخبار أن عليا لما قتل سار معاوية يريد العراق وسار الحسن يريد الشام فالتقيا بمنزل من أرض الكوفة ، فنظر الحسن إلى كثرة من معه فنادى : يا معاوية اني اخترت ماعند الله ، فان يكن هذا الأمر لك فلا ينبغي لي أن أنازعك فيه وان يكن لي فقد تركته لك فكبر أصحاب معاوية . وقال المغيرة عند ذلك : أشهد أني سمعت النبي ﷺ يقول : « ان ابني هذا سيد » الحديث وقال في آخره : لجزاك الله عن المسلمين خيرا انتهى وفي صحة هذا نظر من أوجه : الأول أن المحفوظ أن معاوية هو الذي بدأ بطلب الصلح كما في حديث الباب الثاني أن الحسن ومعاوية لم يتلاقيا بالعسكريين حتى يمكن أن يتخاطبا وانما تراسلا ، فيجمل قوله « فنادى يا معاوية » على المراسلة ، ويجمع بأن الحسن راسل معاوية بذلك سرأ فراسله معاوية جهرا ، والمحفوظ أن كلام الحسن الأخير انما وقع بعد الصلح والاجتماع كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي في « الدلائل » من طريقه ومن طريق غيره بسندهما إلى الشعبي قال : لما صالح الحسن بن علي معاوية يقال له معاوية قم فتكلم ، فقام حمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فان أكيس السكيس التقى وان أعجز العجز الفجور ، ألا وان هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية حق لا مراءى كان أحق به مني ، أو حق لي تركته لأرادة اصلاح المسلمين وحقن دماهم ، وان أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين . ثم استغفر ونزل . وأخرج يعقوب بن سفيان ومن طريقه أيضا البيهقي في « الدلائل » من طريق الزهري فذكر القصة وفيها : فخطب معاوية ثم قال : قم يا حسن فكلّم الناس ، فقتلهم ثم قال : أيها الناس ان الله هداناكم بأولنا وحقن دماءكم بآحرا ، وان لهذا الأمر مدة والدنيا دول . وذكر بقية الحديث . والثالث أن الحديث لا يبي بكرة لا للمغيرة ، لكن الجمع يمكن بأن يكون المغيرة حدث به عند ما سمع مراسلة الحسن بالصلح وحدث به أبو بكرة بعد ذلك ، وقد روى أصل الحديث جابر أورده الطبراني والبيهقي في « الدلائل » من فوائد يحيى بن معين بسند صحيح إلى جابر ، وأورده الضياء في « الأحاديث المختارة » بما ليس في الصحيحين ، وعجبت للحاكم في عدم استدراكه مع شدة حرصه على مثله ، قال ابن بطال : سلم الحسن لمعاوية الأمر وبايعه على إقامة كتاب الله وسنة نبيه . ودخل معاوية السكوفة وبايعه الناس فسميت سنة الجماعة لاجتماع الناس وانقطاع الحرب . وبايع معاوية كل من كان معتزلا للقتال كابن عر وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة ، وأجاز معاوية الحسن بثلاثمائة ألف وألف ثوب وثلاثين عبدا ومائة حمل . وانصرف إلى المدينة ، وولى معاوية الكوفة المغيرة بن شعبة والبصرة عبد

الله بن عامر ورجع الى دمشق . **قوله** ( قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرى كتيبة لاتولى ) بالتشديد أى لاتدبر . **قوله** ( حتى تدبر آخرها ) أى التى تقابلها ، ونسبها اليها لتشاركها فى المحاربة ، وهذا على أن يدبر من أدبر رباعيا ، ويحتمل أن يكون من دبر يدبر بفتح أوله وضم الموحدة أى يقوم مقامها يقال دبته اذا بقيت بعده ، وتقدم فى رواية عبد الله بن محمد بنى الصلح ، انى لأرى كتائب لاتولى حتى تقتل أقرانها ، وهى أبين ، قال عياض : هى الصواب ، ومقتضاه أن الأخرى خطأ وليس كذلك بل توجيهها ماتقدم . وقال السكرماني : يحتمل أيضا أن تراد الكتيبة الأخيرة التى هى من جملة تلك الكتائب ، أى لاينهزمون بأن ترجع الأخرى أولى . **قوله** ( قال معاوية من لذرارى المسلمين ) أى من يكفلهم إذا قتل آباؤهم ؟ زاد فى الصلح : فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين - يعنى معاوية - : أى عمرو ، وإن قتل هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء من لى بأمر الناس ، من لى بنسائهم ، من لى بضيعتهم ، يشير إلى أن رجال العسكرين معظم من فى الأقليمين فاذا قتلوا ضاع أمر الناس وفسد حال أهلهم بعدهم وذرائعهم ، والمراد بقوله : ضيعتهم ، الأطفال والضعفاء سموا باسم مايؤول اليه أمرهم لأنهم اذا تركوا ضاعوا لعدم استقلالهم بأمر المعاش ، وفى رواية الحميدى عن سفیان فى هذه القصة : من لى بأمرهم ، من لى بدمائهم ، من لى بنسائهم ، وأما قوله هنا فى جواب قول معاوية : من لذرارى المسلمين ؟ فقال : أنا ، فظاهره يوم أن الحبيب بذلك هو عمرو ابن العاص ، ولم أر فى طرق الخبر مايدل على ذلك ، فان كانت محفوفة فلعلمها كانت ، فقال أنى ، بتشديد النون المفتوحة قالها عمرو على سبيل الاستبعاد . وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر عن الزهرى قال : بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص فى بعث ذات السلاسل ، فذكر أخبارا كثيرة من التاريخ إلى أن قال : وكان قيس بن سعد ابن عباد على مقدمة الحسن بن على ، فأرسل اليه معاوية سجلا قد ختم فى أسفله فقال : اكتب فيه ما تريد فهو لك ، فقال له عمرو بن العاص : بل نقائله ، فقال معاوية - وكان خير الرجلين - : على رسلك يا أبا عبد الله ، لانتخلص إلى قتل هؤلاء حتى يقتل عددهم من أهل الشام ، فماخير الحياة بعد ذلك ؟ وانى والله لا أقاتل حتى لا أجد من القتال بدا . **قوله** ( فقال عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة : نلقاه فنقول له الصلح ) أى تشير عليه بالصلح ، وهذا ظاهره أنهما بدأ بذلك ، والذي تقدم فى كتاب الصلح أن معاوية هو الذى بعثهما ، فيمكن الجمع بأنهما عرضا أنفسهما فوقاقتهما ولفظه هناك ، فبعث اليه رجلين من قريش من بنى عبد شمس ، أى ابن عبد مناف بن قصي ، وعبد الرحمن بن سمرة ، زاد الحميدى فى مسنده عن سفیان بن حبيب بن عبد شمس : قال سفیان وكانت له صحبة ، قلت : وهو راوى حديث : لا تسأل الامارة ، وسيأتى شئ من خبره فى كتاب الأحكام . وعبد الله بن عامر بن كريز بكاف وراء ثم زأى مصغر زاد الحميدى : ابن حبيب بن عبد شمس ، وقد مضى له ذكر فى كتاب الحج وغيره ، وهو الذى ولاء معاوية البصرة بعد الصلح ، وبنو حبيب بن عبد شمس بنو عم بنى أمية بن عبد شمس ، ومعاوية هو ابن أبى سفیان صخر بن حرب بن أمية ( فقال معاوية : اذهبا إلى هذا الرجل فاعرضا عليه ) أى ماشاء من المال ( وقولا له ) أى فى حقن دماء المسلمين بالصلح ( واطلبا إليه ) أى اطلبا منه خلع نفسه من الخلافة وتسليم الأمر لمعاوية وابدلا له فى مقابلة ذلك ماشاء ( قال فقال لهما الحسن بن على : إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال ، وإن هذه الأمة قد عانت فى دمائها ، قال فانه يعرض عليك كذا وكذا ويطلب إليك ويسألك ، قال فن لى بهذا ؟ قال : نحن لك به فاسألهما شيئا إلا قالان نحن لك به ، فصالحه ) قال ابن بطال : هذا يدل على أن معاوية كان هو الراغب فى

الصلح وأنه عرض على الحسن المال ورغبه فيه وحثه على رفع السيف وذكره ما وعده به جده عليه السلام من سيادته في الإصلاح به ، فقال له الحسن : إنا بنو عبد المطلب أصبنا من هذا المال ، أى إنا جبلنا على الكرم والتوسعة على أتباعنا من الأهل والموالى وكنا نتمكن من ذلك بالخلافة حتى صار ذلك لنا عادة وقوله ان هذه الأمة أى العسكرين الشامى والعراقى قد عانت ، بالمثلثة أى قتل بعضها بعضا فلا يكفون عن ذلك إلا بالصفح عما مضى منهم والتألف بالمال . وأراد الحسن بذلك كله تسكين الفتنة وتفرقة المال على من لا يرضيه إلا المال ، فوافقه على ما شرط من جميع ذلك والتزما له من المال فى كل عام والثياب والأقوات ما يحتاج إليه لكل من ذكر . وقوله « من لى بهذا ، أى من يضمن لى الوفاء من معاوية ؟ فقالا : نحن نضمن لأن معاوية كان فوض لها ذلك ، ويحتمل أن يكون قوله « أصبنا من هذا المال ، أى فرقنا منه فى حياة على وبعمده ما رأينا فى ذلك صلاحاً فنبه على ذلك خشية أن يرجع عليه بما تصرف فيه . وفى رواية اسماعيل بن راشد عند الطبري « فبعث إليه معاوية عبد الله بن عامر وعبد الله بن سمرة بن حبيب ، وكذا قال عبد الله وكذا وقع عند الطبراني ، والذي فى الصحيح أصح ، ولعل عبد الله كان مع أخيه عبد الرحمن ، قال فقدما على الحسن بالمداين فأعطياه ما أراد وصالحاه على أن يأخذ من بيت مال الكوفة خمسة آلاف ألف فى أشياء اشترطها . ومن طريق عوانة بن الحسك نحوه وزاد وكان الحسن صالح معاوية على أن يجعل له مافى بيت مال الكوفة وأن يكون له خراج دار أجرد ، وذكر محمد بن قدامة فى « كتاب الخوارج » بسند قوى إلى أبى بصرة أنه سمع الحسن ابن على يقول فى خطبته عند معاوية انى اشترطت على معاوية لنفسى الخلافة بعده . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح إلى الزهرى قال : كاتب الحسن بن على معاوية واشترط لنفسه فوصلت الصحيفة لمعاوية وقد أرسل إلى الحسن يسأله الصلح ومع الرسول صحيفة بيضاء مختوم على أسفلها وكتب اليه أن اشترط ما شئت فهو لك ، فاشترط الحسن أضعاف ما كان سأل أولاً ، فلما التقيا وبايعه الحسن سأل أن يعطيه ما اشترط فى السجل الذى ختم معاوية فى أسفله فتمسك معاوية إلا ما كان الحسن سأل أولاً ، واحتج بأنه أجاب سؤاله أول ما وقف عليه فاختلفا فى ذلك فلم ينفذ للحسن من الشرطين شئ . وأخرج ابن أبى خيثمة من طريق عبد الله بن شوذب قال : لما قتل على سار الحسن بن على فى أهل العراق ومعاوية فى أهل الشام فالتقوا ، فكره الحسن القتال وبايع معاوية على أن يجعل العهد للحسن من بعده فكان أصحاب الحسن يقولون له يا عار المؤمنين فيقول العار خير من النار . **قوله** (قال الحسن) هو البصرى وهو موصول بالسند المتقدم ووقع فى رجال البخارى لأبى الوليد الباجى فى ترجمة الحسن بن على بن أبى طالب ما نصه « أخرج البخارى قول الحسن سمعت أبا بكر ، فتأوله الدارقطنى وغيره على أنه الحسن بن على لأن الحسن البصرى عندهم لم يسمع من أبى بكر ، وحمله ابن المدينى والبخارى على أنه الحسن البصرى ، قال الباجى : وعندى أن الحسن الذى قال « سمعت هذا من أبى بكر » إنما هو الحسن بن على انتهى ، وهو عجيب منه فإن البخارى قد أخرج متن هذا الحديث فى علامات النبوة مجردا عن القصة من طريق حسين بن على الجعفى عن أبى موسى - وهو إسرائيل بن موسى - عن الحسن عن أبى بكر ، وأخرجه البيهقى فى « الدلائل » من رواية مبارك بن فضالة ومن رواية على بن زيد كلاهما عن الحسن عن أبى بكر وزاد فى آخره « قال الحسن : فلما ولى ما أهرىق فى سببه عجمة دم ، فلحسن القائل هو البصرى ، والذي ولى هو الحسن بن على ، وليس للحسن بن على فى هذا رواية ، وهؤلاء الثلاثة - إسرائيل بن موسى ومبارك ابن فضالة وعلى بن زيد - لم يدرك واحد منهم الحسن بن على ، وقد صرح إسرائيل بقوله « سمعت الحسن ، وذلك

فما أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن الصلت بن مسعود عن سفيان بن عيينة عن أبي موسى وهو اسرائيل سمعت الحسن سمعت أبا بكرة ، وهؤلاء كلهم من رجال الصحيح ، والصلت من شيوخ مسلم ، وقد استشعر ابن التين خطأ الباجي فقال : قال الداودي الحسن مع قربه من النبي ﷺ بحيث توفي النبي ﷺ وهو ابن سبع سنين لا يشك في سماعه منه وله مع ذلك صحبة . قال ابن التين : الذي في البخاري إنما أراد سماع الحسن بن أبي الحسن البصري من أبي بكرة . قلت : ولعل الداودي إنما أراد رد توهم من يتوهم أنه الحسن بن علي فدفعه بما ذكر وهو ظاهر وإنما قال ابن المديني ذلك لأن الحسن كان يرسل كثيراً عن لم يلقهم بصيغة « عن » نظي أن تكون روايته عن أبي بكرة مرسله فلما جاءت هذه الرواية مصرحة بسماعه من أبي بكرة ثبت عنده أنه سمعه منه ، ولم أر مانق له الباجي عن الدارقطني من أن الحسن هنا هو ابن علي في شيء من تصانيفه ، وإنما قال في « التتبع لما في الصحيحين » : أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة ، والحسن إنما روى عن الأحنف عن أبي بكرة ، وهذا يقتضي أنه عنده لم يسمع من أبي بكرة ، لكن لم أر من صرح بذلك من تكلم في مراسيل الحسن كابن المديني وأبي حاتم وأحمد والبخاري وغيرهم ، نعم كلام ابن المديني يشعر بأنهم كانوا يحملونه على الإرسال حتى وقع هذا التصريح . قوله ( بينما النبي ﷺ يخطب جاء الحسن فقال ) وقع في رواية علي بن زيد عن الحسن في « الدلائل » للبيهقي . يخطب أصحابه يوماً إذ جاء الحسن بن علي فصعد إليه المنبر ، وفي رواية عبد الله بن محمد المذكورة رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول ، ومثله في رواية ابن أبي عمر عن سفيان لكن قال « وهو يلتفت إلى الناس مرة وإلى أخرى » . قوله ( ابني هذا سيد ) في رواية عبد الله بن محمد « ان ابني هذا سيد » ، وفي رواية مبارك بن فضالة رأيت رسول الله ﷺ ضم الحسن بن علي إليه وقال : ان ابني هذا سيد ، وفي رواية علي بن زيد « فضمه إليه وقال : ألا إن ابني هذا سيد » . قوله ( ولعل الله أن يصلح به ) كذا استعمل « لعل » استعمال عسى لاشتراكهما في الرجاء ، والأشهر في خبر « لعل » ، بغير « أن » ، كقوله تعالى ﴿ لعل الله يحدث ﴾ . قوله ( بين فئتين من المسلمين ) زاد عبد الله بن محمد في روايته « عظيمتين » ، وكذا في رواية مبارك بن فضالة وفي رواية علي بن زيد كلاهما عن الحسن عند البيهقي ، وأخرج من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن كالاول لكنه قال « وإنى لأرجو أن يصلح الله به » ، وجزم في حديث جابر ولفظه عند الطبراني والبيهقي « قال للحسن : إن ابني هذا سيد يصلح الله به بين فئتين من المسلمين » ، قال البخاري : روى هذا الحديث عن أبي بكرة وعن جابر ، وحديث أبي بكرة أشهر وأحسن اسناداً ، وحديث جابر غريب . وقال الدارقطني : اختلف على الحسن فقيل عنه عن أم سلمة ، وقيل عن ابن عيينة عن أيوب عن الحسن ، وكل منهما وهم . ورواه داود بن أبي هند وعوف الأعرابي عن الحسن مرسل . وفي هذه القصة من الفوائد علم من أعلام النبوة ، ومنقبة للحسن بن علي فإنه ترك الملك لا لقلّة ولا لذلة ولا لعلّة بل لرغبته فيما عند الله لما رآه من حقن دماء المسلمين ، فراعى أمر الدين ومصلحة الأمة . وفيها رد على الخوارج الذين كانوا يكفرون علماً ومن معه ومعاوية ومن معه بشهادة النبي ﷺ للطائفتين بأنهم من المسلمين ، ومن ثم كان سفيان بن عيينة يقول عقب هذا الحديث : قوله « من المسلمين » يعجبنا جداً أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه عن الحميدي وسعيد بن منصور عنه . وفيه فضيلة الإصلاح بين الناس ولا سيما في حقن دماء المسلمين ، ودلالة على رأفة معاوية بالبيعة ، وشفقته على المسلمين ، وقوة نظره في تدبير الملك ،



ونظره في العواقب . وفيه ولاية المفضول للخلافة مع وجود الأفضل لأن الحسن ومعاوية ولي كل منهما الخلافة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد في الحياة وهما بدریان قاله ابن التين . وفيه جواز خلع الخليفة نفسه إذا رأى في ذلك صلاحا للمسلمين والنزول عن الوظائف الدينية والدينية بالمال ، وجواز أخذ المال على ذلك وإعطائه بعد استيفاء شرائطه بأن يكون المنزل له أولى من النازل وأن يكون المبدول من مال الباذل . فان كان في ولاية عامة وكان المبدول من بيت المال اشترط أن تكون المصلحة في ذلك عامة ، أشار الى ذلك ابن بطل قال : يشترط أن يكون لكل من الباذل والمبدول له سبب في الولاية يستند اليه ، وعقد من الأمور يعول عليه . وفيه أن السيادة لا تختص بالأفضل بل هو الرئيس على القوم واجمع سادة ، وهو مشتق من السؤدد وقيل من السواد لكونه يرأس على السواد العظيم من الناس أى الأشخاص الكثيرة وقال الملبب الحديث دال على أن السيادة إنما يستحقها من ينتفع به الناس ، نكونه علق السيادة بالاصلاح . وفيه اطلاق الابن على ابن البنت ، وقد انعقد الاجماع على أن امرأة الجد والد الأم محرمة على ابن بنته ، وأن امرأة ابن البنت محرمة على جده ، وإن اختلفوا في التوارث . واستدل به على تصويب رأى من قعد عن القتال مع معاوية وعلى وإن كان على أحق بالخلافة وأقرب الى الحق ، وهو قول سعد ابن أبي وقاص وابن عمر ومحمد بن مسلمة وسائر من اعتزل تلك الحروب . وذهب جمهور أهل السنة الى تصويب من قاتل مع على لامثال قوله تعالى ﴿ وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ الآية ففيها الأمر بقتال الفئة الباغية ، وقد ثبت أن من قاتل علياً كانوا بغاة ، وهؤلاء مع هذا التصويب متفقون على أنه لا يذم واحد من هؤلاء . بل يقولون اجتهدوا فاخطأوا ، وذهب طائفة قليلة من أهل السنة - وهو قول كثير من المعتزلة - الى أن كلام المعتزتين مصيب ، وطائفة الى أن المصيب طائفة لابيعينا . الحديث الثانى ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( قال قال عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( أخبرنى محمد بن على ) أى ابن الحسن بن على وهو أبو جعفر الباقر ، وفي رواية محمد بن محمد بن عباد عند الاسماعيلى عن سفيان د عن عمرو عن أبي جعفر . قوله ( أن حرملة قال ) في رواية محمد بن عباد د أن حرملة مولى أسامة أخبره ، وحرملة هذا فى الاصل مولى أسامة بن زيد ، وكان يلزم زيد بن ثابت حتى صار يقال له مولى زيد بن ثابت ، وقيل هما اثنتان . وفى هذا السند ثلاثة من التابعين فى نسق : عمرو وأبو جعفر وحرملة . قوله ( أن عمرو ) ابن دينار ( قال قد رأيت حرملة ) فيه إشارة الى أن عمرا كان يمكنه الاخذ عن حرملة لكنه لم يسمع منه هذا . قوله ( أرسلنى أسامة ) أى من المدينة ( الى على ) أى بالكوفة ، لم يذكر مضمون الرسالة ولكن دل مضمون قوله « فلم يعطنى شيئا » على أنه كان أرسله يسأل عليا شيئا من المال ، قوله ( وقال انه سيسألك الآن فيقول : ماخاف صاحبك الخ ) هذا هياه أسامة اعتذارا عن تخلفه عن على لعله أن عليا كان ينكر على من تخلف عنه ولا سيما مثل أسامة الذى هو من أهل البيت ، فاعتذر بأنه لم يتخلف ضنا منه بنفسه عن على ولا كراهة له ، وأنه لو كان فى أشد الاماكن هولا لأحب أن يكون معه فيه ويواسيه بنفسه ، ولكنه إنما تخلف لأجل كراهيته فى قتال المسلمين ، وهذا معنى قوله « ولكن هذا أمر لم أره » . قوله ( لو كنت فى شدى الأسد ) بكسر المعجمة ويجوز فتحها وسكون الدال المهمة بعدها قاف أى جانب فه من داخل ، ولكل فم شدقان اليهما ينتهى شق الفم وعند مؤخرهما ينتهى الحنك الأعلى والأسفل ، ورجل أشدق وأوسع الشدقين ، ويتشدق فى كلامه اذا فتح فه وأكثر القول فيه واتسع فيه ، وهو كناية عن الموافقة حتى فى حالة الموت ، لأن الذى

يفترسه الأسد بحيث يجعله في شدقه في عداد من هلك ، ومع ذلك فقال : لو وصلت إلى هذا المقام لاحتبت أن أكون معك فيه مواسيا لك بنفسى . ومن المناسبات اللطيفة تمثيل أسامة بشيء يتعلق بالأسد . ووقع في « تنقيح الزركشى » أن القاضي - يعنى عياضا - ضبط الشدق بالذال المعجمة قال : وكلام الجوهرى يقتضى أنه بالذال المهملة ، وقال لى بعض من لقيته من الأئمة : انه غلط على لقاضى ، قلت : وليس كذلك فانه ذكره فى « المشارق » فى الكلام على حديث سمرة الطويل فى الذى يشرشر شدقه فانه ضبط الشدق بالذال المعجمة ، وتبعه ابن قرقول فى « المطالع » . نعم هو غلط فقد ضبط فى جميع كتب اللغة بالذال المهملة والله أعلم . قال ابن بطلان : أرسل أسامة الى على يمتد عن تخلفه عنه فى حروبه ، ويعلم أنه من أحب الناس اليه ، وأنه يحب مشاركته فى السراء والضراء ، إلا أنه لا يرى قتال المسلم ، قال : والسبب فى ذلك أنه لما قتل ذلك الرجل - يعنى الماضى ذكره فى « باب ومن أحيائها » فى أوائل الدييات ولامه النبي ﷺ بسبب ذلك ، آلى على نفسه أن لا يقاتل مسلما . فذلك سبب تخلفه عن على فى الجبل وصفين انتهى ملخصا . وقال ابن التين : انما منع عليا أن يعطى رسول أسامة شيئا لأنه سأل له شيئا من مال الله فلم ير أن يعطيه لتخلفه عن القتال معه ، وأعطاه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر لأنهم كانوا يرونه واحدا منهم لأن النبي ﷺ كان يجلسه على فخذه ويجلس الحسن على الفخذ الآخر ويقول « اللهم انى أحبهما » كما تقدم فى مناقبه . قوله ( فلم يعطنى شيئا ) هذه الفاء هى النصيحة والتفدير فذهبت الى على فبلغته ذلك فلم يعطنى شيئا . ووقع فى رواية ابن عمر عن سفيان عند الاسماعيلي « فحُث بها - أى المقالة - فأخبرته فلم يعطنى شيئا » . قوله ( فذهبت الى حسن وحسين وابن جعفر فأوقروا لى راحلتى ) أى حملوا لى على راحلتى ما أطاقت حمله ، ولم يعين فى هذه الرواية جنس ما أعطوه ولا نوعه ، والراحلة التى صالحت للركوب من الابل ذكرا كان أو أنثى ، وأكثر ما يطلق القر وهو بالسكسر على ما يحمل البخل والحمار ، وأما حمل البعير فيقال له الوسق ، وابن جعفر هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وصرح بذلك فى رواية محمد بن عباد وابن أبي عمر المذكورة ، وكأنهم لما علموا أن عليا لم يعطه شيئا عوضوه من أموالهم من ثياب ونحوها قدر ماتحملة راحلته التى هو راكبها

### ٢١ - باب إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بئلافه

٧١١١ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال « لما خاع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمة وولده فقال : إني سمعتُ النبي ﷺ يقول : يُنصبُ لكلٌ غادرٍ لولا يوم القيامة ، وإنا قد باعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله ، وإني لا أعلمُ غَدْرًا أعظمَ من أن يُباعَ رجلٌ على بيع الله ورسوله ثم يُنصبَ له القتالُ ، وإني لا أعلمُ أحداً منكم خائفا ولا بايعَ فى هذا الأمر إلا كانت للقيصَلِ بينى وبينه »

٧١١٢ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن عوف عن أبي النعمان قال « لما كان ابن زياد ومروان بالشام ، وثب ابن الزبير بمكة ، وثب الزبير بالبصرة ، فاطلعت مع ابى إلى أبى بركة الأسدي

حتى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَةٍ لَهُ مِنْ قَصَبٍ فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ ، فَأُنْشَأَ أَبِي يَسْتَعِطِيهِ الْحَدِيثَ فَقَالَ يَا أَبَا بَرْزَةَ ، أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ ؟ ذَاوُلُ قَوْمِ سَمَةَ أَتَكَلِّمُهُمْ : إِنْ احْتَضَبْتَ عِنْدَ اللَّهِ أَىْ أَصْبَحْتَ سَاطِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قَرِيشٍ ، إِنْكُمْ بِأَمْعَشَرِّ الْعَرَبِ كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الْقَذَلَةِ وَالْقِلَّةِ وَالْإِضْلَالَةِ ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَارُونَ ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ . إِنْ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى دُنْيَا ، وَإِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَاللَّهُ إِنْ يُبْعَثُ لَنُونَ إِلَّا عَلَى دُنْيَا ، وَإِنْ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

[ الحديث ٧١١٢ - طريقه في : ٧٢٧١ ]

٧١١٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ « عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ : إِنْ الْمُنَافِقِينَ لِلْيَوْمِ شَرُّهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَانُوا بِوَيْمُذٍ يُسِرُّونَ وَالْيَوْمَ يَجْمَعُونَ »

٧١١٤ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُسْعَرٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الشَّيْثَانِ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : إِنْما كَانَ لِلنَّفَاقِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَأَمَّا هُوَ لِلْكَفْرِ بِمَدِّ الْإِيمَانِ »

قَوْلُهُ ( باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه ) ذكر فيه حديث ابن عمر ، ينصب لكل غادر لواء ، وفيه قصة لابن عمر فيبيعة يزيد بن معاوية ، وحديث أبي بركة في إنكاره على الذين يقاتلون على الملك من أجل الدنيا ، وحديث حذيفة في المنافقين ، ومطابقة الأخير للترجمة ظاهرة ، ومطابقة الأول لها من جهة أن في القول في الغيبة بخلاف ما في الحضور نوع غدر ، وسيأتي في كتاب الأحكام ترجمة مايكره من ثناء السلطان فإذا خرج قال غير ذلك ، وذكر فيه قول ابن عمر لمن سأله عن القول عند الأمراء بخلاف ما يقال بعد الخروج عنهم : كنا نعهده نفاقاً ، وقد وقع في بعض طرقه أن الأمير المسئول عنه يزيد بن معاوية كما سيأتي في الأحكام ، ومطابقة الثاني من جهة أن الذين عابهم أبو بركة كانوا يظهرون أنهم يقاتلون لأجل القيام بأمر الدين ونصر الحق وكانوا في الباطن إنما يقاتلون لأجل الدنيا . ووقع لابن بطال هنا شيء فيه نظر فقال : وأما قول أبي بركة فوجه موافقته للترجمة أن هذا القول لم يقله أبو بركة عند مروان حين بايعه بل بايع مروان واتبعه ثم سخط ذلك لما بعد عنه ، ولعله أراد منه أن يترك ما نوزع فيه طلباً لما عند الله في الآخرة ولا يقاتل عليه كما فعل عثمان يعني من عدم المقاتلة لا من ترك الخلافة فلم يقاتل من نازعه بل ترك ذلك ، وكما فعل الحسن بن علي حين ترك قتال معاوية حين نازعه الخلافة ، فسخط أبو بركة على مروان تمسكه بالخلافة والقتال عليها فقال لأبي المنهال وابنه بخلاف ما قال لمروان حين بايع له . قلت : ودعواه أن أبا بركة بايع مروان ليس بصحيح ، فإن أبا بركة كان مقبياً بالبصرة ومروان إنما طلب الخلافة بالشام ، وذلك أن يزيد بن معاوية لما مات دعا ابن الزبير إلى نفسه وبايعوه بالخلافة فأطاعه أهل الحرمين ومصر والعراق وما وراءها ، وبايع له الضحاك بن قيس الفهري بالشام كلها إلا الأردن ومن بها من بنى أمية ومن كان على هواهم ، حتى هم مروان أن يرسل إلى ابن الزبير ويبايعه فتعوره وبايعوا له بالخلافة ، وحارب الضحاك بن قيس

فهزمه وغلب على الشام ، ثم توجه إلى مصر فغلب عليها ، ثم مات في سنته فبايعوا بعده ابنه عبد الملك وقد أخرج ذلك الطبري واحدا ، وأخرج الطبراني بعضه من رواية عروة بن الزبير وفيه أن معاوية بن يزيد بن معاوية لما مات دعا مروان لنفسه فأجابته أهل فلسطين وأهل حمص فقاتله الضحاك بن قيس بمرج راهط فقتل الضحاك ثم مات مروان وقام عبد الملك ، فذكر قصة الحجاج في قتاله عبد الله بن الزبير وقتله ثم قال ابن بطال : وأما يمينه يعني أبا برزة على الذي بمكة يعني ابن الزبير فإنه لما وثب بمكة بعد أن دخل فيما دخل فيه المسلمون جعل أبو برزة ذلك نكثاً منه وحرصاً على الدنيا وهو أي أبو برزة في هذه - أي قصة ابن الزبير - أقوى رأياً منه في الأولى أي قصة مروان قال : وكذلك القراء بالبصرة : لأن أبا برزة كان لا يرى قتال المسلمين أصلاً ، فكان يرى لصاحب الحق أن يترك حقه لمن نازعه فيه ليؤجر على ذلك ويمدح بالإيثار على نفسه لئلا يكون سبباً لسفك الدماء انتهى ملخصاً ومقتضى كلامه أن مروان لما ولي الخلافة بايعه الناس أجمعون ، ثم نكت ابن الزبير ببعته ودعا إلى نفسه ، وأنكر عليه أبو برزة قتاله على الخلافة بعد أن دخل في طاعته وبايعه ، وليس كذلك والذي ذكرته هو الذي توارد عليه أهل الأخبار بالاسانيد الجيدة ، وابن الزبير لم يبايع لمروان قط بل مروان هم أن يبايع لابن الزبير ثم ترك ذلك ودعا إلى نفسه . الحديث الاول ، قوله ( لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية ) في رواية أبي العباس السراج في تاريخه عن أحمد بن منيع وزيد بن أيوب عن عفان عن صخر بن جويرية عن نافع ، لما انتزى أهل المدينة مع عبد الله بن الزبير وخلعوا يزيد بن معاوية جمع عبد الله بن عمر بنه ، ووقع عند الاسماعيلي من طريق مؤمل بن اسماعيل عن حماد بن زيد في أوله من الزيادة عن نافع ، أن معاوية أراد ابن عمر على أن يبايع ليزيد فأبى وقال لا أبايع لأميرين ، فأرسل اليه معاوية بمائة ألف درهم فأخذها ، فهدس اليه رجلاً فقال له ما يمنعك أن تبايع ؟ فقال : ان ذلك لذاك - يعني عطاء ذلك المال لأجل وقوع المبايعة - ان ديني عندي اذا لرخيص ، فلما مات معاوية كتب ابن عمر إلى يزيد ببعته ، فلما خلع أهل المدينة ، فذكره . قلت : وكان السبب فيه ما ذكره الطبري مستنداً أن يزيد بن معاوية كان أمر على المدينة ابن عمه عثمان بن محمد بن أبي سفيان ، فأوفد إلى يزيد جماعة من أهل المدينة منهم عبد الله بن غسيل الملائكة حنظلة بن أبي عامر وعبد الله بن أبي عمرو بن حفص الخزومي في آخرين فأكرمهم وأجازهم ، فرجعوا فأظهروا عيبه ونسبوه إلى شرب الخمر وغير ذلك ، ثم وثبوا على عثمان فأخرجوه ، وخلعوا يزيد بن معاوية ، فبلغ ذلك يزيد فجهر اليهم جيشاً مع مسلم بن عقبة المري وأمره أن يدعوهم ثلاثاً فإن رجعوا وإلا فقاتلهم ، فاذا ظهرت فأبجها للجيش ثلاثاً ثم اكف عثم . فتوجه اليهم فوصل في ذي الحجة سنة ثلاثين فحاربوه ، وكان الأمير على الانصار عبد الله بن حنظلة وعلى قريش عبد الله بن مطيع وعلى غيرهم من القبائل معقل بن يسار الاشجعي ، وكانوا اتخذوا خندقاً ، فلما وقعت الواقعة انهزم أهل المدينة ، فقتل ابن حنظلة ، وفر ابن مطيع ، وأباح مسلم بن عقبة المدينة ثلاثاً ، فقتل جماعة صبرا ، منهم معقل بن سنان ومحمد بن أبي الجهم بن حذيفة ويزيد بن عبد الله بن زمة وبايع الباقيين على أنهم خول ليزيد . وأخرج أبو بكر بن أبي خيشمة بسند صحيح إلى جويرية بن أسماء : سمعت أشياخ أهل المدينة يتحدثون أن معاوية لما احتضر دعا يزيد فقال له : ان لك من أهل المدينة يوماً ، فان فعلوا فارمهم بمسلم بن عقبة فاني عرفت نصيحتي ، فلما ولي يزيد وفد عليه عبد الله بن حنظلة وجماعة فأكرمهم وأجازهم ، فرجع فخرض الناس على يزيد وعابه ودعاهم إلى خلع يزيد ، فأجابوه . فبلغ يزيد فجهر اليهم مسلم بن عقبة ، فاستقبلهم أهل المدينة بمجموع كثيرة ،

فهاهم أهل الشام وكرهوا قتالهم ، فلما نشب القتال سمعوا في جرف المدينة التكبير ، وذلك أن بنى حارثة أدخلوا قوماً من الشاميين من جانب الخندق ، فترك أهل المدينة القتال ودخوا المدينة خوفاً على أهلهم ، فكانت الهزيمة ، وقتل من قتل وبايع مسلم الناس على أنهم خول يزيد يحكم في دماهم وأموالهم وأهلهم بما شاء . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن سعيد بن رمانة أن معاوية لما حضره الموت قال يزيد قد وطأت لك البلاد ومهدت لك الناس واستأخى عليك إلا أهل الحجاز ، فان رابك منهم ريب فوجه إليهم مسلم بن عقبة فأتى قد جربته وعرفت نصيحته ، قال فلما كان من خلافهم عليه ما كان دعاه فوجه فأباحها ثلاثاً ، ثم دعاهم إلى بيعة يزيد وأنهم أعبد له في طاعة الله ومعصيته . ومن رواية عروة بن الزبير قال : لما مات معاوية أظهر عبد الله بن الزبير الخلاف على يزيد ابن معاوية ، فوجه يزيد مسلم بن عقبة في جيش أهل الشام وأمره أن يبدأ بقتل أهل المدينة ثم يسير إلى ابن الزبير بمكة ، قال فدخل مسلم بن عقبة المدينة وبها بقايا من الصحابة فأمر في القتل ، ثم سار إلى مكة فأتى في بعض الطريق . وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه بسند صحيح عن ابن عباس قال : جاء تأويل هذه الآية على رأس ستين سنة ( ولو دخلت عليهم من أقطارها ثم سئلوا الفتنة لآتوها ) يعني لإدخال بنى حارثة أهل الشام على أهل المدينة في وقعة الحرة . قال يعقوب : وكانت وقعة الحرة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين . **قوله** ( حشمه ) بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال ابن التين : الحشمة العصابة والمراد هنا خدمه ومن يغضب له . وفي رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أحمد : لما خلع الناس يزيد بن معاوية جمع ابن عمر بن الخطاب وأهله ثم تشهد ثم قال : أما بعد ، **قوله** ( ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة ) زاد في رواية مؤمل : بقدر غدرته ، وزاد في رواية صخر : يقال هذه غدره فلان ، أي علامة غدرته ؛ والمراد بذلك شهرته وأن يفتضح بذلك على رموس الأشهاد ، وفيه تعظيم الغدر سواء كان من قبل الأمر أو المأمور وهذا القدر هو المرفوع من هذه القصة وقد تقدم معناه في « باب إثم الغادر للبر والعاجز » في أواخر كتاب الجزية والموادعة قبيل بدء الخلق . **قوله** ( على بيع الله ورسوله ) أي على شرط ما أمر الله ورسوله به من بيعة الإمام ، وذلك أن من بايع أميراً فقد أعطاه الطاعة وأخذ منه العطية فكان شبيه من باع سلعة وأخذ ثمنها ، وقيل إن أصله أن العرب كانت إذا تبايعت تصافقت بالأكف عند العقد ، وكذا كانوا يفعلون إذا تحالفوا ، فسموا معاهدة الولاة والتماكس فيه بالأيدي بيعة . ووقع في رواية مؤمل وصخر : على بيعة الله ، وقد أخرج مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه : من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع ، فان جاء أحد ينازعه فاضربوا عنق الآخر . **قوله** ( ولا غدر أعظم ) في رواية صخر بن جويرية عن نافع المذكور : وإن من أعظم الغدر بعد الإشراك بالله أن يبايع رجل رجلاً على بيع الله ثم ينكث ببعته . **قوله** ( ثم ينصب له القتال ) بفتح أوله ، وفي رواية مؤمل : نصب له يقاتله . **قوله** ( خلعه ) في رواية مؤمل : خلع يزيد ، وزاد : أو خف في هذا الأمر ، وفي رواية صخر بن جويرية : فلا يخلعن أحد منكم يزيد ولا يسعن في هذا الأمر . **قوله** ( ولا تابع في هذا الأمر ) كذا الأكثر بمشاة فوقانية ثم موحدة . **قوله** ( ولا يكشمنى بموحدة ثم تحتانية . **قوله** ( إلا كانت الفصيل بيني وبينه ) أي القاطعة وهي في فعل من فصل الشيء إذا قطعه ، وفي رواية مؤمل : فيكون الفصيل فيما بيني وبينه ، وفي رواية صخر بن جويرية : فيكون صليلاً بيني وبينه ، والصليم بمهمل مفتوحة ولام آخر الحروف ثم لام مفتوحة القاطعة . وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انضمت له البيعة والمنع من الخروج عليه ولو

جار في حكمه وأنه لا يخلع بالفتن ، وقد وقع في نسخة شريب بن أبي حرة عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصة الرجل الذي سأله عن قول الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) الآية أن ابن عمر قال ما وجدت في نفسي في شيء من أمر هذه الأمة ما وجدت في نفسي أن لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمر الله ، زاد يعقوب بن سفيان في تاريخه من وجه آخر عن الزهري ، قال حمزة فقتلنا له : ومن ترى الفئة الباغية ؟ قال : ابن الزبير يعني على هؤلاء القوم - يعني بني أمية - فأخرجهم من ديارهم ونسكت عهدهم . الحديث الثاني ؛ قوله ( أبو شهاب ) هو عبد ربه بن نافع وعوف هو الأعرابي ، والسند كله بصريون إلا ابن يونس ، وأبو المنهال هو سيار بن سلامة . قوله ( لما كان ابن زياد ومروان بالشام وثب ابن الزبير بمكة ووثب القراء بالبصرة ) ظاهره أن واثب ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد ومروان بالشام ، وليس كذلك ، وإنما وقع في الكلام حذف ، وتحريره ما وقع عند الاسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن عوف قال : حدثنا أبو المنهال قال : لما كان زمن أخرج ابن زياد يعني من البصرة وثب مروان بالشام ووثب ابن الزبير بمكة ووثب الذين يدعون القراء بالبصرة غم أبي غنم شديدا ، وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عبد الله بن المبارك عن عوف ولفظه : وثب مروان بالشام حيث وثب ، وألحاق مثله ، ويصح ما وقع في رواية أبي شهاب بأن تزداد واو قبل قوله : وثب ابن الزبير ، فإن ابن زياد لما أخرج من البصرة توجه إلى الشام فقام مع مروان ، وقد ذكر الطبري بأسانيده ما ملخصه : أن عبيد الله بن زياد كان أميرا بالبصرة ليزيد بن معاوية ، وأنه لما بلغته وفاته خطب لأهل البصرة وذكر ما وقع من الاختلاف بالشام ، فرضى أهل البصرة أن يستمر أميرا عليهم حتى يجتمع الناس على خليفة فكث على ذلك قليلا ، ثم قام سلمة بن ذؤيب بن عبد الله اليربوعي يدعو إلى ابن الزبير فبايعه جماعة ، فبلغ ذلك ابن زياد وأراد منهم كف سلمة عن ذلك فلم يجيبوه ، فلما خشي على نفسه القتل استجار بالحارث بن قيس بن سفيان فأرسله ليلا إلى أن أتى به مسعود بن عمرو بن عدى الأزدي فأجاره ، ثم وقع بين أهل البصرة اختلاف فأمرؤا عليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب بيه بموحدتين الثانية ثقيلة وأمه هند بنت أبي سفيان ، ووقعت الحرب وقام مسعود بأمر عبيد الله بن زياد فقتل مسعود وهو على المنبر في شوال سنة أربع وستين ، فبلغ ذلك عبيد الله بن زياد فهرب ، فتنبعوه وانتهبوا ما وجدوا له ، وكان مسعود رتب معه مائة نفس يحرسونه فقدموا به الشام قبل أن يبرموا أمرهم فوجدوا مروان قد قدم أن يرحل إلى ابن الزبير ليبايعه ويستأمن لبني أمية ، فثنى رأيهم عن ذلك ، وجمع من كان يهوى بني أمية وتوجهوا إلى دمشق وقد بايع الضحاك بن قيس بها لابن الزبير ، وكذا النعمان بن بشير بعمص ، وكذا ناقل بنون ومثناة ابن قيس بفلسطين ، ولم يبق على رأي الأمويين إلا حسان بن بحدل بموحدة ومهملة وزن جعفر وهو خال يزيد بن معاوية وهو بالأردن فيمن أطاعه ، فكانت الوقعة بين مروان ومن معه وبين الضحاك بن قيس بمرج راهط ، فقتل الضحاك وتفرق جمعه وبايعوا حينئذ مروان بالخلافة في ذي القعدة منها . وقال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه : حدثنا أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر قال : بويح لمروان بن الحكم ، بايع له أهل الأردن وطائفة من أهل دمشق ، وسائر الناس زبيريون ، ثم اقتتل مروان وشعبة بن الزبير بمرج راهط فغلب مروان وصارت له الشام ومصر ، وكانت مدته تسعة أشهر فهلك بدمشق وعهد لعبد الملك . وقال خليفة بن خياط في تاريخه : حدثنا الوليد بن هشام عن أبيه عن

جده وأبو اليقظان وغيرهما قالوا : قدم ابن زياد الشام وقد بايعوا ابن الزبير ما خلا أهل الجابية ، ثم ساروا إلى  
 مذج راهط فذكر نحوه ، وهذا يدفع ما تقدم عن ابن بطال أن ابن الزبير بايع مروان ثم نكث . **قوله** ( ووثب  
 القراء بالبصرة ) يريد الخوارج ، وكأوا قد ثاروا بالبصرة بعد خروج ابن زياد ورئيسهم نافع بن الأزرق ، ثم  
 خرجوا إلى الأهواز ، وقد استوفى خبرهم الطبري وغيره ، ويقال إنه أراد الذين بايعوا على قتال من قتل الحسين  
 وساروا مع سليمان بن صرد وغيره من البصرة إلى جهة الشام فلقبهم عبيد الله بن زياد في جيش الشام من قبل  
 مروان فقتلوا بعين الوردية ، وقد قص قصصهم الطبري وغيره . **قوله** ( فانطلقت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي ) في  
 رواية يزيد بن زريع ، فقال لي أبي وكان يتنى عليه خيرا انطلق بنا إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ إلى  
 أبي برزة الأسلمي ، فانطلقت معه حتى دخلنا عليه ، وفي رواية عبد الله بن المبارك عن عوف ، فقال أبي انطلق بنا  
 لا أبالك إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ إلى أبي برزة ، وعند يعقوب بن سفيان عن سكين بن عبد  
 العزيز عن أبيه عن أبي المنهال قال دخلت مع أبي على أبي برزة الأسلمي ، وإن في أذني يومئذ لقرطين ولاني لغلام .  
**قوله** ( في ظل علية له من قصب ) زاد في رواية يزيد بن زريع ، في يوم حار شديد الحر ، والعلية بضم المهملة  
 وبكسرهما وكسر اللام وتشديد التحتانية هي الغرفة وجمعها علالي ، والأصل علوية فأبدلت الواو ياء وأدغمت ، وفي  
 رواية ابن المبارك ، في ظل علولة . **قوله** ( يستطعمه الحديث ) في رواية الكشميني ، بالحديث ، أي يستفتح  
 الحديث ويطلب منه التحديث . **قوله** ( أني احتسبت عند الله ) في رواية الكشميني ، احتسب ، وكذا في رواية  
 يزيد بن زريع ومعناه أنه يطلب بسخطه على الطوائف المذكورين من الله الأجر على ذلك لأن الحب في الله والبغض  
 في الله من الإيمان . **قوله** ( ساخطا ) في رواية سكين ، ولأما ، **قوله** ( لأنكم يامعشر العرب ) في رواية ابن المبارك  
 ، الغريب ، **قوله** ( كنتم على الحال الذي كنتم ) في رواية يزيد بن زريع ، على الحال التي كنتم عليها في جاهليتكم ،  
**قوله** ( وإن الله قد أنفذك بالاسلام وبمحمد عليه الصلاة والسلام ) في رواية يزيد بن زريع ، وإن الله نعشكم ،  
 بفتح النون والمهملة ثم معجمة ، وسيأتي في أواخر الاعتصام من رواية معتمر بن سليمان عن عوف أن أبا المنهال حدثه  
 أنه سمع أبا برزة قال ، إن الله يغنيكم ، قال أبو عبد الله هو البخاري : وقع هنا « يغنيكم » ، يعني بضم أوله وسكون  
 المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة قال وإنما هو « نعشكم » ، ينظر في أصل الاعتصام ، كذا وقع عند  
 المستمل ، ووقع عند ابن السكيت « نعشكم » ، على الصواب ، ومعنى نعشكم رفعكم وزنه ومعناه ، وقيل عضدكم وقواكم  
**قوله** ( إن ذاك الذي بالشام ) زاد يزيد بن زريع ، يعني مروان ، وفي رواية سكين ، عبد الملك بن مروان ،  
 والأول أولى . **قوله** ( وإن هؤلاء الذين بين أظهركم ) في رواية يزيد بن زريع وابن المبارك نحوه ، إن الذين حولكم  
 الذين تزعمون أنهم قراؤكم ، وفي رواية سكين وذكر نافع بن الأزرق وزاد في آخره ، فقال أبي : فما تأمرني إذا ؟  
 فإني لا أراك تركت أحدا ، قال لا أرى خير الناس اليوم إلا عصابة خصاص البطون من أموال الناس خوفاً  
 الظهور من دمائهم ، وفي رواية سكين ، إن أحب الناس إلى لهذه العصابة الخصة بطونهم من أموال الناس الخفيفة  
 ظهورهم من دمائهم ، وهذا يدل على أن أبا برزة كان يرى الانعزال في الفتنة وترك الدخول في كل شيء من قتال  
 المسلمين ولا سيما إذا كان ذلك في طلب الملك . وفيه استشارة أهل العلم والدين عند نزول الفتنة وبذل العالم النصيحة  
 لمن يستشير ، وفيه الاكتفاء في انسكار المنكر بالقول ولو في غيبة من ينسرك عليه ليتعظ من يسمعه فيحذر من

الوقوع فيه . قوله ( وان ذاك الذى بمكة ) زاد يزيد بن زريع . يعنى ابن الزبير . الحديث الثالث ، قوله ( عن واصل الاحدب ) هو ابن حيان بمهملة ثم تحتمانية ثقيلة أسدى كوفى يقال له يباع السابرى بمهملة وموحدة من طبقة الاعمش ولكنه قديم الموت . قوله ( ان المنافقين اليوم شر منهم ) فى رواية ابراهيم بن الحسين عن آدم شيخ البخارى فيه . ان المنافقين اليوم هم شر منهم ، أخرجه أبو نعيم . قوله ( على عهد رسول الله ﷺ ) قال البكرمانى : هو متعلق بمقدور نحو الناس ، إذ لا يجوز أن يقال إنه متعلق بالضمير القاعم مقام المنافقين لأن الضمير لا يعمل . قال ابن بطلان : انما كانوا شرا من قبلهم لأن الماضين كانوا يسرون قولهم فلا يتعدى شرهم إلى غيرهم ، وأما الآخرون فصاروا يجهرون بالخروج على الأئمة ويوقعون الشر بين الفرق فيتعدى ضررهم لغيرهم . قال : ومطابقته للترجمة من جهة أن جهرهم بالنفاق وشر السلاح على الناس هو القول بخلاف ما بذلوه من الطاعة حين بايعوا أولا من خرجوا عليه آخرأ انتهى . وقال ابن التين : أراد أنهم أظهروا من الشر ما لم يظهر أولئك ، غير أنهم لم يصرحوا بالكفر ، وانما هو النفث يلقونه بافراهم فكانوا يعرفون به . كذا قال ، ويشهد لما قال ابن بطلان ما أخرجه البزار من طريق عاصم عن أبي وائل . قلت لحذيفة : النفاق اليوم شر أم على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : فضرب يده على جبهته وقال : أوه ، هو اليوم ظاهر ، إنهم كانوا يستخفون على عهد رسول الله ﷺ . الحديث الرابع ، قوله ( عن أبي الشعثاء ) هو بفتح المعجمة وسكون المهملة بعدها مثلثة واسمه سليم بن أسود الحارثى . قوله ( عن حذيفة ) لم أر لأبى الشعثاء عن حذيفة فى الكتب الستة إلا هذا الحديث ، ولم أره إلا معننا ، وكأنه تسمح فيه لأنه بمعنى حديث زيد بن وهب عن حذيفة وهو المذكور قبله ، أو ثبت عنده لقيه حذيفة فى غير هذا . قوله ( انما كان النفاق ) أى موجوداً على عهد رسول الله ﷺ ، وفى رواية يحيى بن آدم عن مسعر عند الاسماعيلي . وكان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ . قوله ( فأما اليوم فانما هو الكفر بعد الإيمان ) كذا للأكثر ، وفى رواية « فانما هو الكفر أو الإيمان » وكذا حكى الحميدى فى جمعه أنهما روايتان ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق عن مسعر . فانما هو اليوم الكفر بعد الإيمان ، قال وزاد محمد بن بشر فى روايته عن مسعر « فضحك عبد الله قال حبيب فقلت لأبى الشعثاء : مم ضحكك عبد الله ؟ قال : لا أدرى . قلت : لعله عرف مراده فتبسّم تعجباً من حفظه أو فهمه . قال ابن التين : كان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ آمنوا بالسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، وأما من جاء بعدهم فانه ولد فى الاسلام وعلى فطرته فمن كفر منهم فهو مرتد ، ولذلك اختلفت أحكام المنافقين والمرتين انتهى . والذى يظهر أن حذيفة لم يرد نفي الوقوع وانما أراد نفي اتفاق الحكم ، لأن النفاق إظهار الإيمان وإخفاء الكفر ، ووجود ذلك ممكن فى كل عصر ، وانما اختلف الحكم لأن النبي ﷺ كان يتألفهم ويقبل ما أظهروه من الاسلام ولو ظهر منهم احتمال خلافه . وأما بعده فمن أظهر شيئاً فانه يؤاخذ به ولا يترك لمصلحة التألف لعدم الاحتياج الى ذلك ، وقيل غرضه أن الخروج عن طاعة الإمام جاهلية ولا جاهلية فى الاسلام ، أو تفريق للجماعة فهو بخلاف قول الله تعالى ﴿ ولا تفرقوا ﴾ ، وكل ذلك غير مستور فهو كالكفر بعد الإيمان

## ٢٢ - باب لا تقوم الساعة حتى يُعَبِّطَ أهلُ القُبُورِ

٧١١٥ - حَرْشُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ



قال : لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول : يا ليتنى مكانه »

قوله ( باب لا تقوم الساعة حتى يغبط أهل القبور ) بضم أوله وفتح ثالثة على البناء المجهول بغين معجمة ثم موحدة ثم مهملة . قال ابن التين : غبطه بالفتح يغبطه بالسكسر غبطا وغبطة بالسكون ، والغبطة تمنى مثل حال المغبوط مع بقاء حاله . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أويس . قوله ( عن أبي الرناد ) وافق مالكاً شعيب بن أبي حمزة عنه كما ساقى بعد بابين في أثناء حديث . قوله ( حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتنى مكانه ) أى كنت ميتاً . قال ابن بطلال : تغبط أهل القبور وتمنى الموت عند ظهور الآتين إنما هو خوف ذهاب الدين بغلبة الباطل وأهله وظهور المعاصي والمنكر انتهى . وليس هذا عاماً في حق كل أحد وإنما هو خاص بأهل الخير ، وأما غيرهم فقد يكون لما يقع لأحدهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دنياه وإن لم يكن في ذلك شيء يتعلق بدينه ، ويؤيده ما أخرجه في رواية أبي حازم عن أبي هريرة عند مسلم « لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول : يا ليتنى مكان صاحب هذا القبر ، وليس به الدين إلا البلاء ، وذكر الرجل فيه للغالب وإلا فالمرأة يتصور فيها ذلك ، والسبب في ذلك ما ذكر في رواية أبي حازم أنه « يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذى هو أعظم المصائب أهون على المرء فيتمنى أهون المصيبتين في اعتقاده ، وبهذا جزم القرطبي ، وذكره عياض احتمالاً ، وأغرب بعض شراح المصاييح ، فقال : المراد بالدين هنا العبادة ، والمعنى أنه يتمرغ على القبر ويتمنى الموت في حالة ليس المتمرغ فيها من عادته وإنما الحامل عليه البلاء ، وتعقبه الطيبي بأن حمل الدين على حقيقته أولى ، أى ليس التمنى والتمرغ لأمر أصابه من جهة الدين بل من جهة الدنيا . وقال ابن عبد البر . ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض للنهى عن تمنى الموت ، وليس كذلك ، وإنما في هذا القدر سيكون لشدة نزول بالناس من فساد الحال في الدين أو ضعفه أو خوف ذهابه لا لضرر ينزل في الجسم ، كذا قال ، وكأنه يريد أن النهى عن تمنى الموت هو حيث يتعلق بضرر الجسم ، وأما إذا كان لضرر يتعلق بالدين فلا . وقد ذكره عياض احتمالاً أيضاً وقال غيره : ليس بين هذا الخبر وحديث النهى عن تمنى الموت معارضة . لأن النهى صريح وهذا إنما فيه لإخبار عن شدة استحصال ينشأ عنها هذا التمنى ، وليس فيه تعرض لحكمه ، وإنما سيق للإخبار عما سيقع . قلت : ويمكن أخذ الحكم من الإشارة في قوله « وليس به الدين إنما هو البلاء » فإنه سيق مساق الذم والانكار ، وفيه إيماء إلى أنه لو فعل ذلك بسبب الدين لكان محموداً ، ويؤيده ثبوت تمنى الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف . قال النووي لا كراهة في ذلك بل فعله خلائق من السلف منهم عمر بن الخطاب وعيسى الغفارى وعمر بن عبد العزيز وغيرهم . ثم قال القرطبي : كأن في الحديث إشارة إلى أن الفتن والمشقة البالغة ستقع حتى يخف أمر الدين ويقل الاعتناء بأمره ولا يبقى لأحد اعتناء إلا بأمر دنياه ومعاشه نفسه وما يتعلق به ، ومن ثم عظم قدر العبادة أيام الفتنة كما أخرج مسلم من حديث معقل بن يسار رفعه « العبادة في الهرج كهجرة إلى ، ويؤخذ من قوله « حتى يمر الرجل بقبر الرجل » أن التمنى المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر ، وليس ذلك مراداً بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمنى لأن الذى يتمنى الموت بسبب الشدة التى تحصل عنده قد يذهب ذلك التمنى أو يخف عند مشاهدة القبر والمقبر فيترك هول المقام فيضعف تمنيه ، فإذا تبادى على ذلك دل على تأكيد أمر تلك الشدة عنده حيث لم يصرفه مشاهدته من وحشة القبر وتذكر ما فيه من الأهوال عن استمراره على تمنى الموت . وقد أخرج الحاكم من طريق

أبي سلبية قال وعدت أبا هريرة فقلت : اللهم اشف أبا هريرة ، فقال : اللهم لا ترجعها ، ان استطعت يا أبا سلبية فمت ، والذي نفسي بيده ليأذن على العلماء زمان الموت أحب الى أحدهم من الذهب الأحمر . وليأتين أحدهم قبر أخيه فيقول : ليتني مكأه ، وفي كتاب الفتن من رواية عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : يوشك أن تمر الجنائز في السوق على الجماعة فيراها الرجل فيهر رأسه فيقول : ياليتني مكان هذا ، قلت : يا أبا ذر إن ذلك لمن أمر عظيم ، قال : أجل ،

### ٢٣ - باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان

٧١١٦ - **حدثنا** أبو البيان أخيراً نا شعيب بن الزهري قال : قال سعيد بن المسيب « أخبرني أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة » . وذو الخلصة : طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية

٧١١٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثني سليمان بن كور عن أبي النيث « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بهباء »

**قوله** ( باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عن الزهري ) في إحدى روايتي الاسماعيليين « حدثني الزهري ، **قوله** ( حتى تضطرب ) أى يضرب بعضها بعضها . **قوله** ( أليات ) بفتح الهمزة واللام جمع ألية بالفتح أيضاً مثل جفنة وجننات ، والألية العجيزة وجمعها أعجاز . **قوله** ( على ذي الخلصة ) في رواية معمر عن الزهري عند مسلم « حول ذي الخلصة » . **قوله** ( وذو الخلصة طاغية دوس ) أى صنمهم ، وقوله « التي كانوا يعبدون » كذا فيه بخلاف المفعول . ووقع في رواية معمر « وكان صنم تعبدوها دوس » . **قوله** ( في الجاهلية ) زاد معمر « بتبالة » وتبالة بفتح المثناة وتخفيف الموحدة وبعد الألف لام ثم هاء تأييد قرية بين الطائف واليمن بينهما ستة أيام ، وهي التي يضرب بها المثل فيقال « أهون من تبالة على الحجاج » وذلك أنها أول شيء وليه . فلما قرب منها سأل من معه عنها فقال : هي وراء تلك الأكمة . فرجع فقال : لاخير في بلد يسترها أكمة ، وكلام صاحب « المطالع » يقتضى أنهما موضعان : وأن المراد في الحديث غير تبالة الحجاج . وكلام ياقوت يقتضى أنها هي ولذلك لم يذكرها في « المشرق » ، وعند ابن حبان من هذا الوجه : قال معمر إن عليه الآن بيتاً مبنياً مغلقاً ، وقد تقدم ضبط ذي الخلصة في أواخر المغازي وبيان الاختلاف في أنه واحد أو اثنين . قال ابن التين . فيه الإخبار بأن نساء دوس يركبن الدواب من البلدان إلى الصنم المذكور ، فهو المراد باضطراب ألياتهن . قلت : ويحتمل أن يكون المراد أنهن يتراخن بحيث تضرب عجيزة بعضهن الأخرى عند الطواف حول الصنم المذكور . وفي معنى هذا الحديث ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمر قال « لا تقوم الساعة حتى تدافع مناكب نساء بنى عامر على ذي الخلصة » وابن عدى من رواية أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة رفعه « لا تقوم الساعة حتى تعبد الآلات والعزى » قال ابن بطال : هذا الحديث وما أشبهه ليس المراد به أن الدين ينقطع كله في جميع أقطار الأرض حتى لا يبقى منه شيء ، لأنه ثبت أن الاسلام يبقى الى قيام الساعة ، إلا أنه يضعف

ويعود غريباً كما بدأ . ثم ذكر حديث ، لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ، الحديث قال : فتبين في هذا الحديث تخصيص الاخبار الاخرى ، وأن الطائفة التي تبقى على الحق تكون بيت المقدس إلى أن تقوم الساعة . قال فهذا تألف الاخبار . قلت : ليس فيما احتج به تصريح الى بقاء أولئك الى قيام الساعة ، وإنما فيه ، حتى يأتي أمر الله ، فيحتمل أن يكون المراد بأمر الله ما ذكر من قبض من بقي من المؤمنين ، وظواهر الاخبار تقتضي أن الموصوفين بكونهم بيت المقدس أن آخرهم من كان مع عيسى عليه السلام ، ثم اذا بعث الله الريح الطيبة فقبضت روح كل مؤمن لم يبق إلا شرار الناس . وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود رفعه ، لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس ، وذلك انما يقع بعد طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة وسائر الآيات العظام ، وقد ثبت أن الآيات العظام مثل السلك اذا انقطع تناثر الحرز بسرعة ، وهو عند أحمد وفي مرسل أبي العالية ، والآيات كلها في ستة أشهر ، وعن أبي هريرة في « ثمانية أشهر » وقد أورد مسلم عقب حديث أبي هريرة من حديث عائشة ما يشير إلى بيان الزمان الذي يقع فيه ذلك ولفظه ، لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى ، وفيه « يبعث الله ريحاً طيبة فتوفي كل من في قلبه مثقال حبة من خردل من ايمان فيبقى من لا خير فيه فيرجعون الى دين آباءهم ، وعنده في حديث عبد الله بن عمرو رفعه ، يخرج الدجال في أمتي ، الحديث وفيه « يبعث الله عيسى بن مريم فيطلبه فيهلكه ، ثم يمكث الناس سبع سنين ، ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال حبة من خير أو ايمان إلا قبضته ، وفيه « فيبقى شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً ، فيتمثل لهم الشيطان فيأمرهم بعبادة الاوثان ، ثم ينفخ في الصور ، فظهر بذلك أن المراد بأمر الله في حديث ، لا تزال طائفة ، وقوع الآيات العظام التي يعقبها قيام الساعة ولا يتخلف عنها الا شيئاً يسيراً ، ويؤيده حديث عمران بن حصين رفعه ، لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم الدجال ، أخرجه أبو داود والحاكم ، ويؤخذ منه صحة ما تأولته ، فإن الذين يقاتلون الدجال يكونون بعد قتله مع عيسى ، ثم يرسل عليهم الريح الطيبة فلا يبقى بعدهم الا الشرار كما تقدم . ووجدت في هذا مناظرة لعقبة بن عامر ومحمد بن مسلمة ، فأخرج الحاكم من رواية عبد الرحمن بن شماس أن عبد الله بن عمرو قال « لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق هم شر من أهل الجاهلية ، فقال عقبة بن عامر : عبد الله أعلم مايقول ، وأما أنا فسمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تزال عصاة من أمتي يقاتلون على أمر الله ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك » فقال عبد الله « أجل ، ويبعث الله ريحاً ريحاً المسك ومسها مس الحرير فلا تترك أحداً في قلبه مثقال حبة من ايمان إلا قبضته ، ثم يبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة ، فعلى هذا فالمراد بقوله في حديث عقبة « حتى تأتيهم الساعة » ساعتهم هم وهي وقت موتهم بهبوب الريح والله أعلم . وقد تقدم بيان شيء من هذا في أواخر الرقاق عند الكلام على حديث طلوع الشمس من المغرب . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسى ، وسليمان هو ابن بلال ، وثور هو ابن زيد ، وأبو الفيث هو سالم ، والسند كله مدينون **قوله** ( حتى يخرج رجل من قحطان ) تقدم شرحه في أوائل مناقب قريش ، قال القرطبي في التذكرة : قوله « يسوق الناس بعصاه ، كناية عن غلبته عليهم وانقيادهم له ، ولم يرد نفس العصا ، لسكن في ذكرها إشارة إلى خشونته عليهم وعسفه بهم ، قال : وقد قيل إنه لا وقهم بعصاه حقيقة كما أساق الابل والماشية لشدة عنفه وعدوانه ، قال : ولعله

جهجاه المذكور في الحديث الآخر وأصل الجهجاه الصباح وهي صفة تناسب ذكر العصا . قلت : ويرد هذا الاحتمال اطلاق كونه من قحطان فظاهره أنه من الأحرار ، وتقييده في جهجاه بأنه من الموالي ما تقدم أنه يكون بعد المهدي وعلى سيرته وأنه ليس دونه . ثم وجدت في كتاب التيجان لابن هشام ، ما يعرف منه - إن ثبت - اسم القحطاني وسيرته وزمانه ، فذكر أن عمران بن عامر كان ملكاً متوجاً وكان كاهناً معمرًا وأنه قال لأخيه عمرو بن عامر المعروف بمزيقيا لما حضرته الوفاة : إن بلادكم ستخرب ، وإن الله في أهل اليمن سنختلن ورحمتين : فالسخطة الأولى هدم سد مأرب وتخرب البلاد بسببه ، والثانية غلبة الحبشة على أرض اليمن . والرحمة الأولى بعثة نبي من تهامة اسمه محمد يرسل بالرحمة ويغلب أهل الشرك ، والثانية إذا خرب بيت الله يبعث الله رجلاً يقال له شعيب بن صالح فيهلك من خربه ويخرجهم حتى لا يكون بالدنيا إيمان إلا بأرض اليمن انتهى . وقد تقدم في الحج أن البيت يحج بعد خروج يأجوج ومأجوج ، وتقدم الجمع بينه وبين حديث : لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت وأن الكعبة تخربها ذو السويقتين من الحبشة ، فينظم من ذلك أن الحبشة إذا خربت البيت خرج عليهم القحطاني فأهلكهم ، وأن المؤمنين قبل ذلك يحجون في زمن عيسى بعد خروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم ، وأن الريح التي تقبض أرواح المؤمنين تبدأ بمن بقي بعد عيسى ويتأخر أهل اليمن بعدها . ويمكن أن يكون هذا بما يفسر به قوله : الإيمان يمان ، أي يتأخر الإيمان بها بعد فقدته من جميع الأرض . وقد أخرج مسلم حديث القحطاني عقب حديث تخريب الكعبة ذو السويقتين فاعله رمز إلى هذا ، وسيأتي في أواخر الأحكام في الكلام على حديث جابر بن سمرة في الخلفاء الاثني عشر شيء يتعلق بالقحطاني . وقال الاسماعيلي هنا : ليس هذا الحديث من ترجمة الباب في شيء . وذكر ابن بطلان أن المهلب أجاب بأن وجهه أن القحطان إذا قام وليس من بيت النبوة ولا من قريش الذين جعل الله فيهم الخلافة فهو من أكبر تغير الزمان وتبديل الأحكام بأن يطاع في الدين من ليس أهلاً لذلك انتهى . وحاصله أنه مطابق لصدر الترجمة وهو تغير الزمان ، وتغيره أعم من أن يكون فيما يرجع إلى الفسق أو الكفر ، وغايته أن ينتهي إلى الكفر ، فقصة القحطاني مطابقة للتغير بالنسق مثلاً ، وقصة ذي الخليفة للتغير بالكفر ، واستدل بقصة القحطاني عن أن الخلافة يجوز أن تكون في غير قريش ، وأجاب ابن العربي بأنه إنذار بما يكون من الشر في آخر الزمان من تسور العامة على منازل الاستقامة ، فليس فيه حجة لأنه لا يدل على المدعى ، ولا يعارض ما ثبت من أن الأئمة من قريش انتهى . وسيأت بسط القول في ذلك في باب الأمراء من قريش ، أول كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

#### ٢٤ - باب خروج النار

وقال أنس رضي الله عنه قال النبي ﷺ : أولُ أشرار الساعة نارٌ تمحشر الناس من المشرق إلى المغرب

٧١١٨ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري عن سفيان بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل بمصرى

٧١١٩ - حدثنا عبد الله بن سفيان الكندي حدثنا عتبة بن خالد حدثنا عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن جده حفص بن غامد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : يؤشكُ الفرات أن يهيم

عن كنز من ذهب ، فمن حَضَرَهُ فلا يأخذ منه شيئا » . قال عُقبة : وحدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ  
الأعرج « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . منه » . إلا أنه قال « يحسبُ عن جبل من ذهب »

قوله ( باب خروج النار ) أى من أرض الحجاز ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ، قوله ( وقال أنس قال  
النبي ﷺ ، أول أشراف الساعة نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ) وتقدم في أواخر باب الهجرة ، في  
قصة إسلام عبد الله بن سلام موصولاً من طريق حميد عن أنس ولفظه ، وأما أول أشراف الساعة فنار تحشرهم  
من المشرق إلى المغرب ، ووصله في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن حميد بلفظ « نار تحشر الناس » والمراد  
بالأشراف العلامات التي يعقبها قيام الساعة ، وتقدم في « باب الحشر » من كتاب الرقاق صفة حشر النار لهم .  
الحديث الثاني ، قوله ( عن الزهري قال سعيد بن المسيب ) في رواية أبي نعيم في المستخرج « عن سعيد بن المسيب ،  
قوله ( حتى تخرج نار من أرض الحجاز ) قال القرطبي في « التذكرة » : قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة ، وكان  
بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة واستمرت إلى  
ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت ، وظهرت النار بقريظة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم عليها سور  
يحيط عليه شرايف وأبراج ومآذن ، وترى رجال يقودونها ، لا تمر على جبل إلا دكته وأذا به ، ويخرج من  
مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوى كدوى الرعد يأخذ الصخور بين يديه ويذهب إلى محط الركب العراقي ،  
 واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم ، فانتهدت النار إلى قرب المدينة ، ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد ،  
 وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر ، وقال لي بعض أصحابنا : رأيتهما صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام ،  
 وسمعت أنها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى . وقال الثوري : تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام .  
 وقال أبو شامة في « ذيل الروضتين » : وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها  
 شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين ، فذكر هذا الحديث ، قال : فاخبرني بعض من أثق به بمن  
شاهدها أنه بلغه أنه كتب بتياء على ضوءها السكتب ، فن السكتب . . فذكر نحو ما تقدم ، ومن ذلك أن في بعض  
السكتب : ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت  
من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد . وفي كتاب آخر : انبجست الأرض من الحرة بنار  
عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي برأى العين من المدينة ، وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ  
وعرضه أربع أميال يجرى على وجه الأرض ويخرج منه مهاد وجبال صغار . وفي كتاب آخر : ظهر ضوءها إلى أن  
رأوها من مكة ، قال ولا أقدر أصف عظمها ، ولها دوى . قال أبو شامة : ونظم الناس في هذا أشعاراً ، ودام  
أمرها أشهراً ، ثم خمدت . والذي ظهر لي أن النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت بنواحي المدينة كما  
فهمه القرطبي وغيره ، وأما النار التي تحشر الناس فنار أخرى . وقد وقع في بعض بلاد الحجاز في الجاهلية نحو  
هذه النار التي ظهرت بنواحي المدينة في زمن خالد بن سنان العبسي ، فقام في أدها حتى أخذها ومات بعد ذلك في  
قصة له ذكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى في « كتاب الجاهلية » ، وأوردها الحاكم في « المستدرک » ، من طريق يعلى بن  
مهدى عن أبي عوانة عن أبي يونس عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلاً من بني عبس يقال له خالد بن سنان قال

لقومه انى أطنى عنكم نار الحدثان فذكر القصة وفيها فانطلق وهى تخرج من شق جبل من حرة يقال لها حرة أشجع فذكر القصة فى دخوله الشق والنار كأنها جبل سقر ، فضر بها بعصاه حتى أدخلها وخرج . وقد أوردت لهذه القصة طرفا من ترجمته فى كتابى فى الصحابة ، **قوله** ( تضى أعناق الابل ببصرى ) قال ابن التين : يعنى من آخرها يبلغ ضوؤها إلى الابل التى تسكون ببصرى وهى من أرض الشام ، وأضاء بجيء لازما ومتعديا ، يقال أضاءت النار وأضاءت النار غيرها ، وبصرى بضم الموحدة وسكون المهملة مقصور بلد بالشام وهى حوران . وقال أبو البقاء : أعناق بالنصب على أن تضى متعد والفاعل النار أى تجعل على أعناق الابل ضوءا ، قال : ولو روى بالرفع لكان متجها أى تضى أعناق الابل به كما جاء فى حديث آخر ، وأضاءت له قصور الشام ، وقد وردت فى هذا الحديث زيادة من وجه آخر أخرجه ابن عدى فى الكامل من طريق عمر بن سعيد التنوخى عن ابن شهاب عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن عمر بن الخطاب يرفعه ولا تقوم الساعة حتى يسيل واد من أودية الحجاز بالنار تضى له أعناق الإبل ببصرى ، وعمر ذكره ابن حبان فى الثقات ولبنه ابن عدى والدارقطنى ، وهذا ينطبق على النار المذكورة التى ظهرت فى المائة السابعة . وأخرج أيضاً الطبرانى فى آخر حديث حذيفة بن أسيد الذى مضى التنبيه عليه ، وسمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من رومان أو ركوبة تضى منها أعناق الابل ببصرى ، قلت : وركوبة ثنية صعبة المرتقى فى طريق المدينة الى الشام مر بها النبي ﷺ فى غزوة تبوك ذكره البكرى ، ورومان لم يذكره البكرى ولعل المراد رومة البئر المعروفة بالمدينة ، فجمع فى هذا الحديث بين النارين وأن إحداهما تقع قبل قيام الساعة مع جملة الآهـور التى أخبر بها الصادق ﷺ ؛ والآخرى هى التى يعقبا قيام الساعة بغير تحلل شىء آخر ، وتقدم الثانية على الأولى فى الذكر لا يضر والله أعلم . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا عبد الله بن سعيد السكندى ) هو أبو سعيد الأشج مشهور بكنيته وصفته وهو من الطبقة الوسطى الثالثة من شيوخ البخارى وعاش بعد البخارى سنة واحدة ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري . **قوله** ( عن خبيب بن عبد الرحمن ) بمعجمة وهو حديثين مصغر وهو ابن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصارى . **قوله** ( عن جده حفص بن عاصم ) أى ابن عمر بن الخطاب ، والضمير لعبيد الله بن عمر لا لشيخه . **قوله** ( يوشك ) بكسر المعجمة أى يقرب . **قوله** ( أن يحسر ) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه والحاء والسين مهملتان أى ينكشف . **قوله** ( الفرات ) أى النهر المشهور وهو بالتاء المجرورة على المشهور ويقال يجوز أنه يكتب بالهاء كالتابوت والتابوه والعنكبوت والعنكبوه أفاده الكمال بن العديم فى تاريخه نقلا عن ابراهيم بن أحمد بن الليث . **قوله** ( فن حضره فلا يأخذ منه شيئا ) هذا يشعر بأن الأخذ منه ممكن ، وعلى هذا فيجوز أن يكون دنائير ويجوز أن يكون قطعاً ويجوز أن يكون تبرأ . **قوله** ( قال عقبة ) هو ابن خالد ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه هو والذى قبله الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان وأبي القاسم البغوى والفضل بن عبد الله المحلى ثلاثتهم عن أبي سعيد الأشج عن الشيخين . **قوله** ( وحدثنا عبيد الله ) هو ابن عمر المذكور . **قوله** ( قال حدثنا أبو الزناد ) يعنى أن لعبيد الله فى هذا الحديث اسنادين . **قوله** ( يحسر جبل من ذهب ) يعنى أن الروايتين اتفقتا إلا فى قوله كنز فقال الأعرج جبل ، وقد ساق أبو نعيم فى المستخرج الحديثين بسند واحد من رواية بكر بن أحمد بن مقبل عن أبي سعيد الأشج ورفقهما ولفظهما واحد إلا لفظ كنز وجبل ، وتسميته كنزا باعتبار حاله قبل أن ينكشف ، وتسميته جبلا للإشارة الى كثرتة ، ويؤيده

ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « نقي الأرض أفلاذ كبدها أمثال الاسطوران من الذهب والفضة فيجىء القتاتل فيقول : في هذا قتلت ، ويجىء السارق فيقول : في هذا قطعت يدي ، ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً . قال ابن التين : إنما نهى عن الأخذ منه لأنه المسلمين فلا يؤخذ إلا بحقه ، قال : ومن أخذه وكثر المال ندم لأخذه ما لا ينفعه ، وإذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب ولم يرد . قلت : وليس الذي قاله بين ، والذي يظهر أن النهى عن أخذه لما ينشأ عن أخذه من الفتنة والقتال عليه وقوله « وإذا ظهر جبل من ذهب الخ » في مقام المنع ، وإنما يتم ما زعم من السكساد أن لو اقتسمه الناس بينهم بالسوية ووسعهم كلهم فاستغنوا أجمعين لحيثئذ تبطل الرغبة فيه ، وأما إذا حواه قوم دون قوم فخرص من لم يحصل له منه شيء باق على حاله ، ويحتمل أن تكون الحكمة في النهى عن الأخذ منه لسكونه يقع في آخر الزمان عند الحشر الواقع في الدنيا وعند عدم الظهور أو قلته فلا ينفع بما أخذه منه ولعل هذا هو السر في ادخال البخاري له في ترجمة خروج النار . ثم ظهر لي رجحان الاحتمال الأول لأن مسلماً أخرج هذا الحديث أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ « يحسر الفرات عن جبل من ذهب فيقتل عليه الناس ، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، ويقول كل رجل منهم : لعلى أكون أنا الذي أنجى » ، وأخرج مسلم أيضاً عن أبي بن كعب قال « لا يزال الناس مختلفة أعناقهم في طلب الدنيا » سمعت رسول الله ﷺ يقول « يوشك أن يحسر الفرات عن جبل من ذهب فإذا سمع به الناس ساروا إليه ، فيقول من عنده لئن تركنا الناس يأخذون منه ليذهبن به كله ، قال فيقتلون عليه فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، فبطل ما تخيله ابن التين ، وتوجه التعقب عليه ووضح أن السبب في النهى عن الأخذ منه ما يترتب على طلب الأخذ منه من الافتتال فضلاً عن الأخذ ولا مانع أن يكون ذلك عند خروج النار للحشر ، لكن ليس ذلك السبب في النهى عن الأخذ منه . وقد أخرج ابن ماجه عن ثوبان رفعه قال « يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة » فذكر الحديث في المهدى فهذا ان كان المراد بالكنز فيه الكنز الذي في حديث الباب دل على أنه إنما يقع عند ظهور المهدى وذلك قبل نزول عيسى وقبل خروج النار جرماً والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع عند أحمد وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مثل حديث الباب إلى قوله « من ذهب فيقتل عليه الناس فيقتل من كل عشرة تسعة » وهي رواية شاذة ، والمحفوظ ما تقدم من عند مسلم وشاهده من حديث أبي بن كعب « من كل مائة تسعة وتسعون ، ويمكن الجمع باختلاف تقسيم الناس إلى قسمين

**٢٥ - باب \* ٧١٢٠ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن شعبة حدثنا معبد قال سمعت حارثة بن وهب قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : تصدقوا ، فسيأتي على الناس زمان يمشى الرجل بصدقه فلا يجد من يقبلها » . قال مسدد : حارثة أخو عبيد الله بن عمر لأنه قاله أبو عبد الله**

**٧١٢١ - حديث أبو البان أخبرنا مكيب حدثنا أبو الزناد عن عهد الرحمن « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تفتل فتتان عظيمتان تكون بينهما مئة عظيمة ، دعوتها واحدة ، وحتى يبعث دجالون كذابون قريب من الثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله ، وحتى يبعث العلم ، وتكثر**

م - ١ - ج ٩٣ = فتح الباري

الزلازل؛ ويتقارب الزمان، وتظهر اللاتن، ويكثر المخرج وهو القتل، وحتى يكثر فيكم لئلا يفرض حتى يهزم رب المال من يقبل صدقته، وحتى يعرضه فيقول القى يعرضه عليه: لا أرب لي به، وحتى يتناول الناس في الهنيان، وحتى يمر الرجل بقر الرجل فيقول: ياليتني مكانه، وحتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً ولتقوم الساعة وقد نشأ الرجال في يومها فلا يتدبر إيمانه ولا يطوي يانه، ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بأبن أقمته فلا يطعمه، ولتقوم الساعة وهو يلبط حوضه فلا يسقى فيه، ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته إلى فيه فلا يطعمها»

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة، لكن سقط من شرح ابن بطل، وذكر أحاديثه في الباب الذي قبله، وعلى الأول فهو كالفصل من الذي قبله، وتعلقه به من جهة الاحتمال الذي تقدم، وهو أن ذلك يقع في الزمان الذي يستغنى فيه الناس عن المال إما لاشتغال كل منهم بنفسه عند طروق الفتنة فلا يلوى على الأهل فضلاً عن المال، وذلك في زمن الدجال، وإما بحصول الأمن المفرط والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عنده عما في يد غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم، وإما عند خروج النار التي تسوقهم إلى المحشر فيعز حينئذ الظهر وتباع الحديقة بالبعير الواحد ولا يلتفت أحد حينئذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولده وأهله، وهذا أظهر الاحتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلم عند الله تعالى. وذكر ابن بطل من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن كعب الأحبار قل: تخرج نار تحشر الناس، فإذا سمعتم بها فاعرجوا إلى الشام قال: وفي حديث أبي سريحة بمهمات وزن عظيمة واسمه حذيفة بن أسد بفتح أوله: أن آخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة خروج النار. قلت: ولنظنه عند مسلم في بعض طرقه اطلع النبي ﷺ ونحن نتذاكر فقال ما تذكرون قالوا: نذكر الساعة، قال: أنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات، فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم ويأجوج وماجوج وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من بين فئطرد الناس إلى محشرهم. قلت: وهذا في الظاهر يعارض حديث أنس المشار إليه في أول الباب، فإن فيه أن أول أشرار الساعة نار تحشرهم من المشرق إلى المغرب وفي هذا أنها آخر الأشرار، ويجمع بينهما بأن آخريتها باعتبار ما ذكر معها من الآيات وأوليتها باعتبار أنها أول الآيات التي لا شيء بعدها من أمور الدنيا أصلاً بل يقع بانتهائها النفخ في الصور، بخلاف ما ذكر معها فيبقى بعد كل آية منها أشياء من أمور الدنيا. قوله (حدثنا مسدد حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان عن شعبة، ومسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن طريق يوسف بن يعقوب القاضى عن مسدد حدثنا بشر ابن الفضل حدثنا شعبة. قوله (حدثنا معبد) يعنى ابن خالد، تقدم في الزكاة عن آدم حدثنا شعبة حدثنا معبد بن خالد. قوله (حارثة بن وهب) أى الخزاعي. قوله (تصدقوا فسيأتى على الناس زمان) تقدم الكلام على ألفاظه في أوائل الزكاة وقوله قل مسدد هو شيخه في هذا الحديث. قوله (يمشى الرجل بصدقه فلا يجد من يقبلها) يحتمل



أن يكون ذلك وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز فلا يكون من أشرط الساعة ، وهو نظير ما وقع في حديث عدى بن حاتم الذي تقدم في علامات النبوة وفيه ، ولئن طالت بك حياة لثرين الرجل يخرج بماله كفه ذهباً يلتمس من يقبله فلا يجد ، وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بسند جيد قال : لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول : اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به ، قد أغنى عمر ابن عبد العزيز الناس . قلت : وهذا بخلاف حديث أبي هريرة الذي بعده كما سيأتي البحث فيه ، وقد تقدم في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الانبياء حديث : ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم - وفيه - ويفيض المال ، وفي رواية أخرى : حتى لا يقبله أحد ، فيحتمل أن يكون المراد ، والأول أرجح لأن الذي رواه عدى ثلاثة أشياء أمن الطرق ، والاستيلاء على كنوز كسرى ، وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء . فذكر عدى أن الأولين وقعا وشاهدوا وأن الثالث سيقع فكان كذلك لسكن بعد موت عدى في زمن عمر بن عبد العزيز ، وسببه بسط عمر العدل وإيصال الحقوق لأهلها حتى استغنوا وأما فيض المال الذي يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستعمارهم بقيام الساعة ، وبيان ذلك في حديث أبي هريرة الذي بعده . قوله ( حارثة ) يعني ابن وهب صحابي هذا الحديث . قوله ( أخو عبيد الله بن عمر ) بالتصغير . قوله ( لأمه ) هي أم كلثوم بنت جبرول بن مالك بن المسيب بن ربيعة بن أصرم الخزاعية ذكرها ابن سعد قال : وكان الاسلام فرق بينها وبين عمر . قلت : وقد تقدم ذكر ذلك في كتاب الشروط في آخر ، باب الشروط في الجهاد ، وقد أخرج الطبراني من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحق حدثنا حارثة بن وهب الخزاعي وكانت أمه تحت عمر فولدت له عبيد الله بن عمر قال : صليت خلف رسول الله ﷺ ، يعني في حجة الوداع الحديث ، وأصله عند مسلم وأبي داود من رواية زهير ، وتقدم للبخاري من طريق شعبة عن أبي إسحق إبدون الزيادة . قوله ( عن عبد الرحمن ) هو الأعرج ، ووقع في رواية الطبراني لهذه النسخة ، عن الأعرج ، وكذا تقدم في الاستسقاء بعض هذا الحديث بهذا الاستاد وفيه ، عن عبد الرحمن الأعرج ، . قوله ( لا تقوم الساعة حتى تقتل فتيان ) الحديث ، وحتى يبعث دجالون ، الحديث ، وحتى يقبض العلم الخ ، هكذا ساق هذه الأشرط السبعة مساق الحديث الواحد هنا ، وأورده البيهقي في البعث من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبيه فقال في كل واحد منها ، وقال رسول الله ﷺ ، ثم قال : أخرج البخاري هذه الأحاديث السبعة عن أبي اليان عن شعيب . قلت ، فسمها سبعة مع أن في بعضها أكثر من واحد كقوله ، وحتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر المزج ، فإذا فصات زادت على العشرة ، وقد أفرد البخاري من هذه النسخة حديث قبض العلم فساقه كالذي هنا في كتاب الاستسقاء ثم قال ، وحتى يكثر فيكم المال فيفيض ، اقتصر على هذا القدر منه ، ثم ساقه في كتاب الزكاة بتمامه ، وذكر في علامات النبوة بهذا السند حديث : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر ، الحديث وفيه أشياء غير ذلك من هذا النمط ، وهذه المذكورات وأمثالها مما أخبر ﷺ بأنه سيقع بعد قبل أن تقوم الساعة ، لكنه على أقسام : أحدها ما وقع على وفق ما قال ، والثاني ما وقعت مبادئه ولم يستحكم ، والثالث ما لم يقع منه شيء ولكنه سيقع ، فالنظ الأول تقدم معظمه في علامات النبوة ، وقد استوفى البيهقي في الدلائل ، ما ورد من ذلك بالاسانيد المقبولة ، والمذكور منه هنا اقتتال

الفتن العظيمين وظهور الفتن وكثرة الهرج وتطاول الناس في البنيان وتمنى بعض الناس الموت وقتال الترك وتمنى رؤيته عليه السلام وما ورد منه حديث المقبري عن أبي هريرة أيضاً ، لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي بأخذ القرون قبلها ، الحديث وسأقي في الاعتصام ، وله شواهد ، ومن النظم الثاني تقارب الزمان وكثرة الزلازل وخروج الدجالين الكذابين ، وقد تقدمت الإشارة في شرح حديث أبي موسى في أوائل كتاب الفتن إلى ما ورد في معنى تقارب الزمان ، ووقع في حديث أبي موسى عند الطبراني ، يتقارب الزمان وتنقص السنوات والثرات ، وتقدم في « باب ظهور الفتن » . . ويلقى الشح ، ومنها حديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة حتى لا يقسم ميراث ولا يفرح بغنيمة ، أخرجه مسلم ، وحديث حذيفة بن أسيد الذي نهت عليه آتفا لا ينافي أن قبل الساعة يقع عشر آيات فذكر منها ، وثلاثة خسوف خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب ، أخرجه مسلم ، وذكر منها الدخان وقد اختلف فيه وتقدم ذلك في حديث ابن مسعود في سورة الدخان ، وقد أخرج أحمد وأبو يعلى والطبراني من حديث صحاري بضم الصاد وتخفيف الحاء المهملتين حديث ، لا تقوم الساعة حتى يخسف بقبايل من العرب ، الحديث ، وقد وجد الخسف في مواضع ، واسكن يحتمل أن يكون المراد بالخسوف الثلاثة قدراً زائداً على ما وجد كأن يكون أعظم منه مكاناً أو قدراً وحديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة حتى يسود كل قبيلة منافقوها ، أخرجه الطبراني ، وفي لفظ ، رذالها ، وأخرج البزار عن أبي بكرة نحوه ، وعند الترمذي من حديث أبي هريرة ، وكان زعيم القوم أرذلهم وساد القبيلة فاسقهم ، وقد تقدم في كتاب العلم حديث أبي هريرة ، اذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة ، وحديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة حتى يسكون الولد غيظاً ، والمطر قيظاً ، وتفويض الأيام فيضا ، أخرجه الطبراني . وعن أم الضراب مثله وزاد ، ويجترى الصغير على الكبير والقيم على السكيرم ويخرب عمران الدنيا ويعمر خرابها ، ومن انطى الثالث طلوع الشمس من مغربها ، وقد تقدم من طرق أخرى عن أبي هريرة ، وفي بدء الخلق من حديث أبي ذر وحديث ، لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي وراء الحجر ، الحديث أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة ، وقد تقدم في علامات النبوة من رواية أبي زرعة عن أبي هريرة ، واتفق عليه من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر ، ومضى شرحه في علامات النبوة وان ذلك يقع قبل الدجال كما ورد في حديث سمرة عند الطبراني ، وحديث أنس ، ان أمام الدجال سنون خداعات يكذب فيها الصادق ويصدق فيها الكاذب ويخون فيها الأمين ويؤتمن فيها الخائن ويتكلم فيها الرويبضة ، الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار وسنده جيد ، ومثله لابن ماجه من حديث أبي هريرة وفيه ، قيل وما الرويبضة ، قال الرجل اثناfe يتكلم في أمر العامة ، وحديث سمرة ، لا تقوم الساعة حتى تروا أمورا عظاما لم تحدثوا بها أنفسكم ، وفي لفظ ، يتفاقم شأنها في أنفسكم وتسالون هل كان نبيكم ذكر لكم منها ذكرا ، الحديث وفيه ، وحتى تروا الجبال تزول عن أماكنها ، أخرجه أحمد والطبراني في حديث طويل وأصله عند الترمذي دون المقصود منه هنا ، وحديث عبد الله بن عمرو ، لا تقوم الساعة حتى يتسافد في الطريق تسافد الحر ، أخرجه البزار والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، ولأبي يعلى عن أبي هريرة ، لا تنفي هذه الامة حتى يقوم الرجل إلى المرأة فيفترشها في الطريق فيكون خيارهم يومئذ من يقول لو وارينها وراء هذا الحائط ، وللطبراني في الأوسط ، من حديث أبي ذر نحوه وفيه ، يقول أمثالهم لو اعتزلتم الطريق ، وفي حديث أبي أمامة

عند الطبراني قوله ، وحتى تمر المرأة بالقرم فيقوم اليها أحدهم فيرفع بذيلها كما يرفع ذنب الذئبة فيقول بعضهم ألا وارتبها وراء الحائط ، فهو يومئذ فيهم مثل أبي بكر وعمر فيكم ، وحديث حذيفة بن اليمان عند ابن ماجه ، يدرس الاسلام كما يدرس وثى لثوب حتى لا يدري ما يصيب ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة ويقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها ، وحديث أنس ، لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض لا إله إلا الله ، أخرجه أحمد بسند قوى ، وهو عند مسلم بلغظ ، الله الله ، وله من حديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس ، ولأحمد مثله من حديث عطاء السلمي بكسر العين المهمة وسكون الهمزة بعدها موحدة خفيفة ومد بلغظ ، حثالة ، بدل شرار ، وقد تقدمت شواهد في « باب إذا بق حثالة من الناس » والطبراني من وجه آخر عنه ، لا تقوم الساعة على مؤمن ، ولأحمد بسند جيد عن عبد الله بن عمر ، لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطه من أهل الأرض ، فيبقى عجاج لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكراً ، وللطحاوي عن أبي هريرة ، لا تقوم الساعة حتى يرجع ناس من أمتي إلى الأوثان يعبدونها من دون الله ، وقد تقدم حديثه في ذكر ذي الخواصة قريباً ، ولابن ماجه من حديث حذيفة ، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز يقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها ، ولمسلم وأحمد من حديث ثوبان ، لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين ، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان ، ولمسلم أيضاً عن عائشة ، لا تدعب الأيام والمبالى حتى تعبد اللات والعزى من دون الله ، الحديث وفيه ، ثم يبعث الله رجلاً طيبة فيتوفى بها كل مؤمن في قلبه مثقال حبة من إيمان فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم ، وفي حديث حذيفة بن أسيد شاهده وفيه أن ذلك بعد موت عيسى بن مريم ، قال البيهقي وغيره : الأشرار منها صغار وقد مضى أكثرها ومنها كبار ستأتي . قلت : وهي التي تضمنها حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم وهي الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها كالحامل المتم ونزول عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج والريح التي تهب بعد موت عيسى فتقبض أرواح المؤمنين ، وقد استشكلوا على ذلك حديث « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » فان ظاهر الأول أنه لا يبقى أحد من المؤمنين فضلاً عن القائم بالحق ، وظاهر الثاني البقاء ، ويمكن أن يكون المراد بقوله ، أمر الله ، هبوب تلك الريح فيكون الظهور قبل هبوبها ، فهذا الجمع يزول الاشكال بتوفيق الله تعالى . فاما بعد هبوبها فلا يبقى إلا الشرار وليس فيهم مؤمن فعليهم تقوم الساعة ، وعلى هذا فآخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة هبوب تلك الريح ، وسأذكر في آخر الباب قول عيسى عليه السلام ، ان الساعة حينئذ تكون كالحامل المتم لا يدري أهلها متى تضع ، ( فصل ) وأما قوله « حتى تقتل فئتان » الحديث تقدم في كتاب الرقاق أن المراد بالفئتين على ومن معه ومعاوية ومن معه ، ويؤخذ من تسميتهم مسلمين ومن قوله دعوتهما واحدة الرد على الخراج ومن تبعهم في تكفيرهم كلا من الطائفتين ، ودل حديث « تقتل عمارا الفئة الباغية » على أن علياً كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه ، وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال ، كنا عند حذيفة فقال : كيف أنتم وقد خرج أهل ديشكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف ؟ قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر على فالزموها فانها على الحق ، وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الرهري قال ، لما بلغ معاوية غلبة على أهل الجبل دعا إلى اطلب بدم عثمان فأجابته أهل الشام ، فسار إليه على

فالتقيا بصفين ، وقد ذكر يحيى بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في « كتاب صفين » في تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : أنت تنازع علياً في الخلافة أو أنت مثله ؟ قال : لا ، وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن ألتزم بعملون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطلب بدمه ؟ فأتتوا علياً فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان ، فأتوه فكلموه فقال : يدخل في البيعة ويحاكمهم إلى ، فامتنع معاوية فسار على في الجيوش من العراق حتى نزل بصفين ، وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذى الحجة سنة ست وثلاثين ، فتراسلوا فلم يتم لهم أمر ، فوقع القتال إلى أن قتل من الفريقين فيما ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه نحو سبعين ألفاً ، وقيل كانوا أكثر من ذلك ، ويقال كان بينهم أكثر من سبعين زحفاً ، وقد تقدم في تفسير سورة الفتح ما زادها أحمد وغيره في حديث سهل بن حنيف المذكور هناك من قصة التحكيم بصفين وتشبيه سهل بن حنيف ما وقع لهم بها بما وقع يوم الحديبية . وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي الرضا سمعت عماراً يوم صفين يقول : من سره أن يكتنفه الحور العين فليتقدم بين الصفين محتسباً . ومن طريق زياد بن الحارث : كنت إلى جنب عمار فقال رجل : كفر أهل الشام ، فقال عمار : لا تقولوا ذلك نبينا واحسد ، ولستهم قوم حادوا عن الحق فحق علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا . وذكر ابن سعد أن عثمان لما قتل وبويح على أشار ابن عباس عليه أن يقر معاوية على الشام حتى يأخذ له البيعة ثم يفعل فيه ما شاء ، فامتنع . فبلغ ذلك معاوية فقال : والله لا ألى له شيئاً أبداً . فلما فرغ على من أهل الجبل أرسل جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية يدعو إلى الدخول فيما دخل فيه الناس فامتنع ، وأرسل أبا مسلم كما تقدم فلم ينتظم الأمر ، وسار على في الجنود إلى جهة معاوية فالتقيا بصفين في العشر الأول من المحرم وأول ما اقتتلوا في غرة صفر ، فلما كاد أهل الشام أن يغلبوا رفعوا المصاحف بمشورة عمرو بن العاص ودعوا إلى ما فيها ، فآل الأمر إلى الحكمين فجرى ما جرى من اختلافهما واستبداد معاوية بملك الشام واشتغال على بالخوارج وعند أحمد من طريق حبيب بن أبي ثابت : أتيت أبا وائل فقال : كنا بصفين ، فلما استحر القتال بأهل الشام قال عمرو لمعاوية أرسل إلى علي المصحف فادعه إلى كتاب الله فإنه لا يأتي عليك ، فجاء به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ﴾ فقال علي نعم أنا أولى بذلك ، فقال القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج : يا أمير المؤمنين ما ننظر هؤلاء القوم ، الا نمشي عليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا ؟ فقال سهل بن حنيف يا أيها الناس اهتموا أنفسكم فقد رأيتنا يوم الحديبية ، فذكر قصة الصلح مع المشركين ، وقد تقدم بيان ذلك من هذا الوجه عن سهل بن حنيف ، وقد أشرت إلى قصة التحكيم في « باب قتل الخوارج والملحدين » من كتاب استتابة المرتدين . وقد أخرج ابن عساكر في ترجمة معاوية من طريق ابن منده ثم من طريق أبي القاسم ابن أخي أبي زرعة الرازي قال : جاء رجل إلى عمي فقال له اني أبغض معاوية ، قال له لم ؟ قال لأنه قاتل علياً بغير حق ؛ فقال له أبو زرعة : رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخولك بينهما ؟ . قوله ( وحتى يبعث دجالون ) جمع دجال ، وسيأتي تفسيره في الباب الذي بعده ، والمراد ببعثهم إظهارهم ، لا البعث بمعنى الرسالة . ويستفاد منه أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأن جميع الأمور بتقديره . قوله ( قريب من ثلاثين ) وقع في بعض الأحاديث بالجرم ، وفي بعضها بزيادة على ذلك وفي بعضها بتحرير ذلك ، فأما الجرم ففي حديث ثوبان « وأنه سيكون في أمي كذابون

ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان وهو طرف من حديث أخرجه مسلم ولم يسق جميعه، ولأحمد وأبي يعلى من حديث عبد الله بن عمرو، وبين يدي الساعة ثلاثون دجالاً كذاباً، وفي حديث علي عند أحمد ونحوه وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني نحوه وفي حديث سمرة المصدر أوله بالكسوف وفيه «ولا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً آخرهم الأعور الدجال»، أخرجه أحمد والطبراني، وأصله عند الترمذي وصححه، وفي حديث ابن الزبير «أن بين يدي الساعة ثلاثين كذاباً منهم الأسود العنسي صاحب صنعاء وصاحب اليمامة يعني مسيلة». قلت: وخرج في زمن أبي بكر طليحة بالتصغير ابن خزيمة وادعى النبوة ثم تاب ورجع إلى الإسلام، وتنبأت أيضاً سجاح ثم تزوجها مسيلة ثم رجعت بعده، وأما الريادة ففي لفظ لأحمد وأبي يعلى في حديث عبد الله بن عمرو ثلاثون كذابون أو أكثر قلت: ما آيتهم؟ قال: يأتونكم بسنة لم تكونوا عليها يغيرون بها سنتكم، فإذا رأيتموهم فاجتنبوهم، وفي رواية عبد الله بن عمرو عند الطبراني «لا تقوم الساعة حتى يخرج سبعون كذاباً، وسندها ضعيف، وعند أبي يعلى من حديث أنس نحوه وسنده ضعيف أيضاً، وهو محمول لأن ثبت على المبالغة في الكثرة لا على التحديد، وأما التحرير ففياً أخرجه أحمد عن حذيفة بسند جيد، وسيكون في أمتي كذابون دجالون سبعة وعشرون منهم أربع نسوة، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي، وهذا يدل على أن رواية الثلاثين بالجزم على طريق جبر السكسر، ويؤيده قوله في حديث الباب «قريب من ثلاثين»، قوله (كلهم يزعم أنه رسول الله) ظاهر في أن كلا منهم يدعى النبوة، وهذا هو السر في قوله في آخر الحديث الماضي «وإني خاتم النبيين»، ويحتمل أن يكون الذين يدعون النبوة منهم ما ذكر من الثلاثين أو نحوها وأن من زاد على العدد المذكور يكون كذاباً فقط لكن يدعو إلى الضلالة كغلاة الرافضة والباطنية وأهل الوحدة والحنولية وسائر الفرق الدعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنه خلاف ما جاء به محمد رسول الله ﷺ، ويؤيده أن في حديث علي عند أحمد «فقال علي لعبد الله بن السكواء: وإني لك منهم»، وابن السكواء لم يدع النبوة وإنما كان يغو في الرفض، قوله (وحتى يقبض العلم) تقدم في كتاب العلم ويأتي أيضاً في «كتاب الأحكام»، قوله (وتسكثرون الزلازل) قد وقع في كثير من البلاد الشمالية والشرقية والغربية كثير من الزلازل ولكن الذي يظهر أن المراد بكثرة شوقها ودوامها، وقد وقع في حديث سلمة بن نفيل عند أحمد «وبين يدي الساعة سنوات الزلازل» وله عن أبي سعيد «تكثر الصواعق عند اقتراب الساعة»، قوله (ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج) تقدم البحث في ذلك قريباً، قوله (وحتى يكثركم المال فيفيض) تقدم شرحه في كتاب الزكاة والتقييد بقوله «فيكم» يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتوح واقتسامهم أموال الفرس والروم ويكون قوله فيفيض حتى يهيم رب المال، إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقدم أنه وقع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجد من يقبل صدقته: ويكون قوله «وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه: لا أرب لي به»، إشارة إلى ما سيقع في زمن عيسى بن مريم، فيكون في هذا الحديث إشارة إلى ثلاثة أحوال: الأولى إلى كثرة المال فقط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه «يكثركم فيكم»، وقد وقع في حديث عوف بن مالك الذي مضى في «كتاب الجزية» ذكر علامة أخرى مبينة لعلامة الحالة الثانية في حديث عوف بن مالك رفعه «اعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، وموتان ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل منه مائة دينار فيظل ساخناً» الحديث، وقد أشرت إلى شيء من هذا عند

شرحه الحالة الثانية الإشارة الى فيضه من السكثرة بحيث أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره ، وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل : بهم رب المال ، وذلك ينطبق على ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز . الحالة الثالثة فيه الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يتم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقته ويزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان ممن لا يستحق الصدقة فيأبى أخذه فيقول لأحاجة لي فيه : وهذا في زمن عيسى عليه السلام . ويحتمل أن يكون هذا الأخير خروج النار واشتغال الناس بأمر الحشر فلا يلتفت أحد حينئذ الى المال بل يعتمد أن يتخفف ما استطاع . **قوله** ( وحتى يتناول الناس في البنيان ) تقدم في كتاب الايمان من وجه آخر عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الايمان قوله في أشراف الساعة ويتناول الناس في البنيان ، وهي من العلامات التي وقعت عن قرب في زمن النبوة ، ومعنى التناول في البنيان أن كلا من كان يبني بينا يريد أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر ، ويحتمل أن يكون المراد المباهاة به في الزينة والزخرفة أو أهم من ذلك ، وقد وجد الكثير من ذلك وهو في ازدياد . **قوله** ( وحتى يمر الرجل بقبر الرجل ) تقدم شرحه قبل بباين . **قوله** ( وحتى تطلع الشمس من مغربها ) تقدم شرحه في آخر كتاب الرقاق : وذكرت هناك ما أبداه البيهقي ثم القراطي احتمالاً أن الرمن الذي لا ينفذ نفساً لإيمانها يحتمل أن يكون وقت طوع الشمس من المغرب ، ثم اذا تبادت الايام وبعد العهد بتلك الآية عاد نفع الايمان والثوبة ، وذكرت من جزم بهذا الاحتمال وبينت أوجه الرد عليه . ثم وقعت على حديث لعبد الله بن عمرو ذكر فيه طوع الشمس من المغرب وفيه : فمن يومئذ الى يوم القيامة لا ينفذ نفساً لإيمانها لم تكن آمنت من قبل ، الآية ، أخرجه الطبراني والحاكم ، وهو نص في موضع النزاع وبالله التوفيق . **قوله** ( ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه ) وقع عند مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد ويتبايعان الثوب فلا يتبايعانه حتى تقوم وللهيقي في البعث من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة « ولتقوم الساعة على رجلين قد نشرأ بينهما ثوبا يتبايعانه فلا يتبايعانه ولا يطويانه ، ونسبة الثوب اليهما في الرواية الأولى باعتبار الحقيقة في أحدهما والحجاز في الآخر لأن أحدهما مالك والآخر مستام ، وقوله في الرواية الاخرى « يتبايعانه » أي يتساوومان فيه مالمكة والذي يريد شراؤه فلا يتم بينهما ذلك من بغتة قيام الساعة فلا يتبايعانه ولا يطويانه ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه « ان الساعة تقوم على الرجلين وهما ينشران الثوب فما يطويانه ، ووقع في حديث عقبة بن عامر عند الحاكم لهذه القصة وما بعدها مقدمة قال . قال رسول الله ﷺ تطلع عليكم قبل الساعة سحابة سوداء من قبل المغرب مثل الترس ، فما تزال ترتفع حتى تملأ السماء ، ثم ينادى مناديا أيها الناس - ثلاثا يقول في الثالثة - أتى أمر الله . قال : والذي نفسي بيده إن الرجلين لينشران الثوب بينهما فما يطويانه » الحديث . **قوله** ( ولتقوم الساعة وهو ) أي الرجل . **قوله** ( يلبط حوضه ) بفتح أوله من الثلاث وبضمه من الرباعي والمعنى يصلحه بالطين والمدر فيسد شقوقه لئلا ويسقي منه دوابه يقال لاط الحوض يلبطه اذ أصلحه بالمدر ونحوه ، ومنه قيل اللاتط لمن يفعل الفاحشة ، وجاء في مضارعه يلوط بفرقة بينه وبين الحوض . وحكي القزاز في الحوض أيضاً يلوط ، والأصل في اللوط اللصوق ومنه « كان عمر يلبط أهل الجاهلية بمن ادعاهم في الاسلام ، كذا قال ، والذي يتبادر أن فاعل الفاحشة نسب الى قوم لوط والله أعلم . ووقع في حديث عقبة بن عامر المذكور ، وان الرجل ليدرد حوضه فما يسقي منه شيئاً ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم

وأصله في مسلم « ثم ينفخ في الصور فيكون أول من يسمعه رجل يلوط حوضه فيصعق » ففي هذا بيان السبب في كونه لا يسقى من حوضه شيئاً . ووقع عند مسلم « والرجل يلبط في حوضه فما يصدر - أى يفرغ أو ينفصل عنه - حتى تقوم » . قوله ( فلا يسقى فيه ) أى تقوم القيامة من قبل أن يستقى منه . قوله ( ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته ) بالضم أى لقمته الى فيه ( فلا يطعمها ) أى تقوم الساعة من قبل أن يضع لقمته في فيه ، أو من قبل أن يمضغها ، أو من قبل أن يبتلعها . وقد أخرجه البيهقي في البعث من طريق محمد بن زيد عن أبي هريرة رفعه « تقوم الساعة على رجل أكلته في فيه يلوكلها فلا يسيغها ولا يلفظها وهذا يؤيد الاحتمال الآخر » وتقدم « في أواخر » كتاب الرقاق ، في « باب طلوع الشمس من مغربها » بسند حديث الباب طرف منه وهو من قوله « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها » وذكر بعده « ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما » وبعده « ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته فلا يطعمه » وبعده « ولتقوم الساعة وهو يلبط حوضه » وبعده « ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته » فراد واحدة وهى الحلب ، وما أدري لم حذفها هنا مع أنه أورد الحديث هنا بتمامه إلا هذه الجملة وقد أوردتها الطبراني في جملة الحديث على التفصيل الذى ذكرته في أول الكلام على هذا الحديث . ثم وجدتها ثابتة في الأصل في رواية كريمة والأصلي وسقطت لأبي ذر والقاسي ، وقد أخرجه البيهقي من رواية بشر بن شبيب عن أبيه بلفظ « بلبن لقحته من تحتها لا يطعمه » وأخرج معه الثلاثة الأخرى . واللحقة بكسر اللام وسكون القاف بعدها مهملة الناقة ذات الدر « وهى إذا نتجت لقوح شهرين أو ثلاثة ثم لبون . وهذا كله إشارة الى أن القيامة تقوم بغتة وأسرعها رفع اللقمة الى الفم . وقد أخرج مسلم منه في آخر « كتاب الفتن » هذه الأمور الأربعة إلا رفع اللقمة من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بسنده هذا ولفظه « تقوم الساعة والرجل يحلب اللقحة فما يصل الإناء الى فيه حتى تقوم ، والرجلان يتبايعان الثوب ، والرجل يلبط في حوضه » وقد ذكرت لفظه فيهما . وقد جاء في حديث عبد الله بن عمرو ما يعرف منه المراد من التمثيل بصاحب الحوض ولفظه « ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ، وأول من يسمعه رجل يلوط حوضه لبله فيصعق » أخرجه مسلم ، وأخرج ابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم عن ابن مسعود قال « لما كان ليلة أسرى برسول الله ﷺ لقي إبراهيم وموسى وعيسى فتذاكروا الساعة فبدؤا بإبراهيم فسألوه عنها فلم يكن عنده منها علم ، ثم سألوا موسى فلم يكن عنده منها علم ، فرد الحديث الى عيسى فقال : قد عهد الى فيما دون وجبتها ، فاما وجبتها فلا يعلمها إلا الله » فذكر خروجه الدجال ، قال : فانزل اليه فاقبلته ثم ذكر خروج يأجوج ومأجوج ثم دعاهم بموتهم ثم بارسال المطر فيلق جبينهم في البحر ثم تنسف الجبال وتمتد الارض مد الأديم ، فعهد الى اذا كان ذلك كانت الساعة من الناس كالحامل المتم لا يدري أهلها متى تفجؤهم بولادتها ليلا كان أو نهاراً ،

### ٢٦ - باب ذكر الدجال

٧١٢٢ - حدثنا محمد بن يحيى حدثنا إسماعيل بن عيسى قال « قال لى المغيرة بن شعبه : ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال ما سأله ، وإنه قال لى : ما يضرك منه ؟ قالت : لأنهم يقولون إن معه جبل خبز ونهر ماء ، قال : بل هو أهون على الله من ذلك »

٧١٢٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** أيوب عن نافع « عن ابن عمر أراه من النبي ﷺ قال : أهوّر العين اليمنى كأنها عبنة طافية »

٧١٢٤ - **حدثنا** سعد بن حفص **حدثنا** شيبان عن يحيى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن مالك قال : قال النبي ﷺ : يحيى الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة ، ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات فيخرج إليه كل كافر ومنافق »

٧١٢٥ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده « عن أبي بكره عن النبي ﷺ قال : لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ، ولها يومئذ سبعة أبواب على كل باب مكان »

٧١٢٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا** مسعر **حدثنا** سعد بن إبراهيم عن أبيه « عن أبي بكره عن النبي ﷺ قال : لا يدخل المدينة رعب المسيح ، لها يومئذ سبعة أبواب على كل باب مكان » . قال : وقال ابن إسحاق عن صالح بن إبراهيم عن أبيه قال : قدمت البصرة فقال لي أبو بكره « سمعت النبي ﷺ بهذا »

٧١٢٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قام رسول الله ﷺ في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال فقال : إني لأنذر كموه ، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه ، ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه ، إنه أهوّر إن الله ليس بأهوّر »

٧١٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الأيثم عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم « عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر ينطف - أو يهراق - رأسه ماء ، قلت : من هذا ؟ قالوا : ابن مريم ، ثم ذهبت ألقيت فإذا رجل جسيم أحر جعد الرأس أهوّر العين كأن عينه عبنة طافية ، قالوا : هذا الدجال ، أقرب الناس به مثبها ابن قطن رجل من خزاعة »

٧١٢٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عروة « أن عائشة رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يستعيد في صلواته من فتنة الدجال »

٧١٣٠ - **حدثنا** عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن عبد الملك عن ربي « عن حذيفة عن النبي ﷺ



قال في الدجال : إن معه ماء و ناراً ، فـأراه ماءً بارداً وماؤه نارٌ ۝ قال ابن مسعود : أنا سمعته من رسول الله ﷺ

٧١٣١ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ ما بُعث نبي إلا أُنذِرَ أمته الأورَ للكذاب ، ألا إنه أعورٌ وإنَّ ربكم ليس بأعور ، وإنَّ بين عينيه مكتوبٌ : كافر ۝ فيه أبو هريرة وابن عباس عن النبي ﷺ

[ الحديث ٧١٣١ - طرفه في : ٧٤٠٨ ]

قوله ( باب ذكر الدجال ) هو فعال بفتح أوله والثشديد من الدجل وهو التغطية ، وسمى الكذاب دجالاً لأنه يغطى الحق بباطله ، ويقال دجل البعير بالقطران إذا غطاه والإناء بالذهب إذا طلاهُ . وقال ثعلب : الدجال المموه سيف مدجل إذا طلى . وقال ابن دريد . سمي دجالاً لأنه يغطى الحق بالكذب ، وقيل لضربه نواحي الأرض ، يقال دجل مخفماً ومشدداً إذا فعل ذلك ، وقيل بل قيل ذلك لأنه يغطى الأرض فرجع إلى الأول . وقال القرطبي في « التذكرة » : اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال . وما يحتاج إليه في أمر الدجال أصله وهل هو ابن صياد أو غيره ، وعلى الثاني فهل كان موجوداً في عهد رسول الله ﷺ أو لا ، ومتى يخرج ، وما سبب خروجه ، ومن أين يخرج ، وما صفته ، وما الذي يدعيه ، وما الذي يظهر عند خروجه من الخوارق حتى تكثر أتباعه ، ومتى يهلك ومن يقتله ؟ فأما الأول فيأتي بيانه في « كتاب الاعتصام » في شرح حديث جابر أنه كان يخلف أن ابن صياد هو الدجال ، وأما الثاني فقتضى حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم الداري الذي أخرجه مسلم أنه كان موجوداً في العهد النبوي وأنه محبوس في بعض الجزائر ، وسيأتي بيان ذلك عند شرح حديث جابر أيضاً . وأما الثالث ففي حديث النواص عند مسلم أنه يخرج عند فتح المسلمين القسطنطينية . وأما سبب خروجه فأخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة أنه يخرج من غضبة يغضبها . وأما من أين يخرج ؟ فن قبل المشرق جرماً . ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان ، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبي بكر ، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان أخرجهما مسلم . وأما صفته فذكورة في أحاديث الباب . وأما الذي يدعيه فإنه يخرج أولاً فيدعو إلى الإيمان والصلاح ثم يدعي النبوة ثم يدعي الألوهية كما أخرج الطبراني من طريق سليمان بن شهاب قال « نزل على عبد الله بن المعتز وكان صحابياً فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال : الدجال ليس به خفاء ، يحىء من قبل المشرق فيدعو إلى الدين فيتبع ويظهر ، فلا يزال حتى يقدم الكوفة فيظهر الدين ويعمل به فيتبع ويحب على ذلك ، ثم يدعى أنه نبي فيفرغ من ذلك كل ذي لب ويفارقه ، فيمكث بعد ذلك فيقول : أنا الله ، فتعشى عينه وتقطع أذنه ويكتب بين عينيه كافر فلا يخفى على كل مسلم ، فيفارقه كل أحد من الخلق في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان » وسنده ضعيف . ( تنبيه ) : اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكر عنه من الشر وعظم الفتنة به وتحذير الأنبياء منه والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة . وأجيب بأجوبة أحدها أنه ذكر في قوله ﴿ يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيماناً ﴾ فقد أخرج الترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه « ثلاثة إذا خرجن لم ينفع نفساً

إيمانها لم تكن آمنت من قبل : الدجال والدابة وطووع الشمس من مغربها ، الثاني قد وقعت الإشارة في القرآن الى نزول عيسى بن مريم في قوله تعالى ﴿ وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ وانه لعلم للساعة ﴾ وضح أنه الذي يقتل الدجال فاكثفي بذكر أحد الضدين عن الآخر ، واسكونه يلقب المسيح كعيسى ؛ لكن الدجال مسيح الضلالة وعيسى مسيح الهدى . الثالث أنه ترك ذكره احتقاراً ، وتعقب بذكر يأجوج ومأجوج رايت الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله ، وتعقب بأن السؤال باق وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه ؟ وأجاب شيخنا الامام البلقيني بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين فوجد كل من ذكر إنما هم من مضى وانقضى أمره وأما من لم يحن بعد فلم يذكر منهم أحداً انتهى . وهذا ينتقض بيأجوج ومأجوج . وقد وقع في تفسير البغوى أن الدجال المذكور في القرآن في قوله تعالى ﴿ خلق الأرض أكبر من خلق الناس ﴾ وأن المراد بالناس هنا الدجال من اطلاق الكل على البعض . وهذا ان ثبت أحسن الاجوبة فيكون من حلة ما تكفل النبي ﷺ ببنيانه والعلم عند الله تعالى . وأما ما يظهر على يده من الخوارق فيسذكر هنا . وأما من يهلك ومن يقتله ؟ فإنه يهلك بعد ظهوره على الأرض كلها الامكة والمدينة ، ثم يقصد بيت المقدس فينزل عيسى فيقتله أخرجه مسلم أيضا . وسأذكر لفظه . وفي حديث هشام بن عامر « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال » أخرجه الحاكم . وعند الحاكم من طريق قتادة عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد رفعه أنه « يخرج - يعنى الدجال - في نقص من الدنيا وخفة من الدين وسوء ذات بين ، فيرد كل منهل وتطوى له الأرض ، الحديث . وأخرج نعيم بن حماد في كتاب الفتن من طريق كعب الاحبار قال : يتوجه الدجال فينزل عند باب دمشق الشرقى . ثم يلمس فلا يقدر عليه ؛ ثم يرى عند المياه التي عند نهر السكوسة ، ثم يطلب فلا يدرى أين توجه ، ثم يظهر بالمشرق فيعطى الخلافة ، ثم يظهر السحر ، ثم يدعى النبوة فتتفرق الناس عنه ، فيأتى النهر فيأمره أن يسيل اليه فيسيل ، ثم يأمره أن يرجع فيرجع ، ثم يأمره أن يبس فيببس ويأمر جبل طور وجبل زينا أن ينطحا فينطحا ، ويأمر الريح أن تثير سحابا من البحر فتطر الأرض ويخوض البحر في يرم ثلاث خوضات فلا يبلغ حفره ، واحدى يديه أطول من الاخرى ، فيمد الطويلة في البحر فتبلغ قمره فيخرج من الحيتان ما يريد . وأخرج أبو نعيم في ترجمة حسان بن عطية أحد ثقات التابعين من الحلية بسند حسن صحيح اليه قال : لا ينجو من فتنة الدجال الا اثنا عشر ألف رجل وسبعة آلاف امرأة ، وهذا لا يقال من قبل الراى فيحتمل أن يكون مرفوعا أرسله ، ويحتمل أن يسكون أخذه عن بعض أهل الكتاب . وذكر المصنف في الباب أحد عشر حديثا : الحديث الأول ، قوله ( يحيى ) هو القطان ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . قوله ( قال الى المغيرة ابن شعبه ) عند مسلم من رواية ابراهيم بن حديد عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم ، عن المغيرة بن شعبه . . قوله ( ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال ما سألت ) في رواية مسلم « أكثر مما سألت » . قوله ( وانه قال لي ما يضرك منه ) في رواية مسلم قال « وما ينصبك منه ، بنون وصاد مهملة ثم موحدة من النصب بمعنى التعب . ومثله عنده من رواية يزيد بن هارون عن اسماعيل وزاد « فقال لي أى بنى وما ينصبك منه ، وعنده من طريق هشيم عن اسماعيل « وما سؤالك عنه ، أى وما سبب سؤالك عنه » وقال أبو نعيم في المستخرج : معنى قوله ما ينصبك أى ما الذى يغمك منه من الغم حتى يهلك أمره قلت وهو تفسير باللازم وإلا فالنصب التعب وزنه ومعناه

ويطلق على المرض لأن فيه تعباً . قال ابن دريد : يقال نصبه المرض وأنصبه ، وهو تغير الحال من تعب أو وجع .  
**قوله** ( قلت لأنهم يقولون ) هو متعلق بمحذوف تقديره الخشية منه مثلاً في رواية المستملئ أنهم يقولون وهي رواية مسلم والضمير في أنهم للناس أو لاهل الكتاب . **قوله** ( جبل خبز ) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها زاي والمراد أن معه من الخبز قدر الجبل ، وأطلق الخبز وأراد به أصله وهو القمح مثلاً ، زاد في رواية هشيم عند مسلم .  
 « معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء » وفي رواية إبراهيم بن حميد « أن معه الطعام والأنهار » وفي رواية يزيد بن هارون أن معه الطعام والشراب . **قوله** ( ونهر ماء ) بسكون الهاء وبفتحةا . **قوله** ( قال بل هو أهون على الله من ذلك ) سقط لفظ « بل » من رواية مسلم . وقال عياض : معناه هو أهون من أن يجعل ما يخلقه على يديه مضلاً للؤمنين ومشككاً لقلوب الموقنين ، بل لا بد الذين آمنوا إيماناً ويرتاب الذين في قلوبهم مرض فهو مثل قول الذي يقتله ما كنت أشد بصيرة مني فيك ، لا أن قوله « هو أهون على الله من ذلك » أنه ليس شيء من ذلك معه ، بل المراد أهون من أن يجعل شيئاً من ذلك آية على صدقه ، ولا سيما وقد جعل فيه آية ظاهرة في كذبه وكفره يقرأها من قرأ ومن لا يقرأ زائدة على شواهد كذبه من حديثه ونقصه . قلت : الحامل على هذا التأويل أنه ورد في حديث آخر مرفوع  
 « ومع جبال من خبز ونهر من ماء » أخرجه أحمد والبيهقي في البعث من طريق جنادة بن أبي أمية عن مجاهد قال « انطلقنا إلى رجل من الأنصار فقلنا حدثنا بما سمعت من رسول الله ﷺ في الدجال ولا تحدثنا عن غيره » فذكر حديثاً فيه « تمطر الأرض ولا ينبت الشجر ، ومع جنة ونار فناره جنة وجنته نار ومع جبال خبز » الحديث بطوله ورجاله ثقات ، ولا أحد من وجه آخر عن جنادة عن رجل من الأنصار « معه جبال الخبز وأنهار الماء » ولا أحد من حديث جابر « معه جبال من خبز والناس في جهد إلا من تبعه ، ومع نهران » الحديث ، فدل ما ثبت من ذلك على أن قوله « هو أهون على الله من ذلك » ليس المراد به ظاهره وأنه لا يجعل على يديه شيئاً من ذلك ، بل هو على التأويل المذكور ، وسيأتي في الحديث الثامن أن معه جنة ونارا ، وغفل القاضي ابن العربي فقال في الكلام على حديث المعيرة عند مسلم لما قال له إن يضرك قل : إن معه ماء ونارا . قلت : ولم أر ذلك في حديث المغيرة . قال ابن العربي : أخذ بظاهر قوله « هو أهون على الله من ذلك » من رد من المبتدعة الأحاديث الثابتة أن معه جنة ونارا وغير ذلك قال : وكيف يرد بحديث محتمل ما ثبت في غيره من الأحاديث الصحيحة : ففعل الذي جاء في حديث المغيرة جاء قبل أن يدين النبي ﷺ أمره ويحتمل أن يكون قوله « هو أهون » أي لا يجعل له ذلك حقيقة وإنما هو تخيل وتشبيه على الأبصار فثبت المؤمن ويزل الكافر ، ومال ابن حبان في صحيحه إلى الآخر فقال : هذا لا يضاد خبر أبي مسعود ، بل معناه أنه أهون على الله من أن يكون نهر ماء يجرى ، فإن الذي معه يرى أنه ماء وليس بماء .  
 الحديث الثاني . **قوله** ( حدثنا سعد بن حفص ) بسكون العين ، وفي بعض النسخ بكسرهما وزيادة ياء وهو تحريف .  
**قوله** ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن نسبة عباس الدوري عن سعد بن حفص شيخ البخاري فيه أخرجه الاسماعيلي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( يحيى الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة ) في حديث أبي سعيد الآتي بعد باب « ينزل بعض السباخ اتى في المدينة » وفي رواية حماد بن سلمة عن اسحق عن أنس « فيأتى سبخة الجرف فيضرب رواقه فيخرج إليه كل منافق ومنافقة » والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء مكان بطريق المدينة من جهة الشام على ميل وقيل على ثلاثة أميال ، والمراد بالرواق الفسطاط . ولابن ماجه من حديث أبي أمامة « نزل عند الطريق

الآخر عند منقطع السبخة . **قوله** ( ترجف ثلاث رجفات ) في رواية الدورى « فترجف ، وهى أوجه ؛ وقد تقدم في آخر كتاب الحج من طريق الأوزاعى عن اسحق أتم من هذا وفيه « ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال ، إلا مكة والمدينة » ، وتقدم شرحه هناك ، والجمع بين قوله « ترجف ثلاث رجفات » ، وبين قوله في الحديث الذى يلى هذا « لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال » ، وفي حديث مجبن بن الأدرع عند أحمد والحاكم رفعه « يحىء الدجال فيصعد أحدا فيتطلع فينظر الى المدينة فيقول لأصحابه : ألا ترون الى هذا القصر الأبيض ؟ هذا مسجد أحمد . ثم يأتى المدينة فيجد بكل نقب من نقابها ملكا مصلتا سيده ، فيأتى سبخة الجرف فيضرب رواقه . ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات فلا يبق منافق ولا منافقة ولا فاسق ولا فاسقة إلا خرج إليه فتخلص المدينة ، فذلك يوم الخلاص وفي حديث أبى الطمائل عن حذيفة بن أسيد الذى تقدمت الإشارة إليه أول الباب « وتطوى له الأرض طى فروة اسكبش حتى يأتى المدينة فيعلب على خارجها ويمنع داخلها ، ثم يأتى ليليا فيحاصر عصابة من المسلمين ، وحاصل ماوقع به الجمع أن الرعب المنق هو الخوف والفرع حتى لا يحصل لأحد فيها بسبب نزوله قربها شيء منه ، أو هو عبارة عن غايته وهو غلبته عليها . والمراد بالرجفة الارتافى وهو إشاعة حبه وأنه لا طاقة لأحد به ، فيسارع حينئذ إليه من كان يتصف بالإنفاق أو النفاق ، فيظهر حينئذ تمام أنها تنفى خبثها . الحديث الثالث . **قوله** ( حدثنا عبد العزيز ابن عبد الله اخ ) ثبت هذا للمستملى وحده هنا وسقط لسائرهم ، وقد مضى في آخر كتاب الحج سنداً ومثلاً . وابراهيم بن سعد أى ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وسعد هو الذى روى عنه محمد بن بشر في السند الثانى . **قوله** ( لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ) تقدم ضبط المسيح في باب الدعاء قبل السلام من كتاب الصلاة وهو قبيل كتاب الجمعة ، وتقدم فيه أيضا أن من قاله بالخاء المعجمة صحف ، والقول في سبب تسميته المسيح بما ينفى عن إعادته هنا . وحكى شيخنا مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس في اللغة أنه اجتمع له من الأقوال في سبب تسمية الدجال المسيح خمسون قولاً ، وبالحق القاضى ابن العربى فقال : ضل قوم فرووه المسيح بالخاء المعجمة ، وشدد بعضهم السير لينرقوا بينه وبين المسيح عيسى بن مريم برعهم ، وقد فرق النبى ﷺ بينهما بقوله في الدجال « مسيح الضلالة » فدل على أن عيسى مسيح الهدى ، فأراد هؤلاء تعظيم عيسى فخرافوا الحديث . **قوله** ( لها يومئذ سبعة أبواب ) قال عياض : هذا يؤيد أن المراد بالانقلاب في حديث أبى هريرة يعنى ثنى أحاديث الباب الذى يليه الأبواب وفوهات الطريق . **قوله** ( على كل باب ملكان ) كذا في رواية ابراهيم بن سعد ، وفي رواية محمد بن بشر « لكل باب ملكان » وأخرجه الحاكم من رواية الزهرى عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن عياض بن مسافع عن أبى بكره قال « أكثر الناس فى شأن مسيلة فقال النبى ﷺ : أنه كذاب من ثلاثين كذاباً قبل الدجال ، وأنه ليس بلد إلا يدخله رعب الدجال إلا المدينة ، على كل نقب من أنقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح » . الحديث الرابع ، **قوله** ( حدثنا وهيب ) بالتصغير وأيوب هو السخيتان . **قوله** ( عن ابن عمر أراه عن النبى ﷺ ) القائل « أراه عن النبى ﷺ » هو البخارى ، وقد سقط قوله « أراه الخ » للمستملى ولأبى زيد المروزى وأبى أحمد الجرجاني فصارت صورته موقوفاً . وبذلك جزم الاسماعيلى فقال بعد أن أورده من رواية أحمد بن منصور الرمادى عن موسى بن اسماعيل شيخ البخارى بسنده الى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال رواه البخارى عن موسى فلم يذكر فيه النبى ﷺ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج عن الطبرانى عن أحمد بن داود المسكى عن موسى

وشرح برفعه أيضا ، واقتصر المزى على ما وقع في رواية السرخسى وغيره بلفظ « أراه » ، والحديث في الأصل مرفوع فقد أخرجه مسلم من رواية حماد بن زيد عن أيوب فقال فيه « عن النبي ﷺ » ، وقد تقدم في أحاديث الانبياء في ترجمة عيسى بن مريم من طريق موسى بن عقبة عن نافع قال « قال عبد الله هو ابن عمر ذكر النبي ﷺ بين ظهري الناس المسيح الدجال » ، فذكر هذا الحديث وسياقه هناك أتم . **قوله** ( أعور العين اليمنى ) في رواية غير أبي ذر « أعور عين اليمنى » ، بنير ألف ولام ، ومثله في رواية الطبراني ، وقد تقدم في ترجمة عيسى بلفظ « أعور عينه اليمنى » ، وتقدم توجيهه والبحث في إعرابه . **قوله** ( كأنها عنبه طافية ) يأتي الكلام عليه في الحديث السادس ، هكذا وقع في هذا الموضع عند الجميع لم يذكر الموصوف بذلك ، ومثله في رواية الاسماعيلي لكن قال في آخره « يعني الدجال » ، ووقع في رواية الطبراني في أوله « الدجال أعور عين اليمنى » . **قوله** ( وقال ابن اسحق ) هو محمد صاحب المغازي . **قوله** ( عن صالح بن إبراهيم ) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وهو أخو سعد بن إبراهيم . **قوله** ( عن أبيه قال قدمت البصرة ) أراد بهذا التعليق ثبوت لقاء إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لأبي بكره لأن إبراهيم مدني وقد تستنكر روايته عن أبي بكره لأنه نزل البصرة من عهد عمر إلى أن مات . **قوله** ( فقال لي أبو بكر سمعت النبي ﷺ بهذا ) هذا التعليق وصله الطبراني في « الأوسط » ، من رواية محمد بن مسلمة الحراني عن محمد بن اسحق بهذا السند وبقيته بعد قوله « فلقيت أبا بكر » : « فقال أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : كل قرية يدخلها فرع الدجال إلا المدينة يأتيها ليدخلها » فيجد على بابها ملكا مصلتا بالسيف فيرده عنها » ، قال الطبراني : لم يروه عن صالح إلا ابن اسحق . قلت : وصالح المذكور ثقة مقل أخرجا له في الصحيحين حديثا واحدا غير هذا ، وقوله « بهذا » يريد أصل الحديث ، وإلا فبين لفظ صالح بن إبراهيم ولفظ سعد بن إبراهيم مغايرات تظهر من سياقهما . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسى ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان « وابن شهاب هو الزهري » . **قوله** ( قام رسول الله ﷺ في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال ) هكذا أورده هنا ، وطوله في كتاب الجهاد من طريق معمر عن الزهري بهذا السند وأوله « أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قبل ابن صياد » ، القصة بطولها وفيه « خبأت لك خبيبا » ، وفيه « فقال عمر دعني يا رسول الله أضرب عنقه » ، ثم ذكر بعده قول ابن عمر : « انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب إلى النخل التي فيها ابن صياد » ، فذكر القصة الأخرى وفيها « وهو مضطجع في قطيعة » ، وفيها « ولو تركته بين » ، ثم ذكر بعده « قال ابن عمر ثم قام النبي ﷺ في الناس » ، الحديث ، فجمع هذه الأحاديث الثلاثة في أواخر « كتاب الجهاد » ، في « باب كيف يعرض الاسلام على الصبي » ، وكذا صنع في « كتاب الأدب » ، أورده فيه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري ، واقتصر في أواخر « كتاب الجنائز » ، على الأولين ولم يذكر الثالث أورده فيه من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وكذا صنع في الشهادات أورده فيه من طريق شعيب وقد شرحتها هناك ، وأورده مسلم من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بسنده في هذا الباب بتامه مشتملا على الأحاديث الثلاثة ، **قوله** ( وما من نبي إلا وقد أنذره قومه ) زاد في رواية معمر « لقد أنذره نوح قومه » ، وفي حديث أبي عبيدة بن الجراح عند أبي داود والترمذي وحسنه لم يكن نبي بعد نوح إلا وقد أنذر قومه الدجال ، وعند أحمد « لقد أنذره نوح أمته والنبليون من بعده » ، أخرجه من وجه آخر عن ابن عمر ، وقد استشكل أنذار نوح قومه بالدجال مع أن الأحاديث قد

ثبت أنه يخرج بعد أمور ذكرت ، وأن عيسى يقتله بعد أن ينزل من السماء فيحكم بالشرعة المحمدية ، والجواب أنه كان وقت خروجه أخفى على نوح ومن بعده فكأنهم أنذروا به ولم يذكر لهم وقت خروجه فخذروا قومهم من فتنته ، ويؤيده قوله ﷺ في بعض طرقه ، أن يخرج وأنا فيكم فانا حجيجه ، فانه محمول على أن ذلك كان قبل أن يتبين له وقت خروجه وعلاماته ، فكان يجوز أن يخرج في حياته ﷺ ثم بين له بعد ذلك حاله ووقت خروجه فأخبر به ، فبذلك تجتمع الأخبار . وقال ابن العربي إنذار الانبياء قومهم بأمر الدجال تحذير من الفتن وطمأنينة لها حتى لايزعزعها عن حسن الاعتقاد ، وكذلك تقريب النبي ﷺ له زيادة في التحذير ، وأشار مع ذلك إلى أنهم إذا كانوا على الإيمان ثابتين دفعوا الشبه باليقين . **قوله** (ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه) قيل إن السر في اختصاص النبي ﷺ بالتنبيه المذكور ، مع أنه أوضح الأدلة في تكذيب الدجال أن الدجال إنما يخرج في أمته دون غيرها من تقدم من الأمم ، ودل الخبر على أن علم كونه يختص خروجه بهذه الأمة كان طوى عن غير هذه الأمة كما طوى عن الجميع علم وقت قيام الساعة . **قوله** ( أنه أعور وإن الله ليس بأعور ) إنما اقتصر على ذلك مع أن أدلة الحدوث في الدجال ظاهرة لسكون المور أثر محسوس يدركه العالم والعامى ومن لا يمتد إلى الأدلة العقلية ، فاذا ادعى الربوبية وهو ناقص الحلقة والإله يتعالى عن النقص علم أنه كاذب ، وزاد مسلم في رواية يونس والترمذى في رواية معمر ، قال الزهرى فأخبرني عمرو بن ثابت الأنصارى أنه أخبره بعض أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال يومئذ للناس وهو يحذرهم ، تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت ، وعند ابن ماجه نحو هذه الزيادة من حديث أبي أمامة ، وعند البزار من حديث عبادة بن الصامت ، وفيه تنبيه على أن دعواه الربوبية كذب لأن رؤية الله تعالى في القيظة تعالى الله عن ذلك ولا يرد على ذلك رؤية النبي ﷺ له ليلة الاسراء لأن ذلك من خصائصه ﷺ فأعطاه الله تعالى في الدنيا القوة التي ينعم بها على المؤمنين في الآخرة . الحديث السادس . **قوله** ( عن عقيل ) بالضم هو ابن خالد . **قوله** ( بنينا أنا نائم أطوف بالسكبة ) زاد في ذكر عيسى من أحاديث الانبياء عن أحمد بن محمد المكي عن ابراهيم بن سعد بهذا السند إلى ابن عمر قال ، لا والله ما قال النبي ﷺ لعيسى أحر ، ولكن قال بينا ، الحديث وزاد في رواية شعيب عن ابن شهاب « رأيتني » قبل قوله « أطوف » وهو بضم المشاة ، وتقدم في التعبير من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر « أرائ الليلة عند الكعبة » وهو بفتح الهمزة وكل ذلك يقتضى أنها رؤيا منام ، والذي نفاه ابن عمر في هذه الرواية جاء عنه لإثباته في رواية مجاهد عنه قال « رأيت عيسى وموسى و ابراهيم فأما عيسى فأحمر جعد عريض الصدر ، وأما موسى » فذكر الحديث وتقدم القول في ذلك في ترجمته مستوفى وأن الصواب أن مجاهداً إنما روى هذا عن ابن عباس . **قوله** ( فاذا رجل آدم ) بالمد ، في رواية مالك ، رأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال « بضم الهمزة وسكون الدال . **قوله** ( سبط الشعر ) بفتح المهملة وكسر الموحدة وسكونها أيضا . **قوله** ( ينظف ) بكسر الطاء المهملة ( أو يهراق ) كذا بالشك ، ولم يشك في رواية شعيب ، وزاد في رواية مالك « له لمة » بكسر اللام وتشديد الميم « كأحسن ما أنت راء من اللهم » وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع « تضرب به لمة بين منكبيه رجل الشعر يقطر رأسه ماء » . **قوله** ( قد رجلا ) بتشديد الجيم ( يقطر ماء ) ووقع في رواية شعيب « بين رجلين » وفي رواية مالك « متكئا على عواتق رجلين يطوف

بالبيت ، وفي حديث ابن عباس ، ورأيت عيسى بن مريم مربوع الخلق الى الحمرة والبياض سبط الرأس ، زاد في حديث أبي هريرة بنحوه ، كأنما خرج من ديماس ، يعنى الحمام ، وفي رواية حنظلة عن سالم عن ابن عمر ، يسكب رأسه أو يقطر ، وفي حديث جابر عند مسلم ، فإذا أقرب من رأيت به شها عروة بن مسعود ، . **قوله** ( قلت من هذا ؟ قالوا : ابن مريم ) في رواية مالك ، فسألت من هذا ؟ فقليل : المسيح بن مريم ، وفي رواية حنظلة ، فقلوا عيسى بن مريم ، . **قوله** ( ثم ذهبت ألثفت فإذا رجل جسيم أحمر جعد الرأس أعور العين ) زاد في رواية مالك ، جعد قطط أعور ، وزاد شعيب ، « أعور العين اليمنى » وقد تقدم القول فيه أول الباب ، وفي رواية حنظلة ، ورأيت وراءه رجلا أحمر جعد الرأس أعور العين اليمنى ، ففي هذه الطرق أنه أحمر ووقع في حديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني أنه آدم جعد ، فيمكن أن تسكون أدمته صافية ، ولا ينافى أن يوصف مع ذلك بالحمرة لأن كثيرا من الآدم قد تحمر وجنته . ووقع في حديث سمرة عند الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، ومسوح العين اليسرى كأنها عين أبي يحيى شيخ من الأنصار ، انتهى . وهو بكسر المثناة فوقانية ضبطه ابن ماكولا عن جعفر المستنفرى ولا يعرف إلا من هذا الحديث . **قوله** ( كأن عينه عنب طافية ) بياء غير مهموزة أى بارزة ، ولبعضهم بالهمز أى ذهب ضوؤها ، قال القاضى عياض : رويناه عن الأكثر بغير همز ، وهو الذى صححه الجمهور وجزم به الأخفش ومعناه أنها ناتئة تنوء حبة العنب من بين أخواتها ، قال وضبطه بعض الشيوخ بالهمز وأنكره بعضهم ولا وجه لإنكاره ، فقد جاء فى آخر أنه مسوح العين مطموسة وليست ججرا ، ولا ناتئة ، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها ، وهو يصحح رواية الهمز . قلت : الحديث المذكور عند أبى داود يوافقه حديث عبادة بن الصامت ولفظه « رجل قصير أخفج » بفاء ساكنة ثم مهملة مفتوحة ثم جيم من الفحج وهو تباعد ما بين الساقين أو الفخذين ، وقيل تدانى صدور القدمين مع تباعد العقبين ، وقيل هو الذى فى رجله اعوجاج ، وفي الحديث المذكور « جعد أعور مطموس العين ليست بناتئة » بنون ومثناة « ولا ججرا » بفتح الجيم وسكون المهملة بمدود أى عميقة ، وبتقديم الحاء أى ليست متصلبة . وفي حديث عبد الله بن مغفل « مسوح العين » وفي حديث سمرة مثله وكلاهما عند الطبراني ولسكن فى حديثهما « أعور العين اليسرى » ومثله لمسلم من حديث حذيفة ، وهذا بخلاف قوله فى حديث الباب « أعور العين اليمنى » وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح ، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر لسكن جمع بينهما القاضى عياض فقال : تصحح الروايتان معا بأن تكون المطموسة والمسحوخة هى العوراء الطافئة بالهمز أى التى ذهب ضوؤها وهى العين اليمنى كما فى حديث ابن عمر ، وتكون الجاحظة التى كأنها كوكب وكأنها نخاعة فى حائط هى الطافية بلا همز وهى العين اليسرى كما جاء فى الرواية الأخرى ، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معا فكل واحدة منهما عوراء أى معيبة ، فإن الأعور من كل شئ المعيب ، وكلا عيني الدجال معيبة فاحدهما معيبة بذهاب ضوئها حتى ذهب إدراكها ، والأخرى بنتوئها انتهى . قال النووي : هو فى نهاية الحسن . وقول القرطبي فى « المفهم » : « حاصل كلام القاضى أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء إحداهما بما أصابها حتى ذهب إدراكها والأخرى بأصل خلقها معيبة ، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عيني قد جاء وصفها فى الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من العور فتأمل . وأجاب صاحبه القرطبي فى التذكرة بأن الذى تأوله القاضى صحيح ، فإن المطموسة وهى التى ليست ناتئة ولا ججرا وهى التى فقدت الإدراك ، والأخرى وصفت بأن

عليها ظفرة غليظة وهي جلدة تنشى العين وإذا لم تقطع عمت العين ، وعلى هذا فالعور فيها لأن الظفرة مع غلظها تمنع الإدراك أيضاً ، فيكون الدجال أعمى أو قريباً منه إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين البيني في حديث سفينة وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فأنه أعلم . قلت : وهذا هو الذى أشار إليه شيخه بقوله ان كل واحدة منهما جاء وصفها بمثل ما وصفت الأخرى ثم قال في « التذكرة » ، يحتمل أن تكون كل واحدة منهما عليها ظفرة فإن في حديث حذيفة أنه مسح العين عليها ظفرة غليظة قال : وإذا كانت المسحوخة عليها ظفرة فالتى ليست كذلك أولى ، قال : وقد فسرت الظفرة بأنها لحم كالعلقة . قلت : وقع في حديث أبي سعيد عند أحمد « وعينه البيني عوراء جاحظة لاتنقى كأنها نخاعة في حائط مجصص ، وعينه اليسرى كأنها كوكب درى » فوصف عينه معاً ، ووقع عند أبي يعلى من هذا الوجه « أعور ذو حدقة جاحظة لاتنقى كأنها كوكب درى » ولعلها أبين لأن المراد بوصفها بالسكوكب شدة انقادها ، وهذا بخلاف وصفها بالطمس ووقع في حديث أبي بن كعب عند أحمد والطبراني « إحدى عينيه كأنها زجاجة خضراء » وهو يوافق وصفها بالسكوكب ، ووقع في حديث سفينة عند أحمد والطبراني « أعور عينه اليسرى بعينه البيني ظفرة غليظة » ، والذى يتحصل من مجموع الأخبار أن الصواب في طافية أنه بغير همز فإنها قيدت في رواية الباب بأنها البيني « وصرح في حديث عبد الله بن مغفل وسمرة وأبي بكرة بأن عينه اليسرى مسوخة والطافية هي البارزة وهي غير المسوخة ، والعجب من يجوز رواية الهمز في « طافية » ، وعدمه مع تضاد المعنى في حديث واحد فلو كان ذلك في حديثين لسهل الأمر ، وأما الظفرة فجائز أن تكون في كلا عينيه لأنه لا يضاد الطمس ولا النتوء ، وتكون التى ذهب ضوؤها هي المطموسة والمعيبة مع بقاء ضوئها هي البارزة ، وتشبيهها بالنخاعة في الحائط المجصص في غاية البلاغة ، وأما تشبيهها بالزجاجة الخضراء وبالسكوكب اليسرى فلا يتنافى ذلك فإن كثيراً من يحدث له في عينه النتوء يبقى معه الإدراك فيكون الدجال من هذا القبيل والله أعلم . قال ابن العربى : في اختلاف صفات الدجال بما ذكر من النقص بيان أنه لا يدفع النقص عن نفسه كيف كان ، وأنه محكوم عليه في نفسه . وقال البيضاوى : الظفرة لحم تنبت عند المساق ، وقيل جلدة تخرج في العين من الجانب الذى يلي الأنف ، ولا يمنع أن تكون في العين السالمة بحيث لاتوارى الحدقة بأسرها بل تكون على حدتها . قوله ( هذا الدجال ) في رواية شعيب « قلت من هذا ؟ قالوا » وكذا في رواية حنظلة ، وفي رواية مالك « فقيل المسيح الدجال » ولم أقف على اسم القائل معيناً . قوله ( أقرب الناس به شهاب بن قطن ) زاد في رواية شعيب « وابن قطن رجل من بنى المصطلق من خزاعة » وفي رواية حنظلة « أشبه من رأيت به ابن قطن » وزاد أحمد بن محمد المكي في روايته « قال الزهرى هلك في الجاهلية » وقدمت هناك سياق نسبه الى خزاعة من فوائد الديماطى ، وسأذكر اسمه في آخر الباب مع بقية صفته ان شاء الله تعالى ، واستشكل كون الدجال يطوف بالبيت وكونه يتلو عيسى بن مريم ، وقد ثبت أنه اذا رآه يذوب ، وأجابوا عن ذلك بأن الرؤيا المذكورة كانت في المنام ، ورؤيا الأنبياء وان كانت وحيا لكن فيها ما يقبل التعبير . وقال عياض : لا إشكال في طواف عيسى بالبيت ، وأما الدجال فلم يقع في رواية مالك أنه طاف وهي أثبت من روى طوافه . وتمقب بأن الترجيح مع إمكان الجمع مردود ، لأن سكوت مالك عن نافع عن ذكر الطواف لا يرد رواية الزهرى عن سالم ، وسواء ثبت أنه طاف أم لم يطف فرؤيته إياه بمكة مشكلة مع ثبوت أنه لا يدخل مكة ولا المدينة ، وقد انفصل عنه القاضى عياض بأن منعه من دخولها إنما هو عند خروجه في آخر



الزمان . قلت : ويؤيده ما دار بين أبي سعيد وبين ابن صياد فيما أخرجه مسلم وأن ابن صياد قال له ألم يقل النبي ﷺ أنه لا يدخل مكة ولا المدينة وقد خرجت من المدينة أريد مكة ، فتأوله من جزم بأن ابن صياد هو الدجال ، على أن المنع إنما هو حيث يخرج ، وكذا الجواب عن مشبه وراء عيسى عليه السلام ، الحديث السابع حديث عائشة « سمعت رسول الله ﷺ يستعيز في صلاته من فتنة الدجال ، وهو مختصر من حديث تقدم بتمامه في « باب الدعاء قبل السلام » وهو قبيل كتاب الجمعة أورده من طريق شعيب عن الزهري بهذا السند مطولاً ثم قال « وعن الزهري ، فذكر هذا الحديث هنا . الحديث الثامن . قوله ( أخبرني أبي ) هو عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ابن أبي رواد بفتح الراء وتشديد الواو . قوله ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير ، ونسب عند مسلم في رواية محمد بن جعفر عن شعبة فقال « عن عبد الملك بن عمير » . قوله ( ربي ) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة اسم بلفظ النسب ، وهو ابن حراش بمهملة وآخره معجمة ، وحذيفة هو ابن اليمان . قوله ( عن النبي ﷺ قال في الدجال ان معه ) كذا ذكره شعبة مختصراً ، وتقدم في أول ذكر بني اسرائيل من طريق أبي عوانة عن عبد الملك عن ربي قال « قال عقبة بن عمرو لحذيفة ألا تحدثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ فقال : سمعته يقول ان مع الدجال إذا خرج ، وكذا مسلم من طريق شعيب بن صفوان عن عبد الملك . قوله ( ان معه ماء و نار ) عند مسلم من طريق نعيم بن أبي نعيم بن أبي هند عن ربي « اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة لانا بما مع الدجال أعلم منه » وفي رواية أبي مالك الأشجعي عن ربي عن حذيفة قال « قال رسول الله ﷺ لانا أعلم بما مع الدجال منه معه نهران يجريان أحدهما رأى العين ماء أبيض والآخر رأى العين ناراً تأجج » وفي رواية شعيب بن صفوان « فأما الذي يراه الناس ماء فزار تحرق ، وأما الذي يراه الناس ناراً فاء بارد ، الحديث ، وفي حديث سفينة عند أحمد والطبراني « معه واديان أحدهما جنة والآخر نار ، فناره جنة وجنته نار ، وفي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه « وان من فتنته أن معه جنة ونارا فناره جنة وجنته نار ، فمن ابتلى بناره فليستغث بالله وليقرأ فوائح الكهف فتكون عليه برداً وسلاماً » . قوله ( فناره ماء بارد وماؤه نار ) زاد محمد بن جعفر في روايته « فلا تهلکوا ، وفي رواية أبي مالك « فان أدرك أحد فليات النهر الذي يراه ناراً وليغمض ثم ليطأطأ رأسه فيشرب ، وفي رواية شعيب بن صفوان « فن أدرك ذلك منكم فليقع في الذي يراه ناراً فانه ماء عذب طيب » وكذا في رواية أبي عوانة وفي حديث أبي سلمة عن أبي هريرة « وانه يحمي معه مثل الجنة والنار ، فإني يقول انها الجنة هي النار ، أخرجه أحمد ، وهذا كله يرجع الى اختلاف المرئ بالنسبة الى الراي ، فاما أن يكون الدجال ساحراً فيخيل الشيء بصورة عكسه ، وإما أن يجعل الله باطن الجنة التي يسخرها الدجال ناراً وباطن النار جنة ، وهذا الراجح . وإما أن يكون ذلك كناية عن النعمة والرحمة بالجنة وعن المحنة والنقمة بالنار ، فمن أطاعه فأنعم عليه بجنهته يؤل أمره الى دخول نار الآخرة وبالعكس ، ويحتمل أن يكون ذلك من جملة المحنة والفتنة فيرى الناظر الى ذلك من دهشته النار فيظنها جنة وبالعكس . الحديث التاسع ، قوله ( عن قتادة عن أنس ) يأتي في التوحيد عن حفص بن عمر عن شعبة أنبأنا قتادة سمعت أنساً . قوله ( ما بعث نبي الا أنذر أمته الأعور الكذاب ) في رواية حفص « ما بعث الله من نبي ، وقد تقدم بيانه في الحديث الخامس ، قوله ( ألا إنه أعور ) بتخفيف اللام وهي حرف تنبيه . قوله ( وان ربكم ليس بأعور ) تقدم بيان الحكمة فيه في الحديث الخامس بما فيه مقتع . قوله ( وان بين عينيه مكتوب كافر ) كذا

للأكثر وللجمهور « مكتوبا » ، ولا اشكال فيه لأنه إما اسم ان وإما حال ، وتوجيه الاول أنه حذف اسم ان والجملة بعده مبتدأ وخبر في موضع خبر ان والاسم المحذوف إما خبر الشأن أو يعود على الدجال ، ويجوز أن يكون كافر مبتدأ والخبر بين عينيه ، وعند مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة « مكتوب بين عينيه ك ف ر » ، ومن طريق هشام عن قتادة حدثني أنس بلفظ « الدجال مكتوب بين عينيه ك ف ر » ، أى كافر ، ومن طريق شعيب بن الحجاب عن أنس « مكتوب بين عينيه كافر ثم تهجاها ك ف ر يقرؤه كل مسلم » ، وفي رواية عمر بن ثابت عن بعض الصحابة « يقرؤه كل من كره عمله » أخرجه الترمذى ، وهذا أخص من الذى قبله . وفي حديث أبى بكره عند أحمد « يقرؤه الأئمة والكاتب » ونحوه في حديث معاذ عند البزار . وفي حديث أبى أمامة عند ابن ماجه ، يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب ، ولأحد عن جابر « مكتوب بين عينيه كافر » مبهجة ومثله عند الطبرانى من حديث أسماء بنت عميس ، قال ابن العربى : فى قوله ك ف ر إشارة الى أن فعل وفاعل من الكفر انما يكتب بغير ألف وكذا هو فى رسم المصحف وان كان أهل الخط أثبتوا فى فاعل ألنا فذاك لزيادة البيان ، وقوله « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب » ، إخبار بالحقيقة ، وذلك أن الادراك فى البصر يخلق الله للمؤمن البصيرة كيف شاء ومتى شاء ، فهذا يراه المؤمن بغير بصره وان كان لا يعرف الكتابة ، ولا يراه الكافر ولو كان يعرف الكتابة كما يرى المؤمن الأدلة بعين بصيرته ولا يراها الكافر فيخلق الله للمؤمن الادراك دون تعلم لأن ذلك الزمان تنحرق فيه العادات فى ذلك ، ويحتمل قوله يقرؤه من كره عمله أن يراد به المؤمنون عموما ويحتمل أن يختص ببعضهم عن قوى إيمانهم ، وقال النوى : الصحيح الذى عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة جعلها الله علامة قاطعة بكذب الدجال فيظهر الله المؤمن عليها ويخفيها على من أراد شفاوته . وحكى عياض خلافا وأن بعضهم قال « هى مجاز عن سمة الحدوث عليه ، وهو مذهب ضعيف ، ولا يلزم من قوله « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب » أن لا تكون الكتابة حقيقة بل يقدر الله على غير الكاتب علم الادراك فيقرأ ذلك وان لم يكن سبق له معرفة الكتابة ، وكان السر اللطيف فى أن الكاتب وغير الكاتب يقرأ ذلك المناسبة أن كونه أعور يدركه كل من رآه فانه أعلم . الحديث العاشر والحادى عشر ، قوله ( فيه أبو هريرة وابن عباس ) أى يدخل فى الباب حديث أبى هريرة وحديث ابن عباس ، فيحتمل أن يريد أصل الباب فيتناول كلامه كل شئ ورد بما يتعلق بالدجال من حديث المذكورين ، ويحتمل أن يريد خصوص الحديث الذى قبله وهو أن كل نبي أنذر قومه الدجال وهو أقرب ، فما ورد عن أبى هريرة فى ذلك ما تقدم فى ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء من رواية يحيى بن أبى كثير عن أبى سلة عن أبى هريرة « قال النبي ﷺ ألا أحدثكم حديثا عن الدجال ما حدث به نبي قومه ؟ انه أعور ، وانه يحى معه تمثال الجنة والنار ، فالتى يقول انها الجنة هى النار ، واني أنذركم كما أنذر به نوح قومه » وأخرج البزار بسند جيد عن أبى هريرة « سمعت أبا القاسم الصادق المصدوق يقول : يخرج مسيح الضلالة فيبلغ ماشاء الله أن يبلغ من الأرض فى أربعين يوما ، فيلقى المؤمنون منه شدة شديدة » الحديث ، وما ورد فى ذلك من حديث ابن عباس ما تقدم أيضا فى الملائكة من طريق أبى العالية عن ابن عباس فى ذكر صفة موسى عليه السلام وفيه « وذكر أنه رأى الدجال ، ووقع عند أحمد والطبرانى من طريق أخرى عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال فى الدجال « أعور هجان - بكسر أوله وتخفيف الجيم أى أبيض أزهر - كان رأسه أصلة أشبه الناس بعبد العزى بن قطن ، فاما هلك ادلك فان ربكم ليس بأعور » ، وفى لفظ للطبرانى « ضخم فيلسافى

- بفتح الفاء وسكون التحتانية وفتح اللام وبعد الالف نون - أى عظيم الجثة كأن رأسه أغصان شجرة ، يريد أن شعر رأسه كثير متفرق قائم ، أشبه للناس بعبد العزى بن قطن رجل من خراطة ، وفي حديث النوراس بن سمعان عند مسلم والترمذى وابن ماجه ، شاب قلط عينه قائمة ، ولابن ماجه ، « كأنى أشبهه بعبد العزى بن قطن ، وعند البزار من حديث الغلتان بن عاصم ، أجلى الجهة عريض النحر ممسوح العين اليسرى كأنه عبد العزى بن قطن ، وقد تقدم فى ترجمة عيسى سياق نسب عبد العزى بن قطن ، ووقع فى حديث أبى هريرة عند أحمد نحوه لسكن قال ، « كأنه قطن بن عبد العزى ، وزاد « فقال يارسول الله هل يضرنى شبه ؟ قال : لا أت مؤمن وهو كافر ، وهذه الزيادة ضعيفة فان فى سنده المسعودى وقد اختلط والحفوظ أنه عبد العزى بن قطن وأده هلك فى الجاهلية كما قال الزهرى ، والذى قال « هل يضرنى شبه ، هو أكرم بن أبى الجون ، وإنما قاله فى حق عمرو بن لحي كما أخرجه أحمد والحاكم من طريق محمد ابن عمرو عن أبى سامة عن أبى هريرة رفعه « عرضت على النار فرأيت فيها عمرو بن لحي ، الحديث وفيه « وأشبه من رأيت به أكرم بن أبى الجون ، فقال أكرم : يارسول الله أ يضرنى شبه ؟ قال : لا انك مسلم وهو كافر ، فاما الدجال فشبهه بعبد العزى بن قطن وشبه عينه المسرحة بعين أبى يحيى الانصارى كما تقدم والله أعلم ، وفى حديث حذيفة عند مسلم « جنال الشعر ، وهو بضم الجيم وتخفيف الفاء أى كثيره

## ٢٧ - باب لا يدخل الدجال المدينة

٧١٣٢ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : « أن أبا سعيد قال : حدثنا رسول الله ﷺ يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال ، فكان فيما يحدثنا به أنه قال : يأتي الدجال - وهو محرّم عليه أن يدخل نقاب المدينة - فينزل بعض السباع التي تلى المدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل - هو خير الناس - أو من خيار الناس - فيقول : أشهد أنك الدجال فدى حدثنا رسول الله ﷺ حديثه ، فيقول الدجال أرايتم إن قتل هذا ثم أحبيته هل تشكون في الأمر ؟ فيقولون : لا ؛ فيقتله ثم يحويه ، فيقول : وافد ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم ، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه »

٧١٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسعود عن مالك عن نعيم بن عبد الله المجرى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : على أناب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال »

٧١٣٤ - **حدثني يحيى بن موسى** حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا شعيب عن قتادة : « عن أنس بن مالك من النبي ﷺ قال : المدينة بأنيها الدجال فيجد للملائكة يحرسونها فلا يقر بها الدجال ولا الطاعون » إن شاء الله »

قوله ( باب لا يدخل الدجال المدينة ) أى المدينة النبوية ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول قوله « حدثنا النبي

عليه السلام يوما حديثا طويلا عن الدجال ، كذا ورد من هذا الوجه مبهما وقد ورد من غير هذا الوجه عن أبي سعيد ماله يؤخذ منه ما لم يذكر كما في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد أنه يهودى وأنه لا يولد له وأنه لا يدخل المدينة ولا مكة أخرجه مسلم ، وفي رواية عطية عن ابن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال كما تقدم وفيه ، ومعه مثل الجنة والنار ، وبين يديه رجلان ينذران أهل القرى ، كلما خرجا من قرية دخل أوائله ، أخرجه أبو يعلى والبزار وهو عند أحمد بن منيع مطول وسنده ضعيف ، وفي رواية أبي الوداك عن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال أيضا وفيه ، معه من كل لسان ، ومعه صورة الجنة خضراء يجري فيها الماء وصورة النار سوداء تدخن ، **قوله** ( يأتي الدجال ) أى إلى ظاهر المدينة ، **قوله** ( فينزل بعض السباخ ) بكسر الميملة وتخفيف الموحدة جمع سبخة بفتح السين وهى الأرض الرملة التى لا تنبت لموحتها ، وهذه الصفة خارج المدينة من غير جهة الحرة . **قوله** ( التى تلى المدينة ) أى من قبل الشام ، **قوله** ( فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خيار الناس ) في رواية صالح عن ابن شهاب عند مسلم ، أو من خير الناس ، وفي رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مسلم ، فيتوجه قبله رجل من المؤمنين ، فيلقاه مسالخ الدجال فيقولون أو ما تؤمن بربنا ؟ فيقول ما برئنا خفاء ، فينطلقون به إلى الدجال بعد أن يريدوا قتله ، فاذا رآه قال : يا أيها الناس هذا الدجال الذى ذكره رسول الله ﷺ ، وفي رواية عطية ، فيدخل القرى كلها غير مكة والمدينة حرمتا عليه ، والمؤمنون متفرقون فى الأرض ، فيجمعهم الله فيقول رجل منهم : والله لا نطلقن فلا نظرن هذا الذى أنذرناه رسول الله ﷺ ، فيمنعه أصحابه خشية أن يقتل به ، فيسأق حتى إذا أتى أدنى مسلحة من مسالحه أخذوه فسألوه ما شأنه فيقول : أريد الدجال الكذاب ، فيكتبون إليه بذلك فيقول ارسلوا به إلى ، فلما رآه عرفه . **قوله** ( فيقول أشهد أنك الدجال الذى حدثنا رسول الله ﷺ حديثه ) في رواية عطية ، أنت الدجال الكذاب الذى أنذرناه رسول الله ﷺ ، وزاد فيقول له الدجال لتطيعنى فيما أمرك به أو لأشقتك شقتين ، فينادى : يا أيها الناس هذا المسيح الكذاب ، **قوله** ( فيقول الدجال أرايتم ان قتلت هذا ثم أحيتته هل تشكون فى الأمر ؟ فيقولون : لا ) في رواية عطية ، ثم يقول الدجال لأوليائه ، وهذا يوضح أن النبى يحبه بذلك أتباعه ، ويرد قول من قال : ان المؤمنين يقولون له ذلك تقية ، أو مرادهم لا نشك أى فى كفره وبطلان قولك . **قوله** ( فيقتله ثم يحييه ) في رواية أبي الوداك ، فيأمر به الدجال فيشبع فيشبع ظهره وبطنه ضرباً ، فيقول : أما تؤمن بى ؟ فيقول : أنت المسيح الكذاب ، فيؤمر به فيؤشر بالميشار من مغرقه حتى يفرق بين رجله ثم يمشى الدجال بين القطعتين ثم يقول : قم ، فيستوى قائماً ، وفي حديث الثواس بن سميان عند مسلم ، فيدعو رجلاً عثلاً شاباً فيضربه بالسيف فيقطعه جزأتين ، ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه يضحك ، وفي رواية عطية ، فيأمر به فيمد برجليه ثم يأمر بمحديدة فتوضع على عجب ذنبه ثم يشقه شقتين ، ثم قال الدجال لأوليائه : أرايتم إن أحييت لكم هذا ، أستم تعلمون أى ربكم ؟ فيقولون : نعم ، فيأخذ عصا فضرب أحد شقيه فاستوى قائماً فلما رأى ذلك أولياؤه صدقوه وأحبوه وأيقنوا بذلك أنه ربهم ، وعطية ضعيف . قال ابن العربى هذا اختلاف عظيم يعنى فى قتله بالسيف وبالميشار ، قال فيجمع بأنهما رجلان يقتل كلا منهما قتلة غير قتلة الآخر ، كذا قال ، والأصل عدم التعدد ، ورواية الميشار تفسر رواية الضرب بالسيف ، فلعل السيف كان فيه فول فصار كالميشار وأراد المبالغة فى تعذيبه بالقتلة المذكورة ، ويكون قوله د فضربه بالسيف ، مفسراً لقوله أنه نشره وقوله

مرة واحدة ، زاد في رواية عطية ، فأخذ يديه ورجليه فألقى في النار وهي غبراء ذات دخان .  
 ذلك « فيأخذ يديه ورجليه فيقذف به فيحسب الناس أنه قد قذفه الى النار وإنما ألقى في الجنة »  
 عطية ، قال رسول الله ﷺ : ذلك الرجل أقرب أمتي مني وأرفعهم درجة ، وفي رواية أبي الوداك  
 شهادة عند رب العالمين ، ووقع عند أبي يعلى وعبد بن حميد من رواية حجاج بن أرطاة عن عطية أنه  
 ثلاث مرات ثم يعود ليذبحه الرابعة فيضرب الله على حلقه بصفيحة نحاس فلا يستطيع ذبحه ، والأول هو  
 ، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو رفعه في ذكر الدجال « يدعو برجل لا يسلطه الله إلا عليه » فذكر  
 اية أبي الوداك وفي آخره « فيؤى اليه بسيفه فلا يستطيعه فيقول : أخروه عني » وقد وقع في حديث عبد  
 بن معمر ثم يدعو برجل فيما يرون فيؤمر به فيقتل ثم يقطع أعضائه كل عضو على حدة فيفترق بينها حتى يراه  
 م يجمعها ثم يضرب بعصاه فإذا هو قائم فيقول : أنا الله الذي أميت وأحيى ، قال وذلك كله سحر سحر  
 من ليس يعمل من ذلك شيئاً » وهو سند ضعيف جدا . وفي رواية أبي يعلى من الزيادة « قال أبو سعيد  
 ذلك الرجل عمر بن الخطاب لما تعلم من قوته وجلده » ووقع في صحيح مسلم عقب رواية عبيد الله بن عبد  
 تبة « قال أبو اسحق : يقال ان هذا الرجل هو الخضر ، كذا أطلق فظن القرطبي أن أبا اسحق المذكور هو  
 أحد الثقات من التابعين ولم يصب في ظنه فان السند المذكور لم يجر لأبي اسحق فيه ذكر ، وإنما أبو  
 نى قال ذلك هو ابراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد راوى صحيح مسلم عنه كما جرم به عياض والنووى وغيرهما  
 ذلك القرطبي في تذكرته أيضاً قبل ، فكان قوله في الموضوع الثاني السبعى سبق قلم ، ولعل مستنده في ذلك  
 بر في جامعه بعد ذكر هذا الحديث « قال معمر بلغني أن الذي يقتل الدجال الخضر » وكذا أخرجه ابن حبان  
 ، عبد الرزاق عن معمر قال « كانوا يرون أنه الخضر » وقال ابن العربي سمعت من يقول : ان الذي يقتله  
 ر الخضر ، وهذه دعوى لا برهان لها . قلت : وقد تمسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في صحيحه من  
 ، عبيدة بن الجراح رفعه في ذكر الدجال ، لعله أن يدركه بعض من رأى أو سمع كلامي ، الحديث .  
 ليه قوله في رواية لمسلم تقدم التنبيه عليها « شاب ممتلئ شبابا ، ويمكن أن يجاب بأن من جملة خصائص  
 ، لا يزال شابا ، ويحتاج الى دليل . الحديث الثاني حديث نعيم عن أبي هريرة « على انقاب المدينة ملائكة »  
 مه في فضائل المدينة أواخر « كتاب الحج » وتقدم هناك من حديث أنس « ليس من بلد الا سيطوه الدجال  
 المدينة » وكذا وقع في حديث جابر « يسبح في الأرض أربعين يوما يرد كل بلدة غير هاتين البلدين مكة  
 حرمهما الله تعالى عليه يوم من أيامه كالسنة ويوم كالشهر ويوم كالجمعة وبقية أيامه كأيامكم هذه » أخرجه  
 هو عند أحمد بنحوه بسند جيد وانظروا تطوى له الأرض في أربعين يوما إلا ما كان من طيبة » الحديث  
 . مسلم من حديث النواس بن سميان بلفظ « قلنا يا رسول الله فما لبسه في الأرض ؟ قال : أربعون يوما »  
 اد « قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كالسنة يكفيننا فيه صلاة يوم ، قال : لا أقدروا له قدره . قلنا :  
 نه وما لإسراعه في الأرض ؟ قال : كالغيث استدبرته الريح » وله عن عبد الله بن عمرو « يخرج الدجال في  
 ن أربعين ، لا أدري أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين عاما » الحديث ، والجزم بأنها أربعون  
 على هذا التردد ، ففقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ « يخرج - يعني

عليه ولا يتسلط عليه مرة واحدة » زاد في رواية عطية « فأخذ يديه ورجليه فألقى في النار وهي غبراء ذات دخان وفي رواية أبي الوداك « فأخذ يديه ورجليه فيقذف به فيحسب الناس أنه قدذفه الى النار وإنما ألقى في الجنة » زاد في رواية عطية « قال رسول الله ﷺ : ذلك الرجل أقرب أمتي مني وأرفعهم درجة » وفي رواية أبي الوداك « هذا أعظم شهادة عند رب العالمين » ووقع عند أبي يعلى وعبد بن حميد من رواية حجاج بن أرطاة عن عطية أنه « يذبح ثلاث مرات ثم يعود ليذبحه الرابعة فيضرب الله على حلقه بصنيحة نحاس فلا يستطيع ذبحه ، والأول هو الصواب . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو رفعه في ذكر الدجال « يدعو برجل لا يسلطه الله إلا عليه » فذكر نحو رواية أبي الوداك وفي آخره « فيؤى إليه بسيفه فلا يستطيعه فيقول : أخروه عني » وقد وقع في حديث عبد الله بن معتمر ثم يدع برجل فيما يرون فيؤمر به فيقتل ثم يقطع أعضاده كل عضو على حدة فيفرق بينها حتى يراه الناس ثم يجمعها ثم يضرب بعصا فإذا هو قائم فيقول : أنا الله الذي أميت وأحيى ، قال وذلك كله سحر سحر أعين الناس ليس يعمل من ذلك شيئاً » وهو سند ضعيف جدا . وفي رواية أبي يعلى من الزيادة « قال أبو سعيد كنا نرى ذلك الرجل عمر بن الخطاب لما نعلم من قوته وجلده » ووقع في صحيح مسلم رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « قال أبو اسحق : يقال ان هذا الرجل هو الخضر » كذا أطلق فظن القرطبي أن أبا اسحق المذكور هو السبيعي أحد الثقات من التابعين ولم يصب في ظنه فان السند المذكور لم يجر لأبي اسحق فيه ذكر ، وإنما أبو اسحق الذي قال ذلك هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد راوى صحيح مسلم عنه كما جرم به عياض والنووي وغيرهما وقد ذكر ذلك القرطبي في تذكرته أيضاً قبل ، فكان قوله في الموضع الثاني السبيعي سبق قلم ، ولعل مستنده في ذلك ما قاله معمر في جامعه بعد ذكر هذا الحديث « قال معمر بلغني أن الذي يقتل الدجال الخضر » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرزاق عن معمر قال « كانوا يرون أنه الخضر » وقال ابن العري سمعت من يقول : ان الذي يقتله الدجال هو الخضر ، وهذه دعوى لا برهان لها . قلت : وقد تمسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عبيدة بن الجراح رفعه في ذكر الدجال « لعله أن يدركه بعض من رآني أو سمع كلامي » الحديث . ويعكر عليه قوله في رواية لمسلم تقدم التنبيه عليها « شاب عتلى شبابا » ويمكن أن يحاج بأن من جملة خصائص الخضر أن لا يزال شابا ، ويحتاج الى دليل . الحديث الثاني حديث نعيم عن أبي هريرة « على انقاب المدينة ملائكة » تقدم شرحه في فضائل المدينة أو آخر « كتاب الحج » وتقدم هناك من حديث أنس « ليس من بلد الا سيظوه الدجال إلا مكة والمدينة » وكذا وقع في حديث جابر « يسيح في الأرض أربعين يوما يرد كل بلدة غير هاتين البلدين مكة والمدينة حرمهما الله تعالى عليه يوم من أيامه كالسنة ويوم كالشهر ويوم كالجمعة وبقية أيامه كأيامكم هذه » أخرجه الطبراني وهو عند أحمد بن حنبل بسند جيد وانظله « تطوى له الأرض في أربعين يوما إلا ما كان من طيبة » الحديث وأصله عند مسلم من حديث النواس بن سميان بلفظ « قلنا يا رسول الله فما لبسه في الأرض ؟ قال : أربعون يوما » فذكره وزاد « قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كالسنة يكفينا فيه صلاة يوم » قال : لا أقدر له قدره . قلنا : يا رسول الله وما لإسراعه في الأرض ؟ قال : كالغيث استدبرته الريح » وله عن عبد الله بن عمرو « يخرج الدجال في أمتي فيمكت أربعين ، لا أدرى أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين عاما » الحديث ، والجزم بأنها أربعين يوما مقدم على هذا التردد ، ففسد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ « يخرج - يعني

الرجال - فيمكث في الأرض أربعين صباحاً يرد فيها كل منهل إلا السكبة والمدينة وبيت المقدس ، الحديث ووقع في حديث سمرة المشار إليه قبل ، يظهر على الأرض كلها إلا الحرمين وبيت المقدس فيحصر المؤمنين فيه ثم يهلكه الله ، وفي حديث جنادة بن أبي أمية ، أتينا رجلاً من الانصار من الصحابة قال قام فينا رسول الله ﷺ فقال : أنذركم المسيح ، الحديث وفيه ، يمكث في الأرض أربعين صباحاً ، يبلغ سلطانه كل منهل ، لا يأتى أربعة مساجد السكبة ومسجد الرسول ومسجد الأقصى والطور ، أخرجه أحمد ورجاله ثقات . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( يأتها الرجال ) أى المدينة ( فيجد الملائكة يحرسونها ) في حديث مجن بن الأدرع عند أحمد والحاكم في ذكر المدينة ، ولا يدخلها الرجال ان شاء الله كلما أراد دخولها تلقاه بكل نقب من أنقابها ملك مصلت سيفه يمنعه عنها ، وعند الحاكم من طريق أبي عبد الله القراط سمعت سعد بن مالك وأبا هريرة يقولان ، قال رسول الله ﷺ اللهم بارك لأهل المدينة ، الحديث وفيه ، إلا ان الملائكة مشتبهة بالملائكة ، على كل نقب من أنقابها ملك يحرسها لا يدخلها الطاعون ولا الرجال ، قال ابن العربي : يجمع بين هذا وبين قوله ، على كل نقب ملكان ، أن سيف أحدهما مسلول والآخر بخلافه . قوله ( فلا يقربها الرجال ولا الطاعون ان شاء الله ) قيل هـ . هذا الاستثناء محتمل للتعليق ومحتمل للترك وهو أولى ، وقيل انه يتعلق بالطاعون فقط وفيه نظر ، وحديث مجن بن الأدرع المذكور آنفاً يؤيد أنه لكل منهما . وقال القاضي عياض : في هذه الأحاديث حجة لأهل السنة في صحة وجود الرجال وأنه شخص معين يبتلى الله به العباد ويقدره على أشياء كاحياء الميت الذى يقتله وظهور الخصب والانهار والجنة والنار واتاع كنوز الأرض له وأمره السماء فتمطر والأرض فتنبث وكل ذلك بمشيئة الله ، ثم يعجزه الله فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ، ثم يبطل أمره ويقتله عيسى بن مريم وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية فانكروا وجوده وردوا الأحاديث الصحيحة ، وذهب طوائف منهم كالجبائي إلى أنه صحيح الوجود لكن كل الذى معه مخاريق وخيالات لا حقيقة لها ، وألجأهم إلى ذلك أنه لو كان ماعنه بطريق الحقيقة لم يوثق بمعجزات الانبياء ، وهو غلط منهم لأنه لم يدع النبوة فتكون الخوارق تدل على صدقه ، وانما ادعى الالهية وصورة حاله تكذبه لعجزه ونقصه فلا يغتر به الارعاع الناس إما لشدة الحاجة والفاقة وإما تقية وخوفاً من أذاه وشره مع سرعة مروره في الأرض فلا يمكن حتى يتأمل الضعفاء حاله ، فن صدقه في تلك الحال لم يلزم منه بطلان معجزات الانبياء ، ولهذا يقول له الذى يحويه بعد أن يقتله ، ما ازددت فيك إلا بصيرة . قلت : ولا يعمر على ذلك ماورد في حديث أبي أمامة عند ابن ماجه أنه ، يبدأ فيقول أنا نبي ، ثم ينثني فيقول أنا ربكم ، فانه يحمل على انه ، انما يظهر الخوارق بعد قوله الثانى . ووقع في حديث أبي أمامة المذكور ، وان من فتنته ان يقول للأعرابي : أرأيت ان بعثت لك أباك وأملك أنشهد أنى ربك ؟ فيقول نعم ، فيمثل له شيطانان في صورة أبيه وأمه يقولان له : يا بنى اتبعه فانه ربك ، وان من فتنته أن يمر بالحى فيكذبونه فلا تبقى لهم سائمة الا هلكت ، ويمر بالحى فيصدقونه فيأمر السماء أن تمطر والأرض أن تلبث فتمطر وتنبث حتى تروح مواشيهم من يومهم ذلك أسمن ما كانت وأعظم وامدة خواصر وأدرة ضروعا ،

## ٢٨ - باب يا جوج ويا جوج

٧١٣٥ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري . **حدثنا** إسماعيل **حدثني** أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة **حدثته** عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب ابنة جحش أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوماً فزماً يقول : لا إله إلا الله ، ويل للعرب ، من شرٍ قد افتقر . ففتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه - **وحلق** بأصبعه الإبهام والتي تليها - قالت زينب ابنة جحش : فقلت يا رسول الله ، انهم لك وفيذا الصالحون ؟ قال : نعم ، إذا كثرت الخبث .

٧١٣٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يفتح الردم - ردم يأجوج ومأجوج - مثل هذه ، وعقد وهيب تسعين

قوله ( باب يأجوج ومأجوج ) تقدم شيء من خبرهم في ترجمة ذى القرنين من أحاديث الأنبياء وأنهم من بنى آدم ثم بنى يافث بن نوح . وبه جرم وهب وغيره ، وقيل أنهم من الترك قاله الضحاك ، وقيل يأجوج من الترك ومأجوج من الديلم وعن كعب : هم من ولد آدم من غير حواء وذلك أن آدم نام فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق منها يأجوج ومأجوج ، ورد بأن النبي لا يحتلم ، وأجيب عنه بأن المنى أن يرى في المنام أنه يجامع فيحتمل أن يكون دفع الماء فقط وهو جائز كما يجوز أن يبول ، والأول المعتمد ، ولما فإن كانوا حين الطوفان ويأجوج ومأجوج بغير همر لأكثر القراء ، وقرأ عاصم بالهمزة الساكنة فيهما وهى لغة بنى أسد ، وقرأ العجاج وولده رؤية أجوج بهمزة بدل الياء وهما اسمان أعجميان عند الأكثر منعاً من الصرف للعلمية والعجمة . وقيل بل عريان ، واختلف في اشتقاقهما ف قيل من أجيح النار وهو التهابها ، وقيل من الأجة بالتشديد وهى الاختلاط أو شدة الحر وقيل من الأجاج وهو سرعة العدو ، وقيل من الأجاج وهو الماء الشديد الملوحة ، ووزنهما يفعول ومفعول وهو طاهر قراءة عاصم وكذا الباقيين أن كانت الألف مسهلة من الهمزة . ف قيل فاعول من يج مسج ، وقيل مأجوج من ماج إذا اضطرب ، ووزنه أيضاً مفعول قاله أبو حاتم ، قال والأصل موجد ، وجميع ما ذكر من الاشتقاق مناسب لحالهم ، ويؤيد الاشتقاق وقول من جملة من ماج إذا اضطرب قوله تعالى ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ وذلك حين يخرجون من السد ، وجاء في صفتهم ما أخرجه ابن عدى وابن أبي حاتم والطبراني في « الأوسط » ، وابن مردويه من حديث حذيفة رفعه قال « يأجوج أمة ومأجوج أمة كل أمة أربعمائة ألف لا يموت الرجل منهم حتى ينظر إلى ألف ذكر من صلبه كلهم قد حمل السلاح » وهو من رواية يحيى بن سعيد العطار عن محمد ابن اسحق عن الأعشى ، والعطار ضعيف جدا ، ومحمد بن اسحق قال ابن عدى ليس هو صاحب المغازى بل هو العكاشى ، قال والحديث موضوع ، وقال ابن أبي حاتم منكر ، قلت : لكن لبعضه شاهد صحيح أخرجه ابن حبان من حديث ابن مسعود رفعه ، أن يأجوج ومأجوج أقل ما يترك أحدهم لصلبه ألفاً من الذرية » وللنسائي من رواية عمرو بن أوس عن أبيه رفعه « أن يأجوج ومأجوج يجامعون ماشاءوا ولا يموت رجل منهم إلا ترك من ذريته ألفاً فصاعداً » وأخرج الحاكم وابن مردويه من طريق عبد الله بن عمرو أن يأجوج ومأجوج من ذرية آدم ،



ووراهم ثلاث أمم ، ولن يموت منهم رجل إلا ترك من ذريته ألفا فصاعدا ، وأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عبد الله بن سلام مثله ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق عبد الله بن عمرو قال : الجن والإلس عشرة أجزاء ، فقسمة أجزاء يأجوج ومأجوج وجزء سائر الناس ، ومن طريق شريح بن عبيد عن كعب قال : هم ثلاثة أصناف صنف أجسادهم كالآرز بفتح الهمزة وسكون الراء ثم زاي هو شجر كبار جدا ، وصنف أربعة أذرع في أربعة أذرع وصنف يفتشون آذانهم ويلتحفون بالآخرى . ووقع نحو هذا في حديث حذيفة . وأخرج أيضا هو والحاكم عن طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس يأجوج ومأجوج شبرا وشبرا وشبرين وشبرين وأطولهم ثلاثة أشبار وهم من ولد آدم ومن طريق أبي هريرة رفعه : ولد لنوح سام وحام ويافث ، فولد لسام العرب وفارس والروم ، وولد لحام القبط والبربر والسودان ، وولد ليافث يأجوج ومأجوج والترك والصقالية ، وفي سنده ضعف . ومن رواية سعيد بن بشير عن قتادة قال : يأجوج ومأجوج ثنتان وعشرون قبيلة ، بنى ذو القرنين السد على إحدى وعشرين د ، وكانت منهم قبيلة غائبة في الغزو وهم الأتراك فبقوا دون السد . وأخرج ابن مردويه عن طريق السدي قال : الترك سرية من سرايا يأجوج ومأجوج خرجت تغير لجماء ذو القرنين فبنى السد فبقوا خارجا . ووقع في « فتاوى الشيخ محي الدين » ، يأجوج ومأجوج من أولاد آدم لا من حواء عند جماهير العلماء فيكون إخواننا لأب كذا قال ولم نر هذا عن أحد من السلف إلا عن كعب الأحبار ، ويرده الحديث المرفوع أنهم من ذرية نوح ونوح من ذرية حواء قطعا .

**قوله** ( وحدثنا اسماعيل ) هو ابن أويس عبد الله الأصمعي ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال . ومحمد بن أبي عتيق نسب لجده وهو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، وهذا السند كله مدنيون ، وهو أنزل من الذي قبله بدرجتين ، ويقال أنه أطول سندنا في البخاري فانه تساعى ، وغفل الزركشي فقال : فيه أربع نسوة محاييات ، وليس كما قال ، بل فيه ثلاثة كما قدمت لإيضاحه في أوائل الفتن في باب قول النبي ﷺ ويل للعرب ، وذكرت هناك الاختلاف على سفيان بن عيينة في زيادة حبيبة بنت أم حبيبة في الإسناد . **قوله** ( أن النبي ﷺ دخل عليها يوما فزعا ) بفتح الفاء وكسر الزاي د في رواية ابن عيينة « استيقظ النبي ﷺ من النوم محمرا وجهه يقول ، فيجمع على أنه دخل عليها بعد أن استيقظ النبي ﷺ فزعا ، وكانت حمرة وجهه من ذلك الفزع ، وجمع بينهما في رواية سليمان بن كثير عن الزهري عند أبي عوانة فقال ، فزعا محمرا وجهه . **قوله** ( ويل للعرب من شر قد اقترب ) خص العرب بذلك لأنهم كانوا حينئذ معظم من أسلم ، والمراد بالشر ما وقع بعده من قتل عثمان ، ثم توالت الفتن حتى صارت العرب بين الأمم كالقصة بين الأكلة كما وقع في الحديث الآخر « يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها » وأن المخاطب بذلك العرب ، قال القرطبي : ويحتمل أن يكون المراد بالشر ما أشار إليه في حديث أم سلمة « ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا أنزل من الخزائن » فأشار بذلك إلى الفتوح التي فتحت بعده فكثرت الأموال في أيديهم فوقع التنافس الذي جر الفتن ، وكذلك التنافس على الإمرة ، فإن معظم ما أنكره على عثمان تولية أقاربه من بني أمية وغيرهم حتى أفضى ذلك أن قتله ورتب على قتله من القتال بين المسلمين ما اشتهر واستمر . **قوله** ( فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج ) المراد بالردم السد الذي بناه ذو القرنين ، وقد قدمت صفته في ترجمته من أحاديث الأنبياء . **قوله** ( مثل هذه وحلق بأصبعيه الإبهام والتي تليها ) أي جعلهما مثل الحلقة ، وقد تقدم في رواية سفيان بن عيينة « وعقد سفيان تسعين أو مائة » وفي رواية

سليمان بن كثير عن الزهري عند أبي عرانة وابن مردويه مش هذه ، وعقد تسعين ، ولم يعين الذي عقد أيضا ، وفي رواية مسلم عن عمرو الناقد عن ابن عيينة ، وعقد سفيان عشرة ، ولابن حبان من طريق شريح بن يونس عن سفيان ، وحلق بيده عشرة ، ولم يعين أن الذي حلق هو سفيان ، وأخرجه من طريق يونس عن الزهري بدون ذكر العقد ، وكذا تقدم في علامات النبوة من رواية شعيب وفي ترجمة ذي القرنين من طريق عقيل ، وسيأتي في الحديث الذي بعده ، وعقد وهيب تسعين ، وهو عند مسلم أيضا ، قال عياض وغيره : هذه الروايات متفقة إلا قوله عشرة . قلت : وكذا التمسك في المائة لأن صفاتها عند أهل المعرفة بعقد الحساب مختلفة وإن اتفقت في أنها تشبه الحلقة ، فقد اشتهر أن يحمل طرف السبابة اليمنى في باطن طى عقدة الإبهام العليا وعقد التسعين أن يجعل طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضمها ضمًا محكمًا بحيث تنطوي عقداتها حتى تصبح مثل الحية المطوقة . ونقل ابن التين عن الداودي أن صورته أن يجعل السبابة في وسط الإبهام ، ورده ابن النين بما تقدم فانه المعروف وعقد المائة مثل عقد التسعين لكن بالخصر اليسرى . فعلى هذا فالتسعون والمائة متقاربان ، ولذلك وقع فيما شك . وأما العشرة فمغيرة لها . قال القاضى عياض : لعل حديث أبي هريرة متقدم فراد الفتح بعده القدر المذكور في حديث زينب . قلت : وفيه نظر لأنه لو كان الوصف المذكور من أصل الرواية لاتفق وأكثر من رواية من روى عشرة ، وإذا اتحد مخرج الحديث ابن عيينة ورواية من روى عنه تسعين أو مائة اتفق وأكثر من رواية من روى عشرة ، وإذا اتحد مخرج الحديث ولا سيما في أواخر الاسناد بعد الحمل على التعدد جدا . قال ابن العربي : في الإشارة المذكورة دلالة على أنه عليه السلام كان يعلم عقد الحساب حتى أشار بذلك أن يعرفه وليس في ذلك ما يعارض قوله في الحديث الآخر « أنا أمة لا نحسب ولا نكتب » فان هذا إنما جاء لبيان صورة معينة خاصة . قلت : والاولى أن يقال المراد بنى الحساب ما يتعاناها أهل صناعته من الخرج والملاكمة والضرب ونحو ذلك . ومن ثم قال « ولا نكتب » وأما عقد الحساب فانه اصطلاح للعرب تواضعوه بينهم ليستغنوا به عن التلغظ ، وكان أكثر استعمالهم له عند المساومة في البيع فيضع أحدهما يده في يد الآخر فيتمهمان المراد من غير تلفظ لفصد ستر ذلك عن غيرهما ممن يحضرهما ، فشبّه عليه السلام قدر مافتح من السد بصنعة معروفة عندهم ، وقد أكثر الشعراء التشبيه بهذه العقود ومن ظريف ما وقفت عليه من النظم في ذلك قول بعض الأدباء :-

رب برغوث ليلة بت منه وفؤادى فى قبضة التسعين  
أسرته يد الثلاثين حتى ذاق طعم الحمام فى السبعين

وعند الثلاثين أن يضرب الإبهام الى طرف السبابة مثل من يمسك شيئاً لطيفاً كالابرة وكذلك البرغوث ، وعقد السبعين أن يجعل طرف طير الإبهام بين عقدى السبابة من باطنها ويلوى طرف السبابة عليها مثل ناقد الدينار عند النقد ، وقد جاء في خبر مرفوع « ان ياجوج ومأجوج يحفرون السد كل يوم ، وهو فيما أخرجه الترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وصحاحه من طريق قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة رفعه في السد » يحفرونه كل يوم حتى اذا كادوا يخرقونه قال الذى عليهم ارجعوا فستخرقونه غدا فيعيده الله كأشد ما كان ، حتى اذا بلغ مدتهم ، أراد الله أن يعيدهم قال اسمى عليهم ارجعوا فستخرقونه غدا ان شاء الله واستثنى ، قال فيرجعون فيجدونه كهيئته

حين تركوه فيخرجونه فيخرجون على الناس ، الحديث . قلت : أخرجه الترمذى والحاكم من رواية أبي عوانة وعبد بن حميد من رواية حماد بن سلية وابن حبان من رواية سليمان التيمي كلهم عن قتادة ورجاله رجال الصحيح إلا أن قتادة مدلس ، وقد رواه بعضهم عنه فادخل بينهما واسطة أخرجه ابن مردويه ، لكن وقع التصريح في رواية سليمان التيمي عن قتادة بأن أبا رافع حدثه وهو في صحيح ابن حبان ، وأخرجه ابن ماجه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال « حدث أبو رافع » وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه عبد بن حميد من طريق عاصم عن أبي صالح عنه لسكنه موقوف « قال ابن العربي : في هذا الحديث ثلاث آيات : الأولى أن الله منعهم أن يوالوا الحفر ليلا ونهارا ، الثانية منعهم أن يحاولوا الرق على السد بسلم أو آلة فلم يلهمهم ذلك ولا علمهم إياه ويحتمل أن تكون أرضهم لا خشب فيها ولا آلات تصلح لذلك . قلت : وهو مردود ، فإن في خبرهم عند وهب في المبتدأ أن لهم أشجارا وزروعا وغير ذلك من الآلات فالأول أولى . وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق ابن عمرو بن أوس عن جده رفته « أن ياجوج ومأجوج لهم نساء يجامعون ماشاءوا وشجر يلقحون ماشاءوا ، الحديث . الثالثة أنه صدمهم عن أن يقولوا إن شاء الله حتى يجيء الوقت المحدود . قلت : وفيه أن فيهم أهل صناعة وأهل ولاية وسلطنة ورعية تطيع من فوقها ، وأن فيهم من يعرف الله ويقر بقدرته ومشيتته ، ويحتمل أن تكون تلك الكلمة تجري على لسان ذلك الوالى من غير أن يعرف معناها فيحصل المقصود ببركتها . وقد أخرج عبد بن حميد من طريق كعب الأحبار نحو حديث أبي هريرة وقال فيه « فإذا بلغ الأمر ألقى على بعض ألسنتهم نأى أن شاء الله غدا فنفرغ منه ، وأخرج ابن مردويه من حديث حذيفة نحو حديث أبي هريرة وفيه « فيصبحون وهو أقوى منه بالأمس حتى يسلم رجل منهم حين يريد الله أن يبلغ أمره فيقول المؤمن غدا نفتحه إن شاء الله ، فيصبحون ثم يندون عليه فيفتح ، الحديث وسنده ضعيف جدا . قوله ( قالت زينب بنت جحش ) هذا يخص رواية سليمان بن كثير بلفظ « قالوا أنك » ويعين أن اللفظ بهذا السؤال هي زينب بنت جحش راوية الحديث . قوله ( أنك ) بكسر اللام في رواية يزيد بن الأصم عن ميمونة عن زينب بنت جحش في نحو هذا الحديث « فرج الليلة من ردم ياجوج ومأجوج فرجة ، قلت : يارسول الله أيعذبنا الله وفينا الصالحون ؟ » قوله ( وفينا الصالحون ) كأنها أخذت ذلك من قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ . قوله ( قال : نعم ) إذا كثر الخبث ( بفتح المعجمة والموحدة ثم مثناة ، فسروه بالزنا وبأولاد الزنا وبالفسوق والفجور ، وهو أولى لأنه قابله بالصلاح . قال ابن العربي : فيه البيان بأن الخبير يهلك بهلاك الشرير إذا لم يغير عليه خبثه ، وكذلك إذا غير عليه لكن حيث لا يجرى ذلك ويصر الشرير على عمله السيئ ؛ ويفشو ذلك ويكثر حتى يعم الفساد فيهلك حينئذ القليل والكثير ، ثم يحشر كل أحد على نيته . وكأنها فهمت من فتح القدر المذكور من الردم أن الأمر ان تهادى على ذلك اتسع الحرق بحيث يخرجون ، وكان عندها علم أن في خروجهم على الناس إهلاكا عاما لهم وقد ورد في حالهم عند خروجهم ما أخرجه مسلم من حديث النواس بن سمعان بعد ذكر الدجال وقتله على يد عيسى قال « ثم يأتيه قوم قد عصمهم الله من الدجال فيمسح وجوههم ويحدثهم بدرجاتهم في الجنة ، فبينما هم كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى أنى قد أخرجت عبادا لي لا يدان لأحد بقتالهم ففرز عبادي إلى الطور ، ويبعث الله ياجوج ومأجوج فيمر أوائهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها ويمر آخرهم فيقولون : لقد كان بهذه مرة ماء ، ويحصر عيسى نبي الله وأصحابه حتى يكون رأس

الثور لأحدهم خيرا من مائة دينار . فيرغب عيسى بن الله وأصحابه الى الله فيرسل عليهم النعف - بفتح النون والغس المعجمة ثم فاء - في رقابهم فيصيحون فرسى ، بفتح الفاء وسكون الراء بعدها ميملة مقصور كوت نفس واحدة ؛ ثم يهبط عيسى بن الله وأصحابه الى الارض فلا يجدون في الارض موضع شبر الا ملأه زهمهم ونقمتهم ، فيرغب بن الله عيسى وأصحابه الى الله . فيرسل طيرا كأعناق البخت فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله ، ثم يرسل الله مطرا لا يمكن منه مدر ولا وبر . فيعسل الارض حتى يتركها كالزلفة . ثم يقال للارض أنبقي ثمرتك وردى بركتك . فيومش تاكل العصابة من الرمالة ويسمظون تحتها . فيبيناهم كذلك إذ بعث الله ريحا طيبة فنأخذهم تحت آبابهم فتقبض روح كل مؤمن ومسلم . فيبقى شرار الناس يتهاجرون تهاجر الحمر ، فعليهم تقوم الساعة . قلت : والزلفة بفتح الزاى واللام وقيل بتسكينها وقيل بالقاف هي المرأة بكسر الميم ، وقيل المصنع الذي يتخذ لجمع الماء ، والمراد أن الماء يعم جميع الارض فينظفها حتى تصير بحيث يرى الرائي وجهه فيها . وفي رواية لمسلم أيضا فيقولون لقد قتلنا من في الارض ، هلم فلنقتل من في السماء . فيرمون بنشابهم الى السماء فيردها الله عليهم مخضوبة دما ، وأخرج الحاكم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نحوه في قصة يأجوج ومأجوج وسنده صحيح ، وعند عبد بن حميد من حديث عبد الله بن عمرو . فلا يمترون بشيء الا أهلسكره ، ومن حديث أبي سعيد رفعه . يفتح يأجوج ومأجوج فيعمون الارض ، وتنحاز منهم المسلمون فيظهرون على أهل الارض ؛ فيقول قائلهم : هؤلاء أهل الارض قد فرغنا منهم فيز آخر حربته الى السماء فترجع مخضبة بالدم ، فيقولون قد قتلنا أهل السماء ، فبيناهم كذلك إذ بعث الله عليهم دواب ككتف الجراد فتأخذ بأعناقهم فيموتون موت الجراد يركب بعضهم بهضا . الحديث الثاني ، قوله ( وهيب ) هو ابن خالد ، وابن طاوس هو عبد الله ، قوله ( يفتح الردم ) كذا هنا ، وتقدم في ترجمة ذى القرنين عن مسلم بن ابراهيم عن وهيب فتح بضم الفاء وكسر المثناة وهي رواية أحمد عن عفان عن وهيب . قوله ( مثل هذه وعقد وهيب تسعين ) أخرجه أبو عوانة من طريق أحمد بن اسحق الحضرمي عن وهيب فقال فيه . وعقد تسعين ، ولم يعين الذي عقد فأوهم أنه مرفوع ، وقد تبين من رواية عفان ومن واقفه أن الذي عقد تسعين هو وهيب ؛ وهو موافق لما تقدم في حديث أم حبيبة من رواية شريح بن يونس عند ابن حبان ، وسبق الكلام على ذلك مفصلا ، وقد جاء عن أبي هريرة مثل أول حديث أم حبيبة لكن فيه زيادة رواها الأعمش عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال الأعمش لا أراه الا قد رفعه . ويل للعرب من شر قد اقترب ، أفلح من كف يده . قال أحمد : حدثنا محمد بن عبيد حدثنا الأعمش بهذا ، قال ووقفه أبو معاوية يعني عن الأعمش بهذا السند عن أبي هريرة

( خاتمة ) : اشتمل « كتاب الفتن » من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديث ، الموصول منها سبعة وثمانون والباقية معانيق ومتابعات . المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانون والخالص لإحدى وعشرون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن مسعود وشر الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء . وحديث أنس . ولا يأتي زمان الا والذي بعده شر منه . وحديث عمار وابن مسعود في قصة الجمل ، وحديث أبي برزة في الإنكار على من يقاتل للدين ، وحديث حذيفة في المنافقين ، وحديثه في النفاق ، وحديث أنس في المدينة لا يدخلها الدجال ولا الطاعون ان شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم خمسة عشر أثرا ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٣ - كتاب الأحكام

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأحكام ) كذا للجميع ، وسقط لفظ « باب » بعده لغير أبي ذر والأحكام جمع حكم ، والمراد بيان آداب وشروطه ، وكذا الحاكم ويتناول لفظ الحاكم الخليفة والقاضي ، فذكر ما يتعلق بكل منهما . والحكم الشرعي عند الأصوليين خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المسكفين بالافتضاء أو التخيير ومادة الحكم من الأحكام وهو الاتقان للشيء ومنعه من العيب

### ١ - باب قول الله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾

٧١٣٧ - **حديثنا** عهدنا أخبرنا عهدنا عن يونس عن زهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه « سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول أن رسول الله ﷺ قال : مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي ،

٧١٣٨ - **حديثنا** إسماعيل حدثني مالك عن عبد الله بن دينار « من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : ألا تكلم راعٍ وكلبكم مسئول عن رعيته قال الإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسئولة عنهم ، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه ، ألا فكلمكم راعٍ وكلبكم مسئول عن رعيته ،

**قوله** ( باب قول الله تعالى : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) في هذا إشارة من المصنف إلى ترجيح القول الصائر إلى أن الآية نزلت في طاعة الأمراء ، خلافا لمن قال نزلت في العلماء ، وقد رجح ذلك أيضا الطبري ، وتقدم في تفسيرها في سورة النساء بسط القول في ذلك . وقال ابن عيينة : سألت زيد بن أسلم عنها ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال : اقرأ ما قبلها تعرف ، فقرأت ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ؛ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ الآية فقال : هذه في الولاية ، والنكتة في إعادة العامل في الرسول دون أولى الأمر مع أن المطاع في الحقيقة هو الله تعالى كونه الذي يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة ، فكان التقدير أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن ، وأطيعوا الرسول فيما بين لكم من القرآن وما ينصه عليكم من السنة . أو المعنى أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته ، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن . ومن بديع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بني أمية لما قال له : أليس الله أمركم أن تطيعونا في قوله ﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ فقال له : أليس قد نزع عنكم - يعني الطاعة - إذا خالفتم الحق بقوله ﴿ فَمَنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ قال الطبري :

أعاد الفعل في قوله **﴿** وأطيعوا الرسول **﴾** إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة ؛ ولم يعده في أولى الأمر لإشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته . ثم بين ذلك بقوله **﴿** فإن تنازعتم في شئ **﴾** كأنه قيل فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما تخالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( من أطاعني فقد أطاع الله ) هذه الجملة منتزعة من قوله تعالى **﴿** من يطع الرسول فقد أطاع الله **﴾** أي لأن لا أمر إلا بما أمر الله به . فمن فعل ما أمره به فأنما أطاع من أمرني أن أمره ، ويحتمل أن يكون المعنى لأن الله أمر بطاعتي فمن أطاعني فقد أطاع أمر الله له بطاعتي ، وفي المعصية كذلك . والطاعة هي الإتيان بالمأمور به والانتها عن المنهى عنه ، والعصيان مخالفه . **قوله** ( ومن أطاع أميري فقد أطاعني ) في رواية همام والأعرج وغيرهما عند مسلم . ومن أطاع الأمير ، ويمكن رد اللاتين للمعنى واحد . فإن كل من يأمر بحق وكان عادلا فهو أمير للشارع لأنه تولى بأمره وبشريعته ، ويؤيده توحيد الخوارج في الأمرين وهو قوله **﴿** فقد أطاعني **﴾** أي عمل بما شرعته . وكان الحكمة في تخصيص أميره بالذكر أنه المراد وقت الخطاب ، ولأنه سبب ورود الحديث . وأما الحكم فالعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . ووقع في رواية همام أيضا **﴿** ومن يطع الأمير فقد أطاعني **﴾** بصيغة المضارعة . وكذا **﴿** ومن يعص الأمير فقد عصاني **﴾** وهو أدخل في إرادة تعميم من خوطب ومن جاء من بعد ذلك . قال ابن التين : قيل كانت قريش ومن يليها من العرب لا يعرفون الإمارة فكانوا يمتنعون على الأمر . فقال هذا القول يخشعهم على طاعة من يؤمرهم عليهم والابتناد لهم إذ بعثهم في المرايا وإذا ولهم البلاد فلا يخرجوا عليهم لثلاث تفتري الكلمة . قلت : هي عبارة لشافعي في « الأم » ذكره في سبب نزولها . ورجعت لبعض شيوخنا الشراح من لشافعية كيف قنع بنسبة هذا الكلام إلى ابن التين معبرا عنه بصيغة « قيل » وابن التين إنما أخذه من كلام الخطابي . ووقع عند أحمد وأبي يعنى والطبراني من حديث ابن عمر **﴿** قال كان رسول الله **ﷺ** يفر من أصحابه فقال : أستمعون أن من أطاعني فقد أطاع الله وإن من طاعة الله طاعتي **﴾** قالوا : بلى نشهد . قال فإن من طاعني أن تطيعوا أمراءكم **﴾** وفي اللفظ « أئمتكم » . وفي الحديث وجوب طاعة ولاية الأمور وهي مقيدة بغير الأمر بالمعصية كما تقدم في أوائل القرن ، والحكمة في الأمر بطاعتهم المحافظة على اتزان الكلمة لما في الافتراق من الفساد . الحديث الثاني . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( أن رسول الله **ﷺ** ) كذا وقع هنا وكذا في العتق من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كذلك ، ووقع عند الطبراني من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار عن عبيد الله بن عمر بهذا فقال عن ابن عمر أن أبا لبابة بن عبد المنذر أخبره فذكر حديث النبي عن قس الجثنان التي في البيوت وقال **﴿** كلحكم راع **﴾** الحديث ، هكذا أورده في مسند أبي لبابة . واسكن تقدم في العتق أحد . من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه **﴿** سمعت رسول الله **ﷺ** ، فذكر حديث لباب . فدل على أن قوله **﴿** وقال **﴾** معطوف على ابن عمر لا على أبي لبابة . وثبت أنه من مسند ابن عمر لا من مرسله . **قوله** ( ألا كلحكم راع ) كذا فيه ، و« الا » بتخفيف اللام حرف «فتتاح» . وسقطت من رواية نافع وسام عن ابن عمر . والراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما يؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه . **قوله** ( فالإمام الذي على الناس ) أي الإمام الأعظم . ووقع في رواية عبيد الله بن عمر الماضية في العتق **﴿** فلأمير **﴾** بدل الإمام . وكذا في رواية موسى بن عتبة في النكاح ، ولم يقل **﴿** الذي على الناس **﴾** .

**قوله** ( راع وهو مسئول عن رعيته ) في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في الجمعة ، الامام راع ومسئول عن رعيته ، وكذا في الجميع بحذف « هو » ، وهي مقدرة ، وثبتت في الاستقراض . **قوله** ( والرجل راع على أهل بيته ) في رواية سالم في أهل بيته . **قوله** ( والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده ) في رواية عبيد الله بن عمر ، على بيت بعلمها ، وفي رواية سالم ، في بيت زوجها ، ومثله لموسى لسكن قال « على » . **قوله** ( وعبد الرجل راع على مال سيده ) في رواية سالم ، والخدام راع في مال سيده ، وفي رواية ، عبيد الله ، والعبد ، بدل الخادم ، وزاد سالم في روايته « وحسبت أنه قال » ، وفي رواية الاستقراض « سمعت هؤلاء من رسول الله ﷺ وأحسب النبي ﷺ قال » : والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته ، قال الخطابي : اشتركوا أى الامام والرجل ومن ذكر في التسمية أى في الوصف بالراعى ومعانيهم مختلفة ، فرعاية الإمام الأعظم حياة الشريعة باقامة الحدود والعدل في الحكم ، ورعاية الرجل أهله سياسته لأسرهم وإيصالهم حقوقهم ، ورعاية المرأة تدبير أمر البيت والأولاد والخدم والنصيحة للزوج في كل ذلك ، ورعاية الخادم حفظ مائت يده والقيام بما يجب عليه من خدمته **قوله** ( ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ) في رواية أيوب في النكاح مثله ، وفي رواية سالم في الجمعة « وكلكم » ، وفي الاستقراض « فكلكم » ، ومثله في رواية نافع . قال الطيبي في هذا الحديث أن الراعى ليس مطلوباً لذاته وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك فينبغى أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه وهو تمثيل ليس في الباب أظف ولا أجمع ولا أبلغ منه ، فانه أجل أولاً ثم فصل وأتى بحرف التنبيه مكرراً ، قال والهاء في قوله « ألا فكلكم » ، جواب شرط محذوف ، وختم بما يشبه الفذلكة إشارة إلى استيفاء التفصيل . وقال غيره دخل في هذا العموم المنفرد الذى لا زوج له ولا خادم ولا ولد فانه يصدق عليه أنه راع على جوارحه حتى يعمل المأمورات ويحسب المنهيات فعلاً ونطقاً واعتقاداً فجوارحه وقواه وحواسه رعيته ، ولا يلزم من الاتصاف بكونه راعياً أن لا يكون سريعاً باعتبار آخر . وجاء في حديث أنس مثل حديث ابن عمر فرادى في آخره « فاعدوا للسئلة جواباً ، قالوا : وما جوابها ؟ قال : « أعمال البر » ، أخرجه ابن عدى والطبرانى في « الاوسط » ، وسنده حسن ، وله من حديث أبي هريرة « ما من راع إلا يسأل يوم القيامة أقام أمر الله أم أضاعه » ، ولابن عدى بسند صحيح عن أنس « ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك أو ضيعه » ، واستدل به على أن المسكف يؤخذ بالتقصير في أمر من هو في حكمه ، وترجم له في النكاح « باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ، وعلى أن للعبد أن يتصرف في مال سيده بأذنه وكذا المرأة والولد » ، وترجم لسكراهة التطاول على الرقيق وتقدم توجيهه هناك وفي هذا الحديث بيان كذب الخبر الذى افتراه بعض المتعصبين لبني أمية قرأت في « كتاب القضاء لأبي على الكرايسى » أنبأنا الشافعى عن عمه هو محمد بن على قال دخل ابن شهاب على الوليد بن عبد الملك فسأله عن حديث « ان الله اذا استرعى عبدا الخلافة كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات » فقال له : هذا كذب ، ثم تلا ﴿ يادادود إنا جعلناك خليفة فى الارض - الى قوله - بما نسوا يوم الحساب ﴾ فقال الوليد : ان الناس ليغفروننا عن ديننا

## ٢ - باب الأمراء من قریش

٧١٣٩ - **حدثنا** أبو الیمان أخبرنا شعیب عن الزهري قال : كان محمد بن جُبَر بن مطعم يحدث أنه

٢ - ١٠ ج ٩٣ • فتح الباری

« بلغ معاوية - وهم عنده في وفد من قريش - أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان ، فغضب قائم فأتى على الله بما هو أهل ثم قال : أما بعد فإنه بلغني أن رجلاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ، ولا تؤت عن رسول الله ﷺ ، وأوثق جهم السكم ، فإياكم والأمانى التى تفضل أهلها ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد إلا كبهه الله في النار على وجهه ما أقاهوا الدين »

تأبته نعيم عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن محمد بن جبير

٧١٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عامر بن محمد سمعت أبي يقول « قال ابن عمر قال رسول الله

ﷺ : لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان »

قوله ( باب ) بالتونين ( الأمراء من قريش ) كذا الأكثر ، وفي رواية نقلها عياض عن ابن أبي صفرة « الأمر بسكون الميم - أمر قريش ، قال وهو تصحيف . قلت : ووقع في نسخة لأبي زر عن السكسميني مثل ما نقل عن ابن أبي صفرة والأول هو المعروف ، ولفظ الترجمة لفظ حديث أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو يعلى والطبراني من طريق سكين بن عبد العزيز حدثنا سيار بن سلامة أبو المنهال قال « دخلت مع أبي على أبي برزة الاسلمى ، فذكر الحديث الذى أوله « إني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش » وفيه « أن ذاك الذى بالشام إن يقاتل إلا على الدنيا » وفي آخره « سمعت رسول الله ﷺ يقول : الأمراء من قريش ، الحديث ، وقد تقدم التنبيه عليه في الفتن في « باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه » وفي لفظ للطبراني « الأئمة » بدل « الأمراء » وله شاهد من حديث على رفعه « إلا أن الأمراء من قريش ما أقاموا ثلاثاً » الحديث أخرجه الطبراني وأخرجه الطيالسى والبرار والمصنف في التاريخ من طريق سعد بن إبراهيم عن أنس بنظ « الأئمة من قريش ما إذا حكموا فعدلوا » الحديث ، وأخرجه للنسائي والبخاري أيضاً في التاريخ وأبو يعلى من طريق بكير الجزري عن أنس ؛ وله طرق متعددة عن أنس منها للطبراني من رواية قتادة عن أنس بنظ « أن الملك في قريش ، الحديث ، وأخرج أحمد هذا اللفظ مقتصرًا عليه من حديث أبي هريرة ، ومن حديث أبي بكر الصديق بلفظ « الأئمة من قريش » ورجاله رجال الصحيح ، لكن في سنده انقطاع ، وأخرجه الطبراني والحاكم من حديث على بهذا اللفظ الأخير ولما لم يكن شئ منها على شرط المصنف في الصحيح اقتصر على الترجمة ، وأورد الذى صح على شرطه مما يؤدى معناه في الجملة . وذكر فيه حديثين : الأول ، قوله ( كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث ) قال صالح جزرة الحافظ : لم يقل أحد فى روايته عن الزهري عن محمد بن جبير ، إلا ما وقع فى رواية نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك « يعنى التى ذكرها البخارى عقب هذا ، قال صالح : ولا أصل له من حديث ابن المبارك » وكانت عادة الزهري إذا لم يسمع الحديث يقول : كان فلان يحدث وتعقبه البيهقي بما أخرجه من طريق يعقوب بن سفيان عن حجاج بن أبي منيع الرصافي عن جده عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم ، وأخرجه الحسن بن رشيق فى فوائده من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن عقيل عن الزهري عن محمد بن جبير . قوله ( أنه بلغ معاوية ) لم أقف على اسم الذى بلغه ذلك . قوله ( وهم عنده ) أى محمد بن جبير ومن كان وفده معه على معاوية بالشام حينئذ ، وكان ذلك كان لما بويع بالخلافة عند ماسلم له



الحسن بن علي ، فارس أهل المدينة جماعة منهم اليه ليبياعوه . قوله ( في وفد من قريش ) لم أقف على أسمائهم ؛ قال ابن التين : وفد فلان على الأمير أي ورد رسولا ، والوفد بالسكون جمع وافد كصحب وصاحب . قلت : ورويناه في « فوائد أبي يعلى الموصلي » قال : حدثنا يحيى بن معين حدثنا أبو الهيثم عن شعيب فقال فيه عن محمد ابن جبير أيضا ، وكذا هر في مسند الشاميين للطبراني من رواية بشر بن شعيب عن أبيه . قوله ( أن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العاص . قوله ( أنه يكون ملك من قحطان ) لم أقف على لفظ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في ذلك وهل هو مرفوع أو موقوف ، وقد مضى في الفتن قريبا من حديث أبي هريرة مرفوعا ، لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه ، أورده في باب تغيير الزمان حتى تعبد الاوثان ، وفي ذلك إشارة إلى أن ملك القحطاني يقع في آخر الزمان عند قبض أهل الايمان ورجوع كثير من يبق بعدهم إلى عبادة الاوثان وهم المعبر عنهم بشرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة كما تقدم تقريره هناك ، وذكرت له هناك شاهدا من حديث ابن عمر ، فان كان حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا موافقا لحديث أبي هريرة فلا معنى لإنكاره أصلا ، وإن كان لم يرفعه وكان فيه قدر زائد يشمر بأن خروج القحطاني يكون في أوائل الاسلام فعاوية معذور في انكار ذلك عليه ، وقد ذكرت نبذة من أخبار القحطاني في شرح حديث أبي هريرة في الفتن . وقال ابن بطال : سبب انكار معاوية أنه حمل حديث عبد الله بن عمرو على ظاهره ، وقد يكون معناه أن قحطانيا يخرج في ناحية من النواحي فلا يعارض حديث معاوية ، والمراد بالأمر في حديث معاوية الخلافة كذا قال ، ونقل عن المهلب أنه يجوز أن يكون ملك يغلب على الناس من غير أن يكون خليفة ، وإنما أنكر معاوية خشية أن يظن أحد أن الخلافة تجوز في غير قريش ، فلما خطب بذلك دل على أن الحكم عندهم كذلك اذ لم ينقل أن أحدا منهم أنكر عليه . قلت : ولا يلزم من عدم انكارهم صحة انكار معاوية . ما ذكره عبد الله بن عمرو ، فقد قال ابن التين الذي أنكره معاوية في حديثه ما يقويه لقوله « ما أقاموا الدين ، فربما كان فيهم من لا يقيمونه فيسلط القحطاني عليه وهو كلام مستقيم . قوله ( فانه بلغني أن رجلا منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر ) أي تنقل ( عن رسول الله ﷺ في هـ . ذا الكلام أن معاوية كان يراعي خاطر عمرو بن العاص ، فإثر أن ينص على تسمية ولده بل نسب ذلك إلى رجاء بطريق الإبهام ، ومراده بذلك عبد الله بن عمرو ومن وقع منه التحديث بما يضاهي ذلك ، وقوله « ليست في كتاب الله » أي القرآن ، وهو كذلك فليس فيه تنصيص على أن شخصا بعينه أو بوصفه يتولى الملك في هذه الأمة المحمدية ، وقوله « لا يؤثر » فيه تقوية ، لأن عبد الله بن عمرو لم يرفع الحديث المذكور إذ لو رفعه لم يتم نفي معاوية أن ذلك لا يؤثر عن رسول الله ﷺ ، ولعل أبا هريرة لم يحدث بالحديث المذكور حينئذ فانه كان يتوقى مثل ذلك كثيرا ، وإنما يقع منه التحديث به في حالة دون حالة وحيث يأمن الانكار عليه ويحتمل أن يكون مراد معاوية غير عبد الله بن عمرو فلا يكون ذلك نصا على أن عبد الله بن عمرو لم يرفعه . قوله ( وأولئك جهالكم ) أي الذين يتحدثون بأمر من أمور الغيب لا يستقنون فيها إلى الكتاب ولا السنة . قوله ( فإياكم والأمان ) بالثديد ويجوز التخفيف قوله ( التي تضل أهلها ) بضم أول « تضل » من الرباعي « أهلها » بالنصب على المفعولية . وروى بفتح أول تضل ورفع أهلها « والأمان » جمع أممية راجع إلى التقي ، وسيأتي تفسيره في آخر كتاب الأحكام ، ومناسبة ذكر ذلك تحذير من يسمع من القحطانيين من التمسك بالخبر المذكور فتحديثه نفسه أن يكون هو القحطاني ، وقد تكون له

قوة وعشيرة فيطمع في الملك ويستند إلى هذا الحديث فيفضل لمخالفته الحكم الشرعى في أن الآئمة من قريش . **قوله** ( فاني سمعت ) لما أنكر وحذر أراد أن يبين مستنده في ذلك . **قوله** ( ان هذا الأمر في قريش ) قد ذكرت شواهد هذا المتن في الباب الذى قبله . **قوله** ( لا يعادهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ) أى لا يئازعهم أحد في الأمر إلا كان مقهوراً في الدنيا معذباً في الآخرة . **قوله** ( ما أقاموا الدين ) أى مدة اقامتهم أمور الدين ، قيل يحتمل أن يكون مفهومه فإذا لم يقيموه لا يسمع لهم ، وقيل يحتمل أن لا يقام عليهم وان كان لا يجوز لمبايعةهم على ذلك ذكرهما ابن التين ، ثم قال ، وقد أجمعوا أنه أى الخليفة إذا دعا الى كفر أو بدعة أنه يقام عليه واختلفوا إذا غضب الأموال وسفك الدماء وانتهك هل يقام عليه أو لا انتهى . وما ادعاه من الاجماع على القيام فيما اذا دعا الخليفة الى البدعة مردود ، إلا أن حمل على بدعة تؤدى الى صريح الكفر ، وإلا فقد دعا المأمون والمعتصم والواثق الى بدعة القول بخلق القرآن وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والضرب والخبس وأنواع الاهانة ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك ، ودام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولى المتوكل الخلافة فأبطل المحنة وأمر باظهار السنة ؟ وما نقله من الاحتمال في قوله « ما أقاموا الدين » خلاف ما تدل عليه الاخبار الواردة في ذلك الدالة على العمل بمفهومه أو أنهم اذا لم يقيموا الدين يخرج الأمر عنهم . وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق نظير ما وقع في حديث معاوية ذكره محمد بن اسحق في « الكتاب الكبير » فذكر قصة سقيفة بنى ساعدة وبيعة أبي بكر وفيها « فقال أبو بكر : وان هذا الأمر في قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره ، وقد جاءت الاحاديث التى أشرت اليها على ثلاثة أنحاء : الاول وعيدهم باللعن إذا لم يحافظوا على المأمور به كما فى الاحاديث التى ذكرتها في الباب الذى قبله حيث قال « الأمراء من قريش ما فعلوا ثلاثاً : ما حكموا فعدلوا ، الحديث وفيه « فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله » وليس فى هذا ما يقتضى خروج الأمر عنهم . الثانى وعيدهم بأن يسلب عليهم من يبالغ في أذيتهم ، فعند أحمد وأبى يعلى من حديث ابن مسعود رفعه « يامعشر قريش انكم أهل هذا الأمر ما لم تحدثوا ، فإذا غيرتم بعث الله عليكم من يلحكم كما يلحقى القضيب » ورجاله ثقات ، إلا أنه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه عبد الله بن مسعود ولم يدركه ، هذه رواية صالح بن كيسان عن عبيد الله ، وخالفه حبيب بن ابى ثابت فرواه عن القاسم بن محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابى مسعود الانصارى ولفظه « لا يزال هذا الأمر فيكم وانتم ولاتيه » الحديث أخرجه أحمد وفى سماع عبيد الله من ابى مسعود نظر مبنى على الخلاف في سنة وفاته « وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار أخرجه الشافعى والبيهقى من طريقه بسند صحيح الى عطاء ولفظه « قال لقريش : انتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم على الحق ، الا ان تعدلوا عنه فتأخون كما تأخى هذه الجريدة ، وليس فى هذا أيضاً تصريح بخروج الأمر عنه وان كان فيه إشعار به . الثالث الإذن في القيام عليهم وقتالهم والايذان بخروج الأمر عنهم كما أخرجه الطيالسى والطبرانى من حديث ثوبان رفعه « استقيموا لقريش ما استقاموا لكم ، فان لم يستقيموا فضعوا سيوفكم على عواتقكم فأبيدوا خضرأهم ، فان لم تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء » ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً لأن روايه سالم بن أبى الجعد لم يسمع من ثوبان . وله شاهد في الطبرانى من حديث النعمان بن بشير بمعناه . وأخرج أحمد من حديث ذى مخبر بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الموحدة بعدها راء وهو ابن أخى النجاشى عن النبي ﷺ قال « كان هذا الأمر في حير فتزعه الله منهم وصيره في قريش وسيعود اليهم ، وسنده جيد وهو شاهد قوى

لحديث القحطاني ، فان حمير يرجع نسبها إلى قحطان ، وبه يقوى أن مفهوم حديث معاوية ما أقاموا الدين أنهم اذا لم يقيموا الدين خرج الأمر عنهم ، ويؤخذ من بقية الأحاديث أن خروجه عنهم إنما يقع بعد إيقاع ما هددوا به من اللعن أولاً وهو الموجب للخذلان وفساد التدبير ، وقد وقع ذلك في صدر الدولة العباسية ، ثم التهديد بتسليط من يؤذيهم عليهم ، ووجد ذلك في غلبة مواليهم بحيث صاروا معهم كالصبي المحجور عليه يقتنع بلذاته ويياشر الأمور غيره ، ثم اشتد الخطب فغلب عليهم الديلم فنضيقوهم في كل شيء حتى لم يبق للخليفة إلا الخطبة ، واقتسم المتغلبون الممالك في جميع الأقاليم ، ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة حتى انتزع الأمر منهم في جميع الأقطار ولم يبق للخليفة إلا مجرد الاسم في بعض الأمصار . **قوله** (تابعه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن محمد ابن جبير) يعني عن معاوية به ، وقد روينا موصولاً في معجم الطبراني الكبير والأوسط قال حدثنا بكر بن سبل حدثنا نعيم بن حماد فذكره مثل رواية شعيب ، إلا أنه قال بعد قوله فغضب و فقال سمعت ، ولم يذكر ما قبل قوله سمعت ، وقال في روايته و كب على وجهه ، بضم الكاف مبني لما لم يسم فاعله ، قال الطبراني في الأوسط : لم يروه عن معمر إلا ابن المبارك فترده به نعيم وكذا أخرجه الذهلي في الزهريات ، عن نعيم وقال و كبه الله . . الحديث الثاني ، **قوله** (عاصم بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر . **قوله** (قال ابن عمر) هو جد الراوى عنه . **قوله** (لا يزال هذا الأمر في قريش) أي الخلافة ، يعني لا يزال الذي يليها قرشياً . **قوله** (ما بقي منهم اثنان) قال ابن هبيرة : يحتمل أن يكون على ظاهره وأنهم لا يبق منهم في آخر الزمان إلا اثنان أمير ومؤمر عليه والناس لهم تبع . قلت : في رواية مسلم عن شيخ البخاري في هذا الحديث و ما بقي من الناس اثنان ، وفي رواية الاسماعيلي و ما بقي في الناس اثنان وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى ، وليس المراد حقيقة العدد ، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قرش ويحتمل أن يحمل المطلق على المقيد في الحديث الأول ويكون التقدير لا يزال هذا الأمر ، أي لا يسمى بالخليفة إلا من يكون من قرش إلا أن يسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهراً واما أن يكون المراد بلفظه الأمر وإن كان لفظه لفظ الخبر ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قرش في بعض الأقطار دون بعض ، فان بالبلاد اليمنية وهي النجود منها طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تنزل ملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة ، وأما من بالحجاز من ذرية الحسن ابن علي وهم أمراء مكة وأمراء ينبع ومن ذرية الحسين بن علي وهم أمراء المدينة فانهم وإن كانوا من صميم قرش لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك الديار المصرية ، فبقى الأمر في قرش بقطر من الأقطار في الجملة ، وكبير أولئك أي أهل اليمن يقال له الامام ، ولا يتولى الإمامة فيهم إلا من يكون عالماً متحريراً للعدل . وقال الصكرمانى : لم يخل الزمان عن وجود خليفة من قرش اذ في المغرب خليفة منهم على ما قبل وكذا في مصر . قلت : الذى في مصر لاشك في كونه قرشياً لأنه من ذرية العباس ، والذى في صعدة وغيرها من اليمن لاشك في كونه قرشياً لأنه من ذرية الحسين بن علي ، وأما الذى في المغرب فهو حفصى من ذرية أبي حفص صاحب ابن تومرت وقد انتسبوا إلى عمر ابن الخطاب وهو قرشى . ولحديث ابن عمر شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البزار بلفظ و لا يزال هذا الدين واصباً ما بقي من قرش عشرون رجلاً ، وقال النووي : حكم حديث ابن عمر مستمر الى يوم القيامة ما بقي من الناس اثنان ، وقد ظهر ما قاله **بني** فمن زمنه إلى الآن لم تنزل الخلافة في قرش من غير مزاحمة لهم على ذلك ، ومن تغلب على الملك بطريق الشركة لا ينكر أن الخلافة في قرش وإنما يدعى أن ذلك بطريق النيابة عنهم انتهى . وقد

أورد عليه أن الخوارج في زمن بنى أمية تسموا بالخلافة واحداً بعد واحد ولم يكونوا من قريش ؛ وكذلك ادعى الخلافة بنو عبيد وخطب لهم بمصر والشام والحجاز ولبعضهم بالعراق أيضاً وأزيل الخلافة ببغداد قدر سنة ؛ وكانت مدة بنى عبيد بمصر سوى ما تقدم لهم بالمغرب تزيد على مائتي سنة ، وادعى الخلافة عبد المؤمن صاحب ابن تومرت وليس بقريشي وكذلك كل من جاء بعده بالمغرب الى اليوم ، والجواب عنه أما عن بنى عبيد فانهم كانوا يقولون انهم من ذرية الحسين بن علي ولم يبايعوه إلا على هذا الوصف ، والذين أثبتوا نسبهم ليسوا بدون من نفاه ، وأما سائر من ذكر ومن لم يذكر فهم من المتغلبين وحكمهم حكم البغاة فلا عبرة بهم وقال القرطبي : هذا الحديث خبر عن المشروعية أى لا تتعقد الامامة الكبرى إلا لقريشى مهما وجد منهم أحد ، وكأنه جنح الى أنه خبر بمعنى الامر ، وقد ورد الامر بذلك في حديث جبير بن مطعم رفعه ، قدموا قريشاً ولا تقدموها أخرجه البيهقي ؛ وعند الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب ومن حديث عبد الله بن السائب مثله ، وفي نسخة أبي النيمان عن شعيب عن أبي هريرة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة مرسل أنه بلغه مثله ، وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه مثله ، وفي الباب حديث أبي هريرة رفعه ، الناس تبع لقريش في هذا الشأن ، أخرجاه في الصحيحين من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، ومسلم أيضاً من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الاعرج عن أبي هريرة ، وتقدم في مناقب قريش ، وأخرجه مسلم أيتنا من رواية همام عن أبي هريرة ولاحد من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن قال : في هذا الامر ، وشاهده عند مسلم عن جابر كالاول ، وعند الطبراني من حديث سهل بن سعد ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث معاوية ، وعند البزار من حديث علي ، وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن أبي الهزيل قال : لما قدم معاوية الكوفة قال رجل من بكر بن وائل : لئن لم تنته قريش لتجعلن هذا الامر في جمهور من جماهير العرب غيرهم ، فقال عمرو بن العاص ، كذبت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : قريش قادة الناس ، قال ابن المنير : وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر فانه يكون مفهوم لقب ولا حجة فيه عند المحققين ، وانما الحجة وقوع المبتدأ معرقاً باللام الجنسية لأن المبتدأ بالحقيقة ههنا هو الامر الواقع صفة لهذا وهذا لا يوصف إلا بالجنس ، فقتضاه حصر جنس الامر في قريش ، فيصير كأنه قال : لا أمر إلا في قريش ، وهو كقولهم : الشفعة فيما لم يقسم ، والحديث وان كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الامر كأنه قال ائتموا بقريش خاصة ، وبقية طرق الحديث تؤيد ذلك ، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على افادة المفهوم للحصر خلافاً لمن أنكر ذلك ، والى هذا ذهب جمهور أهل العلم أن شرط الامام أن يكون قرشياً ، وقيد ذلك طوائف ببعض قريش فقالت طائفة لا يجوز إلا من ولد علي وهذا قول الشيعة ثم اختلفوا اختلافاً شديداً في تعيين بعض ذرية علي . وقالت طائفة يختص بولد العباس وهو قول أبي مسلم الخراساني وأتباعه . ونقل ابن حزم أن طائفة قالت : لا يجوز إلا في ولد جعفر بن أبي طالب ، وقالت أخرى في ولد عبد المطلب . وعن بعضهم لا يجوز إلا في بنى أمية ، وعن بعضهم لا يجوز إلا في ولد عمر ، قال ابن حزم ولا حجة لأحد من هؤلاء الفرق . وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة : يجوز أن يكون الامام غير قرشي ، وانما يستحق الامامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان عربياً أم عجمياً ، وبالعكس ضرار بن عمرو فقال : تولية غير القرشي أولى لانه يكون أقل عشيرة فاذا عصي كان أمكن لخلعه . وقال أبو بكر بن الطيب : لم يعرج المسلمون على

هذا القول بعد ثبوت حديث « الأئمة من قريش » وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن وانعقد الاجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف . قلت : قد عمل بقول ضرار من قبل أن يوجد من قام بالخلافة من الخوارج على بنى أمية كقطرى بفتح القاف والطاء المهمة ودامت فتنتهم حتى أبادهم المهلب بن أبي صفرة أكثر من عشرين سنة ، وكذا تسمى بأمر المؤمنين من غير الخوارج ممن قام على الحجاج كابن الأشعث ، ثم تسمى بالخلافة من قام في قطر من الأفطار في وقت ما فنسب بالخلافة وليس من قريش كبنى عباد وغيرهم بالاندلس كعبد المؤمن وذريته ببلاد المغرب كلها ، وهؤلاء ضاهوا الخوارج في هذا ولم يقرولوا بأقوالهم ولا تذهبوا بأرائهم بل كانوا من أهل السنة داعين إليها . وقال عياض : اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب العلماء كافة وقد عدوها في مسائل الاجماع ، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار ، قال : ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة لما فيه من مخالفة المسلمين . قلت : ويحتاج من نقل الاجماع الى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك ، فقد أخرج أحمد عن عمر بن سعد رجاله ثقات أنه قال « ان أدركني أجلى وأبو عبيدة حتى استخلفته ، فذكر الحديث وفيه » فان أدركني أجلى وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل » الحديث ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش ، فيحتمل أن يقال : لعل الاجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً أو تغير اجتهاد عمر في ذلك والله أعلم ، وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة وغيرهم في الحروب فليس من الإمامة العظمى في شيء ، بل فيه أنه يجوز للخليفة استنابة غير القرشي في حياته والله أعلم واستدل بحديث ابن عمر على عدم وقوع ما فرضه الفقهاء من الشافعية وغيرهم أنه إذا لم يوجد قرشي يستخلف كناني فإن لم يوجد فن بنى اسماعيل فإن لم يوجد منهم أحد مستجمع شرائط فعجمي وفي وجه جرهمي وإلا فن ولد اسحق ، قالوا : وإنما فرض الفقهاء ذلك على عادتهم في ذكر ما يمكن أن يقع عقلا وإن كان لا يقع عادة أو شرعاً . قلت والذي حل قائل هذا القول عليه أنه فهم منه الخبر المحض وخبر الصادق لا يتخلف ، وأما من حمله على الأمر فلا يحتاج الى هذا التأويل ، واستدل بقوله « قدموا قريشاً ولا تقدموها » وبغيره من أحاديث الباب على رجحان مذهب الشافعي لورود الأمر بتقديم القرشي على من ليس قرشياً . قال عياض : ولا حجة فيها لأن المراد بالأئمة في هذه الاحاديث الخلفاء ، وإلا فقد قدم النبي ﷺ سالماً مولى أبي حذيفة في إمامة الصلاة ووراءه جماعة من قريش ، وقدم زيد بن حارثة وابنه أسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وعمر بن العاص في التأمير في كثير من البعث والسرايا ومعهم جماعة من قريش . وتعقبه النووي وغيره بأن في الأحاديث ما يدل على أن للقرشي منية على غيره ، فيصح الاستدلال به لترجيح الشافعي على غيره ، وليس مراد المستدل به أن الفضل لا يكون إلا للقرشي بل المراد أن كونه قرشياً من أسباب الفضل والتقدم كما أن من أسباب الفضل والتقدم الورع والفقه والقراءة والسن وغيرها ، فالمستويان في جميع الخصال إذا اختلف أحدهما بخصلة منها دون صاحبه ترجح عليه فيصح الاستدلال على تقديم الشافعي على من ساواه في العلم والدين من غير قريش لأن الشافعي قرشي ، وعجب قول الفرطبي في « المفهم » بعد أن ذكر ما ذكره عياض : ان المستدل بهذه الاحاديث على ترجيح الشافعي صحبته غفلة قارنها من صميم التقليد طيشه ، كذا قال ولعل الذي أصابته الغفلة من لم يفهم مراد المستدل والعلم عند الله تعالى

### ٣ - باب أجر من قضى بالحكمة

قوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

٧١٤١ - **حدثنا** شهاب بن عباد **حدثنا** إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس **عن** عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها »

**قوله** ( باب أجر من قضى بالحكمة ) سقط لفظ « أجر » ، من رواية أبي زيد المروزي ، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الباب ما يدل عليه فيمكن أن يؤخذ من لازم الاذن في تغيبط من قضى بالحكمة ، فانه يقتضى ثبوت الفضل فيه ، وما ثبت فيه الفضل ترتب عليه الاجر والعلم عند الله . **قوله** ( لقوله تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) وجه الاستدلال بالآية لما ترجم به أن منطوق الحديث دل على أن من قضى بالحكمة كان محمودا حتى أنه لا حرج على من تمى أن يكون له مثل الذي له من ذلك ليحصل له مثل ما يحصل له من الاجر وحسن الذكر ، ومفهومه يدل على أن من لم يفعل ذلك فهو على العكس من فاعله ، وقد صرحنا الآية بأنه فاسق ، واستدلال المصنف بها يدل على أنه يرجح قول من قال إنها عامة في أهل الكتاب وفي المسلمين ، وحكي ابن التين عن الداودي أن البخاري اقتصر على هذه الآية دون ما قبلها عملا بقول من قال ان الآيتين قبلها نزلتا في اليهود والنصارى ، وتعقبه ابن التين بأنه لا قائل بذلك ، قال : ونسق الآية لا يقتضى ما قال ، قلت : وما نفاه ثابت عن بعض التابعين في تفسير الطبري وغيره ؛ ويظهر أن يقال إن الآيات وإن كان سببها أهل الكتاب لكن عمومها يتناول غيرهم ، لكن لما تقرر من قواعد الشريعة أن مرتكب المعصية لا يسمى كافرا ولا يسمى أيضا ظالما لأن الظلم قد فسر بالشرك ، بقيت الصفة الثالثة ، فمن ثم اقتصر عليها . وقال إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » ، بعد أن حكى الخلاف في ذلك : ظاهر الآيات يدل على أن من فعل مثل ما فعلوا واخترع حكما يخالف به حكم الله وجعله ديننا يعمل به فقد لزمه مثل ما لزمهم من الوعيد المذكور حاكما كان أو غيره . وقال ابن بطال : مفهوم الآية أن من حكم بما أنزل الله استحق جزيل الاجر ، ودل الحديث على جواز منافسته فاقتضى أن ذلك من أشرف الاعمال وأجل ما يتقرب به الى الله ، ويؤيده حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه « الله مع القاضي ما لم يحجر » الحديث أخرجه ابن المنذر . قلت : وأخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي واستغفره ، وصححه ابن حبان والحاكم . **قوله** ( حدثنا شهاب بن عباد ) هو ابن عمر العبدى ، وإبراهيم بن حميد هو الرؤاسي بضم الراء وتخفيف الهمزة ثم مهملة ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والسند كله كوفيون . **قوله** ( لا حسد إلا في اثنتين ) رجل بالجر ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أعنى . **قوله** ( على هلكته ) بفتحات أى على إهلاكه أى لإنفاقه ( في الحق ) . **قوله** ( وآخر آتاه الله حكمة ) في رواية ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد الماضية في كتاب العلم ، ورجل آتاه الله الحكمة ، وقد مضى شرحه مستوفى هناك وأن المراد بالحكمة القرآن كما في حديث ابن عمر ، أو أعم من ذلك ، وضابطها ما منع الجهل وزجر عن القبح . قال ابن المنير : المراد بالحسد هنا الغبطة ، وليس المراد بالنفي

حقيقته وإلا لزم الخلف ، لأن الناس حسدوا في غير هاتين الخصلتين وغبطوا من فيه سواهما فليس هو خبرا ، وإنما المراد به الحكم ومعهما حصر المرتبة أدليا من الغبطة في هاتين الخصلتين فكأنه قال هما آكد القربات التي يغبط بها . وليس المراد نفي أصل الغبطة بما سواهما فيكون من مجاز التخصيص ، أى لا غبطة كاملة التأكيد لنا كيد أجرا متعلقها إلا الغبطة بهاتين الخصلتين . وقال السكرماني : الخصلتان المذكورتان هنا غبطة لا حسد ؛ لكن قد يطلق أحدهما على الآخر ، أو المعنى لا حسد إلا فيهما ، وما فهمنا ليس بحسد فلا حسد فهو كما قيل في قوله تعالى ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ وفي الحديث الترغيب في ولاية القضاء لمن استجمع شروطه وقوى على أعمال الحق ووجد له أعوانا لما فيه من الأمر بالمعروف ونصر المظلوم وأداء الحق لمستحقه وكف يد الظالم والاصلاح بين الناس وكل ذلك من القربات ، ولذلك تولاه الانبياء ومن بعدهم من الخلفاء الراشدين ، ومن ثم اتفقوا على أنه من فروض السكمانية ، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه ، فقد أخرج البيهقي بسند قوى : أن أبا بكر لما ولي الخلافة ولي عمر القضاء ، وبسند آخر قوى أن عمر استعمل عبد الله بن مسعود على القضاء ، وكتب عمر إلى عماله : استعملوا صالحكم على القضاء وأكفهم . وبسند آخر إن أن معاوية سأل أبا الدرداء وكان يقضى بدمشق ، من لهذا الأمر بعدك ، قال فضالة بن عبيد : وهؤلاء من أكابر الصحابة وفضلائهم . وإنما فر منه من فر خشية العجز عنه وعند عدم المعين عليه . وقد يتعارض الأمر حيث يقع تولية من يشتد به الفساد إذا امتنع المصلح والله المستعان . وهذا حيث يكون هناك غيره ، ومن ثم كان السلف يمتنعون منه ويفرون إذا طلبوا له . واختلفوا هل يستحب لمن استجمع شرائطه وقوى عليه أو لا ؟ والثاني قول الأكثر لما فيه من الخطر والغرر ، ولما ورد فيه من التشديد . وقال بعضهم : إن كان من أهل العلم وكان خاملا بحيث لا يحمل عنه العلم أو كان محتاجا للقاضى رزق من جهة ليست بحرام استحب له ليرجع إليه في الحكم بالحق وينتفع بعلمه ، وإن كان مشهورا فلاولى له الإقبال على العلم والتموى ، وأما إن لم يكن في البلد من يقوم مقامه فإنه يتعين عليه لسكونه من فروض السكمانية لا يقدر على القيام به غيره فيمتعين عليه . وعن أحمد : لا يأثم لانه لا يجب عليه إذا أضر به نفع غيره ولا سيما من لا يمكنه عمل الحق لانتشار الظلم

#### ٤ - باب السمع والطاعة للإمام ، ما لم تكن معصية

٧١٤٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن شعبة عن أبي التياح عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ . اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل Hakim عبد حبشي كن رأسه زبيبة ،

٧١٤٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد عن الجملي عن أبي رجاء عن ابن عباس يرويه قال : قال النبي ﷺ . من رأى من أمره شيئا يكرهه فليصبر ، فإنه ليس أحد يبارق الجماعة شبرا فموت إلا مات ميتة جاهلية ،

٧١٤٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله **حدثني** نافع عن عبد الله رضي الله عنه من النبي ﷺ قال : السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا

٢ - ١٦ ج ١٣ - فتح الباري

سمع ولا طاعة»

٧١٤٥ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن «عن علي رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ مربيةً وأمر عليهم رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه، فغضب عليهم وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى قال: قد عزمت عليكم لما جئتم حطاباً وأوقدتم ناراً ثم دخلتم فيها. فجمعوا حطاباً فأوقدوا ناراً؛ فلما هموا بالدخول فقاموا ينظرون بعضهم إلى بعض فقال بعضهم: إنما تبعنا النبي ﷺ فرأرأ من النار أفندخلها؟ فبينما هم كذلك إذ أخذت النار وسكن غضبه فذكر لابي ﷺ فقال: لو دخلوها ماخر جوا منها أبداً، إنما الطاعة في المعروف»

**قوله** (باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية) إنما قيده بالإمام وإن كان في أحاديث الباب الأمر بالطاعة لكل أمير ولو لم يكن إماماً لأن محل الأمر بطاعة الأمير أن يكون مؤمراً من قبل الإمام. وذكر فيه أربعة أحاديث: الأول، **قوله** (عن أبي ثبياح) بمشاة مفتوحة وتحتانية مشددة وآخره مهملة وهو يزيد بن حميد الضبعي، وتقدم في الصلاة من وجه آخر التصريح بقول شعبة «حدثني أبو الثبياح». **قوله** (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل) بضم المشاة على البناء للجهول أي جعل عاملاً بأن أمر إمارة عامة على البلد مثلاً أو ولي فيها ولاية خاصة كالإمامة في الصلاة أو جباية الخراج أو مباشرة الحرب، فقد كان في زمن الخلفاء الراشدين من يجتمع له الأمور الثلاثة ومن يختص ببعضها. **قوله** (حبشي) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة منسوب إلى الحبشة، ومضى في الصلاة في «باب إمامة العبد» عن محمد بن بشار عن يحيى القطان بلفظ «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي» وفيه بعد باب من رواية غندر عن شعبة بلعظ، قال النبي ﷺ لأبي ذر «اسمع وأطع ولو لحبشي» وقد أخرج مسلم من طريق غندر عن شعبة بإسناد آخر إلى أبي ذر أنه انتهى إلى الرتبة فإذا عيد يؤمهم فذهب يتأخر لأجل أبي ذر فقال أبو ذر «أوصاني خليلي، فذكر نحوه». وظهرت بهذه الرواية الحكمة في تخصيص أبي ذر بالامر في هذه الرواية. وقد جاء في حديث آخر الامر بذلك عموماً؛ ولمسلم أيضاً من حديث أم الحصين «اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله». **قوله** (كان رأسه زبيبة) واحدة الزبيب المأكول المعروف السكاكين من الغنم إذا جف، وإنما شبه رأس الحبشي بازبيبة لتجمعها ويكون شعره أسود، وهو تمثيل في الحقايرة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في «كتاب الصلاة» ونقل ابن بطال عن المهلب قال: **قوله** «اسمعوا وأطيعوا» لا يوجب أن يكون المستعمل للعبد إلا لإمام قرشي، لما تقدم أن الإمامة لا تكون إلا في قرشي. وأجمعت الأمة على أنها لا تكون في العبيد. قلت: ويحتمل أن يسمى عبداً باعتبار ما كان قبل العتق، وهذا كله إنما هو فيما يكون بطريق الاختيار، وأما لو تغلب عبد حقيقة بطريق الشوكة فإن طاعته تجب أحمالاً للمنته مالم يأمر بمعصية كما تقدم تقريره، وفيه المراد أن الإمام الأعظم إذا استعمل العبد الحبشي على إمارة بلد مثلاً وجبت طاعته، وليس فيه أن العبد الحبشي يكون هو الإمام الأعظم. وقال الخطابي: قد يضرب المثل بما لا يقع في الوحد، يعني وهذا من ذاك أطلق العبد الحبشي مألغة في الأمر بالطاعة وإن كان لا يتصور شرعاً أن



إلى ذلك . الحديث الثاني ، قوله (حماد) هو ابن زيد ، والجعد هو أبو عثمان ، وأبو رجاء هو المطاردى ، وتقدم الكلام على هذا السند في أوائل الفتن . قوله ( يرويه ) هو فى معنى قوله عن النبي ﷺ ، وقد تقدم كذلك فى أوائل الفتن من طريق عبد الوارث عن الجعد وتقدمت مباحثه هناك . الحديث الثالث ، قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى ، وعبد الله صحابه هو ابن عمر . قوله ( فيما أحب وكره ) فى رواية أبى ذر « فيما أحب أو كره » . قوله ( ما لم يؤمر بمعصية ) هذا يقيد ما أطلق فى الحديثين الماضيين من الأمر بالسمع والطاعة ولو لحبشى ، ومن الصبر على ما يقع من الأمير بما يكره ، والوعيد على مفارقة الجماعة . قوله ( فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ) أى لا يجب ذلك بل يحرم على من كان قادراً على الامتناع ، وفى حديث ماذا عند أحمد « لا طاعة لمن لم يطع الله » ، وعنده وعند البزار فى حديث عمران بن حصين والحكم بن عمرو الغفارى « لا طاعة فى معصية الله » ، وسنده قوى ، وفى حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبرانى « لا طاعة لمن عصى الله تعالى » ، وقد تقدم البحث فى هذا الكلام على حديث عبادة فى الأمر بالسمع والطاعة ، إلا أن تروا كفرةً بواحاً بما يفتنى عن إعادته وهو فى « كتاب الفتن » ، وملخصه أنه ينزل بالكفر اجماعاً « فيجب على كل مسلم القيام فى ذلك » ، فمن قوى على ذلك فله الثواب ، ومن داهن فله عليه الإثم ، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض . الحديث الرابع ، قوله ( عن أبى عبد الرحمن ) هو السلبى ، وعلى هو ابن أبى طالب . قوله ( وأمر عليهم رجلاً من الأنصار ) تقدم البحث فيه والجواب عن غلط راويه فى « كتاب المغازى » . قوله ( فأوقدوا ناراً ) كذا وقع ، وتقدم بيانه فى المغازى والاحكام أن أميرهم غضب منهم فقال أوقدوا ناراً ، وقوله « قد عزم عليكم لما » بالتخفيف وجاء بالتشديد فقيل إنها بمعنى « إلا » ، وقوله « خمدت » بالمعجمة رفعت الميم وضبط فى بعض الروايات بكسر الميم ولا يعرف فى اللغة قاله ابن التين . قال : ومعنى خمدت سكن لها ، وإن لم يطفأ جمرها فإن طفى قيل خمدت . وقوله « لو دخلوها ماخرجوا منها » قال الداودى : يريد تلك النار لأنهم يموتون بتحريقها فلا يخرجون منها أحياء ، قال : وليس المراد بالنار نار جهنم ولا أنهم مخلدون فيها لأنه قد ثبت فى حديث الشفاعة « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال حبة من إيمان » ، قال : وهذا من المعارض التى فيها مندوحة ، يريد أنه سبق مساق الزجر والتخويف ليفهم السامع أن من فعل ذلك خلد فى النار ، وليس ذلك مراداً وإنما أريد به الزجر والتخويف ، وقد تقدم له توجيهات فى « كتاب المغازى » ، وكذا قوله « إنما الطاعة فى المعروف » ، وتقدم شرحه مستوفى فى « باب سرية عبد الله بن حذافة » ، من « كتاب المغازى » ، وتقدم شئ منه أيضاً فى تفسير سورة النساء فى قوله « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وقد قيل أنه لم يقصد دخولهم النار حقيقة وإنما أشار لهم بذلك إلى أن طاعة الأمير واجبة ومن ترك الواجب دخل النار ، فاذا شق عليكم دخول هذه النار فكيف بالنار الكبرى ، وكأن قصده أنه لو رأى منهم الجدى فى ولوجها لمنعهم

### ٥ - باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها

٧١٤٦ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم عن الحسن « عن عبد الرحمن بن سمرة قال :

قال لى النبي ﷺ : يا عبد الرحمن ، لا تسأل الإمارة ، فأنك إن أعطيتك عن مسألة وكتل إليها ، وإن أعطيتكها

عن غير مسألة أميت عليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك راثت الذي هو خير »

### ٦ - باب من سأل الإمامة وكل إليها

٧١٤٧ - **حديث** أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا يونس عن الحسن قال « حدثني عبد الرحمن بن سمرة قال : قال لي رسول الله ﷺ : يا عبد الرحمن بن سمرة ، لا تسأل الإمامة ، فإن أعطيتها عن مسألة ومكثت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فافئت الذي هو خير وكفر عن يمينك »

**قوله** ( باب من لم يسأل الإمامة أعانه الله عليها ) ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن سمرة ، لا تسأل الإمامة ، ثم قال بعده « باب من سأل الإمامة وكل إليها » وذكر الحديث المذكور ، وقد تقدم الكلام على سنده في كتاب كفارة الايمان ، وعلى قوله « وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر » وأما قوله « لا تسأل الإمامة » فهو الذي في أكثر طرق الحديث ، ووقع في رواية يونس بن عبيد عن الحسن بالفظ « لا يتمنن » بصيغة النهي عن التمني مؤكدا بالنون الثقيلة ، والنهي عن التمني أبلغ من النهي عن الطلب ، **قوله** ( عن مسألة ) أي سؤال . **قوله** ( وكنت إليها ) بضم الواو وكسر الكاف مخففا ومشددا وسكون اللام ، ومعنى المخفف أي صرف إليها ومن وكل إلى نفسه هلك ، ومنه في الدعاء « ولا تكن إلى نفسي » وكل أمره إلى فلان صرفه إليه ؛ ووكله بالتشديد استحفظه ، ومعنى الحديث أن من طلب الإمامة فأعطيا تركت إعانته عليها من أجل حرصه ، ويستفاد منه أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه فيدخل في الامارة القضاء والحسبة ونحو ذلك وأن من حرص على ذلك لا يعان ، ويعارضه في الظاهر ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رفعه « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوره فله الجنة » ومن غلب جوره عدله فله النار ، والجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل إذا ولي ، أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية ، وقد تقدم من حديث أبي موسى « إنا لا نؤلى من حرص » ولذلك عبر في مقابلة بالإعانة ، فإن من لم يكن له من الله عون على عمله لا يكون فيه كفاية لذلك العمل فلا ينبغي أن يجاب سؤاله ، ومن المعلوم أن كل ولاية لا تخلو من المشقة ، فمن لم يكن له من الله إعانة تورط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه ، فمن كان ذا عقل لم يتعرض للطلب أصلا ، بل إذا كان كافيا وأعطيها من غير مسألة فقد وعده الصادق بالإعانة ، ولا يخفى ما في ذلك من الفضل . قال المهلب : جاء تفسير الإعانة عليها في حديث بلال بن مرداس عن خيثمة عن أنس رفعه « من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده » أخرجه ابن المنذر . قلت : وكذا أخرجه الترمذي من طريق أبي عوانة عن عبد الأعلى الشعلبي ، وأخرجه هو وأبو داود وابن ماجه من طريق أبي عوانة ومن طريق إسرائيل عن عبد الأعلى فأسقط خيثمة من السند ، قال الترمذي . ورواية أبي عوانة أصح ، وقال في رواية أبي عوانة حديث حسن غريب ، وأخرجه الحاكم من طريق إسرائيل وصححه . وتعقب بأن ابن معين لين خيثمة وضعف عبد الأعلى ، وكذا

قال الجمهور في عبد الأعلى : ليس بقوى . قال المهبلي : وفي معنى الإكراه عليه أن يدعى إليه فلا يرى نفسه أهلاً لذلك هيبة له وخوفاً من الوقوع في المخذور فإنه يمان عليه إذا دخل فيه ، ويسدد ؛ والأصل فيه أن من تواضع لله رفعه الله ، وقال ابن التين : هو محمول على الغالب ، والألف قد قال يوسف ( اجعلني على خزان الأرض ) وقال سليمان ( وهب لي ملكاً ) قال : ويحتمل أن يكون في غير الانبياء .

#### ٧ - باب ما يكره من الحرص على الإمارة

٧١٤٨ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إنكم ستحرصون على الإمارة ، وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرضة ونست الفاطمة . » وقال محمد بن بشار **حدثنا** عبد الله بن سحران **حدثنا** عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عمر بن الحسك عن أبي هريرة . . قوله

٧١٤٩ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة « عن أبي موسى رضى الله عنه قال : دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي ، فقال أحد الرجلين : أئسرنا يا رسول الله ، وقال الآخر مثله ، فقال : إنا لا نؤلى هذا من سألناه ولا من حرصنا عليه »

**قوله** ( باب ما يكره من الحرص على الإمارة ) أى على تحصيلها ، ووجه السكرامة مأخوذاً مما سبق في الباب الذى قبله . **قوله** ( عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ) هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعاً ، وأدخل عبد الحميد بن جعفر بين سعيد وأبي هريرة رجلاً ولم يرفعه ؛ وابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبري منه فروايته هي المعتمدة ، وعقبه البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى امكان تصحيح القولين ؛ فلهذا كان عند سعيد عن عمر بن الحسك عن أبي هريرة موقوفاً على ما رواه عنه عبد الحميد ؛ وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطة مرفوعاً ، اذ وجدت عند كل من الراويين عن سعيد زيادة ؛ ورواية الوقف لاتعارض رواية الرفع لأن الراوى قد ينشط فيسند وقد لا ينشط فيقف . **قوله** ( انكم ستحرصون ) بكسر الراء ويجوز فتحها ، ووقع في رواية شياكة عن ابن أبي ذئب « ستعرضون ، بالعين وأشار إلى أنها خطأ . **قوله** ( على الإمارة ) يدخل فيه الإمارة العظمى وهي الخلافة ، والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد ، وهذا لإخبار منه ﷺ بالشئ قبل وقوعه فوقع كما أخبر . **قوله** ( وستكون ندامة يوم القيامة ) أى لمن لم يعمل فيها بما ينبغي ، وزاد في رواية شياكة « وحسرة » ، ويوضح ذلك ما أخرجه البزار والطبراني بسند صحيح عن عوف بن مالك بلفظ « أولها ملامة ؛ وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة ، إلا من عدل » ، وفي الطبراني الأوسط من رواية شريك عن عبد الله بن عيسى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال شريك : لا أدري رفعه أم لا ؛ قال « الإمارة أولها ندامة ، وأوسطها غرامة ، وآخرها عذاب يوم القيامة » وله شاهد من حديث شداد بن أوس رفعه بلفظ « أولها ملامة وثانيها ندامة » أخرجه الطبراني وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه « نعم الشئ الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها ، وبئس الشئ الإمارة لمن أخذها بغير

حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة ، وهذا يقيد ما أطلق في الذي قبله ، ويقيده أيضا ما أخرج مسلم عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها ، قال النووي : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف . وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على ما فرط منه إذا جوزى بالخزى يوم القيامة ، وأما من كان أهلا وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار ، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ، ولذلك امتنع الأكابر منها والله أعلم . **قوله** ( فنعم المرضعة وبئست الفاطمة ) قال الداودي : نعم المرضعة أى في الدنيا ، وبئست الفاطمة أى بعد الموت ، لأنه يصير الى المحاسبة على ذلك ، فهو كالذي يقطع قبل أن يستغنى فيكون في ذلك هلاكه . وقال غيره : نعم المرضعة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ السكامة وتحصيل اللذات الحسية والوهمية حال حصولها ، وبئست الفاطمة عند الانفصال عنها بموت أو غيره وما يترتب عليها من التبعات في الآخرة . تنبيه : ألحقت التاء في « بئست » دون نعم ، والحكم فيها اذا كان فاعلها مؤثرا جواز الإلحاق وتركه ، فوقع التفتن في هذا الحديث بحسب ذلك وقال الطيبي : إنما لم يلحقها بنعم لأن المرضعة مستعارة للإمارة وتأنيتها غير حقيقى فترك إلحاق التاء بها والخافق بئس نظرا إلى كون الإمارة حينئذ داهية دهياء . قال : وإنما أتى بالتاء في الفاطمة والمرضعة إشارة إلى تصوير تينك الحالتين المتجددتين في الإرضاع والطم . **قوله** ( وقال محمد بن بشار ) هو بشار ، ووقع في مستخرج أبي نعيم أن البخارى قال « حدثنا محمد بن بشار » وعبد الله بن حمران هو بصري صدوق وقد قال ابن حبان في الثقات : يخطئ وماله في الصحيح إلا هذا الموضع . وعبد الحميد بن جعفر هو المحدث لم يخرج له البخارى إلا تعليقا ، وعمر بن الحسك أى ابن ثوبان مدنى ثقة أخرج له البخارى في غير هذا الموضع تعليقا كما تقدم في الصيام . **قوله** ( عن أبي هريرة ) أى مرقوقا عليه . **قوله** في حديث أبي موسى ( ولا من حرص عليه ) بفتح المهملة والراء ، وقد تقدم مطولا من وجه آخر عن أبي بردة عن أبي موسى في استئابة المرتدين وذكرت شرحه هناك . وفي الحديث أن الذي يناله المتولى من النعماء والسرور دون ما يناله من البأساء والضراء ، إما بالعزل في الدنيا فيصير حاملا وإما بالماؤاخذة في الآخرة وذلك أشد ، نسأل الله العفو . قال القاضى البيضاوى : فلا ينبغي لعاقل أن يفرح بلذة يعقبها حسرات ، قل المهاب : الحرص على الولاية هو السبب في اقتتال الناس عليها حتى سفكت الدماء واستبيحت الأموال والفروج وعظم الفساد في الأرض بذلك ووجه الندم أنه قد يقتل أو يعزل أو يموت فيندم على الدخول فيها لأنه يطالب بالتبعات التي ارتكبها وقد فاته ما حرص عليه بمفارقته ، قال : ويستثنى من ذلك من تعين عليه كأن يموت الوالى ولا يوجد بعده من يقوم بالأمر غيره ، وإذا لم يدخل في ذلك يحصل الفساد بضيايع الأحوال . قلت : وهذا لا يخالف ما فرض في الحديث الذى قبله من الحصول بالطلب أو بغير طلب بل في التعبير بالحرص إشارة إلى أن من قام بالأمر عند خشية الضياع يكون كن أعطى بغير سؤال لفقد الحرص غالبا عن هذا شأنه ، وقد يغتفر الحرص في حق من تعين عليه لسكونه يصير واجبا عليه ، وتولية القضاء على الإمام فرض عين وعلى القاضى فرض كفاية اذا كان هناك غيره

### ٨ - باب من استرعى رعية فلم ينصح

٧١٥٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا أبو الأشعث ، عن الحسن « أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار

في مرضه الذي مات فيه ، فقال له معقل : إني محدثت حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ، سمعت النبي ﷺ يقول : ما من عبد يسترعه الله رعيةً فلم يحطها بنصحيه لم يجد راحة الجنة »

٧١٥١ - حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا حسين الجعفي قال زائدة ذكره هشام عن الحسن قال : أنينا معقل بن يسار نموده فدخل علينا عبيد الله ، فقال له : « قل : أحديثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ فقال : ما من والد يمل رعيةً من المسلمين فيموت وهو غاش لم إلا حرم الله عليه الجنة »

قوله ( باب من استرعى ) بضم المثناة على البناء الجعول . قوله ( رعية فلم ينصح ) أى لها . قوله ( أبو الأشهب ) هو جعفر بن حبان بمهمله وتحتانية ثقيلة . قوله ( عن الحسن ) هو البصرى ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق شيان عن أبي الأشهب « حدثنا الحسن » . قوله ( أن عبيد الله بن زياد ) يعنى أمير البصرة في زمن معاوية وولده يزيد ، ووقع في رواية هشام المذكورة بعد هذه ما يدل على أن الحسن حضر ذلك من عبيد الله بن زياد عند معقل قوله ( عاد معقل بن يسار ) بتحتانية ثم مهمله خفيفة هو المازني الصحابي المشهور . قوله ( في مرضه الذي مات فيه ) كانت وفاة معقل بالبصرة فيما ذكره البخارى في الأوسط ما بين الستين الى السبعين وذلك في خلافة يزيد بن معاوية . قوله ( فقال له معقل : إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ) زاد مسلم عن شيان بن فروخ عن أبي الأشهب « لو علمت أن لى حياة ما حدثتك » . قوله ( يسترعه الله ) في نسخة الصغاني « استرعه » . قوله ( فلم يحطها ) بفتح أوله وضم الحاء وسكون الطاء المهملتين أى يكلؤها أو يصنها وزنه ومعناه والاسم الحياطة يقال حاطه اذا استولى عليه وأحاط به مثله . قوله ( بنصحيه ) كذا الأكثر بهاء الضمير ، وفي رواية المستلى « بالنصيحة » ووقع مسلم في رواية شيان « يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته » . قوله ( لم يجد ) في نسخة الصغاني « الالم يجد ، بزيادة إلا ( راحة الجنة ) زاد في رواية الطبراني من حديث عبد الله بن مغفل « وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاماً ، ووقع في رواية مسلم « إلا حرم الله عليه الجنة » وله مثله من طريق يونس بن عبيد عن الحسن . قال الكرماني مفهوم الحديث أنه يحدها وهو عكس المقصود ، والجواب أن « إلا » مقدرة أى إلا لم يجد ، والخبر محذوف والتقدير ما من عبد فعل كذا إلا حرم الله عليه الجنة ولم يجد راحة الجنة استئناف كالمفسر له ، أو ليست ما للنبي ، وجازت زيادة من للتأكيد في الإثبات عند بعض النحاة ، وقد ثبت « إلا » في بعض النسخ . قلت : لم يقع الجمع بين اللفظين المتوعده بهما في طريق واحدة ، فقوله « لم يجد راحة الجنة » وقع في رواية أبي الأشهب ، وقوله « حرم الله عليه الجنة » وقع في رواية هشام ، فكأنه أراد أن الأصل في الحديث الجمع بين اللفظين فحفظ بعض ما لم يحفظ بعض وهو محتمل ، لكن الظاهر أنه لفظ واحد تصرف فيه الرواة . وزاد مسلم في آخره قال الا كنت حدثتني هذا قبل اليوم ؟ قال : لم أكن لأحدثك ، قيل سبب ذلك هو ما وصفه به الحسن البصرى من سفك الدماء ، ووقع في رواية الاسماعيلي من الوجه الذي أخرجه مسلم « لولا أنى ميت ما حدثتك » فكأنه كان يخشى بطشه ، فلما نزل به الموت أراد أن يكف بذلك بعض شره عن المسلمين ، وإلى ذلك وقعت الإشارة في رواية مسلم من طريق أبي المليح « أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار ، فقال له معقل : لولا أنى في الموت ما حدثتك » وقد أخرج

الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال : لما قدم علينا عبيد الله بن زياد أميرا أمره علينا معاوية غلاما سفيا يسفك الدماء سفكا شديدا وفيما عبد الله بن مغفل المزني ، فدخل عليه ذات يوم فقال له : انت عما أراك تصنع ، فقال له : وما أنت وذاك ؟ قال ثم خرج الى المسجد فقلنا له : ما كنت تصنع بكلام هذا السفية على رموس الناس ؟ فقال إنه كان عددي علم فاجبت أن لا أموت حتى أقول به على رموس الناس ، ثم قام فلما لبث أن مرض مرضه الذي توفي فيه فأتاه عبيد الله بن زياد يعوده ، فذكر نحوه حديث الباب ، فيحتمل أن تكون القصة وقعت للصحابيين . قوله ( قال زائدة ذكره هشام ) هو بحذف قال الثانية والتقدير : قال الحسين الجعفي قال زائدة ذكره أي الحديث الذي سبأني هشام وهو ابن حسان ، ووقع في رواية مسلم عن القاسم بن زكريا عن الحسين الجعفي بالنعنة في جميع السند ، وحاصل الروايتين أنه أثبت النش في إحداهما ، ونفى النصيحة في الأخرى فسكانه لا واسطة بينهما ، ويحصل ذلك بظلمهم بأخذ أموالهم أو سفك دماهم أو انتهاك أعراضهم وحبس حقوقهم وترك تعريفهم ما يجب عليهم في أمر دينهم ودنياهم وبإهمال إقامة الحدود فيهم وردع المفسدين منهم وترك حمايتهم ونحو ذلك . قوله ( فقال له معقل أحدك حديثا ) قد ذكرت زيادة أبي المليح عند مسلم . قوله ( ما من وال يلى رعية من المسلمين أخ ) وقع في رواية أبي المليح « ما من أمير ، بدل « وال » ، وقال فيه « ثم لا يجحد له » ، بحجم ودال مشددة من الجد بالكسر ضد الهزل ، وقال فيه « الا لم يدخل معهم الجنة » ، ولطبراني في الأوسط ، فلم يعدل فيهم إلا كبه الله على وجهه في النار ، قال ابن التين : يلى جاء على غير القياس لأن ماضيه ولى بالكسر ومستقبله يولى بالفتح وهو مثل ورث يرث . وقال ابن بطال : هذا وعيد شديد على أئمة الجوز فمن ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطالب بمظالم العباد « يوم القيامة » فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ومعنى « حرم الله عليه الجنة » أي أنفذ الله عليه الوعيد ولم يرض عنه المظلومين . ونقل ابن التين عن الداودي نحوه قال : ويحتمل أن يكون هذا في حق الكافر لأن المؤمن لا بد له من نصيحة . قلت : وهو احتمال بعيد جدا ، والتعليل مردود ، فالكافر أيضا قد يكون ناصحا فيما تولاها ولا يمنعه ذلك الكفر . وقال غيره : يحمل على المستحل ، والاولى أنه محمول على غير المستحل وانما أريد به الزجر والتغليظ ، وقد وقع في رواية لمسلم بلفظ « لم يدخل معهم الجنة » وهو يؤيد أن المراد أنه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت : وقال الطيبي : الفاء في قوله « فلم يحطها » وفي قوله « فيموت » مثل اللام في قوله « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » وقوله « وهو غاش » قيد للفعل مقصود بالذكر يريد أن الله إنما ولاه على عباده ليديم لهم النصيحة لا ليغشهم حتى يموت على ذلك ، فلما قلب القضية استحق أن يعاقب

#### ٩ - باب من شاق شق الله عليه

٧١٥٢ - **حَرْشُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيِّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الْجَرِيرِيِّ عَنْ طَارِبِ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ « شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدَبَا وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يَوْصِيهِمْ فَقَالُوا : هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَنْ سَمِعَ صَوْتَ اللَّهِ بِهْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قَالَ : وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَنُفِوا أَوْصِيَانَا ، فَقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ مَا يَنْتَنُ**

من الإنسان بطنه ، فن استطاع أن لا يأكل إلا طيباً فليعمل . ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بل كُت من دم هراقه فليعمل . قالت لأبي عبد الله : من يقول « سمعت رسول الله ﷺ » جندب ؟ قال : نعم جندب

قوله ( باب من شاق شق الله عليه ) في رواية « النفس من شق » بغير ألف ، والمعنى من أدخل على الناس المشقة أدخل الله عليه المشقة فهو من الجزاء بمجنس العمل . قوله ( خالد ) هو ابن عبد الله الطحان . قوله ( عن الجريري ) بضم الجيم هو سعيد بن لباس ، ولم يخرج البخاري للعباس الجريري شيئاً وهو من هذه الطبقة ، وخالد الطحان معدود فيمن سمع من سعيد الجريري قبل الاختلاط ، وكانت وفاة الجريري سنة أربع وأربعين ومائة واختلط قبل موته بثلاث سنين ، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود : من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد . قلت : وخالد قد أدرك أيوب فان أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة . قوله ( عن طريف ) بالطاء المهملة وزن عظيم . قوله ( أبي تيممة ) بالثناة وزن عظيمة ، وهو ابن بجالد بضم الميم وتحفيف الجيم الهجيمي بالجيم مصغر نسبة إلى بني الهجيم بطن من تميم وكان مولاهم ، وهو بصرى ماله في البخاري عن أحد من الصحابة إلا هذا الحديث ، وله حديث آخر تقدم في الأدب من روايته عن أبي عثمان النهدي . قوله ( شهدت صفوان ) هو ابن محرز ابن زياد التامعي الثقة المشهور من أهل البصرة . قوله ( وجندب ) هو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور وكان من أهل الكوفة ثم تحول إلى البصرة قاله الكليني . قوله ( وأصحابه ) أي أصحاب صفوان . قوله ( وهو ) أي جندب ( يوصيهم ) ذكره المزي في الأطراف بلفظ « شهدت صفوان وأصحابه وجندب يوصيهم ، ووقع في صحيح مسلم من طريق خالد بن عبد الله بن محرز عن عمه صفوان بن محرز أن جندب بن عبد الله بعث إلى عسوس بن سلامة زمن فتنة ابن الزبير فقال : اجمع لي نفرا من إخواني حتى أحدهم ، فذكر القصة في تحديده لهم بقصة الذي حمل على رجل فقال لا إله إلا الله فقتله ، وأظن أن القصة واحدة ، ويجمعها أنه حذرهم من التعرض لقتل المسلم » وزمن فتنة ابن الزبير كانت عقب موت يزيد بن معاوية . ووقع عند الطبراني من طريق ليث بن أبي سليم عن صفوان ابن محرز عن جندب بن عبد الله أنه مر بقوم فقال : ائمتي بنفر من قراء القرآن وليكونوا شيوخا ، قال فأئنته بنافع ابن الأزرق وأبي بلال مرداس ونفر معهما ستة أو ثمانية فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحديث . قلت : وأخرجه أيضاً من طريق الأعمش عن أبي تيممة أنه انطلق مع جندب إلى البصرة فقال : هل كنت تدارس أحدا القرآن ؟ قلت : نعم ، قال فأئنتي بهم ، قال فأئنته بنافع وأبي بلال مرداس ونجدة وصالح بن مشرح فأنشأ يحدث . قلت : وهؤلاء الأربعة من رموس الخوارج الذين خرجوا إلى مكة لنصر ابن الزبير لما جهز إليه يزيد بن معاوية الجيوش فشهدوا معه الحصار الأول ، فلما جامهم الخبر بموت يزيد بن معاوية سألوا ابن الزبير عن قوله في عثمان فأتى عليه فغضبوا وفارقوه ، فخرجوا . وخرج نجدة بالثمامة فغلب عليها وعلى بعض بلاد الحجاز ، وخرج نافع ابن الأزرق بالعراق فدامت فتنته مدة . وأما أبو بلال مرداس فكان خرج على عبيد الله بن زياد قبل ذلك فقتله قوله ( من سمع سمع الله به يوم القيامة ) قلت تقدم هذا المتن من حديث جندب من وجه آخر مع شرحه في « باب الرياء والسمعة » من « كتاب الرقاق » وفيه « ومن رايا ، ولم يقع فيه مقصود هذا الباب . قوله ( ومن شاق شق »

الله عليه ) كذا للكشميني ، وللسرخسي والمستمل ، ومن يشاقق يشق الله عليه ، بصيغة المضارعة وبفك القاف في الموضوعين ، وفي رواية الطبراني عن أحمد بن زهير التستري عن اسحق ابن شاهين شيخ البخاري فيه ، ومن يشاقق يشق الله عليه . **قوله** ( فقالوا : أوصنا ، فقال : ان أول ما ينتن من الانسان بطنه ) يعنى بعد الموت ، وصرح به في رواية صفوان بن محرز عن جندب وانظله واعلموا أن أول ما ينتن من أحدكم إذا مات بطنه . **قوله** ( فن استطاع أن لا يأكل إلا طيبا فليفعل ) في رواية صفوان ، فلا يدخل بطنه إلا طيبا ، هكذا وقع هذا الحديث من هذا الوجه موقوفا ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق قتادة عن الحسن - هو البصري - عن جندب موقوفا ، وأخرجه من طريق صفوان بن محرز وسياقه يحتمل الرفع والوقف فانه صدر بقوله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول من سمع ، الحديث ، واعلموا أن أول ما ينتن ، وينتن بنون ومثناة وضم أوله من الرباعي وماضيه أنتن وتن والنتن الرائحة الكريهة . **قوله** ( ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بملء كف ) في رواية الكشميني ، يحول ، وبلغظ ، ملء ، بغير موحدة ، ووقع في رواية كريمة والأصيلي ، كفه . **قوله** ( من دم هراقه ) أى صبه ( فليفعل ) قال ابن التين : وقع في روايتنا ، أهراقه ، وهو بفتح الهمة وكسرها . قلت : هي لمن عدا أبا ذر ، كذا وقع هذا المتن أيضاً موقوفا ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق صفوان بن محرز ومن طريق قتادة عن الحسن عن جندب موقوفا ، وزاد الحسن بعد قوله يهريقه ، كأنما يذبح دجاجة ، كلما تقدم لباب من أبواب الجنة حال بينه وبينه ، ووقع مرفوعا عند الطبراني أيضاً من طريق اسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب وانظله ، وتعلون أى سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحول بين أحدكم وبين الجنة وهو يراها ملء كف دم من مسلم أهراقه بغير حله ، وهذا لو لم يرد مصرحاً برفعه لكان في حكم المرفوع لأنه لا يقال بالرأى ، وهو وعيد شديد لقتل المسلم بغير حق . قال السكرماني : في معنى قوله ، ملء كف من دم ، هو عبارة عن مقدار دم انسان واحد ، كذا قال ومن اين هذا الحصر ؟ والمتبادر أن ذكر ملء الكف كالمثال وإلا فالمراد كان دون ذلك لكان الحكم كذلك . وعند الطبراني من حديث الاعمش عن أبي تيمية ، قال رسول الله ﷺ لا يحول بين أحدكم وبين الجنة ، فذكر نحو رواية الجري وزاد في آخره : قال فبكي القوم ، فقال جندب : أم أرأيتون قط قوما أحق بالنجاة من هؤلاء ان كانوا صادقين ، قلت : واصل هذا هو السرف في تصديره كلامه بحديث ، من سمع ، وكأنه تفرس فيهم ذلك ، ولهذا قال ، ان كانوا صادقين ، ولقد صدقت فراستهم لما خرجوا بذلوا السيف في المسلمين وقتلوا الرجال والاطفال وعظم البلاء بهم ، كما تقدمت اليه الإشارة في كتاب المحاربين ، قال ابن بطال : المشاقة في اللغة مشتقة من الشقاق وهو الخلاف ، ومنه قوله تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ﴾ والمراد بالحديث النهي عن القول القبيح في المؤمنين وكشف مساوئهم وعيوبهم وترك مخالفة سبيل المؤمنين ولزوم جماعتهم والنهي عن إدخال المشقة عليهم والاضرار بهم ، قال صاحب العين : شق الأمر عليك مشقة أضربك انتهى . وظاهره أنه جعل المشقة والمشاقة بمعنى واحد ، وليس كذلك فقد جوز الخطابي في هذا أن تكون المشقة من الاضرار فيحمل الناس على ما يشق عليهم ، وأن تكون من الشقاق وهو الخلاف ومفارقة الجماعة وهو أن يكون في شق أى ناحية عن الجماعة ، ورجح الداودي الثاني ، ومن الأول قوله ﷺ في حديث عائشة ، اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، أخرجه مسلم ، ووقع لغير أبي ذر في آخر هذا الحديث . قلت : لأبي عبد الله من يقول سمعت رسول الله



عليه السلام جندب؟ قال: نعم جندب انتهى. وأبو عبد الله المذكور هو المصنف، والسائل له الفربري، وقد خلت رواية النسفي عن ذلك. وقد سبق من الطرق التي أوردتها ما يصرح بأن جندبا هو القائل، وليس فيمن سمي في هذه القصة أحد من الصحابة غيره

### ١٠ - باب القضاء والفتيا في الطريق

وقضى يحيى بن يعمر في الطريق، وقضى للشمسي على باب داره

٧١٥٣ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد «حدثنا أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: بينما أنا والنبي ﷺ خارجان من المسجد فلقينا رجلاً عند سدور المسجد فقال: يا رسول الله متى الساعة؟ فقال للنبي ﷺ: ما أهدت لها؟ فكأن الرجل استكان، ثم قال: يا رسول الله ما أعددت لها كبر صدام ولا صلاة ولا صدقة، واستكان أحب الله ورسوله. قال: أنت مع من أحببت»

قوله (باب القضاء والفتيا في الطريق) كذا سوى بينهما، والأثران المذكوران في الترجمة صريحان فيما يتعلق بالقضاء، والحديث المرفوع يؤخذ منه جواز الفتيا فيلحق به الحكم. قوله (وقضى يحيى بن يعمر) بفتح الميم هو التابعي الخليل المشهور، وكان من أهل البصرة فانتقل إلى مرو بأمر الحجاج فولى قضاء مرو لفتية بن مسلم، وكان من أهل النخاعة والورع، قال الحاكم: قضى في أكثر مدن خراسان، وكان إذا تحول إلى بلد استخلف في التي انتقل منها. قوله (في الطريق) وصله محمد بن سعد في الطبقات عن شعبة عن موسى بن يسار قال: رأيت يحيى بن يعمر على القضاء بمرو فربما رأيت يقضى في السوق وفي الطريق، وربما جاءه الخصمان وهو على حمار فيقضى بينهما. وأخرج البخاري في التاريخ من طريق حميد بن أبي حكيم أنه رأى يحيى بن يعمر يقضى في الطريق. قوله (وقضى الشعبي على باب داره) قال ابن سعد في الطبقات أخبرنا أبو نعيم حدثنا أبو إسرائيل رأيت الشعبي يقضى عند باب الفيل بالسكوفة. وأخرج السكرايس في القضاء من وجه آخر عن الشعبي أن علياً قضى في السوق. وأخرج من طريق القاسم بن عبد الرحمن أنه مر على قوم وهو على راحلته فظلموا من كرى لهم فزل فقضى بينهم ثم ركب فضى إلى منزله. ثم ذكر حديث سالم بن أبي الجعد عن أنس في الذي سأل النبي ﷺ متى الساعة، وقد تقدم من وجه آخر عن سالم في كتاب الأدب، مشروحا، وقوله هنا «فلقينا رجلاً عند سدة المسجد، السدة بضم السين وتشديد الدال المهملتين هي باب الدار وقيل لاسماعيل بن عبد الرحمن: السدى، لأنه كان يبيع المقانع عند سدة مسجد السكوفة وهي ما يبيع من الطاق المسدود، وقبل هي المظلة على الباب «لوقاية المطر والشمس»، وقيل هي الباب نفسه وقيل عتبة وقيل الساحة أمام الباب. وقوله «ما أعددت لها، كذا لا يذ، ولغيره» عدت، وهو بالشديد مثل (جمع مالا وعدده) أي هياه، وقوله «استكان» أي خضع وهو استغفل من السكون الدال على الخضوع. قال ابن التين: لعل سبب سؤال الرجل عن الساعة إشفاقاً بما يكون فيها، ولو سأل استعجالاً لدخل في قوله تعالى (يستعجل بها الذين لا يؤمنون بها) وقوله «كبير عمل، بالوحدة للاكثر وبالمثلثة لبعضهم» قال ابن بطلان: في حديث أنس جواز سكوت العالم عن جواب السائل والمستفتي إذا كانت المسألة لا تعرف، أو كانت

بما لا حاجة للناس إليها ، أو كانت مما يخشى منها الفتنة . أو سوء التأويل . ونقل عن المهلب الفتيا في الطريق وعلى الدابة ، ونحو ذلك من التواضع ، فإن كانت لضعيف فهو محمود وإن كانت لرجل من أهل الدنيا أو لمن يخشى لسانه فهو مكروه . قلت : والمثال الثاني ليس بجيد فقد يرتب على المسئول من ذلك ضرر فيجيب ليأمن شره فيكون في هذه الحالة محمودا قال : واختلف في القضاء سائرا أو ماشيا فقال أشهب : لا بأس به إذا لم يشغله عن الفهم . وقال سحنون : لا ينبغي . وقال ابن حبيب : لا بأس بما كان يسيرا ، وأما الابتداء بالنظر ونحوه فلا . قال ابن بطلان : وهو حسن . وقول أشهب أشبه بالدليل . وقال ابن التين : لا يجوز الحكم في الطريق فيما يكون غامضا كذا أطلق والاشبه بالتفصيل . وقال ابن المنير : لا تصح حجة من منع الكلام في العلم في الطريق ، وأما الحكاية التي تحكى عن مالك في تعزيره الحاكم الذي سأله في الطريق ثم حدثه فكان يقول : وددت لو زادت سييما وزادت تحديثا ، فلا يصح . ثم قال : ويحتمل أن يفرق بين حالة النبي ﷺ وحالة غيره ، فإن غيره في مظنة أن يتشاغل بلغو الطرقات وقد تقدم في كتاب العلم ، ترجمة الفتيا على الدابة ، ووقع في حديث جابر الطويل في حجة الوداع عند مسلم ، وطاف رسول الله ﷺ على راحلته ليراه الناس وليشرف لهم ليسألوه ، والأحاديث في سؤال الصحابة وهو سائر ماشيا وراكبا كثيرة

## ١١ - باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له أبواب

٧١٥٤ - حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا هذا الصمد حدثنا شعبة حدثنا ثابت البناني « عن أنس بن

مالك يقول لامرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم ، قال : فإن النبي ﷺ مر بها وهي تبكي عند قبر ، فقال : اتقى الله واصبري ، فقلت : إليك عني ، فأنك خلوت من مصيبتى ، قال فجاوزها ومضى : فمر بها رجل فقال : ما قال لك رسول الله ﷺ ؟ قالت : ما عرفته ، قل : إنه لرسول الله ﷺ ، قال فجاءت إلى بابه فلم تجد عليه بابا ، فقالت : يا رسول الله ، والله ما عرفتك ، فقال للنبي ﷺ : إن الصبر عند أول صدمة »

قوله ( باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له أبواب ) ذكر فيه حديث أنس في قصة المرأة التي جاءت تعتذر عن قولها « إليك عني » لما أمرها النبي ﷺ - ووجدتها تبكي عند قبر - بالصبر ، ففي الحديث « فجاءت إلى بابه فلم تجد عليه بابا » . قوله ( أن الصبر عند أول صدمة ) في رواية السكشميين هنا « أن الصبر عند الصدمة الأولى » وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب زيارة القبور » من « كتاب الجنائز » وأن المرأة لم تسم ، وأن المقبور كان ولدها ولم يسم أيضاً ، وأن الذي ذكر لها أن الذي خاطبها هو النبي ﷺ هو الفضل بن العباس . ووقع هنا أن أنس بن مالك قال لامرأة من أهله : هل تعرفين فلانة ، يعني صاحبة هذه القصة ، ولم أعرف اسم المرأة التي من أهل أنس أيضاً ، وقولها « إليك عني » أي كف نفسك ودعني . وقولها « فأنك خلوت من مصيبتى » بكسر المعجمة وسكون اللام أي خال من همي قال المهلب : لم يكن للنبي ﷺ أبواب راتب ، يعني فلا يرد ما تقدم في المناقب من حديث أبي موسى أنه كان بابا للنبي ﷺ لما جلس على القف ، قال : فالجمع بينهما أنه إذا لم يكن في شغل من أهله ولا انفراد لشيء من أمره أنه كان يرفع حجاب بينه وبين الناس ويبرز لطالب الحاجة إليه . وقال الطبري : دل حديث عمر حين استأذن له الأسود

- يعنى فى قصة حلفه عليه السلام أن لا يدخل على نسائه شهرا كما تقدم فى النكاح - أنه عليه السلام كان فى وقت خلوته بنفسه يتخذ بوابا ، ولولا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم يحتج الى قوله « يا رباح استأذن لى » . قلت : ويحتمل أن يكون سبب استئذان عمر أنه خشى أن يكون وجد عليه بسبب ابنته فاراد أن يختبر ذلك باستئذانه عليه ، فلما أذن له اطمأن وتبسط فى القول كما تقدم بيانه . وقال الكرماني ملخصا لما تقدم : معنى قوله « لم يجد عليه بوابا » أنه لم يكن له بواب راتب ، أو فى حجرته التى كانت مسكنا له ، أو لم يكن البواب بتعيينه بل باشرا ذلك بأنفسهما ، يعنى أبا موسى ورباحا . قلت : الأول كاف ، وفى الثانى نظر لأنه اذا اتسقى فى الحجرة مع كونها مظنة الخلوة فانتفاؤه فى غيرها أولى ، وإن أراد اثبات البواب فى الحجرة دون غيرها كان بخلاف حديث الباب ، فإن المرأة إنما جاءت اليه وهو فى منزل سكنه فلم يجد عليه بوابا ، وفى الثالث أيضاً نظر لأنه على تقدير أنهما فعلا ذلك من قبل أنفسهما بغير أمره - لكن تقريره لهما على ذلك يفيد مشروعيته ، فيمكن أن يؤخذ منه الجواز مطلقا ، ويمكن أن يقيد بالحاجة وهو الأول وقد اختلف فى مشروعية الحجاب للحكام فقال الشافعى وجماعة : ينبغى للحاكم أن لا يتخذ حاجبا ، وذهب آخرون الى جوازه ، وحمل الأول على زمن سكنون الناس واجتماعهم على الخير وطواعيتهم للحاكم ، وقال آخرون : بل يستحب ذلك حيثئذ ليرتب الخصوم ويمنع المستطيل ويدفع الشرير ونقل ابن التين عن الداودى قال : الذى أحدثه بعض القضاة من شدة الحجاب وادخال بطائق الخصوم لم يكن من فعل السلف انتهى . فأما اتخاذ الحاجب فقد ثبت فى قصة عمر فى منازعة العباس وعلى أنه كان له حاجب يقال له يرقا ومضى ذلك فى فرض الخس واضحا . ومنهم من قيد جوازه بغير وقت جلوسه للناس لفصل الاحكام . ومنهم من عمم الجواز كما مضى . وأما البطائق فقال ابن التين : ان كان مراده البطائق التى فيها الإخبار بما جرى فصحيح ، يعنى أنه حادث قال : وأما البطائق التى تكتب للسبق ليبدأ بالنظر فى خصومة من سبق فهو من العدل فى الحكم . وقال غيره : وظيفة البواب أو الحاجب أن يطالع الحاكم بحال من حضر ولا سيما من الأعيان ولاحتمال أن يحىيى مخاصما والحاكم يظن أنه جاء زائرا فيعطيه حقه من الإكرام الذى لا يجوز لمن يحىيى مخاصما ، وايصال الخبر للحاكم بذلك إما بالمشافهة وإما بالمكاتبة ويكره دوام الاحتجاب وقد يحرم فقد أخرج أبو داود والترمذى بسند جيد عن أبي مريم الأسدى أنه قال لمعاوية « سمعت رسول الله عليه السلام يقول : من ولاه الله من أمر الناس شيئا فاحتجب عن حاجتهم احتجب الله عن حاجته يوم القيامة » وفى هذا الحديث وعيد شديد لمن كان حاكما بين الناس فاحتجب عنهم لغير عذر ، لما فى ذلك من تأخير إيصال الحقوق أو تضيقها . واتفق العلماء على أنه يستحب تقديم الأسبق فالأسبق والمسافر على المقيم ولا سيما ان خشي فوات الرفقة ، وأن من اتخذ بوابا أو حاجبا أن يتخذة ثقة عفيفا أميناً عارفا بحسن الأخلاق عارفا بمقادير الناس

## ١٢ - باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دُون الإمام الذى فوقه

٧١٥٥ - **عبد بن محمد بن خالد** الذهملى حدثنا **محمد بن عبد الله الأنصارى** قال حدثنى **أبى عن ثمامة** « عن

**أنس بن مالك** قال : أن قيس بن سعد كان يكون بين يدى عليه السلام بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير »

٧١٥٦ - **حديثنا مسدد** **حديثنا يحيى** - هو القطان - عن **قرة بن خالد** **حديثنا محمد بن هلال** **حديثنا أبو بردة** « عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه وأنهم بمأذ »

٧١٥٧ - **حديثنا عبد الله بن الصباح** **حديثنا محبوب بن الحسن** **حديثنا خالد بن حميد بن هلال** عن أبي **بردة** « عن أبي موسى أن رجلاً أسلم ثم تهود ، فأناؤه بمأذ بن جبل - وهو عند أبي موسى - فقال : مال هذا ؟ قال أسلم ثم تهود ، قال : لا أجلس حتى أقفه ، فضاء الله ورسوله ﷺ »

**قوله** ( باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه ) أى الذى ولاه من غير احتياج الى استئذانه فى خصوص ذلك . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( **حديثنا محمد بن خالد** ) قال الحاكم والسكلا باذى : أخرج البخارى عن محمد بن يحيى الذهلى فلم يصرح به وإنما يقول « **حديثنا محمد** ، وتارة « **محمد بن عبد الله** ، فينسب لجدّه وتارة « **حديثنا محمد بن خالد** ، فكأنه نسب الى جد أبيه لأنه **محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس** . قلت : ويؤيده أنه وقع منسوباً فى حديث آخر أخرجه عند الأكثر فى الطب ، عن **محمد بن خالد** **حديثنا محمد بن وهب بن عطية** ، فوقع فى رواية الاصيلي « **حديثنا محمد بن خالد الذهلى** » ، وكذا هو فى نسخة الصغاني ، وأخرج ابن الجارود الحديث المذكور عن **محمد بن يحيى الذهلى** عن **محمد بن وهب** المذكور ، وقال خلف فى الاطراف : « هو **محمد بن خالد بن جبلة الرافقى** ، وتعبه ابن عساكر فقال : عندى أنه **الذهلى** . وقال المزى فى التهذيب : « قول خلف انه **الرافقى** ليس بشئ » . قلت : قد ذكر أبو أحمد بن عدى فى شيوخ البخارى **محمد بن خالد بن جبلة** ، لسكن عرفه بروايته عنه عن **عبيد الله بن موسى** ، والحديث الذى أشار اليه وقع فى التوحيد لكن قال فيه « **حديثنا محمد بن خالد** ، فقط ولم ينسب لجدّه جبلة ، وهو بفتح الجيم والموحدة . ولا لبلده الرافقة وهى بناء شم كاف . وقد ذكر الدارقطنى أيضاً فى شيوخ البخارى **محمد بن خالد الرافقى** ، وأخرج الذسائى عنه فنسب لجدّه فقال أخبرنا **محمد بن جبلة** فقال المزى فى ترجمته هو **محمد بن خالد بن جبلة الرافقى** وقد أخرج البخارى عن **محمد بن خالد** عن **محمد بن موسى بن أعين** **حديثنا** فقال المزى فى التهذيب : « قيل هو **الرافقى** ، وقيل هو **الذهلى** وهو أشبه وستط **محمد بن خالد** من هذا السند من اطراف أبي مسعود فقال (خ) فى الاحكام عن **محمد بن عبد الله الانصارى** نفسه عن أبيه ، قال المزى فى الاطراف : « كذا قال أبو مسعود ، يعنى والصواب ما وقع فى جميع النسخ أن بين البخارى وبين الانصارى فى هذا الحديث واسطة وهو **محمد بن خالد المذكور** ، وبه جزم خلف فى الاطراف ، أيضاً كما تقدم والله أعلم . قلت : ويؤيد كونه عن **الذهلى** أن الترمذى أخرجه فى المناقب عن **محمد بن يحيى** وهو **الذهلى** به **قوله** ( **حديثنا محمد بن عبد الله الانصارى** ) هكذا للأكثر ، وفى رواية أبي زيد المروزى « **حديثنا الانصارى محمد** ، فقدم النسبة على الاسم ولم يسم أباه ، **قوله** ( **حديثنا أبي** ) فى رواية أبي زيد « **حديثنا** ، وهو **عبد الله بن المثنى** ابن **عبد الله بن أنس** ، وثمامة شيخه هو عم أبيه وقد أخرج البخارى عن الانصارى بلا واسطة عدة أحاديث فى الزكاة والقصاص وغيرهما ، وروى عنه بواسطة فى عدة فى الاستسقاء وفى بدء الخلق وفى شهود الملائكة بدمراً وغيرها . **قوله** ( ان قيس بن سعد ) زاد فى رواية المروزى « ان عبادة ، وهو الانصارى الخزرجى الذى كان

والده رئيس الخرج . وصنيع الترمذى يوم أنه قيس بن سعد بن معاذ ، فانه أخرج حديث الباب فى مناقب سعد ابن معاذ فلا يفتقر بذلك . قوله ( كان يكون بين يدى النبی ﷺ قال السكرماني : فائدة تكرار لفظ السكون ارادة بيان الدوام والاستمرار انتهى . وقد وقع فى رواية الترمذى وابن حبان والاسماعيلي وأبى نعيم وغيرهم من طرق عن الانصارى بلفظ : كان قيس بن سعد بين يدى النبی ﷺ ، فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . قوله ( بمنزلة صاحب الشرطة من الامير ) زاد الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن مرزوق عن الانصارى ، لما ينفذ من أموره ، وهذه الزيادة مدرجة من كلام الانصارى ، بين ذلك الترمذى ، فانه أخرج الحديث عن محمد بن مرزوق الى قوله : الامير ، ثم قال : قال الانصارى لما يلى من أموره ، وقد خلت سائر الروايات عنها ، وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث ، احتراز المصطفى من المشتركين فى مجلسه اذا دخلوا عليه ، وهذا يدل على أنه فهم من الحديث أن ذلك وقع لقيس بن سعد على سبيل الوظيفة الراتبة ، وهو الذى فهمه الانصارى راوى الحديث ؛ لكن يعكر عليه ما زاده الاسماعيلي فقال حدثنا الهيثم بن خلف عن محمد بن المثني عن الانصارى حدثني أبى عن ثمامة ، قال الانصارى : ولا أعلمه إلا عن أنس قال : لما قدم النبی ﷺ كان قيس بن سعد فى مقدمته بمنزلة صاحب الشرطة من الامير ، فكلّم سعد النبی ﷺ فى قيس أن يصرفه من الموضع الذى وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء . فصرفه عن ذلك ، ثم أخرجه الاسماعيلي عن أبى يعلى ومحمد بن أبى سويد جميعا عن محمد بن المثني عن الانصارى بمثل لفظ محمد بن مرزوق بدون الزيادة التى فى آخره ، قال : ولم يشك فى كونه عن أنس . قلت : وكذا أخرجه ابن حبان فى صحيحه من طريق بشر بن آدم ابن بنى السمان عن الانصارى لكن لم ينفرد الهيثم ولا شيخه محمد بن المثني بالزيادة المذكورة ، فقد أخرجه ابن منده فى المعرفة ، عن محمد بن عيسى قال : حدثنا أبو حاتم الرازى عن الانصارى بطوله ، فكان القدر المحقق وصله من الحديث هو الذى اقتصر عليه البخارى ، وأكثر من أخرج الحديث ، وأما الزيادة فكان الانصارى يتردد فى وصلها ، وعلى تقدير ثبوتها فلم يقع ذلك لقيس بن سعد إلا فى تلك المرة ولم يستمر مع ذلك فيها . والشرطة بضم المعجمة والراء والنسبة اليها شرطى بضمهتين وقد تفتح الراء فيهما هم أعوان الامير ، والمراد بصاحب الشرطة كبيرهم ، فقبل سموا بذلك لأنهم رذالة الجند ، ومنه فى حديث الزكاة : ولا الشرط للثيمة ، أى ردى المال ، وقيل لأنهم الأشداء الأقوياء من الجند ، ومنه فى حديث الملاحم : وتشتط شرطة الموت ، أى متعاقدون على أن لا يفروا ولو ماتوا . قال الأزهري : شرط كل شيء خياره ومنه الشرط لأنهم نخبة الجند . وقيل هم أول طائفة تتقدم الجيش وتشهد الواقعة ، وقيل سموا شرطا لأن لهم علامات يعرفون بها من هيئة وملبس وهو اختيار الأصمعى ، وقيل لأنهم أعدوا أنفسهم لذلك يقال أشرط فلان نفسه لأمر كذا إذا أعدّها قاله أبو عبيد ، وقيل مأخوذ من الشريط وهو الحبل المبرم لما فيه من الشدة . وقد استشكلت مطابقة الحديث للترجمة فأشار السكرماني الى أنها تؤخذ من قوله : دون الحاكم ، لأن معناه عند ، وهذا جيد إن ساعدته اللمعة ، وعلى هذا فكان قيسا كان من وظيفته أن يفعل ذلك بحضرة النبی ﷺ بأمره سواء كان خاصا أم عاما ، قال السكرماني : ويحتمل أن تسكون : دون ، بمعنى : غير ، قال : وهو الذى يحتمله الحديث الثانى لاغير . قلت : فيلزم أن يكون استعمل فى الترجمة : دون ، فى معنيين . وفى الحديث تشبيه ما مضى بما حدث بعده ، لأن صاحب الشرطة لم يكن موجودا فى العهد النبوى عند أحد من العامة ، وإنما حدث فى دولة بني أمية فأراد أنس تقريب

حال قيس بن سعد عند السامعين فشيء بما يهدونه . الحديث الثاني ، قوله ( عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه وأتبعه بمعاذ ) هذه قطعة من حديث طويل تقدم في استتابة المرتدين بهذا السند وأوله « أقبلت ومعى رجلان من الأشعرين » الحديث ، وفيه بعد قوله « لا نستعمل على عملنا من أراد » ولكن اذهب أنت يا أبا موسى ، ثم أتبعه معاذ بن جبل ، وفيه قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد ، وهي التي اقتصر عليها هنا بعد هذا . الحديث الثالث ، قوله ( محبوب ) بمهمله وهو حديث ابن الحسن بن هلال ، بصري واسمه محمد ومحبوب لقب له وهو به أشهر ، وهو مختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع وهو في حكم المتابعة لأنه تقدم في استتابة المرتدين من وجه آخر عن حميد بن هلال . قوله ( حدثنا خالد ) هو الخذاء . قوله ( ان رجلا أسلم . ثم هود ) قد تقدم شرحه هناك مستوفى . قوله ( لا أجلس حتى أقتله قضاء الله ورسوله ) قد تقدم هناك « فامر به فقتل » وبذلك يتم مراد الترجمة والرد على من زعم أن الحدود لا يقيمها عمال البلاد إلا بعد مشاورة الإمام الذى ولاهم . قال ابن بطال : اختلف العلماء في هذا الباب فذهب الكوفيون الى أن القاضى حكمه حكم الوكيل لا يطلق يده إلا فيما أذن له فيه ، وحكمه عند غيرهم حكم الوصى له التصرف في كل شيء ويطلق يده على النظر في جميع الاشياء إلا ما استثنى . ونقل الطحاوى عنهم أن الحدود لا يقيمها الا أمراء الامصار ، ولا يقيمها عامل السواد ولا نحوه . ونقل ابن القاسم « لا تقام الحدود في المياه بل تجلب الى الامصار ، ولا يقام القصاص في القتل في مصر كلها إلا بالقسطاط ، يعنى لسكونها منزل متولى مصر » قال : أو يكتب الى والى القسطاط بذلك أى يستأذنه . وقال أشهب : بل من فوض له الوالى ذلك من عمال المياه جاز له أن يفعله . وعن الشافعى نحوه . قال ابن بطال : والحجة في الجواز حديث معاذ فإنه قتل المرتد دون أن يرفع أمره الى النبي ﷺ

### ١٣ - باب هل يقضى للقاضى أو يقضى وهو غضبان ؟

٧١٥٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن محمد سمعت عبد الرحمن بن أبي بكرة قال « كتب أبو بكرة الى ابنه - وكان بسجستان - بأن لا يقضى بين اثنين وأنت غضبان ، فاني سمعت للنبي ﷺ يقول : لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان »

٧١٥٩ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « عن أنس مسموع الأنصاري قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني والله لأتأخر عن صلاة القدام من أجل فلان مما يطيل بنا فيها : قال : فما رأيت النبي ﷺ قط أشد غضبا في موعظة منه يومئذ ، ثم قال يا أيها الناس ، إن منكم مفترين ، فأبكم ماصلي بالناس فليؤجز ، فان فيهم الكهبر والضعيف وذا الحاجة »

٧١٦٠ - حدثنا محمد بن أبي يعقوب الكرماني حدثنا حسان بن إبراهيم حدثنا يونس قال حدثنا أخبرني سالم « أن عبد الله بن عمر أخبره أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر عمر النبي ﷺ ،

فَقَبِطَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ : لِإِجْمَاعِهَا ، ثُمَّ يُسَكِّمُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَمْحُضُ فَتَطْهَرُ ، فَإِنْ بَدَأَ لَهَا أَنْ يُطْلَقَ فَطُيْلَقَ »

قَوْلُهُ ( بَابُ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يَفْتَى وَهُوَ غَضْبَانٌ ) فِي رِوَايَةِ السَّكْسَمِيِّ ، وَالْحَاكِمِ ، ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثُ أَحَادِيثَ أَحَدُهَا ، قَوْلُهُ ( كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ ) يَعْنِي وَالِدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّائِي الْمَذْكُورَ . قَوْلُهُ ( إِلَى ابْنِهِ ) كَذَا وَقَعَ هُنَا غَيْرُ مَسْمُومٍ ، وَقَعَ فِي أَطْرَافِ الْمَرْيُ إِلَى ابْنِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ ، وَقَدْ سَمِيَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَلَكِنْ بَغْيَرُ هَذَا اللَّفْظُ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ دُكْتُبُ أَبِي وَكُتِبَتْ لَهُ إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، وَقَعَ فِي الْعَمْدَةِ دُكْتُبُ أَبِي وَكُتِبَتْ لَهُ إِلَى ابْنِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ وَقَدْ سَمِيَ الْخُ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِسِيَاقِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ لَفْظَ : ابْنِهِ ، قِيلَ مَعْنَاهُ كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ بِنَفْسِهِ مَرَّةً وَأَمَرَ وَلَدَهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْ يَكْتُبَ لِأَخِيهِ فَكُتِبَ لَهُ مَرَّةً أُخْرَى . قُلْتُ : وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ ، بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ دُكْتُبُ أَبِي ، أَيْ أَمَرَ بِالْكِتَابَةِ ، وَقَوْلُهُ دُكْتُبَتْ لَهُ ، أَيْ بَاشَرْتُ السَّكْتَابَةَ الَّتِي أَمَرَ بِهَا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّعَدُّدِ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ الْمُسَكَّتُوبِ : إِنِّي سَمِعْتُ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لِأَبِي بَكْرَةَ لِأَنَّ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ وَهُوَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ وَلَدَ بِالْبَصْرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرَةَ : لَوْ دَخَلُوا عَلَى مَا بَشَرْتُ لَهُمْ بِقَصْبَةٍ . قَوْلُهُ ( وَكَانَ بِسَجِسْتَانَ ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِسْتَانَ ، وَهِيَ جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ وَسَجِسْتَانَ بِكسرِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ عَلَى الصَّحِيحِ بَعْدَهُمَا مَثَانَةُ سَاكِنَةٌ وَهِيَ إِلَى جِهَةِ الْهِنْدِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَرْمَانَ مِائَةُ فَرَسَخٍ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فَرَسَخًا مَفَازَةٌ لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ وَيَنْسَبُ إِلَيْهَا سَجِسْتَانِي وَسَجَزَقِي بِزَايَ بَدَلَ السَّيْنِ الثَّانِيَةِ وَالتَّاءُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَسَجِسْتَانَ لَا تَصْرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعِجْمَةِ أَوْ زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ : كَانَ زِيَادٌ فِي وَلَايَتِهِ عَلَى الْعِرَاقِ قَرِبَ أَوْلَادِ أَخِيهِ لِأَمِهِ أَبِي بَكْرَةَ وَشَرَفَهُمْ وَأَقْطَعَهُمْ وَوَلَّى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ سَجِسْتَانَ ، قَالَ وَمَاتَ أَبُو بَكْرَةَ فِي وَلَايَةِ زِيَادٍ . قَوْلُهُ ( أَنَّ لَا تَقْضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : أَنَّ لَا تَحْكُمَ . قَوْلُهُ ( لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمَ بَيْنِ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ ، وَالْبَاقِي سَوَاءٌ ، وَفِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ بِسَنَدِهِ : لَا يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقِصَّةَ . وَالْحَكْمُ بِفَتْحَتَيْنِ هُوَ الْحَاكِمُ ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْقِيَمِ بِمَا يَسْتَدِلُّ بِهِ . قَالَ الْمُهَلَّبُ : سَبَبُ هَذَا النَّهْيِ أَنَّ الْحَكْمَ حَالَةُ الْغَضَبِ قَدْ يَتَجَاوَزُ بِالْحَاكِمِ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ فَمَنْعٌ ، وَبِذَلِكَ قَالَ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ . وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْحَكْمِ حَالَةَ الْغَضَبِ لِمَا يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ مِنَ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَخْتَلُ بِهِ النَّظَرُ فَلَا يَحْصُلُ اسْتِيفَاءُ الْحَكْمِ عَلَى الْوَجْهِ قَالَ : وَعَدَّاهُ الْفُقَهَاءُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى كُلِّ مَا يَحْصُلُ بِهِ تَغْيِيرُ الْفِكْرِ كَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ الْمَفْرُطَيْنِ وَغَلْبَةِ النَّمَاسِ وَسَائِرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَلْبُ تَعَلُّقًا يَشْغَلُهُ عَنِ اسْتِيفَاءِ النَّظَرِ ، وَهُوَ قِيَاسُ مِظْنَةٍ عَلَى مِظْنَةٍ ، وَكَانَ الْحِكْمَةُ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى ذِكْرِ الْغَضَبِ لِاسْتِيفَاءِ عَلَى النَّفْسِ وَصُعُوبَةِ مَقَاوِمَتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ : لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبْعَانُ رِيَانٍ ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ : وَهُوَ قِيَاسُ مِظْنَةٍ عَلَى مِظْنَةٍ ، صَحِيحٌ ، وَهُوَ اسْتِنبَاطُ مَعْنَى دَلِّ عَلَيْهِ النَّصُّ فَإِنَّهُ لَمَّا نَهَى عَنِ الْحَكْمِ حَالَةَ الْغَضَبِ فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّ الْحَكْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَالَةِ اسْتِقَامَةِ الْفِكْرِ ، فَكَانَتْ عِلَّةُ النَّهْيِ الْمَعْنَى الْمَشْتَرَكِ وَهُوَ تَغْيِيرُ الْفِكْرِ ، وَالْوَصْفُ بِالْغَضَبِ يُسَمَّى عِلَّةً بِمَعْنَى أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ فَالْحَقُّ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَالْجَائِغِ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ

في «الأم» : أكره للحاكم أن يحكم وهو جائع أو تعب أو مشغول القلب فان ذلك يغير القلب . (فرع) : لو خالف الحكم في حال الغضب صح إن صادف الحق مع الكراهة ، هذا قول الجمهور ، وقد تقدم أنه عليه السلام قضى للزبير بشراج الحرة بعد أن أغضبه خصم الزبير ، لكن لا حجة فيه لرفع الكراهة عن غيره لاصمته عليه السلام فلا يقول في الغضب إلا كما يقول في الرضا . قال النووي في حديث اللقطة : وفيه جواز الفتوى في حال الغضب ، وكذلك الحكم وينفذ ولسكنه مع الكراهة في حقنا ولا يكره في حقه عليه السلام لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف على غيره . وأبعد من قال : يحمل على أنه تكلم في الحكم قبل وصوله في الغضب إلى تغير الفكر ، ويؤخذ من الإطلاق أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا أسبابه ، وكذا أطلقه الجمهور ، وفصل إمام الحرمين والبعثي فقيدا الكراهة بما إذا كان الغضب لغير الله ، واستفرب الرويان هذا التفصيل واستبعده غيره لمخالفته لظواهر الحديث والمعنى الذي لأجله نهى عن الحكم حال الغضب ، وقال بعض الخابلة لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه والهي يفتضى الفساد وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم فلا يؤثر والا فهو محل الخلاف ، وهو تفصيل معتبر ، وقال ابن المنير : أدخل البخاري حديث أبي بكره إبدال على المنع ثم حديث أبي مسعود الدال على الجواز تليها منه على طريق الجمع بأن يجعل الجواز خاصاً بالنبي عليه السلام لوجود العصمة في حقه والأمن من التعدي ، أو أن غضبه إنما كان للحق فن كان في مثل حاله جاز والامنع ، وهو كما قيل في شهادة العدو إن كانت دينوية ردت وإن كانت دينية لم ترد قاله ابن دقيق العيد وغيره . وفي الحديث أن الكتابة بالحديث كالسماح من الشيخ في وجوب العمل ، وأما في الرواية فمنع منها قوم إذا تجردت عن الإجازة ، والمشهور الجواز . نعم الصحيح عند الأداء أن لا يطلق الاخبار بل يقول كتب إلى أو كاتبني أو أخبرني في كتابه ، وفيه ذكر الحكم مع دليله في التعاطي ، وبجيه مثله في الفتوى . وفيه شفقة الأب على ولده وإعلامه بما ينفعه وتحذيره من الوقوع فيما ينكر . وفيه نشر العلم للعمل به والافتداء وإن لم يسأل العالم عنه . الحديث الثاني ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( جاء رجل ) تقدم في « باب تخفيف الامام » من أبواب الإمامة أنه لم يسم ، وهم من قال انه حزم بن كعب وإن المراد هنا بفلان هو معاذ بن جبل ، وتقدم شرح الحديث هناك مستوفى ، وتقدم القول في الغضب في « باب الغضب في الموعظة » من « كتاب العلم » . الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وهي حائض . قوله ( يونس ) هو ابن يزيد الأيلي . قوله ( فتغيظ فيه ) وفي رواية الكشميني « عليه » والضمير في قوله « فيه » يعود للفعل المذكور وهو الطلاق الموصوف ، وفي « عليه » للفاعل وهو ابن عمر . وقد تقدم الحديث مشروحاً في « كتاب الطلاق »

١٤ - **باب** من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والنهمة

كما قال النبي عليه السلام لعدي : خذ ما يكفيك وولك بالمعروف . وذلك إذا كان أمراً مشهوراً

٧١٦١ - **حديث** أبو البتان أخبرنا شعوب عن الزهري حدثني عروة « أن عائشة رضي الله عنها قالت :

جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت : يا رسول الله ، والله ما كان علي ظهير الأرض أهل خيلاء أحب إلي أن



يَذَلُّوا مِنْ أَهْلِ خِيَابِكَ ، وَاصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خِيَابٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَمُرُّوا مِنْ أَهْلِ خِيَابِكَ .  
 ثُمَّ قَالَتْ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُسَيِّبٌ ، فَهَلْ عَلَىَّ مِنْ حَرَجٍ أَنْ أَطُفَّ مِنَ الذِّمِّ لَهُ هِيَالْنَا ؟ قَالَ لَهَا : لَا حَرَجَ  
 عَلَيْكَ أَنْ تُطَفِّرِيَهُمْ مِنْ مَعْرِوفٍ »

**قوله** ( باب من رأى للقاضي أن يحكم بعله في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة ) أشار إلى قول أبي حنيفة  
 ومن وافقه أن للقاضي أن يحكم بعله في حقوق الناس وليس له أن يقضى بعله في حقوق الله كالحدود لأنها مبنيّة  
 على المسامحة ، وله في حقوق الناس تفصيل ، قال : أن كان ماعله قبل ولايته لم يحكم لأنه بمنزلة ماسمه من الشهود  
 وهو غير حاكم ، بخلاف ماعله في ولايته . وأما قوله ، إذا لم يخف الظنون والتهمة ، فقيد به قول من أجاز للقاضي  
 أن يقضى بعله لأن الذين منعوا ذلك مطلقا اعتوا بأنه غير معصوم فيجوز أن تلحقه التهمة إذا قضى بعله أن يكون  
 حكم لصديقه على عدوه فحسمت المادة فجعل المصنف محل الجواز ما إذا لم يخف الحاكم الظنون والتهمة ، وأشار إلى أنه  
 يلزم من المنع من أجل حسم المادة أن يسمع مثلاً رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً . ثم رفعته إليه فأنكر فإذا حلفه  
 خلف لزم أن يديمه على فرج حرام فيفسق به فلم يكن له بد من أن لا يقبل قوله ويحكم عليه بعله ، فإن خشي التهمة  
 فله أن يدفعه ويقيم شهادته عليه عند حاكم آخر ، وسيأتي مزيد لذلك في باب الشهادة تكون عند الحاكم ، وقال  
 الكرابيبي : الذي عندي أن شرط جواز الحكم بالعلم أن يكون الحاكم مشهوراً بالصلاح والعفاف والصدق ولم يعرف  
 بكبير زلة ولم يؤخذ عليه خبرة بحيث تكون أسباب النقي فيه موجودة وأسباب التهم فيه مفقودة فهذا الذي يجوز له  
 أن يحكم بعله مطلقاً . قلت : وكأن البخاري أخذ ذلك عنه فإنه من مشايخه . **قوله** ( كما قال النبي ﷺ لهند . خذني  
 مايكفيك ووليك بالمعروف ) هذا اللفظ وصله المؤلف في النفقات من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، وقد ساق القصة  
 في هذا الباب بغير هذا اللفظ من طريق الزهري عن عروة وقوله ، وذلك إذا كان أمراً مشهوراً ، هذا تفسير قول  
 من قال يقضى بعله مطلقاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالمشهور الشيء المأمور بأخذه ، ثم ذكر قصة هند بنت عتبة .  
**قوله** ( ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلخ ) تقدم في السيرة النبوية في المناقب والكلام عليه ،  
 وتقدم شرح ما تضمنته الحديث المذكور في كتاب النفقات ، وفيه بيان استدلال من استدل به على جواز  
 حكم الحاكم بعله ورد قول المستدل به على الحكم على الغائب . قال ابن بطال : احتج من أجاز للقاضي أن  
 يحكم بعله بحديث الباب فإنه عليه السلام قضى لها بوجوب النفقة لها ولولدها لعله بأنها زوجة أبي سفيان ولم  
 يلتبس على ذلك بينة ، ومن حيث النظر أن علمه أقوى من الشهادة لأنه يتيقن ماعله ، والشهادة قد تكون كذباً ،  
 وحجة من منع قوله في حديث أم سلمة « إنما أقضى له بما أسمع » ، ولم يقل بما أعلم . وقال للحضرمي « شاهدك  
 أو يمينه » وفيه « وليس لك إلا ذلك » ، ولما يخشى من قضاء السوء أن يحكم أحدهم بما شاء ويحيل على علمه  
 احتج من منع مطلقاً بالتهمة ، واحتج من فصل بأن الذي علمه الحاكم قبل القضاء كان على طريق الشهادة فلا حكم  
 به لحكم بشهادة نفسه فصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره ، وأيضاً فيكون كالخامك بشاهد واحد ، وقد تقدم له  
 تعليل آخر وأما في حال القضاء في حديث أم سلمة « فانما أقضى له على نحر ما أسمع » ، ولم يفرق بين سماعه من  
 شاهد أو مدّعي ، وسيأتي تفصيل المذاهب في الحكم بالعلم في باب الشهادة تكرر عند الحاكم في ولاية القضاء ،

وقال ابن المنير : لم يمرض ابن بطلال لمقصود الباب ، وذلك أن البخاري احتج لجواز الحكم بالعلم بقصة هند ، فكان يذهب للشارح أن يتعقب ذلك بأن لا دليل فيه لأنه خرج مخرج الفتنيا وكلام المفتي يتنزل على تقدير صحة اتهام المستفتي ، فكأنه قال : ان ثبت أنه يمتنع حكمك جاز لك استيفاءه مع الامكان . قال : وقد أجاب بعضهم بأن الاغلب من أحوال النبي ﷺ الحكم والالزام ، فيجب تنزيل لفظه عليه ، لكن يرد عليه أنه ﷺ ما ذكر في قصة هند أنه يعلم صدقها ، بل ظاهراً الأمر أنه لم يسمع هذه القصة الا منها فكيف يصح الاستدلال به على حكم الحاكم بعده ؟ . قلت : وما ادعى انفيه بعيد ، فانه لو لم يعلم صدقها لم يأمرها بالاخذ ، واطلاعه على صدقها يمكن بالوحى دون من سواه فلا بد من سبق علم ، ويؤيد اطلاعه على حالها من قبل أن تذكر ما ذكرت من المصاهرة ، ولانه قبل قولها أنها زوجة أبي سفيان بذير بينة واكتفى فيه بالعلم ، ولانه لو كانت فتية لقال مثلاً تأخذ ، فلما أتى بصيغة الأمر بقوله وحذى ، دل على الحكم ، وسيأتي لهذا مزيد في باب القضاء على الغائب ، ثم قال ابن المنير أيضاً : لو كان حكماً لاستدعى معرفة المحكوم به ، والواقع أن المحكوم به غير معين ، كذا قال والله أعلم

### ١٥ - باب الشهادة على الخطأ الخنوم ، وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه

وكتاب الحاكم إلى عماله ، وللقاضي إلى القاضي

وقال بعض الناس : كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود ثم قال : إن كان للقتل خطأ فهو جائز لأن هذا مال بزعمه ، وإنما صار مالا بعد أن ثبت للقتل ، فالخطأ والعدو واحد . وقد كتب عمر إلى عامله في الحدود . وكتب عمر بن عبد العزيز في سبب كثير ، وقال ابراهيم : كتب للقاضي جائز إذا عرف للكتاب والخاتم وكان الشهي مجيزاً للكتاب الخنوم بما فيه من القاضي ، ويروى عن ابن عمر نحوه وقال معاوية بن عبد الكريم النفقي شهدت عهد الملك بن يحيى قاضي البصرة وإياس بن معاوية والحسن وثمالة بن عهد الله بن أنس وبلال ابن أبي بردة وعهد الله بن يزيد الأسلمي وعاصم بن عهدة وعبد بن منصور . يجوزون كتب القضاء بغير تحضر من الشهود ، فان قال الذي جاء عليه بالكتاب إنه زور قيل له : إذقب القيس الخرج من ذلك ، وأول من سأل على كتاب القاضي للبيضة ابن أبي ليلي وسوار بن عهد الله . وقال لنا أبو نعيم حدثنا عبيد الله بن محرز جئت بكتاب من موسى بن أنس قاضي البصرة وأفت عند البيضة أن لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة وجئت به للقاسم بن عبد الرحمن فأجازه . وكره الحسن وأبو قلابة أن يشهد على وصية حتى يعلم ما فيها لأنه لا يدرى لعل فيها جوراً . وقد كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر : إما أن تدوا صاحبكم وإما أن تؤذوا بحرب . وقال الزهري في الشهادة على المراف من الستر : إن عرفها فاشهد ، وإلا تعرفها فلا تشهد

٧١٦٢ - حدثني محمد بن كشار حدثنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك قال : لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قالوا : إنهم لا يقرءون كتاباً إلا مخفوماً ، فأتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة كان أنظر إلى ويصيه ، ونقشه : محمد رسول الله ۝

قوله ( باب الشهادة على الخط المختوم ) كذا للأكثر بمجمة ثم مثناة ، وفي رواية الكشميني والمحكوم ، بمهمله ثم كاف أى المحكوم به ، وسقطت هذه اللفظة لابن بطلال ، ومراده هل تصح الشهادة على الخط أى بأنه خط فلان ، وقيد بالمختوم لأنه أقرب الى عدم التزوير على الخط . قوله ( وما يجوز من ذلك وما يضيع عليه ) يريد أن القول بذلك لا يكون على التعميم اثباتاً ونفيًا ، بل لا يمنع ذلك مطلقاً فتنضيع الحقوق ، ولا يعمل بذلك مطلقاً فلا يؤمن فيه التزوير فيكون جائزاً بشروط . قوله ( وكتاب الحاكم الى عامله والقاضى الى القاضى ) يشير الى الرد على من أجاز الشهادة على الخط ولم يحزمها في كتاب القاضى ، وكتاب الحاكم ، وسيأتى بيان من قاله والبحث معه فيه . قوله ( وقال بعض الناس : كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود ) ثم قال : ان كان القتل خطأ فهو جائز لان هذا مال برعمه ، وانما صار مالا بعد أن ثبت القتل ( قال ابن بطلال : حجة البخارى على من قال ذلك من الحنفية واضحة لانه اذا لم يحزم الكتاب بالقتل فلا فرق بين الخطأ والعمد فى أول الامر ، وانما يصير مالا بعد الثبوت عند الحاكم ، والعمد أيضاً ربما آل الى المال فاقتضى النظر التسوية . قوله ( وقد كتب عمر الى عامله فى الحدود ) فى رواية أبى ذر عن المستملى والكشميني « فى الجارود » بحيم خفيفة وبعد الالف راء مضمومة وهو ابن المعلّى ويقال ابن عمرو ابن المعلّى العبدى ، ويقال كان اسمه بشرا والجارود لقبه ، وكان الجارود المذكور قد أسلم وصحب ثم رجع الى البحرين فكان بها ، وله قصة مع قدامة بن مظعون عامل عمر على البحرين أخرجهما عبد الرزاق من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة قال استعمل عمر قدامة بن مظعون فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر فقال أن قدامة شرب فسكر فكتب عمر الى قدامة فى ذلك ، فذكر القصة بطولها فى قدوم قدامة وشهادة الجارود وأبى هريرة عليه ، وفى احتجاج قدامة بأية المائدة وفى رد عمر عليه وجلبده الحد وسندها صحيح ، وقد تقدم فى آخر الحدود ، ونزول الجارود البصرة بعد ذلك واستشهد فى خلافة عمر سنة عشرين . قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز فى سن كسرت ) وصله أبو بكر الحلال فى « كتاب القصص والدييات من طريق عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق عن أبيه قال وكتب الى عمر ابن عبد العزيز كتاباً أجاز فيه شهادة رجل على سن كسرت » . قوله ( وقال ابراهيم : كتاب القاضى الى القاضى جائز اذا عرف الكتاب والخاتم ) وصله ابن أبى شيبة عن عيسى بن يونس عن عبيدة عن ابراهيم . قوله ( وكان الشعبي يحزم الكتاب المختوم بما فيه من القاضى ) وصله أبو بكر بن أبى شيبة من طريق عيسى بن أبى عزة قال « كان عامر يعنى الشعبي يحزم الكتاب المختوم بحيمته من القاضى » وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي قال « لا يشهد ولو عرف الكتاب والخاتم حتى يذكر » ويصح بينهما بأن الاول اذا كان من القاضى الى القاضى والثانى فى حق الشاهد . قوله ( ويروى عن ابن عمر نحوه ) قلت : لم يقع لى هذا الاثر عن ابن عمر الى الآن . قوله ( وقال معاوية ابن عبد الكريم الثقفى ) هو المعروف باضال بضاد معجمة ولام ثقيلة ، سمي بذلك لانه ضل فى طريق مكة ، قاله عبد الغنى بن سعيد المصرى ، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائى ، ومات سنة ثمانين ومائة ، وكان معمرًا

أدرك أبا رجاء العطاردي ، وقد وصل أثره هذا وكيع في مصنفه عنه . **قوله** ( شهدت ) أى حضرت ( عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة ) هو الليثى تابعى ثقة ، وكان يزيد بن هبيرة ولاء قضاء البصرة لما ولى إمارتها من قبل يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ذكر ذلك عمر بن شبة في أخبار البصرة وقال : انه مات وهو على القضاء ، وأرخسه ابن حبان في الثقات سنة مائة فوهم ، وذكر ابن سعد أنه كان قاضيا قبل الحسن ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، والصواب بعد الحسن ، وقول عمر بن شبة هو المعتمد وأن ابن هبيرة هو الذى ولاء ومات على القضاء بعد ذلك بعد المائة بسنتين أو ثلاث ، ويقال بل عاش الى خلافة هشام بن عبد الملك فعزله خالد بن عبد الله القسرى وولى ثمامة بن عبد الله بن أنس . **قوله** ( وإياس بن معاوية ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية هو المزي المعروف بالذكاء وكان قد ولى قضاء البصرة فى خلافة عمر بن عبد العزيز ولاء عدى بن أوطاة عامل عمر عليها بعد امتناعه منه ، وله في ذلك أخبار ، منها ما ذكره الكرابيسى في « أدب القضاء » قال : حدثنا عبيد الله بن عائشة حدثنا عبد الله بن عمر القيسى قال : قالوا لإياس لما امتنع من الولاية يا أبا والله اختر لنا ، قال : لا أقتل ذلك ، قيل له لو وجدت رجلا ترضاه أكنيت تشير به ؟ قال : نعم ، قيل وترضى له أن يلى إذا كان رضا ؟ قال : نعم ، قيل له فأنك خييار ، رضا ، فلم يزلوا به حتى ولى . قلت : ثم وقع بينهما فركب لإياس إلى عمر بن عبد العزيز ، فبادر عدى فولى الحسن البصرى القضاء ، فكتب عمر ينكر على عدى ما ذكره عنه إياس ويوفق صنعه في تولية الحسن القضاء ، ذكر ذلك عمر بن شبة ، ومات إياس سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وهو ثقة عند الجميع . **قوله** ( والحسن ) هو ابن أبي الحسن البصرى الامام المشهور ، وكان ولى قضاء البصرة مدة لطيفة ولاء عدى أميرها لما ذكرنا ، ومات الحسن سنة عشر ومائة . **قوله** ( وثمامة بن عبد الله بن أنس ) هو الراوى المشهور ، وكان تابعياً ثقة ، ناب في القضاء بالبصرة عن أبي بردة ، ثم ولى قضاء البصرة أيضاً في أوائل خلافة هشام بن عبد الملك ولاء خالد القسرى سنة ست ومائة وعزله سنة عشر وقيل سنة تسع ، وولى بلال بن أبي بردة ، ومات ثمامة بعد ذلك . **قوله** ( وبلال بن أبي بردة ) أى ابن أبي موسى الأشعرى ، وكان صديق خالد بن عبد الله القسرى فولاه قضاء البصرة لما ولى إمارتها من قبل هشام بن عبد الملك ، وضم اليه الشرطة ، فسكن أميراً قاضياً ، ولم يزل قاضياً الى أن قتله يوسف بن عمر الثقفى لما ولى الإمرة بعد خالد ، وعذب خالدًا وعماله ومنهم بلال ، وذلك في سنة عشرين ومائة ، ويقال انه مات في حبس يوسف ، وقد أخرج له الترمذى حديثاً واحداً ، ولم يكن محموداً في أحكامه ، ويقال انه كان يقول ان الرجلين ليختصمان إلى فأجد أحدهما أخف على قلبى فأقضى له ، ذكر ذلك أبو العباس المبرد في الكامل . **قوله** ( وعبد الله بن بريدة الاسلمى ) هو التابعى المشهور ، وكان ولى قضاء مرو بعد أخيه سامان سنة خمس عشرة ومائة الى أن مات وهو على قضائها سنة خمس عشرة ومائة . وذلك في ولاية أسد بن عبد الله القسرى على خراسان وهو أخو خالد القسرى ، وحديث عبد الله بن بريدة بن الحصيب هذا في الكتب الستة . **قوله** ( وعامر بن عبدة ) هو بفتح الموحدة وقيل بسكونها ذكره ابن ماكولا بالوجهين ، وقيل فيه أيضاً عبيدة بكسر الموحدة وزيادة ياء ، وجميع من في البخارى بالسكون إلا بجالة بن عبدة المتقدم ذكره في كتاب الجزية ، فانه بالتحريك ، وعامر هو البجلي أبو إياس الكوفى ووثقه ابن معين وغيره ، وهو من قدماء التابعين له رواية عن ابن مسعود ، وروى عنه المسيب بن رافع وأبو إسحاق ، وحديثه عند النسائى ، وكان ولى القضاء بالكوفة مرة وعمر . **قوله** ( وعباد بن منصور ) أى الناجى

بالنون والجيم يكنى أبا سلة بصرى ، قال أبو داود : ولى قضاء البصرة خمس مرات ، وذكر عمر بن شبة أنه أول ما ولى سنة سبع وعشرين وولاه يزيد بن عمر بن هبيرة ، فلما عزل وولى مسلم بن قتيبة عزله وولى معاوية بن عمرو ، ثم استعفى فأعفاه مسلم ، وأعاد عباد بن منصور ، وكان عباد يرى بالقدر ويدلس فضعه فوه بسبب ذلك ، ويقال إنه تغير ، وحديثه فى السنن الأربعة ، وعلق له البخارى شيئاً ، ومات سنة اثنتين وخمسين ومائة . **قوله** ( يجهزون كتب القضاء بغير محضر من الشهود الخ ) يعنى قوله « فالتمس المخرج » وهو بفتح الميم وسكون المعجمة وآخره جيم أطلب الخروج من عهدة ذلك إما بالقدح فى البيعة بما يقبل فتبطل الشهادة ، وإما بما يدل على البراءة من المشهود به . **قوله** ( وأول من سأل على « كتاب القاضى » البيعة ابن أبى ليلى ) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى قاضى الكوفة وإمامها ، ولها فى زمن يوسف بن عمر الثقفى فى خلافة الوليد بن يزيد ومات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو صدوق ، انتقوا على ضعف حديثه من قبل سوء حفظه . وقال الساجى : كان يمدح فى قضائه ، فاما فى الحديث فلا يس بحجة . وقال أحمد : فقه ابن أبى ليلى أحب لى من حديثه ، وحديثه فى السنن الأربعة ، وأغفل المزي أن يعلم له فى « التهذيب » علامة تعليق البخارى ، كما أغفل أن يترجم لسوار بن عبد الله المذكور بعده أصلاً مع أنه أعلم لكل من ذكره معاوية بن عبد الكريم هنا عن لم يخرج له شيئاً موصولاً . **قوله** ( وسوار بن عبد الله ) بفتح المهملة وتشديد الواو وهو العنبرى نسبة إلى بنى العنبر من بنى تميم ، قال ابن حبان فى الثقات : كان فقيهاً ، ولده المنصور قضاء البصرة سنة ثمان وثلاثين ومائة فبقى على قضائها إلى أن مات فى ذى القعدة سنة ست وخمسين ، وحفيده سوار ابن عبد الله بن سوار بن عبد الله ولى قضاء الرصافة ببغداد والجانب الشرقى ، وحديثه فى السنن الثلاثة ، ومات سنة خمس وأربعين ومائتين . **قوله** ( وقال لنا أبو نعيم ) هو الفضل بن دكين . **قوله** ( حدثنا عبيد الله ) بالتصغير ( ابن محرز ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر الراء بعدها زاي هو كوفى ، ما رأيت له راوياً غير أبى نعيم ، وما له فى البخارى سوى هذا الأثر ، ولم يزد المزي فى ترجمته على ما تضمنته هذا الأثر . **قوله** ( جئت بكتاب من موسى بن أسقاض البصرة ) أى ابن مالك التابعى المشهور ، وكان ولى قضاء البصرة فى ولاية الحكم بن أيوب الثقفى ، وهو ثقة حديثه فى الكتب الستة ، وقال ابن حبان فى الثقات : مات بعد أخيه النضر بالبصرة ، وكانت وفاة النضر قبل وفاة الحسن البصرى سنة ثمان أو تسع ومائة . **قوله** ( جئت به القاسم بن عبد الرحمن ) أى ابن عبد الله بن مسعود المسعودى يكنى أبا عبد الرحمن ، وقال العجلي : ثقة وكان على قضاء الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز ، وكان لا يأخذ على القضاء أجراً ، وكان ثقة صالحاً ، وهو تابعى . قال ابن المدينى : لم يلق من الصحابة إلا جابر ابن سمرة ، ويقال إنه مات سنة ست عشرة ومائة . **قوله** ( فأجازه ) بجم وزاي أى أمضاه وعمل به . تنبيه : وقع فى المغنى لابن قدامة : يشترط فى قول أئمة الفتوى أن يشهد بكتاب القاضى إلى القاضى ، شاهدان عدلان ولا تكن معرفة خط القاضى وختمه ، وحكى عن الحسن وسوار والحسن العنبرى أنهم قالوا : إذا كان يعرف خطه وختمه قبله ، وهو قول أبى ثور . قلت : وهو خلاف ما نقله البخارى عن سوار أنه أول من سأل البيعة ، وينضم إلى من ذكرهم ان قدامة سائر من ذكرهم البخارى من قضاة الأمصار من التابعين فمن بعدهم . **قوله** ( وكراه الحسن ) هو البصرى ، وأبو قلابة هو الجرمى بفتح الجيم وسكون الراء . **قوله** ( أن يشهد ) بفتح أوله والفاعل محذوف أى الشاهد . **قوله** ( على وصية حتى يعلم ما فيها ) أما أثر الحسن فوصله الدارمى من رواية هشام بن حسان

عنه قال : لا تشهد على وصية حتى تقرأ عليك ، ولا تشهد على من لا تعرف . وأخرجه سعيد بن منصور من طريق يونس بن عبيد عن الحسن نحوه . وأما أثر أبي قلابة فوصله ابن أبي شيبه ويعقوب بن سفيان جميعا من طريق حماد بن زيد عن أيوب قال : قال أبو قلابة في الرجل يقول اشهدوا على ما في هذه الصحيفة ، قال : لا حتى يعلم ما فيها زاد يعقوب وقال : لعل فيها جورا . وفي هذه الزيادة بيان السبب في المنع المذكور . وقد وافق الداودي من المالكية هذا القول فقال : هذا هو الصواب أنه لا يشهد على وصية حتى يعرف ما فيها . وتعقبه ابن التين بأنها إذا كان فيها جور لم يمنع التحمل ، لأن الحاكم قادر على رده إذا أوجب حكم الشرع رده ، وما عداه يعمل به فليس خشية الجور فيها مانعا من التحمل ، وإنما المانع الجمل بما يشهد به . قال : ووجه الجور أن كثيرا من الناس يرغب في إخفاء أمره لاحتمال أن لا يموت فيحنط بالأشهاد ويكون حاله مستمرا على الإخفاء . قوله ( وقد كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر الخ ) هذا طرف من حديث سهل بن أبي حثمة في قصة حويصة وبحيصة وقتل عبد الله بن سهل بخيبر ؛ وقد تقدم شرحه مستوفى في الدييات في باب القسامة ، ويأتي بهذا اللفظ في باب كتابة الحاكم إلى عماله ، بعد أحد وعشرين بابا . قوله ( وقال الزهري في الشهادة على المرأة من السر ) أي من ورائه . قوله ( ان عرفتها فاشهد ) وصله أبو بكر بن أبي شيبه من طريق جعفر بن برقان عن الزهري بنحوه ، ومقتضاه أنه لا يشترط أن يراها حالة الأشهاد بل يكفي أن يعرفها بأي طريق فرض ، وفي ذلك خلاف أشير إليه في كتاب الشهادات . قوله ( لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم ) كان ذلك في سنة ست كما تقدم بيانه في شرح حديث أبي سفيان الطويل المذكور في بدء الوحى . قوله ( قالوا لأنهم لا يقرءون كتابا إلا مختوما ) لم أعرف اسم القائل بعينه . قوله ( فاتخذ خاتما الخ ) تقدم شرحه مستوفى في أواخر اللباس ، وحلة ما تضمنته هذه الترجمة بآثارها ثلاثة أحكام : الشهادة على الخط ، وكتاب القاضي إلى القاضي ، والشهادة على الإقرار بما في الكتاب . وظاهر صنيع البخاري جواز جميع ذلك ، فاما الحكم الأول فقال ابن بطلان : اتفق العلماء على أن الشهادة لا تجوز للشاهد إذا رأى خطه إلا إذا تذكر تلك الشهادة ، فإن كان لا يحفظها فلا يشهد ، فانه من شاء انتقش خاتما ومن شاء كتب كتابا ، وقد فعل مثله في أيام عثمان في قصة مذكورة في سبب قتله ، وقد قال الله تعالى ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ وأجاز مالك الشهادة على الخط ، ونقل ابن شعبان عن ابن وهب أنه قال : لا آخذ بقول مالك في ذلك . وقال الطحاوي : خالف مالك جميع الفقهاء في ذلك وعدوا قوله في ذلك شذوذا ، لأن الخط قد يشبه الخط ، وليست شهادة على قول منه ولا معاينة . وقال محمد بن الحارث : الشهادة على الخط خطأ ، فقد قال مالك في رجل قال : سمعت فلانا يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو طلق امرأته أو قذف : لا يشهد على شهادته إلا ان أشهده . قال : فالخط أبعد من هذا وأضعف ، قال : والشهادة على الخط في الحقيقة استشهاد الموتى ، وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط ، لأن الناس قد أحدثوا ضروبا من الفجور . وقد قال مالك : يحدث للناس أقضية على نحو ما أحدثوا من الفجور . وقد كان الناس فيما مضى يحيزون الشهادة على خاتم القاضي ثم رأى مالك أن ذلك لا يجوز فهذه أقوال جماعة من أئمة المالكية توافق الجمهور . وقال أبو علي السكرايبي في كتاب أدب القضاء ، له أجاز الشهادة على الخط قوم لا نظر لهم ، فإن الكتاب يشبهون الخط بالخط حتى يشكل ذلك على أعلمهم انتهى ، وإذا كان هذا في ذلك العصر فكيف بمن جاء بعدهم وهم أكثر مسارعة إلى الشر من مضى وأدق نظرا فيه

وأكثر هجوما عليه ، وأما الحكم الثاني فقال ابن بطل : اختلفوا في كتب القضاة ، فذهب الجمهور الى الجواز ، واستثنى الحنفية الحدود ، وهو قول الشافعي ، والذي احتج به البخاري على الحنفية قوى لانه لم يصرمالا إلا بعد ثبوت القتل قال : وما ذكره عن القضاة من التابعين من إجازة ذلك حججهم فيه ظاهرة من الحديث ، لأن النبي ﷺ كتب الى الملوك ولم ينقل أنه أشهد أحدا على كتابه . قال : ثم أجمع فقهاء الامصار على ما ذهب اليه سوار وابن أبي ليلى من اشتراط الشهود لما دخل الناس من الفساد فاحتيط للدعاء والاموال . وقد روى عبد الله بن زافع عن مالك قال : كان من أمر الناس القديم لإجازة الخواتيم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب ، فما يزيد على ختمه فيعمل به . حتى اتهموا فصار لا يقبل إلا بشاهدين . وأما الحكم الثالث فقال ابن بطل : اختلفوا إذا أشهد القاضي شاهدين على ما كتبه ولم يقرأه عليهما ولا عرفهما بما فيه ، فقال مالك : يجوز ذلك ، وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز لقوله تعالى ﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا ﴾ قال : وحجة مالك أن الحاكم إذا أقر أنه كتابه فالغرض من الشهادة عليه أن يعلم القاضي المكتوب اليه أن هذا كتاب القاضي ، اليه ، وقد ثبتت عند القاضي من أمور الناس مالا يجب أن يعلمه كل أحد كالوصية إذا ذكر الموصى ما فرط فيه مثلا . قال : وقد أجاز مالك أيضا أن يشهدا على الوصية المختومة وعلى الكتاب المطوى ، ويقولان للحاكم تشهد على إقراره بما في هذا الكتاب ، والحجة في ذلك كتب النبي ﷺ إلى عماله من غير أن يقرأها على من حلها ؛ وهي مشتملة على الأحكام والسنن . وقال الطحاوي : يستفاد من حديث أنس أن الكتاب إذا لم يكن محتوما فالحجة بما فيه قائمة لكونه مكتوباً ﷺ أراد أن يكتب اليهم ، وإنما اتخذ الخاتم لقولهم أنهم لا يقبلون الكتاب إلا اذا كان محتوما ، فدل على أن كتاب القاضي ، حجة محتوما كان أو غير محتوم . واختلف في الحكم بالخط المجرد كأن يرى القاضي خطه بالحكم فيطلب منه المحكوم له العمل به ، فالأكثر ليس له أن يحكم حتى يتذكر الواقعة كما في الشاهد وهو قول الشافعي ، وقيل : ان كان المكتوب في حرز الحاكم أو الشاهد منذ حكم فيه أو تحمل الى أن طلب منه الحكم أو الشهادة جاز ولو لم يتذكر والإفلا ، وقيل : اذا تبين أنه خطه ساغ له الحكم والشهادة وان لم يتذكر ، والأوسط أعدل المذاهب وهو قول أبي يوسف ومحمد ورواية عن أحمد رجحها كثير من أتباعه ، والأول قول مالك ورواية عن أحمد . قال ابن المنير : لم تعرض الشارح لمقصود الباب لأن البخاري استدلل على الخط بكتاب النبي ﷺ الى الروم ولقائل أن يقول : ان مضمون الكتاب ، دعاؤهم إلى الاسلام وذلك أمر قد اشتهر لثبوت المعجزة والقطع بصدقه فيما دعا اليه ، فلم يلزمهم بمجرد الخط فانه عند القائل به إنما يفيد ظنا والاسلام لا يكتفى فيه بالظن إجماعا فدل على أن العلم حصل بمضمون الخط مقرونا بالتواتر السابق على الكتاب ، فكان الكتاب كالتذكيرة والتوكيد في الإنذار ، مع أن حامل الكتاب قد يحتمل أن يكون اطلع على ما فيه وأمر بتبليغه . والحق أن العمدية على أمره المعلوم مع قرائن الحال المصاحبة لحامل الكتاب ، ومسألة الشهادة على الخط مفروضة في الاكتفاء بمجرد الخط ، قال : والفرق بين الشهادة على الخط وبين كتاب القاضي الى القاضي ، في أن القائل بالأول أقل من القائل بالتاني تطرق الاحتمال في الأول وندوره في الثاني لبعد احتمال التزوير على القاضي ولا سيما حيث تمكن المراجعة ، ولذلك شاع العمل به فيما بين القضاة ونوابهم والله أعلم

## ١٦ - باب متى يستوجب الرجل للقضاء ؟

وقال الحسن : أخذ الله على الحكم أن لا يتدبروا الهوى ، ولا يخشوا الناس ، ولا يشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ، ثم قرأ ﴿ يا داود إنا جعَلناكَ خليفةً في الأرض ، فاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ . وقرأ ﴿ انا أنزلنا القرآن فيها هُدىً ونوراً يحْكُمُ بها الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ هَادُوا وَلِلرَّابِيعِ وَالْأَحْبَارِ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ، فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوُا اللَّهَ بَشَرًا لَّيْسَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى اللَّهِ سَهْلٌ لَّيْسَ بِالْكَافِرِينَ ﴾ بما اسْتَحْفَظُوا : استودعوا من كتاب الله الآية وقرأ ﴿ وداود وسليمان إذ يحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذِ نَفِثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّمْنَا آدَمَ حُكْمًا وَعَلَّمَاهُ غَيْبَهُ سُلَيْمَانَ وَلَمْ يَلَمْ دَاوُدَ ، وَلَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ لَرَأَيْتُ أَنْ لَقَضَاةَ هَلَكُوا ، فَانْهَيْتُنِي عَلَى هَذَا بِعِلْمِهِ وَعَدَّرَ مَاذَا بِاجْتِهَادِهِ . وقال مزاحم بن زفر قال لفا مخرج بن عبد العزيز : خمسٌ إذا أخطأ للقاضيَ منهنَّ سخطةٌ كانت فيه وصحةٌ : أن يكون فريماً ، حليماً ، عفيفاً ، صليهاً ، عالماً سئولاً عن العلم .

قوله ( باب متى يسترجع الرجل القضاء ) ؟ أى متى يستحق أن يكون قاضياً . قال أبو على الكرايسى صاحب الشافعى فى « كتاب آداب القضاء » له : لا أعلم بين العلماء من سلف خلافاً أن أحق الناس أن يقضى بين المسلمين من بان فضله وصدقه وعلمه وورعه ، قارئاً لكتاب الله ، عالماً بأكثر أحكامه ، عالماً بسنن رسول الله حافظاً لأكثرها ، وكذا أقوال الصحابة ، عالماً بالوافق والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرف الصحيح من السقيم يتبع فى النوازل الكتاب فإن لم يجد فالسنيين فإن لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة ، فإن اختلفوا فما وجدته أشبه بالقرآن ثم بالسنة ثم بفتوى أكابر الصحابة عمل به ؛ ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة لهم مع فضل وورع ، ويكون حافظاً للسان وبطنه وفرجه ، فهما بكلام الحصرم . ثم لا بد أن يكون عاقلاً مائلاً عن الهوى ثم قال : وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه الصفات ، ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وأفضلهم . وقال المهلب : لا يكفي فى استحباب القضاء أن يرى نفسه أهلاً لذلك بل أن يراه الناس أهلاً لذلك . وقال ابن حبيب عن مالك : لا بد أن يكون القاضى عالماً عاقلاً ، قال ابن حبيب فإن لم يكن علم فمقل وورع ، لأنه بالورع يقف وبالعقل يسأل ، وهو إذا طلب العلم وجده وإذا طلب العقل لم يجده . قال ابن العربى : واتفقوا على أنه لا يشترط أن يكون غنياً ، والأصل قوله تعالى ﴿ ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم ﴾ الآية . قال : والقاضى لا يكون فى حكم الشرع إلا غنياً لأن غناه فى بيت المال فإذا منع من بيت المال واحتاج كان تولية من يكون غنياً أولى من تولية من يكون فقيراً ، لأنه يصير فى مظنة من يتعرض لتناول مالا يجوز تناوله قلت : وهذا قاله بالنسبة إلى الزمان الذى كان فيه ولم يدرك زمانه هذا الذى صار من يطلب القضاء فيه يصرح بأن سبب طلبه الاحتياج إلى ما يقوم بأرده ، مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال ، واتفقوا على اشتراط الذكورية فى القاضى إلا عن



الحنفية ، واستثنوا الحدود ، وأطلق ابن جرير ، وحجة الجمهور الحديث الصحيح ، ما أفلح قوم ولوا أمورهم امرأة ، وقد تقدم ؛ ولأن القاضى يحتاج الى كمال رأى ورأى المرأة ناقص ولا سيما في محافل الرجال . **قوله** ( وقال الحسن ) هو البصرى . **قوله** ( أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى ولا يخشوا الناس ولا يشتروا بآيات الله ثمنا قليلا ثم قرأ ) ( يادود انا جعلناك خليفة فى الأرض - الى - يوم الحساب ) وقرأ ( انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور - الى قوله - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) قلت : فأراد من آية ( يادود ) قوله ( ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ) وأراد من آية المائدة بقية ما ذكر وأطلق على هذه المناهى أمرا لإشارة إلى أن النهى عن الشيء أمر بضده ، فى النهى عن الهوى أمر بالحكم بالحق ، وفى النهى عن خشية الناس أمر بخشية الله ، ومن لازم خشية الله الحكم بالحق ، وفى النهى عن بيع آياته الأمر باتباع ما دلت عليه ، وإنما وصف الثمن بالثقل إشارة إلى أنه وصف لازم له بالنسبة للموضوع فإنه أغلى من جميع ما حوته الدنيا . **قوله** ( بما استحفظوا : استودعوا من كتاب الله الآيات ) ثبت هذا للمستمل ، وهو تفسير أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ( بما استحفظوا من كتاب الله ) أى بما استودعوا ، استحفظته كذا استودعته إياه . **قوله** ( وقرأ ) أى الحسن البصرى المذكور ، ودادود وسليمان اذ يحكىان فى الحرت الى آخرها ، وروىناه موصولا فى « حلية الأولياء لأبى نعيم ، من رواية محمد بن ابراهيم الحافظ المعروف بمرجع بمربع بموحدة ومهملة وزن محمد ، قال حدثنا سعيد هو ابن سليمان الواسطى حدثنا أبو العوام هو عمران القطان عن قتادة عن الحسن وهو ابن أبى الحسن البصرى فذكره ، ومعنى أخذ الله على الحكام عهد اليهم . **قوله** ( فحمد سليمان ولم يلم داود ، ولولا ما ذكر الله من أمر هذين ) يعنى داود وسليمان ، وقوله « لرأيت » فى رواية الكشميهنى « لرويت أن القضاة هلكوا ، يعنى لما تضمنته الآيتان الماضيتان أن من لم يحكم بما أنزل الله كافر ، فدخل فى عمومهما العامد والمخطئ ، وكذا قوله تعالى ( ان الذين يرضون عن سبيل الله ) يشمل العامد والمخطئ ، فاستدل بالآية الأخرى فى قصة الحرث أن الوعيد خاص بالعامد ، فأشار الى ذلك بقوله « فانه أثنى على هذا بعله ، أى بسبب عله أى معرفته وفهمه وجه الحكم والحكم به ، وعذر بفتح الذال المعجمة هذا باجتهاده . وروينا بعضه فى تفسير ابن أبى حاتم وفى المجالسة لأبى بكر الدينورى وفى أمالى الصولى جميعا يزيد بعضهم على بعض من طريق حماد بن سلمة عن حميد الطويل قال : دخلنا مع الحسن على إياس بن معاوية حين استقضى قال فبكى إياس وقال : يا أبا سعيد - يعنى الحسن البصرى المذكور يقولون : القضاة ثلاثة : رجل اجتهد فأخطأ فهو فى النار ، ورجل مال مع الهوى فهو فى النار ؛ ورجل اجتهد فاصاب فهو فى الجنة فقال الحسن : ان فيما قص الله عليك من نبأ سليمان ما يرد على من قال هذا وقرأ ( ودادود وسليمان اذ يحكىان فى الحرث - الى قوله - شاهدين ) قال : فحمد سليمان لصوابه ولم يذم داود لخطئه . ثم قال : ان الله أخذ على الحكام عهدا بأن لا يشتروا به ثمنا ولا يتبعوا فيه الهوى ولا يخشوا فيه أحدا ، ثم تلا ( يادادود انا جعلناك خليفة ) الى آخر الآية . قلت : والحديث الذى أشار إليه إياس أخرجه أصحاب السنن من حديث بريدة ، ولكن عندهم الثالث قضى بغير علم ، وقد جمعت طرقه فى جزء مفرد ، وليس فى شيء منها أنه اجتهد فأخطأ ، وسيأتى حكم من اجتهد فأخطأ بعد أبواب ، واستدل بهذه القصة على أن للنبي أن يجتهد فى الأحكام ولا ينتظر نزول الوحي ، لأن داود عليه السلام على ما ورد اجتهد فى المسألة المذكورة قطعاً ، لأنه لو كان قضى فيها بالوحي ماخص الله سليمان بفهمها دونه . وقد اختلف من أجاز للنبي أن يجتهد هل يجوز عليه الخطأ فى اجتهاده ؟ فاستدل من أجاز

ذلك بهذه القصة . وقد اتفق الفريقان على أنه لو أخطأ في اجتهاده لم يقر على الخطأ ، وأجاب من منع الاجتهاد أنه ليس في الآية دليل على أن داود اجتهد ولا أخطأ ، وإنما ظاهرها أن الواقعة اتفقت فعرضت على داود وسليمان فقضى فيها سليمان لأن الله فهمه حكماً ، ولم يقض فيها داود بشيء ، ويرد على من تمسك بذلك بما ذكره أهل النقل في صورة هذه الواقعة . وقد تضمن أثر الحسن المذكور أنهما جميعاً حكما . وقد تعقب ابن الخثير قول الحسن البصري ، ولم يذم داود بأن فيه نقصاً لحق داود ، وذلك أن الله تعالى قد قال ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً ﴾ لجمعها في الحكم والعلم ، وميز سليمان بالفهم ، وهو علم خاص زاد على العام بفصل الخصومة . قال : والأصح في الواقعة أن داود أصاب الحكم وسليمان أرشد إلى الصلح ، ولا يخلو قوله تعالى ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً ﴾ أن يكون عاماً أو في واقعة الحث فقط ، وعلى التقديرين يكون أثني على داود فيها بالحكم والعلم فلا يكون من قبيل عذر المجتهد إذا أخطأ ، لأن الخطأ ليس حكماً ولا علماً وإنما هو ظن غير مصيب ، وإن كان في غير الواقعة فلا يكون تعالى أخبر في هذه الواقعة بخصوصها عن داود باصابة ولا خطأ ، وغايته أنه أخبر بتفهم سليمان ومفهومة لقب والاحتجاج به ضعف فلا يقال فهمها سليمان دون داود ، وإنما خص سليمان بالتفهم لصغر سنه فيستغرب ما يأتي به . قلت : ومن تأمل ما نقل في القصة ظهر له أن الاختلاف بين الحكيمين كان في الأولوية لا في العمد والخطأ ، ويكون معنى قول الحسن وحمد سليمان : أي لموافقة الطريق الأرجح ، ولم يذم داود ، لاقتصاره على الطريق الراجح وقد وقع لعمر رضى الله عنه قريب مما وقع لسليمان ، وذلك أن بعض الصحابة مات وخلف ماله ثناء وديونا ، فأراد أصحاب الديون بيع المال في وفاة الدين لهم فاسترضاهم عمر بأن يؤخروا التقاضى حتى يقبضوا ديونهم من الثناء ويتوفر لآيتام المتوفى أصل المال ، فاستحسن ذلك من نظره . ولو أن الخصوم امتنعوا لما منعهم من البيع . وعلى هذا التمهيل يمكن تنزيل قصة أصحاب الحث والغنم والله أعلم . وتقدم في أحاديث الأنبياء شرح القصة التي وقعت لداود وسليمان في المراتين اللتين أخذ اللئيم ابن إحداهما واختلاف حكم داود وسليمان في ذلك ، وتوجيه حكم داود بما يقر بما ذكر هنا في هذه القصة . ووقعت لها قصة ثالثة في التفرقة بين الشهود في قصة المرأة التي اتهمت بأنها تحمل على نفسها فشهد عليها أربعة بذلك ، فأمر داود برجمها ، فعمد سليمان وهو غلام فصور مثل قصتها بين الغلمان ثم فرق بين الشهود وامتحنهم فتخالفوا فدرأ عنها ، ووقعت لها رابعة في قصة المرأة التي صب في دبرها ماء اليبض وهي نائمة ، وقيل إنها زنت فأمر داود برجمها ، فقال سليمان : يشوى ذلك الماء فإن اجتمع فهو بيبض وإلا فهو منى ، فشوى فاجتمع . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن مسروق قال : كان حرثهم عنباً نفشت فيه الغنم أى رعت ليلاً ، فقضى داود بالغنم لهم ، فروا على سليمان فاخبروه الخبر فقال سليمان : لا ، ولسكن أقضى بينهم أن يأخذوا الغنم فيكون لهم لبنها وصوفها ومنفعتا ويقوم هؤلاء على حرثهم ، حتى إذا عاد كما كان ردوا عليهم غنمهم . وأخرجه الطبري من وجه آخر لين فقال : فيه عن مسروق عن ابن مسعود وأخرجه ابن مردويه والبيهقي من وجه آخر عن ابن مسعود وسنده حسن ، وعن معمر عن قتادة : قضى داود أن يأخذوا الغنم ، فنهى الله سليمان فقال : خذوا الغنم فلما خرج من رسلها وأولادها وصوفها إلى الحول . وأخرج عبد بن حميد عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : أعطاهم داود رقاب الغنم بالحرث ، لحكم سليمان بحزة الغنم وألبانها لأهل الحرث وعليهم رعايتها ويحترث لهم أهل الغنم حتى يكون كهيمة يوم أكل ، ثم يدفع لأهله يأخذون غنمهم . وأخرج الطبري القصة من طريق علي بن

زيد عن خليفة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق قتادة قال : ذكر لنا فذكر نحوه . ومن طريق العوفي عن عطية عن ابن عباس ولكن قال فيها : قال سليمان إن الحرث لا يخفى على صاحبه ما يخرج منه كل عام ، فله من صاحب الغنم أن يبيع من أولادها وصوفها حتى يستوفي ثمن حرثه ، فقتل داود : قد أصبت وأخرج ابن مردويه من طريق الحسن عن الأحنف بن قيس نحو الأول . قال ابن التين : قيل علم سليمان أن قيمة ما أفسدت الغنم مثل ما يصير اليهم من لبنها وصوفها . وقال أيضاً : ورد في قصة ناقة البراء التي أفسدت المواشي بالليل ضمانه على أهلها أى ضمان قيمته ، هذا خلاف شرع سليمان قال : فلو تراضيا بالدفع ، عن قيمة ما أفسدت فالمشهور أنه لا يجوز حتى يعرفا القيمة ، قلت : ورواية العوفي أن كانت محفوظة ترفع الإشكال ، وإلا فالجواب ما نقل ابن التين أولاً ، ولا يكون بين الثمرين مخالفة . **قوله** ( وقال مزاحم ) بضم الميم وتخفيف الزاي وبعد الألف حاء مهملة ( ابن زفر ) بزاي وفاء وزن عمر . هو الكوفي ، ويقال مزاحم بن أبي مزاحم ثقة أخرج له مسلم . **قوله** ( قال لنا عمر بن عبد العزيز ) أى الخليفة المشهور العادل . **قوله** ( خمس إذا أخطأ القاضى منهن خطئة ) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء ، كذا لأبي ذر عن غير الكشميني ، وله عنه « خصلة » بفتح أوله وسكون الصاد المهملة ، وكذا في رواية الباقرين وهما بمعنى . **قوله** ( وصمة ) بفتح الواو وسكون الصاد المهملة أى عيباً . **قوله** ( أن يكون ) تفسير لحال القاضى المذكور . **قوله** ( فهما ) بفتح الفاء وكسر الهاء وهما من صيغ المبالغة ، ويجوز تسكين الهاء أيضاً ، ووقع في رواية المستمل « فقيها » والأول أولى لأن خصلة الفقه داخلية في خصلة العلم وهى المذكورة بعد . **قوله** ( حلياً ) أى يغضى على من يؤذيه ولا يبادر الى الانتقام ولا ينافى ذلك قوله بعد ذلك « صلياً » لأن الأول في حق نفسه والثاني في حق غيره . **قوله** ( عفيفاً ) أى ينف عن الحرام فانه اذا كان عالماً ولم يكن عفيفاً كان ضرره أشد من ضرر الجاهل . **قوله** ( صلياً ) بصاد مهملة وباء موحدة من الصلابة بوزن عظيم ، أى قوياً شديداً يقف عند الحق ولا يميل مع الهوى ، ويستخلص حق الحق من المبطل ولا يجابه **قوله** ( عالماً سئولاً عن العلم ) هى خصلة واحدة أى يكون مع ما يستحضره من العلم مذاكراً له غيره ، لاحتمال أن يظهر له ما هو أقوى مما عنده . وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور في السنن عن عباد بن عباد ومحمد بن سعد في الطبقات عن عفان كلاهما قال « حدثنا مزاحم بن زفر قال قدمنا على عمر بن عبد العزيز في خلافته وفد من أهل الكوفة ، فسألنا عن بلادنا وقاضينا وأمره ، وقال : خمس إذا أخطأ ، ورواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمر بن عبد العزيز بلفظ آخر أخرجه أيضاً محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الأسدي هو أحمد الزبيرى عن سفيان هو الثوري عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد العزيز قال : لا ينبغي للقاضى أن يكون قاضياً حتى يكون فيه خمس خصال : عفيف ، حليم ، عالم بما كان قبله ، يستشير ذوى الرأى ، لا يبالي بلاماة الناس ، وجاء في استحباب الاستشارة آثار جواد . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الشعبي قال : من سره أن يأخذ بالوثيقة من القضاء فليأخذ بقضاء عمر ، فانه كان يستشير

١٧ - باب رزق الحاكم والعاملين عليها . وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً

وقالت عائشة : يا كل الوصي بقدر حالته ، وا كل أبو بكر وعمر

٧١٦٣ - **عن** أبو الجان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد بن أختر أن حبيب بن عبد الرزق أخبره أن عبد الله بن السمدي أخبره أنه قدّم على عمر في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أعطيت العالة كرهتها؟ فقلت: بلى، فقال عمر: ما تريد إلى ذلك؟ فقلت: إن لي أفراساً وأعبداً وأنا بخير، وأريد أن نكون عتاني صدقة على المسلمين. قال عمر: لا تفعل، فاني كنت أردت الذي أردت، فكان رسول الله ﷺ يُعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، حتى أعطيني مرةً مالا فقلت: أعطه أفقر إليه مني، فقال النبي ﷺ: خذته فتموله وتصدق به، فما جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذ، وإلا فلا تُتبعه نفسك،

٧١٦٤ - **وعن** الزهري قال: حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال: سمعت عمر يقول: كان النبي ﷺ يُعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، حتى أعطيني مرةً مالا فقلت: أعطه من هو أفقر إليه مني، فقال النبي ﷺ: خذته فتموله وتصدق به، فما جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذ، وما لا تُدبمه نفسك،

قوله (باب رزق الحاكم والعاملين عليها) هو من إضافة المصدر إلى المفعول، والرزق ما يربته الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين وقال المطرزي: الرزق ما يخرج به الإمام كل شهر للترزقة من بيت المال، والعطاء ما يخرج به كل عام ويحتمل أن يكون قوله «والعاملين عليها» عطفاً على الحاكم أي ورزق العاملين عليها أي على الحكومات، ويحتمل أن يكون أورد الجلة على الحكاية يريد الاستدلال على جواز أخذ الرزق بآية الصدقات وهم من حملة المستحقين لها لعطفتهم على الفقراء والمساكين بعد قوله ﴿إنما الصدقات﴾ قال الطبري: ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضي الأجرة على الحكم لكونه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه، غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك ولم يحرموه مع ذلك. وقال أبو على الكراييني: لا بأس للقاضي أن يأخذ الرزق على القضاء عند أهل العلم قاطبة من الصحابة ومن بعدهم، وهو قول فقهاء الأمصار لا أعلم بينهم اختلافاً، وقد كره ذلك قوم منهم مسروق ولا أعلم أحداً منهم حرمه. وقال المهلب: وجه الكراهة أنه في الأصل محمول على الاحتساب لقوله تعالى لنبيه ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً﴾ فأرادوا أن يجري الأمر فيه على الأصل الذي وضعه الله لنبيه، ولئلا يدخل فيه من لا يستحقه فيتحيل على أموال الناس. وقال غيره: أخذ الرزق على القضاء إذا كانت جهة الأخذ من الحلال جائزاً إجماعاً، ومن تركه إنما تركه تورعاً، وأما إذا كانت هناك شبهة فالأولى الترك جزمًا، ويحرم إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجه، واختلف إذا كان الغالب حراماً: وأما من غير بيت المال ففي جواز الأخذ من المتحاكين خلاف، ومن أجاز له شرط فيه شروطاً لا بد منها، وقد جر القول بالجواز إلى إلغاء الشروط، وفشا ذلك في هذه الأعصار بحيث تعذر إزالة ذلك والله المستعان. **قوله** (وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً) هو شريح بن الحارث بن قيس النخعي الكوفي قاضي الكوفة، ولما عمّر ثم قضى لمن بعده بالكوفة دهرًا طويلاً،

وله مع عليّ اخبار في ذلك . وهو ثقة مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام . ويقال إن له حجة ، مات قبل الثمانين وقد جاوز المائة . وهذا الاثر وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق مجالد عن الشعبي بلفظ : كان مسروق لا يأخذ على القضاء أجراً ، وكان شريح يأخذ . **قوله** ( وقات عائشة يأكل الوصى بقدر عملاته ) قلت : وصله ابن أبي شيبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قوله تعالى ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾ قالت : أنزل الله ذلك في والي مال اليتيم يقوم عليه بما يصلحه ان كان محتاجاً أن يأكل منه . **قوله** ( وأكل أبو بكر وعمر ) أما أثر أبي بكر فوصله أبو بكر بن أبي شيبة من طريق ابن ثاب عن عروة عن عائشة قالت : لما استخلف أبو بكر قال : قد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي ، وقد شغلت بأمر المسلمين ، الحديث وفيه قصة عمر وقد أسنده البخاري في البيوع من هذا الوجه ، وبقيته ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه ، وفيه : أن عمر لما ولي أكل هو وأهله من المال ، واحترف في مال نفسه . . وأما أثر عمر فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق حارثة بن مضرب بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء بعدها موحدة قال : قال عمر : اني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة قيم اليتيم ، إن استغنيت عنه تركت وإن افتقرت اليه أكلت بالمعروف ، وسنده صحيح . وأخرج الكرايبي بسند صحيح عن الأحنف قال : كنا بباب عمر - فذكر قصة وفيها - فقال عمر : أنا أخبركم بما أستحل : ما أحج عليه وأعتمر ، وحلتى الشتاء والقيظ ، وقوتي وقوت عيالي كرجل من قريش ليس بأعلام ولا أسفلهم ، ورخص الشافعي وأكثر أهل العلم ، وعن أحمد : لا يعجبني ، وإن كان فبقدر عمله مثل ولي اليتيم ، وانفقوا على أنه لا يجوز الاستئجار عليه . **قوله** ( ابن أخت نمر ) بفتح النون وكسر الميم بعدها راء ، هو الصحابي المشهور ، تقدم ذكره مراراً من أقربها في الحدود . وأدرك من زمان النبي ﷺ ست سنين وحفظ عنه ، وهو من أواخر الصحابة موتاً ، وآخر من مات منهم بالمدينة ، وقيل محمود بن الربيع ، وقيل محمود بن لبيد . **قوله** ( ان حويطب بن عبد العزى ) أي ابن أبي قيس بن عبد شمس القرشي العامري . كان من أعيان قريش . وأسلم في الفتح ، وكان حميد الاسلام ، وكانت وفاته بالمدينة سنة أربع وخمسين من الهجرة وهو ابن مائة وعشرين سنة ، وهو ممن أطلق عليه أنه عاش ستين في الجاهلية وستين في الاسلام تجوزاً . ولا يتم ذلك تحقيقا لأنه إن أريد بزمان الاسلام أول البعثة فيكون عاش فيها سبعا وستين ، أو الهجرة فيكون عاش فيه أربعاً وخمسين ، أو زمن اسلامه هو فيكون ستاً وأربعين ، والأول أقرب إلى الاطلاق على طريقة جبر السكسر تارة وإلغائه أخرى . **قوله** ( أن عبد الله بن السعدى ) هو عبد الله بن وقدان بن عبد شمس ، ويقال اسم أبيه عمر ووقدان جده . ويقال قدامة بدل وقدان ، وعبد شمس هو ابن عبدود بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر ، وهو أيضاً من بني عامر بن لؤي من قريش ، وإنما قيل له ابن السعدى لأن أباه كان مسترضعاً في بني سعد . ومات عبد الله بالمدينة سنة سبع وخمسين بعد حويطب الراوى عنه بثلاث سنين ، ويقال بل مات في خلافة عمر والاول أقوى ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ووقع عند مسلم في رواية الليث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن ابن الساعدى ، وخالفه عمرو بن الحارث عن بكير فقال : عن ابن السعدى . وهو المحفوظ . تنبيه : أخرج مسلم أيضاً هذا الحديث من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر ، فلم يسق لفظه بل أحال على سياق رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وسقط من السند حويطب بن عبد

العزى بين السائب وابن السعدى ، ووهم المزى فى د الأطراف ، تبعاً لخلف فأثبت حويطب بن عبد العزى فى السند فى رواية مسلم ، وزعم أنه وقع فى روايته د ابن الساعدى ، بزيادة ألف ، وليس ذلك فى شيء من نسخ صحيح مسلم لا اثبات حويطب ولا الألف فى الساعدى ، وقد نبه على سقوط حويطب من سند مسلم أبو على الجياني والمازرى وعياض وغيرهم د ولكنه ثابت فى رواية عمرو بن الحارث فى غير كتاب مسلم كما أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، ووقع عند ابن خزيمة من طريق سلامة عن عقيل عن ابن شهاب د حدثني السائب أن حويطبا أخبره أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخبره ، فذكره ، وهو وهم من سلامة قاله الرهاوى . **قوله** ( أنه قدم على عمر فى خلافته فقال له عمر : ألم أحدث ) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الدال . **قوله** ( أنك تلى من أعمال الناس ) أى الولايات من إمرة أو قضاء ، ووقع فى رواية بسر بن سعيد عند مسلم « استعملنى عمر على الصدقة » فعين الولاية . **قوله** ( العمالة ) بضم المهملة وتخفيف الميم أى أجرة العمل ، وأما العمالة بفتح العين فهى نفس العمل . **قوله** ( ما تريد الى ذلك ) أى ما غاية قصدك بهذا الرد . وقد فسره بقوله د وأريد أن تكون عمالتى صدقة على المسلمين . . **قوله** ( قلت : ان لى أفراسا ) بفاء ومهملة جمع فرس . **قوله** ( وأعبدا ) للاكثرة بضم الموحدة ، وللكشمهينى بمثابة بدل المرحدة جمع عتيد وهو المال المدخر ، وقد تقدم تفسيره فى د كتاب الزكاة . . ووقع عند ابن حبان فى صحيحه من طريق قبيصة بن ذؤيب أن عمر أعطى ابن السعدى ألف دينار ، فذكر بقية الحديث نحو الذى هنا ، ورويناه فى الجزء الثالث من د فوائد أبي بكر النيسابورى ، الزيادات من طريق عطاء الخراسانى عن عبد الله بن السعدى قال د قدمت على عمر فارسل الى ألف دينار ، فرددتها وقلت أنا عنها غنى ، فذكره أيضاً بنحوه ، واستفيد منه قدر العمالة المذكورة . **قوله** ( فانى كنت أردت الذى أردت ) بالفتح على الخطاب . **قوله** ( يعطينى العطاء ) أى المال الذى يقسمه الإمام فى المصالح ، ووقع فى رواية بسر بن سعيد عند مسلم ، فانى عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملنى بتشديد الميم أى أعطانى أجرة عملى فقلت مثل قولك . . **قوله** ( فاقول أعطه أفقر اليه منى ) فى رواية سالم د فاقول يارسول الله ، والباقي سواء . قال الكرماني : جاز الفصل بين أفعال التفضيل وبين كلمة د من ، لأن الفاصل ليس أجنياً بل هو ألصق به من الصلة لأنه يحتاج اليه بحسب جوهر اللفظ ، والصلة محتاج اليها بحسب الصيغة . **قوله** ( فقال النبي ﷺ : خذه فتموله وتصدق به ) فى رواية سالم بن عبد الله د أو تصدق به ، بلفظ د أو ، بدل الواو ، وهو أمر إرشاد على الصحيح . قال ابن بطلان : أشار ﷺ على عمر بالافضل ، لأنه وإن كان مأجوراً بإيثاره لعطائه عن نفسه من هو أفقر اليه منه فإن أخذه للعطاء ومباشرته للصدقة بنفسه أعظم لأجره ، وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمول لما فى النفوس من الشح على المال . **قوله** ( غير مشرف ) بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الراء بعدها فاء أى متطلع اليه ، يقال أشرف الشيء علاه ، وقد تقدم بيانه فى د كتاب الزكاة ، فى د باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة . . **قوله** ( ولا سائل ) أى طالب د قال النووى : فيه النهى عن السؤال ، وقد اتفق العلماء على النهى عنه لغير الضرورة ، واختلف فى مسألة القادر على الكسب والأصح التحريم ، وقيل يباح بثلاث شروط : أن لا يذل نفسه ، ولا يلج فى السؤال ، ولا يؤذى المستمول ، فإن فقد شرط من هذه الشروط فهى حرام بالاتفاق . **قوله** ( فخذها والا فلا تتبعه نفسك ) أى إن لم يحىء اليك فلا تطلبه بل اتركه وليس المراد منه من الايثار ، بل لأن أخذه ثم مباشرته للصدقة بنفسه أعظم لأجره كما تقدم . قال النووى : فى هذا الحديث منقبة

لعمرو بيان فضله وزهده وإيثاره . قلت : وكذا لابن السعدي فقد طابق فعله فعل عمر سواء ؛ وفي سند الزهري عن السائب أربعة من الصحابة في نسق السائب وحويطب وابن السعدي وعمر ، وقد أشرت الى ذلك في الباب المذكور من كتاب الزكاة ، وذكرت ان مسلماً أخرجه من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري ، وأوهم كلام المزني في الأطراف ، أن رواية شعيب وعمرو بن الحارث متفقان ، وليس كذلك فإن حويطب بن عبد العزى سقط من رواية عمرو بن الحارث عند مسلم ، وقد وقعت المقارنة لمسلم والبخاري في هذين الحديثين الرباعين ، فأورد مسلم الرباعي الذي في سنده أربع نسوة بتمام الأربع ، وأورده البخاري بنقصان واحدة كما تقدم في أوائل كتاب الفتن ، وأورد البخاري الرباعي الذي في سنده أربعة رجال بتمام الأربعة ، وأورده مسلم بنقصان رجل ، وهذا من الطائفة ما اتفق . وقد وافق شيباً على زيادة حويطب في السند الزبدي عند النسائي وسفيان بن عيينة عنده ومعمر عند الحيدري في سنده ثلاثتهم عن الزهري ، وقد جرم النسائي وأبو علي بن السكن بأن السائب لم يسمعه من ابن السعدي ، قال النووي : روي عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الرباعيات أن الزبدي وشعيب بن حمزة وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعمرو بن الحارث رووه عن الزهري بذكر حويطب ، ثم ذكر طريقهم بأسانيد مطولة . قال : ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط ذكر حويطب ، واختلف على معمر فرواه ابن المبارك عنه كالنعمان ، ورواه سفيان بن عيينة وهو سي بن أعين عنه كالجماعة ؛ ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط اثنين جعله عن السائب عن عمر ، قال : والصحيح الأول . قلت : ومقتضاه أن يكون سقوط حويطب من رواية مسلم وهما منه أو من شيخه ، وإلا فذكره ثابت من رواية غيره كما تقدم والله أعلم . وقد نظم بعضهم السند المذكور في بيتين فقال :

وفي العمالة اسناد بأربعة من الصحابة فيه عنهم ظهرا

لسائب بن يزيد عن حويطب عبد الله حدثه بذلك عن عمرا

قوله ( وعن الزهري قال حدثني سالم ) هو موصول بالسند المذكور أولاً إلى الزهري ، وقد أخرج النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه الحديثين المذكورين بالسند المذكورين الى عمر ، وأما مسلم فإنه لما أخرجه من طريق يونس عن ابن شهاب ساقه على رواية سالم عن أبيه ثم عقبه برواية ابن شهاب عن السائب بن يزيد فقال مثل ذلك ، وليس بين السياقين تفاوت إلا في قصة ابن السعدي عن عمر فلم يسقطها مسلم وإلا ما بينته . وزاد سالم : فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطاه قلت : وهذا بعمومه ظاهر في أنه كان لا يرد ما فيه شبهة . وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختار بن أبي عبيد الثقفي وهو أخو صفية زوج ابن عمر بنت أبي عبيد ، وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها مدة في غير طاعة خليفة وتصرف فيما يتحصل منها من المال على ما يراه ، ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنده أن له حقاً في بيت المال فلا يضمره على أي كيفية وصل اليه ، أو كان يرى أن التبعة في ذلك على الآخذ الأول ، أو أن المعطى المذكور مالا آخر في الجملة وحقاً مافي المال المذكور . فلما لم يتميز وأعطاه له عن طيب نفس دخل في عموم قوله : ما أتاك من هذا المال من غير سؤال ولا استشراف نخذه ، فرأى أنه لا يستثنى من ذلك إلا ما عابه

حراما محضا قال الطبري : في حديث عمر الدليل الواضح على أن لمن شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله ذلك كالولاية والقضاء وجباة النية وعمال الصدقة وشبههم ، لإعطاء رسول الله ﷺ عمر العمالة على عمله . وذكر ابن المنذر أن زيد بن ثابت كان يأخذ الأجر على القضاء . واحتج أبو عبيد في جواز ذلك بما فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها حتما لقيامهم وسعيهم فيها ، وحكى الطبري عن العلماء هل الأمر في قوله في هذا الحديث « خذه وتموله » للوجوب أو للندب ، ثالثا ان كانت العطية من السلطان فهي حرام أو مكروهة أو مباحة ، وان كانت من غيره فمستحبة . قال النووي : والصحيح أنه إن غلب الحرام حرمت ، وكذا ان كان مع عدم الاستحقاق وان لم يغلب الحرام وكان الآخذ مستحقا فيما يح ، وقيل يندب في عطية السلطان دون غيره والله أعلم . وقال ابن المنذر : وحديث ابن السعدى حجة في جواز أرزاق للقضاء من وجوها . وقال ابن بطلان : في الحديث أن أخذ ما جاء من المال عن غير سؤال أفضل من تركه لأنه يقع في إضاعة المال ، وقد ثبت النهي عن ذلك . وتعقبه ابن المنير بأنه ليس من الإضاعة في شيء لأن الإضاعة التبذير بغير وجه صحيح ، وأما الترك توفيراً على المعطى تنزيها عن الدنيا وتحرجاً أن لا يكون قائماً بالوظيفة على وجهها فليس من الإضاعة . ثم قال : والوجه في تعليل الأفضلية أن الآخذ أعون في العمل وألزم للنصيحة من التارك . لأنه إن لم يأخذ كان عذد نفسه متطوعاً بالعمل فقد لا يجدد جد من أخذ ركونا إلى أنه غير ملزم بخلاف النية يأخذ فانه يكون مستشعراً بأن العمل واجب عليه فيجدد جدّه فيها وقال ابن التين : وفي هذا الحديث كراهة أخذ الرزق على القضاء مع الاستفتاء وان المال طيباً ، كذا قال : قال وفيه جواز الصدقة بما لم يقبض إذا كان بالتصدق واجبا ، ولسكن قوله « خذه وتموله » وتصدق به ، يدل على أن التصديق به انما يكون بعد القبض ، لأن المال إذا ملكه الانسان وتصدق به طيبة به نفسه كان أفضل من تصدقه به قبل قبضه ، لأن الذي يحصل بيده هو أحرص عليه مما لم يدخل في يده ، فان استوت عند أحد الحلالان فرتبته أعلى ، ولذلك أمره بأخذه وبين له جواز تموله إن أحب أو التصديق به . قال : وذهب بعض الصوفية إلى أن المال إذا جاء بغير سؤال فلم يقبله فان الراد له يعاقب بحرمان العطاء . وقال القرطبي في « المعجم » فيه ذم التطلع إلى ما في أيدي الأغنياء والتشوف إلى فضوله وأخذه منهم ، وهي حالة مذمومة تدل على شدة الرغبة في الدنيا والركون إلى التوسع فيها . فنهى الشارع عن الآخذ على هذه الصورة المذمومة فعلا للنفس ومخالفة لها في هواها انتهى . وتقدمت سائر مباحثه وفوائده في الباب المذكور من « كتاب الزكاة » ، والله الحمد

## ١٨ - باب من قضى ولا عن في المسجد . ولا عن مهر عند منبر النبي ﷺ وقضى « مريح »

ولشعبي ويحيى بن يعمر في المسجد . وقضى مروان على زيد بن ثابت بالبين عند المنبر ، وكان الحسن وزيراً ابن أوفى يقضيان في الرحبة خارجاً من المسجد

٧١٦٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفوان قال الزهري « عن سهل بن سعد قال : شهدت المتلاعنين

وأنا ابن خمس عشرة سنة وفرق بينهما »

٧١٦٦ - حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن سهل أخى من ساهدة



أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنْتَهُ ؟ فَلَاحَظْنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ »

**قوله** ( باب من قضى ولاعن في المسجد ) يتعلق بالامرئين فهو من تنازع الفعلين ، ويحتمل أن يتعلق بقضى لدخول ولاعن ، فيه فانه من عطف الخاص على العام ، ومعنى قوله « ولاعن » حكم بايقاع التلاعن بين الزوجين فهو مجاز ، ولا يشترط أن يباشر تلقينهما ذلك بنفسه . **قوله** ( ولاعن عمر عند المنبر النبي ﷺ هذا أبلغ في التمسك به على جواز اللعان في المسجد ، وإنما خص عمر المنبر لأنه كان يرى التحليف عند المنبر أبلغ في التخليط وورد في التحليف عنده حديث جابر « لا يحلف عند منبري » الحديث ، ويؤخذ منه التخليط في الإيمان بالمسكن ، وقاسوا عليه الزمان ، وإنما كان كذلك مع أن المحلوف به عظيم لأن للمعظم الذي يشاهده الحالف تأميرا في التوفى عن الكذب . **قوله** ( وقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين عند المنبر ) في رواية الكشميهني « على المنبر » وهذا طرف من أثر مضى في « كتاب الشهادات » وذكرت هناك من وصله ، وهو في الموطأ ولفظه « على المنبر » كما في رواية الكشميهني . **قوله** ( وقضى شريح والشعبي ويحيى بن يعمر في المسجد ) أما أثر شريح فوصله ابن أبي شيبة ويحمد ابن سعد من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال « رأيت شريحا يقضى في المسجد وعليه برنس خز » وقال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن الحكم بن عتيبة أنه رأى شريحا يقضى في المسجد » . وأما أثر الشعبي فوصله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي في « جامع سفيان » من طريق عبد الله بن شبرمة « رأيت الشعبي جلد يهوديا في قرية في المسجد » وكذا أخرجه عبد الرزاق عن سفيان . وأما أثر يحيى بن يعمر فوصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الرحمن بن قيس قال « رأيت يحيى بن يعمر يقضى في المسجد » وأخرج الكرايبي في « أدب القضاء » من طريق أبي الزناد قال « كان سعد بن إبراهيم وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه ومحمد بن صفوان ومحمد بن مصعب بن شرحبيل يقضون في مسجد رسول الله ﷺ » وذكر ذلك جماعة آخرون . **قوله** ( وكان الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في الرحبة خارجا من المسجد ) الرحبة بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة هي بناء يكون أمام باب المسجد غير منفصل عنه ، هذه رحبة المسجد ، ووقع فيها الاختلاف ، والراجح أن لها حكم المسجد فيصح فيها الاعتكاف وكل ما يشترط له المسجد ، فإن كانت الرحبة منفصلة فليس لها حكم المسجد . وأما الرحبة بسكون الحاء فهي مدينة مشهورة . والذي يظهر من مجموع هذه الآثار أن المراد بالرحبة هنا الرحبة المنسوبة المسجد ، فقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق المثني بن سعيد قال « رأيت الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في المسجد » وأخرج الكرايبي في « أدب القضاء » من وجه آخر أن الحسن وزرارة وإياس بن معاوية كانوا إذا دخلوا المسجد للقضاء صلوا ركعتين قبل أن يجلسوا . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين مختصرا من طريقين : إحداهما من رواية سفيان وهو ابن عيينة قال : قال الزهري « عن سهل بن سعد » فذكره مختصرا ولفظه « شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة فرق بينهما » وقد أخرجه في كتاب اللعان مطولا وتقدمت فوائده هناك : ثانيهما من رواية بن جريج أخبرني ابن شهاب وهو الزهري فذكره مختصرا أيضا ولفظه « أن رجلا من الأنصار جاء » فذكره الى قوله « أيقنله فتلانعا في المسجد » وقد تقدم مطولا وشرحه هناك أيضا . قال ابن بطال : استحب القضاء في المسجد طائفة ، وقال مالك

هو الأمر القديم ، لأنه يصل الى القاضى فيه المرأة والضعيف ، واذا كان في منزله لم يصل اليه الناس لامكان الاحتجاب قال : وبه قال أحمد وإسحق : وكرهت ذلك طائفة ؛ وكتب عمر بن عبد العزيز الى القاسم بن عبد الرحمن أن لا تقضى في المسجد فانه يأتيك الحائض والمشرک . وقال الشافعى : أحب إلى أن يقضى في غير المسجد لذلك . وقال الكرابيى : كره بعضهم الحكم في المسجد من أجل أنه قد يكون الحكم بين مسلم ومشرک فيدخل المشرک المسجد ، قال : ودخول المشرک المسجد مكروه ، ولكن الحكم بينهم لم يزل من ضنيع السلف في مسجد رسول الله ﷺ وغيره . ثم ساق في ذلك آثارا كثيرة . قال ابن بطال : وحديث سهل بن سعد حجة للجواز . وان كان الأولى صيانة المسجد . وقد قال مالك : كان من مضى يجلسون في رحاب المسجد إما في موضع الجنائز وإما في رحبة دار مروان ، قال : واني لأستحب ذلك في الأمصار ليعمل اليه اليهودى والنصرانى والحائض والضعيف ؛ وهو أقرب الى التواضع وقال ابن المنير لرحبة المسجد حكم المسجد إلا إن كانت منفصلة عنه والذي يظهر أنها كانت منفصلة عنه ، ويمكن أن يكون جوس القاضى في الرحبة المتصلة ويقام الحصرم خارجا عنها أو في الرحبة المتصلة ، وكأن التابعى المذكور يرى أن الرحبة لاتعطى حكم المسجد ولو اتصلت بالمسجد ، وهو خلاف مشهور ، فقد وقع للشافعية في حكم رحبة المسجد اختلاف في التعريف مع اتفاقهم على صحة صلاة من في الرحبة المنصلة بالمسجد بصلاة من في المسجد قال : والفرق بين الحريم والرحبة أن اكل مسجد حريما وليس لسكل مسجد رحبة ، فالمسجد الذى يكون أمامه قطعة من البقعة هى الرحبة وهى التى لها حكم المسجد . والحريم هو الذى يحيط بهذه الرحبة وبالمسجد ، وان كان سور المسجد يحيط بجميع البقعة فهو مسجد بلا رحبة ولكن له حريم كالدر انتهى ملخصا . وسكت عما إذا بنى صاحب المسجد قطعة منفصلة عن المسجد هل هى رحبة تعطى حكم المسجد ؟ وعما اذا كان في الحائض القبلى من المسجد رحاب بحيث لاتصح صلاة من صلى فيها خلف إمام المسجد هل تعطى حكم المسجد ، والذي يظهر أن كلا منهما يعطى حكم المسجد فتصح الصلاة فى الأولى ويصح الاعتكاف فى الثانية ، وقد يفرق حكم الرحبة من المسجد جواز اللط ونحوه فيها بخلاف المسجد مع إعطائها حكم المسجد فى الصلاة فيها ، فقد أخرج مالك فى الموطأ من طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال « بنى عمر الى جانب المسجد رحبة فسمها البطحاء فسكان يقول : من أاد أن يلخط أو يئشد شعرا أو يرفع صوتا فليخرج إلى هذه الرحبة »

### ١٩ - باب من حكم فى المسجد ، حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام

وقال عمر : أخرجه من المسجد وضربه ، ويذكر عن علي نحوه

٧١٦٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن

السيب « عن أب هريرة قال : أتى رجل رسول الله ﷺ وهو فى المسجد فناداه فقال : يا رسول الله ، إني زنت فأعرض عنه . فلما شهد على نفسه أربعا قال : أبك جنون ؟ قال : لا . قال : اذهبوا به فارجموه »

٧١٦٨ - قال ابن شهاب « فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : كنت فيمن رجمه بالمصلى » . رواه

يونس ومعمّر وابن جريج عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ فى الرجم

**قوله** (باب من حكم في المسجد حتى اذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام) كأنه يشير بهذه الترجمة إلى من خص جواز الحكم في المسجد بما إذا لم يكن هناك شيء يتأذى به من في المسجد أو يقع به للمسجد نقص كالتلويت . **قوله** (وقال عمر أخرجه من المسجد وضربه ، ويذكر عن علي نحوه) أما أثر عمر فوصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق كلاهما من طريق طارق بن شهاب قال : أتى عمر بن الخطاب برجل في حد فقال : أخرجه من المسجد ثم اضربه ، وسنده على شرط الشيخين ، وأما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن معقل - وهو بمهملة ساكنة وقاف مكسورة - أن رجلاً جاء إلى عمر فساره فقال : يا قنبر أخرجه من المسجد فاقم عليه الحد ، وفي سنده من فيه مقال . ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الذي أقر أنه زنى فاعرض عنه وفيه أبك جنون ؟ قال : لا ، قال : اذهبوا به فارجموه ، وهذا القدر هو المراد في الترجمة ولكنه لا يسلم من خدش لأن الرجم يحتاج إلى قدر زائد من حجر وغيره بما لا يلائم المسجد فلا يلزم من تركه فيه ترك إقامة غيره من الحدود ، وقد تقدم شرحه في «باب رجم المحسن» من «كتاب الحدود» . **قوله** (رواه يونس ومعمّر وابن جريج عن الزهري عن أبي سلة عن جابر) يريد أنهم خالفوا عقيلاً في الصحابي ، فانه جعل أصل الحديث من رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، وقول ابن شهاب «أخبرني من سمع جابر بن عبد الله : كنت فيمن رجمه بالمصلي ، وهؤلاء جعلوا الحديث كله عن جابر ، ورواية معمّر وصلها المؤلف في الحدود ، وكذلك رواية يونس ، وأما رواية ابن جريج فوصلها وتقدمت الإشارة إليها هناك أيضاً حيث قال عقب رواية معمّر «لم يقل يونس وابن جريج فصلی عليه ، وتقدم شرحه مستوفى هناك والله الحد . قال ابن بطلال : ذهب إلى المنع من إقامة الحدود في المسجد الكوفيون والشافعي وأحمد واسحاق ، وأجازاه الشعبي وابن أبي ليلى ، وقال مالك . لا بأس بالضرب بالسياط اليسيرة ، فإذا كثرت الحدود فليكن ذلك خارج المسجد . قال ابن بطلال : وقول من نزه المسجد عن ذلك أولى . وفي الباب حديثان ضعيفان في النهي عن إقامة الحدود في المساجد انتهى . والمشهور فيه حديث مكحول عن أبي الدرداء ورواية وأبي أمامة مرفوعاً «جنبوا مساجدكم صبيانكم ، الحديث ؛ وفيه إقامة حدودكم ، أخرجه البيهقي في الخلافيات ، وأصله في ابن ماجه من حديث وائلة فقط وليس فيه ذكر الحدود وسنده ضعيف ، ولابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه وخصال لا تنبغي في المسجد : لا يتخذ طريقاً ، الحديث وفيه «ولا يضرب فيه حد ، وسنده ضعيف أيضاً . وقال ابن المنير : من كره ادخال الميت المسجد للصلاة عليه خشية أن يخرج منه شيء أولى بأن يقول لا يقام الحد في المسجد ، إذ لا يؤمن خروج الدم من الجلود ، وينبغي أن يكون في القتل أولى بالمنع

### ٣٠ - باب موعظة الإمام لخصوم

٧١٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن مملكة عن مالك عن هشام عن أبيه عن زينب ابنة أبي سلمة «عن أم سامة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأنفضي على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذهُ ، فإنما أقطع له قطعة من النار»

قوله (باب موعظة الإمام الخصوم) ذكر فيه حديث أم سلمة ولعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض ، وسيأتي شرحه بعد سبعة أبواب ، ومناسبته للترجمة ظاهرة وبالله التوفيق

### ٢١ - باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للمخصم

وقال شريح القاضي ، سأله إنسانٌ للشهادة فقال : ائت الأميرَ حتى أشهدك ، وقال عكرمة : قال عمرُ لمهد الرحمن بن عوف : لو رأيت رجلاً على حدٍ - زناً أو سرقاً - وأنت أميرٌ ، فقال : شهادتك شهادة رجل من المسلمين ، قال : صدقت . وقال عمرُ : لولا أن يقول للناس زاد عمرُ في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي وأقر ما عَزَّ عند النبي ﷺ بالزنا أربعاً فأمرَ برجمه ، ولم يذكر أن النبي ﷺ أشهد من حضره . وقال حماد : إذا أقر صرة عند الحاكم رُجم . وقال الحكم : أربعاً

٧١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو ثَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْقَيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَدْرَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ « أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ : مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلَكُهُ ، فَمَتُّ لَأَنْتَسَ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي ، فَجَلَسْتُ ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَدَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جَلَسَائِهِ سَلَّاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الْفَيْ بَذَرُهُ عِنْدِي قَالَ : فَأَرْضِهِ مِنْهُ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : كَلَّا ، لَا يُطْعَمُ أَصْبَغٌ مِنْ قَرِيشٍ وَيَدَعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ فَأَشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا تَأْتَيْتُهُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ الْقَيْثِ « فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ . » وَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ : الْحَاكِمُ لَا يَقْضِي بَعْدَهُ ، شَهِدَ بِذَلِكَ فِي وِلَايَتِهِ أَوْ قَبْلَهَا ، وَلَوْ أَقْرَ خَصْمٌ عِنْدَهُ لِأَخْرَاجِهِ فِي مَجْلَسِ الْقَضَاءِ فَانْهَ لَيَقْضِي عَلَيْهِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ حَتَّى يَدْعُوَ بِشَاهِدَيْنِ فَيُحْضِرُهُمَا إِفْرَارَهُ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ : مَا سَمِعْتُ أَوْ رَأَيْتُ فِي مَجْلَسِ الْقَضَاءِ قَضَى بِهِ ، وَمَا كَانَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقْضَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ يَحْضِرُهُمَا إِفْرَارَهُ وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ : بَلْ يَقْضِي بِهِ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ ، وَإِنَّهُ يُرَادُ مِنَ الشَّهَادَةِ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ فَعَلَهُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَقْضِي بَعْدَهُ فِي الْأَمْوَالِ ، وَلَا يَقْضِي فِي غَيْرِهَا . وَقَالَ الْقَاسِمُ : لَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقْضِيَ قَضَاءَ بَعْدَهُ دُونَ عِلْمِ غَيْرِهِ ، مَعَ أَنَّ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ شَهَادَةِ غَيْرِهِ ، وَلَكِنْ بِهِ تَعَرُّضٌ لِنُفْمِهِ نَفْسِهِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِقَاعًا لَهُمْ فِي الظُّنُونِ ، وَقَدْ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ لِلظَّنِّ فَقَالَ « إِنَّمَا هَذِهِ صِفَتُهُ »

٧١٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْبَسِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ « عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجْرٍ ، فَلَمَّا رَجَعَتْ انْطَلَقَ مَعَهَا ، فَرَّ بِهِ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَدَعَا

فقال: إنما هي صفية. قال: سُهَّانَ الله، قال: لئن الشيطانَ يجري من ابنِ آدمَ يجري الدمُ، رواه شعيب وابنُ مسافر وابنُ أبي مُتَيْقٍ وإسحاقُ بنُ يحيى من الزهري عن عـلى بنِ - يعنى ابنِ - حسينٍ - عن صفية عن النبي ﷺ

قوله (باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للخصم) أى هل يقضى له على خصمه بعلمه ذلك أو يشهد له عند حاكم آخر؟ هكذا أورد الترجمة مستفهما بغير جزم لقوة الخلاف في المسألة، وإن كان آخر كلامه يقتضى اختيار أن لا يحكم بعلمه فيها. قوله (وقال شريح القاضي) هو ابن الحارث الماضى ذكره قريبا. قوله (وسأله إنسان الشهادة فقال: انت الأمير حتى أشهد لك) وصله سفيان الثوري في جامعه عن عبد الله بن شبرمة عن الشعبي قال: أشهد رجل شريحا ثم جاء غفاصم اليه فقال: انت الأمير وأنا أشهد لك، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن ابن شبرمة قال: قلت للشعبي: يا أبا عمرو أرأيت رجلين استشهدا على شهادة فسات أحدهما واستغضى الآخر، فقال: أنى شريح فيها وأنا جالس فقال: انت الأمير وأنا أشهد لك. قوله (وقال عكرمة قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: لو رأيت رجلا على حد الخ) وصله الثوري أيضا عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة به، ووقع في الأصل: لو رأيت - بالفتح - وأنت أمير، وفي الجواب فقال: وشهادتك، ووقع في الجامع بلفظ: أرأيت - بالفتح - لو رأيت بالضم - رجلا سرق أو زنا، قال: أرى شهادتك، وقال: أصبت، بدل قوله: صدقت، وأخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن عبد الكريم بلفظ: أرأيت لو كنت القاضي أو الوالى وأبصرت انسانا على حد أكنت تقيمه عليه؟ قال: لا، حتى يشهد معى غيرى، قال أصبت لو قلت غير ذلك لم تجد وهو بضم المثناة وكسر الجيم وسكون الدال من الاجادة. قلت: وقد جاء عن أبي بكر الصديق نحو هذا وسأذكره بعد، وهذا السند منقطع بين عكرمة ومن ذكره عنه لأنه لم يدرك عبد الرحمن فضلا عن عمر، وهذا من المواضع التى ينبه عليها من يفتقر بتعميم قولهم ان التعليقات الجازم صحيح، فيجب تفسيد ذلك بأن يزداد الى من علق عنه ويبنى النظر فيما فوق ذلك. قوله (وقال عمر: لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله، لكتبت آية الرجم بيدى) هذا طرف من حديث أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما تقدم التنبيه عليه في باب الاعتراف بالزنا، في شرح حديثه الطويل في قصة الرجم الذى هو طرف من قصة بيعة أبى بكر في سقيفة بنى ساعدة، قال الملب: استشهد البخارى لقول عبد الرحمن بن عوف المذكور قبله بقول عمر هذا أنه كانت عنده شهادة في آية الرجم أنها من القرآن فلم يالحقها بنص المصحف بشهادته وحده، وأفصح في العلة في ذلك بقوله: لولا أن يقال زاد عمر في كتاب الله، فأشار الى أن ذلك من قطع الذرائع لئلا تجد حكام سوء سبيلا الى أن يدعوا العلم لمن أحبوا له الحكم بشيء. قوله (وأقر ماعز عند النبي ﷺ بالزنا أربعا فأمر برجمه، ولم يذكر أن النبي ﷺ أشهد من حضره) هذا طرف من الحديث الذى ذكر قبل بباب، وقد تقدم موصولا من حديث أبى هريرة وحكاية الخلاف على أبى سلبه في اسم صحابييه. قوله (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة. قوله (إذا أقر مرة عند الحاكم رجم) وقال الحكم، هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصغر وهو فقيه الكوفة أيضا. قوله (أربعا) أى لا يرجم حتى يقر أربع مرات كما في حديث ماعز، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق شعبة قال: سألت حمادا

عن الرجل يقر بالزنا كم يرد؟ قال : مرة . قال : وسألت الحكم فقال : أربع مرات ، وقد تقدم البحث في ذلك في شرح قصة ماعز في أبواب الرجم . ثم ذكر حديث أبي قتادة في قصة سلب القميل الذي قتله في غزوة حنين ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وقوله هنا : قال فأرضه منه ، هي رواية الأكثر ، وعند الكشميني « منى » ، وقوله « فقام رسول الله ﷺ فأداه إلى » ، في رواية أبي ذر عن غير الكشميني « فعلم » ، بفتح المهملة وكسر اللام بدل « فقام » ، وكذا لأكثر رواة الفربري ، وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية الحسن بن سفيان عن قتبية ، وهو المحفوظ في رواية قتبية هذه ، ومن ثم عقبها البخاري بقوله « وقال لي عبيد الله عن الليث : فقام رسول الله ﷺ فأداه إلى » ، ووقع في رواية كريمة « فأمر » ، بفتح الهمزة والميم بعدها راء ، وعبد الله المذكور هو ابن صالح أبو صالح وهو كاتب الليث والبخاري يعتمد في الشراهد ، ولو كانت رواية قتبية بلفظ « فقام » ، لم يكن لذكر رواية عبد الله بن صالح معنى . قال المهلب : قوله في رواية قتبية « فعلم النبي ﷺ » ، يعني علم أن أبا قتادة هو قاتل القميل المذكور ، قال وهي وهم قال : والصحيح فيه رواية عبد الله بن صالح بلفظ « فقام » ، قال وقد رد بعض الناس الحجة المذكورة فقال : ليس في إقرار ماعز عند النبي ﷺ ولا حكمه بالرجم دون أن يشهد من حضره ولا في إعطائه السلب لأبي قتادة حجة للقضاء بالعلم لأن ماعزا إنما كان إقراره عند النبي ﷺ بحضرة الصحابة ، اذ معلوم أنه كان ﷺ لا يقعد وحده فلم يحتاج النبي ﷺ أن يشهدهم على إقراره لسامعهم منه ذلك ، وكذلك قصة أبي قتادة انتهى . وقال ابن المنير : لا حجة في قصة أبي قتادة ، لأن معنى قوله « فعلم النبي ﷺ » ، علم بإقرار الخصم لحكم عليه ، فهي حجة للذهب ، يعني الصائر إلى جواز القضاء بالعلم فيما يقع في مجلس الحكم . وقال غيره : ظاهر أول القصة يخالف آخرها ، لانه شرط البينة بالقتل على استحقاق السلب ثم دفع السلب لأبي قتادة بغير بينة . وأجاب الكرمانى بأن الخصم اعترف ، يعني فقام مقام البينة ، وبأن المال لرسول الله ﷺ يعطى منه من شاء ويمنع من شاء . قلت : والاول أولى ، والبينة لانتحصر في الشهادة ، بل كل ما كشف الحق يسمى بينة . قوله ( وقال أهل الحجاز : الحاكم لا يقضى بعلمه ، شهد بذلك في ولايته أو قبلها ) هو قول مالك ، قال أبو علي الكرايينى : لا يقضى للقاضى بما علم لوجود التهمة ، اذ لا يؤمن على التقى أن يتطرق اليه التهمة قال : وأظنه ذهب إلى ما رواه ابن شهاب عن زيد بن الصلت « ان أبا بكر الصديق قال : لو وجدت رجلا على حد ما أقفنه عليه حتى يكون معى غيرى ، ثم ساقه بسند صحيح عن ابن شهاب قال : ولا أحسب مالكا ذهب عليه هذا الحديث ، فان كان كذلك فقد قلد أكثر هذه الأمة فضلا وعلمًا . قلت : ويحتمل أن يكون ذهب إلى الأثر المقدم ذكره عن عمر وعبد الرحمن بن عوف ، قال : ويلزم من أجاز للقاضى أن يقضى بعلمه مطلقا أنه لو عمد الى رجل مستور لم يعهد منه فجور قط أن يرجعه ويدعى أنه رآه يزنى ، أو يفرق بينه وبين زوجته ويزعم أنه سمعه يطلقها ، أو بينه وبين أمته ويزعم أنه سمعه يعقها ، فان هذا الباب لو فتح لوجد كل قاض السبيل الى قتل عدوه وتفسيقه والتفريق بينه وبين من يحب ، ومن ثم قال الشافعى : لولا قضاة السوء لقلت ان للحاكم أن يحكم بعلمه انتهى . وإذا كان هذا في الزمان الأول فما الظن بالتأخر ، فيتعين حسم مادة تجويز القضاء بالعلم في هذه الأزمان المتأخرة لكثرة من يتولى الحكم من لا يؤمن على ذلك ، والله أعلم . قوله ( ولو أقر خصم عنده لآخر بحق في مجلس القضاء فانه لا يقضى عليه في قول بعضهم حتى يدعوا بشاهدين فيحضرهما لإقراره ) قال ابن التين : ما ذكر عن عمر وعبد الرحمن هو قول مالك وأكثر أصحابه . وقال بعض أصحابه : يحكم بما علمه فيما

أقر به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم . وقال ابن القاسم : وأشبه لا يقضى بما يقع عنده في مجلس الحكم إلا إذا شهد به عنده . وقال ابن المنير : مذهب مالك أن من حكم بعلمه يقضى على المشهور ، إلا إن كان عليه حادثا بعد الشروع في المحاكمة فقولان ، وأما ما أقر به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر الخصم بعد إقراره وقبل الحكم عليه فإن ابن القاسم قال : لا يحكم عليه حينئذ ويكون شاهدا . وقال ابن الماجشون : يحكم بعلمه . وفي المذهب تفاريع طويلة في ذلك . ثم قال ابن المنير : وقول من قال لا بد أن يشهد عليه في المجلس شاهدان يؤول الى الحكم بالافرار لأنه لا يخلو أن يؤديا أولا ، إن أديا فلا بد من الأعدار ، فإن أعذر احتجج الى الإثبات وتسلسلت القضية ؛ وإن لم يحتج رجع الى الحكم بالافرار ، وإن لم يؤديا فهي كالعدم . وأجاب غيره أن فائدة ذلك ردع الخصم عن الإنكار ، لأنه إذا عرف أن هناك من يشهد امتنع من الإنكار خشية التعزير ، بخلاف ما إذا أمن ذلك قوله ( وقال بعض أهل العراق : ما سمع أو رآه في مجلس القضاء قضى به وما كان في غيره لم يقض إلا بشاهدين يحضرهما إقراره ) بضم أوله من الرابع . قلت : وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه ، ويوافقهم مطرف وابن الماجشون وأصبغ وسمنون من المالكية . قال ابن التين : وجرى به العمل ، ويوافقهم ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين قال : اعترف رجل عند شريح بأمر ثم أنكره فقضى عليه باعترافه ، فقال : أتقضى على غير بيئة ، فقال شهد عليك ابن أخت خالتك ، يعني نفسه . قوله ( وقال آخرون منهم : بل يقضى به لأنه مؤتمن ) بفتح الميم اسم منقول ، وإنما يراد بالشهادة معرفة الحق ، فعليه أكبر من الشهادة وهو قول أبي يوسف ومن تبعه ويوافقهم الشافعي . قال أبو علي الكرابيسي قال الشافعي بمصر فيما بلغني عنه : إن كان القاضي عدلا لا يحكم بعلمه في حد ولا قصاص إلا ما أقر به بين يديه ويحكم بعلمه في كل الحقوق بما عليه قبل أن يلى القضاء أو بعد ما ولى ، فقيده ذلك بكون القاضي عدلا إشارة إلى أنه ربما ولى القضاء من ليس بعدل بطريق التغلب . قوله ( وقال بعضهم ) يعني أهل العراق ( يقضى بعلمه في الأموال ولا يقضى في غيرها ) هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله السكراييسي عنه إذا رأى الحاكم رجلا يزني مثلاً لم يقض بعلمه حتى تكون بيئة تشهد بذلك عنده ، وهي رواية عن أحمد ؛ قال أبو حنيفة : القياس أنه يحكم في ذلك كله بعلمه ، ولكن أدع القياس وأستحسن أن لا يقضى في ذلك بعلمه . تنبيه : اتفقوا على أنه يقضى في قبول الشاهد ورده بما يعلمه منه من تجريح أو تركية . ومحصل الآراء في هذه المسألة سبعة ، ثالثها في زمن قضائه خاصة ، رابعها في مجلس حكمه ، خامسها في الأموال دون غيرها ، سادسها مثله وفي القذف أيضا وهو عن بعض المالكية ، سابعها في كل شيء إلا في الحدود وهذا هو الراجح عند الشافعية . وقال ابن العربي : لا يقضى الحاكم بعلمه ، والأصل فيه عندنا الاجتماع على أنه لا يحكم بعلمه في الحدود ، ثم أحدث بعض الشافعية قولا خرجا أنه يجوز فيها أيضا حين رأوا أنها لازمة لهم ، كذا قال جفرى على عادته في التهويل والافدام على نقل الإجماع مع شهرة الاختلاف . قوله ( وقال القاسم : لا ينبغي للحاكم أن يقضى قضاء بعلمه ) في رواية الكشميهني يعنى . قوله ( دون علم غيره ) أى إذا كان وحده عالما به لا غيره . قوله ( ولكن ) بالشدديد وفي نسخة بالتخفيف وتعرض بالرفع . قوله ( وإيقاعا ) عطف على تعرضا أو نصب على أنه منقول معه والعامل فيه متعلق الظرف ، والقاسم المذكور كنت أظن أنه ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة لأنه إذا أطلق في الفروع الفقهية انصرف الذهن إليه ، لكن رأيت في رواية عن أبي ذر أنه القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وهو الذى

تقدم ذكره قريباً في باب الشهادة على الخط ، فإن كان كذلك فقد خالف أصحابه الكوفيين ووافق أهل المدينة في هذا الحكم والله أعلم . قوله ( وقد كره النبي ﷺ الظن فقال : إنما هذه صفة ) هو طرف من الحديث الذي وصله بعد ، وقوله في الطريق الموصولة عن علي بن الحسين أي ابن علي بن أبي طالب وهو الملقب زين العابدين . قوله ( أن النبي ﷺ أتته صنية بنت حي ) هذا صورته مرسل ، ومن ثم عقبه البخاري بقوله « رواه شعيب وابن مسافر وابن أبي عتيق واسحق بن يحيى عن الزهري عن علي - أي ابن الحسين - عن صنية ، يعني فوصلوه ، فتحمل رواية إبراهيم بن سعد على أن علي بن حسين تلقاه عن صنية ، وقد تقدم مثل ذلك في رواية سفيان عن الزهري مع شرح حديث صنية مستوفى في « كتاب الاعتكاف » فانه ساقه هناك تاماً وأورده هنا مختصراً . ورواية شعيب وهو ابن أبي حمزة وصلها المصنف في الاعتكاف أيضاً وفي « كتاب الأدب » ورواية ابن مسافر وهو عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر التهمي وصلها أيضاً في الصوم وفي فرض الخمس ، ورواية ابن أبي عتيق وهو محمد بن عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وصلها المصنف في الاعتكاف وأوردها في الأدب أيضاً مقرونة برواية شعيب ورواية اسحق بن يحيى وصلها الذهلي في « الزهريات » ، ورواه عن الزهري أيضاً معمر فاختلف عليه في وصله وإرساله تقدم موصولاً في صفة إبليس من رواية عبد الرزاق عنه ومرسل في فرض الخمس من رواية هشام بن يوسف عن معمر وأوردها النسائي موصولة من رواية موسى بن أعين عن معمر ومرسلة من رواية ابن المبارك عنه ووصله أيضاً عن الزهري عثمان بن عمر بن موسى التيمي عند ابن ماجه وأب عوانة في صحيحه ، وعبد الرحمن بن اسحق عند أبي عوانة أيضاً ، وهشيم عند سعيد بن منصور وآخرون . ووجه الاستدلال بحديث صنية لمن منع الحكم بالعلم أنه ﷺ كره أن يقع في قلب الانصارين من وسوسة الشيطان شيء ، فإعادة نفي التهمة عنه مع عصمته تقتضي مراعاة نفي التهمة عن هو دونه ، وقد تقدم في « باب من رأى للفاضي أن يحكم بطله » بيان حجة من أجاز ومن منع بما يغني عن إعادته هنا

## ٢٢ - باب أمر الوالي إذا وجه أميراً إلى موضع أن يتطوعاً ولا يتعاصياً

٧١٧٢ - **عز بن محمد بن بشار** حدثنا **المقدري** حدثنا **شعبة** عن **سعيد بن أبي بردة** قال « سمعتُ **أبي** قال : بعث النبي ﷺ **أبي ومعاذ بن جبل** إلى اليمن فقال : **بشراً ولا تُعسراً ، وبشراً ولا تُنفراً ، وتطوعاً فقال له أبو موسى : انه يُصنع في أرضنا لليقعُ ، فقال : كل مُسكر حرام .** وقال **النضر وأبو داود** و**يزيد بن هارون** و**وكيع** : من شعبة عن **سعيد بن أبي بردة** عن **أبيه** عن **جده** عن **النبي ﷺ** »

قوله ( باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطوعاً ولا يتعاصياً ) بمثلتين وياه تحتانية ولبعضهم بمعجمتين ومرحدة . ذكر فيه حديث أبي بردة « بعث النبي ﷺ **أبي** يعني **أبا موسى ومعاذ بن جبل** ، وقد تقدم الكلام عليه في « كتاب الديات » وقبل ذلك في أواخر المغازي . قوله ( **بشراً** ) تقدم شرحه في المغازي . قوله ( **وتطوعاً** ) أي توافقاً في الحكم ولا تختلفاً لأن ذلك يؤدي إلى اختلاف أتباعك ، فيفضي إلى العداوة ثم المحاربة ، والمرجع في الاختلاف إلى ما جاء في « الكتاب والسنة » كما قال تعالى ﴿ فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله



والرسول ﷺ وسياق مزيد بيان لذلك في كتاب الاعتصام ، ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال النضر وأبو داود ويزيد بن هارون ووكيعة عن شعبة عن سميد بن أبي بردة عن أبيه عن جده ) يعنى موصولاً ، ورواية النضر وأبي داود ووكيعة تقدم الكلام عليها في أواخر المغازي في باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن ، ورواية يزيد ابن هارون وصلها أبو عوانة في صحيحه والبيهقي ، قال ابن بطلال وغيره : في الحديث الحض على الاتفاق لما فيه من ثبات المحبة والآلفة والتعاون على الحق ، وفيه جواز نصب قاضيين في بلد واحد فيقعد كل منهما في ناحية وقال ابن العربي : كان النبي ﷺ أشركهما فيما ولاهما ، فكان ذلك أصلاً في تولية اثنين قاضيين مشتركين في الولاية كذا جزم به ؛ قال : وفيه نظر لأن محل ذلك فيما اذا تعدد حكم كل منهما فيه . لكن قال ابن المنير : يحتمل أن يكون ولاهما ليشاركهما في الحكم في كل واقعة ، ويحتمل أن يستقل كل منهما بما يحكم به ، ويحتمل أن يكون لكل منهما عمل يخصه والله أعلم كيف كان . وقال ابن التين : الظاهر اشتراكهما ، لكن جاء في غير هذه الرواية أنه أقر كلاهما على اختلاف ، والمخلاف المذكورة . وكان اليمن مختلفين . قلت : وهذا هو المعتمد ، والرواية التي أشار إليها تقدمت في غروة حنين باللهظ المذكور ، وتقدم في المغازي أن كلاهما كان إذا سار في عمله زار رفيقه . وكان عمل معاذ النجود وما تعالى من بلاد اليمن ، وعمل أبي موسى التهام وما تخفض منها . فلي هذا فأمره ﷺ لهما بأن يتطاولا ولا يتحالفا محمول على ما إذا انفقت قضية يحتاج الأمر فيها إلى اجتماعهما ، وإلى ذلك أشار في الترجمة . ولا يلزم من قوله ، تطاولا ولا تحتلفا ، أن يكونا شريكين كما استدلل به ابن العربي . وقال أيضاً : فاذا اجتمعا فان اتفقا في الحكم وإلا تباحثا حتى يتفقا على الصواب وإلا رفعوا الأمر لمن فرقهما . وفي الحديث الأمر بالتييسر في الأمور والرفق بالرعية وتحبيب الايمان اليهم وترك الشدة لئلا تنفر قلوبهم ولا سيما فيمن كان قريب العهد بالاسلام أو قارب منه التكليف من الأطفال لئتمكن الايمان من قلبه ويتمرن عليه ، وكذلك الانسان في تدريب نفسه على العمل إذا صدقت ارادته لا يشدد عليها بل يأخذها بالتدريج والتيسير حتى إذا أنست بحالته ولت عليها نقلها خال آخر وزاد عليها أكثر من الأولى حتى يصل إلى قدر احتمالها ولا يكلفها بما لعلها تعجز عنه . وفيه مشروعية الريادة وإكرام الراثر وأفضلية معاذ في الفقه على أبي موسى . وقد جاء وأعلمكم بالحلل والحرام مما ذكر من أجله أخرجه الترمذي وغيره من حديث أنس

## ٢٣ - باب إجابة الحاكم الدعوة . وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة

٧١٧٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى بن سميد عن سفوان **حدثني** منصور عن أبي وائل « عن أبي موسى

من النبي ﷺ قال : فسكوا العاني ، وأجيبوا الهامي »

**قوله** ( باب إجابة الحاكم الدعوة ) الأصل فيه عموم الخبر ورود الوعيد في الترك من قوله ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقد تقدم شرحه في أواخر النكاح . وقال العلماء لا يجيب الحاكم دعوة شخص بعينه دون غيره من الرعية لما في ذلك من كسر قلب من لم يجبه ، إلا أن كان له عذر في ترك الإجابة كروية المنكر الذي لا يجاب إلى إزالته ، فلو كثرت بحيث تشغله عن الحكم الذي تعين عليه ساغ له أن لا يجيب . **قوله** ( وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة ) لم أنف على اسم العبد المذكور ، والآثر ورويناه موصولاً في فوائده أبي محمد

ابن صاعد ، وفي زوائد البر والصلة لابن المبارك ، بسند صحيح الى أبي عثمان النهدي ، ان عثمان بن عفان أجاب عبدا للمغيرة بن شعبة دعاه وهو صائم فقال : أردت أن أجيب الداعي وأدعو بالبركة ، ثم ذكر حديث أبي موسى ( فسكوا العاني ) بمهمله ثم نون هو الأسير ، وأجيبوا الداعي ، وهو طرف من حديث تقدم في الوليمة وغيرها بأنهم من هذا . قال ابن بطلان : عن مالك ، لا ينبغي للفاضي أن يجيب الدعوة إلا في الوليمة خاصة ، ثم ان شاء أكل وإن شاء ترك ، والترك أحب إلينا لأنه أنزه ، إلا أن يكون لأخ في الله أو خالص قرابة أو مودة . وكره مالك لأهل الفضل أن يجيبوا كل من دعاهم انتهى . وقد تقدم تفصيل أحكام إجابة الدعوة في الوليمة وغيرها بما ينفي عن إعادته

## ٢٤ - باب هدايا العمال

٧١٧٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان بن الزهري أنه سمع عروة ، أخبرنا أبو حميد الساعدي قال : استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد يقال له ابن الأتبية على صدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي . فقام النبي ﷺ على المنبر - قال سفيان أيضاً : فصعد المنبر - غيد الله وأمنى عليه ، ثم قال : ما بال العامل ينهض فيأتي فيقول : هذا لك وهذا لي ، فهلاً جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا ؟ ولذي نفس بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة ، إن كان به رغاء ، أو بقرة لها خوار أو شاة تيمر - ثم رفع يديه حتى رأينا غفرق إبطيه - ألا هل بلغت ؟ ثلاث قال سفيان : قصة علينا الزهري ، وزاد هشام عن أبيه : عن أبي حميد قال : سمع أذناني وأبصرته عيني ، وصالوا زيد بن ثابت فإنه سمعه معي ، ولم يقل الزهري « سمع أذني » . خوار : صوت ، والجوار من تجارون كصوت البقرة

قوله ( باب هدايا العمال ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عروة عن أبي حميد رفعه ، هدايا العمال غلول ، وهو من رواية اسماعيل بن عياش عن يحيى وهو من رواية اسماعيل بن الحجازيين وهي ضعيفة ويقال انه اختصره من حديث الباب كما تقدم بيان ذلك في الهبة ، وأورد فيه قصة ابن اللثبية وقد تقدم بعض شرحها في الهبة وفي الزكاة وفي ترك الخيل وفي الجمعة ، وتقدم شيء مما يتعلق بالغلول في « كتاب الجهاد » . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن الزهري ) قد ذكر في آخره ما يدل على أن سفيان سمعه من الزهري وهو قوله ، قال سفيان قصة علينا الزهري ، ووقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان ، حدثنا الزهري ، وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وعند اسماعيل من طريق محمد بن منصور عن سفيان قال قصة علينا الزهري وحفظناه . قوله ( أنه سمع عروة ) في رواية شعيب عن الزهري في الايمان والنذور : أخبرني عروة . قوله ( استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد ) بفتح الهمزة وسكون السين المهملة ، كذا وقع هنا وهو يوم أنهم بفتح السين نسبة الى بني أسد بن خزيمه القبيلة المشهورة أو الى بني أسد بن عبد العزى بطن من قريش . وليس كذلك وإنما قلت انه يومه لأن الازدي تلازمه الألف واللام في الاستعمال أسماء وأنساباً ، بخلاف بني أسد فبغير ألف ولا م في الاسم ، ووقع

في رواية الاصيلي هنا ، من بنى الاسد ، بزيادة الالف واللام ولا اشكال فيها مع سكنون السين ، وقد وقع في الهبة عن عبد الله بن محمد الجعفي عن سفيان ، استعمل رجلا من الأزد ، وكذا قال أحمد والحميدي في مسنديهما عن سفيان ومثله لمسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره عن سفيان ، وفي نسخة بالسين المهملة بدل الزاي ، ثم وجدت ما يزيل الإشكال ان ثبت ، وذلك أن أصحاب الاسباب ذكروا أن في الأزد بظنا يقال لهم بنو أسد بالنحر يك ينسبون إلى أسد بن شريك بالمعجمة مصغرا ابن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم ، وبنو فهم بطن شهير من الأزد فيحتمل أن ابن الأنثية كان منهم فيصح أن يقال فيه الأزدي بسكون الزاي والاسدي بسكون السين وبفتحها من بنى أسد بفتح السين ومن بنى الأزد أو الاسد بالسكون فيهما لا غير ، وذكروا ممن ينسب كذلك مسددا شيخ البخاري .

**قوله** ( يقال له ابن الأنثية ) كذا في رواية أبي ذر بفتح الهمة والمثناة وكسر الموحدة ، وفي الهامش باللام بدل الهمة ، كذلك ووقع كالاول لسائرهم وكذا تقدم في الهبة ، وفي رواية مسلم باللام المفتوحة ثم المثناة الساكنة وبعضهم يفتحها ، وقد اختلف على هشام بن عروة عن أبيه أيضا أنه باللام أو بالهمة كما سيأتي قريبا في « باب محاسبة الامام عماله » بالهمة ، ووقع لمسلم باللام ، وقال عياض : ضبطه الاصيلي بخطه في هذا الباب بضم اللام وسكون المثناة ، وكذا قيده ابن السكن ، قال : وهو الصواب ، وكذا قال ابن السمعاني ابن اللبنة بضم اللام وفتح المثناة ويقال بالهمز بدل اللام ، وقد تقدم أن اسمه عبد الله واللبنية أمه لم نقف على تسميتها . **قوله** ( على صدقة ) وقع في الهبة ، على الصدقة ، وكذا لمسلم ، وتقدم في الزكاة تعيين من استعمل عليهم . **قوله** ( فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي ) في رواية معمر عن الزهري عند مسلم ، فجاء بالمال فدفعه إلى النبي ﷺ فقال : هذا مالكم وهذه هدية أهديت لي ، وفي رواية هشام الآتية قريبا ، فلما جاء إلى النبي ﷺ وحاسبه قال : هذا الذي لكم ، وهذه هدية أهديت لي ، وفي رواية أبي الزناد عن عروة عند مسلم ، فجاء بسواد كثير ، وهو بفتح المهملة وتخفيف الواو ، فجعل يقول هذا لكم وهذا أهدي لي ، وأوله عند أبي عوانة ، بعث مصدقا إلى اليمن ، فذكره . والمراد بالسواد الأشياء الكثيرة والأشخاص البارزة من حيوان وغيره ، ولفظ السواد يطلق على كل شخص ولأبن نعيم في المستخرج من هذا الوجه ، فأرسل رسول الله ﷺ من يتوفى منه ، وهذا يدل على أن قوله في الرواية المذكورة « فلما جاء حاسبه ، أي أمر من يحاسبه ويقبض منه ، وفي رواية أبي نعيم أيضا ، فجعل يقول هذا لكم وهذا لي ، حتى ميزه » قال يقولون من أين هذا لك ؟ قال : أهدي لي ، فجاءوا إلى النبي ﷺ بما أعطاهم . **قوله** ( فقام النبي ﷺ على المنبر ) زاد في رواية هشام قبل ذلك ، فقال ألا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيتك هديتك ان كنت صادقا ؟ ثم قام فخطب ، **قوله** ( قال سفيان : أيضا فصعد المنبر ) يريد أن سفيان كان تارة يقول « قام ، وتارة » صعد ، ووقع في رواية شعيب ، ثم قام النبي ﷺ عشية بعد الصلاة ، وفي رواية معمر عند مسلم ، ثم قام النبي ﷺ خطيبا ، وفي رواية أبي الزناد عند أبي نعيم ، فصعد المنبر وهو مغضب . **قوله** ( ما بال العامل نبعثه فيأتي فيقول ) في رواية الكشميهني « يقول ، بخذ الفاء ، وفي رواية شعيب ، « ما بال العامل نستعمله فيأتينا فيقول ، ووقع في رواية هشام بن عروة ، فاني استعمل الرجل منكم على أمور ما ولاني الله . **قوله** ( هذا لك وهذا لي ) في رواية عبد الله بن محمد ، هذا لكم وهذا أهدي لي ، وفي رواية هشام ، فيقول هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي ، وقد تقدم ما في رواية أبي الزناد من الزيادة . **قوله** ( فلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أهدي له أم لا ) ؟ في

رواية هشام « حتى تأتيه هديته ان كان صادقا » . **قوله** ( والذي نفسي بيده ) تقدم شرحه في أوائل « كتاب الايمان والنذور » . **قوله** ( لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة ) يعني لا يأتي بشيء يحوزه لنفسه ، ووقع في رواية عبد الله بن محمد « لا يأخذ أحد منها شيئا » وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة « لا ينال أحد منكم منها شيئا » وفي رواية أبي الزناد عند أبي عوانة « لا يغلب منه شيئا إلا جاء به » ، وكذا وقع في رواية شعيب عند المصنف وفي رواية معمر عند الاسماعيلي كلاهما بلفظ « لا يغلب » ، بضم الغين المعجمة من الغلول وأصله الخيانة في الغنيمة ، ثم استعمل في كل خيانة . **قوله** ( يحمله على رقبتة ) في رواية أبي بكر « على عنقه » ، وفي رواية هشام « لا يأخذ أحدكم منها شيئا » ، قال هشام « بغير حقه » ، ولم يقع قوله « قال هشام » ، عند مسلم في رواية أبي أسامة المذكورة ، وأورده من رواية ابن نمير عن هشام بدون قوله « بغير حقه » ، وهذا مشعر بأدراجها . **قوله** ( ان كان ) أى الذى غلبه ( بغير له رغاء ) بضم الراء وتخفيف المعجمة مع المد هو صوت البعير . **قوله** ( خوار ) يأتي ضبطه . **قوله** ( أو شاة تبعير ) بفتح المثناة الفوقانية وسكون التحتانية بعدها مهملة مفتوحة ويجوز كسرهما ، ووقع عند ابن التين « أو شاة لها يعار » ، ويقال « يعار » ، قال وقال القزاز : هو يعار بغير شك ، يعنى بفتح التحتانية وتخفيف المهملة وهو صوت الشاة الشديد « قال : واليعار ليس بشيء » ، كذا فيه وكذا لم أره هنا فى شيء من نسخ الصحيح ، وقال غيره : اليعار بضم أوله صوت المعز ، يعرث العنز تبعير بالسكسر وبالفتح يعارا إذا صاحت . **قوله** ( ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ) وفي رواية عبد الله بن محمد « عفرة إبطه » ، بالافراد ، ولأبي ذر « عفر » ، بفتح أوله ولبعضهم بفتح الهمزة أيضا بلا هاء ، وكالأول في رواية شعيب بلفظ « حتى إنا لننظر الى » ، والعفرة بضم المهملة وسكون الفاء تقدم شرحها في « كتاب الصلاة » وحاصله أن العفر بياض ليس بالناصع . **قوله** ( ألا ) بالتخفيف ( هل بلغت ) بالتشديد ( ثلاثا ) أى أعادها ثلاث مرات . وفي رواية عبد الله بن محمد فى الهبة « اللهم هل بلغت » ، اللهم هل بلغت ثلاثا » وفي رواية مسلم « قال اللهم هل بلغت مرتين » ، ومثله لأبي داود ولم يقل « مرتين » ، وصرح فى رواية الحميدى بالثالثة « اللهم بلغت » ، والمراد بلغت حكم الله اليكم امثالاً لقوله تعالى له ﴿ بلغ ﴾ وإشارة الى ما يقع فى القيامة من سؤال الامم هل بلغهم أنبياءهم ما أرساؤا به اليهم . **قوله** ( وزاد هشام ) هو من مقول سفيان وليس تعليقا من البخارى ، وقد وقع فى رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا الزهرى وهشام بن عروة قالوا حدثنا عروة بن الزبير » ، وسأؤهم عنهما مسافا واحدا وقال فى آخره « قال سفيان : زاد فيه هشام » . **قوله** ( سمع أذنى ) بفتح السين المهملة وكسر الميم وأذنى بالافراد بقرينة قوله « وأبصرته عيني » ، قال عياض : بسكون الصاد المهملة والميم وفتح الراء والعين للأكثر وحكى عن سيئويه قال العرب تقول سمع أذنى زيدا بضم العين ، قال عياض والذى فى ترك الحيل وجه النصيب على المصدر لأنه لم يذكر المفعول وقد تقدم القول فى ذلك فى ترك الحيل ووقع عند مسلم فى رواية أبي أسامة « بصر وسمع » ، بالسكون فيها والتثنية فى أذنى وعيني ، وعنده فى رواية ابن نمير بصر عيناى وسمع أذناى ، وفى رواية ابن جريج عن هشام عند أبي عوانة « بصر عينا أبي حميد وسمع أذناه » . قلت : وهذا يتعين أن يكون بضم الصاد وكسر الميم وفى رواية مسلم من طريق أبي الزناد عن عروة قلت لأبي حميد أسمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال من فيه الى أذنى ، قال النووى : معناه اننى أعلمه علما يقينا لا أشك فى علمي به . **قوله** ( وسلوا زيد بن ثابت فانه سمعه معى ) فى رواية الحميدى « فانه كان حاضرا معى » ، وفى رواية الاسماعيلي

من طريق معمر عن هشام ، يشهد على ما أقول زيد بن ثابت يحك منكبه منكبي ، رأى من رسول الله ﷺ مثل الذي رأيت وشهد مثل الذي شهدت ، وقد ذكرت في الايمان والذنوب أني لم أجده من حديث زيد بن ثابت . قوله ( ولم يقل الزهري سمع أذني ) هو مقول سفيان أيضاً . قوله ( خرار صوت ، والجوار من تجارون كصوت البقرة ) هكذا وقع هنا وفي رواية أبي ذر عن السكسيمي والاول بضم الخاء المعجمة يفسر قوله في حديث أبي حميد ، بقره لها خوار ، وهو في الرواية بالخاء المعجمة ول بعضهم بالجيم ، وأشار إلى ما في سورة طه ﴿ عجلًا جسدا له خوار ﴾ وهو صوت العجل ، ويستعمل في غير البقر من الحيوان . وأما قوله « والجوار » فهو بضم الجيم وواو مهموزة ويجوز تسهيلها ، وأشار بقوله « يجارون » إلى ما في سورة قد أفلاح ﴿ بالعباد إذا هم يجارون ﴾ قال أبو عبيدة : أي يرفعون أصواتهم كما يجار الثور . والخاص أنه بالجيم وبالخاء المعجمة بمعنى ، إلا أنه بالخاء للبقر وغيرها من الحيوان وبالجيم للبقر والناس قال الله تعالى ﴿ فإليه تجارون ﴾ وفي قصة موسى « له جوار إلى الله بالتلبية » أي صوت عال ، وهو عند مسلم من طريق داود بن أبي هند عن أبي العالية عن ابن عباس ، وقيل أصله في البقر واستعمل في الناس ، ولعل المصنف أشار أيضا إلى قراءة الأعمش ، عجلًا جسدا له جوار بالجيم ، وفي الحديث من التوائد أن الامام يخطب في الأمور المهمة ، واستعمال « أما بعد » في الخطبة كما تقدم في الجمعة ، ومشروعية محاسبة المؤتمن ، وقد تقدم البحث فيه في الزكاة ، ومنع العمال من قبول الهدية ممن له عليه حكم وتقدم تمصيل ذلك في ترك الحيل ، وحل ذلك إذا لم يأذن له الامام في ذلك ، لما أخرجه الترمذي من رواية قيس بن أبي حازم عن معاذ بن جبل قال « بعثنى رسول الله ﷺ إلى النين فقال : لا تصيب شيئا بغير أذن فانه غلول » وقال الملب : فيه أنها إذا أخذت تجعل في بيت المال ولا يختص العامل منها إلا بما أذن له فيه الإمام ، وهو مبني على أن ابن اللتبية أخذ منه ما ذكر أنه أهدى له وهو ظاهر السياق ، ولا سيما في رواية معمر قبل . ولكن لم أر ذلك صريحا . ونحوه قول ابن قدامة في « المغني » لما ذكر الرشوة : وعليه ردها لصاحبها ويحتمل أن تجعل في بيت المال . لأن النبي ﷺ لم يأمر ابن اللتبية برد الهدية التي أهديت له لمن أهداها . وقال ابن بطال : يلحق بهدية العامل الهدية لمن له دين عن عليه الدين ، ولكن له أن يحاسب بذلك من دينه . وفيه إبطال كل طريق يتوصل بها من يأخذ المال إلى محاباة المأخوذ منه والافتراء بالمأخوذ . وقال ابن المنذر : يؤخذ من قوله هلا جلس في بيت أبيه وأمه « جواز قبول الهدية ممن كان يهديه قبل ذلك ، كذا قال ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا لم يرد على العادة . وفيه أن من رأى متاولا أخطأ في تأويل يضر من أخذه به أن يشهر القول للناس ويبين خطاه ليحذر من الاغترار به . وفيه جواز توبيخ الخطيء ، واستعمال المفضول في الإمارة والإمامة والأمانة مع وجود من هو أفضل منه وفيه استشهاد الراوى والناقل بقول من يوافقه ليكون أوقع في نفس السامع وأبلغ في طمأنينته والله أعلم

## ٢٥ - باب استقضاء الموالى واستعمالهم

٧١٧٥ - **عمر بن عثمان بن صالح** حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني ابن جريج أن نافع أخبره « أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره قال : كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين وأصحاب النبي ﷺ في مسجد كعبه ، فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة وزيد وعامر بن ربيعة »

قوله ( باب استقصاء الموالي ) أى توليتهم القضاء ( واستعمالهم ) أى على إمرة البلاد حرباً أو خراجاً أو صلاة .  
 قوله ( كان سالم مولى أبي حذيفة ) تقدم التعريف به فى الرضاع . قوله ( يؤم المهاجرين الأولين ) أى الذين سبقوا  
 بالهجرة الى المدينة . قوله ( فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة ) أى ابن عبد الاسد المخزومى زوج أم سلمة أم المؤمنين  
 قبل النبي ﷺ وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة أى العزى بفتح المهملة والنون بعدما زأى وهو مولى عمر ،  
 وقد تقدم فى « كتاب الصلاة » فى أبواب الإمامة من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، لما قدم  
 المهاجرون الأولون العصابة موضع بقاء قبل مقدم النبي ﷺ كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً ،  
 فأفاد سبب تقديمه للإمامة . وقد تقدم شرحه مستوفى هناك فى « باب إمامة المولى » والجواب عن استشكل عد  
 أبي بكر الصديق فيهم لأنه إنما هاجر صحبة النبي ﷺ ، وقد وقع فى حديث ابن عمر أن ذلك كان قبل مقدم النبي  
 ﷺ وذكرت جواب البهقي بأنه يحتمل أن يكون سالم استمر يؤمهم بعد أن تحول النبي ﷺ الى المدينة ونزل بدار  
 أبي أيوب قبل بناء مسجده بها ، فيحتمل أن يقال فكان أبو بكر يصلى خلفه إذا جاء الى بقاء . وقد تقدم فى  
 « باب الهجرة الى المدينة » من حديث البراء بن عازب « أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانا  
 يقرئان الناس ، ثم قدم بلال وسعد وعمار ، ثم قدم عمر بن الخطاب فى عشرين ، وذكرت هناك أن ابن اسحق سقى  
 منهم ثلاثة عشر نفساً وأن البقية يحتمل أن يكونوا من الذين ذكرهم ابن جريج ، وذكرت هناك الاختلاف فيمن  
 قدم مهاجراً من المسلمين وأن الراجح أنه أبو سلمة بن عبد الاسد ، فعلى هذا لا يدخل أبو بكر ولا أبو سلمة فى  
 العشرين المذكورين ، وقد تقدم أيضاً فى أول الهجرة أن ابن اسحق ذكر أن عامر بن ربيعة أول من هاجر ولا  
 ينافى ذلك حديث الباب لأنه كان يأتم بسالم بعد أن هاجر سالم . ومناسبة الحديث للترجمة من جهة تقديم سالم وهو  
 مولى على من ذكر من الاحرار فى إمامة الصلاة ، ومن كان رضا فى أمر الدين فهو رضا فى أمور الدنيا ، فيجوز  
 أن يولى القضاء والإمارة على الحرب وعلى جباية الخراج ، وأما الإمامة العظمى فمن شروط صحتها أن يكون الامام  
 قرشياً ، وقد مضى البحث فى ذلك فى أول « كتاب الأحكام » ويدخل فى هذا ما أخرجه مسلم من طريق أبي  
 الطفيل أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بعسفان وكان عمر استعمله على مكة فقال : من استعملت عليهم ؟ فقال :  
 ابن أبى يعنى ابن عبد الرحمن ، قال : استعملت عليهم مولى ! قال : انه قارىء لكتاب الله عالم بالفرائض ، فقال  
 عمر : ان نبيكم قد قال « ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين »

## ٢٦ - باب معرفة الناس

٧١٧٦ ، ٧١٧٧ - حدثنا إسماعيل بن أبى أويس حدثني اسماعيل بن إبراهيم عن عه موسى بن عتبة ،  
 قال ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير « أن مروان بن الحكم والمنصور بن نخرمة أخبراه أن رسول الله ﷺ  
 قال حين أذن لهم المسلمون فى عتي سبى هوازن فقال : إني لا أدرى من أذن فيكم ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى  
 يرفع إلينا عرؤكم فأمرهم فرجع الناس ، فسلمهم عرؤهم ، فرجعوا الى رسول الله ﷺ فأخبروه أن الناس  
 قد طيبوا وأذنوا »

**قوله** (باب العرفاء للناس) بالمهمله والفاء جمع عريف بوزن عظيم ، وهو القائم بأمر طائفة من الناس من عرفت بالضم وبالفتح على القوم أعرف بالضم فانما عارف وعريف ، أى وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم ، وسمى بذلك لكونه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج . وقيل العريف دون المنسكب وهو دون الأمير . **قوله** (اسماعيل بن ابراهيم) هو ابن عقبة ، والسند كله مدينون . **قوله** (قال ابن شهاب) فى رواية محمد بن فليح عن موسى بن عقبة ، قال لى ابن شهاب ، أخرجه أبو نعيم . **قوله** (حين أذن لهم المسلمون فى عتق سبي هوازن) فى رواية النسائي من طريق محمد بن فليح ، حتى أذن له ، بالافراد وكذا للاسماعيلي وأبى نعيم ، ووجه الاول أن الضمير للنبي ﷺ ومن تبعه أو من أقامه فى ذلك . وهذه القطعة مقطوعة من قصة السبي الذى غنمه المسلمون فى وقعة حنين ، ونسبوا إلى هوازن لأنهم كانوا رأس تلك الوقعة ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك وتفصيل الامر فيه فى وقعة حنين ، وأخرجها هناك مطولة من رواية عقيل عن ابن شهاب وفيه ، وانى رأيت أنى أرد اليهم سبيهم فمن أحب أن يطيب بذلك فليفعل ، وفيه فقال الناس قد طيبنا ذلك يا رسول الله فقال انا لاندرى الخ . **قوله** (من أذن فيكم) فى رواية السكسميني ، منكم ، وكذا للنسائي والاسماعيلي . **قوله** (فأخبروه أن الناس قد طيبوا وأذنوا) تقدم فى غزوة حنين ما يؤخذ منه أن نسبة الاذن وغيره اليهم حقيقة : ولكن سبب ذلك مختلف فالأغلب الأكثر طابت أنفسهم أن يردوا السبي لأهله بغير عوض ، وبعضهم رده بشرط التعريض ، ومعنى «طيبوا» وهو بالتشديد حملوا أنفسهم على ترك السبايا حتى طابت بذلك ، يقال طابت نفسى بكذا إذا حملتها على السماح به من غير إكراه فطابت بذلك ، ويقال طابت بنفس فلان إذا كلفته بكلام يوافقه ، وقيل هو من قولهم طاب الشيء إذا صار حلالا ، وانما عداه بالتضعيف ، ويؤيده قوله ، فمن أحب أن يطيب ذلك ، أى يجعله حلالا ، وقولهم «طيبنا» ، فيحمل عليه قول العرفاء انهم طيبوا . قال ابن بطال : فى الحديث مشروعية إقامة العرفاء لأن الإمام لا يمكنه أن يباشر جميع الأمور بنفسه فيحتاج إلى إقامة من يعاونه ليكنفه ما يقيمه فيه ، قال : والامر والنهي إذا توجه إلى الجميع يقع التوكل فيه من بعضهم فرما وقع التفريط ، فإذا أقام على كل قوم عريفا لم يسع كل أحد إلا القيام بما أمر به . وقال ابن المنير فى الحاشية يستفاد منه جواز الحكم بالإقرار بغير إشهاد ، فان العرفاء ما أشهدوا على كل فرد فرد شاهدين بالرضا ، وانما أقر الناس عندهم وهم نواب للإمام فاعتبر ذلك وفيه أن الحاكم يرفع حكمه إلى حاكم آخر مشافهة فيستفذه إذا كان كل منهما فى محل ولايته . قلت : وقع فى سير الواقدي أن أبا رهم الغفارى كان يطوف على القبائل حتى جمع العرفاء واجتمع الأئمة على قول واحد . وفيه أن الخبر الوارد فى ذم العرفاء لا يمنع إقامة العرفاء لأنه محمول - ان ثبت - على أن الغالب على العرفاء الاستطالة ومجازاة الحد وترك الإنصاف المفضى إلى الوقوع فى المعصية ، والحديث المذكور أخرجه أبو داود من طريق المقدم بن معد يكرب رفعه ، والعرفاء حق . ولا بد للناس من عريف ، والعرفاء فى النار ، ولأحمد وصححه ابن خزيمة من طريق عباد بن أبى على عن أبى حازم عن أبى هريرة رفعه ، ويل للأمراء ، ويل للعرفاء ، قال الطيبي : قوله «والعرفاء فى النار» ظاهر أقيم مقام الضمير يشعر بأن العرافة على خطر ، ومن باشرها غير آمن من الوقوع فى المحذور المفضى إلى العذاب ، فهو كقوله تعالى ﴿ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون فى بطونهم نارا﴾ فينبغى للعاقل أن يكون على حذر منها لئلا يتورط فيما يؤديه إلى النار . قلت : ويؤيد هذا التأويل الحديث الآخر حيث تواعد الأمراء بما تواعد به العرفاء .

فدل على أن المراد بذلك الإشارة إلى أن كل من يدخل في ذلك لا يسلم ، وأن السكل على خطر ، والاستثناء مقدر في الجميع . وأما قوله ، العرافة حق ، فالمراد به أصل نصهم ، فإن المصلحة تقتضيه لما يحتاج إليه الأمير من المعاونة على ما يتعاطاه بنفسه ، ويكنى في الاستدلال لذلك وجودهم في العهد النبوي كما دل عليه حديث الباب

## ٢٧ - باب ما يُكره من ثناء السلطان ، وإذا خرج قال غيره ذلك

٧١٧٨ - **عز**نا أبو نعيم حدثنا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال أناس لابن عمر : إنا ندخل على سلطاننا فنقول لم بخلاف ماتكم إذا خرجنا من عندهم ، قال : كنا نعدّها نفاقاً

٧١٧٩ - **عز**نا قتية حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إن شرّ الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه

**قوله** ( ما يكره من ثناء السلطان ) الإضافة فيه المفعول أى من الثناء على السلطان بحضرته ، بقرينة قوله ، وإذا خرج - أى من عنده - قال غير ذلك ، ووقع عند ابن بطلان من الثناء على السلطان ، وكذا عند أبي نعيم عن أبي أحمد الجرجاني عن الفري ، وقد تقدم معنى هذه الترجمة في أواخر كتاب الفتن . ، إذا قال عند قوم شيئاً ، ثم خرج فقال بخلافه ، وهذه أخص من تلك . **قوله** ( قال أناس لابن عمر ) قلت سمى منهم عروة بن الزبير ومجاهد وأبو إسحق الشيباني ، ووقع عند الحسن بن سفيان من طريق معاذ عن عاصم عن أبيه دخل رجل على ابن عمر ، أخرجه أبو نعيم من طريقه . **قوله** ( إنا ندخل على سلطاننا ) في رواية الطيالسي عن عاصم « سلاطيننا » بصيغة الجمع . **قوله** ( فنقول لهم ) أى نثنى عليهم ، في رواية الطيالسي فتتكلّم بين أيديهم بشيء ووقع عند ابن أبي شيبة من طريق أبي الشعثاء قال دخل قوم على ابن عمر فوقعوا في يزيد بن معاوية فقال : أتقولون هذا في وجوههم ؟ قالوا بل نمدحهم ونثنى عليهم ، وفي رواية عروة بن الزبير عند الحارث بن أبي أسامة والبيهقي قال : أئنت ابن عمر فقلت إنا نجلس إلى أئمتنا هؤلاء فيتكلّمون في شيء نعلم أن الحق غيره فنصدقهم ، فقال : كنا نعد هذا نفاقاً ، فلا أدري كيف هو عندكم ، انظر البيهقي في رواية الحارث . وإيا أبا عبد الرحمن إنا ندخل على الإمام يقضى بالقضاء نراه جوراً فنقول تقبل الله ، فقال : إنا نحن معاشر محمد ، فذكر نحوه . وفي كتاب الإيمان ، لعبد الرحمن بن عمر الأصماني بسنده عن عريب الهمداني ، قلت لابن عمر ، فذكر نحوه وعريب بمهمة وموحدة وزن عظيم ، وللخرائطي في المساوي ، من طريق الشعبي ، قلت لابن عمر : إنا ندخل على أمرائنا فنمدحهم ، فإذا خرجنا قلنا لهم خلاف ذلك فقال كنا نعد هذا على عهد رسول الله ﷺ نفاقاً ، وفي مسند مسدد من رواية يزيد بن أبي زياد عن مجاهد ، أن رجلاً قدم على ابن عمر فقال له : كيف أنتم وأبو أنيس الضحاك بن قيس قال : إذا لقيناه قلنا له ما يحب ، وإذا ولينا عنه قلنا له غير ذلك ، قال : ذاك ما كنا نعدّه مع رسول الله ﷺ من النفاق ، وفي الارسط للطبراني من طريق الشيباني يعني أبا إسحق وسليمان بن فيروز الكوفي . **قوله** ( كنا نعدّها ) بضم العين من العدد هكذا اختصره أبو ذر ، وله عن الكشميني « نعد هذا ، وعند غير أبي ذر مثله وزادوا « نفاقاً ، وعند ابن بطلان ، ذلك ، بدل « هذا ومثله للإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن عاصم بن محمد وعنده « من النفاق ، وزاد « قال عاصم : فسمعي



أخى - يعنى عمر - أحدث هذا الحديث « فقال : قال أبى قال ابن عمر على عهد رسول الله ﷺ ، وكذا أخرجه الطيالسى فى مسنده عن عاصم بن محمد الى قوله « نفاقا ، قال عاصم : فحدثنى أخى عن أبى أن ابن عمر قال ، كنا نعهده نفاقا على عهد رسول الله ﷺ ، ووقع فى « الاطراف المزى ، مانصه « خ فى الاحكام عن أبى نعيم عن عاصم ابن محمد بن زيد عن أبيه به ، قال ورواه معاذ بن معاذ عن عاصم وقال فى آخره « فحدثت به أخى عمر فقال : ان أباك كان يزيد فيه : فى عهد رسول الله ﷺ ومن قوله ، وقال معاذ الى آخره : لم يذكره أبو مسعود ، فيحتمل أن يكون نقله من كتاب خاف ، ولم أره فى شيء من الروايات التى وقعت لنا عن الثوري ولا غيره عن البخارى وقد قال الاسماعيلي : عقب الزيادة المذكورة ليس فى حديث البخارى ، وعلى عهد رسول الله ﷺ ( عن يزيد بن أبى حبيب ) هو المصرى من صغار التابعين . قوله ( عن عراك ) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء ، وآخره كاف هو ابن مالك الغفارى المدنى ، فالسند دائر بين مصرى ومدنى . قوله ( ان شر الناس ذو الوجهين ) تقدم فى « باب ما قيل فى ذى الوجهين ، من « كتاب الادب ، من وجه آخر عن أبى هريرة بلفظ « من شر الناس ، وتقدم شرحه وسائر فوائده هناك . وتعرض ابن بطال هنا لذكر ما يعارض ظاهره من قوله ﷺ الذى استأذن عليه ، بدس أخو العشرة ، فلما دخل ألان له القول ، وتكلم على الجمع بينهما ، وحاصله أنه حيث ذمه كان لقصد التعريف بحاله وحيث تلقاه بالبشر كان لتأليفه أو لاتقاء شره ، فاقصد بالحالتين إلا نفع المسلمين . ويؤيده أنه لم يصفه فى حال لقائه بأنه فاضل ولا صالح ، وقد تقدم الكلام عليه أيضا فى « باب لم يكن للنبي ﷺ فاحشا ، من « كتاب الادب ، وتقدم فيه أيضا بيان ما يجوز من الاعتياب فى « باب آخر بعد ذلك .

## ٢٨ - باب القضاء على الغائب

٧١٨٠ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها ان هنداً

قالت للنبي ﷺ : إن أبا سفيان رجل شحيح . فأحتاج أن أخذ من ماله ، قال ﷺ : خذى ما يكفيك . وولئك الله وف »

قوله ( القضاء على الغائب ) أى فى حقوق الأدميين دون حقوق الله بالاتفاق . حتى لو قامت البينة على غائب بسرقة مثلا . حكم بالمال دون القطع . قال ابن بطال : أجاز مالك والليث والشافعى وأبو عبيد وجماعة الحكم على الغائب . واستثنى ابن القاسم عن مالك ما يكون للغائب فيه حجج كالارض والعقار إلا إن طالت غيبته أو انقطع خبره . وأسكن ابن الماحضون صحة ذلك عن مالك وقال : العمل بالمدينة على الحكم على الغائب مطلقا حتى لو مات بعد أن توجه عليه الحكم قضى عليه ، وقال ابن أبى ليلى . أبو حنيفة : « لا يقضى على الغائب مطلقا . وأما من هرب أو استتر بعد إقامة البينة فينادى القاضى عليه ثلاثا فإن جاء وإلا أفند الحكم عليه ، وقال ابن قدامة : أجازوه أيضا ابن شبرمة والأوزاعى وإسحق وهم أحد الروايتين عن أحمد . ومنعه أيضا الشعبي والثوري وهى الرواية الأخرى عن أحمد قال : « واستثنى أبو حنيفة من له وكيل مثلا . فيجوز الحكم عليه بعد الدعوى على وكيله ، واحتج من منع بحديث على رفعه . لا تقضى لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر ، وهو حديث حسن ، أخرجه أبو داود والترمذى وغيرهما . وبحديث « الأسر بالمساواة بين الخصمين . وبأنه لو حضر لم تسمع بينة المدعى حتى يسأل

المدعى عليه فاذا غاب فلا تسمع ، وبأنه لو جاز الحكم مع غيبته لم يكن الحضور واجبا عليه ، وأجاب من أجاز : بأن ذلك كله لا يمنع الحكم على الزائب لأن حجته اذا حضر قائمة فتسمع ويمثل بمقتضاها ولو أدى الى نقض الحكم السابق ، وحديث على محمول على الحاضرين ، وقال ابن العربي : حديث على ، انما هو مع امكان السماع فأما مع تعذره بمغيب فلا يمنع الحكم ، كما لو تعذر باغماء أو جنون أو حجر أو صفر ، وقد عمل الحنفية بذلك في الشفعة والحكم على من عنده للغائب مال أن يدفع منه نفقة زوج الغائب . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة هند ، وقد احتج بها الشافعي وجماعة لجواز القضاء على الغائب ، وتعقب بأن أبا سفيان كان حاضرا في البلد ، وتقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب النفقات ، مع شرح الحديث المذكور والله الحمد . وذكر ابن التين فيه من الفوائد غير ما تقدم وخروج المرأة في حوائجها ، وان صوتها ليس بمورة . قلت : وفي كل منهما نظر ، أما الاول فلا نه جاء أن هنداً كانت جاءت للبيعة فوقع ذكر النفقة تبعاً . وأما الثاني فالحال الضرورة مستثنى وانما النزاع حيث لا ضرورة

### ٢٩ - باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه

فإن قضاء الحاكم لأبخل حراما ولا يُحرّم حلالا

٧١٨١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبرتها عن رسول الله ﷺ أنه سمع خصومة بين جبرئيل ، فخرج إليهم فقال : إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصب فاعلم بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأفضى له بذلك ، فنقضت له بحق مسلم فأما هي قطعة من النار ، فلما أخذها أو ليقر كها .

٧١٨٢ - حدثنا يونس بن مفضل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت . كان عتبة بن أبي وقاص عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة منى فاقبضه اليك ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال : ابن أخى ، قد كان عهد الى فيه ، فقام اليه عهد بن زمة فقال . أخى وابن وليدة ابى ولدت على فراشه ، فتساوتا الى رسول الله ﷺ ، فقال سعد . يا رسول الله ، ابن أخى ، كان عهد الى فيه ، وقال عهد بن زمة أخى وابن وليدة أبى ولدت على فراشه ، فقال رسول الله ﷺ . هو لك يا عهد ابن زمة . ثم قال رسول الله ﷺ . الولد لفراش ، ولعاهر الحجر . ثم قال لسودة بنت زمة . احتجى منه ، لما رأى من شبهه بهيمة ، فأراها حتى لقي الله تعالى .

قوله ( باب ) بالتووين ومن قضى له ، بضم أوله وبحق أخيه ، أى خصمه فهى أخوة بالمعنى الاعم وهو

الجنس لأن المسلم والذمي والمعاهد والمرتد في هذا الحكم سواء ، فهو مطرد في الأخ من النسب ومن الرضاع وفي الدين وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون تخصيص الأخوة بالذكر من باب التمهيج ، وإنما عبر بقوله بحق أخيه مراعاة للفظ الخبر ولذلك قال : فلا يأخذه ، لأنه بقية الخبر ، وهذا اللفظ وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه ، وقد تقدم في ترك الحيل من طريق الثوري عنه . **قوله** ( فان قضاء الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ) هذا الكلام أخذه من قول الشافعي فانه لما ذكر هذا الحديث قال فيه دلالة على أن الأمة ، إنما كلفوا القضاء على الظاهر ، وفيه ، أن قضاء الفاضل لا يحرم حلالا ولا يحل حراما . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان وصرح به في رواية الاسماعيلي . **قوله** ( سمع خصومة ) في رواية شعيب عن الزهري وسمع جلبة خصم ، والجلبة بفتح الجيم واللام : اختلاط الأصوات ، ووقع في رواية يونس عند مسلم و جلبة خصم ، بفتح الخاء وسكون الصاد ، وهو اسم مصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمثنى مذكرا ومؤنثا ويجوز جمعه وتثنيته كما في رواية الباب وخصوم ، وكما في قوله تعالى : ﴿ هذان خصمان ﴾ والمسلم من طريق معمر عن هشام و جلبة ، بتقديم اللام على الجيم ، وهي لغة فيها فأما الخصوم فلم أقف على تعيينهم ووقع التصريح بأنهما كانا اثنين في رواية عبد الله بن رافع عن أم سلمة عند أبي داود ولفظه ، أتى رسول الله ﷺ رجلان يختصمان ، وأما الخصومة فبين في رواية عبد الله بن رافع أنها كانت في موارد لها ، وفي لفظ عنده ، في موارد وأشياء قد درست ، **قوله** ( بباب حجرته ) في رواية شعيب ويونس عند مسلم ، عند بابه ، والحجرة المذكورة هي منزل أم سلمة ووقع عند مسلم في رواية معمر و بباب أم سلمة . **قوله** ( إنما أنا بشر ) البشر الخلق يطلق على الجماعة والواحد ، بمعنى أنه منهم والمراد أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة ، ولو زاد عليهم بالمرأيا التي اختص بها في ذاته وصفاته ، والحصر هنا مجازي لأنه يختص بالعلم الباطن ويسمى ، قصر قلب ، لأن أتى به ردا على من زعم أن من كان رسولا فانه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم . **قوله** ( وانه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ) في رواية سفيان الثوري و في ترك الحيل ، وانكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، ومثله لمسلم من طريق أبي معاوية وتقدم البحث في المراد بقوله ألحن في ترك الحيل . **قوله** ( فأحسب أنه صادق ) وهذا يؤذن أن في الكلام حذفا تقديره ، وهو في الباطن كاذب ، وفي رواية معمر و فاظنه صادقا . **قوله** ( فأقضى له بذلك ) في رواية أبي داود من طريق الثوري ، فأقضى له عليه على نحو ما أسمع ، ومثله في رواية أبي معاوية وفي رواية عبد الله بن رافع ، وإني إنما أقضى بينكم برأيي فيما لم يزل على فيه . **قوله** ( فن قضيت له بحق مسلم ) في رواية مالك ومعمر ، فن قضيت له بشيء من حق أخيه ، وفي رواية الثوري ، فن قضيت له من أخيه شيئا ، وكأنه ضمن قضيت معنى ، أعطيت ، ووقع عند أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه ، فن قضيت له من حق أخيه بشيء . فلا يأخذه ، وفي رواية عبد الله بن رافع عند الطحاوي والدارقطني ، فن قضيت له بقضية أراها يقطع بها قطعة ظلما فأنما يقطع له بها قطعة من نار اسطاما يأتي بها في عتقه يوم القيامة ، والإسظام بكسر الهمزة وسكون المهملة والطاء المهملة ، قطعة ، فكأنها للتأكيد . **قوله** ( فأنما هي ) الضمير للحالة أو القصة . **قوله** ( قطعة من النار ) أي ، الذي قضيت له به ، بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يتول به إلى النار ، وقوله قطعة من النار ، تمثيل يذهب منه شدة التعذيب على من يتعاطاه فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى ﴿ إنما يأكلون في بطونهم نارا ﴾ . **قوله** ( فلأأخذها أو ليركها ) في رواية يونس ، فليحملها

أو ليذرها ، وفي رواية مالك عن هشام ، فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار ، قال الدارقطني : هشام وإن كان ثقة لكن الزهري أحفظ منه ، وحكاه الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابوري . قلت : ورواية الزهري ترجع الى رواية هشام فإن الأمر فيه للتهديد لا الحقيقة التخيير ، بل هو كقوله . **بِئْرٍ** فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر **ك** قال ابن التين : هو خطاب القضي له ، ومعناه : أنه أعلم من نفسه ، هل هو محق أو مبطل ؟ فإن كان محققاً فليأخذ ، وإن كان مبطلا فليترك ، فإن الحكم لا ينتقل الاصل عما كان عليه . تنبيه : زاد عبد الله بن رافع في آخر الحديث ، **وفبكي الرجلان** . وقال كل منهما حق لك فقال لهما النبي **صَلَّى** أما إذا فعلتما فاقسما وتوخيا الحق ، ثم استهما ، ثم تحاللا ، وفي هذا الحديث من الفوائد لئلا يثبت من خصم في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئا هو في الباطل حرام عليه وفيه ، أن من ادعى مالا ولم يكن له بينة ، خلف المدعى عليه وحكم الحاكم ببرائة الخائف ، أنه لا يبرأ في الباطن ، وأن المدعى لو أقام بينة بعد ذلك تنافي دعواه سمعت وبطل الحكم ، وفيه ، أن من احتال لأمر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقا في الظاهر ويحكم له به أنه لا يحل له تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم ، وفيه ، أن المجتهد قد يخطئ فيرد به على من زعم أن كل مجتهد مصيب ، وفيه ، أن المجتهد إذا أخطأ لا يلحقه إثم بل يؤجر ، كما سيأتي وفيه ، أنه **صَلَّى** كان يقضى بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه شيء ، وخالف في ذلك قوم ، وهذا الحديث من أصرح ما يحتاج به عليهم ، وفيه ، أنه ربما أداه اجتهاده الى أمر فيحكم به ويكون في الباطن بخلاف ذلك لكن مثل ذلك لو وقع لم يقر عليه **صَلَّى** لثبوت عصمته ، واحتج من منع مطلقاً بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه لزم أمر المكلفين بالخطأ لثبوت الأمر باتباعه في جميع أحكامه ، حتى قال تعالى **فَلا رربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم** **ك** . الآية : وبأن الاجماع معصوم من الخطأ ، فالرسول أولى بذلك لعلو رتبته والجواب عن الأول : أن الأمر إذا استلزم إيقاع الخطأ لا يحدور فيه ، لأنه موجود في حق المقلدين فانهم مأمورون باتباع المفتي والحاكم ولو جاز عليه الخطأ ، والجواب عن الثاني : أن الملازمة مردودة فان الاجماع إذا فرض وجوده دل على أن مستندهم ما جاء عن الرسول ، فرجع الاتباع الى الرسول لا الى نفس الاجماع ، والحديث حجة لمن أثبت ، أنه قد يحكم بالشيء في الظاهر ، ويكون الأمر في الباطن بخلافه ، ولا مانع من ذلك إذ لا يلزم منه محال عقلا ولا نقلا ، وأجاب من منع بأن الحديث يتعلق بالحكومات الواقعة في فصل الخصومات المبنية على الإقرار أو البينة ، ولا مانع من وقوع ذلك فيها ، ومع ذلك فلا يقر على الخطأ ، وإنما الممتنع أن يقع فيه الخطأ ، أن يخبر عن أمر بأن الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئا عن اجتهاده ، فانه لا يكون إلا حقا ، لقوله تعالى **بِئْرٍ** وما ينطق على الهوى **ك** الآية . وأجيب بأن ذلك يستلزم الحكم الشرعي فيعود الاشكال كما كان ، ومن حجج من أجاز ذلك قوله **صَلَّى** ، أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم ، فيحكم باسلام من تادب بالشهادتين - ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك - والحكمة في ذلك مع أنه كان يمكن اطلاعه بالوحي على كل حكومة أنه لما كان شرعا ، كان يحكم بما شرع المكلفين ويعتده الحكم بعده ، ومن ثم قل : إنما أنا بشر ، أي ، في الحكم بمثل ما كفوا به ، والى هذه النكتة أشار المصنف بإيراده حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة حيث حكم **صَلَّى** بالولد لعبد بن زمعة وألحقه بزمعة ، ثم لما رأى شبهه بعتبة أمر سودة أن

تحتجب منه احتياطا ، ومثله قوله في قصة المتلاعنين لما وضعت التي لوعنت ولدا يشبه الذي رميت به ، ولولا  
 الايمان لكان لي ولها شأن ، فأشار البخاري إلى أنه ﷺ حكم في ابن وليدة زمعة بالظاهر ، ولو كان في نفس  
 الأمر ليس من زمعة ولا يسمى ذلك خطأ في الاجتهاد ، ولا هو من موارد الاختلاف في ذلك ، وسبقه إلى ذلك  
 الشافعي فإنه لما تسكلم على حديث الباب قال : « وفيه أن الحكم بين الناس يقع على ما يسمع من الخصمين بما لفظوا  
 به وإن كان يمكن أن يكون في قلوبهم غير ذلك ، وأنه لا يقضى على أحد بغير ما لفظ به ، فن فعل ذلك فقد خالف  
 كتاب الله وسنة نبيه قال : « ومثل هذا قضاؤه لعبد بن زمعة بآبن الوليدة ، فلما رأى الشبه بيننا بعبئة قال  
 احتجبي منه يا سودة انتهى . ولعل السر في قوله ﴿ إنما أنا بشر ﴾ امتثال قول الله تعالى ﴿ قل إنما أنا بشر ﴾  
 مثاسكم ، أي في إجراء الأحكام على الظاهر الذي يستوى فيه جميع المكلفين ، فأمر أن يحكم بمثل ما أمروا أن  
 يحكموا به ، لئتم الاقتداء به وتطيب نفوس العباد الانقياد إلى الأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن ، والحاصل  
 أن هنا مقامين أحدهما طريق الحكم ، وهو الذي كلف المجتهد بالتبصر فيه ، وبه يتعلق الخطأ والصواب . وفيه  
 البحث ، والآخر ما يبطنه الخصم ولا يطلع عليه إلا الله ومن شاء من رسله ، فلم يقع التكليف به ، قال الطحاوي :  
 ذهب قوم إلى أن الحكم بتملك مال أو إزالة ملك أو اثبات نكاح أو فقرة أو نحو ذلك ، إن كان في الباطن كما  
 هو في الظاهر نفذ على ما حكم به ، وإن كان في الباطن على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشهادة أو غيرها لم يكن  
 الحكم مرجعا للتملك ولا الإزالة ولا النكاح ولا الطلاق ولا غيرها ، وهو قول الجمهور ، ومعهم أبو يوسف ،  
 وذهب آخرون إلى أن الحكم إن كان في مال ، وكان الأمر في الباطن بخلاف ما استند إليه الحاكم من الظاهر ، لم  
 يكن ذلك موجبا لحله المحكوم له وإن كان في نكاح أو طلاق فإنه ينفذ باطنا وظاهرا ، وحملوا حديث الباب على  
 ماورد فيه وهو المال واحتجوا لما عداه بقصة المتلاعنين فإنه ﷺ فرق بين المتلاعنين مع احتمال أن يكون الرجل  
 قد صدق فيما رماها به ، قال : فيؤخذ من هذا أن « كل قضاء ليس فيه تملك مال أنه على الظاهر ولو كان الباطن  
 بخلافه ، وأن حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الأموال ، وتعمق بأن الفرقة في اللعان إنما وقعت  
 عقوبة للعلم بأن أحدهما كاذب ، وهو أصل برأسه فلا يقاس عليه ، وأجاب غيره من الحنفية بأن ظاهر الحديث  
 يدل على أن ذلك مخصوص بما يتعلق بسماع كلام الخصم حيث لا بينة هناك ولا يمين ، وليس النزاع فيه وإنما  
 النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبأن « من » في قوله فن قضيت له شرطية - وهي لا تستلزم الوقوع - فيكون من  
 فرض ما لم يقع وهو جائز فيما يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للتهديد والزرع عن الاقدام على أخذ  
 أموال الناس باللسن والابلاغ في الخصومة ، وهو وإن جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطنا في العقود والفسوخ  
 لكنه لم يسق لذلك فلا يكون فيه حجة لمن منع وبأن الاحتجاج به يستلزم أنه ﷺ يقر على الخطأ لأنه لا يكون  
 ما قضى به « قطعة من النار » إلا إذا استمر الخطأ ، وإلا ففي فرض أنه يطلع عليه فإنه يجب أن يبطل ذلك الحكم  
 ويرد الحق لمستحقه ، وظاهر الحديث يخالف ذلك ، فإما أن يسقط الاحتجاج به ويؤول على ما تقدم ، وإما أن  
 يستلزم استمرار التقرير على الخطأ وهو باطل ، والجواب عن الأول : أنه خلاف الظاهر ، وكذا الثاني ، والجواب  
 عن الثالث : أن الخطأ الذي لا يقر عليه هو الحكم الذي صدر عن اجتهاده فيما لم يوح إليه فيه ، وليس النزاع فيه  
 وإنما النزاع في الحكم الصادر منه بناء على شهادة زور أو يمين فاجرة فلا يسمى خطأ للاتفاق على وجوب العمل

بالشهادة وبالإيمان ، وإلا لكان الكثير من الأحكام يسمى خطأ وليس كذلك ، كما تقدمت الإشارة إليه في حديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، وحديث « أتى لم أمر بالتنقيب عن قلوب الناس » ، وعلى هذا فالحجة من الحديث ظاهرة في شمول الخبر : الأموال والعقود والفسوخ والله أعلم . ومن ثم قال الشافعي « أنه لا فرق في دعوى حل الزوجة لمن أقام بتزويجها بشاهدي زور وهو يعلم بكذبهما ، وبين من ادعى على حر أنه في ملكه ، وأقام بذلك شاهدي زور ، وهو يعلم حرية ، فإذا حكم له الحاكم بأنه ملكه لم يحل له أن يسرقه بالاجماع قال النووي : والقول بأن حكم الحاكم يحل ظاهرا وباطنا يخالف لهذا الحديث الصحيح ، وللاجماع السابق على قائلة ولقاعدة أجمع العلماء عليها ووافقهم القائل المذكور ، وهو « أن الابضاع أولى بالاحتياط من الأموال » ، وقال ابن العربي : ان كان حاكما نفذ على المحكوم له أو عليه « وان كان مفتيا لم يحل » ، فان كان المفتي له بجهتد يرى بخلاف ما أفناه به لم يحز ، والا جاز ، والله أعلم . قال : ويستفاد من قوله « وتوخيا الحق جواز الإبراء من المجهول ، لأن التوخى لا يكون في المعلوم » ، وقال القرطبي : شنعوا على من قال ذلك قديما وحديثا لمخالفة الحديث الصحيح ، ولأن فيه صيانة المال وابتدال الفروج ، وهي أحق أن يحتاط لها وتأمين ، واحتج بعض الخنفيه بما جاء عن علي « أن رجلا خطب امرأة فادعى أنه تزوجها وأقام شاهدين ، فقالت المرأة انهما شهدا بالزور ، فزوجني أنت منه فقد رضيت ، فقال : شاهدك زوجك ، وأمضى عليها النكاح » ، وتعقب بأنه لم يثبت عن علي ، واحتج المذكور من حيث النظر بأن الحاكم قضى بحجة شرعية فيما له ولاية الإنشاء فيه فجعل الإنشاء تحرزا عن الحرام ، والحديث صريح في المال وليس النزاع فيه ، فان القاضي لا يملك دفع مال زيد إلى عمرو ، ويملك إنشاء العقود والفسوخ ، فانه يملك بيع أمة زيد مثلا من عمرو حال خوف الهلاك للحفظ وحال الغيبة ، ويملك إنشاء النكاح على الصغيرة ، والفرقة على العنين ، فيجعل الحكم إنشاء احترازا عن الحرام ، ولأنه لو لم ينفذ باطنا فهو حكم بالطلاق لبقية حلالة للزوج الأول باطنا وللثاني ظاهرا ، فلو ابتلى الثاني مثل ما ابتلى الأول حلت للثالث . وهكذا فتحل لجميع متعددي في زمن واحد ، ولا يخفى فحشه بخلاف ما اذا قلنا بنفاذه باطنا فانما لا تحل إلا لواحد ، انتهى وتعقب بأن الجمهور إنما قالوا في هذا : تحرم على الثامن مثلا اذا علم أن الحكم ترتب على شهادة الزور . فإذا اعتمد الحكم وتعتمد الدخول بها فقد ارتكب محرما كما لو كان الحكم بالمال فأكله ، ولو ابتلى الثاني كان حكم الثالث كذلك والفسخ إنما لزم من الاقدام على تعاطي المحرم ، فكان كما لو زنوا ظاهرا واحدا بعد واحد ، وقال ابن السمعاني : شرط صحة الحكم وجود الحجة وإصابة المحل ، وإذا كانت البينة في نفس الامر شهود زور لم تحصل الحجة ، لأن حجة الحكم هي البينة العادلة فان حقيقة الشهادة اظهر الحق ؛ وحقيقة الحكم انفاذ ذلك ، وإذا كان الشهود كذبة لم تكن شهادتهم حقا ، قال : فان احتجوا بأن القاضي حكم بحجة شرعية أمر الله بها وهي البينة العادلة في علمه ولم يكلف بالاطلاع على صدقهم في باطن الامر ، فإذا حكم بشهادتهم فقد امتثل ما أمر به فلو قلنا لا ينفذ في باطن الامر للزم ابطال ما وجب بالشرع لأن صيانة الحكم عن الابطال مطلوبة فهو بمنزلة القاضي في مسألة اجتهادية على مجتهد لا يعتقد ذلك فانه يجب عليه قبول ذلك وان كان لا يعتقد صيانة للحكم ، وأجاب ابن السمعاني . بأن هذه الحجة للنفاذ ولهذا لا يأثم القاضي وليس من ضرورة وجوب القضاء نفوذ القضاء حقيقة في باطن الامر ، وإنما يجب صيانة القضاء عن الابطال اذا

صادف حجة صحيحة والله أعلم . فرع : لو كان المحكوم له يعتمد خلاف ما حكم له به الحاكم ، هل يحل له أخذ ما حكم له به أو لا ؟ كن مات ابن ابنه وترك أخا شقيقا فرغمه لقاض يرى في الجد رأى أبي بكر الصديق ، فحكم له بجميع الإرث دون الشقيق ، وكان الجد المذكور يرى رأى الجمهور ، نقل ابن المنذر عن الأكثر أنه « يجب على الجد أن يشارك الأخ الشقيق ، عملا بمعتقده والخلاف في المسألة مشهور ، واستدل بالحديث لمن قال « أن الحاكم لا يحكم بعلمه ، بدليل الحصر في قوله « إنما أفضى له بما أسمع ، وقد تقدم البحث فيه قبل ، وفيه : إن التعق في البلاغة بحيث يحصل اقتدار صاحبها على تزيين الباطل في صورة الحق وعكسه مذموم ، فإن المراد بقوله « أبلغ ، أى أكثر بلاغة ، ولو كان ذلك في التوصل إلى الحق لم يذم وإنما يذم من ذلك ما يتوصل به إلى الباطل في صورة الحق ، فالبلاغة إذن لا تذم لذاتها وإنما تذم بحسب التعلق الذي يمدح بسببه وهى في حد ذاتها ممدوحة ، وهذا كما يذم صاحبها إذا طرأ عليه بسببها الإعجاب ، وتحقير غيره ممن لم يصل إلى درجته ولا سيما إن كان الغير من أهل الصلاح فإن البلاغة إنما تذم من هذه الحيثية بحسب ما ينشأ عنها من الأمور الخارجية عنها ، ولا فرق في ذلك بين البلاغة وغيرها بل كل فتنه توصل إلى المطلوب محودة في حد ذاتها وقد تذم أو تمدح بحسب متعلقها ، واختلاف في تعريف البلاغة فقيل : أن يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه ، وقيل : إيصال المعنى إلى الغير بأحسن لفظ ، وقيل : الإيجاز مع الإفهام والتصرف من غير اختصار ، وقيل : قليل لا يهمل وكثير لا يسأم ، وقيل : إجمال اللفظ واتساع المعنى ، وقيل : تقليل اللفظ وتكثير المعنى ، وقيل : حسن الإيجاز مع أصابة المعنى ، وقيل : سهولة اللفظ مع البديهة ، وقيل : لحة دالة أو كلمة تكشف عن البغية ، وقيل : الإيجاز من غير عجز والإطناب من غير خطأ ، وقيل : النطق في موضعه والسكوت في موضعه ، وقيل : معرفة الفصل والوصل ، وقيل : الكلام الدال أوله على آخره وعكسه . وهذا كله عن المتقدمين ، وعرف أهل المعاني والبيان البلاغة : بأنها « مطابقة الكلام لمقتضى الحال والفصاحة ، وهى خلوه عن التعقيد ، وقالوا المراد بالمطابقة : ما يحتاج إليه المتكلم بحسب تفاوت المقامات ، كالتأكيد وحذفه ، والحذف وعدمه ، أو الإيجاز والإسهاب ونحو ذلك ، والله أعلم . وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره من غير استناد إلى أمر خارجي من بيته ونحوها ، واحتج بأن الشاهد المتصل به أقوى من المتفصل عنه ووجه الرد عليه كونه ﷺ أعلى في ذلك من غيره مطلقا ، ومع ذلك فقد دل حديثه هذا على أنه إنما يحكم بالظاهر في الأمور العامة فلو كان المدعى صحيحا لكان الرسول أحق بذلك ، فانه أعلم انه تجرى الأحكام على ظاهرها ، ولو كان يمكن أن الله يطلعه على غيب كل قضية ، وسبب ذلك أن تشريع الأحكام واقع على يده فكأنه أراد تعليم غيره من الحكام أن يعتمدوا ذلك . نعم : لو شهدت البيئة مثلا بخلاف ما يعلمه علما حسيا بمشاهدة أو سماع ، يقينيا أو ظنيا راجحا لم يجوز له أن يحكم بما قامت به البيئة ، ونقل بعضهم الاتفاق وإن وقع الاختلاف في القضاء بالعلم ، كما تقدم في « باب الشهادة ، تسكون عند الحاكم في ولايته القضاء ، وفي الحديث أيضا : موعظة الإدام الخوصم ليعتمدوا الحق والعمل بالنظر الراجح وبناء الحكم عليه وهو أمر إجماعى للحاكم والمفتى ، وانه سبحانه وتعالى أعلم

### ٣٠ - باب الحكم في البهر ونحوها

٧١٨٣ - حدثنا إسحاق بن نعيم حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي

م - ٢٣ ج ١٣ هـ فتح الباري

وَأَمَّا قَوْلُ « قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ . لَا يَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَفْتُلِعُ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ » ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ (إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدْلِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا) الْآيَةَ

٧١٨٤ - « لَجَاءَ الْأَشْعَثُ وَعَبْدُ اللَّهِ يُحَدِّثُهُمْ فَقَالَ : فِي نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ خَاصِمَتُهُ فِي بئرٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : فَلْيَحْلِفْ . قُلْتُ : إِذَا يَحْلِفُ ، فَتَزَلْتُ (إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدْلِ اللَّهِ) الْآيَةَ »

قوله ( باب الحكم في البئر ونحوها ) ذكر فيه حديث عبد الله - وهو ابن مسعود - في نزول قوله تعالى (إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدْلِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا) وفيه قول الأشعث « في نزلت » ، وفي رجل خاصمته في بئر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الأيمان والنذور » ، قال ابن بطال : هذا الحديث حجة في أن حكم الحاكم في الظاهر لا يحل الحرام ولا يبيح المحظور ، لأنه عليه السلام حذر أمته عقوبة من اقتطع من حق أخيه شيئاً يمين فاجرة ، والآية المذكورة من أشد وعيد جاء في القرآن ، فيؤخذ من ذلك أن من تحمل على أخيه وتوصل إلى شيء من حقه بالباطل فإنه لا يحل له لشدة الإثم فيه ، قال ابن المنير : وجه دخول هذه الترجمة في القصة مع أنه لا فرق بين البئر والندار والعبد حتى ترجم على البئر وحدها ، أنه أراد الرد على من زعم أن الماء لا يملك ، فحقق بالترجمة أنه يملك لوقوع الحكم بين المتخاصمين فيها ، انتهى . وفيه نظر من وجهين أحدهما : أنه لم يقتصر في الترجمة على البئر بل قال ونحوها ، والثاني : لو اقتصر لم يكن فيه حجة على من منع بيع الماء لأنه يجوز بيع البئر ولا يدخل الماء ، وليس في الخبر تصريح بالماء فكيف يصح الرد

### ٣١ باب القضاء في كثير المال وقايله

قال ابن عيينة عن ابن شبرمة : للقضاء في قليل المال وكثيره سواء

٧١٨٥ - حدثني أبو بكر أخيراً ما شئيت عن ثور بن عيسى أخبرني عروة بن الزهر أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة قالت : سمعت النبي ﷺ جليلة خصاص عند بابها ، فخرج إليهم فقال لهم : إنما أنا بشر ، وبه يأتي غصم فدلل بها أن يكون أبلغ من بعض أقضى له بذلك وأحسب أنه صادق ، فن قضيت له بحق مسلم فأما هي قطعة من النار ، فلما أخذها أو ليدعها »

قوله ( باب ) بالتونين ( القضاء في قليل المال وكثيره سواء ) قال ابن المنير : كأنه خشى غائلة التخصيص في الترجمة التي قبل هذه ، فترجم بأن القضاء عام في كل شيء : قل أو جل ، ثم ذكر فيه حديث أم سلمة المذكور قبل بياب ، لقوله فيه فن قضيت له بحق مسلم وهو يتناول القليل والكثير ، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إن للقاضي أن يستنيب لبعض من يريد في بعض الأمور دون بعض ، بحسب قوة معرفته ونفاذ كلمته في ذلك ، وهو منقول عن بعض المالكية ، أو على من قال : لا يجب اليمين إلا في قدر معين من المال ، ولا تجب في الشيء



التافه أو على من كان من القضاة لا يتعاطى الحكم في الشيء التافه، بل إذا رفع إليه رده إلى نائبه مثلاً، قاله ابن المنير، قال: وهو نوع من السكبر، والاول أليق بمراد البخاري، قوله (وقال ابن عيينة) هو سفيان الهلالي (عن ابن شبرمة) هو عبد الله الضبي (القضاء في قليل المال وكثيره سواء) ولم يقع لي هذا الأثر موصولاً

### ٣٢ - باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم

وقد باع النبي ﷺ مدبراً من نعيم بن النخام

٧١٨٦ - **حدثنا** ابن عمر **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: باع النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له من دبر لم يكن له مال غيره، فباعه بمائة درهم ثم أرسل بثمانه إليه.

**قوله** (باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم) قال ابن المنير: وأضاف البيع إلى الإمام ليشير إلى أن ذلك يقع في مال السفينة أو في وفاء دين الغائب أو من يتمتع أو غير ذلك، ليتحقق أن للإمام التصرف في عقود الأموال في الجملة، **قوله** (وقد باع النبي ﷺ مدبراً من نعيم بن النخام) قال ابن المنير: ذكر في الترجمة الضياع ولم يذكر البيع العبد، فكانه أشار إلى قياس العقار على الحيوان ثم أسند حديث جابر قال وبلغ النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره، فباعه بمائة درهم ثم أرسل بثمانه إليه، وقد مضى شرحه في كتاب العتق، ووقع هنا للسكسيمي عن دين، بفتح الدال وسكون التحتانية بعدها نون، بدل قوله «عن دبر» بضم الدال والموحدة بعدها راء، والثاني هو المعروف والمشهور في الروايات كلها والاول تصحيف، قال المصنف: إنما يبيع الإمام على الناس أموالهم إذا رأى منهم سفهاً في أموالهم؛ وأما من ليس بسفيه فلا يباع عليه شيء من ماله إلا في حق يكون عليه، يعني إذا امتنع من أداء الحق وهو كما قال: لكن قصة بيع المدبر ترد على هذا الحصر وقد أجاب عنها «بأن صاحب المدبر لم يكن له مال غيره، فلما رآه أنفق جميع ماله؛ وأنه تعرض بذلك للهلكة نقض عليه فعله ولو كان لم ينفق جميع ماله لم ينقض فعله» كما قال للذي كان يخدع في البيوع «قل لا خلافة» لأنه لم يفوت على نفسه جميع ماله انتهى. فسكانه كان في حكم السفينة، فلذلك باع عليه ماله والله أعلم

### ٣٣ - باب من لم يكثر بطن من لا يعلم في الأمراء حديثاً

٧١٨٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: بعث رسول الله ﷺ بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد فطعن في إمارته، فقال: ان تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارتي أبوه من قبله. وأيم الله أن كان الخليفة للإمرة، وإن كان لمن أحب للناس إلى، وإن هذا لمن أحب للناس إلى بعده.

**قوله** (باب من لم يكثر بطن من لا يعلم في الأمراء حديثاً) أي «لم يلتفت، وزنه ومعناه وهو افتعال من

و السكرت ، بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره مثالثة ، وهو المشقة ، ويستعمل فيه في موضع عدم المبالاة . قال المهلب : معنى هذه الترجمة ، أن الطاعن إذا لم يعلم حال المطعون عليه فرماه بما ليس فيه ، لا يعبأ بذلك الطعن ولا يعمل به ، وقيد في الترجمة بمن لا يعلم ، إشارة إلى أن من طعن بعلم أنه يعمل به فلو طعن بامر محتمل كان ذلك راجعا إلى رأى الامام ، وعلى هذا يتنزل فعل عمر مع سعد حتى عزله مع براءته مما رماه به أهل السكوفة ، وأجاب المهلب بأن عمر لم يعلم من منيب سعد ماعليه النبي ﷺ من زيد وأسامة ، يعنى فكان سبب عزله قيام الاحتمال ، وقال غيره ، كان رأى عمر احتمال أخف المفسدين ، فرأى أن عزل سعد أسهل من فتنه يثيرها من قام عليه من أهل تلك البلد ، وقد قال عمر : في وصيته ، لم أعزله لضف ولا لخيانة ، وقال ابن المنير ، قطع النبي ﷺ بسلامة العاقبة في إمرة أسامة ، فلم يلتفت لطعن من طعن ، وأما عمر فسلك سبيل الاحتياط لعدم قطعه بمثل ذلك ، وذكر حديث ابن عمر ، في بعث أسامة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الوفاة النبوية من كتاب المغازى ، قوله ( فطعن في إمارته ) بضم الطاء على البناء للجهول ، وقوله ، إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه ، أى إن طعنتم فيه فأخبركم بأنكم طعنتم من قبل في أبيه ، والتقدير ، إن تطعنوا في إمارته فقد أنتم بذلك ، لأن طعنكم بذلك ليس حقا كما كنتم تطعنون في إمارة أبيه وظهرت كذانيته وصلاحيته للإمارة ، وأنه كان مستحقا لها فلم يكن لظعنكم مستند ، فذلك لا اعتبار بظعنكم في إمارة ولده ، ولا التفات إليه وقد قيل ، إنما طعنوا فيه لكونه مولى ، وقيل ، إنما كان الطاعن فيه من ينسب إلى النفاق ، وفيه نظر ، لأن من جملة من سمى من طعن فيه عياش بتحتانية وشين معجمة ابن أب ربيعة المخزومي ، وكان من مسألة الفتح لكنه كان من فضلاء الصحابة ، فعلى هذا فالخطاب بقوله ، أن تطعنوا لعموم الطاعنين ، سواء اتحد الطاعن فيما أم اختاف ، وقوله ، أن كانت خائفا ، أى مستحقا وقوله ، للإمرة ، بكسر الهمزة ، وفي رواية الكشميين ، للإمارة ، وهما بمعنى

### ٣٤ - باب الألد الخضم ، وهو الهدم في الخصومة . هكذا : عوجا . ألد : أعوج

٧١٨٨ - حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة يحدث عن

عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : أبغض الرجال إلى الله الألد الخضم

قوله ( باب الألد الخضم ) بفتح المعجمة وكسر الصاد المهملة ، وقد تقدم بيان المراد به في كتاب المظالم ، وفي تفسير سورة البقرة ، وقوله ، وهو الدائم في الخصومة ، من تفسير المصنف ، ويحتمل أن يكون المراد بالشديد الخصومة ، فإن الخضم من صيغ المبالغة فيحتمل الشدة ويحتمل الكثرة ، وقوله ، لدا ، عوجا ، وقع في رواية الكشميين ، ألد ، أعوج وهو يرد على ابن المنير حيث صحف هذه اللفظة فقال : قوله ، لدا ، عوجا ، لا أعلم لهذا في هذه الترجمة وجها إلا إن كان أراد أن ، الألد ، مشتق من اللدد ، وهو الاعوجاج والانحراف عن الحق ، وأصله من اللديد ، وهو جانب الرادى ويطلق على جانب الفم ، ومنه ، اللدود ، وهو صب الدواء منحرفا عن وسط الفم إلى جانبه ، فأراد أن يبين أن العوج يستعمل في المعاني كما يستعمل في الأعيان فن استماله في المعاني ، اللدود والآد ، وهو قوله تعالى ( لقد جئتم شيئا إدا ) أى شيئا منحرفا عن الصواب ودعوجا عن سمة الاعتدال . قلت : ولم أرها في شيء من نسخ البخارى هنا إلا باللام ، وقد تقدم في تفسير سورة مريم نقله عن ابن عباس أنه قال ، إذا

عظيماً ، وعن مجاهد أنه قال : لدا عوجا ، وذكرت هناك من وصلهما ، ووجدت في تفسير عبد بن حميد من طريق معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ قوما لدا ﴾ قال جدلاً بالباطل ، ومن طريق سليمان التيمي عن قتادة قال : « الجدل : الخصم » ، ومن طريق مجاهد قال « لا يستقيمون » وهذا نحو قوله « عرجا » وأسند ابن أبي حاتم من طريق اسماعيل ابن أبي خاد عن أبي صالح في قوله « وتذذ به قوما لدا » قال « عوجا عن الحق » وهو بضم العين وسكون الواو وفيه تقوية لما وقع في نسخ الصحيح ، واللذ ، بضم اللام وتشديد الدال ، جمع ألد وقد أسند ابن أبي حاتم عن الحسن أنه قال « اللذ : الخصم » ، وكأنه تفسير باللازم لأن من اعوج عن الحق كان كأنه لم يسمع وعن محمد بن كعب قال « الألد : السكذاب » ، وكأنه أراد أن من يكثر المخاطبة يقع في السكذب كثيراً ، وتفسير « الألد بالأعوج » ، على ما وقع عند السكسيمي يحمل على انحرافه عن الحق وتفسير « الألد بالشديد الخصومة » ، لأنه كلما أخذ عليه جانب من الحجة أخذ في آخر أو لأعماله لديديه ، وهما جانباً فيه في المخاطبة ، وقال أبو عبيدة في « كتاب المجاز » في قوله ﴿ قوما لدا ﴾ واحد م ألد وهو الذي يدعى الباطل ولا يقبل الحق ، وذكر حديث عائشة في « الألد » وقد سبق شرحه وقوله « أبغض الرجال » الخ قال الكرمانى « الأبغض هو الكافر » ، فعنى الحديث « أبغض الرجال الكفار » ، الكافر : المعاند أو بعض الرجال المخاصمين . قلت : والثاني هو المعتمد وهو أعم من أن يكون كافراً أو مسلماً ، فإن كان كافراً فأفعل التفضيل في حقه على حقيقتها في المصمم ، وإن كان مسلماً فسبب البغض أن كثرة المخاطبة تفضي غالباً إلى ما يذم صاحبه أو ينقص في حق المسلمين بمن خاصهم في باطل ويشهد للأول حديث « كفى بك إثماً أن لا تزال مخاصماً » أخرجه الطبراني عن أبي أمامة بسند ضعيف وورد الرغيب في ترك المخاطبة ، فعند أبي داود من طريق سليمان بن حبيب عن أبي أمامة رفعه « أنا زعيم بيت في ربه الجنة لمن ترك المراء وإن كان محققاً ، وله شاهد عند الطبراني من حديث معاذ بن جبل « والربض » بفتح الراء والموحدة بعدها ضاد معجمة ، الأسفل ،

### ٣٥ - باب إذا قضى الحاكم بحجور أو خلاف أهل العلم فهو رد

٧١٨٩ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حماد أخبرنا عبد الله بن حماد أخبرنا معمر بن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : « بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا » فقالوا « صبا صبا » فجعل خالد يقتل ويأمر ، ودفع إلى كل رجل من أسيريه ، فأمر كل رجل منا أن يقتل أسيريه . فقلت : والله لا أقتل أسيرى ، ولا يقتل رجل من أصحاب أسيريه ، فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال : اللهم انى أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد . مرتين »

قوله ( باب إذا قضى الحاكم بحجور أو خلاف أهل العلم فهو رد ) أى مردود . قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن غيلان ، وقوله « وحدثنى أبو عبد الله نعيم بن حماد » كذا لأب ذر عن ابن عمر ، ولغيره قال أبو عبد الله وهو المصنف ، وحدثنى نعيم ، وساق غير أبي ذر أيضاً السند إلى قوله عن ابن عمر بعث النبي ﷺ خالدًا ووقع في رواية

عبد الرزاق بسنده الى سالم - وهو ابن عبد الله بن عمر - عن أبيه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في المغازي في باب بعث خالد الى بنى جذيمة ، والغرض منه قوله عليه السلام : اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد ، يعنى من قتله الذين قالوا : صباأنا قبل أن يستفسرهم عن مرادهم بذلك القول ، فان فيه اشارة الى تصويب فعل ابن عمر ومن تبعه في تركهم متابعة خالد على قتل من أمرهم بقتلهم من المذكورين ، وقال الخطابي : الحكمة في تبرئته عليه السلام من فعل خالد مع كونه لم يعاقبه على ذلك لكونه مجتهدا أن يعرف أنه لم يأذن له في ذلك خشية أن يعتقد أحد أنه كان بإذنه ، وليتجزر غير خالد بعد ذلك عن مثل فعله اهـ . ملخصا ، وقال ابن بطال : الإثم وان كان ساقطا عن المجتهد في الحكم اذا تبين أنه بخلاف جماعة أهل العلم ، لكن الضمان لازم للخطيئة عند الأكثر مع الاختلاف ، هل يلزم ذلك عاقلة الحاكم أو بيت المال ، وقد تقدمت الاشارة الى شيء من ذلك في كتاب الدييات ، والذي يظهر : أن التبرأ من الفعل لا يستلزم إثم فاعله ولا الزامه الغرامة ، فان إثم الخطيئة مرفوع وان كان فعله ليس بمحمود

### ٣٦ - باب الإمام يأتي قوما فيصلح بينهم

٧١٩٠ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد حدثنا أبو حازم المدني « عن سهل بن سعد الساعدي قال : كان قتال بين بني عمرو ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلى الظهر ثم أتاهاهم يصلح بينهم ، فلما حضرت صلاة العصر فأذن بلال وأقام ، وأمر أبا بكر فتقدم ، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في الصلاة فشق الناس حتى قام خلف أبي بكر فتقدم في الصف الذي يليه ، قال وصفيح القوم ، وكان أبو بكر اذا دخل في الصلاة لم يأنفت حتى يفرغ ، فلما رأى المنصف لا يمسك عليه النفث فرأى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه ، فأومأ اليه النبي صلى الله عليه وسلم أن أمضه - وأومأ بيده هكذا - وأبش أبو بكر هنيئة فحمد الله على قول النبي صلى الله عليه وسلم ثم مشى التفرغى . فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك تقدم فعلى النبي صلى الله عليه وسلم بالناس . فلما قضى صلاته قال : يا أبا بكر ، ما نمك اذ أومأت اليك أن لا تكون مضيت ؟ قال : لم يكن لابن أبي قحافة ان يؤم النبي صلى الله عليه وسلم . وقال القوم : اذا نابكم أمر فليدسج الرجال وليصيح النساء »

قوله ( باب الإمام يأتي قوما فيصلح بينهم ) في رواية السكسميني « يصلح ، باللام بدل العام . قوله ( كان قتال بين بني عمرو ) في رواية مالك عن أبي حازم الماضية في أبواب الامامة « ان النبي صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وذكره هناك بلفظ « فليصفيق والتصفيق ، ووقع هنا بلاط فليصفيح والتصفيح ، وهما بمعنى وقوله في هذه الطريق « فلما حضرت صلاة العصر فأذن بلال وأقام ، قال السكرمانى جواب الغاء في قوله « فلما ، محذوف سواء كانت لما شرطية أو ظرفية والتقدير « جاء المؤذن » . قلت : انما اختصره البخارى وقد أخرجه أبو داود عن عمرو بن عوف عن حماد فقال فيه بعد قوله « ثم أتاهاهم ليصلح بينهم فقال لبلال ان حضرت صلاة العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس ، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ، فذكره ، وقوله « أن أمضه ، فعل أمر بالمضى والهاء للسكت ، وقوله « هكذا ، أى أشار اليه بالمسكت في مكانه ،

وقوله د يحمد الله ، في رواية الكشميهني ولحمد الله ، بالفاء بدل الزحانية وفي قوله ولم يكن لابن أبي قحافة ، هضم لنفسه وتواضع حيث لم يقل لي ولا لأبي بكر وعادة العرب اذا عظمت الرجل ذكرته باسمه وكنيته أو لقبه ، وفي غير ذلك تنسبه الى أبيه ولا تسميه ، قال ابن المنير : فقه الزحاة التنبيه على جواز مباشرة الحاكم الصالح بين الخصوم ولا يعد ذلك تصحيفا في الحكم ، وعلى جواز ذهاب الحاكم الى موضع الخصوم للفصل بينهم إما عند عظم الخطب وإما ليكشف ما لا يحاط به الا بالمعاينة ، ولا يعد ذلك تخصيصا ولا تمييزا ولا وهنا . تنبيهه : وقع في نسخة الصناني في آخر هذا الحديث قال أبو عبد الله لم يقل هذا الحرف د يا بلال فمر أبا بكر ، غير حماد

### ٣٧ - باب يستحب للكاظم أن يكون أمينا عاقلا

٧١٩١ - **حديث** محمد بن عبيد الله أبو ثابت حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت قال : بعث الى أبو بكر لمقتل أهل اليمامة وعنده عمر ، فقال أبو بكر : ان عمر أتاني فقال : ان القتل قد استحر يوم اليمامة بقاء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بقاء القرآن في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير ، وإني أرى أن تأمر بجميع القرآن . قلت . كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ فقال عمر : هو والله خير . فلم يزل عمر يرأبني في ذلك حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدر عمر ورأيت في ذلك الذي رأي عمر قال زيد : قال أبو بكر وإنك رجل شاب عاقل لا تهتم لك ، قد كنت تكذب الوحي لرسول الله ﷺ ، فنتهم القرآن فاجمعه . قال زيد : فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان بأثقل علي مما كلفني من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلان شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال أبو بكر : هو والله خير ، فلم يزل بحث سرا حتى حتى شرح الله صدرى للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر ، ورأيت في ذلك الذي رأيا . فنتهم القرآن أجمعه من التمسب والرفع والخاف وصودر الرجال فوجدت آخر سورة التوبة ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) لي آخرها مع خزينة - أو أبي خزينة - فالتفتا في سورتها . وكانت الصحف عند أبي بكر حياته حتى توفاه الله عز وجل ، ثم عند عمر حياته حتى توفاه الله ، ثم عند حفصة بنت عمر . قال محمد بن عبد الله الخفاف بن الحزف قوله ( باب يستحب للكاظم أن يكون أمينا عاقلا ) أي كاتب الحكم وغيره ، ذكر فيه حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر وعمر في جمع القرآن ، وقد تقدم شرحه مستوفى في فضائل القرآن ، والغرض منه قول أبي بكر لزيد : إنك رجل شاب عاقل لا تهتم لك ، وقوله في آخره قال د محمد بن عبيد الله ، بالصغير وهو شيخ البخاري الذي روى عنه هذا الحديث فسر د اللخاف ، التي ذكرت في هذا الحديث ، هي بكسر اللام وتخفيف الحاء المعجمة بالحزف ، وهي بفتح الحاء المعجمة والزاي بعدها فاء ، وقد تقدم بيان الاختلاف في تفسيرها هناك ، وحكي ابن بطال عن الملب في هذا الحديث د أن العقل أصل الخلال المحمودة ، لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سببا لاثباته ورفع التهمة عنه . قلت : وليس كما قال فان أبا بكر ذكر عظم الوصف المذكور ، وقد كنت تكذب الوحي

لرسول الله ﷺ ، فمن ثم اکتفی بوصفه ، بالعقل ، لأنه لو لم تثبت أمانته وكفايته وعقله لما استكتبه النبي ﷺ الوحي وإنما وصفه ، بالعقل وعدم الاتهام ، دون ما عداهما إشارة الى استمرار ذلك له ، وإلا فجرد قوله « لا تهملك » مع قوله « عاقل » ، لا يكتفى في ثبوت السكناية والأمانة فكمن بارع في العقل والمعرفة وجدت منه الحيانة قال وفيه « اتخاذ الكاتب للسلطان والفاضل » ، وأن من سبق له علم بأمر يكون أولى به من غيره إذا وقع ، وعند البيهقي بسند حسن عن عبد الله بن الزبير « أن النبي ﷺ استكتب عبد الله بن الأرقم ، فكان يكتب له الى الملوك فبلغ من أمانته عنده أنه كان يأمره أن يكتب ويختتم ولا يقرؤه ، ثم استكتب زيد بن ثابت فكان يكتب الوحي ويكتب الى الملوك ، وكان اذا غابا كتب جعفر بن أبي طالب وكتب له أيضا أحيانا جماعة من الصحابة ، ومن طريق عياض الاشرعى عن أبي موسى « أنه استكتب نصرانيا فأنثره عمر ، وقرأ يا أيها الذين امنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء الآية . فقال أبو موسى « والله ماتوليته وإنما كان يكتب ، فقال : « أما وجدت في أهل الاسلام من يكتب لا تدنهم إذ أقصاهم الله ، ولا تأمنهم إذ خونهم الله ، ولا تعزم بعد أن ذلهم الله ،

### ٣٨ - باب كتاب الحاكم الى عماله ، والفاضل الى أمانته

٧١٩٢ = حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي ليلى ح . وحدثنا إسماعيل حدثني ماقئ عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره هو ورجال من كهلاء قومه « أن عبد الله بن سهل ومحبصة خرجا الى خيبر من جهدي أصابهم ، فأخبر محبصة أن عبد الله قتل وطرح في بئر - أو عين - فأنى يهود فقال : أنتم والله قتلتموه . قالوا : ماقلناه والله . ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم فأقبل هو وأخوه حويصة - وهو أكبر منه - وعبد الرحمن بن سهل ، فذهب ليقولهم - وهو الذي كان بخيبر - فقال للنبي ﷺ لمحبيصة : كبري كبري يريد السن . فقلتم حويصة ، ثم تسلم محبيصة . فقال رسول الله ﷺ : إما أن يدؤا صاحبكم ، وإما أن يؤذوا بحرب ، فكتب رسول الله ﷺ إليهم به ، فكتب : ماقلناه ، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحبصة وعبد الرحمن : أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ قالوا : لا . قال : أنفخ في أنفكم يهود ؟ قالوا : ليسوا بمسلمين . فوداه رسول الله ﷺ من عنده مائة ناقة حتى أدخلت الهار . قال سهل : فركضتني منها ناقة »

قوله ( باب كتاب الحاكم الى عماله ) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل ، وهو الوالى على بلد مثلا لجمع خراجها أو زكواتها أو الصلاة بأهلها أو التأمر على جهاد عدوها . قوله ( والفاضل الى أمانته ) أى الذين يقيمهم فى ضبط أمور الناس ذكر فيه حديث سهل بن سهل بن أبي حشمة فى قصة عبد الله بن سهل وقته بخيبر وقيام حويصة ومن معه فى ذلك ، والغرض منه قوله فيه « فكتب رسول الله ﷺ إليهم - أى الى أهل خيبر - به ، أى بالخبر الذى نقل اليه ، وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث فى « باب القسامة » وقوله هنا « فكتب ، ماقلناه ، فى

رواية الكشميني « فكتبوا ، بصيغة الجمع وهر أولى ووجه الكرماني الأول بأن المراد به ، الحى المسمى باليهود ، قال وفيه تكلف . قالت : وأقرب منه أن يراد « الكتاب عنهم » ، لأن الذى يباشر الكتابة انما هو واحد فالتقدير « فكتب كاتبتهم » ، قال ابن المنير : ليس فى الحديث أنه ﷺ كتب الى نائبه ولا الى أمينه وانما كتب الى الخصوم أنفسهم لكن يؤخذ من مشروعية مكتابة الخصوم والبنساء على ذلك جواز مكتابة النواب والكتاب فى حق غيرهم بطريق الأولى

### ٢٩ - باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحدهً فنظر فى الأمور ؟

٧١٩٣ ، ٧١٩٤ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهنى قالا : جاء أعرابي فقال يا رسول الله ، أفض بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق فأفض بيننا بكتاب الله . فقال الأعرابي : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بأمراته ، فقالوا له . على ابنك الرجم ، فقذبت ابني منه بمائة من التمنم ووليدة . ثم سألت أهل العلم فقالوا : إنما على ابنك جـلد مائة وتقريب عام . فقال النبي ﷺ : لأفنين بينكما بكتاب الله ، أما الوليدة ولتقم فردة عليك ، وعلى ابنك جـلد مائة وتقريب عام . وأما أنت يا أنيس لرجل فأغد على امرأة هذا فارجحها . ففدا عليها أنيس فارجحها »

**قوله** ( باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر فى الأمور ) كذا للأكثر وفى رواية المستمل والكشميني « بنظر » وكذا عند أبي نعيم ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد فى « قصة العسيف » وقد مضى شرحه مستوفى والغرض منه قوله عليه الصلاة والسلام « واغد يا أنيس على امرأة هذا » وقد تقدم الاختلاف فى أن أنيساً كان حاكماً أو مستخبراً ، والحكمة فى إيراد الترجمة بصيغة الاستفهام الإشارة الى خلاف محمد بن الحسن فإنه قال « لا يجوز للقاضى أن يقول أفر عندى فلان بكذا شئ يقضى به عليه من قتل أو مال أو عتق أو طلاق ، حتى يشهد معه على ذلك غيره » ، وادعى أن مثل هذا الحكم الذى فى حديث الباب خاص بالنبي ﷺ . قال « وينبغي أن يكون فى مجلس القاضى أبدا عدلان يسمعان من يقر ويشهدان على ذلك فينمذ الحكم بشهادتهما » نقله ابن بطال وقال المهلب : فيه حجة لما لك فى جواز انفاذ الحاكم رجلاً واحداً فى الأعذار . وفى أن يتخذ واحداً يثق به يكشف عن حال الشهود فى السر ، كما يجوز قبول الفرد فيما طريقه الخبر لا الشهادة ، قال : وقد استدل به قوم فى جواز تنفيذ الحكم دون اعذار الى المحكوم عليه ؛ قال : وهذا ليس بشئ ، لأن الإعذار يشترط فيما كان الحكم فيه بالبينة ، لا ما كان بالاقرار كما فى هذه القصة ، لقوله « فان اعترفت » . قلت : وقد تقدم شئ من مسألة الاعذار عند شرح هذا الحديث

### ٤٠ - باب ترجع الحكام ، وهل يجوز ترجمان واحد ؟

٧١٩٥ - وقال خارجة بن زيد بن ثابت « من زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أمره أن يعلم كتاب

اليهود، حتى كتبت للنبي ﷺ كتابه، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه. وقال عمر - وعنده علي - وعبد الرحمن وهنأ - ماذا تقول هذه؟ قال عبد الرحمن بن حاطب: قلت فخيرتك بصاحبها الذي صنع بها. وقال أبو جبرة: دكت أنرجم بين ابن عباس وبين الناس. وقال بعض الناس: لابد قحاک من مترجمين

٧١٩٦ - حدثنا أبو الهيثم أن أخبرنا شبيب عن الزهري أن أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، ثم قال لفرجانه: قل لم إنني سائل هذا، فإن كذبني فكذبوه - فذكر الحديث - فقال لفرجانه قل له: إن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدسي هاتين

قوله (باب ترجمة الحكام) في رواية الكشميني والحاكم، بالافراد. قوله (وهل يجوز ترجمان واحد) يشير الى الاختلاف في ذلك فلاكتفاء بالواحد قول الحنفية ورواية عن أحمد واختارها البخاري وابن المنذر وطائفة، وقال الشافعي وهي الرواية الراجحة عند الحنابلة، وإذا لم يعرف الحاكم لسان الخصم، لم يقبل فيه الا عدلين، لانه نقل ماخني على الحاكم اليه فيما يتعلق بالحكومة فيشترط فيه العدل كالشهادة، ولانه أخبر الحاكم بما لم يفهمه فكان كنقل الاقرار اليه من غير مجلسه. قوله (وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت) هو أبوه. قوله (ان النبي ﷺ أمره أن يتعلم) - كتاب اليهود، في رواية الكشميني واليهودية، بزيادة النسبة والمراد بالكتاب الخط. قوله (حتى كتبت للنبي ﷺ كتابه) يعني اليهم (وأقرأته كتبهم) أي التي يكتبونها اليه، وهذا التعليق من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري الا معلقة وقد وصله مطولاً في كتاب التاريخ، عن اسماعيل بن أبي أويس، حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد قال: أتى بي النبي ﷺ مقدمة المدينة فأعجب بي، فقل لي: هذا غلام من بني النجار قد قرأ فيما أنزل الله عليك بضعة عشرة سورة فاستقرأتني فقرأت و ق، فقال لي: تعلم كتاب يهود، فاني ما آمن يهود على كتابي فتعلمته في نصف شهر، حتى كتبت له الى يهود وأقرأ له إذا كتبوا اليه، ووقع لنا بعلو في فرائد الفاكهي عن ابن أبي ميسرة حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكره وفيه: فامر بي سوى خمس عشرة ليلة حتى تعلمته، وأخرجه أبو داود والترمذي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد قال الترمذي: حسن صحيح؛ وقد رواه الأعمش عن ثابت بن عبيد عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم السريانية. قلت: وهذه الطريق وقعت لي بعلو في فرائد هلال الحفار قال: حدثنا الحسين بن عياش، حدثنا يحيى بن أيوب بن السري، حدثنا جرير عن الأعمش فذكره وزاد فتعلمتها في سبعة عشر يوماً، وأخرجه أحمد واسحق في مسنديهما، وأبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف، من طريق الأعمش وأخرجه أبو يعلى من طريقه وعنده أني أكتب الى قوم فاخاف أن يزيدوا عليّ وينقصوا فتعلم السريانية، فذكره وله طريق أخرى أخرجه ابن سعد، وفي كل ذلك رد على من زعم أن عبد



الرحمن بن أبي الزناد تفرد به ، نعم لم يروه عن أبيه عن خارجه إلا عبد الرحمن فهو تفرد نسي ، وقصة ثابت يمكن أن تتحد مع قصة خارجه ، بأن من لازم تعلم كتابة اليهودية تعلم لسانهم ولسانهم السريانية . لكن المعروف أن لسانهم العبرانية فيحتمل أن زيدا تعلم اللسانين لاحتياجه الى ذلك ، وقد اعترض بعضهم على ابن الصلاح ومن تبعه في أن الذي يحزم به البخاري يكون على شرط الصحيح ، وقد جزم بهذا مع أن عبد الرحمن بن أبي الزناد قد قال فيه ابن معين : ليس من يحتج به أصحاب الحديث ، ليس بشيء ، وفي رواية عنه : ضعيف ، وعنه : هو دور الراوردي ، وقال يعقوب بن شبة : صدوق وفي حديثه ضعف ، سمعت على بن المديني يقول : حديثه بالمدينة مقارب وبالعراق مضطرب ، وقال صالح بن أحمد عن أبيه : مضطرب الحديث ، وقال عمرو بن علي نحو قول علي ، وقال : كان عبد الرحمن بن مهدي يحط على حديثه ، وقال أبو حاتم والنسائي : لا يحتج بحديثه ، وثقه جماعة غيرهم كالعلجى والترمذي فيكون غاية أمره أنه : مختلف فيه ، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به بل غايته أن يكون حسنا ، وكنت سألت شيخى الإمامين العراقي والبلقينى عن هذا الموضوع فكتب لى كل منهما بأنهما : لا يعرفان له متابعا ، وعولا جميعا على أنه عند البخارى : ثقة ، فاعتمده وزاد شيخنا العراقي أن صحة ما يحزم به البخارى لا يتوقف ان يكون على شرطه وهو تنقيب جيد ، ثم ظفرت بعد ذلك بالمتابع الذى ذكرته فالتفتى الاعراض من أصله والله الحمد . **قوله** ( وقال عمر ) أى ابن الخطاب ( وعنده على ) أى ابن أبي طالب ( وعبد الرحمن ) أى ابن عوف ( وعثمان ) أى ابن عفان ( ماذا تقول هذه ) أى المرأة التى وجدت حبلى ( قال عبد الرحمن بن حاطب فقلت : تحبرك بصاحبها الذى صنع بها ) وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طرق عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه نحوه . **قوله** ( وقال أبو حمزة كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ) هذا طرف من حديث أخرجه المؤلف في العلم ، من رواية شعبة عن أبي حمزة فذكره وبعده فقال : ان وفد عبد القيس أتوا النبي ﷺ ، فذكر الحديث في قصتهم وهو عند النسائي بزيادة بعد قوله : وبين الناس فأنته امرأة فسألته عن نبذ الجر فنهى عنه وقال ان وفد عبد القيس ، الحديث . **قوله** ( وقال بعض الناس لا بد للحاكم من مترجمين ) نقل صاحب المطالع أنها رويت بصيغة الجمع وبصيغة التثنية ، ووجه الأول : بأن الاسنة قد تكثر فيحتاج الى تسخير المترجمين . قلت : والثانى هو المعتمد ، والمراد : ببعض الناس ، محمد بن الحسن فإنه الذى اشترط أن لا بد فى الترجمة من اثنين ونزها منزلة الشهادة وخالف أصحابه الكوفيين ، ووافقه الشافعى فتعلق بذلك مغلطاي فقال : فيه رد لقول من قال : ان البخارى اذا قال . قال بعض الناس يريد الحنفية وتعقبه الكرماني فقال : يحمل على الأغلب أو أراد هنا بعض الحنفية لأن محمدا قاتل بذلك ولا يمنع ذلك أن يوافقه الشافعى كما لا يمنع أن يوافق الحنفية فى غير هذه المسألة بعض الأئمة ، ثم ذكر طرفا من حديث أبي سفيان فى قصة هرقل ، وقد أخرجه فى بدء الوحى بهذا السند مطولا والغرض منه . قوله : ثم قال لترجمانه قل له : الخ . قال ابن بطال : لم يدخل البخارى حديث هرقل حجة على جواز الترجمان المشترك ، لأن ترجمان هرقل كان على دين قومه ، وانما أدخله ليدل على أن الترجمان كان يجرى عند الأمم بجرى الخبر لا بجرى الشهادة . وقال ابن المنير : وجه الدليل من قصة هرقل مع أن فعله لا يحتج به أن مثل هذا صواب من رأيه لأن كثيرا مما أورده فى هذه القصة صواب موافق للحق ، فوضع الدليل تصويبا حلة الشريعة لهذا وأمثاله من رأيه وحسن تغطنه ومناسبة استدلاله وان كان غلبت عليه الشقاوة ، انتهى . وتكملة هذا أن يقال :

« يؤخذ من صحة استدلاله فيما يتعلق بالنبوة والرسالة أنه كان مطلعا على شرائع الانبياء ، فتحمل تصرفاته على وفق الشريعة التي كان متمسكا بها ، كما سأذكره من عند الكرماني ، والذي يظهر لي أن مستند البخاري تقرير ابن عباس وهو من الائمة الذين يقتدى بهم على ذلك ؛ ومن ثم احتج باكتفائه بترجمة أبي جرة له ، فالاثران راجعان لابن عباس أحدهما من تصرفه والآخر من تقريره ، وإذا انضم الى ذلك فعل عمر ومن معه من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم خلافة فريت الحجة ؛ ولما نقل الكرماني كلام ابن بطال تعقبه بأن قال « أقول وجه الاحتجاج انه كان يعني هرقل نصرانيا ، وشرع من قبلنا حجة لنا ما لم يندسخ ، قال وعلى قول من قال : انه أسلم ، فالامر ظاهر . قلت : بل هو أشد إشكالا لأنه لا حجة في فعله عند أحد إذ ليس صحابيا ولو ثبت أنه أسلم فالمعتمد ما تقدم ، والله أعلم . قال ابن بطال : « أجاز الأكثر ترجمة واحد ، وقال محمد بن الحسن « لابد من رجلين أو رجل وامرأتين ، وقال الشافعي « هو كالبينة ، وعن مالك روايتان قال : وحجة الأول ترجمة زيد بن ثابت وحده للنبي ﷺ وأبي جرة لابن عباس وأن الترجمان لا يحتاج الى أن يقول أشهد بل يكفي مجرد الاخبار وهو تفسير ما يسمعه من الذي يترجم عنه ونقل الكرماني عن مالك والشافعي « الاكتفاء بترجمان واحد ، وعن أبي حنيفة « الاكتفاء بواحد ، وعن أبي يوسف « اثنين ، وعن زفر « لا يجوز أقل من اثنين ، وقال الكرماني الحق أن البخاري لم يحرج هذه المسألة إذ لا نزاع لأحد « انه يكفي ترجمان واحد عند الاخبار وأنه لابد من اثنين عند الشهادة ، فيرجع الخلاف الى انها اخبار أو شهادة ، فلو سلم الشافعي أنها اخبار لم يشترط العدد ؛ ولو سلم الحنفي انها شهادة لقال بالعدد ، والصور المذكورة في الباب كلها اخبارات ، أما المكتوبات فظاهر ، وأما قصة المرأة وقول أبي جرة فأظهر فلا محل لأن يقال على سبيل الاعتراض ، وقال بعض الناس : بل الاعتراض عليه أوجه فانه نصب الأدلة في غير ما ترجم عليه وهو ترجمة الحاكم إذ لا حكم فيما استدل به ، انتهى . وهو أولى بأن يقال في حقه أنه ماحرر فان أصل ما احتج به « اكتفاء النبي ﷺ بترجمة زيد بن ثابت واكتفائه به وحده ، وإذا اعتمد عليه في قراءة السكتب التي ترد ، وفي كتابة ما يرسله الى من يكتبه ، التحق به اعتماده عليه فيما يترجم له عن حضر من أهل ذلك اللسان ، فاذا اكتفى بقوله في ذلك وأكثر تلك الأمور يشتمل على تلك الأحكام وقد يقع فيما طريقه منها الاخبار ما يترتب عليه الحكم فكيف لا تتجه الحجة به للبخاري وكيف يقال أنه ماحرر المسألة وقد ترجم الحب الطبري في الاحكام « ذكر اتخاذ مترجم والاكتفاء بواحد ، وأورد فيه حديث زيد بن ثابت وما علقه البخاري عن عمر وعن ابن عباس ثم قال : احتج بظاهر هذه الأحاديث من ذهب الى جواز الاقتصار على مترجم واحد ولم يتعقبه . وأما قصة المرأة مع عمر ، فظاهر السياق « أنها كانت فيما يتعلق بالحكم ، لأنه درأ الحد عن المرأة لجعلها بتحريم الزنا بعد أن ادعى عليها وكاد يقيم عليها الحد « واكتفى في ذلك باخبار واحد يترجم له عن لسانها ، وأما قصة أبي جرة مع ابن عباس وقصة هرقل فانهما وإن كانا في مقام الاخبار المحض فلعله إنما ذكرهما استظهارا وتأكيذا ، وأما دعواه أن الشافعي لو سلم أنها اخبار لما اشترط العدد الخ فصحيح ، ولكن ليس فيه ما يمنع من نصب الخلاف مع من يشترط العدد ، وأقل ما فيه « انه إطلاق في موضع التقييد ، فيحتاج الى التنبيه عليه والى ذلك يشير البخاري « بتقييده بالحكم فيؤخذ منه أن غير الحاكم يكتب بالواحد لأنه اخبار محض وليس النزاع فيه وإنما النزاع فيما يقع عند الحاكم فان غالبه يؤول الى الحكم ولا سيما عند من يقول « ان تصرف الحاكم بمجرده حكم ، وقد قال ابن المنذر « الفياس يقتضي اشتراط العدد

في الأحكام ، لأن كل شيء غاب عن الحاكم لا يقبل فيه إلا البينة السكاملة ، والواحد ليس بينة كاملة حتى يضم إليه كمال النصاب ، غير أن الحديث إذا صح سقط النظر وفي الاكتفاء يزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها انتهى . ويمكن أن يجاب أن ليس غير النبي ﷺ من الحكم في ذلك مثله لإمكان اطلاعه على ما غاب عنه بالوحي بخلاف غيره بل لا بد له من أكثر من واحد ، فهما كان طريقه الاخبار يكتفي فيه بالواحد ، ومهما كان طريقه الشهادة لا بد فيه من استيفاء النصاب ، وقد نقل الكرايبي « أن الملاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم إلا ترجان واحد ، وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم « لا يترجم إلا حر عدل ، وإذا أقر المترجم بشيء فأحب إلى أن يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعا ذلك إلى الحاكم

#### ٤١ - باب محاسبة الإمام عماله

٧١٩٧ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا عدة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « عن أبي حميد الساعدي أن النبي ﷺ استعمل ابن اللثبية على صدقات بني سليم ، فلما جاء إلى رسول الله ﷺ وحاسبه قال . هذا الذي لكم ، وهذه هدية أهديت لي ، فقال رسول الله ﷺ « فهلا جاست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ؟ ثم قام رسول الله ﷺ فخطب الناس وحيداً الله وأثنى عليه ثم قال . أما بعد فإني استعمل رجلاً منكم على أمور مما ولائني الله ، فإني أهدكم هديتي . هذا لكم وهذه هدية أهديت لي ، فهلا جاست في بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً ؟ فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً . قال هشام : بغير حقه . إلا جاء الله بحمله يوم القيامة . ألا فلأمر من ما جاء الله رجل بغير له رغاء ، أو بقرقة لها خوار ، أو شاة غير . ثم رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه . ألا هل بلغت ؟ »

قوله ( باب محاسبة الإمام عماله ) ذكر فيه حديث أبي حميد في قصة ابن اللثبية ، وقد مضى شرحه مستوفى في باب هدايا العمال ، وقوله حدثنا محمد حدثنا عدة « محمد ، هو ابن سلام ، « وعبد ، هو ابن سليمان ، وقوله « فهلا ، في رواية خير الكشميني في الموضوعين « ألا ، بفتح الهمزة وهما بمعنى ، والمقصود هنا قوله « فلما جاء إلى النبي ﷺ وحاسبه ، أي على ما قبض وصرف

#### ٤٢ - باب بطانة الإمام وأهل مشورته . للبطانة : الخلاء

٧١٩٨ - حدثنا أصبغ أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة « عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانان : بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عما به ، وبطانة تأمره بالشر وتنهيه عما به ، فالله يوم من نعم الله تعالى . وقال سليمان « من بعني : أخبرني ابن شهاب بهذا . وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مثله ، وقال

سمير عن الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي سعيد . . قوله . وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام : حدثني  
للزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة  
عن أبي سعيد . . قوله . وقال عبيد الله بن أبي جعفر حدثني صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب قال : سمعت  
لنبي ﷺ

قوله ( باب بطانة الامام وأهل مشورته ) بضم المعجمة وسكون الواو وفتح الراء من يستشير في أموره .  
قوله ( البطانة الدخلاء ) هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ﴾  
البطانة : الدخلاء ، والخبال : الشر انتهى . والدخلاء بضم ثم فتح جمع دخيل : وهو الذي يدخل على الرئيس في مكان  
خلوته ويفضي اليه بسرره ويصدقه فيما يخبره به بما يخفى عليه من أمر رعيته ويعمل بمقتضاه ، وعطف أهل مشورته على  
البطانة من عطف الخاص على العام ، وقد ذكرت حكم المشورة في « باب متى يستوجب الرجل القضاء » وأخرج  
أبو داود في المراسيل من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين « أن رجلا قال يا رسول الله ما الحزم ؟  
قال : أن تشاور ذا لب ثم تقطيعه ، ومن رواية خالد بن معدان مثله غير أنه قال « ذا رأى ، قال السكرمانى  
فسر البخارى « البطانة : بالدخلاء ، فجعله جمعا انتهى ولا محذور في ذلك . قوله ( مابعث الله من نبي ولا استخاف  
من خليفة ) في رواية صفوان بن سليم « مابعث الله من نبي ولا بعده من خليفة ، والرواية التي في الباب تفسر المراد  
بهذا ، وأن المراد ببعث الخليفة استخلافه ، ووقع في رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام « مامن وال ، وهى أعم .  
قوله ( بطانة تأمره بالمعروف ) في رواية سليمان « بالخير ، وفي رواية معاوية بن سلام « بطانة تأمره بالمعروف  
وتنهى عن المنكر ، وهى تفسر المراد بالخير ، قوله ( وتحضه عليه ) بالخاء المهملة وضاد معجمة ثقيلة أى « ترغبا  
فيه ، وتؤكد عليه . قوله ( وبطانة تأمره بالشر ) في رواية الأوزاعي « وبطانة لا تألوه خبالا ، وقد استشكل  
هذا التسميم بالنسبة للنبي ﷺ لأنه وإن جاز عقلا ، أن يكون فيمن يداخله من يكون من أهل الشر لكنه لا يتصور  
منه أن يصفى اليه ، ولا يعمل بقوله لوجود العصمة ، وأجيب بأن في بقية الحديث الإشارة إلى سلامة النبي ﷺ  
من ذلك بقوله « فالمعصوم من عصم الله تعالى ، فلا يلزم من وجود من يشير على النبي ﷺ بالشر أن يقبل منه ،  
وقيل « المراد بالبطانتين في حق النبي الملك والشيطان ، واليه الإشارة بقوله ﷺ ، ولكن الله أعاننى عليه فأسلم ،  
وقوله « لا تألوه خبالا ، أى لا تقصر في افساد أمره لعمل مصلحتهم ، وهو اقتباس من قوله تعالى ﴿ لا يألونكم  
خبالا وتقل ابن التين عن أشهب أنه « ينبغي للحاكم أن يتخذ من يستكشف له أحوال الناس في السر ، وليكن ثقة  
مأمونا فطنا عاقلا ، لأن المصيبة انما تدخل على الحاكم المأمون من قبوله قول من لا يوثق به اذا كان هو حسن  
الظن به فيجب عليه أن يتثبت في مثل ذلك . قوله ( فالمعصوم من عصم الله ) في رواية بعضهم « من عصمه الله ،  
بزيادة الضمير وهو مقدر في الرواية الأخرى ، ووقع في رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام « ومن وفى شرها  
فقد وفى ، وهو من الذى غلب عليه منها ؛ وفي رواية صفوان بن سليم « فمن وفى بطانة السوء فقد وفى ، وهو  
بمعنى الاول ، والمراد به اثبات الأمور كلها لله تعالى : فهو الذى يعصم من شاء منهم « فالمعصوم من عصمة الله لامن  
عصمته نفسه ، إذ لا يوجد من تعصمه نفسه حقيقة إلا ان كان الله عصمه ، وفيه إشارة الى أن ثم قسما ثالثا وهو : أن

من بلى أمور الناس قد يقبل من بطانة الخير دون بطانة الشر دائماً ، وهذا اللائق بالنبي ، ومن ثم عبر في آخر الحديث بلفظة «العصمة» ، وقد يقبل من بطانة الشر دون بطانة الخير ، وهذا قد يوجد ولا سيما من يسكون كافراً ، وقد يقبل من هؤلاء تارة ومن هؤلاء تارة ، فإن كان على حد سواء فلم يتعرض له في الحديث لوضوح الحال فيه وإن كان الأغلب عليه القبول من أحدهما فهو ملحق به . إن خيراً نظير وإن شراً فشر ، وفي معنى حديث الباب حديث عائشة مرفوعاً « من ولي منكم عملاً فأراد الله به خيراً جعل له وزيراً صالحاً إن نسي ذكره وإن ذكره أعانه » ، قال ابن التين « يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين الوزيرين ويحتمل أن يكون الملك والشیطان » ، وقال الكرماني « يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين النفس الأمارة بالسوء والنفس اللوامة المحرضة على الخير » ، اذ لكل منهما قوة ملكية وقوة حيوانية انتهى . والخمسل على الجميع أولى الا أنه جائز أن لا يكون لبعضهم إلا البعض ، وقال المحب الطبري « البطانة : الأولياء والأصفياء » ، وهو مصدر وضع موضع الاسم يصدق على الواحد والاثنتين والجمع مذكراً ومؤنثاً ، **قوله** ( وقال سليمان ) هو ابن بلال ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ( أخبرني ابن شهاب بهذا ) وصله الاسماعيلي من طريق أيوب بن سليمان بن بلال عن أبي بكر ابن أبي أويس عن سليمان بن بلال قال : قال يحيى بن سعيد أخبرني ابن شهاب قال : فذكر مثله . **قوله** ( وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مثله ) هو معطوف على يحيى بن سعيد وابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وموسى هو ابن عقبة ، قال : الكرماني : روى سليمان عن الثلاثة ، لكن الفرق بينهما أن المروى في الطريق الاول هو المذكور بعينه ، وفي الثاني هو مثله . قلت : ولا يظهر بين هذين فرق ، والذي يظهر ان سر الأفراد أن سليمان ساق لفظ يحيى ثم عطف عليه رواية الآخرين وأحال بلاطهما عليه فأورده البخاري على وفقه ، وقد وصله اليعقوبي من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة به ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق محمد بن الحسن الخزومي عن سليمان بن بلال عنهما به ، ومحمد بن الحسن الخزومي ضعيف جداً كذبه مالك ، وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أن المستخرج لا يطرد كون رجاله من رجال الصحيح . **قوله** ( وقال شعيب ) هو ابن أبي حمزة ، عن الزهري الخ وقوله « قوله » ، يعني انه لم يرفعه ، بل جعله من كلام أبي سعيد ، وهو بالنصب على نزاع الخافض أي « من قوله » ، ورواية شعيب هذه الموقوفة وصلها الذهلي في جمعه حديث الزهري وقال الاسماعيلي : لم تقع بيدي . قلت : وقد رويناها في فوائد علي بن محمد الجكاني : بكسر الجيم وتشديد الكاف ثم نون ، عن أبي اليمان مرفوعة . **قوله** ( وقال الازعاعي ومعاوية بن سلام حدثني الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ) يريد أنهما خالفا من تقدم لجملاه « عن أبي هريرة بدل أبي سعيد » ، وخالفاً شعيباً أيضاً في وقفه فرغاه ، فأما رواية الازعاعي فوصلها أحمد وابن حبان والحاكم والاسماعيلي من رواية الوليد بن مسلم عنه ، وأخرجه الاسماعيلي أيضاً من رواية عبد الحميد بن حبيب عن الازعاعي ، فقال عن الزهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة . قلت : فعلى هذا فلعل الوليد حمل رواية الزهري على رواية يحيى ، فكأنه عند يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعند الزهري عن يحيى عن أبي سعيد فلعل الازعاعي حدث به بجموعاً فظن الراوي « عنه » ، أنه « عنده » ، عن كل منهما بالطريقين فلما أفرد أحد الطريقين انقلبت عليه ، لكن رواية معمر التي بعدها قد تدفع هذا الاحتمال ، ويقرب أنه عند الزهري عن أبي سلمة عنهما جميعاً ، وقد قيل عن الازعاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة أخرجه اسحق في مسنده من طريق الفضل بن يونس

عن الاوزاعي ، والفضل صدوق ، وقال ابن حبان : لما ذكره في الثقات ، ربما أخطأ فكان هذا من ذلك ، وأما رواية معاوية بن سلام ، وهو بتشديد اللام فوصلها النسائي والاسماعيلي من رواية معمر - بالتشديد أيضاً - ابن يعمر بفتح أوله وسكون المهملة ، حدثنا معاوية بن سلام حدثنا الزهري حدثني أبو سلة أن أبا هريرة قال فذكره . **قوله** ( وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلة عن أبي سعيد قوله ) أي وقفاه أيضاً ، وابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النوفلي المكي ، وسعيد بن زياد هو الأنصاري المدني من صفار التابعين ، روى عن جابر وحديثه عنه عند أبي داود والنسائي ، وما له راو إلا سعيد بن أبي هلال ، وقد قال فيه أبو حاتم الرازي مجهول ، وما له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، **قوله** ( وقال عبيد الله بن أبي جعفر : حدثني صفوان عن أبي سلة عن أبي أيوب ) أما عبيد الله فهو المصري ، واسم أبي جعفر يسار بفتح ياء ومهملة خفيفة ، وعبيد الله تابعي صغير ، وقد وصل هذه الطريق النسائي والاسماعيلي من طريق الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر ، حدثنا صفوان ابن سليم هو المدني عن أبي سلة عن أبي أيوب الأنصاري فذكره ، قال الكرمانى : محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة انتهى ، وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة ، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد ، واختلف على التابعي في صحايه فاما صفوان فجزم بأنه عن أبي أيوب ، وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة ، وأما الاختلاف في وقفه ورفعته فلا تأثير له لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد ، فالرواية الموقوفة لفظاً مرفوعة حكماً ، ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقة ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلة عن أبي سعيد . وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات ، فمن ثم يظهر قوة نظر البخاري في إشارته الى ترجيح طريق أبي سعيد فذلك سابقاً موصولة وأورد الباقية بصيغ التعاقب اشارة الى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث ، إما على الطريقة التي بينتها من الترجيح ، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلة على الأوجه الثلاثة ، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح والله أعلم ، ووجدت في الأدب المفرد ، للبخاري ما يرجح به رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، فانه أخرجه من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي سلة كذلك في آخر حديث طويل

#### ٤٣ - باب كيف يُبايعُ الامامُ الناس

٧١٩٩ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك **عن** يحيى **بن** سعيد **قال** أخبرني **عُبادة** بن الوليد **أخبرني** أبي

« عن **عُبادة** بن الصامت **قال** : **بَايَعَنَا** رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **عَلَى** السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشْطِ وَالسَّكْرَةِ »

٧٢٠٠ - « **وَأَن لَّا تَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ** ، **وَأَن تَقُومَ** - **أَوْ تَقُولَ** - بِالْحَقِّ حِينَمَا كُنَّا وَلَا نُهَافُ فِي

اللَّوْمَةِ لَأَمٍّ ،

٧٢٠١ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** حميد **عن** أنس **رضي** الله عنه **قال** :

خَرَجَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي قَدَاةٍ بَارِدَةٍ ، وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفَرُونَ اتِّخَالُفَ فَقَالَ : **الْأَمُّ** إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ ،

فَافْتَرَّ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ . فَأَجَابُوا :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

٧٢٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا : فيما استطعتم »  
 ٧٢٠٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثنا عبد الله بن دينار قال شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك قال كتب : إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت ، وإن بني قد أقرؤا بمثل ذلك [ الحديث ٧٢٠٣ - طرقة في : ٧٢٠٥ ، ٧٢٧٢ ]

٧٢٠٤ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة ، فلقنني : فيما استطعت ، وللأنصح لكل مسلم »  
 ٧٢٠٥ - **حدثنا** عمرو بن علي حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني عبد الله بن دينار قال : لما بايع الناس عبد الملك كتب إليه عبد الله بن عمر : إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين ، إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت ، وإن بني قد أقرؤا بذلك »  
 ٧٢٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد قال « قلت لاسلمة : على أي شيء بايعتم للنبي ﷺ يوم الحديبية ؟ قال : على الموت »

٧٢٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن محمد بن عبد الرحمن أخبره : أن المسور بن مخرمة أخبره : أن الرهط الذين ولأم عمر اجتمعوا فذاشوا ، فقال لهم عبد الرحمن : استأبقي أنفسكم على هذا الأمر ، ولست بكم إن شئتم اخترت لكم منكم ، فجهلوا ذلك إلى عبد الرحمن ، فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم قال للناس على عبد الرحمن ، حتى ما أرى أحداً من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يبطأ عقبه ، ومال للناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الأيام ، حتى إذا كانت الليلة التي أصبحنا فيها فبايعنا فبايعنا - قال المسور - طرقتني عبد الرحمن بعد هج من الليل ، فضرب للباب حتى استيقظت فقال : أراك نائماً ، فوالله ما اكتحل هذه لثلاث بكمهر نوم . اطلقى فادع للزبير وسعداً ، فدهوتهما له . فذاشوا ، ثم دعاني فقال : ادع لي علياً ، فدهوته ، فناجاه حتى ابهار الليل . ثم قام علي من عنده وهو على طامع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى من علي شيئاً . ثم قال . ادع لي عثمان ، فدهوته ، فناجاه حتى فرق بينهما

٢٠ ج ١٣ - فتح البري

للؤذن بالصبح . فلما صلى الناس الصبح واجتمع أولئك للرھط عند المنبر ، فأرسل الى من كان حاضراً من المهاجرين والأنصار ، وأرسل الى أسراء الأجناد - وكانوا واقفاً تلك المحبة مع عمر - فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ثم قال : أما بعد يا علي ! إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا يجملن على نفسك سببلا . فقال أبايعك على سنة الله وسنة رسوله والخلفين من بعده : فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس : للمهاجرين والأنصار وأسراء الأجناد والسلمون .

قوله ( باب كيف يبايع الإمام الناس ) المراد بالسكيفية : الصيغ القولية لا الفعلية ، بدليل ما ذكره فيه من الأحاديث الستة « وهي البيعة على السمع والطاعة وعلى الهجرة وعلى الجهاد وعلى الصبر وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت وعلى بيعة النساء وعلى الاسلام ، وكل ذلك وقع عند البيعة بينهم فيه بالقول . الحديث الاول : حديث عبادة بن الصامت « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ، الحديث وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الفتن ، مستوفى . الحديث الثاني : حديث أنس والمراد منه قوله « نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً » . وقد تقدم بأنهم لما هنا مشروحا في « غزوة الخندق » من « كتاب المغازي » . الحديث الثالث : حديث ابن عمر في البيعة على السمع والطاعة وفيه يقول لنا « فيما استطعتم » ، ووقع في رواية المستملى والسرخسي « فيما استطعت » ، بالإفراد ، والاول هو الذي في الموطأ وهو يقيد ما أطلق في الحديثين قبله وكذلك حديث جرير وهو الرابع ، وسيار في السند بفتح المهملة وتشديد التحتانية هو ابن وردان ، وأما حديث ابن عمر فذكر له طريقا قبل حديث جرير وآخر بعده وفيهما معا « أقر بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت » وهو منتزع من حديثه الاول ، فالثلاثة في حكم حديث واحد ، وقوله في رواية مسدد عن يحيى هو القطان ، أن ابن عمر قال « ائى أقر ، الخ بن في رواية عمرو بن علي أنه كتب بذلك الى عبد الملك ومن ثم قال في آخره « وان بنى قد أقروا بمثل ذلك ، فهو اخبار من ابن عمر عن بنيه بأنه سبق منهم الاقرار المذكور بحضرته » كتب به ابن عمر الى عبد الملك وقوله « قد أقروا بمثل ذلك » زاد الاسماعيلي من طريق بندار عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان في آخره « والسلام » ، وقوله في الرواية الثانية كتب اليه عبد الله بن عمر الى عبد الملك أمير المؤمنين « ائى أقر بالسمع والطاعة » الخ ، ووقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان بلفظ « رأيت ابن عمر يكتب » وكان إذا كتب يكتب : بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ؛ فائى أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك ، وقال في آخره أيضا « والسلام » قال الكرماني : قال أولا « اليه » وثانيا « الى عبد الملك » ثم بالعكس وليس تكراراً ، والثاني هو المكتوب لا المكتوب اليه أى كتب . هذا وهو الى عبد الملك ، وتقديره « من ابن عمر الى عبد الملك » ، وقوله « حيث اجتمع الناس على عبد الملك » يريد ابن مروان بن الحكم ، والمراد بالاجتماع اجتماع الكلمة وكانت قبل ذلك مفرقة ، وكان في الأرض قبل ذلك اثنان كل منهما يدعى له بالخلافة ، وهما عبد الملك بن مروان وعبد الله بن الزبير ، فاما ابن الزبير فكان أقام بمكة وعاد بالبيت بعد موت معاوية ، وامتنع من المبايعة ليزيد بن معاوية ، فجزى اليه يزيد الحيوش مرة بعد أخرى فمات يزيد وجيوشه محاصرون ابن الزبير ، ولم يكن ابن الزبير ادعى الخلافة حتى



مات يزيد في ربيع الأول سنة أربع وستين ، فبايعه الناس بالخلافة بالحجاز ، وبايع أهل الآفاق لمعاوية بن يزيد ابن معاوية فلم يعيش إلا نحو أربعين يوما ومات ، فبايع معظم الآفاق لعبد الله بن الزبير وانتظم له ملك الحجاز واليمن ومصر والعراق والمشرق كله وجميع بلاد الشام حتى دمشق ، ولم يتخلف عن بيعته إلا جميع بني أمية ومن يهوى هواهم وكانوا بفلسطين ، فاجتمعوا على مروان بن الحكم فبايعوه بالخلافة ، وخرج بمن أطاعه إلى جهة دمشق والضحاك بن قيس قد بايع فيها لابن الزبير ، فاقتتلوا ، بهرج راهط ، فقتل الضحاك وذلك في ذى الحجة منها وغلب مروان على الشام ، ثم لما انتظم له ملك الشام كله توجه إلى مصر فحاصر بها عبد الرحمن بن جحدر عامل ابن الزبير حتى غلب عليها في ربيع الآخر سنة خمس وستين ثم مات في سنته ، فكانت مدة ملكه ستة أشهر ؛ وعهد إلى ابنه عبد الملك بن مروان فقام مقامه وكل له ملك الشام ومصر والمغرب ، ولابن الزبير ملك الحجاز والعراق والمشرق إلا أن المختار بن أبي عبيد غلب على الكوفة ، وكان يدعو إلى المهدي من أهل البيت فأقام على ذلك نحو السنتين ، ثم سار إليه مصعب بن الزبير أمير البصرة لآخيه فحاصره حتى قتل في شهر رمضان سنة سبع وستين ، وانتظم أمر العراق كله لابن الزبير فدام ذلك إلى سنة إحدى وسبعين ، فسار عبد الملك إلى مصعب فقاتله حتى قتله في جمادى الآخرة منها وملك العراق كله ، ولم يبق مع ابن الزبير إلا الحجاز واليمن فقط ، فجهز إليه عبد الملك الحجاج فحاصره في سنة اثنتين وسبعين إلى أن قتل عبد الله بن الزبير في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ، وكان عبد الله بن عمر في تلك المدة امتنع أن يبايع لابن الزبير أو لعبد الملك كما كان امتنع أن يبايع لعلي أو معاوية ، ثم بايع لمعاوية لما اصطاح مع الحسن بن علي واجتمع عليه الناس ، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه ، ثم امتنع من المبايع لآحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حينئذ ، فهذا معنى قوله « لما اجتمع الناس على عبد الملك » وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق سعيد بن حرب العبدى قال « بمثوا إلى ابن عمر لما بويح ابن الزبير فد يده وهي ترعد فقال : والله ما كنت لأعطي بيعتي في فرقة ، ولا أمنعها من جماعة ، ثم لم يلبث ابن عمر أن توفي في تلك السنة بمكة ، وكان عبد الملك وصى الحجاج أن يقتدى به في مناسك الحج كما تقدم في « كتاب الحج » فدرس الحجاج عليه الحربة المسمومة ، كما تقدم بيان ذلك في « كتاب العيدين » فكان ذلك سبب موته رضى الله عنه . الحديث الخامس : حديث سلبه « في المبايع على الموت » ذكره مختصرا وقد تقدم بتمامه في « كتاب الجهاد » في باب البيعة على الحرب أن لا يفروا الحديث السادس ، قوله ( حدثنا جويرية ) بالجيم مصغر جارية هو ابن أسماء الضبعى وهو عم عبد الله بن محمد بن أسماء الراوى عنه ، قوله ( أن الرهط الذين ولاهم عمر ) أى عينهم فجعل الخلافة شورى بينهم أى ولاهم التشاور فيمن يعقد له الخلافة منهم ، وقد تقدم بيان ذلك مفصلا في « مناقب عثمان » في الحديث الطويل الذى أورده من طريق عمرو بن ميمون الأودى أحد كبار التابعين في ذكر قتل عمر ، وقولهم لعمر - لما طعنه أبو لؤلؤة - استخلف فقال « ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء الرهط فسمى : عليا وعثمان والزبير وطلحة وسعدا وعبد الرحمن ، وفيه « فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط » وأورده الدارقطنى في « غرائب مالك » من طريق سعيد بن عامر عن جويرية مطولا وأوله عنده « لما طعن عمر قيل له : استخلف قال ، وقد رأيت من حرصهم ما رأيت - إلى أن قال - هذا الأمر بين ستة رهط من قريش ، فذكرهم وبدأ بعثمان ثم قال : وعلى عبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص ، وانتظروا أحاكم

طلحة ثلاثاً ، فان قدم فيمن فهو شريكهم في الأمر . وقال : ان الناس لن يعدوكم أيها الثلاثة ، فان كنت يا عثمان في شيء من أمر الناس فاتق الله ، ولا تحملن بنى أمية وبنى أب معيط على رقاب الناس ، وان كنت يا علي فاتق الله ولا تحملن بنى هاشم على رقاب الناس ، وان كنت يا عبد الرحمن فاتق الله ولا تحملن أقاربك على رقاب الناس ، قال : ويتبع الأقل الأكثر ، ومن تأمر من غير أن يؤمر فاقتلوه ، قال الدارقطني : أغرب سعيد بن عامر عن جويرية بهذه الالفاظ ، وقد رواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه فلم يذكرها ، يشير الى رواية البخارى ، قال وتابع عبد الله ابن محمد ابراهيم بن طهمان وسعيد الزبير وحبيب ثلاثتهم عن مالك . قلت : وساق الثلاثة لكن رواية حبيب مختصرة والآخرين موافقان لرواية عبد الله بن محمد بن أسماء ، وقد أخرج ابن سعد بسند صحيح من طريق الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : دخل الرهط على عمر قبل أن ينزل به ، فسمى الستة . فذكر قصة ، الى أن قال : فانما الأمر الى ستة : الى عبد الرحمن وعثمان وعلي والزبير وطلحة وسعد ، وكان طلحة غائباً في أمواله بالسراة ، وهو بفتح المهملة وراء خفيفة ، بلاد معروفة بين الحجاز والشام ، فبدأ في هذا بعدد الرحمن قبل الجميع وبعثان قبل علي ، فدل على أنه في السياق الاول لم يقصد الترتيب . قوله ( فقال لهم عبد الرحمن الخ ) تقدم بيان ذلك في مناقب عثمان ، بأنهم من سياقه وفيه مايدل على حضور طلحة ، وأن سعدا جعل أمره الى عبد الرحمن ، والزبير الى علي ، وطلحة الى عثمان وفيه قول عبد الرحمن أيكم يبرأ من هذا الأمر ويكون له الاختيار فيمن بقى ، فاتفقوا عليه فتروى بعد ذلك في عثمان أو علي ، وقوله « أنافسكم » بالنون والفاء المهملة أى أنازعكم فيه ، اذ ليس لى في الاستقلال في الخلافة رغبة ، وقوله « عن هذا الامر » أى من جهته ولأجله ، وفي رواية الكشميين « على ، بدل « عن ، وهى أوجه . قوله ( فلما ولوا عبد الرحمن أدرهم ) يعنى أمر الاختيار منهم ، قوله ( قال الناس ) في رواية سعيد بن عامر فانثال الناس ، وهى بنون ومثلثة أى قصدهو كلهم شيئاً بعد شيء . وأصل « النثل » الصب يقال « نثل كنانته » أى صب ما فيها من السهام . قوله ( ولا يطاء عقبه ) بفتح العين وكسر القاف بعدها موحدة أى « يمشو خلفه » وهى كناية عن الاعراض . قوله ( ومال الناس على عبد الرحمن ) أعادها لبيان سبب الميل وهو قوله « يشاورونه تلك الليالى » زاد الزبيدى في روايته عن الزهرى « يشاورونه ويناجونه تلك الليالى ، لا يتخلو به رجل ذو رأى فيعدل بعثان أحدا » . قوله ( بعد هجع ) بفتح الهاء وسكون الجيم بعدها عين مهملة أى « بعد طائفة من الليل » يقال : لقيته بعد هجع من الليل كما تقول بعد هجمة والهجع والهجوم والهجوم بمعنى ، وقد أخرجه البخارى في « التاريخ الصغير » من طريق يونس عن الزهرى بالفظ « بعد هجيع » بوزن عظيم . قوله ( فوالله ما اكتحت هذه الثلاث ) كذا للاكثر وللمستعملى « الليلة » ويؤيد الاول قوله في رواية سعيد بن عامر « والله ما حلت فيها غمضا منذ ثلاث » وفي رواية ابراهيم بن طهمان عند الاسماعيلى « في هذه الليالى » وقوله « بكثير نوم » بالمثلثة وبالوحدة أيضا ، وهو مشعر بأنه لم يستوعب الليل سيرا بل نام لكن يسيرا منه « والاكتحال » كناية عن دخول النوم جفن العين كما يدخلها الكحل ووقع في رواية يونس « ما ذافت عيناي كثيرا نوم » . قوله ( فادع الزبير وسعدا ، فدعوتهما له فشاورهما ) في رواية المستعملى « فساورهما » بمهمله وتشديد الراء ، ولم أر في هذه الرواية لطاحة ذكرها فلعله كان شاوره قبلهما . قوله ( حتى ابهار الليل ) بالموحدة ساكنة وتشديد الراء ودهناه « انتصف » وبهرة كل شيء وسطه ، وقيل معظمه وقد تقدم القول فيه في « كتاب الصلاة » زاد سعيد بن عامر في روايته « فجعل يناجيه ترتفع أصواتهما أحيانا فلا يخفى على

شيء مما يقولان ويخفیان أحبانا . قوله ( ثم قام عليّ من عنده وهو على طمع ) أي أن يوليّه ، وقوله « وقد كان عبد الرحمن يخشى من عليّ شيئاً » قال ابن هبيرة : أظنه أشار الا الدعاية التي كانت في علي أو نحوها ، ولا يجوز أن يحمل علي أن عبد الرحمن خاف من عليّ على نفسه . قلت : والذي يظهر لي أنه خاف إن بايع لغيره أن لا يطاوعه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله فيما بعد « فلا تجعل علي نفسك سيلاً » ووقع في رواية سعيد بن عامر « فأصبحنا وما أراه يبايع إلا لعليّ » يعني بما ظهر له من قرائن تقديمه . قوله ( ثم قال ادع لي عثمان ) ظاهر في أنه تكلم مع عليّ في تلك الليلة قبل عثمان ، ووقع في رواية سعيد بن عامر عكس ذلك ، وأنه قال له أولاً « اذهب فادع عثمان » وفيه « فلا به » وفيه « لا أفهم من قولها شيئاً » فاما أن تكون إحدى الروايتين وهما ، ولما أن يكون ذلك تكرر منه في تلك الليلة مرة بدأ بهذا . قوله ( وأرسل إلى أمراء الأجناد وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر ) أي قدموا إلى مكة فاجروا مع عمر ورافقوه إلى المدينة ، وهم معاوية أمير الشام ، وعمر بن سعد أمير حمص ، والمغيرة بن شعبة أمير الكوفة ، وأبو موسى الأشعري أمير البصرة ، وعمر بن العاص أمير مصر ، قوله ( فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ) وفي رواية إبراهيم بن طهمان « جلس عبد الرحمن على المنبر » وفي رواية سعيد بن عامر « فلما صلى صهيب بالناس صلاة الصبح ، جاء عبد الرحمن ينخطي حتى صعد المنبر ، فجاءه رسول سعد يقول لعبد الرحمن : ارفع رأسك وانظر لأمة محمد وبايع لنفسك » . قوله ( أما بعد ) زاد سعيد بن عامر « فاعلن عبد الرحمن حمد الله وأثنى عليه » ثم قال أما بعد ، يا عليّ إنني نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، أي لا يجعلون له مساوياً بل يرجحونه . قوله ( فلا تجعل علي نفسك سيلاً ) أي من الملامة إذا لم توافق الجماعة ، وهذا ظاهر في أن عبد الرحمن لم يتردد عند البيعة في عثمان ، لكن قد تقدم في رواية عمرو بن ميمون التصريح بأنه « بدأ بعليّ فأخذ بيده فقال : لك قرابة من رسول الله ﷺ والتقدم في الاسلام ما قد علمت ، والله عليك إن أمرتك لتعدن ، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن » ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك ، فلما أخذ الميثاق قال : ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايع له عليّ ، وطريق الجمع بينهما أن عمرو بن ميمون حفظ ما لم يحفظه الآخر ويحتمل أن يكون الآخر حفظه لكن طوى بعض الرواة ذكره ويحتمل أن يكون ذلك وقع في الليل لما تكلم معهما واحد بعد واحد ، فأخذ عليّ كل منهما العهد والميثاق ، فلما أصبح عرض عليّ عليّ فلم يوافقته على بعض الشروط ، وعرض على عثمان فقبل ، ويؤيده رواية عاصم بن بهدلة عن أبي وائل قال : قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً فقال « ما ذنبى بدأت بعليّ فقلت له أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر ، فقال فيما استطعت . وعرضتها على عثمان فقبل » أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند عن سفيان بن وكيع عن أبي بكر بن عياش عنه ، وسفيان بن وكيع ضعيف . وقد أخرج أحمد من طريق زائدة عن عاصم عن أبي وائل قال : قال الوليد بن عقبة لعبد الرحمن بن عوف : مالك جفوت أمير المؤمنين يعني عثمان فذكر قصة وفيها قول عثمان ، وأما قوله : سيرة عمر فاني لا أطيقها ولا هو ، وفي هذا إشارة إلى أنه بايعه على أن يسير سيرة عمر فعاتبه على تركها ويمكن أن يأخذ من هذا ضعف رواية سفيان بن وكيع إذا لو كان استخلف بشرط أن يسير سيرة عمر لم يكن ما أجاب به عذرا في الترك ، قال ابن التين وإنما قال لعليّ ذلك دون من سواه ، لأن غيره لم يكن يطمع في الخلافة مع وجوده ووجود عثمان ، وسكوت من حضر من أهل الشورى والمهاجرين والأنصار وأمراء الأجناد دليل على تصديقهم عبد الرحمن فيما قال وعلى الرضا بعثمان . قلت : وقد أخرج بن أبي

شديدة من طريق حارثة بن مضرب قال : حججت في خلافة عمر فلم أرم يشكون أن الخليفة بعده عثمان ، وأخرج يعقوب ابن شبة في مسنده من طريق صحيح إلى حذيفة قال : قال لي عمر من ترى قومك يؤمرون بعدى . قال . قلت : قد نظر الناس الى عثمان وشهروه لها . وأخرج البغوى في معجمه وخيشمة في فضائل الصحابة ، بسند صحيح عن حارثة بن مضرب ، حججت مع عمر فكان الحادى يحذو ان الأمير بعده عثمان بن عفان . **قوله** ( فقال ) أى : عبد الرحمن ، مخاطبا لعثمان ( أبابيك على سنة الله وسنة رسوله والخليفتين من بعده فبايعه عبد الرحمن ) في الكلام حذف تقديره فقال : نعم ، فبايعه عبد الرحمن . وأخرج الذهلى في الزهريات ، وابن عساکر في ترجمة عثمان ، من طريقه ثم من رواية عمران بن عبد العزيز عن محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن الزهرى عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة عن أبيه قال : كنت أعلم الناس بأمر الشورى لأنى كنت رسول عبد الرحمن بن عوف ، فذكر القصة وفي آخره . فقال : هل أنت يا على مبايعى ان وليتك هذا الأمر على سنة الله وسنة رسوله وسنة الماضين قبل ؟ قال : لا ، ولكن على طائفتى ، فأعادها ثلاثا . فقال عثمان : أنا يا أبا محمد أبابيك على ذلك ، قالها ثلاثا فقام عبد الرحمن واعتم ولبس السيف فدخل المسجد ثم رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم أشار الى عثمان فبايعه ، فعرفت ان خالى أشكل عليه أمرهما فأعطاه أحدهما وثيقة ومنعه الآخر إياها ، واستدل بهذه القصة الأخيرة على جواز تقليد المجتهد ، وان عثمان وعبد الرحمن كانا يريان ذلك بخلاف على ، وأجاب من منعه وهم الجمهور بأن المراد بالسيرة ما يتعلق بالعدل ونحوه لا التقليد في الأحكام الشرعية ، واذا فرعنا على جواز تجزئ الاجتهاد احتمل أن يراد بالافتداء بهما فيما لم يظهر للتابع فيه الاجتهاد فيعمل بقولها للضرورة ، قال الطبرى : لم يكن في أهل الاسلام أحد له من المنزلة في الدين والهجرة والسابقة والعقل والعلم والمعرفة بالسياسة ما للسته الذين جعل عمر الأمر شورى بينهم ، فان قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض وكان رأى عمر أن الأحق بالخلافة أرضاهم ديناً ، وأنه لا تصح ولاية المفضل مع وجود العاضل ، فالجواب أنه لو صرح بالأفضل منهم لكان قد نص على استخلافه ، وهو قصد أن لا يتقلد العهد في ذلك ، فجعلها في ستة متقاربين في الفضل ، لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضل ، ولا يألون المسلمين نصحا في النظر والشورى ، وأن المفضل منهم لا يتقدم على الفاضل ، ولا يتكلم في منزلة وغيره أحق بها منه ، وعلم رضا الأمة بمن رضى به الستة . ويؤخذ منه بطلان قول الرافضة وغيرهم أن النبي ﷺ نص على أن الامامة في أشخاص بأعيانهم ، إذ لو كان كذلك لما أطاعوا عمر في جعلها شورى ، ولقال قائل منهم ماوجه التشاور في أمر كفيئناه ببيان الله لنا على لسان رسوله ، ففي رضا الجميع بما أمرهم به دليل على أن الذى كان عندهم من العهد في الامامة أوصاف من وجدت فيه استحقاقها ، وادراكها يقح بالاجتهاد ، وفيه أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عقدوا عقد الخلافة لشخص بعد التشاور والاجتهاد لم يكن لغيرهم أن يحل ذلك العقد ، إذ لو كان العقد لا يصح إلا باجماع الجميع ، لقال قائل لا معنى لتخصيص هؤلاء الستة ، فلما لم يعترض منهم معترض بل رضوا وبايعوا ، دل ذلك على صحة ماقلناه ، انتهى ملخصا من كتاب ابن بطلال ، ويتحصل منه جواب من ظن أنه يلزم منه أن عمر كان يرى جواز ولاية المفضل مع وجود الفاضل ، والذي يظهر من سيرة عمر في أمرائه الذين كان يؤمرهم في البلاد ، أنه كان لا يراعى الأفضل في الدين فقط بل يضم اليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع منها ، فلاجل هذا استتلف معاوية والمغيرة بن شعبة وعمر بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم ،

كأبي الرداء في الشام وابن مسعود في الكوفة ، وفيه أن الشركاء في الشيء إذا وقع بينهم التنازع في أمر من الأمور يستندون أمرهم إلى واحد ليختار لهم بمد أن يخرج نفسه من ذلك الأمر ، وفيه أن من أسند إليه ذلك يبذل وسعه في الاختيار ، ويهجر أهله وليله اهتماما بما هو فيه حتى يكمله ، وقال ابن المنير : في الحديث دليل على أن الوكيل المفوض له أن يوكل وإن لم ينص له على ذلك ، لأن الخمسة أسندوا الأمر لعبد الرحمن وأفردوه به فاستقل مع أن عمر لم ينص لهم على الانفراد ، قال : وفيه تقوية لقول الشافعي في المسألة الثلاثية قولان ، أي انحصر الحق عندي فيهما ، وأنا في مهلة النظر في التعيين ، وفيه أن لإحداث قول زائد على ما أجمع عليه لا يجوز ، وهو كإحداث سابق في أهل الشورى ، قال وفي تأخير عبد الرحمن مؤامرة عثمان عن مؤامرة على سياسة حسنة ، منتزعة من تأخير يوسف تفتيش رحل أخيه في قصة الصاع ، إبعادا للهمة وتغطية للحدس ، لأنه رأى أن لا ينكشف اختياره لعثمان قبل وقوع البيعة

### ٤٤ - باب من بايع مرتين

٧٢٠٨ - حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : بايعنا للنبي ﷺ تحت الشجرة ،

فقال لي : يا سلمة ألا تبايع ؟ قلت : يا رسول الله قد بايعت في الأول ، قال : وفي الثاني «

قوله ( باب من بايع مرتين ) أي في حالة واحدة . قوله ( عن سلمة ) تقدم في « باب البيعة » في الحرب من كتاب الجهاد ، من رواية المكي بن إبراهيم ، حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بآتم من هذا السياق وفيه بايعت النبي ﷺ ثم عدلت إلى ظل شجرة فلما خف الناس قال : يا ابن الأكوع ألا تبايع . قوله ( قد بايعت في الأول قال وفي الثاني ) والمراد بذلك الوقت ، وفي رواية الكشميني « في الأولى » بالتأنيث قال « وفي الثانية » والمراد الساعة أو الطائفة ، ووقع في رواية مكي « فقلت قد بايعت يا رسول الله ، قال : وأيضا فبايعته الثانية وزاد فقلت له : يا أبا مسلم على أي شيء كنتم تبايعون يومئذ ، قال : على الموت ، وقد تقدم البحث في ذلك هناك ، وقال الملبب فيما ذكره ابن بطلان أراد أن يؤكد بيعة سلمة لعل به بشجاعته وعنايته في الإسلام وشهرته بالثبات ، فلذلك أمره بتكرير المبايعه ليكون له في ذلك فضيلة . قلت : ويحتمل أن يكون سلمة لما بادر إلى المبايعه ثم قعد قريبا ، واستمر الناس يبايعون إلى أن خفوا ، أراد ﷺ منه أن يبايع لتتوالى المبايعه معه ولا يقع فيها تخلل ، لأن العادة في مبدأ كل أمر أن يكثر من يباشره فيتوالى ، فإذا تناهى قد يقع بين من يجيء آخر تخلل ، ولا يلزم من ذلك اختصاص سلمة بما ذكره والواقع أن الذي أشار إليه ابن بطلان من حال سلمة في الشجاعة وغيرها لم يكن ظهر بعد ، لأنه إنما وقع منه بعد ذلك في « غزوة ذي قرد » حيث استعاد السرح الذي كان المشركون أغاروا عليه فاستلب ثيابهم ، وكان آخر أمره أن أسهم له النبي ﷺ سهم الفارس والراجل ، فالأولى أن يقال تفرس فيه النبي ﷺ ذلك فبايعه مرتين ، وأشار بذلك إلى أنه سيقوم في الحرب مقام رجلين فكان كذلك ، وقال ابن المنير : يستفاد من هذا الحديث أن إعادة لفظ العقد في النكاح وغيره ليس فسخا للعقد الأول خلافا لمن زعم ذلك من الشافعية . قلت : الصحيح عندهم أنه لا يكون فسخا كما قال الجمهور

## ٤٥ - باب بيعة الأعراب

٧٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن محمد بن المنكدر **ع** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام فأصابه وعك، فقال: أرغني بيعتي فأبى، ثم جأه فقال: أنأى بيعتي فأبى، فخرج، فقال رسول الله ﷺ: للدينة كالسكر: تنفي خبثها وتنصع طيبها **ع**

**قوله** (باب بيعة الأعراب) أي مبايعتهم على الإسلام والجهاد. **قوله** (أن أعرابياً) تقدم التنبية على اسمه في فضل المدينة أواخر الحج. **قوله** (على الإسلام) ظاهر في أن طلبه الإقالة كان فيما يتعلق بنفس الإسلام، ويحتمل أن يكون في شيء من عوارضه كالهجرة، وكانت في ذلك الوقت واجبة، ووقع الوعيد على من رجع أعرابياً بعد هجرته، كما تقدم التنبية عليه قريباً. **والوعك**، بفتح الواو وسكون المهملة وقد تفتح بعدها كاف الحمى وقيل ألها وقيل أوعدها، وقال الأصمعي: أصله شدة الحر، فاطلق على حر الحمى وشدها. **قوله** (أغنى بيعتي فأبى) تقدم في فضل المدينة، من رواية الثوري عن ابن المنكدر أنه أعاد ذلك ثلاثاً وكذا سيأتي بعد باب. **قوله** (فخرج) أي من المدينة راجعاً إلى البدو. **قوله** (المدينة كالسكر الخ) ذكر عبد الغني بن سعيد في كتاب الأسباب، له عند ذكر حديث المدينة: تنفي الخبث كما تنفي النار خبث الحديد، أن النبي ﷺ قاله في هذه القصة وفيه نظر، والأشبه أنه قاله في قصة الذين رجعوا عن القتال معه يوم أحد، كما تقدم بيان ذلك في غزوة أحد من كتاب المغازي. **قوله** (تنفي) بفتح أوله (خبثها) بمعجمة وموحدة مفتوحتين. **قوله** (وتنصع) تقدم ضبطه في فضل المدينة وبيان الاختلاف فيه، قال ابن التين: إنما امتنع النبي ﷺ من إقالته لأنه لا يعين على معصية، لأن البيعة في أول الأمر كانت على أن لا يخرج من المدينة إلا بإذن غروجه عصيان. قال: وكانت الهجرة إلى المدينة فرضاً قبل فتح مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين موالة، لقوله تعالى ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ فلما فتحت مكة قال ﷺ: لا هجرة بعد الفتح، ففي هذا إشعار بأن مبايعة الأعرابي المذكور كانت قبل الفتح، وقال ابن المنير: ظاهر الحديث ذم من خرج من المدينة وهو مشكل، فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة وسكنوا غيرها من البلاد، وكذا من بعدهم من الفضلاء. والجواب أن المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها، كما فعل الأعرابي المذكور وأما المشار إليهم فأنما خرجوا لمقاصد صحيحة كدشر العلم وفتح بلاد الشرك والمرابطة في الثغور وجهاد الأعداء وهم مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل سكنائها، وسيأتي شيء من هذا في كتاب الاعتصام، إن شاء الله تعالى

## ٤٦ - باب بيعة الصغير

٧٢١٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **ع** حدثنا عبد الله بن يزيد **ع** حدثنا سعيد بن أبي أيوب **ع** قال **حدثني** أبو خنيل زهرة بن معبد **ع** عن جده عبد الله بن هشام **ع** وكان قد أدرك النبي ﷺ وذهبت به أمه زينب ابنة حميد إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله بابه، فقال النبي ﷺ: هو صغير، فسمع رأسه ودعا له، وكان يرضى بالشاف الواحدة من جميع أهل **ع**

٤٧ - باب من باع ثم استقال للبيعة

**قوله** (باب من بايع ثم استقال البيعة) ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي، وقد تقدم شرحه قبل باب

٢٨ - باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا لذنبا

٧٢١٢ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يُزكّمهم ولم عذاب أليم : رجلٌ علّ فضل ماء بالطريق بمنع منه ابن السبيل . ورجلٌ باع إماماً لأبيهه إلا له نياه ، إن أعطاه ما يريد وفي له ، وإلا لم يَف له . ورجلٌ باع رجلاً بسلعة بمدة للمصر ، خاف بالله لقد أعطى بها كذا وكذا ، فصدقه فأخذها ، ولم يُعطَ بها ۝

**قوله** (باب من بايع رجلا لا يبايعه إلا للدنيا) أى ولا يقصد طاعة الله فى مبايعة من يستحق الإمامة . **قوله** (عن أبى حمزة) بالهملزة والزاي هو محمد بن ميمون السكرى . **قوله** (عن أبى صالح) فى رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعمش ، سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة كما تقدم فى « كتاب الثرب » . **قوله** (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة) زاد جرير عن الاعمش ، ولا ينظر إليهم ، وسقط من روايته « يوم القيامة » ، وقد مر فى الشهادات وفى رواية عبد الواحد ، لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، وسقط من روايته ولا يكلمهم وثبت الجميع لأبى معاوية عن الاعمش عند مسلم على وفق الآية التى فى آل عمران ، وقال : فى آخر الحديث . ثم قرأ هذه الآية ﴿ إن الذين

يشترون بعبد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا) يعنى إلى آخر الآية. **قوله** (رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل) في رواية عبد الواحد «رجل كان له فضل ماء منه من ابن السبيل، والمقصود واحد وان تعابر المفهوم لتلازمهما لانه اذا منعه من الماء فقد منع الماء منه، وقد تقدم الكلام عليه في «كتاب الشرب»، ووقع في رواية أبي معاوية «بالقلا»، وسمى المراد بالطريق في هذه الرواية. وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي صالح في الشرب أيضا. ورجل منع فضل ماء فيقول الله تعالى له «اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يداك»، وقد تقدم الكلام عليه في الشرب أيضا، وتقدم شيء من فوائده في «كتاب ترك الحيل». **قوله** (ورجل بايع إماما) في رواية عبد الواحد «إمامه». **قوله** (إن أعطاه ما يريد وفي له) في رواية عبد الواحد «رضا». **قوله** (والالم يف له) في رواية عبد الواحد «سخط». **قوله** (ورجل بايع رجلا) في رواية المستملى والسرخسى «يباع»، بصيغة المضارعة، وفي رواية عبد الواحد «أقام سلعة بعد العصر»، وفي رواية جرير «ورجل ساوم رجلا سلعة بعد العصر». **قوله** (خلف بالله) في رواية عبد الواحد فقال: والله الذى لا إله غيره. **قوله** (لقد أعطى بها كذا وكذا) وقع مضبوطا بضم الهمزة وكسر الطاء على البناء للجھول، وكذا قوله في آخر الحديث «ولم يعط»، بضم أوله وفتح الطاء، وفي بعضها بفتح الهمزة والطاء على البناء للفاعل والضمير للحاف وهو أرجح، ووقع في رواية عبد الواحد بلفظ «لقد أعطى بها»، وفي رواية أبي معاوية: «خلف له بانه لأخذها بكذا»، أى لقد أخذها، وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي صالح «لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وضبط بفتح الهمزة والطاء»، وفي بعضها بضم أوله وكسر الطاء، والأول أرجح. **قوله** (فصدقه وأخذها) أى المشتري (ولم يعط بها) أى القدر الذى حلف أنه أعطى عوضها، وفي رواية أبي معاوية «فصدقه»، وهو على غير ذلك. تنبيهان: أحدهما خالف الأعمش في سياق هذا المتن عمرو بن دينار عن أبي صالح فضى في الشرب ويأتى في التوحيد من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة نحو صدر حديث الباب وقال فيه «ورجل على سلعة، الحديث «ورجل منع فضل ماء»، الحديث «ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم»، قال السكرماني ذكر عوض الرجل الثانى وهو المبايع للإمام آخر، وهو الخالف ليقطع مال المسلم وليس ذلك باختلاف، لأن التخصيص بعدد لا ينفى ما زاد عليه انتهى، ويحتمل أن يكون كل من الراويين حفظ مالم يحفظ الآخر، لأن المجتمع من الحديثين أربع خصال، وكل من الحديثين مصدر بثلاثة، فكأنه كان في الأصل أربعة، فاقصر كل من الراويين على واحد ضمه مع الاثنين اللذين توافقا عليهما فصار في رواية كل منهما ثلاثة، ويؤيده ماسيأتى في التنبيه الثانى. ثانيهما: أخرج مسلم هذا الحديث من رواية الأعمش أيضا لكن عن شيخ له آخر بسياق آخر، فذكر من طريق أبي معاوية ووكيع جميعا عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة كصدر حديث الباب، لكن قال: «شيخ زانت وملك كذاب وعائل مستكبر»، والظاهر أن هذا حديث آخر أخرجه من هذا الوجه عن الأعمش فقال عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذى لا يعطى شيئا إلا منه، والمنفق سلعته بالخلف الفاجر، والمسبل لإزاره»، وليس هذا الاختلاف على الأعمش فيه بقادح، لأنها ثلاثة أحاديث عنده بثلاثة طرق، ويجتمع من مجرّع هذه الاحاديث تسع خصال ويحتمل أن تبلغ عشرة، لأن المنفق سلعته بالخلف الكاذب، معاير للذى حلف لقد أعطى بها كذا، لأن هذا خاص بمن يكذب في أخبار الشراء، والذى



قبله أعم منه فتكون خصلة أخرى ، قال النووي قيل معنى « لا يكلمهم الله » تكليم من رضا عنه باظهار الرضا بل بكلام يدل على السخط ، وقيل المراد أنه يعرض عنهم ، وقيل لا يكلمهم كلاما يسرهم ، وقيل لا يرسل اليهم الملائكة بانتحية ومعنى لا ينظر اليهم : يعرض عنهم ، ومعنى نظره لعباده : رحمه لهم واطمنه بهم ، ومعنى لا يذكهم : لا يظهرهم من الذنوب وقيل لا ينبي عليهم ، والمراد بآبى السبيل : المسافر المحتاج الى الماء ، لكن يستثنى منه الحربى والمرتبدا إذا أصرا على الكفر ، فلا يجب بذل الماء لهما ، وخص بعد العصر بالخلف لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار وغير ذلك ، وأما الذى بايع الامام بالصنعة المذكورة فاستحقاقه هذا الوعيد لسكونه غش امام المسلمين ؛ ومن لازم غش الامام غش الرعية لما فيه من التسبب الى اثاره الفتنة ، ولا سيما ان كان ممن يتبع على ذلك ، انتهى ملخصا . وقال الخطابي : خص وقت العصر بتعظيم الائم فيه ، وان كانت اليمين الفاجرة محرمة فى كل وقت ، لان الله عظم شأن هذا الوقت بأن جعل الملائكة تجتمع فيه وهو وقت ختام الاعمال ، والامور بخواتيمها فلنظمت العقوبة فيه لثلاث يقدم عليها تجرؤا ، فان من تجرأ عليها فيه اعتادها فى غيره ، وكان السلف يحلفون بعد العصر ؛ وجاء ذلك فى الحديث أيضا ، وفى الحديث وعيد شديد فى نكث البيعة ، والخروج على الامام لما فى ذلك من تفرق الكلمة ، ولما فى الوفاء من تحصين الفروج والاموال وحقن الدماء ، والاصل فى مبايعة الامام أن يبايعه على أن يعمل بالحق ويقيم الحدود ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فن جعل مبايعته لمال يعطاه دون ملاحظة المقصود فى الاصل فقد خسر خسرانا مبينا ودخل فى الوعيد المذكور وحق به إن لم يتجاوز الله عنه ، وفيه أن كل عمل لا يقصد به وجه الله وأريد به عرض الدنيا فهو فاسد وصاحبه آثم ، والله الموفق

#### ٤٩ - باب بيعة النساء ، رواه ابن عباس عن النبي ﷺ

٧٢١٣ - **حديث** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري . ح . وقال اليماني حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو إدريس الخولاني أنه « سمع عباد بن الصامت يقول : قال لنا رسول الله ﷺ - ونحن فى مجلس - : «نهايمونى على أن لا نشاركوا بالله شيئا ، ولا نمرقوا ، ولا نزنوا ، ولا نقتلوا أولادكم ، ولا تأنوا بهتان فقرنه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا فى معروف . فن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فموجب فى الدنيا فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله فأمره إلى الله : إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه . فبايعناه على ذلك »

٧٢١٤ - **حديث** محمود حدثنا عهد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يبايع للنساء بالكلام بهذه الآية ( لا يشركن بالله شيئا ) قالت : وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة بمسكها »

٧٢١٥ - **حديث** مسدد حدثنا عهد الوارث عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت : بايعنا للنبي

﴿ قَرَأْ عَلَيْنَا ﴾ ( أَنْ لَا بُشْرَكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا ) وَنَهَانَا عَنْ الْبَيْعَةِ ، فَقَبِضَتْ امْرَأَةً مِنْ يَدِهَا فَقَالَتْ : فَلَانَةَ أَسْمَدَنِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا ، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ ، فَلَوَقَتْ امْرَأَةً إِلَّا أُمَّ سَلِيمٍ وَأُمُّ الْمَلَاءِ وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مَعَاذٌ ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةٌ مَعَاذٌ

قوله ( باب بيعة النساء ) ذكر فيه أربعة أحاديث ، الأول : قوله ( رواه ابن عباس ) كأنه يريد ما تقدم في المعين من طريق الحسن بن مسلم عن طاروس عن ابن عباس شهدت المطر فذكر الحديث وفيه خرج النبي ﷺ كأنى أنظر إليه حين يجلس بيده ، ثم أقبل يشتمهم حتى جاء للنساء معه بلال فقال : ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك ) الآية ثم قال حين فرغ منها : أذن على ذلك ، وقد تقدم فرائده هناك في تفسير الممتحنة . الحديث الثاني : حديث عبادة بن الصامت في مبايعتهم النبي ﷺ على مثل ما في هذه الآية ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الإيمان ، أوائل الكتاب ووقع في بعض طرقه عن عبادة قال : أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء أن لا تشرك بالله شيئا ولا تسرق ولا تزني ، الحديث أخرجه مسلم من طريق الأشعث الصنعاني عن عبادة وإلى هذه الطريق أشار في هذه الترجمة قال ابن المذير أدخل حديث عبادة في ترجمة بيعة النساء لأنها وردت في القرآن في حق النساء فعرفت بهن ، ثم استعملت في الرجال ، الحديث الثالث : حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يبائع النساء بالكلام بهذه الآية ( لا يشركن بالله شيئا ) كذا أورده مختصرا وقد أخرجه البزار من طريق عبد الرزاق بسند حديث الباب إلى عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت عتبة - أى ابن ربيعة بن عبد شمس أخت هند بنت عتبة - تبائع رسول الله ﷺ فأخذ عليها أن لا تزني ، فوضعت يدها على رأسها حياء ، فقالت لها عائشة : بايعي أيتها المرأة ، فوالله ما بايعناه إلا على هذا قالت : فنعيم إذا ، وقد تقدمت فرائد هذا الحديث في تفسير سورة الممتحنة وفي أول هذا الحديث هناك زيادة غير الزيادة التي ذكرتها هنا من عند البزار . قوله ( قالت ) وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة ( إلا امرأة يملكها ) هذا القدر أفردته النسائي فأخرجه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق بسند حديث الباب بلفظ لكن مامس وقال : يد امرأة قط ، وكذا أفردته مالك عن الزهري بلفظ ، مامس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط ، إلا أن يأخذ عليها فإذا أخذ عليها فأعطته قال : اذهبي فقد بايعتك أخرجه مسلم قال النووي : هذا الاستثناء منقطع وتقدير الكلام مامس يد امرأة قط ولكن يأخذ عليها البيعة . ثم يقول لها اذهبي أخ . قال : وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأخرى فلا بد منه انتهى . وقد ذكرت في تفسير الممتحنة من خالف ظاهر ما قالت عائشة ، من اقتصاره في مبايعته ﷺ النساء على الكلام ، وما ورد أنه بايعهن بحائل أن بواسطة بما يغنى عن إعادته ، ويعكر على ما جزم به من التقدير ، وقد يؤخذ من قول أم عطية في الحديث الذي بعده فقبضت امرأة يدها ، أن بيعة النساء كانت أيضا بالأيدي فتخالف ما نقل عن عائشة من هذا الحصر ، وأجيب بما ذكر من الحائل ، ويحتمل أنهم كن يشربن بأيديهن عند المبايعة بلا تماس ، وقد أخرج إسحق بن راهوية بسند حسن عن أسماء بنت يزيد مرفوعا أن لا أصفاح النساء وفي الحديث أن كلام الأجنبية مباح سماعه وأن صوتها ليس بعورة ، ومنع لمس بشرة الأجنبية من غير ضرورة لذلك . الحديث الرابع : قوله ( عن أيوب ) هو السخيتاني و ( حفصة ) هى بنت سيرين أخت محمد والسند كله بصريون ، وتقدم

شرح حديث أم عطية هذا في « كتاب الجنائز » مستوفى ، وفيه تسمية النسوة المذكورات في هذا الحديث ، وتقدم ما يتعلق بالكلام على قولها أسعدتني في تفسير سورة الممتحنة

### ٥٠ - باب من نكث بيعة . وقوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ، فَمِيسُوتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

٧٢١٦ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان بن محمد بن المنكدر سمعت جابرًا قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا بني على الإسلام ، فبأية على الإسلام . ثم جاء للفد محمومًا ، فقال : اقلني ، فأبى . فلما ولى قال : المدينة كالبحر كثر تنفي خبثها وتضع طيبها »

قوله ( باب من نكث بيعة ) في رواية الكشميني ، بيعته ، بزيادة الضمير . قوله ( وقال الله تعالى ) في رواية غير أبي ذر ، وقوله تعالى ، . قوله ( ان الذين يبايعونك إنما يبايعون الله الآية ) ساق في رواية أبي ذر الى قوله فاتما ينكث على نفسه ، ثم قال الى قوله فميسوته أجرًا عظيمًا ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي وقد تقدمت الإشارة اليه قريبًا في « باب بيعة الأعراب » ، وورد في الوعيد على نكث البيعة حديث ابن عمر ، لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله . ثم ينصب له القتال ، وقد تقدم في أواخر « كتاب الفتن » ، وجاء نحوه عنه مرفوعًا بلنظ ، من أعطى بيعة ثم نكثها لقي الله وليست معه يمينه ، أخرجه الطبراني بسند جيد وفيه حديث أبي هريرة رفعه ، الصلاة كفرارة إلا من ثلاث : الشرك بالله ونكث الصفقة ، الحديث . وفيه تفسير نكث الصفقة ، أن تعطى رجلا يبعثك ثم تقتله ، أخرجه أحمد

### ٥١ - باب الاستخلاف

٧٢١٧ - **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا إسماعيل بن بلال عن يحيى بن سعيد قال سمعت القاسم بن محمد قال « قالت عائشة رضي الله عنها : واراأساء ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك . فقالت عائشة : وائسكأه ، والله إني لأظنك تحب موتي ، ولو كان ذلك لفلقت آخر يومك معرسة بعض أزواجك . فقال النبي ﷺ : بل أما واراأساء ، لقد همت - أو أردت - أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأهبط أن يقول القائلون أو يقتل المؤمنون ، ثم قلت يا أيُّ الله ويدفع المؤمنين ، أو يدفع الله ويأبى المؤمنين »

٧٢١٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف أخبرنا سفيان بن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قبل لعمرك ألا تستخلف ؟ قال : إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ ، فأنشأ عليه فقال . راغب وراغب ، وددت أني نجاوت منها

كفافة لائى ولا على ، لا انحملها حياً وميتاً »

٧٢١٩ - **حدثنا** ابراهيم بن موسى ' أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري ' أخبرني أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر - وذلك للذئذ من يوم توفي النبي ﷺ فشهد أبو بكر صامت لا يتكلم قال : كنت أرجو أن يبش رسول الله ﷺ حتى يدبرنا - يريد بذلك أن يكون آخرهم ، فان بك محمد ﷺ قد مات فان الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به بما هدى الله محمداً ﷺ ، وإن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ ثاني اثنين ، فانه أولى الناس بأمركم ، فقوموا فبايعوه . وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة ، وكانت بيعة للعامة على المنبر . قال الزهري عن أنس بن مالك سمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ : اصعد المنبر . فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة » [ الحديث ٧٢١٩ - طرقة في : ٧٢٦٩ ]

٧٢٢٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعيد عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم « عن أبيه قال : أنت النبي ﷺ امرأة فكلمته في شيء ، فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : يا رسول الله أرايت إن جئت ولم أجذك - كأنها زيد الموت - قال : إن لم تعجبني فأتى أبا بكر ،

٧٢٢١ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثني قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب « عن أبي بكر رضى الله عنه قال لو فد بزاخته : تنبئون أذناب الإبل حتى يرى الله خليفة نبيه ﷺ والمهاجرين أمراً يهذرونكم به »

**قوله** ( باب الاستخلاف ) أى تعيين الخليفة عند موته خليفة بعده ، أو يعين جماعة ليختيروا منهم واحداً ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول . **قوله** ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصارى والسند كله مديون ، وقد تقدم ما يتعلق بالسند في كتاب كفارة المرض ، وتقدم الكثير من فوائد المتن هناك . **قوله** ( فاعهد ) أى أعين القائم بالأمر بعدى ، هذا هو الذى فهمه البخارى فترجم به وإن كان العهد أعم من ذلك ، لكن وقع في رواية عروة عن عائشة بلفظ ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، وقال في آخره : « ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، وفي رواية لمسلم ، ادعى لى أبا بكر أكتب كتاباً فأتى أخاف أن يتمنى ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، وفي رواية للبخارى ومعاذ الله أن تختلف الناس على أبي بكر ، فهذا يرشد الى أن المراد الخلافة ، وأفرط المطلب فقال : فيه دليل قاطع على خلافة أبي بكر ، والعجب أنى بكر ، والعجب أنه قرر بعد ذلك أنه ثبت أن النبي ﷺ لم يستخلف . الحديث الثانى : **قوله** ( سفيان ) هو الثوري ، ومحمد بن يوسف ، الراوى عنه هو الفريابي . **قوله** ( قيل لعمر ألا تستخلف ) في رواية مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر ، حضرت أبي حين أصيب قالوا استخلف ، وأورد من وجه آخر أن قائل ذلك هو ابن عمر راوى الحديث ، أخرجه من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه

« أن حفصة قالت له : أعلست أن أباك غير مستخلف ؟ قال : خلفت أن أكله في ذلك ، فذكر القصة وأنه قال له : لو كان لك راعى غنم ثم جارك وتركها لرأيت أن قد ضيع ، فرعاية الناس أشد ، وفيه قول عمر في جواب ذلك » أن الله يحفظ دينه . **قوله** ( أن استخلف الخ ) في رواية سالم « أن لا استخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف ، وإن استخلف فإن أبا بكر قد استخلف » قال عبد الله « فو الله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر فعلت أنه لم يعدل برسول الله ﷺ أحدا ، وأنه غير مستخلف » وأخرج ابن سعد من طريق عبد الله بن عبيد الله وأظنه ابن عمير قال : قال أناس لعمر ألا تعهد ؟ قال : أى ذلك أخذ فقد تبين لى أن الفعل والترك وهو مشكل ويزيله أن دليل الترك من فعله ﷺ واضح ، ودليل الفعل يؤخذ من عزمه الذى حكته عائشة في الحديث الذى قبله . وهو لا يعزم إلا على جائز ، فكان عمر قال : أن استخلف فقد عزم ﷺ على الاستخلاف فدل على جوازه وإن أترك فقد ترك فدل على جوازه ، وفهم أبو بكر من عزمه الجواز فاستعمله ، واتفق الناس على قبوله ، قاله ابن المنبر . قلت : والذى يظهر أن عمر رجح عنده الترك ، لأنه الذى وقع منه ﷺ بخلاف العزم وهو يشبه عزمه ﷺ على التمتع في الحج ، وفعله الأفراد فرجح الأفراد . **قوله** ( فأنشروا عليه فقال راغب وراغب ) قال ابن بطال : يحتمل أمرين أحدهما أن الذين أنشروا عليه إما راغب إما راغب منى ، أو المراد الناس راغب في الخلافة وراغب منها ، فإن وليت الراغب فيها خشيت أن لا يعان عليها ، وإن وليت الراغب منها خشيت أن لا يقوم بها . وذكر القاضى عياض توجيهها آخر : أنهما وصفان لعمر أى راغب فيما عند الله ، راغب من عقابه ، فلا أعول على ثنائكم وذلك يشغلنى عن العناية بالاستخلاف عليكم . **قوله** ( وددت أنى نجوت منها ) أى من الخلافة ( كفافا ) بفتح الكاف وتخفيف الفاء أى مكفوفا عن شرها وخيرها . وقد فسر في الحديث بقوله « لا لى ولا على » ، وقد تقدم نحو هذا من قول عمر في مناقبه في مراجعته لأبى موسى فيها عمله بعد النبي ﷺ ، وفي رواية أبى أسامة « لوددت لو أن حظى منها الكفاف » . **قوله** ( لا أتحمّلها حيا وميتا ) في رواية أبى أسامة « أتحمّل أمركم حيا وميتا » وهو استفهام إنكار حذف منه أداته ، وقد بين عذره في ذلك أسكنه لما أثر فيه قول عبد الله بن عمر حيث مثل له أمر الناس بالغنم مع الراعى خص الأمر بالسنة وأمرهم أن يختاروا منهم واحدا ، وإنما خص السنة لأنه اجتمع في كل واحد منهم أمران كونه معدودا في أهل بدر ، ومات النبي ﷺ وهو عنه راض ، وقد صرح بالثاني الحديث الماضى في مناقب عثمان ، وأما الأول فأخرجه ابن سعد من طريق عبد الرحمن ابن أبى عن عمر قال هذا الأمر في أهل بدر ما بق منهم أحد ، ثم في أهل أحد . ثم في كذا ، وليس فيها لطائق ولا لمسلبة الفتح شىء . وهذا مصير منه إلى اعتبار تقديم الأفضل في الخلافة ، قال ابن بطال ما حصله « أن عمر سلك في هذا الأمر مسلكا متوسطا خشية الفتنة » فرأى أن الاستخلاف أضبط لأمر المسلمين ، فجعل الأمر معقودا موقوفا على الستة لئلا يترك الاقتداء بالنبي ﷺ وأبى بكر ، فأخذ من فعل النبي ﷺ طرفا وهو ترك التعيين ، ومن فعل أبى بكر طرفا وهو العقد لأحد السنة وأن لم ينص عليه انتهى ملخصا . قال : وفي هذه القصة دليل على جواز عقد الخلافة من الامام المتولى لغيره بعده . وأن أمره في ذلك جائز على عامة المسلمين لطابق الصحابة ومن معهم على العمل بما عهد أبو بكر لعمر ، وكذا لم يختلفوا في قبول عهد عمر إلى الستة ، قال : وهو شبيه بإيضاء الرجل دلى ولده لكون نظره فيما يصلح أتم من غيره فكذلك الامام ، انتهى .

وفيه رد على من جزم كالطبرى ، وقبلة بكر بن أخت عبد الواحد وبعده ابن حزم بأن النبي ﷺ استخلف أبا بكر قال : ووجه جزم عمر بأنه لم يستخلف ، لكن تمسك من خالفه بأطباق الناس على تسمية أبي بكر خليفة رسول الله ، واحتج الطبرى أيضا بما أخرجه بسند صحيح من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم ، رأيت عمر يجلس الناس ويقول اسمعوا خليفة رسول الله ﷺ . قلت : ونظيره ما فى الحديث الخامس من قول أبي بكر « حتى يرى الله خليفة نبيه » ، ورد بأن الصيغة يحتمل أن تكون من مفعول ومن فاعل فلا حجة فيها ، ويترجح كونها من فاعل جزم عمر بأنه لم يستخلف وموافقة ابن عمر له على ذلك ، فعلى هذا فعنى « خليفة رسول الله » الذى خلفه فقام بالأمر بعده فسمى خليفة رسول الله لذلك ، وأن عمر أطلق على أبي بكر خليفة رسول الله ، بمعنى أنه أشار الى ذلك بما تضمنه حديث الباب ، وغيره من الأدلة وإن لم يكن فى شيء منها تصريح لكن مجموعها يؤخذ منه ذلك ، فليس فى ذلك خلاف لما روى ابن عمر عن عمر ، وكذا فيه رد على من زعم من الراوندية أن النبي ﷺ نص على العباس وعلى قول الروافض كلها أنه نص على عليّ . ووجه الرد عليهم لأطباق الصحابة على متابعة أبي بكر ثم على طاعته فى مبايعة عمر ، ثم على العمل بعهد عمر فى الشورى ، ولم يدع العباس ولا عليّ أنه ﷺ عهد له بالخلافة ، وقال النووى وغيره : أجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف ، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لانسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره ، وعلى جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين عدد محصور أو غيره ، وأجمعوا على أنه يجب نصب خليفة ، وعلى أن وجوبه بالشرع لا بالعقل ، وخالف بعضهم كالأصم وبعض الخوارج فقالوا : يجب نصب الخليفة . وخالف بعض المعتزلة فقالوا : يجب بالعقل لا بالشرع ، وهما باطلان . أما الأصم فاحتج ببقاء الصحابة بلا خليفة مدة التشاور أيام السقيفة وأيام الشورى بعد موت عمر ، ولا حجة له فى ذلك لأنهم لم يطبقوا على الترك بل كانوا ساعين فى نصب الخليفة ، آخذين فى النظر فيمن يستحق عقدها له ، ويكفى فى الرد على الأصم أنه محجوج باجماع من قبله ، وأما القول الآخر فتساده ظاهر لأن العقل لا مدخل له فى الإيجاب والتحريم ولا التحسين والتفخيخ وإنما يقع ذلك بحسب المادة انتهى ، وفى قول المذكور مدة التشاور أيام السقيفة خدش يظهر من الحديث الذى بعده . وأنهم بايعوا أبا بكر فى أول يوم لتصريحه فيه بأن عمر خطب الغد من يوم توفى النبي ﷺ وذكر أبا بكر فقال « فقوموا فبايعوه » وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك فى سقيفة فى ساعدة فلم يكن بين الوفاة النبوية وعقد الخلافة لأبي بكر إلا دون اليوم واليلة . وقد تقدم لإيضاح ذلك فى مناقب أبي بكر رضى الله عنه . الحديث الثالث : قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( انه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر وذلك الغد من يوم توفى النبي ﷺ ) هذا الذى حكاه أنس أنه شاهده وسمعه كان بعد عقد البيعة لأبي بكر فى سقيفة بنى ساعدة كما سبق بسطه وبيانه فى « باب رجم الحبلى من الزنا » وذكر هناك انه بايعه المهاجرون ثم الأنصار فكانهم لما أنهوا الأمر هناك وحصلت المبايعة لأبي بكر جازوا الى المسجد النبوى فنشأغلوا بأمر النبي ﷺ . ثم ذكر عمر لمن لم يحضر عقد البيعة فى سقيفة بنى ساعدة ما وقع هناك ، ثم دعاهم الى مبايعة أبي بكر فبايعه حينئذ من لم يكن حاضرا ، وكل ذلك فى يوم واحد ، ولا يقدح فيه ما وقع فى رواية عقيل عن ابن شهاب عند الاسماعيلي « أن عمر قال : أما بعد ، فاني قات لكم أدمس دفالة » لأنه يحمل على أن خطبته المذكورة كانت فى اليوم الذى مات فيه النبي ﷺ وهو كذلك . وزاد فى هذه الرواية « دلت لكم . أدمس دفالة » وإها لم تكن كما قلت والله ما وجدت الذى قلت

لكم في كتاب الله ولا في عهد عهده رسول الله ﷺ ولكن رجوت أن يعيش ، اخ . **قوله** ( قال ) يعني د عمر ، ( كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبرنا ) ضبطه ابن بطال وغيره بفتح أوله وسكون الدال وضم الموحدة ، أى « يكون آخرنا » قال الخليل : دبرت الشيء : دبرنا اتبعته ، ودبرنى فلان : جاء خلنى . وقد فسره في الخبر بقوله « يريد بذلك أن يكون آخرهم » ووقع في رواية عقيل « ولكن رجوت أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبر أمرنا » وهو بتشديد الموحدة وعلى هذا فيقرأ الذى في الأصل كذلك ، والمراد بقوله يدبرنا : يدبر أمرنا لكن وقع في رواية عقيل أيضا « حتى يكون رسول الله ﷺ آخرنا » وهذا كله قاله عمر معتذرا عما سبق منه حيث خطب قبل أبى بكر حين مات النبي ﷺ فقال « ان النبي ﷺ لم يمّت » وقد سبق ذلك واضحا . **قوله** ( فان يك محمد ﷺ قد مات ) هو بقية كلام عمر ، وزاد في رواية عقيل ، فاختار الله لرسوله الذى يبق على الذى عندهم . **قوله** ( فان الله قد جعل بين أظهركم نورا تهتدون به بماهدى الله محمدا ) معنى « القرآن » ووقع بيانه في رواية معمر عن الزهري في أوائل الاعتصام بلفظ « وهذا الكتاب الذى هدى الله به رسولكم فخذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسول الله ﷺ » ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أبى نعيم في المستخرج « وهدى الله به محمدا فاعتصموا به تهتدوا فانما هدى الله محمدا به » وفي رواية عقيل « قد جعل بين أظهركم كتابه الذى هدى به محمدا ﷺ فخذوا به تهتدوا » . **قوله** ( وأن أبى بكر صاحب رسول الله ﷺ الخ ) قال ابن التين قدم الصلبة لشرافها ، ولما كان غيره قد يشارك فيها عطف عليها ما انفرد به أبو بكر وهو كونه « ثانيا اثنين » وهى أعظم فضائله التى استحق بها أن يكون الخليفة من بعد النبي ﷺ . ولذلك قال « وانه أولى الناس بأمرهم » . **قوله** ( فقوموا فبايعوه وكان طائفة اخ ) فيه إشارة الى بيان السبب في هذه المبايعة ، وانه لأجل من لم يحضر في سقيفة بنى ساعدة . **قوله** ( وكانت بيعة العامة على المنبر ) أى في اليوم المذكور ، وهو صبيحة اليوم الذى بويع فيه في سقيفة بنى ساعدة . **قوله** ( قال الزهري عن أنس ) هو موصول بالاسناد المذكور وقد أخرجه الاسماعيلي مختصرا من طريق عبد الرزاق عن معمر . **قوله** ( سمعت عمر يقول لأبى بكر يومئذ اصعد المنبر ) في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الاسماعيلي « لقد رأيت عمر يزجج أبى بكر الى المنبر ازعاجا » **قوله** ( حتى صعد المنبر ) في رواية الكشميني « حتى أصعده المنبر » قال ابن التين : سبب إخراج عمر في ذلك ليُشاهد أبى بكر من عرفه ومن لم يعرفه ، انتهى . وكان توقف أبى بكر في ذلك من تواضعه وخشيته **قوله** ( فبايعه الناس عامة ) أى كانت البيعة الثانية أعم وأشهر وأكثر من المبايعة التى وقعت في سقيفة بنى ساعدة . وقد تقدمت الإشارة الى بيان ذلك عند شرح أصل بيعة أبى بكر من « كتاب الجذود » الحديث الرابع : حديث جبير بن مطعم الذى فيه « إن لم تجدني ، فأتى أبى بكر » وقد تقدم شرحه في أول مناقب أبى بكر الصديق وسيأتى شيء مما يتعلق به في « كتاب الاعتصام » . الحديث الخامس . **قوله** ( يحيى ) هو القطان ، وسنبان هو الثوري . **قوله** ( عن أبى بكر قال لو فد بزاخته ) أى أنه قال ولفظة « أنه » يحذفونها كثيرا من الخط ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق قال : جاء وفد بزاخته فذكر القصة « وبزاخته » بضم الموحدة وتخفيف الزاى وبعد الألف خاء معجمة وقع في رواية ابن مهدي المذكورة من أسد وغطفان ، ووقع في رواية أخرى ذكرها ابن بطال ، وهم من طيء وأسد قبيلة كبيرة ينسبون الى أسد بن خزيمة بن مدركة وهم إخوة كنانة بن خزيمة أصل قريش وغطفان قبيلة كبيرة ينسبون الى غطفان بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها فاء ، ابن سعد

ابن قيس عيلان بن مضر ، وطىء بفتح الطاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف بعدها أخرى مهموزة وكان هؤلاء القبائل ارتدوا بعد النبي ﷺ واتبعوا طليحة بن خويلد الاسدي ، وكان قد ادعى النبوة بعد النبي ﷺ فأطاعوه لكونه منهم فقاتلهم خالد بن الوليد بعد أن فرغ من مسيلة باليمامة ، فلما غلب عليهم بعثوا وفداهم الى أبي بكر ، وقد ذكر قصتهم الطبري وغيره في أخبار الردة وما وقع من مقاتلة الصحابة لهم في خلافة أبي بكر الصديق ، وذكر أبو عبيد البكري في «معجم الأماكن» أن بزاخة ماء لطىء عن الأصمعي ولبنى أسد عن أبي عمرو يعني الشيباني ، وقال أبو عبيدة هي رملة من وراء النبال ، انتهى . و«النباح» بنون وموحدة خفيفة ثم جيم موضع في طريق الحاج من البصرة . قوله ( يتبعون أذنان الإبل الخ ) كذا ذكر البخاري هذه القطعة من الخبر مختصرة ، وليس غرضه منها الا قول أبي بكر خليفة نبيه ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في الحديث الثالث ، وقد أوردها أبو بكر البرقاني في مستخرجه ، وساقها الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، ولفظه الحديث الحادي عشر من أفراد البخاري عن طارق بن شهاب قال «جاء وفد بزاخة من أسد وغطفان الى أبي بكر يسألونه الصلح ، فخيرهم بين الحرب المجلية والسلم الخزية ، فقالوا : هذه المجلية قد عرفناها فما الخزية ، قال : نزع منكم الحلقة والسكران ونغنم ما أصبنا منكم ، وتردون علينا ما أصبتم منا وتردون لنا قتلانا ، ويكون قتلاكم في النار ، وتركون أقواما يتبعون أذنان الإبل حتى يرى الله خليفة رسوله والمهاجرين أمراً يعذرونكم به ، فعرض أبو بكر ما قال على القوم ، فقام عمر فقال : قد رأيت رأياً وسنشير عليك ، أما ما ذكرت - فذكر الحكمين الأولين - قال : فنعنم ما ذكرت ، وأما تدون قتلانا ويكون قتلاكم في النار ، فإن قتلانا قاتلت على أمر الله ، وأجورها على الله ليست لها ديات ، قال : فتتابع القوم على ما قال عمر . قال الحميدي : اختصره البخاري فذكر طرفاً منه وهو قوله لهم «يتبعون أذنان الإبل» الى قوله - يعذرونكم به - وأخرجه بطوله البرقاني بالاسناد الذي أخرج البخاري ذلك القدر منه ، انتهى ماخصاً . وذكره ابن بطال من وجه آخر عن سفيان الثوري بهذا السند مطولاً أيضاً لكن قال فيه : «وفد بزاخة وهم من طيء» ، وقال فيه «خطب أبو بكر الناس ، فذكر ما قالوا ، وقال : والباقي سواء ، والمجلة» بضم الميم وسكون الجيم بعدها لام مكسورة ثم تختانية من الجلاء بفتح الجيم وتخفيف اللام مع المد ومعناها : الخروج عن جميع المال . و«الخزية» بجاء معجمة وزاى بوزن التي قبلها : مأخوذة من الخزي ، ومعناها : القرار على الذل والصغار ، و«الحلقة» بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها قاف : السلاح ، و«السكران» بضم الكاف على الصحيح وتخفيف الراء : جميع الخيل . وفائدة نزع ذلك منهم أن لا يبقى لهم شوكة ليأمن الناس من جهتهم ، وقوله «ونغنم ما أصبنا منكم» أي يستمر ذلك لنا غنيمة نقسمها على الفريضة الشرعية ولا نرد عليكم من ذلك شيئاً ، وقوله «وتردون علينا ما أصبتم منا» أي ما انتهبتموه من عسكر المسلمين في حالة المحاربة ، وقوله «تدون» بفتح المثناة وتخفيف الدال المضمومة : أي تحملون الينا دياتهم ، وقوله «قتلاكم في النار» أي لاديات لهم في الدنيا لأنهم ماتوا على شركهم ، فقتلوا بحق فلا دية لهم ، وقوله «وتركون» بضم أوله ، «ويتبعون أذنان الإبل» أي في رعايتها لأنهم إذا نزع من آلة الحرب رجعوا أعراجا في البوادي لا عيش لهم إلا ما يعود عليهم من منافع إبلهم ، قال ابن بطال : كانوا ارتدوا ثم تابوا ، فأوفدوا رسلاً الى أبي بكر يعتذرون اليه فأحب أبو بكر أن لا يقضى بينهم إلا بعد المشاورة في أمرهم ، فقال لهم : ارجعوا



واتبعوا أذنان الإبل في الصحارى ، انتهى . والذي يظهر أن المراد بالغاية التي أنظرهم إليها أن تظهر توبتهم وصلاحتهم بحسن إسلامهم

٧٢٢٢، ٧٢٢٣ - **باب - حدثنا محمد بن المنفى حدثنا حنظل حدثنا شعبة عن عبد الملك سمعت جابر**

**ابن سمرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : يكون اثنا عشر أميراً - فقال كلاً لم أسمعهما - فقال أبي : إنه قال كلهم من قريش .**

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر عن الكشميهني والسرخسي ، وهو كالفصل من الذي قبله ، وتعلقه به ظاهر . **قوله ( حدثنا )** في رواية كريمة « حدثني » بالافراد . **قوله ( عن عبد الملك )** في رواية سفيان بن عيينة « عند مسلم عن عبد الملك بن عمير » . **قوله ( يكون اثنا عشر أميراً )** في رواية سفيان بن عيينة المذكورة « لا يزال أمر الناس ما مضى ما وليهم اثنا عشر رجلاً » . **قوله ( فقال كلاً لم أسمعهما )** في رواية سفيان ، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت على . **قوله ( فقال أبي إنه قال كلهم من قريش )** في رواية سفيان « فسألت أبي ماذا قال رسول الله ﷺ ؟ فقال : كلهم من قريش » ووقع عند أبي داود من طريق الشعبي عن جابر ابن سمرة سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر ولفظه « لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة قال : فكبر الناس وضجوا ، فقال : كلمة خفية . فقلت لأبي : يا أبة ما قال ، فذكره ، وأصله عند مسلم دون قوله « فكبر الناس وضجوا » ووقع عند الطبراني من وجه آخر في آخره : فالتفت فإذا أنا بعمر بن الخطاب وأبي في أناس فأثبتوا إلى الحديث ، وأخرجه مسلم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة قال « دخلت مع أبي على النبي ﷺ فذكره بلفظ « ان هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة » وأخرجه من طريق سمالك بن حرب عن جابر بن سمرة بلفظ « لا يزال الاسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة » ومثله عنده من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة وزاد في رواية عنه « منيعاً » وعرف بهذه الرواية معنى قوله في رواية سفيان « ما مضى ، أي ما مضى أمر الخليفة فيه ، ومعنى قوله « عزيزاً » قويا ومنيعاً بمعناه ، ووقع في حديث أبي جحيفة عند البزار والطبراني نحو حديث جابر بن سمرة بلفظ « لا يزال أمر أمتي صالحاً » وأخرجه أبو داود من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة نحوه قال : وزاد « فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا ، ثم يكون ماذا ؟ قال : الهرج ، وأخرج البزار هذه الزيادة من وجه آخر فقال فيها « ثم رجع إلى منزله فأثبتته فقلت : ثم يكون ماذا ؟ قال الهرج » قال ابن بطال عن المهلب : لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث - يعني بشيء معين - فقوم قالوا يكونون بتوالي إمارتهم ، وقوم قالوا يكونون في زمن واحد ، كلهم يدعى الامارة . قال والذي يغلب على الظن أنه عليه الصلاة والسلام أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن ، حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً ، قال : ولو أراد غير هذا لقال يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا ، فلما أعراهم من الخبر عرفنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد انتهى ، وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة ، وقد عرفت من الروايات التي ذكرتها من عند مسلم وغيره ، أنه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم وهو كون الاسلام عزيزاً منيعاً ، وفي الرواية الأخرى صفة أخرى وهو أن كلهم يجتمع عليه الناس ، كما وقع عند أبي داود فانه أخرج هذا الحديث من طريق اسماعيل بن

أبي خالد عن أبيه عن جابر بن سمرة بلفظ : لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة بلفظ : لا تنصرهم عداوة من عاداهم ، وقد لخص القاضي عياض ذلك فقال : توجه على هذا العدد سؤالان أحدهما أنه يعارضه ظاهر قوله في حديث سفينة يعني الذي أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره : الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكاً ، لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن بن علي . والثاني أنه ولي الخلافة أكثر من هذا العدد ، قال : والجواب عن الأول أنه أراد في حديث سفينة : خلافة النبوة ، ولم يقيده في حديث جابر بن سمرة بذلك . وعن الثاني أنه لم يقل : لا يلي إلا اثنا عشر ، وإنما قال : يكون ، اثنا عشر ، وقد ولي هذا العدد ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم ، قال : وهذا إن جعل اللفظ واقفاً على كل من ولي ، وإلا فيحتمل أن يكون المراد من يستحق الخلافة من أئمة العدل ، وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ولا بد من تمام العدة قبل قيام الساعة ، وقد قيل لمنهم يكونون في زمن واحد يفرق الناس عليهم ، وقد وقع في المائة الخامسة في الأندلس وحدها ستة أنفس كلهم يتسمى بالخلافة ، ومعهم صاحب مصر والعباسية ببغداد إلى من كان يدعى الخلافة في أقطار الأرض من العلوية والخوارج ، قال ويعضد هذا التأويل قوله في حديث آخر في مسلم : ستكون خلفاء فيكثرون ، قال : ويحتمل أن يكون المراد أن يكون : اثنا عشر ، في مدة عزة الخلافة وقوة الاسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم بالخلافة ، ويؤيده قوله في بعض الطرق : كلهم تجتمع عليه الأمة ، وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس إلى أن اضطرب أمر بني أمية وقعت بينهم الفتنة زمن الوليد بن يزيد ، فالتصفت بينهم إلى أن قامت الدولة العباسية فاستأصلوا أمرهم ، وهذا العدد موجود صحيح إذا اعتبر ، قال : وقد يحتمل وجوهاً أخرى ، والله أعلم بمراد نبيه انتهى . والاحتمال الذي قبل هذا وهو اجتماع اثني عشر في عصر واحد كلهم يطلب الخلافة هو الذي اختاره المذهب كما تقدم ، وقد ذكرت وجه الرد عليه ولولم يرد إلا قوله : كلهم يجتمع عليه الناس ، فإن في وجودهم في عصر واحد يوجد عين الاقتراق ، فلا يصح أن يكون المراد ، ويؤيد ما وقع عند أبي داود ما أخرجه أحمد والبخاري من حديث ابن مسعود بسند حسن : أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة ؟ ، فقال : سألنا عنها رسول الله ﷺ فقال : اثنا عشر كعدة نقيب بني إسرائيل ، وقال ابن الجوزي : في كشف المشكل ، قد أطلقت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظاهره وسألت عنه فلم أقع على المقصود به لأن ألفاظه مختلفة ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة ، ثم وقع لي فيه شيء وجدت الخطابي بعد ذلك قد أشار إليه ، ثم وجدت كلاماً لأبي الحسين ابن المنادي وكلاماً لغيره ، فأما الوجه الأول فإنه أشار إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه وأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه . فآخبر عن الولايات الواقعة بعدهم ، فكأنه أشار بذلك إلى عدد الخلفاء من بني أمية ، وكان قوله : لا يزال الدين - أي الولاية - إلى أن يلي اثنا عشر خليفة ، ثم ينتقل إلى صفة أخرى أشد من الأولى ، وأول بني أمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار وعدتهم ثلاثة عشر ، ولا يعد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير ، لكونهم صحابة ، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته ، أو لأنه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على عبد الله بن الزبير صحت العدة ، وعند خروج الخلافة من بني أمية وقعت الفتنة العظيمة والملاحم الكثيرة حتى استقرت دولة بني العباس فتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغيراً بيناً ، قال : ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه

« تدور رحى الاسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين ، فان هلكوا فسيل من هلك ، وان يقيم لهم دينهم يقيم لهم سبعين عاما ، زاد الطبراني والخطابي فقالوا : سوى ماضى ؟ قال : نعم . قال الخطابي : رحى الاسلام ، كناية عن الحرب شبهها بالرحى التى تطحن الحب لما يكون فيها من تلف الارواح ، والمراد بالدين فى قوله « يقيم لهم دينهم » الملك ، قال فيثبه أن يكون إشارة الى مدة بنى أمية فى الملك وانتقاله عنهم الى بنى العباس ، فكان ما بين استقرار الملك لبنى أمية وظهور الوهن فيه ، نحو من سبعين سنة . قلت : لكن يعكر عليه أن من استقرار الملك لبنى أمية عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين الى أن زالت دوله بنى أمية فقتل مروان ابن محمد فى أوائل سنة اثنتين وثلاثين ومائة أزيد من تسعين سنة ، ثم نقل عن الخطيب أبى بكر البغدادي قوله « تدور رحى الاسلام » مثل يريد أن هذه المدة إذا انتهت حدث فى الاسلام أمر عظيم يخاف بسببه على أهله الهلاك يقال للأمر اذا تغير واستحال : دارت رحاه ، قال : وفى هذا إشارة الى انتقاض مدة الخلافة ، وقوله « يقيم لهم دينهم » أى ملكهم وكان من وقت اجتماع الناس على معاوية الى انتقاض ملك بنى أمية نحو من سبعين ، قال ابن الجوزى : ويؤيد هذا التأويل ما أخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه « اذا ملك اثنا عشر من بنى كعب بن لؤى كان النصف والنقاف الى يوم القيامة » انتهى ، و « النقف » ظهر لى انه بفتح النون وسكون القاف وهو كسر الهامة عن الدماغ ، والنقاف بوزن فعال منه وكنى بذلك عن القتل والقتال ، ويؤيده قوله فى بعض طرق جابر بن سمرة « ثم يكون الهرج » وأما صاحب النهاية فضبطه بالثاء المثلثة بدل النون وفسره بالجد الشديد فى الجصام ، ولم أر فى اللغة تفسيره بذلك بل معناه « الفطنة والحدق » ونحو ذلك وفى قوله « من بنى كعب ابن لؤى » إشارة الى كونهم من قريش ، لأن لؤيا هو ابن غالب بن فهر وفيهم جماع قريش ، وقد يؤخذ منه أن غيرهم يكون من غير قريش ، فتكون فيه إشارة الى القحطاني المقدم ذكره فى « كتاب الفتن » قال : وأما الوجه الثانى فقال أبو الحسين بن المنادى : فى الجزء الذى جمعه فى المهدي يحتمل فى معنى حديث « يكون اثنا عشر خليفة » أن يكون هذا بعد المهدي الذى يخرج فى آخر الزمان فقد وجدت فى « كتاب دانيال » اذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر ، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر ؛ ثم يوصى آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر ، ثم يملك بعده ولده فيتم بذلك اثنا عشر ملكا ؛ كل واحد منهم امام مهدي ، قال ابن المنادى وفى رواية أبى صالح عن ابن عباس « المهدي اسمه محمد بن عبد الله وهو رجل ربعة مشرب بحمرة يفرج الله به عن هذه الأمة كل كرب ، ويصرف بعده كل جور » ، ثم يلى الأمر بعده اثنا عشر رجلا ، ستة من ولد الحسن ، وخمسة من ولد الحسين ، وآخر من غيرهم ؛ ثم يموت فيفسد الزمان ، وعن كعب الأحبار « يكون اثنا عشر مهديا ، ثم ينزل روح الله ، فيقتل الدجال » قال : والوجه الثالث أن المراد وجود اثني عشر خليفة فى جميع مدة الاسلام الى يوم القيامة يعملون بالحق وان لم تتوالى أيامهم » ويؤيده ما أخرجه مسدد فى مسنده الكبير من طريق أبى بحر ، أن أبا الجلد حدثه « أنه لا تهلك هذه الأمة حتى يكون منها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالمهدي ودين الحق ، منهم رجلان من أهل بيت محمد ، يعيش أحدهما أربعين سنة ، والآخر ثلاثين سنة » وعلى هذا فالمراد بقوله « ثم يكون الهرج » أى الفتن المؤذنة بقيام الساعة ، من خروج الدجال ثم يأجوج ومأجوج ، الى أن تنقضى الدنيا . انتهى كلام ابن الجوزى ملخصا بزيادات يسيرة . والوجهان الأول والآخر قد اشتمل عليهما كلام القاضي عياض ،

فكانه ما وقف عليه بدليل أن في كلامه زيادة لم يشتمل عليها كلامه ، وينتظم من مجمر ما ذكره أوجه ، أرجحها الثالث من أوجه التقاضى لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة ، كلهم يجتمع عليه الناس ، وإيضاح ذلك أن المراد بالاجتماع انقيادهم لبيعته ، والذي وقع ان الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي إلى أن وقع أمر الحكمين في صفين ، فسمى معاوية يومئذ بالخلافة ، ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسنة ، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينتظم للحسين أمر بل قتل قبل ذلك ، ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف إلى أن اجتمعوا على عمه الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة : الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام ، وتحمل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز ، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين ، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام ، فولى نحو أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه ، وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك ، لأن يزيد بن الوليد الذي قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته بل ثار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان ، ولما مات يزيد ولي أخوه إبراهيم فطلبه مروان ، ثم ثار على مروان بنوا العباس إلى أن قتل ، ثم كان أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاح ، ولم تطل مدته مع كثرة من ثار عليه ، ثم ولي أخوه المنصور فطالت مدته ، لكن خرج عنهم المغرب الأقصى باستيلاء المروانيين على الأندلس ، واستمرت في أيديهم متغلبين عليها إلى أن تسبوا بالخلافة بعد ذلك . وانفرط الأمر في جميع أقطار الأرض إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في بعض البلاد ، بعد أن كانوا في أيام بني عبد الملك بن مروان يخطب للخليفة في جميع أقطار الأرض شرقا وغربا وشمالا ويمينا عما غلب عليه المسلمون ، ولا يتولى أحد في بلد من البلاد كلها الإمارة على شيء منها إلا بأمر الخليفة ، ومن نظر في أخبارهم عرف صحة ذلك فعلى هذا يكون المراد بقوله ، ثم يكون الهرج ، يعني القتل الناشئ عن الفتن وقوعا فاشيا يفشو ويستمر ويزداد على مدا الأيام ، وكذا كان والله المستعان . والوجه الذي ذكره ابن المنادى ليس بواضح ، ويعكر عليه ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصدفي عن أبيه عن جده رفعه ، سيكون من بعدى خلفاء ، ثم من بعد الخلفاء أمراء ومن بعد الأمراء ملوك ، ومن بعد الملوك جبابرة ، ثم يخرج رجل من أهل بيتي يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ثم يؤمر القططحاني فوالذي بعثني بالحق ما هو دونه ، فهذا يرد على ما نقله ابن المنادى من ، كتاب دانيال ، وأما ما ذكره عن أبي صالح فواء حدا ، وكذا عن كعب وأما محاولة ابن الجوزي الجمع بين حديث ، تدور رحى الاسلام ، وحديث الباب ظاهر التكلف ، والتفسير الذي فسره به الخطابي ، ثم الخطيب بعيد ، والذي يظهر أن المراد بقوله ، تدور رحى الاسلام ، أن تدوم على الاستقامة ، وأن ابتداء ذلك من أول البعثة النبوية فيكون انتهاء المدة بقتل عمر في ذى الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة ، فإذا انضم إلى ذلك اثنتا عشرة سنة وستة أشهر من المبعث في رمضان كانت المدة خمسا وثلاثين سنة وستة أشهر ، فيكون ذلك جميع المدة النبوية ومدة الخليفتين بعده خاصة ، ويؤيد حديث حذيفة الماضي قريبا الذي يشير إلى أن باب الأمن من الفتنة يكسر بقتل عمر ، فيفتح باب الفتن وكان الأمر على ما ذكر ، وأما قوله في بقية الحديث ، فإن يهلكوا فسيل من هلك ، وإن لم يبق لهم دينهم يقيم سبعين سنة ، فيكون المراد بذلك انقضاء أعمارهم ، وتكون المدة سبعين سنة إذا جعل ابتداءها من أول سنة ثلاثين عند انقضاء ست سنين من خلافة عثمان ، فإن ابتداء الطعن فيه إلى أن آل الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين مضت من خلافته ،

وعند انقضاء السبعين لم يبق من الصحابة أحد ، فهذا الذي يظهر لي في معنى هذا الحديث ، ولا تمرض فيه لما يتعلق باثني عشر خليفة ، وعلى تقدير ذلك فالأولى أن يحمل قوله : يكون بعدى اثنا عشر خليفة ، على حقيقة البعدية ، فان جميع من ولي الخلافة من العديق الى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفسا ، منهم اثنان لم تصح ولايتهما ولم تطل مدتهما وهما : معاوية بن يزيد ومروان بن الحكم ، والباقون اثنا عشر نفسا على الولاء كما أخبر عليه السلام ، وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة احدى ومائة ، وتغيرت الأحوال بعده ، وانقضى القرن الأول الذي هو خير القرون ، ولا يقدح في ذلك قوله : يجتمع عليهم الناس ، لانه يحمل على الأكثر الأغلب ، لان هذه الصفة لم تنفد منهم إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير مع صحة ولايتهما ، والحكم بأن من خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم . وكانت الأمور في غالب أزمئة هؤلاء الاثني عشر منتظمة وإن وجد في بعض مدتهم خلاف ذلك ، فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر والله أعلم ، وقد تكلم ابن حبان على معنى حديث : تدور رحى الاسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين . انتقال أمر الخلافة الى بني أمية ، وذلك أن قيام معاوية عن عليّ بصفين حتى وقع التحكيم هو مبدأ مشاركة بني أمية ، ثم استمر الأمر في بني أمية من يومئذ سبعين سنة ، فسكان أول ما ظهرت دعاة ابن العباس بخراسان سنة ست ومائة وساق ذلك بعبارة طويلة عليه فيها مؤاخذات كثيرة أولها : دعواه ان قسمة الحكمين كانت في أواخر سنة ست وثلاثين وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار ، فإما كانت بعد وقعة صفين بعد أشهر وكانت سنة سبع وثلاثين والذي قدمته أولى بأن يحمل الحديث عليه ، والله أعلم

## ٥٢ - باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة

وقد أخرج عمرُ أختَ أبي بكر حين ناحت

٧٢٢٤ - حدثني إسماعيلُ حدثني مالكٌ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : والذي نفسي بيده ، لقد هممتُ أن أمرَ بحطبٍ مُحْتَطَبٍ ، ثم أمرَ بالصلاة فبُؤذِنَ لها ، ثم أمرَ رجلا فيؤمُّ الناسَ ، ثم أخافُ إلى رجالٍ فأحرَقَ عليهمُ يَومَهُمْ . والذي نفسي بيده ، لو يعلمُ أحدُهم أنه يحدُّه رُكُوعُ سَمِينَا أو مَرَاتِينِ حَسَنَتَيْنِ لِشَهِدَةِ الْعِشَاءِ قال محمد بن يوسف قال بونس قال محمد بن سليمان قال أبو عبد الله . مرماة : بين ظلف الشاة من اللحم ، مثل مناة وميضاة ، الميم مخفوضة

قوله ( باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة ، وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت ) تقدمت هذه الترجمة والأثر المعلق فيها والحديث في كتاب الأشخاص ، وقال فيه : المعاصي ، بدل : أهل الريب ، وساق الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة وتقدم شرحه مستوفى في أوائل باب : صلاة الجماعة ، وقوله في

آخر الباب قال محمد بن يوسف . قال يونس ، قال محمد بن سليمان ، قال أبو عبد الله « مرماة ما بين ظلف الشاة من اللحم ، مثل منساة وميضاة الميم مخفوضة وقد تقدم شرح « المرماة » هناك ومحمد بن يوسف هذا هو الفربري راوى « الصحيح » عن البخارى ، ويونس هو ابن (١) ومحمد بن سليمان هو أبو أحمد الفارسى راوى « التاريخ الكبير » عن البخارى ، وقد نزل الفربري في هذا التفسير درجتين ، فانه أدخل بينه وبين شيخه البخارى رجلين ، أحدهما عن الآخر وثبت هذا التفسير في رواية أبي ذر عن المستمل وحده وقوله « مثل منساة وميضاة » أما منساة بالوزن الذى ذكره بغير همز فهي قراءة أبي عمرو ونافع في قوله تعالى ﴿ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ ، وقال الشاعر :

إذا دببت على المنساة من هرم فقد تباعد عنك اللهور والغزل

أنشده أبو عبيدة ثم قال : وبمضهم يهزها فيقول : منسأته . قلت : وهى قراءة الباقيين بهمزة مفتوحة إلا ابن ذكوان فسكن الهمزة ، وفيها قرأت آخر في الشراذ ، والمنساة : اسم آله من أنسا الشئ . إذا أخره ، وقوله الميم مخفوضة أى في كل من المنساة والبيضاة . وفي « الميضاة » اللغات المذكورة

٥٣ - باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه

٧٢٢٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مالك أن عبد الله بن كعب بن مالك - وكان قائد كعب من بني حنظل - قال « سمعت كعب بن مالك قال لما تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك - فذكر حديثه - ونهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا ، فلم نأكل على ذلك خمسين ليلة ، وأذن رسول الله ﷺ بتوبة الله علينا »

قوله ( باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه ، في رواية أبي أحمد الجرجاني « المحبوس » بدل المجرمين ، وكذا ذكر ابن التين والاسماعيلي وهو أوجه لأن المحبوس قد لا يتحقق عصيانه والأول يكون من عظم العام على الخاص ، وهو المطابق لحديث الباب ظاهرا وذكر فيه طرفا من حديث كعب بن مالك في قصة تخلفه عن تبوك وتوبته وقد تقدم شرحها مستوفى في أواخر « كتاب المغازي » بحمد الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

م - ٢٨ ج ١٣ • فتح الباری

وَقَالَ: لَوْ كَانَ هُنْدَى أَحَدُ ذَهَبٍ لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا يَأْنِي عَلَى ثَلَاثٍ وَهِنْدَى مِنْهُ دِينَارٌ، لَيْسَ شَيْءٌ أَرْصَدُهُ فِي دِينَارٍ عَلَى أَحَدٍ مِنْ يَتْبَعِهِ ۝

قوله (باب تمنى الخير) هذه الترجمة أعم من التي قبلها لأن تمنى الشهادة في سبيل الله تعالى من جملة الخير، وأشار بذلك إلى أن التني المطبوب لا ينحصر في طلب الشهادة وقوله «وقول النبي ﷺ لو كان لي أحد ذهباً» أسنده في الباب بلفظ «لو كان عندي» واللفظ المطبوع وصله في الرقاق بلفظ «لو كان لي مثل أحد ذهباً» وقوله في الموصول «وعندي منه دينار ليس شيء أَرْصَدُهُ فِي دِينَارٍ عَلَى أَحَدٍ مِنْ يَتْبَعِهِ» وكذا وقع، وذكر الصغاني أن الصواب «ليس شيئاً» بالنصب وقال عياض: في هذا إتيان نظر، والصواب تقديم «أجد من يقبله» وتأخير «ليس» وما بعدها، وقد اعترض الاسماعيلي فقال هذا لا يشبه التني، وغفل عن قوله في سياق رواية همام عن أبي هريرة «لأحببت» فانها بمعنى وددت، وقد جرت عادة البخاري أن يترجم ببعض ما ورد من طرق بعض الحديث المذكور، وتقدم شرح الحديث ممتوفى في كتاب الرقاق، وتقدم كلام ابن مالك في ذلك هناك

### ٣ - باب قول النبي ﷺ «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ»

٧٢٢٩ - حَرْشَانُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا أَهْبْتُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ «أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ الْهَدْيَ وَلَحَلَّتْ مَعَ النَّاسِ حِينَ حَلُّوْا»

٧٢٣٠ - حَرْشَانُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرِو حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا بَدَأَ بِالْحَجِّ وَقَدِمْنَا مَكَّةَ لِأَرْبَعِ خَوَانٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَطُوفَ بِالْبَيْتِ

وَبِالضُّفَى وَالْمُرْوَةِ وَأَنْ نَجْمِلَهَا عِمْرَةً، وَلَنَحْلُ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ مَعِ أَحَدٍ مَنَا هَدْيٌ فَغَدَرَ الَّذِي

بِالضُّفَى وَطَلَحَهُ. وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ مَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ: أَهَلَّتْ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: أَنْتَ طَلَعْتَ إِلَى

رَمِيٍّ وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقَطُرُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ؛ وَلَوْلَا

أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَحَلَّتْ. قَالَ وَلَقِيَهُ سَرَّاقَةٌ وَهُوَ يَرِي سَجْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا هَذِهِ خَاصَةٌ؟ قَالَ:

لَا، بَلْ لِأَبَدٍ. قَالَ وَكَانَتْ عَائِشَةُ قَدِمَتْ مَعَهُ مَكَّةَ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْسُكَ لِلنَّاسِ كُلِّهَا

غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا تَطُوفُ وَلَا تَهْلِي حَتَّى تَطْهَرَا، فَلَمَّا نَزَلُوا الْبَطْحَاءَ قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ طَلَعْتَ بِحُجَّةٍ

وَعِمْرَةٍ وَأَنْتَ طَلَعْتَ بِحُجَّةٍ؟ قَالَ نَمَّ أَمْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ لِلصَّدِيقِ أَنْ يَنْطَاقَ مَعَهَا إِلَى الْقَتَنِيمِ فَاعْتَمَرَتْ عِمْرَةً

فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَجِّ ۝

قوله (باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت) ذكر فيه حديث عائشة بلفظه وبعده «ما سقت

الهدى» وقد مضى من وجه آخر أم من هذا في كتاب الحج، ثم ذكر بعده حديث جابر وفيه «إني لو استقبلت



من أمرى ما استدبرت ، ما أهديت ، وحبيب في السند هو ابن أبي قريبة واسمه زيد وقيل غير ذلك وهو المعروف بالعلم ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج ، وقد وقع فيه دلو ، مجردة عن النبي ومدة بالني حيث جاء فيه دلو أن استقبلت ، وقال بعده دلولاً أن من الهدى لآحلات ، وسيأتى ما قبل فيهما بعد أربعة أبواب

#### ٤ - باب قوله ﷺ « ليت كذا وكذا »

٧٢٣١ - **عز** خالد بن محمد حدثنا سليمان بن بلال حدثني يحيى بن سعيد سمعتُ عبد الله بن عامر

ابن ربيعة قال : قالت عائشة : أرق النبي ﷺ ذات ليلة قال : ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرمني الليلة ، إذ سمعنا صوت السلاح ، قال : من هذا ؟ قال سعدٌ يا رسول الله جئتُ أحرثُك ، فنام النبي ﷺ حتى سبنا فخطبه . قال أبو عبد الله : « وقالت عائشة قال بلال :

الآيت شعري هل أبيتن ليلةً بوادٍ وحولي إذخرت وجليلُ

فأخبرت النبي ﷺ ،

قوله ( باب قول النبي ﷺ ليت كذا وكذا ) ليت حرف من حروف التخي يتعلق بالمستحيل غالباً وبالممكن قليلاً ، ومنه حديث الباب فإن كلا من الحراسة والمبيت بالمكان الذي تمناه قد وجد . قوله ( أرق ) بفتح أوله وكسر الراء أى دهر ، وزنه ومعناه وقد تقدم بيانه في باب الحراسة في الغزو مع شرحه ، وقوله د من هذا ؟ قيل سعد ، في رواية الكشميني « قال سعد ، وهو أولى فقد تقدم في الجهاد بلافظ » فقال أنا سعد بن أبي وقاص ، ويستفاد منه تعيينه . تنبيه : ذكرت في باب الحراسة ، من كتاب الجهاد ، ما أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن شقيق و عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ يحرس حتى نزلت : والله يعصمك من الناس ، وهو يقتضى أنه لم يحرس بعد ذلك بناء على سبق نزول الآية لكن ورد في عدة أخبار أنه حرس في بدر وفي أحد وفي الخندق وفي رجوعه من خيبر وفي وادى القرى وفي عمرة القنينة وفي حنين ، فكان الآية نزلت متراخية عن وقعة حنين ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير من حديث أبي سعيد ، كان العباس فيمن يحرس النبي ﷺ فلما نزلت هذه الآية ترك ، والعباس إنما لازمه بعد فتح مكة ، فيحمل على أنها نزلت بعد حنين ، وحديث حراسته ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث سهل بن الحنفلية أن أنس بن أبي مرثد حرس النبي ﷺ تلك الليلة وتبع بعضهم أسماء من حرس النبي ﷺ فجمع منهم سعد بن معاذ ومحمد بن مسلمة والزبير وأبو أيوب وذكوان بن عبد القيس والأدراع السلمي وابن الأدراع واسمه محجن ويقال سلمة وعباد بن بشر والعباس وأبو ربحانة وليس كل واحد من هؤلاء في الوقائع التي تقدم ذكرها حرس النبي ﷺ وحده . بل ذكر في مطلق الحرس فامكن أن يكون خاصاً به كأبي أيوب حين بنائه بصفية بعد الرجوع من خيبر وأمكن أن يكون حرس أهل تلك الغزوة كأنس بن أبي مرثد ، والعلـم عند الله تعالى . قوله ( وقالت عائشة قال بلال : ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ، الخ ) هذا حديث آخر تقدم موصولاً بتأمله في مقدم النبي ﷺ من كتاب الهجرة ، وموضع الدلالة منه قولها فأخبرت النبي ﷺ ولذلك اقتصر من الحديث عليها والذي في الرواية الموصولة قالت عائشة : لجئت النبي ﷺ فأخبرته

### ٥ - باب تمنى القرآن والعلم

٧٢٣٢ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن الأعشى عن أبي صالح « من أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا تحسد إلا في اثنين : رجل آتاه الله القرآن ، فهو يتلوه آناء الليل والنهار يقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لعلت كما يفعل . ورجل آتاه الله مالا ينفقه في حقه فيقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لعلت كما يفعل » . **حدثنا** قتيبة **حدثنا** جرير بهذا

**قوله** ( باب تمنى القرآن والعلم ) ذكر فيه حديث أبي هريرة لا تحسد إلا في اثنين ، وهو ظاهر في تمنى القرآن وأضاف العلم اليه بطريق اللاحق به في الحكم ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأعشى وتقدم شرحه مستوفى في « كتاب العلم » ، وقوله هذا فهو يتلوه آناء الليل ، وقع في رواية الكشميني « من آناء الليل ، بزيادة » من ، **قوله** ( يقول لو أوتيت ) كذا فيه بحذف القائل وظاهره أنه الذي أوتي القرآن وليس كذلك بل هو السامع وأفصح به في الرواية التي في فضائل القرآن ، وانظروا ، فمعها جار له فقال : ليتني أوتيت الخ ، ولفظ هذه الرواية أدخل في التمني لكنه جرى على عادته في الإشارة

٦ - **باب ما يكره من التمني** ( ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسألوا الله من فضله ، إن الله كان بكل شيء عليما )

٧٢٣٣ - **حدثنا** الحسن بن الربيع **حدثنا** أبو الأحوص عن عاصم عن أنس قال « قال أنس رضي الله عنه . لولا أني سمعت النبي ﷺ يقول لا تمنوا الموت لتبليت »

٧٢٣٤ - **حدثنا** محمد **حدثنا** عبدة عن ابن أبي خالصة عن فيس قال « أنينا خباب بن الارت نموده وقد اكتبوا سبما فقال . لولا أن رسول الله ﷺ سها أن ندعوا بالموت لدهوت به »

٧٢٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي عبيد - اسمه سعد بن عبيد مولى عبد الرحمن بن أزهر - أن رسول الله ﷺ قال « لا تمنى أحدكم الموت إما محسناً فله زيادة ، وإما مسئراً فله استعفاء »

**قوله** ( باب ما يكره من التمني ) قال ابن عطية : يجوز تمنى ما لا يتعلق بالغير أي ما يباح وعلى هذا فالتمنى عن التمني مخصوص بما يكون داعية إلى الحسد والتباغض وعلى هذا يحمل قول الشافعي « لولا أنا نأثم بالتمني لتمنينا أن يكون كذا » ولم يرد أن كل التمني يحصل به الإثم . **قوله** ( ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض - إلى قوله - إن الله كان بكل شيء عليما ) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة الآية كلها ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث كلها في الزجر عن تمنى الموت . وفي مناسبتها الآية غموض ، إلا إن كان أراد أن المسكروه من التمني هو جنس ما دلت عليه الآية وما دل

عليه الحديث ، وحاصل ما في الآية الزجر عن الحسد ، وحاصل ما في الحديث الحث على الصبر ، لأن تمنى الموت غالباً ينشأ عن وقوع أمر يختار الذي يقع به الموت على الحياة ، فإذا نهى عن تمنى الموت كأن أمر بالصبر على ما نزل به ، ويجمع الحديث والآية الحث على الرضا بالقضاء والتسليم لأمر الله تعالى . ووقع في حديث أنس من طريق ثابت عنه في « باب تمنى المريض الموت من كتاب المرضى » بعد النهي عن تمنى الموت ؛ فإن كان لابد فاعلاً فليقل . اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، الحديث ولا يرد على ذلك مشروعية الدعاء بالعافية مثلاً ، لأن الدعاء بتحصيل الأمور الأخروية يتضمن الإيمان بالغيب مع ما فيه من إظهار الافتقار إلى الله تعالى والتذلل له والاحتياج والمسكنة بين يديه ، والدعاء بتحصيل الأمور الدنيوية لاحتياج الداعي إليها فقد تكون قدرت له أن دعا بها فكل من الأسباب والمسببات مقدر ، وهذا كله بخلاف الدعاء بالموت فليست فيه مصلحة ظاهرة بل فيه مفسدة . وهي طلب إزالة نعمة الحياة وما يترتب عليها من الفوائد ، لا سيما لمن يكون مؤمناً ، فإن استمرار الإيمان من أفضل الأعمال ، والله أعلم . وقوله في الحديث الأول « عاصم » هو ابن سليمان المعروف بالأحول وقد سمع من أنس ، وربما أدخل بينهما واسطة كهذا ، ووقع عند مسلم في هذا الحديث من رواية عبد الواحد بن زياد عن عاصم عن النضر بن أنس قال قال أنس ، وأنس يومئذ حي ، فذكره . وقوله « لا تمتنوا » بفتح أوله وثانيه وثالثه مشدداً وهي على حذف إحدى النامين ، وثبتت في رواية الكشميني « لا تمتنوا » وزاد في رواية ثابت المذكورة عن أنس « لا يمتن أحدكم الموت لضر نزل به » الحديث . وقد مضى الكلام عليه في « كتاب المرضى » وأورد نحوه من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس في « كتاب الدعوات » و « محمد » في الحديث الثاني هو ابن سلام و « عبدة » هو ابن سليمان و « ابن أبي خالد » هو اسماعيل و « قيس » هو ابن أبي حازم ، والسند كله كوفيون إلا شيخ البخاري وقد مضى الكلام عليه في « كتاب المرضى » وقوله في الرواية الثالثة عن الزهري كذا لهشام بن يوسف عن معمر ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة أخرجه مسلم والطريقان محفوظان لمعمر ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وتابعه فيه عن الزهري ، شعيب وابن أبي حفصة ويونس بن يزيد ، وقوله « عن أبي عبيد » هو سعد بن عبيد مولى ابن أزهري وقد أخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال : عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة . **الحسن** قال النسائي أن الأول هو الصواب ، **قوله** ( لا يمتن ) كذا للأكثر بلفظ النفي ، والمراد به النهي أو هو للنهي وأشبهت الفتحة ، ووقع في رواية الكشميني « لا يمتن » بزيادة نون التأكيد ، ووقع في رواية همام المشار إليها لا يمتن أحدكم الموت ، ولا يدع به قبل أن يأتيه ، فجمع في النهي عن ذلك بين القصد والنطق ، وفي قوله « قبل أن يأتيه » إشارة إلى الزجر عن كراهيته إذا حضر لئلا يدخل فيمن كره لقاء الله تعالى ، وإلى ذلك الإشارة بقوله **عليه** عند حضور أجله « اللهم ألحقني بالرفيق الأعلى » وكلامه **عليه** بعد ما خير بين البقاء في الدنيا والموت فاختر ما عند الله ، وقد خطب بذلك وفهمه عنه أبو بكر الصديق كما تقدم بيانه في المناقب ، وحكمة النهي عن ذلك أن في طلب الموت قبل حلوله نوع اعتراض ومراعاة للقدر وإن كانت الآجال لا تريد ولا تنقص ، فإن تمنى الموت لا يؤثر في زيادتها ولا نقصها ، ولسكنه أمر قد غيب عنه ، وقد تقدم في « كتاب الفتن » ما يدل على ذم ذلك في حديث أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل يقول يا ليتني مكانه » وليس به الدين إلا البلاء « وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في ، باب

تمنى المريض الموت من كتاب المرضى، قال النووي في الحديث التصريح بكراهة تمنى الموت لضر نزل به من فاقة أو محنة بعدو ونحوه من مشاق الدنيا، فإما إذا خاف ضررا أو فتنة في دينه فلا كراهة فيه لمفهوم هذا الحديث، وقد فعله خلائق من السلف لذلك وفيه أن من خالف فلم يصبر على الضر وتمنى الموت لضر نزل به فليقتل الدعاء المذكور. قلت: ظاهر الحديث المنع مطلقا والاقتصار على الدعاء مطلقا، لكن الذي قاله الشيخ لا بأس به لمن وقع منه التمني ليكون عونا له على ترك التمني. قوله (إما محسنا فلعله يزداد وإما مسيئا فلعله يستعقب) كذا لهم بالنصب فيهما وهو على تقدير عامل نصب نحو يكون، ووقع في رواية أحمد عن عبد الرزاق بالرفع فيهما، وكذا في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة وهي واضحة، وقوله «يستعقب» أي يسترضى الله بالاقلاع والاستغفار والاستعتاب طلب الإعتاب والهمزة للإزالة أي يطلب إزالة العتاب، عاتبه: لامه، وأعتبه: أزال عتابه: قال الكرماني وهو بما جاء على غير القياس إذ الاستفعال إنما ينبغي من الثلاثي لا من المزيد فيه انتهى، وظاهر الحديث انحصار حال المكلف في هاتين الحالتين، وبقي قسم ثالث وهو أن يكون خطأ فيستمر على ذلك أو يزيد إحسانا أو يزيد إساءة أو يكون محسنا فيقتل مسيئا أو يسكون مسيئا فيزداد إساءة، والجواب أن ذلك خرج مخرج الغالب لأن غالب حال المؤمنين ذلك، ولا سيما والمخاطب بذلك شفاها الصحابة، وقد تقدم بيان ذلك مبسوطا مع شرحه هناك، وقد سطر لي في معنى الحديث أن فيه إشارة إلى تنبيه المحسن بإحسانه وتحذير المسيء من إساءته، فكأنه يقول: من كان محسنا فليترك تمنى الموت وليستمر على إحسانه والازدياد منه، ومن كان مسيئا فليترك تمنى الموت وليقطع عن الإساءة لئلا يموت على إساءته فيكون على خطر، وأما من عدا ذلك ممن تضمنه التقسيم فيؤخذ حكمه من هاتين الحالتين إذ لا انفكاك عن أحدهما والله أعلم. تنبيه: أورد البخاري في «كتاب الأدب» في هذه الترجمة حديث أبي هريرة رفعه «إذا تمنى أحدكم فلا ينظر ما يتمنى فانه لا يدري ما يعطى وهو عنده» من رواية عمر بن أبي سلة عن أبي هريرة عن أبي هريرة وليس على شرطه فلم يعرج عليه في الصحيح

#### ٧ - باب قول الرجل «لولا الله ما اهتدينا»

٧٢٣٦ - حدثنا عبد الله بن أبي عيسى عن شعبة عن حدثنا أبو إسحاق عن البراء بن عازب قال: كان النبي ﷺ ينقل معنا القراب يوم الأحزاب، ولقد رأيته وأرى القراب بياضا بطنا - يقول: لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلحنا، فأنزلن مكينة علينا، إن الألى - وربما قال: إن الملا - قد بقوا علينا، إذا أرادوا فتنة أبينا أبيتنا برفع بها صوته»

قوله (باب قول الرجل) كذا الأكثر وللمستمل والسرخسي «قول النبي ﷺ» . قوله (لولا أنت ما اهتدينا) إشارة إلى رواية مختصرة أوردها في «باب حفر الخندق» في أوائل الجهاد من وجه آخر عن شعبة بلفظ كان النبي ﷺ ينقل ويقول «لولا أنت ما اهتدينا» وأورده في «غزوة الخندق» من وجه آخر عن شعبة أتم سياقا وقوله هنا «لولا أنت ما اهتدينا» وفي بعضها «لولا الله» هكذا وقع بخذف بعض الجزء الأول ويسمى «الحرم» بالخاء المعجمة والراء الساكنة، وتقدم في «غزوة الخندق» من وجه آخر عن شعبة بلفظ «والله لولا الله ما اهتدينا»

وهو موافق للفظ الترجمة ؛ ومن وجه آخر عن أبي اسحق د اللهم لولا أنت ما اهتدينا ، وفي أول هذا الجزء زيادة سبب خفيف وهو د الحزم ، بالزاي ، وتقدمت الإشارة الى هذا في د كتاب الأدب ، والرواية الوسطى سالمة من الحزم والحزم معا . وقوله هنا د ان الآلى ، وربما قال د ان الملاق قد بغوا علينا ، تقدم في غزوة الخندق د ان الآلى قد بغوا علينا ، ولم يتردد د الآلى ، بهمزة مضمومة غير ممدودة واللام بعدها مفتوحة وهى بمعنى د الذين ، وانما يترن بلفظ الذين فكان أحد الرواة ذكرها بالمعنى ، ومضى في الجهاد من وجه آخر عن أبي اسحق بلفظ إن العدا ، وهو غير موزون أيضاً ولو كان الاعادى ، لا ترن ، وعند النسائي من وجه آخر عن سلمة بن الأكوع د والمشركون قد بغوا علينا ، وهذا موزون ، ذكره في رجز عامر بن الأكوع ، وتقدم شرحه مستوفى في د غزوة خيبر . قوله ( قبل ذلك ولقد رأيته وارى التراب ) بسكون الالف وفتح الراء بلفظ الفعل الماضى من الموارد ، أى د غطى ، وزنه ومعناه كذا للجميع إلا للكشميين فوقه في روايته د وان التراب لموار . قوله ( يياض بطنه ) كذا للجميع إلا للكشميين فقال د يياض ابطينه ، تنسية الإبط ووقع في الرواية التى في المغازى حتى د اغبر بطنه ، وفي الرواية الأخرى د رأيته ينقل من تراب الخندق ، حتى وارى عنى التراب جلدة بطنه ، فسمعتة يرتجز بكلمات ابن رواحة ، يعنى عبد الله الشاعر الانصارى الصحابى المشهور ، وقد تقدم في د غزوة خيبر أنه من شعر عامر بن الأكوع ، وذكرت وجه الجمع بينهما هناك وما فى الآيات المذكورة من زحاف وتوجيه . وتقدم ما يتعلق بحكم الشعر انشاداً وانشاء فى حق النبي ﷺ وفى حق من دونه فى أواخر د كتاب الأدب ، بحمد الله تعالى ، قال ابن بطلال د لولا ، عند العرب يمنع بها الشيء لوجود غيره تقول د لولا زيد ما صرت اليك ، أى كان مصيرى اليك من أجل زيد وكذلك د لولا الله ما اهتدينا ، أى كانت هدايتنا من قبل الله تعالى وقال الراغب لوقوع غيره ، ويلزم خبره الحذف ويستغنى بجوابه عن الخبر د قال ، وتجي . بمعنى د هلا ، نحو د لولا أرسلت الينا رسولا ، ومثله د لوما ، بالميم بدل اللام وقال ابن هشام د لولا ، تجي . على ثلاثة أوجه ، أحدها : أن تدخل على جملة لتربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو د لولا زيد لا كرهناك ، أى لولا وجوده ، وأما حديث د لولا أن أشق ، فالتقدير د لولا مخافة أن أشق ، لأمرت أمر ايجاب وإلا لا ، كس معناها ، اذ الممتنع المشقة ؛ والموجود الامر . والوجه الثانى : انها تجي . للحض ، وهو طلب بحث وازعاج د للعرض ، وهو طلب بلين وأدب ، فتختص بالمضارع نحو ( لولا تستغفرون الله ) والوجه الثالث : انها تجي . للتوبيخ والتندم ، فتختص بالماضى نحو ( لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء ) أى د هلا ، انتهى ، وذكر أبو عبيد الهروى فى الغريبين أنها تجي . بمعنى د لم لا ، وجعل منه قوله تعالى ( فلولا كانت قرية آمنت ) والجمهور انها من القسم الثالث وموقع الحديث من الترجمة أن هذه الصيغة إذا علق بها القول الحق ، لا يمنع بخلاف ما لو علق بها ما ليس بحق ، كن يفعل شيئاً فيقع فى محذور فيقول : لولا فعلت كذا ما كان كذا ، فلو حقق لعلم أن الذى قدره الله لابد من وقوعه ، سواء فعل أم ترك فقولها واعتقاد معناها يقضى الى التكذيب بالقدر

## ٨ - باب كراهية معنى لفة العدر . ورواه الأئمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٧٢٣٧ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن موسى بن عقبة عن سالم

أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ هَبْدٍ اللَّهُ وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ قَالَ « كَتَبَ إِلَيْهِ هَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى فَقَرَأَتْهُ قَاذًا فِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ »

قَوْلُهُ ( باب كراهية تمنى لقاء العدو ) تقدم في آواخر الجهاد ، باب لا تتمنوا لقاء العدو ، وتقدم هناك توجيهه مع جواز تمنى الشهادة ، وطريق الجمع بينهما لأن ظاهرهما التعارض ، لأن تمنى الشهادة محبوب ، فكيف ينهى عن تمنى لقاء العدو وهو يفضى إلى المحبوب ؟ وحاصل الجواب أن حصول الشهادة أخص من اللقاء لِمَا كَانَ تَحْصِيلُ الشَّهَادَةِ مَعَ نَصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَدَوَامِ عِزِّهِ بِكُسْرَةِ الْكُفَّارِ ، وَاللِّقَاءُ قَدْ يَفْضِي إِلَى عَكْسِ ذَلِكَ فَهِيَ عَنْ تَمَنِّيهِ وَلَا يَنَاقِي ذَلِكَ تَمَنِّيَ الشَّهَادَةِ ، أَوْ لَعَلَّ الْكَرَاهِيَةَ مَخْتَصَّةٌ بِمَنْ يَثِقُ بِقُوَّتِهِ وَيَعْجَبُ بِنَفْسِهِ وَغَوَّ ذَلِكَ . قَوْلُهُ ( ورواه الأعرج عن أبي هريرة ) علقه في الجهاد لأبي عامر وهو العقدي عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج ، وقد ذكرت هناك من وصله ثم ذكرت حديث عبد الله بن أبي أوفى موصولا مختصراً ، وتقدم هناك موصولا تاماً في « كتاب الجهاد » .

#### ٩ - باب ما يجوز من اللغو ، وقوله تعالى ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾

٧٢٣٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَبْدٍ اللَّهُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّهْدَانِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَمْرِو قَالَ « ذَكَرَ ابْنُ

عَبَّاسٍ الْمُنَافِقِينَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ : أُمِّي لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَمْرًا مِنْ غَيْرِ بَيْتِهِ ؟ قَالَ : لَا ، تِلْكَ أَمْرَةٌ أَهْلَتْ »

٧٢٣٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَبْدٍ اللَّهُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو حَدَّثَنَا عَطَاءُ قَالَ « أُنْتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ ، فَخَرَجَ عَمْرُ

فَقَالَ : لِلصَّلَاةِ بِرَسُولِ اللَّهِ ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالْهَبْيَانِ ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقَطُرُ يَقُولُ : لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي - أَوْ عَلَى النَّاسِ . وَقَالَ سَفْيَانُ أَيْضًا : عَلَى أُمِّي - لِأَمْرِهِمْ بِالصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ » . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الصَّلَاةَ ، فَجَاءَ عَمْرُ فَقَالَ : بِرَسُولِ اللَّهِ رَقَدَ النِّسَاءُ وَالْوَلَدَانِ ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَمْسَحُ الْمَاءَ مِنْ رَشْقِهِ يَقُولُ : إِنَّهُ الْوَقْتُ ، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي ... » . وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا عَطَاءُ لَيْسَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ أَمَّا عَمْرُو فَقَالَ « رَأْسُهُ يَقَطُرُ » . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ « يَمْسَحُ الْمَاءَ مِنْ رَشْقِهِ » . وَقَالَ عَمْرُو « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي » . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ « إِنَّهُ الْوَقْتُ ، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي » . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرُو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

٧٢٤٠ - حَدَّثَنَا بِحْبُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا الْبَيْتُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ هَبْدِ الرَّحَنِ « سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي لِأَمْرِهِمْ بِالصَّوَاكِ »

٧٢٤١ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا هَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال : واصل النبي ﷺ آخر الشهر وواصل أناس من الناس ، فبلغ النبي ﷺ فقال : لو مدني الشهر لواصلت وصالاً يدع المتصدقون تعمقهم ، إني لست مثلكم ، إني أظن يطعمني ربي ويسقيني . تابعه سليمان بن النخعة  
عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ

٧٢٤٢ - **حدثنا** أبو ليلى أخبرنا شعيب عن الزهري . ح . وقال القتيبي حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن أبا هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، قالوا فأنك تواصل ، قال : أيكم مثلي ؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني . فلما أبا أن ينتموا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر تر دتكم . كالمسكل لم ،

٧٢٤٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا أبو الأخوص حدثنا أمثث عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت : سألت النبي ﷺ عن الجدر أمن البيت هو ؟ قال : نعم . قلت : فما بالهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال : إن قومك قصرت بهم البقرة . قالت : فما شأن بابي صرفتم ؟ قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمتنعوا من شاءوا ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدنل الجدر في البيت وأن ألق بابي في الأرض .

٧٢٤٤ - **حدثنا** أبو ليلى أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ، ولو سلك الناس وادياً وسلك الأنصار وادياً - أو شعباً - أسلك وادياً الأنصار ، أو شعباً الأنصار .

٧٢٤٥ - **حدثنا** موسى حدثنا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباد بن ثمير عن عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ قال : لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ، ولو سلك الناس وادياً أو شعباً أسلك وادياً الأنصار وشعباً تابعه أبو القتياب عن أنس عن النبي ﷺ في الشعب

قوله ( باب ما يجوز من اللغو ) قال القاضي عياض يريد ما يجوز من قول الراضى بقضاء الله لو كان كذا لكان كذا ، فادخل على « لو » الألف واللام التي للعهد وذلك غير جائز عند أهل العربية ، لأن لو حرف وهما لا يدخلان على الحروف ، وكذا وقع عند بعض رواة مسلم « إياك واللغو فان اللغو من الشيطان » والمحفوظ « إياك ولو فان لو » بغير ألف ولا م فيهما ، قل : ووقع لبعض الشعراء تشديد واو « لو » وذلك لضرورة الشعر انتهى . وقال صاحب المطالع : لما أقامها مقام الاسم صرفها فصارت عنده كالندم والتنى ، وقال صاحب النهاية : الأصل لو ساكنة الواو ، وهي حرف من حروف المعاني ، يمتنع بها الشيء لامتناع غيره غالباً ، فلما سمي بها زيد فيها فلما أراد إعرابها أتى فيها

بالتعريف ليكون علامة لذلك ، ومن ثم شدد الواو وقد سمع بالتشديد منونا قال الشاعر :

ألام على لو ولو كنت عالما بأدبار لو لم تفتنى أوامله

وقال آخر : ليت شعري وأين منى ليت ان ليثا وان لوا عشاء

وقال آخر : حاولت لوا فقلت لها ان لوا ذاك أعيانا

وقال ابن مالك اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه ، جاز أن يحكى وجاز أن يعرب بما يقتضيه العامل ، وان كانت على حرفين ثانيهما حرف لين وجعلت اسما ضعف ثانيهما ، فن ثم قيل في « لولو » وفي « في » ، وقال ابن مالك : أيضا الاداة التي حكم لها بالاسمية في هذا الاستعمال إن أولت بكلمة ، منع صرفها إلا إن كانت ثلاثية ساكنة الوسط فيجوز صرفها وان أولت بلفظ ، صرفت قولاً واحداً . قلت : ووقع في بعض النسخ المعتمدة من رواية أبي زر عن مشايخه ما يجوز من أن لو لجعل أصلاً « أن لو » بهزة مفتوحة بعدها نون ساكنة ثم حرف لو فادغمت النون في اللام وسهلت همزة أن فصارت تشبه أداة التعريف . وذكر الكرماني أن في بعض النسخ ما يجوز من لو بغير ألف ولام ولا تشديد على الأصل ، والتقدير ما يجوز من قول « لو ثم رأيت » ، في شرح ابن التين ، كذلك فاعله من اصلاح بعض الرواة لكونه لم يعرف وجهه ، وإلا فالنسخ المعتمدة من الصحيح وشروحه متواردة على الأول ، وقال السبكي السكبر « لو » انما لا تدخلها الألف ولا اللام اذا بقيت على الحرفية ، أما اذا سمى بها فهي من جملة الحروف التي سمعت التسمية بها من حروف الهجاء وحروف المعاني ومن شواهد قوله :

وقدما أهلكته لو كثيراً وقبل اليوم عاجلها قدار

فأضاف إليها واوا أخرى وأدغمها وجعلها فاعلاً ، وحكى سيدييه أن بعض العرب يهز لو أى سواء كانت باقية على حرفيتها أو سمى بها ، وأما حديث « إياك ولو فان لو تفتح عمل الشيطان » فلا يلزم من جعلها اسم « ان » ، أن تكون خرجت عن الحرفية بل هو اخبار لفظي يقع في الاسم والفعل والحرف ؛ كقولهم حرف عن ثنائي ، وحرف الى ثلاثي هو اخبار عن اللفظ على سبيل الحكاية ، وأما اذا أضيف إليها الألف واللام فانها تصير اسماً أو تكون اخباراً عن المعنى المسمى بذلك اللفظ . قال ابن بطال « لو » تدل عند العرب على امتناع الشيء لامتناع غيره تقول « لو جاءني زيد لأكرمتك » معناه اني امتنعت من اكرامك لامتناع بحبي زيد ، وعلى هذا جرى أكثر المتقدمين . وقال سيدييه « لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، أى يقتضى فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره فلم يقع وانما عبر بقوله : لما كان سيقع دون قوله : لما لم يقع مع أنه أخصر ، لأن « كان » للماضي و « لو » للامتناع و « لما » للوجوب و « السين » للتوقع ، وقال بعضهم : هي لمجرد الربط في الماضي مثل « إن » في المستقبل وقد تجيء بمعنى ان الشرطية نحو « ولأمة مؤمنة خير من مشركه ولو أعجبتمكم » أى « وان أعجبتمكم » وترد للتقليل ، نحو « التمس ولو خاتماً من حديد » ، قاله صاحب المطالع وتبعه ابن هشام الخضرأوى ، ومثل « فانتقوا النار ولو بشق تمرة » وتبعه ابن السمعاني في القواطع ، ومثل بقوله « ولو بظائف محرق » وهو أبلغ في التقليل ، وترد للعرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » وللحض نحو « لو فعلت كذا » بمعنى افعل ، والأول طلب بأدب ولين ، والثاني طلب



بقوة وشدة ، وذكر ابن التين عن الداودي أنها تأتي بمعنى « هاجم » ومثل بقوله ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجرا ﴾ وتعقب بأنه تفسير معنى لأن اللفظ لا يساعده ، وتأتي بمعنى « التنى » نحو ﴿ فلو أن لنا كرة ﴾ أى فليت لنا ، ولهذا نصب فتسكون فى جوابها كما انتصب فأفوز فى جواب ليت ، واختلفوا هل هى الامتناعية أشربت معنى التنى أو المصدرية أو قسم برأسه ، رجح الأخير ابن مالك ولا يعكر عليه ورودها مع فعل التنى ، لأن محل مجيئها للتنى أن لا يصحبها فعل التنى ، قال القاضى شهاب الدين الحنوفى لو الشرطية لتعلق الثانى بالاول فى الماضى ، فتدل على انتفاء الاول اذ لو كان ثابتا للزم ثبوت الثانى لانها لثبوت الثانى على تقدير الاول ، ففى كان الاول لازما للثانى دل على امتناع الثانى لامتناع الاول ضرورة انتفاء المزموم ، وان لم يكن الاول لازما للثانى لم يدل الا على مجرد الشرط وقال التفنازى قد تستعمل للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود دائما فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط بما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ، ويكون نقيض ذلك الشرط المثبت أولى باستلزامه ذلك الجزاء ، فيلزم وجود استمرار الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه نحو « لو لم تكن تكرمنى لاثنى عليك » فاذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى انتهى . ومن أمثلة ذلك الشعرية قول المعرى « لو اختصرتم من الاحسان زرتكم » البيت فإن الاحسان يستدعى استدامة الزيارة لا تركها لكنه أراد المبالغة فى وصف الممدوح بالكرم ، ووصف نفسه بالعجز عن شكره . قوله ( وقوله تعالى لو أن لى بكم قوة ) قال ابن بطال : جواب « لو » محذوف كأنه قال « دللت بينكم وبين ما جئتم له من الفساد » قال : وحذفه أبلغ لانه يحصر بالنفى ضروب المنع ، وانما أراد لو ط عليه السلام العدة من الرجال ، والا فهو يعلم أن له من الله ركنا شديدا ؛ ولكنه جرى على الحكم الظاهر ، قال وتضمنت الآية البيان عما يوجهه حال المؤمن إذا رأى منكرا لا يقدر على إزالته ، أنه يتحسر على فقد المعين على دفعه ، ويتمنى وجوده حرصا على طاعة ربه وجزعا من استمرار معصيته ، ومن ثم وجب أن يشكر بلسانه ثم بقلبه إذا لم يطق الدفع انتهى . والحديث الذى ذكره السبكي هو الذى رمز اليه البخارى بقوله ما يجوز من اللوفان فيه إشارة الى أنها فى الأصل ، لا يجوز إلا ما استثنى ، وهو مخرج عند النسائى وابن ماجه والطحاوى من طريق محمد بن عجلان عن الأعرج عن أبى هريرة يبلغ به النبى ﷺ قال « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير . أحرص على ما ينفعك ، ولا تعجز فان غلبك أمر فقل قدر الله وما شاء الله ، وإياك واللوفان اللو فتفتح عمل الشيطان ، لفظ ابن ماجه ولفظ النسائى قال : قال رسول الله ﷺ والباقي سواء إلا أنه قال « وما شاء وإياك واللوف » وأخرجه الطبرى من هذا الوجه باللفظ « أحرص » الخ ولم يذكر ما قبله . وقال « فان أصابك شيء فلا تقل لو أنى فعلت كذا وكذا ، ولكن قدر الله وما شاء فعل » فان لو مفتاح الشيطان ، وأخرجه النسائى والطبرى والطحاوى من طريق فضيل بن سليمان عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج أبا الزناد ، ولفظه « مؤمن قوى خير وأحب » وفيه « فقل قدر الله وما شاء صنع » قال النسائى فضيل بن سليمان ليس بقوى ، وأخرجه النسائى والطحاوى من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج ربيعة بن عثمان ولفظ النسائى كالاول ، لكن قال « وأفضل » وقال « وما شاء صنع » وأخرجه من وجه آخر عن ابن المبارك عن ربيعة قال : سمعته من ربيعة وحفظى له عن ابن عجلان عن ربيعة ، وكذا أخرجه الطحاوى وقال : دلسه ابن عجلان عن الأعرج وانما سمعه من ربيعة ثم رواه الثلاثة أيضا من طريق عبد

الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان ، فقال : عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج بدل محمد بن عجلان ولفظ النساء ، وفي كل خير ، وفيه ، أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز ، وإذا أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل ، وهذه الطريق أصح طرق هذا الحديث ، وقد أخرجها مسلم من طريق عبد الله بن إدريس أيضا ، واقتصر عليها ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده ، ويحتمل أن يكون ربيعة سمعه من ابن حبان ومن ابن عجلان ، فإن ابن المبارك حافظ كابن إدريس ، وليس في هذه الرواية لفظ ، اللو ، بالتشديد . قال الطبري طريق الجمع بين هذا النبي وبين ما ورد من الأحاديث الدالة على الجواز ، أن النبي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع ، فالمعنى : لا تقل شيء لم يقع لو أن ، فعلت كذا لوقع قاضيا بتحم ذلك غير مضمّر في نفسك شرط مشيئة الله تعالى ، وما ورد من قول ، لو ، محمول على ما إذا كان قائله موقفا بالشرط المذكور وهو أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته ، وهو كقول أبي بكر في الغار ، لو أن أحدهم رفع قدمه لأبصرنا ، فجزم بذلك مع يقينه أن الله قادر على أن يصرف أبصارهم عنها بمعنى أو غيره ، لكن جرى على حكم العادة الظاهرة وهو موقن بأنهم لو رفعوا أقدامهم لم يصروها إلا بمشيئة الله تعالى ، انتهى ملخصا . وقال عياض الذي يفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من الأحاديث أنه يجوز استعمال ، لو ولولا ، فيما يكون للاستقبال بما فعله لوجود غيره وهو من باب لو لكونه لم يدخل في الباب إلا ما هو للاستقبال ، وما هو حق صحيح متيقن ، بخلاف الماضي والمنقضى أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق . قال : والنبي إنما هو حيث قاله معتقدا ذلك حتما وأنه لو فعل ذلك لم يصبه ما أصابه قطعا ، فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله تعالى ، وأنه لو أن الله أراد ذلك ما وقع فليس من هذا قال والذي عندي في معنى الحديث أن النبي على ظاهره وعمومه لكنه نهي تنزيه ، ويدل عليه قوله ، فإن لو تفتح عمل الشيطان ، أي يلقى في القلب معارضة القدر فيوسوس به الشيطان ، وتعقبه النووي بأنه جاء من استعمال لو في الماضي مثل قوله ، لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، فالظاهر أن النبي عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه ، وأما من قاله تأسفا على ما فات من طاعة الله أو ما هو متعذر عليه منه ونحو هذا فلا بأس به ، وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث ، وقال القرطبي في ، المفهم ، المراد من الحديث الذي أخرجه مسلم أن الذي يتعين بعد وقوع المقدور التسليم لأمر الله والرضى بما قدر والاعراض عن الالتمات لما فات ، فانه إذا فكر فيما فاته من ذلك فقال لو أني فعلت كذا لكان كذا ، جاءته وسوس الشيطان فلا تزال به حتى يفضى إلى الخسران ، فيعارض بتوهم التدبير سابق المقادير ، وهذا هو عمل الشيطان المنهى عن تعاطي أسبابه بقوله ، فلا تقل لو فإن لو تفتح عمل الشيطان ، وليس المراد ترك النطق بلو مطلقا إذ قد نطق النبي ﷺ بها في عدة أحاديث ، ولكن محل النبي عن إطلاقها إنما هو فيما إذا أطلقت معارضة للقدر ، مع اعتقاد أن ذلك المانع لو ارتفع لوقع خلاف المقدور ، لا ما إذا أخبر بالمانع على جهة أن يتعلق به فائدة في المستقبل فإن مثل هذا لا يختلف في جواز إطلاقه ، وليس فيه فتح لعمل الشيطان ولا ما يفضى إلى تحريم . وذكر المصنف في هذا الباب تسعة أحاديث في بعضها النطق بلو وفي بعضها بلولا فن الأول الحديث الأول والثاني والثالث والسادس والثامن والتاسع ومن الثاني : الرابع والخامس والسادس الحديث الأول : حديث القاسم بن محمد قال ذكر ابن عباس المتلاعنين ، الحديث وقد تقدم ثمرحه مستوفى في ، كتاب اللعان ، والمراد منه قوله ﷺ ، لو كنت

راجعا أحداً بغير بينة ، الحديث . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا علي ) هو ابن عبد الله بن المديني وسفيان ، هو ابن عيينة ود عمرو ، هو ابن دينار وعطاء ، هو ابن أبي رباح . قوله ( أعم النبي ﷺ ) تقدم شرح المثنى في كتاب الصلاة ، مستوفى وهو من رواية عمرو عن عطاء مرسل ، ومن رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مسند ، كما بينه سفيان وهو لقائل : قال ابن جريج عن عطاء الخ ، وهو موصول بالسند المذكور وليس بمعلق ، وسياق الحميدي له في مسنده أوضح من سياق علي بن المديني ، فانه أخرجه عن سفيان قال : حدثنا عمرو عن عطاء ، قال سفيان وحدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، فساق الحديث ثم قال الحميدي : كان سفيان ربما حدث بهذا الحديث عن عمرو وابن جريج فأدرجه عن ابن عباس ، فإذا ذكر فيه الخبر فقال : حدثنا أو سمعت أخبر بهذا يعني عن عمرو عن عطاء مرسل وعن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موصولا . قلت : وقد رواه علي هنا بالمنعنة ومع ذلك فصله فلم يدرجه ، وزاد فيه تفصيل سياق المثنى عنهما أيضا حيث قال أما عمرو فقال «رأسه يقطر» وقال ابن جريج : يمسح الماء عن شقه ، الخ ، وقوله : «قال إبراهيم بن المنذر الخ يريد أن محمد بن مسلم وهو الطائفي رواه عن عمرو ، وهو ابن دينار عن عطاء موصولا بذكر ابن عباس فيه ، وهو مخالف لتصریح سفيان بن عيينة عن عمرو بأن حديثه عن عطاء ليس فيه ابن عباس فهذا يعد من أوهام الطائفي ، وهو موصوف بسوء الحفظ وقد وصل حديثه الاسماعيلي من وجهين عنه هكذا ، وذكر أن من جملة من حدث به عن سفيان مدرجا كما قال الحميدي : عبد الأعلى بن حماد وأحمد بن عبدة الضبي وأبو خيثمة ، وإن عبدة بن عبد الرحمن وعمار ابن الحسن ورواه عن سفيان فاقصرا على طريق عمرو وذكرنا فيه ابن عباس فوهما في ذلك أشد من وهم عبد الأعلى . وإن ابن أبي عمر رواه في موضعين عن ابن عيينة مفصلا على الصواب . قلت : وكذلك أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان مفصلا . الحديث الثالث : حديث أبي هريرة «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» ، هكذا ذكره مختصرا من رواية جعفر بن ربيعة وهو المصري ، عن عبد الرحمن وهو الأعرج ، ونسبه الاسماعيلي في رواية شبيب بن الليث عن أبيه ولم يزد على ما هناك ؛ فدل على أن هذا القدر هو الذي وقع في هذه الطريق . وقد أورده المزني في الاطراف ، فزاد فيه «عند كل صلاة» ولم أر هذه الزيادة في هذه الطريق عند أحد من أخرجا وإنما ثبتت عند البخاري في رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج ، أورده في كتاب الجمعة ، ونسبه المزني الى الصلاة بغير قيد الجمعة وهو مما يتعقب عليه أيضا ، وعند فيه مع بدل «عند» وثبت عند مسلم بلفظ عند من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد ، وقد تقدم الكلام على هذا المثنى مستوفى هناك والله الحمد . تنبيه : وقع هنا في نسخة الصغاني : تابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس . وهو خطأ . والصواب ما وقع عند غيره ذكر هذا عقب حديث أنس المذكور عقبه . الحديث الرابع : حديث أنس «في النهي عن الوصال» ذكر من طريق حميد وهو الطويل عن ثابت عن أنس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله «تابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت» وهو موصول من طريق أبي التضرع عن سليمان بن المغيرة ، ووقع لنا بعلو في مسند عبد بن حميد ، ووقع هذا التعليق في رواية كريمة سابقا على حديث حميد عن أنس فصار كأنه طريق أخرى معلقة لحديث «لولا أن أشق» وهو غلط فاحش ، والصواب ثبوته هنا كما وقع في رواية الباقرين ، الحديث الخامس : حديث أبي هريرة في المعنى وفيه «فما أبدا أن يذوها وأصل بهم» ، الحديث . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، أيضا .

وقوله في السند وقال الليث ، حدثني عبد الرحمن بن خالد ، يعني ابن مسافر الفهمي أمير مصر وطريقه المذكورة وصلها الدارقطني في بعض فوائده من طريق أبي صالح عنه . الحديث السادس : حديث عائشة في الجدر بفتح الجيم وسكون الدال والمراد الحجر بكسر المهملة وسكون الجيم وقد تقدم شرحه في « كتاب الحج » ، مستوفى . والمراد منه هنا « ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية وأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت » ، كذا وقع محذوف الجواب وتقديره « افعلت » . الحديث السابع : حديث أبي هريرة « لولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار » ، الحديث وفيه « ولو سلك الناس وادياً أو شعباً » ، وقد تقدم شرحه في غزوة حنين عند شرح حديث عبد الله بن زيد المذكور هنا بعده ، وهو الحديث الثامن . الحديث التاسع : حديث أنس في بعض ذلك أورده مختصراً معلقاً قائلاً تابعه أبو التياح عن أنس في الشعب ؛ يعني في قوله « لو سلك الناس وادياً أو شعباً لسلكت وادى الانصار أو شعبهم » ، وقد تقدم موصولاً في غزوة حنين أيضاً بعد حديث عبد الله بن زيد المشار إليه مع الكلام عليه ، وتقدم شيء من ذلك في مناقب الانصار والله الحمد . قال السبكي الكبير مقصود البخاري بالترجمة وأحاديثها ان النطق بلولا يكره على الاطلاق ، وإنما يكره في شيء مخصوص يؤخذ ذلك من قوله « من اللو » ، فأشار إلى التبويض ، وورودها في الأحاديث الصحيحة ولذا قال الطحاوي بعد ذكر حديث « وإياك واللو » ، دل قول الله تعالى لنبيه أن يقول ﴿ ولو كنت أعلم الغيب ﴾ وقوله ﷺ « لو استقبلت من أمري ما استدبرت » ، وقوله في الحديث الآخر « ورجل يقول لو أن الله آتاني مثل ما آتَى فلانا لعلت مثل ما عمل » ، على أن « لو » ليست مكروهة في كل الاشياء ودل قوله تعالى عن المنافقين ﴿ لو كان لنا من الأمر شيء ﴾ ورده عليهم بقوله ﴿ لو كنتم في بيوتكم ﴾ على ما يباح من ذلك قال « ووجدنا العرب تزم اللو وتحذر منه » ، فتقول احذر اللو وإياك ولو ، يريدون قوله « لو علمت أن هذا خير لعلته » ، وفي حديث سلمان « الايمان بالقدر : أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك » ، ولا تقولن لشيء « أصابك لو فعلت كذا » ، أي لسكان كذا . قال السبكي : وقد تأملت اقتران قوله « احرص على ما ينفعك » ، بقوله « وإياك واللو » ، فوجدت الإشارة إلى محل لو المذمومة وهي نوعان : أحدهما في الحال مادام فعل الخير ممكناً فلا يترك لأجل فقد شيء آخر ، فلا تقول « لو أن كذا كان موجوداً لفعلت كذا » ، مع قدرته على فعله ولو لم يوجد ذلك ، بل يفعل الخير ويحرص على عدم فوائده والثاني من فاته أمر من أمور الدنيا فلا يشغل نفسه بالتملف عليه لما في ذلك من الاعتراض على المقادير وتعجيل تحسر لا يغني شيئاً ويشغل به عن استدراك ما لعله يجدي ، فالذم راجع فيما يؤل في الحال إلى التفريط وفيما يؤل في الماضي إلى الاعتراض على القدر وهو أقبح من الأول ، فإن انضم إليه الكذب فهو أقبح ، مثل قول المنافقين ﴿ لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ وقولهم ﴿ لو نعلم قتالا لاتبعناكم ﴾ وكذا قولهم ﴿ لو أطاعونا ما قتلوا ﴾ ثم قال وكل ما في القرآن من لو التي من كلام الله تعالى كقوله تعالى ﴿ قل لو كنتم في بيوتكم ﴾ ، ﴿ ولو كنتم في بروج مشيدة ﴾ ونحوهما فهو صحيح لأنه تعالى عالم به ، وأما التي للربط فليس الكلام فيها ولا المصدرية إلا أن كان متعلقاً مذكوماً كقوله تعالى ﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كمارا ﴾ لأن الذي ودوه وقع خلافه . انتهى ملخصاً

## نَسْرِ اللَّهِ الْخَيْرَ الْخَيْرَ

## ٩٥- كتاب أخبار الآحاد

١ - باب ما جاء في إجازة خبر الواحد للصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام .  
وقول الله تعالى ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ . ويُسمى الرجل طائفة لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلَا ﴾ فلو اقتتل رجلان دخلاً في معنى الآية . وقوله تعالى ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ قَاسِقٌ بَنِيًا فَنَبِيُّنَا ﴾ . وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد فان سها أحد منهم رُدَّ إلى السَّنة

٧٢٤٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّثِيِّ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوَّارِ قَالَ : أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ ، فَأَقَامَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَقِيقًا ، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَا قَدْ أَشْبَهْنَا أَهْلَنَا - أَوْ قَدْ أَشْتَقْنَا - سَأَلَنَا عَنْ تَرْكِنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرْنَاهُ قَالَ : ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَأَقْبَهُوا فِيهِمْ وَعَلِمُوهُمْ وَمَرُّوهُمْ - وَذَكَرَ أُنْيَاءَ أَحْفَظْهَا وَلَا أَحْفَظْهَا - وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُونِي أُصَلِّي ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ ،

٧٢٤٧ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى** عَنْ النَّثِيِّ عَنْ أَبِي عُمَانَ « عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ مَسْحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ - أَوْ قَالَ يُنَادِي - لِبَلِيلٍ لِيَرْجِعَ فَأُؤْمِكُمْ وَيُنَبِّئُكُمْ فَأُؤْمِكُمْ ، وَلَيْسَ بِالْفَجْرِ أَنْ يَهُولَ هَكَذَا وَجَمْعُ يَحْيَى كَقَوْلِهِ - حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا ، وَمَدَّ يَحْيَى إصْبَعَيْهِ السَّبَابَتَيْنِ ،

٧٢٤٨ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ « سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِنْ بِلَالًا يُنَادِي بِلِيلٍ ، فَسَكُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ،

٧٢٤٩ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا قَلِيلًا : أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا : صَايَتْ خَمْسًا ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ

٧٢٥٠ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

انصرف من اثنتين ، فقال له ذو النيدين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت ؟ فقال : أصدق ذو النيدين ؟ فقال الناس نعم ، فقام رسول الله ﷺ ففعل ركعتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع »

٧٢٥١ - **حدثنا** اسماعيل حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال : بينا للناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة »

٧٢٥٢ - **حدثنا** يحيى حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً ، وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة ، فأزل الله تعالى ﴿ قد نرى قلبك وجهك في السماء فاثمولى بك قبلة ترضاها ﴾ فوجه نحو الكعبة ، وصلى معه رجل للمعصر ثم خرج فرأى على قوم من الأنصار فقال هو بشهد أنه صلى مع النبي ﷺ وأنه قد وجه إلى الكعبة فانصرفوا وهم ركون في صلاة للمعصر »

٧٢٥٣ - **حدثنا** يحيى بن قزعة حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت أسقى أبا طلحة الأنصاري وأبا عبيدة بن الجراح وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وهو تمر ، فجاءهم آت فقال : إن الطمر قد حرمت . فقال أبو طلحة : يا أنس ، قم إلى هذه الجرار فكسرها . قال أنس فممت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت »

٧٢٥٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة أن النبي ﷺ قال لأهل نجران : لأبني إليكم رجالاً أمييناً حق أمين ، فاستشف لما أصحاب النبي ﷺ ، فبحث أبا عبيدة »

٧٢٥٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن خالف عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال للنبي ﷺ : لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة ،

٧٢٥٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حسين عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم قال : وكان رجل من الأنصار إذا غلب عن رسول الله ﷺ وشهدته أتيته بما يكون من رسول الله ﷺ ، وإذا غفرت عن رسول الله ﷺ وشهدت أتاني بما يكون من رسول الله ﷺ »

٧٢٥٧ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن زيد بن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن « من على رضى الله عنه أن لذي **عليه** بنت جبراً وأسماء عليهم رجلاً ، وأوقعت نارا وقال : ادخلوها ، فأرادوا أن يدخلوها ، وقال آخرون : إنما فررنا منها ، فذكروا لذي **عليه** ، فقال للذين أرادوا أن يدخلوها : لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة . وقال الآخرون : لا طاعة في المنصية ، إنما الطاعة في المعروف »

٧٢٥٨ ، ٧٢٥٩ - **حدثنا** زهير بن حرب **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن شهاب أن عبيدة الله بن عبد الله أخبره « أن أبا هريرة وزيد بن خالد أخبراه أن رجلا من أصحاب النبي **عليه** ... »

٧٢٦٠ - **حدثنا** أبو الليث **حدثنا** شبيب عن الزهري أخبرني عبيدة الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود « أن أبا هريرة قال : بينما نحن عند رسول الله **عليه** إذ قام رجل من الأعراب فقال : يا رسول الله اقض لي بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق يا رسول الله ، اقض له بكتاب الله وأذن لي ، فقال له لذي **عليه** : قل فقال : إن ابني كان عينا على هذا - ولعمري الأجير - فزني بأسرته ، فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأفدت منه بمائة من اللغم وواحدة . ثم - أنت أهل العلم ، فأخبرني أن علي امرأته الرجم ، وإنما علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، فقال : والذي نفسي بيده لأفنين بينكما بكتاب الله ، أما أوليدة وللغم فردوها ، وأما ابنك فعليه جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس - لرجل من أسلم - فأغدغ على امرأته هذا ، فإن اعترفت فارجمها . ففدا عليها أنيس فأعترفت ، فاحمها »

**قوله** ( باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ) هكذا عند الجميع بلفظ « باب » ، إلا في نسخة الصغاني فوقع فيها « كتاب أخبار الأحاد » ، ثم قال « باب ما جاء » إلى آخرها فاقضى أنه من جملة « كتاب الأحكام » ، وهو واضح وبه يظهر أن الأولى في التقى أن يقال « باب لا كتاب أو يؤخر عن هذا الباب وقصد سقطت البسمة لأبي ذر والقابسي والجرجاني ، وثبتت هنا قبل الباب في رواية كريمة والأصلي ، ويحتمل أن يكون هذا من جملة أبواب الاعتصام فإنه من جملة متعلقاته فلعل بعض من بيض الكتاب قدمه عليه ، ووقع في بعض النسخ قبل البسمة « كتاب خبر الواحد » ، وليس بمعدة والمراد « بالإجازة » جواز العمل به والقول بأنه حجة « وبالواحد » هنا حقيقة الوحدة وأما في اصطلاح الأصوليين فالمراد به ما لم يتواتر ، وقصد الترجمة الرد به على من يقول : إن الخبر لا يحتاج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يسير كالتشهاد ، ويأزم منه الرد على من شرط أربعة أو أكثر . فقد نقل الاستاذ أبو منصور البغدادي أن بعضهم اشترط في قبول خبر الواحد أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه ، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة ، وبعضهم خمسة عن خمسة ، وبعضهم سبعة عن سبعة انتهى . وكان كل قائل منهم يرى أن العدد المذكور يفيد التواتر ، أو يرى تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد ومتوسط بينهم ، وفات الاستاذ ذكر من اشترط اثنين عن اثنين كالتشهاد على الشهادة وهو منقول عن بعض المذلة . ونقله المازري وغيره عن أبي علي الجبائي

ونسب إلى الحاكم أبي عبد الله وأنه ادعى أنه شرط الشيخين ، ولكنه غلط على الحاكم كما أوضحت في الكلام على علوم الحديث ، وقوله الصدوق قيد لابد منه والافتقار له وهو الكذب لا يحتاج به اتفاقا ، وأما من لم يعرف حاله فثالثها يجوز أن اعتضد وقوله والفرائض ، بعد قوله « في الأذان والصلاة والصوم » من عطف العام على الخاص ، وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها ، قال الكرماني ليعلم أنما هو في العمليات لا في الاعتقادات ، والمراد بقبول خبره « في الأذان » أنه إذا كان مؤتمنا فاذن تضمن دخول الوقت فجازت صلاة ذلك الوقت ، وفي « الصلاة » الإعلام بمجبة القبلة وفي « الصوم » الإعلام بطولوع الفجر أو غروب الشمس وقوله « والاحكام » بعد قوله « والفرائض » من عطف العام على عام أحسن منه لأن الفرائض فرد من الاحكام . **قوله** ( وقول الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الآية ) وقع في رواية كريمة سياق الآية إلى قوله ( يحذرون ) وهو المراد بقوله في رواية غيرها الآية ، وهذا مصير منه إلى أن لفظ « طائفة » يتناول الواحد فافوقه ولا يختص بعدد معين ، وهو منقول عن ابن عباس وغيره كالنخعي ومجاهد نقله الثعلبي وغيره ، وعن عطاء وعكرمة وابن زيد أربعة ، وعن ابن عباس أيضا من أربعة إلى أربعين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن الحسن عشرة ، وعن مالك أقل الطائفة أربعة كذا أطلق ابن التين ومالك إنما قاله فيمن يحضر رجم الزاني ، وعن ربيعة خمسة وقال الراغب : لفظ طائفة يراد بها الجمع والواحد طائف ، ويراد بها الواحد فيصح أن يكون كراوية وعلامة ، وبصح أن يراد به الجمع وأطلق على الواحد ، وقال عطاء الطائفة اثنان فصاعدا ، وقواه أبو اسحق الزجاج بأن لفظ طائفة يشعر بالجماعة وأقلها اثنان ، وتعقب بأن الطائفة في اللغة القطعة من الشيء فلا يتعين فيه العدد ، وقرر بعضهم الاستدلال بالآية الأولى على وجه آخر فقال لما قال ( فلو لا نفر من كل فرقة ) وكان أقل الفرقة ثلاثة . وقد علق النفر بطائفة منهم فأقل من ينفر واحد وبيق اثنان وبالعكس . **قوله** ( ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى : وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فلو اقتتل رجلان ) في رواية السكشميني « الرجلان » . ( دخلا في معنى الآية ) وهذا الاستدلال سبقه إلى الحجة به الشافعي وقبله مجاهد ولا يمنع ذلك قوله ( وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) لكون سياقها يشعر بأن المراد أكثر من واحد لأننا لم نقل أن الطائفة لا تكون إلا واحدا . **قوله** ( وقوله ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) وجه الدلالة منها يؤخذ من مفهوم الشرط والصفة فاهما يقتضيان قبول خبر الواحد ، وهذا الدليل يورد للتقوى لا للاستقلال لأن المخالف قد لا يقول بالمفاهيم واحتج الأئمة أيضا بآيات أخرى وبالأحاديث المذكورة في الباب ، واحتج من منع بأن ذلك لا يفيد إلا الظن وأجيب بأن مجمرها يفيد القطع كالتواتر المعنوي ، وقد شاع فاشيا عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير تكثير فاقتضى الاتفاق منهم على القبول ، ولا يقال لعلمهم عملوا بغيرها أو عملوا بها لكنها أخبار مخصوصة بشيء مخصوص لأننا نقول العلم حاصل من سياقها بأنهم إنما عملوا بها لظهورها لا لخصوصها . **قوله** ( وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحدا بعد واحد فان سها أحد منهم رد إلى السنة ) سياق في أواخر الكلام على خبر الواحد « باب ما كان النبي ﷺ يبعث من الأمراء والرسل واحدا بعد واحد » فزاد فيه « بعث الرسول » والمراد بقوله « واحدا بعد واحد » تعدد الجهات المبعوث إليها بتعدد المبعوثين ، وحمله الكرماني على ظاهره فقال فائدة بعث الآخر بعد الأول إيرده إلى الحق عند سهوه ، ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد وهو استدلال قوي لثبوت خبر الواحد من فعله ﷺ لأن خبر الواحد لو لم يكف قبوله ما كان في إرساله معنى ، وقد نبه عليه



الشافعي أيضا كما سأذكره وأيده بحديث د ليلخ الشاهد الغائب ، وهو في الصحيحين ، وبحديث د نضر الله امرأ سمع من حديثا فأداه ، وهو في السنن ، واعترض بعض المخالفين بأن أرساله لم يكن قبض الزكاة والفتيا ونحو ذلك وهي مكبرة ، فإن العلم حاصل بأرسال الامراء لاعم من قبض الزكاة والابلاغ الاحكام وغير ذلك ، ولو لم يشتهر من ذلك الا تأمير مما ذنب جبل وأمره له وقوله له د انك تقدم على قوم أهل كتاب فأعلمهم أن الله فرض عليهم ، الخ والاختبار طالحة بأن أهل كل بلد منهم كانوا يتحاكون الى الذي أمر عليهم ويقبلون خبره ويعتمدون عليه من غير التفتت الى قرينة ، وفي أحاديث هذا الباب كثير من ذلك واحتج بعض الائمة بقوله تعالى ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ﴾ مع انه كان رسولا الى الناس كافة ويجب عليه تبليغهم ، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر ابلاغ الشريعة الى الكل ضرورة لتعذر خطاب جميع الناس شفاها ، وكذا تعذر ارسال عدد التواتر اليهم وهو مسلك جيد ينضم الى ما احتج به الشافعي ثم البخاري ، واحتج من رد خبر الواحد بتوقفه عليه السلام في قبول خبر ذي اليبدين ولا حجة فيه لانه عارض علمه د وكل خبر واحد اذا عارض العلم لم يقبل ، ويتوقف أبي بكر وعمر في حديثي المغيرة د في الجدة وفي ميراث الجنين ، حتى شهد بهما محمد بن مسلمة ، ويتوقف عمر في خبر أبي موسى د في الاستئذان ، حتى شهد له أبو سعيد ، ويتوقف عائشة في خبر ابن عمر د في تعذيب الميت ببيكاه الحى ، وأجيب بأن ذلك إنما وقع منهم إما عند الارتياح كما في قصة أبي موسى فإنه أورد الخبر عند انكار عمر عليه رجوعه بعد الثلاث وتوعده فاراد عمر الاستنبات خشية أن يكون دفع بذلك عن نفسه ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب الاستئذان ، وأما عند معارضة الدليل القطعي كما في انكار عائشة حيث استدلت بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ وهذا كله إنما يصح أن يتمسك به من يقول لا بد من اثنين عن اثنين والا فم يشترط أكثر من ذلك فجميع ما ذكر قبل عائشة حجة عليهم لأنهم قبلوا الخبر من اثنين فقط ، ولا يصل ذلك الى التواتر والاصل عدم وجود القرينة اذ لو كانت موجودة ما احتج الى الثاني ، وقد قبل أبو بكر خبر عائشة في أن النبي صلى الله عليه وسلم مات يوم الاثنين ، وقبل عمر خبر عمرو بن حزم في أن دية الاصابع سواء ، وقبل خبر الضحاک بن سفيان في د توريت المرأة من دية زوجها ، وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في د أمر الطاعون ، وفي أخذ الجرية من المجوس ، وقبل خبر سعد بن أبي وقاص في د المسح على الخفين ، وقبل عثمان خبر الفريسة بنت سنان أخت أبي سعيد في د اقامة المعتمدة عن الوفاة في بيتها ، الى غير ذلك . ومن حيث النظر أن الرسول عليه الصلاة والسلام بعث لتبليغ الاحكام وصدق خبر الواحد يمكن فيجب العمل به احتياطا ، وان إصابة الظن بخبر الصدوق غالبية ، ووقوع الخطأ فيه نادر فلا تترك المصلحة الغالبة خشية المنسدة النادرة ، وان مبنى الاحكام على العمل بالشهادة وهي لا تفيد القطع بمجردا وقد رد بعض من قبل خبر الواحد ما كان منه زائدا على القرآن ، وتعقب بأنهم قبلوه د في وجوب غسل المرفق في الوضوء ، وهو زائد وحصول عمومته بخبر الواحد د كنصاب السرقة د ورده بعضهم بما تعم به البلوى وفسروا ذلك بما يتكرر ، وتعقب بأنهم عملوا به في مثل ذلك د كايحباب الوضوء بالقهقهة في الصلاة والبالق . والرافع د وكل هذا مبسوط في أصول الفقه اكتفيت هنا بالاشارة اليه . وجملة ما ذكره المصنف هنا اثنتان وعشرون حديثا ، الحديث الاول : حديث مالك بن الحويرث بمهلة ومثله مصغر ابن حشيش بمهلة ومعجمتين وزن عظيم ، ويقال ابن أشيم بمعجمة وزن أحمر من بني سعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة حجازي سكن البصرة ومات بها

سنة أربع وسبعين بتقديم السين على الصواب . **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وأيوب ، هو السخيتاني والسند كله بصريون . **قوله** ( أينما النبي ﷺ ) أى وافدين عليه سنة الوفود ، وقد ذكر ابن سعد ما يدل على أن وفادة بني ليث رهط مالك بن الحريث المذكور كانت قبل غزوة تبوك وكانت تبوك في شهر رجب سنة تسع **قوله** ( ونحن شعبة ) بمجموعة وموحدين وفتحات جمع شاب وهو من كان دون الكهولة ، وتقدم بيان أول الكهولة ، في « كتاب الأحكام » ، وفي رواية وهيب في الصلاة « أئنت النبي ﷺ في نفر من قري ، والنفر عدد لا واحد له من لفظه وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ووقع في رواية في الصلاة « أنا وصاحب لي ، وجمع القرطبي باحتمال تعدد الوفادة وهو ضعيف لأن مخرج الحديثين واحد والأصل عدم التعدد ، والأولى في الجمع أنهم حين أذن لهم في السفر كانوا جميعا ، فلعل مالك ورقيقه عانا إلى توديعه فأعاد عليهما بعض ما أوصاهم به تأكيدا ، وأفاد ذلك زيادة بيان أقل ما تنعقد به الجماعة . **قوله** ( متقاربون ) أى في السن بل في أعم منه ، فقد وقع عند أبي داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء ، وكنا يومئذ متقاربين في العلم ، ولمسلم « كنا متقاربين في القراءة » ، ومن هذه الزيادة يؤخذ الجواب عن كونه قدم الأسن ، فليس المراد تقديمه على الآخر بل في حال الاستواء في القراءة ولم يستحضر الصكرمانى هذه الزيادة فقال يؤخذ استواءهم في القراءة من القصة لأنهم أسلوا وهاجروا معا وصحبوا ولازموا عشرين ليلة فاستوا في الأخذ . وتعقب بأن ذلك لا يستلزم الاستواء في العلم للتفاوت في الفهم اذ لا تنصيص على الاستواء . **قوله** ( رقيقا ) بقافين ، وبفاء ثم قاف ، ثبت ذلك عند رواة البخاري على الوجهين ، وعند رواة مسلم بقافين فقط وهما متقاربان في المعنى المقصود هنا . **قوله** ( اشتبهنا أهلنا ) في رواية الكشميني « أهلينا » بكسر اللام وزيادة ياء وهو جمع أهل ، ويجمع مكسرا على أهل بفتح الهمزة مخففا ، ووقع في رواية في الصلاة « اشتقنا إلى أهلنا » بدل « اشتبهنا أهلنا » ، وفي رواية وهيب « فها رأى شوقنا إلى أهلنا » ، والمراد بأهل كل منهم زوجته أو أعم من ذلك . **قوله** ( سألنا ) بفتح اللام أى النبي ﷺ سأل المذكورين . **قوله** ( ارجعوا إلى أهليكم ) إنما أذن لهم في الرجوع لأن الهجرة كانت قد انقطعت بفتح مكة فكانت الإقامة بالمدينة باختيار الوافد فكان منهم من يسكنها ومنهم من يرجع بعد أن يتعلم ما يحتاج إليه . **قوله** ( وعلوهم ومرورهم ) بصيغة الأمر ضد النهي ، والمراد به أعم من ذلك لأن النهي عن الشيء أمر بفعل خلاف ما نهى عنه اتفاقا ، وعطف الأمر على التعليم لكونه أخص منه أو هو استثنائى كأن ساءلا قال : ماذا نعلمهم ؟ فقال مروهم بالطاعات وكذا وكذا . ووقع في رواية حماد بن زيد عن أيوب كما تقدم في أبواب الإمامة « مروهم فليصروا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا » فمرف بذلك المأمور المهم في رواية الباب ، ولم أر في شيء من الطرق بيان الأوقات في حديث مالك بن الحويرث فكانه ترك ذلك لشهرته عندهم . **قوله** ( وذكر أشياء أحفظها ولا أحفظها ) قائل هذا هو أبو قلابة راوى الخبر ، ووقع في رواية أخرى « أو لا أحفظها » وهو للتبويح لا للشك ، **قوله** ( وصلوا كما رأيتموني أصلي ) أى ومن جملة الأشياء التي يحفظها أبو قلابة عن مالك قوله ﷺ هذا ، وقد تقدم في رواية وهيب « وصلوا » فقط ونسبت إلى الاختصار وتام الكلام هو الذى وقع هنا ، وقد تقدم أيضا تاما في رواية اسماعيل بن علية في « كتاب الأدب » قال ابن دقيق العيد استدلل كثير من الفقهاء في مواضع كثيرة على الوجوب بالفعل مع هذا القول ، وهو « وصلوا كما رأيتموني أصلي » ، قال وهذا إذا أخذ مفردا عن ذكر سببه وسياقه أشعر بأنه خطاب الأمة بأن يصلوا كما كان

يصلى ، فيقوى الاستدلال به على كل فعل ثبت أنه فعله في الصلاة ، لكن هذا الخطاب انما وقع لمالك بن الحويرث وأصحابه بأن يوقموا الصلاة على الوجه الذى رآه عليه السلام يصليه ، نعم يشاركهم في الحكم جميع الأمة بشرط أن يثبت استمراره عليه السلام على فعل ذلك الشيء المستدل به دائماً حتى يدخل تحت الامر ويكون واجبا ، وبعض ذلك مقطوع باستمراره عليه وأما ما لم يدل دليل على وجوده في تلك الصلوات التى تعلق الامر بايقاع الصلاة على صحتها ، فلا نحكم بتناول الامر له ، والله أعلم . **قوله** ( فإذا حضرت الصلاة ) أى دخل وقتها ، **قوله** ( فليؤذن لكم أحدكم ) هو موضع الترجمة وقد تقدم سائر شرحه في « أبواب الأذان » وفي « أبواب الإمامة » بعون الله تعالى . الحديث الثانى ، **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن سعيد القطان و « التيمى » هو سليمان بن طرخان و « أبو عثمان » هو الزهيدى والسند كله الى ابن مسعود بصريون ، وقوله « وليس الفجر أن يقول هكذا وجمع يحيى كنيه » يحيى هو القطان راويه ، وقد تقدم في « باب الأذان » قبل الفجر من أبواب الأذان من طريق زهير بن معاوية على سليمان ، وفيه « وليس الفجر أن تقول هكذا وقال : بإصبعيه الى فوق » وبينت هناك أن أصل الرواية بالإشارة المقرونة بالقول ، وأن الرواية عن سليمان تصرفوا في حكاية الإشارة ، واستوفيت هناك الكلام على شرحه بحمد الله تعالى . وقوله فيه « من سجوده » وقع في بعض النسخ « من سجوده » بحجم ودال وهو تحريف . الحديث الثالث : حديث ابن عمر في نداء بلال ليليل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب المذكور أيضا . الحديث الرابع : حديث عبد الله وهو ابن مسعود في صلاته عليه السلام خمساً والحكم في السند هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعى ، وعلقمة هو ابن قيس وقوله « فقيل له أزيد في الصلاة » تقدم أن قائل ذلك جماعتهم ، وأنه بعد أن سلم تسارروا فقال « ماشأنكم ؟ قالوا : يا رسول الله هل زيد في الصلاة ؟ » ولم أقف على تعيين المخاطب له بذلك ، وقد تقدمت سائر مباحثه هناك بحمد الله تعالى . قال ابن التين : بوب الخبر الواحد وهذا الخبر ليس بظاهر فيما ترجم له لأن المخبرين له بذلك جماعة انتهى ، وسيأتى جوابه في الكلام على الحديث الذى بعده . الحديث الخامس : حديث أبي هريرة في قصة ذى اليندين في سجود السهو ، ويحمد في السند هو ابن سيرين وفيه « فقال له ذى اليندين أقصرت الصلاة » وفيه « فقال أصدق ذو اليندين فقال الناس نعم » وقد تقدم شرحه في أبواب سجود السهو أيضا . ووجه إيراد هذا الحديث والذى قبله في اجازة خبر الواحد التنبيه على أنه عليه السلام انما لم يقنع في الاخبار بسره بخبر واحد لأنه عارض فعل نفسه ، فلذلك استفهم في قصة ذى اليندين ، فلما أخبره الجهم الغفير بصدقه رجع اليهم ، وفي القصة التى قبلها أخبروه كلهم وهذا على طريقة من يرى رجوع الامام في السهو الى أخبار من يفيد العلم عنده وهو رأى البخارى ، ولذلك أورد الخبرين هنا بخلاف من يحمل الامر على أنه تذكر فلا يتجه إirاده في هذا المحل والعلم عند الله ، وقال الكرمانى لم يخرج عن كونه خبر الواحد وإن كان قد صار يفيد العلم بسبب ما حقه من القرائن . وقال غيره انما استثبت النبى عليه السلام في خبر ذى اليندين لأنه انفرد دون من صلى معه بما ذكر مع كثرتهم ، فاستبعد حفظه دونهم وجوز عليه الخطأ ولا يلزم من ذلك رد خبر الواحد مطلقا ، الحديث السادس : حديث ابن عمر في « تحويل القبلة » وقد تقدم شرحه في أبواب استقبال القبلة في أوائل « كتاب الصلاة » والحجة منه بالعمل بخبر الواحد ظاهرة لأن الصحابة الذين كانوا يصلون الى جهة بيت المقدس تحولوا عنه بخبر الذى قال لهم ان النبى عليه السلام أمر أن يستقبل السكبة فصدقوا خبره وعملوا به في تحولهم عن جهة بيت المقدس ، وهى شامية الى جهة الكعبة ، وهى يمانية على الكعب من التى قبلها ، واعترض

بعضهم بأن خبر المذكور أفادهم العلم بصدقه لما عندهم من قرينة ارتقاب النبي ﷺ وقوع ذلك لتكرار دعائه به والبحث  
انما هو في خبر الواحد اذا تجرد عن القرينة ، والجواب أنه اذا سلم أنهم اعتمدوا على خبر الواحد كفى في صحة  
الاحتجاج به والاصل عدم القرينة ، وأيضا فليس العمل بالخبر المحفوف بالقرينة متفقا عليه فيصح الاحتجاج به  
على من اشترط العدد وأطلق ، وكذا من اشترط القطع ، وقال ان خبر الواحد لا يفيد الا الظن مالم يتواتر . الحديث  
السابع : حديث البراء بن عازب في تحويل القبلة أيضا ، وقد تقدم شرحه في « كتاب العلم » وفي أبواب استقبال  
القبلة أيضا وينت هناك أن الراجح أن الذي أخبر في حديث البراء بالتحويل لم يعرف اسمه ، ويحيى ، شيخ البخاري  
فيه هو ابن موسى البلخي ، « واسرائيل » هو ابن يونس ، « وأبو اسحق » هو السبيعي وهو جد اسرائيل المذكور .  
الحديث الثامن : حديث أنس « كنت أسقى أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح ، الحديث ، وفيه « لجأهم أت فقال :  
ان الخمر قد حرمت » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الاثرية » وأن الآتي المذكور لم يسم وأن من جملة  
ما ورد في بعض طرقه « فوالله ما سألوها ولا راجعوها بعد خبر الرجل » وهو حجة قوية في قبول خبر الواحد  
لأنهم أثبتوا به نسخ الشيء الذي كان مباحا حتى أقدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك . الحديث التاسع :  
حديث حذيفة وأبو اسحق في السند هو السبيعي وشيخه صلة بكسر المهملة وتحفيف اللام هو ابن زفريكني أبا العلاء  
كو في عيسى بالموحدة من رهط حذيفة . قوله ( قال لأهل نجران ) تقدم بيانه في أواخر المغازي مع شرحه ،  
وقوله « استشرف » بمعجمة بعد مهمة أي تطلعوا اليها ورغبوا فيها بسبب الوصف المذكور . الحديث العاشر :  
حديث أنس « لكل أمة أمين » ، تقدم أيضا مع الذي قبله . الحديث الحادي عشر : حديث عمر « كان رجل من  
الانصار » ، تقدم بيان اسمه في « كتاب العلم » ، والقدر المذكور هنا طرف من حديث ساقه بتمامه في تفسير سورة  
التحریم ويستفاد منه أن عمر كان يقبل خبر الشخص الواحد . وقوله « واذا غبت وشهد » في رواية الكشميني والمستملى  
« وشهده » أي حضر ما يكون عند النبي ﷺ ، وقد نقل بعض العلماء لقبول خبر الواحد أن كل صاحب وتابع  
سئل عن نازلة في الدين فأخبر السائل بما عنده فيها من الحكم ، أنه لم يشترط عليه أحد منهم أن لا يعمل بما أخبر به  
من ذلك حتى يسأل غيره ، فضلا عن أن يسأل السكوف ، بل كان كل منهم يخبره بما عنده فيعمل بمقتضاه ولا ينكر  
عليه ذلك ، فدل على اتفاقهم على وجوب العمل بخبر الواحد . الحديث الثاني عشر حديث عليّ ، قوله ( وأمر  
عليهم رجلا ) هو عبد الله بن حذافة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر « المغازي » ، وتقدم القول في وجوب  
طاعة الأمير فيما فيه طاعة ، لا فيما فيه معصية في أوائل « الاحكام » . وقوله فيه « لا طاعة في المعصية » في رواية  
الكشميني « في معصية » وخفيت مطابقة هذا الحديث للترجمة عـلى ابن التين فقال ليس فيه ما يوجب له  
لأنهم لم يطعموه في دخول النار . قلت : لسكنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك وبه يتم المراد . الحديث الثالث عشر  
حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في « قصة العسيف » ، أورده من رواية « صاح » وهو ابن كيسان ومن رواية  
« شعبة » وهو ابن أبي حمزة كلاهما عن الزهري « ويعقوب بن ابراهيم » في السند الأول هو ابن ابراهيم بن سعد بن  
ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الحاربيين » وينت فيه الذي قاله « والعسيف  
الاجير » ، وأنه مدرج في هذه الطريق قال ابن القيم في الرد على من رد خبر الواحد اذا كان زائداً على القرآن ،  
ما ملخصه : السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن توافقه من كل وجه فيكون من توارد الأدلة ، ثانيها أن

تكون بياناً لما أريد بالقرآن ، ثالثها أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن ، وهذا الثالث يكون حكماً مبتدأ من النبي ﷺ فتجب طاعته فيه ولو كان النبي ﷺ لا يطاع الا فيما وافق القرآن ، لم تكن له طاعة خاصة ، وقد قال تعالى ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) وقد تناقض من قال ، انه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا ان كان متواتراً أو مشهوراً . فقد قالوا بتحريم المرأة على عمتها وخالتها ، وتحريم ما يحرم من النسب بالرضاعة ، وخيار الشرط والشفعة والرهن في الحضر ، وميراث الجدة ، وتخيير الامة إذا عتقت ، ومنع الحائض من الصوم والصلاة ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان ، ووجوب إحداث المعتدة عن الوفاة ، وتجويز الوضوء بنبذ التمر ، وإيجاب الوتر وأن أقل الصداق عشرة دراهم ، وتوريث بنت الابن السدس مع البنت ، واستبراء المسبية بحبضة ، وأن أعيان بني الام يتوارثون ، ولا يقاد الوالد بالولد ، وأخذ الجزية من المجوس ، وقطع رجل السارق في الثانية ، وترك الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال ، والنهي عن بيع الكالئ بالكالئ ، وغيرها مما يطول شرحه ، وهذه الاحاديث كلها آحاد وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت ولكنهم قسموها الى ثلاثة أقسام ولهم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ، وحل بسطها أصول الفقه ، وبالله التوفيق

## ٢ - باب . بعث النبي ﷺ الزبير طليعه وحده

٧٢٦١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن المنكدر « قال سمعت جابر بن عبد الله قال : ندب النبي ﷺ للناس يوم الخندق ، فانتدب الزبير ، ثم ندبهم فانتدب الزبير ، ثم ندبهم فانتدب الزبير ، فقال : لكل نبي حواري وحواري الزبير . قال سفيان حفظته من ابن المنكدر وقال له أيوب : يا أبا بكر حدثهم عن جابر ، فان القوم يعجبهم أن تحدثهم عن جابر ، فقال في ذلك المجلس : سمعت جابراً ، فتتابع بين أحاديث : سمعت جابراً . قلت لسفيان : فان لتوردي يقول : يوم قريظة ، فقال : كذا حفظته منه كما أنك جالس يوم الخندق . قل سفيان : هو يوم واحد ، وتبسم سفيان »

قوله ( باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعه وحده ) ذكر فيه حديث جابر وهو الحديث الرابع عشر من اجازة خبر الواحد ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وقوله حفظته من ابن المنكدر ، يعني محمداً ، وقال له أيوب ، يعني السخيتاني ، يا أبا بكر ، هي كنية محمد بن المنكدر ويكنى أيضاً أبا عبد الله وله أخ آخر يقال له أبو بكر بن المنكدر اسمه كنيته ، وقوله ندب ، أي دعا وطلب ؛ وقوله انتدب ، أي أجاب فاسرع ، وقوله فتتابع ، كذا لهم بمشائين ، وللكشميني ، فتابع ، بتمام واحدة ، وقوله د بين أحاديث ، في رواية الكشميني أربعة أحاديث ، قوله ( قلت لسفيان ) يعني ابن عينة والقائل هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، قوله ( فان الثوري يقول يوم قريظة ) قلت لم أره عند أحد ممن أخرجه من رواية سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر بلفظ : يوم قريظة ، إلا عند ابن ماجه فانه أخرجه عن علي بن محمد عن وكيع كذلك فعمل ابن المديني حمله عن وكيع فقال وقد أخرجه البخاري في الجهاد ، عن أبي نعيم ، وفي المغازي ، عن محمد بن كثير ، وأخرجه مسلم في المناقب ، وابن ماجه من طريق وكيع والترمذي من رواية أبي داود الحفري ، وهذا لم أيضا والنساء من رواية أبي أسامة كلهم عن سفيان

الثوري بهذه القصة ، فاما مسلم فلم يسق لفظه بل أحال به على رواية سفيان بن عيينة ، وأما البخاري فقال في كل منهما يوم الاحزاب وكذا الباقر ، ووقع في رواية هشام بن عروة عن ابن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ قال يوم الخندق : من يأتي بني قريظة ، ففعل هذا سبب الوهم ثم وجدت الاسماعيلي نبه على ذلك فقال : إنما طلب النبي ﷺ يوم الخندق خبر بني قريظة ثم ساق من طريق فليح بن سليمان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال ، ندب رسول الله ﷺ يوم الخندق من يأتيه بخبر بني قريظة ، قال فالحديث صحيح يعني تحمل رواية من قال يوم قريظة أي اليوم الذي أراد أن يعلم فيه خبرهم لا اليوم الذي غزاهم فيه وذلك مراد سفيان بقوله انه «يوم واحد» . قوله ( قال سفيان ) هو ابن عيينة ( هو يوم واحد ) يعني «يوم الخندق ويوم قريظة» ، وهذا إنما يصح على اطلاق اليوم على الزمان الذي يقع فيه الأمر الكبير سواء قلت أيامه أو كثرت كما يقال «يوم الفتح» ، ويراد به الأيام التي أقام فيها النبي ﷺ بمكة لما فتحها وكذا وقعة الخندق دامت أياما آخرها لما انصرفت الأحزاب ورجع النبي ﷺ وأصحابه إلى منازلهم جاءه جبريل عليه السلام بين الظهر والعصر فأمره بالخروج إلى بني قريظة فخرجوا وقال «لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة» ، ثم حاصرهم أياما حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، وقد تقدم جميع ذلك مبينا في «كتاب المغازي» .

١ - باب قول الله تعالى ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ﴾ فاذا أذن له واحد جاز

٧٢٦٢ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان «عن أبي موسى أن النبي ﷺ دخل حائطا وأمرني بمفطر الباب ، فجاء رجل يستأذن فقال : ائذن له وبشره بالجنة فاذا أبو بكر . ثم جاء عمر فقال : ائذن له وبشره بالجنة . ثم جاء عثمان فقال : ائذن له وبشره بالجنة »

٧٢٦٣ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن بلال عن يحيى عن عبيد بن حنين سمع ابن عباس «عن عمر رضي الله عنهم قال : جئت فاذا رسول الله ﷺ في مشربة له وغلाम لرسول الله ﷺ اسود على رأس الدرجة ، فقلت : قل هذا عمر بن الخطاب ، فأذن لي ،

قوله ( باب قول الله لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم ) كذا للجميع ، قوله ( فاذا أذن له واحد جاز ) وجه الاستدلال به أنه لم يقيد بعدد فصار الواحد من جملة ما يصدق عليه وجود الإذن ، وهو متفق على العمل به عند الجمهور حتى اكتفوا فيه بخبر من لم تثبت عدالته لقيام القرينة فيه بالصدق ، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي موسى في استئذانه على النبي ﷺ لما كان في الحائط لأب بكر ، ثم لعمر ثم لعثمان وفي كل منهما قال «ائذن له» وهو الحديث الخامس عشر ، والثاني حديث عمر في قصة المشربة ، وفيه فقلت أي للغلام الاسود وقل هذا عمر بن الخطاب فأذن لي ، وهو طرف من حديث طويل تقدم في تفسير سورة التحريم وهو السادس عشر ، وأراد البخاري أن صيغة يؤذن لكم على البناء للمجهول تصح الواحد فافوقه ، وأن الحديث الصحيح بين الاكتفاء بالواحد على مقتضى ما تناوله لفظ الآية فيكون فيه حجة لقبول خبر الواحد ، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في

و المناقب ، وتقدم شرح ما يتعلق بآية الاستئذان مستوعبا في تفسير سورة الاحزاب ، وقال ابن التين قوله هنا في حديث أبي موسى ، وأمرني بحفظ الباب ، مغاير لقوله في الرواية الماضية ، ولم يأمرني بحفظه ، فأحدهما وهم . قلت : بل هما جيعا محفوظان قالني كان في أول ما جاءه ، فدخل النبي ﷺ الحائط فجلس أبو موسى في الباب ، وقال لا كون اليوم بواب النبي ﷺ ، فقوله ، ولم يأمرني بحفظه ، كان في تلك الحالة ثم لما جاء أبو بكر واستأذن له فأمره أن يأذن له أمره حينئذ بحفظ الباب ، تقريراً له على ما فعله ورضا به ، إما تصريحاً فيكون الأمر له بذلك حقيقة ، وإما لمجرد التقرير فيكون الأمر مجازاً ، وعلى الاحتمالين لا وهم ، وقد تقدم له توجيه آخر في مناقب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه

٤ - باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد . وقال ابن عباس : بعث النبي ﷺ ربيعة السكبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قصر

٧٢٦٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث عن بنونس عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى ، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ، يدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، فلما قرأ كسرى مرقه ، لحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يقرؤوا كلهم مرقه

٧٢٦٥ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد ، حدثنا سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ قال رجل من أسلم : أدن في قومك - أو في الناس - يوم عاشوراء أن من أكل فليم بمقبة يومه ، ومن لم يكن أكل فيصم .

قوله ( باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد ) تقدم بيانه في أول هذه الأبواب مجملًا وقد سبق إلى ذلك أيضا الشافعي فقال ، بعث رسول الله ﷺ سراياه وعلى كل مرة واحد ، وبعث رسله إلى الملوك إلى كل ملك واحد ، ولم تزل كتبه تنفذ إلى ولاته بالأمر والنهي فلم يكن أحد من ولاته يترك إنفاذ أمره ، وكذا كان الخلفاء بعده ، انتهى فاما أمراء السرايا فقد استوعبهم محمد بن سعد في الترجمة النبوية ، وعقد لهم بابا سماهم فيه على الترتيب . وأما أمراء البلاد ، التي فتحت فانه ﷺ أمر على مكة عتاب بن أسيد ، وعلى الطائف عثمان ابن أبي العاص ، وعلى البحرين العلاء بن الحضرمي ، وعلى عمان عمرو بن العاص ، وعلى نجران أبا سفيان بن حرب وأمر على صنعاء وسائر جبال اليمن بأذان ثم ابنه شهر وفيروز والمهاجر بن أبي أمية وأبان بن سعيد بن العاص وأمر على السواحل أبا موسى ، وعلى الجند وما معها معاذ بن جبل وكان كل منهما يقضى في عمله ويسير فيه ، وكانا ربما اتفقا كما تقدم ، وأمر أيضا عمرو بن سعيد بن العاص على وادي القرى ، ويزيد بن أبي سفيان على تيماء . وثمالة ابن أثال على التيمامة . فأما أمراء السرايا والبعوث ، فكانت إمرتهم تنتهي بانتهاء تلك الغزوة . وأما أمراء القرى ، فانهم استمروا فيها ، ومن أمراءه أبو بكر على الحج سنة تسع ، وعلى لقسمه الغنيمة وأفراد الخنس باليمن وقراءة سورة

براءة على المشركين في حجة أبي بكر ، وأبو عبيدة لقبض الجزية من البحرين ، وعبد الله بن رواحة لحرص خير إلى أن استشهد في غزوة مؤتة ، ومنهم عماله لقبض الزكوات ، كما تقدم قريبا في قصة ابن اللثبية . وأما رسله إلى الملوك ، فسمى منهم دحية وعبد الله بن حذافة وهما في هذه الترجمة . وأخرج مسلم أن النبي ﷺ بعث رسله إلى الملوك يعني الذين كانوا في عصره . قلت : وقد استوعبهم محمد بن سعد أيضا وأفردهم بعض المتأخرين في جزء تتبعهم من أسد الغابة ، لابن الأثير ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الأول : قوله ( وقال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر ) هو طرف من الحديث الطويل المذكور ، في بدء الوحى ، وتقدم شرحه هناك وتسميته ، عظيم بصرى ، وكيفية إرساله الكتاب المذكور إلى هرقل وهذا التعليق ثبت في رواية الكشميني وحده هنا . الحديث الثاني : قوله ( يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، قوله ( بعث بكتابه إلى كسرى فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ) كذا هنا والعمير في قوله ، فأمره ، للمبعوث الذى دل عليه قوله ، بعث ، وقد تقدم في أواخر المغازى ، وإن الرسول عبد الله بن حذافة السهمي الذى تقدمت قصته قريبا في السرية ، وقوله « لحسبت أن ابن المسيب ، القائل مو ابن شهاب كما تقدم بيانه هناك ، قوله ( أن يمزقوا كل عزق ) فيه تليح بما أخبر الله تعالى أنه فعل بأهل سبأ وأجاب الله تعالى هذه الدعوة ، فسلط شيرويه على والده كسرى أبرويز الذى مزق الكتاب فقتله ، وملك بعده فلم يبق الا يسيرا حتى مات والقصة مشهورة . تنبيه : وقع للزركشى هنا خط ، فانه قال عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى كذا وقع في الأمهات ولم يذكر فيه « دحية » بعد قوله « بعث » والصواب اثباته وقد ذكره في رواية الكشميني تعليقا فقال : قال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية بكتابه إلى عظيم بصرى وأن يدفعه إلى قيصر ، وهو الصواب انتهى ، وكأنه توهم أن القصة واحدة وحله على ذلك كونها من رواية ابن عباس ؛ والحق أن المبعوث لعظيم بصرى هو دحية ، والمبعوث لعظيم البحرين وإن لم يسم في هذه الرواية فقد سمى في غيرها وهو عبد الله بن حذافة ، ولولم يكن في الدليل على المغايرة بينهما إلا بعد ما بين بصرى والبحرين فإن بينهما نحو شهر ، وبصرى كانت في ملكة هرقل ملك الروم ، والبحرين كانت في ملكة كسرى ملك الفرس ، وإنما نهت على ذلك مع وضوحه خشية أن يغتر به من ليس له اطلاع على ذلك . الحديث الثالث : حديث سلة بن الأكوع في صيام يوم عاشوراء ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الصيام » ، ويحيى ، المذكور في السند هو ابن سعيد القطان ، والرجل من أسلم ، هو هند بن أسماء بن حارثة كما تقدم ، والله أعلم

٥ - باسمه وصاته النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراهم . قال مالك بن الحويرث

٧٢٦٦ - حدثني علي بن الجعد أخبرنا شعبة . ح . وحدثنى إسحاق أخبرنا لقنصر أخبرنا شعبة عن أبي

جريرة قال « كان ابن عباس يقعدني على مريره فقال : إن وفد عبد القيس لما أتوا رسول الله ﷺ قال : من الوفد ؟ قالوا : ربيعة . قال : مرحبا بالوفد وللقوم غير خزايا ولا ندامي . قالوا : يا رسول الله إن بيننا وبينك كفار مضر ، فرمنا بأصير ندخل به الجنة ونخبر به من وراهم ، فسالوا عن الأثرية ، فهاهم عن أربع وأصرهم بأربع : أمرهم بالإيمان بالله قال : هل تدرون ما الإيمان بالله ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قل : شهادة أن لا إله



إلا الله وحده لا شريك له وإن محمدًا رسول الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأظن فيه صيام رمضان وتؤتوا من المغنم الخمس . ونهاهم عن الثبأء والحفم والمزآت والنقيز ، وربما قال القير . قال : أحفظوهن وأبلغوهن من وراءكم »

**قوله** ( باب وصاة النبي ﷺ وفرد العرب أن يبلغوا من وراءهم ) الوصاة بالقصر بمعنى الوصية والواو مفتوحة ويجوز كسرهما وقد تقدم بيان ذلك في أوائل كتاب الوصايا ، وذكر فيه حديثين أحدهما : **قوله** ( قاله مالك بن الحويرث ) يشير إلى حديثه المذكور قريباً أول هذه الأبواب . الثاني : **قوله** ( وحديثي اسحق ) هو ابن راهويه كذا ثبت في رواية أبي ذر فأنى عن تردد الكرماني هل هو اسحق بن منصور أو ابن إبراهيم ، و د النضر ، هو ابن شميل وأبو حمزة ، بالجيم . **قوله** ( كان ابن عباس يقعدني على سريرته ) قد تقدم السبب في ذلك في باب ترجمان الحاكم وأنه كان يترجم بينه وبين الناس لما يستفتونه ، ووقع في رواية اسحق بن راهويه في مسنده أن النضر ابن شميل وعبد الله بن ادريس قالاه حدثنا شعبة ، فذكره وفيه د يجلسني معه على السرير فأترجم بينه وبين الناس . **قوله** ( ان وفد عبد القيس ) تقدم شرح قصتهم في كتاب الايمان ، ثم في كتاب الاثرية ، والغرض منه قوله في آخره د احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم ، فان الأمر بذلك يتناول كل فرد ، فبولا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضهم عليه

## ٦ - باب خبر المرأة الواحدة

٧٢٦٧ - **حدثنا محمد بن الوليد** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن توبة الغنبري قال قال لي الشعبي رأيت حديث الحسن عن النبي ﷺ « وقاعدت ابن عمر قريباً من سنتين أو سنة ونصف فلم أسمعه يحدث عن النبي ﷺ غير هذا قال : كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد ، فذهبوا يأكلون من لحم ، فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ : إنه لحم ضب ، فأمسكوا ، فقال رسول الله ﷺ : كلوا - أو اطعموا - فانه حلال ، أو قال : لا بأس به ، شك فيه ، ولكنه ليس من طعمي »

**قوله** ( باب خبر المرأة الواحدة ) ذكر فيه حديث ابن عمرو به وبما في البابين قبله تسكمل الأحاديث اثنين وعشرين حديثاً . **قوله** ( عن توبة ) بمنثاة مفتوحة وسكون الواو بعدها مرحدة هو د ابن كيسان ، يسمى أبا المورع بتشديد الزاء والأهمال و د الغنبري د بفتح المهملة والموحدة بينهما نون ساكنة نسبة إلى بني الغنبر بطن شهير من بني تميم . **قوله** ( رأيت حديث الحسن ) أي البصري ، والرؤيا هنا بصرية ، والاستفهام للانكار ، كان الشعبي يذكر على من يرسل الأحاديث عن رسول الله ﷺ إشارة إلى أن الحامل لتأجل ذلك طلب الاكثار من التحديث عنه وإلا لكان يكتب بما سمعه موصولاً ، وقال الكرماني مراد الشعبي أن الحسن مع كونه تابعياً كان يكثر الحديث عن النبي ﷺ . وابن عمر مع كونه صحابياً يحاط ويقل من ذلك مهما أمكن . قلت : وكان ابن عمر تابع رأى أبيه في ذلك . فانه كان يحض على قلة التحديث عن النبي ﷺ لوجهين أحدهما : خشية الاشتغال عن تعلم القرآن

وتفهم معانيه ، والثالث : خشية أن يحدث عنه بما لم يقله ، لأنهم لم يكونوا يكتبون فإذا طال العهد لم يؤمن النسيان وقد أخرج سعيد بن منصور بسند آخر صحيح عن الشعبي عن قرظة بن كعب عن عمر قال : أفلوا الحديث عن النبي ﷺ وأنا شريككم ، وتقدم شيء مما يتعلق بهذا في كتاب العلم ، وقوله : وقاعدت ابن عمر ، الجملة حالية والمراد أنه جلس معه المدة المذكورة ، وقوله : قريبا من سنتين أو سنة ونصف ، ووقع عند ابن ماجه من طريق عبد الله ابن أبي السفر عن الشعبي قال : جالست ابن عمر سنة ، فيجمع بأن مدة مجالسته كانت سنة وكسرا فالغى الكسر تارة وجبره أخرى ، وكان الشعبي جاور بالمدينة أو بمكة والافهو كوفي ، وابن عمر لم تكن له إقامة بالكوفة **قوله** ( فلم أسمع يحدث عن النبي ﷺ غير هذا ) أشار الى الحديث الذي يريد أن يذكره وكأنه استحضره بذهنه إذ ذاك . **قوله** ( كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد فذهبوا يأكلون من لحم ) هكذا أورد القصة مختصرة ، وأوردها في الذبائح مبينة ، وتقدم لفظه هناك ، وعند الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة : فأتوا بلحم ضب ، **قوله** ( فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ ) هي ميمونة وقد تقدم بيانها في كتاب الأطعمة ، . **قوله** ( فانه حلال أو قال لا بأس به شك فيه ) هو قول شعبة والذي شك في أي اللانظين قال : هو توبة الراوى عن ابن عمر بين ذلك محمد بن جعفر في روايته عن شعبة ، أخرجه أحمد في مسنده عنه وقد تقدم الكلام على لحم الضب في كتاب الصيد والذبائح ، مستوفى في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في الضب لا أحله ولا أحرمه ، وانها لاتخالف قوله هنا فإنه حلال ، ولكنه ليس من طعامى ، أى ليس من المألوف له فلذلك ترك أكله لا لكونه حراما . خاتمة : اشتمل كتاب الأحكام ، وما بعده من التتقى وإجازة خبر الواحد من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة وستين حديثا ، المعلق منها وما في حكمه سبعة وثلاثون طريقا وسائرهما موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة وأربعون حديثا ؛ والخالص أربعة عشر حديثا شاركة مسلم في تحريجها سوى حديث أبي هريرة ، انكم ستحرسون ، وحديث أبي أيوب في البطانة ، وحديث أبي هريرة فيها وحديث ابن عمر في بيعة عبد الملك وحديث عمر في بيعة أبي بكر الثانية ، وحديث أبي بكر في قصة وفد بزاخة . وفي التتقى سبعة وعشرون حديثا كلها مكررة منها ستة طرق معلقة وفي خبر الواحد اثنان وعشرون حديثا كلها مكررة منها طريق واحد معلق وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وخمسون أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٦- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

٧٢٦٨ - **حدثنا** الحديث **حدثنا** سفیان عن مسمر وغيره عن قيس بن مسلم عن طاق بن شهاب قال « قال رجل من اليهود لعمر : يا أمير المؤمنين لو أن علينا نزلت هذه الآية ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ لآخذننا ذلك اليوم ميداً . فقال عمر : إني لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية ، نزل يوم عرفة في يوم بُجعة . » سمع حفيان مسة أ ، ومسرئ قيساً ، وقيس طارقاً

٧٢٦٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير - **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب ، أخبرني أنس بن مالك أنه سمع عمر الفدحين تابع المسلمون أبا بكر واستوى على منير رسول الله ﷺ ، تشهد فبلى أبي بكر فقال : أما بعد فاختار الله ﷻ لرسوله ﷺ الذي هداه على الذي فذكركم ، وهذا الكتاب الذي هدانا الله ﷻ - رواهكم فمروا به تهتدوا ، ولما هدانا الله ﷻ به رسوله »

٧٢٧٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : ضمنى إليه النبي ﷺ وقال : اللهم علمه الكتاب »

٧٢٧١ - **حدثنا** عبد الله بن صباح **حدثنا** ميمون قال سمعتُ عوفاً أن أبا التمهال **حدثه** « أنه سمع أبا برزة قال : إن الله يُفنيكم - أو تمسكم - بالإسلام وبمحمد ﷺ » . قال أبو عبد الله : وقع هنا « يُفنيكم » وإنما هو « تمسكم » . ينظر في أصل كتاب الاعتصام

٧٢٧٢ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك ابن مروان يباهيه « وأقرئك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيها استسلمت »

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ) ، الاعتصام ، افتعال من العصمة والمراد أمثال قوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ الآية ، قال الكرماني هذه الترجمة منزوعة من قوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ لأن المراد بالحبل : الكتاب والسنة على سبيل الاستعارة ، والجامع كونهما سببا للبصود وهو الثواب والنجاة من العذاب ، كما أن الحبل سبب لحصول المقصود به من السق وغيره . والمراد بالكتاب ، القرآن المتعبد بتلاوته و بالسنة ، ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريره وما هم بفعله . والسنة في أصل اللغة الطريقة وفي اصطلاح الأصوليين والمحدثين ما تقدم ، وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يرادف

المستحب ، قال ابن بطال : لا عصمة لأحد إلا في كتاب الله أو في سنة رسوله أو في إجماع العلماء على معنى في أحدهما ، ثم تكلم على السنة باعتبار ما جاء عن النبي ﷺ وسيأتي بيانه بعد باب ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث ، الحديث الأول : **قوله** ( سفيان عن مسعر وغيره ) أما ، سفيان ، فهو ابن عيينة و . مسعر ، هو ابن كدام بكسر الكاف وتخفيف الدال ، و . الغير ، الذي أبهم معه لم أر من صرح به إلا أنه يحتمل أن يكون سفيان الثوري ، فإن أحمد أخرجه من روايته عن . قيس بن مسلم ، وهو الجدلي بفتح الجيم والمهمله كوفي يكنى أبا عمرو ، كان عابدا ثقة ثبتا وقد نسب إلى الأرجاء ، وفي الرواة قيس بن مسلم آخر لكنه شأى غير مشهور ، روى عن عبادة بن الصامت وحديثه عنه في . كتاب خلق الأفعال ، للبخاري و . طارق بن شهاب ، هو الأحمسي معدود في الصحابة لأنه رأى النبي ﷺ وهو كبير لكن لم يثبت له منه سماع . **قوله** ( قال رجل من اليهود ) تقدم الكلام عليه في . كتاب الإيمان ، وفي تفسير سورة المائدة مع شرح سائر الحديث ، وحاصل جواب . عمر ، أنا اتخذنا ذلك اليوم عيداً ، على وفق ما ذكرت . **قوله** ( سمع سفيان مسعرا ومسعر قيسا وقيسا طارقا ) هو كلام البخاري يشير إلى أن العنقة المذكورة في هذا السند محمولة عنده على السماع لاطلاعه على سماع كل منهم من شيخه ، وقوله سبحانه ﴿ اليوم أكلت لحكم دينكم ﴾ ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هذه المقالة وهي قبل موته ﷺ بنحو ثمانين يوما فعلى هذا لم ينزل بعد ذلك من الأحكام شيء وفيه نظر ، وقد ذهب جماعة إلى أن المراد بالأكمال ما يتعلق بأصول الأركان لا ما يتفرع عنها ، ومن ثم لم يكن فيها متمسك لمشكركى القياس ، ويمكن دفع حججهم على تقدير تسليم الأول بأن استعمال القياس في الحوادث متعلق من أمر الكتاب ، ولو لم يكن الا عموم قوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وقد ورد أمره بالقياس وتقريره عليه فأندرج في عموم ما وصف بالسكال ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال في قوله تعالى ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ قال أنزل سبحانه وتعالى كثيرا من الأمور مجعلا ، ففسر نبيه ما احتيج إليه في وقته وما لم يقع في وقته وكل تفسيره إلى العلماء بقوله تعالى ﴿ ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعليه الذين يستنبطونه ﴾ منهم . الحديث الثاني : **قوله** ( أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الغدحين بايع المسلمون أبا بكر رضي الله عنه ) حين يتعلق بسمع ، والذي يتعلق بالغدح محذوف وتقديره من وفاة النبي ﷺ كما تقدم بيانه في باب الاستخلاف في أواخر . كتاب الأحكام ، وسيألف هناك أتم ، وزاد في هذه الرواية واختار الله لرسوله الذي عنده على الذي عندهم ، أي الذي عنده من الثواب والكرامة على الذي عندهم من النصب . الحديث الثالث : حديث ابن عباس تقدم شرحه في . كتاب العلم ، وبيان من رواه بلفظ التأويل ويأتى معنى التأويل في باب قوله تعالى ﴿ بل هو قرآن مجيد ﴾ من . كتاب التوحيد ، إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع : حديث أبي برزة وهو مختصر من الحديث الطويل المذكور في أوائل . كتاب الفتن ، في باب . إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك ، وقوله هنا ، إن الله يغنيكم بالاسلام ، كذا وقع بضم أوله ثم غين معجمة ساكنة ثم نون ونبه . أبو عبد الله ، وهو المصنف على أن الصواب بنون ثم عين مهمله مفتوحتين ثم شين معجمة . **قوله** ( ينظر في أصل كتاب الاعتصام ) فيه إشارة إلى أنه صنف . كتاب الاعتصام ، مفردا وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في . كتاب الأدب الممرد ، فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل وكأنه كان في هذه الحالة غائبا عنه فأمر بمراجعته وأن يصلح منه وقد وقع

له نحو هذا في تفسير ﴿ أنقض ظهرك ﴾ ونهت عليه في تفسير سورة ﴿ ألم نشرح ﴾ ونقل ابن التين عن الداودي أن ذكر حديث أبي برزة هذا هنا إنما يستفاد منه تثبيت خبر الواحد وهو غفلة منه ، فإن حكم تثبيت خبر الواحد انقضى وعقب بالاعتصام بالكتاب والسنة ومناسبة حديث أبي برزة للاعتصام بالكتاب من قوله « أن الله تمسك بالكتاب ، ظاهرة جدا والله أعلم . الحديث الخامس حديث ابن عمر في مكانة لعبد الملك بالبيعة له وقد تقدم بأن من هذا السياق مع شرحه في باب كيف يبایع الامام من أواخر كتاب الاحكام ، ومن ثم يظهر المعطوف عليه بقوله هنا « وأقر لك ، وبنت هناك أن ذلك كان بعد قتل عبد الله بن الزبير والغرض منه هنا استعمال سنة الله ورسوله في جميع الأمور

### ١ - باب قول النبي ﷺ « بُعِثَتْ بِجِوَامِعِ الْكَلِمِ »

٧٢٧٣ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « بُعِثَتْ بِجِوَامِعِ الْكَلِمِ ، ونصرت بالرعب . وبيننا أنا نائم رأيتني أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » . قال أبو هريرة : فقد ذهب رسول الله ﷺ وأنتم تلغونها - أو ترغونها ، أو كلة تشبهها

٧٢٧٤ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سعيد عن أبيه « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ما من الأنبياء نبي إلا أعطى من الآيات ما مثله أو من - أو آمن - عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي ، فأرجو أني أكثرهم تابعا يوم القيامة »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم ) وذكر فيه حديثين لأبي هريرة أحدهما بلفظ الترجمة وزاد « ونصرت بالرعب ، وبيننا أنا نائم رأيتني أتيت بمفاتيح خزائن الأرض ، وتقدم تفسير جوامع الكلم في باب المفاتيح في اليد من « كتاب التعبير » وفيه تفسيرها عن الزهري وحاصله أنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني ، وجزم غير الزهري بأن المراد « بجوامع الكلم » القرآن بقرينة قوله « بعثت » ، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني ، وتقدم شرح « نصرت بالرعب » في « كتاب التيمم » . **قوله** ( فوضعت في يدي ) أي المفاتيح وتقدم تفسير المراد بها في باب النفخ في النمام من « كتاب التعبير » . **قوله** ( قال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور أولا وقوله « فذهب ، أي مات ، وقوله « وأنتم تلغونها أو ترغونها أو كلة تشبهها ، فالأولى بلام ساكنة ثم غين معجمة مفتوحة ثم مثناة والثانية مثلها لكن بدل اللام راء وهي من الرغث كناية عن سعة العيش وأصله من رغث الجدى أمه إذا ارتضع منها وأرغثته هي أرضعته ومن ثم قيل رغوث وأما باللام فليل إنها لغة فيها وقيل تصحيف وقيل مأخوذة من اللغث بوزن عظيم وهو الطعام المخروط بالشعير ، ذكره صاحب المحكم عن ثعلب والمراد يأكلونها كيفما اتفق وفيه بعد ، وقال ابن بطال : وأما اللغث باللام فلم أجده فيما تصفحت من اللغة انتهى ، ووجدت في حاشية من كتبه هما لغتان صحيحتان فصيحتان معناهما الأكل بالهمز وأفاد الشيخ مغطاي عن كتاب « المنتهى » لأبي المعالي اللغوي أن طعامة وإنث بالزين والعين أي المعجونة والمهملة إذا فرقه ، قال والغيث ما يبق في الكيل من

الحب ، فعلى هذا فالمعنى وأنتم تأخذون المال فتفرقونه بعد أن تحزوه واستعار للمال ما للطعام لأن الطعام أهم ما يقضى لأجله المال ، وزعم أن في بعض نسخ الصحيح وأنتم تلعقونها بمهمل ثم قاف . قلت : وهو تصحيف ولو كان له بعض اتجاه ، والثالثة جاءت من رواية عقيل في « كتاب الجهاد » بلفظ تفتلونها بمناء ثم بون ساكنة ثم مشاة ولبعضهم يحذف المشاة الثانية من التثنية بفتح النون وسكون المثناة وهو الاستخراج نثل كذا أنه استخرج ما فيها من السهام ، وجرا به نفص ما فيه والبئر أخرج تراها فعنى تفتلونها تستخرجون ما فيها وتتمتعون به ، قال ابن التين عن الداودي هذا المحفوظ في هذا الحديث ، قال النووي : يعنى ما فتح على المسلمين من الدنيا وهو يشمل الغنائم والكنوز ، وعلى الأول اقتصر الأكثر ووقع عند بعض رواة مسلم بالميم بدل النون الأولى وهو تحريف . الحديث الثانى : قوله ( عن سعيد ) هو ابن أبى سعيد المقبرى واسم أبى سعيد كيسان ، قوله ( ما مثله أو من آمن عليه البشر ) أو شك من الراوى ، فالأولى بضم الهمة وسكون الواو وكسر الميم من الأمن . والثانية بالمد وفتح الميم من الإيمان ، وحكى ابن فرقول أن في رواية القابسى بفتح الهمة وكسر الميم بغير مد من الأمان وصوبها ابن التين فلم يصب ، وقوله ، وإنما كان الذى أوتيته ، في رواية المستملى « أوتيت » بحذف الهاء ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل فضائل القرآن بحمد الله تعالى ، ومعنى الحصر في قوله « إنما كان الذى أوتيته » أن القرآن أعظم المعجزات وأفيدها وأدومها لاشتماله على الدعوة والحجة ودوام الانتفاع به الى آخر الدهر ، فلما كان لا شئ يقاربه فضلا عن أن يساويه كان ما عداه بالنسبة اليه كأن لم يقع ، قيل يؤخذ من إيراد البخارى ، هذا الحديث عقب الذى قبله ان الراجح عنده أن المراد بجوامع الكلم القرآن وليس ذلك بلازم ، فان دخول القرآن في قوله « بعثت بجوامع الكلم » لاشك فيه وإنما النزاع هل يدخل غيره من كلامه من غير القرآن ؟ وقد ذكروا من أمثلة جوامع الكلام في القرآن قوله تعالى : « ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب لعلمكم تتقون » وقوله « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون » الى غير ذلك ومن أمثلة جوامع الكلم من الأحاديث النبوية حديث عائشة « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وحديث « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » متفق عليهما . وحديث أبى هريرة « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وسيأتى شرحه قريبا ، وحديث المقدم « ما مدأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه » الحديث أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم الى غير ذلك مما يكثُر بالتبعية . وإنما يسم ذلك فيما لم تنصرف الرواة في ألفاظه ، والطريق الى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتنفق ألفاظه ، والافان مخارج الحديث اذا كثرت قل أن تنفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاختصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به ، والحامل لاكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ . ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه انه لم يوف بالمعنى

٢ - **باب** الاقتداء بسن رسول الله ﷺ ، وقول الله تعالى : « واجعلنا للمتقين إماما » قال : أئمة تتقوا بمن قبلنا ، ويتقوا بنا من بعدنا . وعن ابن عوف : ثلاث أحبهن لنفسي وإخواني : هذه للجنة أن يتعلموها ويسألوا عنها ، والفران أن يتعلموها ويسألوا للناس عنه ، ويدعوا للناس إلا من خير

٧٢٧٥ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن واصل عن أبي وائل قال « جاستُ إلى شِبة في هذا المسجد قال : جاسَ إلى عمرُ في جِحاكَ هَذَا قَوْلٌ : هَمَّتُ أَنْ لَا أَدْعِيَ فِيهَا صَفَرَاءَ وَلَا بِيضَاءَ إِلَّا قَسَمَتُهُمَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ . قَتُّ : مَا أَتَى بِفَاعِلٍ . قَالَ : لَمْ ؟ قُلْتُ : لَمْ يَقَعْ لَهُ صَاحِبَاكَ . قَالَ : هَا الْمُرَّانُ يُقْتَدَى بِهِمَا »

٧٢٧٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال سألتُ الأعمش فقال عن زيد بن وهب « سمعتُ حذيفة يقول : **حدثنا** رسول الله ﷺ أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ فَفَرَمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوا مِنَ الثُّلُثَةِ »

٧٢٧٧ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** شعبة أخبرنا عمرو بن مرة سمعتُ مُرَّةَ الهمداني يقول « قال عبدُ الله إن أحسن الحديث كتابُ الله ، وأحسنَ الهدي هدي محمد ﷺ ، وشرُّ الأمور محدثاتها ، وإنَّ ما تُوعَدُونَ لآتٍ وما أنتم بمعجزين »

٧٢٧٨ ، ٧٢٧٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزُّهري عن مُهَيْبِ اللَّهِ « عن أبي هريرة وزيد ابن خالد قالا : كنّا عندَ النَّبِيِّ ﷺ فقال : لأَفْضِلُنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ »

٧٢٨٠ - **حدثنا** محمد بن ريسان **حدثنا** فليح **حدثنا** هلال بن علي عن عطاء بن يسار « عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ قال : كلُّ أُمَّتٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مِنْ أُنًى . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمِنْ أُنًى ؟ قَالَ : مِنْ أَطَاعَنِى دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ عَصَانِي قَدْ أُنًى »

٧٢٨١ - **حدثنا** محمد بن عبادَةَ أخبرنا يزيد **حدثنا** سليم بن حيَّان - وأثنى عليه - **حدثنا** سعيدُ ابن مينا « **حدثنا** - أو سمعتُ - جابر بن عبد الله يقول : جاءت ملائكة إلى النَّبِيِّ ﷺ وهو نائم فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العينَ نائمةٌ والقلبَ يقظانٌ ، فقالوا : إن إصباحكم هذا مثلاً ، قال فامضوا له مثلاً . فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العينَ نائمةٌ والقلبَ يقظانٌ ، فقالوا : مثله كمثل رجلٍ بنى داراً وجعلَ فيها مَأْدُبَةً وَبَثَّ دَاعِيًا ، فَمِنْ أَجَابِ الدَّاعِيَ دَخَلَ الدَّارَ وَأَكَلَ مِنَ الْمَأْدُبَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّاعِيَ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ الْمَأْدُبَةِ . قَالُوا : أَوَلَوْهَا لَهُ يَفْقَهُهَا ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العينَ نائمةٌ والقلبَ يقظانٌ ، فقالوا : فالدارُ الجنةُ والداعي محمد ﷺ ، فَمِنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، ومحمدُ فرّق بينَ النَّاسِ « تَابَهُ » فَنَبِيَّةٌ عَنْ لُوثٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ « عَنْ مُحَمَّدٍ »

جابر خرج علينا النبي ﷺ . . . »

٧٢٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَهْمٍ « عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : يَا مَعْشَرَ

الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقَتْكُمْ سُبُكًا بَعِيدًا ، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا »

٧٢٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ « عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ : إِنَّمَا مَثَلِي وَمِثْلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ : يَا قَوْمُ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ يَمِينِي ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُرِيانُ ، فَالْتَجِئُوا « فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَادْجَلُوا فَأَطَاعُوا عَلَى مَنَاسِكِهِمْ فَدَجَلُوا ، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَنَحَهُمْ . فَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ ، وَمِثْلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ »

٧٢٨٤ ، ٧٢٨٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مُعْقِلٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ

عُبَيْدٍ اللَّهُ بْنُ عَتَبَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مِنْ كُفْرٍ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ : كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَن قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ . فَقَالَ . وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلُنَّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ لِلَّهِ ، وَاقْتِهِ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ . فَقَالَ عُمَرُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ » . قَالَ ابْنُ بُسَكِيرٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ الْقَيْثِ « حَقًّا » وَهُوَ أَصَحُّ

٧٢٨٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَتَبَةَ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ عَيْبَةَ بْنُ حَصَنِ بْنِ حَذَيْفَةَ بْنِ بَدْرِ فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْحَرِّ بْنِ قَيْسِ بْنِ حَصَنِ - وَكَانَ مِنَ الْغَنَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ ، وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسِ عُمَرَ وَمَشَاوَرَتِهِ كَمَا وَلَا كَانُوا أَوْ شَبَانًا - فَقَالَ عَيْبَةُ لِابْنِ أَخِيهِ : يَا ابْنَ أَخِي هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ فَتَسْتَأْذِنَ لِي عَلَيْهِ ؟ قَالَ : سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَاسْتَأْذِنَ لِعَيْبَةَ ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ : يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، رَأَى اللَّهُ مَا تَعْمَلُ الْجَزْلُ ، وَمَا نَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ . فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ بِأَنْ يَقَعَ بِهِ ، فَقَالَ الْحَرُّ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ ( خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ) وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْجَاهِلِينَ . فَوَاللَّهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ ، وَكَانَ وَقَفًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ »



٧٢٨٧ - **حديث** عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء ابنة أبي بكر رضي الله عنهما أنها قالت: أتيت عائشة حين خسفت للشمس والناس قيام وهي قائمة تصلي، فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها نحو السماء فقالت: سبحان الله. فقلت: آية؟ قالت: برأسها أن نعم. فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما من شيء لم أره إلا وقد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والدار، وأوحى إلى أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال، فأما المؤمن - أو المسلم، لا أدري أى ذلك قالت أسماء - فيقول: محمد جاءنا بالبيئات فأجبناه وآمننا، فيقال: نعم صالحاً، علماً أنك موقت، وأما المنافق - أو المرتاب، لا أدري أى ذلك قالت أسماء - فيقول: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلناه،

٧٢٨٨ - **حديث** إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **مَوْنِي** ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سوءهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم »

**قوله** (باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ) أى قبولها والعمل بما دلت عليه فاما أقواله ﷺ فتشتمل على أمر ونهى وإخبار، وسيأتى حكم الأمر والنهى فى باب مفرد، وأما أقواله فتأتى أيضاً فى باب مفرد قريباً. **قوله** (وقول الله تعالى: واجعلنا للمتقين إماماً) قال أئمة يقتدى بمن قبلنا ويقتدى بنا من بعدنا (كذا للجميع بإيهام القائل، وقد ثبت ذلك من قول مجاهد أخرجه الفريابي والطبري وغيرهما من طريقه بهذا اللفظ بسند صحيح، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريقه بسند صحيح أيضاً، قال يقول: اجعلنا أئمة فى التقوى حتى نأتم بمن كان قبلنا ويأتم بنا من بعدنا، وللطبري وابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى: اجعلنا أئمة التقوى لأهلهم يقتدون بنا، لفظ الطبري، وفى رواية ابن أبي حاتم: اجعلنا أئمة هدى ليهتدى بنا ولا يجعلنا أئمة ضلالة، لأنه قال تعالى لأهل السعادة ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾ وقال لأهل الشقاوة ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ ورجح الطبري أنهم سألوا أن يكونوا للمتقين أئمة ولم يسألوا أن يجعل للمتقين لهم أئمة، ثم تكلم الطبري على أفراد وإماماً، مع أن المراد جماعة بما حاصله أن الامام اسم جنس فيتناول الواحد فما فوقه، وأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن قتادة فى قوله ﴿وجعلنا للمتقين إماماً﴾ أى قادة فى الخير ودعاة هدى يؤتم بنا فى الخير. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدى ليس المراد أن تؤم الناس وإنما أرادوا جعلنا أئمة لهم فى الحلال والحرام يقتدون بنا فيه. ومن طريق جعفر بن محمد معناه اجعلنى رضا فإذا قلت صدقونى وقبلوا منى، تنبيه: اقتصر شيخنا ابن الملقن فى شرحه تبعاً لمن تقدمه على عزو التفسير المذكور أولاً للحسن البصرى ولم أر له عنه سنداً، والثانى للأنصاري وقد صح عن ابن عباس ورواه ابن أبي حاتم عن عكرمة وسعيد بن جبير ونقله ابن أبي حاتم أيضاً عن أبي صالح وعبد الله بن شاذب. **قوله** (وقال ابن عون) هو عبد الله البصرى من صفار التابعين (ثلاث أحسن لنفسى الخ) رصده محمد بن

نصر المروزي في كتاب السنة ، والجوزقي من طريقه قال محمد بن نصر حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا سليم بن أخضر سمعت ابن عون يقول : غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ، ثلاث أحسن لنفسى ، الحديث ووصله ابن القاسم اللالكاني في كتاب السنة ، من طريق القمبي سمعت حماد بن زيد يقول قال ابن عون ، **قوله** ( ولأخواني ) في رواية حماد ، ولا صحابي ، ( قوله هذه السنة ) أشار إلى طريقة النبي ﷺ إشارة نوعية لا شخصية ، وقوله « أن يتعلموها ويسألوا عنها » في رواية يحيى بن يحيى هذا الأثر عن رسول الله ﷺ فيتبعه ويعمل بما فيه ، **قوله** ( والقرآن أن يتفهموه ويسألوا الناس عنه ) في رواية يحيى ، فيتدبروه ، بدل فيتفهموه وهو المراد ، **قوله** ( ويدعوا الناس إلا من خير ) كذا للأكثر بفتح الدال من يدعوا وهو من الودع بمعنى الترك ، ووقع في رواية الكشميهني بسكون الدال من الدعاء ، وكذا هو في نسخة السعفي ، ورؤيد الأول أن في رواية يحيى بن يحيى « ورجل أقبل على نفسه ولها عن الناس إلا من خير ، لأن في ترك الشر خيرا كثيرا » قال : في القرآن يتفهموه وفي السنة يتعلموها لأن الغالب أن المسلم يتعلم القرآن في أول أمره فلا يحتاج إلى الوصية بتعلمه ، فهذا أوصى بتفهم معناه وإدراك منطوقه انتهى ، ويحتمل أن يكون السبب أن القرآن قد جمع بين دفتي المصحف ولم تكن السنة يومئذ جمعت ، فأراد بتعلمها جمعها ليتمكن من تفهمها ، بخلاف القرآن فإنه مجموع فليبادر لتفهمه ثم ذكر فيه ثلاثة عشر حديثا : الحديث الأول : **قوله** ( عمرو بن عباس ) بموحدة ثم مهلة هو الباهلي بصرى يكنى أبا عثمان من طبقة علي بن المديني ، و « عبد الرحمن ، هو ابن مهدي و « سفيان ، هو الثوري و « واصل ، هو ابن حبان وتقدم تصريح الثوري عنه بالتحديث في كتاب الحج ، و « أبو وائل ، هو شقيق بن سلمة . **قوله** ( جلست إلى شيبه ) هو ابن عثمان بن طلحة العبدي حاجب الكعبة وقد تقدم نسبه عند شرح حديثه في باب كسوة الكعبة من كتاب الحج ، وليس له في الصحيحين إلا هذا الحديث عند البخاري وحده ، **قوله** ( أن لا أدع فيها ) الضمير للكعبة وإن لم يجر لها ذكر لأن المراد بالمسجد في قول أبي وائل « جلست إلى شيبه في هذا المسجد ، نفس الكعبة فكانه أشار إليها فقد تقدم في رواية الحج في هذا الحديث « على كرسي في الكعبة ، أي عند بابها كما جرت به عادة الحجبة ؛ قال ابن بطال : أراد عمر قسمة المال في مصالح المسلمين فلما ذكره شيبه أن النبي ﷺ وأبا بكر بعده لم يتعرضا له لم يسعه خلافا ، ورأى أن الاقتداء بهما واجب . قلت : وتماه أن تقرير النبي ﷺ بمنزلة منزلة حكمه باستمرار ما ترك تغييره فيجب الاقتداء به في ذلك لعدم قوله تعالى ﴿ واتبعوه ﴾ وأما أبو بكر فدل عدم تعرضه على أنه لم يظهر له من قوله ﷺ ولا من فعله ما يعارض التقرير المذكور ، ولو ظهر له لفعله لا سيما مع احتياجه لبال لقلته في مدته فيكون عمر مع وجود كثرة المال في أيامه أولى بعدم التعرض ، الحديث الثاني : حديث حذيفة في الأمانة تقدم شرحه في كتاب الفتن ، . الحديث الثالث : **قوله** ( حدثنا عمرو بن مرة ) هو الجلي بفتح الجيم وتخفيف الميم و « مرة ، شيخه هو ابن شراحيل ويقال له مرة الطيب بالتشديد وهو الهمداني بسكون الميم ، وليس هو والد عمرو الراوي عنه . **قوله** ( وأحسن الهدى هدى محمد ) بفتح الهاء وسكون الدال للأكثر ، وللكشميهني بضم الهاء مقصور ومعنى الأول الهيئة والطريقة والثاني ضد الضلال ، **قوله** ( وشر الأمور محدثاتها الخ ) تقدم هذا الحديث بدون هذه الزيادة في كتاب الأدب ، وذكرت ما يدل على أن البخاري اختصره هناك ونما أنه عليه هنا قبل شرح هذه الزيادة أن ظاهر سياق هذا الحديث أنه موقوف ، لكن القدر الذي له حكم الرفع منه قوله ، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ ، فإن فيه إخبارا عن صفة من صفاته ﷺ وهو أحد

أقسام المرفوع وقل من نبه على ذلك ، وهو كالمثقف عليه - لتخريج المصنفين المختصرين على الأحاديث المرفوعة الأحاديث الواردة في شمائله ﷺ فإن أكثرها يتعلق بصفة خلقه وذاته كوجهه وشعره ، وكذا بصفة خلقه كحلته وصفحه ، وهذا مندرج في ذلك مع أن الحديث المذكور جاء عن ابن مسعود مصرحاً فيه بالرفع من وجه آخر ، أخرجه أصحاب السنن لكن ليس هو على شرط البخاري ، وأخرجه مسلم من حديث جابر مرفوعاً أيضاً بزيادة فيه ، وليس هو على شرطه أيضاً ، وقد بينت ذلك في « كتاب الأدب » في باب الهدى الصالح ، و « المحدثات » بفتح الدال جمع محدثه والمراد بها ما أحدث ، وليس له أصل في الشرع ويسمى في عرف الشرع بدعة ، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس بدعة ، فالبدعة في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محموداً أو مذموماً ، وكذا القول في المحدث في الأمر المحدث الذي ورد في حديث عائشة « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » كما تقدم شرحه ومضى بيان ذلك قريباً في « كتاب الأحكام » وقد وقع في حديث جابر المشار إليه « وكل بدعة ضلالة » وفي حديث العرابض بن سارية « وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة » وهو حديث أوله « وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ، فذكره وفيه هذا أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وهذا الحديث في المعنى قريب من حديث عائشة المشار إليه وهو من جوامع الكلم قال الشافعي « البدعة بدعتان : محدودة ومذمومة ، فما وافق السنة فهو محمود وما خالفها فهو مذموم » أخرجه أبو نعيم بمعناه من طريق إبراهيم بن الجنيدي عن الشافعي ، وجاء عن الشافعي أيضاً ما أخرجه البيهقي في مناقبه قال « المحدثات ضربان ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه بدعة الضلال ، وما أحدث من الخير لا يخالف شيئاً من ذلك فهذه محدثة غير مذمومة » انتهى . وقسم بعض العلماء البدعة إلى الأحكام الخمسة وهو واضح ، وثبت عن ابن مسعود أنه قال : قد أصبحتم على الفطرة وأنكم ستحدثون ويحدث لكم فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدى الأول ، فما حدث تدوين الحديث ثم تفسير القرآن ثم تدوين المسائل الفقهية المولدة عن الرأي المحض ثم تدوين ما يتعلق بأعمال القلوب ، فاما الأول فأنكره عمر وأبو موسى وطائفة ورخص فيه الأكثرون وأما الثاني فأنكره جماعة من التابعين كالشعبي ، وأما الثالث فأنكره الامام أحمد وطائفة يسيرة وكذا اشتد انكار أحمد للذي بعده ، وما حدث أيضاً تدوين القول في أصول الديانات فتصدى لها المثبتة والنمات ، فبالغ الأول حتى شبه وبالغ الثاني حتى عطل ، واشتد انكار السلف لذلك كأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور ، وسببه أنهم تكلموا فيما سكنت عنه النبي ﷺ وأصحابه ، وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي ﷺ وأب بكر وعمر شيء من الأهواء - يعني بدع الخوارج والروافض والقدرية - وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم ، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان ، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرها ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل . وإن من لم يستعمل ما اصطالحوا عليه فهو عاى جاهل ، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف ، وإن لم يكن له منه بد فليكتف منه بقدر الحاجة ، ويجعل الأول المقصود بالاصالة والله الموفق . وقد أخرج أحمد بسند جيد عن غضيف ابن الحارث قل بعث إلى عبد الملك بن مروان فقال : إنا قد جمعنا الناس على رفع الأيدي على المنبر يوم الجمعة ،

وعلى القصص بعد الصبح والعصر، فقال: أما انهما أمثل بدعكم عندي ولست بمجيبكم الى شيء منهما لأن النبي ﷺ قال: «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع من السنة مثلها فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة». انتهى وإذا كان هذا جواب هذا الصحابي في أمر له أصل في السنة فما ظنك بما لا أصل له فيها، فكيف بما يشتمل على ما يخالفها. وقد مضى في «كتاب العلم» أن ابن مسعود كان يذكر الصحابة كل خميس لثلاثا يملأوا ومضى في «كتاب الرقاق» أن ابن عباس قال: حدثت الناس كل جمعة فإن أيدت فرتين، ونحوه وصية عائشة لعبيد بن عمير، والمراد بالقصص التذكير والموعظة، وقد كان ذلك في عهد النبي ﷺ لكن لم يكن يجعله راتبا كخطبة الجمعة بل بحسب الحاجة، وأما قوله في حديث العرباض: «فإن كل بدعة ضلالة» بعد قوله، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنه يدل على أن المحدث يسمى بدعة وقوله «كل بدعة ضلالة» قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومعنوها، أما منطوقها فكان يقال: «حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة» فلا تكون من الشرع لأن الشرع كله هدى، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدماتان، وانتجتا المطلوب، والمراد بقوله «كل بدعة ضلالة» ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام. وقوله في آخر حديث ابن مسعود: «وأن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين» أراد ختم موعظته بشيء من القرآن يناسب الحال. وقال ابن عبد السلام: في أواخر القواعد، البدعة خمسة أقسام: فالواجبة، كالاشتغال بالنحو الذي يفهم به كلام الله ورسوله لأن حفظ الشريعة واجب. ولا يتأتى إلا بذلك فيكون من مقدمة الواجب، وكذا شرح الغريب وتدوين أصول الفقه والتوصل الى تمييز الصحيح والسقيم، والمحرمة، ما رتبته من مخالف السنة من القدرية والمرجئة والمشبهة والمندوبة، كل إحسان لم يهد عينه في العهد النبوي كالاتحاد عن التراخي وبناء المدارس والربط والكلام في التصوف المحمود وعقد مجالس المناظرة إن أريد بذلك وجه الله والمباحة، كالمصافحة عقب صلاة الصبح والعصر، والتوسع في المأكلات من أكل وشرب وملبس ومسكن. وقد يكون بعض ذلك مكروها أو خلاف الأولى والله أعلم. الحديث الرابع والخامس: حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني في قصة العسيف قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «لأقضين بينكما بكتاب الله» وهذا يوم أن الخطاب لهما وليس كذلك، وإنما هو لوالد العسيف والذي استأجره لما تحاكما بسبب زنا العسيف بأسرة الذي استأجره، والقدر المذكور هنا طرف من القصة المذكورة، واقتصر البخاري هنا عليه لدخوله في غرضه من أن السنة يطلق عليها «كتاب الله» لأنها بوحيه وتقديره، لقوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ وقد تقدم تقرير ذلك مع شرح الحديث في «كتاب المحاربين» المتعلق ببيان الحدود. الحديث السادس: قوله (فليح) بالفاء والمهمله مصغر هو ابن سليمان المدني، وشيخه هلال بن علي، هو الذي يقال له ابن أبي ميمونة. قوله (كل أمق يدخل الجنة إلا من أبي) بفتح الموحدة أى امتنع وظاهره أن العموم مستمر لأن كلا منهم لا يمتنع من دخول الجنة ولذلك قالوا: ومن يأبى، فبين لهم أن اسناد الامتناع اليهم عن الدخول مجاز عن الامتناع عن سفته وهو عصيان الرسول ﷺ وقد تقدم في أول الأحكام حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا: «من أطاعني فقد أطاع الله» وتقدم شرحه مستوفى وأخرج أحمد والحاكم من طريق صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه: «لندخل الجنة إلا من أبى وشرد على الله شراد البعير» وسنده على شرط الشيخين، وله شاهد عن أبي أمامة عند الطبراني وسنده جيد، والموصوف بالإباء وهو الامتناع إن كان كافرا فهو لا يدخل الجنة أصلا وإن كان مسلما فالمراد منعه من دخولها مع أول داخل إلا من شاء

الله تعالى . الحديث السابع . قوله ( محمد بن عبادة ) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة ، واسم جده البخترى بفتح الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة من فوق ، ثقة واسطى يكنى أبا جعفر ماله في البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم في كتاب الادب ، وهو من الطبقة الرابعة من شيوخ البخارى ، و د يزيد ، شيخه هو ابن هارون ، قوله ( حدثنا سليم بن حيان وأثنى عليه ) أما سليم فبفتح المهملة وزن عظيم وأبوه بمهملة ثم تحنانية ثقيلة والقائل د وأثنى عليه ، هو محمد وفاعل أثنى هو يزيد . قوله ( قال حدثنا أو سمعت ) القائل ذلك سعيد بن ميناء والشاك هو سليم بن حيان . شك في أى الصيغتين قالها شيخه سعيد ، ويجوز في جابر أن يقرأ بالنصب وبالرفع والنصب أولى قوله ( جاءت ملائكة ) لم أقف على أسمائهم ولا أسماء بعضهم ، ولكن في رواية سعيد بن أبى هلال المطلقة عقب هذا عند الترمذى أن الذى حضر في هذه القصة جبريل وميكائيل . ولفظه د خرج علينا رسول الله ﷺ يوما فقال : انى رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسى وميكائيل عند رجلى ، فيحتمل أنه كان مع كل منهما غيره . واقتصر في هذه الرواية على من باشر الكلام منهم ابتداء وجوابا ، ووقع في حديث ابن مسعود عند الترمذى وحسنه وصححه ابن خزيمة : أن النبي ﷺ توسد نحره فرقد ، وكان إذا نام نفخ ؛ قال فبينما أنا قاعد إذ أنا برجال عليهم ثياب بيض ، الله أعلم بما بهم من الجنال ، جلست طائفة منهم عند رأس رسول الله ﷺ ، وطائفة منهم عند رجليه ، قوله ( أن لصاحبكم هذا مثلا قال فاضربوا له مثلا ) كذا للأكثر وسقط لفظ د قال ، من رواية أبى ذر ، قوله ( فقال بعضهم إنه نائم إلى قوله يقظان ) قال الراهمزمى هذا تمثيل يراد به حياة القلب وصحة خواطره ، يقال رجل يقظ اذا كان ذكى القلب ؛ وفي حديث ابن مسعود فقالوا ايدهم : ما رأينا عبدا قط أوقى مثل ما أوقى هذا النبي ، ان عينيه تنامان وقلبه يقظان ، اضربوا له مثلا . وفي رواية سعيد بن أبى هلال . فقال أحدهما لصاحبه اضرب له مثلا ، فقال د اسمع سمع أذنك واعتقل عقل قلبك إنما مثلك ، ونحوه في حديث ربيعة الجرشي عند الطبرانى زاد أحد في حديث ابن مسعود فقالوا اضربوا له مثلا ونؤول أو نضرب وأولوا ، وفيه ليعقل قلبك . قوله ( مثله كمثل رجل بنى دارا وجعل فيها مآدبة ) في حديث ابن مسعود ومثل سيد بنى قصرا ، وفي رواية أحمد د بنينا حصينا ثم جعل مآدبة فدعا الناس الى طعامه وشرابه ، فن أجابه أكل من طعامه وشرب من شرابه ومن لم يحبه عاقبه - أو قال - عذبه ، وفي رواية أحمد د عذب عذابا شديدا ، والمآدبة بسكون الهمة وضم الدال بعدها موحدة وحكى الفتح ، وقال ابن التين : عن أبى عبد الملك الضم والفتح لغتان فصيحتان ، وقال الراهمزمى نحوه في حديث القرآن مآدبة الله ، قال : وقال لى أبو موسى الحامض من قاله بالضم أراد الوليمة ، ومن قاله بالفتح أراد أدب الله الذى أدب به عباده . قلت : فعلى هذا يتعين الضم . قوله ( وبعث داعيا ) في رواية سعيد د ثم بعث رسولا يدعو الناس الى طعامه فمنهم من أجاب الرسول ومنهم من تركه . . قوله ( فقال بعضهم أولوها له ينفقها ) قيل يؤخذ منه حجة لأهل التعبير أن التعبير إذا وقع في المنام اعتمد عليه د قال ابن بطال : قوله د أولوها له ، يدل على أن الرؤيا على ما عبرت في أنشوم انتهى . وفيه نظر لاحتمال الاختصاص بهذه القصة لكون الرأى النبي ﷺ والمرئ الملائكة ، فلا يطر ذلك في حق غيرهم ، قوله ( فقال بعضهم إنه نائم ) هكذا وقع ثالث مرة ، قوله ( فقالوا الدار الجنة ) أى الممثل بها زاد في رواية سعيد بن أبى هلال د والله هو الملك والدار الاسلام والبيت الجنة وأنت يا محمد رسول الله ، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد د أما السيد فهو رب العالمين ، وأما البنيان فهو الاسلام والطعام الجنة ومحمد الداعى ، فن

اتبعه كان في الجنة ، قوله ( فن أطاع محمدا فقد أطاع الله ) أي لانه رسول صاحب المأدبة فن أجابه ودخل في دعوته أكل من المأدبة ، وهو كناية عن دخول الجنة ووقع بيان ذلك في رواية سعيد ولفظه ، وأنت يا محمد رسول الله فن أجابك دخل الاسلام ، ومن دخل الاسلام دخل الجنة ، ومن دخل الجنة أكل ما فيها . . قوله ( ومحمد فرق بين الناس ) كذا لآبي ذر بتشديد الراء فعلا ماضيا ، ولغيره بسكون الراء والتنوين وكلاهما متجه ، قال الكرماني : ليس المقصود من هذا التمثيل تشبيه المفرد بالمفرد ، بل تشبيه المركب بالمركب ، مع قطع النظر عن مطابقة المفردات من الطرفين انتهى ، وقد وقع في غير هذه الطريق ما يدل على المطابقة المذكورة ، زاد في حديث ابن مسعود ، فلما استيقظ قال : سمعت ما قال هؤلاء ، هل تدرى من هم ؟ . قلت : الله ورسوله أعلم ، قال هم الملائكة ، والمثل الذي ضربوا الرحمن بن الجنة ودعا إليها عباده ، الحديث . تنبيه : تقدم في كتاب الأدب ، من وجه آخر عن سليم بن حيان بهذا الاسناد ، قال النبي ﷺ مثلى ومثل الأنبياء كرجل بنى دارا فأكلها وأحسنها إلا موضع لبنه ، الحديث ، وهو حديث آخر وتمثيل آخر ، فالحديث الذى فى الادب يتعلق بالنبوة وكونه ﷺ خاتم النبيين ، وهذا يتعلق بالدعاء الى الاسلام وبأحوال من أجاب أو امتنع ، وقد وهم من خلطهما ككأبي نعيم فى المستخرج ، فانه لما ضاق عليه مخرج حديث الباب ولم يجد مرويا عنده أورد حديث اللبنة ظنا منه أنها حديث واحد وليس كذلك لما بينته ، وسلم الاسماعيلي من ذلك فانه لما لم يجد مرويته أوردته من روايته عن الفربرى بالاجازة عن البخارى بسنده ، وقد روى يزيد بن هارون بهذا السند حديث اللبنة أخرجه أبو الشيخ فى كتاب الامثال ، من طريق أحمد بن سنان الواسطى عنه ، وساق بهذا السند حديث « مثلى ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً ، الحديث ، لكنه عن أبي هريرة لا عن جابر وقد ذكر الراهبر مزى ، حديث الباب فى كتاب الامثال ، معلقا فقال : وروى يزيد بن هارون فساق السند ولم يوصل سنده يزيد وأورد معناه من مرسل الضحاک بن مزاحم ، قوله ( تابعه قتيبة عن ليث ) يعنى ابن سعد ( عن خالد ) يعنى ابن يزيد وهو أبو عبد الرحيم المصرى أحد الثقات ، قوله ( عن سعيد بن أبي هلال عن جابر قال خرج علينا النبي ﷺ هكذا اقتصر على هذا القدر من الحديث وظاهره أن بقية الحديث مثله ، وقد بينت ما بينهما من الاختلاف ، وقد وصله الترمذى عن قتيبة بهذا السند ووصله أيضا الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان ، وأبو نعيم من طريق أبي العباس السراج ، كلاهما عن قتيبة ونسب السراج فى روايته الليث وشيخه كما ذكرته ، قال الترمذى بعد تخريجه : هذا حديث مرسل ، سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابر بن عبد الله . قلت : وفائدة ايراد البخارى له رفع التوهم عن يظن أن طريق سعيد بن ميناء موقوفة ، لانه لم يصرح برفع ذلك الى النبي ﷺ فأتى بهذه الطريق لتصريحها ؛ ثم قال الترمذى وجاء من غير وجه عن النبي ﷺ باسناد أصح من هذا . قال وفى الباب عن ابن مسعود ، ثم ساقه بسنده إلى ابن مسعود وصححه ، وقد بينت ما فيه أيضا بحمد الله تعالى . ووصف الترمذى له بأنه مرسل : يريد أنه منقطع بين سعيد وجابر ، وقد اعتضد هذا المنقطع بحديث ربيعة الجرشي عند الطبرانى فانه ينحو سياقه وسنده جيد ، وسعيد بن أبي هلال غير سعيد بن ميناء الذى فى السند الاول ، وكل منهما مدنى لكن ابن ميناء تابعى بخلاف ابن أبي هلال ، والجمع بينهما إما بتعدد المرقى وهو واضح أو بأنه منام واحد حفظ فيه بعض الرواة ما لم يحفظ غيره ، وتقدم طريق الجمع بين اقتصاره على جبريل وميكائيل فى حديث وذكره الملائكة بصيغة الجمع فى الجانبين الدال على الكثرة فى آخر ، وظاهر رواية سعيد بن

أبي هلال أن الرؤيا كانت في بيت النبي ﷺ لقوله « خرج علينا فقال إني رأيت في المنام ، وفي حديث ابن مسعود أن ذلك كان بعد أن خرج إلى الجن فقرأ عليهم ، ثم أغنى عند الصبح لجأوا إليه حينئذ ، ويجمع بأن الرؤيا كانت على ما وصف ابن مسعود . فلما رجع إلى منزله خرج على أصحابه فقصها ، وما عدا ذلك فليس بينهما منافاة إذ وصف الملائكة برجال حسان ، يشير إلى أنهم تشكوا بصورة الرجال ، وقد أخرج أحمد والبرار والطبراني من طريق علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس نحو أول حديث سعيد بن أبي هلال لكن لم يسم المسمين ، وساق المثل على غير سياق من تقدم قال : إن مثل هذا ومثل أمته ، كمثل قوم سافر انتهوا إلى رأس مفاضة فلم يكن معهم من الزاد ما يقطعون به المفاضة ولا ما يرجعون به ، فبيناهم كذلك إذ أتاهم رجل فقال أرايتم إن وردت بكم رياضا معشبة وحياضا رواء . أتبعوني ؟ قالوا : نعم ، فانطلق بهم فأوردتهم ، فأكلوا وشربوا وسمنوا ، فقال لهم إن بين أيديكم رياضا هي أعشب من هذه ، وحياضا أروى من هذه فاتبعوني ، فقالت طائفة صدق والله لننبعنه ، وقالت طائفة قد رضينا بهذا نقيم عليه ، وهذا إن كان محفوظا قوى الحل على التعدد إما للبناء وإما لضرب المثل ، ولكن على ابن زيد ضعيف من قبل حفظه . قال ابن العربي في حديث ابن مسعود : إن المقصود « المأدبة » وهو ما يؤكل ويشرب فيه رد على الصوفية الذين يقولون لا مطلوب في الجنة إلا الوصال ، والحق أن لا وصال لنا إلا بانقضاء الشهوات الجثمانية والنفسانية والمحسوسة والمعقولة وجماع ذلك كله في الجنة انتهى ، وليس ما ادعاه من الرد بواضح قال وفيه أن من أجاب الدعوة أكرم . ومن لم يجبهأ أهين ، وهو خلاف قولهم من دعوانه فلم يجبهأ فله الفضل علينا فان أجابنا فلنا الفضل عليه ، فانه مقبول في النظر ، وأما حكم العبد مع المولى فهو كما تضمنه هذا الحديث . الحديث الثامن : **قوله** (سفيان) هو الثوري و «ابراهيم» هو النخعي و «همام» هو ابن الحارث . ورجال السند كلهم كوفيون **قوله** ( يامعشر القراء ) بضم القاف وتشديد الراء مهموز جمع قارئ ، والمراد بهم العلماء بالقرآن والسنة العباد ، وسيأتي إيضاحه في الحديث الحادي عشر . **قوله** ( استقيموا ) أي اسلكوا طريق الاستقامة وهي كناية عن التمسك بأمر الله تعالى فعلا وتركاً ، وقوله فيه « سبقتم » هو بنتج أوله كما جزم به ابن الذين وحكي غيره ضمه ، والاول المعتمد زاد محمد بن يحيى الذهلي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه « فان استقمتم فقد سبقتم » أخرجه أبو نعيم في المستخرج وقوله « سبقا بعيداً » أي ظاهراً ووضنه بالبعد لانه غاية شأو السابقين ، والمراد أنه خاطب بذلك من أدرك أوائل الاسلام فاذا تمسك بالكتاب والسنة سبق إلى كل خير ، لأن من جاء بعده إن عمل بعمله لم يصل إلى ما وصل إليه من سبقه إلى الاسلام ، وإلا فهو أبعد منه حساً وحكماً ، **قوله** ( فان أخذتم ميمناً وشمالاً ) أي خالفتم الأمر المذكور ، وكلام حذيفة منزع من قوله تعالى ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ﴾ والذي له حكم الرفع من حديث حذيفة هذا الإشارة إلى فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين مضوا على الاستقامة فاستشهدوا بين يدي النبي ﷺ أو عاشوا بعده على طريقته فاستشهدوا أو ماتوا على فرشهم . الحديث التاسع : حديث أبي موسى في « النذير العريان » وقد تقدم شرحه مستوفى في باب الانتهاء عن المعاصي من « كتاب الرقاق » و « بريد » بموحدة وراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة و « أبو بردة » شيخه هو جده وهو ابن أبي موسى الأشعري . الحديث العاشر : حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال أهل الردة وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً . **قوله** ( في آخره قال ابن بكير ) يعني يحيى بن عبد الله بن بكير

المصري (وعبد الله) يعني كاتب الليث وهو أبو صالح الخ، ومراده أن قتيبة حدثه عن الليث بالسند المذكور فيه بلفظ «لو منعوني كذا» ووقع هنا في رواية الكشميني «كذا وكذا» وحدثه به يحيى وعبد الله عن الليث بالسند المذكور بلفظ «عنا» وقوله «وهو أصح» أي من رواية من روى «عقالا» كما تقدمت الإشارة إليه في «كتاب الزكاة» أو أهمه كالذي وقع هنا. الحديث الحادى عشر. **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس كما جزم به المزى واسم «أبي أويس» عبد الله المدنى الأصبحى، و«ابن وهب» هو عبد الله المصرى و«يونس» هو ابن يزيد الأبلّى. **قوله** (قدم عيينة) بتحتانية ونون مصغرا (ابن حصن) بكسر الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم نون (ابن حذيفة بن بدر) يعني الفزارى معدود في الصحابة، وكان في الجاهلية موصوفا بالشجاعة والجهل والجفاء، وله ذكر في «المغازى» ثم أسلم في الفتح وشهد مع النبي ﷺ حينما فاعطاه مع المؤلفة وإياه عنى العباس بن مرداس السلمى بقوله :

أجعل نبي ونهب العبد يد بين عيينة والاقرع

وله ذكر مع الاقرع بن حابس سيأتى قريبا في «باب ما يكره من التعق» وله قصة مع أبي بكر وعمر حين سأل أبا بكر أن يعطيه أرضا يقطعها لإياها فتمعه عمر، وقد ذكره البخارى في «التاريخ الصغير» وسماه النبي ﷺ «اللاحق المطاع» وكان عيينة ممن وافق طليحة الأسدى لما ادعى النبوة، فلما غلبهم المسلمون في قتال أهل الردة فر طليحة وأسر عيينة، فأق به أبو بكر فاستتابه فتاب، وكان قدومه الى المدينة على عمر بعد أن استقام أمره وشهد الفتح، وفيه من جفاء الأعراب شيء. **قوله** (على ابن أخيه الحر) بلفظ ضد العبد، و«قيس» والد الحر لم أر له ذكرا في الصحابة، وكأنه مات في الجاهلية، والحر ذكره في الصحابة أبو على بن السكن وابن شاهين، وفي العتبية عن مالك قدم عيينة بن حصن المدينة، فنزل على ابن أخ له أعمى فبات يصلى فلما أصبح غدا الى المسجد فقال عيينة كان ابن أخى عندى أربعين سنة لا يطيعنى، فما أسرع ما أطاع قريشا، وفي هذا إشعار بأن أباه مات في الجاهلية، **قوله** (وكان من النفر الذين يدينهم عمر) بين بعد ذلك السبب بقوله (وكان القرام) أى العلماء العباد (أصحاب مجلس عمر) فدل على أن الحر كان متصفا بذلك، وتقدم في آخر سورة الأعراف ضبط قوله «أو شبانا» وأنه بالوجهين، وقوله «ومشاورته» بالشين المعجمة وبفتح الواو ويجوز كسرهما. **قوله** (هل لك وجه عند هذا الأمير) هذا من جملة جفاء عيينة اذ كان من حقه أن ينمته بأمر المؤمنين واسكنه لا يعرف منازل الأكابر، **قوله** (فتستأذن لى عليه) أى فى خوة، وإلا فعمر كان لا يحتجب إلا وقت خلوته وراحته، ومن ثم قال له سأستأذن لك عليه، أى حتى تجتمع به وحدك. **قوله** (قال ابن عباس فاستأذن لعيينة) أى الحر، وهو موصول بالاستناد المذكور، **قوله** (فلما دخل قال يا ابن الخطاب) في رواية شعيب عن الزهري الماضية في آخر تفسير الأعراف، فقال : هي بكسر ثم سكون وفي بعضها «هيه» بكسر الهامين بينهما تحتانية ساكنة، قال النوى بعد أن ضبطها هكذا هي كلمة تقال في الاستزادة ويقال بالهمزة بدل الهاء الأولى، وسبق الى ذلك قاسم بن ثابت في «الدلائل» كما نقله صاحب المشارق فقال في قول ابن الزبير أيها قوله «إيه» بهمز مكسور مع التنوين كلمة استزادة من حديث لا يعرف، وتقول «إيهنا» بالنصب أى كف، قال وقال يعقوب يعنى ابن السكيت تقول لمن استزدته، من عمل أو حديث «إيه» فإن وصلت نونت فقلت «إيه حدثنا» وحكمه كذا في النهاية وزاد فاذا قلت «إيه» بالنصب



فهو أمر بالسكوت ، وقال الليث قد تكون كلمة استزادة وقد تكون كلمة زجر كما يقال : إيه عنا أى كف ، وقال الكرماني : هيه هنا بكسر الهاء الأولى ، وفي بعض النسخ بهمة بدلها وهو من أسماء الأفعال ، يقال لمن تستزيده ، كذا قال ولم يضبط الهاء الثانية ، ثم قال وفي بعض النسخ هي بحذف الهاء الثانية والمعنى واحد ، أو هو ضمير المحذوف أى هي داهية أو القصة هذه انتهى ، واقتصر شيخنا ابن الملقن في شرحه على قوله د هي يا ابن الخطاب ، بمعنى التهديد له ووقع في تنقيح الزركشي فقال د هي يا ابن الخطاب ، بكسر الهاء ، وآخره همزة مفتوحة ، تقول للرجل إذا استزادته د هيه وإيه ، انتهى ، وقوله وآخره همزة مفتوحة لا وجه له رلعه من الناسخ أو سقط من كلامه شيء ، والذي يقتضيه السياق أنه أراد بهذه الكلمة الزجر وطلب الكف لا الازدياد ، وقد تقدم شيء من الكلام على هذه الكلمة في مناقب عمر وقوله د يا ابن الخطاب ، هذا أيضا من جفائه حيث خاطبه بهذه المخاطبة وقوله د والله ماتعطينا الجزل ، بفتح الجيم وسكون ازاى بعدها لام أى الكثير ، وأصل الجزل ما عظم من الخطب ، **قوله** ( ولا تحكم ) في رواية غير لكشميني د وما ، بالميم بدل اللام ، **قوله** ( حتى هم بأن يقع به ) أى يضربه ، وفي رواية شعيب عن الزهري في التفسير د حتى هم به ، وفي رواية فيه د حتى هم أن يوقع به ، . **قوله** ( فقال أخريا أمير المؤمنين ) في رواية شعيب المذكورة د فقال له الحر ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهري د فقال الحر بن قيس . قلت : يا أمير المؤمنين ، وهذا يقتضى أن يكون من رواية ابن عباس عن الحر ، وأنه ما حضر القصة بل حلها عن صاحبها وهو الحر ، وعلى هذا فينبغي أن يترجم للحر في رجال البخاري ولم أر من فعله . **قوله** ( ان انه قال لثنية ) فذكر الآية ثم قال : وإن هذا من الجاهلين ، أى فأعرض عنه . **قوله** ( فواته ما جاوزها ) هو كلام ابن عباس فيما أظن وجرم شيخنا ابن الملقن بأنه كلام الحر وهو محتمل ويؤيده رواية الاسماعيلي المشار إليها ، ومعنى د ما جاوزها ، ما عمل بغير ما دلت عليه بل عمل بمقتضاها ولذلك قال د وكان وقفا عند كتاب الله ، أى يعمل بما فيه ولا يتجاوزها . وفي هذا تقوية لما ذهب إليه الأكثر أن هذه الآية محكمة ، قال الطبري بعد أن أورد أقوال السلف في ذلك وأن مهم من ذهب إلى أنها منسوخة بأية القتال ، والأولى بالصواب أنها غير منسوخة لأن الله أتبع ذلك تعليمه نبيه بحاجة المشركين ولا دلالة على النسخ ، فكأنها نزلت لتعريف النبي ﷺ عشرة من لم يؤمر بقتاله من المشركين أو أريد به تعليم المسلمين ، وأمرهم بأخذ العفو من أخلاقهم فيكون تعليمنا من الله لحلقه صفة عشرة بعضهم بعضا فيما ليس بواجب ، فاما الواجب فلا بد من عمله فعلا أو تركا انتهى ملخصا . وقال الراغب د خذ العفو ، معناه خذ ما سهل تناوله ، وقيل تعاط العفو مع الناس ، والمعنى خذ ما عفى لك من أفعال الناس وأخلاقهم وسهل من غير كلفة ولا تطلب منهم الجسد وما يشق عليهم حتى ينفروا ، وهو كحديث د يسروا ولا تعسروا ، ومنه قول الشاعر :

خذى العفو مى تستديمى مودتى ولا تنطقى فى سوائى حين أغضبى

وأخرج ابن مردويه من حديث جابر وأحمد من حديث عقبة بن عامر لما نزلت هذه الآية د سأل النبي ﷺ جبريل فقال يا محمد إن ربك يأمرك أن تصل من قطعك وتعطى من حرمك وتعفو عمن ظلمك فقال النبي ﷺ : ألا أدلكم على أشرف أخلاق لديا والآخرة ؟ قولوا : وما ذاك ، فذكره قال الطبري : ما ملخصه أمر الله نبيه في هذه الآية بمكارم الأخلاق فأمر أمته بنحو ما أمره الله به ، ومحصلها الأمر بحسن المعاشرة مع الناس وبذل الجهد

في الاحسان اليهم والمداواة معهم والإغضاء عنهم وبالله التوفيق . وقد تقدم الكلام على معنى العرف المأمور به في الآية مستوفى في التفسير . الحديث الثاني عشر : **قوله** (حين خسفت الشمس) في رواية المستمل و كسفت ، وقوله و فاجبناه ، في رواية الكشميني و فاجبنا وآمنا ، أى فاجبنا محمدا وآمنا بما جاء به ، وقد تقدم شرح حديث أسماء بنت أبي بكر هذا مستوفى في صلاة الكسوف . الحديث الثالث عشر : **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أريس كما جزم به الحافظ أبو اسماعيل الهروي ، وذكر في كتابه ذم الكلام أنه تفرد به عن مالك ، وتابعه على روايته عن مالك عبد الله بن وهب كذا قال ، وقد ذكر الدارقطن معهما اسحق بن محمد الفروي وعبد العزيز الأويشى وهما من شيوخ البخارى ، وأخرجه في غرائب مالك التى ليست في الموطأ من طرق هؤلاء الأربعة ومن طريق أبي قرة موسى بن طارق ، ومن طريق الوليد بن مسلم ، ومن طريق محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، ثلاثتهم عن مالك أيضا فكملا سبعة ، ولم يخرج البخارى هذا الحديث إلا في هذا الموضع من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وأخرجه مسلم من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، وسفيان وأبو عوانة من رواية ورقاء ثلاثتهم عن أبي الزناد ومسلم من رواية الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، ومن رواية همام بن منبه ، ومن رواية أبي صالح ، ومن رواية محمد بن زياد ، وأخرجه الترمذى من رواية أبي صالح كلهم عن أبي هريرة وسأذكر ما في روايتهم من فائدة زائدة . **قوله** (دعوى) في رواية مسلم و ذرونى ، وهى بمعنى دعوى وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد فقال عن أبي هريرة «خطبنا رسول الله ﷺ فقال : يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يارسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، ثم قل ذرونى ما تركتكم ، الحديث وأخرجه الدارقطن مختصرا وزاد فيه فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤنكم ﴾ وله شاهد عن ابن عباس عند الطبرى في التفسير ، وفيه و لو قلت نعم ، لوجبت ولو وجبت لما استطعتم فاتركونى ما تركتكم ، الحديث وفيه فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم ﴾ الآية وسيأتى بسط القول فيما يتعلق بالسؤال في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . **قوله** (ما تركتكم) أى مدة تركى إياكم بغير أمر بشئ ولا نهي عن شئ ، وإنما غاير بين اللفظين لأنهم أماتوا الفعل الماضى واسم الفاعل منهما واسم مفعولهما وأثبتوا الفعل المضارع وهو و يذر ، وفعل الأمر وهو و ذر ، ومثله دع ويدع والكن سمع ودع كما قرئ به في الشاذ في قوله تعالى ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ قرأ بذلك إبراهيم بن أبي عبلة وطائفة ، وقال الشاعر :

ونحن ودعنا آل عمرو بن عامر فرائس أطراف المثقفة السمر

ويحتمل أن يكون ذكر ذلك على سبيل التنفيس في العبارة ، وإلا لقال اتركونى ، والمراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شئ لم يقع خشية أن ينزل به وجوبه أو تحريمه . وعن كثرة السؤال لما فيه غالبا من التعمت ، وخشية أن تقع الإجابة بأمر يستقل ، فقد يؤدى ترك الامتثال فتقع المخالفة ، قال ابن فرج معنى قوله و ذرونى ما تركتكم ، لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التى تكون مفيدة لوجه ما ظهر ولو كانت صالحة لغيره ، كما أن قوله و حجوا ، وإن كان صالحا للتكرار فينبغى أن يكتب بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فإن الأصل عدم الزيادة ، ولا تكثروا التنقيب عن ذلك لأنه قد يفضى الى مثل ما وقع لبنى إسرائيل ، اذ أمروا أن يذبحوا البقرة فلو ذبحوا أى بقرة كانت لامتلوا

ولكنهم شددوا فشدده عليهم ، وبهذا تظهر مناسبة قوله ، فانما هلك من كان قبلكم ، الى آخره بقوله ، ذروني ما ترككم ، وقد أخرج البزار وابن أبي حاتم في تفسيره من طريق أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعا ، لو اعترض بنو إسرائيل أدنى بقرة فذبحوها لسكرتهم ، ولكن شددوا فشدده الله عليهم ، وفي السند عباد بن منصور وحديثه من قبيل الحسن ، وأورده الطبري عن ابن عباس موقوفا وعن أبي الدالية مقطوعا ، واستدل به على أن لا حكم قبل ورود الشرع وان الأصل في الأشياء عدم الوجوب . قوله ( فانما هلك ) بنحو ما قال بعد ذلك سؤلهم بالرفع على أنه فاعل هلك ، وفي رواية غير السكتمين ، هلك ، بنحو أوله وكسر اللام وقال بعد ذلك ، بسؤلهم ، أي بسبب سؤلهم ، وقراء ، واختلافهم ، بالرفع وبالجر على الوجوب ، ووقع في رواية همام عند أحمد باللفظ ، فانما هلك ، وفيه بسؤلهم ويتعين الجر في ، واختلافهم ، وفي رواية الزهري ، فانما هلك ، وفيه ، سؤلهم ، ويتعين الرفع في ، واختلافهم ، وأما قول النووي في ، أربعين ، واختلافهم برفع أسماء لا بكرها فانه باعتبار الرواية التي ذكرها وهي التي من طريق الزهري ، قوله ( فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ) في رواية محمد بن زياد ، فانها عنه ، هكذا رأيت هذا الأمر على تلك المقدمة والمناسبة فيه ظاهرة ، ووقع في أول رواية الزهري المشار إليها ، ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، فاقصر عليه النووي في الأربعين ، وعزا الحديث للبخاري ومسلم ، فتشأغل بعض شراح الأربعين بمناسبة تقديم النبي على ما عداه ولم يعلم أن ذلك من تصرف الرواة ، وان اللفظ الذي أورده البخاري هنا أرجح من حيث الصناعة الحديثية لأنهما اتفقا على إخراج طريق أبي الزناد دون طريق الزهري وان كان سند الزهري مما عد في أصح الأسانيد ، فان سند أبي الزناد أيضا مما عد فيها فاستويا ، وزادت رواية أبي الزناد اتفاق الشيخين ، وظن القاضي تاج الدين في شرح المختصر أن الشيخين اتفقا على هذا اللفظ ، فقال : بعد قول ابن الحاجب التذنب أي احتج من قال ان الأمر للتذنب بقوله ، اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، فقال الشارح : رواه البخاري ومسلم ولفظهما ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ، وهذا انما هو لفظ مسلم وحده ولكنه اغتر بما ساقه النووي في الأربعين ، ثم ان هذا النهي عام في جميع المناهي ، ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله كشراب الخمر وهذا على رأى الجمهور ، وخالف قوم فتمسكوا بالعموم فقالوا : الاكراه على ارتكاب المعصية لا يبيحها ، والصحيح عدم المؤاخذه اذا وجدت صورة الاكراه المعبرة ، واستثنى بعض الشافعية من ذلك الزنا ، فقال : لا يتصور الإكراه عليه وكأنه أراد التصادي فيه ، وإلا فلا مانع أن ينهض الرجل بغير سبب فيكره على الإيلاج حينئذ فيولج في الأجنبية ، فإن مثل ذلك ليس بمحال ، ولو فعله مختارا لكان زانيا فتصور الاكراه على الزنا ، واستدل به من قال لا يجوز التداوى بشيء محرم كالخمر ، ولا دفع العطش به ، ولا إساعة لقمة من غص به ؛ والصحيح عند الشافعية جواز الثالث حفظا للنفس فصار كأكلي الميتة لمن اضطر ، بخلاف التداوى فانه ثبت النهي عنه نصا ، ففي مسلم عن وائل رفعه أنه ليس بدواء ولكنه داء ، ولأبي داود عن أبي الدرداء رفعه ، ولا تداؤوا بحرام ، وله عن أم سلمة مرفوعا ان الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها ، وأما العطش فانه لا ينقطع بشرها ولأنه في معنى التداوى والله أعلم ، والتحقيق أن الأمر باجتناب المنهي على عموم ما لم يعارضه اذن في ارتكاب منهي كأكل الميتة للبضطر ، وقال الفاكهاني لا يتصور امثال اجتناب المنهي حتى يترك جميعه ، فواجتذب بعضه لم يعد ممثلا بخلاف الأمر - يعني المطلق - فان من أتى بأقل ما يصدق عليه الاسم كان ممثلا انتهى ملخصا . وقد أجاب هنا

ابن فرج بأن النهي يقتضى الأمر فلا يكون ممثلاً لمقتضى النهي حتى لا يفعل واحداً من آحاد ما يتناوله النهي بخلاف الأمر فإنه على عكسه ومن ثم نشأ الخلاف هل الأمر بالشئ نهى عن ضده ، وبأن النهي عن الشئ أمر بضده ، قوله ( وإذا أمرتكم بشئ ) في رواية مسلم ، بأمر ، ( فأتوا منه ما استطعتم ) أى افعلوا قدر استطاعتكم ، ووقع في رواية الزهرى ، وما أمرتكم به ، وفي رواية همام المشار إليها ، وإذا أمرتكم بالأمر فائتمروا ما استطعتم ، وفي رواية محمد بن زياد ، فافعلوا ، قال النووي هذا من جوامع الكلم وقواعد الاسلام ، ويدخل فيه كثير من الأحكام كالصلاة لمن عجز عن ركن منها أو شرط فيأتى بالمقدور ، وكذا الوضوء ، وستر العورة ، وحفظ بعض الفاتحة ، وإخراج بعض زكاة النطر لمن لم يقدر على الكل ، والإمساك في رمضان لمن أفطر بالعدر ثم قدر في أثناء النهار ، الى غير ذلك من المسائل التى يطول شرحها ، وقال غيره فيه أن من عجز عن بعض الأمور لا يسقط عنه المقدور ، وعبر عنه بعض الفقهاء بأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، كما لا يسقط ما قدر عليه من أركان الصلاة بالعجز عن غيره ، وتصح توبة الاعمى عن النظر المحرم ، والمحبوب عن الزنا ، لأن الاعمى والمحبوب قادران على الندم فلا يسقط عنهما بعجزهما عن العزم على عدم العود ، اذ لا يتصور منهما العود عادة فلا معنى للعزم على عدمه ، واستدل به على أن من أمر بشئ فعجز عن بعضه ففعل المقدور أنه يسقط عنه ما عجز عنه ، وبذلك استدل المزني على أن ما وجب أدائه لا يجب قضاؤه ، ومن ثم كان الصحيح أن القضاء بأمر جديد ، واستدل بهذا الحديث على أن اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتنائه بالمأمورات ، لانه أطلق الاجتناب فى المنهيات ولو مع المشقة فى الترك ، وقيد فى المأمورات بقدر الطاقة ، وهذا منقول عن الامام أحمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة فى النهي أيضا اذ ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) فجوابه أن الاستطاعة تطلق باعتبارين ، كذا قيل والذي يظهر أن التقيد فى الأمر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتناء به ؛ بل هو من جهة الكف اذ كل أحد قادر على الكف لولا داعية الشهوة مثلا ، فلا يتصور عدم الاستطاعة عن الكف بل كل مكلف قادر على الترك ، بخلاف الفعل فان العجز عن تعاطيه محسوس ، فمن ثم قيد فى الأمر بحسب الاستطاعة دون النهي ، وعبر الطوفى فى هذا الموضع بأن ترك المنهى عنه عبارة عن استصحاب حال عدمه أو الاستمرار على عدمه ، وفعل المأمور به عبارة عن إخراجهم من العدم الى الوجود ، وقد نوزع بأن القدرة على استصحاب عدم المنهى عنه قد تتخلف ، واستدل له بجواز أكل المضطر الميتة ، وأجيب بأن النهي فى هذا عارضه الإذن بالتناول فى تلك الحالة . وقال ابن فرج فى شرح الأربعين ، قوله ( فاجتنبوه ) هو على إطلاقه حتى يوجد ما يبيحه ، كأكل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الإكراه ، والأصل فى ذلك جواز التلفظ بكلمة الكفر اذا كان القلب مطمئنا بالإيمان كما نطق به القرآن انتهى . والتحقيق أن المكلف فى ذلك كله ليس منهيّا فى تلك الحال ، وأجاب الماوردى بأن الكف عن المعاصى ترك وهو سهل ، وعمل الطاعة فعل وهو يشق ، فذلك لم يبيح ارتكاب المعصية ولو مع العذر لانه ترك ، والترك لا يعجز المعذور عنه ؛ وأباح ترك العمل بالعذر لأن العمل قد يعجز المعذور عنه ، وادعى بعضهم أن قوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) يتناول امثال المأمور واجتناب المنهى وقد قيد بالاستطاعة واستويا ، فيثبت أن يكون الحكمة فى تقييد الحديث بالاستطاعة فى جانب الأمر دون النهي أن العجز يكثر تصوره فى الأمر بخلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور فى الاضطرار ، وزعم بعضهم أن قوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) نسخ بقوله تعالى ( فاتقوا الله حق تقاته ) والصحيح أن

لا نسخ بل المراد بحق تقائه امتثال أمره واجتناب نهييه مع القدرة لا مع العجز ، واستدل به على أن المكروه يجب اجتنابه لعموم الأمر واجتناب النهي عنه فشمّل الواجب والمندوب ، وأجيب بأن قوله « فاجتنبوه » يعمل به في الإيجاب والندب بالاعتبارين ، ويجيء مثل هذا السؤال وجوابه في الجانب الآخر وهو الأمر ، وقال الفاكهاني النهي يكون تارة مع المانع من النقيض وهو الحريم ، وتارة لأمه وهو المكروه ، وظاهر الحديث يتناولهما واستدل به على أن المباح ليس مأمورا به ، لأن التأكيدي في الفعل إنما يناسب الواجب والمندوب ، وكذا عكسه ، وأجيب بأن من قال المباح مأمور به لم يرد الأمر بمعنى الطاب وإنما أراد بالمعنى الأعم وهو الإذن ، واستدل به على أن الأمر لا يقتضي التكرار ولا عدمه ، وقيل يقتضيه وقيل يتوقف فيما زاد على مرة ؛ وحديث الباب قد يتمسك به لذلك لما في سببه ان السائل قال في الحج أكل عام ؟ فلو كان مطلقا يقتضي التكرار أو عدمه لم يحسن السؤال ولا العناية بالجواب ، وقد يقال إنما سأل استظهارا واحتياطاً ، وقال المازري يحتمل أن يقال ان التكرار إنما احتمل من جهة أن الحج في اللغة قصد فيه تكرار فاحتمل عند السائل التكرار من جهة اللفظ لا من صيغة الأمر ، وقد تمسك به من قال بإيجاب العمرة لأن الأمر بالحج إذا كان مدناه تكرار قصد البيت بحكم اللفظ والاشتقاق ، وقد ثبت في الإجماع أن الحج لا يجب إلا مرة فيكون العود اليه مرة أخرى دالا على وجوب العمرة ، واستدل به على أن النبي ﷺ كان يجتهد في الأحكام لقوله « ولو قلت نعم لوجبت ، وأجاب من منع باحتمال أن يكون أوحى إليه ذلك في الحال ، واستدل به على أن جميع الأشياء على الإباحة حتى يثبت المنع من قبل الشارع ، واستدل به على النهي عن كثرة المسائل والتعمق في ذلك ، قال البغوي في شرح السنة ، المسائل على وجهين أحدهما : ما كان على وجه التعليم لما يحتاج إليه من أمر الدين فهو جائز بل مأمور به لقوله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ الآية ، وعلى ذلك تنزل أسئلة الصحابة عن الأنفال والكلافة وغيرهما ، ثانيهما : ما كان على وجه التعنت والتكلف وهو المراد في هذا الحديث والله أعلم ، ويؤيده ورود الزجر في الحديث عن ذلك وذم السلف ، فعند أحمد من حديث معاوية « أن النبي ﷺ نهى عن الأغواط ، قال الأوزاعي هي شداد المسائل ، وقال الأوزاعي أيضا « إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم ألقي على لسانه المغاليط ، فلقد رأيتهم أذل الناس علما ، وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول « المرء في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل ، وقال ابن العربي « كان النهي عن السؤال في العهد النبوي خشية أن ينزل ما يشق عليهم ، فاما بعد فقد أمن ذلك لسكن أكثر النقص عن السلف بكراهة الكلام في المسائل التي لم تقع ، قال « وانه لمسكروه إن لم يكن حراما إلا للعباء فانهم فرعوا ومهدوا فنفع الله من بعدهم بذلك ، ولا سيما مع ذهاب العلماء ودروس العلم ، انتهى مخلصا . وينبغي أن يكون محل الكراهة للعالم إذا شغله ذلك عم هو أعم منه . وكان ينبغي تلخيص ما يكثر وقوعه مجردا عما يندر ، ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله المستعان . وفي الحديث إشارة إلى الاشتغال بالأهم المحتاج اليه عاجلا عما لا يحتاج اليه في الحال فكأنه قال : عليكم بفعل الأوامر واجتناب النواهي فاجتمعا اشتغالكما بها عرضا عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع . فينبغي للمسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يحتج في تفهم ذلك والوقوف على المراد به . ثم يتشغل بالعمل به فان كان من العليات يتشغل بتصديقه واعتقاده حقيقته ، وإن كان من العمليات بذل وسعه في القيام به فعلا وتركها ، فان وجد وقتا زائدا على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعرف حكم ما يقع على قصد العمل به أن لو وقع ، فاما إن كانت المهمة مصروفة عند سماع

الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الإعراض عن القيام بمقتضى ما سمع فإن هذا لما يدخل في النهي ، فالتفقه في الدين إنما يحمّد إذا كان للعمل لا للراء والجدال ، وسيأتى بسط ذلك قريباً إن شاء الله تعالى

٣ - **باب ما يكره من كثرة السؤال** ، ومن تكلف ما لا يعنيه

وقوله تعالى ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْأَلُونَ ﴾

٧٢٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد المقرئ **حدثنا** سعيد **حدثني** عقيل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص « عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته »

٧٢٩٠ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا عفان **حدثنا** وهيب **حدثنا** موسى بن عتبة سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد « عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالى حتى اجتمع عليه الناس ، ثم فقدوا صورته ليلة فظنوا أنه قد فام ، فحمل بعضهم يتبعون ليخرج إليهم فقال : ما زال بكم الذي رأيتم من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن أفضل صلاة المرء في بيته ، إلا الصلاة المكتوبة »

٧٢٩١ - **حدثنا** يوسف بن موسى **حدثنا** أبو أسامة عن برید بن أبي بردة عن أبي بردة « عن أبي موسى الأشعري قال : سئل رسول الله ﷺ عن أشياء كرهها ، فلما أكثروا عليه المسألة غضب وقال : مآلوني فقام رجل فقال : يا رسول الله من أبي ؟ فقال : أبوك حذافة . ثم قام آخر فقال : يا رسول الله من أبي ؟ فقال : أبوك سالم مولى شيبه . فلما رأى عمر ما بوجه رسول الله ﷺ من الغضب قال : إنا نتوب إلى الله عز وجل »

٧٢٩٢ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة **حدثنا** عبد الملك عن وراد كاتب الغيرة قال « كتب معاوية إلى الغيرة : اكتب إلى ما سمعت من رسول الله ﷺ ، فكتب إليه : إن نبي الله ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . وكتب إليه : أنه كان ينهى عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال . وكان ينهى عن عقوق الأمهات ، ووادر الثبات ، ومنع وهات »

٧٢٩٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت « عن أنس قال : كنا عند عمر قال :

نهينا عن التكلف »

٧٢٩٤ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحديثي محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا  
محمّد عن الزهري « أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج حين زالت الشمس فصلي  
للظهر ، فلما سلم قام على المنبر فذكر الساعة وذكر أن بين يديها أموراً عظيمة ، ثم قال : من أحب أن يسأل عن  
شيء فليسأل عنه ، فوالله لا نسألك عن شيء إلا أخبرتك به ، ما دمت في مقام هذا . قال أنس فأكثر الناس  
البكاء ، واكثر رسول الله ﷺ أن يقول : سلوني . فقال أنس : فقام إليه رجل فقال : أين مدخل يا رسول  
الله ؟ قال : النار . فقام عبد الله بن حذافة فقال : من أبي يا رسول الله ؟ قال : أبوك حذافة . قال : ثم أكثر أن  
يقول : سلوني سلوني . فبرك عمر على ركبته فقال : رضي بنا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً . قال  
فسكت رسول الله ﷺ حين قال عمر ذلك . ثم قال رسول الله ﷺ أولي : والذي نفسي بيده ، لقد عرّضت  
على الجنة والنار آتفاً في عرض هذا الخائط ، وأنا أصلي ، فلم أرَ كالموم في الخير والشر »

٧٢٩٥ - **حديث** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا شعبة أخبرني مومي بن أنس « قال  
سمعت أنس بن مالك قال قال رجل يا نبي الله من أبي ؟ قال : أبوك فلان ، ونزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا  
لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية »

٧٢٩٦ - **حديث** الحسن بن صباح حدثنا شهابه حدثنا ورقاء عن عبد الله بن عبد الرحمن « سمعت أنس  
ابن مالك يقول قال رسول الله ﷺ : إن يبرح الناس يتساءلون حتى يقولوا . هذا الله خالق كل شيء ، فن  
خلق الله ؟ »

٧٢٩٧ - **حديث** محمد بن عبيد بن ميمون حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة  
« عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كنت مع النبي ﷺ في حرث بالمدينة وهو يتوكل على عيب ، فمر بنفري  
من اليهود فقال بعضهم : سلوه عن الروح ، وقال بعضهم : لا تسألوه لا يسمعكم ماتسكروهن ، فقاموا إليه فقالوا  
يا أبا القاسم حدثنا عن الروح ، فقام صاعاً ينظر ، فعرفت أنه يوحى إليه ، فأنخرت عنه حتى صعد الوحي ، ثم  
قال ﴿ ويسألونك عن الروح ، قل الروح من أمر ربي ﴾

قوله ( باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ، وقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم )  
كأنه يريد أن يستدل بالآية على المدعى من السكراة وهو مضير منه إلى ترجيح بعض ما جاء في تفسيرها . وقد  
م - ٢٤ ج ١٣ • فتح الباري

ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة ، وترجيح ابن المنير أنه في كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن ، وصنيع البخاري يقتضيه ، والأحاديث التي ساقها في الباب تؤيده ، وقد اشتهر انكار جماعة من الفقهاء ذلك ، منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال : اعتقد قوم من العافيين منع السؤال عن النوازل إلى أن تقع تعلقاً بهذه الآية وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المسئلة في جوابه ، ومسائل النوازل ليست كذلك ، انتهى . وهو كما قال لأن طاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحى ؛ ويؤيده حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله ، فإن مثل ذلك قد أمن وقرعه » ويدخل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزار وقال : سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء رفعه ، ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عذر ، فافعلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن ينسى شيئاً ، ثم تلا هذه الآية ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » وله شاهد من حديث سليمان أخرجه الترمذي ، وآخر من حديث ابن عباس أخرجه أبو داود وقد أخرجه مسلم وأصله في البخاري كما تقدم في « كتاب العلم » من طريق ثابت عن أنس قال : كنا نهيئ أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء ، وكان يعجبنا أن يجيب الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع ، فذكر الحديث ومضى في قصة اللعان من حديث ابن عمر « فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها ، ولمسلم عن النوراس بن سمعان قال : « أقمت مع رسول الله ﷺ سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة ، كان أحداً إذا هاجر لم يسأل النبي ﷺ ، ومراده أنه قدم وافداً فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد إلى استمرار الإقامة فيصير مهاجراً فيمتنع عليه السؤال ، وفيه إشارة إلى أن المخاطب بالنهي عن السؤال غير الأعراب وفوداً كانوا أو غيرهم ، وأخرج أحمد عن أبي أمامة قال : لما نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية ، كنا قد اتفقنا أن نسأله ﷺ فأتينا أعرابياً فرشناه برداً وقلنا سل النبي ﷺ ، ولابي يعلى عن البراء أن كان ليأتى على السنة أريد أن أسأل رسول الله ﷺ عن الشيء فأتيت ، وإن كنا لنتمنى الأعراب - أي قدومهم - ليسألوا فيسموهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها ، وأما ما ثبت في الأحاديث من أسئلة الصحابة فيحتمل أن يكون قبل نزول الآية ، ويحتمل أن النهي في الآية لا يتناول ما يحتاج إليه بما تقرر حكمه أو ما لهم بمعرفة حاجته راحة . كالسؤال عن الذبح بالقصب ، والسؤال عن وجوب طاعة الأمراء إذا أمروا بغير الطاعة ، والسؤال عن أحوال يوم القيامة وما قبلها من الملاحم والفتن ، والأسئلة التي في القرآن كسؤالهم عن الكلاله والخز والميسر والقتال في الشهر الحرام واليتامى والحجض والنساء والصيد وغير ذلك . لكن الذين تعلقوا بالآية في كراهية كثرة المسائل عما لم يقع ، أخذوه بطريق الالتحاق من جهة أن كثرة السؤال لما كانت سبباً للتكليف بما يشق لحقها أن تجتنب ، وقد عقد الإمام الدارمي في أوائل مسنده لذلك باباً ، وأورد فيه عن جماعة من الصحابة والتابعين آثاراً كثيرة في ذلك ، منها عن ابن عمر « لا تسألوا عما لم يكن ، فاني سمعت عمر يلعن السائل عما لم يكن ، وعن عمر « أحرّج عليكم أن تسألوا عما لم يكن فان لنا فيما كان شغلاً ، وعن زيد بن ثابت أنه كان إذا سئل عن الشيء يقول : كان هذا فإن قيل لا ، قال : دعوه حتى يكون ، وعن أبي بن كعب وعن عمار نحو ذلك ، وأخرج أبو داود في المراسيل من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرفوعاً ، ومن



طريق طائوس عن معاذ رفته ، لانعجلوا بالبلية قبل نزولها ، فانكم إن تفعلوا لم يزل في المسلمين من إذا قال سدد أو وفق ، وإن عجلتم تشقت بكم السبل ، وهما مرسلان يقوى بعض بعضا ، ومن وجه ثالث عن أشياخ الزبير بن سعيده مرفوعا « لا يزال في أمتي من إذا سئل سدد وأرشد حتى يتساموا عما لم يزل ، الحديث نحوه قال بعض الأئمة والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين ، أحدهما أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضا على من تعين عليه من المجتهدين ، ثانيهما : أن يدقق النظر في وجوه الفروق فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالعكس بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردى مثلا فهذا الذي ذمه السلف ، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفته « هالك المنتظعون » أخرجه مسلم فأروا أن فيه تضییع الزمان بما لا طائل تحته ، ومثله الاكثار من التفریع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع وهي نادرة الوقوع جدا ، فيصرف فيها زمانا كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما إن لزم من ذلك اغفال التوسع في بيان مايكثر وقوعه ، وأشد من ذلك في كثرة السؤال ، البحث عن أمور مغيبية ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كيفيتها ، ومنها مالا يكون له شاهد في عالم الحس ، كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأمة ، إلى أمثال ذلك مما لا يعرف الا بالنقل الصرف . والكثير منه لم يثبت فيه شيء فيجب الإيمان به من غير بحث ، وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والحيرة ، وسيأتي مثال ذلك في حديث أبي هريرة رفته « لا يزال الناس يتساملون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فن خلق الله ، وهو ثامن أحاديث هذا الباب ، وقال بعض الشراح : مثال التنطع في السؤال حتى يفضى بالمسئول إلى الجواب بالمنع ، بعد أن يفنى بالإذن أن يسأل عن السلع التي توجد في الأسواق ، هل بكرة شراؤها ممن هي في يده من قبل البحث عن مصيرها إليه أو لا ؟ فيجيبه بالجواز فإن عاد فقال أخشى أن يكون من نهب أو غصب ، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء من ذلك في الجملة فيحتاج أن يجيبه بالمنع ، ويقيد ذلك إن ثبت شيء من ذلك حرم ، وإن تردد كره أو كان خلاف الأولى ، ولو سكت السائل عن هذا التنطع لم يزد المقتضى على جوابه بالجواز ، وإذا تقرر ذلك فمن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فانه يقل فهمه وعلمه ، ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر ، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة ، فانه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله ، محافظا على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه ، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك مقتصر على ما يصلح للحجة منها فانه الذي يحمد وينتفع به ، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى ، فكثرت بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وتسموا خصوصا وهم من أهل دين واحد ، والواسط هو المعتدل من كل شيء ، وإلى ذلك يشير قوله ﷺ في الحديث الماضي « فانما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم ، وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في أيهما أولى ، والانصاف أن يقال كلما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين فالناس فيه على قسمين من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاغله بذلك أولى من إعراضه عنه وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع

المتعدى ، ومن وجد في نفسه قصورا فاقباله على العبادة أول لصبر اجتماع الأمرين ، فإن الأول لو ترك العلم لاوشك أن يضيع بعض الأحكام باعراضه ، والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة فاته الأمران لعدم حصول الأول له وإعراضه به عن الثاني وأتته الموفق . ثم المذكور في الباب تسعة أحاديث : بعضها يتعلق بكثرة المسائل ، وبعضها يتعلق بتكليف ما لا يعنى المسائل ، وبعضها بسبب نزول الآية . الحديث الأول وهو يتعلق بالقسم الثاني ، وكذا الحديث الثاني والخامس . **قوله** ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي أيوب كذا وقع من وجهين آخرين عند الاستماعي ، وأبي نعيم ، وهو الخراعى المصرى يكنى أبا يحيى ، واسم أبي أيوب مقلص بكسر الميم وسكون القاف وآخره مهملة كان سعيد ثقة ثبتا ، وقال ابن يونس كان فقيرا ، ونقل عن ابن وهب أنه قال فيه كان فهما . قلت : وروايته عن عقيل وهو ابن خالد تدخل في رواية الأفران فإنه من طبقته ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية معمر ويونس وابن عيينة وإبراهيم بن سعد كاهم عن ابن شهاب ، وسأفه على لفظ إبراهيم بن سعد ثم ابن عيينة . **قوله** ( عن أبيه ) في رواية يونس أنه سمع سعدا . **قوله** ( إن أعظم المسلمين جرما ) زاد في رواية مسلم « أن أعظم المسلمين في المسلمين جرما ، قال الطيبى فيه من المبالغة أنه جعله عظيما ثم فسر به بقوله « جرما ، ليدل على أنه نفسه جرم ، قال وقوله « في المسلمين ، أى في حقهم . **قوله** ( عن شيء ) في رواية سفیان « أمر . **قوله** ( لم يحرم ) زاد مسلم على الناس وله في رواية إبراهيم بن سعد ، لم يحرم على المسلمين ، وله في رواية معمر « رجل سأل عن شيء ونقر عنه ، وهو بفتح النون وتشديد القاف بعدها راء أى بالغ في البحث عنه والاستقصاء . **قوله** ( حرم ) بضم أوله وتشديد الراء ، وزاد مسلم « عليهم ، وله من رواية سفیان « على الناس ، وأخرج البزار من وجه آخر عن سعد بن أبي وقاص ، قال : كان الناس يتساءلون عن الشيء من الأمر فيسألون النبي ﷺ وهو حلال فلا يزالون يسألونه عنه حتى يحرم عليهم ، قال ابن بطال : عن الملب ظاهر الحديث يتمسك به القدريّة في أن الله يفعل شيئا من أجل شيء وليس كذلك ، بل هو على كل شيء قدير ؛ فهو فاعن السبب والمسبب كل ذلك بتقديره ، ولكن الحديث محمول على التحذير مما ذكر ، فعظم جرم من فعل ذلك لكثرة الكارهن لفعله وقال غيره أهل السنة لا يشكرون إمكان التعليل وإنما ينكرون وجوبه ، فلا يمتنع أن يكون المقدّر شيء الفلاني تتعلق به الحرمة إن سئل عنه فقد سبق القضاء بذلك لأن السؤال علة للتحريم ، وقال ابن التين : قيل الحرم اللاحق به إلحاق المسلمين المضرة لسؤاله وهى منعهم التصرف فيما كان سلا قبل مسألته ، وقال عياض المراد بالجرم هنا الحدث على المسلمين لا الذى هو بمعنى الإثم المعاقب عليه ، لأن السؤال كان مباحا ، ولهذا قال : سألنى ، وتعقبه النووي فقال هذا الجواب ضعيف بل باطل ، والصواب الذى قاله الخطابى والتميمى وغيرهما أن المراد بالجرم الإثم والذنب وحمله على من سأل تكلفا وتعتنا فيما لا حاجة له به إليه . وسبب تخصيصه بثبوت الأمر بالسؤال عما يحتاج إليه لقوله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ فمن سأل عن نازلة وقعت له لضرورته إليها فهو معذور فلا إثم عليه ولا عتب : فكل من الأمر بالسؤال والزرع عنه مخصوص بحجة غير الأخرى ، قال : ويؤخذ منه أن من عمل شيئا أضر به غيره كان آثما ، وسبب منه الكرماني سؤالا وجوابا . فقال : السؤال ليس بجريمة ، ولئن كانت فليس بكبيرة ، ولئن كانت فليس بأكبر الكبائر . وجوابه أن السؤال عن الشيء بحيث يصير سببا لتحريم شيء مباح هو أعظم الجرم ، لأنه صار سببا لتضييق الأمر على جميع المكلفين ، فالقتل مثلا كبيرة ، والسكن مضرة راجعة الى المقتول وحده ، أو إلى من هو منه بسبيل ، بخلاف صورة المسألة

فضررها عام للجميع ، وتلقى هذا الأخير من الطيبي استدلالا وتمثيلا ، وينبغي أن يضاف إليه أن السؤال المذكور إنما صار كذلك بعد ثبوت النهي عنه . فالإقدام عليه حرام فيترتب عليه الإثم ويتعدى ضرره بعظم الإثم والله أعلم . ويؤيد ماذهب إليه الجماعة من تأويل الحديث المذكور ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه عليه السلام قال لمن سأله عن الحج أفي كل عام ؟ لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت ثم تركتم لضلتم ، وله من طريق أبي عياض عن أبي هريرة : ولو تركتموه لسفرتكم ، وبسنن حسن عن أبي أمامة مثله ، وأصله في مسلم عن أبي هريرة بدون الزيادة ، وإطلاق الكفر إما على من جحد الوجوب فهو على ظاهره ، وإما على من ترك مع الإقرار فهو على سبيل الزجر والتغليظ ، ويستفاد منه عظم الذنب بحيث يجوز وصف من كان السبب في وقوعه بأنه وقع في أعظم الذنوب ، كما تقدم تقريره والله أعلم . وفي الحديث أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد الشرع بخلاف ذلك ، الحديث الثاني : **قوله** ( حدثنا اسحق ) هو ابن منصور لقوله حدثنا عفان ، واسحق بن راهويه إنما يقول : أنا ، ولأن أبا نعيم أخرجه من طريق أبي خيثمة عن عفان ، ولو كان في مسند اسحق لما عدل عنه . **قوله** ( اتخذ حجرة ) بالراء الأكثر والمستعمل بالزاي وهما بمعنى . **قوله** ( من صنعكم ) في رواية السرخسي « صنعكم » بضم أوله وسكون النون وهما بمعنى ، وقد تقدم بعض من شرح هذا الحديث في الباب الذي قبل باب إيجاب التكبير ، فذكر أبواب صفة الصلاة ، وساقه هناك عن عبد الأعلى عن وهيب ، وتقدمت سائر فوائده في شرح حديث عائشة في معناه في « باب ترك قيام الليل » ، من أبواب التهجد لله الحمد ، والذي يتعلق بهذه الترجمة من هذا الحديث ما يفهم من إنكاره عليه السلام ما صنعوا من تكلف ما لم يأذن لهم فيه من التجميع في المسجد في صلاة الليل ، الحديث الثالث : وهو يتعلق بالقسم الأول وكذا الرابع والثامن والتاسع ، حديث أبي موسى قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء كرهها فلما أكثروا عليه المسألة غضب ، عرف من هذه الأسئلة ما تقدم في تفسير المائدة في بيان المسائل المرادة بقوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ ومنها سؤال من سأل : أين ناقتي ، وسؤال من سأل عن البحيرة والسائبة ، وسؤال من سأل عن وقت الساعة وسؤال من سأل عن الحج أيجب كل عام وسؤال من سأل أن يحول الصدا ذهبا وقد وقع في حديث أنس من رواية هشام وغيره عن قتادة عنه في الدعوات وفي الفتن : سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه بالمسألة ، ومعنى أحفوه وهو بالمهمة والفاء : أكثروا عليه حتى جعلوه كالحافى ، يقال أحفاه في السؤال إذا ألح عليه . **قوله** ( وقال سلوني ) في حديث أنس المذكور فصعد المنبر فقال « لا تسألوني عن شيء إلا يبينته لكم » ، وفي رواية سعيد بن بشير عن قتادة عند أبي حاتم ، فخرج ذات يوم حتم صعد المنبر ، وبين في رواية الزهري المذكورة في هذا الباب وقت وقوع ذلك وأنه بعد أن صلى الظهر ، ولفظه « خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر فلما سلم قام على المنبر فذكر الساعة ثم قال من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه فذكر نحوه . **قوله** ( فقام رجل فقال : يا رسول الله من أبي ) بين في حديث أنس من رواية الزهري اسمه ، وفي رواية قتادة سبب سؤاله ، قال : فقام رجل كان إذا لاحى - أى خاصم - دعى إلى غير أبيه ، وذكرت اسم السائل الثاني . وأنه سعد واثى نقلته من ترجمة سهيل بن أبي صالح من تهيمد ابن عبد البر وزاد في رواية الزهري الآتية بعد حديثين ، فقام إليه رجل فقال : أين مدخلى يا رسول الله ؟ قال النار . ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من الطارق ، كأنهم أهملوه عمدا للستر عليه وللطبراني من حديث أبي فراس الأسدي نحوه وزاد : وسأله رجل في الجنة أنا ؟ قال في الجنة ، ولم أقف على اسم هذا الآخر ، ونقل ابن

عبد البر عن رواية مسلم أن النبي ﷺ قال في خطبته ، لا يسألني أحد عن شيء إلا أخبرته ، ولو سألتني عن أبيه ، فقام عبد الله بن حذافة وذكر فيه عتاب أمه له وجوابه . وذكر فيه « فقام رجل فسأل عن الحج ، فذكره وفيه فقام سعد مولى شيبة فقال : من أنا يا رسول الله ؟ قال أنت سعد بن سالم مولى شيبة ، وفيه فقام رجل من بني أسد فقال : أين أنا ؟ قال في النار . فذكر قصة عمر قال : فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية . ونهى النبي ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال . وهذه الزيادة يتضح أن هذه القصة سبب نزول ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ إن تبد لكم تسؤم . فان المساءة في حق هذا جاءت صريحة ، بخلافها في حق عبد الله بن حذافة فانها بطريق الجواز ، أي لو قدر أنه في نفس الأمر لم يكن لأبيه فينبأه الحقيقي لافضحت أمه ، كما صرحت بذلك أمه حين عاتبته على هذا السؤال كما تقدم في « كتاب الفتن » . قوله ( فلما رأى عمر ما بوجه رسول الله ﷺ من الغضب ) بين في حديث أنس أن الصحابة كلهم فهموا ذلك . ففي رواية هشام « فاذا كل رجل لافا رأسه في ثوبه يبيكي » ، وزاد في رواية سعيد بن بشير « وظنوا أن ذلك بين يدي أمر قد حضر » ، وفي رواية موسى بن أنس عن أنس الماضية في تفسير المائدة « فغضوا رؤسهم لهم حنين » ، زاد مسلم من هذا الوجه « فما أتى على أصحاب رسول الله ﷺ يوم كان أشد منه » . قوله ( فقال : لانا نتوب الى الله عز وجل ) زاد في رواية الزهري « فبرك عمر على ركبته فقال : رضينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد رسولا » ، وفي رواية فتادة من الزيادة « نعوذ بالله من شر الفتن » ، وفي مرسل السدي عند الطبري في نحو هذه القصة « فقام اليه عمر فقبل رجله وقال : رضينا بالله ربا » . فذكر مثله وزاد « وبالقرآن إماما ، فاعف عفا الله عنك فلم يزل به حتى رضى » ، وفي هذا الحديث غير ما يتعلق بالترجمة ، مراقبة الصحابة أحوال النبي ﷺ وشدة إشفاقهم إذا غضب ، خشية أن يكون لأمر يعم فيعمهم ، وإدلال عمر عليه ، وجواز تقبيل رجل الرجل ، وجواز الغضب في الموعظة ، وبروك الطالب بين يدي من يستفيد منه ، وكذا التابع بين يدي المتبوع إذا سأله في حاجة ، ومشروعية التعوذ من الفتن عند وجود شيء قد يظهر منه قرينة وقوعها ، واستعمال المزاجية في الدعاء في قوله « اعف عفا الله عنك » ، وإلا فالنبي ﷺ معفو عنه قبل ذلك . قال ابن عبد البر سئل مالك عن معنى انتهى عن كثرة السؤال ، فقال ما أدرى أنني عن الذي أتم فيه من السؤال عن النوازل ، أو عن مسألة الناس المال ، قال ابن عبد البر : الظاهر الأول ، وأما الثاني فلا معنى للفرقة بين كثرته وقلته لا حيث يجوز ولا حيث لا يجوز قال : وقيل كانوا يسألون عن الشيء ويلحون فيه إلى أن يحرم ، قال : وأكثر العلماء على أن المراد كثرة السؤال عن النوازل والأغواط والتوليدات كذا قال : وقد تقدم الإلام بشيء من ذلك في « كتاب العلم » ، الحديث الرابع : قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل و « عبد الملك » هو ابن عير ، قوله ( وكتب إليه ) هو معطوف على قوله « فكتب إليه » ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد كثير من الرواة أحد الحديثين عن الآخر ، والغرض من إيراده هنا أنه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال ، وقد تقدم البحث في المراد بكثرة السؤال في « كتاب الرقاق » ، هل هو خاص بالمال أو بالأحكام أو لأعم من ذلك والأولى حمله على العموم لكن فيما ليس للسائل به احتياج كما تقدم ذكره ، وتقدم شرح الحديث الأول في الدعوات ، والثاني في الرقاق . الحديث الخامس : قوله ( عن أنس كنا عند عمر فقال : نهينا عن التكلف ) هكذا أورده مختصرا . وذكر الحميدي أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس أن عمر قرأ ﴿ فاكهة وأبا ﴾ فقال : ما الأب ؟ ثم قال ما كلفنا أو قال ما أمرنا

بهذا . قلت : هو عند الاسماعيلي من رواية هشام عن ثابت وأخرجه من طريق يونس بن عبيد عن ثابت بلفظ : أن رجلا سأل عمر بن الخطاب عن قوله ﴿ وفاكهة وأبا ﴾ ما الأب ؟ فقال عمر : نهينا عن التعمق والتكلف ، وهذا أولى أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخاري ، وأولى منه ما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي مسلم الكجى عن سليمان بن حرب شيخ البخارى فيه ، ولفظه عن أنس : « كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره أربع رقاع ، فقرا : ﴿ وفاكهة وأبا ﴾ فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم قال : مه نهينا عن التكلف ، وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن سليمان بن حرب بهذا السند مثله سواء ، وأخرجه أيضا عن سليمان بن حرب عن حماد بن سلة بدل حماد بن زيد ، وقال بعد قوله فما الأب ، ثم قال : يا ابن أم عمر إن هذا هو التكلف وما عليك أن لا تدرى ما الأب . وسليمان بن حرب سمع من الحامدين لكنه اختص بحماد بن زيد فاذا أطلق قوله حدثنا حماد فهو ابن زيد وإذا روى عن حماد بن سلة نسبته ، وأخرج عبد بن حميد أيضا من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى عن أنس أنه أخبره أنه سمع عمر يقول ﴿ فأنبتنا فيها حبا وعنبا ﴾ الآية ، الى قوله وأبا قال كل هذا قد عرفناه فما الأب ؟ ثم روى عصا كانت في يده ثم قال : هذا لعمر الله التكلف ، اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب ، وأخرجه الطبري من وجهين آخرين عن الزهرى وقال في آخره ، اتبعوا ما بين لكم في الكتاب ، وفي لفظ ما بين لكم فعليكم به وما لا فنعوه ، وأخرج عبد بن حميد أيضا من طريق ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن زيد ، أن رجلا سأل عمر عن فاكهة وأبا فلما رآهم عمر يقولون أقبل عليهم بالدره ، ومن وجه آخر عن ابراهيم النخعي قال « قرأ أبو بكر الصديق وفاكهة وأبا فقليل ما الأب ؟ فقليل كذا وكذا فقال أبو بكر إن هذا هو التكلف ، أى أرض تظلى أو أى سماء تظلى إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم ، وهذا منقطع بين النخعي والصديق وأخرج أيضا من طريق ابراهيم التيمي « أن أبا بكر سئل عن الأب ما هو فقال : أى سماء تظلى ، فذكر مثله ، وهو منقطع أيضا لكن أحدهما يقوى الآخر وأخرج الحاكم في تفسير آل عمران من المستدرک من طريق حميد عن أنس قال : قرأ عمر « وفاكهة وأبا » فقال بعضهم كذا وقال بعضهم كذا فقال عمر : دعونا من هذا آمنا به كل من عند ربنا ، وأخرج الطبري من طريق موسى بن أنس نحوه ومن طريق معاوية بن قرة ومن طريق قتادة كلاهما عن أنس كذلك وقد جاء ابن عباس ففسر « الأب » عند عمر فأخرج عبد بن حميد أيضا من طريق سعيد بن جبير قال : كان عمر يدنى ابن عباس فذكر نحو القصة الماضية في تفسير ﴿ إذا جاء نصر الله ﴾ وفي آخرها وقال تعالى ﴿ إنا صببنا الماء صبا ﴾ الى قوله ﴿ وأبا ﴾ قال : فالسبعة رزق لبني آدم ، والأب ما تأكل الانعام ، ولم يذكر أن عمر أنكر عليه ذلك وأخرج الطبري بسند صحيح عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس قال « الأب ما تنبت الأرض بما تأكله الدواب ، ولا يأكله الناس » ، وأخرج عن عدة من التابعين نحوه ، ثم أخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بسند صحيح قال « الأب النار الرطبة ، وهذا أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ « وفاكهة وأبا » قال : النار الرطبة ، وكأنه سقط منه واليابسة ، فقد أخرج أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس بسند حسن « الأب الحشيش للبهائم » وفيه قول آخر أخرجه من طريق عطاء قال : كل شيء ينبت على وجه الأرض فهو أب ، فعلى هذا فهو من العام بعد الخاص ، ومن طريق الضحاك قال : الأب كل شيء أنبتت الأرض سوى الفاكهة ، وهذا أعم من الأول ، وذكر بعض أهل اللغة أن الأب مطلق المرعى ، واستشهد بقول الشاعر :

له دعوة ميمونة ربحها الصبا بها ينبت الله الحصيد والابا

وقيل الالب : يابس الفاكهة ، وقيل لانه ليس بعربي ، ويؤيده خفاؤه على مثل أبي بكر وعمر . تنبيه : في اخراج البخاري هذا الحديث في آخر الباب مصير منه الى أن قول الصحابي : امرنا ونهينا ، في حكم المرفوع ولو لم يصفه إلى النبي ﷺ ، ومن ثم اقتصر على قوله : نهينا عن التكلف ، وحذف القصة . الحديث السادس : وهو يتعلق بالقسم الثالث وكذا الرابع حديث أنس وهو في معنى الحديث الرابع ، وقد مضى شرحه وأورده من وجهين عن الزهري وساقه هنا على لفظ معمر ، وفي باب وقت الظهر من : كتاب الصلاة ، بلفظ شعيب وهما متقاربان ، ووقع هنا : فأكثر الانصار البكاء ، في رواية السكسميني ، وفي رواية غيره : فأكثر الناس ، وهي الصواب ، وكذا وقع في رواية معمر وغيره ووقع هنا : فذكر الساعة وذكر أن ابن يديها أمورا عظاما ، وفي رواية شعيب ، وذكر أن فيها أمورا عظاما وزاد هنا : فقام رجل فقال : أين مدخلي ، الخ ، ووقع هنا : وبمحمد رسولا ، وفي رواية شعيب : ومحمد نبيا ، ووقع هنا : فسكت حين قال ذلك عمر ثم قال النبي ﷺ : أولى ، وسقط هذا كله من رواية شعيب قال المبرد : يقال للرجل اذا أفلت من معضلة أولى لك ، أى كدت تهلك ، وقال غيره هي بمعنى التهديد والوعيد . الحديث السابع : حديث أنس أيضا من رواية ابنه موسى عنه وأورده مختصرا وقد تقدم ما فيه ، الحديث الثامن قوله (ورقام) بقاف بمدود هو ابن عمر الإشكري وشيخه ، عبد الله بن عبد الرحمن ، هو ابن معمر بن حزم الانصاري أبو طوالة بضم الطاء المهملة مشهور بكنيته . قوله ( ان يريح الناس يتساملون ) في رواية المستملي : يسألون ، وعند مسلم في رواية عروة عن أبي هريرة : لا يزال الناس يتساملون ، . قوله ( هذا الله خالق كل شيء ) في رواية عروة وهذا خلق الله الخالق ، ومسلم أيضا وهو في رواية البخاري في بدء الخلق من رواية عروة أيضا : يأتي الشيطان العبد أو أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول من خلق ربك ؟ ، وفي لفظ لمسلم : من خلق السماء من خلق الأرض ؟ فيقول الله ، ولاحد والطبراني من حديث خزيمه بن ثابت مثله ، ومسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة وحتى يقولوا هذا الله خالقنا ، وله في رواية يزيد بن الأصم عنه : وحتى يقولوا الله خلق كل شيء ، وفي رواية المختار بن فلفل عن أنس : عن رسول الله ﷺ قال الله عز وجل إن أمنك لاتزال تقول ما كذا وكذا حتى يقولوا هذا الله خالق الخلق ، وللبرار من وجه آخر عن أبي هريرة : لا يزال الناس يقولون كان الله قبل كل شيء فن كان قبله ، قال التوريشي ، قوله : هذا خالق الله الخالق ، يحتمل أن يكون هذا منفعولا والمعنى حتى يقال هذا القول وأن يكون مبتدأ حذف خبره ، أى هذا الأمر قد علم ، وعلى اللفظ الأول يعنى رواية أنس عند مسلم : هذا الله ، مبتدأ وخبر أو : هذا ، مبتدأ و : الله ، عطف بيان و : خالق الخالق ، خبره قال الطحاوي : والاول أولى ، ولكن تقديره هذا مقرر معلوم وهو أن الله خلق الخالق وهو شيء ، وكل شيء مخلوق فمن خلقه فيظهر ترتيب ما بعد الفاء على ما قبلها ، قوله ( فن خلق الله ) في رواية بدء الخلق : من خلق ربك ، وزاد فاذا باذنه فليستعذ بالله وليذنه ، وفي لفظ لمسلم : فن وجد من ذلك شيئا فليقل آمنت بالله ، وزاد في أخرى و : رسله ، ولأبي داود والنسائي من الزيادة فقولوا الحمد لله الله أحد الله الصمد الحمد السورة و ثم لينال عن يساره ثم ليستعذ ، ولاحد من حديث : عائشة فاذا وجد أحدكم ذلك فليقل آمنت بالله ورسوله ، فان ذلك يذهب عنه ، ومسلم في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة نحو الاول وزاد : فبينما أنا في المسجد إذ جاءني ناس من الاعراب ، فذكر سؤا لهم عن ذلك وأنه رماهم بالحصى وقال : صدق خليلي ، وله في

رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، صدق الله ورسوله ، قال ابن بطال : في حديث أنس الإشارة الى ذم كثرة السؤال لأنها تفضي الى المحذور كالسؤال المذكور ، فانه لا ينشأ إلا عن جهل مفرط ، وقد ورد بزيادة من حديث أبي هريرة بلفظ « لا يزال الشيطان يأتي أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق الله ، فاذا وجد ذلك أحدكم فليقل آمنت بالله ، وفي رواية « ذلك صريح الإيمان » ولعل هذا هو الذي أراد الصحابي فيما أخرجه أبو داود من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال « جاء ناس الى النبي ﷺ من أصحابه فقالوا : يا رسول الله إنا نجد في أنفسنا شيء يعظم أن نتكلم به ما نحب أن لنا الدنيا وأنا نكلمتها به ، فقال أوقد وجدتموه ؟ » ذلك صريح الإيمان ، ولابن أبي شيبة من حديث ابن عباس « جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : إني أحدث نفسي بالامر لأن أكون حمة أحب إلي من أن أتكلم به ، قال « الحمد لله الذي رد أمره الى الوسوسة » ثم نقل الخطابي المراد بصريح الإيمان هو الذي يعظم في نفوسهم إن تكلموا به ، ويمنعهم من قبول ما يلقى الشيطان ، فلو لا ذلك لم يتعاطم في أنفسهم حتى أنكروه ، وليس المراد أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان بل هي من قبل الشيطان وكيدته ، وقال الطيبي : قوله « نجد في أنفسنا الشيء » أي القبيح ، نحو ما تقدم في حديث أنس وأبي هريرة ، وقوله « يعظم أن نتكلم به » أي للعلم بأنه لا يليق أن نعتقد ، وقوله « ذلك صريح الإيمان » أي علمكم بقبيح تلك الوسوس وامتناع قبولكم ووجودكم النفرة عنها دليل على خلوص إيمانكم ، فإن الكافر يصصر على ما في قلبه من الحال ولا ينفرد عنه ، وقوله في الحديث الآخر « فليستعذ بالله وليذته » أي يترك التفكير في ذلك الخاطر ويستعذ بالله اذا لم يزل عنه التفكير . والحكمة في ذلك ان العلم باستغناء الله تعالى عن كل ما يوسوسه الشيطان أمر ضروري لا يحتاج للاحتجاج والمناظرة ، فإن وقع شيء من ذلك فهو من وسوسة الشيطان وهي غير متناهية فهما عورض بحجة يحد مسلما آخر من المغالطة والاسترسال فيضيع الوقت إن سلم من فتنته ، فلا تدبير في دفعه أقوى من الإلجاء الى الله تعالى بالاستعاذة به كما قال تعالى ﴿ وإما يترغبك من الشيطان نزع فاستمذ بالله ﴾ الآية ، وقال في شرح الحديث الذي فيه « فليقل الله الأحد ، الصفات الثلاث منهية على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مخلوقا ، أما أحد فعنائه الذي لا ثاني له ولا مثل ، فلو فرض مخلوقا لم يكن أحدا على الإطلاق . وسيأت مزيد لهذا في شرح حديث عائشة في أول كتاب التوحيد ، وقال المهلب : قوله صريح الإيمان ، يعني الانقطاع في إخراج الأمر الى ما لا نهاية له ، فلا بد عند ذلك من إيجاب خالق لا خالق له لأن المتفكر العاقل يجد للمخلوقات كلها خالقا لا أثر الصنعة فيها والحدث الجاري عليها والخالق بخلاف هذه الصفة فوجب أن يكون لكل منها خالق لا خالق له فهذا هو صريح الإيمان ، لا البحث الذي هو من كيد الشيطان المؤدى الى الحيرة ، وقول ابن بطال : فإن قال الوسوس فما المانع أن يخلق الخالق نفسه ، قيل له هذا ينقض بعضه بعضا ، لأنك أثبت خالقا وأوجب وجوده ثم قلت : يخلق نفسه فأوجب عدمه ، والجمع بين كونه موجودا معدوما فاسد لتناقضه ، لأن الفاعل يتقدم وجوده على وجود فعله فيستحيل كون نفسه فعلا له . قال : وهذا واضح في حل هذه الشبهة وهو يفضي الى صريح الإيمان انتهى ملخصا موضحا . وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم فعزوه اليه أولى ؛ ولنظنه « إنا نجد في أنفسنا ما يتعاطم أحدنا أن يتكلم به » قال وقد وجدتموه قالوا نعم قال ذلك صريح الإيمان ، وأخرج بعده من حديث ابن مسعود « سئل النبي ﷺ عن الوسوسة فقال : تلك محض الإيمان ، وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود والبيهقي وصححه ابن حبان وقال ابن التين « لو جاز لمخترع الشيء

أن يكون له مخرج لتسلسل فلا بد من الانتهاء الى موجد قديم ، والقديم من لا يتقدمه شيء ولا يصح عدمه ، وهو فاعل لا مفعول ، وهو الله تبارك وتعالى ، وقال الكرماني « ثبت أن معرفة الله بالدليل فرض عين أو كفاية ، والطريق اليها بالسؤال عنها متعين لأنها مقدمتها ، لكن لما عرف بالضرورة أن الخالق غير مخلوق أو بالكسب الذي يقارب الصدق كان السؤال عن ذلك تعنتا فيكون الذم يتعلق بالسؤال الذي يكون على سبيل التعنت وإلا فالتوصل الى معرفة ذلك وإزالة الشبهة عنه صريح الإيمان ، إذ لا بد من الانقطاع الى من يكون له خالق دفعا للتسلسل . وقد تقدم نحو هذا في صفة إبليس من بدء الخلق ، وما ذكره من ثبوت الوجوب يأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى في أول « كتاب التوحيد » ويقال ان نحو هذه المسألة وقعت في زمن الرشيد في قصة له مع صاحب الهند ، وأنه كتب اليه هل يقدر الخالق أن يخلق مثله فسأل أهل العلم ، فبدر شاب فقال : هذا السؤال محال لأن المخلوق محدث والمحدث لا يكون مثل القديم ، فاستحال أن يقال يقدر أن يخلق مثله أولا يقدر ، كما يستحيل أن يقال في القادر العالم يقدر أن يصير عاجزا جاهلا . الحديث التاسع : حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الروح ، وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة سبحان وقوله في هذه الرواية « فقام ساعة فنظر ، فعرفت أنه يوحى اليه فتأخرت حتى صعد الوحي ، ظاهر في أنه أجابهم في ذلك الوقت وهو يرد على ما وقع في مغازي موسى بن عقبة ، وسير سليمان التيمي أن جوابه تأخر ثلاثة أيام وفي سيرة ابن اسحق ، أنه تأخر خمسة عشر يوما ، وسيأتي البحث في شيء منه بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

### ج - باب الاقتداء بأفعال النبي ﷺ

٧٢٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا صفيان بن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : اتخذنا للنبي ﷺ خاتما من ذهب فانخذ الناس خواتيم من ذهب ، فقال النبي ﷺ إني اتخذت خاتما من ذهب فنبذته وقال : إني ان البسة أبدا ، فنبذت الناس خواتيمهم »

قوله ( باب الاقتداء بأفعال النبي ﷺ ) الأصل فيه قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ وقد ذهب جمع الى وجوبه لدخوله في عموم الأمر بقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وبقوله ﴿ فاتبعوني يحببكم الله ﴾ وبقوله تعالى ﴿ فاتبعوه ﴾ فيجب اتباعه في فعله كما يجب في قوله حتى يقوم دليل على النذب أو الخصوصية ، وقال آخرون : يحتمل الوجوب والنذب والإباحة فيحتاج الى القرينة ، والجمهور للنذب اذا ظهر وجه القرينة ، وقيل ولو لم يظهر ، ومنهم من فصل بين التكرار وعدمه ، وقال آخرون ما يفعله ﷺ إن كان بيانا لمجمل حكمه حكم ذلك المجمل وجوبا أو ندبا أو إباحة ، فان ظهر وجه القرينة فللنذب وما لم يظهر فيه وجه التقرب فلا إباحة ، وأما تقريره على ما يفعله بحضرته فيسدل على الجواز ، والمسألة مبسطة في أصول الفقه ، ويتعلق بها تعارض قوله وفعله ، ويتفرع من ذلك حكم الخصائص وقد أفردت بالتصنيف ، ولشيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائي فيه مصنف جليل ، وحاصل ما ذكر فيه ثلاثة أقوال أحدها يقدم القول لأن له صيغة تتضمن المعاني بخلاف الفعل ، ثانيا الفعل لأنه لا يطرقة من الاحتمال ما يطرقة القول . ثالثا يفرع الى الترجيح ، وكل ذلك عمله



مالم تقم قرينة تدل على الخصوصية ، وذهب الجمهور الى الاول ، والحجة له أن القول يعبر به عن المحسوس والمقول بخلاف الفعل فيختص بالمحسوس ، فكان القول أهم ، وبأن القول متفق على أنه دليل بخلاف الفعل ، ولأن القول يدل بنفسه بخلاف الفعل فيحتاج الى واسطة ، وبأن تقديم الفعل يفضى الى ترك العمل بالقول والعمل بالقول يمكن معه العمل بما دل عليه الفعل فكان القول أرجح بهذه الاعتبارات . **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري كما جزم به المزى . **قوله** (عن ابن عمر) في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي نعيم بسنده سمعت ابن عمر ، **قوله** (فالتخذ الناس خواتيم من ذهب) وفيه ، فنبذه وقال : اني لم ألبسه أبدا فنبذ الناس خواتيمهم ، اقتصر على هذا المثال لاشتراكه على تأسيسهم به في الفعل والترك ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بخاتم الذهب في كتاب اللباس ، قال ابن بطال بعد أن حكى الاختلاف في أفعاله عليه الصلاة والسلام محتجا لمن قال بالوجوب بحديث الباب ، لانه خلع خاتمه فخلعوا خواتيمهم ، ونزع نعله في الصلاة فزعموا ، ولما أمرهم عام الحديبية بالتحلل وتأخروا عن المبادرة رجاء أن يأذن لهم في القتال وأن ينصروا فيكملوا عمرتهم ، قالت له أم سلمة اخرج اليهم واحلق واذبح ففعل فتابعوه مسرعين ، فدل ذلك على أن الفعل أبلغ من القول ، ولما ناهى عن الوصال قالوا انك تواصل ، فقال : اني أطعم وأسقي فلولا ان لهم الاقتداء به لقال : وما في مواصلي ما يبيح لكم الوصال ، ولكنه عدل عن ذلك وبين لهم وجه اختصاصه بالمواصلة انتهى . وليس في جميع ما ذكره ما يدل على المدعى من الوجوب ، بل على مطلق التأسيس به والعلم عند الله تعالى

### ٥ - باب ما يكره من التعمق والتنازع والفلو في الدين والبدع

**قوله تعالى ( يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ، ولا تقولوا على الله إلا الحق )**

٧٢٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا ممر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : لا تواصلوا ، قالوا : انك تواصل ، قال : اني لست مثلكم ، اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني . فلم ينتهوا عن الوصال . قال فواصل بهم النبي ﷺ يومين أو ثلاثة ، ثم رأوا الهلال فقال النبي ﷺ : لو تأخر الهلال لزدتكم . كالمثلي لم ،

٧٣٠٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثني** إبراهيم التيمي **حدثني** أبي قال : خطبنا على رضى الله عنه على منبر من أجر وعابه سوف فيه صحيفة معلقة فقال : والله ما عندنا من كتاب يُقرأ إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، فذرها ، فإذا فيها أسنان الإبل ، وإذا فيها : المدينة حرم من أمر الى كذا ، فن أحدث فيها حدثا فليهر لعة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . وإذا فيه : ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم ، فن أخفر مسلما فعليه لعة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . وإذا فيها : من ولي قوماً بنهر إذن ، وأليه فعليه لعة الله والملائكة

والناس اجمعين لا يقبل الله منه مرفاً ولا عدلاً ،

٧٣٠١ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثنا** مسلم عن مسروق قال : « قالت عائشة رضي الله عنها : صنع النبي ﷺ شيئاً ترخص فيه وتنزه عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنمه ؟ فوالله إني أعلمهم بالله ، وأشدُّهم له خشية »

٧٣٠٢ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال : « كاد أن يخبرني أن يهلكا - أبو بكر وعمر - لما قدم على النبي ﷺ وفد بني تميم أشار أحدهما بالأفرع بن حابس التيمي الخنظلي أخى بني مجاشع وأشار الآخر بغيره ، فقال أبو بكر لعمر إنما أردت خلاف ، فقال عمر : ما أردت خلافاً فارتفعت أصواتهما عند النبي ﷺ ، فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ﴾ - إلى قوله - عظيم ﴿ قال ابن أبي مليكة قال ابن الزبير : فكان عمر بعد ، ولم يذكر ذلك من أبيه يعني أبا بكر إذا حدث للنبي ﷺ بمحدث حدثه كأخي للترار لم يسمعه حتى يستغفبه »

٧٣٠٣ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : « من عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال في صرخه : مروا أبا بكر بعلي بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من للبكاء ، فرأى عمر فليصل . فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت عائشة فقلت لحفصة : قولي إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من للبكاء فرأى عمر فليصل بالناس . فقالت حفصة : قال رسول الله ﷺ : إن كن لأتحن صواحِب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل للناس . فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيراً »

٧٣٠٤ - **حدثنا** آدم **حدثنا** ابن أبي ذئب **حدثنا** الزهري عن « سهل بن سعد الساعدي » قال جاء عويمر العجلاني إلى عاصم بن عدي فقال : أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فية لها ، أنقلونه به ؟ قال لي يا عاصم رسول الله ﷺ . فسأله ، فكره للنبي ﷺ للسائل وعابها ، فرجع عاصم فأخبره أن النبي ﷺ كره للسائل فأقل عويمر : والله لا ين النبي ﷺ . فجاء وقد أنزل الله تعالى القرآن خفف عاصم ، فقال له : قد أنزل الله فيكم قرآنًا ، فذا بهما فتقدما فتلاعنا ، ثم قال عويمر : كذبت عابها يا رسول الله إن أمسكتها ، ففارقها ، ولم يأمره النبي ﷺ بفراقها ، فجرت السنة في التلاعنين . وقال النبي ﷺ : انظروها فإن جاءت به أحر قصداً

مثل وحرقة فلا أراه إلا قد كذب ، وإن جاءت به أمهم أغبن ذا اليتيم فلا أعسب إلا قد صدق عليها . فجاءت به فلى الامر الكروه ،

٧٣٠٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا أبيث حدثني عُبَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ النَّصْرِيُّ - وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعَمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ ذَلِكَ - دَفَعَتْ عَلَى مَالِكٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : انْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخَلَ عَلَى حَمْرٍ أَنَّهُ حَاجِبُهُ بِرُفَاً فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي عَمَانٍ وَعَمِيرِ الرَّحْنِ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ بَسَاتُونٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَدَخَلُوا فَسَلُّوا وَجَسُّوا . فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ ؟ فَأَذِنَ لَهَا . قَالَ الْعَبَّاسُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ الظَّالِمِ - احْتَبَا - فَقَالَ الرَّهْطُ عَمَانٌ وَأَصْحَابُهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِ بَيْنَهُمَا وَأَرْحِ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ . فَقَالَ : اتَّبِعُوا ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ الْقَدِيِّ بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَوَرَّثُ ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً - يَرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ - قَالَ الرَّهْطُ : قَالَ ذَلِكَ . فَأَقْبَلَ عَمْرُ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ ؟ قَالَا : نَعَمْ . قَالَ عَمْرُ : فَانِي مُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ خَمْسَ رَسُولِهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ لَمْ يَعْطِ أَحَدًا غَيْرَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿ مَا أَطَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ . . . الْآيَةُ ﴾ فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ وَاللَّهِ مَا احْتَازَهَا دُونُكُمْ ، وَلَا اسْتَأْذَنَ بِهَا عَلَيْكُمْ ، وَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَنَاهَا فَبِكُمْ ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ ، وَكَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَدَّتْهُمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ يَجْعَلُ مَالِ اللَّهِ . فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ حَيَاتِهِ ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ . ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ ؟ قَالَا : نَعَمْ . ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَبَضَهَا أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حِينَئِذٍ - وَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ - فَقَالَ تَرْعَمَانِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فِيهَا كَذَابٌ ، وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهَا صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِحَقِّ . ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ ، فَقُلْتُ : أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ جِئْتَنِي وَكَلَّمْتَنِي عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَمْرًا جَمِيعًا ، جِئْتَنِي تَسْأَلُنِي نَصِيْبَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ ، وَأَنَا فِي هَذَا بِسَأَلِي نَصِيْبَ امْرَأَتِي مِنْ أَيْبَاهَا ، فَقُلْتُ : إِنْ شِئْتَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكَ ، عَلَى أَنَّ عَلَيْكَا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ تَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مِنْذُ وَلَهْتَا ، وَإِلَّا فَلَا تَكَلِمَانِي فِيهَا ، فَقُلْتُمَا : ادْفَعْنَاهَا إِلَيْنَا بِذَلِكَ ، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكَمَا بِذَلِكَ ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ ؟ قَالَ الرَّهْطُ : نَعَمْ . فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ ؟ قَالَا :

نعم . قال أفتلتمسان مني قضاء غير ذلك ؟ فواللهي باذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فان عجزتما عنها فادفعاها إلي فأنأ أكنفيكماها ،

قوله ( باب ما يكره من التعمق والتنازع ) زاد غير أبي ذر في العلم ، وهو يتعلق بالتنازع والتعمق معا كما أن قوله « والغلو في الدين والبدع » يتناولهما وقوله : لقول الله تعالى ﴿ يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ﴾ صدر الآية يتعلق بفروع الدين ، وهي المعبر عنه في الترجمة بالعلم وما بعده يتعلق بأصوله ، فاما « التعمق » فهو بالمهمة ويتشديد الميم ثم قاف ، ومعناه التشديد في الأمر حتى يتجاوز الحد فيه ، وقد وقع شرحه في الكلام على الوصال في الصيام ، حيث قال حتى يدع المتعمقون تعمقهم ، وأما « التنازع » فمن المنازعة وهي في الأصل المجادبة ويعبر بها عن المجادلة ، والمراد بها المجادلة عند الاختلاف في الحكم إذا لم يتضح الدليل ، والمذموم منه اللجاج بعد قيام الدليل ، وأما « الغلو » فهو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد وفيه معنى التعمق ، يقال غلا في الشيء يغلو غلوا وغلا السعر يغلو غلوا إذا جاوز العادة ، والسهم يغلو غلوا بفتح ثم سكون إذا بلغ غاية ما يرى ، وورد النهي عنه صريحا فيما أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق أبي العالبة عن ابن عباس قال : « قال لي رسول الله ﷺ ، فذكر حديثا في حصي الرمي وفيه « وإياكم والغلو في الدين » ، فانما أهلك من قبلكم الغلو في الدين » ، وأما « البدع » فهو جمع بدعة وهي كل شيء ليس له مثال تقدم فيشمل لغة ما يحمد ويذم ، ويختص في عرف أهل الشرع بما يذم وإن وردت في الحمود فعلى معناها اللغوي ، واستدلالة بالآية ينبنى على أن لنظر أهل الكتاب للتعميم ليتناول غير اليهود والنصارى ، أو يحمل على أن تناولها من عدا اليهود والنصارى بالإلحاق ، وذكر فيه سبعة أحاديث ، الحديث الاول : حديث أبي هريرة « في النهي عن الوصال » وقد تقدم شرحه في « كتاب الصيام » وقوله هنا « لو تأخر الهلال لزدتكم » وقع في حديث أنس الماضي في « كتاب التمتي » ، ولو مدّ لي في الشهر لواصلت وصالا يدع المتعمقون تعمقهم » ، وإلى هذه الرواية أشار في الترجمة لاسكنه جرى على عادته في إيراد ما لا يناسب الترجمة ظاهرا إذا ورد في بعض طرقه ما يعطى ذلك ، وقد تقدم نحوه هذا في « كتاب الصيام » بزيادة فيه وقوله « كالمكبي » بضم الميم وسكون النون وبعد الكاف ياء ساكنة من النكابة ، كذا لأبي ذر عن السرخسي وعن المستمل براء بدل الياء من الإنكار ، وعلى هذا فاللام في لهم بمعنى على وعن الكشميهني بفتح النون وتشديد الكاف المكسورة بعدها لام من النكال وهي رواية الباقرين ، وقد مضى في « كتاب الصيام » من طريق شعيب عن الزهري بلفظ « كالتشكيل لهم حين أبوا أن يذنبوا » . الحديث الثاني : قوله ( حدثني أبي ) هو يزيد بن شريك التيمي ، قوله ( خطبنا على بن أبي طالب على منبر من آجر ) بالممد وضم الجيم هو الطوب المشوى ويقال بمد وزيادة واو . وهو فارسي معرب ، قوله ( فنشرها ) أى فتحها ، قوله ( فاذا فيها ) يحتمل أن يكون على دفعها لمن قرأها ، ويحتمل أن يكون قرأها بنفسه ، قوله ( المدينة حرم ) تقدم شرح ما يتعلق بذلك في أواخر الحج مستوعبا قوله ( ذمة المسلمين واحدة ) تقدم ما يتعلق بذلك أيضا في الجزية والموادعة ، وقوله « فمن أخفر » بالخاء المعجمة وألف أى غدر به ، والهمزة للتعدية أى أزال عنه الخفر وهو السر ، قوله ( من وإلى قوما بغير إذن مواليه ) تقدم ما يتعلق به في الفرائض ، وتقدم في أواخر « كتاب الفرائض » أن الصحيفة المذكورة تشتمل على أشياء غير هذه

من القصاص والعفو وغير ذلك ، والغرض بإيراد الحديث هنا لمن من أحدث حدثاً ، فانه وان قيد في الخبر بالمدينة فالحكم عام فيها وفي غيرها إذا كان من متعلقات الدين ، وقد تقدم شرح ذلك في باب حرم المدينة في أواخر كتاب الحج ، وقال الكرماني مناسبة حديث عليّ لأترجمة لعنه من جهة أنه يستناد من قول عليّ ، وما عندنا من كتاب يقرأ ، الخ تبكيك من تنطع في الكلام وجاء بغير ما في الكتاب والسنة كذا قال . الحديث الثالث : **قوله** ( عن الأعمش حدثنا مسلم ) هو ابن صليح بمهملة وموحدة مصغراً وآخره مهملة ، وهو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وقد وقع عند مسلم مصرحاً به في رواية جرير عن الأعمش فقال عن أبي الضحى به وهذا يغني عن قول الكرماني يحتمل أن يكون ابن صليح ، ويحتمل أن يكون ابن أبي عمران البطين ، فانهما يرويان عن مسروق ويروى عنهما الأعمش ، والسند المذكور الى مسروق كلهم كوفيون . **قوله** ( قال قالت عائشة ) في رواية مسلم من عدة طرق عن الأعمش بسنده عن عائشة . **قوله** ( ترخص فيه وتنزه عنه قوم ) قد تقدم في باب من لم يواجه الناس من كتاب الأدب ، هذا الحديث بسنده ومثله وشرحته هناك ، والمراد منه هنا ان الخير في الاتباع سواء كان ذلك في العزيمة أو الرخصة ، وان استعمال الرخصة بقصد الاتباع في المحل الذي وردت أولى من استعمال العزيمة بل ربما كان استعمال العزيمة حينئذ مرجوحاً كما في اتمام الصلاة في السفر ؛ وربما كان مذموماً اذا كان رغبة عن السنة كترك المسح على الخفين ، وأوماً ابن بطلال الى أن الذي تنزهوا عنه القبلة للصائم . وقال غيره لعنه الفطر في السفر ، ونقل ابن التين عن الداودي ان التنزه عما ترخص فيه النبي ﷺ من أعظم الذنوب ، لأنه يرى نفسه أتقى الله من رسوله وهذا إلحاد . قلت : لا شك في إلحاد من اعتقد ذلك ، ولكن الذي اعتل به من أشير اليهم في الحديث أنه غفر له ما تقدم وما تأخر ، أي فاذا ترخص في شيء لم يكن مثل غيره ممن لم يغفر له ذلك فيحتاج الذي لم يغفر له إلى الأخذ بالعزيمة والشدة لينجو ، فأعلمهم النبي ﷺ أنه وإن كان غفر الله له لكنه مع ذلك أخشى الناس لله وأتقاهم ، فهماء فعله ﷺ من عزيمة ورخصة فهو فيه في غاية التقوى والخشية ، لم يحمله الفضل بالمغفرة على ترك الجد في العمل قياماً بالشكر ومهما ترخص فيه فانما هو للإعانة على العزيمة ليعملها بششاط ، وأشار بقوله « أعلمهم » الى القوة العلية ، وبقوله « أشدهم » الى القوة العملية أي أنا أعلمهم بالفضل وأولاهم بالعمل به . الحديث الرابع : حديث ابن أبي مليكة في قصة أبي بكر وعمر في تأمير الأقرع بن حابس أو القعقاع بن معبد على بني تميم ، وفيه نزلت ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ) وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الحجرات ، وان المقصود منه قوله تعالى في أول السورة ( لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) ومن هنا تظهر مناسبة للترجمة وقال ابن التين عن الداودي : ان هذا الحديث مرسل لم يتصل منه سوى شيء يسير ومن نظر الى ما تقدم في الحجرات استغنى بما فيه عن تعقب كلامه ، وقوله « وقال ابن أبي مليكة قال ابن الزبير ، هو موصول بالسند المذكور قبله ، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية المستمل ، وقد تقدم في تفسير الحجرات بعد قوله فأنزل الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ) الآية ، فقال ابن الزبير فذكره . **قوله** ( فكان عمر بعد ، ولم يذكر ذلك عن أبيه - يعني أبا بكر - اذا حدث النبي ﷺ الخ ) هكذا فضل بين قوله « فكان عمر » في هذه الرواية وبين قوله « اذا حدث هذه الجملة ، وهي « ولم يذكر ذلك عن أبيه ، وأخرها في الرواية الماضية في الحجرات ولفظه « فما كان يسمع رسول الله ﷺ حتى يستفهمه ولم يذكر ذلك عن أبيه » . **قوله** ( حدثه كاخى السرار ) أما السرار ،

فبكر السنين المهمة وتخفيف الرأى أى الكلام السر ، ومنه المساررة ، وأما قوله ، كأخى ، فقال ابن الأثير معنى قوله ، كأخى السرار ، كصاحب السرار قاله الخطابي ونقل عن ثعلب أن المعنى كالسرار ، ولفظ ، أخى ، صلة ، قال والمعنى كالمناجى سرّاً انتهى وقال صاحب الفائق لو قيل ان معنى قوله كأخى السرار كالسرار لكان وجها والكاف فى محل نصب على الحال ، وعلى ما مضى تكون صفة لمصدر محذوف ؛ وقوله ، لا يسمعه حتى يستفهمه ، تأكيد لمعنى قوله كأخى السرار أى يخفض صوته ويبالع حتى يحتاج الى استفهامه عن بعض كلامه وقال فى المائق الضمير فى يسمعه للكاف ان جعلت صفة للمصدر وهو منصوب المحل على الوصفية ، فان أعربت حالا فالضمير لها أيضا ان قدر مضافا وليس قوله لا يسمعه حالا من النبي ﷺ لركاكة المعنى حينئذ والله أعلم . الحديث الخامس : حديث عائشة فى أمر أبى بكر بالصلاة بالناس وفيه مراجعة عائشة وحفصة ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أبواب الإمامة من « كتاب الصلاة » والمقصود منه بيان ذم المخالفة ، وقال ابن التين وفيه ان أوامره على الوجوب ، وأن فى مراجعته فيما يأمر به بعض المكروه . قلت : وليس ما ادعاه من دليل الوجوب ظاهرا . الحديث السادس : حديث سهل بن سعد فى قصة المتلاعنين وقد مضى شرحه مستوفى فى « كتاب اللعان » والمقصود منه هنا ، فكره النبي ﷺ المسائل وعابها . . ووقع فى رواية الكشميهنى « وعاب » بحذف المفعول . الحديث السابع : حديث مالك بن أوس فى قصة العباس وعلى ومنازعتهما عند عمر فى صدقة رسول الله ﷺ ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى فرض الخمس والمقصود منه هنا بيان كراهية التنازع ، ويدل عليه قول عثمان ومن معه « يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر » فان الظن بهما أنهما لم يتنازعا الا ولكل منهما مستند فى أن الحق بيده دون الآخر ، فأفضى ذلك بهما الى المخاصمة ثم المحاكاة التى لولا التنازع لكان اللاتقى بهما خلاف ذلك ، وقوله فى هذه الطريق . انشدوا ، بتشديد المثناة بعدها همزة مكسورة أى استعملوا ، وقوله « أنشدكم بالله » فى رواية الكشميهنى « أنشدكم الله » بحذف الباء وهو جائز ، وقوله « ما احتازها ، بالمهملة ثم الزاى وللکشميهنى بالمعجمة ثم الرأى والأول أولى ، وقوله « وكان ينفق » وللکشميهنى « فكان » بالفاء وهو أولى « وقوله « فأقبل على على » فى رواية الكشميهنى « ثم أقبل » وقوله « تزعمان أن أبأ بكر فيها كذا » هكذا هنا وقع بالإبهام ، وقد بينت فى شرح الرواية الماضية فى فرض الخمس أن تفسير ذلك وقع فى رواية مسلم ، وخلت الرواية المذكورة عن ذلك لإبهامها وتفسيرها ، ويؤخذ مما سأذكره عن المازرى وغيره من تأويل كلام العباس ما يجاب به عن ذلك وبالله التوفيق . قال ابن بطلان فى أحاديث الباب ما ترجم له من كراهية التنطع والتنازع لإشارته الى ذم من استمر على الوصال بعد النهى ، ولإشارة على الى ذم من غلا فيه فادعى أن النبي ﷺ خصه بأمور من علم الديانة دون غيره ؛ وإشارته ﷺ الى ذم من شدد فيما ترخص فيه وفى قصة بنى تميم ذم التنازع المؤدى الى التشاجر ونسبة أحدهما الآخر الى قصد مخالفته ، فان فيه إشارة الى ذم كل حالة تشول بصاحبها الى افتراق الكلمة أو المعادة ، وفى حديث عائشة لإشارة الى ذم التعسف فى المعانى التى خشيتها من قيام أبى بكر مقام رسول الله ﷺ ، قال ابن التين معنى قوله فى هذه الرواية « اسقيا » أى نسب كل واحد منهما الآخر الى أنه ظلمه ، وقد صرح بذلك فى هذه الرواية بقوله « اقض بينى وبين هذا الظالم » قال ولم يرد أنه يظلم الناس وانما أراد ما تأوله فى خصوص هذه القصة ولم يرد أن عليا سب العباس بغير ذلك لأنه صنو أبيه ، ولا أن العباس سب عليا بغير ذلك لأنه يعرف فضله وسابقته ، وقال المازرى هذا اللفظ لا يليق بالعباس وحاشا عليا من ذلك فهو سهو من الرواة ، وان كان لابد من

صحته فليؤول بأن العباس تكلم بما لا يعتد ظاهره مباينة في الزجر وردعا لما يعتد أنه مخطئ فيه ، ولهذا لم ينكره عليه أحد من الصحابة لا الخليفة ولا غيره ، مع تشدد في انكار المنكر ، وما ذاك إلا أنهم فهموا بقريظة الحال أنه لا يريد به الحقيقة ، انتهى . وقد مضى بعض هذا في شرح الحديث في فرض الخس ، وفيه أني لم أف في شيء من طرق هذه النصة على كلام لعل في ذلك ، وإن كان المفهوم من قوله « استبأ » بالتنية أن يكون وقع منه في حق العباس كلام ، وقال غيره حاشا عليا أن يكون ظالما والعباس أن يكون ظالما ، بنسبة الظلم الى علي وليس بظالم وقيل في الكلام حذف تقديره أي هذا الظالم ان لم ينصف ، أو التقدير « هذا كالظالم » وقيل هي كلمة يقال في الغضب لا يراد بها حقيقتها ، وقيل لما كان الظلم يفسر بأنه وضع الشيء في غير موضعه تناول الذنب الكبير والصغير ، وتناول الحصلة المباحة التي لا تليق عرفا فيحمل الاطلاق على الاخيرة والله أعلم

### ٦ - باب - إنم من آوى محدثا ، رواه علي عن النبي ﷺ

٧٣٠٦ - **حزنا موسى بن إسماعيل** حدثنا عبد الواحد حدثنا عاصم قال قلت لأنس : أحرّم رسول الله ﷺ المدينة ؟ قال : نعم ، ما بين كذا إلى كذا ، لا يُقطع شجرها ، من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . قال عاصم : فأخبرني موسى بن أنس أنه قال : أو آوى محدثا ؟

**قوله** ( باب إنم من آوى محدثا ) بضم أوله وسكون الحاء المهملة وبعد الدال مثناة ، أي أحدث المعصية . **قوله** ( رواه علي عن النبي ﷺ ) تقدم موصولا في الباب الذي قبله ، و عبد الواحد ، في حديث أنس هو ابن زياد ، و « عاصم » هو ابن سليمان المعروف بالأحول ، وقوله « قال عاصم فأخبرني » هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( موسى بن أنس ) ذكر الدارقطني أن الصواب عن عاصم عن النضر بن أنس لا عن موسى ، قال : والوهم فيه من البخاري أو شيخه ، قال عياض : وقد أخرجه مسلم على الصواب . قلت : إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك ، فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمير عن عبد الواحد عن عاصم عن ابن أنس ، فإن كان عياض أراد أن الإبهام صواب فلا يخفى ما فيه ، والذي سماه النضر هو مسدد عن عبد الواحد كذا أخرجه في مسنده ، وأبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد رواه عمرو بن أبي قيس عن عاصم « فبين أن بعضه عنده عن أنس نفسه ، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه ، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه ، وأبو الشيخ في « كتاب الترهيب » جميعا من طريقه عن عاصم عن أنس ، قال عاصم ولم أسمع من أنس ، أو آوى محدثا ، فقلت للنضر مسمعت هذا ، يعني القدر الزائد من أنس ، قال لكن سمعته منه أكثر من مائة مرة ، وقد تقدم شرح حديثي علي وأنس في أواخر الحج في أول فضائل المدينة في باب حرم المدينة ، وذكرت هناك رواية من روى هذه الزيادة عن عاصم عن أنس بدون الواسطة ، وأنه مدرج وبالله التوفيق ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن من أحدث حدثا أو آوى محدثا في غير المدينة ، أنه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة ، وإن كان قد علم أن من آوى أهل المعاصي أنه يشاركهم في الإثم فإن من رضى فعل قوم وعلمهم التحق بهم ، ولكن خصت المدينة بالذكر لشرفها لكونها مهبط الرحي وموطن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومنها انتشر الدين في أقطار الأرض فكان لها بذلك مزيد فضل على

غيرها ، وقال غيره ، السر في تخصيص المدينة بالذكر أنها كانت إذ ذاك موطن النبي ﷺ ثم صارت موضع الخلفاء الراشدين

## ٧ - باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس

﴿ ولا تقف ﴾ لا تقف ﴿ ما ليس لك به علم ﴾

٧٣٠٧ - **عبد بن سعيد** بن كليل حدثني ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال « حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعا ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلومهم ، فبقي الناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون ، فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ . ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت : يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه القدي حدثني عنه ، فحدثني به كنعن ماحدثني ، فأنيت عائشة فأخبرتها ، فذهبت فقالت : والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو »

٧٣٠٨ - **عبد بن عبدان** أخبرنا أبو حمزة سمعت الأعمش قال : سألت أبا وائل هل شهدت صفين ؟ قال : نعم ، فسمعت سهل بن حنيف يقول . وحدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو حمزة عن الأعمش عن أبي وائل قال « قال سهل بن حنيف : يا أيها الناس آثموا رأيكم على دينكم ، لقد رأيته يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أردد أمر رسول الله ﷺ لرددته وما وضعنا سيوفنا على عواقبنا إلى أمر يقطعنا إلا أسهلنا بنا إلى أمر نعرفه غير هذا الأمر . قال وقال أبو وائل : شهدت صفين وبنت صفين »

قوله ( باب ما يذكر من ذم الرأي ) أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه ، والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه ، وأشار بقوله « من » إلى أن بعض الفتوى بالرأي لا تدم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع ، وقوله « وتكلف القياس » أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس ، بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية ، ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص ، وما إذا وجد النص غافله وتأول لمخالفته شيئا بعيدا ويشدد الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلاع على النص . قوله ( ولا تقف : لا تقف ما ليس لك به علم ) احتج لما ذكره من ذم التكلف بالآية ، وتفسير القفو بالقول من كلام ابن عباس فيما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . لا تقف ما ليس لك به علم لا تقف رأيك ولم تر وسمعت ولم تسمع ، والمعروف أنه الاتباع ، وقد تقدم في حديث موسى والخضر فانطلق يفتوا أثره : أي يتبعه ، وفي حديث العبد يفتي أثره : أي يتبع ، وقال أبو عبيدة معناه لا تتبع مالا تعلم وما لا يعينك ، وقال الراغب الاقتفاء : اتباع



القفا ، كما أن الارتداد : اتباع الردف ، ويكنى بذلك عن الاغتيال وتتبع المعاييب ، ومعنى ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ لا تحكم بالقيافة والظن ، والقيافة مقلوب عن الافتناء نحو جذب وجذب ، وسبقه الى نحو هذا الأخير الفراء ، وقال الطبري بعد أن نقل عن السلف أن المراد شهادة الزور أو القول بغير علم أو الرمي بالباطل هذه المعاني متقاربة ، وذكر قول أبي عبيدة ، ثم قال أصل القفر : اليب ، ومنه حديث الأشعث بن قيس رفعه لا نقموا منا ولا ننتفي من أبنينا ، ومنه قول الشاعر : « ولا أقنوا الحواضن ان قنينا » . ثم نقل عن بعض الكوفيين أن أصله القيافة وهي اتباع الأثر ، وتنبأ بأنه لو كان كذلك لكادت القراءة بضم القاف وسكون الفاء ، لكن زعم أنه على القلب ، قال والاولى بالصواب الاول انتهى . والقراءة التي أشار إليها نقلت في الشواذ عن معاذ القاري ، واستدل الشافعي للرد على من يقدم القياس على الخبر بقوله تعالى ﴿ فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ﴾ قال معناه والله أعلم ، اتبعوا في ذلك ما قال الله ورسوله ، وأورد البيهقي هنا حديث ابن مسعود ، ليس عام إلا الذي بعده شر منه ، لا أقول عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير . ولكن ذهب العلماء ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيهدم الإسلام . . **قوله** (حدثنا سعيد بن تليد ) بمثناة ثم لام وزن عظيم ، وهو سعيد بن عيسى بن تليد نسب الى جده يكنى أبا عيسى بن عني ، بمهملة . ثم نون مصغر ، وهو من المصريين الثقات الفقهاء وكان يكتب للحكام . **قوله** ( عبد الرحمن بن شريح ) هو أبو شريح الاسكندراني بمعجمة أوله ومهملة آخره ، وهو عن وافقت كنيته اسم أبيه ، **قوله** ( وغيره ) هو ابن لطيفة أبيهم البخاري لضعفه ، وجعل الاعتماد على رواية عبد الرحمن ، لكن ذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في الجزء الذي جمعه في الكلام على حديث معاذ بن جبل في القياس أن عبد الله بن وهب حدث بهذا الحديث عن أبي شريح وابن لطيفة جميعا ، لكنه قدم لفظ ابن لطيفة وهو مثل اللفظ الذي هنا ثم عطف عليه رواية أبي شريح فقال بذلك . قلت : وكذلك أخرجه ابن عبد البر في باب العلم من رواية سحنون عن ابن وهب عن ابن لطيفة فساقه ، ثم قال ابن وهب : وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود عن عروة عن عبد الله بن عمرو بذلك ، قال ابن طاهر : ما كنا ندرى هل أراد بقوله بذلك اللفظ والمعنى أو المعنى فقط ، حتى وجدنا مسلما أخرجه عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وحده ، فساقه بلفظ مغاير للفظ الذي أخرجه البخاري . قال فعرف أن اللفظ الذي حذفه البخاري هو لفظ عبد الرحمن بن شريح الذي أبرزه هنا ، والذي أورده هو لفظ الغير الذي أبيهم انتهى . وسأذكر تناوتهما وليس بينهما في المعنى كبير أمر ، وكنت أظن أن مسلما حذف ذكر ابن لطيفة عمدا لضعفه واقتصر على عبد الرحمن بن شريح ، حتى وجدت الاسماعيلي أخرجه من طريق حرمة بغير ذكر ابن لطيفة ، فعرفت أن ابن وهب هو الذي كان يجمعهما تارة ويفرد ابن شريح تارة . وعند ابن وهب فيه شيخان آخران يستند آخر أخرجه ابن عبد البر في بيان العلم من طريق سحنون حدثنا ابن وهب حدثنا مالك وسعيد بن عبد الرحمن كلاهما عن هشام بن عروة باللفظ المشهور ، وقد ذكرت في باب العلم أن هذا الحديث مشهور عن هشام بن عروة عن أبيه . رواه عن هشام أكثر من سبعين نفسا وأقول هنا إن أبا القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده ذكر في كتاب التذكرة ، أن الذين روه عن الحافظ هشام أكثر من ذلك ؛ وسرد أسماءهم فرادوا على أربعمائة نفس وسبعين نفسا . منهم من الكبار شعبة ومالك وسفيان الثوري والاوزاعي وابن جريج ومسعر وأبو حنيفة وسعيد بن أبي عروبة والحامدان ومعمّر ، بل أكبر منهم

مثل يحيى بن سعيد الأنصارى وموسى بن حبة والأعشى ومحمد بن عجلان وأيوب وبكير بن عبد الله بن الأشج وصفوان بن سليم وأبو معشر ويحيى بن أبي كثير وعمارة بن غزية وهؤلاء العشرة كلهم من صفار التابعين ، وهم من أقرانه ، ووافقه هشاما على روايته عن عروة أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن النوفلى المعروف ببيتم عروة ، وهو الذى رواه عنه ابن لهيعة وأبو شريح ورواه عن عروة أيضا ولداه يحيى وعثمان وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو من أقرانه ، والزهري ووافقه عروة على روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص عمر بن الحكم بن ثوبان ، أخرجه مسلم من طريقه ولم يسق لفظه لكن قال بمثل حديث هشام بن عروة ، وكأنه ساقه من رواية جرير بن عبد الحميد عن هشام ، وسأذكر ما فى رواية بعض من ذكر من فائدة زائدة . **قوله** ( عن أبي الأسود ) فى رواية مسلم بسنده الى ابن شريح أن أبا الأسود حدثه . **قوله** ( عن عروة ) زاد حرمله فى روايته « ابن الزبير » . **قوله** ( حج علينا ) أى مر علينا حاجا ( عبد الله بن عمرو فسمعت يقول سمعت النبي ﷺ ) فى رواية مسلم « قالت لى عائشة يا ابن أختى بلغنى أن عبد الله بن عمرو مارا بنا الى الحج فالفقه فسأله فانه قد حمل عن النبي ﷺ علما كثيرا ، قال فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن النبي ﷺ فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال . **قوله** ( إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه ) فى رواية أبي ذر عن المستمل والكشميرى « أعطاكموه » بالهاء ضمير الغيبة بدل الكاف ، ووقع فى رواية حرمله « لا ينزع العلم من الناس انتزاعا » وفى رواية هشام الماضية « كتاب العلم » من طريق مالك عنه « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد » وفى رواية سفيان بن عيينة عن هشام « من قلوب العباد » أخرجه الحميدى فى مسنده عنه ، وفى رواية جرير عن هشام عند مسلم مثله لكن قال « من الناس » وهو الوارد فى أكثر الروايات ، وفى رواية محمد بن عجلان عن هشام عند الطبرانى « إن الله لا ينزع العلم انتزاعا ، ينتزعه منهم بعد أن أعطاهم » ولم يذكر على من يعود الضمير ، وفى رواية معمر عن هشام عند الطبرانى « إن الله لا ينزع العلم من صدور الناس بعد أن يعطيهم إياه ، وأظن عبد الله بن عمرو إنما حدث بهذا جوابا عن سؤال من سأله عن الحديث الذى رواه أبو أمامة قال : لما كان فى حجة الوداع قام رسول الله ﷺ على جبل آدم فقال « يا أيها الناس خذوا من العلم قبل أن يقبض ، وقبل أن يرفع من الأرض ، الحديث وفى آخره « ألا إن ذهاب العلم ذهاب حلت » ثلاث مرات أخرجه أحمد والطبرانى والدارى ، فبين عبد الله بن عمرو أن الذى ورد فى قبض العلم ورفع العلم إنما هو على الكيفية التى ذكرها ، وكذلك أخرج قاسم بن أصبغ ومن طريقه ابن عبد البر أن عمر سمع أبا هريرة يحدث بحديث « يقبض العلم » فقال « إن قبض العلم ليس شيئا ينزع من صدور الرجال ، ولكنه فناء العلماء » وهو عند أحمد والبخارى من هذا الوجه . **قوله** ( ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ) كذا فيه والتقدير ينتزعه بقبض العلماء مع علمهم ، ففيه بعض قلب ؛ ووقع فى رواية حرمله « ولكن يقبض العلماء فى رفع العلم معهم » وفى رواية هشام « ولكن يقبض العلم بقبض العلماء » وفى رواية معمر « ولكن ذهابهم قبض العلم » ومعانيها متقاربة **قوله** ( فيبقى ناس جهال ) هو بفتح أول يبقى وفى رواية حرمله « ويبقى فى الناس رؤسا جهالا » وهو بضم أول يبقى وتقدم فى « كتاب العلم » ضبط رؤسا هل هو بصيغة جمع رأس وهى رواية الأكثر أو رئيس وفى رواية هشام « حتى إذا لم يبق عالم » هذه رواية أبى ذر من طريق مالك ولغيره « لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهالا » وفى رواية جرير عند مسلم « حتى إذا لم يترك عالما » وكذا فى رواية صفوان بن سليم عند الطبرانى وهى تزيد الرواية الثانية ، وفى رواية محمد بن عجلان « حتى إذا لم يبق عالم » وكذا فى رواية شعبة عن

هشام ، وفي رواية محمد بن هشام بن عروة عن أبيه عند الطبراني ، فيصير للناس رؤس جهال ، وفي رواية معمر عن الزهري عن عروة عنده : بعد أن يعطهم إياه ، ولكن يذهب العلماء كلما ذهب عالم ذهب بما معه من العلم حتى يبقى من لا يعلم . **قوله** ( يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ) بفتح أوله ( ويضلون ) بضمه ، وفي رواية حرمله ، يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون ، وفي رواية محمد بن عجلان ، يستفتونهم فيفتونهم ، والباقي مثله ، وفي رواية هشام بن عروة ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا ، وهي رواية الأكثر ، وخالف الجميع قيس بن الربيع وهو صدوق ضعف من قبل حفظه ، فرواه عن هشام بلفظ : لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلا ، حتى نشأ فيهم أبناء سبائا الأمم فأفتوا بالرأى فضلوا وأضلوا ، أخرجه البزار وقال تفرد به قيس ، قال : والمحفوظ بهذا اللفظ ما رواه غيره عن هشام فأرسله . قلت : والمرسل المذكور أخرجه الحميدي في النوادر والبيهقي في المدخل من طريقه ، عن ابن عيينة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه فذكره ، كرواية قيس سواء . **قوله** ( لحدثت به عائشة ) زاد حرمله في روايته ، فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته ، وقالت أحذثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا . **قوله** ( ثم إن عبد الله ابن عمرو حج بعد فقالت يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه ) في رواية حرمله أنه حج من السنة المقبلة ولهذه قال عروة : حتى إذا كان قابل قالت له : إن ابن عمرو قد قدم فآلقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم . **قوله** ( لثبته فسلته : في رواية حرمله ) ، وفاقته ، **قوله** ( لحدثتني به ) في رواية حرمله فذكره لي ، **قوله** ( كنحو ماحدثني ) في رواية حرمله ، ونحو ماحدثني به في مرته الأولى ، ووقع في رواية سفيان بن عيينة الموصولة ، قال عروة ثم لبثت سنة ثم لقيت عبد الله بن عمرو في الطواف فسألته فأخبرني به فأفاد أن لقاه إياه في المرة الثانية كان بمكة ، وكان عروة كان حج في تلك السنة من المدينة وحج عبد الله من مصر فبلغ عائشة ويكون قولها قد قدم أي من مصر طالبا لمكة لا أنه قدم المدينة ، اذلو دخلها لقيه عروة بها ، ويحتمل أن تكون عائشة حجت تلك السنة وحج معها عروة فقدم عبد الله بعد ، فلقية عروة بأمر عائشة . **قوله** ( فعجبت فقالت والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو ) في رواية حرمله ، فلما أخبرتها بذلك قلت ما أحسبه إلا صدق أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص ، . قلت : ورواية الأصل تحتمل أن عائشة كان عندها علم من الحديث ، وضمنت أنه زاد فيه أو نقص فلما حدث به ثانيا كما حدث به أولا ، تذكرت أنه على وفق ما كانت سمعت ، لكن رواية حرمله التي ذكر فيها أنها أنكرت ذلك وأعظمته ظاهرة في أنه لم يكن عندها من الحديث علم ، ويؤيد ذلك أنها لم تستدل على أنه حفظه إلا لكونه حدث به بعد سنة كما حدث به أولا لم يزد ولم ينقص . قل عياض : لم تتم عائشة عبد الله ولكن لعلمها نسبت إليه أنه ما قرأه من الكتب القديمة لأنه كان قد طالع كثيرا منها ، ومن ثم قالت وأحذثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا ، انتهى ، وعلى هذا فرواية معمر له عن الزهري عن عروة عن عبد الله بن عمرو هي المعتمدة ، وهي في مصنف عبد الرزاق ، وعند أحمد واللساني والطبراني من طريقه ولكن الترمذي لما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة قال : روى الزهري هذا الحديث عن عروة عن عبد الله بن عمرو ، وعن عروة عن عائشة ، وهذه الرواية التي أشار إليها رواية يونس بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه والبزار من طريق شبيب بن سعيد عن يونس ، وشبيب في حفظه شيء وقد شد بذلك ، ولما أخرجه عبد الرزاق من رواية الزهري أردفه برواية معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عبد الله بن عمرو قال وأشهد

أن رسول الله ﷺ قال : لا يرفع الله العلم بقبضه ولكن يقبض العلماء ، الحديث ؛ وقال ابن عبد البر في بيان العلم رواه عبد الرزاق أيضا عن معمر بن هشام بن عروة بمعنى حديث مالك . قلت : ورواية يحيى أخرجه الطيالسي عن هشام الدستوائي عنه ، ووجدت عن الزهري فيه سندا آخر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق العلاء بن سليمان الرقي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فذكر مثل رواية هشام سواء ، لكن زاد بعد قوله « وأضلوا عن سواء السبيل » ، والعلاء بن سليمان ضعفه ابن عدى وأورده من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ رواية حرمة التي مضت وسنده ضعيف ، ومن حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « يقبض الله العلماء » ، ويقبض العلم معهم ، فتشأ أحداث ينزو بعضهم على بعض نزو العير على العير ، ويكون الشيخ فيهم مستضعفا ، وسنده ضعيف وأخرج الدارمي من حديث أبي الدرداء . قوله « رفع العلم ذهاب العلماء » ، وعن حذيفة « قبض العلم قبض العلماء » ، وعند أحمد عن ابن مسعود قال « هل تدرون ما ذهاب العلم ؟ ذهاب العلماء » ، وأفاد حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه أولا وقت تحديث النبي ﷺ بهذا الحديث ، وفي حديث أبي أمامة من الفائدة الزائدة « أن بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا ينغي من ليس بعالم شيئا فإن في بقيته » ، فسأله أعرابي فقال : يا بني الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف ، وقد تعلمنا ما فيها وعليناها أبناءنا ونساءنا وخدمنا ، فرفع إليه رأسه وهو مغضب فقال : وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف ، لم يتعلموا منها بحرف فيما جاءهم به أنبيأؤهم ، ولهذا الزيادة شواهد من حديث عوف بن مالك وابن عمرو وصفوان بن عسال وغيرهم ، وهي عند الترمذي والطبراني والدارمي والبخاري بالفاظ مختلفة ، وفي جميعها هذا المعنى ، وقد فسر عمر قبض العلم بما وقع تفسيره به في حديث عبد الله بن عمرو ، وذلك فيما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن الأصم عن أبي هريرة فذكر الحديث ، وفيه « ويرفع العلم » فسمعه عمر فقال : أما أنه ليس ينزع من صدور العلماء ولكن بذهاب العلماء ، وهذا يحتمل أن يكون عند عمر مرفوعا ، فيكون شاهدا قويا لحديث عبد الله بن عمرو ، واستدل بهذا الحديث على جواز خلو الزمان عن مجتهد ، وهو قول الجمهور خلافا لأكثر الحنابلة ، وبعض من غيرهم لأنه صريح في رفع العلم بقبض العلماء ، وفي ترئيس أهل الجبل ومن لازمه الحكم بالجبل ، وإذا انتفى العلم ومن يحكم به استلزم انتفاء الاجتهاد والمجتهدين وعورض هذا بحديث « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتهم أمر الله » ، وفي لفظ « حتى تقوم الساعة » - أو - حتى يأتي أمر الله ، ومضى في العلم كالأول بغير شك ، وفي رواية مسلم « ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » ، ولم يشك وهو المعتمد ، وأجيب أولا بأنه ظاهر في عدم الخلو لا في نفي الجواز ، وثانيا بأن الدليل الأول أظهر للتصريح بقبض العلم تارة ويرفعه أخرى بخلاف الثاني ، وعلى تقدير التعارض فيبقى أن الأصل عدم المانع . قالوا الاجتهاد فرض كفاية ، فيستلزم انتفاؤه الاتفاق على الباطل ، وأجيب بأن بقاء فرض الكفاية مشروط ببقاء العلماء ، فأما إذا قام الدليل على انقراض العلماء فلا لأن بفقدتهم تنفني القدرة والتكن من الاجتهاد ، وإذا انتفى أن يكون مقدورا لم يقع التكليف به ، هكذا اقتصر عليه جماعة : وقد تقدم في باب : تغير الزمان حتى تعبد الأوئان ، في أواخر كتاب الفتن ، ما يشير الى أن محل وجود ذلك عند فقد المسلمين بهبوب الريح التي تهب بعد نزول عيسى عليه السلام ، فلا يبقى أحد في قلبه مثقال ذرة من الإيمان إلا قبضته ويبقى شرار الناس ، فعليه تقوم الساعة ، وهو بمعناه عند مسلم كما بينته هناك فلا يرد اتفاق المسامحين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم وجودهم ، وهو

المعبر عنه بقوله « حتى يأتي أمر الله » ، وأما الرواية بلفظ « حتى تقوم الساعة » فهي محمولة على اثراتها بوجود آخر أشراتها ، وقد تقدم هذا بأداته في الباب المذكور ، ويؤيده ما أخرجه أحمد وصححه الحاكم عن حذيفة رفته ، ويدرس الاسلام كما يدرس وثى الثوب ، الى غير ذلك من الاحاديث ، وجوز الطبرى أن يضمر في كل من الحديثين المحل الذى يكون فيه تلك الطائفة ، فالموصوفون بشرار الناس الذين يبقون بعد أن تقبض الريح من تقبضه ، يكونون مثلاً ببعض البلاد كالشرق الذى هو أصل الفتن ، والموصوفون بأنهم على الحق يكونون مثلاً ببعض البلاد كبيت المقدس لقوله في حديث معاذ « أنهم بالشام » وفي لفظ « ببيت المقدس » ، وما قاله وإن كان محتملاً يردده قوله في حديث أنس في صحيح مسلم « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله » ، الى غير ذلك من الاحاديث التى تقدم ذكرها في معنى ذلك والله أعلم . ويمكن أن تنزل هذه الاحاديث على الترتيب في الواقع فيكون أولاً : رفع العلم بقبض العلماء المحتهدين الاجتهاد المطلق ثم المقيد ، ثانياً : فإذا لم يبق يجتهد استوتوا في التقليد لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب الى بلوغ درجة الاجتهاد المقيد من بعض ، ولا سيما ان فرعنا على جواز تجزئ الاجتهاد ولكن لغلبة الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم ، واليه الاشارة بقوله « اتخذ الناس رؤساً جهالاً » ، وهذا لا يبنى ترئيس بعض من لم ينصف بالجهل التام ، كما لا يمتنع ترئيس من ينسب الى الجهل في الجملة في زمن أهل الاجتهاد ، وقد أخرج ابن عبد البر في « كتاب العلم » من طريق عبد الله بن وهب سمعت خلاد بن سلمان الحضرمي يقول حدثنا دراج أبو السمع يقول « يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى يسير عليها في الاهصار يلتبس من يفتيه بسنة قد عمل بها ، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن » ، فيحمل على أن المراد الأغلب الأكثر في الحالين ، وقد وجد هذا مشاهداً ثم يجوز أن يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى الا المقلد الصرف ، وحينئذ يتصور خلو الزمان عن مجتهد حتى في بعض الأبواب بل في بعض المسائل ، ولكن يبقى من له نسبة الى العلم في الجملة ، ثم يزداد حينئذ غلبة الجهل وترئيس أهله ، ثم يجوز أن يقبض أولئك حتى لا يبقى منهم أحد ، وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام ، وحينئذ يتصور خلو الزمان عن ينسب الى العلم أصلاً ، ثم تهب الريح فتقبض كل مؤمن ، وهناك يتحقق خلو الأرض عن مسلم فضلاً عن عالم فضلاً عن مجتهد ويبقى شرار الناس ، فعليهم تقوم الساعة ، والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم في أوائل « كتاب الفتن » ، كثير من المباحث والنقول المتعلقة بقبض العلم والله المستعان . وفي الحديث الزجر عن ترئيس الجاهل لما يترتب عليه من المفسدة . وقد يتمسك به من لا يحيز تولية الجاهل بالحكم ، ولو كان عاقلاً عفيفاً ، لكن اذا دار الأمر بين العالم الفاسق والجاهل العفيف ، فالجاهل العفيف أولى لأن ورعه يمنعه عن الحكم بغير علم فيحمله على البحث والسؤال . وفي الحديث أيضاً حض أهل العلم وطلبته على أخذ بعضهم عن بعض ، وفيه شهادة بعضهم لبعض بالحفظ والفضل ، وفيه حض العالم طالبه على الأخذ عن غيره ليستفيد ما ليس عنده ، وفيه التثبت فيما يحدث به المحدث اذا قامت قرينة الدخول ومراعاة الفاضل من جهة قول عائشة « اذهب اليه ففاته » ، حتى تسأله عن الحديث ولم تقل له سلّه عنه ابتداء خشية من استيجاشه ، وقال ابن بطلال التوفيق بين الآية والحديث في ذم العمل بالرأى وبين ما فعله السلف من استنباط الأحكام ، أن نص الآية ذم القول بغير علم ، يخص به من تكلم برأى مجرد عن استناد الى أصل ، ومعنى الحديث ذم من أفق مع الجهل ، ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال ، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله لعلمه الذين يستنبطونه منهم ،

فالرأى إذا كان مستندا إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو المأمود ، وإذا كان لا يستند إلى شيء منها فهو المذموم ، قال وحديث سهل بن حنيف وعمر بن الخطاب وإن كان يدل على ذم الرأي لكنه مخصوص بما إذا كان معارضا للنص ، فكأنه قال اتهموا الرأي إذا خالف السنة ، كما وقع لنا حيث أمرنا رسول الله ﷺ بالتحلل فاجبتنا الاستمرار على الإحرام ، وأردنا القتال لنكمل نسكنا ونقهر عدونا ، وخفي عنا حينئذ ما ظهر للنبي ﷺ مما حدث عقباؤه ، وعمر هو الذى كتب إلى شريح ، انظر ماتبين لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ وما لم يتبين لك من السنة فاجتهد فيه رأيك ، هذه رواية سيار عن الشعبي وفى رواية الشيباني عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه نحوه ، وقال فى آخره ، اقض بما فى كتاب الله ، فإن لم يكن فيما فى سنة رسول الله ، فإن لم يكن فيما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن فإن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك ، فهذا عمر أمر بالاجتهاد ، فدل على أن الرأى الذى ذمه ما خالف الكتاب أو السنة ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن مسعود نحو حديث عمر من رواية الشيباني ، وقال فى آخره ، فإن جاءه ما ليس فى ذلك فليجتهد رأيه فإن الحلال بين والحرام بين ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك . . قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان ، وعبدان لقب و « أبو حمزة » بالمهملة ثم الراى هو السكرى وساق المتن على لفظ أب عوانة لأنه ساق لفظ عبدان فى كتاب الجزية ، ووقعت رواية أبى عوانة مقدمة على رواية أبى حمزة ، وساق المتن ثم عطف عليه رواية أبى حمزة ، وفى آخره فسمعت سهل بن حنيف يقول ذلك . قوله ( قال سهل بن حنيف يا أيها الناس ) قد تقدم بيان سبب خطبته بذلك فى تفسير سورة الفتح ، وبيان المراد بقول سهل يوم أب جندل ، وقوله « يفظعنا » بالظاء المعجمة المكسورة بعد الفاء الساكنة ، أى يوقعنا فى أمر فظيع ، وهو الشديد فى القبح ونحوه . وقوله « إلا أسهلن » بسكون اللام بعد الهاء والنون المفتوحتين ، والمعنى أنزلتنا فى السهل من الأرض أى أفضين بنا ، وهو كناية عن التحول من الشدة إلى الفرج ، وقوله « بنا » فى رواية الكشميهنى « بها » ومراد سهل أنهم كانوا إذا وقعوا فى شدة يحتاجون فيها إلى القتال فى المغازى والثبوت والفتوح العمرية ، عمدوا إلى سبوفهم فوضعوها على عواتقهم ، وهو كناية عن الجد فى الحرب ، فإذا فعلوا ذلك انتصروا ، وهو المراد بالنزول فى السهل ، ثم استثنى الحرب التى وقعت بصفين لما وقع فيها من إبطاء النصر وشدة المعارضة من جميع الفريقين ، إذ حجة على ومن معه ما شرع لهم من قتال أهل البغى حتى يرجعوا إلى الحق ، وحجة معاوية ومن معه ما وقع من قتل عثمان مظلوما ، ووجود قتلته بأعيانهم فى العسكر العراقى فعظمت الشبهة حتى اشتد القتال وكثر القتل فى الجانبين ، إلى أن وقع التحكيم فكان ما كان . قوله ( وقال أبو وائل شهدت صفين وبئست صفين ) كذا لآبى ذر ولغيره « وبئست صفون » وفى رواية اللسنى مثله ولكن قال « وبئست الصفون » بزيادة ألف ولام والمشهور فى صفين كسر الصاد المهملة وبعضهم فتحها وجزم بالكسر جماعة من الأئمة والاماء مكسورة مثقلة اتفاقا ، والأشهر فيها بالياء قبل النون كإردين وفاسطيين وقنشرين وغيرها ، ومنهم من أبدل الياء واوا فى الأحوال ، وعلى هاتين اللغتين فاعرابها إعراب غسليين وعربون ، ومنهم من أعربها لإعراب جمع المذكر السالم فتتصرف بحسب العوامل ، مثل ( انى عليين ) ، وما أدراك ما عليون ومنهم من فتح التون مع الواو لزوما نقل كل ذلك ابن مالك ولم يذكر فتح التون مع الياء لزوما وقوله « اتهموا رأيكم على دينكم » أى لا تعملوا فى أمر الدين بالرأى المجرد الذى

لا يستند الى أصل من الدين ، وهو كتحقيق قول عليّ فيما أخرجه أبو داود بسند حسن ، لو كان الدين بالرأى لكان مسح أسفل الخف أول من أعلاه ، والسبب في قول سهل ذلك ما تقدم بيانه في استنباط المرتدين ، أن أهل الشام لما استشعروا أن أهل العراق شاربوا أن ينجبهم ، وكان أكثر أهل العراق من القراء الذين يبالغون في التدين ، ومن ثم صار منهم الخوارج الذين مضى ذكرهم ، فأنكروا على عليّ ومن أطاعه الإجابة الى التحكيم ، فاستند عليّ الى قصة الحديدية وأن النبي ﷺ أجاب قريشا الى المصالحة مع ظهور غلبته لهم ، وتوقف بعض لصحابه أولا حتى ظهر لهم أن الصواب ما أمرهم به ، كما مضى بيانه مفصلا في الشروط ، وأول الكرمانى لام سهل بن حنيف بحسب ما احتمله اللفظ فقال : كأنهم اتهموا سهلا بالتقصير في القتال حينئذ ، فقال م : بل اتهموا أنتم رأيكم فإني لا أقصر كما لم أكن مقصرا يوم الحديدية وقت الحاجة ، فكما توقفت يوم بنية من أجل أني لا أخالف حكم رسول الله ﷺ كذلك أتوقف اليوم لأجل مصلحة المسلمين . وقد جاء عن نحو قول سهل ولفظه ، اتفقوا الرأي في دينكم ، أخرجه البيهقي في المدخل هكذا مختصرا ، وأخرجه هو والطبري والطبراني مطولا بلفظ ، اتهموا الرأي على الدين ، فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأى اجتهدا . فوالله ما آلو عن الحق ، وذلك يوم أبي جندل حتى قال لي رسول الله ﷺ : تراني أَرْضَى وتأتي ، والحاصل أن المصير الى الرأي إنما يكون عند فقد النص ، والى هذا يوصي قول الشافعي فيما أخرجه البيهقي بسند صحيح الى أحمد بن حنبل سمعت الشافعي يقول القياس عند الضرورة ، ومع ذلك فليس العامل برأيه على ثقة من أنه وقع على المراد من الحكم في نفس الامر ، وإنما عليه بذل الوسع في الاجتهاد ليؤجر ولو أخطأ وبالله التوفيق ، وأخرج البيهقي في المدخل ، وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين ومروان بن الحكم والنخعي بأسانيد جياذ ، ذم القول بالرأى المجرد ويجمع ذلك كله حديث أبي هريرة ، لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به ، أخرجه الحسن بن سفيان وغيره ، ورجاله ثقات وقد صححه النووي في آخر الأربعين ، وأما ما أخرجه البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عن عمر قال : إياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا ، فظاهر في أنه أراد ذم من قال بالرأى مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه فهلا يلام ، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي ، وتكلف لرده بالتأويل والى ذلك الإشارة بقوله في الترجمة وتكف القياس والله أعلم . وقال ابن عبد البر في بيان العلم بعد أن ساق آثارا كثيرة في ذم الرأي ما ملخصه : اختلف العلماء في الرأي المقصود اليه بالذم في هذه الآثار مرفوعا وموقوفها ومقطوعها ، فقالت طائفة : هو القول في الاعتقاد بمخالفة السنن لأنهم استعملوا آراءهم وأقيستهم في رد الأحاديث ، حتى طعنوا في المشهور منها الذي بلغ التواتر كأحاديث الشفاعة ، وأنكروا أن يخرج أحد من النار بعد أن يدخلها ، وأنكروا الخوض والميزان وعذاب القبر ، الى غير ذلك من كلامهم في الصفات والعلم والنظر ، وقال أكثر أهل العلم : الرأي المذموم الذي لا يجوز النظر فيه ولا الاشتغال به ، هو ما كان في نحو ذلك من ضروب البدع ، ثم أسند عن أحمد بن حنبل قال : لا تكاد ترى أحدا نظرا في الرأي إلا وفي قلبه دغل ، قال : وقال جمهور أهل العلم الرأي المذموم في الآثار المذكورة ، هو القول في الأحكام بالاستحسان ، والتشاغل بالأغلوطن ورد الفروع بعضها الى بعض دون ردها الى أصول السنن وأضاف كثير منهم الى ذلك من يتشاغل بالإكثار منها قبل وقوعها

لما يلزم من الاستغراق في ذلك من تعطيل السنن ، وقوى ابن عبد البر هذا القول الثاني واحتج له ، ثم قال : ليس أحد من علماء الأمة يثبت عنده حديث عن رسول الله ﷺ بشيء ثم يرده إلا باحصاء نسخ أو معارضة أثر غيره أو إجماع أو عمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده ، ولو فعل ذلك بغير ذلك لسقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك ، ثم ختم الباب بما بلغه عن سهل بن عبد الله التستري الزاهد المشهور قال : ما أحدث أحد في العلم شيئا إلا سئل عنه يوم القيامة فإن وافق السنة سلم وإلا فلا

**٨ - باب ما كان النبي ﷺ يسأل عما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي ، ولم يقل برأى ولا قياس ، لقوله تعالى ( بما أراك الله ) .** وقال ابن مسعود : سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية

٧٣٠٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا سفيان قال سمعت ابن المنكدر يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول : مررتُ لحذاء رسول الله ﷺ يعوذني وأبو بكر وها ماشيان ، فأتاني وقد أغمى علي ، فتوضأ رسول الله ﷺ ثم صب وضوءه علي ، فافقت فقلت : يا رسول الله - وربما قال سفيان : فقلت أي رسول الله - كيف أغشى في مالي ، كيف أصنع في مالي ؟ قال : فما أجابني بشيء حتى نزلت آية المهاد ،

**قوله ( باب ما كان النبي ﷺ يسأل عما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري ، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي )** أي كان له إذا سئل عن الشيء الذي لم يوح اليه فيه حالان : إما أن يقول لا أدري وإما أن يسكت حتى يأتيه بيان ذلك بالوحي ، والمراد بالوحي أعم من المتعبد بتلاوته ومن غيره ، ولم يذكر لقوله لا أدري ، دليلا فإن كلا من الحديثين المعلق والموصول من أمثلة الشق الثاني ، وأجاب بعض المتأخرين بأنه استغنى بعدم جوابه به ، وقال الكرمانى في قوله في الترجمة لا أدري حرازة إذ ليس في الحديث ما يدل عليه ، ولم يثبت عنه ﷺ ذلك كذا قال ، وهو تساهل شديد منه في الإقدام على نفي الثبوت كما سألينه ، والذي يظهر أنه أشار في الترجمة إلى ماورد في ذلك ولكنه لم يثبت عنده منه شيء على شرطه ، وإن كان يصلح للحجة كعادته في أمثال ذلك ، وأقرب ماورد عنده في ذلك حديث ابن مسعود الماضي في تفسير سورة ص من علم شيئا فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل الله أعلم ، الحديث لكنه موقوف ، والمراد منه إنما هو ما جاء عن النبي ﷺ أنه أجاب د بلا أعلم ، أو لا أدري ، وقد وردت فيه عدة أحاديث منها حديث ابن عمر د جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : أي البقاع خير ، قال : لا أدري ، فأتاه جبريل فسأله فقال : لا أدري ، فقال : سل ربك فانتفض جبريل انتفاضة ، الحديث أخرجه ابن حبان ، ولحاكم نحوه من حديث جبير بن مطعم ، وفي الباب عن أنس عند ابن مردويه ، وأما حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال د ما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا ، وهو عند الدارقطني والحاكم فقد تقدم في شرح حديث عبادة من د كتاب العلم ، الكلام عليه وطريق الجمع بينه وبين حديث عبادة ، ووقع الإلمام بشيء من ذلك في د كتاب الحدود ، أيضا ، وقال ابن الحاجب : في أوائل مختصره لثبوت لا أدري وقد أوردت من ذلك ما تيسر في الأمالى في تخريج أحاديث المختصر ،



**قوله** ( ولم يقل برأى ولا قياس ) قال الكرماني : هما مترادفان ، وقيل الرأى التفكير ، والقياس الإلحاق ، وقيل الرأى أعم ليدخل فيه الاستحسان ونحوه انتهى . والذي يظهر أن الأخير مراد البخارى وهو ما دل عليه اللفظ الذى أورده فى الباب الذى قبله من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال الأوزاعى « العلم ما جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ وما لم يجهى عنهم فليس بعلم » وأخرج أبو عبيد ويعقوب ابن شيبه عن ابن مسعود قال لا يزال الناس مشتملين بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمد ﷺ وأكابرهم ، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم وتفرقت أهواؤهم هلكوا ، وقال أبو عبيدة معناه أن كل ما جاء عن الصحابة وكبار التابعين لهم بإحسان هو العلم الموروث ، وما أحدثه من جاء بعدهم هو المذموم ، وكان السلف يفرقون بين العلم والرأى فيقولون للسنة علم ولما عداها رأى ، وعن أحمد يؤخذ العلم عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة ، فإن لم يكن فهو فى التابعين بخير ، وعنه ما جاء عن الخلفاء الراشدين فهو من السنة وما جاء عن غيرهم من الصحابة ممن قال أنه سنة لم أدمه ، وعن ابن المبارك ليكن المعتمد عليه الأثر وخذوا من الرأى ما يفسر لكم الخبر ، والحاصل أن الرأى إن كان مستندا للثقل من الكتاب أو السنة فهو محمود وإن تجرد عن علم فهو مذموم ، وعليه يدل حديث عبد الله بن عمرو المذكور ، فانه ذكر بعد فقد العلم أن الجهال يفتنون برأيهم .

**قوله** ( لقوله ) فى رواية المستمل لقول الله تعالى ﴿ بما أراك الله ﴾ وقد نقل ابن بطال عن المهلب ما معناه إنما سكنت النبي ﷺ فى أشياء معضلة ليست لها أصول فى الشريعة ، فلا بد فيها من اطلاع الوحى وإلا فقد شرع ﷺ لامته القياس ، وأعلمهم كيفية الاستنباط فيما لا نص فيه ، حيث قال : لتي سألته : هل تتجج عن أمها فانه أحق بالقضاء ، وهذا هو القياس فى لغة العرب ، وأما عند العلماء فهو تشبيهه بالآية الجاهمة ﴿ فن يحل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ إلى آخرها . كذا قال : ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله أن الذى احتج به البخارى لما ادعاه من النفى حجة فى الإثبات ، لأن المراد بقوله « بما أراك الله » ليس محصورا فى المنصوص ، بل فيه إذن فى القول بالرأى ، ثم ذكر قصة الذى قال إن امرأتى ولدت غلاما أسود هل لك من إبل ؟ إلى أن قال : فاعله نزعه عرق . وقال : لما رأى شيئا بزمعة ، احتججى منه ياسودة . ثم ذكر آثارا تدل على الإذن فى القياس ، وتعقبها ابن التين بأن البخارى لم يرد النفى المطلق ، وإنما أراد أنه ﷺ ترك الكلام فى أشياء وأجاب بالرأى فى أشياء ، وقد بوب اسكل ذلك بما ورد فيه ، وأشار الى قوله بعد بابين : باب من شبه أصلا معلوما بأصل مبيّن ، وذكر فيه حديث « اعله نزعه عرق » وحديث « فدين الله أحق أن يقضى » وبهذا يندفع ما فهمه المهلب والداودى ، ثم نقل ابن بطال الخلاف هل يجوز للنبي أن يجتهد فيما لم ينزل عليه . ثالثها : فيما يجرى مجرى الوحى من منام وشبهه . ونقل أن لا نص للمالك فيه . قال : والأشبه جوازه ، وقد ذكر الشافعى المسئلة فى الآم وذكر أن حجة من قال : أنه لم يسن شيئا إلا بأمر ، وهو على وجهين إما بوحي يتلى على الناس ، وإما برسالة عن الله أن افعل كذا ، قول الله تعالى ﴿ وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ﴾ الآية ، فالكتاب ما يتلى والحكمة السنة ، وهو ما جاء به عن الله بنفى تلاوة ، ويؤيد ذلك . قوله « فى قصة العسيف » لأقضى بينكما بكتاب الله أى بوحيه ومثله حديث يعلى بن أمية فى قصة الذى سأل عن العمرة وهو لابس الجبة ، فسكت حتى جاءه الوحى فلما سرى عنه أجابه وأخرج الشافعى من طريق طاوس أن عنده كتابا فى العقول نزل به الوحى وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين « كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ،

ويجمع ذلك كله (وما ينطق عن الهوى) الآية . ثم ذكر الشافعي أن من وجوه الوحي ما يراه في المنام . وما يلقيه روح القدس في روعه . ثم قال : ولا تمدوا السنن كلها واحدا من هذه المعاني التي وصفت انتهى . واحتج من ذهب الى أنه كان يجتهد بقول الله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) والأنبياء أفضل أولى الأبصار . ولما ثبت من أجر المجتهد ومضاعفته . والأنبياء أحق بما فيه جزيل الثواب . ثم ذكر ابن بطال أمثلة لما عمل فيه ﷺ بالرأى من أمر الحرب وتنفيذ الجيوش وإعطاء المؤلفة وأخذ الفداء من أسارى بدر ، واستدل بقوله تعالى (وشاورهم في الأمر) قال ولا تكون المشورة الا فيما لا نص فيه ، واحتج الداودي بقول عمر أن الرأى كان من رسول الله ﷺ مصيبا ، وانما هو منا الظن والتكف . وقال الكرماني : قال المجوزون كأن التوقف فيما لم يجد له أصلا يقيس عليه ، والا فهو مأمور به لعموم قوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) انتهى . وهو ملخص بما تقدم . واحتج ابن عبد البر لعدم القول بالرأى بما أخرجه من طريق ابن شهاب ، أن عمر خطب فقال : يا أيها الناس أن الرأى انما كان من رسول الله ﷺ مصيبا ، لأن الله عز وجل يريه ، وانما هو منا الظن والتكف ، وبهذا يمكن التسك به لمن يقول كان يجتهد ، لكن لا يقع فيما يجتهد فيه خطأ أصلا ، وهذا في حقه ﷺ فأما من بعده فان الوقائع كثرت والاقاويل انتشرت ، فكان السلف يتحرزون من المحدثات . ثم انقسموا ثلاث فرق : الاولى تمسكت بالأمر ، وعملوا بقوله ﷺ . عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ، فلم يخرجوا في فتاويهم عن ذلك ، واذا سئلوا عن شيء لانقل عندهم فيه أمسكوا عن الجواب وتوقفوا . والثانية : قاسوا ما لم يقع على ما وقع وتوسعوا في ذلك ، حتى أنكرت عليهم الفرقة الاولى كما تقدم ويحى . والثالثة : توسطت فقدمت الاثر مادام موجودا فاذا فقد قاسوا .

**قوله** (وقال ابن مسعود سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية) هو طرف من الحديث الذي مضى قريبا في آخر باب وما يكره من كثرة السؤال ، موصولا الى ابن مسعود . لكنه ذكره فيه بلفظ . فقام ساعة ينظر ، وأورده بلفظ . فسكت ، في كتاب العلم ، وأورده في تفسير (سبحان) بلفظ . فأمسك ، وفي رواية مسلم فأمسك النبي ﷺ فلم يرد عليه شيئا ، ثم ذكر حديث جابر في مرضه . وسؤاله كيف أصنع في مالي ؟ قال : فسا أجايبك بشيء حتى نزلت آية الميراث ، وهو ظاهر فيما ترجم له وقد مضى شرحه مستوفى في تفسير سورة النساء

## ٩ - باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل

٧٣١٠ - **عنه** مسدد حدثنا أبو عوانة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن أبي صالح ذكروان

« عن أبي سعيد : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ذهب الرجالُ بحديثك ، فاجعل لنا من نفسك يوما نأتيك فيه تُعلمنا مما علمك الله . فقال : اجتمعن في يوم كذا وكذا في مكان كذا وكذا ، فاجتمعن ، فأتاهن رسول الله ﷺ فعلمهن مما علمه الله . ثم قال : ما يمكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة إلا كان لها حجابا من النار . فقالت امرأة منهن : يا رسول الله ، اثنين ؟ قال فأحادثها مرتين ، ثم قال : واثنين واثنين واثنين »

**قوله** (باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء بما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل) قال المهلب : مراده أن العالم إذا كان يمكنه أن يحدث بالنصوص ، لا يحدث بنظره ولا قياسه انتهى . والمراد بالتمثيل القياس وهو اثبات مثل حكم معلوم في آخر لاشتراكهما في علة الحكم ، والرأى أعم وذكر فيه حديث أبي سعيد : في سؤال المرأة قد ذهب الرجال بحديثك ، وفيه « فأناهن فعلن بما علمه الله » ، وفيه ثم قال « ما منكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة » ، وقد مضى شرحه مستوفى في أول كتاب الجنائز ، وفي العلم وقوله « جاءت امرأة » لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون هي أسماء بنت يزيد بن السكن وقوله هنا « فأناهن فعلن بما علمه الله » تقدم هناك بلفظ « فوعدهن يوما لقيهن فيه فوعظن فأمرهن فكان فيما قال لهن ، فذكر نحو ما هنا ولم أر في شيء من طرقه بيان ما عليهن ، لكن يمكن أن يؤخذ من حديث أبي سعيد الآخر الماضي في « كتاب الزكاة » وفيه « فر على النساء فقال : يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار » الحديث وفيه « فقامت امرأة فقالت لم ، وفيه « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل » ، وأليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ، وقد مضى شرحه مستوفى هناك ، وإن المرأة المذكورة هي أسماء قال الكرمانى موضع الترجمة من الحديث قوله « كن لها حجبا من النار » فانه أمر توقيفى لا يعلم إلا من قبل الله تعالى لا دخل للقياس والرأى فيه

#### ١٠ - باب قول النبي ﷺ « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم »

٧٣١١ - **حديث** عبيد الله بن موسى عن إسماعيل عن قيس « عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون »

٧٣١٢ - **حديث** إسماعيل حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أخبرني حميد « قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يخطب قال سمعت النبي ﷺ يقول : من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ، وإنما أنا قاسم وبطل الله ، ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة . أو حتى يأتي أمر الله »

**قوله** (باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم عن ثوبان ، وبعده « لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » ، وله من حديث جابر مثله ، لكن قال « يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة » ، وله من حديث معاوية المذكور في الباب نحوه . **قوله** (وهم أهل العلم) هو من كلام المصنف ، وأخرج الترمذى حديث الباب ثم قال سمعت محمد بن إسماعيل هو البخارى يقول ، سمعت علي بن المدينى يقول هم أصحاب الحديث ، وذكر في « كتاب خلق أفعال العباد » عقب حديث أبي سعيد في قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ هم الطائفة المذكورة في حديث « لا تزال طائفة من أمتي » ثم ساقه وقال وجاء نحوه عن أبي هريرة ومعاوية وجابر وسلسلة بن نفيل وقرة بن إياس انتهى ، وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ، ومن طريق يزيد بن هرون مثله « وزعم بعض الشراح انه استفاد ذلك من حديث معاوية لأن فيه « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » ، وهو في غاية البعد ، وقال الكرمانى يؤخذ من الاستقامة المذكورة في الحديث الثانى أن من جملة الاستقامة أن يكون للفقه ، لانه الأصل قال وبهذا ترتبط

الأخبار المذكورة في حديث معاوية ، لأن الاتفاق لا بد منه ، أى المشار إليه بقوله « وإنما أنا قاسم ويعطى الله عز وجل » . **قوله** ( حدثنا عبيد الله بن موسى ) هو العباسى بالموحدة ثم المهمة السكونى من كبار شيوخ البخارى ، وهو من أتباع التابعين وشيخه في هذا الحديث « اسماعيل » هو ابن أبى خالد تابعى مشهور ، وشيخ اسماعيل « قيس » هو ابن أبى حازم من كبار التابعين ، وهو مخضرم أدرك النبى ﷺ ولم يره ولهذا الإسناد حكم الثلاثيات وإن كان رباعيا ، وقد تقدم بعد علامات النبوة ببابين من رواية يحيى القطان عن اسماعيل أنزل من هذا بدرجة ، ورجال سند الباب كلهم كوفيون لأن المغيرة ولى إمرة الكوفة غير مرة وكانت وفاته بها وقد اتفق الرواة عن اسماعيل على أنه عن قيس عن المغيرة ، وخالفهم أبو معاوية فقال عن سعيد بن مسروق عن المغيرة فأورده أبو اسماعيل الهروى في ذم الكلام ، وقال الصواب قول الجماعة عن المغيرة ، وحديث سعد عند مسلم لكن من طريق ابن عثمان عن سعد . **قوله** ( لاتزال ) بالمشاة أوله وفي رواية مسلم من طريق مروان الفزارى عن اسماعيل « لن يزال قوم » وهذه بالثحنائية والباقي مثله لكن زاد « ظاهرين على الناس » . **قوله** ( حتى يأتهم أمر الله وهم ظاهرون ) أى على من خالفهم أى غالبون ، أو المراد بالظهور أنهم غير مستترين بل مشهورون والأول أولى ، وقد وقع عند مسلم من حديث جابر بن سمرة « لن يرح هذا الدين قائما تقاتل عليه عصاة من المسلمين حتى تقوم الساعة » وله في حديث عقبة بن عامر « لاتزال عصاة من أمتى يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتهم الساعة » وقد ذكرت الجمع بينه وبين حديث « لاتقوم الساعة إلا على شرار الناس » في أواخر « كتاب المتن » والفصحة التى أخرجهما مسلم أيضا من حديث عبد الله بن عمرو « لاتقوم الساعة إلا على شرار الخلق » هم شر من أهل الجاهلية ، لا يدعون الله بشئ إلا رده عليهم ، ومعارضة عقبة بن عامر بهذا الحديث فقال عبد الله أجل ، ثم يبعث الله ريحا كريح المسك ، فلا تترك نفسا فى قلبه مثقال حبة من إيمان إلا قبضته « ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة » وقد أشرت الى هذا قريبا فى الكلام على حديث « قبض العلم » ، وإن هذا أولى ما يتمسك به فى الجمع بين الحديثين المذكورين ، وذكرت ما نقله ابن بطلان عن الطبرى فى الجمع بينهما ، أن شرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة يكونون بموضع مخصوص ، وإن موضعا آخر يكون به طائفة يقاتلون على الحق لا يضرهم من خالفهم ، ثم أورد من حديث أبى أمامة نحو حديث الباب ، وزاد فيه « قيل يا رسول الله وأين هم ؟ قال بيت المقدس » وأطال فى تقرير ذلك وذكرت أن المراد بأمر الله : هبوب تلك الريح وأن المراد بقيام الساعة : ساعته وأن المراد بالذين يكونون بيت المقدس : الذين يحصرهم الدجال إذا خرج فينزل عيسى بهم فيقتل الدجال ، ويظهر الدين فى زمن عيسى ، ثم بعد موت عيسى تهب الريح المذكورة ، فهذا هو المعتمد فى الجمع ، والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبى أويس « وابن وهب » هو عبد الله ود يونس ، هو ابن يزيد و حميد ، هو ابن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( سمعت معاوية بن أبى سفيان يخطب ) فى رواية عمير بن هانىء « سمعت معاوية على المنبر يقول » وقد مضى فى علامات النبوة ، ويأتى فى التوحيد وفى رواية يزيد بن الأصم « سمعت معاوية » وذكر حديثا ولم أسمعه « روى عن النبى ﷺ على منبره حديثا غيره » أخرجه مسلم . **قوله** ( من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ) تقدم شرح هذا فى « كتاب العلم » وقوله « وإنما أنا قاسم ويعطى الله » تقدم فى العلم بلفظ « والله المعطى » وفى فرض الخمس من وجه آخر ، والله المعطى وأنا القاسم ، وتقدم شرحه هناك أيضا . **قوله** ( ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة أو حتى يأتى أمر الله ) فى

رواية عمير بن هانيء ، لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله ، وتقدم بعد بابين من باب علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ « لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتهم أمر الله وهم على ذلك » ، وزاد قال عمير فقال مالك بن يخامر قال معاذ « وهم بالشام » ، وفي رواية يزيد بن الأصم « ولا تزال عصابة من المسلمين ظاهرين على من نأواهم الى يوم القيامة » ، قال صاحب المشارق في قوله « لا يزال أهل الغرب » ، يعني الرواية التي في بعض طرق مسلم وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الراء ، ذكر يعقوب بن شيبه عن علي بن المديني قال : المراد بالغرب ، الدلو أي الغرب بفتح الميم وسكون المعجمة وهذا يرد تأويل الغرب بالغرب ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته نقله بالمعنى الذي فهمه أن المراد الإقليم لاصفة بعض أهله ، وقيل المراد بالغرب أهل القوة والاجتهاد في الجهاد ، يقال في لسانه غرب بفتح ثم سكون أي حدة ، ووقع في حديث أبي أمامة عند أحمد أنهم بيت المقدس ، وأضاف بيت الى المقدس ، والطبراني من حديث الهندي نحوه ؛ وفي حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني « يقاتلون على أبواب دمشق وما حولها ، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله ، لا يضرهم من خذلهم ظاهرين الى يوم القيامة » . قلت : ويمكن الجمع بين الأخبار بأن المراد قوم يكونون ببيت المقدس ، وهي شامية ويسقون بالدلو ، وتكون لهم قوة في جهاد العدو وحدة وجد . تنبيه : اتفق الشراح على أن معنى قوله « على من خالفهم » أن المراد علومهم عليهم بالقبلة وأبعد من أبدع فرد على من جعل ذلك منقبة لأهل الغرب أنه مذمة « لأن المراد بقوله « ظاهرين على الحق » أنهم غالبون له وأن الحق بين أيديهم كالبيت ، وأن المراد بالحديث ذم الغرب وأهله لا مدحهم ، قال النووي فيه أن الإجماع حجة ، ثم قال يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ، ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقهه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد ، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد وافراقهم في أقطار الأرض ، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض منه دون بعض ، ويجوز إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولا فأولا الى أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد فإذا انقضوا جاء أمر الله ، انتهى ملخصا مع زيادة فيه ، ونظير ما نبه عليه ماحل عليه بعض الأئمة حديث « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » ، أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد فقط بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة وهو منجبه ، فإن اجتماع الصفات المحتاج الى تجديدهما لا ينحصر في نوع من أنواع الخير ، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد ، إلا أن يدعى ذلك في عمر بن عبد العزيز ، فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى بالتصافه بجميع صفات الخير وتقدمه فيها ؛ ومن ثم أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه ، وأما من جاء بعده فالشافعي وإن كان متصفا بالصفات الجميلة ، إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل ، فعلى هذا كل من كان متصفا بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد سواء تعدد أم لا

## ١١ - باب قول الله تعالى ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا ﴾

٧٣١٣ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول

لما نزل على رسول الله ﷺ (من هو المأذون على أن يبعث إليكم عذاباً من فوقكم) قال : أعوذ بوجهك (أو من تحت أرجلكم) قال : أعوذ بوجهك . فلما نزلت (أو يلبسكم شيئا وبذيق بمضكم بأس) بعض قال : هاتان أهون ، أو أبسر .

قوله (باب في قول الله تعالى أو يلبسكم شيئا) ذكر فيه حديث جابر في نزول قوله تعالى (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً) وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الانعام ، ووجه مناسبتة لما قبله أن ظهور بعض الأمة على عدوهم دون بعض يقتضى أن يذم اختلافاً حتى انفردت طائفة منهم بالوصف ، لأن غلبة الطائفة المذكورة إن كانت على الكفار ثبت المدعى ، وإن كانت على طائفة من هذه الأمة أيضاً فهو أظهر في ثبوت الاختلاف فذكر بعده أصل وقوع الاختلاف وأنه ﷺ كان يريد أن لا يقع فأعله الله تعالى أنه قضى بوقوعه ، وأن كل ما قدره لا سبيل الى رفعه ، قال ابن بطال أجاب الله تعالى دعاء نبيه في عدم استئصال أمته بالعذاب ، ولم يجبه في أن لا يلبسهم شيئا ، أى فرقا مختلفين وأن لا يذيق بعضهم بأس بعض أى بالحرب والقتل بسبب ذلك ، وإن كان ذلك من عذاب الله لكن أخف من الاستئصال وفيه للؤمنين كفارة

## ١٢ - باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين وقد بين النبي ﷺ حكمهما ليفهم للسائل

٧٣١٤ - حدثنا أصبغ بن الفرّج حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً وإنى أنكرته ، فقال له رسول الله ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال فما ألوانها ؟ قال : حمراء . قال : هل فيها من أوزق قال : إن فيها لورقاً . قال : فأني ترى ذلك جاءها ؟ قال : يا رسول الله هرق نزعها ، قال : ولعل هذا هرق نزعها . ولم يرخص له في الانتفاء منه .

٧٣١٥ - حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت إن أمي نذرت أن تحج فأت قبل أن تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم ، حتى عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته ؟ قالت : نعم . قال : فاقضوا الذي له ، فإن الله أحق بالوفاء .

قوله (باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين ، وقد بين النبي ﷺ حكمهما ليفهم السائل) في رواية الكشميهني والاسماعيل والجرجاني قد بين الله بحذف الواو ، وبحذف الهمزة ، والأول أولى ، وحذف الواو يوافق ترجمة المصنف الماشية ، قال بما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل ، أى أن الذى ورد عنه من التمثيل إنما هو تشبيه أصل بأصل ، والمثبه أخفى عند السائل من المثبه به ، وفائدة التشبيه التقريب لفهم السائل وأورده النسائي بلفظ من

شبه أصلاً معلوماً بأصل مذهبهم ، قد بين الله حكمهما ليفهم السائل ، وهذا أوضح في المراد ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي قال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً ، وتقدم شرحه مستوفى في كتاب اللعان ، وحديث ابن عباس في قصة المرأة التي ذكرت أن أمها نذرت أن تحج فأتت ، فأحج عنها ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً أيضاً ، وتقدم شرحه مستوفى في الحج ، قال ابن بطال اللثمي والتثليل هو القياس عند العرب ، وقد احتج المزي بن هذين الحديثين على من أنكر القياس ، قال : وأول من أنكر القياس إبراهيم النظام وتبعه بمض المعتزلة ، ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي ، وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة ، فقد قاس الصحابة فن بعدم من التابعين وفقهاء الأمصار وبالله التوفيق ، وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاها ابن بطال بأن أنكر القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وقال الكرمانى عقد هذا الباب وما فيه يدل على صحة القياس وأنه ليس مذموماً . لكن لو قال من شبه أمراً معلوماً لوافق اصطلاح أهل القياس ، قال : وأما الباب المأخوذ المشعر بدم القياس وكراهته ، فطريق الجمع بينهما أن القياس على نوعين : صحيح وهو المشتمل على جميع الشرائط ؛ وفاسد وهو بخلاف ذلك ، فالمذموم هو الفاسد ، وأما الصحيح فلا مذمة فيه بل هو مأمور به انتهى . وقد ذكر الشافعي شرط من له أن يقيس فقال : يشترط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى وبناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة ، ويستدل على ما احتمل التأويل بالسنة وبالإجماع ، فإن لم يكن فبالقياس على ما في السنة ، فإن لم يكن فبالقياس عليه السلف وإجماع الناس ، ولم يعرف له مخالف قال : ولا يجوز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه ، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ولسان العرب ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات ولا يعجل ، ويستمع من خالفه ليتنبه بذلك على غفلة إن كانت ، وإن يبلغ غاية جهده وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال ، والاختلاف على وجهين فما كان منصوصاً لم يحل فيه الاختلاف عليه ، وما كان يحتمل التأويل أو يدرك قياساً فذهب المتأول أو القائل إلى معنى يحتمل وخالفه غيره ، لم أقل أنه يضيق عليه ضيق المخالف للنص ، وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلا أن يقول بمبلغ اجتهاده ، ولم يسعه اتباع غيره فيما أداه إليه اجتهاده ، وقال ابن عبد البر - في بيان العلم بعد أن ساق هذا الفصل - قد أتى الشافعي رحمه الله في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء والله الموفق ؛ وقال ابن العربي وغيره : القرآن هو الأصل ، فإن كانت دلالاته خفية نظر في السنة فإن بينته وإلا فالجلى من السنة ، وإن كانت الدلالة منها خفية نظر فيما اتفق عليه الصحابة ، فإن اختلفوا رجح فإن لم يوجد عمل بما يشبه نص الكتاب ثم السنة ثم الاتفاق ثم الرجح كما سقته عنه في شرح حديث أنس لا يأتي عام إلا والذي بعده شر منه ، في أوائل كتاب الفتن ، وأنشد ابن عبد البر لأبي محمد الزيدى النهوى المقرئ المشهور برواية أبي عمرو بن العلاء من أبيات طويلة في إثبات القياس :

لا تكن كالبحار يعمل أسفا	راكما قد قرأت في القرآن
إن هذا القياس في كل أمر	عند أهل العقول كالمايزان
لا يجوز القياس في الدين إلا	لنقيسه لدينه صوائف

ليس يغني عن جاهل قول راو عن فلان وقوله عن فلان  
 إن آتاه مسترشدا أفتاه بحديثين فيها معنيان  
 أن من يحمل الحديث ولا يه رف فيه المراد كالصيدلاني  
 حكم الله في الجزاء ذوى عد ل لذى الصيد بالذى يريان  
 لم يوقت ولم يسم وامكن قال فيه فليحكم العدلان  
 ولنا في النبي صلى علي ه الله والصالحون كل أو ان  
 أسوة في مقاله لمماذ اقض بالرأى إن أتى الحصان  
 وكتاب الفاروق يرحه الله الى الأشعري في تبيان  
 قس اذا أشكلت عليك أمور هم قل بالصواب والعرفان

وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاها ابن بطلان بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ، ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وذلك مشهور عنهم ، نقله ابن عبد البر ومن قبله الدارمي وغيره عنهم وعن غيرهم ، والمذهب المعتدل ما قاله الشافعي ، أن القياس مشروع عند الضرورة ، لأنه أصل برأسه

١٣ - باب ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى لقوله ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) ومدح النبي ﷺ صاحب الحكمة حين يقضى بها ويعلمها ولا يشكك من قبله ، ومشاورة الخلفاء وسؤال أهل العلم

٧٣١٦ - **حدثنا** شهاب بن عباد **حدثنا** إبراهيم بن حميد عن إسماعيل بن قيس « عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلط على ماله في الحق ، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضى بها ويعلمها

٧٣١٧ - **حدثنا** محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية **حدثنا** هشام بن أبيه « عن المغيرة بن شعبه قال : سألت عمر ابن الخطاب عن إِمْلَاصِ المرأة - وهي التي يضرب بطنها فتلقى جنيناً فقال : أيسكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئاً ؟ قلت : أنا . فقال : ما هو قلت سمعت النبي ﷺ يقول : فيه غرّةٌ عهدٌ أو أمة . فقال : لا تبرح حتى نجيئني بالخرج فيا قلت

٧٣١٨ - **خرجت** فوجدتُ محمد بن مسلمة فحدثت به فشهد معي أنه سمع النبي ﷺ يقول : فيه غرّةٌ عهدٌ أو أمة . تابعه ابن أبي الزناد من أبيه عن هُرّة عن المغيرة



**قوله** (باب ما جاء في اجتهاد القضاء) كذا لأبي زر والذئبي وابن بطلان وطائفة ، القضاء بفتح أوله والمد وإضافة الاجتهاد اليه بمعنى الاجتهاد فيه والمعنى : الاجتهاد في الحكم بما أنزل الله تعالى ، أو فيه حذف تقديره اجتهاد متول القضاء ، ووقع في رواية غيرهم « القضاء » بصيغة الجمع ، وهو واضح لكن سيأتي بعد قليل الترجمة لاجتهاد الحاكم فيلزم التكرار ، والاجتهاد : بذل الجهد في الطالب واعطالاً : بذل الوسع للتوصل الى معرفة الحكم الشرعي . **قوله** (بما أنزل الله ، لقوله : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) كذا للأكثر ، وللنسي (بما أنزل الله ) الآية ، وترجم في أوائل الأحكام للحديث الأول من الباب « أجر من قضى بالحكمة ، لقول الله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) وفيه إشارة الى أن الوصف بالصفتين ليس واحداً خلافاً لمن قال إحداها في النصارى ، والآخرى في المسلمين ، والأولى لليهود والأظهر للعموم ، واقتصر المصنف على تلاوة الآيتين لإمكان تناولهما المسلمين بخلاف الأولى . فإنها في حق من استحل الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ، وأما الآخران فيها لأعم من ذلك . **قوله** ( ومدح النبي ﷺ صاحب الحكمة حين يقضى بها ويعلمها ، ولا يتكلف من قبله ) يجوز في مدح فتح الدال على أنه فعل ماض ، ويجوز تسكينها على أنه اسم والحاء مجرورة وهو مضاف للفاعل واختلف في ضبط قبله ، فلاكثر بفتح الموحدة بعد القاف المكسورة أى من جهة ، وللكشيمى بتحتانية ساكنة بدل الموحدة أى من كلامه ، وعند النسي من قبل نفسه . **قوله** (ومشاورة الخلفاء وسؤالهم أهل العلم ) ذكر فيه حديثين الأول للشيخ الأول والثاني والثاني . الأول : حديث ابن مسعود « لاحسد الا في اثنتين » وقد تقدم سنداً ومثلاً في أول كتاب الأحكام ، وترجم له أجر من قضى بالحكمة ، وتقدم الكلام عليه ثمة . ثانيهما : حديث المغيرة قال « سأل عمر عن إملاص المرأة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الدييات أخرجه علياً عن عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة ، ومن وجهين آخرين عن هشام ، وقوله هنا « حدثنا محمد » هو ابن سلام كما جزم به ابن السكن ، وقد أخرج البخارى في النكاح حديثاً عن محمد بن سلام منسوباً لآبيه عند الجميع عن أبي معاوية ، فبهذه قرينة تؤيد قول ابن السكن واحتمال كونه محمد بن المشني بعيد ، وإن كان أخرج في الطهارة عن محمد بن خازم بمجمعتين حديثاً وهو أبو معاوية ، لكن المبهمل إنما يحمل على من يكون لمن أهمله به اختصاص ، واختصاص البخارى بمحمد بن سلام مشهور ، وقوله في آخره « تابعه ابن أبي الزناد » يعنى عبد الرحمن ( عن أبيه ) وهو عبد الله بن ذكوان وهو بكنيته أشهر وسقط هذا للنسي . **قوله** ( عن عروة عن المغيرة ) كذا للأكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية الكشيمى عن الأعرج عن أبي هريرة وهو غلط ، فقد روينا موصولاً عن البخارى نفسه ، وهو في الجزء الثالث عشر من فوائد الأصهبانيين عن الحاملى ، قال « حدثنا محمد بن اسماعيل البخارى ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ، حدثني ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة ، وكذلك أخرجه الطبرانى من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، ولم ينبه الخيدى في الجمع ، ولا المزي في الأطراف ، ولا أحد من الشراح على هذا الموضع ، قال ابن بطلان : لا يجوز للقاضى الحكم الا بعد طلب حكم الحادثة من الكتاب أو السنة ، فإن عدمه رجع الى الإجماع فإن لم يجد نظر هل يصح الحل على بعض الأحكام المقررة لعل تجميع بينهما ، فإن وجد ذلك لزمه القياس عليها ، إلا إن عارضتها علة أخرى فيلزمه الترجيح ، فإن لم يجد علة استدلت بشواهد الأصول وغلبة الاشتباه ، فإن لم يتوجه له شيء من ذلك رجع الى حكم العقل ، قال : هذا قول ابن الطيب ، يعنى أبا بكر الباقلانى ، ثم أشار الى أنسكل

كلامه الآخر بقوله تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ وقد علم الجميع بأن النصوص لم تحط بجميع الحوادث فعرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ لعله الذين يستنبطونه منهم ﴾ لأن الاستنباط هو الاستخراج وهو بالقياس ، لأن النص ظاهر ، ثم ذكر في الرد على منكرى القياس وألزمهم التناقض ، لأن من أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع الى الاجماع . قال : فيلزمهم أن يأتوا بالإجماع على ترك القول بالقياس ولا سبيل لهم الى ذلك ، فوضح أن القياس إنما ينكر اذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لا عند فقد النص والإجماع . وبالله التوفيق

#### ١٤ - باب قول النبي ﷺ « لتبعن سنن من كان قبلكم »

٧٣١٩ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع . فقيل : يا رسول الله كفارس والروم ؟ فقال : ومن الناس إلا أولئك ؟

٧٣٢٠ - **حدثنا** محمد بن عبد العزيز **حدثنا** أبو عمر الصنعاني عن البين عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبرا وذراعا ذراعا حتى لو دخلوا جحر قصب تتبعهم . قلنا : يا رسول الله لليهود والنصارى ؟ قال : فن ؟

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لتبعن ) بمثنيتين مفتوحتين ثم موحدة مكسورة وعين مهملة مضمومة ونون ثقيلة ، وأصله تبعمون ( سنن ) بالمهملة والنون بعدها نون أخرى ( من كان قبلكم ) بفتح اللام ، ولفظ الترجمة مطابق للفظ الحديث الثاني . **قوله** ( عن المقبري ) هو سعيد وسماه الاسماعيلي في روايته عن ابراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه . **قوله** ( لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها ) كذا هنا بموحدة مكسورة والاف مهموزة وخاء معجمة ثم معجمة ، والأخذ بفتح الالف وسكون الخاء على الأشهر هو السيرة ، يقال أخذ فلان يأخذ فلان أي سار بسيرته ، وما أخذ أخذه ، أي ما فعل فعله ولا قصد قصده ، وقيل الالف مثلثة وقرأه بعضهم « أخذ » بفتح الخاء جمع إخذه بكسر أوله مثل كسرة وكسر ، ووقع في رواية الأصيلي على ما حكاه ابن بطال « بما أخذ القرون » بموحدة وما الموصولة ، وأخذ بلفظ الفعل الماضي ، وهي رواية الاسماعيلي ، وفي رواية النسفي « مأخذ » بهم مفتوحة وهزة ساكنة ، و « القرون » جمع قرن بفتح القاف وسكون الراء الأمة من الناس ، ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب ، والأمم والقرون . **قوله** ( شبرا بشبرا وذراعا بذراع ) في رواية السكسيمي شبرا بشبرا وذراعا ذراعا . **قوله** ( فقيل يا رسول الله ) في رواية الاسماعيلي من طريق عبد الصمد بن النعمان عن ابن أبي ذئب ، فقال رجل ، ولم أقف عليه مسمى . **قوله** ( كفارس والروم ) يعني الامتين المشهورتين في ذلك الوقت ، وهم الفرس في ملكهم كسرى ، والروم في ملكهم قيصر وفي رواية الاسماعيلي المذكورة « كفادت فارس والروم » . **قوله** ( ومن الناس إلا أولئك ) أي فارس والروم ، لكونهم كانوا اذ ذاك

أكبر ملوك الأرض وأكثرهم رعية وأوسعهم بلاداً . **قوله** (حدثنا محمد بن عبد العزيز) هو الرملي ، وأبو عمر الصنعاني ، بمهملثة ثم نون هو حفص بن ميسرة ، وقوله « من الين » أي هو رجل من الين أي هو من صنعاء الين لا من صنعاء الشام ، وقيل المراد أصله من الين وهو من صنعاء الشام ونزل عسقلان ، **قوله** (لتبعن سنن) بفتح السين للأكثر ، وقال ابن التين قرأناه بضمها ، وقال الملبب بالفتح أولى لأنه الذي يستعمل فيه الذراع والشبر وهو الطريق . قلت : وليس اللفظ الأخير ببعيد من ذلك . **قوله** (شبرا شبرا ، وذراعا ذراعا) في رواية الكشميبي « شبرا بشبر وذراعا بذراع » عكس الذي قبله ، قال عياض الشبر والذراع والطريق ودخول الجحر تمثيل للاقتداء بهم في كل شيء مما نهى الشرع عنه وذمه . **قوله** (جحر) بضم الجيم وسكون المهملة ، و « الضب » الحيوان المعروف تقدم السلام عليه في ذكر بني إسرائيل . **قوله** (قلنا) لم أقف على تعيين القائل . **قوله** (قال فن) هو استفهام انكار والتقدير : فن هم غير أولئك ، وقد أخرج الطبراني من حديث المستورد بن شداد رفعه « لا ترك هذه الأمة شيئا من سنن الأولين حتى تأميه » ووقع في حديث عبد الله ابن عمرو عند الشافعي بسند صحيح « لتركبن سنة من كان قبلكم حلوها ومرها » قال ابن بطال : أعلم عليه السلام أن أمته ستبجع المحدثات من الأمور والبذع والأهواء كما وقع للأمم قبلهم ، وقد أُنذِر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر ، والساعة لا تقوم الا على شرار الناس ، وأن الدين إنما يبقى قائما عند خاصة من الناس . قلت : وقد وقع مغفل ما أُنذِر به عليه السلام وسيقع بقية ذلك ، وقال الكرمانى : حديث أبي هريرة مغاير لحديث أبي سعيد لأن الأول فسر بفارس والروم ، والثاني باليهود والنصارى ، ولسكن الروم نصارى وقد كان في الفرس يهود ، أو ذكر ذلك على سنيل المثال لأنه قال في السؤال كفارس انتهى . ويعكر عليه جوابه عليه السلام بقوله « ومن الناس إلا أولئك » لأن ظاهره الحصر فيهم ، وقد أجاب عنه الكرمانى بأن المراد حصر الناس المعبود من المتبوعين . قلت : ووجه أنه عليه السلام لما بعث كان ملك البلاد منحصرا في الفرس والروم وجميع من عداهم من الأمم من تحت أيديهم أو كلاً شيء بالنسبة اليهم ، فصح الحصر بهذا الاعتبار ، ويحتمل أن يكون الجواب يختلف بحسب المقام ، حيث قال فافرض والروم كان هناك قرينة تتعلق بالحكم بين الناس وسياسة الرعية ، وحيث قيل اليهود والنصارى كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات أصولها وفرعها ، ومن ثم كان في الجواب عن الأول « ومن الناس إلا أولئك » ، وأما الجواب في الثاني بالإيهام فيؤيد الحمل المذكور وأنه كان هناك قرينة تتعلق بما ذكرت ، واستدل ابن عبد البر في باب ذم القول بالرأى إذا كان على غير أصل بما أخرجه من جامع ابن وهب « أخبرني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة أنه سمع أباہ يقول « لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيما حتى حدث فيهم المولدون أبناء سبائا الأمم فأحدثوا فيهم القول بالرأى وأضلوا بني إسرائيل » قال : وكان أبي يقول « السنن السنن فإن السنن قوام الدين » وعن ابن وهب أخبرني بكر بن مضر عن سمع ابن شهاب الزهري وهو يذكر ما وقع الناس فيه من الرأى وتركهم السنن ، فقال « إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استقلوا الرأى وأخذوا فيه » وأخرج ابن أبي خيثمة عن طريق مكحول عن أنس « قيل : يا رسول الله متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ قال إذا ظهر فيكم ما ظهر في بني إسرائيل ، إذا ظهر الأدهان في خياركم والفحش في شراركم ، والملك في صغاركم ، والفق في رذالكم » وفي مصنف قاسم بن أصبغ بسند صحيح عن عمر « فساد الدين إذا جاء العلم من قبل الصنير استعصى عليه الكبير ،

وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير تابعه عليه الصغير ، وذكر أبو عبيد أن المراد بالصغر في هذا صغر  
القدر لا السن والله أعلم

### ١٥ - باب إثم من دعا إلى ضلالة أو سن سنة سيئة

لقول الله تعالى ﴿ ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ﴾ الآية

٧٣٢١ - **حديث** المحدث حدثنا سفيان حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد

الله قال : قال النبي ﷺ : ليس من نفس متفعل ظلمًا إلا كان على ابن آدم الأول كفلٌ منها - وربما قال سفيان  
من دميها - لأنه سن القتل أولاً ،

**قوله** ( باب إثم من دعا إلى ضلالة ، أو سن سنة سيئة ) لقوله تعالى ﴿ ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ﴾  
ورد فيما ترجم به حديثان بلفظ : وليس على شرطه ، واكتفى بما يؤدي معناهما وهما ما ذكرهما من الآية والحديث ،  
فأما حديث : من دعا إلى ضلالة ، فأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن  
أب هريرة قال : قال رسول الله ﷺ من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجر من تبعه لا ينقص ذلك من  
أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً ، وأما  
حديث : من سن سنة سيئة ، فأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله البجلي في حديث  
طويل قال فيه : فقال رسول الله ﷺ من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير  
أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن  
ينقص من أوزارهم شيئاً ، وأخرجه من طريق المنذر بن جرير عن أبيه مثله لكن قال : شيء ، في الموضعين  
بالرفع ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جرير بلفظ : من سن سنة خير ، ومن سن سنة شر ، وأما الآية  
فقال مجاهد في قوله تعالى ﴿ ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ، ومن أوزار الذين يضلونهم ﴾ قال : حملهم ذنوب  
أنفسهم وذنوب من أطاعهم ، ولا يخفف ذلك عن أطاعهم شيئاً ، وأخرج عن الربيع بن أنس أنه فسر الآية  
المذكورة بحديث أب هريرة المذكور ، ذكره مرسلًا بغير سند ، وأما حديث الباب عن عبد الله بن مسعود  
فقد مضى شرحه في أول كتاب القصاص ، وتقدم البحث في المراد بالمفارقة للجماعة المذكور فيه ، قال المصنف :  
هذا الباب والذي قبله في معنى التحذير من الضلال ، واجتناب البدع ومحدثات الأمور في الدين ، والذي عن مخالفة  
سبيل المؤمنين انتهى . ووجه التحذير أن الذي يحدث البدعة قد يتهاون بها لحفة أمرها في أول الأمر ، ولا يشعر  
بما يترتب عليها من المفسدة ، وهو أن يلحقه إثم من عمل بها من بعده ، ولو لم يكن هو عمل بها بل لكونه كان  
الأصل في إحداثها

### ١٦ - باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة

وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ومُصَلَّى النبي ﷺ والمبهر والقبر

٧٣٢٢ - **حدثنا** إسماعيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَدَّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَاعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ ، فَجَاءَ الْأَعْرَابِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْلَنِي يَمِينِي ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي يَمِينِي ، فَأَبَى ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي يَمِينِي . فَأَبَى فَجَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالسَّكْبَرِ تَنفِي تَخْبِثُهَا وَيَنْصَعُ طِبْهُهَا .

٧٣٢٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ أَقْرَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ قَوْفٍ ، فَلَمَّا كَانَ آخِرَ حَجَّةٍ حَجَّهَا عَمْرُ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَمِينِي : لَوْ شِئْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَا رَجُلٌ قَالَ : إِنَّ فَلَانًا يَقُولُ لَوْ مَاتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَهَا يَمِينًا فَلَانًا ، فَقَالَ عَمْرُ : لَا تَقُومُ الْعَشِيَّةُ فَأَحْذَرُ هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَنْصَبُوا بَعْضَهُمْ . قُلْتُ : لَا تَفْعَلْ ، فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رِعَاجَ النَّاسِ يَطْلُبُونَ عَلَى مَجْلِسِكَ ، فَأَخَافُ أَنْ لَا يُنْزِلُوهَا عَلَيَّ وَجْهًا ، فَيَطِيرُ بِهَا كُلُّ مُطِيرٍ . فَأَمْسَلَ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةُ دَارَ الْحَجَرَةِ وَدَارَ السُّنَّةِ فَتَخْلُصَ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَيَحْفَظُوا مَقَاتِلَكَ وَيُنْزِلُوهَا عَلَيَّ وَجْهًا . فَقَالَ : وَلِلَّهِ لَا تَقُومُ بِهِ فِي أَوَّلِ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْمَدِينَةِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ بَشَّرَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ ، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَكَانَ فِيمَا أُنْزِلَ آيَةُ الرَّجَمِ »

٧٣٢٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « كُنَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مَشْقَانِ مِنْ كَثْفٍ ، فَهَضَبْتُ قَالَ : بَخَّ بَخَّ ، أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَمَخَّطُ فِي الْكَثْفَانِ ، فَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَا أَخِيرُ فِيمَا بَيْنَ مَنِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ مَفْشِيًّا عَلَيَّ ، فَيَجِيءُ الْجَلَاءُ فَيَضَعُ رَجُلُهُ عَلَى عُنُقِي وَبُرِّي أَنِّي يَجُونُ وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ ، مَا بِي إِلَّا الْجُوعُ »

٧٣٢٥ - **حدثنا** محمد بن كثير أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَشْهَدْتَ الْعَيْدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَوْلَا مَنَازِلَتِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ الصَّغَرِ ، فَأَتَى لِحْلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّامِتِ نَهْلِي ، ثُمَّ خُطِبَ - وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً - ثُمَّ أَمَرَ بِالْعِدَّةِ ، فَجَلَّ النَّسَاءُ يُشْرَنَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوفِهِنَّ فَأَمَرَ بِبَلَالٍ فَأَتَاهُنَّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ »

٧٣٢٦ - **حدثنا** أبو نعيم حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

النبي ﷺ كان يأتي قُبَاءَ مَاشِيًا وراكبًا .

٧٣٢٧ - **حديثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة قالت لعبد الله بن

الزبير : ادْفَنِي مع صواحي ، ولا تدفني مع النبي ﷺ في البقيع فاني أكره أن أركبني

٧٣٢٨ - وعن هشام عن أبيه « أن عمر أرسل إلى عائشة : ائذني لي أن أدفن مع صاحبي » ، فقالت : إني

والله . قال وكان الرجل إذا أرسل إليها من الصحابة قالت : لا والله ، لا أوترهم بأحد أبدًا .

٧٣٢٩ - **حديثنا** أيوب بن سليمان حدثنا أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان

قال ابن شهاب « أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر ، فيأتي القوالم وللشمس

مرتفعة » . وزاد الألبان عن يونس : وبعد الدوالي أربعة أميال أو ثلاثة

٧٣٣٠ - **حديثنا** عمرو بن زمرارة حدثنا القاسم بن مالك عن الجعيد « سمعت السائب بن يزيد يقول :

كان الصاع على عهد النبي ﷺ مدًا وثلاثًا . بعدكم اليوم وقد زيد فيه » سمع القاسم بن مالك الجعيد

٧٣٣١ - **حديثنا** عبد الله بن مسعود عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن

مالك أن رسول الله ﷺ قال : اللهم بارك لهم في يكياهم ، وبارك لهم في صاعهم ودمهم . يعني

أهل المدينة »

٧٣٣٢ - **حديثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو خزيمة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « عن ابن عمر أن

الجهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل وامرأة زنبا ، فأمر بهما فرجما قريبًا حيث توضع الجندز عند المسجد »

٧٣٣٣ - **حديثنا** إسماعيل حدثني مالك عن عمرو مولى العلقم « عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال هذا جَهِل يُحِبُّنا ونَحِبُّه ، اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين

لأبنيها . تاجه سهل عن النبي ﷺ في أحد

٧٣٣٤ - **حديثنا** ابن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم « عن سهل أنه كان بين جدار

للمسجد مما يلي القبلة وبين المنبر عمرة الشاة »

٧٣٣٥ - **حديثنا** عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهران حدثنا مالك عن حبيب بن عبد الرحمن

عن حفص بن غاصم « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ،

ومنزرى على حوضي »

٧٣٣٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع « من عبد الله قال : سابق النبي ﷺ بين الخليل ، فأرسلت التي ضمرت منها - وأمدّها إلى الخنفاء - إلى ثنية الوداع ، والتي لم تضمر - أمدّها ثنية الوداع - إلى مسجد بنى زريق . وإن عبد الله كان فيمن سابق »

٧٣٣٧ - **حدثنا** قتيبة عن ليث عن نافع « عن ابن عمر ج . وحدثنا إسحاق أخبرنا عيسى وابن إدريس وابن أبي غنبة عن أبي حيان عن الشعبي « عن ابن عمر رضي الله عنهما قل : سمعتُ عمرَ على منبرِ النبي ﷺ . . . »

٧٣٣٨ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد « أنه سمع عثمان بن عفان خطيباً على منبرِ النبي ﷺ »

٧٣٣٩ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** هشام بن حسان أن هشام بن عروة **حدثه** عن أبيه « أن عائشة قالت : كان يوضع لي ولرسول الله ﷺ هذا المكنى فذرع فيه جميعاً . . . »

٧٣٤٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عباد بن عباد **حدثنا** عاصم الأحول « عن أنس قال : حالف النبي ﷺ بين الأنصار وقريش في دارى التي بالمدينة . . . »

٧٣٤١ - « وقئتُ شهراً يدعو على أحياء من بنى سليم »

٧٣٤٢ - **حدثني** أبو كريب **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** بُريد « عن أبي بردة قال : قدِمْتُ المدينة فلقيني عبد الله بن سلام فقال لي : انطلق إلى المنزل فأسقِ بك في قدح شرب فيه رسول الله ﷺ ، وتصلّي في مسجد صلى فيه النبي ﷺ ، فاناظقتُ معه فأسقاني سويقاً وأطعمني تمرأ وصابتُ في مسجده »

٧٣٤٣ - **حدثنا** سعيد بن الربيع **حدثنا** علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير **حدثني** عكرمة « عن ابن عباس أن عمرَ رضي الله عنه **حدثه** قال : **حدثني** النبي ﷺ قال : أتاني الليلة آتٍ من ربي وهو بالعميق أن صلّ في هذا الوادي المبارك وقل : عمرة وحجّة » وقال هارون بن إسماعيل « **حدثنا** علي : عمرة في حجّة »

٧٣٤٤ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفیان عن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر : وقّتَ النبي ﷺ قرناً لأهل نجد ، والجنة لأهل الشام ، وذات الحليفة لأهل المدينة ، قال : سمعتُ هذا من النبي ﷺ ، وبلغني

٢ - ٣٩ ج ١٣ • فتح الباري

« أن النبي ﷺ قال : ولأهل البين يَلْمَ ، وذَكَرَ للعِراقُ فقال : لم يكن عِراقُ يومئذٍ »

٧٣٤٥ - حَدَّثَنَا الرَّحْمَنُ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

« عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَرَى وَهُوَ فِي مَرَّسِهِ بَنِي الْحَلِيفَةِ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بِطَحَاءَ مَبَارَكَةٌ »

**قوله** ( باب ما ذكر النبي ﷺ وحض ) بمهمله وضاد معجمة ثقيلة ، أي حرص بالمهمله وتشديد الراء ، وقوله « على اتفاق أهل العلم » قال الكرمانى فى بعض الروايات « وما حض عليه من اتفاق ، وهو من باب تنازع العاملين وهما ذكر وحض . **قوله** ( وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والانصار ) فى رواية الكشميهنى « وما أجمع ، همزة قطع بغير تاء ، وعنده « وما كان بها ، بالافراد والاول اولى ، قال الكرمانى : الإجماع هو اتفاق أهل الحل والعقد ، أى المجتهدين من أمة محمد على أمر من الأمور الدينيسة ، واتفاق يجتهدى الحرمين دون غيرهم ليس بإجماع عند الجمهور ، وقال مالك : إجماع أهل المدينة حجة ، قال وعبارة البخارى مشعرة بأن اتفاق أهل الحرمين كليهما إجماع . قلت : لعله أراد الترجيح به لا دعوى الإجماع ، وإذا قال بحجية إجماع أهل المدينة وحدها مالك ومن تبعه فهم قائلون به إذا وافقهم أهل مكة بطريق الاول ، وقد نقل ابن التين عن سحنون اعتبار إجماع أهل مكة مع أهل المدينة ، قال حتى لو اتفقوا كلهم وخالفهم ابن عباس فى شئ لم يعد إجماعا ، وهو مبنى على أن ندرة المخالف تؤثر فى ثبوت الإجماع . **قوله** ( ومضى النبي ﷺ والمنبر والقبر ) هذه الثلاثة مجرورة عطفا على قوله مشاهد ، ثم ذكر فيه أربعة وعشرين حديثا . الحديث الاول : حديث جابر . **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن أبى أويس . **قوله** ( السلبى ) بفتح المهمله واللام . **قوله** ( أن أعرابيا ) تقدم القول فى اسمه وفى أى شئ استقال منه ، وضبط ينصع فى أواخر الحج فى فضل المدينة ، وكذا قوله « كالكبير » مع سائر شرحه والله الحمد . قال ابن بطال : عن المهلب فيه تفصيل المدينة على غيرها بما خصها الله به من أنها تنفى الخبث ، ورتب على ذلك القول بحجية إجماع أهل المدينة ، وتعمق بقول ابن عبد البر أن الحديث دال على فضل المدينة ، ولكن ليس الوصف المذكور عاما لها فى جميع الأزمنة ، بل هو خاص بزمان النبي ﷺ لأنه لم يكن يخرج منها رغبة عن الإقامة معه إلا من لا خير فيه . وقال عياض نحوه ، وأيده بحديث أبى هريرة الذى أخرجه مسلم « لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها ، كما ينفى الكبر خبث الفضة » قل : والنار إنما تخرج الخبث والردى ، وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ جماعة من خيار الصحابة ، وقطنوا غيرها وماتوا خارجا عنها ، كابن مسعود وأبى موسى وعلى وأبى ذر وعمار وحذيفة وعبادة بن الصامت وأبى عبيدة ومعاذ وأبى الدرداء وغيرهم ، فدل على أن ذلك خاص بزمانه ﷺ بالقيود المذكور ، ثم يقع تمام لإخراج الردى منها فى زمن محاصرة الدجال ، كما تقدم بيان ذلك واضحا فى آخر « كتاب الفتن » وفيه : فلا يبقى منافق ولا منافقة الا خرج اليه ، فذلك يوم الخلاص . الحديث الثانى حديث ابن عباس كنت أقرئ عبد الرحمن بن عوف الحديث فى خطبة عمر الذى تقدم بطوله مشروحا فى باب رجم الحبلى من « الحدود » وذكر هنا منه طرفا ، والغرض منه هنا ما يتماق بوصف المدينة بدار الهجرة ودار السنة وماوى المهاجرين والانصار وقوله فيه « فلما كان آخر حجة حجها عمر فقال عبد الرحمن ، جواب لما محذوف ، وقد تقدم بيانه وهو « فلما رجع عبد الرحمن من عند عمر لقينى فقال ، وقوله فيه « قال ابن عباس ، هو موصول بالسند



المذكور ، وقوله ، فقدمنا المدينة فقال إن الله بعث محمدا بالحق ، حذف منه قطعة كبيرة بين قوله ، فقدمنا المدينة ، وبين قوله ، قال ، الخ . تقدم بيانها هناك ، وفيها قصة مع سعيد بن زيد وخروج عمر يوم الجمعة وخطبته بطولها ، وقد أدخل كثير من يقول بحجية إجماع أهل المدينة هذه المسألة في مسألة إجماع الصحابة ، وذلك حيث يقول : لأنهم شاهدوا التنزيل ، وحضروا الوحي وما أشبه ذلك ، وهما مسألتان مختلفتان والقول بأن إجماع الصحابة حجة أقوى من القول بأن إجماع أهل المدينة حجة ، والراجح أن أهل المدينة من بعد الصحابة إذا انفقوا على شيء كان القول به أقوى من القول بغيره ، إلا أن يخالف نصا مرفوعا ، كما أنه يرجح بروايتهم لشهرتهم بالثبوت في النقل وترك التدليس ، والذي يختص بهذا الباب القول بحجية قول أهل المدينة إذا انفقوا ، وأما ثبوت فضل المدينة وأهلها ، وغالب ما ذكر في الباب فليس يقوى في الاستدلال على هذا المطلوب . الحديث الثالث : **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، ووقع منسوبا في رواية الترمذي عن قتيبة عن حماد بن زيد . **قوله** ( ثوبان بمشقان ) بفتح الشين المعجمة الثقيلة بعدها قاف ، أى مصبوعان بالمشق بكسر الميم وسكون المعجمة ، وهو الطين الآخر ، وقوله دج بخ ، بموحدة ثم معجمة مكرر كلمة تعجب ومدح وفيها لغات ، وقد تقدم شرحه في باب كيف كان عيش النبي ﷺ من كتاب الرقاق ، والغرض منه . قوله ، وإني لأخسر ما بين المنبر والحجرة ، هو مكان القبر الشريف ، وقال ابن بطال عن المهلب وجه دخوله في الترجمة الإشارة إلى أنه لما صبر على الشدة التي أشار إليها من أجل ملازمة النبي ﷺ في طلب العلم . جوزى بما انفرد به من كثرة محفوظه ومثوقه من الأحكام وغيرها ، وذلك ببركة صبره على المدينة الحديث الرابع : حديث ابن عباس في شهوده العيد مع النبي ﷺ تقدم شرحه مستوفى في صلاة العيد وسياقه هناك أهم . والغرض منه هنا ذكر المصلى ، حيث قال : فأتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت ، والدار المذكورة بقيت بعد العهد النبوي وإنما عرف بها أشهرتها ، وقال ابن بطال : عن المهلب شاهد الترجمة قول ابن عباس ولولا مكاني من الصغر ما شهدت لأن معناه أن صغير أهل المدينة وكبيرهم . ونسألهم وخدمهم ضبطوا العلم معاينة منهم في مواطن العمل من شارعها المبين عن الله تعالى وليس أغيرهم هذه المنزلة ، وتعقب بأن قول ابن عباس ومن الصغر ما شهدت ، إشارة منه إلى أن الصغر مظنة عدم الوصول إلى المقام الذي شاهد فيه النبي ﷺ حتى سمع كلامه وسائر ما قصه في هذه القصة . لكن لما كان ابن عمر وخالته أم المؤمنين وصل بذلك إلى المنزلة المذكورة . ولولا ذلك لم يصل . ويؤخذ منها نفي التعميم الذي ادعاه المهلب ، وعلى تقدير تسليمه فهو خاص بمن شاهد ذلك وهم الصحابة فلا يتشاركهم فيهم من بعدهم بمجرد كونه من أهل المدينة ، الحديث الخامس : حديث ابن عمر في « إيمان قباء » وقد تقدم شرحه في أواخر الصلاة ، وفيه زيادة عن ابن عمر ، قال ابن بطال عن المهلب : المراد من هذا الحديث معاينة النبي ﷺ ماشيا وراكبا في قصده مسجد قباء ، وهو مشهد من مشاهدته ﷺ وليس ذلك بغير المدينة . الحديث السادس : **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، ووقع منسوبا في رواية جويرية بن محمد عن أبي أسامة عند أبي نعيم . **قوله** ( عن عائشة قالت لعبد الله بن الزبير ) أى أنها قالت : **قوله** ( مع صواحي ) جمع صاحبة تريد أزواج النبي ﷺ . زاد الاسماعيلي من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بالقبيع . **قوله** ( ولا تدفني مع النبي ﷺ في البيت ) يعارضه في الظاهر قولها في قصة دفن عمر . **قوله** ( فإني أكره أن أركب ) بفتح الكاف الثقيلة على البناء للمجهول ، أى أن يبنى على أحد بما ليس في . بل بمجرد كونى مدفونة عنده دون سائر نسائه فيظن أني خصصت

بذلك من دونهن ، لمعنى فيّ ليس فيهن وهذا منها في غاية التواضع . الحديث السابع : **قوله** ( وعن هشام عن أبيه ) هو موصول بالسند الذي قبله ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي أسامة موصولاً ، أن عمر أرسل الى عائشة ، هذا صورته الإرسال ، لأن عروة لم يدرك زمن إرسال عمر الى عائشة ، لكنه محمول على أنه حمله عن عائشة فيكون موصولاً ، **قوله** ( مع صاحبي ) بالثنائية . **قوله** ( فقالت : أي والله ، قال : وكان الرجل اذا أرسل اليها من الصحابة ) هو متعلق بقوله الرجل ، ولفظ الرسالة محذوف وتقديره يسألها أن يدفن معهم ، وجواب الشرط وقالت ، الخ . **قوله** ( قالت لا والله لا أوثرهم بأحد أبداً ) بالمشقة من الإيثار ، قال ابن التين : كذا وقع ، والصواب لا أوثر أحداً بهم أبداً ، قال شيخنا ابن الملقن : ولم يظهر لي وجه صوابه انتهى ، وكأنه يقول إنه مقلوب وهو كذلك ، وبذلك صرح صاحب المطالع ثم الكرمانى قال : ويحتمل أن يكون المراد لا أثيرهم بأحد ، أى لا أنبشهم لدفن أحد ، والباء بمعنى اللام واستشكله ابن التين بقولها في قصة عمر : لاؤثرنه على نفسه ، وأجاب باحتمال أن يكون الذي أثارته به المكان الذي دفن فيه من وراء قبر أبيها بقرب النبي ﷺ ، وذلك لا يثنى وجود مكان آخر في الحجرة . قلت : وذكر ابن سعد من طرق أن الحسن بن علي أوصى أخاه أن يدفنه عندهم إن لم يقع بذلك فتنة ، فصدّه عن ذلك بنو أمية فدفن بالبقيع ، وأخرج الترمذى من حديث عبد الله بن سلام قال مكتوب في التوراة صفة محمد وعيسى بن مريم عليهما السلام يدفن معه ، قال أبو داود أحد رواته : وقد بقى في البيت موضع قبر . وفي رواية الطبراني : يدفن عيسى مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، فيكون قبراً رابعاً قال ابن بطلان عن المهلب إنما كرهت عائشة أن تدفن معهم خشية أن يظن أحد أنها أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ وصاحبيه فقد سأل الرشيد مالكا عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ في حياته فقال : كنز لهما منه بعد نياته ، فركاهما بالقرب معه في البقعة المباركة والتربة التي خلق منها ، فاستدل على أنها أفضل الصحابة باختصاصهما بذلك ، وقد احتج أبو بكر الأبهري المالكي بأن المدينة أفضل من مكة بأن النبي ﷺ منحوق من تربة المدينة وهو أفضل البشر ، فكانت تربته أفضل التربة انتهى . وكون تربته أفضل التربة لا نزاع فيه ، وإنما النزاع هل يلزم من ذلك أن تكون المدينة أفضل من مكة ؟ لأن المجاور للشيء لو ثبت له جميع مزاياه لكان لما جاور ذلك المجاور نحو ذلك ، فيلزم أن يكون مجاور المدينة أفضل من مكة ، وليس كذلك اتفاقاً ، كذا أجاب به بعض المتقدمين وفيه نظر . الحديث الثامن : **قوله** ( حدثنا أيوب بن سليمان ) أي ابن بلال المدني والسند كله مدنيون ، ولم يسمع أيوب من أبيه بل حدث عنه بواسطة وهو مقل ، وثقه أبو داود وغيره ، وزعم ابن عبد البر أنه ضعيف فوه ، وإنما الضعيف آخر وافق اسمه واسم أبيه . **قوله** ( فيأتى العوالى ) تقدم بيانه في كتاب الموافيت ، مع شرحه . **قوله** ( زاد الليث عن يونس ) يعنى عن ابن شهاب عن أنس ، ويونس ، هو ابن يزيد الأيلي ، وهذه الطريق وصلها البيهقي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وحدثني الليث عن يونس أخبرني ابن شهاب عن أنس ، فذكر الحديث بتمامه وزاد في آخره : وبعد العوالى من المدينة على أربعة أميال . **قوله** ( وبعد العوالى أربعة أميال أو ثلاثة ) كأنه شك منه فانه عنده : عن أبي صالح ، وهو على عادته يورد له في الشواهد والتمتات ، ولا يحتاج به في الأصول قال ابن بطلان : عن المهلب معنى الحديث أن بين العوالى ومسجد المدينة لبائى شيئاً معلماً من معالم ما بين الصلاتين يستغنى الماشي فيها يوم الغيم عن معرفة الشمس ، وذلك معدوم في سائر الارض قل فذا كانت مقادير الزمان معينة بالمدينة بمكان

بأد للعيان ينقله العلماء الى أهل الآفاق ليمثلوه في أفاصى البلدان فكيف يساوهم أهل بلد غيرها ، وهذا الذى قاله  
ينبغى إirاده عنه عن تكلف البحث معه فيه وبأنه التوفيق . الحديث التاسع : حديث السائب بن يزيد في ذكر الصاع  
وقد تقدم شرحه في « كتاب كفارة الأيمان » ، وقوله في هذه الرواية « مدا وثلاثا بمدك اليوم » ، وقع لبعضهم « مد  
وثلاث » ، وهو على طريق من يكتب المنسوب بغير ألف ، وقال الكرماني : أو يكون في كان ضمير الشأن فيرفع على  
الخبر ، ومناسبة هذا الحديث للترجمة أن قدر الصاع بما اجتمع عليه أهل الحرمين بعد العهد النبوى واستمر ، فلما  
زاد بنو أمية في الصاع لم يتركوا اعتبار الصاع النبوى فيما ورد فيه التقدير بالصاع من زكاة الفطر وغيرها بل  
استمروا على اعتباره في ذلك وان استعملوا الصاع الزائد في شيء غير ماوقع فيه التقدير بالصاع ، كما نبه عليه مالك  
ورجع اليه أبو يوسف في القصة المشهورة ، وقوله « وقد زيد فيه » ، زاد في رواية الاسماعيلي « في زمن عمر بن  
عبد العزيز » . قوله ( سمع القاسم بن مالك الجعيد ) يشير الى ما تقدم في كفارة الأيمان عن عثمان بن أبي شيبة عن  
القاسم حدثنا الجعيد ، ووقع في رواية « زياد بن أيوب عن القاسم بن مالك قال : أنبأنا الجعيد » ، أخرجه الاسماعيلي  
الحديث العاشر : حديث أنس « في الدعاء لأهل المدينة بالبركة في صاعهم ومدهم » ، تقدم شرحه في البيوع وفي  
كفارة الأيمان ، وقوله في آخره « يعنى أهل المدينة » ، قال ابن بطال عن المطلب دعاؤه عليه السلام لأهل المدينة في صاعهم  
ومدّهم ، خصهم من البركة ما اضطر أهل الآفاق الى قصدهم في ذلك المعيار المدعوله بالبركة ، ليجعلوه طريقة  
متبعة في معاشهم ، وأداء ما فرض الله عليهم . الحديث الحادى عشر : حديث ابن عمر « في قصة اليهوديين اللذين  
زنيا » ، تقدم شرحه في المحاربين ، وسيأقه هناك أتم . وقوله « حيث توضع الجنائز » ، كذا للأكثر بلفظ الفعل  
المضارع ، ووقع في رواية المستملى « موضع الجنائز » . الحديث الثانى عشر : حديث أنس في أحد « هذا جبل  
يحبنا ونحبه » ، وفيه « أن إبراهيم حرم مكة » ، وقد تقدم من هذا الوجه من طريق مالك في غزوة أحد هكذا مختصرا  
وقد تقدم بأنهم من هذا السياق في الجهاد من وجه آخر عن عمرو ، وتقدم ما يتعلق بشرح ما ذكر هنا في آخر الحج .  
الحديث الثالث عشر : قوله ( تابعه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحد ) يشير الى ما ذكره في « كتاب الزكاة » ، من حديث  
سهل بن سعد قال « أحد جبل يحبنا ونحبه » ، أورده معلقا لسليمان بن بلال بسنده الى سهل عقب حديث ابن حميد  
الساعدي ، ومضى شرح المتن في آخر غزوة أحد . الحديث الرابع عشر : حديث سهل بن سعد « أنه كان بين جدار  
المسجد ما يلى القبلة وبين المنبر ممر الشاة » ، أى قدر ما تمر فيه الشاة ، وقد تقدم شرحه في أوائل الصلاة . الحديث  
الخامس عشر : حديث أبي هريرة « ما بين بيتي ومنبري روضة » ، تقدم شرحه مستوفى في فضل المدينة ، وقوله عن  
حفص بن عاصم في رواية روح بن عباد « عن مالك عن حبيب أن حفص بن عاصم حدثه » ، أخرجه النسائي ،  
وفي حديث مالك والدارقطني من طريقه وقد أخرج البخارى هذا الحديث من رواية مالك بنزوله درجة ،  
و « عمرو بن على » ، شيخه فيه هو الفلاس . و « ابن مهدى » ، هو عبد الرحمن أحد الأئمة الحفاظ ، وليس هذا الحديث  
في الموطأ عند أحد من الرواة إلا معن بن عيسى فيما قبل فقط ، ورواه عن مالك خارج الموطأ ، فنه من قال فيه  
« عن أبي هريرة » ، فقط ، وهذه رواية عبد الرحمن بن مهدى وحده ، التى اقتصر عليها البخارى ، صرح الدارقطني  
بأنه رواها عن مالك هكذا وحده ، ومنهم من قال : عن أبي هريرة وأبى سعيد ، وهذه رواية معن بن عيسى  
ومطرف والوليد بن مسلم ، ومنهم من قال : عن أبي هريرة أو أبى سعيد ، بالذك وهذه رواية القعنبي والتنيسى

والشافعي والزعفراني ، واختلف فيه على روح بن عباد ومعين بن عيسى ففيل بالشك وقيل بالجمع ، انتهى ملخصا من كلام الاسماعيلي والدارقطني . الحديث السادس عشر : حديث ابن عمر ، في المسابقة بين الخيل ، تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، و د الحفيا ، بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية . مكان معروف بالمدينة يمد ويقصر وربما قدمت الياء على الفاء ، وبنو زريق ، من الانصارى بتقديم الزاي على الراء مصغر ، وقوله هنا ، فأرسلت ، بضم الهمزة بلفظ البناء للجهول ، وفي رواية الكشميني ، فأرسل ، بفتح الهمزة ، والفاعل النبي ﷺ أى بأمره ، قال ابن بطل عن المهلب في حديث سهل : في مقدار ما بين الجدار والمنبر ستة متبعة ، يكون ذلك القدر ميدانا للخيال المضمرة عند السباق . تنبيه : أورد أبو ذر هذا الحديث من هذا الوجه مختصرا من المتن من قوله ، وأمدها ، الخ وساقه غيره . ووقع في رواية كريمة وغيرها عقبه ، حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال ، حدثني اسحق أخبرنا عيسى وابن إدريس ، فذكر حديث عمر في الأشربة ، وقد أشكل أمره على بعض الشارحين فظن أنه ساق هذا السند للثمن الذي بعده ، وهي رواية ابن عمر عن عمر في الأشربة وهو غلط فاحش ، فإن حديث عمر من أفراد الشعبي ، عن ابن عمر عن عمر ، وأما رواية الليث عن نافع فتتعلق بالمسابقة ، فهي متبعة لرواية جويرية ابن أسماء عن نافع ، وقد أورد المصنف في الجهاد من طريق الليث أيضا وسبق لفظه هناك ، وأخرجه مسلم أيضا عن قتيبة ، وقد أغفل المزى في الأطراف ذكر البخاري في تخريج هذه الطريق عن قتيبة ، واقتصر على ذكر رواية أحمد بن يونس عن الليث ، وذكر أن مسلما والنسائي أخرجاها عن قتيبة ، وسبب هذا الغلط الإجماع في الاختصار ، فلو كان قال بعد قوله ، عن ابن عمر ، مثلاً فذكره أو بهذا أو به لارتفع الإشكال . الحديث السابع عشر : قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم والكلاباذي وغيرهما ، وابن إدريس ، اسمه عبد الله ، وابن أبي غنية ، بمجمة ونون بوزن عطية ، وهو يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية الخراعي و د أبو حيان ، هو يحيى بن سعيد بن حبان والسند كله كوفيون الاسحق وابن عمر . قوله ( سمعت عمر على منبر النبي ﷺ ) كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر لسكونه الذي يحتاج اليه هنا وهو ذكر المنبر وتقدم في الأشربة من طريق يحيى القطان عن أبي حيان ، فزاد فيه أنه قد نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء ، الحديث ومضى هناك مشروحا . الحديث الثامن عشر : قوله ( أخبرني السائب بن يزيد ) هو الصحابي المعروف ، وتقدم له الحديث التاسع . قوله ( أنه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر النبي ﷺ ) هكذا اقتصر من الحديث على هذا القدر ، وببض له أبو نعيم في مستخرجه فذكر ما عند البخاري فقط ، ولم يوصله من طريقه ولا من غيرها ، وقوله د خطيبا ، هو حال من عثمان ، وفي بعض الروايات د خطبنا ، بنون بلفظ الفعل الماضي ، وبقيت الحديث أوهم صنيع الاسماعيلي أنه فيما يتعلق بالأذان الذي زاده عثمان ، فانه أخرجه هنا وليس فيه شيء يتعلق بخطبة عثمان على المنبر ، والحق أنه حديث آخر ، وقد أخرجه أبو عبيد د كتاب الاموال ، من وجه آخر عن الزهري ، فزاد فيه يقول ، هذا شهر زكاتكم فن كان عليه دين فليؤده ، الحديث ، وهو في أواخر الربع الرابع منه ، ونقل فيه عن إبراهيم بن سعد أنه أراد شهر رمضان ، قال أبو عبيد وجاء من وجه آخر أنه شهر الله المحرم . قلت : وقع قريب من ذلك في حديث أنس من وجه ضعيف ، وقع لنا بعلم في جزء الفلكي بلفظ د كان المسلمون اذا دخل شعبان

أكبروا على المصاحف ، وأخرجوا الزكاة ، ودعا الولاة أهل السجون ، الحديث موقوف . قال ابن بطال عن المهلب في هذين الحديثين سنة متبعة بأن الخليفة يخطب على المنبر في الأمور المهمة ، لا يخافها لتصل الموعظة الى أسماع الناس إذا أشرف عليهم انتهى . وفيه إشارة الى أن المنبر النبوي بقى الى ذلك العهد ولم يتغير بزيادة ولا نقص ، وقد جاء في غيره أنه بقى بعد ذلك زمانا آخر . الحديث التاسع عشر : حديث عائشة . قوله ( عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمل البصري . قوله ( هذا المكن ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الكاف بعدها نون ، قال الخليل شبه تور من آدم ، وقال غيره شبه حرض من نحاس ، وأبعد من فسر بالإجانة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ثم نون ؛ لأنه فسر الغريب بمثله ، والإجانة هي التي يقال لها الفصرية وهي بكسر القاف ، وقولها ، فنشرع فيه جميعا ، أى نتناول منه بغير إماء ، وأصله الورود للشرب ثم استعمل في كل حالة يتناول فيها الماء ، وقد تقدم بيان ذلك مع شرح الحديث في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه سنة متبعة لبيان مقدار ما يكفي الزوج والمرأة إذا اغتسلا . الحديث العشرون حديث أسلم من رواية عاصم الاحول عنه في مخالفة بين قريش والانصار ، وفي القنوت شهرا يدعو على أحياء من بنى سليم ، وقد اختصره من حديثين كل منهما أتم بما ذكره هنا ، وقد مضى شرح الاول في كتاب الادب ، وبيان الفرق بين الإخاء والخلف ، ومضى شرح الثاني في كتاب الوتر ، وفيه بيان الوقت والسبب الذي قنت فيه ، ومضى في المغازي في غزوة بدر معونة بيان أسماء الأحياء المذكورين من بنى سليم . الحديث الحادى والعشرون : قوله ( يريد ) بموحدة وراء مهملة ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . قوله ( قدمت المدينة فلقيني عبد الله بن سلام ) وقع عند عبد الرزاق بيان سبب قدوم أبي بردة الى المدينة وبيان زمان قدومه ، فأخرج من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة قال : أرسلني أب الى عبد الله بن سلام لاتعلم منه فسألني من أنت فأخبرته فرحب بي . قوله ( انطلق الى المنزل ) زاد في رواية الاسماعيلي ومعى ، والالف واللام بدل من الإضافة ، أى تعال معى الى منزلى ، وقد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة . أتيت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام ، فقال : ألا تحبى فأتعملك وتدخل في بيتى ، . قوله ( فانطلقت معه فأسقاني سويقا وأطعمني تمرا ) قد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بلفظ : ألا تحبى فأتعملك سويقا وتمرا ، فسكانه استعمل الإطعام بالمعنى الاعم وليس هذا من قبيل علفتها تبنا وماء ، لأنه إما من الاكتفاء وإما من التضمين ، ولا يحتاج لذلك هنا لأن الطعام يستعمل في الأكل والشرب ، وقد بين في الرواية الأخرى أنه أسقاه السويق . قوله ( وصليت في مسجده ) زاد في مناقب عبد الله بن سلام ذكر الربا وأن من اقترض قرضا فتقاضاه اذا حل فأهدى له المديون هدية كانت من جملة الربا ، وتقدم البحث فيه هناك ووقعت هذه الزيادة في رواية أبي أسامة أيضا ، كما أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي كريب شيخ البخارى فيه لكن باختصار عن الذى تقدم ، ووهم من زعم أنه من رواية أبي أحمد محمد بن يوسف السكندرى عن سفيان بن عيينة ، وقد جرم المزى في الاطراف بما قلته فكان البخارى حذفها وثبت في رواية سعيد التي أشرت اليها نحو ذلك . الحديث الثانى والعشرون : حديث عمر د صل في هذا الوادى المبارك ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الحج . قوله ( وقال هارون بن اسماعيل حدثنا على عمرة في حجة ) يريد أن هارون خالف سعيد بن الربيع في قوله في آخره د وقل عمرة وحجة ، وبواو العطف فقال عمرة في حجة ، وقد تقدم هناك من رواية الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير

شيخ على بن المبارك فيه بلفظ « عمرة في حجة » ورواية هارون هذه وقعت لنا موصولة في مسند عبد بن حميد ، وفي أخبار المدينة النبوية لعمر بن شبة كلاهما عن هارون بن اسماعيل الخزاز بمجمعات ، ويجوز في قوله عمرة وحجة الرفع والنصب : الحديث الثالث والعشرون : حديث ابن عمر في المواقيت تقدم مشروحا ، وبيان من بلغ ابن عمر ميقات يلم . و « محمد بن يوسف ، شيخه فيه هو الفريابي . وشيخه « سفيان » هو الثوري وقوله في آخره « وذكر العراق ، فقال لم يكن عراق يومئذ » ذكر ، بضم أوله مبنى للجهول ولم يسم ، والمجيب هو ابن عمر ، ووقع عند الاسماعيلي « فقيل له العراق قال لم يكن يومئذ عراق » وقوله « لم يكن عراق يومئذ » أى بأيدى المسلمين فإن بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأيدى كسرى وعماله من الفرس والعرب فكأنه قال لم يكن أهل العراق مسلمين حينئذ حتى يوقت لهم ويعكر على هذا الجواب ذكر أهل الشام فلعل مراد ابن عمر نفي العراقيين وهما المصران المشهوران الكوفة والبصرة وكل منهما إنما صار مصرا جامعا بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس الحديث الرابع والعشرون : حديث سالم بن عبد الله عن أبيه أى ابن عمر . قوله (أرى وهو في معرسة بذي الحليفة) تقدم شرحه في « كتاب الحج » ، وبقيته توافق حديث عمر المذكور قبله بحديث ، قال ابن بطال : عن الملب غرض البخاري بهذا الباب وأحاديثه تفضيل المدينة بما خصها الله به من معالم الدين ، وأنها دار الوحى ومببط الملائكة بالهدى والرحمة ، وشرف الله بقعتها بسكنى رسوله ، وجعل فيها قبره ومنبره ويدهما روضة من رياض الجنة ، ثم تكلم على أحاديث الباب بما تقدم نقله عنه ، والبحث فيه بما يغنى عن إعادته ، وحذفت ما بعد الحديث العاشر من كلامه لقلة جدواه ، وقد ظهر عنوانه فيما ذكرته عنه في الأحاديث العشرة الأولى وبالله التوفيق ، وفضل المدينة ثابت لا يحتاج الى إقامة دليل خاص وقد تقدم من الأحاديث في فضلها في آخر الحج ما فيه شفاء ، وإنما المراد هنا تقدم أهلها في العلم على غيرهم ، فإن كان المراد بذلك تقديمهم في بعض الأعصار ، وهو العصر الذى كان فيه النبى ﷺ مقبلا بها فيه والعصر الذى بعده من قبل أن يفرق الصحابة في الأمصار ، فلا شك في تقديم العشرين المذكورين على غيرهم وهو الذى يستفاد من أحاديث الباب وغيرها ، وإن كان المراد استمرار ذلك لجميع من سكنها في كل عصر فهو محل النزاع ، ولا سبيل الى تعميم القول بذلك ، لأن الأعصار المتأخرة من بعد زمن الأئمة المجتهدين لم يكن فيها بالمدينة من فاق واحدا من غيرها في العلم والفضل فضلا عن جميعهم ، بل سكنها من أهل البدعة الشنعاء من لا يشك في سوء نيته وخبث طويته كما تقدم والله أعلم

### ١٧ - باب قول الله تعالى ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾

٧٣٤٦ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا هبة الله أخبرنا مظهر عن الزهرى عن سالم « عن ابن عمر أنه سمع للنبي ﷺ يقول في صلاة الفجر - ورفع رأسه من الركوع - قال : اللهم ربنا ولك الحمد في الأخيرة ، ثم قال : اللهم العن فلانا وفلانا ، فأنزل الله عز وجل ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ أو يعقوب عليهم أو يفضيهم فانهم ظالمون ﴾

قوله ( باب قول الله تعالى : ليس لك من الأمر شيء ) ذكر فيه حديث ابن عمر في سبب نزولها ، وقد تقدم

بيانه في تفسير آل عمران ، وتقدم شيء من شرحه وتسميته المدعو عليهم في غزوة أحد ، قال ابن بطال : دخول هذه الترجمة في كتاب الاعتصام ، من جهة دعاء النبي ﷺ على المذكورين لكونهم لم يذعنوا للإيمان ليعتصموا به من اللغة ، وأن معنى قوله ( ليس لك من الأمر شيء ) هو معنى قوله ( ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء ) انتهى . ويحتمل أن يكون مراده الإشارة الى الخلافية المشهورة في أصول الفقه ، وهي هل كان له ﷺ أن يجتهد في الأحكام أو لا ؟ وقد تقدم بسط ذلك قبل ثمانية أبواب . قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك و « سالم » هو ابن عبد الله بن عمر ، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك في تفسير آل عمران وحدثني سالم بن ابن عمر . قوله ( سمعت رسول الله ﷺ يقول في صلاة الفجر ، ورفع رأسه ) الجملة حالية ، أى قال ذلك حال رفع رأسه من الركوع ، قوله ( قال اللهم ربنا ولك الحمد ) قال الكرمانى جعل ذلك القول كالفعل اللازم ، أى يفعل القول المذكور أو هناك شيء محذوف . قلت : لم يذكر تقديره ويحتمل أن يكون بمعنى قائلاً ، أو لفظ قال المذكور زائداً ، ويؤيده أنه وقع في رواية حبان بن موسى بلفظ « أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من صلاة الفجر يقول اللهم ، ويؤخذ منه أن محل القنوت عند رفع الرأس من الركوع لا قبل الركوع ، وقوله قال اللهم ربنا ولك الحمد ، معين لكون الرفع من الركوع لأنه ذكر الاعتدال ، وقوله « في الأخيرة » أى الركعة الآخرة وهي الثانية من صلاة الصبح ، كما صرح بذلك في رواية حبان بن موسى . وظن الكرمانى أن قوله في الآخرة متعلق بالحمد ، وأنه بقية الذكر الذى قاله النبي ﷺ في الاعتدال ، فقال فان قلت ما وجه التخصيص بالآخرة مع أن له الحمد في الدنيا ، ثم أجاب بأن نعيم الآخرة أشرف ، فالحمد عليه هو الحمد حقيقة ، أو المراد بالآخرة العاقبة أى مآل كل الحمد اليه انتهى ، وليس لفظ ، في الآخرة من كلام النبي ﷺ بل هو من كلام ابن عمر ، ثم ينظر في جمعه الحمد على حمود ، قوله ( فلانا وفلانا ) قال الكرمانى : يعنى رجلاً وذكوان ووهم في ذلك ، وإنما سمى ناساً بأعيانهم لا القبائل كما بينته في تفسير آل عمران

## ١٨ - باب ﴿وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً﴾

وقوله تعالى ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾

٧٣٤٧ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري ع حدثني محمد بن سلام أخبرنا عتاب بن بشير عن إسحاق عن الزهري أخبرني علي بن حسين بن علي رضي الله عنهما أخبره أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ طارقه وقاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ فقال لهم : ألا تصلون ؟ فقال علي فقالت : يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعتنا ، فأنصرف رسول الله ﷺ حين قال له ذلك ولم يرجع إليه شيئاً . ثم سمعه وهو مدبر يضرب خذّه وهو يقول ﴿وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً﴾ . قال أبو عبد الله : يقال ما أنك ليلاً فهو طارق ، ويقال للطارق : النجم . وثناقب : المضي ، يقال : انزب نارك للموقد

٧٣٤٨ - **عنه** فتبينة حدثنا الليث عن سميد عن أبيه « عن أبي هريرة قال : بينا نحن في المسجد خرج رسول الله ﷺ فقال : انطفئوا إلى يهود ، فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم فقال : يا معشر يهود أسلموا تسلموا . فقالوا : بلغت يا أبا القاسم . قال فقال لهم رسول الله ﷺ : ذلك أريد ، أسلموا تسلموا . فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . فقال لهم رسول الله ﷺ : ذلك أريد . ثم قالها الثالثة فقال : اعلوا أنما الأرض لله ورسوله ، وإني أريد أن أجعلكم من هذه الأرض ، فمن وجد منكم بماله شيئا فليبعه ، وإلا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله »

**قوله** ( باب وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ، وقوله تعالى : ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ) ذكر فيه حديثين : حديث علي في قول النبي ﷺ ، ألا تصلون ، وجوابه بقوله « إنما أنفسنا بيد الله ، وتلاوة النبي ﷺ الآية ، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة . وحديث أبي هريرة في مخاطبة النبي ﷺ لليهود في بيت مدراسهم ، وهو متعلق بالركن الثاني منها كما سأذكره ، قال الكرمانى الجدال : هو الخصام ومنه قبيح وأحسن . فما كان للفرائض فهو أحسن ، وما كان للمستحبات فهو حسن ، وما كان لغير ذلك فهو قبيح ، قال : أو هو تابع للطريق ، فباعباره يتنوع أنواعا وهذا هو الظاهر انتهى . ويلزم على الأول أن يكون في المباح قبيحا ، وفاته تنويع القبيح إلى أقبح وهو ما كان في الحرام ، وقد تقدم شرح حديث علي في الدعوات ، ويؤخذ منه أن عليا ترك فعل الأولى ، وإن كان ما احتج به متجها ، ومن ثم تلى النبي ﷺ الآية ولم يلزمه مع ذلك بالقيام إلى الصلاة . ولو كان امثلا وقام لكان أولى ، ويؤخذ منه الإشارة إلى مراتب الجدال فإذا كان فيما لا بد له منه تعين نصر الحق بالحق ، فإن جاوز الذي ينكر عليه المأمور نسب إلى التقصير ، وإن كان في مباح اكتفى فيه بمجرد الأمر والإشارة إلى ترك الأولى ، وفيه أن الإنسان طبع على الدفاع عن نفسه بالقول والفعل ، وأنه ينبغي له أن يجاهد نفسه أن يقبل النصيحة ولو كانت في غير واجب ، وأن لا يدفع إلا بطريق معتدلة من غير إفراط ولا تفريط ، ونقل ابن بطال عن المهلب ما ملخصه : أن عليا لم يكن له أن يدفع ما دعاه النبي ﷺ إليه من الصلاة بقوله ذلك ، بل كان عليه الاعتصام بقوله ، فلا حجة لأحد في ترك المأمور انتهى ، ومن أين له أن عليا لم يمثل ما دعاه إليه فليس في القصة تصريح بذلك ، وإنما أجاب علي بما ذكر اعتذارا عن تركه القيام بغلبة النوم ، ولا يمتنع أنه صلى عقب هذه المراجعة إذ ليس في الخبر ما ينفيه . وقال الكرمانى حرضهم النبي ﷺ باعتبار الكسب والقدرة الكسبية ، وأجاب علي باعتبار القضاء والقدر . قال : وضرب النبي ﷺ نغذه تمجبا من سرعة جواب علي ، ويحتمل أن يكون تسليما لما قال : وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ، في هذا الحديث من الفوائد مشروعية التذكير للغافل خصوصا القريب وإصاحب ، لأن الغفلة من طبع البشر فينبغي للبر أن يتفقد نفسه ومن يحبه بتذكير الخير والعون عليه ، وفيه أن الاعتراض بأثر الحكمة لا يناسبه الجواب بأثر القدرة ، وأن للعالم إذا تكلم بمقتضى الحكمة في أمر غير واجب ، أن يكتفي من الذي كلفه في احتجاجة بالقدرة ، ويؤخذ الأول من ضربه ﷺ على نغذه ، والثاني من عدم انكاره بالقول صريحا . قال : وإنما لم يشافهه بقوله ( وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ) لعلمه أن عليا



لا يجهل أن الجواب بالقدره ليس من الحكمة ، بل يحتمل أن لها عذرا يمنعها من الصلاة فاستحيا على من ذكره ، فأراد دفع الخجل عن نفسه وعن أهله فاحتج بالقدره ، ويؤيده رجوعه <sup>عليه</sup> عنهم مسرعا ، قال : ويحتمل أن يكون على أراد بما قال استدعاء جواب يزداد به فائدة ، وفيه جواز عداثة الشخص نفسه فيما يتعلق بغيره ، وجواز ضربه بعض أعضائه عند التعجب وكذا الأسف ، ويستفاد من القصة أن من شأن العبودية أن لا يطلب لها مع مقتضى الشرع معدرة الا الاعتراف بالتقصير والاختذ في الاستغفار ، وفيه فضيلة ظاهرة لعلى من جهة عظم تواضعه <sup>لكونه</sup> روى هذا الحديث مع ما يشعر به عند من لا يعرف مقداره أنه يوجب غاية العتاب ، فلم يلتفت لذلك بل حدث به لما فيه من الفوائد الدينية انتهى <sup>مختصا</sup> . وقوله في السند الثاني وحدثني محمد ، وقع عند النسفي غير منسوب ، ووقع عند أبي ذر وغيره منسوباً ، ومحمد بن سلام ، وعتاب ، بالمهمله وتشديد المشنة وآخره موحدة ، وأبو د ، بشير ، بموحدة ومعجمة وزن عظيم ، ودا ، اسحق ، عند النسفي وأبي ذر غير منسوب ، ونسب عند الباقيين ، ابن راشد ، وساق المن على لفظه ، ومضى في التهجيد على لفظ شعيب بن أبي حمزة ، ويأتى في التوحيد من طريق شعيب وابن أبي عتيق مجموعا وساقه على لفظ ابن أبي عتيق ، قوله ( طرقة وفاطمة ) زاد شعيب « ليلة ، قوله ( ألا تصلون ) في رواية شعيب « ألا تصلين ، بالثنية ، والاول محمول على ضم من يتبعهما اليهما أو للتعظيم أو لأن أقل الجمع اثنان ، وقوله « حين قال له ذلك ، فيه التثنية ، ومضى في رواية شعيب بلفظ « حين قلت له ، وكذا قوله « سمعه » في رواية شعيب « سمعته » وقوله « وهو مدبر » بضم أوله وكسر الموحدة أى مول بتشديد اللام كما في رواية شعيب ، ووقع هنا عند الكشميني « وهو منصرف » . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( يقال ما أناك ليلا فهو طارق ) كذا لأبي ذر وسقط للنسفي وثبت للباقيين لكن بدون ( يقال ، وقد تقدم الكلام عليه في سورة الطارق . الحديث لثاني : قوله ( عن سعيد ) هو ابن أب سعيد المقبرى . قوله ( بيت المدراس ) تقدم الكلام عليه في « كتاب الاكراه ، قريبا ، وقوله في آخره « ذلك أريد ، بضم أوله بصيغة المضارعة من الارادة : أى أريد أن تقرؤا بأنى بلغت ، لأن التبليغ هو الذى أمر به ، ووقع في رواية أبي زيد المروزى فيما ذكره القاسمى بفتح أوله وبزاي معجمة ، وأطبقوا على أنه تصحيف لكن وجه بعضهم بأن معناه أكرر مقالاتى مبالغة في التبليغ ، قال المهلب : بعد أن قرر أنه يتعلق بالركن الثانى من الترجمة وجه ذلك أنه بلغ اليهود ودعاهم الى الإسلام والاعتصام به ، فقالوا بلغت ولم يذعنوا لطاعته فبالع في تبليغهم وكرره ، وهذه مجادلة بالتى هى أحسن ، وهو في ذلك موافق لقول مجاهد أنها نزلت فيمن لم يؤمن منهم وله عهد ، أخرجه الطبرى ، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : المراد « من ظلم منهم » من استمر على أمره ، وعن قتادة هى منسوخة بآية السيف انتهى ، والذى أخرجه الطبرى بسند صحيح عن مجاهد « إن قالوا شرا فقولوا خيرا إلا الذين ظلموا منهم فانتصروا منهم ، وبسند فيه ضعف « قال إلا من ظلم من قاتل ولم يعط الجزية » ، وأخرج بسند حسن عن سعيد بن جبير قال : هم أهل الحرب من لا عهد له جادله بالسيف ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المراد : من آمن من أهل الكتاب نهى عن مجادلتهم فيما يحدثون به من الكتاب ، لعله يكون حقا لاتعلمه أنت ولا ينبغي أن تجادل إلا المقيم منهم على دينه ، وبسند صحيح عن قتادة هى منسوخة بآية براءة ، أن يقاتلوا حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله أو يؤدوا الجزية ، ورجح الطبرى قول من قال : المراد من امتنع من أداء الجزية . قال : ومن

أداها وإن كان ظالماً لنفسه باستمراره على كفره ، لكن المراد في هذه الآية : من ظلم أهل الإسلام بخاربهم وامتنع من الإسلام ، أو بذل الجزية ورد على من ادعى الذبح ، لكونه لا يثبت الا بدليل والله أعلم ، وحاصل ما رجحه أنه أمر بمجادلة أهل الكتاب بالبيان والحجة بطريق الإصناف من عائد منهم ، ففهوم الآية : جواز مجادلته بنير التي هي أحسن وهي المجادلة بالسيف والله أعلم

## ١٩ - باب ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً )

وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة ، وهم أهل العلم

٧٣٤٩ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** الأعمش **حدثنا** أبو صالح **عن** أبي سعيد

الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : **يُجَاهِدُ** بَنُو نوح يوم القيامة فيقال له : هل بلغت ؟ فيقول : نعم يا رب : فتسأل أمته : هل بأنكم ؟ فيقولون : ما جاءنا من نذير . فيقول : من شهودك ؟ فيقول : محمد وأُمّته ، فيجاء بكم فتشهدون . ثم قرأ رسول الله ﷺ ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ) قال : عدلاً - لتكونوا شهداء على الناس ؛ ويكون الرسول عليكم شهيداً ) ، **وعن** جعفر بن عون **حدثنا** الأعمش **عن** أبي صالح **عن** أبي سعيد الخدري **عن** النبي ﷺ بهذا

**قوله** ( باب ، وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ، وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم ) أما الآية فلم يقع التصريح بما وقع التشبيه به ، والراجح أنه الهدى المدلول عليه بقوله ( يهدي من يشاء ) أي مثل الجمل القريب الذي اختصناكم فيه بالهداية كما يقتضيه سياق الآية ووقع التصريح به في حديث البراء المأثور في تفسير سورة البقرة ، والوسط العدل كما تقدم في تفسير سورة البقرة ، وحاصل ما في الآية الامتنان بالهداية والعدالة ، وأما قوله وما أمر ، إلى آخره فطابقته لحديث الباب خفية ، وكأنه من جهة الصفة المذكورة وهي العدالة لما كانت تعم الجميع لظاهر الخطاب ، أشار إلى أنها من العام الذي أريد به الخاص ، أو من العام المخصوص ، لأن أهل الجمل ليسوا عدولاً وكذلك أهل البدع ، فعرف أن المراد بالوصف المذكور أهل السنة والجماعة وهم أهل العلم الشرعي ومن سواهم ، ولو نسب إلى العلم فهي نسبة صورية لا حقيقية ، وورد الأمر بلزوم الجماعة في عدة أحاديث منها ما أخرجه الأرمذي مصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعري فذكر حديثاً طويلاً وفيه : وأنا آمركم بخمس أمرن الله بهن : السج والطاعة والجهاد والحجرة والجماعة ، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه ، وفي خطبة عمر المشهورة التي خطبها بالجابية وعليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الإثنين أبعد ، وفيه : ومن أراد بحجوة الجنة فإلزم الجماعة ، وقال ابن بطال : مراد الباب الحز على الاعتصام بالجماعة . لقوله ( لتكونوا شهداء على الناس ) وشرط قبول الشهادة العدالة ، وقد ثبتت لهم هذه الصفة بقوله وسطاً ، والوسط العدل ، والمراد بالجماعة أهل الحل والعقد من كل عصر ، وقال السكرماني : مقتضى الأمر بلزوم الجماعة أنه يلزم المكلف متابعة ما أجمع عليه المجتهدون وهم المراد بقوله وهم أهل العلم ، والآية التي ترجم بها احتج

بها أهل الأصول لكون الإجماع حجة لأنهم عدلوا بقوله تعالى ﴿ جعلناكم أمة وسطا ﴾ أى عدولا ، ومقتضى ذلك أنهم عصموا من الخطأ فيما أجمعوا عليه قولا وفعلًا . **قوله** (حدثنا أبو أسامة) قال الأعمش هو بحذف ، قال ، الثانية وقوله فى آخره « وعن جعفر بن عون ، هو معطوف على قوله « أبو أسامة ، والقائل هو اسحق بن منصور فروى هذا الحديث عن أبي أسامة بصيغة التحديث ، وعن جعفر بن عون بالنعنة ، وهذا مقتضى صنيع صاحب الأطراف وأما أبو نعيم فحزم بأن رواية جعفر بن عون معلقة ، فقال بعد أن أخرجه من طريق أبي مسعود الراوى عن أبي أسامة وحده ، ومن طريق بندار « عن جعفر بن عون ، وحده ، أخرجه البخارى عن اسحق بن منصور عن أبي أسامة ، وذكره عن جعفر بن عون بلا واسطة انتهى ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية بندار وقال إنه مختصر ، وأخرجه من رواية أبي معاوية عن الأعمش مطولا ، وقد تقدمت رواية أبي أسامة مقرونة برواية جرير بن عبد الحميد فى تفسير سورة البقرة ، وساقه هناك على لفظ جرير ، وتقدم شرحه هناك . وفيه بيان أن الشهادة لا تخص قوم نوح بل تعم الأمم

٢٠ - **باب** إذا اجتهد العامل - أو الحاكم - فأخطأ خلاف الرسول من غير علم لحكمه مردود ، أقول للنبي ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد »

٧٣٥٠ ، ٧٣٥١ - **حدثنا** إسماعيل عن أخيه عن سليمان بن بلال عن عبد الحميد بن سهيل بن هب عن الرحمن بن عوف أنه سمع سميد بن السائب يحدث « أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة - حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أبا خنيس بن عزمي الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم بتمر جنائب ، فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خيبر كذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، إنا نشترى الصاع بالهاعين من الجم ، فقال رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ، ولكن مثلا بمثل ، أو يهوا هذا واشتروا بثمنه من هذا ، وكذلك الميزان »

**قوله** ( باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم ) فى رواية الكشميني « العالم » بدل العامل ، و « أو » للتنوع ، وقد تقدم فى « كتاب الأحكام » ترجمة إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو مردود ، وهى معقودة لمخالفة الإجماع وهذه معقودة لمخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام ، **قوله** ( فأخطأ خلاف الرسول من غير علم ) أى لم يعتمد المخالفة وإنما خالف خطأ . **قوله** ( لحكمه مردود لقول النبي ﷺ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ) أى مردود ، وقد تقدم هذا الحديث موصولا فى « كتاب الصلح » عن عائشة بلفظ آخر ، وأنه بهذا اللفظ موصول فى صحيح مسلم وتقدم شرحه هناك ، قال ابن بطال : مراده أن من حكم بغير السنة جهلا أو غلطا يجب عليه الرجوع الى حكم السنة ، وترك ما خالفها امثالا لأمر الله تعالى بإيجاب طاعة رسوله ، وهذا هو نفس الاعتصام بالسنة : وقال الكرماني . المراد بالعامل : عامل الزكاة ، وبالحاكم : القاضى ، وقوله « فأخطأ » أى فى أخذ واجب الزكاة أو فى قضائه . قلت : وعلى تقدير ثبوت رواية الكشميني فالمراد بالعالم : المفتى ، أى أخطأ فى فتواه قال : والمراد بقوله « فأخطأ خلاف الرسول » أى يكون مخالفا للسنة ، قال وفى الترجمة نوع تعجرف .

قلت : ليس فيها قلق الا في اللفظ الذي بعد قوله ، فأخطأ ، فصار ظاهر التركيب يناقى المقصود ، لان من أخطأ خلاف الرسول لا يذم ، بخلاف من أخطأ وفاقه ، وليس ذلك المراد وإنما هم الكلام عند قوله فأخطأ ، وهو متعلق بقوله اجتهد ، وقوله ، خلاف الرسول ، أى فقال خلاف الرسول ، وحذف ، قال ، يقع في الكلام كثيرا فأى عجرفة في هذا ، والشارح من شأنه أن يوجه كلام الأصل مهما أمكن ، ويفتقر القدر اليسير من الخلل تارة ويحمله على الناسخ تارة وكل ذلك في مقابلة الإحسان الكثير الباهر ولا سيما مثل هذا الكتاب ، ووقع في حاشية نسخة الدمياطى بخطه الصواب في الترجمة ، فأخطأ بخلاف الرسول ، انتهى ، وليس دعوى حذف الباء برفع للإشكال بل إن سلك طريق التفسير فلعلم اللام متأخرة ، ويكون في الأصل خالف بدل خلاف . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس كما جزم به المزى ، قوله ( عن أخيه ) هو أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وإسماعيل في هذا الحديث شيخ آخر كما تقدم في آخر غزوة خبير عن اسماعيل عن مالك ، ونزل اسماعيل في هذا السند درجة ، ود سليمان ، هو ابن بلال و عبد الحميد ، بتقديم الميم على الجيم ، وذكر أبو علي الجبائي أن سليمان سقط من أصل الفربرى فيما ذكر أبو زيد المروزى ، قال : والصواب اثباته فانه لا يتصل السند إلا به ، وقد ثبت كذلك في رواية ابراهيم بن معقل النسفى ، قال : وكذا لم يكن في كتاب ابن السكن ، ولا عند أب أحمد الجرجاني قلت : وهو ثابت عندنا في النسخة المعتمدة من رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة عن الفربرى ، وكذا في سائر النسخ التى اتصلت لنا عن الفربرى ، فكأنها سقطت من نسخة أبي زيد فظن سقوطها من أصل شيخه ، وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخارى أخرجه عن اسماعيل عن أخيه عن سليمان ، وهو يرويه عن أبى أحمد الجرجاني عن الفربرى . وأما رواية ابن السكن فلم أقف عليها . قوله ( بعث أخا بنى عدى ) أى ابن النجار بطن من الأوس ، واسم هذا الميموث د سواد ، بفتح المهملة وتخفيف الواو د ابن غزوة ، بفتح المعجمة وكسر الزاى مشددا ، وتقدم ذلك في أواخر البيوع وتقدم شرح المتن في المغازى ، وفي هذا السياق هنا زيادة قوله ، ولكن مثلاً بمثل أو يبيعوا هذا ، الى آخره ، والمذكور هناك قوله ، ولكن بع ، الى آخره ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصحابي اجتهد فيما فعل فردّه النبي ﷺ ونهاه عما فعل وعذره لاجتهاده ، ووقع في رواية عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد في غير هذه القصة لكن في نظير الحكم ، فقال ﷺ أوّه ، عين الربا لا تفعل

## ٢١ - باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ

٧٣٥٢ - حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ المكي حدثنا حيوة بن شريح . حدثني يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر . قال حدثت بهذا الحديث أبا بكر بن عمرو بن حزم فقال : هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . وقال عبد العزيز بن المطالب عن عبد الله بن أبي بكر عن أبي سلمة عن النبي ﷺ . قوله ( باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ) يشير الى أنه لا يلزم من رد حكمه أو فتواه إذا اجتهد

فاخطأ أن يأثم بذلك ، بل إذا بذل وسعه أجر ، فإن أصاب ضوعف أجره ، لكن لو أقدم لحكم أو أفقى بغير علم لحقه الإثم كما تقدمت الإشارة إليه ، قال ابن المنذر وإنما يؤجر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالماً بالاجتهاد فاجتهد ، وأما إذا لم يكن عالماً فلا ، واستدل بحديث « القضاة ثلاثة - وفيه - وقاض قضى بغير حق فهو في النار ، وقاض قضى وهو لا يعلم فهو في النار » ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن بريدة بألفاظ مختلفة ، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد ، ويؤيد حديث الباب ما وقع في قصة سليمان في حكم داود عليه السلام في أصحاب الحرث ، وقد تقدمت الإشارة إليها فيما مضى قريبا ، وقال الخطابي : في معالم السنن إنما يؤجر المجتهد إذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد ، فهو الذي نعذره بالخطأ ، بخلاف المتكلف فيخاف عليه ، ثم إنما يؤجر العالم لأن اجتهاده في طلب الحق عبادة ، هذا إذا أصاب ، وأما إذا أخطأ فلا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط كذا قال : وكأنه يرى أن قوله « وله أجر واحد » ، مجاز عن وضع الإثم . قوله ( عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ) هو التيمى تابعى مدنى ثقة مشهور ولا يهيه صحبة ، « وبسر » بضم الموحدة وسكون المهملة « وأبو قيس » مولى عمرو بن العاص لا يعرف اسمه كذا قاله البخارى وتبعه الحاكم أبو أحمد ، وجرم ابن يونس في تاريخ مصر بأنه عبد الرحمن بن ثابت وهو أعرف بالمصريين من غيره ، ونقل عن محمد بن سحنون أنه سمى أباه الحكم وخطأه في ذلك ، وحكى الدمياطى أن اسمه سعد وعزاه لمسلم في الكنى ، وقد راجعت نسخا من الكنى لمسلم فلم أر ذلك فيها ، منها نسخة بخط الدارقطنى الحافظ ، وقرأت بخط المنذرى « وقع عند السبتي يعنى ابن حبان في صحيحة » عن أبي قابوس ، بدل أبي قيس كذا جزم به وقد رجعت عدة نسخ من صحيح ابن حبان فوجدت فيها « عن أبي قيس » إحداها صححها ابن عساكر وفي السند أربعة من التابعين في نسق ، أولهم يزيد بن عبد الله وهو المعروف بابن الهاد وما لأبى قيس في البخارى الا هذا الحديث . قوله ( إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ) في رواية أحمد ، فأصاب ، قال القرطبي : هكذا وقع في الحديث بدأ بالحكم قبل الاجتهاد والامر بالعكس ، فان الاجتهاد يتقدم الحكم اذا لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقا ، لكن التقدير في قوله « اذا حكم » اذا أراد أن يحكم فمئذ ذلك يجتهد ، قال ويؤيده أن أهل الأصول قالوا : يجب على المجتهد أن يحدد النظر عند وقوع النزاع ، ولا يعتمد على ما تقدم له لإمكان أن يظهر له خلاف غيره انتهى ، ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لا تعيينية وقوله فأصاب ، أى صادف ما في نفس الامر من حكم الله تعالى . قوله ( ثم أخطأ ) أى ظن أن الحق في جهة ، فصادف أن الذى في نفس الامر بخلاف ذلك ، فالأول له أجران : أجر الاجتهاد وأجر الإصابة . والآخر له أجر الاجتهاد فقط ، وقد تقدمت الإشارة الى وقوع الخطأ في الاجتهاد في حديث أم سلة « إنكم تختصمون الىّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » وأخرج لحديث الباب سببا من وجه آخر عن عمرو ابن العاص من طريق ولده عبد الله بن عمرو عنه ، قال : جاء رجلا الى رسول الله ﷺ يختصمان ؛ فقال لعمرو اقض بينهما يا عمرو ، قال : أنت أولى بذلك منى يا رسول الله ، قال : وإن كان قال فاذا قضيت بينهما فالى ، فذكر نحوه لكن قال : في الإصابة « فلك عشر حسنات » وأخرج من حديث عقبة بن عامر نحوه بغير قصة بلفظ « فلك عشرة أجور » ، وفي سند كل منهما ضعف ، ولم أقف على اسم من أبهم في هذين الحديثين . قوله ( قال فحدث بهذا الحديث أبا بكر بن عمرو بن حزم ) القائل فحدث هو « يزيد بن عبد الله » أحد رواة ، وأبو بكر بن عمرو بن حزم نسب في هذه الرواية لجدّه وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وثبت ذكره في رواية مسلم من رواية الداودى

عن يزيد ، ونسبه فقال يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد . **قوله** ( عن أبي هريرة ) يريد بمثل حديث عمرو بن العاص ، **قوله** ( وقال عبد العزيز بن المطلب ) أى ابن عبد الله بن حنظل الخزومى قاضى المدينة وكنيته أبو طالب وهو من أقران مالك ومات قبله ، وليس له فى البخارى سوى هذا الموضع الواحد المعلق ، وعبد الله بن أبى بكر هو والد الراوى المذكور فى السند الذى قبله أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وكان قاضى المدينة أيضا ، **قوله** « عن أبى سلمة عن النبى ﷺ » يريد أن عبد الله بن أبى بكر خالف أباه فى روايته عن أبى سلمة وأرسل الحديث الذى وصله ، وقد وجدت ليزيد بن الهاد فيه متابعا أخرجه عبد الرزاق وأبو عوانة من طريقه عن معمر بن يحيى بن سعيد هو الأنصارى عن أبى بكر بن محمد عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، فذكر الحديث مثله بغير قصة وفيه « فله أجران لإثنان » قال أبو بكر بن العربى تعلق بهذا الحديث من قال إن الحق فى جهة واحدة للنصريح بتخطئة واحد لا بعينه ، قال وهى نازلة فى الخلاف عظيمة ، وقال المازرى تمسك به كل من الطائفتين من قال إن الحق فى طرفين ، ومن قال إن كل مجتهد مصيب ، أما الأولى فلأنه لو كان كل مصيبا لم يطلق على أحدهما الخطأ لاستحالة التقيضين فى حالة واحدة ؛ وأما المصوّبة فاحتجوا بأنه ﷺ جعل له أجرا فو كان لم يصب لم يؤجر ، وأجابوا عن إطلاق الخطأ فى الخبر على من ذهل عن النص أو اجتهد فيما لا يسوغ الاجتهاد فيه من القطعيات فيما خالف الإجماع فإن مثل هذا إن اتفق له الخطأ فيه نسخ حكمه وفتواه ولو اجتهد بالإجماع ، وهو الذى يصح عليه إطلاق الخطأ ، وأما من اجتهد فى قضية ليس فيها نص ولا إجماع فلا يطلق عليه الخطأ ، وأطال المازرى فى تقرير ذلك والانتصار له ، وختم كلامه بأن قال إن من قال إن الحق فى طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من الفقهاء والمتكلمين ؛ وهو مروى عن الأئمة الأربعة وإن حكى عن كل منهم اختلاف فيه . قلت : والمعروف عن الشافعى الأول ، قال القرطبى فى المفهم : الحكم المذكور ينبغى أن يختص بالحاكم بين الخصمين ، لأن هناك حقا معيننا فى نفس الأمر يتنازعه الخصمان ، فإذا قضى به لأحدهما بطل حق الآخر قطعا ، وأحدهما فيه مبطل لا محالة ، والحاكم لا يطلع على ذلك فهذه الصورة لا يختلف فيها أن المصيب واحد لكون الحق فى طرف واحد ، وينبغى أن يختص الخلاف بأن المصيب واحد ، إذ كل مجتهد مصيب بالمسائل التى يستخرج الحق منها بطريق الدلالة ، وقال ابن العربى : عندي فى هذا الحديث فائدة زائدة حاموا عليها فلم يسقوا وهى : أن الأجر على العمل القاصر على العامل واحد ، والأجر على العمل المتعدى يضاعف ، فإنه يؤجر فى نفسه وينجر له كل ما يتعلق بغيره من جنسه فإذا قضى بالحق وأعطاه لمستحقه ثبت له أجر اجتهاده وجرى له مثل أجر مستحق الحق ، فلو كان أحد الخصمين ألحن بحجته من الآخر فقضى له - والحق فى نفس الأمر لغيره - كان له أجر الاجتهاد فقط . قلت : وتماهه أن يقال : ولا يؤاخذ بإعطاء الحق لغير مستحقه لأنه لم يعتمد ذلك بل وزر المحكوم له قاصر عليه ، ولا يخفى أن محل ذلك أن يبذل وسعه فى الاجتهاد وهو من أهله ، والا فقد يلحق به الوزر إن أخل بذلك والله أعلم

٢٢ - باب الحجة على من قال إن أحكام النبى ﷺ كانت ظاهرة وما كان يفتى به منهم من

مشاهد النبى ﷺ وأموار الإسلام

٧٣٥٣ - **حديث** مسند حديثنا يحيى بن ابن جريج حدثني عن عبيد بن عمير قال « استأذن أبو

موسى على عمر فسكانه وجدته مشغولا فرجع ، فقال عمر : ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ أئذناؤه ، فلهى له ، فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ فقال : إنا صكنا أوامر بهذا ، قال : فائتني على هذا بيينة أو لأعلن بك . فانطلق إلى مجلس من الأنصار ، فقالوا : لا يشهد إلا أصحابنا ، فقام أبو سعيد الخدري فقال : قد كنا نؤمر بهذا ، فقال عمر : خفي على هذا من أمر النبي ﷺ ، ألماني الصنف بالأسواق »

٧٣٥٤ - حدثنا علي بن حذافا عن أبيان بن حدثي الزهري أنه سمع من الأهرج يقول : أخبرني أبو هريرة قال : إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث على رسول الله ﷺ ، والله لا والله ، إن كنت امرأ مسكنا أزم رسول الله ﷺ على مله بطني ، وكان المهاجرون يشتمهم الصنف بالأسواق ، وكانت الأنصار يشتمهم القيام على أموالهم ، فشردت من رسول الله ﷺ ذات يوم وقال : من يبسط رداءه حتى أقضى مقالتي ثم يقبضه فلم ينس شيئا سمعته مني ، فبسطت بردة كانت علي ، فوالذي بهته بالحق ما نسبت شيئا سمعته منه »

قوله ( باب الحججة على من قال أن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة ) أي للناس لا تخفى إلا على النادر ، وقوله وما كان يغيب بعضهم عن مشاهد النبي ﷺ وأمور الإسلام ، كذا للأكثر وفي رواية النسفي وعليها شرح ابن بطلال ومشاهده ، ولبعضهم « مشهد » بالافراد ، ووقع في مستخرج أبي نعيم « وما كان يفيد بعضهم بعضا ، بالفاء والدال من الإفادة ولم أره لغيره » وما ، في قوله « ما كان » موصولة ، وجوز بعضهم أن تكون نافية ، وأنها من بقية القول المذكور ، وظاهر السياق يأباه ، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن كثيرا من الأكابر من الصحابة كان يغيب عن بعض ما يقوله النبي ﷺ أو يفعله من الأعمال التكليفية ، فيستمر على ما كان اطلع عليه هو إما على المنسوخ لعدم اطلاعه على ناسخه ، وإما على البراءة الأصاية ، وإذا تقرر ذلك قامت الحججة على من قدم عمل الصحابي الكبير ، ولا سيما إذا كان قد ولي الحكم على رواية غيره متمسكا بأن ذلك الكبير لولا أن عنده ما هو أقوى من تلك الرواية لما خالفها ، ويرده أن في اعتماد ذلك ترك المحقق للظنون وقال ابن بطلال أراد الرد على الرافضة والخوارج الذين يزعمون أن أحكام النبي ﷺ وسننه منقولة عنه نقل تواتر ، وأنه لا يجوز العمل بما لم ينقل متواترا ، قال : وقولهم مردود بما صح أن الصحابة كان يأخذ بعضهم عن بعض ، ورجع بعضهم إلى ما رواه غيره ، وانعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد . قالت : وقد عقد البيهقي في المدخل باب الدليل على أنه قد يعزب على المتقدم الصحبة الواسع العلم الذي يعلمه غيره ، ثم ذكر حديث أبي بكر في الجدة وهو في الموطأ ، وحديث عمر في الاستئذان وهو المذكور في هذا الباب ، وحديث ابن مسعود في الرجل الذي عقد على امرأة ثم طلقها فأراد أن يتزوج أمها ، فقال : لا بأس وإجازته ببيع الفضة المكسرة بالصحيحة متفاضلا ، ثم رجوعه عن الأمرين معا لما سمع من غيره من الصحابة أنه عذما ، وأشياء غير ذلك ، وذكر فيه حديث البراء « ليس كنا كان يسمع الحديث من النبي ﷺ ، كانت لنا صنعة وأشغال ، ولكن كان الناس لا يكذبون ، فيحدث الشاهد الغائب ، وسنده ضعيف . وكذا حديث أنس « ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه ولكن لم يكذب بعضنا بعضا ، ثم سرد ما رواه

صحابي عن صحاب ما وقع في الصحيحين ، وقال في هذا دلالة على اتقانهم في الرواية ، وفيه أبين الحجة وأوضح الدلالة على تقيت خبر الواحد ، وأن بعض السنن كان يخفى عن بعضهم ، وأن الشاهد منهم كان يبلغ الغائب ما شهد ، وأن الغائب كان يقبله من حديثه ويعتمده ويعمل به . قلت : خبر الواحد في الاصطلاح خلاف المتواتر ، سواء كان من رواية شخص واحد أو أكثر ، وهو المراد بما وقع فيه الاختلاف ويدخل فيه خبر الشخص الواحد دخولا أوليا ، ولا يرد على من عمل به ما وقع في حديث الباب من طلب عمر من أبي موسى البينة على حديث الاستئذان فإنه لم يخرج مع شهادة أبي سعيد له وغيره عن كونه خبر واحد ، وإنما طلب عمر من أبي موسى البينة للاحتياط كما تقدم شرحه وانحاز في كتاب الاستئذان ، وإلا فقد قبل عمر حديث عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس ، وحديثه في الطاعون ، وحديث عمرو بن حرم في التسوية بين الأصابع في الدية ، وحديث الضحاك بن سفيان في توريث المرأة من دية زوجها ، وحديث سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين إلى غير ذلك ، وتقدم في العلم من حديث عمر أنه كان يتناوب النبي ﷺ هو ورجل من الأنصار فينزل هذا يوما وهذا يوما ، ويخبر كل منهما الآخر بما غاب عنه ، وكان غرضه بذلك تحصيل ما يقوم بحاله وحال عياله ليغني عن الاحتياج لغيره ، وليتقوى على ما هو بصده من الجهاد ، وفيه أنه لا يشترط على من أمكنته المشاهدة أن يعتمد عليها ، ولا يكتفى بالواسطة لثبوت ذلك من فعل الصحابة في عهد النبي ﷺ بغير تكبير ، وأما حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، فإن فيه بيان السبب في خفاء بعض السنن على بعض كبار الصحابة ، وقوله وكان المهاجرون يشغلهم الصنف بالأسواق ، وهو موافق لقول عمر في الذي قبله وأهلى الصنف بالأسواق ، يشير إلى أنهم كانوا أصحاب تجارة ، وقد تقدم ذلك في أوائل البويع . وتوجيه قول عمر ، ألهاني الصنف بالأسواق ، واشتغلني الزهري في الوسطة بينه وبين أبي هريرة فيه كما بينته في العلم ، وتقدم عنه من رواية مالك مثله ليدل على زيادة ليست في رواية سفيان هذه ، وهي قوله : ولولا آيتان من كتاب الله ، وفي رواية سفيان ما ليس في رواية مالك قوله : والله الموعد ، وكذلك ما في آخره كما سأبينه ، وأما إبراهيم بن سعد فذكر الحديث بتمامه فهو أتم الجميع سياقا ، وثبت ذلك في رواية شعيب في البويع بزيادة سأبينها لكن لم يقع عنده ذكر الآتي ، وقد تقدم هذا الحديث في العلم من طريق مالك ، وفي المزارة من طريق إبراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري عن الأعرج . وتقدم في أول البويع من رواية شعيب وأخرجه مسلم من رواية يونس كلاهما عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة . قوله ( إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث ) في رواية مالك . إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة على رسول الله ﷺ ، كان ابن شهاب يذكر قبل هذا حديثه عن عروة أنه حدثه عن عائشة قالت : ألا يعجبك أبو هريرة جاء لجلس إلى جانب حجرتي يحدث ، يسمعي ذلك ولو أدركته لرددت عليه أن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسرديكم ، فذكر الحديث . ثم يقول : قال سعيد بن المسيب : قال : يقولون إن أبا هريرة قد أكثر ، هكذا أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، وحديث عائشة تقدم في الترجمة النبوية من طريق الليث عن يونس بن يزيد معلقا ، وتقدم شرحه هناك ، وتقدم أيضا في الجنائز من طريق جرير بن حازم عن نافع قال : حدث ابن عمر أن أبا هريرة يقول ، فذكر الحديث في فضل اتباع الجنائز فقال ابن عمر : أكثر علينا أبو هريرة فصدمت عائشة أبا هريرة ، أي في الحديث المذكور ، وقوله : على ، يتعاقب بقوله : يكثر ، ولو تعاقب بقوله : والحديث ، لقال عن ، قوله ( والله الموعد ) تقدم



شرحها في كتاب المزارعة ، زاد شعيب بن أبي حمزة في روايته : ويقولون ماله الجارين والأنصار لا يحدون عن رسول الله ﷺ مثل حديث أبي هريرة ، في رواية يونس عند مسلم مثل أحاديثه وزاد : سأخبركم عن ذلك وتقدم في المزارعة نحو هذا ونهت على ذلك في كتاب العلم ، قوله ( اني كنت امرأ مسكينا ) في رواية مسلم رجلا ، قوله ( ألزم رسول الله ﷺ ) في رواية مسلم أخدم ، قوله ( على مله بطي ) بكسر الميم وهزمة آخره أى بسبب شعبي ، أى إن السبب الأصلي الذى اقتضى له كثرة الحديث عن رسول الله ﷺ ملازمته له ليجد ما يأكله ، لأنه لم يكن له شئ يتجر فيه ، ولا أرض يزرعها ولا يعمل فيها ، فكان لا ينقطع عنه خشية أن يفوته القوت ، فيحصل في هذه الملازمة من سماع الأقوال ورواية الأفعال ما لا يحصل لغيره عن لم يلازمه ملازمته ، وأعانه على استمرار حفظه لذلك ما أشار اليه من الدعوة النبوية له بذلك . قوله ( وكان المهاجرون يشغلهم الصنف بالأسواق ) في رواية يونس ، وإن إخواني عن الأنصار كان يشغلهم عمل أرضهم ، وفي رواية شعيب د عمل أموالهم ، وقد تقدم بيان ذلك قريبا ، وزاد في رواية يونس د فيشهد إذا غابوا ويحفظ إذا نسا . وفي رواية شعيب د وكنت امرأ مسكينا من مساكين الصفة أعى حيث يذسون ، . قوله ( فشهدت من رسول الله ﷺ ذات يوم ) في رواية شعيب د وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يحدته ، . قوله ( من يبسط رداءه ) في رواية الكشميني د من بسط ، بلفظ الفعل الماضي . قوله ( فلم ينس ) في رواية الكشميني د فلن ينسى ، ونقل ابن التين أنه وقع في رواية د فان ينس ، بالنون وبالجزم ، وذكر أن القزاز نقل عن بعض البصريين : أن من العرب من يحزم بلن قال : وما وجدت له شاهدا ، وأقره ابن التين ومن تبعه ، وقد ذكر غيره لذلك شاهدا وهو قول الشاعر :

لن يحب اليوم من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وفيه نظر لأنه يصح أن يكون في الأصل د لم ، الجازمة فتغيرت بلن ، لكن إن كان محظوظا فاعل الشاعر سعد د لن ، لكونها أبلغ هنا في المدح من لم والله أعلم . وتقدم في باب الأمن من د كتاب التعبير ، توجيه ابن مالك لتفسير هذا في قول د ان ترع ، وحكايته عن الكسائي أن الجزم بلن لغة لبعض العرب ، قوله ( فبسطت بردة ) في رواية شعيب د نمرة ، وتقدم تفسيرها في أول البيوع ، وذكر في العلم بيان الاختلاف في المراد بقوله د مانسيت شيئا سمعته منه ،

## ٢٣ - باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة ، لامن غير الرسول

٧٣٥٥ - حدثنا حماد بن حميد حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شهبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن المنكدر قال « رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصياد الدجال . قلت : تحلف بالله ؟ قال : لاني سمعت رسول الله ﷺ يحلف على ذلك عند النبي ﷺ فلم ينكره النبي ﷺ »

قوله ( باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة ) النكير بفتح النون وزن عظيم : المبالغة في الاسكار . وقد اتفقوا على أن تقرير النبي ﷺ لما يفعل بمحضته أو يقال ويطلع عليه بغير إنكار دال على الجواز ، لأن العصمة

تنفى عنه ما يحتمل في حق غيره مما يترتب على الإنكار فلا يقر على باطل ، فن ثم قال : لا من غير الرسول ، فإن سكوته لا يدل على الجواز ، ووقع في تنقيح الزركشى في الترجمة بدل قوله لا من غير الرسول ، لأمر يحضره الرسول ، ولم أره لغيره ، وأشار ابن التين الى أن الترجمة تتعلق بالاجماع السكوتي ، وأن الناس اختلفوا ، فقالت طائفة : لا ينسب لساكت قول لأنه في مهلة النظر ، وقالت طائفة إن قال المجتهد قولاً وانتشر لم يخالفه غيره بعد الاطلاع عليه فهو حجة ، وقيل لا يكون حجة حتى يتعدد القيل به ، وحل هذا الخلاف أن لا يخالف ذلك القول نص كتاب أو سنة ، فإن خالفه فالجهور على تقديم النص ، واحتج من منع مطلقاً أن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل الاجتهادية ، فمنهم من كان يشكر على غيره اذا كان القول عنده ضعيفاً ، وكان عنده ما هو أقوى منه من نص كتاب أو سنة ، ومنهم من كان يسكت فلا يكون سكوته دليلاً على الجواز ، لتجويز أن يكون لم يتضح له الحكم ، فسكت لتجويز أن يكون ذلك القول صواباً وإن لم يظهر له وجهه . **قوله** ( حدثنا حماد بن حميد ) هو خراساني فيما ذكر أبو عبد الله بن منده في رجال البخاري ، وذكر ابن رشيد في فرائد رحلته ، والمزى في التهذيب أن في بعض النسخ القديمة من البخاري : حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا ، حدثنا بهذا الحديث وعبيد الله بن معاذ في الاحياء ، وذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : حماد بن حميد ، نزيل عسقلان روى عن بشر بن بكر وأبي خضرة وغيرهما وسمع منه أبو حاتم وقال شيخى فزعم أبو اليد الباجي في رجال البخاري أنه هو الذي روى عنه البخاري هنا وهو بعيد ، وقد بينت ذلك في تهذيب التهذيب وقد أخرج مسلم حديث الباب عن عبيد الله بن معاذ بلا واسطة ، وهو أحد الأحاديث التي نزل فيها البخاري عن مسلم ، أخرجها مسلم عن شيخ وأخرجها البخاري بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ وهي أربعة أحاديث ليس في الصحيح غيرها بطريق التصريح ، وفيه عدة أحاديث نحو الأربعين مما يتنزل منزلة ذلك ، وقد أفردتها في جزء جمعت ما وقع للبخاري من ذلك فكان أضعافاً مضاعفات ما وقع لمسلم ، وذلك أن مسلماً في هذه الأربعة باق على الرواية عن الطبقة الاولى أو الثانية من شيوخه ، وأما البخاري فانه نزل فيها عن طبقة العالمة بدرجتين ، مثال ذلك من هذا الحديث أن البخاري اذا روى حديث شعبة عالماً كان بينه وبينه راو واحد ، وقد أدخل بينه وبين شعبة فيه ثلاثة ، وأما مسلم فلا يروي حديث شعبة بأقل من واسطتين . والحديث الثاني من الأربعة مضى في تفسير سورة الأنفال ، أخرجه عن أحمد وعن محمد بن النضر النيسابوري عن عبيد الله بن معاذ أيضاً عن أبيه عن شعبة بسند آخر ، وأخرجه مسلم عن عبيد الله بن معاذ نفسه . والحديث الثالث أخرجه في آخر المغازي عن أحمد بن الحسن الترمذي عن أحمد بن حنبل عن معتمر بن سليمان عن كهيس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن أبيه في عدد الغزوات ، وأخرجه مسلم عن أحمد بن حنبل بهذا السند بلا واسطة . والحديث الرابع وقع في كتاب كفارة الايمان ، عن محمد بن عبد الرحيم ، وهو الحافظ المعروف بصاعقة عن داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن الحسين بن علي بن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة في فضل العتق ، وأخرجه مسلم عن داود بن رشيد نفسه وهذا مما نزل فيه البخاري عن طبقة درجتين ، لانه يروي حديث ابن غسان بواسطة واحدة كسعيد بن أبي مريم ، وهنا بينهما ثلاث واسطات ، وقد أشرت لكل حديث من هذه الأربعة في موضعه ، وجمعتها هنا تنميلاً للفائدة ، وعبيد الله بن معاذ أي ابن معاذ بن نصر بن حسان العبدي ، وسعد بن ابراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف ، وروايته عن محمد بن المنكدر من الاقران لانه

من طبقته ، قوله ( رأيت جابر بن عبد الله يحلف ) أى شاهده حين حلف ، قوله ( أن ابن الصياد ) كذا لأبي ذر بصيغة المبالغة ، ووقع عند ابن بطلال مثله لكن بغير أب ولام وكذا في رواية مسلم والباقرين وابن الصائد ، بوزن الظالم . قوله ( تحلف بالله قال إني سمعت عمر ، الخ ) كان جابرا لما سمع عمر يحلف عند رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه ، فهم منه المطابقة ، ولكن بقي أن شرط العمل بالتحقيق أن لا يعارضه التصريح بخلافه ، فمن قال أو فعل بحضرة النبي ﷺ شيئا فأقره دل ذلك على الجواز ، فإن قال النبي ﷺ أفعل خلاف ذلك دل على نسخ ذلك التقرير ، إلا إن ثبت دليل الخصوصية ، قال ابن بطلال بعد أن قرر دليل جابر فإن قيل تقدم معنى كما في الجنازة أن عمر قال للنبي ﷺ في قصة ابن صياد : دعني أضرب عنقه ، فقال : إن يكن هو فإن تسلط عليه ، فهذا صريح في أنه تردد في أمره ، يعنى فلا يدل سكوتك عن إنكاره عند حلف عمر على أنه هو ، قال وعن ذلك جوابان ، أحدهما أن التردد كان قبل أن يعلم الله تعالى بأنه هو الدجال ، فلما أعلمه لم ينكر على عمر حلفه . والثاني : أن العرب قد تخرج الكلام مخرج الشك وإن لم يكن في الخبر شك ، فيكون ذلك من تلافى النبي ﷺ بعمر في صرفه عن قتله انتهى ملخصا . ثم ذكر ماورد عن غير جابر ، مما يدل على أن ابن صياد هو الدجال ، كالحدث الذي أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر قال : ولقيت ابن صياد يوما ومعه رجل من اليهود ، فاذا عينه قد طفئت وهي خارجة مثل عين الجمل ، فلما رأيتهما قلت : أنشدك الله يا ابن صياد متى طفئت عينك ؟ قال لا أدري والرحمن . قلت : كذبت لا تدري وهي في رأسك ، قال فسحها ونخر ثلاثا ، فزعم اليهودي أني ضربت بيدي صدره ، وقلت له : اخسأ فلن تعدو قدرك . فذكرت ذلك لحفصة ، فقالت حفصة : اجتذب هذا الرجل فإنما يتحدث أن الدجال يخرج عند غضبة يفضيها ، انتهى . وقد أخرج مسلم هذا الحديث بمعناه من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه : ولقيته مرتين ، فذكر الأولى ثم قال : ولقيته لقيعة أخرى وقد نفرت عينه ، فقلت متى فعلت عينك ما أرى ؟ قال ما أدري ، قلت : لا تدري وهي في رأسك ، قال إن شاء الله جعلها في عصاك هذه ، ونخر كأشد نخير حمار سمعت ، فزعم أصحابي أني ضربته بعضا كانت معي حتى تكسرت ، وأنا والله ما شعرت ، قال : وجاء حتى دخل على أم المؤمنين حفصة فحدثها فقالت ما تريد إليه ؟ ألم تسمع أنه قد قال : إن أول ما يبعثه على الناس غضب يفضيه ، ثم قال ابن بطلال : فإن قيل هذا أيضا يدل على التردد في أمره فالجواب أنه ان وقع الشك في أنه الدجال الذي يقتله عيسى بن مريم ، فلم يقع الشك في أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أنذر بهم النبي ﷺ في قوله : « إن بين يدي الساعة دجالين كذابين » ، يعنى الحديث الذي مضى مع شرحه في « كتاب الفتن » ، انتهى ، ومحصله عدم تسليم الجزم بأنه الدجال ، فيعود السؤال الأول عن جواب حلف عمر ثم جابر على أنه الدجال المجهود ، لكن في قصة حفصة وابن عمر دليل على أنها أرادوا الدجال الأكبر واللام في القصة الواردة عنهما للعهد لا للجنس ، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن موسى بن عقبة عن نافع قال كان ابن عمر يقول والله ما أشك أن المسيح الدجال هو ابن صياد ، ووقع لابن صياد مع أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بأمر الدجال ، فأخرج مسلم من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : سمعني ابن صياد إلى مكة فقال لي : ماذا لقيت من الناس يزعمون أني الدجال ، أأست سمعت رسول الله ﷺ يقول أنه لا يولد له ، قلت : بلى . قال : فإنه قد ولد لي ، قال أو لست سمعته يقول لا يدخل المدينة ولا مكة ، قلت بلى . قال : فقد ولدت بالمدينة وها أنا أريد مكة ، ومن طريق سليمان التيمي عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : أخذتني من ابن صياد

دمامة ، فقال : هذا عذرت الناس مالى وأنتم يا أصحاب محمد ، ألم يقل نبي الله ﷺ أنه يعنى الدجال يهودى وقد أسلمت ، فذكر نحوه ومن طريق الجريرى عن أبي نضرة عن أبي سعيد : خرجنا حجاجا ومعنا ابن صياد فزنا منزلا وتفرق الناس ، وبقيت أنا وهو ، فاستوحشت منه وحشة شديدة مما يقال فيه . فقلت : الحر شديد فلو وضعت ثيابك تحت تلك الشجرة ففعل ، فرفعت لنا غنم فانطلق لجانا بمس فقال اشرب يا أبا سعيد ، فقلت ان الحر شديد وما بنى إلا أن أكره أنى أشرب من يده ، فقال : لقد هممت أن آخذ جبلا فأعلقه بشجرة ثم اختنق به ، بما يقول لى الناس يا أبا سعيد من خفى عليه حديث رسول الله ﷺ ما خفى عليكم معشر الأنصار . ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد قال أبو سعيد : حتى كدت أعذره ، وفى آخر كل من الطرق الثلاثة أنه قال : إني لأعرفه وأعرف مولده وأين هو الآن ، قال أبو سعيد : فقلت له تبأ لك سائر اليوم ، لفظ الجريرى وأجاب البيهقى عن قصة ابن صياد بعد أن ذكر ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بكرة قال : قال رسول الله ﷺ يمكث أبو الدجال ثلاثين عاما لا يولد لها ثم يولد لها غلام أعور أضر شئ وأقله نفعا ونعت أباه وأمه ، قال : فسمعنا بمولود ولد فى اليهود ، فذهبت أنا والزبير بن العوام فدخلنا على أبيويه ، فاذا النعت فقلنا هل لكما من ولد قالوا مكثنا ثلاثين عاما لا يولد لنا ثم ولد لنا غلام أضر شئ وأقله نفعا ، الحديث . قال البيهقى : تفرد به على بن زيد بن جدعان وليس بالقوى . قلت : ويوهى حديثه أن أبا بكرة إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة ، وفى حديث ابن عمر الذى فى الصحيحين أنه ﷺ لما توجه الى النخل التى فيها ابن صياد كان ابن صياد يومئذ كالحتم ، ففى يدرك أبو بكرة زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بسنتين ، فكيف يتأتى أن يكون فى الزمن النبوى كالحتم ، فالذى فى الصحيحين هو المعتمد ولعل الوهم وقع فيما يقتضى تراخى مولد ابن صياد أولا ، وهم فيه بل يحتمل قوله ، بلغنا أنه ولد لليهود مولود ، على تأخر البلاغ وإن كان مولده كان سابقا على ذلك بمدة ، بحيث يأتلف مع حديث ابن عمر الصحيح ، ثم قال البيهقى : ليس فى حديث جابر أكثر من نسكوت النبي ﷺ على حلف عمر ، فيحتمل أن يكون النبي ﷺ كان متوقفا فى أمره ثم جاءه الثب من الله تعالى بأنه غيره على ما تضمنه قصة تميم الدارى ، وبه تمسك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد وطريقه أصح ، وتكون الصفة التى فى ابن صياد وافقت ما فى الدجال . قلت : قصة تميم أخرجا مسلم من حديث فاطمة بنت قيس : أن النبي ﷺ خطب ، فذكر أن تميم الدارى ركب فى سفينة مع ثلاثين رجلا من قومه ، فلعب بهم الموج شهرا ثم نزلوا الى جزيرة فلقبتهم دابة كثيرة الشعر فقالت لهم : أنا الجساسة ، ودلثهم على رجل فى الدير ، قال فانطلقنا سراعا فدخلنا الدير فاذا فيه أعظم انسان رأيناه قط خلقا ، وأشدّه وثاقا مجموعة يده الى عنقه بالحديد ، فقلنا ويلك ما أنت ، فذكر الحديث ، وفيه أنه سأله عن نبي الاميين هل بعث ، وأنه قال ان يطعموه فهو خير لهم ، وأنه سأله عن بحيرة طبرية ، وعن عين زعر وعن نخل بيسان ، وفيه أنه قال إني أخبركم عنى أنا المسيح ، وإني أوشك أن يؤذن لى فى الخروج فأخرج فأسير فى الارض فلا أدع قرية إلا هبطتها فى أربعين ليلة ، غير مكة وطيبة ، وفى بعض طرقه عند البيهقى أنه شيخ ، وسندها صحيح قال البيهقى : فيه أن الدجال الأكبر الذى يخرج فى آخر الزمان غير ابن صياد ، وكان ابن صياد أحد الدجالين الكذابين الذين أخبر ﷺ بخروجهم ، وقد خرج أكثرهم وكان الذين يحزمون بابن صياد هو الدجال لم يسمعوا بقصة تميم ، وإلا فالجمع بينهما بعيد جدا اذ كيف يلتم أن يكون من كان فى أثناء الحياة النبوية شبه الحتم ، ويجمع

به النبي ﷺ ويسأله أن يكون في آخرها شيخا كبيرا مسجونا في جزيرة من جزائر البحر موثقا بالحديد يستفهم عن خبر النبي ﷺ هل خرج أو لا ؟ فأقول أن يحمل على عدم الاطلاع ، أما عمر فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصة تميم ، ثم لما سمعها لم يعد الى الحلف المذكور . وأما جابر فشهد حلفه عند النبي ﷺ فاستصحب ما كان اطلع عليه من عمر بحضرة النبي ﷺ ، لكن أخرج أبو داود من رواية الوليد بن عبد الله بن جميع عن أبي سلة ابن عبد الرحمن عن جابر ، فذكر قصة الجساسة والدجال بنحو قصة تميم ، قال : قال - أي الوليد - فقال لي ابن أبي سلة : إن في هذا شيئا ماحفظته ، قال شهد جابر أنه ابن صياد ، قلت : فانه قد مات ، قال : وان مات . قلت : فانه أسلم ، قال : وإن أسلم . قلت : فانه دخل المدينة ، قال وإن دخل المدينة انتهى . وابن أبي مسلة ، اسمه عمر فيه مقال ولكن حديثه حسن ، ويتعقب به على من زعم أن جابرا لم يطلع على قصة تميم ، وقد تكلم ابن دقيق العيد على مسألة التقرير في أوائل شرح الامام ، فقال : ما ملخصه اذا أخبر بحضرة النبي ﷺ عن أمر ليس فيه حكم شرعي ، فهل يكون سكوته ﷺ دليلا على مطابقة ما في الواقع كما وقع لعمر في حلفه على ابن صياد هو الدجال فلم ينكر عليه ، فهل يدل عدم انكاره على أن ابن صياد هو الدجال كما فهمه جابر ، حتى صار يحلف عليه ويستند الى حلف عمر أو لا يدل ، فيه نظر . قال : والأقرب عندي أنه لا يدل ، لأن مأخذ المسئلة ومناطها هو العصمة من التقرير على باطل ، وذلك يتوقف على تحقق البطلان ، ولا يكفي فيه عدم تحقق الصحة ، إلا أن يدعى مدح أنه يكفي في وجوب البيان عدم تحقق الصحة فيحتاج الى دليل وهو عاجز عنه ، نعم التقرير يسوغ الحلف على ذلك على غلبة الظن لعدم توقف ذلك على العلم انتهى ملخصا . ولا يلزم من عدم تحقق البطلان أن يكون السكوت مستوفى الطرفين ، بل يجوز أن يكون المحلوف عليه من قسم خلاف الاولى ، قال الخطابي اختلف السلف في أمر ابن صياد بعد كبره ، فروى أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة ، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا وجهه حتى يراه الناس ، وقيل لهم اشهدوا ، وقال النووي : قال العلماء قصة ابن صياد مشكلة ، وأمره مشتبه لكن لاشك أنه دجال من الدجاجة ، والظاهر أن النبي ﷺ لم يوح اليه في أمره بشيء ، وإنما أوحى اليه بصفات الدجال . وكان في ابن صياد قرائن محتملة ، فذلك كان ﷺ لا يقطع في أمره بشيء بل قال لعمر : لا خير لك في قتله ، الحديث وأما احتجاجاته هو بأنه مسلم الى سائر ما ذكر فلا دلالة فيه على دعواه ، لأن النبي ﷺ إنما أخبر عن صفاته وقت خروجه آخر الزمان قال : ومن جملة ما في قصته قوله للنبي ﷺ : أنشهد أني رسول الله ، وقوله : أنه يأتيه صادق وكاذب ، وقوله : أنه تنام عينه ولا ينام قلبه ، وقوله : أنه يرى عرشا على الماء ، وأنه لا يكره أن يكون الدجال ، وأنه يعرفه ويعرف مولده وموضعه وأن هو الآن ، قال : وأما إسلامه وحججه وجهه فليس فيه تصريح بأنه غير الدجال ، لاحتمال أن يختم له بالشعر ، فقد أخرج أبو نعيم الاصبهاني في تاريخ اصبهان ما يؤيد كون ابن صياد هو الدجال ، فساق من طريق شليل بمعجمة وموحدة مصغرا آخره لام ، ابن عرزة بمهملة ثم زاي بوزن ضربة ، عن حسان بن عبد الرحمن عن أبيه قال : لما افتتحنا اصبهان كان بين عسكرنا وبين اليهودية فرسخ ، فكتنا نأتيها فنمتار منها ، فأتيتها يوما فاذا اليهود يزفنون ويضربون ، فسألت صديقا لي منهم فقال ملسكتنا الذي نستفتح به على العرب يدخل فبت عنده على سطح فصليت الغداة ، فلما طلعت الشمس اذا لرهج من قبل العسكر فنظرت ، فاذا رجلا عليه قبة من ريحان واليهود يزفنون ويضربون ، فنظرت فاذا هو ابن صياد ، فدخل المدينة فلم يعد حتى

الساعة . قلت : وعبد الرحمن بن حسان ماعرفته والباقون ثقات ، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن جابر قال : « فقدنا ابن صياد يوم الحرة ، وبسند حسن ، مضى التنبية عليه فقيل انه مات . قلت : وهذا يضعف ما تقدم أنه مات بالمدينة ، وأنهم صلوا عليه وكشفوا عن وجهه ، ولا ياتم خبر جابر هذا مع خبر حسان بن عبد الرحمن ، لأن فتح أصهبان كان في خلافة عمر كما أخرجه أبو نعيم في تاريخها ، وبين قتل عمر ووقعة الحرة نحو أربعين سنة ويمكن الحمل على أن القصة إنما شاهدتها والد حسان بعد فتح أصهبان بهذه المدة ، ويكون جواب لما في قوله لما افتتحنا أصهبان محذوفا تقديره : صرت أتعاهدهما وأتردد إليها فحرت قصة ابن صياد ، فلا يتحد زمان فتحها وزمان دخولها ابن صياد . وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث فاطمة بنت قيس مرفوعا : أن الدجال يخرج من أصهبان ؛ ومن حديث عمران بن حصين حين أخرجه أحمد بسند صحيح عن أنس : لكن عنده من يهودية أصهبان ، قال أبو نعيم في تاريخ أصهبان كانت اليهودية من جملة قرى أصهبان ، وإنما سميت اليهودية لأنها كانت تخص بسكنى اليهود قال : ولم تزل على ذلك إلى أن مصرها أيوب بن زياد أمير مصر في زمن المهدي بن المنصور ، فسكنها المسلمون وبقيت لليهود منها قطعة منفردة ، وأما ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا قال : يتبع الدجال سبعون ألفا من يهود أصهبان ، فلملها كانت يهودية أصهبان ، يريد البلد المذكور لا أن المراد جميع أهل أصهبان يهود ، وأن القدر الذي يتبع الدجال منهم سبعون ألفا ، وذكر نعيم بن حماد شيخ البخاري في « كتاب الفتن » أحاديث تتعلق بالدجال وخروجه إذا ضمت إلى ما سبق ذكره في أواخر « كتاب الفتن » انتظمت منها له ترجمة تامة . منها ما أخرجه من طريق جبير بن نفير وشريح بن عبيد وعمر بن الأسود وكثير بن مرة ، قالوا جميعا : الدجال ليس هو انسان وإنما هو شيطان موثق بسبعين حلقة في بعض جزائر اليمن ، لا يعلم من أوثقه سليمان النبي أو غيره . فإذا آن ظهوره فك الله عنه كل عام حلقة . فإذا برز أنه أتان عرض ما بين أذنيها أربعون ذراعا فيضع على ظهرها منبرا من نحاس ويقعد عليه ويتبعه قبائل الجن يخرجون له خزائن الأرض . قلت : وهذا لا يمكن معه كون ابن صياد هو الدجال ، ولعل هؤلاء مع كونهم ثقات تلقوا ذلك من بعض كتب أهل الكتاب ، وأخرج أبو نعيم أيضا من طريق كعب الأسبار أن الدجال تلده أمه بقوص من أرض مصر ، قال وبين مولده ومخرجه ثلاثون سنة ، قال ولم ينزل خمسه في التوراة والانجيل ، وإنما هو في بعض كتب الأنبياء انتهى . وأخلق بهذا الخبر أن يكون باطلا ، فإن الحديث الصحيح أن كل نبي قبل نبينا أنذر قومه الدجال . وكونه يولد قبل مخرجه بالمدة المذكورة مخالف لكونه ابن صياد ولكونه موثقا في جزيرة من جزائر البحر . وذكر ابن وصيف المؤرخ أن الدجال من ولد شق الكاهن المشهور ، قال وقال بل هو شق نفسه أنظره الله وكانت أمه جنية عشقت أباه فأولدها ، وكان الشيطان يعمل له العجائب فأخذه سليمان لحبسه في جزيرة من جزائر البحر ، وهذا أيضا في غاية الوهي ، وأقرب ما يجمع به بين ما تضمنه حديث تميم وكون ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقا ، وأن ابن صياد شيطان تبدى في صورة الدجال في تلك المدة إلى أن توجه إلى أصهبان فاستتر مع قرينه إلى أن تجيء المدة التي قدر الله تعالى خروجه فيها ، ولشدة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح فاقصر على حديث جابر عن عمر في ابن صياد ، ولم يخرج حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم ، وقد توهم بعضهم أنه غريب هرد رليس كذلك فقد رواه مع فاطمة بنت قيس أبو هريرة وعائشة وجابر ، أما أبو هريرة فأخرجه أحمد من رواية عامر الشعبي عن

الحمر بن أبي هريرة عن أبيه بطوله . وأخرجه أبو داود مختصراً وابن ماجه عقب رواية الشعبي عن فاطمة ، قال الشعبي : فلقيت الحمر فذكره ، وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن أبي هريرة قال : استوى النبي ﷺ على المنبر فقال حدثني نعم - فأرى تيمماً في ناحية المسجد - فقال ياتمهم حدث الناس بما حدثتني ، فذكر الحديث وفيه : فاذا أحد منخريه ممدود وإحدى عينيه مطموسة ، الحديث وفيه : لا طأن الأرض بقدمي هاتين إلا مكة وطابا ، وأما حديث عائشة فهو في الرواية المذكورة عن الشعبي قال : ثم لقيت القاسم بن محمد فقال : أشهد على عائشة حدثتني كما حدثتك فاطمة بنت قيس ، . وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود بسند حسن من رواية أبي سلمة عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ذات يوم على المنبر أنه بينما أنا سيرة في البحر ففنت طعماهم فرفعت لهم جزيرة فخرجوا يريدون الخبر فلقيتهم الجساسة ، فذكر الحديث وفيه سؤالهم عن نخل بيسان ، وفيه أن جابراً شهد أنه ابن عبيد ، فقلت إنه قد مات قال وإن مات ، قلت : فإنه أسلم قال : وإن أسلم ، قلت : فإنه دخل المدينة قال : وإن دخل المدينة ، وفي كلام جابر إشارة إلى أن أمره ملبس وأنه يجوز أن يكون ما ظهر من أمره إذ ذاك لا يتنافى ما توقع منه بعد خروجه في آخر الزمان ، وقد أخرج أحمد من حديث أبي ذر : لأن أحلف عشر مرار أن ابن عبيد هو الدجال ، أحب إلى من أن أحلف واحدة أنه ليس هو ، وسنده صحيح ومن حديث ابن مسعود نحوه لكن قال : سبعا ، بدل عشر مرات أخرجه الطبراني والله أعلم ، وفي الحديث جواز الحلف بما يغلب على الظن ، ومن صورته المتفق عليها عند الشافعية ومن تبعهم أن من وجد بخط أبيه الذي يعرفه أن له عند شخص مالا وغلب على ظنه صدقه أن له إذا طالبه ، وتوجهت عليه اليمين أن يحلف على البت أنه يستحق قبض ذلك منه

## ٢٤ - باب الأحكام التي تُعرف بالدلائل ، وكيف معنى الدلالة وتفسيرها وقد أخبر النبي ﷺ

أمر الخليل وغيرها ، ثم سئل عن الحمر فلم يعل على قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ وسئل النبي ﷺ من الغيب فقال : لا آكله ولا أحرمه ، وأكل على مائدة النبي ﷺ للغيب ، فاستدل ابن عباس بأنه ليس بمحرام

٧٣٥٦ - **عنه** إسماعيل حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : الخليل ثلاثة : لرجل أجره ، ورجل ستر ، ورجل وزر . فأما الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال في مرج أو روضة . فأصاب في طيلها ذلك المرج والروضة كان له حسنات ، ولو أنها قطعت طيلها فاستفتت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأرواها حسنات له ، ولو أنها مرّت بنهر فشربت منه ولم يرد أن تسقى به كان ذلك حسنات له ، وهي ذلك للرجل أجر . ورجل ربطها تنقيها وتحفها ولم ينسحق الله في رقابها ولا ظمورها فهي له ستر ، ورجل ربطها خيراً ورياء فهي على ذلك وزر . وسئل رسول الله ﷺ عن الحمر قال : ما أنزل الله على فيها إلا هذه الآية للفاذة الجامعة ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ

ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره»

٧٣٥٧ - **حديث** يعقوب بن مفضل عن منصور بن صفية عن أمه «عن عائشة أن امرأة سألت النبي ﷺ . حدثنا محمد بن عتبة حدثنا الفضل بن سليمان التميمي المصري حدثنا منصور بن عبد الرحمن ابن شعبة حدثني أمي «عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الحيض كيف تنقيل منه؟ قال: تأخذين فرصة ممسكة فتوضئين بها . قالت: كيف أنوضأها بإرسول الله؟ قال النبي ﷺ: توضئي قالت: كيف أنوضأها بإرسول الله؟ قال النبي ﷺ: توضئين بها . قالت عائشة: فمرفت الذي يريد رسول الله ﷺ ، فحذبتها إلى فعلتها»

٧٣٥٨ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير «عن ابن عباس أن أم حفيد بنت الحارث بن حزن أهدت إلى النبي ﷺ سداً واقطاً وأضجاً فدعا بهن النبي ﷺ فأكلن على مائدته، فتركن النبي ﷺ كالمقذر لهن، ولو كن حراماً ما أكلن على مائدته ولا أصرن بأكلهن»

٧٣٥٩ - **حديث** أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عطاء بن أبي رباح «عن جابر بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: من أكل كوماً أو بصلاً فليمتزلنا - أو ليحتزل مسجدنا - وليقتد في بيته . وإنه أتى بهدر قال ابن وهب: يعني طبعاً فيه خضرات من يقول، فوجد لها ريحاً، فسأل عنها فأخبر بما فيها من اللبؤل فقال: قربوها، فقربوها إلى بعض أصحابه كان معه، فلما رآه كره أكلها قال: كل فاني أناجي من لا تناجي . وقال ابن وهب «بقدري فيه خضرات» . ولم يذكر الله وأبو صفوان عن يونس قصة الفدر، فلا أدري هو من قول الزهري أو في الحديث

٧٣٦٠ - **حديث** عبيد الله بن سعد بن إبراهيم حدثنا أبي ومي قال حدثنا أبي عن أبيه أخبرني محمد بن جبير «أن أباه جبير بن مطعم أخبره أن امرأة من الأنصار أتت رسول الله ﷺ فسلمته في شيء، فأمرها بأمر، فقالت: أرايت يا رسول الله إن لم أجذك؟ قال: إن لم تجديني فأتني أبا بكر» . زاد الحميدي عن إبراهيم ابن سعد «كانها تعفى الموت»

قوله (باب الأحكام التي تعرف بالدلائل) كذا للأكثر، وفي رواية الكشميني «بالدليل، بالافراد، والدليل ما يرشد الى المطلوب ويلزم من العلم به العلم بوجود المدلول، وأصله في اللغة من أرشد قاصد مكان ما الى الطريق



الموصل اليه . قوله . ( وكيف معنى الدلالة وتفسيرها ) يجوز في الدلالة فتح الدال وكسرها وحكى الضم والفتح أعلى ، والمراد بها في عرف الشرع الإرشاد الى أن حكم الشيء الخاص الذى لم يرد فيه نص خاص داخل تحت حكم دليل آخر بطريق العموم فهذا معنى الدلالة ، وأما تفسيرها ، فالمراد به تبينها وهو تعليم المأمور كيفية ما أمر به والى ذلك الإشارة في ثمانى أحاديث الباب ، ويستفاد من الترجمة بيان رأى المحمود وهو ما يؤخذ مما ثبت عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله بطريق التنصيص وبطريق الإشارة ، فيندرج في ذلك الاستنباط ويخرج المجهود على الظاهر المحض . قوله ( وقد أخبر النبي ﷺ عن أمر الخيل الخ ) يشير الى أول أحاديث الباب ومراده أن قوله تعالى ﴿ فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ الى آخر السورة عام في العامل وفي عمله . وأنه ﷺ لما بين حكم اقتناء الخيل وأحوال مقتنيها وسئل عن الجر ، أشار الى أن حكمها وحكم الخيل وحكم غيرها مندرج في العموم الذى يستفاد من الآية . قوله ( وسئل عن الضب الخ ) يشير الى ثالث أحاديث الباب ، ومراده بيان حكم تقريره ﷺ وأنه يفيد الجواز الى أن توجد قرينة تصرفه الى غير ذلك ثم ذكر فيه خمسة أحاديث ، الحديث الاول : حديث أبي هريرة ر : الخيل لثلاثة ، وقد مضى شرحه في كتاب الجهاد ، قوله ( وسئل ) أى النبي ﷺ واسم السائل عن ذلك يمكن أن يفسر بصحيفة بن معاوية عم الأحنف التميمي ، وحديثه في ذلك عند النسائي في التفسير ، وصححه الحاكم ولفظه : قدمت على النبي ﷺ فسمعت يقول من يعمل مثقال ذرة خيرا يره . الى آخر السورة . قال ما أبالي أن لا أسمع غيرها حسبي حسبي ، وحكى ابن بطلان عن المهلب أن هذا الحديث حجة في إثبات القياس ، وفيه نظر تقدم التنبيه عليه عند شرحه في كتاب الجهاد ، وأشرت اليه في باب تعليم النبي ﷺ أمته . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا يحيى ) كذا لأبى ذر غير منسوب ، وصنيع ابن السكن يقتضى أنه ابن موسى البلخي ، وتقدمت اليه الإشارة في كتاب الطهارة ، وجزم الكللاباذى ومن تبعه كالبيهقي بأنه ابن جعفر البيكندى . قوله ( عن منصور بن عبد الرحمن ) في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان حدثنا منصور وهو عند أبي نعيم في المستخرج من طريق الحميدى وعبد الرحمن ، والد منصور المذكور هو ابن طلحة بن الحارث بن طلحة بن عبد الدار العبدي الحنفي كما تقدم في كتاب الحيض ، ووقع هنا « منصور بن عبد الرحمن بن شيبة » وشيبة إنما هو جد منصور لأمه . لأن اسم أمه صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة الحنفي ، وعلى هذا فيكتب ابن شيبة بالالف ويعرب إعراب منصور لا إعراب عبد الرحمن وقد تفتن لذلك الكرمانى هنا والصفية ولا يها صحبة . قوله ( أن امرأة سألت النبي ﷺ ) كذا ذكر من المتن أوله ثم تحول الى السند الثاني ، ومحمد بن عتبة شيخه هو الشيباني يكنى أبا عبد الله فيما جزم به الكللاباذى ؛ وحكى المزى أنه يكنى أبا جعفر وهو كوفي ، قال أبو حاتم ليس بالمشهور ، وتعقب بأنه روى عنه مع البخارى يعقوب بن سفيان وأبو كريب وآخرون وثقه مطين وابن عدى وغيرهما قال ابن حبان مات سنة خمس عشرة . قلت : فهو من قدماء شيوخ البخارى ماله عنده سوى هذا الموضع فيما ذكر الكللاباذى لكنه متعقب بأن له موضعاً آخر ، تقدم في الجمعة وآخر في غزوة المريسيع ، وله في الأحاديث الثلاثة عنده متابع ، فأخرج له شيئاً استقلالاً ولكنه ساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ ابن عينة فيه فتقدم في الطهارة . وتقدم هناك أن اسم المرأة السائلة أسماء بنت شكل بمججمة وكاف مفتوحين ثم لام ، وقيل اسم أبيها غير ذلك كما تقدم مع سائر شرحه . قال ابن بطلان : لم تفهم السائلة غرض النبي ﷺ لأنها لم تكن تعرف أن تتبع الدم بالفرصة يسمى توضعاً اذا اقترن بذكر الدم والأذى ،

ولما قيل له ذلك لكونه مما يستحي من ذكره ؛ فنهت عائشة غرضه فبينت للمرأة ما خفي عليها من ذلك ، وحاصله أن المجل يوقف على بيانه من القرائن وتختلف الأفهام في إدراكه ، وقد عرّف أئمة الأصول المجل بما لم تتضح دلالة ويقع في اللفظ المفرد كالقرء لاحتماله الطهر والحيض ، وفي المركب مثل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح لاحتماله الزوج والول ، ومن المفرد الاسماء الشرعية مثل ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ فقل هو مجمل لصلاحيته لكل صوم ولكنه بين بقوله تعالى ﴿ شهر رمضان ﴾ ونحوه حديث الباب في قوله « توضى » فانه وقع بيانه للسائلة بما فهمته عائشة رضى الله عنها وأقرت على ذلك والله أعلم . الحديث الثالث : حديث ابن عباس . قوله ( أم حميد ) بمهمله وفاء مصغر اسمها هزيلة بزاي مصغر بذت الحارثة الهلالية أخت ميمونة أم المؤمنين ، وهى خالة ابن عباس وخالة خالد بن الوليد ، واسم أم كل منهما لبابة بضم اللام وتخفيف الموحدة وبعد الألف أخرى . قوله ( وأضبا ) بضم الصاد المعجمة وتشديد الموحدة جمع ضب ، ووقع في رواية الكشميى بالإفراد . قوله ( كالمقذر لهن ) بقاف ومعجمة في رواية الكشميى له ، وكذا في قوله « ما أكن » وتقدم شرح هذا الحديث مستوفى في « كتاب الأطعمة » الحديث الرابع : حديث جابر في أكل الثوم والبصل . قوله ( وليقعد ) في رواية الكشميى « أو ليعقد » بزيادة الألف في أوله . قوله ( أتى بيدر قال ابن وهب يعنى طبقا ) هو موصول بسند الحديث المذكور . قوله ( فقبوها الى بعض أصحابه كان معه ) هو منقول بالمعنى لأن لفظه يُقْبَوْنَ « فقبوها لأبي أيوب » فكان الراوى لم يحفظه فكفى عنه بذلك ، وعلى تقدير أن لا يكون النبي ﷺ عينه ففيه الثقات ، لأن نسق العبارة أن يقول « الى بعض أصحابي » ويؤيد أنه من كلام الراوى قوله بعده « كان معه » . قوله ( فلما رآه كره أكلها ) فاعل كره هو أبو أيوب وفيه حذف تقديره « فلما رآه امتنع من أكلها وأمر بتفريبها إليه » كره أكلها ، ويحتمل أن يكون التقدير « فلما رآه لم يأكل منها كره أكلها » وكان أبو أيوب استدل بمعوم قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ على مشروعية متابعتة في جميع أفعاله « فلما امتنع النبي ﷺ من أكل تلك البقول تأمى به فبين له النبي ﷺ وجه تخصيصه فقال : إني أناجى من لا تناجى ، ووقع عند مسلم في رواية له من حديث أبي أيوب كما تقدم في شرح هذا الحديث في أواخر « كتاب الصلاة » قبل « كتاب الجمعة » « إن أخاف أن أؤذى صاحبي » وعند ابن خزيمة إني استحي من ملائكة الله وليس بمحرم ، قال ابن بطل قوله « فقبوها » نص على جواز الأكل ، وكذا قوله « فاني أناجى » الخ . قلت : وتسكنته ما ذكرته واستدل به على تفضيل الملك على البشر وفيه نظر ، لأن المراد بمن كان ﷺ يناجيه من ينزل عليه بالوحى وهو في الأغلب الأكثر جبريل ، ولا يلزم من وجود دليل يدل على أفضلية جبريل على مثل أبي أيوب أن يكون أفضل من هو أفضل من أبي أيوب ، ولا سيما إن كان نبيا ، ولا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل جميع الجنس على جميع الجنس . قوله ( وقال ابن عفير ) هو سميد بن كثير بن عفير بمهمله وفاء مصغر نسب لجدّه وهو من شيوخ البخارى ، وقد صرح بتحديثه له في المكان الذى أشرت إليه وساقه على امظه ، وساق عن أحمد بن صالح الذى ساقه هنا قطعة منه ، وزاد هناك عن الليث وأبي صفوان طرفا منه معلقا وذكرته هناك من وصلها . الحديث الخامس : قوله ( حدثنا أبي وعمي ) اسم عمه يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، قال الدمايطى مات يعقوب سنة ثمان ومائتين وكان أصغر من أخيه سعد ، انفرد به البخارى واتمقا على أخيه انتهى ، وظن بعض من نقل كلامه أن الضمير في قوله أخيه ليعقوب ، ومقتضاه أن

يكون اتفاقاً على التخرج لسعد ، ثم اعترض بأن الواقع خلافه وليس كما ظن ، والاعراض ساقط ، والضمير إنما هو لسعد والمتفق عليه يعقوب ، والضمير في قوله لأقرب مذكور وهو سعيد لا يعقوب المحدث عنه أولاً . قوله ( قالاً حدثنا أبي ) أى قال كل منهما ذلك ، قوله ( أن امرأة ) تقدم في مناقب الصديق شرح الحديث وأنها لم تسم قوله ( زاد لنا الحميدى عن ابراهيم بن سعد الخ ) يريد بالسند الذى قبله والمتمن كله ، والمزيد هو قوله . كأنها تعنى الموت ، وقد مضى في مناقب الصديق بلفظ « حدثنا الحميدى ومحمد بن عبد الله قالاً حدثنا ابراهيم بن سعد ، وساقه بتمامه وفيه الزيادة ، ويستفاد منه أنه اذا قال زادنا ، وزاد لنا ، وكذا زادنى ، وزاد لى ، ويأتى به ، قال لنا ، وقال لى ، وما أشبهها ، فهو كقوله : حدثنا بالنسبة الى أنه حل ذلك عنه سماعاً لأنه لا يستجيزها في الإجازة ومحل الرد ما يشعر به كلام القائل من التعميم ، وقد وجد له في موضع : زادنا . حدثنا ، وذلك لا يدفع احتمال أنه كان يستجيز في الإجازة أن يقول : قال لنا ، ولا يستجيز : حدثنا ، قال ابن بطلان : استدلل النبي ﷺ بظاهر قولها ، فان لم أجده ، أنها أرادت الموت فأمرها بإتيان أبي بكر ، قال وكأنه اقترن بسؤالها حالة أفهمت ذلك وإن لم تنطق بها قلت : وإلى ذلك وقعت الإشارة في الطريق المذكورة هنا التي فيها « كأنها تعنى الموت » لكن قولها ، فإن لم أجده ، أعم في النبي من حال الحياة وحال الموت : ودلالته لها على أبي بكر مطابق لذلك العموم . وقول بعضهم هذا يدل على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ صحيح لكن بطريق الإشارة لا التصريح ، ولا يعارض جزم عمر بأن النبي ﷺ لم يستخلف لأن مراده نفي النص على ذلك صريحاً والله أعلم . قال الكرمانى مناسبة هذا الحديث للترجمة أنه يستدل به على خلافة أبي بكر ، ومناسبة الحديث الذى قبله لأنه يستدل به على أن الملك يتأذى بالرائحة الكريهة . قلت : في هذا التأنيل نظر لأنه قال في بعض طرق الحديث « فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » فهذا حكم يعرف بالنص والترجمة . حكم يعرف بالاستدلال ، فلى قاله في خلافة أبي بكر مستقيم بخلاف هذا ، والذي أثمرت اليه من استدلال أبي أيوب على كراهية أكل الثوم بامتناع النبي ﷺ من جهة عموم التأنيل أقرب مما قاله

### ٢٥ - باب قول النبي ﷺ « لانسألو أهل الكتاب عن نبي »

٧٣٦١ - وقال أبو الين أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن « سمع معاوية يحدث رَهطاً من قريش بالمدينة وذكر كتب الأخبار فقال : إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب ، وإن كنا - مع ذلك - كنهوا عليه للكتاب »

٧٣٦٢ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وأولوا آمناً بالله وما أنزل إلينا وما أنزل اليكم » الآية ،

٧٣٦٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله « أن

ابن عباس رضي الله عنهما قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث ، فقرءونه محضاً لم يشب ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه ، وكتبوا بأيديهم للكتاب وقالوا هو عن عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم ، لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن شيء أنزل عليكم ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وابن أبي شبة والبخاري من حديث جابر ، وأن عمر أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه فغضب وقال : لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به ، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني ، ورجاله موثقون إلا أن في جالده ضعفاً وأخرج البخاري أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري ، أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول الله ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف ، واستعمله في الترجمة لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح ، وأخرج عبد الرزاق من طريق حريث بن ظهير قال قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، وأخرجه سنن ابن أبي شيبة في هذا الوجه باللفظ ، لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، وسنده حسن ، قال ابن بطال عن المهلب : هذا النبي إنما هو في سؤالهم عما لا نص فيه ، لأن شرعنا مكنته بنفسه فإذا لم يوجد فيه نص ففي النظر والاستدلال غنى عن سؤالهم ، ولا يدخل في النبي سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا والاختصاص عن الأمم السالفة ، وأما قوله تعالى ﴿ فادأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك ﴾ فالمراد به من آمن منهم ، والنبي إنما هو عن سؤال من لم يؤمن منهم ، ويحتمل أن يكون الأمر بمنعهم عما يتناق بالتوحيد والرسالة المحمدية وما أشبه ذلك والنبي عما سوى ذلك . **قوله** ( وقال أبو البار ) كذا عند الجميع ولم أره بصيغة حدثنا ، وأبو البار من شيوخه فلما أن يكون أخذه عنه مداراة ولما أن يكون ترك التصريح بقوله حدثنا لكونه أثراً موقوفاً ، ويحتمل أن يكون بما فاته سماعه ، ثم وجدت الاستيعاب أخرجه عن عبد الله بن العباس الطيالسي عن البخاري قال حدثنا أبو البار ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره فظهر أنه مسموع له وترجح الاحتمال الثاني ، ثم وجدته في التاريخ الصغير للبخاري قال : حدثنا أبو البار . **قوله** ( حميد بن عبد الرحمن ) أي ابن عوف ، وقوله دسمع معاوية ، أي أنه سمع معاوية وحذف أنه يقع كثيراً . **قوله** ( رهطاً من قريش ) لم أقف على تعيينهم ، وقوله « بالمدينة » يعني لما حج في خلافته . **قوله** ( إن كان من أصدق ) إن محففة من الثميلة ، ووقع في رواية أخرى « لمن أصدق » بزيادة اللام المؤكدة . **قوله** ( يحدثون عن أهل الكتاب ) أي القديم فيشمل التوراة والصحف ، وفي رواية الذهلي في الزهريات عن أبي البار بهذا السند ، يتحدثون ، بزيادة مشاة ، **قوله** ( لنبأ ) بنون ثم موحدة أي نختبر ، وقوله « عليه الكذب » أي يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به ، قال ابن التين وهذا نحو قول ابن عباس في حق كعب المدكور بدل من قبله فوقع في الكذب ، قال والمراد بالمحدثين : أنداد كعب من كان من أهل الكتاب وأسلم فكان يحدث عنهم ، وكذا من نظر في كتبهم لحدث عما فيها . قال : ولعلهم كانوا مثل كعب إلا أن كعباً كان أشد منهم بصيرة وأعرف بما يتوقاه ، وقال

ابن حبان في « كتاب الثقات » أراد معاوية أنه يخطئ أحيانا فيما يخبر به ولم يرد أنه كان كذابا ، وقال غيره الضمير في قوله « لتبلو عليه » ، للكتاب لا لكعب ، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه ، وقال عياض يصح عوده على الكتاب ويصح عوده على كعب وعلى حديثه ، وإن لم يقصد الكذب ويتمعه إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب ، وقال ابن الجوزي المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبا لأنه يتمتع الكذب وإلا فقد كان كعب من أختيار الأخبار ، وهو كعب بن ماته بكسر المثناة بعدها مهملة ابن عمرو بن قيس من آل ذى رعين ، وقيل ذى الكلاع الحيرى ، وقيل غير ذلك في اسم جده ونسبه يكنى أبا اسحق ، كان في حياة النبي ﷺ رجلا وكان يهوديا عالما بكتبهم حتى كان يقال له كعب الخبر وكعب الأخبار ، وكان إسلامه في عهد عمر ، وقيل في خلافة أبي بكر ، وقيل أنه أسلم في عهد النبي ﷺ وتأخرت هجرته ، والاول أشهر ، والثاني قاله أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز ، وأسند ابن منده من طريق أبي ادريس الخولاني وسكن المدينة وغزا الروم في خلافة عمر ، ثم تحول في خلافة عثمان إلى الشام فسكنها إلى أن مات بمصر في خلافة عثمان سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وثلاثين والاول أكثر ، قال ابن سعد ذكره لأبي الدرداء فقال : إن عند ابن الحيرية علما كثيرا ، وأخرج ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير قال : قال معاوية ألا إن كعب الأخبار أحد العلماء ، إن كان عنده لعلم كالبحار وإن كنا فيه لمفرطين ، وفي تاريخ محمد بن عثمان بن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب أن عبد الله بن الزبير قال : ما أصبت في ساطاني شيئا إلا قد أخبرني به كعب قبل أن يقع ، ثم ذكر فيه حديثين ، الحديث الأول : حديث أبي هريرة ، قوله ( كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية ) تقدم بهذا السند والمثل في تفسير سورة البقرة ، وعلى هذا فالمراد بأهل الكتاب اليهود لكن أحكم عام فيتناول النصارى ، قوله ( لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ) هذا لايه ارض حديث الترجمة فانه نهي عن السؤال وهذا نهي عن التصديق والتكذيب . فيحمل الثاني على ما اذا بدأهم أهل الكتاب بالخبر ، وقد تقدم توجيه النهي عن التصديق والتكذيب في تفسير سورة البقرة . الحديث الثاني . قوله ( حدثنا ابراهيم ) هو ابن سعد ابن ابراهيم المذكور قريبا . قوله ( كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ) تقدم شرحه في « كتاب الشهادات » ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة « عن كتبهم » . قوله ( وكتابكم الذي أنزل على رسوله أحدث ) كذا وقع مختصرا هنا وتقدم بلفظ « أحدث الكتب » ، ووقع في رواية عكرمة « وعندكم كتاب الله أحدث الكتب » ، وتقدم توجيه أحدث ويأتى وقوله « لا ينهاكم » اه . استهتام محذوف الاداة بدليل ما تقدم في الشهادات « أو لا ينهاكم » ، وقوله « عن مسائلهم » في رواية الكشميفي « عن مسائلهم » ، يضم أوله بوزن المفاعلة

## ٢٦ - باب كراهية الاختلاف

٧٣٦٤ - حدثنا إسحاق أخبرنا عبد الرحمن بن ممدى عن سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني

« من جندب بن عبد الله بن جلي قال : قال رسول الله ﷺ : اقرءوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فاذا اختلفتم فقوموا عنه » ، قال أبو عبد الله سمع عبد الرحمن سلما

٧٣٦٥ - **حديث** إسحاق أخبرنا عهد الصدق حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : اقرأوا القرآن ما ائتمنت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه . قال أبو عبد الله : وقال يزيد بن هارون عن هارون الأعور حدثنا أبو عمران عن جندب عن النبي ﷺ

٧٣٦٦ - **حديث** إمام بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لما حضر النبي ﷺ قال - وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب - قال : هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده ، قال عمر : إن النبي ﷺ غلبه الوجع ، وعندكم القرآن فأسبنا كتاب الله . واختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول : قربوا . يكتب لكم رسول الله ﷺ كتابا لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر . فلما اختلفوا لفظ واختلاف عند النبي ﷺ قال : قوموا عني . قال عبيد الله : فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب ، من اختلافهم ولعظهم

**قوله** ( باب كراهية الاختلاف ) ولبعضهم الخلاف أي في الأحكام الشرعية أو أعم من ذلك وسقطت هذه الترجمة لابن بطل فصار حديثها من جملة باب النهي للتحريم ووجهه بأن الأمر بالقيام عند الاختلاف في القرآن للندب لا لتحريم القراءة عند الاختلاف والأولى ما وقع عند الجمهور وبه جزم الكرماني فقال في آخر حديث عبد الله بن مغفل هذا آخر ما أريد إيراده في الجامع من مسائل أصول الفقه . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في آخره ، قال أبو عبد الله سمع عبد الرحمن ، يعني ابن مهدي المذكور في السند . سلاما يعني بتشديد اللام وهو ابن أبي مطيع ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في فضائل القرآن عن عمرو بن علي عن عبد الرحمن قال : حدثنا سلام بن أبي مطيع . ووقع هذا الكلام للسمعي وحده . **قوله** ( وقال يزيد بن هارون الح ) وصله الدارمي عن يزيد بن هارون لكن قال عن همام ، ثم أخرجه عن أبي النعمان عن هارون الأعور . وتقدم في آخر فضائل القرآن بيان الاختلاف على أبي عمران في سند هذا الحديث مع شرح الحديث ، وقال الكرماني : مات يزيد بن هارون سنة ست ومائتين ، فالظاهر أن رواية البخاري عنه تعليق انتهى . وهذا لا يتوقف فيه من اطلع على ترجمة البخاري ، فإنه لم يرحل من بخاري إلا بعد موت يزيد بن هارون بمدة . **قوله** ( في حديث ابن عباس واختلاف أهل البيت : اختصموا ) كذا لأبي ذر وهو تفسير لاختلفوا ولغيره ، واختصموا ، بالواو العاطفة وكذا تقدم في آخر المغازي . **قوله** ( قال عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن عتبة هو موصول بالسند المذكور ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العلم ، وفي أواخر المغازي في باب الوفاة النبوية .

٢٧ - **باب** نهى النبي ﷺ على التحريم ، إلا ما تعرف بإباحته

وكذلك أمره ، نحو قوله حين أسلموا : أصيبوا من النساء ، وقال جابر : ولم يعمز عليهم ، ولكن أسلمهم

لهم . وقالت أم عطية : نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا

٧٣٦٧ - **حدثنا** **اللكي** بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء « وقال جابر ح . قال أبو عبد الله وقال محمد ابن بكر البرساني حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء « سمعت جابر بن عبد الله في أناس معه قال : أهدلنا أصحاب رسول الله ﷺ في الحج خالصا ليس معه عُمرة ، قال عطاء قال جابر : فقدم النبي ﷺ صُبحَ رابعة مَضَت من ذى الحجة ، فلما قدمنا أمرنا النبي ﷺ أن نَحِلَ وقال : أَحُوا ، وأصيبوا من النساء . قال عطاء قال جابر : ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم . فهاهنا أنا نقول - لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس - أمرنا أن نَحِلَ إلى نسائنا فأنى عرفة تَقَطَّرُ ماذا كبروا الذي . قال ويقول جابر بيده هكذا وحركها ، فقام رسول الله ﷺ فقال : قد علمت أني أنفكم لله وأصدقكم وأبركم ، ولولا هذني لحلت كما تَحَلَوْنَ ، فحَلُّوا ، فلو استقبلتُ من أمرى ما استدبرت ما أهديت . ففعلنا وسمعنا وأطعنا »

٧٣٦٨ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن ابن بُريدة « حدثني عبد الله المزني عن النبي ﷺ قال : صلوا قبل صلاة المغرب ، قال - في الثالثة - لمن شاء ، خشية أن يتخذها الناس سُنَّةً »

**قوله** ( باب نهى النبي ﷺ على التحريم ) أى النهى الصادر منه محمول على التحريم وهو حقيقة فيه ، **قوله** ( إلا ما تعرف لإباحته ) أى بدلالة السياق أو قرينة الحال أو قيام الدليل على ذلك . **قوله** ( وكذلك أمره ) أى يحرم مخالفته لوجوب امتثاله ما لم يقيم الدليل على إرادة النذب أو غيره . **قوله** ( نحو قوله حين أحلوا ) أى في حجة الوداع . لما أمرهم ففسخوا الحج إلى العمرة وتحملوا من العمرة ، والمراد بالامر صيغة أفعّل والنهى لا تنفع ، واختلوا في قول الصحابي : أمرنا رسول الله ﷺ بكذا أو نهانا عنه ، فالراجح عند أكثر السلف أن لا فرق . وقد أنهى بعض الأصوليين صيغة الأمر إلى سبعة عشر وجها ، والنهى إلى ثمانية أوجه ، ونقل القاضي أبو بكر بن الطيب عن مالك والشافعي : أن الأمر عندهما على الإيجاب والنهى على التحريم حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك . وقال ابن بطال : هذا قول الجمهور ، وقال كثير من الشافعية وغيرهم : الأمر على النذب والنهى على الكراهة حتى يقوم دليل الوجوب في الأمر ودليل التحريم في النهى ، وتوقف كثير منهم وسبب توقفهم ورود صيغة الأمر للإيجاب والنذب والإباحة والإرشاد وغير ذلك ، وحجة الجمهور أن من فعل ما أمر به استحق الحمد ، وأن من تركه استحق الذم ، وكذا بالعكس في النهى ، وقول الله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ يشمل الأمر والنهى ، ودل الوعيد فيه على تحريمه فعلا وتركه . **قوله** ( أصيبوا من النساء ) هو إذن لهم في جماع نسائهم إشارة إلى المبالغة في الإحلال ، إذ الجماع يفسد النسك دون غيره من محرمات الإحرام ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن ابن جريج في « كتاب الشرك » فأمرنا لجمعناها عمرة وأن نحل إلى نسائنا ، ثم ذكر في الباب

أحاديث ، الأول : **قوله** ( وقالت أم عطية نهينا عن اتباع الجنائر ، ولم يعزم علينا ) تقدم موصولا في « كتاب الجنائر » وبينه وبين حديث جابر فرق من جهة اختلاف السببين ، فالقصة التي في رواية جابر كانت لإباحة بعد حظر فلا تدل على الوجوب للقرينة المذكورة لكن أراد جابر التأكيد في ذلك ، والقصة التي في حديث أم عطية نهى بعد لإباحة فكان ظاهرا في التحريم ، فأرادت أن تبين لهم أنه لم يصرح لهم بالتحريم ، والصحابي أعرف بالمراد من غيره ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في « كتاب الجنائر » . الحديث الثاني : **قوله** ( حدثنا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء ، وقال جابر قال أبو عبد الله ، وقال محمد بن بكر حدثنا ابن جريج أخبرني عطاء سمعت جابر بن عبد الله ) أما قوله « وقال جابر » فهو معطوف على شيء محذوف يظهر عما تقدم في باب « من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلاك النبي ﷺ » من « كتاب الحج » وفي باب « بعث على آل اليمن » من أواخر المغازي بهذين السندين معلقا وموصولا ، ولفظه « أمر النبي ﷺ عليا أن يقيم على إحرامه » ، فذكر هذه القصة ثم قال وقال جابر : أهللنا بالحج خالصا ، وأما التعليق فوصله الاسماعيلي من الطريق المذكورة عن محمد بن بكر وخرجه أيضاً من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ، وأفادت رواية محمد بن بكر التصريح بسجاع عطاء من جابر ، وقوله « في أناس معه ، فيه الثنات ونسق الكلام ان يقول معي ، ووقع كذلك في رواية يحيى القطان ، وقوله : أهللنا بالحج خالصا ليس معه عمرة ، هو محمول على ما كانوا ابتدؤا به ثم وقع الإذن بإدخال العمرة على الحج وبفسح الحج إلى العمرة فصاروا على ثلاثة أنحاء مثل ما قالت عائشة « منا من أهل بحج ومنا من أهل بعمرة » ، ومنا من جمع ، وقد تقدم ذلك مشروحا في « كتاب الحج » ، وقوله « وقال عطاء عن جابر » هو موصول بالسندين المذكورين ، **قوله** (صبح رابعة) تقدم بيانه في حديث أنس في الباب المشار إليه ، **قوله** (قال عطاء قال جابر) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وقال محمد بن بكر عن ابن جريج » هو موصول عند الاسماعيلي كما تقدم ، **قوله** ( ولم يعزم عليهم ) أي في جامع نسائهم أي لأن الأمر المذكور إنما كان للإباحة ولذلك قال جابر ولكن أحلن لهم وقد تقدم في الباب المذكور قلوا أي الحل قال : الحل كله . **قوله** ( فبلغه أنا نقول لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس ليال ) أي أولها ليلة الأحد وآخرها ليلة الخميس لأن توجهم من مكة كان عشية الأربعاء فباتوا ليلة الخميس بمنى ودخلوا عرفة يوم الخميس . **قوله** ( فنأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المذي ) في رواية المستملى « المني » ، وكذا عند الاسماعيلي ويؤيده ما وقع في رواية حماد بن زيد بلفظ « فيروح أحدنا إلى منى وذكره يقطر منيا » ، وإنما ذكر منى لأنهم يتوجهون إليها قبل توجهم إلى عرفة . **قوله** ( ويقول جابر بيده هكذا وحركها ) أي أمالها ، وفي رواية حماد بن زيد بلفظ : فقال جابر بكفه أي أشار بكفه قال الكرمانى هذه الإشارة لكيفية التفطر ويحتمل أن تكون إلى محل النقطر ووقع في رواية الاسماعيلي قال : يقول جابر كأنى أنظر إلى يده يحركها ، وهذا يحتمل أن يكون مرفوعا . **قوله** ( فقام رسول الله ﷺ فقال ) زاد في رواية حماد خطيبا فقال بلعنى أن أقوما يقولون كذا وكذا . **قوله** ( قد علمت أنى أنقامكم لله وأصدقكم ) في رواية حماد « والله لانا أبر وأتقى لله منهم » . **قوله** ( ولولا هديي لحملت كما تحلون ) في رواية الاسماعيلي لاحللت ، وكذا مضى في باب « عمرة التمتع من طريق حبيب المعلم » عن عطاء عن جابر وهما لغتان : حل وأحل وتقدم شرح الحديث هناك ، إلا أنه لم يذكر فيه كلام جابر بتأمه ولا الخطبة . **قوله** ( خلوا ) كذا فيه بصيغة الأمر من حل . وقوله « خللنا وسمنا وأطعنا » في رواية الاسماعيلي فأحللنا . الحديث الثالث : **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد « وحسين » هو ابن ذكوان المعلم ،



ورفع منسوباً في رواية الاسماعيلي ورواه ابن بريده ، هو عبد الله و عبد الله المزني ، هو ابن مغفل بالمعجمة والقاف  
الثقيلة ، ووقع بيانه في « كتاب الصلاة » ، وبين الاسماعيلي سبب الاختصار على قوله عن عبد الله دون ذكر أبيه  
فأخرجه من طريق محمد بن عبيد بن حسان عن عبد الوارث فقال فيه : « عن عبد الله المزني ، كالذي هنا وقال : كتبه  
فدسسته لا أدري ابن مغفل أو ابن معقل أي بالمعجمة والفاء أو المهملة والقاف ، وقد تقدم شرح الحديث في باب كم  
بين الأذان والإقامة من « كتاب الصلاة » ، وموضع الترجمة منه قوله في آخره « لمن شاء » ، فإن فيه إشارة إلى أن الأمر  
حقيقة في الوجوب فلذلك أردفه بما يدل على التخيير بين الفعل والترك فكان ذلك صارفاً للحمل على الوجوب .  
قوله ( خشية أن يتخذها الناس سنة ) أي طريقة لازمة لا يجوز تركها ، أو سنة رابطة يكره تركها وليس المراد  
ما يقابل الوجوب لما تقدم

### ٢٨ - باب قول الله تعالى ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾

وأن « المشاورة قبل العزم والتمهين لقوله تعالى ﴿ فَإِذَا هَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ فاذا عزم الرسول ﷺ لم يكن  
لبشر للتقدم على الله ورسوله . وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أُحُد في المقام والخروج فأرأوا له الخروج ، فلما  
لبس لأمنته وهزم قالوا : اقم . فلم يمل إليهم بعد العزم وقال : « لا ينبغي لنبي يلبس لأمنته فيضمرها حتى يحكم  
الله » وشاور علياً وأسامه فيأمرى به أهل الإفك عائشة فسمع منها ، حتى نزل القرآن فجهدوا أمين ولم يلتفت  
إلى تنازُعهم ولكن حكم بما أمره الله . وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمّة من أهل العلم في الأمور  
المباحة ليأخذوا بأسرارها ، فاذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي ﷺ ورأى أبو بكر  
قتال من منع الزكاة ، فقال عمر : كيف نقاتل ونذ قال رسول الله ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا  
لا إله إلا الله ، فاذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » ، فقال أبو بكر :  
والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع رسول الله ﷺ ، ثم تابعه بعد عمر ، فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة إذ  
كان عنده حكم رسول الله ﷺ في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وأحكامه ، وقال النبي  
ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » . وكان للقراء أصحاب مشورة هم كهولاً كانوا أو شباناً ، وكان وقفاً عند  
كتاب الله عز وجل

### ٧٣٦٩ - حُرَ شِ الْأَوْبَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَمِيدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ وَابْنُ الْمُسَبِّبِ

وعلقمة بن وقاص وعبيد الله « عن عائشة رضي الله عنها حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ، قالت : ودعا رسول  
الله ﷺ علي بن أبي طالب وأسماء بن زيد رضي الله عنهما حين استنبتت الوحى يسألها وهو يستشيرها في فراق  
أهلها ، فأما أسماء فأشار بالذي يعلم من براءة أهلها ، وأما علي فقال : لم يضيّق الله عليك ، وللنساء سواها كثير ،

وسل الجارية تصدك . قل : هل رأيت من نبي يري بك ؟ قالت : ما رأيتُ أمراً أكثر من أنها جاريةٌ  
 حديثة السن تنام من مجن أهلها فتأني الداجنُ فأكله . فقام على المنبر فقال : يا مشرك المسلمين ، من يعذرنى  
 من رجل يأتى أذه في أهلى ، والله ماعنت على أهلى إلا خيراً ، فذكر براءة عائشة . وقال أبو أسامة عن هشام  
 ٧٢٧٠ - حدثني محمد بن حرب حدثنا يحيى بن أبي زكريا السائي عن هشام بن عروة عن عائشة  
 أن رسول الله ﷺ خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما تشيروننى في قوم يسبون أهلى ، ماعلت  
 منهم من سوء قط . وعن عروة قل : لما أخبرت عائشة بالأمر قالت : يا رسول الله . أناذن لى أن أطلق  
 إلى أهلى ؟ فأذن لها وأرسل معها لعلهم . وقال رجل من الأنصار : سبهك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ،  
 سبهك هذا بهتان عظيم

**قوله** (باب قول الله تعالى وأمرهم شورى بينهم ، وشاورهم فى الأمر) هكذا وقعت هذه الترجمة مقدمة على اللتين  
 بعدها عند أبي ذر ، ولغيره مؤخرة عنها وأخرها النسبى أيضاً ، لكن سقطت عنده ترجمة النبى على التحريم وما معها ،  
 فأما الآية الأولى فأخرج البخارى فى الأدب المفرد ، وابن أبى حاتم بسند قوى عن الحسن قال : ما تشاور قوم قط  
 بينهم إلا هدام الله لأفضل ما يحضرم ، وفى لفظ : إلا عزم الله لهم بالرشد أو بالذى ينفع ، وأما الآية الثانية فأخرج  
 ابن أبى حاتم بسند حسن عن الحسن أيضاً قال : قد علم أنه ما به الهم حاجة ، ولكن أراد أن يستن به من بعده ،  
 وفى حديث أبى هريرة : ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبى ﷺ ، ورجاله ثقات إلا أنه منقطع ، وقد  
 أشار إليه الترمذى فى الجهاد فقال : ويروى عن أبى هريرة فذكره ، وتقدم فى الشروط من حديث المسور بن مخرمة  
 قوله ﷺ : أشيروا على فى هؤلاء القوم ، وفيه : جواب أب بكر وعمر وعمله ﷺ بما أشارا به ، وهو فى الحديث  
 الطويل فى صالح الحديدية ، **قوله** (وبن المشاورة قبل العزم والتبين لقوله تعالى : فإذا عزمتم فتوكل على الله) وجه  
 الدلالة ماورد عن قراءة عكرمة وجعفر الصادق بضم التاء من عزمتم ، أى إذا أرشدتكم إليه فلا تعدل عنه فكان  
 المشاورة إنما تشرع عند عدم العزم وهو واضح ، وقد اختلف فى متعلق المشاورة فقيل فى كل شىء ليس فيه نص ،  
 وقيل فى الأمر الدينى فقط ، وقال الداودى إنما كان يشاورهم فى أمر الحرب بما ليس فيه حكم ، لأن معرفة الحكم  
 إنما تلتبس منه ، قال : ومن زعم أنه كان يشاورهم فى الأحكام فقد غفل غفلة عظيمة ، وأما فى غير الأحكام فما  
 رأى غيره أو سمع ما لم يسمعه أو يره كما كان يستصحب الدليل فى الطريق وقال غيره اللفظ وإن كان عاماً لكن المراد  
 به الخصوص للاتفاق على أنه لم يكن يشاورهم فى فرائض الأحكام . قلت : وفى هذا الاطلاق نظر ، فقد أخرج  
 الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان من حديث على قال : لما نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول ﴾  
 الآية ، قال لى النبى ﷺ : ما ترى ؟ دينار ، قلت : لا يطيقونه ، قال فنصف دينار ؟ قلت : لا يطيقونه ، قال : فك  
 قلت شعيرة ، قال : إنك لزهد ، فنزلت ﴿ أأشفقتم ﴾ الآية . قال : فبى خفف الله عن هذه الأمة ، وفى هذا الحديث  
 المشاورة فى بعض الأحكام . ونقل السيملى عن ابن عباس أن المشاورة مختصة بأبى بكر وعمر ولعله من تفسير الكلبى  
 ثم وجدت له مستنداً فى فضائل الصحابة لاسد بن موسى ، والمعرفة ليعقوب بن سفيان بسند لا بأس به عن عبد الرحمن

ابن غنم بفتح المعجمة وسكون النون ، وهو مختلف في صحبته ، أن النبي ﷺ قال لابن بكر وعمر لو أنكما تنفقان على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبدا ، وقد وقع في حديث أبي قتادة في نومهم في الوادي ، إن تطيعوا أبا بكر وعمر ترشدوا ، لكن لا حجة فيه للتخصيص ، ووقع في الأدب من رواية طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) قال في بعض الأمر ، قيل وهذا تفسير لا تلاوة ، ونقله بعضهم قراءة عن ابن مسعود وعد كثير من الشافعية المشاورة في الخصائص ، واختفروا في وجوبها فنقل البيهقي في المعرفة الاستحباب عن النص وبه جزم أبو نصر الغشيري في تفسيره وهو المرحح ، قوله ( فاذا عزم الرسول ﷺ لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله ) يريد أنه ﷺ بعد المشورة إذا عزم على فعل أمر ما وقعت عليه المشورة وشرع فيه لم يكن لأحد بعد ذلك أن يشير عليه بخلافه ، لورود النهي عن التقدم بن زبي أن رسول الله في آية الحجرات ، وطهر من الجمع بن آية المشورة وبينها تخصيص عمومها بالمشورة فيجوز التقدم لكن بإذن منه حيث يستشير ، وفي غير صورة المشورة لا يجوز لهم التقدم فأباح لهم القول بجواب الاستشارة وزجرهم عن الابتداء بالمشورة وغيرها ، وبدخل في ذلك الاعتراض على ما يراه بطريق الأولى ، ويستفاد من ذلك أن أمره ﷺ إذا ثبت لم يكن لأحد أن يخالفه ولا يتحيل في مخالفته بل يجعله الأصل الذي يرد إليه ما خالفه لا بالعكس كما يفعل بعض المقلدين ، ويعمل عن قوله تعالى ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره ) الآية . والمشورة بفتح الميم وضم المعجمة وسكون الواو ، وبسكون المعجمة وفتح الواو لغتان والأولى أرجح . قوله ( وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أحد في المقام والخروج الخ ) هذا مثال لما ترجم به أنه شاور فاذا عزم لم يرجع ، والقدر الذي ذكره هنا مختصر من قصة طويلة لم تقع موصولة في موضع آخر من الجامع الصحيح وقد وصلها الطبراني وصححها الحاكم من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : تنفل رسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار يوم بدر ، وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد ، وذلك أن رسول الله ﷺ لما جاءه المشركون يوم أحد كان رأى رسول الله ﷺ أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها فقال له ناس لم يكونوا شهدوا بدرا ، أخرج بنا يا رسول الله اليهم فقاتلهم بأحد ، ونرجو أن نصيب من الفضيلة ما أصاب أهل بدر . فزالوا برسول الله ﷺ حتى لبس لأمته . فما لبسها تدموا ، وقالوا يا رسول الله أقم فالرأى رأيك ، فقال ما ينبغي أني أن يضع أدايته بعد أن لبسها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه ، وكان ذكر لهم قبل أن يلبس الأداة أني رأيت أني في درع حصينة فأولتها المدينة ، وهذا سند حسن وأخرج أحمد والدارمي والنسائي من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر نحوه ، وتقدمت الإشارة إليه في كتاب التعبير ، وسنده صحيح ولفظ أحد ، أن النبي ﷺ قال رأيت كأنني في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر فأولت الدرع الحصينة المدينة ، الحديث وقد ساق محمد بن اسحق هذه القصة في المغازي مطولة ، وفيها أن عبد الله بن أبي رأس الخرج كان رأيته الإقامة فلما خرج رسول الله ﷺ غضب وقال أطاعهم وعماني ، فرجع بمن أطاعه وكانوا ثلث الناس ، قوله ( فلما لبس لأمته ) بسكون الهمزة هي الدرع وقيل الأداة بفتح الهمزة وتخفيف الدال وهي الآلة من درع وبيضة وغيرهما من السلاح ، والجمع لأم بسكون الهمزة مثل تمر وتمر وقد تسهل وتجمع أيضا على لؤم بضم ثم فتح على غير قياس ، واستلام للقتال إذا لبس سلاحه كاملا . قوله ( وشاور عليا وأسامة فيأمرى به أهل الإفك عائشة فسمع منهما حتى نزل القرآن لحمد الرامين ) قال ابن بطي : الضمير في قوله ( منهما ) لعل وأسامة

وأما جلده الرامين فلم يأت فيه بإسناد . قلت : أما أصل مشاورتهما فذكره موصولا في الباب باختصار وتقدم في قصة الإفك مطولا في تفسير سورة النور مشروحا ، وقوله « فسمع منهما » أي فسمع كلامهما ولم يعمل بجميعه حتى نزل الوحي ، أما عليّ فأوأمأ الى الفراق بقوله « والنساء سواها كثير » وتقدم بيان عذره في ذلك ، وأما أسامة فنفي أن يعلم عليها إلا الخير ، فلم يعمل بما أوأمأ اليه عليّ من المفارقة ، وعمل بقوله وسل الجارية فسألها وعمل بقول أسامة في عدم المفارقة ، ولكنه أذن لها في التوجه الى بيت أبيها ، وأما قوله « لجلد الرامين » فلم يقع في شيء من طرق حديث الإفك في الصحيحين ولا أحدهما ، وهو عند أحمد وأصحاب السنن من رواية محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة « قالت : لما نزلت براءتي قام رسول الله ﷺ على المنبر فدعا بهم وحدهم » وفي لفظ « فأمر برجلين وامرأة فضربوا حدهم » وسما في رواية أبي داود مسطح بن أثانة وحسان بن ثابت وحمزة بنث جحش ، قال الترمذي حسن لا نعرفه إلا من حديث ابن اسحق من هذا الوجه قلت : ووقع التصريح بتحديثه في بعض طرقه ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في شرح حديث الإفك في التفسير ، قوله ( ولم يلتفت الى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله ) قال ابن بطلان عن القابسي كأنه أراد تنازعهما فسقطت الألف لأن المراد أسامة وعليّ ، وقال الكرمانى القياس أن يقال « تنازعهما » إلا أن يقال إن أقل الجمع اثنان أو أراد بالجمع هما ومن معهما أو من وافقهما على ذلك انتهى ، وأخرج الطبراني عن ابن عمر في قصة الإفك . وبعث رسول الله ﷺ الى علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد وبريرة ، فسكانه أشار بصيغة الجمع الى ضم بريرة الى علي وأسامة لكن استشكله بعضهم بأن ظاهر سياق الحديث الصحيح أنها لم تكن حاضرة لتصريحه بأنه أرسل اليها ، وجوابه أن المراد بالتنازع اختلاف قول المذكورين عند مساءلهم واستشارتهم ، وهو أعم من أن يكونوا مجتمعين أو منفقين ويجوز أن يكون مراده بقوله فلم يلتفت الى تنازعهم كلا من الفريقين في قصتي أحد والإفك . قوله ( وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة لياخذوا بأسهلها ) أي اذا لم يكن فيها نص بحكم معين وكانت على أصل الإباحة ، فراده ما احتمل الفعل والترك احتمالا واحدا ، وأما ما عرف وجه الحكم فيه فلا ، وأما تقييده بالأئمة فهي صفة موصحة لأن غير المؤتمن لا يستشار ولا يلتفت لقوله ، وأما قوله « بأسهلها » فلعوم الامر بالآخذ بالتيسير والتسهيل والنهي عن التشديد الذي يدخل المشقة على المسلم ، قال الشافعي : إنما يؤمر الحاكم بالمشورة لكون المشير ينبه على ما يغفل عنه ويبدله على ما لا يستحضره من الدليل لا ليقلد المشير فيما يقوله . فان الله لم يجعل هذا لاحد بعد رسول الله ﷺ وقد ورد من استشارة الأئمة بعد النبي ﷺ أخبار كثيرة : منها مشاوره أبي بكر رضى الله عنه في قتال أهل الردة ، وقد أشار اليها المصنف ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن ميمون بن مهران قال « كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه أمر نظر في كتاب الله ، فان وجد فيه ما يقضى به قضى بينهم ، وان علم من سنة رسول الله ﷺ قضى به وان لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة ، فان أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعناهم واستشارهم ، وان عمر بن الخطاب كان يفعل ذلك ، وتقدم قريبا أن القراء كانوا أصحاب مجلس عمر ومشاورته . ومشاورة عمر الصحابة في حد الخمر تقدمت في « كتاب الحدود » ومشاورة عمر الصحابة في إملاص المرأة تقدمت في الديات . ومشاورة عمر في قتال الفرس تقدمت في الجهاد ، ومشاورة عمر المهاجرين والانصار ثم قريشا لما أرادوا دخول الشام وبلغه أن الطاعون وقع بها ، وقد مضى مطولا مع شرحه في « كتاب الطب » وروينا في القطعيات

من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : جاء رجل الى معاوية فسأله عن مسألة فقال سل عنها عليا ، قال ولقد شهدت عمر أشكل عليه شيء فقال ههنا عليّ ، وفي كتاب لنواذر الحميدى ، والطبقات لمحمد بن سعد من رواية سعيد بن المسيب قال : كان عمر يتعوذ بالله من مذبذبة ليس لها أبو الحسن - يعنى على بن أبي طالب - ومشاورة عثمان الصحابة أول ما استخلف فيما ينص بعبيد الله بن عمر لما قتل الهرمزان وغيره ، ظننا منه أن لهم في قتل أبيه مدخلا ، وهى عند ابن سعد وغيره بسند حسن ، ومشاورته الصحابة في جمع الناس على مصحف واحد ، أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف ، من طرق عن عليّ منها قوله : ما فعل عثمان الذى فعل في المصاحف إلا عن ملائنا ، وسنده حسن . قوله ( ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة الخ ) يشير الى حديث أبي هريرة الذى تقدم قريبا في باب الاقتداء بالسلف . قوله ( وقال النبي ﷺ من بدل دينه فاقتلوه ) تقدم موصولا من حديث ابن عباس في كتاب المحاربين . قوله ( وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا أو شبانا ) هذا طرف من حديث ابن عباس في قصة الحر بن قيس وعمه عيينة بن حصن ؛ وتقدم قريبا في باب الاقتداء بالسلف أيضا بلفظ : ومشاورته ، ووقع بلفظ : ومشورته ، موصولا في التفسير . وقوله في آخره هنا : « وكان وقافا » بقاء ثقيمة أى كثير الوقوف ، وهذه الزيادة لم تقع في طريق الموصولة في باب الاقتداء وإنما وقعت في التفسير ، ثم ذكر طرفا من حديث الإفك من طريق صاح بن كيسان عن الزهرى ، وقد تقدم بطوله في كتاب المغازى ، واقتصر منه على موضع حاجته وهى مشاورة على وأسامة ، وقال في آخره . فذكر برامة عائشة وأشار بذلك الى أنه هو الذى اختصره وذكر طرفا منه من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، وقد أورد طريق أبي أسامة عن هشام التى علقها هنا مطولة في كتاب التفسير ، وقد ذكرت هناك من وصلها عن أبي أسامة وشيخه هنا في الطريق الموصولة ، هو محمد بن حرب النشائي بنون ومعجمة خفينة ود يحيى بن أبي زكريا ، هو يحيى بن يحيى الشامي نزيل واسط ، وهو أكبر من يحيى بن يحيى النيسابورى شيخ الشيخين ، ود الغساني ، بفتح المعجمة وتشديد المهملة نسبته مشهورة ، ووقع في بعض النسخ بضم العين المهملة وتخفيف الشين المعجمة ، وهو تصحيف شنيع وقوله فيه ان النبي ﷺ « خطب الناس حمد الله وأثنى عليه » تقدم في رواية أبي أسامة أن ذلك كان عقب سماعه كلام : برة . وفيه « قام في خطيبا - أى من أجل - فتشهد وحده الله وأثنى عليه بما هو أهله » ثم قال : أما بعد . قوله ( ماتشرون على ) هكذا هنا بلفظ الاستفهام ، وتقدم في طريق أبي أسامة بصيغة الأمر « أشيروا على » والحاصل أنه استشارهم فيما يفعل بمن قذف عائشة ، فأشار عليه سعد بن معاذ وأسيد بن حضير بأنهم واقفون عند أمه موافقون له فيما يقول ويفعل ، ووقع النزاع في ذلك بين السعدين ، فلما نزل عليه الوحي يراءتها أقام حد القذف على من وقع منه . وقوله « يسبون أهلى » كذا هنا بالمهملة ثم الموحدة الثقيلة من السب ، وتقدم في التفسير بلفظ « أبنا » بموحدة ثم نون ، وتقدم تفسيره هناك وان منهم من فسر ذلك بالسب ، قوله ( ما علمت عليهم من سوء قط ) يعنى أهله وجمع باعتبار لفظ الأهل ، والقصة إنما كانت لعائشة وحدها لكن لما كان يار - من سبها سب أبويها ومن هو بسيل منها ؛ وكلهم كانوا بسبب عائشة معدودين في أهله صح الجمع . وقد تقدم في حديث الهجرة الطويل قول أبي بكر « إنما هم أهلك يا رسول الله » يعنى عائشة وأمها وأسماء بنت أبي بكر . قوله ( وعن عروة ) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « أخبرت » بضم أوله عل البناء المجهول ، وقد تقدمت تسمية من أخبرها بذلك

قوله ( أناذن لي أن أنطق إلى أهلي ) في رواية أبي أسامة « أرسلني إلى بيت أبي » . قوله ( وقال رجل من الأنصار الخ ) وقع عند ابن اسحق أنه أبو أيوب الأنصاري وأخرجه الحاكم من طريقه ، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين وأبو بكر الآجري في طرق حديث الإفك ، من طريق عطاء الخراساني عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وتقدم في شرحه في التفسير ان أسامة بن زيد قال ذلك أيضا لكن ليس هو أنصاريًا ، وفي روايتنا في فوائد محمد ابن عبد الله المعروف بابن أخى ميمى من مرسل سعيد بن المسيب وغيره ، وكان رجلا من أصحاب النبي ﷺ إذا سمعا شيئا من ذلك قال سبحانك هذا بهتان عظيم ، زيد بن حارثة وأبو أيوب ، وزيد أيضا ليس أنصاريًا ، وفي تفسير سديد من مرسل سعيد بن جبير أن سعد بن معاذ لما سمع ما قيل في أمر عائشة قال « سبحانك هذا بهتان عظيم » وفي الإكليل للحاكم من طريق الواقدي أن أبا بن كعب قال ذلك ، وحكى عن المبهيات لابن بشكوال ولم أره أنا فيها أن قتادة بن النعمان قال ذلك ، فان ثبت فقد اجتمع من قال ذلك ستة : أربعة من الأنصار ومهاجريان . تنبيه : وقع في بعض النسخ في هذه الأبواب الثلاثة الأخيرة تقديم وتأخير والخطب فيها سهل

خاتمة : اشتمل . كتاب الاعتصام ، من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على مائة وسبعة وعشرين حديثا ، المعلق منها وما في معناه من المتابعة ستة وعشرون حديثا وسائرهما موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث وعشرة أحاديث والباقي خالص ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة ، كل أمي يدخلون الجنة إلا من أبي ، وحديث عمر : نهينا عن التكلف ، وحديث أبي هريرة : في مأخذ القرون ، وحديث عائشة : في الرفق وحديثها : لا أركب به ، وحديث عثمان : في الخطبة ، وحديث أبي سلة المرسل : في الاجتهاد ، وحديث : المشاورة في الخروج إلى أحد ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ستة عشر أثرا والله سبحانه وتعالى الهادي إلى الصواب

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٧ - كتاب التوحيد

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب التوحيد ) كذا للنسفي وجهاد بن شاكر ، وعليه اقتصر الأكثر عن الفريزي . وزاد المستملى « الرد على الجهمية وغيرهم ، وسقطت البسملة لغير أبي ذر ، ووقع لابن بطلان وابن التين » كتاب رد الجهمية ، وغيرهم . التوحيد ، وضبطوا التوحيد بالنصب على المفعولية ، وظاهره معترض لأن الجهمية وغيرهم من المبتدعة لم يردوا التوحيد وإنما اختلفوا في تفسيره ، وحجج الباب ظاهرة في ذلك ، والمراد بقوله في رواية المستملى وغيرهم « القدريه » وأما الخوارج فتقدم ما يتعلق بهم في « كتاب الفتن » وكذا الرافضة تقدم ما يتعلق بهم في « كتاب الأحكام » وهؤلاء الفرق الأربع هم رموس البدعة وقد سمي المعتزلة أنفسهم « أهل العدل والتوحيد » وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نبي الصفات الإلهية ، لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه أشرك . وهم في النبي موافقون للجهمية ، وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والنمطيل ، ومن ثم قال الجنيد فيها حكاه أبو القاسم القشيري « التوحيد أفراد القديم من المحدث » وقال أبو القاسم التميمي في « كتاب الحجة » التوحيد مصدر وحد يوحد ، ومعنى وحدت الله اعتقده منفردا بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه ،

وقيل معنى وحدته علمته واحدا ، وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام له ، وفي صفاته لا شبيه له ، في إلهيته وملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره ، وقال ابن بطال تضمنت ترجمة الباب أن الله ليس بجسم لأن الجسم مركب من أشياء مؤلفة وذلك يرد على الجهمية في زعمهم أنه جسم ، كذا وجدت فيه ولعله أراد أن يقول المشبهة ، وأما الجهمية فلم يختلف أحد عن صنف في المقالات أنهم ينعمون الصفات حتى نسبوا إلى التعطيل ، وثبت عن أبي حنيفة أنه قال بالغ جهنم في نفي التشبيه حتى قال إن الله ليس بشيء ، وقال الكرمانى الجهمية فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى جهنم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة إن لا قدرة للعبد أصلا ، وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة ، ومات مقتولا في زمن هشام بن عبد الملك انتهى . وليس الذى أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة ، وإنما الذى أطبق السلف على ذمهم بسببه انكار الصفات . حتى قالوا إن القرآن ليس كلام الله وأنه مخلوق ، وقد ذكر الاستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» أن رموس المبتدعة أربعة إلى أن قال : والجهمية أتباع جهنم بن صفوان الذى قال : بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال ، وقال لا فعل لأحد غير الله تعالى ، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازا من غير أن يكون فاعلا أو مستطيعا لشيء ، وزعم أن علم الله حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حى أو عالم أو مريد ، حتى قال لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره ، قال وأصفه بأنه خالق وحى وميت وموحد بفتح المهملة الثقيلة لأن هذه الأوصاف خاصة به ، وزعم أن كلام الله حادث ، ولم يسم الله متكلما به ، قال : وكان جهنم يحمل السلاح ويقاقل ، وخرج مع الحارث بن سريج ، وهو بمهملة وجيم مصغر ، لما قام على نصر بن سيار عامل بنى أمية بخراسان فقال أمره إلى أن قتله سلم بن أحوز وهو بفتح السين المهملة وسكون اللام ، وأبوه بمهملة وآخره زاي وزن أعور وكان صاحب شرطة نصر ، وقال البخارى في «كتاب خلق أفعال العباد» بلفظي أن جهنما كان يأخذ عن الجعد بن درهم ، وكان خالد القسرى وهو أمير العراق خطب فقال : ائني موضح بالجعد بن درهم لأنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما . قلت : وكان ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك ، فكأن الكرمانى انتقل ذهنه من الجعد إلى الجهنم فان قتل جهنم كان بعد ذلك بمدة ، ونقل البخارى عن محمد بن مقاتل قال : قال عبد الله بن المبارك :

ولا أقول بقول الجهنم أن له قولا يضارع قول الشرك أحيانا

وعن ابن المبارك إذا لنحكي كلام اليهود والنصارى ونستعظم أن نحكي قول جهنم ، وعن عبد الله بن شاذب قال : ترك جهنم الصلاة أربعين يوما على وجه الشك ، وأخرج ابن أبي حاتم في «كتاب الرد على الجهمية» من طريق خلف بن سليمان البلخي قال : كان جهنم من أهل الكوفة وكان فصيحا ، ولم يكن له نفاذ في العلم ، فلقبه قوم من الزنادقة فقالوا له : صف لنا ربك الذى تعبد ، فدخل البيت لا يخرج مدة ثم خرج فقال هو هذا الهواء مع كل شيء . وأخرج ابن خزيمة في التوحيد ، ومن طريقه البيهقي في الاسماء قال : سمعت أبا قدامة يقول سمعت أبا معاذ البلخي يقول : كان جهنم على معبر ترمذ ، وكان كوفي الأصل فصيحا ولم يكن له علم ولا بحالسة أهل العلم ، فقيل له صف لنا ربك فدخل البيت لا يخرج كذا ، ثم خرج بعد أيام فقال هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يتخلو منه شيء . وأخرج البخارى من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة قال : كلام جهنم صفة بلا معنى ، وبناء بلا أساس ولم يعد قط في أهل العلم ، وقد سئل عن رجل طلق قبل الدخول فقال تعتد امرأتك ، وأورد

آثارا كثيرة عن السلف في تكفير جهم . وذكر الطبري في تاريخه في حوادث سنة سبع وعشرين أن الحارث بن سريج خرج على نصر بن سيار عامل خراسان لبنى أمية وحاربه ، والحارث حينئذ يدعو إلى العمل بالكتاب والسنة وكان جهم حينئذ كاتبه ثم ترأسا في الصلح وتراضيا بحكم مقاتل بن حيان والجهم ، فاتفقا على أن الأمر يكون شورى حتى يراضى أهل خراسان على أمير يحكم بينهم بالعدل ، فلم يقبل نصر ذلك واستمر على محاربة الحارث إلى أن قتل الحارث في سنة ثمان وعشرين في خلافة مروان الحار ، فيقال إن الجهم قتل في المعركة ويقال بل أسر ، فأمر نصر بن سيار سلم بن أحوز بقتله فادعى جهم الأمان ، فقال له سلم : لو كنت في بطنى لشققته حتى أقتلك فقتله ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق محمد بن صالح مولى بني هاشم قال : قال سلم حين أخذه ، يا جهم إني لست أقتلك لأنك قاتلتني ، أنت عندى أحقر من ذلك ، ولكني سمعتك تتكلم بكلام أعطيت الله عهدا أن لا أمسلك إلا قتلتك فقتله . ومن طريق معتمر بن سليمان عن خلاد الطفاوى بلغ سلم بن أحوز ، وكان على شرطة خراسان أن جهم بن سفيان ينكر أن الله كلم موسى تكليما فقتله ، ومن طريق بكير بن معروف قال رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عرق جهم فأسود وجه جهم ، وأسند أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة ، له أن قتل جهم كان في سنة اثنتين وثلاثين ومائة والمعتمد مذكرو الطبري أنه كان في سنة ثمان وعشرين ، وذكر ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن راحة صاحب أبي اسحق الفزاري أن قصة جهم كانت سنة ثلاثين ومائة ، وهذا يمكن حمله على جبر الكسر ، أو على أن قتل جهم تراخى عن قتل الحارث بن سريج ، وأما قول الكرماني أن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبد الملك فوهم ، لأن خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد ذلك ، لعل مستند الكرماني ما أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى نصر بن سيار عامل خراسان : أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فإن ظفرت به فاقتله ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن هشام ، وإن كان ظهور مقاتله وقع قبل ذلك حتى كاتب فيه هشام والله أعلم . وقال ابن حزم في كتاب الملل والنحل ، فرق المقرنين بملة الاسلام خمس : أهل السنة ، ثم المعتزلة ومنهم القدريه ، ثم المرجئة ومنهم الجهمية والكرامية ثم الرافضة ومنهم الشيعة ، ثم الخوارج ومنهم الازارقة والإباضية ثم افترقوا فرقا كثيرة ، فأكثر افتراق أهل السنة في الفروع ، وأما في الاعتقاد في نبذ يسيرة ، وأما الباقيون في مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والغريب ، فأقرب فرق المرجئة من قال : الإيمان التصديق بالقلب واللسان فقط وليست العبادة من الإيمان . وأبعدهم الجهمية القائلون بأن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتلث بلسانه ، وعبد الوثن من غير تقية . والكرامية : القائلون بأن الإيمان قول باللسان فقط وإن اعتقد الكفر بقلبه ، وساق الكلام على بقية الفرق ثم قال : فأما المرجئة فعمدتهم الكلام في الإيمان والكفر ، فمن قال إن العبادة من الإيمان ، وأنه يزيد وينقص ولا يكفر مؤمنا بذنب ، ولا يقول إنه يخلد في النار فليس مرجئا ، ولو وافقهم في بقية مقالاتهم . وأما المعتزلة فعمدتهم الكلام في الوعد والوعيد والقدر ، فمن قال القرآن ليس بمخلوق وأثبت القدر ورؤية الله تعالى في القيامة ، وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة وإن صاحب الكبائر لا يخرج بذلك عن الإيمان فليس بمعتزلي وإن وافقهم في سائر مقالاتهم وساق بقية ذلك إلى أن قال : وأما الكلام فيما يوصف الله به فشارك بين الفرق الخمسة ، من مثبت لها وناف ، فرأس النفاة المعتزلة والجهمية فقد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطون ، ورأس المثبتة مقاتل بن سليمان ومن تبعه من الرافضة والكرامية ، فانهم



بالنوا في ذلك حتى شبهوا الله تعالى بخلقه ، تعالى الله سبحانه عن أقوالهم علوا كبيرا ، ونظير هذا التباين قول الجهمية إن المبد لا قدرة له أصلا ، وقول القدرية إنه يخلق فعل نفسه . قلت : وقد أفرد البخاري خلق أفعال العباد في تصنيف ، وذكر منه هنا أشياء بعد فراغه مما يتعلق بالجهمية

### ١ - باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى

٧٣٧١ - **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفير عن أبي معبد « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذا إلى اليمن »

٧٣٧٢ - **وحدثني** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** الفضل بن العلاء **حدثنا** اسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صفير أنه سمع أبا معبد مولى ابن عباس يقول « سمعت ابن عباس يقول : لما بعث النبي ﷺ معاذا إلى نحو أهل اليمن قال له : إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فلو كان أول ما تدعوم إلى أن يؤحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة أموالهم تؤخذ من غنيهم فتد على فقيرهم ، فإذا أفروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس »

٧٣٧٣ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عند ر **حدثنا** شعبة عن أبي حصين والأشعث بن سلمي سمعا الأسود ابن هلال « عن معاذ بن جبل قال : قال النبي ﷺ : يا معاذ ، أتدري ما حق الله على العباد ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئا ، أتدري ما حقهم عليه ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : أن لا يعذبهم »

٧٣٧٤ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صفيرة عن أبيه « عن أبي سعيد الخدري أن رجلا سمع رجلا يقرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ يرددُها ، فلما أصبح جاء إلى النبي ﷺ فذكر له ذلك - فكان الرجل يقرأها - فقال رسول الله ﷺ : والقدى نفسى بيده إنها لتعدل ثلث القرآن . زاد إسماعيل بن جعفر عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبيه « عن أبي سعيد أخبرني أخي قتادة بن النعمان عن النبي ﷺ »

٧٣٧٥ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب **حدثنا** عمرو بن ابن أبي هلال أن أبا الرجال محمد بن عبد الرحمن **حدثه** عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن - وكانت في حجر عائشة زوج النبي ﷺ - « عن عائشة أن النبي ﷺ بعث رجلا على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بقل هو

الله أحد، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: سألوه لأشئ شيء يصنع ذلك؟ فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال للنبي ﷺ: أخبروه أن الله يحبها»

**قوله** (باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته الى توحيد الله تعالى) المراد بتوحيد الله تعالى الشهادة بأنه إله واحد وهذا الذي يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة، وقد ادعى طائفتان في تفسير التوحيد أمرين اخترعهما، أحدهما: تفسير الممثلة كما تقدم، ثانيهما: غلاة الصوفية فإن أكابرهم لما تكلموا في مسألة المحو والقضاء وكان مرادهم بذلك المبالغة في الرضا والتسليم وتفويض الأمر، بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة في نفي نسبة الفعل الى العبد، وجر ذلك بعضهم الى معذرة العصاة، ثم غلا بعضهم فمذر الكفار، ثم غلا بعضهم فزعم أن المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود، وعظم الخطب حتى ساء ظن كثير من أهل العلم بمتقدميهم وحاشاهم من ذلك، وقد قدمت كلام شيخ الطائفة الجنيد وهو في غاية الحسن والإيجاز، وقد رد عليه بعض من قال بالوحدة المطلقة فقال: وهل من غير، ولهم في ذلك كلام طويل ينبو عنه سماع كل من كان على فطرة الإسلام والله المستعان. وذكر في الباب أربعة أحاديث. الحديث الأول: حديث معاذ بن جبل في بعثه الى اليمن، وأورده من طريقين الأول أعلى من الثانية، وقد أورد الطريق العالية في كتاب الزكاة، وساقها هناك على لفظ أبي عاصم راويها، وذكره هناك من وجه آخر بنزول، وعبد الله بن أبي الأسود شيخه في هذا الباب هو ابن محمد بن أبي الأسود ينسب الى جده واسمه حميد بن الأسود، وهو الفضل بن العلام، يكنى أبا العلاء. ويقال أبو العباس وهو كوفي نزل البصرة وثقه على بن المديني، وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتب حديثه، وقال النسائي ليس به بأس، وقال الداوطني: كثير الوهم. قلت: وماله في البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه بغيره ولكنه ساق المأثور هنا على لفظه. **قوله** (عن أبي معبد) كذا للجميع بفتح الميم وسكون المهملة ثم موحدة. وفي بعض النسخ عن أبي سعيد وهو تصحيف، وكان الميم انفتحت فصار ت تشبه السين. **قوله** (سمعت ابن عباس لما بعث) كذا فيه بحذف. قال أو يقول، وقد جرت العادة بحذفه خطأ ويقال يشترط النطق به. **قوله** (لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل الى نحو أهل اليمن) أى الى جهة أهل اليمن، وهذه الرواية تقيد الرواية المطلقة بلفظ حين بعثه الى اليمن، فبينت هذه الرواية أن لفظ اليمن من باب حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه، أو من إطلاق العام وإرادة الخاص، أو لكون اسم الجنس يطلق على بعضه كما يطلق على كله، والراجح أنه من حمل المطلق على المقيّد كما صرح به هذه الرواية. وقد تقدم في باب بعث أبي موسى ومعاذ الى اليمن في أواخر المغازي، من رواية أبي بردة بن أبي موسى، وبعث كل واحد منهما على خلاف قاله. ليس اتفاق، وتقدم ضبط المخلاف وشرحه هناك، ثم قوله «الى أهل اليمن»، من إطلاق الكل وإرادة البعض، لأنه إنما بعثه الى بعضهم لا بل جميعهم، ويحتمل أن يكون الخبر على عمومته في الدعوى الى الأمور المذكورة وإن كانت لمرة معاذ إنما كانت على جهة من اليمن مخصوصة. **قوله** (إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب) هم اليهود، وكان ابتداء دخول اليهودية اليمن في زمن أسعد ذي كرب وهو تبع الأصغر كما ذكره ابن اسحق مطولا في السيرة، فقام الاسلام وبعض أهل اليمن على اليهودية، ودخل دين النصرانية الى اليمن بعد ذلك لما غلبت الحبشة

على الذين ، وكان منهم أبرهة صاحب الهيل الذي غزا مكة وأراد هدم الكعبة حتى أجلاهم عنها سيف بن ذى يزن ، كما ذكره ابن اسحق مبسوطا أيضا ، ولم يبق بعد ذلك باليمن أحد من النصارى أصلا إلا بنجران وهى بين مكة واليمن ، وبقي ببعض بلادها قليل من اليهود . قوله (فليكن أول ماتدعوهم إلى أن يوحّدوا الله فإذا عرفوا ذلك) مضى في وسط الزكاة من طريق اسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بلفظ « فليكن أول ماتدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله » وكذا أخرجه مسلم عن الشيخ الذى أخرجه عنه البخارى ، وقد تمسك به من قال أول واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الامتثال ، ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزجار إلا بعد معرفة الأمر والنهى ، واعترض عليه بأن المعرفة لا تتأتى إلا بالنظر والاستدلال ، وهو مقدمة الواجب فيجب فيكون أول واجب النظر ، وذهب الى هذا طائفة كابن فورك ، وتمتدح بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض ، فيكون أول واجب جزأ من النظر وهو يحكى عن القاضي أبي بكر بن الطيب وعن الاستاذ أبي إسحق الأسفراينى أول واجب القصد إلى النظر ، وجمع بعضهم بين هذه الأقوال بأن من قال أول واجب المعرفة أراد طلبا وتكيفا ، ومن قال النظر أو القصد أراد امتثالا لأنه يسلم أنه وسيلة الى تحصيل المعرفة ، فبدل ذلك على سبق وجوب المعرفة . وقد ذكرت في « كتاب الإيمان » من أعرض عن هذا من أصله وتمسك بقوله تعالى ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرة الله التى فطر الناس عليها ﴾ وحديث « كل مولود يولد على الفطرة » فان ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة ، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله عليه الصلاة والسلام « فأبواه يهودانه وينصرانه » وقد وافق أبو جعفر السمنانى وهو من رموس الأشاعرة على هذا وقال : إن هذه المسئلة بقيت في مقالة الأشعرى من مسائل المعتزلة ؛ وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه ، وأنه لا يكتفى التقليد في ذلك انتهى . وقرأت في جزء من كلام شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائى ما ملخصه : أن هذه المسئلة لما تناقضت فيها المذاهب وتباينت بين مفرط ومفرط ومتوسط ، فالطرف الاول قول من قال يكتفى التقليد المحض في إثبات وجود الله تعالى ونفى الشريك عنه ، وعن نسب اليه اطلاق ذلك عيد الله بن الحسن العنبرى وجماعة من الخبائلة والظاهرية ، ومنهم من بالغ في حرّم النظر في الأدلة واستند الى ما ثبت عن الأئمة الكبار من ذم الكلام كما سيأتى بيانه . والطرف الثانى : قول من وقف حجة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام ، ونسب ذلك لأبي إسحق الأسفراينى ، وقال الغزالى : أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين ، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التى حرروها فهو كافر ، فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين ، وذكر نحوه أبو المظفر بن السمعانى وأطال في الرد على قائله ، ونقل عن أكثر أئمة الفتوى أنهم قالوا : لا يجوز أن تكلف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها ، لأن في ذلك من المشقة أشد من المشقة في تعلم الفروع الفقهية . وأما المذهب المتوسط فذكره وسأذكره ملخصا بعد هذا ، وقال القرطبى في المفهم : في شرح حديث « أبغض الرجال الى الله الألد الخصم » الذى تقدم شرحه في أثناء « كتاب الأحكام » وهو فى أوائل « كتاب العلم » من صحيح مسلم ، وهذا الشخص الذى يبغضه الله هو الذى يقصد بخصومته مدافعة الحق وردّه بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة ، وأشد ذلك الخصومة فى أصول الدين ، كما يقع لأكثر المتكلمين المعارضين عن الطرق التى أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسلف أئمة ، الى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين

جدلية وأمور صناعية مدار أكثرها على آراء سوفسطائية ، أو مناقضات لفظية ينشأ بسببها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها ، وشكوك يذهب الإيمان معها ، وأحسبهم انفصالا عنها أجدلهم لا أعلمهم ، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها ، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعا من الخلل لا يرتضيها البله ولا الأطفال ، لما بحثوا عن تحيز الجواهر والألوان والأحوال ، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى وتمديداتها واتحادها في نفسها ، وهل هي الذات أو غيرها وفي الكلام : هل هو متحد أو منقسم ، وعلى الثاني : هل ينقسم بالنوع أو الوصف ، وكيف تعلق في الأزل بالمأمور مع كونه حادثا ، ثم إذا انعدم المأمور هل يبقى التعلق ، وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلا هو نفس الأمر لعمره بالزكاة إلى غير ذلك مما ابتدعه عالم لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم ، بل نبهوا عن الخوض فيها لعلهم بأنه بحث عن كيفية مالا تعلم كيفيةه بالعقل ، لسكون العقول لها حد تقف عنده ، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات ، ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها ، وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز ، وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزه عن الشبهة مقدس عن النظير متصف بصفات السكالات ، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه ، كما هو طريق السلف ، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل ، ويكنى في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبتت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي ، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين ، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالا ، قال : وأفنى الكلام بكثير من أهله إلى الشك ، وبيعضهم إلى الإلحاد وبيعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات ، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره ، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحسك التي استأثر بها ، وقد رجح كثير من أئمتهم عن طريقهم ، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال : ركبت البحر الأعظم ، وذهبت في كل شيء نهي عنه أهل العلم في طلب الحق فرارا من التقليد والآن قد رجعت واعتقدت مذهب السلف ، هذا كلامه أو معناه وعنه أنه قال عند موته : يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام ، فلما عرفت أنه يبلغني ما بلغت ما تشاغلتم به ، إلى أن قال القرطبي : ولو لم يكن في الكلام إلا مسئلتان هما من مبادئه لكان حقيقا بالذم : إحداهما قول بعضهم إن أول واجب الشك إذا هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر ، واليه أشار الإمام بقوله ركبت البحر . ثانيتهما قول جماعة منهم إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والابحاث التي حرروها لم يصح إيمانه ، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أهلك وأسلافك وجيرانك ، فقال لا تشنع على بكثرة أهل النار ، قال وقد رد بعض من لم يقل بهما على من قال بهما بطريق من الرد النظرى وهو خطأ منه ، فإن القائل بالمسئلتين كافر شرعا ، لجعله الشك في الله واجبا ، ومعظم المسلمين كفارا حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة ، ولما فلا يوجد في الشرعيات ضرورى ، وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضوع لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اغتر بها كثير من الأغمار فوجب بذل النصيحة ، والله يهدي من يشاء انتهى . وقال الآمدي في أبحار الأفكار : ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر ، لأن ضد المعرفة النكرة

والنكرة كفر ، قال : وأصحابنا يجمعون على خلافه وإنما اختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقا لكن عن غير دليل ، فمنهم من قال ان صاحبه مؤمن عاص بترك النظر الواجب ، ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق وان لم يكن عن دليل وسماه علما ، وعلى هذا فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر ، وقال غيره : من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التعمق في طرق المتكلمين ، بل اكتفى بما لا يتخلو عنه من نشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمصنوع على الصانع ، وغايته أنه يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تألفا صحيحا وتنتج العلم ، لكنه لو سئل كيف حصل له ذلك ما اهتدى للتعبير به ، وقيل الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين وقد انفصل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير حجة ، ومن قامت عليه حجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بها ، فهما سمعه من النبي ﷺ كان مقطوعا عنده بصدقه فإذا اعتقده لم يكن مقلدا لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة ، وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ فيما يتعلق بهذا الباب ، فأمنوا بالحكم من ذلك وفوضوا أمر المتشابه منه الى ربه ، وإنما قال من قال ان مذهب الخلف أحكم بالنسبة الى الرد على من لم يثبت النبوة ، فيحتاج من يريد رجوعه الى الحق أن يقيم عليه الأدلة إلى أن يدعى فيسلم أو يعاند فيهلك ، بخلاف المؤمن فإنه لا يحتاج في أصل إيمانه الى ذلك ، وليس سبب الاول الا جعل الأصل عدم الإيمان فلم يحجب النظر المؤدى الى المعرفة والا فطريق السلف أسهل من هذا كما تقدم إيضاحه من الرجوع الى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج الى ما ذكر من اقامة الحجة على من ليس بمؤمن ، فاختلط الأمر على من اشترط ذلك والله المستعان . واحتج بعض من أوجب الاستدلال باتفاقهم على ذم التقليد ، وذكروا الآيات والأحاديث الواردة في ذم التقليد ، وبأن كل أحد قبل الاستدلال لا يدري أى الأمرين هو الهدى ، وبأن كل مالا يصح الا بالدليل فهو دعوى لا يعمل بها ، وبأن العلم اعتقاد الشيء على ما هو عليه من ضرورة أو استدلال وكل مالم يكن علما فهو جهل ، ومن لم يكن عالما فهو ضال . والجواب عن الاول أن المذموم من التقليد أخذ قول الغير بغير حجة ، وهذا ليس منه حكم رسول الله ﷺ فان الله أوجب اتباعه في كل ما يقول ، وليس العمل فيما أمر به أو نهى عنه داخلا تحت التقليد المذموم اتفاقا ، وأما من دونه من اتبعه في قول قاله واعتقد أنه لو لم يقله لم يقل هو به فهو المقلد المذموم ، بخلاف مالمو اعتقد ذلك في خبر الله ورسوله فإنه يكون بمدوحا ، وأما احتجاجهم بأن أحدا لا يدري قبل الاستدلال أى الأمرين هو الهدى فليس بمسلم ، بل من الناس من تطعن نفسه وينشر صدره للإسلام من أول وهلة ، ومنهم من يتوقف على الاستدلال ، فالذى ذكره هم أهل الشك الثانى ، فيجب عليه النظر ليق نفسه النار لقوله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ ويجب على كل من استرشده أن يرشده ويبرهن له الحق وعلى هذا مضى السلف الصالح من عهد النبي ﷺ وبعده . وأما من استقرت نفسه الى تصديق الرسول ولم تنازعه نفسه الى طلب دليل توفيقا من الله وتيسيرا . فهم الذين قال الله في حقهم ﴿ وَلَكِنْ اللَّهُ حَبِيبُ الْإِيمَانِ وَزِينَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ الآية . وقال ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ الآية وليس هؤلاء مقلدين لأبائهم ولا لرؤسائهم . لأنهم لو كفر آبائهم أو رؤسائهم لم يتابعوهم بل يحدون النفرة عن كل من سمعوا عنه ما يخالف الشريعة وأما الآيات والأحاديث فانما وردت في حق الكفار الذين اتبعوا من نهوا عن اتباعه وتركوا اتباع من أمروا باتباعه . وإنما كلفهم الله الإتيان ببرهان على دعواهم بخلاف المؤمنين فلم يرد قط أنه أسقط اتباعهم حتى يأتوا

بالبرهان . وكل من خالف الله ورسوله فلا برهان له أصلاً وإنما كلف الإتيان بالبرهان تبكيثاً وتعجزاً . وأما من اتبع الرسول فيما جاء به فقد اتبع الحق الذي أمر به وقامت البراهين على صحته ، سواء علم هو بتوجيه ذلك البرهان أم لا . وقول من قال منهم إن الله ذكر الاستدلال وأمر به مسلم لكن هو فعل حسن مندوب لكل من أطاعه ، وواجب على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق كما تقدم تقريره وبالله التوفيق . وقال غيره قول من قال طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ليس بمستقيم ، لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك ، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى في طريقة الخلف ، وليس الأمر كما ظن ، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى ، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراه ، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله ، وأما قولهم في العلم فزادوا في التعريف عن ضرورة أو استدلال وتعريف العلم ، انتهى عند قوله عليه : فإن أبوا إلا الزيادة فليزادوا عن تيسير الله له ذلك وخلق ذلك المعتقد في قلبه ، وإلا فالذي زادوه هو محل النزاع فلا دلالة فيه وبالله التوفيق . وقال أبو المظفر بن السمعاني تعقب بعض أهل الكلام قول من قال إن السلف من الصحابة والتابعين لم يعتنوا بإيراد دلائل العقل في التوحيد بأنهم لم يشتغلوا بالتعريفات في أحكام الحوادث وقد قبل لفقهاء ذلك واستحسنوه فدوّنوه في كتبهم ، فكذلك علم الكلام ، ويمتاز علم الكلام بأنه يتضمن الرد على الملحدين وأهل الأهواء ، وبه تزول الشبهة عن أهل الزيغ ويثبت اليقين لأهل الحق ، وقد علم الكل أن الكتاب لم تعلم حقيقته ، والنبي لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقل ، وأجاب : أما أولاً فإن الشارع والسلف الصالح نهوا عن الابتداع وأمروا بالاتباع ، وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب . وأما الفروع فلم يثبت عن أحد منهم النهي عنها إلا من ترك النص الصحيح وقدم عليه القياس ، وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد من أئمة السلف إنكار ذلك ، لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضى وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم ، فمن ثم تواردوا على استحباب الاشتغال بذلك بخلاف علم الكلام . وأما ثانياً : فإن الدين كل لقوله تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ فإذا كان آكله وأتمه وتلقاه الصحابة عن النبي ﷺ واعتقده من تلقى عنهم واطمأننت به نفوسهم ، فأى حاجة بهم إلى تحكيم العقول والرجوع إلى قضايها وجمعها أصلاً ، والنصوص الصحيحة الصريحة تعرض عليها فتارة يعمل بمضمونها ، وتارة تحرف عن مواضعها لتوافق العقول . وإذا كان الدين قد كل فلا تكون الزيادة فيه إلا نقصاناً في المعنى ، مثل زيادة أصبع في اليد فإنها تنقص قيمة العبد الذي يقع به ذلك ، وقد توسط بعض المتكلمين فقال : لا يكتفى بالتقليد بل لا بد من دليل ينشرح به الصدر . وتحصل به الطمأنينة العلية ، ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية بل يكفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه انتهى . والذي تقدم ذكره من تقليد النصوص كاف في هذا القدر ، وقال بعضهم المطلوب من كل أحد التصديق الحزى الذي لا ريب معه بوجود الله تعالى والإيمان برسله وبما جاءوا به كيفما حصل وبأى طريق إليه يوصل ، ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من الزلل . قل القرطبي : هذا الذي عليه أئمة الفتوى ومن قبلهم من أئمة السلف ، واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة وبما تواتر عن النبي ﷺ ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من حفاة العرب من كن يعبد الأوثان ، فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين ، والتزام أحكام

الإسلام من غير إلزام بتعلم الأدلة ، وإن كان كثير منهم إنما أسلم لوجود دليل ما ، فأسلم بسبب وضوحه له ، فالكثير منهم قد أسلموا طوعا من غير تقدم استدلال ، بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبيا سيئما ويتنصر على من خالفه ، فلما ظهرت لهم العلامات في محمد ﷺ بادروا إلى الإسلام ، وصدقوه في كل شيء . قاله ودعاهم إليه من الصلاة والزكاة وغيرهما ، وكثير منهم كان يؤذنه في الرجوع إلى معاشه من رعاية الغنم وغيرها ، وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشملهم فلا يزالون يزدادون إيماننا ويقينا . وقال أبو المظفر بن السمعاني أيضا ما ملخصه : إن العقل لا يوجب شيئا ولا يحرم شيئا ، ولا حظ له في شيء من ذلك ، ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء ، لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وقوله ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ وغير ذلك من الآيات . فمن زعم أن دعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت لبيان الفروع ، لزمه أن يجعل العقل هو الداعي إلى الله دون الرسول ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى الله سواء ، وكفى بهذا ضلالا . ونحن لانكر أن العقل يرشد إلى التوحيد وإنما نكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام الا بطريقه ، مع قطع النظر عن السمعية لكون ذلك خلاف ما دللت عليه آيات الكتاب والاحاديث الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعنوي ، ولو كان كما يقول أوائلك لبطلت السمعية التي لا مجال للعقل فيها أو أكثرها ، بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعية ، فإن عقلنا فبتوفيق الله والا اكتفينا باعتقاد حقيقته . على وفق مراد الله سبحانه وتعالى انتهى . ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس . ان رجلا قال لرسول الله ﷺ أنشدك الله آله أرسلك أن نشهد أن لا إله إلا الله وأن ندع اللات والعزى ؟ قال : نعم . فأسلم . وأصله في الصحيحين في قصة ضمام بن ثعلبة ، وفي حديث عمرو بن عبسة عند مسلم أنه أتى النبي ﷺ فقال ما أنت ؟ قال : نبي الله . قلت : آله أرسلك ؟ قال : نعم . قلت : بأى شيء ؟ قال : أوحى الله لا أشرك به شيئا ، الحديث ، وفي حديث أسامة بن زيد في قصة قتله الذي قال لا إله إلا الله فأنكر عليه النبي ﷺ وحديث المقداد في معناه ، وقد تقدم في كتاب الديات ، وفي كتب النبي ﷺ إلى هرقل وكسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد ؛ إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة المعنوية الدال على أنه ﷺ لم يرد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا بالله وحده ويصدقوه فيما جاء به عنه ، فمن فعل ذلك قبل منه سواء كان إذعانه عن تقدم نظر أم لا ، ومن توقف منهم به حينئذ على النظر ، أو أقام عليه الحجة إلى أن يذعن أو يستمر على عناده . وقال البيهقي في كتاب الاعتقاد ، سلك بعض أئمتنا في إثبات الصانع وحدث العالم طريق الاستدلال بمعجزات الرسالة فإنها أصل في وجوب قبول مادعا إليه النبي ﷺ . وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسول ، ثم ذكر قصة النجاشي وقول جعفر بن أبي طالب له د بعث الله إلينا رسولا نعرف صدقه فدعانا إلى الله وتلا علينا تنزيلا من الله لا يشبهه شيء فصدقناه وعرفنا أن الذي جاء به الحق ، الحديث بطوله ، وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب الزكاة ، من صحيحه من رواية ابن اسحق وحاله معروفة وحديثه في درجة الحسن ، قال البيهقي فاستدلوا بأعجاز القرآن على صدق النبي ، فأمنوا بما جاء به من إثبات الصانع ووجدانيته وحدث العالم وغير ذلك مما جاء به الرسول ﷺ في القرآن وغيره ، واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار ، فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع ، ولا يكون ذلك تقليدا بل هو اتباع والله أعلم . وقد استدلل من اشترط النظر بالآيات والاحاديث

الواردة في ذلك ، ولا حجة فيها لأن من لم يشترط النظر لم يذكر أصل النظر ، وإنما أنكر توقف الإيمان على وجود النظر بالطرق الكلامية ، إذ لا يلزم من الترغيب في النظر جمعه شرطاً ، واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم إذ لو أفاده لكان العلم حاصلًا لمن قلد في قدم العالم ولمن قلد في حدوثه . وهو محال لأفضائه إلى الجمع بين النقيضين . وهذا إنما يتأتى في تقليد غير النبي ﷺ . وأما تقليده ﷺ فيما أخبر به عن ربه فلا يتناقض أصلاً واعتذر بعضهم عن اكتفاء النبي ﷺ والصحابة بإسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر بأن ذلك كان لضرورة المبادئ ، وأما بعد تقرر الإسلام وشهرته فيجب العمل بالأدلة ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول داع إليه حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصولها فهو مبتدع ولو لم يفهمها ولم يعرف مأخذها وهذا هو محض التقليد فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى والقول بإيمان من قلدهم وكفى بهذا ضللاً وما مثلهم إلا كما قال بعض السلف : أنهم كمثل قوم كانوا سفراً فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من المأكل والمشروب ورأوا فيها طرقات شتى فانقسموا قسمين قسم وجدوا من قال لهم أنا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة فاتبعوني فيها تنجوا فتبعوه فنجوا ، وتخلفت عنه طائفة فأقاموا إلى أن وقفوا على أماره ظهر لهم أن في العمل بها النجاة فعملوا بها فنجوا وقسم هجموا بغير مرشد ولا أماره فهلكوا ، فليست نجاة من اتبع المرشد بدون نجاة من أخذ بالآماره إن لم تكن أولى منها ، ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي يمكن أن يفصل فيقال : من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً وحصل له اليقين التام بالمطلوب إما بنشأته على ذلك أو لنور يقذفه الله في قلبه ، فإنه يكتفى منه بذلك ، ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل ، ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم إلى أن تزول عنه ، قال فهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة ، وأما من غلا فقال لا يكفي إيمان المقلد فلا يلتفت إليه ، لما يلزم منه من القوا . بعدم إيمان أكثر المسلمين ، وكذا من غلا أيضاً فقال لا يجوز النظر في الأدلة لما يلزم منه من أن أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر انتهى ملخصاً . واستدل بقوله « فإذا عرفوا الله ، بأن معرفة الله بحقيقة كنهه ممكنة للبشر ، فإن كان ذلك مقيداً بما عرّف به نفسه من وجوده وصفاته اللاتفة من العلم والقدرة والارادة مثلاً ، وتزييه عن كل نقيصة كالحديث فلا بأس به ، فأما ما عدا ذلك فإنه غير معلوم للبشر وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ فإذا حمل قوله فإذا عرفوا الله على ذلك كان واضحاً مع أن الاحتجاج به يتوقف على الجزم بأنه ﷺ نطق بهذه اللفظة وفيه نظر ، لأن القصة واحدة ورواة هذا الحديث اختلفوا : هل ورد الحديث بهذا اللفظ أو بغيره ؟ فلم يقل ﷺ إلا بلفظ منها ، ومع احتمال أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة لا يتم الاستدلال ، وقد بينت في أواخر كتاب الزكاة ، أن الأكثر رويه بلفظ « فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، ومنهم من رواه بلفظ « فادعهم إلى أن يوحدوا الله ، فإذا عرفوا ذلك ، ومنهم من رواه بلفظ « فادعهم إلى عبادة الله ، فإذا عرفوا الله ، ووجه الجمع بينها أن المراد بالعبادة : التوحيد ، والمراد بالتوحيد : الإقرار بالشهادتين ، والإشارة بقوله ذلك إلى التوحيد ، وقوله : فإذا عرفوا الله أي عرفوا توحيد الله ، والمراد بالمعرفة الإقرار والطوعية فبذلك يجمع بين هذه الالفاظ المختلفة في القصة الواحدة وبالله التوفيق . وفي حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم الاختصار في الحكم



بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين ، فإن من لازم الإيمان بالله ورسوله التصديق بكل مائتة عنهما والتزام ذلك ، فيحصل ذلك لمن صدق بالشهادتين . وأما ما وقع من بعض المبتدعة من إنكار شيء من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر ، لأنه إن كان مع تأويل فظاهر ، وإن كان عنادا قدح في صحة الإسلام ، فيعامل بما يترتب عليه من ذلك كإجراء أحكام المرتد وغير ذلك ، وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به ، وتعقب بأن مثل خبر معاذ حفته قرينة أنه في زمن نزول الوحي فلا يستوى مع سائر أخبار الآحاد ، وقد مضى في باب إجازة خبر الواحد ما يفي عن إعادته ، وفيه أن الكافر إذا صدق بشيء من أركان الإسلام كالصلاة مثلاً يصير بذلك مسلماً ، وبالغ من قال كل شيء يكفر به المسلم إذا جحدته ، يصير الكافر به مسلماً إذا اعتقده ، والاول أرجح كما جزم به الجمهور ، وهذا في الاعتقاد أما الفعل كما لو صلى فلا يحكم بإسلامه وهو أولى بالمنع لأن الفعل لا عموم له ، فيدخله احتمال العبث والاستهزاء . وفيه وجوب أخذ الزكاة ممن وجبت عليه ، وقهر الممتنع على بذلها ولو لم يكن جاحداً ، فإن كان مع امتناعه ذا شوكة قوتل ، وإلا فإن أمكن تعزيره على الامتناع عزز بما يليق به ، وقد وردن تعزيره بالمال حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً ولفظه : « ومن منعها - يعني الزكاة - فانا نأخذوها ، وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا » الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم ، وأما ابن حبان فقال في ترجمة بهز بن حكيم لولا هذا الحديث لأدخلته في « كتاب الثقات » وأجاب من صححه ولم يعمل به بأن الحكم الذي دل عليه منسوخ وأن الأمر كان أولاً كذلك ثم نسخ ، وضعف النووي هذا الجواب من جهة أن العقوبة بالمال لا تعرف أولاً حتى يتم دعوى النسخ ولأن النسخ لا يثبت إلا بشرطه كعقوبة التاريخ ولا يعرف ذلك ، واعتمد النووي ما أشار إليه ابن حبان من تضعيف بهز وليس بجيد لأنه موثق عند الجمهور حتى قال اسحق بن منصور عن يحيى بن معين بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح إذا كان دون بهز ثقة ، وقال الترمذي : « تكلم فيه شعبة وهو ثقة عند أهل الحديث » وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث ، واحتج به أحد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له في الصحيح ، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود وهو عندي حجة لا عند الشافعي فإن اعتمد من قلد الشافعي على هذا كفاه ، ويؤيد إطباق فقهاء الأمصار على ترك العمل به فدل على أن له معارضا راجحاً ، وقول من قال بمقتضاه يعد في ندرة المخالف وقد دل خبر الباب أيضاً على أن الذي يقبض الزكاة الإمام أو من أقامه لذلك ، وقد أطبق الفقهاء بعد ذلك على أن لأرباب الأموال الباطنة مباشرة الإخراج ، وشذ من قال بوجوب الدفع إلى الإمام وهو رواية عن مالك ، وفي القديم للشافعي نحوه على تفصيل أعلاه . الحديث الثاني : حديث معاذ أيضاً ، قوله ( عن أبي حصين ) بفتح أوله واسمه عثمان بن عاصم الأسدي ، والأشعث بن سليم ، هو أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي ، وأبوه مشهور بكنيته أكثر من اسمه . قوله ( أتدري ما حق الله على العباد ) تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » ودخله في هذا الباب من قوله لا تشركوا به شيئاً فإنه المراد بالتوحيد ، قال ابن التين يريد بقوله « حق العباد على الله » حقاً علم من جهة الشرع لا بإيجاب العقل فهو كالواجب في تحقق وقوعه أو هو على جهة المقابلة والمشاكلة ، كقوله تعالى ﴿ فليسخرون منهم سخر الله بينهم ﴾ الحديث الثالث . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وتقدم المتن في فضل ( قل هو الله أحد ) في « كتاب فضائل القرآن » من وجه آخر عن مالك مشروحاً ، وأورده هنا لما صرح به من وصف الله تعالى بالأحدية كما في الذي بمسده ، وقوله هنا زاد اسماعيل بن جعفر تقدم هناك بزيادة راء في أوله ،

فقال : وزاد أبو معمر ، حدثنا اسماعيل بن جعفر ، وكذا وقع هنا في بعض النسخ ، وفي بعضها وقال أبو معمر ، وتقدم هناك الاختلاف في المراد بأبي معمر هذا وتسمية من وصله . الحديث الرابع : حديث عمرة عن عائشة فيما يتعلق بسورة الإخلاص أيضا ؛ وقد تقدم معلقا في فضائل القرآن . قوله ( حدثنا أحمد بن صالح ) كذا للأكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وأبو مسعود في الأطراف ، ووقع في الأطراف للزبي أن في بعض النسخ ، حدثنا محمد حدثنا أحمد بن صالح ، . قلت : وبذلك جزم البيهقي تبعنا لخلف في الأطراف قال خلف : ومحمد هذا أحسبه محمد بن يحيى الذهلي ، ووقع عند الاسماعيلي بعد أن ساق الحديث من رواية حرملة عن ابن وهب ذكره البخاري عن محمد ، بلا خبر عن أحمد بن صالح ، فكأنه وقع عند الاسماعيلي بلفظ ، قال محمد ، وعلى رواية الأكثر فمحمد هو البخاري المصنف ، والقائل ، قال محمد ، هو محمد الفربري وذكر الكرماني هذا احتمالا . قلت : ويحتاج حينئذ الى ابداء النكتة في افصاح الفربري به في هذا الحديث دون غيره من الاحاديث الماضية والآتية . قوله ( حدثنا عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وابن أبي هلال ، هو سعيد وسماء مسلم في روايته ، قوله ( بعث رجلا على سرية ) تقدم في باب الجمع بين السورتين في ركعة من كتاب الصلاة ، بيان الاختلاف في تسميته ، وهـل بينه وبين الذي كان يؤم قومه في مسجد قباء مغايرة أو هما واحد وبيان ما يرجح من ذلك ، قوله ( فيختم بقل هو الله أحد ) قال ابن دقيق العيد هذا يدل على أنه كان يقرأ بذكرها ثم يقرأها في كل ركعة وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المراد أنه يختم بها آخر قراءته فيختم بالركعة الأخيرة ، وعلى الاول فيؤخذ منه جواز الجمع بين السورتين في ركعة انتهى . وقد تقدم البحث في ذلك في الباب المذكور من كتاب الصلاة ، بما يغني عن إعادته ، قوله ( لانها صفة الرحمن ) قال ابن التين إنما قال لها صفة الرحمن لان فيها أسماء وصفاته ، وأسماء مشتقة من صفاته ، وقال غيره : يحتمل أن يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستندا لشيء سمعه من النبي ﷺ إما بطريق النصوصية وإما بطريق الاستنباط ، وقد أخرج البيهقي في كتاب الأسماء والصفات ، بسند حسن عن ابن عباس ، أن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا صف لنا ربك الذي تعبد ، فأمر الله عز وجل ( قل هو الله أحد ) الى آخرها ، فقال هذه صفة ربي عز وجل ، وعن أبي بن كعب قال : قال المشركون للنبي ﷺ أنسب لنا ربك ، فنزلت سورة الإخلاص الحديث ، وهو عند ابن خزيمة في كتاب التوحيد ، وصححه الحاكم ، وفيه أنه ليس شيء يولد إلا يموت وليس شيء يموت إلا يورث ، والله لا يموت ولا يورث ، ولم يكن له شبه ولا عدل ، وليس كمثل شيء . قال البيهقي : معنى قوله ليس كمثل شيء ليس كمثل شيء ، قاله أهل اللغة قال ونظيره قوله تعالى ( فان آمنوا بمثل ما آمنتم به ) يريد بالذي آمنتم به وهي قراءة ابن عباس ، قال : والكاف في قوله وكثله ، للتأكيد ، فنفي الله عنه المثلية بأكد ما يكون من النفي ، وأنشد لورقة بن نوفل في زيد بن عمرو بن نفيل من أبيات : « ودينك دين ليس دين كمثل ، ثم أسند عن ابن عباس في قوله تعالى ( وله المثل الأعلى ) يقول ليس كمثل شيء ، وفي قوله ( هل تعلم له سميا ) هل تعلم له شيا أو مثلا ، وفي حديث الباب حجة لمن أثبت أن لله صفة وهو قول الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال هذه لفظة اصطلاح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم ، ولم تثبت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه ، فان اعترضوا بحديث الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي هلال وفيه ضعف ، قال : وعلى تقدير صحته فقل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث ، ولا يراد عليه بخلاف الصفة التي يطلقونها فانها في لغة العرب لا تطلق إلا على

جوهر أو عرض كذا قال ، وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت اليه في تضعيفه ، وكلامه الأخير مردود باتفاق الجميع على إثبات الأسماء الحسنى ، قال الله تعالى ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ وقال بعد أن ذكر منها عدة أسماء في آخر سورة الحشر ﴿ له الأسماء الحسنى ﴾ والأسماء المذكورة فيها بلغة العرب صفات ففي إثبات أسماءه إثبات صفاته ، لأنه إذا ثبت أنه حي مثلاً فقد وصف بصفة زائدة على الذات وهي صفة الحياة ، ولولا ذلك لوجب الاقتصار على ما ينبي عن وجود الذات فقط ، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ﴾ فزه نفسه عما يصفونه به من صفة النقص ، ومفهومه أن وصفه بصفة السكال مشروع ، وقد قسم البيهقي وجماعة من أئمة السنة جميع الأسماء المذكورة في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة على قسمين : أحدهما صفات ذاته : وهي ما استحقه فيما لم يزل ولا يزال ، والثاني صفات فعله : وهي ما استحقه فيما لا يزال دون الأزل ، قال ولا يجوز وصفه إلا بما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه ، ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام من صفات ذاته ، وكالخلق والرزق والإحياء والإماتة والعفو والعقوبة من صفات فعله ، ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه واليد والعين من صفات ذاته ، وكالاستواء والزرول والمجىء من صفات فعله ، فيجوز إثبات هذه الصفات له لثبوت الخبر بها على وجه ينفي عنه التشبيه ، فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ولا تزال ، وصفة فعله ثابتة عنه ولا يحتاج في الفعل إلى مباشرة ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ وقال القرطبي في المفهم : اشتملت ﴿ قل هو الله أحد ﴾ على اسمين يتضمنان جميع أوصاف السكال : وهما الأحد والصمد ، فانهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال ، فإن الواحد والآخر وإن رجعا إلى أصل واحد فقد افرقا استعمالاً وعرفاً ، فالوحدة راجعة إلى نفى التعدد والكثرة ، والواحد أصل العدد من غير تعرض لنفى ما عداه والآخر يثبت مدلوله ويتعرض لنفى ما سواه ، ولهذا يستعملونه في النفي ويستعملون الواحد في الإثبات ، يقال ما رأيت أحداً ورأيت واحداً فالأحد في أسماء الله تعالى مشعر بوجوده الخاص به الذي لا يشترك فيه غيره ، وأما الصمد فانه يتضمن جميع أوصاف الكمال لأن معناه الذي انتهى سؤده بحيث يصمد إليه في الحوائج كلها وهو لا يتم حقيقة إلا لله ، قال ابن دقيق العيد قوله : لأنها صفة الرحمن ، يحتمل أن يكون مراده أن فيها ذكر صفة الرحمن كما لو ذكر وصف فعبر عن الذكر بأنه الوصف وإن لم يكن نفس الوصف ويحتمل غير ذلك إلا أنه لا يختص ذلك هذه السورة لكن لعل تخصيصها بذلك لأنه ليس فيها إلا صفات الله سبحانه وتعالى فاختصت بذلك دون غيرها . قوله ( أخبروه أن الله يحب ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون سبب محبة الله له محبته لهذه السورة ، ويحتمل أن يكون لما دل عليه كلامه لأن محبته لذكر صفات الرب دالة على صحة اعتقاده ، قال المازري ومن تبعه : محبة الله لعباده إرادته ثوابهم وتنعيمهم ، وقيل هي نفس الإثابة والتنعيم ، ومحبته له لا يبعد فيها الميل منهم اليه وهو مقدس عن الميل ، وقيل محبتهم له استقامتهم على طاعته ، والتحقيق أن الاستقامة ثمرة المحبة وحقيقة المحبة له ميلهم اليه لاستحقاقه سبحانه المحبة من جميع وجوهها انتهى . وفيه نظر لما فيه من الإطلاق في موضع التقييد ، وقال ابن التين : معنى محبة المخلوقين لله إرادتهم أن ينعمهم ، وقال القرطبي في المفهم : محبة الله لعبده تقريبه له وإكرامه وليست بميل ولا غرض كما هي من العبد ، وليست محبة العبد لربه نفس الارادة بل هي شيء زائد عليها ، فإن المرء يجد من نفسه أنه يحب ما لا يقدر على اكتسابه ولا على تحصيله ، والارادة هي التي تخصص العمل بـه من وجوهه المجازة ويحس من

نفسه أنه يحب الموصوفين بالصفات الجيلة والأفعال الحسنة كالعلماء والفضلاء والكرماء وإن لم يتعلق له بهم إرادة مخصصة، وإذا صح الفرق فإله سبحانه وتعالى محبوب لمحبيه على حقيقة المحبة كما هو معروف عند رزقه الله شيئاً من ذلك، فندسأل الله تعالى أن يجعلنا من محبيه المخلصين. وقال البيهقي: المحبة والبغض عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، فمعنى محبته إكرام من أحبه ومعنى بغضه إهانته، وأما ما كان من المدح والذم فهو من قوله، وقوله من كلامه، وكلامه من صفات ذاته فيرجع إلى الإرادة؛ فمحبة الحصول المحمودة، وفاعلها يرجع إلى إرادته إكرامه، وبغضه الحصول المذمومة، وفاعلها يرجع إلى إرادته إهانته.

٢ - باب قول الله تبارك وتعالى ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن، أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾

٧٣٧٦ - **قوله** محمد بن سلام أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى عن زيد بن وهب وأبي ظبيان عن جبر بن عبد الله قال: « قال رسول الله ﷺ: لا يرحم الله من لا يرحم الناس »

٧٣٧٧ - **قوله** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أسامة ابن زيد قال: كنا عند النبي ﷺ إذ جاءه رسول واحد من بني نضلة يدعوه إلى ابنها في الموت، فقال النبي ﷺ أرجع فأخبرها أن الله ما أخذها ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فزها فلقصبر ولحقسب. فأعادت الرسول أنها قد أقسمت لا أتيناها. فقام النبي ﷺ وقام معه سعد بن عبادة ومعاذ بن جبل، فدفع الصبي إليه ونفسه تنفقع كأنها في فنن، ففاضت عيناه. فقال له سعد: يا رسول الله ما هذا؟ قال: هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء.

**قوله** ( باب قول الله تبارك وتعالى: قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ) ذكر فيه حديث جبر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ ورضي عنها، وفيه دففاضت عيناه، وفيه هذه رحمة جعلها الله تعالى في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز، قال ابن بطال: غرضه في هذا الباب إثبات الرحمة وهي من صفات الذات فالرحمن وصف وصف الله تعالى به نفسه وهو متضمن لمعنى الرحمة كما تضمن وصفه بأنه عالم بمعنى العلم إلى غير ذلك، قال والمراد برحمته إرادته نفع من سبق في علمه أنه ينفعه، قال وأسماؤه كلها ترجع إلى ذات واحدة وإن دل كل واحد منها على صفة من صفاته يختص الاسم بالدلالة عليها، وأما الرحمة التي جعلها في قلوب عباده فهي من صفات الفعل، وصفها بأنه خلقها في قلوب عباده، وهي رقة على المرحوم، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن الوصف بذلك فتناول بما يليق به، وقال ابن التين: « الرحمن والرحيم، مشتقان من الرحمة وقيل هما اسمان من غير اشتقاق، وقيل يرجعان إلى معنى الإرادة، فرحمته إرادته تنعيم من رحمته، وقيل راجعان إلى تركه عقاب من يستحق العقوبة، وقال الحلبي: معنى «الرحمن» أنه مزج العلل لأنه لما أمر بعبادته بين حدودها وشروطها فبشر وأنذر وكلف ما تحمله بنيتهم فصارت العلل عنهم مزاحة والحجج منهم منقطعة، قال ومعنى الرحيم،

أنه الميثيب على العمل فلا يضيع لعامل أحسن عملاً ، بل يشيب العامل بفضل رحمته أضعاف عمله ، وقال الخطابي : ذهب الجمهور الى أن « الرحمن » مأخوذ من الرحمة مبن على المبالغة ومعناه ذو الرحمة لا نظير له فيها ، ولذلك لا يبنى ولا يجمع ، واحتج له البيهقي بحديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي . قلت : وكذا حديث الرحمة الذي اشتهر بالسلسل بالأولية ، أخرجه البخاري في التاريخ وأبو دارد والترمذي والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ « الراحمون يرحمهم الرحمن » الحديث ، ثم قال الخطابي : « فالرحمن » ذو الرحمة الشاملة للخلق « والرحيم » فعيل بمعنى فاعل وهو خاص بالمؤمنين ، قال تعالى ﴿ وكان بالمؤمنين رحيماً ﴾ وأورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « الرحمن والرحيم » اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر ، وهن مقاتل أنه نقل عن جماعة من التابعين مثله ، وزاد « فالرحمن » بمعنى المترحم ، والرحيم بمعنى المنطف ، ثم قال الخطابي لا معنى لدخول الرقة في شيء من صفات الله تعالى ، وكأن المراد بها اللطف ومعناه الغموض لا الصفر الذي هو من صفات الأجسام . قلت : والحديث المذكور عن ابن عباس لا يثبت لأنه من رواية الكلبي عن أبي صالح عنه ، والكلبي متروك الحديث وكذلك مقاتل ، ونقل البيهقي عن الحسين بن الفضل البجلي أنه نسب راوى حديث ابن عباس الى التصحيف وقال إنما هو الرقيق بالفاء وقواه البيهقي بالحديث الذي أخرجه مسلم عن عائشة مرفوعاً « أن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف » وأورد له شاهداً من حديث عبد الله بن مغفل ومن طريق عبد الرحمن ابن يحيى ثم قال « و الرحمن » خاص في التسمية عام في الفعل ، و « الرحيم » عام في التسمية خاص في الفعل ، واستدل بهذه الآية ، على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم انعدت يمينه ، وقد تقدم في موضعه ، وعلى أن الكافر اذا أقر بالوحدانية للرحن مثلاً حكم بإسلامه ، وقد خص الحلبي من ذلك ما يقع به الاشتراك كما لو قال الطباطبائي ، لا إله الا الحي المميت ، فإنه لا يكون مؤمناً حتى يصرح باسم لا تأويل فيه ، ولو قال من ينسب الى التجسيم من اليهود لا إله الا الذي في السماء لم يكن مؤمناً كذلك ، الا ان كان عامياً لا يفقه معنى التجسيم فيكتفى منه بذلك كما في قصة الجارية التي سأله النبي ﷺ أنت مؤمنة ، قالت نعم ، قال فأين الله ؟ قالت في السماء ، فقال أعتقها فإنها مؤمنة ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم . وان من قال لا إله الا الرحمن حكم بإسلامه الا إن عرف أنه قال ذلك عناداً وسمى غير الله رحماناً كما وقع لأصحاب مسيلة الكذاب ، قال الحلبي ولو قال اليهودى لا إله الا الله لم يكن مسلماً حتى يقر بأنه ليس كمثل شيء ، ولو قال الوثني لا إله الا الله وكان يزعم أن الصنم يقربه الى الله لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الصنم . تنبيهان : أحدهما الذي يظهر من تصرف البخاري في « كتاب التوحيد » أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة الى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق النزول في ترك الاحتجاج بها في الاعتقادات ، وان من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً ، وقد أخرج ابن أبي حاتم في « كتاب الرد على الجهمية » بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال : ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث ، والله مافي الحديث شيء إلا « في القرآن منه » يقول الله تعالى ﴿ ان الله سميع بصير - ويحذركم الله نفسه - والارض جميعاً قبضته يوم القيامة ، والسموات مطويات بيمينه - مامنك أن تسجد لما خلقت يسدى - وكلم الله موسى تسليماً - الرحمن على العرش استوى ﴾ ونحو ذلك فلم يزل - أى سلام بن مطيع - يذكر الآيات من العصر الى غروب الشمس ؛ وكأنه لمح

في هذه الترجمة بهذه الآية الى ماورد في سبب نزولها ، وهو ما أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس أن المشركين سمعوا رسول الله ﷺ يدعو يا الله يا رحمن ، فقالوا كان محمد يأمرنا بدعاء إله واحد وهو يدعو لإلهين فنزلت ، وأخرج عن عائشة بسند آخر نحوه ، الثاني قوله في السند الأول حدثنا محمد كذا للأكثر قال الكرمانى تبعنا لأبي علي الجبائى هو إما ابن سلام وإما ابن المثنى انتهى . وقد وقع التصريح بأنه ابن سلام في رواية أبي ذر عن شيوخه فتعين الجزم به كما صنع المزي في الأطراف ، فإنه قال ح عن محمد وهو ابن سلام . قلت : ويؤيده أنه عبر بقوله « أنبأنا أبو معاوية ولو كان ابن المثنى لقال حدثنا » لما عرف من عادة كل منهما والله أعلم

### ٣ - باب قول الله تعالى ( إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين )

٧٣٧٨ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن سعيد بن جبهر عن أبي عبد الرحمن السلمى

« عن أبي موسى الأشعرى قال : قال النبي ﷺ : ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله ، يدّ هون له لو لم يؤعافهم ويرزقهم »

قوله ( باب قول الله تعالى إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ) كذا لأبي ذر والاصبلى والحفصوى على وفق القراءة المشهورة ، وكذا هو عند النسفى ، وعليه جرى الاسماعلى ، ووقع في رواية القابسى « انى أما الرزاق » الخ وعليه جرى ابن بطلال وتبعه ابن المنير والكرمانى وجزم به الصغانى ، وزعم أن الذى وقع عند أبي ذر وغيره من تغييرهم لفظهم أنه خلاف القراءة ، قال : وقد ثبت ذلك قراءة عن ابن مسعود . قلت : وذكر أن النبي ﷺ أقرأه كذلك كما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن يزيد النخعى ، عن ابن مسعود قال : أقرأني رسول الله ﷺ فذكره قال أهل التفسير : المعنى في وصفه بالقوة أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء . قوله ( عن أبي حمزة ) بالهملزة والزاي هو السكرى وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كلهم كوفيون . قوله ( ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله ) الحديث تقدم شرحه في « كتاب الأدب » والغرض منه قوله هنا « ويرزقهم » وقوله « يدعون » بسكون الدال وجاء تشديدها ، قال ابن بطلال : تضمن هذا الباب صفتين لله تعالى : صفة ذات ، وصفة فعل ، فالرزق فعل من أفعاله تعالى فهو من صفات فعله لأن رازقا يقتضى مرزوقا ، والله سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق وكل مالم يكن ثم كان فهو محدث والله سبحانه موصوف بأنه الرزاق ووصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق ، بمعنى أنه سيرزق اذا خلق المرزوقين ، والقوة من صفات الذات وهى بمعنى القدرة ، ولم يزل سبحانه وتعالى ذا قوة وقدرة ، ولم تزل قدرته موجودة قائمة به موجبة له حكم القادرين . والمتين بمعنى القوى وهو في اللغة الثابت الصحيح وقال البيهقى : القوى التام القدرة لا ينسب اليه عجز في حالة من الاحوال ، ويرجع معناه الى القدرة والقادر ، هو الذى له القدرة الشاملة والقدرة صفة له قائمة بذاته ، والمقتدر هو التام القدرة الذى لا يمتنع عليه شيء ، وفي الحديث رد على من قال انه قادر بنفسه لا بقدرة لأن القوة بمعنى القدرة ، وقد قال تعالى ( ذو القوة ) وزعم المعتزلى أن المراد بقوله ذو القوة : الشديد القوة والمعنى في وصفه بالقوة والمتانة أنه القادر البليغ الاقتدار ، لجرى على طريقتهم في أن القدرة صفة نفسية ، خلافا لقول أهل السنة أنها صفة قائمة به متعلقة بكل مقدور وقال غيره : كون القدرة قديمة

وإضافة الرزق حادثة لا يتنافيان لأن الحادث هو التعلق وكونه رزق المخنوق بعد وجوده لا يستلزم التغير فيه لأن التغير في التعلق فإن قدرته لم تكن متعلقة بإعطاء الرزق بل بكونه سيقع ، ثم لما وقع تعلقت به من غير أن تتغير الصفة في نفس الأمر ، ومن ثم انما الاختلاف : هل القدرة من صفات الذات أو من صفات الأفعال ؟ فنظر في القدرة الى الاقتدار على إيجاد الرزق قال هي صفة ذات قديمة ، ومن نظر الى تعلق القدرة قال هي صفة فعل حادثة . ولا استحالة في ذلك في الصفات الفعلية والإضافية بخلاف الذاتية ، وقوله في الحديث « أصبر » أفعل تفضيل من الصبر ومن أسمائه الحسنی سبحانه وتعالى : العبور ومعناه الذي لا يعاجل العصاة بالعقوبة ، وهو قريب من معنى الحليم ، والحليم أبلغ في السلامة من العقوبة ، والمراد بالأذى أذى رسله وصالحى عبادته لاستحالة تعلق أذى المخلوقين به لكونه صفة نقص وهو منزّه عن كل نقص ، ولا يؤخر النعمة قهراً بل تفضلاً ، وتكذيب الرسل في نفي الصاحبة والولد عن الله أذى لهم ، فأضيف الأذى لله تعالى المبالغة في الإنكار عليهم والاستعظام لمغالهم ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ﴾ فان معناه يؤذون أولياء الله وأولياء رسوله ، فأقيم المضاف مقام المضاف اليه ، قال ابن المنير وجه مطابقة الآية للحديث اشتماله على صفتي الرزق والقوة الدالة على القدرة ، أما الرزق فواضح من قوله ﴿ ويرزقهم ﴾ وأما القوة فن قوله ﴿ أصبر ﴾ فان فيه إشارة الى القدرة على الإحسان اليهم مع إساءتهم ، بخلاف طبع البشر فانه لا يقدر على الإحسان إلى المسيء الا من جهة تكلفه ذلك شرعاً ، وسبب ذلك أن خوف الفوت يحمله على المسارعة الى المسكافة بالعقوبة ، والله سبحانه وتعالى قادر على ذلك حالاً ومآلاً لا يمجزه شيء ولا يفوته

٤ - باب قول الله تعالى ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، وإن الله عنده علم الساعة . وأنزله بعلمه - وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه - إليه يرد علم الساعة ﴾ قال يحيى : للظاهر على كل شيء هذا ، والباطن على كل شيء علماً

٧٣٧٩ - حدثنا خالد بن محمد حدثنا سليمان بن بلال حدثني عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم ما تنفيض الأرحام إلا الله ، ولا يعلم ما في غد إلا الله ، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله »

٧٣٨٠ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان بن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق « عن عائشة رضي الله عنها قالت : من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب ، وهو يقول ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ ومن حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب ، وهو يقول ﴿ لا يعلم الغيب إلا الله ﴾

قوله ( باب قول الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، وإن الله عنده علم الساعة - وأنزله بعلمه - وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه - إليه يرد علم الساعة ) أما الآية الأولى فسفيان شيء من الكلام عليها في آخر

شرحه ، وأما الآية الثانية فمضى الكلام عليها في تفسير سورة لقمان عند شرح حديث ابن عمر المذكور هنا ، وأما الآية الثالثة فمن الحجج البينة في إثبات العلم لله ، وحرفه المعتزلي نصرة لمذهبه ، فقال أنزله ملتبساً بعلمه الخاص ، وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل بليغ ، وتعقب بأن نظم العبارات ليس هو نفس العلم القديم بل دال عليه ، ولا ضرورة تنحج إلى الخل على غير الحقيقة التي هي الإخبار عن علم الله الحقيقي وهو من صفات ذاته ، وقال المعتزلي أيضاً أنزله بعلمه وهو عالم ، فأول علمه بعالم فراراً من إثبات العلم له مع تصريح الآية به ، وقد قال تعالى ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ وتقدم في قصة موسى والخضر « ما علمى وعلمك في علم الله » ووقع في حديث الاستخارة الماضي في الدعوات « اللهم إني أستغيثك بعلمك » ، وأما الآية الرابعة فهي كالأولى في إثبات العلم وأصرح ، وقال المعتزلي قوله « بعلمه » في موضع الحال أى لا معلومة بعلمه فتعسف فيما أول وعدل عن الظاهر بغير موجب ، وأما الآية الخامسة فقال الطبري معناها : لا يعلم متى وقت قيامها غيره فعلى هذا فالتقدير إليه يرد علم وقت الساعة ، قال ابن بطال : في هذه الآيات إثبات علم الله تعالى وهو من صفات ذاته ، خلافاً لمن قال إنه عالم بلا علم ، ثم إذا ثبت أن علمه قديم وجب تعلقه بكل معلوم على حقيقته بدلالة هذه الآيات ، وبهذا التقرير يرد عليهم ، القدرة والقوة والحياة وغيرها ، وقال غيره ثبت أن الله مرید بدليل تخصيص الممكنات بوجود ما وجد منها بدلاً من عدمه ، وعدم المعلوم منها بدلاً من وجوده ، ثم إما أن يكون فعله لها بصفة يصح منه بها التخصيص والتقديم والتأخير أولاً ، والثاني لو كان فاعلاً لها لا بالصفة المذكورة ، لزم صدور الممكنات عنه صدوراً واحداً بغير تقديم وتأخير ولا تطوير ، ولكن يلزم قدمها ضرورة استحالة تخلف المقتضى على مقتضاه الذائق ، فيلزم كون الممكن واجباً ، والحادث قديماً وهو محال ، فثبت أنه فاعل بصفة يصح منه بها التقديم والتأخير فهذا برهان المعقول وأما برهان المنقول فأى من القرآن كثيرة كقوله تعالى ﴿ إن ربك فعال لما يريد ﴾ ثم الفاعل للمصنوعات بخلقه بالاختيار يكون متصفاً بالعلم والقدرة لأن الإرادة وهى الاختيار مشروطة بالعلم بالمراد ، ووجود المشروط بدون شرطه محال ولأن المختار للشيء إن كان غيره قادراً عليه تمذر عليه صدور مختاره ، ومراده ولما شوهدت المصنوعات صدرت عن فاعلها المختار من غير تمذر علم قطعنا أنه قادر على إيجادها ، وسيأتى مزيد الكلام في الإرادة في باب « المشيئة والإرادة » بعد نيف وعشرين باباً ، وقال البيهقي بعد أن ذكر الآيات المذكورة في الباب وغيرها بما هو في معناها ، كان أبو إسحق الأسفراييني يقول : معنى العليم يعلم الماهومات ومعنى الخبير يعلم ما كان قبل أن يكون ؛ ومعنى الشهيد يعلم الغائب كما يعلم الحاضر ومعنى المحصى لا تشغله الكثرة عن العلم ، وساق عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يعلم السر وأخفى ﴾ قال يعلم ما أسر العبد في نفسه وما أخفى عنه مما سيفعله قبل أن يفعله ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : يعلم السر الذى في نفسك ويعلم ما ستعمل غداً . قوله ( قال يحيى الظاهر على كل شيء علماً والباطن على كل شيء علماً ) « يحيى » هذا هو ابن زياد الفراء النحوى المشهور ذكر ذلك في « كتاب معاني القرآن » له ، وقال غيره : معنى الظاهر الباطن العالم بظواهر الأشياء وبواطنها ، وقيل الظاهر بالأدلة الباطن بذاته ، وقيل الظاهر بالعقل الباطن بالهس . وقيل معنى الظاهر العالى على كل شيء لأن من غلب على شيء ظهر عليه وعلاه ، والباطن الذى بطن في كل شيء أى علم باطنه وشمى قوله أى كل شيء علم ما كان وما سيكون على سبيل الإجمال والتفصيل ، لأن خالق المخلوقات كلها بالاختيار متصف بالعلم بهم والافتقار عليهم ، أما أولاً فلاختيار مشروط بالعلم ، ولا يوجد



المشروط دون شرطه ، وأما ثانيا فلأن المختار للشيء لو كان غير قادر عليه لتمذر مراده وقد وجدت بغير تمذر فدل على أنه قادر على إيجادها ، وإذا تقرر ذلك لم يتخصص عليه في تعلقه بمعلوم دون معلوم لوجوب قدمه المنافي لقبول التخصص ، فثبت أنه يعلم الكليات لأنها معلومات ، والجزئيات لأنها معلومات أيضا ، ولأنه يريد لإيجاد الجزئيات والإرادة للشيء المعين إثباتا ونفيا مشروطة بالعلم بذلك المراد الجزئي فيعلم المرئيات للرايين ورؤيتهم لها على الوجه الخاص ، وكذا المسموعات وسائر المدركات لما علم ضرورة من وجوب الكمال له وأضداد هذه الصفات نقص ، والنقص يمتنع عليه سبحانه وتعالى ، وهذا القدر كاف من الأدلة العقلية ، وضل من زعم من الفلاسفة أنه سبحانه وتعالى يعلم الجزئيات على الوجه الكلي لا الجزئي ، واحتجوا بأمر فاسدة منها أن ذلك يؤدي إلى محال وهو تغير العلم فإن الجزئيات زمانية تتغير بتغير الزمان والأحوال ، والعلم تابع للمعلومات في الثبات والتغير فيلزم تغيره ، والعلم قائم بذاته فتكون محلا للحوادث وهو محال ، والجواب أن التغير إنما وقع في الأحوال الإضافية ، وهذا مثل رجل قام عن يمين الإسطوانة ثم عن يسارها ثم أمامها ثم خلفها ، فالرجل هو الذي يتغير والإسطوانة بحالها ، فالله سبحانه وتعالى عالم بما كنا عليه أمس وبما نحن عليه الآن وبما نكون عليه غدا ، وليس هذا خبرا عن تغير علمه بل التغير جار على أحوالنا وهو عالم في جميع الأحوال على حد واحد ، وأما التسمية فالقرآن العظيم طافح بما ذكرناه مثل قوله تعالى ﴿ أحاط بكل شيء علما ﴾ وقال ﴿ لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ﴾ وقال تعالى ﴿ إليه يرد علم الساعة وما يخرج من ثمرات من أكمامها وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه ﴾ وقوله تعالى ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم مافي البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾ ولهذا النكتة أورد المصنف حديث ابن عمر في مفاتيح الغيب وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير ، ثم ذكر حديث عائشة مختصرا ، وقوله فيه « ومن حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب » وهو يقول ﴿ لا يعلم الغيب إلا الله ﴾ كذا وقع في هذه الرواية عن محمد بن يوسف ، وهو الفريابي ، عن « سفيان » وهو الثوري ، عن « اسماعيل » وهو ابن أبي خالد . وقد تقدم في تفسير سورة النجم من طريق وكيع عن اسماعيل بلفظ « ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب » ثم قرأت ﴿ وما تدري نفس ماذا تكسب غدا ﴾ وذكر هذه الآية أنسب في هذا الباب لموافقتها حديث ابن عمر الذي قبله لكنه جرى على عادته التي أكثر منها من اختيار الإشارة على صريح العبارة ، وتقدم شرح ما يتعلق بالرؤية في تفسير سورة النجم ، وما يتعلق بعلم الغيب في تفسير سورة لقمان ، وتقدم في تفسير سورة المائدة بهذا السند « من حدثك أن محمدا كتم شيئا » وأحلت بشرحه على « كتاب التوحيد » وسأذكره إن شاء الله تعالى في باب : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ ونقل ابن التين عن الداودي قال قوله في هذا الطريق « من حدثك أن محمدا يعلم الغيب » ما أظنه محفوظا وما أحد يدعى أن رسول الله ﷺ كان يعلم من الغيب إلا ما علم انتهى . وليس في الطريق المذكورة هنا التصريح بذكر محمد ﷺ وإنما وقع فيه بلفظ « من حدثك أنه يعلم » وأظنه بنى على أن الضمير في قول عائشة « من حدثك » أنه لمحمد ﷺ لتقديم ذكره في الذي قبله حيث قالت « من حدثك أن محمدا رأى ربه » ثم قالت « ومن حدثك أنه يعلم مافي غد » ويعبر عليه أنه وقع في رواية إبراهيم النخعي عن مسروق عن عائشة قالت « ثلاث من قول واحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية : من زعم أنه يعلم مافي غد » الحديث

أخرجه النسائي وظاهر هذا السياق أن الضمير للزاعم ، ولكن ورد التصريح بأنه لمحمد ﷺ فيما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد ربه بن سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي بلفظ : أعظم القرية على الله من قال أن محمدا رأى ربه ، وأن محمدا كتم شيئا من الوحي ، وأن محمدا يعلم ما في غد ، وهو عند مسلم من طريق اسماعيل بن إبراهيم عن داود وسياقه أتم ، ولكن قال فيه : ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد ، هكذا بالضمير ، كما في رواية اسماعيل معطوفا على : من زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئا ، وما ادعاه من النفي متعقب ، فإن بعض من لم يرسخ في الإيمان كان يظن ذلك حتى كان يرى أن صحة النبوة تستلزم اطلاع النبي ﷺ على جميع المغيبات ، كما وقع في المغازي لابن اسحق أن ناقة النبي ﷺ ضلت ، فقال زيد بن اللصيت بصاد مهملة وآخره مثناة وزن عظيم : يزعم محمد أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء وهو لا يدري أين ناقتة ، فقال النبي ﷺ : إن رجلا يقول كذا وكذا ، وإنى والله لا أعلم إلا ما علنى الله ، وقد دلنى الله عليها وهى فى شعب كذا قد حبستها شجرة ، فذهبوا لجاموه بها ، فأعلم النبي ﷺ أنه لا يعلم من الغيب إلا ما علنه الله ، وهو مطابق لقوله تعالى ﴿ فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول ﴾ الآية ، وقد اختلف في المراد بالغيب فيها فقيل هو على عمومها ، وقيل ما يتعلق بالوحي خاصة ، وقيل ما يتعلق بعلم الساعة وهو ضعيف لما تقدم في تفسير لقمان ، أن علم الساعة مما استأثر الله بعلمه ، إلا أن ذهب قائل ذلك ، إلى أن الاستثناء منقطع ، وقد تقدم ما يتعلق بالغيب هناك . قال الزمخشري : فى هذه الآية إبطال الكرامات لأن الذين يضاف إليهم وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسل ، وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالاطلاع على الغيب ، وتعقب بما تقدم وقال الإمام غفر الدين : قوله على غيبه لفظ مفرد وليس فيه صيغة عموم ، فيصح أن يقال إن الله لا يظهر على غيب واحد من غيوبه أحدا إلا الرسل ، فيحمل على وقت وقوع القيامة ويقويه ذكرها عقب قوله ﴿ أقرب ما تعدون ﴾ وتعقب بأن الرسل لم يظهروا على ذلك ، وقال أيضا يجوز أن يكون الاستثناء منقطعا ، أى لا يظهر على غيبه الخصوص أحدا لكن من ارتضى من رسول فإنه يجعل له حفظه ، وقال القاضي البيضاوى : يخصر الرسول بالملك فى اطلاعه على الغيب ، والأولياء يقع لهم ذلك بالالهام ، وقال ابن المنير دعوى الزمخشري عامة ودليله خاص ، فالدعوى امتناع الكرامات كلها ، والدليل يحتل أن يقال ليس فيه إلا نفي الاطلاع على الغيب بخلاف سائر الكرامات انتهى . وتماه أن يقال المراد بالاطلاع على الغيب : علم ما سيقع قبل أن يقع على تفصيله ، فلا يدخل فى هذا ما يكشف لهم من الأمور المغيبة عنهم وما لا يخرج لهم من العادة ، كالشئ على الماء وقطع المسافة البعيدة فى مدة لطيفة ونحو ذلك . وقال الطيبي الأقرب تخصيص الاطلاع بالظهور والختفاء ، وإطلاع الله الأنبياء على المغيب أمكن ، ويدل عليه حرف الاستعلاء فى : على غيبه ، فضمن : يظهر ، معنى يطلع ، فلا يظهر على غيبه اظهارا تاما وكشفيا جليا إلا لرسول يوحى إليه مع ملك وحفظه ، ولذلك قال ﴿ فانه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا ﴾ وتعليله بقوله ﴿ ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ﴾ وأما الكرامات فهى من قبيل التلويح والدعوات ، وليسوا فى ذلك كالأنبياء . وقد جزم الأستاذ أبو اسحق بأن كرامات الأولياء لانتهاء ما هو معجزة للأنبياء ، وقال أبو بكر بن فورك : الأنبياء مأمورون باظهارها ، والولى يجب عليه اخفاؤها ؛ والنبي يدعى ذلك بمسا يقطع به بخلاف الولي فانه لا يأمن الاستدراج . وفى الآية رد على المنجمين وعلى كل من يدعى أنه يطلع على ما سيكون من حياة أو موت أو غير

ذلك لانه مكذب للقرآن وهم أبعد شيء من الارضا مع سلب صفة الرسلية عنهم ، وقوله في أول حديث ابن عمر ومفاتيح الغيب - الى أن قال - لا يعلم ما تفيض الأرحام الا الله ، فوقع في معظم الروايات ، لا يعلم ما في الأرحام الا الله ، واختلف في معنى الزيادة والنقصان على أقوال : فقيل ما ينقص من الحلقة وما يزداد فيها ، وقيل ما ينقص من التسعة الأشهر في الحمل وما يزداد في النفاس الى الستين ، وقيل ما ينقص بظهور الحيض في الحمل ينقص الولد وما يزداد على التسعة الأشهر بقدر ما حاضت ، وقيل ما ينقص في الحمل بانقطاع الحيض وما يزداد بدم النفاس من بعد الوضع ، وقيل ما ينقص من الأولاد قبل وما يزداد من الأولاد بعد ، وقال الشيخ أبو محمد ابن أبي جرة نفع الله به استعمار الغيب مفاتيح اقتداء بما نطق به الكتاب العزيز ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ وليقرب الأمر على السامع لأن أمور الغيب لا يحصيها إلا عالمها وأقرب الأشياء الى الاطلاع على ما غاب الأبواب ، والمفاتيح أيسر الأشياء لفتح الباب فإذا كان أيسر الأشياء لا يعرف موضعها فما فوقها أخرى أن لا يعرف قال والمراد بنبي العلم عن الغيب الحقيقي فإن لبعض الغيوب أسبابا قد يستدل بها عليها لكن ليس ذلك حقيقيا قال فلما كان جميع ما في الوجود محصورا في علمه شبهه المصطفى بالخازن واستعار لبابها المفتاح وهو كما قال تعالى ﴿ وإن من شيء الا عندنا خزائنه ﴾ قال والحكمة في جعلها خمسا الإشارة الى حصر العوالم فيها ففي قوله ﴿ وما تفيض الأرحام ﴾ إشارة الى ما يزيد في النفس وينقص وخص الرحم بالذكر لكون الأكثر يعرفونها بالعادة ومع ذلك فتنى أن يعرف أحد حقيقة ما فيها بطريق الأولى وفي قوله ولا يعلم متى يأتي المطر إشارة الى أمور العالم العلوي وخص المطر مع أن له أسبابا قد تدل بجرى العادة على وقوعه لكنه من غير تحقيق ، وفي قوله ولا تدري نفس بأى أرض تموت إشارة الى أمور العالم السفلى مع أن عادة أكثر الناس أن يموت ببلده واسكن ليس ذلك حقيقة بل لو مات في بلده لا يعلم في أى بقعة يدفن منها ولو كان هناك مقبرة لأسلافه بل قبر أعده هو له وفي قوله ولا يعلم ما في غد إلا الله ، إشارة الى أنواع الزمان وما فيها من الحوادث وعبر بلفظ غد لتكون حقيقة أقرب الأزمنة وإذا كان مع قربه لا يعلم ما يقع فيه مع امكان الامارة والعلامة فما بعد عنه أولى ، وفي قوله ولا يعلم متى تقوم الساعة الا الله ، إشارة الى علوم الآخرة فان يوم القيامة أولها وإذا نفي علم الاقرب انتهى علم ما بعده فجمعت الآية أنواع الغيوب وأزالت جميع الدعاوى الفاسدة وقد بين بقوله تعالى في الآية الأخرى وهى قوله تعالى ﴿ فلا يظن على غيبه أحدا ، إلا من ارتضى من رسول ﴾ أن الاطلاع على شيء من هذه الأمور لا يكون الا بتوفيق انتهى ما خلاصا

### ٥ - باب قول الله تعالى ﴿ السلام المؤمن ﴾

٧٣٨١ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا زهير حدثنا **مغيرة** حدثنا **ثقيف بن سلمة** قال قال عبد الله : كما نصلى خاف النبي ﷺ فنقول : السلام على الله ، فقال النبي ﷺ : **إن الله هو السلام ، ولكن قولوا : لا حول ولا قوة الا بالله** ، **السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته** ، **السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين** ، **أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله** .

**قوله ( باب قول الله تعالى السلام المؤمن )** كذا للجميع وزاد ابن بطال الميمون وقال غرضه بهذا الباب اثبات

أسماء من أسماء الله تعالى ثم ذكر بعض ماورد في معانيها وفيما ذكره نظر سلنا لكن وظيفة الشارح بيان وجه تخصيص هذه الأسماء الثلاثة بالذكر دون غيرها وإفرادها بترجمة ويمكن أن يكون أراد بهذا القدر جميع الآيات الثلاث المذكورة في آخر سورة الحشر فانها ختمت بقوله تعالى ﴿له الأسماء الحسنى﴾ وقد قال في سورة الاعراف (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) فكانه بعد اثبات حقيقة القدرة والقوة والعلم أشار إلى أن الصفات السمعية ليست محصورة في عدد معين بدليل الآية المذكورة أو أراد الإشارة إلى ذكر الأسماء التي تسمى الله تعالى بها وأطلقت مع ذلك على المخلوقين فالسلام ثبت في القرآن وفي الحديث الصحيح أنه من أسماء الله تعالى وقد أطلق على التحية الواقعة بين المؤمنين والمؤمن يطلق على من أنصف بالإيمان وقد وقعا معا من غير تحلل بينهما في الآية المشار إليها فناسب أن يذكرهما في ترجمة واحدة وقال أهل العلم معنى السلام في حقه سبحانه وتعالى الذي سلم المؤمنون من عقوبته وكذا في تفسير المؤمن الذي أمن المؤمنون من عقوبته وقيل السلام من سلم من كل نقص وبرىء من كل آفة وعيب فهي صفة سلبية وقيل المسلم على عباده لقوله (سلام قولا من رب رحيم) فهي صفة كلامية وقيل الذي سلم الخلق من ظلمه وقيل منه السلامة لعباده فهي صفة فعلية وقيل المؤمن الذي صدق نفسه وصدق أوليائه وأصدقيه عليه بأنه صادق وأنهم صادقون وقيل المرحد لنفسه وقيل خالق الأمن وقيل واهب الأمن، وقيل خالق الطمأنينة في القلوب وأما «المهيمن» فإن ثبت في الرواية فقد تقدم ما فيه في التفسير، وما يستفاد أن ابن قتيبة ومن تبعه كالخطابي زعموا أنه مفعل من الأمن فقلت الهز هاء، وقد تعقب ذلك إمام الحرمين، ونقل لإجماع العلماء على أن أسماء الله لا تصغر، ونقل البيهقي عن الحلبي أن المهيمن معناه الذي لا ينقص الطامع من ثوابه شيئا ولو كثُر، ولا يزيد العاصي عقابا على ما يستحقه لأنه لا يجوز عليه الكذب، وقد سمي الثواب والعقاب جزاء وله أن يتفضل بزيادة الثواب ويعفو عن كثير من العقاب قال البيهقي: هذا شرح قول أهل التفسير في المهيمن أنه الأمين، ثم ساق من طريق التيمي عن ابن عباس في قوله «مهيمننا عليه» قال مؤتمنا ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: المهيمن الأمين، ومن طريق مجاهد قال: المهيمن الشاهد، وقيل: المهيمن الرقيب على الشيء والحافظ له، وقيل: المهيمنة القيام على الشيء، قال الشاعر:

ألا إن خير الناس بعد نبيه مهيمنه التاليه في العرف والنكر

يريد القائم على الناس بعده بالرعاية لم انتهى. ويصح أن يريد الأمين عليهم فيوافق ما تقدم، ثم ذكر حديث ابن مسعود في، التشهد وسنده كله كوفيون وأحمد بن يونس، هو ابن عبد الله بن يونس اليربوعي نسب لجده «زهير» هو ابن معاوية الجعفي ومغيرة، هو ابن مقسم الضبي وشقيق بن سلبة، هو أبو وائل مشهور بكنيته وباسمه معا، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن يحيى الخولاني عن أحمد بن يونس فقال حدثنا زهير بن معاوية حدثنا مغيرة الضبي، وساق المتن مثله سواء، وضاق على الاسماعيلي مخرجه فاكثفى برواية عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن مغيرة، وساقه نحوه من رواية زهير، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة عن مغيرة بسنده، وقوله في المتن «فتقول السلام على الله» هكذا اختصره مغيرة، وزاد في رواية الاعمش «من عباده» وفي لفظ مضى في الاستئذان قبل عباده السلام على جبريل، الخ. وقد تقدم بيان ذلك مفصلا في «كتاب الصلاة» في أواخر صفة الصلاة من قبل «كتاب الجمعة» والله الحمد

## ٦ - باب قول الله تعالى ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ فيه ابنُ عمر عن النبي ﷺ

٧٣٨٢ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد - هو ابن

المسيب - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يَقْبِضُ اللهُ الأرضَ يومَ القيامةِ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ :  
أَنَا الْمَلِكُ ، أَيْنَ مَلُوكُ الْأَرْضِ ؟ . وقال شعيب والزُّبَيْدِيُّ وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن  
أبي سلمة . . .

**قوله** (باب قول الله تعالى ملك الناس) قال البيهقي : الملك والمالك هو الخاص الملك ، ومعناه في حق الله تعالى القادر على الإيجاد ، وهي صفة يستحقها لذاته ، وقال الراغب : الملك المتصرف بالأمر والنهي وذلك يختص بالناطقين ، ولهذا قال ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ ولم يقل ملك الأشياء ، قال : وأما قوله « ملك يوم الدين » فتقديره الملك في يوم الدين ، لقوله ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ انتهى ويحتمل أن يكون خص الناس بالذكر في قوله تعالى ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ لأن المخلوقات جماد ونام والناس صامت وناطق والناطق متكلم وغير متكلم فأشرف الجميع المتكلم وهم ثلاثة : الإنس والجن والملائكة ، وكل من عداهم جائز دخوله تحت قبضتهم وتصرفهم ، وإذا كان المراد بالناس في الآية المتكلم فن ملكوه في ملك من ملكهم فكان في حكم ما لو قال ملك كل شيء مع التنويه بذكر الأشرف وهو المتكلم ، **قوله** (فيه ابن عمر عن النبي ﷺ) أي يدخل في هذا الباب حديث ابن عمر ، ومراده حديثه الآتي بعد اثني عشر بابا في ترجمة قوله تعالى ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾ وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ثم ذكر حديث أبي هريرة « يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوى السماء بيمينه » ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض ، أخرجه من رواية « يونس » وهو ابن يزيد عن ابن شهاب بسنده ، ثم قال : وقال شعيب والزبيدي وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري وعن أبي سلمة مثله ، كذا وقع لأبي ذر وسقط لغيره لفظ « مثله » وليس المراد أن أبا سلمة أرسله بل مراده أنه اختلف على « ابن شهاب » وهو الزهري في شيخه فقال يونس هو سعيد بن المسيب وقال الباقر أبو سلمة وكل منهما يرويه عن أبي هريرة ، فاما رواية « شعيب » وهو ابن أبي حمزة الحمصي فستأتي في الباب المشار إليه في الحديث المعلق آنفا ، فانه قال هناك « وقال أبو اليمان أنا شعيب » فذكر طرفا من المتن ، وقد وصله الدارمي قال « حدثنا الحكم بن نافع » وهو أبو اليمان فذكره ، وفيه « سمعت أبا سلمة يقول قال أبو هريرة » وكذا أخرجه ابن خزيمة في « كتاب التوحيد » من صحيحه « عن محمد بن يحيى الذهلي عن أبي اليمان » وأما رواية « الزبيدي » بضم الزاي بعدها موحدة ، وهو محمد بن الوليد الحمصي فوصلها ابن خزيمة أيضا من طريق عبد الله بن سالم عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأما طريق « ابن مسافر » وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر القهمي أمير مصر نسب لجده فتقدمت موصولة في تفسير سورة الزمر ، من طريق الليث بن سعد عنه كذلك ، وأما رواية « إسحاق بن يحيى » وهو الكلب فوصلها الذهلي في الزهريات ، قال الاسماعيلي وافق الجماعة عبيد الله بن زياد الرصافي في أبي سلمة . قلت : وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق الصدفي عن الزهري كذلك ، ونقل ابن خزيمة عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقين محفوظان انتهى . وصنيع البخاري يقتضي ذلك وإن كان الذي تقتضيه القواعد ترجيح رواية شعيب

لكثرة من تابعه لكن يونس كان من خواص الزهري الملازمين له ، قال ابن بطال : قوله تعالى ﴿ ملك الناس ﴾ داخل في معنى التحيات لله أى الملك لله ، وكأنه ﷺ أمرهم بأن يقولوا التحيات لله امثالاً لأمر ربه ﴿ قل أعود برب الناس ملك الناس ﴾ ووصفه بأنه ﴿ ملك الناس ﴾ يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون بمعنى القدرة فيكون صفة ذات ، وأن يكون بمعنى القهر والصرف عما يريدون فيكون صفة فعل ، قال : وفي الحديث إثبات اليمين بالله تعالى من صفات ذاته وليست جارحة خلافاً للجسمانية انتهى ملخصاً . والكلام على اليمين يأتي في الباب المشار اليه ولم يعرج على التوفيق بين الحديث والترجمة ، والذي يظهر لي أنه أشار الى ما قاله شيخه نعيم بن حماد الخزاعي ، قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية ، وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد قال : يقال للجهمية أخبرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه ﴿ الله الواحد القهار ﴾ وذلك بعد انقطاع أنفاظ خلقه بموتهم أفهذا مخلوق انتهى . وأشار بذلك الى الرد على من زعم أن الله يخلق كلاماً فيسمعه من شاء ، بأن الوقت الذي يقول فيه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ لا يبق حينئذ مخلوق حياً ، فيجيب نفسه فيقول ﴿ الله الواحد القهار ﴾ فثبت أنه يتكلم بذلك وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق ، وعن أحمد بن سلية عن اسحق ابن راهويه ، قال صح أن الله يقول بعد فناء خلقه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيقول لنفسه ﴿ الله الواحد القهار ﴾ قال وجدت في كتاب عند أبي عن هشام بن عبيد الله الرازي قال : إذا مات الخلق ولم يبق إلا الله وقال ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه فيقول الله الواحد القهار ، قال فلا يشك أحد أن هذا كلام الله وليس بوسعي الى أحد لأنه لم تبق نفس فيها روح إلا وقد ذابت الموت ، والله هو القائل وهو المحيى لنفسه . قلت : وفي حديث الصور الطويل الذي تقدمت الإشارة اليه في أواخر كتاب الرقاق ، في صفة الحشر ، فإذا لم يبق إلا الله كان آخرها كما كان أولاً طوى السماء والأرض ثم دحاها ثم تلقفها ثم قال أنا الجبار ثلاثاً ثم قال لمن الملك اليوم ثلاثاً ثم قال لنفسه الله الواحد القهار ، قال الطبري في قوله تعالى ﴿ يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء ، لمن الملك اليوم ﴾ يعنى يقول الله لمن الملك فترك ذكر ذلك استغناء لدلالة الكلام عليه قال : وقوله « الله الواحد القهار » ذكر أن الرب جل جلاله هو القائل ذلك مجيباً لنفسه ، ثم ذكر الرواية بذلك من حديث أبي هريرة الذي أشرت اليه وبالله التوفيق

#### ٧ - باب قول الله تعالى ﴿ وهو العزيز الحكيم - سبحانه ربك رب العزة عما يصفون - والله العزة

ورسوله ﴾ ومن حلف بعهده الله وصفاته . وقال أنس قال النبي ﷺ « تقول جهنم : قط قط وعزتك » . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « يبقى رجل بين الجنة والنار ، وهو آخر أهل النار دخولا الجنة فيقول : رب اصرف وجهي عن النار ، لا وعزتك لا أسألك غيرها » . قال أبو سعيد إن رسول الله ﷺ قال : قال الله عز وجل ، لك ذلك وعشرة أمثاله » . وقال أيوب : وعزتك لا غنى لي عن بركتك

٧٣٨٣ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا حماد بن عمار حدثني عبد الله بن بريدة عن يحيى

ابن بعمر « عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول : أعود بربك الذي لا إله إلا أنت الذي لا يموت

والجن والإنس يموتون،

٧٣٨٤ - حدثنا ابن أبي الأسود حدثنا حرمي حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال 'يُلقى' في النار ح. وقال لي خليفة حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس ح. وعن مستمر سمعت أبي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : لا يزال 'يُلقى' فيها وتقول : هل من مزيد حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول : قد قُذِّ ، بعزتك وكرمك . ولا تزال الجنة تفضل حتى يُنشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة

قوله ( باب قول الله تعالى وهو العزيز الحكيم سبحانه ربك رب العزة عما يصفون والله العزة والرسوله ) أما الآية الأولى فوقعت في عدة سور وتكررت في بعضها ، وأول موضع وقع فيه ( وهو العزيز الحكيم ) في سورة ابراهيم ، وأما مطلق ( العزيز الحكيم ) فأول ما وقع في البقرة في دعاء ابراهيم عليه السلام لأهل مكة ( ربنا وابعث فيهم رسولا منهم ) الآية ، وأخرها ( إنك أنت العزيز الحكيم ) وتكرر ( العزيز الحكيم ) و ( عزيز حكيم ) بغير لام فيهما في عدة من السور ، وأما الآية الثانية ففي إضافة العزة الى الربوبية إشارة الى أن المراد بها هنا القهر والغلبة ، ويحتمل أن تكون الإضافة للاختصاص كأنه قيل ذو العزة وأنها من صفات الذات ، ويحتمل أن يكون المراد بالعزة بالعزة الكائنة بين الخلق وهي مخلوقة فيكون من صفات الفعل ، فالرب على هذا بمعنى الخالق والتعريف في العزة للجنس فاذا كانت العزة كلها لله فلا يصح أن يكون أحد معتزا إلا به ولا عزة لأحد إلا وهو مالكها ، وأما الآية الثالثة فيعرف حكمها من الثانية ، وهي بمعنى الغلبة لأنها جاءت جوابا لمن ادعى أنه الأعز وأن ضده الأذل فيرد عليه بأن العزة لله والرسوله وللمؤمنين ، فهو كقوله ( كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ، إن الله قوي عزيز ) . قوله ( ومن حلف بعزة الله وصفاته ) كذا للأكثر ، وفي رواية المستحلى « وسلطانه » بدل وصفاته والاول أولى ، وقد تقدم في الايمان والنذور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه ، وتقدم توجيهه هناك ، قال ابن بطال العزيز يتضمن العزة والعزة يحتمل أن تكون صفة ذات بمعنى القدرة والعظمة ، وان تكون صفة فعل بمعنى القهر لمخلوقاته والغلبة لهم ولذلك صحت إضافة اسمه اليها ، قال ويظهر الفرق بين الحالف بعزة الله التي هي صفة ذاته والحالف بعزة الله التي صفة فعله ، بأنه يحنث في الاولى دون الثانية ، بل هو منتهى عن الحلف بها كما نبه عن الحلف بحق السماء وحتى زيد . قلت : واذا أطلق الحالف انصرف الى صفة الذات وانعقدت اليقين الا أن قصد خلاف ذلك بدليل أحاديث الباب : وقال الراغب : العزيز الذي يقهر ولا يقهر ، فان العزة التي لله هي الدائمة الباقية وهي العزة الحقيقية الممدوحة وقد تستعار العزة للحمية والآنفة فيوصف بها الكافر والفاسق وهي صفة مذمومة ، ومنه قوله تعالى ( أخذته العزة بالإثم ) وأما قوله تعالى ( من كان يريد العزة فلله العزة جميعا ) فمعناه من كان يريد أن يعز فليكتسب العزة من الله فانها له ولا تنال إلا بطاعته ومن ثم أثبتنا لرسوله وللمؤمنين فقال : في الآية الاخرى ( والله العزة والرسوله وللمؤمنين ) ، وقد ترد العزة بمعنى الصعوبة كقوله تعالى ( عزيز عليه ما عنتم ) وبمعنى الغلبة ، ومنه عزني في الخطاب ، وبمعنى القلة : كقولهم شاة عزوز اذا قل ابنها ، وبمعنى الامتناع ، ومنه قولهم أرض عزاز

بفتح أوله مخففا أى صلبة ، وقال البيهقي : العزة تكون بمعنى القوة فترجع الى معنى القدرة ، ثم ذكر نحو ما ذكره ابن بطلال ، والذي يظهر أن مراد البخارى بالترجمة لإثبات العزة لله ردا على من قال إنه العزيز بلا عزة ، كما قالوا : العليم بلا علم ، ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث . الحديث الأول : **قوله** ( وقال أنس قال النبي ﷺ تقول جهنم قط قط وعزتك ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في تفسير سورة ق مع شرحه ، ويأتى مزيد كلام فيه في باب قوله ( إن رحمة الله قريب من المحسنين ) وقد ذكره موصولا هنا في آخر الباب ، والمراد منه أن النبي ﷺ نقل عن جهنم أنها تحلف بعزة الله وأقرها على ذلك ، فيحصل المراد سواء كانت هى الناطقة حقيقة أم الناطق غيرها كالموكلين بها .

الحديث الثانى : **قوله** ( وقال أبو هريرة الخ ) هو طرف من حديث طويل تقدم مع شرحه في آخر كتاب الرقاق ، والمراد منه قوله « لا وعزتك » وتوجيهه كما فى الذى قبله . الحديث الثالث : **قوله** ( قال أبو سعيد الخ ) هو طرف من حديث مذكور فى آخر حديث أبى هريرة الذى قبله ، ويستفاد منه أن أبا سعيد وافق أبا هريرة على رواية الحديث المذكور إلا ما ذكره من الزيادة فى قوله « عشرة أمثاله » . الحديث الرابع : **قوله** ( وقال أيوب عليه السلام وعزتك لا غنى بى عن بركتك ) كذا فى رواية الأكثر وللمستملى « لا غناء » وهو بفتح الغين المعجمة مدودا ، وكذا لأبى ذر عن السرخسى وتقدم بيانه فى « كتاب الايمان والنذور » وهو طرف من حديث لأبى هريرة وقد تقدم موصولا فى « كتاب الطهارة » وأوله « بينا أيوب يتغسل » وتقدم أيضا فى أحاديث الانبياء مع شرحه ، وتقدم توجيه الدلالة منه فى الايمان والنذور ، ووقع فى رواية الحاكم « لما عافى الله أيوب أمطر عليه جرادا من ذهب » الحديث . الحديث الخامس : حديث ابن عباس ، **قوله** ( أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو المنقرى بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، و « عبد الوارث » هو ابن سعيد ، و « حسين المعلم » هو ابن ذكوان و « يحيى بن يعمر » بفتح أوله والميم وسكون المهملة بينهما ويجوز ضم ميمه ، **قوله** ( كان يقول أعوذ بعزتك الذى لا اله إلا أنت ) قال الكرمانى العائد للوصل محذوف لأن المخاطب نفس المرجوع اليه فيحصل الارتباط ومثله : « أنا الذى ستمنى أى حيدره » . لأن نسق الكلام ستمه أمه ، **قوله** ( الذى لا يموت ) بلفظ الغائب للأكثر وفى بعضها بلفظ الخطاب ، **قوله** ( والجن والإنس يموتون ) استدلل به على أن الملائكة لا تموت ولا حجة فيه لأنه مفهوم لقب ولا اعتبار له ، وعلى تقديره فيعارضه ما هو أقوى منه ، وهو عموم قوله تعالى ﴿ كل شئ هالك إلا وجهه ﴾ مع أنه لا مانع من دخولهم فى مسمى الجن لجامع ما بينهم من الاستتار عن عيون الإنس ، وقد تقدمت بقية الكلام عليه فى الدعوات وفى الايمان والنذور فى الباب المشار اليه منه ، ثم ذكر حديث أنس من ثلاثة أوجه عن قتادة ، وقد تقدم لفظ شعبة فى تفسير ق ، وساقه هنا على لفظ « خليفة » وهو ابن خياط البصرى ، ولقبه شباب بفتح المعجمة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة ، ووقع فى رواية شعبة عنه « لا يزال يلقى فى النار » وفى رواية « سعيد » وهو ابن أبى عروبة ، و « سليمان » هو التيمى والد معتمر كلاهما عن قتادة « لا يزال يلقى فيها » والضمير فى هذه الرواية لغير مذكور قبله ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريق العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع ، ومن طريق أبى الأشعث عن المعتمر بهذين السنتين ، وفى أوله « لا تزال جهنم يلقى فيها » . **قوله** ( حتى يضع فيها رب العالمين قدمه ) فى رواية أبى الأشعث « حتى يضع الله فيها قدمه » وفى رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم « حتى يضع فيها رب العزة » ولم يقع فى رواية شعبة بيان من يضع ، وتقدم فى تفسير سورة ق من حديث أبى هريرة « فيضع



الرب قدمه عليها ، وذكر فيه شرحه ، وذكر من رواه بلفظ الرجل وشرحه أيضا . قوله ( وتقول قد قد ) بفتح القاف وسكون الدال وبكسرهما أيضا بغير إشباع ، وذكر ابن التين أنها رواية أبي ذر ، وتقدم في تفسير سورة ق ذكر من رواه بلفظ د قدني ، ومن رواه بلفظ د قط ، وبيان الاختلاف فيها أيضا وشرح معانيها مع بقي الحديث . قوله ( بعزتكم وكرمكم ) كذا ثبت عند الإسماعيلي في رواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة ، ووقع في رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم بدون قوله وكرمكم ، ويؤخذ منه مشروعية الحلف بكرم الله كما شرع الحلف بعزة الله ، قوله ( ولا تزال الجنة تفضل ) كذا لهم بصيغة الفعل المضارع ، ووقع في رواية المستمل بموحدة مكسورة وفاء مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وكان الباء للمصاحبة ، قال الكرماني روى البخاري هذا الحديث من ثلاث طرق الأولى : عن شيخه يعني « ابن أبي الأسود » واسمه عبد الله بن محمد بالتحديث ، والثانية : بالقول يعني قوله « وقال لي خليفة » وكان ينبغي أن يزيد فيه بالقول المصاحب لحرف الجر للفرق بينه وبين القول المجرد ، قال والثالث : بالتعليق يعني قوله « وعن معتمر » ، لأن هذا الثالث ليس تعليقا بل هو موصول معطوف على قوله « حدثنا يزيد بن زريع » فالتقدير وقال لي خليفة عن معتمر ، وبهذا جزم أصحاب الأطراف ، قال المزي : حديث « لا تزال يلقى » الحديث خ في التوحيد ، قال لي خليفة عن معتمر عن أبيه ، وقال أبو نعيم في المستخرج بعد تخريجه « رواه البخاري عن خليفة عن يزيد بن زريع عن سعيد وعن المعتمر عن أبيه قال ، وحديث سليمان التيمي غير مرفوع . قلت : وكذا لم يصرح الإسماعيلي برفعه لما أخرجه من طريق أبي الأشعث عن المعتمر

#### ٨ - باب قول الله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾

٧٣٨٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ شُلَيْمَانَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى يَدْعُوهُنَّ الْإِيسَلُ : أَلَهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ نَوْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، قَوْلُكَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، أَلَهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّئُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاعْفُرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَحْرَسْتُ وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ . حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بِهِذَا وَقَالَ « أَنْتَ الْحَقُّ ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ »

قوله ( باب قول الله تعالى وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق ) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى ما ورد في تفسير هذه الآية أن معنى قوله ( بالحق ) أي بكلمة الحق وهو قوله ( كن ) ووقع في أول حديث الباب قولك الحق ، فكانه أشار إلى أن المراد بالقول الكلمة ، وهي كن والله أعلم . ونقل ابن التين عن الداودي أن الباء هنا بمعنى اللام أي لاجل الحق ، وقال ابن بطلال المراد بالحق هنا ضد الهزل ، والمراد بالحق في الأسماء الحسنى الموجود الثابت الذي لا يزول ولا يتغير ، وقال الراغب : الحق في الأسماء الحسنى الموجد بحسب ما تقتضيه الحكمة ، قال : ويقال

لكل موجود من فعله بمتنص الحكمة حق ويطلق على الاعتقاد في الشيء المطابق لما دل ذلك الشيء عليه في نفس الأمر وعلى الفعل الواقع بحسب ما يجب قدرا وزمانا وكذا القول ، ويطلق على الواجب واللازم والثابت والجائز ، ونقل البيهقي في كتاب الاسماء والصفات ، عن الخليلي قال : الحق ما لا يسيخ انكاره ويلزم لإثباته والاعتراف به ووجود الباري أولى ما يجب الاعتراف به ، ولا يسيخ وجوده إذ لا مثبت تظاهرت عليه البينة الباهرة ما تظاهرت على وجوده سبحانه وتعالى ، وذكر البخاري فيه حديث ابن عباس في الدعاء عند قيام الليل وفيه اللهم لك الحمد أنت رب السموات والأرض ، وقد تقدم شرحه وبيان اختلاف ألفاظه في كتاب التهجيد ، قبيل كتاب الجنائز وذكر في كتاب الدعوات ، أيضا قال ابن بطلان : قوله رب السموات والأرض ، يعني خالق السموات والأرض وقوله بالحق ، أي أنشأهما بحق ، وهو كقوله تعالى ﴿ ربنا ما خلقت هذا باطلا ﴾ أي عبثا ، وقوله في السند « سفيان » هو الثوري و « ابن جريج » هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي وقوله « عن سليمان » هو ابن أبي مسلم الأحول المكي وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني سليمان ، وسياتي ، وقوله في آخره » حدثنا ثابت بن محمد حدثنا سفيان بهذا ، يعني بالسند المذكور والمتمن ، وقوله « وقال أنت الحق » ، وقوله الحق ، يشير الى أن رواية قبيصة سقط منها قوله « أنت الحق » ، فإن أولها « قولك الحق » وثبت قوله في أوله « أنت الحق » في رواية ثابت بن محمد كما سيأتي سياقه بتمامه في باب قول الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا في رواية عبد الرزاق المشار اليها ، وكذا وقع في رواية يحيى بن آدم عن سفيان الثوري عند النسائي والله أعلم

#### ٩ - باب ( وكان الله ميمما بصيرا ) .

قال الأعمش عن تميم عن عروة عن عائشة قالت : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، فأنزل الله تعالى هل ينهى عن الله قول الله تعالى ﴿ قل لله وحده ﴾ في زوجها

٧٣٨٦ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أبوب عن أبي عثمان « عن أبي موسى » قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فكنا إذا علونا كبرنا ، فقال : اربعوا على أنفسكم ، فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا تدعون ميمما بصيرا قريبا . ثم أتى عليا وأنا أقول في نفسي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال لي : يا عبد الله ابن قيس ، قل لا حول ولا قوة إلا بالله ، فانها كنز من كنوز الجنة ، أو قال : ألا أدلك به ،

٧٣٨٨ ، ٨٣٨٧ - حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو عن يزيد عن أبي الخضر « سمع عبد الله بن عمرو أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال للنبي ﷺ : يا رسول الله علني دعاء أدعوه في صلاتي قال هل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فأغفر لي من عندك مغفرة إنك أنت الغفور الرحيم »

٧٣٨٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عروة

« أن عائشة رضي الله عنها حدثتني قال النبي ﷺ : « إن جبريل عليه السلام ناداني قال : إن الله قد سمع قول قومك وما ردوا عليك »

**قوله ( باب :**  وكان الله سميعا بصيرا ) قال ابن بطال : غرض البخاري في هذا الباب الرد على من قال إن معنى « سميع بصير » ، علم قال ويلزم من قال ذلك أن يسويه بالاعمى الذي يعلم أن السماء خضراء ولا يراها ، والاعمى الذي يعلم أن في الناس أصواتا ولا يسمعها ، ولا شك أن من سمع وأبصر أدخل في صفة الكمال بمن انفرد بأحدهما دون الآخر ، فصح أن كونه سميعا بصيرا يفيد قدرا زائدا على كونه علما ، وكونه سميعا بصيرا يتضمن أنه يسمع بسمع ويبصر ببصر ، كما تضمن كونه علما أنه يعلم بعلم ولا فرق بين إثبات كونه سميعا بصيرا وبين كونه ذا سمع وبصر ، قال وهذا قول أهل السنة قاطبة انتهى : واحتج المذنب بأن السمع ينشأ عن وصول الهواء المسموع إلى العصب المفروش في أصل الصياخ والله منزّه عن الجوارح ، وأجيب بأنها عادة أجراها الله تعالى فيمن يكون حيا فيخلق الله عند وصول الهواء إلى المحل المذكور ، والله سبحانه وتعالى يسمع المسموعات بدون الوسائط وكذا يرى المراتب بدون المقابلة وخروج الشعاع ، فذات الباري مع كونه حيا موجودا لا تشبه الذوات فلكذلك صفات ذاته لا تشبه الصفات . وسيأتى مزيد لهذا في باب ( وكان عرشه على الماء ) وقال البيهقي في الاسماء والصفات : السميع من له سمع يدرك به المسموعات ، والبصير : من له بصر يدرك به المراتب ، وكل منهما في حق الباري صفة قائمة بذاته ، وقد أفادت الآية ، وأحاديث الباب الرد على من زعم أنه سميع بصير ، بمعنى علم ، ثم ساق حديث أبي هريرة الذي أخرجه أبو داود بسند قوى على شرط مسلم من رواية أبي يونس « عن أبي هريرة رأيت رسول الله ﷺ يقرأها » يعني قوله تعالى ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها - إلى قوله تعالى - إن الله كان سميعا بصيرا ) ويضع لمصعبه قال أبو يونس وضع أبو هريرة لإيهامه على أذنه وإلى تليها على عينه ، قال البيهقي وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله ببيان محلهما من الإنسان ، يريد أن له سمعا وبصرا لأن المراد به العلم فلو كان كذلك لأشار إلى القلب لأنه محل العلم ، ولم يرد بذلك الجارحة فإن الله تعالى منزّه عن مشاهة المخلوقين ، ثم ذكر لحديث أبي هريرة شاهدا من حديث عقبة بن عامر « سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر إن ربنا سميع بصير وأشار إلى عينيه » وسنده حسن وسيأتى في باب ( ولتصنع على عيني ) حديث « إن الله ليس بأعور » وأشار بيده إلى عينه ، وسيأتى شرح ذلك هناك ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رفعه ( إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم ) وفي حديث أبي جري الهجيمي رفعه « أن رجلا ممن كان قبلكم ليس بردين يفتخر فيهما فنظر الله إليه ففقه » ، الحديث . وقد مضى في لباس حديث ابن عمر رفعه « لا ينظر الله إلى من جرثوبه خيلاء » وفي الكتاب العزيز ( ولا ينظر إليهم ) وورد في السمع قول المصطفى « سمع الله لمن حمده » وسنده صحيح متفق عليه بل مقطوع بمشروعيته في الصلاة ، ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها . **قوله ( قال الأعمش عن تميم )** هو ابن سلمة الكوفي تابعي صغير وثقه يحيى بن معين ، ووصل حديثه المذكور أحمد والنسائي وابن ماجه باللفظ المذكور هنا ، وأخرجه ابن ماجه أيضا من رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش بلفظ « تبارك » وسياقه أتم ، وليس لتيم المذكور عن عروة في الصحيحين سوى هذا الحديث

وآخر عند مسلم ، قال ابن التين قول البخارى ، قال الأعمش ، مرسل لأنه لم يلقه ، قال الشيخ أبو الحسن ولهذا لم يذكره في تفسير سورة المجادلة انتهى ، وتسمية هذا مرسلًا بحال الاصطلاح ، والتعليق ليس بمستقيم فإن في الصحيح عدة أحاديث معلقة لم تذكر في تفسير الآية التي تتعلق بها . **قوله** ( وسع سمعه الأصوات ) في رواية أبي عبيدة بن معن د كل شيء ، بدل د الأصوات ، قال ابن بطال : معنى قولها وسع ، أدرك لأن الذى وصف بالتوسع يصح وصفه بالضيقة وذلك من صفات الأجسام فيجب صرف قولها عن ظاهره ، والحديث ما يقتضى التصريح بأن له سمعًا وكذا جاء ذكر البصر في الحديث الذى أخرجه مسلم عن أبي موسى مرفوعًا وحجابه الثور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره . **قوله** ( فأنزل الله تعالى على نبيه : قد سمع الله قول الذى تجادلك فى زوجها ) هكذا أخرجه وتماه عند أحمد وغيره ، ومن ذكرت ، بعد قوله د الأصوات ، لقد جاءت المجادلة الى رسول الله ﷺ تكلمه فى جانب البيت ما أسمع ما تقول فأنزل الله الآية ومرادها هذا النفي بمجموع القول لأن فى رواية أبي عبيدة بن معن : لاني لا أسمع كلام خولة بنت ثعلبة ، ويخفى على بعضه وهى تشتكى زوجها وهى تقول وأكل شبابة ونثرت له بطنى حتى اذا كبرت سنن وانقطع ولدى ظاهر منى ، الحديث فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الآيات ( قد سمع الله قول الذى تجادلك فى زوجها وتشتكى الى الله ) وهذا أصح ما ورد فى قصة المجادلة وتسميتها وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان من طريق يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت «ظاهر منى زوجى أوس بن الصامت ، الحديث . وهذا يحمل على أن اسمها كان ربما صغر وإن كان محفوظًا فتكون نسبت فى الرواية الأخرى لجدها وقد تظاهرت الروايات بالأول ففى مرسل محمد بن كعب القرظى عند الطبرانى كانت خولة بنت ثعلبة تحت أوس بن الصامت فقال لها أنت على كظهر أمى ، وعند ابن مردويه من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس أن أوس بن الصامت تظاهر من امرأته خولة بنت ثعلبة ، وعنده أيضا من مرسل أبي العالية « كانت خولة بنت دليح تحت رجل من الأنصار سمى الخلق فزارعته فى شيء فقال : أنت على كظهر أمى ، ودليح بمهملتين مصغر لعله من أجدادها ، وأخرج أبو داود من رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن جميلة كانت تحت أوس بن الصامت ، ووصله من وجه آخر عن عائشة ، والرواية المرسلة أقوى ، وأخرجه ابن مردويه من رواية اسماعيل بن عياش عن هشام عن أبيه عن أوس بن الصامت وهو الذى تظاهر من امرأته ، ورواية اسماعيل عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها ، فإن كان حفظه فالمراد بقوله د عن أوس بن الصامت ، أى عن قصة أوس لا أن عروة حمله عن أوس فيكون مرسلًا كالرواية المحفوظة وإن كان الراوى حفظها أنها جميلة فلعله كان لقبها وأما ما أخرجه النقاش فى تفسيره بسند ضعيف الى الشعبي قال : المرأة التى جادلت فى زوجها هى خولة بنت الصامت وأما معاذاة أمه عبد الله بن أبي التى نزل فيها ( ولا تكثرها فتياتكم على البغاء ) وقوله د بنت الصامت ، خطأ فإن الصامت والد زوجها كما تقدم فلعله سقط منه شيء ، وتسمية أمها غريب ، وقد مضى ما يتعلق بالظهار فى النكاح . الحديث الثانى : **قوله** ( عن أبي عثمان ) هو عبد الرحمن بن مل النهدي والسند كله بصريون وقد مضى شرح المتن فى « كتاب الدعوات » وقوله أربعوا بفتح الموحدة أى ارفقوا بضم الفاء وحكى ابن التين أنه وقع فى روايته بكسر الموحدة وأنه فى كتب أهل اللغة وبعض كتب الحديث بفتحها ، وقوله د فانكم لاتدعون أصم ، الخ قال السكرماني لو جاءت الرواية د لاتدعون أصم ولا أعمى ، لكان أظهر فى المناسبة لكنه لما كان الغائب كالأعمى فى عدم الرؤية نفي لازمه ليكون أبلغ وأشمل ، وزاد قريبا ، لأن البعيد وإن كان

عن يسمع ويبصر لكنه لبعده قد لا يسمع ولا يبصر ، وليس المراد قرب المسافة لأنه منزّه عن الحلول كما لا يخفى ومناسبة الغائب ظاهرة من أجل النهي عن رفع الصوت ، قال ابن بطال : في هذا الحديث نفى الآفة المانعة من السمع والآفة المانعة من النظر ، وإثبات كونه سمعاً بصيراً قريباً ، يستلزم أن لا تصح أصداد هذه الصفات عليه وقوله في آخره « أو قال ألا أدلك » شك من الراوي هل قال يا عبد الله بن قيس : قل لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنها كنز من كنوز الجنة ، أو قال يا عبد الله بن قيس « ألا أدلك » وقوله بعد قوله ألا أدلك به ، أي بيقينة الخبر وقد ذكره في الدعوات في باب الدعاء ، وإذا علا عتبة ، فساق الحديث بهذا الإسناد بعينه وقال : بعد قوله « ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة ، لا حول ولا قوة إلا بالله » . الحديث الثالث ، حديث عبد الله بن عمرو أن أبا بكر يعني الصديق قال « يا رسول الله علمني دعاء » الحديث وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة وفي الدعوات مع شرحه وبيان من جملة من رواية عبد الله بن عمرو عن أبي بكر الصديق لجملة من مسند أبي بكر ، وأشار ابن بطال إلى أن مناسبتها للترجمة أن دعاء أبي بكر لما علمه النبي ﷺ يقتضي أن الله سمع الدعاء وبجأزه عليه ، وقال غيره حديث أبي بكر ليس مطابقاً للترجمة إذ ليس فيه ذكر صفتي السمع والبصر لسكنه ذكر لازمهما من جهة أن فائدة الدعاء لإجابة الداعي لمطلوبه فلولاً أن سمعه سبحانه يتعلق بالسر كما يتعلق بالجهر لما حصلت فائدة الدعاء أو كان يقيد به بمن يحجر بدعائه . انتهى من كلام ابن المنير ملخصاً وقال الكرمانى : لما كان بعض الذنوب مما يسمع وبعضها مما يبصر لم تقع مغفرته إلا بعد الإسماع والإبصار . تنبيه : المشهور في الروايات ظناً كثيراً . بالملئمة ووقع هنا للتأسي بالموحدة . الحديث الرابع حديث عائشة . قوله ( أن جبريل عليه السلام أتاني فقال : إن الله قد سمع قول قومك وما ردوا عليك ) هكذا ذكر هذا القدر منه مقتضراً عليه ، وساقه بتمامه في بدء الخلق وتقدم شرحه هناك ، والمراد منه هنا قوله « إن الله قد سمع » وقوله « ما ردوا عليك » أي أجابوك ويحتمل أن يكون أراد ردعهم مادعاهم إليه من التوحيد بعدم قبولهم ، وقال الكرمانى المقصود من هؤلاء الأحاديث إثبات صفتي السمع والبصر وهما صفتان قيمتان من الصفات الذاتية وعند حدوث المسموع والمبصر يقع التعلق ، وأما المدعوتة فقالوا أنه سمع كل مسموع وبصير يبصر كل مبصر فادعوا أنهما صفتان حادثتان . وظواهر الآيات والأحاديث ترد عليهم وبالله التوفيق

### ١٠ - باب قول الله تعالى ( قل هو القادر )

٧٣٩٠ - حدثني إبراهيم بن المفذر حدثنا معن بن عيسى حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالى قال سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن يقول « أخبرني جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه لاستخارة في الأمور كلها كما يعلم السورة من القرآن يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل . اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأستأذك من فضلك ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم فإن كنت تعلم هذا الأمر - ثم يسميه بيمينه - خير ألى في عاجل أمري وآجله - قال : أو في ديني وممالي وعائتي أمري - فأقدره لى ويكرهه لى ثم بارك لى

فيه . اللهم إن كنت تعلم أنه شرٌّ لى فى دينى ومعايى وعاقبة أمرى - أو قال فى عاجل أمرى وآجله - فأصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به»

**قوله** ( باب قول الله تعالى قل هو القادر ) قال ابن بطال القدرة من صفات الذات وقد تقدم فى باب قوله تعالى ( إنا أنزلنا القرآن ) أن القوة والقدرة بمعنى واحد وتقدم نقل الأقوال فى ذلك والبحث فيها . **قوله** ( سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن ) أى ابن الحسن بن على بن أبى طالب وكان عبد الله كبير بنى هاشم فى وقته قال ابن سعد كان من العباد وله عارضة وهيمة ، وقال مصعب الزيدى : ما كان علماء المدينة يكرمون أحدا ما يكرمونه ، ووثقه ابن معين والنسائى وغيرهما ، وهو من صفار التابعين ، روى عن عم جده عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ؛ وله رواية عن أمه فاطمة بنت الحسين وعن غيرها ، ومات فى حبس المنصور سنة ثلاث وأربعين ومائة وله خمس وسبعون سنة ، وليس له ذكر فى البخارى إلا فى هذا الموضع ، وقد أفصح عبد الرحمن بن أبى الموالى بالواقع فى حال تحمله ، ولم يتصرف فيه بأن يقول حدثنى ولا أخبرنى لكن أخرجه أبو داود من وجه آخر عنه فقال « حدثنى محمد بن المنكدر » وعليه فى ذلك اعتراض لاحتمال أن يكون محمد بن المنكدر لم يقصده بالتحديث ، وقد سلك فى ذلك النسائى والبرقائى مسلك التحرى ، فكان النسائى فيما سمعه فى الحالة التى لم يقصده المحدث فيها بالتحديث لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا سمعت بل يقول فلان قرأه عليه وأنا أسمع ، وكان البرقائى يقول سمعت فلانا يقول ، وجوز الأكثر إطلاق الحديث والإخبار لكون المقصود بالتحديث من جنس من سمع ولو لم يكن مقصودا فيجوز ذلك عندهم ~~لكن~~ بصيغة الجمع فيقول حدثنا أى حدث قوما أنا فيهم فسمعت ذلك منه حين حدث ولو لم يقصد بالتحديث وعلى هذا فيمتنع بالإفراد بأن يقول مثلاً « حدثنى » بل ويمتنع فى الاصطلاح أيضا لأنه مخصوص بمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، ومن ثم كان التعبير بالسماع أصرح الصيغ لكونه أدل على الواقع ، وقد تقدم حديث الباب فى صلاة الليل وفى الدعوات من وجهين آخرين عن عبد الرحمن بن أبى الموالى ذكره فى كل منهما بالنعنة ، قال « عن محمد بن المنكدر » ولم يقل سمعت ولا حدثنا ، وكذا أخرجه الترمذى والنسائى وهو جائز ، لأنها صيغة محتملة فأفادت هذه الرواية تعيين أحد الاحتمالين ، وهو التصريح بسماعه ، ولهذا نزل فيه البخارى درجة لأنه عنده فى الموضوعين المذكورين بواسطة واحد عن عبد الرحمن ؛ وهنا وقع بينه وبين عبد الرحمن اثنان ، لكن سهل عليه النزول بتحصيل فائدة الاطلاع على الواقع وفيها تصريح عبد الرحمن بالسماع فى موضع النعنة ، فأما من يخشى من الانقطاع الذى تحتمله النعنة ، وقد وقع لى من رواية خالد بن مخلد عن عبد الرحمن قال : سمعت محمد بن المنكدر يحدث عن جابر أخرجه ابن ماجه وخالد من شيوخ البخارى ، فيحتمل أن لا يكون سمع منه هذا الحديث مع أنه لم يصرح بما صرحت به الرواية النازلة من تسمية المقصود بالتحديث وهو عبد الله بن الحسن ، وقوله فى الخبر « وأستقدرك بقدرتك الباء للاستعانة أو للقسم أو للاستعطاف ، ومعناه أطلب منك أن تجعل لى قدرة على المطلوب ، وقوله « فأقدره » بضم الدال ويجوز كسرها أى نجزه لى « ورضى » بتشديد المعجمة أى اجعلنى بذلك راضيا فلا أندم على طلبه ولا على وقوعه لأنى لا أعلم عاقبته وإن كنت حال طلبه راضيا به وقوله « ويسميه بعينه » فى رواية خالد بن مخلد « فيسميه ما كان من شئ » . يعنى أى شئ . كان وقوله « ثم ليقل » ظاهر فى أن الدعاء المذكور يكون بعد الفراغ من الصلاة ويحتمل أن يكون الترتيب فيه

بالنسبة لأذكار الصلاة ودعائها فيقول بعد الفراغ وقبل السلام ، وقد تقدم سائر فوائده في « كتاب الدعوات » ،

## ١١ - باب مقلب القلوب ، وقول الله تعالى ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ ﴾

٧٣٩١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَلْبَانَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :

أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْلِفُ : لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ ،

قوله ( باب مقلب القلوب وقول الله تعالى ونقلب أفئدتهم وأبصارهم ) قال الراغب : تقلب الشيء تغييره من حال إلى حال والتقلب التصرف وتقلب الله القلوب والبصائر صرفها من رأى إلى رأى ، وقال الكرماني ما معناه كان يحتمل أن يكون المعنى بقوله ومقلب ، أنه يجعل القلب قلباً لكن مضاف استعماله تشدأ عنه ويستفاد منه أن أعراض القلب كالإرادة وغيرها بخلق الله تعالى وهي من الصفات الفعلية ومرجعها إلى القدرة . قوله ( حدثنا سعيد بن سليمان ) هو الواسطي نزيل بغداد يكنى أبا عثمان ، ويلقب سعدويه وكان أحد الحفاظ ووابن المبارك ، هو عبد الله الإمام المشهور وقد تقدم شرح حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب في « كتاب الإيمان والذنوب » ، وكذا الآية ويستفاد منهما أن أعراض القلوب من إرادة وغيرها تقع بخلق الله تعالى ، وفيه حجة لمن أجاز تسمية الله تعالى بما ثبت في الخبر ، ولو لم يتواتر ، وجواز اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثابت ، وقد تقدم البحث في ذلك عند ذكر الأسماء الحسنى من « كتاب الدعوات » ، ومعنى قوله ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ ﴾ نصرها بما شئنا كما تقدم تقريره ، وقال المعتزلي معناه نطبع عليها فلا يؤمنون والطبع عندهم الترك ، فالمعنى على هذا « نتركهم وما اختاروا لأنفسهم » وليس هذا معنى التقلب في لغة العرب ، ولأن الله تمدح بالانفراد بذلك ، ولا مشاركة له فيه ، فلا يصح تفسير الطبع بالترك فالطبع عند أهل السنة خلق الكفر في قلب الكافر واستمراره عليه إلى أن يموت فمعنى الحديث : أن الله يتصرف في قلوب عباده بما شاء لا يمتنع عليه شيء منها ولا تفوته إرادة وقال البيضاوي في نسبة تقلب القلوب إلى الله إشعار بأنه يتولى قلوب عباده ولا يكلفها إلى أحد من خلقه ، وفي دعائه ﷺ « يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك » ، إشارة إلى شمول ذلك للعباد حتى الأنبياء ورفع توهم من يتوهم أنهم يستنون من ذلك ، وخص نفسه بالذكر لإعلاماً بأن نفسه الزكية إذا كانت مفتقرة إلى أن تلجأ إلى الله سبحانه فافتقار غيرها ممن هو دونه أحق بذلك

## ١٢ - باب إن لله مائة اسم إلا واحدة

قال ابن عباس : ذو الجلال والإظمة البر الطيف

٧٣٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّوَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ : إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ . « أحضيناه : حفظناه »

قوله ( باب إن لله مائة اسم إلا واحدة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة أن لله تسعة وتسعين اسماً ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » ، وبيان من رواه باللفظ المذكور في هذه الترجمة ، ووقع هنا في رواية الكشميهني مائة إلا واحداً بالتذكير ، ومائة في الحديث بدل من قوله تسعة وتسعين ، فعدل في الترجمة من البدل إلى المبدل وهو فصيح

ويستفاد منه زيادة توضيح ، ولأن ذكر العقد أعلى من ذكر الكسور ، وأول العقود العشرات ، وثانيها المائة فلما قاربت العدة أعطيت حكمها ، وجبر الكسر بقوله مائة ثم أريد التحقق في العدد فاستثنى ، ولو لم يستثن لكان استعمالا غريبا سائفا ، **قوله** ( قال ابن عباس : ذو الجلال العظمة ) في رواية الكشميهني العظيم ، وعلى الأول ففيه تفسير الجلال بالعظمة وعلى الثاني هو تفسير ذو الجلال . **قوله** ( البر اللطيف ) هو تفسير ابن عباس أيضا وقد تقدم الكلام عليه وبيان من وصله عنه في تفسير سورة الطور . **قوله** ( أسماء قيل معناه تسمية وحيد لا مفهوم لهذا العدد بل له أسماء كثيرة غير هذه . **قوله** ( أحصيناه حفظناه ) تقدم الكلام عليه وعلى معنى الإحصاء وبيان الاختلاف فيه في كتاب الدعوات ، قال الأصمعي الإحصاء للأسماء العمل بها لا عدها وحفظها ، لأن ذلك قد يقع للكافر المنافق كما في حديث الخوارج يقرؤن القرآن لا يمازح حناجرهم ، وقال ابن بطل الإحصاء يقع بالقول ويقع بالعمل فالذي بالعمل أن لله أسماء يختص بها كالأحد والمتعال والقدير ونحوها ، فيجب الإقرار بها والخضوع عندها ؛ وله أسماء يستحب الاقتداء بها في معانيها : كالرحيم والكريم والعبود ونحوها ، فيستحب للعبد أن يتحلى بمعانيها ليؤدي حق العمل بها فهذا يحصل الإحصاء العملي ، وأما الإحصاء القولي فيحصل بجمعها وحفظها والسؤال بها ولو شارك المؤمن غيره في العد والحفظ ، فإن المؤمن يمتاز عنه بالإيمان والعمل بها . وقال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية ، ذكر نعيم بن حماد أن الجهمية قالوا : إن أسماء الله مخلوقة ، لأن الاسم غير المسمى ، وادعوا أن الله كان ولا وجود لهذه الأسماء ، ثم خلقها ثم تسمى بها ، قال قلنا لهم : إن الله قال ﴿ سُبْحَ اسمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وقال ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾ فأخبر أنه المعبود ودل كلامه على اسمه بما دل به على نفسه ، فمن زعم أن اسم الله مخلوق فقد زعم أن الله أمر نبيه أن يسبح مخلوقا ، ونقل عن اسحق بن راهويه عن الجهمية أن جهميا قال : لو قلت إن لله تسعة وتسعين اسما لعبدت تسعة وتسعين إلها ، قال قلنا لهم : إن الله أمر عباده أن يدعوه بأسمائه ، فقال ﴿ ونه الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ والأسماء جمع أقله ثلاثة ولا فرق في الزيادة على الواحد بين الثلاثة وبين التسعة والتسعين

### ١٣ - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها

٧٣٩٣ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثني مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري **ع** عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** قال : إذا جاء أحدكم فراشه فليأخذ بفضة بصنفة أو به ثلاث مرات وإيقال : باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه ، إن أمسكت نفسي غفر ليها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين ، تابعه يحيى وبشر بن الفضل عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** ، وزاد زهير وأبو ضمرة وإسماعيل بن زكريا عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** . ورواه ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** . تابعه محمد بن عبد الرحمن والدروري وأسماء بن حفص

٧٣٩٤ - **حدثنا** مسلم حدثنا شعبه عن عبد الملك عن ربيعة **ع** عن حذيفة قال : كان للنبي **ﷺ** إذا أوى إلى فراشه قال : اللهم باسمك أحيا وأموت . وإذا أصبح قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا



وإليه الذُّشور»

٧٢٩٥ - **حَدَّثَنَا** سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحَرِثِ «عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: بِاسْمِكَ تَمُوتُ وَنَحْمَا، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ الذُّشُورُ»

٧٢٩٦ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كَرِيبٍ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَارَزَقَتَنَا، فَانْهَ إِن يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَهُ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»

٧٢٩٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا نَضَلٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَامٍ «عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أُرْسِلُ كِلَابِي لِلْعَلَمَةِ؟ قَالَ: إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ لِلْعَلَمَةِ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَأَمْسَكَ فَمَسَكَ، وَإِذَا رَمِيتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَّقَ فَكَلَّ»

٧٢٩٨ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ قَالَ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثًا عَهْدَهُمْ بِشَرِّكَ يَأْتُونَا بِلُثْخَانٍ لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا، قَالَ: أَذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكَلُوا» تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ

٧٢٩٩ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ يُسَمَّى وَبِكَبْرٍ،

٧٤٠٠ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ «عَنْ جُنْدَبٍ أَنَّهُ شَهِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ صَلَّى نَحْمَ خُطْبَةٍ فَقَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»

٧٤٠١ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دُرَيْنَارٍ «عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَمَنْ كَانَ حَالِقًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ»

قوله (باب السؤال بأسماء الله والاستعاذة بها) قال ابن بطال: مقصوده بهذه الترجمة تصحيح القول بأن الاسم هو المسمى، فلذلك صحت الاستعاذة بالاسم كما تصح بالذات، وأما شبهة القدريّة التي أوردوها على تعدد الأسماء،

فالجواب عنها أن الاسم يطلق ويراد به المسمى كما قررناه ، ويطلق ويراد به التسمية وهو المراد بحديث الأسماء . وذكر في الباب تسعة أحاديث كلها في التبرك باسم الله والسؤال به والاستعاذة . الحديث الأول : حديث أبي هريرة في القول عند النوم وقد تقدم شرحه مستوفى في الدعوات وفيه « باسمك ربى وضعت جنبي ، وبك أرفعه » قال ابن بطلال : أضاف الوضع إلى الاسم ، والرفع إلى الذات فدل على أن المراد بالاسم الذات وبالذات يستعان في الرفع والوضع لا باللفظ . قوله ( عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ) قال الدارقطني في غرائب مالك بعد أن أخرجه من طرق إلى « عبد العزيز بن عبد الله » وهو الأويسى شيخ البخارى فيه « لا أعلم أحدا أسنده عن مالك إلا الأويسى » ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سعيد عن النبي ﷺ مرسل . قوله ( فليستنه بصنفة ثوبه ) الصنفة : بفتح المهملة وكسر النون بعدها فاء طرته ، وقيل طرفه ، وقيل جانبه ، وقيل حاشيته التي فيها هديه ، وقال في النهاية طرفه : الذي يلي طرته . قلت : وتقدم في الدعوات بلفظ « داخلة إزاره » وتقدم هناك معناها ، فالأولى هنا أن يقال المراد طرفه الذي من الداخل جمعا بين الروایتين . قوله ( ثلاث مرات ) هكذا زادها مالك في الروایتين الموصولة والمرسلة وتابعه عبد الله بن عمر بسكون الموحدة ، وقد فرق بينهما الدارقطني في روايته المذكورة عن الأويسى عنهما ، وحذف البخارى عبد الله بن عمر العمرى لضعفه واقتصر على مالك ، وقد تقدم البحث في جواز حذف الضعيف ، والاقتصار على الثقة إذا اشتركا في الرواية في « كتاب الاعتصام » ، وصنيع البخارى يقتضى الجواز لكن لم يطرد له في ذلك عمل فانه حذفه تارة كما هنا ، وأثبتته أخرى لكن كنى عنه ابن فلان كما مضى التنبيه عليه هناك ، ويمكن الجمع بأنه حيث حذفه كان اللفظ الذى ساقه للذى اقتصر عليه بخلاف الآخر ، قوله ( فاغفر لها ) تقدم في الدعوات بلفظ « فارحها » وجمع بينهما اسماعيل بن أمية عن سعيد المقبري ، أخرجه المخلص في أواخر الأول من فوائده ، قوله ( عقبة تابعة يحيى ) يريد ابن سعيد القطان و « عبد الله » هو ابن عمر العمرى ، و « سعيد » هو المقبري ، و « زهير » هو ابن معاوية ، و « أبو ضمرة » هو أنس بن عياض ، والمراد بإيراد هذه التعاليق بيان الاختلاف على سعيد المقبري هل روى الحديث عن أبي هريرة بلا واسطة أو بواسطة أبيه ، وقد تقدم بيان من وصلها كلها في « كتاب الدعوات » الحديث الثانى والثالث : حديث حذيفة وأبي ذر في القول عند النوم أيضا وفيه « اللهم باسمك أحيأ وأموت » وقد تقدم شرحهما في الدعوات . الحديث الرابع : حديث ابن عباس في القول عند الجماع وقد تقدم شرحه في « كتاب النكاح » وقوله « فانه ان يقدر بينهما ولد » المراد إن كان قدر لأن التقدير أزلى لسكن عجر بصيغة المضارعة بالنسبة للتعلق . الحديث الخامس : حديث عدى في الصيد ، وقد تقدم شرحه في الذبائح . الحديث السادس : حديث عائشة في الأمر بالتسمية عند الأكل ، وقد تقدم في الذبائح أيضا ، وقوله فيه « تابعه محمد بن عبد الرحمن » هو الطفاوى ، و « عبد العزيز بن محمد » هو الدراوردى ، و « أسامة بن حفص » هو المدني ، وتقدم في الذبائح بيان من وصلها ، وطريق الدراوردى وصلها محمد بن أبي عمر العدنى في مسنده عنه ، وتقدم القول في هذا السند بأشبع من هذا هناك . تنبيهان : أحدهما وقع قوله « تابعه » الخ . هنا عقب حديث أبي هريرة المبدأ بذكره في هذا الباب عند كريمة والأصيل وغيرهما والصواب ما وقع عند أبي ذر وغيره أن محل ذلك عقب حديث عائشة وهو سادس أحاديث الباب . ثانيهما : وقع في هذه الرواية « أن هنا أقواما حديثا عهدهم بالشرك يأتونا » كذا فيه بنون واحدة وهى لئنه من يحذف النون مع الرفع ، وجوز الكرماني أن يكون بتشديد النون مراعاة للغة المشهورة ،

لكن التشديد في مثل هذا قليل . الحديث السابع : حديث أنس في الأضحية بكبشين ، وفيه « فسمى وكبر » ، وقد تقدم شرحه في الأضاحي ، الحديث الثامن : حديث جندب في منع الذبح في العيد قبل الصلاة ، وفيه قوله « فليذبح بسم الله » ، وقد تقدم شرحه في الضحايا أيضا ، الحديث التاسع : حديث ابن عمر « لا تحلفوا بآبائكم » ، تقدم شرحه في الأيمان والنذور ، قال نعيم بن حماد في الرد على الجهمية : دلت هذه الأحاديث . يعني الواردة في الاستعاذة بأسماء الله وكلماته ، والسؤال بها مثل أحاديث الباب ، وحديث عائشة ، وأبي سعيد « بسم الله أرقبك » ، وكلاهما عند مسلم ، وفي الباب عن عبادة وميمونة وأبي هريرة وغيرهم عند النسائي وغيره بأسانيد جياد ، على أن القرآن غير مخلوق إذ لو كان مخلوقا لم يستعذ بمخلوق ، قال الله تعالى ﴿ فاستعذ بالله ﴾ وقال النبي ﷺ « وإذا استعذت فاستعذ بالله » ، وقال الإمام أحمد في « كتاب السنة » : قالت الجهمية لمن قال إن الله لم يزل بأسمائه وصفاته ، قلتم بقول النصاري حيث جعلوا معه غيره ، فأجابوا بأننا نقول إنه واحد بأسمائه وصفاته ، فلا نصف إلا واحدا بصفاته كما قال تعالى ﴿ ذرني ومن خلقت وحيدا ﴾ وصفه بالوحدة مع أنه كان له لسان وعينان وأذنان وسمع وبصر ولم يخرج هذه الصفات عن كونه واحدا والله المثل الأعلى

#### ١٤ - باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسمى الله عز وجل

وقال خبيب : وذلك في ذات الإله ، فذكر الذات بأسمائه تعالى

٧٤٠٢ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية

التقي خليف لبي زهرة وكان من أصحاب أبي هريرة « أن أبا هريرة قال : بعث رسول الله ﷺ عشرة منهم خبيب الأنصاري فأخبرني عبيد الله بن عياض أن ابنة الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا استعار منها موسى يستعذ بها ، فلما خرجوا من الحرم ليقبلوه قال خبيب الأنصاري

ولست أبالي حين أقتل مسلما على أي شق كان لله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشا يبارك على أوصالي شلوي ممزج

فقته ابن الحارث ، فأخبر النبي ﷺ أصحابه خبرهم يوم أصيبوا »

قوله ( باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسمى الله عز وجل ) أي ما يذكر في ذات الله ونعوته من تمييز إطلاق ذلك كأسمائه ، أو منعه لعدم ورود النص به فأما الذات فقال الراغب : هي تأنيث ذو ، وهي كلمة يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس والأنواع وتضاف إلى الظاهر دون المضمرة وتثنى وتجمع ولا يستعمل شيء منها إلا مضافا ، وقد استعاروا لفظ الذات لعين الشيء واستعملوها مفردة ومضافة وأدخلوا عليها الألف واللام وأجروها بحزب النفس والخاصة ، وليس ذلك من كلام العرب انتهى . وقال عياض ذات الشيء نفسه وحقيقته ، وقد استعمل أهل الكلام الذات بالالف واللام ، وغلطهم أكثر النحاة وجوزه بعضهم لأنها ترد بمعنى النفس

وحقيقة الشيء ، وجاء في الشعر لكنه شاذ ، واستعمال البخارى لها دال على ما تقدم من أن المراد بها نفس الشيء على طريقة المتكلمين في حق الله تعالى ففرق بين النعوت والذات ، وقال ابن برهان : اطلاق المتكلمين الذات في حق الله تعالى من جهلهم ، لأن ذات تأنيث ذو ، وهو جلت عظمته لا يصح له إلحاق تاء التأنيث ، ولهذا امتنع أن يقال علامة وإن كان أعلم العالمين . قال : وقولهم الصفات الذاتية جهل منهم أيضا لأن النسب إلى ذات : ذوى ، وقال التاج الكندى في الرد على الخطيب بن نباتة في قوله كنه ذاته ذات ، بمعنى صاحبة تأنيث ذو وليس لها في اللغة مدلول غير ذلك ، واطلاق المتكلمين وغيرهم الذات بمعنى النفس خطأ عند المحققين ، وتعقب بأن الممتنع استعمالها بمعنى صاحبة ، أما إذا قطعت عن هذا المعنى واستعملت بمعنى الإسمية فلا محذور لقوله تعالى ﴿لأنه علم بذات الصدور﴾ أى بنفس الصدور ، وقد حكى المطرزي كل ذات شئ وليس كل شئ - ذات ، وأنشد أبو الحسين بن فارس :  
فنعم ابن عم القوم في ذات ماله إذا كان بعض القوم في ماله وفر

ويحتمل أن تكون ذات ، هنا مقحمة كما في قولهم ذات ليلة ، وقد ذكرت ما فيه في كتاب العلم ، في باب العظة بالليل ، وقال النووى في تهذيبه : وأما قولهم - أى الفقهاء - في باب الإيمان فإن حلف بصفة من صفات الذات ، وقول المذهب اللون كالسواد والبياض أعراض تحمل الذات فإدخالها بالذات الحقيقة وهو اصطلاح المتكلمين وقد أنكره بعض الأدباء وقال لا يعرف في لغة العرب ذات بمعنى حقيقة ، قال وهذا الإنكار منكر فقد قال الواحدى في قوله تعالى ﴿فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم﴾ قال ثعلب أى الحالة التى بينكم فالتأنيث عنده للحالة ، وقال : الزجاج معنى ذات حقيقة والمراد بالبين الوصل ، فالتقدير : فأصلحوا حقيقة وصلكم ، قال فذات عنده بمعنى النفس ، وقال غيره ذات هنا كناية عن المنازعة فأمرؤا بالموافقة ، وتقدم في أواخر النفقات شئ آخر في معنى ذات يده ، وأما والنعوت ، فاتها جمع نعت وهو الوصف ، يقال نعت فلان نعتا مثل وصفه وصفا وزنه ومعناه ، وقد تقدم البحث في إطلاق الصفة في أوائل كتاب التوحيد ، وأما الأسماء ، فهى جمع اسم وتجمع أيضا على أسماء قال ابن بطل أسماء الله تعالى على ثلاثة أضرب أحدها يرجع إلى ذاته وهو الله ، والثاني يرجع إلى صفة قائمة به كالخى ، والثالث يرجع إلى فعله كالحالقي ، وطريق اثباتها السمع ، والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل أن صفات الذات قائمة به وصفات العمل ثابتة له بالقدره وجود المنعول بإرادته جل وعلا . قوله ( وقال خبيد ) بالمعجمة والموحدة مصغر هو ابن عدى الانصارى ، قوله ( وذلك في ذات الإله ) يشير إلى البيت المذكور في الحديث المساق في الباب ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المعازى ، وتقدم في كتاب الجهاد ، في باب هل يستأسر الرجل ، قوله ( فذكر الذات باسمه تعالى ) أى ذكر الذات مثلثا باسم الله ، أو ذكر حقيقة الله بلفظ الذات قاله الكرماني . قلت : وظاهر لفظه أن مراده أضاف لفظ الذات إلى اسم الله تعالى ، وسمعه النبي ﷺ فلم ينكره فكان جائزا ، وقال الكرماني د قيل ليس فيه ، يعنى قوله ذات الإله دلالة على الترجمة لأنه لم يرد بالذات الحقيقة التى هى مراد البخارى وإنما مراده وذلك في طاعة الله أو في سبيل الله ، وقد يحاب بأن غرضه جواز إطلاق الذات في الجملة انتهى . والاعتراض أقوى من الجواب وأصل الاعتراض للشيخ تقي الدين السبكي فيما أخبرني به عنه شيخنا أبو الفضل الحافظ ، وقد ترجم البيهقي في الأسماء والصفات ما جاء في الذات ، وأورد حديث أبي هريرة المتفق عليه في ذكر إبراهيم عليه

السلام و الا ثلاث كذبات اثنتين في ذات الله ، وتقدم شرحه في ترجمة ابراهيم من احاديث الانبياء ، وحديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وحديث ابن عباس « تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله ، موقوف وسنده جيد ، وحديث أبي الدرداء « لا تفقه كل الفقه حتى تمتت الناس في ذات الله ، ورجاله ثقات الا أنه منقطع ، ولفظ ذات في الاحاديث المذكورة بمعنى من أجل أو بمعنى حق ، ومثله قول حسان :

وان أبا الاحقاف إذ قام فيهم يجاهد في ذات الإله ويعدل

وهي كقوله تعالى حكاية عن قول القائل : يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ، فالذي يظهر أن المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمعنى الذي أحدثه المتكلمون ولكنه غير مردود إذا عرف أن المراد به النفس لثبوت لفظ النفس في الكتاب العزيز . ولهذا النكتة عقب المصنف بترجمة النفس ، وسيأتي في باب الوجه أنه ورد بمعنى الرضا وقال ابن دقيق العيد في العقيدة : تقول في الصفات المشكلة أنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ، ومن تأولها نظرنا فإن كان تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم نذكر عليه ، وإن كان بعيدا توقفتنا عنه ورجعنا الى التصديق مع التنزيه . وما كان منها معناه ظاهرا مفهوما من مخاطب العرب حملناه عليه لقوله « على ما فرطت في جنب الله ، فإن المراد به في استعمالهم الشائع حق الله فلا يتوقف في حمله عليه ، وكذا قوله « إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ، فإن المراد به لإرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعالى ﴿ فَأَنىَ اللهُ بِنِياهِم مِّنَ الْفَوَاحِشِ ﴾ معناه خرب الله بنيانهم ، وقوله ﴿ إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوْجَهَ اللهِ ﴾ معناه لأجل الله ، وقس على ذلك وهو تفصيل بالغ قل من يقطع له ، وقال غيره اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لساير الحقائق ، وذهب بعض أهل الكلام الى أنها من حيث ذات مساوية لساير الذوات ، وإنما تمتاز عنها بالصفات التي تختص بها كوجوب الوجود ، والقدرة التامة ، والعلم التام ، وتعقب بأن الأشياء المتساوية في تمام الحقيقة يجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر ، فيلزم من دعوى التساوى المحال ، وبأن أصل ما ذكره قياس الغائب على الشاهد وهو أصل كل خط ، والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض الى الله في جميعها والاكتماء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه أثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإحمال وبالله التوفيق ، ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازما بتأويله بخلاف صاحب التفويض

١٥ - باب قوله الله تعالى ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللهُ نَفْسَهُ ﴾

وقوله جلَّ ذِكْرُهُ ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾

٧٤٠٣ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش عن شقيق « عن عبد الله عن

الله **عنه** قال : ما من أحدٍ أغير من الله ، من أجل ذلك حرَّم الفواحش . وما أحدٌ أحبُّ إليه المدح من الله »

٧٤٠٤ - حدثنا قهيدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لما خلق الله الخلق كتب في كتابه - وهو يكتب على نفسه وهو وضع عندَه على العرش - إن ربي تَلَبُّ غَضْبِي »

٧٤٠٥ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت أبا صالح « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خيرٍ منهم ، وإن تقرب إلى شبرا هربت إليه ذراعاً ، وإن تقرب إلى ذراعاً تقربت إليه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة »

[ الحديث : ٧٤٠٥ - طرفاه في ٧٥٠٥ ، ٧٥٢٧ ]

قوله ( باب قول الله تعالى ويحذركم الله نفسه ، وقول الله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ) قال الراغب نفسه : ذاته ، وهذا وإن كان يقتضي المغايرة من حيث أنه مضاف ومضاف إليه فلا شيء من حيث المعنى سوى واحد سبحانه وتعالى عن الإنثنية من كل وجه ، وقيل إن إضافة النفس هنا إضافة ملك ، والمراد بالنفس نفوس عباده انتهى ملخصاً ، ولا يخفى بُعد الأخير وتكلفه . وترجم البيهقي في الاسماء والصفات النفس وذكرها تين الآيتين ، وقوله تعالى ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وقوله تعالى ﴿ واصطنعتك لنفسى ﴾ ومن الأحاديث الحديث الذي فيه « أنت كما أنفيت على نفسك » والحديث الذي فيه « إنى حرمت الظلم على نفسي » وهما في صحيح مسلم . قلت : وفيه أيضاً الحديث الذي فيه « سبحانه الله رضا نفسه » ثم قال : والنفس في كلام العرب على أوجه منها الحقيقة كما يقولون في نفس الأمر وليس للأمر نفس منقوسة ، ومنها الذات قال وقد قيل في قوله تعالى ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ﴾ أن معناه تعلم ما أكنه وما أسره ولا أعلم ما تسره عني ، وقيل ذكر النفس هنا للقبالة والمشكلة وتعقب بالآية التي في أول الباب فليس فيها مقابلة ، وقال أبو اسحق الزجاج في قوله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ أي إياه وحكي صاحب المطالع في قوله تعالى ﴿ ولا أعلم ما في نفسك ﴾ ثلاثة أقوال أحدها : لا أعلم ذاتك ، ثانيها : لا أعلم ما في غيبك ، ثالثها : لا أعلم ما عندك ، وهو بمعنى قول غيره لا أعلم معلومك أو إرادتك أو سرك أو ما يكون منك ، ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث ، أحدها حديث « عبد الله » وهو ابن مسعود « ما من أحد أغير من الله - وفيه - وما أحد أحب إليه المدح من الله » كذا وقع هنا مختصراً ، وتقدم في تفسير سورة الأنعام من طريق « أبي وائل » وهو شقيق بن سلمة المذكور هنا أهم منه ، وهذا الحديث مداره في الصحيحين على أبي وائل ، وأخرجه مسلم في رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود نحوه ، وزاد فيه « ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أنزل الكتب وأرسل الرسل » وهذه الزيادة عند المصنف في حديث المغيرة الآتي في باب « لا شخص أغير من الله » قال ابن بطلان في هذه الآيات والأحاديث إثبات النفس لله ، وللنفس معان ، والمراد بنفس الله ذاته وليس بأمر مزيد عليه فوجب أن يكون هو ، وأما قوله « أغير من الله » فسبق الكلام عليه في « كتاب الكسوف » وقيل غيرة الله كراهة لإتيان الفواحش ، أي عدم رضاه بها لا التقدير ، وقيل الغضب

لازم الغيرة ، ولازم النضب إرادة إيصال العقوبة وقال الكرمانى : ليس فى حديث ابن مسعود هذا ذكر النفس ، ولعله أقام استعمال أحد مقام النفس لتلازمهما فى صحة استعمال كل واحد منهما مقام الآخر ، ثم قال والظاهر أن هذا الحديث كان قبل هذا الباب فنفقه الناسخ الى هذا الباب انتهى ، وكل هذا غفلة عن مراد البخارى ، فان ذكر النفس ثابت فى هذا الحديث الذى أورده ، وان كان لم يقع فى هذه الطريق لكنه أشار الى ذلك كمادته ، فقد أورده فى تفسير سورة الأنعام بلفظ « لا شئ » ، وفى تفسير سورة الأعراف بلفظ « ولا أحد » ، ثم اتفقا على « أحب اليه المدح من الله » ، ولذلك مدح نفسه ، وهذا القدر هو المطابق للترجمة وقد كثر منه أن يترجم ببعض ماورد فى طرق الحديث الذى يورده ولو لم يكن ذلك القدر مو حودا فى تلك الترجمة . وقد سبق للكرمانى الى نحو ذلك ابن المنير فقال : ترجم على ذكر النفس فى حق البارئ وليس فى الحديث الاول للنفس ذكر ، فوجه مطابقته أنه صدر الكلام بأحد ، وأحد الواقع فى النفي عبارة عن النفس على وجه مخصوص بخلاف أحد الواقع فى قوله تعالى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ انتهى ، وخفى عليه ماخفى على الكرمانى مع أنه تفطن لمثل ذلك فى بعض المواضع ، ثم قال ابن المنير قول القائل ما فى الدار أحد لا يفهم منه إلا نفي الاناسى ، ولهذا كان قولهم ما فى الدار أحد لا يزيدا استثناء من الجنس ومقتضى الحديث إطلاقه على الله لأنه لولا صحة الإطلاق ما انتظم الكلام كما ينظم : ما أحد أعلم من زيد فان زيدا من الأحدين . بخلاف ما أحد أحسن من ثوبى فانه ليس منتظما لأن الثوب ليس من الأحدين . الحديث الثانى : قوله ( كتب فى كتابه وهو يكتب على نفسه ) كذا لأبى ذر وسقطت الواو لغيره ، وعلى الاول فالجملة حالية ، وعلى الثانى فيكتب على نفسه بيان لقوله « كتب » ، والمكتوب هو قوله « ان رحمتى » الخ ، وقوله « وهو » أى المكتوب وضع بفتح فسكون أى موضوع ، ووقع كذلك فى الجمع للحميدى بلفظ موضوع وهى رواية الإسماعيلى فيما أخرجه من وجه آخر عن أبى حمزة المذكور فى السند وهو بالمهملة والزأى واسمه محمد بن ميمون السكرى ، وحكى غياض عن رواية أبى ذر وضع بالفتح على أنه فعل ماض مبنى للفاعل ، ورأيت فى نسخة معتمدة بكسر الضاد مع التنوين ، وقد مضى شرح هذا الحديث فى أوائل بدء الخلق ، ويأتى شئ من الكلام عليه فى باب ( وكان عرشه على الماء ) وفى باب ( بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ ) وأواخر الكتاب إن شاء الله تعالى ، وأما قوله « عنده » فقال ابن بطال عند فى اللغة للمكان ، والله مزه عن الحلول فى المواضع لأن الحلول عرض يفتى وهو حادث والحادث لا يلبق بالله ، فعلى هذا قيل معناه أنه سبق علمه بأثابته من يعمل بطاعته وعقوبة من يعمل بمعصيته ، ويؤيده قوله فى الحديث الذى بعده « أنا عند ظن عبدى بى » ، ولا مكان هناك قطعا ، وقال الراغب عند لفظ موضوع للقرب ويستعمل فى المكان وهو الأصل ، ويستعمل فى الاعتقاد : تقول عندى فى كذا كذا أى أعتقد ، ويستعمل فى المرتبة ومنه ﴿ أحياء عند ربهم ﴾ وأما قوله « ان كان هذا هو الحق من عندك » فعناه من حكمك ، وقال ابن التين معنى العندية فى هذا الحديث العلم بأنه موضوع على العرش ، وأما كتبه فليس للاستعانة لئلا ينسأ فانه مزه عن ذلك لا يخفى عنه شئ . وإنما كتبه من أجل الملائكة الموكلين بالمكلفين . الحديث الثالث : قوله ( يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدى بى ) أى قادر على أن أعمل به ماظن انى عامل به ، وقال الكرمانى وفى السياق إشارة الى ترجيح جانب الرجاء على الخوف وكأنه أخذه من جهة التسوية فان العاقل اذا سمع ذلك لا يعدل الى ظن إيقاع الوعيد وهو جانب الخوف لانه لا يختاره لنفسه بل يعدل الى ظن وقوع الوعد وهو جانب الرجاء وهو كما قال أهل التحقيق مقيد بالمختصر ويؤيد ذلك حديث « لا يموت من

أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله ، وهو عند مسلم من حديث جابر . وأما قبل ذلك ففي الأول أقوال ثالثها الاعتدال وقال ابن أبي جرة المراد بالظن هنا العلم وهو كقوله « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه » وقال القرطبي في المفهم قيل معنى ظن عبدى بن ظن الإجابة عند الدعاء وظن القبول عند التوبة وظن المغفرة عند الاستغفار وظن المجازاة عند فعل العبادة بشروطها تمسكا بصادق وعده ، قال ويؤيده قوله في الحديث الآخر ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة قال ولذلك ينبغي للبرء أن يجتهد في القيام بما عليه موقنا بأن الله يقبله ويفر له لأنه وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد فان اعتقد أو ظن أن الله لا يقبلها وأنها لا تنفعه فهذا هو اليأس من رحمة الله وهو من الكبار ، ومن مات على ذلك وكل إلى ما ظن كما في بعض طرق الحديث المذكور « فليظن بن عبدى ماشاء » قال : وأما ظن المغفرة مع الإصرار فذلك محض الجهل والغرة وهو يجر إلى مذهب المرجئة . **قوله** ( وأنا معه إذا ذكرني ) أى بعلنى وهو كقوله ( اننى معكم أسمع وأرى ) والمعنية المذكورة أخص من المعنية التى فى قوله تعالى ( ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم - الى قوله - الا هو معهم أينما كانوا ) وقال ابن أبي جرة معناه فأنا معه حسب ما قصد من ذكره لى قال : ثم يحتمل أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما أو بامثال الأمر واجتناب النهى ، قال والذي يدل عليه الاخبار أن الذكر على نوعين أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر ، قال والأول يستفاد من قوله تعالى ( فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ) والثاني من الحديث الذى فيه « من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا » لكن ان كان فى حال المعصية يذكر الله بخوف ووجل عما هو فيه فانه يرجى له . **قوله** ( فان ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ) أى إن ذكرنى بالتنزيه والتقديس مرا ذكرته بالشواب والرحمة مرا . وقال ابن أبي جرة يحتمل أن يكون مثل قوله تعالى ( اذكرونى اذكركم ) ومعناه اذكرونى بالتعظيم اذكركم بالإينعام وقال تعالى ( ولذكر الله أكبر ) أى أكبر العبادات فن ذكره وهو خائف آمنه أو مستوحش آمنه قال تعالى ( ألا بذكر الله تطمئن القلوب ) . **قوله** ( وان ذكرنى فى ملا ) بفتح الميم واللام مهموز أى جماعة ( ذكرته فى ملا خير منهم ) قال بعض أهل العلم يستفاد منه أن الذكر الحنفى أفضل من الذكر الجهرى والتقدير إن ذكرنى فى نفسه ذكرته بشواب لا طلع عليه أحدا وإن ذكرنى جبرا ذكرته بشواب اطلع عليه الملائ الأعلى وقال ابن بطال هذا نص فى أن الملائكة أفضل من بنى آدم وهو مذهب جمهور أهل العلم وعلى ذلك شواهد من القرآن مثل ( إلا أن تكونا مسكين أو تكونا من الخالدين ) والخالد أفضل من الفانى فالملائكة أفضل من بنى آدم وتعقب بأن المعروف عن جمهور أهل السنة أن صالحى بنى آدم أفضل من سائر الاجناس والذين ذهبوا الى تفضيل الملائكة الفلاسفة ثم المعتزلة وقليل من أهل السنة من أهل التصوف وبعض أهل الظاهر فمنهم من فاضل بين الجنسين فقالوا حقيقة الملك أفضل من حقيقة الإنسان لأنها نورانية وخيرة ولطيفة مع سعة العلم والقوة وصفاء الجوهر وهذا لا يستلزم تفضيل كل فرد على كل فرد لجواز أن يكون فى بعض الانامى ما فى ذلك وزيادة ومنهم من خص الخلاف بصالحى البشر والملائكة ومنهم من خصه بالانبياء ثم منهم من فضل الملائكة على غير الانبياء ومنهم من فضلهم على الانبياء أيضا إلا على نبيينا محمد ﷺ ، ومن أدلة تفضيل النبي على الملك أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم على سبيل التكريم له حتى قال إبليس ( أرأيتك هذا الذى كرهت على ) ومنها قوله تعالى ( لما خلقت بيدي ) لما فيه من الإشارة إلى العناية به ولم يثبت ذلك للملائكة ، ومنها قوله تعالى ( إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ) ومنها قوله تعالى ( وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض ) فدخل فى



عمومه الملائكة ، والمسخر له أفضل من المسخر ، ولأن طاعة الملائكة بأصل الخلقة وطاعة البشر غالباً مع المجاهدة للنفس لما طبع عليه من الشهوة والحرص والهوى والذنب ؛ فكانت عبادتهم أشق ، وأيضاً فطاعة الملائكة بالأمر الوارد عليهم وطاعة البشر بالنص تارة وبالإجتهاد تارة والاستنباط تارة فكانت أشق ولأن الملائكة سلمت من وسوسة الشياطين وإلقاء الشبه والإغواء الجائزة على البشر ولأن الملائكة تشاهد حقائق الملكوت والبشر لا يعرفون ذلك إلا بالإعلام فلا يعلم منهم من ادخل الشبهة من جهة تدبير الكواكب وحركة الأفلاك إلا الثابت على دينه ولا يتم ذلك إلا بمشقة شديدة ومجاهدات كثيرة . وأما أدلة الآخرين فقد قيل إن حديث الباب أقوى ما استدلت به لذلك للتحريح بقوله فيه في ملاخير منهم والمراد بهم الملائكة ، حتى قال بعض الذلة في ذلك وكلم من ذكر الله في ملاخيرهم محمد ﷺ ذكرهم الله في ملاخيرهم ، وأجاب بعض أهل السنة بأن الخبر المذكور ليس نصاً ولا صريحاً في المراد بل يطرقه احتمال أن يكون المراد بالملا الذين هم خير من الملا الذكور الأنبياء والشهداء فإنهم أحياء عند ربهم فلم ينحصر ذلك في الملائكة ، وأجاب آخر وهو أقوى من الأول بأن الخبرية إنما حصلت بالذاكر والملا معاً فالجانب الذي فيه رب العزة خيراً من الجانب الذي ليس هو فيه بلا إرتياب فالخيرية حصلت بالنسبة المجموع على المجموع وهذا الجواب ظهر لي وظننت أنه مبتكر . ثم رأيته في كلام النفاذ كالدين بن الزملاقي في الجزء الذي جمعه في الرفيق الأعلى فقال إن الله قابل ذكر المبد في نفسه بذكره له في نفسه ، وقابل ذكر المبد في الملا بذكره له في الملا فأنما صار الذكر في الملا الثاني خيراً من الذكر في الأول لأن الله هو الذاكر فيهم والملا الذين يذكرون والله فيهم أفضل من الملا الذين يذكرون وليس الله فيهم ، ومن أدلة المدونة تقديم الملائكة في الذكر في قوله تعالى ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسوله - شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم - الله يستطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس ﴾ وتدقّب بأن مجرد التقديم في الذكر لا يستلزم التفضيل لأنه لم ينحصر فيه بل له أسباب أخرى كالقديم بالزمان في مثل قوله ﴿ ومنك ومن نوح وإبراهيم ﴾ فقدم نوحاً على إبراهيم لتقدم زمان نوح مع أن إبراهيم أفضل ومنها قوله تعالى ﴿ لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ﴾ وبالعزّ الزمخشري فادعى أن دلالتها لهذا المطوب قطعية بالنسبة لعلم المعاني فتمال في قوله تعالى ﴿ ولا الملائكة المقربون ﴾ أي ولا من هو أعلى قدراً من المسيح . وهم الملائكة الكروبيون الذين حول العرش ، كجبريل وميكائيل وإسرافيل ، قال : ولا يقتضي علم المعاني غير هذا من حيث أن الكلام إنما سيق للرد على النصاري لغوهم في المسيح ، فقيل لهم لن يرفع المسيح عن العبودية ولا من هو أرفع درجة منه انتهى ملخصاً ، وأجيب بأن الترتي لا يستلزم التفضيل المتنازع فيه وإنما هو بحسب المقام ، وذلك أن كلاماً الملائكة والمسيح عبد من دون الله ، فرد عليهم بأن المسيح الذي تشاهدونه لم يتكبر عن عبادة الله ، وكذلك من غاب عنكم من الملائكة لا يتكبر ، والنفوس لما غاب عنها أهيب عن تشاهده ، ولأن الصفات التي عبدوا المسيح لأجلها من الزهد في الدنيا والاطلاع على المغيبات وإحياء الموتى بإذن الله موجودة في الملائكة ، فإن كانت توجب عبادته فهي موجهة لعبادتهم بطريق الأولى ، وهم مع ذلك لا يستنكفون عن عبادة الله تعالى ، ولا يلزم من هذا الترتي ثبوت الأفضلية المتنازع فيها ، وقال البيضاوي احتج بهذا العطف من زعم أن الملائكة أفضل من الأنبياء ، وقال هي مسافة للرد على النصاري في رفع المسيح عن مقام العبودية ، وذلك يقتضي أن يكون المعطوف عليه أعلى درجة منه حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على عدم استنكافه ، وجوابه أن الآية سبقت للرد على عبدة المسيح والملائكة ، فأريد بالعطف المبالغة

باعتبار الكثرة دون التفضيل ، كقول القائل أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مروض ، وعلى تقدير إرادة التفضيل فنفايته تفضيل المقربين عن حول العرش ، بل من هو أعلى رتبة منهم على المسيح ، وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على الآخر مطلقا . وقال الطيبي لانتم لم الدلالة إلا إن سلم أن الآية سيقى الرد على النصارى فقط فيصح : إن يرفع المسيح عن العبودية ولا من هو أرفع منه ، والذي يدعى ذلك يحتاج إلى إثبات أن النصارى تعتقد تفضيل الملائكة على المسيح ، وهم لا يعتقدون ذلك بل يعتقدون فيه الإلهية فلا يتم استدلال من استدل به ، قال وسياقه الآية من أسلوب التسميم والمبالغة لا للترقى ، وذلك أنه قدم قوله ﴿ إنما الله إله واحد - الى قوله - وكيفا ﴾ فقرر الوحدةانية والمالكية والقدرة التامة ، ثم أتبعه بعدم الاستنكاف ، فالتقدير لا يستحق من اتصف بذلك أن يستكبر عليه الذى تتخذونه أيها النصارى لها لاعتقادكم فيه السكالم ولا الملائكة الذين اتخذها غيركم آلهة لاعتقادهم فيهم السكالم . قلت : وقد ذكر ذلك البغوى ملخصا ، ولفظه لم يقل ذلك رفعا لمقامهم على مقام عيسى بل ردا على الذين يدعون أن الملائكة آلهة فرد عليهم كما رد على النصارى الذين يدعون التثليث ، ومنها قوله تعالى ﴿ قل لا أقول لكم عندى خزان الله ، ولا أعلم الغيب ، ولا أقول لكم إني ملك ﴾ فنفى أن يكون ملكا ، فدل على أنهم أفضل ، وتعقب بأنه إنما نفى ذلك لكونهم طلبوا منه الخزان وعلم الغيب ؛ وأن يكون بصفة الملك من ترك الأكل والشرب والجماع ، وهو من نمط انكارهم أن يرسل الله بشرا مثلهم فنفى عنه أنه ملك ، ولا يستلزم ذلك التفضيل ، ومنها أنه سبحانه لما وصف جبريل ومحمدا ، قال في جبريل ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ وقال في حق النبي ﷺ ﴿ وما صاحبكم بمجنون ﴾ وبين الوصفين بون بعيد ، وتعقب بأن ذلك إنما سيق الرد على من زعم أن الذى يأتيه شيطان فكان وصف جبريل بذلك تعظيما للنبي ﷺ فقد وصف النبي ﷺ في غير هذا الموضع بمثل ما وصف به جبريل هنا وأعظم منه ، وقد أفرط الزمخشري في سوء الأدب هنا ، وقال كلاما يستلزم تنقيص المقام المحمدي ، وبالغ الأثمة في الرد عليه في ذلك وهو من زلاته الشنيعة . قوله ( وإن تقرب إلى شبرا ) في رواية المستملى والسرخسى « بشبر » بزيادة موحدة في أوله ، وسياق شرحه في أواخر كتاب التوحيد ، في باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه

## ١٦ - باب قول الله عز وجل ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾

٧٤٠٦ - حديث شافعية بن سعيد حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن جابر بن عبد الله قال : لما نزلت هذه الآية ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم ﴾ قال النبي ﷺ : أعوذ بوجهك ، فقال ﴿ أو من تحت أرجلكم ﴾ فقال النبي ﷺ : أعوذ بوجهك ، قال ﴿ أو بليسكم شيئا ﴾ ، فقال النبي ﷺ : هذا أيسر .

قوله ( باب قول الله عز وجل : كل شيء هالك إلا وجهه ) ذكر فيه حديث جابر في نزول قوله تعالى ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا ﴾ الآية ، وقد تقدم شرحه في تفسير سورة الانعام ، وقوله في آخره « هذا أيسر » في رواية ابن السكن « هذه » وسقط لفظ الإشارة من رواية الاصيلي والمراد منه قوله فيه « أعوذ بوجهك » قال ابن بطال : في هذه الآية والحديث دلالة على أن لله وجهها وهو من صفة ذاته ، وليس بمجارحة ولا كالوجوه التي

نشاهدنا من المخوفين ، كما نقول إنه عالم ولا نقول إنه كالعلماء الذين نشاهدهم ، وقال غيره دلت الآية على أن المراد بالترجمة الذات المقدسة ، ولو كانت صفة من صفات الفعل لشملها الهلاك كما شمل غيرها من الصفات وهو محال ، وقال الراغب أصل الوجه : الجارحة المعروفة ، ولما كان الوجه أول ما يستقبل وهو أشرف ما في ظاهر البدن ، استعمل في مستقبل كل شيء وفي مقبده وفي إشرافه ، فقبل وجه النهار ، وقبل وجه كذا أي ظاهره ، وربما أطلق الوجه على الذات كقولهم كرم الله وجهه ، وكذا قوله تعالى ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ وقوله ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ وقيل إن لفظ الوجه صلة ، والمعنى كل شيء هالك إلا هو وكذا ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ وقيل المراد بالوجه القصد ، أي يبقى ما أريد به وجهه . قلت : وهذا الأخير نقل عن سفيان وغيره وقد تقدم ما ورد فيه في أول تفسير سورة القصص وقال الكرماني قيل المراد بالوجه في الآية والحديث الذات أو الوجود أو لفظه زائد أو الوجه الذي لا كالوجوه ، لاستحالة حمله على العضو المعروف ، فتعين التأويل أو التفويض ، وقال البيهقي : تكرر ذكر الوجه في القرآن والسنة الصحيحة ، وهو في بعضها صفة ذات كقوله : لا رداء الكبرياء على وجهه وهو ما في صحيح البخاري عن أبي موسى ، وفي بعضها بمعنى من أجل كقوله ﴿ إنما نطعمكم لوجه الله ﴾ وفي بعضها بمعنى الرضا كقوله ﴿ يريدون وجهه ﴾ ، ﴿ إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ﴾ وليس المراد الجارحة جزما والله أعلم

### ١٧ - باب قول الله تعالى ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ تغذى ، وقوله جل ذكره ﴿ تجري بأعيننا ﴾

٧٤٠٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع « عن عبد الله قال : ذكر الدجال **عنه** الذي **عليه** فقال : إن الله لا يخفى عليكم ، إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى ، كأن عينه عتبة طافية »

٧٤٠٨ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبه أخبرنا قتادة قال « سمعت أنس رضي الله عنه عن النبي **عليه** قال : ما بعث الله من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذاب ، إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور ، مكتوب بين عينيه كافر »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ولتصنع على عيني : تغذى ) كذا وقع في رواية المستمل والأصلي بضم التاء وفتح الغين المعجمة بعدها معجمة ثقيلة من التغذية ، ووقع في نسخة الصغاني بالدال المهملة وليس بفتح أوله على حذف إحدى التاءين فإنه تفسير تصنع ، وقد تقدم في تفسير سورة طه قال ابن التين هذا التفسير لقتادة ، ويقال صنعت الفرس إذا أحسنت القيام عليه . **قوله** ( وقوله تعالى تجري بأعيننا ) أي بعلينا وذكر فيه حديث ابن عمر ثم أنس في ذكر الدجال ، وقد تقدم مشروحين في كتاب الفتن ، وفيهما أن الله ليس بأعور ، وقوله هنا وأشار بيده إلى عينه كذا الأكثر عن موسى بن إسماعيل عن جويرية ، وذكره أبو مسعود في الأطراف عن مسدد بدل موسى والأول هو الصواب ، وقد أخرجه عثمان الدارمي في كتاب الرد على بشر المريسي عن موسى بن إسماعيل مثله . ورواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية بدون الزيادة التي في آخره ، أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مستنديهما عنه ، وأخرجه إسماعيل عنهما قال الراغب : العين الجارحة ، ويقال للحافظ الشيء المراعى له : عين ، ومنه فلان

بمعنى أى أحفظه ، ومنه قوله تعالى ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ﴾ أى نحن نراك ونحفظك ، ومثله ﴿ تجري بأعيننا ﴾ وقوله ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ أى بحفظي ، قال وتستعار العين لمعان أخرى كثيرة ، وقال ابن بطال احتجت الجسمة بهذا الحديث ، وقالوا فى قوله وأشار بيده الى عينه دلالة على أن عينه كمائر الاعين ، وتعقب باستحالة الجسمية عليه لأن الجسم حادث وهو قديم ؛ فدل على أن المراد نفي النقص عنه انتهى ، وقد تقدم شئ من هذا فى باب قوله تعالى ﴿ وكان الله سميعا بصيرا ﴾ وقال البيهقي : منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم فى الوجه ، ومنهم من قال : المراد بالعين الرؤية ، فعلى هذا فقولہ ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ أى لتكون بمرأى منى ، وكذا قوله ﴿ واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا ﴾ أى بمرأى منا والنون للتعظيم ، ومال الى ترجيح الاول لانه مذهب السلف ، ويتأيد بما وقع فى الحديث وأشار بيده فان فيه إيماء الى الرد على من يقول معناها القدرة ، صرح بذلك قول من قال إنها صفة ذات وقال ابن المنير وجه الاستدلال على إثبات العين لله من حديث الدجال من قوله ﴿ ان الله ليس بأعور ﴾ من جهة أن العور عرفا عدم العين وحسد العور ثبوت العين ، فلما نزع هذه النقيصة لزم ثبوت الكمال بضدها وهو وجود العين ، وهو على سبيل التمثيل والتقريب للفهم لاعلى معنى لإثبات الجارحة ، قال ولاهل الكلام فى هذه الصفات كالعين والوجه واليد ثلاثة أقوال : أحدها أنها صفات ذات أثبتها السمع ولا يمتدى اليها العقل ، والثانى أن العين كناية عن صفة البصر ، واليد كناية عن صفة القدرة ، والوجه كناية عن صفة الوجود ، والثالث إمرارها على ما جاءت مفوضا معناها الى الله تعالى ، وقال الشيخ شهاب الدين السهروردى فى كتاب العقيدة له ، أخبر الله فى كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والزول والنفس واليد والعين ، فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل ، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى ، قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح ، وقال غيره لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شئ من ذلك ولا المنع من ذكره ، ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل اليه من ربه وينزل عليه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته اليه بما لا يجوز مع حصه على التبليغ عنه بقوله « ليلغ الشاهد الغائب » حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فعل بحضرته ، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذى أراده الله منها ، ووجب تنزيهه عن مشابة المخلوقات بقوله تعالى ﴿ ليس كمثل شئ ﴾ فن أوجب خلاف ذلك بعدم فقد خالف سيلهم وبالله التوفيق . وقد سئلت هل يجوز لقارىء هذا الحديث أن يصنع كما صنع رسول الله ﷺ فأجبت وبالله التوفيق أنه إن حضر عنده من يوافقه على معتقده وكان يعتقد تنزيه الله تعالى عن صفات الحدوث وأراد التأسي محضا جاز ، والاولى به الترك خشية أن يدخل على من يراه شبهة التشبيه تعالى الله عن ذلك ، ولم أر فى كلام أحد من الشراح فى حمل هذا الحديث على معنى خطر لى فيه إثبات التنزيه ، وحسم مادة التشبيه عنه ، وهو أن الإشارة الى عينه ﷺ إنما هى بالنسبة الى عين الدجال فانها كانت صحيحة مثل هذه ثم طرأ عليها العور لزيادة كذبه فى دعوى الإلهية ، وهو أنه كان صحيح العين مثل هذه فطرأ عليها النقص ولم يستطع دفع ذلك عن نفسه

## ١٨ - باب قول الله تعالى ﴿ هو الله الخالق للبارى المصور ﴾

٧٤٠٩ - حَرْشُ إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا هَفَانُ حَدَّثَنَا وَهَّابٌ حَدَّثَنَا مُوسَى - هُوَ ابْنُ عَتَبَةَ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

يحيى بن حبان عن ابن محيرز « عن أبي سعيد الخدري في غزوة بني المصطلق أنهم أصابوا سبأيا ، فأرادوا أن يستمتوا بهم ، ولا يحملن ، فسألو النبي ﷺ عن العزل فقال : ما عليكم أن لا تفعلوا ، فإن الله قد كتب من هو خالق إلى يوم القيامة » ، وقال مجاهد عن قرعة سمعت أبا سعيد فقال : قال النبي ﷺ : ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها »

**قوله** ( باب قول الله تعالى هو الخالق الباري المصور ) كذا الأكثر والتلاوة ( هو الله الخالق ) الخ ، وثبت كذلك في بعض النسخ من رواية كريمة قال الطيبي : قيل إن الالفاظ الثلاثة مترادفة ، وهو وهم فإن الخالق ، من الخلق ، وأصله التقدير المستقيم ويطابق على الإبداع وهو إيجاد الشيء على غير مثال كقوله تعالى ( خلق السموات والأرض ) وعلى النسكين كقوله تعالى ( خلق الإنسان من نطفة ) و « الباري » من البرء ، وأصله خلوص الشيء عن غيره إما على سبيل التقصى منه ، وعليه قولهم برأ فلان من مرضه ، والمديون من دينه ، ومنه استبرأت الحاربية ، وإما على سبيل الإثناء ، ومنه برأ الله الذنبة ، وقيل الباري الخالق البرء من التفاوت والتناظر المخلين بالنظام ، و « المصور » مبدع صور المخترعات ومرتبها بحسب مقتضى الحكمة ، فانه خالق كل شيء بمعنى أنه موجوده من أصل ومن غير أصل ، وبارئه بحسب ما اقتضته الحكمة من غير تفاوت ولا اختلال ، ومصوره في صورة يترتب عليها خواصه ويتم بها كماله ، والثلاثة من صفات الفعل إلا إذا أريد بالخالق المقدر فيكون من صفات الذات ، لأن مرجع التقدير إلى الإرادة ، وعلى هذا فالتقدير يقع أولا ، ثم الإحداث على الوجه المقدر يقع ثانيا ، ثم التصوير بالتسوية يقع ثالثا انتهى . وقال الحلبي الخالق ، معناه الذي جعل المبدعات أصنافا وجعل لكل صنف منها قدرا ، و « الباري » معناه الموجد لما كان في معلومه ، وإليه الإشارة بقوله ( من قبل أن نبرأها ) قال ويحتمل أن المراد به قالب الاعيان لأنه أبداع الماء والتراب والنار والهواء لامن شيء ثم خلق منها الاجسام المختلفة ، و « المصور » معناه المهيء للأشياء على ما أراده من تشابه وتخالف ، وقال الراغب ليس الخلق بمعنى الإبداع إلا الله وإلى ذلك أشار بقوله تعالى ( أفمن يخلق كمن لا يخلق ) وأما الذي يوجد بالاستحالة فقد وقع لغيره بتقديره سبحانه وتعالى ، مثل قوله لعيسى ( وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذن ) والخلق في حق غير الله يقع بمعنى التقدير وبمعنى الكذب ، و « الباري » أخص بوصف الله تعالى والبرية الخلق ، قيل أصله الهمز فهو من برأ وقيل أصله البرى من برئت العود ، وقيل البرية من البرى بالقصر وهو التراب فيحتمل أن يكون معناه موجد الخلق من البرى وهو التراب ، و « المصور » معناه المهيء قال تعالى ( يصوركم في الأرحام كيف يشاء ) والصورة في الأصل ما يتمين به الشيء عن غيره ، ومنه محسوس كصورة الإنسان والفرس ، ومنه معقول كالذي اختص به الإنسان من العقل والروية وإلى كل منهما الإشارة بقوله تعالى ( خلقناكم ثم صورناكم - وصوركم فأحسن صوركم - هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء ) . **قوله** ( حدثنا إسحق ) قال « أبو علي الجبائي ، هو ابن منصور . قلت : ويؤيد ذلك وإن كان قد يظن أنه ابن راهويه لكونه أيضا روى عن عفان ، أن ابن راهويه لا يقول إلا أخبرنا وهنا ثبت في النسخ حدثنا فتأيد أنه ابن منصور ، وقد تقدم شرح حديث أبي سعيد المذكور هنا في العزل في « كتاب النكاح » مستوفى . **قوله** ( وقال مجاهد عن قرعة ) هو ابن يحيى وهو من رواية الأقران لأن مجاهدا وهو

ابن جبر المفسر المشهور المكي في طبقة قرعة ، قوله ( سألت أبا سعيد فقال قال النبي ﷺ ) كذا وقع هنا بحذف المشلول عنه ووقع لغير أبي ذر « سمعت ، بدل « سألت ، وقد وصله مسلم وأصحاب السنن الثلاثة من رواية سفيان ابن عيينة عن عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد بلفظ « ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ، ولم يقل فلا يفعل ذلك ، ثم ذكر بقية الحديث وهو القدر المذكور منه هنا ، قال ابن بطلان : الخالق في هذا الباب يراد به المبدع المسمى لأعيان المخلوقين وهو معنى لا يشارك الله فيه أحد ، قال ولم يزل الله مسميا نفسه خالقا على معنى أنه سيخلق لاستحالة قدم الخلق ، وقال الكرمانى معنى قوله في الحديث : ألا وهى مخلوقة أى مقدرة الخلق ، أو معلومة الخلق عند الله لا بد من إبرازها إلى الوجود ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### ١٩ - باب قول الله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾

٧٤١٠ - حدثني معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قال : يجمع الله للمؤمنين يوم القيامة كذلك فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا ، فيأتون آدم فيقولون : يا آدم أما ترى الناس ؟ خلقك الله بيده ، وأسجد لك ملائكته ، وعلقت أسماء كل شيء ، اشفع لنا إلى ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا . فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطيئته التي أصاب - ولكن اتقوا نوحا فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض . فيأتون نوحا فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطيئته التي أصاب - ولكن اتقوا إبراهيم خليل الرحمن . فيأتون إبراهيم فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطاياهم التي أصابوا - ولكن اتقوا موسى عبدا آناه الله التوراة وكله تسليما . فيأتون موسى فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطيئته التي أصابها - ولكن اتقوا عيسى عبدا الله ورسوله وكلته وروحه . فيأتون عيسى فيقول : لست هناك ، ولكن اتقوا محمدا ﷺ عبدا لله ما تقدم من ذنبه وما تأخر . فيأتونى ، فأطلق ، فاستأذن كل ربي فيؤذن لي عليه ، فإذا رأيت ربي وقعت له ساجدا ، فيدعنى ماشاء الله أن يدعنى ، ثم يقال لي : ارفع محمد ، قل : بسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع ، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ، ثم أشفع ، فيحده لي حدا ، فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع فإذا رأيت ربي وقعت ساجدا ، فيدعنى ماشاء الله أن يدعنى ، ثم يقال : ارفع محمد وقل : بسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع ، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ، ثم أشفع فيعد لي حدا ، فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع فإذا رأيت ربي وقعت ساجدا ، فيدعنى ماشاء الله أن يدعنى ، ثم يقال : ارفع محمد وقل : بسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع ، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ، ثم أشفع فيعد لي حدا ، فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع فأقول : يا رب ما بقى في النار إلا من حبسه للقرآن ووجب عليه الخلود ، فقال النبي ﷺ يخرج من النار من قال لا إله إلا الله ، وكان في قلبه

من الخبز ما يزن شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخبز ما يزن بُرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه ما يزن من الخبز ذرة

٧٤١١ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيبٌ حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يدُ الله مَلَأَى لا يفيضها ففقه سحاه الليل والنهار . وقال : أرايتم ما أنفق منذ خلق الله السماوات والأرض فإنه لم يفيض ما في يده . وقال : عرشه على الماء ويده الأخرى الميزانُ يخفض ويرفع

٧٤١٢ - **حديث** مقدّم بن محمد ، قال حدثني عمي للقاسم بن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات بيمة ثم يقول أنا الملك ، رواه سعيد عن مالك

٧٤١٣ - وقال عمر بن حمزة سمعت سالمًا سمعت ابن عمر عن النبي ﷺ بهذا ، وقال أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني أبو سلمة أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ يقبض الله الأرض

٧٤١٤ - **حديث** مسدد سمع يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني منصور و سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله أن يهوديا جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد إن الله يمك السماوات على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع وللشجر على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول أنا الملك فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه ، ثم قرأ ( وما قدرُوا الله حق قدره ) . قال يحيى بن سعيد وزاد فيه فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله فضحك رسول الله ﷺ متعجبا وتصديقا له

٧٤١٥ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت إبراهيم قال سمعت علقمة يقول قال عبد الله جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب فقال يا أبا القاسم إن الله يمك السماوات على إصبع والأرضين على إصبع وللشجر وللثرى على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول أنا الملك أنا الملك فرأيت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه ، ثم قرأ ( وما قدرُوا الله حق قدره )

قوله ( باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي ) قال ابن بطال : في هذه الآية إثبات يدين لله ، وهما صفتان من صفات ذاته وليستا بحارتين خلافا للشبهة من المثبتة ، وللجهمية من المعطلة ، ويكفي في الرد على من زعم أنهما بمعنى القدرة ، أنهم أجمعوا على أن له قدرة واحدة في قول المثبتة ولا قدرة له في قول النفاة ، لأنهم يقولون إنه قادر لذاته ويدل على أن اليدين ليستا بمعنى القدرة أن في قوله تعالى لإبليس ( ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي )

إشارة إلى المعنى الذى أوجب السجود فهو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بن آدم وإبليس فرق لتشاركهما فيما خلق كل منهما به وهى قدرته ، ولقال إبليس أى فتنبيلة له على وأنا خلقتنى بقدرتك كما خلقتك بقدرتك ، فلما قال ﴿ خلقتنى من نار وخلقته من طين ﴾ دل على اختصاص آدم بأن الله خلقه بيديه ، قال ولا جائز أن يراد باليدين النعمتان ، لاستحالة خلق المخلوق بمخوق ، لأن النعم مخوقة ولا يلزم من كونهما صفتى ذات أن يكونا جارحتين ، وقال ابن التين قوله « ويده الأخرى الميزان » ، يدفع تأويل اليد هنا بالقدرة ، وكذا قوله فى حديث ابن عباس رفعه « أول ما خلق الله القلم ، فأخذه بيديه وكلنا يديه يمن » الحديث ، وقال ابن فورك : قيل اليد بمعنى الذات وهذا يستقيم فى مثل قوله تعالى ﴿ بما عملت أيدينا ﴾ بخلاف قوله ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ فانه سيق للرد على إبليس ، فلو حمل على الذات لما اتجه الرد ، وقال غيره هذا يساق مساق التمثيل للتقريب لانه عهد أن من اعتنى بشئ واهتم به باشره بيديه ، فيستفاد من ذلك أن العناية بخلق آدم كانت أهم من العناية بخلق غيره ، واليد فى اللغة تطلق لمعان كثيرة اجتمع لنا منها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقة وبجاز : الأول الجارحة ، الثانى القوة نحو ﴿ داود ذا الأيد ﴾ الثالث الملك ﴿ أن الفضل بيد الله ﴾ الرابع العهد ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ ومنه قوله « هذى يدى لك بالوفاء » الخامس الاستسلام والافتقار قال الشاعر « أطاع بدا بالقول فهو ذلول » السادس النعمة قال « وكم لظلام الليل عندي من يد » السابع الملك ﴿ قل لمن الفضل بيد الله ﴾ الثامن الذل ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد ﴾ التاسع « أو يعفوا الذى بيده عقدة النكاح » ، العاشر السلطان ، الحادى عشر الطاعة ، الثانى عشر الجماعة ، الثالث عشر الطريق ، يقال أخذتهم يد الساحل ، الرابع عشر التفرق « تفرقوا أيدي سبأ » الخامس عشر الحفظ ، السادس عشر يد القوس أعلاها ، السابع عشر يد السيف مقبضه ، الثامن عشر يد الرحمن عود القابض ، التاسع عشر جناح الطائر ، العشرون المدة . يقال لا ألقاه يد الدهر ، الحادى والعشرون الابتداء يقال لقيته أول ذات يدى ، وأعطاه عن ظهر يد ، الثانى والعشرون يد الثوب ما فضل منه ، الثالث والعشرون يد الشئ أمامه ، الرابع والعشرون الطاقة ، الخامس والعشرون النقد نحو : بعته يدا بيد . ثم ذكر فى الباب أربعة أحاديث الثالث منها أربعة طرق ، والرابع طريقان ، الحديث الأول : حديث أنس فى الشفاعة وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر كتاب الرقاق ، والغرض منه هنا قول أهل المرقف لآدم « خلقتك الله بيده » ، قوله ( حدثنا معاذ بن فضالة ) بفتح الفاء والضاد المعجمة ، وحكى بعضهم ضم الفاء و « هشام » شيخه هو الدستوائى ، وقوله « عن أنس » تقدمت الإشارة فى الرقاق الى ما وقع فى بعض طرقه باللفظ « حدثنا أنس » . قوله ( يجمع المؤمنون يوم القيامة كذلك ) هكذا للجميع وأظن أول هذه الكلمة لام ، والإشارة ليوم القيامة أو لما يذكر بعد ، وقد وقع عند مسلم من رواية معاذ بن هشام عن أبيه « يجمع الله المؤمنين يوم القيامة فيتمون لذلك » وفى رواية سميد بن أبى عروبة عن قتادة « يهتمون - أو - ياهمون لذلك » بالشك وسيأتى فى باب ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ من رواية همام عن قتادة « حتى يهيموا بذلك » وقوله هنا « اشفع لنا الى ربك » كذا الأكثر وهو المذكور فى غير هذه الطريق ، ووقع لأبى ذر عن غير الكشميين « شفع » بكسر الفاء الثقيلة ، قال السكرماني هو من التشنيع ، ومعناه قبول الشفاعة وليس هو المراد هنا ، فيجتملى أن يكون التشليل للتكثير أو المبالغة . وقوله « لست هناك » كذا للأكثر فى الموضوعين ، ولأبى ذر عن السرخسى « هناك » وقوله « فيؤذن لى » فى رواية أبى ذر عن الكشميين « ويؤذن لى » بالواو وقوله « قل



يسمع ، كذا للأكثر بالتحانية ولأبى ذر عن خرشي والكشميني بالنوقانية في الموضعين ، وقوله « سل تعطه » لأبى ذر عن المستمل « تعط » في الموضعين بلا هاء . الحديث الثاني : حديث أبى هريرة من طريق أبى الزناد عن الأعرج . قوله ( يد الله ) تقدم في تفسير سورة هود في أول هذا الحديث من الزيادة « أنفق أنفق عليك » ووقعت هذه الزيادة أيضا في رواية همام لكن ساقها فيه مسلم وأفردها البخارى كما سيأتى في باب « يريدون أن يبدلوا كلام الله » ووقع فيها بدل يد الله « يمين الله » ويتعقب بها على من فسر اليد هنا بالنعمة ، وأبعد منه من فسرهما بالخزائن وقال أطلق اليد على الخزائن لتصرفها فيها ، قوله ( ملأى ) بفتح الميم ومكون اللام وهمزة مع القصر تأنيث ملآن ووقع بلفظ « ملآن » في رواية لمسلم وقيل هى غلط ووجهها بعضهم بارادة اليمين فانها تذكر وتؤنث ، وكذلك الكف ، والمراد من قوله ملأى أو ملآن لازمه وهو أنه في غاية الغنى وعنده من الرزق ما لا نهاية له في علم الخلاق ، قوله ( لا يفيضها ) بالمعجمتين بفتح أوله أى لا ينقصها ، يقال غاض الماء يفيض اذا نقص . قوله ( سحاء ) بفتح المهملةين مثقل بمدود أى دأمة الصب ، يقال سح بفتح أوله مثقل يسخ بكسر السين في المضارع ويجوز ضمها ، وضبط في مسلم « سحا » بلفظ المصدر . قوله ( الليل والنهار ) بالنصب على الظرف أى فيهما ويجوز الرفع ، ووقع في رواية لمسلم « سح الليل والنهار » بالإضافة وفتح الحاء . قوله ( أرأيتم ما أنفق ) تنبيه على وضوح ذلك لمن له بصيرة . قوله ( منذ خلق الله السموات والارض ) سقط لفظ الجلالة لغير أبى ذر وهو رواية همام . قوله ( فانه لم ينقص ) أى ينقص ، ووقع في رواية همام « لم ينقص ما في يمينه » قال الطبري يجوز أن تكون ملأى ولا يفيضها « وسحاء » وأرأيت « أخبارا مترادفة ليد الله ، ويجوز أن تكون الثلاثة أوصافا للملأى ويجوز أن يكون « أرأيتم » استئنافا فيه معنى الترقى ، كأنه لما قيل ملأى أوهم جواز النقصان فأزيل بقوله لا يفيضها شيء ، وقد يمتلئ الشيء ولا يفيض ، فقبل سحاء إشارة إلى الغيض وقرنه بما يدل على الاستمرار من ذكر الليل والنهار ثم أتبعه بما يدل على أن ذلك ظاهر غير خاف على ذى بصير وبصيرة بعد أن اشتدل من ذكر الليل والنهار بقوله أرأيتم على تطاول المدة لانه خطاب عام والهمزة فيه للتقرير ، قال وهذا الكلام اذا أخذته بجملة من غير نظر الى مفرداته أبان زيادة الغنى وكمال السعة والنهاية في الجود والبسط في العطاء . قوله ( وقال عرشه على الماء ) سقط لفظ « قال » من رواية همام ، ومناسبة ذكر العرش هنا أن السامع يتطلع من قوله « خلق السموات والارض » ما كان قبل ذلك ، فذكر ما يدل على أن عرشه قبل خلق السموات والارض كان على الماء كما وقع في حديث عمران بن حصين الماضى في بدء الخلق بلفظ « كان الله ولم يكن شيء قبله وكانت عرشه على الماء ثم خلق السموات والارض » . قوله ( ويده الاخرى الميزان يخفض ويرفع ) أى يخفض الميزان ويرفعها ، قل الخطابي الميزان مثل ، والمراد القسمة بين الخلق ، واليه الإشارة بقوله يخفض ويرفع ، وقال الداودى معنى الميزان أنه قدر الأشياء ووقتها وحددها فلا يملك أحد نفعا ولا ضرا إلا منه وبه ، ووقع في رواية همام « ويده الاخرى الفيض أو القبض » الأولى بقاء وتحتمية والثانية بقاف وموحدة ، كذا للبخارى بالشك واسلم بالقاف والموحدة بلا شك ، وعن بعض رواته فيما حكاه عياض بالغاء والتحتمية والأول أشهر ، قال عياض المراد بالقبض قبض الأرواح بالماوت ، وبالفيض الإحسان بالعطاء وقد يكون بمعنى الموت ، يقال فاضت نفسه إذا مات ، ويقال بالصاد وبإطاء اه ، والأولى أن يفسر بمعنى الميزان ليوافق رواية الأعرج التى في هذا الباب فان الذى يوزن بالميزان يحف ويرجع ، فكذلك مايقبض ، ويحتمل أن

يكون المراد بالقبض المنع لأن الإعطاء قد ذكر في قوله قبل ذلك سبحانه الليل والنهار ، فيكون مثل قوله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾ ووقع في حديث النواس بن سمعان عند مسلم وسيأتي التنبيه عليه في أواخر الباب . الميزان بيد الرحمن يرفع أقواما ويضع آخرين ، وفي حديث أبي موسى عند مسلم وابن حبان ، إن الله لا ينام ولا ينبغي أن ينام يخفض القسط ويرفعه ، وظاهره أن المراد بالقسط الميزان ، وهو بما يؤيد أن الضمير المستتر في قوله يخفض ويرفع للميزان كما بدأت الكلام به ، قال المازري ذكر القبض والبسط وإن كانت القدرة واحدة لفهم العباد أنه يفعل بها المختلفات ، وأشار بقوله « بيده الأخرى » إلى أن عادة المخاطبين تعاطى الأشياء باليدين معا ، فغير عن قدرته على التصرف بذكر اليدين لفهم المعنى المراد بما اعتاده ، وتعقب بأن لفظ البسط لم يقع في الحديث ، وأجيب بأنه فهمه من مقابلة كما تقدم والله أعلم . الحديث الثالث : حديث ابن عمر ، قوله ( مقدم بن محمد ) تقدم ذكره وذكر عنه في تفسير سورة النور ، قوله ( إن الله يقبض يوم القيامة الأرض ) في حديث أبي هريرة الماضي في باب قوله ملك الناس « يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه » وفي رواية عمر بن حمزة التي يأتي التنبيه على من وصلها « يطوى الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى » ، ويطوى الأرض ثم يأخذهن بشماله » وعند أبي داود بدل قوله بشماله « بيده الأخرى » وزاد في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع وأبي حازم عن ابن عمر « فيجمعهما في كفه ثم يرمي بهما كما يرمى الغلام بالكرة » . قوله ( ويقول أنا الملك ) زاد في رواية عمر ابن حمزة « أين الجبارون أين المتكبرون » . قوله ( رواه سعيد عن مالك ) يعني عن نافع وصلة الدارقطني في غرائب مالك وأبو القاسم اللالكائي في السنة من طريق أبي بكر الشافعي عن محمد بن خالد الأجرى عن سعيد وهو ابن داود بن أبي زهير بفتح الزاي وسكون النون بعدها موحدة مفتوحة ثم راء ، وهو مدني سكن بغداد وحدث بالري ، وكنيته أبو عثمان وماله في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد حدث عنه في « كتاب الأدب المفرد » وتكلم فيه جماعة ، وقال في روايته إن نافعا حدثه أن عبد الله بن عمر أخبره ، وقد روى عن مالك عن اسمه سعيد أيضا سعيد ابن كثير بن غنير وهو من شيوخ البخاري . ولكن لم نجد هذا الحديث من روايته ، وصرح المزني وجماعة بأن الذي علمت له البخاري هنا هو الزبيرى . قوله ( وقال عمر بن حمزة ) يعني ابن عبد الله بن عمر الذي تقدم ذكره في الاستسقاء ، وشيخه سالم هو ابن عبد الله بن عمر عم عمر المذكور ، وحديثه هذا وصلة مسلم وأبو داود . وغيرهما من رواية أبي أسامة عنه ، قال البيهقي تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة ، وقد رواه عن ابن عمر أيضا نافع وعبيد الله بن مقسم بدونها ، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي ﷺ كذلك ، وثبت عند مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه « المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلنا يديه يمين » . وكذا في حديث أبي هريرة « قال آدم اخترت يمين ربى ، وكلنا يدي ربى يمين » ، وساق من طريق أبي يحيى الفتات بقاف ومثناة ثقيلة وبعد الألف مثناة أيضا عن مجاهد في تفسير قوله تعالى ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ قال « وكلنا يديه يمين » ، وفي حديث ابن عباس رفعه « أول ما خلق الله القلم فأخذه بيمينه وكلنا يديه يمين » ، وقال القرطبي في المفهم كذا جاءت هذه الرواية باطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى على المقابلة المتعارفة في حقنا وفي أكثر الروايات وقع التحرز عن إطلاقها على الله حتى قال وكلنا يديه يمين لئلا يتوهم نقص في صفته سبحانه وتعالى لأن الشمال في حقنا أضعف من اليمين ، قال البيهقي ذهب بعض أهل النظر إلى أن اليد صفة ليست جارحة ، وكل موضع جاء ذكرها في الكتاب أو السنة الصحيحة

فالمراد تلقها بالسكائن المذكور معها كالطى والأخذ والقبض والبسط والقبول والشح والإنفاق وغير ذلك تعلق  
الصفة بمقتضاها من غير عاسة ، وليس في ذلك تشبيه بحال ، وذهب آخرون إلى تأويل ذلك بما يليق به انتهى . وسياق  
كلام الخطابي في ذلك في باب قوله تعالى ﴿ تخرج الملائكة والروح إليه ﴾ . قوله ( وقال أبو اليمان أخبرنا شعيب  
الخ ) تقدم الكلام عليه في باب قوله تعالى ﴿ ملك الناس ﴾ . الحديث الرابع : قوله ( سفيان ) هو الثوري  
وه منصور ، هو ابن المعتمر ، وسليمان ، هو الأعمش ، و إبراهيم ، هو النخعي و عبيدة ، بفتح أوله هو ابن عمرو  
وقد تابع سفيان الثوري عن منصور على قوله عبيدة شيبان بن عبد الرحمن عن منصور كما مضى في تفسير سورة  
الزمر . وفضيل بن عياض المذكور بعده ، وجريز بن عبد الحميد عند مسلم ، وخالفه عن الأعمش في قوله عبيدة  
حفص بن غياث المذكور في الباب ، وجريز وأبو معاوية وعيسى بن يونس عند مسلم ومحمد بن فضيل عند  
الإسماعيلي ، فقالوا كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بدل عبيدة ، وتصرف الشيخين يقضى أنه عند الأعمش  
على الوجهين ، وأما ابن خزيمة فقال هو في رواية الأعمش عن إبراهيم عن علقمة ، وفي رواية منصور عن إبراهيم  
عن عبيدة وهما صحيحان . قوله ( قال يحيى ) هو ابن سعيد القطان راويه عن الثوري . قوله ( وزاد فيه فضيل بن  
عياض ) هو موصول ، وهم من زعم أنه معلق ، وقد وصله مسلم عن أحمد بن يونس عن فضيل . قوله ( أن  
يهوديا جاء ) في رواية علقمة « جاء رجل من أهل الكتاب » ، وفي رواية فضيل بن عياض عند مسلم « جاء جبر ،  
بمهمة وموحدة ، زاد شيبان في روايته « من الأحبار » . قوله ( فقال ياحمد ) في رواية علقمة « يا أبا القاسم ،  
وجمع بينهما في رواية فضيل . قوله ( إن الله يمسك السموات ) في رواية شيبان « يحمل » بدل يمسك وزاد فضيل  
« يوم القيامة » ، وفي رواية أبي معاوية عند الإسماعيلي « أبلغك يا أبا القاسم أن الله يحمل الخلاق » . قوله ( والشجر  
على لمصبع ) زاد في رواية علقمة « والثرى » وفي رواية شيبان « الماء والثرى » ، وفي رواية فضيل بن عياض « الجبال  
والشجر على لمصبع ، والماء والثرى على لمصبع » . قوله ( والخلاق ) أى من لم يتقدم له ذكر ، ووقع في رواية  
فضيل وشيبان « وسائر الخلق » ، وزاد ابن خزيمة عن محمد بن خلاد عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش فذكر  
الحديث ، قال محمد عندها عليا يحيى بإصبعه وكذا أخرجه أحمد بن حنبل في « كتاب السنة » عن يحيى بن سعيد وقال :  
وجعل يحيى يشير بإصبعه يضع أصبعه على لمصبع حتى أتى على آخرها ، ورواه أبو بكر الخلال في « كتاب السنة »  
عن أبي بكر المروزي عن أحمد ، وقال : رأيت أبا عبد الله يشير بإصبعه على لمصبع ، ووقع في حديث ابن عباس عند  
الترمذي « مر يهودى بالنبي ﷺ فقال يا يهودى حدثنا فقال كيف تقول : يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على  
ذه والأرضين على ذه والماء على ذه والجبال على ذه وسائر الخلق على ذه ، وأشار « أبو جعفر » ، يعنى أحد رواياته بخنصر  
أولاهم تابع حتى بلغ الإبهام ، قال الترمذي حديث حسن غريب صحيح ووقع في مرسل مسروق عند الهروي مر فوعا  
نحو هذه الزيادة ، قوله ( ثم يقول أنا الملك ) كررها علقمة في روايته وزاد فضيل في روايته « قبلها ثم يهزن » ،  
قوله ( فضحك رسول الله ﷺ ) في رواية علقمة « فرأيت النبي ﷺ ضحك » ومثله في رواية جريز ولفظه « ولقد  
رأيت » ، قوله ( حتى بدت نواجذه ) جمع ناجذ بنون وجيم مكسورة ثم ذال معجمة وهو ما يظهر عند الضحك  
من الأسنان وقيل هي الأنياب وقيل الاضراس وقيل الدواخل من الاضراس التي في أفصى الخلق ، زاد شيبان بن  
عبد الرحمن « تصديقاً لقول الخبر » ، وفي رواية فضيل المذكورة هنا « تعجبا وتصديقا له » وعند مسلم « تعجبا بما قال »

الحبر تصديقا له ، وفي رواية جرير عنده « وتصديقا له ، بزيادة راو ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية إسرائيل عن منصور » حتى بدت نواجزه تصديقا لقوله ، وقال ابن بطلال لا يحمل ذكر الإصبع على الجارحة بل يحمل على أنه صفة من صفات الذات لا تكيف ولا تحد ، وهذا ينسب للأشعري ، وعن ابن فورك يجوز أن يكون الإصبع خلقا يخلقه الله فيحمله الله ما يحمل الإصبع ، ويحتمل أن يراد به القدرة والسلطان ، كقول القائل ما فلان إلا بين إصبعي إذا أراد الإخبار عن قدرته عليه ، وأيد ابن التين الأول بأنه قال على إصبع ولم يقل على إصبعيه ، قال ابن بطلال : وحاصل الخبر أنه ذكر المخلوقات وأخبر عن قدرة الله على جميعها فضحك النبي ﷺ تصديقا له وتعجبا من كونه يستعظم ذلك في قدرة الله تعالى ، وأن ذلك ليس في جنب ما يقدر عليه بعظيم ، ولذلك قرأ قوله تعالى ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ الآية أي ليس قدره في القدرة على ما يخلق على الحد الذي ينتمي إليه الوهم ، ويحيط به الحصر لأنه تعالى يقدر على إمساك مخلوقاته على غير شيء كما هي اليوم ، قال تعالى ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ﴾ وقال ﴿ رفع السموات بغير عمد ترونها ﴾ وقال الخطابي لم يقع ذكر الإصبع في القرآن ولا في حديث مقطوع به ، وقد تقرر أن اليد ليست بمجارحة حتى يتوهم من ثبوتها ثبوت الأصابع بل هو توقيف أطلقه الشارع فلا يكيف ولا يشبه ، ولعل ذكر الأصابع من تخطيط اليهودي ، فإن اليهود مشبهة وفيما يدعونه من التوراة ألقاظ تدخل في باب التشبيه ولا تدخل في مذاهب المسلمين ، وأما ضحكة النبي ﷺ من قول الخبر فيحتمل الرضا والإنكار ، وأما قول الراوي « تصديقا » له فظن منه وحسبان ، وقد جاء الحديث من عدة طرق ليس فيها هذه الزيادة ، وعلى تقدير صحتها فقد يستدل بحمرة الوجه على الخجل ، وبصفرة على الوجع ، ويكون الأمر بخلاف ذلك ، فقد تكون الحمرة لأمر حدث في البدن كثوران الدم ، والصفرة لثوران خلط من مرار وغيره ، وعلى تقدير أن يكون ذلك محفوظا فهو محمول على تأويل قوله تعالى ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ أي قدرته على طيها ، وسهولة الأمر عليه في جمعها بمنزلة من جمع شيئا في كفه واستقل بحمله من ذير أن يجمع كفه عليه بل يقله ببعض أصابعه ، وقد جرى في أمثالهم فلان يقل - كذا - بإصبعه ويعمله بمنصره انتهى ما خلا ، وقد تعقب بعضهم إنكار ورود الأصابع لوروده في عدة أحاديث كالحديث الذي أخرجه مسلم « إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن ، ولا يرد عليه لأنه إنما نفي القطع ، وقال القرطبي في المفهم قوله « إن الله يمسك » إلى آخر الحديث ، هذا كله قول اليهودي وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاة المشبهة من هذه الأمة ، وضحك النبي ﷺ إنما هو للتعجب من جهل اليهودي ، ولهذا قرأ عند ذلك ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ أي ما عرفوه حق معرفته ولا عظموه حق تعظيمه فهذه الرواية هي الصحيحة المحققة ، وأما من زاد « وتصديقا له » فليست بشيء فانها من قول الراوي وهي باطلة لأن النبي ﷺ لا يصدق الخيال وهذه الأوصاف في حق الله محال ، إذ لو كان ذايد وأصابع وجوارح كان كواحد منا فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا ، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون لها إذ لو جازت الإلهية لمن هذه صفته لصحت للرجال وهو محال . فالمنعنى إليه كذب فقول اليهودي كذب وعمال ، ولذلك أنزل الله في الرد عليه ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ وإنما تعجب النبي ﷺ من جهله فظن الراوي أن ذلك التعجب تصديق وليس كذلك ، فإن قيل قد صح حديث « إن قلب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن » فالجواب أنه إذا جاءنا مثل هذا في الكلام الصادق تأولناه أو توقفنا فيه إلى أن يتبين وجهه مع القطع باستحالة ظاهره

لضرورة صدق من دلت المعجزة على صدقه ، وأما إذا جاء على لسان من يجوز عليه الكذب بل على لسان من أخبر الصادق عن نومه بالكذب والتحريف كذبتاه وقبحناه ، ثم لو سلمنا أن النبي ﷺ صرح بتصديقه لم يكن ذلك تصديقا له في المعنى بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيه ، ونقطع بأن ظاهره غير مراد انتهى ملخصا . وهذا الذي نحاه إليه أخيرا أول ما ابتدأ به لما فيه من الطعن على ثقات الرواة ورد الأخبار الثابتة ، ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوى بالظن لزم منه تقرير النبي ﷺ على الباطل وسكوته عن الإنكار ، وحاشا لله من ذلك ، وقد اشتد إنكار ابن خزيمة على من ادعى أن الضحك المذكور كان على سبيل الإنكار ، فقال بعد أن أورد هذا الحديث في كتاب التوحيد ، من صحيحه بطريقه ، قد أجلّ الله تعالى نبيه ﷺ عن أن يوصف ربه بحضرته بما ليس هو من صفاته فيجعل بدل الإنكار والغضب على الواصف ضحكا ، بل لا يوصف النبي ﷺ بهذا الوصف من يؤمن بنبوته ، وقد وقع الحديث الماضي في الرقاق عن أبي سعيد - رفعه - تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يتكفؤ أحدكم خبزته ، الحديث ، وفيه أن يهوديا دخل فأخبر بمثل ذلك فظفر النبي ﷺ إلى أصحابه ثم ضحك

## ٢٠ - باب قول النبي ﷺ « لا شخص أغير من الله »

وقال عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك « لا شخص أغير من الله »

٧٤١٦ - حدثنا موسى بن اسماعيل التبوذكي حدثنا أبو عوانة حدثنا عبد الملك عن وراد كاتب للخيرة عن الخيرة قال : « قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلا مع امرأتى أضربته بالسيف غير مصنوع فبأن ذلك رسول الله ﷺ فقال تعجبون من غير سعد ، والله لأنا أغير منه ، والله أغير مني ، ومن أجل غير الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين ، ولا أحد أحب إليه المنة من الله ، ومن أجل ذلك وعد الله الجنة »

قوله ( باب قول النبي ﷺ لا شخص أغير من الله ) كذا لهم ووقع عند ابن بطل بلفظ « أحد » بدل شخص وكأنه من تغييره . قوله ( عبد الملك ) هو ابن عمير والمغيرة ، هو ابن شعبة كما تقدم التنبيه عليه في أواخر الحدود والمخاريج ، فانه ساق من الحديث هناك بهذا السند الى قوله « والله أغير مني » وتقدم شرح القول المذكور هناك ، وتقدم الكلام على غير الله في شرح حديث ابن مسعود ، وأن الكلام عليه تقدم في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في كتاب الكسوف ، قال ابن دقيق العيد المنزهون لله إما ساكت عن التأويل وإما مؤول ، والثاني يقول المراد بالغيرة المنع من الشيء والحماية وهما من لوازم الغيرة فأطلقت على سبيل المجاز كالاملازمة ، وغيرها من الأوجه الثمانية في لسان العرب . قوله ( ولا أحد أحب إليه العذر من الله ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين ) يعني الرسل ، وقد وقع في رواية مسلم « بعث المرسلين مبشرين ومنذرين ، وهي أوضح ، وله من حديث ابن مسعود « ولذلك أنزل الكتب والرسل ، أي وأرسل الرسل ، قال ابن بطل هو من قوله تعالى ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن »

عباده ويعفو عن السيئات في هذا الحديث التوبة والإبانة كذا قال ، وقال عياض : المعنى بعث المرسلين للإعذار والإذار لخلقهم قبل أخذهم بالعقوبة ، وهو كقوله تعالى ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ وحكى القرطبي في المفهم عن بعض أهل المعاني قال : إنما قال النبي ﷺ « لا أحد أحب إليه العذر من الله » عقب قوله « لا أحد أغير من الله » ، منها لسعد بن عباد على أن الصواب خلاف ما ذهب إليه ، ورادعا له عن الإقدام على قتل من يحده مع امرأته ، فكأنه قال إذا كان الله مع كونه أشد غيرة منك يحب الإعذار ، ولا يؤاخذ إلا بعد الحجة ، فكيف تقدم أنت على القتل في تلك الحالة ؟ قوله ( ولا أحد أحب إليه ) يجوز في « أحب » الرفع والنصب كما تقدم في الحدود . قوله ( المدحة من الله ) بكسر الميم مع هاء التأنيث وبفتحتها مع حذف الهاء ، والمدح الثناء بذكر أوصاف الكمال والأفضال ، قاله القرطبي . قوله ( ومن أجل ذلك وعد الله الجنة ) كذا فيه بمحذف أحد المفعولين للعلم به ، والمراد به من أطاعه وفي رواية مسلم « وعد الجنة » بإضمار الفاعل وهو الله ، قال ابن بطال : أراد به المدح من عباده بطاعته وتزويده عما لا يليق به والثناء عليه بنعمه ليجازيهم على ذلك ، وقال القرطبي ذكر المدح مقرونا بالغيرة ، والعذر تذييلها لسعد على أن لا يعمل بمقتضى غيرة ، ولا يجعل بل يتسأنى ويتفرق ويتثبت ، حتى يحصل على وجه الصواب فيتال كمال الثناء والمدح والثواب لإيثاره الحق وقمع نفسه وغلبتها عند هيجانها ، وهو نحو قوله « الشديد من يملك نفسه عند الغضب » وهو حديث صحيح متفق عليه ، وقال عياض : معنى قوله « وعد الجنة » أنه لما وعد بها ورغب فيها كثر السؤال له والطلب إليه والثناء عليه ، قال ولا يحتاج بهذا على جواز استجلاب الإنسان الثناء على نفسه فإنه مذموم ومنه عن خلاف حبه له في قلبه إذا لم يجد من ذلك بدا فإنه لا يذم بذلك ، فإنه سبحانه وتعالى مستحق للدح بكامله ؛ والنقص للعبد لازم ولو استحق المدح من جهة ما لكن المدح يفسد قلبه ويظلمه في نفسه حتى يحقر غيره ، ولهذا جاء « أحشوا في وجوه المداحين التراب » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم . قوله ( وقال عبيد الله بن عمرو ) هو الرقي الأسدي ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير . قوله ( لا شخص أغير من الله ) يعني أن عبيد الله بن عمرو روى الحديث المذكور عن عبد الملك بالسند المذكور أولا فقال « لا شخص » بدل قوله لا أحد ، وقد وصله الدارمي عن زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن وراد مولى المغيرة عن المغيرة قال : « بلغ النبي ﷺ أن سعد بن عباد يقول ، فذكره بطوله ، وسأله أبو عوانة يعقوب الأسفرايني في صحيحه عن محمد بن عيسى العطار عن زكريا بتمامه وقال في المواضع الثلاثة لا شخص ، قال الأسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري ، وأبي كمال فضيل بن حسين الجحدري ، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، ثلاثهم عن أبي عوانة الوضاح البصري بالسند الذي أخرجه البخاري ، لكن قال في المواضع الثلاثة لا شخص بدل لا أحد ، ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الملك كذلك ، فكان هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري في حديث أبي عوانة عن عبد الملك ، فلذلك علقها عن عبيد الله بن عمرو . قلت : وقد أخرجه مسلم عن القواريري وأبي كمال كذلك ، ومن طريق زائدة أيضا قال ابن بطال : أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص لأن التوقيف لم يرد به ، وقد منعت منه المجسمة مع قولهم بأنه جسم لا كالأجسام كذا قال ، والمنقول عنهم خلاف ما قال ، وقال الاسماهيلي ليس في قوله لا شخص أغير من الله لإثبات أن الله شخص بل هو كما جاء « ما خلق الله أعظم من آية الكرسي » ، فإنه ليس فيه إثبات أن آية

الكرسى مخلوقة ، بل المراد أنها أعظم من المخلوقات ، وهو كما يقول من يصف امرأة كاملة الفضل حسنة الخلق مافي الناس رجل يشبهها ، يريد تفضيلها على الرجال لا أنها رجل . وقال ابن بطلال : اختلفت ألفاظ هذا الحديث فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ لا أحد ، فظهر أن لفظ شخص جاء موضع أحد فكأنه من تصرف الراوى ، ثم قال على أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن ﴾ وليس الظن من نوع العلم . قلت : وهذا هو الماعتمد وقد قرره ابن فورك ومنه أخذ ابن بطلال فقال بعد ما تقدم من التثليل بقوله ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ فالتقدير أن الأشخاص الموصوفة بالغيرة لا تبلغ غيرتها وإن تناهت غيرة الله تعالى ، وإن لم يكن شخصا بوجه ، وأما الخطأ فيبنى على أن هذا التركيب يقتضى إثبات هذا الوصف لله تعالى فبالغ في الإنكار وتخطئة الراوى ، فقال : إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز لأن الشخص لا يكون إلا جسيما مؤلفا نظيق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة ، وأن تكون تصحيحا من الراوى ودليل ذلك أن أبا عوانة روى هذا الخبر عن عبد الملك فلم يذكرها ، ووقع في حديث أبي هريرة وأسماء بنت أبي بكر بلفظ « شيء » والشيء والشخص في الوزن سواء ، فمن لم يعم في الاستماع لم يأنهم الوهم وليس كل من الرواة يراعى لفظ الحديث حتى لا يعتمداء ، بل كثير منهم يحدث بالمعنى وليس كلهم فهما بل في كلام بعضهم جناء وتعجرف ، فاعمل لفظ شخص جرى على هذا السبيل إن لم يكن غلطا من قبيل التصحيف يعنى السمعى قال ثم إن عبید الله بن عمرو انفرد عن عبد الملك فلم يتابع عليه واعتوره الفساد من هذه الأوجه ، وقد تلقى هذا عن الخطابي أبو بكر بن فورك فقال لفظ الشخص غير ثابت من طريق السند فان صح فيأينه في الحديث الآخر ، وهو قوله « لا أحد » فاستعمل الراوى لفظ شخص موضع أحد ثم ذكر نحو ما تقدم عن ابن بطلال ومنه أخذ ابن بطلال ، ثم قال ابن فورك وإثنا منعا من إطلاق لفظ الشخص أمور أحدها أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع ، والثاني الإجماع على المنع منه ، والثالث أن معناه الجسم المؤلف المركب ، ثم قال ومعنى الغيرة الزجر والتحريم ، فالمعنى أن سعدا الرجود عن المحارم وأنا أشد زجرا منه ، والله أزجر من الجميع انتهى . وطعن الخطابي ومن تبعه في السند مبنى على تفرد عبید الله بن عمرو به وليس كذلك ، كما تقدم وكلامه ظاهر في أنه لم يراجع صحيح مسلم ولا غيره من الكتب التي وقع فيها هذا اللفظ من غير رواية عبید الله بن عمرو ، ورد الروايات الصحيحة والظن في أئمة الحديث الضابطين مع إمكان توجيه ما رويوا من الأمور التي أقدم عليها كثير من غير أهل الحديث ، وهو يقتضى قصور فهم من فعل ذلك منهم ، ومن ثم قال الكرماني لا حاجة لتخطئة الرواة الثقات بل حكم هذا حكم سائر المشابهات ، إما التفويض وإما التأويل ، وقال عياض بعد أن ذكر معنى قوله « ولا أحد أحب إليه العذر من الله » ، أنه قدم الإعذار والإنذار قبل أخذهم بالقوبة . وعلى هذا لا يكون في ذكر الشخص ما يشكل كذا قال ، ولم يتجه أخذ نفي الاشكال عما ذكر ، ثم قال ويجوز أن يسكون لفظ الشخص وقع تجوزا من شيء أو أحد ، كما يجوز إطلاق الشخص على غير الله تعالى ، وقد يكون المراد بالشخص المرتفع لأن الشخص هو ما ظهر وشخص وارتفع ، فيكون المعنى لا مرتفع أرفع من الله ، كقوله لا متعالى أعلى من الله ، قال ويحتمل أن يكون المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغبر من الله تعالى ، وهو مع ذلك لم يجعل ولا بادر بقوبة عبده لارتكابه ما نهاه عنه ، بل حذره وأذره وأعذر إليه وأمله ، فينبغي أن يتأدب بأدبه ويقف عند أمره ونهيه ، وهذا تظاهر مناسبة تعقيبه بقوله ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، وقال القرطبي أصل وضع

الشخص يعنى فى اللغة لجرم الإنسان وجسمه ، يقال شخص فلان وجثمانه ، واستعمل فى كل شىء ظاهر ، يقال شخص الشىء اذا ظهر ، وهذا المعنى محال على الله تعالى فوجب تأويله ، فقيل معناه لا مرتفع ، وقيل لا شىء ، وهو أشبه من الاول ، وأوضح منه لا موجود أو لا أحد وهو أحسنها ، وقد ثبت فى الرواية الأخرى ، وكان لفظ الشخص أطلق مبالغة فى إثبات إيمان من يتعذر على فهمه موجود لا يشبه شيئاً من الموجودات ، لئلا يفضى به ذلك الى النفى والتعطيل ، وهو نحو قوله ﷺ للجارية : أين الله ؟ قالت فى السماء ، لحكم بإيمانها مخافة أن تقع فى التعطيل لقصور فهمها عما ينبغى له من تنزيهه عما يقتضى التشبيه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . تنبيه : لم يفصح المصنف بإطلاق الشخص على الله ، بل أورد ذلك على طريق الاحتمال ، وقد جزم فى الذى بعده فتسميته شيئاً لظهور ذلك فيها ذكره من الآيتين

## ٢١ - باب « قل أى شىء أكبر شهادة ؟ قل الله »

فسمى الله تعالى نفسه شيئاً ، وسمى النبي ﷺ للقرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله ، وقال ( كل شىء هالك إلا وجهه )

٧٤١٧ - **حزقيا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أبي حازم « عن سهل بن سعد قال قال النبي ﷺ رجل : أملك من القرآن شىء ؟ قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا السور مائة »

**قوله ( باب )** بالتونين ( قل أى شىء أكبر شئ - ادة ؟ قل الله . فسمى الله تعالى نفسه شيئاً ) كذا لأبى ذر والقاسمى وسقط لفظ « باب » ، لغیرهما من رواية الفريرى ، وسقطت الترجمة من رواية النسفى وذكر قوله « قل أى شىء أكبر شهادة » وحديث سهل بن سعد بعد أثرى أبى العالیة ومجاهد فى تفسير ( استوى على العرش ) ووقع عند الأصملى وكریمه « قل أى شىء أكبر شهادة ؟ - سعى الله نفسه شيئاً - قل الله ، والاول أولى وتوجيه الترجمة أن لفظ « أى » إذا جاءت استفهامية اقتضى الظاهر أن يكون سعى باسم ما أضيف اليه ، فعلى هذا يصح أن يسمى الله شيئاً وتكون الجلالة خبر مبتدأ محذوف أى ذلك الشىء هو الله ، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير الله أكبر شهادة والله أعلم . **قوله ( وسمى النبي ﷺ القرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله )** يشير الى الحديث الذى أورده من حديث سهل بن سعد وفيه « أملك من القرآن شىء » وهو مختصر من حديث طويل فى قصة الواهبة تقدم بطوله مشروحاً فى كتاب النكاح ، وتوجيهه أن بعض القرآن قرآن وقد سماه الله شيئاً . **قوله ( وقال كل شىء هالك إلا وجهه )** الاستدلال بهذه الآية المطلوب يفنى على أن الاستثناء فيها متصل ، فانه يقتضى اندراج المستثنى فى المستثنى منه وهو الراجح ، على أن لفظ شىء يطلق على الله تعالى وهو الراجح أيضاً ، والمراد بالوجه الذات وتوجيهه أنه عبر عن الجملة بأشهر ما فيها ، ويحتمل أن يراد بالوجه ما يعمل لأجل الله أو الجاه ، وقيل إن الاستثناء منقطع والتقدير : لكن هو سبحانه لا يهلك ، والشىء يساوى الموجود لغة وعرفاً ، وأما قولهم فلان ليس بشىء فهو على طريق المبالغة فى الذم ، فلذلك وصفه بصفة المدوم ، وأشار ابن بطال الى أن البخارى انتزع هذه الترجمة من كلام عبد العزيز بن يحيى المسكى فانه قال فى « كتاب الحيدة » سعى الله تعالى نفسه شيئاً لإثباتا لوجوده ونفياً للعدم عنه ، وكذا أجرى على



كلامه ما أجراه على نفسه ولم يجعل لفظ شيء من أسمائه بل دل على نفسه أنه شيء تكذيباً للدهرية ومنكري الإلهية من الأمم ، وسبق في علمه أنه سيكون من يلحد في أسمائه ويلبس على خلقه ويدخل كلامه في الأشياء المخلوقة ، فقال ( ليس كئله شيء ) فأخرج نفسه وكلامه من الأشياء المخلوقة ثم وصف كلامه بما وصف به نفسه فقال ( وما قدروا الله حق قدره ، إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ) وقال تعالى ( أو قال أوحى إليّ ولم يوح إليه شيء ) فدل على كلامه بما دل على نفسه ليعلم أن كلامه صفة من صفات ذاته فكل صفة تسمى شيئاً بمعنى أنها موجودة وحكي ابن بطال أيضاً أن في هذه الآيات والآثار رداً على من زعم أنه لا يجوز أن يطلق على الله شيء ، كما صرح به عبد الله الناشئ المتكلم وغيره ، وردا على من زعم أن المعلوم شيء ، وقد أطبق العقلاء على أن لفظ شيء يقتضي إثبات موجود ، وعلى أن لفظ لا شيء يقتضي نفي موجود إلا ما تـمـدم من إطلائهم ليس بشيء في الـذم فانه بطريق المجاز

## ٢٢ - باب ( وكان عرشه على الماء ، وهو رب العرش العظيم )

قال أبو الماتية : استوى الى السماء : ارتفع . فسواهن : خلقهن ، وقال مجاهد ، استوى : ملا على العرش ، وقال ابن عباس الجبدي : الكريم ، والودود : الحبيب ، يُقال : حميد مجيد ، كأنه فعيل من ماحد محمود من حمد

٧٤١٨ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين قال : « إني عند النبي ﷺ إذ جاء قوم من بني تميم فقال : اقبلوا البشري يا بني تميم ، قالوا : بشرتنا فأعطينا ، فدخل ناس من أهل اليمن فقال : اقبلوا البشري يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم ، قالوا قبلنا ، جئناك لتفتنه في الدين . ولذلك عن أولي هذا الأمر ما كان ، قال : كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، ثم خلق السماوات والأرض ، وكتب في الذكر كل شيء ، ثم أتاني رجل فقال يا عمران أدرك ناقةك فقد ذهبت فانطلقت أطلبها فإذا السراب ينقطع دونها ، وأيم الله لو ددت أنها قد ذهبت ولم أقم »

٧٤١٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ قال « إن يمين الله ملى لا يفيضها نفقة سحاه الليل والنهار ، أرايم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض فإنه لم ينقص ما في يمينه ، وعرشه على الماء ، ويده الأخرى الفيض - أو القبض - يرفع ويخفض »

٧٤٢٠ - حدثنا أحمد حدثنا محمد بن أبي بكر المذمى حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال « جاء زيد بن حارثة يشكو » فجعل النبي ﷺ يقول انتق الله وأمسك عليك زوجك » قال أنس لو كان رسول الله ﷺ كما شئنا لكرم هذه ، قال : فكانت زيد بن تفرغ على أزواج النبي ﷺ تقول زوجكن أهاليكن

وزوجني الله تعالى من فوق سبع سماوات

وعن ثابت **﴿وتُخفى في نفسك ما الله مُبديهِ وتُخشى الناس﴾** زلت في شأن زيد بن زيد بن حارثة

٧٤٢١ - **حَدَّثَنَا** خلاد بن يحيى **حَدَّثَنَا** عيسى بن طهمان قال «سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه

يقول زلت آية الحجاب في زينب بنت جحش ، وأطعم عليها يومئذ خبزاً ولحمًا» وكانت تفخر على نساء النبي **ﷺ** ، وكانت تقول «إن الله أنكحنى في السماء»

٧٤٢٢ - **حَدَّثَنَا** أبو اليمان أخبرنا شعيب **حَدَّثَنَا** أبو الزناد عن الأعرج «عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ**

قال : إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي قبلت غضبي»

٧٤٢٣ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن المنذر **حَدَّثَنَا** محمد بن فليح قال **حَدَّثَنَا** أبي **حَدَّثَنَا** هلال عن عطاء بن

يسار «عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** قال : من آمن بالله ورسوله ، وأقام الصلاة ، وصام رمضان ، كان حقاً

على الله أن يدخله الجنة هاجر في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها ، قالوا يا رسول الله أفلا ننزلي الناس بذلك ، قال : إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله ، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض

فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفرج أنهار الجنة»

٧٤٢٤ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن جعفر **حَدَّثَنَا** أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم - هو التيمي - عن أبيه

عن أبي ذر قال «دخلت المسجد ورسول الله **ﷺ** جالس فلما غربت الشمس قل : يا أبا ذر هل تدرى أين

تذهب هذه ؟ قال : قلت الله ورسوله أعلم ، قال : فإنها تذهب تستأذن في السجود فيؤذن لها وكأنها قد قيل لها

ارجعي من حيث جئت ، فتطلع من مغربها ، ثم قرأ : **﴿ذلِكَ مَسْقُورُهَا﴾** في قراءة عبد الله «

٧٤٢٥ - **حَدَّثَنَا** موسى عن إبراهيم **حَدَّثَنَا** ابن شهاب عن عبيد الله بن السباق أن زيد بن ثابت ، وقال

الليث **حَدَّثَنَا** عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن السباق أن زيد بن ثابت **حَدَّثَنَا** قال : أرسل إلى أبو

بكر فتنبت القرآن حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدُها مع أحدٍ غيره **﴿لقد جاءكم**

**رسول من أنفسكم﴾** حتى خاتمة براءة

**حَدَّثَنَا** يحيى بن بكير **حَدَّثَنَا** الليث عن يونس بهذا ، وقال مع أبي خزيمة الأنصاري

٧٤٢٦ - **حَدَّثَنَا** مَعْلَى بن أسد **حَدَّثَنَا** وهيب عن معوية عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال : « كان النبي ﷺ يقول عند الكرب ، لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش الكريم »

٧٤٢٧ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ « قال النبي ﷺ يصنع قرن يوم النيام فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش »

٧٤٢٨ - وقال الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « فأكون أول من يُرعث ، فإذا موسى أخذ بالعرش »

**قوله** (باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم) كذا ذكر قطعتين من آيتين ، وتلطف في ذكر الثانية عقب الأولى ، لرد من توهم من قوله في الحديث « كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء » أن العرش لم يزل مع الله تعالى وهو مذهب باطل ، وكذا من زعم من الفلاسفة أن العرش هو الخالق الصانع ، وربما تمسك بعضهم وهو أبو اسحق الهروي بما أخرجه من طريق سفيان الثوري « حدثنا أبو هشام ، هو الرمانى بالراء والتشديد عن مجاهد عن ابن عباس قال « إن الله كان على عرشه قبل أن يخلق شيئا فأول ما خلق الله القلم ، وهذه الأولية محمولة على خلق السماوات والأرض وما فيهما ، فقد أخرج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ قال هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من ياقوتة حمراء فأرشد المصنف بقوله ﴿ رب العرش العظيم ﴾ إشارة إلى أن العرش مربوب وكل مربوب مخلوق ، وختم الباب بالحديث الذى فيه « فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش » فان في إثبات القوائم للعرش دلالة على أنه جسم مركب له أبعاد وأجزاء ، والجسم المؤلف محدث مخلوق ، وقال البيهقي في « الاسماء والصفات » انتفعت أقاويل هذا التفسير على أن العرش هو السرير وأنه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بحمله وتعبد بهم بتعظيمه والطواف به كما خلق في الأرض بيتا وأمر بنى آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة ، وفي الآيات - أى التى ذكرها - والاحاديث والآثار دلالة على صحة ما ذهبوا إليه . **قوله** (قال أبو العالية استوى الى السماء ارتفع فسوى خلق) في رواية السكسميني وفسواهن خلقهن ، وهو الموافق للمقول عن أبي العالية لكن بلفظ « فقضاهن » كما أخرجه الطبري من طريق أبي جعفر الرازي عنه في قوله تعالى ﴿ هم استوى الى السماء ﴾ قال ارتفع ، وفي قوله « فقضاهن » : خلقهن وهذا هو المعتمد والذي رقع « فسواهن » تغيير ، ووقع لفظ سوى أيضا في سورة النازعات في قوله تعالى ﴿ رفع سمكها فسواها ﴾ وليس المراد هنا وقد تقدم في تفسير سورة فصلت في حديث ابن عباس الذى أجاب به عن الأسئلة التى قال السائل إنها اختلفت عليه في القرآن فان فيها « أنه خلق الأرض قبل خلق السماء ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات ثم دحا الأرض » ثم إن في تفسير سوى بخلاف نظرا لان في التسوية قدرا زائدا على الخلق كما في قوله تعالى ﴿ الذى خلق فسوى ﴾ . **قوله** (وقال مجاهد استوى : علا على العرش) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه قال ابن بطال اختلف الناس في الاستواء المذكور هنا فقالت المعتزلة معناه الاستيلاء بالقهر والغلبة واحتجوا بقول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

وقالت الجسمية معناه الاستقرار ، وقال بعض أهل السنة معناه ارتفاع ، وبعضهم معناه علا ، وبعضهم معناه الملك والقدرة ومنه استوت له الممالك ، يقال لمن أطاعه أهل البلاد ، وقيل معنى الاستواء التمام والفرغ من فعل الشيء ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولما بلغ أشده واستوى ﴾ فعلى هذا فعنى استوى على العرش أتم الخلق ، وخص لفظ العرش لكونه أعظم الأشياء وقيل إن « على » في قوله على العرش بمعنى : إلى ، فالمراد على هذا انتهى إلى العرش أى فيما يتعلق بالعرش لأنه خلق الخلق شيئا بعد شيء ، ثم قال ابن بطلان : فأما قول المعتزلة فإنه فاسد لأنه لم يزل قاهرا غالبا مستوليا ، وقوله « ثم استوى » يقتضى افتتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن ، ولازم تأويلهم أنه كان مغالبا فيه فاستولى عليه بقهر من غلبه ، وهذا منتف عن الله سبحانه ، وأما قول الجسمية فمناقد أيضا ، لأن الاستقرار من صفات الأجسام ويلزم منه الحلول والتناهي ، وهو محال في حق الله تعالى ، ولائق بالخلوقات لقوله تعالى ﴿ فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك ﴾ وقوله ﴿ لتستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمه ربكم اذا استويتم عليه ﴾ قال وأما تفسير استوى : علا فهو صحيح وهو المذهب الحق ، وقول أهل السنة لأن الله سبحانه وصف نفسه بالعلو ، وقال ﴿ سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ وهى صفة من صفات الذات ، وأما من فسره : ارتفع ففيه نظر لأنه لم يصف به نفسه ، قال واختلف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل ، فمن قال معناه علا قال هى صفة ذات ، ومن قال غير ذلك قال هى صفة فعل ، وإن الله فعل فعلا سماه استوى على عرشه ، لا أن ذلك قائم بذاته لاستحالة قياس الحوادث به انتهى ملخصا ، وقد أزمه من فسره بالاستيلاء بمثل ما أزم هو به من أنه صار قاهرا بعد أن لم يكن ، فيلزم أنه صار غالبا بعد أن لم يكن ؛ والانفصال عن ذلك للفريقين بالتسليم بقوله تعالى ﴿ وكان الله عليا حكيما ﴾ فإن أهل العلم بالتفسير قالوا معناه لم يزل كذلك ، كما تقدم بيانه عن ابن عباس في تفسير فصلت ، وبقي من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى الوجه اتصل . واستوى القمر امتلا واستوى فلان وفلان تمانلا ، واستوى إلى المكان أقبل ، واستوى القاعد قائما والناائم قاعدا ، ويمكن رد بعض هذه المعاني إلى بعض ، وكذا ما تقدم عن ابن بطلان ، وقد نقل أبو اسماعيل الهروي في كتاب الفاروق بسنده إلى داود بن علي بن خلف قال : كنا عند أبي عبد الله بن الأعرابي يعنى محمد بن زياد اللغوى فقال له رجل ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ فقال هو على العرش كما أخبر . قال يا أبا عبد الله انما معناه استولى ، فقال اسكت لا يقال استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد ، ومن طريق محمد ابن أحمد بن النضر الأزدي سمعت ابن الأعرابي يقول أرادني أحمد بن أبي داود أن أجد له في لغة العرب ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ بمعنى استولى فقلت والله ما أصبت هذا ، وقال غيره لو كان بمعنى استولى لم يختص بالعرش ، لأنه غالب على جميع الخلوقات ، ونقل محي السنة البغوى في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه ارتفاع وقال أبو عبيد والفرام وغيرهما بسحوه ، وأخرج أبو القاسم اللالكاني في كتاب السنة من طريق الحسن البصرى عن أمه عن أم سلة أنها قالت : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإقرار به إيمان ، والجحود به كفر ، ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش ؟ فقال : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، وعلى الله الرسالة ، وعلى رسوله البلاغ ، وعلينا التسليم ، وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال كنا والتابعون متوافرون نقول إن الله على عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته ، وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ فقال : هو كما وصف نفسه ، وأخرج البيهقي

بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى ، كيف استوى ؟ فأتى مالك فأخذه الرضام ثم رفع رأسه فقال : الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجه ، ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة لكن قال فيه والإقرار به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال : كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف ، قال أبو داود وهو قولنا ، قال البيهقي وعلى هذا مضى أكارنا وأسند للالكافي عن محمد بن الحسن الشيباني قال : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الأنبياء عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير ، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهنم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وفارق الجماعة ، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء ، ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا : أمرّوها كما جاءت بلا كيف ، وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول : لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها ، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحجة فانه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر ، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه ، فقال ليس كمثل شيء . وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الخوارى عن سفيان بن عيينة قال : كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتنسيبه تلاوته والسكوت عنه ، ومن طريق أبي بكر الصبيعي قال : مذهب أهل السنة في قوله ( الرحمن على العرش استوى ) قال بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة ، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل ، وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه ، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات ، وقال في باب فضل الصدقة قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال كيف ، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف ، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وأما الجهمية فأنكروها وقالوا هذا تشبيه ، وقال اسحق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل : يد كيد وسمع كسمع ، وقال في تفسير المائدة قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير ، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر أهل السنة يجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، ولم يكتفوا شيئاً منها ؛ وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقر بها فهو مشبه فسادهم من أقر بها معطلة ، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانسكاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا وتفويض معانيها إلى الله تعالى والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لا وشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى . وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم ، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة ، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون

الثلاثة ، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة ، وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال قولان لمن يحريها على ظاهرها أحدهما من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين وهم المشبهة ويفترع من قولهم عدة آراء ، والثاني من ينفي عنها صفة الخوقين لأن ذات الله لا تنسب الذرات فصغاته لا تنسب الصفات فان صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته ، وقولان لمن يثبت كونها صفة ولكن لا يحريها على ظاهرها ، أحدهما يقول لا نزول شيئا منها بل نقول الله أعلم برأيه ، والآخر يقول فيقول مثلا معنى الاستواء الاستيلاء ، واليد القدرة ونحو ذلك ، وقولان لمن لا يحزم بأنها صفة أحدهما يقول يجوز أن تكون صفة وظاهرها غير مراد . ويجوز أن لا تكون صفة ، والآخر يقول لا يخاض في شيء من هذا بل يجب الإيمان به لأنه من المتشابه الذي لا يدرك معناه . **قوله** ( وقال ابن عباس المجيد الكريم ، والودود الحبيب ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ذوالعرش المجيد ﴾ قال المجيد الكريم . وبه عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ قال الودود الحبيب وإنما وقع تقديم المجيد قبل الودود هنا لأن المراد تفسير انظ المجيد الواقع في قوله ﴿ ذوالعرش المجيد ﴾ فلما فسره استطرد لتفسير الاسم الذي قبله إشارة إلى أنه قرىء مرفوعا بالاتفاق ، وذو العرش بالرفع صفة له واختلقت القراء في المجيد بالرفع ، فيكون من صفات الله ، وبالكسر فيكون صفة العرش ، قال ابن المنير جميع ما ذكره البخاري في هذا الباب يشتمل على ذكر العرش إلا أثر ابن عباس ، لكنه نبه به على لطيفة وهي أن المجيد في الآية على قراءة الكسر ليس صفة للعرش ، حتى لا يتخيل أنه قديم بل هي صفة الله ، بدليل قراءة الرفع ، وبدليل اقترانه بالودود فيكون الكسر على المجاورة لتجتمع القراءتان على معنى واحد انتهى . ويؤيد أنها عند البخاري صفة الله تعالى ما أوردفه به ، وهو يقال حميد مجيد الخ ، ويؤيده حديث أبي هريرة الذي أخرجه الدارقطني بلفظ « إذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تعالى بجدي عبدي » ذكره ابن الزين قال ويقال المجد في كلام العرب : الشرف الواسع ، فلما جدد من له آباء متقدمون في الشرف ، وأما الحسب والكرم فيكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء شرفاء ، فالمجد صفة مبالغة من المجد وهو الشرف القديم ، وقال الراغب المجد السعة في الكرم والجلالة . وأصله قولهم بجدت الإبل أي وقعت في مرعى كثير واسع وأجدها الراعي ، ووصف القرآن بالمجيد لما يتضمن من المكارم الدنيوية والآخرية انتهى . ومع ذلك كله فلا يمتنع وصف العرش بذلك لجلالته وعظيم قدره كما أشار إليه الراغب ، ولذلك وصف بالكريم في سورة قذ أفلح ، وأما تفسير الودود بالحبيب فانه يأتي بمعنى المحب والمحجوب لأن أصل الود محبة الشيء ، قال الراغب الودود يتضمن ما دخل في قوله تعالى ﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾ وقد تقدم معنى محبة الله تعالى لعباده ومحبتهم له . **قوله** ( يقال حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد محمود من حمد ) كذا لهم بغير ياء فعلا ماضيا ولنغير أبي ذر عن الكشيميني محمود من حميد ، وأصل هذا قول أبي عبيدة في « كتاب الحجاز » في قوله « عليكم أهل البيت لأنه حميد مجيد » أي محمود ماجد ، وقال الكرماني غرضه منه أن مجيدا بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر وحيدا بمعنى مفعول ، فلذلك قال مجيد من ماجد وحيد من محمود ، قال وفي بعض النسخ محمود من حميد ، وفي أخرى من حمد مبني للفاعل والمفعول أيضا ، وذلك لاحتمال أن يكون حميد بمعنى حامد ومجيد بمعنى مجد ، ثم قال وفي عبارة البخاري تعقيد . قلت : وهو في قوله محمود من حمد ، وقد اختلف الرواة فيه والاولى فيه ما وجد في أصله وهو كلام أبي عبيدة ، ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث لبعضها طريق أخرى ، والاول حديث عمران بن حصين وقوله في السند

وأنبأنا أبو حمزة، هر السكري، وقد تقدم قريباً في باب: ويحذركم الله نفسه ووقع في رواية الكشميني عن أبي حمزة، وقوله عن جامع بن شداد تقدم في بدء الخلق في رواية حنص بن غياث عن الأعمش وحدثنا جامع، وجامع هذا يكنى أبا صخرة. قوله (إن عند النبي ﷺ) في رواية حنص دخلت على النبي ﷺ وعقأت ناقق بالباب فأتاه ناس من بني تميم، وهذا ظاهر في أن هذه القصة كانت بالمدينة، فتميمه تدق على من واحد بين هذه القصة وبين القصة التي تقدمت في المغازي من حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: كنت عند النبي ﷺ وهو بالجرمارة بين مكة والمدينة ومعه بلال، فأتاه أعرابي فقال ألا تنجز لي ما وعدتني؟ فقال له أبشر، فقال: قد أكثرت على من أبشر فأقبل على أبي موسى وبلال كهيئة النضبان فقال: رد البشري، فأقبلنا، قالوا قبلنا، الحديث ففسر القائل من بني تميم بشرتنا، فأعطينا بهذا الأعرابي، وفسر أهل اليمن بأبي موسى ووجه النعقب النصريح في قصة أبي موسى بأن القصة كانت بالجرمارة، وظاهر قصة عمران أنها كانت بالمدينة فافترقا وزعم ابن الجوزي أن القائل، أعطينا، هو الأفرع بن حابس النميمي. قوله (أذ جاءه قوم من بني تميم) في رواية أبي عاصم عن الثوري في المغازي وجاءت بنو تميم إلى رسول الله ﷺ، وهو محمول على إرادة بعضهم وفي رواية محمد بن كثير عنه في بدء الخلق وجاء نفر من بني تميم، والمراد وفد تميم كما جاء صريحاً عند ابن حبان من طريق مؤمل بن اسماعيل عن سفيان، وجاء وفد بني تميم. قوله (أقبلوا البشري يا بني تميم) في رواية أبي عاصم: أبشروا يا بني تميم، والمراد بهذه البشارة أن من أسلم نجاً من الخلود في النار، ثم بعد ذلك يشرب جزاؤه على وفق عمله إلا أن يعفوا الله، وقال الكرماني بشرهم رسول الله ﷺ بما يقتضى دخول الجنة حيث عرفهم أصول العقائد التي هي المبدأ والمعاد وما بينهما كذا قال، وإنما وقع التعريف هنا لأهل اليمن وذلك ظاهر من سياق الحديث، ونقل ابن التين عن الداودي قال في قول بني تميم جئناك لتنتفقه في الدين دليل على أن إجماع الصحابة لا ينعقد بأهل المدينة وحدها، وتعبه بأن الصواب أنه قول أهل اليمن لا بني تميم، وهو كما قال ابن التين لكن وقع عند ابن حبان من طريق أبي عبيدة بن معن عن الأعمش بهذا السند مانصه: دخل عليه نفر من بني تميم فقالوا: يا رسول الله جئناك لتنتفقه في الدين ونسألك عن أول هذا الأمر، ولم يذكر أهل اليمن وهو خطأ من هذا الراوي كأنه اختصر الحديث فوق في هذا الوهم. قوله (قالوا بشرتنا فأعطينا) زاد في رواية حفص ومرتين، وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطينا، وفيها فتغير وجهه، وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج فكان النبي ﷺ كره ذلك، وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً وفروى ذلك في وجهه، وفيها فقالوا يا رسول الله بشرتنا، وهو دال على إسلامهم وإنما راموا العاجل، وسبب غضبه ﷺ استشعاره بقله عليهم لكونهم علقوا آمالهم بعاجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التنتفه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية، قال الكرماني دل قوله: بشرتنا، على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول، وغضب حيث لم يتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يعشوا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها، قال الطيبي لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا، قالوا: بشرتنا فأعطينا، فمن ثم قال لاذ لم يقبلها بنو تميم. قوله (فدخل ناس من أهل اليمن) في رواية حفص ثم دخل عليه، وفي رواية أبي عاصم ولجاء ناس من أهل اليمن. قوله (قالوا قبلنا) زاد أبو عاصم وأبو نعيم: يا رسول الله، وكذا عند ابن حبان من رواية شيان بن عبد الرحمن

عن جامع . قوله (جئناك لتتفقه في الدين ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان ) هذه الرواية أهم الروايات الواقعة عند المصنف ، وحذف ذلك كله في بعضها أو بعضه ، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند الاسماعيليين ، قالوا قد بشرتنا فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان ، ولم أعرف اسم قائل ذلك من أهل اليمن ، والمراد بالأمر في قولهم ، هذا الأمر ، تقدم بيانه في بدء الخلق . قوله (كان الله ولم يكن شيء قبله) تقدم في بدء الخلق بلفظ ، ولم يكن شيء غيره ، وفي رواية أبي معاوية ، كان الله قبل كل شيء ، وهو بمعنى ، كان الله ولا شيء معه ، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب ، وهي من مستنسخ المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها ، مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس ، والجمع يقدم على الترجيح بالانفاق ، قال الطيبي : قوله ولم يكن شيء قبله حال ، وفي المذهب السكوني خبر ، والمعنى يساعده اذ التقدير كان الله منفردا ، وقد جوز الاخفش دخول الواو في خبر كان وأخواتها نحو : كان زيد وأبوه قائم ، على جعل الجملة خبرا مع الواو تشبيها للخبر بالحال ، ومال التوربشتي الى أنهما جملتان مستقلتان ، وقد تقدم تقريره في بدء الخلق ، وقال الطيبي لئلا يظن أنه كان في الموضوعين بحسب حال مدخولها ، فالمراد بالاول الأزلية والقدم ، وبالتالي الحدوث بعد القدم ، ثم قال فالحاصل أن عطف قوله (وكان عرشه على الماء) على قوله ، كان الله ، من باب الإخبار عن حصول الجملتين في الوجود وتفويض الترتيب الى الذهن قالوا وفيه بمنزلة ثم ، وقال الكرماني قوله (وكان عرشه على الماء) معطوف على قوله كان الله ولا يلزم منه المعية اذ اللازم من الواو العاطفة الاجتماع في أصل الثبوت وان كان هناك تقديم وتأخير ، قال غيره ومن ثم جاء شيء غيره ومن ثم جاء قوله ولم يكن شيء غيره ، لئني توهم المعية قال الراغب كان عبارة عما مضى من الزمان ، لكنها في كثير من وصف الله تعالى تنبيه عن معنى الأزلية كقوله تعالى (وكان الله بكل شيء عليا) قال وما استعمل منه في وصف شيء متعلقا بوصف له هو موجود فيه فللتنبية على أن ذلك الوصف لازم له أو قليل الانفكاك عنه ، كقوله تعالى (وكان الشيطان لربه كفورا) وقوله (وكان الإنسان كفورا) وإذا استعمل في الزمن الماضي جاز أن يكون المستعمل على حاله ، وجاز أن يكون قد تغير ، نحو : كان فلان كذا ثم صار كذا ، واستدل به على أن العالم حادث لأن قوله ولم يكن شيء غيره ، ظاهر في ذلك فان كل شيء سوى الله وجد بعد أن لم يكن موجودا . قوله (أدرك ناقتك فقد ذهبت) في رواية أبي معاوية ، انحلت ناقتك من عقالها ، وزاد في آخر الحديث ، فلا أدري ما كان بعد ذلك ، أي عما قاله رسول الله ﷺ تكلمة لذلك الحديث . قلت : ولم أقف في شيء من المسانيد عن أحد من الصحابة على نظير هذه القصة التي ذكرها عمران ، ولو وجد ذلك لأمكن أن يعرف منه ما أشار اليه عمران ، ويحتمل أن يكون اتفق أن الحديث انتهى عند قيامه . قوله (وأيم الله) تقدم شرحها في كتاب الايمان والندور . قوله (لوددت أنها قد ذهبت ولم أقم) الود المذكور تسلط على مجموع ذهابها وعدم قيامه لا على أحدهما فقط ، لأن ذهابها كان قد تحقق بانفلاتها ، والمراد بالذهاب الفقد الكلي . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة ، إن بين الله ملائ ، وقد تقدم شرحه قبل بابين ، وقوله هنا وعرشه على الماء ، وقع في رواية إسحق بن راهويه ، والعرش على الماء ، وظاهره أنه كذلك حين التحديث بذلك ؛ وظاهر الحديث الذي قبله أن العرش كان على الماء قبل خلق السموات والارض ، ويجمع بأنه لم يزل على الماء وليس المراد بالماء ماء البحر بل هو ماء تحت العرش كما شاء الله



تعالى ، وقد جاء بيان ذلك في حديث ذكرته في أوائل الباب ، ويحتمل أن يكون على البحر ، بمعنى أن أرجل حملته في البحر كما ورد في بعض الآثار ، مما أخرجه الطبري والبيهقي من طريق السدي عن أبي مالك في قوله تعالى ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ قال إن الصخرة التي الأرض السابعة عليها وهي منتهى الخلق على أرجائها أربعة من الملائكة ، لكل أحد منهم أربعة أوجه وجه إنسان وأسد وثور ونسر ، فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرضين والسموات رموسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش ، وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان أن رسول الله ﷺ قال يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلفة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلفة ، وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسنده صحيح عنه . الحديث الثالث :

**قوله** ( حدثنا أحمد ) كذا للجميع غير منسوب وذكر أبو نصر الكلاباذي أنه أحمد بن سيار المروزي ، وقال الحاكم هو أحمد بن نصر النيسابوري ، يعني المذكور في سورة الأنفال وشيخه فيه محمد بن أبي بكر المقدمي قد أخرج عنه البخاري في كتاب الصلاة ، بغیر واسطة ، وجزم أبو نعیم في المستخرج بأن البخاري أخرج هذا الحديث عن محمد بن أبي بكر المقدمي ولم يذكر واسطة ، والأول هو المعتمد ، وقد أخرج البخاري طرفاً منه في تفسير سورة الأحزاب من وجه آخر عن حماد بن زيد ، وتقدم الكلام على قصة زينب بنت جحش وزيد بن حارثة هناك مبسوطاً ، **قوله** ( قال أنس لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لسكنتم هذه ) ظاهره أنه موصول بالسند المذكور ، لكن أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة والاسماعيلي عنه نزلت ﴿ وتحنى في نفسك ما الله مبديه ﴾ في شأن زينب بنت جحش وكان زيد يشكوهم بطلافتها يستأمر النبي ﷺ فقال له « أمسك عليك زوجك واتق الله ، وهذا القدر هو المذكور في آخر الحديث هنا بلفظ « وعن ثابت وتحنى في نفسك » الخ ، ويستفاد منه موصول أنه بالسند المذكور وليس بعلق ، وأما قوله « لو كان كاتماً » الخ ، فلم أره في غير هذا الموضع موصولاً عن أنس ، وذكر ابن التين عن الداودي أنه نسب قوله « لو كان كاتماً لسكنتم قصة زينب » الخ ، قال وعن غيرها « لسكنتم عبس وتولى » ، قلت : قد ذكرت في تفسير سورة الأحزاب حديث عائشة قالت « لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً من الوحي » الحديث ، وأنه أخرجه مسلم والترمذي ثم وجدته في مسند الفردوس من وجه آخر عن عائشة من لفظه ﷺ « لو كنت كاتماً شيئاً من الوحي » الحديث ، واقتصر عياض في الشفاء على نسبتها إلى عائشة والحسن البصري وأغفل حديث أنس هذا وهو عند البخاري ، وقد قال الترمذي بعد تخريج حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عباس ، وأشار إلى ما أخرجه وأما الرواية الأخرى في عبس وتولى فلم أرها إلا عند عبد الرحمن بن زينة بن أسلم أحد الضعفاء ، أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عنه قال « كان يقال لو أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من الوحي لكم هذا عن نفسه » وذكر قصة ابن أم مكتوم ونزول عبس وتولى انتهى ، وقد أخرج القصة الترمذي وأبو يعلى والطبري والحاكم موصولة عن عائشة وليس فيها هذه الزيادة ، وأخرجها مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه مرسله وهو المحفوظ عن هشام ، وتفرد يحيى بن سعيد الأموي بوصله عن هشام . وأخرجها ابن مردويه من وجه آخر عن عائشة كذلك بدونها ، وكذا من حديث أبي أمامة . وأوردها عبد بن حميد والطبراني وابن أبي حاتم من مرسل قتادة ومجاهد وعكرمة وأبي مالك الغفاري والضحاك والحكم وغيرهم ، وليس في رواية أحد منهم هذه الزيادة ، والله تعالى أعلم . **قوله** ( قال فكانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ - إلى قولها - وزوجني الله عز وجل من فوق

سبع سماوات) أخرجه الاسماعيلي من طريق عارم بن الفضل عن حماد بهذا السند بلفظه نزلات في زينب بنت جحش : فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها الآية ؛ وكانت تفخر ، اخ ثم ذكر رواية عيسى بن طهمان عن أنس في ذلك وهو آخر ما وقع في الصحيح من ثلاثيات البخاري ، وقد تقدم لعيسى حديث آخر في اللباس لكنه ليس ثلاثيا ولفظه هنا ؛ وكانت تفخر على نساء النبي ﷺ وكانت تقول إن الله أنكحن في السماء ، وزاد الاسماعيلي من طريق الفريابي وأبي قتيبة عن عيسى ، أنتن أنكحن آباؤكن ، وهذا الاطلاق محمول على البعض ، وإلا فالحق أن النبي ﷺ زوجها أبوها منهن عائشة وحفصة فقط ، وفي سورة زينب بنت خزيمة وجويرة احتمال ، وأما أم سلمة وأم حبيبة وصفية وميمونة فلم يزوج واحدة منهن أبوها ، ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن أنس بلفظه قالت زينب يا رسول الله إني لست كأحد من نساءك ، لست منهم امرأة إلا زوجها أبوها أو أخوها أو أهلها غيري ، وسنده ضعيف ومن وجه آخر موصول عن أم سلمة ، قالت زينب ما أنا كأحد من نساء النبي ﷺ لأن زوجي بالمهور زوجي الأولياء ، وأنا زوجني الله رسوله ﷺ وأنزل الله في الكتاب ، وفي مرسل الشعبي ، قالت زينب يا رسول الله أنا أعظم نساءك عليك حقا ، أنا خيرهن منكحا وأكرمهن سفيرا وأقربهن رحما وفوجنيك الرحمن من فوق عرشه ، وكان جبريل هو السفير بذلك ، وأنا ابنة عمتك وليس لك من نساءك قريبة غيري ، أخرجه الطبري وأبو القاسم الطحاوي في كتاب الحجة والتبيان ، له . قوله ( من فوق سبع سماوات ) في رواية عيسى بن طهمان عن أنس المذكورة عقب هذا ؛ وكانت تقول إن الله عز وجل أنكحن في السماء ، وسنده هذه آخر الثلاثيات التي ذكرت في البخاري ، وتقدم لعيسى بن طهمان حديث آخر غير ثلاثي تكلم فيه ابن حبان بكلام لم يقبلوه منه ، وقوله في هذه الرواية ، وأطعم عليا يومئذ خبزا وحما ، يعني في وليتهما ، وقد تقدم بيانه واضحا في تفسير سورة الأحزاب . قوله ( في رواية حماد بن زيد ، بعد قوله سبع سماوات ، وعن ثابت وتخفي في نفسك الخ ) كذا وقع مرسل ليس فيه أنس ، وقد تقدم من رواية يعلى بن منصور عن حماد بن زيد موصولا بذكر أنس فيه ، وكذلك وقع في رواية أحمد بن عتبة موصولا ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سليمان لوين عن حماد موصولا أيضاً وقد بين سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس كيفية تزويج زينب ، قال : لما انقضت عدة زينب قال رسول الله ﷺ لزيد أذكرها علي ، فذكر الحديث ، وقد أورده في تفسير سورة الأحزاب ، قل الكرماني قوله ؛ في السماء ، ظاهره غير مراد ، إذ الله منزله عن الخلود في المكان ، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه لإشارة إلى علو الذات والصفات ، وبنحو هذا أجاب غيره عن لافاظ الواردة من العوقية ونحوها ، قال الراغب ؛ فوق ، يستعمل في المكان والزمان والجسم والعدد والمنزلة والقهر ، فالأول : باعتبار العلو ويقابله تحت نحو قل هو القادر على أن يبعث عابكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم ؛ والثاني : باعتبار الصعود والانحدار ، نحو ؛ اذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم ؛ ، والثالث : في العدد نحو ؛ فإن كن نساء فوق اثنتين ؛ ، والرابع : في الكبر والصغر ، كقوله ؛ بعوضة فما فوقها ؛ ، والخامس : يقع تارة باعتبار الفضيلة الدنيوية ، نحو ؛ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ؛ ، أو الآخروية نحو ؛ والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة ؛ ، والسادس : نحو قوله ؛ وهو الظاهر فوق عباده - يحافون بهم من فوقهم ؛ انتهى . الحديث الرابع : - حديث أبي هريرة ؛ إن الله تعالى لما قضى الحاق كتب عنده فوق عرشه إن رحي غلبت غضبي ، وقد تقدم في باب ؛ ويحذركم الله نفسه ؛ ويأتي بعض

الكلام عليه في باب قوله تعالى ﴿ في لوح محفوظ ﴾ قال الخطابي المراد بالكتاب أحد شيئين : إما القضاء الذي قضاه كقوله تعالى ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ﴾ أى قضى ذلك ، قال ويكون معنى قوله « فوق العرش » أى عنده علم ذلك فهو لا ينساه ولا يبدله ، كقوله تعالى ﴿ في كتاب لا يضل ربى ولا ينسى ﴾ . وإما اللوح المحفوظ الذى فيه ذكر أصناف الخلق وبيان أمورهم وآجالهم وأرزاقهم وأحوالهم ، ويكون معنى « فهو عنده فوق العرش » أى ذكره وعلمه وكل ذلك جائز في التخريج ، على أن العرش خلق مخلوق تحمله الملائكة ، فلا يستحيل أن يماسوا العرش إذا حملوه ، وإن كان حامل العرش وحامل حملته هو الله ، وليس قولنا إن الله على العرش أى تماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته بل هو خبر جاء به التوقيف ، فقلنا له به ونفينا عنه التكيف إذ ليس كمثل شيء وبالله التوفيق . وقوله « فوق عرشه » صفة الكتاب ، وقيل إن فوق هنا بمعنى دون ، كما جاء في قوله تعالى ﴿ بعوضة فما فوقها ﴾ وهو بعيد ، وقال ابن أبي حمزة يؤخذ من كون الكتاب المذكور فوق العرش أن الحكمة اقتضت أن يكون العرش حاملا لما شاء الله من أثر حكمة الله وقدرته وغامض غيبه ليستأثر هو بذلك من طريق العلم والإحاطة ، فيكون من أكبر الأدلة على انفراده بعلم الغيب ، قال : وقد يكون ذلك تفسيرا لقوله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ أى ماشاء من قدرته وهو كتابه الذى وضعه فوق العرش . الحديث الخامس : حديث أبي هريرة الذى فيه « إن في الجنة مائة درجة أعدتها الله للجهادين » وقد تقدم شرحه في الجهاد مع الكلام على قوله ﴿ كان حقا على الله ﴾ وإن كان معناه معنى قوله تعالى ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وليس معناه أن ذلك لازم له لأنه لا أمر له ولا ناهى يوجب عليه ما يلزمه المطالبة به ، وإنما معناه انجاز ما وعد به من الثواب ، وهو لا يخلف الميعاد ، وأما قوله « مائة درجة » فليس في سياقه التصريح بأن العدد المذكور هو جميع درج الجنة من غير زيادة إذ ليس فيه ما ينفيها ويؤيد ذلك أن في حديث أبي سعيد المرفوع الذى أخرجه أبو داود وصححه الترمذى وابن حبان ، ويقال لصاحب القرآن اقرأ وارق وتزلزلك في الدنيا فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها وعدد آى القرآن أكثر من ستة آلاف ومائتين ، والحلف فيما زاد على ذلك من الكسور ، وقوله فيه « كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض » يختلف الخبر الوارد في قدر مسافة ما بين السماء والأرض ، وذكر هناك ماورد في الترمذى أنها مائة عام وفي الطبرانى خمسمائة ، ويزاد هنا ما أخرجه ابن خزيمة في التوحيد من صحيحه وابن أبي عاصم في « كتاب السنة » عن ابن مسعود قال : بين السماء الدنيا والى تليها خمسمائة عام ، وبين كل سماء خمسمائة عام . وفي رواية « وظل كل سماء مسيرة خمسمائة عام ، وبين السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي وبين الماء خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم » وأخرجه البيهقي من حديث أبي ذر مرفوعا نحوه دون قوله ، وبين السابعة والكرسي الخ ، وزاد فيه « وما بين السماء السابعة الى العرش مثل جميع ذلك » وفي حديث العباس بن عبد المطلب عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم مرفوعا « هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض ؟ قلنا لا ، قال : إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون ، قل وما فوقها مثل ذلك حتى عند سبع سموات ، ثم فوق السماء السابعة البحر أسفل من أعلاه مثل ما بين سماء الى سماء ، ثم فوته ثمانية أوعال ما بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء الى سماء ثم العرش فوق ذلك بين أسفل من أعلاه مثل ما بين سماء الى سماء ثم الله فوق ذلك ، والجمع بين اختلاف هذا العدد في هاتين الروايتين أن تحمل الخمسمائة على السير البطيء كسير المائى على هيئته ، وتحمل السبعين على السير السريع

كثير السعة ، ولولا التحديد بالزيادة على السبعين لملأنا السبعين على المبالغة ، فلا تنافي الخمسمائة ، وقد تقدم الجواب عن الفوقية في الذي قبله . وقوله فيه وفوقه عرش الرحمن كذا للأكثر بنصب فوق على الظرفية ، ويؤيده الأحاديث التي قبل هذا ، وحكي في المشارق أن الأصيلي ضبطه بالرفع بمعنى أعلاه وأتكر ذلك في المطالع ، وقال إنما قيده الأصيلي بالنصب كغيره ، والضمير في قوله فوقه للفردوس ، وقال ابن التين بل هو راجع إلى الجنة كلها ، وتعقب بما في آخر الحديث هنا ومنه : تفجر أنهار الجنة ، فإن الضمير للفردوس جزماً ولا يستقيم أن يكون للجنة كلها وإن كان وقع في رواية الكشميني : ومنها تفجر ، لأنها خطأ فقد أخرج الاسماعيلي عن الحسن وسفيان عن إبراهيم بن المنذر شيخ البخاري فيه بلفظ : ومنه ، بالضمير المذكور . الحديث السادس : حديث أبي ذر وقد تقدم شرحه في بدء الخلق وفي تفسير سورة يس ، والمراد منه هنا إثبات أن العرش مخلوق لأنه ثبت أن له فوقاً وتحتاً وهما من صفات المخلوقات وقد تقدم صفة طلوع الشمس من المغرب في باب قول النبي ﷺ : بعثت أنا والساعة كهاتين ، من كتاب الرقاق قال ابن بطل استئذان الشمس معناه أن الله يخلق فيها حياة يوجد القول عندها لأن الله قادر على إحياء الجماد والموات ، وقال غيره يحتمل أن يكون الاستئذان أسند إليها مجازاً ، والمراد من هو موكل بها من الملائكة . الحديث السابع : حديث زيد بن ثابت في جمع القرآن وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن ، والمراد منه آخر سورة براءة المشار إليه بقوله تعالى ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ إلى قوله - وهو رب العرش العظيم ﴿ لأنه أثبت أن للعرش ربا فهو مربوط وكل مربوط مخلوق ، وموسى شيخه فيه هو ابن اسماعيل وإبراهيم شيخه في السند الأول هو ابن سعد ، ورواية الليث المعلقة تقدم ذكر من وصلها في تفسير سورة براءة ، وروايته المسندة تقدم سياقها في فضائل القرآن مع شرح الحديث . الحديث الثامن : حديث ابن عباس في دعاء الكرب وقد تقدم شرحه في كتاب الدعوات ، و« سعيد » في سنده هو ابن أبي عروبة و« أبو العالية » هو الرياحي بكسر ثم تحتانية خفيفة واسمه رفيع بفاء مصغر ، وأما « أبو العالية البراء » بفتح الموحدة وتشديد الراء فاسمه زياد بن فيروز ، وروايته عن ابن عباس في أبواب تقصير الصلاة . الحديث التاسع : حديث أبي سعيد ذكره مختصراً ، وتقدم بهذا السند الذي هنا تاماً في « كتاب الأشخاص » وقوله « وقال الماجشون » بكسر الجيم وضم المعجمة ، هو عبد العزيز بن أبي سلمة « وعبد الله بن الفضل » أي ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي . قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن ابن عوف قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف وتبعه جماعة من المحدثين ، إنما روى الماجشون هذا عن عبد الله ابن الفضل عن الأعرج لا عن أبي سلمة ، وحكوا على البخاري بالوهم في قوله عن أبي سلمة ، وحديث الأعرج الذي أشير إليه تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون كما قالوا ، وكذا أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في التفسير من طريقه ، ولكن تحرر لي أن لعبد الله بن الفضل في هذا الحديث شيخين ، فقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة طرفاً من هذا الحديث ، وظهر لي أن قول من قال « عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج » أرجح ، ومن ثم وصلها البخاري وعلق الأخرى ، فإن سلكتنا سبيل الجمع استغنى عن الترجيح وإلا فلا استدراك على البخاري في الحاليين ، وكذا لا تعقب على ابن الصلاح في تفرقه بين ما يقول فيه البخاري : قال فلان جازماً ، فيكون محكوماً بصحته بخلاف ما لا يجوز به فإنه لا يكون جازماً بصحته ، وقد تمسك بعض من اعترض عليه بهذا المثال فقال : جزم بهذه الرواية وهي وهم ، وقد

عرف بما حررته الجواب عن هذا الاعتراض ، وتقدم شرح المتن في أحاديث الأنبياء في قصة موسى ، وقد ساقه هناك بتمامه بسند الحديث هنا . تكملة : وقع في مرسل قتادة أن العرش من ياقوتة حراء ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه في قوله ( وكان عرشه على الماء ) قال هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من ياقوتة حراء ، وله شاهد عن سهل بن سعد مرفوع لكن سنده ضعيف

٢٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ وقوله جل ذكره ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ وقال أبو جرة عن ابن عباس « بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ فقال لأخيه اعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه يأتيه الخبر من السماء » ، وقال مجاهد : « العمل الصالح يرفع الكلم الطيب » يقال ، ذى المعارج : للملائكة تعرج إلى الله

٧٤٢٩ - **حديث** إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويحتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم فيقول كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون »

٧٤٣٠ - وقال خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثني عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ من تصدق بعدل ثمرة من كسب طيب ، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب ، فان الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل » . ورواه ورقاء عن عبد الله بن دينار عن سعيد ابن يسار « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : ولا يصعد إلى الله إلا الطيب »

٧٤٣١ - **حديث** عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي العالية « عن ابن عباس أن نبي الله ﷺ كان يدعوهم عند الكرب : لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السماوات ورب العرش الكريم »

٧٤٣٢ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم - أو أبي نعم - شك قبيصة عن أبي سعيد قال « بُعث إلى النبي ﷺ بذهنية قسمها بين أربعة » وحدثني إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال : بُعث علي وهو في اليمن إلى النبي ﷺ بذهنية في تربتها قسمها بين الأقرع بن حابس الحنظلي ثم أحد بني مجاشع وبين عيينة بن بدر الفزاري وبين علقمة

ابن علاثة العامري ثم أحد بنى كلاب وبين زيد الخليل الطائي ثم أحد بنى نيهان فغنيظت قريش والأنصار فقالوا يعطيه صناديد أهل نجد ويدعنا ، قال : إنما أنا لقهم ، فأقبل رجل غائر العينين ناتيء الجبين كث اللحية مشرف الوجنتين مخلوق الرأس فقال يا محمد اتق الله ، فقال النبي ﷺ : فمن يطيع الله إذا عصيته فأمنني على أهل الأرض ولا تأمنوني ، فسأل رجل من القوم قتله ، أراه خالد بن الوليد ، فذمه النبي ﷺ ، فلما ولي قال النبي ﷺ إن من رضي عنى هذا قوما يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان لن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد

٧٤٣٣ - حدثنا عياش بن الوليد حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال

سألت النبي ﷺ عن قوله ﴿والشمس تجري مسقرها﴾ قال : مسقرها تحت العرش

**قوله** ( باب قول الله تعالى تعرج الملائكة والروح إليه ، وقوله تعالى : إليه يصعد الكلم الطيب ، وقال أبو حمزة ) بالجم والراء ( عن ابن عباس بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ ) الحديث ، ( وقال مجاهد العمل الصالح يرفع الكلم الطيب يقال ذى المعارج الملائكة تعرج الى الله ) أما الآية الأولى فأشار الى ما جاء في تفسيرها في الكلام الأخير ، وهو قول الفراء والمعارض ، من نعت الله تعالى وصف بذلك نفسه لأن الملائكة تعرج اليه ، وحكى غيره أن معنى قوله ذى المعارج ، أى الفواضل العالية ، وأما الآية الثانية فأشار الى تفسير مجاهد لها فى الاثر الذى قبله ، وقد وصله الفريابي من رواية ابن أبي نجیح عن مجاهد ، وأخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فى تفسيرها « الكلم الطيب ، ذكر الله ، و « العمل الصالح » أداء فرائض الله ، فمن ذكر الله ولم يؤد فرائضه رد كلامه ، وقال الفراء معناه أن العمل الصالح يرفع الكلام الطيب أى يتقبل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح ، وأما التعليق عن أبي حمزة فضى موصولا فى باب إسلام أبي ذر وسأفه هناك بطوله ، والغرض منه قول أبي ذر لآخيه : اعلم لى علم هذا الذى يأتية الخبر من السماء ، وتقدم شرحه ثمة ، قال الراغب : العروج ذهاب فى صعود ، وقال أبو على القالى فى كتابه البارح : المعارج جمع معرج بفتحيتين كالصاعد جمع مصعد والعروج الارتقاء ، يقال عرج بفتح الراء يمرج بضمها عروجا ومعرجا والمعرج المصعد ، والطريق التى تعرج فيها الملائكة الى السماء ، والمعراج شبيه السلم أو درج تعرج فيه الأرواح إذا قبضت ، وحيث تصعد أعمال بنى آدم وقال ابن دريد هو الذى يعاينه المريض عند الموت فيشخص فيما زعم أهل التفسير ، ويقال إنه بالغ فى الحسن بحيث أن النفس إذا رآته لا تتالك أن تخرج ، قال البيهقي : صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول ، وعروج الملائكة هو الى منازلهم فى السماء ، وأما ما وقع من التعبير فى ذلك بقوله « الى الله » فهو على ما تقدم عن السلف فى التفويض ، وعن الأئمة بعدم فى التأويل ، وقال ابن بطال : غرض البخارى فى هذا الباب الرد على الجهمية المجسمة فى تعلقها بهذه الظواهر ، وقد تقرر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج الى مكان يستقر فيه فقد كان ولا مكان ، وإنما أضاف المعارج اليه إضافة تشريف ، ومعنى الارتقاء اليه اعتلاؤه مع تزيينه عن المسكان انتهى . وغلطه المجسمة بالجهمية من أعجب ما يسمع ، ثم ذكر

فيه أربعة أحاديث لبعضها زيادة على الطريق الواحدة . الحديث الأول : عن أبي هريرة ، يتعاقبون فيكم ملائكة ، وقد تقدم شرحه في أوائل ، كتاب الصلاة ، و إسماعيل ، شيخه هو ابن أبي أويس ، والمراد منه قوله فيه ثم يرج الذين باتوا فيكم ، وقد تمسك بطواهر أحاديث الباب من زعم أن الحق سبحانه وتعالى في جهة العلو ، وقد ذكرت معنى العلو في حقه جل وعلا في الباب الذي قبله . الحديث الثاني : قوله ( وقال خالد بن مخلد ) كذا للجميع ، ووقع عند الخطابي في شرحه قال أبو عبد الله البخاري ، حدثنا خالد بن مخلد ، . قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال المدني المشهور ، وقد وصله أبو بكر الجوزقي في الجمع بين الصحيحين ، قال ، حدثنا أبو العباس الدغولي حدثنا محمد بن معاذ السلمي قال حدثنا خالد بن مخلد ، فذكره مثل رواية البخاري سواء وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن معاذ ويص له أبو نعيم في المستخرج ، ثم قال ، رواه ، فقال ، وقال خالد بن مخلد ، وأخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال ، لكن خالف في شيخ سليمان فقال ، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، كما أوضح ذلك في أوائل الزكاة ، وقد ضاق بخرجه عن إسماعيل وأبي نعيم في مستخرجيهما فأخرجاه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح ، وهذه الرواية هي التي تقدمت للبخاري في كتاب الزكاة ، ودلت الرواية المعلقة وموافقة الجوزقي لها على أن لخالد فيه شيخين ، كما أن لعبد الله بن دينار فيه شيخين على ما دل عليه التعليق الذي بعده ، قوله ( وقال ورقاء ) يعني ابن عمر (عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصعد إلى الله إلا الطيب) يريد أن رواية ورقاء موافقة لرواية سليمان إلا في شيخ شيخهما ، فعند سليمان أنه عن أبي صالح وعند ورقاء أنه عن سعيد بن يسار هذا في السند ، وأما في المتن فظاهره أنهما سواء ، إلا في قوله ، الطيب ، فانه في رواية ورقاء ، طيب ، بغير ألف ولام وقد وصلها البيهقي من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم عن ورقاء فوقع عنده الطيب ، وقال في آخره ، مثل أحد ، عوض قوله في الرواية المعلقة ، مثل الجبل ، وقوله في الرواية المعلقة ، يتقبلها ، وقع في رواية الكشميني ، يقبلها ، مخففا بغير مشاة وهي رواية البيهقي ، وقوله ، يربها لصاحبه ، وقع في رواية المستمل ، يربها لصاحبها ، وهي رواية البيهقي والباقي سواء ، وقد ذكرت في الزكاة أني لم أقف على رواية ورقاء هذه المعلقة ثم وجدتها بعد ذلك عند كتابتي هنا وقد تقدم شرح المتن في كتاب الزكاة ، والله الحمد ، قال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول فإن العادة قد جرت من ذوى الأدب بأن تصان اليمين عن مس الأشياء الدنيئة وإنما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف إلى الله تعالى من صفة البدين شمال لأن الشمال محل النقص في الضعف وقد روى دكتا يديه يمين ، وليس اليد عندنا الجارحة وإنما هي صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها وهذا مذهب أهل السنة والجماعة انتهى . وقد مضى بعض ما يتعقب به كلامه في باب ، قوله لما خلقت بيدي ، الحديث الثالث : حديث ابن عباس في دعاء الكرب . وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . الحديث الرابع : حديث أبي سعيد ذكره من وجهين ، عن سفيان وهو الثوري وأبوه هو سعيد بن مسروق وابن أبي نعيم هو بضم النون وسكون المهملة ، اسمه عبد الرحمن والذي وقع عند قبيصة شيخ البخاري فيه من الشك ، هل هو أبو نعيم أو ابن أبي نعيم ؟ لم يتابع عليه قبيصة وإنما أورد طريق عبد الرزاق عقب رواية قبيصة مع نزولها وعلو رواية قبيصة لخلو رواية عبد الرزاق من الشك ، وقد مضى في أحاديث الانبياء عن محمد بن كثير عن سفيان بالجزم ، ومضى شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن ، وقوله ، بعث إلى

النبي ﷺ بذهبية ، كذا فيه « بعث على ، البناء للجهول ، وبينه في رواية عبد الرزاق بقوله بعث على وهو ابن أبي طالب ( وهو في النين ) وفي رواية الكشميرى « بالين » . وقوله « فقسما بين الأقرع بن حابس الخنظلي ثم أحد بنى بجاشع ، بجيم خفيفة وشين معجمة مكسورة ( وبين عيينة ) بمهملة ونون مصغرة ، ابن بدر الفزاري وبين علقمة بن علاثة بضم المهمله وتخفيف اللام بعدها مثلثة ( العامري ثم أحد بنى كلاب وبين زيد الخيل الطائي ثم أحد بنى نهمان ) وهؤلاء الأربعة كانوا من المؤلفه ، وكل منهم رئيس قومه « فاما الأقرع » فهو ابن حابس بمهملتين وبموحدة ، ابن عقاب بكسر المهمله وقاف خفيفة ، وقد تقدم نسبه في تفسير سورة الحجرات وله ذكر في قسم الغنيمة يوم حنين قال المبرد كان في صدر الإسلام رئيس خندف وكان محله فيها محل عيينة بن حصن في قيس وقال المربزبانى ، هو أول من حرم القمار وقيل كان سنوطا أعرج مع قرعه وعوره وكان يحكم في المواسم وهو آخر الحكماء من بنى تميم ويقال أنه كان ممن دخل من العرب في المجوسية ، ثم أسلم وشهد الفتوح واستشهد باليرموك ، وقيل بل عاش الى خلافة عثمان فأصيب بالجوزجان . وأما « عيينة بن بدر » فنسب الى جد أبيه ، وهو عيينة ابن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن لؤذان بن ثعلبة بن عدى بن فزارة وكان رئيس قيس في أول الإسلام وكنيته أبو مالك ، وقد مضى له ذكر في أوائل الاعتصام وسماه النبي ﷺ الأحمق المطاع ، وارتد مع طليحة ثم عاد الى الإسلام ، وأما علقمة فهو ابن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة ، وكان رئيس بنى كلاب مع عامر بن الطفيل ، وكانا يتنازعا الشرف فيهم ويتفاخران ، ولهما في ذلك أخبار شهيرة ، وقد مضى في باب بعث على رضى الله عنه على النين من كتاب المغازى بلفظ « والرابع » ، لما قال علقمة بن علاثة ولما قال عامر بن الطفيل ، وكان علقمة حليما عاقلا ، لكن كان عامر أكثر منه عطاء ، وارتد علقمة مع من ارتد ثم عاد ومات في خلافة عمر بن الخطاب ، ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية . وأما زيد الخيل فهو ابن مهلهل بن زيد بن منهل بن عبد بن رضا بضم الراء وتخفيف المعجمة وقيل له زيد الخيل لعنايته بها ، ويقال لم يكن في العرب أكثر خيلا منه ، وكان شاعرا خطيبا شجاعا جوادا ، وسماه النبي ﷺ زيد الخير بالراء بدل اللام لما كان فيه من الخير ، وقد ظهر أثر ذلك ، فانه مات على الإسلام في حياة النبي ﷺ ويقال بل توفي في خلافة عمر ، قال ابن دريد كان من الخطاطين يعنى من طوله ، وكان على صدقات بنى أسد فلم يرتد مع من ارتد ، قوله ( فتغيظت قريش ) كذا للأكثر من الغيظ ، وفي رواية أبي ذر عن الحموى « فتغضبت » بضاد معجمة بغير ألف بعدها موحدة من الغضب وكذا للنسفي ، وقد مضى في قصة عاد من وجه آخر عن سفيان بلفظ « فغضبت قريش والانصار » ، قوله ( إنما أتألفهم ) في الرواية التي في المغازى « ألا تأمنونى وأنا أمين من في السماء » وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة ، لكنه جرى على عادته في ادخال الحديث في الباب للفظه « تسكون » في بعض طرقه هي المناسبة لذلك الباب يشير إليها ويريد بذلك شحذ الأذهان والبعث على كثرة الاستحضار ، وقد حكى البيهقي عن أبي بكر الصبغى قال : العرب تضع « في » موضع « على » ، كقوله ﴿ فسيحوا في الأرض ﴾ وقوله ﴿ ولاصليكنم في جذوع النخل ﴾ فكذلك قوله ﴿ من في السماء ﴾ أى على العرش فوق السماء كما صحت الأخبار بذلك . الحديث الخامس : حديث أبي ذر في قوله تعالى ﴿ والشمس تجري مستقر لها ﴾ أورده مختصرا وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذى قبله ، قال ابن المنير جميع الأحاديث في هذه الترجمة مطابقة لها إلا حديث ابن عباس فليس فيه



إلا قوله « رب العرش » ، ومطابقته والله أعلم من جهة أنه نبه على بطلان قول من أثبت الجهة أخذاً من قوله ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ ﴾ ففهم أن العلو الفرق مضاف إلى الله تعالى ، فبين المصنف أن الجهة التي يصدق عليها أنها سماء والجهة التي يصدق عليها أنها عرش كل منهما مخوق مربوط محدث ، وقد كان الله قبل ذلك وغيره ، فحدثت هذه الآمكة ، وقدمه يحيل وصفه بالتحيز فيها والله أعلم .

## ٢٤ - باب قول الله تعالى ﴿ وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ ﴾

٧٤٣٤ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ أَوْ هُشَيْمٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ « كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ قَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَتَقَابَلُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَافْعَلُوا »

٧٤٣٥ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُونُسَ الْبَرْبُوعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيْنَانَا »

٧٤٣٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَنْغِي عَنْ زَائِدَةَ حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بُشَيْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ « حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرُونَ هَذَا لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ »

٧٤٣٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَلْ تَضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ؟ قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ فَهَلْ تَضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا مَحَابٌ ؟ قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فيقول من كان يعبد شيئاً فليتبعمه فليتبعم من كان يعبد الشمس الشمس ، ويتبعم من كان يعبد القمر القمر ، ويتبعم من كان يعبد الطواغيت الطواغيت ، وتبقى هذه الْأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا ، أَوْ مَنَافِقُوهَا ، شَكَّ إِبْرَاهِيمُ ، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فيقول أنا ربكم ، فيقولون هذا مكاننا حتى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ ، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ في صورته التي يعرفون فيقول أنا ربكم ، فيقولون أنت ربُّنا فيتبعمونه ، ويضرب السُّرَّاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ ، فَاكُونَ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ وَدَعَايَ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ : اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانِ ؟ قَالُوا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ تَخَطَّفُ النَّاسَ

بأعمالهم فمنهم الموقف بقى بعمله ، ومنهم الخردل أو المجازى أو نحوه ، ثم يتجلى حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد ، وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أصر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً ممن أراد الله أن يرحمه ممن يشهد أن لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار بأثر السجود ، تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود ، حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود ، فيخرجون من النار قد امتحشوا فيصَّب عليهم ماء الحياة فينبئون تحته ، كما تنبت الحبة في حميل السيل ، ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد ، ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار هو آخر أهل النار دخولا الجنة ، فيقول أى رب اصرف وجهي عن النار ، فإنه قد قشبنى ريحها وأحرقنى ذكاؤها ، فيدعو الله ماشاء أن يدعو ، ثم يقول الله : هل عسى أن أعطيت ذلك أن تسألنى غيره ، فيقول : لا وعزتك لا أسألك غيره ويعطى ربه من عهود ومواثيق ماشاء ، فيصرف الله وجهه عن النار فإذا أقبل على الجنة ورآها سكت ماشاء الله أن يسكت ، ثم يقول أى رب قد منى إلى باب الجنة ، فيقول الله له أأنت قد أعطيت عهودك ومواثيقك أن لا تسألنى غير الذى أعطيت أبداً ، ويلىك يا ابن آدم ما أغدرك ، فيقول : أى رب ، ويدعو الله حتى يقول هل عسى أن أعطيت ذلك أن تسأل غيره ، فيقول : لا وعزتك لا أسألك غيره ، ويعطى ماشاء من عهود ومواثيق فيقدمه إلى باب الجنة ، فإذا قام إلى باب الجنة انفتحت له الجنة فرأى ما فيها من الخبرة والسرور ، فيسكت ماشاء الله أن يسكت ، ثم يقول : أى رب أدخلنى الجنة ، فيقول الله أأنت قد أعطيت عهودك ومواثيقك أن لا تسأل غييراً ما أعطيت ، فيقول : ويلىك يا ابن آدم ما أغدرك ، فيقال أى رب لا أكون أشقى خلقك فلا يزال يدعو حتى يضحك الله منه ، فإذا ضحك منه قال له ادخل الجنة ، فإذا دخلها قال الله له تمنه فسأل ربه وتمنى ، حتى أن الله ليذكره ، يقول : كذا وكذا حتى انقطعت به الأمانى ، قال الله ذلك لك ومثله معه

٧٤٣٨ - قال عطاء بن يزيد وأبو سعيد الخدرى مع أبى هريرة لا يرد عليه من حديثه شيئاً حتى إذا حدث أبو هريرة أن الله تبارك وتعالى قال ذلك لك ومثله معه قال أبو سعيد الخدرى : وعشرة أمثاله معه يا أبا هريرة ؟ قال أبو هريرة : ما حفظت إلا قوله ذلك لك ومثله معه ، قال أبو سعيد الخدرى : أشهد أنى حفظت من رسول الله ﷺ قوله ذلك لك وعشرة أمثاله ، قال أبو هريرة فذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا الجنة

٧٤٣٩ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبى هلال عن زيد عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى قال : قلنا يا رسول الله هل يرى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تضارون فى

رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحواً؟ قلنا لا، قال: فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذٍ إلا كما تضارون في رؤيتهما، ثم قال: ينادى مناد ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون فيذهب أصحاب الصليب مع صليبيهم، وأصحاب الأوثان مع أوثانهم وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم، حتى يبقى من كان يعبد الله من بر أو فاجر وغبرات من أهل الكتاب ثم يؤتى يجهنهم تعرض كأنها مراب، فيقال لليهود ما كنتم تعبدون؟ قالوا كننا نعبد عزيراً ابن الله، فيقال: كذبت لم يكن لله صاحبة ولا ولد، فما تريدون؟ قالوا: نريد أن تسقينا فيقال اشربوا فينساقطون في جهنم، ثم يقال للنصارى ما كنتم تعبدون؟ فيقولون كننا نعبد المسيح ابن الله، فيقال كذبت لم يكن لله صاحبة ولا ولد، فما تريدون فيقولون نريد أن تسقينا، فيقال اشربوا فينساقطون حتى يبقى من كان يعبد الله من بر أو فاجر فيقال لهم ما يجسكم وقد ذهب الناس فيقولون: فارقناهم ونحن أحوج منا إليه اليوم، وإنا سمعنا منادياً ينادى: ليلحق كل قوم بما كانوا يعبدون وإنما ننظر ربنا. قال: فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة، فيقول: أنا ربكم فيقولون أنت ربنا، فلا يكلمه إلا الأنبياء فيقول هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون الساق. فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبعاً واحداً ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهرى جهنم، قلنا يا رسول الله وما الجسر؟ قال مدخضة مزالة عليه كخطاطيف وكلاليب وحسكة مملطحة لها شوكة عقيفاء تكون بنجد يقال لها السعدان، المؤمن عليها كالطرف والبرق والريح وكأجويد الخيل والركاب فجاج مسلم وناج مخدوش ومكدوس في نار جهنم حتى يمر آخرهم يسحب سحباً فما أتم بأشد لي مناشدة في الحق قد تبين لكم من المؤمن يومئذ للجبار، وإذا رأوا أنهم قد تجبوا في إخوانهم يقولون ربنا إخواننا الذين كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا، فيقول الله تعالى: أذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ومحرم الله صورهم على النار فيأتونهم وبعضهم قد كذب في النار إلى قدمه وإلى أنصاف ساقيه فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول أذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول أذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة، وإن تلك حسنة يضاعفها فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار بقيت شفاعتي فيتبض قبضة من النار فيخرج أقواماً قد أمتحشوا فيلقون في نهر بأفواف الجنة يقال له ماء الحياة فيذببتون في حافتيه كما تنبت الحبة في حيل السيل قد رأيتوها إلى جانب الصخرة وإلى جانب الشجرة فما كان إلى الشمس منها كان أخضر، وما كان منها إلى الظل كان أبيض فيخرجون

كانهم اللؤلؤ في جمل في رقابهم الخواتيم فيدخلون الجنة فيقول أهل الجنة هؤلاء عتقناه الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدّموه ، فيقال لهم لكم ما رأيتم ومثله معه

٧٤٤٠ - وقال حجاج بن منهال حدثنا همام بن يحيى « حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي

ﷺ قال يُحبس المؤمنون يوم القيامة حتى يهيموا بذلك فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا فِيرْمُنَا من مكاننا ، فيأتون آدم فيقولون أنت أبو الناس ، خلّك الله بيده وأسكنك جنته ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء ، لتشفع لنا عند ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا ، قال : فيقول لست هناكم ، قال : ويذكر خطيئته التي أصاب أكله من الشجرة وقد نهى عنها ، ولكن اتوا نوحا أول نبي بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض .

فيأتون نوحا ، فيقول لست هناكم ، ويذكر خطيئته التي أصاب مؤاله ربه بغير علم ، ولكن اتوا إبراهيم خليل الرحمن ، قال : فيأتون إبراهيم ، فيقول : إني لست هناكم ، ويذكر ثلاث كذبات كذبهن ، ولكن اتوا موسى عبداً آناه الله التوراة وكتبه وقرّبه نبياً ، قال فيأتون موسى فيقول إني لست هناكم ، ويذكر خطيئته التي أصاب قتل النفس ، ولكن اتوا عيسى عبد الله ورسوله ، وروح الله و كلمته ، قال : فيأتون عيسى فيقول لست هناكم ، ولكن اتوا محمداً ﷺ عبداً غفر الله له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر ، فيأتوني فأستأذن على ربّي في داره ، فيؤذن لي عليه ، فإذا رأيته وقعت ساجداً ، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ، فيقول ارفع محمد وقلّ يسمع ، واشفع تشفع ، وسلّ تعط ، قال : فأرفع رأسي فأثني على ربّي بثناء وتحميد يعلمني ، فيحدثني حديثاً فأخرج فأدخلهم الجنة . قال قتادة : وسمعت أيضاً يقول . فأخرج فأخرجهم من النار ، وأدخلهم الجنة ، ثم أعود فأستأذن على ربّي في داره فيؤذن لي عليه ، فإذا رأيته وقعت ساجداً ، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ، ثم يقول ارفع محمد وقلّ يسمع ، واشفع تشفع ، وسلّ تعط ، قال : فأرفع رأسي ، فأثني على ربّي بثناء وتحميد يعلمني ، قال : ثم أشفع فيحدثني حديثاً فأخرج فأدخلهم الجنة ، قال قتادة : وسمعت يقول فأخرج فأخرجهم من النار ، وأدخلهم الجنة ، ثم أعود الثالثة فأستأذن على ربّي في داره فيؤذن لي عليه ، فإذا رأيته وقعت ساجداً فيدعني ما شاء الله أن يدعني ، ثم يقول : ارفع محمد وقلّ يسمع ، واشفع تشفع ، وسلّ تعط ، قال : فأرفع رأسي ، فأثني على ربّي بثناء وتحميد يعلمني ، قال : ثم أشفع فيحدثني حديثاً فأخرج ، فأدخلهم الجنة . قال قتادة : وقد سمعته يقول فأخرج فأخرجهم من النار ، وأدخلهم الجنة حتى ما يبق في النار إلا من حسبه القرآن ، أي وجب عليه الخلود ، ثم تلا الآية : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ ، قال : وهذا المقام المحمود الذي وعده نبيكم ﷺ »

٧٤٤١ - **حَدَّثَنَا** عبيد الله بن سعد بن إبراهيم حدثني عمي حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال : « حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أرسل إلى الأنصار فجاءهم في قُبَّةٍ وقال لهم : آصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فأتني على الخوض »

٧٤٤٢ - **حَدَّثَنَا** ثابت بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كان النبي ﷺ إذا تهجد من الليل قال : اللهم ربنا لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ولك الحمد ، أنت رب السموات والأرض ومن فيهن ، وأنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، أنت الحق وقولك الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك الحق ، والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك خاصمت . وبك حاكمت فاعفر لي ما قدمت وما أخرت وأسرت وأعلنت وما أنت أعلم به مني لا إله إلا أنت »

قال أبو عبد الله ، قال قيس بن سعد ، وأبو الزبير عن طاووس : قيام ، وقال مجاهد : التيوم القائم على كل شيء ، وقرأ عمر القيام وكلاهما مدح

٧٤٤٣ - **حَدَّثَنَا** يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة حدثني الأعمش عن خيشمة عن عدي بن حاتم قال : « قال رسول الله ﷺ ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب يحجبه »

٧٤٤٤ - **حَدَّثَنَا** علي بن عبد الله حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد عن أبي عمران عن أبي بكر بن عبد الله ابن قيس عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : جنتان من فضة آتيتهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا إرداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن »

٧٤٤٥ - **حَدَّثَنَا** الحميد بن محمد حدثنا سفيان حدثنا عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد عن أبي وائل « عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ من أقطع مال أمرى مسلم بيمين كاذبة اتى الله وهو عليه غضبان ، قال عبد الله : ثم قرأ رسول الله ﷺ مصدقته من كتاب الله جل ذكره : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ﴾ الآية

٧٤٤٦ - **حَدَّثَنَا** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن سمرو عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم : رجل حلف على سيلة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى

وهو كاذبٌ ، ورجل حاف على يمين كاذبةٍ بعد العصر لِيَقْتَطَعَ بها مالَ امرئ مسلم ، ورجلٌ منعَ فضلَ ماءٍ فيقول اللهُ يومَ القيامةِ : اليومَ امنعُكَ فضلي ، كما منعتَ فضلَ ما لم تعملْ يداك »

٧٤٤٧ - **حديث** محمد بن النثي حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة « عن النبي ﷺ قال : الزمانُ قد استدارَ كهيتته يومَ خلقَ اللهُ السمواتِ والأرضَ ، السنة اثنا عشرَ شهراً منها أربعةٌ حُرُمٌ ، ثلاثةٌ متوالياتٌ : ذو القعدةِ والحجَّةُ والمحرَّمُ ورجبُ مُضَرَ الذي بين جُمادى وشعبانَ أيُّ شهرٍ هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكتَ حتى ظننَّا أنه سيُسَمِّيهِ بغيرِ اسمه ، قال : أليس ذا الحجَّة ؟ قلنا بلى ، قال أيُّ بلدٍ هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم ، فسكتَ حتى ظننَّا أنه سيُسَمِّيهِ بغيرِ اسمه ، قال أليس البلدة ؟ قلنا بلى . قال : فأَيُّ يومٍ هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكتَ حتى ظننَّا أنه سيُسَمِّيهِ بغيرِ اسمه ، قال أليس يومَ النحر ؟ قلنا بلى ، قال : فإنَّ دماءكم وأموالكم - قال محمد : وأحسبُه قال وأعراضكم - عليكم حرامٌ كحرمةِ يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا ، وستلقون ربَّكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فلا ترجعوا بعدي ضلالاً يضربُ بعضكم رقابَ بعض ، ألا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الغائبَ ، فله - ل - بعضٌ من يبلِّغُه أن يكونَ أوعى له من بعض من سمعه »

فكانَ محمدٌ إذا ذكرَهُ قال صدقَ النبي ﷺ ، ثم قال : ألا هل بلغتُ ، ألا هل بلغتُ

**قوله** ( باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد بن حميد والترمذي والطبري وغيرهم وصححه الحاكم من طريق ثوير بن أبي فاختة د عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكة ألف سنة ، وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه ربه عز وجل في كل يوم مرتين ، قال : ثم تلا ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ قال باليباض والصفاء ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ قال تنظر كل يوم في وجه الله ، لفظه الطبري من طريق مصعب بن المقدام عن إسرائيل عن ثوير ، وأخرجه عبد عن شيا به عن إسرائيل ولفظه : لمن ينظر إلى جناته وأزواجه وخدمه ونعيمه وسرره مسيرة ألف سنة ، وأكرمهم على الله تعالى من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية ، وكذا أخرجه الترمذي عن عبد ، وقال غريب ، رواه غير واحد عن إسرائيل مرفوعاً ، ورواه عبد الملك بن أبجر عن ثوير عن ابن عمر موقوفاً ، ورواه الثوري عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً أيضاً ، قال : ولا نعلم أحداً ذكر فيه مجاهداً غير الثوري بالنعنة . قلت : أخرجه ابن مردويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال د سمعت ابن عمر ، ومن طريق عبد الملك بن أبجر عن ثوير مرفوعاً ، وقال الحاكم بعد تخريج ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع . قلت : لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه ، بل أطبقوا على تضعيفه ، وقال ابن عدى : الضعف على أحاديثه بين وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حنبل فيه ، وفي ليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد : ما أقرب بعضهم من بعض ، وأخرج الطبري من طريق أبي الصهباء موقوفاً نحو حديث ابن عمر ، وأخرج بسند صحيح إلى يزيد

التعوى عن عكرمة في هذه الآية قال : تنظر الى ربها نظرا ، وأخرج عن البخاري عن آدم عن مبارك عن الحسن قال : تنظر الى الخالق وحق لها أن تنظر ، وأخرج عبد بن حميد عن ابراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة : انظروا ماذا أعطى الله عبده من النور في عينه من النظر الى وجه ربه الكريم عيانا - يعنى في الجنة - ثم قال : لو جعل نور جميع الخلق في عيني عبد ثم كشف عن الشمس ستر واحد ودونها سبعون سترا ما قدر على أن ينظر اليها ، ونور الشمس جزء من سبعين جزءا من نور الكرسي ، ونور الكرسي جزء من سبعين جزءا من نور العرش ، ونور العرش جزء من سبعين جزءا من نور الستر ، و ابراهيم فيه ضعف ، وقد أخرج عبد بن حميد عن عكرمة من وجه آخر إنكار الرؤية ، ويمكن الجمع بالحل على غير أهل الجنة ، وأخرج بسند صحيح عن مجاهد : ناظرة تنظر الثواب ، وعن أبي صالح نحوه ، وأورد الطبري الاختلاف فقال الأولى عندى بالصواب ما ذكرناه عن الحسن البصري وعكرمة وهو ثبوت الرؤية لموافقة الأحاديث الصحيحة ، وبالحق ابن عبد البر في رد الذي نقل عن مجاهد وقال هو شذوذ ، وقد تمسك به بعض المعتزلة وتمسكوا أيضا بقوله ﷺ في حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان ، وفيه : أن تعبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فإنه يراك ، قال بعضهم فيه إشارة الى انتفاء الرؤية ، وتعقب بأن المنق في رؤيته في الدنيا لأن العبادة خاصة بها ، فلو قال قائل ان فيه إشارة الى جواز الرؤية في الآخرة لما أبعد ، وزعمت طائفة من المتكلمين كالسالمية من أهل البصرة أن في الخبر دليلا على أن الكفار يرون الله في القيامة من عموم اللقاء والخطاب ، وقال بعضهم يراه بعض دون بعض ، واحتجوا بحديث أبي سعيد حيث جاء فيه أن الكفار يتساقطون في النار اذا قيل لهم ألا تردون ، ويبقى المؤمنون ، وفيهم المنافقون فيرونه لما ينصب الجسر ويتبعونه ، ويعطى كل إنسان منهم نوره ثم يطفأ نور المنافقين ، وأجابوا عن قوله ( أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ) أنه بعد دخول الجنة وهو احتجاج مردود ، فان بعد هذه الآية ( ثم إنهم لصالو الجحيم ) فدل على أن الحجب وقع قبل ذلك ، وأجاب بعضهم بأن الحجب يقع عند إطفاء النور ، ولا يلزم من كونه يتجلى للمؤمنين ومن معهم من أدخل نفسه فيهم أن تعمم الرؤية لأنه أعلم بهم ، فينعم على المؤمنين برؤيته دون المنافقين كما يمنهم من السجود ، والعلم عند الله تعالى قال البيهقي وجه الدليل من الآية أن لفظ « ناظرة » : الأول بالضاد المعجمة الساقطة من النظرة بمعنى السرور ، ولفظ « ناظرة » بالطاء المعجمة المشالة يحتمل في كلام العرب أربعة أشياء : نظر التفكر والاعتبار كقوله تعالى ( أفلا ينظرون الى الإبل كيف خلقت ) ونظر الانتظار كقوله تعالى ( ما ينظرون إلا صيحة واحدة ) ونظر التمعن والرحمة كقوله تعالى ( لا ينظر الله اليهم ) ونظر الرؤية كقوله تعالى ( ينظرون اليك نظر المغشى عليه من الموت ) والثلاثة الأولى غير مرادة ، أما الأولى فلأن الآخرة ليست بدار استدلال ، وأما الثانية فلأن الانتظار تنغيصا وتكديرا ، والآية خرجت مخرج الامتنان والبشارة ، وأهل الجنة لا ينظرون شيئا لأنه مهما خطر لهم أتوا به ، وأما الثالث فلا يجوز لأن المخلوق لا يتعطف على خالقه ، فلم يبق إلا نظر الرؤية ، وانضم الى ذلك أن النظر إذا ذكر مع الوجه انصرف الى نظر العينين اللتين في الوجه ، ولأنه هو الذى يتعدى إلى كقوله تعالى ( ينظرون اليك ) وإذا ثبت أن « ناظرة » هنا بمعنى رائية اندفع قول من زعم أن المعنى ناظرة الى ثواب ربها لأن الأصل عدم التقدير وأيد منطوق الآية « في حق المؤمنين » بمفهوم الآية الأخرى « في حق الكافرين » أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ، وقيد بها بالقيامة في الآيتين إشارة الى أن الرؤية تحصل للمؤمنين

في الآخرة دون الدنيا انتهى ملخصاً موضحاً . وقد أخرج أبو العباس السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجروى وهو من شيوخ البخارى ، سمعت عمرو بن أبى سعدة يقول ، سمعت مالك بن أنس وقيل له يا أبا عبد الله قول الله تعالى ﴿إلى ربها ناظرة﴾ يقول قوم إلى ثوابه ، فقال كذبوا فأين هم عن قوله تعالى ﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ ومن حيث النظر أن كل موجود يصح أن يرى ، وهذا على سبيل النزل وإلا فصفت الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين ، وأدلة السمع طائفة بوقوع ذلك في الآخرة لأهل الإيمان دون غيرهم ، ومنع ذلك في الدنيا إلا أنه اختلف في نينا عليه السلام وما ذكره من الفرق بين الدنيا والآخرة أن أبصار أهل الدنيا فانية وأبصارهم في الآخرة باقية جيد ، ولكن لا يمنع تخصيص ذلك بمن ثبت وقوعه له ، ومنع جمهور المعتزلة من الرؤية متمسكين بأن من شرط المرنى أن يكون في جهة والله منزّه عن الجهة ، واتفقوا على أنه يرى عباده ، فهو راء لا من جهة ، واختلف من أثبت الرؤية في معناها فقال قوم : يحصل للرأى العلم بالله تعالى برؤية العين كما في غيره من المراتيات ، وهو على وفق قوله في حديث الباب « كما ترون القمر » إلا أنه منزّه عن الجهة والكيفية ، وذلك أمر زائد على العلم وقال بعضهم : إن المراد بالرؤية العلم وعبر عنها بعضهم بأنها حصول حالة في الإنسان نسبتها إلى ذاته الخصوصية نسبة الإبصار إلى المراتيات ، وقال بعضهم رؤية المؤمن لله نوع كشف وعلم ، إلا أنه أتم وأوضح من العلم وهذا أقرب إلى الصواب من الأول ، وتعقب الأول بأنه حينئذ لا اختصاص لبعض دون بعض لأن العلم لا يتفاوت ، وتعقبه ابن التين بأن الرؤية بمعنى العلم تتعدى لمفعولين تقول : رأيت زيدا فقها أى علمته ، فإن قلت رأيت زيدا منطلقاً لم يفهم منه إلا رؤية البصر ، ويزيده تحقيقاً قوله في الخبر إنكم سترون ربكم عياناً ، لأن اقتران الرؤية بالعيان لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم ، وقال ابن بطلال ذهب أهل السنة وجمهور الأمة إلى جواز رؤية الله في الآخرة ومنع الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة ، وتمسكوا بأن الرؤية توجب كون المرنى محدثاً وحالاً في مكان ، وأولوا قوله « ناظرة » بمنظرة وهو خطأ لأنه لا يتعدى إلى ، ثم ذكر نحو ما تقدم ثم قال وما تمسكوا به فاسد لقيام الأدلة على أن الله تعالى موجود ، والرؤية في تعلقها بالمرنّى بمنزلة العلم في تعلقه بالمعلوم فإذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يوجب حدوده فكذلك المرنى . قال وتعلقوا بقوله تعالى ﴿لا تدركه الأبصار﴾ وبقوله تعالى لموسى ﴿لن ترانى﴾ والجواب عن الأول أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا جمعاً بين دليلي الآيتين ، وبأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية لإمكان رؤية الشيء من غير إحاطة بحقيقته ، وعن الثانى المراد لن ترانى في الدنيا جمعاً أيضاً ، ولأن نفي الشيء لا يقتضى إحالته مع ما جاء من الأحاديث الثابتة على وفق الآية ، وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث من أنكر الرؤية وخالف السلف ، وقال القرطبي اشترط النفاة في الرؤية شروطاً عقلية كالبنية الخصوصية والمقابلة واتصال الأشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب في خبط لهم وتحكم ، وأهل السنة لا يشترطون شيئاً من ذلك سوى وجود المرنى ، وأن الرؤية إدراك يخلقه الله تعالى للرأى فيرى المرنى وتقرن بها أحوال يجوز تبديلها والعلم عند الله تعالى . ثم ذكر المؤلف في الباب أحد عشر حديثاً . الحديث الأول : حديث جرير ذكره مطولاً ومختصراً من ثلاثة أوجه . قوله (خالد أو هشيم) كذا في نسخة من رواية أبى ذر عن المستمل بالشك وفي أخرى بالراو وكذا للباقيين ، قوله (عن اسمعيل) هو ابن أبى خالد ، قوله (عن قيس) هو ابن أبى حازم ونسب في رواية مروان بن معاوية عن اسمعيل المشار إليها ، قوله (عن جرير) في رواية مروان المذكورة ، سمعت



جرير بن عبد الله ، وفي رواية بيان في الباب عن قيس « حدثنا جرير » ، قوله ( كنا جلوسا عند النبي ﷺ ) في رواية جرير عن اسمعيل في تفسير سورة ق « كنا جلوسا ليلة مع رسول الله ﷺ » ، قوله ( ليلة البدر ) في رواية اسمعيل « ليلة أربع عشرة » ، وقع في رواية بيان المذكورة « خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال » ، ويجمع بينهما بأن القول لهم صدر منه بعد أن جلسوا عنده ، قوله ( إنكم سترون ربكم ) في رواية عبد الله بن نخير وأبي أسامة ووكيع عن اسمعيل عند مسلم « إنكم ستعرضون على ربكم فترونه » ، وفي رواية أبي شهاب « إنكم سترون ربكم عيانا » ، هكذا اقتصر أبو شهاب على هذا القدر من الحديث لأن كثرة وقوع في رواية المستمل في أوله « خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال » ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق خلف بن هشام عن أبي شهاب كالأكثر ، ومن طريق محمد بن زياد البلدي عن أبي شهاب مطولا ، واسم « أبي شهاب » هذا عبد ربه بن نافع الخياط بالحاء المهملة والنون ، واسم الراوي عنه عاصم بن يوسف كان خياطا بالحاء المعجمة والتحتانية ، قال الطبري تفرد أبو شهاب عن اسمعيل ابن أبي خالد بقوله عيانا وهو حافظ متقن من ثقات المسلمين انتهى . وذكر شيخ الإسلام الهروي في كتابه الفاروق أن زيد بن أبي أنيسة رواه أيضا عن اسمعيل بهذا اللفظ وساقه من رواية « أكثر من ستين نفسا » عن اسمعيل بلفظ واحد كالأول . قوله ( لا تضامون ) بضم أوله وتخفيف الميم للأكثر وفيه روايات أخرى تقدم بيانها في باب الصراط جسر جهنم من « كتاب الرقاق » ، وقال البيهقي سمعت الشيخ الإمام أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي يقول في إملائه في قوله « لا تضامون في رؤيته » بالضم والتشديد معناه لا يجتمعون لرؤيته في جهة ولا يضم بعضهم إلى بعض ، ومعناه بفتح التاء كذلك والأصل لا تضامون في رؤيته باجتماع في جهة وبالتخفيف من الضم ، ومعناه لا تظلمون فيه برؤية بعضهم دون بعض فانكم ترونه في جهاتكم كلها وهو متعال عن الجهة والتشبيه برؤية القمر للرؤية دون تشبيه المثلث تعالى الله عن ذلك . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة « أن الناس قالوا يا رسول الله هل ترى ربنا يوم القيامة فقال : هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب » الحديث بطوله وقد مضى شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » ووقع هنا في قوله « فاذا جاء ربنا عرفناه » في رواية أبي ذر عن الكشميني « فاذا جاءنا » ويحتاج إلى تأمل ، وفي قوله « أول من يحيز » في رواية المستمل « يحى » من الحى . وفي قوله « ويعطى ربه » في رواية الكشميني « ويعطى الله » وفي قوله « أى رب لا أكون » في رواية المستمل « لا أكون » ، وقد تقدمت الإشارة لذلك وغيره في شرح الحديث . الحديث الثالث : حديث أبي سعيد في معنى حديث أبي هريرة بطوله ، وتقدم شرحه أيضا هناك ، وقوله في سنده عن زيد هو ابن أسلم ، « وعطاء » هو ابن يسار ، وقوله فيه « وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم » في رواية الكشميني « إلههم » بالإفراد وقوله « ما يجلسكم » بالجيم واللام من الجلوس أى يقعدكم عن الذهاب ، وفي رواية الكشميني « ما يجلسكم » بالحاء والموحدة من الخبس أى يمنعكم وهو بمعناه ، وقوله فيه « فيأتيهم الله في صورة » استدلل ابن قتيبة بذكر الصورة على أن الله صورة لا كالصور كما ثبت أنه شيء لا كالاشياء وتعقبوه ، وقال ابن بطال تمسك به المجسمة فأثبتوا لله صورة ، ولا حجة لهم فيه لاحتمال أن يكون بمعنى العلامة وضعها الله لهم دليلا على معرفته كما يسمى الدليل والعلامة صورة وكما تقول صورة حديثك كذا وصورة الأمر كذا والحديث والأمر لا صورة لهما حقيقة ، وأجاز غيره أن المراد بالصورة الصفة ، وإليه ميل البيهقي ، ونقل ابن التين أن معناه صورة الاعتقاد ، وأجاز الخطابي أن يكون الكلام خرج على وجه المشاكلة لما تقدم من

ذكر الشمس والقمر والطواغيت ، وقد تقدم بسط هذا هناك ، وكذا قوله « نعوذ بك » ، وقال غيره في قوله في الصورة التي يعرفونها يحتمل أن يشير بذلك إلى ما عرفوه حين أخرج ذرية آدم من صلبه ثم أنسام ذلك في الدنيا ثم يذكروهم بها في الآخرة ، وقوله « فاذا رأينا ربنا عرفناه » ، قال ابن بطال عن المهلب إن الله يبعث لهم ملكا ليختبرهم في اعتقاد صفات ربهم الذي ليس كمثل شيء « فاذا قال لهم أنا ربكم ردوا عليه لما رأوا عليه من صفة المخلوق ، فقوله فاذا جاء ربنا عرفناه أي إذا ظهر لنا في ملك لا ينبغي لغيره وعظمة لا تشبه شيئا من مخلوقاته حينئذ يقولون أنت ربنا ، قال : وأما قوله « هل بينكم وبينه علامة تعرفونها » ، فيقولون الساق ، فهذا يحتمل أن الله عرفهم على السنة الرسل من الملائكة أو الأنبياء أن الله جعل لهم علامة تجليه الساق ، وذلك أنه يمتحنهم بإرسال من يقول لهم أنا ربكم وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ وهي وإن ورد أنها في عذاب القبر فلا يبعد أن تتناول يوم الموقف أيضا ، قال : وأما الساق فجاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ قال عن شدة من الأمر ، والعرب تقول قامت الحرب على ساق إذا اشتدت ، ومنه :

قد سن أحمالك ضرب الاعناق وقامت الحرب بنا على ساق

وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيرها عن نور عظيم قال ابن فورك : معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والالطاف ، وقال المهلب كشف الساق للمؤمنين رحمة ولنيرهم نقمة ، وقال الخطابي تيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق ، ومعنى قول ابن عباس أن الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة ، وأسند البيهقي المذكور عن ابن عباس يستدين كل منهما حسن ، وزاد : إذا خفي عليكم شيء من القرآن فاتبعوه من الشعر وذكر الرجز المشار إليه ، وأسند الخطابي في إطلاق الساق على الأمر الشديد « في سنة قد كشفت عن ساقها » ، وأسند البيهقي من وجه آخر صحيح عن ابن عباس قال : يريد يوم القيامة ، قال الخطابي وقد يطلق ويراد النفس ، وقوله فيه « ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقا واحدا » ، ذكر العلامة جمال الدين بن هشام في المغني أنه وقع في البخاري في هذا الموضع « كيما » مجردة وليس بعدها لفظ يسجد فقال بعد أن حكى عن السكوفيين : إن كي ناصبة دائما ، قال ويرده قولهم كيما يقولون له ، وأجابوا بأن التقدير كي تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا ، أي كيما يسجد ، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه انتهى كلامه ، وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة ، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى أن ابن بطال ذكرها بلفظ « كي يسجد » بحذف ما ، وكلام ابن هشام يوم أن البخاري أورده في التفسير ، وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط ، وقوله فيه « فيعود ظهره طبقا واحدا » ، قال ابن بطال تمسك به من أجاز تسكيف ما لا يطاق من الأشاعرة واحتجوا أيضا بقصة أبي لهب ، وأن الله كلفه الإيمان به مع إعلامه بأنه يموت على الكفر ويصلي نارا ذات لهب ، قال ومنع الفقهاء من ذلك وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ وأجابوا عن السجود بأنهم يدعون إليه تيكيتا إذ أدخلوا أنفسهم في المؤمنين الساجدين في الدنيا فدعوا مع المؤمنين إلى السجود فتعذر عليهم فأظهر الله بذلك نفاقهم وأخزاهم ، قال

ومثله من التبكيت ما يقال لهم بعد ذلك ﴿ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا﴾ وليس في هذا تكليف ما لا يطاق بل إظهار خزيهم ، ومثله كلف أن يعقد شعيرة فإنها للزيادة في التوبخ والعقوبة انتهى . ولم يجب عن قصة أب طهب وقد ادعى بعضهم أن مسألة تكليف ما لا يطاق لم تقع إلا بالإيمان فقط ، وهي مسألة طويلة الذيل ليس هذا موضع ذكرها ، وقوله قال مدحضة مزلة ، بفتح الميم وكسر الزاي ويجوز فتحها وتشديد اللام ، قال أى موضع الزلل ويقال بالهكسر في المسكان وبالفتح في المقال ، ووقع في رواية أبي ذر عن الكشميني هنا الدحض الزلق ، ليدحضوا ليزلقوا زلقا لا يثبت فيه قدم ، وهذا قد تقدم لهم في تفسير سورة الكهف ، وتقدم هناك الكلام عليه ، وقوله عليه خطاطيف وكلايب ، تقدم بيانه ، وقوله وحسكة ، بفتح الحاء والسين المهملتين قال صاحب التهذيب وغيره الحسك نبات له ثمر خشن يتعلق بأصواف الغنم وربما اتخذ مثله من حديد وهو من آلات الحرب ، وقوله مغلطحة ، بضم الميم وفتح الفاء وسكون اللام بعدها طاء ثم جاء مهملتان كذا وقع عند الأكثر ، وفي رواية الكشميني مغلطحة ، بتقديم الطاء وتأخير الفاء واللام قبلها ولبعضهم كالأول لكن بتقديم الحاء على الطاء والأول هو المعروف في اللغة وهو الذى فيه اتساع وهو عريض ، يقال فلطح القرص بسطه وعرضه ، وقوله شوكة عفيفة بالقام ثم الفاء وزن عظيمة ، ولبعضهم عفيفاء بصيغة التصغير ممدود . تنبيه : قرأت في تنقيح الزركشى وقع هنا في حديث أبي سعيد بعد شفاعة الأنبياء فيقول الله : بقيت شفاعتى فيخرج من النار من لم يعمل خيرا ، وتمسك به بعضهم في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار ورد بوجهين أحدهما أن هذه الزيادة ضعيفة لأنها غير متصلة كما قال عبد الحق في الجمع ، والثاني أن المراد بالخير المنى ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين ، كما تدل عليه بقية الأحاديث هكذا قال ، والوجه الأول غلط منه فإن الرواية متصلة هنا ، وأما نسبة ذلك لعبد الحق فنلظ على غلط لأنه لم يقله إلا في طريق أخرى وقع فيها ، أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة خردل من خير . قال : هذه الرواية غير متصلة ، ولما ساق حديث أبي سعيد الذى في هذا الباب ساقه بلفظ البخارى ولم يتعقبه بأنه غير متصل ولو قال ذلك لتعقبناه عليه فانه لا انقطاع في السند أصلا ، ثم إن لفظ حديث أبي سعيد هنا ليس كما ساقه الزركشى وإنما فيه : فيقول الجبار بقيت شفاعتى فيخرج أقواما قد امتحشوا ، ثم قال في آخره : فيقول أهل الجنة هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه ، فيجوز أن يكون الزركشى ذكره بالمعنى . الحديث الرابع : حديث أنس في الشفاعة وقد مضى شرحه مستوفى في باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق ، وقوله هنا وقال حجاج ابن منهل حدثنا همام ، كذا عند الجميع إلا في رواية أبي زيد المروزى عن الفربرى ، فقال فيها حدثنا حجاج ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق إسحق بن إبراهيم وأبو نعيم من طريق محمد بن أسلم الطوسى قالوا حدثنا حجاج بن منهل ، فذكره بطوله وساقوا الحديث كله إلا الذسنى فساق منه إلى قوله «خلقك الله بيده» ثم قال فذكر الحديث ، ووقع لأبي ذر عن الحموى نحوه لكن قال «وذكر الحديث بطوله» بعد قوله «حتى يهملوا بذلك» ونحوه للكشميني . وقوله فيه ثلاث كذبات ، في رواية المستملى ثلاث كلمات ، وقوله «فأستأذن على ربى في داره فيؤذن لى عليه» قال الخطائى هذا يوم المسكان والله منزه عن ذلك ، وإنما معناه في داره الذى اتخذها لأولياته وهى الجنة وهى دار السلام ، وأضيفت إليه إضافة تشريف مثل بيت الله وكرم الله ، وقوله فيه «قال قتادة سمعته يقول فأخرجهم» هو موصول بالسند المذکور ، ووقع للكشميني «وسمعتة أيضا يقول» وللمستملى «وسمعتة

يقول : فأخرج فأخرجهم ، الأول بفتح الهمزة وضم الراء والثاني بضم الهمزة وكسر الزاء . الحديث الخامس : حديث أنس : اصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فإنني على الخوض ، قوله ( في السند حدثني عمي ) هو يعقوب ابن ابراهيم بن سعد وأبوه هو ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وليعقوب فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريقه أيضا عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه وهي أعلى من روايته إياه عن أبيه عن صالح ، وهو ابن كيسان عن ابن شهاب الزهري . قوله ( أرسل الى الانصار لجمعهم في قبة ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وقال في أوله : لما أفاء الله على رسوله ما أفاء من أموال هوازن ، ثم أحال بيقينته على الرواية التي قبلها من طريق يونس عن الزهري ، فطلق رسول الله ﷺ يعطى رجالا من قريش ، فذكر الحديث في معانيهم ، وفي آخره : فقالوا بلى يا رسول الله رضينا ، قال فانكم ستجدون بعدى أثره شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله ، فإنني على الخوض ، وقد تقدم من وجه آخر في غزوة حنين وسأقه من حديث عبد الله بن زيد ابن عاصم أمم منه ، وتقدم شرحه مستوفى هناك بحمد الله تعالى . والغرض منه هنا قوله : حتى تلقوا الله ورسوله ، فانها زيادة لم تقع في بقية الطرق ، وقد تقدم في أوائل الفتن من رواية أنس عن أسيد بن الحضير في قصة فيها : فسترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني ، وترجم له في مناقب الانصار : باب قول النبي ﷺ يعنى للانصار : اصبروا حتى تلقوني على الخوض ، قال الراغب : اللقاء مقابلة الشيء ومصادفته ، لقيه يلقاه ويقال أيضا في الإدراك بالحس وبالبصيرة ، ومنه ﴿ ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه ﴾ وملاقاة الله يعبر بها عن الموت وعن يوم القيامة ، وقيل ليوم القيامة يوم التلاق لالتقاء الأولين والآخرين فيه . الحديث السادس : عن ابن عباس في الدعاء عند قيام الليل وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب التهجد ، مستوفى ، والغرض منه قوله : ولتأوك حق ، وقد ذكرت ما يتعلق باللقاء في الذي قبله : وسفيان ، في سنده هو الثوري ، وسليمان ، هو ابن أبي مسلم ، وقوله فيه : وقال قيس بن سعد وأبو الزبير عن طاوس قيام ، يريد أن قيس بن سعد روى هذا الحديث عن طاوس عن ابن عباس ، فوقع عنده بدل قوله : أنت قيم السموات والأرض : : أنت قيام السموات والأرض ، وكذلك أبو الزبير عن طاوس وطريق قيس وصلها مسلم وأبو داود من طريق عمران بن مسلم عن قيس ولم يسوقا لفظة وسأقها النسائي كذلك وأبو نعيم في المستخرج ، ورواية أبي الزبير وصلها مالك في الموطأ عنه وأخرجها مسلم من طريقه ولفظه : : قيام السموات والأرض ، ، قوله ( وقال مجاهد : القيوم : القائم على كل شيء ) وصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ، قال الحليمي القيوم القائم على كل شيء من خلقه يدبره بما يريد ، وقال أبو عبيدة بن المثني القيوم فيمول وهو القائم الذي لا يزول ، وقال الخطابي القيوم نعمت للمبالغة في القيام على كل شيء فهو القيم على كل شيء بالرعاية له ، قوله ( وقرأ عمر القيام ) قلت تقدم ذكر من وصله عن عمر في تفسير سورة نوح ، قوله ( وكلاهما مدح ) أي القيوم والقيام لأنهما من صيغ المبالغة . الحديث السابع : حديث عدى ابن حاتم : ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ، وقوله في سنده عن خيشمة في رواية حفص ابن غياث عن الأعمش : حدثني خيشمة بن عبد الرحمن كما تقدم في كتاب الرقاق ، وسأق أيضا من وجه آخر عن الأعمش وقوله : ولا حجاب يحجبه ، في رواية السكشمي : ولا حاجب ، قال ابن بطلال معنى رفع الحجاب إزالة الآفة من أبصار المؤمنين المانعة لهم من الرؤية فيرونه لارتفاعها عنهم بخلق ضدها فيهم ، ويشير

إليه قوله تعالى في حق الكفار ﴿كلا منهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ وقال الحافظ صلاح الدين العلائي في شرح قوله في قصة معاذ واقق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب، المراد بالحجاب والحجاب نفى المانع من الرؤية كما نفى عدم إجابة دعاء المظلوم ثم استعار الحجاب للرّد فكان نفية دليلا على ثبوت الإجابة والتعبير بنفى الحجاب أبلغ من التعبير بالقبول، لأن الحجاب من شأنه المنع من الوصول إلى المقصود فاستعير نفية لعدم المنع، ويتخرج كثير من أحاديث الصفات على الاستعارة التخيلية، وهي أن يشترك شيان في وصف ثم يعتمد لوازم أحدهما حيث تكون جهة الاشتراك وصفا فيثبت كاله في المستعار بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك للمستعار مبالغة في إثبات المشترك، قال وبالحل على هذه الاستعارة التخيلية يحصل التخلص من مهادى التجسم، قال: ويحتمل أن يراد بالحجاب استعارة محسوس لمقول لأن الحجاب حمى والمنع عقلى، قال: وقد ورد ذكر الحجاب في عدة أحاديث صحيحة والله سبحانه وتعالى منزّه عما يحجب به إذ الحجاب إنما يحيط بمقدر محسوس. ولكن المراد بحجاب منه أبصار خلقه وبصائرهم بما شاء متى شاء كيف شاء، وإذا شاء كشف ذلك عنهم، ويؤيده قوله في الحديث الذى بعده وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه، فإن ظاهره ليس مرادا قطعا ففى استعارة جزما وقد يكون المراد بالحجاب فى بعض الأحاديث الحجاب الحسى لكونه بالنسبة للمخلوقين والعلم عند الله تعالى، ونقل الطيبي فى شرح حديث أبى موسى عند مسلم «حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره» أن فيه إشارة إلى أن حجابيه خلاف الحجب المعبودة فهو محتجب عن الخلق بأنوار عزه وجلاله وأشعة عظّمته وكبريائه، وذلك هو الحجاب الذى تدهش دونه العقول وتهت الألبصار وتتهير البصائر، فلو كشفه فتجلّى لما وراءه بحقائق الصفات وعظّمة الذات لم يبق مخلوق إلا احترق، ولا منظور إلا اضمحل، وأصل الحجاب السّر الحائل بين الرأى والمرئى، والمراد به هنا منع الألبصار من الرؤية له بما ذكر فقام ذلك المنع مقام السّر الحائل فعبّر به عنه، وقد ظهر من نصوص الكتاب والسنة أن الحالة المشار إليها فى هذا الحديث هى فى دار الدنيا المدة للفناء دون دار الآخرة المدة للبقاء، والحجاب فى هذا الحديث وغيره يرجع إلى الخلق لأنهم هم المحجوبون عنه، وقال النووي: أصل الحجاب المنع من الرؤية، والحجاب فى حقيقة اللغة السّر، وإنما يكون فى الأجسام والله سبحانه منزّه عن ذلك، فعرف أن المراد المنع من رؤيته وذكر النور لأنه يمنع من الإدراك فى العادة لشعاعه، والمراد بالوجه الذات وبما انتهى إليه بصره جميع المخلوقات لأنه سبحانه محيط بجميع الكائنات. الحديث الثامن: حديث أبى موسى «وعبد العزيز بن عبد الصمد، هو ابن عبد الصمد العمى بفتح المهملة وتشديد الميم، «وأبو عمران، هو عبد الملك بن حبيب الجوفى، «وأبو بكر، هو ابن أبى موسى الأشعرى، وقد تقدم ذلك فى تفسير سورة الرحمن. قوله (جنتان من ذهب آتيتهما وما فيها، وجنتان من فضة آتيتهما وما فيها) فى رواية حماد ابن سلمة عن ثابت البناتى عن أبى بكر بن أبى موسى عن أبيه قال حماد لا أعلمه إلا قد رفعه قال: «جنتان من ذهب للمقربين ومن دونهما جنتان من ورق لأصحاب اليمين، أخرجه الطبرى وابن أبى حاتم ورجاله ثقات وفيه رد على ما حكيت على الترمذى الحكيم أن المراد بقوله تعالى (ومن دونهما جنتان) الدنو بمعنى القرب لا أنها دون الجنة المذكورتين قبلها، وصرح جماعة بأن الأولين أفضل من الآخرين، وعكس بعض المفسرين، والحديث حجة الأولين، قال الطبرى اختلف فى قوله (ومن دونهما جنتان) فقال بعضهم معناه فى الدرجة، وقال آخرون

ممناء في الفضل ، وقوله جنتان إشارة إلى قوله تعالى ﴿ ومن دونهما جنتان ﴾ وتفسير له ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هما جنتان ، وآيتهما مبتدأ ، ومن فضة خبره ، قاله السكرمانى قال : ويحتمل أن يكون فاعل فضة كما قال ابن مالك مررت بواد لإبل كلة ، أن كلة فاعل أى جنتان مفضض آيتهما انتهى . ويحتمل أن يكون بدل اشتغال ، وظاهر الأول أن الجنتين من ذهب لا فضة فيهما وبالعكس ، ويعارضه حديث أنى هريرة : قلنا يا رسول الله حدثنا عن الجنة ما بناؤها ؟ قال : لبننة من ذهب ولبننة من فضة ، الحديث أخرجه أحمد والترمذى وصححه ابن حبان ، وله شاهد عن ابن عمر أخرجه الطبرانى وسنده حسن وآخر عن أبى سعيد أخرجه البزار ولفظه وخلق الله الجنة لبننة من ذهب ولبننة من فضة ، ويجمع بأن الأول صفة ما فى كل جنة من آنية وغيرها ، والثانى صفة حوائط الجنان كلها ، ويؤيده أنه وقع عند البيهقى فى البعث فى حديث أبى سعيد أن الله أحاط حائط الجنة لبننة من ذهب ولبننة من فضة ، وعلى هذا فقوله وآيتهما وما فيهما ، بدل من قوله ومن ذهب ، ويترجح الاحتمال الثانى . قوله ( وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه ) قال المازرى : كان النبى ﷺ يخاطب العرب بما تفهم ويخرج لهم الأشياء المعنوية إلى الحس ليقرب تناولهم لها ، فعبّر عن زوال الموانع ورفعها عن الأبصار بذلك ، وقال عياض كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً ، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها ، ومنه قوله تعالى ﴿ جناح النذل ﴾ فخاطبة النبى ﷺ لهم برداء الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى ، ومن لم يفهم ذلك تاه فن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزّه عن الذى يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلها وإما أن يؤولها كأن يقول استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء ، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيئته وموانع عظمته انتهى ملخصاً . وقال الطيبي قوله « على وجهه » حال من رداء الكبرياء ، وقال السكرمانى هذا الحديث من التشابهات فإما مفوض وإما متأول بأن المراد بالوجه الذات ، والرداء صفة من صفة الذات اللازمة المنزهة عما يشبه المخلوقات ، ثم استشكل ظاهره بأنه يقتضى أن رؤية الله غير واقعة ، وأجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر إذ رداء الكبرياء لا يكون مانعاً من الرؤية فعبّر عن زوال المانع عن الإبصار بإزالة المراد انتهى . وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية فمكان فى الكلام حذفاً تقديره بعد قوله إلا رداء الكبرياء : فإنه بمن عليهم برفعه فيحصل لهم الفوز بالنظر إليه ، فكان المراد أن المؤمنين إذا تبوأوا مقاعد من الجنة لولا ما عندهم من هيبته ذى الجلال لما حال بينهم وبين الرؤية حائل ، فإذا أراد إكرامهم حفيهم برأفته وتفضل عليهم بتقويتهم على النظر إليه سبحانه ، ثم وجدت فى حديث صهيب فى تفسير قوله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ ما يدل على أن المراد برداء الكبرياء فى حديث أبى موسى الحجاب المذكور فى حديث صهيب ، وأنه سبحانه يكشف لأهل الجنة إكراماً لهم ، والحديث عند مسلم والترمذى والنسائى وابن خزيمة وابن حبان ولفظ مسلم « أن النبى ﷺ قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة ، يقول الله عز وجل : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا وتدخلنا الجنة ؟ قال : فيكشف لهم الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم منه » ثم تلا هذه الآية ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ أخرجه مسلم عقب حديث أبى موسى ، ولعله أشار إلى تأويله به ، وقال القرطبى فى المفهم الرداء استعارة كنى بها عن العظمة كما فى الحديث الآخر « الكبرياء رداً والعظمة إزارى » ، وليس المراد الثياب المحسوسة لكن المناسبة أن الرداء

والإزار لما كانا متلازمين للمخاطب من العرب عبر عن العظمة والكبرياء بهما ، ومعنى حديث الباب أن مقتضى عزة الله واستغنائه أن لا يراه أحد لكن رحمته للمؤمنين اقتضت أن يريهم وجهه كالا للنعمة ، فإذا زال المانع فعل معهم خلاف مقتضى الكبرياء فكأنه رفع عنهم حجابا كان يمنعهم ، ونقل الطبري عن علي وغيره في قوله تعالى ﴿ ولدينا مزيد ﴾ قال هو النظر إلى وجه الله ، قوله ( في جنة عدن ) قال ابن بطال : لا تعلق للمجسمة في إثبات المسكان لما ثبت من استحالة أن يكون سبحانه جسما أو حالا في مكان ، فيكون تأويل الرءاء : الآفة الموجودة لأبصارهم المانعة لهم من رؤيته ، وإزالتها فعل من أفعاله يفعل في محل رؤيتهم فلا يروونه ما دام ذلك المانع موجودا ، فإذا فعل الرؤية زال ذلك المانع وسماه رءاء لتزله في المنع منزلة الرءاء الذي يحجب الوجه عن رؤيته فأطلق عليه الرءاء مجازا ، وقوله « في جنة عدن » راجع إلى القوم ، وقال عياض مناه راجع إلى النظرين أي وهم في جنة عدن لا إلى الله فانه لا تحويه الأمكنة سبحانه ، وقال القرطبي يتعلق بمحذوف في موضع الحال من القوم مثل كائنين ، في جنة عدن ، وقال الطبري قوله « في جنة عدن » متعلق بمعنى الاستقرار في الظرف فيقيد بالمفهوم انتفاء هذا الحصر في غير الجنة ، وإليه أشار التوربشتي بقوله : يشير إلى أن المؤمن إذا تبوأ مقعده والحجب مرتفعة والموانع التي تحجب عن النظر إلى ربه مضمحلة إلا ما يصددهم من الهية كما قيل :

أشتاقه فإذا بدا أطرقت من لإجلاله

فإذا حفرهم برأفته ورحمته رفع ذلك عنهم تفضلا منه عليهم . الحديث التاسع : عن « عبد الله » وهو ابن مسعود . قوله ( قال عبد الله ) وهو ابن مسعود راويه ، وهو موصول بالسند المذكور . قوله ( مصداقه ) أي الحديث ، ومصداق بكسر أوله مفعال من الصدق بمعنى الموافقة . قوله ( إن الذين يشتركون - إلى أن قال - ولا يكلمهم الله الآية ) كذا لأبي ذر وغيره والمراد هنا من هذه الآية قوله بعده ﴿ ولا ينظر إليهم ﴾ ويؤخذ منه تفسير قوله ﴿ لقي الله وهو عليه غضبان ﴾ ومقتضاه أن الغضب سبب لمنع الكلام ، والرؤية والرضا سبب لوجودهما ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في « كتاب الإيمان والندور » . الحديث العاشر : حديث أبي هريرة ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار المسكي ، وقد تقدم هذا الحديث سندا ومتنا في « كتاب الشرب » وتقدم شرحه مستوفى في أواخر الأحكام . الحديث الحادي عشر : حديث أبي بكرة « وعبد الوهاب » في سنده هو ابن عبد المجيد الثقفي ، « وأيوب » هو السخيتاني ، « ومحمد » هو ابن سيرين ، « وابن أبي بكرة » هو عبد الرحمن كما وقع التصريح به في « كتاب الحج » والسند كله بصريون ، وقد تقدم بعينه في بدء الخلق وفي المنزلي ، وأغفل المزني ذكر هذا السند في التوحيد وفي المنزلي وهو ثابت فيهما ، وزعم أنه أخرجه في التفسير عن أبي موسى ولم أره في التفسير مع أنه لم يذكر منه في بدء الخلق إلا قطعة يسيرة إلى قوله : « وشعبان » وساقه بتامه في المنزلي ، « وهنا » إلا أنه سقط من وسطه هنا عند أبي ذر عن السرخسي ، قوله قال : « فأى يوم هذا - إلى قوله - قال فإن دماءكم » وقد تقدم شرحه مفردا ، أما ما يتعلق بأوله وهو « أن الزمان قد استدار كهيئته » ففي تفسير سورة براءة ، وأما ما يتعلق بالشهر الحرام والبلد الحرام . ففي باب الخطبة أيام منى من « كتاب الحج » وأما ما يتعلق بالنهي عن ضرب بعضهم رقاب بعض ففي « كتاب الفتن » ، وأما ما يتعلق بالحث على التبليغ ففي « كتاب العلم » والمراد منه هنا قوله « وستلقون ربكم فيسألكم

عن أعمالكم ، وقد ذكرت ما فسر به اللقاء في الحديث الخامس ، وبالله التوفيق . تسكلمة : جمع الدار قطنى طرق  
الاحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة فزادت على العشرين ، وتبعها ابن القيم في حادى الارواح فبلغت  
الثلاثين وأكثرها جياذ ، وأسند الدار قطنى عن يحيى بن معين قال عندى سبعة عشر حديثا في الرؤية صحاح .

٢٥ - باب ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْحَسَنِينَ ﴾

٧٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا عاصمٌ عن أبي عثمان عن أسامة قال :  
كان ابنُ لُبَيْسٍ بناتِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْضِي فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا ، فَأَرْسَلَ : إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ ، وَلَهُ مَا أَعْطَى ،  
وَكُلُّهُ إِلَى أَجْلِ مُسْئِي ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ ، فَأَقْسَمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَمْتُ مَعَهُ  
وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَوْبَى بْنُ كَعْبٍ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، فَلَمَّا دَخَلْنَا نَاولُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَقَلَّقَلْ  
فِي صَدْرِهِ حَسْبُهُ قَالَ كَانَهَا شَنَّةٌ ، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ أَتَبْكِي ، فَقَالَ : إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ  
مِنَ عِبَادِهِ الرَّحَاءَ

٧٤٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ  
الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا ، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ : يَا رَبِّ مَا لَهَا  
لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا أَوْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهَا ، وَقَالَتِ النَّارُ يَعْنِي أُورَثَتْ بِالْمُتَكَبِّرِينَ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحِمِي ،  
وَقَالَ لِلنَّارِ : أَنْتِ عَذَابِي ، أَصِيبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مَلَأُهَا ، قَالَ فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلُمُ  
مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا وَانْ يَنْشِئُ لِلنَّارِ (١) مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقُونَ فِيهَا فَيَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ثَلَاثًا ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَمْتَلِئُ ،  
وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ قَطُّ »

٧٤٥٠ - حَدَّثَنَا حَنْصَلُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ : كَيْصِبِينَ أَقْوَامًا سَفَعُ مِنَ النَّارِ بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا عُقُوبَةٌ ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ ، يُقَالُ لَهُمُ  
الْجَهَنَّمِيُّونَ »

وَقَالَ هَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) جزم ابن القيم بأن هذا غلط من الراوى ، صوابه « يَنْشِئُ لِلْجَنَّةِ » كما تقدم برقم ٤٨٥٠ من طرق  
عبد الرزاق عن همام عن أبي هريرة ، وكذا في رقم ٧٣٨٤ من طرق قتادة عن أنس ، فتبين منهما أن الراوى هنا  
سبق لفظه من الجنة إلى النار ، ويسمونه في مصطلح الحديث « المنقلب »



**قوله** ( باب ما جاء في قول الله تعالى : إن رحمة الله قريب من المحسنين ) قال ابن بطال الرحمة تنقسم إلى صفة ذات وإلى صفة فعل ، وهنا يحتمل أن تكون صفة ذات ، فيكون معناها إرادة إثابة الطائعين ، ويحتمل أن تكون صفة فعل فيكون معناها أن فضل الله بسوق السحاب وإنزال المطر قريب من المحسنين فكان ذلك رحمة لهم لكونه بقدرته وإرادته ، ونحو تسمية الجنة رحمة لكونها فعلا من أفعاله حادثة بقدرته ، وقال البيهقي في « كتاب الأسماء والصفات » باب الأسماء التي تتبع لإثبات التدبير لله دون من سواه فن ذلك « الرحمن الرحيم » قال الخطابي : معنى الرحمن ذو الرحمة الشاملة التي وسعت الخلق في أرزاقهم وأسباب ما يشتمهم ومصالحهم ، قال : والرحيم خاص بالمؤمنين كما قال سبحانه ( وكان بالمؤمنين رحيما ) وقال غيره : الرحمن خاص في التسمية عام في الفعل ، والرحيم عام في التسمية خاص في الفعل انتهى . وقد تقدم شيء من هذا في أوائل التوحيد في باب « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » وتكلم أهل العربية على الحكمة في تذكير قريب مع أنه وصف الرحمة فقال الفراء : قريبة وبعيدة إن أريد بها النسب ثبوتا ونفيا فتوث جزما فتقول فلانة قريبة أو ليست قريبة لي ، فإن أريد المسكان جاز الوجهان لأنه صفة المسكان فتقول فلانة قريبة وقريب إذا كانت في مكان غير بعيد ، ومنه قوله :

عشية لا أعرف منك قريبة فتدبروا ولا أعرفا منك بعيد

ومنه قول امرئ القيس : « له الوليل إن أمسى » قريب البيت وأما قول بعضهم سبيل المذكر والمؤنث ان يجرى على أفعالها فردود لأنه ود الجائز بالمشهور ، وقال تعالى ( وما يدريك لعل الساعة تكون قربا ) وقال أبو عبيدة قريب في قوله تعالى ( قريب من المحسنين ) ليس وصفا للرحمة وإنما هو ظرف لها لجاز فيه التأنيث والتذكير ويصلح للجمع والمثنى والمفرد ، ولو أريد بها الصفة لوجب المطابقة ، وتمعيه الاختصاص بأنها لو كانت ظرفا لنصبت ، وأجيب بأنه يتسع في الظرف ووراء ذلك أجوبة أخرى متقاربة ، ويقال إن أقواها قول أبي عبيدة فقيل : هي صفة لموصوف محذوف أى شيء قريب ، وقيل : لما كانت بمعنى العفران أو العفو أو المطر أو الإحسان حملت عليه ، وقيل : الرحم بالضم والرحمة بمعنى واحد فذكر باعتبار الرحم ، وقيل المعنى أنها ذات قرب كقولهم حائض لأنها ذات حيض ، وقيل : هو مصدر جاء على فاعيل كتنقيق لصوت الضفدع ، وقيل : لما كان وزنه وزن المصدر نحو زفير وشهيق أعطى حكمه في استواء التذكير والتأنيث ، وقيل : إن الرحمة بمعنى مفعلة فتكون بمعنى مفعول وفاعل بمعنى مفعول كثير ، وقيل : أعطى فاعل حكم فاعيل بمعنى مفعول ، وقيل : هو من التأنيث المجازي كطلع الشمس وبهذا جزم ابن التين ، وتمعيه بأن شرطه تقدم الفعل وهنا جاء الفعل متأخرا فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وأجيب بأن بعضهم حكى الجواز مطلقا والله أعلم . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث أحدها : حديث أسامة بن زيد وقد تقدم التنبية عليه في أوائل « كتاب التوحيد » وقوله « إنما يرحم الله » فيه إثبات صفة الرحمة له وهو مقصود الترجمة ، ثانيا : حديث أبي هريرة « اختصمت الجنة والنار » و « يعقوب » في سنده هو ابن إبراهيم بن سعد الذي تقدم في الحديث الخامس من الباب قبله ، و « الأعرج » هو عبد الرحمن بن هرمز ، وليس صالح بن كيسان عنه في الصحيحين إلا هذا الحديث ، **قوله** ( اختصمت ) في رواية همام عن أبي هريرة المتقدمة في سورة ق « تحاجت » ولمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج « احتجت » وكذا له من طريق ابن سيرين عن

أبي هريرة ، وكذا في حديث أبي سعيد عنده قال الطبري : تحاجت أصله تحاججت وهو مفاعلة من الحجاج وهو الخصام وزنه ومعناه ، يقال : حاججته حاججة وحاججا أي غالبته بالحجة ومنه ( فحج آدم موسى ) لكن حديث الباب لم يظهر فيه غلبة واحد منهما . قلت : إنما وزان ( فحج آدم موسى ) لو جاء تحاجت الجنة والنار لحاجت الجنة النار وإلا فلا يلزم من وقوع الخصام الغلبة ؛ قال ابن بطال عن المذهب : يجوز أن يكون هذا الخصام حقيقة بأن يخلق الله فيهما حياة وفهما وكلاما والله قادر على كل شيء ، ويجوز أن يكون هذا مجازا كقولهم : امتلا الخوض وقال قطنى ، والخوض لا يتكلم وإنما ذلك عبارة عن امتلائه وأنه لو كان من ينطق لغال ذلك ، وكذا في قول النار ( هل من مزيد ) قال وحاصل اختصاصهما افتخار أحدهما على الأخرى بمن يسكنها فظن النار أنها بمن ألقى فيها من عظام الدنيا أبر عند الله من الجنة ، وتظن الجنة أنها بمن أسكنها من أولياء الله تعالى أبر عند الله ، فأجبتا بأنه لا فضل لإحدهما على الأخرى من طريق من يسكنهما ، وفي كلاهما شائبة شكاية إلى ربهما إذ لم تذكر كل واحدة منهما إلا ما اختصت به ، وقد رد الله الأمر في ذلك إلى مشيئته ، وقد تقدم كلام النووي في هذا في تفسير ق ، وقال صاحب المفهم : يجوز أن يخلق الله ذلك القول فيما شاء من أجزاء الجنة والنار ، لأنه لا يشترط عقلا في الأصوات أن يكون محلها حيا على الراجح ولوسلنا الشرط لجاز أن يخلق الله في بعض أجزائها المجادية حياة لا سيما وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى : ﴿ وأن الدار الآخرة لهى الحيوان ﴾ أن كل ما في الجنة حى ، ويحتمل أن يكون ذلك بلسان الحال والأول أولى ، قوله ( فقالت الجنة يا رب ما لها ) فيه التثنية لأن نسق الكلام أن تقول مالى ، وقد وقع كذلك في رواية همام مالى ، وكذا المسلم عن أبي الزناد ، قوله ( إلا ضعفاء الناس وسقطهم ) زاد مسلم « وعجزهم » وفي رواية له « وغرهم » وقد تقدم بيان المراد بالضعفاء في تفسير ق ، وسقطهم بفتح تين جمع ساقط وهو النازل القدر الذى لا يؤبه له ، وسقط المتاع رديته وعجزهم بفتح تين أيضا جمع عاجز ضبطه عياض ، وتقبه القرطبي بأنه يلزم أن يكون بناء التأنيت ككتاب وكتبه وسقوط التاء في هذا الجمع نادر ، قال والصواب بضم أوله وتشديد الجيم مثل : شاهد وشهد ، وأما « غرهم » فهو بمجمة ومثلثة جمع غرثان أى جيعان ، ووقع في رواية الطبري بكسر أوله وتشديد الراء ثم مثناة أى غفلتهم ، والمراد به أهل الإيمان الذين لم ينفطنوا للشبه ، ولم توسوس لهم الشياطين بشيء من ذلك فهم أهل عقائد صحيحة وإيمان ثابت وهم الجمهور ، وأما أهل العلم والمعرفة فهم بالنسبة إليهم قليل ، قوله ( وقالت النار فقال للجنة ) كذا وقع هنا مختصرا قال ابن بطال سقط قول النار هنا من جميع النسخ وهو محفوظ في الحديث ، رواه ابن وهب عن مالك بلفظ أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين . قلت : هو في غرائب مالك للدارقطنى وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء عن أبي الزناد وله من رواية سفيان عن أبي الزناد « يدخلني الجبارون والمتكبرون » وفي رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة « مالى لا يدخلني إلا » أخرجه النسائي ، وفي حديث أبي سعيد « فقالت النار في » أخرجه أبو يعلى وساق مسلم سنده ، قوله ( فقال الله تعالى للجنة أنت رحي ) زاد أبو الزناد في روايته « أرحم بك من أشاء من عبادى » وكذا لهام ، قوله ( وقال النار أنت عذابى أصيب بك من أشاء ) زاد أبو الزناد « من عبادى » ، قوله ( ملوها ) بكسر أوله وسكون اللام بعدها همزة ، قوله ( فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا وأنه ينشئ للنار من يشاء ) قال أبو الحسن القابسي المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقا وأما النار فيضع فيها قدمه قال : ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار

خلقاً إلا هذا انتهى . وقد مضى في تفسير سورة ق من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة . يقال للجنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد فيضع الرب عليها قدمه فتقول قط قط ، ومن طريق همام بلفظ « فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط فهناك تمتلئ » ويزوى بعضها إلى بعض ولا يظلم الله من خلقه أحدا ، وتقدم هناك بيان اختلافهم في المراد بالقدم مستوفى ، وأجاب عياض بأن أحد ما قيل في تأويل القدم أنهم قوم تقدم في علم الله أنه يخلقهم قال : فهذا مطابق للإنشاء ، وذكر القدم بعد الإنشاء يرجح أن يكونا متغايرين ، وعن المهلب قال في هذه الزيادة حجة لأهل السنة في قولهم أن الله أن يعذب من لم يكلفه لعبادته في الدنيا لأن كل شيء ملكه فلو عذبهم لكان غير ظالم انتهى . وأهل السنة إنما تمسكوا في ذلك بقوله تعالى ﴿ لا يسئل عما يفعل ﴾ و ﴿ يفعل ما يشاء ﴾ وغير ذلك ، وهو عندهم من جهة الجواز ، وأما الوقوع فففيه نظر ، وليس في الحديث حجة للاختلاف في لفظه ولقبوله التأويل ، وقد قال جماعة من الأئمة إن هذا الموضع مقلوب ، وجزم ابن القيم بأنه غلط واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله ﴿ ولا يظلم ربك أحدا ﴾ ثم قال وحمله على أحجار تاتي في النار أقرب من حمله على ذى روح يعذب بغير ذنب انتهى ، ويمكن التزام أن يكونوا من ذوى الأرواح ولكن لا يعذبون كما في الخزنة ، ويحتمل أن يراد بالإنشاء ابتداء لإدخال الكفار النار ، وعبر عن ابتداء الإدخال بالإنشاء فهو إنشاء الإدخال لا الإنشاء بمعنى ابتداء الخلق بدليل قوله « فيلقون فيها » وتقول هل من مزيد ، وأعادها ثلاث مرات ثم قال « حتى يضع فيها قدمه » خيلئذ تمتلئ ، فالذى يملؤها حتى تقول حسبى هو القدم كما هو صريح الخبر وتأويل القدم قد تقدم والله أعلم ، وقد أيد ابن أبي جرة حمله على غير ظاهره بقوله تعالى ﴿ كلا لمنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ إذ لو كان على ظاهره لكان أهل النار في نعم المشاهدة كما ينعم أهل الجنة برؤية ربهم لأن مشاهدة الحق لا يكون معها عذاب ، وقال عياض يحتمل أن يكون معنى قوله عند ذكر الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا أنه يعذب من يشاء غير ظالم له كما قال أعذب بك من أشاء ، ويحتمل أن يكون راجعا إلى تخاصم أهل الجنة والنار ، فإن الذى جعل لكل منهما عدل وحكمة وباستحقاق كل منهم من غير أن يظلم أحدا ، وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك على سبيل التلييح بقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾ فعبر عن ترك تضييع الأجر بترك الظلم ، والمراد أنه يدخل من أحسن الجنة التي وعد المتقين برحمته ، وقد قال للجنة أنت رحمتى وقال ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة والعلم عند الله تعالى ، وفي الحديث دلالة على اتساع الجنة والنار بحيث تسع كل من كان ومن يكون إلى يوم القيامة وتحتاج إلى زيادة ، وقد تقدم في آخر الرقاق أن آخر من يدخل الجنة يعطى مثل الدنيا عشرة أمثالها ، وقال الداودى يؤخذ من الحديث أن الأشياء توصف بغالبها لأن الجنة قد يدخلها غير الضعفاء والنار قد يدخلها غير المتكبرين ، وفيه رد على من حمل قول النار ﴿ هل من مزيد ﴾ على أنه استفهام لإنكار وأنها لا تحتاج إلى زيادة . الحديث الثالث : حديث أنس ، قوله ( سفع ) بفتح المهملة وسكون الفاء ثم مهملة هو أثر تغير البشرة فبقي فيها بعض سواد ، قوله ( وقال همام حدثنا قتادة حدثنا أنس ) تقدم موصولا في « كتاب الرقاق » مع شرحه وأراد به هنا أن العنة التي في طريق هشام محمولة على السماع بدليل رواية همام والله أعلم .

### ٢٦ - باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾

٧٤٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَاقِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « جَاءَ حَبْرٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْأَرْضَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْجِبَالَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالشَّجَرَ وَالْأَنْهَارَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إصْبَعٍ ، ثُمَّ يَقُولُ يَدِهِ أَنَا الْمَلِكُ ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ) وقع لبعضهم : يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ ، وهو خطأ ذكر فيه حديث ابن مسعود قال الملهب : الآية تقتضي أنها بمسكتان بغير آله ، والحديث يقتضي أنها بمسكتان بالإصبع ، والجواب أن الإمساك بالإصبع محال لأنه يفتقر إلى مسك ، وأجاب غيره بأن الإمساك في الآية يتعلق بالدنيا ، وفي الحديث يوم القيامة وقد مضى توجيه الإصبع من كلام أهل السنة مع شرحه في باب قوله : لما خلقت يدي ، قال الراغب إمساك الشيء التعلق به وحفظه ، ومن الثاني قوله تعالى ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ﴾ الآية ، ويقال أمسكت عن كذا امتنعت عنه ومنه ﴿ هل من ممسكت رحمته ﴾ ، **قوله** ( إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ الْحَدِيثِ ) ومضى هناك بلفظ « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ » ، وهو المطابق للترجمة لكن جرى على عادته في الإشارة وذكر فيه من وجه آخر عن الأعشى ، وفيه تصريحه بسأعه له من « لإبراهيم » ، وهو النخعي ، « وموسى » ، شيخ البخاري فيه هو ابن اسماعيل كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله جاء حبر بفتح المهملة ويحوز كسرهما ، بعدها موحدة ساكنة ثم راء واحد الأخبار ، وذكر صاحب المصباح أنه وقع في بعض الروايات « جاء جبريل » قال وهو تصحيف فاحش ، وهو كما قال فقد مضى في الباب المشار إليه « جاء رجل » ، وفي الرواية التي قبلها « أن يهوديا جاء » ، ولمسلم « جاء حبر من اليهود » ، فمرف أن من قال جبريل فقد صحف .

### ٢٧ - باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق ، وهو فعلُ الربِّ تبارك وتعالى

وَأَمْرُهُ ، فَالَرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفَعْلُهُ وَأَمْرُهُ وَهُوَ الْخَالِقُ الْمَكُونُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَمَا كَانَ بِفَعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيْقِهِ وَتَكْوِينِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكُونٌ

### ٧٤٥٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ

عَنْ كُرَيْبٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ . بَيْتٌ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةً وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا لِأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ أَوْ بَعْضُهُ ، قَعَدَ فَظَنَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ - إِلَى قَوْلِهِ - لِأَوَّلَى الْأَلْبَابِ ﴾ ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ »

**قوله** (باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق) كذا للأكثر وتخليق، وفي رواية الكشميني «خلق السموات، وعليها شرح ابن بطال وهو المطابق الآية، وأما التخليق فانه من خلق بالتشديد، وقد استعمل في مثل قوله تعالى ﴿مخلقة وغير مخلقة﴾ وتقدمت الإشارة إلى تفسيره في «كتاب الحيض»، **قوله** (وهو فعل الرب وأمره) المراد بالامر هنا قوله كن، والامر يطلق بإزاء معان منها صيغة أفعل ومنها الصفة والثأن، والاول المراد هنا، **قوله** (فالرب بصفاته وفعله وأمره) كذا ثبت للجميع وزاد أبو ذر. في روايته وكلامه، **قوله** (وهو الخالق المكون غير مخلوق) المكون بتشديد الواو المسكورة لم يرد في الاسماء الحسنى، ولكن ورد معناه وهو المصور، وقوله وكلامه بعد قوله: وأمره من عطف الخاص على العام لأن المراد بالامر هنا قوله كن وهو من جملة كلامه وسقط قوله من هذا الموضع وفعله في بعض النسخ قال الكرماني: وهو أولى ليصح لفظ غير مخلوق كذا قال وسياق المصنف يقتضى التفرقة بين الفعل وما ينشأ عن الفعل فالاول من صفة الفاعل، والبارى غير مخلوق فصفاته غير مخلوقة وأما مفعوله وهو ما ينشأ عن فعله فهو مخلوق ومن ثم عقبه بقوله: وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون بفتح الواو والمراد بالامر هنا المأمور به وهو المراد بقوله تعالى ﴿وكان أمر الله مفعولا﴾، وبقوله تعالى ﴿والله غالب على أمره﴾ أن قلنا الضمير لله، وبقوله تعالى ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾، بقوله تعالى ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ وفي الحديث الصحيح «أن الله يحدث من أمره ما يشاء» وفيه «سبوح قدوس رب الملائكة والروح»، وأما قوله تعالى ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ فسيأتي في آخر «كتاب التوحيد»، احتجاج ابن عيينة وغيره به على أن القرآن غير مخلوق لأن المراد بالامر قوله تعالى ﴿كن﴾ وقد عطف على الخلق، والعطف يقتضى المغايرة وكن من كلامه فصيح الاستدلال ووم من ظن أن المراد بالامر هنا هو المراد بقوله تعالى ﴿وكان أمر الله مفعولا﴾ لأن المراد به في هذه الآية المأمور فهو الذي يوجد بكن، وكن صيغة الامر وهي من كلام الله وهو غير مخلوق، والذي يوجد بها هو المخلوق وأطلق عليه الامر لأنه نشأ عنه، ثم وجدت بيان مراده في كتابه الذي أفرده في خلق أفعال العباد فقال: اختلف الناس في الفاعل والفعل والمفعول فقالت القدورية الأفاعيل كلها من البشر، وقالت الجبرية الأفاعيل كلها من الله، وقالت الجهمية الفعل والمفعول واحد ولذلك قالوا كن مخلوق، وقال السلف: التخليق فعل الله وأفاعيلنا مخلوقة، ففعل الله صفة الله والمفعول من سواه من المخلوقات انتهى. ومسئلة التكوين مشهورة بين المتسكمين وأصلها: أنهم اختلفوا هل صفة الفعل قديمة أو حادثة؟ فقال جمع من السلف منهم أبو حنيفة: هي قديمة، وقال آخرون منهم ابن كلاب والأشعري: هي حادثة لئلا يلزم أن يكون المخلوق قديما، وأجاب الاول بأنه يوجد في الازل صفة الخلق ولا مخلوق، وأجاب الأشعري بأنه لا يكون خلق ولا مخلوق كما لا يكون ضارب ولا مضروب فالزموه بحدوث صفات فيلزم حلول الحوادث بالله، فأجاب بأن هذه الصفات لا تحدث في الذات شيئا جديدا فتعقبوه بأنه يلزم أن لا يسمى في الازل خالقا ولا رازقا، وكلام الله قديم وقد ثبت أنه فيه الخالق الرزاق فانفصل بعض الأشعرية بأن إطلاق ذلك إنما هو بطريق المجاز وليس المراد بعدم التسمية عدمها بطريق الحقيقة، ولم يرض هذا بعضهم بل قال وهو المنقول عن الأشعري نفسه: إن الاسامى جارية مجرى الاعلام والعلم ليس بحقيقة ولا مجاز في اللغة، وأما في الشرع فللفظ الخالق الرزاق صادق عليه تعالى بالحقيقة الشرعية والبحث إنما هو فيها لا في الحقيقة اللغوية فالزموه بتجوير إطلاق اسم الفاعل على من لم يقم به الفعل، فأجاب أن

الإطلاق هنا شرعى لا لغوى انتهى . وتصرف البخارى فى هذا الموضع يقتضى موافقة القول الاول ، والصائر اليه يسلم من الوقوع فى مسئلة حوادث لا أول لها وبالله التوفيق ، وأما ابن بطال فقال : غرضه بيان أن جميع السموات والأرض وما بينهما مخلوق ، لقيام دلائل الحوادث عليها ، ولقيام البرهان على أنه لا خالق غير الله وبطلان قول من يقول إن الطبايع خالقة أو الأفلاك أو النور أو الظلمة أو العرش ، فلما فسدت جميع هذه المقالات لقيام الدليل على حدوث ذلك كله وافتقاره إلى محدث لاستحالة وجود محدث لا محدث له وكتاب الله شاهد بذلك كآية الباب ، استدلل بآيات السموات والأرض على وحدانيته وقدرته وأنه الخلاق العظيم وأنه خلاق سائر المخلوقات ، لانتهاء الحوادث عنه الدالة على حدوث من يقوم به وأن ذاته وصفاته غير مخلوقة ، والقرآن صفة له فهو غير مخلوق ولزم من ذلك أن كل ما سواه كان عن أمره وفعله وتكوينه وكل ذلك مخلوق له انتهى ، ولم يرجع على ما أشار اليه البخارى فله الحمد على ما أنعم . قوله ( فى الحديث : فلما كان تلك الليل الاخير أو بعضه ) فى رواية الكشميهنى « أو نصفه » بنون ومهمله وفاء وقد تقدم فى تفسير آل عمران بهذا السند والمتمن لكن لم يذكر فيه هذه اللفظة .

## ٢٨ - باب قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾

٧٤٥٣ - **حدثنا** اسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة رضى الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال : لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتى سبقت غضبى »

٧٤٥٤ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا الأعمش سمعت زيد بن وهب « سمعت عبد الله بن مسعود

رضى الله عنه حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - أن خلق أحدكم يجمع فى بطن أمه أربعين

يوماً وأربعين ليلة ثم يكون علقه مثله ، ثم يكون مضطج مثله ، ثم يبعث إليه الملك فيؤذن بأربعة كلمات

فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أم سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح فإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى

لا يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار ، وإن أحدكم ليعمل

بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها »

٧٤٥٥ - **حدثنا** خلاد بن يحيى حدثنا عمر بن ذر سمعت أبي محمد عن سعيد بن جبيرة « عن ابن

عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال : يا جبريل ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا ، فنزلت : وما

تنزل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا - الى آخر الآية - قال كان هذا الجواب لحمد ﷺ »

٧٤٥٦ - **حدثنا** يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة « عن عبد الله قال : كنت

أمشى مع رسول الله ﷺ فى حرث بالمدينة وهو مكتفى على عسيب فمر بقوم من اليهود فقال بعضهم لبعض

صلوه عن الروح ، وقال بعضهم لا نسأله فسلوه عن الروح ، فقام متوكفاً على العسيب وأنا خلفه فظننت أنه

يوحى اليه فقال: ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي، وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً. فقال بعضهم لبعض قد قلنا لكم لا تسألوه»

٧٤٥٧ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ وَتَصَدِّقُ كَلَامَتَهُ بَأَن يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

٧٤٥٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حِمَّةً وَيُقَاتِلُ شَجَاعَةً وَيُقَاتِلُ رِيَاءً فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلَا فِيهِ فَوَيْ سَبِيلِ اللَّهِ»

**قوله** (باب قوله تعالى: ولقد سبقت كلتنا لعبادنا المرسلين) ذكر فيه ستة أحاديث. أولها: حديث أبي هريرة «إن رحمتي سبقت غضبي»، وقد تقدم شرحه في باب قوله تعالى ﴿وَيَحْذَرُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ وأشار به إلى ترجيح القول بأن الرحمة من صفات الذات لكون الكلمة من صفات الذات فهما استشكل في إطلاق سبق في صفة الرحمة جاء مثله في صفة الكلمة، ومهما أجيب به عن قوله سبقت كلتنا حصل به الجواب عن قوله سبقت رحمتي وقد غفل عن مراده من قال دل وصف الرحمة بالسبق على أنها من صفات الفعل، وقد سبق في شرح الحديث قول من قال المراد بالرحمة إرادة إيصال الثواب، وبالغضب إرادة إيصال العقوبة فالسبق حينئذ بين متعلقين بالإرادة فلا إشكال، وقوله في أول الحديث «لما قضى الله الخلق، أي خلقهم، وكل صنعة محكمة متقنة فهي قضاء، ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾». الحديث الثاني: حديث ابن مسعود «حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق» وقد تقدم شرحه مستوفى في «كتاب القدر» والمراد منه هنا قوله «فيسبق عليه الكتاب»، وفيه من البحث ما تقدم في الذي قبله، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال: في هذا الحديث رد على من قال إن الله لم يزل متكلماً بجميع كلامه لقوله: «فيؤمن بأربع كلمات، لأن الأمر بالكلمات إنما يقع عند التخليق، وكذا قوله «ثم ينفخ فيه الروح» وهو إنما يقع بقوله «كن» وهو من كلامه سبحانه، قال: ويرد قول من قال إنه لو شاء لعذب أهل الطاعة، ووجه الرد أنه ليس من صفة الحكيم أن يتبدل عليه، وقد علم في الأزل من يرحم ومن يعذب، وتعبه ابن التين بأنهما كلام أهل السنة ولم يحتاج لهم، ووجه الرد على ما ادعاه الداودي، أما الأول: فالأمر إنما هو الملك ويحمل على أنه يتلقاه من اللوح المحفوظ، وأما الثاني: فالمراد لو قدر ذلك في الأزل لوقع فلا يلزم ما قال، الحديث الثالث: حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير سورة مريم، وزاد هنا قال: «كان هذا الجواب لمحمد، والكشيميني هذا «كان الجواب لمحمد»، والأمر في قوله هنا ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ بمعنى الإذن أي ما ننزل إلى الأرض إلا بإذنه، ويحتمل أن يكون المراد بالوحي والباء للمصاحبة، ويحتمل في قول جبريل عليه السلام ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ البحث الذي تقدم قبله عن الداودي وجوابه. الحديث الرابع: حديث ابن مسعود في نزول

قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ود يحيى ، شيخه فيه هو ابن جعفر وقد تقدم شرحه في التفسير ويأتى شيء منه في الباب الذى بعده ، وقوله « فظننت أنه يوحى إليه » يأتى فى الذى بعده بلفظ « فعلت » فقيل أطلق العلم وأراد الظن وقيل بالعكس وقيل ظن أولا ثم تحقق آخر فاطلاق الظن باعتبار أول ما رآه وإطلاق العلم باعتبار آخر الحال . الحديث الخامس : حديث أبى هريرة « تكفل الله لمن جاهد فى سبيله » والمراد منه هنا قوله « وتصدقني كتابه » أى الواردة القرآن بالحث على الجهاد وما وعد فيه من الثواب وشيخه اسماعيل فيه هو ابن أبى أويس وتقدم بهذا السند فى فرض الخمس وتقدم شرحه فى « كتاب الجهاد » وستأتى الإشارة إليه أيضاً بعد باب . الحديث السادس : حديث أبى موسى « من قاتل لتسكين كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله » وقد تقدم شرحه فى الجهاد والمراد هنا بقوله « كلمة الله هى العليا » كلمة التوحيد أى كلمة توحيد الله وهى المراد بقوله تعالى ﴿ قل تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾ الآية ويحتمل أن يكون المراد بالكلمة القضية قال الراغب : كل قضية تسمى كلمة سواء كانت قولاً أو فعلاً والمراد هنا حكمه وشرعه .

### ٢٩ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ

٧٤٥٩ - **حدثنا** شهاب بن عباد **حدثنا** إبراهيم بن حميد عن اسماعيل عن قيس عن المغيرة بن شعبة قال « سمعتُ النبي ﷺ يقول . لا يزال من أمتي قومٌ ظاهرين على الناس حتى يأتيتهم أمرُ الله »

٧٤٦٠ - **حدثنا** الحميد بن حذتنا الوليد بن مسلم **حدثنا** ابن جابر **حدثني** عمير بن هاني أنه سمع معاوية قال « سمعتُ النبي ﷺ يقول : لا يزال من أمتي أمةٌ قائمةٌ بأمرِ الله لا يضرُّهم من كذبهم ولا من خذلهم حتى يأتى أمرُ الله وهم على ذلك » فقال مالك بن نعيم سمعتُ . ماذا يقول وهم بالشام ، فقال معاوية هذا مالك يزعم أنه سمع معاذاً يقول وهم بالشام

٧٤٦١ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حنيفة **حدثنا** نافع بن مجير عن ابن عباس قال : وقف النبي ﷺ على مُسَيْلَمَةَ فى أصحابه فقال : لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكمها ولن تعدوا أمر الله فيكم ، ولئن أدبرت ليهقرنك الله »

٧٤٦٢ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل عن عبد الواحد عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة « عن ابن مسعود قال : بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ فى بعضِ حُرثِ المدينة وهو يتوكأ على عسيبٍ معه فمرؤنا على نفرٍ من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سألوه عن الروح ، فقال بعضهم لا تسألوه أن يجيب فيه بشيء تكرهونه ، فقال بعضهم لفسأله ، فقام إليه رجلٌ منهم فقال يا أبا القاسم : ما الروح ؟ فسكت عنه النبي ﷺ ، فعلمت أنه يوحى إليه فقال : ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلاً . قال الأعشى هكذا فى قراءةتنا



**قوله** (باب قول الله تعالى : إنما أمرنا شيء إذا أردناه) زاد غير أبي زر « أن نقول له كن فيكون » ، ونقص « إذا أردناه » ، من رواية أبي زيد المروزي قال عياض : كذا وقع لجيسع الرواة عن الفربري من طريق أبي زر والاصيلي والقابسي وغيرهم ، وكذا وقع في رواية النسفي وصواب التلاوة « إنما قولنا » ، وكأنه أراد أن يترجم بالآية الأخرى « وما أمرنا الا واحدة كلج بالبصر » وسبق القلم الى هذه . قلت : وقع في نسخة معتمدة من رواية أبي زر « إنما قولنا » ، على وفق التلاوة وعليها شرح ابن التين فإن لم يكن من إصلاح من تأخر عنه وإلا فالقول ما قاله القاضي عياض : قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية حدثنا أبي قال قال أحمد بن حنبل : دل على أن القرآن غير مخلوق حديث عبادة « أول ما خلق الله القلم فقال اكتب » الحديث قال : وإنما نطق القلم بكلامه لقوله « إنما قولنا شيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » قال فسلام الله سابق على أول خلقه فهو غير مخلوق ، وعن الربيع بن سليمان سمعت البيهقي يقول خلق الله الخلق كله بقوله « كن » فلو كان كن مخلوقا لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث . الأول : حديث المغيرة وقوله فيه عن « اسمعيل » هو ابن أبي خالد « وقيس » هو ابن أبي حازم ، والغرض منه ومن الذي بعده قوله « حتى يأتيهم أمر الله » وقد تقدم بيان المراد به عند شرحه في « كتاب الاعتصام » ، وقال ابن بطال المراد بأمر الله في هذا الحديث الساعة والصواب أمر الله بقيام الساعة فيرجع إلى حكمه وقضائه . والثاني والثالث : حديث معاوية في ذلك وفيه رواية مالك بن ينحار بضم التحتانية وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الميم عن معاذ وهم بالشام ، وذكر معاوية عنه ذلك وقوله فيه « ولا من خذلهم » وقع في رواية الاصيلي « حذاهم » بكسر المهملة ثم دال معجمة بعدها ألف لينية ، قال : ولها وجه ، يعني من جاورهم من لا يوافقهم ، قال : ولكن الصواب بفتح الخاء المعجمة وباللام من الخذلان ، و « ابن جابر » المذكور فيه هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نسب لجده . الحديث الرابع : حديث ابن عباس في شأن مسيلة ذكر منه طرفا ، وقد تقدم بتامه في أواخر المغازي مع شرحه ، والغرض منه قوله « ولن يعصوا أمر الله فيك أي ما قدره عليك من الشقاء أو السعادة » . الحديث الخامس : حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الروح ، وقوله « قل الروح من أمر ربي » تمسك به من زعم أن الروح قديمة زعما أن المراد بالامر هنا الامر الذي في قوله تعالى « ألا له الخلق والامر » وهو فاسد فإن الامر ورد في القرآن لمعان بتبين المراد بكل منها من سياق الكلام وسيأتي في باب « والله خلقكم وما تعملون » ما يتعلق بالامر الذي في قوله تعالى « ألا له الخلق والامر » وأنه بمعنى الطلب الذي هو أحد أنواع الكلام ، وأما الامر في حديث ابن مسعود هذا فإن المراد به المأمور كما يقال الخلق ويراد به المخلوق وقد وقع التصريح في بعض طرق الحديث ففي تفسير السدي عن أبي مالك عن ابن عباس وعن غيره في قوله تعالى « قل الروح من أمر ربي » يقول هو خلق من خلق الله ليس هو شيء من أمر الله ، وقد اختلف في المراد بالروح المستول عنها هل هي الروح التي تقوم بها الحياة أو الروح المذكور في قوله تعالى « يوم يقوم الروح والملائكة صفا » وفي قوله تعالى « تنزل الملائكة والروح فيها » وتمسك من قال بالثاني بأن السؤال إنما يقع في العادة عما لا يعرف إلا بالوحى ، والروح التي بها الحياة قد تسلم الناس فيها قديما وحديثا ، بخلاف الروح المذكور فإن أكثر الناس لا علم لهم به بل هي من علم الغيب بخلاف الأولى ، وقد أطلق الله لفظ الروح على الوحى في قوله تعالى « وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا » وفي قوله « يلقى الروح من أمره على

من يشاء ﴿ وعلى القوة والثبات والنصر في قوله تعالى ﴿ وأيدهم بروح منه ﴾ وعلى جبريل في عدة آيات وعلى عيسى ابن مريم ولم يقع في القرآن تسمية روح بني آدم روحاً بل سماها نفساً في قوله : النفس المطمئنة ، والنفس الأمارة بالسوء ، والنفس اللوامة ، وأخرجوا أنفسهم ، ونفس وما سواها ، كل نفس ذائقة الموت ، وتمسك من زعم بأنها قديمة بإضافتها إلى الله تعالى في قوله تعالى ﴿ ونفخت فيه من روحي ﴾ ولا حجة فيه لأن الإضافة تقع على صفة تقوم بالوصف كالعلم والقدرة ، وعلى ما انفصل عنه كبيت الله وناقة الله فقوله : روح الله ، من هذا القبيل .

الثاني : وهي إضافة تخصيص وتشريف وهي فوق الإضافة العامة التي بمعنى الإيجاد فالإضافة على ثلاث مراتب : إضافة إيجاد وإضافة تشريف وإضافة صفة ، والذي يدل على أن الروح مخلوقة عموم قوله تعالى : الله خالق كل شيء ، وهو رب كل شيء ، ربكم ورب آبائكم الأولين ، والأرواح مربوبة وكل مربوب مخلوق ، رب العالمين ، وقوله تعالى لذكرا : ﴿ وقد خلقناك من قبل ولم تكن شيئاً ﴾ وهذا الخطاب لجسده وروحه معا ، ومنه قوله ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ﴾ سواء قلنا إن قوله خلقنا يتناول الأرواح والجساد معا أو الأرواح فقط ، ومن الأحاديث الصحيحة حديث عمران بن حصين : كان الله ولم يكن شيء غيره ، وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب بدء الخلق ، وقد وقع الاتفاق على أن الملائكة مخلوقون وهم أرواح ، وحديث : الأرواح جنود مجندة ، والجنود المجندة لا تكون إلا مخلوقة ، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في كتاب الأدب ، وحديث أبي قتادة أن بلالا قال لما ناموا في الوادي : يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك ، والمراد بالنفس الروح قطعاً لقوله ﷺ في هذا الحديث : إن الله قبض أرواحكم حين شاء ، الحديث ، كما في قوله تعالى ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ الآية ، وقد تقدم السلام على بقية فوائدها هذا الحديث في سورة سبحان ، وقوله في آخره ﴿ وما أوتوا من العلم إلا قليلاً ﴾ كذا الأكثر ، ووقع في رواية الكشميني : وما أوتيتم ، على وفق القراءة المشهورة ويؤيد الأول قوله في بقية : قال الاعمش هكذا في قراءتنا ، قال ابن بطال غرضه الرد على المعتزلة في زعمهم أن أمر الله مخلوق ، فتبين أن الأمر هو قوله تعالى للشيء كن فيكون بأمره له وأن أمره وقوله بمعنى واحد ، وأنه يقول كن حقيقة ، وأن الأمر غير الخلق لمطفه عليه بالواو انتهى .

وسياتي مزيد لهذا في باب : ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ .

٣ - باب قول الله تعالى : ﴿ قل لو كان البحر مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِثًا بِمِثْلِهِ مِدَادًا ﴾ ، ﴿ ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام ، والبحر يمُدُّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾ ، ﴿ إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ، يُغشى الليلَ النهارَ يطلُّه حثيثاً ، والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، ألهُ الخلق والأمر ، تبارك الله رب العالمين ﴾ سخر : ذلل

٧٤٦٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصدق كتيبه أن

يُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ أَوْ يَرْدُّهُ إِلَى مَسْكِنِهِ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ

**قوله** (باب قول الله تعالى: قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى - الى قوله - جثنا بمثابة مددا) في رواية أبي زيد المروزي «إلى آخر الآية» وساق في رواية كريمة الآية كلها، **قوله** (وقوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) جاء في سبب نزولها ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن ابن عباس في قصة سؤال اليهود عن الروح ونزول قوله تعالى ﴿قل الروح من أمر ربى﴾ وما أوتيتم من العلم الا قليلاً ﴿﴾ قالوا كيف وقد أوتينا التوراة فنزلت ﴿قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى﴾ الآية فأخرج عبد الرزاق في تفسيره من طريق أبي الجوزاء قال: لو كان كل شجرة في الأرض أقلاماً والبحر مدداً لنفدت الماء فنزلت، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن المشركين قالوا في هذا القرآن يوشك أن ينفد أقلاماً ومع البحر سبعة أبحر مدداً لتكسرت الأقلام ونفدت ماء البحار قبل أن تنفد، قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي سمعت بعض أهل العلم يقول قول الله عز وجل ﴿أما كل شيء خلقناه بقدر﴾ وقوله ﴿قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى لنفدت البحر﴾ الآية يدل على أن القرآن غير مخلوق لأنه لو كان مخلوقاً لسكان له قدر وكانت له عناية ولنفذ كنفاد المخلوقين، وتلا قوله تعالى ﴿قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى﴾ الى آخر الآية. **قوله** (إن ربكم المستملى وحده، وفي رواية أبي زيد المروزي وقوله ﴿إن ربكم الله﴾ وساق الى أن قال، بعد قوله ﴿على العرش﴾ الى قوله ﴿تبارك الله رب العالمين﴾ وساق في رواية كريمة الآية كلها، وذكر فيه حديث أبي هريرة المشار اليه قريباً «تكفل الله لمن جاهد في سبيله»، والمراد منه قوله «وتصديق كلمته» ووقع في نسخة من طريق أبي ذر «وكلمات» بصيغة الجمع قال ابن التين: يحتمل أن يكون المراد بكلماته الأوامر الواردة بالجهاد وما وعد عليه من الثواب، ويحتمل أن يراد بها ألفاظ الشهادتين وأن تصديقه بها يثبت في نفسه عداوة من كذبهما والحرص على قتله، وقوله ﴿خلق السموات والأرض في ستة أيام﴾ تقدم بيان الستة في الكلام على حديث ابن عباس في تفسير حم فصلت، وقوله ﴿يغشى الليل النهار﴾ أى ويغشى النهار الليل فحذف لدلالة السياق عليه وهو قوله ﴿يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل﴾ والغرض من الآية قوله ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ وسيأتى بسط القول فيه في أواخر هذا الكتاب في باب والله خلقكم وما تعملون إن شاء الله تعالى. وحذف ابن بطلان هذا الباب وما فيه.

### ٣١ - باب في المشيئة والإرادة

وقول الله تعالى ﴿تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ - وما تشاءون إلا أن يشاء الله - ولا تقوانَ لشيءٍ لى فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله - إنك لا تهدي مَن أحببتَ ولكنَّ الله يهدي مَن يشاء﴾

قال سعيد بن المسيب عن أبيه نَزَاتِ فِي أَبِي طَالِبٍ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾

٧٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ «عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا

دعوتهم الله فاعزموا في الدعاء ، ولا يقولن أحدكم إن شئت فأعطيني ، فإن الله لا مستكره له »

٧٤٦٥ - **حديث** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ح ، وحدثنا إسماعيل حدثني أخى عبد الحميد عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن علي بن حسين أن علي عليه السلام أخبره أن علي ابن أبي طالب أخبره أن رسول الله ﷺ طرقة وفاطمة بنت رسول الله ﷺ ليلة فقل لهم ألا تصومون ، قال علي : قلت يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعبادتنا ، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت ذلك ولم يرجع إلي شيئا ، ثم سمعته وهو مذكر يضرب فخذه ويقول : وكان الإنسان أكثر شئ جدلا »

٧٤٦٦ - **حديث** محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال بن علي عن عطاء بن يسار « عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : مثل المؤمن كمثل خامة الزرع بفي ورقه من حيث أتتها الرياح تكفها فإذا سكنت اعتدلت ، وكذلك المؤمن يكف بالبلاء ، ومثل الكافر كمثل الأرزق صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء »

٧٤٦٧ - **حديث** الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو قائم على المنبر يقول : إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أعطى أهل التوراة فعملوا بها حتى انتصف النهار ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ، ثم أعطى أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا به حتى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ثم أعطيت القرآن فعملتم به حتى غروب الشمس فأعطيت قيراطين قيراطين ، قال أهل التوراة ربنا هؤلاء أقل عملا وأكثر أجرا ، قال : هل ظلمتكم من أجركم من شيء ؟ قالوا : لا ، فقال : فذلك فضلى أوتيته من أشياء »

٧٤٦٨ - **حديث** عبد الله المسندي حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي إدريس عن عباد بن الصامت قال : بايعت رسول الله ﷺ في رهط فقال : أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تأسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بيهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو له كفارة وطهور ، ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له

٧٤٦٩ - **حديث** معلى بن أسد حدثنا وهيب عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة أن نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام كان له ستون امرأة ، فقال : لأطوفن الليلة على نساءي فنتخمن كل امرأة ولتدن فارسا يقاتل في سبيل الله ، فطاف على نساها فما ولدت . منهن إلا امرأة ولدت شق غلام قال نبي الله ﷺ : لو كان

سليمانُ استثنى لملت كلُّ امرأةٍ منهنَّ فولدتُ فارساً يقاتل في سبيل الله »

٧٤٧٠ - **حدثنا** محمدٌ حدثنا عبد الوهاب الثقفي حدثنا خالدٌ الحذاء عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ دخل على أعرابيٍّ يعودُهُ ، فقال : لا بأس عليك طهورٌ إن شاء الله ، قال : قال الأعرابيُّ طهورٌ بل هو مُحَيٌّ تقور على شيخٍ كبيرٍ تُزيرُهُ القبور ، قال النبي ﷺ : فَنَعَمْ إِذَا »

٧٤٧١ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا هُشيم عن حُصين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه حين ناموا عن الصلاة ، « قال النبي ﷺ : إنَّ الله قبض أرواحكم حين شاء وردّها حين شاء ، فعضّوا حوائجهم وتوضّوا إلى أن طلعت الشمسُ وابتضّت قدام فضلي »

٧٤٧٢ - **حدثنا** يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم عن ابن شهاب عن أبي سلمة والأعرج ، وحدثنا إسماعيل حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيّب « أن أبا هريرة قال : استنّب رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهود ، فقال المسلم : والذي اصطفى محمداً على العالمين في قسمٍ يُقسم به ، فقال اليهوديُّ والذي اصطفى موسى على العالمين ، فرفع المسلم يده عند ذلك ، فطعم اليهوديُّ فذهب اليهوديُّ إلى رسول الله ﷺ فأخبره بالذي كان من أمره وأمر المسلم ، فقال النبي ﷺ لا تخبروني على موسى فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أولَ من يُفبق ، فإذا موسى باطشٌ بجانب العرش ، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي أو كان من استثنى الله »

٧٤٧٣ - **حدثنا** إسحاق بن أبي عيسى أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا شعبة عن قتادة « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : المدينة يتهيأ الدجال فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقر بها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله »

٧٤٧٤ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لكل نبيٍّ دعوة فأريد إن شاء الله أن أختبى دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة »

٧٤٧٥ - **حدثنا** يسرة بن صفوان بن جميل النخعي حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيّب « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ بينما أنا نائمٌ رأيتني على قليبٍ فنزعت ماشاء الله أن أنزع ، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعفٌ والله يغفر له ، ثم أخذها عمر فاستجالت غرباً فلم أرَ عبقرئاً من الناس يغري فرأيه حتى ضرب الناسُ حوله بعطن »

٧٤٧٦ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي مُرَّةٍ « عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ ، وَرُبَّمَا قَالَ جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ صَاحِبُ الْحَاجَةِ قَالَ اشْفَعُوا فَلْتَوْجَرُوا وَيَقْضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ »

٧٤٧٧ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَامٍ « سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا يَقْبَلُ أَحَدُكُمْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ ، اِرْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ ، وَلِيَعِزَمَ مَسْئَلَتُهُ إِنْ يَهْلُ مَا يَشَاءُ لَا مُكْرَهَ لَهُ »

٧٤٧٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرْثُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْقَزَّازِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى أَهْوَى خَضِرٌ ، فَمَرَّ بِهِمَا أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ إِنِّي تَمَادَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى أَقْبِيهِ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ ؟ قَالَ نَعَمْ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : يَبْنِي مُوسَى فِي مَلَأِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنْكَ ؟ فَقَالَ مُوسَى لَا ، فَأَوْحَى إِلَى مُوسَى ' بَلَى عَبْدُنَا خَضِرٌ ، فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى أَقْبِيهِ فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحَوْتَ آيَةً ، وَقِيلَ لَهُ : إِذَا فَقَدْتَ الْحَوْتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ ، فَكَانَ مُوسَى يَنْبَغُ أَرَّ الْحَوْتَ فِي الْبَحْرِ ، فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى : أَرَأَيْتَ إِذَا أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ، قَالَ مُوسَى : ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي ، فَارْتَدَّ عَلَى آثَارِهَا قَصَصًا ، فَوَجَدَا خَضِرًا وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ »

٧٤٧٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « عَنْ أَبِي مُرَّةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : نَزَلَ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ يُخَيِّفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَامِسُوا عَلَى الْكُفْرِ يُرِيدُ الْحَصَبَ »

٧٤٨٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرُو عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ قَالَ : حَاصِرَ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلُ الطَّائِفِ فَلَمْ يَفْتَحْهَا فَقَالَ : إِذَا قَالُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقَالَ الْمَسَامُونَ يَقُولُ وَلَمْ يَفْتَحْ ، قَالَ : فَاعْدُوا عَلَى الْقِتَالِ فَنَدَوْا ، فَأَصَابَتْهُمْ جِرَاحَاتٌ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّا قَالُوا غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَكَانَ ذَلِكَ أَعْجَبَهُمْ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ فِي الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ ) قَوْلُ الرَّاعِبِ : الْمَشِيئَةُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ كَالْإِرَادَةِ سَوَاءٌ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمَشِيئَةَ فِي الْأَصْلِ إِيجَادُ الشَّيْءِ وَإِصَابَتُهُ مِنْ اللَّهِ الْإِيجَادُ وَمِنْ النَّاسِ الْإِصَابَةُ ، وَفِي الْعَرَفِ تَسْتَعْمَلُ مَوْضِعَ الْإِرَادَةِ ،

قوله (وقول الله تعالى : توفى الملك من تشاء ، وقوله : وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ، وقوله : ولا تقولن لشئ أن ساق بسنده إلى الربيع بن سليمان قال الشافعي : المشيئة ، لإرادة الله وقد أعلم الله خلقه أن المشيئة له دونهم فقال ) وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ( فليست للخلق مشيئة إلا أن يشاء الله ، وبه إلى الربيع قال سنن الشافعي عن القدر فقال :

ما شئتَ كان وإن لم أشأ وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

الآيات ، ثم ساق ما تكرّر من ذكر المشيئة في الكتاب العزيز أكثر من أربعين موضعاً منها غير ما ذكر في الترجمة قوله تعالى في البقرة (ولو شاء الله لذهب بسمهم وأبصارهم) وقوله (يختص برحمته من يشاء) وقوله (ولو شاء الله لا اعتنكم) وقوله (وعله ما يشاء) وقوله في آل عمران (قل إن الفضل بيد الله يؤتیه من يشاء) وقوله (ويجتبي من رسله من يشاء) وقوله في النساء (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وأما قوله في الأنعام (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) الآية فقد تمسك بها المعتزلة ، وقالوا إن فيها رداً على أهل السنة ، والجواب أن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين وهو أن الله خالق كل مخلوق ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئاً ، والإرادة شرط في الخلق ويستحيل ثبوت الشروط بدون شرطه ، فلما عاند المشركون المعقول وكذبوا المنقول الذي جاءهم به الرسل وألزموا الحجة بذلك تمسكوا بالمشيئة والقدر السابق ، وهي حجة مردودة لأن القدر لا تبطل به الشريعة وجريان الأحكام على العباد بأكسابهم فن قدر عليه بالمعصية كان ذلك علامة على أنه قدر عليه العقاب إلا أن يشاء أن يغفر له من غير المشركين ، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على أنه قدر عليه بالثواب ، وحرف المسئلة أن المعتزلة قاسوا الخالق على المخلوق وهو باطل لأن المخلوق لو عاقب من يطيعه من أتباعه عد ظالماً لسكونه ليس مالم الكا له بالحقيقة ، والخالق لو عذب من يطيعه لم يعد ظالماً لأن الجميع ملسكه فله الأمر كله يفعل ما يشاء ولا يسئل عما يفعل ، وقال الراغب يدل على أن الأمور كلها موقوفة على مشيئة الله ، وأن أفعال العباد متعلقة بها وموقوفة عليها ما اجتمع الناس على تعليق الاستثناء به في جميع الأفعال ، وأخرج أبو نعیم في الحلیة فی ترجمة الزهري من طريق ابن أخى الزهري عن عمه قال : كان عمر بن الخطاب يأمر برواية قصيدة لبید التي يقول فيها :

إن تقوى ربنا خير نفل      ويأذن الله ريشي وعجل  
أحمد الله فلا نسد له      يديه الخير ما شاء فعمل  
من هداه سبل الخير اهتدى      ناعم البال ومن شاء أضل

وحرف النزاع بين المعتزلة وأهل السنة أن الإرادة عند أهل السنة تابعة للعلم وعندهم تابعة للأمر ، ويدل لأهل السنة قوله تعالى (يريد الله أن لا يجعل لهم حظاً في الآخرة) وقال ابن بطال غرض البخاري لإثبات المشيئة والإرادة وهما بمعنى واحد ، وإرادته صفة من صفات ذاته ، وزعم المعتزلة أنها صفة من صفات فعله وهو فاسد ، لأن إرادته لو كانت محدثة لم يحل أن يحدثها في نفسه أو في غيره أو في كل منهما أو لا في شيء منهما . والثاني والثالث

محال لأنه ليس محلا للحوادث ، والثاني فاسد أيضاً لأنه يلزم أن يكون الغير مريدا لها ، وبطل أن يكون الباري مريدا اذ المرید من صدرت منه الإرادة وهو الغير كما بطل أن يكون عالما اذا أحدث العلم في غيره ، وحقيقة المرید أن تكون الإرادة منه دون غيره . والرابع باطل لأنه يستلزم قيامها بنفسها ، واذا فسدت هذه الأقسام صح أنه مرید بإرادة قديمة هي صفة قائمة بذاته ، ويكون تعلقها بما يصح كونه مرادا ، فما وقع بإرادته قال : وهذه المسئلة مبنية على القول بأنه سبحانه خالق أفعال العباد وأنهم لا يفعلون إلا ما يشاء ، وقد دل على ذلك قوله ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ وغيرها من الآيات ، وقال ﴿ ولو شاء الله ما اقتتلوا ﴾ ثم أكد ذلك بقوله تعالى ﴿ ولكن الله يفعل ما يريد ﴾ فدل على أنه فعل اقتتلهم الواقع منهم لسكونه مريدا له ، واذا كان هو الفاعل لاقتتلهم فهو المرید لمشيئتهم والفاعل ، ثبت بهذه الآية أن كسب العباد إنما هو بمشيئة الله وإرادته ، ولو لم يرد وقوعه ما وقع ، وقال بعضهم الإرادة على قسمين : إرادة أمر وتشريع ، وإرادة قضاء وتقدير ، فالأولى تتعلق بالطاعة والمعصية سواء وقعت أم لا ، والثانية شاملة لجميع الكائنات بحيطه بجميع الحادثات طاعة ومعصية ، وإلى الأول الإشارة بقوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وإلى الثاني الإشارة بقوله تعالى ﴿ فنريد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا ﴾ وفرق بعضهم بين الإرادة والرضا فقالوا : يريد وقوع المعصية ولا يرضاها ، لقوله تعالى ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ الآية ، وقوله ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وتسمكوا أيضاً بقوله ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وأجاب أهل السنة بما أخرجه الطبري وغيره بسند رجاله ثقات عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ إن تكفروا فان الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ يعني بعباده الكفار الذين أراد الله أن يطهر قلوبهم بقولهم لا إله إلا الله ، فأراد عباده المخلصين الذين قال فيهم ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ فخب إليهم الإيمان وألزهم كلمة التقوى شهادة أن لا إله إلا الله ، وقالت المعتزلة في قوله تعالى ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ معناه وما تشاءون الطاعة إلا أن يشاء الله قسركم عليها ، وتمعّب بأنه لو كان كذلك لما قال إلا أن يشاء في موضع ما شاء لأن حرف الشرط للاستقبال وصرف المشيئة إلى القسر تحريف لا إشعار للآية بشيء منه ، وإنما المذكور في الآية مشيئة الاستقامة كسبا وهو المطلوب من العباد ، وقالوا في قوله تعالى ﴿ توفى الملك من تشاء ﴾ أي يعطى من اقتضته الحكمة الملك ، يريدون أن الحكمة تقتضى رعاية المصلحة ويدعون وجوب ذلك على الله ، تعالى الله عن قولهم ، وظاهر الآية أن يعطى الملك من يشاء سواء كان متصفا بصفات من يصلح للملك أم لا من غير رعاية استحقاق ولا وجوب ولا أصلح بل يوفى الملك من يكفر به ويكفر نعمته حتى يهلكه ككثير من الكفار مثل نمرود والفراعنة ، ويؤتبه اذا شاء من يؤمن به ويدعو إلى دينه ويرحم به الخلق مثل يوسف وداود وسليمان ، وحكمته في كلا الأمرين عليه وأحكامه بإرادته تخصيص مقدراته . قوله ( إنك لا تهدي من أحببت ) ولكن الله يهدي من يشاء ، قال سعيد بن المسيب عن أبيه نزلت في أن طالب ( تقدم موصولا بتمامه في تفسير سورة القصص وتقدم هناك شرحه مستوفى وبعضه في الجنائز ، وقالت المعتزلة في هذه الآية معنى ﴿ لا تهدي من أحببت ﴾ لأنك لا تعلم المطبوع على قلبه فيقرن به اللطف حتى يدعوه إلى القبول ، والله أعلم بالمهتدين القابلين لذلك ، وتمعّب بأن اللطف الذي يستندون إليه لا دليل عليه ومرادهم بمن يقبل ممن لا يقبل من يقع ذلك منه لذاته لا بحكم الله وإنما المراد بقوله تعالى ﴿ وهو أعلم بالمهتدين ﴾ أي الذين



خصصهم بذلك في الأزل . قوله ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) هذه الآية مما تمسك بها المعتزلة لقولهم فقالوا هذا يدل على أنه لا يريد المعصية ، وتمسك بأن معنى إرادة اليسر التخيير بين الصوم في السفر ومع المرض والإفطار بشرطه وإرادة العسر المنفية الإلزام بالصوم في السفر في جميع الحالات ، فالإلزام هو الذي لا يقع لأنه لا يريده وبهذا تظهر الحكمة في تأخيرها عن الحديث المذكور والفصل بين آيات المشيئة وآيات الإرادة ، وقد تكرر ذكر الإرادة في القرآن في مواضع كثيرة أيضاً ، وقد اتفق أهل السنة على أنه لا يقع إلا ما يريده الله تعالى ، وأنه يريد لجميع الكائنات وإن لم يكن أمراً بها ، وقالت المعتزلة لا يريد الشر لأنه لو أراداه لطلبه ، وزعموا أن الأمر نفس الإرادة وشنعوا على أهل السنة أنه يلزمهم أن يقولوا أن الفحشاء مرادة الله وينبغي أن ينزه عنها ، وانفصل أهل السنة عن ذلك بأن الله تعالى قد يريد الشيء ليعاقب عليه ، ولثبوت أنه خلق النار وخلق لها أهلاً وخلق الجنة وخلق لها أهلاً وأنزما المعتزلة بأهم جملوا أنه يقع في ملكه ما لا يريد ، ويقال إن بعض أئمة السنة أحضر للمناظرة مع بعض أئمة المعتزلة فلما جلس المعتزلي قال : سبحان من تنزه عن الفحشاء ، فقال السني : سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء ، فقال المعتزلي : أي شأه ربنا أن يعصى ؟ فقال السني : أفيعصى ربنا قهراً ؟ فقال المعتزلي : رأيت أن معنى الهدى وقضى على بالردى أحسن إلى أو أساء ؟ فقال السني : أن كان منك ما هو لك فقد أساء وإن كان منك ما هو له فإنه يختص برحمته من يشاء فانقطع . ثم ذكر البخاري بعد الحديث المعلق فيه سبعة عشر حديثاً فيها كلها ذكر المشيئة ، وتقدمت كلها في أبواب متفرقة كما سأليناه . الحديث الأول : حديث أنس : إذا دعوتكم الله فأعزموا في الدعاء أي اجزموا ولا ترددوا ، من عزم على الشيء إذا صممت على فعله ، وقيل عزم المسئلة الجزم بها من غير ضعف في الطلب ، وقيل هو حسن الظن بانه في الإجابة والحكمة فيه أن في التعليق صورة الاستغناء عن المطلوب منه وعن المطلوب ، وقوله لا مستكره له ، أي لأن التعليق يوم إمكان إعطائه على غير المشيئة وليس بعد المشيئة إلا الإكراه والله لا مكره له ، وقد تقدم شرحه في كتاب الدعوات . الحديث الثاني : حديث عليّ وأقره عليه السلام على ذلك ، وقوله وقال لهم ، وكذا قول عليّ «بيعشاه» إشارة إلى نفسه وإلى من عنده ، وقوله فيه «حدثنا اسماعيل» هو ابن أبي أويس وأخوه عبد الحميد ، هو أبو بكر مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وسليمان ، هو ابن بلال وقد سمع اسماعيل بن سليمان بلا واسطة كما تقدم في عدة مواضع . الحديث الثالث : حديث أبي هريرة ، مثل المؤمن كمثل خاملة الزرع ، وقد تقدم شرحه في الرقاق ، والمراد منه قوله في آخره «يقصمها الله إذا شاء» أي في الوقت الذي سبقت إرادته أن يقصمه فيه . الحديث الرابع : حديث ابن عمر ، إنما بقاؤكم فيما سلف من قبلكم من الأمم ، بطوله وقد تقدم شرحه في الصلاة وذكر لقوله في آخره «ذلك فضلي أوتيته من أشاء» وللإشارة بقوله ذلك إلى جميع الثواب لا إلى القدر الذي يقابل العمل كما يزعم أهل الاعتزال ، الحديث الخامس : حديث عبادة بن الصامت في البايعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، وأوائل الكتاب والمراد منه هنا قوله «ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له» . الحديث السادس : حديث أبي هريرة : في قول سليمان عليه السلام «لا طوفن الليلة على نساء» ، وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء وبيان الاختلاف في عدد نسائه ، وذكره هنا بلفظ «لو كان سليمان استثنى لملت كل امرأة منهم» ، أي لو قال إن شاء الله ، كما في الرواية الأخرى ، وإطلاق الاستثناء على قول

إن شاء الله بحسب اللغة . الحديث السابع : حديث ابن عباس في الأعرابي الذي قال « بل هي حمى تفور ، وقد تقدم شرحه في الطب وذكره لقوله « ظهور إن شاء الله » . الحديث الثامن : حديث أبي قتادة : حين ناموا عن الصلاة إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردّها حين شاء ، ذكره هنا مختصراً وتقدم بآتم منه في باب الأذان بعد ذهاب الوقت من « كتاب الصلاة » . الحديث التاسع : حديث أبي هريرة : في قصة المسلم الذي لطم اليهودي وأورده من وجهين ، وذكره لقوله فيه « أو كان عن استثنى الله » ، وأشار بذلك إلى قوله تعالى ﴿ فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ﴾ وقد تقدم . الحديث العاشر : حديث أنس في المدينة وفيه : ولا الطاعون إن شاء الله ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الفتن » ، وشيخه اسحق بن أبي عيسى ليس له إلا هذه الرواية . الحديث الحادي عشر : حديث أبي هريرة لكل نبي دعوة ، وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الدعوات » . الحديث الثاني عشر : حديثه بينا أنا نائم رأيتني على قلب فزع ما شاء الله ، الحديث . وقد تقدم شرحه في مناقب عمر ، وفي الفتن ويسرة شيخه بفتح التختانية والمهملة بوزن بشرة بموحدة ومعجمة وقوله في السند حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري وخالفه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه فقال « عن صالح بن كيسان عن الزهري ، زاد « بين إبراهيم والزهري صالحاً » أخرجه مسلم نبه على ذلك أبو مسعود وقد تعقبه قبله الإسماعيلي فقال إنما يعرف عن إبراهيم عن صالح عن الزهري ثم ساقه من رواية جماعة عن إبراهيم بن سعد كذلك ، وقال يبعد تواطؤهم على الغلط ، وقال البرقاني في كل من رواه عن إبراهيم أدخل بينه وبين الزهري صالحاً . الحديث الثالث عشر : حديث أبي موسى : اشفعوا فلتؤجروا ، وقد تقدم بهذا السند والمتن في « كتاب الأدب » وشرح هناك ، والغرض منه قوله « ويقضى الله على لسان رسوله ما شاء أي يظهر الله على لسان رسوله بالوحي أو الإلهام ما قدره في عليه بأنه سيقع » . الحديث الرابع عشر : حديث أبي هريرة : لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » مع حديث أنس المبدأ بذكره في هذا الباب . الحديث الخامس عشر : حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في صاحب موسى والخضر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير ، وتقدم شيء منه في « كتاب العلم » وشيخه عبد الله بن محمد هو المسندي ، وشيخ المسندي أبو حفص عمرو بفتح العين هو ابن أبي سلمة التنيسي بمشاة ونون ثقيلة مكسورة ، وأبو سلمة أبوه لم أقف على اسمه ، والمراد منه قوله فيه حكاية عن موسى ستجدني إن شاء الله صابراً ، وفيه إشارة إلى أن قول ذلك يرجي فيه النصح ووقوع المطلوب غالباً وقد يتخلف ذلك إذا لم يقدر الله وقوعه كما سيأتي مثاله في الحديث الآخر . الحديث السادس عشر : حديث أبي هريرة : نزل غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة ، وقد تقدم بآتم من هذا في « كتاب الحج » ، وتقدم شرحه أيضاً . الحديث السابع عشر : حديث عبد الله بن عمر : حاصر النبي ﷺ الطائف ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في العروات وبيان الاختلاف على أبي العباس تابعه هل هو عن عبد الله بن عمر بضم العين أو بفتحها وبيان الصواب من ذلك ، وذكر هنا لقوله إنا قافلون غدا إن شاء الله مرتين فما قفلوا في الأولى وقفلوا في الثانية .

٣٢ - باب قول الله تعالى : ﴿ ولا تنفعُ الشفاعةُ عندهُ إلاّ لمن أذنَ له حتى إذا نُزِعَ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحقّ وهو العليُّ الكبيرُ ﴾ ولم يقل ماذا خلق ربكم

وقال جل ذكره : ﴿ من ذا الذي يشفعُ عندهُ إلاّ بإذنه ﴾ ، وقال مسروق عن ابن مسعود : إذا تكلم الله

بالوحي سمع أهل السماوات شيئاً ، فاذا فُزِعَ عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا ماذا قال ربكم قالوا الحق

ويذكر عن جابر « عن عبد الله بن أنس قال سمعت النبي ﷺ يقول : يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الذي »

٧٤٨١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عكرمة « عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال : إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان ، قال علي وقال غيره : صفوان ينفذهم ذلك ، فاذا فُزِعَ عن قلوبهم ، قالوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحق وهو العلي الكبير

قال علي : وحدثنا سفيان حدثنا عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة بهذا

قال سفيان قال عمرو : سمعت عكرمة حدثنا أبو هريرة بهذا قلت لسفيان قال سمعت عكرمة قال سمعت أبا هريرة قال : نعم قلت لسفيان إن إنساناً روى عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن أبي هريرة يرفعه أنه قرأ : فزع ، قال سفيان : هكذا قرأ عمرو فلا أدري سمعه هكذا أم لا ؟ قال سفيان : وهي قراءة

٧٤٨٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة أنه كان يقول : قال رسول الله ﷺ ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي ﷺ يتغنى بالقرآن ، وقال صاحب له يريد أن يجهر به »

٧٤٨٣ - حدثنا محمد بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح « عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ يقول الله يا آدم فيقول لبيك وسعديك فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بشأ إلى النار »

٧٤٨٤ - حدثنا حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة ولقد أمره ربه أن يبشرها ببنت في الجنة »

قوله ( باب قول الله تعالى : ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ) وساق إلى آخر الآية ثم قال ولم يقل ماذا خلق ربكم قال ابن بطال : استدلل البخاري بهذا على أن قول الله قديم لذاته قائم بصفاته لم يزل موجوداً به ولا يزال كلامه لا يشبه المخلوقين ، خلافاً للمعتزلة التي نفت كلام الله ، والسكلاوية في قولهم هو كناية عن الفعل والتسكين ، وتمسكوا بقول العرب قلت بيدى هذا أي حركتها ، واحتجوا بأن الكلام لا يعقل إلا بأعضاء ولسان ، والباري

منزه عن ذلك ، فرد عليهم البخارى بحديث الباب والآية ، وفيه أنهم إذا ذهب عنهم الفزع قالوا لمن فوقهم ماذا قال ربكم ، فدل ذلك على أنهم سمعوا قولاً لم يفهموا معناه من أجل فزعهم فقالوا « ماذا قال ، ولم يقولوا ماذا خلق وكذا أجابهم من فوقهم من الملائكة بقولهم ، قالوا الحق ، والحق أحد صفى الذات التى لا يجوز عليها غيره لأنه لا يجوز على كلامه الباطل ، فلو كان خلقاً أو فعلاً لقالوا خلق خلقاً إنساناً أو غيره ، فلما وصفوه بما يوصف به الكلام لم يجوز أن يكون القول بمعنى التكوين انتهى . وهذا الذى نسبته للكلاية بعيد من كلامهم ، وإنما هو كلام بعض المعتزلة ، فقد ذكر البخارى فى خلق أفعال العباد عن أبي عبيد القاسم بن سلام أن المريسي قال فى قوله تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ هو كقول العرب : قالت السماء فأمطرت ، وقال الجدار هكذا إذا مال ، فعنه إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ هو كقول العرب : قالت السماء لم يكن كلاماً صحيحاً حتى قوله إذا أردناه إذا كونه ، وتعقبه أبو عبيد بأنه أغلوطة ، لأن القائل إذا قال : قالت السماء لم يكن كلاماً صحيحاً حتى يقول فأمطرت ، بخلاف من يقول قال الإنسان فانه يفهم منه أنه قال كلاماً ، فلو قال قوله فأمطرت لكان الكلام باطلاً ، لأن السماء لا قول لها فإلى هذا أشار البخارى ، وهذا أول باب تكلم فيه البخارى على مسألة الكلام وهى طويلة الذيل ، قد أثمرت الفرق فيها القول ، وملخص ذلك قال البيهقى فى « كتاب الاعتقاد » القرآن كلام الله وكلام الله صفة من صفات ذاته ، وليس شيء من صفات ذاته مخلوقاً ولا محدثاً ولا حادثاً . قال تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فلو كان القرآن مخلوقاً لكان مخلوقاً بكن ويستحيل أن يكون قول الله لشيء بقول لأنه يوجب قولاً ثانياً وثالثاً فيتسلسل وهو فاسد ، وقال الله تعالى ﴿ الرحمن علم القرآن خلق الإنسان ﴾ فخص القرآن بالتعليم لأنه كلامه وصفته ، وخص الإنسان بالتخليق لأنه خلقه ومصنوعه ، ولولا ذلك لقال خلق القرآن والإنسان ، وقال الله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم قائماً بغيره ، وقال الله تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ﴾ الآية ، فلو كان لا يوجد إلا مخلوقاً فى شيء مخلوق لم يكن لاشرط الوجوه المذكورة فى الآية معنى لاستواء جميع الخلق فى سماعه عن غير الله فبطل قول الجهمية أنه مخلوق فى غير الله ، ويلزمهم أن الله خلق كلاماً فى شجرة كلم به موسى أن يكون من سمع كلام الله من ملك أو نبي أفضل فى سماع الكلام من موسى ، ويلزمهم أن تكون الشجرة هى المتكلمة بما ذكر الله أنه كلم به موسى وهو قوله ﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ﴾ وقد أنكر الله تعالى قول المشركين ﴿ إن هذا إلا قول البشر ، ولا يعترض بقوله تعالى ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ لأن معناه قول تلقاه عن رسول كريم كقوله تعالى ﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ ولا بقوله ﴿ إنا جعلناه قرآناً عربياً ﴾ لأن معناه سمينا قرآناً ، وهو كقوله ﴿ ويعملون ﴾ رزقكم أنكم تكذبون ﴾ وقوله ﴿ ويعملون لله ما يكرهون ﴾ وقوله ﴿ ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ فالمراد أن تنزيله إلينا هو المحدث لا الذكر نفسه ، وهذا احتج الإمام أحمد ثم ساق البيهقى حديث نيار بكسر النون وتخفيف التحتانية ابن مكرم أن أبا بكر قرأ عليهم سورة الروم فقالوا هذا كلامك أو كلام صاحبك ، قال ليس كلامى ولا كلام صاحبى ولكنه كلام الله ، وأصل هذا الحديث أخرجه الترمذى مصححاً ، وعن علي بن أبي طالب ما حكمت مخلوقاً ، ما حكمت إلا القرآن ، ومن طريق سفيان بن عيينة سمعت عمرو بن دينار وغيره من مشيختنا يقولون : القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، وقال ابن حزم فى الملل والنحل : أجمع أهل الإسلام على أن الله تعالى كلم موسى ، وعلى أن القرآن كلام الله وكذا غيره من الكتب المنزلة والصحف ، ثم اختلفوا فقالت المعتزلة : إن كلام

الله صفة فعل مخلوقة وأنه كلم موسى بكلام أحدثه في الشجرة ، وقال أحمد ومن تبعه : كلام الله هو عليه لم يزل وليس بمخلوق ، وقالت الأشعرية كلام الله صفة ذات لم يزل وليس بمخلوق وهو غير علم الله وليس لله إلا كلام واحد ، واحتج لاحد بأن الدلائل القاطعة قامت على أن الله لا يشبهه شيء من خلقه بوجه من الوجوه فلما كان كلامنا غيرنا ، وكان مخلوقا وجب أن يكون كلامه سبحانه وتعالى ليس غيره وليس مخلوقا ، وأطال في الرد على المخالفين لذلك وقال غيره اختلفوا فقالت الجهمية والمعتزلة وبعض الزيدية والإمامية وبعض الخوارج : كلام الله مخلوق خلقه بمشيئته وقدرته في بعض الأجسام كالشجرة حين كلم موسى ، وحقيقته قولهم إن الله لا يتكلم وإن نسب إليه ذلك فبطريق المجاز ، وقالت المعتزلة يتكلم حقيقة لكن يخلق ذلك الكلام في غيره وقالت الكلاية : الكلام صفة واحدة قديمة العين لازمة لذات الله كالحياة ، وأنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته وتكليمه لمن كلمه إنما هو خلق إدراك له يسمع به الكلام وندائه لموسى لم يزل لكنه أسمع ذلك النداء حين ناجاه ويحكي عن أبي منصور الماتريدي من الخفية نحوه لكن قال خلق صوتا حين ناداه فأسمعه كلامه ، وزعم بعضهم أن هذا هو مراد السلف الذين قالوا إن القرآن ليس بمخلوق ، وأخذ بقول ابن كلاب القابسي والأشعري وأتباعهما وقالوا : إذا كان الكلام قديما لعينه لازما لذات الرب وثبت أنه ليس بمخلوق فالخروف ليست قديمة لأنها متعاقبة ، وما كان مسبوقا بغيره لم يكن قديما ، والكلام القديم معنى قائم بالذات لا يتعدد ولا يتجزأ بل هو معنى واحد إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن أو بالعبرانية فهو تورا مثلا ، وذهب بعض الحنابلة وغيرهم إلى أن القرآن العربي كلام الله وكذا التوراة ، وأن الله لم يزل متكلمها إذا شاء وأنه متكلم بحروف القرآن وأسمع من شاء من الملائكة والأنبياء صوته ، وقالوا إن هذه الحروف والأصوات قديمة العين لازمة للذات ليس متعاقبة بل لم يزل قائمة بذاته مقرنة لا تسبق ، والتعاقب إنما يكون في حق المخلوق بخلاف الخالق ، وذهب أكثر هؤلاء إلى أن الأصوات والحروف هي المسموعة من القارئ ، وأبى ذلك كثير منهم فقالوا ليست هي المسموعة من القارئ ، وذهب بعضهم إلى أنه متكلم بالقرآن العربي بمشيئته وقدرته بالحروف والأصوات القائمة بذاته وهو غير مخلوق لكنه في الأزل لم يتكلم لامتناع وجود الحادث في الأزل ، فكلامه حادث في ذاته لا يحدث ، وذهب الكرامية إلى أنه حادث في ذاته ويحدث ، وذكر الفخر الرازي في المطالب العالية أن قول من قال إنه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئته واختياره هو أصح الأقوال نقلا وعقلا ، وأطال في تقرير ذلك ، والمحفوظ عن جمهور السلف ترك الخوض في ذلك والتعمق فيه والاقتصار على القول بأن القرآن كلام الله وأنه غير مخلوق ثم السكوت عما وراء ذلك ، وسيأتي الكلام على مسألة اللفظ حيث ذكره المصنف بعد أن شاء الله تعالى . قوله (وقال جل ذكره : من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) زعم ابن بطال أنه أشار بذلك إلى سبب النزول لأنه جاء أنهم لما قالوا شفعنا عند الله الأصنام نزلت : فأعلم الله أن الذين يشفعون عنده من الملائكة والأنبياء إنما يشفعون فيمن يشفعون فيه بعد إذنه لهم في ذلك انتهى . ولم أقف على نقل في هذه الآية بخصوصها وأظن البخاري أشار بهذا إلى ترجيح قول من قال إن الضمير في قوله «عن قلوبهم» للملائكة وأن فاعل الشفاعة في قوله «ولا تنفع الشفاعة» هم الملائكة بدليل قوله بعد وصف الملائكة (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) بخلاف قول من زعم أن الضمير للكفار المذكورين في قوله تعالى (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه) كما نقله بعض المفسرين ، وزعم أن المراد بالتفريع حالة مفارقة الحياة ، ويكون اتباعهم إياه مستصحبا

إلى يوم القيامة على طريق المجاز والجملة من قوله « قل ادعوا إلى آخرة معترضة ، وحمل هذا القائل على هذا الزعم أن قوله « حتى إذا فزع عن قلوبهم ، غاية لا بد لها من مغيا فادعى أنه ما ذكره ، وقال بعض المفسرين من المعتزلة : المراد بالزعم السكفر في قوله تعالى ﴿ زعمتم ﴾ أى تماديتهم في السكفر إلى غاية التنزيع ، ثم تركتم زعمكم وقلتم قال الحق وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة ، ويفهم من سياق الكلام أن هناك فزعا عن يرجو الشفاعة هل يؤذن له بالشفاعة أولا ؟ فكأنه قال : يترصون زمانا فزعين حتى إذا كشف الفزع عن الجميع بكلام يقول الله في إطلاق الإذن تباثروا بذلك ، وسأل بعضهم بعضا ماذا قال ربكم قالوا الحق ، أى القول الحق وهو الإذن في الشفاعة لمن ارتضى . قلت : وجميع ذلك مخالف لهذا الحديث الصحيح والأحاديث كثيرة تؤيده قد ذكرت بعضها في تفسير سورة سبأ وسأشير إليها هنا بعد ، والصحيح في إعرابها ما قاله ابن عطية وهو أن المغيا محذوف كأنه قيل ولا هم شفعا كما تزعمون بل هم عنده ممثلون لأمره إلى أن يزول الفزع عن قلوبهم ، والمراد بهم الملائكة وهو المطابق للأحاديث الواردة في ذلك فهو المعتمد ، وأما اعتراض من تعقبه بأنهم لم يزالوا متقادين فلا يلزم منه دفع ما تأوله لكن حق العبارة أن يقول : بل هم خاضعون لأمره مرتقبون لما يأتيهم من قبله خائفون أن يكون ذلك من أمر الساعة إلى أن يكشف عنهم ذلك باخبار جبريل بما أمر به من إبلاغ الوحي للرسول وبالله التوفيق . ثم ذكر فيه ستة أحاديث . الحديث الأول : قوله ( وقال مسروق عن ابن مسعود إذا تكلم الله تبارك وتعالى بالوحي سمع أهل السموات ، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق وبادوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحق ) ووقع في رواية السكسميني « وثبت » بمثله وموحدة مفتوحتين بدل « وسكن » هكذا ذكر هذا التعليق مختصرا ، وقد وصله البيهقي في الأسماء والصفات من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن « مسلم بن صبيح » وهو أبو الضحى عن مسروق ، وهكذا أخرجه أحمد عن أبي معاوية ولفظه « إن الله عز وجل إذا تكلم بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجبر السلسلة على الصفاء فيصعقون ، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل ، فإذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم » قال : ويقولون يا جبريل ماذا قال ربكم قال فيقول الحق قال فينادون الحق الحق . قال البيهقي رواه أحمد بن شريح الرازي وعلي بن إشكاب وعلي بن مسلم ثلاثتهم عن أبي معاوية مرفوعا أخرجه أبو داود في السنن عنهم ولفظه مثله إلا أنه قال فيقولون : ماذا قال ربك قال ورواه شعبة عن الأعمش موقوفا وجاء عنه مرفوعا أيضاً . قلت : وهكذا رواه الحسن بن محمد الزعفراني عن أبي معاوية مرفوعا ، وأخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من رواية أبي حمزة السكري عن الأعمش بهذا السند إلى مسروق قال : من كان يحدثنا بتفسير هذه الآية لولا ابن مسعود سألتناه عنه فذكره موقوفا باللفظ المذكور في الصحيح ، ثم ساقه من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال بهذا ، وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن علي بن إشكاب مرفوعا ، وقال هكذا حدث به أبو معاوية مستندا ووجدته بالسكوفة موقوفا ، ثم أخرجه من رواية عبد الله بن نمير وشعبة كلاهما عن الأعمش موقوفا ، ومن رواية شعبة عن منصور والأعمش معا ومن رواية الثوري عن منصور كذلك ، وهكذا رواه عبد الرحمن بن محمد المحاربي وجريير عن الأعمش موقوفا ، ورواه فضيل بن عياض عن منصور عن أبي الضحى ، ورواه الحسن بن عبيد الله النخعي عن أبي الضحى مرفوعا ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك عن مسروق كذلك ، وأغفل أبو الحسن بن الفضل في الجزء الذي جمعه في الكلام على أحاديث الصوت هذه الطرق كلها ، واقتصر على طريق البخاري فنقل كلام من تكلم فيه ،

وأُسند إلى أن الجرح مقدم على التعديل وفيه نظر لأنه ثقة مخرج حديثه في الصحيحين ولم ينفرد به ، وقد نقل ابن دقيق العيد عن ابن المفضل وكان شيخ والده أنه كان يقول فيمن خرج له في الصحيحين : هذا جاز القنطرة ، وقرر ابن دقيق العيد ذلك بأن من اتفق الشيخان على التخرج لهم ثبتت عدالتهم بالاتفاق بطريق الاستزمام لانفاق العلماء على تصحيح ما أخرجاه ومن لازمه عدالة رواته إلى أن تبين الصلة القادحة بأن تكون مفسرة ولا تقبل التأويل . قوله (سمع أهل السموات) في رواية أبي داود وغيره ، وسمع أهل السماء للسماء صالحة كجر السلسلة على الصفا ، ول بعضهم ، الصفوان ، بدل ، الصفا ، وفي رواية الثوري ، الحديد ، بدل ، السلسلة ، وفي رواية شيبان بن عبد الرحمن عن منصور عند ابن أبي حاتم ، مثل صوت السلسلة ، وعنده من رواية عامر الشعبي عن ابن مسعود ، وسمع من دونه صوتا كجر السلسلة ، ووقع في حديث النواس بن سميان عند ابن أبي حاتم ، إذا تكلم الله بالوحى أخذت السموات منه رجفة ، أو قال ، رعدة شديدة من خوف الله ، فإذا سمع ذلك أهل السموات صمقوا وخروا لله سجدا ، وكذا وقع قوله ، ويخرون سجدا ، في رواية أبي مالك وكذا في رواية سفيان وابن نمير المشار إليها ، ووقع في رواية شعبة ، فيرون أنه من أمر الساعة فيفزعون . الحديث الثاني : قوله (ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس) بنون ومهملة مصغر هو الجنى كما تقدم في كتاب العلم ، وأن الحديث الموقوف هناك طرف من هذا الحديث المرفوع ، وتقدم بيان الحكمة في إيرادها هناك بصيغة الجزم وهنا بصيغة التريض ، وساق هنا من الحديث بعضه وأخرجه بتمامه في الأدب المفرد ، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني كلهم من طريق همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد المسكي عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فذكر القصة ، وأول المتن المرفوع ، يحشر الله الناس يوم القيامة - أو قال - العباد ، عراة غلرا بهما ، قال قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء . ثم يناديهم ، فذكره وزاد بعد قوله الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ، وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقصه منه ، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد من أهل النار عنده حق حتى أقصه منه حتى اللطمة ، قال قلنا : كيف ؟ وأما إنما تأتي عراة بهما ، قال الحسنات والسيئات ، لفظ أحمد عن يزيد بن هرون عن همام وعبيد الله بن محمد بن عقيل مختلف في الاحتجاج به وقد أشرت إلى ذكر من تابعه في كتاب العلم ، وقوله ، غلرا ، بضم المعجمة وسكون الراء ، وقد تقدم بيانه في الرقاق في شرح حديث ابن عباس وفيه ، حفاة ، بدل قوله ، بهما ، وهو بضم الموحدة وسكون الهاء ، وقيل معناه الذين لا شيء معهم ، وقيل المجهولون ، وقيل المتشابهو الألوان ، والأول الموافق لما هنا . قوله (فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب) حمله بعض الأئمة على مجاز الخذف أى يأمر من ينادى واستبعده بعض من أثبت الصوت بأن في قوله يسمعه من بعد إشارة إلى أنه ليس من المخلوقات لأنه لم يعهد مثل هذا فيهم وبأن الملائكة إذا سمعوه صمقوا كما سيأتى في الكلام على الحديث الذى بعده . وإذا سمع بعضهم بعضا لم يصمقوا ، قال فلي هذا صفاته صفة من صفات ذاته العباد ، وقال غيره معنى يناديهم يقول ، وقوله بصوت أى مخلوق غير قائم بذاته ، والحكمة في كونه خارقا لعادة الأصوات المخلوقة المعتادة التى يظهر التفاوت في سماعها بين البعيد والقريب هى أن يعلم أن المسموع كلام الله كما أن موسى لما كلمه الله كان يسمعه من جميع الجهات ، وقال البيهقي الكلام ما ينطق به المتكلم وهو مستقر في نفسه كما جاء

في حديث عمر رضي الله عنه يعني في قصة السقيفة ، وقد تقدم سياقه في كتاب الحدود ، وفيه : وكنت زورت في نفسي مقالة ، وفي رواية : هيأت في نفسي كلاما ، قال : فسماه كلاما قبل التكلم به ، قال : فان كان المتكلم ذا مخارج سمع كلامه ذا حروف وأصوات ، وإن كان غير ذي مخارج فهو بخلاف ذلك ، والباري عز وجل ليس بذي مخارج ، فلا يكون كلامه بحروف وأصوات ، فاذا فهمه السامع تلاه بحروف وأصوات ، ثم ذكر حديث جابر عن عبد الله ابن أبيس وقال اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه فان كان ثابتا فانه يرجع الى غيره ، كما في حديث ابن مسعود يعني الذي قبله ، وفي حديث أبي هريرة يعني الذي بعده ، أن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتا فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لاجنحة الملائكة ، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصا في المسئلة ، وأشار في موضع آخر أن الراوي أراد فينادي نداء فمير عنه بقوله بصوت انتهى . وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحدا من ملائكته ورسله كلامه بل ألهمهم إياه ، وحاصل الاحتجاج للنبي للرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لانها التي عهد أنها ذات مخارج ، ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلبا ، لكن تمنع القياس المذكور ، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق ، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم : إما التفويض وإما التأويل وبالله التوفيق . قوله ( الديان ) قال الحلبي هو مأخوذ من قوله « ملك يوم الدين » وهو المحاسب المجازي لا يضيع عمل عامل انتهى ، ووقع مرسل أبي قلابة « البر لا يبلى والإثم لا ينسى والديان لا يموت وكن كما شئت كما تدن تدان » ورجاله ثقات أخرجه البيهقي في الزهد ، وقد تقدمت الإشارة إليه في تفسير سورة الفاتحة ، وقال الكرماني : المعنى لا ملك إلا أنا ولا يجازي إلا أنا ، وهو من حصر المبتدأ في الخبر وفي هذا اللفظ إشارة إلى صفة الحياة والعلم والإرادة والقدرة وغيرها من الصفات المتفق عليها عند أهل السنة ، وقوله في آخر الحديث قال الحسنات والسيئات ، يعني أن القصاص بين المتظالمين إنما يقع بالحسنات والسيئات ، وقد تقدم بيان ذلك في الرقاق ، وتقدم أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً « قبل أخيه مظلمة » . الحديث الثالث : ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو المديني « وسفيان » هو ابن عيينة وقد تقدم هذا السند والمتم في تفسير سورة الحجر وسياقه هناك أتم ، وتقدم معظم شرحه هناك . قوله ( يبلغ به النبي ﷺ ) في رواية الحميدي عن سفيان كما تقدم في تفسير سورة سبأ « أن النبي ﷺ قال » . قوله ( اذا قضى الله الأمر في السماء ) وقع في حديث ابن مسعود المذكور أولاً ، اذا تكلم الله بالوحي ، وكذا في حديث الثواس بن سيمان عند الطبراني . قوله ( ضربت الملائكة بأجنحتها ) في حديث ابن مسعود « سمع أهل السماء الصلصلة » . قوله ( خضعانا ) مصدر كقوله غفرانا قاله الخطابي ، وقال غيره هو جمع خاضع . قوله ( قال علي ) هو ابن المديني ( وقال غيره صفوان ينفذهم ) قال عياض ضبطوه بفتح الفاء من صفوان ، وليس له معنى وإنما أراد لتغير المهيم ، قوله ينفذهم وهو بفتح أوله وضم الفاء أى يعمهم . قلت : وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن زيد عن سفيان بن عيينة بهذه الزيادة ولكن لا يفسر به الغير المذكور لأن المراد به غير سفيان ، وذكره الكرماني بلفظ صفوان ينفذ فيهم ذلك بزيادة لفظ الإنفاذ أى ينفذ الله ذلك القول إلى الملائكة ، أو من النفوذ أى ينفذ ذلك إليهم أو عليهم ، ثم قال ويحتمل أن يراد غير سفيان ، قال : ان صفوان بفتح



الفاء فالاختلاف في الفتح والسكون ، وينفذهم غير مختص بالغير بل مشترك بين سفيان وغيره انتهى . وسياق على في هذه الرواية يخالف هذا الاحتمال لكن قد وقعت زيادة « ينفذهم » في الرواية التي ذكرتها وهي عن سفيان فيقوى ما قال . قوله ( قال على وحدثننا سفيان - الى قوله - قال نعم ) « على » هو ابن المديني المذکور ، ومراده أن ابن عيينة كان يسوق السند مرة بالنعنة ومرة بالتحديث والسماح فاستثبته على من ذلك فقال نعم ، وقد تقدم عن على بن عبد الله المذکور في تفسير سورة الحجر بصيغة التصريح في جميع السند ، وكذا عن الحميدي عن سفيان في تفسير سبأ . قوله ( قال على ) هو ابن المديني أيضا . قوله ( ان انسانا روى عن عمرو بن دينار - الى أن قال - أنه فرغ ) هو بالراء المهملة والفتحة المعجمة وزن القراءة المشهورة ، وقد ذكرت في تفسير سورة سبأ من قرأها كذلك ووقع للذكر هنا كالقراءة المشهورة والسياق يؤيد الأول ، وقوله قال سفيان هكذا قرأ عمرو ، يصنى ابن دينار . قوله ( فلا أدري سمعه هكذا أم لا ) أي سمعه من عكرمة أو قرأها كذلك من قبل نفسه بناء على أنها قراءته وقول سفيان وهي قراءتنا يريد نفسه ومن تابعه . تنبيه : وقع في تفسير سورة الحجر بالسند المذکور هنا بعد قوله وهو العلى الكبير فسمعها مسترقو السمع هكذا الى آخر ما ذكر من ذلك ، وهذا مما يبين أن التفريع المذکور يقع للملائكة وأن الضمير في قلوبهم للملائكة لا للكفار بخلاف ما جزم به من قدمت ذكره من المفسرين ، وقد وقع في حديث الثوراس بن سمان الذي أشرت اليه ما نصه : أخذت أهل السموات منه رعدة خوفا من الله وخروا سجدا ، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بما أراد فيمضى به على الملائكة من سماء الى سماء . وفي حديث ابن عباس عند ابن خزيمة وابن مردويه « ذكر السلسلة على الصفوان فلا ينزل على أهل السماء الا صمقوا فاذا فرغ عن قلوبهم ، الى آخر الآية ثم يقول : يكون العام كذا فيسمعه الجن ، وعند ابن مردويه من طريق مهز بن حكيم عن أبيه عن جده « لما نزل جبريل بالوحي فرغ أهل السماء لانخطاطه ، وسمعوا صوت الوحي كأشد ما يكون من صوت الحديد على الصفا فيقولون يا جبريل بم أمرت ، الحديث وعنده وعند ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « لم تسكن قبيلة من الجن إلا ولهم مقاعد للسمع ، فكان إذا نزل الوحي سمع الملائكة صوتا كصوت الحديد ألقيتها على الصفا فاذا سمعت الملائكة ذلك خروا سجدا ، فلم يرفعوا حتى ينزل فاذا نزل قالوا : ماذا قال ربكم ؟ فان كان مما يكون في السماء قالوا الحق ، وان كان مما يكون في الأرض من غير أن موت تكلموا فيه فسمعت الشياطين فينزلون على أوليائهم من الانس ، وفي لفظ فيقولون يكون الصام كذا فيسمعه الجن فتحذره الكهنة ، وفي لفظ « ينزل الأمر الى السماء الدنيا له وقعة كوقع السلسلة على الصخرة فيفرغ له جميع أهل السموات ، الحديث ، فهذه الاحاديث ظاهرة جدا في أن ذلك وقع في الدنيا بخلاف قول من ذكرنا من المفسرين الذين أقدموا على الجزم بأن الضمير للكفار وأن ذلك يقع يوم القيامة مخالفين لما صح من الحديث النبوي من أجل خفاء معنى الغاية في قوله « حتى إذا فرغ عن قلوبهم » وفي الحديث لإثبات الشفاعة وأنسكروا الخوارج والمعتزلة ، وهي أنواع أثبت أهل السنة منها الخلاص من هول الموقف وهي خاصة بمحمد رسول الله المصطفى ﷺ كما تقدم بيان ذلك واضحا في الرقاق ، وهذه لا ينسكروا أحد من فرق الامة ، ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب ، وخص هذه المعتزلة بمن لا تبعه عليه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات ، ولا خلاف في وقوعها ، ومنها الشفاعة في إخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بذنوبهم وهذه التي أنسكروا ، وقد ثبتت بها الاخبار

الكثيرة ، وأطبق أهل السنة على قبولها وبالله التوفيق . الحديث الرابع : حديث أبي هريرة في التنقي بالقرآن ، وقد مضى شرحه في فضائل القرآن ، وقوله في آخره « وقال صاحب له يجهر به » في رواية الكشميهني « يجهر بالقرآن » وقد تقدم بيانه هناك ، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر مدرجا ، وأشار بإيراده هنا الى حديث فضالة بن عبيد الذي أخرجه ابن ماجه من رواية ميسرة مولى فضالة عن فضالة بن عبيد قال : « قال النبي ﷺ الله عز وجل أشد أذنا الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته » وذكره البخاري في خلق أفعال العباد عن ميسرة ، وقوله « أذنا » بفتح الهمزة والمعجمة أى استماعا . الحديث الخامس : حديث أبي سعيد في بعث النار ذكره مختصراً ، وقد مضى شرحه مستوفى في أواخر الرقاق ، وقوله « يقول الله يا آدم » في رواية التفسير « يقول الله يوم القيامة يا آدم » . قوله ( فينادى بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا الى النار ) هذا آخر ما أورد منه من هذه الطريق ، وقد أخرجه بتمامه في تفسير سورة الحج بالسند المذكور هنا ووقعه فينادى ، مضبوطا للأكثر بكسر الدال ، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ولا محذور في رواية الجمهور ، فان قرينة قوله « إن الله يأمرك » تدل ظاهرا على أن المنادى ملك يأمره الله بأن ينادى بذلك ، وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق ، وذكر كلامهم في حفص بن غياث ، وأنه انفرد بهذا اللفظ عن الأعمش ، وليس كما قال فقد وافقه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة له عن أبيه عن المحاربي ، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد على أن الله يتكلم كيف شاء وأن أصوات العباد مؤلفة حرفا حرفا فيها التطريب - بالهمز - والترجيع ، بحديث أم سلة ثم ساقه من طريق يعلى بن مالك بفتح الميم واللام بينهما ميم ساكنة ثم كاف ، أنه سأل أم سلة عن قراءة النبي ﷺ وصلاته فذكر الحديث ، وفيه ونعتت قراءته فاذا قراءته حرفا حرفا وهذا أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما ، واختلف أهل الكلام في أن كلام الله هل هو بحرف وصوت أو لا ، فقالت المعتزلة : لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت والكلام المنسوب الى الله قائم بالشجرة ، وقالت الأشاعرة كلام الله ليس بحرف ولا صوت وأثبتت الكلام النفسى ، وحقيقته معنى قائم بالنفس وإن اختلفت عنه العبارة كالعربية والعجمية ، واختلفا لا يدل على اختلاف المعبر عنه ، والكلام النفسى هو ذلك المعبر عنه ، وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرف وصوت ، أما الحروف فالتصريح بها في ظاهر القرآن ، وأما الصوت فن منع قال إن الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة ، وأجاب من أثبت بآن الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين كالسمع والبصر ، وصفات الرب بخلاف ذلك فلا يلزم المحذور المذكور مع اعتقاد التنزيه وعدم التشبيه ، وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة فلا يلزم التشبيه ، وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة سألت أبي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت ، فقال لى أبى : بل تكلم بصوت ، هذه الأحاديث تروى كما جاءت وذكر حديث ابن مسعود وغيره . الحديث السادس : حديث عائشة في فضل خديجة ، وفيه « ولقد أمره الله » في رواية المستملى والسرخسى « واقد أمره ربه » . قوله ( بيت من الجنة ) في رواية الكشميهني « بيت في الجنة » وقد مضى شرحه مستوفى في المناقب .

٣٣ - باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة وقال معمر وإنك لتلقى القرآن - أى يُلقى

عليك ، وتلقاه أنت - أى وتأخذه عنهم - ومثله ، فلتقى آدم من ربه كلمات

٧٤٨٥ - **حديث** إسحق حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن - هو ابن عبد الله بن دينار - عن أبيه عن أبي صالح « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبداً نادى جبريل إن الله قد أحب فلانا فأحبه فيحبه جبريل ثم ينادى جبريل في السماء إن الله قد أحب فلانا فأحبه فيحبه أهل السماء ويوضع له القبول في أهل الأرض »

٧٤٨٦ - **حديث** قتيبة بن سعيد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبداً ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون »

٧٤٨٧ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن واصل عن المغيرة عن أبي ذر « سمعت أبا ذر عن النبي ﷺ قال : أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يبشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، قلت وإن سرق وإن زنى ؟ قال وإن سرق وإن زنى »

**قوله** ( باب كلام الرب تعالى مع جبريل ونداء الله للملائكة ) ذكر فيه اثراً وثلاثة أحاديث ، في الحديث الأول : نداء الله لجبريل ، وفي الثاني : سؤال الله للملائكة على عكس ما وقع في الترجمة ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، ووقع عند مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه في هذا الحديث « أن الله إذا أحب عبداً دعا جبريل فقال إني أحب فلانا فأحبه ، وذكر في الأدب أن أحمد أخرجه من حديث ثوبان بلفظ « حتى يقول يا جبريل إن عبيد فلانا يلتمس أن يرضيني ، الحديث . **قوله** ( وقال معمر : وإنك لتلقى القرآن - أى يلقى عليك - وتلقاه أنت - أى تأخذه عنهم - ومثله فتلقى آدم من ربه كلمات ) وقال معمر : وإنك لتلقى القرآن - أى يلقى عليك - وليس كذلك ، بل هو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي ، قال أبو ذر الهروي وجدت ذلك في كتاب المجاز له فقال في تفسير سورة النمل في قوله عز وجل : وإنك لتلقى القرآن ، أى تأخذه عنهم ويلقى عليك ، وقال في تفسير سورة البقرة في قوله تعالى ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ أى قبلها وأخذها عنه ، قال أبو عبيدة وتلا علينا أبو مهدى آية فقال : تلقيتها من عمى تلقاها عن أبي هريرة تلقاها عن النبي ﷺ وقال في قوله تعالى ﴿ ولا يلقاها إلا الصابرون ﴾ أى لا يوفن لها ولا يلقها ولا يرزقها ، وحاصله أنها تأتي بالمعاني الثلاثة وأنها هنا صالحة لكل منها وأصله اللقاء وهو استقبال الشيء ومصادفته . الحديث الأول : **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور وتردد أبو على الجياني بينه وبين إسحق بن راهويه ، وإنما جزمتم به لقوله حدثنا عبد الصمد فإن إسحق لا يقول إلا أخبرنا ، وقد تقدم في الحديث الثاني من باب ما يكره من كثرة السؤال في « كتاب الاعتصام » نحو هذا و « عبد الصمد » هو ابن عبد الوارث ،

وقد تقدم في هذا السند في « كتاب الطهارة » حديث آخر وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن « إسحق » المذكور فيه هو ابن منصور ، وتكلمت على سنده هناك وهو في باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ، **قوله** ( إن الله قد أحب فلانا ) كذا هنا بصيغة الفعل الماضي ، وفي رواية نافع عن أبي هريرة الماضية في الأدب « إن الله يحب فلانا » بصيغة المضارعة ، وفي الأول إشارة إلى سبق المحبة على النداء ، وفي الثاني إشارة إلى استمرار ذلك وقد تقدمت مباحثه في « كتاب الأدب » قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة في تعبيره عن كثرة الإحسان بالحب تأييد العباد وإدخال المسرة عليهم لأن العبد إذا سمع عن مولاه أنه يحبه حصل على أعلى السرور عنده وتحقق بكل خير ، ثم قال وهذا إنما يتأتى لمن في طبعه فتوة ومروءة وحسن إنابة كما قال تعالى ( وما يتذكر إلا من ينيب ) وأما من في نفسه رعونة وله شهوة غالب فلا يرد إلا الزجر بالتمنيف والضرب ، قال : وفي تقديم الأمر بذلك لجبريل قبل غيره من الملائكة إظهار لرفع منزلة عند الله تعالى على غيره منهم ، قال ويؤخذ من هذا الحديث الحث على توفية أعمال البر على اختلاف أنواعها فرضها وسدتها ، ويؤخذ منه أيضاً كثرة التحذير عن المعاصي والبدع لأنها مظنة السخط وبالله التوفيق . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الصلاة » والمراد منه قوله فيه « فيسألهم » وهو أعلم بهم ، أى من الملائكة ، وليس في رواية مالك المذكورة هنا التصريح بتسمية الذي يسأل ، ووقع التصريح به في بعض طرقه في الصلاة بلفظ « فيسألهم ربهم » ، وهي من رواية مالك أيضاً ، والمشهور عند جمهور رواة مالك حذفها ، ووقع عند ابن خزيمة من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « فيسألهم ربهم » ، وقد ذكرت لفظه هناك ، وتقدم القول في العروج في باب تعرج الملائكة والروح إليه قريباً .

الحديث الثالث : حديث أبي ذر . **قوله** ( عن واصل ) هو المعروف بالأحاديث والمعروف بمهمات . **قوله** ( أتاني جبريل فبشرني ) هو طرف من حديث تقدم بتمامه مشروحاً في كتاب الرقاق . **قوله** ( وإن سرق وإن زنى ) في رواية الكشممى « وإن سرق وزنى » في الموضعين وفي مناسبة للترجمة غموض ، وكأنه من جهة أن جبريل إنما يبشر النبي ﷺ بأمر يتلقاه عن ربه عز وجل ، فكان الله سبحانه قال له : بشر محمداً بأن من مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة فبشره بذلك .

### ٣٤ - باب قول الله تعالى : ﴿ أَنْزِلْهُمْ إِلَى الْأَرْضِ وَالْمَلَائِكَةُ يَسْأَلُونَهُ ﴾

قل مجاهد : ينزل الأمرُ بينهم وبين السماء السابعة والأرض السابعة

٧٤٨٨ - **حدثنا** مُدَد حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَص « حدثنا أبو إسحق الهمداني عن البراء بن عازب قال : قال رسول الله ﷺ يا فلانُ إذا أُوتِيَ إلى فرشِكَ قُل : اللهمَّ أسأمتُ نفسي إليك ، وجهتُ وجهي إليك ، وفوضتُ أمري إليك ، وألجأتُ ظهري إليك ، رغبةً ورهبةً إليك ، لا منجأَ منك إلا إليك ، آمَنتُ بكتابِكَ الذي أنزلتَ ، وبنبيِّكَ الذي أُرْسِنتَ ، إياكَ إنْ مُتَّ في ليلَتِكَ مُتَّ على الفِطْرَةِ ، وإنْ أُصِبتَ أُصِبتَ أجراً »

٧٤٨٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن اسماعيل بن أبي خالد « عن عبد الله بن أبي أوفى

قال : قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، أهزم الأحزاب وزلزلهم »  
 زاد الحميدى حدثنا ابن أبي خالد سمعتُ عبد الله سمعتُ النبي ﷺ

٧٤٩٠ - حدثنا مسدد عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير « عن ابن عباس رضى الله عنهما :  
 ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ، قال : أنزلت ورسولُ الله ﷺ متوارٍ بمكة ، فكان إذا رفع صوته سمع  
 للمشركون فسبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، وقال الله تعالى : ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ، لا تجهر  
 بصلاتك حتى يسمع المشركون ، ولا تخافت بها عن أصحابك فلا تسمعهم ، وابتغ بين ذلك سبيلا ، أسمعهم ولا  
 تجهر حتى يأخذوا عنك القرآن »

قوله ( باب قوله : أنزله بعلمه والملائكة يشهدون ) كذا للجميع ونقل في تفسير الطبرى ، أنزله إليك بعلم منه  
 أنك خيرته من خلقه ، قال ابن بطل : المراد بالإنزال لإفهام العباد معاني الفروض التي في القرآن ولبس لإنزاله له  
 كإنزال الأجسام المخلوقة لأن القرآن ليس بجسم ولا مخلوق انتهى ، والاسلام الثانى متفق عليه بين أهل السنة سلفا  
 وخلفا ، وأما الاول فهو على طريقة أهل التأويل ، والمنقول عن السلف اتفاهم على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ،  
 تلقاه جبريل عن الله وبلغه جبريل إلى محمد عليه الصلاة والسلام وبلغه ﷺ إلى أمته . قوله ( قال مجاهد : ينزل الامر  
 بينهن : بين السماء السابعة والأرض السابعة ) في رواية أبي ذر عن السرخسى « من ، بدل « بين ، وقد وصله الفريابى  
 والطبرى من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلغظ « من السماء السابعة إلى الأرض السابعة ، وأخرج الطبرى من وجه  
 آخر عن مجاهد قال : السبعة بين أربعة عشر يوما من السموات السبع والأرضين السبع ، وعن قتادة نحو ذلك ثم  
 ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الحديث الاول : حديث البراء في القول عند النوم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب  
 الادعية » والمراد منه قوله فيه « آمئت بكتابك الذى أنزلت » . الحديث الثانى : حديث عبد الله بن أبي أوفى وقد  
 تقدم شرحه في « كتاب الجهاد » والغرض منه هنا « اللهم منزل الكتاب ، وقوله في آخره « وزلزلهم » ، في رواية  
 السرخسى « وزلزلهم » . قوله ( زاد الحميدى : حدثنا سفيان إلى آخر السند ) مراده بالزيادة التصريح الواقع  
 في رواية الحميدى لسفيان واسماعيل وعبد الله ، بخلاف رواية قتيبة فإنها بالنعنة في الثلاثة ، وقد أخرجه الحميدى  
 في مسنده هكذا ، وأبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقال : أخرجه البخارى عن قتيبة والحميدى وظاهره أن  
 البخارى جمع بينهما في سياقه وليس كذلك . الحديث الثالث : حديث ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك  
 ولا تخافت بها ﴾ أنزلت ورسول الله ﷺ متوارٍ بمكة الحديث ، وقد تقدم شرحه في آخر تفسير سورة سبحان ،  
 والمراد منه هنا قوله « أنزلت » والآيات المصروفة بلفظ الإنزال والتنزيل في القرآن كثيرة ، قال الراغب الفرق بين  
 الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة أن التنزيل يختص بالموضع الذى يشير إلى إنزاله متفرقا ومرة بعد  
 أخرى ، والإنزال أعم من ذلك ، ومنه قوله تعالى ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ قال الراغب عبر بالإنزال دون  
 التنزيل لأن القرآن نزل دفعة واحدة إلى سماء الدنيا ثم نزل بعد ذلك شيئا فشيئا ، ومنه قوله تعالى ﴿ حم والكتاب

المبين إنا أنزلناه في ليلة مباركة ﴿ ومن الثاني قوله تعالى ﴿ وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ، ونزلناه تنزيلاً ﴾ ويؤيد التفصيل قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ﴾ فإن المراد بالكتاب الأول القرآن وبالثاني ما عداه ، والقرآن نزل نجوماً إلى الأرض بحسب الوقائع بخلاف غيره من الكتب ، ويرد على التفصيل المذكور قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ﴾ وأجيب بأنه أطلق نزل موضع أنزل ، قال : ولولا هذا التأويل لكان متدافعاً لقوله جملة واحدة ، وهذا بناء هذا القائل على أن نزل بالتشديد يقتضى التفريق فاحتاج إلى ادعاء ما ذكر ، وإلا فقد قال غيره إن التضعيف لا يستلزم حقيقة التأكيد بل يرد للتعظيم ، وهو في حكم التأكيد معنى فهذا يدفع الإشكال .

٣٥ - باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ : حق ، وما هو

بالهزل : باللعب

٧٤٩١ - حَدَّثَنَا الْحَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ ، يَبْدَى الْأَمْرُ أَقْلَبَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »

٧٤٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَيْمٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، يَدْعُو شَهْوَتَهُ وَأَكَلَهُ وَشَرِبَهُ مِنْ أَجْلِ ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ ، وَالصَّائِمُ فَرَحَتَانِ فَرَحَةٌ حِينَ يُفْطَرُ وَفَرَحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ ، وَخُلُوفُ قِمِّ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ

٧٤٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا أَبُو بَرْزَةَ يَسْأَلُ عَمْرِيَانَا حَرًّا عَلَيْهِ رَجُلٌ سَجَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ ، لَجَعَلْ يَحْمِي فِي ثَوْبِهِ ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ ، يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى ؟ قَالَ بَلَى يَا رَبِّ ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ

٧٤٩٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »

٧٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ « أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

٧٤٩٦ - وبهذا الإسناد قال الله أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ

٧٤٩٧ - **حديث** زهير بن حرب حدثنا ابن فضيل عن عُمارة عن أبي زرعة « عن أبي هريرة قال : هذه خديجة أُنْتُك ياناء فيه طعام أو إناء فيه شراب فأقِرَّتها من ربِّها السَّلام وبشَّرها بينت من قصبٍ لا صخبٍ فيه ولا نصب »

٨٤٩٨ - **حديث** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن هام بن مُنَبِّه « عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : قال الله أُعِدَّتْ لعبادِي الصالحين مالا عَيْن رَأَتْ ولا أذُن سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبٍ بِشَر »

٧٤٩٩ - **حديث** محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني سليمان الأحول أن طائوساً أخبره أنه « سمع ابن عباس يقول : كان النبي ﷺ إذا تهجد من الليل قال : اللهم لك الحمد أنت نورُ السماوات والأرض ، ولك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ، ولك الحمد أنت ربُّ السماوات والأرض ومن فيهنَّ ، أنت الحق ، ووعدك الحق ، وقولك الحق ، ولقاؤك الحق ، والجنة حق ، والنار حق ، والنبؤون حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسَدْتُ وبك آمَنْتُ وعليك توكَلْتُ وإليك أُنَبْتُ وبك خَاصَمْتُ وإليك حَاكَمْتُ فَاغْفِرْ لِي ما قَدَمْتُ وما أَخَرْتُ وما أَسْرَرْتُ وما أَعْلَنْتُ ، أنت إلهي لا إله إلا أنت »

٧٥٠٠ - **حديث** حجاج بن منهال حدثنا عبد الله بن عمر النخعي حدثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري قال « سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله مما قالوا وكلَّ حديثي طائفة من الحديث الذي حدثني عن عائشة ، قالت : ولكن والله ما كنت أظن أن الله يُنزل برائي وحياً يُتلى ولَسَأَلَنِي فِي نَفْسِي كَأَن أَحَقَرَ مِنْ أَن يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتَلَّى ، ولكني كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يُبرِّئني الله بها فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ ﴾ العشر الآيات »

٧٥٠١ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يقول الله : إذا أراد عبي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها فإن عملها فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا ، وإن تركها من أجل فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً ، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها ، فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً فَإِنْ عَمَلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِينَ »

٧٥٠٢ - **حديث** إسماعيل بن عبد الله حدثني سليمان بن بلال عن معاوية بن أبي مُرَرَّد عن سعيد بن يسار « عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحِمُ فَقَالَ : مَهْ ،

قالت : هذا مقامُ العائذ بك من القطيعَةِ ، فقال : ألا ترَضَيْنِ أن أصلَ من وصلَكَ ، وأقطعَ من قطعَكَ ؟ قالت : بلى يا ربِّ ، قال : فذلك لك ، ثم قال أبو هريرة : فهل عَمَيْتُمْ إن تولَّيْتُمْ أن تُفسِدُوا في الأرض وتقطَّعُوا أرحامكم ؟

٧٥٠٣ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ « عن صالح عن عُبَيْدِ اللَّهِ عن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قال : مُطَارَ النَّبِيِّ ﷺ فقال : قال الله : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِي »

٧٥٠٤ - **حَرْشٌ** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : قال الله إذا أحبَّ عبدِي لقائِي أحببتُ لقاءَهُ ، وإذا كرهَ لقائِي كرهتُ لقاءَهُ »

٧٥٠٥ - **حَرْشٌ** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : قال الله أنا عند ظنِّ عبدِي بِي »

٧٥٠٦ - **حَرْشٌ** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : قال رجلٌ - لم يعمل خيراً قطُّ - إذا مات فخرَّقه واذروا نصفَهُ في البرِّ ونصفَهُ في البحرِ ، فوالله لئن قَدَّرَ اللهُ عليه لِيُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ، فَأَمَرَ اللهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : لِمَ فَعَلْتَ ؟ قَالَ : مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ ، فَغَفَرَ لَهُ »

٧٥٠٧ - **حَرْشٌ** أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا سَمُرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَامٌ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ قَالَ : « سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا - وَرَبَّمَا قَالَ : أَذْنِبَ ذَنْبًا - فَقَالَ : رَبِّ أَذْنَبْتُ ذَنْبًا - وَرَبَّمَا قَالَ أَصْبَتُ - فَاغْفِرْ ، فَقَالَ رَبُّهُ أَعْلَمَ عَبْدِي أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي : ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ ، ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا - أَوْ أَذْنِبَ ذَنْبًا - فَقَالَ رَبِّ أَذْنَبْتُ - أَوْ أَصْبَتُ - آخَرَ فَاغْفِرْهُ ، فَقَالَ : أَعْلَمَ عَبْدِي أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ أَذْنِبَ ذَنْبًا - وَرَبَّمَا قَالَ أَصَابَ ذَنْبًا - فَقَالَ : رَبِّ أَصْبَتُ - أَوْ أَذْنَبْتُ - آخَرَ فَاغْفِرْهُ لِي ، فَقَالَ أَعْلَمَ عَبْدِي أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ثَلَاثًا فَلْيَهْمَلْ مَا شَاءَ »

٧٥٠٨ - **حَرْشٌ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِي حَدَّثَنَا قَتَادَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ « عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ - أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ - قَالَ كَلِمَةً يَعْنِي أَعْطَاهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْوَفَاةُ قَالَ لِابْنِهِ : أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرَ أَبٍ . قَالَ : فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ - أَوْ لَمْ



يبتز - عند الله خير أو أن يقدر الله عليه يذب به ، فانظروا إذا مات فخر قوني حتى إذا صرت فحماً فاسحقوني - أو قال فاسحقوني - فإذا كان يوم ربح عاصب فأذروني فيها . فقال نبي الله ﷺ : فأخذ مواليهم على ذلك وربى ، ففعلوا ثم أذروه في يوم عاصب ، فقال الله عز وجل كن . فإذا هو رجل قائم . قال الله : أى عبدى ما حلك على أن فعلت ما فعلت ؟ قال : مخفوك - أو فرق منك - قال : فإتلافاه أن رحمه عندها ، وقال مرة أخرى : فإتلافاه غيرها فحدثت به أبا عثمان فقال : سمعت هذا من سلمان غير أنه زاد فيه : أذروني في البحر أو كما حدثت »

**حدثنا موسى** حدثنا معتمر ، وقال : لم يبتز . وقال لى خليفة حدثنا معتمر وقال : لم يبتز ، فسرته قتادة لم يدخر

**قوله** ( باب قول الله تعالى يريدون أن يدلوا كلام الله ) كذا للجميع زاد أبو ذر ، الآية ، قال ابن بطال أراد بهذه الترجمة وأحاديثها ما أراد في الأبواب قبلها أن كلام الله تعالى صفة قائمة به وأنه لم يزل متكلماً ولا يزال ، ثم أخذ في ذكر سبب نزول الآية ، والذي يظهر أن غرضه أن كلام الله لا يختص بالقرآن فانه ليس نوعاً واحداً كما تقدم نقله عن قاله . وأنه وإن كان غير مخلوق وهو صفة قائمة به فانه يلقيه على من يشاء من عباده بحسب حاجتهم في الأحكام الشرعية وغيرها من مصالحهم ، وأحاديث الباب كالمصرحة بهذا المراد . **قوله** ( إنه لقول فصل : الحق ، وما هو بالهزل : باللعب ) كذا لأبي ذر وسقط من أوله لفظ ، انه ، من رواية غيره وثبت لسلك من عدا أبا ذر حق بغير ألف ولام ، وسقطت من رواية أبي زيد المروزي والتفسير المذكور مأخوذ من كلام أبي عبيدة ، فانه قال في كتاب المجاز ، قوله ( وما هو بالهزل ) أى ما هو باللعب والمراد بالحق الشيء الثابت الذى لا يزول بهذا تظهر مناسبة هذه الآية والآية التي في الترجمة ثم ذكر فيه سبعة عشر حديثاً معظمها من حديث أبي هريرة وأكثرها - تكرار أولها حديث أبي هريرة . **قوله** ( قال الله يؤذني ابن آدم يسب الدهر ) الحديث والغرض منه هنا إثبات إسناد القول إليه سبحانه وتعالى وقوله يؤذني ، أى يسب إلى ما لا يليق بي ، وتقدم له توجيه آخر في تفسير سورة الجاثية مع سائر مباحثه وهو من الأحاديث القدسية ، وكذا ما بعده إلى آخر الخامس . الثاني : حديث أبي هريرة أيضاً ، **قوله** ( يقول الله تعالى : الصوم لى وأنا أجزى به ) وفيه ، والصوم مجنة ، وللصائم فرحتان ، وفيه ، ولخلاف فم الصائم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله في السند حدثنا أبو نعيم ، يريد الفضل بن دكين السكوني الحافظ المشهور القديم ، وليس هو الحافظ المتأخر صاحب الحلية والمستخرج ، وقوله ، حدثنا الأعمش ، كذا للجميع إلا لأبي علي بن السكن فوقع عنده ، حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان - وهو الثوري - حدثنا الأعمش ، زاد فيه الثوري قال أبو علي الجبائي : والصواب قول من خالفه من سائر الرواة ، ورأيت في رواية القابسي عن أبي زيد المروزي ، حدثنا أبو نعيم ، أراه ، حدثنا سفيان الثوري حدثنا محمد ، فحذف لفظ قال بين قوله ، أراه ، وحدثنا ، وأراه بضم الهمزة أى أظنه ، وأبو نعيم سمع من الأعمش ومن السفيانيين عن الأعمش لكن سفيان

المذكور هنا هو الثورى جزيا ، وعلى تقدير ثبوت ذلك ففائل و أراه ، يحتمل أن يكون البخارى ويحتمل أن يكون من دونه وهو الراجح ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من رواية الحارث بن أبي أسامة عن أبي نعيم عن الاعمش بدون الوسطة وهذا من أعلى ما وقع لأبي نعيم من العوالى فى هذا الجامع الصحيح . الحديث الثالث : حديث أبي هريرة أيضاً فى اغتسال أيوب عليه السلام عريانا ، وقد تقدم فى « كتاب الطهارة » والغرض منه هنا قوله « فناداه ربه » الى آخره . الحديث الرابع : حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( يتنزل ربنا ) كذا للأكثر بمثناة وتشديد ، ولأبي ذر عن المستملى والسرخسى و ينزل ، بحذف التاء والتخفيف ، وقد تقدم شرحه فى « كتاب التهجد » فى باب الدعاء فى الصلاة فى آخر الليل ، وترجم له فى الدعوات « الدعاء نصف الليل » وتقدم هناك مناسبة الترجمة لحديث الباب مع أن لفظه « حين يبقى ثلث الليل » ومضى بيان الاختلاف فيما يتعلق بأحاديث الصفات فى أوائل « كتاب التوحيد » فى باب وكان عرشه على الماء ، والغرض منه هنا قوله « فيقول من يدعوني » الى آخره وهو ظاهر فى المراد سواء كان المنادى به ملكا بأمره أو لا ، لأن المراد لإثبات نسبة القول اليه وهى حاصلة على كل من الحالتين ، وقد نبت على من أخرج الزيادة المصرحة بأن الله يأمر ملكا فينادى فى « كتاب التهجد » ، وتأول ابن حزم النزول بأنه فعل يفعله الله فى سماء الدنيا كالفتح لقبول الدعاء وان تلك الساعة من مظان الإجابة وهو معهود فى اللغة ، تقول فلان نزل لى عن حقه بمعنى وهبه ، قال : والدليل على أنها صفة فعل تعليقه بوقت محدود ومن لم يزل لا يتعلق بالزمان فصح أنه فعل حادث ، وقد عقد شيخ الإسلام أبو اسماعيل الهروى وهو من المبالغين فى الإثبات حتى طعن فيه بعضهم بسبب ذلك فى كتابه الفاروق بابا لهذا الحديث ، وأورده من طرق كثيرة ثم ذكره من طرق زعم أنها لا تقبل التأويل مثل حديث عطاء مولى أم ضبية عن أبي هريرة بالفظ « اذا ذهب ثلث الليل » وذكر الحديث وزاد « فلا يزال بها حتى يطلع الفجر فيقول هل من داع يستجاب له » أخرجه النسائى وابن خزيمة فى صحيحه وهو من رواية محمد بن اسحق وفيه اختلاف ، وحديث ابن مسعود وفيه « فاذا طلع الفجر صعد الى العرش » أخرجه ابن خزيمة وهو من رواية ابراهيم الهجرى وفيه مقال ، وأخرجه أبو اسماعيل من طريق أخرى عن ابن مسعود قال « جاء رجل من بنى سليم الى رسول الله ﷺ فقال عبنى ، فذكر الحديث وفيه « فاذا انفجر الفجر صعد » وهو من رواية عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه ولم يسمع منه ، ومن حديث عبادة بن الصامت وفى آخره « ثم يعلو ربنا على كرسیه » وهو من رواية اسحق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه ، ومن حديث جابر وفيه « ثم يعلو ربنا الى السماء العليا الى كرسیه » وهو من رواية محمد بن اسماعيل الجعفرى عن عبد الله بن سلمة بن أسلم وفيهما مقال ، ومن حديث أبى الخطاب « أنه سأل النبي ﷺ عن الوتر ، فذكر الوتر ، وفى آخره « حتى اذا طلع الفجر ارتفع » وهو من رواية ثوير بن أبى فاختة وهو ضعيف ، فهذه الطرق كلها ضعيفة وعلى تقدير ثبوتها لا يقبل قوله أنها لا تقبل التأويل فان محصلها ذكر الصعود بعد النزول فكما قبل النزول فكما قبل الصعود لا يمنع قبول الصعود التأويل ، والتسليم أسلم كما تقدم والله أعلم ، وقد أجاد هو فى قوله فى آخر كتابه فأشار إلى ما ورد من الصفات وكلها من التقريب لا من التمثيل ، وفى مذاهب العرب سعة ، يقولون أمرٌ بين كالشمس وجواد كالريح وحق كالنهار ، ولا تريد تحقيق الاشتباه وإنما تريد تحقيق الإثبات والتقريب على الألفهام ، فقد علم من عقل أن الماء أبعد الأشياء شها

بالصخر ، والله يقول ﴿ في موج كالجبال ﴾ فأراد العظم والعلو لا الشبه في الحقيقة ، والعرب تشبه الصورة بالشمس والقمر ، واللافظ بالسحر ، والمواعيد الكاذبة بالرياح ، ولا تعد شيئاً من ذلك كذبا ولا توجب حقيقة وبالله التوفيق .

الحديث الخامس : حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، وبهذا الإسناد قال الله أنفق أنفق عليك ) تقدم القول في الحكمة في تصديره هذا الحديث بقوله « نحن الآخرون السابقون » في « كتاب الديات » في باب من أخذ حقه أو اقتص ، وحاصله أنه أول حديث في النسخة فكان البخاري أحيانا إذا ساق منها حديثا ذكر طرفا من أول حديث فيها ثم ذكر الحديث الذي يريد إيراد ، وأحيانا لا يصنع ذلك ، وقد وقع له في هذا الحديث بعينه كل من الأمرين ، فإن هذا القدر وهو قوله « أنفق أنفق عليك » طرف من حديث طويل أورده بتمامه في تفسير سورة هود ، وفيه « وقال : يد الله ملأى لا يغيثها نفقة » الحديث بتمامه ، واقتطع هذا القدر فساقه في باب قوله تعالى « لما خلقت بيدي » فذكر أوله « يد الله ملأى » ولم يذكر أوله « نحن الآخرون السابقون » ولا « أنفق أنفق عليك » واقتصر منه هنا على هذا القدر ، ووقع في الأطراف للمزى في ترجمة شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة للبخاري في التفسير وفي التوحيد بجميعه عن أبي الثيان عن شعيب انتهى ، والمفهوم من إطلاقه أنه في التوحيد نظير ما في التفسير وليس كذلك ، والغرض من هذا الحديث نسبة هذا القول إلى الله سبحانه وهو قوله « أنفق أنفق عليك » وهو من الأحاديث القدسية . الحديث السادس : حديث أبي هريرة ، قوله ( ابن فضيل ) هو محمد ، قوله ( عمارة ) هو ابن القعقاع بن شبرمة . قوله ( عن أبي هريرة فقال هذه خديجة ) كذا أورده هنا مختصرا ، والقائل جبريل كما تقدم في باب تزويج خديجة في أواخر المناقب عن قتيبة بن سعيد عن محمد بن فضيل بهذا السند عن أبي هريرة قال : أتى جبريل النبي ﷺ فقال يا رسول الله هذه خديجة إلى آخره ، وبهذا يظهر أن جزم الكرماني بأن هذا الحديث موقوف غير مرفوع مردود . قوله ( أتت ) في رواية المستملى هنا « تأتيت » بصيغة الفعل المضارع وتقدم هناك بلفظ « أتت » بغير ضمير ، قوله ( بإناء فيه طعام أو إناء أو شراب ) كذا للأصلي وأبي ذر ، وفي رواية لأبي ذر « أو إناء فيه شراب » وكذا للباقيين وتقدم هناك بلفظ « لإدام أو طعام أو شراب » وقال الكرماني قوله « بإناء فيه طعام أو إناء » شك من الراوى هل قال فيه طعام أو قال إناء فقط لم يذكر ما فيه ، ويجوز في قوله « أو شراب » الرفع والجر ، قوله ( فأقرئها ) زاد في رواية قتيبة « فإذا هي أتت فأقرأ عليها » وقد تقدمت مباحثه في الباب المذكور والغرض منه قوله « فأقرئها من ربها السلام » وتقدم هناك حديث عائشة وفيه « وأمره الله أن يبشرها ببنت من قصب » وتقدم شرح المراد بالقصب ومطابقته للترجمة من جهة أقرأ السلام فانه بمعنى التسليم عليها . الحديث السابع : حديث أبي هريرة : قال الله أعددت لعبادي ، وهو من الأحاديث القدسية ، والإضافة في قوله تعالى : لعبادي للتشريف ، وتقدم شرحه في تفسير سورة السجدة وسياقه هناك أتم . الحديث الثامن : حديث ابن عباس في الدعاء في التهجد في الليل وقد تقدم قريبا في باب قوله تعالى ﴿ خلق السموات والأرض بالحق ﴾ أورده من وجه آخر عن ابن جريج والغرض منه هنا قوله « وقولك الحق » وقد تقدم أن المراد بالحق اللازم الثابت . الحديث التاسع : حديث عائشة في قصة الإفك ذكر منه طرفا ، وقد ذكر منه بهذا الإسناد قطعا يسيرة في ستة مواضع منها في الجهاد والشهادات والتفسير وساقه بتمامه في الشهادات وفي تفسير سورة النور وتقدم شرحه فيها ، والغرض منه هنا قولها

« والله ما كنت أظن أن الله عز وجل كان ينزل في برامق وحياً يُتلى ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة من قولها ، يتسكلم الله ، . الحديث العاشر : حديث أبي هريرة أيضاً ، **قوله** ( يقول الله تعالى : إذا أراد عبي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها ) تقدم شرحه في الرقاق في باب « من هم بحسنة أو سيئة ، وهو من الأحاديث القدسية أيضاً ، وكذا الأربعة بعده ، ومناسبتة للباب ظاهرة أيضاً ، وقوله « فاذا عملها ، في رواية الكشميني « فإن ، وقوله في آخره ، الى سبعةائة ، زاد في رواية أبي ذر عن السرخسي « ضعف ، وهي ثابتة للجميع في آخر حديث ابن عباس في الرقاق ، واستدل بمنهوم الغاية في قوله « فلا تكتبوها حتى يعملها ، وبمنهوم الشرط في قوله « فاذا عملها فاكتبوها له بمثلها ، من قال أن العزم على فعل المعصية لا يكتب سيئة حتى يقع العمل ولو بالشروع ، وقد تقدم بسط البحث فيه هناك . الحديث الحادى عشر : حديث أبي هريرة أيضاً فيما يتعلق بالرحم وفيه قال « ألا ترصين أن أصل من وصلك ، وفيه « قالت : بلى يارب ، وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الأدب ، و« اسماعيل بن عبد الله ، شيخه هو ابن أبي أويس ، و« سليمان ، هو ابن بلال ، وصرح اسماعيل بتحديثه له ، وقد تقدم له حديث في باب المشيئة والإرادة أدخل فيه أخاه بينه وبين سليمان المذكور ، قال النووي : الرحم التي توصل وتقطع إنما هي معنى من المعاني لا يتأتى منها الكلام إذ هي قرابة تجمعها رحم واحدة فيتصل بعضها ببعض ، فالمراد تعظيم شأنها وبيان فضيلة من وصلها وإثم من قطعها فورد الكلام على عادة العرب في استعمال الاستعارات ، وقال غيره يجوز حمله على ظاهره وتحسد المعاني غير ممنوع في القدرة . الحديث الثاني عشر : حديث « زيد بن خالد ، وهو الجهني ذكر فيه طرفاً من حديث مضى بتامه في آخر الاستسقاء مع شرحه ، و« سفيان ، فيه هو ابن عيينة ، و« صالح ، هو ابن كيسان ، و« عبيد الله ، هو ابن عبد الله بن عتبة ، وقد أخرجه النسائي عن قتيبة والاسماعيلي من رواية محمد بن عباد وأبو نعيم من رواية اسحق بن إبراهيم ثلاثتهم عن سفيان وذكرت ما في سياقه من فائدة هناك ، وقوله هنا « **مطر النبي ﷺ** ، بضم الميم أى وقع المطر بدعائه أو نسب ذلك اليه لأن من عداه كان تبعاً له يقال مطرت السماء وأمطرت بمعنى واحد ، وقيل مطرت في الرحمة وأمطرت في العذاب ، وقيل مطرت في اللازم وأمطرت في المنعدي . الحديث الثالث عشر : حديث أبي هريرة أيضاً ، **قوله** ( إذا أحب عبي لقائى ) تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أحب لقاء الله ، من « كتاب الرقاق ، بعون الله تعالى ، قال ابن عبد البر بعد أن أورد الأحاديث الواردة في تخصيص ذلك بوقت الوفاة النبوية : دلت هذه الآثار أن ذلك عند حضور الموت ومعاناة ما هنالك وذلك حين لا تقبل توبة التائب إن لم يتب قبل ذلك . الحديث الرابع عشر : حديث أبي هريرة أيضاً ، **قوله** ( قال الله أنا عند ظن عبي بى ) تقدم في أوائل التوحيد في باب : ويحذركم الله نفسه من رواية أبي صالح عن أبي هريرة ، وأوله « يقول الله ، وزاد « وأنا معه إذا ذكرنى ، الحديث ، وتقدم شرحه هناك مستوفى . الحديث الخامس عشر : حديث أبي هريرة أيضاً في قصة الذى أمر بأن يحرقوه إذا مات ، وقد تقدم شرحه في الرقاق ، ومن قبل ذلك في ذكر بنى اسرائيل ويأتى شيء منه في آخر هذا الباب ، وقوله « في هذه الطريق ، قال رجل لم يعمل خيراً قط إذا مات فحرقوه ، فيه التفات ونسق الكلام أن يقول : إذا مات فحرقونى ، وقوله « فأمر الله البحر ليجمع ، في رواية المستمل والكشميني « لجمع » . الحديث السادس عشر : **قوله** ( حدثنا أحمد بن اسحق ) هو السرمارى بفتح المهملة وبكسرهما وبسكون الراء ، تقدم بيانه في ذكر بنى اسرائيل و« عمرو بن عاصم ، هو السكلا بنى البصرى يكنى أبا عثمان وقد حدث عنه البخارى بلا واسطة

في « كتاب الصلاة » ، وغيرها ، فنزل البخاري في هذا السند بالنسبة لهمام درجة ، وقد وقع هذا الحديث لمسلم عالياً فانه أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن اسحق نعم ، وأخرجه من طريق همام نازلاً كالبخاري ، وقد استحق بن عبد الله ، هو ابن أبي طلحة الأنصاري التابعي المشهور ، « عبد الرحمن بن أبي عمرة » ، تابعي جليل من أهل المدينة ، له في البخاري عن أبي هريرة عشرة أحاديث غير هذا الحديث ، واسم أبيه كنيته وهو أنصاري صحابي ، ويقال إن لعبد الرحمن رؤية ، وقال ابن أبي حاتم ليست له صحبة ولهم عبد الرحمن بن أبي عمرة آخر أدركه مالك ، وقال ابن عبد البر هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمرة نسب لجده . قلت : فعلى هذا هو ابن أخي الراوي عنه .

**قوله** (إن عبداً أصاب ذنباً وربما قال أذنب ذنباً) كذا تكرر هذا الشك في هذا الحديث من هذا الوجه ، ولم يقع في رواية حماد بن سلمة ولفظه عن النبي ﷺ فيما يحكى عن ربه عز وجل قال « أذنب عبد ذنباً » وكذا في بقية المواضع . **قوله** (فقال ربه أعلم) بهمة استفهام والفعل الماضي . **قوله** (وبأخذ به) أى يعاقب فاعله ، وفي رواية حماد « وبأخذ بالذنب » . **قوله** (ثم مكث ما شاء) أى من الزمان وسقط هذا من رواية حماد . **قوله** (ثم أصاب ذنباً) في رواية حماد ثم عاد فأذنب . **قوله** (في آخره غفرت لعبدي) في رواية حماد « عمل ما شئت فقد غفرت لك » قال ابن بطلان في هذا الحديث أن المصير على المعصية في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له مغفلاً بالحسنة التي جاء بها وهي اعتقاده أن له ربا خالقاً يعذبه ويغفر له واستغفاره لإياه على ذلك يدل عليه قوله : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولا حسنة أعظم من التوحيد ، فان قيل إن استغفاره ربه توبة منه قلنا ليس الاستغفار أكثر من طلب المغفرة ، وقد يطلبها المصير والتائب ولا دليل في الحديث على أنه تائب بما سأل الغفران عنه ، لأن حد التوبة الرجوع عن الذنب والعزم أن لا يعود اليه والإقلاع عنه والاستغفار بمجرد لا يفهم منه ذلك انتهى ، وقال غيره شروط التوبة ثلاثة : الإقلاع والندم والعزم على أن لا يعود ، والتعبير بالرجوع عن الذنب لا يفيد معنى الندم بل هو إلى معنى الإقلاع أقرب وقال بعضهم : يكفي في التوبة تحقق الندم على وقوعه منه فانه يستلزم الإقلاع عنه والعزم على عدم العود فهما ناشتان عن الندم لا أصلان معه ومن ثم جاء الحديث : « الدم بوبة » وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من حديث أنس وصححه ، وقد تقدم البحث في ذلك في باب التوبة من أوائل « كتاب الدعوات » مستوفى ، وقال القرطبي في المفهم يدل هذا الحديث على عظيم فائدة الاستغفار وعلى عظيم فضل الله وسعة رحمته وحله وكرمه ، لكن هذا الاستغفار هو الذي ثبت معناه في القلب مقارناً للسان لينحل به عقد الإصرار ويحصل معه الندم فهو ترجمة للتوبة ، ويشهد له حديث : خياركم كل مفتن تواب ، ومعناه الذي يتكرر منه الذنب والتوبة فكلما وقع في الذنب عاد إلى التوبة لا من قال استغفر الله بلسانه وقلبه مصر على تلك المعصية ، فهذا الذي استغفاره يحتاج إلى الاستغفار . قلت : ويشهد له ما أخرجه ابن أبي الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعاً « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمتهزم بربه ، والراجح أن قوله « والمستغفر » إلى آخره موقوف وأوله عند ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وسنده حسن ، وحديث « خياركم كل مفتن تواب » ذكره في مسند الفردوس عن علي قال القرطبي : وفائدة هذا الحديث أن العود إلى الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه لانه انضاف إلى ملابسة الذنب نقض التوبة ، لكن العود إلى التوبة أحسن من ابتدائها لانه انضاف إليها ملازمة الطلب من الكريم والإلحاح في سؤاله

والاعتراف بأنه لا غافر للذنوب سواه ، قال النووي في الحديث : إن الذنوب ولو تسكرت مائة مرة بل ألفا وأكثر وتاب في كل مرة قبلت توبته أو تاب عن الجميع توبة واحدة صحت توبته ، وقوله : « عمل ما شئت » معناه ما دمت تدين فتتوب غفرت لك ، وذكر في « كتاب الأذكار » عن الربيع بن خيثم أنه قال لا تقل : أستغفر الله وأتوب إليه فيكون ذنباً وكذباً إن لم تفعل بل قل : اللهم اغفر لي وتب علي ، قال النووي هذا حسن ، وأما كراهية أستغفر الله وتسميته كذباً فلا يوافق عليه لأن معنى أستغفر الله أطلب مغفرته وليس هذا كذباً ، قال ويكني في رده حديث ابن مسعود بلفظ : من قال استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان قد فر من الزحف ، أخرجه أبو داود والترمذى وصححه الحاكم . قلت : هذا في لفظ أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم ، وأما أتوب إليه فهو الذى عنى الربيع رحمه الله أنه كذب وهو كذلك إذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال ، وفى الاستدلال للرد عليه بحديث ابن مسعود نظر لجواز أن يكون المراد منه ما إذا قالها وفعل شروط التوبة ، ويحتمل أن يكون الربيع قصد مجموع اللفظين لا خصوص أستغفر الله فيصح كلامه كله والله أعلم ، ورأيت فى الحلييات للسبكي الكبير : الاستغفار طلب المغفرة إما باللسان أو بالقلب أو بهما ، فالأول فيه نفع لأنه خير من السكوت ولأنه يعتاد قول الخير ، والثاني نافع جداً ، والثالث أبلغ منهما لكنهما لا يحصنان الذنب حتى توجد التوبة ، فإن العاصي المصر يطلب للمغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التوبة منه ، إلى أن قال : والذي ذكرته من أن معنى الاستغفار هو غير معنى التوبة هو بحسب وضع اللفظ ، لكنه غلب عند كثير من الناس أن لفظ أستغفر الله معناه التوبة فمن كان ذلك معتقده فهو يريد التوبة لا محالة ، ثم قال وذكر بعض العلماء أن التوبة لا تتم إلا بالاستغفار لقوله تعالى ﴿ وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه ﴾ والمشهور أنه لا يشترط . الحديث السابع عشر : حديث أبي سعيد فى قصة الذى أمر أن يحرقوه وتقدم التنبيه عليه فى الخامس عشر ، قوله ( معتمر سمعت أبى ) هو سليمان بن طرخان التيمى والسند كله بصريون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق ، قوله ( عن عقبة بن عبد الغافر ) فى رواية شعبة عن قتادة وسمعت عتبة ، وقد تقدمت فى الرقاق مع سائر شرحه وقوله ، « أنه ذكر رجلاً فيمن سلف - أو - فيمن كان قبلكم ، شك من الراوى ، ووقع عند الأصيلي وقلهم ، وقد مضى فى الرقاق عن موسى بن اسماعيل عن معتمر بلفظ « ذكر رجلاً فيمن كان سلف قبلكم ، ولم يشك وقوله « قال كلمة ، يعنى أعطاه الله مالا ، فى رواية موسى « آتاه الله مالا وولدا ، وقوله « أى أب كنت لكم ، قال أبو البقاء هو بنصب أى على أنه خبر كنت ، وجاز تقديمه لكونه استفهاماً ويجوز الرفع وجوابهم بقولهم « خير أب ، الأجود النصب على تقدير كنت خير أب فيوافق ما هو جواب عنه . ويجوز الرفع بتقدير : أنت خير أب ، وقوله « فانه لم يبتئز أو لم يبتئز ، تقدم عزو هذا الشك أنها بالراء أو بالزاي لرواية أبى زيد المروزى تبعاً للقاضى عياض ، وقد وجدتها هنا فيما عندنا من رواية أبى ذر عن شيوخه ، وقوله « فاستحقونى ، أو قال ، فاستحقونى ، فى رواية موسى مثله لكن قال « أو قال فاستحقونى ، بالهاء بدل الحاء المهملة والشك هل قالها بالقاف أو بالكاف ، قال الخطايب فى رواية أخرى « فاستحقونى ، يعنى باللام ثم قال معناه أبردونى بالسجل وهو المبرد ، ويقال للبرادة سجالة وأما استحقونى بالكاف فأصله السحق ، فأبدلت القاف كافاً ومثله السهك بالهاء والكاف ، وقوله فى آخره « قال أخذت به أباً عثمان ، القائل هو سليمان التيمى وذهل الكرماني لجزم بأنه قتادة و « أبو عثمان ، هو النهدي ، وقوله وسمعت هذا من سليمان ، إلى آخره « سليمان ، هو الفارسي وأبو عثمان معروف

بالرواية عنه ، وقد أغفل المزى ذكر هذا الحديث من مسند سليمان في الاطراف وقد تقدم أيضاً في الرقاق ونبت على صفة تخريج الاسماعيل له ، وقوله « حدثنا موسى حدثنا معتمر وقال لم يثبت ، أى بالراء لم يشك وقد ساقه بتمامه في الرقاق عن « موسى ، المذكور وهو ابن اسماعيل التبوذكي ، وساق في آخر روايته حديث سليمان أيضاً كذلك وقوله بعده وقال لي خليفة هر ابن خياط ، وسقط للأكثر لفظ لي « حدثنا معتمر لم يثبت » يعنى بالحديث بكمال ، ولكنه قال « لم يثبت » بالزاي ، وقوله فصره قتادة « لم يدخر » وقعت هذه الزيادة في رواية خليفة دون رواية موسى بن اسماعيل وعبد الله بن أبي الاسود ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ العنبري عن معتمر وذكر فيه تفسير قتادة هذا ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من رواية اسحق بن ابراهيم الشهيدى عن معتمر ، وقد استوعبت اختلاف ألفاظ الناقلين لهذا الخبر في هذه اللفظة في كتاب الرقاق بما يغنى عن إعادته وبالله التوفيق .

### ٣٦ - باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم

٧٥٠٩ - **حدثنا** يوسف بن راشد حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن محمد بن قيس قال : « سمعت أنساً رضى الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : إذا كان يومُ القيامةِ شُفِّعْتُ قُلْتُ يا ربِّ أدخل الجنة من كان في قلبه خردلةٌ فيدخلون ، ثم أقولُ : أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيء ، فقال أنسٌ كأننى أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ »

٧٥١٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد حدثنا معبد بن هلال العنزي قال : اجتمعنا ناسٌ من أهل البصرة فذهبنا إلى أنس بن مالك وذهبنا معاً بثابت البناني إليه يسأله لنا عن حديث الشفاعة فإذا هو في قصره فواقفناه يصلي الضحى فاستأذننا فأذن لنا وهو قاعدٌ على فراشه . فقلنا لثابت لا تسأله عن شيءٍ أوَّل من حديث الشفاعة فقال يا أبا حمزة هؤلاء إخواتك من أهل البصرة جاءوك يسألونك عن حديث الشفاعة فقال : حدثنا محمد ﷺ قال : إذا كان يومُ القيامةِ ماج الناسُ في بعض فيأتون آدمَ فيقولون : اشفع لنا إلى ربك فيقول لست لها ، ولكن عليكم بإبراهيم فإنه خليل الرحمن ، فيأتون إبراهيمَ فيقول لست لها ، ولكن عليكم بموسى فإنه كلم الله فيأتون موسى . فيقول لست لها ولكن عليكم بعيسى فإنه رُوح الله وكلته ، فيأتون عيسى فيقول لست لها ولكن عليكم بمحمد ﷺ فيأتوني فأقول : أنا لها ، فاستأذن على ربى فيؤذن لي ويبلغني تحاميد أحمد بها لا تحضرني الآن فأحمدُ بتلك الحمائد وأخرُّ له ساجداً ، فيقال يا محمد ارفع رأسك ، وقُلْ يسمع لك ، وسلْ مُعطً واشفعْ تُشفعْ ، فأقولُ يا ربِّ أمتي أمتي ! فيقال : انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقالُ شعيرة من إيمانٍ فأنطلقُ فأفعلُ ثم أعودُ فأحمدُ بتلك الحمائد ثم أخرُّ له ساجداً ، فيقال يا محمد ارفع رأسك ، وقُلْ يسمع لك ، وسلْ مُعطً ، واشفعْ تُشفعْ ، فأقولُ يا ربِّ أمتي أمتي فيقال انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال

ذَرَّةٌ أَوْ خَرْدَلَةٌ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُوذُ فَأُحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْحَمَامِدِ ثُمَّ أُخْرِئُهُ لَهُ سَاجِدًا ، فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعُ لَكَ ، وَاسَلْ تُعْطَى وَاشْفَعْ تُشَفَّعُ ، فَأَقُولُ يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي فَيَقُولُ انْطَلِقْ فَأَخْرُجُ مِنْ كَانٍ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مَثَقَالِ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأُخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ مِنَ الدَّارِ مِنَ الدَّارِ ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنْسٍ قَاتَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ لَخَدَّثْنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَنَا فَقُلْنَا لَهُ : يَا أَبَا سَعِيدٍ جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ فَلَمْ نَرِ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ فَقَالَ : هِيَ لَخَدَّثَنَا بِالْحَدِيثِ فَأَتَيْتُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَقَالَ : هِيَ ، فَقُلْنَا لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا فَقَالَ : لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً فَلَا أَدْرِي أَسْبَى أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا ، فَقُلْنَا : يَا أَبَا سَعِيدٍ لَخَدَّثَنَا فَضَحِكَ ، وَقَالَ : مُخَلِّقُ الْإِنْسَانَ عَجُولًا ، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَحَدَ ثَمَكُمُ حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمُ بِهِ ، قَالَ ثُمَّ أَعُوذُ الرَّابِعَةَ فَأُحْمَدُهُ بِتِلْكَ ، ثُمَّ أُخْرِئُهُ لَهُ سَاجِدًا ، فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعُ ، وَاسَلْ تُعْطَى ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعُ ، فَأَقُولُ يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَقُولُ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَايَ وَعَظَمَتِي لِأَخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

٧٥١١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُعْبِدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِمْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعْبِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ أَخْرَجَ أَهْلَ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ ، وَأَخْرَجَ أَهْلَ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ رَجُلٌ يُخْرِجُ حَبْوًا ، فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَيَقُولُ رَبِّ الْجَنَّةِ مَلَأَى ، فَيَقُولُ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَكُلُّ ذَلِكَ يَعْبُدُ عَلَيْهِ ، الْجَنَّةُ مَلَأَى ، فَيَقُولُ إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا عَشْرَ مَرَّاتٍ »

٧٥١٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجَانٌ فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءُ وَجْهَهُ ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِ تَمْرَةٍ »

قال الأعمشُ وحديثُ عمرو بن مُرَّةَ عن خَيْثَمَةَ مثله وزاد فيه . ولو بكلمة طيبة

٧٥١٣ - **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعْبِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ حَبْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ : إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَعَلَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِبْصَعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِبْصَعٍ وَالْمَاءَ وَالنَّارَ عَلَى إِبْصَعٍ وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِبْصَعٍ ثُمَّ يَهْرُثُهُنَّ ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ زُرَاجُودُهُ تَعْبُجًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « وَمَا قَدَّرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ - إِلَى قَوْلِهِ - بَشَرُ كُونَ »



٧٥١٤ - **حديثنا** مسدّدٌ حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن صفوان بن محرز « أن رجلاً سأل ابن عمر: كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النبوة؟ قال: يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول: أعملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقرره ثم يقول إني سترتُ عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم »

وقال آدم حدثنا شيبان حدثنا قتادة حدثنا صفوان عن ابن عمر سمعت النبي ﷺ

**قوله** ( باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ) ذكر فيه خمسة أحاديث . الحديث الاول : حديث أنس في الشفاعة أوردته مختصراً جداً ثم مطولاً وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الرقاق ، **قوله** ( حدثنا يوسف بن راشد ) هو يوسف بن موسى بن راشد القطان السكوني نزيل بغداد نسبة لجده وهو بالنسبة لآبيه أشهر ، ولهم شيخ آخر يقال له يوسف بن موسى التستري نزيل الري أصغر من القطان ، وشيخه أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله بن يونس ينسب لجده كثيراً وأبو بكر بن عياش هو المقرئ ، وقد أخرج البخاري عن أحمد بن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عياش حديثاً غير هذا بغير واسطة بينه وبين أحمد ، وتقدم في باب الفتن غنى النفس في كتاب الرقاق ، **قوله** ( إذا كان يوم القيامة شفعت ) كذا لأكثر بضم أوله مشدداً وللشكسبهني بفتح مخففاً ، **قوله** ( فقلت يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة ) هكذا في هذه الرواية وفي التي بعدها أن الله سبحانه هو الذي يقول ذلك وهو المعروف في سائر الأخبار ، قال ابن التين هذا فيه كلام الأنبياء مع الرب ليس كلام الرب مع الأنبياء ، **قوله** ( ثم أقول ) ذكر ابن التين أنه وقع عنده بلفظ « ثم نقول » بالنون ، قال ولا أعلم من رواه بالياء فإن كان روى بالياء طابق التبويب ، أي ثم يقول الله ويكون جواباً عن اعتراض الداودي حيث قال قوله ثم أقول خلاف لسائر الروايات فإن فيها أن الله أمره أن يخرج . قلت : وفيه نظر والموجود عند أكثر الرواة ، ثم أقول بالهمزة كما لا بد من ذلك ، والذي أظن أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته ، فقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي عاصم أحمد بن جواس بفتح الجيم والتشديد عن أبي بكر بن عياش ولفظه « اشفع يوم القيامة ، فيقال لي لك من في قلبه شعيرة ، ولك من في قلبه خردلة ، ولك من في قلبه شيء ، فهذا من كلام الرب مع النبي ﷺ ويمكن التوفيق بينهما بأنه ﷺ يسأل عن ذلك أولاً فيجيب إلى ذلك ثانياً ، فوقع في إحدى الروايتين ذكر السؤال وفي البقية ذكر الإجابة ، وقوله في الأول « من كان في قلبه أدنى شيء » قال الداودي هذا زائد على سائر الروايات ، وتعقب بأنه مفسر في الرواية الثانية حيث جاء فيها « أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان » قال السكرماني قوله « أدنى أدنى » التكرير للتأكيد ويحتمل أن يراد التوزيع على الحبة والخردل أي أقل حبة من أقل خردلة من الإيمان ، ويستفاد منه صحة القول بتجزئ الإيمان وزيادته ونقصانه ، وقوله « قال أنس : كأنني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ ، يعني قوله أدنى شيء وكأنه يضم أصابعه ويشير بها ، وقوله « فأخرجه من النار من النار من النار » التكرير للتأكيد أيضاً للمبالغة أو للنظر إلى الأمور الثلاثة من الحبة والخردلة والإيمان أو جعل أيضاً للنار مراتب . قلت : سقط تكرر قوله من النار عند مسلم ومن ذكرت معه في رواية حماد بن زيد هذه والله تعالى أعلم ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الرقاق ، وقوله فيه « فذهبنا معنا بثابت

البناني اليه يسأله ، في رواية الكشميني ، فسأله ، بفاء وصيغة الفعل الماضي ، قال ابن التين فيه تقديم الرجل الذي هو من خاصة العالم ليسأله ، وفي قوله ، فاذا هو في قصره ، قال ابن التين فيه اتخاذ القصر لمن كثرت ذريته ، وقوله ، فوافقتنا ، كذا لهم بحذف المفعول ، والكشميني ، فوافقتناه ، وقوله ، ماج الناس ، أى اختلطوا ، يقال ماج البحر أى اضطربت أمواجه ، وقوله ، فانه كلم الله ، كذا للأكثر ، والكشميني ، فانه كلم الله ، بلفظ الفعل الماضي ، وقوله ، فيقال يا محمد ، في رواية الكشميني ، فيقول ، في المواضع الثلاثة ، قوله ( وهو متوارى في منزل أبي خليفة ) هو حجاج بن عتاب العبدى البصرى والد عمر بن أبي خليفة ، سماه البخارى في تاريخه وتبعه الحاكم أبو أحمد في السكنى ، قوله ( وهو جميع ) أى مجتمع العقل وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبر الذى هو مظنة تفرق الذهن وحدوث اختلاط الحفظ ، وقوله ، لحدثناه ، بسكون المثناة وحذف الضمير ، وقوله ، قلنا يا أبا سعيد ، في رواية الكشميني ، فقلنا ، قال ابن التين قال هنا ، لست لها ، وفي غيره ، لست هنا كم ، قال وأسقط هنا ذكر نوح وزاد ، فأقول أنا لها ، وزاد ، فأقول أمى أمى ، قال الداودى لا أراد محفوظا لأن الخلق اجتمعوا واستشفعوا ولو كان المراد هذه الأمة خاصة لم تذهب إلى غير نبيها فدل على أن المراد الجميع وإذا كانت الشفاعة لهم في فصل القضاء فكيف يخصها بقوله أمى أمى ، ثم قال وأول هذا الحديث ليس متصلا بآخره بل يبق بين طلبهم الشفاعة وبين قوله فاشفع أمور كثيرة من أمور القيامة . قلت : وقد بينت الجواب عن هذا الإشكال عند شرح الحديث بما يقضى عن إعادته هنا وقد أجاب عنه القاضى عياض بأن معنى الكلام فيؤذن له في الشفاعة الموعود بها في فصل القضاء ، وقوله ، ويلهمنى ، ابتداء كلام آخر وبين للشفاعة الأخرى الخاصة بأمته ، وفي السياق اختصار وادعى المهلب أن قوله ، فأقول يا رب أمى ، مما زاد سليمان بن حرب على سائر الرواة كذا قال ، وهو اجترأ على القول بالظن الذى لا يستند إلى دليل فإن سليمان بن حرب لم ينفرد بهذه الزيادة بل رواها معه سعيد بن منصور عند مسلم وكذا أبو الربيع الزهراني عند مسلم والاسماعيلي ، ولم يسق مسلم لفظه ويحيى بن حبيب بن عربى عند النسائي في التفسير ومحمد بن عبيد بن حساب ومحمد بن سليمان لوين كلاهما عند الاسماعيلي كلهم عن حماد بن زيد شيخ سليمان بن حرب فيه بهذه الزيادة ، وكذا وقعت هذه الزيادة في هذا الموضع من حديث الشفاعة في رواية أبي هريرة الماضية في كتاب الرقاق ، وبالله التوفيق . الحديث الثانى : قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) في رواية الكشميني ، محمد بن مخلد ، والأول هو الصواب ، ولم يذكر أحد من صنف في رجال البخارى ولا في رجال الكتب الستة أحداً اسمه محمد بن مخلد ، والمعروف محمد بن خالد ، وقد اختلف فيه فقيل هو ، الذهلى ، وهو محمد بن يحيى بن عبد الله ابن خالد بن فارس نسب لجد أبيه ، وبذلك جزم الحاكم والسكلا باذى وأبو مسعود ، وقيل محمد بن خالد بن جبلة الرافعى ، وبذلك جزم أبو أحمد بن عدى وخلف الواسطى في الأطراف ، وقد روى هنا عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بالواسطة ، وروى عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بلا واسطة عدة أحاديث ، منها في المغازى والتفسير والفرائض ، و ، منصور ، في السند هو ابن المعتز ، و ، إبراهيم ، هو النخعى ، و ، عبيدة ، بفتح أوله هو ابن عمرو السلباني ، و ، عبد الله ، هو ابن مسعود ، و رجال سند هذا إلى عبيد الله بن موسى كوفيون . قوله ( إن آخر أهل الجنة دخولا الجنة ) الحديث ذكره مختصراً جداً وقد مضى بتمامه مشروحا في الرقاق ، وقوله ، كل ذلك يعيد عليه الجنة ، في رواية الكشميني ، فكل ذلك ، وقوله ، في آخره عشر مرار ، في رواية الكشميني

« عشر مرات » . الحديث الثالث : حديث عدى بن حاتم : ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الرقاق » ، وقوله « قال الأعشى وحدثني عمرو بن مرة » هو موصول بالسند الذي قبله إليه . الحديث الرابع : حديث « عبد الله » ، وهو ابن مسعود قال : جاء حبر من اليهود فذكر الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب قول الله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ وتقدم كلام الخطابي في إنكاره تارة وفي تأويله أخرى ، وقال أيضاً : الاستدلال بالنسب والضحك في مثل هذا الأمر العظيم غير سائغ مع تكافؤ وجهي الدلالة المتعارضين فيه ، ولو صح الخبر لكان ظاهر اللفظ منه متأولاً على نوع من المجاز وضرب من التمثيل بما جرت عادة الكلام بين الناس في عرف مخاطبيهم فيكون المعنى أن قدرته على طها وسهولة الأمر في جمعها بمنزلة من جمع شيئاً في كفه فاستخف حمله فلم يشتمل عليه بجميع كفه لكانه أقله ببعض أصابه ، وقد يقول الإنسان في الأمر الشاق إذا أضيف إلى القوى أنه يأتي عليه بإصبع أو أنه يقله بخنصره ، ثم قال : والظاهر أن هذا من تخليط اليهود وتحريفهم ، وإن ضحكه عليه الصلاة والسلام إنما كان على معنى التعجب والتسكير له والعلم عند الله تعالى . الحديث الخامس : حديث ابن عمر في النجوى . قوله ( يدنو أحدكم من ربه ) قال ابن التين يعني يقرب من رحمته ، وهو سائغ في اللغة يقال فلان قريب من فلان ويراد الرتبة ، ومثله ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وقوله « فيضع كنفه » بفتح الكاف والنون بعدها فاء المراد بالكشف السر ، وقد جاء مفسراً بذلك في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواء عن قتادة فقال في آخر الحديث : قال عبد الله بن المبارك : كنفه ستره أخرجه المصنف في كتاب خلق أفعال العباد ، والمعنى أنه تحيط به عنايته التامة ومن رواه بالمشاة المسكورة فقد صحف على ما جزم به جمع من العلماء ، قوله ( وقال آدم حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن إلى آخره ذكر هذه الرواية لتصرح قتادة فيها بقوله : حدثنا صفوان وهكذا ذكره عن آدم في كتاب خلق أفعال العباد . تنبيهان : أحدهما ليس في أحاديث الباب كلام الرب مع الأنبياء إلا في حديث أنس وسائر أحاديث الباب في كلام الرب مع غير الأنبياء ، وإذا ثبت كلامه مع غير الأنبياء فوقوعه للأنبياء بطريق الأولى . الثاني : تقدم في الحديث الأول ما يتعلق بالترجمة ، وأما الثاني فيختص بالركن الثاني من الترجمة وهو قوله وغيرهم ، وأما سائرهما فهو شامل للأنبياء ولغير الأنبياء على وفق الترجمة .

### ٣٧ - باب ما جاء في قوله عز وجل : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾

٧٥١٥ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث حدثنا عقيل عن ابن شهاب **حدثنا** حميد بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : احتج آدم وموسى ، فقال موسى : أنت آدم الذي أخرجت ذريتك من الجنة ، قال آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وكلامه ثم تلومني على أمر قد قدر عليّ قبل أن أخلق ، فحج آدم موسى »

٧٥١٦ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يجمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا هذا فيأتون آدم فيقولون له أنت آدم أبو البشر خلقك الله بيده وأسجد لك الملائكة ، وعلمك أسماء كل شيء ، فاشفع لنا إلى ربنا حتى يريحنا »

فيقول لهم لستُ هناكُ ، فيذكر لهم خطيئته التي أصابَ »

٧٥١٧ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثني سليمان عن شريك بن عبد الله أنه قال : سمعتُ ابنَ مالك يقول ليلة أُمرى رسولُ الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام فقال أولهم : أيُّهم هو ؟ فقال أوسطهم : هو خيرُهم ، فقال أحدُهم خذوا خيرهم ، فكانت تلك الليلة فلم يرهم حتى أتوه ليلةً أخرى فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه ، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، فلم يكلموه حتى احتملوه فوضعه عند زمزم فتولاه منهم جبريلُ فسق جبريل ما بين محره إلى لبعته حتى فرغ من صدره وجوفه ، ففسله من ماء زمزم بيده حتى أتى جوفه ثم أتى بطاسيت من ذهب فيه تور من ذهب محشواً إيماناً وحكمةً ، فحشا به صدره وأغاد يده - يعني عُروق حلقه - ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدنيا فضرب باباً من أبوابها ، فناداه أهلُ السماء ، من هذا ؟ فقال جبريلُ ، قالوا ومن معك ؟ قال : معي محمد ، قال : وقد بُعث ؟ قال : نعم ، قالوا فمرحباً به وأهلاً ، فَيَسْتَبْشِرُ به أهلُ السماء لا يعلم أهلُ السماء بما يريدُ الله به في الأرض حتى يُعلمهم فوجد في السماء الدنيا آدمُ فقال له جبريلُ : هذا أبوك فسلم عليه فسلم عليه وردَّ عليه آدمُ وقال : مرحباً وأهلاً يا بني . نعم الابن أنت ، فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطران ، فقل : ما هذان النهران يا جبريل ؟ قال : هذان النيل والفراتُ عُصْرُهُما ثم مضى به في السماء فإذا بنهر آخر عليه قصرٌ من لؤلؤ وزبرجد فضرب يده فإذا هو مسك أذفر قال : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثرُ الذي خبأ لك ربك ثم عرج إلى السماء الثانية فقات الملائكة له مثل ما قالت له الأولى ، من هذا ؟ قال جبريلُ ، قالوا ومن معك ؟ قال محمد ﷺ ، قالوا وقد بُعثَ إليه ؟ قال : نعم ، قالوا مرحباً به وأهلاً . ثم عرج به إلى السماء الثالثة وقالوا له مثل ما قالت الأولى والثانية ، ثم عرج به إلى الرابعة فقاوا له مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السماء الخامسة فقالوا مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السادسة فقالوا له مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السماء السابعة فقالوا له مثل ذلك كلَّ سماء فيها أنبياء قد سمَّاهم فوعيتُ منهم إدريس في الثانية وهارون في الرابعة وآخر في الخامسة لم أحفظ اسمه ، وإبراهيم في السادسة وموسى في السابعة بفضل كلامه لله ، فقال موسى : رب لم أظنَّ أن ترفع عليَّ أحدًا ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله ، حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبارُ ربُّ العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى الله فيما أوحى خمسين صلاةً على أمتك كلَّ يوم وليلة ثم هبط حتى بلغ موسى فاحتبسه موسى فقال يا محمد : ماذا عهد إليك ربك قل عبد إلى خمسين صلاة كلَّ يوم وليلة ، قال : إن أمةً لا تستطيع ذلك فارجع فليخفف عنك ربك وعنه فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشيرُه في ذلك فأشار إليه جبريلُ أن نعم ، إن شئت فعلا به إلى الجبار ، فقل وهو مكانه يارب خفف عني فإن أمتي لا تستطيع هذا فوضع عنه عشر صلوات ثم رجع إلى موسى فاحتبسه فلم

يَرْكُ يُرْدُّهُ موسى إلى ربه حتى صارت إلى خمس صلوات ثم احتبسه موسى عند الخمس فقال : يا محمد والله لقد راودتُ بني إسرائيل قومي على أدنى من هذا فضعفوا فتركوه ، فأمتك أضعف أجساداً وقلوباً وأبداناً وأبصاراً وأسماعاً ، فارجع فليخفف عنك ربك ، كل ذلك يُلَقِّفُ النَّبِيُّ ﷺ إلى جبريلَ لِيُشِيرَ عليه ولا يكره ذلك جبريلُ ، فرفعه عند الخامسة فقال : يارب إن أمتي ضَعُفَوا أجسادُهم وقُلُوبُهم وأسماعُهم وأبدانُهم خَفَّفَ عَنَّا ، فقال الجبار : يا محمد ، قال : لبيك وسعديك ، قال : إنه لا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ كما فرضتُ عليك في أم الكتاب قال فكل حسنة بعشر أمثالها فهي خمسون في أم الكتاب وهي خمس عليك ، فرجع إلى موسى فقال : كيف فعلت ؟ فقال : خفف عني ، أعطانا بكل حسنة عشر أمثالها ، قال موسى : قد والله راودتُ بني إسرائيل على أدنى من ذلك فتركوه ، ارجع إلى ربك فليخفف عنك أيضاً ، قال رسولُ الله ﷺ : يا موسى قد والله استحييتُ من ربي مما اختلقتُ إليه ، قال : فاهبط باسم الله ، قال : واستيقظ وهو في مسجد الحرام .

**قوله** ( باب ما جاء في قوله عز وجل : وكلم الله موسى تكليماً ) كذا لأبي زيد المروزي ومثله لأبي زر لسن بحذف لفظ قوله عز وجل ، ولغيرهما باب قوله تعالى : وكلم الله موسى تكليماً ، قال الأئمة : هذه الآية أقوى ما ورد في الرد على المعتزلة ، قال النحاس أجمع النحويون على أن الفعل إذا أكد بالمصدر لم يكن مجازاً فإذا قاله تكليماً ، وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تعقل ، وأجاب بعضهم بأنه كلام على الحقيقة لكن محل الخلاف هل سمعه موسى من الله تعالى حقيقة أو من الشجرة ؟ فالتأكيدي رفع المجاز عن كونه غير كلام أما المتكلم به فسكوت عنه ، ورد بأنه لا بد من مراعاة المحدث عنه فهو لرفع المجاز عن النسبة لأنه قد نسب الكلام فيها إلى الله فهو المتكلم حقيقة ، ويؤكد قوله في سورة الأعراف ﴿ إني اصطفتيك عن الناس برسالاتي وبكلامي ﴾ وأجمع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم على أن « كلم » هنا من الكلام ، ونقل الكشف عن بدع بعض التفاسير أنه من التكلم بمعنى الجرح وهو مردود بالإجماع المذكور ، قال ابن التين اختلف المتكلمون في سماع كلام الله فقال الأشعري : كلام الله القائم بذاته يسمع عند تلاوة كل نال وقراءة كل ناري ، وقال الباقلاني إنما تسمع التلاوة دون التلو والقراءة دون المقروء ، وتقدم في باب ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ شيء من هذا وأورد البخاري في كتاب خلق أفعال العباد أن خالد ابن عبد الله القسري قال : إني مضى بالجعد بن درهم فانه يزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً ، وتقدم في أول التوحيد أن سلم بن أحوز قتل جهم بن صفوان لأنه أنكر أن الله كلم موسى تكليماً ، ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، أحدها : حديث أبي هريرة : احتج آدم وموسى ، وقد مضى شرحه في كتاب القدر ، والمراد منه قوله أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وكلامه ، وللسكشميني « وبكلامه » . ثانياً : حديث أنس في الشفاعة أورد منه طرفاً من أوله إلى قوله في ذكر آدم « ويذكر لهم خطيئته التي أصاب » وقد مضى شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » قال الاسماعيلي أراد ذكر موسى قالوا له وكللك الله فلم يذكره . قلت : جرى على عادته في الإشارة ، وقد مضى في تفسير البقرة عن مسلم بن إبراهيم شيخه هنا وساقه فيه بطوله ، وفيه « ائتوا موسى عبداً كله الله وأعطاه التوراة » الحديث ، ومضى أيضاً في « كتاب التوحيد » هذا في باب قول الله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾

عن معاذ بن فضالة عن هشام بهذا السند وساق الحديث بطوله أيضا ، وفيه : اثنوا موسى عبدا آتاه الله التوراة وكله تكليما ، وكذا وقع في حديث أبي بكر الصديق في الشفاعة الذي أخرجه أحمد وغيره وصححه أبو عوانة وغيره . فيأتون إبراهيم فيقولون انطلقوا إلى موسى فإن الله كلمه تكليما ، وذكر البخاري في كتاب خلق أفعال العباد منه هذا القدر تعليقا . ثالثا : حديث أنس في المعراج أورده من رواية شريك بن عبد الله أي ابن أبي نمر بفتح النون وكسر الميم وهو مدني تابعي يكنى أبا عبد الله وهو أكبر من شريك بن عبد الله النخعي القاضي ، وقد أورد بعض هذا الحديث في الترجمة النبوية ، وأورد حديث الإسراء من رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر في أوائل كتاب الصلاة ، وأورده من رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في بدء الخلق وفي أوائل البعثة قبل الهجرة وشرحته هناك ، وأخرت ما يتعلق برواية شريك هذه هنا لما اختصت به من المخالفات . قوله ( ليلة أسرى برسول الله ﷺ من مسجد السكبية ، أنه جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه ) في رواية الكشميني : إذ جاء ، بدل أنه جاء ، والاول أول ، والنفر الثلاثة لم أقف على تسميتهم صريحا لكنهم من الملائكة ، وأخلق بهم أن يكونوا من ذكر في حديث جابر الماضي في أوائل الاعتصام بلفظ : جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان ، وبينت هناك أن منهم جبريل وميكائيل ثم وجدت التصريح بتسميتهما في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبراني ولفظه : فأتاه جبريل وميكائيل فقالا أيهم - وكانت قریش تنام حول السكبية - فقالا أمرنا بسيدهم ثم ذهبوا ثم جاءا وهم ثلاثة فآلقوه فقبلوه لظهوره ، وقوله : وقبل ، قبل أن يوحى إليه ، أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي وعبارة للنووي : وقع في رواية شريك - يعني هذه - أو حاتم أنكرها العلماء أحدها : قوله : قبل أن يوحى إليه ، وهو غلط لم يوافق عليه ، وأجمع العلماء أن فرص الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي انتهى ، وصرح المذكورون بأن شريكا تفرد بذلك وفي دعوى الفرد نظر فقد وافقه كثير بن خنيس بمجمة ونون مصغر عن أنس كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في كتاب المغازي ، من طريقه ، قوله ( وهو نائم في المسجد الحرام ) قد أكد هذا بقوله في آخر الحديث : فاستيقظ وهو في المسجد الحرام ، ونحوه ما وقع في حديث مالك بن صعصعة : بين النائم واليقظان ، وقد قدمت وجه الجمع بين مختلف الروايات في شرح الحديث . قوله ( فقال أولهم أيهم هو ) فيه إشعار بأنه كان نائما بين جماعة أهلهم اثنان وقد جاء أنه كان نائما معه حينئذ حمزة بن عبد المطلب عمه وجعفر بن أبي طالب بن عمه ، قوله ( فقال أحدهم خذوا خيرهم فكانت تلك الليلة ) الضمير المستتر في كانت محذوف وكذا خبر كان والتقدير : فكانت القصة الواقعة تلك الليلة ما ذكر هنا ، قوله ( فلم يرهم ) أي بعد ذلك ( حتى أتوه ليلة أخرى ) ولم يعين المدة التي بين المجيئين فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحى إليه حينئذ وقع الإسراء والمعراج وقد سبق بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه ، وإذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة أو ليلتين أو عدة سنين وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في الليلة الواحدة أو قبل الهجرة ويسقط تشنيع الخطابي وابن حزم وغيرهما بأن شريكا خالف الإجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة وبأنه التوفيق . وأما ما ذكره بعض الشراح أنه كان بين الليلتين اللتين آتاه فيهما الملائكة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وقيل عشر وقيل ثلاثة عشر فيحمل على إرادة السنين لا كما فهمه الشارح المذكور أنها ليل ، وبذلك

جزم ابن القيم في هذا الحديث نفسه وأقوى ما يستدل به أن المعراج بعد البعثة قوله في هذا الحديث نفسه أن جبريل قال لبراب السماء إذ قال له أبعت؟ قال: نعم. فانه ظاهر في أن المعراج كان بعد البعثة فبتعين ما ذكرته من التأويل وأقله قوله فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام، فان حمل على ظاهره جاز أن يكون تام بعد أن هبط من السماء فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام، وجاز أن يؤول قوله استيقظ أى أفاق مما كان فيه فانه كان إذا أوحى إليه يستغرق فيه فاذا انتهى رجع إلى حالته الأولى، فسكى عنه بالاستيقاظ. **قوله** (فما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه وكذلك الأنبياء) تقدم الكلام عليه في الترجمة النبوية، **قوله** (فلم يكلموه حتى احتملوه) تقدم وجه الجمع بين هذا وبين قوله في حديث أبي ذر «فرج سقف بيتي» وقوله في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان في الخطيم عند شرحه بناء على اتحاد قصة الإسراء، أما إن قلنا إن الإسراء كان متعددًا فلا إشكال أصلاً. **قوله** (فشق جبريل ما بين نحره إلى لبتة) بفتح اللام وتشديد الموحدة وهي موضع القفلة من الصدر، ومن هناك تنحدر الإبل، وقد تقدم عند شرحه الرد على من أنكر شق الصدر عند الإسراء وزعم أن ذلك إنما وقع وهو صغير، وبيئت أنه ثبت كذلك في غير رواية شريك في الصحيحين من حديث أبي ذر، وأن شق الصدر وقع أيضاً عند البعثة كما أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو نعيم والبيهقي في دلائل النبوة، وذكر أبو بشر الدولابي بسنده أنه **عليه السلام** رأى في المنام أن بطنه أخرج ثم أعيد فذكر ذلك لخديجة الحديث. وتقدم بيان الحكمة في تعدد ذلك ووقع شق الصدر الكريم أيضاً في حديث أبي هريرة حين كان ابن عشر سنين وهو عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند، وتقدم الإلام بشيء من ذلك في الترجمة النبوية، ووقع في الشفاء أن جبريل قال لما غسل قلبه: قلب سديد فيه عيان تبصران وأذنان تسمعان. **قوله** (ثم أتى بطست محشوا) كذا وقع بالنصب وأعرب بأنه حال من الضمير الجار والمجرور، والتقدير بطست كائن من ذهب فيقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار والمجرور، وتقدم في كتاب الصلاة، بلفظ «محشو» بالجر على الصفة لا إشكال فيه، وأما قوله «لإيمان» فنصوب على التمييز. وقوله «وحكمة» معطوف عليه. **قوله** (بطست من ذهب فيه تور من ذهب) التور بمثناة تقدم بيانه في كتاب الوضوء، وهذا يقتضى أنه غير الطست، وأنه كان داخل الطست، فقد تقدم في أوائل الصلاة في شرح حديث أبي ذر في الإسراء أنهم غسلوه بماء زمزم، فان كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون أحدهما فيه ماء زمزم والآخر هو المحشو بالإيمان، واحتمل أن يكون التور ظرف الماء وغيره، والطست لما يصب فيه عند الغسل صيانة له عن التبدد في الأرض وجرياً له على العادة في الطست وما يوضع فيه الماء. **قوله** (خشي به صدره) في رواية الكشميني «خشا» بفتح الخاء والشين. «وصدره» بالنصب وإفريه بضم الخاء وكسر الشين وصدره بالرفع. **قوله** (ولغاديد) بغين معجمة فسره في هذه الرواية بأنها عروق حلقه، وقال أهل اللغة هي اللحيمات التي بين الحنك وصفحة العنق، واحدها لغدود ولغديد، ويقال له أيضاً لغد ولغده ألغاد، **قوله** (ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدنيا) إن كانت القصة متعددة فلا إشكال وإن كانت متحدة ففي هذا السياق حذف تقديره ثم أركبه البراق إلى بيت المقدس، ثم أتى بالمعراج كما في حديث مالك بن صعصعة «فغسل به قلبي ثم حشى ثم أعيد ثم أقيت بداية فحملت عليه فانطلق بي جبريل حتى أتى السماء الدنيا» وفي سياقه أيضاً حذف تقديره «حتى أتى بي بيت المقدس ثم أتى بالمعراج» كما في رواية ثابت عن أنس رفعه: «أقيت بالبراق فركبته حتى أتى بي بيت المقدس فربطته، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين

ثم عرج بي إلى السماء . **قوله** ( فاستبشر به أهل السماء ) كأنهم كانوا أعلدوا أنه سيخرج به فسكانوا مترقبين لذلك ، **قوله** ( لا يعلم أهل السماء بما يريد ) في رواية الكشميني « ما يريد » ( الله به في الأرض حتى يعلمهم ) أى على لسان من شاء كجبريل . **قوله** ( فاذا هو في السماء الدنيا بنهر ينزلان ) أى يجريان ، وظاهر هذا يخالف حديث مالك بن صعصعة ، فإن فيه بعد ذكر سدرة المنتهى ، فاذا في أصلها أربعة أنهار ، ويجمع بأن أصل نبعهما من تحت سدرة المنتهى ومقرهما في السماء الدنيا ومنها ينزلان إلى الأرض ، ووقع هنا « النيل والفرات عنصرها » والعنصر بضم العين والصاد المهملتين بينهما نون ساكنة هو الأصل ، **قوله** ( ثم مضى به في السماء الدنيا فاذا هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد فضرب يده ) أى في النهر ( فاذا هو ) أى طينه ( مسك ) أذفر قال ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذى خبا ) بفتح المعجمة والموحدة مهموز أى اندخر ( لك ربك ) وهذا مما يستشكل من رواية شريك فإن الكوثر في الجنة والجنة في السماء السابعة ، وقد أخرج أحمد من حديث حميد الطويل عن أنس رفعه « دخلت الجنة فاذا أنا بنهر حافته خيام اللؤلؤ فضربت يدي في مجرى مائه فاذا مسك أذفر فقال جبريل هذا الكوثر الذى أعطاك الله تعالى ، وأصل هذا الحديث عند البخارى بنحوه ، وقد مضى في التفسير من طريق قتادة عن أنس لكن ليس فيه ذكر الجنة ، وأخرجه أبو داود والطبرى من طريق سليمان التيمي عن قتادة ولفظه « لما عرج بذي الله ﷺ عرض له في الجنة نهر ، الحديث ، ويمكن أن يكون في هذا الموضع شيء محذوف تقديره : ثم مضى به في السماء الدنيا إلى السابعة فاذا هو بنهر » ، **قوله** ( كل سماء فيها أنبياء قد سماهم فوعيت منهم لإدريس في الثانية . وهارون في الرابعة ، وآخر في الخامسة ولم أحفظ اسمه ، وإبراهيم في السادسة ، وموسى في السابعة ) كذا في رواية شريك ، وفي حديث الزهري عن أنس عن أبي ذر قال أنس فذكر أنه وجد آدم في السموات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم ، ولم يثبت كيف منازلهم غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا ، وإبراهيم في السماء السادسة انتهى . وهذا موافق لرواية شريك في إبراهيم وهما مخالفان لرواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وقد أدمت في شرحه أن الأكثر وافقوا قتادة وسيافه يدل على رجحان روايته فإنه ضبط اسم كل نبي والسماء التي هو فيها ووافقه ثابت عن أنس وجماعة ذكرتهم هناك فهو المعتمد لكن إن قلنا إن القصة تعددت فلا ترجيح ولا إشكال ، **قوله** ( وموسى في السابعة بفضل كلامه لله ) في رواية أبي ذر عن الكشميني « بتفضيل كلام الله » وهي رواية الأكثر ، وهي مراد الترجمة والمطابق لقوله تعالى ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ﴾ وهذا التعليق يدل على أن شريكا ضبط كون موسى في السماء السابعة ، وقد قدمنا أن حديث أبي ذر يوافقه ، لكن المشهور في الروايات أن الذى في السابعة هو إبراهيم ، وأكد ذلك في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان مسندا ظهره إلى البيت المعمور فع التعدد لا إشكال ومع الاتحاد فقد جمع بأن موسى كان في حالة العروج في السادسة وإبراهيم في السابعة على ظاهر حديث مالك بن صعصعة وعند الهبوط كان موسى في السابعة لأنه لم يذكر في القصة أن إبراهيم كلفه في شيء مما يتعلق بما فرض الله على أمته من الصلاة كما كلفه موسى ، والسماء السابعة هي أول شيء انتهى إليه حالة الهبوط فتناسب أن يكون موسى بها لأنه هو الذى خاطبه في ذلك كما ثبت في جميع الروايات ، ويحتمل أن يكون لقي موسى في السادسة فأصعد معه إلى السابعة تفضيلا له على غيره من أجل كلام الله تعالى ، وظهرت فائدة ذلك في كلامه مع المصطفى فيما يتعلق بأمر أمته في الصلاة ، وقد أشار النووي إلى شيء من ذلك والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( فقال



موسى لم أظن أن ترفع على أحدا) كذا للأكثر بفتح المثناة في ترفع واحدا بالنصب ، وفي رواية السكسميني « أن يرفع » بضم التحتانية أوله واحد بالرفع ، قال ابن بطال فهم موسى من اختصاصه بكلام الله تعالى له في الدنيا دون غيره من البشر لقوله (إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي) أن المراد بالناس هنا البشر كلهم وأنه استحق بذلك أن لا يرفع أحد عليه ، فلما فضل الله محمدا عليه عليهما الصلاة والسلام بما أعطاه من المقام المحمود وغيره ارتفع على موسى وغيره بذلك ثم ذكر الاختلاف في أن الله سبحانه وتعالى في ليلة الإسراء كلم محمدا ﷺ بغير واسطة أو بواسطة ، والخلاف في وقوع الرؤية للنبي ﷺ بعين رأسه أو بعين قلبه في اللحظة أو في المنام ، وقد مضى بيان الاختلاف في ذلك في تفسير سورة النجم بما يغني عن إعادته ، قوله (ثم علا به فوق ذلك بما لا يعله إلا الله حتى جاء سدره المنتهى) كذا وقع في رواية شريك وهو ما خالف فيه غيره ، فإن الجمهور على أن سدره المنتهى في السابعة ، وعند بعضهم في السادسة ، وقد قدمت وجه الجمع بينهما عند شرحه ، ولعل في السياق تقدما وتأخيرا ، وكان ذكر سدره المنتهى قبل ثم علا به فوق ذلك بما لا يعله إلا الله ، وقد وقع في حديث أبي ذر « ثم عرج بي حتى ظهرت بمستوى أسمع فيه صريف الأقدام » وقد تقدم تفسير المستوى والصريف عند شرحه في أول « كتاب الصلاة » ووقع في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبري بعد ذكر إبراهيم في السابعة « فإذا هو بنهر » فذكر أمر السكوتر قال « ثم خرج إلى سدره المنتهى » وهذا موافق للجمهور ، ويحتمل أن يكون المراد بما تضمنته هذه الرواية من العلو البالغ لسدره المنتهى صفة أعلاها وما تقدم صفة أصلها ، قوله (ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى) في رواية ميمون المذكورة « فدنا ربك عز وجل فكان قاب قوسين أو أدنى » قال الخطابي ليس في هذا الكتاب - يعني صحيح البخاري - حديث أشنع ظاهرا ولا أشنع مذاقا من هذا الفصل فإنه يقتضى تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحد منهما ، هذا إلى ما في التدلى من التشبيه والتشليل له بالشئ الذي تعلق من فوق إلى أسفل ، قال : فمن لم يبلغه من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعا عن غيره ولم يعتبره بأول القصة وآخرها أشبه عليه وجهه ومعناه وكان قصاره ما ردد الحديث من أصله ، وأما الوقوع في التشبيه وهما خطتان مرغوب عنهما ، وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الإشكال فإنه مصرح فيهما بأنه كان رؤيا لقوله في أوله « وهو نائم » وفي آخره « استيقظ » وبعض الرؤيا مثل يضرب ليتأول على الوجه الذي يجب أن يصرف إليه معنى التعبير في مثله ، وبعض الرؤيا لا يحتاج إلى ذلك بل يأتي كالمشاهدة . قلت : وهو كما قال ، ولا التفات إلى من تعقب كلامه بقوله في الحديث الصحيح إن رؤيا الأنبياء وحى فلا يحتاج إلى تعبير لأنه كلام من لم يمعن النظر في هذا المحل ، فقد تقدم في « كتاب التعبير » أن بعض مرأى الأنبياء يقبل التعبير ، وتقدم من أمثلة ذلك قول الصحابة له ﷺ في رؤية القميص فما أولته يا رسول الله ؟ قال : الدين ، وفي رؤية اللبن ؟ قال : العلم ، إلى غير ذلك لكن جزم الخطابي بأنه كان في المنام متعقب بما تقدم تقريره قبل ، ثم قال الخطابي مشيرا إلى رفع الحديث من أصله بأن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي ﷺ ولا نقلها عنه ولا أضافها إلى قوله ، فحصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوى إما من أنس وإما من شريك فإنه كثير التفرد بمناكير الالفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرواة انتهى ، وما نفاه من أن أنسا لم يسند هذه القصة إلى النبي ﷺ لا تأثير له . فأدنى أمره فيها أن يكون مرسل صحابي فيما أن يكون تلقاها عن النبي ﷺ

أو عن صحابي تلقاها عنه ، ومثل ما اشتملت عليه لا يقال بالرأى فيكون لها حكم الرفع ، ولو كان لما ذكره تأثير لم يحمل حديث أحد روى مثل ذلك على الرفع أصلاً وهو خلاف عمل المحدثين قاطبة ، فالتعليل بذلك مردود ، ثم قال الخطابي إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التدلي للجبار عز وجل يخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر ، قال والذي قيل فيه ثلاثة أقوال . أحدها : أنه دنا جبريل من محمد ﷺ فتدلى أى تقرب منه ، وقيل هو على التقديم والتأخير : أى تدلى فلانا ، لأن التدلى بسبب الدنو ، الثاني تدلى له جبريل بعد الانتصاب والارتفاع حتى رآه متدلياً كما رآه مرتفعاً ، وذلك من آيات الله حيث أقدره على أن يتدلى في الهواء من غير اعتماد على شيء ولا تمسك بشيء ، الثالث : دنا جبريل فتدلى محمد ﷺ ساجداً لربه تعالى شكرأ على ما أعطاه ، قال وقد روى هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الانطاط الشنيعة ، وذلك بما يقوى الظن أنها صادرة من جهة شريك انتهى . وقد أخرج الأمامي في منازيه ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ قال دنا منه ربه ، وهذا سند حسن وهو شاهد قوى لرواية شريك ، ثم قال الخطابي : وفي هذا الحديث لفظة أخرى تفرد بها شريك أيضاً لم يذكرها غيره وهي قوله : فعلا به - يعني جبريل - إلى الجبار تعالى فقال وهو مكانه : يا رب خفف عنا ، قال والمكان لا يضاف إلى الله تعالى وإنما هو مكان النبي ﷺ في مقامه الأول الذي قام فيه قبل هبوطه انتهى ، وهذا الأخير متعين وليس في السياق تصريح بإضافة المكان إلى الله تعالى ، وأما ما جرم به من مخالفة السلف والخلف لرواية شريك عن أنس في التدلى ففيه نظر ، فقد ذكرت من وافقه ، وقد نقل القرطبي عن ابن عباس أنه قال : دنا الله سبحانه وتعالى ، قال والمعنى دنا أمره وحكمه ، وأصل التدلى النزول إلى الشيء حتى يقرب منه ، قال : وقيل تدلى الرفوف لمحمد ﷺ حتى جلس عليه ، ثم دنا محمد من ربه انتهى ، وقد تقدم في تفسير سورة النجم ما ورد من الأحاديث في أن المراد بقوله : رآه ، أن النبي ﷺ رأى جبريل له ستائة جناح ، ومضى بسط القول في ذلك هناك ، ونقل البيهقي نحو ذلك عن أبي هريرة قال : فاتفقت روايات هؤلاء على ذلك ، ويعكر عليه قوله بعد ذلك : فأوحى إلى عبده ما أوحى ، ثم نقل عن الحسن أن الضمير في عبده لجبريل ، والتقدير : فأوحى الله إلى جبريل ، وعن الفراء التقدير : فأوحى جبريل إلى عبد الله محمد ما أوحى ، وقد أزال العلماء إشكاله فقال القاضى عياض في الشفاء إضافة الدنو والقرب إلى الله تعالى أو من الله ليس دنو مكان ولا قرب زمان وإنما هو بالنسبة إلى النبي ﷺ لإبانة لعظيم منزلته وشريف رتبته ، وبالنسبة إلى الله عز وجل تأنيس لنبهه وإكرام له ، ويتأول فيه ما قالوه في حديث : ينزل ربنا إلى السماء ، وكذا في حديث : من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً ، وقال غيره : الدنو مجاز عن القرب المعنوي لإظهار عظيم منزلته عند ربه تعالى ، والتدلى طلب زيادة القرب ، وقاب قوسين بالنسبة إلى النبي ﷺ عبارة عن لطاف المحل وإيضاح المعرفة بالنسبة إلى الله لإجابة سؤاله ورفع درجته ، وقال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين زاد فيه - يعنى شريكاً - زيادة بجهولة وأتى فيه بالفاظ غير معروفة ، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس بالحافظ وسبق إلى ذلك أبو محمد بن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جزء جمعه سماه الانتصار لإيماى الأمصار ، فقتل فيه عن الحميدى عن ابن حزم قال : لم نجد للبخارى ومسلم في كتابهما شيئاً لا يحتمل مخرجا إلا حديثين ثم غلبه في تحريجه الوهم مع اتقانها وصحة معرفتهما فذكر هذا الحديث ، وقال فيه ألفاظ معجمة والآفة

من شريك من ذلك قوله قبل أن يوحى إليه وأنه حينئذ فرض عليه الصلاة قال وهذا لا خلاف بين أحد من أهل العلم إنما كان قبل الهجرة بسنة وبعد أن أوحى إليه بنحو اثنتي عشرة سنة ، ثم قوله « إن الجبار دنا فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى ، وعائشة رضى الله عنها تقول : إن الذى دنى فتدلى جبريل انتهى ، وقد تقدم الجواب عن ذلك وقال أبو الفضل بن طاهر : تعاميل الحديث بتفرد شريك ، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه شيء لم يسبق إليه فان شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل وثقروه ورووا عنه وأدخلوا حديثه فى تصانيفهم واحتجوا به ، وروى عبد الله ابن أحمد الدورى وعثمان الدارمى وعباس الدورى عن يحيى بن معين لا بأس به ، وقال ابن عدى مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك وغيره من الثقات ، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به إلا أن يروى عنه ضعيف ، قال ابن طاهر وحديثه هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال ، قال وعلى تقدير تسليم تفردته قبل أن يوحى إليه لا يقتضى طرح حديثه فوهم الثقة فى موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور ولو ترك حديث من وهم فى تاريخ لترك حديث جماعة من أئمة المسلمين ، ولعله أراد أن يقول بعد أن أوحى إليه فقال قبل أن يوحى إليه انتهى ، وقد سبق إلى التنبيه على ما فى رواية شريك من المخالفة مسلم فى صحيحه فانه قال بعد أن ساق سندنه وبعض المتن ، ثم قال : فقدم وأخر وزاد ونقص وسبق ابن حزم أيضاً إلى الكلام فى شريك أبو سليمان الخطابى كما قدمته ، وقال فيه النسائى وأبو محمد بن الجارود ليس بالقوى ، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ، نعم قال محمد بن سعد وأبو داود : ثقة فهو مختلف فيه فاذا تفرد عد ما ينفرد به شاذاً وكذا منكرنا على رأى من يقول المنسكرك والشاذ شيء واحد ، والاولى التزام ورود المواضع التى خالف فيها غيره . والجواب عنها إما بدفع تفردته وإما بتأويله على وفاق الجماعة ، وبحجج ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك ، الاول : أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى السموات وقد أفصح بأنه لم يضبط منازلهم وقد وافقه الزهرى فى بعض ما ذكر كما سبق فى أول « كتاب الصلاة » ، الثانى : كون المعراج قبل البعثة وقد سبق الجواب عن ذلك ، وأجاب بعضهم عن قوله : قبل أن يوحى ، بأن القلبية هنا فى أمر مخصوص وليست مطلقة واحتمل أن يكون المعنى قبل أن يوحى إليه فى شأن الإسراء والمعراج مثلاً أى أن ذلك وقع بفترة قبل أن ينفذ به ، ويؤيده قوله فى حديث الزهرى : فرج سقف بيتى ، الثالث : كونه متامراً وقد سبق الجواب عنه أيضاً بما فيه غنية ، الرابع : مخالفته فى محل سدرة المنتهى وأنها فوق السماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله ، والمشهور أنها فى السابعة أو السادسة كما تقدم ، الخامس : مخالفته فى النهرين وهما النيل والفرات وأن عنصرهما فى السماء الدنيا والمشهور فى غير روايته أنها فى السماء السابعة وأنها من تحت سدرة المنتهى ، السادس : شق الصدر عند الإسراء وقد وافقته رواية غيره كما بينت ذلك فى شرح رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صمصة ، وقد أشرت إليه أيضاً هنا ، السابع : ذكر نهر السكوتر فى السماء الدنيا ، والمشهور فى الحديث أنه فى الجنة كما تقدم التنبيه عليه ، الثامن : نسبة الدنو والتدلى إلى الله عز وجل والمشهور فى الحديث أنه جبريل كما تقدم التنبيه عليه ، التاسع : تصريحه بأن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة . ومقتضى رواية ثابت عن أنس أنه كان بعد التاسعة ، العاشر : قوله « فعلا به الجبار فقال وهو مكانه » وقد تقدم ما فيه ، الحادى عشر : رجوعه بعد الخس ، والمشهور فى الأحاديث أن موسى عليه الصلاة والسلام أمره بالرجوع بعد أن انتهى التخفيف إلى الخس فامتنع كما

سأبينه ، الثاني عشر : زيادة ذكر التور في الطلست ، وقد تقدم ما فيه فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث لم أرها مجموعة في كلام أحد من تقدم ، وقد بينت في كل واحد إشكال من استشكله والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق ، وقد جزم ابن القيم في الهدى بأن في رواية شريك عشرة أوهايم لكن عد غالفته لحال الانبياء أربعة منها وأنا جعلتها واحدة فعلى طريقته تزيد العدة ثلاثة وبالله التوفيق . **قوله** ( ماذا عهد إليك ربك ) أى أمرك أو أوصاك ( قال عهد إلى خمسين صلاة ) فيه حذف تقديره عهد إلى أن أصلى وآمر أمتى أن يصلوا خمسين صلاة ، وقد تقدم بيان اختلاف الألفاظ في هذا الموضع في أول كتاب الصلاة ، **قوله** ( فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشير به في ذلك فأشار إليه جبريل أى نعم ) في رواية « أن نعم » وأن بالفتح والتخفيف مفسرة فهى فى المعنى هنا مثل أى وهى بالتخفيف . **قوله** ( إن شئت ) يقوى ما ذكرته فى كتاب الصلاة ، أنه ﷺ فهم أن الأمر بالخمسين لم يكن على سبيل الختم . **قوله** ( فعلا به إلى الجبار ) تقدم ما فيه عند شرح قوله فتدلى ، وقوله « فقال وهو مكاته » تقدم أيضاً بحث الخطأ فيه وجوابه . **قوله** ( والله لقد راودت بنى اسرائيل قومى على أدنى من هذه ) أى الخنس ، وفى رواية الكشمهين « من هذا ، أى القدر ( فضعفوا فتركوه ) أما قوله « راودت » فهو من الرود من راد يرود إذا طلب المرعى وهو الرائد ، ثم اشتهر فيما يريد الرجال من النساء ، واستعمل فى كل مطلوب وأما قوله « أدنى » فالمراد به أقل ، وقد وقع فى رواية يزيد بن أبى مالك عن أنس فى تفسير ابن مردويه تعيين ذلك ولفظه : فرض على بنى اسرائيل صلاتان فما قاموا بهما ، **قوله** ( فأمتك ) فى رواية الكشمهين « وأمتك » ، ( أضعف أجسادا ) أى من بنى اسرائيل ، **قوله** ( أضعف أجسادا وقلوباً وأبداناً ) الأجسام والأجساد سواء ، والجسم والجسد جميع الشخص والأجسام أعم من الأبدان لأن البدن من الجسم ما سوى الرأس والأطراف ، وقيل البدن أعلى الجسم دون أسافله ، **قوله** ( كل ذلك يلتفت النبي ﷺ إلى جبريل ) فى رواية الكشمهين « يلتفت » بتقديم المثناة وتشديد الهماء ، **قوله** ( فرفمه ) فى رواية المستمل « ررفمه » ، والأول أول ، **قوله** ( عند الخامسة ) هذا التخصيص على الخامسة على أنها الأخيرة يخالف رواية ثابت عن أنس أنه وضع عنه كل مرة خمسا وأن المراجعة كانت تسع مرات ، وقد تقدم بيان الحكمة فى ذلك ورجوع النبي ﷺ بعد تقرير الخنس لطلب التخفيف مما وقع من تفردات شريك فى هذه القصة ، والمحفوظ ما تقدم أنه ﷺ قال لموسى فى الأخيرة استحييت من ربى ، وهذا أصرح بأنه راجع فى الأخيرة « وأن الجبار سبحانه وتعالى قال له : يا محمد ، قال : لبيك وسعديك ، قال : إنه لا يبدل القول لدى ، وقد أنكر ذلك الداودى فيما نقله ابن الزين فقال : الرجوع الأخير ليس بثابت والذي فى الروايات أنه قال « استحييت من ربى فنودى أمضيت فريضة وخففت عن عبادى » وقوله هنا « فقال موسى ارجع إلى ربك » قال الداودى كذا وقع فى هذه الرواية أن موسى قال له : ارجع إلى ربك بعد أن قال : لا يبدل القول لدى ولا يثبت لتواطىء الروايات على خلافه ، وما كان موسى ليأمره بالرجوع بعد أن يقول الله تعالى له ذلك انتهى ، وأغفل الكرماني رواية ثابت فقال إذا خففت فى كل مرة عشرة كانت الأخيرة سادسة فيمكن أن يقال ليس فيها حصر لجواز أن يخفف بمرة واحدة خمس عشرة أو أقل أو أكثر . **قوله** ( لا يبدل القول لدى ) تمسك من أنكر النسخ ورد بأن النسخ بيان انتهاء الحكم فلا يلزم منه تبديل القول ، **قوله** ( فى الأخيرة قد والله راودت الخ ) راودت يتعلق بقدر القسم مقحم بينهما لإرادة التأكيد فقد تقدم بلفظ « والله لقد راودت بنى اسرائيل » ، **قوله** ( قال فاهبط باسم الله ) ظاهر السياق أن موسى

هو الذي قال له ذلك لأنه ذكره عقب قوله ﷺ قد واثقه استحبيبت من ربي بما اختلف اليه ، قال : فاهبط وليس كذلك ، بل الذي قال له فاهبط باسم الله هو جبريل ، وبذلك جزم الداودي . قوله ( فاستيقظ وهو في المسجد الحرام ) قال القرطبي يحتمل أن يكون استيقاظا من نومة نامها بعد الإسراء لأن إسراعه لم يكن طول ليلته وإنما كان في بعضها ، ويحتمل أن يكون المعنى أفقت مما كنت فيه بما خاسر باطنه من مشاهدة الملائكة الأعلى ، لقوله تعالى ( لقد رأى من آيات ربه الكبرى ) فلم يرجع إلى حال بشريته ﷺ إلا وهو بالمسجد الحرام ، وأما قوله في أوله « بينا أنا نائم » فإدراكه في أول القصة وذلك أنه كان قد ابتدأ نومه فأثابه الملك فأيقظه ، وفي قوله في الرواية الأخرى « بينا أنا بين النائم واليقظان أتاني الملك » إشارة إلى أنه لم يكن استحكم في نومه انتهى ، وهذا كله ينسب على توحيد القصة ، وإلا فتنى حلت على التعدد بأن كان المراج مرة في المنام وأخرى في اليقظة فلا يحتاج لذلك . تنبيه : قيل اختص موسى عليه السلام بهذا دون غيره من لقيه النبي ﷺ ليلة الإسراء من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأنه أول من تلقاه عند الهبوط ، ولأن أمته أكثر من أمة غيره ، ولأن كتابه أكبر الكتب المنزلة قبل القرآن تشريعا وأحكاما . أولان أمة موسى كانوا كفوا من الصلاة ما نقل عنهم تخاف موسى على أمة محمد مثل ذلك ، وإليه الإشارة بقوله « فإني بلوت بني إسرائيل » قاله القرطبي وأما قول من قال إنه أول من لاقاه بعد الهبوط فليس بصحيح ، لأن حديث مالك بن صعصعة أقوى من هذا ، وفيه أنه لقيه في السماء السادسة انتهى ، وإذا جمعنا بينهما بأنه لقيه في السموات وصعد موسى إلى السابعة فلقية فيها بعد الهبوط ارتفع الإشكال وبطل الرد المذكور والله أعلم .

### ٣٧ - ب كلام الرب مع أهل الجنة

٧٥١٨ - حدثني يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال « النبي ﷺ » إن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيقولون ليبيك ربنا وسعديك ، والخير في يديك ، فيقول هل رضيتم ؟ فيقولون وما لنا لا نرضى بأمرنا وقد أعطينا ما لم نخطئ أحدا من خلقك فيقول : ألا أعطيكم أفضل من ذلك ؟ فيقولون : يا رب وأي شيء أفضل من ذلك ؟ فيقول أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً »

٧٥١٩ - حدثني محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يوماً يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلاً من أهل الجنة استأذنه في الزرع فقال : أولست فيما شئت ؟ قال : بلى ولكني أحب أن أزرع ، فأمرع وبذر فنبأ أذر العارف بنبأه واستواؤه واستحصاؤه وتكويره أمثال الجبال فيقول الله تعالى دونك يا ابن آدم فإنه لا يشبعك شيء ، فقال الأعرابي : يارسول الله لا تحب هذا إلا قرشياً أو أنصاريّاً فإنهم أصحاب زرع فأما نحن فلنسأ بأصحاب زرع ، فضحك رسول الله »

**قوله** (باب كلام الرب مع أهل الجنة) أى بعد دخولهم الجنة ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له أحدهما . حديث أبي سعيد ، أن الله يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة ، الحديث ، وفيه فيقول : أحل عليكم رضوانى ، وقد تقدم شرحه فى أواخر كتاب الرقاق ، فى باب صفة الجنة والنار ، قال ابن بطال : استشكل بعضهم هذا لأنه يوم أن له أن يسخط على أهل الجنة وهو خلاف ظواهر القرآن ، كقوله ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ وأجاب بأن إخراج العباد من العدم إلى الوجود من تفضله وإحسانه ، وكذلك تنجيح ما وعدهم به من الجنة والنعم من تفضله وإحسانه ، وأما دوام ذلك فزيادة من فضله على المجازاة لو كانت لازمة ، ومعاد الله أن يجب عليه شيء فلما كانت المجازاة لا تزيد فى العادة على المدة ومدة الدنيا متناهية جاز أن تنهاى مدة المجازاة فتفضل عليهم بالدوام فارتفع الإشكال جملة انتهى ما يخصنا ، وقال غيره ظاهر الحديث أن الرضا أفضل من اللقاء وهو مشكل وأجيب بأنه ليس فى الخبر أن الرضا أفضل من كل شيء وإنما فيه أن الرضا أفضل من العطاء ، وعلى تقدير التسليم فاللقاء مستلزم للرضا فهو من إطلاق اللازم وإرادة المألوم ، كذا نقل الكرماني ، ويحتمل أن يقال المراد حصول أنواع الرضوان ومن حملها للقاء فلا إشكال ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : فى هذا الحديث جواز إضافة المنزل لسكانه ، وإن لم يكن فى الأصل له فإن الجنة ملك الله عز وجل ، وقد أضافها لسكانها بقوله يا أهل الجنة ، قال : والحكمة فى ذكر دوام رضاه بعد الاستقرار أنه لو أخبر به قبل الاستقرار لكان خبراً من باب علم اليقين ، فأحبر به بعد الاستقرار ليكون من باب عين اليقين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ قال : ويستفاد من هذا أنه لا ينبغي أن يخاطب أحد بشيء حتى يكرن عنده ما يستدل به عليه ولو على بعضه ، وكذا ينبغي للمرء أن لا يأخذ من الأمور إلا قدر ما يحمله ، وفيه الأدب فى السؤال لقولهم : أى شيء أفضل من ذلك ، لأنهم لم يعلموا شيئاً أفضل مما هم فيه فاستفهموا عما لا علم لهم به ، وفيه أن الخير كله والفضل والاعتباط إنما هو فى رضا الله سبحانه وتعالى ، وكل شيء ما عداه وإن اختلفت أنواعه فهو من أثره ، وفيه دليل على رضا كل من أهل الجنة بحاله مع اختلاف منازلهم وتنوع درجاتهم لأن الكل أجابوا بلفظ واحد وهو «أعطينا ما لم تعط أحداً من خلقك» وبالله التوفيق . ثانيهما : حديث أنى حريرة «أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه ، فى رواية السرخسى «يستأذن ربه فى الزرع» ، **قوله** (فأحب أن أزرع فأسرع) فيه حذف تقديره فأذن له فزرع فأسرع ، **قوله** (فانه لا يشبعك شيء) كذا للأكثر بالمعجمة والموحدة من الشيع ، والمستمل «لا يسعك شيء» بالمهمله بغير موحدة من الوسع ، **قوله** (فتال الأعرابي يا رسول الله لا نجد هذا إلا قرشياً أو أنصاريًا فإنهم أحباب زرع) قال الداودى قوله «قرشياً» وهم لأنه لم يكن لا كثرتهم زرع . قلت : وتعليقه يرد على نفيه المطلق فإذا ثبت أن لبعضهم زرعاً صدق قوله أن الزارع المذكور منهم ، واستشكل قوله لا يشبعك شيء بقوله تعالى فى صفة الجنة ﴿أَنْ لَّكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ وأجيب بأن نفي الشبع لا يوجب الجوع لأن بينهما واسطة وهى الكفاية ، وأكل أهل الجنة للنعيم والاستلذاذ لا عن الجوع ، واختلف فى الشبع فيها والسواب أن لا شبع فيها إذ لو كان لمنع دوام أكل المستلذ ، والمراد بقوله «لا يشبعك شيء» جنس الأدنى ، وما طبع عليه فهو فى طلب الازدياد إلا من شاء الله تعالى ، وقد تقدم شرح الحديث فى أواخر كتاب المزارعة ، بعون الله تعالى .

٣٩ - باب ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والبلاغ ، لقوله تعالى : ﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ ، ﴿ وائل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كذب عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فلي الله توكلت ، فاجعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمعة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون ، فان توليتم فاسألتكم من أجر إن أجرين إلا على الله ، وأمرت أن أكون من المسلمين ﴾ غمعة : هم وضيق قال مجاهد : اقضوا إلي ما في أنفسكم ، افرق : اقض

وقال مجاهد : وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، إنسان يأتيه فيستمع ما يقول ، وما أزل عليه فهو آمن حتى يأتيه فيسمع كلام الله ، وحتى يبلغ مأمنه حيث جاء ، والنبا العظيم : القرآن ، صوابا : حقا في الدنيا وعمل به

قوله ( باب ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والبلاغ ) في رواية الكشميني والإبلاغ ، وعليها اقتصر ابن التين . قوله ( لقوله تعالى : فاذكروني أذكركم ) قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد : بين هذه الآية أن ذكر العبد غير ذكر الله عبده لأن ذكر العبد الدعاء والتضرع والثناء وذكر الله الإجابة ثم ذكر حديث عمر رفعه ، يقول الله تعالى : من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، قال ابن بطال معنى قوله باب ذكر الله بالأمر ذكر الله عباده بأن أمرهم بطاعته ويكون من رحمته لهم وإنعامه عليهم إذا أطاعوه أو بمذابه إذا عصوه ، وذكر العباد لربهم أن يدعوه ويتضرعوا إليه ويبلغوا رسالاته إلى الخلق ، قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿ اذكروني أذكركم ﴾ إذا ذكر العبد ربه وهو على طاعته ذكره برحمته ، وإذا ذكره وهو على معصيته ذكره بلغته ، قال : ومعنى قوله ﴿ اذكروني أذكركم ﴾ اذكروني بالطاعة أذكركم بالمعونة ، وعن سعيد بن جبير اذكروني بالطاعة أذكركم بالمغفرة ، وذكر الثعلبي في تفسير هذه الآية نحو أربعين عبارة أكثرها عن أهل الزهد ومرجعها إلى معنى التوحيد والثواب أو المحبة والوصل أو الدعاء والإجابة ، وأما قوله : وذكر العباد بالدعاء إلى آخره ، فجميع ما ذكره واضح في حق الأنبياء ويشركهم في الدعاء والتضرع سائر العباد ، وحكى ابن التين أن ذكر العبد باللسان وعند ما يهيم بالسيئة ، فيذكر مقام ربه فيكشف ، ونقل عن الداودي قال قوم إن هذا الذكر أفضل ، قال : وليس كذلك ، بل قوله بلسانه لا إله إلا الله خلاصا من قلبه أعظم من ذكره بقلبه ووقوفه عن عمل السيئة . قلت : إنما كان أعظم لأنه جمع بين ذكر القلب واللسان ، وإنما يظهر التفاضل بصحة التقابل بذكر الله باللسان دون القلب ، فانه لا يكون أفضل من ذكره بالقلب في تلك الصورة ، وأما وقوفه بسبب الذكر عن عمل السيئة فقد زائد يزداد بسببه فضل الذكر ، فظهر صحة ما نقله عن القوم دون ما تخيله . قوله ( وائل عليهم نبأ نوح الخ ) قال ابن بطال أشار إلى أن الله ذكر نوحا بما بلغ به من أمره وذكر بآيات ربه ، وكذلك فرض على كل نبى تبليغ كتابه وشريعته ، وقال الكرماني : المقصود من ذكر هذه الآية أن النبى ﷺ مذکور بأنه أمر بالتلاوة على الأمة والتبليغ لإهم أن نوحا كان يذكرهم بآيات الله وأحكامه . قوله ( غمعة : هم وضيق ) هو تفسير قوله تعالى حكاية عن نوح ، ثم لا يكن أمركم عليكم غمعة ، وهو بقية الآية المذكورة أولا وهى قوله تعالى ﴿ وائل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كذب عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فلي الله توكلت ، فاجعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمعة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون ، فان توليتم فاسألتكم من أجر إن أجرين إلا على الله ، وأمرت أن أكون من المسلمين ﴾ غمعة : هم وضيق

نبأ نوح ﴿ وحكى ابن التين أن معنى غمة شيء ليس ظاهراً ، يقال القرم في غمة إذا غطى عليهم أمرهم والتبس ، ومنه غم الهلال إذا غشيته شيء فغطاه ، والغم ما يغشى القلب من السكر . قوله ﴾ قال مجاهد اقضوا إلى ما في أنفسكم افرق اقض ﴾ وصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء بن عمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ثم اقضوا إلى ولا تنظرون ﴾ قال اقضوا إلى ما في أنفسكم ، وحكى ابن التين اقضوا إلى : افعلوا ما بدا لكم ، وقان غيره اظهروا الامر وميزوه بحيث لا تبقى شبهة ثم اقضوا بما شئتم من قتل أو غيره من غير إهمال ، وأما قوله افرق اقض فعناه أظهر الامر وأفضله بحيث لا تبقى شبهة ، وفي بعض النسخ يقال افرق اقض فلا يكون من كلام مجاهد ، ويؤيده إعادة قوله بعده وقال مجاهد ، قوله ﴾ وقال مجاهد وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، لإنسان يأتيه ﴾ أى يأتي النبي ﷺ ( فيسمع ما يقرله وما أنزل عليه فهو آمن حتى يأتيه ) في رواية السكسميني د حين يأتيه ، ، ( فيسمع كلام الله حتى يبلغ مأمنه حيث جاء ) وصله الفريابي بالسند المذكور إلى مجاهد في هذه الآية ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ لإنسان يأتيه فيسمع ما يقرله وما ينزل عليه فهو آمن حتى يأتيه فيسمع كلام الله وحتى يبلغه مأمنه ، قال ابن بطلان : ذكر هذه الآية من أجل أمر الله تعالى نبيه بإجارة الذي يسمع الذكر حتى يسمعه ، فإن أمن فذاك وإلا فيبلغ مأمنه حتى يقضى الله فيه ما شاء ، قوله ﴾ ( والنبا العظيم : القرآن ) هو تفسير مجاهد ، وصله الفريابي بالسند المذكور إليه قال ابن بطلان : سمى نبأ لأنه نبأ به ، والمعنى به إذا سألوا عن النبا العظيم فأجبههم وبلغ القرآن إليهم ، قال الراغب : النبا الخبر ذو الفائدة الجليلة يحصل به علم أو ظن غالب ، وحق الخبر الذي يسمى نبأ أن يتعزى عن السكذب . قوله ﴾ ( صوابا : حقا في الدنيا وعمل به ) قال ابن بطلان : يريد قوله تعالى ﴿ إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا ﴾ ، أى حقا في الدنيا وعمل به فهو الذى يؤذن له في الكلام بين يدي الله بالشفاعاة لمن أذن له . قلت : وهذا وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد بالسند المذكور ، قال السكرماني : عادة البخاري أنه إذا ذكر آية مناسبة للترجمة يذكر معها بعض ما يتعلق بتلك السورة التي فيها تلك الآية مما ثبت عنده في تفسير ونحوه على سبيل التبعية انتهى ، وكأنه لم يظهر له وجه متاسبة هذه الآية الأخيرة بالترجمة ، والذي يظهر في مناسبتها أن تفسير قوله د صوابا ب بقول الحق والعمل به في الدنيا يشمل ذكر الله باللسان والقلب مجتمعين ومنفردين فناسب قوله ذكر العباد بالدعاء والتضرع . تنبيه : لم يذكر في هذا الباب حديثاً مرفوعاً ولعله يبيح له فأدبجه النساخ كغيره ، واللائق به الحديث القدسي : من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وقد تقدم قريباً فإنه يصح في قوله من ذكرني في ملا - أى من الناس بالدعاء والتضرع - ذكرته في ملا - أى من الملائكة - بالرحمة والمغفرة ثم وجدته في كتاب خلق أفعال العباد قد أورد حديث أبي هريرة الذي فيه د اقرؤا إن شئتم : يقول العبد الحمد لله رب العالمين ، فيقول الله حمدي عبدي - الى أن قال - يقول العبد إياك تعبد وإياك نستعين يقول الله هذه الآية بيني وبين عبدي ، ولعبدى ما سأله الحديث ، قال البخاري فيه بيان أن سؤال العبد غير ما يعطيه الله وأن قول العبد غير كلام الله وهذا من العبد الدعاء والتضرع ومن الله الأمر والإجابة انتهى ، وحديث أبي هريرة أخرجه مالك ومسلم وأصحاب السنن وليس هو على شرط البخاري في صحيحه فاكتفى فيه بالإشارة إليه وفي كتابه من ذلك نظائر .

٤٠ ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾

وقوله جل ذكره : ﴿ وتعملون له أنداداً ذلك رب العالمين ﴾ ، ﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن



أَشْرَكَتَ لَيْحَظَنَ عَمَلَكُ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ، بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١﴾ وقوله ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾

وقال عكرمة : وما يؤمنُ أكثرُهُمُ باللهِ إلا وهم مشركون ، وأنَّ سألَهُم من خَلَقَهُم ومن خالق السماوات والأرضَ ليقولَنَّ اللهُ فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره ، وما ذكر في خلق أفعال العباد وأكسابهم لقوله تعالى : ﴿وخلق كلَّ شيءَ قَدَرَهُ تَدْرِيرا﴾

وقال مجاهد : ما نَزَلَ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ : يعني بالرسالة والعذاب ، لِلسَّأْلِ الصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقِهِمُ الْمُبَلِّغِينَ الْمُؤْذِنِينَ مِنَ الرِّسْلِ ، وَإِنَّا لَهُ حَافِظُونَ عِنْدَنَا ، وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ الْقَرَّانُ ، وَصَدَّقَ بِهِ الْمُؤْمِنُ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَذَا الَّذِي أَعْطَيْتَنِي عَمَلْتُ بِمَا فِيهِ

٧٥٢٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرْحَبِلٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ . قُلْتُ : إِنَّ ذَلِكَ لَعْظِيمٌ ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَنْ تُرَافِيَ بِمَحَلَّةٍ جَارِكَ »

قوله ( باب قول الله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا ، وقوله : وتعملون له أندادا ذلك رب العالمين ) ثم ذكر آيات وآثارا إلى ذكر حديث ابن مسعود « سألت النبي ﷺ أي الذنب أعظم قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك » الند بكسر النون وتشديد الدال يقال له التدديد أيضا وهو نظير الشيء الذي يعارضه في أموره ، وقيل تد الشيء من يشاركه في جوهره وهو ضرب من المثل لسكن المثل يقال في أي مشاركة كانت فشكل ند مثل من غير عكس ، قاله الراغب قال والضد أحد المتقابلين وهما الشيطان والمخلوقان اللذان لا يجتمعان في شيء واحد ففارق الند في المشاركة ووافقه في المعارضة ، قال ابن بطال : غرض البخاري في هذا الباب لإثبات نسبة الأفعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيرا أو شرا فهي لله تعالى خلق وللعباد كسب ، ولا ينسب شيء من الخلق لغير الله تعالى فيكون شريكا وندا ومساويا له في نسبة الفعل إليه ، وقد نبه الله تعالى عباده على ذلك بالآيات المذكورة وغيرها المصروفة بنفي الأنداد والآلهة المدعوة معه ، فتضمنت الرد على من يزعم أنه يخلق أفعاله ، ومنها ما حذر به المؤمنين أو أنفى عليهم ، ومنها ما ونج به الكافرين ، وحديث الباب ظاهر في ذلك ، وقال السكرماني : الترجمة مشعرة بأن المقصود لإثبات نفي الشريك عن الله سبحانه وتعالى ، فكان المناسب ذكره في أوائل كتاب التوحيد ، لكن ليس المقصود هنا ذلك بل المراد بيان كون أفعال العباد بخلق الله تعالى ، إذ لو كانت أفعالهم بخلقهم لسكانوا أندادا لله وشركاء له في الخلق ، ولهذا عطف ما ذكر عليه ، وتضمن الرد على الجهمية في قولهم لا قدرة للعبد أصلا ، وعلى المعتزلة حيث قالوا لا دخل لقدرة الله تعالى فيها ، والمذهب الحق أن لا جبر ولا قدر بل أمر بين أمرين فان قيل لا يخلو أن يكون فعل العبد بقدرة منه أولا إذ لا واسطة بين النفي والإثبات فعلى الأول يثبت القدر الذي تدعيه المعتزلة ،

وإلا ثبت الجبر الذي هو قول الجهمية ، فالجواب أن يقال : بل للعبد قدرة يفرق بها بين النازل من المنارة والساقط منها ، ولكن لا تأثير لها بل فعله ذلك واقع بقدرة الله تعالى ، فتأثير قدرته فيه بعد قدرة العبد عليه ، وهذا هو المسمى بالسكسب ، وحاصل ما تعرف به قدرة العبد أنها صفة يترتب عليها الفعل والترك عادة ، وتقع على وفق الإرادة انتهى ، وقد أطنب البخارى فى كتاب خلق أفعال العباد فى تقرير هذه المسألة واستظهر بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السلف فى ذلك ، وغرضه هنا الرد على من لم يفرق بين التلاوة والمتلو ، ولذلك أتبع هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك ، مثل باب : لا تحرك به لسانك لتعجل به ، وباب : وأسروا قولكم أو اجهروا به وغيرهما ، وهذه المسألة هى المشهورة بمسألة اللفظ ، ويقال لأصحابها اللفظية ، واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال لفظى بالقرآن مخلوق ، ويقال إن أول من قاله الحسين بن على الكرابيضى أحد أصحاب الشافعى النافلين لكتابه القديم ، فلما بلغ ذلك أحمد بدعه وهجره ، ثم قال بذلك داود بن على الأصبهانى رأس الظاهرية وهو يومئذ بنيسابور فأنكر عليه لمحقق وبلغ ذلك أحمد فلما قدم بغداد لم يأذن له فى الدخول عليه ، وجمع ابن حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عددا كثيرا من الأئمة وأفراد لذلك بابا فى كتابه الرد على الجهمية ، والذي يتحصل من كلام المحققين منهم أنهم أرادوا حسم المادة صوتا للقرآن أن يوصف بكونه مخلوقا ، وإذا حقق الأمر عليهم لم يفصح أحد منهم بأن حركة لسانه إذا قرأ قديمة ، وقال البيهقى فى كتاب الأسماء والصفات : مذهب السلف والخلف من أهل الحديث والسنة أن القرآن كلام الله وهو صفة من صفات ذاته ، وأما التلاوة فهم على طريقتين ، منهم من فرق بين التلاوة والمتلو ومنهم من أحب ترك القول فيه ، وأما ما نقل عن أحمد بن حنبل أنه سوى بينهما فانما أراد حسم المادة لئلا يتدرج أحد إلى القول بخلق القرآن ، ثم أسند من طريقتين إلى أحمد أنه أنكر على من نقل عنه أنه قال لفظى بالقرآن غير مخلوق ، وأنكر على من قال لفظى بالقرآن مخلوق ، وقال القرآن كيف تعرف غير مخلوق فأخذ بظاهر هذا ، الثانى من لم يفهم مراده وهو مبين فى الاول ، وكذا نقل عن محمد بن أسلم الطوسى أنه قال : الصوت من المصوت كلام الله وهى عبارة رديئة لم يرد ظاهرها وإنما أراد نفي كون المتلو مخلوقا ، ووقع نحو ذلك لإمام الأئمة محمد بن خزيمة ، ثم رجع وله فى ذلك مع تلامذته قصة مشهورة ، وقد أملى أبو بكر الضمى الفقيه أحد الأئمة من تلامذته ابن خزيمة اعتقاده وفيه لم يزل الله متسكلا ولا مثل لكلامه لأنه نفي المثل عن صفاته كما نفي المثل عن ذاته ، ونفي النفاذ عن كلامه كما نفي الهلاك عن نفسه ، فقال ﴿ لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ﴾ وقال ﴿ كل شئ هالك إلا وجهه ﴾ فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورضى به ، وقال غيره ظن بعضهم أن البخارى خالف أحمد وليس كذلك بل من تدبر كلامه لم يجد فيه خلافا معنويا ، لكن العالم من شأنه إذا ابتلى فى رد بدعة يكون أكثر كلامه فى ردها دون ما يقابلها ، فلما ابتلى أحمد بمن يقول القرآن مخلوق كان أكثر كلامه فى الرد عليهم حتى بالغ فأنكر على من يقف ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وعلى من قال لفظى بالقرآن مخلوق لئلا يتدرج بذلك من يقول القرآن بلفظى مخلوق ، مع أن الفرق بينهما لا يخفى عليه لكنه قد يخفى على البعض ، وأما البخارى فابتلى بمن يقول أصوات العباد غير مخلوقة حتى بالغ بعضهم فقال والمداد والورق بعد الكتابة ، فكان أكثر كلامه فى الرد عليهم وبالغ فى الاستدلال بأن أفعال العباد مخلوقة بالآيات والأحاديث ، وأطنب فى ذلك حتى نسب إلى أنه من اللفظية مع أن قول من قال إن الذى يسمع من القارئ هو الصوت القديم لا يعرف عن السلف . ولا قاله أحد

ولا أئمة أصحابه ، وإنما سبب نسبة ذلك لاحد قوله من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، فظنوا أنه سوى بين اللفظ والصوت ، ولم ينقل عن أحد في الصوت ما نقل عنه في اللفظ بل صرح في مواضع بأن الصوت المسموع من القاري هو صوت القاري ، ويؤيده حديث زينوا القرآن بأصواتكم وسيأتي قريباً ، والفرق بينهما أن اللفظ يضاف إلى المتكلم به ابتداء ، فيقال عن روي الحديث بلفظه ، هذا لفظه ولمن رواه بغير لفظه هذا معناه ولفظه كذا ، ولا يقال في شيء من ذلك هذا صوته فالقرآن كلام الله لفظه ومعناه ليس هو كلام غيره ، وأما قوله تعالى ﴿لأنه لقول رسول كريم﴾ واختلاف هل المراد جبريل أو الرسول عليهما الصلاة والسلام فالمراد به التبليغ لأن جبريل مبلغ عن الله تعالى إلى رسوله والرسول ﷺ مبلغ للناس ولم يتقل عن أحد قط أن فعل العبد قديم ولا صوته ، وإنما أنكر إطلاق اللفظ ، وصرح البخاري بأن أصوات العباد مخلوقة وأن أحمد لا يخالف ذلك ، فقال في كتاب خلق أفعال العباد ما يدعونه عن أحمد ليس الكثير منه بالعين ولكثهم لم يفهموا مراده ومذهبه ، والمعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق ، وما سواه مخلوق لكنهم كرهوا التنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والتنازع إلا ما بينه الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم نقل عن بعض أهل عصره أنه قال : القرآن باللفظ وألفاظنا بالقرآن شيء واحد ، فالتلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء ، قال : فقيل له إن التلاوة فعل التال ، فقال : ظننهما مصدرين ، قال : فقيل له أرسل إلى من كتب عنك ما قلت ؟ فاسترده فقال : كيف وقد مضى ؟ انتهى ، وبمحصل ما نقل عن أهل الكلام في هذه المسألة خمسة أقوال ، الأول : قول المعتزلة أنه مخلوق ، والثاني : قول الكلامية أنه قديم قائم بذات الرب ليس بحروف ولا أصوات ، والموجود بين الناس عبارة عنه لا عينه ، والثالث : قول السالمية أنه حروف وأصوات قديمة الأعيان ، وهو عين هذه الحروف المكتوبة والأصوات المسموعة ، والرابع : قول السكرامية أنه محدث لا مخلوق ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي بعده ، والخامس : أنه كلام الله غير مخلوق ، أنه لم يزل يتكلم إذا شاء ، نص على ذلك أحد في كتاب الرد على الجهمية ، واهترق أصحابه فرقتين : منهم من قال هو لازم لذاته والحروف والأصوات مقترنة لا متعاقبة ويسمع كلامه من شاء ، وأكثرهم قالوا إنه متكلم بما شاء متى شاء ، وأنه نادى موسى عليه السلام حين كله ولم يكن ناداه من قبل ، والذي استقر عليه قول الأشعرية أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء باللسنة ، قال الله تعالى ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ ، وقال تعالى ﴿بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم﴾ وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر كما تقدم في الجهاد لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو ، كراهية أن يناله العدو ، وليس المراد ما في الصدور بل ما في الصحف ، وأجمع السلف على أن الذي بين الدفتين كلام الله ، وقال بعضهم : القرآن يطلق ويراد به المقروء وهو الصفة القديمة ، وبطلق ويراد به القراءة وهي الألفاظ الدالة على ذلك ، وبسبب ذلك وقع الاختلاف ، وأما قولهم «لأنه منزه عن الحروف والأصوات» فإدعاهم الكلام النفسي القائم بالذات المقدسة فهو من الصفات الموجودة القديمة ، وأما الحروف فإن كانت حركات أدريات كاللسان والشفة فهى أعراض ، وإن كانت كتابة فهى أجسام ، وقيام الأجسام والأعراض بذات الله تعالى محال ، ويأزم من أثبت ذلك أن يقول بخلق القرآن وهو يأبى ذلك ويفر منه ، فألجأ ذلك بعضهم إلى ادعاء قدم الحروف كما التزمه السالمية ، ومنهم من التزم قيام ذلك بذاته ، ومن شدة اللبس في هذه المسألة كثرت نهي السلف عن الخوض فيها واكتفوا باعتقاد أن

القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً وهو أسلم الأقوال والله المستعان . **قوله** ( وتعملون له أندادا ذلك رب العالمين ) ووقع في بعض النسخ « فلا تجعلوا له أندادا ذلك رب العالمين » وهو غلط ، **قوله** ( ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك - إلى قوله - بل الله فاعبد وكن من الشاكرين ) ساقى في رواية كريمة الآيتين بكاملها ، قال الطبري هذا من الكلام الموجز الذي يراد به التقديم ، والمعنى : ولقد أوحى إليك لئن أشركت - إلى قوله - من الخاسرين ، وأوحى إلى الذين من قبلك مثل ما أوحى إليك من ذلك ، ومعنى ليحبطن : ليبطن ثواب عملك انتهى ، والفرض هنا تشديد الوعيد على من أشرك بالله ، وأن الشرك محذر منه في الشرائع كلها وأن للانسان عملاً يثاب عليه إذا سلم من الشرك ويبطل ثوابه إذا أشرك ، **قوله** ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) أشار بإيرادها إلى ما وقع في بعض طرق الحديث المرفوع في الباب كما تقدم في تفسير سورة الفرقان ، ففيه بعد قوله « أن تراني بحليلة جارك » ونزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) الآية وكان المصنف أشار بها إلى تفسير الجعل المذكور في الآيتين قبلها ، وأن المراد الدعاء إما بمعنى النداء وإما بمعنى العبادة وإما بمعنى الاعتقاد ، وقد رد أحد على من تمسك من القائلين بخلق القرآن بقوله تعالى ( إنا جعلناه قرآناً عربياً ) وقال هي حجة في أن القرآن مخلوق لأن المجعول مخلوق فناقضه بنحو قوله تعالى ( فلا تجعلوا لله أندادا ) وذكر ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية أن أحد رد عليه بقوله تعالى ( فليعلم كعصف ما كول ) فليس المعنى خلقهم ، ومثله احتجاج محمد بن أسلم الطوسي بقوله تعالى ( وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية ) قال أخلقهم بعد أن أغرقهم ؟ وعن إسحق بن راهويه أنه احتج عليه بقوله تعالى ( وجعلوا لله شركاء الجن ) وعن نعيم بن حماد أنه احتج عليه بقوله تعالى ( جعلوا القرآن عضين ) وعن عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي حين قال له إن قوله تعالى ( إنا جعلناه قرآناً عربياً ) نص في أنه مخلوق فناقضه بقوله تعالى ( وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ) وبقوله تعالى ( لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ) وحاصل ذلك أن الجعل جاء في القرآن وفي لغة العرب لمعان متعددة ، قال الراغب جعل لفظ عام في الأفعال كلها ويتصرف على خمسة أوجه ، الأول : صار ، نحو : جعل زيد يقول ، والثاني : أوجد ، كقوله تعالى ( وجعل الظلمات والنور ) والثالث : إخراج شيء من شيء كقوله تعالى ( وجعل لكم من أزواجكم بنين ) والرابع : تصيير شيء على حالة مخصوصة كقوله تعالى ( جعل لكم الأرض فراشاً ) والخامس : الحكم بالشيء على الشيء فمثال ما كان منه - كما قوله تعالى ( إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين ) ومثال ما كان باطلا قوله تعالى ( وجعلوا لله ما ذرأ من الحنث والأنعام نصيباً ) انتهى ، وأثبت بعضهم سادساً : وهو الوصف ومثل بقوله تعالى ( وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ) وتقدم أنها تأتي بمعنى الدعاء والنداء والاعتقاد والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( وقال عكرمة الخ ) وصله الطبري عن هشاد بن السري عن أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة في قوله تعالى ( وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ) قال يدألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : الله فذلك لإيمانهم وهم يعبدون غيره ، ومن طريق يزيد بن الفضل الثاني عن عكرمة في هذه الآية ( وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ) قال هو قول الله ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ) فإذا سئلوا عن الله وعن صفته وصفوه بغير صفته وجعلوا له ولداً وأشركوا به وبأسانيد صحيحة عن عطاء وعن مجاهد نحوه

وبسند حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : من لم يمانهم إذا قيل لهم من خلق السموات ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال قالوا الله وهم به مشركون ، **قوله** ( وما ذكر في خلق أفعال العباد ) في رواية الكشميني وأعمال ، والاول أكثر ، **قوله** ( وأكسابهم ) بالجر عطفا على أفعال ، وفي رواية واكتسابهم ، بزيادة مشاة ، وقد تقدم القول في اكتساب ويأتى الإلمام به في شرح قوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ ، **قوله** ( لقوله : وخلق كل شيء فقدره تقديرا ) وجه الدلالة عموم قوله خلق كل شيء ، واكتساب شيء فيكون مخلوقا لله تعالى ، **قوله** ( وقال مجاهد ما تنزل الملائكة إلا بالحق يعنى بالرسالة والعذاب ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، **قوله** ( ليسأل الصادقين عن صدقهم : المبلغين المؤدين من الرسل ) هو في تفسير الفريابي أيضاً بالسند المذكور ، قال الطبري : معناه أخذت الميثاق من الأنبياء المذكورين كما أسأل من أرسلتهم عما أجابتهم به أمهم ، **قوله** ( ولما له لحاظون عندنا ) هو أيضاً من قول مجاهد أخرجه الفريابي بالسند المذكور ، **قوله** ( والذي جاء بالصدق : القرآن ، وصدق به : المؤمن يقول يوم القيامة هذا الذي أعطيتني عملت بما فيه ) وصله الطبري من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : الذي جاء بالصدق وصدق به هم أهل القرآن يجيئون به يوم القيامة ، يقولون هذا الذي أعطيتمونا عملنا بما فيه ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس الذي جاء بالصدق وصدق به رسول الله ﷺ بلا إله إلا الله ، ومن طريق لين إلى علي بن أبي طالب : الذي جاء بالصدق محمد ﷺ والذي صدق به أبو بكر ، ومن طريق قتادة بسند صحيح الذي جاء بالصدق رسول الله ﷺ جاء بالقرآن والذي صدق به المؤمنون ، ومن طريق السدي الذي جاء بالصدق وصدق به هو محمد ﷺ ، قال الطبري الاوّل أن المراد بالذي جاء بالصدق كل من دعا إلى توحيد الله والإيمان برسوله وما جاء به والمصدق به المؤمنون ويؤيده أن ذلك ورد عقب قوله ﴿ فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه ﴾ الآية ، وأما حديث ابن مسعود فتقدم شرحه في باب إثم الزنا من كتاب الحدود ، وذكرت ما في سنده من الاختلاف على أبي وائل ، والمراد هنا الإشارة إلى أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه يكون كمن جعل الله ندا ، وقد ورد فيه الوعيد الشديد فيكون اعتقاده حراما .

٤١ -- **باب** قول الله تعالى : ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون ﴾

٧٥٢١ - **حديث** الحميدي حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله رضي الله عنه قال : اجتمع عند البيت ثقفيان وقُرشي ، أو قُرشيّان وثقفي - كثيرة شحم بطونهم ، قليلة نقه قلوبهم ، فقال أحدهم : أترون أن الله يسمع ما نقول ؟ قال الآخر : يسمع إن جهرنا ، ولا يسمع إن أخفينا . وقال الآخر : إن كان يسمع إذا جهرنا فانه يسمع إذا أخفينا ، فنزل الله تعالى : ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ﴾ الآية

**قوله** ( باب قوله تعالى : وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ، الآية ) ساق في رواية كريمة الآية كلها ذكر فيه حديث عبد الله ، وهو ابن مسعود اجتمع عند البيت ، وفيه يسمع إن جهرنا ولا

يسمع ان أخفينا ، فأنزل الله تعالى ﴿ وما كنتم تستترون ﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير فصلت ، قال ابن بطال غرض البخارى في هذا الباب إثبات السمع لله وأطال في تقرير ذلك ، وقد تقدم في أوائل التوحيد في قوله ﴿ وكان الله سميعا بصيرا ﴾ والذي أقول إن غرضه في هذا الباب إثبات ما ذهب اليه أن الله يتكلم متى شاء ، وهذا الحديث من أمثلة أنزال الآية بعد الآية على السبب الذى يقع فى الأرض وهذا ينفصل عنه من ذهب إلى أن الكلام صفة قائمة بذاته أن الإنزال بحسب الوقائع من اللوح المحفوظ أو من السماء الدنيا كما ورد في حديث ابن عباس رفعه : نزل القرآن دفعة واحدة إلى السماء الدنيا فوضع في بيت العزة ثم أنزل إلى الأرض نجوما رواه أحمد في مسنده وسيأتى مزيد لهذا في الباب الذى يليه ، قال ابن بطال : نو في هذا الحديث إثبات القياس الصحيح وإبطال القياس الفاسد لأن الذى قال : يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا ، قاس قياسا فاسدا لأنه شبه سمع الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذي قال : إن كان يسمع إن جهرنا فإنه يسمع إن أخفينا ، أصاب في قياسه حيث لم يشبهه الله بخلقهم ، ونزهه عن مماثلتهم وإنما وصف الجميع بقلة الفقه لأن هذا الذى أصاب لم يعتقد حقيقة ما قال بل شك بقوله ، إن كان ، ، وقوله في ، صنفهم ، كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم ، وقع بالرفع على الصفة ويجوز النصب ، وأنت الشحم والفقه لإضافتهما إلى البطون ولقنوب ، والتأنيث يسرى من المضاف اليه إلى المضاف ، أو أنت بتأويل شحم بشحوم وفقه بفهوم

٤٣ - باب قول الله تعالى : ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ ، وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴿ وقوله تعالى : ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ وأن حدثه لا يشبهه حدث الخلقين ، أقوله تعالى : ﴿ ليس ككلمة شيء ﴾ وهو السميع البصير ﴿ وقال ابن مسعود عن النبي ﷺ : إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة

٧٥٢٢ - حديث على بن عبد الله حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندهم كتاب الله أقرب الكتب عهداً بشئ تقرؤوه محضاً لم يشب

٧٥٢٣ - حديث أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس قال : يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذى أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدث الأخبار بالله محضاً لم يشب وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا فكتبوا بأيديهم قالوا : هو من عند الله ليستروا بذلك ثم قبيلا أو لايتهاكم ماجاءكم من العلم عن مسئلتهم فلا والله ، رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذى أنزل عليكم

قوله ( باب قول الله تعالى : كل يوم هو في شأن ) تقدم ماجاء في تفسيرها في سورة الرحمن في التفسير . قوله ( وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ، وقوله : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وان حدثه لا يشبه حدث الخلقين

لقوله تعالى ليس كمثل شيء (وهو السميع البصير) قال ابن بطال : غرض البخارى الفرق بين وصف كلام الله تعالى بأنه مخلوق وبين وصفه بأنه محدث ، فأحال وصفه بالخلق وأجاز وصفه بالحدث اعتمادا على الآية ، وهذا قول بعض المعتزلة وأهل الظاهر وهو خطأ لأن الذكر الموصوف في الآية بالاحداث ليس هو نفس كلامه تعالى لقيام الدليل على أن محدثا ومنشأ ومختزعا ومخلوقا ألفاظ مترادفة على معنى واحد فاذا لم يجر وصف كلامه القائم بذاته تعالى بأنه مخلوق لم يجر وصفه بأنه محدث ، وإذا كان كذلك فالذكر الموصوف في الآية بأنه محدث هو الرسول لأن الله تعالى قد سماه في قوله تعالى ﴿ قد أنزل الله اليكم ذكرا رسولا ﴾ فيكون المعنى : ما يأتيهم من رسول محدث ، ويحتمل أن يكون المراد بالذكر هنا وعظ الرسول إياهم وتحذيره من المعاصي فسماء ذكرا وأضافه إليه إذ هو فاعله ومقدر رسوله على اكتسابه ، وقال بعضهم : في هذه الآية أن مرجع الاحداث إلى الإتيان لا إلى الذكر القديم ، لأن نزول القرآن على رسول الله ﷺ كان شيئا بعد شيء فكان نزوله يحدث حيناً بعد حين كما أن العالم يعلم ما لا يعلمه الجاهل فاذا علمه الجاهل حدث عنده العلم ولم يكن احداثه عند التعلم احداث عين المعلم . قلت : والاحتال الأخير أقرب إلى مراد البخارى لما قدمت قبل أن مبنى هذه التراجم عنده على إثبات أن أفعال العباد مخلوقة ومراده هنا الحدث بالنسبة للإزال ، وبذلك جزم ابن المنير ومن تبعه ، وقال الكرماني صفات الله تعالى سلبية ووجودية وإضافية ، فالأولى : هي التزيهات ، والثانية : هي القديمة ، والثالثة : الخلق والرزق ، وهي حادثة ولا يازم من حدوثها تغير في ذات الله ولا في صفاته الوجودية ، كما أن تعلق العلم وتعلق القدرة بالمعلومات والمقدورات حادث وكذا جميع الصفات الفعلية ، فاذا تقرر ذلك فالإنزال حادث والمنزل قديم وتعلق القدرة حادث ونفس القدرة قديمة فالماذكور وهو القرآن قديم والذكر حادث ، وأما ما نقله ابن بطال عن الملب ففيه نظر لأن البخارى لا يقصد ذلك ولا يرضى بما نسب إليه إذ لا فرق بين مخلوق وحادث لا عقلا ولا نقلا ولا عرفا ، وقال ابن المنير قبل ويحتمل أن يكون مراده حمل لفظ محدث على الحديث فمضى ذكر محدث أى متحدث به ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هشام بن عبيد الله الرازى أن رجلا من الجهمية احتج لزعمه أن القرآن مخلوق بهذه الآية ، فقال له هشام محدث إلينا محدث إلى العباد ، وعن أحمد بن إبراهيم الدورقي نحوه ، ومن طريق نعيم بن حماد قال محدث عند الخلق لا عند الله ، قال وإنما المراد أنه محدث عند النبي ﷺ يعلمه بعد أن كان لا يعلمه ، وأما الله سبحانه فلم يزل عالما وقال في موضع آخر : كلام الله ليس بمحدث لأنه لم يزل متكلم لا أنه كان لا يتكلم حتى أحدث كلاما لنفسه فن زعم ذلك فقد شبه الله بخلقه لأن الخلق كانوا لا يتكلمون حتى أحدث لهم كلاما فتكلموا به ، وقال الراغب : المحدث ما أوجد بعد أن لم يكن وذلك إما في ذاته أو احداثه عند من حصل عنده ، ويقال لسكل ما قرب عنده حدث فعلا كان أو مقالا ، وقال غيره في قوله تعالى ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ وفي قوله ﴿ أعلمهم يتقون أو يحدث لهم ذكرا ﴾ المعنى يحدث عندهم ما لم يكن يعلمونه ، فهو نظير الآية الأولى ، وقد نقل الهروي في الفاروق بسنده إلى حرب الكرماني : سألت إسحق بن إبراهيم الحنظلي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ قال : قديم من رب العزة محدث إلى الأرض فهذا هو ساق البخارى في ذلك ، وقال ابن النين احتج من قال بخلق القرآن بهذه الآية ، قالوا : والمحدث هو المخلوق والجواب أن لفظ الذكر في القرآن يتصرف على وجوه الذكر بمعنى العلم ، ومنه ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ والذكر بمعنى العظة ، ومنه ﴿ ص والقرآن ذى الذكر ﴾ والذكر بمعنى الصلاة ، ومنه ﴿ فاسمعوا إلى ذكر الله ﴾ والذكر بمعنى الشرف ،

ومنه ﴿ ولأنه لذكر لك ولقومك ﴾ ، ﴿ ورفعنا لك ذكرك ﴾ قال فإذا كان الذكر يتصرف الى هذه الأوجه وهي كلها محدثة كان حملها على إحداها أولى ولأنه لم يقن ﴿ ما يأتهم من ذكر من ربهم إلا كان محدثا ﴾ ونحن لا ننكر أن يكون من الذكر ما هو محدث كما قلنا وقيل محدث عندهم ومن زائدة للتوكيد . وقال الداودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو محدث عندنا وهو من صفاته تعالى . ولم يزل سبحانه وتعالى بجميع صفاته ، قال ابن التين : وهذا منه - أى من الداودي - عظيم . واستدلالة يرد عليه فانه اذا كان لم يزل بجميع صفاته وهو قديم فكيف تكون صفته محدثة وهو لم يزل بها إلا أن يريد أن المحدث غير المخلوق كما يقول البلخي ومن تبعه . وهو ظاهر كلام البخاري حيث قال : وان حدثه لا يشبه حدث المخوفين فأثبت أنه محدث انتهى ، وما استعظمه من كلام الداودي هو بحسب ما تخيله . والا فالمدعى يظهر أن مراد الداودي أن القرآن هو الكلام القديم الذي هو من صفات الله تعالى وهو غير محدث وإنما يطلق المحدث بالنسبة الى انزاله الى المكلفين وبالنسبة الى قراءتهم له وإقراءهم غيرهم ونحو ذلك ، وقد أعاد الداودي نحو هذا في شرح قول عائشة ولشأنى في نفسى كان أحقر من أن يتكلم الله في أمر يتلى ، قال الداودي : فيه أن الله تكلم ببراءة عائشة حين أنزل برأيتها بخلاف قول بعض الناس أنه لم يتكلم ، فقال ابن التين أيضا هذا من الداودي عظيم لأنه يلزم منه أن يكون الله تعالى متكلمًا بكلام حاد فتحل فيه الحوادث تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد بأنزل أن الإنزال هو المحدث ليس أن الكلام القديم نزل الآن انتهى . وهذا مراد البخاري ، وقد قال في كتاب خلق أفعال العباد قال أبو عبيد ، يعنى القاسم بن سلام : احتج هؤلاء الجهمية بآيات وليس فيما احتجوا به أشد بأسا من ثلاث آيات قوله ﴿ وخلق كل شيء فقدره تقديرا ﴾ و ﴿ إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكنه ﴾ ، و ﴿ ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ قلوا ان قلتم ان القرآن لا شيء كبرتموه وان قلتم ان المسيح كلمة الله فقد أقررتم أنه خلق وان قلتم ليس بمحدث ردوكم الله . قال أبو عبيد أما قوله ﴿ وخلق كل شيء ﴾ فقد قال في آية أخرى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فأخبر أن خلقه بقوله وأول خلقه هو من أول الشيء الذى قال وخلق كل شيء . وقد أحرر أنه خلقه بقوله فدل على أن كلامه قبل خلقه . وأما المسيح فالمراد أن الله خلقه بكلمته لا أنه هو الكلمة لقوله ﴿ ألقاها الى مريم ﴾ ولم يقل ألقاه ويدل عليه قوله تعالى ﴿ ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن ﴾ وأما الآية الثالثة فانما حدث القرآن عند النبي ﷺ وأصحابه لما علمه ما لم يعلم ، قال البخاري والقرآن كلام الله غير مخلوق ، ثم ساق الكلام على ذلك الى أن قال : سمعت عبيد الله بن سعيد يقول سمعت يحيى بن سعيد يعنى لقطان يقول ما زلت أسمع أصحابنا يقولون ان أفعال لعباد مخلوقة ، قل البخاري حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة ، فاما القرآن الممتو المبين المثبت في المصاحف المستطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله ليس بخلق قال : وقال اسحق بن ابراهيم ، يعنى ابن راهويه فاما الأوعية فن يشك في خلقها ، قال البخاري فالمداد والورق ونحوه خلق ، وأنت تكتب الله فأنه في ذاته هو الخالق وخطك من فمك وهو خلق لأن كل شيء دون الله هو بصنعه . ثم ساق حديث حذيفة رفعه : ان الله يصنع كل صانع وصنعه ، وهو حديث صحيح . قوله ( وقال ابن مسعود عن النبي ﷺ ان الله يحدث من أمره ما يشاء وأن ما أحدث ان لا تكلموا في الصلاة ) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق عاصم بن أبي النجود عن أبي



وأما عن عبد الله قال : كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا ، فقدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد على السلام فأخذني ماقدم وما حدث فلما قضى صلاته قال : ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، وفي رواية النسائي « وان مما أحدث » وأصل هذه القصة في الصحيحين من رواية علقمة عن ابن مسعود لكن قال فيها « ان في الصلاة لشغلا » وقد مضى في أواخر الصلاة وفي هجرة الحبشة ، وتقدم شرحه في الصلاة وليس فيه مقصود الباب ، ثم ذكر حديث ابن عباس موقوفا من وجهين . **قوله** ( كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم ) هذه رواية عكرمة عنه ورواية عبيد الله بن عبد الله وهو ابن عتبة عنه « يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء » . **قوله** ( وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عدا بالله ) هذه رواية عكرمة ورواية عبيد الله « وكتابكم الذي أنزل الله عليكم أحدث الأخبار بالله أي أقربها نزولا إليكم وأخبارا من الله سبحانه وتعالى وقد جرى البخاري على عادته في الإشارة إلى اللفظ الذي يريد وإيراده لفظا آخر غيره فانه أورد أثر ابن عباس بلفظ « أقرب » وهو عنده في الموضع الآخر بلفظ « أحدث » وهو أليق بمراده هنا وقد جاء نظير هذا الوصف من كلام كتب الأخبار منسوبا إلى الله سبحانه وتعالى فاخرج ابن أبي حاتم بسند حسن عن عاصم بن بهدلة عن مغيث بن سمي قال قال كعب عليكم بالقرآن فانه أحدث الكتب عدا بالرحمن ، زاد في رواية أخرى عن كعب : وأن الله تعالى قال في التوراة : يا موسى إني منزل عليك توراة حديثة أفصح بها أعينا عميا وأذانا صما وقلوبا غلفا . **قوله** ( تقرأونه محضاً لم يشب ) هذا آخر حديث عكرمة وقوله « لم يشب » بضم أوله وفتح الشين المعجمة وسكون الموحدة ، أي لم يخالطه غيره ، وزاد عبيد الله في روايته « وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا الخ » يشير إلى قوله ( فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم - إلى - يكسبون ) وقوله « ليشتروا بذلك » في رواية المستمل « ليشتروا به » وقوله « عن الذي أنزل عليكم » في رواية المستمل « إليكم » وقوله « جاءكم من العلم » إسناد الجيء إلى العلم كإسناد النهي إليه ، **قوله** ( فلا والله ما رأينا رجلا منهم يسألكم ) فيه تأكيد الخبر بالقسم « وكأنه يقول : لا يسألونكم عن شيء مع علمهم بأن كتابكم لا تحريف فيه » فكيف تسألونهم وقد علمتم أن كتبهم محرف

٤٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ ، وفعل النبي ﷺ حين ينزل عليه الوحي وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ قول الله تعالى ﴿ أنا مع عبدي إذا ذكرني وتحركت بي شفعا ﴾

٧٥٢٤ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ قال : كان النبي ﷺ يعالج من الغزير شدة وكان يحرك شفقيه فقال لي ابن عباس أحركهما لك كما كان رسول الله ﷺ يحركهما ؟ فقال سعيد أنا أحركهما كما كان ابن عباس يحركهما فحرك شفقيه فأنزل الله عز وجل : ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه ﴾ قال جمعه في صدرك ثم تقرأه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه قال : فاستمع له وأنصت ، ثم إن علينا أن نقرأه ، قال فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه جبريل عليه السلام استمع فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما أقرأه **قوله** ( باب قوله تعالى : لا تحرك به لسانك ) يعني إلى آخر الآية . **قوله** ( وفعل النبي ﷺ حين ينزل عليه

(الوحي) قد بينه في حديث الباب بأنه كان يعاخذ شدة من أجل تحفظه فلما نزلت صار يستمع فإذا ذهب الملك قرأه كما سمعه، قوله (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ قال الله عز وجل: أنا مع عبدي إذا ذكرني) في رواية الكشي «من ما ذكرني» (وتحركت في شفتاه) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والبخاري في خلق أفعال العباد والطبراني من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن اسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن كريمة بنت الحسحاس بمهمات عن أبي هريرة فذكره بلفظ (إذا ذكرني) وفي رواية لأحمد «حدثنا أبو هريرة ونحن في بيت هذه - يعني أم اسرداء - أنه سمع رسول الله ﷺ وأخرجه البيهقي في الدلائل من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي عن اسماعيل بن عبيد الله قال دخلت على أم اسرداء فلما سلمت جلست فسمعت كريمة بنت الحسحاس وكانت من صواحب أبي الدرداء قلت سمعت أبا هريرة رضي الله عنه وهو في بيت هذه تشير إلى أم اسرداء سمعت أبا القاسم ﷺ يقول، فذكره بلفظ ما ذكرني، وأخرجه أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم من رواية الأوزاعي عن اسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي هريرة، ورواه ابن حبان في صحيحه من رواية الأوزاعي عن اسماعيل عن كريمة عن أبي هريرة، ورجح الحفاظ طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وربيعة بن يزيد، ويحتمل أن يكون عند اسماعيل عن كريمة وعن أم الدرداء معا وهذا من الأحاديث التي علقها البخاري ولم يصلها في موضع آخر من كتابه وبالله التوفيق، قل ابن بطلال: معنى الحديث أنا مع عبدي زمان ذكره لي، أي أنا معه بالحفظ والكلام لا أنه معه بداته حيث حل العبد، ومعنى قوله «تحركت في شفتاه» أي تحركت باسمي لا أن شفتيه ولسانه تتحرك بذاته تعالى لاستحالة ذلك انتهى ملخصا، وقال الكرماني المعية هنا معية الرحمة، وأما في قوله تعالى ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾ فهي معية العلم يعني فهذه أنخص من المعية التي في الآية، ثم ذكر حديث ابن عباس في قوله تعالى ﴿لا تحرك به لسانك﴾ قال كان النبي ﷺ يعاخذ من التنزيل شدة، الحديث وهو من أوضح الأدلة على أن القرآن يطلق ويراد به القراءة، فإني المراد بقوله قرآنا في الآيتين القراءة لأنفس القرآن، وقد تقدم شرحه في بدء الوحي، قال ابن بطلال: غرضه في هذا الباب أن تحريك اللسان والشفة بقراءة القرآن عمل له يؤجر عليه، وقوله ﴿فاذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾ فيه إضافة الفعل إلى الله تعالى ولما عمل له من بأمره به، فإن القاريء لسكلامه تعالى على النبي ﷺ هو جبريل، ففيه بيان لسكل ما أشكل من كل فعل ينسب إلى الله تعالى بما لا يليق به فعلة من المحيى والنزول ونحو ذلك انتهى، والذي يظهر أن مراد البخاري بهذين الحديثين الموصول والمعلق، الرد على من زعم أن قراءة القاريء قديمة فأبان أن حركة لسان القاريء بالقرآن من فعل القاريء بخلاف المقروء فإنه كلام الله القديم كما أن حركة لسان ذاكر الله حادثة من فعله، والمذكور وهو الله سبحانه وتعالى قديم وإلى ذلك أشار بالتراجم التي تأتي بعد هذا

٤٤ - **باب** قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، ألا يعلم من

خَفَى وهو اللطيف الخبير ﴿بَتَخَفَتُونَ﴾: يتسارون

٧٥٢٥ - **حديث** عمرو بن زُرارة عن هُشَيْمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ

الله عنهم، في قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا﴾ قال: نزلت ورسول الله ﷺ مخيف بمكة فكان إذا صلى يُصَاحِبُهُ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ فَإِذَا سَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أُنْزِلَ مِنْ جَاءَ بِهِ، فقال الله لنبِيِّهِ

ﷺ : « ولا تجهر بصلاتك ، أى بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن ، ولا تخافت بها عن أصحابك فلا تسمعهم ، وابتغ بين ذلك ميلا »

٧٥٢٦ - **حديث** حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قالت نزلت هذه الآية : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ في الدعاء »

٧٥٢٧ - **حديث** إسحاق حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ليس منا من لم يتغن بالقرآن وزاد غيره يحجر به »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وأسرأ قولكم أو اجهروا به إنه علم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ) أشار بهذه الآية إلى أن القول أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره فإن كان بالقرآن فالقرآن كلام الله وهو من صفات ذاته فليس بمخلوق لقيام الدليل القاطع بذلك ، وإن كان بغيره فهو مخلوق ، بدليل قوله تعالى ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ بعد قوله ﴿ إنه علم بذات الصدور ﴾ قال ابن بطال : مراده بهذا الباب لإثبات العلم لله صفة ذاتية لاستواء عليه بالجهر من القول والسر ، وقد بينه بقوله في آية أخرى ﴿ سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ﴾ وإن اكتساب العبد من القول والفعل لله تعالى لقوله ﴿ إنه علم بذات الصدور ﴾ ثم قال عقب ذلك ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ فدل على أنه عالم بما أسروه وما جهروا به وأنه خالق لذلك فيهم ، فإن قيل قوله « من خلق » راجع إلى القائلين قيل له إن هذا الكلام خرج مخرج التمدح منه بعلمه بما أسر العبد وجهر وأنه خلقه فانه جعل خلقه دليلا على كونه عالما بقولهم فيستعين رجوع قوله : خلق إلى قولهم ليم تمدحه بالأميرين المذكورين ، وليكون أحدهما دليلا على الآخر ، ولم يفرق أحد بين القول والفعل ، وقد دلت الآية على أن الأقوال خلق الله تعالى فوجب أن تكون الأفعال خلقا له سبحانه وتعالى ، وقال ابن المنير : ظن الشارح أنه قصد بالترجمة لإثبات العلم وليس كما ظن وإلا لتقاطعت المقاصد بما اشتملت عليه الترجمة لأنه لا مناسبة بين العلم وبين حديث : ليس منا من لم يتغن بالقرآن وإنما قصد البخارى الإشارة إلى النكتة التي كانت سبب محفته بمسئلة اللفظ فأشار بالترجمة إلى أن تلاوة الخلق تتصف بالسر والجهر ويستلزم أن تكون مخلوقة ، وساق الكلام على ذلك وقد قال البخارى في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ذكر عدة أحاديث دالة على ذلك فينبى ﷺ أن أصوات الخلق وقراءتهم ودراساتهم وتعليمهم وألسنتهم مختلفة بعضها أحسن وأزين وأحلى وأصوت وأرتل والحن وأعلى وأخفض وأغض وأخشع وأجهر وأخفى وأقصر وأمد وألين من بعض . **قوله** ( يتخافتون يتسارون ) بتشديد الراء والسين مهملة وفي بعضها بشين معجمة وزيادة واو بغير تنقيط ، أى يتراجعون فيما بينهم سرا ، ثم ذكر حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ وفي آخره : فقال الله لنبيه ﷺ ولا تجهر بصلاتك أى بقراءتك ، وحديث عائشة أنها نزلت في الدعاء ، وقد تقدم شرحهما في تفسير سبحانه ، وحديث أبي هريرة : ليس منا من لم يتغن بالقرآن ، وزاد غيره ، يحجر به ، أورده من طريق ابن جريج حدثنا ابن شهاب وقد مضى في فضائل القرآن ، وفي باب قول الله تعالى ﴿ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ من طريق عقيل عن ابن شهاب باللفظ « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن »

وقال صاحب له ديجهر به ، وسيأتى قريباً من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلفة بلفظ : ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به فيستفاد منه ، أن الغير المبهم في حديث الباب وهو صاحب المبهم في رواية د عليل ، هو محمد بن ابراهيم التيمي ، والحديث واحد إلا أن بعضهم رواه بلفظ : ما أذن الله ، وبعضهم رواه بلفظ : ليس منا ، ود اسحق ، شيخه فيه هو ابن منصور ، وقال الحاكم بن نصر ورجح الاول أبو على الجبائي ود أبو عاصم ، هو الثنيل وهو من شيوخ البخارى قد أكثر عنه بلا واسطة وأقرب ذلك في أول حديث من كتاب التوحيد

٤٥ - باب قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل يقول لو أوتيت مثل ما أوتى هذا ففعلت كما يفعل ، فبين الله أن قيامه بالكتاب هو فعله ، وقال ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ وقال جل ذكره : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

٧٥٢٧ - حَرْشاً قَتِيْبُ حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَحْسَدُ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهْرِ فَهُوَ يَقُولُ : لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا تَفَعَّلْتُ كَمَا يَفْعَلُ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ فَيَقُولُ لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ ، عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ »

٧٥٢٩ - حَرْشاً عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ الزَّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا تَحْسَدُ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهْرِ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهْرِ » ، سمعت من سفيان مراراً لم أسمعه يذكر الخبر وهو من صحيح حديثه

قوله ( باب قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ) في رواية الكشميهني والنهار ، بخذف وآناء ، الثانية ، قوله ( ورجل يقول لو أوتيت مثل ما أوتى هذا ففعلت كما يفعل ) قال الكرمانى : كذا أورد الترجمة مخرومة إذ ذكر من صاحب القرآن حال المحسود فقط ومن صاحب المار حال الحاسد فقط والكن لا ليس في ذلك لأنه اقتصر على ذكر حالى حامل القرآن حاسداً ومحسوداً وترك حال ذى المال ، قوله ( فبين أن قيامه بالكتاب هو فعله ) في رواية الكشميهني ، أن قراءته الكتاب هو فعله ، قوله ( ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ، وقال : وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ) أما الآية الأولى فالمراد منها اختلاف ألسنتكم لأنها تشمل الكلام كله فتدخل القراءة ، وأما الآية الثانية فعموم فعل الخير يتناول قراءة القرآن والذكر والدعاء وغير ذلك ، فدل على أن القراءة فعل القارىء ، ثم ذكر حديث أبي هريرة لا تحاسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه ، وحديث سالم عن أبيه ، وهو عبد الله بن عمر : لا تحسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به ، وقد مضى شرح المتن في فضائل القرآن ، وقوله د سمعت من سفيان مراراً ، هو كلام د على ابن عبد الله ، وهو ابن المدينى شيخ البخارى ، وقوله د لم أسمعه يذكر الخبر ، أى ما سمعه منه إلا بالنعنة ، قوله

( وهو من صحيح حديثه ) قلت قد أخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي خيثمة قال حدثنا وسفيان ، هو ابن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم به قال ابن المنير ذلك أحاديث الباب الذي قبله على أن القراءة فعل القارئ وأنها تسمى تغنيا ، وهذا هو الحق اعتقادا لا إطلاقا حذرا من الإيهام وفرارا من الابتداع بمخالفة السلف في الإطلاق وقد ثبت عن البخاري أنه قال : من نقل عني أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب ، وإنما قلت إن أفعال العباد مخلوقة ، قال : وقد قارب الإفصاح في هذه الترجمة بما رمز إليه في التي قبلها

٤٦ - باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ وقال الزهري : من الله عز وجل الرسالة ، وعلى رسول الله ﷺ البلاغ ، وعليها التسليم ، وقال : يعلم أن قد أبغوا رسالات ربهم ، وقال تعالى ﴿ بَلِّغْكُمْ رِسَالَاتِي ﴾ ، وقال كعب بن مالك حين تخلف عن النبي ﷺ وسيرى الله عمركم ورسوله ، وقالت عائشة إذا أعجبت حسن عمل امرئ فقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفك أحد ، وقال معمر ، ذلك الكتاب : هذا القرآن ، هدى المتقين : بيان ودلالة ، كقوله تعالى ذلكم حكم الله : هذا حكم الله ، لا ريب فيه : لاشك ، لك آيت الله : يعني هذه أعلام القرآن ، وموضع : حتى إذا كنتم في الفلك وجريتم بهم يعني بسكم ، وقال أسد : بعث النبي ﷺ خاله حراما إلى قوم ، وقال أنؤمنوا بأبلغ رسالة رسول الله ﷺ فجعل يحذوهم »

٧٥٣٠ - حديث الفضل بن يعقوب حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي حدثنا المعتمر بن سليمان حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفي حدثنا بكر بن عبد الله المزني وزيد بن حبيب بن حية عن جبير بن حية قال بلغني « أخبرنا نبيذ ، عن رسول الله ﷺ أنه من قُتل من صار إلى الجنة »

٧٥٣١ - حديث محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق « عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثك أن محمدا ﷺ كتم شيئا ، وقال محمد حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا شعبه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت من حدثك أن النبي ﷺ كتم شيئا من الوحي فلا تُصدقه ، إن الله تعالى يقول ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ »

٧٥٣٢ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا حريز عن لاعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال : قال عبد الله ، قال رجل يا رسول الله : أي الذنوب أكبر عند الله تعالى ؟ قال : أن تدعو الله ندًا وهو خذلك ، قال : ثم أي ؟ قال : ثم أن تقتل ولدك أن يطعم معك ، قال : ثم أي ؟ قال : أن ترى حليلة جارك ، فتزول الله صديقها ، والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزوجون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب في الآخرة

**قوله** (باب قول الله عز وجل يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) كذا للجميع وظاهره اتحاد الشرط والجزاء لأن معنى (إن لم تفعل) لم تبلغ، لكن المراد من الجزاء لازمه فهو كحديث (ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها فهاجرته إلى ما هاجر إليه) واختلاف في المراد بهذا الأمر، فقيل المراد بلغ كما أنزل، وهو على ما فهمت عائشة وغيرها، وقيل المراد بلغه ظاهراً ولا تخش من أحد فإن الله يعصمك من الناس، والثاني أخص من الأول وعلى هذا لا يتحد الشرط والجزاء لكن الأولى قول الأكثر لظهور العموم في قوله تعالى ﴿ما أنزل﴾ والأمر للجواب فيجب عليه تبليغ كل ما أنزل إليه والله أعلم، ورجح الأخير ابن التين ونسبه لأكثر أهل اللغة، وقد احتج أحمد بن حنبل بهذه الآية على أن القرآن غير مخلوق لأنه لم يرد في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنه مخلوق ولا ما يدل على أنه مخلوق، ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال: لو كان ما يقول الجعد حقاً لبلغه النبي ﷺ. **قوله** (وقال الزهري من الله الرسالة وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعلينا التسليم) هذا وقع في قصة أخرجهما الحميدي في النوادر ومن طريقه الخطيب، قال الحميدي: حدثنا سفيان قال: قال رجل للزهري يا أبا بكر قول النبي ﷺ ليس منا من شق الجيوب، ما معناه فقال الزهري: من الله العلم وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعلينا التسليم، وهذا الرجل هو الأوزاعي أخرجه ابن أبي عاصم في (كتاب الأدب) وذكر ابن أبي الدنيا عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال: قلت للزهري، فذكره، **قوله** (وقال الله تعالى ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم، وقال أبلغكم رسالات ربي) قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ساق قوله تعالى ﴿يا أيها الرسول بلغ﴾ الآية، قال: فذكر تبليغ ما أنزل إليه ثم وصف فعل تبليغ الرسالة فقال: وإن لم تفعل فما بلغت، قال: فسمى تبليغه الرسالة وتركه فملاً ولا يمكن أحداً أن يقول إن الرسول لم يفعل ما أمر به من تبليغ الرسالة، يعني: فإذا بلغ فقد فعل ما أمر به وتلاوته ما أنزل إليه هو التبليغ وهو فعله، وذكر حديث أبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي عن أبيه قال أتيت النبي ﷺ فذكر القصة وفيها قال: أتتني رسالة من ربي فضقت بها ذرعاً ورأيت أن الناس سيكذبوني فقيل لي: لتفعلن أو ليفعلن بك، وأصله في السنن وصححه ابن حبان والحاكم وحديث سمرة بن جندب في قصة الكسوف، وفيه: فقال النبي ﷺ في خطبته إنما أنا بشر رسول فأذكركم بالله إن كنتم تعلمون أني قصرت عن تبليغ شيء من رسالات ربي، يعني فقولوا، فقالوا نشهد أنك بلغت رسالات ربك وقضيت الذي عليك، وأصله في السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال في الكتاب المذكور أيضاً قوله تعالى ﴿بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ هو بما أمر به، وكذلك أقيموا الصلاة، والصلاة بحملتها طاعة الله وقراءة القرآن من جملة الصلاة، فالصلاة طاعة والأمر بها قرآن، وهو مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء على الألسنة فالقراءة والحفظ والكتابة مخلوقة والمقروء والمحفوظ والمكتوب ليس بمخلوق، ومن الدليل عليه أنك تكتب الله وتحفظه وتدعوه فدعائك وحفظك وكتابتك وفعلك مخلوق والله هو الخالق. **قوله** (وقال كعب بن مالك حين تخلف عن النبي ﷺ فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) قد تقدم هذا مستنداً في تفسير برادة في حديثه الطويل وفي آخره قال الله تعالى ﴿يعتذرون ليكم إذا رجعت إليهم فليتعذروا إن يؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم وسيرى الله عملكم ورسوله﴾ الآية قال الكرمانى ومناسبتة للترجمة من جهة التفويض والانقياد والتسليم، ولا ينبغي لاحد أن يركى عمله بل يفوض إلى الله سبحانه وتعالى. قلت: ومراد البخاري تسمية ذلك عملاً كما تقدم من كلامه في الذي قبله. **قوله**

(وقالت عائشة إذا أعجبك حسن عمل امرئ فقل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفنك أحد) قلت : زعم مغلاطى أن عبد الله بن المبارك أخرج هذا الأثر في كتاب البر والصلة عن سفيان عن معاوية بن أحنق عن عروة عن عائشة وقد وهم في ذلك ، وإنما وقع هذا في قصة ذكرها البخارى في كتاب خلق أفعال العباد من رواية عقيل عن ابن شهاب عن عروة ، عن عائشة قالت : وذكرت الذى كان من شأن عثمان ، وددت أنى كنت نسيا منسيا فوالله ما أحببت أن يذنبك من عثمان أمر قط إلا انتهك منى مثله حتى والله لو أحببت قتله لقتلت ، يا عبيد الله بن عدى لا يغرنك أحد بعد الذين تعلم فوائده ما احتقرت من أعمال أصحاب رسول الله ﷺ حتى نجم النفر الذين طعنوا فى عثمان فقالوا قولا لا يحسن مثله وقرأوا قراءة لا يحسن مثلها وصلوا صلاة لا يصلى مثلها فلما تدبرت الصنيع إذا هم والله ما يقاربون أصحاب رسول الله ﷺ فاذا أعجبك حسن قول امرئ فقل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفنك أحد ، وأخرجه ابن أبى حاتم من رواية يونس بن يزيد عن الزهرى أخبرنى عروة أن عائشة كانت تقول : احتقرت أعمال أصحاب رسول الله ﷺ حين نجم القراء الذين طعنوا على عثمان فذكر نحوه وفيه « فوالله ما يقاربون عمل أصحاب رسول الله ﷺ فاذا أعجبك حسن عمل امرئ منهم فقل عملوا الخ ، والمراد بالقراء المذكورين الذين قاموا على عثمان وأنكروا عليه أشياء اعتذر عن فعلها ، ثم كانوا مع على ثم خرجوا بعد ذلك على على ، وقد تقدمت أخبارهم مفصلة فى كتاب الفتن ، ودل سياق القصة على أن المراد بالعمل ما أشارت إليه من القراءة والصلاة وغيرهما فسمت كل ذلك عملا ، وقولها فى آخره ولا يستخفنك أحد ، بالخاء المعجمة المسكورة والفاء المفتوحة والنون الثقيلة للتأكيد ، قال ابن التين عن الداودى معناه : لا تغتر بمدح أحد وحاسب نفسك ، والصواب ما قاله غيره أن المعنى لا يغرنك أحد بعمله فقطن به الخير إلا أن رأيته واقفا عند حدود الشريعة . قوله ( قال معمر ذلك الكتاب ، هذا القرآن : هدى للمتقين : بيان ودلالة كقوله : ذلكم حكم الله هذا حكم الله ، لا ريب فيه : لا شك . تلك آيات الله ، يعنى هذه أعلام القرآن ومثله حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم ، يعنى بكم ) ، « معمر » هذا هو ابن المثنى اللغوى أبو عبيدة وهذا المنقول عنه ذكره فى كتاب مجاز القرآن ووه من قال إنه معمر بن راشد شيخ عبد الرزاق ، وقد أغتر مغلاطى بذلك فرعم أن عبد الرزاق أخرج ذلك فى تفسيره عن معمر ، وليس ذلك فى شيء من نسخ تفسير عبد الرزاق ولعل أبى عبيدة ، ذلك الكتاب ، معناه هذا القرآن ، قل وقد تخاطب العرب الشاهد بمحاطبة الغائب ، وقد أنكر ثعلب هذه المقالة وقال استعمال أحد اللفظين موضع الآخر يقلب المعنى ، وإنما المراد هذا القرآن هو ذلك الذى كانوا يستفتحون به عليكم ، وقال الكسائى : لما كان القول والرسالة من السماء والكتاب والرسول فى الأرض قيل ذلك يا محمد ، وقال الفراء هو كقولك للرجل وهو يحدثك : وذلك والله الحق ، فهم فى اللفظ بمنزلة لغائب وليس بغائب وإنما المعنى ذلك الذى سمعت به ، واستشهد أبو عبيدة بقوله تعالى حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم بريح طيبة فلما جاز أن يخبر بضميرين مختلفين صير المخاطب للحاضر وضمير العيبة عن الغائب فى قصة واحدة فكذلك يجوز أن يخبر عن ضمير القريب بضمير البعيد وهو صنيع مشهور فى كلام العرب يسميه أصحاب المعانى الالتفات ، وقيل الحكمة فى هذا هنا أن كل من خاطب يجوز أن يركب الفلك لكن لما كان فى العادة أن لا يركبها إلا الأقل وقع الخطاب أولا للجميع ثم عدل الى الإخبار عن البعض الذين من شأنهم الركوب ، وقال أيضا لا ريب فيه : لا شك فيه ، هدى للمتقين : أى بيان للمتقين ،

ومناسبة هذه الآية لما تقدم من جهة أن الهداية نوع من التبليغ ، وقال في تفسير سورة أخرى تلك آيات : هذه آيات وقال في تفسير سورة أخرى : الآيات : الأعلام وهذا قد تقدم في تفسير سورة يونس التنبيه عليه ، وأما قوله ومثله حتى إذا كنتم ، فمراده أنه نظير استعمال ذلك موضع هذا . فلما ساخ استعمال ما هو للعبيد للقريب جاز استعمال ما هو للغائب للحاضر ، ولفظ مشله ، بكسر الميم وسكون المثناة ، وضبطه بعضهم بضم الميم والمثناة واللام وهو بعيد ، والاول هو الموجود في كتاب أبي عبيدة قاله في مقدمة كتابه المذكور ، فانه قال : ومن جاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم حول الى مخاطبة الغائب ، قوله تعالى ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ﴾ أى بكم ، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث ، الحديث الاول : قوله ( وقال أنس بعث النبي ﷺ خاله حراما الى قوم وقال أتؤمنوني حتى أبلغ رسالة رسول الله ﷺ لجلل يحدتهم ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الجهاد من طريق همام بن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : بعث النبي ﷺ أقواما من بني سليم الى بني عامر في سبعين راكبا فلما قدموا قال لهم خالي أتقدمكم فان آمنوني حتى أبلغهم عن رسول الله ﷺ والا كنتم قريبا مني ، فتقدم فأمنوه فبينما هو يحدتهم عن النبي ﷺ ، فذكر القصة ولفظه في المغازي عن أنس فانطلق حرام أخو أم سليم فذكره ، وفيه : وان قتلوني أنيتم أصحابكم فقال أتؤمنوني أبلغ رسالة رسول الله ﷺ لجلل يحدتهم وأموأوا الى رجل منهم فأنه فطمعه من خلفه ، الحديث ، وسياقه في المغازي أقرب الى اللفظ المعلق هنا ، وفي السياق حذف تقديره بعد قوله أنيتم أصحابكم ، فأتى المشركون فقال أتؤمنوني . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفى ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية القابسي ، عن أبي زيد سعيد بن عبد الله ، بفتح العين وسكون الموحدة قال أبو علي الحياتي وكذا كان في نسخة أبي محمد الاصيلي إلا أنه أصلحه عبيد الله ، بالتصغير وقال هو سعيد بن عبيد الله بن جبر بن حبة . قوله ( عن جبر بن حبة ) بمهمله وتحتانية ثقيلة و د جبر ، هو والد زياد بن جبر الراوى عنه . قوله ( قال المغيرة ) هو ابن شعبة . قوله ( أخبرنا نبينا ﷺ عن رسالة ربنا أنه من قتل منا صار الى الجنة ) هذا القدر هو المرفوع من الحديث ، وقد مضى بطوله وشواهد في كتاب الحزبية ، وبيان الاختلاف في ضبط المعتمر بن سليمان المذكور في سنده بما أغنى عن إعادته . الحديث الثالث : قوله ( حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن اسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : من حدثك أن محمداً ﷺ كتم شيئا ، وقال محمد حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا عن شعبة اسماعيل بن أبي خالد ) أما محمد بن يوسف ، فهو الفريابي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأما سفيان ، فهو الثوري ، وأما اسماعيل ، فهو ابن أبي خالد المذكور في الرواية الثانية ، وأما محمد ، المذكور أول الرواية الثانية فيحتمل أن يكون هو محمد بن يوسف الفريابي المذكور في الرواية الاولى فيكون موصولا ، ويحتمل أن يكون غيره فيكون معلقا وهو مقتضى صنيع المزي ، وأما أبو نعيم فقال في المستخرج : رواه عن محمد عن أبي عامر ، ومقتضاه أن يكون وقع عنده حدثنا محمد أو قال لي محمد لأن عادته اذا وقع بصيغة قال مجردة أن يقول أخرجه بلا رواية يعنى صيغة صريحة ، وه أبو عامر العقدي ، هو عبد الملك بن عمرو ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن ثابت عن أبي عامر العقدي مثل ما ساقه البخاري وزاد من حديثك أن الله رآه أحد من خلقه فلا تصدقه ، إن الله يقول لا تدركه الأبصار ، وقد تقدم هذا القدر مفردا في باب قول الله تعالى ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا ﴾ في كتاب التوحيد ، هذا عن محمد بن يوسف بهذا السند وزاد من



حدثك أنه يعلم الغيب ، الحديث وأخرجه أحمد عن غندر عن شعبة كذلك ، وقد تقدم الكلام على قصة الرؤية والغيب هناك وكل ما أنزل على الرسول ﷺ فيه بالنسبة إليه طرفان طرف الأخذ من جبريل عليه السلام وقد مضى في الباب السابق ، وطرف الاداء للأمة وهو المسمى بالتبليغ وهو المقصود هنا . الحديث الرابع : حديث « عبد الله » هو ابن مسعود « أي الذئب أكبر » تقدم قريبا في باب قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أندادا ﴾ وزاد في آخره هنا فأمر الله تصديقها ﷺ والذين لا يدعون مع الله إلها آخر يحل إلى آخر الآية ومناسبتها للترجمة أن التبليغ على نوعين ، أحدهما : وهو الأصل أن يبلغه بعينه وهو خاص بما يتعبد بتلاوته وهو القرآن ، وثانيهما : أن يبلغ ما يستنبط من أصول ما تقدم إنزاله فينزل عليه موافقته فيما استنبطه إما بنفسه وإما بما يدل على موافقته بطريق الأول كهذه الآية فانها اشتملت على الوعيد الشديد في حق من أشرك وهي مطابقة للنص ، وفي حق من قتل النفس بغير حق وهي مطابقة للحديث بطريق الأول ، لأن القتل بغير حق وإن كان عظيما لكن قتل الولد أشد قبحا من قتل من ليس بولد ، وكذا القول في الزنا فان الزنا بحليلة الجار أعظم قبحا من مطلق الزنا ، ويحتمل أن يكون إنزال هذه الآية سابقا على إخباره ﷺ بما أخبر به لكن لم يسمعا الصالحين إلا بعد ذلك ، ويحتمل أن يكون كل من الأمور الثلاثة نزل تعظيم الإثم فيه سابقا ولكن اختصت هذه الآية بمجموع الثلاثة في سياق واحد مع الاختصار عليها فيكون المراد بالتصديق الموافقة في الاختصار عليها ، فعلى هذا فطابقة الحديث للترجمة ظاهرة جدا والله أعلم ، واستدل أبو المظفر بن السمعاني بآيات الباب وأحاديثه على فساد طريقة المتكلمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجوهر وعرض . قالوا : فالجسم ما اجتمع من الافتراق ، والجوهر : ما حل العرض ، والعرض : ما لا يقوم بنفسه ، وجعلوا الروح من الأعراض . وردوا الأخبار في خلق الروح قبل الجسد والعقل قبل الخلق ، واعتمدوا على حدسهم وما يؤدي إليه نظرهم ثم يعرضون عليه النصوص فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه . ثم ساق هذه الآيات ونظائرها من الأمر بالتبليغ ، قال وكان مما أمر بتبليغه التوحيد بل هو أصل ما أمر به فلم يترك شيئا من أمور الدين أصوله وقواعده وشرائعه إلا بلغه ثم لم يدع إلا الاستدلال بما تمسكوا به من الجوهر والعرض ، ولا يوجد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حرف واحد فما فوقه ، فعرف بذلك أنهم ذهبوا خلاف مذهبهم وسلكوا غير سبيلهم بطريق محدث مخترع لم يكن عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم ، ويلزم من سلوكه العود على السلف بالطعن والقدح ونسبتهم إلى قلة المعرفة واشتباه الطرق فالحذر من الاشتغال بكلامهم والاكترار بمقالاتهم فانها سريرة التفاهات كثيرة التناقض ، وما من كلام تسمعه افرقة منهم إلا وتجد لخصومهم عليه كلاما يوازنه أو يقاربه ، فكل بكل مقابل وبعض ببعض معارض وحسبك من قبيح ما يلزم من طريقة أنهم إذا جرينا على ما قالوه وألزمنا الناس بما ذكروه لزم من ذلك تكفير العوام جميعا لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المجرد ولو عرض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرهم فضلا عن أن يصير منهم صاحب نظر ، وإنما غاية توحيدهم التزام ما وجدوا عليه أئمتهم في عقائد الدين والعرض عليها بالنواجد والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشبه والشكوك فترام لا يحيدون عما اعتقدوه ولو قطعوا إربا إربا . فمثيا لهم هذا اليقين وطوبى لهم هذه السلامة فاذا كفر هؤلاء وهم السواد الأعظم وجمهور الأمة فما هذا إلا طي بساط الإسلام وهدم منار الدين والله المستعان

٤٧ - باب قول الله تعالى ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها ﴾ ، وقول النبي ﷺ . أعطى أهل التوراة

التَّورَةَ فَعْمَلُوا بِهَا ، وَأَعْطَى أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعْمَلُوا بِهِ ، وَأَعْطَيْتُمُ الْقُرْآنَ فَعْمَلْتُمْ بِهِ ، وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ :  
يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ : يَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عَمَلِهِ يُقَالُ يُتْلَى : يُقْرَأُ ، حَسَنُ التَّلَاوَةِ : حَسَنُ الْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ ، لَا يَمْسُهُ :  
لَا يَجِدُ طَعْمَهُ وَنَفْعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالْقُرْآنِ ، وَلَا يَحْمِلُهُ بِحَقِّهِ إِلَّا الْمُوقِنُ أَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ مُخَلَّوْا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ  
يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ، بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ وَسَمَّى  
النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَالصَّلَاةَ عَمَلًا ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبِلَالٍ : أَخْبَرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ  
عَمَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ قَالَ : مَا عَمَلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَلَّا لَمْ أَتَطَهَّرْ إِلَّا صَلَّيْتُ ، وَسُئِلَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟  
قَالَ : إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ الْجِهَادُ ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ

٧٥٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ « عَنْ ابْنِ مُعَرٍّ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ  
أَوْتَى أَهْلَ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعْمَلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أَوْتَى أَهْلَ الْإِنْجِيلِ  
الْإِنْجِيلَ فَعْمَلُوا بِهِ حَتَّى صُلِّيتِ الْعَصْرُ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أَوْتِيَتِ الْقُرْآنَ فَعْمَلْتُمْ بِهِ حَتَّى غَرَبَتِ  
الشَّمْسُ فَأَعْطَيْتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، فَتَالِ أَهْلُ الْكِتَابِ هَؤُلَاءِ أَقَلُّ مِنَّا عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا ، قَالَ اللَّهُ : هَلْ  
ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا ، فَقَالَ : فَهُوَ فَضْلِي أَوْتِيَهُ مِنْ أَشَاءَ »

**قوله** ( باب قول الله تعالى قل فاتوا بالتوراة فاتلوها ) مراده بهذه الترجمة أن يبين أن المراد بالتلاوة القراءة  
وقد فسرت التلاوة بالعمل والعمل من فعل العامل وقال في كتاب خلق أفعال العباد ذكر ﷺ أن بعضهم يريد على  
بعض في القراءة وبعضهم ينقص فهم يتفاضلون في التلاوة بالكثرة والقلة وأما المتلو وهو القرآن فإنه ليس فيه زيادة  
ولا نقصان ، ويقال فلان حسن القراءة وردى القراءة ولا يقال حسن القرآن ولا ردى القرآن ، وإنما يسند إلى  
العباد القراءة لا القرآن لأن القرآن كلام الرب سبحانه وتعالى والقراءة فعل العبد ، ولا يخفى هذا إلا على من لم يوفق  
ثم قال تقول قرأت بقراءة عاصم وقراءتك على قراءة عاصم ، ولو أن عاصمًا حلف أن لا يقرأ اليوم ثم قرأت أنت على  
قراءته لم يحسب هو قال وقال أحمد لا تعجبني قراءة حمزة ، قال البخاري ولا يقال لا يعجبني القرآن فظهر افتراقهما . **قوله**  
( وقول النبي ﷺ أعطى أهل التوراة التوراة الخ ) وصله في آخر هذا الباب بلفظ « أوتى » في الموضعين « وأوتيتهم ،  
وقد مضى في اللفظ المعلق أعطى وأعطيتم في باب المشيئة والإرادة في أول كتاب التوحيد . » **قوله** ( وقال أبو  
رزين ) براء ثم زاي بوزن عظيم هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي من كبار التابعين ، **قوله** ( يتلونه حق تلاوته  
يعملون به حق عمله ) كذا لأبي ذر ولغيره يتلونه : يتبعونه ويعملون به حق عمله ، وهذا وصله سفيان الثوري في  
تفسيره من رواية أبي حذيفة موسى بن مسعود عنه عن منصور بن المعتمر عن أبي رزين في قوله تعالى ﴿ يتلونه حق  
تلاوته ﴾ قال يتبعونه حق اتباعه ويعملون به حق عمله ، قال ابن التين وافق أبا رزين عكرمة واستشهد بقوله تعالى

(والقمر إذا تلاها) أي تبعها ، وقال الشاعر « قد جعلت دلوى تستلبنى ، وقال قتادة هم أصحاب محمد ﷺ آمنوا بكتاب الله وعملوا بما فيه . قوله ( يقال يتلى : يقرأ ) هو كلام أبي عبيدة في كتاب المجاز في قوله تعالى ( إنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ) يقرأ عليهم ، وفي قوله تعالى ( وما كنت تتلو من قبله من كتاب ) ما كنت تقرأ كتابا قبل القرآن ، قوله ( حسن التلاوة : حسن القراءة للقرآن ) قال الراغب التلاوة الاتباع وهي تقع بالجسم تارة وتارة بالاعتداء في الحكم وتارة بالقراءة وتدبر المعنى والتلاوة في عرف الشرع تختص باتباع كتب الله تعالى المنزل تارة بالقراءة وتارة بامثال ما فيه من أمر ونهى وهي أعم من القراءة فكل قراءة تلاوة من غير عكس . قوله ( لا يمسح : لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن بالقرآن ولا يحمله بحقه إلا الموقن ) وفي رواية المستملى « المؤمن » . ( لقوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا ) وحاصل هذا التفسير أن معنى لا يمس القرآن لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن به وأيقن بأنه من عند الله فهو المطهر من الكفر ولا يحمله بحقه إلا المطهر من الجبل والشك لا الغافل عنه الذى لا يعمل فيكون كالحمار الذى يحمل مالا يديره . قوله ( وسمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والصلاة عملا ) أما تسميته ﷺ الإسلام عملا فاستنبطه المصنف من حديث سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فقال : قال النبي ﷺ لجبريل حين سأله عن الإيمان : تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ثم قال ما الإسلام ؟ قال تشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، ثم سأله من حديث ابن عمر عن عمر بلفظ فقال : يا رسول الله ما الإسلام ؟ قال أن تسلم وجهك لله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت الحديث ، وسأله من حديث أنس بنحوه قال فسمى الإيمان والإسلام والإحسان والصلاة بقرائتها وما فيها من حركات الركوع والسجود فعلا انتهى ، والحديث الأول أسنده في « كتاب الإيمان » ، عن أبي هريرة ، والثاني أخرجه مسلم ، وأما تسمية الإيمان عملا فهو في الحديث المعلق في الباب : أى العمل أفضل ؟ قال إيمان بالله الحديث ، وقد أعاده في باب : والله خلقكم وما تعملون ، وأما تسمية الصلاة عملا فهو في الباب الذى يليه كما سيأتى بيانه . قوله ( وقال أبو هريرة قال النبي ﷺ لبلال الخ ) تقدم موصولا مشروحا في مناقب بلال من مناقب الصحابة رضى الله عنهم ، ودخوله فيه ظاهر من حيث أن الصلاة لابد فيها من القراءة . قوله ( وسئل أى العمل أفضل ؟ قال إيمان بالله ورسوله ثم الجهاد ثم حج مبرور ) وهو حديث وصله في « كتاب الإيمان » ، وفي الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وأورده في كتاب خلق أفعال العباد من وجهين آخرين عن الزهري ومن وجهين آخرين عن إبراهيم بن سعد ، وأورده فيه من طريق أبي جعفر عن أبي هريرة سمعت النبي ﷺ يقول أفضل الأعمال عند الله إيمان لاشك فيه الحديث . وهو أصرح في مراده لكن ليس سنده على شرطه في الصحيح ، وقد أخرجه أحمد والدارى وصححه ابن حبان وأخرج البخارى فيه أيضا من حديث عبد الله بن حبشى بضم المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة وياء كياء النسب مثل حديث أبي جعفر عن أبي هريرة وهو عند أحمد والدارى ، وأورد فيه حديث أبي ذر أنه سأل النبي ﷺ أى الأعمال خير قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله ، وقد تقدم في العتق ، وحديث عائشة نحو حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وهو عند أحمد بمعناه ، وحديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ سئل أى الأعمال أفضل ؟ فقال إيمان بالله وتصديق بكتابه ، قال فجعل النبي ﷺ الإيمان والتصديق والجهاد والحج عملا ، ثم أورد حديث معاذ قلت : يا رسول الله أى الأعمال أحب الى الله ؟ قال أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله ، قال فبين أن ذكر الله تعالى هو

العمل ، ثم ذكر حديث : إنما بقاؤكم فيمن سلف من الأمم ، أي زمن بقائكم بالنسبة إلى زمن الأمم السالفة ، وقد تقدم في مواقيت الصلاة مشروحا وأحد طرفي التشبيه محذوف والمراد باقي النهار ، و«عبدان» شيخه هو عبد الله ابن عثمان «وعبد الله» هو ابن المبارك و«يونس» هو ابن يزيد و«سالم» هو ابن عبد الله بن عمر ، وقوله فيه «حتى غربت الشمس» في رواية الكشميني «حتى غروب الشمس» وقوله «هل ظلمتكم من حقكم من شيء» في رواية الكشميني «شيئا» قال ابن بطال معنى هذا الباب كالذي قبله أن كل ما ينشئه الإنسان عما يؤمر به من صلاة أو حج أو جهاد وصائر الشرائع عمل يجازى على فعله ويعاقب على تركه أن أنفذ الوعيد انتهى ، وليس غرض البخاري هنا بيان ما يتعلق بالوعيد بل ما أشرت إليه قبل ، وتشاغل ابن التين ببعض ما يتعلق بلفظ حديث ابن عمر فنقل عن الداودي أنه أنكر قوله في الحديث أنهم أعطوا قيراطا وتمسك بما في حديث أبي موسى أنهم قالوا لا حاجة لنا في أجره ، ثم قال لعل هذا في طائفة أخرى وهم من آمن بنبيه قبل بعثة محمد ﷺ وهذا الأخير هو المعتمد وقد أوصيته بشواهد في كتاب المواقيت وفي تشاغل من شرح هذا الكتاب بمثل هذا هنا إعراض عن مقصود المصنف هنا ، وحق التنازع بيان مقاصد المصنف تقريراً وإنكاراً وبالله المستعان

٤٨ - باب «وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَمَلًا»، وقال: لا صلاةَ لَمَن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

٧٥٣٤ - حدثني سليمان حدثنا شعبه عن الوليد ، وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي أخبرنا عباد بن العوام عن الشيباني عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني «عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ أيُّ الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لوقتها ، وبرُّ الوالدين ، ثم الجهاد في سبيل الله»

قوله (باب) كذا لم يغير ترجمته وهو كالفصل من الباب الذي قبله وهو ظاهر . قوله (وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً وقال : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) أما التعليق الأول فذكر في حديث ابن مسعود في الباب ، وأما الثاني فمضى في كتاب الصلاة من حديث عباد بن الصامت . قوله (حدثني سليمان) هو ابن حرب ، قوله (عن الوليد وحدثني عباد) أما الوليد ، فهو ابن العيزار المذكور في السند الثاني ، والقائل «وحدثني عباد» هو البخاري وعباد شيخه هذا مذكور بالرفض ولكنه موصوف بالصدق وليس له عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد وساقه على لفظه ، وقد تقدم لفظ شعبه في باب فضل الصلاة لوقتها في أبواب المواقيت من «كتاب الصلاة» وفيه «ثم أي ثم أي» في الموضوعين وأوله سألت النبي ﷺ أي العمل أحب إلى الله وعرف منه تسمية المهم في هذه الرواية حيث قال فيها أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ فيحتمل أن يكون الراوي حدث به بأمر فأنهم السائل ذهروا عن أنه الراوي كما حذف من صورة السؤال الترتيب في قوله قلت : ثم أي ويحتمل أن يكون ابن مسعود حدث به على الوجهين والأول أقرب و«أبو عمرو الشيباني» شيخ الوليد بن العيزار هو سعد بن إياس أحد كبار التابعين والشيباني ، الراوي عن العيزار هو أبو اسحق الكوفي واسمه سليمان وهو تابعي صغير ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ورجال سنده كلهم كوفيون ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أحمد بن إبراهيم الموصلي عن عباد بن العوام فقال في روايته عن أبي اسحق يعني الشيباني ، وقال فيه سأل رجل النبي ﷺ أو قال : سألت النبي ﷺ

عن الأعمال أيها أفضل ؟ فهذا ما يؤيد الاحتمال الأول وأن الراوى لم يضبط اللفظ ، وشعبة أتقن من الشيبان واضبط لألفاظ الحديث فروايته هي المتمددة والله أعلم

٤٩ - باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۝ هَلُوعًا : ضَجُورًا

٧٥٣٥ - حدثنا أبو النعمان حدثنا جبرير بن حازم عن الحسن حدثنا عمرو بن تغلب قال : « أتى النبي ﷺ مالٌ فأعطى قومًا ومنع آخرين فبغاه أنهم عتبوا ، فقال : إني أعطى الرجل وأدع الرجل ، والذي أدع أحبُّ إليَّ من الذي أعطى ، أعطى أقواما لما في قلوبهم من الجزع والهلوع ، وأكل أقواما إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير ، منهم عمرو بن تغلب ، فقال عمرو : ما أحبُّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ ثم نعم »

قوله ( باب قول الله تعالى : إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا ) سقط لأبي ذر لفظ « قول الله تعالى ، وزاد في روايته « هلوعا : ضجورا ، وهو تفسير أبي عبيدة ، قال خلق هلوعا : أى ضجورا ، والهلوع مصدر وهو أشد الجزع ، قوله ( عن الحسن ) هو البصرى والسند كله بصريون ، وروى عمرو بن تغلب ، بالمشاء المفتوحة والمعجمة الساكنة واللام المكسورة بعدها موحدة هو النمرى بفتح الميم والنون والتخفيف ، وقد تقدم شرح حديثه هذا في فرض الخس ، والفرض منه قوله فيه « لما في قلوبهم من الجزع والهلوع ، قال ابن بطال مراده في هذا الباب إثبات خلق الله تعالى للإنسان بأخلاقه من الهلع والصبر والمنع والإعطاء ، وقد استثنى الله المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون لا يصحرون بتكررها عليهم ولا يمتنعون حق الله في أموالهم لأنهم يحتسبون بها الثواب ويكسبون بها التجارة الربحية في الآخرة ، وهذا يفهم منه أن من ادعى لنفسه قدرة وحولا بالإمسك والشح والصبر من الفقر وقلة الصبر لقدّر الله تعالى ليس بعالم ولا عابد ، لأن من ادعى أن له قدرة على نفع نفسه أو دفع الضر عنها فقد افترى انتهى ملخصا ، وأوله كاف في المراد فإن قصد البخارى أن الصفات المذكورة بخلق الله تعالى في الإنسان لا أن الإنسان يخلقها بفعله ، وفيه أن الرزق في الدنيا ليس على قدر درجة المرزوق في الآخرة ، وأما في الدنيا فأنما تقع العطية والمنع بحسب السياسة الدنيوية ، فكان ﷺ يعطى من يخشى عليه الجزع والهلوع لو منع ، ويمنع من يشق بصره واحتماله وقناعته بثواب الآخرة ، وفيه أن البشر جبلوا على حب العطاء وبغض المنع والإسراع إلى إنكار ذلك قبل الفكرة في عاقبته إلا من شاء الله ، وفيه أن المنع قد يكون خيرا للممنوع كما قال تعالى ﴿ وَعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ ومن ثم قال الصحابي « ما أحبُّ أن لي بتلك الكلمة حمر النعم » والباء في قوله « بتلك » للبدلية أى ما أحبُّ أن لي بدل كلمته النعم الحمر لأن الصفة المذكورة تدل على قوة إيمانه المنفض به لدخول الجنة وثواب الآخرة خير وأبقى ، وفيه استتلاف من يخشى جزعه أو يرجى بسبب إعطائه طاعة من يتبعه والاعتذار إلى من ظن ظنا والامر بخلافه

٥٠ - باب ذكر النبي ﷺ ، وروايته عن ربه

٧٥٣٦ - حدثني محمد بن عبد الرحيم حدثنا أبو زيد سعيد بن الربيع المروى حدثنا شعبة عن قتادة « عن

٢ - ٥١٣ ج ٦٥ - فتح البلى

أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل قال : إذا تقرب العبدُ إلى شبراً تقربتُ إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إلى ذراعاً تقربتُ منه باعاً ، وإذا أتاني مشيّاً أتيتُهُ هرولاً »

٧٥٣٧ - **حديث** مسدد عن يحيى عن التيمي عن أنس بن مالك عن أبي هريرة قال : ربّما ذكر النبي ﷺ قال : « إذا تقرب العبد مني شبراً تقربت منه ذراعاً ، وإذا تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً أو بُوعاً »

وقال معتمر سمعتُ أبي سمعتُ أنساً عن أبي هريرة عن ربه عز وجل  
٧٥٣٨ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال « سمعتُ أبا هريرة عن النبي ﷺ يرويه عن ربكم قال : لكل عمل كَفَّارَةٌ ، والصوم لي وأنا أجزي به ، ونلُوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك »

٧٥٣٩ - **حديث** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن قتادة ، ح وقال لي خليفة : حدثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن أبي العالية « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه قال : لا ينبغي لعبد أن يقول أنه خيرٌ من يونس بن متى » ونسبُهُ إلى أبيه

٧٥٤٠ - **حديث** أحمد بن أبي مُرَيج أخبرنا شعبة حدثنا شعبة عن معاوية بن مُرَّة الزني عن عبد الله بن المُغفل المزني قال : « رأيتُ رسولَ الله ﷺ يوم الفتح على ذقنه يقرأ سورة الفتح - أو من سورة الفتح - قال فرجعَ فيها قال : ثم قرأ معاوية يحكي قراءة ابن مُغفل وقال : لولا أن يجمع الناسُ عليكم لرجعتُ كما رجعتُ ابن مُغفل يحكي النبي ﷺ فقلت لمعاوية : كيف كان ترجيعُهُ قال : آ آ آ ثلاث مراتٍ »

**قوله** ( باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه ) يحتمل أن تكون الجملة الأولى محذوفة المفعول والتقدير : ذكر النبي ﷺ ربه عز وجل ، ويحتمل أن يكون ضمن الذكر معنى التحديث فعدها بمن فيكون قوله عن ربه متعلق بالذكر والرواية معاً ، وقد ترجم هذا في كتاب خلق أفعال العباد بلفظ : ما كان النبي ﷺ يذكر ويروي عن ربه وهو أوضح ، وقد قال ابن بطال معنى هذا الباب أن النبي ﷺ روى عن ربه السنة كما روى عنه القرآن انتهى ، والذي يظهر أن مراده تصحيح ما ذهب إليه كما تقدم التنبيه عليه في تفسير المراد بكلام الله سبحانه وتعالى ، وذكر فيه خمسة أحاديث . الحديث الأول : **قوله** ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو أبو يحيى البغدادي الملقب صاعقة ، وأبو زيد من شيوخ البخاري قد حدث عنه بلا واسطة في باب إذا رأى المحرمون صيداً في أواخر كتاب الحج ، وكذا في غزوة الحديبية ، **قوله** ( عن أنس عن النبي ﷺ ) هذه رواية قتادة وخالفه سليمان التيمي كما في الحديث الثاني ، فقال « عن أنس عن أبي هريرة ، فالأول مرسل صحابي . **قوله** ( يرويه عن ربه عز وجل ) في رواية الاسماعيلي دهن

طريق محمد بن جعفر ومن طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة سمعت قتادة يحدث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : قال ربكم ، وفي رواية أبي داود الطيالسي ، عن شعبة ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم ، قال الاسماعيلي قوله ، قال ربكم ، وقوله ، يرويه عن ربكم ، سواء أى فى المعنى . **قوله** ( إذا تقرب العبد لى شبرا ) فى رواية الاسماعيلي ، منى ، وفى رواية الطيالسي ، إن تقرب منى عبدى ، والأصل هنا الإتيان بمن ، لكن يفيد استعمال د لى ، بمعنى الانتهاء فهو أبلغ ، **قوله** ( تقرب اليه ذراعا ، وإذا تقرب لى ) فى رواية الكشميني ، منى ، وكذا للاسماعيلي والطيالسي ، **قوله** ( ذراعا تقرب منه باعا ، وإذا أتاني يمشى أتيته هرولة ) لم يقع ، وإذا أتاني ، الخ فى رواية الطيالسي قال ابن بطل وصف سبحانه نفسه بأنه يتقرب لى عبده ووصف العبد بالتقرب اليه ووصفه بالإتيان والهرولة كل ذلك يحتمل الحقيقة والمجاز لحملها على الحقيقة يقتضى قطع المسافات وتداني الأجسام وذلك فى حقه تعالى محال فلا استحالت الحقيقة تعين المجاز لشهرته فى كلام العرب فيكون وصف العبد بالتقرب اليه شبرا وذراعا وإتيانه ومشيه ممناه التقرب اليه بطاعته وأداء مفترضاته وتوافقه ويكون تقربه سبحانه من عبده وإتيانه والمشى عبارة عن إثابته على طاعته وتقربه من رحمته ، ويكون قوله أتيته هرولة أى أتاه ثوابى مسرعا ، ونقل عن الطبري أنه إنما مثل القليل من الطاعة بالشبر منه والضعف من الكرامة والثواب بالذراع فجعل ذلك دليلا على مبلغ كرامته لمن أدام على طاعته أن ثواب عمله له على عمله الضعف وإن الكرامة مجاوزة حده لى ما يشبه الله تعالى ، وقال ابن التين القرب هنا نظير ما تقدم فى قوله تعالى ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ فإن المراد به قرب الرتبة وتوفير الكرامة والهرولة كناية عن سرعة الرحمة اليه ورضا الله عن العبد وتضعيف الأجر ، قال : والهرولة ضرب من المشى السريع وهى دون العدو وقال صاحب المشارق المراد بما جاء فى هذا الحديث سرعة قبول توبة الله للعبد أو تيسير طاعته وتقويته عليها وتمام هدايته وتوفيقه والله أعلم بمراده ، وقال الراغب قرب العبد من الله التخصيص بكثير من الصفات التى يصح أن يوصف الله بها وإن لم تكن على الحد الذى يوصف به الله تعالى نحو الحكمة والعلم والحلم والرحمة وغيرها ، وذلك يحصل بإزالة القاذورات المعنوية من الجهل والطيش والغضب وغيرها بقدر طاقة البشر وهو قرب روحانى لا بدنى ، وهو المراد بقوله إذا تقرب العبد منى شبرا تقرب منه ذراعا . الحديث الثانى : **قوله** ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان وه التيمي ، هو سليمان بن طرخان . **قوله** ( ربما ذكر النبي ﷺ قال إذا تقرب العبد منى ) كذا للجميع ليس فيه الرواية عن الله تعالى ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن يحيى القطان ، وأخرجه من رواية محمد بن أبي بكر المفضل عن يحيى فقال فيه « عن أبي هريرة ذكر النبي ﷺ قال : قال الله عز وجل وقال مسلم حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى ، هو ابن سعيد وابن أبي عدى كلاهما عن سليمان فذكره بلفظ « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال قال الله عز وجل » . **قوله** ( وإذا تقرب منى ذراعا تقرب منه باعا أو بوعا ) كذا فيه بالشك وكذا فى رواية مسلم والاسماعيلي ، وقد تقدم فى باب قول الله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ بغير شك من رواية أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدى بى ، فذكر الحديث وفيه : وإن تقرب الى شبرا تقرب اليه ذراعا وإن تقرب الى ذراعا تقرب اليه باعا ، ووقع ذكر الهرولة فى حديث أبي ذر الذى أوله رفعه : يقول الله تعالى من عمل حسنة فجزاؤه عشر أمثاها ، وفيه « ومن تقرب اليه شبرا ، والحديث ، وفى آخره : ومن أتاني يمشى أتيته هرولة ومن أتاني بقراب الأرض خطيئة لم يشرك بى شيئا جعلها له مغفرة أخرجه

مسلم ، قال الخطابي : الباع معروف وهو قدر مد اليدين ، وأما البوع بفتح الموحدة فهو مصدر باع يبيع بوعا قال ويحتمل أن يكون بضم الباء جمع باع مثل دار ودور ، وأغرب النوى فقال الباع والبوع والبوع بالضم والفتح كله بمعنى ، فإن أراد ما قال الخطابي والام لم يصرح أحد بأن البوع بالضم والباع بمعنى واحد ، وقال الباجي الباع طول ذراعى الإنسان وعضديه وعرض صدره وذلك قدر أربعة أذرع وهو من الدواب قدر خطوها فى المشى وهو ما بين قوائمها ، وزاد مسلم فى روايته المذكورة : وإذا أنانى يمشى أتيتته هرولة ، وفى رواية ابن أبى عدى عن سليمان التيمى عند الإسماعيلى : وإذا تقرب منى بوعا أتيتته هرولة . قوله ( وقال معتمر ) هو ابن سليمان التيمى المذكور وأراد بهذا التعاقب بيان التصريح بالرواية فيه عن الله عز وجل وقد وصله مسلم وغيره من رواية المعتمر كما سأنبه عليه . قوله ( عن أبى هريرة عن ربه عز وجل ) كذا سقط من رواية أبى ذر عن السرخسى والسكشمينى لفظه : عن النبي ﷺ ، وثبتت فى التمسلى والباقيين وقال عياض عن الأصملى لم يكن عن النبي ﷺ فى كتاب القبرى ، وقد ألقها عبدوس . قلت : وثبتت عند مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر ولم يسقط لفظه لكنه أحال به على رواية محمد بن بشار وأخرجه الإسماعيلى عن العاصم بن زكريا عن محمد بن عبد الأعلى فقال فى سياقه : عن أبيه حدثنى أنس أن أباه هريرة حدثه عن النبي ﷺ أنه حدثه عن ربه تعالى ، ووصلها الإسماعيلى أيضا من رواية عبيد الله بن معاذ حدثنا المعتمر قال حدث أبى عن أنس أن أباه هريرة حدثه عن النبي ﷺ أنه حدثه عن ربه تبارك وتعالى ، ووصله أبو نعيم من طريق اسحق بن إبراهيم الشهيد حدثنا المعتمر عن أبيه عن أنس عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه عز وجل ، ووقع عند ابن حبان فى صحيحه من طريق الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن المتوكل العسقلانى حدثنا معتمر بن سليمان حدثنى أبى أخبرنى أنس بن مالك عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ قال الله عز وجل إذا تقرب العبد منى شبرا ، فذكره وقال فيه : باعا ، ولم يشك ، وفى آخره : أتيتته هرولة ، وزاد : وان هرول سعت اليه والله أمرع بالمغفرة ، قال البرقاني بعد أن أخرجه فى مستخرجه من طريق الحسن بن سفيان لم أجد هذه الزيادة فى حديث غيره يعنى محمد بن المتوكل انتهى ، وهو صدوق عارف بالحديث عنده غرائب وأفراد وهو من شيوخ أبى داود فى السنن والقول فى معناه كما تقدم قال الخطابي فى مثل مضاعفة الثواب يقبل من أقبل نحو آخر قدر شبر فاستقبله بقدر ذراع ، قال ويحتمل أن يكون معناه التوفيق له بالعمل الذى يقربه منه وقال الكرماني : لما قامت البراهين على استحالة هذه الأشياء فى حق الله تعالى وجب أن يكون المعنى : من تقرب الى بطاعة قليلة جازيته بثواب كثير وكلما زاد فى الطاعة أزيد فى الثواب وإن كانت كيفية إتيانه بالطاعة بطريق التانى يكون كيفية إتيانى بالثواب بطريق الاسراع ، والحاصل أن الثواب راجع على العمل بطريق الكيف والكم ولفظ التقرب والهرولة مجاز على سبيل المشاكلة أو الاستعارة أو إرادة لوازمها . الحديث الثالث : حديث محمد بن زياد وهو الحمصي سمعت أباه هريرة عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل : لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجزى به ، فى رواية : محمد بن جعفر ، وهو غندر عن شعبة يرويه عن ربه عز وجل : لكل عمل كفارة إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزى به ، أخرجه أحمد عنه وأورده الإسماعيلى من طريق غندر وأورده من طريق على بن أبى الجعد ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة بلفظ : لكل عمل كفارة ، وقد تقدم شرحه فى « كتاب الصيام » . الحديث الرابع : حديث أبى العالية وهو رفيع بقاء مصفر الرياحى بكسر الراء بعدها تحانية ثم جاء مهمل عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما



يروى عن ربه ، أوردته من طريق شعبة ومن طريق سعيد ، وهو ابن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عنه وساقه على لفظ سعيد ، وقد تقدم في ترجمة يونس عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن حفص بن عمر بالسند المذكور هنا ، ولفظه : عن النبي ﷺ قال ما ينبغي لعبد ، فذكره وأخرجه في تفسير سورة الأنعام من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة كذلك وصرح فيه بالتحديث عن ابن عباس ولفظه : عن أبي العالية حدثني ابن عمر نبيكم ﷺ ، يعني ابن عباس قال أبو داود بعد أن أخرجه عن حفص بن عمر عن شعبة لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث ، وفي موضع آخر أربعة أحاديث هذا أحدها . قلت : قد أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ولم أر في شيء من الطرق عن شعبة فيه عن ربه ولا عن الله عز وجل ، وكذا تقدم في آخر تفسير النساء من حديث ابن مسعود ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما ليس فيه عن ربه ، وحكى ابن التين عن اسودى قال أكثر الروايات ليس فيها ، فيما يروى عن ربه ، فإن كان هذا محفوظا فهو بمن سوى النبي ﷺ وساق الكلام على ذلك كما مضى في أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو وارد سواء كان في الرواية عن ربه أو لم يكن بخلاف ما يوهمه كلامه . الحديث الخامس : قوله (حدثنا أحمد بن أبي سريح) وهو بمهملة ثم جيم ، وهو أحد بن عمر فقيل هو اسم أبي سريح وقيل أبو سريح جد أحمد ، وأحد يكنى أبا جعفر ، قوله (عبد الله بن المغفل) بالغير الممجمة وتشديد الفاء ، وفي رواية حجاج بن مهال عن شعبة : أخبرني أبو إياس ، وهو معاوية بن قرة ، سمعت عبد الله بن المغفل ، تقدم في فضائل القرآن ، قوله (سورة الفتح أو من سورة الفتح) في رواية حجاج ، سورة الفتح ، ولم يشك . قوله (فرجع فيها) بتشديد الجيم أى ردد الصوت في الحلق والجهر بالقول مكررا بعد خفائه ووقع في رواية آدم عن شعبة ، وهو يقرأ سورة الفتح أو من سورة الفتح ، قراءة لينة يرجع فيها ، أخرجه في فضائل القرآن أيضا ، قوله (ثم قرأ معاوية) ابن قرة (يحكى قراءة ابن مغفل) هو كلام شعبة ، وظاهره أن معاوية قرأ ورجع ، ووقع في رواية مسلم بن إبراهيم في تفسير سورة الفتح عن شعبة قال معاوية : لو شئت أن أحكى لكم قراءته لفعلت ، وفي غزوة الفتح عن أبي الوليد عن شعبة لولا أن يجتمع الناس حول لرجعت كما رجعت ، وهذا ظاهره أنه لم يرجع وهو المعتمد ، ويحمل الأول على أنه حكى القراءة دون الترجيع بدليل قوله في آخره كيف كان ترجميه ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن شعبة فقال فيه قال معاوية : لولا أن أخشى أن يجتمع عليكم الناس لحكيت لكم عن عبد الله بن مغفل ما حكى عن رسول الله ﷺ . قوله (فقلت لمعاوية) أى ابن قرة والقائل شعبة . قوله (كيف كان ترجميه) قال آتت ثلاث مرات) قال ابن بطلال في هذا الحديث إجازة لعامة بالترجيع والألحان الملهذة للقلوب بحسن الصوت ، وقول معاوية ولولا أن يجتمع الناس ، يشير إلى أن القراءة بالترجيع تجمع نفوس الناس إلى الإصغاء وتسميها بذلك حتى لا تكاد تصبر عن استماع الترجيع المشوب بلذة الحكمة المهمة . وفي قوله آتت الهمزة والسكوت دلالة على أنه ﷺ كان يراعى في قراءته المد والوقف انتهى ، وقد تقدم شرح هذا كله في أواخر فضائل القرآن في باب الترجيع ، وقال القرطبي يحتمل أن يكون حكيه صوته عند هر الراحلة كما يعتري رافع صوته إذا كان راكباً من انضغاط صوته وتقطيعه لأجل هر المركوب وبالله التوفيق . قال ابن بطلال : وجه دخول حديث عبد الله بن مغفل في هذا الباب أنه ﷺ كان أيضا يروى القرآن عن ربه كذا قال ، وقال السكرماني : الرواية عن الرب أعم من أن تكون قرآنا أو غيره بدون الوساطة وبالوساطة وإن كان المتبادر هو ما كان بغير الوساطة والله أعلم

**٥١ - باب ما يحوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها لقول الله تعالى ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ﴾**

٧٥٤١ - وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه ثم دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأه : باسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل ، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، الآية

٧٥٤٢ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل ، الآية »

٧٥٤٣ - **حديث** مسدد حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أتى النبي ﷺ برجل وامرأة من اليهود قد زنيا فقال لليهود ما تصنعون بهما ؟ قالوا نسخم وجوههما ونخزيهما ، قال : فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، فجاءوا فقالوا لرجل من يرضون يا أعور : اقرأ قرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه قال : ارفع يدك فرفع يده فإذا فيه آية الرجم تلوح ، فقال : يا محمد إن عليهم الرجم ولكننا نسكتهم بيننا فأمر بهما فرجما ، فرأيته مجانيء عليها الحجارة »

**قوله** ( باب ما يحوز من تفسير التوراة وكتب الله ) كذا لآبي ذر ولغيره من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله تعالى ، وكل منهما من عطف العام على الخاص لأن التوراة من كتب الله ، **قوله** ( بالعربية وغيرها ) أي من اللغات ، في رواية الكشميني « بالعبرانية وغيرها ، ولكل وجه ، والحاصل أن الذي بالعربية مثلا يحوز التعبير عنه بالعبرانية وبالعكس ، وهل يتقيد الجواز بمن لا يفقه ذلك اللسان أو لا الأول قول الأكثر . **قوله** ( لقول الله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ) وجه الدلالة أن التوراة بالعبرانية ، وقد أمر الله تعالى أن تتلى على العرب وهم لا يعرفون العبرانية ففضية ذلك الإذن في التعبير عنها بالعربية ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث . الحديث الأول : **قوله** ( وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه ) في رواية الكشميني « بترجمانه ، ( ثم دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأه باسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل ، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ) هذا طرف من الحديث الطويل الذي تقدم موصولا في بدء الوحي وفي عدة مواضع ، وتقدم شرحه في أول الكتاب وفي تفسير سورة آل عمران ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل باللسان العربي ، ولسان هرقل رومي ، فتمه إشعار بأنه اعتمد في إبلاغه ما في الكتاب على من يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه ، والمترجم المذكور هو الترجمان وكذا وقع ، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بقصة هرقل لمطلوبه أن القراءة فعل القارئ . فقال قد كتب النبي ﷺ في كتابه إلى قيصر : بسم الله الرحمن الرحيم وقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه ، ولا يشك في قراءة الكفار أنها أعمالهم ، وأما المقروء فهو كلام الله تعالى

ليس بمخلوق ومن حلف بأصوات الكفار ونداء المشركين لم يكن عليه يمين ، بخلاف ما لو حلف بالقرآن . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة « حدثنا محمد بن بشار ، ذكره بهذا الإسناد في تفسير البقرة ، وفي باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء من » كتاب الاعتصام ، وهنا وهو من نواذر ما وقع له فإنه لا يكاد يخرج الحديث في مكانين فضلا عن ثلاثة بسياق واحد بل يتصرف في المثنى بالاختصار والاقتصار وبالتمام ، وفي السند بالوصل والتعليق من جميع أوجهه ، وفي الرواية بسياقه عن راو غير الآخر فبحسب ذلك لا يكون مكررا على الإطلاق ويندر له ما وقع هنا وإنما وقع ذلك غالبا حيث يكون المثنى قصيرا والسند فردا ، وقد سبق الكلام على بعضه في تفسير سورة البقرة قال ابن بطلان : استدلل بهذا الحديث من قال تجوز قراءة القرآن بالفارسية ، وأيد ذلك بأن الله تعالى حكى قول الأنبياء عليهم السلام كنوح عليه السلام وغيره من ليس عربيا بلسان القرآن وهو عربي مبین وبقوله تعالى ﴿ لا نذكركم به ومن بلغ ﴾ والإنذار إنما يكون بما يفهمونه من لسانهم ، فقراءة أهل كل لغة بلسانهم حتى يقع لهم الإنذار به ، قال : وأجاب من منع بأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ما نطقوا إلا بما حكى الله عنهم في القرآن سلسنا ، ولكن يجوز أن يحكى الله قولهم بلسان العرب ثم يتعبدنا بتلاوته على ما أنزله ، ثم نقل الاختلاف في أجزاء صلاة من قرأ فيها بالفارسي ومن أجاز ذلك عند العجز دون الإمكان وعمم وأطال في ذلك ، والذي يظهر التفصيل فإن كان القارئ قادرا على التلاوة باللسان العربي فلا يجوز له العدول عنه ولا تجزئ صلاته وإن كان عاجزا وإن كان خارج الصلاة فلا يمتنع عليه القراءة بلسانه لأنه معذور وبه حاجة إلى حفظ ما يجب عليه فعلا وتركه وإن كان داخل الصلاة فقد جمل الشارع له بدلا وهو الذكر وكل كلمة من الذكر لا يعجز عن النطق بها من ليس بعربي فيقولها ويكررها فتجزئ عنه الذي يجب عليه قراءته في الصلاة حتى يتعلم ، وعلى هذا فمن دخل في الإسلام أو أراد الدخول فيه فقرأ عليه القرآن فلم يفهمه فلا بأس أن يعرب له لتعريف أحكامه أو لتقوم عليه الحجة فيدخل فيه ، وأما الاستدلال لهذه المسئلة بهذا الحديث وهو قوله « إذا حدثكم أهل الكتاب ، فهو وإن كان ظاهره أن ذلك بلسانهم فيحتمل أن يكون بلسان العرب فلا يكون نصا في الدلالة ، ثم المراد بإيراد هذا الحديث في هذا الباب ليس ما تشاغل به ابن بطلان وإنما المراد منه كما قال البيهقي فيه دليل على أن أهل الكتاب إن صدقوا فيما فسروا من كتابهم بالعربية كان ذلك مما أنزل إليهم على طريق التعبير عما أنزل وكلام الله واحد لا يختلف باختلاف اللغات ، فبأي لسان قرئ فهو كلام الله ، ثم أسند عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ لا نذكركم به ومن بلغ ﴾ يعني ومن أسلم من العجم وغيرهم ، قال البيهقي وقد يكون لا يعرف العربية فإذا بلغه معناه بلسانه فهو له نذير ، وقد تقدم الكلام على هذه الآية في أول الباب الذي قبل هذا بثلاثة أبواب . الحديث الثالث : حديث ابن عمر في رجم اليهوديين ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الحدود ، و « اسماعيل ، في السند هو ابن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن علي و « أيوب ، هو السخيتاني ، وقوله فيه « فقالوا الرجل من يرضون أعور أقرأ ، كذا للكشميين وهو مجرور بالفتحة صفة رجل ، وفي رواية غيره « يا أعور ، وهو بالرفع وقوله « فوضع يده عليها ، أي على آية الرجم ، وعند الكشميين وعليه ، أي على الموضوع قوله ( قال ارفع يدك ) كذا أبهم القائل وتقدم أنه عبد الله بن سلام ، والواضع هو عبد الله بن سوريا ، وقوله « تنكأته ، أي الرجم ، وعند الكشميين « تنكأتها ، أي الآية

٥٢ - **باب قول النبي ﷺ : الماهرُ بالقرآن مع - قرة السكرام البررة ، وزينوا القرآن بأصواتكم**

٧٥٤٤ - **حدثني إبراهيم بن حمزة** حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة « عن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول : ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء حسن الصوت بالقرآن يجهر به »

٧٥٤٥ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ، وكلُّ حدثي طائفة من الحديث قالت فاضطجعت على فراشي وأنا حينئذ أعلم أنني بريئة وأن الله يُبرئني واسكن والله ما كنت أظن أن الله يُنزل في شأني وحياً يتلى ، ولشأنني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بأمر يتلى ، وأنزل الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ ﴾ العشر الآيات كلها

٧٥٤٦ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا مسعر عن عدي بن ثابت أراه « عن البراء قال : سمعتُ النبي ﷺ يقرأ في العشاء : والتين والزيتون ، فما سمعتُ أحداً أحسنُ صوتاً أو قراءةً منه »

٧٥٤٧ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا هُشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ متوارياً بمكة وكان يرفعُ صوته ، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن جاء به ، قال الله عز وجل لنبيه ﷺ ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا ﴾ »

٧٥٤٨ - **حدثنا اسماعيل** حدثني مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمم عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال له : إني أراك تُحبُّ الغمَّ والبادية فإذا كنت في غمِّك أو باديك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌّ ولا إنسٌ ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة ، قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ »

٧٥٤٩ - **حدثنا قبيصة** حدثنا سفيان عن منصور عن أمه « عن عائشة قالت كان النبي ﷺ يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حاضٌّ »

**قوله ( باب قول النبي ﷺ الماهر )** أى الحاذق والمراد به هنا جودة التلاوة مع حسن الحفظ . **قوله ( مع سفرة الكرام البررة )** كذا لأبي ذر إلا عن الكشميني فقال « مع السفرة » وهو كذلك للأكثر ، والاول من إضافة الموصوف إلى صفته والمراد بالسفرة الكتبة جمع سافر مثل كاتب وزنه ومعناه ، وهم هنا الذين ينقلون من اللوح المحفوظ فرصوا بالكرام أى المسكرين عند الله تعالى ، والبررة أى المطيعين المطهرين من الذنوب وأصل الحديث تقدم مسنداً في التفسير لكن بلفظ : مثل الذى يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة ، وأخرجه

مسلم بلفظه من طريق زرارة بن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً « الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة » قال القرطبي الماهر : الخاذق وأصله الخندق بالسباحة ، قاله الهروي والمراد بالمهارة بالقرآن جودة الحفظ وجودة التلاوة من غير تردد فيه لكونه يسره الله تعالى عليه كما يسره على الملائكة فكان مثلها في الحفظ والدرجة .

**قوله** ( وزينوا القرآن بأصواتكم ) هذا الحديث من الأحاديث التي علقها البخاري ولم يصلها في موضع آخر من كتابه ، وقد أخرجه في كتاب خلق أفعال العباد من رواية عبد الرحمن بن عريجة عن البراء بهذا ، وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من هذا الوجه ، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن حبان في صحيحه ، وعن ابن عباس أخرجه الدارقطني في الأفراد بسند حسن وعن عبد الرحمن بن عوف أخرجه الزبيري بسند ضعيف ، وعن ابن مسعود وقع لنا في الأول من فوائد عثمان بن السالك ولكنه موقوف ، قال ابن بطال : المراد بقوله « زينوا القرآن بأصواتكم » المد والترتيل والمهارة في القرآن جودة التلاوة بجودة الحفظ فلا يتلثم ولا يتشكك وتكون قراءته سهلة بتيسير الله تعالى كما يسره على الكرام البررة قال : ولعل البخاري أشار بأحاديث هذا الباب إلى أن الماهر بالقرآن هو الحافظ له مع حسن الصوت به والجهر به بصوت مطرب بحيث يمتد سامعه انتهى ، والذي قصده البخاري لإثبات كون التلاوة فعل العبد فانها يدخلها التزيين والتحسين والتطريب ، وقد يقع بأضداد ذلك وكل ذلك دال على المراد ، وقد أشار إلى ذلك ابن المنير فقال ظن الشارح أن غرض البخاري جواز قراءة القرآن بتحسين الصوت وليس كذلك ، وإنما غرضه الإشارة إلى ما تقدم من وصف التلاوة بالتحسين والترجييع والخفض والرفع ومقارنة الأحوال البشرية كقول عائشة « يقرأ القرآن في حجرى وأنا حائض » فكل ذلك يحقق أن التلاوة فعل القارىء وتتصف بما تتصف به الأفعال ويتعلق بالظروف الزمانية والمكانية انتهى ، ويؤيده ما قال في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن أخرج حديث « زينوا القرآن بأصواتكم » من حديث البراء وعلقه من حديث أبي هريرة رضى الله عنهما ، وذكر حديث أبي موسى رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال له : يا أبا موسى لقد أوتيت من مزامير آل داود ، وأخرجه من حديث البراء بلفظ سمع أبا موسى يقرأ فقال كان هذا من أصوات آل داود ، ثم قال : ولا ريب في تخليق مزامير آل داود وندائهم لقوله تعالى ﴿ وخلق كل شيء ﴾ ثم ذكر حديث عائشة « الماهر بالقرآن مع السفارة » الحديث ، وحديث أنس أنه سئل عن قراءة النبي ﷺ فقال كان يمد مداً ، وحديث قطبة بن مالك أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الفجر ﴿ والنخل باسقات لها طلع نضيد ﴾ يمد بها صوته ثم قال فبين النبي ﷺ أن أصوات الخلق وقراءتهم مختلفة بعضها أحسن من بعض وأزين وأحلى وأرقل وأمهر وأمد وغير ذلك ، ثم ذكر فيه ستة أحاديث . الحديث الأول : حديث أبي هريرة . **قوله** ( ابن أبي حازم ) هو عبيد العزيز بن سلمة بن دينار و « يزيد » شيخه هو ابن الهاد ، و « محمد بن إبراهيم » هو النعمي ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب : وأسروا قولكم أو اجهروا به من « كتاب التوحيد » . الحديث الثاني : حديث عائشة رضى الله عنها في قصة الإفك . ذكر منه طرفاً من رواية يحيى بن بكير عن الليث عن « يونس » هو ابن يزيد عن ابن شهاب عن مشايخه وفيه « ولكن والله » وفي رواية السكسيمي « ولكنى والله ما كنت أظن أن الله ينزل في شأني وحياً بلياً » فأنزل الله ﴿ إن الذين جاؤا بالإفك عصبة منكم ﴾ العشر الآيات كلها ، هكذا اقتصر على هذا القدر منه وتقدم بطوله في تفسير سورة النور مع شرحه ، وقد أورد هذا القدر من هذا الحديث في باب قوله ﴿ يريدون أن يبدلوا

كلام الله ﷻ من وجه آخر عن يونس ، وذكره في خلق أفعال العباد من طرق أخرى عن ابن شهاب ، ثم قال فيبذت رضى الله عنها أن الإنذار من الله وأن الناس يتلونه ، ثم ذكر عدة آيات فيها ذكر التلاوة ، ثم قال فبين سبحانه وتعالى أن التلاوة من النبي ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم ، وأن الوحي من الله سبحانه وتعالى . الحديث الثالث : حديث البراء ، قوله ( يقرأ في العشاء والتين ) في رواية السكشميين : « بالتين فاستمعت أحدا أحسن صوتا أو قراءة منه ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الصلاة » ، ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالقراءة من جهة النغم . الحديث الرابع : حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ﴾ وقد تقدم في تفسير سبحانه ، وتقدم قريبا في باب قوله تعالى ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به ﴾ ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالجهر والإسرار . الحديث الخامس : حديث أبي سعيد : لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له الحديث ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الأذان » ، ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالرفع والخفض وقال الكرمانى وجه مناسبه أن رفع الأصوات بالقرآن أحق بالشهادة له وأولى . الحديث السادس : حديث عائشة قوله ( سفيان ) هو الثوري « ومنصور » هو ابن عبد الرحمن الشيبى ، وأمه هى صفية بنت شيبة من صنفار الصحابة قوله ( يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض ) تقدم شرحه في « كتاب الحيض » وتقدم بيان المراد به من كلام ابن المنير ومنه يظهر وجه مناسبة ذكره في هذا الباب

### ٥٣ - باب قول الله تعالى ﴿ فافرأوا ما تيسر منه ﴾

٧٥٥٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عتيق عن ابن شهاب حدثني عروة أن المسور بن عمرمة وعبد الرحمن بن عبد القارى حدثاه أنهما سمعا معمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ فكذت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلبيتته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطأقت به أفوذه إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها فقلت : أرسله ، أقرأ يا هشام ؟ فقرأ ﷺ القراءة التى سمعته ، فقال رسول الله ﷺ كذلك أنزلت ، ثم قال رسول الله ﷺ : أقرأ يا معمر ؟ فقرأت فقلت : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافرأوا ما تيسر منه

قوله ( باب قول الله تعالى فافرأوا ما تيسر منه ) كذا للكشميين وللباقيين ، من القرآن ، وكل من اللغظين في السورة والمراد بالقراءة الصلاة لأن القراءة بعض أركانها ذكر فيه حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في فضائل القرآن . وقوله في آخره « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافرأوا ما تيسر منه » الضمير للقرآن والمراد بالمتيسر منه في الحديث غير المراد به في الآية ، لأن المراد بالمتيسر في الآية بالنسبة للقلّة والكثرة ، والمراد به في الحديث بالنسبة إلى ما يستحضره القارئ من القرآن ، فالأول

من الكمية ، والثاني من السكيفية ، ومناسبة هذه الترجمة وحديثها للأبواب التي قبلها من جهة التفاوت في السكيفية ومن جهة جواز نسبة القراءة للقارىء

٥٤ - **باب قول الله تعالى :** ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ ، وقال النبي ﷺ : « كلُّ مُيسِّرٍ لما خُلق له » ، يُقال : مُيسِّر : فهِياً

وقال مجاهد : يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ بِلِسَانِكَ : هَوَّنَّا قِرَاءَتَهُ عَلَيْكَ

وقال مطرُ الورَّاقُ ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ قال : هل من طالب علم فيُعانٍ عليه  
٧٥٥١ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث قال يزيدُ حدثني مطرُ بن عبد الله عن عمران قال :  
« قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ : كُلُّ مُيسِّرٍ لما خُلق له »

٧٥٥٢ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا عُندَرُ حدثنا شعبة عن منصور والأعشى سمعا سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان في جنازةٍ فأخذُ عوداً فجعل يَنسِكُ في الأرض فقال : ما منكم من أحدٍ إلا كتبَ مقعده من الجنة أو من النار ، قالوا : ألا نَتَسَكَّلُ ؟ قال : اعملوا فكلُّ مُيسِّرٍ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية

**قوله** ( باب قول الله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ) قيل المراد بالذكر الأذكار والانعاط وقيل الحفظ وهو مقتضى قول مجاهد ، **قوله** ( وقال النبي ﷺ كل ميسر لما خلق له ) فذكره موصولاً في الباب من حديث علي . **قوله** ( وقال مجاهد يسرنا القرآن بلسانك هوناه عليك ) في رواية غير أبي ذر هونا قراءته عليك ، وهو بفتح الهاء والواو وتشديد النون من التهوين ، وقد وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ قال هوناه ، قال ابن بطال تيسير القرآن : تسهيله على لسان القارىء حتى يسارع إلى قراءته فربما سبق لسانه في القراءة فيجاوز الحرف إلى ما بعده ويحذف الكلمة حرصاً على ما بعدها انتهى ، وفي دخول هذا في المراد نظر كبير . **قوله** ( وقال مطر الورق ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ) قال هل من طالب علم فيعان عليه وقع هذا التعليق عند أبي ذر عن الكشيمى وحده وثبت أيضاً للجرجاني عن الفريابي ووصله الفريابي عن ضمرة بن زمة عن عبد الله بن شوذب عن مطر ، وأخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب العلم ، من طريق ضمرة ثم ذكر حديث عمران بن حصين « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ كُلُّ مُيسِّرٍ لما خُلق له ، وهو مختصر من حديث سبق في كتاب القدر فيه » عن عمران قال قال رجل يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار قال نعم . قال : فلم يعمل العاملون ، وقد تقدم شرحه هناك ود يزيد ، شيخ عبد الوارث فيه هو المعروف بالرشك ، وتقدم هناك من رواية شعبة قال حدثنا يزيد الرشك فذكره ، وحديث علي رضي الله عنه وفيه « وما منكم من أحدٍ إلا كتب مقعده من النار أو من الجنة » وتقدم شرحه هناك أيضاً وفيه « وفي حديث عمران الذي قبله كل ميسر ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في شرح حديث أبي سعيد المذكور في باب كلام الله مع أهل

الجنة فيه نداء الله تعالى لأهل الجنة بقريته جوابهم « بلييك وسعديك ، والمراجعة بقوله « هل رضيتم ، وقولهم « وما لنا لا نرضى ، وقوله « ألا أعطيكم أفضل ، وقولهم « ياربنا وأى شيء أفضل ، وقوله « أحل عليكم رضوانى ، فان ذلك كله يدل على أنه سبحانه وتعالى هو الذى كلمهم وكلامه قديم أزلى ميسر بلغة العرب ، والنظر فى كيفية ممنوع ولا يقول بالحلول فى المحدث وهى الحروف ولا أنه دل عليه وليس بموجود ، بل الإيمان بأنه منزل حق ميسر باللغة العربية صدق وبالله التوفيق ، قال السكرماني حاصل الكلام أنهم قالوا إذا كان الأمر مقدرا فلترك المشقة فى العمل الذى من أجلها سمي بالكليف ، وحاصل الجواب أن كل من خلق لشيء يسر لعمله فلا مشقة مع التيسير ، وقال الخطابي أرادوا أن يتخذوا ما سبق حجة فى ترك العمل فأخبرهم أن هنا أمرين لا يبطل أحدهما الآخر : باطن وهو ما اقتضاه حكم الربوبية ، وظاهر وهو السمة اللازمة بحق العبودية وهو أمانة للعاقبة فبين لهم أن العمل فى العاجل يظهر أثره فى الآجل وأن الظاهر لا يترك للباطن . قلت : وكان مناسبة هذا الباب لما قبله من جهة الاشتراك فى لفظ التيسير والله أعلم

٥٥ - باب قول الله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ ، ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴾ ما قد تدّ : مكتوب ، يسطرون فى أم الكتاب . مجلّة الكتاب وأصله : ما يلفظ من قول . ما يتكلم من شيء إلا كتب عليه ، وقول ابن عباس : يكتب الخير والشر ، يحرقون : يزيلون ، وليس أحد يزيل لفظ كتب من كتب الله عز وجل واسمهم يحرقونه : يتأولونه عن غير تأويله ، دراسهم : تلاوتهم ، واعبة : حافظه ، ونعيا : تحفظها ، وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به : يعنى أهل مكة ، ومن بلغ هذا القرآن فهو له نذير ٧٥٥٣ - وقال لى خليفة بن خياط حدثنا معتمر سمعت أبي عن قتادة عن أبي رافع « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لما قضى الله الخلق كتب كتابا عنده ، غبت - أو قال - سبقت رحمتى غضبى فهو عنده فوق العرش »

٧٥٥٤ - حديث محمد بن أبى غالب حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا معتمر سمعت أبى يقول حدثنا قتادة أن أبا رافع حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله كتب كتابا قبل أن يخلق الخلق : أن رحمتى سبقت غضبى فهو مكتوب عنده فوق العرش »

قوله ( باب قول الله تعالى بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ ) قال البخارى فى خلق أفعال العباد بعد أن ذكر هذه الآية والذى بعدها : قد ذكر الله أن القرآن يحفظ ويسطر ، والقرآن الموعى فى القلوب المسطور فى المصاحف المتأول باللسنة كلام الله ليس بمخلوق ، وأما المداد والورق والجلد فانه مخلوق . قوله ( والطور وكتاب مسطور قال قتادة مكتوب ) وصله البخارى فى خلق أفعال العباد من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة فى قوله « والطور وكتاب مسطور ، قال المسطور : المكتوب ، فى رق منشور : هو الكتاب ، وصله عبيد بن حميد من رواية شيبان بن عبد الرحمن وعبد الرزاق عن معمر كلاهما عن قتادة نحوه ، وأخرج عبد بن حميد عن ابن أبى



نصبح عن مجاهد في قوله « وكتاب مسطور » قال صحف مكتوبة « في رق منشور » قال في صحف . قوله (يسطرون : يخطون) أى يكتبون ، أورده عبد بن حميد من طريق شيدان بن عبد الرحمن عن قتادة في قوله « والقلم وما يسطرون » قال وما يكتبون . قوله ( في أم الكتاب جملة الكتاب وأصله ) وصله أبو داود في كتاب النسخ والمندوخ من طريق معمر عن قتادة في قوله ( يحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) قال جملة الكتاب وأصله ، وكذا أخرجه عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة وعند ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وعنده أم الكتاب ) يقول جملة ذلك عنده في أم الكتاب النسخ والمندوخ وما يكتب وما يبدل . قوله ( ما يلفظ من قول ) ما يتكلم من شيء إلا كتب عليه ، وصله ابن أبي حاتم من طريق شعيب بن اسحق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن في قوله « ما يلفظ من قول » قال ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه ومن طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن مجمع قال : الملك مداده ريقه ، وقبه لسانه . قوله ( وقال ابن عباس يكتب الخير والشر ) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى « ما يلفظ من قول » قال إنما يكتب الخير والشر ، وأخرج أيضا من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( ما يلفظ من قول ) ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ) قال يكتب كل ما تكلم به من خير أو شر حتى أنه ليكتب قوله : أكلت ثمرت ذهبت جئت رأيت حتى إذا كان يوم الخيس عرض قوله وعمله فأقر ما كان من خير أو شر وألقى سائره ، فذلك قوله ( يحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) وأخرج الطبري هذا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله بن رثاب بكسر الراء ثم ياء مهموزة وآخره موحدة ، والسكبي متروك وأبو صالح لم يدرك جابرا هذا ، وأخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن « ما يلفظ من قول » ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه وكان عكرمة يقول إنما ذلك في الخير والشر . قلت : ويجمع بينهما برواية علي بن أبي طلحة المذكورة ، قوله ( يحرفون : يزيبون ) لم أر هذا موصولا من كلام ابن عباس من وجه ثابت مع أن الذي قبله من كلامه وكذا الذي بعده ، وهو قوله « دراستهم : تلاوتهم » وما بعده ، وأخرج جميع ذلك ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقد تقدم في باب قوله « كل يوم هو في شأن » عن ابن عباس ما يخالف ما ذكر هنا وهو تفسير يحرفون بقوله يزيبون ، نعم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه ، وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز في قوله يحرفون الكلم عن مواضعه ، قال يقلبون ويغيرون ، وقال الراغب التحريف الإمالة وتحريف الكلام أن يجعله على حرف من الاحتمال بحيث يمكن حمله على وجهين فأكثر ، قوله ( وليس أحد يزيل لفظ كتاب الله من كتب الله عز وجل ولكنهم يحرفونه : يتأولونه عن غير تأويله ) في رواية الكشمي « يتأولونه على غير تأويله » قال شيخنا ابن الملقن في شرحه هذا الذي قاله أحد القولين في تفسير هذه الآية وهو مختاره - أى البخارى - وقد صرح كثير من أصحابنا بأن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل وفرعوا على ذلك جواز امتحان أوراقهما وهو يخالف ما قاله البخارى هنا انتهى ، وهو كالصريح في أن قوله « وليس أحد » الى آخره من كلام البخارى ذيل به تفسير ابن عباس وهو يحتمل أن يكون بقية كلام ابن عباس في تفسير الآية ، وقد بعض الشراح المتأخرين اختلف في هذه المسئلة على أقوال ، أحدها : أنها بدلت كلها وهو مقتضى القول المحكى بجواز الامتحان وهو إفراط ، وينبغى حل لإطلاق من أطلقه على الأكثر وإلا ففى مكابرة ، والآيات والخبار كثيرة في أنه بقى منها أشياء كثيرة لم تبدل ، من ذلك قوله

تعالى ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾ الآية ، ومن ذلك قصة رجم اليهوديين وفيه وجود آية الرجم ، ويؤيده قوله تعالى ﴿قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾ ثانياً : أن التبديل وقع ولكن في معظمها وأدلتها كثيرة وينبغي حمل الأول عليه ، ثالثاً : وقع في اليسير منها ومعظمها باق على حاله ، ولصره الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه الرد الصحيح على من بدل دين المسيح ، رابعاً : إنما وقع التبديل والتميز في المعاني لا في الالفاظ وهو المذكور هنا ، وقد سئل ابن تيمية عن هذه المسئلة مجرداً فأجاب في فتاويه أن للعلاء في ذلك قولين ، واحتج للثاني من أوجه كثيرة منها قوله تعالى ﴿لا تبدل لكلماته﴾ وهو معارض بقوله تعالى ﴿فمن بدله بعد ما سمعه فاتماً لائمة على الذين يبدلونه﴾ ولا يتعين الجمع بما ذكر من الحل على اللفظ في النفي وعلى المعنى في الإثبات لجواز الحل في النفي على الحكم وفي الإثبات على ما هو أعم من اللفظ والمعنى ، ومنها أن نسخ التوراة في الشرق والغرب والجنوب والشمال لا يختلف ومن المحال أن يقع التبديل فيتوارد النسخ بذلك على منهاج واحد ، وهذا استدلال عجيب لأنه إذا جاز وقوع التبديل جاز لإعدام المبدل والنسخ الموجودة الآن هي التي استقر عليها الأمر عندهم عند التبديل والأخبار بذلك طالحة ، أما فيما يتعلق بالتوراة فلأن يختصر لما غزا بيت المقدس وأهلك بني إسرائيل ومزقهم بين قتيل وأسير وأعدم كتبهم حتى جاء عزيراً فأملأها عليهم ، وأما فيما يتعلق بالإنجيل فإن الروم لما دخلوا في النصرانية جمع ملكهم أكابرهم على ما في الإنجيل الذي بأيديهم وتحريفهم المعاني لا ينكر بل هو موجود عندهم بكثرة وإنما النزاع هل حرفت الالفاظ أولاً ، وقد وجد في الكتابين ما لا يجوز أن يكون بهذه الالفاظ من عند الله عز وجل أصلاً ، وقد سرد أبو محمد بن حزم في كتابه الفصل في الملل والنحل أشياء كثيرة من هذا الجنس ، من ذلك أنه ذكر أن في أول فصل في أول ورقة من توراة اليهود التي عند رهبانهم وقرائهم وعنايتهم وعيسويهم حيث كانوا في المشارق والمغرب لا يختلفون فيها على صفة واحدة لو رام أحد أن يزيد فيها لفظة أو ينقص منها لفظة لافتضح عندهم متفقاً عليها عندهم إلى الأخبار الهارونية الذين كانوا قبل الخراب الثاني يذكرون أنها مبلغة من أولئك إلى عزرا الهاروني ، وأن الله تعالى قال لما أكل آدم من الشجرة هذا آدم قد صار كواحد منا في معرفة الخير والشر وأن السحرة عملوا لفرعون نظير ما أرسل عليهم من الدم والضفادع وأنهم عجزوا عن البعوض وأن ابنتي لوط بعد هلاك قومه ضاحكت كل منهما أباهما بعد أن سقته الخمر فوطىء كلا منهما فحملتا منه إلى غير ذلك من الأمور المنكرة المستبشمة ، وذكر في مواضع أخرى أن التبديل وقع فيها إلى أن أعدمتم فأملأها عزرا المذكور على ما هي عليه الآن ثم ساق أشياء من نص التوراة التي بأيديهم الآن الكذب فيها ظاهر جداً ثم قال : وبلغنا عن قوم من المسلمين ينسكرون أن التوراة والإنجيل اللتين بأيدي اليهود والنصارى محرقتان والحامل لهما على ذلك قلة مبالاتهم بنصوص القرآن والسنة وقد اشتملا على أنهم ﴿يعرفون السكلم ، عن مواضعه﴾ و ﴿يقولون على الله الكذب وهم يعلمون ، ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ، ويلبسون الحق بالباطل ويسكمون الحق وهم يعلمون﴾ ، ويقال لهؤلاء المنكرين قد قال الله تعالى في صفة الصحابة ﴿ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه﴾ إلى آخر السورة ، وليس بأيدي اليهود والنصارى شيء من هذا ويقال لمن ادعى أن نقلهم نقل متواتر قد اتفقوا على أن لا ذكر لمحمد ﷺ في الكتابين ، فإن صدقتموهم فيما بأيديهم لكونه نقل المتواتر فصدقهم فيما زعموه أن لا ذكر لمحمد ﷺ ولا لأصحابه ، وإلا فلا يجوز تصديق

بعض وتكذيب بعض مع مجيئها مجيئاً واحداً انتهى كلامه وفيه فوائد ، وقال الشيخ بدر الدين الزركشي : أغتر بعض المتأخرين بهذا - يعنى بما قال البخارى - فقال إن في تحريف التوراة خلافاً هل هو فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط ، ومال الى الثانى ورأى جواز مطالعتها وهو قول باطل ، ولا خلاف أنهم حرفوا وبدلوا ، والاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع ، وقد غضب عليه السلام حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة ، وقال : لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعى وأولاً أنه معصية ما غضب فيه . قلت : إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه وقد قيده بالاشتغال بكتابتها ونظرها فإن أراد من يتشغل بذلك دون غيره فلا يحصل المطلوب لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جاز ، وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر ، وفى وصفه القول المذكور بالبطان مع ما تقدم نظر أيضاً ، فقد نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ، ونسب أيضاً لابن عباس ترجمان القرآن وكان ينبغى له ترك الدفع بالصدر والتشاغل برد أدلة المخالف التى حكيتها ، وفى استدلاله على عدم الجواز الذى ادعى الإجماع فيه بقصة عمر نظر أيضاً سأذكره بعد تخريج الحديث المذكور ، وقد أخرجه أحمد والبخارى واللفظ له من حديث جابر قال : نسخ عمر كتاباً من التوراة بالعربية فجاء به الى النبي ﷺ فجعل يقرأ ووجه رسول الله ﷺ يتغير . فقال له رجل من الأنصار : ويمك يا ابن الخطاب ألا ترى وجه رسول الله ﷺ ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعنى ، وفى سنده جابر الجمعي وهو ضعيف ، ولا أحد أيضاً وأبى يعلى من وجه آخر عن جابر أن عمر أتى بكتاب أصابه من بعض كتب أهل الكتاب فقرأه على النبي ﷺ فنضب فذكر نحوه دون قول الأنصارى وفيه : « والذى نفسى بيده لو أن موسى حياً ما وسعه إلا أن يتبعنى » ، وفى سنده مجالد بن سعيد وهو لين ، وأخرجه الطبرانى بسند فيه مجهول ومختلف فيه عن أبى الدرداء ، جاء عمر بجوامع من التوراة فذكر بنحوه ، وسمى الأنصارى الذى خاطب عمر عبد الله بن زيد الذى رأى الأذان ، وفيه « لو كان موسى بين أظهركم ثم اتبعتموه وتركتمونى لضللتهم ضلالاً بعيداً » ، وأخرجه أحمد والطبرانى من حديث عبد الله بن ثابت قال : جاء عمر فقال يا رسول الله إني مرت بأخ لى من بنى قريظة فسكتب لى جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك ؟ قال : فتغير وجه رسول الله ﷺ ، الحديث وفيه « والذى نفسى بيده لو أصبح موسى فيكم ثم اتبعتموه وتركتمونى لضللتهم » ، وأخرج أبو يعلى من طريق خالد بن عرفطة قال كنت عند عمر فجاءه رجل من عبد القيس فضربه بعضاً معه فقال مالى يا أمير المؤمنين ؟ قال أنت الذى نسخت كتاب دانيال قال مرئى بأمرك قال انطلق فاعه فلئن بلغنى أنك قرأته أو أقرأته لانهكك عقوبة ، ثم قال انطلقت فأنسخت كتاباً من أهل الكتاب ثم جئت فقال لى رسول الله ﷺ ما هذا قلت كتاب أنسخته لئزداد به علماً الى علنا فنضب حتى احمرت وجنتاه فذكر قصة فيها : يا أيها الناس انى قد أوتيت جوامع الكأم وخواتمه واختصر لى الكلام اختصاراً ولقد أتيتكم بها بيهضاء نقية فلا تهوكوا ، وفى سنده عبد الرحمن بن ابى معيط الواسطى وهو ضعيف ، وهذه جميع طرق هذا الحديث وهى وان لم يكن فيها ما يحتج به لكن مجموعها يقتضى أن لها أصلاً ، والذى يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم والأول فى هذه المسئلة النفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراشدين فى الإيمان فلا يجوز له النظر فى شيء من ذلك بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف ، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة وإلزامهم اليهود

بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجونه من كتابهم ، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه وأما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر عن لا يليق منه ذلك ، كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقرأة ، وقد يغضب من يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذى سأل عن لفظة الإيل ، وقد تقدم في كتاب العلم ، الغضب في الموعظة ، ومضى في كتاب الأدب ، ما يجوز من الغضب . **قوله** ( يتأولونه ) قال أبو عبيدة وطائفة في قوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله تعالى ﴾ التأويل التفسير وفرق بينهما آخرون فقال أبو عبيد الهروي التأويل رد أحد المحتملين الى ما يطابق الظاهر ، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل وحكي صاحب النهاية أن التأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي الى ما لا يحتاج الى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ، وقيل التأويل لإبداء احتمال لفظ معتضد بدليل خارج عنه ، ومثل بعضهم بقوله تعالى ﴿ لا ريب فيه ﴾ قال من قال لاشك فيه فهو التفسير ، ومن قال لأنه حق في نفسه لا يقبل الشك فهو التأويل ، ومراد البخارى بقوله « يتأولونه » أنهم يحرفون المراد بضرب من التأويل كما لو كانت الكلمة بالعبرانية تحتل معنيين قريب وبعيد وكان المراد القريب فانهم يحملونها على البعيد ونحو ذلك . **قوله** ( دراستهم : تلاوتهم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وكذا قوله تعالى ﴿ وتعيها أذن واعية ﴾ قال حافظه ، قيل النكته في إفراد الأذن الإشارة بقلة من يعي من الناس ، وورد في خبر ضعيف أن المراد بالأذن في هذه الآية خاص وهي أذن عليّ ، أخرجه الثعلبي من مرسل عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وفي سنده أبو حمزة الثمالي بضم المثلثة وتخفيف الميم ، وأخرج سعيد ابن منصور والطبري من مرسل مكحول نحوه . **قوله** ( وأوحى الى هذا القرآن لانهذركم به ) يعنى أهل مكة ، ومن بلغ هذا القرآن فهو له نذير ، وصله ابن أبي حاتم بالسند المذكور الى ابن عباس ، وقال ابن التين قوله « ومن بلغه أى بلغه خذف الهاء ، وقيل المعنى : ومن بلغ الحلم ، والأول هو المشهور ، وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن عبد الله بن داود الحاربي بخاء معجمة ثم راء ثم موحدة مصغر قال مافى القرآن آية أشد على أصحاب جهم من هذه الآية ﴿ لانهذركم به ومن بلغ ﴾ فن بلغه القرآن فسكانما سمعه من الله تعالى . **قوله** ( سمعت أبي ) هو سليمان بن طرخان التيمي . **قوله** ( عن قتادة عن أبي رافع ) كذا وقع بالنعمة وفي السند الذى بعده التصريح بالتحديث من قتادة وأبي رافع عند مسلم وكذا بالسباع لأبي رافع وأبي هريرة . **قوله** ( لما قضى الله الخلق ) في رواية الكشميني « لما خلق » . **قوله** ( غلبت أو قال سبقت ) كذا بالشك وفي التى بعدها بالجزم سبقت . **قوله** ( فهو عنده فوق العرش ) تقدم الكلام على قوله « عنده » في باب ويحذركم الله نفسه ، وعلى قوله « فوق العرش » في باب وكان عرشه على الماء ، وتقدم شرح الحديث أيضا والفرض منه الإشارة الى أن اللوح المحفوظ فوق العرش . **قوله** ( حدثني محمد بن أبي غالب ) في رواية أبي ذر « حدثنا » وهو قومسي نزل بغداد ، ويقال له الطيالسي وكان حافظا من أقران البخارى كما تقدم ذكره في باب الأخذ باليد من كتاب الاستئذان ، وقد نزل البخارى في هذا الإسناد درجة بالنسبة لحديث معتمر فانه أخرجه عنه الكثير بواسطة واحد فعنده في العلم والجهاد والدعوات والأشربة والصلح واللباس عدة أحاديث أخرجه مسند عن معتمر ، ودرجتين بالنسبة لحديث قتادة فانه عنده الكثير من رواية شعبة عنه بواسطة واحد عن شعبة وقد سمع من محمد بن عبد الله الأنصارى والأنصارى سمع من

سليمان التيمي ولكن لم يخرج البخاري هذه الترجمة في الجامع ، ومحمد بن اسماعيل ، شيخ محمد بن أبي غالب بصري يقال له ابن أبي سمينة بمهمله ونون وزن عظيمة من الطبقة الثالثة من شيوخ البخاري ، وقد أخرج عنه في التاريخ بلا واسطة ولم أر عنه في الجامع شيئا إلا هذا الموضع ، وقد سمع منه من حدث عن البخاري مثل صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة بفتح الجيم والزاي وموسى بن هارون وغيرهما

٥٦ - **باب** قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ويقال المصورين : ﴿ أَحْيَا مَا خَلَقْتُمْ ، إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، يُعْطِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ خَثِيثًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمَ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾

قال ابن عيينة : بن الله الخلق من الأمر بقوله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ ، وسعى النبي ﷺ الإيمان عملاً ، قال أبو ذر وأبو هريرة : « سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله ، وقال : جزاء بما كانوا يعملون ، وقال وفد عبد القيس للنبي ﷺ : صرنا بجمل من الأمر إن عملنا بها دخلنا الجنة فأمرهم بالإيمان والشهادة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، فجعل ذلك كله عملاً »

٧٥٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي « عن زهدهم قال : كان بين هذا الحى من مجرم وبين الأشعريين ود وإخاء ، فسكننا عند أبي موسى الأشعري فترب اليه الطعام فيه لحم دجاج وعنده رجل من بنى تميم الله كأنه من الموالى فدعاه إليه فقل الرجل : إني رأيته يأكل شيئاً فتذرتة فخافت لا آكله : فقال : هلم فلأحدثك عن ذلك ، إني أتيت النبي ﷺ في نفر من الأشعريين استجملته ، قال : والله لا أتعلمكم وما عندى ما أحكمكم ، فأتى النبي ﷺ بنهب إبل فسأل عنا فقل : أين المفر الأشعريون ؟ فأمر لنا بمخمس ذود غرّ لنذرى ثم اطلقنا ، قلنا ما صنعنا ؟ أحلف رسول الله ﷺ لا يحملنا وما عنده ما يحملنا ثم حملنا ، تفقنا رسول الله ﷺ يمينه ، والله لا نفلح أبداً فرجعنا إليه فقلنا له ، فقال : لست أنا أحكمكم ولكن الله حكمكم ، إني والله لا أحلف على يمين فارى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير منه وتحملتها »

٧٥٥٦ - **حدثنا** عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا قرة بن خالد « حدثنا أبو جرة الضبعي قلت لابن عباس فقال : قد رم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا : إن بيننا وبينك المشركين من مضر ، وإنا لا نصل إليك إلا في أشهر حرم ، فرنا بجمل من الأمر إن عملنا به دخلنا الجنة وندعوا إليها من ورائنا ، قال : أمركم بأربع ، وأنها كم أربع : أكرم بالإيمان بالله وهل تدرن ما الإيمان بالله ، شهادة ألا إله إلا الله ، وإقام

الصلاة وإيتاء الزكاة وتعطوا من المنعم الخس . وأنها كمن أربع : لا تشربوا في الدُّبَاءِ والنَّقِيرِ والظُّرُوفِ المَرْفُتَةِ والْحَنَمَةِ »

٧٥٥٧ - **حَرْشُ** قَتِيبَةَ بْنِ سَمِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ؟ »

٧٥٥٨ - **حَرْشُ** أَبُو الثُّمَّانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ « عَنْ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ؟ »

٧٥٥٩ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ مُهْمَرَةَ عَنْ أَبِي رُرَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ ذَهَبٍ يُخَاقُ كَخَلْقٍ فَيُخَلَقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيُخَلَقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً »

**قوله** ( باب قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون ) ذكر ابن بطال عن المهلب أن غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات أن أفعال العباد وأقوالهم مخلوقة لله تعالى ، وفرق بين الأمر بقوله ( كن ) وبين الخلق بقوله ( والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ) فجعل الأمر غير الخلق وتسخيرها الذي يدل على خلقها إنما هو عن أمره ، ثم بين أن نطق الإنسان بالإيمان عمل من أعماله كما ذكر في قصة عبد القيس حيث سألوا عن عمل يدخلهم الجنة فأمرهم بالإيمان وفسره بالشهادة وما ذكر منها ، وفي حديث أبي موسى المذكور ، وإنما الله الذي حكمكم ، الرد على القدرية الذين يزعمون أنهم يخلقون أعمالهم . **قوله** ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) كذا لهم ولعله سقط منه ، وقوله تعالى وقد تقدم الكلام على هذه الآية في باب قوله تعالى ( قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي ) قال الكرماني : التقدير خلقنا كل شيء بقدر فيستفاد منه أن يكون الله خالق كل شيء كما صرح به في الآية الأخرى ، وأما قوله ( خلقكم ) وما تعملون ( فهو ظاهر في إثبات نسبة العمل إلى العباد فقد يشكل على الأول والجواب أن العمل هنا غير الخلق وهو الكسب الذي يكون مسندا إلى العبد حيث أثبت له فيه صنعا ، ويسند إلى الله تعالى من حيث أن وجوده إنما هو بتأثير قدرته وله جهمتان ، جهة تنفي القدر ، وجهه تنفي الجبر ، فهو مسند إلى الله حقيقة وإلى العبد عادة ، وهي صفة يترتب عليها الأمر والنهي والفعل والترك ، فكل ما أسند من أفعال العباد إلى الله تعالى فهو بالنظر إلى تأثير القدرة ويقال له الخلق ، وما أسند إلى العبد إنما يحصل بتقدير الله تعالى ويقال له الكسب وعليه يقع المدح والذم كما يذم المشوه الوجه ويمدح الجميل الصورة ، وأما الثواب والعقاب فهو علامة والعبد إنما هو ملك الله تعالى يفعل فيه ما يشاء ، وقد تقدم تقرير هذا بأتم منه في باب قوله تعالى ( فلا تجعلوا لله أندادا ) وهذه طريقة سلمكها في تأويل الآية ولم يتعرض لإعراب ما هل هي مصدرية أو موصولة ، وقد قال الطبري : فيها وجهان فمن قال مصدرية قال الماني : والله خالقكم وخلق عملكم ، ومن قال موصولة قال خلقكم وخلق الذي تعملون ، أي تعملون منه الأصنام وهو الخشب والحصص وغيرهما ، ثم أسند عن قتادة ما يرجح القول الثاني وهو قوله تعالى

(والله خلقكم وما تعملون) أى بأيديكم ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق قتادة أيضا قال تعبدون ما تنحتون أى من الأصنام والله خلقكم وما تعملون أى بأيديكم ، وتمسك المعتزلة بهذا التأويل قال السهيلي فى نتائج الفكر له : اتفق العقلاء على أن أفعال العباد لا تتعلق بالجواهر والأجسام فلا تقول عملت حبلا ولا صنعت جبلا ولا شجرة فإذا كان كذلك فمن قال أعجبتني ما عملت فعنائه الحدث فعلى هذا لا يصح فى تأويل والله خلقكم وما تعملون ، إلا أنها مصدرية وهو قول أهل السنة ، ولا يصح قول المعتزلة أنها موصولة فإنهم زعموا أنها واقعة على الأصنام التى كانوا ينحتونها فقالوا التقدير : خلقكم وخلق الأصنام وزعموا أن نظم الكلام يقتضى ما قالوه لتقدم قوله ما تنحتون لأنها واقعة على الحجارة المنحوتة فكذلك ما الثانية ، والتقدير عندهم : أن تعبدون حجارة تنحتونها والله خلقكم وخلق تلك الحجارة التى تعملونها ، هذه شبهتهم ولا يصح ذلك من جهة النحو إذ ما لا تكون مع الفعل الخاص إلا مصدرية ، فعلى هذا فالآية ترد مذهبهم وتفسد قولهم والنظم على قول أهل السنة أبدع ، فإن قيل قد تقول عملت الصحيفة وصنعت الجفنة وكذا يصح عملت الصنم قلنا لا يتعلق ذلك إلا بالصورة التى هى التاليف والتركيب وهى الفعل الذى هو الإحداث دون الجواهر بالاتفاق ، ولأن الآية وردت فى بيان استحقاق الخالق العبادة لانفراده بالخلق وإقامة الحججة على من يعبد ما لا يخلق وهم يخلقون فقال أن تعبدون من لا يخلق وتدعون عبادة من خلقكم وخلق أعمالكم التى تعملون ، ولو كانوا كما زعموا لما قامت الحججة من نفس هذا الكلام لأنه لو جعلهم خالفين لأعمالهم وهو خالق للأجناس لشركهم معهم فى الخلق ، تعالى الله عن إفسكهم ، قال البيهقي فى كتاب الاعتقاد ، قال الله تعالى (ذلكم الله ربكم خالق كل شيء) فدخل فيه الأعيان والأفعال من الخير والشر وقال تعالى (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء) فنفى أن يكون خالق غيره ، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق ، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة له لكان خالق بعض الأشياء لا خالق كل شيء ، وهو بخلاف الآفة ، ومن المعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان فلو كان الله خالق الأعيان ، والناس خالق الأفعال لكان مخلوقات الناس أكثر من مخلوقات الله ، تعالى الله عن ذلك . وقال الله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وقال مكى بن أبى طالب فى إعراب القرآن له قالت المعتزلة ما فى قوله تعالى (وما تعملون) موصولة فرارا من أن يقرروا بعموم الخلق لله تعالى ، يريدون أنه خلق الأشياء التى تنحت منها الأصنام ، وأما الأعمال والحركات فإنها غير داخلية فى خلق الله ، وزعموا أنهم أرادوا بذلك تنزيه الله تعالى عن خلق الشر ، ورد عليهم أهل السنة بأن الله تعالى خلق إبليس وهو الشر كله ، وقال تعالى (قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق) فأثبت أنه خلق الشر ، وأطبق القراء حتى أهل الشذوذ على إضافة شر إلى ما ، إلا عمرو بن عبيد رأس الاعتزال فقرأها بثنوين شر ليصبح مذهبهم ، وهو محجوج بإجماع من قبله على قراءتها بالإضافة ، قال : وإذا تقرر أن الله خالق كل شيء من خير وشر وجب أن تكون ما ، مصدرية ، والمعنى خلقكم وخلق عملكم انتهى ، وقوى صاحب الكشف مذهبهم بأن قوله (وما تعملون) ترحة عن قوله قبلها ما تنحتون ، وما ، فى قوله : ما تنحتون ، موصولة اتفاقا ، فلا يعدل بها ، التى بعدها عن أختها ، وأطال فى تقرير ذلك ، ومن جملة ما أنكرت أن تكون ما مصدرية والمعنى : خلقكم وخلق عملكم كما تقول المجرة يعنى أهل السنة . قلت : أقرب ما يبطل به أن معنى الآية ياباه إباء جليا ، لأن الله احتج عليهم بأن العابد والمعبود جميعا خلق الله فكيف يعبد المخلوق مع أن العابد هو الذى عمل صورة المعبود ولولاه لما قدر أن يشكل نفسه ، فلو كان التقدير خلقكم وخلق

عملكم لم يكن فيه حجة عليهم ، ثم قال فان قلت هي موصولة لسكن التقدير : والله خلقكم وما تعملونه من أعمالكم قلت : ولو كان كذلك لم يكن فيها حجة على المشركين ، وتعبه ابن خليل السكوتي فقال : في كلامه صرف الآية عن دلالتها الحقيقة إلى ضرب من التأويل لغير ضرورة بل لنصرة مذهب أن العباد يخلقون أكسابهم ، فاذا حملها على الأصنام لم تناول الحركات ، وأما أهل السنة فيقولون : القرآن نزل بلسان العرب وأئمة العربية على أن الفعل الوارد بعد وما ، يتناول بالمصدر ، نحو : أعجبنى ما صنعت : أى صنعك ، وعلى هذا فعنى الآية خلقكم وخلق أعمالكم ، والأعمال ليست هي جواهر الأصنام اتفاقا ، فمعنى الآية عندهم إذا كان الله خالق أعمالكم التي تتوهم القدريّة أنهم خالقون لها فأولى أن يكون خالقها لما لم يدع فيه أحد الخلقية وهي الأصنام ، قال : ومدار هذه المسئلة على أن الحقيقة مقدمة على المجاز ولا أثر للرجوع مع الراجح وذلك أن الخشب التي منها الأصنام والصور التي للأصنام ليست بعمل لنا وإنما عملنا ما أقدرنا الله عليه من المعاني المكسوبة التي عليها ثواب العباد وعقابهم ، فاذا قلت عمل التجار السرير فالمعنى عمل حركات في محل أظهر الله لنا عندها التشكل في السرير ، فلما قال تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ وجب حمله على الحقيقة وهي معمولكم ، وأما ما يطالب به المعتزلي من الرد على المشركين من الآية فهو من أبين شيء لأنه تعالى إذا أخبر أنه خلقنا وخلق أعمالنا التي يظهر بها التأثير بين أشكال الأصنام وغيرها فأولى أن يكون خالقها المتأثر الذي لم يدع فيه أحد لا سنى ولا معتزلي ، ودلالة الموافقة أقوى في لسان العرب وأبلغ من غيرها وقد وافق الرنخسرى على ذلك في قوله تعالى ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ فانه أدل على نفي الضرب من أن لو قال : ولا تضربهما ، وقال إنها من نكت علم البيان ثم غفل عنها اتباعا لهواه ، وأما ادعاؤه فك النظم فلا يلزم منه بطلان الحجة لأن فكه لما هو أبلغ سائغ بل أكر لمراعاة البلاغة ، ثم قال : ولم لا تكون الآية مخبرة عن أن كل عمل للعبد فهو خلق للرب فيندرج فيه الرد على المشركين مع مراعاة النظم ، ومن قيد الآية بعمل العبد دون عمل فعلية الدليل والأصل عدمه وبالله التوفيق ، وأجاب البيضاوى بأن دعوى أنها مصدرية أبلغ لأن فعلهم إذا كان بخالق الله تعالى فالمتوقف على فعلهم أولى بذلك ، ويرجح أيضا بأن غيره لا يخلو من حذف أو مجاز وهو سالم من ذلك والأصل عدمه ، وقال الطيبي وتكلمة ذلك أن يقال تقرر عند علماء البيان أن الكناية أولى من التصريح فاذا نفي الحكم العام ليلتفتي الخاص كان أقوى في الحجة ، وقد سلك صاحب الكشف هذا بعينه في تفسير قوله تعالى ﴿ كيف تكفرون بالله ﴾ الآية وقال ابن المنير يتعين حمل وما على المصدرية لأنهم لم يعبدوا الأصنام من حيث هي حجارة أو خشب عارية عن الصورة بل عبدوها لأشكالها وهي أثر عملهم ولو عملوا نفس الجواهر لما طابق توبيخهم بأن المعبود من صنعة العابد قال والمخالفون موافقون أن جواهر الأصنام ليست عملا لهم فلو كان كما ادعوه لاحتاج إلى حذف أى والله خلقكم وما تعملون شكله وصورته ، والأصل عدم التقدير وقد جاء التصريح في الحديث الصحيح بمعنى الذي تقدمت الإشارة إليه في باب قوله كل يوم هو في شأن عن حذيفة رفعه أن الله خلق كل صانع وصنعه وقال غيره قول من ادعى أن المراد بقوله وما تعملون نفس العبدان والمعادن التي تعمل منها الاوثان باطل لأن أهل اللغة لا يقولون إن الإنسان يعمل العود أو الحجر بل يقيدون ذلك بالصنعة فيقولون عمل العود صنعا والحجر وثنا ، فمعنى الآية أن الله خلق الإنسان وخلق شكل الصنم وأما الذي نحت أو صاغ فلما هو عمل النحت والصياغة وقد صرحت الآية بذلك ، والذي عمله هو الذي وتبع التصريح بأن الله تعالى هو الذي خلقه وقال التوماني في مختصر تفسير الفخر الرازي : احتج



الاصحاب هذه الآية على أن عمل العبد مخلوق لله على إعراب ما مصدرية وأجاب المعتزلة بأن إضافة العبادة والنحت لهم إضافة الفعل للفاعل ولأنه وبخهم ولولم تكن الأفعال لخلقهم لما وبخهم ، قالوا : ولا نسلم أنها مصدرية لأن الانخس يمنع أعجبني ما قمت أى قيامك وقال انه خاص بالتمددى سلمنا جوازه لكن لا يمنع ذلك من تقدير ما مفعولا للنحاتين ولموافقة ما ينحتون ولأن العرب تسمى محل العمل عملا فتقول فى الباب هر عمل فلان ولأن القصد هو تزييف عبادتهم لا بيان أنهم لا يوجدون أعمال أنفسهم قال وهذه شبهة قوبة فالأولى أن لا يستدل بهذه الآية لهذا المراد كذا قال ، وجرى على عادته فى إيراد شبهة المخالفين وترك بذل الوسع فى أجوبتها وقد أجاب الشمس الاصهاني فى تفسيره وهو ملخص من تفسير الفخر فقال وما تعملون : أى عملكم وفيها دليل على أن أفعال العباد مخلوقة لله وعلى أنها مكتسبة للعباد حيث أثبت لهم عملا فأبطلت مذهب القدرية والجبرية معا وقد رجح بعض العلماء كونها مصدرية لأنهم لم يعبدوا الأصنام إلا لعملهم لا لجرم صنمهم وإلا لكانوا يعبدونها قبل العمل فكأنهم عبدوا العمل فأشكر عليهم عبادة المنحوت الذى لم ينفع عن العمل المخلوق وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية فى الرد على الرافضى لا نسلم أنها موصولة وإن كان لا حجة فيها للمعتزلة لأن قوله تعالى ﴿ والله خلقكم ﴾ يدخل فيه ذاتهم وصفاتهم وعلى هذا إذا كان التقدير والله خلقكم وخلق الذى تعملونه إن كان المراد خلقه لها قبل النحت لزم أن يكون المعمول غير مخلوق وهو باطل فثبت أن المراد خلقه لها قبل النحت وبعده وأن الله خلقها بما فيها من التصيير والنحت فثبت أنه خالق ما تولد عن فعلهم فى الآية دلالة على أنه تعالى خلق أفعالهم القائمة بهم وخلق ما تولد عنها ووافق على ترجيح أنها موصولة من جهة أن السياق يقتضى أنه أنكر عليهم عبادة المنحوت فناسب أن يشكر ما يتعلق بالمنحوت وأنه مخلوق له فيكون التقدير الله خالق العابد والمعبود وتقدير : خلقكم وخلق أعمالكم ، يعنى إذا أعربت مصدرية ليس فيه ما يقتضى ذمهم على ترك عبادته والعلم عند الله تعالى وقد ارتضى الشيخ سعد الدين التفتازانى هذه الطريق وأوضحها ونقحها فقال فى شرح العقائد له بعد أن ذكر أصل المسئلة وأدلة الفريقين ومنها استدلال أهل السنة بالآية المذكورة والله خلقكم وما تعملون ، قالوا : معناه وخلق عملكم على إعراب ما مصدرية ورجحوا ذلك لعدم احتياجه إلى حذف الضمير فل فيجوز أن يكون المعنى وخلق معمولاكم على إعرابها موصولة ويشمل أعمال العباد لأنها إذا قلنا إنها مخلوقة لله أو للعبد لم يرد بالفعل المعنى المصدري الذى هو الإيجاد بل الحاصل بالمصدر الذى هو متعلق الإيجاد وهو ما ينساه من الحركات والسكنات : قال وللذهول عن هذه النكتة توهم من توهم أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية وليس الأمر كذلك . تسكلة : جوز من صنف فى إعراب القرآن فى إعراب ما تعملون ، زيادة على ما تقدم قاله واللفظ المنتخب فى وما ، أوجه أحدها : أن تكون مصدرية منصوبة المحل عطف على الكاف والميم فى وخلقكم ، الثانى أن تكون موصولة فى موضع نصب أيضا عطفا على المذكور آنفا ، والتقدير : وخلقكم والذى تعملون أى تعملون منه الأصنام يعنى الحشب والحجارة وغيرها ، الثالث : أن تكون استنهامية منصوبة المحل بقوله « تعملون » توبيخا لهم وتحقيرا لعملهم ، الرابع : أن تكون نكرة موصوفة وحكما حكم الموصولة ، الخامس : أن تكون نافية على معنى « وما تعملون ذلك » ، لكن الله هو خلقه ، ثم قال البيهقي وقد قال الله تعالى ﴿ خلق كل شئ » وهو بكل شئ عليم ﴾ فامتدح بأنه خلق كل شئ وبأنه يعلم كل شئ . فبما لا يخرج عن علمه شئ وكذا لا يخرج عن خلقه شئ ، وقال تعالى ﴿ وأسرأ قولكم أو أجبروا به إنه عليم بذات الصدور ، الا يعلم من خلق ﴾ فأخبر أن قولهم سرأ وجبرأ خلقه

لأنه بجميع ذلك عليم ، وقال تعالى ﴿ خلق الموت والحياة ﴾ وقال ﴿ وأنه هو أُمّات وأحيا ﴾ فأخبر أنه المحي المميت وأنه خلق الموت والحياة فنبت أن الأفعال كلها خيرها وشرها صادرة عن خلقه وإحداثه لإياها وقال تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ ، وقال تعالى ﴿ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ فسلب عنهم هذه الأفعال وأثبتها لنفسه ليدل بذلك على أن المؤثر فيها حتى صارت موجودة بعد العدم هو خلقه ، وإن الذي يقع من الناس إنما هو مباشرة تلك الأفعال بقدرة حادثة أخذتها على ما أراد ، فهي من الله تعالى خلق بمعنى الاختراع بقدرة القديمة ، ومن العباد كسب على معنى تعلق قدرة حادثة بمباشرتهم التي هي كسبهم ووقوع هذه الأفعال على وجوده بخلاف فعل مكتسبها أحيانا من أعظم الدلالة على موقع أوقعها على ما أراد ، ثم ساق حديث حذيفة المشار إليه ثم قال وأما ما ورد في حديث دعاء الافتتاح في أول الصلاة والشر ليس اليك ، فمنها كما قال النضر بن شميل : والشر لا يتقرب به اليك ، وقال غيره أرشد إلى استعمال الأدب في الثناء على الله تعالى بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها ، وقد وقع في نفس هذا الحديث : والمهدى من هديت فأخبر أنه يهدي من شاء كما وقع التصريح به في القرآن ، وقال في حديث أبي سعيد الماضي في الأحكام الذي في أوله : أن كل وال له بطانتان والمعصوم من عصم الله ، فدل على أنه يعصم قوما دون قوم ، وقال غيره يستحيل أن يصلح قدرة العباد للإبراز من العدم إلى الوجود وهو المعبر عنه بالاختراع وثبوته لله سبحانه وتعالى قطعي لأن قدرة الإبراز من العدم إلى الوجود تتوجه إلى تحصيل ما ليس بحاصل حال توجيها لا بد من وجودها لاستحالة أن يحصل العدم شيئا ، فقدرته ثابتة وقدرة المخلوقين عرض لا بقاء له فيستحيل تقدمها ، وقد تواردت النقول السمعية والقرآن والأحاديث الصحيحة بانفراد الرب سبحانه وتعالى بالاختراع كقوله تعالى ﴿ هل من خالق غير الله فأرُوني ماذا خلق الذين من دونه ﴾ ومن الدليل على أن الله تعالى يحكم في خلقه بما يشاء ولا تتوقف أحكامه في ثوابهم وعقابهم على أن يكونوا خالقين لأفعالهم أنه نضب الثواب والعقاب على ما يقع مبينا لحال قدرتهم ، وأما اكتساب العباد فلا يقع إلا في محل الكسب ، ومثال ذلك السهم الذي يرميه العبد لا تصرف له فيه بالرفع ، وكذلك لا تصرف له فيه بالوضع ، وأيضا فإن إرادة الله سبحانه وتعالى تتعلق بما لا نهاية له على وجه النفوذ وعدم التعذر ، وإرادة العبد لا تتعلق بذلك مع تسميتها بإرادة ، وكذلك عليه تعالى لا نهاية له على سبيل التفصيل ، وعلم العبد لا يتعلق بذلك مع تسميته علما . فصل : احتج بعض المبتدعة بقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ على أن القرآن مخلوق لأنه شيء ، وتعقب ذلك نعيم بن حماد وغيره من أهل الحديث بأن القرآن كلام الله وهو صفة فكأن الله لم يدخل في عموم قوله ﴿ كل شيء ﴾ اتفاقا فكذلك صفاته ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ مع قوله تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ فكأنه لم تدخل نفس الله في هذا العموم اتفاقا فكأنه لا يدخل القرآن . قوله ( ويقال للصوريين أحيوا ما خلقتكم ) كذا للأكثر وهو المحفوظ ، ووقع في رواية الكشميهني « ويقول ، أي الله سبحانه أو الملك بأمره ، وقال السكرماني لفظ الحديث الموصول في الباب « ويقال لهم » فأظهر البخاري مرجع الضمير انتهى ، وسيأتي الكلام على نسبة الخلق إليهم في آخر الباب . قوله ( إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض - إلى - تبارك الله رب العالمين ) ساق في رواية كريمة الآية كلها ، والمناسب منها لما تقدم قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ فيصح به قول الله ﴿ خالق كل شيء ﴾ ولذلك عقبه بقوله قال ابن عيينة بين الله الخلق من الأمر بقوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وهذا الاثر وصله ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية من طريق بشر بن موسى قال : كنا عند سفيان بن

عينية فقال ألا له الخلق والأمر ، فالخلق هو المخلوقات والأمر هو الكلام ، ومن طريق حماد بن نعيم سمعت سفينان بن عيينة ، وسئل عن القرآن أن خلق هو ؟ فقال : يقول الله تعالى ألا له الخلق والأمر ألا ترى كيف فرق بين الخلق والأمر ، فالأمر كلامه فلو كان كلامه مخلوقاً لم يفرق . قلت : وسبق ابن عيينة إلى ذلك محمد بن كعب القرظي وتبعه الإمام أحمد بن حنبل وعبد السلام ابن عاصم وطائفة أخرجه كل ذلك ابن أبي حاتم عنهم ، وقال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد : خلق الله الخلق بأمره ، لقوله تعالى ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ ولقوله ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ ولقوله ﴿ ومن آياته أن تقوم السماوات والأرض بأمره ﴾ قال : وتواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ أن القرآن كلام الله وأن أمر الله قبل مخلوقاته ، قال : ولم يذكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ذلك وهم الذين أدوا إلينا الكتاب والسنة قرناً بعد قرن ، ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك خلاف إلى زمان مالك والثوري وحماد وفتح الأماص ومضى على ذلك من أدركتنا من علماء الحرمين والعراقين والشام ومصر وخراسان ، وقال عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي بعد أن تلا الآية المذكورة أخبر الله تعالى عن الخلق أنه مسخر بأمره ، فالأمر هو الذي كان الخلق مسخراً به فكيف يكون الأمر مخلوقاً ، وقال تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فأخبر أن الأمر متقدم على الشيء المكون ، وقال ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ أي من قبل خلق الخلق ومن بعد خلقهم وموتهم بداهم بأمره ويميدهم بأمره ، وقال غيره لفظ الأمر يرد لمعان ، منها الطلب ومنها الحكم ومنها الحال والشأن ومنها المأمور كقوله تعالى ﴿ فاغنت عنهم آلهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك ﴾ أي مأموره وهو إهلاكهم ، واستعمال المأمور بلفظ الأمر كاستعمال المخلوق بمعنى الخلق ، وقال الراغب : الأمر لفظ عام للأفعال والأقوال كلها ، ومنه قوله تعالى ﴿ واليه يرجع الأمر كله ﴾ ويقال للإبداع أمر ، نحو قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وعلى ذلك حل بعضهم قوله تعالى ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾ أي هو من إبداعه ، ويختص ذلك بالله تعالى دون الخلق وقوله ﴿ إنما أمرنا لشيء إذا أردناه ﴾ إشارة إلى إبداعه وعبر عنه بأقصر لفظ وأبلغ ما تقدم به فيما بيننا بفعل الشيء ، ومنه ﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾ فعبّر عن سرعة إيجاده بأسرع ما يدركه ومنها ، والأمر التقدم بالشيء سواء كان ذلك بقول أفعّل أو لتفعل أو بلفظ خبر نحو ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ أو بإشارة أو غير ذلك كتسميته ما رأى إبراهيم أمراً حيث قال ابنه ﴿ يا أبت أفعّل ما تؤمر ﴾ وأما قوله ﴿ وما أمر فرعون برشيده ﴾ فمأمور في أقواله وأفعاله ، وقوله ﴿ أني أمر الله ﴾ إشارة إلى يوم القيامة فذكره بأعم الالفاظ ، وقوله ﴿ بل سولت لكم أنفسكم أمراً ﴾ أي ما تأمر به النفس الأماراة انتهى ، وفي بعض ما ذكره نظر لاسيما في تفسير الأمر في آية الباب بالإبداع ، والمعروف فيه ما نقل عن ابن عيينة وعلى ما قال الراغب : يكون الأمر في الآية من عطف الخاص على العام ، وقد قال بعض المفسرين : المراد بالأمر بعد الخلق تصريف الأمور ، وقال بعضهم المراد بالخلق في الآية : الدنيا وما فيها ، وبالأمر : الآخرة وما فيها ، فهو كقوله ﴿ أني أمر الله ﴾ . قوله ( وسمى النبي ﷺ الإيمان عملاً ) تقدم بيان هذا في باب من قال الإيمان هو العمل من كتاب الإيمان ، أول الجامع . قوله ( وقال أبو ذر وأبو هريرة سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله ) تقدم الكلام عليهما وبينان من وصلها وشواهدهما في باب : قل فاتوا بالنوراة فاتوها قبل أبواب . قوله ( وقال جزء بما كانوا يعملون ) أي من الإيمان والصلاة وسائر الطاعات ،

فسمى الإيمان عملاً حيث أدخله في حلة الأعمال . **قوله** ( وقال وفد عبد القيس إلى أن قال لجلل ذلك كله عملاً )  
 سيأتي ذلك موصولاً بعد حديث ، ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث مسندة . الأول : حديث أبي موسى الأشعري في  
 قصة الذين طلبوا الخمر فقال **عليه السلام** لست أنا أحل لكم ولكن الله حل لكم ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ،  
 و عبد الوهاب ، في السند هو ابن عبد المجيد الثقفي وليس هو والد عبد الله بن عبد الوهاب العبدي الحنفي  
 الراوي عنه هنا ، و القاسم التميمي ، هو ابن عاصم و زهدم ، هو ابن مضرب بتشديد الراء ، وقوله و يأكل  
 فقذرتة ، زاد الكشميني و يأكل شيئاً ، وقوله و خلفت لا آكله ، في رواية الكشميني ، أن لا آكله ، وقوله  
 و فلا حدثك ، وقع لغير الكشميني و فلا حدثك ، بالنون المؤكدة ، والمراد منه نسبة الحل إلى الله تعالى وإن كان  
 الذي باشر ذلك النبي **عليه السلام** فهو كقوله تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ وقد تقدم توجيهه قريباً .  
 الحديث الثاني : حديث وفد عبد القيس . **قوله** ( أبو عاصم ) هو الضحاك بن مخلد البصري المعروف بالنيل بنون  
 وموحدة وزن عظيم ، وهو من شيوخ البخاري أخرج عنه بغير واسطة في كتاب الزكاة ، وغيره وهنا بواسطة  
 وكذلك في عدة مواضع . **قوله** ( حدثنا قرة بن خالد ) قال عياض سقط من رواية أبي زيد المروزي وثبت لغيره وألحقه  
 عبدوس في روايته يعني و عن المروزي ، ونقل أبو علي الجاني أن أبا زيد قال لما حدث به و أظن بينهما قرة بن  
 خالد ، قال أبو علي وما هو بالظن ولكنه يقين وبه يتصل الإسناد . **قوله** ( قلت لابن عباس فقال قدم وفد عبد القيس )  
 كذا في هذه الرواية لم يذكر مقول قلت وبينه الإسماعيلي من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي بفتح المهملة  
 والقاف عن قرة بن خالد فقال في روايته : حدثنا أبو حمزة قال قلت لابن عباس إن لي جرة أئبذ فيها فأشربه حلوا  
 لو أكرت منه لجالست القوم لحشيت أن افترض فقال قدم وفد عبد القيس ، وقد أخرج مسلم طريق أبي عامر  
 لكن لم يسق لفظه ولم يقف الكرماني على هذا فقال التقدير قلت لابن عباس حدثنا إما مطلقاً وإما عن قصة وفد  
 عبد القيس لجلل مقول قلت طلب التحديث ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الإيمان ، وما يتعلق  
 منه بالاشربة في كتاب الاشربة ، وتقدم جواب الإشكال عن تفسير الإيمان بالأعمال البدنية مع أنه فعل القلب ،  
 وعن الحكمة في قوله و وإن تعطوا الخمس ، ولم يقل و أعطوا الخمس على نسق ما تقدم ، وعن سقوط ذكر الصوم  
 في هذه الرواية مع كونه ثابتاً في غيرها ، والتنبيه على أنه وقع ذكر الحج في بعض طرق هذا الحديث من هذا  
 الوجه من رواية قرة بن خالد . الحديث الثالث والرابع والخامس : عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة في ذكر  
 المصورين ، والأول من رواية الليث عن نافع عن عائشة ، والثاني من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر ولفظهما  
 واحد إلا أنه وقع في حديث عائشة و يقال لهم ، وفي حديث ابن عمر و يقال لهم ، بدون واو ، و محمد بن العلاء ،  
 في أول سند حديث أبي هريرة هو أبو كريب وهو بسكنيته أشهر ، وابن فضيل : هو محمد و عماره ، هو ابن  
 القعقاع بن شبرمة ، وقد مضى في كتاب اللباس ، من وجه آخر عن عماره وفيه قصة لأبي هريرة ومضى شرحه  
 هناك ، وقوله و من ذهب ، أي قصد ، وقوله و يخلق كخلق ، نسب الخلق إليهم على سبيل الاستهزاء أو التشبيه في  
 الصورة فقط ، وقوله و فليخلقوا ذرة أو شعيرة ، أمر بمعنى التعجيز وهو على سبيل الترقى في العقارة أو التزل في  
 الالتزام ، والمراد بالذرة إن كان التلة فهو من تعذيبهم وتعجيزهم بخلق الحيوان تارة وبخلق الجناد أخرى ، وإن كان  
 بمعنى الهباء فهو بخلق ما ليس له جرم محسوس تارة وبما له جرم أخرى ، ويحتمل أن يكون و أو ، شكاً من الراوي ،

قال ابن بطلال قوله في حديث عائشة وغيره : يقال لهم أحيوا ما خلقتم ، إنما نسب خلقها إليهم تقريراً لهم بمضاهاتهم الله تعالى في خلقه فبكلمتهم بأن قال إذا شابهتم بما صررتم مخلوقات الله تعالى فأحيوها كما أحيانا هو ما خلق ، وقال الكرماني أسند الخلق إليهم صريحاً وهو خلاف الترجمة لكن المراد كسبهم ، فأطلق لفظ الخلق عليهم استهزاء أو ضمن « خلقتم » معنى صررتم تشبيهاً بالخلق ، أو أطلق بناء على زعمهم فيه . قلت : والذي يظهر أن مناسبة ذكر حديث المصورين لترجمة هذا الباب من جهة أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه لو صحت دعواه لما وقع الإنكار على هؤلاء المصورين فلما كان أمرهم بنفخ الروح فيها صوروه أمر تعجيز ونسبة الخلق إليهم إنما هي على سبيل النكح والاستهزاء دل على فساد قول من نسب خلق فعله إليه استقلالاً والعلم عند الله تعالى ، ثم قال الكرماني هذه الأحاديث تدل على أن العمل منسوب إلى العبد لأن معنى الكسب اعتبار الجهة فيستفاد المطلوب منها ولعل غرض البخاري في تكثير هذا النوع في الباب وغيره بيان جواز ما نقل عنه أنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، إن صح عنه . قلت : قد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق فقال : كل من نقل عني أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب علي ، وإنما قلت أفعال العباد مخلوقة ، أخرج ذلك غنجا في ترجمة البخاري من تاريخ بخارا بسند صحيح إلى محمد بن نصر المروزي الإمام المشهور أنه سمع البخاري يقول ذلك ، ومن طريق أبي عمر وأحمد بن نصر النيسابوري الخفاف أنه سمع البخاري يقول ذلك

### ٥٧ - باب قراءة الفاجر والمناق ، وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم

٧٥٦٠ - **حدثنا** هذبة بن خالد **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة **حدثنا** أنس « عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأرجح طعمها طيب وريحها طيب ، والذي لا يقرأ كالتمر طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها »

٧٥٦١ - **حدثنا** علي **حدثنا** هشام أخبرنا معمر عن الزهري ع . **وحدثني** أحمد بن صالح **حدثنا** عنبسة **حدثنا** يونس عن ابن شهاب أخبرني يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير يقول « قالت عائشة رضي الله عنها سألت أنس الذي ﷺ عن الكهان فقال : انهم ليسوا بشيء ، فقالوا يا رسول الله فإنهم يحدثون بأشياء يكون حقاً ، قال : فقال الذي ﷺ تلك الكلمة من الحق يخطئها الجن فيقرؤها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة فيخطئون فيه أكثر من مائة كذبة »

٧٥٦٢ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** مهدي بن ميعون سمعت محمد بن سيرين يحدث عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : يخرج ناس من قبل المشرق ويقرءون القرآن لا يجاوز

٢ - ٦٨ ج ١٣ ه فتح الباري

تَرَأْيُهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، ثُمَّ لَا يَمُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَهْوِيَ السَّهْمُ إِلَى فَوْقِهِ ، قِيلَ مَا رَمِيَا هُمْ ؟ قَالَ : سِيَا هُمْ التَّحْلِيْقُ - أَوْ قَالَ - التَّسْيِيدُ »

**قوله** (باب قراءة الفاجر والمنافق وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم) قال الكرمانى المراد بالفاجر المنافق بقرينة جمعه قسيما للدؤن في الحديث - يعنى الاول - ومقابلا له ، فمطاف المنافق عليه في الترجمة من باب العطف التفسيري ، قال وقوله « وتلاوتهم » مبتدأ وخبره لا يجاوز حناجرهم ، وإنما جمع الضمير لانه حكاية عن لفظ الحديث قال : وزيد في بعضها « وأصواتهم » . قلت : هي ثابتة في جميع ما وقفنا عليه من نسخ البخارى ، ووقع في رواية أبي ذر قراءة الفاجر أو المنافق بالشك وهو يؤيد تأويل الكرمانى ويحتمل أن يكون للتخويع ، والفاجر أعم من المنافق فيكون من عطف الخاص على العام وذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الحديث الاول : حديث « أبي موسى » وهو الأشعري مثل المؤمن ، وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن والسند كله بصريون ومطابقتها للترجمة ظاهرة ومناسبتها لما قبلها من الأبواب أن التلاوة متفاوتة بتفاوت التالي فيدل على أنها من عمله ، وقال ابن بطلان معنى هذا الباب أن قراءة الفاجر والمنافق لا ترتفع إلى الله ولا تزكو عنده وإنما يزكو عنده ما أريد به وجهه وكان عن نية التقرب إليه ، وشبهه بالريحانة حين لم ينتفع ببركة القرآن ولم يفر بحلاوة أجره فلم يجاوز الطيب موضع الصوت وهو الحلق ولا اتصل بالقلب وهؤلاء هم الذين يمرقون من الدين ، الحديث الثاني : **قوله** (على) هو ابن عبد الله بن المدينى و « هشام » هو ابن يوسف الصنعانى و « يونس » في السند الثانى هو ابن يزيد ، و « ابن شهاب » فيه هو الزهرى المذكور في الاول ، وقد تقدمت طريق على بن عبد الله المدينى في أواخر كتاب الطب ، في باب الكهانة ، ونسبه فيها ونسب شيخه كما ذكرت وساق المتن على لفظه هناك ، ووقع عنده أخبرنى يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير . **قوله** (سأل أناس) في رواية معمر « ناس » ، وهما بمعنى ؛ وقوله هنا « يحدثون بالشئ » يكون حقا ، في رواية معمر « أنهم يحدثوننا أحيانا بشئ » فيكون حقا . **قوله** (يخطفها) في رواية الكشميضى « يحفظها » ، بجاء مهملة وظاء مشالة والفاء قبلها من الحفظ ، **قوله** (فيقرقها) في رواية معمر « فيقرها » بتشديد الراء ، **قوله** (كقرقرة الدجاجة) في رواية المستملى « الزجاجة » بضم الزاى ، وتقدم شرحه مستوفى في الباب المذكور ومناسبته للترجمة تعرض له ابن بطلان ولخصه الكرمانى فقال لمشابهة السكاهن بالمنافق من جهة أنه لا ينتفع بالكلمة الصادقة لقلبة الكذب عليه وفساد حاله ، كما أن المنافق لا ينتفع بقراءته لفساد عقيدته ، والذي يظهر لى من مراد البخارى أن تلفظ المنافق بالقرآن كما يتلفظ به المؤمن فتختلف تلاوتهم والمتلو واحد ، فلو كان المتلو عين التلاوة لم يقع فيه تخالف وكذلك الكاهن في تلفظه بالكلمة من الوحي التى يخبره بها الجنى ما يختطفه من الملك تلفظه بها ، وتلفظ الجنى مغاير لتلفظ الملك فتفاوتا . الحديث الثالث : **قوله** (عن معبد بن سيرين) هو أخو محمد وهو أكبر منه والسند كله بصريون إلا الصحابى وقد دخل البصرة ، **قوله** (يخرج ناس من قبل المشرق) تقدم في « كتاب الفتن » أنهم الخوارج ويبان مبدأ أمرهم وما ورد فيهم ، وكان ابتداء خروجهم في العراق وهى من جهة المشرق بالنسبة إلى مكة المشرفة . **قوله** (لا يجاوز تراقيهم) جمع ترقوه بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهى العظم الذى بينقرة النحر والعاقيق ، وذكره في الترجمة بلفظ « حناجرهم » جمع حنجرة وهى الحلقوم ، وتقدم بيان الحلقوم في أواخر كتاب العلم ، وقد رواه عبد الرحمن

ابن أبي نعم عن أبي سعيد بلفظ حناجرهم ، وتقدم في باب قوله تعالى ﴿ تخرج الملائكة والروح إليه ﴾ من كتاب التوحيد ، . **قوله** ( قيل ماسيماهم ) بكسر المهملة وسكون التحتانية أى علامتهم والسائل عن ذلك لم أفق على تمييزه . **قوله** ( النحليق أو قال التسييد ) شك من الراوى وهو بالمهملة والموحدة بمعنى التحليق ، وقيل أبلغ منه وهو بمعنى الاستئصال وقيل إن نبت بعد أيام وقيل هو ترك دهن الشعر وغسله ، قال الكرماني فيه إشكال وهو أنه يلزم من وجود العلامة وجود ذى العلامة فيستلزم أن كل من كان مخلوق الرأس فهو من الخوارج والأمر بخلاف ذلك اتفاناهم أجاب بأن السلف كانوا لا يحلقون رؤوسهم إلا للذسك أو فى الحاجة ، والخوارج اتخذوه ديدنا فصار شعارا لهم وعرفوا به قال ويحتمل أن يراد به حلق الرأس واللحية وجميع شعرهم وأن يراد به الإفراط فى القتل والمبالغة فى المخالفة فى أمر الديانة . قلت : الأول باطل لأنه لم يقع من الخوارج ، والثانى محتمل لكن طرق الحديث المتكثرة كالصريحة فى إرادة حلق الرأس ، والثالث كالثانى وأنه أعلم . تنبيه : وقع لابن بطال فى وصف الخوارج خبط أردت التنبيه عليه لئلا يغتر به ، وذلك أنه قال : يمكن أن يكون هذا الحديث فى قوم عرفهم النبي ﷺ بالوحى أنهم خرجوا بعدتهم عن الإسلام إلى الكفر وهم الذين قتلهم على بالنهروان حين قالوا إنك ربنا فاعتاظ عليهم وأمر بهم فخرقوا بالنار فوادهم ذلك فنتة وقالوا الآن تيقنا أنك ربنا إذ لا يعذب بالنار إلا الله انتهى . وقد تقدمت هذه القصة لعل فى الفتن وليست للخوارج وإنما هى للزنادقة كما وقع مصرحا به فى بعض طرقه ، ووقع فى شرح الوجيز للرافعى عند ذكر الخوارج قال هم فرقة من المبتدعة خرجوا على على حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرصاه بقتله ومواطاة إياهم ، ويعتقدون أن من أتى كبيرة فقد كفر واستحق الخلود فى النار ويعطون لذلك فى الأئمة انتهى ، وليس الوصف الأول فى كلامه وصف الخوارج المبتدعة وإنما هو وصف النواصب أتباع معاوية بصفين ، وأما الخوارج فن ممتقدم تكفير عثمان وأنه قتل بحق ، ولم يزالوا مع على حتى وقع التحكيم بصفين فأنكروا التحكيم وخرجوا على على وكفروه ، وقد تقدم القول فيهم مبسوطا فى كتاب الفتن ،

**٥٨ - باب** قول الله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ ، وَقَوْلُهُمْ يُوزَنُ ، وقال مجاهد : القسطاس : العدل بالرومية ، ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل ، وأما القاسط فهو الجائر

**٧٥٦٣ - حديث** أحمد بن إشبك حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القمقاع عن أبي زرعة « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ) كذا لابن ذر وسقط لأكثرهم ليوم القيامة ، والموازين جمع ميزان وأصله موزان فقلت الواو ياء لكسرة ما قبلها ، واختلف فى ذكره هنا بلفظ الجمع هل المراد أن لكل شخص ميزانا أو لكل عمل ميزان فيكون الجمع حقيقة أو ليس هناك إلا ميزان واحد والجمع باعتبار تعدد الأعمال أو الأشخاص ، ويدل على تعدد الأعمال قوله تعالى ﴿ ومن خفت موازينه ﴾ ويحتمل أن يكون الجمع

للنعيم ، كما في قوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحدا ، والذي يترجح أنه ميزان واحد ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله لأن أحوال القيامة لا تنكف بأحوال الدنيا ، والقسط العدل وهو نعت الموازين وإن كان مفردا وهي جمع لأنه مصدر ، قال الطبري القسط العدل وجعل وهو مفرد من نعت الموازين وهي جمع لأنه كفواك عدل ورضا وقال أبو اسحق الزجاج : المعنى ونضع الموازين ذوات القسط ، والقسط العدل وهو مصدر يوصف به ، يقال ميزان قسط وميزانان قسط وموازين قسط ، وقيل هو مفعول من أجله أى لأجل القسط واللام في قوله « ليوم القيامة » للتعليل مع حذف مضاف أى لحساب يوم القيامة وقيل هي بمعنى في كذا جزم به ابن قتيبة واختاره ابن مالك ، وقيل للتوقيت كقول النابغة

توصت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

وحكى حنبل بن اسحق في كتاب السنة عن أحمد بن حنبل أنه قال ردا على من أنكر الميزان ما معناه : قال الله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ وذكر النبي ﷺ الميزان يوم القيامة فن رد على النبي ﷺ فقد رد على الله عز وجل . قوله ( وإن أعمال بني آدم وقولهم يوزن ) كذا للأكثر وللقاسي وطائفة ، « وأقوالهم » بصيغة الجمع وهو المناسب للأعمال وظاهره التعميم لكن خص منه طائفتان من الكفار من لا ذنب له إلا الكفر ولم يعمل حسنة فانه يقع في النار من غير حساب ولا ميزان ، ومن المؤمنين من لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان فهذا يدخل الجنة بغير حساب كما في قصة السبعين ألفا ، ومن شاء الله أن يلحقه بهم وهم الذين يعمرون على الصراط كالبرق الخاطف وكالريح وكأجاويد الخيل ، ومن عدا هذين من الكفار والمؤمنين يحاسبون وتعرض أعمالهم على الموازين ، ويدل على محاسبة الكفار ووزن أعمالهم قوله تعالى في سورة المؤمنين ﴿ فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم - إلى قوله - ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون ﴾ ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال : الكافر لا ثواب له وعمله مقابل بالعذاب فلا حسنة له توزن في موازين القيامة ، ومن لا حسنة له فهو في النار واستدل بقوله تعالى ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ وبحديث أبي هريرة وهو في الصحيح في الكافر : لا ين عند الله جناح بعوضة ، وتعقب أنه مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن ، وحكى القرطبي في صفة وزن عمل الكافر وجهين أحدهما أن كفره يوضع في الكفة ولا يجد له حسنة يضعها في الأخرى فتطيش التي لا شيء فيها ، قال وهذا ظاهر الآية لأنه وصف الميزان بالخفة لا الموزون ثانيهما : قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات فمن كانت له حسنات جمعت ووضعت ، غير أن الكفر إذا قابلها رجح بها . قلت : ويحتمل أن يجازى بها عما يقع منه من ظلم العباد مثلا ، فإن استوت عذب بكفره مثلا فقط ، وإلا زيد عذابه بكفره أو خفف عنه كما في قصة أبي طالب ، قال أبو اسحق الزجاج أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأن الميزان له لسان وكتمان ويميل بالأعمال ، وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا هو عبارة عن العدل غالفوا الكتاب والسنة لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم مثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين ، وقال ابن فورك أنكرت المعتزلة الميزان بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها إذ لا تقوم بأنفسها ، قال وقد روى بعض المتكلمين عن ابن عباس أن الله تعالى يقلب الأعراض أجساما فيزنها انتهى ، وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل



والقضاء فأسند الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ قال إنما هو مثل كما يحوز وزن الأعمال كذلك يحوز الخط ، ومن طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال الموازين العدل ، والراجح ما ذهب إليه الجمهور ، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في السنة عن سلمان قال : يوضع الميزان وله كفتان لو وضع في إحدهما السموات والأرض ومن فيهن لوسعته ، ومن طريق عبد الملك بن أبي سليمان ذكر الميزان عند الحسن فقال له لسان وكفتان ، وقال الطبري قيل إنما توزن الصحف ، وأما الأعمال فإنها أعراس فلا توصف بثقل ولا خفة ، والحق عند أهل السنة أن الأعمال حينئذ تجسد أو تجعل في أجسام فتصير أعمال الطائعين في صورة حسنة وأعمال المسيئين في صورة قبيحة ثم توزن ، ورجح القرطبي أن الذي يوزن الصحف التي تكتب فيها الأعمال ، ونقل عن ابن عمر قال توزن صحائف الأعمال ، قال فإذا ثبت هذا فالصحف أجسام فيرتفع الإشكال ويقر به حديث البطافة الذي أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، وفيه فتوضع السجلات في كفة والبطافة في كفة انتهى ، والصحيح أن الأعمال هي التي توزن ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي إدرياء عن النبي ﷺ قال ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن ، وفي حديث جابر رفعه يوضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ، ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار ، قيل فمن استوت حسناته وسيئاته قال أوأئك أصحاب الأعراف ، أخرجه خيثمة في فوائده ، وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه موقوفا ، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن حذيفة موقوفا أن صاحب الميزان يوم القيامة جبريل عليه السلام . قوله ( وقال مجاهد القسطاس : العدل بالرومية ) وصله الفريابي في تفسيره عن سفيان الثوري عن رجل عن مجاهد وعن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾ قال هو العدل بالرومية ، وقال الطبري معنى قوله ( وزنوا بالقسطاس : بالميزان ، وقال ابن دريد مثله وزاد : وهو رومي عرب ، ويقال قسطار بالراء آخره بدل السين ، وقال صاحب المشارق القسطاس أعدل الموازين وهو بكسر القاف وبضمها وفتحها في المشهور ، قوله ( ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجائر ) قال الفراء القاسطون الجائرون والمقسطون العادلون ، وقال الراغب القسط النصيب بالعدل كالنصف والنصفة والقسط بفتح القاف أن يأخذ قسط غيره وذلك جور والإقساط أن يعطى غيره قسطه وذلك إنصاف ، ولذلك قيل قسط إذا جار وأفسط إذا عدل ، وقال صاحب المحكم القسط النصيب إذا تقاسمه بالسوية ، وقال الاسماعيلي متعبا على قول البخاري القسط مصدر المقسط مانعه القسط العدل ومصدر المقسط الإفساط ، يقال أفسط إذا عدل وقسط إذا جار ويرجمان إلى معنى متقارب لأنه يقال عدل عن كذا إذا مال عنه وكذلك قسط إذا عدل عن الحق وأفسط كأنه لزم القسط وهو العدل ، قال الله تعالى ﴿ وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً ﴾ وقال النبي ﷺ القاسطون على منابر من نور انتهى وكان من حقه أن يستشهد للبعث الثاني بالآية الأخرى وهي قوله تعالى ﴿ إن الله يحب المقسطين ﴾ وهي في المائدة وفي الحجرات ، والحديث الذي ذكره صحيح أخرجه مسلم ، وفي الصحيح عن أبي هريرة رفعه في ذكر عيسى بن مريم ينزل حكما مقسطا وفي الأسماء الحسنى المقسط ، قال الحلبي هو المعطى عباده القسط وهو العدل من نفسه وقد يكون معناه المعطى لكل منهم قسطا من خيره ، وقوله : كأنه لزم القسط يشير إلى أن الهمة فيه للسلب ، وبذلك جزم صاحب النهاية ، وذكر ابن القطاع أن قسط من الأضداد ، وقد أجاب ابن بطال

عن اعتراض من اعترض على قول البخارى مصدر المقسط فقال : أراد بالمصدر ما حذفت زوائده كقول الشاعر  
 « وان أهلك فذلك حين قدرى ، أى تقديرى فرده إلى أصله ، وإنما تحذف العرب الزوائد لترد الكلمة إلى أصلها ، وأما  
 المصدر المقسط الجارى على فعله فهو الاقسط ، وقال الكرماني المراد بالمصدر المحذوف الزوائد نظرا إلى أصله ، فهو  
 مصدر مصدره إذ لا خفاء أن المصدر الجارى على فعله هو الإقسط فان قيل المزيد لابد أن يكون من جنس المزيد  
 عليه . قلت : إما أن يكون من القسط بالكسر وإما أن يكون من القسط بالفتح الذى هو بمعنى الجور والهمزة  
 السلب والإزالة . قوله ( حدثنا أحمد بن إشكاب ) بكسر الهمزة وسكون المعجمة وآخره موحدة غير منصرف  
 لأنه أعجمى وقيل بل عربى فينصرف وهو لقب ، واسمه مجمع وقيل معمر وقيل عبيد الله وكنية أحمد أبو عبد الله  
 وهو الصفار الحضرمى نزيل مصر ، قال البخارى : آخر ما لقيه بمصر سنة سبع عشرة وأرخ ابن حبان وفاته فيها ،  
 وقال ابن يونس مات سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة . قلت : وليس بينه وبين على بن إشكاب ولا محمد بن إشكاب  
 قرابة . قوله ( حدثنا محمد بن فضيل ) أى ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى ولم أر هذا الحديث إلا من طريقه  
 بهذا الإسناد ، وقد تقدم فى الدعوات وفى الإيمان والنذور وأخرجه أحمد ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه  
 وابن حبان كلهم من طريقه قال الترمذى حسن صحيح غريب . قلت : وجه الغرابة فيه ما ذكرته من تفرد محمد بن  
 فضيل وشيخه وشيخه وصحابه . قوله ( عن عماره ) فى رواية قتيبة ، عن ابن فضيل حدثنا عماره ، وقد  
 تقدمت فى الإيمان والنذور . قوله ( كئتان حبيبتان إلى الرحمن ) كذا فى هذه الرواية بتقديم « حبيبتان » وتأخير  
 « ثقيلتان » ، وقد تقدم فى الدعوات وفى الإيمان والنذور بتقديم « خفيفتان » ، وتأخير « حبيبتان » ، وهى رواية مسلم  
 عن زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبى كريب ومحمد بن طريف وكذا عند الباقين من تقدم ذكره ومن  
 ساقى عن شيوخهم ، وفى قوله « كئتان » إطلاق كلمة على الكلام وهو مثل كلمة الإخلاص وكلمة الشهادة ، وقوله  
 « كئتان » هو الخبر و« حبيبتان » وما بعدها صفة والمبتدأ سبحانه الله إلى آخره والشككة فى تقديم الخبر تشويق السامع  
 إلى المبتدأ وكلما طال الكلام فى وصف الخبر حسن تقديمه لأن كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقا ، وقوله  
 « حبيبتان » أى محبوبتان ، والمعنى : محبوب قائلهما ، ومحبة الله للعبد تقدم معناها فى « كتاب الرقاق » وقوله « ثقيلتان » فى  
 الميزان ، هو موضع الترجمة لأنه مطابق لقوله : وأن أعمال بنى آدم توزن ، قال الكرماني فان قيل فعيل بمعنى مفعول  
 يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا سيما إذا كان موصوفه معه ، فلم عدل عن التذكير إلى التأنيث ؟ فالجواب أن ذلك  
 جائز لا واجب وأيضا فهو فى المفرد لا المثنى سلنا لسكن أنث لمناسبة الثقيلتين والخفيفتين أو لأنها بمعنى الماعل لا  
 المفعول والتاء لتقل اللفظة من الوصفية إلى الإسمية وقد يطلق على ما لم يقع لكنه متوقع كن يقول خذ ذبيحتك للشاة  
 التى لم تذبح فاذا وقع عليها الفعل فهى ذبيحة حقيقة ، وخص لفظ الرحمن بالذكر لأن المقصود من الحديث بيان سعة  
 رحمة الله تعالى على عباده حيث يجازى على العمل القليل بالشواب الكثير . قوله ( خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى  
 الميزان ) وصفهما بالخفة والثقل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب وفى هذه الألفاظ الثلاثة سجع مستعذب وقد تقدم  
 فى الدعوات بيان الجائر منه والمنهى عنه وكذا فى الحدود فى حديث سجع كسجع الكهان ، والحاصل أن المنهى عنه  
 ما كان متكلفا أو متضمنا لباطل لا ما جاء عقوا عن غير قصد اليه ، وقوله « خفيفتان » فيه إغارة إلى قلة كلامهما  
 وأحرفهما ورشاقتهما ، قال الطيبي : الخفة مستعارة للدهولة وشبهه مهولة جريانها على اللسان بما خف على الحامل من

بعض الامتعة فلا تتبعه كالشيء الثقيل ، وفيه إشارة إلى أن سائر التكليف صعبة شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها مع أنها تثقل الميزان كثقل الشاق من التكليف ، وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة ، فقال : لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلواتها فثقلت فلا يحملنك ثقلها على تركها ، والسيئة حضرت حلواتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا يحملنك خفتها على ارتكابها . **قوله** ( سبحان الله ) تقدم معناه في باب فضل التسبيح من « كتاب الدعوات » . **قوله** ( وبحمده ) قيل الواو للحال والتقدير : أسبح الله مثلنبا بحمدى له من أجل توفيقه وقيل عاطفة والتقدير أسبح الله وأتلبس بحمده ، ويحتمل أن يكون الحمد مضافا للفاعل والمراد من الحمد لازمه أو ما يوجب الحمد من التوفيق ونحوه ، ويحتمل أن تكون الباء متعلقة بمحذوف متقدم والتقدير وأمى عليه بحمده فيكون « سبحان الله » جملة مستقلة و « وبحمده » جملة أخرى ، وقال الخطابي في حديث : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك أي بقوتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحول وبقوت كأنه يريد أن ذلك مما أقيم فيه السبب مقام المسبب ، واتفقت الروايات عن محمد بن فضيل على ثبوت وبحمده إلا أن الاسماعيلي قال بعد أن أخرجه من رواية زهير بن حرب وأحمد بن عبدة وأبي بكر بن أبي شيبة والحسين بن علي بن الأسود عنه لم يقل أكثرهم « وبحمده » . قلت : وقد ثبت من رواية زهير بن حرب عند الشيخين وعند مسلم عن بقية من سميت من شيوخه والترمذي عن يوسف بن عيسى والنسائي عن محمد بن آدم وأحمد بن حرب وابن ماجه عن علي بن محمد وعلي بن المنذر وأبو عروانة عن محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي وابن حبان أيضا من رواية محمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن محمد بن فضيل كأنها سقطت من رواية أبي بكر وأحمد بن عبدة والحسين . **قوله** ( سبحان الله العظيم ) هكذا عند الأكثر بتقديم « سبحان الله وبحمده » على « سبحان الله العظيم » ، وتقدم في الدعوات عن زهير بن حرب بتقديم « سبحان الله العظيم » على « سبحان الله وبحمده » وكذا هو عند أحمد بن حنبل عن محمد بن فضيل وكذا عند جميع من سميته قبل ، وقد وقع لي بهو في « كتاب الدعاء » لمحمد بن فضيل من رواية علي بن المنذر عنه بثبوت « وبحمده » وتقديم « سبحان الله وبحمده » قال ابن بطلان هذه الفضائل الواردة في فضل الذكر إنما هي لأهل الشرف في الدين والكمال كالطهارة من الحرام والمقامى المقام فلا تظن أن من آدمى الذكر وأصر على ماشاء من شهواته وانتكح دين الله وحرماه أنه يلتحق بالمطهرين المقدسين ويبلغ منازلهم بكلام أجراه على لسانه ليس معه تقوى ولا عمل صالح ، قل السكراني صفات الله وجودية كالمعلم والقدرة وهي صفات الإكرام وعدمية كلا شريك له ولا مثل له وهي صفات الجلال فالتسبيح إشارة إلى صفات الجلال والتحميد إشارة إلى صفات الإكرام وترك التقييد مشعر بالتعميم ، والمعنى أنزه عن جميع النقائص وأحمده بجميع الكالات ، قال : والنظم الطبعي يقتضى تقديم التحلية على التخلية فقدم التسبيح الدال على التخلي على التحميد الدال على التحلى وقدّم لفظ الله لأنه اسم الذات المقدسة الجامع لجميع الصفات والأسماء الحسنى ، ووصفه بالعظيم لأنه الشامل لسلب مالا يليق به وإثبات ما يليق به إذ العظمة الكاملة مستلزمة لعدم النظير والمثيل ونحو ذلك ، وكذا العلم بجميع المعلومات والقدرة على جميع المقدورات ونحو ذلك ، وذكر التسبيح مثلنبا بالحمد ليعلم ثبوت الكمال له نفيا وإثباتا وكرره تأكيداً ولأن الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من جهة كثرة المخالفين ولهذا جاء في القرآن بمبارات مختلفة نحو سبحان وسبح بلفظ الأمر وسبح بلفظ الماضى ويسبح بلفظ المضارع ، ولأن التنزيهات تدرك بالعقل بخلاف الكالات فإنها تقصر عن إدراك حقائقها كما قال بعض الحققين : الحقائق الإلهية لا تعرف إلا بطريق

السلب كما في العلم لا يدرك منه إلا أنه ليس بجاهل ، وأما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل إليه ، وقال شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كلامه على مناسبة أبواب صحيح البخارى الذى نقلته عنه في أواخر المقدمة : لما كان أصل العصمة أولا وآخرها هو توحيد الله فحتم بكتاب التوحيد ، وكان آخر الأمور التى يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها لجله آخر تراجم الكتاب ، فبدأ بحديث الأعمال بالنيات ، وذلك في الدنيا ، وختم بأن الأعمال توزن يوم القيامة ، وأشار إلى أنه إنما يثقل منها ما كان بالنية الخاصة لله تعالى ، وفي الحديث الذى ذكره ترغيب وتخفيف ، وحث على الذكر المذكور لمحبة الرحمن له والخفة بالنسبة لما يتعلق بالعمل والثقل بالنسبة لإظهار الثواب ، وجاء ترتيب هذا الحديث على أسلوب عظيم وهو أن حب الرب سابق وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه تال هم بين ما فيهما من الثواب العظيم النافع يوم القيامة انتهى ملخصا ، وقال الكرماني تقدم في أول كتاب التوحيد ، بيان ترتيب أبواب الكتاب وأن الحتم بمباحث كلام الله لأنه مدار الوحي ، وبه تنبت الشرائع ولهذا افتتح ببدء الوحي والانهاء إلى ما منه الابتداء ونعم الحتم بها ، ولكن ذكر هذا الباب ليس مقصودا بالذات بل هو لإرادة أن يكون آخر السلام التسليم والتحميد ، كما أنه ذكر حديث الأعمال بالنيات في أول الكتاب لإرادة بيان إخلاصه فيه كذا قال ، والذي يظهر أنه قصد ختم كتابه بما دل على وزن الأعمال لأنه آخر آثار التكليف فانه ليس بعد الوزن إلا الاستقرار في أحد الدارين إلى أن يريد الله لإخراج من قضى بتعذيبه من الموحدين فيخرجون من النار بالشفاعة كما تقدم بيانه ، قال الكرماني وأشار أيضا إلى أنه وضع كتابه قسطا وميزانا يرجع إليه ، وأنه سهل على من يسره الله تعالى عليه وفيه إشعار بما كان عليه المؤلف في حالتيه أولا وآخرها ، تقبل الله تعالى منه جزاءه أفضل الجزاء . قلت : وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم الحث على إدامة هذا الذكر ، وقد تقدم في باب فضل التسليم من وجه آخر عن أبي هريرة حديث آخر لفظه : من قال سبحان الله وبحمده ، في يومه مائة مرة حطت خطاياہ ، وإن كانت مثل زبد البحر ، وإذا ثبت هذا في قول سبحان الله وبحمده ، وحدها فإذا انضمت إليها الكلمة الأخرى فالذى يظهر أنها تفيد تحصيل الثواب الجزيل المناسب لها ، كما أن من قال الكلمة الأولى وليست له خطايا مثلا فانه يحصل له من الثواب ما يوازن ذلك ، وفيه إيراد الحكم المرغب في فعله بلفظ الخبر لأن المقصود من سياق هذا الحديث الأمر بملازمة الذكر المذكور ، وفيه تقديم المبتدأ على الخبر كما مضى في قوله كلبان ، وفيه من البديع : المقابلة والمناسبة والموازنة في السجع لأنه قال حبيبتان إلى الرحمن ، ولم يقل للرحمن لموازنة قوله وعلى اللسان ، وعدى كلا من الثلاثة بما يليق به وفيه إشارة امثال قوله تعالى ﴿ وسبح بحمد ربك ﴾ وقد أخبر الله تعالى عن الملائكة في عدة آيات أنهم يسبحون بحمد ربهم ، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر . قلت : يارسول الله بأبي أنت وأمي أى الكلام أحب إلى الله قال ما اصطفى الله للملائكة سبحان ربى وبحمده سبحان ربى وبحمده ، وفي لفظ له أن أحب الكلام إلى الله سبحانه : سبحان الله وبحمده . خاتمة : اشتمل كتاب التوحيد من الأحاديث المرفوعة على مائتى حديث وخمسة وأربعين حديثا ، المعلق منها وما في معناه من المتابعة خمسة وخمسون طريقا والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى معظمها ، والخالص منها أحد عشر حديثا انفرد عن مسلم بأكثرها ، وأخرج مسلم منها حديث عائشة : في أمر السرية في ذكر قل هو الله أحد ، وحديث أبي هريرة : أذنب عبد من عبادى ذنبا ، وحديثه إذا تقرب العبد من شبرا ، وحديثه يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة وثلاثون أثرا لجميع

ما في الجامع من الأحاديث بالمكرر موصولا ومعلقا وما في معناه من المتابعة تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا ،  
 وجميع ما فيه موصولا ومعلقا بغير تكرار ألفا حديث وخمسة عشر حديثا وثلاثة عشر حديثا ، فمن ذلك المعلق وما  
 في معناه من المتابعة مائة وستون حديثا والباقي موصول ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثمانية وعشرين حديثا وقد  
 بينت ذلك مفصلا في آخر كل كتاب من كتب هذا الجامع ، وجمعت ذلك هنا تليها على وهم من زعم أن عدده  
 بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا ، وأن عدده بغير المكرر أربعة آلاف أو نحو أربعة آلاف ،  
 وقد أوضحت ذلك مفصلا في أواخر المقدمة وذلك كله خارج عما أودعه في تراجم الأبواب من ألفاظ الحديث من  
 غير تصريح بما يدل على أنه حديث مرفوع كما نهيت على كل موضع من ذلك في بابه كقوله : باب لإثنان فما فوقهما  
 جماعة فإنه لفظ حديث أخرجه ابن ماجه وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ألب وستائة وثمانية آثار ،  
 وقد ذكرت تفاصيلها أيضا عقب كل كتاب والله الحمد ، وفي الكتاب آثار كثيرة لم يصرح بنسبتها لقائل مسمى ولا  
 مهم خصوصا في التفسير وفي التراجم فلم يدخل في هذه العدة ، وقد نهيت عليها أيضا في أما كتبها وما اتفق له من  
 المناسبات التي لم أر من نبه عليها أنه يعتنى غالبا بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع  
 مناسبة لحتمه ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير أو من الكلام عليه كقوله في آخر حديث بدء الوحي فكان  
 ذلك آخر شأن هرقل ، وقوله في آخر كتاب الإيمان ثم استغفر ونزل ، وفي آخر كتاب العلم وليقطعها حتى يكونا  
 تحت الكميين ، وفي آخر كتاب الوضوء واجعلن آخر ما تكلم به ، وفي آخر كتاب الغسل وذلك الأخير إنما بيناه  
 لاختلافهم ، وفي آخر كتاب النعيم عليك بالصعيد فإنه يكفيك ، وفي آخر كتاب الصلاة استئذان المرأة زوجها في  
 الخروج ، وفي آخر كتاب الجمعة ثم تكون القائلة ، وفي آخر كتاب العيدين لم يصل قبلها ولا بعدها ، وفي آخر  
 الاستسقاء بأي أرض تموت ، وفي آخر تقصير الصلاة وإن كنت تائما اضطجعي ، وفي آخر التهجد والتطوع وبعد  
 العصر حتى تغرب ، وفي آخر العمل في الصلاة فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف ، وفي آخر كتاب الجنائز فنزلت  
 ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب ﴾ وهو من التباب ومعناه الهلاك ، وفي آخر الزكاة صدقة الفطر ولها دخول في الأخيرة  
 من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكفرة لما مضى ، وفي آخر الحج واجعل موتى في بلد رسولك ، وفي آخر  
 الصيام ومن لم يكن أكل فليصم ، وفي آخر الاعتكاف ما أنا بمعتكف فرجع ، وفي آخر البيع والإجارة حتى أجلاهم  
 صبر ، وفي آخر الحوالة فصلى عليه ، وفي آخر الكفالة من ترك مالا فلورثته ، وفي آخر المزارعة مانسيت من مقالتي  
 تلك إلى يومى هذا شيئا ، وفي آخر الملازمة حتى أموت ثم أبعت ، وفي آخر الشرب فشرب حتى رضيت ، وفي  
 آخر المظالم فكسروا صومعته وأنزلوه ، وفي آخر الشركة أفندج بالقصب ، وفي آخر الرهن أولئك لا خلاق لهم في  
 الآخرة ، وفي آخر العتق الولاء لمن أعقت ، وفي آخر الهبة ولا تعد في صدقتك ، وفي آخر الشهادات لا توهمها  
 ولو حبوا ، وفي آخر الصلح قم فافضه ، وفي آخر الشروط لا تباع ولا توهب ولا تورث ، وفي آخر الجهاد قدمت  
 فقال صل ركعتين ، وفي آخر فرض الخنس حرما البتة ، وفي آخر الجزية والموادعة فهو حرام بحرمة الله إلى يوم  
 القيامة ، وفي آخر بدء الخلق وأحاديث الأنبياء قدم معاوية المدينة آخر مقدمة قدمها ، وفي آخر المناقب توفيت  
 خديجة رضي الله عنها قبل مخرج النبي ﷺ ، وفي آخر الهجرة فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ، وفي آخر

المغازى الوفاة النبوية وما يتعلق بها ، وفي آخر التفسير تفسير المعوذتين ، وفي آخر فضائل القرآن اختلّفوا فأهلكوا ،  
وفي آخر النكاح فلا يمنعنى من التحرك ، وفي آخر الطلاق وتغفو أثره ، وفي آخر اللعان أبعد لك منها ، وفي آخر  
النفقات اعتقها أبو لهب ، وفي آخر الاطعمة وأنزل الحجاب ، وفي آخر الذبائح والاضاحى حتى تنفر من منى ، وفي  
آخر الاثرية وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر ، وفي آخر المرضى وانقل حماتها ، وفي آخر الطب ثم ليطرحه ، وفي  
آخر اللباس لإحدى رجليه على الأخرى ، وفي آخر الادب فايرده ما استطاع ، وفي آخر الاستئذان منذ قبض النبي  
ﷺ ، وفي آخر الدعوات كراهية السأمة علينا ، وفي آخر الرقاق أن نرجع على أعقابنا ، وفي آخر القدر إذا أرادوا  
فنته أئينا ، وفي آخر الايمان والنذور إذا سهم غابر فقتله ، وفي آخر الكفارة وكفر عن يمينك ، وفي آخر الحدود إن  
شاء عذبه وإن شاء غفر له ، وفي آخر المحاربين اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة ، وفي آخر الإكراه يحجزه عن  
الظلم ، وفي آخر تعبير الرؤيا تجاوز الله عنهم ، وفي آخر الفتن أنهلك وفيها الصالحون ، وفي آخر الاحكام فاعتمرت  
بعد أيام الحج ، وفي آخر الاعتصام سبحانه هذا بهتان عظيم ، والتسييح مشروع في الختام ، فلذلك ختم به « كتاب  
التوحيد » والحمد لله بعد التسييح آخر دعوى أهل الجنة ، قال الله تعالى ﴿ دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحييتهم فيها  
سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ ، وقد ورد في حديث أبي هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذى في  
الجامع والنسائى في اليوم واليلة وابن حبان في صحيحه والطبرانى في الدعاء والحاكم في المستدرک کلهم من رواية  
حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه « عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
ﷺ من جلس في مجلس وكثر فيه لفظه فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك : سبحانه اللهم وبمحمد أشهد أن لا إله  
إلا أنت أستغفرک وأتوب اليك ، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك ، هذا لفظ الترمذى وقال : حسن صحيح غريب  
لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه ، وفي الباب عن أبى برزة وعائشة ، وقال الحاكم هذا حديث صحيح على  
شرط مسلم إلا أن البخارى أعله برواية : وهيب عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن كعب الاحبار كذا قال  
في المستدرک وروى في ذلك ، فليس في هذا السند ذكر لوالد سهيل ولا كعب ، والصواب عن سهيل عن عون وكذا  
ذكره على الصواب في علوم الحديث فانه ساقه فيه من طريق البخارى عن محمد بن سلام عن مخلد بن يزيد عن ابن  
جرير بسنده ، ثم قال : قال البخارى هذا حديث مليح ، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه  
معلول : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله ، قوله قال البخارى هذا  
أول فإننا لا نذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل انتهى ، وأخرجه البيهقي في المدخل عن الحاكم بسنده المذكور في  
علوم الحديث عن البخارى فقال عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين كلاهما عن حجاج بن محمد وساق كلام البخارى  
لكن قال : لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا الحديث إلا أنه معلول ، وقوله لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا هو  
المنقول عن البخارى لا قوله لا أعلم في الدنيا في هذا الباب فان في الباب عدة أحاديث لاتخفى على البخارى ، وقد  
ساق الخليل في الإرشاد هذه القصة عن غير الحاكم وذكر فيها أن مسلما قال للبخارى أتعرف بهذا الإسناد في الدنيا  
حديثا غير هذا ، فقال : لا إلا أنه معلول ، ثم ذكره عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن موسى بن عقبة عن  
عون بن عبد الله ، قوله : وهو موافق لما في علوم الحديث في سند التعليل لا في قوله في هذا الباب فهو موافق  
لرواية البيهقي في قوله بهذا الإسناد ، وكان الحاكم وهم في هذه اللفظة وهي قوله في هذا الباب : وإنما هي بهذا الإسناد

وهو كما قال لأن هذا الإسناد وهو: ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل لا يوجد إلا في هذا المتن ولهذا قال البخاري لا أعلم لموسى سماعاً من سهيل يعني أنه إذا لم يكن معروفاً بالأخذ عنه وجاءت عنه رواية خالف راويها وهو ابن جريج من هو أكثر ملازمة لموسى بن عقبة منه رجحت رواية الملازم فهذا يوجب تعليلاً للبخاري، وأما من صححه فإنه لا يرى هذا الاختلاف علة قاذحة بل يجوز أنه عند موسى بن عقبة على الوجهين، وقد سبق للبخاري إلى تعليّل هذه الرواية أحمد بن حنبل فذكر الدارقطني في العلل عنه أنه قال: حديث ابن جريج وهم، والصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله قال الدارقطني والقول قول أحمد، وعلى ذلك جرى أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان قال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا هذا خطأ، رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفاً وهذا أصح، قال أبو حاتم يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج ويحتمل أن يكون من سهيل انتهى، وقد وجدناه من رواية أربعة عن سهيل غير موسى بن عقبة في الأفراد للدارقطني من طريق عاصم ابن عمرو وسليمان بن بلال، وفي الذكر لجعفر الفريابي من طريق اسماعيل بن عياش، وفي الدعاء للطبراني من طريق محمد بن أبي حميد أربعهم عن سهيل والراوى عن عاصم وسليمان هو الواقدي وهو ضعيف وكذا محمد بن أبي حميد، وأما اسماعيل فإن روايته عن غير الشاميين ضعيفة وهذا منها، وقد قال أبو حاتم هذه الرواية ما أدري ما هي ولا أعلم روى عن النبي ﷺ في شيء من طريق أبي هريرة إلا من رواية موسى عن سهيل انتهى، وقد أخرجه أبو داود في السنن وابن حبان في صحيحه والطبراني في الدعاء من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. وعن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن سعيد المقبري عن عبد الله بن عمرو موقوفاً وذكر شيخنا شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ في النكت التي جمعها على علوم الحديث لابن الصلاح أن هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عدتهم سبعة زائدة على من ذكر الترمذي، وأحال ببيان ذلك على تحريجه لأحاديث الأحياء وقد تبعت طرقة فوجدته من رواية خمسة آخرين فأكملوا خمسة عشر نفساً ومعهم صحابي لم يسم فلم أضفه إلى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم، وقد خرجت طرقة فيها كتبت على علوم الحديث وأذكره هنا مائتاً، وهم عبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه عند الطبراني في المعجم الكبير أخرجه موقوفاً وعند أبي داود أخرجه موقوفاً كما تقدم التنبيه عليه، وأبو برزة الأسلمي وحديثه عند أبي داود والنسائي والدارمي وسنده قوي، وجبير بن مطعم وحديثه عند النسائي وابن أبي حاتم ورجاله ثقات، والزبير بن العوام وحديثه عند الطبراني في المعجم الصغير وسنده ضعيف، وعبد الله بن مسعود وحديثه عند ابن عدي في الكامل وسنده ضعيف، والسائب بن يزيد وحديثه عند الطحاوي في مشكل الآثار والطبراني في الكبير وسنده صحيح، وأنس بن مالك وحديثه عند الطحاوي والطبراني وسنده ضعيف، وعائشة وحديثها عند النسائي وسنده قوي، وأبو سعيد الخدري وحديثه في كتاب الذكر لجعفر الفريابي وسنده صحيح إلا أنه لم يصرح برفعه، وأبو أمامة وحديثه عند أبي يعلى وابن السني وسنده ضعيف، ورافع بن خديج وحديثه عند الحاكم والطبراني في الصغير ورجاله موثقون إلا أنه اختلف على روايته في سنده، وأبي بن كعب ذكره أبو موسى المديني ولم أقف على سنده، ومعاوية ذكره أبو موسى أيضاً وأشار إلى أنه وقع في بعض رواياته تصحيف، وأبو أيوب الأنصاري وحديثه في الذكر للفريابي أيضاً وفي سنده ضعف يسير، وعلى بن أبي طالب وحديثه عند أبي علي بن الأشعث في السنن المروية عن أهل البيت وسنده

واه ، وعبد الله بن عمر وحديثه في الدعوات من مستدرك الحاكم ، وحديث رجل من الصحابة لم يسم أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق أبي معشر زياد بن كليب قال حدثنا رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عنه ورجاله ثقات ، ووقع لي مع ذلك من مراسيل جماعة من التابعين منهم الشعبي وروايته عند جعفر الفريابي في الذكر ، ويزيد الفقير وروايته في الكنى لأبي بشر الدولابي ، وجعفر أبو سلة وروايته في الكنى للنسائي ، ومجاهد وعطاء ويحيى بن جمدة ورواياتهم في زيادات البر والصلة للحسين بن الحسن المروزي ، وحسان بن عطية وحديثه في ترجمته في الحلية لأبي نعيم وأسانيد هذه المراسيل جياد ، وفي بعض هذا ما يدل على أن للحديث أصلا ، وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدها وألفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح في الكلام على الحديث المعلوم ، ورأيت ختم هذا الفتح بطريق من طرق هذا الحديث مناسبة لانتهى أسوقها بالسند المتصل العالي بالسماح والإجازة إلى منتهاه ، قرأت على الشيخ الإمام العدل المسند المكثّر الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد ابن زكريا القدسي الزينبي بمنزله ظاهر القاهرة أخبرنا محمد بن اسماعيل بن عبد العزيز بن عيسى بن أبي بكر الأيوبي أنبأنا اسماعيل بن عبد المنعم بن الحميم أنبأنا أبو بكر بن عبد العزيز بن أحمد بن باقا أنبأنا أبو زرعة طاهر بن محمد ابن طاهر أنبأنا عبد الرحمن بن حمد وقرأته عاليا على الشيخ الإمام المقرئ المفتي العلامة أبي اسحق إبراهيم بن أحمد ابن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن كامل عن أيوب بن نعمة النابلسي سماعا عليه أنبأنا اسماعيل بن أحمد العراقي عن عبد الرزاق بن اسماعيل القومسي أنبأنا عبد الرحمن بن حمد الدون أنبأنا أبو نصر أحمد بن الحسين الكسار أنبأنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الحافظ المعروف بابن السنن أنبأنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أنبأنا محمد بن اسحق هو الصغاني حدثنا أبو مسلم منصور بن سلة الخزاعي حدثنا خلاد بن سليمان هو الحضرمي عن خالد بن أبي عمران عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا جلس مجلسا أو صلى تكلم بكلمات فسألته عن ذلك فقال : إن تكلم بكلام خير كان طابعا عليه - يعني غائما عليه - إلى يوم القيامة ، وإن تكلم بغير ذلك كانت كفارة له « سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك ، والله أعلم

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأزواجه وذريته والتابعين لهم بإحسان ، وسلم تسليما كثيرا .

قال مؤلفه حافظ الدهر إمام السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام فرغ منه جامعه أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكنتاني النسب العسقلاني الأصل المصري المولد والمنشأ نزيل القاهرة ، في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين ومئتمائة ، سوى ما ألحقه في هذا الكراس في ثاني عشر رجب منها ، وكان جمعه للبقعة في سنة ثلاث عشرة ، وشرعه في الشرح في أوائل سنة سبع عشرة ، والله الحمد باطنا وظاهرا أولا وآخرا .



صورة ما كتبه المؤلف على نسخة الشيخ الإمام العالم العلامة برهان الدين  
إبراهيم بن زين الدين الخضر رحمهم الله ورضى عنهم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

أما بعد . فقد قرأ على هذا الكتاب المسمى « فتح الباري » ، لإيسر منه فسمعه وفاته القليل منه ، وذلك ظاهر  
في التبليغ في المرامش بخط صاحبه وكانه الإمام العالم العلامة الفاضل الماهر الباهر المدين برهان الدين مفيد  
الطالبيين جمال المدرسين ابن زين الدين الخضر حفظ الله عليه ما وهبه ، وختم له بالخصيرات حتى يفوز  
بالمربة ويأمن المربة ، وأجزت له أن يرويه عن كله وأن يفيدته لمن أراد وأن يروي عن جميع ما تجوز  
عن روايته

قاله وكتبه أحمد بن هلى بن حجر حامدا مصليا مسلما وذلك في الثامن عشر من شعبان سنة اثنى عشر  
وأربعين وثمانمائة

وعلى نسخته أيضا ما ملخصه : بلغ السماع لجميع المجلس الأخير من هذا الشرح ، وأوله خاتمة على مؤلفه حافظ  
المصر أستاذ أهل الدهر شيخ الإسلام والمسلمين بقبلة المجتهدين قاضى القضاة الشافعية بالديار المصرية أبى الفضل  
أحمد المسقلانى الأصل المصرى المولد والمنشأ أدام الله بهجته وحرس للأنام مهجته ، بقرأة كتابه إبراهيم بن خضر  
الأئمة الإعلام قاضى القضاة سعد الدين القدسى الحنفى الشهير بابن الديرى ، وأخوه الإمام برهان الدين إبراهيم ،  
وقاضى القضاة محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى الحنبلى ، وقاضى القضاة الشافعية بالبلاد الشامية وكتاب  
الأسرار الشريفة بالديار المصرية كمال الدين محمد الخوى الشهير بابن البارزى ، والمقر الناصرى محمد بن السلطان  
الظاهر جقمق بفوت يسير ، والمقر الزينى عبد الباسط ناظر الجيوش المنصورة ، والعلامة تقى الدين أحمد بن على  
المقرزى ، والصاحب كريم الدين عبد الكريم الشهير بابن كاتب المناخت ، والجلال يوسف بن كريم الدين . نظر  
الخوارج الشريفة ، والمقر محب الدين بن الأشقر كاتب النركان ، والشيخ ولى الدين محمد السفطى ، والعلامة القاضى  
بدر الدين التنيسى المالكى ، والقاضى غرس الدين السخاوى ، والشيخ محب الدين محمد بن أبى بكر القمنى ، والشيخ  
زين الدين عبد الرحمن بن عبد الوهاب السديسى ، وكتب جميع الشرح إلا مواضع يسيرة معلة فى نسخته ، والشيخ  
رضوان المقيى وكتب منه وسمع كثيرا ، والشيخ شمس الدين محمد بن على بن جعفر الشهير بابن قر وكتب غالبه  
وسمع منه الكثير ، والشيخ بهاء الدين أحمد بن العماد عبد الرحمن بن حرمى ، والشيخ زين الدين عبد الغنى بن محمد  
القميى ، والشريف سعيد بن على بن عبد الجليل المغربى التونسى ، وكتبه كل من الثلاثة وسمع منه كثيرا ، والإمام  
شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسان المقدسى ، والشيخ زين الدين قاسم بن محمد الزبيرى ، والشيخ تقى الدين  
المنوفى القاضى ، والشيخ شمس الدين محمد بن نور الدين على المحبرى الخطيب والده بالصلاحية ، والشيخ عز  
الدين عبد العزيز السبباطى ، والشيخ محب الدين محمد بن عز الدين محمد البكرى لإمام المؤيدية ، والشيخ محب الدين  
عبد الله بن بهاء الدين عبد اللطيف الشهير بابن الإمام المحلى ، والشيخ محيى الدين بن محمد الطوخى ، وبهاء الدين  
محمد بن أبى بكر المشهدى ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن أسد المقرئ ونور الدين على بن أحمد المنوفى ، والشيخ

شهاب الدين أحمد الرشي ، والسيد الإمام بدر الدين حسن النسابة ، والشيخ العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى ، والشريف العلامة صلاح الدين محمد الأسيوطى ، والإمام شهاب الدين أحمد بن موسى المنزوفى الإمام بجامع أصلم ، والشريف عبد اللطيف بن على الحسنى ، والشهاب أحمد بن الجلال عبد الباقي الشهير بابن أبى غالب ، وأبو الفضل بن أبى المكارم بن أبى البركات بن ظهيرة القرشى المكي ، وأبو الفتح محمد بن محمد الطيبي القادري ، والسراج عمر بن عبد الله بن على الأفهسي ، والإمام شهاب الدين أحمد بن أبى السعود المنزوفى ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالحثم أنشدها عبد القادر الواعظ بمجلس الحثم ، والشريف يونس القادري ، والشيخ شرف الدين عيسى الطنوبى ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالحثم ، والشيخ تقي الدين بن القطب القرعشندى ، وشمس الدين محمد بن على الفالاقى ، وعز الدين البينوى ، وشمس الدين محمد بن تاج الدين عبد الله بن صلاح الدين أبى الحجاج يوسف بن عبد الله بن اسماعيل بن قريش ، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشطنوبى ، وولى الدين أحمد بن أحمد الأسيوطى ، والعالم برهان الدين إبراهيم السكركى القاضى ، والشيخ شهاب الدين بن على بن زكريا الجديدى وولده شهاب الدين أحمد ، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الجديدى ، وشمس الدين محمد بن الشيخ يوسف بن أحمد الصنى ، ونور الدين على بن خليل بن البصال ، ونور الدين المقرئ الشهير بابن الركاب ، والشيخ شمس الدين محمد بن يوسف المنزوفى الشهير بابن الخطيب ، وناصر الدين محمد بن إبراهيم الطويل ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن أبى بكر بن تمره الخطيب وابنه عبد القادر والشيخ محب الدين محمد بن محمد الفطان المصرى ، وعبد الرحيم بن الشهاب أحمد بن يعقوب الأزهرى ، والإمام المحدث برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى ، والشيخ شمس الدين محمد أبو الخير بن عمر بن عبد الرحمن الزفتاوى ، ونور الدين على بن سليمان التوائى ، وبدر الدين محمد بن إبراهيم المليجى الخطيب والده بجامع الأقمر ، والشيخ شمس الدين محمد بن حسين بن محمد الشهير بابن سعيقات التاجر بالجنون ، والشهاب أحمد بن محمد السخاوى المالكي ، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الدجوى ، ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالحثم قرأها من لفظه بالمجلس المذكور ، وشمس الدين محمد ابن الشيخ يونس الواحى ، وأبو بكر بن محمد الواحى التاجر بسوق الحاحب ، والتاج محمد بن أبى بكر بن محمد الدميرى ، وأبو المياض محمد بن قاسم الصوفى بالمدرسة الأشرفية ، والإمام أبو الجود داود بن سليمان البني المالكي وعمه نور الدين على النبي المالكي ، والشهاب أحمد ابن محمد الأنصارى وخلق كثيرون لا يستطاع حصرهم ولا يقدر قدرهم ، ومن حضر المجلس لكن لم يسمع القراءة لبعده عن القارئ المشايخ الأئمة شمس الدين محمد القاياتى ، وشمس الدين محمد الونائى وأمين الدين الأفصرائى الحنفى شيخ الأشرفية ، ومحب الدين محمد الأفصرائى الحنفى فى جماعة كثيرين ، من رام حصرهم فقد رام شططا ، وكان يوما مشهودا لم يعهد مثله فيما تقدم ، وكان الحثم المذكور بالتاج والسبع وجوه بين كوم الريش ومنية الشيرج خارج القاهرة ، فى يوم السبت ثامن شعبان سنة اثننتين وأربعين وثمانمائة . والحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الذى بنعمته تتم الصالحات وتثمر

وقد نظم شعراء العصر فى مدح الشرح ومؤلفه قصائد ، منها ما أنشد فى مجلس الحثم ومنها ما أنشد بعد ذلك ، فكتب العلامة الشريف صلاح الدين الأسيوطى رقعة وقدمها للدولف ، ونصها مايقول شيخ المحدثين الأقدمين والمحدثين فائق السكال والأكال تهذيبه وتقريبه غنية الطلبة كفاية الطلبة نهاية الأرب فى فنون الأدب علامة ذوى الالمية قاضى الشافعية ، أدام الله مسراته فى قول القائل وإن لم يكن باطلائ :

لك الهناء بفضل منك يشملنا  
معنى وحسا بموجود ومعدوم  
كم للبخارى من شرح وليس كما  
قد جاء شرحك في فضل وتسيم  
شروحه الذهب الإبريز ماحكيت  
بمثل ذا الختم في جمع وتكريم  
وشرحك الرائج المصرى بهجتها  
وهل يوازن لإبريز بمختوم  
وفي هذا الثاني المعاني بما اشتمل عليه من المعاني :

أقاضى قضاء الدين حقا بليغهم  
ومن هو في أوج المعاني كلامه  
شروح البخارى مذكقينا رحيقها  
أنى شرحك الوافى ومسك ختامه

هل بينهما تواخي أم لأحدهما عن الآخر تراخي ، وهل صاحب هذه البيوت في قصور أم حام حول حى من عليه الحسن مقصور ؟ وهل له في مجارى الأدب أدنى ينبوع وما يحكم به الذوق السليم المطبوع ، فإن تفضلتم الآن بجواب فغير بدع أنه يوم الإجابة ، وإن عدلتم بالاسترواح الى غد فذاك عين الإصابة ، ورأيكم العالى أعلى ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

فكتب المؤلف ما نصه : أسأل الله حسن الخاتمة ، ذقت حلاوة هذه المباحة ، وشرحت صدرى بلطافة هذه المطارحة ، وتبين أن ناظمها واحد حسا ومعنى ، بل أوحى في حسن التلطف وزيادة الحسن وهما يتجاوزان الجودة من هنا وهنا : د كالفرقدين إذا تأمل ناظر ، إلى آخر ما قال

وكتب الشيخ زين الدين عبد الرحمن ابن قاضى القضاة شمس الدين الديرى الحنفى بعد أن رأى الرقعة المذكورة في المجلس ما نصه :

أيا سيدا حاز العلوم بأسرها  
وأبدع في شرح البخارى نظامه  
لئن راج لإبريز البيوت بختها  
فقال غدا حقا ومسكا ختامه

وأشد لصاحبنا الشيخ الفاضل شهاب الدين أحمد بن أبى السعود المنوفى بالمجلس المذكور :  
تمنعت بدموع الصب في حجب  
فانظر لشمس الضحى في حلة السحب  
حلت بقلبي المعنى وهى جنته  
يامن يرى جنة الرضوان في لب  
أشكو سهادى ودمعى وهى لاهية  
فالتغر يضحك والاصداغ في لعب  
يامن رنت وانشدت طوع الصبا هيفا  
تفديلك روح قتيل القضب والقضب  
الله في مهجة لولاك ما رهب  
سود الجفون وحد السيف لم تهب  
فيا رعى الله أعطافا بنا فتكت  
وهن من نسمات الروض في رهب  
والله يعفو عن اللاحاظ كم قتلت  
بسرورها من كلم القلب مكتئب  
فن يبلغ ذات الحسن أن دى  
حل لها ولقتلى فيه واطربى  
يارب لا تجز عيظها بما فعلت  
في مهجتي من فطيع الفتك والعطب  
واحفظ على حسننا خدا أضع دى  
وراح يومى بكف غير مختضب

واجعل سويداء قلبي في صحيفته  
 وحال الجفن من روح به قنلت  
 وفي سبيل البكا ليل أكابده  
 لم أدر أن كؤوس الدمع تسهرني  
 يامن أطال على يوم اللقا أسفي  
 لا تسألن عن دموع فيك سائلة  
 في ذمة البين ليل بات يجمعنا  
 والشعر يرفع أذيال الدجى عبثا  
 وبعد رشف الثنايا رحت ملتثا  
 بجاء حسن ختام منه يسند عن  
 جبر الهدى حافظ الإسلام أحمد من  
 يا عالما شرح الله الصدور به  
 شرحت صدر البخارى مثل جامع  
 هذا المنار الذى للعلم مرتفع  
 فبذا جامع بالشرح صار له  
 أضواء فيه مصابيح مسلسلة  
 شرح حكمي الشمس فالديا به امتلأت  
 فلا تحرك لسانا يا سراج فقد  
 نسيج وحد بقول ابن المنير وما  
 والزركشى البدر لما أن تكلف لم  
 وقد غدا لابن بطال به شغل  
 وبات في روضة ابن التين مرشفا  
 فلم يحز مسلم ماحزت من شرف  
 هذا وحقق عام الفتح حج به  
 فيه بدا الظاهر السلطان واسترت  
 فيالهم والقنا تهتز في يدهم  
 فجاءه الفتح نصرا بالسيوف وقد  
 فالدهر في دعة والزهر مبتسم  
 والجو قهقهه والأعداء تحسبه  
 أفديه عاما كان الدهر أسنده

يرب من حسنات القرب والقرب  
 فليس عند الهوى قتل بمحتسب  
 يا لجر قلبي ولجري غير مقرب  
 حتى رأيت بحيا النجم كالجب  
 هلا جعلت لهذا الهجر من سبب  
 وقلب صب لصبر غير منقلب  
 والنجم يلحفنا شررا كمرتقب  
 والشعر يخنى بحيا الصبح في نقب  
 خالا وكان ختام المسك مطلبي  
 قاضى القضاة ختام العلم والأدب  
 له من الفتح ذكرى فتح خير نبي  
 وباسط العلم والآمال للطلب  
 فراح يندشد هذا منتهى الطلب  
 الله أكبر كل الفضل في العرب  
 وقفا كبحر جرى باق مدى الحقب  
 من الأحاديث أو من لفظك الضرب  
 تغيب زهر الدرارى وهو لم يغيب  
 لاح النهار وهذى الشمس فاحتجب  
 حاكت يداى له مثلا فيا بأبى  
 يصل إلى ذلك النوال بالذهب  
 لما رأى منه ما أربى على الأرب  
 كأسامن الذوق يزرى بآبنة العنب  
 يا أحمد الناس في علم وفي نسب  
 لبيت فضلك وقد العلم عن رغب  
 أعداؤه بذيول الأرض في حجب  
 رعبا وإن نسلت ردت على العقب  
 تبت يدا خصمه حالة الخطب  
 والقضب ترقص بالأكام والعذب  
 رعدا لما تابها من قبضة النوب  
 عن حافظ المصر عن آباءه النجب

لله جبر أبي ماجد شهم  
 يغنيك عن طلب الأسفار مقوله  
 وإن رقي شرف الإملاء تحسبه  
 وكم له من تصانيف حلت وعلت  
 يامن يقول لقيت الناس في رجل  
 ذوهمة في الندى والعلم أن رقلت  
 وسيف حلم بأيدي الصفح تجذبه  
 ترنحت قضب الأفلام في يده  
 تنشى فتشى شفاء الكاس باسمه  
 من كل أسر خرى الرضاب فما  
 وأعجب لمحبرة كم شيت غسقا  
 نعم وأعجب من ذا دمع مرملة  
 وأوقدت رملها في نهره وشدت  
 وانظر إلى طود علم شاخ نسبا  
 طلق الحيا إلى الدينار مبتذلا  
 فيبدل الثبر من مال ومن كلم  
 عم البرية بالجدوى فما لجا  
 فلو أريحت معاذ الله راحته  
 فيها الدنانير عشاق العفاة فان  
 فضائل علمت شعري مدائحه  
 يامهجة الفضل ياعين العلوم ويا  
 هذا فأنسان شعري جاء ذا عجل  
 وهذه بنت فكر حثا شغف  
 ويا ولي اليتامى قد خطبت لها  
 نسيبها جاء في أبيانه نسبا  
 تزفها الشهب في الأفلاك منشدة  
 مدت لعليك بآت الروى خطا  
 ترنو بعين قوافيها التي نشطت  
 كأنها الراح في كاسات أسطرها  
 لجسها شخص الحساد فاستترت

على أصل على الحالين خير أب  
 والسيف أصدق أنباء من الكتب  
 مع التواضع بحر أسح من حجب  
 كالنجم يكثر من قطر الحيا السرب  
 دع من أردت ويم نعمته تصب  
 في برده سحبت ذيلا على السحب  
 دقت لديه رقاب الحقد والغضب  
 فأثمرت زهرات العلم والنشب  
 يا حسن جمع خلال الراح والقضب  
 يفوته حيث يحكي الكاس من سبب  
 سهدا ومفرقا المسود لم يشب  
 بوجنة الطرس ألفت حسن منقلب  
 جل المؤلف بين السماء والهب  
 يهتز جودا وبالأمال منجذب  
 بحمد الوجه يبدى رنة الصخب  
 ما بين منسبك منه ومنسكب  
 أمواله غير أيدي الناس من طنب  
 شككت لداعي الندى من وحشة التعب  
 تفقدوا الرغد ترأهم على حدب  
 وأنجم الليل تهدي كل مرتقب  
 روح العلا وحياة المجد والحسب  
 ووسع قولي وضيق الوقت في حرب  
 تهرجر الذيل من صحف على كتب  
 بكرا إن افتخرت للعرب تنسب  
 يا عز ذاك اليتيم الشاخ النسب  
 يا أخت خير أخ يا بنت خير أب  
 فقد طوت مهمة الأوراق عن كتب  
 وزاتها الكسر يا للخرد العرب  
 تحلو بتكرار حرف الباء في الحب  
 عن عينهم برداء الخط والأدب

فان تعارض مع مدحى مديهم  
وان تساوى كلانا فى المقال فى  
أما وأوصافك المنظوم جوهرها  
بقيت يا سيد الدنيا صحيح علا  
ولا برحت مدى الأيام تكسبها  
فكم فهل ترتقى الحصاء للشهب  
بعد المسافة بين الصدق والكذب  
لولاك ما امتدلى فى الشعر من سبب  
وعشت يا بحر علم غير مضطرب  
حسن الختام وترقى أشرف الرتب

وقال الشيخ برهان الدين البقاعى ، وأنشدت فى المجلس أيضا :

إن كنت لا تصبو لوصف عذارى  
إن الغرام له رجال دينهم  
خاضوا بحار العشق وقت هياجها  
فاستوسقوا دررا تجل نعمتها  
لله أيام الوصال وطيبها  
ليلات أرتشف الرحيق من الثغو  
وأدير فى روض الوجوه محاجرى  
بأبى الحدود نواضرا حسناتها  
قصدت يكون المسك حسن ختامها  
شرح البخارى الذى فى ضمنه  
فى كل طرس منه روض مزهر  
وبه زوائد من فوائد حمة  
شرح الحديث به فكم من مشكل  
يأتى إلى طرق الحديث يضمها  
وتزاحت أفديه فى تحصيله  
من فيض أحمد نبعه وله منا  
إن قلت نهر فهو للحجر انسمى  
أو قلت بحر عسقلان أصله  
كم قد رحلت وكم جمعت مصنفا  
وسكنت فى العليا تقى وفضاءلا  
رحلت إليك الطالبون ليقصدوا  
وترا كضوا خيل الشلبية حين لم  
فارت فى أرض البقاع عشائرى  
دع عنك تهايمى وخلع عذارى  
تلف النفوس على هوى الأقار  
إذ موجها كالجحفل الجرار  
صاروا بها فى العاشقين درارى  
لولم تكن كسكواكب الاسحار  
رفأنتنى من دون شرب عقار  
عجبا فتعيني عن الانوار  
كنواظر الغزلان فى الدينار  
فتعلت من ختم فتح البارى  
نظمت علوم الشرع مثل بحار  
وبكل سطر منه نهر جارى  
وفرائد أعيت على النظار  
فيه انجلى للعين بالآثار  
إن العيان مصدق الاخبار  
زمر الملوك فصل من السفار  
سبة به اشتهرت لدى الافكار  
ومن الحجارة منبع الانهار  
فالناس عالة بجرها الزخار  
فالدين قد أحييت بالاسفار  
أنت الشهاب بك اهتماء السارى  
وتتابعوا سبعا من الاقطار  
تركس بوهن أو بوصف عذارى  
أطوى اليك فيافيا وصحارى

فأرقت منهم كل أروع ماجد  
فصنعتك سهلت وتزهرت  
تربو على مائة ونصف أودعت  
وتضوع بالمسك الذكي لناشق  
ماذا أقول ولو أطلت مدائحي  
لم تبلغ المقصود من أوصافكم  
فاسلم على كر الليل راقبنا  
رتب العلا تنها بفتح الباري

وأشيد الشيخ شمس الدين الدجوى من لفظه لنفسه بالمجلس المذكور :

بحمد الله نبداً مادحيها  
فان المصطفى صلوا عليه  
وأعلام النبوة خافقات  
وشمس علومه منحتك نورا  
به تسمو على درج المعالي  
أدره على المسامع فهو ينشئ  
وحضرته الغنيمه فاغنموها  
به العلماء جلوا واستدلوا  
بمعترك الدروس لتصرفقه  
على الخصا سطوا بالرد منه  
يذبون الليالى عن حماء  
تجافوا عن مضاجعهم وقاموا  
فن أدب إذا تليت عليهم  
وهم قوم تراهم فى علو  
وفى سربال فضلهم تساموا  
علا شرفا وقدرنا واتضاعوا  
سماعا يالبيب فهم رجال  
فهم فى الحشر لا خوف عليهم  
وهم بالشكر أولى والتهانى  
نخذ فى حفظه واصرف عليه  
فتقوى حجة وتجل قدرا  
ويكفى مسلما علم البخارى

حديث المصطفى والشارحينا  
بطيب حديثه يتمسكونا  
بها فى الخافقين محدثونا  
تبعته به سليل المؤمنيننا  
سيادتك الليالى والسفيننا  
قلوب الاولياء السامعينا  
وعنها لا تكونوا غائبينا  
على طرق الهدى مستبصرينا  
به فرسانه يستجدونا  
على غيظ الخلاف مؤيدينا  
وفيه على الآلى يسهرونا  
اليه بما دروه يخدمونا  
أحاديث النبوة يسمعوننا  
على تحصيله يتنافسوننا  
على الأيام نخرنا يرفلوننا  
وأضحوا بالوقار متوجيننا  
بخدمته الشريفة يشرفونا  
ولا هم فى القيامة يحزنونا  
وهم لله أولى يحمدونا  
زمانك يارفيق الصالحينا  
وتعظم فى عيون الناظرينا  
يرد به اعتقاد الكافرينا

إذا ما جثته تلقاه بحرا  
 وفيه من العوالم فاتحات  
 فكم فرض علت به ونفل  
 وذروة فقهه يرقون فيها  
 مصاييح الهدى انبثت عليه  
 فحصل ما قدرت عليه منه  
 وكيف لا وغادمه إمام  
 بفتح الباري اتضحت وبانت  
 صحيح سد باب الطعن فيه  
 جلاصور المسائل فاستبان  
 فكم قول يقول به فلان  
 وفيه الراضحات وغامضات  
 وأحكام بسعدك قد أضاءت  
 سعدت بما ظفرت الدهر منه  
 معانيه يحررها احترازا  
 فأصبح روضة تسبيك علما  
 وتصيحج ان عرفت السر منه  
 وحسبك عالما قطب الأمان  
 تسائله الصحيح وعنه ينبي  
 فكم داع أتى وله سؤال  
 وعند لقيه تلقى مليئا  
 يفهمك الذي قد تمت فيه  
 وكم قطر بعيد منه جازا  
 وكم شيء يكون عليك صعبا  
 إذا السند اكتسب ثوب اضطراب  
 وكم من سنة أنباك عنها  
 ومن أرماز وحى حيث يرى  
 ومن يدرى الحديث ومسنديه  
 سما بسماعه سطح الثريا  
 وكم صاد الشريد من المعاني  
 وكم مجد علا فيه منارا

جواهره تفوق الحاصرينا  
 على طلابه نورا مينا  
 وكم حكم أعر الحاكيينا  
 على حسب الأدلة ينظروننا  
 فأصبح وهو كف المبتدئينا  
 يكون ذخيرة دنيا وديننا  
 شهاب الدين قاضى المسلمينا  
 مناهل علمه للواردينا  
 وفتح من مسائله العمونا  
 بألفاظ عرائس يمهروننا  
 تراه عنده للقائلينا  
 فلا يبعد به متفقوننا  
 شوارعها طريق السالكينا  
 فان به كنوز الطالبينا  
 بميزان البيان لتستبيننا  
 وآثارا رياض الصالحينا  
 كما قد قيل تاج المعارفينا  
 وحسبك قدوة للمقتديننا  
 فتلقي عنده الخبر اليقيننا  
 أجاب سؤاله فى السائلينا  
 مفيد المبتدى والمتتهينا  
 ببرهان الذين يرجعوننا  
 إلى أسماعه متوجهينا  
 فيجعلهم عليك أشد ليننا  
 أقوا عن حاله يتنسموننا  
 بإسناد علا فى المسندينا  
 بهسا أحلامهم يذهبونا  
 ويملئهم الكرام السكاكيننا  
 إليه بوصله يتوصلونا  
 وذلك على من يالفونا  
 له بالفاضلات يؤذوننا



وحسبك والمجاهر حين تملى  
ومهد في الحديث مصنفات  
علا سندا ترى الأشياخ فيه  
وما في المسقلا من كلام  
سوى حفظ فشاشا شرقا وغربا  
ومجلسه المهابة فيه يزهو  
على ما لا سؤال لهم عليه  
وكم علامة يقرأ عليه  
له في محضر الفصحا فنون  
بدوحة مدحه ثمرات نظم  
نشدت له القوافي بادرتنى  
نراك الشافعى تكون عليا  
وتقصر امتداحى فيه يرجو  
وتختم بالصلاة على نبي  
وعترته الكرام وصاحبيه  
إلى يوم يقوم الناس فيه

ترى أقلامها في الساجدين  
شريفات فتعم الماهدونا  
إلى علياته يترجلونا  
كفاه الله شر الحاسدين  
وأعلى ذكره في الحافظينا  
بأخبار الثقات المصلحين  
ينبئهم وعما يسألونا  
وأستاذ ومثل البارعينا  
بتعليك البلاغة يشهدونا  
بها أحبابه يتفكموننا  
بوافرها وفيها ينشدونا  
وأحمد في الرواية أن تكونا  
يزاحم في غمار المادحين  
خنام الانبيا والمرسلينا  
وأرضاهم وأرضى التابعينا  
على ساق لرب العالمينا

وكتب الدجوى المذكور بعد ذلك حين فرق المواقف على كتاب الشرح صرر فضة ومحامع حلوى مانصه :

بفتح البارىء انشرح البخارى  
أدار دراهما صررا فأنشئ

وأحمد ختمه بالفضل جامع  
وحلوى فيه تأخذ بالجمامع

وأشد الخطيب برهان الدين المديجى من لفظه لنفسه بحضرة مؤلفه بالمدرسة المتكوتيرية :

كم نعمة قاضى القضاة أنا لها  
وهو الإمام وشيخ الإسلام الذى  
شرح البخارى آية وفى بها  
وشهابها فضح الدرارى جهرة  
هو حافظ العصر الذى فى مصره  
شهدت له أن لا سواه معلنا  
وحلاها كلماته اللاتى هى السبب المبين حرامها وحلالها  
وسعت إليه لا اكتساب فضيلة  
من رام يحصر فضل ما أوتيته من

ويقول إذ دنت الخطوب أنا لها  
لما تقاصرت العلوم أطلها  
فتح من البارى أطاب مقالها  
فينا وأخفى بدرها وهلالها  
أهل النهى ضربت به أمثالها  
ليضاحها ومبينها أشكالها  
أفضى لها فتحققوا أفضالها  
غمر الهبات مفصلا إجمالها

أعياء حصر هباته وبحقه  
كم عبرة هملت بمجلس ذكره  
فأنالهم حسن الرجاء مقالته  
خففت مناقب أحف أخلاقه  
وعن الجفافة الحلم منه عادة  
أعيان مملكة المليك ومن به  
الظاهر الحسن الذي من عدله  
منحته صدق محبة ومودة  
تالله ما هذا سدى لكننا  
ياسيداً منح العفاة نواله  
أنت الوفي بهمة في أمة  
أبدا لها بسطت أكف دعائها  
من سيرة أتممتها بسريرة  
يا حايوا مقدار فضل قد وفي  
يا واحدا يملئ ارتجالاً ديمة  
أهنا بيوم حاز أسباب الهنا  
فتح من البارئ فسك ختامه  
يوم هو المشهود في الأيام قد  
أبدا فيالك من كريم محسن  
كل السرور بسادة منح الوري  
هم زينة الدنيا وزهرة أهلها  
لما رأوا ختم الكتاب تمسكوا  
شرح به كتب الحديث تألفت  
خذها عروساً قد زهت في ليلة  
شهدت بأنك كفاء كل كريمة  
فالملتجى بك لا يخيب جنبه إلا  
لا زلت في دعة بأوفى نعمة

وقال الشيخ محب الدين البكري ، وأشدت بالخانقاه البيرسية :

حديثك لي أحلى من المن والسلوى  
إذا حل سمعى حرم اللوم والسلوى  
أيسلو محب حسن أو صاف مالك  
غدا شافعى نعمان أحمد ذا تقوى

فمن لي ومشوى جبه بين أضلعي  
ترنحني ورق الدياجي بشجوها  
تبيح أشواق بفيضى لبرقي  
سقام بجسمي قد براه نحوله  
أيقوى على جمر الفضى قلب عاشق  
تملكني رقا وألبسني ضنى  
فيا مالكا رقي وقلبي ومهجتي  
وجودك لي راح وجودك راحة  
أصور معنى حسنه فيلذلي  
وتالله لا يشنى الخيال لعاشق  
لاني ظمآن على البحر وارء  
يعنفني العذال عنك لأرعوى  
لأنك فرد حافظ العصر جامع  
أبو الفضل بل قاضى القضاة وخيرهم  
أماله تأتى عسجدا وجواهرها  
يرى درجات الخلد فيها مع الرضا  
أيا شيخ إسلام عليه مهابة  
تصانيفه لا حصر في ذكر عددها  
فكم سهرت عيناه والناس نوّم  
وكم من شروح البخارى عددة  
كساه جمالا من عذوبة لفظه  
وتوجه الاسماء من كل مهم  
شهابا على أفق السماء بدوره  
وأبدع خلقا ذاك للوزن لا ينى  
ولا غرو أن الشافعى إمامنا  
إذا فاح نشر المسك كنت خنامه  
لأصحابك الطلاب فضلا أنلته  
ويبقى لك البدر المنير ونسله  
ويحفظ لإخواني وأهل مودتي

يهيمنى والعين تشتاقي من تهوى  
تذكرنى عهدا وتشفعنى شجوا  
أموت وأحيا لأقرار ولا مشوى  
تراه على فرط المحبة لا يقوى  
يقول كما المصفور بين يدي شوا  
شكوت له وجدى فلم يصغ للشكوى  
تعطف وجد فضلا على قلب من هوى  
وقربك أنس والبعاد هو البلوى  
تعلل قلبي بالخيال وبالنجوى  
ولم يغنه طب الدواء عن الأدوا  
ألا اعجب لظمآن ببحر ولا يروى  
وبغية قلبي أنت لائى لا علوى  
معانى أولى العرفان بالفهم والفحوى  
ترى السنة الغراء من حفظه تروى  
علت وغلت خذها بإسناده الأقوى  
فيسرى برضوان يبلغنا عفوا  
ومجد له يعلو على الغاية القصوى  
ففي كل فن فى العلوم له الجدوى  
وكم كتبت يميناه من خبر يروى  
طواها بفتح البارىء اعجب لما يطوى  
ففازت به الدنيا وسلمت الدعوى  
خفى على النقاد يا ويح من سوى  
تبارك من أنشأ وسبحان من سوى  
وهذا صحيح الوزن ليس به أقوى  
يباهى بك الأصحاب بالنقل والفتوى  
فكم حكم أظهرت فاحت لها الشذوى  
بلا منة فأنه يصحبك التقوى  
ويوسف حسن سالمين من الأسوا  
مشايخ علم من برؤيتهم أروى

ويجعل مثوانا حظيرة قدسه  
عجب وبكرى ومنشأ بابكم  
وأحمده دنيا الى جنة المأوى  
وناشر فضل ذلك النشر لا يبطو

وكتب أيضاً :

يا جابرا بالامكرات كسيرا  
يا شيخ الإسلام الذى أضفى بما  
لى حق سبق قد منفت بنيله  
والامر أمرك لم تزل متفضلا  
إن قل عندك أن جعلت بديهة  
فاجعل لوجه الله ما يندوبه  
واسلم وعش فلفد حباك الله من  
وصنيعه جعل العسير يسيرا  
أوتيته من فضل الإله جديرا  
وفككت من قيد المموم أسيرا  
تولى الجليل وهاديا ونصيرا  
مدحى صفاتك فى الأنام كثيرا  
راجى علاك لأهله مسرورا  
إحسانه فضلا عليك كبيرا

وكتب أيضاً :

يا عالم العصر يا ذا الحكم والحكم  
يا سالكا سبل الخير التى وردت  
شرحت صدر البخارى مذكرحت له  
حملت منه رموزا وانفردت به  
لجاء شرحا عظيما رائقا بهجا  
وفاح من فتح هذا الختم رائحة  
ماذا أقول وما أثنى عليه وقد  
والعبد يسأل بسط العذر منك لما  
لأنه لم يجد مدحا يقوم بما  
ونسأل الله خيرا دائما لكم  
والعلم والحلم والتقوى مع الكرم  
عن سيد العرب العرباء والعجم  
جمعا هو النعمة العظمى لمفتن  
عن الذين مضوا فى سالف الأهم  
ختامه المسك منشورا على الخدم  
طارت بها الريح فى البلدان والأطم  
كل اللسان عن الإحصاء مع القلم  
أتى به من قليل المدح والخدم  
حويتموه من الأفضال والشم  
قاضى القضاة بعون الله لا تظم

وقال الشيخ شرف الدين عيسى الطنوبى ، وأنشدت بالبيبرسية أيضاً :

سمحت بشرح جاء أعلى من العين  
تحلى بتاج العلم نفرا وعندما  
وأضحت سطور العلم فيه جواهرها  
وماس بقرط من وجوه نقولكم  
فتفتح شرحا للبخارى بلا مين  
وأجزل جيم الجود اذ جاء بالمنى  
غدا جنة للعلم فيه حدائق  
فطبت بلبيا حوره متمسكا  
لخصنتكم بالله وهو من العين  
تجلى أبان الجبل عنا من العين  
تعد على الطلاب سمطين سمطين  
فمن تاجها فزنا بعوين علوين  
به فتح البارى عن السكاف والنون  
وأظهر عين العدل من سر ياسين  
نزّه فيها باظر العين فى العين  
وأقلع غين كان فى الفكر يلينى

إذا صد جهل عنه بالعلم يغريني  
شهاب سنا منه الى الحق يهديني  
تحري صحيح النقل لم يرض بالدون  
وتزيمه فرضي وتعظيمه ديني  
حديث مع الاملاء حقا بلا مين  
وأبرزت من أسرارها كل مكنون  
وأفتيت في فرض علينا ومسنون  
رقيت على حسانه وابن زيدون  
إمام بخارى فأنني خير ميمون  
فها هو في قرط يمس بردين  
وهيات ما البشزين فضلا كنسرين  
ففي الشهد معنى ليس يوجد في التين  
ويشكل تارات ويأتي بتبيين  
بأبدع تقرير وأبرع تدوين  
تأكد عند الخصم بالنفس والعين  
لما قلت طوعا ليس بالكره والهون  
لكن له ألفا وقيل ألفين  
وقال نعم هذا الذي كان يرضيني  
وزال به عني الذي كان ينسني  
عن السنة الغرا جموع الشياطين  
وأحيا به حيننا إلى منتهى حين  
من العلم تكفي إلى يوم تكفي  
يسجله القاضي بنص وتعيين  
عطشت فمن علم همي منه يروني  
وأمدحه من بعض ما هو يملني  
فما جعفر في فضله وابن هارون  
هو الفرد في التحقيق لا ثاني اثنين  
له وابن برهان بتلك البراهين  
مخلاف بما أظهرت من كنز مدفون  
ورأى عطاء ثم رأى ابن سيرين  
أقنى عن أبي عمرو وورش وقالون

فأعظم به شرحا مفيدا منقحا  
وإن صرت منه في ضلال أضاء لي  
فدونك تأليفا أقي عن مؤلف  
أقول وما زال التفاني لمدحه  
إليك انتهت يا حافظ العصر رحلة الـ  
وأنت الذي أحييت سنة أحمد  
وأنت الذي صنفت كهلا ويا فاما  
وأنت الذي في الشعر مالك رقه  
وأنت الذي درت شرحا سما به  
وألبيسته تاج العلوم مكللا  
ولم يأت شرح للبخارى مثله  
فدق عليه واهجر مقالة غيره  
يزيدك علما ان تزده تأملا  
سوى كل ما قال الاولي في مؤلف  
وزاد من التفتيح ما فضله به  
له فضلاء العصر صلوا وسلبوا  
ولو كان في عصر البخارى مؤلفا  
وخر إلى الأذقان لله ساجدا  
أو ابن معين قال في الحفظ زادني  
له الله من شرح أزال شهابه  
قررت به عينا وصرت به زينا  
ولم لا به أحيا وفيه فوائد  
وحجة دعوى الخصم مخصومة بما  
عن ابن علي صرت أروى العلا فان  
ويملي على سمعي فأكتب جوهرها  
هو الخبر بحر العلم عين زمانه  
على سرحه أثنوا وآثروا بأبه  
ففتت به الأصلين والفخر شاهد  
وبينت في التفسير حكم مسائل الـ  
كرأى ابن عباس ورأى مجاهد  
وقررت للقراء ما كان نافعا

وحققت حكم الروم فيه وغنة  
وأعربته عن سيوييه وشيخه  
وأسندت فيه عن شيوخ كثيرة  
نتيجة علم النقل والعقل فاعجبوا  
وما مسلم إلا وقال كجوه  
ولا عجب فاليم من حجر بدا  
ف عشر عيون منه عشر أصابع  
سما بتأليف علت في حياته  
تناهر عشر الآلاف عدا وكم سعى  
وزادوا اشتياقا بالسماح وربما  
لججزها سلطان مصر هدية  
إلى القرب سارت ثم للنبك سافرت  
فمش آمننا باحافظ العصر وابتهج  
وباكسر لسكر في حماك فنزهت  
ودع أيما أضحت لها قبل ضرة  
فلا زلت ذا جاه وجود وسودد  
وأختم مدحى بالصلاة مسلما  
صلاة ترضى بعد جسمى من لظى

وقال العلامة شمس الدين النواجى ، وأنشدت بالمشكو تيمرية :

خذوا حديث الغرام مسند  
وسلسلوه بدرّ دمعى  
يا خده الواقدى رفقا  
وئغره الجوهري كم ذا  
بالله يا راحلا بقلبي  
الله الله فى محب  
يكفكف الدمع من جفون  
لو سمته قبلة ولو فى ال  
الله ساجى اللحاظ ألى  
ألثغ حلو الكلام كادت  
البدر قد لاح من سناه

عن مستهام الفؤاد مبعد  
فابن معين به تفرد  
بمخاطر منك قد توقد  
تمنعنى ويقك المبرد  
هل لفؤادى الماشوق من رد  
بنظرة منك ما تزود  
خوف وشاة له وحسد  
حنام بالروح ما تردد  
أغن لذن القوام أغيد  
حلاوة الثغر منه تعقد  
والغصن من عطفه تأود

لو هفوات النفس مرت  
جامع حسن إذا تبدى  
وقبله العشق أن بعني  
صيرت دمعى عليه وقفاً  
وعاذل بات قبل هذا  
ومذ بدا وجهه هلالاً  
وفوق خديه حسن خال  
حماه ربى فكيف أضحي  
لم أنس أن زارنى بليل  
وابتسم الثغر عن لآل  
واستعبر الجفن من دموع  
أرشفنى من رحيق ثمر  
شممت منه عبير خال  
فياله عنبر ذكى  
يامالك الحسن جد بنهما  
وان تسكن شافعى فانى  
قاضى قضاء الأنام كزاً  
حامى ذرى المجد والعلام  
بنى له الفضل بيت عليا  
وأعربت عن علاه خيم  
مولى به الله فى الورى قد  
أعف فى الحكم من مشينا  
له مع الله حسن حال  
ما مثله فى وفا وحلم  
ولم يقل فى ندا وعلم  
ذو راحة أتعبت حسودا  
كم قلت لما سما لحاذى  
يا هل ترى غاية لعليا  
وليت شعرى أنال ذا عن  
فى مصره كم أغاث حيا  
وكم وكم قد أمات خصما

طيه من لطفه تجعد  
خرت عيون الأنام سجد  
أبصرت فى الحالين معبد  
مسبلا جاريا مؤبد  
يطعن فى حسنه ويحمد  
يقوق بدر السما تشهد  
بكعبة الحسن قد تعبد  
فى وسط نيرانه مخلد  
كأه كوكب توقد  
فهمت فى عقدها المنضد  
لما رأى صدره تنهد  
كأسا وحيا بوردة الخد  
يعبق من نشره شذا الند  
وعاذلى فيه قد تبد  
ن وجنتى خذك المورد  
أشكر رب السما وأحمد  
منى حليف الندى المؤيد  
فاق الورى فى حل وسودد  
له بساط النجوم مقعد  
بالعطف مرفوعها ناكد  
أعز أحكامه وأيد  
تحت لواعده وأزهد  
مظهر غيب له ومشهد  
ان وعد المرء أو توعد  
لمن أتى سائلا إلى الغد  
قصر عن مثله وفند  
رأس سمالك وفرق فرقد  
منفرد فى الأنام أوحد  
أب على المقام أجد  
أنهم فى غوره وأنجد  
عاند فى شرعه وألحد

يا عمرك الله أمّ حبرا  
 وارو ندى راحتيه بحرا  
 فبابه للوفود ملجا  
 واعجب لذي باطل وحق  
 هناك بالقطع ليس يرما  
 لاعيب في جوده سوى أنّ  
 يسبيك من كفه يراع  
 أحوى غصن الجفون ألمى  
 مواظب الخمس ورده في  
 إذا هوى للركوع خرت  
 سيجان من قد براه غصنا  
 بحرا في العلوم زاكي الأ  
 في قصب السبق ما رأينا  
 تمز أصوات سائليه  
 وينبرى للعطا فيزرى  
 يسعى على رأسه لأم  
 ترضعه يومها وعند ال  
 واستجل ما شئت من معاني  
 يحكي سنى وجهها الثريا  
 في بيت أفراحها اجتماع  
 تنظم الدر فوق طرس  
 وتثر التبر في لجين  
 تذيب قلب النصار لا ما  
 ان أنكرت قتل حاسديها  
 وشم حلى مدية عليها  
 تقطع وصل الجفا وتبرى  
 وثبت الجرح في وجوه  
 ما طال منها اللسان إلا  
 قوامها اللدن سمى  
 تملك الحسن في نصاب  
 قتيلا المحل ليس يودى

عنه حديث الكرام يسند  
 من الطريقين عنه يورد  
 وماله للعتات مرصد  
 كلاهما في حماه يعصد  
 وذا بكتا اليدين يرقد  
 شمل أمواله ممدد  
 أسمر لدن القوام أمد  
 مكحل الطرف لا يمرود  
 وقت صلاة الصلوات يشهد  
 له وجوه الطروس سجد  
 ثماره فضة وعسجد  
 صول سامى الذرى مسود  
 مثاله في الجياد جود  
 أعطافه للندى قيمتد  
 بالبحر في جزره وفي المد  
 طرافها للخبيا بمد  
 مغيب في بطنها يمد  
 مرملة طرفها مسد  
 حسنا إذا سعدا تجدد  
 بالرمل من شكها بوبد  
 نثرا فنظمى لها ينصد  
 نثرا فتثرى به وتسعد  
 حصله باخل وحمد  
 هادمهم في الطروس يشهد  
 خناصر للعلوم تعقد  
 قلب عداة بغوا وحسد  
 تجاوزوا في نقاشها الحد  
 قصر من كلمت عن الرد  
 وانما طرفها مهند  
 ما مثله في القرون يعهد  
 شرعا وان كان بالمحدد



يا شيخ الإسلام يا إماما  
يا ذا النصانيف ليس يلني  
لورام تعدادها حسود  
شرحت صدر الحديث لما  
ورحت تمليه في نجوم  
أخجل في أفقه الدراري  
واستغدم الكنس الجواري  
أنعم أذواق طالبيه  
وسار في شرقها وغرب  
وكم طوى نشره كتابا  
ومن يكن عليه عطاء  
خذها ابنه الفكر ذات شجر  
تحتال في طرسها ومعنى  
جمالها مطلق وحرف الـ  
وبجرها من بسيط كفي  
من رام يقفوسنى علاها  
رقية النظم ذات لفظ  
حررها في علاك مولى  
أمسك فضل العنان لما  
ولو أطل المديح جاءت  
طوقته بالندى فقل في  
ورشت منه الجناح حتى  
وحق رب السما ومولى  
مالى إلى غيرك التفات  
قيدتنى بالندى فتم  
وكم يد قد أنلت حتى  
هذا هو الفضل بل أبوه  
لا زلت مستعصا أمينا  
مستظهرا واثقا رشيدا  
يحفك البدر في كمال  
دعا لطرق الهدى وأرشد  
نظيرها في الورى ويوجد  
بكي على نفسه وعدد  
قصدت للشرح أى مقصد  
شبابها في العلا توقد  
أما ترى الجو أحر الخد  
تدأب في بابه وتجد  
بمشتهى لفظه المرهد  
تتلى أحاديثه وتسرد  
على عمر الدهور سرمد  
من فتح باريه كيف ينفد  
بلطف معاك قد تجسد  
علاك في صرحها المرد  
سروى في حيك مقيد  
نداكم بالونا مسود  
ماطلع الشمس كيف يصعد  
حر ومعنى بكم مولد  
عتاقة بالولا تعبد  
زادت معانيكم على العد  
وحق عليك في مجلد  
مطوق في الرياض غرد  
خلق نحو العلا وصعد  
يخشى لكل الورى ويعبد  
كلا ولا عن حاك مقصد  
واكتب على قيدي الخلد  
سلبت منى الفؤاد باليد  
أنت وهذا لعمرك الجد  
مستنصرا هاديا لميتد  
موفقا طاهرا مؤيد  
بخير ما طالع وأسعد

هذا آخر ما وقفنا عليه من المدائح ، وقد أحببت أن أختم هذه السكتابة بدعاء شريف نقلته من طهارة القلوب  
لسيدى الولي العارف بالله عبد العزيز الديريني نفعنا الله ببركته وبركة علومه

إلهي لو أردت إهانتنا لم تهدنا ، ولو أردت فضيحتنا لم تسترنا ، فتمم اللهم مابه بدأتنا ، ولا تسلبنا مابه  
أكرمنا ، إلهي عرفنا بربوبيتك وغرقنا في بحار نعمتك ودعوتنا إلى دار قدسك ونعمتنا بذكرك وأنسك ، إلهي إن  
ظلمة ظلمنا لأنفسنا قد عميت وبحار الغفلة على قلوبنا قد طمت ، فالعجز شامل والحصر حاصل والتسليم أسلم وأنت بالحال  
أعلم ، إلهي ماعصيناك جهلا بمعاقبك ولا تعرضا لعذابك ولا استخفافا بنظرك ، ولكن سولت لنا أنفسنا وأعانتنا  
شقوتنا وغرنا سرك علينا وأطمعنا في عقوبك بك بنا ، فالآن من عذابك من يستنقذنا ؟ وبجمل من نعتصم إن أنت  
قطعت حبلك عنا وأخجلتنا من الوقوف غدا بين يديك ؟ وافضيحتنا إذا عرضت أعمالنا القبيحة عليك ! اللهم اغفر  
ما علمت ولا تهك ما سترت ، إلهي إن كنا قد عصيناك بجمل فقد دعوناك بعقل حيث علمنا أن لنا ربا يغفر ولا ييالي ،  
إلهي أنت أعلم بالحال والشكوى وأنت قادر على كشف البلوى ، اللهم يامن سترت الزلات وغفرت السيئات أجرنا من  
مكرهك ووقفنا لشكره ، إلهي أتمرق بالنار وجها كان لك مصليا ولسانا كان لك ذاكرا أو داعيا لا بالذي دلنا عليك  
ورغبنا فيما لديك وأمرنا بالخضوع بين يديك ، وهو محمد خاتم أنبيائك وسيد أصفيائك فان حقه علينا أعظم  
الحقوق بعد حقك ، كما أن منزلته أشرف منازل خلقك ، وصل وسلم يارب على سيدنا محمد وآله وصحبه وجميع  
الأنبياء والمرسلين ، وارحم عبادا غرهم طول إلهالك وأطعمهم كثرة أفضالك وذلوا لعزك وجلالك ومدوا أكفهم  
لطلب نوالك ، ولولا هدايتك لم يصلوا إلى ذلك

تم الكتاب على بركة الله ، والحمد لله رب العالمين

## خاتمة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المهدي الأعظم سيدنا محمد ﷺ الداعي إلى الحق والخير وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد ، فقد أتم الله علينا نعمه ، والله الحمد ، يا كمال طباعة هذا السفر العظيم « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » مع مقدمة هدى الساري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ ) وكان ذلك في شهر رمضان المبارك سنة ألف وثمانمائة وتسعين من هجرة المصطفى ﷺ

وكان والدي السيد المحقق الأستاذ محب الدين الخطيب رحمه الله ( ١٣٠٣ - ١٣٨٩ هـ ) قد بذل جهداً موفوراً لإتمام هذا الفتح في أصح صورة وعلى أكمل وجه : تحقيقاً وتبويباً وتصحيحاً لتجاربه ، كما استقصى أطراف أحاديثه ونَبَّه على أرقامها في كل حديث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله وكان السيد الوالد قد كرس كل وقته وإلى آخر دقيقة من حياته لإخراج هذا المصنف النفيس ليكون أصح الطباعات وأتقنها وأيسرها في المراجعة والدراسة

ثم من الله عليَّ بما كان يتمناه ، رحمة الله عليه ، يا كمال هذا الفتح الكبير الذي أرجو من الله تعالى أن ينفع به المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، وأن يجعله حسنة من حسنات جهاده المشهود ، ومنوبة لمن قاموا على خدمته وساهموا في إعادة طبعة ، وفي مقدمتهم فضيلة العالم الجليل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز نفعنا الله بهامه ما والله الموفق لما فيه رضاه

فَتَحِيَّ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبِ

روضة القسوط : في شهر رمضان المبارك ١٣٩٠ هجرية

## فهرس

## الجزء الثالث عشر من فتح الباري

صفحة	باب	صفحة	باب
١٩	٦٠	١٩	٦٠
٢٠	٦١	٢٠	٦١
٢١	٦٨	٢١	٦٨
٢٢	٧٤	٢٢	٧٤
٢٣	٧٦	٢٣	٧٦
٢٤	٧٨	٢٤	٧٨
٢٥	٨١	٢٥	٨١
٢٦	٨٩	٢٦	٨٩
٢٧	١٠١	٢٧	١٠١
٢٨	١٠٥	٢٨	١٠٥
١	١١١	١	١١١
٢	١١٣	٢	١١٣
٣	١٢٠	٣	١٢٠
٤	١٢١	٤	١٢١
٥	١٢٣	٥	١٢٣
٦	١٢٤	٦	١٢٤
٧	١٢٥	٧	١٢٥
٨	١٢٦	٨	١٢٦
٩	٢٨	٩	٢٨
١٠	١٣٠	١٠	١٣٠
١١	١٣٢	١١	١٣٢
١٢	١٣٧	١٢	١٣٧
١٣	١٣٨	١٣	١٣٨
١٤	٤٠	١٤	٤٠
١٥	٤٣	١٥	٤٣
١٦	٤٥	١٦	٤٥
١٧	٤٧	١٧	٤٧
١٨	٥٣	١٨	٥٣

## ٩٢ - كتاب الفتن

١ ٣ واتقوا فتنة لا تصير الذين ظلموا منكم خاصة

٢ ٥ قول النبي ﷺ سترون بعدي أمورا تنكرونها

٣ ٩ قول النبي ﷺ هلاك أمتي على يدي أغيلة سفهاء

٤ ١١ قول النبي ﷺ : ويل للعرب من شر قد اقترب ظهور الفتن

٥ ١٣ لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه

٦ ١٩ قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا

٧ ٢٣ قول النبي ﷺ : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض

٨ ٢٦ تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم

٩ ٢٩ إذا التقى المسلمان بسيفيهما

١٠ ٣١ كيف الأمر إذا لم تكن جماعة

١١ ٣٥ من كرة أن يكثر سواد الفتن والظلم

١٢ ٣٧ إذا بقي في حثالة من الناس

١٣ ٣٨ التغرب في الفتنة

١٤ ٤٠ التعود من الفتن

١٥ ٤٣ قول النبي ﷺ الفتنة من قبل المشرق

١٦ ٤٥ الفتنة التي تموج كوج البحر

١٧ ٤٧ حدثنا عثمان بن الهيثم حدثنا عوف

## ٩٣ - كتاب الأحكام

١ ١١١ قول الله تعالى ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾

٢ ١١٣ الأمراء من قریش

٣ ١٢٠ أجر من قضى بالحكمة

٤ ١٢١ السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية

٥ ١٢٣ من لم يسأل الإمارة أعانه الله

٦ ١٢٤ من سأل الإمارة وكل إليها

٧ ١٢٥ ما يكره من الحرص على الإمارة

٨ ١٢٦ من استرعى رعية فلم ينصح

٩ ٢٨ من شاق شق الله عليه

١٠ ١٣٠ القضاء والفتيا في الطريق

١١ ١٣٢ ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له بواب

صفحة	باب	صفحة	باب
١٣٣	١٢	١٨٠	٣٤
			الإله الخصم
		١٨١	٣٥
			إذا قضى الحاكم بغير أو خلاف أهل العلم
١٣٦	١٣		فهر رد
١٢٨	١٤	١٨٢	٣٦
			الإمام يأتي قوما فيصلح بينهم
		١٨٣	٣٧
			يستحب للكتاب أن يكون أمينا عاقلا
١٤٠	١٥	١٨٤	٣٨
			كتاب الحاكم إلى عماله ، والقاضي إلى أمنائه
		١٨٥	٣٩
			هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلا وحده للنظر
			في الأمور
١٤٥	١٦	١٨٥	٤٠
			ترجمة الحاكم وهل يجوز ترجمان واحد
١٤٩	١٧	١٨٩	٤١
			محاسبة الإمام عماله
١٥٤	١٨	١٨٩	٤٢
			بطانة الإمام وأهل مشورته
١٥٦	١٩	١٩٢	٤٣
			كيف يبايع الإمام الناس
		١٩٩	٤٤
			من بايع مرتين
		٢٠٠	٤٥
			بيعة الأعراب
		٢٠٠	٤٦
			بيعة الصغير
		٢٠١	٤٧
			من بايع ثم استقال البيعة
		٢٠١	٤٨
			من بايع رجلا لا يبايعه إلا للديار
		٢٠٣	٤٩
			بيعة النساء
		٢٠٥	٥٠
			من تكث بيعة
		٢٠٥	٥١
			الاستخلاف
		٢١٥	٥٢
			إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت
			بعد المعرفة
		٢١٦	٥٣
			هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية
			من الكلام معه والزيارة ونحوه
			( ٩٤ - كتاب التمني )
		٢١٧	١
			ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة
		٢١٧	٢
			تمنى الخير
		٢١٨	٣
			قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمرى
			ما استدبرت
١٣٣	١٢		الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون
			الإمام الذي فوقه
١٣٦	١٣		هل يقضى الحاكم أو يفتى وهو غضبان
١٢٨	١٤		من رأى للقاضي أن يحكم بعله في أمر الناس
			إذا لم يخف الظنون والتهمة
١٤٠	١٥		الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك
			وما يضيق عليهم
١٤٥	١٦		متى يستوجب الرجل القضاء
١٤٩	١٧		رزق الحاكم والعاملين عليها
١٥٤	١٨		من قضى ولاعن في المسجد
١٥٦	١٩		من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد
			أمر أن يخرج من المسجد فيقام
١٥٧	٢٠		موعظة الإمام للخصوم
١٥٨	٢١		الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء
			أو قبل ذلك للخصم
١٦٣	٢٢		أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن
			يتطاعوا ولا يتعاصيا
١٦٣	٢٣		إجابة الحاكم الدعوة
١٦٤	٢٤		هدايا العمال
١٦٧	٢٥		استقضاء الموالى واستعمالهم
١٦٨	٢٦		العرفاء للناس
١٧٠	٢٧		ما يكره من ثناء السلطان
١٧١	٢٨		القضاء على الغائب
١٧٢	٢٩		من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فان قضاء
			الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا
١٧٧	٣٠		الحكم في البئر ونحوها
١٧٨	٣١		القضاء في كثير المال وقليله
١٧٩	٣٢		بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم
١٧٩	٣٣		معلم بكثر بطن من لا يعلم في الأمراء
			حديثنا

باب	صفحة	باب	صفحة
ينزل عليه الوحي ولم يقل برأى ولا بقياس		قول النبي ﷺ ليت كذا وكذا	٢١٩ ٤
لقوله تعالى بما أراك الله		تمنى القرآن والعلم	٢٢٠ ٥
تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء بما	٢٩٢ ٩	ما يكره من التفتي	٢٢٠ ٦
عليه الله ليس برأى ولا تمثيل		قول الرجل لولا الله ما اهتدينا	٢٢٢ ٧
قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي	٢٩٣ ١٠	كراهية التفتي لقاء العدو	٢٢٣ ٨
ظاهرين على الحق يقاتلون وهم أهل العلم		ما يجوز من اللو	٢٢٤ ٩
قول الله تعالى أو يلبسكم شيئا	٢٩٥ ١١		
من شبه أصلا معلوما بأصل مبين قد بين الله	٢٩٦ ١٢	( ٩٥ - كتاب أخبار الآحاد )	
حكمهما ليفهم السائل		ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في	٢٣١ ١
ما جاء في اجتihad القضاة بما أنزل الله تعالى	٢٩٨ ١٣	الأذان والصلاة والصوم والفرائض	
قول النبي ﷺ لتبتعن سنن من كان قبلكم	٣٠٠ ١٤	والاحكام	
لئيم من دعا إلى ضلالة وسن سنة سيئة	٣٠٢ ١٥	بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده	٢٣٩ ٢
ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم	٣٠٢ ١٦	لأتدخلوا بيوت النبي ﷺ إلا أن يؤذن لكم	٢٤٠ ٣
وما أجمع عليه الحرمان مكة والمدينة وما كان		ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل	٢٤١ ٤
بها من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين		واحداً بعد واحد	
والانصار ومضى النبي ﷺ والمنبر والقبر		وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من	٢٤٢ ٥
قول الله تعالى ليس لك من الأمر شيء	٣١٢ ١٧	وراءهم	
قوله تعالى وكان الإنسان أكبر شيء جدلا	٣١٢ ١٨	خبر المرأة الواحدة	٢٤٣ ٦
قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا وما	٣١٦ ١٩		
أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم		( ٩٦ - كتاب الاعتصام بالسنة )	
إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف	٣١٧ ٢٠	قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم	٢٤٧ ١
الرسول من غير علم لحكمه مردود لقول		الافتداء بسنن رسول الله ﷺ وقول الله	٢٤٨ ٢
النبي ﷺ : من عمل عملا ليس عليه أمرنا		تعالى واجعلنا للتقين إماما	
فهو رد		ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه	٢٦٤ ٣
أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ	٣١٨ ٢١	الافتداء بأفعال النبي ﷺ	٢٧٤ ٤
الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت	٣٢٠ ٢٢	ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو	٢٧٥ ٥
ظاهرة وما كان يغيب بعضهم من مشاهد		في الدين والبدع	
النبي ﷺ وأمور الإسلام		لئيم من آوى محدثا	٢٨١ ٦
من رأى ترك التكبير من النبي ﷺ حجة لامن	٣٢٣ ٢٣	ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس	٢٨٢ ٧
غير الرسول		ما كان النبي ﷺ يسأل بما لم ينزل عليه	٢٩٠ ٨
الاحكام التي تعرف بالدلائل وكيف معني	٣٢٩ ٢٤	الوحي فيقول لا أدري أو لم يجب حتى	

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٢٣	٢٥	٢٨٣	١٥
٢٣٥	٢٦	٢٨٨	١٦
٢٣٦	٢٧	٢٨٩	١٧
٢٣٩	٢٨	٢٩٠	١٨
		٢٩٢	١٩
		٢٩٩	٢٠
		٤٠٢	٢١
		٤٠٣	٢٢
		٤١٥	٢٣
		٤١٩	٢٤
			ناظرة
٢٤٧	١	٤٣٤	٢٥
٢٥٨	٢		من الحسين
٢٦٠	٣	٤٣٨	٢٦
٢٦١	٤		والارض أن تزولا
٢٦٥	٥	٤٣٨	٢٧
٢٦٧	٦	٤٤٠	٢٨
٢٦٨	٧	٤٤٢	٢٩
٢٧١	٨	٤٤٤	٣٠
٢٧٢	٩		لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربى ولو جئنا بمثله مددا
٢٧٥	١٠	٤٤٥	٣١
٢٧٧	١١		في المشيئة والإرادة : وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ، وقول الله تعالى : توفى الملك من تشاء
٢٧٧	١٢	٤٥٢	٣٢
٢٧٨	١٣		قوله الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلى الكبير
٢٨١	١٤		

( ٩٧ - كتاب التوحيد )

٢٤٧	١	ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى
٢٥٨	٢	قول الله تبارك وتعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى
٢٦٠	٣	قول الله تعالى إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين
٢٦١	٤	قول الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً
٢٦٥	٥	قول الله تعالى السلام المؤمن
٢٦٧	٦	قول الله تعالى ملك الناس
٢٦٨	٧	قول الله تعالى وهو العزيز الحكيم سبحانه ربك رب العزة . والله العزة ولرسوله
٢٧١	٨	قول الله تعالى وهو الذى خلق السموات والارض بالحق
٢٧٢	٩	قول الله تعالى وكان الله سميعا بصيرا
٢٧٥	١٠	قول الله تعالى قل هو القادر
٢٧٧	١١	مقاب القلوب وقول الله تعالى ونقلب أفئدتهم وأبصارهم
٢٧٧	١٢	إن لله مائة اسم إلا واحدا
٢٧٨	١٣	السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها
٢٨١	١٤	ما يذكر في الذات والسموات وأسماى الله

صفحة	باب	صفحة	باب
٤٦٠	٢٣	٥٠٧	رسالاته
٤٦٢	٣٤	٤٧	قول الله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها
٤٦٤	٣٥	٤٨	وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً وقال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٤٧٣	٣٦	٥١١	قول الله تعالى إن الإنسان خلق هلوع إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً
٤٧٧	٣٧	٥١١	ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه
٤٨٨	٣٨	٥١٦	ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها
٤٨٩	٣٩	٥١٨	قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع سفرة السكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم
٤٩٠	٤٠	٥٢٠	قول الله تعالى فافقرؤا ما تيسر منه
٤٩٥	٤١	٥٢١	قول الله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر
٤٩٦	٤٢	٥٢٢	قول الله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ - والطور وكتاب مسطور
٤٩٩	٤٣	٥٢٨	قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون
٥٠٠	٤٤	٥٣٥	إنا كل شيء خلقناه بقدر
٥٠٢	٤٥	٥٣٧	قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تتجاوز حناجرهم
٥٠٣	٤٦		قول الله تعالى ونضع الموازين القسط
			كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة
			قول الله تعالى أنزله بعلمه والملائكة يشهدون
			قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله
			كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم
			ما جاء في قوله : وكلم الله موسى تكليماً
			كلام الرب مع أهل الجنة
			ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والنصرع والرسالة والبلاغ
			قول الله تعالى فلا تجعلوا لله أنداداً
			قول الله تعالى وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم
			ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثير مما تعملون
			قول الله تعالى : كل يوم هو في شأن
			قول الله تعالى لا تحرك به لسانك
			قول الله تعالى : وأمرؤا قولكم أو اجبروا به إنه عليم بذات الصدور
			قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار
			قول الله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت

## تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٥٦	١٠ ، ٨	كتاب الأدب	كتاب المناقب
٤٨٧	١٦	٢٧	٢٨
٥٠٢	١٠	٧٥٢٧	٧٥٢٨
٥٠٢	٧	آناء النهار	آناء النهار